



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الإمامة العامة
الشؤون العامة

لطائف الإشارات لفنون القراءات

للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني

(المتوفى سنة ٩٢٣ هـ)

تحقيق
مركز الدراسات القرآنية

المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلِمَةٌ

مُعَالِيُ الْوَزَائِرِ الشُّعْرَاءِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْإِقْرَاقِ وَالْجَمْعِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ

المُشْرِفُ الْعَامُ عَلَى الْجَمْعِ

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً كما يليق بجلاله، ويكافئ نعمه وآلاءه،
والصلاة والسلام على النبي الكريم الذي أنزل عليه الذكر الحكيم ضياءً
وهدى للعالمين إلى يوم الدين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين. أما بعد :
فإنه ليسعدني أن أتقدم إلى طلبة علم القراءات القرآنية بهذه الموسوعة
العلمية القيمة التي حررها عالم جليل عاش في القرن التاسع وأوائل القرن
العاشر، وقد عُرفَتْ هذه المدة الزمنية بعصر الموسوعات العلمية، إذ حظيت
المكتبة الإسلامية بفيض غزير منها، عكف على إشادتها جهابذة من العلماء
من أمثال: القسطلاني والسخاوي والسيوطي وابن فهد المكي. وقد ذكر
المؤرخون أن الإمام القسطلاني ينتمي إلى أسرة علمية متميزة تتصل بأبائه
وأجداده، وقد نشأ نشأة علمية، وتلمذ على أساطين العلم في عصره، في
علوم القراءات والحديث والفقه والعربية، ورحل إلى الآفاق يلتمس العلم
من مظانّه، وترك مؤلفات قيمة من مثل: «إرشاد الساري لشرح صحيح
البخاري»، و«الفتح الداني من كنز حرز الأمانى»، إلى جانب هذا الكتاب
الذي بين أيدينا، وهو «لطائف الإشارات لفنون القراءات» الذي يطبعه كاملاً
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة أول مرة.

والذي تقربه العين، ويثلج الصدر، صدور هذه الموسوعة العلمية بهذه الحلة القشبية من العناية العلمية الفائقة؛ إذ تفرغ لها فريق متخصص في إدارة الشؤون العلمية في المجمع قابلوا أصولها على خمس عشرة مخطوطة، جمعوها بعناية من مظان المخطوطات الإسلامية في العالم، وقاموا بتحقيقها وفق أصول تحقيق النصوص، فخرج النص بحمد الله مضبوطاً محققاً، تتبعه حواشٍ تتضمن أشكالاً من الخدمة المتوازنة التي يحرص عليها أصحاب الفن، وبذلك يضيف هذا المجمع المبارك إلى إصداراته القيمة جوهرة متميزة إلى منظومة عقده ليطوق بها أعناق طلبة العلم الذين يرقبون مسيرته، ويتطلعون إلى الإفادة مما تثمره مطابعه العامرة، وسوف يرتشف هؤلاء من موسوعة «لطائف الإشارات لفنون القراءات» جمعاً مُحكماً لقراءات القرآن الكريم بأسانيدها ووجوهها وتوجيهاتها، وسوف يلمسون من خلال هذا العمل العلمي الجهد الذي بذله مركز الدراسات القرآنية في خدمة النص، وإجلاء مشكلاته، والإرشاد إلى مظانه الأصيلة، وتخريج أحاديثه، وترجمة أعلامه، وبناء فهارسه المتنوعة، وذلك كله بعد مقدمة نفيسة تُعرّف بالكتاب ومؤلفه ومنهجه، ووصف النسخ التي استند التحقيق إليها.

ونحمد الله عز وجل على فضله ونسأله سبحانه المزيد من آلائه، وأن يحفظ لنا قادة هذه البلاد الذين ما فتئوا يدعمون هذا المجمع المبارك بالإمكانات العلمية والتقنية التي تلزمه للنهوض بمسؤولياته الجمة المنوطة

به، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز،
وسمو وليّ عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع،
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، حفظهما الله جميعاً
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

صَاحِبُ السُّمُوِّ الْمَلِكِيُّ الْأَمِيرُ سَلْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ الشَّيْخِ

وَزَيْرِ الشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ

الْمُرْفَعِ الْعَامِ عَلَى مَجْمَعِ الْمَلِكِ قَبْلَهُ لِبَطَاعَةِ الصَّحْفِ الشَّرِيفِ

كلمة

إلى أئمة العلم والجمع الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الفيحاء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن القيام على خدمة علوم القرآن شرف نعتز به أيما اعتزاز، ونحرص على النهوض بأعبائه. ولا يخفى على أحد جهود علماء السلف في خدمة علوم القراءات القرآنية، وما يتصل بها من أسانيد، ووجوه في الأداء، وروايات واستدراكات، وتحقيقات، ويأتي كتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات» للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣هـ ليجمع هذا التراث المجيد، ويستوفي ما يتعلق بالقراءات العشر المتواترة من طريق النشر والطبقة، ويضيف إليها الأربع الزائدة عليها من اختيار الحسن البصري (١١٠هـ)، وابن محيصة المكي (١٢٣هـ)، والأعمش الكوفي (١٤٨هـ)، ويحيى اليزيدي (٢٠٢هـ).

وقد قسم القسطلاني كتابه قسمين رئيسيين، تضمن القسم الأول أعلام القراء وأسانيدهم المتعددة، كما تحدث عن علم مخارج الحروف ومسائل الوقف والابتداء والفواصل والمرسوم، واشتمل القسم الثاني على أصول

الإدغام وأحكام الهمز والفتح والإمالة وغيرها، ثم يأتي الفرش حسب ترتيب سور القرآن بدءاً من الفاتحة إلى الناس، واشتمل كذلك على عدّ الآي والفواصل والقراءات والمرسوم ومواضع الوقف والابتداء، وذكر تجزئة السورة.

وسوف تقرر عيون أهل هذا العلم وهم يطلّعون على هذه الخدمة الوافية التي اشتمل عليها تحقيق هذا الكتاب الموسوعي الجامع ؛ لأنهم سيلمسون فيه العناء الكبير الذي بذله فريق العمل في مركز الدراسات القرآنية الذين بدؤوا بجمع أصول الكتاب الخطية من مظان المكتبات العالمية، وشرعوا في ترتيبها، وسبّرها، وأدركوا من خلال ذلك أن المؤلف -رحمه الله- حرر كتابه على مراحل زمنية متعددة، وكان يُجري في كل مرحلة إضافات وتحقيقات جديدة، فكان على فريق العمل في المجمع أن يدققوا النظر في هذه التحقيقات، ومعارضتها بنصوص أهل الفن، وقد حفل الكتاب بنصوص غزيرة نقلها القسطلاني من مجموع هذا التراث الذي توافر بين يديه، كما كان عليهم أن يعودوا إلى أصول هذه النصوص ليقابلوها بنصوص الكتاب، والوقوف على مشكلاته، ويصححوا أوهامها وهناتها، وكنت دائماً مع فريق العمل أشدُّ على أيديهم، وأبذل ما أستطيعه لتوفير المراجع العلمية التي يحتاجون إليها، كما تابعتُ مراحل طباعته واجتهدت في تأمين كل ما تحتاج إليه فنون الطباعة الحديثة للوصول إلى عمل فني متقن.

وختاماً أود أن أتقدم بالشكر لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المشرف العام على المجمع، الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ الذي لا يألو جهداً في دعم المسيرة العلمية للمجمع، وقد زوّدنا حفظه الله بمكتبات علمية قيمة ساعدت المحققين في إنجاز عملهم، كما يسرني أن أشكر إدارة الشؤون العلمية في المجمع على رعايتها هذا النشاط العلمي الدؤوب، ومتابعتها للباحثين، كما أشكر الإخوة الباحثين الذين بذلوا أوقاتهم النفيسة في إخراج هذا العمل العلمي المتميز.

وأود أن أشير إلى دعم المسؤولين في هذه الدولة - حرسها الله - لمسيرة المجمع المباركة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، وسمو وليّ عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، حفظهما الله جميعاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأمين العام
لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
أ.د. محمد سالم بن سدير العوفي

مقدمة التحقيق

وتشتمل على:

- أ- ترجمة الحافظ القسطلاني.
- ب- التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات».
- ج- منهج التحقيق.
- د- وصف النسخ المخطوطة.

أ: ترجمة الإمام القسطلاني

تمهيد

يُعَدُّ الإمام القسطلاني أحد العلماء الموسوعيين الذين زخر بهم القرن التاسع، وأوائل القرن العاشر الهجريين، والذين كان لهم شأن في إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلفات قيِّمة لا يزال أثرها باقياً حتى يومنا هذا، وذلك في شتى العلوم ومختلف الفنون.

وقد تناول حياة الإمام القسطلاني بالترجمة جماعة من معاصريه، وممن جاؤوا بعده، فمن أقدم من ترجم له: شيخه الحافظ السخاوي (٩٠٢هـ)، فقد عقد له ترجمة حافلة في كتابه «الضوء اللامع»^(١) استوفى فيها جملة من سيرته الذاتية والعلمية، وجلَّى كثيراً من جوانب حياته، حتى غدت هذه الترجمة مرجعاً أساساً لجُلِّ مَنْ جاء بعد السخاوي، وذلك على الرغم من وفاة الحافظ السخاوي قبل القسطلاني بأكثر من عشرين سنة.

ولم تغفل كتب الحوادث - وبخاصة التي تناولت تاريخ مصر والشام - الإشارة إلى وفاة هذا الإمام ضمن سردها لأهم وقائع السنين والشهور، فأرَّخه ابن إياس^(٢)، وابن طولون^(٣)، وذكر ابن إياس معلومات مفيدة

(١) الضوء اللامع ٢/١٠٣-١٠٤.

(٢) بدائع الزهور ٥/١٥٧.

(٣) مفاكهة الخلان ٢/٦١.

وجامعة عن القسطلاني رغم إيجازها الواضح.

ثم اختصر الشَّمَاع الحلبي، زين الدين عمر بن أحمد (ت ٩٣٦هـ) ترجمة القسطلاني، في كتابه: «القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي»^(١).

وجاء العيدروس، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله الحضرمي اليمني (ت ١٠٣٨هـ) فلخّص -أيضاً- ترجمة القسطلاني، وزاد عليها بعض الأخبار التي تشير إلى إمامة القسطلاني، وعلوّ كعبه في فنون شتّى، ووصّف بعض مؤلفاته، وأورد شيئاً مما وقع للقسطلاني مع بعض معاصريه، وعرض جملة من مؤلفات القسطلاني زيادة على ما ذكره السخاوي؛ وذلك لتقدّم وفاة السخاوي كثيراً عن القسطلاني، فاستدرك العيدروس ما فات السخاوي ممّا ألفه القسطلاني^(٢). ثم تأتي ترجمة نجم الدين الغزّي (ت ١٠٦١هـ)^(٣) مستوعبةً لما عند السخاوي، مع زيادة بعض المعلومات المتعلقة بصفات القسطلاني الخلقية والخلقية، وقد أفاد الغزّي من تاريخ العلائي^(٤) في تحرير بعض المعلومات المتعلقة به.

ونثر الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مؤلفات القسطلاني، مع ذكر

(١) ١٩٦/١-١٩٨.

(٢) النور السافر ١٦٤-١٦٦.

(٣) في الكواكب السائرة: ١٢٦/١-١٢٧.

(٤) وهو تاريخ مصر لمحمد بن عبد الله، بدر الدين، المصري، الحنفي (ت ٩٤٢هـ) وهو تاريخ لمصر في الفترة من (٩١٧-٩٣٤هـ)، ولم يتيسر لنا الوقوف عليه. انظر:

الكواكب السائرة ٧٠/٢، هدية العارفين ٢/٢٣٧، معجم المؤلفين ٣/٤٦٠.

معلومات وفوائد عنها في عدة مواضع من كتابه «كشف الظنون»^(١). ثم ترجم للقسطلاني بعد هؤلاء المذكورين جماعةً، ولم نلمح لديهم آية إضافات ذات شأن إلى من تقدّم ذكرهم، وإنما جُلّ اعتمادهم على مَنْ سبقهم، مع بعض التحليلات والتعليقات لبعضهم^(٢). ولم نقف حتى وقت كتابة هذه الدراسة على ترجمة مستفيضة للإمام القسطلاني نشرها أحدُ الباحثين المعاصرين.

عصر المؤلف

لا شك أن هناك تأثيراً متبادلاً بين المرء وعصره، ولا سيما لدى أولئك الأعلام الذين يتسّمون مكانةً بارزةً في مجتمعاتهم، كالعلماء والمصلحين وأمثالهم؛ لذا كان من المفيد أن نلقي نظرة على العصر الذي عاش فيه الإمام القسطلاني، لنذكر مدى تأثير ذلك في جوانب حياته المختلفة -العلمية منها وغير العلمية- كيف لا؟ وقد ذكروا أن للظروف السياسية التي مرّت بها البلاد -مصر- تأثيراً مباشراً في مرض الإمام القسطلاني

(١) انظر: ٦٩، ١٦٦، ٣٦٦، ٥٥٢، ٥٥٨، ٦٤٧، ٩١٩، ٩٦٠، ١٠٩٠، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٥١٩، ١٥٣٤، ١٥٥١، ١٥٦٨، ١٦٦٢، ١٦٨٨، ١٧٩٩، ١٨٤٧، ١٨٩٦، ١٩٣٨، ١٩٦٥..

(٢) من هذه المصادر: شذرات الذهب ٨/ ١٢١-١٢٣، البدر الطالع ١/ ١٠٢-١٠٣، إيضاح المكنون ٢/ ٦٨٤، فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧-٩٧٠، الأعلام ١/ ٢٣٢، معجم المؤلفين ١/ ٢٥٤، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير... ١/ ٣٦٩، إتحاف القاري ٨٦.

ووفاته، كما سيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

أولاً: الحالة السياسية:

عاش الإمام القسطلاني في مصر في ظل حكم دولة «المماليك الجركسية»^(١) وهي الدولة الثانية من دول المماليك^(٢) التي امتدت فترة حكمها ما بين عامي (٧٨٤-٩٢٣هـ) فكان عام وفاة القسطلاني هو نهاية حكم هذه الدولة.

وأصل هؤلاء المماليك رقيقٌ اشتراهم خلفاء بني العباس والملوك الفاطميون والأيوبيون وغيرهم، وجاء الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٣٦هـ) فاستكثر منهم لتثبيت ملكه، والاعتماد عليهم في الحروب التي خاضها، ثم عظم نفوذهم حتى سيطروا على مقاليد الأمور بعد وفاة نجم الدين أيوب، ومن ثمَّ انتقل إليهم حكم البلاد المصرية على يد أول سلاطينهم عز الدين أيبك سنة (٦٤٨هـ) في ظل ضعف الدولة الأيوبية، وازمحلل نفوذها، واشتداد الصراع بين ملوكها^(٣).

(١) ويقال: الشركسية، وهم سكان إقليم القوقاز من البطون التركية، وعرفت دولتهم أيضاً بـ«المماليك البرجية» لأن السلطان قلاوون أسكنهم بجواره في أبراج القلعة بالقاهرة. انظر: الخطط المقرزية ٣/٣٩١، عصر سلاطين المماليك ١/٤١-٤٢، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ٢٧٢.

(٢) وقد عرفت دولة المماليك الأولى بـ«دولة المماليك البحرية»، وامتد حكمها ما بين عامي (٦٤٨-٧٨٤هـ)، انظر: عصر سلاطين المماليك ١/٢٢.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٧/٣٠٨، عصر سلاطين المماليك ١/١٢-٢٢.

وصار هؤلاء المماليك يعتقدون أنَّ حكم مصر والشام حقُّ لهم، وذلك لما تحمَّلوه من أعباء الدِّفاع عن البلاد ضد الأخطار الخارجية؛ إذ كانت هزيمة الفرنج في «المنصورة» و«دمياط» على أيديهم سنة (٦٤٧هـ). وكان أهم ما تميَّز به حكم المماليك: كثرة الثورات والفتن والمؤامرات الداخلية فيما بينهم؛ بسبب الصراع على السلطة، فقد كان كلُّ واحد من الأمراء يرى أنَّه أحقُّ بالسلطة من غيره، وقد يقوم أحدهم بقتل السلطان الحاكم، أو خلعه، ثم يجلس مكانه، حتى إنَّ أحدهم لم يستغرق حكمه إلا أياماً معدودات، فكانت مدة حكم الملك المنصور مثلاً ثلاثة وأربعين يوماً، ثم خُلِعَ.

قال ابن إياس: «فكانت كِسْنَة من النوم أو يوم أو بعض يوم»^(١). ولنا أن نتصور أنَّ القَسْطَلاني قد عاصر في مدة حياته سبعة عشر سلطاناً من سلاطين الجراكسة، من: الظاهر جقمق الذي تولَّى السلطنة سنة (٨٤٢هـ)، وحتى طومان باي (٩٢٣هـ) عندما انتهى حكمهم بدخول العثمانيين مصر.

ويذكر ابن إياس شيئاً من هذه الصراعات بين هؤلاء الأمراء، فيقول: «وفي المحرم (٩٠٣هـ) تخوَّف السلطان على نفسه من الأمراء، فأحضر لهم المصحف العثماني، وحلَّف عليه الأمراء بأنهم لا يخونونه قطُّ، ولا يغدرون به، ولا يركبون عليه، وكان هذا رابع يمينٍ حلَّفه السلطانُ للأمراء

على المصحف، وكلُّ أيمانهم كانت كاذبة»^(١).

الخلافة الإسلامية:

حرص المماليك على إحياء منصب الخلافة الإسلامية في سنة (٦٥٩ هـ) على يد السلطان الظاهر بيبرس، وذلك بعد سقوطها في بغداد، وجعلوا ذلك في سلالة العباسيين؛ حرصاً منهم على إضفاء الشرعية على ملكهم، وليجمعوا قلوب عامة المسلمين حولهم^(٢).

إلا أنَّ هذا المنصب كان مجرد اسم فقط، فحظُّ الخليفة من ذلك أن يُدعى له على المنابر، وتُنقش العملة باسمه، ويُلقَّب بأمر المؤمنين، أما تدبير شؤون الحكم فقد كان منوطاً بسلاطين المماليك. ويعبر القسطلاني عن ذلك بقوله: «ومن ثمَّ لما استخفَّ الخلفاء بأمر الدِّين ضَعُفَ أمرهم، وتلاشت أحوالهم، حتى لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها المجرد...»، ثم نقل عن العيني قوله: «... لم يكن في المغرب خليفة، وليس في مصر إلا الاسم، وليس له حلٌّ ولا ربطٌ»^(٣)، بل لقد وصل الأمر بالملك الظاهر خشقدم «أنه ضَيَّق على الخليفة المستنجد بالله يوسف، وأمره أن يسكن بالقلعة... ومنعه من أن ينزل إلى المدينة، بحيث إن أخته الست مريم توفيت، فلم ينزل يُصلِّي عليها، واستمر بالقلعة إلى أن مات بها»^(٤).

(١) المصدر السابق ٣/٣٧٦، وانظر أيضاً: ٤/٩٨.

(٢) عصر سلاطين المماليك ٢/٩-٢١.

(٣) إرشاد الساري ٨/١١.

(٤) بدائع الزهور ٢/٤٥٧.

وربما تحسّن حالّ الخليفة في أواخر حياة القسطلاني، ففي سنة (٩٢٣هـ) -عام وفاته- «صار الخليفة المتوكّل صاحب الحلّ والعقد والأمر والنهي في الديار المصريّة... وصار هو مقام سلطان مصر في نفاذ الكلمة، وإظهار العظمة في تلك الأيام»^(١).

ولم يسلم العلماء والقضاة من أذى السلاطين في ذلك الوقت، فكثيراً ما كان يتغيّر خاطر السلطان على أحد العلماء، فيعزله، أو ينفيه، وربما ضربه ونكّل به^(٢)، وقد استهلت سنة ولادة القسطلاني (٨٥١هـ) بصرف الحافظ ابن حجر عن القضاء^(٣)، وفي سنة (٨٥٢هـ) أمر السلطان بسجن قاضي القضاة ولي الدين السّفطي^(٤).

وبالجملة فقد كان النَّاس يعانون من ظلم السلاطين وسوء معاملتهم، حتّى قال ابنُ إياسٍ عن السلطان قانصوه الغوري آخر ملوك الجراكسة: «ولولا ظلّمه وكثرة مصادراته للرعيّة، وحبه لجمع الأموال، لكان من خيار ملوك الجراكسة»^(٥).

ولم يسلم السلاطين والأمراء أنفسهم في كثير من الأحيان من ثورات المماليك، والتضييق عليهم، وإثارة القلاقل ضدّهم^(٦)، كما بليت مصر في

(١) المصدر السابق ٥/ ١٥٧-١٥٨.

(٢) انظر: بدائع الزهور ٢/ ٢٧٥، ٢٩٨، و٣/ ٤٧١.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٥٧.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٦٦.

(٥) بدائع الزهور ٥/ ٨٨.

(٦) انظر أمثلة لذلك في: بدائع الزهور ٢/ ٢٧٩، ٣/ ١٩٥، ٢٨٠، ٣٦٣.

تلك الفترة بالحروب ضد التتار والفرنجة، وقد أبلى فيها المماليك بلاءً حسناً^(١).

ولم تسلم البلاد - مع كل ذلك - من ثورات الأعراب وفتنهم في أنحاء البلاد، وتكرّر منهم السلب والنهب والفتن، حتى شغلوا السلاطين والأمراء بتجريد الجيوش لقمعهم وتأديبهم^(٢).

مما تقدّم يتبيّن لنا طرفٌ من الاضطراب وفقد الاستقرار السياسي والفتن والفلاقل في مصر في عصر المؤلف.

ثانياً: الحالة الاجتماعية:

لم تكن الحالة الاجتماعية بأحسن من الحالة السياسية في عصر القسطلاني رحمه الله، فقد ساد النظام الطبقي الذي توزّع عليه أفراد الشعب، وقد تربّع على قمة هذا النظام المماليك الذين ينعمون بكل المزايا والحقوق، والنفوذ، والوظائف دون باقي طبقات الشعب الذي عانى كثيراً من الحرمان، وضياع حقوقه^(٣).

كما انتشر الفقر والأمراض والأوبئة، وضعف الأمن، وعمّت الفوضى، وارتفعت الأسعار، وزاد طغيان المماليك وظلمهم لعامة الناس، وسلب أموالهم ومواشيهم، وفرضت الضرائب الباهظة عليهم.

ويرى ابن إياس أن كثيراً من ذلك حدث بسبب شيوع المعاصي والظلم،

(١) عصر سلاطين المماليك ٢/٢٤٧-٢٦٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٠٤-٣١٦.

(٣) عصر سلاطين المماليك ٢/٢٦٧.

فيقول عن الطاعون الثالث الذي وقع بمصر سنة (٨٩٧هـ): «... وكان كثير الزنى واللواط، وشرب الخمر، وأكل الربا، وجور المماليك في حقّ الناس»^(١).

ويقول في سبب الحريق الذي استمر بالقاهرة أسبوعاً عام (٨٦٢هـ): «وكان قد كثر الفسق والفساد ببولاق جداً، حتّى خرج الناس في ذلك عن الحدّ...، وكان هذا انتقاماً من الله تعالى لأهل مصر»^(٢).

ثالثاً: الحالة الدينية:

بالرغم من الصورة المظلمة سياسياً واجتماعياً في عهد القسطلاني؛ إلا أنه قد برزت بعض الصور المشرقة في الجانب الديني؛ إذ تم تجديد أمر الخلافة الإسلامية التي زالت من بغداد وإحيائها، وجعل القاهرة مركزاً لها، وإن كان ذلك مقتصرًا على الشكل دون مضمون حقيقي كما سبق ذكر ذلك.

كما وُجد في عهد المماليك اهتمام بعض السلاطين بعمارة المساجد والجوامع وترميمها وتجديدها^(٣)، ورصد الأوقاف الكثيرة على وجوه البرّ، ومحاربة بعض مظاهر البدع والخرافات، وإقامة الحدود، والوقوف في وجه المفسدين^(٤)؛ فقد أمر السلطان في عام (٨٥١هـ) بإبطال مولد سيدي

(١) بدائع الزهور ٣/ ٢٨٧، وانظر: عصر سلاطين المماليك ٢/ ٢٦٧-٢٩٣.

(٢) بدائع الزهور ٣/ ٢٨٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: أخبار عمارة الجامع الأزهر عام (٨٨١هـ)، والمسجد النبوي

عام (٨٨٦هـ) في بدائع الزهور ٣/ ١٢٤، ١٨٨، ٢/ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٤) عصر سلاطين المماليك ٢/ ٢٦٣-٢٦٨.

أحمد البدوي لما يقع فيه من المفاسد^(١)، وفي عام (٩١٠هـ) نُودي من قبل السلطان بالألّا تنوح نائحةً على ميت، وأن تكسر جرار الخمر التي في بيوت النَّصارى، وأن تُحرق أماكن الحشيش^(٢).

وفي رجب عام (٩١٥هـ) نادى السلطان بالألّا يتجاهر النَّاس بالمعاصي، ولا يُمشى بسلاحٍ بعد المغرب، ويواظب الناس على الصلوات الخمس في الجوامع^(٣).

وقد كان من سلاطين المماليك من له تهجُّدٌ وعبادةٌ وبكاءٌ من خشية الله، ومطالعةٌ في كتب العلم، كالملك الأشرف الظاهري (٩٠١هـ)^(٤).

ومع ذلك فقد وُجدت بعض مظاهر الانحراف الديني والعقدي، كبدعة الموالد، وصرف النفقات الطائلة عليها^(٥)، واستعانة بعض السلاطين بالْمُنَجِّمين^(٦)، وشيوع العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة.

رابعاً: الحالة العلمية:

بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية على يد التتار، وإحياء الخلافة الإسلامية في مصر، انتقل النشاط العلمي إلى مصر، فتبوت

(١) بدائع الزهور ٢/٢٥٨.

(٢) بدائع الزهور ٤/٧٦.

(٣) المصدر السابق ٤/١٦١.

(٤) شذرات الذهب ٨/٨.

(٥) بدائع الزهور ٣/٢٠٦.

(٦) المصدر السابق ٣/١٧٢.

الزعامة العلمية والثقافية طوال فترة حكم المماليك، قال الحافظ السيوطي: «واعلم أنَّ مصر من حين صارت دار الخلافة، عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها... وصارت محلَّ سكن العلماء، ومحطَّ رحال الفضلاء»^(١). ومما شجَّع - أيضاً - على ازدهار الحركة العلمية آتئذٍ عناية كثير من الأمراء والسلاطين بالعلم، مع توقيهم العلماء، وجعلهم أهل مشورتهم، حتى إنَّه كان لكلِّ أمير عالمٌ بالحديث يُسمع الناس^(٢)، كما اهتم الأمراء بدور العلم المختلفة فقاموا ببناء المدارس والمساجد والمكتبات والأربطة، وتعيين الأساتذة والموظفين الأكفاء للقيام عليها، ورصد الأوقاف لها^(٣).

فلا غرو إذن أن نجد هذا العصر - عصر الإمام القسطلاني - قد زخر بكثير من العلماء الجهابذة الأعلام الذين ذاع صيتهم، وعمَّ النفع بعلمهم، كالحافظ السخاوي، والحافظ السيوطي، وابن فهد المكي، وغيرهم.

كما برزت في هذا العصر عدَّةٌ موسوعات علمية لا زال النفع بها مستمراً حتى وقتنا الحاضر.

(١) حسن المحاضرة ٢/ ١٠٢.

(٢) الضوء اللامع ٤/ ١٧٧.

(٣) انظر: بدائع الزهور ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، عصر سلاطين المماليك ٣/ ٢٧-٧٠.

التعريف بالإمام القسطلاني

١ - اسمه ونسبه:

هو: الإمام المقرئ المحدث: أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي بن أحمد بن علي، شهاب الدين، أبو العباس، القسطلاني الأصل، ثم المصري، القاهري، الشافعي. ويعرف بـ«القسطلاني» وبـ«ابن القسطلاني» كما وصف هو نفسه بذلك^(١).

هكذا ورد سياق اسمه ونسبه في مقدمة كتابه «اللالئ السنية»^(٢) وخاتمته^(٣)، وهو أعلى شيء وقع في سياق نسبه رحمه الله، وقريب منه سياق الحافظ السخاوي^(٤)، -وتبعه الشوكاني^(٥)- الذي رفع نسبه إلى الجد السابع «علي».

أما بقية المصادر فقد ورد سياق نسبه فيها مختصراً، ولم يقع بينها اختلاف في الجملة.

(١) المواهب اللدنية ٣/ ٤٨١، وكذا وقع على غلاف كتاب «الفتح الداني» له، وفيها كلها: أحمد بن القسطلاني.

(٢) ص ١٣.

(٣) ص ١٥٤.

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٥) الضوء اللامع ١/ ١٠٢.

وذكر جده الأول في جميع المصادر بكنيته «أبو بكر»، إلا أنه ورد في مقدمة التحقيق لكتاب «اللطائف»^(١) ذكر اسم الجد ولقبه، فقال: «زين الدين أحمد»، وقد ورد مثله على غلاف نسختين من مخطوطات كتاب «اللطائف»^(٢)، لكن ذكر ذلك في اسم الأب لا الجد، كما ورد في مقدمة التحقيق لمطبوعة «اللطائف» أيضاً ذُكر لقب أبيه وكنيته، وهو «شمس الدين أبو عبد الله»، ووصف المؤلف أباه بـ«الخطيب» في خاتمة كتابه «المواهب اللدنية»^(٣).

نسبته:

يجدر التنبيه على بعض الأمور بين يدي الكلام على نسبة القسطلاني،

منها:

١ - أن أصحاب هذه النسبة من العلماء يؤلفون عائلة علمية كبيرة ومشهورة تمتد مسيرتها على مدى ثلاثة قرون من عام (٦٣٣هـ) إلى أواخر الربع الأول من القرن العاشر (٩٢٣هـ)، وهو تاريخ وفاة القسطلاني. ولقد أحصينا منهم قريباً من أربعين علماً ما بين رجل وامرأة^(٤)، حتى إنه كانت لهم مقبرة خاصة في المعلاة بمكة المكرمة، قال في «العقد الثمين»^(٥) في

(١) ٥ / ١ (طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، القسم الذي طبع منه).

(٢) وهما: نسخة (و)، (س).

(٣) ٤٨١ / ٣.

(٤) وقد استوعب كثيراً من أخبارهم الفاسي في «العقد الثمين»، والمقرزي في «المقفى

الكبير»، وابن حجر في «الدرر»، والسخاوي في «الضوء».

(٥) ٩٨ / ٥.

ترجمة العفيف القسطلاني: «ودفن بعد العصر بالمعلاة بمقبرة أصحابه القسطلانيين».

وقد أفرد ابن فهد المكي بيت القسطلانيين بالترجمة - ضمن تراجم ستة بيوت من بيوتات العلم بمكة - في كتاب سماه: «غاية الأمانى في تراجم أولاد القسطلاني»^(١).

٢- أن كثيراً من أفراد هذه العائلة من أهل العلم والفضل؛ فقد كان منهم المحدثون، والقضاة، والمفتون، والخطباء، وعمل كثير منهم في إمامة المسجد الحرام.

٣- أن هذه العائلة استقرت غالبيتها في مكة المكرمة، ومنهم عدد لا بأس به بمصر، وربما كان بعضهم ببلاد الشام وغيرها.

أما نسبة الإمام القسطلاني: فالذي تحرّر من مجموع كلام أهل العلم أنه منسوبٌ إلى «قسطيلية»: بفتح القاف، وسكون السين، وكسر الطاء، وسكون الياء، ولام مكسورة، وياء خفيفة.

كذا ضبطه ياقوت وغيره، وهي كورة بأقصى إفريقيا - تونس الآن -، من بلادها: تَوَزْر، والحَمَّة، ونُقْطَة، و«تَوَزْر»^(٢) هي أمُّها، بل نقل الإمام السخاوي عن القطب القسطلاني: أن ناساً يقولون: إن «قسطيلية» هي اسم توزر^(٣).

(١) الضوء اللامع ٦/١٢٨-١٢٩، الإعلان بالتوبيخ ص ٢١٦.

(٢) انظر: معجم البلدان ٥٧/٢ (توزر)، ٣٤٨/٤ (قسطيلية)، مرصد الاطلاع ١٠٩٢/٣.

(٣) التحفة اللطيفة ١/٣٦٠.

وقد ذكروا مدينة أُخرى بالاسم نفسه في الأندلس، ولكن انتساب كثير من القسطلانيين^(١) إلى «تَوَزَّر» -أهم مدن قسطلية- يُرَجَّحُ أن المراد هي التي في إفريقيا، وهذا ما جزم به ابن فرحون^(٢) في ترجمة أحمد بن علي بن محمد أبي العباس بن القسطلاني، وكذا القطب الحلبي في «تاريخ مصر»، والسخاوي في «الضوء اللامع»، وأبو العباس العجمي في «الذيل على اللباب»، كما نقل ذلك عنهم الزبيدي^(٣).

وقد وقع في كلام السخاوي الذي نقله الزبيدي آنفاً: «قَسْطِلِيَّة» بحذف الياء الأولى، وإضافة نون بعد الياء الثانية، وكذا هو عند ابن فرحون في «الديباج»، فلعله وقع تصحيف عندهما؛ إذ لم نجد في كتب الأماكن ذكراً لـ «قسطلية» بالنون.

ووقع في كلام القطب الحلبي السابق نقله أيضاً: «قُسْطِيلَة» بضم القاف، وبدون الياء الثانية^(٤)، وهو تصحيف أيضاً، كما نبّه عليه محقق «التحفة اللطيفة»^(٥).

أما ضبط «لام» القسطلاني: فالظاهر أن الأشهر تشديدها، كما ورد

(١) مثل: عمر بن محمد بن عمر، أبو البركات (ت ٦٤٤هـ)، وشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ٦٧١هـ)، وقطب الدين القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)، وتاج الدين القسطلاني (ت ٧٠٨هـ)، وبهاء الدين عبد الرحمن بن محمد بن عمر (٧١٢هـ) وغيرهم.

(٢) الديباج المذهب ص ١٣٠.

(٣) تاج العروس ٦١٧/١٥ (قسطل).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ٣٦٠/١.

ذلك عن جماعة من أهل العلم، فنقل صاحب «ذيل اللباب» عن أبي شامة أنه شدّدها^(١)، وقال ابن رُشيد في ترجمة قطب الدين أبي بكر، محمد بن أحمد القسطلاني (ت ٦٣٦هـ): «القسطلاني: بلام مشدّدة»^(٢). وقال الزرقاني: «بفتح القاف، وشدّ اللام على ما اشتهر»^(٣) وكذا ضبطه صاحب «الأعلام»^(٤).

فتلخص: أن القسطلاني منسوبٌ إلى «قَسْطِلِيَّة» مدينة بإفريقية، فلعل أحد أجداده نزع إلى مصر واستقر بها، وجاء في آخر سياقه لنسبه في كتابه «اللائل السنية»^(٥) زيادة، وهي: «سِبْط الحَرَّار»، ولعل المقصود به: أحمد بن أبي العباس الذي سيأتي أن الإمام القسطلاني تولّى مشيخة مقامه^(٦)، فربما كان جدّه لأمه.

وزاد بعضهم في نسبه: «القُتَيْبِي»^(٧) وربما كان ذلك تصحيفاً عن «القَيْسِي»، فقد وردت هذه النسبة في تراجم عدد من القسطلانيين^(٨)، والله أعلم.

(١) انظر: تاج العروس ٦١٧/١٥ (قسطل).

(٢) ملء العيبة ٣/٤١٥.

(٣) شرح المواهب ٨/٤٧٢.

(٤) ٣٢٣/٥.

(٥) ص ١٥٤.

(٦) انظر ص: ٣٨.

(٧) انظر: شرح المواهب للزرقاني ٣/١، الخطط التوفيقية ٦/١١، الأعلام ١/٢٣٢.

(٨) انظر: العقد الثمين ١/٣٣١، ٤٧٣، المقفى الكبير ٦/٢٤٩، والدر الكمين ١/٤٢، ١٧٦.

مولده ونشأته:

ولد الإمام القسطلاني في الثاني عشر من ذي القعدة، سنة إحدى وخمسين وثمانمئة (٨٥١هـ) بمصر^(١)، ونشأ بالقاهرة نشأة علمية، فحفظ القرآن، وبعض المتون في النحو والقراءات^(٢).

أسرته:

لم تذكر المصادر كثيراً عن أخبار أسرته، لكن الذي يظهر من النشأة العلمية للقسطلاني، وتوجهه المبكر إلى حفظ القرآن الكريم وطلب العلم، أن أسرته كانت أسرة مباركة، أحسنت تربية ولدها وتوجيهه إلى طلب العلم والعناية به منذ الصغر.

وقد ذكر السخاوي اسم والدته في ترجمته، فقال: «وأمه: حليمة ابنة الشيخ أبي بكر بن أحمد بن حميدة النحاس»^(٣). ولم نقف على شيء من أخبارها ولا أخبار أسرته فيما بين أيدينا من المصادر، لكن يظهر من كلام السخاوي أنها وأباها كانا من أهل الفضل والصلاح.

وذكر السخاوي - أيضاً - شيئاً من أخبار عمّ الإمام القسطلاني: أحمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القبّاني، فقال: «عمّ صاحبنا الشهاب الآتي، ولد سنة ثلاثين وثمانمئة (٨٣٠هـ)، ممن سمع مني بمكة، وكان

(١) الضوء اللامع ٢/١٠٣، الكواكب السائرة ١/١٢٦.

(٢) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٣) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

ممن قرأ القرآن وتكسَّب بالقَبَّان^(١)، وجاور بعد الثمانين، مات في سنة أربع وتسعين وثمانمئة (٨٩٤هـ) عن بضع وسبعين تقريباً^(٢).

وذكرت بعض المصادر زوجة الإمام القسطلاني «عائشة الباعونية» ويقال لها: «بنت الباعوني»؛ فقد نقل الكتاني عن العياشي في «مسالك الهداية» أن لها أبياتاً تمدح فيها كتاب زوجها «المواهب اللدنية». ونقل الكتاني حكاية أخرى تدلُّ على شهرة هذه المرأة، فقال في مطلعها: «... أن الإمام القسطلاني زوج عائشة الباعونية...»^(٣).

وهذه الزوجة هي: عائشة بنت يوسف بن أحمد، الدمشقية، بنت الباعوني^(٤)، وكانت عالمةً، أديبةً، شاعرةً، ناسكةً، دخلت القاهرة سنة (٩١٩هـ) فأجيزت بالتدريس والإفتاء، وألّفت عدة كتب، توفيت بدمشق سنة (٩٢٢هـ) قبل زوجها بسنة^(٥). ولعل الإمام القسطلاني تزوجها في سفرتها إلى القاهرة؛ فقد مضى أنها دمشقية الأصل، فالله أعلم.

(١) الميزان ذو الدَّرَاع الطويلة المقسمة أقساماً، ينتقل عليها جسم ثقيل يسمى الرُّمَانة، لتعيين وزن ما يُوزن. والمراد أنه كان يعمل وَزَانًا بالقَبان (المعجم الوسيط: قبن).

(٢) الضوء اللامع ١/٢٥٦، وكذا وقع في الضوء اللامع: «بضع وسبعين»، والصواب على ما ذكره من سنة مولده ووفاته: «بضع وستين».

(٣) فهرس الفهارس ٢/٩٦٩.

(٤) نسبة إلى «باعون»، قرية بالقرب من عَجَلون بالأردن. انظر: تاج العروس ١٨/٦٥ (بعون).

(٥) انظر ترجمتها في: الكواكب السائرة ١/٢٨٧-٢٩٢، الشذرات ٨/١١١.

طلبه للعلم وشيوخه ورحلاته

طلبه للعلم:

نشأ الإمام القسطلاني - كما سبقت الإشارة - نشأة علمية، فحفظ القرآن الكريم و«الشاطبيتين»^(١)، ونصف «الطيبة» الجزرية، و«الوردية» في النحو^(٢). ويتضح من هذه النشأة العلمية اهتمام القسطلاني بعلم القراءات منذ نعومة أظفاره، وأنه من أوائل العلوم التي تلقاها، ويقول هو - رحمه الله - عن ذلك: «وهذا العلم هو أول علم من الله عليّ بتعلمه، وأسبق فنّ عالجت نفسي قبل بلوغ الحُلْم في تفهمه، فهو كما قال بعضهم: الصديق القديم، والنديم الذي منادته أَلطف من مرّ النسيم...»^(٣).

ويقول - بعد سرد جملة من كتب القراءات -: «وقد طالعت أكثر هذه الكتب، ورفعت عن وجه محاسنها الحُجُب»^(٤).

شيوخه:

تتلمذ الإمام القسطلاني على جماعةٍ من مشاهير علماء العصر في كل

(١) وهما: «حرز الأماني»، و«عقيلة أتراب القصائد» كلاهما للشاطبي، وتعرف الأولى أيضاً بـ«اللامية»، والثانية بـ«الرائية».

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٣) لطائف الإشارات: ١/١٦٨.

(٤) المصدر السابق.

فَنِّ، فمن هؤلاء:

أولاً: شيوخه في القراءات:

وأشهر شيوخه في هذا الفن:

- ١- عمر بن قاسم بن محمد، أبو حفص، سراج الدين، الأنصاري، المصري، النَّشَّار - حرفة لهم - الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، وقيل: (٩٣٨هـ)^(١). وهو من أشهر شيوخه، «بل اشتهر النَّشَّار بكونه شيخ القسطلاني»^(٢). تلا عليه القسطلاني بالسبع^(٣)، وقرأ عليه المقدمة الجزرية سنة (٨٦٨هـ) كما نصَّ على ذلك في مقدمة شرحه للمقدمة^(٤)، وقرأ عليه «القصيدة اللامية» للإمام الشاطبي في السنة المذكورة نفسها، قال القسطلاني: «أخبرني بالقصيدة اللامية بقراءتي عليه عن ظهر قلب في القعدة سنة ثمان وستين وثمانمئة»^(٥)، وأثنى عليه بقوله: «شيخنا ومفيدنا، سراج القراء، وإمام القراءة»^(٦)، وذكره في كتابه «اللطائف»^(٧) فقال: «كثيراً ما نقرأ عليه القراءات السبع وهو ينسخ،

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١١٣/٦، كشف الظنون ٢/١٨١٢، الأعلام ٥/٥٩، معجم المؤلفين ٢/٥٦٩.

(٢) مقدمة التحقيق لكتاب «البدور الزاهرة» ص ٧١، للدكتور/ قربان مهربان، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية ١٤١٠هـ.

(٣) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٤) اللآلئ السنوية ص ١٤.

(٥) الفتح المواهبي ص ٨٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ٢/٦٥٥.

ولا يفوته شيءٌ من دقائق وجوه القراءات إذا أُخِلَّ أحدنا به...».

٢- أحمد بن أسد بن عبد الواحد، أبو العباس، شهاب الدين، الأميوطي، المصري، الشافعي، (ت ٨٧٢هـ)^(١).

قرأ عليه القسطلاني بالسبع ثم بالعشر^(٢)، ووصفه بقوله: «إمام القراء في عصره»^(٣)، وقال مرة: «شيخنا العلامة القاضي»^(٤)، وذكره في «اللطائف»^(٥)، وذكر أنه قرأ عليه «المقدمة الجزرية» بمنزله بالمدرسة الزينية سنة (٨٦٩هـ)^(٦). وأفاد أنه سمع منه «اللامية» للشاطبي، ووصفه بقوله: «شيخ القراء»^(٧).

٣- محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر، شمس الدين، الحمصاني - ويقال الحمصي^(٨)، نسبة لحرفة جدّه لأمه - إمام الجامع الطولوني، وشيخ القراء بالشيخونية، تميّز في القراءات، وتصدّى للإقراء فانتفع به الجُم الغفير، (ت ٨٩٧هـ)^(٩). وذكر القسطلاني أنه سمع منه «القصيد»

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١/ ٢٢٧، الشذرات ٧/ ٣١٤.

(٢) الضوء اللامع ١/ ١٠٣.

(٣) الفتح المواهبي ص ١٤٠.

(٤) المصدر السابق ص ١٤٠.

(٥) ٣٧٦/١.

(٦) اللآلئ السنية ص ١٤.

(٧) الفتح المواهبي ص ٨٣.

(٨) انظر: الأنساب ٢/ ٢٦٤.

(٩) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ١٩٠.

الرائية» للشاطبي^(١).

- ٤- محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين، المصري، البامي^(٢)، أخذ عن البلقيني والولي العراقي، واشتغل بالتدريس والإفتاء، قال القسطلاني: «العلامة، فقيه المذهب»، وأفاد أنه أخذ عنه «القصيدة اللامية» في القراءات، للشاطبي^(٣)، (ت ٨٨٥هـ)^(٤).
- ٥- عبد الدائم بن علي، أبو محمد، زين الدين، الحديدي، المصري، الأزهري، الشافعي (٨٧٠هـ)، تصدّى للإقراء فقراً عليه جماعة، وكان خيراً متواضعاً، وصفه القسطلاني بقوله: «شيخنا العلامة» وذكر أنه شرع في شرح «الطيبة» لشيخه ابن الجزري، قال: «رأيتهُ يسود فيه، ولعله لم يكمله»^(٥). وأفاد السخاوي أن القسطلاني أخذ عنه القراءات، وأنه أجاز له^(٦).
- ٦- أحمد بن عبد القادر بن طريف - كَرغيف - أبو العباس، شهاب الدين، النشاوي، المصري، الحنفي، وصفه القسطلاني بقوله: «مُسند العصر، رُحلة الآفاق». وذكر أنه سمع منه «القصيدة اللامية» للشاطبي، وذلك

(١) الفتح المواهبي ٨٧.

(٢) بالباء الموحدة ثم ميم، نسبة إلى بلدة بصعيد مصر. (الضوء اللامع ٤٨/٧).

(٣) الفتح المواهبي ٨٧.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٤٨/٧.

(٥) لطائف الإشارات ١/١٦٧-١٦٨.

(٦) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

بسماع جميعها في مجلس واحد^(١).

وسمع منه «الرأية» للشاطبي أيضاً^(٢) وأنه أخبره بكتاب «التيسير» للداني^(٣)، (ت ٨٨٤هـ)^(٤).

٧- عبد الغني بن يوسف بن أحمد، زين الدين، الهيثمي، المصري، الشافعي، المقرئ، تصدّر للإقراء قديماً، وكان مقدّماً في التجويد، (ت ٨٨٦هـ)^(٥).
ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه بالثلاث إلى قوله تعالى:
﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [الفرقان: ٢١]^(٦)، وأفاد القسطلاني أنه سمع منه «القصيدة اللامية»، و«الرأية» للشاطبي، ووصفه بأنه «شيخ التجويد، وتحفة الدين». وقال مرة: «شيخ القراء والإقراء...»^(٧)، ووصفه مرة بـ«شيخنا العلامة»^(٨).

٨- عمر بن محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، نجم الدين، بن فهد، القرشي، المكي، الشافعي، المعروف «بابن فهد»، المحدث، (ت ٨٨٥هـ)^(٩).

(١) الفتح المواهبي ص ٨٦، الفتح الداني ق ٢/أ.

(٢) الفتح المواهبي ص ٨٧.

(٣) الفتح الداني ق ٢/أ.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١/ ٣٥١.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٤/ ٢٥٨.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٧) الفتح المواهبي ص ٨٧.

(٨) لطائف الإشارات ١/ ٣٧٦.

(٩) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٦/ ١٢٦.

ذكره القسطلاني في كتابه: «الفتح المواهبي»^(١)، وأفاد أنه سمع منه «شرح اللامية» للشاطبي، لمتجب الدين الهمداني.

شيوخه في الحديث:

١ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو الخير وأبو عبد الله، شمس الدين، السخاوي، المصري، الشافعي، الحافظ، (ت ٩٠٢هـ)^(٢).

قرأ عليه القسطلاني قطعة كبيرة من شرحه على «الهداية الجزرية»، وسمع منه مواضع من شرحه على «ألفية العراقي»، ولازمه، وسمع عليه المتون^(٣). وذكره في مواضع من كتبه، ووصفه بـ«شيخنا العلامة الحافظ»^(٤)، وصرح بسماعه منه، فقال: «أخبرني الحافظ الشيخ...»^(٥).

٢ - ابن فهد المكي، نجم الدين، الماضي ذكره في شيوخه في القراءات^(٦). قال السخاوي: «وقرأ بمكة... على النجم بن فهد»^(٧). وذكر القسطلاني -أيضاً- سماعه منه بمكة^(٨).

(١) ص ٩١.

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢/٨، الكواكب السائرة ١/٥٣، الشذرات ٨/١٥.

(٣) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٤) المواهب اللدنية ١/٢٩، وانظر: ١/٣٩٩ أيضاً.

(٥) إرشاد الساري ١٥/٥٥١.

(٦) انظر: ص ٢٣.

(٧) الضوء اللامع ٢/١٠٤.

(٨) إرشاد الساري ١/٢٦. وانظر أيضاً: ١٥/٥٥١.

٣- محمد بن محمد بن محمد بن محمد، رضي الدين، المصري، الشافعي، المعروف بالأوْجَاقِي، وابن الأوجَاقِي، (ت ٨٨٩هـ)، ذكره السخاوي ضمن شيوخ القسطلاني، فقال: «وأخذ.. الحديث عن... رضي الأوْجَاقِي»^(١).

٤- محمد بن محمد بن محمد، أبو السعود، شمس الدين، الغَرَاقِي -نسبة إلى بلدة الغَرَاقَة بالشرقية بمصر^(٢)- المصري، الشافعي. سمع الحافظ ابن حجر، والولي العراقي وغيرهما، (ت ٨٨٩هـ)^(٣).
ذكر السخاوي أن القسطلاني أخذ عنه الحديث^(٤). وذكر القسطلاني -رحمه الله- سماعه منه^(٥).

٥- زينب بنت أحمد بن محمد، أم حبيبة، الشوبكي، الدمشقية، المكيّة. أجاز لها العراقي والهيثمي وجماعة، وكانت خيرةً صالحة، حدثت بمسموعاتها غير مرة، (ت ٨٨٦هـ)^(٦). ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليها بمكة «سنن ابن ماجه» وغيرها^(٧)، وذكر القسطلاني سماعه منها^(٨).

(١) الضوء اللامع ١٠٣/٢، وانظر: الفتح الموهبي للقسطلاني: ص ٨٧.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢٥٣/٩.

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢٥٥/٩.

(٤) الضوء اللامع ١٠٣/٢.

(٥) الفتح الموهبي: ص ٨٧.

(٦) انظر ترجمتها في: الضوء اللامع ٣٩/١٢.

(٧) الضوء اللامع ١٠٤/٢.

(٨) إرشاد الساري ٥٥٢/١٥.

٦- كمالية بنت النجم محمد بن أبي بكر، أم كمال، الأنصارية، المكية، المعروف أبوها بـ «المرجاني»، أجاز لها جماعةً، وسمع منها الأئمة، (ت ٨٨٠هـ)^(١). ذكر القسطلاني في «آخر شرح البخاري» سماعه منها^(٢).
وأخذ الحديث عن غير هؤلاء: كالنشاوي^(٣)، - وقد تقدّم ذكره - وأبي المعالي محب الدين المكي، والمحدث ناصر الدين المدني^(٤).

شيوخه في الفقه:

١- عثمان بن عبد الله بن عثمان، فخر الدين، أبو عمرو، الحسيني، القاهري، الشافعي، حفظ «العمدة» و«التنبيه» و«المنهاج»، وتفقه بالشرف... المناوي، ولازم الحافظ ابن حجر في سماع الحديث، وكان حسن التقرير في الفقه،... (ت ٨٧٧هـ)^(٥). ذكر الحافظ السخاوي أن القسطلاني تفقه به^(٦).
٢- محمد بن أحمد بن محمد، شمس الدين، المخزومي، البامي - المتقدّم ذكره في شيوخه في القراءات -، ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه شيئاً من «المنهاج» و«البهجة»^(٧).

(١) انظر ترجمتها في: الضوء اللامع ١٢/١٢١.

(٢) إرشاد الساري ١٥/٥٥٢.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٤) مقدمة إرشاد الساري ١/٢٦ وانظره أيضاً: ١٥/٥٥١.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٥/١٣١.

(٦) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٧) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

- ٣- إبراهيم بن أحمد بن حسن، برهان الدين، العجلوني، ثم المقدسي، الشافعي، القاهري، اشتهر بالتدريس، وأخذ عنه غير واحد من الأعيان، (ت ٨٨٥هـ)^(١). ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه قطعة من «الحاوي»^(٢).
- ٤- أحمد بن علي بن حسين، شهاب الدين، العبادي، القاهري، الأزهري، الشافعي، أخذ عن الولي العراقي، وابن حجر وغيرهما، وكان بارعاً في الفقه، (ت ٨٨٠هـ)^(٣). ذكر السخاوي أن القسطلاني أخذ عنه الفقه^(٤).
- ٥- محمد بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو البقاء، جلال الدين، البكري -نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه- المصري، الشافعي، المعروف بـ«الجلال البكري». أخذ عن العراقي والبلقيني الفقه وأصوله والحديث، واشتهر بحفظ الفقه حتى كان أحفظ الشافعية لفروع المذهب في وقته، من مؤلفاته: «شرح المنهاج» للنووي، (ت ٨٩١هـ)^(٥).
- ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه من أول «حاشيته على المنهاج» للنووي، إلى أثناء النكاح^(٦).

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١/ ١١.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢/ ١٧.

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ٢٨٤، هدية العارفين ٢/ ٢١٤.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

من شيوخه في النحو:

أخذ الإمام القسطلاني النحوَ عن البرهان العجلوني الماضي ذكره ضمن شيوخه في الفقه، قال السخاوي: «قرأ عليه شرح شذور الذهب»^(١).

وللقسطلاني شيوخ آخرون ورد ذكره لهم في أثناء مؤلفاته، منهم:

- أبو المعالي محمد بن الرضي الطبري، وأبو الحسن علي النويري المالكي^(٢).

- أبو عبد الله محمد بن أبي العباس النحوي^(٣).

- هاجر بنت شرف الدين المقدسي^(٤).

- عبد المعطي المكي^(٥).

رحلاته:

لعلّ نشأة الإمام القسطلاني بمصر - موطن العلم، ومحط رحال العلماء آنئذ - لم تضطره كثيراً إلى الارتحال خارجها لطلب العلم، فقد حصّل جُلّ علومه على شيوخ بلده^(٦)، ولذا لم تذكر المصادر إلاّ رحلاته إلى الحرمين الشريفين؛ لأداء الحج وزيارة المدينة النبوية والمجاورة، مع تكرار ذلك

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٢) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥١.

(٣) الفتح المواهبي: ص ٨٥.

(٤) المصدر السابق: ٨٤.

(٥) لطائف الإشارات ٨/ ٣٤٥٩.

(٦) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٣-١٠٤.

منه رحمه الله، قال الحافظ السخاوي: «وَحَجَّ غير مرَّةٍ وجاور...»^(١). وقد لقي في رحلاته تلك كثيراً من المشايخ وأهل العلم، وسمع منهم، بل كتب وبيَّض بعض مؤلفاته بمكة، كما سيأتي ذكر شيءٍ من ذلك. ويبدو أن أوَّل رحلاته إلى مكة كانت في حدود سنة (٨٧٧هـ) أو قبلها؛ إذ ذكر في خاتمة كتابه «اللآلئ السنية»^(٢) أنَّه بيَّضه بمكة وزاد فيه مواضع، وحذف أخرى، وذلك في الرابع من شهر شعبان سنة (٨٧٧هـ) بالمسجد الحرام.

ثم رحل إلى مكة ثانية سنة (٨٨٤هـ) فحجَّ وجاور^(٣)، وقد عاد من هذه الرحلة سنة (٨٨٥هـ)، كما ذكر ذلك هو، فقال: «ووقع لي أيضاً في سنة خمس وثمانين وثمانمئة في طريق مكة، بعد رجوعي من الزيارة الشريفة لقصد مصر...»^(٤).

ثم كانت له رحلة إلى مكة والمدينة سنة (٨٩٢هـ)؛ فقد قال رحمه الله: «ولما كنت سائراً لقصد الزيارة في ربيع الآخر سنة اثنتين وتسعين وثمانمئة، ولاح لنا عند الصباح جبل مفرح الأرواح...»^(٥). والظاهر أنه بقي في هذه الرحلة إلى سنة (٨٩٣هـ) كما ذكر - رحمه الله -

(١) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٢) ص ١٥٤.

(٣) الضوء اللامع ٢/١٠٣.

(٤) المواهب اللدنية ٣/٤١٩.

(٥) المصدر السابق ٣/٤٠٨.

أنه كان بمكة في جمادى الأولى من هذه السنة^(١).

ثم كانت له رحلة إلى مكة للحج أيضاً سنة (٨٩٧هـ)؛ قال السخاوي: «قدم مكة أيضاً بحراً صحبة ابن أخي الخليفة سنة سبع وتسعين (٨٩٧هـ)، فحجَّ ثم رجع معه»^(٢)، وكان رجوعه إلى مصر بعد هذه الحجة مباشرة؛ فقد ذكر في آخر كتابه «المواهب اللدنية»^(٣): أن الابتداء في مسودة الكتاب المذكور كان ثاني يوم قدومه من مكة المشرفة، في شهر محرم سنة (٨٩٨هـ).

ولقد كان القسطلاني -رحمه الله- في تلك الرحلات المتتالية إلى مكة المكرمة، والمدينة النبوية المشرفة، مشتغلاً بقاء أهل العلم، والأخذ عنهم، مع اشتغاله بالتأليف والتصنيف، كما تقدّم ذكرُ تبييضه كتاب «اللآلئ السنية» بمكة، وتقدّم أنّه قرأ بمكة على زينب بنت الشوبكي وغيرها^(٤). وذكر مرة سماعه من العلامة ناصر الدين أبي الفرج المدني بالمدينة وغيرها^(٥).

أخلاقه وثناء العلماء عليه

أخلاقه:

أجمع الذين ترجموا للإمام القسطلاني على سمو أخلاقه، وكريم

(١) المصدر السابق ٣/٤١٩.

(٢) الضوء اللامع ٢/١٠٤.

(٣) ٣/٤٨٢.

(٤) وانظر أيضاً: إرشاد الساري له: ١/٢٦، ١٥/٥٥١، ٥٥٢.

(٥) إرشاد الساري ١/٢٦.

خصاله، وحسن سيرته، وصلاحه. فمن أبرز هذه الأخلاق:

١- التواضع: وصفه بذلك معظم الذين ترجموا له^(١)، وله - رحمه الله - بعض المواقف والأقوال التي تدل على هذا الخلق الرفيع، فمن ذلك: قوله في مقدمة «اللطائف»^(٢): «سائلاً من لقيت من الأصحاب عما أشكل، متفهماً منه ما عليّ أعضل». وقوله: «ولطالما حدثت نفسي أن أجمع في هذا الفن - يعني القراءات - تصنيفاً جامعاً... فيقعدي عن ذلك العلم بقدري، وتدفع يد العجز في صدري»^(٣). وقال مرة: «... لا سيما من كان مثلي قليل البضاعة في كل علم وصناعة»^(٤). وقال في ختام كتابه «المواهب اللدنية»^(٥): «سائلاً من وقف عليه من فاضل... أن يصلح بحلمه عثاري وزلي، ويسد بسداد فضله خطي وخلي... خصوصاً عذر مثلي، مع قصر باعه في هذه الصناعة».

ومن المواقف التي تدل على تواضعه ولين جانبه: ما حدث له مع الحافظ السيوطي فيما حكاه ابن فهد: وهو أن السيوطي تغير خاطره على القسطلاني فقصده الشيخ لإزالة ما في خاطره، فمشى من القاهرة إلى الروضة حافياً مكشوف الرأس حتى وصل إلى بيت السيوطي،

(١) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الكواكب السائرة ١/ ١٢٧، البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٢) لطائف الإشارات ١/ ١٦٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥٢.

(٥) ٣/ ٤٨١-٤٨٢.

فطاب خاطره عليه^(١).

٢- الزهد والقناعة والتعفف: قال السخاوي عنه: «قانع متعفف»^(٢)، وقال العلائي: «كان فاضلاً محصلاً ديناً متعففاً»^(٣)، وقال الغزي: «كان من أزهد الناس في الدنيا»^(٤).

٣- حسن العشرة وسلامة الصدر مع الناس: وصفه غير واحد بأنه كان لطيف العشرة حسنها، متودداً^(٥).

ومما يدل على سلامة صدره: ما سبق من حكاية ذهابه إلى السيوطي معتذراً، طالباً رضاه عنه، رغم شدة السيوطي معه، كما كان يدعو -رحمه الله- لمن أساء إليه^(٦).

٤- الصلاح والعبادة: فقد «اشتهر بالصلاح على طريق أهل الفلاح»^(٧)، وكان «جيد القراءة للقرآن...»^(٨)، و«كان صوته بالقرآن يُبكي القاسي، إذا قرأ في المحراب تساقط الناس من الخشوع والبكاء»^(٩). وقد تقدّم

(١) النور السافر ص ١٦٦.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٣) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٢٦.

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الكواكب السائرة ١/ ١٢٧، البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٦) انظر: خاتمة كتابه «لطائف الإشارات»: ٩/ ٤٤٨٢.

(٧) البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٨) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٩) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

ذكر رحلاته الكثيرة إلى الحرمين الشريفين للحج والزيارة، مع تعلق قلبه بهما، وكثرة دعائه بأن يرزقه الله المقام بهما^(١).

٥- توقيره لأهل العلم وإجلاله لهم: ذكر تلميذه جار الله بن فهد المكي: أنه «في الرحلة الثانية عَظَّمَنِي، واعترف لي بمعرفة فني، وتآدَّب معي، ولم يجلس على مرتبته بحضرتي، فالله يزيد في إكرامه...»^(٢). كما يتضح هذا التوقير والاحترام من وصفه لمشايخه، كقوله عن شيخه أبي البقاء الأحمدي: «كتب إليَّ الشيخ العالم، ذو العلوم النافعة، والمناقب الساطعة»^(٣)، وغير ذلك من العبارات التي سبق ذكرها في وصفه لمشايخه وثنائه عليهم.

ثناء العلماء عليه، وأوصافه العلمية:

أثنى على الإمام القسطلاني كلُّ من ترجم له، وذكروا من أوصافه العلمية ما يدل على علوِّ كعبه وطول باعه في العلم والحفظ وجودة التصنيف، فمن ذلك:

١- قال ابن إياس: «كان علامة في الحديث، وله شهرة طائلة بين الناس، وكان لا بأس به، وكان من أعيان المحدثين»^(٤).

٢- وقال العيدروس: «وبالجملة: فإنه كان إماماً حافظاً متقناً، جليل

(١) انظر: المواهب اللدنية ٣/ ٤٨٢، الفتح الداني ق ١٧٢/أ.

(٢) البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٣) الفتح المواهبي: ٧٥.

(٤) بدائع الزهور ٥/ ١٥٧.

- القدر... كان زينة أهل عصره، ونقاوة ذوي دهره»^(١).
- ٣- وقال نجم الدين الغزي: «الإمام العلامة، الحجة الرُّحلة^(٢)، الفهَّامة، الفقيه النبيه، المقرئ المجيد، المُسندِ المحدث، صاحب المؤلفات الحافلة...»^(٣).
- ٤- ووصفه بدر الدين الغزي في إجازته المنظومة للمُسندِ داود بن علي العبَّاسي بقوله:
- الحافظ المُسندِ ذي الإِتقان أحمدُ المعروف بالقسطلاني^(٤)
- ٥- وقال ابن العماد: «الحُجَّة، الرُّحلة، الفقيه، المقرئ، المُسندِ»^(٥)، وبنحوه وصفه الكتاني^(٦)، والبنَّا^(٧).

وظائفه

تقلَّد الإمام القسطلاني بعض الوظائف، وشغل بعض المناصب خلال حياته العلمية الحافلة بالعبء، وقد كانت هذه الوظائف في غالبها تتعلق بالتعليم والوعظ والتدريس والتأليف، وغير ذلك من الأعمال المتصلة

(١) النور السافر ١٦٦.

(٢) يقال: عالِمٌ رُحلةٌ، أي: يُرتحل إليه من الآفاق. (المعجم الوسيط: رحل).

(٣) الكواكب السائرة ١/١٢٦.

(٤) فهرس الفهارس ٢/٩٦٧، وتحذف الألف للوزن العروضي، فيقرأ: بالقسطلاني.

(٥) شذرات الذهب ٨/١٢١.

(٦) فهرس الفهارس ٢/٩٦٧.

(٧) إتحاف فضلاء البشر ١/٦٤.

بالعلم. فقد عقد مجالس الوعظ في أماكن عدّة، قال السخاوي: «جلس للوعظ بالجامع الغمري سنة ثلاث وسبعين، وكذا بالشريفية بالصّبّانين، بل وبمكة، وكان يجتمع عنده الجُم الغفير، مع عدم ميله في ذلك»^(١). وقال ابن العماد: «ولم يكن له نظير في الوعظ»^(٢).

وقد عمل القسطلاني بالخطابة، قال السخاوي: «جيد القراءة للقرآن والحديث والخطابة، شجي الصوت بها»^(٣). والظاهر أنه كان مشهوراً بالخطابة حتى اقترن اسمه بهذا العمل؛ فقد قال بعضهم في ترجمته: «الخطيب القسطلاني»^(٤).

كما كانت للإمام القسطلاني مجالس لإسماع الحديث وإقراء القرآن؛ فإنّه من أئمة الحديث والقراءة، قال تلميذه الشّماع: «سمعت من لفظه الحديث المسلسل بالأولية بمنزله في القاهرة»^(٥). وقال السخاوي: «أقرأ الطلبة»^(٦). وذكر العلائي أنه كان مُتَقَلِّلاً من لقاء النَّاس إلا في الإقراء^(٧).

وقد عمل القسطلاني بالإمامة، كما يتضح ذلك من قول الشعراوي: «كان صوته بالقرآن يُبكي القاسي، إذا قرأ في المحراب تساقط الناس من الخشوع

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، وانظر: الشذرات ٨/ ١٢٢.

(٢) الشذرات ٨/ ١٢٢.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧.

(٥) القبس الحاوي ١/ ١٩٧.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٧) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

والبكاء»^(١). كما أنه تعاطى الشهادة بمصر رقيقاً لبعض الفضلاء^(٢).
 كما ولي القسطلاني مشيخة مقام أحمد بن أبي العباس الحرّار^(٣) بالقرافة
 الصغرى^(٤).
 هذا كله إلى جانب اشتغاله بالتأليف والتصنيف، كما سيأتي بيان ذلك
 إن شاء الله تعالى.

عقيدته ومذهبه

١ - عقيدته:

مذهب الإمام القسطلاني في العقيدة في هذا الكتاب هو مذهب متأخري
 الأشاعرة الذي كان سائداً في مصر وغيرها في تلك الفترة، والذي يقوم
 على تأويل صفات الله عز وجل، خلافاً لمذهب السلف الذين يثبتون لله

(١) الكواكب السائرة ١/١٢٧.

(٢) الضوء اللامع ٢/١٠٤، النور السافر ١٦٥. ولم نقف على تعريف محدّد لوظيفة
 الشاهد، لكن الظاهر أنها كانت وظيفة معروفة لها ترتيباتها، وقد شغلها كثير من أهل
 العلم، كما ورد في تراجم جماعة منهم، كقولهم: «كان من شهود الحكم»، «كان من
 كبار شهود دمشق»، «واشتغل وتكسّب بالشهادة..» إلى غير ذلك. انظر: صبح الأعشى
 ١/٤٧٦، ٤٧٧، ٥٢٣، السلوك ١/٢/٢٧٣، المجمع المؤسس ٢/٢٥٠، ٦٢٢،
 الضوء اللامع ١/٣٧١، ٤٠/٨.

(٣) نسبة إلى عمل الحرير، وهو: أحمد بن أبي بكر، أبو العباس، التّجيبى، المصري،
 الزاهد، كان أحد الصالحين العبّاد، (ت ٦١٦هـ). انظر: التكملة للمنزري ٢/٤٦٧،
 تاريخ الإسلام ١٣/٤٦٥، توضيح المشتبه ٢/٣٤٤.

(٤) الضوء اللامع ٢/١٠٤، الشذرات ٨/١٢٢.

عز وجل ما أثبتته لنفسه، وما أثبتته له رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتاً بلا تشبيه، وينفون عنه ما نفاه سبحانه عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم نفيّاً بلا تعطيل.

وقد ورد من كلام الإمام القسطلاني في كتابه «اللطائف» ما يدل على هذا المذهب.

وقد علّقنا على المواطن التي خالف فيها المؤلفُ مذهبَ السلف، ونَبَّهنا على القول الحق في كل موطن منها، مع تأييد ذلك بأقوال أئمة السلف، وتوثيقه من الكتب المعتمدة في هذا الباب^(١).

٢- مذهبه الفقهي:

كان القسطلاني -رحمه الله- شافعي المذهب، كما أشار هو إلى ذلك، فقال في مباحث البسملة من كتاب «اللطائف»^(٢): «واختلف فيها أول الفاتحة: فذهب إمامنا الشافعي إلى أنها آية مستقلة». كما نسبه إلى المذهب الشافعي المترجمون له، كما سبق نقل ذلك من كلامهم عند سياق اسمه ونسبه^(٣).

ويتضح ذلك أيضاً من نشأته العلمية؛ فقد نشأ شافعيّاً فقرأ «المنهاج» للنووي، و«الحاوي» للماوردي، وشيئاً من «حاشية البكري على المنهاج»^(٤).

(١) انظر على سبيل المثال: ١/٢، ٤/٤، ١٧٩٤، ١٨١٥، ٨/٣٤٩٩.

(٢) ٤/١٣٢٧.

(٣) انظر: ص ١٤.

(٤) انظر: الضوء اللامع ٢/١٠٣.

تلاميذه:

لم تذكر أكثر المصادر التي ترجمت للقسطلاني شيئاً من أسماء تلاميذه إلا ما جاء من بعض الإشارات المجملة، كقول السخاوي: «أقرأ الطلبة»^(١)، إلا أنه أمكن الوقوف على بعض تلاميذه من خلال تتبع بعض مؤلفاته، أو بتصريح بعض المترجمين بشيء من ذلك، وممن وقفنا عليهم من تلاميذه:

١- بدر الدين الغزّي، محمد بن محمد بن محمد، أبو البركات، العامري، الدمشقي، الشافعي، والد نجم الدين المؤرخ. كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث، من مؤلفاته: «التفسير الكبير» منظوم في مئة ألف بيت، «التذكرة الفقهية»، (ت ٩٨٤هـ)^(٢).

أفاد ولده نجم الدين أنه أخذ عن القسطلاني «شرح البخاري»، و«المواهب اللدنية»، وأجازته بسائر مؤلفاته^(٣).

٢- الشَّاع، عمر بن أحمد بن علي بن محمود، أبو حفص، زين الدين، الحلبي، الشافعي، رَحَلَ في طلب العلم وطوَّف كثيراً، من مؤلفاته: «تنبيه الوسنان إلى شعب الإيمان»، «القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي»، (ت ٩٣٦هـ)^(٤).

(١) الضوء اللامع ٢/١٠٤.

(٢) له ترجمة في: الكواكب السائرة ٣/٣، الشذرات ٨/٤٠٣، البدر الطالع ٢/٢٥٢.

(٣) الكواكب السائرة ١/١٢٦-١٢٧.

(٤) له ترجمة في: الشذرات ٨/٢١٨، كشف الظنون ٢٥٢، معجم المؤلفين ٢/٥٥٢.

ذكر هو تتلمذه على القسطلاني، وسماعه منه الحديث المسلسل بالأولية في منزله، وكثيراً من مؤلفاته في سنة (٩١٥هـ)^(١).

٣- جار الله محمد بن عبد العزيز بن عمر بن فهد، المكي، الشافعي، نشأ بمكة فحفظ القرآن و«المنهاج» وغير ذلك، وارتحل وجاور بالمدينة، وحدّث بالحرمين وغيرهما، (ت ٩٥٤هـ)^(٢).

ذكر أنه اجتمع بالإمام القسطلاني في رحلته الأولى إلى مكة فأجازه بمؤلفاته ومروياته^(٣).

٤- عبد القادر، زين الدين، المصري، الشافعي، المقرئ، المعروف «بالمنهاجي»، نزيل مكة، (ت ٩١٥هـ)^(٤).

ذكر القسطلاني أنّ المنهاجي قرأ عليه «شرح المقدمة الجزرية» بمكة^(٥).
٥- الخطيب حسنين بن مخلوف الشماسي.

٦- شمس الدين محمد بن عبد الرحيم الديروطي.

وهذان التلميذان ذكر القسطلاني أنّهما قرآ عليه «شرح المقدمة الجزرية» بمكة^(٦).

(١) القبس الحاوي ١/١٩٧-١٩٨.

(٢) له ترجمة في: النور السافر ٣٢٣، الشذرات ٨/٣٠١، الأعلام ٦/٢٠٩.

(٣) البدر الطالع ١/١٠٢.

(٤) له ترجمة في: الكواكب السائرة ١/٢٥٤.

(٥) اللآلئ السنية ١٥٤.

(٦) اللآلئ السنية ١٥٤.

مؤلفاته:

يُعدُّ الإمام القسطلاني من العلماء الذين أثروا المكتبة الإسلامية بالعديد من «المؤلفات الحافلة»^(١)؛ فلقد «أُعطي السَّعْدَ في قلمه وكَلِمه، وصنَّف التصانيف التي سارت بها الرُّكبان في حياته»^(٢).

ومن أهم الخصائص التي تُميِّز مؤلفات القسطلاني:

- ١ - تنوع فنونها: فقد شملت فنوناً عديدة مثل: القراءات والتجويد، والحديث وشرحه، والسيرة النبوية، والتراجم، وغير ذلك.
- ٢ - تفاوت حجمها: فقد تراوحت بين الموسوعي الكبير، كـ«اللطائف» و«شرح البخاري»، والمتوسط والصغير، وإن كانت السمة الغالبة على مؤلفات عصره هي سمة الموسوعية.
- ٣ - ارتباط مؤلفاته بمؤلفات المتقدمين: شرحاً لغامضها، واختصاراً لمطولها، وحلاً لمشكلها، وجمعاً لمتفرقاتها؛ إذ العلوم كانت قد دُوِّنت واستقرت قواعدها، فلم يُعدُّ لأكثر المتأخرين همٌّ سوى التقريب واليسير لعلوم من سبقهم، ولعل هذا هو المعنى الذي عناه الإمام القسطلاني بقوله في مقدمة «اللطائف»: «... أجيل فكري فيما دَقَّقَه الأئمة في تصانيفهم، وأمتع نظري فيما حَقَّقَه في تأليفهم، فألخص مطوَّلاً، وأسَّهل معضلاً، وأفصّل مجملها، وأفتح مغلقها، وأقيد مطلقها، وأحلّ رموزها، وألج

(١) الكواكب السائرة ١/١٢٦.

(٢) النور السافر: ١٦٦، وانظر: فهرس الفهارس ٢/٩٦٧.

مطالبها وكنوزها...»^(١).

- ٤ - تواضعه في مؤلفاته، واعترافه بحصول التقصير: يقول في نهاية شرحه للجزرية: «وأنا أعتذر لذوي الألباب من الخطأ الواقع في هذا الكتاب أن يصلحوا ما وجدوه خطأ...»^(٢). وقال في خاتمة شرحه للبخاري: «وأستغفر الله مما زلت به القدم، ووقع لي في هذا الشرح من الزلل والخطأ، ملتمساً ممن وقف عليه من الفضلاء أن يسدَّ بسداد فضله ما عثرَ عليه من الخلل...»^(٣). وكان -رحمه الله- من ردَّ له سهواً أو غلطاً يزيد في محبته^(٤).
- ٥ - عنايته بتحرير مؤلفاته وتنقيحها، مع جمال العبارة ولطف الإشارة^(٥)، ومطالعة ما أمكن من كتب الأئمة الذين سبقوه إلى مثلها: يقول في مقدمة شرحه للبخاري: «وبذلت الجهد في تفهم أفاويل الفهماء المشار إليهم بالبنان، وممارسة الدواوين المؤلفة في هذا الشأن، ومراجعة الشيوخ... ومباحثة الحذاق»^(٦). ويقول في مقدمة «اللطائف»: «وعكفت على تأليف هذا الكتاب، مستعيناً بالقوي الوهَّاب، ساهراً في حنادس الظلام، منقطعاً عن أكثر الأنام»^(٧).

(١) لطائف الإشارات ١/١٦٩.

(٢) اللآلئ السنوية ١٥٣.

(٣) إرشاد الساري ١٥/٥٥٢.

(٤) الكواكب السائرة ١/١٢٦.

(٥) انظر: النور السافر ١٦٦.

(٦) إرشاد الساري ٤/١.

(٧) لطائف الإشارات ١/١٦٩.

وقد أَلَّف كتابه «شرح الجزرية» سنة (٨٧٥هـ)، وبقي في تنقيحه والزيادة فيه، والنقص منه، وتبييضه إلى سنة (٨٧٧هـ)^(١).

سرد مؤلفاته:

أولاً: في علوم القرآن:

- ١ - «لطائف الإشارات لفنون القراءات». وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله مفصلاً^(٢).
- ٢ - «الفتح الداني من كنز حرز الأمانى» وهو شرح لمنظومة الإمام الشاطبي في القراءات السبع، المسماة بـ«حرز الأمانى»، مع الإشارة إلى ما زاده الشاطبي على أصله «التيسير» أو خالفاً أو أحدهما طريقه في نقله^(٣). وقد ذكره أكثر الذين ترجموا له^(٤). وذكره القسطلاني في ترجمته للإمام الشاطبي عند ذكره لشروح الشاطبية، فقال: «وقد كتبت عليها توضيحاً مسائراً لها... وسمّيته بـ(الفتح الداني)»^(٥). وقد فرغ المؤلف من تأليفه سنة (٩١٣هـ)^(٦).

(١) انظر: اللآلئ السنية ١٥٤.

(٢) انظر: ص ٥٧.

(٣) مقدمة الفتح الداني ق ٢/أ.

(٤) وانظر: كشف الظنون ٦٤٧، ١٢٣٢، والفهرس الشامل - القراءات ٥٢.

(٥) الفتح المواهبي: ص ٩٦.

(٦) الفتح الداني: ق ١٧٢/أ، وقد حقق الكتاب الدكتور/ مبارك المغربي في رسالة علمية، وهو قيد الطبع.

وقد سَمَّاهُ الغَزِّيُّ: «الجنى الداني...»، ثم قال: «وهو للشاطبية كالتوضيح على ألفية ابن مالك»^(١). وسَمَّاهُ بعضهم: «توضيح المعاني من مرموز حرز الأمانى»^(٢). وعَدَّهُ الحبشي - لأجل هذه التسمية - كتابين^(٣)! ولعل هذه التسمية مأخوذة من قول المؤلف في مقدمة «اللطائف»^(٤): «موضحاً غامض المعاني للمعاني، من مرموز حرز الأمانى».

وقد أشار السخاويُّ إلى شرح القسطلاني على الشاطبية فقال: «وصل فيه إلى الإدغام الصغير، زاد فيه زيادات ابن الجزري من طرق نشره، مع فوائد غريبة لا توجد في شرح غيره»^(٥). وظاهر هذا الكلام أن الكتاب لم يكمل، فإذا اعتبرنا سنة فراغ المؤلف من تأليفه وهي سنة ٩١٣ هـ كما سبق، علمنا أن القسطلاني أتمَّه بعد وفاة شيخه السخاوي، فيكون السخاوي قد ذكر ما رآه منه قبل تمامه. وقد يكون للقسطلاني شرح آخر على «الشاطبية» أكبر من «الفتح الداني» ويكون هو الذي عناه السخاوي، أو ربما عنى به كتاب «اللطائف» للمؤلف؛ لأن فيه زيادات ابن الجزري من نشره. فالله أعلم.

٣- «نشر النشر في القراءات العشر». ذكره في «الفهرس الشامل»، فقال:

(١) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

(٢) انظر: فهرس الجامع الكبير بصنعاء ١/ ٣٣، والفهرس الشامل - القراءات ٥٢.

(٣) جامع الشروح والحواشي ٢/ ٨١٤.

(٤) ١/ ١٦٩.

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

«وهو شرح على النشر في القراءات العشر، لابن الجزري»^(١). ولم نر من ذكر هذا الكتاب ممن ترجموا للقسطلاني.

٤- «شرح طيبة النشر في القراءات العشر» ذكره السخاوي فقال: «كتب منه قطعة مزجاً»^(٢).

٥- «الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز»^(٣). ذكره القسطلاني في كتابه «اللطائف»^(٤) عند الكلام على وقف حمزة وهشام، فقال: «ولي فيه (الكنز)، اختصرته من كتاب النشر وغيره».

٦- «الوقف والابتداء». ذكره الدكتور محسن درويش في مقدمة تحقيقه لكتاب «الوقف والابتداء» للسجاوندي^(٥)، فقال: «رأيت في دار صدام للمخطوطات ببغداد، برقم (٣٧٢٧٦) في (٢٤٠) ورقة، وتاريخ نسخه يعود إلى سنة (١١٨١ هـ)، وهو بحالة ممتازة، ولاحظت أن هذا الكتاب مُستلٌّ من (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للمؤلف نفسه، مقتصرًا فيه على الوقف والابتداء، مرتباً على سور القرآن الكريم». وهذا الكتاب لم يذكره أحد من الذين ترجموا للقسطلاني، فالله أعلم.

(١) الفهرس الشامل - القراءات ص ٢٠٥، وذكر له نسخة في إستانبول.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، وانظر: النور السافر ١٦٥.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، النور السافر ١٦٥، الشذرات ٨/ ١٢٢، كشف الظنون ١٥١٩/٢.

(٤) ٩٣١/٣.

(٥) ص ٣٩.

٧- «اللآلئ السنّية في شرح المقدمة الجزرية». وهو شرح على مقدمة ابن الجزري في التجويد، المسماة بـ«المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه». وقد ذكره أكثر الذين ترجموا للمؤلف^(١)، وسماه السخاوي: «العقود السنّية...» وتبعه على ذلك بعض المترجمين، وتسميته بـ«اللآلئ..» هو الذي نصّ عليه المؤلف في مقدمته^(٢).

ثانياً: مؤلفاته في الحديث وعلومه:

٨- «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري». وهو من أشهر كتب القسطلاني، وقد ذكره أكثر المترجمين له^(٣)، وصار المؤلف يعرف به، فيقال: «شارح البخاري»^(٤). وهو من أواخر الكتب التي ألّفها القسطلاني، إذ انتهى منه سنة (٩١٦هـ)، وكان -رحمه الله- شديد العناية به، كثير التحرير له^(٥). ولقد أثنى عليه جماعة من أهل العلم وعدّوه من أحسن شروح البخاري وأجمعها وأخصها^(٦). وعلى الكتاب بعض الحواشي والمختصرات^(٧).

(١) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الشذرات ٨/ ١٢٢، كشف الظنون ٢/ ١٥٣٤.

(٢) اللآلئ السنّية ص ١٤، والكتاب مطبوع، بتحقيق: الحسن قطب، سنة ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: النور السافر ١٦٥، الكواكب السائرة ١/ ١٢٦، كشف الظنون ١/ ٥٥٢.

(٤) انظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.

(٥) الكواكب السائرة ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٦) انظر: النور السافر ١٦٥، فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨.

(٧) انظر: إتحاف القاري ٨٦.

- ٩- «تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري». ذكره المؤلف في كتابه «المواهب اللدنية»^(١)، وذكره أكثر المترجمين له^(٢).
- ١٠- «اختصار إرشاد الساري» ذكره الكتاني^(٣)، وقال: «لم يكمله».
- ١١- «الدراري في ترتيب أبواب صحيح البخاري». ذكره صاحب «معجم المؤلفين»^(٤)، وذكر في «الفهرس الشامل» أن له نسخة خطية بالمكتبة المحمودية^(٥).
- ١٢- «أسئلة على البخاري» إلى أثناء الصلاة^(٦).
- ١٣- «منهاج الابتهاج شرح مسلم بن الحجاج». ذكره الكتاني، قال: «في ثمانية أجزاء»^(٧).
- ١٤- «مناهج الهداية إلى معالم الرواية». وهو شرح على كتاب ابن الجزري «الهداية إلى معالم الرواية»^(٨)، ذكره محقق «اللطائف»^(٩)، وذكر أن له نسخة بدار الكتب المصرية.

(١) ٥٠٣/٢.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١٠٤/٢، النور السافر ١٦٥، كشف الظنون ١/٣٦٦.

(٣) فهرس الفهارس ٢/٩٦٨.

(٤) ٢٥٤/١.

(٥) الفهرس الشامل - الحديث ٢/٧٧٤، وانظر: جامع الشروح والحواشي ١/٤١١.

(٦) إتحاف القاري ٨٨.

(٧) فهرس الفهارس ٤/٩٦٨.

(٨) انظر: الفهرس الشامل - الحديث ١٥٨٣، وكشف الظنون ٢/١٨٤٧.

(٩) ١٨/١. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية). وتصحَّف فيه إلى «البداية...».

١٥- «الأنوار في الأدعية والأذكار».

١٦- «اللوامع في الأدعية والأذكار الجوامع». وهو مختصر من الذي قبله.

١٧- «قبس اللوامع». وهو مختصر من المختصر، وهذه الكتب الثلاثة ذكرها الغزي في «الكواكب السائرة»^(١).

ثالثاً: مؤلفاته في السيرة النبوية:

١٨- «المواهب اللدنيّة بالمنح المحمدية». وهو يتعلق بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وشأئله، وخصائصه، ومعجزاته، وفضائله، وغير ذلك. ذكره المؤلف مرة فسماه «المنح المحمدية»^(٢). وذكره أكثر الذين ترجموا له^(٣). وهو من أشهر كتب المؤلف، وقد أثنى عليه جماعة من أهل العلم، وقالت زوجة القسطلاني ابنة الباعوني شعراً:

كتابُ المواهب ما مثله كتابٌ جليلٌ وكم قد جَمَعُ
إذا قال غَمْرٌ: له مُشَبِّهُ يقولُ الوري: منك لا يُسْتَمَعُ^(٤)

وقد اعتنى الناس كثيراً بهذا الكتاب وبالغوا في ثمنه^(٥).

(١) ١٢٧/١.

(٢) اللطائف ١/٤٣٣، ٤/١٣٥٠.

(٣) انظر: النور السافر ١٦٥، الكواكب السائرة ١/١٢٧، كشف الظنون ٢/١٨٩٦، معجم

المؤلفين ١/٢٥٤.

(٤) فهرس الفهارس ٢/٩٦٨.

(٥) الكواكب السائرة ١/١٢٧.

١٩- «حاشية على الشفا» للقاضي عياض، ذكره المؤلف في كتابه «اللطائف»^(١).

٢٠- «مشارق الأنوار المضية في مدح خير البرية». وهو شرح على «البردة» للبوصيري مزجاً، قال السخاوي: «قرّظته أنا وجماعة»^(٢). وذكره في مقدمة تحقيق «اللطائف»^(٣) بعنوان: «الأنوار المضية في شرح الكواكب الدرّية في مدح خير البرية» وأن له نسخة في دار الكتب المصرية.

٢١- «حاشية على الشمائل النبوية» للترمذي. ذكره الكتاني وغيره^(٤).

٢٢- «مولد النبي صلى الله عليه وسلم». ذكره محقق «اللطائف»^(٥)، وقال: «اختصره محمد نووي الجاوي وسماه: الإبريز الداني في مولد سيدنا محمد العدناني»، طبع المختصر بالقاهرة سنة ١٢٩٩هـ.

٢٣- «مسالك الحنفا إلى مشاريع الصلاة على النبي المصطفى» ذكره الحاج خليفة^(٦)، وذكر أنه في مجلد، وأنه رتبّه على أحد عشر مسلكاً، وفرغ منه

(١) ١٣٥٠/٤. وانظر: الفهرس الشامل - السيرة ٢٥٥/١، جامع الشروح والحواشي ١٠٩٤/٢.

(٢) الضوء اللامع ١٠٤/٢.

(٣) ١٣/١. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) وانظر: الفهرس الشامل - السيرة ٨٦١/١.

(٤) فهرس الفهارس ٩٦٨/٢، والفهرس الشامل - السيرة ٢٥٦/١، جامع الشروح والحواشي ١١٠٦/٢.

(٥) ١٧/١. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٦) كشف الظنون ١٦٦٢/٢.

في رجب سنة ٩١٧هـ. وذكر له محقق «اللطائف»^(١) عدة نسخ خطية بالقاهرة وتركيا.

رابعاً: مؤلفاته في التراجم:

٢٤- «الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر». ذكره أكثر الذين ترجموا له^(٢)، والظاهر أنه يتعلق بترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني.

٢٥- «نزهة الأبرار في مناقب الشيخ أبي العباس الحرّار». ذكره معظم المترجمين له^(٣)، وقد ألفه حين ولايته مشيخة مقام الشيخ المذكور^(٤).

٢٦- «الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي». وهو في سيرة الإمام أبي القاسم الشاطبي^(٥)، وسماه في «معجم المؤلفين»^(٦): «منحة من منح الفتح المواهبي تنبئ عن لمحة وسيرة أبي القاسم الشاطبي»!! وإنما هذه عبارة المؤلف في مقدمة الكتاب. وقد اختصر الكتاب وهذبه محمد حسن عقيل^(٧).

(١) ١٧/١ ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢/١٠٤، النور السافر ١٦٥، كشف الظنون ١/٩١٩.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢/١٠٤، النور السافر ١٦٥، كشف الظنون ٢/١٩٣٨، إتحاف القاري ٨٨.

(٤) كشف الظنون ٢/١٩٣٨، وانظر ما تقدّم عند الكلام على وظائف المؤلف.

(٥) انظر: كشف الظنون ٢/١٢٣٥، معجم المؤلفين ١/٢٥٤.

(٦) ١/٢٥٤.

(٧) وطبع المختصر بجدة عن الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم سنة ١٤١٥هـ -

٢٧- «مختصر الضوء اللامع للسخاوي». ذكره جماعة من المترجمين^(١)، وسماه في «كشف الظنون»: «الضوء الساطع..» وفي «إيضاح المكنون»: «النور الساطع...».

خامساً: مؤلفاته في فنون أخرى:

٢٨- «الإسعاد تلخيص الإرشاد» في فروع الفقه الشافعي، وصل فيه المؤلف إلى أثناء الطهارة^(٢).

٢٩- «إمتاع الأسماع والأبصار»^(٣).

٣٠- «زهر الرياض وشفاء القلوب المراض»^(٤). في المواعظ.

٣١- «نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس»^(٥).

٣٢- «رسالة في العمل بالربع المجيب»^(٦). ذكره السخاوي، وقال: «وأظنه

أخذه عن العز الوفائي»^(٧)، وقال محقق «اللطائف»: «وهي دراسة في

المواقيت، لم نحصل عليها، وإنما اطلعنا على أشباهها في دار الكتب

(١) فهرس الفهارس ٢/٩٦٨، كشف الظنون ٢/١٠٩٠، إيضاح المكنون ٢/٦٨٤.

(٢) كشف الظنون ١/٦٩.

(٣) المصدر السابق ١/١٦٦.

(٤) كشف الظنون ٢/٩٦٠، مقدمة اللطائف ١/١٧. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٥) الضوء اللامع ٢/١٠٤.

(٦) قال في مفتاح السعادة ١/٣٦٦: «علمٌ وضع ربع الدائرة المجيب والمقنطر وتعريفه وموضوعه: يعرف بالقياس إلى وضع الإسطرلاب».

(٧) الضوء اللامع ٢/١٠٤. وانظر: النور السافر ١٦٥.

لمؤلفين آخرين»^(١).

٣٣- «مقامات العارفين». ذكره محقق «اللطف» وذكر له نسخة خطية في كوبريلي (٧٨٤).

٣٤- «فهرسة». ذكرها الكتاني، فقال: «له فهرسة نسبها له ابن رحمون فيما وقفت عليه بخطه» وذكر أنه يرويها بإسناده إلى القسطلاني^(٢). ولعلها فهرسة لأسماء شيوخه ومسموعاته، والله أعلم.

٣٥- «مُحَمَّسات». ذكرها محقق «اللطف»، وذكر أن منها نسخة مخطوطة في مكتبة بريل-ليدن^(٣).

مُحَنُّه وابتلاؤه

المحن والابتلاءات من سنن الله التي تجري على عباده المؤمنين في الدنيا، ولقد كان الإمام القسطلاني ممن ابتلي في حياته بالأمراض والمحن والمُنَغَّصات.

ويشير الحافظ السخاوي إلى شيء من ذلك أثناء ترجمته للقسطلاني فيقول: «وهو كثير الأسقام»^(٤). وأشار القسطلاني إلى ذلك مرة، فقال: «ولقد كان حصل لي داءٌ أعيا دواؤه الأطباء، وأقمت به سنين...»^(٥).

(١) مقدمة اللطائف ١٨، (طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر).

(٢) فهرس الفهارس ٢/٩٦٨.

(٣) مقدمة اللطائف ١٨ (طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٤) الضوء اللامع ٢/١٠٤، وانظر: البدر الطالع ١/١٠٣.

(٥) المواهب اللدنية ٣/٤١٩.

ومرة قال عن نفسه: «...وما ابتلي به من... العوارض البدنية»^(١). وأصابه الفالج^(٢) في آخر حياته، وكان سبباً -بعد تقدير الله- في وفاته، كما سيأتي. وكان -رحمه الله- ربما ابتلي ببعض المحن والمنغصات التي أشار إلى شيءٍ منها، فقال في نهاية شرحه للبخاري: «على أني -والله عز وجل يعلم- في أكثر مدة جمعي له في كُرب ووجَل...»^(٣).

وقال في أواخر كتابه «المواهب اللدنية»^(٤): «...وما ابتلي به من شواغل الدنيا الدنيّة، وتحملُه من الأثقال التي لو حملها رَضوى^(٥) لتضعع، أو أنزلت على ثبير^(٦) لخشع وتصدّع...».

وأشار العيدروس إلى شيءٍ مما كان يعانيه القسطلاني من معاصريه، فقال: -بعد الثناء عليه-: «ولا يقدر فيه تحاملٌ معاصريه عليه، فلا زالت الأكابر على هذا في كل عصر رحمهم الله»^(٧).

وربما كانت الحادثة التي وقعت له مع الإمام السيوطي من أشد المحن التي وقعت له مع معاصريه، فقد «كان السيوطي يغضُّ منه، ويزعم أنه يأخذ من كتبه، ويستمد منها، ولا ينسب النقل إليها، وأدّعى عليه بذلك بين يدي

(١) السابق ٤٨٢/٣.

(٢) شلل يُصيب أحد شقي الجسم طويلاً. (المعجم الوسيط: فلج).

(٣) إرشاد الساري ٥٥٢/١٥.

(٤) ٤٨٢/٣.

(٥) جبل قريب من ينبع على مسيرة يوم منها (معجم البلدان ٥١/٣).

(٦) جبل من جبال مكة (معجم البلدان ٧٣/٢).

(٧) النور السافر ١٦٦.

شيخ الإسلام زكريا...»^(١).

وقد تقدّم أن القسطلاني مشى إلى منزل السيوطي مكشوف الرأس، حافي القدمين ليسترضيه^(٢).

وفاته:

تتفق أكثر المصادر على أن وفاة القسطلاني كانت في شهر المحرم من سنة ثلاث وعشرين وتسعمئة (٩٢٣هـ)، غير أنهم اختلفوا في يوم وفاته، فقيل: ليلة الجمعة سابع المحرم^(٣). وقيل: ثامن المحرم^(٤). وأطلق بعضهم القول بوفاته في المحرم دون تحديد اليوم^(٥). وشدّ ابن طولون فأرّخ وفاته في شهر ربيع الآخر^(٦). وقد كانت وفاته بمنزله بحارة العينية بالقاهرة، ودفن بمدرسة العيني^(٧).

وقد كانت وفاته رحمه الله لعروض فالج له، نشأ من تأثره ببلوغه قطع رأس إبراهيم بن عطاء الله المكي^(٨)، صديق السلطان الغوري، بحيث

(١) النور السافر ١٦٦، الشذرات ٨/١٢٢.

(٢) انظر: ص ٣٣.

(٣) النور السافر ١٦٤، البدر الطالع ١/١٠٣.

(٤) الكواكب السائرة ١/١٢٧.

(٥) بدائع الزهور ٥/١٥٧.

(٦) مفاكهة الخلان ٢/٦١.

(٧) الخطط التوفيقية ٦/٢٨.

(٨) وذلك عند دخول العثمانيين القاهرة، وما حصل عقب ذلك من قتلٍ لم يُر مثله. (انظر:

بدائع الزهور ٥/١٤٨-١٥٧).

سقط عن دابته وأغمي عليه، فحمل إلى منزله ثم مات بعد أيام، وصُلِّي عليه بالأزهر عقب صلاة الجمعة، ودفن بمدرسة بدر الدين العيني بجوار منزله^(١)، وتأثر كثير من الناس لموته لحسن معاشرته وتواضعه^(٢).

(١) الكواكب السائرة ١/١٢٧، النور السافر ١٦٤.

(٢) الكواكب السائرة ١/١٢٧.

ب- التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات» وذلك في

ضوء المباحث التالية:

- ١- تحقيق عنوانه، وتوثيق نسبه إلى المؤلف.
- ٢- مضمون الكتاب.
- ٣- سبب تأليفه، والمراحل التي مرَّ بها.
- ٤- مصادر الكتاب.
- ٥- أهمية الكتاب.
- ٦- منهج الكتاب.
- ٧- موقف القسطلاني من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعض.
- ٨- من الملاحظات على الكتاب.

١ - تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف:

تحقيق عنوان الكتاب:

ليس ثمة خلاف يذكر حول عنوان كتاب «اللطائف»، فقد اشتهرت تسميته بين أهل العلم بـ «لطائف الإشارات لفنون القراءات» منذ أن وضعه مؤلفه، وحتى وقتنا هذا.

وهذه التسمية وإن لم ينصَّ عليها المؤلف في كتاب «اللطائف» - فيما بحثنا - إلا أنه نصَّ عليها في بعض كتبه الأخرى، من ذلك: كتاب «الفتح المواهبي»^(١). وهذا الاسم تكاد تتفق عليه النسخُ الخطية للكتاب، إلا ما ورد من خلافٍ يسير بينها في بعض أجزاء هذا العنوان، كتسمية بعضها له بـ «لطائف الإشارات بفنون القراءات»^(٢). وتسمية بعضها له بـ: «لطائف الإشارات في علم القراءات»^(٣). وزادت بعضُ النسخ على هذه التسمية الأخيرة: «...الأربعة عشر»^(٤).

أمَّا ما ورد على نسخة (د) من تسمية الكتاب بـ «لطائف الإشارات لفنون العبارات...» فلعله من التحريف الذي طرأ على الكلمة الأخيرة من اسم الكتاب^(٥).

(١) ص ١٠١، ووردت هذه التسمية على غلاف نسختين خطيتين من نسخ الكتاب، وهما:

(س)، (ن)، وكذا سمَّاه في «كشف الظنون» ١٥٥١/٢..

(٢) كما في نسخة: (ص)، و(ه).

(٣) كما في نسخة: (غ)، و(خ). وكذا سمَّاه الزركلي في الأعلام ١/٢٣٢.

(٤) كما في نسخة: (ش)، و(ح).

(٥) ووردت هذه التسمية أيضاً في: الفهرس الشامل - القراءات ص: ١٧٧، ومعجم المؤلفين

ومن العرض السابق يتبيّن أنه لم يُختلف في الشطر الأول من عنوان الكتاب، مع وجود بعض الفروق اليسيرة في شطره الثاني، وقد اخترنا الاسم الذي نصّ عليه المؤلّف نفسه، والذي ورد أيضاً على بعض النسخ الخطيّة التي يُعتدُّ بها، وهو: «لطائف الإشارات لفنون القراءات».

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلّف:

اشتهرت نسبة كتاب « اللطائف » للإمام القسطلانيّ شهرة مستفيضة، وقد نسب له جماعة ممن ترجموا له، منهم: الحاج خليفة^(١)، والزركلي^(٢)، وكحّالة^(٣).

ونسبه إليه الشيخ أحمد البنا في «الإتحاف»^(٤) الذي يُعدُّ تلخيصاً لكتاب « اللطائف ». كما نُسب الكتاب للإمام القسطلانيّ في كثير من المكتبات العالمية التي تحتفظ بنسخ خطيّة من الكتاب^(٥).

ومن الأدلة الصريحة على صحة نسبة الكتاب للمؤلّف: ذكُرُ المؤلّف له في بعض مؤلّفاته الأخرى، وإحالاته إليه، من ذلك: كلامه في «الفتح المواهبي»^(٦) في مسألة صحة تحمُّل مَنْ قرأ على شيخ، والشيخ مشغول

(١) كشف الظنون ٢/ ١٥٥١.

(٢) الأعلام ١/ ٢٣٢.

(٣) معجم المؤلّفين ١/ ٢٥٤.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.

(٥) انظر: جملة من هذه المكتبات في: الفهرس الشامل، القراءات ص: ١٧٧-١٧٨.

(٦) ص: ١٠١.

بأمرٍ آخر: كإقراء شخصٍ آخر، أو كتابة، أو غير ذلك، وأشار إلى المذاهب في المسألة اختصاراً، ثم أحال إلى «اللطائف»، فقال: «... ولا يخفى ما في ذلك من التساهل والتفريط، ومقابل ذلك التشديد والإفراط فيه ما بلغني عن شيخ مشايخنا الكيلاني المصري رحمه الله تعالى، مما ذكرت بعضه في كتاب «لطائف الإشارات»...». وقد وُجِدَ هذا الكلام بعينه في «اللطائف» للمؤلف^(١).

كما أحال القسطلاني في كتاب «اللطائف»^(٢) إلى بعض مؤلفاته الأخرى، فمن ذلك: قوله في مسألة ترتيل القرآن، وتحسين الصوت به: «وقد أومأت لشيءٍ من ذلك في كتابي «المنح المحمدية» على صاحبها أفضل الصلاة والسلام». وقد وُجِدَ هذا الكلام بعينه في «المواهب اللدنية»^(٣) للمؤلف. وقال في «اللطائف»^(٤) أيضاً في مباحث البسملة: «... كما بيّنته في كتابي: «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» و«حاشية الشفا». وقد وُجِدَ هذا الكلام بعينه في هذه المسألة في «المواهب اللدنية»^(٥)، وثبتت نسبة كتاب «حاشية الشفا» للقسطلاني، كما مرَّ ذلك عند الكلام على مؤلفاته^(٦).

(١) ٦٥٧/٢.

(٢) لطائف الإشارات ٤٣٣/٢.

(٣) ٣٦٥-٣٦٣/٣.

(٤) ١٣٥٠/٤.

(٥) ٤٨٥/٢.

(٦) انظر: ص ٥٠.

وقال أيضاً في «اللطائف»^(١) عند كلامه على وقف حمزة وهشام على الهمز: «ولي فيه «الكنز» اختصرته من كتاب النشر وغيره». وقد مضى ذكر كتاب «الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز» عند الكلام على مؤلفات القسطلاني^(٢).

تلك من أبرز الأدلة التي تؤكد صحة نسبة كتاب «اللطائف» للإمام القسطلاني.

٢- مضمون الكتاب:

استوفى القسطلاني في كتابه «لطائف الإشارات» القراءات العشر المتواترة من طريق النشر وطيبته، والأربع الزائدة عليها من اختيار الحسن البصري (ت: ١١٠هـ)، وابن محيصة المكي (ت: ١٢٣هـ)، والأعمش الكوفي (ت: ١٤٨هـ)، ويحيى اليزيدي (ت: ٢٠٢هـ).

وقسمه إلى قسمين رئيسيين: الوسائل والمقاصد، وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه، فقال^(٣): «ثم إن هذا العلم - كما قاله صاحب «الضوابط والإشارات» - ينحصر القول فيه في وسائل ومقاصد:

الأول: في الوسائل، وتنحصر في سبعة أجزاء^(٤): الأسانيد، وعلم العربية ومنه مخارج الحروف وصفاتها، وفي الوقف والابتداء، والفواصل وهو فنٌ عدد الآيات، ومرسوم الخط، والاستعاذة، والتكبير...»، ثم قال: «وهاك ذكر

(١) ٩٣١/٣.

(٢) انظر ص ٤٦.

(٣) لطائف الإشارات ٣٥٨/١.

(٤) أي: أقسام.

ما في هذه الأجزاء التي هي وسائل إلى مقاصد هذا الفن من المباحث»، ثم ذكر في الجزء الأول علم الإسناد وأهميته وأقسامه، وتعرض في الجزء الثاني لعلم العربية ومخارج الحروف وصفاتها، ومقدمات في علم التجويد، وختمه بأموه يتأكد التحرز منها عند النطق بالحروف.

وخصّ الجزء الثالث بعلم الوقف والابتداء، ومبادئ هذا العلم. وخصّ الجزء الرابع بفنّ عدّ الآي، ومبادئ هذا العلم، وأفرد الجزء الخامس لمرسوم الخطّ ومبادئ هذا العلم، وتناول في الجزء السادس الاستعاذة والمسائل المتعلقة بها، وعرض في الجزء السابع للتكبير، والمسائل المتعلقة به، ثم ذكر خاتمة لقسم الوسائل ذكر فيها آداب التلاوة، وقدم بين يدي هذه الأقسام مقدمات في علوم القرآن والقراءات، جاء فيها:

- * فضل أهل القرآن.
- * ذكر أسماء القرآن وعدد سورته.
- * بيان نزول القرآن.
- * بيان المكّي والمدنيّ.
- * شرح حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف».
- * ذكر حفّاظ القرآن من الصحابة رضي الله عنهم.
- * جمع القرآن وما يتعلق به من مباحث.
- * ذكر القراء المشاهير وشروط قبول القراءة.
- * تاريخ تدوين القراءات، وتراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم، وذكر طرقهم بالتفصيل.

أمَّا القسم الثاني: المقاصد، فذكر المؤلف فيه القراءات أصولاً وفرشاً:

فالأصول ذكرها على هذا النحو:

- * الإدغام الكبير بأنواعه.
- * الإدغام الصغير بأقسامه.
- * أحكام النون الساكنة والتنوين.
- * حكم هاء الكناية.

أحكام الهمز بالعناوين التالية:

- * الهمز المفرد بنوعيه: الساكن والمتحرك.
- * الهمز الذي تنقل حركته إلى الساكن قبله.
- * السكت على الساكن قبل الهمز وغيره.
- * الهمزتان في كلمة.
- * الهمزتان في كلمتين.
- * وقف حمزة وهشام على الهمز.
- * خاتمة في ذكر همزة الوصل والقطع.
- * ثم جاء باب المدّ والقصر.

ثم باب أحكام الفتح والإمالة بالعناوين الآتية:

- * إمالة ذوات الياء.
- * إمالة ذوات الرّاء.
- * إمالة كلمات مخصوصة من ذوات الياء.

- * إمالة الأفعال الواوية.
 - * إمالة أحرف أخرى من غير ذوات الياء.
 - * إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور.
 - * الوقف على الممال.
 - * الإمالة المقيّدة بهاء التأنيث في الوقف
 - * أحكام الرّاءات في التفخيم والترقيق.
 - * أحكام اللامات ترقيقاً وتفخيماً.
 - * الوقف على أواخر الكلم.
 - * الوقف على مرسوم الخطّ.
 - * حكم ياءات الإضافة.
 - * حكم ياءات الزوائد.
- أمّا الفرش وهو الذي لا يتكرر، فأورده المؤلف حسب ترتيب سور القرآن بدءاً من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، فجاء الكلام غالباً في كلّ سورة تحت العناوين التالية:
- * عدُّ الآي مع ذكر فواصلها.
 - * القراءات وتوجيهها.
 - * المرسوم.
 - * مواضع الوقف والابتداء بأنواعها في آيات السورة كلّها.
 - * ذكر تجزئة السورة إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

وقد أشار المؤلفُ إلى ذلك في المقدمة بقوله^(١): «والثاني: - وهو الذي لا يتكرر - يُورَدُ منشوراً على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كلِّ قراءة وإعرابها تلوها، مما كتبه وانتقيته من «إعراب القرآن» للعلامة شهاب الدين الحلبيِّ المعروف بالسمين، «والبحر» لشيخه إمام النحاة في عصره أبي حيان، وتفسير الأستاذ العلامة القاضي ناصر الدين البيضاوي، وشرحي الشاطبية: للمحقق أبي إسحاق الجعبريِّ، وأبي عبد الله محمد المعروف بـ «شعلة» وغيرها. مفتتحاً كلَّ سورة بعدد حروفها وكلمها، وتعيين آيها حسبها ذكره عبد الواحد بن شيطا في كتابه المفرد لذلك والجعبري في «حسن المدد بفن العدد» مختتماً بما فيها من مرسوم خطِّ المصاحف العثمانية، والوقف والابتداء - مما كنت أفردته مُسَوِّدة - وتجزئتها إلى الأرباع والأنصاف والأحزاب لتتمَّ الفائدة. وهذا القسم يسميه أهل هذا الفنَّ بـ «فرش الحروف» مصدر فرش، أي: نشر، وبعضهم بـ «الفروع» مقابلة «الأصول».

ثم ختم المؤلفُ الكتابَ بخاتمة حسنة في آداب ختم القرآن الكريم وما يتعلق به من مباحث.

٣- سبب تأليف الكتاب والمراحل التي مرَّ بها:

يمثّل كتاب «لطائف الإشارات» موسوعةً شاملةً لعلوم القراءات وفنونها، اجتهد المؤلفُ في تأليفها وترتيبها، وأحسن في اختيار مصادرها ومواردها من أمّات الكتب في القراءات وتوجيهها، وعلم عدَّ الآي وفواصلها، وعلم كتابة

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

الآيات القرآنية ومرسومها، وفي آداب تلاوتها مع معرفة وقوفها، ثم أحسن في تلخيصها وتنسيقها، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب، فقال (١) بعد أن سرد الكتب المؤلفة في القراءات متواترها وشاذها، ووجوهها، وأعاريبها التي تجاوزت مئة كتاب: «وقد طالعت أكثر هذه الكتب، ورفعت عن وجه محاسنها الحُجْبَ، وهذا العلم هو أوَّلَ عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ عَلَيَّ بتعلمه، وأسبق فنَّ عاجلت نفسي قبل بلوغ الحلم في تفهّمه، فهو كما قال بعضهم: الصديق القديم، والنديم الذي منادته أطفُ من مرّ النسيم.

ولطالما حدّثت نفسي أن أجمع في هذا الفنّ تصنيفاً جامعاً لشوارد فرائده، وأرتّب فيه تأليفاً شاملاً لزوائد فوائده، وإيفاً بنشر طرقه ورواياته، كافياً في إعراب وجوه قراءاته، فيقعدي عن ذلك العلم بقدري، وتدفع يدُ العجز في صدري، لاسيما والسلف قد كَفَوْنَا مؤونة ذلك، وقاموا بأعباء ما هنالك، فغايئنا تفهّمُ كلامهم، والوقوفُ عند مراسمهم، لكنه لما كان التشبُّه بهم مطلوباً، والتنافس في نفائسهم محبوباً، حداني حادي فريقهم إلى سلوك طريقهم، فامتطيت نجائب المعاني، وجُبتُ فيافي المباني، حتى حطّطت رحلي بحرم الفضائل، وكعبة الوسائل، وعكفت على تأليف هذا الكتاب مستعيناً بالقويِّ الوهّاب، ساهراً في حنادس الظلام، منقطعاً عن أكثر الأنام، أجيل فكري فيما دقّقه الأئمة في تصانيفهم، وأمتّع نظري فيما حقّقه في تأليفهم، فألخصُ مطوّها، وأسهلُ معضلها، وأفصلُ مجملها، وأفتحُ مغلقها، وأقيّدُ

(١) لطائف الإشارات ١/١٦٩.

مطلقها، وأحلُّ رموزها، وألجُّ مطالبها وكنوزها، فأستخرج من الروايات نفائس دررها، ومن وجوه الأعراب محاسن غررها، موضَّحاً غامض المعاني للمُعاني من رموز حرز الأمان، سائلاً مَنْ لقيت من الأصحاب عمَّا أشكل، متفهِّماً منه ما عليَّ أعْضَل.

ولم أزل أجمع الشيء إلى الشيء، وأقرب النشر بالطيِّ حتى أتاح الله لي ذلك، وقرب عليَّ فيه المسالك، فجاء بحمد الله مفرداً جامعاً لأشتات الفضائل، شارعاً إلى مناهج الوصول للمقاصد والوسائل، بحيث إنَّ السالك فيه:

إن رام ما يتعلَّق بنشر القراءات العشر أو الأربعة الزائدة عليها على اختلاف طرقها المستنيرة فاز بآماله، أو أعرابها على تنوع وجوهها الوجيهة ظفر بكماله، أو الوقف والابتداء كان له نِعْم «المرشد» في الاهتداء، أو علم مرسوم الخطِّ العثماني حَظي بنيل البغية والأمان، أو معرفة آي التنزيل وكلماته وحروفه من حيث العدد منح بـ «حسن المدد» مع ما حواه من محاسن رقائق «أنوار التنزيل»، واشتمل عليه من لطائف أسرار التنزيل».

أمَّا المراحل التي مرَّ بها تأليف الكتاب: فقد مكث المؤلف في تأليف هذا الكتاب وتهذيبه وتحريه زمناً ليس بالقصير، وبذل فيه جهداً كبيراً، يقول: «ولم أزل أجمع الشيء إلى الشيء، وأقرب النشر بالطيِّ حتى أتاح الله لي ذلك، وقرب عليَّ فيه المسالك، فجاء بحمد الله مفرداً جامعاً لأشتات الفضائل، شارعاً إلى مناهج الوصول للمقاصد والوسائل». ويؤكد ذلك ما جاء في آخر نسخة (غ): «قال الشيخ: قد فرغت من تسويده يوم الخميس شهر شعبان سنة

تسعمئة»، بينما جاء في آخر النسخ: (ش)، و(هـ)، و(ح): «وقد انتهى تبييض هذه النسخة يوم السبت ثاني شعبان المكرم سنة إحدى وتسعمئة، وذلك بعد حذف كثير من المسوِّدة التي كان انتهاؤها في يوم الخميس خامس شهر شعبان سنة تسعمئة، وزيادة فوائد مهمة، ومن ثمَّ صارت المسوِّدة مرجوعاً عنها، وإلى الله أضرع أن يصليَّ ويسلِّم على رسوله محمد وآله وصحبه، وأن يعين على تحرير هذه النسخة وتصحيحها».

على حين جاء في آخر نسخة (قولة) التي اعتمدها المحققان: الأستاذ الشيخ عامر السيّد عثمان شيخ المقارئ المصرية، والأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين للمجلد الأول المطبوع، ص: (٢٢-٢٣):

«أولاً نسخة (قولة) ... كُتِبَتْ في حياة المؤلف، فهي أقدم النسخ جميعاً،

ولذلك أثبت في آخرها تاريخ الانتهاء من التأليف ... وجاء في نهايتها:

«قد انتهى جميع هذا الكتاب يوم الخميس رابع عشر شعبان المكرم سنة

أربعة عشر وتسعمئة، أحسن الله عاقبتها بمحمد وآله وصحبه وسلم،

وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم،

والحمد لله وحده».

هذا وجاء في آخر نسخة (س) على الحاشية، وبخط مغاير بعد قوله: «وقد

انتهى جمع هذا الكتاب يوم الخميس ...»، فوضع خطَّ التخريج بعد «الخميس»

وكتب على الحاشية اليسرى: «رابع عشر شعبان المُكْرَم سنة ٩١٤».

والظاهر أن هذه الزيادة ليست من الناسخ لوجود تاريخ النسخ في تمة

الكلام، بل زادها أحد مَنْ مَلَكَ هذه النسخة عندما أشكل عليه قوله: «جمع هذا الكتاب...» ثم التاريخ الذي ذكر بعده إنما هو تاريخ النسخ، وليس تاريخ الجمع، فأضاف بعد الجمع تاريخ الجمع على الحاشية، وأبقى تاريخ النسخ كما كان، وهذه الزيادة ليست اعتباطية، بل ربما يكون مصدرها نسخته الخاصة غير هذه النسخة.

فيستأنس بهذا التاريخ على أنه تاريخ الانتهاء من التحرير والتنقيح. ولو تأملت هذه النصوص مع النص الأول: «ولم أزل أجمع الشيء إلى الشيء...» لوجدت أن هذه الموسوعة مرّت في تأليفها بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

هي مرحلة جمع المادة العلمية، وهي مرحلة التسويد التي أشار إليها المؤلف في آخر نسخة (غ)، وأشار إليها وإلى التبييض في النسخ: (ش، هـ، ح)، كما سيأتي في المرحلة الآتية.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة التبييض والتهذيب مع زيادة فوائد وحذف أشياء وقد استغرقت سنة كاملة من المؤلف، وهي التي أشار إليها في آخر النسخ: (ش، وهـ، وح)، وأشار المؤلف في هذه العبارة إلى المرحلة الثالثة في كلامه عندما قال بعد التبييض والتهذيب: «وإلى الله أضرع أن يُعين على تحرير هذه النسخة وتصحيحها».

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة التنقيح والتحرير، ولم تصلنا النسخة التي تمثل هذه المرحلة،

وليس عندنا تاريخ مؤكّد لإنجازها، إلا ما جاء في آخر نسخة اللطائف المطبوعة (نسخة قولة)، وما جاء في آخر نسخة (س)، فإنه يستأنس به كما قدمنا.

وعلى هذا يكون انتهاء المؤلّف من هذه المرحلة قبل وفاته بتسع سنوات، وكان عمره إذ ذاك ثلاثاً وستين سنة، فكان يقوم فيها بتحرير النصّ وضبطه أحياناً، وبالحذف والزيادة أحياناً أخرى، وقد جاء في نسخة جامعة برنستون (ن) التي قوبلت على خطّ المؤلّف - ولم يصلنا منها إلا المجلد الأول - جاء فيها ضبطٌ بالحروف لأعلام في الأسانيد وطرقها، وزيادة نصوص لم تكن في معظم النسخ مما يدل على أن المؤلّف ظلّ يجمع ويحرّر هذه الموسوعة قبل أن يُقرّر صورتها النهائية طوال هذه المدة الطويلة.

فكتابه هذا من أنضج كتبه؛ إذ ألّفه بعد تقدّمه في العمر عندما رسخت في العلم قدمه، وبلغت إلى الآفاق شهرته، فهو من أوسع كتب القراءات وأجمعها.

٤ - مصادر الكتاب:

إن مصادر هذه الموسوعة الضخمة متنوعة وكثيرة، فقد شملت علوماً متعددة: في التفسير والحديث والسيرة، واللغة وفروعها، والفقه وأصوله، وتراجم حملة القرآن، بالإضافة إلى مصادر في علوم القرآن، وبخاصة كتب القراءات وعلومها التي تجاوزت مئة كتاب نظراً لاحتواء هذه الموسوعة العلوم والفنون التي تتعلق بالقراءات من توجيهه، وتجويد، ومرسوم، ووقوف، وعدّ الآي وتجزئتها إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

إلا أن القراءات وتوجيهها تؤلّف جُلّ ما في هذه الموسوعة فلنبدأ بِذِكْرِ مصادر المؤلّف فيها:

إن مصادره في ذكر القراءات العشر كثيرة، كما تبين لنا من نصّه السابق الذي قال فيه -بعد أن سرّد الكتب المؤلّفة في القراءات عبر القرون الماضية-: «وقد طالعت أكثر هذه الكتب...»، ومع ذلك فإنّ جُلّ اعتماده في تحرير القراءات العشر كان على الكتاب الشهير: «النشر في القراءات العشر» لخاتمة المحققين الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تغمّده الله بواسع رحمته؛ لأنه أهمُّ كتب القراءات طوال القرون الستة الماضية منذ أن ألّفه عام ٧٩٩هـ^(١)، فلهذا ختم المؤلّف كتب القراءات في (١/ ١٦٧) بكتب ابن الجزري قائلاً: «وكتاب النشر في القراءات العشر» الجامع لجميع طرق ما ذكرناه من هذه المؤلّفات، وفرائد فوائدها، الذي لم يسبق إلى مثله، و«تقريبه» و«طيبته» لشيخ مشايخنا... أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري».

ثم تأتي في المرتبة الثانية كتب القراءات التي هي من أصول النشر، منها ما نقل عنها مباشرة، ومنها ما نقل عنها بواسطة النشر.

وهناك مصادر في القراءات المتواترة لم تُذكر في النشر، ومن أهمها كتاب «النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة»: لأبي عبد الله محمد بن سليمان المقدسي الحُكْري (ت: ٧٨١هـ)، و«حوز المعاني مختصر حرز الأمان» لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ).

أمّا القراءات الأربع الزائدة على العشر، فكان جُلّ اعتماده فيها على كتاب

(١) انظر: النشر ٢/ ٤٦٩.

«إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة» لشمس الدين محمد بن خليل القباقي (ت: ٨٤٩هـ)، ونظمه «مجمع السرور ومطلع الشمس والبدور»، ثم على مصادره: من مفردات أبي علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ)، والمستنير لأبي طاهر بن سوار (ت: ٤٩٦هـ)، والمبهج لسبط الخياط (ت: ٥٤١هـ)، وكتاب مصطلح الإشارات في القراءات الست (بعد السبعة) لابن القاصح (ت: ٨٠١هـ).

أمّا مصادره في إعراب هذه القراءات الأربع عشرة وتوجيهها تفسيراً ولغةً فهي حسبما ذكرها المؤلف^(١) في المقدمة كما يلي:

- ١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ).
- ٢- البحر المحيط لإمام النُّحاة في عصره أبي حيان (ت: ٧٥٤هـ).
- ٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للعلامة ناصر الدين البيضاوي (ت: ٧٩١هـ).
- ٤- كنز المعاني شرح حرز الأماني لأبي عبدالله محمد المعروف بـ «شعلة» (ت: ٦٥٦هـ).
- ٥- كنز المعاني شرح حرز الأماني للمحقق أبي إسحاق الجعبري (ت: ٧٣٢هـ).
- ٦- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (شرح الفاسي على الشاطبية) لأبي عبدالله الفاسي (ت: ٦٥٦هـ).

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

٧- إبراز المعاني شرح كنز الأمانى لأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ).
والمصدران الأخيران نقل عنهما المؤلف كثيراً، لكن لم ينصّ عليهما ضمن
مصادره في التوجيه في المكان المذكور.

أمّا مصادره في الوقف والابتداء التي أشار إليها المؤلف^(١)، فهي كالتالي:

- ١- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ).
- ٢- المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ).
- ٣- المرشد في الوقف والابتداء لأبي محمد الحسن بن علي العَمَّاني
(ت قبل: ٥٠٠هـ).
- ٤- علل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ).
- ٥- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء لأبي إسحاق الجعبري
(ت: ٧٣٢هـ).

٦- النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان (ت: ٧٥٤هـ).

٧- أنوار التنزيل للبيضاوي (ت: ٧٩١هـ).

واستفاد في بيان مبادئ هذا العلم من كتاب «النشر» أيضاً.

أمّا مصادره في علم الرّسم، فمن أهمّها كتاب: «جميلة أرباب المراصد في
شرح عقيلة أتراب القصائد» للمحقّق أبي إسحاق الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)،
ثم تأتي في المرتبة الثانية مصادر الجعبريّ في الجميلة من المقنع لأبي عمرو
الداني (ت: ٤٤٤هـ)، وعقيلة أتراب القصائد (الرائية) للإمام الشاطبيّ
وشرحيها: «الوسيلة» للسخاوي، و«الجميلة» للجعبري.

أمّا مادته في علم عدّ الآي وبين عدد كلمات السور وحروفها، فمن كتاب عبد الواحد بن شيطا (ت: ٤٥٠هـ) المؤلّف في هذا الفنّ، وكتاب «حسن المدد في معرفة فن العدد» للمحقّق أبي إسحاق الجعبريّ (ت: ٧٣٢هـ) حسبها ذكره المؤلّف^(١).

أمّا مصادره في علم التجويد، فمن أهمها: كتاب «النشر في القراءات العشر»، وكتاب «التمهيد في علم التجويد» كلاهما لابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصادر التجويد التي أوردها ابن الجزري في كتابيه السالفين، كـ«الرعاية» لمكيّ بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، والتحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، ونهاية الإتقان من تجويد القرآن لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت: ٥٣٩هـ)، وجمال القراء للسخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، وغيرها من الكتب التي نقل عن بعضها من غير أن ينصّ عليه.

ومصادره في المقدمات التي ذكرها في أول الكتاب هي: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، وكتب التفسير والحديث وشروحه^(٢). أمّا مصادره في تجزئة المصحف إلى أرباع وأنصاف وأحزاب فلم ينصّ عليها، ولم نتوصّل إلى معرفتها وإن كنا قد وثّقنا كلامه من الكتب التي تعنى بذلك مثل «البيان في عدّ آي القرآن» لأبي عمرو الداني، و«فنون الأفنان» لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، و«جمال القراء» للسخاوي (ت: ٦٤٣هـ).

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

(٢) انظر: أسماءها في فهرس الكتب الواردة في «اللطائف» ضمن الفهارس العامة للكتاب.

وغيرها من الكتب المؤلفة في هذا الفن.

٥- أهمية الكتاب:

تتجلى أهمية الكتاب وقيّمته العلمية في الجوانب التالية:

١- يُعدُّ «اللطائف» من أهم كتب القراءات وأجمعها، فقد حوى عصارة كتب المتقدمين، وخلاصة آراء المتأخرين؛ إذ جمع القسطلاني في موسوعته ما تفرّق في بطون الكتب من علوم: التجويد، ووجوه القراءات، والمرسوم، والوقوف، والتوجيه، وعدّ الآي، وعدّ كلمات السور، وعدّ حروفها، وتجزئة الأحزاب إلى الأنصاف والأرباع، وقد حالفه التوفيق في حسن التبويب والترتيب.

٢- اشتمل الكتاب على جميع القراءات المتواترة، فلم يدع قراءة متواترة إلا أتى بها مع توجيهها، سواء في الأصول أو الفرش.

٣- جمّع الكتاب أشهر القراءات الشاذة مع وجوهها، وهي القراءات الأربع الزائدة على العشر المتواترة.

٤- تضمّن الكتاب مسائل الرّسم والوقف والابتداء، وعدّ الآي، والتجزئة، سورة سورة، من أول القرآن الكريم إلى آخره.

٥- جمّع الكتاب مقدّمات هامة تتعلق بعلوم القرآن وفنون القراءات، وجمع مسائل التجويد الدقيقة وآداب التلاوة المحرّرة.

والجدير بالذكر أن القسطلاني من علماء القراءات المعروفين، وقد تلقى

هذا العلم من أئمة عصره، ومن هؤلاء الأئمة من تتلمذ على ابن الجزري.

ويُعدُّ «اللطائف» من أنضج مؤلفاته، وقد ألفه بعد أن تجاوز الستين من

عمره، وانتشرت نُسخُه في مكتبات العالم، وقد عدّد «الفهرس الشامل» (قراءات ص: ١٧٧) ٢٩ نسخة، وقد اطلعنا على (١٥) نسخة منها.

وكان للكتاب أثرٌ فيما تلاه من مصنفات في فنون القراءات، فكان المصنفون فيها يستقون من القسطلانيّ ما يناسب كتبهم.

ومن ذلك ما اختصره العلامة المحقّق أحمد بن محمد البناء الدميّاطيّ (ت: ١١١٧هـ) في كتابه المشهور «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» المسمّى «منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات».

وصفه بقوله^(١): «فخطر لي بعد ذلك أن أخصّص ما صحّ وتواتر من القراءات العشر حسب ما تضمّنته الكتب المعتمدة المعولّ عليها في هذا الشأن ككتاب «النشر في القراءات العشر»...، وكتاب «اللطائف» للشهاب المحقّق أحمد ابن محمد بن أبي بكر القسطلانيّ شارح البخاري».

وذكر منهجه في ذكر القراءات، ثم ختمه بقوله^(٢): «تبعاً لكتاب «اللطائف» وهو مرادي بالأصل».

واستفاد من كتاب «اللطائف» آخرون كثيرون ممن جاء بعده، وألّف في القراءات وعلومها.

ولأهمية الكتاب قرّرت لجنة «إحياء التراث» التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر طبع هذا الكتاب، وأسندت تحقيقه إلى الأستاذ الشيخ عامر السيد عثمان، والأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، بيد أنه لم

(١) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.

(٢) المصدر المذكور ص: ٨٠/١.

يُطبع بتحقيقها إلا الجزء الأول فقط، والذي يمثل (٨٧) ورقة من الكتاب، وقد اشتمل هذا القدر المطبوع على مقدمات الكتاب فقط.

٦- منهج الكتاب:

ذكر المؤلّف منهجه في الكتاب في موضعين: فقال في الموضع الأول^(١): «وأما القسم الثاني من المقاصد: فهو ما يُبحث فيه عن الكلمة بالنظر إلى ما يغير معناها غالباً، وهو: إمّا أن تتكرر فيه الكلمة ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه أو في أكثر المواضع، أو لا تتكرر: فالأول يُضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة، ويضمُّ إليها ما يشبهها، ثم يعاد كلّها أو أكثرها في محالّه للإيضاح وعدم مشقة المراجعة. ويغتفر التّكرار لمزيد الفائدة وتفصيل المجرّم، بل ليس التفصيل بعد الإجمال تكراراً».

والثاني: وهو الذي لا يتكرر: «يورد منشوراً على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كلّ قراءة وإعرابها تلّوهاً مما كتبتّه وانتقيته من «إعراب القرآن» للعلامة شهاب الدين الحلبي المعروف بـ «السمين»... إلى آخر ما ذكر من المصادر التي تقدم ذكرها، ثم قال: «مفتتحاً كلّ سورة بعدد حروفها وكلمتها وتعيين آيها حسب ما ذكره عبد الواحد بن شيطا في كتابه المفرد لذلك، والجعبريُّ في «حسن المدد بفض العدد»، مختتماً بها فيها من مرسوم خطّ المصاحف العثمانية والوقف والابتداء - مما كنت أفردته مسوّدّة-، وتجزئتها إلى الأرباع والأنصاف والأحزاب؛ لتتم الفائدة».

(١) لطائف الإشارات ٤/١٣١٢.

والموضع الثاني وهو الأهم في بيان المنهج، فقال في مقدمة كتابه^(١): «ولمَّا كانت القراءات بالنسبة للتواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتَّفَقَ على تواتره، وهم السبعة المشهورة، وقسم اختلف فيه، وهم الثلاثة بعدها، وقسم اتَّفَقَ على شذوذه، وهم الأربعة الباقية، قَدِّمْتُ قراءة السبعة، ثم الثلاثة، ثم الأربعة على الترتيب السابق، فإن تابع أحد من الثلاثة أحداً من السبعة عطفته عليه بقولي: «وكذا أبو جعفر» مثلاً، فإن وافق أحد من الأربعة قلت بعد استيفاء الكلام على تلك القراءات: «وافقهم ابنُ مَحْيِصَن» مثلاً.

فإن خالف الأربعة أو أحد منها قلت: «وعن اليزيدي» مثلاً. وإذا أعدت قراءة صَدَرْتُ بالكلمة المختلف فيها، وأخرت قارئها كقولي: «وقرأ ﴿أَكَلَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥] بسكون الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو»، والله الموفق.

ويمكننا أن نلخص منهج الكتاب على ضوء ما ذكر، في النقاط التالية:

١- بدأ المؤلف الكتاب بمقدماتٍ ومباحثٍ بمنزلة مداخل ووسائل للكتاب، عرّف فيها بأئمة القراءات ورواتهم وطرقهم وطبقاتهم، مع بيان أهمية الإسناد، ثم ذكر مقدماتٍ مهمّةٍ في كلٍّ من علم التجويد والوقف والابتداء، وعدّ الآي ومرسوم الخطّ ثم ذكر أحكام الاستعاذة ومباحث التكبير، وختم هذه المقدمات بأداب التلاوة.

٢- ثم شرع في مقاصد الكتاب، فأشبع الكلام في الأصول بدءاً بالإدغام الكبير، وأدخل فيه الإدغام الصغير وأحكام النون الساكنة والتنوين

مخالفاً الترتيب الذي في كتاب «النشر» وأصوله، ثم هاء الكناية، فأحكام الهمز بأنواعه، إلا أنه قدم الهمز المفرد بنوعيه: الساكن والمتحرك مع بابي النّقل والسّكت على الهمزتين المجتمعتين، مخالفاً الترتيب المعهود في «النشر» وأصوله، ثم باب المدّ والقصر آخره أيضاً على عكس ما جاء في «النشر» وأصوله، ثم أحكام الفتح والإمالة، فترقيق الرّاءات، وتغليظ اللّامات، ثم أحكام الوقف بنوعيه: على أواخر الكلم، وعلى مرسوم الخطّ، وختّم الأصول بأحكام الياءات بنوعيتها: الإضافة والزوائد.

٣- ثم شرع في الفرش بدءاً من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، ومن منهجه في كلّ سورة أنه يبدوّها:

أ- بيان مكّيّها ومدنيّها مع بيان خلاف العلماء في ذلك، ثم بيان التعداد لكلمات السّورة وحرّوفها مع ذكر العدد الإجمالي لآيها، على اختلاف علماء العدّ السبعة من المدّنيّين والمكي والشامي والحمصي والكوفي والبصري، مُتبعاً ذلك الخلاف بينهم في عدّها مع بيان ما في السّورة من مشبه الفاصلة وعكسها^(١)، ويختّم علم عدّها أي كلّ سورة بذكر ما فيها من رؤوس الآي وفواصلها آية آية على عدّ الكوفيّ ومن معه تبعاً للجعبريّ في «حسن المدد».

ب- ويثني بيان «القراءات وتوجيهها» بالمنهج التالي:

(١) انظر: تعريف مشبه الفاصلة في أول سورة الفاتحة، وتعريف عكس مشبه الفاصلة في أول البقرة.

إن كانت الكلمة فرشية، ويُذكَرُ الخلاف فيها في أول مواضعها، فيذكرها ويصدِّرها غالباً بعنوان: «واختلف في...»، ثم يذكر فيها القراءات بدءاً بالقُرَّاء السبعة على الترتيب المشهور (نافع فابن كثير فأبو عمرو و فابن عامر فعاصم فحمزة فالكسائي).

فإن تابعهم أحد من الثلاثة المتممة للعشرة عطفه عليهم بقوله: «وكذا...» ثم يستوفي الكلام على القراءة توجيهاً وشرحاً، ثم يعطف عليهم - في حال الموافقة - القُرَّاء الأربعة الزائدة على القُرَّاء العشرة، وهم: الحسن وابن محيصن والأعمش واليزيدي، أو أحدهم، فإن خالف أحدٌ منهم قال: «وعن...»، فالقراءة المبدوءة بـ «عن اليزيدي» أو «عن ابن محيصن» ونحوهما تكون حتماً قراءة شاذة، وقد جعلناها في الكتاب كله بين قوسين عاديين ().

ج- وإن كانت الكلمة سبق ذكرها في الأصول أو الفرش، وأراد المؤلف أن يُذكَرَ بها فيها من قراءات، أوردتها كما قال - بالصيغة الآتية: «وقرأ ﴿أَكَلَهَا﴾» [إبراهيم: ٢٥] بسكون الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو، يعني يصدِّرها بالكلمة القرآنية مسبوقه بـ «وقرأ» إن كانت فرشية، وبـ «وأدغم»، و«أبدل»، و«أمال» ونحوها إن كانت الكلمة تتعلق بالأصول وأبوابها؛ لأن المؤلف من منهجه ذكُرُ كلِّ كلمة قرآنية في سورتها مع ذكر خلاف القراء فيها - سواء كان من قبيل الفرش أو من قبيل الأصول - على عكس منهج ابن الجزري الذي اكتفى في «النشر» بالإحالة إلى ما تقدم بالنسبة

لل كلمات التي سبق ذكرها، أمّا القسطلانيّ فهو يجمع غالباً بين الإحالة وإعادة ذكر الخلاف في الكلمات المكررة، واعتذر عن هذا التكرار بقوله: «ويغتفر التكرار لمزيد الفائدة، وتفصيل المجمل، بل ليس التفصيل بعد الإجمال تكراراً».

د- ثم يثُلث بيان ما في السُورة من المرسوم من حذف وزيادة، ومقطوع وموصول وغيرها.

هـ- ثم يُتبع ذلك ما في آيات السُورة من وقوف حسنة وجائزة وممنوعة، كما قال في (٥١٨/٢) بعد أن عرّف بمبادئ علم الوقف والابتداء: «وسياتي تفصيل ما أجمَلته من الوقوف إن شاء الله تعالى في أواخر السُور مرتباً على ترتيب الآيات، فأسوق إن شاء الله الوقوف الاختيارية مع ما يتعلّق بها من المباحث غالباً مستوعباً أكثر ما في كتاب «المرشد» لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العمّاني مع زيادات من غيره...». ثم قال في (٥١٩/٢): «وقد رَقمت لكلّ من الوقف الكامل، والتام، والكافي، والحسن، والناقص بهذه الأحرف، وهي: م، ت، ك، ح، ن، وبالله تعالى أستعين وعليه أتوكّل».

و- ويختتم كلّ سورة بذكر تجزئتها إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

٧- موقف القسطلانيّ من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعضها الآخر.

لم يهتم المؤلّف بالترجيح قدر ما اهتمّ بالتوجيه، فكان يهتم بتوجيه كل ما

يورد من قراءات لغةً وفقهاً وتفسيراً، فالمؤلّف عندما عرّف القراءات أشار إلى توجيهها وأهميته قائلاً^(١): «وموضوع علم القراءات كلمات الكتاب العزيز من الجهة المذكورة (ذكر القراءات)، وفائدته صيانته عن التحريف والتغيير مع ما فيه من فوائد كثيرة، عليها الأحكام تُبنى، ولم تزل العلماء تستنبط من كلّ حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى، فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصّراط، مع ما في ذلك من التسهيل على الأمة، وإظهار شرفها، وإعظام أجرها من حيث إنهم يُفرون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه».

ويرفض مبدأ الترجيح، وفي ذلك يقول^(٢): «ثم إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض، إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب، وإلا فالقرآن واحد بالذات متفقّه ومختلفه، لا تفاضل فيه».

فعندما ذكر الخلاف في ﴿مَلِكٍ﴾ [٤] من سورة الفاتحة وجّه كلاً من القراءتين: بحذف الألف وإثباتها، ثم ذكر كلام العلماء في الترجيح لكلّ منهما، لكن لم يعجبه هذا الأسلوب، فعلق على ذلك بقوله^(٣): «وقد رجّح كلّ من الفريقين إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضيٍّ؛ لأن كلاً منهما متواتر».

وكذلك عندما ذكر الخلاف في ﴿وَأَعَدْنَا﴾ [٥١] من سورة البقرة وغيرها

(١) لطائف الإشارات ١/٣٥٦.

(٢) المصدر السابق ١/٣٥٦.

(٣) لطائف الإشارات ٤/١٣٦٣.

وجّه القراءتين من الحذف والإثبات، ثم قال^(١): «وقد رجّح أبو عبيدة كأي حاتم ومكيّ قراءة القصر، وأنكر قراءة الألف...» وردّ عليه قائلاً: «ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلاًّ منها متواترة، فهما في الصحة على حدّ سواء».

وكذلك عندما ذكر الخلاف في ﴿بَارِيكُمْ﴾ [٥٤] من سورة البقرة ونحوه وجّه القراءات من الإسكان والاختلاس والإتمام، ثم قال عن قراءة الإسكان: «وقد طعن جماعةٌ في هذه القراءة ونسبوا رايها إلى الغلط على أبي عمرو...». ثم قال: «وأساء المبرّد حيث قال: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب، لا في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن».

ثم ردّ على ذلك كلّه بقوله: «فمن زعم أن قراءة أبي عمرو هذه لحن لم يصب؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثرٍ عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك، ووجه قراءته ظاهر في العربية، وهو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة...» وأطال في الاحتجاج لها.

فكان منهجه هو الدِّفاع عن القراءات المتواترة وتوجيهها لغة ورسماً، ورواية ودراية، وكان ينكر على من يرجّح قراءة متواترة على مثلها، وهناك أمثلة أخرى على ذلك^(٢).

(١) المصدر السابق ٤/١٤٤٠.

(٢) انظر: أمثلة أخرى لذلك في الصفحات التالية: ٤/١٥٠٦ في البقرة الآية [١١٧-١١٨]، و٤/١٥١٩ في البقرة الآية [١٢٨]، و٤/١٦٢٨ في البقرة الآية [٢٨٤]، و٤/١٧٤٤ في آل عمران الآية [٧٩]، و٥/١٨٢٩ في سورة النساء الآية [١]، و٥/١٩٥٩ فيها أيضاً الآية [٦٠]، و٥/٢٠٣٩ في سورة الأنعام الآية [٥٢]، و٥/٢١٠٣-٢١١٦ فيها أيضاً عند الآية [١٣٧].

موقفه من النصوص التي ينقلها:

بما أن المؤلف جمع في كتابه هذا نقولاً كثيرة في القراءات وعلومها لكبار الأئمة أمثال ابن الجزريّ والجعبريّ وأبي حيان والسّمين والبيضاويّ والفاسيّ وغيرهم، فلم يكن همّه نقلها بحروفها ونصوصها، بل كان همه من النقل محتواه بعد تهذيبه وتلخيصه، فجاءت معظم النقول في الكتاب بعد تصرّف المؤلف فيها، وكان للمؤلف مشاركات إثر هذه النقول تعليقاً وتعقيباً، والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب، منها على سبيل المثال: ما جاء في سورة يوسف عند الآية [٩٠]^(١)، فقال - وهو يوجّه قراءة قبل في ﴿ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ بإثبات الياء-: «ويحتمل أنه يعني ﴿ يَتَّقِي ﴾ مرفوع غير مجزوم، و«مَنْ» موصولة؛ والفعل صلتهما، فلذلك لم تُحذف لامه.

واعترض على هذا بأنه قد عطف عليه مجزوم، وهو قوله: ﴿ وَيَصْبِرْ ﴾... ثم قال: «وأجيب: بأن التسكين لتوالي الحركات...، وبأنه جزم على التوهم يعني لَمَّا كانت «مَنْ» الموصولة تُشبه «مَنْ» «الشرطية».

علّق المؤلف على هذه العبارة قائلاً: «وهذه عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة الشبه اللفظي، ولا يقال: للتوهم».

٨- من الملاحظات على الكتاب:

لا يخلو عمل بشريّ من النقص، وثمة ملاحظات لا تقلل من قيمة الكتاب العلميّة ولا من شأن مؤلفه.

(١) لطائف الإشارات ٦/٢٥٣٦.

أولاً: وقع المؤلف في الكتاب في تأويل صفات الله تعالى بما يوافق مذهب الأشاعرة، كما سبق ذكر ذلك عند الحديث على عقيدته^(١).

ثانياً: الملاحظات في القراءات:

أ- هناك ثلاث قراءات متواترة في ثلاث كلمات مختلفة سمّاها المؤلف انفرادات، إشارة إلى أنها غير مقروء بها، وهذا غير صحيح؛ وقراءة رابعة متواترة أيضاً فاتته لم يُشِرْ إليها بتاتاً، ومن الغريب أن هذه القراءات الأربع كلها في قراءة أبي جعفر في رواية ابن وردان فيما انفرد الشَّطوئيُّ عنه، وهي على ترتيب المصحف كما يلي:

١- رواية ابن وَرْدَانَ بخُلف عنه في سورة الأعراف الآية [٥٨] في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبَثَ لَإِيْحُجِّ الْإِنكِدًا﴾، فقرأ ﴿لَا يُخْرِجُ﴾ بضم الياء وكسر الراء بخلف عنه.

٢- كذلك روايته بخُلف عنه في سورة التوبة الآية [٢٠] في قوله تعالى: ﴿سِقَايَةَ الْحَآجِّ﴾، قرأه ﴿سُقَاةَ الْحَآجِّ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف على أنه جمع «ساق» كـ «رام ورماة».

٣- وكذا في التوبة نفسها في الآية المذكورة ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾، قرأه بخلف عنه ﴿وَعَمْرَةَ﴾ بفتح العين والميم وحذف الألف التي بعدها على أنه جمع «عامر» مثل صانع وصنعة.

٤- وكذا روايته في ﴿فَتَغْرَقَكُمْ﴾ بالإسراء الآية [٦٩]، فقرأه بخلف عنه بتشديد الراء من «غَرَّق» المتعدي بالتضعيف.

وقد يُعْتَدِر له في ذلك أنه اتبع ابن الجزري في النشر^(١) لأنه عبر عن هذه القراءات الأربع فيها بقوله: «وانفرد...»، فهذا لم يذكرها في طبيته^(٢).
 لكن قد يقال: إن ابن الجزري اعتمدها في كتابيه: «تجبير التيسير»، و«الدرة المضية»، ومعلوم أن ابن الجزري أَلَّفَ «الدرة المضية» عام ٨٢٣هـ كما جاء في آخرها^(٣) أي بعد تأليفه كتاب «النشر» بأربع وعشرين سنة.

ب- عدم التزام المؤلف - أحياناً - بطرق «النشر»:

نقل المؤلف القراءات العشر من كتاب «النشر في القراءات العشر» فهذا تجده يلتزم بها جاء فيه من الطرق والأوجه، وقد صرح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه: ومنها ما جاء تحت عنوان: «تنبيه» بعد أن ذكر إمالة ذوات الرء المكسورة، قال فيه^(٤): «ما ذكره في العنوان من التقليل في هذا الباب لحمزة كورش، فهو مما انفرد به، وكذلك روايته له لأبي الحارث ليس من طرفنا، ولا على شرطنا كما نبه عليه شيخ مشايخنا العلامة ابن الجزري: أثابه الله تعالى...».

ومنها: ما جاء في باب الإمالة أيضاً في قوله^(٥): «عاشرها: ﴿نَعَا﴾ بالإسراء وفصلت»، قرأه السوسي فيما انفرد به فارس في أحد وجهيه، لكن الذي عليه

(١) النشر ٢/ ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.

(٢) طيبة النشر ص: ٧٥، ٧٧، ٨٣.

(٣) الدرة المضية ص: ٤٢.

(٤) لطائف الإشارات ٣/ ١٠٨٩.

(٥) المصدر السابق ٣/ ١١٠١.

الرواة عن السوسي من جميع الطرق هو الفتح، قال في النشر: «لا نعلم عنهم في ذلك خلافاً».

ومنها: تعقيب المؤلف بعد أن ذكر الإمالة للسوسي في الرء من ﴿رَأَى﴾ بقوله^(١): «لكن تعقب ذلك شيخ مشايخنا العلامة ابن الجزري فقال: «انفرد الشاطبي بإمالة الرء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه رُوي عن السوسي من طريق «الشاطبية» و«التيسير»، بل ولا من طرق كتابنا أيضاً، نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا». وكذا نبه المؤلف في موضع آخر على انفرادة لا يقرأ بها^(٢).

لكن هناك مواضع في الكتاب خرج المؤلف فيها عن طرق النشر المعتمدة ولم ينبه عليها، ومن هذه المواضع:

ما جاء في باب الفتح والإمالة وغيرها في الفرش، عند ذكر الكلمات الممالة من الإمالة في ذوات الياء لقالون^(٣) من كتاب «العنوان» مثل حمزة والكسائي فهو غير مقروء به لقالون؛ لأن طرق قالون المعتمدة في النشر هي: طريق الحلواني وطريق أبي نسيط، وصاحب «العنوان» إنما روى عن قالون من طريق إسماعيل القاضي عنه، وهو ليس من طرق النشر، فالمؤلف ذكر هذه الرواية في الكتاب كله في الأصول وفي الفرش في معظم الكلمات الممالة، ولم ينبه على

(١) المصدر السابق ٣/ ١١٠٤.

(٢) لطائف الإشارات ٤/ ١٥١٢.

(٣) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: ٣/ ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٣، ١٠٧٠.

أن هذه الإمالة لقالون ليست من طرق النشر فلا يُقرأ بها لقالون. وفي ذلك يقول العلامة الإزميريُّ محرِّرُ كتاب «النشر»^(١): «وليس في العنوان طريق الأصبهاني عن ورش، وفيه رواية قالون، وليست من طريق الطيبة».

ومنها: ما ذكر المؤلف من الإمالة الصغرى لقالون وحمزة وأبي الحارث^(٢) في الأسماء ذوات الرء المتطرفة المكسورة من كتاب «العنوان» مثل ورش من طريق الأزرق عنه. وقد نبه بعد ذلك بقوله^(٣): إن التقليل المذكور لحمزة وأبي الحارث كورش ليس من طرفنا، ولا على شرطنا، لكن لم ينبه على تقليل قالون في الباب المذكور بأنه أيضاً ليس من طرق النشر، ولا على شرطه، كما تقدم قريباً.

ومنها: أنه ذكر السكت لرويس كحمزة ومن معه في مواضع^(٤)، ولم ينبه على أنه انفراد لا يقرأ بها له، لا صراحة ولا صياغة، مما يوهم أن ذلك قراءة متواترة له مثل حمزة، وهو غير صحيح بدليل أنه نفسه نبه على ذلك في موضع آخر بقوله^(٥): «وأما رويس فروي عنه السكت دون سكت حمزة على ما كان من كلمة وكلمتين ما لم يكن ممدوداً، وهذا مما انفرد به أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار».

(١) كتاب إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة ص: ٥٥.

(٢) لطائف الإشارات ٣/ ١٠٨٨.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٠٨٩.

(٤) انظر على سبيل المثال ٢/ ٨٧٢، ٤/ ١٣٩٧.

(٥) انظر: ٢/ ٨٨١.

ولذا لم يذكره ابن الجزري في طبيته (٤٧) على عادته في عدم ذكر الانفرادات التي لا يُقرأ بها.

ومنها: ما ذكره المؤلّف من الإشمام لخلاّد عن حمزة بخلف عنه في ﴿صِرَاطٍ﴾ المجرد عن لام التعريف في غير الفاتحة^(١)، والمقروء به له فيه هو الصاد الخالصة كالجماعة، ولم ينبه المؤلّف على ذلك في المواضع المذكورة، وقد نبه عليه في مواضع^(٢) بأن ذلك انفرادة ابن عبيد عن الصواف عن الوزان عن خلاّد، وتام الكلام في النشر إذ قال فيه^(٣): «وانفرد ابن عبيد على أبي علي الصوّاف على الوزان عنه بالإشمام في المعرف والمنكر كرواية خلف عن حمزة في كل القرآن، وهو ظاهر المبهج عن ابن الهيثم».

لكن لم يعول عليه في طيبة النشر^(٤) على منهجه في عدم ذكر الانفرادات التي لا يُقرأ بها.

ومنها: ما ذكره لحمزة في الوقف على الهمز مما لم يصح عنه، والمثال على ذلك ما جاء في سورة الإسراء عندما ذكر القراءات في ﴿وَنَسَا﴾ [٨٣] قال^(٥): «وأما الوقف عليها: فحَلَفٌ يسهّل الهمزة مع إمالة النون والهمزة المنبّه عليه قريباً، وخلاّد كذلك، لكن يفتح النون ويميل الهمزة فقط، وهذا على التخفيف القياسي».

(١) لطائف الإشارات ٥/١٩٤٠، ٢٠٣٢، ٢٠٦٨، ٢١٨٨.

(٢) كما في ٦/٢٦٢٦، ٢٦٦٢.

(٣) النشر ١/٢٧٢.

(٤) طيبة النشر ص: ٣٨، وانظر: اتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة ص: ٢٠١-٢٠٢.

(٥) لطائف الإشارات ٦/٢٧٢٢.

وأما الرسمي فـ ﴿ نَعَا ﴾ كتب بألف واحدة بعد النون، فإن قَدَّر حذف الثانية فيوقف لـخلفِ بألف مماله إن أخذ بالرسم في حذفها، ويجوز المد والقصر والتوسط، ويوقف لـخَلَادٍ بألف غير مماله مع الثلاثة أيضاً، فإن لم يؤخذ بالرسم في حذفها وقف على الأصل، فيتحد مع القياسي، وكذا يتحد التخفيف القياسي والرسمي إن قَدَّر حذف الأولى».

وجاء مثله في سورة فصلت^(١) عند الآية [٥١]، والكلام المذكور مصدره النشر^(٢) لكن جاء فيه: «وكذلك حكم ﴿ وَنَعَا ﴾ و﴿ رَأَى ﴾ لا يصح فيه سوى بين بين كما قدّمنا.

وعلى الإبدال مع ضعفه يقَدَّر الحذف أو الإثبات فيجتمع ساكنان، فيمد ويتوسط، وكله لا يصح، ثم إنه لا فرق بين ما كان بعده ساكن نحو: ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ وبين غيره، فإن الألف فيه هي صورة الهمزة، والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثليين لا لالتقاء الساكنين...».

إذن لا يُقرأ بما ذكره المؤلف في هذين الموضعين لحمزة وفقاً إلا بالتسهيل بين بين فقط ولا يصح ما سواه من الأوجه التي ذكرها المؤلف.

عدم الالتزام أحياناً في ذكر الآيات بترتيب المصحف: من منهج المؤلف أنه يلتزم غالباً في ذكر الآيات في السورة الواحدة بترتيب المصحف في الأقسام

(١) انظر: ٣٦٣٨/٨.

(٢) النشر ٤٨٣/١.

الأربعة من عدِّ الآي، والقراءات، والمرسوم، والوقف والابتداء.

لكنه لم يلتزم بذلك في مواضع من الكتاب انظر منها على سبيل المثال:
لعدِّ الآي في الصفحات: ٢٦٤٤/٦، ٢٧٤٠، ٢٨٥٩/٧، ٢٩٥٧، ٣٠٨٨، ٣٢١٨.

وللقراءات في الصفحات: ١٤٧١/٤، ٢٨٣٣/٧.
وللمرسوم انظر: مرسوم سورة الكهف وطه والأنبياء والمؤمنون والنور والفرقان والروم.

وللوقف والابتداء في الصفحات: ١٦٦٢/٤، ١٦٧٨، ٢٠٠٤/٥، ٢٨١٤/٦، ٢٨٢٠، ٢٩١٢/٧، ٤١١١/٩.

وهناك ملاحظات أخرى من قبيل السهو أو الوهم:
في الكلمات القرآنية^(١)، والإحالات^(٢)، والتراجم^(٣)، وذكر كلمات في مرسوم سورة مَّا وهي ليست منها^(٤).

(١) انظر: منها على سبيل المثال: ٨٤٠/٢، قال: ﴿فَأَذْرَبْ﴾ والصواب ﴿تَأَذَّنْ﴾، و: ٨٤١، قال: ﴿يَشْسْ﴾، والصواب ﴿يَيْسْ﴾، وفي ص: ٩٥٣، مثل بـ «سألت» ضمن الأمثلة القرآنية، وهي ليست منها، ومثلها في ٤/١٣٦٨ الحاشية الثانية. وانظر: ١٠٦٤/٣ قال: ﴿سَارِعُوا﴾ في الحديد، وصوابها: ﴿سَائِقُوا﴾، وقال في ٣/١٢٢٦ ثاني النحل، والصواب: رابع النحل.

(٢) انظر: منها على سبيل المثال: ١٩٩١/٥ قال: المائدة، والصواب: النساء، وفي ٥/٢١٢٩ نسب الكلمة إلى سورة فصلت وهي ليست فيها، وقال في ٥/٢٣٠٩: سبق في البقرة، والصواب: الفاتحة، وقال في ٦/٢٣٦٧: تقدم في البقرة، وصوابها: المائدة.

(٣) انظر: منها على سبيل المثال: ١/١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٨٣.

(٤) انظر: مرسوم سورة الأحزاب في ٨/٣٣٧٨، ومن هذا القبيل ما جاء في ٧/٣٢٠٥ في =

ج- منهج التحقيق:

حظي «اللطائف» باهتمام كبير لدى المَعْنِين بعلم القراءات، بعد إذاعة مؤلفه له، ونسخ منه النَّسَاح أعداداً كثيرة في أرجاء العالم الإسلامي. وهذا واضح من مراجعة فهرس المكتبات والخزائن المخطوطة؛ إذ تتوافر منه عشرات النسخ. ومن هنا حرصنا على مراجعة هذه الفهارس لانتخاب الجيد منها، للشروع في عملية التحقيق العلمي للنص، التي تعني تقديم أقرب نص يريده المؤلف.

وبحمد الله وتوفيقه حصلنا على نُسْخٍ مخطوطة عليها سماعات المؤلف، أو خطه، أو توثيقه، أو نُسْخٍ كتبها رجل علم، أو مُقْرئٌ مشهود له. ويبدو أن المؤلف -رحمه الله- كان له مسودة للكتاب، بدليل كثرة الاختلافات والإضافات والملحقات في ثلاث نسخ وقفنا عليها من الكتاب، أثبت عليها المؤلف سماعه، أو خطه، أو توثيقه. هذا بالإضافة إلى أنه كان يعتمد في بناء الكتاب على النقل من مصادر معينة وضعها نصب عينيه، فما يضيفه إلى نقولاته على النسخة التي بين يديه قد لا يراعي فيه سياق العبارة، أو يكون ما أضافه وارداً بعبارة مختلفة عما كان قد كتبه من قبل، ولم تصلنا المبيضة الأخيرة التي كان المؤلف يأمل أن يحررها.

وبناء على هذا كله كان أمامنا مهمة شاقة للوصول إلى النص المحقق المنشود، فوضعنا نصب أعيننا مطبوعات علوم القرآن، وكذلك طائفة لا

= مرسوم سورة النمل: «اتفقوا على حذف ألف تاء ﴿الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ﴾»، والصواب: أنهم اتفقوا على رسم الألف وإثباتها لا على حذفها.

بأس بها من أمّات المخطوطات التي تؤلف مصدراً رئيساً لمضمون الكتاب. ويمكن أن نحدد معالم هذه المهمة بما يلي:

١ - الإفادة من مجموع النسخ الخطية التي وقفنا عليها، وجعلنا بعضها يكمل بعضها الآخر.

٢ - معارضة ما يذكره المؤلف من تحرير لمسائل القراءات بالكتب المعتمدة في الفن، سواء أكانت هذه الكتب من مصادره المباشرة، أم كانت من غيرها.

٣ - الاعتداد بما أثبتته المؤلف في أصل الكتاب، وأما ما نراه من اجتهاد وتصويب في حواشي النسخ المخطوطة فقد أثبتناه في حواشي الكتاب؛ وذلك للحفاظ على مبدأ الأمانة العلمية.

وأما المنهج الذي سرنا عليه فهو أننا كنا نعتدُّ بنسخة (ش)؛ نظرًا للمسوغات التي ذكرناها في وصف النسخ المخطوطة، وأثبتنا في الحاشية الاختلافات المهمة التي وقفنا عليها لدى مقابلتها بباقي النسخ، ولم نر فائدة من إثبات الاختلافات التي هي من قبيل أخطاء النساخ، من مثل أخطائهم في الكتابة الإملائية أو السقط، أو التكرار، إذ لا يفيد القارئ أن ينقل بصره، ويقطع متابعته؛ لينظر في حاشية لا تفيد في إقامة النص، وإنما تشوش عليه القراءة. ومما دعانا إلى الانتخاب من الاختلافات الواردة بين المخطوطات كون هذه النسخ التي نعمل عليها كثيرة، وإثبات جميع الاختلافات يجعل الكتاب مشحوناً بحواشٍ لا طائل من ورائها. بيد أننا - كما سبق - ذكرنا ما كان له أي وجهٍ محتمل من الاختلافات، فقد يصوبه القارئ، ويقدمه على اختيارنا.

وإذا كنا قد اعتدنا بنسخة (ش) فإننا لم نشأ أن نضع الزيادات عليها بين معقوفتين وإنما اكتفينا بالإشارة إلى مصدر هذه الزيادات في الحاشية، وغايتنا ألا نكثر من هذه المعقوفات في المتن، وكنا نختار من إحدى النسخ ما نراه هو الصواب في الأسلوب أو المضمون، والفيصل في ذلك المراجع الموثوقة.

وكان من منهجنا في تخريج النقول وتوثيقها ألا نشير إلى الاختلاف بين نص المؤلف الذي ورد في المتن، ونص المصدر الأصل الذي ينقل منه؛ وقد كان المؤلف غالباً يتصرف بالعبارة التي ينقلها، ولا يتقيد بنسخها. أما إذا كان ثمة اختلاف ذو شأن في تقرير المعنى الذي يعنيه صاحب المصدر فقد نصصنا عليه في الحاشية، وإن كان يسيراً، وذلك في حروف قليلة، فأصلحناه في المتن وأشرنا إلى ذلك في الحاشية.

وقد يختصر القسطلاني من النصوص المقتبسة اختصاراً يؤدي إلى خلل في العبارة، فاجتهدنا في إصلاح الخلل بما يحقق الغرض.

وقد التزمنا بوضع رقم المخطوطة (ش) التي اعتدنا بها على جانب الورقة مشيرين بخط مائل / إلى بداية رقم الورقة من المخطوطة، وأما في مجال خدمة النص فقد اتبعنا منهجاً وسطاً بين الإفاضة في التعليقات، والتوسع في بيان الضوابط والأوجه، وبين الإيجاز، ورأينا أن الأخذ بمنهج التوسط يحقق تقديم النص للقارئ كما يريده مؤلفه، إلى جانب حل مشكلاته وتيسير تناوله، بعيداً عن تضخيم الكتاب، وتطويل حواشيه.

وقد عُنينا بسرِّدٍ لأهم مظانِّ المسائل التي تعرَّض لها المصنف، فقد يرى القارئ أن يعود إلى بعض هذه المظان ليطلب المزيد من علومها، بيد أننا

حرصنا على أن يكون المسرود من المصنفات أصيلاً في فنه، جامعاً لمفردات هذا الجانب من العلم.

وكان من مظاهر خدمة النص شرح الألفاظ الغريبة، وبيان مقاصد المعاني المشككة، ولا سيما في النصوص والشواهد المختلفة التي يوردها المؤلف، ويدخل في هذا إعادة الضمير إلى ما هو له، وربط الكلام ببعضه ببعض، وبيان الوجه الإعرابي لمشكل النص.

ونظراً لأهمية تيسير فهم النص، ومتابعة السياق، والوقوف على مقاصده، أثبتنا علامات الترقيم المناسبة من نقطة وفاصلة، وفاصلة منقوطة، وعلامة اعتراض وتعجب وأقواس وتنصيص واستفهام... كما حرصنا على البدء بسطر جديد إن شرع المؤلف في فقرة جديدة.

وكتبنا النص المحقق وفق الرسم الإملائي على ما قرره الجمهور من حيث الهمزات والألفات وغيرها، ولم نر أية فائدة من شحن الحواشي ببيان اختلاف طريقة الرسم عمّا في الأصول الخطّية. وقد عُنينا بضبط مشكل النص وفق قواعد الإعراب والبناء، على نحو يفيد القارئ المتخصص وغير المتخصص، ولم نغفل أيّ لفظة احتاجت إلى هذا الضبط.

ونود أن نشير إلى منهجنا في توثيق القراءات في «اللطائف»، وقد اشتمل الكتاب على ثلاثة أقسام: المقدمات والوسائل، ثم الأصول، ثم الفرش.

فما يذكره المؤلف في قسم المقدمات والوسائل من قراءات متواترة عَرَضاً ليستشهد بها على مسألةٍ ما، وثقناه من «النشر» فقط، مع الإحالة على سورتها في الفرش، وإن ذكر فيها قراءة شاذة وثقناها من المصادر من غير إحالة على

الفرش، لأنها قد لا تَرِد في قسم الفرش.

أما قسمها الأصول والفرش فقد التزمنا فيها بالتوثيق المفصل عند أول ورود القراءة من غير أن نكرر ما تقدم توثيقه فيها.

وتم التوثيق للقراءة المتواترة بالطريقة الآتية:

يتم توثيق القراءة من مصادرها بوضع حاشية على آخر قارئ في المجموعة الأولى، ثم لا يعاد توثيقها عند المجموعة الثانية والثالثة.. إن كانت هناك ثلاث مجموعات، ومثال ذلك:

إن كانت الكلمة فيها ثلاث قراءات كأن يقول المؤلف مثلاً:

«قرأ نافع وابن كثير...، وقرأ أبو عمرو ويعقوب...، وقرأ الباقر...»
فهذه ثلاث مجموعات في الكلمة الواحدة، فتوضع حاشية على آخر قارئ في المجموعة الأولى (وهو ابن كثير)، وتوثق القراءة في الحاشية من «النشر» و«الإتحاف» مع ذكر مصدر من أصول النشر، ثم لا يعاد هذا التوثيق عند المجموعة الثانية، ولا عند المجموعة الثالثة؛ لأن القراءات الثلاث في الكلمة المذكورة ذُكرت كلها في مكان واحد في المصادر المذكورة، فلو أعدناها مرة ثانية وثالثة لكان تكراراً محضاً من غير فائدة.

ثم إن كان المؤلف قد ذكر ضمن كلامه على القراءة بعض الكتب والمصادر من أصول النشر اكتفينا في حاشية التوثيق الأساسية المذكورة بالتوثيق من «النشر»، و«الإتحاف» فقط. هذا بالنسبة إلى القراءات العشر المتواترة.

أما موافقة القراء الأربعة (ابن محيصن واليزيدي والأعمش والحسن) للقراء العشرة أو بعضهم فتوثق موافقتهم في حاشية مستقلة بالتفصيل الآتي:

فإذا قال مثلاً بعد المجموعة الأولى المذكورة آنفاً: «وافقهما الحسن»، فتوثق موافقته من مفردته، وإيضاح الرموز للقباقبي، ثم لو قال بعد المجموعة الثانية المذكورة مثلاً: «وافقهما ابن محيصن واليزيدي» فتوثق موافقتها في هذه الحالة من المبهج والإيضاح من غير ذكر لمفردته؛ لأننا لا نجد هذه الموافقة في مفردة ابن محيصن؛ لأن مؤلفه الأهوازي التزم ألا يذكر مذهب ابن محيصن والحسن في مفردتيهما إلا في حالة مخالفتها لأبي عمرو، أما إذا وافقا أبا عمرو فيسكت عن الكلمة التي وافقا فيها أبا عمرو فسكوته يكون دليلاً على أن قراءتهما فيها كقراءة أبي عمرو.

أما موافقة الأعمش فمن الروضة أو المبهج مع الإيضاح، أما عند اختلاف راوييه: المطوعي والشنبوذي عنه، فمن المبهج والإيضاح، لأن الروضة ليس فيها طريق المطوعي والشنبوذي.

ثم إن كانت الحاشية الأولى في هذه الموافقات تضمنت المصدرين: المبهج والإيضاح فتغني عن تكرار الحاشية إلا إذا كان المؤلف نص على مصدر معين فيوثق منه.

أما موافقة اليزيدي فالاعتماد على توثيقها من إيضاح الرموز، وأضفنا إليه عند الموافقة المستنير أو المبهج، بناء على ما قاله القباقبي في مقدمة كتابه^(١) أنه اعتمد عليهما في ذكر اختياراته وموافقاته.

أما قراءات هؤلاء الأربعة التي انفردوا بها، وهي كلها من قبيل القراءات الشاذة، فوثقناها من مصادرها مع التوثيق من إيضاح الرموز، فمثلاً إذا

(١) إيضاح الرموز: ص ٦٢.

قال: «عن الحسن ...» وثقناه من مفردة الحسن والإيضاح، وإذا قال: «عن الأعمش ...» فمن روضة أبي علي المالكي أو المبهج، مع التوثيق من إيضاح الرموز، وإذا قال: «عن اليزيدي ...» فتوثق من إيضاح الرموز، ويضاف إليه المستنير أو المبهج إن وجدت قراءته فيهما، وإلا فمن أي كتاب من كتب الشواذ أو من الإيضاح .

كل ذلك إذا كان المؤلف ذكر قراءة ولم يعزها إلى مصدر معين، أما إذا ذكر قراءة أو مسألة وعزاها إلى مصدر معين من كتب القراءات فيتم التوثيق من المصدر الذي ذكره فقط، إن وجد مطبوعاً أو مخطوطاً.

وكذلك إذا ذكر قراءة شاذة، ثم قال: «وقراءة الجمهور ...» فيقصد بالجمهور القراء العشرة، فهذه لم توثق؛ لأنه لا خلاف فيها بينهم.

ومن المعلوم أن منهج المؤلف إعادة ذكر معظم الكلمات القرآنية في سورها مع ذكر ما فيها من قراءات، ولو مرَّ ذكرها في الأصول أو الفرش مفصلاً، وقد التزمنا بالتوثيق عند أول ورودها في الأصول والفرش، إلا أن المؤلف إذا أعاد الأصول مفرقة في الفرش كالإدغام وأحكام الهمز والإمالة والياءات بنوعيتها: الإضافة والزوائد، فلا نعيد توثيقها في الغالب اعتماداً على ما تقدم في الأصول، ولم نلتزم بالإحالة عليها في الأصول لكثرتها واشتহার أبوابها، إلا إذا أحال المؤلف نفسه فنكمل الإحالة في الحاشية بذكر الصفحة والباب.

أما في الفرش فإذا ذكر كلمة في سورة آل عمران مثلاً، ثم أعادها في سورة من سور القرآن، فإن كان المصنف أحال على آل عمران نكتب بعدها

بين المعقوفتين رقم الآية التي مرت فيها القراءة، وإن سكت عن الإحالة التزمنا بالإحالة عليها في الحاشية؛ لأن القارئ قد يخفى عليه مكان الإحالة إن أغفلناه، ولأن التوثيق قد تم في ذلك الموضع الذي نحيل القارئ عليه، ولا نعيده في كل مرة يعيدها المؤلف.

الالتزام بالرسم العثماني في كتابة الآيات القرآنية قدر المستطاع:

ومن توفيق الله عز وجل أن قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بإعداد خمسة مصاحف تمثل روايتي شعبة وحفص عن عاصم، وروايتي قالون وورش عن نافع، ورواية الدوري عن أبي عمرو. وقد أفدنا من مصاحف هذه الروايات في إثبات رسمها المعتمد وفق المنهج التالي:

١- إن كان المؤلف بدأ بكلمة قرآنية، ثم ذكر ما فيها من قراءات، تمّ

تنزيل الآية من مصحف حفص، مثال ذلك: قول المؤلف:

«واختلف في ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]: فنافع وأبو عمرو...».

٢- إذا ذكر المؤلف قارئاً ثم ذكر الكلمة التي فيها خلاف تمّ تنزيل

الكلمة القرآنية من مصحف القارئ أو من مصحف من يوافقه في القراءة، إن كان قد طبع مصحفه بالمجمع ضمن المصاحف الخمسة المذكورة.

وإن لم نجد هذه الكلمة القرآنية بقراءته المحددة في المصاحف

المطبوعة كتبناها على قراءته بالرسم الإملائي وبين أقواس مزهرة.

٣- إذا كانت الكلمة القرآنية اجتمعت فيها قراءات من الأصول والفرش

لمجموعة من القراء، فإن كان سياق المؤلف يتعلق بالقراءة الفرشية،

فعند تنزيل الكلمة من المصاحف المذكورة، أو كتابتها كتابة عادية نظرنا إلى الخلاف الفرشي، وصرفنا النظر عن الخلاف الأصولي، وإن كان سياقاً في ذكر خلاف أصولي نظرنا عند تنزيلها أو كتابتها بالرسم الإملائي إلى الخلاف الأصولي الذي أراده المؤلف، بصرف النظر عن الخلاف الفرشي للمجموعة المذكورة بكاملها، ولا يمنع ذلك أن تكون الكلمة القرآنية المنزلة أو المكتوبة قد وافقت أحد قراء المجموعة. والمثال على ذلك:

«وقرأ ورش وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب ﴿تَسْلَى﴾... [٤٦] بإثبات الياء».

وقد تم تنزيل الآية من المصحف الذي فيه إثبات الياء بصرف النظر عن خلافهم الفرشي، وإن كانت الكلمة جاءت موافقةً لبعض قراء المجموعة فرشياً وهما أبو عمرو ويعقوب.

٤- إذا اتفق مصحف شعبة ومصحف الدوري عن أبي عمرو على قراءةٍ ما تم تنزيلها من مصحف شعبة غالباً، وإذا اتفق مصحف الدوري ومصحف قالون فمن مصحف الدوري غالباً، وإذا اتفق مصحف قالون ومصحف ورش فمن مصحف قالون غالباً، ولم يتم التنزيل من مصحف ورش إلا فيما انفرد به.

٥- حصرنا الكلمات القرآنية بقراءاتها العشر المتواترة بين أقواس مزهرة نزلت من المصاحف المطبوعة، أو كتبت بالإملاء العادي.

٦- أما القراءات الشاذة، فإن كانت ضَبِطَتْ على وجهها الشاذ كتبت بين

قوسين عاديين () تنبيهاً على شذوذها، وإن كانت الكلمة نزلت من مصحف حفص ثم جاء تحتها ضبط القراءة الشاذة بالحروف بقيت الكلمة القرآنية منزلة بين قوسين مزهرين.

وإذا لم يكن ثمة شاهد قرآني يستلزم إيراد رواية معينة أثبتنا الآية وفق رواية حفص. واضطررنا إلى إيراد نص الآية بالرسم الإملائي الموافق للفظ الرواية التي تخرج عن المصاحف الخمسة، ونأمل أن يستكمل المجمع إعداده باقي المصاحف التي تمثل مجموع الروايات المتواترة، فنقوم على إيرادها في أماكنها في طبعات قادمة، مستغنين عن الرسم الإملائي.

وقد عزونا جميع الآيات إلى سورها، وكان هذا العزو في متن الكتاب بين معقوفين صغيرين، مبتدئين باسم السورة، ثم رقم الآية، فيما عدا الفرش، أما الفرش فاكتفينا برقم الآية لوجود اسم السورة قبلها، واعتمدنا في عدّ الآي العدّ الكوفي، وهو المتداول بين الأيدي في أيامنا هذه.

وإذا وافق نص الآية أكثر من آية اكتفينا بذكر عزوها في أول ورودها؛ وذلك لأن المصنف لا يقصد موضعاً بعينه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فالإحالة تكون على الموضع الأول، وهو الآية [١٧٣] من البقرة، على الرغم من ورودها مرات عديدة.

ومن العلوم التي عني بها القسطلاني توجيه القراءات الأربع عشرة التي أوردها، وقد قمنا بتوثيق هذا التوجيه من مظانّه الأصلية، ولم نشأ إيراد وجوه أخرى خلاف ما حرره من وجوه التوجيه، لكيلا تتضخم الحواشي، فاكتفينا بتوثيق ما ذكره. فإن كانت القراءة متواترة أحلنا توجيهها إلى كتاب «الحجة»

للفارسي، و«الحجة» لابن زنجلة، و«الموضح» لابن أبي مريم وقد نضيف كتاب «الكشف» لمكي إن كان ثمة نكتة اقتضت ذلك.

وإن كانت القراءة شاذة أحلنا توجيهها إلى كتابي «المحتسب»، و«الإتحاف» وكتاب إعراب شواذ القراءات للعكبري. وقد ندعم التوجيه بها أورده صاحب «البحر المحيط» وصاحب «الدر المصون».

وفي جانب التفسير - وفي اللطائف قدر كبير منه - وثقنا ما أورده المؤلف من روايات وأقوال، سواءً أنصَّ على مصدر هذه الروايات وأصحابها، أم لم ينص. وإن كان ثمة اختلاف بين عبارته وعبارة الأصل الذي ينقل عنه بيناه في الحاشية، واجتهدنا في شرح عبارات المفسرين إن احتاج السياق إلى ذلك، وقد نذكر ميطان بعض المسائل المشكلة التي يوردها.

أما عدُّ الآي:

فقد التزم المؤلف بذكر المكي والمدني تحت هذا العنوان لكل سورة من سور القرآن الكريم، فوثقنا ذلك من كتاب «حسن المدد» للجعبري، وكتب التفسير المشهورة، ووثقنا عدد حروف السورة وعدد كلماتها من مصادر تعنى بذلك، ومن أهمها: «حسن المدد»، ومنه استقى المؤلف جلَّ مادته في عدِّ الآي، ويأتي بعده في التوثيق: «البيان» للداني، و«البصائر» للفيروزبادي، و«منار الهدى» للأشموني، و«القول الوجيز» للمخللاتي، مع الإشارة إلى الاختلاف في عدد حروف السورة وكلماتها، من غير التزام بتحرير الخلاف فيها.

ووثقنا عدد آيات السورة، وخلاف علماء العدِّ فيها، مع توثيق ما يذكره المؤلف من مشبه الفاصلة وعكسها وحروف رويها من كتب علماء العدِّ،

مع تحرير الخلاف في آياتها وفواصلها من كتاب «حسن المدد»، وهو مصدر النقل الأساس، ثم «البيان»، و«فنون الأفتان»، و«جمال القراء»، و«البصائر»، و«القول الوجيز».

وأما ما يتعلق بالمرسوم الذي يورده المؤلف آخر كل سورة فقد وثقنا ذلك من كتب الرسم الأصيل كـ «المقنع» لأبي عمرو الداني، و«مختصر التبيين» لأبي داود، و«العقيلة» للشاطبي وشرحها: «الوسيلة» للسخاوي، و«الجميلة» للجعبري.

وعزونا ما عليه العمل عند المغاربة إلى «دليل الحيران»، وعند المشاركة إلى «سمير الطالبين» للضباع أو شرحه «سفير العالمين».

وقمنا بتخريج الأحاديث والآثار والمقاطع تخريجاً علمياً حسب المنهج الآتي:

أ- إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما اكتفينا بالعزو إليهما، أو إلى أحدهما إذا انفرد واحد منهما، وذلك بذكر الجزء والصفحة وعنوان الكتاب والباب عندهما، ورقم الحديث أو الأثر.

ب- وأما ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما فقد تم تخريجه من المصدر الذي عزاه إليه المصنف بالتفصيل المذكور في فقرة (أ).

ثم قمنا بدراسة الإسناد من حيث أحوال الرواة، واتصال الإسناد أو انقطاعه؛ ولا مريية أن هذه المرحلة من أصعب مراحل التخريج، ولا سيما في دراسة رجال غير الكتب الستة الأصول، وبالأخص رجال المتأخرين، كرجال ابن عساكر والبيهقي والحاكم والدارقطني والطبراني وأمثالهم؛

وذلك للوصول إلى معرفة درجة الحديث أو الأثر والحكم على الإسناد تصحيحاً وتضعيفاً.

وقد يتطلب المقام التوسع في التخريج؛ وذلك لتقوية الإسناد أو المتن، أو لرفع شبهة تدليس مدلس بمجيئه من طريق أخرى مُصَرَّحاً فيه بالسماع، أو التحديث، أو لرفع إبهام في الإسناد أو إطلاق في الرواة، أو لبيان علة من العلل.

ج- عند عدم عزوه الحديث إلى مصدر معين خَرَّجْنَا الحديث أو الأثر أو المقطوع من بعض أمات كتب السنة المشهورة، مع دراسة الإسناد وأحوال الرواة، ومن ثم الحكم عليه إذا كان في غير الصحيحين، وذلك حسب المنهج المبين في فقرة (ب).

د- أما عند عزو المصنف الحديث أو الأثر أو المقطوع إلى كتاب مفقود، فسعيننا في تخريجه من مصدر وسيط نقله عن هذا الكتاب المفقود، وإلا فعن أي مصدر آخر تيسر لنا تخريجه منه، ثم درسنا إسناده - إن ذكّر له إسناداً - وحكمنا عليه على ضوء ما توصلنا إليه بعد دراسة الإسناد وال متن، وفق المنهج المتقدم.

هـ - وقمنا بالتنبيه على بعض الأمور المهمة، وعلى بعض الأوهام التي وقع فيها المصنف - رحمه الله تعالى - وذكرنا نماذج على سبيل المثال وهي كالاتي:

نبهنا في الغالب على ما يختصره المصنف من الأحاديث والآثار، أو يذكر طرفاً منها، أو ينقلها بالتصرف، وهذا حصل منه في مواضع كثيرة.

ومما أخرج به وفيه خلل قوله: «أخرج ابن ماجه، وصححه ابن حبان

والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «لله أشدُّ أذناً -أي: استماعاً- للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة»؛ فترك جزءاً مهماً متصلاً بالحديث وهو قوله: «إلى قيته» فتصير الجملة: «من صاحب القينة إلى قيته»، وبهذا يتم المعنى^(١).

وأيضاً في الحديث المذكور تنبيه آخر، وهو أنه يتبادر إلى الذهن أن اللفظ المذكور لابن ماجه وهو أول المذكورين، بينما اللفظ للأخيرين، وكان على المصنف التنبيه على ذلك.

وكذلك جاء عند المصنف في (٢/ ٥٤٤) قوله: «وأيد ذلك قوله عليه السلام فيما رواه الطبراني وأبو نعيم في الحلية وغيرهما من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- «قيدوا العلم بالكتابة» فلم نقف عليه في المصدرين السابقين من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- كما عزا إليهما، فلعله وهم في ذلك وذكره من حفظه، والله أعلم^(٢).

و- استعملنا بعض الرموز في أثناء التخريج للاختصار، وكذا في أسماء المصادر للغرض نفسه، وهي على النحو التالي:

اختصرنا «كتاب» بـ «ك»، و«باب» بـ «ب»، و«الدر المنشور» بـ «الدر»، و«مجمع الزوائد» بـ «المجمع»، و«فتح الباري» لابن حجر بـ «الفتح»، وكذا «تقريب التهذيب» بـ «التقريب»، و«تهذيب التهذيب» بـ «التهذيب».

(١) لطائف الإشارات ٢/ ٤٤٢.

(٢) وانظر نماذج أخرى لما حصل فيه وهم للمصنف في عزو الأحاديث في: ٢٠/١،

وجرينا على اختصار بعض المصادر سوى ما ذكر من كتب التفسير وغيرها. وقد وفقنا الله تعالى بفضلته لتخريج الأحايث والآثار من مصادرها التي عزاها المصنف إليها، إلا في مواضع يسيرة جداً لم نتمكن من الوقوف عليها بعد البحث والتقصي، فاجتهدنا في تخريجها من غيرها من المصادر، وربما لم نقف عليها في أي مصدر من المصادر المتوافرة بعد البحث، وهذا قليل جداً. واتبعنا في ترجمة الأعلام الواردين في نص كتاب اللطائف المنهج التالي: عَرَّفْنَا بِالْعِلْمِ عِنْدَ أَوَّلِ وَرُودِهِ لَهْ فِي مَتْنِ الْكِتَابِ، وَذَلِكَ بِذِكْرِ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ، وَكُنْيَتِهِ، وَلِقْبَانِهِ، وَمَذْهَبِهِ الْفَقْهِيِّ إِنْ عُرِفَ، وَشَهْرَتَهُ فَتَنَ الَّذِي عُرِفَ بِهِ، وَأَبْرَزَ أَوْصَافَهُ الْعِلْمِيَّةَ، وَأَشْهَرَ مَوْلاَفَاتِهِ، وَسَنَةَ وَفَاتِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ ذَلِكَ. ثُمَّ عَرَّفْنَا بِنِسْبَةِ الْمُرْجَمِ، مَعَ ضَبْطِهَا بِالْحُرُوفِ إِنْ خِيفَ التَّبَاسُهَا، وَذَلِكَ بِالتَّوْثِيقِ مِنْ أَشْهَرِ الْمَصَادِرِ الْمَعْنِيَّةِ بِذَلِكَ.

ثم ذكرنا في نهاية الترجمة أشهر المصادر التي استقينها منها معلومات المترجم، مع مراعاة تنوع هذه المصادر، وبخاصة إذا كان العَلَمُ مشاركاً في أكثر من فنٍّ، وقد راعينا ترتيب هذه المصادر تاريخياً.

وإذا تكرر ورود العَلَمِ في الكتاب بلقبه أو كنيته أو نسبته، أو وصف آخر، وخشي التباسه وعدم تمييز شخصه، أشرنا في الحاشية إلى ما يُعْرَفُ بِهِ، ويزيل احتمال التباسه على نحو مختصر، دون النص على رقم الصفحة التي ترجم فيها؛ لأن في مُكْنَةِ الْبَاحِثِ أَنْ يَهْتَدِيَ إِلَى مَوْضِعِ التَّرْجُمَةِ لَدَى الْعُودَةِ إِلَى فِهْرَسِ الْأَعْلَامِ.

وحرصنا على ضبط الأعلام في متن الكتاب، ولا سيما مَنْ ذُكِرَ بنسبته أو لقبه، ورجعنا في تعيين هذا الضبط لكتب الفن المعتمدة.

وفي «اللطائف» قدر كبير من مسائل العربية: نحوها وصرفها ولغتها وبلاغتها وضرور الإعجاز البياني. قمنا بتوثيق هذه المسائل من مظانها، واستكمال ما أغفله المؤلف من ضوابطها، وشرحنا ما كان غامضاً من عبارتها، وعزونا الأقوال إلى مصادرها الأصلية، إن كان صاحب القول له مصنف مطبوع أو مخطوط. وقد يورد القسطلاني القول غفلاً من صاحبه، فاجتهدنا في الوقوف على صاحبه، وصححنا في الحاشية أو هام المؤلف في مجموع هذه النقول من حيث أصحابها، وتحرير عباراتها، وقد وقفنا على قدر لا بأس به من هذه الأوهام. وقد أفدنا في ذلك من المؤلفات التي كان ينقل منها كالبحر المحيط والدر المصون. ويبقى المرجع الرئيس في ضبط المفردات اللغوية معاجم اللغة الموثوقة وأمّات مصادرها فهي المعول عليها في هذا الجانب. وحفل كتاب اللطائف بمئات من الشواهد الشعرية، منها ما يتصل بشواهد النحو والصرف واللغة، ومنها ما يتصل بنظم القراءات. وقد قمنا بتوثيق جميع هذه الشواهد من مظانها الأصلية. فإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع حَرَجناه من هذا الديوان مشفوعاً ببعض المصادر التي أوردت البيت، وليس من منهجنا الإكثار من سَرِدِ هذه المصادر لأن ذلك لا طائل من ورائه.

وإن أورد المؤلف البيت الشعري ناقصاً أكملناه في الحاشية، واجتهدنا في إقامة وزنه العروضي وضبطه وشرحه غريبه، كما اجتهدنا في الوصول إلى تعيين قائله، وقد نشير إلى الاختلاف في هذا القائل بإيجاز. وإن كان البيت

من نظم القراءات أحلنا على قصيدته الأم، مع إكماله إن ورد ناقصاً. وأما مسائل الوقف والابتداء فقد وثقنا جمهور النقول التي اقتبسها المؤلف من مظانها التي اعتمدها، سواء أشار إلى مصدر نقله أو لم يشر. ومن هذه المصادر: المرشد، والمكتفى، والقطع والائتناف، والإيضاح، ووصف الاهتداء. وحرصنا على إثبات رموز الوقف التي اعتمدها المؤلف للفظ الآية، وشرحها في مقدمته، وهي:

م: للوقف الكامل.

ت: للوقف التام.

ك: للوقف الكافي.

ح: للوقف الحسن.

ن، ق: للوقف الناقص.

وقد وقع اختلاف كبير في النسخ الخطية عند إثبات هذه الرموز، بيد أننا كنا نستأنس بعبارته نفسها، وما يقوله أصحاب الفن في اختيار الرمز المناسب من هذه النسخ، وكنا ننص على أبرز اختلافات النسخ في الحاشية. وقد لاحظنا أن عبارة المؤلف في كثير من مسائل الوقف والابتداء تميل إلى الإيجاز الذي قد يصل إلى حد الإغراب والإشكال، فكنا نعود إلى مصادره، ونشرح العبارة المشكلة في الحاشية، بما يجعل استيعابها ممكناً ضمن سياقها. ولم نشأ أن نرجح مذهباً غير ما اختاره المؤلف في أحكام الوقف على ألفاظ الآية، لأن الكتاب يمثل في الأصل اختياره واجتهاده، وهذا لا يمنعنا من النص في أحيان قليلة على ضعف ما اختاره.

وقد يوجه القسطلاني حكم الوقف والابتداء في إحدى القراءات من غير أن ينص على صاحبها، فكنا نشير في الحاشية إلى مكان هذه القراءة في قسم القراءات بذكر رقم الآية التي ذُكرت فيها القراءة.

وعلى الرغم من أن كتاب «اللطف» كتاب متخصص في القراءات الأربع عشرة فقد وقع في كلام المؤلف عبارات تحتاج إلى تأمل وتوقف عندها من جانب العقيدة، وقد رأينا أهمية التعليق عليها، وبيان وجه الصواب فيها.

وأما المنهج الذي سلكناه في القضايا والمسائل العقدية التي خالف فيها المؤلف مذهب السلف فهو: بيان وجه مخالفته للسلف، وتوضيح الصواب الموافق لعقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك بالاعتماد على الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح وتطبيق القواعد والضوابط والأصول المرعية التي منها:

١- أن نصف الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات، ولا يتجاوز القرآن والحديث، والقول في صفات الله كالقول في ذاته، كما أننا لا نفرق بين الصفات بإثبات بعضها، وتأويل بعضها، حتى لا تقع في التناقض، بل نثبت ما دلت عليه آيات الصفات وأحاديثها من المعاني، إثبات وجود لا إثبات تكييف.

٢- الألفاظ المجملة التي يوردها المتكلمون في مباحثهم ويردّون بها الحق الذي في الكتاب والسنة ليست نصوصاً شرعية، بل هي اصطلاحات خاصة بالمتكلمين، وقد أنكرها عليهم السلف، فلا تقال في حق الله لا نفيًا ولا إثباتًا.

٣- الأصل في باب العقيدة النقل، فما لم يثبت عن السلف فهو نقلٌ للترك،

وعليه المعول في إبطال المحدثات والبدع كلها في هذا الباب.
وقد عنينا بإثبات كلام المحققين من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية
وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية مهما وجدنا إليه سبيلاً، فهم أقدر منا على
بيان عقيدة السلف، وأحرص على تحرير العبارات.
وقد راعينا الإيجاز في تعليقاتنا على كلام القسطلاني إلا إذا اقتضى المقام
مزيداً من التفصيل والبيان فإننا نتوسّع بعض الشيء.

طبعة الكتاب:

أصدر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة الجزء الأول من
الكتاب، بتحقيق الشيخين: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، وذلك
في (٣٤٤) صفحة، ويشتمل على أول الكتاب إلى فقرة «خاتمة في حفظ القرآن
والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه».

ويمثل هذا الجزء (٨٧) ورقة من المخطوطة الأم التي اعتمدها
المحققان.

وقد حُقِّق الجزء اعتماداً على أربع نسخ مخطوطة، ووعد المحققان بمتابعة
إصدار الأجزاء التالية، ولم يتسنَّ لهما إصدار شيء. ولا نعلم أن للكتاب طبعة
غيرها، ومن هنا صحَّ العزم على الشروع في تحقيقه كاملاً.

وفي نهاية المطاف صنعنا فهرس تفصيلية شملت:

* فهرس الآيات القرآنية.

* فهرس الأحاديث والآثار.

- * فهرس الأعلام.
- * فهرس الكتب.
- * فهرس الأشعار.
- * قائمة المصادر والمراجع.
- * فهرس الموضوعات.

أما الآيات القرآنية فقد تمت فهرستها حسب تسلسل السور في القرآن الكريم، ثم ترتيب الآيات في كل سورة، وابتدأنا باسم السورة عنواناً لها، وذكرنا تحت هذا العنوان رقم الآية، فأرقام الصفحات التي وردت فيها هذه الآية. وأسقطنا من فهرسة الآيات ذكراً مواضع ورود الآيات التي يُذكر سرد قراءتها في الفرش من سورة الفاتحة إلى سورة الناس؛ لكيلا تتضخم هذه الفهرسة. فإن رغب القارئ في الوصول إلى التفصيل في آية بعينها عاد إلى الفرش نفسه إلى مكانها. وأما ما عدا ذلك كأن يستشهد بآية في غير الفرش، فذكرناه حسب المنهج السابق. ولم نميز بين قراءة وأخرى، متواترة أو شاذة. وأما الأحاديث والآثار فتَمَّتْ فهرستها وفق حروف المعجم مراعين أوائل الحروف وثوانيتها وثوالثها، مثال ذلك تسلسل الكلمات: ما، مال، مالك، ما له، مالي، وأغفلنا (أل) التعريف، كما أننا لم نحسب عبارات الدعاء والثناء في الترتيب مثل: عزَّ وجلَّ، تبارك وتعالى، ﷻ.

وأما الأعلام فقد تمَّ ترتيبها وسرُّدُها وفق حروف المعجم، مراعين الأوائل والثواني والثوالث، وأسقطنا (أل) التعريف، وألفاظ أب وأم وابن وابنة. ولم نفهرس مواضع ورود القراء، وما ألحق بهم من طرقهم؛ نظراً لكثرتهم، وإنما

اكتفينا بذكر موضع ترجمتهم الذي ورد في الحاشية.

وقمنا بفهرسة الكتب التي ذكرها المؤلف مرتبة على حروف المعجم. وأما فهرس الأشعار فرتّبناه حسب حرف الروي الساكن، فالمفتوح، فالمضموم، فالملكسور.

ثم يأتي سرد قائمة المصادر والمراجع وفق عناوين المصنفات بالترتيب المعجمي، مراعين الأوائل والثواني والثالث، وبدأنا بعنوان الكتاب، فمؤلفه، فمحققه، فدار نشره، فمكان النشر، فرقم الطبعة، فتاريخ الطبع. واختتمنا هذه الفهارس بموضوعات الكتاب في جميع أجزائه متسلسلة وفق ورودها في الكتاب، وألحقنا بكل مجلد من المجلدات التسعة فهرساً يشتمل على موضوعات ذلك المجلد.

د- وصف النسخ الخطية:

لقد تيسر الوقوف على عدد كبير من النسخ الخطية للكتاب، أكثرها تام، والقليل منها ناقص، وقد كانت هذه النسخ وافية - بحمد الله - لإخراج نص الكتاب بصورة متكاملة هي أقرب ما تكون إن شاء الله إلى النص الذي وضعه المؤلف.

وإليك وصف هذه النسخ، حسب أهميتها، ومدى اعتمادها في إخراج نص الكتاب، وذلك على النحو التالي:

١ - نسخة المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد الوطنية) بدمشق (ش):

وتقع في جزأين، الأول برقم (٣٢٠) ٣١ - القراءة، ويقع في (٣١٥) ورقة، في كل ورقة (٢٥) سطراً، ومقاسها: ١٥×٢١ سم، وهذا الجزء

يبدأ من أول الكتاب، وينتهي بسورة «الأنعام». والجزء الثاني رقمه في المكتبة المذكورة (٣٢١، ٣٢٢) ٣٢، ٣٣- القراءة، ويقع في (٣٦٦) ورقة، في كل ورقة (٢٥) سطراً، ومقاسها: ١٥×٢١ سم، ويبدأ هذا الجزء من أول سورة الأعراف حتى نهاية الكتاب. وبهذا تكون هذه النسخة كاملة لانقص فيها. والنسخة مكتوبة بخط نسخي جيد وواضح.

وهذه النسخة من أهم النسخ وأقدمها، إذ كُتبت الجزء الأول منها في حياة المؤلف، فقد جاء في آخر هذا الجزء انتهاء ناسخها منها في ذي الحجة سنة (٩٢١هـ)، أي: قبل وفاة المؤلف بعامين.

وناسخ هذا الجزء هو: أحمد بن محمد المدني، والظاهر أنه من أهل العلم؛ يتضح ذلك من إثبات المؤلف له سماعه للكتاب وقراءته له عليه بخطه، ففي الورقة (١٠) من الجزء الأول ما نصّه: «بلغ مقابلةً وقراءةً بأصله على مؤلفه أحمد بن محمد المدني، صحّح ذلك وكتبه مؤلفه».

كما أثبت خط المؤلف في هذا الجزء في مجالس السماع لجماعة آخرين غير الناسخ المذكور، وذلك في واحد وتسعين مجلساً، تنتهي عند الورقة (٢٢٣) من هذا الجزء، وليس ثمة سماعات في بقية الكتاب.

ومن أبرز هؤلاء الذين قرؤوا النسخة على المؤلف: الشيخ شهاب الدين، والشيخ شمس الدين قريش، والشيخ أبو العباس المقدسي، وغيرهم، ومن أمثلة هذه السماعات، قول المؤلف في الورقة ١٤٤/أ: «الحمد لله، ثم بلغ الشيخ العلامة شهاب الدين المدني نفع الله به قراءةً عليّ، والشيخ قريش...

سماعاً على مؤلفه». وقال في ق ١١٣/أ: «ثم بلغ الشيخ شهاب الدين نفع الله تعالى به قراءةً، فسمعه الشيخ قريش والذكي زكي الدين ونور الدين... وأجزتُ كلاً... مؤلفه عفا الله عنه».

وتستمر هذه الساعات بالنسخة حتى الورقة (٢٢٣) من الجزء الأول ثم تخلو النسخة منها حتى نهاية الكتاب.

وهذا القدر من هذه النسخة مصحَّحٌ، وعليه تعليقات وفوائد، ومقابل على أصل المؤلف كما تقدّم، وحتى الجزء الثاني منها، والذي ليس عليه سماعات المؤلف فيه ما يدل على المقابلة أيضاً، فقد كتب في آخر هذا الجزء: «بلغ مقابلةً على حسب الطاقة في مجالس، آخرها: نهار الأربعاء سادس رجب سنة ١٠٩٧هـ».

وقد تبين لنا من خلال التدقيق في جُزْأَيِ هذه النسخة أنَّ الجزء الأوَّل أكثر دقةً وتصحيحاً من الجزء الثاني؛ وذلك لما تقدّم من عناية المؤلف بالجزء الأول؛ وأنه قرئ عليه، الأمر الذي لم يتهياً للجزء الثاني.

ولم يدوّن في آخر الجزء الثاني من هذه النسخة اسم ناسخها، ولا تاريخ الانتهاء من النسخ، إلا أنَّ خط هذا الجزء قريبٌ جداً من خط الجزء الأول، مما يرجح أن الناسخ للجزأين شخصٌ واحد.

وفي آخر هذه النسخة التصريحُ بأنَّها مُبَيَّضَةُ الكتاب، وذكر تاريخ الانتهاء من هذا التبييض، إذ جاء: «وقد انتهى تبييضُ هذه النسخة يوم السبت، ثاني شعبان المكرم، سنة إحدى وتسعمئة، وذلك بعد حذف كثير من المُسَوِّدَةِ التي كان انتهاؤها في يوم الخميس، خامس شهر شعبان سنة تسعمئة، وزيادة

فوائد مهمة ومن ثمَّ صارت المسودة مرجوعاً عنها». وهذا النصُّ يبيِّنُ أهمية هذه النسخة، من جهة عناية المؤلِّف بها: تبييضاً، وحذفاً لبعض ما في المسودة، وزيادة فوائد مهمة، وبذلك تكون هذه النسخة تحت نظر المؤلِّف واهتمامه وعنايته حتى آخر الكتاب. وعلى هذه النسخة أسماء واقفيها، وواقف الجزء الأول هو: الحاج محمد باشا والي الشام، بتاريخ (١١٩٠هـ)، وواقف الجزء الثاني هو: الحاج عبد الله باشا بن الحاج محمد باشا، وذلك بتاريخ (١٢١٢هـ) وواضح أنَّه ولدُ الواقف للجزء الأول.

ولأجل المزايا المتقدِّم ذكرها لهذه النسخة، والتي أهمها:
* أنَّها من أقدم النسخ؛ إذ كتب الجزء الأول منها في حياة المؤلِّف سنة (٩٢١هـ).

* وأَنَّها قرئ عليه الكثير منها، وعليها حَطُّه بالسماع والإجازة.
* وأنَّ الجزء الأوَّل منها مقابلٌ ومصحَّحٌ ومعلَّقٌ عليه.
* وأَنَّها تُمثِّل مبيضة الكتاب منقَّحاً ومزيداً عليه فوائد ليست في المسودة. لأجل هذه المزايا وغيرها تُعدُّ هذه النسخة من أجود النسخ المعتمد عليها في إخراج هذا الكتاب، وفي مقدمتها، على الرغم مما يعترها من بعض الأوهام والأخطاء، وما يقبل الاستدراكات العلمية، وبخاصة في الجزء الثاني منها كما مضى.

٢- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (هـ):

وهي محفوظة في مكتبة الفاتح برقم (٩٣٤)، وهي من النسخ التي

وصلتنا أخيراً بعدما قطعنا شوطاً كبيراً في نسخ الكتاب وتحقيقه، لكنها وثيقة الصلة بالنسخة التي قبلها (ش) كما سيتضح من وصفها، وعرض معلوماتها.

النسخة كاملة، تقع في (٣٩٧) ورقة، وهي عبارة عن جزأين في مجلد واحد، ينتهي الجزء الأول بسورة الأنعام عند الورقة (١٨٥)، ويبدأ الجزء الثاني بسورة الأعراف من الورقة (١٨٦) إلى آخر الكتاب، بلا فصل بين الجزأين.

تعددت خطوط هذه النسخة، فأول النسخة كتب بخط نسخي دقيق وجميل، وذلك إلى الورقة (٢١)، ثم من الورقة (٢٢) تغير خط النسخة فأصبح قريباً جداً من خط نسخة (ش) المتقدمة، وذلك إلى منتصف الورقة (٣١)، ثم من الورقة (٣١-٤٦) عادت إلى الخط الدقيق الذي بدأت به، ثم من منتصف الورقة (٤٧) وحتى آخر الكتاب توحد خطها الذي يكاد يتفق مع خط نسخة (ش) السابقة.

وأهم ما يلاحظ على هذه النسخة: وجود كثير من الحواشي والتعليقات والتصحيحات، كما أن فيها كثيراً من المسح والتعديل، والإلحاقات، التي يتبَيَّن بالمقابلة مع النسخ الأخرى أنها من صلب الكتاب؛ إذ كتبت على حواشي النسخة مع الإشارة إلى موضعها في الصلب بعلامات إلحاق.

وإضافة إلى ما سبق من اتفاقها مع نسخة (ش) السابقة في الخط في أكثرها، مما يعني أن ناسخها واحد، فإن النسختين اتفقتا أيضاً في مواضع السماع المثبتة بخط المؤلف، مع زيادة سماعات هذه النسخة (هـ) عمّا في نسخة (ش).

ومن الأمثلة على هذا الاتفاق في مجالس السَّماع التي بخط المؤلف: ما جاء في نسخة (ش) الورقة (١١٣/أ) من قوله: «ثم بلغ الشيخ شهاب الدين نفع الله تعالى به قراءةً، فسمعه الشيخ قريش والذكي زكي الدين ونور الدين... وأجزت كلاً...» يقابل ذلك في نسخة (هـ) الورقة (٤٩/ب) ما نصه: «ثم بلغ الشيخ شهاب الدين وقريش ورفيقاه: زكي الدين... سماعاً على مؤلفه». ثم زادت النسخة (هـ) قوله: «ثم بلغ الشيخ شرف الدين بن...». وفي بداية الجزء الثاني من هذه النسخة وقف للمؤلف رحمه الله، ونصه: «الحمد لله وحده، وقف سيّدنا الشيخ العلامة العمدة شهاب الدين أبو العباس أحمد القسطلاني الشافعي - أدام الله النفع بعلمه - هذا الجزء، وما قبله وما بعده على سيدنا الشيخ العلامة العمدة شمس الدين...^(١) الشافعي، أمد الله في حياته بالنفع به، ويكون مقره في يده، ثم من بعده - فسح الله في أجله - برواق الجبرت». ثم جاء في الورقة (١٩٨) تأكيد لهذا الوقف.

وفي آخر هذه النسخة كتبت العبارة التي ختمت بها النسخة (ش) والتي تفيد تاريخ الانتهاء من تبيض الكتاب، والرجوع عن مسودته. وبناءً على هذا يمكننا القول بأن هذه النسخة كانت بين يدي المؤلف يصحح فيها وينقح، ويزيد وينقص، وأن أكثرها مقروء عليه؛ بدليل إثبات مجالس السَّماع عليها بخطه، وأن نسخة (ش) السابقة تعدُّ مرحلة تالية لهذه النسخة، كما يدلُّ عليه اتفاق خط ناسخهما، فيكون قد أعاد كتابتها فأدخل

(١) في هذا الموضع كلمة غير واضحة، ولعلها: (الدهشوري).

الزيادات الملحقة في حواشي النسخة (هـ) في أماكنها من المتن، وأسقط منها ما كان مضروراً عليه، وألغى الفراغات ومواضع البياض التي تركها المؤلف، فغدت بذلك نسخة (ش) منقحة مبيضة من نسخة المؤلف الأصلية، ثم قرئت كالتأهما على المؤلف من قِبَل جماعة من أهل العلم من تلاميذ المؤلف، فأثبت لهم خطه بذلك في مجالس السماع في قسم كبير منها كما سبق بيان ذلك. ولعل وقفية المؤلف السابقة لهذه النسخة (هـ) يؤكد اختصاص هذه النسخة به، ولذا فإن هذه النسخة تلتقي مع نسخة (ش) في الأهمية والمكانة ودرجة الاعتماد عليها.

وعلى الرغم من اطلاع المؤلف على نسختي (ش) و(هـ) فقد فاتت النسختين تحرير بعض المسائل، ووقعت فيهما بعض الأوهام والأخطاء، وهذا ما لمسناه من واقع المقابلات بين النسخ التي وقفنا عليها، وبالرجوع إلى المصنفات الموثوقة في علوم القراءات، مما اضطرنا إلى إتمام البحث في بعض المسائل العلمية، وتصحيح ما وجدنا من أوهام وأخطاء على نحوٍ مركزٍ ومختصر، وذلك في حواشي الكتاب، كما بيَّنا ذلك في منهج التحقيق.

٣- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (ح):

وتقع هذه النسخة كذلك في جزأين، الأول محفوظ في المكتبة المذكورة برقم ٤ [٣٢]، ويقع في (٤١٠) ورقة، وينتهي بنهاية سورة الأنعام، والثاني برقم ٤ [٣٣] ويقع في (٣٩٩) ورقة، ويبدأ من سورة الأعراف إلى آخر الكتاب. وكلُّ ورقة مؤلفة من صفحتين، في كل صفحة (٢٣) سطراً. وخط النسخة جيّد حديث.

وأما تاريخ نسخها: فقد فرغ من نسخ الجزء الأول سنة (١٠٩٣هـ)، وفرغ من نسخ الثاني سنة (١٠٩٤هـ)، والناسخ للكتاب هو: خادم القراء الحاج محمد بن الحاج مصطفى الإمام بجامع السلطان أحمد خان.

وورد عنوان الكتاب على هذه النسخة: «الإشارات في علم القراءات». وهذه النسخة كاملة، وهي نسخة جيدة، عليها كثير من التعليقات والفوائد في: علوم القرآن، والفقه، واللغة، وتراجم الأعلام، وشرح الغريب، وهذه التعليقات كثيرة في الجزء الأول من الكتاب، ثم تناقصت حتى تلاشت تماماً في الثلث الأخير من الكتاب.

والظاهر أن كاتب النسخة متمكن من علوم القرآن، مما كان له أثرٌ في هذه التعليقات التي غالباً ما كان يُذيلها بأسماء من نُقلت عنه من أهل العلم، وأسماء الكتب التي نُقل عنها.

كما أن النسخة مُصحَّحةٌ ومقابلةٌ، فقد وُجد عليها في ج ٢ (ق ٢٦٩/ب) عبارة: «بلغ مقابلةً وتصحيحاً»، وقد أفدنا منها في استدراك بعض العبارات والكلمات الساقطة من النسخ الأخرى.

وقد ألحق في أول النسخة وآخرها فوائد متعددة أكثرها في القراءات والتجويد، وعليها وقف باسم أبي الفتح سلطان محمد خان غازي.

وقد شاركت هذه النسخة النسختين السابقتين في وجود العبارة التي تفيد تاريخ الانتهاء من مسودة الكتاب ومبَيَّضته.

وبالجملة فهي نسخة جيدة ومهمة، استفدنا منها كثيراً في إخراج نص

٤ - نسخة جامعة برنستون بأمريكا (ن):

وهي محفوظة بمكتبة جامعة برنستون جاريت، بالولايات المتحدة الأمريكية برقم (١٢٣٠)، وتقع في (٣١٠) ورقة، تمثل نصف الكتاب، إذ تنتهي بنهاية سورة الأنعام، وتشتمل كلُّ صفحة من صفحاتها على (٣٣) سطرًا، وخطها جيد.

وقد فرغ الناسخ من نسخها سنة (١١١٣هـ)، وناسخها هو: عليُّ بن محسن بن علي، أبو الصلاح، الصَّعيدي، الوفائي، المالكي، المقرئ ت بعد سنة (١١٣٠هـ)^(١). وواضح أنه من أهل العلم بالقراءات كما يظهر ذلك من تعليقاته على مواضع كثيرة من النسخة، وله تعقباتٌ واستدراكات تدلُّ على معرفة بهذا الشأن.

والنسخة مصححة ومقابلة على نسخة المؤلِّف، ومنها نُسخت، كما صرَّح بذلك كاتبها في عدَّة مواضع، من ذلك قوله: «بلغ مقابلةً على خطِّ مؤلفه، ومنه كُتِب»^(٢).

كلُّ هذه المزايا جعلتها من النسخ المهمة التي اعتمد عليها في المقابلة، واستدراك بعض الفوائد والتصحيحات، على ما فيها من نقص.

٥ - نسخة دار الكتب المصرية (غ):

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (١٦١ / قراءات)،

(١) انظر: هدية العارفين ١ / ٧٦٥، الأعلام ٤ / ٣٢٣.

(٢) وقد تكررت هذه العبارة في مواضع عديدة، منها: ق ١٢، ٢٣، ٣٤، ٧٤، ١٠٢، ١٣٣،

وهي نسخة كاملة، تقع في جزأين، الأول: من بداية الكتاب حتى نهاية سورة الأنعام، ويقع في (٤٠٠) ورقة، والثاني: من بداية سورة الأعراف حتى نهاية الكتاب، ويقع في (٤٠١) ورقة، وكل ورقة مؤلفة من صفحتين، بكل صفحة (٢٥) سطرًا، ومقاسها ٥, ٢٢ × ١٦, ٥ سم.

وخط النسخة نسخي جميل وواضح، وقد نسخت في سنة (١١٥٩هـ) كما ورد في آخرها، ولم يعرف ناسخها.

وهذه النسخة جيدة في الجملة، وعليها بعض التصحيحات والتعليقات، وأُستدرك منها بعض السقط الواقع في النسخ الأخرى.

وفي آخرها عبارة: «قال الشيخ: فرغت من تسويده يوم الخميس خامس شهر شعبان سنة تسعمئة». وبالتالي فهي تشارك النسخ السابقة في إثبات تاريخ الانتهاء من مسودة الكتاب.

٦- نسخة المكتبة السليمانية بإستانبول (س):

وهي محفوظة في المكتبة السليمانية برقم (٥٠)، وهي نسخة كاملة، وتقع في مجلد واحد عدد أوراقه (٥٠٦) ورقة، مؤلف من جزأين: الأول ينتهي -كسائر النسخ- بنهاية سورة (الأنعام)، ويقع في (٢٧٠) ورقة، والثاني يبدأ (بالأعراف) وينتهي بنهاية الكتاب، ولا فصل بين الجزأين، بل كتب على الحاشية: «آخر الجزء الأول، وأول الجزء الثاني».

والنسخة كاملة، وخطها نسخي واضح، وقد نسخت عام (١١٦٥هـ)، وناسخها هو: محمد بن حميد بن حجازي الحاتمي الأحمدى الشافعي، وعليها بعض التصحيحات والتعليقات.

وعلى النسخة «وقف الحاج حسن بن عبد الله الأسري على محمد بن محمود المدني، وجعله ناظراً عليه، وإذا مات فعلى من يستحقه من أهل العلم».

٧- نسخة مكتبة عاطف أفندي، بإستانبول، تركيا (ط):

وهي محفوظة في المكتبة المذكورة برقم (٤٦)، وتقع في مجلد واحد يشتمل على (٢٨٣) ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٣٥) سطراً، وهي نسخة كاملة، وخطها نسخي جميل وواضح، وهو خط دقيق.

وورد عنوان الكتاب على غلافها: «لطائف الإشارات لفنون العبارات في القراءات الأربعة عشر».

وهي من النسخ القديمة؛ إذ نسخت بعد وفاة المؤلف بسنتين، وذلك عام (٩٢٥هـ)، في التاسع والعشرين من رمضان، وناسخها هو: عبد الوهاب ابن إبراهيم الحلبي الشافعي.

وعلى النسخة بعض التصحيحات القليلة.

وألحق الناسخ في آخرها صورة إجازة المؤلف للعلامة شمس الدين بن الدهن الحلبي محمد بن علي بن أحمد، المتوفى (٩٢٥هـ) بجملة من مؤلفاته، وما قرأه عليه من كتب هذا الفن، ووصفه بـ«الشيخ الإمام الفاضل العالم العلامة الكامل البارع... شيخ القراء، وإمام الإقراء».. وهي إجازة مطوّلة ضمّنها المؤلف جملةً من أسانيده بمروياته ومسموعاته استغرقت قريباً من ورقة كاملة.

والناسخ لهذه النسخة تلميذ ابن الدهن المُجاز وبلديّه، ولا شك أنّ هذا الناسخ اتصل إسناده بالمؤلف القسطلاني من جهة شيخه ابن الدهن المذكور برواية هذا الكتاب وغيره. وتاريخ هذه الإجازة سنة (٩١٥هـ).

فهذه النسخة جيدة ومهمة وقيّمة، من جهة قِدَمِها وقُرْبِها جدّاً من عهد المؤلف، ولوجود هذه الإجازة من المؤلف لشيخ ناسخها.

٨- نسخة مكتبة الأسد الوطنية بدمشق (د):

وهي محفوظة بالمكتبة المذكورة برقم (٣١٩)، ورقم الفيلم (٢٦٤٧)، وتقع في (٣٨٠) ورقة، وكل صفحة من صفحاتها فيها (٣٣) سطراً.

وقد نُسخَت هذه النسخة سنة (٩٨٨هـ)، وناسخها هو: صلاح الدين النُشَرتي الشافعي المصري الأزهري، وساعده بعض أولاده، وذلك بحلب كما نص عليه في آخر النسخة.

وهي نسخة مصححة ومقابلة، وعليها بعض التعليقات، وقد وجد في نهاية كل ورقة منها عبارة «بلغ مقابلة».

وقد ألحقت بآخرها الإجازة المذكورة في نسخة (ط) التي قبلها، ويغلب على الظن أن هذه الإجازة بخط المؤلف، والظاهر أن بين هذه النسخة والتي قبلها ارتباطاً، فالناسخ لـ(ط) حلبيٌّ كما مضى، وهو شافعي، والناسخ لـ(د) شافعي كذلك، وقد نسخها في حلب، وألحقت الإجازة المذكورة بالنسختين أيضاً، كما أنه لوحظ اتفاقٌ بينهما أثناء المقابلة في كثير من المواضع التي تختلف فيها النسخ الأخرى، ولذا يمكن القول بأن إحداهما -وهي المتأخرة (د)- نسخت من الأخرى، والنسختان على كل حال جيدتان، وتساعدان في إقامة نص الكتاب وإخراجه.

٩- نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ف):

وهي محفوظة في المركز برقم (A / ٣٦١٤ / ٩٢)، وتقع في (٥٠٢) ورقة، وقد وُضِعَ عليها أرقامٌ للصفحات بجانب أرقام اللوحات، فبلغت

(١٠٠٩) صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٧) سطرًا، ومقاسها: ١، ٢٨، ٥ × ١٩ سم.

والنسخة كاملة، وفي أولها خرومٌ أو أثرٌ مدادٍ بمقدار خمسة أوراق، مما أدى إلى عدم وضوح الكلمات فيها.

وقد كتبت النسخة بخط نسخي جميل، وذلك إلى منتصف اللوحة (٣٨٠)، ثم تغير الخط من هذا الموضع إلى آخر النسخة.

وتاريخ نسخها هو: شهر ذي الحجة، سنة (١٠٢٩ هـ)، ولا يعرف اسم ناسخها.

والنسخة عليها بعض التصحيحات والتعليقات، ويبدو أن بعضاً من القسم الأول منها مقابلٌ لوجود كلمة (بلغ) في مواضع من هذا القسم، ثم تختفي هذه الكلمة في القسم الثاني ذي الخط المغاير.

وفي هذه النسخة بعض التصحيقات، وسقط لبعض الكلمات والأسطر، وعليها تمليك يرجع إلى الشيخ علي العادي بن الحاج شعبان المحلاوي.

١٠ - نسخة دار الكتب المصرية (خ):

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٤٩) قراءات، وهي نسخة كاملة، تقع في جزأين، ينتهي الأول بسورة (الأنعام)، ويقع في (٣٧٥) ورقة، والثاني يبدأ من سورة (الأعراف) إلى آخر الكتاب، ويقع في (٢٨٧) ورقة.

وهذه النسخة كُتبت في القرن الثاني عشر، في تواريخ مختلفة، وعلى يد نساخ مختلفين، وذلك على النحو التالي:

١ - من أول الكتاب إلى نهاية ست عشرة كراسة نسخت على يد: حسين

أفندي ولد الحاج سعيد الإنكشاري، بالمدينة المنورة، ثم قُتل هذا الناسخُ ظلماً - كما كتب على النسخة - سنة (١١٥٧هـ).

٢- استكمل الجزء الأول بمصر بعد تسع سنين، بعد أن فقِدَ أصل الكتاب بالمدينة، وتمَّ ذلك على يد: أحمد بن شمس الدين محمد الأزهري الشافعي، وذلك سنة (١١٦٦هـ).

٣- ثم نجز الجزء الثاني على يد أحمد الأزهري السابق، وذلك في سنة (١١٦٨هـ).

والنسخة على هذا منسوخة من نسختين مختلفتين، وليس فيها تصحيحات ولا تعليقات، ولا أثر فيها لمقابلة، وفيها بعض السقط. وعلى النسخة وقف باسم الأمير أحمد أغا باش جاويش، وجعل مقره «جامع شيخون» تحت يد إمامه، وذلك بتاريخ (١١٩٣هـ).

١١ - نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (ب):

وهي محفوظة في المكتبة المذكورة برقم (٢/١٣٥٨٧/مجاميع) وتقع في جزأين، الأول في (٣٤٧) ورقة، والثاني في (٣٥٥) ورقة، ومنها صورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (٢/١٦٤٩)، وهي نسخة كاملة.

خط النسخة نسخي، وتاريخ الانتهاء من نسخها هو: ١٥ ربيع الأول، سنة (٩٦١هـ)، وناسخها غير معروف.

عليها بعض التعليقات القليلة، ووضع عليها عناوين لبعض المباحث، وألحق بآخرها بعض الفوائد، منها: رسالة في أحكام التجويد لشيخ الإسلام

الطبلاوي المصري الأزهري، فرغ من تعليقها سنة (٩٥٤هـ)، وهي بخط محمد بن أحمد البلتاجي الدقدوسي، كتبها سنة (١٠٥٩هـ)، وهذه النسخة تصويرها رديء وغير واضح، لذا لا يصلح الاعتماد عليها كثيراً.

١٢ - نسخة دار الكتب المصرية (ص):

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٤٠٦) قراءات، وتقع في جزأين كسائر نسخ الكتاب، الأول في (٢٥٨) ورقة، ينتهي بسورة (الأنعام)، والثاني في (٢٦٩) ورقة، ويبدأ من سورة (الأعراف) إلى آخر الكتاب. وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٧) سطراً.

وهذه النسخة متأخرة جداً؛ إذ كتبت في القرن الرابع عشر الهجري، فتاريخ نسخها هو: ٢٦ من شهر صفر (١٣٢٣هـ)، وناسخها هو: محمد المجذوب.

وعليها وقف باسم السيد أحمد الحسيني بن السيد يوسف الحسيني، بتاريخ النسخ نفسه، وعليها إهداء من حضرة السيد حسين الحسيني نجل الواقف بتاريخ (١٩٢١م).

والنسخة كتبت بخط رقي رديء، ولا اعتماد عليها في النَّسخ، وقد أفدنا منها أثناء المقابلة تصحيح بعض الأخطاء والتصحيقات.

١٣ - نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (ر):

وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط، مخطوطات الأوقاف بالمغرب برقم (١١٠٤) ق، وعنها مصوَّرة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم (٣٠٢٠).

والذي وَصَلْنَا من هذه النسخة نصفُ الكتاب تقريباً؛ إذ تنتهي كسابقتها بنهاية سورة (الأنعام)، وكتب في نهاية هذا الجزء: «تمَّ الجزء الأول، يتلوه الجزء الثاني من سورة (الأعراف)». وعدد أوراقها (٦٩٩) ورقة.

وكتبت بخط مغربي واضح، ولا يعرف ناسخها، ولا تاريخ نسخها. وهي نسخة جيدة في الجملة؛ فعليها تصحيحات، ومقابلةٌ كما يدل على ذلك عبارة «بلغ مقابلةً» الموجودة في مواضع كثيرة من حواشي النسخة، كما أنها قليلة السقط والتصحيح، ولذا فقد استفيد منها -على نقصها- في المقابلة وإصلاح بعض الأخطاء والتصحيقات.

١٤ - نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب أيضاً (م):

وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت الرقم (١١٠٨) ق، والموجود منها من أول الكتاب إلى نهاية سورة الأنعام وهو الجزء الأول من الكتاب، وعدد أوراق هذا الجزء (٦١٠) ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطراً، ومجموع كراساتنا: إحدى وثلاثون كراسة، كما جاء الترقيم بذلك على حاشية النسخة.

والنسخة كتبت بخط نسخي جميل، وتاريخ نسخها هو: ذو القعدة سنة (١٠٦١هـ)، وناسخها هو: أحمد بن محمد بن عبد الغني.

وعليها تصحيحات وتعليقات مهمة، ويظهر أنها لكاتب النسخة نفسه، مما يُرَجَّح أن يكون من أهل العلم بالقراءات، كما وضع على حواشي النسخة عناوين توضيحية للمباحث والفوائد المهمة، صُدِّرت في أكثرها بقول الكاتب: «قف على كذا...» ولا أثر للمقابلة في هذه النسخة؛ لذا فإنَّ فيها

بعض السقط والتصحيح.

١٥ - نسخة الخزانة التيمورية، بالقاهرة (ت):

وهي محفوظة بالخزانة التيمورية، بدار الكتب القومية، بالقاهرة برقم: ٣٦٦/ تفسير تيمور [١/ ٥٤]. وعنها مصوَّرة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، برقم (٢٢٤٩).

وهذه النسخة لدينا منها الجزء الثاني فقط، ويبدأ بسورة (الأعراف) إلى نهاية الكتاب، ويقع هذا القدر في (٥٢٤) صفحة، في كل صفحة (٢٧) سطرًا.

وهي من النسخ المتأخرة؛ إذ إنها نسخت في ذي القعدة (١٣٢٣هـ)، وناسخها هو: محمد بن عبد القادر المجذوب، وذلك بميدان الحصى الفوقاني^(١) بدمشق، وهي بذلك تتفق مع نسخة (ص) في اسم الناسخ وسنة النسخ، مع الاختلاف في شهر النسخ فقط، وعليها وقف باسم أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور.

* * *

(١) انظر: الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٨٦، ٢/ ٢٧.

نَمَازُ مُصَوَّرَةٌ مِنَ النُّسخِ الخَطِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على اشرف المخلوقين سيدنا محمد وآله
 المهدي الذي انزل كتابه بالسنن الاحرف تسهلا على وتيسرا وانها
 وجه مرآة في حقها آيات منقشفة عن نشرها الاربع وعشرا
 اسما على ان من يات بها لا يفتد بالحق الا اذا وشكرك على ما انعم
 به في بلاوتهم من التنقية لم افر الوقت والابتداء واشهد ان لا اله الا
 الله وحده لا شريك له الذي لا يملك الموت والحدود ولا يفتن الخلق
 المنطق بظلمتهم ليس من جنس الحروف والاشوات الحقائق واستبد
 ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من القرآن المبين والكتاب المبين
 الحديث على تاييد الاعصار والذيد على توالي التكرار وصلى الله
 عليه وعلى آله واصحابه الطيبين من قبله المبرورين والاعمال
 عليه تلاوة وعرضاه وصلى الله عليه في المصاحف لغفته التفضيه
 وذلوا الله وكما به وبشوله النصيحة صلاة وسلاما دابين ما وضحت
 الدلالة وحنت في الاية الاضاله وتعد فان القرآن العظيم
 ينسج الطير ومطار ومعدن العارف وميدانها ومبني
 تراجم الشروع واسنانه اصل كل علم ورأسه والاحتمال
 سانه لا يجمع الا بالعلم وحده وبسانته ولا يظفر في حياضه
 التي لا تسهي لغزها ولا اعلم الا بعد التوكل والتمسك به واختلاف
 رواياته ومن شجر حار من الفرات من اصل العارف النافذ
 ولذا ان كل علم يشرف في تزيين حقله طاهر من اهل الدنيا
 الله وفاقته بايمه الماطون من بزيته والمستون من حليته
 وناهيك بهذا الشرف البانيخ والحمد الراشح مع ما حصر من النضال
 اللاحقه والمنار السابقه فمناقبهم البديعي وطيبهم الطويل
 الاقد بخلاه وكيف لا وقد رفع قدرهم الرفع ورفع الدرر من حيث
 قال في حقه الاطراف الثبات مرارته الكتاب الذي استحق من
 عبادنا الايات قال ان عباسم الله يعني اهل طوسم وتاريخ له

البرهان

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من نسخة (ش)

الالف ان تسمى الف منها فانه خطأ لا يجوز ثم نقل قول الحمصى
 ه واذا كان الاستحسان تخم لفظها الى الالفات التاليات فتعثر
 وقول تميم بن الحديق وتخم الالف بعد حروف الاستعلاء خطأ نحو خاطمون
 انتهى معارضين بما نص عليه في النشر من ان الالف لا توصف بترقيق ولا تنخم بل
 حسب ما استند بها فانها لم تتعده ترقيقاً وتخمياً شرقاً وبأمان من بعض التاخرين
 على ترقيقها بعد الحروف المنهية فهو شىء وهم فيه ولرب يسبقه اليه احد وقد
 رد عليه المحققون كالعلامة ابن بختان في مؤلف سماه التذكرة والسبعة
 لمن نسي تخم الالف او اكرهه نسبت من اكره التخيم الى الجهل وغلظ الطباع
 وعدمه الاخلاء مع مغللا جعله مدعواً ترقيقاً لا لو حال في قرلة ودرش متعلية
 الامر وان تركها استند من غير يمكن لانه اكتنفها حرفان مغلطان ه واما
 غلظ طباعه فانه لا يفرق بين الف حال وطال واما عدمه الاخلاء فان اكثر
 النحاة نصوا على تخمها واثبت ذلك بوقوف امام الضم والفتحات في عصر اثير
 ابي حسان عليه ونسبها له والله اعلم واما الهجزة فيستلطف بها سلم
 في النظم من غير تعسف بعد مجزئها مع الاحتفاظ بترقيتها نحو الحمد والندم ثم
 لا سيما ان اتي بعدها الف كايات وتلك قبل مغزى نحو الطلاق وقيل يجانس
 او يقارب اشكاهنا خوف التزج بها ويا لها من استحقاقا بينا هنا الخفاها
 نحو بيتان واهدنا ورتما خرجت ممدوحة بالحاء لاسما ان كانت مسورة
 بغيرهم وتلك عند مجاورة مقارب كونه الله من لاسما ان اكتنفها اللام
 كظماها لاجتماع ثلاثة احرف خفيفة ولذا الفاشدوت مدعومة في مثلها نحو اسمها
 بوجه لاسما ان كان قبلها حرف مجهول هكذا لان اصله بوجه مما ان كاسم
 في الالتهات فلما سكت الحاء الاولى للشرط ادخبت في الثانية فالنظم يجرى وليدة
 ولذا اهل مشددة كجمل ولحتر من كها وقد اختلف في ادغام ما يليه هلك
 للثالث وسكون الاول منها والجمهور على الاظهار لان الساقية لسكت ولولا الهس
 والرخاءه اللذان معاً شدة الخفا كانت همز ولولا الشدة والجرم اللذان
 همزة ككالت هاء ويا لعين متحفظاً بما فيها من الجهر الذي لولا ه متع من الشدة

وجه ١٧
 شرح وشرحها بالشرح له
 يرد سلفه كقول لا وحسن
 فمدونج بلز في ذواتها
 اقولها صفة

وق

بسم الله الرحمن الرحيم هـ اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا
سورة الاعراف مكتبة قال مجاهد وتباد الا قوله تعالى واستلمهم
الغيبه وجردها اربعة عشر الف وثمانية وعشره وكتبتا ثلاثا في
الاث مائة وخمس وعشرون واما هما مائتان وخمس بصرى وشامية
حريمى وكوتى خلاهما خمس المصكوتى وتعودون كوفى ايضا له الميرن بصرى
وشامية ضعفا من النار والحسن على بنى اسرائيل حريمى وقيل تستضعفون مدى
اول وثياسه الماصلة تسعة قد يها يتردد في سم الحياط والاشرفى النار
صراط تودعون فرعون بالسنين وموسى ضعفا ولا يسديهم سبلا عذابا شديدا
ورابع على اسرائيل وعكسه ست وطلقة بين طين نفوس تطون ثم لا صلحتكم
اجميين وولاية بين بنى اسرائيل الاول في رويها سدال العال من واللام ثقات
تلمه آخر فوا صلحا المص للوسن تذكرون قابلون خالين المرسلين خالين
المفلون تطون يستكبرون الساجدين من طين الصاعزين سنون الشظون
المستقيم شاكرا جميع الخالين الخالدين الناصحين عد ومبين الخاسرين
الى حين يخرجون تذكرون لا يؤمنون يطون يعودون وينتشدون المشركين
يطون تطون يستكبرون يحزنون خالدون كافرين يطون كسبون الجرمين
الخالين خالدون كافرين يطون الظالين كافرين يطون الظالين يتكبرون
الخالين يحذرون توشون يحذرون الظالين المستدين الجاهلين تذكرون
يتكبرون عظيمين الظالين يطون يحزنون الظالين الكاذبين
أعين تطون الظالين المستكبرين تزيينهم لم يفسدوهن توشون كافرين
المرسلين ياشون المحبون الظالين مسرفون تطون الظالين الجاهلين
تزيينهم المنفدين الظالين كافرين الظالين طاشون يتكبرون الظالين كافرين
تطون يشرون كسبون ياشون يحزنون الظالين مسرفون الظالين كافرين
الفسدين الظالين مسرفين الظالين كافرين الظالين كافرين الظالين كافرين
الظالين المقربين المقربين يطون يطون يطون يطون يطون يطون
يطون يحزنون تطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون
يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون يطون

صورة الصفحة الأولى من المجلد الثاني من نسخة (ش)

المجلد الثاني من الإشارات في علم القراءات الأربعة عشر للإمام العالم والأولاد
 أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر العسقلاني توفي يوم الجمعة ثامن الحريه من شهر
 ستة اثنى وعشرين وثمانمائة وصل عليه بالجامع الأزهر والثامن
 يومئذ يهتف عظمة الرب العالمين بين السلطان سليم شاه
 وبين السلطان بلو ما تاجي وفي هذا اليوم اجتمعت
 الجمعة بالأزهر فقط ولم يفتح لسلطان في
 لخطته ودفن الشيخ بالمدرسته
 العتيبة تقرب الله رحمة
 واسكنه فسيح جنته
 امين يارب
 العالمين

تعريفنا القرائن هو علم يعرف منه اتفاق
 الأتقين كما سأل الله وأخلاقهم في المنطق
 والادب والتهذيب والتهذيب والتهذيب
 من حيث السامع

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما في الإشارات
 من القراءات الأربعة عشر
 التي هي في علم القراءات
 التي هي في علم القراءات
 التي هي في علم القراءات

فقد وقف في كتبخانة أبي الفتح
 سلطان محمد خان غازي
 وأنا الفقير المذنب
 المتولي
 وقف



كامل



صورة الغلاف من المجلد الثاني من نسخة (ح)



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ح)

الجزء الأول من لطائف الإشارات

لقتون القراءات للعالم العلامة المحقق

احمد بن محمد بن ابي بكر

القسطايف رحمه

الله ونفعنا

به امين

كامل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آلِهِ **سَلَامًا** **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**
 الحمد لله الذي أتانا به العزيز البصير الأوفى
 علينا ونصيرنا ونصيرنا به في ما نرى من
 منتهى من ظهرها إلا ما عجزنا عنه على أن
 في قراته بالاسم الحسن الأتم أو تكبره على ما
 تلاوته من النصرة لمواقع الوقوف والتمسك أو
 الأسماء وحده لا شريك له الذي لا يقدر
 الكليات المتكلمة قد لم يكن من جنس الخلق
 التي كانت أو الشهاد من سيدنا محمد
 القرآن المبين والكتاب المستبين الذي
 والتمسك على توالي القرآن صلى الله عليه
 تقوم من قبه الذمير غضا وراطا والله
 وضطوا أنفسهم في الصافي لغتهم
 وتسامر ورؤيتهم النصيحة صلاة
 السلام وحسنت في ذوات البياض
 فان القرآن العظيم ينوع العلوم
 والعرفان

نسخة من
 نسخة من
 نسخة من

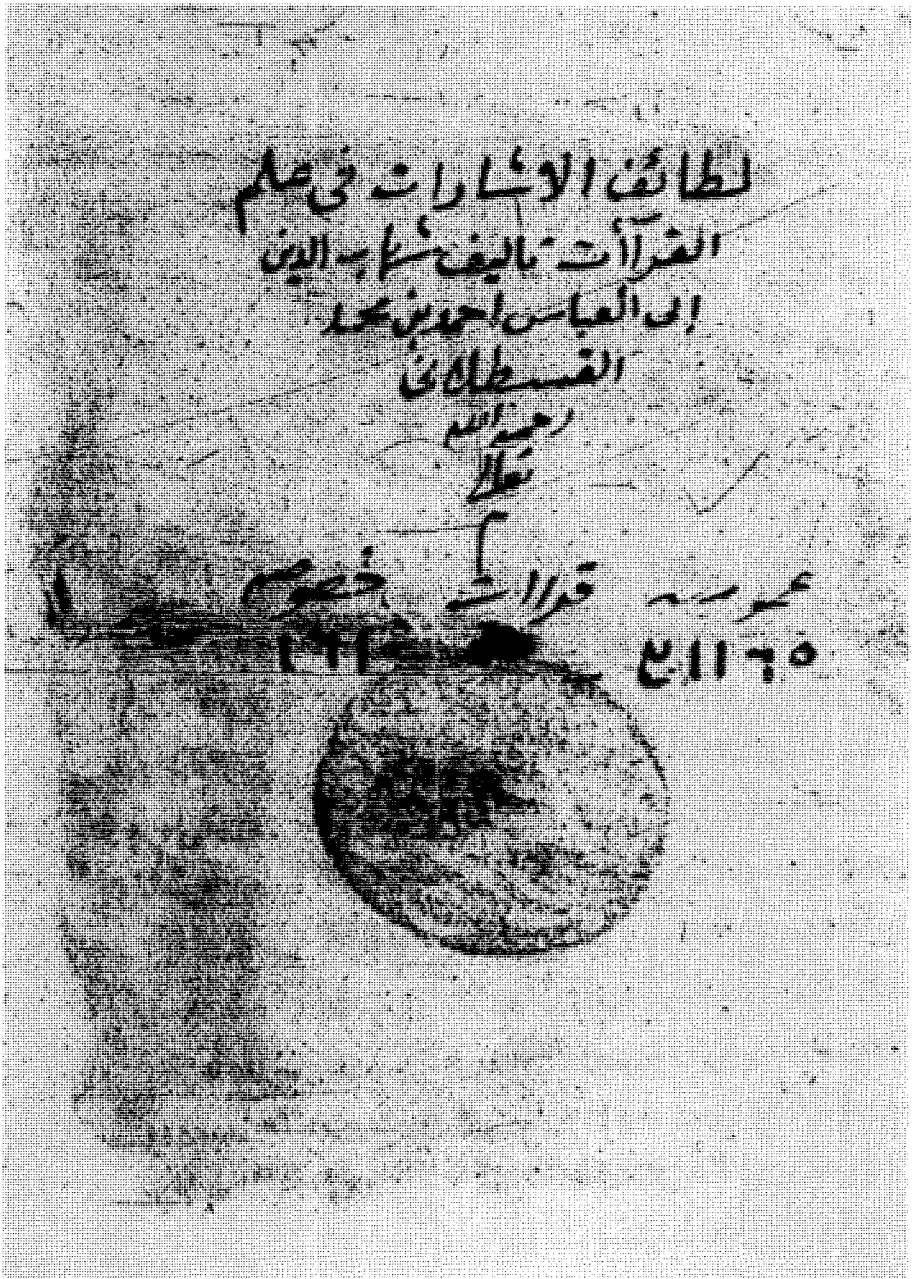
القصة
 الطرية

وسمها

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ن)

هذا في الاولات وغير علمك الفطالمنت فانه رحى واهل لغيبه بد
 ورحيم وذي ظفر وعظم والصادقون واسعه كالمجربيت من شرف
 زينا ساد فخر جوده لنا كوالاخصون واجمعيت حرمه من اهل لا شرفه
 منهم كبعده لوبت وبالالمات احسانا ومن اطلاق والاهم وما بطن
 والابا الحق وتعلقون واشده والقسا والاسعها ومهد اسم او فوا ك
 تذكرون على قراءة كسر حمزة وان على الاستبان على الفتح للعطف
 وناقوه وعن سلمه وتفقون ويؤمنون وناقوه كسرحون
 لتعلق ما بعده المتسابق ايه لان فخر كواوقه يوفق الكون من اية
 اهدى منهم ورحمة رصدي عنها رصفون وتعضلات ربك في امانك
 عيراي متظنون تخرشي كفقولون تحشر اسالها كيقظون
 سقيم كايضا يستدي ويناط تقدير اعني ويناحضناك من
 المشركين لاشركه كاول المسلمين وهو من كل شي والاعلمها
 ووزراء اخرى وتعلقون وفيما اتاكم في الغفلات لان الاحق من
 المسابق رهقوه المعمرى ويزال حسن الوقت التعاير والوصل
 الترفيف والترتيب غفور رحيم من التخرجة انما استحب
 الذين يسمعون حرب وعنده مفاخ الغيب ترجح حرب واذ قال ابراهيم
 لاسيه انما تصف حرب ان اسم فالق الحب والنوى ترجح حرب ولو انما لنا
 حرب ويوم كثرهم جميعا ترجح حرب وهو الذي انتاجات بعرضات
 تصف حرب هل نعالوا انما ترجح حرب غفور رحيم حرس
 حرس الجوز الاول من لطائف الاشارات ان محمد اسم ونحوه
 وحين توفيقه ذلك في يوم الخميس تلك عن ذي الحرام فاستند
 ثلاث عشرة وساية والفستقلى يد الحضر ابي الصلاح على نبحن
 بنوعيات محمد الصمدي الحمزي الشاذل الوفاي المالكي منها
 القادري حقة الاشعي اعتقاد ارحمة الازوي
 اقرا الرسالة سلكا عن اسم له ولو الله به جميع
 المسلمين والملوك والمؤمنين والمؤمنات
 الاجل منهم والاصوات وصلى الله وسلم
 على محمد وآله وصحبه وسلم
 وصحبا جميعين
 احي

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ن)



صورة الغلاف من نسخة (غ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بينا اتنا مع لوتك رحمة وهي لنا من امر نار شدا يقول
 الفقير احمد بن محمد بن ابي بكر الفسطاني احمد الله عواقبه وبلغه مود
 شعري الذين ماربه الحمد لله الذي انزل كتابه العزيز بالسبعة الاحرف
 شهيدا علينا وتيسيرا و نهنا وجوه قرآنة فهمنا و طروق روايات
 مشتقين من ربح نشرها للاخراج غير احده على ان من في قرآنة
 طاهنا لمن الادات شكره على نعم به في تلاوته من التبصر لمواقع
 الوقت والابتداء شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الذي لا يتحد
 الحدود ولا تخضع الجهات المتكلم بكلام تدوم ليس من جنس الحروف
 والاصوات المحدثات شهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المخصوص
 بالقران المبين والكتاب المنبئ به الجدي على تقاوم الاله عصاة
 والذبيذ على نوال التكرار صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه
 الذين تلقوه من فيه الكرم غنازا واطنوا عليه تلاوة وعرضنا و ضبط
 برسمة في المصاحف لغته الفصيحة و بذلوا لله و كتابه ورسوله النصيب
 صلاة وسلاما دايمين ما وضعت الدلالة و حنت في ذوات اليا الامانة
 وبعد فان القران العظيم ينبوع العلوم ومشاهاه ومعدن
 المعارف ومبداهاه ومبني قواعد الشرع واساسه واصل كل علم و تراسه
 والاشرف على معاونيه لا يتحقق الا بهم وصفه ومباينه ولا يطلع

صورة الصفحة الأولى من نسخة (غ)

رضى الله عنه قال قال رسول الله و الله صلى الله عليه
 وسلم من قرأ القرآن في عهد المرء و صلى على النبي و استغفر
 به فقد طلب الخير رواه البيهقي في الشعب و في سنده ابان
 ابن ابي عمير و هو ضعيف و في الاوسط للطبراني باسناد
 جيد عن علي كل دعاء يحجوب حتى يصل على محمد و محمد
 و كل ما كان في معنى التزوية فهو شفاء و قد كان بعضهم يبتدئ
 بلاءه بالله و جده لا شريك له و قال تعالى دعواهم فيها
 سبحانك اللهم و تحيتهم فيها سلام و اخذ دعواهم ان الحمد
 لله رب العالمين فذلك استجاب ان يحتم الدعاء بقوله
 تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون و سلام على
 المرسلين و الحمد لله رب العالمين و قد ان اشني عنات
 القلم و استغفر الله مما زلت به القدم و اسأله ان يسبيل
 علينا ستره الخليل فهو حسنا و نعم الوكيل و استودعته تعالي
 نفسي و ديني و خواتيم علي و جميع ما انعم به علي و اهلي و اصحابي
 خصوصا نعمة الاسلام و ان يمن علينا الجوارس نبينا محمد صلى
 الله عليه و سلم في الحياة و بعد الممات و يفرح ههنا و كثر بينا
 و ان ينفعني بهذا الكتاب و من كتبه او سمعه او قرأه او شيا
 حمد و عدي و آياه بمدد الاقبال و القبول و ان يلفنا من
 مدد نبينا صلى الله عليه و سلم جميع الامور قال الشيخ
 وقد فرغت من تويده يوم الخميس خامس شهر شعبان سنة
 شحايه و الى الله اتضرع ان يصلي و يسلم على ربه محمد و اله
 و صحبه اجمعين و الحمد لله رب العالمين و حسنا الله و نعم
 الوكيل و قد كتبت هذه النسخة الشريفه صباح يوم الاصد
 سابع يوم في شهر جاد الثاني سنة تسعة و خمسون و اية
 و الف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة و ارحل
 البارة

فتوة القراءات تاليف الشيخ الإمام العالم العلامة
 فريد دهر ووحيد عمر و شهاب الدين
 ابي العباس احمد القسطلقي
 الشافعي تفرغ المصنف
 بمحمد والوجهين
 وسلمتلي
 كسرا
 ل

وقف هذا الكتاب استطاب الحاج حسن بن عبد الله الأسترقي على يد محمد بن محمود الكندي
 وجعلنا نقرأ عليه واذا مات فعلت من ربه ويطالع من أهل العلم وفقاً صحيحاً شرعياً

وقف مكتبة
 سليمانية



١١
 ٥٠

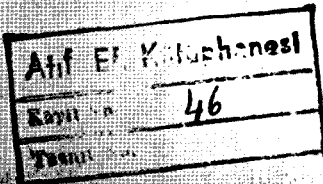
SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısım . <i>Süleymaniye</i>	
Yer / sayıt No.	
Eski Kır. yıt No.	50
Tasnif No.	277.1.200

كتاب لطائف الاشارات لفنون العبارات في القراءات الاربعة عشر
 تصنيف الشيخ الامام وحيد دهره في الانام وفريد عصره
 شيخ القراء والمحدثين وامام الائمة المتقين
 ذي الفوائد الكثيرة والفرائد القيمة
 العزيزة شهاب احمد بن الشيخ
 ابي بكر بن عبد الملك بن
 احمد القسطلاني
 الشافعي
 رحمه الله

مراكش
 بر اكتب التي وقفها في ابي ساد لم يطبعها واستغفروا من العباد
 سائلين ان يذكره بانجر ابيه فرحم الله من كان اهل الخير والرحمة
 العبد الاقل مصطفى طيف
 كفاه الله تعالى يوم لا نفع



٤٦

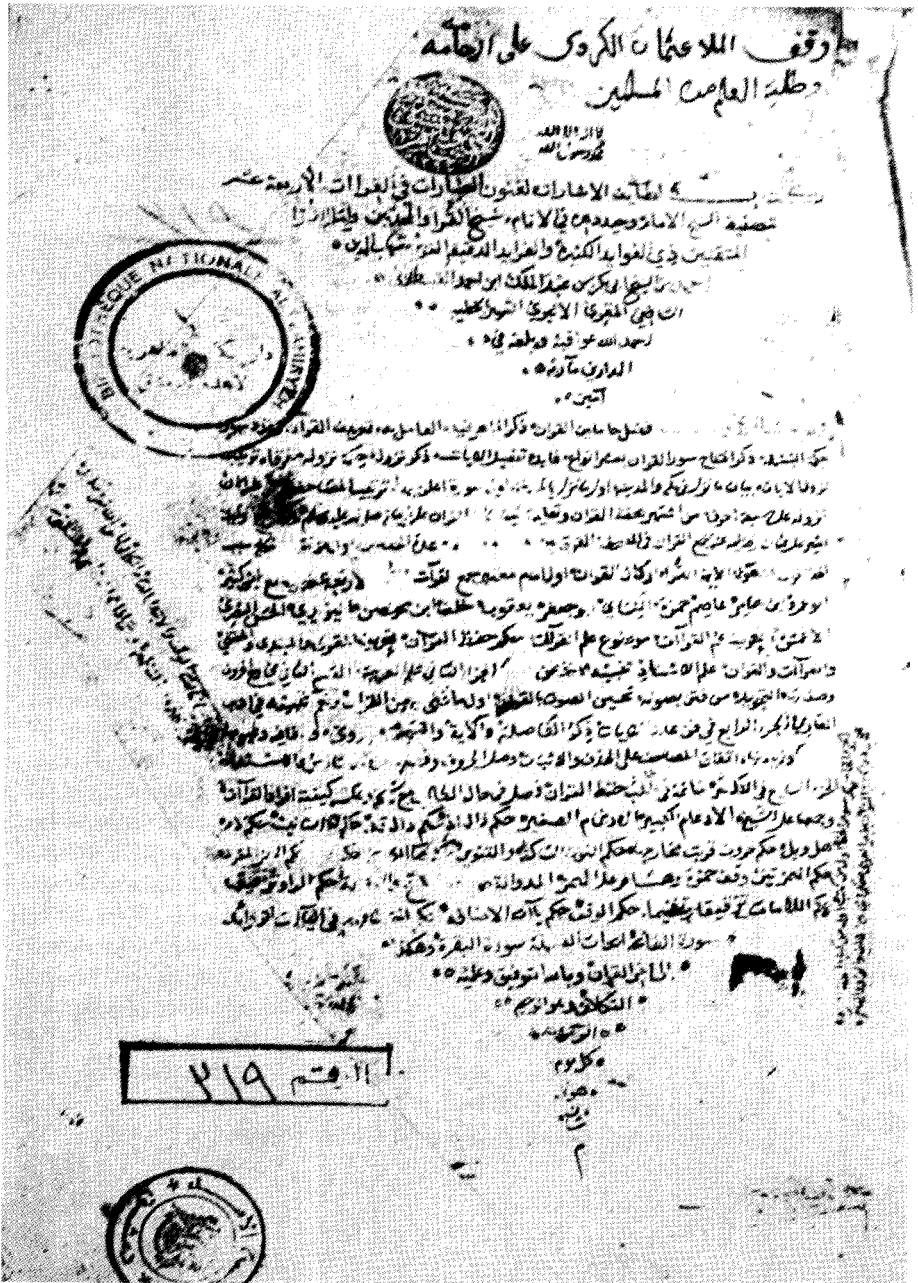


على النبي صلى الله عليه وسلم واستشعر به فندخله بغير رواه اليه في الشعب في سنة ابيه بن عباس وهو ضعيف وفي الامم من اللذان
 لمنا وجده على من تاجه حتى جعل على من تحمده وكل ما كان في نون التبريه فهو شاذ في نسخه وكان بعضهم يندرك
 بل الله الا انه وحده لا يتركه وقال تعالى في عوالمهم في سجع الهم وتبتم في سلام واخر عوالم في كده وبه العالمين
 في ذلك من سجع ان يحتم الدنيا بغيره تعالى سبحان من كره العزة مما يصون كلام على المرسلين وبعده وبه العالمين وقد
 ان النبي عنان العلم واستشعر به مازلت به العلم واصله ان تسبل علينا سنة اكمل فلهو حبيبا ومع الوكيل
 واستودعته ثمان سنين واذ بين وخرابهم على جميع ما بلغ به على والظن والحقان خصوصا في الاسلام
 وان عطف عليه نبيا يحمد على الله عليه وسلم ويمن علينا بجزاها في الحياة وبعد الممات مع رضاه
 عنا في عاقبه بلا شكه وان يستعين بهذا الكتاب ومن كتبه لم يسهه او فزاه او ضياعا
 سنا ويحسب اياه بمدد الاقبال والقبول وان يسلطنا من مدد نبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم جميع الماسوك ونداسر هذا الكتاب على يد
 امير العباد واخرهم الى رحمة رب العباد عبد الوهاب
 اسير رحم الله من كتبها السكلى سوطى الفنى
 مددنا الطبع لله به ونفهر الله والسكون
 حليم سيد المرسلين وابن رسول الله
 وكان ذلك في شهر ربيع الثاني
 في سنة عشر من رمضان
 لعظم نذره
 عظيم
 عظيم



وهو صلى الله عليه وسلم استشعر به وحسبنا الله ومع الوكيل واخره لا فقه الا باه الله العالم العظيم
 صورة طمس اشارة المصنف
 لشيخنا العلامة سحن الدين ابن المثل
 سلم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد واله وحمدك لكد به منزلة السبع الثمان وحافظ روايات الكتاب
 العزيز بذكر الامانة واسعد الاله الا الله وحده لا شريك له شهادة من اشهده حال جلاله الفرداني واشهده ان يحيا بعد
 ارساله الشريف الفرح الا اني الرفيع وجز بلا عنة خواص الحائض صلى الله عليه وعلى الواسعاه الذين يرتدوا في اعد
 الا ان يا احكام الاحكام بيان وسلم شيعا كبره في فان اهل القرآن هم اهل الله وخلاصة خاصة من خلقه
 وما روحا ما كبره في منقود صدقة منكم اعدت المشرك واخلاها واصفي الوارد وانها رواه في سنة سنين
 وعين من حديث النبي صلى الله عليه عنه باسنا در جاله ثبات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله اهل من الناس
 قبل من هم برسول الله قال اهل القرآن هم اهل الله وخاصة من خلقه القرآن العاقلون به ظهر لولا الله الخ
 به اختصار اهل القرآن ان به ورويت في جامع ابي يعقوب بن مسويه انما فطر من حديث عثمان بن عفان عن ابي عبد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ القرآن من خلف القرآن علمه قال ابو عبد الله (عليه السلام) من قرأ القرآن من
 منقود لهما في علم القرآن من علمه قال ابو عبد الله (عليه السلام) من قرأ القرآن من خلف القرآن علمه قال ابو عبد الله (عليه السلام)
 الحلي كابد من سبيته العلم والتعليم بالا حصر من خلقها وتخلق بها وخلق ذرية النبيين والصدوقين وان من خلقها

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ط) وعليها خط المؤلف بإجازته لتلميذه ابن الدهن الحلبي



صورة الغلاف من نسخة (د)



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

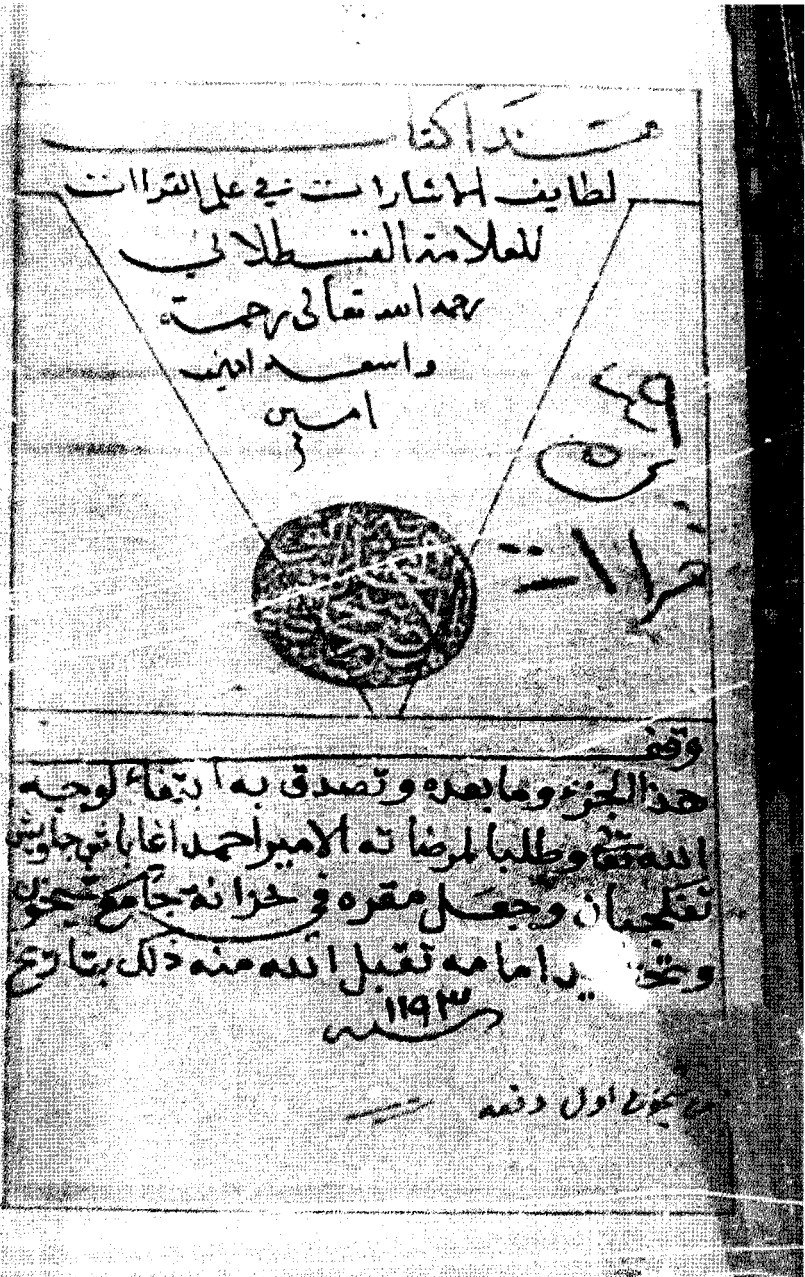
رب يسر يا كريم
 قال في بيان...
 الحمد لله...
 وهو...
 من...
 ولما...
 والحمد لله...
 الذي...
 لعنة...
 الأول...
 ومما...
 ورأسه...
 متفانيها...
 روايات...
 يشرف...
 من...
 مع...
 طول...
 الآيات...
 ان...
 الاعطاء...
 على...
 على...
 الى...

(ف) صورة الصفحة الأولى من نسخة (ف)

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ف)

٥٠٢
 ١٠٩
 اللهم ان اشرف ما الفلك واسفرا ما الارض ما زلت به القدم واسال ان يسئل علينا
 ليحبل في حسنا ونعم الوكيل واستودعنا في ربي ورضوانه على جميع
 ما اقمه على اهلنا واصحابنا خصوصا نبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم والحياء وبعيد المات ويفرح همتنا وكرمتنا وان ينفعني هذا الكتاب
 وسر كتبه او سمعه او قرأه او شيا منه وعمدني واياه برؤيا قبول والنورا وان يبلغنا
 من مدد نبينا صلى الله عليه وسلم جميع الما مول وقد فرغ من تسويده يوم الخميس
 شهر شعبان سنة تسع مائة والى الله تعالى اضرع ان يوصلني ويوصل على رسول محمد
 واله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل
 وكان الراجح من تمت هذه
 النسخة المباركة
 السبت ربيع ثمر
 ذي الحجة
 سنة
 ١٠٢٦

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ف)



صورة الغلاف من نسخة (خ)

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا اننا من له من رحمته وصلى لنا من لغيرنا
يشق القبرين منا ونولانا الشيخ الامام العالم العامل
الورع الزاهد المحقق وحيد عصره وفقيه دهره احمد
ابن محمد بن ابي بكر القسطلاني لعلمه نفا لي عواقبه وبلغه
من خير الدارين ما ربه الحمد الذي انزل كتبه العزيز
بالسنة الاحرف سهيلا علينا ونيسرنا ونهنا وجوه قرائته
فهنا في طوق رواياته منتشقة نشرها الازح عيبنا احمد
على ان من في قرانته بالاهند الحسن المدا او اشكره على ما
اقربه في تلاوته من التبصرة لواقع الوقف والمبتدا او اشكره
ان سوا اله الم الله وحده لم شريك له الذي لم تعد له الحمد ود
ولم تحضره الهيات المتكلم بكلام قديم ليس من جنس الحروف
والاصوات المحدثات وان شئت ان سيدنا محمد اعبده ورسوله
المختصين بالقران المبين والكتابه المستبين الجدي على تمام
المعصاة واللذات على توالي التكرار صلى الله عليه وعلى اله واصحابه
الذين بلغوه من فضيلته الكريمة غصبا وواظبو عليه للازفة لغيرنا
وضبطوا برحمته المصاحف لغنة النصيحة وبذلوا منه

شرا

وكتابه

صورة الصفحة الأولى من نسخة (خ)



صورة الغلاف من نسخة (ص)

انما يتبين من ريب انما سبب ذلك حذو وعي ناس امران
 الفقيه سيدنا واولادنا الشيخ الامام العالم العامل الورع المراهق
 ان تحقق وجدته ووجدده احمد بن محمد بن ابي بكر
 انه تعالى عواقب وبلغ حجب البراري ما ارتبه
 الذي ازل كتابه العزيز بالسعة الاحرف سهلاً علياً وسيراً
 وفيها حروف قرآنية جملتها في طرق رواياته مستفيضة من نشرها عبر
 على ان من قرأه بالاهتمام حسن الاداء على ما نعلم به
 وتلوه من النصرة في واقع الوقوف والابتداء ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الذي لا تحده الحدود ولا تحصر الجهات المتكلم بكلام قديم ليس
 من حسن الحروف والاصوات الحديث ان سيدنا محمد عبده ورسوله
 مخصوص بالقراءة الحسب والكتاب المستبين لخبره على تقاده الاعصار والذند
 على تولى التكرار صلى الله عليه وعلى اله واصحابه الذين تلقوه من فيه الكريه
 عشاء وواظبوا عليه تلاوة وعرفوا وضبطوا رسمه في المصاحف الفصحى
 وبدوا به وكتابه ورسوله النبي سلاوة وسلاماً دائمين ما وضحت الدلالة
 وحيت في ذات اليا الامانة فان القرآن العظيم ينوع العلوم
 وسنوها ومعدن المعارف وسداوها وسبي قواعد الشرع واساسها واصل
 كل علم ورأسه والاستشرف على معانيه لا يتحقق الا بهم رصد ومسانيه ولا يطبع
 في حقايقها التي لا تستهوي اعرابها وبقايتها الا بعد العلم بوجوه القرآنية واختلاف
 روايتها ومن ثم صارت علم القراءات من اجل العلوم النافعات اذا كان كل علم
 يشرف شرفه فلاحه وخضر اهله الذين هم اهل الله وخاصته بانهم المصطفون
 من ربهم والمختبون من خلقه وناهيك بهذا الشرف الباذخ والمجد الراجح مع
 ما له من الفضائل اللاحقة وشارك السالفه فساقيهم بآتالي ومحاسنهم على طول
 الامد حتى وكيف لا وقد رفيع قدرهم الرفيع رفيع الدرجات حيث قال في محكمهم
 الايات البيات ثم اوردنا الكتاب الذي اصطفينا من عبادنا الايات قال تعالى عايناهم
 هم امة محمد صلى الله عليه ولم يبدل له حديث اسامه بن زيد المرثية في الطرائف فهم ظالم النفس

دوم

تفسير

٢٦٦

الجزء الثاني من كتاب لطائف الإشارات
بفنون القراءات للشيخ الإمام أبي

العباس أحمد بن محمد بن

أبي بكر القسطلاني

المتوفى سنة ٩٤٣

رحمته الله
تعالى

٥٤٤

العالمين فلهذا استجب اليه كثر الدعوات فوالله تعالى سبيك رب
 العزة عما يصغركه وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 وقضيت ان انت عنك العلم واستغفر الله بما زلت به القدم واسئلكم
 ان يسبل علينا ستره اقبل فهو حسنة ونعم الوكيل واسئلكم تعالى
 خير نفس ذرئته ورضوانهم علي وجميع ما النعم انتم به علي وعلى اهلي
 واهلي اجمعين خضرة صابغة الاسلام وان يحفظ علينا نبينا كما اصابه الله
 عليه وسلم رحم علينا كجوارفة ما كناه ونعم المات مع رضاه عنا
 في غايته بل كمنه وان يتفضل بحد الكتاب ومن كتبه اذ سمعته اذراء
 اذنت الله ويحمدني وانا به مدد الاقبال والقول وان يلفنا من
 عهد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم جميع الامور وكان تمام
 نسخها من عشر شهر من القصد المحرم الواقع في شهر الثامن
 قبل طلوع الشمس بجوارح ساعة على يد الفقير الفقير المترف
 بالعمى القصير كثير الاوزار والذنوب
 محمد بن الرضا الشيباني عبد القادر الخديري
 في سنة ١٠٤٥ هـ
 له من ان يمانع



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ت)

فهرس موضوعات المجلد الأول

الصفحة	الموضوع
أ	- كلمة معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.....
هـ	- كلمة الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.....
١	- مقدمة التحقيق.....
٣	- (أ) ترجمة الحافظ القسطلاني.....
٣	- تمهيد.....
٥	- عصر المؤلف (القسطلاني).....
٦	١- الحالة السياسية.....
٨	- الخلافة الإسلامية.....
١٠	٢- الحالة الإجتماعية.....
١١	٣- الحالة الدينية.....
١٢	٤- الحالة العلمية.....
١٤	- التعريف بالإمام القسطلاني.....
١٤	- اسمه ونسبه.....
١٥	- نسبه.....
١٩	- مولده ونشأته.....
٢١	- طلبه للعلم وشيوخه ورحلاته.....
٢١	- طلبه للعلم.....
٢١	- شيوخه.....
٢٢	١- شيوخه في القراءات.....
٢٦	٢- شيوخه في الحديث.....
٢٨	٣- شيوخه في الفقه.....

الصفحة	الموضوع
٣٠	٤- شيوخه في النحو.....
٣٠	- رحلاته.....
٣٢	أخلاقه وثناء العلماء عليه.....
٣٢	- أخلاقه.....
٣٥	- ثناء العلماء عليه ، وأوصافه العلمية.....
٣٦	- وظائفه.....
٣٨	عقيدته ومذهبه.....
٣٨	- عقيدته.....
٣٩	- مذهبه الفقهي.....
٤٠	- تلاميذه.....
٤٢	* مؤلفاته.....
٤٤	- سرد مؤلفاته.....
٤٤	١- مؤلفاته في علوم القرآن.....
٤٧	٢- مؤلفاته في الحديث وعلومه.....
٤٩	٣- مؤلفاته في السيرة النبوية.....
٥١	٤- مؤلفاته في التراجم.....
٥٢	٥- مؤلفاته في فنون أخرى.....
٥٣	- محنه وابتلاؤه.....
٥٥	- وفاته.....
٥٧	(ب) التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات».....
٥٨	١- تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف.....
٥٨	- تحقيق عنوان الكتاب.....
٥٩	- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.....
٦١	٢- مضمون الكتاب.....

الصفحة	الموضوع
٦٢	١- المقدمات
٦٣	٢- المقاصد
٦٣	أ- الأصول
٦٤	ب- الفرش
٦٥	٣- سبب تأليف الكتاب والمراحل التي مرَّ بها
٦٥	- سبب التأليف
٦٧	- المراحل التي مرَّ بها
٦٩	أ- المرحلة الأولى
٦٩	ب- المرحلة الثانية
٦٩	ج- المرحلة الثالثة
٧٠	٤- مصادر الكتاب
٧١	أ- مصادره في ذكر القراءات العشر
٧١	ب- مصادره في القراءات الأربع الزائدة على العشر
٧٢	ج- مصادره في إعراب هذه القراءات الأربع عشره
٧٣	د- مصادره في الوقف والابتداء
٧٣	هـ- مصادره في علم الرسم
٧٤	و- مصادره في علم عد الآي
٧٤	ز- مصادره في علم التجويد
٧٤	ح- مصادره في المقدمات
٧٤	ط- مصادره في تجزئة المصحف
٧٥	٥- أهمية الكتاب
٧٧	٦- منهج الكتاب

الصفحة	الموضوع
٨١	٧- موقف القسطلاني من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعضها الآخر
٨٤	- موقفه من النصوص التي ينقلها
٨٤	٨- من الملاحظات على الكتاب
٨٥	أ- وقوع المؤلف في الكتاب في تأويل صفات الله تعالى
٨٥	ب- الملاحظات في القراءات
٩٠	- عدم الالتزام أحياناً في ذكر الآيات بترتيب المصحف
٩١	- ملاحظات أخرى من قبيل السهو أو الوهم
٩٢	(ج) منهج التحقيق
١١٢	(د) وصف النسخ الخطية
١١٢	١- نسخة المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد الوطنية) بدمشق (ش)
١١٥	٢- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (هـ)
١١٨	٣- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (ح)
١٢٠	٤- نسخة جامعة برنستون بأمريكا (ن)
١٢٠	٥- نسخة دار الكتب المصرية (غ)
١٢١	٦- نسخة المكتبة السلليمانية بإستانبول (س)
١٢٢	٧- نسخة مكتبة عاطف أفندي بإستانبول، تركيا (ط)
١٢٣	٨- نسخة مكتبة، الأسد الوطنية بدمشق (د)
١٢٣	٩- نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ف)
١٢٤	١٠- نسخة دار الكتب المصرية (خ)
١٢٥	١١- نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (ب)
١٢٦	١٢- نسخة دار الكتب المصرية (ص)
١٢٦	١٣- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (ر)
١٢٧	١٤- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (م)
١٢٨	١٥- نسخة الخزانة التيمورية بالقاهرة (ت)
١٢٩	نماذج مصورة من النسخ الخطية



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الإمامة العامة
الشؤون العامة

لطائف الإشارات لفنون القراءات

للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني

(المتوفى سنة ٩٢٣ هـ)

تحقيق
مركز الدراسات القرآنية

المجلد الأول

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا آتانا من لَدُنْكَ رحمة، وهَيَّئْ لنا من أَمْرنا رَشْداً.
يقول الفقير أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، أَحْمَدَ اللهُ عَوَاقِبَهُ،
وَبَلَّغَهُ مِنْ خَيْرِي الدَّارَيْنِ مَا رَبَّهُ^(١):

الحمدُ لله الذي أنزلَ كتابَه العزيزَ بالسبعةِ الأحرفِ^(٢) تسهياً علينا
وتيسيراً، وفهَّمنا وجوهَ قراءتِه، فهَمَّنا^(٣) في طُرُقِ رواياتِه، مُنتَشِقِينَ مِنْ
نَشْرِها الأريجِ^(٤) عَيْراً.

أَحْمَدُهُ عَلَى أَنْ مَنْ فِي قراءتِه بالاهتداءِ لِحُسْنِ الأداءِ، وأشكُرُه
على ما أَنْعَمَ به في تلاوتِه، من التَّبَصُّرَةِ لمواقعِ الوَقْفِ والابتداءِ،
وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وحده لا شريكَ له، الذي لا تُحَدُّ الحدودُ^(٥)،

(١) من قوله: «يقول الفقير» إلى قوله: «مآربه» سقط من ش.

(٢) هذا اقتباس من الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وسيأتي تخريجه: ص ٥٣.
ودخول «أل» على المضاف والمضاف إليه غير فصيح، وأجازه الكوفيون، والفصيح
دخولها على الثاني. انظر: الارتشاف ٢/ ٧٦٢.

(٣) هام في الأمر: إذا ذهب فيه كل مذهب، وتناول كل نوع من أنواعه.

(٤) الانتشاق: الشَّم، والنشر: الريح الطيبة. وأرج الطيب: فاح.

(٥) قال ابن أبي العز: «الأصل أننا لا نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به
رسوله نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون، لا مبتدعون.

والألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تُطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان
معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا
عند الحاجة...

لطائف الإشارات لفنون القراءات

المجلد الأول

ولا تَحْصُرُهُ الجِهاَتُ^(١)، المتكَلِّمُ بكلامٍ قديمٍ، ليس من جنسِ الحروفِ
والأصواتِ المحدثاتِ^(٢)، وأشهدُ أن سيدنا محمداً عبده ورسوله

ومن المعلوم أن الحدَّ يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير
حالٍ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه. فالحدُّ بهذا
المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي
وجود الرب، ونفي حقيقته.

وأما الحدُّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل
السنة. شرح الطحاوية ١/ ٢٦١، ٢٦٣.

(١) إن كان المراد بالجهة شيئاً مخلوقاً، فالله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء
من المخلوقات، وإن أريد بالجهة أمرٌ عَدَمِيٌّ، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله
وحده، وهو محيط بكل شيء وفوقه، وكان الأولى بالمؤلف ترك هذا الإطلاق الذي
فيه إجمال واحتمال.

انظر: منهاج السنة ٢/ ٣٢١-٣٢٤، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٢٦٦-
٢٦٧.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن أقواماً ابتدعوا أن حروف القرآن ليست من كلام الله،
وأن كلام الله إنما هو معنى قائم بذاته...»، والصواب أن «القرآن كلام الله كله لفظه
ومعناه، سمعه جبريل من الله، وبلغه إلى محمد ﷺ»، «والله قد سمى نفس مجموع
اللفظ والمعنى قرآناً»، والآيات التي فيها تكليم الله لموسى ومناداته له «دليل على
تكليم سمعه موسى، والمعنى المجرد لا يُسمع بالضرورة»، والله تكلم بالقرآن بحروفه
ومعانيه بصوت نفسه، ونادى موسى بصوت نفسه، كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع
السلف.

وصوت العبد ليس هو صوت الرب، ولا مثل صوته؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في
ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

المختصّ بالقرآن المبيّن، والكتاب المستبين، الجديد على تقادّم الأعصار، واللّذيذ على توالي التكرار، صلّى الله وسلّم عليه، وعلى آله وأصحابه الذين تلقّوه من فيه الكريم غصّاً، وواظبوا عليه تلاوةً وعرضاً، وضبطوا برسمه في المصاحف لغته الفصيحة، وبدّلوا لله ولكتابه ورسوله النصيحة، صلاةً وسلاماً دائمين ما وضحت الدلالة، وحسنت في ذوات الياء الإمالة.

وبعد، فإن القرآن العظيم ينبوع العلوم ومنشؤها، ومعدن المعارف ومبدؤها، ومبني قواعد الشرع وأساسه، وأصل كل علم ورأسه.

والاستشراق على معانيه، لا يتحقّق إلا بفهم رصفه^(١) ومبانيه، ولا يُطمع في حقائقها، التي لا تنتهي لغرائبها ودقائقها، إلا بعد العلم بوجوه قراءته، واختلاف رواياته، ومن ثم صار علم القراءات، من أجل العلوم النافعات.

وقد نصّ أئمة الإسلام أحمد ومن قبله من الأئمة على ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله ينادي بصوت، وأن القرآن كلامه تكلم به بحرفٍ وصوت ليس منه شيء كلاماً لغيره، لا جبريل ولا غيره، وأن العباد يقرؤونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم، فالصوت المسموع من العبد صوت القارئ والكلام كلام الباري. ولم يقل أحد من السلف إن القرآن قديم، وأول من عرف أنه قال هو قديم: عبد الله بن سعيد بن كلاب. انظر: مجموع الفتاوى ٨/٤٢٣-٤٢٤، ١٢/٩٨، ١٢٥، ١٣٠، ٣٠١، ٥٨٤-٥٨٥.

(١) المثبت من: ن، م، ف، وفي بقية النسخ: «وصفه».

وإذا كان كلُّ عِلْمٍ يَشْرُفُ بِشَرَفٍ مُتَعَلِّقِهِ، فلا جَرَمَ خُصَّ أَهْلُهُ الَّذِينَ هُمْ
 أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ^(١) بَأَنَّهُم المُّصْطَفَوْنَ مِنْ بَرِيَّتِهِ، وَالمُّجْتَبَوْنَ مِنْ خَلِيقَتِهِ.
 وَنَاهِيكَ بِهَذَا الشَّرَفِ البَاذِخِ^(٢) وَالمَّجْدِ الرَّاسِخِ، مَعَ مَا لَهُمْ مِنَ الفَضَائِلِ
 اللاحقةِ وَالمَنَازِلِ السَّابِقَةِ، فَمَنَاقِبُهُمْ أَبَدًا تُتْلَى، وَمَحَاسِنُهُمْ عَلَى طَوْلِ الأَمَدِ
 تُجَلَى، وَكَيْفَ لَا، وَقَدْ رَفَعَ قَدْرَهُم الرِّفِيعَ رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ، حَيْثُ^(٣) قَالَ فِي
 مُحْكَمِ الآيَاتِ البِينَاتِ: ﴿ تُوِّرَتْنا أَلْكِتابِ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ الآيَاتِ

[فاطر: ٣٢-٣٥].

(١) إشارة إلى الحديث: «إن لله أهلين... هم أهل القرآن وخاصته»، وسيأتي تخريجه
 ص ٢١.

(٢) الباذخ: العالي.

(٣) الفصيح في: «حيث» استعمالها للمكان، والأولى أن يقول: «إذ قال»، أو «فقال».

انظر: مغني اللبيب ١/ ١٣١.

قال ابن عَبَّاسٍ^(١) رضي الله عنهما: «هم أمةٌ محمدٍ ﷺ»^(٢).
 وَيَدُلُّ لَهُ / حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ^(٣) الْمَرْوِيُّ فِي الطَّبْرَانِيِّ^(٤):
 ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ...﴾ الْآيَاتِ [فاطر: ٣٢-٣٥]،

(١) عبد الله بن عَبَّاس بن عبد المطلب، أبو العبَّاس، الهاشمي، ابن عمِّ رسول الله ﷺ، دعا له النبي ﷺ بالفهم في القرآن؛ فكان يُسَمَّى: البحر والحبر لسعة علمه، (ت: ٦٨ هـ).
 انظر: الاستيعاب ٣/ ٩٣٢، الإصابة ٤/ ١٤١، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٣٢.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٩/ ٣٦٨، والبيهقي في البعث والنشور ص ٨٦، برقم (٦٧)، كلاهما من طريق أبي صالح، حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به. رجاله صدوقون، ويحسن إسناده، وأبو صالح، كاتب الليث وإن كان وصف بكثرة الغلط غير أنه ثبت في كتابه.

وعزاه السيوطي في الدر ١٢/ ٢٨٨، إلى المنذر وابن أبي حاتم -وهو في القسم المفقود- وابن مردويه. ورواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مرسله، إذ إنه لم يره -كما في التقریب ص ٦٩٨، برقم (٤٧٨٨)- لكن عرفت الوساطة بينهما وهو مجاهد كما في التهذيب للحافظ ابن حجر ٧/ ٣٣٩، وإسناد علي بن أبي طلحة يصححه العلماء وإن لم يدرکه واعتبروه من الطرق الصحيحة لتفسير ابن عباس -رضي الله عنهما- لما عرف المحذوف وهو ثقة، وسيأتي المزيد من بيان حاله.

(٣) ابن حارثة، أبو محمد، ويقال: أبو زيد، الكلبي، الحَبُّ ابن الحب، صحابي مشهور، (ت: ٥٤ هـ). انظر: الاستيعاب ١/ ٧٥، الإصابة ١/ ٤٩.

(٤) سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم، اللَّخْمِيُّ، الشامي، المحدث الحافظ، صاحب المعاجم الثلاثة المشهورة، من مؤلفاته: «كتاب الدعاء»، (ت: ٣٦٠ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٠٧، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٩. والطبراني: نسبة إلى «طَبْرِيَّة» مدينة بالأردن في ناحية الغور. انظر: الأنساب ٤/ ٤٢، معجم البلدان ٤/ ١٧، وهي تقع الآن في الشمال الشرقي لفلسطين.

قال: قال رسول الله ﷺ: «كلهم من هذه الأمة»^(١).
 والتوريثُ هنا في موضعِ الإِعطاءِ^(٢)؛ لأن أمة محمد ﷺ لم يرثوا القرآنَ
 عن أمةٍ تَقَدَّمَتْهم، ولكنَّ اللهَ تعالى خَصَّهم به، وهم الذين اصطفاهم اللهُ
 تعالى من عباده.

وقال البيضاوي^(٣): «حَكَمْنَا بتورِيثِهِ منك، يعني النبي ﷺ، أو نُورُثُهُ،
 فَعَبَّرَ بالماضي لِتَحَقُّقِهِ».

(١) المعجم الكبير ١/١٦٧، برقم (٤١٠)، والبيهقي في البعث ص ٨٤، برقم (٦٠)،
 كلاهما عن أسامة بن زيد -رضي الله عنه-، بلفظ: «كلهم من هذه الأمة»، وأخرجه
 أيضاً البيهقي برقم (٥٩)، بإسناد آخر عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أسامة
 ابن زيد مرفوعاً، بلفظ: «كلهم في الجنة»، وكذا أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد
 ٣٧١/١٢.

ضعيف؛ في إسناده: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، صدوق سيء الحفظ جداً، كما
 في التقريب ص ٨٧١، برقم (٦١٢١)، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٩٦.
 (٢) انظر: تفسير القرطبي ١٧/٣٨١.

(٣) أنوار التنزيل ٢/٢٧٢.

والبيضاوي هو: عبد الله بن عمر بن محمد، أبو الخير، ناصر الدين، الشيرازي،
 الشافعي، القاضي، كان عارفاً بالفقه والتفسير والعربية وغيرها، ولي قضاء القضاة
 بشيراز، من مؤلفاته: «المنهاج» في أصول الفقه، (ت: ٦٨٥ هـ). انظر: طبقات الشافعية
 الكبرى للسبكي ٨/١٥٧، طبقات المفسرين للداودي ١/٢٤٢. والبيضاوي: نسبة
 إلى «بيضاء» بلدة من بلاد فارس، وهي أكبر مدينة من كورة إصطخر. انظر: الأنساب
 ١/٤٣١، معجم البلدان ١/٥٢٩.

ثم قَسَمَ الوارثين إلى ثلاثة أقسام، فقال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

قال مكِّي^(١): «هم المذكورون في «الواقعة»: فالسابق بالخيرات هو الْمُقَرَّبُ، والمقتصد أصحابُ اليمينِ، والظالمُ لنفسه أصحابُ الْمَشَأمة».

وتعقَّبَه في «البحر»^(٢): بأن الأكثرين على أن هؤلاء الثلاثة هم في أمة الرسول عليه السلام، ومن كان من أصحابِ الْمَشَأمة مَكْذَباً ضالاً لم يُورَث الكتاب، ولا اصطفاه اللهُ تعالى، وإنما الذي في «الواقعة» أصنافُ الخَلْقِ من الأوَّلِينِ والآخِرِينَ.

(١) «الهداية» ٥٩٧٥ / ٩. وانظر: البحر المحيط ٣١٣ / ٧. ومثل قوله مروياً عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: الدر المنثور ٢٩٠ / ١٢.

ومكِّي: هو مكِّيُّ بن أبي طالب - حَمُوش - بن محمد، أبو محمد، القَيْسِيُّ، القَيْرَوَانِيُّ، ثم القرطبي، المقرئ؛ كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية، من مؤلفاته: «الكشف عن وجوه القراءات»، و«التبصرة في القراءات السبع»، (ت: ٤٣٧ هـ).

انظر: جذوة المقتبس ٣٢٩، معرفة القراء الكبار ٧٥١ / ٢، طبقات المفسرين للداودي ٣٣٧ / ٢.

(٢) البحر ٣١٣ / ٧.

قال عثمان بن عفان^(١) رضي الله عنه: «سابقنا أهل جهادنا، ومقتصدنا أهل حصرنا، وظالمنا أهل بدونا، لا يشهدون جماعة ولا جمعة»^(٢).
وقيل: الظالم: المقصر في العمل بالقرآن، والمقتصد: العامل به في أغلب الأوقات، والسابق: الذي يضم التعليم والإرشاد إلى العمل.
وقال الحسن^(٣): «الظالم: من خفت حسناته، والمقتصد: من استوت، والسابق: من رجحت»^(٤).

(١) ابن أبي العاص، أبو عبد الله، القرشي، الأموي، أمير المؤمنين، ذو النورين، أحد السابقين الأولين، والخلفاء الراشدين، والعشرة المبشرة، استشهد سنة (٣٥ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٠٣٧، الإصابة ٤/٤٥٦.

(٢) رواه البيهقي في البعث والنشور ص ٨٥، برقم (٦٢) إلا أن في إسناده راوياً مبهماً وهو الراوي عن عثمان - رضي الله عنه -، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١٢/٢٨٩ إلى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه، جميعهم عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - والمصادر المذكورة مفقودة، وكذا هو في القسم المفقود من تفسير ابن أبي حاتم، وانظر: كنز العمال ٢/٤٨٦.

(٣) ابن أبي الحسن -يسار- أبو سعيد، البصري، الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه، وهو رأس الطبقة الثالثة من التابعين، (ت: ١١٠ هـ). انظر: التاريخ الكبير ٢/٢٨٩، طبقات الفقهاء ص ٨٧، تذكرة الحفاظ ١/٧١. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٣.

(٤) ذكره التستري أبو محمد سهل بن عبد الله في حقائق القرآن ص ١٢٩، وابن الجوزي في زاد المسير ٦/٤٩٠، والقنوجي في فتح البيان ١١/٢٤٩، وانظر: تفسير الحسن البصري جمع ودراسة وتحقيق د/ شير علي ٤/٣٣٧، برقم (١٠٠٨)، ولم نقف له على إسناده.

وعن ابن مسعود^(١) عند ابن جرير^(٢) الطَّبْرِيّ^(٣) قال: «إن هذه الأمة ثلاثة أثلاثٍ يومَ القيامةِ؛ ثلثٌ يدخلون الجنةَ بغيرِ حسابٍ، وثلثٌ يحاسبون حساباً يسيراً، وثلثٌ يجيئون بذنوبٍ عظامٍ حتى يقول: ما هؤلاء؟ وهو أعلم تبارك وتعالى، فتقول الملائكةُ: هؤلاء جاؤوا بذنوبٍ عظامٍ، إلا أنهم لم يُشركوا بك. فيقول الربُّ عزَّ وجلَّ: أَدْخِلُوا هَؤُلَاءِ فِي سَعَةِ رَحْمَتِي، وتلا عبدُ الله هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ الآية [فاطر: ٣٢].»

وقد اختلفَ في هذه الأصنافِ على نيِّفٍ وأربعين قولاً^(٤)، ثم عقَّب سبحانه وتعالى الآياتِ المذكورةَ بقوله تعالى: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣].

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل، أبو عبد الرحمن، الهُدَلِيّ، أحد السابقين الأولين، من كبار علماء الصحابة، مناقبه جمة، (ت: ٣٢ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ٩٨٧، الإصابة ٤/ ٢٣٣.

(٢) محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر، الأملي، المفسّر، إمام عارف بالقراءات والسنن، استوطن بغداد، وأقام بها حتى وفاته، من أشهر مؤلفاته: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، (ت: ٣١٠ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٦٧، طبقات المفسرين للدواودي ٢/ ١٠٦. والطَّبْرِيّ: نسبة إلى «طَبْرِسْتان»، وهي بلدان كثيرة يشملها هذا الاسم، منها: «أَمْل»، وهي قَصْبَتها - عاصمتها -، وإليها ينسب المُتَرَجِم. انظر: الأنساب ٤/ ٤٥، معجم البلدان ٤/ ١٣.

(٣) في تفسيره ١٩/ ٣٦٨ سورة فاطر، آية ٣٢، ضعيف، في إسناده شيخ الطبري: محمد ابن حميد الرّازي، قال الحافظ ابن حجر: «حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه». التقريب ص ٨٣٩، برقم: (٥٨٧١)، ويأسناد ابن جرير ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره ٦/ ٥٣٢، ٥٣٤-٥٣٥ مثله.

(٤) انظر: لطائف الإشارات للقشيري ٣/ ٢٠٥-٢٠٦.

والظاهرُ أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ في ﴿يَدْحُلُونَهَا﴾ عائِدٌ على الأَصنافِ الثلاثةِ. وهو قولُ عمر^(١) بنِ الخطابِ، وعثمانُ ابنِ عفَّانَ^(٢)، وعبدُ اللهِ / بنِ مسعودٍ^(٣)، وأبي الدَّرْداءِ^(٤)،

[٣/أ]

(١) أخرجه البيهقي في البعث والنشور ص ٨٤، برقم (٦١)، عن عمر -رضي الله عنه- وقال: «فيه إرسال بين ميمون بن سياه وبين عمر رضي الله عنه، وروي من وجه آخر غير قوي عن عمر -رضي الله عنه- موقوفاً عليه»، وسيأتي مزيد تخريج له في ص ١٤. وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٢٨٨/١٢ ابن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر، وذكر جميع المذكورين من الصحابة أبو حيان في البحر المحيط ٣١٣/٧.

وعمر بن الخطاب هو: ابن نُفَيْل، أبو حفص، القُرشي، العَدَوِي، أمير المؤمنين، جمّ المناقب، استشهد سنة (٢٣ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١١٤٤، الإصابة ٤/٥٨٨. (٢) عزاه السيوطي في الدر المنثور ٢٨٩/١٢ إلى ابن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن عثمان -رضي الله عنه- وهو في القسم المفقود من تفسير ابن أبي حاتم.

(٣) تقدم تخريجه ص ٩.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٥/١٩٤-١٩٥ و٦/٤٤٤، وضعف إسناده شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ٣٦/٢٧-٢٨، ٥٧-٥٨، برقم (٢١٦٩٧، ٢١٧٢٧)، في التعليق ذي الرقم (١) في الموضوعين. وابن أبي الدنيا في الأحوال (٢٧٦)، وابن جرير في تفسيره ١٩/٣٧٥، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ٦/٥٣٤، وساقه بإسناده، والطبراني في المعجم الكبير ١٨/٧٩-٨٠، برقم (١٤٩)، وقال الهيثمي في المجمع ٧/٩٦: «وفيه سلامة بن روح وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات». والحاكم في المستدرک ٢/٤٢٦، ومن طريقه البيهقي في البعث والنشور ص ٨٣، برقم (٥٨)، والبغوي في تفسيره ٦/٤٩١-٤٩٢، من طريق الثوري، =

وعُقبة^(١) بن عامرٍ، وأبي سعيد^(٢)،

عن الأعمش، قال: ذكر أبو ثابت، قال: دخل رجل المسجد فجلس إلى جنب أبي الدرداء - رضي الله عنه - به. وعزاه السيوطي في الدر ١٢ / ٢٨٥ إلى الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه. وقال البيهقي: «إذا كثرت روايات في حديث ظهر أن للحديث أصلاً». كما في البعث والنشور ص ٨٤، وُضِعَّ إسناد ابن أبي حاتم برجل مجهول.

وأبو الدرداء هو: عُويمر بن زيد - وقيل: ابن عبد الله، وقيل: ابن ثعلبة - بن قيس، الخَزْرَجِي، الأنصاري، صحابي جليل، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي ﷺ، (ت: ٣٢ هـ). انظر: الاستيعاب ٣ / ١٢٢٧، غاية النهاية ١ / ٦٠٦، الإصابة ٤ / ٧٤٧.

(١) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٧ / ٣١٤ بدون إسناد.

وعقبة بن عامر هو: ابن عَبَس، أبو حَمَّاد - وقيل في كنيته غير ذلك - الجُهَني، صحابي جليل، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان قارئاً عالماً بالفقه والفرائض، وهو أحد من جمع القرآن، (ت: ٥٨ هـ). انظر: الاستيعاب ٣ / ١٠٧٣، الإصابة ٤ / ٥٢٠.

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٣ / ٦٨١ برقم (٢٣٥٠)، وكذا أحمد في مسنده ٣ / ٧٨ كلاهما من طريق شعبة، عن الوليد بن العيزار، أنه سمع رجلاً من ثقيف يُحدِّث عن رجل من كنانة عن أبي سعيد به. والترمذي في سننه ٥ / ٢٧٧-٢٧٨، ك: التفسير، ب: ومن سورة الملائكة، برقم (٣٢٢٥)، وقال: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وابن جرير في تفسيره ١٩ / ٣٧٦، والبيهقي في البعث والنشور ص ٨٣، برقم (٥٧)، جميعهم من طريق شعبة بمثل ما تقدم، ضعيف في إسناده مجهولان لا يعرفان لإبهامهما وهما رجلٌ من ثقيف ورجل من كنانة، كذا ذكر القنوجي في فتح البيان ١١ / ٢٥١، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١١ / ٣٢٤ - سورة فاطر، الآية: ٣٢ -:

«هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفي إسناده من لم يُسَمَّ»، وصححه الشيخ الألباني =

وعائشة^(١)،

في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٣١٥، برقم (٣٢٢٥)، وقال: «صحيح» بدون عزو الحكم إلى تخريج، والإسناد المذكور عند الجميع فيه راويان مبهمان كما تقدم، ولكنه كما قال الترمذي يمكن تحسينه، بشواهد المذكورة، والله أعلم. وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١١/ ٣٢٣: «والصحيح أن الظالم لنفسه من هذه الأمة، وهذا اختيار ابن جرير كما هو ظاهر الآية، وكما جاءت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ من طرق يشد بعضها بعضاً» ثم ساق الروايات.

وأبو سعيد هو: سعد بن مالك بن سنان، الأنصاري، الخزرجي، الخُدري، مشهور بكنيته، كان من علماء الأنصار، حفظ عن النبي ﷺ سنناً كثيرة، (ت: ٦٤ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ٢/ ٦٠٢، الإصابة ٣/ ٧٨.

(١) أخرجه الطيالسي في مسنده ٣/ ٩٢، برقم (١٥٩٢) من طريق أبي شعيب الصلت ابن دينار، عن عقبة بن صُهبان الهنائي، قال: سألت عائشة عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَحْصَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾، وكذا الطبراني في الأوسط ٧/ ٥٦، برقم (٦٠٦٠)، وكذا هو في مجمع البحرين ٦/ ٦٠-٦١، لكنه ضعيف جداً في إسناده: أبو شعيب الصلت بن دينار البصري مشهور بكنيته، متروك، كما في التقريب ص ٤٥٥، برقم (٢٩٦٣)، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٩٧ - كتاب التفسير -، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عقبة بن صُهبان إلا أبو شعيب الصلت بن دينار، تفرد به معتمر».

وكذا من طريق الصلت أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/ ٤٢٦، وصححه، وتعقبه الذهبي بضعف الصلت، ووقع فيه وفي التلخيص: «الصلت بن عبد الرحمن»، وصوابه: «الصلت بن دينار»، كما تقدم في التقريب ومصادر التخريج غير المستدرک. وعائشة هي: بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، وأفقها نساء الأمة، (ت: ٥٧ هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٨١، الإصابة ٨/ ١٦.

ومحمد بن الحنفية^(١)، وجعفر^(٢) الصادق^(٣)، وغيرهم^(٤).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٣٧٠ / ١٩، وساقه بإسناد ابن جرير الحافظ ابن كثير أيضاً في تفسيره ٣٢٧ / ١١، وهو ضعيف به؛ في إسناده شيخ الطبري محمد بن حميد الرازي ضعيف كما تقدم، وعزاه الحافظ ابن كثير في المصدر السابق ٣٢٧ / ١١ للثوري أنه رواه عن إسماعيل بن سميع عن رجل عن ابن الحنفية بنحوه، فهو ضعيف أيضاً في إسناده راوٍ مبهم، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣١٤ / ٧. وابن الحنفية هو: محمد بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم، وأبو عبد الله، القرشي الهاشمي، والحنفية أمه، من كبار التابعين، وكان ورعاً كثير العلم، (ت: ٨١ هـ). انظر: وفيات الأعيان ١٦٩ / ٤، سير أعلام النبلاء ١١٠ / ٤.

(٢) جعفر بن محمد بن علي، أبو عبد الله، القرشي، الهاشمي، المدني، من سادات أهل البيت، (ت: ١٤٨ هـ). انظر: وفيات الأعيان ١ / ٣٢٧، سير أعلام النبلاء ٢٥٥ / ٦.

(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣١٤ / ٧.

وورد في الباب أيضاً عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير برقم (٤١٠) وعند البيهقي في البعث والنشور (٦٣)، وكذا هو عند الخطيب في تاريخ بغداد ٣٧١ / ١٢، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٦ / ٧ عن إسناده الطبراني وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وهو سيء الحفظ جداً، ومداره عليه عند الجميع وهو ضعيف ولكنه يتقوى الحديث بمجموع شواهد فيحسن.

(٤) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣١٤ / ٧، وهما أبو إسحاق السبيعي، وكعب الأخبار.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «هو عائدٌ على السابق فقط، ولهذا جَعَلَ ذلك إشارةً إلى السَّبِقِ المفهومِ مِنْ قولِهِ: ﴿سَابِقٌ﴾».

قال: «وفي اختصاصِ السابقين بعد التقسيمِ بِذِكْرِ ثوابهم، والسكوتِ عن الآخرين، ما فيه من وجوبِ الحَذَرِ، فَلْيَحْذَرِ الْمُقْتَصِدُ، وَلْيَمْلِكِ^(٢) الظالمُ لنفسه حَذراً، وعليهما بالتوبةِ النَّصُوحِ المَخْلَصَةِ من عذابِ الله، ولا يَغْتَرَّ ابمارواه عمر بن الخطاب^(٣) رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ:

(١) الكشاف ٦١٣/٣.

والزَّمَخْشَرِيُّ هو: محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، جار الله، الخوارزمي، المعتزلي، النحوي اللغوي، المفسر، من مؤلفاته: «الفاائق في غريب الحديث»، «أساس البلاغة»، (ت: ٥٣٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٠، طبقات المفسرين للدوادبي ٣١٤/٢. وهو منسوب إلى «رَمَخْشَر» قرية كبيرة من قرى خوارزم من بلاد خراسان. انظر: الأنساب ١٦٣/٣، معجم ما استعجم ٥١٥/٢.

(٢) في النسخ، والبحر المحيط ٣١٤/٧، وحاشية ابن التمجيد على البيضاوي بهامش حاشية القونوي ٦٩/١٦: «وليهلك»، وله وجه، والمثبت من الكشاف، وحاشيته لابن المنير، وكذلك جاءت في مطبوعة «اللطائف».

(٣) أخرجه ابن أبي زنين في تفسيره ٣٢/٤، وسعيد بن منصور في سننه ١٢٠/٢، برقم (٢٣٠٨)، وكذا البيهقي في البعث والنشور ص ٨٤، برقم (٦١)، وبين إرساله بين ميمون وبين عمر - رضي الله عنه - وأورده في تخريج الكشاف ١٥٣/٣، من طريق فرج بن فضالة، عن أزهر بن عبد الله، عمّن سمع عمر - رضي الله عنه - فهذا في إسناده راوٍ مبهم، وفي إسناده ابن أبي زنين ميمون بن سياه، عن شهر، عن عمر - رضي الله عنه - به، وميمون صدوق عابد يخطئ، وشهر صدوق كثير الإرسال والأوهام، كما في التقريب ص ٤٤١، برقم (٢٨٤٦)، وص ٩٨٩، برقم (٧٠٩٤)، واختلف في إسناده =

«سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له»، فإن شرط ذلك صحّة التوبة^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقوله تعالى:

حديث ميمون بن سياه، فرواه حفص بن خالد، عن ميمون بن سياه، عن عمر -رضي الله عنه- به، وفيه إرسال بين ميمون وعمر -رضي الله عنه-، وقال ابن حجر في الكافي الشاف ١٣٩: «هذا منقطع». والكشاف ٤٤٣/٣ وبذيله الكافي الشاف.

ومن الطريق المذكور أخرجه الرافعي في التدوين في أخبار قزوین ٣/٣٣١، وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ٣/١٥٣: «ورواه العقيلي في كتاب الضعفاء -قلت في ٣/٤٤٣- وابن مردويه في تفسيره، والواحد في الوسيط، عن الفضيل بن عميرة الطفاوي، عن ميمون بن سياه الكردي، عن أبي عثمان النهدي، قال: «سمعت عمر بن الخطاب قرأ على المنبر...» فذكره، وأعله بالفضيل بن عميرة، وكذا الحافظ ابن حجر في المصدر السابق، وقال العقيلي: «لا يتابع على إسناده، وقد روي بإسناد أصلح من هذا».

وانظر: الحاشية برقم (٣) ص ٩، والمصدر السابق لأبي حيان. ونقل السيوطي في الدر ١٢/٢٨٦ عن البيهقي أنه قال: «إذا كثرت الروايات في حديث ظهر أن للحديث أصلاً»، وقال القنوجي في فتح البيان ١١/٢٥٢: «وهذه الأحاديث تقوي بعضها بعضاً، ويجب المصير إليها ويدفع بها قول من حمل الظالم لنفسه على الكافر».

(١) مذهب الصحابة والسلف والأئمة هو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار، وبعضهم يُغفر له.

والآية التي نزع بها الزمخشري فيها التخويف الشديد للمتخلفين عن الغزو، والحث على التوبة والندم، ففيها ردٌّ على المرجئة الذين يقولون: لا يُعذَّب أحدٌ من هذه الأمة. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، أدلُّ دليل على بطلان اشتراط صحّة التوبة للمغفرة كما يدعي الزمخشري.

فلما ذكر الله أنه يغفر ما دون الشرك لمن يشاء علمنا بوقوع المغفرة العامة مما دون الشرك، لكنها لبعض الناس. وحينئذ فمن عُفِر له لم يُعذَّب، ومن لم يُغفر له عُذَّب.

﴿إِمَّا يَعِذُّ بِهِمْ وَإِمْأَيُتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، ولقد نطق القرآن بذلك في مواضع، من استقرأها اطلع على حقيقة الأمر، ولم يُعلل نفسه بالخُدَع»^(١) انتهى. وهو على طريق المعتزلة^(٢).

فإن قلت^(٣): ما الحكمة في تأخير السابق وتقديم الظالم؟ أجيب: لثلاث عَجَبَ السابق بنفسه، وَيَيْئَسُ الظالم من رحمته. ولما كان الظالم له زَلَّةٌ^(٤)،

وأحاديث الشفاعة المتواترة تدل كذلك على عدم اشتراط صحة التوبة للمغفرة؛ إذ إن الشفاعة قد تمنع من دخول النار ابتداءً لمن استحقها، أو تكون سبباً في قصر مدة لبثه في النار.

ومن أشهر أحاديث الشفاعة قوله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» أخرجه أحمد في المسند برقم (١٣٢٢٢)، وأبو داود برقم: (٤٧٣٩)، والترمذي برقم (٢٤٣٥)، وغيرهم من طرق عن أنس، قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم على شرط الشيخين. المستدرک ١/ ٦٩، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٣٧١٤)، ويروى عن غير أنس من الصحابة.

والحديث أصله في الصحيحين: في صحيح البخاري برقم: (٦٣٠٥)، وصحيح مسلم برقم (٢٠٠)، من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «لكل نبي دعوة دعاها لأمته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة» واللفظ لمسلم.

انظر: تفسير آيات أشكلت من القرآن لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/ ٢٩٤-٢٩٥، فتح الباري ١١/ ٩٧، ٤٢٨، ٤٤٣.

- (١) ش: «بالخداع»، والمثبت موافق لما في الكشاف.
- (٢) هذا التعليق من أبي حيان في البحر.
- (٣) انظر هذا السؤال والجواب في تفسير: لطائف الإشارات للقشيري ٣/ ٢٠٤-٢٠٥، وبمعناه في تفسير القرطبي ١٧/ ٣٨٤-٣٨٥.
- (٤) المثبت من: د، وهو الموافق لما في تفسير لطائف الإشارات للقشيري ٣/ ٢٠٥، وسائر النسخ: «ذلة».

والسابق له صَوْلَةٌ، رَفَعَ تَعَالَى زَلَّةَ الظَّالِمِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِنَفْسِهِ﴾، وَكَسَرَ صَوْلَةَ السَّابِقِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا ذِينَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، كَأَنَّهُ يَقُولُ: يَا ظَالِمُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، ظَلَمْتَ، وَلَكِنْ عَلَى نَفْسِكَ، يَا سَابِقُ اخْفِضْ رَأْسَكَ، سَبَقْتَ، وَلَكِنْ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي بَقِيَةِ الْآيَةِ (١): ﴿إِنَّا رَبَّنَا غُفُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤]، إِشَارَةٌ إِلَى دُخُولِ الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ الْجَنَّةَ، وَ﴿شَكُورٌ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى السَّابِقِ، وَأَنَّهُ كَثِيرُ الْحَسَنَاتِ. وَ﴿دَارَ الْمَقَامَةِ﴾ [فاطر: ٣٥] هِيَ الْجَنَّةُ، لِأَنَّهَا دَارٌ إِقَامَةٌ لَا يُرْحَلُ عَنْهَا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩]، أَيْ: يَقْرَأُونَهُ، وَيُذَوِّمُونَ عَلَى تِلَاوَتِهِ.

وَقَالَ مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ (٢): «هَذِهِ آيَةُ الْقُرَّاءِ»، وَالْمُرَادُ (٣): يَتَّبِعُونَ كِتَابَ اللَّهِ، فَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ.

(١) انظر: البحر المحيط ٣١٤ / ٧.

(٢) أبو عبد الله، الحرشي، العامري، البصري، ثقة عابد فاضل، (ت: ٩٥ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٦٧ / ٢٨، سير أعلام النبلاء ١٨٧ / ٤.

والأثر: أخرجه ابن المبارك في الزهد ٦١١ / ٢، برقم (٧٤٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٤٣ / ١٢، برقم (٣٦١٢٨)، وابن جرير في تفسيره ٣٦٦ / ١٩، وأبو نعيم في الحلية ٢ / ٢٠٣، جميعهم من طريق قتادة ويزيد الرشك عن مطرف به. ورجاله بين ثقة وصدوق، وقد تابع يزيد بن أبي الرشك: قتادة في شيخه مطرف متابع تامه، فيكون الإسناد بمجموع طرقه صحيحاً لغيره. وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٢٨٤ / ١٢ إلى عبد بن حميد ومحمد بن نصر وابن المنذر وابن أبي حاتم أيضاً، وهو في القسم المفقود من تفسير ابن أبي حاتم.

(٣) المثبت من: د، ف، ش، وفي بقية النسخ: «أو». وهو تفسير من المؤلف تابع فيه

وقال الكلبي^(١): «يأخذون بما فيه».

وقال السدي^(٢): «هم أصحاب الرسول ﷺ».

وقال عطاء^(٣): «هم المؤمنون».

ولما ذَكَرَ تعالى وَصَفَهُم بالخشية - وهي عمل القلب - ذكر أنهم يَتَلَوْنَ كتابَ الله، وهو عمل اللسان، وأنهم أقاموا الصلاة، وهي عمل الجوارح، وأنفقوا، وهو العمل المَالِي.

وقوله: ﴿يَرْجُونَ تَجْرَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩]، خبرٌ «إِنَّ»، أي: لن تَكْسُدَ، ولن يَتَعَذَّرَ الرَّبُّ فيها، وهو إشارة إلى الإخلاص، أي: يفعلون تلك الأفعال من: التلاوة وإقام الصلاة والإنفاق، ويقصدون بذلك وَجَهَ الله لا الرياء / والسُّمعة.

[٣/ب]

(١) محمد بن السائب بن بشر، أبو النَّضْر، كان أخبارياً، مفسراً، عالماً بالأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث، وله «تفسير» ذكر له سزكين عدة نسخ خطية، (ت: ١٤٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٤٨، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٤٤، تاريخ التراث ١/ ١/ ٨١، وانظر قول الكلبي في البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ٣١٢.

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد، الحجازي ثم الكوفي، الأعمور، وهو السدي الكبير، المفسر، المحدث، صدوق يهيم، ورُمي بالتشيع، (ت: ١٢٧ هـ). وسُمِّي بالسدي: لأنه كان يقعد في سُدة باب الجامع بالكوفة. انظر: تهذيب الكمال ٣/ ١٣٢، تقريب التهذيب ص ١٤١، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٠٩. وراجع في نسبه أقوالاً أخرى في الأنساب ٣/ ٢٣٨. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ٣١٢.

(٣) ابن أبي رباح - أسلم - أبو محمد، القرشي مولا هم، المكي، مفتي الحرم، روى القراءة عن أبي هريرة، (ت: ١١٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٧٨، غاية النهاية ١/ ٥١٣، وانظر قوله في: البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ٣١٢.

وقوله: ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ﴾ [فاطر: ٣٠] متعلق بـ ﴿يَرْجُونَ﴾ أو بـ ﴿لَنْ تَجُورَ﴾ أو بمضمير تقديره: فَعَلُوا ذلك، أقوال^(١).

وقال الزمخشري^(٢): «وإن شئت جعلت ﴿يَرْجُونَ﴾ في موضع الحال، أي: وأنفقوا راجين ﴿لِيُؤْفِقَهُمْ﴾، أي: فعلوا جميع ذلك لهذا الغرض، وخبرٌ «إن» قوله: ﴿إِنَّهُ عَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠] على معنى: غفورٌ لهم، شكورٌ لأعمالهم».

﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: ٣٠] قيل: بتشفيعهم فيمن أحسن إليهم، قاله أبو وائل^(٣).

(١) انظر: البحر المحيط ٧/٣١٢-٣١٣.

(٢) الكشاف ٣/٦١٢.

(٣) شقيق بن سلمة، الأسدي - أسد خزيمة - الكوفي، ثقة مخضرم، أدرك النبي ﷺ ولم يره، (ت: ٨٢ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٢/٥٤٨، سير أعلام النبلاء ٤/١٦١.

وقول أبي وائل: ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٧/٣١٣، وذكر القنوجي في فتح البيان ١١/٢٤٦ المعاني المذكورة كلها، ولكن بدون عزوها إلى قائلها.

وأخرج ابن جرير في تفسيره ١٩/٣٦٦ بإسناد حسن رجاله بين ثقة وصدوق عن قتادة تفسيراً آخر لفظه: «إنه غفور لذنوبهم، شكور لحسناتهم». وعزاه السيوطي في الدر ١٢/٢٨٤ إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم أيضاً، وهو في القسم المفقود منه.

وفي الحديث^(١): «بتضعيف حسناتهم»، وقيل^(٢): بالنظر إلى وجه الله الكريم.

وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْبَادُهُمُ لَخَيْرٌ بِصِيرٍ﴾ [فاطر: ٣١] مع قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] إشارة كآنه تعالى قال: إِنَّا عَلِمْنَا الْبَوَاطِنَ، وَأَبْصَرْنَا الظَّوَاهِرَ، فاصْطَفَيْنَا عِبَادًا، ثم أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ.

وفي الصحيحين^(٣) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

(١) انظر: فتح البيان للفتوحاني ٢٤٦/١١، وساق الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣٢١/١١ حديثاً بإسناد الإمام أحمد - وهو عنده في مسنده ٣٨/٣ - من حديث أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى إذا رضي عن العبد أثني عليه سبعة أصناف من الخير لم يعملهم...» الحديث، وقال: غريب جداً، وهو ضعيف أيضاً فإنه من رواية درّاج أبي السمع عن أبي الهيثم، وهو فيه ضعيف كما في التقريب ص ٣١٠، برقم (١٨٣٣)، وقال الهيثمي في المجمع ١٠/٢٧٢-٢٧٣: «رواه أحمد وأبو يعلى - وهو عنده في مسنده برقم (١٣٣١)، إلا أنه قال: تسعة أضعاف - يظهر أنه تصحفت «أصناف» إلى «أضعاف» لأن في المصدرين الذين أحال إليهما أصناف والله أعلم، رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم»، وانظر: العلل المتناهية لابن الجوزي ٨٢٦/٢، برقم (١٣٨٢)، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح».

(٢) انظر: فتح البيان ٢٤٦/١١.

(٣) صحيح البخاري ٧٤/٩ - مع فتح الباري -، ك: فضائل القرآن، ب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، برقم (٥٠٢٧)، ولم نقف عليه في صحيح مسلم فيما بحثنا، والحديث عند أصحاب السنن وغيرهم؛ فرواه الترمذي برقم (٢٩٠٧)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأبو داود برقم (١٤٥٢)، والنسائي في فضائل القرآن برقم (٦١-٦٣)، والكبرى برقم (٧٩٨٢، ٧٩٨٣، ٧٩٨٤)، وابن حبان في صحيحه برقم (١١٨).

وعن أنس^(١) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أهلين من الناس. قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»^(٢). رواه النسائي^(٣) والحاكم^(٤).

(١) ابن مالك بن النَّضْر، أبو حمزة، الأنصاري، الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الرواية عنه، مناقبه كثيرة، (ت: ٩٣ هـ). انظر: الاستيعاب ١/١٠٩، الإصابة ١/١٢٦.

(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى ٧/٢٦٣، ك: فضائل القرآن، ب: أهل القرآن، برقم (٧٩٧٧)، وابن ماجه في سننه ١/٧٨ المقدمة، ب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، برقم (٢١٥)، وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه ١/٩١، والحاكم في المستدرک ١/٥٥٦، ك: فضائل القرآن، قال عقبه: «قد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس - رضي الله عنه -، وهذا أمثلها»، ووافقه الذهبي على هذا الحكم، والحديث ذكره الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ٤/٨٥، وقال: «صحيح ثابت». وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده ٣/١٢٧، وحسنه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ١٩/٢٩٦-٢٩٧، برقم (١٢٢٧٩)، حاشية برقم (١).

وقوله ﷺ: «أهلين» جمع أهل، هم أهل القرآن: أي حفظته العاملون به، يعني أنهم أهل الله أي أولياؤه المختصون به.

(٣) أحمد بن شُعَيْب بن علي، أبو عبد الرحمن، الخراساني، الإمام الحافظ، صاحب «السنن»، من مصنفاته أيضاً: «عمل اليوم والليلة»، (ت: ٣٠٣ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١/٣٢٨، سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٥. والنسائي: نسبة إلى بلد بخراسان يقال لها: «نَسَا»، ويقال في النسبة إليها: «النسوي» أيضاً. انظر: الأنساب ٥/٤٨٣.

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد، أبو عبد الله، الضَّبِّي، النيسابوري، الشافعي، المعروف بابن البَيْع -نسبة إلى البيعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري- الحافظ، المحدث، من مؤلفاته: «معرفة علوم الحديث»، (ت: ٤٠٥ هـ). انظر: الأنساب ١/٤٣٢، سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢، طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٥٥.

أي: حَفَظَةُ الْقُرْآنِ، العاملون به، وهم أولياء الله، والمختصون به اختصاصاً
 أهل الإنسان به، وليس من أهله مَنْ حَفِظَ لَفْظَهُ، وَضِيعَ حَدُودَهُ.
 وَسُئِلَ ذُو النُّونِ الْمِصْرِيُّ^(١) عَنْ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: «هَمَّ الَّذِينَ مَطَّرَتْ
 عَلَيْهِمْ سَحَابُ الْأَشْجَانِ، وَنَصَبُوا رُكْبَهُمْ وَالْأَبْدَانَ، وَتَسَرَّبَلُوا بِالْخَوْفِ
 وَالْأَحْزَانِ، وَشَرِبُوا بِكَأْسِ الْيَقِينِ، وَرَاضُوا أَنْفُسَهُمْ رِيَاضَةَ الْمُتَّقِينَ، كَحَلَّوْا
 أَبْصَارَهُمْ بِالسَّهَرِ، وَعَضُّوْهَا عَنِ النَّظَرِ، فَقَامُوا لِيْلِهِمْ أَرْقَاءً، وَتَبَادَرَتْ دُمُوعُهُمْ
 فَرَقًا، حَتَّى ضُنِّيَتْ^(٢) مِنْهُمْ الْأَبْدَانَ، وَتَغَيَّرَتْ مِنْهُمْ الْأَلْوَانُ، صَحِبُوا الْقُرْآنَ
 بِأَبْدَانٍ نَاحِلَةٍ، وَشَفَاهِ ذَابِلَةٍ، وَدُمُوعٍ وَابِلَةٍ، وَزَفَرَاتٍ قَاتِلَةٍ، فَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَعِيمِ
 الْمُتَنَعِّمِينَ، وَشَغَلَهُمْ عَنِ مَطَامِعِ الرَّاغِبِينَ، فَاضْتَّ عِبْرَاتِهِمْ مِنْ وَعِيدِهِ، وَشَابَتْ
 ذَوَابُّهُمْ مِنْ تَحْذِيرِهِ، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾
 [الزمر: ١٨]»^(٣).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ
 اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: ﴿الْم﴾ حَرْفٌ، وَلَكِنْ
 أَلْفٌ حَرْفٌ، وَوَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ». رواه الترمذي^(٤) وصححه.

(١) ثوبان بن إبراهيم، وقيل: فيض بن أحمد، أبو الفيض، ويقال: أبو الفيض، الثوبى،
 الإخميمي، الزاهد، كان عالماً فصيحاً حكيماً، (ت: ٢٤٥ هـ). انظر: حلية الأولياء
 ٣٣١/٩، سير أعلام النبلاء ١١/٥٣٢.

(٢) ضُنِّيَتْ: اشتدَّ مرضها حتى نَحَلَتْ.

(٣) لم نقف على هذا النص.

(٤) في سننه ٣٣/٥، ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما

له من الأجر، برقم (٢٩١٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من =

= هذا الوجه». وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک ١/ ٥٥٥، ٥٦٦، ك: فضائل القرآن، وصححه في الموضوعين، والخطيب في تاريخه ١/ ٢٨٥-٢٨٦، في ترجمة محمد بن أحمد بن الجنيد من طريق أبي الأحوص، عن ابن مسعود به مرفوعاً، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ٢/ ٢٦٣، برقم (٦٦٠).

والترمذي هو: محمد بن عيسى بن سَورة، أبو عيسى، السُّلمي، الضريير، صاحب «السنن»، وأحد الأئمة الحفاظ المبرزين، من مؤلفاته أيضاً: «الشمائل المحمدية»، (ت: ٢٧٩ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠. وحكى السمعانيُّ خلافاً في ضبط: «الترمذي»، ثم قال: «والذي كنا نعرفه قديماً فيه: كسر التاء والميم جميعاً»، وهو منسوب إلى «ترُمذ» مدينة قديمة على نهر جيحون، خرج منها كثير من العلماء. انظر: الأنساب ١/ ٤٥٩، معجم البلدان ٢/ ٢٦.

وروى السَّلَفِي^(١) في «الْبُلْدَانِيَّاتِ»^(٢) عن أبي هريرة^(٣) / أن رسول الله ﷺ قال: «يا أبا هريرة تَعَلَّمِ الْقُرْآنَ، وَعَلَّمَهُ النَّاسَ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ وَأَنْتَ كَذَلِكَ زَارَتِ الْمَلَائِكَةُ قَبْرَكَ، كَمَا يُزَارُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ».

[١/٤]

(١) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو طاهر، الأصبهاني، الشافعي، المحدث، أحد الحفاظ المكثرين، من مؤلفاته: «معجم السفر»، (ت: ٥٧٦ هـ). انظر: فيات الأعيان ١/ ١٠٥، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١. والسَّلَفِي: بكسر السين المهملة، وفتح اللام، نسبة إلى جدّه «سَلَفَةَ» ومعناه: الغليظ الشَّفَّة، وقيل: مشقوقها. انظر: الأنساب ٣/ ٢٧٤، توضيح المشتبه ٥/ ١٣٢.

(٢) أخرجه السَّلَفِي في الأربعين ص ٨٧، برقم (٣٩)، والخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٣٨٠ برقم (٢٢٥٥)، من طريق أبي همام محمد بن مجيب، عن سليمان بن المغيرة، عن قيس بن مسلم، عن طاوس، عن أبي هريرة رضي الله عنه به مع زيادة فيه. ومن الوجه المذكور أورده ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٤٣٣، برقم (٥١٣)، ك: العلم، ب: زيارة الملائكة قبور العلماء، وكذا أورده السيوطي في اللآلئ ١/ ٢٠٣، وابن عراق في تنزيه الشريعة ١/ ٢٦٨، برقم (٤٩)، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وقد غطي بعض الرواة عواره، بأن قال: حدثنا أبو همام القرشي، وهذا عندي أعظم الخطأ أن يبهرج بكذاب، واسمه: محمد بن مجيب. قال يحيى بن معين: كذاب عدو الله - ينظر الميزان ٤/ ٢٤، برقم (٨١١٦) -، وقال أبو حاتم الرازي: ذاهب الحديث»، وانظر: الجرح والتعديل ٨/ ٩٦. وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ١/ ٤٣٠ - ٤٣٤، برقم (٢٦٥)، وقال: «موضوع»، وردّ على تعقيب السيوطي على ابن الجوزي بطريق أخرى بأن فيه ابن شبيب - وهو محمد بن عبد الرحيم ابن شبيب - وهو المتهم به؛ فإن رجال إسناده كلهم ثقات عداه.

(٣) عبد الرحمن بن صخر، الدَّوسِي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، مشهور بكنيته، فضائله كثيرة، (ت: ٥٩ هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٧٦٨، الإصابة ٤/ ٣١٦.

وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^(١)، عن النبي ﷺ [قال]^(٣): «فَأَبْشُرُوا فَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ سَبَبٌ، طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ، وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَمَسَّكُمْوَا بِهِ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضَلُّوا، وَلَنْ تَهْلِكُوا بَعْدَهُ أَبَدًا». رواه الطبراني في الكبير^(٤).

(١) ابن عدي، أبو محمد - وقيل: أبو عدي - القرشي، النَّوْفَلِيُّ، صحابي، كان من حُلَمَاءِ قَرِيْشٍ وَسَادَاتِهِمْ، يُؤْخَذُ عَنْهُ النَّسَبُ، (ت: ٥٧هـ) وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ٢٣٢/١، الإصابة ٤٦٢/١.

(٢) المثبت من: ن، س، ر، م، وكذا في المطبوعة، وجاء في سائر النسخ بدلاً من المذكور: «وعنه عن النبي ﷺ: إن هذا...» يعني عن أبي هريرة، ولم نقف عليه من حديثه في المصادر التي رجعنا إليها.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المعجم الكبير للطبراني، وكذلك الفاء في كلمتي: «فأبشروا فإن».

(٤) ١٢٦/٢، برقم (١٥٣٩)، وكذا في الصغير ٩٨/٢، وإسناده ضعيف جداً، فيه أبو عبادة عيسى بن عبد الرحمن الزرقفي، وهو متروك، كما في التقريب ٧٦٨، برقم (٥٣٤١)، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ١/١٦٩، بعد عزوه الحديث للبخاري والطبراني في الكبير والصغير، والمصنف ذكره مختصراً، حذف أوله وهو: «كنا مع رسول الله ﷺ بالجحفة فخرج علينا فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وأن القرآن جاء من عند الله؟ قلنا: نعم، قال: فأبشروا فإن...».

ولكن الحديث صحيح من غير هذا الوجه، فرواه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - ١/٣٢٩، ك: العلم، ب: نفي الضلالة عن الآخذ بالقرآن، برقم (١٢٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٠/٢٢٢، برقم (٣٠٥٠٦)، من حديث أبي شريح الخزاعي - رضي الله عنه -، ومن طريقه عبد بن حميد في المنتخب من المسند ١/٣٨٥، برقم (٤٨٢)، ومحمد بن نصر في قيام الليل كما في مختصره (٧٤)، والطبراني في الكبير =

وعنه ^(١) عليه السلام: «كتابُ الله حبلٌ ممدودٌ من السَّماءِ إلى الأرضِ».

١٨٨/٢٢، برقم (٤٩١)، وقال المنذري في الترغيب ١/ ٧٩: «رواه الطبراني... بإسناد جيد»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٦٩: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح». وقال الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١/ ١٢٤، برقم (٣٨): «صحيح»، وقال في تعليق برقم (٣): «رواه ابن حبان... وابن نصر... بسند صحيح»، وقال في السلسلة الصحيحة ٢/ ٣٣٠، برقم (٧١٣): «هذا سند صحيح على شرط مسلم»، وحسن إسناده على شرط مسلم شعيب الأرنؤوط في تعليقه برقم (١) على الإحسان برقم (١٢٢)، وله شاهد من حديث جبير بن مطعم -رضي الله عنه- وهو صحيح لغيره كما في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٣٩).

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٦/ ١٢٥-١٢٦، ك: المناقب، ب: مناقب أهل بيت النبي عليه السلام، برقم (٣٧٨٥)، من حديث أبي سعيد وزيد بن أرقم -رضي الله عنهما- وقال: «حديث حسن غريب»، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٠/ ٢٢٢-٢٢٣، برقم (٣٠٥٠٦)، ٣٠٥٠٨ من حديث أبي شريح وابن مسعود رضي الله عنهما. وأخرجه أحمد في مسنده ٣/ ١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، والطبري في تفسيره ٥/ ٦٤٦، وابن أبي عاصم في السنة برقم (١٥٥٣)، وأبو يعلى في مسنده برقم (١١٤٠)، والطبراني في الكبير برقم (٢٦٧٨)، جميعهم من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد به، وذكر الشيخ أحمد شاكر في تعليقه برقم (٢) على تفسير ابن جرير ٧/ ٧٢-٧٣، برقم (٧٥٧٢)، بأن مداره على عطية العوفي وهو ضعيف، وأما حديث زيد بن أرقم فإنه صحيح، وهو قطعة من قصة طويلة، أخرجه الترمذي برقم (٣٧٨٨)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٩٨٠)، وفي السلسلة الصحيحة ٥/ ٣٧-٣٨، برقم (٢٠٢٤)، وصحيح الجامع برقم (٤٤٧٣).

وعن ابن عباس^(١) رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: «هو كتابُ الله»، وهذا من أبلغ الاستعارات، وألطف الإشارات، لَمَّا كان يُتَوَصَّلُ بِالْحَبْلِ والسبب إلى نيل الأغراض، استُعير للقرآن الموصَّل إلى نيل السعادة الدنيوية والأخروية.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن مأدبةُ الله فاقبلوا مأدبته ما استطعتم، إن هذا القرآن حبلُ الله والنورُ المبينُ والشفاءُ النافعُ، عِصْمَةٌ لمن تمسَّك به، ونجاةٌ لمن اتبعه، لا يزيغُ فيستعْتَبَ، ولا يَعوْجُ فيقومَ، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق من كثرة الردِّ، انلوه فإنَّ الله يأجرُكم على تلاوته كلِّ حرفٍ عشرَ حسنة، أما إنني لا أقول: ﴿المر﴾ حرفٌ، ولكن ألفُ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ».

رواه الحاكم^(٢) من رواية صالح بن عمر عن إبراهيم الهجري عن

(١) لم نقف عليه من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - فيما بحثنا، وإنما أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٣/ ١٠٨٣، ك: التفسير، برقم (٥١٩)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٢١٢، برقم (٩٠٣٢)، وابن جرير في تفسيره ٧/ ٧٢، برقم (٧٥٧٠)، عن عبد الله - وهو ابن مسعود - وصحَّح إسناده أحمد شاكر، وصححه السيوطي في الدر ٣/ ٧٠٩ - بسند الطبراني -، وصححه سعد الحميد محقق سنن سعيد بن منصور على شرط الشيخين، ولفظه: «حبل الله: القرآن». وفي لفظ: «فإن حبل الله هو كتاب الله» أخرجه ابن جرير ٧/ ٧٢، برقم (٧٥٦٦).

(٢) في المستدرک ١/ ٥٥٥، ك: فضائل القرآن، وصححه، وقال: «ولم يخرجاه بصالح بن عمر»، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: صالح ثقة خرج له مسلم لكن إبراهيم ابن مسلم - الهجري - ضعيف»، ورواه الطبراني في الكبير ٩/ ١٣٠، برقم (٨٦٤٦)، =

أبي الأحوص عنه، وقال: «تفرد به صالح بن عمر عنه، وهو صحيح». وفي فتاوى ابن الصلاح^(١): «قراءة القرآن كرامة أكرم الله بها البشر، فقد ورد^(٢) أن الملائكة لم يُعطوا ذلك، وأنها حريصة لذلك على استماعه من الإنس».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الماهر بالقرآن مع السَّفَرَةَ الكرامِ البَرَّة، والذي يقرأ القرآن، وَيَتَعَتَّعُ فِيهِ، وهو عليه شاقٌّ، له أجران». وفي رواية: «والذي يقرؤه وهو يشتدُّ عليه له أجران». رواه البخاري^(٣)

= وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٦٤، ورواه أيضاً من طرق أخرى مختصراً برقم (٨٦٤٧، ٨٦٤٨، ٨٦٤٩)، وقد تقدم تخريجه ص ٢٢.

(١) فتاوى ابن الصلاح ١/ ٢٣٤.

وابن الصلاح هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، أبو عمرو، تقي الدين، الكُردي، الشَّهْرَزُورِي، الموصلي، الشافعي، الحافظ، الفقيه، المحدث، من أشهر مؤلفاته: «علوم الحديث»، (ت: ٦٤٣ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠، طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٢٦.

(٢) لم نقف عليه.

(٣) في صحيحه ٨/ ٦٩١ - مع الفتح - ك: التفسير، سورة عبس، برقم (٤٩٣٧).

والبخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله، الجعفي، صاحب «الجامع الصحيح»، إمام أهل الحديث، والمعول على كتابه بين أهل الإسلام، (ت: ٢٥٦ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٣٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١. والبخاري: - بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة -، نسبة إلى «بخاري» البلد المشهور فيما وراء النهر، خرج منه جماعة من العلماء في كل فن. انظر: الأنساب ١/ ٢٩٣.

ومسلم^(١) - واللفظ له - وأبو داود^(٢) والترمذي^(٣) وابن ماجه^(٤).
والسفرة: جمع سافر ككاتب وكتّبة، والسافر: الرسول، والسفرة: الرسل
لأنهم يسفرون إلى الناس برسالات الله تعالى^(٥)، وقيل: السفرة: الكتّبة.

(١) في صحيحه ٥٤٩/١، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل الماهر بالقرآن، برقم (٧٩٨).

ومسلم هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين، القشيري، النيسابوري، الإمام، الحافظ، صاحب «الصحيح»، ثقة إمام حجة، (ت: ٢٦١ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥/١٩٤، تهذيب الكمال ٢٧/٤٩٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٧.

(٢) في سننه ١٠٠/٢، ك: الصلاة، ب: في ثواب قراءة القرآن، برقم (١٤٥٢).
وأبو داود هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق، الأزدي، السجستاني، صاحب «السنن»، الإمام، الحافظ، الفقيه، محدث البصرة، وكان - مع إمامته - من نجباء أصحاب الإمام أحمد، (ت: ٢٧٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩/٥٥، طبقات الحنابلة ١/١٥٩، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٠٣.

(٣) في سننه ٥/٢٨، ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل قارئ القرآن، برقم (٢٩٠٤)، وقال: «حسن صحيح».

(٤) في سننه ١/٧٦-٧٧، المقدمة، ب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، برقم (٢١١)، (٢١٢).

وابن ماجه هو: محمد بن يزيد، أبو عبد الله، - وماجه: لقب أبيه، وقيل: اسم أمه - الربيعي مولاهم، القزويني، الإمام الحافظ الحجة، صاحب «السنن»، وغيرها، (ت: ٢٧٣ هـ). انظر: التدوين في أخبار قزوين ٢/٤٩، تهذيب الكمال ٢٧/٤٠، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٧. وماجه: بفتح الميم والجيم، وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، كذا ضبطه ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/٢٧٩، وانظر: تاج العروس ٣/٤٩٠ (موج).

(٥) نسبه القاضي عياض إلى ابن عرفة. انظر: إكمال المعلم ٣/١٦٦.

والبررة: المطيعون، من البر، وهو الطاعة.
والماهر: الحاذق الكامل الحفظ الذي لا يتوقف، ولا تشق عليه القراءة
لجودة حفظه، وإتقانه.

قال القاضي عياض^(١): «يحتمل أن يكون معنى كونه مع الملائكة أن له
في / الآخرة منازل، يكون بها رفيقاً للملائكة السفرة: لا تصافه بصفتهم من
حَمَلِ كتابِ الله».

قال: «ويحتمل أن يراد أنه عاملٌ بعمَلِهِم، وسالكٌ مسلكهم. وأمَّا الذي
يتَّعَّعُ فيه فهو الذي يتردَّدُ في تلاوته لضعفِ حفظه فله أجران، أجرٌ بالقراءة،
وأجرٌ بتعبه ومشقته.

فإن قلت: يلزم أن يكون المُتَّعَّعُ أفضل من الماهر، من حيث إن له
أجرين، ولم يذكر للماهر أجرين.

أجيب: بأنه ﷺ قد ذكَّر لكل واحدٍ فضيلةً؛ ليكون حثًّا له على القراءة،
فذكره للمتَّعَّعِ أجرين، وللماهر كونه مع السفرة، والكون مع السفرة لا
يتقاعَدُ عن حصول الأجرين».

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم ٣/ ١٦٦.

والقاضي عياض هو: عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل، اليحصبي، ثم السبتي،
المالكي، الإمام الحافظ، من مؤلفاته: «مشارق الأنوار»، (ت: ٥٤٤هـ). انظر: الصلة
٢/ ٤٥٣، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢١٢. واليحصبي -بتثليث الصاد-: نسبة إلى
«يحصب»: قبيلة من حمير، نزل أكثرهم حمص. انظر: الأنساب ٥/ ٦٨٢.

وقال القاضي عياض^(١): «ليس معناه أن الذي يتعنع له من الأجر أكثر من الماهر به، بل الماهر أفضل، وأكثر أجراً، فإنه مع السَّفَرَة، وله أجورٌ كثيرةٌ، وكيف يلتحق به مَنْ لم يَعْتَنِ بكتاب الله وحفظه وإتقانه وكثرة تلاوته ودراسته كاعتنائه به حتى مهَرَ فيه؟».

وفي الأصل التاسع من «نوادر الأصول»^(٢) لأبي عبد الله الترمذي^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي الدرداء، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «إن بيوتات المؤمنين لمصاييح إلى العرش يعرفها مقربو السموات»^(٤) السبع، يقولون: هذا النور من بيوتات المؤمنين، التي يُتلى فيها القرآن».

وعن علي بن أبي طالب^(٥) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من

(١) إكمال المعلم ١٦٧/٣.

(٢) نوادر الأصول ١/١٠١، مع تفاوت يسير عما نقله المصنف، وأوله: «إن في بيوت المؤمنين .. يعرفها مقربو الملائكة من السموات...» الحديث، والباقي مثله. انظر: جامع الأحاديث للسيوطي ٢/٧٤١، برقم (٧٤٦٥) إلا أنه سقط العزو منه إلى الحكيم الترمذي، وعزاه إليه فقط في كنز العمال ١/٥٥٤، برقم (٢٤٨١).

(٣) محمد بن علي بن الحسن، أبو عبد الله، الحكيم، الترمذي، الإمام، الزاهد، له حكم ومواعظ، من مؤلفاته: «علل الشريعة»، (ت: ٣٢٠ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: حلية الأولياء ١٠/٢٣٣، سير أعلام النبلاء ١٣/٤٣٩.

(٤) زاد في م، ر: «والأرض السبع».

(٥) ابن عبد المطلب، أبو الحسن، القرشي، الهاشمي، أمير المؤمنين، وأحد السابقين الأولين، جمع القرآن على عهده صلى الله عليه وسلم حفظاً، (ت: ٤٠ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٠٨٩، الإصابة ٤/٥٦٤.

قرأ القرآن فاستظهره، فأحلَّ حلاله، وحرَّم حرامه، أدخله الله الجنة، وشفَّعه في عشرة من أهل بيته، كلُّهم قد وجبت لهم^(١) النار». رواه الترمذي أبو عيسى^(٢)، وقال: «حديث غريب». وخرَّج أبو داود^(٣)، وصححه الحاكم^(٤)، من حديث معاذ بن أنس^(٥)،

(١) ف، د، ر، م، ط، ن: «له».

(٢) في سننه ٢٨/٥، أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل قارئ القرآن، برقم (٢٩٠٥)، وضعَّف إسناده، وقال: ليس له إسناده صحيح، وحفص بن سليمان أبو عمر بزاز كوفي، يضعَّف في الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: «متروك الحديث مع إمامته في القراءة». انظر التقريب ص ٢٥٧، برقم (١٤١٤).

وكذا أخرجه عبد الله في زياداته على المسند ١/١٤٨، ١٤٩، وابن ماجه في سننه ١/٧٨، المقدمة، ب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، برقم (٢١٦)، والطبراني في الأوسط ٦/٦١، برقم (٥١٢٦)، جميعهم من طريق حفص بن سليمان المذكور، وانظر: ضعيف سنن الترمذي ص ٣٢٧، برقم (٢٩٠٥)، وضعيف ابن ماجه ص ٢٠، برقم (٢١٥)، وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً»، وانظر: ما يأتي.

(٣) في سننه ١٠٠/٢، ك: الصلاة، ب: في ثواب قراءة القرآن، برقم (١٤٥٣)، ضعيف في إسناده: زيان بن فائد وسهل بن معاذ الجهني كلاهما ضعيف، كما في التقريب ص ٣٣٤، برقم (١٩٩٦)، «زيان بن فائد المصري، ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته»، و«سهل بن معاذ الجهني، لا بأس به إلا في روايات زيان عنه»، التقريب ص ٤٢٠، برقم (٢٦٨٢)، وانظر الآتي بعده.

(٤) في المستدرک ١/٥٦٧، ك: فضائل القرآن، وصححه كما قال المصنف، وتعقبه الذهبي ١/٥٦٨ بقوله: «زيان ليس بالقوي»، وينظر الآتي.

(٥) الجهني، حليف الأنصار، صحابي، نزل مصر والشام، روى عن النبي ﷺ أحاديث، وبقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان. انظر: الاستيعاب ٣/١٤٠٢، الإصابة ٦/١٣٦.

وجاء في د، ط: «أنس بن معاذ»، وهو سهو.

قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمَلَ بِمَا فِيهِ أُلْبَسَ وَالدَّاهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَاجًا مِنْ نُورٍ، ضَوْؤُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بَيْوتِ الدُّنْيَا، فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمَلَ بِهَذَا؟».

وروى الحاكم^(١) وقال: صحيح على شرط مسلم، من حديث بُرَيْدَةَ^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَتَعَلَّمَهُ وَعَمَلَ بِمَا فِيهِ أُلْبَسَ وَالدَّاهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَاجًا مِنْ نُورٍ، ضَوْؤُهُ مِثْلُ ضَوْءِ الشَّمْسِ، وَيُكْسَى وَالدَّاهِ حُلَّتَيْنِ لَا تَقُومُ لِهَمَا الدُّنْيَا، فَيَقُولَانِ: بِمِ كُتِبْنَا هَذَا؟ فَيَقَالُ: بِأَخْذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ».

وروى الترمذي^(٣) وحسنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «يَجِيءُ صَاحِبُ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ /، فَيَقُولُ الْقُرْآنُ: يَا رَبِّ حَلِّهِ، فَيُلْبَسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ، فَيُلْبَسُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ ارْضُ عَنْهُ، فَيَقَالُ لَهُ: أَقْرَأَ وَأَزَقَ، وَيَزِدَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً».

[١/٥]

(١) في المستدرک ١/ ٥٦٧-٥٦٨، ك: فضائل القرآن، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي على ذلك.

(٢) ابن الحُصَيْب بن عبد الله، أبو عبد الله -وقيل غير ذلك- الأَسْلَمِي، صحابي، مناقبه كثيرة مشهورة، توفي غازياً بمرور سنة (٦٣ هـ). انظر: الاستيعاب ١/ ١٨٥، الإصابة ٢٨٦/١.

(٣) في سننه ٥/ ٣٦، ك: فضائل القرآن، ب: ١٨ - بدون عنوان-، برقم (٢٩١٥)، وقال: «حديث حسن»، وفي نسخة من السنن: «حسن صحيح»، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ١٦٥، برقم (٢٩١٥)، وكذا الحاكم في المستدرک ١/ ٥٥٢، ك: فضائل القرآن، وصحح إسناده، ووافقه الذهبي، وانظر الذي بعده.

وروى الترمذي^(١) أيضاً وصححه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارق، ورتل كما كنت تُرتل في الدنيا؛ فإن منزلك عند آخر آية تقرأها».

قال الخطّابي^(٣) فيما نقله عنه الحافظ عبد العظيم المُنذري^(٤) وغيره: «جاء في الأثر^(٥): أن عدد آي القرآن على قدر درج الجنة، فيقال للقارئ:

(١) في سننه ٥/٣٥-٣٦، ك: فضائل القرآن، ب: ١٨- بدون عنوان-، برقم (٢٩١٤)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/١٦٥، برقم (٢٩١٤).

(٢) أبو محمد -وقيل غير ذلك- القرشي، السهمي، أحد السابقين، وأحد العبادة الفقهاء المكثرين من الصحابة، (ت: ٦٥ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/٩٥٦، الإصابة ٤/١٩٢.

(٣) حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان، البُستي، الحافظ، كان أديباً محدثاً فقيهاً، من مؤلفاته: «غريب الحديث»، و«معالم السنن»، (ت: ٣٨٨ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٤، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٣. والخطّابي: بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة وكسر الباء الموحدة، منسوب إلى جده. انظر: اللباب ١/٤٥١.

(٤) عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد المطلب، زكي الدين، أبو محمد، الشّامي الأصل، المصري، الشافعي، الإمام الحافظ، من مؤلفاته: «التكملة لوفيات النقلة»، «مختصر سنن أبي داود»، (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٣١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٨/٢٥٩.

(٥) أخرج البيهقي بنحوه في الشعب ٢/٣٤٧، ب: تعظيم القرآن، فصل في إدمان تلاوته، برقم (١٩٩٨)، ونقل البيهقي عن الحاكم أنه صحح إسناده مع عدّه المتن من الشواذ، وكذا نقل المناوي قوله المذكور في فيض القدير ٤/٤٠٧، برقم (٥٤٠٥)، ولم نقف على قول الحاكم في المستدرک.

أزق في الدرَج، على قدرٍ ما كنتَ تقرأُ من آي القرآن، فمن استوفى جميع القرآن استولى على أقصى درَج الجنة في الآخرة، ومن قرأ جزءاً منه كان رُقيّه في الدرَج على قدرٍ ذلك، فيكونُ منتهى الثواب عند منتهى القراءة»^(١).

فضائل القرآن وحمَلته لا تُعدُّ، ولا تُحصَرُ^(٢) بالحدِّ.

وإذا تقرَّر هذا فاعلم أن القرآن هو كلامُ الله تعالى القائمُ بذاته^(٣)، غيرُ مخلوق، ولا حالٌّ في المصاحف، ولا في القلوبِ والألسنة والأذان، بل معنًى قديمٌ قائمٌ^(٤) بذاتِ الله تعالى، مكتوبٌ في مصاحفنا بنقوشٍ وصورٍ

(١) معالم السنن ١٣٦/٢. وعنه المنذري في الترغيب والترهيب ٢٢٨/٢، برقم (٢١٩٩).

(٢) ط، ف، د، س: «ولا تحصى».

(٣) يشير بذلك إلى أن الله لم يتكلم بالقرآن العربي، على طريقة ابن كلاب ومن اتبعه من الأشاعرة وغيرهم، الذين يقولون: ليس كلام الله إلا مجرد المعنى، وإن الحروف ليست من كلام الله، وقد مضى الرد على مثله. انظر: ص ٢.

والقرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه ويحفظونه هو كلام الله تعالى، وكلام الله حيث تصرَّف غير مخلوق؛ لأن الكلام يُنسب إلى من بدأ منه لفظه ومعناه دون من بلغه عنه وأداه.

والقول بأن القرآن المنزل مخلوق أو أنه ليس بكلام الله، أو أنه ليس في المصاحف، ولا في الصدور، قولٌ مبتدعٌ أنكره الإمام أحمد وأئمة وقته. بل قد اتفق السلف على أن المثبت بين لوحى المصحف كلام الله غير مخلوق، ولم يقل أحد منهم إن مداد المصاحف قديم غير مخلوق. انظر: مجموع الفتاوى ٤١٦/١٢-٤١٧، ٥٥٩، ٥٦٨.

(٤) سبق التنبيه على الخلل في هذه العبارة في الحاشية السالفة.

وأشكالٍ موضوعيةٍ للحروف الدالة عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨]، مقروء بالأسنتنا بحروفه المنظومة^(١) المسموعة.

قال عليه الصلاة والسلام: «لا يقرأ القرآن حائض ولا جنب»^(٢).

(١) في حاشية ش، ن: «الملفوظة».

(٢) لم نقف عليه باللفظ المذكور، إنما روى مالك مرسلًا برقم (٤٦٨)، وابن حبان في صحيحه ١٤ / ٥٠٤، ك: التاريخ، ب: كتب النبي ﷺ، برقم (٦٥٥٩)، ولفظه: «لا يمس القرآن إلا طاهر».

وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣ / ٤٨٥، ك: معرفة الصحابة، وصححه ووافقه الذهبي، بلفظ: «لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر»، وكذا حسنه الحافظ أبو بكر الحازمي كما في البدر المنير ٢ / ٥٠٠، وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ٣٩٦: «إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول».

ونقل الشوكاني في نيل الأوطار ١ / ٢٥٩، ك: الطهارة، ب: إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف برقم (٢٦٢)، عن يعقوب بن سفيان قوله: «لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب - أي كتاب الصدقات -، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم»، وقال الحاكم: «قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة».

وقال ابن الملقن في البدر: ٢ / ٥٠١ - بعد ذكره الحديث وتخريجه من عدد من المصادر: «وقد علمت أنه حديث معروف في كتب المحدثين، وأن الحاكم صحح إسناده، وأن الحازمي حسنه، وأن الدارقطني وثق رواته؛ فلا ينبغي الحكم عليه بالضعف».

وكذا روى الدارقطني في سننه ١ / ١٢١ برقم (٣)، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «لا يمس القرآن إلا طاهر»، وكذا هو عند الطبراني في الصغير ٢ / ٢٧٧، برقم (١١٦٢).

مسموعٌ بأذاننا، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].
 محفوظٌ في صدورنا بالألفاظ^(١) المخيَّلة، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ
 بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وهذا كما يقال: النارُ جوهرٌ مُحْرِقٌ، يُذَكَّرُ باللفظ، ويكتب بالقلم، ولا
 يلزَمُ منه كونُ حقيقةِ النارِ صوتاً وحرّوفاً.
 وتحقيقه: أنَّ للشيءِ وجوداً في الأعيان، ووجوداً في الأذهان، ووجوداً
 في العبارة، ووجوداً في الكتابة.

فالكتابةُ تدلُّ على العبارة، وهي على ما في الأذهان، وهو على ما في
 الأعيان بحيث يوصفُ القرآنُ بما هو من لوازمِ القديم، كما في قولنا: القرآنُ
 غيرُ مخلوقٍ، فالمرادُ حقيقتهُ الموجودةُ في الخارج، وحيث يوصفُ بما هو
 من لوازمِ المخلوقاتِ والمحدثاتِ يُراد به الألفاظُ المنطوقَةُ المسموعةُ كما
 في قولنا: «قرأتُ نصفَ القرآنِ»، أو المخيَّلةُ كما في قولنا: «حفظتُ القرآنَ»،
 أو الأشكالُ المنقوشةُ، كما في قولنا: «يَحْرُمُ على المحدثِ مسُّ القرآنِ».

= وقال الجورقاني في الأباطيل ١/ ٣٧٢: هذا حديث حسن مشهور، وذكر ابن الملقن
 ٢/ ٥٠٣ عن ابن عبد الحق أنه قال: «وقد صح عن النبي ﷺ هذا الحديث...»
 ويشهد له حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- عند الدارقطني، والطبراني في الصغير،
 وقد تقدم تخريجه، وكذا هو في المعجم الكبير برقم (١٣٢١٧)، وعند البيهقي في
 سننه ١/ ٨٨، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٢٧٦: «رواه الطبراني في الكبير
 والصغير، ورجاله موثقون»، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١/ ٣٦١:
 «وإسناده لا بأس به».

وأما قول بعضهم الإجماع على أن ما بين دفتي المصحف كلام الله / تعالى، فقال العارف الرباني سيدي عليّ الوفوي^(١): «إن أراد بما بين دفتي المصحف كل ما كتبت فيه فالإجماع ممنوع؛ لأن فيه أسماء السور وتراجمها^(٢)، وليس ذلك قرآناً إجماعاً، وإن أراد غير هذا لم يفده دعوى الإجماع عليه في كون البسملة قرآناً؛ لأن الخصم يدعي أن الإجماع إنما انعقد على أن ما بين دفتي المصحف من السور دون البسامل والتراجم كلام الله تعالى» انتهى.

[٥/ب]

(١) علي بن محمد بن محمد، أبو الحسن، القرشي، الأنصاري، السكندري، الصوفي، المالكي، المعروف بـ «سيدي علي بن وفا»، له نظم جيد، من مؤلفاته: «الباعث على الخلاص من أحوال الخواص»، (ت: ٨٠٧ هـ). انظر: درر العقود الفريدة ٢/ ٤٧٣، إنباء الغمر ٥/ ٢٥٣، نيل الابتهاج ١/ ٣٧١.

ووصف المؤلف له بـ «العارف الرباني» غير مناسب؛ فإنه من غلاة المتصوفة القائلين بوحدة الوجود. انظر: إنباء الغمر ٥/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) قوله: «وتراجمها» سقط من س، ش.

وله أسماء^(١):

القرآن: وهو منقولٌ من المصدر، ودخولُ الألفِ واللام فيه كدخولها في العباسِ ونحوه، وإنما تدخلُ في ذلك لأنها بمنزلة الصفات الغالبات نحو: الصَّعِق^(٢)، كذا قال سيبويه والخليل^(٣).

وكأنه لِحِظ فيه معنى الزيادة.

والقرآنُ معناه: الجمعُ، من قولهم: فَرَأْتُ الشَّيْءَ، أي: جمَعْتُهُ. يدلُّ [عليه]^(٤) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، أي: فإذا جمَعْتَهُ فَاتَّبِعْ جَمَعَهُ، ووزن «قُرْآن» فعلان، وحقُّه ألاَّ ينصرفَ للعلمية والزيادة.

ومن أسمائه^(٥): «الْفُرْقَانُ»، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]. والكتاب: قال تعالى: ﴿مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. والذِّكْرُ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]. والوَحْيُ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

والنَّزِيلُ: قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]^(٦).

- (١) من قوله: «وله أسماء»، إلى قوله: «والنور» زيادة من ن، س.
- (٢) قال في اللسان ٧/ ٣٤٩ صعق: «والصَّعِقُ صفة تقع على كل من أصابه الصَّعِقُ، ولكنه غلب عليه - على الصَّعِقِ الكلابي - حتى صار بمنزلة زيد وعمر وعلماً».
- (٣) لم نقف عليه في كتاب سيبويه والعين.
- (٤) زيادة يقتضيها السياق.
- (٥) انظر: الإتيقان ٢/ ٣٣٦.
- (٦) لا شاهد صريحاً في هذه الآية على تسمية القرآن تنزيلاً، والأصح ما ذكره السيوطي في الإتيقان ٢/ ٣٣٧، من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ نَزَّلَ رِبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢].

والقَصص: قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].
 والرُّوح: قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].
 والمثنائي: قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر:

[٢٣].

والهدى: والبيان، والتبيان، والموعظة، والرحمة، والبشير، والنذير،
 والعزيم: أي: الذي لا يُرام، فلا يؤتى بمثله.
 والحكيم: أي: المُحكّم بفتح الكاف، والمُهيمِن: وهو الشاهد، والشِّفاء،
 والمجيد: لَشَرَفِهِ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ، والنور^(١).

(١) بعض ما أورده من أسماء أقرب إلى الوصف منها إلى الاسمية.

وهو مئة وأربع عشرة سورة، أولها الفاتحة، وآخرها الناس بالإجماع.

وقيل: وثلاث عشرة، بجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة^(١)، كما أخرجه أبو الشيخ^(٢). وفي مصحف ابن مسعود^(٣): مئة واثنان عشرة سورة؛ لأنه لم يكتب المَعُوذَتَيْنِ^(٤).

وفي مصحف^(٥) أبي^(٦) ست عشرة؛ لأنه كتب في آخره سورتي الحفد والخلع يعني القنوت: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك» إلى آخره.

وأخرج البيهقي: «أن عمر بن الخطاب قنن بعد الركوع، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك، ونستغفرك، ونثني عليك، ولا نكفرك

(١) انظر: الإتيان ٢/٤٢٢.

(٢) تفسير أبي الشيخ مفقود، وعزاه السيوطي في الدر ٧/٢٢٣، وفي الإتيان ٢/٤٢٢ لأبي الشيخ عن أبي روق به.

وأبو الشيخ هو: عبد الله بن محمد بن جعفر، أبو محمد، الأصبهاني، المحدث، المقرئ، ثقة زاهد، من مؤلفاته: «العظمة»، (ت: ٣٦٩ هـ). انظر: ذكر أخبار أصبهان ٢/٥١، غاية النهاية ١/٤٤٧.

(٣) انظر: الإتيان ٢/٤٢٢.

(٤) انظر: الإتيان ٢/٤٢٣.

(٥) انظر: الإتيان ٢/٤٢٢.

(٦) ابن كعب بن قيس، أبو المنذر، وأبو الطفيل، الأنصاري، أحد فقهاء الصحابة وأقرؤهم لكتاب الله، (ت: ١٩ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ١/٦٥، غاية النهاية ١/٣١.

وَنَخْلَعُ وَنَتْرِكُ مَنْ يَفْجُرُكَ. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا بِكَ نَكْبَةً، وَإِنَّا نَكْبُ بِكَ، وَإِنَّا نَسْجُدُ لَكَ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِن عَذَابَكَ الْجِدَّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ»^(١).

قال ابن جُرَيْج^(٢): «حِكْمَةُ الْبِسْمَلَةِ أَنَّهَا سَوْرَتَانِ فِي مَصْحَفِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ».

(١) في سننه ٢/ ٢١٠-٢١١، ك: الصلاة، ب: دعاء القنوت، وقال البيهقي - بعد أن ساقه مرسلًا عن خالد بن أبي عمران -: «وقد روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - صحيحاً موصولاً»، ثم ساقه موصولاً عنه مع بعض اختلاف وبدون ذكر البسملة، وكذا رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣/ ٢٦٨، برقم (٧٠٩٣)، ك: صلاة التطوع والإمامة، ب: ما يدعو به في قنوت الفجر، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢/ ١٧٠، ١٧١، برقم (٤٢٨)، وصحح أيضاً القنوت عن عمر - رضي الله عنه - قبل الركوع وبعده. والبيهقي هو: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، الشافعي، الحافظ المشهور، من مؤلفاته: «السنن الكبرى»، «شعب الإيمان»، (ت: ٤٥٨ هـ). انظر: وفيات الأعيان ١/ ٧٦، سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٣. وهو منسوب إلى «بَيْهَق»، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور. انظر: الأنساب ١/ ٤٣٨.

(٢) لم نقف على هذا القول معزواً إليه إلا في الإتيان ٢/ ٤٢٥.

وذكره السيوطي في الدر المنثور ١٥/ ٨١٢، بعد هذه الرواية بلفظ: «وزعم عبيد أنه بلغه أنهما سورتان من القرآن في مصحف ابن مسعود». ومثله ذكر المتقي الهندي في كنز العمال ٨/ ٧٥.

وابن جريج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، أبو خالد وأبو الوليد، القرشي، الأموي، المكي، أول من دَوَّن العلم بمكة، روى القراءة عن عبد الله بن كثير، (ت: ١٥٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٥، غاية النهاية ١/ ٤٦٩.

وأخرج الطبراني^(١) بسندٍ صحيح عن أبي إسحاق^(٢) قال: «أَمَّا أُمِّيَّةٌ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ^(٣) بَخْرَاسَانَ، فَقَرَأَ بِهَا تَيْنِ السُّورَتَيْنِ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ».

وأخرج البيهقي^(٤) وأبو داود في مراسيله^(٥) عن خالد بن أبي عمران^(٦): «أَنَّ جَبْرِيْلَ نَزَلَ بِذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنْ أَلَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، لَمَّا قُنْتَ يَدْعُو عَلَى مُضَرٍّ أَنْتَهَى.

وافتح سبحانه وتعالى سُورَهَ بِعَشْرَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْكَلَامِ:
الأول: الثناء في أربع عشرة سورة: إما بالإشارة إلى إثبات صفات الكمال،

(١) في المعجم الكبير ١/ ٢٩٢-٢٩٣، برقم (٨٦٠)، ورجاله رجال الصحيح، وصح المؤلف إسناده، وكذا السيوطي في الإتقان ٢/ ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) عمرو بن عبد الله بن ذي يُحْمِد - وقيل غير ذلك - أبو إسحاق، السبيعي، الكوفي، عالم الكوفة ومحدثها، من جلة التابعين، (ت: ١٢٩ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٢، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٩٢.

(٣) القرشي، المكي، أحد الأشراف، ولي إمرة خراسان لعبد الملك بن مروان، ثقة، (ت: ٨٧ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣/ ٣٣٤، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٧٢.

(٤) في سننه الكبرى ٢/ ٢١٠، ك: الصلاة، ب: دعاء القنوت، وقال: «هذا مرسل»، قلت: مع إرساله إسناده ضعيف، فيه عبد القاهر بن عبد الله، ويقال: أبو عبد الله، وهو مجهول كما في التقريب ص ٦١٨، برقم (٤١٧١)، وانظر الآتي.

(٥) المراسيل ص ١١٨، برقم (٨٩)، ضعيف، لأجل عبد القاهر المذكور في الحاشية السابقة إلى جانب كونه مرسلًا.

(٦) أبو عمر، الثجبي، قاضي إفريقية، كان ثقة صالحاً فقيهاً، (ت: ١٢٥ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٨/ ١٤٢، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٨.

وذلك في سبع^(١): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ في سورهِ الخمس [الفاتحة: ٢، الأنعام: ١، الكهف: ١، سبأ: ١، فاطر: ١]، و﴿تَبَارَكَ﴾ في سورتين [الفرقان: ١، الملك: ١]، وإمَّا بالإشارة إلى نفي صفاتِ النقصِ في سبعٍ أخرى: ﴿سُبْحَانَ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿سَبَّحَ﴾ [الحديد: ١، الحشر: ١، الصف: ١]، ﴿يُسَبِّحُ﴾ [الجمعة: ١، التغابن: ١]، ﴿سَبَّحَ﴾ [الأعلى: ١].

الثاني: حرفُ الهجاءِ في تسعٍ وعشرين سورةً.

الثالث: النداء في عشرِ سورٍ.

الرابع: الجملُ الخبرية، نحو: ﴿بَرَاءَةٌ﴾ [النوبة: ١]، ﴿أَتَىٰ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، في ثلاثٍ وعشرين.

الخامس: القَسَمُ في خمسِ عشرةٍ / .

السادس: الشرطُ بـ ﴿إِذَا﴾ في سبعٍ.

السابع: الأمرُ بـ ﴿قُلْ﴾، و﴿أَفْرَأُ﴾، في ستِّ.

الثامن: الاستفهامُ بـ «ما» في ﴿عَمَّ﴾، و﴿هَلْ﴾، و«الهمزة» في ستِّ.

التاسع: الدعاءُ بـ ﴿وَيْلٌ﴾، و﴿تَبَّتْ﴾ في ثلاثٍ.

العاشر: التعليلُ في سورةٍ واحدةٍ، وهي ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾، قاله أبو شامة^(٢).

(١) ف: «سور سبع»، والمثبت هو الصواب.

(٢) في كتابه: «نور المسرى في تفسير آية الإسراء» ٢٧-٣٢، وانظر: البرهان ١/ ٢٥٤-٢٦٩، والإتقان ٥/ ١٨٢٧ وما بعدها.

وأبو شامة هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم، شهاب الدين، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، المحدث، من مؤلفاته: «إبراز المعاني من حرز الأمانى»، «البسمة»، (ت: ٦٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٦٩.

وفائدة تَفْصِيلِهِ بِالآيَاتِ وَالسُّورِ الْفَصَاحَةِ، كَمَا عَلِمَ فِي فَنِّ الْبَيَانِ، وَتَسْهِيلاً عَلَى حَافِظِيهِ، وَتَيْسِيراً عَلَى تَالِيهِ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ فِي نَزْوِلِهِ مَعَ أَفْضَلِ الْمَلَائِكَةِ فِي لَيْلَةِ مَبَارَكَةِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي بَيْتِ الْعِزَّةِ جَمَلَةً وَاحِدَةً، خَيْرَاتٌ مُتَزَايِدَةٌ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلِيقَتِهِ، وَصِفْوَتِهِ مِنْ بَرِيَّتِهِ، ثُمَّ نَزَلَ عَلَيْهِ مُنْجَمًا بِحَسَبِ الْوَقَائِعِ وَالْأَحْوَالِ، وَتَبْيِينِ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ فِي عَشْرِينَ عَامًا، تَفْضُلًا مِنْهُ وَإِنْعَامًا، حَتَّى انْتَهَى تَنْزِيلُهُ، وَتَحَقَّقَ تَكْمِيلُهُ، فَبَلَّغَهُ كَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، وَأَلْقَاهُ إِلَى الْأُمَّةِ، كَمَا أَلْقَى إِلَيْهِ، لَمْ يُخْفِ مِنْهُ حَرْفًا، كَمَا شَهِدَ بِهِ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] فَتَلَقَّاهُ أَصْحَابُهُ مِنْ فِيهِ غَضًّا، وَأَدَّوهُ إِلَى^(١) مَنْ تَلَقَّاهُ عَنْهُمْ خَالِصًا مُحَضًّا.

(١) ر، م، ن، س: «وأدوه إلينا».

وقد أخرج النسائي^(١) والحاكم^(٢) عن ابن عباسٍ قال: «أُنزِلَ القرآنُ جملةً واحدةً إلى سماءِ الدنيا في ليلةِ القدرِ، ثم أُنزلَ بعد ذلك في عشرين سنةً، وقرأ: ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتَبٍ ﴾ الآية [الإسراء: ١٠٦]».

قال العلامةُ شيخُ الحُفَّاظِ ابنُ حجرٍ^(٣): «وفي روايةٍ للحاكم والبيهقي

(١) في فضائل القرآن ص ٦٩-٧٠، ب: كم بين نزول أول القرآن وآخره، برقم (١٤، ١٦)، رواه بإسنادين رجالهما ثقات، ومثل هذا لا يقال بالرأي والاجتهاد، فله حكم الرفع، وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن ص ١٢٥، ب: كيف أنزل القرآن وفي كم أنزل؟ برقم (١١٧-١١٨)، بإسناد صحيح أيضاً.

وابن جرير الطبري في تفسيره ٥٤٣/٢٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٦/٤، ك: الصيام، ب: فضل ليلة القدر، وأيضاً في الدلائل ١٣١/٧، وفي الشعب ٣٢٠/٣، ب: في الصيام، فصل في ليلة القدر.

وقال الحافظ ابن حجر في مختصر زوائد البزار ١١٩/٢-١٢٠، برقم (١٥٣٥): «صحيح»، وعزاه في الفتح ٤/٩ لابن أبي شيبه والحاكم، وقال: «إسناده صحيح»، وقال السيوطي في الإتقان ١/٢٦٩، بعد أن ساقه من عدة طرق ومصادر: «أسانيدھا كلها صحيحة».

(٢) في المستدرک ٢/٢٢٢، ٢٢٣، ك: التفسير، ب: أنزل القرآن جملة واحدة، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وكذا ابن أبي شيبه في مصنفه ٢٥٩/١٠، ك: فضائل القرآن، في القرآن متى نزل، برقم (٣٠٦٩١، ٣٠٦٩٤)، وعزاه الحافظ ابن حجر له وللحاكم، وصحح إسناده كما نقل المصنف عنه هنا.

(٣) في فتح الباري ٤/٩، ولم نقف في الدلائل على لفظ: «فرق في السنين»، وهو عنده بدون هذه اللفظة كما تقدم في الحاشية قبل السابقة، وتقدم تخريجه من المستدرک ومصنف ابن أبي شيبه قريباً.

في «الدلائل»: «فُرِّقَ في السنين». وفي روايةٍ صحيحة لابن أبي شيبَةَ^(١) والحاكم أيضاً: «وُضِعَ في بيتِ العزَّةِ في السماءِ الدنيا، فَجَعَلَ جبريلُ ينزلُ به على النبي ﷺ». وإسناده صحيح.

وفي «المنهاج» للحلّيمي^(٢): «أن جبريلَ كان يُنزلُ منه من اللّوحِ المحفوظِ في ليلةِ القدرِ إلى سماءِ الدنيا ما ينزلُ به على النبي ﷺ في تلكِ السنّةِ إلى ليلةِ القدرِ التي تليها، إلى أن أنزله كَلَّهُ في عشرين ليلةً من عشرين سنّةً من اللوحِ المحفوظِ إلى السماءِ الدنيا». وهذا أورده

وابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين، الكِنَاني، العسقلاني، المصري، الإمام، الحافظ، صاحب «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وغيره من التصانيف النافعة، (ت: ٨٥٢هـ). انظر: الضوء اللامع ٣٦/٢، الذيل على رفع الإصر: ٧٥.

(١) عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر، العبّسي، الكوفي، الإمام، الحافظ، المتقن، صاحب التصانيف الكبار المشهورة، منها: «المسند»، و«المصنف»، (ت: ٢٣٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ٦٦/١٠، سير أعلام النبلاء ١١/١٢٢.

(٢) المنهاج في شعب الإيمان ٢/٢٣٥.

والحلّيمي هو: الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله، الحلّيمي، الشافعي، شيخ الشافعية فيما وراء النهر، إمام، فقيه، من مؤلفاته: «المنهاج في شعب الإيمان» (ت: ٤٠٣هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٣٣، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٣١. والحلّيمي: بفتح الحاء المهملة، وكسر اللام، وسكون الياء، منسوب إلى جدّه «حليم». انظر: الأنساب ٢/٢٥٠.

ابن الأنباري^(١) من طريقٍ ضعيفةٍ ومنقطعةٍ أيضاً.

وما تقدم من أنه نزلَ جملةً واحدةً من اللوح المحفوظِ إلى السماءِ الدنيا، ثم نزلَ بعد ذلك مفترقاً هو الصحيحُ المعتمدُ.

وحكى الماوردي^(٢) في تفسير سورة ليلة القدر: أنه نزلَ من اللوح المحفوظِ جملةً واحدةً، وأنَّ الحفظةَ نجّمته على جبريل في عشرين ليلةً، وأنَّ جبريلَ نجّمه على النبي ﷺ في عشرين سنة. وهذا أيضاً غريبٌ.

(١) لم نقف عليه عند ابن الأنباري.

وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر، البغدادي، الإمام، الحافظ، اللغوي، النحوي، المقرئ، من مؤلفاته: «إيضاح الوقف والابتداء»، «الأضداد»، (ت: ٣٢٨هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٤، غاية النهاية ٢/ ٢٣٠. والأنبأري: بفتح الألف، وسكون النون، وفتح الباء، نسبة إلى «الأنبأ» بلدة على الفرات. انظر: الأنساب ١/ ٢١٢.

(٢) النكت والعيون ٦/ ٣١١، وكذا ذكره السيوطي في الإتقان ١/ ٢٧٠-٢٧٤ نقلاً عنه، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ٤-٥: «غريب».

والموردي هو: علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن، البصري، الشافعي، القاضي، ثقة من وجوه فقهاء الشافعية، من مؤلفاته: «الحاوي» في الفقه، «الأحكام السلطانية»، (ت: ٤٥٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ١٠٢، طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ٢٦٧، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٤٢٣. والماوردي: بفتح الميم والواو، وسكون الراء، نسبة إلى بيع ماء الورد وعمله. انظر: الأنساب ٥/ ١٨١.

والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ في رمضان^(١) بما ينزل به / عليه في طول السنة.

كذا جزم به الشعبي^(٢) فيما أخرجه عنه أبو عبيد^(٣)، وابن أبي شيبه^(٤) بإسناد صحيح.

وفي معارضة جبريل النبي ﷺ بالقرآن في شهر رمضان حكمتان: إحداهما: تعاهدُهُ، والثانية: تَبْقِيَةُ ما لم يُنسخ منه، ورَفْعُ ما نُسخ، فكان رمضان ظرفاً لإنزاله جملةً وتفصيلاً وعرضاً وإحكاماً^(٥).

(١) حديث أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ القرآن في رمضان، أخرجه البخاري في صحيحه ٤٣/٩ مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ، برقم (٤٩٩٧-٤٩٩٨). بدون القيد المذكور والمصنف نقله عن ابن حجر (الفتح ٥/٩).

(٢) عامر بن شراحيل بن عبد، الهمداني، الشَّعْبِي - من شَعْبِ هَمْدَانَ - أبو عمرو، الكوفي، علامة التابعين، كان إماماً حافظاً فقيهاً، (ت: ١٠٣ أو ١٠٤ هـ). انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ٨١، تهذيب الكمال ٢٨/١٤، تذكرة الحفاظ ٧٩/١.

(٣) في فضائل القرآن (٢/١٨٨، ٢٠٣) برقم ٧٨٥، ٨٢٢ وكذا أورده الحافظ ابن حجر في الفتح ٥/٩، عنه وصحح إسناده، وهو مرسل.

وأبو عبيد هو: القاسم بن سلام بن عبد الله، الخراساني، الهَرَوِي، الأنصاري مولاهم، البغدادي، اللغوي الفقيه المحدث المقرئ، من أشهر مؤلفاته: «غريب الحديث»، (ت: ٢٢٤ هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/١٢، سير أعلام النبلاء ١٠/٤٩٠، غاية النهاية ١٧/٢.

(٤) انظر: فتح الباري ٥/٩، إذ عزاه إليه الحافظ وصحح إسناده، ولم نقف عليه في المصنف فيما بحثنا، إنما فيه (١٠/٢٧٩) برقم ٣٠٨٠٢ برواية الشعبي مرفوعاً بدون ذكر رمضان.

(٥) انظر: فتح الباري ٥/٩.

وقد أخرج أحمد^(١) والبيهقي في «الشعب»^(٢) عن وائلة بن الأسقع^(٣) أن النبي ﷺ قال: «أُنزِلَتِ التوراةُ لست مَضِينَنَ من رمضانَ، والإنجيلُ لثلاثِ عشرة خَلَّتْ منه، والزبورُ لثمانِ عشرة خَلَّتْ منه، والقرآنُ لأربعِ وعشرين خَلَّتْ من شهرِ رمضانَ».

(١) في مسنده ١٠٧/٤، وكذا الطبراني في المعجم الكبير ٧٥/٢٢، برقم (١٨٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٧/١: «فيه عمران القطان، ضعفه يحيى ووثقه ابن حبان، وبقية رجاله ثقات». وحسن إسناده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ١٠٤/٤، برقم (١٥٧٥)، وقال: «عمران القَطَّانُ؛ فيه كلام يسير لا يضر»، وقال أيضاً: «له شاهد من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- نحوه»، ثم ذكره، وكذا رواه ابن جرير في تفسيره ٤٤٦/٣، برقم (٢٨١٤)، بتحقيق الشيخ أحمد شاکر -وقال: «إسناده صحيح»، وانظر التعليق الآتي.

وأحمد هو: أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الدُّهلي، الشَّيباني، البغدادي، إمام أهل السنة والجماعة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والصبر والورع، من مؤلفاته: «المسند»، «الزهد»، (ت: ٢٤١هـ). انظر: طبقات الحنابلة ٤/١، سير أعلام النبلاء ١٧٧/١١.

(٢) ٤١٤/٢، ب: في تعظيم القرآن، فصل في الاستكثار من القراءة في شهر رمضان...، وكذا في سننه ١٨٨/٩، ك: الجزية، ب: ذكر كتب أنزلها الله قبل نزول القرآن، انظر الذي قبله، إذ حسَّنه الشيخ الألباني، وصححه الشيخ أحمد شاکر كما تقدم في الحاشية السابقة.

(٣) ابن كعب، أبو الأسقع -وقيل في كنيته غير ذلك- الليثي، صحابي مشهور، كان من أهل الصُّفَّة، (ت: ٨٥، أو ٨٦هـ)، وهو آخر الصحابة موتاً بدمشق. انظر: تاريخ دمشق ٣٤٣/٦٢، الاستيعاب ١٥٦٣/٤، الإصابة ٥٩١/٦.

وهذا كله مطابق لقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١]، فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة، فأنزل فيها جملةً إلى سماء الدنيا، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول: ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١].

وفي إنزال القرآن مفترقاً وجوه من الحكمة^(١)؛ منها: تسهيل حفظه وتكرير لفظه؛ لأنه لو نزل جملةً واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب، لشق عليهم حفظه وثقل لفظه، كما أشار إلى ذلك سبحانه وتعالى بقوله رداً على الكفار: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ ﴾ [الفرقان: ٣٢] أي: أنزلناه مفترقاً، ﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ [الفرقان: ٣٢] أي: لنقوي بتفريقه فؤادك حتى تعيه وتحفظه؛ لأن المتلقن إنما يقوى قلبه على حفظ العلم شيئاً بعد شيء وجزءاً بعد جزء، ولو ألقى عليه جملةً واحدة لعجز عن حفظه.

وبقوله تعالى: ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتَبٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي: بحسب الوقائع، فقد يسره الله تعالى للذكر، وإلا فالطاقة البشرية تعجز قواها عن حفظه وحمله، ولقد شهد بذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ [القمر: ١٧]، ﴿ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ [الرحمن: ١-٢].

وانظر إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِبَتْ بِهِ الْأَمْثَالُ﴾ [الرعد: ٣١] أي: لكان هذا القرآن الذي أنزلناه إليك.

ومنها: ما يستلزم من الشرف له عليه السلام والعناية به؛ لكونه تردد^(١) به إليه يُعلمه أحكام ما يقع له، وأجوبة ما يُسأل عنه من الأحكام والحوادث^(٢).

وقال في «المرشد»^(٣): «فيه تفخيم أمره وأمر من نزل عليه، وذلك بإعلام سگان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم، قد قربناه إليهم لينزله عليهم». وقال السخاوي في «جمال القراءة»^(٤): «في نزوله / إلى السماء جملة

[١/٧]

(١) عبارة الفتح ٨/٩: «لكثرة تردد رسول ربه إليه».

(٢) هذا آخر النقل عن الحافظ ابن حجر.

(٣) المرشد الوجيز ٢٤.

(٤) جمال القراءة ٢٠/١.

والسخاوي هو: علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن، علم الدين، الهمداني، الشافعي، المقرئ، المفسر، النحوي، شيخ القراء بدمشق في زمانه، من مؤلفاته: «عمدة المفيد في التجويد»، «فتح الوصيد في شرح القصيد»، (ت: ٦٤٣ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/٢٩٧، غاية النهاية ١/٥٦٨، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٥/١. وهو منسوب إلى «سخا» مقصور، من قرى أرض مصر الغربية. انظر: معجم البلدان ٣/١٩٦، طبقات المفسرين للداودي ١/٤٢٦.

تكريماً بني آدم، وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله بهم ورحمته لهم، وزاد سبحانه في هذا المعنى: بأن أمر جبريل بإملائه على السفرة الكرام، وانتساخهم إياه، وتلاوتهم له انتهى.

ومنها: أنه أنزل على سبعة أحرف^(١)، فناسب أن يُنزل مُفَرَّقاً؛ إذ لو نزل دفعةً واحدة لَشَقَّ بيانه عادةً. وقد ضَبَطَ النقل ترتيب نزول الآيات إقليلاً. وأول سورة^(٢) نزلت: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْرَرِكَ﴾، فنزل من أولها خمس آيات، ثم نزل باقيها بعد ذلك، وكذلك سورة المدثر نزلت بعدها، نزل أولها، ثم نزل سائرُها بعدُ.

(١) حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» رواه البخاري في صحيحه ٢٣/٩ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، برقم (٤٩٩١، ٤٩٩٢)، ومسلم في صحيحه ١/٥٦٠، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، برقم (٨١٨).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٢٠، ك: التفسير، أول سورة نزلت ﴿أَقْرَأْ بِأَسْرَرِكَ﴾، من حديث عائشة - رضي الله عنها -، وصححه، ووافقه الذهبي، قلت: في إسناده محمد ابن إسحاق رواه بالعنعنة وهو مدلس، إلا أن له شاهداً من حديث أبي موسى الأشعري عند الحاكم - في الموضوع نفسه - وصححه على شرط الشيخين، فيتقوى به. ورواه البيهقي في الدلائل ٢/١٥٥، جُمَاع أبواب المبعث، ب: أول سورة نزلت من القرآن، وقال البيهقي: «هذا إسناده صحيح».

وروى الشيخان في صحيحيهما من حديث عائشة - رضي الله عنها - نحوه، البخاري في صحيحه ١/٢٣ - مع الفتح - ك: بدء الوحي، ب: ٣ - بدون عنوان - برقم (٣)، وفي مواضع عدة، ومسلم في صحيحه ١/١٣٩ - ١٤٠، ك: الإيمان، ب: بدء الوحي، برقم (١٦٠).

وقد أخرج أصحاب السنن^(١) الثلاثة وصححه الحاكم^(٢) وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال: «كان رسول الله ﷺ تنزل عليه الآيات فيقول: ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا».

وقد كان نزوله كله بمكة والمدينة خاصة، ونزل منه كثير في غير الحرمين، حيث كان ﷺ في سفر حج أو غزوة، لكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي، وما نزل بعد الهجرة فهو مدني، سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر، وقد اعتنى بعضهم^(٣) ببيان ما نزل من الآيات المدنية والمكية.

(١) أبو داود في سننه ١/ ٣٤٩-٣٥٠، ك: الصلاة، ب: من جهر بسم الله الرحمن الرحيم، برقم (٧٨٦)، والترمذي في سننه ٥/ ١٦٦، ك: التفسير، ب: ومن سورة التوبة، برقم (٣٠٨٦)، وقال: «حديث حسن»، وفي نسخة: «حسن صحيح». والنسائي في فضائل القرآن ص ٨٤، السورة التي يذكر فيها كذا، برقم (٣٢)، ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف أبي داود ص ٦٥-٦٦، برقم (٧٨٦)، وصحيح سنن الترمذي ٣/ ٢٤٢-٢٤٣، برقم (٣٠٨٦).

(٢) في المستدرک ٢/ ٢٢١، ٣٣٠، ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وفيه نظر، فإن الشيخين لم يخرجوا ليزيد الفارسي ثم هو في عداد المجهولين، فكيف يصح حديثه؟. انظر: التعليق على الإحسان برقم (٤٣)، برقم (١)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على المسند برقم (٣٩٩).

وكذا أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٥٧، ٦٩، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ١/ ٢٣٠، ك: الوحي، ب: ذكر ما كان يأمر النبي ﷺ بكتابة القرآن...، وكذا البيهقي في سننه ٢/ ٤٢)، وانظر: فتح الباري لابن حجر ٩/ ٤٢، إذ عزاه لأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم وصحاحه، ولم تقف عليه عند ابن ماجه، وتقدم تخريجه عن الباقيين، والله أعلم.

(٣) كابن حبيب النيسابوري في كتابه: «التنبيه على فضل علوم القرآن».

وفي ^(١) «الدلائل» ^(٢) للبيهقيّ عن عكرمة ^(٣) والحسن بن أبي الحسن قالوا: «أُنزِلَ اللهُ مِنَ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»، و«نَ وَالْقَلَمَ»، و«المزمل»، و«المدثر»، و«تبت يدا أبي لهب»، و«إذا الشمس كورت»، و«سبح اسم ربك الأعلى»، و«الليل إذا يغشى»، و«الفجر»، و«الضحى»، و«ألم نشرح»، و«العصر»، و«العاديات»، و«الكوثر»، و«ألهاكم»، و«أرأيت»، و«قل يا أيها الكافرون»، و«أصحاب الفيل»، و«الفلق»، و«قل أعوذ بربّ الناس»، و«قل هو الله أحد»، و«النجم»، و«عبس وتولّى»، و«إنّا أنزلناه»، و«الشمس وضحاها»، و«السماء ذات البروج»، و«التين والزيتون»، و«لإيلاف قريش»، و«القارعة»، و«لا أقسم بيوم القيامة»، و«الهمزة»، و«المرسلات»، و«ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ»، و«لا أقسم بهذا البلد»، و«السماء والطارق»، و«اقتربت الساعة»، و«ص وَالْقُرْآنِ»، و«الجن»، و«يس»، و«الفرقان»، و«الملائكة» ^(٤)، و«طه»، و«الواقعة»، و«طسّم» ^(٥)، و«طس»،

(١) ن، ر، م، س، ف: «ففي».

(٢) ١٤٢/٧، ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، وصحح إسناده مرسلأ في ١٤٤/٧.

(٣) ابن عبد الله، أبو عبد الله، القرشي مولا هم، المدني، مولى ابن عباس، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، (ت: ١٠٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٥، طبقات المفسرين للداودي ٣٨٠/١.

(٤) وهي سورة فاطر.

(٥) وهي سورة الشعراء.

و«طَسَمَ»^(١)، و«بني إسرائيل»^(٢)، و«السابعة»^(٣)، و«هود»، و«يوسف»،
و«أصحاب الحجر»، و«الأنعام»، و«الصفات»، و«لقمان»، و«سبأ»،
و«الزمر»، و«حَمَّ المؤمن»، و«حَمَّ الدخان»، و«حَمَّ السجدة»، و«حَمَّ
عَسَقَ»، و«حَمَّ الزخرف»، و«الجاثية»، و«الأحقاف»، و«الذاريات»،
و«الغاشية»، و«أصحاب الكهف»، و«النحل»، و«نوح»، و«إبراهيم»،
و«الأنبياء»، و«المؤمنون»، و«آلَمَّ السجدة»، و«الطور»، / و«تبارك الملك»،
و«الحاقة»، و«سأل سائل»، و«عم يتساءلون»، و«النازعات»، و«إذا السماء
انشقت»، و«إذا السماء انفطرت»، و«الروم»، و«العنكبوت». وقد سقط من
هذه الرواية: ذكرُ «فاتحة الكتاب»، و«الأعراف»، و«كَهَيَعَصَّ» فيما نزل
بمكة.

[٧/ب]

وما نَزَلَ بالمدينة: «وَيْلٌ للمطففين»، و«البقرة»، و«آل عمران»،
و«الأنفال»، و«الأحزاب»، و«المائدة»، و«المتحنة»، و«النساء»، و«إذا
زلزلت»، و«الحديد»، و«محمد»، و«الرعد»، و«الرحمن»، و«هل أتى
على الإنسان»، و«الطلاق»، و«لم يكن»، و«الحشر»، و«إذا جاء نصر
الله»، و«النور»، و«الحج»، و«المنافقون»، و«المجادلة»، و«الحجرات»،

(١) وهي سورة القصص.

(٢) وهي سورة الإسراء.

(٣) المثبت من: ن، وهو الصواب، وفي حاشيتها: أي الأعراف، وفي النسخ: «وهي

الأعراف»، وسيأتي للمؤلف نقل تفسير «السابعة» عن البيهقي مصحفاً إلى «يس»

و«يا أيها النبي لم تحرم»، و«الصف»، و«الجمعة»، و«التغابن»، و«الفتح»، و«براءة».

قال البيهقي^(١): «والسابعة، يريد: يس»^(٢) انتهى.

ففسرها بـ «يس» مع تقدّمها، فالله أعلم.

(١) في الدلائل ١٤٣/٧، ب: ذكر السور التي نزلت بالمدينة والتي نزلت بمكة، وصحّح إسناده مرسلًا كما تقدم قريباً، قلت: في الدلائل في الرواية وفي تفسيره: «التاسعة»، والصحيح كما نقله المصنف: «السابعة» كما سيأتي، وجاء عند المصنف: «يس» بينما في الدلائل: «يونس»، وهو الصواب، وكذا نقله السيوطي في الإتقان ١/٥٢: «السابعة»، وفي تفسير البيهقي أيضاً: «السابعة» بسورة يونس، وهو كذلك في شعب الإيمان للبيهقي ٤٦٦/٢، في ذكر السبع الطول عن ابن عباس وسعيد بن جبير. وأخرج الحاكم في المستدرک ٣٣٩/٢، بإسناده عن أبي سعد مولى أبي أسيد الأنصاري قال: سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه: «أن وفد أهل مصر قد أقبلوا... فقالوا له: ادع بالمصحف، وافتح السابعة - وكانوا يسمون سورة يونس السابعة - فقرأها»، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وجاء توضيحه - عند أبي عبيد في فضائل القرآن ٣١/٢ - آخر الرواية: «والتي يقال لها: يونس»، وقال: «وهي السابعة»، وفي رواية يحيى بن الحارث: «أن يونس تسمى السابعة»، وقال يحيى: «ليست تعدّ الأنفال ولا براءة من السبع الطوال»، فهذه الروايات تدل على أن سورة يونس اشتهرت عندهم بالسابعة أكثر من اسمها، وانظر للمزيد في تحقيق المسألة المذكورة: الإتقان ١/١٥٢، التعليق (٣).

(٢) الذي في الدلائل للبيهقي ١٤٣/٧: «يونس»، ولا معنى لتعليق القسطلاني على تفسير البيهقي، إذ «يونس» لم تتقدم، فكأنه وقع له نسخة مصحفة من «يونس» إلى «يس»، والله أعلم.

وفي بعض السور التي نزلت بمكة آياتٌ نزلت بالمدينة، فألحقت بها، يأتي بيان ما تيسر منها أول كل سورة من هذا المجموع إن شاء الله تعالى. وأخرج ابنُ الضُّرَيْسِ^(١) في «فضائل القرآن»^(٢) من طريق عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابنِ عَبَّاسٍ: «أن الذي نزل بالمدينة: «البقرة»، ثم «آل عمران»، ثم «الأنفال»، ثم «الأحزاب»، ثم «المائدة»، ثم «المتحنة»، ثم «النساء»، ثم «إذا زلزلت»، ثم «الحديد»، ثم «القتال»، ثم «الرعد»، ثم «الرحمن»، ثم «الإنسان»، ثم «الطلاق»^(٣)، ثم «إذا جاء نصر الله»، ثم «النور»^(٤)، ثم «المنافقون»، ثم «المجادلة»، ثم «الحجرات»،

(١) محمد بن أيوب بن يحيى، أبو عبد الله، البجلي، الرازي، كان ثقة ذا معرفة وحفظ وعلوً ورواية، من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، (ت: ٢٩٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٤٤٩، الوافي بالوفيات ٢ / ٢٣٤، طبقات المفسرين للداودي ٢ / ١٠٥. والضُّرَيْسِ: تصغير ضِرْس. قاله الصفدي في الوافي.

(٢) ص ٧٣، برقم (١٧)، ب: فيما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة، مع اختلاف يسير عما نقله المصنف - رحمه الله تعالى - . ضعيف جداً، في إسناده: عمر بن هارون ابن يزيد الثقفي مولا هم البلخي، وهو متروك. انظر: ديوان الضعفاء للذهبي ص ٢٩٨، التقريب ص ٧٢٨، برقم (٥٠١٤). ووقع في مطبوعة الفضائل: «عمر بن عطاء» بدلاً من: «عثمان بن عطاء»، وكذا جاء في الإتيقان ١ / ٢٦: «عثمان بن عطاء»، فلعل: «عمر» تحريف، لأنَّ عمر بن هارون يروي عن عثمان بن عطاء الخراساني، لا عن عمر ابن عطاء حسب ما وقفنا على مصادر ترجمته، والله أعلم، وكذا وقع في فتح الباري ٩ / ٤١: «عثمان بن عطاء».

(٣) زاد في ن: «ثم الحج»، وفي الفضائل زاد: «الحج» بعد «النور».

(٤) زاد في ن: «ثم الحشر»، وفي الفضائل زادها بعد: «لم يكن».

ثم «التحريم»^(١)، ثم «الجاثية»، ثم «التغابن»، ثم «الصف»، ثم «الفتح»، ثم «براءة».

وثبت في «صحيح مسلم»^(٢) من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنيةٌ فهو المعتمد.

واختُلف في «الفاتحة»، و«الرحمن»، و«المطففين»، و«إذا زلزلت»، و«العاديات»، و«القدر»، و«أرأيت»، و«الإخلاص»، و«المعوذتين»، وغيرها، مما يأتي إن شاء الله تعالى بيانه أول السور، وكذا اختُلف ممّا تقدّم في «الصف»، و«الجمعة»، و«التغابن».

وعن زين العابدين^(٣): «أول سورة نزلت بالمدينة: ويل للمطففين»^(٤).

(١) زاد في ن: «ثم لم يكن»، وفي الفضائل زادها بعد: «الطلاق». والمؤلف في ترتيبه السور ناقل بواسطة الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ٤١.

(٢) ١/ ٣٠٠-٣٠١، ك: الصلاة، ب: حجة من قال: البسمة آية من أول كل سورة، برقم (٤٠٠)، وانظر: فتح الباري لابن حجر ٩/ ٤١، إذ النص الذي ذكره المصنف هو فيه بحر وفه.

(٣) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين - ويقال غير ذلك - الهاشمي، العلوي، المدني، الإمام، كان ثقة مأموناً ورعاً، (ت: ٩٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٦، غاية النهاية ١/ ٥٣٤.

(٤) لم نقف عليه من قول زين العابدين، وعزاه السيوطي في الدر ١٥/ ٢٨٨، لابن مردويه والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مثله، وهو في الدلائل ٧/ ١٤٤، لكنّه ليس كما عزاه السيوطي، بل الوارد عنه: «أن أول ما أنزل الله على نبيه - عليه السلام - من القرآن «اقرأ باسم ربك...»، وفي إسناد خصيف بن عبد الرحمن؛ صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء، كما في التقريب ص ٢٩٧، برقم (١٧٢٨).

وعن عكرمة^(١): «البقرة». وعن هشام بن عروة^(٢) عن أبيه^(٣): «كل شيء نزل على رسول الله ﷺ من القرآن فيه ذكرُ الأمم والقرون، وما يُثبَّتُ به الرسول فإنما نَزَلَ بمكة، وما كان من الفرائضِ والسنن فإنما نَزَلَ بالمدينة»^(٤).

وعن علقمة^(٥) عن عبد الله قال: «ما كان ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤] نزل بالمدينة، وما كان ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١] فبمكة»^(٦).

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور ١/ ٩٤ لأبي داود في النسخ والمنسوخ له، عن عكرمة مثله.
(٢) ابن الزبير بن العوام، أبو المنذر، القرشي، الأسدي، الزبيري، المدني، من جِلَّةِ التابعين، إمام ثقة، (ت: ١٤٦ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٦/ ٨٠، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤.
(٣) عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله، القرشي، الأسدي، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، (ت: ٩٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٢١، غاية النهاية ١/ ٥١١.

(٤) رواه البيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٤، جماع أبواب نزول الوحي على رسول الله ﷺ، ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، من قول عروة وهو مقطوع، وإسناده - مع ذلك - ضعيف، فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وهو ضعيف، كما في التقريب ص ٩٣، برقم (٦٤).

(٥) ابن قيس بن عبد الله، النَّحَّعي، فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها، مخضرم، أخذ القرآن عَرَضاً على ابن مسعود، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، (ت: ٦٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٣، غاية النهاية ١/ ٥١٦.

(٦) أخرجه الحاكم في مستدرکه ٣/ ١٨، ك: الهجرة، من طريق علقمة عن ابن مسعود، وأيضاً من طريق عبد الرحمن بن يزيد عنه نحوه، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٤، جماع أبواب نزول الوحي على رسول الله ﷺ، ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، والبخاري في مسنده ٤/ ٣٣٦، برقم (١٥٣١) وكذا أورده الهيثمي في كشف الأستار ٣/ ٣٩، ك: التفسير، ب: ما نزل بمكة والمدينة، رجالهما بين ثقة وصدوق، وقال البخاري: «وهذا الحديث يرويه غير قيس مرسلًا، ولا نعلم أحداً أسنده إلا قيس»، وسيأتي كلام الدارقطني.

ويُقال^(١): إن مصحفَ عليّ رضي الله عنه كان على ترتيبِ النزولِ، أوله: «اقرأ»، ثم «المدثر»، ثم «نون والقلم»، ثم «المزمل»، ثم «تبت»، ثم «التكوير»، ثم «سَبَّح»، وهكذا إلى آخر المكيّ، ثم / المدنيّ. وأولُ سورةٍ أُعلنَ بها عليه السلام سورة «والنجم».

وأما ترتيبُ المصحفِ على ما هو عليه الآن، فقال القاضي أبو بكر ابن الباقلاني^(٢): «يُحتملُ أن يكونَ النبيُّ ﷺ هو الذي أمرَ بترتيبه هكذا، ويُحتملُ أن يكونَ من اجتهادِ الصحابةِ»^(٣).
ورجَّحَ الأول^(٤): بأنه ﷺ كان يعارضُ به جبريلَ في كلِّ سنةٍ^(٥).

وكذا أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ٢٠٢، منازل القرآن بمكة والمدينة، وذكر أوائله وأواخره، برقم (٨١٧)، لكنّ في إسناده راوياً مبهماً، بجانب كونه مرسلًا، وذكره الدارقطني في العلل ٥/ ١٦٨، برقم (س ٨٠٠)، فقال: «يرويه الأعمش، واختلف عنه، فذكر الرواية عن يرويه عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، ثم الرواية عن إبراهيم عن علقمة قوله، وقال: وكذلك رواه أصحاب الأعمش عنه، وهو الصحيح».

(١) انظر: فتح الباري ٩/ ٤٢، ٥٢.

(٢) محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر، المعروف «بابن الباقلاني»، البصري، ثم البغدادي، المالكي، القاضي، ثقة، متكلمٌ على طريقة أبي الحسن الأشعري، وصنّف في الرّدّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج وغيرهم، من مؤلفاته: «الانتصار للقرآن»، «الأصول الكبير» في الفقه، (ت: ٤٠٣هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩، ترتيب المدارك ٤/ ٥٨٥، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠. والباقلاني: بفتح الباء الموحدة وكسر القاف، نسبة إلى الباقلاء وبيعه. انظر: الأنساب ١/ ٢٦٥.

(٣) الانتصار ١/ ١٢، وانظر: فتح الباري ٩/ ٤٢.

(٤) سقط من: ر.

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٩.

فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب. وبهذا جزم ابن الأنباري^(١).

وفيه نظر؛ بل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على ترتيب النزول، نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفياً. وقد روى الإمام أحمد^(٢)، وابن أبي داود^(٣)، والطبري^(٤)، من طريق

- (١) انظر: فتح الباري ٤٢/٩، وقوله: «وفيه نظر... إلخ» من كلام الحافظ ابن حجر.
- (٢) أحمد في مسنده ١/٢٧٥-٢٧٦، ٣٢٥، ٣٦٣، من طريق إبراهيم بن مهاجر وأبي ظبيان عن ابن عباس -رضي الله عنهما- نحوه، والحديث صحيح، رجال طريق أبي ظبيان صحيح على شرط الشيخين، وطريق إبراهيم بن مهاجر فيه ضعف، للين إبراهيم، كما في التقريب ص ١١٦، برقم (٢٥٦)، لكنه يتقوى بمتابعة أبي ظبيان له، وقد صحح الحديث شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ٤/٢٩٦، تعليق برقم (٢)، و ٥/١٤٠، برقم (٢٩٩٩)، تعليق: (١)، و ٥/٣٩٥، برقم (٣٤٢٢)، تعليق: (٢).
- ولم نقف على طريق عبيدة السلماني عنده، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٣٠، ك: التفسير من طريق مجاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وصححه، ووافقه الذهبي.
- وعزاه السيوطي في الإتقان ١/٣٣٥، لابن أشته في المصاحف ولابن أبي شيبه في فضائله، من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلماني به، وهو عند ابن أبي شيبه في مصنفه ١٠/٢٧٩، ك: فضائل القرآن، ب: في دروس القرآن وعرضه، برقم (٣٠٨٠٠) وكذا عن ابن سيرين مراسلاً برقم (٣٠٨٠١)، ورجاله ثقات غير أنه مرسل، وانظر رقم (٣٠٨٠٢).
- (٣) عبد الله بن سليمان بن الأشعث -ابن الإمام أبي داود صاحب «السنن»- أبو بكر، السجستاني، البغدادي، ثقة، من مؤلفاته: «المصاحف»، «شريعة المقارئ»، (ت: ٣١٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/١٢٢، غاية النهاية ١/٤٢٠.
- (٤) عزاه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٩/٤٤ إلى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة السلماني به.

عبيدة بن عمرو السَّلْماني^(١) أن الذي جَمَعَ عليه عثمانُ الناسَ موافقٌ للعَرْضَةِ الأخيرة.

ومن طريق^(٢) محمد بن سيرين^(٣) قال: «كان جبريلُ يعارضُ النبيَّ ﷺ بالقرآن» الحديث، وفي آخره: «فَيَرُونَ أَنَّ قراءَتَنَا أحدثُ القراءاتِ عهداً بالعَرْضَةِ الأخيرة».

وكان من تيسير الله تعالى ورحمته بنا أن أنزله على سبعةِ أحرفٍ، فعن ابن عباسٍ: أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرفٍ واحدٍ، فراجعتُهُ فلم أزلُ أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ». رواه البخاري^(٤).

(١) أبو مسلم - وقيل: أبو عمرو - المُرادِي، الكوفي، ثقة فقيه مخضرم، تابعي، أخذ القراءة عرضاً على عبد الله بن مسعود، (ت: ٧٢هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٠ / ٤، غاية النهاية ١ / ٤٩٨. والسَّلْماني: نسبة إلى «سلمان» بطن من مُراد، وهو ابن ناجية بن مراد. انظر: تهذيب الكمال ١٩ / ٢٦٦.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٩. وكذا هو عند أبي عبيد في فضائل القرآن ٢ / ١٨٨ برقم (٧٨٦)، وانظر: فتح الباري ٩ / ٤٤ فقد عزاه له، وكذا السيوطي في الإتقان ١ / ٣٣٥، عزاه لابن أشته في المصاحف - وهو مفقود - حسب علمنا.

(٣) أبو بكر، الأنصاري، البصري، مولى أنس بن مالك رضي الله عنه، أحد الفقهاء المذكورين بالورع، ثقة ثبت، (ت: ١١٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥ / ٣٣١، تهذيب الكمال ٢٥ / ٣٤٤.

(٤) في صحيحه ٩ / ٢٣ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعةِ أحرف، برقم (٤٩٩١).

وعن المسور بن مخرمة^(١) وعبد الرحمن القاري^(٢) - بتشديد الياء نسبةً إلى القارة^(٣) بطنٍ من خزيمة - أنهما سمعا عمر بن الخطاب^(٤) رضي الله عنه يقول: «سمعت هشام بن حكيم^(٥) يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ قال: فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرئنيها رسولُ الله ﷺ فكِدْتُ أساوره في الصلاة، فتصَبَّرتُ حتى سلَّم، فلبَّيْتُهُ بردائه فقلت: مَنْ أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فقلت: كَذَبْتَ؛ فإن رسولَ الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقتُ به أقوده إلى رسولِ الله ﷺ، فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأ

(١) ابن نوفل، أبو عبد الرحمن، القرشي، الزهري، ابن أخت عبد الرحمن بن عوف، معدود في صغار الصحابة، وكان من أهل الفضل والدين، (ت: ٦٤ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٣٩٩، سير أعلام النبلاء ٣/٣٩٠، الإصابة ٦/١١٩.

(٢) عبد الرحمن بن عبد، المدني، قيل: له صحبة، وقيل: هو من كبار التابعين، ولد على عهد النبي ﷺ، ثقة، وكان على بيت المال لعمر رضي الله عنه، (ت: ٨١ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ٢/٨٣٩، سير أعلام النبلاء ٤/١٤.

(٣) انظر: فتح الباري ٩/٢٥، تاج العروس ٧/٤٢٤ (قور).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٩/٢٣، ٨٧ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، وب: من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا، برقم (٤٩٩٢، ٥٠٤١)، ومسلم في صحيحه ١/٥٦٠، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه، برقم (٨١٨).

(٥) ابن حزام، القرشي، الأسدي، كان من فضلاء الصحابة ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، توفي قبل أبيه بمدة. انظر: الاستيعاب ٤/١٥٣٨، الإصابة ٦/٣٥٨.

سورة الفرقان على حروفٍ لم تُقرئَ فيها، فقال رسول الله ﷺ: اقرأ يا هشامُ فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعةٍ أحرفٍ فاقروا ما تيسر منه».

رواه / البخاري^(١) أيضاً.

وقوله: «أساوره» أي: آخذُ برأسه، و«لببته» أي: جمعت عليه ثيابه عند لبته؛ لثلاثين فلقت مني، وكان عمر رضي الله عنه شديداً في الأمر بالمعروف.

وفي قوله: «فاقروا ما تيسر منه» إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور في الحديث، وأنه للتيسير على القارئ.

وهذا يقوي قول مَنْ قال: المرادُ بالأحرفِ اللفظُ المرادفُ، ولو كان من لغةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ لغةَ هشامٍ بلسانِ قريشٍ وكذلك عمرُ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتُهما، نَبه على ذلك ابنُ عبد البر^(٢)، ونُقِلَ عن أكثرِ أهلِ العلمِ أنَّ هذا هو المرادُ بالأحرفِ السبعةِ.

(١) تقدم تخريجه قريباً ص ٥٣.

(٢) انظر: التمهيد ٣/٤٨٣.

وابن عبد البر هو: يوسف بن عبد الله بن محمد، أبو عمر، النَّمَري، الأندلسي، القرطبي، المالكي، فقيه حافظ، عالم بالقراءات والخلاف وعلوم الحديث والرجال، من مؤلفاته: «التمهيد»، «الاستيعاب»، (ت: ٤٦٣ هـ). انظر: جذوة المقتبس ٣٤٤، سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣.

وقال أبو عليّ الأهوازي^(١): «هي لغات قريشٍ ومَنْ ينتهي نسبه إليها لنزوله بلغتهم؛ لأنهم قومُ الرسولِ ﷺ وهي أفصح اللغات».

وقال الفراء^(٢): «لأنهم جاوروا البيتَ فكانت تنزَعُ^(٣) إليهم القبائلُ على تنوعها، ويخاطبونهم فيختارون من كلِّ لغةٍ فُصْحَها، ومن كلِّ وجهٍ أحسنه، فجاؤوا فصاحاً صباحاً».

ومن ثمَّ كتب عمر^(٤) رضي الله عنه إلى ابن مسعود: «إن الله أنزل القرآنَ

(١) لم نجد في كتابه «الوجيز»، وانظر: المرشد الوجيز ٩٣-٩٤.

والأهوازي هو: الحسن بن علي بن إبراهيم، استوطن دمشق، كان رأساً في القراءات، صاحب حديث - وليس بالمتقن - تُكَلِّمُ فيه من جهة إكثاره من الشيوخ والروايات، (ت: ٤٤٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٣، غاية النهاية ١/٢٢٠. والأهوازي: بفتح الألف وسكون الهاء وفي آخرها الزاي، نسبة إلى «الأهواز» وأصلها: الأخواز - بالحاء - جمع «حَوْز» فلما كثر استعمال الفرس لها غيرتها، وهي بلدة على مقربة من البصرة. انظر: الأنساب ١/٢٣١، معجم البلدان ١/٢٨٤.

(٢) انظر معناه عن الفراء في: المزهر ١/٢٢١.

والفراء هو: يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا، الأسدي مولا هم، الكوفي، شيخ النحاة، المقرئ، ثقة، من مؤلفاته: «معاني القرآن» (ت: ٢٠٧هـ). انظر: إنباه الرواة ٧/٤، سير أعلام النبلاء ١٠/١١٨، غاية النهاية ٢/٣٧١.

(٣) ب، س: «تفرع».

(٤) عزا الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٩/٩ لأبي داود أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى ابن مسعود: «أن القرآن نزل بلسان قريش...»، فذكره بتمامه، ولم نقف عليه في سننه فيما بحثنا، ولا في المصاحف إن قلنا إنه مُصَحَّف من ابن أبي داود، والله أعلم.

بلغته هذا الحي من قريش، فأقريئ الناس بلغته قريش ولا تُقرئهم بلغته هذيل حين أقرأ: (عَتَّى) بالعين».

وذهب أبو عبيد^(١) وآخرون إلى أن المراد اختلاف اللغات، وهو اختيار ابن عطية^(٢).

وُتَعَّقَبَ^(٣): بأن لغات العرب أكثر من سبعة. وأجيب: بأن المراد أفصحها.

وقال أبو حاتم السجستاني^(٤): «نزل بلغته قريش وهذيل وتيم والأزد وربيعه وهوازن وسعد بن بكر».

(١) انظر: غريب الحديث له ٦٤٢/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٢٧/١.

وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد، الغرناطي، كان إماماً في الفقه والتفسير والعربية، من مؤلفاته: «البرنامج» في ذكر مروياته وأسماء شيوخه، (ت: ٥٤١ هـ). انظر: بغية الملمس ٣٨٩، سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٩، طبقات المفسرين للداودي ٢٦٠/١.

(٣) انظر: فتح الباري ٢٦/٩.

(٤) حكاه عنه في المرشد الوجيز ٩٤.

وأبو حاتم هو: سهل بن محمد بن عثمان، السجستاني، ثم البصري، إمام في النحو والقراءة واللغة، وتخرج به أئمة، من مؤلفاته: «إعراب القرآن»، «فعلتُ وأفعلتُ»، (ت: ٢٥٥ هـ). انظر: إنباه الرواة ٥٨/٢، غاية النهاية ٣٢٠/١.

والسجستاني: بكسر السين المهملة والجيم، وسكون السين الأخرى وفتح التاء، نسبة إلى «سجستان» إحدى بلاد كابل. انظر: الأنساب ٢٢٥/٣. وسجستان تقع الآن في دولة إيران.

واستنكره ابن قتيبة^(١)، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش، وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازي كما مرّ^(٢).

والحقُّ أنه لا يلزم من هذه الآية أن يكون النبي ﷺ أُرْسِلَ بلسانِ قريشٍ فقط لكونهم قومه، بل أُرْسِلَ بلسانِ جميعِ العرب؛ لأنه أُرْسِلَ إليهم كلهم.

ولا يردُّ على هذا كونه ﷺ بُعِثَ إلى الناسِ كافةً عرباً وعجماً وغيرهم؛ لأنَّ اللسانَ الذي نزل عليه به الوحيُّ عربيٌّ، وهو بَلَّغَهُ إلى طوائفِ العربِ، وهم يترجمونه لغيرِ العربِ بألسنتهم.

وقال أبو عبيد^(٣): «ليس المرادُ أن كلَّ كلمةٍ تُقْرَأُ على سبعِ لغاتٍ، بل اللغاتُ السَّبْعُ مُفَرَّقةٌ فيه، فبعضه بلغةِ قريشٍ، وبعضه بلغةِ هذيلٍ، وبعضه بلغةِ هوازنٍ، وبعضه بلغةِ اليمنِ وغيرهم».

(١) انظر في المسألة: المرشد: ٩٤، فتح الباري ٢٧/٩، لكن في تأويل مشكل القرآن: ٣٩، ما يخالف ذلك.

وابن قتيبة هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، الدَّينوري، ثقة، وكان رأساً في اللسان العربي، من مؤلفاته: «غريب القرآن»، و«تأويل مشكل القرآن»، (ت: ٢٧٦ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/١٤٣، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٦.

(٢) انظر: ص ٦٦.

(٣) غريب الحديث ٢/٦٤٢-٦٤٣.

[١/٩] ولا يوجد في / القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه، إلا الشيء القليل مثل: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ﴾ [الإسراء: ٢٣]، و﴿وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿أَرْجَةَ﴾ [الأعراف: ١١١].

وقيل^(١): نَزَلَ بِلُغَةٍ مُضَرَّ خَاصَّةٌ لِقَوْلِ عَمْرٍو^(٢) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَةٍ مُضَرَّ».

وَعَيَّنَ بَعْضُهُمْ فِيْمَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٣) السَّبْعَ مِنْ مُضَرَّ أَنَّهُمْ هَذِيْلٌ وَكِنَانَةٌ وَقَيْسٌ وَضَبَّةٌ وَتَيْمُ الرِّبَابِ وَأَسَدُ بْنُ خُزَيْمَةَ وَقَرِيْشٌ، فَهَذِهِ قَبَائِلُ مُضَرَّ تَسْتَوْعِبُ سَبْعَ لُغَاتٍ. لَكِنْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الْبَاقِلَانِيِّ فِيْمَا عَزَاهُ

(١) انظر: التمهيد ٣/ ٤٨١، فتح الباري ٩/ ٢٧.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ١/ ١٨٣، برقم (٣٤)، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وعزاه بعضهم لعثمان - رضي الله عنه -، كما في تفسير القرطبي ١/ ٧٦ المقدمة، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٢، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د. حسن عتر ص ١٩١، وقال الزركشي في البرهان ١/ ٣١٢: «وما نقل عن عثمان معارض بما سبق أنه نزل بلغة قريش، وهذا أثبت عنه، لأنه من رواية ثقات أهل المدينة».

والثابت في الصحيح كما عنوان البخاري في صحيحه ٨/ ٩ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب ... برقم (٤٩٨٤)، من حديث عثمان - رضي الله عنه - ولفظه: «وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا»، وانظر: فتح الباري ٩/ ٩.

(٣) التمهيد ٣/ ٤٨١.

له في «فتح الباري»^(١): «إن ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] أنه نزل بجميع ألسنة العرب، ومن زعم أنه أراد مُضَرَ دون ربيعة أو هما دون اليمن، أو قریشاً فعليهِ البيان؛ لأن اسم العرب يتناول الجميع تناوُلاً واحداً، ولو ساغَتْ هذه الدعوى لساغ لآخر أن يقول: نزل بلسان بني هاشم مثلاً؛ لأنهم أقربُ نسباً إلى النبي ﷺ من سائر قریش».

ونقل العلامة أبو شامة^(٢) عن بعضهم: أنه نزل أولاً بلسان قریش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أُبيح للعرب أن يقرؤوه^(٣) بلغاتهم التي جرت عادتُهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب» انتهى.

ويدل على ما قاله: ما ثبت أن ورود التخفيف كان بعد الهجرة، كما في حديث أبي بن كعب: «أن جبريل لقي النبي ﷺ وهو عند أضاة بني غفار فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرف^(٤)، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، فإن أمتي لا تطيق ذلك» الحديث. رواه مسلم^(٥).

(١) فتح الباري ٩/٩، ولم نجد في الانتصار للباقلاني في مظانه في القدر المطبوع منه.

(٢) المرشد الوجيز ص ٩٥، وحكاه عنه في فتح الباري ٩/٩.

(٣) د، ط، ب، والمطبوعة: «تقرأ».

(٤) ر، م: «حرف واحد».

(٥) في صحيحه ١/٥٦٢-٥٦٣، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أن القرآن على

سبعة أحرف وبيان معناه، برقم (٨٢١).

وأضاهُ بني غِفَار بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همزٍ، وآخره تاءُ تَأْنِيثٍ، موضعُ بالمدينة النبوية، نُسِبَ لبني غِفَار بكسر المعجمة^(١).
وحاصلُ ما ذهب إليه هؤلاء: أن معنى قوله: «أنزل على سبعة أحرف» أي: أنزل توسعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجهٍ أي: يقرأ بأيِّ حرفٍ أراد منها على البدلِ من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرطِ أو على هذه التوسعة، وذلك لتسهلَ قراءته.

وقال ابن قتيبة في أول تفسير «المشكل»^(٢) له: «وكان من تيسيرِ الله أن أمرَ نبيِّه أن يُقرئَ كلَّ قومٍ بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذليُّ يقرأ: (عسى حين) يريد ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، والأسديُّ يقرأ: (تعملون) [البقرة: ٢٢] بكسر أوله، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز».

قال: «ولو أراد كلُّ فريقٍ منهم أن يزول عن لغته وما جرى على لسانه لَشَقَّ عليه غاية المشقة، فيسرَّ الله عليهم ذلك بمنه».

وقال ابنُ / عبد البر^(٣): «أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات؛ لما تقدّم من اختلافِ هشام وعمرٍ ولغتهما واحدة، قالوا: وإنما المعنى سبعة أوجهٍ من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل وهلمَّ وتعال» انتهى.

(١) انظر: معجم ما استعجم ١/ ١٦٤، فتح الباري ٩/ ٢٨، وقال الحافظ ابن حجر: «ينسب إلى بني غِفَار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء؛ لأنهم نزلوا عنده».

(٢) تأويل مشكل القرآن ٣٩.

(٣) التمهيد ٣/ ٤٨٣.

وقال الحافظ ابن حجر^(١): «ويمكن الجَمْعُ بين القولين: بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات، لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى، وهي ما نبه عليه أبو عمرو والداني^(٢) أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات أو برواية من الروايات فإنما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا كلها. وهذا إنما يتأتى على القول بأن المراد بالأحرف اللغات. وأمّا على قول من يقول بالآخر فيأتي ذلك في ختمة واحدة بلا ريب، بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن».

واعلم أن الاختلاف في الأحرف السبعة اختلاف تنوع وتغاير لا تضاد وتناقض؛ إذ هو محال أن يكون في كتاب الله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

(١) فتح الباري ٩/٢٨، تحت باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، برقم (٤٩٩١)، (٤٩٩٢).

(٢) الأحرف السبعة للداني ٥٢. (قطعة من جامع البيان).

وأبو عمرو الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان، القرطبي، ثم الداني، إمام في القراءات، من مؤلفاته: «التيسير»، «جامع البيان»، كلاهما في القراءات السبع، (ت: ٤٤٤ هـ). انظر: بغية الملتمس ٤١١، غاية النهاية ١/٥٠٣. والداني: نسبة إلى «داينة» بنون مكسورة بعد الألف، وبعدها ياء مفتوحة، مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية، وأهلها أقرأ أهل الأندلس. انظر: معجم البلدان ٢/٤٣٤.

ولا يَخْلُو الاختلافُ من ثلاثةِ أحوالٍ^(١)؛ لأنه إمَّا: أن يكونَ اختلافَ لفظٍ والمعنى واحدٌ كالصراطِ والقدس ونحوهما، مما يُطلقُ عليه أنه لغاتٌ فقط.

وإمَّا أن يختلفا جميعاً مع جوازِ اجتماعِهما في شيءٍ واحدٍ كالاختلافِ في: ﴿كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالراءِ والزاي^(٢)، فمعنى الراءِ أن اللهَ أحيأ العظامَ. ومعنى الزاي^(٣) أنه رفعَ بعضَها إلى بعضٍ حتى قامت، فضمَّن اللهُ تعالى المعنيين في القراءتَيْنِ.

وإمَّا أن يختلفا جميعاً مع امتناعِ جوازِ اجتماعِهما في شيءٍ واحدٍ، بل يتفقان من وجهٍ آخرٍ لا يقتضي التضادَّ، نحو: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] بالتشديدِ والتخفيفِ^(٤)؛ فإن ذلك ونحوه، وإن اختلف لفظاً ومعنى وامتنع اجتماعُهُ في شيءٍ واحدٍ، فإنه يجتمع من وجهٍ آخرٍ ممتنعٍ فيه التضادُّ والتناقضُ، فإنَّ وجهَ التشديدِ أي: وتَيَقَّنُ الرُّسُلُ أن قومَهُم قد كَذَّبُوهُم، ووجهَ التخفيفِ أي: وتَوَهَّمُ المُرْسَلُ إليهِم أن الرسلَ قد كَذَّبُوهُم فيما أمرُوهُم به، فالظنُّ في الأولى يقينٌ والضمائرُ الثلاثةُ للرسلِ. وفي القراءة الثانية شكٌّ، والضمائرُ الثلاثةُ للرسلِ إليهِم، فليس في ذلك تناقضٌ ولا تناقضٌ.

(١) انظر: النشر ١/٤٩، ٥٠.

(٢) انظر القراءتين في سورة البقرة: [٢٥٩].

(٣) ش: الزاء، وهي إحدى اللغات الثلاث في هجاء هذا الحرف.

(٤) انظر: سورة يوسف: [١١٠].

وقد حَمَلَ ابن قتيبة^(١) وغيره^(٢) العددَ المذكورَ على الوجوه التي يقع بها التغيُّرُ في سبعةِ أشياء:

الأول: ما تتغيَّر حركته، ولا / يزول معناه ولا صورته، مثل:

﴿ وَلَا يُضَارَكُ آتِبُّ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بنصبِ الرَّاءِ ورفعِها^(٣).

الثاني: ما يتغيَّر بتغيُّرِ الفعلِ مثل: ﴿ بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبأ: ١٩]، و﴿ بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ بصيغةِ الطلبِ والفعلِ الماضي^(٤).

الثالث: ما يتغيَّر بنقْطِ بعضِ الحروفِ المهملة، مثل: ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] بالراءِ والزاي^(٥).

الرابع: ما يتغيَّر بإبدالِ حرفٍ قريبٍ من مَخْرَجِ الآخرِ مثل: ﴿ وَطَلَّحَ مَنْضُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٩]، في قراءة عليّ: (وطلَّعَ مَنْضُودٍ)^(٦).

الخامس: ما يتغيَّر بالتقديمِ والتأخيرِ مثل: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ [ق: ١٩] في قراءة أبي بكرٍ الصديق^(٧) وطلحة بنِ مُصَرِّف^(٨) وزين العابدين:

(١) تأويل مشكل القرآن ٣٦.

(٢) كآبي الفضل الرازي وابن الجزري، كما سيوضحه المؤلف.

(٣) انظر: سورة البقرة: [٢٨٢].

(٤) انظر: سورة سبأ: [١٩].

(٥) انظر القراءتين في سورة البقرة: [٢٥٩].

(٦) بالعين بدلاً من الحاء وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٠١.

(٧) عبد الله بن عثمان بن عامر، التيمي، خليفة رسول الله ﷺ، مناقبه كثيرة، (ت: ١٣هـ).

انظر: الاستيعاب ٣/ ٩٦٣، الإصابة ٤/ ١٦٩.

(٨) ابن عمرو، أبو محمد - ويقال: أبو عبد الله - الهمداني، الياضي، الكوفي، تابعي كبير، له اختيار في

القراءة ينسب إليه، (ت: ١١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١٩١، غاية النهاية ١/ ٣٤٣.

(وجاءت سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)^(١).

السادس: ما يتغيَّر بزيادةٍ أو نقصانٍ مثل: (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر^(٢) والأنثى) هذا النقصان.

وأما الزيادةُ فكما في حديث ابن عباس^(٣): (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ).

السابع: ما يتغيَّر بإبدال كلمةٍ بكلمةٍ ترادفها، مثل: ﴿كَالْعَهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير^(٤): (كالصوف المنفوش)^(٥).

انتهى ما قاله ابن قتيبة^(٦) فيما نقله عنه الحافظ أبو الفضل العسقلاني^(٧).

(١) وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٤٤.

(٢) أي بحذف: ﴿وَمَا حَلَقَ﴾، قرأ بها ابن مسعود، وهي قراءة شاذة. انظر: جزء قراءات النبي ﷺ ١٧٦، مختصر ابن خالويه ١٧٤، المحتسب ٢/٣٦٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٣٧/٨ - مع فتح الباري -، ك: التفسير، سورة: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾، برقم (٤٩٧١)، وأورد هذه الرواية من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في ٨/٥٠١ - مع الفتح - في سورة الشعراء، برقم (٤٧٧٠)، بدون هذه الزيادة، ومسلم في صحيحه ١/١٩٣-١٩٤، ك: الإيمان، ب: في قوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، برقم (٢٠٨).

(٤) ابن هشام، أبو محمد - أو أبو عبد الله - الأسدي الوالبي مولا هم، الكوفي، تابعي جليل، إمام في القراءة والفقه والتفسير، قرأ القرآن على ابن عباس، قتله الحجاج سنة (٩٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٢١، غاية النهاية ١/٣٠٥.

(٥) وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٧٨.

(٦) تأويل مشكل القرآن ٣٦-٣٨.

(٧) فتح الباري ٩/٢٨.

ونقله عنه أيضاً في «النشر»^(١) بنحوه.

لكنه قال^(٢): «الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها، نحو: ﴿طَلَعُ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] في موضع، و﴿وَطَلِحَ﴾^(٣) مَنصُودٍ ﴿[الواقعة: ٢٩] في آخر»، ثم قال: «وهو وجهٌ حسنٌ إلا أن تمثيلاً بـ ﴿طَلَعُ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠]، و﴿وَطَلِحَ﴾^(٤) مَنصُودٍ ﴿لا تَعَلَّقَ له باختلاف القراءات، ولو مثل^(٥) عوض ذلك بقوله: ﴿بِضَيْنِينَ﴾ بالضاد [التكوير: ٢٤]، و﴿بِضَيْنِينَ﴾ بالظاء^(٦)، و﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ [غافر: ٢١]، و﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾^(٧) لاستقام، وطلَعَ بَدْرٌ حُسَيْنِهِ في تمام.

(١) النشر ١/ ٢٧-٢٨.

(٢) كذا في النشر ١/ ٢٧-٢٨، معزواً إلى ابن قتيبة وهو مخالف لما في كتابه: تأويل مشكل القرآن: ٣٦، ولما نقله الكتاني في القرطين: ٢٢١، وابن حجر في الفتح ٩/ ٢٨ عنه، فالمثال بالسياق المذكور في هذه المصادر ليس فيه الإشكال الذي أورده ابن الجزري، إنما الإشكال على السياق الذي أورده هو في النشر، ولذا علق عليه بما سيأتي ذكره. والظاهر أن ابن الجزري نقل ذلك من نسخة تأويل مشكل القرآن المصحفة التي تصرف فيها النساخ، فكتبوا بعد ﴿طَلَعُ﴾ كلمة: ﴿نَضِيدٌ﴾، على توهم إكمال الآية التي في سورة ق: [١٠]، والمؤلف - ابن قتيبة - لم يرد ذلك، إنما أراد: «طلَع» مكان: ﴿طَلِحَ﴾ في الآية التي في سورة الواقعة: [٢٩]: ﴿وَطَلِحَ مَنصُودٍ﴾، والله أعلم، وتقدم في ص ٧٤ أنها قراءة شاذة.

(٣) ر، م: «وطلع»، والمثبت هو الصواب.

(٤) ر، م: «وطلع»، والمثبت هو الصواب.

(٥) يعني بذلك: ابن قتيبة.

(٦) انظر: سورة التكوير: [٢٤] من هذا الكتاب.

(٧) انظر: سورة غافر: [٢١] من هذا الكتاب.

على أنه قد فاتته كما فات غيره أكثرُ أصولِ القراءات كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم وبينَ بينَ والمدِّ وبعضِ أحكامِ الهمزة، وكذلك الرّوم والإشمام على اختلافِ أنواعه» انتهى.

وقال أبو الفضل الرازي^(١): «الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في

الاختلاف:

الأول: اختلافُ الأسماءِ من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ أو تذكيرٍ وتأنيثٍ.

الثاني: اختلافُ تصريفِ الأفعالِ وما يُسندُ إليه من ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، والإسنادِ إلى المذكرِ والمؤنثِ والمتكلمِ والمخاطبِ والفاعلِ والمفعولِ

به.

الثالث: وجوهُ الإعرابِ.

الرابع: النقصُ والزيادةُ.

الخامس: التقديمُ والتأخيرُ.

السادس: القلبُ والإبدالُ في كلمةٍ بأخرى، وفي حرفٍ بأخر.

السابع: اختلافُ اللغاتِ كالفتحِ والإمالةِ والترقيقِ والتفخيمِ والإدغامِ والإظهارِ ونحوِ ذلك، وقد أخذَ كلامَ ابنِ قتيبةٍ ونقَّحه^(٢).

(١) انظر كلامه في: شرح حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» له ٢٣/أ - ب (خ).

وأبو الفضل الرازي هو: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، العجلي، الرازي، ثقة إمام مقريء، من مؤلفاته: «جامع الوقوف»، «اللوامح»، (ت: ٤٥٤ هـ). انظر: سير أعلام

النبلأ ١٨/١٣٥، غاية النهاية ١/٣٦١.

(٢) في فتح الباري ٩/٢٩: «قلت: وقد أخذ...» وقد حذف المؤلف: «قلت».

وقال ابن الجزري^(١): «تَبَعْتُ الْقِرَاءَاتِ صَحِيحَهَا وَشَادَهَا وَضَعِفَهَا / وَمَنْكَرَهَا، فَإِذَا هِيَ تَرْجِعُ إِلَى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ مِنَ الْاِخْتِلَافِ لَا تَخْرُجُ عَنْهَا، وَذَلِكَ إِمَّا فِي الْحَرَكَاتِ بِلَا تَغْيِيرٍ فِي الْمَعْنَى وَالصُّورَةِ نَحْوُ: ﴿يَالْبَحْلِ﴾^(٢) [النساء: ٣٧]، و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣] بوجهين^(٣).

[١٠/ب]

أَوْ بِتَغْيِيرٍ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، نَحْوُ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾^(٤) [البقرة: ٣٧]، و﴿وَأَدَّكَرَبَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، و﴿أَمَّهُ﴾^(٥).

وَإِمَّا فِي الْحُرُوفِ بِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى لَا الصُّورَةَ، نَحْوُ: ﴿تَبَلَّوْا﴾ [يونس: ٣٠]، و﴿تَتَلَّوْا﴾^(٦)، و﴿نُنَجِّيكَ بِبِدْنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ﴾ [يونس: ٩٢]، و﴿نُنَجِّيكَ بِبِدْنِكَ﴾^(٧)، أَوْ عَكْسَ ذَلِكَ نَحْوُ: ﴿بَسْطَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٧]،

(١) النشر ٢٦/١.

وابن الجزري هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير، شمس الدين، الدمشقي، ثم الشيرازي، الشافعي، شيخ الإقراء في زمانه، من مؤلفاته: «غاية النهاية»، و«النشر في القراءات العشر»، (ت: ٨٣٣ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٢٤٧، إنباء الغمر ٨/٢٤٥، الضوء اللامع ٩/٢٥٥. وهو منسوب إلى «جزيرة ابن عمر» بالقرب من الموصل، كما أفاده في الضوء اللامع. وانظر: معجم البلدان ٢/١٣٨.

(٢) وفي النشر: «البخل» بأربعة... انظر القراءات فيه في سورة النساء [٣٧].

(٣) انظر: سورة البقرة: [٢٧٣] من هذا الكتاب.

(٤) انظر: سورة البقرة: [٣٧] من هذا الكتاب.

(٥) انظر: سورة يوسف: [٤٥] من هذا الكتاب.

(٦) انظر: سورة يونس: [٣٠] من هذا الكتاب.

(٧) في النشر ٢٦/١ بتقديم: «نحيك» بالحاء على «ننجيك» بالجيم، والقراءة بالحاء قراءة شاذة، قرأ بها إسماعيل المكي. انظر: مختصر ابن خالويه ٥٨. وقرأ يعقوب بتخفيف الجيم من الإنجاء، وقرأ الباقون من العشرة بتشديد الجيم من التنجية. انظر: النشر ٢/٢٥٨، الإتحاف ٢/١٥.

و﴿بصطة﴾^(١)، والسَّراط والصَّرَاط^(٢)، أو بتغييرهما، نحو: ﴿أشد منكم﴾ [غافر: ٢١]، و﴿منهم﴾^(٣)، و﴿يَأْتِلِ﴾ [النور: ٢٢]، و﴿يَتَأَلَّ﴾^(٤)، و﴿فامضوا﴾^(٥) إلى ذكر الله) [الجمعة: ٩].

وإمَّا في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾^(٦) [التوبة: ١١١]، و﴿جاءت سكرة الحق بالموت﴾^(٧)، أو في الزيادة والنقصان، نحو: ﴿أَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿وَصَّى﴾^(٨)، و﴿الذكر والأنثى﴾ [الليل: ٣]، يريد قراءة ابن مسعود المروية في البخاري بإسقاط ﴿وَمَا خَلَقَ﴾^(٩).

وأمَّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام، ممَّا يُعَبَّرُ عنه بالأصول، فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخْرِجُه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فرض فيكون من الأول» انتهى.

(١) انظر: سورة البقرة: [٢٤٧].

(٢) انظر: سورة الفاتحة: [٦].

(٣) انظر: سورة غافر: [٢١].

(٤) انظر: سورة النور: [٢٢].

(٥) بدلاً من: «فاسعوا» وهي قراءة شاذة، ونسبت في مختصر ابن خالويه ١٥٦ إلى عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم.

(٦) انظر: سورة التوبة: [١١١].

(٧) وهي قراءة شاذة تقدمت في ص ٧٥.

(٨) انظر: سورة البقرة: [١٣٢].

(٩) تقدمت هذه القراءة الشاذة ص ٧٥، وانظر: صحيح البخاري ٧٠٧/٨ برقم ٤٩٤٤.

وذهب قومٌ إلى أن السبعةَ الأحرفِ^(١) سبعةُ أصنافٍ من الكلام، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «كان الكتابُ الأولُ ينزل من بابٍ واحدٍ، ونزل القرآنُ من سبعةِ أبوابٍ على سبعةِ أحرفٍ: زاجرٍ وأميرٍ وحلالٍ وحرامٍ ومحكمٍ ومتشابهٍ وأمثالٍ» الحديث. أخرجه أبو عبيد^(٢) وغيره.

(١) المؤلف ناقل عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٦٩/٩، وهكذا العبارة فيه. والفصيح في تعريف العدد المضاف أن تُدخَلَ (أل) على المضاف إليه، نحو: «ثلاثة الأثواب». وحكى أبو حيان عن قوم دخولها في الجزأين، ودخولها في الجزء الأول. انظر: الارتشاف ٧٦٣/٢.

(٢) هكذا عزاه المصنف لأبي عبيد ولم نقف عليه في فضائل القرآن فيما بحثنا وإنما عزاه السيوطي في الإقتان ١/٣٢٤-٣٢٥ للحاكم والبيهقي فقط. وقد أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٨٩-٢٩٠، ك: التفسير، وصححه، وتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع»، وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٣/٢٠، ك: الرقائق، ب: ذكر الأخبار عن وصف البعض الآخر...، برقم (٧٤٥)، وابن جرير في تفسيره ١/٦٢، ٦٨، وكذا أورده ابن حجر في المطالب العالية ٤/٦٦-٦٧، ك: فضائل القرآن، برقم (٣٤٩٣)، وعزاه لأبي يعلى، وإسناده منقطع، كما قال الذهبي؛ لأن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من ابن مسعود.

وكذا نقل الحافظ في الفتح ٩/٢٩ تضعيفه عن ابن عبد البر - وهو عنده في التمهيد ٣/٤٨٠-، وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: «وصححه ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود».

وحسنه الشيخ الألباني - رحمه الله - في السلسلة الصحيحة ٢/١٣٤، برقم (٥٨٧)، حيث قال: «وبالجملة فالحديث حسن عندي بهذه الطريق» وهذه الطريق التي أشار إليها: هي عند أحمد في مسنده ١/٤٤٥، وعند الطحاوي في مشكل الآثار ٨/١٠٨، =

لكن قال ابنُ عبدِ البر^(١): «هذا حديثٌ لا يثبتُ؛ لأنه من رواية ابن عبد الرحمن^(٢) عن ابن مسعود، ولم يلقَ ابن مسعود، وقد رَدَّه قومٌ من أهل النظر، منهم أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ أبي عمران^(٣)». وقال أبو العلاء الهَمْدَانِي^(٤) والأهْوَازِي^(٥): «قوله: «زاجراً وآمراً» إلى

برقم (٣٠٩٤)، وكذا عند النسائي في فضائل القرآن ٦٢، برقم (٩)، ولكنه موقوف وحسن إسناده. وصحح الحديث محقق فضائل القرآن للنسائي في تعليقه على الحديث المذكور بشاهده عن أبي هريرة.

وذكر الحافظ في الفتح ٢٩/٩ أن البيهقي أخرجه من وجه آخر عن أبي سلمة مرسلًا، وقال: «وهذا مرسل جيد»، فيتقوى الحديث بهذا المرسل والشاهد المذكور ولا ينزل عن درجة الحسن كما قال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى -.

(١) التمهيد ٣/٤٨٠.

(٢) المثبت من: د، وفي النسخ: «ابن سلمة بن عبد الرحمن»، والصواب أنه أبو سلمة بن عبد الرحمن، فنسخة: د مع ما فيها من الاختصار أقرب إلى الصحة. وكلام ابن عبد البر لخصه الحافظ في فتح الباري ٢٩/٩، والمؤلف أخذ عنه.

(٣) واسم أبي عمران: موسى بن عيسى، البغدادي، الفقيه، المحدث، شيخ الحنفية في زمانه، لازمه أبو جعفر الطحاوي وتفقه به، وكان من بحور العلم، (ت: ٢٨٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٣٣٤، الجواهر المضية ١/٣٣٧.

(٤) الحسن بن أحمد بن الحسن، العطار، ثقة، إمام في القراءات، من مؤلفاته: «الغاية في القراءات العشر»، «الوقف والابتداء»، (ت: ٥٦٩ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٤٠، غاية النهاية ١/٢٠٤.

(٥) الهمداني في «الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي»، والأهوازي في «الإيضاح»، كما في المرشد ١٠٨.

آخره استئناف كلام آخر أي: هو زاجرٌ أي: القرآن ولم يُردُّ به تفسيرَ الأحرفِ السبعة، وإنما توهم ذلك مَنْ توهمه من جهة الاتفاقِ في العدد. وممَّا يُقَوِّي ذلك أنَّ الصحابة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما تقدّم في حديثِ عمر^(١) وهشام، وثبتَ عن أبي^(٢) وابن مسعود وعمر وبن العاص^(٣) وغيرهم، لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه، وإنما اختلفوا في قراءة حروفه.

وقد نقل القرطبي^(٤) عن ابن حبان^(٥) أنه بلغَ الاختلافُ في معنى الأحرفِ السبعةِ إلى خمسةٍ وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى / خمسةٍ.

[١١١]

(١) تقدم تخريجه ص ٦٤.

(٢) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ١٦٤، ١٦٦ برقم (٧٢٤، ٧٢٧)، بطرق مختلفة، ورجال حديث رقم: (٧٢٤) ثقات إذ رواه عن يزيد - وهو ابن هارون - ويحيى بن سعيد القطان كلاهما عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن أبي - رضي الله عنه - فذكر اختلاف قراءته مع شخص آخر، والإسناد صحيح.

(٣) ابن وائل، أبو عبد الله - وأبو محمد - القرشي، السَّهْمِي، أمير مصر وفتحها، صحابي مشهور، يُضْرَب به المثل في الدهاء والفطنة والحزم، (ت: ٤٣ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١١٨٤، الإصابة ٤/ ٦٥٠.

(٤) في مقدمة تفسيره ١/ ٤٢.

والقرطبي هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله، الأنصاري، الخزرجي، المالكي، من أئمة التفسير، ومن العلماء المتبحرين، من أشهر مؤلفاته: «الجامع لأحكام القرآن»، (ت: ٦٧١ هـ). انظر: الوافي بالوفيات ٢/ ١٢٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٦٥.

(٥) محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، التميمي، البُستِي، ثقة، من أشهر مؤلفاته: «التقاسيم والأنواع» المعروف: بصحيح ابن حبان، و«المجروحين»، (ت: ٣٥٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٢، الوافي بالوفيات ٢/ ٣١٧.

وكان قد اشتهر في الزمن النبوي بحفظ القرآن، والتصدي لتعليمه، أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم بن معقل^(١)، ومعاذ بن جبل^(٢)، وأبي بن كعب كما في البخاري^(٣) بلفظ: «خذوا القرآن عن أربعة». فذكرهم، أي: تعلموه منهم.

قال في «فتح الباري»^(٤): «ولا يلزم من ذلك ألا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن، بل يكون الذين يحفظونه مثل الذين حفظوه أو أزيد. وقد قتل في غزوة بئر معونة جماعة من الصحابة كان يقال لهم: القراء وكانوا سبعين».

وقال الكرمانى^(٥): «يُحتمل أنه عليه السلام أراد الإعلام بما يكون

(١) أبو عبد الله، مولى أبي حذيفة، أصله من فارس، يعد في المهاجرين والأنصار، وكان من القراء، وكان يؤم المهاجرين الأولين في مسجد قباء، استشهد يوم اليمامة (سنة ١٢ هـ). انظر: الاستيعاب ٢/ ٥٧٦، الإصابة ٣/ ١٣، غاية النهاية ١/ ٣٠١.

(٢) ابن عمرو، أبو عبد الرحمن، الأنصاري، الخزرجي، من أعيان الصحابة، وأعلمهم بالقرآن والحلال والحرام، بعثه النبي ﷺ إلى اليمن قاضياً ومعلماً، (ت: ١٨ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١٤٠٢، الإصابة ٦/ ١٣٦.

(٣) صحيح البخاري ٩/ ٤٦ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، برقم (٤٩٩٩).

(٤) ٤٨/٩.

(٥) شرح البخاري ١٥/ ٢٦، وانظر: فتح الباري ٩/ ٤٨.

والكرمانى هو: محمد بن يوسف بن علي، أبو عبد الله، شمس الدين، الكرمانى، ثم البغدادي، الشافعي، من مؤلفاته: «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري»، (ت: ٧٨٦ هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ٢٤٥، الدرر الكامنة

٥/ ٧٧. والكرمانى: نسبة إلى «كرمان» بفتح الكاف وكسرهما - والفتح أشهر بالصحة - =

بعده»، أي: إن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك. وتُعقَّب: بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهرُوا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعافُ المذكورين، والله أعلم.

وخطبَ عبدُ الله بنُ مسعودٍ فقال: «والله لقد أخذتُ من في رسولِ الله ﷺ بضعاَ وسبعين سورةً، والله لقد علمَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ أنني أعلمهم بكتابِ الله وما أنا بخيرِهم» رواه البخاري^(١).

وروى عنه مسروق^(٢) أنه قال: «والذي لا إلهَ غيرُه ما أنزلت سورةٌ من كتابِ الله إلا أنا أعلمُ أين أنزلت، ولا أنزلت آيةً من كتابِ الله إلا أنا أعلمُ فيم^(٣) أنزلت، ولو أعلمُ أحداً أعلمَ مني بكتابِ الله تَبْلُغُه الإبلُ لركبتُ إليه». رواه البخاري^(٤).

= وسكون الرءاء، وفتح الميم، ولاية مشهورة ذات قرى ومدن كثيرة، بين فارس وسجستان وخراسان. انظر: الأنساب ٦٥/٥، معجم البلدان ٤/٤٥٤.

(١) في صحيحه ٤٦/٩ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، برقم (٥٠٠٠).

(٢) ابن الأجدع بن مالك، أبو عاتشة، الهمداني، الوادعي، الكوفي، مخضرم، ثقة، وكان من أصحاب ابن مسعود الذين يُقرئون ويُفتون، (ت: ٦٢ هـ، وقيل: ٦٣ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٦٣، غاية النهاية ٢/٢٩٤.

(٣) كذا بدون ألف بعد الميم، وفي بعض روايات البخاري، ورواية مسلم: بإثبات الألف، وفي بعض الروايات للبخاري: «فيمين» بالنون بعد الميم. انظر: فتح الباري ٩/٥٠، إرشاد الساري ١١/٢٧٨.

(٤) في صحيحه ٤٧/٩، - مع الفتح -، برقم (٥٠٠٢)، وأيضاً مسلم في صحيحه ٤/١٩١٣، برقم (٢٤٦٣)، بنحوه.

وعن أنسٍ: «مات النبي ﷺ ولم يَجْمَعِ القرآنَ غيرُ أربعةٍ: أبو الدرداء، ومعاذُ بنِ جبل، وزيدُ بنُ ثابت^(١)، وأبو زيد^(٢)، قال: «ونحن ورثناه» رواه البخاري^(٣).

قال المَازِرِيُّ^(٤) كما عَزَاهُ له في «فتح الباري»^(٥): «لا يلزُمُ من قولِ أنسٍ: «لم يَجْمَعُهُ غيرُهُم» أن يكونَ الواقعُ في نفسِ الأمرِ كذلك؛ لأنَّ التقديرَ أنه لا يَعْلَمُ أن سواهم جَمَعَهُ، وإلا فكيف الإحاطةُ بذلك مع كثرةِ الصحابةِ وتَفَرُّقِهِم في البلاد؟ وهذا لا يتمُّ إلا إن كان لَقِيَ كلَّ واحدٍ منهم على انفرادِهِ، وأخبره عن نفسه أنه لم يَكْمُلْ له جميعُ القرآنِ في عهدِ النبي ﷺ،

(١) ابن الصَّحَّاح، أبو سعيد - وقيل غير ذلك - الأنصاري، الحَزْرَجِي، المقرئ، الفَرَضِي، أحدُ كُتَّابِ الوحي، وأحد الذين جمعوا القرآنَ على عهدِ النبي ﷺ، (ت: ٤٥ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة ٥٩٢/٢، غاية النهاية ٢٩٦/١.

(٢) قيس بن السَّكَن بن رَعُورَاء، الأنصاري، الحَزْرَجِي، شهد بدرًا، وهو أحد من جمع القرآنَ على عهدِ النبي ﷺ، استشهد يوم جِسْرِ أَبِي عبيد (سنة ١٥ هـ). انظر: الاستيعاب ١٢٩٣/٣، الإصابة ٤٧٦/٥.

(٣) في صحيحه ٤٧/٩، - مع الفتح -، برقم (٥٠٠٤).

(٤) محمد بن علي بن عمر، أبو عبد الله، التميمي، المالكي، الفقيه، المحدث، من مؤلفاته: «المعلم بفوائد مسلم» (ت: ٥٣٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠٤/٢٠، شجرة النور الزكية ١٢٧/١. والمَازِرِيُّ: بفتح الميم وبعدها ألف ثم زاي مفتوحة - وقد تكسر - ثم راء، نسبة إلى: «مازِر»، بُلَيْدَةٌ بجزيرة صقلية. انظر: وفيات الأعيان ٢٨٥/٤، معجم البلدان ٤٠/٥.

(٥) فتح الباري ٥٢/٩.

وهذا في غاية البُعْدِ في العادة، وإذا كان المَرْجِعُ إلى ما في عِلْمِهِ لم يَلْزَمْ أن يكونَ الواقعُ كذلك» انتهى.

وعن قتادة^(١): سألتُ أنسَ بنَ مالكٍ: «مَنْ جَمَعَ القرآنَ على عهد النبي ﷺ؟ قال: أربعةٌ كلُّهم من الأنصار؛ أُبيُّ بن كعب، ومعاذُ بن جبل، وزيدُ بن ثابت، وأبو زيدٍ». رواه البخاري^(٢).

وفي رواية الطبري^(٣) / في أوله: «افتخر الحَيَّان: الأوسُ والخزرجُ،

[١١/ب]

(١) ابن دِعامَة بن قتادة، أبو الخطاب، السُّدوسي، البصري، الضريير الأكمه، كان عارفاً بالتفسير والفقهِ، يُضرب به المثل في قوة الحفظ، (ت: ١١٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/٢٦٩، طبقات المفسرين للداودي ٢/٤٣.

(٢) في صحيحه ٩/٤٧ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، برقم (٥٠٠٣)، وكذلك رواه مسلم في صحيحه ٤/١٩١٤، ك: فضائل الصحابة، ب: من فضائل أبي بن كعب ...، برقم (٢٤٦٥).

(٣) لم نقف عليه في تفسير الطبري فيما بحثنا، ولعله ذكره في كتاب آخر له - والله أعلم - وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/٥١ إلى الطبري بدون ذكر مصدره.

وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب ٤/١٦٦٣، وكذا ابن الأثير في أسد الغابة ٤/٤٥٧، عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - به، وقال: «كله - يعني كل ما ذكرهنا - من قول الواقدي ولم يعزه لغيره، فهو ضعيف جداً به إذا كان من طريق الواقدي».

ولعلَّ الطبريَّ مُحرف عن الطبراني حيث إنه أخرجه في المعجم الكبير ٤/١٠، برقم (٣٤٨٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٤١: «وفي الصحيح منه الذين جمعوا القرآن فقط رواه أبو يعلى والبخاري ورجالهم رجال الصحيح». قلت: هو عند أبي يعلى في مسنده ٥/٣٢٩-٣٣٠، برقم (٢٩٥٣).

وأورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية ٤/٢٦٩-٢٧٠، برقم (٣٩٩١)، وعزاه =

فقال الأوس: منا أربعة: من اهتز له عرش الرحمن سعد بن معاذ^(١)، ومن عدلت شهادته بشهادة رجلين خزيمه بن ثابت^(٢)، ومن غسلته الملائكة: حنظلة بن [أبي] عامر^(٣)، ومن حمته الدبر^(٤) عاصم بن ثابت^(٥). فقال الخزرج: منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم فذكرهم». فهذا يحتمل أن يكون مراد أنس: لم يجمعه غيرهم، أي: من الأوس، بقرينة المفارقة المذكورة، ولم يرد نفي ذلك عن المهاجرين.

إلى أبي يعلى. وقال البوصيري في إتحاف الخيرة ٧/ ٣٢٥-٣٢٦، برقم (٦٩٦٦) = بعد أن عزاه إلى أبي يعلى والبخاري والطبراني: «إسناده حسن، وهو في الصحيح باختصار»، وهو عند البخاري كما في مختصره ٢/ ٣٧٧، برقم (٢٠٤٦)، وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده صحيح».

(١) ابن النعمان، أبو عمرو، الأنصاري، الأشهلي، سيد الأوس، شهد بدرًا، واستشهد من سهم أصابه بالخنق، ومناقبه كثيرة، (ت: ٥٥هـ). انظر: الاستيعاب ٢/ ٦٠٢، الإصابة ٨٤/٣.

(٢) ابن الفاكه، أبو عمار، الخطمي، الأنصاري، جعل النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين، من كبار الصحابة، قتل بصفين سنة (٣٧هـ). انظر: الاستيعاب ٢/ ٤٤٨، الإصابة ٢٧٨/٢.

(٣) واسم أبي عامر: عمرو، وقيل: عبد عمرو، بن صيفي، المعروف بـ «غسيل الملائكة»، قتل يوم أحد شهيداً. انظر: الاستيعاب ١/ ٣٨٠، الإصابة ٢/ ١٣٧.

(٤) الدبر: جماعة النحل والزنابير. القاموس المحيط (دبر).

(٥) ابن أبي الأقلح - قيس - أبو سلمان، الأنصاري، الأوسي، جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه، وهو الذي حمته الدبر من المشركين أن يجزوا رأسه يوم الرجيع. انظر: الاستيعاب ٢/ ٧٧٩، الإصابة ٣/ ٥٦٩.

وقد أجاب القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره عن حديث أنسٍ هذا بأجوبة^(١)؛ أحدها: أنه لا مفهوم له، فلا يلزم ألا يكون غيرهم جمعه.

ثانيها: المراد: لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلا أولئك.

ثالثها: لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته، وما لم ينسخ إلا أولئك، وهو قريب من الثاني.

رابعها: أن المراد بجمعه تلقّيه من في رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقّى^(٢) بعضه بالواسطة.

خامسها: أنهم قصدوا لتعليمه، فاشتهرُوا به، وخفي حال غيرهم عمّن عرف حالهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك.

سادسها: المراد بالجمع الكتابة، فلا ينفي^(٣) أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلبه، وأمّا هؤلاء فجمعهو كتابةً وحفظوه عن ظهر قلب. قال في «فتح الباري»^(٤): «والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن

(١) الانتصار ١/ ١٨٠-١٨١، والذي فيه أربعة أجوبة، والمؤلف ناقل عن فتح الباري ٥١/٩، واجتزأ المؤلف بستة أوجه من ثمانية ذكرها الحافظ ابن حجر.

(٢) أي: غيرهم، وفي س، ن: «تلقّى».

(٣) ط، د: «فلا يبعد».

(٤) فتح الباري ٥١/٩.

أبا بكر رضي الله عنه كان يحفظ القرآن في حياة النبي ﷺ. وقد روى البخاري^(١) أنه بنى مسجداً بفناء داره، فكان يقرأ فيه القرآن، وهو محمولٌ على ما كان نزل منه إذ ذاك، وهذا ممّا لا يُرتاب فيه، مع شدة حرص أبي بكر على تلقي القرآن من النبي ﷺ، وفراغ باله له، وهما بمكة، وكثرة ملازمة كل منهما للآخر» انتهى.

قال الحافظُ عمادُ الدين بن كثير^(٢) كما عزاه إليه ابن الجزري في «طبقاته»^(٣): «أنا لا أشكُّ أن الصديقَ رضي الله عنه قرأ القرآن»، ثم قال: «وقد رأيتُ نصَّ الإمامِ أبي الحسنِ الأشعريِّ^(٤) - رحمه الله تعالى - على حفظه القرآن.

واستدلَّ^(٥) على ذلك بدليلٍ لا يُردُّ: وهو أنه صحَّ عنه ﷺ بلا نظرٍ أنه

(١) في صحيحه ٥٦٣/١ - ٥٦٤ - مع الفتح - ك: الصلاة، ب: المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس، برقم (٤٧٦)، وفي ٤/٤٧٥، ك: الكفالة، ب: جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده، برقم (٢٢٩٧).

(٢) إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، عماد الدين، القرشي، البصروي، الإمام الفقيه المحدث المفسر، من مؤلفاته: «تفسير القرآن العظيم»، «البداية والنهاية»، (ت: ٧٧٤ هـ). انظر: الدرر الكامنة ١/٣٩٩، طبقات المفسرين للداودي ١/١١٠.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٤٣١.

(٤) علي بن إسماعيل بن إسحاق، اليماني، البصري، الإمام المتكلم، صنّف في الرد على المبتدعة، من مؤلفاته: «الإبانة عن أصول الديانة»، «مقالات الإسلاميين»، (ت: ٣٣٠ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١١/٣٤٦، سير أعلام النبلاء ١٥/٨٥.

(٥) وكذلك الباقلاني في الانتصار ١/١٤٣ - ١٤٤.

قال: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى»، و«أَكْثَرُ»^(١) قرآنًا^(٢).
وتواتر / عنه عليه السلام أنه قدّمه للإمامة^(٣)، ولم يكن عليه السلام ليأمرَ بأمرٍ ثم يخالفه
بلا سببٍ، فلولا أنَّ أبا بكر رضي الله عنه كان متّصفاً بما يُقدّمه في الإمامة
على سائر الصحابة، وهو القراءةُ لما قدّمه.
وذلك على كلِّ تقديرٍ: سواء قلنا: المرادُ بالأقرأ الأكثرُ قراءةً، كما هو

[١/١٢]

- (١) كذا في النسخ، وفي غاية النهاية ٤٣١ / ١: «... وأكثرهم قرآنًا».
- (٢) رواه مسلم في صحيحه ٤٦٥ / ١، ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: من أحق بالإمامة؟ برقم (٦٧٣)، والحديث عند أصحاب السنن، وعند ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم أيضاً.
- وقوله: «أكثر قرآنًا» أخرجه الحاكم في المستدرک ٢٤٣ / ١، بلفظ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَكْثَرُهُمْ قرآنًا»، وصحح إسناده ووافقه الذهبي.
- (٣) حديث تقديمه عليه السلام أبا بكر رضي الله عنه للإمامة في مرضه رواه البخاري في صحيحه ١٦٤ / ٢، ١٦٥ - مع الفتح - ك: الأذان، ب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، برقم (٦٧٨، ٦٨٠، ٦٨٢)، ومسلم في صحيحه ٣١٣ / ١ - ٣١٤، ٣١٦، ك: الصلاة، ب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر... برقم (٤١٨، ٤٢٠)، ومالك في الموطأ ١٧٠ - ١٧١، ك: الصلاة، جامع الصلاة، برقم (٨٣)، والترمذي في سننه ٥٠ / ٦، ك: المناقب، ب: ٤٢ - بدون عنوان -، برقم (٣٦٧٢)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه ٣٨٩ / ١، ك: إقامة الصلاة، وب: ما جاء في صلاة رسول الله عليه السلام في مرضه، برقم (١٢٣٣)، وأحمد في مسنده ٩٦ / ٦، ١٥٩، ١٧٠، وأبو عوانة في مسنده ٤٤٢ - ٤٤٧، ك: الصلوات، ب: بيان إباحة ترك الإتمام بالإمام أحياناً، برقم (١٦٣٨، ١٦٤١، ١٦٤٥، ١٦٥٣)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - ٥٦٦ / ١٤، ك: التاريخ، ب: مرض النبي عليه السلام، برقم (٦٦٠١).

ظاهر اللفظ. وذهب إليه الإمام أحمد وغيره^(١)، أو الأعلم كما ذهب إليه الإمام الشافعي^(٢) وغيره؛ لأن زيادة العلم في ذلك العصر كان ناشئاً عن زيادة القراءة، كما فسّر الإمام الشافعي: «كنا إذا قرأنا الآية لا نُجاوِزُها حتى نعلمَ فيمَ أنزلت»^(٣).

وهذا يدلُّ على أنه أقرأ الصحابة، وليس ذلك بمنكر؛ فإنه أفضل الصحابة مطلقاً، وإن كنا لا ندعي له الأفضلية في كلِّ فردٍ فردٍ، كما في^(٤) سائر الفضائل، كما ادّعاه غيرنا، بل نقول كما قال إمامنا الشافعي: إن الأفضلية في العلم^(٥)؛ إذ كان عندهم «الأقرأ» هو «الأعلم»، وكيف يسوغ لأحدٍ نفي حفظ القرآن عن أبي بكر رضي الله عنه بغير دليل ولا حجة بل بمجرد الظن، مع أنه لا يسوغ لنا ذلك في^(٦) آحاد الناس انتهى.

(١) انظر: المغني لابن قدامة ١١/٣.

(٢) الأم ٢/٢٥٥-٢٥٦، وانظر: روضة الطالبين ١/٤٦٠.

والشافعي هو: محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله، القرشي، ثم المطلب، المكي، الإمام المشهور، من مؤلفاته: «الرسالة»، (ت: ٢٠٤ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٤/١٦٣، سير أعلام النبلاء ١٠/٥.

(٣) انتهى كلام ابن كثير عند قوله: «أنزلت» في «غاية النهاية»، ثم يأتي تعقيب ابن الجزري بقوله: «قلت: وهذا يدل...»، ولم ترد: «قلت» في جميع النسخ.

(٤) في غاية النهاية ١/٤٣١: «من» بدل «كما في»، ولعلها الأقرب للصواب.

(٥) كذا في النسخ، وتمام العبارة في غاية النهاية هكذا: «إن الأفضلية في القراءة تستلزم الأفضلية في العلم».

(٦) في غاية النهاية: «عن».

وأخرج النسائي^(١) بإسنادٍ صحيح عن عبد الله بن عمرو قال: «جمعتُ القرآنَ فقرأتُ به كلَّ ليلة فبلغ النبي ﷺ فقال: اقرأه في شهر».

وتقدم في الحديث الماضي^(٢) ذكرُ ابنِ مسعودٍ وسالمٍ مولى أبي حذيفة، وكلُّ هؤلاء من المهاجرين.

وقد ذكر أبو عبيد^(٣) القراءَ من الصحابة بعد الخلفاء الأربعة: طلحة^(٤)

(١) في فضائل القرآن ص ١١٩، برقم (٨٩)، مثله، وفي سننه ٤/٢١٢، ك: الصيام، ب: صوم يوم وإفطار يوم.... برقم (٢٣٩٣)، نحوه، ورجال السنن ثقات غير محمد بن إسحاق صدوق يدلّس، كما في التقريب ص ٨٢٥، برقم (٥٧٦٢)، لكنّه تابعه يحيى بن حكيم في سند الفضائل، قال الحافظ ابن حجر فيه: «مقبول» كما في المصدر السابق ص ١٠٥٢، برقم (٧٥٨٣)، وذكره ابن حبان في الثقات ٥/٥٢٢، ولم يرو عنه غير عبد الله بن أبي مليكة، وبقية رجاله ثقات.

وكذا رواه أحمد في مسنده ٢/١٦٣، ١٩٩، من طريق يحيى المذكور، وصرّح ابن جريج بالسماع عند أحمد في الموضوع الثاني، وصححه لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند في التعليق على هذا الحديث انظر: المسند ١١/٦٧، ٤٥٩، برقم (٦٨٧٣، ٦٥١٦).

(٢) انظر: ص ٨٣.

(٣) في أول كتابه القراءات، كما ذكر أبو شامة في المرشد ٤٠، وابن الجزري في النشر ٦/١، والحافظ ابن حجر في الفتح ٩/٥٢.

(٤) ابن عبيد الله بن عثمان، أبو محمد، القرشي، التيمي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، (ت: ٣٦ هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٧٦٤، الإصابة ٣/٥٢٩.

وسعداً^(١) وابن مسعودٍ وحذيفة^(٢) وسالمًا وأبا هريرة وعبد الله بن السائب^(٣) والعبادلة^(٤).

ومن النساء: عائشة وحفصة^(٥) وأم سلمة^(٦)، ولكنَّ بعض هؤلاء إنما أكمله بعد النبي ﷺ، فلا يردُّ على الحَضْرِ المذكورِ في حديث أنسٍ.
وعدَّ ابنُ أبي داود في كتاب «الشریعة»^(٧) من المهاجرين أيضاً: تميم

(١) ن: «سعيداً»، والصواب المثبت.

وسعد هو: ابن أبي وقاص - مالك - بن أهيب، أبو إسحاق، القرشي، الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة وآخرهم موتاً، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، (ت: ٥١ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ٦٠٦/٢، الإصابة ٧٣/٣.

(٢) ستأتي ترجمة حذيفة رضي الله عنه في ص ١٠٣.

(٣) ابن أبي السائب - صيفي - أبو عبد الرحمن، القرشي، المخزومي، قارئ أهل مكة، له صحبة، (ت: في حدود سنة ٧٠ هـ). انظر: الاستيعاب ٩١٥/٣، غاية النهاية ٤١٩/١.

(٤) العبادلة هم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم، وقد تقدمت ترجمة ابن عباس وابن عمرو، وتأتي ترجمة بقيتهم إن شاء الله.

(٥) بنت عمر بن الخطاب، القرشية، العدوية، زوج النبي ﷺ، أم المؤمنين، كانت صوامة قوامة، (ت: ٤٥ هـ). انظر: الاستيعاب ١٨١١/٤، الإصابة ٥٨١/٧.

(٦) هند بنت أبي أمية بن المغيرة، القرشية، المخزومية، أم المؤمنين، كانت موصوفة بالعقل والرأي الصائب، وأسلمت قديماً، (ت: ٦٢ هـ). انظر: الاستيعاب ١٩٢٠/٤، الإصابة ٢٢١/٨.

(٧) انظر: فتح الباري ٥٢/٩.

ابن أوس^(١) الداري، وعقبة بن عامر، ومن الأنصار: عبادة بن الصامت^(٢) ومعاذ^(٣) الذي يُكنى أبا حليمَةَ، ومُجمَع بن جارية^(٤)، وفَصالة بن عُبيد^(٥)، ومَسَلمة^(٦) بن مُخلَّد وغيرهم، وصرَّح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي

ﷺ

(١) ابن خارجة، أبو رُقَيْة، الداري، الصحابي المشهور، كان نصرانياً ثم أسلم، حدَّث عنه النبي ﷺ على المنبر بقصة الجَسَّاسة، وكان عابداً متهجداً، (ت: ٤٠ هـ). انظر: الاستيعاب ١/١٩٣، الإصابة ١/٣٦٧.

(٢) ابن قيس، أبو الوليد، الأنصاري، الخزرجي، أحد النقباء بالعقبة، وكان قوياً في دين الله عز وجل، (ت: ٣٤ هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٨٠٧، الإصابة ٣/٦٢٤.

(٣) معاذ بن الحارث بن الأرقم، الأنصاري، الأوسي، المدني، يعرف بالقاري، أقامه عمر رضي الله عنه ليصلي بالناس التراويح في رمضان، (ت: ٦٣ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٤٠٧، غاية النهاية ٢/٣٠١.

(٤) ابن عامر، الأنصاري، الأوسي، كان ممن جمع القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي في خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب ٣/١٣٦٢، غاية النهاية ٢/٤٢.

(٥) ابن نافذ، أبو محمد، الأنصاري، الأوسي، انتقل إلى الشام فسكنها، وكان قاضياً بدمشق لمعاوية، (ت: ٥٣ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٢٦٢، الإصابة ٥/٣٧١.

(٦) في جميع النسخ: «سلمة»، والصواب: «مَسَلمة»، كما في مصادر ترجمته، والمصدر المنقول عنه.

وهو: مسَلمة بن مُخلَّد بن الصامت، أبو سعيد، الأنصاري، السَّاعِدِي، كان والياً على مصر وإفريقية في زمن معاوية، (ت: ٦٢ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٣٩٧، الإصابة ٦/١١٦.

وَمِمَّنْ جَمَعَهُ أَيْضاً: أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ^(١)، ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي^(٢).

انتهى.

وَكَانَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ كُتِبَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ فِي الصَّحْفِ وَالْأَلْوَاحِ وَالْعُسْبِ، لَكِنْ غَيْرُ مَجْمُوعٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَلَا مَرَّتَبِ السُّورِ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ^(٣).

وَلَمَّا / تُوِّفِيَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ الصَّدِيقُ، وَقُتِلَ مِنَ الصَّحَابَةِ جَمْعٌ كَثِيرٌ فِي قِتَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ وَأَصْحَابِ مُسَيْلِمَةَ^(٤) أُشِيرَ عَلَى الصَّدِيقِ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ بِالْكِتَابَةِ، كَمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: «أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَقْتَلٌ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ عَمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنْ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرْءٍ

(١) عبد الله بن قيس بن سليم، استعمله النبي ﷺ على بعض اليمن، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، (ت: ٤٤ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب ٣/ ٩٧٩، الإصابة ٢١١/٤.

(٢) كما في طبقات القراء للذهبي ١٦/١، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٤٤٢، وانظر: فتح الباري ٩/ ٥٢.

(٣) قاله ابن حجر في الفتح ٩/ ١٢، لكنه لم يعزّه إلى ابن أبي داود، إنما هو من كلامه، ونقله السيوطي أيضاً من غير عزو إليه في الإتيان ٢/ ٣٧٨. وفي كتاب المصاحف لابن أبي داود إشارة إلى بعض ذلك.

(٤) ابن ثمامة بن حبيب، أبو ثمامة، الحنفي، قدم على النبي ﷺ في وفد بني حنيفة سنة ١٠ هـ، ثم عاد إلى اليمامة فارتد وأدعى النبوة، وكان فيه دهاء، قتل كافراً (سنة ١١ هـ).

انظر: المنتظم ٤/ ٢٠، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٩٥.

القرآن، وإني أخشى إن استحرَّ بهم القتلُ بالموطنِ كلها، فيذهبُ كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمَّرَ بجمعِ القرآن. قلت لعمر: كيف تفعلُ شيئاً لم يفعلهُ رسولُ الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خيرٌ فلم يزلُ عمرُ يُراجِعُنِي حتى شرح اللهُ صدري لذلك. ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجلٌ شابٌ عاقلٌ لا نتهمُك، وقد كنتَ تكتب الوحيَ لرسولِ الله ﷺ، تتبَّع القرآنَ فاجمعه، فوالله لو كلَّفوني نقلَ جبلٍ من الجبالِ ما كان أثقلَ عليَّ ممَّا أمرني به من جمعِ القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعلهُ رسولُ الله ﷺ؟ قال: هو والله خيرٌ، فلم يزلُ أبو بكر يراجِعُنِي حتى شرح اللهُ صدري للذي شرحَ له صدرَ أبي بكر وعمر، فتبَّعتُ القرآنَ أجمعه من العُسب^(١) واللِّخاف^(٢) وصدورِ الرجالِ حتى وجدتُ آخرَ سورة التوبة مع أبي خزيمة^(٣) الأنصاري لم أجدها مع غيره، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحفُ عند أبي بكر، حتى توفاه اللهُ، ثم عند عمرَ حياته، ثم عند حفصة بنت عمر» رواه البخاري^(٤).

(١) العُسب: جمع عَسِيب، وهي جريدة النخل المستقيمة يُكشَطُ حُوصها.

(٢) اللِّخاف: جمع لَخْفَة، وهو حجر أبيض عريض رقيق.

(٣) ابن أوس بن زيد، الأنصاري، ثم النَّجَّاري، شهد بدرًا والمشاهد كلها، توفي في خلافة

عثمان رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٦٤٠، أسد الغابة ٤/ ٤٢٨.

وقيل: هو الحارث بن خزيمة الآتي ذكره ص ١٠٧.

(٤) في صحيحه ٩/ ١٠-١١ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، برقم

قال في «فتح الباري»^(١) مَمَّا عَزَاهُ لِلخَطَابِيِّ^(٢): «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ فِي الْمَصْحَفِ لَمَّا كَانَ يَتَرَقَّبُهُ مِنْ وَرُودِ نَاسِخٍ لِبَعْضِ أَحْكَامِهِ أَوْ تَلَاوَتِهِ، فَلَمَّا انقَضَى نَزْوُلُهُ بِوَفَاتِهِ ﷺ أَلْهَمَ اللَّهُ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ [ذَلِكَ]^(٣) وَفَاءً بِوَعْدِهِ الصَّادِقِ بِضَمَانِ حِفْظِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَحْمُودِيَّةِ، زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا، فَكَانَ ابْتِدَاءُ ذَلِكَ عَلَى يَدِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَشُورَةِ عُمَرَ» انتهى.

قال ابن الباقلاني^(٤): «وكان الذي فعله أبو بكر فَرَضَ كَفَايَةً، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ»^(٥)، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧]، ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [الأعلى: ١٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة: ٢]، قَالَ: / «فَكُلُّ أَمْرٍ يَرْجِعُ لِإِحْصَائِهِ وَحِفْظِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْكَفَايَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَكِتَابِهِ وَأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(٦).

(١) فتح الباري ١٢/٩.

(٢) أعلام الحديث ٣/١٨٥٦، ١٨٥٨.

(٣) زيادة من «فتح الباري» يقتضيها السياق.

(٤) لم نجده في الانتصار في القدر المطبوع منه في المظان، والنص في فتح الباري ٩/١٤.

(٥) الحديث رواه مسلم في صحيحه ٤/٢٢٩٨-٢٢٩٩، من حديث أبي سعيد الخدري،

بلفظ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه». ك: الزهد والرفائق، ب:

التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، برقم (٣٠٠٤).

(٦) هذا اقتباس من الحديث الذي رواه غير واحد من الصحابة، وهو مشهور، رواه

الترمذي - من حديث أبي هريرة - ٣/٤٨٥، ك: أبواب البر والصلة، ب: ما جاء في =

واستدلَّ^(١) غيرُه من العلماء بقوله تعالى: ﴿الرَّ * ذَلِكَ لِكِتَابٍ﴾ [البقرة: ٢٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وذلك إرشادٌ إلى أن كلامه الموحى إلى رسله طريقٌ تخليده تدوينه في الصحف، وأكد ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ»^(٢) أي: بالكتابة وهما مصدرا

= النصيحة، برقم (١٩٢٦)، وقال: «حديث حسن صحيح، وفي الباب عن ابن عمر، وتميم الداري، وجريز، وحكيم بن أبي يزيد عن أبيه، وثوبان».

وأخرجه أحمد ١/٣٥١، لكن في إسناده راوٍ مبهم وهو من سمعه من ابن عباس -رضي الله عنهما-، والحديث صحيح. من غير هذا الوجه كما سيأتي.

والبخاري في التاريخ الكبير ٦/٤٥٩، ترجمة: ٢٩٩٠، والنسائي في سننه ٧/١٥٧، ك: البيعة، ب: النصيحة للإمام، برقم (٤١٩٩)، والطحاوي في مشكل الآثار ٤/٧٣، برقم (١٤٣٩). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٢/٣٥١، برقم (١٩٢٦).

وحديث تميم الداري: رواه مسلم في صحيحه ١/٧٤، ك: الإيمان، ب: بيان أن الدين النصيحة، برقم (٥٥).

(١) من قوله: «استدل غير... الأمية» زيادة من س، والمطبوعة.

(٢) ورد من حديث أنس -والصحيح وقفه- وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن العباس، وعمر، وابن عمر رضي الله عنهم وموقوفاً عليهما.

والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع ٢/٨١٦، برقم (٤٤٣٤)، وفي السلسلة الصحيحة ٥/٤٠-٤١ برقم (٢٠٢٦)، بمجموع طرقه، وانظر لطرقه وشواهده، المصدر المذكور للألباني، والعلل المتناهية لابن الجوزي ١/٧٧-٧٩، والمقاصد الحسنة ٥٤-٥٥، وتقييد العلم للخطيب ٦٨، ٧٠، ٩٤، ٩٧، وسنن الدارمي ١/٤٣٧-٤٣٨، برقم (٥١٤-٥١٥)، وزوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة ٧/٢٦٦، ٢٧٠ برقم (١٤٧٤)، للدكتور: خلدون الأحذب.

«كتب» فدلَّ هذا الأمرُ على مشروعية كتابة القرآن العظيم وغيره من العلوم الأُمِّيَّة^(١).

وقوله في الحديث: «استحَرَّ» بسينٍ مهملةٍ ساكنةٍ ومثناةٍ مفتوحةٍ بعدها، ثم حاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ثم راءٍ مشدَّدةٍ، أي: اشتدَّ وكثُرَ. وقوله: «قلت لعمر» هو خطابُ أبي بكرٍ لعمرَ، حكاه ثانياً لزيد بن ثابتٍ لما أرسلَ إليه.

وقوله: «من العُشب» بضم المهملتين ثم موحددة، جمعُ «عَسِيب» وهو جريدُ النخل، كانوا يكشطون الخُوصَ ويكتبون [في]^(٢) الطرفِ العريض.

وقيل: العُشب: طَرَفُ الجريدِ العريضِ الذي لم يَنْبُتْ عليه الخُوصُ^(٣)، والذي يَنْبُتُ عليه الخُوصُ هو السَّعْفُ.

ووقع في رواية شعيب^(٤) من «الرِّقَاع» جمعُ رُقْعَةٍ، وقد تكون من جِلْدٍ أو رَقٍّ أو كاغِد.

(١) يعني أن كتابة القرآن الكريم وغير ذلك من العلوم التي تُهَمُّ الأمة كافة أمرٌ مشروع.

(٢) زيادة من فتح الباري.

(٣) الخُوص: ورق النخل.

(٤) ابن أبي حمزة -دينار- أبو بشر، الأموي مولاهم، الحمصي، الكاتب، ثقة، (ت: ١٦٢هـ، أو ١٦٣هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٢/٥١٦، سير أعلام النبلاء

وفي رواية عُمارة بن غَزِيَّة^(١): «وَقَطَعَ الْأَدِيمَ»، و«اللِّخَافُ» جمعُ «لِخْفَةٍ» بفتح اللام وسكونِ المعجمة.

قال أبو داود الطيالسي^(٢) في روايته: «هي الحجارَةُ الرَّقَاقُ». وقال الخطَّابي^(٣): «صَفَائِحُ الحِجَارَةِ الرَّقَاقُ».

وفي كتاب الأحكام من البخاري عن أبي ثابت^(٤) أحدِ شيوخه: أنه فسَّره بالخَزَفِ بفتح المعجمة والزايِ ثم فاءٍ، وهي الآنيَّةُ التي تُصنعُ من الطين المَشْوِيِّ.

وفي رواية شُعَيْب^(٥): «والأكتافُ» جمعُ كَتِفٍ، وهو العَظْمُ الذي للبعير أو الشاةِ، كانوا إذا جَفَّ كتبوا فيه.

(١) في النسخ: «عَرَنَة»، والمثبت من فتح الباري.

وهو: عمارة بن غَزِيَّة بن الحارث، الأنصاري، المازني، المدني، (ت: ١٤٠ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢١/٢٥٨، تقريب التهذيب ص ٧١٣.

(٢) سليمان بن داود بن الجارود، الفارسي الأصل، ثم الأسدي، الزبيري، مولى آل الزبير ابن العوام، البصري، الحافظ الكبير، صاحب «المسند»، (ت: ٢٠٤ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١١/٤٠١، سير أعلام النبلاء ٩/٣٧٨. والطيالسي: نسبة إلى الطيالسة، وهي التي تكون فوق العمامة، وكأنه كان يبيعها. انظر: الأنساب ٤/٩١، تهذيب الكمال ١١/٤٠٧.

(٣) أعلام الحديث ٣/١٩٤٢.

(٤) محمد بن عبيد الله بن محمد، القرشي، الأموي، المدني، مولى عثمان بن عفان، ثقة. انظر: تهذيب الكمال ٢٦/٤٦، تقريب التهذيب ص ٨٧٤.

(٥) في النسخ: «شعبة»، والمثبت من فتح الباري، ووقع على الصواب في المطبوعة، وكذا جاء على الصواب في ص ٩٩.

وفي رواية ابن شهاب^(١) عند ابن أبي داود: «والأضلاع»، وعنده من وجه آخر: «والأقتاب» بقافٍ ومثناةٍ، وآخره موحدّة، جمعُ قَتَبٍ، وهو الخَشَبُ الذي يُوضع على ظهر البعير ليُرَكَبَ عليه.

وعند ابن أبي داود^(٢) من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قام عمر فقال: «مَنْ كَانَ تَلَقَّى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ فَلْيَأْتِ بِهِ». وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعُسْب، وكان لا يُقبل من أحدٍ شيئاً حتى يُشهد شهيدين، وهذا يدلُّ على أن زيدا كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به مَنْ تَلَقَّاه سماعاً مع كون زيد كان يحفظه، فكان يفعل ذلك مبالغةً في الاحتياط.

وعند ابن أبي داود^(٣) أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه: أن أبا بكر

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله، أبو بكر، القرشي، الزهري، المدني، متفق على إمامته وحفظه وثقته، (ت: ١٢٤ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٧٧، سير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥.

(٢) في المصاحف ١/ ١٨١، ٢٢٩، برقم (٣٣، ٩٨)، وعزاه له أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ١٥-١٦، ورجاله بين ثقة وصدوق، لكنّه منقطع؛ فإن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب لم يلق عمر -رضي الله عنه- فإنه ولد في خلافة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- كما في التهذيب ١١/ ٢٥٠ برقم (٣٩٩)، وعزاه السيوطي في الدر ٧/ ٦١٠-٦١١ إلى ابن أبي داود فقط.

(٣) في المصاحف ١/ ١٦٨-١٦٩، برقم (٢٣)، ورجاله ثقات لكنّه منقطع، كما ذكر المصنف، وأورده الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ١٤، وقال: «رجاله ثقات، مع انقطاعه».

قال لعمرَ ولزَيدِ: «اقعدا على بابِ المسجدِ فمَنْ جاءَ كما بشاهدينِ على شيءٍ من كتابِ الله تعالى فاكتباه». ورجاله ثقات مع انقطاعه.

وكأنَّ المراد بالشاهدينِ الحفظُ والكتابُ، أو المرادُ أنهما يشهدان على أنَّ ذلك المكتوبُ كُتِبَ بين يدي رسولِ الله ﷺ، أو المرادُ أنهما يشهدان على أنَّ ذلك من الوجوه التي نزلَ بها القرآنُ، وكان غرضُهم / ألاَّ يُكْتَبَ إلا من عينٍ ما كُتِبَ بين يدي رسولِ الله ﷺ لا من مجردِ الحِفظِ.

[١٣/ب]

وقوله: «وصدور الرجال» أي: حيث لا أجد ذلك مكتوباً، أو الواو بمعنى مع، أي: أكتبه من المكتوبِ الموافق للمحفوظِ في الصدور.

وقوله: «حتى وجدت آخر سورة التوبة» إلى قوله: «لم أجدُها مع أحدٍ غيره» أي: مكتوبةً لما تقدّم من أنه كان لا يكفي بالحِفظِ دون الكتابة. ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذٍ ألا تكون تواترت عند مَنْ لم يتلقَّها^(١) منه ﷺ، وإنما كان زيدٌ يطلبُ التثبتَ، وهذا يؤهمُّ أنه كان يكفي في إثبات الآية بالشخص الواحد، وليس كذلك، فقد اجتمع في هذه الآية زيدٌ بنُ ثابتٍ وأبو خزيمة وعمرُ انتهى.

فالحقُّ أن المراد بالنفي نفي وجودها مكتوبةً لا نفي كونها محفوظةً.

(١) كذا في النسخ، وفي س، والمطبوعة: «من يتلقَّها»، والمثبت هو الصحيح من حيث المعنى، وقوله: «لم يتلقَّها» على لغة من يُجري الفعل المعتل مُجرى الصحيح. انظر: أمالي الشجري ١/١٢٩.

والمؤلف ناقل عن ابن حجر في فتح الباري ٩/١٥، وفيه: «عند مَنْ لم يتلقَّها من النبي

وروى موسى بن عُقْبَةَ^(١) في «المغازي»^(٢) عن ابن شهاب، قال: «لَمَّا أُصِيبَ المسلمون باليمامة فَرَعَ أبو بكر وخافَ أن يَهْلِكَ من القرآنِ طائفةٌ، فأقبلَ الناسُ بما كان معهم وعندهم، حتى جُمِعَ على عهدِ أبي بكرٍ في الورقِ، فكان أبو بكرٍ أولَ مَنْ جَمَعَ القرآنَ في الصُّحُفِ.

ولما تُوفِّي الصِّدِّيقَ رضي الله عنه، وقام بالأمر بعده عمرُ بنُ الخطاب، ثم عثمانُ بنُ عفانَ رضي الله عنهما، أُشِيرَ على عثمانَ رضي الله عنه بجمعِ القرآنِ في المصحفِ.

فعن أنسِ بنِ مالكٍ^(٣): «أن حذيفةَ بنَ اليمانِ^(٤) قَدِمَ على عثمانَ رضي الله عنه، وكان يُغازي أهلَ الشامِ في فتحِ أرمينيةَ وأذربيجانَ - وهي بفتحِ الهمزةِ والذالِ المعجمةِ وسكونِ الراءِ وكسرِ الموحدةِ، بعدها تحتيَّةٌ ساكنةٌ،

(١) ابن أبي عيَّاش، أبو محمد، القرشي مولاهم، الأسدي، مولى آل الزبير، إمام، ثقة، كان بصيراً بالمغازي، وهو أول من صَنَّفَ فيها، (ت: ١٤١ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١١٥/٢٩، سير أعلام النبلاء ١١٤/٦.

(٢) كذا أورده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦/٩ بسند موسى بن عقبة في المغازي مثله.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١١/٩ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، برقم (٤٩٨٧).

(٤) واسم اليمان: حُسَيْلٌ، ويقال: حَسَلٌ، بن جابر، أبو عبد الله، العَبْسِيُّ، من كبار أصحاب النبي ﷺ، أعلمه النبي ﷺ بما كان وما يكون حتى قيام الساعة، (ت: ٣٦ هـ). انظر: الاستيعاب ١/٣٣٤، الإصابة ٢/٤٤.

ثم جيمٌ مخففةٌ آخره نونٌ - مع أهل العراق، فأفزعَ حذيفةَ اختلاَفُهُم في القراءَةِ، فقال حذيفةٌ لعثمانَ: أدركَ هذه الأمةَ قبل أن يختلفوا في الكتابِ اختلافَ اليهودِ والنصارى، فأرسل عثمانُ إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحفِ ننسخُها في المصاحفِ، ثم نردُّها إليك. فأرسلتُ بها حفصةُ إلى عثمانَ، وأمر زيدَ بنَ ثابتَ وعبدَ اللهَ بنَ الزبيرِ^(١) وسعيدَ بنَ العاصِ^(٢) وعبدَ الرحمنَ بنَ الحارثِ بنَ هشامِ^(٣)، فنسخوها في المصاحفِ. وقال عثمانُ للرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيدُ بنُ ثابتٍ في شيءٍ من القرآنِ فاكتبوه بلسانِ قريشٍ، فإنما نزلَ بلسانِهِم ففعلوا. حتى إذا نسخوا الصحفَ في المصاحفِ ردَّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصةَ، وأرسلَ إلى كلِّ أفقٍ بمصحفٍ ممَّا نسخوا /، وأمرَ بما سواه من القرآنِ في كلِّ صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يُحرقَ».

(١) ابن العوام، أبو بكر، القرشي، الأسدي، أول مولود في الإسلام للمهاجرين بالمدينة، وهو أحد من ولي الخلافة، وكان شجاعاً عابداً، (ت: ٧٣ هـ). انظر: الاستيعاب ٨٩/٤، الإصابة ٩٠٥/٣.

(٢) ابن سعيد، أبو عثمان، القرشي، الأموي، كان من فصحاء قريش؛ ولهذا ندبه عثمان رضي الله عنه لكتابة القرآن، (ت: ٥٨ هـ). انظر: الاستيعاب ٦٢١/٢، الإصابة ١٠٧/٣.

(٣) أبو محمد، القرشي، المخزومي، ولد في عهد النبي ﷺ، وكان ممن انتدبهم عثمان رضي الله عنه لكتابة المصاحف، (ت: ٤٣ هـ). انظر: الاستيعاب ٨٢٧/٢، الإصابة ٢٩/٥.

قال ابن شهاب: «فأخبرني خارجةُ بن زيد بن ثابتٍ^(١) أنه سمع زيد ابن ثابت قال: «فقدتُ آيةً من الأحزابِ حين نَسَخْنَا المصحفَ، قد كنتُ أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقرأُ بها، فالتَمَسْنَاها فوجدناها، مع خزيمةَ بن ثابت الأنصاريِّ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألَحَقْنَاها في سورتها في المصحفِ» رواه البخاريُّ^(٢).

قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني^(٣): «وكانت هذه القصةُ في سنة خمسٍ وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافةِ عثمان».

وقال ابن الجزري^(٤): «في حدود سنة ثلاثين من الهجرة».

وأخرج ابنُ أبي داود^(٥): «أن اثنين اختلفا في آيةٍ من سورة البقرة، قرأ هذا: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقرأ هذا: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» فغَضِبَ حذيفةٌ واحمرَّت عيناه».

(١) أبو زيد، الأنصاري، المدني، أحد الفقهاء السبعة الأعلام، إمام ثقة، (ت: ١٠٠ هـ).

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٠، سير أعلام النبلاء ٤/٤٣٧.

(٢) في صحيحه ١١/٩ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، برقم (٤٩٨٨).

(٣) فتح الباري ١١/٩.

(٤) النشر ٧/١.

(٥) في المصاحف ١/١٨٥، ب: اتفاق الناس مع عثمان على جمع المصاحف، برقم

(٣٨). وكذا نقله الحافظ ابن حجر في الفتح ١٨/٩، ورجاله بين ثقة وصدوق، وعبد الله

ابن عبد الملك بن أبجر لم أقف عليه، وغالب ظني أنه محرّف من عبد الرحمن بن عبد الملك

ابن أبجر، وهو ثقة، وهو الذي يروي عنه يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، والله أعلم.

وأخرجه ابنُ أبي داود^(١) أيضاً من طريق أبي قلابة^(٢) قال: «لَمَّا كَانَ فِي خِلاَفَةِ عِثْمَانَ جَعَلَ الْمُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قِرَاءَةَ الرَّجُلِ، وَالْمُعَلَّمُ يُعَلِّمُ قِرَاءَةَ الرَّجُلِ، فَجَعَلَ الْغُلَمَانَ يَلْتَقُونَ، فَيَخْتَلِفُونَ، حَتَّى ارْتَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى كَفَّرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عِثْمَانَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ عِنْدِي تَخْتَلِفُونَ فَمَنْ نَأَى عَنِّي مِنَ الْأَمْصَارِ أَشَدُّ اخْتِلَافًا».

قال الحافظ ابن حجر^(٣): «ويظهر لي أن حذيفة لما رأى اختلاف أهل الشام والعراق اشتدَّ خوفه، وركب إلى عثمان، فصادف أن عثمان وقع له ذلك. فلما أعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقَّق عنده ما ظنَّه من ذلك. فأرسل إلى حفصة: أن أرسلني إلينا بالصحفِ نسُخِها في المصحفِ.

والفرق بين الصحفِ والمصحفِ: أن الصحفَ الأوراقَ المجرَّدة التي جُمِعَ فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سوراً مفرقةً، كلُّ سورة مرتبةً بآياتها على حدة، لكن لم يُرتَّب بعضها إثر بعضٍ، فلَمَّا نُسِخَتْ، ورُتِّبَ بعضها إثر بعضٍ صارت مصحفاً.

(١) في المصاحف ١/ ٢١١، برقم (٧٤)، وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ١٨ لابن أبي داود، رجاله ثقات، غير أن أبا قلابة لم يُصرِّح بمن رواه عنه، وهو كثير الإرسال، فهو منقطع بذلك، وكذا أورده السيوطي في الإتقان ٢/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) عبد الله بن زيد بن عمرو - أو عامر - الجرمي، البصري، ثقة، كثير الحديث، (ت: ١٠٤ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٤/ ٥٤٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٦٨.

(٣) فتح الباري ٩/ ١٨.

وفي رواية ابن أبي داود^(١) من طريق محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال:

«أتى الحارث بن خزيمة^(٢) بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ، ووعيتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما، ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن، فألحقوها في آخرها»، فظاهره أنهم كانوا يؤلفون

(١) في المصاحف ١/٢٢٦، برقم (٩٦)، وكذا أورده الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/١٥، وفي الإصابة ١/٢٧٧.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ١/١٩٩، برقم (١٧١٥)، وإسناده ضعيف، لتدليس محمد بن إسحاق وروايته بالنعنة، ولانقطاعه، وبالأول أعلمه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٣٥، إذ قال: «رواه أحمد وفيه ابن إسحاق وهو مدلس وباقي رجاله ثقات»، ولم يتنبه لانقطاعه بالإرسال. وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده ضعيف، لانقطاعه، وعباد بن عبد الله بن الزبير ثقة، ولكنه لم يدرك قصة جمع القرآن، بل ما أظنه أدرك الحارث بن خزيمة، ولئن أدركه لما كان ذلك مصححاً للحديث إذ لم يروه عنه، بل أرسل القصة إرسالاً». وكذا ضعفه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ٣/٢٤٠، برقم (١٧١٥)، تعليق: (٢).

(٢) ذهب الحافظ ابن حجر إلى احتمال أن يكون الحارث بن خزيمة أتى بآخر سورة براءة بعد جمع زيد رضي الله عنه للمصحف، وجعله في الإصابة: الحارث بن خزيمة بن عدي الخزرجي الأنصاري، وهو ممن شهد بدرًا والمشاهد، (ت: ٤٠ هـ)، أو يكون الحارث بن خزيمة هو نفسه: أبا خزيمة المتقدم في رواية البخاري. انظر: ص ٩٦، وهذا على فرض أن تكون رواية ابن أبي داود هذه محفوظة. انظر: فتح الباري ٩/١٥، الإصابة ١/٥٧١.

آياتِ السور / باجتهادهم، وسائرُ الأخبارِ يدلُّ على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيفٍ.

[١٤/ب]

وروى أحمد^(١)، وأصحابُ السننِ الثلاثة^(٢)، وصحَّحه ابنُ حبان^(٣)، والحاكم^(٤) من حديثِ عبدِ الله بنِ عباس، قال: «كان رسولُ الله ﷺ ممَّا يأتي عليه الزمان^(٥)، ينزلُ عليه من السورِ ذواتِ العددِ، فكان إذا نزلَ عليه الشيءُ يدعوه بعضُ مَنْ يكتب عنده، فيقول: ضَعُوا هذا في السورةِ التي يُذكر فيها كذا» الحديث.

نعم ترتيبُ السورِ بعضها إثرَ بعضٍ كان يقع بعضُه منهم بالاجتهاد.

(١) في مسنده ١/٤٥٩، برقم (٣٩٩)، إسناده ضعيف فيه يزيد الفارسي، وهو مقبول، كما في التقريب ١٠٨٥، برقم (٧٨٤٩)، وكذا ضَعَفَهُ شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ١/٤٥٩-٤٦٠، برقم (٣٩٩)، تعليق: ٢، وجعل متنه منكرًا، وذلك لتفرد يزيد الفارسي به.

(٢) أبو داود في سننه ١/٣٤٩-٣٥٠، ك: الصلاة، ب: من جهر بيسم الله الرحمن الرحيم، برقم (٧٨٦)، والنسائي في فضائل القرآن ص ٨٤، برقم (٣٢)، ب: السور التي ذكر فيها كذا، والترمذي في سننه ٥/١٦٦، ك: التفسير، ب: ومن سورة التوبة، برقم (٣٠٨٦)، وقال: «حسن»، وفي نسخة: «حسن صحيح»، جميعهم من طريق يزيد الفارسي عن ابن عباس به.

(٣) في صحيحه - كما في الإحسان - ١/٢٣٠، ك: بدء الوحي، برقم (٤٣).

(٤) في المستدرک ٢/٢٢١، ٣٣٠، ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، بينما مداره على يزيد الفارسي، كما تقدم، وضعفه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٢٤٣، برقم (٣٠٨٦)، فقال: «ضعيف».

(٥) ن: «من الزمان».

وهل يتعين ترتيب السور في القراءة؟ قال ابن بطال^(١): «لأنعلم أحداً قال بوجوده، بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة، والحج قبل الكهف مثلاً». وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوساً^(٢) فالمراد به أن تقرأ من آخر السورة إلى أولها. وقد جاء عن عثمان أنه إنما أمر بكتابة المصاحف بعد أن استشار الصحابة، فأخرج ابن أبي داود^(٣) بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة^(٤) قال: قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً. فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملاً منا، قال: ما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً؟ قلنا:

(١) شرح صحيح البخاري ١/٢٣٩.

وابن بطال هو: علي بن خلف بن بطال، أبو الحسن، القرطبي، البلسني، ويعرف بابن اللجام، المالكي، من مؤلفاته: «شرح صحيح البخاري»، (ت: ٤٤٩ هـ). انظر: ترتيب المدارك ٤/٨٢٧، الصلة ٢/٣٩٤، سير أعلام النبلاء ١٨/٤٧.

(٢) د، ط: «منكساً».

(٣) في المصاحف ١/٢١٣، برقم (٧٧)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح ١٨/٩، بعد أن عزاه إليه. وكذا أخرجه البيهقي في سننه ٢/٤٢، ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة كله قرآن، والبغوي في شرح السنة ٤/٥٢٤ - ٥٢٥، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن.

(٤) ابن عوسجة، أبو أمية الجعفي، الكوفي، من كبار التابعين، لم يصح أن له صحبة، ثقة زاهد، (ت: ٨٠ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ١٢/٢٦٥، سير أعلام

فما ترى؟ قال: أرى أن تَجْمَعَ الناسَ على مصحفٍ واحد، فلا تكون فرقةً ولا اختلافًا. قلنا: نَعَمْ ما رأيتَ».

وفي رواية مصعب بن سعد^(١): فقال عثمان: «مَنْ أَكْتَبَ الناسِ؟ قالوا: كاتبُ رسولِ الله ﷺ زيدُ بنُ ثابت، قال: فأَيُّ الناسِ أَعْرَبُ؟ - وفي رواية: أفصَحُ - قالوا: سعيدُ بنُ العاص، قال: فَلْيُكْمِلْ سعيدٌ، وَلْيَكْتُبْ زيدٌ».

ومن طريق^(٢) سعيد بن عبد العزيز: «إن عريية القرآن أقيمت على لسانِ سعيد بنِ العاصِ بنِ أمية؛ لأنه كان أشبههم لهجةً برسولِ الله ﷺ».

قال في «فتح الباري»^(٣): «وَوَقَعَ مِنْ تَسْمِيَةِ بَقِيَّةِ مَنْ كَتَبَ أَوْ أَمَلَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ مُفَرَّقًا جَمَاعَةً، مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ^(٤) جَدُّ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^(٥)،

(١) المصاحف لابن أبي داود ٢١٦/١، برقم (٨٢).

ومصعب بن سعد هو: ابن أبي وقاص، أبو زُرارة، القرشي، المدني، ثقة كثير الحديث، (ت: ١٠٣ هـ). انظر: طبقات ابن سعد ١٦٩/٥، تهذيب الكمال ٢٨/٢٤.

(٢) أي: أخرج ابن أبي داود في المصاحف (١/٢١٨)، برقم (٨٤)، لكنه ضعيف، لانقطاعه حيث إن سعيد بن عبد العزيز لم يلق سعيد بن العاص، وأورده الحافظ في الإصابة (٢/٤٧)، بسند المؤلف، وكذا في الفتح ٩/١٩ بدون سند.

(٣) فتح الباري ٩/١٩.

(٤) أبو أنس - أو أبو محمد - الأصبحي، المدني، ثقة، (ت: ٧٤ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٧/١٤٨، تاريخ الإسلام ٢/٨٧٩.

(٥) ابن مالك، أبو عبد الله، الحميري، ثم الأصبحي، المدني، إمام دار الهجرة، وصاحب المذهب المشهور في الفقه، من مؤلفاته: «الموطأ»، (ت: ١٧٩ هـ). انظر: ترتيب المدارك ١/١٠٢، سير أعلام النبلاء ٨/٤٨.

وَكثِيرٌ بن أَفْلَحَ^(١)، وأبِي بن كَعْبٍ، وأنسُ بن مالكٍ، وعبد الله بن عباسٍ.
وأخرج ابنُ أبي داودَ^(٢) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ مَعْقِلٍ^(٣) وجابر بنِ سَمُرَةَ،
قال: قال عمر بن الخطاب: «لا يُمْلَيْنَنَّ في مصاحفنا إلا غلمانُ قريشٍ»،
وليس في / الذين سَمَّيناهم أحدٌ من ثَقِيفٍ، بل إمَّا قرشيٌّ أو أنصاريٌّ، وكان
ابتداءً الأمرِ كان لزيدٍ وسعيدٍ، ثم احتاجوا إلى مَنْ يساعِدُ في الكتابة بحسبِ
الحاجة إلى عددِ المصاحفِ التي تُرسلُ إلى الآفاقِ، فأضافوا إلى زيدٍ مَنْ
ذُكِرَ، ثم استظهروا في الإملاءِ.

(١) المدني، مولى أبي أيوب الأنصاري، أحدُ كتَّابِ المصاحفِ التي كتبها عثمان، ثقة،
أصيب يومِ الحرَّةِ. انظر: التاريخ الكبير ٧/ ٢٠٧، تهذيب الكمال ٢٤/ ١٠٥.

(٢) في المصاحف ١/ ١٨٣ برقم (٣٥، ٣٧)، وأورده الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن:
٢١، بإسناد ابن أبي داود، وقال: «وهذا إسناد صحيح».

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد ٢/ ١٥٥-١٥٦، في ترجمة: محمد بن جعفر، وفي
٧/ ٤٤٩-٤٥٠، في ترجمة الحسن بن هارون بن أخي سلمة، وقال الخطيب في
الموضع الأول: «وهذا الحديث تفرد برفعه ابن أبي العجوز وهو محفوظ من قول
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -»، وبين في الموضوع الثاني اختلاف الرواة، منهم
من رواه مرفوعاً، ومنهم من رواه موقوفاً، ورجح الخطيب أنه محفوظ من قول عمر
رضي الله عنه.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ١٩ - بعد أن عزا لابن أبي داود أنه أخرجه من
طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة عن عمر به -: «وليس في الذين سَمَّيناهم أحدٌ
من ثَقِيفٍ، بل كلُّهم إمَّا قرشيٌّ أو أنصاريٌّ».

(٣) المثبت من: ر، م، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: «مُغْفَلٌ».

وقد شقَّ على ابن مسعود صرْفُه عن كتابة المصحفِ، حتى قال ما أخرجه الترمذي^(١) في آخر حديث إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه، قال ابن شهاب: فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٢) بن مسعود: «أن عبد الله بن مسعود كرهَ لزيد بن ثابتٍ نسخَ المصحفِ، وقال: يا معشرَ المسلمين، أُعزِّل عن كتابة المصحفِ ويتولاها رجلٌ، والله لقد أسلمتُ وإنه لفي صلبِ رجلٍ كافرٍ»، يريد زيد بن ثابتٍ، والعدُّرُ لعثمان رضي الله عنه في ذلك أنه فعَّله بالمدينة وعبدُ الله بالكوفة، ولم يؤخِّر ما عزمَ عليه من ذلك إلى أن يُرسَلَ إليه ويحضَّر. وأيضاً فإنَّ عثمانَ إنما أراد نسخَ الصحف التي كانت جُمعت في عهد أبي بكر، وكتبها هو زيد بن ثابتٍ كما تقدَّم، لكونه كان كاتبَ الوحي، فكانت له أولويةٌ ليست لغيره.

واختلَف في عدَّة المصحفِ التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق: فالمشهور أنها خمسة.

(١) في سننه ٥/١٨٢، ك: التفسير، ب: ومن سورة التوبة، برقم (٣١٠٤)، ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث الزهري ولا نعرفه إلا من حديثه». وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٢٥٤، برقم (٣١٠٤)، وبعضه في صحيح البخاري ٩/١١ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، برقم (٤٩٨٧)، (٤٩٨٨).

(٢) ن: «عبيد الله بن عتبة»، د: «عقبة»، والمثبت هو الصواب.

وقال ابن أبي داود^(١): «سمعتُ أبا حاتمِ السَّجِسْتَانِيَّ يقول: كُتِبَتْ سَبْعَةٌ مصاحفَ إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحُسِبَ بالمدينة واحدٌ، وأُحْرِقَ ما سوى ذلك»، وإنما أَمَرَ بإحراقِ ما سوى المصحفِ الذي استكتبه، والمصاحفِ التي نُقِلَتْ منه، والصحفِ التي كانت عند حفصة؛ خشيةً أن يقع لأحدٍ منها توهمٌ أن فيها ما يخالفُ المصحفَ الذي استقرَّ عليه الأمرُ، وكانت كتابتهم هذه المصاحفَ بإجماعٍ منهم على اللفظِ الذي استقرَّ في العرْضَةِ الأخيرة^(٢) التي قرأ بها رسولُ الله ﷺ على جبريلَ عامَ قبْضِ، دونَ ما أذن فيه، وعلى^(٣) ما صحَّ مستفاضاً عنه عليه السلام دونَ غيره قطعاً لمادة الخلاف، فصار ما يخالفُ خطَّ المصحفِ في حكمِ المنسوخِ والمرفوعِ كسائرِ ما نُسخَ ورُفِعَ، فليس لأحدٍ أن يتعدَّى الرسمَ.

وجردوا كتابتها من النقطِ والشكل؛ ليحتمل^(٤) ما صحَّ نقله، وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ؛ إذ كان / الاعتمادُ على الحفظِ لا على مجردِ الخطِّ،

(١) في المصاحف ١/٢٤٢، برقم (١١٦)، ذكره ابن أبي داود معلّقاً من عند شيخه أبي حاتمِ السَّجِسْتَانِيَّ إلى عثمان -رضي الله عنه-، فهو منقطع به. وكذا عزاه الحافظ ابن حجر ٩/٢٠، وأورده أبو شامة في المرشد الوجيز: ٧٣، وانظر: البرهان في علوم القرآن ١/٣٥٣، فتح الباري ٩/٢٠، الإتيان ٢/٣٩٣.

(٢) تقدم تخريج الحديث في ص ٤٩.

(٣) م، ر: «على» بدون الواو.

(٤) المثبت من: ب، د، ط، ن، وفي بقية النسخ: «ليحتملها»، وكذا في النشر ١/٧.

فقرأ أهل كلِّ مصرٍ بما في مصحفهم، وأخذوا ما فيه عن الصحابة الذين أخذوه من في رسول الله ﷺ.

وكان أول من أحدث نَقَطَ المصحفِ وشكله الحَجَّاجُ^(١) بأمرِ عبد الملك ابن مروان^(٢) له، كما قاله ابن عطية في تفسيره^(٣)، وزاد تحزيبه.

وقيل: إنه أمر وهو والٍ على العراق الحسنَ ويحيى بنَ يَعْمَرَ^(٤) بذلك. وقيل: أبو الأسود الدِّلي^(٥).

وقيل: إن المأمون^(٦) العباسي أمر بوضع الأعراس. وقيل: الحَجَّاج.

(١) ابن يوسف بن أبي عقيل، الثَّقَفي، ولي إمرة العراق عشرين سنة، (ت: ٩٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٤٣/٤، البداية والنهاية ١٢٥/٩.

(٢) ابن الحَكَم، أبو الوليد، الأموي، الخليفة، المدني، ثم الدمشقي، الفقيه، وكان من دهاة الرجال، (ت: ٨٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٤٦/٤، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٤٤.

(٣) المحرر الوجيز ٣٥/١.

(٤) أبو سليمان، العَدَواني، البصري، قاضي مرو، ثقة فقيه مقرر، وقيل: هو أول من نَقَطَ المصاحف، توفي قبل السبعين. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٤١/٤، غاية النهاية ٣٨١/٢.

(٥) ظالم بن عمرو بن سفيان، الدُّوَلِي - ويقال: الدِّلي - قاضي البصرة، أول من أسس علم العربية، ثقة، (ت: ٦٩هـ). انظر: إنباه الرواة ٤٨/١، سير أعلام النبلاء ٨١/٤.

(٦) عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي، أبو العباس، الخليفة العباسي، كان من أفضل رجال بني العباس حزمًا ورأيًا وعلمًا، (ت: ٢١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٧٢/١٠، تاريخ الخلفاء ٣٥٠.

وقد اختلفَ: هل المصاحفُ مشتملةٌ على الأحرفِ السبعةِ أو على بعضها؟ فمال القاضي أبو بكر بن الباقلاني^(١) إلى الأول، وصحَّحه، وتبعه جماعةٌ، منهم: الجعبريُّ^(٢)؛ لثلاثا تجتمع الصحابةُ على تركِ قراءةِ قُبْضِ رسول الله ﷺ عليها.

وصرح الطبريُّ^(٣) وجماعة بالثاني، وهو المعتمد. وأجيب عن حجة الأولين: بأنَّ القراءةَ على الأحرف السبعة لم تكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة، ويدلُّ له قوله في الحديث: «فاقرؤوا ما تيسر منه»^(٤).

(١) الانتصار ١٣/١، ٥٠، وهو في المرشد الوجيز ١٣٨، وفتح الباري ٩/٢٩-٣٠.

(٢) كنز المعاني ٢/٣٠.

والجعبريُّ هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو محمد، الرَّبَعي، الجعبري، الخليلي، الشافعي، برهان الدين، شيخ القراء، ثقة محقق، من مؤلفاته: «شرح الرائية» في رسم المصحف، (ت: ٧٣٢ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩/٣٩٨، غاية النهاية ١/٢١. والجعبري: بفتح الجيم، وسكون العين، والباء المفتوحة الموحدة، نسبة إلى «قلعة جعبر» على نهر الفرات، بين بالس والرقة، قرب صفين في الأراضي السورية. انظر: معجم البلدان ٢/١٤١.

(٣) جامع البيان ١/٥٢-٥٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٩/٢٣ - مع الفتح - ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، برقم (٤٩٩٢)، ومسلم في صحيحه ١/٥٦٠، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، برقم (٨١٨).

فالحق - كما قال في «فتح الباري»^(١)، و«النشر»^(٢)، و«المنجد»^(٣) وغيرهم، واللفظ لأول - : «أَنَّ الَّذِي جُمِعَ فِي الْمَصْحَفِ هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَى إِنْزَالِهِ، الْمَقْطُوعُ بِهِ، الْمَكْتُوبُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه بعض ما اختلف فيه من الأحرف السبعة لا جميعها، كما وقع في المصحف المكي^(٤): ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ في براءة [١٠٠]، وفي غيره بحذف: «من»، وكذا وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدّة واوات ثابتة في بعضها دون بعض^(٥)، وعدّة هاءات^(٦) ونحو ذلك، وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معاً، وأمر النبي ﷺ بكتابه لشخصين، أو أعلم بذلك شخصاً واحداً، وأمره بإثباتهما على الوجهين، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوّزت به توسعة على الناس وتسهيلاً.

(١) فتح الباري ٩ / ٣٠.

(٢) النشر ١ / ٣١.

(٣) المنجد ٩٤.

(٤) انظر: مرسوم سورة التوبة.

(٥) نحو قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، و﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ بغير واو في المصحف الشامي، وبالواو في غيره، و﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، و﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ بغير واو في مصاحف المدينة والشام، وبالواو في غيرها.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، و﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، في مصاحف الكوفة، بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف بالهاء بعد التاء. انظر: المقنع ١٠٦، وانظر: مرسوم سورة «يس».

فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان، وكفر بعضهم بعضاً اختاروا الاقتصارَ على اللفظِ المأذون في كتابته وتركوا الباقي. قال الطبري^(١): «وصار ما اقتصر عليه الصحابةُ من الاقتصارِ كمن اقتصر مما خيّر فيه على خصلة واحدة» انتهى.

ثم لما كثُر الاختلاف فيما يحتمله الرسم، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحلُّ لأحدٍ تلاوته وفاقاً لبدعتهم، كمن قال من المعتزلة / : (وكلّم الله موسى تكليماً) [النساء: ١٦٤] بنصب الهاء^(٢)، ومن الرافضة: (وما كنت متخذ المضلّين) [الكهف: ٥١] بفتح اللام^(٣)، يعنون أبا بكرٍ وعمر، رأى المسلمون أن يُجمعوا على قراءاتِ أئمةٍ ثقاتٍ^(٤) تجرّدوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختروا من كلِّ مصرٍ ووجهٍ إليه مصحفٌ، أئمةٌ مشهورين بالثقة والأمانة^(٥) في النقل وحسن الدراية^(٦) وكمال العلم، أفنّوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتَهَر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، والثقة بهم فيما قرؤوا، ولم تخرُج قراءتُهم عن خطِّ مصحفهم.

(١) ينقل المؤلف عن الطبري بواسطة صاحب فتح الباري ٩/ ٣٠، والنص بمعناه في جامع البيان ١/ ٥٣.

(٢) وهي قراءة النَّحَعي ويحيى بن وثاب. انظر: المحتسب ١/ ٢٠٤، البحر ٣/ ٣٩٨. ومراد المعتزلة نسبة الكلام لموسى عليه السلام، وسلبه عن الله، وفق مذهبهم في نفي صفات الله تعالى.

(٣) انظر: التفسير والمفسرون ٢/ ٢٩، نقلاً عن: الوشيعة ٦٤، وذكره ابن الجزري في المنجد ٩٧.

(٤) انظر: النشر ١/ ٨، ١٠.

(٥) ر، م: «والإمامة».

(٦) د، ط: «حسن كمال الدين».

فمنهم بالمدينة: أبو جعفر^(١)، وشيبة^(٢)، ونافع^(٣).
وبمكة: عبد الله بن كثير^(٤)، وابن محيصن^(٥)، والأعرج^(٦).

(١) يزيد بن القعقاع، المخزومي، المدني، تابعي ثقة مشهور، (ت: ١٢٧ هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٧، غاية النهاية ٢/ ٣٨٢. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٠.

(٢) ابن نِصاح بن سَرَجَس، أبو ميمونة، المدني، مولى أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، ثقة، مقرئ المدينة مع أبي جعفر، وقاضيا، (ت: ١٣٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٥٦، غاية النهاية ١/ ٣٢٩.

(٣) ابن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم، أبو رُوَيْم - ويقال في كنيته غير ذلك - الليثي مولاهم، المدني، أحد القراء السبعة الأعلام، ثقة، (ت: ١٦٩ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٣٦، غاية النهاية ٢/ ٣٣٠. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٧١.

(٤) ابن عمرو، أبو مَعْبَد، الكِنَانِي، الداري، كان ثقة فصيحاً مهيباً، (ت: ١٢٠ هـ).
انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٨، غاية النهاية ١/ ٤٤٣. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٧٤.

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصِن، أبو عبد الله، السَّهْمِي مولاهم، المكي، قارئ أهل مكة مع ابن كثير والأعرج، ثقة، (ت: ١٢٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٢١، غاية النهاية ٢/ ١٦٧. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٢.

(٦) حُمَيْد بن قيس، أبو صفوان، المكي، المقرئ، أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، قال ابن عيينة: «لم يكن بمكة أحد أقرأ منه، ومن ابن كثير»، ثقة، (ت: ١٣٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢١٩، غاية النهاية ١/ ٢٦٥.

وبالكوفة: يحيى بن وثَّاب^(١)، وعاصم بن أبي النُّجُود^(٢)، والأعمش^(٣)،
وحمزة^(٤)، والكسائي^(٥).

وبالشام: عبد الله بن عامر^(٦)، وعطية بن قيس الكلابي^(٧)، ويحيى بن

(١) الأسدي، مولا هم، الكوفي، مقرئ أهل الكوفة، تابعي ثقة عابد، (ت: ١٠٣ هـ). انظر:
سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٧٩، غاية النهاية ٢/ ٣٨٠.

(٢) واسم أبي النُّجُود: بَهْدَلَة، أبو بكر، الأسدي مولا هم، الكوفي، (ت: ١٢٨ هـ).
انظر: تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٣، غاية النهاية ١/ ٣٤٦. وستأتي ترجمة المؤلف له في
ص ١٧٧.

(٣) سليمان بن مهران، ستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٤.

(٤) ابن حبيب بن عُمارة، أبو عُمارة، الكوفي، التيمي، مولا هم، الزيات، كان إماماً حجة،
عابداً زاهداً، (ت: ١٥٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٥٠، غاية النهاية ١/ ٢٦١.
وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٧٨.

(٥) علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن، الأسدي، مولا هم، الكوفي، المشهور
بالكسائي، من مؤلفاته: «متشابه القرآن»، «ما تلحن فيه العامة»، (ت: ١٨٩ هـ). انظر:
إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، معرفة القراء الكبار ١/ ٢٩٦. وستأتي ترجمة المؤلف له في
ص ١٧٩.

(٦) ابن يزيد، أبو عمران، اليحصبي، الدمشقي، أحد القراء السبعة، ثقة، (ت: ١١٨ هـ).
انظر: تهذيب الكمال ١٥/ ١٤٣، معرفة القراء الكبار ١/ ١٨٦. وستأتي ترجمة المؤلف
له في ص ١٧٧.

(٧) أبو يحيى، الدمشقي، تابعي ثقة، وهو مقرئ دمشق بعد ابن عامر، قرأ القرآن على
أم الدرداء وغيرها، (ت: ١٢١ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢٤، غاية النهاية
١/ ٥١٣.

الحارث الذّمّاري^(١).

وبالْبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق^(٢)، وأبو عمرو بن العلاء^(٣)، وعاصمُ الجَحْدَرِي^(٤)، ويعقوبُ الحَضْرَمِي^(٥).

(١) أبو عمرو، العَسَّاني، الدمشقي، ثقة، عالم بالقراءة، وهو إمام الجامع الأموي، (ت: ١٤٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ١٨٩، غاية النهاية ٢/ ٣٦٧.

والذّمّاري: بكسر الهمزة وتشديد الميم، نسبة إلى قرية «ذِمَار» باليمن بالقرب من صنعاء. انظر: الأنساب ٣/ ١١، معجم البلدان ٣/ ٧.

(٢) الحَضْرَمِي، مولاهم، البصري، المقرئ، جدُّ يعقوب بن إسحاق أحد القراء العشرة، علامة في العربية، (ت: ١١٧ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٠٤، غاية النهاية ١/ ٤١٠.

(٣) واسمه: رَبَّان - على الصحيح - ابن العلاء بن عمّار، التميمي، ثم المازني البصري، ثقة، (ت: ١٥٤ هـ). انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٣١، معرفة القراء الكبار ١/ ٢٢٣. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٧٦.

(٤) عاصم بن أبي الصَّبَّاح - العَجَّاج - أبو المُجَسَّر، البَصْرِي، (ت: ١٢٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢١٠، غاية النهاية ١/ ٣٤٩.

والجَحْدَرِي: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الدال، نسبة إلى «جَحْدَر» اسم رجل. انظر: الأنساب ٢/ ٢٥.

(٥) يعقوب بن إسحاق بن زيد، أبو محمد، الحَضْرَمِي مولاهم، البصري، النحوي، من مؤلفاته: «الجامع» في وجوه اختلاف القراءات، (ت: ٢٠٥ هـ). انظر: إنباه الرواة ٤/ ٥١، غاية النهاية ٢/ ٣٨٦. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص

ثم إنَّ القراء بعد ذلك تفرَّقوا في البلاد، وخلفهم أممٌ بعد أمم، إلا أنه كان فيهم المُتقِن وغيره؛ فلذا كَثُر الاختلافُ وَعَسِر الضَّبْطُ، وشقَّ (١) الائتلافُ، وظَهَرَ التخليطُ وانتشر التفريطُ، واشتبه متواترُ القراءاتِ بفاذِّها، ومشهورُها بشاذِّها، فَمِنْ ثَمَّ وَصَعَ الأئمةُ لذلك ميزاناً يُرَجَعُ إليه، ومعياراً يعوَّلُ عليه، وهو السندُ والرسمُ والعريضةُ، فكلُّ ما صَحَّ سنْدُه، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خطَّ المصحفِ الإمامِ فهو من السبعة المنصوبة.

فعلى هذا الأصلِ بُنيَ قَبُولُ القراءاتِ، عن سبعةٍ كانوا أو سبعةِ آلافٍ، ومتى فُقِدَ شَرُطٌ من هذه الثلاثةِ فهو شاذٌّ، هذا لفظ الكواشي (٢) كما رأيتَه في أول تفسيره (٣).

ومراده باستقامة وَجْهه في العربية، سواءً كان راجحاً أو مرجوحاً، كقراءة حمزة: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالجر (٤)، وقراءة أبي جعفر:

(١) ر، م: «وقل».

(٢) أحمد بن يوسف بن حسن، أبو العباس، موفق الدين، الموصلي، الشيباني، الشافعي، المفسر، من أهل الزهد والصلاح، من مؤلفاته: «التفسير الكبير»، و«الصغير»، (ت: ٦٨٠ هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٦٥، طبقات المفسرين للدودي ١/ ٩٨. والكواشي: بفتح الكاف والواو، نسبة إلى «الكواشي»، قلعة حصينة شرقي الموصل ليس لها طريق إلا لرجل واحد. انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٨٦. وفي طبقات المفسرين: «كواشة».

(٣) تبصرة المتذكر ٢/ ب (خ)، وانظر: النشر ١/ ٤٤.

(٤) السبعة ٢٢٦.

﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾^(١) [الجائية: ١٤]، والفصل بين المتضايقين في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية بالأنعام^(٢) [١٣٧]، وغير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: «ووافق لفظه خطأ المصحف الإمام» ففيه نظرٌ من جهة تقييده بالإمام، وهو مصحفُ عثمان رضي الله عنه الذي أمسكه لنفسه^(٣)؛ لأن المعتمد موافقة أحد المصاحف العثمانية كما في «النشر»^(٤) وغيره.

ويَدُلُّ لذلك نحو: ﴿ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ بسورة التوبة [١٠٠] بزيادة ﴿ مِنْ ﴾ في المصحف المكي دون غيره، ﴿ وبالزبر وبالكتاب المنير ﴾ [آل عمران: ١٨٤] بزيادة «الباء» في الاسمين في المصحف الشامي دون غيره، وبالأولى / قرأ ابن كثير^(٥)، وبالثانية قرأ ابن عامر^(٦)، ولم يقل أحدٌ بأن ذلك شاذ.

[ب/١٦]

(١) النشر ٢/ ٣٧٢.

(٢) السبعة ٢٧٠. وانظر: الآية ١٣٧ من الأنعام لدى المؤلف.

(٣) قوله: «وهو مصحف عثمان الذي أمسكه لنفسه» زيادة من: س، ر، ف، ن، وكذا في المطبوعة.

(٤) النشر ١/ ٩.

(٥) أي بزيادة: «مِنْ». انظر: السبعة ٣١٧.

(٦) أي بزيادة الباء في الاسمين. انظر: السبعة ٢٢١.

ثم إن الموافقة المذكورة معمولٌ بها، سواءً كانت تحقيقاً كقراءة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بغيرِ أَلِفٍ^(١)، أو تقديرًا كقراءةِ الأَلِفِ فإنها كُتِبَتْ بغيرِ أَلِفٍ في جميعِ المصاحفِ، فاحتملت الكتابةُ أن تكونَ «مالك»، وفُعِلَ بها كما فُعِلَ بنحو: ﴿وَصَلِّحْ﴾ [التحریم: ٤]، ممَّا حُذِفَت الأَلِفُ منه اختصاراً، ويأتي مزيدُ بيانٍ لذلك إن شاء اللهُ تعالى في الجزء الخامس من الوسائل^(٢).

وأما ما صحَّ سَنَدُهُ فهو ما نقله العَدْلُ الضابطُ عن مثله كذلك إلى منتهاه، مع اشتهاره عند أئمةِ هذا الشأنِ الضابطين له، وهو غيرُ معدودٍ عندهم من الغلطِ، ولا ممَّا شَدَّ به بعضهم. فإذا اجتمعت هذه الثلاثةُ في قراءةٍ وَجَبَ قَبُولُهَا، وحرُمَ رَدُّهَا، سواءً كانت عن السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمةِ المقبولين، نصَّ على ذلك الداني^(٣) والمَهْدَوِي^(٤) ومكي^(٥)

(١) قرأ عاصم والكسائي بألف، وقرأ الباقر بغير ألف. انظر: السبعة ١٠٤.

(٢) في ص ٥٦٧.

(٣) جامع البيان (خ) ١٠، وانظر: النشر ٩/١.

(٤) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ١٤٩.

والمَهْدَوِي هو: أحمد بن عمَّار بن أبي العباس، أبو العباس، كان إماماً في القراءات والعربية، من مؤلفاته: «الهداية في القراءات السبع»، و«شرحها» له، (ت: بعد ٤٣٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧٦١/٢، طبقات المفسرين للداودي

٥٦/١.

(٥) الإبانة ٥١.

وأبو شامة^(١) وغيرهم ممن يطول ذكره. إلا أن بعضهم^(٢) لم يكتف بصحة السند، بل اشترط مع الركنين المذكورين التواتر. والمراد بالتواتر^(٣): ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى من غير تعيين عدد، هذا هو الصحيح. وقيل بالتعيين: ستة، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون، أقوال.

وقد زعم هذا القائل أن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن. وعورض: بأن التواتر إذا ثبت لا يحتاج إلى الركنين الآخرين من الرسم والعربية؛ لأن ما ثبت متواتراً قطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه.

وتعقبه الشيخ أبو القاسم النويري المالكي^(٤) فقال: «عدم اشتراط

(١) المرشد الوجيز ١٧٤.

(٢) حكاة في النشر ١٣/١.

(٣) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ١٦٧/٢، ١٦٩.

(٤) شرح طيبة النشر ١١٩/١-١٢٠.

والنويري هو: محمد بن محمد بن محمد بن محمد، الميموني، القاهري، المالكي، فقيه، عالم بالقراءات، من مؤلفاته: «الغياث في القراءات الثلاث» الزائدة على العشر، (ت: ٨٥٧هـ). انظر: الضوء اللامع ٢٤٦/٩، نيل الابتهاج ٢٣٧/٢.

وهو منسوب إلى «نؤيرة» قرية من صعيد مصر الأدنى على مسافة يوم للراكب منها. قاله في «الضوء اللامع». وأفاد محقق «شرح الطيبة» للنويري: أنها تتبع الآن محافظة بني سويف. المقدمة ١٧/١، وانظر: معجم البلدان ٣١٢/٥.

التواتر قولٌ حادثٌ مُخالفٌ لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة - منهم الغزالي^(١)، وصدرُ الشريعة^(٢)، وموفق الدين المقدسي^(٣)، وابن مُفلح^(٤) - هو ما نُقلَ بين دفتي

(١) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي ١/١٩٣.

والغزالي هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد، زين الدين، الطوسي، الشافعي، من مؤلفاته: «المستصفى من علم الأصول»، «إحياء علوم الدين»، (ت: ٥٠٥ هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢، طبقات الشافعية الكبرى ٦/١٩١.

(٢) التوضيح في حلّ غوامض التنقيح ١/٢٦.

وصدر الشريعة هو: عبيد الله بن مسعود بن عمر، المحبوبي، الحنفي، صدر الشريعة الأصغر، إمام، أصولي، فقيه، محدث، لغوي، من مؤلفاته: «التنقيح» في أصول الفقه وشرحه، «التوضيح»، (ت: ٧٤٧ هـ). انظر: الجواهر المضية ٤/٣٦٩، الطبقات السنية ٤/٤٢٩.

(٣) روضة الناظر ١/٣٣.

وموفق الدين هو: عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو محمد، المعروف: بابن قدامة، المقدسي، ثم الدمشقي، الحنبلي، إمام في الحديث والفقه والأصول، من مؤلفاته: «المغني»، و«روضة الناظر»، (ت: ٦٢٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٥، ذيل طبقات الحنابلة ٢/١٣٣.

(٤) الآداب الشرعية ٢/٢٧٥، وانظر: المبدع شرح المقنع ٩/٢٥٢.

وابن مُفلح هو: محمد بن مفلح بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين، المقدسي، الحنبلي، الفقيه، كان بارعاً متفنناً في علوم كثيرة، من مؤلفاته: «الآداب الشرعية»، «الفروع»، (ت: ٧٦٣ هـ). انظر: الدرر الكامنة ٥/٣٠، المقصد الأرشد ٢/٥١٧.

المصحف نقلاً متواتراً^(١)، وكلُّ مَنْ قال بهذا الحدِّ اشترط التواترَ، كما قال ابن الحاجب^(٢)، وحيثُ فلا بُدَّ من حصولِ التواترِ عند الأئمة الأربعة، ولم يُخالفَ منهم أحدٌ فيما علمتُ.

صرَّح بذلك جماعاتُ كابن عبد البرِّ، وابن عطية^(٣)، والنَّووي^(٤)، والزَّركشي^(٥)،

(١) الظاهر أن العبارة فيها سقط، وفي شرح طيبة النشر ١/ ١٢٠، وقال غيرهم: «هو الكلام المنزل على رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة منه».

(٢) شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٤٥٧-٤٦٠. وفي شرح طيبة النشر ١/ ١٢٠: «كما قال ابن الحاجب - رحمه الله - للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله...»، وهو في المصدر المذكور.

وابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمر، الكردي الأصل، الإسباني، المالكي، فقيه، أصولي، نحوي، مقرئ، من مؤلفاته: «المختصر» في الأصول، و«الكافية» وشرحها في النحو، (ت: ٦٤٦ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٥٠٨، بغية الوعاة ٢/ ١٣٤.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٣٢.

(٤) المجموع ٣/ ٢٨٩، التبيان ٩٤.

والنووي هو: يحيى بن شرف بن مُري، أبو زكريا، محيي الدين، الحزامي، الحوراني، الشافعي، الإمام، صاحب التصانيف النافعة، من مؤلفاته: «شرح صحيح مسلم»، «رياض الصالحين»، (ت: ٦٧٦ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠، طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٩٥.

(٥) البرهان في علوم القرآن ١/ ٤٦٥، البحر المحيط ١/ ٤٦٦-٤٦٧.

والزَّركشي هو: محمد بن عبد الله بن بهادر، أبو عبد الله، المنهجي - نسبة لكتاب المنهاج للنووي؛ لاهتمامه به حفظاً وشرحاً -، المصري، الشافعي، كان فقيهاً، أصولياً، مفسراً، =

والسُّبكي^(١)، والإسنوي^(٢)، والأذرعِي^(٣).

= من مؤلفاته: «البرهان في علوم القرآن»، «تخريج أحاديث الرافعي»، (ت ٧٩٤ هـ).
انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٢٧/٣، طبقات المفسرين للداودي
١٥٧/٢. والزُّرْكَشِي: منسوب لصناعة الزُّرْكَش، وهي كلمة فارسية، ومعناها: تزيين
الحرير بخيوط الذهب. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٢٩.

(١) منع الموانع عن جمع الجوامع ٣٣٤.

والسبكي هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر، تاج الدين، القاضي،
الشافعي، الفقيه، الأصولي، من مؤلفاته: «طبقات الشافعية الكبرى»، «منع الموانع
عن جمع الجوامع»، (ت: ٧٧١ هـ). انظر: الدرر الكامنة ٣/٣٩، شذرات الذهب
٦/٢٢١. والسُّبكي: بضم السين وسكون الباء، نسبة إلى «سُبْك العبيد» قرية من قرى
محافظة المنوفية بمصر. انظر: تاج العروس ١٣/٥٧٨ (سبك).

(٢) نهاية السؤل ٣/٨٤٩.

والإسنوي هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي، أبو محمد، جمال الدين، الأموي،
الشافعي، الفقيه، الأصولي، النحوي، من مؤلفاته: «شرح منهاج البيضاوي»،
«المهمات على الروضة»، (ت: ٧٧٢ هـ). انظر: الدرر الكامنة ٢/٣٥٢، بغية الوعاة
٢/٩٢. والإسنوي: منسوب إلى «إِسْنَا» بالكسر، ثم سكون، ونون وألف مقصورة:
مدينة بأقصى الصعيد بمصر، على شاطئ النيل من الجانب الغربي، كثيرة النخل
والبساتين. انظر: مراصد الاطلاع ١/٧٦.

(٣) علي بن سليم بن ربيعة، أبو الحسن، ضياء الدين، الأنصاري، الشافعي، القاضي، من
مؤلفاته: «نظم التنبيه» في ستة عشر ألف بيت، (ت: ٧٣١ هـ). انظر: طبقات الشافعية
لابن قاضي شهبة ٢/٣٥٩، الدرر الكامنة ٣/٥٣. وهو منسوب إلى «أذرعَات» بكسر
الراء - وفتحها بعضهم - ناحية بالشام قرب البلقاء من أرض عمّان، والنسبة إليها:
«أذرعِي». انظر: الأنساب ١/١٠٣، تاج العروس ١١/١٢٥ (ذرع).

وعلى ذلك أجمع القراء في أول الزمان وكذا في آخره، ولم يُخالف من المتأخرين إلا مكِّي^(١)، وتبعه بعض المتأخرين» انتهى / .

[١٧]

وهذا بالنظر لمجموع القرآن، وإلا فلو اشتَرَطْنَا التواتر في كلِّ فردٍ فردٍ من أحرفِ الخلافِ انتفى كثير من القراءاتِ الثابتة عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم^(٢).

وقال في «المنجد»^(٣): «والقراءةُ الصحيحةُ على قسمين: قسمٌ صحَّ سندهُ، ووافق العربيةَ والرسمَ، وهو على ضربين: ضربٌ استفاض نَقْلُهُ، وتلقاه الأئمةُ بالقبولِ، كما انفرد به بعضُ الرواةِ أو بعضُ الكتبِ المعبَّرةِ، أو كمراتبِ القراء في المدِّ ونحو ذلك، قال: فهذا صحيحٌ مقطوعٌ به أنه مُنَزَّلٌ على النبي ﷺ، وهذا الضربُ يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مَبْلَغَهَا، والعدلُ الضابطُ إذا انفرد بشيءٍ تحتمله العربيةُ والرسمُ واستفاض، وتُلَقَّى بالقبولِ، قُطِعَ به، وحَصَلَ به العلمُ.

وهذا قاله الأئمةُ في الحديثِ المُتَلَقَّى بالقبولِ أنه يفيد القطعَ، وبحثه ابن الصلاح في «علوم الحديث»^(٤)، وظنَّ أن أحداً لم يسبقه إليه، وقد قاله

(١) الإبانة ٥١.

(٢) انظر: النشر ١٣/١.

(٣) المنجد ٨١، ٨٤.

(٤) علوم الحديث ٢٨-٢٩، وانظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر

قبله الشيخ أبو إسحاق الشَّيرازي^(١)، ونقله ابنُ تَيْمِيَّةَ^(٢) عن جماعةٍ منهم القاضي عبد الوهاب^(٣) المالكي، والشيخ أبو حامد^(٤) الإسفراييني^(٥)،

(١) اللمع - مع تخريج أحاديثه - للغماري ٢١٠.

والشَّيرازي هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، الفيروزآبادي، الشَّيرازي، الشافعي، نزيل بغداد، الإمام، الفقيه، المجتهد، من مؤلفاته: «المهذَّب»، «اللمع في أصول الفقه»، (ت: ٤٧٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٥٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ١ / ٢٥١. وهو منسوب إلى «شَّيراز» وهي قصبَةُ فارس ودار الملك بها. انظر: الأنساب ٣ / ٢٩١.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٥١ - ٣٥٢.

وابن تيمية هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، أبو العبَّاس، تقي الدين، المشهور بابن تيمية، الحرَّاني، ثم الدمشقي، شيخ الإسلام، العالم، الزاهد، القدوة، ناصر السنة، من مؤلفاته: «الإيمان»، «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»، (ت: ٧٢٨ هـ). انظر: البداية والنهاية ١٨ / ٢٩٥، الدرر الكامنة ١ / ١٤٤.

(٣) ابن علي بن نصر، أبو محمد، التَّغْلبي، العراقي، شيخ المالكية، قال الخطيب: «كان ثقة... لم نلق أحداً من المالكيين أفقه منه»، من مؤلفاته: «التلقين»، «المعرفة»، (ت: ٤٢٢ هـ). انظر: ترتيب المدارك ٤ / ٦٩١، سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٢٩.

(٤) ط، ن: «أبو إسحاق»، والمثبت هو الصواب.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد، شيخ الشافعية ببغداد وحافظ المذهب، من مؤلفاته: «تعلية في شرح المزني»، (ت: ٤٠٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٩٣، طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ٦١. والإسفراييني: بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء، وكسر الياء، نسبة إلى: «إِسْفَرَايِين» بليدة بناوحي نيسابور على منتصف الطريق من جُرْجان. انظر: الأنساب ١ / ١٤٣.

وأبو الطيب الطبري^(١)، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد^(٢)، وأبو يعلى^(٣)، وأبو الخطاب^(٤)، وابن الزاغوني^(٥) من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي^(٦) من الحنفية.

(١) طاهر بن عبد الله بن طاهر، البغدادي، أحد أئمة المذهب الشافعي، كان إماماً جليلاً عظيم القدر، من مؤلفاته: «شرح على مختصر المزني»، (ت: ٤٥٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٨، طبقات الشافعية الكبرى ١٢/٥.

(٢) الحسن بن حامد بن علي، أبو عبد الله، البغدادي، الوراق، إمام الحنابلة في زمانه ومفتيهم، من مؤلفاته: «الجامع» في المذهب في عشرين مجلداً، (ت: ٤٠٣ هـ). انظر: طبقات الحنابلة ٢/١٧١، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٣.

(٣) محمد بن الحسين بن محمد، البغدادي، الحنبلي، ابن الفراء، القاضي، شيخ الحنابلة، من مؤلفاته: «العدة» في أصول الفقه، (ت: ٤٥٨ هـ). انظر: طبقات الحنابلة ٢/١٩٣، سير أعلام النبلاء ١٨/٨٩.

(٤) محفوظ بن أحمد بن حسن، الكلؤذاني، ثم البغدادي، أحد أئمة المذهب الحنبلي، من مؤلفاته: «الانتصار في المسائل الكبار»، «الهداية»، (ت: ٥١٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٤٨، ذيل طبقات الحنابلة ١/١١٦.

(٥) علي بن عبيد الله بن نصر، أبو الحسن، البغدادي، من أعيان الحنابلة، وكان معروفاً بالزهد والعبادة، (ت: ٥٢٧ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٥، الوافي بالوفيات ٢١/٢٩٤. وهو منسوب إلى «زاغونى» قرية من قرى بغداد. انظر: معجم البلدان ٣/١٢٦.

(٦) محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، الحنفي، كان إماماً، فقيهاً، أصولياً، من مؤلفاته: «المبسوط» أملاه وهو في السجن، (ت: في حدود ٤٩٠ هـ). انظر: الجواهر المضية ٣/٧٨، تاج التراجم ١٨٢. والسرخسي: نسبة إلى «سرخس» بفتح السين والخاء المعجمة، بينهما راء ساكنة، كذا ضبطه ياقوت، ورجح الزبيدي أنها بفتح السين والراء، =

قال ابن تيمية^(١): «وهو مذهب أهل الكلام من الأشعرية كالإسفراييني^(٢) وابن فورك^(٣)، ومذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة» انتهى. فتلخص من ذلك: أن خبر العدل الواحد الضابط إذا حفته القرائن أفاد العلم.

والضرب الثاني: الذي صحَّ ولم تتلقه الأمة بالقبول، ولم يستفيض، فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة. والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية، وصحَّ سنده وخالف الرسم كما ورد في الصحيح^(٤) من زيادة أو نقص وإبدال كلمة

ثم ذكر عن السمعاني سماعه ممن يُعتمد: أنها بفتح الراء فارسية، وبإسكانها معربة، قال السمعاني: «وهذا حسن»، وهي مدينة قديمة من نواحي خراسان بين نيسابور ومرو. انظر: معجم البلدان ٣/٢٠٨، تاج العروس ٨/٣١٧ (سرخس).

(١) مجموع الفتاوى ٤١/١٨.

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، ركن الدين، الشافعي، الأصولي، الفقيه، المتكلم، وكان ثقة ثبتاً في الحديث، من مؤلفاته: «الجامع في أصول الدين»، و«الرد على الملحدين»، (ت: ٤١٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٣٥٣، طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢٥٦.

(٣) محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر، الأصبهاني، كان أشعرياً، رأساً في علم الكلام، أديباً نحوياً واعظاً، (ت: ٤٠٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢١٤، طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٢٧.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٨/٧٠٦، ٧٠٧ - مع الفتح - ك: التفسير، ب: سورة ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ تعليقاً، ووصله سعيد بن منصور كما ذكره الحافظ في الفتح الموضع الأول، وب: وما خلق الذكر والأُنثى، برقم (٤٩٤٤).

بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن ابن مسعود وغيره، فهذه القراءة تُسمَّى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رَسْمِ المصحفِ المجمعِ عليه، وإن كان إسنادهَا صحيحاً، فلا تجوز القراءةُ بها، لا في الصلاة ولا في غيرها، وأمَّا ما وافق المعنى والرَّسْمَ، أو أحدهما من غير نقلٍ، فلا يُسمَّى شاذاً بل مكذوبٌ يكفُرُ مُتَعَمِّدُهُ انتهى^(١).

وقد أجمع^(٢) الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن؛ لعدم صدق حدِّ القرآن / عليه أو شرطه، وهو التواتر، صرح بذلك الغزالي^(٣)،

[١٧/ب]

وانظر أيضاً: تفسير ابن جرير (٨/ ٦٥٢-٦٥٣) سورة المائدة آية: ٨٩، إذ أخرج بزيادة (متابعات) في قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾، أنه قرأ بها أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود بطرق متعددة بعضها صحيحة، وبعضها فيها ضعف. وساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره ٥/ ٣٢٨-٣٣٠، المائدة آية: ٨٩، بإسناد ابن مردويه من رواية ابن عباس -رضي الله عنهما- وقال: «وهذا حديث غريب جداً». وقال الحافظ ابن كثير -بعد أن ذكر (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) من قراءة أبي وابن مسعود -رضي الله عنهما- وهذه إذا لم يثبت كونها قرآناً متواتراً، فلا أقل من أن يكون خبر واحد، أو تفسيراً من الصحابي، وهو في حكم المرفوع». وانظر: الدر المنثور للسيوطي ٥/ ٤٤٩، ٤٥١.

(١) يعني النقل عن ابن الجزري في المنجد.

(٢) في هذا الموضوع زيادة في «ن» -مكان: «وقد أجمع الأصوليون... في جمال القراء»:- «وقد استشكل الكمال بن الهمام في تحريره ضبط القراءة باستقامة الوجه في العربية، فقال: إن أرادوا الوجه الذي هو الجادة لزم شذوذ قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلٌ أَوْلَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وإن أرادوا وجهاً ولا يُتكلَّف شذوذٌ وخروجٌ عن الأصول فممكن».

(٣) المستصفي ١/ ١٩٤.

وابن الحاجب^(١)، والقاضي عضد الدين^(٢)، والنووي^(٣)، والسخاوي في «جمال القراء»^(٤).

والجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن قرأ به غير مُعْتَقِدٍ أنه قرآنٌ ولا موهِمٌ أحداً ذلك، بل لما فيه^(٥) من الأحكام الشرعية عند مَنْ يَحْتَجُّ به^(٦)، والأحكام الأدبية، فلا كلام في جواز قراءته^(٧)، وعلى هذا يُحْمَلُ مَنْ قرأ به من المتقدمين، أو على^(٨) وجه التعليم والوقوف على ما يُروى من علم الخاصة^(٩)، وكذا يجوز تدوينه في الكتب، والتكلم على ما فيه، فإن قرأ به معتقداً قرآنيته أو موهماً ذلك حرّم عليه ذلك.

(١) شرح مختصر ابن الحاجب ١/٤٧٣.

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيجي، كان إماماً في المعقول، عارفاً بالمعاني والعربية، من مؤلفاته: «شرح مختصر ابن الحاجب»، (ت: ٧٥٦ هـ). انظر: الدرر الكامنة ٢/٤٢٩، بغية الوعاة ٢/٧٥.

(٣) المجموع ٣/٣٥٨.

(٤) جمال القراء ٢/٦٤٤.

(٥) ح، د، ش: «فيها».

(٦) س: «بها».

(٧) د، س: «قراءتها».

(٨) المثبت من: ح، د، والمعنى: أو يحمل من قرأ به... على وجه التعليم، وسائر النسخ: «على وجه» بحذف «أو».

(٩) قوله: «وكذا... ما فيه» زيادة من ن، ر، س، والمطبوعة، وليس فيها قول المؤلف: «على وجه... علم الخاصة».

وقال النووي^(١): «لا تجوز القراءة^(٢) به^(٢) في الصلاة ولا غيرها؛ لأن الشاذَّ ليس بقرآن. فلو خالفَ وقرأ بالشاذَّ أنكرَ عليه، سواء قرأ بها^(٣) في الصلاة أو غيرها»^(٤).

كذا قال في «الفتاوى»، و«التيان»^(٥).

ونقل ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد»^(٦) إجماعَ المسلمين عليه، فإن قرأ به جاهلاً بالتحريم عُرِّف، فإن عادَ عَزَّرَ تعزيراً بليغاً إلى أن ينتهي عن ذلك. قال ابن الصلاح في «فتاويه»^(٧): «وهو ممنوعٌ من القراءة بما زاد على العشرة مَنَعَ تحريمٍ، لا مَنَعَ كراهيةٍ في الصلاة وخارجها، عُرِّفَ المعنى أم لا. ويجب على كلِّ أحدٍ إنكارُه. ومن أصرَّ عليه وجبَ منعه وتأثيمه وتعزيره بالحبس وغيره، وعلى المتمكن من ذلك ألا يُهملَه».

وقال ابن الحاجب في جواب فتوى^(٨): «لا تجوز القراءة بالشاذَّ في صلاةٍ ولا غيرها. فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرِّفَ به وأمر بتركها، وإن كان

(١) المجموع ٣/ ٣٥٨.

(٢) ن: «وأجمعوا على أنه لم يقرأ به في الصلاة».

(٣) «سواء قرأ بها» زيادة من: ن، م، س، ر.

(٤) ح: «وخارجها».

(٥) التبيان ٩٤.

(٦) التمهيد ٣/ ٤٨٩.

(٧) فتاوى ومسائل ابن الصلاح ١/ ٢٣١، ومثَّل بالقراءات السبع ممَّا تواتر نقلُه.

(٨) نقله ابن الجزري في المنجد ٨٦.

عالمًا أَدَّبَ بِشَرْطِهِ، وَإِنْ أَصْرَّ أَدَّبَ عَلَى إِصْرَارِهِ، وَحُبِسَ إِلَى أَنْ يَرْتَدَّعَ» انتهى.

وقد صرَّحَ بالتحريم الأذرعِيَّ، والزرَكشي^(١)، والإسنوي، والدِّميري^(٢)، والنَّسائي^(٣) في «جامع المختصرات».

وقال الحافظ ابن حجر^(٤) في جواب استفتاء: «تَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّوَادِ، وَفِي الصَّلَاةِ أَشَدُّ، وَلَا نَعْرِفُ خِلَافًا عَنْ أئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ الشَّاذِّ أَنَّهُ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ ضَيَّقَ، فَقَالَ: مَا زَادَ عَلَى السَّبْعِ، وَهُوَ إِطْلَاقُ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ. وَلَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ خُصُوصًا قَاضِي الشَّرْعِ أَنْ يَتْرُكَ مَنْ يَجْعَلُ

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٨٩.

(٢) في س والمطبوعة: «النسائي والترمذي في جامع المختصرات». وفي م، ر، ن: «الإسنوي والدميري والنسائي في جامع»، وفي ش: «النسائي في جامع المختصرات»، وفي ح: «الإسنوي والنسائي في جامع المختصرات».

والدِّميري: بفتح الدال المهملة وكسر الميم، وسكون الياء، نسبة إلى قرية «دَمِيرَة» بأسفل مصر قرب دمياط، وهو: محمد بن موسى بن عيسى، أبو البقاء، كمال الدين، القاهري، الشافعي، الفقيه، المحدث، الأصولي، من مؤلفاته: «النجم الوهاج في شرح المنهاج»، «حياة الحيوان»، (ت: ٨٠٨ هـ). انظر: معجم البلدان ٢/ ٤٧٢، الضوء اللامع ١٠/ ٥٩، البدر الطالع ٢/ ٢٧٢.

(٣) أحمد بن عمر بن أحمد، أبو العباس، كمال الدين، المُدَلِّجِي، الشافعي، كان إماماً حافظاً للمذهب، من مؤلفاته: «الإبريز في الجمع بين الحاوي والوجيز»، (ت: ٧٥٧ هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١٢، الدرر الكامنة ١/ ٢٣٨. والنسائي: بفتح النون والشين المعجمة، نسبة إلى عمل النشا. انظر: الأنساب ٥/ ٤٨٩.

(٤) انظر: شرح طيبة النشر ١/ ١٤١.

ذلك دَيْدَنَه، بل يمنعه بما يليق به، فإن أصرَّ فيما هو أشدُّ كما فعل السلف بالإمام أبي بكر بن شَنْبُوذ^(١) مع جلالته، فإن الاسترسال في ذلك غير مَرُضِيٍّ، ويثاب أولياء الأمور على ذلك صيانةً لكتاب الله تعالى». وأما الصلاةُ به فقال في «الروضة»^(٢): «وتصحُّ بالشاذُّ إن لم يكن فيها تغييرٌ معنًى ولا زيادةٌ حرف ولا نقصانُه، وهذا هو المعتمدُ، وبه الفتوى». وكذا قال في «التحقيق».

وقال الروياني^(٣) في «البحر»: «إن لم يكن^(٤) فيه تغييرٌ معنًى لم تَبْطُلْ، وإن كان فيه زيادةٌ كلمةٍ أو تغييرٌ فيجري مجرى أثرٍ عن الصحابة

(١) محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن، المعروف بابن شَنْبُوذ، البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، وكان ثقة صالحاً ديناً، وكان يرى القراءة بحروف من الشواذ تخالف الإجماع، ثم رجع عن ذلك رحمه الله، (ت: ٣٢٨ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١/ ٢٨٠، غاية النهاية ٥٢/ ٢. وكذا وقع عند المؤلف هنا في كنيته: «أبو بكر» نقلاً عن ابن حجر، وهو كذلك في شرح الطيبة للنويري، حيث يوجد نص كلام الحافظ ابن حجر، ولم نجد في مصادر ترجمته من قال في كنيته: «أبو بكر» وإنما قالوا: «أبو الحسن». وسيأتي ذكر المؤلف له على الصواب عند ترجمته إياه. انظر: ص ١٩٥، ٢٣٧.

و«شَنْبُوذ» اسم جَدِّ الْمُتْرَجِمِ، ويقال في نسبه أيضاً: «الشَنْبُوذِيٌّ». انظر: الأنساب ٣/ ٤٦٠.

(٢) روضة الطالبين للنووي ١/ ٣٤٨.

(٣) عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن، الطَّبْرِي، الشافعي، فخر الإسلام، أحد أئمة المذهب، برع في الفقه، وناظر، وصنّف، من مؤلفاته: «علية المؤمن»، «الكافي»، (ت: ٥٠١ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٦٠، طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ١٩٣. والروياني: بضم الراء وسكون الواو وفتح الياء، نسبة إلى: «رُويان» بلدة بنواحي طبرستان. انظر: الأنساب ٣/ ١٠٦.

(٤) م، ر: «إن كان».

أو خبرٍ عن النبي ﷺ، فإن كان عمداً بطلت صلاته، أو سهواً سجداً للسهو».

قال الزركشي: «وينبغي أن يكون هذا التفصيل في قراءة الفاتحة لا في غيرها».

وقال مالك^(١): «من قرأ بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة ممّا يخالف المصحف لم يصل وراءه».

وقال في «المدونة»^(٢): «من صلى بقراءة ابن مسعود أعاداً أبداً»^(٣).

وقال ابن شاس^(٤): «ومن قرأ بالقراءة الشاذة لم تجزه، ومن ائتم به أعاد أبداً». ونحوه قول ابن الحاجب.

والذي أفتى به علماء الحنفية بطلان الصلاة إن غير المعنى، وصححتها إن لم يغير^(٥).

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة.

(١) انظر: التمهيد ٣/ ٤٨٩.

(٢) المدونة ١/ ٨٤.

(٣) أي في الوقت وبعده.

(٤) عقد الجواهر الثمينة ١/ ٩٩.

وابن شاس هو: عبد الله بن نجم بن شاس، أبو محمد، جلال الدين، السعدي، المصري، المالكي، إمام فقيه، وكان ذا ورع وإخلاصٍ وتحراً، من مؤلفاته: «عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة»، (ت: ٦١٦ هـ). انظر: التكملة للمنذري ٢/ ٤٦٨، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٩٨، شجرة النور ١/ ١٦٥.

(٥) زاد في ن: «من كل قراءة شاذة».

ونقل البغوي^(١) في «تفسيره» الاتفاق على جواز القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر^(٢) مع السبعة المشهورة، ولم يذكر خلفاً^(٣)؛ لأن قراءته لا تخالف في حرف، فقراءته مُندرجةٌ معهم، وكذا قال الإمام السبكي^(٤) في «شرح منهاج النووي» في صفة الصلاة.

بل قال في «النشر»^(٥): «تَبَّعْتُ اخْتِيَارَ خَلْفٍ، فلم أره يخرج عن قراءة

(١) معالم التنزيل ٣٨/١.

والبغوي هو: الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد، محيي السنة، الشافعي، كان إماماً في التفسير والحديث والفقهاء، من مؤلفاته: «شرح السنة»، «معالم التنزيل»، (ت: ٥١٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٩، طبقات المفسرين للدوادري ١٥٧/١. والبغوي: بفتح الباء والغين المعجمة، نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان، بين مرو وهراة يقال لها: «بغ»، و«بغشور». انظر: الأنساب ٣٧٤/١، معجم البلدان ٤٦٧/١.

(٢) س والمطبوعة: «وقراءة أبي».

(٣) خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد، البغدادي، البزار، أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، كان ثقة عالمًا زاهداً، وله اختيارات خالف فيها حمزة، (ت: ٢٢٩ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٧٦/١٠، غاية النهاية ٢٧٢/١. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨١.

(٤) علي بن عبد الكافي بن علي، أبو الحسن، تقي الدين، السبكي، الشافعي، الفقيه، المحدث، الأصولي، النحوي، من مؤلفاته: «الابتهاج في شرح منهاج النووي»، (ت: ٧٥٦ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٣٩/١٠، الدرر الكامنة ١٣٤/٣.

(٥) النشر ١٩١/١.

الكوفيين في حرفٍ واحدٍ، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر^(١) إلا في حرف واحد^(٢)، وهو قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرَبَيْتِهِ﴾ [٩٥]، قرأها كحفص^(٣) والجماعة بالف. وروى عنه القلانسي^(٤) في «إرشاده»^(٥) السكتَ بين السورتين، فخالف الكوفيين «والله أعلم».

وأما قول شيخ الإسلام أبي زكريا النووي في «التيبان»^(٦): «ولا تجوزُ بغيرِ السَّبْعِ ولا بالرواياتِ الشَّاذَّةِ المنقولةِ عن القراءِ السبعة»، فقال

(١) أبو بكر بن عياش بن سالم، في اسمه أقوال أشهرها: شعبة، الأسدي، مولا هم، الكوفي، الحنَّاط، المقرئ، المحدث، الفقيه، راوي عاصم، (ت: ١٩٣ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٩٥، غاية النهاية ١ / ٣٢٥. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٩١.

(٢) كذا في النسخ، والنشر المطبوع ١ / ١٩١ و صوابه: «في حرفين، وهما قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرَبَيْتِهِ﴾، وفي سورة النور: ﴿ذُرِّيُّ﴾ قرأهما كحفص»، وانظر: النشر المحقق ٧٣٤.

(٣) حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر، الكوفي، الأسدي مولا هم، البرَّاز، المقرئ، إمام في القراءة، تلميذ الإمام عاصم، وأحد الرواة عنه، (ت: ١٨٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٢٨٧، غاية النهاية ١ / ٢٥٤. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٩١.

(٤) محمد بن الحسين بن بُندار، أبو العز الواسطي، شيخُ القراء بواسط، وأحد الأئمة في علوم القرآن، من مؤلفاته: «الإرشاد»، في القراءات العشر، (ت: ٥٢١ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٩٦، غاية النهاية ٢ / ١٢٨. والقَلانِسيُّ: بفتح القاف، بعدها نون مكسورة، نسبة إلى «القَلانِس» جمع قَلنَسوة، وعملها. انظر: الأنساب ٤ / ٥٧١.

(٥) الإرشاد ١٩٩.

(٦) التيبان ٩٤.

ابن الجزري في «المنجد»^(١): «قد أباه الأئمة المحققون والفقهاء المُدَقِّقون؛ إذ موادُّ صحة القراءة عندهم الأركان الثلاثة المتقدمة، فهو الحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنه، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ» انتهى.

وقال الإمام أثير الدين أبو حيان^(٢): «لا نعلم أحداً من المسلمين حَظَرَ القراءةَ بالثلاثِ الزائدةِ على السبعِ، وهي قراءةُ يعقوبَ، واختيارُ خَلْفِ، وقراءةُ أبي جعفرٍ يزيد بن القعقاع. فأما قراءةُ يعقوبَ فإنه قرأ بها على سلامَّ الطويل^(٣)، وقرأ سلامَّ على أبي عمرو بن العلاء، فسلامَّ كواحدٍ ممَّن قرأ على أبي عمرو كأبي محمد اليزيدي^(٤) وغيره.

وقرأ سلامَّ أيضاً على عاصم بن أبي النجود، فسلامَّ كواحدٍ ممَّن قرأ على عاصمٍ كأبي بكر بن عيَّاشٍ وغيره.

(١) المنجد ١٧٨.

(٢) انظر: المنجد ١٠٢، ١٠٩.

وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي، الأندلسي، الغرناطي، نحويٌّ عصره ولغويّه، ومفسره، ومقرئه، مع العدالة والثقة، من مؤلفاته: «البحر المحيط»، «إتحاف الأريب»، (ت: ٧٤٥ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٨٥، بغية الوعاة ١/ ٢٨٠.

(٣) سلامَّ بن سليمان، أبو المنذر، المُرَني مولاهم، البصري، ثم الكوفي، المقرئ، النحوي، من جِلَّةِ علماء البصرة، (ت: ١٧١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٧٧، غاية النهاية ٣٠٩/١.

(٤) يحيى بن المبارك بن المغيرة، المقرئ النحوي، ثقة فصيح، من مؤلفاته: «النوادر»، «النَّقَطُ والشَّكْل»، (ت: ٢٠٢ هـ). انظر: إنباه الرواة ٤/ ٣١، معرفة القراء الكبار ٣٢٠/١. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٢.

وأما اختيار^(١) خَلْفٍ فهو وإن خَالَفَ حمزةَ فقد وافقَ واحداً من الستة القراء.

وأما أبو جعفرٍ فروى عنه قراءته أحدُ الأئمةِ السبعةِ وهو نافعٌ، وقرأ بها القرآنَ ورواها عنه جماعةٌ منهم قالون^(٢)، وقدّم ورعُ المسلمين عبدُ الله بن عمرَ أبا جعفرٍ يؤمُّ الناسَ بالكعبةِ، فصلَّى وراءه عبدُ الله بنُ عمرَ انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن السُّبكي في بعض فتاواه^(٣): «القراءاتُ السبعُ التي اقتصرَ عليها الشاطبي^(٤) والثلاثة^(٥) التي هي قراءةُ أبي جعفرٍ وقراءةُ يعقوبَ وقراءةُ خَلْفٍ متواترةٌ، معلومٌ من الدين بالضرورةِ أَنَّهُ منزَّلٌ على

(١) المثبت من: «غ»، وكذا جاء على الصواب في المطبوعة، وهو كذلك في منجد المقرئين ١٠٩، وفي النسخ: «اختلاف».

(٢) عيسى بن مينا بن زردان، أبو موسى، الزُّرقي، الزُّهري مولا هم، إمام مجوّد، (ت: ٢٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٦/١٠، غاية النهاية ١/٦١٥. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٦.

(٣) انظر: النشر ١/٤٦، منجد المقرئين ١٧٤، مع تصرّف يسير من المؤلف.

(٤) القاسم بن فيّره - بكسر الفاء، بعدها ياء ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة، بعدها هاء - ابن خَلْفٍ، أبو القاسم، وأبو محمد، الرُّعيني، الأندلسي، الإمام المشهور في القراءات والرسم وغيرهما، من مؤلفاته: «حِرْزُ الأمانِي ووجه التهاني» في القراءات السبع، و«عقيلة أتراب القصائد في الرسم»، (ت: ٥٩٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٢٦١، غاية النهاية ٢/٢٠، نفح الطيب ٢/٢٢. و«فيّره»: معناه بلغة عجم الأندلس: الحديد، كما قال ابن الجزري رحمه الله. والشَّاطبي: نسبة إلى «شاطبة» مدينة قديمة كبيرة في شرقي الأندلس وشرقي قرطبة. انظر: معجم البلدان ٣/٣٠٩.

(٥) التأنيث على تقدير: وقراءات الأئمة الثلاثة.

رسول الله ﷺ، لا يكابرُ في شيءٍ من ذلك إلا جاهلٌ، وليس / تواترُ شيءٍ منها مقصوراً على مَنْ قرأ بالرواياتِ، بل هي متواترةٌ عند كلِّ مسلمٍ يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسولُ الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً).

قال: «ولهذا تقريرٌ طويلٌ وبرهانٌ عريضٌ لا تسعه هذه الورقة، وحظُّ كلِّ مسلمٍ، وحقُّه أن يدينَ الله تعالى، ويجزِمَ يقينه بأنَّ ما ذكرناه متواترٌ معلومٌ باليقين، لا تتطرقُ الظنونُ ولا الارتبابُ إلى شيءٍ منه» انتهى.

وقال ابن العربي^(١): «ليست هذه السبعة متعينةً للجواز، حتى لا يجوزُ غيرها كقراءة أبي جعفرٍ وغيره ممن هو مثلهم أو فوقهم» انتهى.

ومن له اطلاعٌ على هذا الشأن يعرفُ أن الذين قرؤوا هذه القراءات العشرَ، وأخذوها عن الأمم المتقدمين كانوا أمماً لا تحصى، وطوائفٌ لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثرٌ وهلمَّ جرّاً إلى زماننا هذا. فقد علمَ ممَّا ذكر أن السبعَ متواترةٌ اتفاقاً، وكذا الثلاثةُ بعدها بخُلْفٍ^(٢)،

(١) القبس ١/٤٠٠، وانظر: المرشد ٩٧.

وابن العربي هو: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، الأندلسي، الإشبيلي، المالكي، القاضي، إمام حافظ، من أهل التفنن في العلوم، من مؤلفاته: «أحكام القرآن»، «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس»، (ت: ٥٤٣ هـ). انظر: الصلة ٢/٥٩٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٧.

(٢) لا يعتد بهذا الخلف ما دام ثبت تواترها، كما حرر ذلك ابن الجزري في منجد المقرئين وغيره.

وأن الأربعة بعدها شاذة اتفاقاً، لكن خالف صاحب «البدیع»^(١) من متأخري الحنفية فيما نقله العلامة كمال بن أبي شريف^(٢)، فاختر أن السبع مشهورة^(٣).

ونقل السَّروجي^(٤) الحنفي في باب الصوم من كتابه: «الغاية شرح الهداية» عن المعتزلة أنها آحادٌ، وعن جميع أهل السنة أنها متواترة^(٥).
فإن قلت: الأسانيد إلى الأئمة السبعة، وأسانيدهم إلى النبي ﷺ على ما في كتب القراءاتِ آحادٌ لا تَبْلُغُ عددَ التواترِ، فمن أين جاء التواترُ؟.

(١) لعله: أحمد بن علي بن تَغْلِب، مظفر الدين، البغدادي، المعروف بابن الساعاتي، الحنفي، من مؤلفاته: «البدیع» في أصول الفقه، «مختصر القدوري»، كان حياً (٦٩٠ هـ). انظر: الجواهر المضية ١/٢٠٨، تاج التراجم ١٦.

(٢) محمد بن محمد بن أبي بكر، أبو المعالي، كمال الدين، المعروف بابن أبي شريف، القدسى، الشافعي، فقيه أصولي مفسر، من مؤلفاته: «حاشية على تفسير البيضاوي»، لم تكمل، «تفسير سورة الفلق»، (ت: ٩٠٦ هـ). انظر: الضوء اللامع ٩/٦٤، شذرات الذهب ٨/٢٩، معجم المؤلفين ٣/٦٣٢.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ١/٤٦٦.

(٤) أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، أبو العباس، الحنفي، القاضي بمصر، من أعيان الفقهاء، مشارك في علوم كثيرة، من مؤلفاته: «الغاية في شرح الهداية»، ولم يكمله، (ت: ٧١٠ هـ). انظر: الجواهر المضية ١/١٢٣، رفع الإصر ١/٥٠. والسَّروجي: بفتح السين وضم الراء، نسبة إلى بلدة «سَروج» بناوحي حرَّان من بلاد الجزيرة. انظر: الأنساب ٣/٢٤٨، معجم البلدان ٣/٢١٦.

(٥) انظر: البحر المحيط للزركشي ١/٤٦٦.

أُجيب^(١) بأنّ انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، وإنما نُسبت القراءات إلى الأئمة ومن ذُكر في أسانيدهم والأسانيد إليهم؛ لتصدّيهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها، ومع كلّ منهم في طبقته ما يُبلّغها عدد التواتر؛ لأن القرآن قد تلقاه من أهل كلّ بلد بقراءة إمامهم الجَمِّ الغفير عن مثيلهم، وكذلك دائماً مع تلقّي الأمة لقراءة كلّ منهم بالقبول انتهى.

وقال السخاوي^(٢): «لا يُقدح في تواتر القراءات السبع إذا أُسندت من طريق الأحاد، كما لو قلت: أخبرني فلان عن فلان أنه رأى مدينة سمرقند، وقد علّم وجودها بطريق التواتر، لم يُقدح ذلك فيما سبق من العلم بها، فقراءة السبع كلّها متواترة، وقد اتفق على أنّ المكتوب في المصاحف متواتر الكلمات والحروف.

فإن نازع في تواتر السبعة أحد قلنا له: ما تقول في قراءة ابن كثير مثلاً في سورة التوبة: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [١٠٠] بزيادة ﴿مِنْ﴾، وقراءة غيره بإسقاطها^(٣)؛ فإن قال: «متواترة» فهو الغرض، وإن منع تواتر ذلك فقد خرّق الإجماع المنعقد على ثبوتها، أو باهت^(٤) فيما هو معلوم منهما،

(١) هذه إجابة شيخ ابن الجزري أبي المعالي كما في منجد المقرئين ص ٢١٢، وانظر:

البحر المحيط للزركشي ١/٤٦٨.

(٢) فتح الوصيد ٢/٢١٣-٢١٤.

(٣) السبعة ٣١٧.

(٤) فتح الوصيد: «وباهت».

وإن قال بتواتر بعضٍ دون بعضٍ تَحَكَّم فيما ليس له؛ لأنَّ ثبوتَهُما في الرتبةِ سواءً، فلزِمَ التواترُ في قراءةِ السَّبعةِ» انتهى.

ثم إن التواترَ المذكورَ شاملٌ للأصولِ والفرش، هذا هو الذي عليه المحققون. وأما قولُ ابنِ الحاجبِ^(١): «القراءاتُ السبعُ متواترةٌ فيما ليس من قبيلِ الأداءِ كالمُدِّ والإمالةِ وتخفيفِ الهمزةِ ونحوه»، أي: فإنه غيرُ متواترٍ، فليس المرادُ من قوله «كالمُدِّ» أصلُ المدِّ، فإنه متواترٌ، بل مقدارُ المدِّ المزيْدُ فيه على أصله، هل يُقْتَصَرُ فيه على قَدْرِ أَلْفَيْنِ ونصفٍ كما قُدِّرَ به مدُّ الكسائيِّ وابنِ عامر^(٢)، أو ثلاثٍ كما قُدِّرَ به مدُّ ورش^(٣) وحمزة، فكلُّ هذه الهيئاتِ للمدِّ غيرُ متواترةٍ عند ابنِ الحاجبِ / وأبي حنيفة^(٤)، كذا صرَّح به غيرُ واحدٍ من أئمةِ التحقيقِ.

(١) شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٤٦٩.

(٢) إضافة: «وإبن عامر» من: ن، س.

(٣) عثمان بن سعيد بن عبد الله، أبو سعيد، وأبو عمر، الإفريقي، مولى آل الزبير، الملقب بورش، شيخ الإقراء بالديار المصرية، وأحدر واة القراءة عن الإمام نافع، (ت: ١٩٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٣، غاية النهاية ١/ ٥٠٢. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ١٨٧.

(٤) لم نقف على نسبة هذا القول إلى أبي حنيفة -رحمه الله-، بل قال ابن الجزري: «ولا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى ذلك». النشر ١/ ٣٠.

فإن كان المقصود أبا حنيفة الإمام المشهور فهو: النعمان بن ثابت بن زوطى، التيمي، الكوفي، الإمام الفقيه، صاحب المذهب المشهور، مناقبه كثيرة، (ت: ١٥٠ هـ)، و«زوطى» بألف مقصورة اسمٌ بَطْطِي. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ٨٦، وفيات الأعيان ٥/ ٤١٤، الجواهر المضية ١/ ٤٩.

قال ابن الجزري^(١) متعقباً لابن الحاجب: «وأما المدُّ فأطلقه وهو لا يخلو: إمّا أن يكون طبيعياً، أو عَرَضِيّاً، والطبيعيُّ: هو الذي لا تقوم ذات حرف المدِّ دونَه كالألفِ مِنْ «قال»، والواو مِنْ «يقول»، والياء مِنْ «قيل»، وهذا لا يقولُ أحدٌ بعدمِ تواترِه، إذ لا يُمكنُ القراءةُ بدونه، والمدُّ العَرَضِيُّ: هو الذي يَعْرِضُ زيادةً على الطبيعيِّ لموجبٍ: إمّا سكونٍ أو همزٍ.

فأمّا السكونُ فقد يكون لازماً كما في فواتح السور، وقد يكون مشدداً نحو: ﴿الرَّ﴾ [البقرة: ١]، و﴿ن﴾ [٢] [القلم: ١]، و﴿لَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فهذا يُلحَقُ بالطبيعيِّ، فلا يجوزُ فيه القصرُ؛ لأنَّ المدَّ قامَ مقامَ حرفٍ تَوْصِلاً للنطق بالسّاكن.

وأما الهمزُ فعلى قسمين:

الأول: منفصل، واختلفوا في مدّه وقصره، وأكثرهم على المدِّ، فادّعاء عدم تواتر المدِّ فيه ترجيحٌ من غير مُرَجِّحٍ، ولو قيل بالعكس لكان أظهرَ شبهةً؛ لأنَّ أكثرَ القراء على المدِّ.

الثاني: متصل، وقد أجمع القراء على مدّه سَلْفاً وخَلْفاً، لا اختلافَ بينهم في ذلك، إلا ما رُوِيَ عن بعض مَنْ لا يَعوّلُ عليه بطريقِ شاذّةٍ^(٣)،

(١) منجد المقرئين ١٨٦.

(٢) مثالان للسكون اللازم في فواتح السور.

(٣) قال في النشر ١/ ٣١٥: «فوجب ألا يُعتقد أنَّ قَصَرَ المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذّة، بل رأيت النص بمدّه».

حتى إنَّ الإمامَ الهُدَلِيَّ^(١) الذي رحَلَ المشرقَ والمغربَ، وأخذَ القراءةَ عن ثلاثِمئةَ شيخ، وخمسةِ وستينَ شيخاً، وقال^(٢): «رحلتُ من آخرِ المغربِ إلى فرغانة^(٣) يميناً وشمالاً جبلاً وبحراً».

قال في كتابه: «الكامل»^(٤) الذي جمع فيه بين صحيحٍ وشاذٍّ ومشهورٍ ومُنكَرٍ في باب المدِّ: «لم يُخْتَلَفْ في هذا الفصلِ في ممدود»، وإذا كان كذلك فكيف يُجسَّر على ما أُجمِع عليه، فيقال فيه إنه غيرُ متواترٍ؟.

فهذه أقسامُ المدِّ العَرَضِيِّ أيضاً متواترةٌ، لا يَشْكُ في ذلك إلا مَنْ لا عِلْمَ له بهذا الشأنِ. ويرحمُ اللهُ إمامَ دارِ الهجرةِ مالكَ بنَ أنسٍ، فقد رُوِيَ عنه فيما ذكره الهُدَلِيَّ^(٥) أنه سأل نافعاً عن البسمة، فقال: السُّنَّةُ الجَهْرُ بها، فسَلَّم إليه، وقال: «كُلُّ علمٍ يُسأل عنه أهله»، وكيف يكون المدُّ غيرَ متواترٍ، وقد

(١) يوسف بن علي بن جُبارة، أبو القاسم، البُسْكُري، المقرئ الرَّحَّال، من مؤلفاته: «الكامل»، جمع فيه أسماءَ الشيوخ الذين تلا عليهم، (ت: ٤٦٥ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨١٥، غاية النهاية ٢/ ٣٩٧. و«بسكرة»: بفتح الباء والكاف وكسرهما، بليدة بأقصى المغرب. انظر: معجم البلدان ١/ ٤٢٢، والإكمال ١/ ٤٥٨ وحاشيته.

(٢) لم نجدَه في «الكامل» في مظانه وهو ناقص من الأول، والنص في معرفة القراء الكبار للذهبي ٢/ ٦٥٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٩٨، ونسباه إلى «الكامل».

(٣) فرغانة: مدينة واسعة فيما وراء النهر متاخمة لبلدان تركستان. انظر: معجم البلدان ٤/ ٢٥٣.

(٤) الكامل (خ) ١٣٦/أ. وفيه: «إنه ممدود» مكان: «في ممدود».

(٥) الكامل (خ) ٨/أ.

أجمع الناس عليه سلفاً عن خَلْفٍ؟ ثم قال: «فإن قلت: قد وجدنا للقراء في بعض الكتب كالتيسير فيما مَدَّ للهمز مراتب إشباعاً وتوسطاً وفوقه ودونه، وهذا لا يُضَبِّطُ؛ إذ المدُّ لا حدَّ له، وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً؟
فالجواب: نحن لا ندَّعي أنَّ مراتبهم متواترة، وإن كان قد ادَّعاه طائفة من القراء والأصوليين، بل نقول: إن المدَّ العَرَضِيَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ متواترٌ مقطوعٌ به، قُرِئَ به على النبي ﷺ، فلا أقلُّ من أن نقول: القدرُ المشتركُ متواترٌ.

وأما ما زاد على القَدْرِ / المشترك لعاصمٍ وحمزةٍ وورشٍ فهو وإن لم يكن متواتراً فصحيحٌ، مستفاضٌ، مُتَلَقَّى بالقبول، ومن ادَّعى تواترَ الزائدِ على القَدْرِ المشتركِ فليبين.

وأما الإمالةُ فهي وضدُّها لغتان فاشيتان من الأحرفِ السبعة التي نزل بها القرآن، مكتوبتان في المصاحف متواترتان، وهل يقول أحدٌ في لغةٍ أجمع الصحابةُ والمسلمون على كتابتها في المصاحف: إنها من قبيلِ الأداء؟ قال الهذليُّ كما رأيته في «كامله»^(١): «الإمالةُ والتفخيمُ لغتان ليست إحداهما أقدم من الأخرى، بل نَزَلَ القرآنُ بهما جميعاً»، إلى أن قال: «وبالجملة فمن قال: إنَّ الله تعالى لم يُنزلِ القرآنَ بالإمالةِ خطأ، وأعظمَ الفريةَ على الله، وظنَّ بالصحابةِ خلافَ ما هم عليه من الورع والتقى» انتهى .

(١) الكامل (خ) ٨١/ب.

وهو يشير إلى كونهم كتبوا الإمالة في المصاحف نحو: ﴿يَحْيَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، و﴿عَيْسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، و﴿هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠]، و﴿سَعَى﴾ [البقرة: ١٤١]، و﴿يَعْنَى﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿يَعْنَهَا﴾ [الشمس: ٤]، و﴿فَسَوَّيَهَا﴾ [النازعات: ٢٨]، و﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٣]، و﴿ءَأْتَلِكُمْ﴾ [المائدة: ٢٠] بالياء على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تُشَبِّهُ هذه على لغة الفتح، منها قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [٣٦] بالألف.

وفي «الكامل»^(١) للهدلي أيضاً: «وروى صفوان بن عَسَّال^(٢): أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿يَلِيحْيَى حُذَالِكِتَبِ بَقْوَةٍ﴾ [مريم: ١٢]، قيل: يا رسول الله تُمِيل، وليس هي لغة قريش؟ قال: هي لغة الأخوال». يعني بني سعد. وقال عاصم: «أقرأني أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ عبدُ الله^(٣) بن حبيب^(٤)

(١) الكامل (خ) ٨٣/أ.

(٢) ذكره الهدلي في الكامل (خ) ٨٣/أ بدون إسناد، ولم نقف على إسناد له فيما بحثنا من الكتب.

وصفوان بن عَسَّال هو: المرادي، ثم الرِّبْضِي، سكن الكوفة، صحابي مشهور. انظر: الاستيعاب ٢/٧٢٤، الإصابة ٣/٤٣٦.

(٣) س، غ، ف، ش، ط: «عن عبد الله»، وفي ن، ر، م: «وعبد الله»، والمثبت هو الصواب كما في مصدر النقل كامل الهدلي، ومصادر الترجمة، وفي نسختي د، ص: «أبو عبد الرحمن بن حبيب...».

(٤) ابن رُبَيْعَة - بتشديد الياء المكسورة - الكوفي، مقرئ الكوفة، عرض القرآن على عثمان وعلي وغيرهما، وأقرأ القرآن في المسجد أربعين سنة، وكان ثقة ثباتاً، (ت: ٧٤ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٤/٤٠٨، معرفة القراء الكبار ١/١٤٦.

معلّم الحسن^(١) والحسين^(٢):

أقرأني علي^(٣) بن أبي طالب: ﴿رَبِّكَ أَكْبَرًا﴾ [الأنعام: ٧٧] بالإمالة، وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم.

وأما تخفيف الهمز ونحوه من الإدغام وترقيق الرءاءات فمتواتر قطعاً، معلوم أنه مُنزَل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذين لا يُحسِنون غيره، وكيف يكون غير متواتر وقد أجمع القراء على الإدغام في نحو: ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، و﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، و﴿مَذْكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، وعلى تخفيف الهمز في نحو: ﴿أَلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿أَللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩] في الاستفهام، وعلى النقل في: ﴿لَا كِتَابَ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، وعلى الترقيق في نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿مَرْيَةَ﴾ [هود: ١٧].

(١) ابن علي بن أبي طالب، أبو محمد، القرشي، الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، كان -رضي الله عنه- حليماً ورعاً، صحب النبي ﷺ وروى عنه، وترك الملك والدنيا رغبة فيما عند الله، (ت: ٤٩ هـ)، وقيل: غير ذلك في وفاته. انظر: الاستيعاب ١/ ٣٨٣، الإصابة ٦٨/ ٢.

(٢) ابن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، القرشي، الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، كان كثير الصيام والصلاة والحج، صحب النبي ﷺ وروى عنه، استشهد يوم عاشوراء سنة (٦١ هـ). انظر: الاستيعاب ١/ ٣٩٢، سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٨٠، الإصابة ٧٦/ ٢.

(٣) كذا أورده الهذلي في المصدر السابق بدون إسناد، ولم أقف على إسناد له فيما بحثت من الكتب.

وعلى التفخيم في اللامات من اسم الجلالة بعد فتح أو ضم، فكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمماً بعد أمم غير متواتر على الإطلاق، فما الذي يكون متواتراً: أقصر^(١) ﴿المر﴾ [البقرة: ١]، و﴿دابّة﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿أولئك﴾ [البقرة: ٥]، الذي لم يقرأ به^(٢) أحد من الناس، أم تحقيق همز ﴿الذّكرين﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿آلله﴾ [يونس: ٥٩]، الذي / أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحن، أو إظهار ﴿مذكر﴾ [القمر: ١٥]، الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام.

فليت شعري من الذي تقدّم هذا القائل^(٣) بهذا القول، فقفا أثره؟

والظاهر أنه لما سمع الناس يقولون: التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ظن أن المد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء، فقال ذلك، وإلا فلو فكر فيه لما أقدم عليه، ولو وقف على كلام إمام الأصوليين أبي بكر بن الطيب الباقلاني في «الانتصار»^(٤) حيث قال: «جميع ما قرأ به قراء الأمصار، كما اشتهر عنهم واستفاض نقله، ولم يدخُل في حكم الشذوذ

(١) ش: «قصر».

(٢) في النسخ: «الذين لم يقرأ بهم»، والتصويب من منجد المقرئين ١٩٤، وكذا جاء على الصواب في المطبوعة.

(٣) أي: ابن الحاجب.

(٤) انظر: الانتصار ١/١٩، وما بعدها ٣٦٥، وما بعدها بمعناه، والنص بكامله في المنجد

من همزٍ وإدغامٍ ومدٍّ وتشديدٍ، وحذفٍ، وإمالةٍ، وإبدالٍ، أو ترك ذلك كله أو شيءٍ منه، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ، فإنه كله مُنَزَّلٌ من عندِ الله تعالى، وممَّا وَقَّفَ الرسولُ ﷺ على صحته، وخَيْرَ بينه وبين غيره، وصَوَّبَ جميعَ القَرَآةِ به. قال: ولو سَوَّغْنَا لبعض القراءِ إمالةَ ما لم يُملِهْ الرسولُ عليه الصلاة والسلام والصحابةُ، أو غيرَ ذلك لسَوَّغْنَا لهم مخالفةَ جميعِ قراءَةِ الرسولِ ﷺ انتهى.

فليس ما مثَّلَ به ابنُ الحاجبِ من قبيلِ الأداءِ. وإذا ثَبَتَ أن شيئاً من القراءاتِ من قبيلِ الأداءِ لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ كتقسيمِ وقفِ حمزة وهشامٍ^(١) على الهمزِ وأنواعِ تسهيله، فإنه وإن تواترَ بتخفيفِ الهمزِ في الوقفِ عن رسولِ الله ﷺ فلم يتواترَ أنه وَقَفَ على موضعٍ بخمسينِ وجهاً ولا بعشرينِ، ولا بنحو ذلك، وإنما إن صحَّ شيءٌ منها فوجهٌ، والباقي لا شكَّ أنه من قبيلِ الأداءِ.

ولمَّا قال في «جمع الجوامع»^(٢): «والسبعُ متواترٌ. قيل: فيما ليس من قبيلِ الأداءِ، كالمُدِّ والإمالةِ وتخفيفِ الهمزِ ونحوه»، سئل^(٣) عن زيادته

(١) ابن عمَّار بن نُصير، أبو الوليد، السُّلَمي، الدمشقي، (ت: ٢٤٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٢٠، غاية النهاية ٢/ ٣٥٤. وستأتي ترجمة المؤلف له مفصلة في ص. ١٨٩.

(٢) جمع الجوامع - مع منع الموانع - ٣٣٤.

(٣) جملة «سئل» جواب «لما».

على ابن الحاجب: «قيل»^(١) المقتضية^(٢) لاختيار أن^(٣) ما هو من قبيل الأداء كالمد والإمالة إلى آخره متواتر^(٤).

فأجاب في كتابه «منع الموانع»^(٥): «بأن السبع متواترة، والمد متواتر، والإمالة متواترة، وكل هذا بين لا شك فيه. وقول ابن الحاجب: «فيما ليس من قبيل الأداء» صحيح لو تجرد عن قوله: «كالمد والإمالة»، لكن تمثيله بهما أوجب فساده، كما سنوضحه بعد، فلذا قلنا: «قيل» ليتبين أن القول بأن المد والإمالة والتخفيف غير متواتر ضعيف عندنا بل هو متواتر».

ثم قال: «ومن السبع المتواترة مطلق المد والإمالة وتخفيف / الهمز بلا شك». انتهى ملخصاً من كتاب «المنجد»^(٦) مع زيادة.

وقال الجعبري^(٧) -لما تعقب قول السخاوي بأن مراتب المد الأربع لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة إلى آخره-: «ومثل هذا القول طرق^(٨) ابن الحاجب ونحوه»، إلى أن قال: «ما يتوقف على الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز غير متواتر، وليس كذلك بل تحقيق كل شيء بحسبه» انتهى.

(١) جملة: «قيل» مفعول زيادته.

(٢) قوله: «المقتضية» صفة لجملة: «قيل».

(٣) المطبوعة: «إذ ما هو».

(٤) قوله: «متواتر» خير «أن».

(٥) منع الموانع ٣٣٦.

(٦) المنجد: ١٧١، ١٨٦، ١٩٦.

(٧) كنز المعاني ٢/٣٤١.

(٨) في كنز المعاني: «طرق به».

ولمَّا كان الصدرُ الأوَّلُ لا يدوِّنون علومهم في دفاترَ ولا كُتُب؛ ثقةً منهم بضبطهم، واتكالاً على حفظهم، وبدا في كثيرٍ من ألفاظِ القرآنِ التفریطُ، وفشا في جُمَلٍ من طرقِ الرواياتِ التَّخْلِيطُ، فَيَضُّ اللهُ تعالى لكتابه المجيدِ الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيمٍ حميد، مَنْ دَوَّنَ وجوهَ قراءته وضبطَ طُرُقَ رواياته، فاجتهدوا في ذلك حقَّ الاجتهاد، وبذلوا النصحَ لله ورسوله والعبادِ، فأخذوا في جمعِ ذلك وتدوينه، فاستفرغوا وسعهم، وبذلوا جهدهم، فكان أولُ إمامٍ معتبرٍ جَمَعَ القراءات في كتابٍ أبو عبيدٍ القاسم بن سلام، وجعلهم خمسةً وعشرين^(١) قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومئتين، ثم تلاه الجماعةُ سالكين سنته، متقلِّدين منته، فكثرتِ التاليفُ، وانتشرتِ التصانيفُ، واختلقت أغراضهم، بحسبِ الإيجازِ والتطويلِ والتكثيرِ والتقليلِ، وكلُّ له مقصدٌ سنِّي، ومذهبٌ مرَّضيٌّ، فكان أولُ من تابعه أحمدُ بنُ جُبَيْرٍ^(٢) الكوفيُّ نزِيلُ أنطاكية، فجمعَ كتاباً في القراءاتِ الخمس من كلِّ مصرٍ واحداً.

ثم القاضي إسماعيلُ بن إسحاق^(٣) المالكيُّ صاحبُ قالون فألفَ كتاباً

(١) قال ابن الجزري: «وجعلهم - فيما أحسب - خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة».
النشر ١/ ٣٤.

(٢) ابن محمد، أبو جعفر، من أئمة القراء وحذاقهم، وكان ثقة ضابطاً، (ت: ٢٥٨ هـ).
انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤١٦، غاية النهاية ١/ ٤٢.

(٣) ابن إسماعيل، أبو إسحاق، الأزدي مولاهم، البصري، قاضي بغداد، ثقة إمام مشهور، روى القراءات عن قالون وغيره، من مؤلفاته: «أحكام القرآن»، وكتاب في «القراءات»، (ت: ٢٨٢ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣٩، غاية النهاية ١/ ١٦٢.

جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة^(١).
ثم الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري، فألف كتاباً سمّاه «الجامع» فيه
نيفٌ وعشرون قراءة.

ثم الإمام أبو بكر محمد الدّاجوني^(٢) فجمع كتاباً في الأحد عشر،
وأدخل معهم أبا جعفر.

ثم في أثره الإمام أبو بكر أحمد بن العباس بن مجاهد^(٣) أول من اقتصر
على هؤلاء السبعة، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرميين
والعراقيين^(٤) والشام؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم
النبوّة من القرآن وتفسيره والحديث والفقّه في الأعمال الباطنة والظاهرة
وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة
قراء هذه الأمصار؛ ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل القرآن

(١) د: «الخمسة»، والمثبت هو الصواب، كما في النشر ١/ ٣٤.

(٢) محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر، الرّملي، وهو الدّاجوني الكبير، إمام ثقة ضابط، وهو
أحد الذين جمعوا القراءات وعُنوا بها، وصنّف فيها كتاباً، (ت: ٣٢٤ هـ). انظر: معرفة
القراء الكبار ٢/ ٥٣٩، غاية النهاية ٧٧/ ٢. والدّاجوني: نسبة إلى «داجون»، قرية من
قرى الرّملة من أرض فلسطين. انظر: الأنساب ٢/ ٤٣٥، معجم البلدان ٢/ ٤١٧.

(٣) أحمد بن موسى بن العباس، التميمي، البغدادي، الأستاذ، المقرئ، أول من سبّع
السبعة، فاق نظراءه من أهل الصنعة في عصره، من مؤلفاته: «السبعة في القراءات»،
(ت: ٣٢٤ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٣٣، غاية النهاية ١/ ١٣٩، وانظر:

ترجمة المؤلف له في ص ٢٣٦.

(٤) هما: الكوفة والبصرة.

عليها، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن هؤلاء السبعة / المعنّيين هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءتهم.

وقد أَلَفَ النَّاسُ فِي زَمَانِهِ وَبَعْدَهُ فِي الْقِرَاءَاتِ أَنْوَاعَ التَّالِيفِ كَكِتَابِ «الغاية» لأبي بكر أحمد بن مهران الأصفهاني^(١)، ثم «الإرشاد» لأبي الطيّب عبد المنعم بن غلبون^(٢)، و«المتهى في العشر» لأبي الفضل ابن جعفر الخزاعي^(٣)، و«التذكرة» لأبي الحسن طاهر بن غلبون الحلبي^(٤) نزيل مِصْرَ، و«الهادي» لأبي عبد الله بن سفيان القيرواني^(٥)، و«المجتبى»

(١) أحمد بن الحسين بن مهران، الأصفهاني، ثم النيسابوري، المقرئ، إمام في القراءات، مع الصلاح والعبادة، من مؤلفاته: «الغاية في القراءات العشر»، «الاستعاذة»، (ت: ٣٨١ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٤٠٦، غاية النهاية ١/٤٩.

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، الحلبي، نزيل مصر، المقرئ، إمام ضابط، ثقة، عابد، من مؤلفاته: «الإرشاد في القراءات»، «الاستكمال»، (ت: ٣٨٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٧٧، غاية النهاية ١/٤٧٠.

(٣) محمد بن جعفر بن عبد الكريم، الجرجاني، المقرئ، إمام مشهور، من مؤلفاته: «المتهى في القراءات الخمسة عشر»، «الواضح»، (ت: ٤٠٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٧١٩، غاية النهاية ٢/١٠٩.

(٤) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، المقرئ، أحد الحُذَّاقِ المحققين، ثقة ضابط، من مؤلفاته: «التذكرة في القراءات الثمان»، (ت: ٣٩٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٩٨، غاية النهاية ١/٣٣٩.

(٥) محمد بن سفيان، أبو عبد الله، المالكي، المقرئ، الفقيه، (ت: ٤١٥ هـ). انظر: ترتيب المدارك ٤/٧١٢، معرفة القراء الكبار ٢/٧٢٦، وهو منسوب إلى القَيْرَوَانِ: مدينة عظيمة بإفريقية. انظر: معجم البلدان ٤/٤٢٠.

لعبد الجبار الطَّرْسُوسِي^(١) نزِيلِ مصر، و«الروضة» لأبي عمر أحمدَ الطَّلَمَنْكِي^(٢)، أولِ مَنْ أدخل القراءاتِ الأندلسَ، و«التبصرة» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيرواني، و«الهداية» لأبي العباس بن عمَّار المَهْدَوِي، و«الروضة في العشرة المشهورة والأعمش»^(٣) لأبي علي الحسن البغدادي المالكي^(٤) نزِيلِ مصر، و«المفيد في العشر» لأبي نصر أحمد بن مسرور^(٥) البغدادي.

و«التيسير»، و«جامع البيان في السبع»، ولم يُؤلَّفْ مثله في هذا الفنَّ يشتمل على نَيْفٍ وخمسمئةٍ روايةٍ وطريقٍ عن السبعةِ للحافظِ أبي عمرو

(١) عبد الجبار بن أحمد بن عمر، أبو القاسم، شيخ القراء بمصر في زمانه، وكان ضابطاً ذا عبادة، من مؤلفاته: «المجتبى» في القراءات، (ت: ٤٢٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧٢٨/٢، غاية النهاية ٣٥٧/١. وهو منسوب إلى «طرسوس» بفتح أوله وثانيه، مدينة بالشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم. انظر: معجم البلدان ٢٨/٤.

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله، المَعَاوِي، الأندلسي، الإمام، المقرئ، المحدث، كان رأساً في علوم القرآن والحديث، ذا عناية بالسنة والأثر، من مؤلفاته: «الروضة»، (ت: ٤٢٩ هـ). انظر: الصلة (١/٤٤)، معرفة القراء الكبار ٧٣٣/٢. وهو منسوب إلى «طلمنكة»: مدينة بالأندلس من أعمال الإفرنج. انظر: معجم البلدان ٣٩/٤.

(٣) المطبوعة: «وقراءة الأعمش».

(٤) الحسن بن محمد بن إبراهيم، شيخ القراء في مصر، فقيه، عالم بالقراءات، من مؤلفاته: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»، (ت: ٤٣٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧٥٥/٢، غاية النهاية ٢٣٠/١.

(٥) ابن عبد الوهاب، الحَبَّاز، المقرئ، من أئمة هذا الشأن، (ت: ٤٤٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧٩٠/٢، غاية النهاية ١٣٧/١.

الداني، و«مفردة» يعقوب له أيضاً، و«التذكار» لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطا البغدادي^(١)، و«الوجيز» للإمام -الذي لم يَلْحَقْه أحدٌ في هذا الشأن- أبي علي الحسن الأهوازيّ نزيلِ دمشق، و«الجامع في العشر وقراءة الأعمش» لأبي محمد الحَيَّاط البغدادي^(٢)، و«العنوان» لأبي الطاهر بن خلف الأندلسي ثم المصري^(٣)، و«القاصد» لأبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الخَزْرَجِي القرطبي^(٤).

و«الكامل في العشر والأربعين الزائدة عليها» مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَتِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ^(٥) روايةً وطريقاً لأبي القاسم يوسف بن جُبارة الهُدَلِيّ المغربيّ الذي طاف البلادَ، وروى عن أئمة القراءَةِ، حتى انتهى إلى ما وراء النهرِ،

(١) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد، المقرئ، المعروف بابن شيطا، مقرئ العراق في زمانه، وكان ثقةً عالمًا بوجوه القراءات، (ت: ٤٥٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧٩١/٢، غاية النهاية ٤٧٣/١.

(٢) كذا ورد هنا، والصواب أن كنيته: «أبو الحسن»، وهو علي بن محمد بن فارس، من أئمة القُرَّاء ببغداد، ثقة، إمام، من مؤلفاته: «الجامع في القراءات»، (ت: ٤٥٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٨٠٣/٢، غاية النهاية ٥٧٣/١.

(٣) إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري، النحووي، المقرئ، إمام متقن لفن القراءات، من مؤلفاته: «إعراب القرآن»، (ت: ٤٥٥ هـ). انظر: غاية النهاية ١/١٦٤، بغية الوعاة ٤٤٨/١.

(٤) عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد، المقرئ، كان مجوِّداً، بصيراً بالعربية، مع الخير والصلاح، (ت: ٤٤٦ هـ). انظر: الصلة ١/٣١٩، معرفة القراء الكبار ٧٨٢/٢.

(٥) في ط، د، ح: «وتسعين»، والصواب المثبت.

قال في «كامله»^(١): «جملةٌ مَنْ لقيتُ في هذا العلمِ ثلاثمئةٍ وخمسةٌ وستون شيخاً».

و«التلخيص في الثمان» لأبي مَعَشَرٍ عبدِ الكريمِ الطَّبْرِيِّ^(٢) شيخِ مكة، و«الجامع في العشر» لأبي الحسينِ نَصْرِ بنِ عبدِ العزيزِ^(٣) الفارسيِّ، و«الكافي» لأبي عبد الله محمد بن شُرَيْحٍ^(٤) الرَّعِينِي الإشبيلي، و«المستنير في العشر» لأبي الطاهر بن سوار البغدادي^(٥).

و«المهذَّب في العشر» للزاهدِ أبي منصور الحَيَّاطِ البغدادي^(٦)،

(١) تقدم ص ١٤٧.

(٢) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، القَطَّان، الشافعي، الإمام، مقرئ أهل مكة في عصره، ثقة صالح محقق، من مؤلفاته: «سوق العروس» في القراءات المشهورة والغريبة، (ت: ٤٧٨ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٥٢/٥، غاية النهاية ١/٤٠١. والطَّبْرِيِّ: نسبة إلى طَبْرِستان. انظر: ما تقدّم في ص ٩.

(٣) ابن أحمد، الشيرازي، المصري، مقرئ الديار المصرية، إمام في القراءات، وله سماع ورواية، (ت: ٤٦١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٨٠١/٢، النجوم الزاهرة ٥/٨٤.

(٤) ابن أحمد، ثقة، من جِلَّة قراء الأندلس، من مؤلفاته: «التذكرة»، و«اختصار الحجة» لأبي علي العيسوي، (ت: ٤٧٦ هـ). انظر: الصلة ٥٢٣/٢، معرفة القراء الكبار ٨٢٤/٢. والرُّعِينِي: بضم الراء وفتح العين المهملة نسبة إلى ذي رُعَيْن من اليمن، وكان من الأقيال. انظر: الأنساب ٧٦/٣.

(٥) أحمد بن علي بن عبيد الله، المقرئ، الضرير، إمام، ثقة، متقن، (ت: ٤٩٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢٥/١٩، غاية النهاية ١/٨٦.

(٦) محمد بن أحمد بن علي، المقرئ، الملقَّن، الحنبلي، إمام ثقة مشهور، (ت: ٤٩٩ هـ). انظر: طبقات الحنابلة ٢/٢٥٤، معرفة القراء الكبار ٨٧٩/٢، غاية النهاية ٢/٧٤.

و«المصباح في العشر» لأبي الكرم المبارك بن الحسن بن فتحان الشهرزوري البغدادي^(١).

و«تلخيص العبارات» لأبي علي الحسن بن بليمة^(٢) - بفتح الموحدة وتشديد اللام المكسورة بعدها ياء آخر الحروف -، الهوارى القيروانى / السكندري^(٣)، و«التجريد»، و«مفردة يعقوب» كلاهما لشيخ الإسكندرية أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر^(٤) الصقلّي بن الفحام.

[٢١/٢]

(١) شيخ القراء، ثقة صالح متقن، (ت: ٥٥٠ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٨٩، غاية النهاية ٢/٣٨. والشهرزوري: بفتح الشين المعجمة، وسكون الهاء، وضم الراء والزاي - وقال ياقوت: بفتح الراء - نسبة إلى «شهرزور» بلدة بين الموصل وزنجان، بناها زور ابن الضحاك، فقليل: شهرزور، يعني: بلد زور. انظر: الأنساب ٣/٤٧٣، معجم البلدان ٣/٣٧٥.

(٢) الحسن بن خلف بن عبد الله، الإمام، المقرئ، عُني بالقراءات، وتقدّم فيها، واسم كتابه: «تلخيص العبارات بلطيف الإشارات»، (ت: ٥١٤ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٩٠٢، غاية النهاية ١/٢١١.

(٣) م، ف، س، ر، د: «نزيل الإسكندرية».

(٤) واسم أبي بكر: عتيق، بن خلف، المعروف بابن الفحام، المقرئ، النحوي، كان حافظاً للقراءات صدوقاً متقناً، (ت: ٥١٦ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/١٦٤، معرفة القراء الكبار ٣/١٠٣٤. والصقلّي: نسبة إلى «صقلية» بكسر الصاد والقاف، واللام المشددة المكسورة، كذا ضبطه ياقوت، وقال ابن خلكان والسمعاني: بفتح الصاد المهملة والقاف، وقال ياقوت: «وأكثر أهل صقلية يفتحون الصاد واللام». وخطأ الشهاب في «شرح الشفا» من كسر صادها، وهي جزيرة من جزر بحر المغرب. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢١٥، الأنساب ٣/٥٤٩، معجم البلدان ٣/٤١٦، تاج العروس (صقل).

و«الإرشاد في العشر»، و«الكفاية الكبرى» كلاهما لأبي العزّ القلانسيّ
الواسطيّ، و«المَوْضَح»، و«المفتاح»، كلاهما لأبي منصور محمد بن
خيرون العطار البغدادي^(١)، و«الإقناع» للخطيب أبي جعفر أحمد بن
الباذش الغرناطي^(٢)، و«الإشارة في العشرة» لأبي [نصر]^(٣) منصور بن
أحمد^(٤) العراقيّ.

و«المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصرين وخلف
واليزيدي»^(٥)، و«الإيجاز»، و«إرادة الطالب في العشر»، وهو فرّش «القصيد
المنجدة»، وكتاب «تبصرة المبتدي»، و«الكفاية في الست»، الخمسة^(٦)

(١) محمد بن عبد الملك بن الحسن، الدبّاس، ثقة، وكان رأساً في القراءات، (ت: ٥٣٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٩٥٨، غاية النهاية ٢/ ١٩٢.

(٢) أحمد بن علي بن أحمد، الأنصاري، كان إماماً في القراءات والعربية، (ت: ٥٤٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٠٤٥، الإحاطة في أخبار غرناطة ١/ ١٩٤. والباذش: لقب لأبيه وأسرته. انظر: تاج العروس (بذش) ٩/ ٥٧.

(٣) زيادة من مصادر الترجمة، والنشر ١/ ٩٣.

(٤) ابن إبراهيم - ويقال: ابن محمد-، من أئمة القراءة بخراسان، من مؤلفاته: «الموجز» في القراءات، (ت: ٤٦٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٨٥، معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٣٠، غاية النهاية ٢/ ٣١١.

(٥) وهو مطبوع بعنوان: المبهج في القراءات السبع المتممة بابن محيصرين والأعمش ويعقوب وخلف.

(٦) يعني بدون عدّ «القصيد المنجدة»، وهي لسبب الخياط أيضاً، وإنما ذكرها المؤلف صفة لـ «إرادة الطالب».

لأبي محمد عبد الله بن علي^(١) سِبْطُ الْخِيَّاطِ مُؤَلَّفٌ^(٢) المَهْدَبُ، و«المفيد في الثمان» لأبي عبد الله محمد الحضرمي اليميني^(٣)، و«غاية الاختصار» للحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني.

و«حِرْز الأمانى»، المشهورُ بالشاطبية لوليِّ الله أبي القاسم بن فيرِّه بن خلف الرُّعَيْنِيِّ الأندلسِيِّ الشاطبيِّ الشافعيِّ الضَّريرِ، وشرحها لعَلَم الدين السَّخاوي وهو أولُ مَنْ شرحها واشتهرت بسببه، وكان أهلُ مصرَ كثيراً ما يحفظون «العنوان»، فلما ظهرت القصيدةُ [تركوه]^(٤).

وكتاب «جمال القراء وكمال الإقراء» للسَّخاوي أيضاً اشتمل على ما يتعلق بالقراءات والتجويد، والناسخ والمنسوخ، والوقف والابتداء.

ثم شرح الشاطبية الإمام أبو القاسم عبد الرحمن أبو شامة، ثم أبو عبد الله

(١) ابن أحمد، أبو محمد، البغدادي، سِبْطُ أَبِي منصور الخيَّاط، رئيس المقرئين في عصره، وكان بصيراً بالعربية، من مؤلفاته: «الاختيار في القراءات العشر»، (ت: ٥٤١ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/١٢٢، معرفة القراء الكبار ٢/٩٦٠.

(٢) نعت لـ «الخيَّاط» الجدِّ. لأن المَهْدَبُ تأليف جدِّه أبي منصور محمد بن أحمد. انظر: النشر ١/٨٤.

(٣) محمد بن إبراهيم بن أبي مُشِيرِح، المكي، المقرئ، وكتابه المذكور اختصر فيه التلخيص لأبي معشر، قال ابن الجزري: «وهو مفيد كاسمه»، (ت: في حدود ٥٦٠ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٤٦، النشر ١/٩٣.

(٤) قوله: «تركوه» إضافة من النشر والمنجد، وكذا في المطبوعة. وقوله: «فلما ظهرت القصيدة» سقط من: ش، ح.

محمد بن الحسن^(١) الفاسي، ثم أبو عبد الله محمد بن أحمد^(٢) الموصلي عُرِفَ بِشُعْلَةَ، وله «الشمعة»، قصيدة رائية قَدَرَ نصفِ الشاطبية، أحسنَ نظمَها واختصارَها، و«حَوْز المعاني في اختصار حِرْز الأمانى» للإمام محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الشافعي^(٣) شيخ النحاة نزيل دمشق، وله قصيدةٌ أخرى داليةٌ في القراءات يقول فيها^(٤):

ولا بُدَّ من نظمي قوافي تحوي لما قد حوى حِرْزُ الأمانى وأزيدا

و«التكملة المفيدة لحافظ القصيدة في وزن الشاطبية» للخطيب أبي الحسن علي بن عمر^(٥) الكِنَانِي القَيْجَاطِي، نَظَّمَ فيها ما زاد على الشاطبية من «تبصرة» مكِّي، و«كافي» ابن شريح، و«وجيز» الأهوازي.

(١) ابن محمد، المغربي، نزيل حلب، الحنفي، الفقيه المقرئ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بحلب، من مؤلفاته: «اللآلئ الفريدة شرح الشاطبية»، قال عنه الذهبي: «مفيد، في غاية الحسن»، (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٢٩، الجواهر المضية ٣/ ١٣٠.

(٢) ابن محمد، الحنبلي، الخباز، المعروف بشُعْلَةَ، المقرئ، الأديب، الفقيه، العابد الزاهد، واسم شرحه للشاطبية: «كنز المعاني»، (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٤٠، ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٦.

(٣) إمام النحاة، صاحب «الألفية»، وكان إماماً في القراءات وعلماً، من مؤلفاته: «التسهيل»، «الكافية»، (ت: ٦٧٢ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/ ١٨٠، بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٤) انظر: القصيدة المالكية ٥١.

(٥) ابن إبراهيم، أبو الحسن، الغرناطي، المقرئ، إمام ماهر محقق، من مؤلفاته: «نزهة المجالس»، (ت: ٧٣٠ هـ). انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/ ١٠٤، غاية النهاية ١/ ٥٥٧. وهو منسوب إلى «قَيْجَاطَةَ» من أعمال جِيَّان - من بلاد الأندلس - كانت مدينة عامرة. انظر: نفع الطيب ٤/ ١٥ (مع الحاشية).

و«مختصر الشاطبية» لعبد الصمد بن التبريزي^(١) في خمسمئة وعشرين بيتاً. وشرح الشاطبية أيضاً أبو العباس بن جبارة المقدسي^(٢)، والعلامة المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري نزيل الخليل عليه الصلاة والسلام، بشرح عظيم لم يُصنّف مثله، وكتاب «الشرعة في السبعة» جميعه أبواب لم يذكر فيه فرساً، بل ذكر الفرش في أبواب أصوله / لقاضي حماة العلامة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم^(٣) البارزي.

[ب/٢١]

و«الكتز في العشر»، و«الكفاية في العشر»، نظم كتاب «الكتز» على وزن الشاطبية ورويتها، كلاهما لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي^(٤).

(١) عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل، أبو أحمد، البغدادي، الفارسي، المعروف: بقاري الحديث، أستاذ مقرئ، (ت: ٧٦٢ هـ، أو ٧٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٣٩١، هدية العارفين ١/ ٥٧٤. ويؤنس ابن الجزري لاسم أبيه وجده. وهو منسوب إلى «تبريز»: بكسر التاء، وسكون الباء، وكسر الراء، وهي أشهر مدن أذربيجان. انظر: الأنساب ١/ ٤٤٦، معجم البلدان ٢/ ١٣.

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الولي، شهاب الدين، الحنبلي، المقرئ، النحوي، من مؤلفاته: «شرح الرائية»، (ت: ٧٢٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٨٢، ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٦.

(٣) ابن إبراهيم، أبو القاسم، الحموي، الشافعي، المقرئ، القاضي، المعروف بابن البارزي، إمام راسخ في العلم، من مؤلفاته: «الفريدة البارزية في حل الشاطبية»، (ت: ٧٣٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٨٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٣٩٣. ووقع في س، والمطبوعة: «عبد الكريم»، والصواب المثبت.

(٤) هبة الله، نجم الدين، شيخ العراق في القراءة في زمانه، إمام ثقة محقق، (ت: ٧٤٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٩٤، غاية النهاية ١/ ٤٢٩.

و«جمع الأصول في مشهور المنقول»، قصيدةٌ لاميةٌ في وزنِ الشاطبية ورَوِيَّها، و«روضةُ التقرير في الخُلفِ بين الإرشاد والتيسير»، كلاهما لأبي الحسن علي الديواني الواسطي^(١).

و«عقدُ اللآلي في قراءاتِ السبعِ العوالي» في وزنِ الشاطبية ورَوِيَّها لم يأتِ فيها برمزٍ، وزادَ فيها على التيسير كثيراً، نَظَّم الإمامُ أبي حيان الأندلسي الشافعي. وشرح «الشاطبية»، و«باب^(٢) وقف حمزة وهشام» منها^(٣) مفرداً الإمامُ بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المعروف بابن أمِّ قاسم، المرادي، المغربي المَحْتَد^(٤)، المِصْرِيُّ المولِد^(٥)، وشرحها أيضاً أبو العباس أحمد بن يوسف^(٦) الحلبيُّ نزيلُ القاهرة المعروف بالسمين.

(١) علي بن محمد بن أبي سعد، المعروف بالديواني، شيخ القراء بواسط، كان ماهراً محققاً، من مؤلفاته: «أرجوزة في الشواذ»، (ت: ٧٤٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٤٩٥/٣، غاية النهاية ١/٥٨٠.

(٢) في د، المطبوعة: «باب»، والمثبت هو الصواب؛ لأنه أيضاً أفرد باب وقف حمزة وهشام منها بالشرح وهو مخطوط.

(٣) لفظ: «منها»، سقط من ن.

(٤) المَحْتَد: الأصل، أي: مغربي الأصل.

(٥) الأسفي، أبو محمد، وأم قاسم جدته لأبيه، الإمام اللغوي، النحوي، البارع في فنون من العلم، من مؤلفاته: «شرح الألفية»، (ت: ٧٤٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٥٣٢/٣، بغية الوعاة ١/٥١٧.

(٦) ابن محمد، بارع في النحو والقراءات، من مؤلفاته: «الدَّر المصون»، واسم شرح الشاطبية له: «العقد النضيد»، قال ابن الجزري: «لم يسبق إلى مثله»، (ت: ٧٥٦ هـ). انظر: غاية النهاية ١/١٥٢، بغية الوعاة ١/٤٠٢.

وشرحها أيضاً مصنف «الباستان في الثلاثة عشر» أبو بكر عبد الله بن أيّدُعدي^(١) الشَّمسي الشهير بالجُندي.

و«النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة» لأبي عبد الله محمد بن سليمان المَقْدسي الحِكْرِي الشافعي^(٢) الجامع لعيون^(٣) الفضائل والمآثر والمعالي، اللامع نجوم علمه في مواقع^(٤) التّرافع والتعالي، كان شيخ عصره في القراءات بلا مدافعة وفارس ميدانها، المحكوم له بالسّبق من غير مُمانعة. ولي قضاء بيت المقدس وقضاء المدينة النبوية الشريفة قبل ذلك، ثم ولي قضاء مدينة الخليل، واستقرّ بها مدة سالكاً أحسن سبيل، وتوفي بالقدس الشريف بالبطن شهيداً عام (٧٨١ هـ).

وَفَرَّغَ من تأليفِ النجومِ سنة (٧٥٦ هـ).

(١) ابن عبد الله، المصري، سيف الدين، من أولاد الجُنْد، مشهور بكينيته، شيخ القراء بمصر، عالم ثقة، (ت: ٧٦٩ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ١٨٠، الدرر الكامنة ١/ ٤٧١.

(٢) شمس الدين، المقرئ، النحوي، كان فقيهاً، بارعاً في القراءات، من مؤلفاته: «شرح الحاوي»، «شرح الألفية»، (ت: ٧٨٢ هـ)، وقيل: غير ذلك. انظر: إنباء الغمر ٢/ ٤٠، النجوم الزاهرة ١١/ ٢٠٦، بغية الوعاة ١/ ١١٧. والحِكْرِيُّ: بكسر الحاء، وسكون الكاف، والراء المكسورة: نسبة إلى «مُنِيَّة حِكْر» من قرى مصر بالسمنودية. انظر: تاج العروس ٦/ ٣٠١ (حكر)، الأعلام ٦/ ١٥٠.

(٣) س، ح: «لعنوان».

(٤) المثبت من ن، س، ط، وكذا في المطبوعة، وهو الأنسب للسياق، وفي ب، د: «بواقع»، وهو تصحيف، وفي سائر النسخ: «براقع».

وشرح الشاطبية أيضاً مُصنَّفُ كتاب «مصطلح الإشارات في الستة بعد السبعة»، و«قرّة العين في الفتح والإمالة ويين اللفظين» أبو البقاء علي بن عثمان^(١) بن القاصح، وكان في عصر الثمانمئة.

وكتاب «النشر في القراءات العشر» الجامع لجميع طرق ما ذكرناه من هذه المؤلفات وفرائد فوائدها، الذي لم يُسبق إلى مثله، و«تقريبه»، و«طيبته» لشيخ مشايخنا، الذي وُصف بأنه لم تَسْمَحِ الأعصارُ بمثله أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري.

وله أيضاً: «الدرة المضيئة في قراءة الثلاثة المرضية»، وكتاب في علم

الرسم.

وشرح الطيبة ولد المؤلف^(٢)، والعلامة الشيخ أبو القاسم النويري المالكي، وشيخنا العلامة زين الدين عبد الدائم الأزهرى^(٣) رأيتُه يسودُّ

(١) ابن محمد، نور الدين، أبو البقاء، العذري، المصري، الشافعي، المعروف بابن القاصح، المقرئ، واسم شرحه: «سراج القارئ في القراءات السبع»، (ت: ٨٠١ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٥٥٥، الضوء اللامع ٥/ ٢٦٠.

(٢) أحمد بن محمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، ابن العلامة شيخ القراء: الشمس بن الجزري، قال والده في ترجمته: «كان في خير وازدياد، مع الدين والعفاف الوافر»، من مؤلفاته: «شرح المقدمة الجزرية»، (ت: ٨٣٥ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ١٢٩، الضوء اللامع ١٩٣/٢.

(٣) عبد الدائم بن علي، أبو محمد، الحديدي، ثم القاهري، الأزهرى، الشافعي، المقرئ، من مؤلفاته: «شرح مقدمة ابن الجزري»، (ت: ٨٧٠ هـ). انظر: الضوء اللامع ٤/ ٤٢، وجيز الكلام ٢/ ٧٧٦.

فيه، ولعله لم يُكْمَلْهُ^(١)، وشرح المقدمة ولد المؤلف.

وكتاب «إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز»، و«نظمه» في القراءات الأربعة عشر، للإمام شمس الدين محمد بن خليل بن أبي بكر بن محمد الحلبي المشهور بابن القباقي^(٢).

وقال: «إنه أخذ العشر من تقريب / النشر» وقراءة ابن محيصن من «المبهج»، و«مفردة» الأهوازي، والحسن البصري من المفردة، واليزيدي من «المبهج»، و«المستنير»، والأعمش من «المبهج»، إلى غير ذلك مما لا يدُخَلُ تحتَ الحدِّ، ولا يحضُرُه العُدُّ.

وقد طالعتُ أكثرَ هذه الكتبِ، ورفعتُ عن وجهِ محاسنها الحُجْبَ. وهذا العلمُ هو أولُ علمٍ من الله عليّ بتعلُّمه، وأسبقُ فنٌّ عالجتُ نفسي قبل بلوغِ الحُلْمِ في تفهّمه، فهو كما قال بعضهم: «الصّدِيقُ القديمُ، والندِيمُ الذي منادمتُه أطفُ من مرِّ النسيم».

(١) قال السخاوي: «وكذا شرع في شرح الطيبة له، فوصل فيه إلى سورة هود». انظر: الضوء اللامع ٤/٤٢.

(٢) الغزّي، المقدسي، الشافعي، المقرئ، تصدّى للإقراء، وانتفع به الناس، (ت: ٨٤٩ هـ). انظر: نظم العقيان ١٤٨، الشذرات ٩/٣٨٦.

والقباقي: بفتح القاف والباء، وكسر القاف الثانية، لعل هذه النسبة تعود إلى صنع القباقيب أو بيعها، وهي جمع «قُبَاب»: نعل من الخشب، شراكه جلد، يستعمل داخل البيوت والحمامات. انظر: المعجم الوسيط (قبقب)، ومقدمة المحقق لكتاب «إيضاح الرموز» ١٩.

ولطالما حدثت نفسي أن أجمع في هذا الفن تصنيفاً جامعاً لشوارد فرائده، وأرتب فيه تأليفاً شاملاً لزوائد فوائده، وافياً بنشر طرقه ورواياته، كافيًا في إعراب وجوه قراءاته، فيُقعدني عن ذلك العلم بقدري، وتدفع يد العجز في صدري، لا سيما^(١) والسلف قد كفونا مؤونة ذلك، وقاموا بأعباء ما هنالك، فغائتنا تفهم كلامهم، والوقوف عند مراسيمهم، لكنه لما كان التشبه بهم مطلوباً، والتنافس في نفائسهم محبوباً، حداني حادي فريقهم إلى سلوك طريقهم، فامتطيت نجائب^(٢) المعاني، وجبت فيافي المباني، حتى حططت رخلي بحرّم الفضائل، وكعبة الوسائل، وعكفت على تأليف هذا الكتاب مستعيناً بالقويّ الوهاب ساهراً في حنادس^(٣) الظلام، منقطعاً عن أكثر الأنام، أجيل فكري فيما دققه الأئمة في تصانيفهم، وأمتع نظري فيما حققوه في تأليفهم فألخص مطوّلاتها، وأسهّل مُعضلاتها، وأفصل مجملها، وأفتح مُغلقاتها، وأقيد مُطلقها، وأحلّ رموزها، وألجّ مطالبها وكنوزها، فأستخرج من الروايات نفائس دُررها، ومن وجوه الأعراب محاسن غررها، موضحاً غامض المعاني للمعاني من رموز حرز الأمانى، سائلاً من لقيت من الأصحاب عمّا أشكل، مُتفهماً منه ما عليّ أعضل^(٤).

(١) الأفضح سبقتها بالواو.

(٢) نجائب الإبل: خيارها.

(٣) الحنادس: جمع حنّس، وهي الليل الشديد الظلمة.

(٤) عَضَل به الأمر: اشتدّ واستغلق.

ولم أزل أجمع الشيء إلى الشيء، وأقربُ النَّشرِ بالطِّي حتى أتاح الله لي ذلك، وقربَ عليَّ فيه المسالك، فجاء بحمدِ الله مفرداً جامعاً لأشتات الفضائل، شارعاً إلى مناهج الوصول للمقاصد والوسائل، بحيث إن السالك فيه:

إن رام ما يتعلّق بنشر القراءات العشر أو الأربعة^(١) الزائدة عليها على اختلاف طرقها المستنيرة فاز بآماله.

أو أعاربيها^(٢) على تنوع وجوهها الوجيهة ظفر بكماله.

أو الوقف والابتداء، كان له نعم المرشد في الاهتداء.

أو علم مرسوم الخط العثماني / حظي بنيل البغية والأمانى.

[٢٢/ب]

أو معرفة أي التنزيل وكلماته وحروفه من حيث العدد منح بحسن المدد مع ما حواه من محاسن رقائق أنوار التأويل، واشتمل عليه من لطائف أسرار التنزيل.

وقد آن أن أطلق عنان القلم لجريانه في ميدان البيان، وأفتح أبواب هذا الكتاب الموصلة لمطالب كنوز هذا الشأن.

فأقول وما توفيقي إلا بالله مبتدئاً بذكر أسماء الأئمة القراء الأربعة عشر، ورواتهم وطرقهم وطبقاتهم ووفياتهم:

(١) على لغة تأنيث العدد: «الأربعة»، لحذف المعدود.

(٢) قوله: «أعاريها»، معطوف على الموصول: «ما يتعلق».

فأولهم: إمام دار الهجرة في القراءات، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، يُكنى أبا رُويم أو أبا الحسن، أصله من أصبهان، وكان أسود اللون، حالكاً فصيحاً، عالماً بالقراءات ووجوهها، وكان إذا تكلم يُشَمُّ مِنْ فِيهِ رائحةُ الْمِسْكِ؛ لأن النبي ﷺ تكلم في فيه في المنام، رواه أحمد بن [هلال] (١) المصري عن الشيباني، قال لي رجل ممن قرأ على نافع، فذكره، وإلى ذلك أشار في «الحرز» بقوله (٢):

فأما الكريمُ السَّرِّ في الطَّيِّبِ نافعٌ
... ..

لكن قال الذهبي (٣): «هذه الحكاية لا تُبْتُّ من جهة جهالة راويها»

انتهى.

(١) زيادة من: «معرفة القراء الكبار».

(٢) تمامه: فذاك الذي اختار المدينة منزلاً.

الشاطبية ٣.

(٣) معرفة القراء الكبار ١٠٦/١.

والذهبي هو: محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، شمس الدين، الإمام، الحافظ، المحدث، المؤرخ، البارع، مشهور، من مؤلفاته: «سير أعلام النبلاء»، «تذكرة الحفاظ»، (ت: ٧٤٨ هـ). انظر: الوافي بالوفيات ١٦٣/٢، طبقات الشافعية الكبرى ١٠٠/٩. والذهبي: نسبة إلى صنعة الذهب المدقوق التي عرف بها والده، وبرع فيها، كما قيده هو في ترجمة والده من تاريخ الإسلام ٨٥١/١٥ (وفيات ٦٩٧ هـ). وانظر: الأنساب

وقال المُسَيَّبِيُّ^(١) لنافع: «ما أصبحَ وجهك، وأحسنَ خُلُقك!! قال: وكيف لا وقد صافحني النبي ﷺ، وقرأتُ عليه القرآن؟».

ويُروى ممَّا رأيتُه في «كامل» الهذلي^(٢): «أنَّ الرشيد^(٣) سأله أن يُصَلِّيَ به لَمَّا قَدِمَ المدينةَ التراويحَ، وله بكلِّ ليلةٍ مئةُ دينارٍ، فشاور مالكاَ رحمةَ الله عليهما فقال له: إنَّ الله يعطيك المئةَ من فَضله، وأنتَ إمامٌ فربَّما يجري على لسانك شيءٌ؛ لأنَّ القرآنَ مُعْجِزٌ، وأنتَ محترِّمٌ فلا تُعاوِدُ في ذلك؛ لاعتمادِ الناسِ عليك، فتسيرُ به الركبانُ فتسقطُ».

وقال الليث بن سعد^(٤): «قَدِمْتُ المدينةَ ونافعُ إمامٌ الناسِ في القراءةِ لا يَنازِعُ»^(٥).

(١) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد، القُرشي، المخزومي، المدني، المقرئ، من جِلة أصحاب الإمام نافع المحققين، (ت: ٢٠٦ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢/٤٧٣، معرفة القراء الكبار ١/٣١٢. والمُسَيَّبِيُّ: نسبة إلى جدِّه الأعلى: المسيَّب . انظر: الأنساب ٥/٢٩٩. وما ذكره نافع من مصافحة النبي ﷺ له وقراءته القرآن عليه ظاهرٌ أنه كان مناماً.

(٢) الكامل (خ) ٧/أ.

(٣) هارون بن المهدي بن المنصور، أبو جعفر، الهاشمي، العبَّاسي، الخليفة، كان محباً للعلم وأهله، معظماً لحرَمات الإسلام، (ت: ١٩٣ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٩/٢٨٦، تاريخ الخلفاء: ٣٢٦.

(٤) ابن عبد الرحمن، أبو الحارث، الفَهَمي، المصري، عالم الديار المصرية، ثقة ثبت إمام مشهور، (ت: ١٧٥ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٤/٢٥٤، سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦.

(٥) انظر: الوجيز للأهوازي: ٦٥، معرفة القراء الكبار ١/١٠٥.

ولما قال نافعٌ: «السُّنَّةُ الجَهْرُبُ» بِ«بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ» لم یَعُدُّ مالکُ أن سلّم، وقال: «کل علم یُسأل عنه أهله»، وكان إمامَ المسجد النبویّ.

وعن الإمام مالک^(١): «قراءةُ نافعٍ سُنَّةٌ»، ومثله للشافعیّ وابن وهب^(٢)، وزاد: «فكيف برجلٍ قرأ عليه مالک؟».

وولِدَ نافعٌ سنةً سبعین، وتوفي سنة تسع وستین ومئة، في أواخرِ أيامِ المهدي^(٣)، وقُدِّمَ عند جماعةٍ كالِدَّانِي في التيسير، والشاطبي في «الحرز» كابن مجاهدٍ لشرفه، وقيل: لَشَرَفِ محلّه، وهذا إنما يَتَمَشَّى على القول بتفضيل المدينة، وإلا فابنُ كثيرٍ المكيُّ أُولَى بالتقديم على القولِ بتفضيلِ مكةَ عليها، وبه بدأ أبو العزّ^(٤).

(١) انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٥.

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد، القرشي، الفهري مولا هم، المصري، الإمام الحافظ، ثقة مشهور، (ت: ١٩٧ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٦/ ٢٧٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٣.

(٣) محمد بن المنصور بن محمد، أبو عبد الله، الهاشمي، العبّاسي، الخليفة، كان جواداً، محبباً إلى الرعية، حسن الاعتقاد، شديداً على الزنادقة، (ت: ١٦٩ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٠٠، تاريخ الخلفاء: ٣١٤.

(٤) في كتابه الكفاية الكبرى، أما الإرشاد فبدأ بأبي جعفر المدني.

واختلفوا في أيهما أفضل: فذهب الجمهور إلى تفضيل مكة، وذهب آخرون إلى تفضيل المدينة. انظر: الاستذكار ٧/ ٢٢٥، المجموع للنووي ٧/ ٤٦٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٧/ ٣٦.

ومسألة التفضيل بين المحلّين معروفةٌ مشهورةٌ فاللهُ تعالى بوجهةٍ / وجهه الكريم ونيّه العظيم^(١) عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، يَمُنُّ علينا بالعودِ إليهما على أحسن حال.

الثاني: شيخُ مكة وإمامها في القراءة أبو مَعْبَد، أو أبو عَبَّاد، أو أبو بكر، عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكيُّ الداريُّ نسبةً إلى تميم الداريِّ الصحابي، أو إلى العِطْرِ، قيل: كان عَطَّاراً^(٢). وكان فصيحاً بليغاً مَفْوَّهاً، أسمر اللون، جسيماً، أشهل، أبيض اللحية، يَخْضِبُ بالحِنَّاء، ونقل قراءته الأئمة كأبي عمرو بن العلاء والخليل

(١) لم يكن الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون بجاه النبي ﷺ، بل كانوا يتوسلون بدعائه ﷺ في حياته، فلما توفاه الله سبحانه لم يعد هذا ممكناً، فعدلوا إلى التوسل بدعاء الحيِّ الحاضر، وهو عمُّ الرسول ﷺ العباس بن عبد المطلب، كما في صحيح البخاري برقم (١٠١٠)، وبرقم (٣٧١٠).

ولا بأس بتوسل الشخص بعمل نفسه كمحبته للرسول ﷺ وطاعته له دون عمل غيره. وتوسَّل الأعمى بالنبي ﷺ محمولٌ على التوسُّل بدعاء النبي ﷺ، بدلالة قول الأعمى في أول الحديث: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير»، قال: فادعه... إلى آخر الحديث، وفي آخره قول الأعمى: «اللهم فَشَفِّعْهُ فِيَّ». سنن الترمذي برقم: ٣٥٧٨، وغيره.

ومعناه: اقبل شفاعته فيَّ التي هي بمعنى الدعاء. انظر: قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية: ١٢٣، ٢٢٩.

(٢) قال ابن الجزري: «وقيل له: الداريُّ؛ لأنه كان عَطَّاراً، والعَطَّارُ تسميه العرب داريّاً، نسبة إلى: «دارين»، موضع بالبحرين يُجلب منه الطيب». غاية النهاية ١/ ٤٤٣، وانظر: الأنساب ٢/ ٤٤٣.

ابن أحمد^(١) والشافعي وغيرهم، ولقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري^(٢)، وأنس بن مالك رضي الله عنهم. وُلد بمكة سنة خمس وأربعين في أيام معاوية^(٣)، وأقام مدةً بالعراق، ثم عاد إليها، وتوفي سنة عشرين ومئة. قال ابن الجزري^(٤): «بغير شك». وقال الحكري^(٥) كالجعبري^(٦): في أيام هشام بن عبد الملك^(٧)، زاد الحكري: «وقيل: هذا غلط».

(١) ابن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن، الفراهيدي، الأزدي، البصري، النحوي، الإمام المشهور، صاحب العروض، وهو من المقلِّين عن ابن كثير، من مؤلفاته: «كتاب العين»، (ت: ١٧٠ هـ). انظر: إنباه الرواة ١/٣٧٦، غاية النهاية ١/٢٧٥. وهو منسوب إلى «فراهيد بن شبانة بن مالك» بطن من الأزدي، وجعله صاحب «اللباب» بالذال المعجمة. انظر: الأنساب ٤/٣٥٧، اللباب ٢/٤١٦.

(٢) خالد بن زيد بن كليب، من كبار الصحابة، شهد العقبة وبدراً والمشاهد، ونزل النبي ﷺ عليه حين قدم المدينة، مات غازياً بالروم سنة (٥٠ هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٦٠٦، الإصابة ٢/٢٣٤.

(٣) ابن أبي سفيان - صخر - بن حرب، أبو عبد الرحمن، القرشي، الأموي، الخليفة أمير المؤمنين، الصحابي، أسلم قبل الفتح، وكان من كتّاب الوحي، (ت: ٦٠ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٤١٦، الإصابة ٦/١٥١.

(٤) غاية النهاية ١/٤٤٥، النشر ١/١٢٠.

(٥) النجوم الزاهرة (خ) ٣/أ.

(٦) في كنز المعاني ١/٧٦: «سنة عشرين ومئة أيام هشام».

(٧) ابن مروان، أبو الوليد، القرشي، الأموي، الدمشقي، الخليفة، كان حازماً عاقلاً، وكان من أكره شيء إليه الدماء، (ت: ١٢٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/٣٥١، تاريخ الخلفاء: ٣٨٤.

الثالث: إمامُ البصرة ومُقرِّئُها أبو عمرو، زَبَّان - بالزاي والموحدة المشددة^(١) - ابن العلاء بن عمَّار، أو العُريان - بضمِّ العين المهملة وبعد الراء تحتيَّة، وقيل: غير ذلك^(٢) - ابنُ عبد الله بن الحُصَيْن بن الحارثِ المازنيُّ البصريُّ كازروني^(٣) الأصيل، أسمرُ طُوَّالٌ.

كان أعلمَ الناسِ بالقرآنِ والعربية، عدلاً زاهداً يتصدَّقُ بالجوائزِ، ويُنفقُ من أرضٍ ورثَها، أعرفَ الناسِ بالشعرِ وأيامِ العربِ، وكان يُلقَّبُ بسيدِّ القراءِ كما رأيتُه في «الكامل» للهدلي^(٤).

وحكى عنه أنه قال: «إن الله يعلمُ صدقي، ما رأيتُ أعلمَ مني قط».

وقال الأصمعي^(٥): «سألته عن ثمانمئة ألفِ مسألةٍ في الشعرِ والقرآنِ والعربية، فأجاب فيها كأنه في قلوب العرب».

وقال أبو عمرو^(٦): «إن نحن فيما مضى إلا كبُقل في أصول نخل طُوَّال»، يُصعِّرُ نفسه عند نفسه، حتى لا يدركه الكبيرُ.

(١) قوله: «الزاي والموحدة المشددة» زيادة من: ن، وكذا في حاشية ش.

(٢) قوله: «بضم العين المهملة وبعد الراء تحتيَّة، وقيل غير ذلك» زيادة من: ن.

(٣) كازرون: مدينة بفارس بين البحر وشيراز. انظر: معجم البلدان ٤/٤٢٩.

(٤) الكامل (خ) ١٢/أ.

(٥) انظر: الكامل (خ) ١٢/أ.

والأصمعي هو: عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، أبو سعيد، البصري، اللغوي، الأخباري، كان بحراً في اللغة، ومن أعلم الناس في فنِّه، من مؤلفاته: «الأضداد»، وفقد أكثر مؤلفاته، (ت: ٢١٥ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/١٩٧، سير أعلام النبلاء ١٠/١٧٥، غاية النهاية ١/٤٧٠.

(٦) من قوله: «وقال أبو عمرو...» إلى قوله: «الكبير» إضافة من: س، ف، ر، م، وهي في الكامل (خ) ١٢/أ، كذلك، وفيه: «فيمن مضى».

وهو من الطبقة الثالثة، وُلِدَ بمكة سنة ثمانٍ أو تسعٍ وستين أيامَ عبد الملك ابن مروان، ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة أربعٍ وخمسين ومئةٍ أو سنة سبعٍ وخمسين أو غيرهما.

الرابع: إمام أهل الشام وقاضيهما أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، اليَحْضَبِيُّ، يُكْنَى أبا عمرو، أو أبا موسى.

كان تابعياً جليلاً إماماً بالجامع الأموي في أيام عمر بن عبد العزيز^(١) وقبله وبعده، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دارُ الخلافة، ومَحَطُّ رِحالِ العلماءِ والتابعين، وقُدِّمَ على الكوفيين لعلوِّ سنِّه.

وُلِدَ سنة إحدى وعشرين. قال ابنُ الجَزَري^(٢): «أو ثمانٍ وعشرين من الهجرة على اختلافٍ في ذلك»، وتوفي بدمشق يومَ عاشوراء سنة ثمان عشرة ومئة.

الخامس: إمام أهل الكوفة وقارئها أبو بكرٍ عاصمُ / بن أبي النَّجُود. قال الحَكْرِي في «النجوم الزاهرة»^(٣): «بنون مفتوحة وجيم مضمومة». وقال الجعبري^(٤): «مِنْ نَجَدِ الثِّيَابِ: نَضَّهَا»، أسديُّ مولا هم الكوفيُّ.

(١) ابن مروان، أبو حفص، القرشي، الأموي، المدني، أمير المؤمنين، وخامس الخلفاء الراشدين، كان ثقة فقيهاً، ورعاً، زاهداً، إمام عدل، (ت: ١٠١ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١١٤/٥، تاريخ الخلفاء: ٢٦١.

(٢) النشر ١/١٤٤.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ٤/٤.

(٤) كنز المعاني ٢/٨٦.

وكان إماماً في القرآن والحديث لغويّاً نحوياً، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السُّلَميِّ، إذا تكلم تكاد تُعَجَّبُ لفصاحته وحُسنِ صوتِهِ.

وُلِد...^(١)، وتوفي بالكوفة أو السَّماوة، -قال شُعْلة^(٢): «وهو موضعٌ بالبادية»-، سنة سبعٍ وعشرين ومئة، أو سنة ثمانٍ وعشرين.

السادس: إمام الكوفة أيضاً أبو عُمارة حمزة بن حبيب بن عُمارة ابن إسماعيل الزيات الكوفيُّ الفرَضيُّ التيميُّ مولا هم، وهو من تابعي التابعين.

كان عالماً بتجويد كتاب الله، عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث، ورِعاً عَرَضَ عليه تلميذٌ له ماءٌ في يوم حرٍّ فأبى، وحمَلَ إليه آخرُ دراهم، فردَّها قائلاً: «أنا لا آخذ أجراً على القرآن، أرجو بذلك الفردوس»، وكان يجلبُ الزيتَ من العراق^(٣) إلى حُلوان.

(١) بياض في جميع النسخ، ولم نقف على ولادته في المصادر التي اطلعنا عليها. وقال ابن وهبان: «لم يُنقل في أي عام ولد عاصم رحمه الله، وإنما نُقِلَ المكان الذي ولد فيه». انظر: أحاسن الأخبار ٤٣٣.

(٢) شرح شعلة على الشاطبية ٢٦.

(٣) أي: من الكوفة، كما صرَّح به الذهبي، فقال: «كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلوان، ثم يجلب منها الجبن والجوز» سير أعلام النبلاء ٩٠ / ٧. ويقال للكوفة والبصرة: عراقان.

والمراد بحلوان: حُلوان العراق. انظر: الصحاح للجوهري ١٥٢٣ / ٤، معجم البلدان

انتهت إليه القراءة بعد عاصم، ومولده سنة ثمانين أيام عبد الملك بن مروان، وتوفي بحُلوان سنة أربع أو ثمان وخمسين ومئة أيام المنصور^(١) أو المهدي، قاله الجعبري^(٢).

وقال ابن الجزري^(٣): «سنة ست وخمسين ومئة على الصواب»، وقدم على الكسائي لأنه شيخه.

السابع: إمام الكوفة أيضاً أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن ابن فيروز الكسائي، ونعت به لتسرُّبه وقت الإحرام بكساء، وهو مولى بني أسد، فارسي الأصل، من تابعي التابعين، انتهت إليه الرئاسة في القراءة واللغة والنحو.

قال نصير^(٤): «كان إذا قرأ أو تكلم كأن ملكاً ينطق على فيه»، وكان يجلس على منبر الكوفة، ويقرأ، فتضبط المصاحف بقراءته، وتؤخذ الألفاظ منه،

(١) عبد الله بن محمد بن علي، أبو جعفر، المنصور، الهاشمي، العبَّاسي، الخليفة، كان ذا هيبة وشجاعة ورأي، حسن المشاركة في العلم والفقه والأدب، (ت: ١٥٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٨٣/٧، تاريخ الخلفاء: ٣٠٠.

(٢) كنز المعاني ٩٠/٢.

(٣) النشر ١٦٦/١.

(٤) انظر: أحاسن الأخبار ٤١٩.

ونصير هو: نصير بن يوسف بن أبي نصر، أبو المنذر، الرازي، ثم البغدادي، المقرئ، النحوي، من جلة أصحاب الكسائي، وكان عالماً بالقراءات والرسم، له تصنيف في رسم المصحف، (ت: ٢٤٠ هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/٣٤٧، غاية النهاية ٢/٣٤٠.

مولده سنة... (١)، وتوفي سنة تسع وثمانين ومئة بأرنبويه (٢) من قرى الرّي في توجهه مع الرشيد إلى خراسان.

الثامن: إمام المدينة النبوية أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني التابعي (٣)، وعن أبي الزناد فيما رواه ابن مجاهد (٤): «لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنّة من أبي جعفر»، ورئي (٥) بعد وفاته فقال: «بشر أصحابي وكل من قرأ قراءتي أن الله قد غفر لهم» (٦)، ومولده سنة... (٧)، وتوفي سنة ثلاثين ومئة على الصحيح.

التاسع: إمام البصرة أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم، البصري، وكان إماماً / كبيراً، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، أمم بجامع البصرة سنين.

[١/٢٤]

(١) بياض في جميع النسخ، ولم نقف على تاريخ مولده فيما أطلعنا عليه. وقال ابن وهبان: «ولد الكسائي - رحمه الله - بالكوفة، ولم ينقل إلينا في أي عام ولد». أحاسن الأخبار ٤١٣.

(٢) انظر: معجم البلدان ١/ ١٦٢.

(٣) تقدّمت ترجمته في ص ١١٨، وانظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٢، غاية النهاية ٣٨٢/٢.

(٤) السبعة ٥٧.

(٥) انظر: غاية النهاية ١/ ٣٨٤، النشر ١/ ١٧٨.

(٦) أورد المؤلف هذه الرؤية دون سند، ورؤيا غير الأنبياء ليست وحيّاً، فلا ينبغي عليها حكم، ولا مزية لقراءة أبي جعفر هذه على بقية القراءات العشر، حتى يدعى لها هذا الفضل.

(٧) بياض في جميع النسخ، ولم نقف على تاريخ مولده فيما أطلعنا عليه.

وروى الداني^(١) عن الخاقاني^(٢) عن محمد بن محمد بن عبد الله^(٣) الأصبهاني: أن أئمة المسجد الجامع بالبصرة إلى هذا الوقت على قراءة يعقوب، قال: «وكذلك أدركناهم»، ووصفه أبو حاتم السجستاني^(٤) بأنه أعلم مَنْ رآه بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهب النحو، وأزوى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء، وُلِدَ سنة مئة وسبعة عشر، وتوفي سنة خمسٍ ومئتين، وله ثمانٍ وثمانون سنةً.

العاشر: الإمام أبو محمد خلف بن هشام البزار -بالزاي ثم الراء-، الصِّلحيّ نسبة إلى: «فم الصِّلح»^(٥) بأعمال واسط، وحَفِظَ القرآنَ وهو

(١) غاية النهاية ٢/ ٣٨٨، فقد رواه ابن الجزري بإسناده إلى الداني، وانظر أيضاً: النشر ١٨٦/١.

(٢) خلف بن إبراهيم بن محمد، أبو القاسم، ابن خاقان، المصري، المقرئ، كان ضابطاً لقراءة ورش، متقناً لها، واسع الرواية، من كبار شيوخ الداني في القراءة، (ت: ٤٠٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٩٠، غاية النهاية ١/ ٢٧١. والحاقي: نسبة إلى «خاقان»، وهو اسم لجدّ المنتسب إليه، وهو اسم لكل ملك خَقَنَهُ التُّرْكُ على أنفسهم، أي: مَلَّكُوهُ ورأسوه. انظر: اللباب ١/ ٤١٢، تاج العروس ١٨٠/١٨ (حقن).

(٣) كذا في النسخ.

وهو: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف: بابن أَشْتَه، الأصبهاني، المقرئ، النحوي، إمام في القراءات، من مؤلفاته: «المصاحف»، «المفيد في الشاذ»، (ت: ٣٦٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦١٧، غاية النهاية ٢/ ١٨٤.

(٤) انظر: النشر ١/ ١٨٦، غاية النهاية ٢/ ٣٨٧.

(٥) بلدة على دجلة بأعلى واسط. انظر: الأنساب ٣/ ٥٥٠، معجم البلدان ٤/ ٢٧٦.

ابنُ عشرِ سنين، وابتدأ في طلبِ العلم، وهو ابنُ ثلاثِ عشرةَ سنةً، وقراءته في اختياره لم تَخْرُجْ عن قراءةِ الكوفيين إلا في حرفٍ واحدٍ، وهو قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، قرأها بالألف، وروى عنه أبو العزِّ القلانسيُّ في «إرشاده»^(١) السكتَ بين السورتين، فخالفَ الكوفيين. قاله في «النشر»^(٢).

ومولده سنة خمسين ومئة، ووفاته سنة تسع وعشرين ومئتين ببغداد. الحادي عشر: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي، كان عالماً في الأثر والعربية.

قال درباس^(٣) - فيما رأيته في «كامل» الهذلي -^(٤): «ما رأيتُ أعلمَ من ابن محيصنٍ بالقرآن والعربية»، وتوفي سنة ثلاث وعشرين ومئة. الثاني عشر: أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيديُّ العدويُّ البصريُّ، كان فصيحاً مُفَوِّهاً إماماً في اللغات والآداب، وهو أمثلُ أصحابِ أبي عمرو، وقام بعده بالقراءة، ففاق نظراءه، حتى قيل: إنه أُملى عشرةَ آلافِ ورقةٍ مِنْ صَدْرِهِ عن أبي عمرو خاصةً، غيرَ ما أخذَه عن الخليل وغيره، ولُقِّبَ

(١) إرشاد المبتدي ١٩٩.

(٢) النشر ١/١٩١، وتقدم النص كاملاً في ص: ١٣٩، وفيه أن مخالفته في حرفين، وليس في حرف واحد.

(٣) المكي، مولى عبد الله بن عباس، عرض القراءة على ابن عباس، وروى القراءة عنه ابن كثير وغيره من المكيين. انظر: غاية النهاية ١/٢٨٠.

(٤) الكامل (خ) ١٠/أ.

باليزيديّ فيما رأيتُه في «كامل» الهذلي^(١): «لأنه علّم أولادَ يزيدَ بنِ منصور الحِميريّ^(٢) خالِ المهديّ، فسُمِّيَ اليزيديّ»^(٣).

ومولده سنة ثمانٍ وعشرين ومئة أيامَ مروانَ بنِ محمدٍ^(٤)، وتوفي سنة اثنتين ومئتين عن أربع وسبعين سنة. وقيل: جاوز التسعين.

الثالث عشر: الإمامُ أبو سعيد الحسنُ بن أبي الحسن البصري مولى الأنصارِ إمامُ زمانه علماً وعملاً.

ورأيت في «الكامل»^(٥) للهذلي أنه: «كان طرازَ^(٦) أهلِ البصرة، ولقي عليّ ابن أبي طالب، وأخذ عن سمرّة بن جندب^(٧)، وأُتي به أمّ سلمة رضي الله عنها

(١) الكامل (خ) ١٢/ب.

(٢) من ولدِ شهر ذي الجناح الحِميري، كان وليّ اليمن والبصرة والحج، (ت: ١٦٥ هـ).
انظر: الوزراء والكتاب للجّهشيارى: ١٤٦، الكامل لابن الأثير ٥/٢٤٠.

(٣) في س، والمطبوعة: «فيما قاله البخاري»، وليست هذه الإضافة في الكامل للهذلي، ولم نقف له على ترجمة في تواريخ البخاري.

(٤) ابن عبد الملك، أبو عبد الملك، الملقب بالحمّار، آخر خلفاء بني أمية، ويُعرف أيضاً: بمروان الجعدي، نسبة إلى مؤدّبهِ جعد بن درهم، وكان شجاعاً مقداماً صبوراً في الحرب، (قتل سنة: ١٣٢ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٦/٧٤، تاريخ الخلفاء: ٢٩٥.

(٥) الكامل (خ) ١١/أ.

(٦) الطراز: الجيد من كل شيء. لسان العرب: (طرز).

(٧) ابن هلال، أبو سليمان - وقيل في كنيته غير ذلك - الفزاري، حليف الأنصار، صحابي مشهور، وكان من الحفاظ المكثرين عن النبي ﷺ، (ت: ٥٨ هـ)، وقيل: غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ٢/٦٥٣، الإصابة ٣/١٧٨.

فَبَرَكْتُ عَلَيْهِ^(١)، وَمَسَحَتْ بِرَأْسِهِ / . وقيل: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْمَعَ كَلَامَ النَّبِوَةِ بَعْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ فَلْيَسْمَعْ كَلَامَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ». وعن الشافعيّ أنه قال: «لو أشاء أقول: إن القرآن نَزَلَ بِلُغَةِ الْحَسَنِ لَقَلْتُ؛ لِفَصَاحَتِهِ».

ومناقبُه جليّة، وأخبارُه طويلةٌ. وُلِدَ فِي خِلافةِ عَمْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَتُوفِيَ سَنَةَ عِشْرٍ وَمِئَةٍ. الرَّابِعُ عِشْرَ: أَبُو مُحَمَّدٍ سَلِيمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ^(٢)، كَانَ فَصِيحًا لَمْ يَلْحَنْ قَطُّ. قَالَ وَكَيْعٌ^(٣): «بَقِيَ الْأَعْمَشُ قَرِيبًا مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً لَمْ تَفُتَّهُ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى».

(١) ذكره الهذلي في الكامل (١١/أ) بدون إسناد، ولا يستغرب ذلك، لأن أم الحسن كانت مولاة لأم سلمة أم المؤمنين، وساق الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٤-٥٦٥) عن محمد بن سلام قال: حدثنا أبو عمرو والشعاب بإسناد له قال: «كانت أم سلمة تبعث أم الحسن في الحاجة فيبكي وهو طفل فتسكته أم سلمة بثديها، وتخرجه إلى أصحاب رسول الله ﷺ وهو صغير...»، ولكن علق الذهبي على هذه الحكاية «بأن إسنادها مرسل». وكذا ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/١٥٧)، بدون إسناد وفيه: «أن أمه كانت ربّما غابت فيبكي الصبي، فتعطيه أم سلمة ثديها تعلّله به إلى أن تجيء أمّه فدرّ عليه ثديها فشربه...».

(٢) المحدث المقرئ، الحافظ. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٧٦/١٢، سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦، غاية النهاية ٣١٥/١.

(٣) ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان، الرُّؤَاسِي، الكوفي، ثقة إمام حافظ، وكان من بحور العلم والفقهِ، (ت: ١٩٧ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٤٦٢/٣٠، سير أعلام النبلاء ١٤٠/٩.

وكان شعبة^(١) إذا ذكِرَ الأعمش قال: «المصحفُ المصحفُ»^(٢)، سمَّاه بذلك لصدِّقه.

وكان يُسمَّى سيدَ المُحدِّثين، وكان قد وقَفَ نفسه للتعليم والتعلُّم. قال الثوري^(٣): «منذُ وُلِدَ الأعمشُ عزَّ الإسلام»، وكان أبو حنيفة يزُوره يَقْتَسِمُ منه.

لقي من الصحابة: عبد الله بن أبي أوفى^(٤)، وأنس بن مالك، ولم يثبت له سماعٌ من أحدهما.

وسمع أبا وائل^(٥)، والمعروور^(٦)، ومجاهداً^(٧)، وإبراهيم

(١) ابن الحجَّاج بن الوزد، أبو بسطام، الأزدي، العتكي مولا هم، الواسطي ثم البصري، أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ عابد، (ت: ١٦٠ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٢/٤٧٩، سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٢.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ١٠/١٥.

والرفع على تقدير الثناء عليه، والمبتدأ مقدر بـ«هو».

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الكوفي، ثقة حافظ، فقيه، عابد، من مؤلفاته: «الجامع»، (ت: ١٦٠ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١١/١٥٤، سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٩.

(٤) واسم أبي أوفى: علقمة بن خالد، أبو معاوية الأسلمي، عمَّر، وهو آخر الصحابة موتاً بالكوفة، توفي سنة ٨٧ هـ. انظر: الاستيعاب ٣/٨٧٠، الإصابة ٤/١٨.

(٥) هو شقيق بن سلمة، تقدم.

(٦) ابن سُويد، أبو أمية، الأسدي، الكوفي، ثقة إمام مُعَمَّر، (ت: سنة بضع وثمانين)، وهو ابن مئة وعشرين سنة. انظر: تهذيب الكمال ٢٨/٢٦٢، سير أعلام النبلاء ٤/١٧٤.

(٧) مجاهد بن جبر، أبو الحجَّاج، المكي، المخزومي مولا هم، الإمام، المقرئ، المفسر، أحد أئمة التابعين في التفسير والعلم، (ت: ١٠٣ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٤١، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣٠٥.

النَّخَعِي^(١)، والتيمي^(٢)، والشعبي وغيرهم. وُلِدَ يوم عاشوراء سنة ستين، فيما قاله البخاري^(٣)، يوم قُتِلَ الحسين. وتوفي سنة ثمان^(٤) وأربعين ومئة. ثم إنَّ لهؤلاء الأئمة الأربعة عشر رواة كثيرين^(٥) اختير منهم لكل إمام راويان.

فأمَّا نافع فعنه: راويان، فالأول: أبو موسى عيسى قالون بن مينا^(٦) المدني النَّحْوِي الزُّرْقِي^(٧) مولى الزُّهْرِيِّ، وكان أصمَّ يُلَقَّبُ أذنه فَمَ القارئ. وقيل: إنه كان لا يسمعُ البوق، وإذا قُرئَ عليه القرآن يسمعه. واختص بنافع كثيراً حتى قيل: إنه ربيبه، وهو الذي لُقِّبَ «قالون» لجودة قراءته، وهي لغة الروم.

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس، أبو عمران، النَّخَعِي، اليماني، ثم الكوفي، فقيه العراق، وكان مفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما، (ت: ٩٦ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٣٣/٢، سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠.

(٢) إبراهيم بن يزيد بن شريك، أبو أسماء، التيمي، الكوفي، كان عالماً عابداً فقيهاً كبير القدر، (ت: ٩٢ هـ)، ولم يبلغ الأربعين. انظر: تهذيب الكمال ٢/٢٣٢، سير أعلام النبلاء ٥/٦٠.

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٤/٣٧، وذكر فيه روايتين أنه ولد قبل مقتل الحسين بستين، أو ولد سنة ستين.

(٤) ب، د: «ثلاث»، والمثبت هو الصواب.

(٥) في النسخ: «كثيرون».

(٦) زاد في: ن: «بكسر الميم وفتحها، وبالمد والقصر فهي أربعة».

(٧) نسبة إلى بني زُرَيْق، بطنٌ من الأنصار. الأنساب ٣/١٤٧.

قال الجعبري^(١): «وخاطبته بالرومي لأنه من سبئي الروم» انتهى.
وكان قارئ المدينة ونحويها، ومولده سنة عشرين ومئة، وتوفي سنة
خمس ومئتين، فيما ذكره الجعبري.

وقال الذهبي^(٢): «سنة عشرين ومئتين عن نيف وثمانين سنة. وقد غلظ
من زعم أنه مات سنة خمس ومئتين» انتهى.

والثاني من رواة نافع: أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري القبطي
المشهور بورش لقبه به نافع لشدة بياضه، وقيل: لحسن قراءته، وكان أشقر
أزرق العينين سمياً مربوعاً، رحل إلى المدينة فقراً على نافع أربع ختمات
في شهر واحد سنة خمس وخمسين ومئة.

ورجع إلى مصر، فانفرد برئاسة الإقراء، مع براعته في العربية والتجويد،
مع حسن الصوت، وجودة القراءة، بحيث / لا يملُّه سامعه، حتى قيل: إنه
كان إذا قرأ على نافع أغشي على كثير من الجلساء، وولد بمصر سنة إحدى
عشرة ومئة، قاله الأهوازي^(٣).

وقيل^(٤): عشرين. وقيل: ستة عشر. وتوفي بها سنة سبع وتسعين ومئة.
وأما ابن كثير؛ فأول راوييه: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله

(١) كنز المعاني ٧٤ / ٢.

(٢) معرفة القراء الكبار ١ / ١٧٥.

(٣) الوجيز ٦٦.

(٤) د، ط، ب، والمطبوعة: «قال: وقيل».

ابن القاسم بن نافع بن أبي بزة البري، مولى بني مخزوم المكي^(١)، مؤذن المسجد الحرام وإمامه، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة^(٢)، مولده سنة سبعين ومئة، وتوفي سنة خمسين ومئتين بمكة.

والثاني: أبو عمر، محمد الملقب بقنبل؛ لشدة. والقنبل: الغليظ الشديد، أو نسبة لبنت بمكة يعرفون بالقنابلة^(٣)، ابن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي^(٤).

انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار، ومولده سنة خمس وتسعين ومئة، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومئتين. وأما أبو عمرو فأول راويه: أبو عمر حفص بن عمر بن صهبان النحوي الضرير الدوري^(٥) نسبة لموضع بقرب بغداد^(٦).

(١) الفارسي الأصل، إمام متقن في القراءات، (ت: ٢٥٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٦٥/١، غاية النهاية ١١٩/١.

(٢) م، د: «الحجاز»، والمثبت هو الصواب.

(٣) وقيل في سبب تلقيه بقنبل غير ذلك. انظر: غاية النهاية ١٦٦/٢.

(٤) مولاهم، انتهت إليه رئاسة الإقراء لعلو إسناده، (ت: ٢٩١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٤٥٢/١، غاية النهاية ١٦٥/٢.

(٥) نزيل سامراء، إمام ثقة كبير، ذو دين وخير، وذهب بصره في آخر عمره، من مؤلفاته: «جزء فيه قراءة النبي ﷺ»، (ت: ٢٤٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٨٦/١، غاية النهاية ٢٥٥/١.

(٦) يقال له: «الدور»، وهي عدة مواضع من نواحي بغداد. انظر: الأنساب ٥٠٣/٢، معجم البلدان ٤٨١/٢.

وُلِدَ أَيَّامَ الْمَنْصُورِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةَ، وَكَانَ إِمَامَ عَصْرِهِ فِي الْقِرَاءَةِ وَشَيْخَ وَقْتِهِ فِي الْإِقْرَاءِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقِرَاءَاتِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وثانيهما: أبو شعيبٍ صالح بن زياد بن عبد الله السُّوسِي (١) نسبة لموضع بالأهواز (٢)، وكان ضابطاً محرراً ثقةً، ومولده... (٣)، وتوفي في أول سنة إحدى وستين بالرقّة، وقد قارب التسعين (٤).

وأما ابنُ عامر فأول راوِيه: أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن أبان السُّلَمِي، الدَّمَشَقِي، قاضيها وخطيبها، رُوي أنه ما أعاد خطبة منذ عشرين سنة، وقُدِّم لشهرته بالحديث، خلافاً للتيسير، وكان فصيحاً واسع الرواية (٥).

(١) الرَّقِّي، الإمام، المقرئ، المحدث، وكان صاحب سُنَّة، (ت: ٢٦١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٩٠، غاية النهاية ١/ ٣٣٢.

(٢) قال ابن وهبان: «لا إلى السُّوس الأقصى بالمغرب، ولا إلى سوسة مدينة على حافة البحر بها بالقرب من القيروان، ولا إلى عجز كُفْر سوسة قرية من قرى دمشق». انظر: أحاسن الأخبار ٤٠٥. والرقّة: مدينة مشهورة على الفرات. معجم البلدان ٣/ ٥٩.

(٣) بياض في جميع النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر، وهي نحو سنة (١٧٠ هـ)، وفق تاريخ وفاته.

(٤) في حاشية ش، ح: «السبعين»، والصواب المثبت. ووقع مصحفاً في غاية النهاية ١/ ٣٣٣ كذلك.

(٥) انظر: ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٩٦، غاية النهاية ٢/ ٣٥٤.

وقال الدارقطني^(١): «صدوق كبير المَحَلِّ^(٢)»، مولده سنة ثلاث وخمسين ومئة أيام المنصور، وتوفي سنة خمس وأربعين ومئتين.
وثانیهما: أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير^(٣) بن ذكوان القرشي،
الفهري^(٤)، كان إمام الجامع الأموي.

وقال أبو زُرْعَةَ الحافظ الدمشقي^(٥) فيما قاله ابن الجزري^(٦): «لم يكن

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٨١، وانظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٢٨، سير أعلام النبلاء ١١/٤٢٤.

والدَّارْقُطْنِي هو: علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن، البغدادي، المحدث المقرئ، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، من مؤلفاته: «العلل»، «كتاب في القراءات»، (ت: ٣٨٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٩، غاية النهاية ١/٥٥٨. والدَّارْقُطْنِي: بفتح الدال، والراء، والقاف المضمومة، والطاء الساكنة، نسبة إلى «دار القطن»، محلة كبيرة ببغداد. انظر: الأنساب ٢/٤٣٧، معجم البلدان ٢/٤٢٢.

(٢) زاد في د، ب، ط، والمطبوعة: «صبور»، وليست هذه الزيادة في سؤالات الحاكم للدارقطني، ولا في مصادر ترجمة هشام.

(٣) ف: «بشر»، ويقال في اسم جدّه: بِشْر، وَبِشِير، كما أشار إلى ذلك ابن الجزري في غاية النهاية ١/٤٠٤.

(٤) الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام، إمام ثقة، مشهور، (ت: ٢٤٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٠٢، غاية النهاية ١/٤٠٤.

(٥) حكاه عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٧/٨، ولم نجده في تاريخ أبي زرعة في المظان. وأبو زرعة هو: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله، النَّصْرِي، الدَّمَشْقِي، محدث الشام، ثقة، من مؤلفاته: «التاريخ»، (ت: ٢٨١ هـ). انظر: تاريخ دمشق ٣٥/١٤١، سير أعلام النبلاء ١٣/٣١١.

(٦) النشر ١/١٤٥، غاية النهاية ١/٤٠٥.

بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه».

مولده يوم عاشوراء، سنة ثلاث وسبعين ومئة، وتوفي في شوال سنة اثنتين وأربعين ومئتين / ، قال ابن الجزري^(١): «على الصواب».

وأما عاصم فأول روايته: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي، وكان عالماً عاملاً.

قال وكيع^(٢): «هو العالم الذي أحيا الله به قرنه»، ختم ثمانى عشرة ألف ختمه، أو^(٣) أربعاً وعشرين ألفاً في زاوية^(٤)، وخرج في صدره نورٌ ظن أنه برص حتى عرف، ومكث خمسين سنة لم يُفرش له فراش، مولده سنة خمس وتسعين، وتوفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومئة.

وثانيهما: أبو عمر، أو أبو داود، حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الغاضري الأسدي، كان ربيب عاصم، وأعلم أصحابه بقراءته. قال وكيع^(٥): «كان ثقة».

(١) النشر ١/١٤٥.

(٢) انظر: شرح طيبة النشر ١/٢٠١.

(٣) «أو» زيادة من: ح، ب، ف، د، ط، ن.

(٤) أي في زاوية من زوايا بيته، كما في أحاسن الأخبار ٤٥٤، وفي ف، ح، ر: «زاوية»، مكان: «زاوية»، وهو تصحيف.

(٥) انظر: ميزان الاعتدال ١/٥٥٩.

قال الذهبي^(١): «أما في^(٢) القراءة فثقة ضابطٌ، بخلاف حاله في الحديث» انتهى.

وقال ابن معين^(٣): «كان أقرأ من ابن عيَّاش»، ومولده سنة تسعين أو إحدى وتسعين، وتوفي سنة ثمانين ومئة. قال في النشر^(٤): «على الصحيح».

وأما حمزة فأول راوييه: أبو محمد خلف بن هشام البزار السابق ذكره^(٥).

وثانيهما: أبو عيسى خلاد بن خالد^(٦) الصيرفي الكوفي، وهو أضبُّ أصحابِ سُليم^(٧) كما قاله الداني^(٨).

(١) معرفة القراءة الكبار ١/١٤١، وانظر: ميزان الاعتدال ١/٥٥٨.

(٢) «في» إضافة من: س، وهي موافقة لمصدر النقل.

(٣) يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا، العَطْفاني، ثم المرِّي مولا هم، البغدادي، إمام الجرح والتعديل، كان حافظاً ثبناً متقناً، من مؤلفاته: «سؤالات في الجرح والتعديل»، (ت: ٢٣٣ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٤/١٧٧، سير أعلام النبلاء ١١/٧١.

(٤) النشر ١/١٥٦.

(٥) انظر: ص ١٨١.

(٦) وقيل: ابن عيسى، ويقال في كنيته: أبو عبد الله، الشيباني مولا هم، الأحول، إمام في القراءة ضابط محقق، (ت: ٢٢٠ هـ). انظر: معرفة القراءة الكبار ١/٤٢٢، غاية النهاية ١/٢٧٤.

(٧) سُليم بن عيسى بن سليم، ستأتي ترجمة المؤلف له في ص ٣١٣.

(٨) النشر ١/١٦٦.

وكان محققاً مجوّداً إماماً في القراءة، مولده سنة...^(١)، وتوفي سنة عشرين ومئتين.

وأما الكسائيُّ فأوّل راويِّه: أبو الحارثِ الليثُ بنُ خالدٍ^(٢) المروزيُّ، وكان من أجَلِّ أصحابِ الكسائيِّ، مولده...^(٣)، وتوفي سنة أربعين ومئتين. وثانيهما: أبو عمَرِ الدوريُّ السابقُ تعريفُه^(٤).

وأما أبو جعفر فراوياه: أولهما: عيسى بن وِزْدَانَ المدنيُّ الحِمْيَرِيُّ^(٥)، كان من قدماءِ أصحابِ نافعٍ، ومن أصحابِه في القراءةِ على أبي جعفر، ضابطاً محققاً، مولده...^(٦)، وتوفي في حدودِ سنةِ ستين ومئة.

وثانيهما: أبو الربيعِ سليمانُ بنُ مسلمِ بنِ جَمَّازٍ^(٧) - بالجيم والزاي -

(١) بياض في النسخ، قال ابن وهبان: «ولم أعلم لخلاد مولداً». أحاسن الأخبار ٣٦٤.

(٢) البغدادي، المقرئ، المقدم في أصحاب الكسائي، إمام حافظ ضابط، (ت: ٢٤٠ هـ).

انظر: تاريخ بغداد ١٣/١٦، معرفة القراء الكبار ١/٤٢٤، غاية النهاية ٢/٣٤.

وأما قول المؤلف: «المروزي»: فقال أبو عمرو الداني: «قد غلظ أحمد بن نصر في نسبه،

فقال: هو الليث بن خالد المروزي، وذلك رجل آخر...». انظر: معرفة القراء الكبار

١/٤٢٤. ونسب ابن الجزري الغلط في ذلك إلى الأهوازي أيضاً. غاية النهاية ٢/٣٤.

(٣) بياض في النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر.

(٤) انظر: ص ١٨٨.

(٥) أبو الحارث، إمام حاذق، وهو من جلة أصحاب نافع، (ت: في حدود ١٦٠ هـ). انظر:

معرفة القراء الكبار ١/٢٤٧، غاية النهاية ١/٦١٦.

(٦) بياض في النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر.

(٧) وقيل: سليمان بن سالم بن جمّاز، قال الذهبي: «وكان يضاهاه الإمام نافع بن أبي

نعيم»، (ت بعد: ١٧٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٩٣، غاية النهاية ١/٣١٥.

الزُّهْرِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمَدْنِي، وَكَانَ مَقْرَأً جَلِيلًا ضَابِطًا، يُقْصَدُ لِقْرَاءَةِ نَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ، مَوْلَدِهِ ... (١)، وَتُوفِيَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِئَةً.

وَأَمَّا يَعْقُوبُ فَرَاوِيَاهُ:

أَوْلُهُمَا: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُتَوَكِّلِ اللَّؤْلُؤِيُّ الْبَصْرِيُّ، عُرِفَ بِرُؤَيْسٍ (٢)، وَهُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ يَعْقُوبَ، كَمَا قَالَ الدَّانِيُّ (٣).

[كَانَ] (٤) إِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، ضَابِطًا مَشْهُورًا، مَوْلَدِهِ سَنَةَ ... (٥)، وَتُوفِيَ

سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ بِالْبَصْرَةِ.

وِثَانِيهِمَا: أَبُو الْحَسَنِ رَوْحُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ بَنِي مُسْلِمِ الْهُذَلِيِّ مَوْلَاهُمْ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ (٦)، وَكَانَ ضَابِطًا مَشْهُورًا مِنْ أَجْلِ أَصْحَابِ يَعْقُوبَ وَأَوْثَقَهُمْ.

رَوَى / عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧). تُوْفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ

[٢/٦٦]

وَمِئَتَيْنِ.

(١) بياض في النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر.

(٢) محمد بن المتوكل، مقرئ حاذق، (ت: ٢٣٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٢٨، غاية النهاية ٢/٣٤.

(٣) انظر: غاية النهاية ٢/٢٣٤.

(٤) زيادة من النشر ١/١٨٦.

(٥) بياض في النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر.

(٦) كان صدوقاً متقناً مجوداً، (ت: ٢٣٤ أو ٢٣٥ هـ)، وقيل: غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٩/٢٤٦، معرفة القراء الكبار ١/٤٢٧، غاية النهاية ١/٢٨٥.

(٧) صحيح البخاري، ك: بدء الخلق، ب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، برقم: ٣٢٥١، قال الحافظ ابن حجر: «وليس لروح بن عبد المؤمن في البخاري سوى هذا الحديث الواحد». فتح الباري ٦/٣٢٦.

وَأَمَّا خَلْفٌ: فأول رَؤْيِيه: إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عبدِ اللَّهِ المَرْوزِيِّ ثم البغداديُّ^(١) ورَاقُ خَلْفٌ، وكان ثقةً عارفاً بالقراءة ضابطاً لها منفرداً برواية اختيارِ خَلْفٍ. مولده سنة...^(٢)، وتوفي سنة ست وثمانين ومئتين.

وثانيهما: أبو الحسن إدريسُ بن عبد الكريم البغداديُّ الحدَّادُ^(٣)، وكان ثقةً مُتَقَنًا ضابطاً.

وقال الدارقطني^(٤): «فوق الثقة بدرجة».

مولده سنة ١٩٩ هـ^(٥)، وتوفي يومَ عيدِ الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومئتين، عن ثلاث وتسعين سنةً.

وأما ابنُ محيصنٍ فمِنْ رِوَايَتِي البَرْيِ السابق.

وأبي الحسنِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ أيوبَ بنِ الصَّلْتِ البغداديِّ، المعروف بابنِ شَبُوذٍ، وكان إماماً شهيراً وأستاذاً كبيراً صالحاً.

وكان يرى جوازَ القراءةِ بما صحَّ سنُّده، وإن خالفَ رسمَ المصحفِ، وعُقِدَ له بسبب ذلك مجلسٌ، ولم يُعَدَّ أحدٌ ذلك قادحاً في روايته، ولا

(١) أبو يعقوب، (ت ٢٨٦ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٣٨٤، غاية النهاية ١/ ١٥٥.

(٢) بياض في النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر.

(٣) قال الإمام الذهبي: «أقرأ الناس ببغداد، ورُحِلَ إليه من البلاد؛ للإتقان وعلو الإسناد»،

(ت: ٢٩٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٩٩، غاية النهاية ١/ ١٥٤.

(٤) سؤالات حمزة للدارقطني ١٧٦، رقم الترجمة: ٢٠٣.

(٥) ش: «سنة ١٧٩ هـ»، والمثبت هو الصواب.

وَصَمَّةٌ فِي عَدَالَتِهِ، وَمَوْلَدُهُ...^(١)، وَتُوفِي فِي صَفَرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِئَةً عَلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا الْيَزِيدِيُّ فَمَنْ رَوَاتِي: سَلِيمَانَ بْنِ الْحَكَمِ^(٢)، وَأَحْمَدَ بْنَ فَرِحٍ^(٣) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَكَانَ ثِقَّةً ضَابِطاً جَلِيلاً عَالِماً بِالتَّفْسِيرِ، وَمِنْ ثَمَّ عُرِفَ بِالمُفَسِّرِ، قرأ على الدُّورِي بِجَمِيعِ مَا عِنْدَهُ مِنَ القَرَاءَاتِ، وَعَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَاقِدٍ^(٤).

وَمَوْلَدُهُ^(٥) سَنَةَ...^(٦)، وَتُوفِي فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِئَةً وَقَدْ قَارَبَ التَّسْعِينَ.

(١) بياض في النسخ، ولم نقف على تاريخ ولادته فيما اطلعنا عليه من مصادر.

(٢) سليمان بن أيوب بن الحَكَم، أبو أيوب، الخياط، البغدادي، يعرف بصاحب البصري، من جِلَّةِ المُقَرَّبِينَ، ثِقَّة، (ت: ٢٣٥ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٩١، غاية النهاية ٣١٢/١.

(٣) ابن جبريل، أبو جعفر، البغدادي، الضرير، المقرئ، المفسر، كان عالماً بالقرآن واللغة والتفسير، (ت: ٣٠٣ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٩٥، توضيح المشتبه ٧/ ٦٤، طبقات المفسرين للدودي ١/ ٦٣. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ٢٤٤.

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبيد الله بن واقد، أبو مسلم، الواقدي، المؤدب، البغدادي، المقرئ، قال عنه ابن معين: «أحفظ لكتاب عباس بن الفضل في القراءات من أبي موسى الهروي». انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٢٦٥، غاية النهاية ١/ ٣٨١.

(٥) أي: مولد أحمد بن فرح.

(٦) بياض في النسخ.

وأما الحسنُ البصريُّ فمن روايتي أبي نُعيم شُجاع بن أبي نصرِ البُلخي^(١)،
والدُّوريِّ أبي عمر السابق.

وأما الأعمشُ فراويه: الإمام أبو العباس الحسنُ بن سعيد^(٢) المَطَّوعيُّ،
وكان إماماً في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها ثقةً، رَحَلَ فيها إلى الأقطار،
وسكن إصطخَر^(٣)، وأثنى عليه الإمام الحافظ أبو العلاء الهَمَداني^(٤)
وغيره.

ومولده...^(٥)، وتوفي سنةً إحدى وسبعين وثلاثمئة، وقد جاوزَ المئةَ
سنةً.

(١) ثم البغدادي، الزاهد العابد، المقرئ، وثقه أبو عبيد وجماعة، (ت: ١٩٠ هـ). انظر:
تهذيب الكمال ١٢/٣٨١، غاية النهاية ١/٣٢٤.

والبُلخي: بفتح الباء الموحدة، وسكون اللام، وآخرها الخاء المعجمة، نسبة إلى بلدة
«بلخ» من بلاد خراسان، فتحها الأحنف بن قيس. انظر: الأنساب ١/٣٨٨، معجم
البلدان ١/٤٧٩.

(٢) ابن جعفر، العبَّاداني، البصري، نزيل إصطخَر، المقرئ، اعتنى بهذا الفن ورحل فيه
حتى صار أسند أهل زمانه، من مؤلفاته: «معرفة اللامات»، (ت: ٣٧١ هـ). انظر:
معرفة القراء الكبار ٢/٦١٣، غاية النهاية ١/٢١٣.

والبَّاداني: نسبة إلى «عَبَّادان»، بليدة بنواحي البصرة في وسط البحر. الأنساب
١٢٢/٤.

(٣) بلدة بفارس. انظر: معجم البلدان ١/٢١١.

(٤) انظر: غاية النهاية ١/٢١٣.

(٥) بياض في النسخ.

والثاني: أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنبُوذِي الشَّطَوِي^(١)، وكان من كبار أئمة القراءة مع العلم بالتفسير ووجوه القراءة، حتى كان يحفظُ خمسين ألف بيتٍ شاهداً للقراءات. وممن أثنى عليه الحافظُ أبو عمرو الداني^(٢). واختصَّ بابن شنبوذٍ حتى نُسبَ إليه، وجال في البلاد، وأكثر الأخذ عن الأئمة، وطال عمره فانفرد بالعلو. انتهى.

ثم إن لكل واحدٍ من هؤلاء الرواة الثمانية والعشرين طريقين، ولكل طريق طريقان مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطُّرُق، ويتشعب عنهم من الفرق.

(١) البغدادي، غلام ابن شنبوذ، من أئمة هذا الشأن المشهورين، (ت: ٣٨٨ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١/ ٢٧١، معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٤٠، غاية النهاية ٢/ ٥٠. والشَّنبُوذِي: بفتح الشين المعجمة والنون، وضم الباء الموحدة، نسبة إلى: «شنبوذ»، جدَّ أبي الحسن ابن شنبوذ المقرئ المشهور، وإنما قيل لأبي الفرج: «الشنبوذِي»، و«غلام ابن شنبوذ»، لملازمته أبا الحسن وتلمذه عليه حتى عُرف به. وجعله السمعاني بالذال المهملة، والمشهور الذي عليه سائر كتب التراجم: «بالذال المعجمة». انظر: الأنساب ٣/ ٤٦٠، اللباب ٢/ ٢١١، تاج العروس ٥/ ٣٧٧ (شنبذ).

والشَّطَوِي: بفتح الشين المعجمة والطاء المهملة، بعدهما واو، نسبة إلى جنس من الثياب، يقال لها: الشَّطَوِيَّة ويبيعها، وهي منسوبة إلى: «شط»، من أرض مصر. انظر: الأنساب ٣/ ٤٢٨، اللباب ٢/ ١٩٦.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤١٩.

فأما / قالونُ فَمِنْ طريقتين، الأولى: طريق أبي جعفر محمد بن هارون الرَّبَعِيّ البغداديّ، المعروف بأبي نَشِيْط^(١) -بفتح النون وكسر الشين المعجمة، بعدها تحتيّة ساكنة وطاء مهملة-، وكان ثقةً ضابطاً محققاً، وتوفي سنة ثمانٍ وخمسين ومئتين.

والثانية: طريق أبي الحسن علي بن يزيد الحُلوانيّ^(٢) -بضم الحاء المهملة وسكون اللام-، وكان إماماً في القراءات ضابطاً متقناً ثقةً، وتوفي سنة خمسين ومئتين.

فأما أبو نَشِيْطٍ فَمِنْ طريقتين، أحدهما^(٣): طريق أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُوَيان -بضمّ الموحدة وواو ساكنة وياءٍ آخر الحروف- البغدادي القطّان الحربيّ^(٤)، وكان ثقةً كبيراً ضابطاً، وُلِدَ سنة ستين ومئتين، وتوفي سنة أربع وأربعين وثلاثمئة.

(١) من جِلَّةِ القُرَّاء، ومن حفاظ الحديث الرَّحَّالين، (ت: ٢٥٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٣٢٤، غاية النهاية ٢/٢٧٢.

(٢) هكذا وقع في النسخ: «علي بن يزيد»، وصوابه: «أحمد بن يزيد» كما في مصادر ترجمته. وهو: أحمد بن يزيد بن أزداد -ويقال: يَزْدَاد- الصَّفَّار، المقرئ، من كبار الأعلام المُجَوِّدين، وبخاصة في قراءة قالون وهشام، (ت: ٢٥٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٣٧، غاية النهاية ١/١٤٩. والحُلوانيّ: نسبة إلى بلدة «حُلوان»: بلدة كبيرة، وهي آخر حدِّ العراق مما يلي الجبال. انظر: الأنساب ٢/٢٤٧، معجم البلدان ٢/٢٩٠.

(٣) استعمل المصنف لغتي التذكير والتأنيث في لفظة «الطريق».

(٤) مقرئ أهل بغداد في وقته، حافظ مشهور، (ت: ٣٤٤ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٢٩٨، معرفة القراء الكبار ٢/٥٧٥، غاية النهاية ١/٧٩.

وثانيهما: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ سعيد بن الحسن بن ذُوأَبَةِ البغدادي القزَّاز^(١)، وكان مقرئاً ثقةً متقناً محققاً ضابطاً، وتوفي قبيل الأربعين وثلاثمئة.

وأما الحُلوانِيُّ فمن طريقين، أحدهما: طريقُ أبي الحسن^(٢) بن العباسِ ابنِ أبي مَهْران^(٣) الجمَّال بالجيم، وكان ثقةً مقرئاً حاذقاً، وتوفي سنة تسع وثمانين ومئتين، وثانيهما: طريقُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ الهيثمِ البغدادي^(٤)، وكان^(٥) ثقةً محققاً ضابطاً متقناً، وتوفي في حدودِ سنةِ أربعين^(٦) ومئتين.

- (١) المعروف بابن ذُوأَبَةِ، من جِلَّةِ أهلِ الأداء، ضابط مشهور ثقة، (ت: قبل ٣٤٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٨٥، غاية النهاية ١/ ٥٤٣. والقزَّاز: بفتح القاف والزاي المشددة، نسبة إلى بيع القزِّ وعمله. انظر: الأنساب ٤/ ٤٩١.
- (٢) كذا وقع في النسخ: «أبي الحسن بن العباس»، والصواب: أبو علي الحسن بن العباس، فلعله سقطت كلمة «علي»، وبها يستقيم الكلام.
- (٣) الحسن بن العباس بن أبي مهران، أبو علي، الرازي، كان إليه المنتهى في الضبط والتحرير، (ت: ٢٨٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٦٣، غاية النهاية ١/ ٢١٦.
- (٤) أبو جعفر، كان قِيماً برواية قالون، ضابطاً لها ولغيرها، (ت: في حدود ٢٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ١٩٧.

(٥) زيادة من: د، وكذا في المطبوعة.

- (٦) كذا وقع في النسخ: «في حدود أربعين ومئتين»، وفي غاية النهاية: «٢٩٠ هـ»، وكذا في النشر ١/ ١١٤، وهو الصواب. ولعل المؤلف -القسطلاني- انتقل بصره إلى وفاة أبي يعقوب الأزرق في «النشر»؛ إذ ذكر ابن الجزري وفاة ابن الهيثم «في حدود التسعين ومئتين» قبل سطر من ذكر وفاة الأزرق «في حدود سنة أربعين ومئتين»، فلعله نقل وفاة الأزرق بدلاً من وفاة ابن الهيثم، والله أعلم.

وأما ابن بُويانَ فَمِنْ سَبْعِ طَرِيقٍ: الأُولَى: طَرِيقُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ^(١) عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِئِيَّةِ» كَالْتِيسِيرِ^(٢).

الثَّانِيَّةُ: طَرِيقُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَبَّابِ^(٣) عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ «الْهُدَايَةِ»^(٤) وَ«الْكَافِي»^(٥).

الثَّلَاثَةُ: طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ^(٦) بْنِ مِهْرَانَ عَنْهُ مِنْ «الْغَايَةِ»^(٧) لَهُ وَ«الْكَامِلِ»^(٨) لِلْهَذَلِيِّ.

الرَّابِعَةُ: طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَلَّافِ^(٩) عَنْهُ مِنْ «الْمُسْتَنْبِرِ»^(١٠) لِابْنِ سِوَارٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ.

(١) ابن عبد الرحمن، أبو إسحاق، البغدادي، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٢١ / ١.

(٢) التيسير ١٠.

(٣) أبو علي، البزار، البغدادي، المقرئ، كان ثقة فهماً بعلم القرآن. انظر: تاريخ بغداد ٤٢٢ / ٧، غاية النهاية ٢٣١ / ١.

(٤) انظر: النشر ٩٩.

(٥) انظر: الكافي ٣٠.

(٦) في ر، م، ح، س، ن، ط، ف، غ: «أحمد بن نصر»، وليس صحيحاً؛ لأن ابن مهران اسمه: أحمد بن الحسين.

(٧) الغاية في القراءات العشر ٥١-٥٢.

(٨) الكامل (خ) ٤٦ / أ.

(٩) علي بن محمد بن يوسف، أبو الحسن، ابن العلاف، البغدادي، المقرئ، من كبار أئمة الأداء، ثقة، (ت: ٣٩٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٨٨، غاية النهاية ٥٧٧ / ١.

(١٠) المستنبر ٢٣٦ / ١.

الخامسة: طريق إبراهيم الطبري^(١) عنه من «المستير».
 السادسة: طريق أبي بكر أحمد بن نصر^(٢) الشذائي - بفتح الشين والذال
 المخففة^(٣) المعجمتين وبعد الألف همزةً-، مقرأ البصرة عنه من طريقين:
 الحَبَّازي^(٤) من «الكامل»^(٥)، والكَارِزِيني^(٦) من ثلاثِ طريقٍ: من «تلخيص»

(١) إبراهيم بن أحمد بن محمد، أبو إسحاق، الطَّبْرِي، البغدادي، المالكي، ثقة مشهور،
 أمَّ الناس في المسجد الحرام أيام الموسم، (ت: ٣٩٣ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٦/ ١٩،
 معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٨١.

(٢) ابن منصور، أبو بكر، البصري، أحد القراء المشهورين، معروف بالضبط والإتقان،
 بصير بالعربية، (ت: ٣٧٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦١٦، بغية الوعاة
 ١/ ٣٩٤. والشذائي: نسبة إلى «شذا» قرية بالبصرة. انظر: الأنساب ٣/ ٤١٠.

(٣) «المخففة» سقطت من: ش، ف، ح.

(٤) علي بن محمد بن الحسن، أبو الحسين، الجُرْجَانِي، نزيل نيسابور، وشيخ القراء بها،
 إمام مشهور، تخرَّج به خَلْقٌ كثير، (ت: ٣٩٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧١٤،
 غاية النهاية ١/ ٥٧٧. ووقع في مصادر ترجمته: «أبو الحسن»، وأثبتناه على الصواب،
 وسيأتي تحقيق القول في كنيته في ص ٢٩١ حاشية (١).

والحَبَّازِيُّ: بفتح الحاء، وتشديد الباء: نسبة إلى الحُبْزِ عملِه أو بَيْعِه. انظر: اللباب
 ١٧/ ٤١٧.

(٥) الكامل (خ) ٤٦/ أ.

(٦) محمد بن الحسين بن محمد، أبو عبد الله، الفارسي، المجاور بمكة، إمام مقرأ، انفرد
 بعلو الإسناد في وقته، قال أبو حيان: «لا يُسأل عن مثله»، (ت: بعد ٤٤٠ هـ بقليل).
 انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٥٦، غاية النهاية ٢/ ١٣٢. وهو منسوب إلى «كارزين»:
 بلدة بفارس. انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٢٨.

أبي معشر^(١)، ومن «مُبْهَج» سِبْطُ الخياط^(٢)، ومن طريق^(٣) أبي الكرم^(٤)، فهذه أربعُ طُرُقٍ للشَّدائِي.

السابعة: طريقُ أبي أحمد الفَرَضِي^(٥) عنه من سبعِ طرقٍ:

الأولى: طريقُ أبي الحسين الفارسي^(٦) عنه من «التجريد»^(٧).

والثانية: طريقُ المالكي عنه من «الروضة»^(٨) له، ومن كتاب «الكافي»^(٩).

والثالثة: طريقُ الطُرَيْثِي^(١٠) عنه من «التلخيص» لأبي معشر^(١١).

(١) لم نجد في «تلخيصه» هذا الطريق في رواية قالون، ولعل في المطبوع سقطاً.

(٢) المبهج ١/٦٨.

(٣) ش: «طرق»، والمثبت من النسخ، وهو موافق للنشر.

(٤) المصباح (خ): ١٨، وانظر: النشر ١/١٠٠.

(٥) عبيد الله بن محمد بن أحمد، البغدادي، المقرئ، كان ثقة ورِعاً، (ت: ٤٠٦ هـ). انظر:

تاريخ بغداد ١٠/٣٨٠، غاية النهاية ١/٤٩١.

(٦) في ط، ح: «الحسن»، والمثبت هو الصواب.

(٧) التجريد ٩٧.

(٨) الروضة ١/١٣٣.

(٩) الكافي ٣٠.

(١٠) علي بن الحسين بن زكريا، أبو الحسن، الصوفي، شيخ مقرئ. انظر: غاية النهاية

١/٥٣٣، النشر ١/١٠٠. وهو منسوب إلى «طُرَيْثِي» ناحية كبيرة من نواحي نيسابور.

انظر: الأنساب ٤/٦٥.

(١١) لم نجد في «التلخيص في القراءات الثمان» الطريق المذكورة.

والرابعة: طريق أبي علي العطار^(١) عنه.
والخامسة: طريق أبي الحسن الخياط عنه، كلاهما^(٢) من كتاب
«المستنير»^(٣).

والسادسة: طريق غلام الهَرَّاس^(٤) عنه من «كفاية» أبي العز^(٥).
والسابعة: طريق أبي بكر الخياط^(٦) من ثلاثة طرق، من «المصباح»^(٧)،
ومن «غاية الاختصار»^(٨)، و«الكفاية»^(٩)، فهذه ثلاثة وعشرون طريقاً عن
ابن بويان.

(١) الحسن بن علي بن عبد الله، البغدادي، المؤدّب، المعروف بالأقرع، المقرئ، شيخ
جليل ماهر، قال الخطيب: «لم يكن به بأس»، (ت: ٤٤٧ هـ). انظر: تاريخ بغداد
٣٩٢/٧، غاية النهاية ١/٢٢٤.

(٢) يعني الرابعة والخامسة.

(٣) المستنير ١/٢٣٧.

(٤) الحسن بن قاسم بن علي، أبو علي، الواسطي، المعروف بـغلام الهَرَّاس، شيخ القراء،
ومُسْنِدِ العراق، كان شيخاً صالحاً وقوراً، (ت: ٤٦٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار
٨١٣/٢، غاية النهاية ١/٢٢٨.

(٥) الكفاية الكبرى: ٣٣.

(٦) محمد بن علي بن محمد، البغدادي، الخياط، مُسْنِدِ القُرَّاء في عصره، إمام ثقة،
صالح عابد، (ت: ٤٦٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٨١١، غاية النهاية
٢/٢٠٨.

(٧) المصباح (خ): ١٨.

(٨) غاية الاختصار ١/٩١.

(٩) يعني: «الكفاية في القراءات الست» لسبط الخياط، انظر: النشر ١/١٠١.

وَأَمَّا الْقَزَّازُ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ: الْأُولَى: طَرِيقُ صَالِحِ بْنِ إِدْرِيسَ^(١) عَنْهُ، مِنْ

ثَمَانِ طَرِيقٍ / :

أَحَدُهَا: طَرِيقُ أَبِي سَعِيدِ خَلْفِ بْنِ غُصْنِ الطَّائِيِّ^(٢) مِنْ «الشَّاطِئِيَّةِ»^(٣).

وِثَانِيهَا: طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونٍ مِنْ «التَّذَكْرَةِ»^(٤).

وِثَالْتُهُا: ابْنُ سَفْيَانَ مِنْ ثَلَاثِ طَرِيقٍ: مِنْ «الْهَادِي»^(٥)، وَ«الْهَدَايَةِ»^(٦)،

وَ«تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ»^(٧).

وَرَابِعُهَا: مَكِّيٌّ مِنْ كِتَابِ «التَّبَصْرَةِ»^(٨).

وَخَامِسُهَا: ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ^(٩) مِنْ «الْإِعْلَانِ»^(١٠).

(١) ابن صالح، أبو سهل، الوَرَّاق، البغدادي، نزيل دمشق، أحدُ الحُدَّاق، برع في القراءات وعللها،

وكان صالحاً ناسكاً، (ت: ٣٤٥ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٨٩، غاية النهاية ١/ ٣٣٢.

(٢) أبو سعيد، القُرطبي، تصدَّر للإقراء بقرطبة وغيرها، (ت: ٤١٧ هـ). انظر: الصلة

١/ ١٦٦، غاية النهاية ١/ ٢٧٢.

(٣) انظر: النشر ١/ ١٠١.

(٤) التذكرة ١/ ١٦.

(٥) الهادي (خ): ٢/ أ.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٠١.

(٧) انظر: النشر ١/ ١٠١.

(٨) التبصرة ٣٥.

(٩) أحمد بن سليمان بن أحمد، أبو جعفر، الكُتامي، الأندلسي، الطَّنْجِي، مُسْنِدُ الْقُرَّاءِ

بِالْأَنْدَلُسِ، عُمَرُ، (ت: ٤٤٦ هـ). انظر: الصلة ١/ ٨٨، معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٥٩.

وَالْكُتَامِيُّ: نَسَبَةٌ إِلَى: «كُتَامَةَ»، قَبِيلَةٌ مِنَ الْبَرْبَرِ. انظر: الأنساب ٥/ ٣١.

(١٠) انظر: النشر ١/ ١٠١.

وسادسها: ابن نَفِيس^(١) من «التجريد»^(٢).

وسابعها: الطَّلَمَنَكِي^(٣) من «الروضة»^(٤).

وثامنها: ابن هاشم^(٥) من «الكامل»^(٦).

الثانية: من طريقي القَزَّاز، طريق الدارَقَطْنِي^(٧) الحافظ أبي الحسن علي ابن عمر بن أحمد بن مهدي. فهذه أحد عشر طريقاً عن القَزَّاز، وأربعة وثلاثون طريقاً لأبي نَشِيطٍ.

وأما ابن أبي مَهْرَانَ عن الحُلْوَانِيِّ عن قالون فَمِنْ خَمْسِ طَرِيقٍ:

الأولى: طريقُ ابنِ شَنْبُوذٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَبُو أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الحسين بن حَسَنُونِ السَّامَرِيِّ^(٨) عن ابنِ شَنْبُوذٍ مِنْ أَرْبَعِ طَرِيقٍ:

(١) أحمد بن سعيد بن أحمد، أبو العباس، الطَّرابُلُسي الأصل، ثم المصري، المعروف: بابن نفيس، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وكان عالي الإسناد، (ت: ٤٥٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام ١٠ / ٣٥، غاية النهاية ٢ / ٦٣٣.

(٢) التجريد ٩٦.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله، تقدّم.

(٤) انظر: النشر ١ / ١٠٢.

(٥) أحمد بن علي بن هاشم، أبو العباس، تاج الأئمة، المصري، المقرئ، قال أبو عمرو الأندلسي: «هو أحفظ مَنْ لَقِيت لاختلاف القراء وأخبارهم»، (ت: ٤٤٥ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٧٧١، غاية النهاية ١ / ٨٩.

(٦) الكامل (خ) ٤٦ / ب.

(٧) انظر: النشر ١ / ١٠٢.

(٨) البغدادي، نزيل مصر، اللغوي، مسند القراء بالديار المصرية في زمانه، على كلام فيه،

(ت: ٣٨٦ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩ / ٤٤٢، معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٤.

أولها: طريقُ فارسِ بنِ أحمدَ^(١) من كتاب «التجريد»^(٢)، وقرأ بها الدانيُّ على فارسٍ^(٣).

وثانيها: طريقُ ابنِ نَفيْسٍ من «تلخيص العبارات»^(٤)، ومن كتاب «التجريد»^(٥).

وثالثها: الطَّرْسوسِي^(٦) من «المجتبى»^(٧).

ورابعها: الخَزْرَجِيُّ^(٨) من «القاصد»^(٩).

فهذه ستُّ طرقٍ للسَّامِرِيِّ.

والسَّامِرِيُّ: نسبة إلى: «سَامَرَاءَ» لغة في «سُرَّ من رأى» مدينة بين بغداد وتكريت على نهر دجلة. انظر: الأنساب ٢٠٢/٣، معجم البلدان ١٧٣/٣. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ٢٣٧.

(١) ابن موسى، أبو الفتح، الحِمَصي، نزيل مصر، الضرير، المقرئ، أحد أئمة هذا الشأن حفظاً وضبطاً، من مؤلفاته: «المُنشأ في القراءات الثماني»، (ت: ٤٠١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧١٧/٢، غاية النهاية ٥/٢.

(٢) التجريد ٩٨.

(٣) جامع البيان (خ) ١/٣٨.

(٤) انظر: النشر ١/١٠٢.

(٥) التجريد ٩٨.

(٦) هو: عبد الجبار بن أحمد، تقدّم.

(٧) انظر: النشر ١/١٠٣.

(٨) هو: عبد الرحمن بن الحسن، تقدّم.

(٩) انظر: النشر ١/١٠٣.

ثانيهما: عن ابن سَنَبُودَ طَرِيقِ الْمُطَوِّعِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ: طَرِيقِ الشَّرِيفِ^(١) مِنْ «المبهج»^(٢)، وَالْمَالِكِيِّ^(٣) مِنْ «التجريد»^(٤)، فَتَحَصَّلَ ثَمَانِ طَرِيقٍ لِابْنِ سَنَبُودَ.

الثانية: عن ابن أَبِي^(٥) مِهْرَانَ، طَرِيقُ ابْنِ مَجَاهِدٍ مِنْ كِتَابِ «السبعة»^(٦) لَهُ.

الثالثة: عن ابن أَبِي^(٧) مِهْرَانَ، طَرِيقُ النَّقَّاشِ^(٨) عَنْهُ مِنْ تِسْعِ طَرِيقٍ:

(١) عبد القاهر بن عبد السلام بن علي، أبو الفضل، الهاشمي، العبَّاسي، المكي، المقرئ، نقيب الهاشمين بمكة، وكان مُحَقِّقًا ضابطاً للروايات، (ت: ٤٩٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٥٧، غاية النهاية ١/ ٣٩٩.

(٢) المبهج ١/ ٨٠.

(٣) إبراهيم بن إسماعيل بن غالب، أبو إسحاق، المصري، المعروف بابن الخياط، المالكي، شيخ مقرئ مشهور. انظر: غاية النهاية ١/ ١٠.

(٤) التجريد ٩٨.

(٥) المثبت من: ن، ف، ح، وهو الصواب وفي سائر النسخ: «ابن مهران».

(٦) السبعة ٨٨.

(٧) المثبت من: ن، ف، ح، وهو الصواب وفي سائر النسخ: «ابن مهران».

(٨) محمد بن الحسن بن محمد، أبو بكر، الموصلي، النَّقَّاش، نزيل بغداد، إمام مقرئ، مفسِّر، على ضعف فيه، (ت: ٣٥١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٧٨، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٣١. وستأتي ترجمة المؤلف له في ص ٢٣٠.

أولها: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ عمرِ الحَمَّامي (١) من إحدى عشرة طريقاً: أبو علي المالكيُّ من «روضته» (٢)، وأحمد بن علي بن هاشم، والحسين (٣) بن أحمد الصَّفَّار (٤) من «الروضة» للمعدَّل (٥)، وأبي علي الحسن العطار، وأبي علي الحسن بن الشَّرْمَقاني (٦)، وأبي الحسن علي بن الخياط من «جامعه» (٧)، ومن «المستنير» (٨)، وأبي علي غلام

(١) البغدادي، مقرئ أهل بغداد ومُحدِّثهم في وقته، قال الخطيب: «كان صادقاً، ديناً، فاضلاً... تفرد بأسانيد القراءات وعلوِّها في وقته»، (ت: ٤١٧ هـ).
انظر: تاريخ بغداد ١١ / ٣٢٩، معرفة القراء الكبار ٢ / ٧٠٩. والحَمَّامي: بفتح الحاء وتشديد الميم، نسبة إلى الحَمَّام الذي يغتسل فيه الناس. انظر: الأنساب ٢ / ٢٥٥.

(٢) الروضة ١ / ١٣٤.

(٣) في ط، م، ر: «الحسن»، والمثبت هو الصواب.

(٤) أبو عبد الله، قرأ على أبي الحسن الحَمَّامي، قرأ عليه الشريف موسى المعدَّل. انظر: غاية النهاية ١ / ٢٣٨.

(٥) روضة المعدل (خ) ١٦ / أ.

(٦) الحسن بن أبي الفضل، المقرئ، المُؤدَّب، قال الخطيب: «كان من العالمين باختلاف القراءات ووجوهها... وكان صدوقاً»، (ت: ٤٥١ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٠٢، معرفة القراء الكبار ٢ / ٧٨٦. وهو منسوب إلى «شَرْمَقان» بلدة بنو احبي نيسابور. انظر: الأنساب ٣ / ٤٢١.

(٧) انظر: النشر ١ / ١٠٣.

(٨) المستنير ١ / ٢٣٤.

الهَرَّاس من «الإرشاد»^(١)، و«الكفاية»^(٢)، وأبي بكر الخياط من «غاية الاختصار»^(٣)، ومن «الكفاية» في الست^(٤)، وأبي الخطاب أحمد بن علي^(٥) الصُّوفيِّ. ورزق الله بن عبد الوهاب^(٦) التميميِّ، وأبي الحسين^(٧) الفارسيِّ^(٨)، كلُّهم عن الحَمَّاميِّ^(٩).

وثانيها عن النقَّاش: طريق العَلَوِيِّ^(١٠) من كتابي أبي العز^(١١).

(١) إرشاد المبتدي: ١٢٦.

(٢) الكفاية الكبرى: ٣٣.

(٣) غاية الاختصار ١/ ٩٠.

(٤) انظر: النشر ١/ ١٠٣.

(٥) ابن عبد الله، البغدادي، من شيوخ الإقراء ببغداد، من مؤلفاته: «قصيدة في عدد الآي»، (ت: ٤٧٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٥٥، غاية النهاية ١/ ٨٥.

(٦) ابن عبد العزيز، أبو محمد، البغدادي، الحنبلي، كان إماماً فقيهاً محدثاً مفسراً لغويّاً، واعظاً، (ت: ٤٨٨ هـ). انظر: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٠، معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٤٢.

(٧) في النسخ: «أبو الحسن»، والصواب المثبت، كما في مصادر ترجمته، وسبق للمؤلف تكيته بأبي الحسين.

(٨) الجامع (خ) ٢/ ب.

(٩) وجملتها ست عشرة طريقاً عن الحَمَّاميِّ كما في النشر ١/ ١٠٤.

(١٠) عبد الله بن الحسين بن محمد، أبو محمد، الشريف، العلوي، الحنبلي، إمام الجامع الغربي بواسط، مقرئ ضابط معروف. انظر: غاية النهاية ١/ ٤١٧.

(١١) إرشاد المبتدي: ١٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٣.

وثالثها عنه: طريقُ الشريف أبي القاسم الزَّيْدِيَّ^(١) من «التلخيص» لأبي معشر^(٢).

ورابعها عنه: طريقُ السَّعِيدِيَّ^(٣) من «التجريد»^(٤).

وخامسها عنه: إبراهيمُ الطبريُّ من «المستنير»^(٥) من طريقَي أبي عليِّ العطار، وأبي عليِّ الشَّرْمَقَانِي.

وسادسها عنه: ابن العَلَّافِ من «المستنير»^(٦) أيضاً.

وسابعها عنه: النَّهْرَوَانِيُّ^(٧) من طريقَي أبي عليِّ العطار من «المستنير»^(٨)

(١) علي بن محمد بن علي، العلوي، الحرَّاني، الحنبلي، المقرئ، كان ثقة عالماً ضابطاً، (ت: ٤٣٣ هـ). وهو منسوب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٤٤، غاية النهاية ١/ ٥٧٢.

(٢) التلخيص في القراءات الثمان ٨٩.

(٣) علي بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن، الرازي، نزيل شيراز، المقرئ، له مؤلف في «القراءات الثمان»، (ت: في حدود ٤٠٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٩٩، غاية النهاية ١/ ٥٢٩.

(٤) التجريد ٩٧.

(٥) المستنير ١/ ٢٣٣.

(٦) المستنير ١/ ٢٣٣.

(٧) عبد الملك بن بكران بن عبد الله، أبو الفرج، القَطَّان، من جِلَّة المقرئين، ثقة، له مصَنَّف في القراءات، (ت: ٤٠٤ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٤٣١، معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٠٠. وهو منسوب إلى «النهروان» بُلَيْدَة قديمة على أربعة فراسخ من دجلة. انظر: الأنساب ٥/ ٥٤٤.

(٨) المستنير ١/ ٢٣٤.

/ وأبي عليّ الواسطي من «الإرشاد»^(١)، و«الكفاية الكبرى»^(٢).
 وثامنها: الشَّنْبُوذِي من «المبهج»^(٣).
 وتاسعها: ابنُ الفَحَّامِ البَغْدَادِيُّ^(٤) من «الإرشاد»^(٥)، و«الكفاية الكبرى»^(٦)،
 فتحصَّل للنقاش تسعٌ وعشرون طريقاً.
 الرابعة عن ابن أبي^(٧) مِهْرَانَ: طريقُ أبي بكر أحمد بن حمَّاد الثَّقَفِي
 المُنْقِي^(٨) المعروف بصاحبِ المِشْطَاحِ^(٩) من أربعِ طرقٍ:
 أولها: طريقُ أبي عليّ البَغْدَادِي.
 وثانيها: طريقُ الشَّنْبُوذِي عنه من طريقين: «المبهج»^(١٠)، و«الكامل»^(١١).

(١) إرشاد المبتدي ١٢٥-١٢٦.

(٢) الكفاية الكبرى: ٣٣.

(٣) المبهج ٧٩/١.

(٤) هو: الحسن بن محمد بن يحيى، ستأتي ترجمته في ص ٢٣٤.

(٥) إرشاد المبتدي ١٢٦.

(٦) الكفاية الكبرى: ٣٣.

(٧) المثبت من: م، ط، ن، ف، وهو الصواب وفي سائر النسخ: «ابن مهران».

(٨) نسبة إلى من ينقي الحنطة. انظر: الأنساب ٣٩٨/٥.

(٩) البغدادي، من قُراء بغداد في زمانه، وكان حاذقاً في رواية الحلواني عن قالون.

انظر: معرفة القراء الكبار ٥٦٠/٢، غاية النهاية ٥١/١. ولم نقف على نسبة صاحب

المشطاح إلى أي شيء، لكن ذكر السمعاني في الأنساب ٣٠٤/٥: «المِشْطَاحِي»،

وقال: «هذه النسبة إلى...» ثم وجد بياض في أصول الأنساب! فالله أعلم.

(١٠) المبهج ٧٩/١.

(١١) الكامل (خ) ٤٦/ب.

وثالثها: المطَّوعِيّ عنه من «الكامل»^(١).

ورابعها: الشذائي من طريقين: «المبهج»^(٢)، و«الكامل»^(٣).

الخامسة: عن ابن أبي مهران^(٤): طريقُ ابن مهرانَ عنه من «غايته»^(٥) من

أربعِ طرقٍ فيها، فتحصَّل لابن أبي مهران^(٦) خمسةٌ وأربعون طريقاً.

وأما جعفرُ بنُ محمدٍ عن الحُلوانيِّ فمن طريقين:

الأولى: طريقُ النَّهرواني من ثلاث طرق: أحدها: طريقُ أبي عليِّ العطار

من «المستنير»^(٧).

وثانيها: طريقُ أبي أحمدَ عبدِ الملكِ بنِ عَبْدِوَيْهِ^(٨) العطار^(٩) من «كامل»

الهُدَلِيّ^(١٠).

(١) الكامل (خ) ٤٦/ب.

(٢) المبهج ٧٩/١.

(٣) الكامل (خ) ٤٦/ب.

(٤) المثبت من: م، ط، ن، ف، وهو الصواب وفي سائر النسخ: «ابن مهران».

(٥) الغاية ٥٠.

(٦) المثبت من: م، ط، ن، ف، وهو الصواب وفي سائر النسخ: «ابن مهران».

(٧) المستنير ٢٣٥/١.

(٨) ن، ش: «عبد ربه»، والمثبت هو الصواب.

(٩) عبد الملك بن الحسين بن عَبْدِوَيْهِ، الأصبهاني، المقرئ، متصدر، (ت: ٤٣٣ هـ).

انظر: معرفة القراء الكبار ٧٤٧/٢، غاية النهاية ٤٦٨/١.

(١٠) الكامل (خ) ٤٦/أ.

وثالثها: أبي الحسن^(١) الخياط من «جامعه»^(٢).

الثانية عن جعفر بن محمد: طريقُ أبي بكر أحمد بن محمد الشامي^(٣) من «الكامل»^(٤)، فَتَحَصَّلَ لجعفر بن محمد أربع طرق، وللحُلوانى عن قالونَ تسعةً وأربعون طريقاً، وقالونَ من طريقه ثلاثةٌ وثمانون طريقاً.

وأما ورشٌ فمِنَ طريقين أيضاً:

الأولى: طريقُ أبي يعقوبَ يوسف بن عمرو بن يسارٍ -بتقديم التحتية على المهملة وتخفيف السين وهو الصواب، وقيل: سيَّار بتأخير التحتية^(٥)-، المدني ثم المصري المعروف بالأزرق^(٦)، وهو الذي خَلَفَ ورشاً في القراءة والإقراء بمصر، ولازمه مدة طويلة حتى قرأ عليه عشرين خُتمةً، وتوفي في حدودِ سنةٍ تسعين ومئتين^(٧).

(١) على تقدير مضاف، هو: طريق.

(٢) انظر: النشر ١/١٠٦.

(٣) الرَّقِّي، المعروف بالمرعشي، ويقال له أيضاً: الخوزي، مقرئ خوزستان. انظر: غاية النهاية ١/١٣٥.

(٤) الكامل (خ) ٤٦/ب.

(٥) قوله: «بتقديم...» إلى: «...التي» زيادة من: ن. وانظر: غاية النهاية ٢/٤٠٢، فقد أشار إلى هذا الخلاف.

(٦) ثقة محقق ضابط. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٧٣، غاية النهاية ٢/٤٠٢.

(٧) كذا في النسخ، والصواب أنه توفي في حدود سنة (٢٤٠ هـ)، كما قال الذهبي، وتبعه ابن الجزري في غاية النهاية، والنشر ١/١١٤. والظاهر أن المؤلف أخذ تاريخ وفاة الأزرق من النشر، فسَبَقَ نظره إلى تاريخ وفاة جعفر بن محمد التي ذكرها ابن الجزري قبل تاريخ وفاة الأزرق بسطر ونصف، فنقلها بدلاً من نقله وفاة الأزرق، فَحَصَّلَ هذا الإشكال في النسخ، والله أعلم.

والثانية: طريقُ أبي بكر محمد بن عبد الرحيم بن شبيب بن يزيد بن خالد الأصبهاني^(١)، وكان إماماً في رواية ورش، ضابطاً لها مع الثقة والعدالة، وهو أول من أدخل قراءة ورش العراق، وأخذها أهل العراق عنه حتى صاروا لا يعرفون رواية ورش إلا من طريقه؛ ولذا نسبت إليه دون أحد من شيوخه، فإنه قرأ على أصحاب ورش وأصحاب أصحابه، وتوفي الأصبهاني سنة ست وتسعين ومئتين ببغداد.

فأمّا الأزرق فمن طريقين، أحدهما: طريق أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس - بالحاء المهملة في طريق ورش، وبالمعجمة في طريق رويس -^(٢) المصري^(٣)، وكان شيخ مصر في رواية ورش ضابطاً محققاً ثقةً، وتوفي فيما قاله الذهبي^(٤): «سنة بضع وثمانين ومئتين».

وثانيهما: طريق أبي بكر عبد الله بن مالك بن عبد الله بن سيف التُّجِيبِي المِصْرِي^(٥) عنه، وكان إماماً في القراءة ثقةً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمصر

(١) صاحب رواية ورش عند العراقيين، إمام ضابط ثقة مشهور. انظر: معرفة القراء الكبار ٤٥٩/١، غاية النهاية ١٦٩/٢.

(٢) قوله: «بالحاء...» إلى: «...رويس» زيادة من: ن.

(٣) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٤٥٦/١، غاية النهاية ١٦٥/١.

(٤) معرفة القراء الكبار ٢٧٦/١.

(٥) صاحب الأزرق، وخاتمة من تلا عليه، إمام محدث، ثقة، (ت: ٣٠٧ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٤٤٠، غاية النهاية ١/٤٤٥. والتُّجِيبِي: بضمّ التاء، وكسر الجيم، وسكون الياء، نسبة إلى: «تُجِيب»، وهي قبيلة نزلت مصر. انظر: الأنساب ١/٤٤٨.

بعد الأزرق /، وعُمِّرَ زماناً، وتوفي يومَ الجمعةِ سَلَخَ جمادى الآخرةِ سنةَ سبعٍ وثلاثمئةٍ بمصرَ.

وَأَمَّا الْأَصْبَهَانِيُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ أَيْضاً، أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيِّ^(١)، وَكَانَ ضَابِطاً مَشْهُوراً. قَالَ الْذَهَبِيُّ^(٢): «أَحَدُ مَنْ عُنِيَ بِالْقِرَاءَاتِ وَتَبَحَّرَ فِيهَا، وَتَصَدَّرَ لِلْإِقْرَاءِ دَهْرًا». وَتُوفِيَ قَبِيلَ الْخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً.

وِثَانِيهِمَا: طَرِيقُ الْمَطْوَعِيِّ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْهُ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَهُوَ السَّابِقُ فِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ.

فَأَمَّا النَّحَّاسُ عَنِ الْأَزْرَقِ فَمِنْ ثَمَانِ طَرِيقٍ عَنْهُ:

الْأُولَى: طَرِيقُ أَحْمَدَ بْنِ أَسَامَةَ^(٣) عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيْ «الشَّاطِيبِيَّةِ»، وَ«التَّيْسِيرِ»^(٤).
الثَّانِيَّةُ: طَرِيقُ الْخِيَاطِ عَنْهُ، قَرَأَ بِهَا الشَّاطِيبِيُّ عَلَى النَّفْزِيِّ^(٥).

(١) المقرئ، إمام، ضابط، مشهور، وثقه الخطيب البغدادي. انظر: تاريخ بغداد ١٤/٦٩، غاية النهاية ٢/٣٥٠.

(٢) معرفة القراءة الكبار ١/٣٩٢.

(٣) ابن أحمد، أبو جعفر، التُّجَيْبِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمَصْرِيُّ، الْمَقْرِئُ، كَانَ عَارِفاً بِقِرَاءَةِ وَرَشِ، (ت: ٣٥٦ هـ). انظر: معرفة القراءة الكبار ٢/٥٨٤، غاية النهاية ١/٣٨.

(٤) التيسير ١١.

(٥) انظر: النشر ١/١٠٦.

وَالنَّفْزِيُّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الشَّاطِيبِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ اللَّائِيَّةِ، إِمَامٌ مَقْرِئٌ مُحَقِّقٌ بِصِيرٍ بِالرَّوَايَاتِ، (ت: بضع وخمسين وخمسمئة). انظر: معرفة القراءة الكبار ٣/١٠٤٨، غاية النهاية ٢/٢٠٤. وَالنَّفْزِيُّ: نَسَبَةٌ إِلَى: «نَفْزَةَ» قَرْيَةٍ بِمَالِقَةَ، وَقَالَ السَّلْفِيُّ: نَفْزَةٌ - بِكسر النون - قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ. انظر: معجم البلدان ٥/٢٩٦، توضيح المشتبه ٩/١٠٩.

الثالثة: طريقُ أبي بكر أحمد بن محمد بن^(١) أبي الرجاء المصري^(٢)، قرأ بها الداني^(٣) على خَلْفِ بن إبراهيم، عنه.

الرابعة: طريقُ أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال^(٤) عنه من ثلاثة طرق: أولها: طريقُ أبي غانم الْمُظَفَّر بن أحمد بن حَمْدَانَ^(٥) من ثلاثة طرق: من «الهداية» للمهدوي^(٦)، ومن كتاب «المجتبى» للطرسوسي^(٧)، ومن كتاب «الكامل» للهدلي^(٨).

وثانيها: طريقُ أبي حفص عمر بن محمد بن عَرَكَ^(٩) عن ابن هلال أيضاً من «الكامل»^(١٠).

(١) سقطت: «بن» من ش، وهي ثابتة في «جامع البيان» للداني، و«النشر»، وهي ثابتة في «غاية النهاية» في ترجمته أيضاً.

(٢) من حُذَاق رواية ورش، (ت: ٣٤٣ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ١١٥.

(٣) جامع البيان (خ) ٤٠/أ.

(٤) الأزدي، المصري، أحد أئمة القراء بمصر، محقق ضابط، (ت: ٣١٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٤٢، غاية النهاية ١/ ٧٤.

(٥) المصري، المقرئ، النَّحْوِي، من أجل أصحاب أحمد بن هلال وأضبظهم، له مصنف في اختلاف السبعة، (ت: ٣٣٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٦٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٠.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٠٧.

(٧) انظر: النشر ١/ ١٠٧.

(٨) الكامل (خ) ٤٤/ب.

(٩) الحضرمي، المصري، أستاذ في قراءة ورش متبحر فيها، لكن روايته عن ابن هلال ليست مباشرة، إنما قرأ على حمدان بن عون الخولاني على ابن هلال، (ت: ٣٨٨ هـ).

انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٧٦، غاية النهاية ١/ ٥٩٧.

(١٠) الكامل (خ) ٤٣/ب.

وثالثها: طريقُ الشَّعراني^(١) عن ابنِ هلالٍ من «الكامل»^(٢) أيضاً.
الخامسة: طريقُ الخولاني^(٣) عنه أي: عن النحاسِ من أربعِ طرقٍ: طريقُ
الدانيِّ، قرأ بها على أبي الفتح^(٤)، ومن كتابي «التجريد» لابن الفحام^(٥)،
و«تلخيص العبارات» لابن بليمة^(٦)، ومن «الكامل» للهدلي^(٧).
السادسة: عن النحاسِ طريقُ أبي نصرِ الموصليِّ^(٨) منْ طريقي^(٩)
أبي معشر^(١٠)، و«الكامل» للهدلي^(١١).

(١) أحمد بن محمد بن هيثم، أبو الحسن، الدينوري، الصوفي. انظر: غاية النهاية ١/ ١٣٢.
والشَّعراني: بفتح الشين، وسكون العين، وفتح الراء، نسبة إلى الشَّعر على الرأس
وإرساله. انظر: الأنساب ٣/ ٤٣٢.

(٢) الكامل (خ) ٤٣/ب.

(٣) حمدان بن عون بن حكيم، أبو جعفر، المصري، أحد الحُذَّاق -وسماه بعضهم:
أحمد- قرأ على ابن هلال ثلاثمئة ختمة، (ت: ٣٤٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار
٢/ ٥٨٥، غاية النهاية ١/ ٢٦٠.

(٤) جامع البيان (خ) ٤٠/أ.

(٥) التجريد ٩٤.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٠٧.

(٧) الكامل (خ) ٤٣/ب.

(٨) سلامة بن الحسين بن علي - وقيل: ابن علي بن الحسين - أبو الفضل - وقيل: أبو نصر -
الحلواني، الموصلي، مقرئ حاذق، (ت: ٢٨٣ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٣٠٩.

(٩) في م، ر، ش، ح، ن: «طريق».

(١٠) انظر: النشر ١/ ١٠٧.

(١١) الكامل (خ) ٤٤/ب.

السابعة عنه: طريقُ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسي^(١) من طريقين من «الكامل»^(٢).

الثامنة عنه: طريقُ ابنِ شَنِبُوذٍ من طريقين من «الكامل»^(٣)، فتحصَّل للنَّحَّاسِ تسعةَ عشرَ طريقاً.

وأما ابنُ سيفٍ عن الأزرقِ فمِنَ ثلاثِ طرقٍ:

الأولى: طريقُ أبي عَدِيٍّ عبد العزيزِ بنِ علي بن محمدِ بنِ إسحاقِ بنِ الفرجِ^(٤) المصريِّ^(٥) من سبعِ طرقٍ:

إحداها: طريقُ طاهرِ بنِ عبد المنعمِ بنِ غَلْبُونِ من طريقِ الدانيِّ^(٦) و«التذكرة»^(٧).

(١) الطائي، المصري، المقرئ، ضابط معروف، نزل بغداد وأقرأ بها. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٨٠ [طبعة: د/ أحمد خان]، غاية النهاية ٢/ ٤٨. والأهناسي: بفتح الألف، وسكون الهاء، وفتح النون، نسبة إلى: «أهناس» بليدة بصعيد مصر. انظر: الأنساب ١/ ٢٣١.

(٢) الكامل (خ) ٤٣/ب.

(٣) الكامل (خ) ٤٣/ب.

(٤) في ط، ف، ن: «الفرج»، والمثبت هو الذي في مصادر الترجمة.

(٥) المعروف بابن الإمام، شيخ القراء بالديار المصرية في زمانه ومُسْنِدُهُم، وكان ورعاً صدوقاً، (ت: ٣٨١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٦١، غاية النهاية ١/ ٣٩٤.

(٦) جامع البيان (خ) ٤٠/أ.

(٧) التذكرة ١٨.

وثانيها: طريقُ الطَّرْسوسِي من «العنوان»^(١)، و«المجتبى»^(٢).
 وثالثها: طريقُ أبي العباسِ أحمدَ بنِ سعيدِ بنِ نَفيْسٍ من ثلاثةِ طرقٍ:
 كافي ابنِ شُريح^(٣) و«تلخيص» ابنِ بَلِّمة^(٤) و«تجريد» ابنِ الفحام^(٥).
 ورابعها: طريقُ مكِّي في «تبصرته»^(٦).
 وخامسها: طريقُ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن^(٧) الظَّهْرَاوِيّ
 الحَوْفِي^(٨) من «تجريد» ابنِ الفحام^(٩)، و«تلخيص» ابنِ بَلِّمة^(١٠).
 وسادسها: إسماعيلُ بن عمرو بن راشدِ الحدَّادِ المصري^(١١) من
 «الكامل» للهدلي^(١٢) / .

[٢٨/ب]

(١) انظر: الاكتفاء: ٢٠؛ لأن صاحب «العنوان» لم يذكر فيه أسانيده اكتفاء بما ذكر في كتابه «الاكتفاء».

(٢) انظر: النشر: ١/١٠٨.

(٣) انظر: الكافي: ٣٠.

(٤) انظر: النشر: ١/١٠٨.

(٥) التجريد: ٩٣.

(٦) التبصرة: ٣٤.

(٧) المثبت من: ن، ف، ر، م، وهو الصواب، وفي ط، د: «أبي عبد الله بن عبد الرحمن»، وفي س: «محمد بن أبي عبد الله بن عبد الرحمن».

(٨) نسبة إلى: «الحوف» بناحية عَمَّان، وهي كذلك بمصر بالناحية الشرقية تجاه «بليس». له ترجمة في غاية النهاية ١/٤٢٨، وانظر: الأنساب ٢/٢٩٠، معجم البلدان ٢/٣٢٢، تاج العروس (حوف).

(٩) التجريد: ٩٣.

(١٠) انظر: النشر: ١/١٠٨.

(١١) أبو محمد، المقرئ، شيخ صالح، (ت: ٤٢٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٧٣١، غاية النهاية ١/١٦٧.

(١٢) الكامل (خ) ٤٤/ب.

وسابعها: طريقُ تاج الأئمة أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم المصريّ من «كامل» الهذلي^(١)، فتحصّل اثنا عشر طريقاً لأبي عديّ^(٢).
 الثانية عن ابن سيف: طريقُ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مروان الشاميّ الأصل، ثم المصريّ^(٣)، من ثلاثة طرق: «إرشاد» أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون^(٤)، و«التذكرة» لطاهر بن غلبون^(٥)، و«كامل» الهذلي^(٦).

الثالثة عنه: طريقُ الأهناسي السابق من «الكامل»^(٧)، فتحصل ستة عشر طريقاً إلى ابن سيف، وخمس وثلاثون طريقاً إلى الأزرق عن ورش، والله أعلم.

وأما هبة الله عن الأصبهانيّ فمن أربع طرق:
 الأولى: طريقُ أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّامي عنه من اثني عشر طريقاً:

(١) الكامل (خ) ٤٤/ب.

(٢) في س: «علي»، وفي بقية النسخ: «لابن عدي»، والصواب المثبت، وسبق للمؤلف أن ذكره بأبي عديّ.

(٣) المقرئ، ماهر بقراءة ورش، عالي الإسناد فيها، (ت: سنة نيف وستين وثلاثمئة).
 انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٢٤، غاية النهاية ١/٢٦.

(٤) الإرشاد (خ) ٥/ب.

(٥) التذكرة ١/١٨.

(٦) الكامل (خ) ٤٤/ب.

(٧) الكامل (خ) ٤٣/ب.

أبو الحسين^(١) نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسي^(٢) من «التجريد»^(٣)، وأبو علي الحسن بن القاسم الواسطي من طريقين: «الكفاية الكبرى»^(٤)، و«غاية الاختصار»^(٥)، وأبو علي الحسن بن علي العطار من «المستنير»^(٦)، وأبو علي المالكي من «روضته»^(٧)، وأبو نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخباز البغدادي من «الكامل»^(٨)، وأبو الفتح بن شيطا من «تذكاره»^(٩)، وأبو القاسم عبد السيد بن عتاب^(١٠) الضري من «مفتاح» ابن خيرون^(١١)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البيهقي^(١٢).

(١) في النسخ: «أبو الحسن»، والصواب المثبت.

(٢) في د: «الفارسي»، وفي ف: «القاسمي»، وسائر النسخ: «الفاسي»، والتصويب من النشر ١/١٠٩، وهو صاحب الجامع.

(٣) التجريد ٩٤.

(٤) الكفاية الكبرى ٣٧.

(٥) غاية الاختصار ١/٩٣.

(٦) المستنير ١/٢٤٨-٢٤٩.

(٧) سقطت أسانيد الأصهباني بكاملها من «الروضة» المطبوعة، بدليل ما ذكره أبو علي في

«الروضة» من الخلافات المتعلقة برواية الأصهباني عن ورش، وانظر: النشر ١/١٠٩.

(٨) الكامل (خ) ٤٥/ب، وقد تصحف فيه: «أحمد بن مسرور» إلى: «أحمد بن مسروق»، وانظر: النشر ١/١٠٩، غاية النهاية ١/١٣٧، ٢/٣٩٨.

(٩) انظر: النشر ١/١٠٩.

(١٠) ابن محمد، البغدادي، المقرئ، الحطاب - بالحاء المهملة - من كبار القراء المُسندين،

ثقة، (ت: ٤٨٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٨٣٩، غاية النهاية ١/٣٨٧.

(١١) النشر ١/١٠٩.

(١٢) بفتح الباء، وكسر الياء المشددة، نسبة إلى البياعة، والتوسط في الخانات بين البائع

والمشتري. له ترجمة في: غاية النهاية ٢/٥١، وانظر: الأنساب ١/٤٣٢.

وعبدُ الملك بن علي بن سابور^(١) من «روضة» المُعَدَّل^(٢)، وأبو سعيد^(٣) أحمدُ بنُ المباركِ الأَكْفَاني^(٤)، وأبو نصرٍ أحمدُ بنُ علي^(٥) الهاشميُّ كلاهما من «مصباح» أبي الكرم^(٦).

ورزقُ الله بن عبد الوهاب التميميُّ البغداديُّ من طريق المُحوَّلِي^(٧).

(١) في ف: «سابق»، وفي س: «نيسابور»، والذي في مصادر ترجمته: «شابور» بالشين المعجمة. وفي غاية النهاية ٣١٩/٢ في ترجمة تلميذه موسى بن الحسين المعدَّل: «سابور» بالسين المهملة، وكذلك في النشر ١/١١٠، ١١٥، والمترجم هو: أبو نصر، البغدادي، الحَرَقِي، كان عارفاً بالقراءات ووجوهها، (ت: ٤٤٥ هـ). انظر: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١/١١٣، غاية النهاية ١/٤٦٩.

(٢) روضة المعدل (خ): ١٥/ب.

(٣) في س، ر، م: «أبو سعيد»، والمثبت هو الصواب.

(٤) المخرمي، البغدادي، المقرئ، قرأ على الحمّامي إلى سورة سبأ، فمات الحمّامي قبل إكماله الختمة، (ت: ٤٩١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٨٤٠، غاية النهاية ١/٩٩، وهو منسوب إلى بيع الأَكْفان. انظر: الأنساب ١/٢٠٣.

(٥) ابن محمد، البصري، ثم البغدادي، المقرئ، المعروف بالهَبَّاري، وبالعاجي، الفَرَضِي، الرَّحَّال، (ت: ٤٩٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٨٥٠، غاية النهاية ١/٨٨.

(٦) المصباح (خ): ٢٢.

(٧) انظر: النشر ١/١١٠.

والمُحوَّلِي -بضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد الواو المفتوحة- هو: محمد بن الخضر ابن إبراهيم، أبو بكر، ويعرف أيضاً بابن التوكي، البغدادي، خطيب المُحوَّل، أحد الحُدَّاق الذين يضرب بهم المثل في التجويد والإلتقان، (ت: ٥٣٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٩٥٠، غاية النهاية ٢/١٣٧. وهو منسوب إلى «المُحوَّل»، قرية على فرسخين من بغداد، وهي إحدى متنزهاتها. انظر: الأنساب ٥/٢٢١.

الثانية عن هبة الله: طريقُ أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني^(١)،
من ثلاث طرقٍ:

طريقُ أبي عليّ العطار من «المستنير»^(٢)، وطريقُ أبي الحسن الخياط
من كتاب «الجامع»^(٣)، وطريقُ أبي علي الواسطي من «كفاية» أبي العز^(٤)،
و«غاية» أبي العلاء^(٥)، فتحصّل من ذلك أربع طرقٍ للنهروانيّ.

الثالثة عن هبة الله: طريقُ أبي حفص عمر بن عليّ^(٦) الطبريّ النحويّ من
طريقين من «تلخيص» أبي معشر^(٧)، ومن كتاب «الإعلان»^(٨).

الرابعة عنه: طريقُ ابنِ مهران من «الغاية»^(٩).

فتحصّل اثنان وعشرون طريقاً إلى هبة الله.

(١) زاد في ن: «بالنون المفتوحة والهاء الساكنة».

(٢) المستنير ١/٢٤٨-٢٤٩.

(٣) انظر: النشر ١/١١٠.

(٤) الكفاية الكبرى ٣٧.

(٥) غاية الاختصار ١/٩٣.

(٦) ابن منصور، مقرئ أمّ، من مؤلفاته: «كتاب في الوقف»، أحسن فيه. انظر: غاية النهاية

١/٥٩٥. وهو منسوب إلى «أمّ» أكبر مدينة بطبرستان في السّهل. انظر: معجم البلدان

١/٥٧.

(٧) التلخيص في القراءات الثمان ٩٢.

(٨) انظر: النشر ١/١٠٠.

(٩) الغاية في القراءات العشر ٤٢.

ووقع في ف: «أبي بكر بن مهران»، وفي حاشية ن، ش، ح: «لأبي بكر بن مهران».

وأما المطوّعيُّ عن الأصبهانيِّ فَمِنْ ثَلَاثِ طَرِيقٍ:

الأولى: طريق (١) الشريف أبي الفضل العباسي (٢) من كتابي «المبهبج» (٣)، و«المصباح» (٤).

الثانية عنه: طريق أبي القاسم الهذلي (٥).

الثالثة عنه: طريق أبي معشر الطبري (٦)، فهي أربع طرقٍ للمطوّعي، وستة وعشرون طريقاً إلى الأصبهانيِّ.

وقرأ الأصبهانيُّ على جماعة من أصحاب ورش وأصحاب أصحابه.

فأصحاب ورش: أبو الربيع سليمان (٧) بن داود بن حماد بن سعيد الرشديني، ويقال: ابن أخي الرشديني (٨)، وهو ابن ابن (٩) أخي رشدين / ابن سعيد، وأبو يحيى محمد بن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المكي (١٠)،

(١) سقط من ش: «الأولى: طريق».

(٢) هو: عبد القاهر بن عبد السلام، تقدّم.

(٣) المبهبج ٥٩/١.

(٤) المصباح (خ): ٢٣.

(٥) الكامل (خ) ٤٤/أ.

(٦) التلخيص في القراءات ٩٢.

(٧) في س: «الربيع بن سليمان»، والصواب المثبت.

(٨) المَهْرِي، المصري، من جِلَّةِ القُرَاءِ والمحدِّثين وعُبَادِهِم، إمام ثقة زاهد، (ت: ٢٥٣هـ).

انظر: معرفة القراء الكبار ٣٧٦/١، غاية النهاية ٣١٣/١.

(٩) لأنَّ جدَّه حماد أخو رشدين بن سعد المحدث.

(١٠) ثقة، إمام، قرأ عليه أبو بكر الأصبهاني ختمة بمكة سنة (٢٥٣هـ) في المسجد الحرام،

فكان الأصبهانيُّ يقرئ الناس بحضرتِه. انظر: غاية النهاية ١٨٨/٢.

وأبو الأشعث عامر بن سعيد^(١) الحرسى بالمهملة، وأبو مسعود^(٢) الأسود اللون المدني^(٣)، وسمعاها من يونس بن عبد الأعلى^(٤) المصري. وأما أصحاب أصحاب ورش: فأبو القاسم مؤسس بن سهل المعافري المصري^(٥)، وأبو العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحمراوي^(٦) بفتح الحاء المهملة - كما ضبط في طبقات الداني - نسبة إلى: «الحمراء» موضع بفسطاط مصر، وقيل: بضم الحاء، والصواب الفتح^(٧)، وأبو علي الحسين

(١) وقال ابن الجزري: بالتصغير، ويقال أيضاً: سعيير - بالراء - الحرسى - نسبة إلى قرية الحرس بمصر - نزيل المصيصة. انظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٣٨٥، غاية النهاية ١ / ٣٤٩. ووقع في غاية النهاية: «الجرسى»، وهو تصحيف، وقد ورد في النشر ١ / ١١١، على الصواب مقيداً بالمهملات، وانظر: تبصير المتنبه ١ / ٣١٨.

(٢) في ط: «سعيد»، والصواب المثبت.

(٣) نزيل مصر، وكان يُقْرأ في المسجد الجامع بها، ختم عليه الأصبهاني عدة ختمات بقراءة نافع. انظر: غاية النهاية ٢ / ٣٢٦، النشر ١ / ١١١، ولم يذكر كلمة: «اللون» في غاية النهاية.

(٤) ابن ميسرة، الصّدفي، أبو موسى، المصري، فقيه كبير، ومحدث ثقة، قرأ القرآن على ورش، (ت: ٢٦٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٤٨، غاية النهاية ٢ / ٤٠٦.

(٥) وهو ابن أخت أبي الربيع الرشديني، مقرئ مشهور، ثقة، ضابط، لم يكن في طبقة مثله، موته قريب من موت أبي بكر الأصبهاني. انظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٤٦١، غاية النهاية ٢ / ٣١٦.

(٦) المصري، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٢ / ١٢. وورد في النسخ: «بن يزيد»، والصواب المثبت كما في مصدر ترجمته، والنشر ١ / ١١١.

(٧) من قوله: «بفتح الحاء...» إلى قوله: «...الفتح» زيادة من: ن، وانظر في هذه النسبة وضبطها: الأنساب ٢ / ٢٦١.

ابن الجُنَيْدِ المَكْفُوفُ^(١)، وأبو القاسمِ عبدِ الرحمن - ويقال: سليمان - بنُ داودَ بنِ أبي طَيِّبَةَ المِصْرِيِّ^(٢).

وقرأ مَوَّاسٌ على يونسَ بن عبدِ الأعلى، وداود بن أبي طَيِّبَةَ^(٣).

وقرأ الفضلُ بن يعقوبَ على عبدِ الصمَدِ بنِ عبدِ الرحمن العُتْقِيِّ^(٤).

وقرأ المَكْفُوفُ على أصحابِ ورشِ الثقاتِ، وقرأ ابنُ داودَ بنِ أبي طَيِّبَةَ على أبيه.

وقرأ أبو يعقوبَ الأزرقُ، وسليمانُ الرُّشْدِينِي، ومحمدُ بنُ عبدِ الله المَكِّيُّ، وعامرُ الحَرَسِيِّ، والأسودُ اللُونِ، ويونسُ بنُ عبدِ الأعلى، وداودُ ابنُ أبي طَيِّبَةَ، وعبدُ الصمَدِ العُتْقِيِّ على أبي سعيد بنِ عبدِ الله الملقب: بورشِ.

فهذه إحدى وستون طريقاً لورشِ.

(١) المصري، المقرئ، أخذ القراءة عن أصحاب ورش الثقات. انظر: غاية النهاية ٢٣٩/١.

(٢) مقرئ، ناقل، مشهور، (ت: ٢٧٣ هـ). انظر: غاية النهاية ٣٦٨/١.

(٣) واسم أبي طيبة: هارون، بن يزيد، أبو سليمان، العدوي، العُمَرِيُّ مولا هم، المصري، النحوي، من جِلَّةِ أصحابِ ورش، ماهر، محقق، (ت: ٢٢٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٧٥/١، غاية النهاية ٢٧٩/١.

(٤) أبو الأزهَر، المصري، صاحب الإمام مالك، المقرئ، قرأ القرآن وجوَّده على ورش، وله عنه نسخة، وكان ثقةً مشهوراً، (ت: ٢٣١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٧٤/١، غاية النهاية ٣٨٩/١. والعُتْقِيُّ: بضم العين، وفتح التاء، وكسر القاف، نسبة إلى: «العُتْقِيَيْن»، و«العُتْقَاء»، جماعة من قبائل شتى. انظر: الأنساب ١٥١/٤.

وقرأ قالونٌ وورشٌ على إمام المدينة نافع بن عبد الرحمن.
فهذه مئة وأربعٌ وأربعون طريقاً عن نافع.

وقرأ نافعٌ على سبعين من التابعين منهم: أبو جعفر، وعبدُ الرحمن
ابنُ هُرْمُزِ الأعرج^(١)، ومسلمُ بنُ جُنْدُب^(٢)، ومحمدُ بنُ مسلم بن شهاب
الزُّهريُّ، وصالحُ بنِ خَوَاتِ^(٣)، وشَيْبَةُ بنِ نِصَاحٍ، ويزيد بن رومان^(٤).
وقرأ الأعرج على عبد الله بن عَبَّاس^(٥)، وأبي هريرة، وعبد الله بن عيَّاش
ابن أبي ربيعة المخزومي^(٦).

(١) أبو داود، المدني، تابعي، ثقة، ثبت، أخذ القراءة عَرَضاً على أبي هريرة وابن عباس وغيرهما، وهو بالحديث أشهر منه بالقراءة، (ت: ١١٧ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٧/٤٦٧، معرفة القراء الكبار ١/١٨٠.

(٢) أبو عبد الله، الهذلي مولاهم، المدني، المقرئ، القاص، تابعي مشهور، كان من فصحاء أهل زمانه، وتادَّب عليه الخليفة عمر بن عبد العزيز، (ت: ١٣٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٨٤، غاية النهاية ٢/٢٩٧.

(٣) ابن جُبَيْر، الأنصاري، المدني، تابعي، ثقة، روى القراءة عن أبي هريرة. انظر: تهذيب الكمال ١٣/٣٥، غاية النهاية ١/٣٣٢.

(٤) أبو رُوْح، الأسدي، المدني، مولى آل الزبير، ثقة، فقيه، مقرئ، محدِّث، وحديثه في الكتب الستة، (ت: ١٣٠ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٣٢/١٢٢، معرفة القراء الكبار ١/١٧٨.

(٥) في النسخ: «عيَّاش»، والمثبت من: ن، خ، وهو الصواب.

(٦) أبو الحارث، المكي، ثم المدني، القارئ، قيل: إنه رأى النبي ﷺ، أخذ القراءة على أبي ابن كعب، وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه، (ت: بعد سنة ٧٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٥٢، غاية النهاية ١/٤٣٩.

وقرأ مسلّم وشيبة وابن رومان على عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة أيضاً. وسمع شيبة القراءة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقرأ صالح على أبي هريرة، وقرأ الزُّهريُّ على سعيد بن المسيَّب^(١)، وقرأ سعيدٌ على ابن عباسٍ وأبي هريرة.

وقرأ ابنُ عباسٍ وأبو هريرة وابن عيَّاشٍ على أبي بن كعبٍ، وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً على زيد بن ثابتٍ، وقرأ أبيُّ وزيدٌ وعمر رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وَأَمَّا الْبَزِّيُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ أَيْضاً: الْأُولَى: طَرِيقُ أَبِي رَبِيعَةَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ وَهَبِ بْنِ سَنَانٍ^(٢)، وَكَانَ مُقَرَّناً جَلِيلًا ضَابِطًا مَتَقِنًا ثَقَّةً عَدْلًا، يُؤذَنُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ الْبَزِّيِّ، وَتُوفِيَ سَنَةً أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَالثَّانِيَةُ: طَرِيقُ أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ الْحُبَابِ -بِضْمِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِمَوْحَدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ- ابْنِ مَخْلَدِ الدَّقَّاقِ^(٣)، وَكَانَ ثَقَّةً ضَابِطًا مَتَصَدِّراً مِنْ كِبَارِ الْحُدَّاقِ وَالْمُحَقِّقِينَ، وَتُوفِيَ سَنَةً إِحْدَى وَثَلَاثِمِئَةَ بَغْدَادَ.

(١) ابن حزن، أبو محمد، القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، وردت القراءة عنه في حروف القرآن، (ت: ٩٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٢١٧، غاية النهاية ١/ ٣٠٨.

(٢) الرِّبَعِيُّ، المكي، مؤذن المسجد الحرام، وهو أنبل أصحاب البزِّي في وقته، (ت: ٢٩٤ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٥٤، غاية النهاية ٢/ ٩٩.

(٣) البغدادي، المقرئ، من حُدَّاقِ أهل الأداء، وهو الذي انفرد عن البزِّي بزيادة: «لا إله إلا الله» مع التكبِير، (ت: ٣٠١ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧/ ٣٠١، معرفة القراء الكبار ١/ ٤٥٥.

فأمّا أبو ربيعة فَمِنْ طَرِيقَيْنِ / : أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ سَنَدِ بْنِ هَارُونَ النَّقَاشِ الْمَوْصِلِيِّ، كَانَ إِمَامًا مَتَقْنًا مُحَدِّثًا مَفْسِّرًا، أَلَّفَ تَفْسِيرَهُ الْمَسْمُومِيَّ بِ «شَفَاءِ الصَّدُورِ»، وَأَلَّفَ فِي الْقِرَاءَاتِ مَعْتَنِيًّا بِهَا مِنْ صَغِيرِهِ، وَمَوْلَدُهُ سَنَةَ سِتِّ وَسْتِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَتُوفِيَ ثَالِثَ شَوَالِ سَنَةِ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً.

وثانیهما: طَرِيقُ أَبِي عَمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ بُنَانٍ -بِضْمٍ الْمَوْحِدَةِ وَبِالنُّونِ- الْبَغْدَادِيِّ^(١)، وَكَانَ مَقْرَأًا زَاهِدًا صَالِحًا عَالِي الْإِسْنَادِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةً.

وأمّا ابْنُ الْحُبَّابِ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ ابْنِ عَمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيِّ^(٢) نَزِيلِ الرَّمْلَةِ، وَكَانَ ثِقَةً ضَابِطًا مَقْرَأًا^(٣) نَزَلَ الرَّمْلَةَ، وَبِهَا تُوفِيَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً.

ثانیهما: طَرِيقُ أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ

(١) عمر بن محمد بن عبد الصمد، أبو محمد، البغدادي، المقرئ، الزاهد، (ت: ٣٧٤ هـ)، ووقع عند بعضهم: «ابن بيان»، بفتح الباء الموحدة، وبالياء المثناة من تحت، كما نبه على ذلك الذهبي رحمه الله، وكذا جاء اسمه في النسخ: «أبي عمر محمد بن عبد الصمد...»، والصواب ما ترجمناه به كما في مصادر ترجمته. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٢٦، غاية النهاية ١/٥٩٧.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/٢٠٥، غاية النهاية ١/٦٢.

(٣) زاد في د: «نحوياً حجة».

البغدادي^(١)، وكان ثقةً مقرئاً نحويّاً حُجَّةً، لم يكن بعد ابنٍ مجاهدٍ مثله، وتوفي في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمئة، وقد جاوز السبعين. فأما النقاش عن أبي ربيعة فمن عشر طرق:

الأولى عنه: طريق عبد العزيز^(٢) الفارسي، من طريق «الشاطبية»، و«التيسير»^(٣).
الثانية: طريق أبي الحسن الحمّامي - بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم الأولى - مقرئ العراق، عن النقاش من اثني عشر طريقاً:
أحدها: طريق نصر^(٤) الشيرازي من «التجريد»^(٥).
وثانيها: طريق أبي عليّ المالكي من «روضته»^(٦)، و«تجريد» ابن الفحام^(٧)، و«تلخيص» ابن بليمة^(٨)، و«كامل» الهذلي^(٩).

(١) وهو: عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، واسم أبي هاشم: يسار، البزاز، المقرئ، النحوي، قال الخطيب: «كان من أعلم الناس بحروف القرآن ووجوه القراءات...، وكان ثقة أميناً»، من مؤلفاته: «كتاب البيان»، (ت: ٣٤٩ هـ). وقد تجوّز المؤلف في سرد اسمه على المشهور منه، وهو: عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو هاشم جدُّ أبيه، وليس أباه. انظر: تاريخ بغداد ١١/٧-٨، إنباه الرواة ٢/٢١٥، معرفة القراء الكبار ٢/٦٠٣.

(٢) ابن جعفر بن محمد، أبو القاسم، البغدادي، يعرف بابن أبي عَسَّان، إمام مقرئ نحوي، ضابط، (ت: ٤١٢ هـ). انظر: غاية النهاية ١/٣٩٢، بغية الوعاة ٢/٩٨.

(٣) التيسير ١٢.

(٤) هو: نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي، تقدّم.

(٥) التجريد ٨٨.

(٦) الروضة ١/١٣٨.

(٧) التجريد ٨٨.

(٨) انظر: النشر ١/١١٥.

(٩) الكامل (خ) ٥٠/أ.

وثالثها: طريقُ أبي عليِّ العطار.

ورابعها: أبو عليِّ الشَّرمقاني عنه كلاهما من «المستنير»^(١).

وخامسها: طريقُ أبي^(٢) الحسنِ الخياط عنه من كتابي «الجامع» له^(٣)،

و«المستنير»^(٤).

وسادسها: طريقُ أبي^(٥) علي الواسطي من «الإرشاد»^(٦)، و«الكفاية»

لأبي العز^(٧)، و«غاية» أبي العلاء^(٨).

وسابعها: طريقُ القيسي^(٩) من «روضة» المعدل^(١٠).

وثامنها: طريقُ ابنِ هاشم من «روضة» المعدل^(١١)، و«كامل» الهذلي^(١٢).

(١) المستنير ١/٢١١.

(٢) المثبت من: خ، غ، وفي ف: «وخامسها: أبو...»، وفي سائر النسخ: «وخامسها: أبي...».

(٣) انظر: النشر ١/١١٥.

(٤) المستنير ١/٢١١.

(٥) المثبت من: خ، غ، وفي ف: «وسادسها: أبو...»، وفي سائر النسخ: «وسادسها: أبي...».

(٦) إرشاد المبتدي ١٣٤.

(٧) الكفاية ٢٦.

(٨) غاية الاختصار ٩٦.

(٩) محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله، القيسي، شيخ مقرئ. انظر: غاية النهاية ٢/٤٨.

(١٠) روضة المعدل (خ): ١٨/أ.

(١١) روضة المعدل (خ): ١٨/أ.

(١٢) الكامل (خ) ٥٠/ب.

وتاسعها: طريق أحمد بن مسرور.

وعاشرها: طريق عبد الملك بن سابور، كلاهما عنه من «الكامل»^(١).

وحادي عشرها: طريق أبي نصر أحمد بن علي الهبّاري^(٢) من

«المصباح»^(٣).

وثاني عشرها: عبد السيّد بن عتاب قرأ عليه بها أبو الكرم^(٤)، فتحصّل

تسع عشرة طريقاً للحمّامي.

الثالثة عن النقاش: طريق النهرواني عنه من «روضة» أبي عليّ

المالكي^(٥).

الرابعة عنه: طريق السّعدي من «تجريد» ابن الفحّام^(٦).

الخامسة: طريق الشريف الزيّديّ عنه من «تلخيص» أبي معشر^(٧)،

و«كامل» الهذلي^(٨)، و«تلخيص» ابن بليمة^(٩).

(١) الكامل (خ) ٥٠/أ.

(٢) في ح: «الهادي»، وفي ط: «الهمادي»، وفي ب: «الهبّاري»، والصواب المثبت، كما

في مصادر ترجمته.

(٣) المصباح (خ): ٣٢.

(٤) المصباح (خ): ٣٢.

(٥) الروضة ١/١٣٧.

(٦) التجريد ٨٨.

(٧) التلخيص في القراءات الثمان ٩٥.

(٨) الكامل (خ) ٥٠/أ.

(٩) انظر: النشر ١/١١٦.

- السادسة عنه: طريقُ ابنِ العَلَّافِ من «هداية» المهدوي^(١).
- السابعة / عنه: طريقُ أبي إسحاق الطبري من «المستتير»^(٢).
- الثامنة: طريقُ الشَّنبوذيِّ عنه من «المبهج»^(٣).
- التاسعةُ عنه: طريقُ أبي محمد الفَحَّامِ^(٤) من كتابي أبي العزِّ^(٥)، و«غاية» أبي العلاء^(٦).
- العاشره عنه: طريقُ فَرَجِ بنِ محمدِ بنِ جعفرِ قاضي تَكْرِيتَ^(٧) من «روضة» أبي علي المالكي^(٨)، فتحصَّل ثلاثةٌ وثلاثون طريقاً إلى النقاش. وأما ابنُ بُنانٍ عن أبي ربيعةٍ فَمِنْ طريقين: أولهما: طريقُ أبي الكرم الشَّهْرَزوري من «مصباحه»^(٩).

(١) انظر: النشر ١/١١٦.

(٢) المستتير ١/٢١١.

(٣) المبهج ١/٤٦.

(٤) هو: الحسن بن محمد بن يحيى، البغدادي، السَّامَرِّي، المقرئ، الفقيه، ثقة بارع مُسْنِد، طال عمره، واحتيج إلى ما عنده، (ت: ٤٠٨ هـ). ووقع في غاية النهاية ١/٢٣٣: «توفي ٣٤٠ هـ»، وهو سبق قلم. انظر: تاريخ بغداد ٧/٤٢٤، معرفة القراء الكبار ٢/٧٠٢.

(٥) إرشاد المبتدي: ١٣٤، الكفاية: ٢٦.

(٦) غاية الاختصار ١/٩٦.

(٧) المقرئ. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٨٦، غاية النهاية ٢/٨. وتكرت: بفتح التاء، وسكون الكاف،: بلدة مشهورة بين بغداد والموصل. انظر: معجم البلدان ٢/٣٨.

(٨) الروضة ١/١٣٨.

(٩) المصباح (خ): ٣٢.

ثانيهما عنه: طريقُ أبي منصور بن خيرونٍ من «مفتاحه»^(١)، فهذه خمسٌ وثلاثون طريقاً عن أبي ربيعة.

وأما ابنُ صالحٍ عن ابنِ الحُبَابِ فَمِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ:

الأولى عنه: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ إسماعيلِ بنِ بشرِ الأنطَاقِي^(٢)، قرأ بها الداني^(٣) على أبي الفرجِ النجَّادِ^(٤).

الثانية عنه: طريقُ عبد الباقي بنِ الحسنِ^(٥) من طريقَي الدَّانِي، قرأ بها على فارسِ بنِ أحمدَ^(٦)، وابنِ الفَحَّامِ^(٧) على عبد الباقي بنِ فارسِ^(٨).

(١) انظر: النشر ١/١١٧.

(٢) التميمي، نزيل الأندلس وشيخها، كان عالماً بالقراءات، رأساً فيها، مسند، ثقة، ضابط، (ت: ٣٧٧ هـ). انظر: تاريخ علماء الأندلس ١/٣٦١، غاية النهاية ١/٥٦٤. والأنطَاقِي: بفتح الألف، وسكون النون، نسبة إلى أنطاكية - بتخفيف الياء المفتوحة - مدينة مشهورة من الثغور الشامية. معجم البلدان ١/٢٦٦.

(٣) لم نجده في التيسير ولا في جامع البيان. انظر: النشر ١/١١٧.

(٤) محمد بن يوسف بن محمد، أبو عبد الله - ويقال: أبو الفرج - الأموي، النجَّاد، الأندلسي القرطبي، خال أبي عمرو الداني، المقرئ، كان من أهل الضبط والإتقان، (ت: ٤٢٩ هـ). انظر: الصلة ٢/٤٩٣، غاية النهاية ٢/٢٨٧. والنَّجَّاد - ويقال له: المُنَجَّد - صاحب المهنة المشهورة، وهو الذي يحشو الوسائد والحشايا ويخيطها. انظر: الأنساب ٥/٤٥٧، المعجم الوسيط (نجد).

(٥) ابن أحمد، أبو الحسن، الخراساني الأصل، الدمشقي، ابن السَّقاء، كان إماماً في القراءات، ثقة، (ت: ٣٨٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٨٠، غاية النهاية ١/٣٥٦.

(٦) جامع البيان (خ) ٤٣/أ.

(٧) التجريد ٩٠. إلا أن شيخَ عبد الباقي الخراساني فيه هو: إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم.

(٨) ابن أحمد، أبو الحسن، الحَمْصِي، ثم المصري، المقرئ، عُمَرُ دهرًا، (ت في حدود:

٤٥٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٨٠٥، غاية النهاية ١/٣٥٧.

الثالثة عنه: طريق عبد المنعم بن غلبون من «إرشاده»^(١).
 وأما عبد الواحد بن عمر فمن طريق «كامل» الهذلي^(٢)، ومن طريق
 الخزاعي، قرأ بها على عقيل بن علي^(٣).
 فتحصل ست طرق عن ابن الحباب، وقرأ ابن الحباب وأبو ربيعة على
 البري، فتحصل إحدى وأربعون طريقاً عن البري.
 وأما قنبل فمن طريقين:

الأولى: طريق الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد
 البغدادي، وكان ثقةً حافظاً ضابطاً ورعاً، وكان إليه المنتهى في زمانه في
 الإقراء، وبعد صيته في الأقطار، وازدحم الناس عليه، وتنافسوا في الأخذ
 عنه حتى كان في حلقة ثلاثمائة مُصدّر^(٤)، وله أربع وثمانون خليفة يأخذون
 على الناس قبل أن يقرؤوا عليه، وولد سنة خمس وأربعين ومئتين، وتوفي
 في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

(١) لم نقف على هذا الطريق في الإرشاد، فلعلّه سقط منها. وانظر: النشر ١/١١٧.

(٢) الكامل (خ) ٥٠/ب.

(٣) انظر: النشر ١/١١٧، ليس هذا الطريق في كتابه: «المنتهى»، وقد يكون من كتبه
 الأخرى.

وعقيل بن علي هو: البغدادي، المعروف بابن البصري، من جلة أصحاب ابن مجاهد،
 (ت: في حدود ٣٧٠ هـ). انظر: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢/٢٩٥، غاية النهاية
 ٥١٤/١.

(٤) أي: له الصدارة في التعليم والإقراء، ومع ذلك جاء هؤلاء إلى حلقة ابن مجاهد
 ليأخذوا من علمه وأدبه.

الثانية: طريق أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ السابق في ابن محيصن^(١).

فأما ابن مجاهد، فمن طريقين:

أحدهما: طريق أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسن بن السامري، وكان مقرئاً لغوياً ضابطاً ثقةً، إلا أنه اختل حفظه، ولحقه الوهم لطول عمره، وقلَّ مَنْ ضبطَ عنه ممَّن قرأ عليه في آخر عمره.

قال ابن الجزري^(٢): «وقد تكلم الناس فيه، وفي النقاش، إلا أن الداني عدلتهما، وقبلهما، وجعلهما من طرق «التيسير»، وتلقى الناس روايتهما بالقبول، ولذلك أدخلناهما في كتابنا».

وولد السامري سنة خمسٍ أو ستٍّ وتسعين ومئتين، وتوفي في المحرم سنة ستٍّ وثمانين وثلاثمئة / .

وثانيهما: طريق أبي طاهر صالح بن محمد بن المبارك المؤدب البغدادي، وكان مقرئاً حاذقاً عالي السند، وتوفي في حدود الثمانين وثلاثمئة^(٣).

وأما ابن شنبوذ فمن طريقين:

أحدهما: طريق القاضي أبي الفرج المعافى بن زكريا بن طراري^(٤)

(١) انظر: ص ١٩٥.

(٢) النشر ١/ ١٢٢، وانظر: غاية النهاية ١/ ٤١٥، وانظر في ترجمة النقاش: غاية النهاية ١٢١/ ٢.

(٣) وكان ثقة. انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٣٣١، غاية النهاية ١/ ٣٣٤.

(٤) س: «طراز»، وفي سائر النسخ: «طراز»، والمثبت هو الصواب كما في مصادر ترجمته، قال ابن خلكان - بعد أن ضبطه بالحروف -: «بعضهم يكتبه بالهاء بدلاً من الألف، فيقول: طرارة». وفيات الأعيان ٥/ ٢٢٤، وانظر: طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٢٣.

النَهْرَوَانِي الْجَرِيرِي^(١) - بجيم مفتوحة-، وكان إماماً ثقةً فقيهاً مقرئاً.
قال البرقاني^(٢): «كان أعلم الناس». وقال أبو محمد الباقني^(٣): «إذا
حضر القاضي أبو الفرج فقد حَضرت العلومُ كُلُّها، ولو أوصى أحدٌ بثلث
ماله لأعلم الناسَ لَوَجَبَ أن يُدفعَ إليه». وتوفي سنة تسعين وثلاثمئة عن
خمس وثمانين سنةً.

وثانيهما: طريقُ أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف
الشَّطَوِي، وسبق ذِكْرُه في الأعمش^(٤).

(١) النَحْوِي، المُفسِّر، القاضي، له تفسير كبير في ست مجلدات، (ت: ٣٩٠ هـ).
والجَرِيرِيُّ: نسبة إلى ابن جرير الطبري، لأنه كان على مذهبه مقلداً له. انظر: تاريخ
بغداد ١٣/ ٢٣٠، معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٥٢، غاية النهاية ٢/ ٣٠٢.

(٢) حكاه الخطيب عنه في تاريخه ١٣/ ٢٣١.
والبرقاني هو: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر، الخوارزمي، ثم البرقاني، الشافعي،
الفقيه، المحدث، قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة ورعاً.. لم ير في شيوينا أثبت
منه»، (ت: ٤٢٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٣، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٤،
طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٤٧.

والبرقاني: بفتح الباء، وسكون الراء، وفتح القاف، نسبة إلى قرية: «برقان»، من قرى
كاث بنو احي خوارزم. انظر: الأنساب ١/ ٣٢٣، معجم البلدان ١/ ٣٨٧.

(٣) في النسخ: «أبو محمد عبد الباقي»، والمثبت من مصادر الترجمة، وهو الصواب.
وهو: عبد الله بن محمد، أبو محمد، البخاري، الشافعي، المعروف بالباقي - بالفاء -
نسبة إلى: «باف» إحدى قرى خوارزم، سكن بغداد، وكان فقيهاً نحوياً أديباً شاعراً
فصيحاً، (ت: ٣٩٨ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ١٣٩، الأنساب ١/ ٢٦٣، طبقات
الشافعية الكبرى ٣/ ٣١٧، وانظر قوله في: تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣٠.

(٤) انظر: ص ١٩٨.

فأما السامرّي عن ابن مجاهد عن قُنبُلٍ فَمِنْ أَرْبَعِ طَرِيقٍ:

الأولى عنه: فارسُ بن أحمدَ من «التيسير»^(١)، و«الشاطبية»^(٢)، و«الإعلان»^(٣)، و«التلخيص»^(٤).

والثانية عنه: طريقُ أبي العباسِ بن نَفيْسٍ من سَبْعِ طَرِيقٍ من «تجريد» ابن الفَحَّامِ^(٥)، و«كافي» ابنِ شُرَيْحٍ^(٦)، و«روضة» ابن المعدَّلِ^(٧)، و«كامل» الهذلي^(٨)، و«إعلان» الصَّفْرَاوِي^(٩) من ثلاثِ طَرِيقٍ^(١٠).

الثالثة عنه: طريقُ أبي القاسمِ عبدِ الجبارِ الطَّرَسُوسِي من «المجتبى» له^(١١)

(١) التيسير ١١.

(٢) انظر: النشر ١/١١٨.

(٣) انظر: النشر ١/١١٨.

(٤) أي: تلخيص ابن بليمة. انظر: النشر ١/١١٨.

(٥) التجريد ٩٢.

(٦) الكافي ٣٠.

(٧) روضة ابن المعدَّل (خ): ١٨.

(٨) الكامل (خ) ٥١/أ.

(٩) عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو القاسم، الإسكندراني، شيخ المقرئين، الفقيه، المالكي، انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، من مؤلفاته: «الإعلان» في القراءات السبع، (ت: ٦٣٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٤١، غاية النهاية ١/٣٧٣. والصَّفْرَاوِي: بفتح الصاد، وسكون الفاء، وفتح الراء، نسبة إلى: «وادي الصَّفْرَاء» ناحية المدينة النبوية قرب بدر. انظر: معجم البلدان ٣/٤١٢.

(١٠) انظر: النشر ١/١١٨.

(١١) انظر: النشر ١/١١٨.

ومن «العنوان»^(١).

الرابعة: طريق أبي القاسم الخَزَرَجِي من «القاصد» له^(٢)، فتحصّل أربعة عشر طريقاً للسَّامِرِيِّ.

وأما صالحٌ عن ابنِ مجاهدٍ فمِنْ ثلاثِ طرقٍ:

الأولى: طريق ثابت بن بُنْدَارٍ^(٣) من طريقَيْ ابنِ الطَّبَرِيِّ^(٤)، وسبَطُ^(٥) من «كفايته»^(٦).

الثانية: طريقُ ابنِ سِوَارٍ من «المستنير» له^(٧).

الثالثة: طريقُ أبي بكرِ أحمدَ بنِ الحسينِ بنِ أحمدَ المقدسي القَطَّانِ^(٨)،

(١) انظر: الاكتفاء: ١٩، النشر ١/ ١١٨.

(٢) انظر: النشر ١/ ١١٨.

(٣) أبو المعالي، الدَّيْنُورِي، البَقَّال، البغدادي، كان من أعيان القراء وثقات المحدثين، (ت: ٤٩٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٨٢، غاية النهاية ١/ ١٨٨.

(٤) المثبت من: س، ص، وهو الصواب، وفي خ: «ابن الطبري»، وفي ح: «أبي الطير»، وفي سائر النسخ: «ابن الطير».

وهو: هبة الله بن أحمد بن عمر، أبو القاسم، الحريري، البغدادي، المعروف بابن الطَّبَرِيِّ، المقرئ، مسند، ثقة ثبت، صالح، (ت: ٥٣١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٩٣٨، غاية النهاية ٢/ ٣٤٩.

(٥) هو: سبط الخياط، عبد الله بن علي بن أحمد، تقدّم.

(٦) أي: الكفاية في القراءات الست. انظر: النشر ١/ ١١٨.

(٧) المستنير ١/ ٢١٧-٢١٨.

(٨) انظر: النشر ١/ ١١٨.

والقطان هو: البغدادي، المقرئ، عُني بطلب القراءات، (ت: ٤٦٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٣٨، غاية النهاية ١/ ٤٨.

فتحصّل أربع طرقٍ لصالحٍ وثمانية عشرَ لابنِ مجاهدٍ.

وأما القاضي أبو الفرج عن ابنِ شنبوذٍ فمنَ طريقين:

الأولى: طريقُ أبي تَغَلِبَ عبدِ الوهابِ بنِ عليِّ بنِ الحسنِ بنِ محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمِ المُلَحَمِيِّ^(١) عنه، من «كفاية» سبَطِ الخيَاطِ^(٢)، ومن «مستنير» ابنِ سِوار^(٣)، ومن «مصباح» أبي الكرم^(٤) قرأ بها على ابنِ عَتَّابٍ وابنِ بُندارٍ، فهذه خمسٌ لأبي تَغَلِبَ.

الثانية عن القاضي: طريقُ أبي نصرٍ أحمدَ بنِ مسرورٍ بنِ عبدِ الوهابِ الخبَّازِ عنه من «الكفاية» للسَّبَطِ^(٥)، ومن «المصباح» من ثلاث طرق^(٦)،

(١) الفارسي، ثم البغدادي، المعروف بأبي حنيفة، قال الخطيب: «كان صدوقاً... عارفاً بالقراءات... حافظاً لظاهر فقه الشافعي»، (ت: ٤٣٩ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١١/٣٣، معرفة القراء الكبار ٢/٧٥٨، غاية النهاية ١/٤٧٩.

ووقع في النسخ: «أبي ثعلب» بالمثلثة والعين المهملة، بدل «أبي تغلب»، وكذا في «غاية النهاية»، وعنده: «الملجمي» بالجيم، والتصويب من «تاريخ بغداد»، والمستنير ١/٢١٩، والنشر ١/١١٩. والمُلَحَمِي: نسبة إلى: «المُلَحَم» وهي ثياب تنسج بمرور من الإبريسم قديماً. انظر: الأنساب ٥/٣٧٧.

(٢) انظر: النشر ١/١١٩.

(٣) المستنير ١/٢١٩-٢٢٠.

(٤) المصباح (خ): ٣٦.

(٥) انظر: النشر ١/١١٩. والمثبت من: د، م، وفي بقية النسخ: «لسبط».

(٦) المصباح (خ): ٣٦-٣٧.

ومن «تلخيص» أبي معشر^(١)، فتلك خمسُ طرقٍ لأبي نصرٍ الخبَّازِ وعشرةٌ عن القاضي أبي الفرج.

وأما الشَّطَوِيُّ عن ابن سَنَبُودٍ فمِنْ ثلاثة:

الأولى: الكارزيني من «المبهج»^(٢)، و«المصباح»^(٣).

الثانية عنه: طريقُ السَّلَمي أبي الحسين أحمدَ بن عبد الله^(٤) من «الكامل»^(٥).

الثالثة عنه: / من «جامع» ابن فارس^(٦).

[٣١/أ]

فحصَّل أربعٌ للشَّطَوِيِّ، وأربعةٌ عشرَ عن ابن سَنَبُودٍ، واثنان وثلاثون عن قُنْبُلٍ.

وقرأ البيزِيُّ وقُنْبُلٌ على أبي الحسنِ أحمدَ بن محمدٍ^(٧) بنِ علقمةَ بنِ نافعِ ابنِ عمرَ بنِ صُبْحٍ^(٨) بنِ عونِ المكيِّ النَّبَالِ، المعروف بالقوَّاسِ^(٩).

(١) التلخيص في القراءات الثمان ٩٧.

(٢) المبهج ٣١/١.

(٣) المصباح (خ): ٣٧.

(٤) ابن إسحاق، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٧٢/١.

(٥) الكامل (خ) ٥١/ب.

(٦) انظر: النشر ١١٩/١.

(٧) المثبت من: د، ص، وهو الصواب، وفي سائر النسخ: محمد بن محمد بن علقمة.

(٨) في ح، ط: «صبيح»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الذي في مصادر الترجمة.

(٩) إمام أهل مكة في القراءة، (ت: ٢٤٠ هـ، وقيل: ٢٤٥ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار

٣٧٠/١، غاية النهاية ١٢٣/١. وهو منسوب إلى عمل القسيِّ وبيَّعها. انظر: الأنساب

وقرأ القوّاس على أبي الإخريط وهب بن واضح المكي^(١)، زاد البرّي فقرأ أيضاً على أبي الإخريط المذكور، وعلى أبي القاسم عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي^(٢)، وعلى عبد الله بن زياد بن عبد الله بن يسار المكي^(٣).

وقرأ الثلاثة على أبي إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المكي المعروف بالقسط^(٤).

وقرأ القسط على أبي الوليد معروف بن مُشكان^(٥) وعلى شبّل بن عبّاد^(٦) المكيين، وقرأ القسط أيضاً ومعروف وشبّل على شيخ مكة عبد الله ابن كثير، فهذه تتمة ثلاث وسبعين طريقاً عن ابن كثير.

(١) ويكنى أيضاً: أبا القاسم، مولى عبد العزيز بن أبي رواد، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة، (ت: ١٩٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٠٨، غاية النهاية ٢/٣٦١.

(٢) الحَجَبِي، العَبْدَرِي، مولى آل شيبية، إمام أهل مكة في القراءة بعد شبّل وأصحابه، بقي إلى قبل المتئين. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٠٩، غاية النهاية ١/٥١٥.

(٣) الليثي، مولى عبد الله بن عمير، المقرئ، ضابط محقق. انظر: غاية النهاية ١/٤١٩.

(٤) المخزومي مولاهم، شيخ القراء بمكة في زمانه، أقرأ الناس دهرًا، وكان ثقة ضابطًا، (ت: ١٧٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٩٠، غاية النهاية ١/١٦٥، نزهة الألباب في الألقاب ٢/٩١.

(٥) ابن عبد الله، المكي، المقرئ، ثبت في القراءة، وأحد الذين خَلَفُوا ابن كثير في القراءة بمكة مع شبّل، (ت: ١٦٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام ٤/٥١٩، غاية النهاية ٢/٣٠٣.

(٦) أبو داود، مقرئ الحرم المكي، من أجل أصحاب ابن كثير، وهو الذي خَلَفَهُ في القراءة، ثقة، (ت: ١٤٨ هـ)، وقيل بعدها. انظر: تهذيب الكمال ١٢/٣٥٦، معرفة القراء الكبار

وقرأ ابن كثيرٍ على أبي السائبِ عبد الله بن أبي السائبِ المخزومي،
وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي، وعلى درباسٍ مولى ابن عباسٍ،
وقرأ عبد الله بن السائبِ على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله
عنه، وقرأ مجاهدٌ على عبد الله بن عباسٍ وعبد الله بن السائبِ، وقرأ درباسٌ
على مولاه عبد الله بن عباسٍ، وقرأ ابن عباسٍ على أبي بن كعب، وزيد بن
ثابت، وقرأ أبي وعمرٌ وزيدٌ رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وأما الدُّوريُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ كَذَلِكَ:

الأولى: طريقُ أبي الزَّعْرَاءِ عبد الرحمن بن عبدوسٍ^(١) الهَمَذَانِي^(٢)
الدَّقَاق^(٣)، وكان ثقةً محققاً ضابطاً، وتوفي سنة بضعٍ وثمانين ومئتين.
الثانية: طريقُ أبي جعفرٍ أحمد بن فرح - بالحاء المهملة - بن جبريل
البغداديِّ المفسِّر الضَّرير، وكان ثقةً ضابطاً إماماً في القراءاتِ والتفسيرِ،
ولذلك عُرِفَ بالمُفَسِّر، وقرأ على الدُّوريِّ بجميع ما قرأ به من القراءاتِ،
وتوفي في الحِجَّةِ سنة ثلاثٍ وثلاثمئة وقد قارب التسعين.

(١) جاء في ن: «بضم العين»، ونصَّ في «غاية النهاية» على فتحها.

(٢) في بعض النسخ بالذال، وفي بعضها بالذال. وقد جاءت هذه النسبة بالذال عند
الأهوازي، وأبي العزِّ، وابن الجزري، وكذلك الدَّقَاق. انظر: الوجيز: ٧٤، الكفاية
الكبرى: ٣٧، النشر ١/١٢٨.

(٣) البغدادي، من جِلَّةِ المقرئين، وهو من أكبر أصحاب أبي عمر الدُّوري وأوثقهم
وأضبطهم. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٦٧، غاية النهاية ١/٣٧٣.
والدَّقَاق: نسبة إلى بيع الدقيق وعمله وطحنه. انظر: الأنساب ٢/٤٨٥.

فأمّا أبو الزّعرَاءِ فمِنَ طَرِيقَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ ابْنِ مَجَاهِدٍ السَّابِقُ ذَكَرَهُ فِي رِوَايَةِ قُنْبُلٍ.

وِثَانِيَهُمَا: طَرِيقُ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَانَ بْنِ صَخْرِ الْبَصْرِيِّ^(١) الْمَعْرُوفِ بِالْمُعَدَّلِ، وَكَانَ ضَابِطًا مَتَقِنًا ثَقَّةً. قَالَ الدَّانِي^(٢): «انفرد بالإمامة في عصره ببلده، فلم يُنازعه في ذلك أحدٌ من أقرانه»، توفي في حدود الثلاثين وثلاثمئة أو بعدها.

وَأَمَّا ابْنُ فَرَحٍ - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ^(٣) - فمِنَ طَرِيقَيْنِ، أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ أَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي بِلَالٍ^(٤) الْعَجَلِيِّ الْكُوفِيِّ^(٥)، وَكَانَ إِمَامًا بَارِعًا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَشِيخَةُ الْعِرَاقِ فِي زَمَانِهِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ / ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً فِي جَمَادَى الْأُولَى بِبَغْدَادَ.

ثَانِيَهُمَا: طَرِيقُ الْمَطَّوْعِيِّ السَّابِقُ.

فَأَمَّا ابْنُ مَجَاهِدٍ عَنِ أَبِي الزَّعْرَاءِ فَمِنَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا:

الْأُولَى: طَرِيقُ أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمِ الْبَغْدَادِيِّ، مِنْ أَرْبَعِ

(١) التّيمي، المقرئ. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٦٥، غاية النهاية ٢/ ٢٨١.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ٣٥٧.

(٣) «بالحاء المهملة» زيادة من: ن.

(٤) ف: «هلال». والمثبت هو الصواب، وهو الذي في مصادر ترجمته.

(٥) المقرئ، أحد الحُدّاق، قال الخطيب: «كان صدوقاً»، (ت: ٣٥٨ هـ). انظر: تاريخ

بغداد ٨/ ٤٤٩، معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٠٦.

طرق: من «التيسير»^(١)، و«الشاطبية»، ومن «المستنير»^(٢) من طريقين، ومن «التذكار»، و«المستنير»^(٣) أيضاً، ومن «المصباح»^(٤)، فهذه سبع طرقٍ لأبي طاهر.

الثانية عن ابن مجاهد: طريقُ أبي أحمد السَّامريِّ من ثمان طرقٍ: من قراءة الدانيِّ على أبي الفتح^(٥)، ومن «تجريد» ابن الفحام من طريقين^(٦)، ومن «تلخيص» ابن بليمة^(٧) من طريقين أيضاً، ومن قراءة الشاطبي على النَّفزي^(٨)، ومن «العنوان»^(٩)، و«المجتبى»^(١٠)، و«كافي» ابن شريح^(١١)، و«تلخيص» أبي معشر^(١٢)، ومن «إعلان» الصفرأوي^(١٣) من ثلاثٍ، ومن «القاصد» للخزرجي^(١٤)، فهي أربعة عشر طريقاً عن السامريِّ.

(١) التيسير ١٢.

(٢) المستنير ١/٢٧٣.

(٣) المستنير ١/٢٧٢-٢٧٣.

(٤) المصباح (خ): ٩٥.

(٥) جامع البيان (خ) ٤٤/ب.

(٦) التجريد ١٠٦.

(٧) انظر: النشر ١/١٢٤.

(٨) انظر: النشر ١/١٢٤.

(٩) انظر: الاكتفاء: ٢٢، النشر ١/١٢٤.

(١٠) انظر: النشر ١/١٢٤.

(١١) الكافي ٣١.

(١٢) التلخيص في القراءات الثمان ١٢٢.

(١٣) انظر: النشر ١/١٢٤.

(١٤) انظر: النشر ١/١٢٤.

الثالثة عن ابنِ مجاهدٍ: طريقُ أبي القاسمِ عبيدِ الله بنِ محمدِ المِصْرِيِّ^(١) عنه من «العنوان»^(٢) و«المجتبى»^(٣).

الرابعة عنه: طريقُ أبي الحسنِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ أبي عمَرَ النَّقَّاشِ الصَّغِيرِ^(٤) من «جامع» ابنِ فارس^(٥)، ومن «كفاية»^(٦) ابنِ الطَّبْرِ^(٧)، و«غاية» أبي العلاء^(٨).

الخامسة عنه: طريقُ أبي القاسمِ عبيدِ الله بنِ إبراهيمِ المعروفِ بمُقْرِي

(١) ورد اسمه في النسخ: «عبد الله»، ونسبته: «القصري»، وكذا في النشر لابن الجزري ١٢٤ / ١، عند سياقه طرق هذه الرواية، والذي في ترجمته في غاية النهاية ٤٩٣ / ١: «عبيد الله» و«المصري» بالميم، وكذا ذكره في ٣٥٧ / ١ عند ذكر شيخ أبي القاسم الطرسوسي، وكذا ذكره الأنصاري صاحب العنوان في كتابه «الاكتفاء» ٢٢ على الصواب.

(٢) انظر: الاكتفاء: ٢٢، النشر ١٢٤ / ١.

(٣) انظر: النشر ١٢٤ / ١.

(٤) الطوسسي، ثم البغدادي، المعروف بابن أبي عمر النقاش، المقرئ، كان ثقة فاضلاً، (ت: ٣٥٢ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥ / ٤٥٤، غاية النهاية ٢ / ١٨٦.

(٥) انظر: النشر ١٢٤ / ١.

(٦) انظر: النشر ١٢٤ / ١.

(٧) المثبت من: م، ر، وهو الصواب، وهو: هبة الله بن أحمد، تقدّم، وفي ن، غ، ب، ط، د: «الطير»، وفي بقية النسخ: «الطيري». والمراد أن ابن الطبر قرأ بهذه الطريق على صاحب الكفاية: أبي بكر محمد بن علي الخياط، كما في النشر ١٢٤ / ١.

(٨) غاية الاختصار ١٠٩ / ١.

أبي قُرَّة^(١) من «كفاية» أبي العزِّ^(٢)، و«غاية» أبي العلاء^(٣).

السادسة عنه: طريقُ أبي القاسمِ طلحةَ بنِ محمد بنِ جعفرِ البغداديِّ
غلامِ ابنِ مجاهدٍ^(٤).

السابعة عنه: طريقُ أبي الحسينِ عبيدِ الله بنِ أحمد^(٥) بنِ يعقوبَ بنِ
البوابِ البغداديِّ^(٦)، كلاهما من كتابي ابنِ خَيْرُونِ^(٧)، ومن «مصباح» أبي
الكرم^(٨)، فتحصَّلَ لهما ستَّةُ طريقٍ.

الثامنة: طريقُ أبي الحسنِ منصورِ بنِ محمدِ بنِ منصورِ القَزَّازِ^(٩) عنه،

(١) البغدادي، مقرئ، معمر، قرأ عليه غلام الهَرَّاسِ خَتْمَةَ سنة ٣٨٩ هـ. انظر: معرفة القراء
الكبار ٢/٦٨٦، غاية النهاية ١/٤٨٣.

(٢) الكفاية ٥٨.

(٣) غاية الاختصار ١/١٠٩.

(٤) الشَّاهِدِ، المقرئ، كان معتزلياً، إلا أنه كان صحيح القراءة، (ت: ٣٨٠ هـ). انظر: تاريخ
بغداد ٩/٣٥١، غاية النهاية ١/٣٤٢.

(٥) د: «ابن إبراهيم» بدل: «ابن أحمد»، والمثبت هو الصواب، وهو الذي في مصادر
الترجمة.

(٦) المقرئ، ثقة، (ت: ٣٧٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٢٩، غاية النهاية
١/٤٨٦.

(٧) انظر: النشر ١/١٢٥.

(٨) المصباح (خ): ٩٥، وفيه: «أحمد بن عبيد الله» بدل: «عبيد الله بن أحمد»، وانظر:
النشر ١/١٢٥.

(٩) الحربي، البغدادي، المقرئ، ثقة معمر مشهور، بقي إلى حدود سنة (٤١٠ هـ). انظر:
تاريخ بغداد ١٣/٨٥، غاية النهاية ٢/٣١٤.

من ثلاثٍ: «تجريد» ابن الفحّام^(١)، ومن «المستتير»^(٢) من طريقين.
 التاسعة عنه: طريقُ أبي الفتح أحمدَ بن عبد العزيز بن بُدْهَن^(٣)، من
 طريقين: «روضة» المعدّل^(٤)، و«كامل» الهُدلي^(٥).
 العاشرة عنه: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بن عبد الله الجلاء^(٦) عنه، قرأ بها
 الدانيُّ على أبي الفتح فارس^(٧).
 الحادية عشرة^(٨) عنه: من خمسِ طرقٍ؛ قراءة ابن فيرّه^(٩) على النَّفزيّ^(١٠)،

(١) التجريد ١٠٦.

(٢) المستتير ١/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) كذا ضبط في النشر ١/ ١٢٥، ونسخة «ن»، وضبطه بعضهم: بُدْهَن، وبُدْهَن.
 وهو: أحمد بن عبد العزيز بن موسى الخوارزمي الأصل، ثم البغدادي، نزيل مصر،
 متقن، مشهور، وكان من أطيب الناس صوتاً بالقرآن، وأفصحهم أداً، (ت: ٣٥٩ هـ).
 انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٠٩، غاية النهاية ١/ ٦٨.

(٤) روضة المعدل (خ): ٢٢/أ.

(٥) الكامل (خ) ٥٥/ب.

(٦) مقرئ متصدر. انظر: غاية النهاية ١/ ٥٥٥. قال ابن الجزري: «كذا وقع في جامع
 البيان، ولعله تصحيف، والمعروف: علي بن عبد العزيز»، وقد ترجمه أيضاً فيمن
 اسمه: علي بن عبد العزيز في الغاية ١/ ٥٥٠.

(٧) جامع البيان (خ) ٤٤/ب.

(٨) في جميع النسخ: «عشر».

(٩) أي: الشاطبي.

(١٠) انظر: النشر ١/ ١٢٥.

ومن «تذكرة» طاهر^(١)، ومن «هادي» ابن سفيان^(٢)، و«تبصرة» مكي^(٣)، و«كامل» الهذلي^(٤).

الثانية عشرة: طريقُ أبي الفرجِ محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنبُوزي عنه من ثلاثة طرقٍ: من «المستنير»^(٥)، و«غاية» أبي العلاء^(٦)، و«مبهج» سبَّط^(٧).

الثالثة عشرة عنه: طريقُ أبي عبد الله الحسين بن عثمان بن علي الضرير^(٨)، من «غاية» أبي العلاء^(٩).

(١) التذكرة ١/٣٨.

(٢) الهادي (خ): ٢.

(٣) التبصرة ٣٧.

(٤) الكامل ٥٦/أ.

(٥) المستنير ١/٢٧٢.

(٦) غاية الاختصار ١/٨.

(٧) المبهج ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٨) البغدادي، نزيل دمشق، المُجاهدي، آخر من قرأ على ابن مجاهد القرآن، وآخر أصحابه موتاً، عُمَرُ دهرأً، (ت: ٤٠٠ هـ)، وقيل: غير ذلك. انظر: تاريخ بغداد ٨/٨٤، معرفة القراء الكبار ٢/٦٨٣، غاية النهاية ١/٢٤٣. ووقع في معرفة القراء، وغاية النهاية: «أبو علي» والمثبت - أبو عبد الله - يوافق ما في تاريخ بغداد، والنشر ١/١٢٦، وغاية الاختصار ١/١٠٨، وهو الصواب. ولعل نسبته: «المجاهدي» إلى ابن مجاهد رحمه الله.

(٩) غاية الاختصار ١/١٠٨.

الرابعة عشرة عنه: طريقُ أبي القاسم عبد الله^(١) / بن اليسع الأنطاكي^(٢).

الخامسة عشرة عنه: طريقُ أبي عيسى^(٣) بكَّار بن أحمد بن بكَّار البغدادي^(٤) من «المستنير»^(٥).

السادسة عشرة: طريقُ أبي بكر الجلاء^(٦) من «المستنير»^(٧).

السابعة عشرة: طريقُ أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب^(٨),

(١) هو: عبد الله بن محمد بن اليسع، نزيل بغداد، مقرئ متصدر، (ت: ٣٨٥ هـ). انظر:

تاريخ بغداد ١٠ / ١٣٤، غاية النهاية ١ / ٤٥٦.

(٢) انظر: النشر ١ / ١٢٦.

(٣) وقع في النسخ، وفي النشر ١ / ١٢٦: «أبي القاسم»، والصواب المثبت كما في المستنير

١ / ٢١٨، ومصادر الترجمة.

(٤) المقرئ، ثقة، من كبار أئمة الأداء، أقرأ القرآن نحواً من ستين سنة، (ت: ٣٥٣ هـ).

انظر: تاريخ بغداد ٧ / ١٣٤، معرفة القراء الكبار ٢ / ٥٩٦، غاية النهاية

١ / ١٧٧.

(٥) المستنير ١ / ٢٧٥.

(٦) أحمد بن إبراهيم الجلاء، أبو بكر، البغدادي، المقرئ، عارف صالح. انظر: غاية النهاية

١ / ٣٦.

(٧) المستنير ١ / ٢٧٥.

(٨) ويقال: ابن الكاتب، ويعرف أيضاً بالطَّرازِي، وبابن القريع، البغدادي، المقرئ، محقق

مشهور، من جِلَّة أصحاب ابن مجاهد، قال الحذاء: «لم أر أضببط منه بقراءة أبي عمرو».

انظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٣٣، غاية النهاية ١ / ٢١٨.

من طريقين، قرأ بها^(١) الدانيُّ على أبي الفتح^(٢)، ومن «المبهج»^(٣).
 الثامنة عشرة عنه: طريقُ أبي الحسنِ علي بن بِشْران^(٤).
 التاسعة عشرة عنه: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ نصرِ الشَّدائي، كلاهما من
 «المبهج»^(٥)، و«كامل» الهذلي^(٦).
 العشرون عنه: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ بشرِ بنِ الشَّارب^(٧).
 الحادية والعشرون: طريقُ أبي علي^(٨) بن محمد بن حَبَش^(٩).

(١) د، ط: «بهما».

(٢) لم نجده في التيسير، ولا في جامع البيان. وانظر: النشر ١/١٢٦.

(٣) المبهج ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٤) انظر: النشر ١/١٢٦.

وابن بشران: علي بن محمد بن بِشْران، أبو الحسن، البغدادي، المقرئ. انظر: غاية
النهاية ١/٥٦٦.

(٥) المبهج ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٦) الكامل (خ) ٥٦/أ.

(٧) انظر: النشر ١/١٢٧.

وأبو بكر هو: الخراساني، المرورودي، نزيل بغداد، المعروف بابن الشَّارب، المؤدَّب، المقرئ،
قال البرقاني: ثقة، (ت: ٣٧٠ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٤٠١، غاية النهاية ١/١٠٧.(٨) المثبت من: خ، وفي النسخ: «أبي الحسن»، وسيورد المؤلف اسمه كاملاً، في ص
٢٦٠. على الصواب: «أبي علي الحسين بن محمد بن حَبَش». وهو: الدَّينوري،المقرئ، قال الداني: «شيخ متقدم في علم القراءات، مشهور بال إتقان، ثقة مأمون»،
(ت: ٣٧٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٢٠، غاية النهاية ١/٢٥٠، توضيح

المشبه ٣/٣٦٠.

(٩) انظر: النشر ١/١٢٧.

الثانية والعشرون عنه: طريقُ زيدِ بنِ علي^(١).
 الثالثة والعشرون عنه: طريقُ أبي الحسنِ علي بن عثمان بن حَبْشَانَ^(٢).
 الرابعة والعشرون عنه: طريقُ عبدِ الملك^(٣) البرَّاز^(٤).
 الخامسة والعشرون عنه: طريقُ عبدِ العزيزِ العطار^(٥).
 السادسة والعشرون: طريقُ المطَّوعِيّ، سبعتهم من «كامل» الهذلي^(٦)،
 و«مصباح» أبي الكرم^(٧) من طريقين، فهذه إحدى وسبعون طريقاً
 لابن مجاهد، وعنه أخرى من «سبعته»^(٨) وهي طريق الكتَّاني^(٩) عنه،
 فتصير طرقه ثنتين وسبعين.

(١) انظر: النشر ١/١٢٧.

(٢) انظر: النشر ١/١٢٧.

وابن حبشان هو: الجوهري، مقرئ متصدر. انظر: غاية النهاية ١/٥٥٦.

(٣) ابن الحسن، أبو محمد، البرَّاز، روى القراءة عرضاً على ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية ١/٤٦٨.

والبرَّاز: نسبة إلى بيع البَرِّ، وهو الثياب، أو نوع من الثياب. انظر: الأنساب ١/٣٣٨.

(٤) النشر ١/١٢٧.

(٥) النشر ١/١٢٧.

وعبد العزيز هو: ابن الحسن، أبو القاسم، العطار، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/٣٩٣.

(٦) الكامل (خ) ٥٥/ب.

(٧) المصباح (خ): ٩٥.

(٨) لم نجده في السبعة. انظر: النشر ١/١٢٧.

(٩) عمر بن إبراهيم بن أحمد، أبو حفص، البغدادي، المقرئ، المحدث، ثقة، من آخر

أصحاب ابن مجاهد وفاة، (ت: ٣٩٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٧٩، غاية

النهاية ١/٥٨٧. والكتَّاني: بفتح الكاف، وتشديد التاء المفتوحة، نسبة إلى: «الكتَّان»

-وهو نوع من الثياب- وعمله. انظر: الأنساب ٥/٣١.

وَأَمَّا الْمَعْدَلُ عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ فَمِنْ ثَلَاثَةِ طَرِيقٍ:

الأولى: طريقُ أبي أحمدَ السَّامَرِيِّ عنه من أربعةِ طريقٍ؛ من^(١) قراءةِ الداني على فارسِ بنِ أحمدَ^(٢)، ومن «تجريد» ابنِ الفَحَّامِ^(٣)، و«تلخيص» ابنِ بليمة^(٤)، كلاهما من طريقين، ومن «مجتبى» الطَّرَسُوسِيِّ^(٥)، و«قاصد» الخزرجي^(٦)، فتصيرُ سبعَ طريقٍ عن السَّامَرِيِّ.

الثانية عن المعدل: طريقُ أبي بكرٍ محمدِ بنِ الحسنِ بنِ مِقْسَمِ العَطَّارِ^(٧)، قرأ بها الدانيُّ على أبي القاسمِ الفارسي^(٨).

الثالثة عنه: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمِ بنِ حُشْنَامِ^(٩)

(١) المثبت من: خ، ر، ح، وهو الصواب، وباقي النسخ: «ومن».

(٢) جامع البيان (خ) ٤٤/ب.

(٣) التجريد ١٠٦.

(٤) انظر: النشر ١/١٢٧.

(٥) انظر: النشر ١/١٢٧.

(٦) انظر: النشر ١/١٢٧.

(٧) محمد بن الحسن بن يعقوب، أبو بكر، العطَّار، البغدادي، المعروف بابن مِقْسَمِ، المقرئ، النحوي، ثقة، إمام، إلا أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع، واستتبع من ذلك فأدعن بالرجوع، من مؤلفاته: «كتاب الأنوار» في التفسير، (ت: ٣٥٤ هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/١٠٠، معرفة القراء الكبار ٢/٥٩٧.

(٨) جامع البيان (خ) ٤٤/ب.

والفارسي هو: عبد العزيز بن جعفر بن محمد، الفارسي، تقدَّم. وهو نفسه: ابن خُواسِتي الآتي.

(٩) في ح: «خيشام»، وفي ر، م: «خشنان»، وكذا في النشر ١/١٢٨، والصواب المثبت.

المالكي^(١) من طريقين، قرأ بها الدانيُّ على ابنِ حُواسِتي^(٢)، والهدليُّ على أحمدَ بنِ مسرورٍ^(٣).

فهذه عشرُ طرقٍ للمُعَدَّل، واثنان وثمانون طريقاً لأبي الزعراء.

وأما زيدُ بنُ أبي بلالٍ عن ابنِ فَرِحٍ فمن ثمانية طرقٍ:

الأولى: طريقُ عبدِ الباقي بنِ الحسنِ الخراساني عن زيدٍ من ثلاثة طرقٍ، قرأ بها الدانيُّ على فارسِ بنِ أحمدَ^(٤)، ومن «تجريد» ابنِ الفَحَّام^(٥)، و«تلخيص» ابنِ بَلِّيمَةَ^(٦).

الثانية عنه: طريقُ الحمَّامي من اثني عشر من «تجريد» ابنِ الفَحَّام^(٧)، و«روضة» المالكي^(٨)، و«كافي» ابنِ سُريح^(٩)، و«تلخيص» ابنِ بَلِّيمَةَ^(١٠)،

(١) البصري، الدَّلَّال، المقرئ، شيخ مشهور، زاهد صالح عدل، (ت: ٣٧٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٤٤، غاية النهاية ١/ ٥٦٢. و«حُشنام: عَلَمٌ مُعَرَّبٌ، أي: الطيب الاسم. انظر: التاج (خشنم) ١٦/ ٢١٥.

(٢) جامع البيان (خ) ٤٤/ ب.

(٣) الكامل (خ) ٥٦/ ب.

(٤) جامع البيان (خ) ٤٥/ أ.

(٥) التجريد ١٠٦.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٢٨.

(٧) التجريد ١٠٦.

(٨) الروضة ١/ ١٥١.

(٩) الكافي ٣١.

(١٠) انظر: النشر ١/ ١٢٨.

و«جامع» الخياط^(١)، وكتابي «الكفاية الكبرى»^(٢)، و«الإرشاد»^(٣)، و«غاية» أبي العلاء^(٤)، و«المستنير»^(٥)، و«تذكار» ابن شيطا^(٦)، و«كفاية» سببط في الست^(٧)، و«كامل» الهذلي^(٨)، و«مصباح» أبي الكرم^(٩)، فتصير ستة عشر طريقاً إلى الحمّامي.

الثالثة عن زيد بن أبي بلال: / طريقُ أبي الفرج^(١٠) عبد الملك بن بكران النهرواني من خمسٍ من كتابي أبي العز^(١١) و«غاية» أبي العلاء^(١٢) و«المستنير»^(١٣)، و«كامل» الهذلي^(١٤).

الرابعة عنه: طريقُ أبي محمد الحسن بن علي بن الصّقر الكاتب^(١٥)،

(١) انظر: النشر ١/١٢٨.

(٢) الكفاية الكبرى ٥٨.

(٣) إرشاد المبتدي ١٤١.

(٤) غاية الاختصار ١/١١٠-١١١.

(٥) المستنير ١/٢٧٧.

(٦) انظر: النشر ١/١٢٨.

(٧) انظر: النشر ١/١٢٨.

(٨) الكامل (خ) ٥٥/ب.

(٩) المصباح (خ): ٩٤.

(١٠) المثبت من: ف، م، ر، س، وفي المطبوعة، وبقية النسخ بالحاء المهملة، وهو خطأ.

(١١) أي: إرشاد المبتدي: ١٤١، والكفاية: ٥٨.

(١٢) غاية الاختصار ١/١١٠-١١١.

(١٣) المستنير ١/٢٧٧-٢٧٨.

(١٤) الكامل (خ) ٥٦/أ.

(١٥) البغدادي، المقرئ، شيخ عالي الرواية، وهو خاتمة أصحاب زيد بن علي بن أبي

بلال، (ت: ٤٢٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٧٤٦، غاية النهاية ١/٢٢٤.

من «كفاية» السَّبْطِ^(١)، قرأ بها على أبي الخطَّابِ بنِ الوزيرِ^(٢) وأبي البركاتِ ابنِ الوكيلِ^(٣)، و«مفتاح» ابنِ خَيْرُونِ^(٤)، قرأ بها على عمِّه ابنِ خَيْرُونِ^(٥)، وعبد السيِّدِ بنِ عَتَّابِ، و«مصباح» أبي الكرمِ^(٦)، قرأ بها على عبد السيِّدِ وابنِ الوكيلِ وابنِ بُنْدَارِ وابنِ الوزيرِ.
فتصيرُ ثمانِ طرقٍ إلى ابنِ الصَّقْرِ.

الخامسة عن زيد بن أبي بلال: طريقُ أبي محمد الحسنِ بن محمدِ ابنِ يحيى الفَحَّامِ البغدادي من ثلاثة: من «المستنير»^(٧)، و«الكفاية» لأبي العزِّ^(٨)، و«غاية» أبي العلاء^(٩).

(١) انظر: النشر ١/١٢٩.

(٢) علي بن عبد الرحمن بن هارون، البغدادي، الشافعي، المقرئ، النحوي، الكاتب، إمام حسن الإقراء، ختم عليه جمع كثير، له: «منظومة في القراءات»، (ت: ٤٩٧ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/٢٨٩، معرفة القراء الكبار ٢/٨٧٦.

(٣) محمد بن عبد الله بن يحيى، البغدادي، الكرجي، الخبَّاز، الدَّبَّاس، المقرئ، الشافعي، إمام ثقة، وكان أسند مَنْ بقي من القراء بالعراق، (ت: ٤٩٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٨٨٣، غاية النهاية ٢/١٨٧.

(٤) النشر ١/١٢٩. وفيه: «المصباح لابن خيرون»، وما في اللطائف هو الصواب.

(٥) أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون، أبو الفضل، البغدادي، المقرئ، المُسْنِدِ الحَجَّة، ثقة، (ت: ٤٨٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١٠٥، غاية النهاية ١/٤٦.

(٦) المصباح (خ): ٩٤.

(٧) المستنير ١/٢٧٨.

(٨) الكفاية ٥٨.

(٩) غاية الاختصار ١/١١١.

السادسة عنه: طريقُ أبي الفرج عبيدِ الله بنِ عمر بنِ محمد بنِ عيسى المصاحفي^(١) من «المستنير»^(٢).

السابعة عنه: طريقُ أبي القاسم بكر بنِ شاذان^(٣) الواعظ من أربع: من «غاية» أبي العلاء^(٤)، وكتابتَي أبي العز^(٥)، و«المستنير»^(٦).

الثامنة عنه: طريقُ أبي الصقر محمد بنِ جعفر بنِ محمد المعروف بابنِ الدورقي^(٧) من «غاية» ابنِ مهران^(٨).

فحصّل ثمانٍ وثلاثون طريقاً عن زيدٍ.

وأما المطوّعيُّ عن ابنِ فرح فمن ثلاثة طرقٍ:

(١) البغدادي، المقرئ، ثقة، مشهور، ضابط، (ت: ٤٠١ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٣٨٠، معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٠٨، غاية النهاية ١/ ٤٩٠.

والمصاحفي: بفتح الميم والصاد المهملة، وكسر الحاء المهملة، نسبة إلى كتابة المصاحف. انظر: الأنساب ٥/ ٣٠٨.

(٢) المستنير ١/ ٢٧٨.

(٣) ابن بكر - وقيل: ابن عبد الله - البغدادي، المقرئ، الزاهد، قال الخطيب: «كان عبداً صالحاً ثقة أميناً»، (ت: ٤٠٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٦، غاية النهاية ١/ ١٧٨.

(٤) غاية الاختصار ١/ ١١١.

(٥) الكفاية: ٥٨، إرشاد المبتدي: ١٤١-١٤٢.

(٦) المستنير ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٧) البغدادي، المقرئ، شيخ متصدر. انظر: غاية النهاية ٢/ ١١١.

والمطوّعي: بفتح الدال، وسكون الواو، وفتح الراء، نسبة إلى: «دورق» بلدة بفارس، وقيل: بخوزستان، وإلى لبس القلائس التي يقال لها: «الدورقية»، والأول أشبه، كما قال السمعاني. انظر: الأنساب ٢/ ٥٠١.

(٨) الغاية لابن مهران ٦٥.

الأولى: طريقُ أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني من «المبهج»^(١)، و«مصباح» أبي الكرم^(٢)، و«تلخيص» أبي معشر^(٣)، و«كامل» الهذلي^(٤)، فصارت أربعةً إلى الكارزيني.

الثانية عنه: طريقُ أبي زُرعةَ الشيرازي^(٥) من «كامل» الهذلي^(٦).

الثالثة عنه: طريقُ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي من «كامل» ابن جُبارة^(٧)، فتحصّل ستُّ طرقٍ للمطوّعي، وأربعٌ وأربعون طريقاً لابن فرح، ومئةٌ وستُّ وعشرون عن الدُّوري.

وأما السُّوسيُّ فمن طريقين:

الأولى: طريقُ أبي عمران موسى بن جرير الرقيّ الضريّر^(٨). قال الذهبي^(٩)

فيما ذكره في «النشر»^(١٠): «كان بصيراً بالإدغام، ماهراً في العربية، وافرَ

(١) المبهج ١/٢٣٣.

(٢) المصباح (خ): ٩٥.

(٣) لم نجده في التلخيص. انظر: النشر ١/١٣٠.

(٤) الكامل (خ) ٥٦/أ.

(٥) أحمد بن محمد النوشجاني - نسبة إلى: «نوشجان» من بلاد فارس - الخطيب بكارزون.

انظر: غاية النهاية ١/١٣٧، ٢٩٩، الأنساب ٥/٥٣٥.

(٦) الكامل (خ) ٥٦/أ.

(٧) الكامل (خ): ٥٦/أ، المنتهى للخزاعي: ٧٧.

(٨) المقرئ، النحوي، من أجل أصحاب السُّوسي، (ت: ٣١٦ هـ، وقيل: ٣١٠ هـ). انظر:

معرفة القراء الكبار ١/٤٨٣، غاية النهاية ٢/٣١٧، بغية الوعاة ٢/٣٠٦.

(٩) معرفة القراء الكبار ١/٢٩٦.

(١٠) النشر ١/١٣٥.

الحرمة كثير الأصحاب»، وقال^(١): «توفي في حدود سنةٍ عشرٍ وثلاثمئة». وقال الداني وأبو حيان^(٢): «سنة ستَّ عشرةٍ وثلاثمئة». قال ابن الجزري^(٣): «وهو الأقرب».

الثانية: طريقُ أبي عيسى موسى بن جمهور بن زريقِ التَّيْسِي^(٤)، وكان ثقةً مشهوراً، وتوفي في حدودِ سنةٍ ثلاثمئة.

فأما ابنُ جريرٍ فمنَ طريقين:

أحدهما: طريقُ أبي أحمد عبد الله بن الحسن بن حَسَنون السامريِّ المتقدِّم.

وثانيهما: طريقُ أبي علي الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان الدَّينوري، وكان ثقةً ضابطاً مُتقدِّماً في علم القراءات. وتوفي سنة / ثلاثٍ وسبعين وثلاثمئة.

وأما ابنُ جمهورٍ فمنَ طريقين:

أحدهما: طريقُ أبي بكرٍ أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد

(١) انظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٤٦، ط: مؤسسة الرسالة، وليست في طبعة مركز الملك فيصل بتحقيق: د. أحمد خان، ولا طبعة: د. طيار قولا ج.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٩٧، النشر ١/١٣٥.

(٣) النشر ١/١٣٥.

(٤) البغدادي، المقرئ، ثقة، (ت في حدود: ٣٠٠ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/٥١، غاية النهاية ٢/٣١٨. والتَّيْسِي: نسبة إلى: «تَيْس» بكسر التاء، والنون المشددة المكسورة، وسكون الياء، جزيرة في وسط بحر مصر، بين الفَرَمَا ودمياط، سميت بتيس بن حام ابن نوح. انظر: الأنساب ١/٤٨٧، معجم البلدان ٢/٥١.

الشذائي، وكان متقناً ضابطاً متقدماً في علم القراءات. قال الداني^(١): «توفي سنة سبعين وثلاثمئة». وقال الذهبي^(٢): «سنة ثلاث». وقيل: «سنة ست». ثانيهما: طريق ابن شنبوذ، وسبق ذكره^(٣).

فأمّا عبد الله بن الحسين عن ابن جرير فمن ثلاثة طرق:

الأولى: طريق أبي الفتح فارس بن أحمد من أربعة طرق: من «الشاطبية» كالتيسير^(٤)، و«تجريد» ابن الفحام^(٥) من طريقين، و«تلخيص» ابن بليمة^(٦). الثانية عنه: طريق أبي العباس أحمد بن نفيس من أربعة: من «تجريد» ابن الفحام^(٧)، و«تلخيص» ابن بليمة^(٨)، و«كافي» ابن شريح^(٩)، و«روضة» المعدل^(١٠).

الثالثة عنه من طريقين: من «العنوان»^(١١) و«المجتبى»^(١٢) للطرسوسي،

(١) انظر: النشر ١/١٣٥.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/٤٠٠.

(٣) انظر: ص ١٩٥ عند ذكر الراويين عن ابن محيصن.

(٤) التيسير ١٢.

(٥) التجريد ١٠٧.

(٦) انظر: النشر ١/١٣١.

(٧) التجريد ١٠٨.

(٨) انظر: النشر ١/١٣١.

(٩) الكافي ٣١.

(١٠) روضة المعدل (خ): ٢٢/ب.

(١١) انظر: الاكتفاء: ٢٢، النشر ١/١٣١.

(١٢) انظر: النشر ١/١٣١.

فصارت عشرة طرقٍ عن ابن^(١) الحسين.

وأما ابن حَبَشٍ عن ابن جريرٍ فمن أربعة طرق:

الأولى عنه: طريقُ أبي بكرٍ محمد بن المظفر بن علي بن حرب الدينوري^(٢) من ست طرق: من «تجريد» ابن الفحام^(٣)، و«مستنير» ابن سوار^(٤)، و«جامع» ابن فارس^(٥)، و«غاية» أبي العلاء^(٦)، و«مصباح» أبي الكرم^(٧)، و«روضة» أبي علي^(٨)، و«كفاية» أبي العز^(٩).

الثانية عنه: طريقُ أبي الحسين علي بن محمد الخبازي من «كامل» الهذلي^(١٠).

الثالثة عنه: طريقُ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي من «كامل» الهذلي^(١١) أيضاً.

(١) ش، ح: «أبي»، والصواب المثبت.

(٢) شيخ الدينور، وإمام جامعها، المقرئ، نزل بغداد وتصدّر بها للإقراء، وكان صالحاً فاضلاً صدوقاً، (ت: ٤١٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢٥٦، معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٢١. وهو منسوب إلى «الدينور» بكسر الدال، وسكون الياء، وفتح النون والواو: بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين. انظر: الأنساب ٢/ ٥٣١، معجم البلدان ٢/ ٥٤٤.

(٣) التجريد ١٠٧.

(٤) المستنير ١/ ٢٧٩.

(٥) انظر: النشر ١/ ١٣١.

(٦) غاية الاختصار ١/ ١١٣.

(٧) المصباح (خ): ٩٧.

(٨) انظر: الروضة ١/ ١٥٤.

(٩) الكفاية ٦٠.

(١٠) لم نجده في الكامل. انظر: النشر ١/ ١٣٢.

(١١) الكامل (خ) ٥٦/ ب، المنتهى للخزاعي: ٦٩.

الرابعةُ عنه: طريقُ القاضي أبي العلاء محمد بن علي^(١) بن يعقوب من ثلاثٍ: «مصباح» أبي الكرم^(٢)، و«غاية» أبي العلاء^(٣)، و«كفاية» أبي العزّ^(٤)، فصارت ثلاثة عشرَ طريقاً لابنِ حَبَش، وثلاثةٌ وعشرين لابن جريّر.

وأما الشّدائِيُّ عن ابنِ جُمهور فمن طريقين:

الأولى: من كتابي «المبهج»^(٥)، و«مصباح» أبي الكرم^(٦)، ومن «كامل» الهذلي^(٧)، فهذه ثلاثُ طرقٍ للشّدائِيِّ.

وأما الشّبوذِيُّ عنه فمن «المبهج»^(٨)، و«مصباح» أبي الكرم^(٩). فتحصّل خمسُ لابنِ جُمهور، وثمانٍ وعشرون عن السّوسيّ. وقرأ الدّوري والسّوسيّ على يحيى اليزيديّ، وقرأ اليزيديّ على إمام البصرة أبي عمرو بن العلاء.

فحصّل مئة وأربعٍ وخمسون طريقاً عن أبي عمرو.

(١) «بن علي» سقط من ش، وهو: محمد بن علي بن أحمد، الواسطي، نزيل بغداد، الصّلحي -نسبة إلى: «فم الصّلح»- المحدث، المقرئ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالعراق على ضعف فيه في الحديث، (ت ٤٣١ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٩٥، غاية النهاية ٢/ ١٩٩.

(٢) المصباح (خ): ٩٨.

(٣) غاية الاختصار ١/ ١١٤.

(٤) الكفاية ٦٠.

(٥) المبهج ١/ ٢٤١.

(٦) المصباح (خ): ١٠٠.

(٧) الكامل (خ) ٥٨/ أ.

(٨) المبهج ١/ ٢٤٧.

(٩) المصباح (خ): ١٠٠، النشر ١/ ١٣٢.

وقرأ أبو عمرو وعلیٰ أبی جعفر یزید بن القَعْقَاع، ویزید بن رومان،
 وشيبة بن نصاح، و عبد الله بن كثير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصري،
 وأبي العالية رُفَيع بن مَهْرَانَ الرِّياحي^(١)، وحميد بن قيس الأعرج المكي،
 و عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة بن
 خالد^(٢)، وعكرمة مولى ابن عباس، ومحمد بن عبد الرحمن بن مَحِيصن،
 وعاصم بن أبي النُّجود، ونصر بن عاصم^(٣)، ويحيى بن يَعْمَر.
 وقرأ / الحسن على حِطَّان بن عبد الله الرَّقَاشي^(٤) وأبي العالية الرِّياحي.

[ب/٣٣]

(١) البصري، الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، من كبار التابعين، عرض القرآن على أبي
 ابن كعب، وابن عباس، ويزيد بن ثابت، ثقة، قال أبو بكر بن أبي داود: «ليس أحد بعد
 الصحابة أعلم بالقرآن منه»، (ت: ٩٠ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء
 ٢٠٧/٤، غاية النهاية ١/ ٢٨١. والرِّياحي: بكسر الراء، وفتح الياء، نسبة إلى قبيلة
 «رياح» بطن من تميم. انظر: الأنساب ٣/ ١١١.

(٢) ابن العاص، القرشي، المخزومي، المكي، تابعي ثقة جليل، عرض القرآن على
 ابن عباس، (ت: ١١٥ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٤٩، غاية النهاية ١/ ٥١٥.

(٣) اللِّثي - ويقال: الدُّولي - البصري، النحوي، المقرئ، تابعي ثقة، قيل: هو أول من نطق
 المصاحف، وخمسةا، وعشرها، (ت: ٩٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٠،
 غاية النهاية ٢/ ٣٣٦.

(٤) ويقال: السَّدوسي، البصري، عرض القرآن على أبي موسى الأشعري، وكان ثقة كبير
 القدر، زاهداً ورعاً عالماً، احتج به مسلم وغيره، (ت: سنة نيف وسبعين). انظر: تهذيب
 الكمال ٦/ ٥٦١، معرفة القراء الكبار ١/ ١٣٦، غاية النهاية ١/ ٢٥٣. والرَّقَاشي: بفتح
 الراء، والقاف المخففة المفتوحة، نسبة إلى امرأة اسمها: «رَقاش» كثرت أولادها حتى
 صاروا قبيلة، وهي من قيس عيلان. انظر: الأنساب ٣/ ٨١.

وقرأ حِطَّانُ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وقرأ أبو العالِيَةِ عَلَى عَمْرٍو بن الخطاب، وأبِي بن كَعْبٍ، وزيد بن ثابت، وابنِ عَبَّاسٍ، وقرأ حُمَيْدٌ عَلَى مجاهدٍ، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق عَلَى يحيى بن يَعْمَرَ ونصر بن عاصمٍ، وقرأ عطاءٌ عَلَى أَبِي هريرةَ، وقرأ عكرمةُ بنُ خالدٍ عَلَى أصحابِ ابنِ عَبَّاسٍ، وقرأ عكرمة مولى ابنِ عَبَّاسٍ عَلَى ابنِ عَبَّاسٍ.

وقرأ ابنُ مَحِيصِنٍ عَلَى مجاهدٍ ودرِّبَاسٍ، وقرأ نصرُ بنُ عاصمٍ، ويحيى ابنِ يَعْمَرَ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ، وقرأ أبو الْأَسْوَدِ عَلَى عثمانَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما، وقرأ أبو موسى الْأَشْعَرِيُّ وَعَمْرُ بنُ الخطابِ وَأَبِي بنِ كَعْبٍ وزيد ابنُ ثابتٍ، وعثمانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم عَلَى رسولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا هِشَامٌ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

الأولى: طريقُ أحمدَ بنِ يزيدَ الحُلَوَانِيِّ السَّابِقِ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ^(١).

الثانية: طريقُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَمْرٍو بنِ أَحْمَدَ بنِ سَلِيمَانَ الدَّاجُونِي الرَّمْلِيِّ الضَّرِيرِ، وَكَانَ إِمَاماً جَلِيلاً ضَابِطاً مَتَقِناً ثَقَّةً حَافِظاً، رَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَأَخَذَ عَنِ ابْنِ مِجَاهِدٍ، وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ مِجَاهِدٍ أَيْضاً، وَتَوَفِّي فِي رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِمِئَةَ بَرْمَلَةَ لُدًّا، عَنِ إِحْدَى وَخَمْسِينَ سَنَةً.

فَأَمَّا الحُلَوَانِيُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

أحدهما: طريقُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ حَمَّادِ بنِ مِهْرَانَ الرَّازِيِّ^(٢)،

(١) انظر: ص ١٩٩.

(٢) ثم القزويني، المقرئ، ثقة محقق، (ت: في حدود سنة ٣٠٠ هـ). انظر: معرفة القراء

الكبار ١/٤٦٦، غاية النهاية ١/٢٤٤.

المعروف بالأزرق الجمال، وكان ثبناً أستاذاً ضابطاً محققاً لقراءة ابن عامر، وتوفي في حدود سنة ثلاثمئة.

ثانيهما: محمد بن أحمد بن عبدان الجزري^(١)، وهو من رجال «التيسير»^(٢)، وأخذ القراءة عرضاً عن الحلواني عن هشام، وتوفي بعيد الثلاثمئة.

وأما الداجوني فمن طريقين:

أحدهما: طريق أبي القاسم زيد بن علي بن أبي بلال الكوفي، السابق في الدوري.

وثانيهما: طريق أبي بكر أحمد الشذائي، السابق في السوسي.

فأما أبو عبد الله الجمال عن الحلواني فمن أربع طرق:

الأولى: طريق النقاش من خمسة عنه، قرأ بها الداني على عبد العزيز ابن خواستي الفارسي^(٣)، ومن «تجريد» ابن الفحام^(٤)، و«المصباح»^(٥)

(١) أبو عبد الله، المقرئ، عمّر، فكان له من السنّ فوق المئة. انظر: معرفة القراء الكبار ٥٤٢/٢، غاية النهاية ٦٤/٢.

والجزري: نسبة إلى جزيرة ابن عمر، بلدة فوق الموصل. انظر: الأنساب ٥٥/٢، معجم البلدان ١٣٨/٢.

(٢) التيسير ١٤.

(٣) انظر: النشر ١٣٦/١.

(٤) التجريد ١٠٠.

(٥) انظر: النشر ١٣٦/١، ولم نجده في المصباح (خ) ٤٢ في طرق هشام، وهو في نسخ أخرى أشار إليها محقق كتاب المصباح د. إبراهيم الدوسري. انظر: ص ٤٤٨.

و«كامل» الهذلي^(١)، و«المبهج»^(٢)، و«تلخيص» أبي معشر^(٣)، فصارت ست طرقٍ للنقاش.

الثانية عنه: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ الرَّازِيَّ^(٤) من «المبهج»^(٥)، قرأ بها على الشريفِ أبي الفضلِ^(٦)، وكذلك أبو الكرم^(٧).

الثالثة عنه: ابنُ سَنَبُوذٍ من «المبهج»^(٨) أيضاً.

الرابعة عنه: طريقُ ابنِ مجاهدٍ من «سبعته»^(٩)، فتحصّل عشرُ طرقٍ للجَمّال.

وأما ابنُ عبدانَ^(١٠) عن الحُلوانِي فمِنَ أربعٍ / طرقٍ:

(١) الكامل (خ): ٦٢/أ.

(٢) المبهج ١/١٠٥.

(٣) التلخيص في القراءات الثمان ١٠٣.

(٤) أحمد بن محمد بن عثمان، نزيل مصر، المقرئ، ضابط مشهور، (ت: ٣١٢ هـ). انظر:

معرفة القراء الكبار ٢/٥٤٠، غاية النهاية ١/١٢٣.

(٥) المبهج ١/١٠٥.

(٦) محمد بن محمد بن الطيب، أبو الفضل، البغدادي، المعروف بالصَّبَاغ، مقرئ صحيح

الرواية. انظر: غاية النهاية ٢/٢٤٠.

(٧) المصباح (خ): ٤٢.

(٨) المبهج ١/١٠٥.

(٩) السبعة ١٠١.

(١٠) الترتيب المثبت هنا من: «ن»، وهو موافق لتفصيل سرد المؤلف للطرق. وفي سائر

النسخ بتقديم طرق ابن عبدان على طرق أبي عبد الله الجمّال.

الأولى: السَّامِرِيُّ عنه من طريقِ أبي الفتح فارس من «الشاطبية» و«التيسير»^(١)، ومن «تلخيص» ابن بَلِيْمَةَ^(٢).

الثانية عنه: طريقُ ابنِ نَفِيسٍ من عشرِ طرقٍ: من كتاب «تلخيص» ابن بَلِيْمَةَ^(٣)، وطريقُ ابنِ شُرَيْحٍ^(٤)، و«روضة» المعدَّل^(٥)، و«كامل» الهُدَلِي^(٦)، قرؤوا كلُّهم على ابنِ نَفِيسٍ، ومن «كفاية» أبي العزِّ^(٧)، ومن «إعلان» الصفرأوي^(٨) من ستِّ طرقٍ، فصارت إحدى عشرة طريقاً عن ابنِ نَفِيسٍ.

الثالثة عنه: طريقُ الطَّرَسُوسِي^(٩) من ثلاثةٍ: من «المجتبى»^(١٠) له، ومن «العنوان»^(١١)، ومن «قاصد» الخَزَرَجِي^(١٢).

(١) التيسير ١٤.

(٢) انظر: النشر ١/١٣٥.

(٣) انظر: النشر ١/١٣٦.

(٤) الكافي ٣١.

(٥) روضة المعدل (خ): ٢١/أ، النشر ١/١٣٦.

(٦) الكامل (خ) ٦١/ب.

(٧) الكفاية الكبرى ٤٢.

(٨) انظر: النشر ١/١٣٦.

(٩) انظر: النشر ١/١٣٦.

(١٠) انظر: النشر ١/١٣٦.

(١١) انظر: الاكتفاء: ٢١، النشر ١/١٣٦.

(١٢) انظر: النشر ١/١٣٦.

الرابعة: طريقُ أبي بكرِ الطَّحَّانِ^(١) من «كامل» الهذلي^(٢)، فتحصَّل ثمانية عشرَ طريقاً لابنِ عَبْدِانَ، وثمانٍ وعشرونَ للحُلوانِي.

وأما زيدُ بنُ عليٍّ عن الدَّاجوني فَمِنْ سِتِّ طرقٍ:

الأولى: من «جامع» الخياط^(٣)، ومن «المستنير»^(٤) من ثلاثة، ومن «روضة» المالكي^(٥)، و«الكافي»^(٦)، و«تجريد» ابن الفحَّام^(٧) من طريقين، و«كفاية» أبي العزِّ^(٨)، و«غاية» أبي العلاء^(٩)، و«روضة» المعدل^(١٠).

الثانية عنه: طريقُ المفسِّرِ^(١١) من «المستنير»^(١٢).

(١) محمد بن الحسن، الضرير، المصري، المقرئ، ضابط حاذق مجوّد، (ت: بعد ٣٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية ١٢٧/٢.

(٢) الكامل (خ) ٦١/ب.

(٣) انظر: النشر ١٣٧/١.

(٤) المستنير ٢٥٨/١.

(٥) الروضة ١٤١/١.

(٦) الكافي ٣٢.

(٧) التجريد ٩٩.

(٨) الكفاية الكبرى: ٤٢.

(٩) غاية الاختصار ١٠٣/١.

(١٠) روضة المعدل (خ): ٢١/أ.

(١١) هبة الله بن سلامة بن نصر، أبو القاسم، البغدادي، الضرير، المعروف بالمفسِّر، المقرئ، النحوي، إمام حافظ، قال ياقوت: «كان من أحفظ الناس لتفسير القرآن والنحو والعربية»، من مؤلفاته: «الناسخ والمنسوخ»، (ت: ٤١٠ هـ). انظر: معجم الأدباء ٦/٢٧٧١، غاية النهاية ٢/٣٥١، طبقات المفسرين للدواودي ٢/٣٤٧.

(١٢) المستنير ١/٢٥٧-٢٥٨.

الثالثة والرابعة والخامسة عنه: طريقُ ابنِ خُشَيْش^(١) وابنِ الصَّقْر^(٢) وابنِ يعقوبَ الأهوازي^(٣)، الثلاثةُ من «كامل» الهذلي^(٤).

السادسة عنه: طريقُ أبي الحسنِ الحمَّامي من «المصباح»^(٥).

وأما الشذائي عن الدَّاجوني فمن ثلاثة طرق:

الأولى عنه: طريقُ أبي عبد الله محمد بن الحسين بن آذَرَبَهْرَامِ الكَارزِينِي من «المبهج»^(٦) من ثلاثة طرق، ومن «إعلان» الصفرراوي^(٧) من طريقين.

الثانية عنه: طريقُ أبي الحسين علي بن محمد الخَبَّازِي من «كامل» الهذلي^(٨).

(١) الحسن بن علي بن خُشَيْش، أبو علي، التميمي، الكوفي، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٢٢٣/١.

(٢) أحمد بن الصَّقْر، أبو الفتح، البغدادي، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٦٣/١.

(٣) محمد بن يعقوب، الأهوازي، البغدادي، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٢٨٣/٢.

واستبعد ابن الجزري قراءة هؤلاء الثلاثة - ابن خشيش، وابن الصقر، والأهوازي - على زيد بن علي. ينظر كلامه في غاية النهاية في تراجمهم.

(٤) الكامل (خ) ٦٠/ب.

(٥) المصباح (خ): ٤٢.

(٦) المبهج ١٠٧/١.

(٧) انظر: النشر ١٣٨/١.

(٨) الكامل (خ) ٦٠/ب.

الثالثة عنه: أبو الفضل محمد بن جعفر الخُزاعي، من «كامل» الهذلي^(١) أيضاً، فصارت سبع طرق للشذائي. وقرأ الدَّاجونيُّ على أبي بكرٍ محمدِ ابن أحمد بن عبد الله^(٢) البَيْسَانِيَّ^(٣)، وأبي الحسنِ أحمدَ بن محمدِ بن مامويه^(٤)، وأبي علي إسماعيل بن الحُوَيْرِسِ^(٥) الدَّمشقيين، وقرأ هؤلاء الثلاثة والحُلوانِيُّ على هشامٍ.

(١) الكامل (خ) ٦٠/ب، المنتهى للخزاعي: ٦٧.

(٢) مقرئ متصدّر، قال ابن الجزري: «كذا سمّاه الذهبي وابن سوار وغيرهما، وقيل فيه: أبو محمد أحمد بن محمد بن عبد الله، كما تقدم»، وقد ترجمه في الأحمدين أيضاً. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٨٧، غاية النهاية ١/١٢١، ٨٥/٢.

(٣) جاء في: «ن»: «بالموحدة المفتوحة والتحتية الساكنة والسين المهملة بعد الألف نون، وقيل: البُساني».

وبَيْسَان: مدينة بالأردن بالغور الشامي، يقال لها: «لسان الأرض»، وهي بين حوران وفلسطين. انظر: معجم البلدان ١/٥٢٧.

(٤) جاء في: «ن»: «بفتح الميمين بينهما ألف وبعد الواو المفتوحة تحتية ساكنة، وقيل: بضم الميم الثانية».

وهو: الدمشقي، قال ابن الجزري: «ولا نعلم أحداً روى عنه غير الداجوني». انظر: تاريخ دمشق ٥/٤٨٨، غاية النهاية ١/١٢٨.

(٥) ويقال: ابن الحُوَيْرِسِي، أبو علي الدمشقي، قرأ عليه الداجوني وحده أيضاً. انظر: غاية النهاية ١/١٦٣.

وجاء في نسخة: «ن»: «بضم الحاء وكسر السين المهملتين، وآخره تحتية، وأسقطها الداني».

فهذه تمة إحدى وعشرين طريقاً لهشام.

وأما ابن ذكوان فمن طريقين:

الأولى: طريقُ أبي عبد الله هارون بن موسى بن شريكِ التَّغَلْبِيّ، المعروف بالأخفشِ الدمشقي^(١)، وكان شيخَ القراءِ بها ضابطاً مُتَقَناً، إليه رَجَعَت الإمامةُ في قراءةِ ابنِ ذكوانَ، صَنَّفَ كتباً كثيرةً في القراءاتِ والعربيةِ، وتوفي سنةً اثنتين^(٢) وتسعين ومئتين بدمشقَ، عن ثنتين وتسعين سنةً.

الثانية: طريقُ أبي العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي^(٣) عمار الصُّوريِ الدمشقي^(٤)، وكان مشهوراً بالضبطِ معروفاً بالإتقانَ، وتوفي سنةً سبع وثلاثمئة بدمشقَ، فأما الأخفشُ فمن طريقين: أحدهما: طريقُ النقاشِ، وذُكِرَ في / روايةِ البزِّي^(٥).

[٣٤/ب]

ثانيهما: طريقُ أبي الحسنِ محمد بنِ النَّضْرِ بنِ مُرِّ بنِ الحُرِّ بنِ حَسَّانَ ابنِ محمدِ الرَّبِيعيِّ الدمشقيِّ عُرِفَ بابنِ الأخرم^(٦)، وكان إماماً ثقةً رضيعاً،

(١) المقرئ، النَّحوي، المعروف بالأخفش، وبأخفش باب الجابية، ثقة، عنه اشتهرت قراءة أهل الشام، (ت: ٢٩٢ هـ، وقيل: ٢٩١ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٣٤٧، بغية الوعاة ٢/٣٢٠.

(٢) ف: «إحدى»، على أحد القولين في وفاته.

(٣) «أبي» سقط من: س، ف.

(٤) من أهل دمشق، سكن صور، المقرئ، ثقة، (ت: ٣٠٧ هـ). انظر: تاريخ دمشق ٥٦/٧٦، غاية النهاية ٢/٢٦٨.

(٥) انظر: ص ٢٣٠.

(٦) شيخ الإقراء بالشام، وكانت له حلقة عظيمة وتلامذة جلَّة، قال الشَّنبُودي: «ما رأيت أحسن معرفة منه بالقرآن ولا أحفظ»، (ت: ٣٤١ هـ، وقيل: ٣٤٢ هـ). انظر: تاريخ دمشق ٥٦/١٢٠، معرفة القراء الكبار ٢/٥٧١، غاية النهاية ٢/٢٧٠.

أجل أصحاب الأخص، وأضبّطهم، عارفاً بعلل القراءات، بصيراً بالتفسير والعربية، متواضعاً حسن الأخلاق، ومولده سنة ستين ومئتين، وتوفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمئة بدمشق.

وأما الصوري فمن طريقين:

أحدهما: طريق أبي بكر محمد بن أحمد الرملي، وهو الداجوني المذكور في رواية هشام، وهو في روايته مشهور بالداجوني، وفي طريق الصوري بالرملي.

ثانيهما: طريق المطوعي السابق ذكره.

فأما النقاش عن الأخص فمن عشر طرق:

الأولى: طريق عبد العزيز بن جعفر من «الشاطبية»، و«التيسير»^(١).

الثانية: طريق أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمّامي، من ثمان

طرق: من «التجريد»^(٢)، و«روضة» المالكي^(٣)، و«جامع» أبي الحسن

الخيّاط^(٤)، و«المستنير»^(٥)، و«غاية» أبي العلاء^(٦)، و«الإرشاد»^(٧)،

(١) التيسير ١٣.

(٢) التجريد ١٠١.

(٣) الروضة ١/١٤٢.

(٤) انظر: النشر ١/١٣٩.

(٥) المستنير ١/٢٥٩.

(٦) غاية الاختصار ١/١٠٥.

(٧) إرشاد المبتدي ١٣٦.

و«الكفاية»^(١)، و«كامل» الهذلي^(٢)، وفيها ما تعددت طرقه، فبلغت خمس عشرة طريقاً للحمّامي.

الثالثة عن النقاش: طريق أبي الفرج النَّهْرَوَانِيّ من «المستنير»^(٣) و«غاية» الهمداني^(٤)، وإرشادي^(٥) أبي العزّ^(٦)، فهي أربع طرق له.

الرابعة عنه: طريق السعديّ من كتاب «التجريد»^(٧).

الخامسة: بكر بن شاذان الواعظ من «غاية» أبي العلاء^(٨)، ومن كتابي^(٩) أبي العزّ، فهي ثلاث طرق له.

السادسة: طريق أبي الحسن عليّ بن العلاف من «تذكار» ابن شيطا^(١٠).

السابعة: طريق إبراهيم بن أحمد الطبري من «المستنير»^(١١).

(١) الكفاية الكبرى ٤١.

(٢) الكامل (خ) ٦٠/ب.

(٣) المستنير ١/٢٥٩.

(٤) غاية الاختصار ١/١٠٥.

(٥) د، ط: «إرشاد»، والمثبت هو الصواب، وأطلق على الكفاية إرشاداً من باب التغليب، وهو أسلوب يستخدمه المؤلف كثيراً؛ تبعاً لابن الجزري في النشر ١/١٤٠.

(٦) أي: إرشاد المبتدي ١٣٦، والكفاية الكبرى: ٤١.

(٧) التجريد ١٠١.

(٨) غاية الاختصار ١/١٠٥.

(٩) د، ط: «كتاب»، والصواب المثبت، ويعني: إرشاد المبتدي ١٣٧، والكفاية: ٤١. إلا أن هذا الطريق ليس فيهما، ولعله أراد قراءة أبي العلاء على أبي العز.

(١٠) انظر: النشر ١/١٤٠.

(١١) المستنير ١/٢٥٩.

الثامنة: طريق الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزيدي من «تلخيص» ابن بليمة^(١)، ومن «غاية» أبي العلاء^(٢)، ومن «تلخيص» أبي معشر^(٣)، ومن «كامل» الهذلي^(٤)، ومن «مصباح» أبي الكرم^(٥)، فبلغت خمس طرق له.

التاسعة: طريق أبي محمد عبد الله بن الحسين العلوئي، من «غاية» أبي العلاء^(٦)، ومن إرشادي^(٧) أبي العز.

العاشرة: طريق أبي بكر أحمد بن محمد الرقي من «كامل» الهذلي^(٨). فتحصل سبعة وثلاثون طريقاً للنقاش.

وأما ابن الأخرم فمن ست طرق:

الأولى: طريق الداراني^(٩) من خمس طرق من «تلخيص»

(١) انظر: النشر ١/ ١٤٠.

(٢) غاية الاختصار ١/ ١٠٦.

(٣) التلخيص في القراءات الثمان ١٠٠.

(٤) الكامل (خ) ٦٠/ ب.

(٥) المصباح (خ): ٤١.

(٦) غاية الاختصار ١/ ١٠٥.

(٧) ط، د: «إرشاد»، والمثبت هو الصواب، ويعني: إرشاد المبتدي: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٤١.

(٨) الكامل (خ) ٦٠/ ب.

(٩) في النسخ: «الداني»، والمثبت هو الصواب. وهو منسوب إلى «دارياً» بفتح الدال والراء، والياء المشددة المفتوحة - على غير قياس - قرية مشهورة من قرى دمشق بالغوطة. انظر: الأنساب ٢/ ٤٣٦، معجم البلدان ٢/ ٤٣١.

وهو: علي بن داود بن عبد الله، أبو الحسن، الداراني، القطان، إمام جامع دمشق ومقرئه، ثقة ضابط متقن، (ت: ٤٠٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٩٢، غاية النهاية ١/ ٥٤١.

ابن بليمة^(١)، ومن «هداية» المهدوي^(٢)، ومن «المبهج»^(٣)، ومن «غاية»
أبي العلاء^(٤)، ومن «كامل» الهذلي^(٥)، وفيها ما تعددت طرقه فبلغت سبعا
للداراني^(٦).

الثانية: طريق صالح بن إدريس من خمس طرق من «هداية» المهدوي^(٧)،
ومن «تبصرة» مكّي^(٨)، و«هادي» ابن سُفيان^(٩)، و«تذكرة» طاهر بن
غلبون^(١٠)، والداني^(١١) قرأ بها على طاهر بن غلبون / .

[١/٣٥]

الثالثة: طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن هلال السلمي^(١٢)،

(١) انظر: النشر ١ / ١٤١، وفيه: «الداراني».

(٢) انظر: النشر ١ / ١٤١.

(٣) المبهج ١ / ١٠٠.

(٤) غاية الاختصار ١ / ١٠٤، وفيه: «الداراني».

(٥) الكامل (خ) ٥٤ / ٥، وفيه: «الداراني».

(٦) في النسخ: «الداني»، والمثبت هو الصواب، كما في أسانيد طرقه، ومصادر
ترجمته.

(٧) النشر ١ / ١٤١.

(٨) التبصرة ٤٠.

(٩) الهادي (خ): ٢.

(١٠) التذكرة ١ / ٢٦-٢٧.

(١١) لم نجده في التيسير.

(١٢) الدمشقي، الجبني، الأطروش، شيخ القراء بدمشق، من ولد أبي عبد الرحمن السلمي،
وكان له فضل وأمانة وعلم وورع، (ت: ٤٠٧ هـ، وقيل: هـ). انظر: معرفة القراء الكبار

من طريقتين: من «وجيز»^(١) الأهوازي، ومن «المبهج»^(٢)، ومن «كامل»
الهدلي^(٣)، فهي ثلاث طرقٍ للسُّلمي.
الرابعة: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ بن نصر الشَّذائي من «المبهج»^(٤)
و«الكامل»^(٥).

الخامسة: طريقُ أبي بكرٍ محمدِ بن أحمدَ بن محمدِ الجُبَني^(٦).
السادسة: طريقُ ابن مِهْرانَ من «كامل» الهدلي^(٧)، ومن «الغاية» له^(٨)،
فهي عشرون طريقاً للأخرم وسبعٌ وخمسون للأخفش.
وأما الرَّمليُّ عن الصُّوري فَمِنْ أربَعِ طرقٍ:

(١) الوجيز ٦٧.

(٢) المبهج ١/١٠٠.

(٣) الكامل (خ) ٥٤/أ.

(٤) المبهج ١/٩٩-١٠٠.

(٥) الكامل (خ) ٥٤/أ.

(٦) الكامل (خ) ٥٤/أ، وهي طريق الهدلي من الكامل بقراءته على محمد بن الحسن
الشيرازي، وهو على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد السُّلمي الجُبَني، وهي الطريق
نفسها التي سبق أن ذكرها في الطريق الثالثة. وقد تابع المؤلف صاحب النشر ١/١٤٢،
في هذا التفريع والتكرار.

وأبو بكر هو: السُّلمي المتقدم في الطريق الثالثة. والجُبَني: نسبة إلى سوق الجُبَين
- وقيل: تل الجين - بدمشق، كان أبوه إمام مسجد هذا السوق. انظر: معرفة القراء
الكبار ٢/٧٠٤، غاية النهاية ٢/٨٥.

(٧) الكامل (خ) ٥٤/أ.

(٨) الغاية ٧٢.

الأولى عنه: طريق زيد من كتابي أبي العز^(١)، ومن «روضة» المالكي^(٢)، ومن كتاب «جامع» أبي الحسين بن عبد العزيز الفارسي^(٣)، فهذه أربع طرقٍ لزيد. الثانية عن الرملي: طريق أبي بكر الشذائي من طريق أبي معشر^(٤)، ومن «المبهج»^(٥)، ومن «إرشاد» أبي العز^(٦)، ومن «كامل» الهذلي^(٧)، ومن طريق الداني^(٨)، فهي خمس طرقٍ للشذائي.

الثالثة عن الرملي: طريق أبي بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القباب^(٩)، من «غاية» أبي العلاء^(١٠)، ومن «كامل» الهذلي^(١١)، ومن «المستنير»^(١٢)، فهي ثلاث طرقٍ للقباب.

(١) إرشاد المبتدي: ١٣٧، الكفاية الكبرى: ٤١.

(٢) الروضة ١/١٤٣.

(٣) الجامع (خ): ٣/أ.

(٤) التلخيص في القراءات الثمان ١٠١.

(٥) المبهج ١/٩٣.

(٦) إرشاد المبتدي ١٣٨.

(٧) الكامل (خ) ٥٤/أ.

(٨) جامع البيان (خ) ٤٨/أ.

(٩) الأصبهاني، إمام، مقرئ، مفسر، ثقة، (ت: ٣٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية ١/٤٥٤،

طبقات المفسرين للداودي ١/٢٥١.

والقباب: بفتح القاف، وتشديد الباء الأولى الموحدة، نسبة إلى عمل القباب التي هي

كالهوادج. انظر: الأنساب ٤/٤٣٨.

(١٠) غاية الاختصار ١/١٠٧.

(١١) الكامل (خ) ٦١/أ.

(١٢) المستنير ١/٢٦٠.

الرابعة عن الرَّملي: طريقُ أبي يعقوبَ يوسفَ بنِ بِشْرِ بنِ آدمَ^(١)
ابن الموفق^(٢) من «كامل» الهذلي^(٣)، فتحصَّل ثلاثة عشرَ طريقاً
للرَّملي.

وأما المطوّعيُّ عن الصوريِّ فمِنْ سَبْعِ طرقٍ:

الأولى: طريقُ أبي عبد الله محمد بن الحسن الكارزيني من «المبهج»^(٤)،
و«مصباح» الشَّهْرَزوري^(٥)، ومن «تلخيص» أبي معشر^(٦).

الثانية: طريقُ أبي بكرٍ محمد بن عمر بن موسى بن زُلال^(٧) النَّهاوندي^(٨)
من «المصباح»^(٩).

(١) د، ط، ب: «أدهم»، والصواب المثبت.

(٢) الضرير، مقررئ متصدّر. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٩٤.

(٣) الكامل (خ) ٦١/ أ.

(٤) المبهج ١/ ٩٢.

(٥) المصباح (خ): ٤٠.

(٦) التلخيص في القراءات الثمان ١٠١.

(٧) في ن: «ذلال»، والمثبت من: د، م، ط، ب، وهو الموافق لمصدر ترجمته، وكذا
في النشر ١/ ١٤٣.

(٨) أخذ القراءة عنه عَرَضاً الحسن بن سعيد المُطوّعي. والنَّهاوندي: نسبة إلى: «نَّهاونْد»
مثلثة النون الأولى، وفتح الهاء والواو، مدينة من بلاد الجبل قرب هَمْدان، كان بها
وقعة عظيمة أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة (٢١ هـ). انظر: الأنساب
٥/ ٥٤١، معجم البلدان ٥/ ٣١٣، غاية النهاية ٢/ ٢١٧، تاج العروس ٥/ ٢٨٩
(نهد).

(٩) المصباح (خ): ٤٠.

الثالثة والرابعة إلى آخر السابعة: من كتاب «الكامل»^(١).

فصارت تسع طرقٍ للمطوَّعي، وثلثين وعشرين طريقاً للصُّوري، وسبعاً وسبعين طريقاً لابن ذكوان.

وقرأ هشامٌ وابن ذكوان على أبي سليمان أيوبَ بنِ تميمٍ^(٢) التميمي
الدمشقي، وقرأ هشامٌ أيضاً على أبي الضحاكِ عراكِ بنِ خالدِ بنِ يزيدِ بنِ
صالحِ المُرميِّ الدمشقيِّ^(٣)، وعلى أبي محمدِ سويدِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ نُميرِ
الواسطيِّ^(٤)، وعلى أبي العباسِ صدقةِ بنِ خالدِ الدمشقيِّ^(٥)، وقرأ أيوب
وعراكٌ وسويدٌ وصدقةٌ على أبي عمرو ويحيى بنِ الحارثِ الذُّماريِّ.
وقرأ الذُّماريُّ على إمامِ أهلِ الشامِ عبدِ الله بنِ عامرِ اليَحْصَبِيِّ.
فهذه مئةٌ وثلاثون طريقاً لابنِ عامرٍ.

(١) الكامل (خ) ٦١/أ.

(٢) ابن سليمان، المقرئ، ضابط مشهور، (ت: ١٩٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣١٥/١، غاية النهاية ١٧٢/١.

(٣) شيخ أهل دمشق في عصره، وأحد الذين خَلَفُوا يحيى الذُّماري في القراءة، (ت: قبل ٢٠٠ هـ). انظر: تاريخ دمشق ٤٠/١٦٤، معرفة القراء الكبار ١/٣١٦، غاية النهاية ١/٥١١.

(٤) السُّلَمي مولاهم، قاضي بَعْلَبَك، وقاضي أهلِ الدِّمة، المقرئ، (ت: ١٩٤ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٣١٩، غاية النهاية ١/٣٢١.

(٥) القرشي، مولى بني أمية، المقرئ، (ت: ١٨٠ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تاريخ الإسلام ٤/٦٥٥، غاية النهاية ١/٣٣٦. ووقع في غاية النهاية: «أبو عثمان»، والمثبت هو

الصواب، كما في مصادر ترجمته.

وقرأ ابنُ عامرٍ على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو ابن المغيرة المخزومي^(١) بلا خلافٍ عند المحققين، وعلى أبي الدرداء عويمر بن زيد^(٢) بن قيسٍ، فيما قطع به الحافظُ أبو عمرو الداني^(٣) وصحَّ عنه، وقرأ المغيرةُ على عثمان بن عفان، وقرأ عثمان، وأبو الدرداء على رسول الله ﷺ.

وأما أبو بكر شعبة / فمن طريقين:

الأولى: طريقُ أبي زكريا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسد^(٤) الصِّلحي^(٥)، وكان من الأئمة الأعلام حُفَّاظِ السُّنَّةِ، وتوفي في النصف من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثٍ ومئتين.

(١) الشَّامي، قرأ القرآن على عثمان بن عفان رضي الله عنه، (ت: ٩١ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٣٦، غاية النهاية ٢/٣٠٥.

(٢) ر: «يزيد»، والمثبت هو الصواب، مع الاختلاف الحاصل في اسم أبيه على خمسة أقوال، لكن «يزيد» لم يذكر منها. انظر: تهذيب الكمال ٢٢/٤٦٩، الإصابة ٤/٧٤٧. وتقدمت ترجمته في ص ١٠.

(٣) جامع البيان (خ) ٢٩/أ.

(٤) كذا في النسخ، وفي النشر ١/١٥٠: «أسد»، وجاء في غاية النهاية مصغراً: «أسيد».

(٥) نسبة إلى: «فم الصِّلح» قرية من قرى واسط بأعلى دجلة، القرشي، الأموي، الكوفي، الأحول، مولى آل أبي معيط، المقرئ، صاحب أبي بكر بن عياش، إمام كبير حافظ ثقة، (ت: ٢٠٣ هـ). انظر: الأنساب ٣/٥٥٠، تهذيب الكمال ٣١/١٨٨، غاية النهاية ٢/٣٦٣.

الثانية: طريق أبي محمد يحيى بن محمد بن قيس العليمي الأنصاري الكوفي^(١)، وكان شيخاً جليلاً ثقةً صحيحَ القراءة، وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وولد سنة خمسين ومئة.

فأما ابن آدم فمن طريقين:

أحدهما: طريق أبي بكرٍ شعيب بن أيوب بن^(٢) رزّيق - بتقديم الراء-، الصّريفي^(٣)، وكان مقرئاً ثقةً ضابطاً عالماً حاذقاً، وتوفي سنة إحدى وستين ومئتين.

وثانيهما: طريق أبي حمّاد الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب^(٤) الذّهليّ البغدادي^(٥)، وكان مقرئاً ثقةً ضابطاً، توفي سنة إحدى وستين ومئتين^(٦).

(١) مقرئ الكوفة في وقته، ثقة حاذق، (ت: ٢٤٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٠٩، غاية النهاية ٢/٣٧٨. وهو منسوب إلى جدّه: «علّيم» لا إلى «علّيم» الذي هو بطن من عُدرة. انظر: الأنساب ٤/٢٣١-٢٣٢.

(٢) «بن» زيادة من: ن، ص.

(٣) نسبة إلى: «صريفين» واسط لا «صريفين» بغداد، المقرئ، وكان فقيهاً حافظاً ثقة ضابطاً، (ت: ٢٦١ هـ). انظر: الأنساب ٣/٥٣٦، معرفة القراء الكبار ١/٤١٤، غاية النهاية ١/٣٢٧.

(٤) ن: «أيوب»، والصواب المثبت كما في مصادر ترجمته.

(٥) اللؤلؤي، النقاش للخواتم، الفصّاص - بالفاء - أحد القراء المشهورين، ثقة ضابط صالح زاهد عابد، (ت: في حدود ٢٤٠ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١١/٣٠٦، غاية النهاية ١/٣٤٣. والذّهلي: نسبة إلى قبيلة معروفة، وهو ذهل بن ثعلبة. الأنساب ٣/١٨.

(٦) كذا جاء في جميع النسخ، والصواب في وفاته أنها في حدود سنة (٢٤٠ هـ)، كما ذكر في ترجمته، والظاهر أنه سبق بصر في نقل تاريخ وفاة صاحب الطريق الذي قبله.

وأما العَلَيْمِي فَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ الرَّزَّازِ الْبَغْدَادِيَّ^(١)، وَكَانَ مَقْرَنًا مُتَّصِدِّرًا مَعْرُوفًا، وَتُوفِيَ فِي حُدُودِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً^(٢).

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خُلَيْعِ الْخِيَّاطِ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْقَلَانَسِيِّ، وَبَابِنِ بِنْتِ الْقَلَانَسِيِّ، وَكَانَ ثَقَّةً ضَابِطًا مُتَقَنَّاً، وَتُوفِيَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سِتِّ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً^(٣).

فَأَمَّا شَعِيبٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ فَمِنْ خَمْسِ طَرِيقٍ:

الأولى: طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ يُوْسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالْأَصْمِ^(٤)، مِنْ سِتِّ طَرِيقٍ:

أولها: طَرِيقُ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَغْدَادِيِّ^(٥) مِنْ

(١) المعروف بالمَجَاشِي - بالميم - المقرئ، قال الخطيب: «كان ثقة ستيراً، كثير الكتب، جميل المذهب والأثر»، (ت: ٣٦٧ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١١ / ٣٠٦، غاية النهاية ١ / ٥٠١. ووقع في غاية النهاية: «النجاشي» بالنون، وهو خطأ، فهو بالميم في سائر المصادر، وانظر: الأنساب ٥ / ١٩٩، توضيح المشتبه ٨ / ٦٥. ولعله منسوب إلى عَلم أو موضع، كما في تاج العروس (مجش). والرَّزَّاز: بفتح الراء، وتشديد الزاي المفتوحة، نسبة إلى بيع: «الرز». انظر: الأنساب ٣ / ٥٧.

(٢) كذا في النسخ، والصواب في وفاته أنها سنة (٣٦٧ هـ)، كما ذكر في ترجمته.

(٣) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٠٥، غاية النهاية ١ / ٥٦٦، وانظر في نسبة القلانسي: الأنساب ٤ / ٥٧١.

(٤) المقرئ، إمام جامع واسط، وأعلى الناس إسناداً في رواية عاصم، ثقة محقق كبير الشأن، (ت: ٣١٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٤٩٢، غاية النهاية ٢ / ٤٠٤.

(٥) المقرئ، أحد رجال «التيسير». انظر: غاية النهاية ١ / ١٦.

«الشاطبية»، و«التيسير»^(١)، ومن «تجريد» ابن الفحّام^(٢)، و«تلخيص» ابن بليمة^(٣)، فهي أربع طرقٍ.
 ثانيها: طريقُ المطوّعي من «المبهج»^(٤)، و«المصباح»^(٥)، طريقان له.
 ثالثها: طريقُ أبي الفرج عبد العزيز بن عصام^(٦) من «المستنير» لابن سوار^(٧)، ومن «مصباح» أبي الكرم^(٨)، طريقان له.
 رابعها: طريقُ أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن أبّش^(٩) من «مصباح» أبي الكرم^(١٠)، و«كامل» الهذلي^(١١)، طريقان له.

(١) التيسير ١٤.

(٢) التجريد ١١٢.

(٣) انظر: النشر ١/١٤٦.

(٤) المبهج ١/١٢٧.

(٥) المصباح (خ): ٤٩.

(٦) مقرئ، متصدّر. انظر: غاية النهاية ١/٣٩٤.

(٧) المستنير ١/٣١٤-٣١٥.

(٨) المصباح (خ): ٥٠.

(٩) ص، ب، د، ط: «يابس»، والصواب المثبت.

وهو: البغدادي، الضرير، يعرف بابن أبّش، وابن أبّوس، مقرئ حاذق متصدّر،

(ت: ٣٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٤٠٣.

ووقع بالسين المهملة في: «غاية النهاية»، وهو بالمعجمة في «كامل» الهذلي و«النشر»

١٤٦/١.

(١٠) المصباح (خ): ٤٩.

(١١) الكامل (خ) ٦٥/ب.

خامسها: طريقُ النقاش من «تلخيص» أبي معشر^(١).
سادسها: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بن محمدِ بن جعفرِ بن أحمدَ بنِ خُلَيْعِ
من «غاية» ابنِ مهران^(٢).

فحصَّ اثنا عشر طريقاً للأصمَّ.

الثانية عن شُعيب: طريقُ أحمدَ بنِ يوسفَ القَافَلانِي^(٣) من «التيشير»^(٤)،
و«الشاطبية»، قرأ بها الداني على فارسٍ، ومن «التجريد» لابنِ الفَحَّامِ^(٥)،
و«التلخيص» لابنِ بَلِيمة^(٦)، ومن «العنوان»^(٧)، ومن «المجتبى»^(٨) ومن
«كافي» ابنِ شُريح^(٩)، و«روضة» المعدَّل^(١٠)، فتحصَّل ثمانِ طرقٍ للقَافَلانِي.

(١) التلخيص في القراءات الثمان ١٠٨.

(٢) الغاية لابن مهران ٨٨.

(٣) أبو بكر، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/١٥٣. والقافلاني: بفتح القاف وسكون الفاء، اسم لمن يشتري السفن الكبار المنحدرة من الموصل والمُصْعِدة من البصرة، ويكسرهما، ويبيع خشبها وقيرها وقفلها، والقفل الحديد الذي فيها. انظر: الأنساب ٤/٤٣٣، وهو عنده «القافلاني» بالنون، وكلاهما صحيح. انظر: تعليق المعلمي على الأنساب ١٠/٣٠٩.

(٤) التيسير ١٤.

(٥) التجريد ١١٢. مع مراعاة أن فارس بن أحمد قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وعلى عبد الله بن الحسين وهو على القافلاني، كما في التيسير ١٤.

(٦) انظر: النشر ١/١٤٧.

(٧) انظر: الاكتفاء: ٢٣، النشر ١/١٤٧.

(٨) انظر: النشر ١/١٤٧.

(٩) الكافي ٣٢.

(١٠) روضة المعدل (خ): ٢٦/أ.

الثالثة عن شعيب: طريقُ أبي العباسِ الضريِّرِ المعروفِ بالمُثَلَّثي (١) من كتابي أبي منصور/ بن خيرون (٢)، ومن «مصباح» أبي الكرم (٣)، وتعددت الطرقُ، فبلَّغت ستَّ طرقٍ للمثَلَّثي.

الرابعة عن شعيب: طريقُ أبي عونٍ محمدِ بنِ عمرو بنِ عونٍ الواسطيِّ (٤)، من طريقيين من «المستنير» (٥)، ومن «المبهج» (٦)، ومن «المصباح» (٧)، وتعددت الطرقُ فبلَّغت خمسَ طرقٍ لأبي عَونٍ.

الخامسة: طريقُ أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، المعروف بِنَفْطَوَيْهِ (٨)

(١) أحمد بن سعيد - ويقال: سعد - بن عثمان، أبو العباس، الواسطي، شيخ القراء بواسط، (ت: ٣٢٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٥٦، غاية النهاية ١/ ٥٧.

(٢) أي: الموضح والمفتاح. انظر: النشر ١/ ١٤٧.

(٣) المصباح (خ): ٤٩، النشر ١/ ١٤٧.

(٤) أبو عون، وأبو عمرو، وأبو عثمان، السُّلمي، الواسطي، المقرئ، المحدث، ثقة مشهور بالضبط والإتقان، (ت: قبل ٢٧٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٦٦، غاية النهاية ٢/ ٢٢١.

(٥) المستنير ١/ ٣١٦.

(٦) المبهج ١/ ١٣١.

(٧) المصباح (خ): ٥٠.

(٨) العتكي، الأزدي، الواسطي، المقرئ، ويقال له: الماورددي، صاحب التصانيف، صدوق، من مؤلفاته: «غريب القرآن»، و«المقنع» في النحو، (ت: ٣٢٣ هـ). انظر: إنباه الرواة ١/ ٢١١، غاية النهاية ١/ ٢٥. و«نفطويه»: قال ابن خلكان: «بكسر نون وفتحها، والكسر أفصح، والفاء ساكنة... لُقِّبَ نفطويه لدمامته، وأدَّمته - شدة سُمِّرتِه - تشبيهاً له بالنفط». وفيات الأعيان ١/ ٤٨.

النحويّ من «المبهج»^(١)، و«المصباح» لأبي الكرم^(٢)، و«الكامل» للذهلي^(٣)، ومن كتاب «سبعة» ابن مجاهد^(٤)، وتعدّدت الطرق، فبلّغت سبعة طرقٍ لِنَفْطَوَيْهِ، وثمانياً وثلاثين طريقاً لشُعَيْب.

وأما أبو حمدون فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

الأولى عنه: طريقُ أبي علي الحسن بن الحسين^(٥) الصَّوَّافِ من ستة طرقٍ: أحدها: طريقُ الحَمَّامِي، من ثمانِ طرقٍ: من «التجريد»^(٦)، ومن «روضة» المالكي^(٧)، ومن كتابي أبي العزّ^(٨)، ومن «المستنير»^(٩)، و«جامع» أبي الحسن الخياط^(١٠)، و«كامل» الهذلي^(١١)، و«مصباح» أبي الكرم^(١٢)،

(١) المبهج ١/١٣٠

(٢) المصباح (خ): ٥٠.

(٣) الكامل (خ) ٦٦/أ.

(٤) لم نجده في أسانيد عاصم من كتاب السبعة: ٩٤، وانظر: النشر ١/١٤٨.

(٥) ابن عليّ، البغدادي، المقرئ، قال الذهبي: «كان كبير القدر، عارفاً بالفن، متصدراً

لِلإِقْرَاء»، (ت: ٣١٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٧٤، غاية النهاية ١/٢١٠.

والصَّوَّافِ: نسبة إلى بيع الصوف والأشياء المتخذة منه. انظر: الأنساب ٣/٥٦١.

(٦) التجريد ١١٢.

(٧) الروضة ١/١٤٧.

(٨) إرشاد المبتدي: ١٤٥، الكفاية الكبرى: ٤٣.

(٩) المستنير ١/٣١٨-٣١٩.

(١٠) انظر: النشر ١/١٤٨.

(١١) الكامل (خ) ٦٦/ب.

(١٢) المصباح (خ): ٥٢.

و«تذكار» ابن شيطا^(١).

وتعددت الطرق فبلغت إحدى عشرة طريقاً للحمّامي.

ثانيها^(٢) عن الصّوّاف: طريقُ ابن شاذانَ من «غاية» أبي العلاء^(٣).

ثالثها عن الصّوّاف: طريقُ النَّهرواني من كتابي أبي العزّ^(٤)، ومن كتاب

«المستنير»^(٥)، ومن «الجامع» للخياط^(٦).

وتعددت فبلغت خمسَ طرقٍ للنَّهرواني.

رابعها وخامسها: طريقُ^(٧) أبي القاسم عبد الله بن الحسن^(٨) النَّخَّاس، وأبي الحسن^(٩)

(١) انظر: النشر ١/١٤٩.

(٢) لفظ: «ثانيها» سقط من: ب، د، ط.

(٣) غاية الاختصار ١/١٢٢.

(٤) إرشاد المبتدي: ١٤٥، الكفاية الكبرى: ٤٣.

(٥) المستنير ١/٣١٨.

(٦) انظر: النشر ١/١٤٩.

(٧) «طريق» سقطت من: غ، وفي ن: «طريقي».

(٨) ابن سليمان، البغدادي، المعروف بالنَّخَّاس، المقرئ، ثقة مشهور، من أهل الفضل

والخير، (ت: ٣٦٨ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تاريخ بغداد ٩/٤٣٨، غاية النهاية

١/٤١٤. والنَّخَّاس - بالخاء المعجمة - : اسم لمن يكون دلّالاً في بيع الجوّاري

والغلمان والدواب. انظر: الأنساب ٥/٤٧٠.

(٩) المثبت من: خ، م، د، س، وهو كذلك في تاريخ بغداد، والمنتظم لابن الجوزي

١٤/٢٩٠، وتاريخ الإسلام للذهبي ٨/٣٧١. وجاء في النشر ١/١٤٩، وغاية النهاية:

«أبو الحسين».

أحمد بن جعفر^(١) الخلال، من «مصباح» أبي الكرم^(٢)، فهذه تسعة عشر طريقاً للصَّوَّاف.

الثانية عن أبي حمدون: طريقُ أبي عونٍ من «كامل» الهذلي^(٣).
فتحصَّل عشرون طريقاً لأبي حمدون، وثمانٍ وخمسون طريقاً ليحيى ابنِ آدم.

وأما ابنُ خُلَيْعٍ عن العُلَيْمِيِّ فَمِنْ عَشْرِ طَرِيقٍ:
الأولى عن ابنِ خُلَيْعٍ: طريقُ أبي الحسنِ الحمَّامِيِّ من «التجريد» لابنِ الفَحَّامِ^(٤)، و«روضة» المالكي^(٥)، و«كفاية» أبي العزِّ^(٦)، و«تذكار» ابنِ شَيْطَانِ^(٧)، و«جامع» ابنِ فارسٍ^(٨)، وتعدَّدت فبلَّغَتْ سِتَّ طَرِيقٍ عن الحمَّامِيِّ.

(١) ابن محمد - وقيل: ابن حمدون - المعروف بالخلال، المقرئ، كان شيخاً ثقةً صالحاً، (ت: ٣٧٢ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٧٤، غاية النهاية ١/٤٣. والخلال: نسبة إلى عمل الخُلِّ أو يبعه. انظر: الأنساب ٢/٤٢٢.

(٢) المصباح (خ): ٥١. إلا أن الخلال قرأ على بكار بن أحمد الحروف، وسند المصباح في أوله إخبار. انظر: النشر ١/١٤٩.

(٣) الكامل (خ) ٦٦/ب.

(٤) التجريد ١١١.

(٥) الروضة ١/١٤٨.

(٦) الكفاية الكبرى ٤٥.

(٧) انظر: النشر ١/١٥٠.

(٨) انظر: النشر ١/١٥٠.

الثانية: طريقُ عبد الباقي بن الحسنِ الحُرَّاساني، قرأ بها الدانيُّ^(١) على فارس.

الثالثة: طريقُ أبي القاسم بكر بن شاذانَ القزَّاز، من «كفاية» السَّبَّط^(٢).

الرابعة: طريقُ أبي الحسين^(٣) أحمد بن عبد الله^(٤) السُّوسَنُجَرْدِي من «غاية» أبي العلاء^(٥).

الخامسة: طريقُ^(٦) نذير^(٧) بن علي بن عبيد الله البَلَدِي^(٨).

السادسة: طريقُ التَّهْرَوَانِي من «كفاية» أبي العزِّ^(٩).

(١) جامع البيان (خ) ٥١/أ.

(٢) انظر: النشر ١/١٥٠.

(٣) ر، م، المطبوعة: «الحسن»، والمثبت هو الصواب، وهو يوافق ما في غاية الاختصار ١/٨٨، ١٢٨، وتاريخ بغداد، ومعرفة القراء.

(٤) ابن الخضرم، المعدل، السُّوسَنُجَرْدِي، ثم البغدادي، المقرئ، ثقة ضابط مشهور،

(ت: ٤٠٢ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٢٣٧، غاية النهاية ١/٧٣. وهو منسوب إلى

«سُوسَنُجَرْد» بضم أوله، وسكون ثانيه، ثم سين مفتوحة، ونون ساكنة، وجميم مكسورة:

قرية بنواحي بغداد. انظر: الأنساب ٣/٣٣٥، معجم البلدان ٣/٢٨١.

(٥) غاية الاختصار ١/١٢٨.

(٦) انظر: النشر ١/١٥١.

(٧) في النسخ: «بدير بن علي بن عبيد الله»، وانفردت ش ب: «بدير بن عبيد الله»، والمثبت

هو الصواب، كما في «النشر»، و«غاية النهاية».

(٨) مقرئ صالح. انظر: غاية النهاية ٢/٣٣٤. وهو منسوب إلى «البلد»، اسم بلدة قرب

الموصل، يقال لها: بلد الحطب. انظر: الأنساب ١/٣٨٩.

(٩) الكفاية الكبرى ٤٥.

السابعة: طريقُ أبي الحسين^(١) عليّ بن محمد الخبازي من «الكامل»^(٢).
الثامنة: طريقُ أبي حفصِ عمر بن عليّ النحويّ من «تلخيص» أبي معشر^(٣).
التاسعة: طريقُ أبي [الفرج]^(٤) عبيد الله بن عمر المصاحفي من «جامع»
ابن فارس^(٥).

[٣٦/ب]

العاشرة: / طريقُ ابنِ مهران^(٦)، فهذه خمسة عشر طريقاً لابن خُليع.
وأما الرّزّازُ عن العُلميِّ فمن كتاب «المبهبج»^(٧)، و«المصباح»^(٨)،
و«كامل» الهذلي^(٩)، فهذه ثلاثُ طرقٍ للرّزّازِ، وقرأ ابنُ خُليع والرّزّازُ على
أبي بكرٍ يوسف بن يعقوب بن الحسين^(١٠) بن يعقوب بن خالد بن مهران

(١) ورد في النسخ: «أبو الحسن»، وكذا في معرفة القراء الكبار ٢/٧١٤، وغاية النهاية ١/٥٧٧،
وجاء في الكامل (خ) ٤٦/أ، ٦٨/أ، ٦٩/أ، وتاريخ الإسلام ٨/٧٩٠، وفي ترجمة ابنه: محمد
من معرفة القراء الكبار ٢/٧٨٩، ومن سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥، وكذلك في النشر ١/١٥٠:
«أبو الحسين» على الصواب كما أثبتناه، وسبق ذكر المؤلف له بهذه الكنية أيضاً في ص ٢٦٢،
وسياتي كذلك في ص ٢٩٥، ٣٣٠.

(٢) الكامل (خ) ٦٨/ب.

(٣) التلخيص ١٠٧.

(٤) سقطت من النسخ كافة، ومن النشر ١/١٥١، وأثبتناها من مصادر ترجمة المصاحفي،
وقد تقدّم ذكر المؤلف له على الصواب في ص ٢٥٨.

(٥) انظر: النشر ١/١٥٠.

(٦) الغاية ٨٦.

(٧) المبهبج ١/١٣٥.

(٨) المصباح (خ): ٤٨.

(٩) الكامل (خ) ٦٨/ب.

(١٠) المثبت من: خ، ب، ر، وهو الصواب، وفي سائر النسخ: «الحسن»، وقد ورد على
الصواب في: تاريخ بغداد ١٦/٤٦٩ (ط: دار الغرب)، وتاريخ الإسلام للذهبي
٧/٢٧٦، وسير أعلام النبلاء ١٥/٢١٨، والنشر ١/١٥١، وغاية النهاية ٢/٤٠٤،
وتقدّم ذكره على الصواب أيضاً في ص ٢٨٣، وتَمَّ ترجمته في الحاشية.

الواسطيّ الأُطروش^(١)، وقرأ^(٢) على أبي محمد يحيى بن محمد بن قيس العُلَيْمي^(٣) الأنصاريّ الكوفيّ، فهذه ثمانِ عشرةً طريقاً للعُلَيْمي. وقرأ العُلَيْميّ ويحيى بنُ آدم على أبي بكرٍ شعبةَ الحنّاط^(٤) - بالنون - الأَسدي^(٥).

فهذه ستةٌ وسبعون طريقاً لأبي بكر.

وأما حفصٌ فمِنْ طريقين:

الأولى: طريقُ أبي محمدٍ عبيد بن الصَّبّاح بن صُبَيْح النَّهْشليّ الكوفيّ، ثم البغداديّ^(٦)، وكان مقرئاً صالحاً ضابطاً، وتوفي سنة خمسٍ وثلاثين ومئتين^(٧).

(١) بضم الألف، وسكون الطاء، وضم الراء، وهذه اللفظة لمن بأذنه أدنى صمم. انظر: الأنساب ١/ ١٨٤.

(٢) أي: الأُطروش.

(٣) «العُلَيْمي» سقط من: ش، ح.

(٤) نسبة إلى بيع الحنطة. انظر: الأنساب ٢/ ٢٧٣.

(٥) «الأَسدي» سقط من: ن.

(٦) وهو من أجل أصحاب حفص وأضبّطهم. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤١١، غاية النهاية ١/ ٤٩٥. والنّهْشلي: نسبة إلى نهشل بن دارم بن مالك، بطن كبير من تميم. انظر: اللباب ٣/ ٣٣٨.

(٧) على قولٍ، وكذا في النشر ١/ ١٥٧، وصحح في طبقاته أن وفاته سنة (٢١٩ هـ). غاية النهاية ١/ ٤٩٦.

الثانية: طريقُ أبي حفصِ عمرو بن الصَّبَّاحِ بنِ صُبَيْحِ البغداديِّ الضرير^(١)، وكان مقرئاً ضابطاً، وتوفي سنة إحدى وعشرين ومئتين.

فأمَّا عُبَيْدُ بنِ الصَّبَّاحِ فمن طريقين:

أحدهما: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ صالحِ بنِ داودِ الهاشميِّ^(٢) البصريِّ الضرير، ويعرفُ بالجُوخانيِّ^(٣)، وكان شيخَ البصرة في القراءة، ثقةً متقناً، رحل إليه أبو الحسنِ طاهرُ بنِ غلبون، حتى قرأ عليه بالبصرة، وتوفي سنة ثمانٍ وستين وثلاثمئة.

ثانيهما: طريقُ أبي طاهرِ عبدِ الواحدِ بنِ أبي هاشمِ البغداديِّ السابق في رواية البزِّي.

وأمَّا عمرو بن الصَّبَّاحِ فمن طريقين:

(١) المقرئ، أخطق من قرأ على حفص، وأبصرهم بحرفه. قال ابن الجزري: «وقد أبعده من قال إنه وعبيداً - المذكور قبله - واحد، وقال الداني: إنهما أخوان». انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤١٠، غاية النهاية ٢/ ٦٠١. ونصّ الذهبي على أنهما أخوان. انظر: تاريخ الإسلام ٥/ ٨٨٢.

(٢) ويقال: الأنصاري، ثقة عارف، مشهور. انظر: معرفة القراء الكبار ٦/ ٦١٨، غاية النهاية ١/ ٥٦٨ - ووقع عنده: ابن أبي داود - . وانظر: تاريخ الإسلام ٨/ ٢٩١.

(٣) في المطبوعة: «الجوخاني»، وفي س: «الجرجاني»، والصواب المثبت. وهو: بضم الجيم وسكون الواو وفتح الخاء بعدها نون، نسبة إلى: «جوخان»، وهو المكان الذي يجمع فيه التمر إذا جُني من النخلة، وهي لغة أهل البصرة. انظر: الأنساب ١١١/٢.

أحدهما: طريقُ أبي جعفرٍ أحمدَ بن محمدَ بن حُميدِ الفامي^(١)، الملقبِ بالفيلِ لعَظْمِ خَلْقِهِ، وكان شيخاً ضابطاً حاذقاً مشهوراً، وتوفي سنةً تسعٍ وثمانين ومئتين، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ست.

ثانيهما: طريقُ أبي الحسنِ زُرْعَانَ بن أحمدِ بن عيسى الدَّقَّاقِ^(٢) البغدادي، وكان من جِلَّةِ أصحابِ عمرو بن الصَّبَّاحِ، مشهوراً فيهم، ضابطاً متقناً، وتوفي في حدود التسعين ومئتين.

فأمَّا أبو الحسن الهاشميُّ عن عُبيدِ بن الصَّبَّاحِ فمن خمسِ طرقٍ: الأولى عنه: طريقُ طاهرِ بنِ غَلْبُونِ من «الشاطبية»، و«التيسير»^(٣)، قرأ بها الدانيُّ عليه، ومن «تلخيص» ابنِ بليمة^(٤)، ومن «تذكرة» طاهرِ بنِ غلبون^(٥).

الثانية عن الهاشميِّ: طريقُ عبد السلامِ بنِ الحسينِ^(٦) البصري من

(١) البغدادي، المخضوب، المقرئ. انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٣٦، معرفة القراء الكبار ٥١٣/٢، غاية النهاية ١/ ١١٢. والفامي: نسبة إلى فامية - ويقال: أفامية - مدينة كبيرة من سواحل حمص بالشام. انظر: معجم البلدان ٤/ ٢٣٣.

(٢) الطَّحَّان، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/ ٢٩٤. والدَّقَّاق: نسبة إلى الدقيق وعمله ويبيعه. انظر: الأنساب ٢/ ٤٨٥.

(٣) التيسير ١٤.

(٤) انظر: النشر ١/ ١٥٢.

(٥) التذكرة ١/ ٣١.

(٦) ابن محمد، أبو أحمد، اللغوي، نزيل بغداد، كان عارفاً بالقراءات، (ت: ٤٠٥ هـ).

انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٧٥، معرفة القراء الكبار ٢/ ٧١١.

«المستنير»^(١)، و«جامع» الخياط^(٢).

الثالثة عنه: طريقُ أبي عبد الله أحمدَ بنِ محمدِ بنِ الحسينِ ابنِ يزيدَ^(٣) المِلنْجِي^(٤) من «غاية» أبي العلاء^(٥)، ومن «كامل» الهذلي^(٦).

الرابعة عن الهاشميِّ: طريقُ أبي الحسينِ علي بن محمد الخبَّازي من «كامل» الهذلي^(٧).

الخامسة عن الهاشميِّ: طريقُ أبي عبد الله الكارزيني من / «المبهبج»^(٨)، فهذه عشرة طرقٍ للهاشميِّ.

وأما أبو طاهرٍ عن عبيدِ بنِ الصَّبَّاحِ فمِنْ أربَعِ طرقٍ:

(١) المستنير ١/٣٢٩.

(٢) انظر: النشر ١/١٥٢.

(٣) الأصبهاني، الخياط، قال يحيى بن منده: «إمام في علم القرآن، وحفظ القراءات، واختلاف الروايات»، (ت: ٤٣٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٧٤٣، غاية النهاية ١/١١٠.

(٤) ص، خ، غ، ط، ن: «المليحي»، وفي بقية النسخ: «المليجي»، والصواب المثبت، وهو: بكسر الميم، وفتح اللام، وسكون النون: نسبة إلى قرية بأصبهان، يقال لها: «مِلنْجَة». انظر: الأنساب ٥/٣٨١.

(٥) غاية الاختصار ١/١٣٠.

(٦) الكامل (خ) ٦٩/أ.

(٧) الكامل (خ) ٦٩/أ.

(٨) المبهبج ١/١٢٢.

الأولى عنه: طريق الحمّامي من ثمانٍ طريقٍ: من «التجريد»^(١)، ومن «روضة» المالكي^(٢)، و«كامل» الهذلي^(٣)، و«جامع» ابن فارس^(٤)، و«مصباح» الشهرزوري^(٥)، وكتّابَي أبي العزّ^(٦)، ومن «تذكار» ابن شيطا^(٧)، وتعدّدت، فبلغت عشرَ طريقٍ له.

الثانية: طريقُ أبي الفرج النَّهروانيّ من كتّابَي أبي العزّ^(٨).

الثالثة: طريقُ أبي الحسنِ بنِ العَلّافِ من «تذكار» ابنِ شيطا^(٩).

الرابعة: طريقُ أبي الفرجِ عبيدِ الله^(١٠) بنِ عمرَ بنِ محمّدِ بنِ عيسى

المصاحفيّ البغداديّ من «كفاية» السَّبْطِ^(١١).

فهذه أربعة عشرَ طريقاً لأبي طاهر بنِ أبي هاشمٍ.

وقرأ الهاشميُّ وأبو طاهرٍ على أبي العباسِ أحمدَ بنِ سهلِ بنِ الفيروزانِ

(١) التجريد ١١٣.

(٢) الروضة ١/١٥٠.

(٣) الكامل (خ) ٦٩/أ.

(٤) انظر: النشر ١/١٥٢.

(٥) المصباح (خ): ٤٦.

(٦) إرشاد المبتدي: ١٤٦، الكفاية الكبرى: ٤٥.

(٧) انظر: النشر ١/١٥٢.

(٨) إرشاد المبتدي: ١٤٦، الكفاية الكبرى: ٤٥.

(٩) انظر: النشر ١/١٥٣.

(١٠) ن، ر: «عبد الله»، والصواب المثبت.

(١١) انظر: النشر ١/١٥٣.

الأُسْنَانِي^(١)، وكان ثقةً ضابطاً متقناً انفرد بالرواية، قال ابن سَنُبُود: «لم يَقْرَأْ على عُبَيْدِ بن الصَّبَّاحِ سواه، ولما توفي عُبَيْدُ قرأ على جماعةٍ من أصحابِ حفصٍ غيرَ عُبَيْدٍ، وتوفي الأُسْنَانِي سنةَ سبعٍ وثلاثمئةٍ على الصحيح، وتحصَّلَ أربعةٌ وعشرون طريقاً لعُبَيْدٍ.

وأما طريقُ الفِيلِ عن عمرو بن الصَّبَّاحِ فمن طريقين:

الأولى: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ بن عبد الرحمن^(٢) بن الحسنِ العِجْلِي المعروفِ بالوَلِيِّ من طريقين: طريقُ أبي الحسنِ الحَمَّامِي عنه من سبعِ طرقٍ: من «المستنير»^(٣)، ومن «كامل» الهذلي^(٤)، و«كفاية» أبي العزِّ^(٥)، و«غاية» أبي العلاء^(٦)، و«مصباح» أبي الكرم^(٧)، و«تذكار» ابنِ شَيْطَانِ^(٨)،

(١) شيخ القراء ببغداد، وبقية المُسندين، (ت: ٣٠٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٤٨٨/١، غاية النهاية ٥٩/١. والأُسْنَانِي: نسبة إلى بيع الأُسْنان - وهو ما يُغسَل به الأيدي - وشرائه. انظر: الأنساب ١/١٧٠.

(٢) ابن الفضل بن الحسن بن البَخْتَرِي، المَرْوَزِي، ثم البغدادي، الدَّقَّاق، من كبار المقرئين وثقاتهم، ضابط مُسْنِد، (ت: ٣٥٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٢٤٩، معرفة القراء الكبار ٦٠١/٢، غاية النهاية ٦٦/١. وانظر في لقبه «الولي»: الأنساب ٥/٦١٥. وسيأتي ذكر المؤلف له في ص ٣١٣، وهناك ضبط «البخترى» وبيان معناه.

(٣) المستنير ١/٣٣٠.

(٤) الكامل (خ) ٦٩/ب.

(٥) الكفاية الكبرى: ٤٥.

(٦) غاية الاختصار ١/١٣٢.

(٧) المصباح (خ): ٤٧.

(٨) انظر: النشر ١/١٥٣.

وتعددت فبلغت ثمانِي طرقٍ للحمّامي، وطريق الطبري عن الولي من «المستنير»^(١)، ومن «كامل» الهذلي^(٢).

وتعددت فبلغت أربع طرقٍ للطبري، وتحصّل ثنتا عشرة طريقاً للوليّ. الثانية عن الفيل: طريقُ أبي الحسن محمد بن أحمد بن الخليل العطار^(٣)، من «المبهج»^(٤)، و«المصباح»^(٥).

فهذه أربعة عشر طريقاً للفيل.

وأما زرعانُ عن عمرو بن الصّباح فمن ستة:

الأولى: طريقُ أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر السّوسنجردِي من كتاب «التجريد»^(٦) و«روضة» المالكي^(٧)، و«غاية» الهمداني^(٨)، و«المصباح»^(٩)، فهي أربع طرقٍ للسّوسنجردِي.

الثانية عن زرعان: طريقُ عبد الباقي بن الحسن الخراسانيّ، قرأ بها الدانيّ على أبي الفتح^(١٠).

(١) المستنير ١/ ٣٣٠.

(٢) الكامل (خ) ٧٠/أ.

(٣) ويقال في كنيته أيضاً: أبو عبد الله، مقرئ، متصدّر. انظر: غاية النهاية ٢/ ٦٢.

(٤) المبهج ١/ ١٢٣-١٢٤.

(٥) المصباح (خ): ٤٧.

(٦) التجريد ١١٢.

(٧) الروضة ١/ ١٤٩.

(٨) غاية الاختصار ١/ ١٣٣.

(٩) المصباح (خ): ٤٨.

(١٠) جامع البيان (خ) ٥٢/ب.

الثالثة: طريقُ أبي الفرج النَّهروانيِّ من «كفاية» أبي العزِّ^(١)، و«مستنير» ابنِ سِوار^(٢).

الرابعة: طريقُ الحَمَّامي من «تذكار» ابنِ شَيْطا^(٣)، و«جامع» ابنِ فارس^(٤)، و«مستنير» ابنِ سِوار^(٥).

الخامسة: طريقُ عبيدِ الله بنِ عمرِ المَصاحفيِّ من «جامع» ابنِ فارس^(٦)، ومن «المستنير»^(٧)، ومن «المصباح»^(٨).

السادسة: طريقُ بكرِ بنِ شاذانِ الواعظِ من «غاية» / أبي العلاء^(٩).
فهي أربعة عشر طريقاً لزرعان، وثمانٍ وعشرون طريقاً لعمر، واثنتان وخمسون طريقاً لحفص.

وقرأ حفص وأبو بكر على إمام الكوفة عاصم بن أبي النجود، فهي مئة وثمانٍ وعشرون طريقاً لعاصم.

(١) الكفاية الكبرى ٤٦.

(٢) المستنير ١/٣٣١.

(٣) انظر: النشر ١/١٥٤.

(٤) انظر: النشر ١/١٥٤.

(٥) المستنير ١/٣٣١.

(٦) انظر: النشر ١/١٥٤.

(٧) المستنير ١/٣٣١.

(٨) المصباح (خ): ٤٨.

(٩) غاية الاختصار ١/١٣٣.

وقرأ عاصمٌ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلميِّ الضريبر، وعلى أبي مريم زرب بن حبيش بن حباشة الأسديِّ^(١)، وعلى أبي عمرو سعد بن إياس الشيبانيِّ^(٢)، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود.

وقرأ السلمي وزرُّ أيضاً على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وقرأ السلميُّ أيضاً على أبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما.

وقرأ ابن مسعود وعثمان وعليُّ وأبيُّ وزيدٌ على رسول الله ﷺ.

وأما خلفٌ في رواية حمزة فمن طرق أربعة:

الأولى: طريق أبي الحسين أحمد بن عثمان، وهو ابن بويان السابق في رواية قالون.

الثانية: طريق أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين ابن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم العطار البغداديِّ^(٣)،

(١) الكوفي، أحد الأعلام، ثقة جليل مخضرم، عرض القرآن على عثمان، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم، قال عاصم بن أبي النجود: «ما رأيت أقرأ من زر»، (ت: ٨٢ هـ) في وقعة الجماجم. انظر: تهذيب الكمال ٩/ ٣٣٥، غاية النهاية ١/ ٢٩٤.

(٢) الكوفي، ثقة، مخضرم، عرض القرآن على ابن مسعود، (ت: ٩٦ هـ) أو نحوها. انظر: تهذيب الكمال ١٠/ ٢٥٨، غاية النهاية ١/ ٣٠٣.

(٣) زادفي: خ، ف، ر، م: «ومقسم هذا هو صاحب ابن عياش»، وصوابه: ابن عباس؛ للزومه له. وهذه الزيادة جاءت على الصواب في: المستنير ١/ ٣٤٣، والنشر ١/ ١٦٦، غاية النهاية ٢/ ١٢٣.

وكان إماماً كبيراً في القراءة والنحو، ضابطاً، مُتقناً، حسن التأليف في علوم القرآن، وُوُلِدَ سنة خمسٍ وستينٍ ومئتين. وتوفي في ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمئة.

الثالثة: طريقُ أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح البغدادي^(١)، وكان من الضبط والإتقان بمكان، توفي في حدود الأربعين وثلاثمئة^(٢)، وسَبَقَ ذِكْرُهُ^(٣) في رواية البزّي.

الرابعة: المطوّعي، وسَبَقَ ذِكْرُهُ.

وقرأ الأربعة على أبي الحسن إدریس بن عبد الكريم الحدّاد، وكان إماماً ضابطاً ثقةً مُتقناً، وتوفي سنة اثنتين وتسعين ومئتين عن ثلاثٍ وتسعين.

فأما ابنُ عثمان عن إدریس عن خَلْفٍ فمن ثلاثِ طرقٍ:

الأولى: طريقُ أبي الحسن محمد بن يوسف بن نهار الجرتكي^(٤) من

(١) أبو علي، مقرئ ضابط، (ت: في حدود ٣٤٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٥٨٩/٢، غاية النهاية ٧٨/١.

(٢) قوله: «توفي في حدود الأربعين وثلاثمئة» زيادة من: ن، س، ر، م.

(٣) يبدو أن هذا سبق قلم من المؤلف رحمه الله تبع في ذلك ابن الجزري في النشر ١/١٦٧؛ فالسابق ذكره علم آخر، وهو أبو بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي، في أحد الطريقتين عن ابن الحُبَاب في رواية البزّي. انظر غاية النهاية ١/٦٢، وتقدم ص ٢٣٠.

(٤) البصري، إمام جامع البصرة، ضابط محقق، (ت: بعد ٣٧٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٢٣، غاية النهاية ٢/٢٨٨. والجرّتك: الصغير الجسم. انظر مادة (حرتك) في تاج العروس: ١٣/٥٣٩.

«الشاطبية»، و«التيسير»^(١)، و«تلخيص» ابن بَلِيْمَةَ^(٢)، و«تذكرة» ابن عَلْبُونِ^(٣).
أربع طرقٍ للجرِّتكيِّ.

الثانية: عن ابنِ عثمانَ: طريقُ المصاحفي من «تجريد» ابن الفحَّامِ^(٤)،
و«روضه»^(٥) المالكي، و«المستنير»^(٦)، و«جامع» الخياط. وتعددت،
فبلغت خمسَ طرقٍ للمصاحفي.

الثالثة: طريقُ الأدميِّ^(٧) من «كامل» الهُدليِّ^(٨). فتحصل عشرُ طرقٍ
لابن عثمانَ.

وأما ابنُ مِقْسَمٍ عن إدريسَ عن خَلْفٍ فَمِنْ عَشْرِ طَرِيقٍ:
الأولى عنه: طريقُ السَّامريِّ، قرأ بها الدانيُّ^(٩) على أبي الفتحِ فارسٍ،

(١) التيسير ١٥.

(٢) انظر: النشر ١/١٥٨.

(٣) التذكرة ١/٤٤.

(٤) التجريد ١١٥.

(٥) الروضة ١/١٢٢.

(٦) المستنير ١/٣٤٤.

(٧) هو: محمد بن الحسن بن عمران، أبو عبد الله، الأرجاني، الأدمي، نزيل البصرة. انظر:
غاية النهاية ٢/١١٨. والأدمي: بفتح الألف والdal المهملة، نسبة إلى بيع الأدم، جمع
أديم، وهو الجلد. الأنساب ١/١٠٠.

(٨) الكامل (خ): ٧٤/ب.

(٩) المفردات السبع ٤٦٠.

ومن «كافي» ابن شريح^(١)، و«كامل» الهذلي^(٢) و«العنوان»^(٣) / ،
و«المجتبى»^(٤)، ووقع التعدد فبلغت ستة طرقٍ للسامري.
الثانية عن ابن مقسم: طريق الحمّامي من «تجريد» ابن الفحام^(٥)،
و«الكافي»^(٦)، و«الكامل»^(٧)، و«روضة»^(٨) المالكي، وكتّابي^(٩) أبي العزّ،
و«تذكار»^(١٠) ابن شيطا، و«المستنير»^(١١)، و«جامع»^(١٢) ابن فارس،
و«مصباح»^(١٣) أبي الكرم، و«غاية» أبي العلاء^(١٤) ووقع التعدد فصارت
سبع عشرة طريقاً للحمّامي.

(١) الكافي: ٣٣.

(٢) الكامل (خ): ٧٥/أ.

(٣) الاكتفاء: ٢٤-٢٥، النشر ١/١٥٨.

(٤) انظر: النشر ١/١٥٨.

(٥) التجريد ١١٥.

(٦) الكافي ٣٣.

(٧) الكامل ٧١/أ.

(٨) الروضة ١/١٢٢.

(٩) إرشاد المبتدي: ١٤٨، الكفاية الكبرى: ٥١.

(١٠) انظر: النشر ١/١٥٩.

(١١) المستنير ١/٣٤٣.

(١٢) انظر: النشر ١/١٥٩.

(١٣) المصباح (خ): ٦٣.

(١٤) غاية الاختصار ١/١٣٦.

الثالثة عن ابنِ مِقْسَمٍ: طريقُ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، من «المستنير»^(١)، و«وجيز» الأهوازي^(٢) ووقع التعدُّد فصارت ثلاث طرقٍ للطبري.

الرابعة عنه: طريقُ الشَّنبُوذِي من «المبهج»^(٣).

الخامسة: طريقُ النَّهْرَوَانِي من «مستنير»^(٤) ابنِ سِوَارٍ، و«كامل» الهُدَلِي^(٥).

السادسة: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ أحمدَ^(٦) الرَّرَّازِ، من «مصباح»^(٧) أبي الكَرَمِ، ومن «الموضح»، و«المفتاح» لابن خيرون^(٨)، ثلاثُ طرقٍ للرَّرَّازِ.

السابعة: طريقُ ابنِ مِهْرَانَ من «الغاية»^(٩) له.

(١) المستنير ١/٣٤٣.

(٢) لم نجده في «الوجيز» المطبوع، وانظر: النشر ١/١٥٩.

(٣) المبهج ١/١٥٧.

(٤) المستنير ١/٣٤٤.

(٥) الكامل (خ): ٧١/أ.

(٦) ابن محمد، المعروف بابن الطَّيِّب - وفي غاية النهاية: أبو الطيب - البغدادي، المقرئ، ضابط لرواية خلف عن حمزة، (ت: ٤١٩هـ). انظر: تاريخ بغداد ١١/٣٣٠، غاية النهاية ١/٥٢٣. والرَّرَّاز: نسبة إلى بيع الأرز. الأنساب ٣/٥٧-٥٨.

(٧) المصباح (خ): ٦٣.

(٨) انظر: النشر ١/١٥٩.

(٩) الغاية: ١٠٧-١٠٨.

الثامنة: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ إبراهيمِ الخُوَارِزْمِي (١) من «كامل» (٢) الهذلي.

التاسعة: طريقُ ابنِ شاذانَ (٣) من كتابي ابنِ خَيْرُون (٤).

العاشرة: طريقُ أبي نصرٍ عبدِ الملكِ بنِ أحمدَ البَزَّازِ (٥) من «كامل» (٦) الهذلي.

فصارتُ سبعاً وثلاثين طريقاً لابنِ مِقْسَمٍ.

وأما ابنُ صالحٍ عن إدريسٍ عن خَلْفٍ فمِنْ قِراءَةِ الداني (٧) على أبي الفتحِ فارسٍ، ومن (٨) «تجريد» ابنِ الفحَّام (٩)، طريقان لابنِ صالحٍ.

(١) المؤدَّب، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/٣٦. والخُوَارِزْمِي: نسبة إلى: مدينة «خُوَارِزْم» بضم الخاء، وفتح الواو، وكسر الراء، من مدن خراسان. الأنساب ٢/٤٠٨، معجم ما استعجم ٢/٥١٥.

(٢) الكامل (خ): ٧١/أ.

(٣) الحسن بن أحمد بن شاذان، أبو علي، مقرئٌ مُحدِّث ثقة مشهور، (ت: ٢٨٦هـ). انظر: غاية النهاية ١/٢٠٦، النشر ١/١٦٧.

(٤) وهما: «الموضح»، و«المفتاح»، وانظر: النشر ١/١٦٠.

(٥) انظر: ترجمته في غاية النهاية ١/٤٦٧. والبَزَّاز: نسبة إلى: بيع البَزِّ، وهو نوع من الثياب. الأنساب ١/٣٣٨.

(٦) الكامل (خ): ٧١/أ.

(٧) جامع البيان: ٥٤/أ-ب.

(٨) ن «وتجريد».

(٩) التجريد: ١١٦.

وَأَمَّا الْمَطْوَعِيُّ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ خَلْفٍ، فَمَنْ «الْمَبْهَجُ»^(١) لِسِبْطٍ،
و«مَصْبَاحُ»^(٢) أَبِي الْكَرَمِ، وَ«تَلْخِصُ»^(٣) أَبِي مَعْشَرٍ، وَ«تَجْرِيدُ»^(٤)
ابْنِ الْفَحَّامِ، أَرْبَعَةَ طَرِيقٍ لِلْمَطْوَعِيِّ، وَثَلَاثٌ وَخَمْسُونَ طَرِيقاً عَنْ خَلْفٍ.
وَأَمَّا خَلَادٌ فَمِنْ طَرِيقٍ أَرْبَعَةً أَيْضاً:

الأولى: طَرِيقُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ شَاذَانَ^(٥) الْجَوْهَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، وَكَانَ
ثَقَّةً، وَتُوفِيَ سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَمِئَتِينَ وَقَدْ جَاوَزَ التَّسْعِينَ.

الثانية: طَرِيقُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الْكُوفِيِّ^(٦)، وَهُوَ أَجَلُّ أَصْحَابِ
خَلَادٍ، قِيَمًا بِقِرَاءَةِ حَمَزَةٍ، ضَابِطاً لَهَا، مَشْهُوراً بِهَا، وَتُوفِيَ سَنَةَ تِسْعِ وَأَرْبَعِينَ
وَمِئَتِينَ.

الثالثة: طَرِيقُ أَبِي مُحَمَّدِ الْقَاسِمِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ كَلِيبِ الْوَزَّانِ الْأَشْجَعِيِّ^(٧)

(١) المبهج ١/١٥٧.

(٢) المصباح (خ): ٦٣.

(٣) التلخيص: ١١٤.

(٤) التجريد: ١١٥، وتصحّف فيه اسم المطوعي من «الحسن» إلى «أحمد».

(٥) ابن يزيد، المقرئ، المُحدّث، ثقة مشهور، (ت: ٢٨٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥/٣٥٣،

غاية النهاية ٢/١٥٢.

(٦) قاضي عُكْبَرَاءَ، المقرئ، ضابط مشهور، (ت: ٢٤٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار

١/٤٣٦، غاية النهاية ٢/٢٧٤.

(٧) مولاهم، المقرئ، حاذق ضابط مشهور، (ت: قريباً من ٢٥٠هـ). انظر: معرفة القراء

الكبار ١/٤٤٣، غاية النهاية ٢/٢٥. والوزان: نسبة إلى وزن الأشياء. انظر: الأنساب

الكوفي، وهو أجلُّ أصحابِ خلادٍ، ضابطاً متقناً، وعلى طريقه العراقيون كلُّهم، وتوفي فيما قاله الحافظُ الذهبيُّ^(١) قريباً من سنةِ خمسين ومئتين.

الرابعة: طريقُ أبي داودَ سليمانَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ حمادِ بنِ عمرانِ بنِ موسى بنِ طلحةَ بنِ عبيدِ الله الطَّلحيِّ^(٢) الكوفيِّ التَّمَّارِ^(٣)، وكان ثقةً جليلاً ضابطاً، وتوفي سنةِ اثنتين وخمسين ومئتين، وقرأ الأربعةُ على خلادٍ. فأما ابنُ شاذانَ عن خلادٍ فمن طريقِ ابنِ سَنبُوذ والنقاشِ عنه. فأما ابنُ سَنبُوذ فمن ثلاثةِ طرقٍ:

الأولى عنه: / طريقُ السامرِّيِّ عنه من «الشاطبية»، و«التيسير»^(٤)، قرأ بها الدانيُّ على أبي الفتح فارسٍ، ومن «تجريد» ابنِ الفحام^(٥)، و«تلخيص» ابنِ بليمة^(٦)، و«كافي» ابنِ شُريح^(٧)، و«روضة»^(٨) المعدَّل، و«العنوان»^(٩)،

(١) طبقات القراء ١/ ٢٦٥، وفيه: «قبل الخمسين ومئتين».

(٢) نسبة إلى جدِّه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

(٣) القرشي، التَّمَّار، اللؤلؤي، المقرئ، ثقة، (ت: ٢٥٢هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٢٥، غاية النهاية ١/ ٣١٤.

(٤) التيسير: ١٥.

(٥) التجريد: ١١٦.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٦١.

(٧) الكافي: ٣٣.

(٨) روضة المعدَّل (خ): ٢٨ب.

(٩) الاكتفاء: ٢٥، النشر ١/ ١٦١.

و«المجتبى»^(١) و«كامل» الهذلي^(٢)، و«قاصد»^(٣) الخزرجي، عشرة طرقٍ للسامريّ.

الثانية عن ابن شنبوذ: طريقُ الشنبوذي من «مبهج»^(٤) السبط، وكتابيّ ابن خيرون^(٥)، و«مصباح» أبي الكرم^(٦)، أربعة طرقٍ للشنبوذي.

الثالثة عن ابن شنبوذ: طريقُ الشذائي من «المبهج»^(٧)، فهذه خمس عشرة طريقاً لابن شنبوذ.

وأما طريقُ النقّاش عن ابن شاذان فمن «تلخيص»^(٨) ابن بليمة، و«إعلان»^(٩) الصفراوي، و«تلخيص»^(١٠) أبي معشر، ثلاث طرقٍ للنقّاش، وثمان عشرة طريقاً لابن شاذان.

(١) انظر: النشر ١/١٦١.

(٢) الكامل (خ): ٧١ ب.

(٣) انظر: النشر ١/١٦١.

(٤) المبهج ١/١٦٤.

(٥) وهما: «الموضح»، و«المفتاح»، وانظر: النشر ١/١٦١.

(٦) المصباح (خ): ٦٥.

(٧) المبهج ١/١٦٤.

(٨) النشر ١/١٦١.

(٩) انظر: النشر ١/١٦١.

(١٠) انظر: النشر ١/١٦١، وليس في «تلخيص» أبي معشر رواية خلاد أصلاً، ولعل هذا

الطريق من كتابه: «سوق العروس».

وأما ابن الهيثم عن خَلَادٍ فَمِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ نَصْرِ^(١) وابنِ ثَابِتِ^(٢).
فَأَمَّا طَرِيقُ ابْنِ نَصْرِ فَقَرَأَ بِهَا الدَّانِي^(٣) عَلَى طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونِ، وَمِنْ
«تَلْخِصِ»^(٤) ابْنِ بَلِيْمَةَ، وَ«تَبْصَرَةَ»^(٥) مَكِّيَّ، وَ«هَدَايَةَ»^(٦) الْمَهْدَوِيِّ،
وَ«هَادِي»^(٧) ابْنِ سَفْيَانَ، وَ«مَبْهَجٍ»^(٨) سِبْطُ، وَ«كَامِلٍ»^(٩) الْهُذَلِيِّ. وَوَقَعَ
التَّعَدُّدُ فَصَارَتْ ثَمَانِ طَرِيقٍ لِابْنِ نَصْرِ.

وَأَمَّا طَرِيقُ أَبِي^(١٠) مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ ابْنِ الْهَيْثَمِ، فَقَرَأَ بِهَا
الدَّانِي^(١١) عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمِنْ «تَلْخِصِ»^(١٢) ابْنِ بَلِيْمَةَ، فَهِيَ عَشْرَةٌ
طَرِيقٍ لِابْنِ الْهَيْثَمِ.

- (١) أبو سلمة، المازني، الكوفي، المقرئ، ضابط، وكان مقصوداً في قراءة حمزة،
(ت: في حدود ٢٩٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٥.
- (٢) عبد الله بن ثابت، أبو محمد، التَّوْزِي - بفتح التاء وتشديد الواو المفتوحة - كان مجوداً
لقراءة حمزة، (ت: بضماً وتسعين ومثني). انظر: غاية النهاية ١/ ٤١١. والتَّوْزِي: نسبة
إلى: (تَوَزَّ) بلدة بفارس. انظر: الأنساب ١/ ٤٩١، ومعجم البلدان ٢/ ٥٨.
- (٣) انظر: النشر ١/ ١٦١، ولم نجد طريق ابن نصر في «جامع البيان» للداني، وذكره في
المفردات السبع: ٥٢٣. وهو في تذكرة طاهر بن غلبون ١/ ٤٥.
- (٤) انظر: النشر ١/ ١٦١.
- (٥) التبصرة: ٣٩.
- (٦) انظر: النشر ١/ ١٦٢.
- (٧) الهادي (خ): ٣/ أ.
- (٨) المبهج ١/ ١٦٥.
- (٩) الكامل (خ): ٧٢/ أ.
- (١٠) في المطبوعة: «طريق أبي عبد الله محمد»، والمثبت هو الصواب.
- (١١) جامع البيان للداني (خ): ٥٥/ أ.
- (١٢) انظر: النشر ١/ ١٦٢.

وَأَمَّا الْوَزَّانُ عَنْ خَلَّادٍ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

الأولى: طريقُ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ مِنْ سَبْعِ طَرِيقٍ:

أحدهما: طريقُ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبُزُورِيِّ^(١) الْبَغْدَادِيِّ^(٢)، قرأ بها الداني^(٣) على فارسٍ، ومن «تلخيص»^(٤) ابن بَلِيْمَةَ، و«كامل»^(٥) الهذلي، ثلاثُ طرقٍ للبزوري.

وثانيها عَنِ الصَّوَّافِ: طريقُ أَبِي عَيْسَى بَكَارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى مِنْ «تجريد»^(٦) ابن الفحام، و«روضه»^(٧) أَبِي عَلِيٍّ، و«غاية»^(٨) الهمداني، و«كفاية»^(٩) أَبِي الْعِزِّ، و«مستنير»^(١٠) ابن سِوَارٍ، و«جامع»^(١١) الخياط،

(١) في المطبوعة: «المروزي»، والمثبت هو الصواب.

(٢) المقرئ، قال ابن أبي الفوارس: «كان من أهل القرآن والستر، ولم يكن محموداً في الرواية»، وقال ابن الجزري: «وقول الهذلي: إن الشذائي قرأ عليه، غلط فاحش»، (ت: ٣٦١هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٦/٦، غاية النهاية ١/٤. والبزوريُّ: نسبة إلى بيع البزور من البقول وغيرها. انظر: الأنساب ١/٣٤٣.

(٣) جامع البيان للداني (خ): ٥٥/أ.

(٤) انظر: النشر ١/١٦٢.

(٥) الكامل (خ): ٧١ب.

(٦) التجريد: ١١٦.

(٧) الروضة ١/١٦٦.

(٨) غاية الاختصار ١/١٤٠.

(٩) الكفاية: ٥١.

(١٠) المستنير ١/٣٥١-٣٥٢.

(١١) انظر: النشر ١/١٦٣.

و«تذكار»^(١) ابن شيطا، و«تلخيص»^(٢) أبي معشر، و«غاية»^(٣) ابن مهران. ووقع التعددُ فبلغتُ عشرين طريقاً لبكار.

وثالثها عن الصَّوَّاف: طريقُ أبي بكرٍ محمد بن عبد الرحمن بن عبيد البغدادي^(٤)، قرأ بها الداني^(٥) على فارسٍ، وابن بليمة^(٦) على محمد الصَّقلي^(٧).

ورابعها: طريقُ أبي بكرٍ النَّقَّاشِ من «تلخيص»^(٨) أبي معشر. وخامسها: طريقُ أبي الحسنِ محمد بن عبد الله^(٩) بن مُرَّة، المعروف

(١) انظر: النشر ١/١٦٣.

(٢) انظر: النشر ١/١٦٣، وليس في تلخيص أبي معشر رواية خلاد أصلاً، ولعل هذا الطريق من كتابه: «سوق العروس».

(٣) الغاية: ١٠٩.

(٤) ويقال في كنيته: أبو علي، مقرئ متصدّر. انظر: غاية النهاية ٢/١٦٣.

(٥) جامع البيان للداني (خ): ٥٥/أ.

(٦) انظر: النشر ١/١٦٣.

(٧) محمد بن أبي الحسن، أبو بكر، الصَّقلي، المعروف بابن نَبْتِ العروق، المقرئ، شيخ مُتَّصِدِّر. انظر: غاية النهاية ٢/١٢٧. وتقدّم ضبط «الصَّقلي» وذكر الخلاف فيه في ص ١٦٠.

(٨) انظر: النشر ١/١٦٣، وليس في تلخيص أبي معشر رواية خلاد، ولعل هذا الطريق من كتابه: «سوق العروس»، ولعل في تلخيص أبي معشر المطبوع سقطاً، ويؤخذ به اعتماداً على ابن الجزري.

(٩) زاد في المطبوعة «ابن محمد»، وزيادتها في مصادر ترجمته كما مرَّ.

بابن أبي عمر الطُّوسِي من «تجريد»^(١) ابن الفَحَّام، و«روضة»^(٢) المالكي، و«كفاية»^(٣) أبي العزِّ، ومستتير^(٤) ابن سِوَارٍ، وغاية^(٥) ابن مِهْرَانَ، فصارت ستَّ طرقٍ له.

وسادسها: طريقُ أبي علي محمد بن أحمد بن حامد^(٦) المُقْرِي بِسَمَرْقَنْدَ من «غاية»^(٧) ابن مِهْرَانَ.

وسابعها: طريقُ أبي حفص عمر بن إبراهيم الكَتَّانِي من كتابي ابن خيرون^(٨)، و«المصباح»^(٩) لأبي الكرم. فهذه ستُّ / وثلاثون طريقاً للصَّوْفِ.

[١/٣٩]

الثانية عن الوزَّان: طريقُ أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل

(١) التجريد: ١١٦.

(٢) الروضة ١/١٦٦.

(٣) الكفاية (خ): ٥٢/أ.

(٤) المستتير ١/٣٥٢.

(٥) الغاية: ١٠٨-١٠٩.

(٦) الصَّفَّار، ضابط لحرف ابن كثير وغيره، قرأ عليه ابن مهران بسمرقند، وأثنى عليه. انظر: غاية النهاية ٢/٦٠.

(٧) الغاية: ١٠٩.

(٨) وهما: «الموضح»، و«المفتاح»، وانظر: النشر ١/١٦٤.

(٩) المصباح (خ): ٦٥.

ابن الحسن بن البختري^(١) - بالخاء المعجمة -، البغدادي المعروف بالولي^(٢).

فتحصل ثمان وثلاثون طريقاً للوزان.

وأما الطلحي عن خلاد فقال الداني^(٣): «أخبرنا بها عبد العزيز بن جعفر الفارسي»، ومن «كامل»^(٤) الهذلي.

فبلغت ثمانياً وستين طريقاً لخلاد.

وقرأ خلف وخلاد على أبي عيسى سليم^(٥) بن عامر بن غالب الحنفي مولاهم الكوفي، وكان ضابطاً محرراً، وهو أخص أصحاب حمزة وأضبّطهم وأقومهم بحرف حمزة، وهو الذي خلّفه في القيام بالقراءة.

قال يحيى بن عبد الملك^(٦): كنا نقرأ على حمزة، فإذا جاء سليم قال لنا

(١) «ابن» سقط من ن، والبختري: بفتح الباء، وسكون الخاء، وفتح التاء، اسم يشبه النسبة وهو الحسن المشي والجسم، وقيل: مأخوذ من البخرّة التي هي الخيلاء. انظر: الأنساب ١/ ٢٩٤، وفيات الأعيان ٦/ ٤١، تاج العروس ٦/ ٦٢، بخر.

(٢) المثبت من: خ، غ، ص، د، س، ب، م، ر، وكذا في المطبوعة، وفي بقية النسخ «بابن الولي»، وهو معروف بهما جميعاً.

(٣) جامع البيان للداني (خ): ٥٤/ ب.

(٤) الكامل (خ): ٧١/ ب.

(٥) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب، أبو عيسى - ويقال: أبو محمد - المقرئ، حاذق، (ت: ١٨٨، وقيل: ١٨٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٠٥، غاية النهاية ١/ ٣١٨.

(٦) كذا في النسخ، والذي في معرفة القراء ١/ ٣٠٦: يحيى بن المبارك - وهو اليزيدي - وفيه: «تحفظوا وتثبتوا»، وإنما وقع «يحيى بن عبد الملك» في النشر ١/ ١٦٦، وفي غاية النهاية ١/ ٣١٩، وهو سهو، والمؤلف ناقل عن النشر - فيما يظهر - فوق في هذا التصحيف.

حمزة: «تَحَفَّظُوا - أو تَثَبَّتُوا - فقد جاء سُليْم»^(١). وتوفي سنة ثمانٍ وثمانين.
وقيل: سنة سبع^(٢) وثمانين ومئة. وقرأ سُليْم على حمزة بن حبيب.
وقد تَحَصَّل له مئةٌ وإحدى وعشرون طريقاً.
وقرأ حمزة على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش عَرَضاً، وقيل:
الحروف فقط.

وقرأ حمزة أيضاً على أبي حمزة حُمران بن أَعين^(٣)، وعلى أبي إسحاق
عمرو بن عبد الله السَّبيعي، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي^(٤)،
وعلى أبي محمد طلحة بن مُصَرِّف الياضي، وعلى أبي عبد الله جعفر
الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي
طالب الهاشمي.

(١) وقد أظهرت رواية الدوري عن الكسائي سبب هذا التحفُّظ، فقال: «كنت أقرأ
على حمزة، فجاء سُليْم فتلكأت، فقال لي حمزة: تهاب سُليماً ولا تهابني! فقلت:
أيها الأستاذ، أنت إن أخطأت قَوِّمْتَنِي وهذا إن أخطأت عَيَّرَنِي». معرفة القراء الكبار
٣٠٧/١.

(٢) كذا في النسخ، وفي النشر ١/١٦٦. ورواية أبي هشام الرفاعي في وفاته أنها سنة
(١٨٩هـ) كما في معرفة القراء ١/٣٠٧، وغاية النهاية ١/٣١٩.

(٣) الكوفي، ولاؤه لبني شيبان، من كبار قراء الكوفة، بُتت في القراءة، وكان يُرمى بالرَّفْض،
(ت: في حدود ١٣٠هـ، أو قبلها). انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٧١، غاية النهاية
٢٦١/١.

(٤) الأنصاري، الكوفي، أبو عبد الرحمن، القاضي، المقرئ، قال حمزة الزيات: «تعلمنا
جودة القراءة عند ابن أبي ليلي». وكان فقيهاً صدوقاً صاحب سُنَّة، عالماً بالقرآن،
(ت: ١٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٦/٣١٠، غاية النهاية ٢/١٦٥.

وقرأ الأعمش وطلحة على أبي محمد يحيى بن وثاب الأسدي، وقرأ يحيى على أبي شبُل علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن قيس^(١)، وعلى زر بن حبيش، وعلى زيد بن وهب^(٢)، وعلى عبيدة بن عمرو السلماني، وعلى مسروق بن الأجدع، وقرأ حمران أيضاً على أبي الأسود الدئلي وتقدم سنده، وعلى عبيد بن نضيلة^(٣)، وقرأ عبيدة على علقمة، وقرأ حمران أيضاً على^(٤) محمد الباقر^(٥)، وقرأ أبو إسحاق على أبي عبد الرحمن السلمي وعلى زر بن حبيش، وتقدم سندهما، وعلى

(١) النَّخَعِي، الكوفي، أبو عمرو - وقيل: أبو عبد الرحمن - الإمام، المقرئ، ثقة فقيه مخضرم، قرأ القرآن على عبد الله بن مسعود، (ت: ٧٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣/٢٣٣، غاية النهاية ١/١٧١.

(٢) أبو سليمان، الجهني، الكوفي، الإمام الحجة، مخضرم، رحل إلى النبي ﷺ، فقبض ﷺ وزيد في الطريق، عرض القرآن على ابن مسعود - رضي الله عنه -، (ت: في حدود ٨٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/١٩٦، غاية النهاية ١/٢٩٩.

(٣) أبو معاوية، الخراعي، الكوفي، تابعي ثقة، وكان مقرئ أهل الكوفة في زمانه، وهم من ذكر أن له صحبة، (ت: في حدود ٧٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٩/٢٣٩، غاية النهاية ١/٤٩٧. ووقع في «غاية النهاية»: نُضِلَّة بفتح النون مكبَّراً، وكذا في «التقريب»، والصحيح التصغير. انظر: تبصير المنتبه ٤/١٤٢٢، وحاشية تهذيب الكمال.

(٤) من «أبي الأسود... أيضاً على» سقط من ش.

(٥) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر؛ لأنه بقر العلم، أي: شقُّه وعرف ظاهره وخفيِّه، ثقة فاضل، عرض القرآن على أبيه زين العابدين، (ت: ١١٨هـ) وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤٠١، غاية النهاية

عاصم بنِ ضَمْرَةَ^(١)، وعلى الحارث بن عبد الله الهَمْداني^(٢)، وقرأ عاصمٌ والحارثُ على عليٍّ، وقرأ ابنُ أبي ليلى على المنهال بن عمرو^(٣) وغيره، وقرأ المنهال على سعيد بن جبيرٍ، وتقدّم سنّده.

وقرأ علقمةٌ والأسودُ وابنُ وهبٍ ومسروقٌ وعاصمٌ بنُ ضَمْرَةَ، والحارثُ أيضاً على عبد الله بن مسعودٍ، وقرأ جعفرُ الصادقُ على أبيه محمدٍ الباقرِ، وقرأ الباقرُ على أبيه زين العابدين، وقرأ زَيْنُ العابدين على أبيه الحسينِ، وقرأ الحسينُ على أبيه عليّ بن أبي طالب، وقرأ عليٌّ وابنُ مسعودٍ -رضي الله عنهما- على رسولِ الله ﷺ.

وأما أبو الحارثِ الليثُ عن الكسائي^(٤) فمن طريقين:

(١) السَّلُولي، الكوفي، أخذ القراءة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، صدوق، (ت: ٧٤هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٣/٤٩٦، غاية النهاية ١/٣٤٩.

ووقع في غاية النهاية: «السكوني»، والمثبت هو الصواب، كما في مصادر الترجمة. وانظر: تاريخ البخاري الكبير ٦/٤٨٢، والجرح والتعديل ٦/٣٤٥.

(٢) الحَارِقي، أبو زهير، الكوفي، الأَعُور، قرأ على عليٍّ وابن مسعود -رضي الله عنهما-، وكان فقيهاً فَرَضِيّاً حَسَاباً، وفي حديثه ضعف، (ت: ٦٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ٥/٢٤٤، غاية النهاية ١/٢٠١.

(٣) الأَسدي -أسد خزيمة- مولاهم، الكوفي، أبو عمرو، عَرَضَ القرآن على سعيد بن جبير، وثقّه جماعة، وتكلم فيه آخرون، (ت: بضع عشرة ومئة هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٨/٥٦٨، غاية النهاية ٢/٣١٥. ووقع في النسخ «عمر» والمثبت من: ن، خ، وهو الصواب.

(٤) «الكسائي»: سقط من ب.

الأولى: طريقُ أبي عبد الله محمد بن يحيى البغداديِّ المعروف بالكسائي^(١) الصغير، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً محققاً جليلاً، وهو أجلُّ أصحاب أبي الحارث / فيما قاله الداني^(٢)، وتوفي سنة ثمان وثمانين ومئتين.

الثانية: طريقُ سلمة بن عاصم البغداديِّ النحوي^(٣).

فأمَّا محمد بن يحيى فمن طريقين:

أحدهما: طريقُ أبي الحسن أحمد بن الحسن البطنيِّ البغداديِّ^(٤)، وهو من أجلِّ أصحاب محمد بن يحيى، وتوفي بُعيدَ الثلاثمئة.

وثانيهما: طريقُ أبي إسحاق إبراهيم بن زياد القنطري^(٥)، وكان مُقرئاً ضابطاً مقصوداً مقبولاً، وتوفي في حدودِ سنةٍ عشرٍ وثلاثمئة.

وأمَّا سلمة بن عاصم فمن طريقين:

أحدهما: طريقُ أحمد بن يحيى^(٦) ثعلب، وكان ثقةً كبيرَ المحلِّ، عالماً

(١) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٥٠٢، غاية النهاية ٢/ ٢٧٩.

(٢) النشر ١/ ١٧٣.

(٣) أبو محمد، صاحب الفراء، ورواية كتبه، المقرئ، أديب، حافظ لتأدية ما في الكتب،

(ت: بعد ٢٧٠هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٦، غاية النهاية ١/ ٣١١.

(٤) مقرئ، ضابط، (ت: ٣٣٠هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٤٧.

(٥) مقرئ متصدّر. انظر: غاية النهاية ١/ ١٥. والقنطري: نسبة إلى قنطرة بردان - كما قال

ابن الجزري - وهي محلة ببغداد. انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٠٥.

(٦) ابن زيد، أبو العباس، الشيباني، مولا هم، المعروف بثعلب، البغدادي، المقرئ،

المُحدِّث، النحوي، ثقة حجة، من مؤلفاته: «الفصيح»، وكتاب في «القراءات». انظر:

إنباه الرواة ١/ ١٧٣، غاية النهاية ١/ ١٤٨.

بالقراءات، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وتوفي في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومئتين.

ثانيهما: طريقُ أبي جعفرٍ محمد بن فرح الغساني^(١)، وكان مُقرئاً عارفاً نحوياً ضابطاً مشهوراً، وتوفي سنة ثلاثمئة.

فأمَّا البَطِّيُّ عن محمد بن يحيى فَمِنْ طريقين:

الأولى: طريقُ زيد بن عليٍّ من «التيسير»^(٢)، و«الشاطبية»، و«تجريد» ابن الفحّام^(٣)، و«تلخيص»^(٤) ابن بليمة، و«كامل»^(٥) الهذلي، فهي خمسُ طرقٍ لزيد.

الثانية: طريقُ أبي عيسى بكّار بن أحمد من طريقين: من «الهداية»^(٦) للمهدوي، و«غاية»^(٧) ابن مهران فصارت سبع طرقٍ للبَطِّيِّ.

ووقع في غاية النهاية، وسير أعلام النبلاء ٥/١٤: «يزيد» بدل «زيد»، والصواب «زيد» كما في سائر مصادر ترجمته. انظر: تاريخ بغداد ٥/٢٠٤، وفيات الأعيان ١/١٠٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٥، إشارة التعيين ٥١.

(١) البغدادي، النحوي، صاحب سلمة بن عاصم، المقرئ، أحد العلماء بنحو الكوفيين، ثقة، (ت: ٣٠٠هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/٢٠٠، غاية النهاية ٢/٢٢٩.

ووقع في «غاية النهاية»: «فرج» بالجيم المعجمة، والصواب بالحاء المهملة، كما قيده في «إنباه الرواة»، وكذا قيده الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/١٦٥.

(٢) التيسير: ١٦.

(٣) التجريد: ١١٨.

(٤) انظر: النشر ١/١٦٧.

(٥) الكامل (خ): ٧٧/ب.

(٦) انظر: النشر ١/١٦٧.

(٧) الغاية: ١١٦.

وأما القنطريُّ عن محمد بن يحيى فمن ثلاثِ طرقٍ:

الأولى: طريقُ أبي الحسنِ محمد بن عبد الله بن مُرَّة المعروف بابن أبي

عمر الطوسيِّ من خمسِ طرقٍ:

أحدها: طريقُ الشُّوسنجرديّ من «تجريد»^(١) ابنِ الفحام، و«كافي»^(٢)

ابنِ شريح، و«روضة»^(٣) المالكيِّ، و«كفاية»^(٤) أبي العزِّ، و«غاية»^(٥)

أبي العلاء، وحصل تعدُّدُ فصار ستُّ طرقٍ للشُّوسنجرديّ.

وثانيها عن ابن أبي عمر: طريقُ الحمّامي، من «مستنير»^(٦)

ابن سوار، و«جامع»^(٧) الخياط، و«كامل»^(٨) الهذلي، و«مصباح»^(٩)

أبي الكرم، و«كفاية»^(١٠) أبي العزِّ، وتعدَّد بعضها، فبلغ سبعَ طرقٍ

للحمّامي.

(١) التجريد: ١١٧.

(٢) الكافي: ٣٣.

(٣) الروضة ١/ ١٧٠.

(٤) الكفاية: ٥٥.

(٥) غاية الاختصار ١/ ١٥٩.

(٦) المستنير ١/ ٣٧٦.

(٧) انظر: النشر ١/ ١٦٨.

(٨) الكامل (خ): ٧٧ب.

(٩) المصباح (خ): ٨٦.

(١٠) الكفاية: ٥٥.

وثالثها عنه: طريقُ بكرِ بنِ شاذان، من «المستنير»^(١) لابن سِوار، و«جامع»^(٢) الخياط.

ورابعها عنه: طريقُ أبي الفرجِ النَّهرواني من «كفاية»^(٣) أبي العزِّ. وخامسها: طريقُ المصاحفي من «مستنير»^(٤) ابن سِوار، و«جامع»^(٥) الخياط.

فهذه ثمانِ عشرةَ طريقاً لابنِ أبي عمر.

الثانية عن القنطري: طريقُ نصرِ بنِ عليٍّ^(٦) من كتابي أبي منصورِ بن خَيْرُون^(٧)، و«مصباح»^(٨) أبي الكرم.

الثالثة عن القنطري: طريقُ فارسِ بنِ موسى الضَّرَّاب^(٩): قرأ بها السَّبْطُ^(١٠)،

(١) المستنير ١/٣٧٦.

(٢) انظر: النشر ١/١٦٨.

(٣) ليس هذا الطريق في «الكفاية» المطبوع، وهو في النشر ١/١٦٨.

(٤) المستنير ١/٣٧٦.

(٥) انظر: النشر ١/١٦٨.

(٦) أبو حفص، ويقال: أبو القاسم، الضرير، مقرئ متصدّر. انظر: غاية النهاية ٢/٣٣٨.

(٧) وهما: «الموضح»، و«المفتاح»، وانظر: النشر ١/١٦٩.

(٨) المصباح (خ): ٨٦.

(٩) أبو شجاع، البصري، الفرائضي، مقرئ متصدّر. انظر: غاية النهاية ٢/٦. والضَّرَّاب:

نسبة إلى صَرَبِ الدنانير والدرهم. انظر: الأنساب ٤/١٤.

(١٠) في جميع النسخ «على السبْط»، والمثبت هو الصواب، كما في المبهج ١/١٩٧،

والنشر ١/١٦١.

وأبو الكرمِ على أبي الفضل العباسي، ومن «كامل»^(١) الهذلي.
فهذه أربعٌ وعشرون طريقاً للقنطري، وإحدى وثلاثون طريقاً
لابن يحيى.

وأما طريقُ ثعلبٍ عن سَلَمَةَ فمن «التبصرة»^(٢) لمكيٍّ، و«الهداية»^(٣)
للمهدويِّ^(٤)، و«الهادي» لابن سفيان^(٥) و«تذكرة»^(٦) أبي الحسن بن غلبون
/ و«كامل» الهذلي^(٧)، و«سبعة» ابن مجاهد^(٨).

فهذه^(٩) ستُّ طرقٍ لثعلبٍ، ورواها ابنُ مجاهدٍ عن محمد بن يحيى
المتقدم عن الليث وهو الذي في إسناد «الهداية»، و«التبصرة».

وقد أوردتها الدانيُّ في جامع^(١٠) عن ابن مجاهدٍ عن أحمد بن يحيى ثعلب.
ورواها أبو الحسن بن غلبون في «التذكرة» من الطريقتين جميعاً سماعاً

(١) الكامل (خ): ٧٧/ب.

(٢) التبصرة: ٤٠، ذكر فيها طريق ابن مجاهد عن محمد بن يحيى.

(٣) انظر: النشر ١/١٦٩.

(٤) قوله: «للمهدويِّ» زيادة من ح، وفي ش بياض.

(٥) الهادي (خ) ٣/أ.

(٦) التذكرة لابن غلبون ١/٥٢.

(٧) الكامل (خ): ٧٨/أ.

(٨) كتاب السبعة لابن مجاهد: ٩٨.

(٩) قوله: «فهذه» زيادة من: ح، د.

(١٠) جامع البيان (خ) ٥٧/أ.

عن أبي الحسن المعدل، وتلاوةً على والده عن أبي الفرج أحمد بن موسى^(١)، كلاهما عن ابن مجاهدٍ عنهما، وكلاهما صحيح. والله أعلم^(٢).
وأما طريق ابن فرح عن سلمة فمن ثلاثة طرقٍ: من قراءته^(٣) على أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال^(٤)، ومن «غاية»^(٥) أبي العلاء، و«مستنير»^(٦) ابن سوارٍ.

فَصَارَتْ أَرْبَعِينَ طَرِيقاً لِأَبِي الْحَارِثِ.
وَأَمَّا الدُّورِيُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

الأولى: طريقُ أبي الفضلِ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ أسدِ النَّصِيِّني الضَّرِيرِ^(٧)،

(١) ابن عبد الرحمن، البغدادي، قرأ على ابن مجاهد، روى القراءة عنه عبد المنعم بن غلبون. انظر: غاية النهاية ١/١٤٢.

(٢) من قوله: «ورواها ابن مجاهد... والله أعلم» سقط من ش، ب، د، ط، ف، وهو في النشر ١/١٦٩.

(٣) أي من قراءة ابن الجزري على شيخه ابن هلال.

(٤) في النسخ: الحسن بن محمد، والذي في النشر ١/١٧٠: الحسن بن أحمد - وهو الصواب - وهو شيخ ابن الجزري: الحسن بن أحمد بن هلال، الصَّرْحَدِي الأَصْل، ثم الدمشقي، الشهير بابن الهَبَل، الصَّالِحِي، الدَّقَّاق، صدوق، (ت: ٧٧٩هـ). انظر: غاية النهاية ١/٢٠٧، الدرر الكامنة ٢/٩٤، توضيح المشتبه ٩/١٣٨. ووقع في «الدرر الكامنة»: أبو محمد!.

(٥) لم نجده في غاية الاختصار، وذكره في النشر ١/١٧٠، ولم ينسبه إلى الغاية؛ فهو طريق أدائي.

(٦) لم نجده في المستنير، وانظر: النشر ١/١٧٠، ولم ينسبه إلى المستنير؛ فهو طريق أدائي.

(٧) المعروف بابن الحَمَّامِي، المقرئ. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٧٦، غاية النهاية ١/١٩٥. ويقال في نسبه أيضاً: النَّصِيِّي، وهو الذي في معظم المصادر، نسبة إلى «نصيين» مدينة بين الموصل والشام. انظر: الأنساب ٥/٤٩٦، معجم البلدان ٥/٢٨٨.

وكان شيخ نصيبين في القراءة مع الحذق والضبط، وهو من جلة أصحاب الدوري، وتوفي بعد سنة سبع وثلاثمئة.

الثانية: طريق أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد الضرير البغدادي^(١)، وهو من كبار أصحاب الدوري، ثقة ضابط جليل، توفي بعد سنة عشر وثلاثمئة، كما قاله الحافظ الذهبي^(٢).

فأما النصيبيني فمن طريقين:

أحدهما: طريق أبي بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجندى الموصلي^(٣)، وكان - فيما قاله الداني^(٤) - مشهوراً بالضبط والإتقان، وتوفي سنة بضع وأربعين وثلاثمئة.

ثانيهما: طريق أبي عمر عبد الله بن أحمد بن ديزويه^(٥) الدمشقي، وكان متقناً ضابطاً، وتوفي بعد الثلاثين وثلاثمئة^(٦).

وأما أبو عثمان فمن طريقين:

(١) المقرئ، المؤدب - مؤدب الأيتام - من جلة القراء، (ت: بعد ٣١٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٧٧، غاية النهاية ١/ ٣٠٦.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ٤٧٧، وعبارة الذهبي: «بعد سنة عشر وثلاثمئة بيسير».

(٣) المقرئ، بارع في القراءات، مع الضبط والإتقان. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٩٤، غاية النهاية ٢/ ٢٠١.

(٤) غاية النهاية ٢/ ٢٠١.

(٥) ويقال: ديزويه - بالباء - الجبيلي - نسبة إلى جبيل، من أعمال دمشق - الدمشقي، نزيل مصر، ثقة، (ت: قبل ٣٤٠هـ). انظر: تاريخ دمشق ٢٧/ ٢٠، غاية النهاية ١/ ٤٠٦.

(٦) ذكر في «تاريخ دمشق» ما يفيد أنه كان حياً في (سنة ٣٣٨هـ).

أحدهما: طريقُ أبي طاهرِ بنِ أبي هاشمِ السابقِ في روايةِ حفصٍ.
 وثانيهما: طريقُ الشَّدائِيِّ السابقِ في روايةِ السُّوسِيِّ.
 فأما طريقُ ابنِ الجُلَنْدِيِّ عن جعفرِ النَّصِيِّ فمِن «التيسير»^(١)،
 و«الشاطبية»^(٢)، و«تلخيص»^(٣) ابنِ بَلِيْمَةَ، وَوَقَعَ تَعَدُّدُ فَبَلَّغَتْ أَرْبَعَ طَرِيقٍ لَهُ.
 وَأَمَّا طَرِيقُ دَيْزَوِيَه^(٤) عَنْ النَّصِيِّ فمِن «كامل» الهُدَلِيِّ، وَرَوَاهَا
 الدَّانِيُّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّحَّاسِ الْمُعَدَّلِ^(٦)،
 فَهِيَ سِتُّ طَرِيقٍ لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

وَأَمَّا ابْنُ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الضَّرِيرِ فمِن سِتِّ طَرِيقٍ:
 الْأُولَى عَنْهُ: قَرَأَ بِهَا الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارَسِيِّ.
 الثَّانِيَةُ عَنْهُ: طَرِيقُ السُّوسَنَجَرْدِيِّ، قَرَأَ بِهَا ابْنُ الْفَحَّامِ^(٧) عَلَى نَصْرِ الشِّيرَازِيِّ،
 وَمِن «روضه» أَبِي عَلِيِّ^(٨)، وَ«غاية»^(٩) أَبِي الْعَلَاءِ، ثَلَاثُ طَرِيقٍ لِلسُّوسَنَجَرْدِيِّ.

(١) التيسير: ١٦.

(٢) انظر: النشر: ١/ ١٧٠.

(٣) انظر: النشر: ١/ ١٧٠.

(٤) كذا في النسخ، وهو: «ابن ديزويه» الماضي ذكره.

(٥) انظر: الكامل (خ): ٧٦ب، جامع البيان (خ): ٥٦ب.

(٦) التُّجَيْبِيُّ، الْمَصْرِيُّ، الْمَالِكِيُّ، الْبَرْزَازُ، مُسْنِدُ الْبَيْهَقِيِّ، (ت: ٤١٦هـ). انظر: سير

أعلام النبلاء ١٧/ ٣١٣، غاية النهاية ١/ ٣٧٦، الشذرات ٥/ ٨٢.

(٧) التجريد: ١١٨.

(٨) الروضة ١/ ١٧٢.

(٩) غاية الاختصار ١/ ١٥٦.

الثالثة: طريقُ الحَمَّامي من «المستتير»^(١) لابنِ سِوارٍ، و«جامع»^(٢) الخياط، و«كامل»^(٣) الهُدلي، و«مصباح»^(٤) أبي الكرم، وتعدَّد بعضها فبلغَ سبعَ طرقٍ للحَمَّامي.

الرابعة: طريقُ المصاحفي من «المستتير»^(٥).

الخامسة عنه: طريقُ أبي القاسم عبيدِ اللهِ بنِ أحمدَ^(٦) الصَّيدلانيِّ من «مستتير»^(٧) ابنِ سِوارٍ، و«جامع»^(٨) الخياط، وبلغت ثلاثَ طرقٍ له بتعدُّدِ أحدهما.

السادسة عنه: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمدٍ^(٩) الجَوْهريِّ من «المستتير»^(١٠).

(١) المستتير ١/ ٣٧٠.

(٢) انظر: النشر ١/ ١٧١.

(٣) الكامل (خ): ٧٦/ أ.

(٤) المصباح (خ): ٧٩.

(٥) المستتير ١/ ٣٧٠.

(٦) ابن علي، البغدادي، المعروف بابن الصَّيدلاني، من حُذاق المقرئين الضابطين، وكان ثقة مأموناً، (ت: ٣٩٨ أو ٣٩٩ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٣٧٨، غاية النهاية ١/ ٤٨٥.

(٧) المستتير ١/ ٣٧٠.

(٨) انظر: النشر ١/ ١٧١.

(٩) ابن الحسن، الشَّاهد، الشيرازي، ثم البغدادي، المعروف بالمُقنَّعي، المقرئ، ثقة، (ت: ٣٩٤ أو ٣٩٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٩٥، غاية النهاية ١/ ٥٧٨. وهو

منسوب إلى بيع الجَوْهر. انظر: الأنساب ٢/ ١٢٥.

والمُقنَّعي: عُرف المُتَرَجِّم بهذه النسبة، وولده محدث بغداد الحسن بن علي؛ لأنَّه -أو ولده- أول من تقنَّع تحت العمامة ببغداد. انظر: الأنساب ٥/ ٣٦٨.

(١٠) المستتير ١/ ٣٧٠.

فصارت ستة عشر طريقاً لابن أبي هاشم.
وأما الشذائيُّ عن أبي عثمان فمن / «المبهج»^(١)، و«مصباح»^(٢) أبي الكرم.
فصارت ثماني عشرة طريقاً لأبي^(٣) عثمان، وأربعة وعشرين طريقاً
للدُّوري.

[ب/٤٠]

وقرأ أبو الحارث والدُّوريُّ على أبي الحسنِ عليِّ بن حمزة الكسائيِّ،
فتحصَّل أربعٌ وستون طريقاً للكسائيِّ.
وقرأ الكسائيُّ على حمزة، وعليه اعتماده، وتقدَّم سنده، وقرأ أيضاً على
محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلي، وتقدَّم سنده.

وقرأ أيضاً على عيسى بنِ عمرِ الهمدانيِّ^(٤)، وروى أيضاً الحروفَ عن
أبي بكرِ بنِ عياشٍ، وعن إسماعيلِ بنِ جعفرٍ^(٥)، وعن زائدةِ بنِ قدامة^(٦)،

(١) المبهج ١/ ٢٠٤.

(٢) المصباح (خ): ٧٩.

(٣) ب: «لابن أبي».

(٤) أبو عمر، الكوفي، الأعمى، مقرئ الكوفة بعد حمزة، ثقة، رأس في القرآن،
(ت: ١٥٦هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٦٩، غاية النهاية
١/ ٦١٢.

(٥) ابن أبي كثير، أبو إسحاق - ويقال: أبو إبراهيم - الأنصاري مولاهم، المدني، المقرئ،
ثقة، وكان أحد الأثبات، (ت: ١٨٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار
١/ ٢٩٤، غاية النهاية ١/ ١٦٣.

(٦) أبو الصلت، الثَّقَفِي، الكوفي، المقرئ، ثقة حجة صاحب سنَّة، (ت: ١٦١هـ) غازیاً
بأرض الروم. انظر: تهذيب الكمال ٩/ ٢٧٣، غاية النهاية ١/ ٢٨٨.

وقرأ عيسى بنُ عمرَ على عاصمٍ وطلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ والأعمشِ، وتقدَّم سندهم، وكذلك أبو بكرِ بنُ عياشٍ.

وقرأ إسماعيلُ بن جعفرٍ على شيبَةَ بنِ نِصاحٍ ونافعٍ، وتقدَّم سندهما، وقرأ أيضاً إسماعيلُ على سليمانَ بنِ مسلمٍ بنِ جَمَّازٍ، وعيسى بنِ وَرْدانَ، وسيأتي سندهما إن شاء الله تعالى.

وقرأ زائدةُ بنُ قُدَّامَةَ على الأعمشِ، وتقدَّم سنده.

وأما ابنُ وَرْدانَ فمن طريقين:

الأولى: طريقُ أبي العباس الفضلِ بنِ شاذانِ بنِ عيسى الرازي^(١)، وكان إماماً كبيراً ثقةً عالماً.

قال الداني^(٢): «لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه» وتوفي في حدود سنة تسعين ومئتين.

الثانية: طريقُ أبي القاسمِ هبةِ الله بنِ جعفرِ بنِ الهيثمِ البغداديِّ، وكان مقرئاً حاذقاً مشهوراً بال إتقانِ والعدالة، وتوفي في حدود سنة خمسين وثلاثمئة.

فأما الفضلُ فَمِنْ طريقين:

أحدهما: طريقُ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ شبيبِ الرازيِّ، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصدراً ضابطاً متقناً حاذقاً، وتوفي سنة اثنتي عشرة وثلاثمئة بمصر.

(١) شيخ الإقراء بالرِّيِّ، ثقة، (ت: في حدود ٢٩٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٦٢، غاية النهاية ١٠/ ٢.

(٢) انظر: طبقات القراء للذهبي ١/ ٢٨١.

وثانيهما: طريقُ أبي بكرٍ محمد بن أحمد بن هارونَ الرازي^(١)، وكان ثقةً مقرئاً مشهوراً بالتحقيق والضبط والإتقان، وتوفي سنة بضع وثلاثين وثلاثمئة ببغداد.

وأما هبةُ الله فمن طريقين:

أحدهما: طريقُ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيماء^(٢) ابن الفتح الحنبلي، وكان مقرئاً متصدراً مقبولاً، وتوفي بعيد سنة تسعين^(٣) وثلاثمئة ظناً.

وثانيهما: طريقُ أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله الحمّامي، وكان فيما قاله الخطيبُ البغدادي^(٤): «صدوقاً دينياً فاضلاً تفرّد بأسانيد القراءات^(٥) وعلوّها» انتهى.

وقال غيره^(٦): «كان شيخَ العراقِ ومُسندَ الآفاقِ، مع الثقةِ والبراعةِ وكثرةِ الرواياتِ والدينِ»، وتوفي في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمئة عن تسعين سنة.

(١) البغدادي، المقرئ، الحاذق، (ت: بعد ٣٣٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢ / ٩٠.

(٢) ويقال: أحمد بن محمد بن محمد بن سيماء بن الفتح، قال ابن الجزري: «وأحسبه وهماً». مقرئ ماهر، وكناه الخطيب «بأبي بكر»، قال: «وكان صدوقاً»، (ت: بعد ٣٨٠هـ ظناً). انظر: تاريخ بغداد ٥ / ٣٣١، طبقات الحنابلة ٢ / ١٦٢، غاية النهاية ٢ / ٧٩. وفي تاريخ بغداد: «محمد بن سيماء بن الفتح».

(٣) كذا في النسخ، وفي النشر ١ / ١٧٩، وقال ابن الجزري في «غاية النهاية»: «توفي فيما أحسب بعد الثمانين وثلاثمئة».

(٤) تاريخ بغداد ١١ / ٣٢٩.

(٥) س، ن، ط، د، ب، المطبوعة: «القرآن»، والمثبت موافق لما في تاريخ بغداد.

(٦) انظر: غاية النهاية ١ / ٥٢١، ففيه كلام نحو هذا.

فأما ابن شبيب عن الفضل فمن خمس طرق:

الأولى عنه: / طريق أبي الفرج عبد الملك بن بكر^(١) النَّهْرَوَانِيَّ
من كتابي^(٢) أبي العزِّ القلانسي، و«غاية»^(٣) أبي العلاء، و«روضة»^(٤)
المالكي، و«مستنير»^(٥) ابن سوار، و«الكامل»^(٦)، و«جامع»^(٧) ابن فارس،
و«مصباح»^(٨) أبي الكرم، وتعدُّ بعضها تبلغ ثلاث عشرة طريقاً
للنَّهْرَوَانِيَّ^(٩).

الثانية عن ابن شبيب: طريق أبي الحسن بن العلاف، من «تذكار»^(١٠)
ابن شيطا، و«مصباح»^(١١) أبي الكرم، و«مستنير»^(١٢) ابن سوار، فهي ثمان
طرق لابن العلاف بتعدُّ بعضها.

(١) «ابن بكر» سقط من ش.

(٢) إرشاد المبتدي: ١١٦-١١٨، والكفاية: ٣٩.

(٣) غاية الاختصار ١/٨٦-٨٧.

(٤) الروضة ١/١٧٥.

(٥) المستنير ١/٣٨٩.

(٦) الكامل (خ): ٤٢/ب.

(٧) انظر: النشر ١/١٧٤.

(٨) المصباح (خ): ٣١.

(٩) زيد في المطبوعة: «عن ابن شبيب».

(١٠) انظر: النشر ١/١٧٤.

(١١) المصباح (خ): ٣١.

(١٢) المستنير ١/٣٨٩.

الثالثة: طريق أبي الحسين^(١) الخبّازي من «كامل»^(٢) الهذلي.
 الرابعة: طريق منصور بن محمد الورّاق^(٣) من «الكامل»^(٤) أيضاً.
 الخامسة: طريق ابن مهران من «الغاية»^(٥) له، صارت أربعة وعشرين
 طريقاً لابن شبيب.
 وأما ابن هارون عن الفضل فمن كتابي «الإرشاد»^(٦)، و«الكفاية»^(٧)
 لأبي العزّ، وتعدّدت فصارت سبع طرق لابن هارون، وإحدى وثلاثين
 طريقاً للفضل.
 وأما الحنبلي عن هبة الله فمن كتابي «الإرشاد»^(٨)، و«الكفاية»^(٩)، ومن

(١) في خ، ر، م، س: «أبو الحسن»، وكذا في المطبوعة، وهو كذلك في معرفة القراء ٧١٤ / ٢،
 وغاية النهاية ٥٧٧ / ١، والنشر ١ / ١٧٤، وفي بقية النسخ: «أبي الحسين»، وهو الصواب،
 كما سبق تحقيق القول في ذلك في ص ٢٩١.

(٢) الكامل (خ): ٤٣ / أ.

(٣) السندي، أبو القاسم، الأصبهاني، المقرئ، ثقة ضابط، قال أبو نعيم: «كان مقدّساً
 -ولعلها: مقدّماً- في حفظ القراءات، كثير الروايات...»، (ت: ٣٨٦هـ). انظر: تاريخ
 أصبهان ٢ / ٢٩٤، غاية النهاية ٢ / ٣١٤.

(٤) الكامل (خ): ٤٢ / ب.

(٥) الغاية: ٣٨.

(٦) إرشاد المبتدي: ١٢٢.

(٧) الكفاية: ٤٠.

(٨) إرشاد المبتدي: ١٢١.

(٩) الكفاية: ٣٩.

كتابي «الموضح»، و«المفتاح» لابن خَيْرُون^(١)، و«مصباح»^(٢) أبي الكرم، فهي خمس^(٣) طرقٍ للحنبليّ.

وأما الحَمَّامي عن هبة الله فمن «روضة»^(٤) المالكي، و«جامع» [أبي الحسين نصر بن] عبد العزيز الفارسي^(٥)، ووقع تعدُّدُ فصارتُ أربع طرقٍ للحَمَّاميّ.

وقرأ الحَمَّاميّ والحنبليّ على هبة الله بن جعفر، وقرأ بها على أبيه جعفر، فهي تسعةٌ لهبة الله، وقرأ بها جعفرٌ على أبي الحسن الحُلوانيّ، وقرأ بها على قالون، وقرأ بها على ابن وَرْدان.

فهذه أربعون طريقاً لابن وَرْدان.

وأما ابن جَمَّازٍ فمن طريقين:

الأولى: طريقُ أبي أيوب سليمان بن داود بن داود^(٦) بن عليّ بن عبد الله بن عباس الهاشمي البغداديّ، وكان ثقةً صدوقاً ضابطاً مشهوراً^(٧).

(١) انظر: النشر ١/ ١٧٥.

(٢) المصباح: (خ): ٣٠.

(٣) ح، ش: «أربع» والمثبت هو الصواب، وهو موافق لما في النشر ١/ ١٧٥-١٧٦.

(٤) الروضة ١/ ١٧٥.

(٥) الجامع (خ): ٢/ أ، وما بين المعقوفين زيادة لازمة من النشر ١/ ١٧٦.

(٦) سقط «داود» الثاني من: س، ف، ر.

(٧) انظر: ترجمته في تاريخ بغداد ٩/ ٣١، غاية النهاية ١/ ٣١٣.

قال الخطيبُ البغداديُّ^(١): «مات داود بن علي^(٢) وابنه حملاً، فلَمَّا وُلِدَ سَمَّوهُ باسمه داود»، وتوفي سليمان سنة تسع عشرة ومئتين.

الثانية: طريقُ الدُّوريِّ السابق في قراءة أبي عمرو بن العلاء.

فَأَمَّا الهاشميُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

أحدهما: طريقُ أبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين^(٣) الأصبهاني، وكان إماماً في القراءاتِ كبيراً ثقةً في النقل، مشهوراً، له في القراءاتِ اختيارٌ ومؤلَّفاتٌ مفيدةٌ نُقلت عنه، وروى عنه الأئمةُ والمُقرِّئون، وتوفي سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين على الصحيح.

وثانيهما: طريقُ أبي عبد الله الحسين^(٤) بن علي بن حماد بن مهران الأزرق الجمال السابق في رواية هشام.

وَأَمَّا الدُّوريُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

أحدهما: طريقُ أبي الحسن محمد بن محمد بن عبد الله^(٥) بن بدر بن

(١) تاريخ بغداد ٣١/٩.

(٢) س: «داود بن داود»، والمثبت هو الصواب كما في تاريخ بغداد، وتهذيب الكمال ٤١١/١١، والمراد جد سليمان.

(٣) التيمي، المقرئ، النحوي، قال أبو زرعة: «ما رأيت أحداً أعلم منه في فنّه»، من مؤلفاته: «الجامع في القراءات»، (ت: ٢٥٣هـ). انظر: تاريخ أصبهان ١٤٩/٢، غاية النهاية ٢٢٣/٢، بغية الوعاة ٢٠٥/١.

(٤) ن، س: «بن الحسين»، والصحيح المثبت.

(٥) سقط «بن عبد الله» من ن.

النَّفَّاح^(١) الباهليّ البغداديّ^(٢)، وكان / ثقةً مشهوراً صالحاً متقلداً من الدنيا، وتوفي سنة أربع عشرة وثلاثمئة بمصر.

وثانيهما: طريقُ أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصَّبَّاحِ بن نَهْشَلِ الأصبهانيّ الأنصاريّ^(٣)، وكان إماماً في القراءة مُجَوِّداً فاضلاً ضابطاً، وكان إمامَ جامعِ أصبهانَ، وتوفي سنة أربع وتسعين ومئتين.

فأمّا ابنُ رَزِينِ عن الهاشميِّ فَمِنْ «المستنير»^(٤)، و«مصباح»^(٥) أبي الكرم، و«كامل»^(٦) الهُدَليّ، وبما وقع فيها من التعدّد صارت ستة طرق لابن رَزِينِ.

(١) بالحاء المهملة، وهو اسم لبعض أجداده، ونسبه السمعاني في الأنساب ٥/٥١٤: النَّفَّاحِيّ، وهو: «ابن بدر بن النفاح» هنا كما في الكامل (خ) ٤٣/أ، والنشر ١/١٧٧، وغاية النهاية ٢/٢٤٢.

وهو: «ابن النفاح بن بدر» كما في تاريخ بغداد ٣/٢١٤، والأنساب ٥/٥١٤، وتاريخ الإسلام ٧/٢٨٦، ومعرفة القراء ١/٤٨٠، والسير (١٤/٢٩٤).

(٢) المقرئ، أصله بغدادي، رحل إلى الشام، ثم دخل مصر فاستوطنها، ثقة مشهور محدّث، (ت: ٣١٤هـ). انظر: تاريخ بغداد ٣/٢١٤، معرفة القراء الكبار ١/٤٨٠، وغاية النهاية ٢/٢٤٢.

(٣) كان رأساً في علوم القرآن وفي التجويد، (ت: ٢٩٤هـ). انظر: تاريخ أصبهان ١/٢٩٦، معرفة القراء الكبار ١/٤٧٩.

(٤) المستنير ١/٣٩٠.

(٥) المصباح (خ): ٣٠.

(٦) الكامل (خ): ٤٣/أ.

وأما الأزرق الجمال عن الهاشمي فمن «مصباح»^(١) أبي الكرم، وكتابي ابن خيرون^(٢)، ووقع تعدد فبلغت ستة^(٣) للهاشمي.

وأما ابن النفاح عن الدوري فمن طريقين:

الأولى: طريق أبي بكر محمد^(٤) بن أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن بهرام الأصبهاني الضرير^(٥) من «الكامل»^(٦).

الثانية: طريق أبي العباس المطوعي قرأ بها سبط الحياط على الشريف عبد القاهر^(٧) العباسي.

وأما طريق ابن نهشل^(٨) عن الدوري فمن «الكامل»^(٩)، فهذه ثلاث طرق للدوري.

(١) المصباح (خ): ٢٩.

(٢) وهما: «الموضح»، و«المفتاح»، وانظر: النشر ١/١٧٧.

(٣) ن، ر، المطبوعة: «تسعة طرق»، ذكر ابن الجزري في النشر ١/١٧٧ تسع طرق للهاشمي عن ابن جماز، وهو الصحيح؛ فعن ابن رزين ستة، وعن الأزرق الجمال ثلاثة.

(٤) «محمد» سقط من: س.

(٥) المقرئ، إمام محرر، له مؤلف في القراءات، ومؤلف في «قراءة عاصم»، (ت: ٣٥٥هـ). انظر: تاريخ أصبهان ٢/٢٦٠، غاية النهاية ٢/٦٩.

(٦) الكامل (خ): ٤٣/أ.

(٧) ن: «عبد القادر»، والمثبت موافق لما في النشر ١/١٧٧.

(٨) في جميع النسخ: «نهشل»، من غير (ابن) والزيادة من النشر ١/١٧٧.

(٩) الكامل (خ): ٤٣/أ.

وقرأ الدورِيُّ والهاشميُّ على أبي إسحاق إسماعيلَ بنِ جعفرِ بنِ أبي كثيرِ المدنيِّ، وقرأ على ابنِ جَمَّازٍ، فَتَحَصَّلَ له اثنا عشر طريقاً.

وقرأ ابنُ جَمَّازٍ وابنُ وَرْدَانَ على أبي جعفرِ يزيدَ بنِ القعقاعِ. وقيل: إن إسماعيلَ بنَ جعفرٍ قرأ على أبي جعفرِ نفسه. فذلك اثنان وخمسون طريقاً لأبي جعفرٍ.

وقرأ أبو جعفرٍ على مولاة عبد الله بنِ عيَّاش بنِ أبي ربيعةِ المَخزُوميِّ، وعلى الحَبْرِ البحرِ^(١) عبد الله بنِ عباسِ الهاشميِّ، وعلى أبي هريرة. وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي المنذرِ أبيِّ بنِ كعبٍ، وقرأ أبو هريرةُ وابنُ عباسٍ أيضاً على زيدِ بنِ ثابتٍ.

وقيل: إن أبا جعفرٍ قرأ على زيدٍ نفسه، وذلك محتملٌ؛ فإنه صحَّ أنه أتى به إلى^(٢) أمِّ سَلَمَةَ زوجِ النبيِّ ﷺ فَمَسَحَتْ على رأسه، وَدَعَتْ له، وأنه صَلَّى بابنِ عمرَ بنِ الخطَّابِ، وأنه أقرأ النَّاسَ قبلَ الحَرَّةِ^(٣)، وكانت الحَرَّةُ سنةً ثلاثٍ وستين، وقرأ زيدٌ وأبيُّ على رسولِ الله ﷺ.

وَأَمَّا رُؤَيْسٌ فَمِنْ أَرْبَعَةِ طَرِيقٍ:

الأولى: طريقُ أبي القاسمِ عبدِ الله بنِ الحسنِ بنِ سليمانِ النَّخَّاسِ

(١) في النسخ: «أبي الخير»، وهو تصحيف حصل في لقب ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ لأنَّه يلقَّب بـ: «الحجر البحر» كما في تهذيب الكمال ١٥/١٥٥، وتاريخ الإسلام ٢/٦٥٨، والنشر ١/١٧٨، وغيرها، وكذا جاء على الصواب في مطبوعة «اللطف» ويكنى بأكثر أولاده «العباس». انظر: السير للذهبي ٣/٣٣٣.

(٢) المثبت من «خ» وكذا في المطبوعة، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: «على».

(٣) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/٢٨٧ في ترجمة أبي جعفر القارئ.

-بالحاء المعجمة- البغدادي^(١)، وكان ثقةً مشهوراً ماهراً في القراءة فيماً بها، من أجل أصحاب التمار، ومولده سنة تسعين ومئتين، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمئة.

الثانية: طريق أبي الطيب محمد^(٢) بن أحمد بن يوسف البغدادي، وهو غلام ابن شنبوذ، وكان مقرئاً/ مشهوراً ضابطاً ناقلاً^(٣) رَحَلاً، حَدَّثَ عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني^(٤) وغيره، وتوفي في سنة بضع^(٥) وخمسين وثلاثمئة^(٦).
الثالثة: طريق أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد^(٧) بن الحسن بن

[٤٢/أ]

(١) وتقدم ص ٢٨٨ في طرق شعبة عن عاصم.

(٢) سقط «محمد» من «ن».

(٣) «ن»: عاقلاً، والمثبت موافق لما في النشر ١/١٨٧.

(٤) انظر: تاريخ أصبهان ٢/٢٥٨، قال أبو نعيم: «وسماعي منه سنة تسع وأربعين وثلاثمئة».

وأبو نعيم هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد، الحافظ، الصوفي، الشافعي، أحد الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية، من مؤلفاته: «حلية الأولياء»، «تاريخ أصبهان»، (ت: ٤٣٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٤٥٣، طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٨. والأصبهاني: بفتح الهمزة - ومنهم من يكسرهما - وسكون الصاد، وفتح الباء الموحدة والهاء، نسبة إلى: «أصبهان» مدينة عظيمة مشهورة من بلاد الجبل، وتقع اليوم في دولة «إيران». انظر: الأنساب ١/١٧٥، معجم البلدان ١/٢٠٦.

(٥) «د، ب»: سبع، والمثبت موافق لما في النشر ١/١٨٧.

(٦) انظر: ترجمته في تاريخ أصبهان ٢/٢٥٨، معرفة القراء الكبار ٢/٦٢٨، غاية النهاية ٩٢/٢.

(٧) «م، ر»: «ابن محمد» والصواب بدونها ف(أبو بكر) كنية (محمد بن الحسن).

يعقوب بن مقسم العطار البغدادي^(١) وهو ولد أبي بكر بن مقسم السابق في رواية خلف عن حمزة.

وكان أبو الحسن هذا قيماً بالقراءات ثقةً فيها، ذا صلاح ونسك، وتوفي سنة ثمانين وثلاثمئة.

الرابعة: طريق أبي الحسن علي بن عثمان بن حبشان الجوهري، وكان معروفاً بالإنقاذ، وتوفي في حدود الأربعين وثلاثمئة أو بعدها.

وقرأ هؤلاء الأربعة على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع^(٢) بن قريش ابن سلامة التمار البغدادي، وكان مقرئ البصرة وشيخها في القراءة، من أجل أصحاب رويس وأضبظهم^(٣)، قرأ عليه سبعا وأربعين ختمة، وتوفي بعيد سنة ثلاثمئة، وقال الذهبي^(٤): «بعد سنة عشر».

فأما النخاس عن التمار فمن سبع طرق:

الأولى عنه: طريق أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي، من تسع طرق: من «تذكار»^(٥) ابن شيطا، و«جامع»^(٦) نصر الفارسي، و«كامل»^(٧)

(١) المقرئ، متصدر معروف، وكان ضعيفاً في الحديث، (ت: ٣٨٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٤٢٩، غاية النهاية ١/١١٠.

(٢) ن: «ونافع»، والمثبت هو الصواب.

(٣) وأبصر أهل البصرة بحرف يعقوب، ضابط مشهور. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٥٣٢، غاية النهاية ٢/٢٧١.

(٤) معرفة القراء الكبار ٢/٥٣٢.

(٥) انظر: النشر ١/١٨٠.

(٦) الجامع (خ): ٤/أ.

(٧) الكامل (خ): ٦٣/أ.

الهذليّ، و«روضة»^(١) المالكيّ، و«الإرشاد»^(٢)، و«الكفاية»^(٣) لأبي العزّ، و«غاية»^(٤) أبي العلاء، و«مستنير»^(٥) ابنِ سوارٍ، و«جامع»^(٦) الخياط، و«مصباح»^(٧) أبي الكرم، وفي بعضها تعدُّدٌ.
فصارت خمسة عشر طريقاً للحمّاميّ.

الثانية عن النّحاس: طريقُ القاضي أبي العلاء محمد بنِ عليّ بنِ أحمدَ ابنِ يعقوبَ الواسطيّ من كتابي^(٨) أبي العزّ القلانسيّ، وكتابي ابنِ خيرٍ ون^(٩)، و«مصباح»^(١٠) أبي الكرم.
وصارت ستّ طرقٍ للقاضي أبي العلاء.

الثالثة: طريقُ أبي الحسنِ عليّ بنِ جعفرِ السّعيديّ من «جامع»^(١١) أبي الحسين^(١٢) الفارسيّ.

(١) الروضة ١/١٧٦.

(٢) إرشاد المبتدي: ١٥٢.

(٣) الكفاية: ٦٥.

(٤) غاية الاختصار ١/٧٥.

(٥) المستنير (١/٣٩٧).

(٦) انظر: النشر ١/١٨٠.

(٧) المصباح (خ): ١١٦.

(٨) إرشاد المبتدي: ١٥٢، والكفاية: ٦٥.

(٩) النشر ١/١٨١.

(١٠) المصباح (خ): ١١٦.

(١١) الجامع (خ): ٤/أ.

(١٢) ن: «الحسن»، والمثبت هو الصواب.

الرابعة: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ يوسفَ العَلَّافِ من «مستنير»^(١) ابنِ سوارٍ، و«تذكار»^(٢) ابنِ شيطا.

الخامسة عن النخَّاسِ: طريقُ أبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ الحسينِ بنِ آذرِ بهرامِ الكارزينيِّ من «المبهج»^(٣)، و«مصباح»^(٤) أبي الكرمِ، و«كفاية»^(٥) أبي العزِّ، و«كامل»^(٦) الهذليِّ، و«تلخيص»^(٧) الطبريِّ، خمسُ طرقٍ للكارزينيِّ.

السادسة: طريقُ أبي الحسينِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ الحسنِ الخبَّازيِّ، من «كامل»^(٨) الهذليِّ.

السابعة: طريقُ أبي الفضلِ محمدِ بنِ جعفرِ بنِ عبدِ الكريمِ بنِ بديلِ الخزاعيِّ، من «الكامل»^(٩) أيضاً. فهذه اثنان وثلاثون طريقاً للنخَّاسِ.

وأما أبو الطيبِ عن التَّمَّارِ فَمِنْ طريقيين: «غاية»^(١٠) أبي العلاءِ الهَمَدانيِّ من طريقيين.

(١) المستنير ١/٣٩٧.

(٢) انظر: النشر ١/١٨١.

(٣) المبهج ١/٢٦٥.

(٤) المصباح (خ): ١١٦.

(٥) الكفاية: ٦٥.

(٦) الكامل (خ): ٦٣/ب.

(٧) التلخيص: ١٢٨.

(٨) الكامل (خ): ٦٣/ب.

(٩) الكامل (خ): ٦٣/أ، ب.

(١٠) غاية الاختصار ١/١٢٠.

وأما ابنُ مِقْسَمٍ عن التَّمَارِ فَمِنْ «غاية»^(١) ابنِ مِهْرَانَ، و«كامل»^(٢) الهُدَلِيِّ من طريقتين، ثلاث طرقٍ لابنِ مِقْسَمٍ.

وأما الجوهريُّ عن التَّمَارِ فقرأ بها الدانيُّ على أبي الحسنِ طاهرٍ/.
ومن «التذكرة»^(٣) لطاهرِ بنِ غَلْبُونَ، وقرأ بها الدانيُّ على أبي الفتحِ فارسٍ،
ومن «كامل»^(٤) الهُدَلِيِّ، أربع طرقٍ للجوهري، وإحدى وأربعون طريقاً
لرُوَيْسٍ.

[٤٢/ب]

وأما رَوْحٌ فَمِنْ طريقتين:

الأولى: طريقُ أبي بكرٍ محمدِ بنِ وهبِ بنِ يحيى بنِ العلاءِ بنِ عبدِ الحكيمِ
ابنِ هلالِ بنِ تميمِ الثقفيِّ البغداديِّ^(٥)، وكان إماماً ثقةً عارفاً ضابطاً سمع
الحروفَ من يعقوبَ، ثم قرأ على رَوْحٍ، ولازمه حتى صار أجلاً أصحابه،
وأعرفهم بروايته.

(١) الغاية: ١٢٦.

(٢) الكامل (خ): ٦٣/ب.

(٣) التذكرة ١/٥٧.

(٤) الكامل (خ): ٦٣/ب.

(٥) القزاز - وقيل: الفزاري، قال ابن الجزري: «وهو تصحيف» -، البصري، المقرئ، إمام
ثقة، وهو أجمل أصحاب رَوْحٍ وأحدقهم، (ت: بعد ٢٧٠هـ ظناً). انظر: معرفة القراء
الكبار ٢/٥١٠، غاية النهاية ٢/٢٧٦.

ووقع في معرفة القراء: «المصري» ولعله تصحيف عن «البصري». وانظر: تاريخ
الإسلام ٥/٩٣٣.

وتوفي في حدود سنة سبعين^(١) ومئتين، أو بُعِدَها.
 الثانية: طريقُ الفقيهِ أبي عبدِ اللهِ الزبيرِ^(٢) بنِ أحمدَ بنِ سليمانَ بنِ عبدِ اللهِ
 ابنِ عاصمِ بنِ المنذرِ بنِ الزبيرِ بنِ العوامِ الأَسديِّ الزبيريِّ البصريِّ الشافعيِّ
 الضريِّ^(٣)، وكان إماماً فقيهاً مقرئاً ثقةً^(٤) كبيراً وهو صاحبُ كتابِ «الكافي»
 في فقه الشافعي، وتوفي سنة بضع وثلاثمئة.

فَأَمَّا ابْنُ وَهْبٍ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

أحدهما: طريقُ أبي العباسِ محمدِ بنِ يعقوبَ بنِ^(٥) الحجاجِ بنِ معاويةَ
 ابنِ الزُّبرقانِ بنِ صخرِ التَّميميِّ^(٦) المعدَّلِ، وكان ثقةً ضابطاً إماماً مشهوراً،
 وهو أكبرُ أصحابِ ابنِ وهبٍ وأشهرُهم.
 وتوفي بُعِدَ العشرين وثلاثمئة.

(١) د، ب: «تسعين»، والمثبت هو الصواب، وهو موافق لما في مصادر ترجمته، والنشر ١٨٧/١.

(٢) ش، د، ط، ف، ح: «ابن الزبير»، والمثبت موافق لما في النشر ١٨٥/١، وغاية النهاية ٢٩٢/١.

(٣) أحد أئمة الشافعية، ثقة مشهور، وكان رأساً في الفقه والقراءات، (ت: ٣١٧هـ، وقيل: قبل ٣٢٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٥٢٣/٢، غاية النهاية ٢٩٢/١، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٥٣/١.

(٤) سقط قوله: «مقرئاً ثقةً» من: ش، ر، م: وسقط: «مقرئاً» من: ن، ح: والمثبت موافق لما في النشر ١٨٨/١.

(٥) سقط «بن» من: ح، والمثبت موافق لما في النشر ١٨٤/١، وغاية النهاية ٢٨٢/٢.

(٦) ب، ن، ر، س: التميمي، والمثبت هو الصواب؛ لأنه من (تيم الله بن ثعلبة)، وهو موافق لما في النشر ١٨٤/١، وغاية النهاية ٢٨٢/٢.

وثانيهما: طريقُ حمزة بنِ عليِّ البصريِّ، وتوفي قُبَيْلَ^(١) العشرين
وثلاثمئة^(٢).

وأما الزبيريُّ فَمِنْ طَرِيقَيْنِ:

أحدهما: طريقُ غلامِ ابنِ شنبوذ.

وثانيهما: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ عثمانِ بنِ حبشانِ الجوهريِّ،
وذكر^(٣) قريباً.

فأما المُعَدَّلُ عن ابنِ وهبٍ فَمِنْ ثَلَاثَةِ طَرِيقٍ:

الأولى: طريقُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمِ بنِ خُشْنَامِ المالكي
البصريِّ مِنْ عَشْرِ طَرِيقٍ:

من «تَذْكَارِ»^(٤) ابنِ شَيْطَا، و«مفردة»^(٥) ابنِ الفَحَّامِ، و«جامع»^(٦)
أبي الحسينِ^(٧) الفارسيِّ، و«جامع»^(٨) ابنِ فارسِ الخِيَّاطِ، و«روضة»^(٩)

(١) ح: بعيد، والمثبت موافق لما في النشر ١/ ١٨٧.

(٢) انظر: ترجمته في غاية النهاية ١/ ٢٦٤.

(٣) ن: «وذكر»، والمثبت هو الأنسب.

(٤) انظر: النشر ١/ ١٨٣.

(٥) انظر: النشر ١/ ١٨٣.

(٦) الجامع (خ): ٤/ أ.

(٧) المثبت من: ب، غ، ص: وهو الصواب، وكذا في النشر ١/ ١٨٣، وفي بقية النسخ
«الحسن».

(٨) انظر: النشر ١/ ١٨٣.

(٩) الروضة ١/ ١٧٧.

أبي علي، و«كامل»^(١) الهُدَلِي، و«غاية»^(٢) الهَمْدَانِي، و«الإرشاد»^(٣)، و«الكفاية»^(٤) للقلَّانِسي، و«مستنير»^(٥) ابنِ سِوَارٍ، و«تلخيص»^(٦) الطبري، وكتابَي ابنِ خَيْرُونٍ^(٧)، و«مصباح»^(٨) أبي الكرم، و«مبهج»^(٩) السَّبْطِ. وتشعَّبت طرقُ فيها، فبلغتُ سبعاً وثلاثين طريقاً لابنِ خُشْنَامِ. الثانية عن المعدَّل: طريقُ أبي بكرِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أَسْتَةَ الأصبهانيِّ من «المستنير»^(١٠).

الثالثة عنه: طريقُ هبةِ اللهِ بنِ جعفرٍ، من طريقين: من «الغاية»^(١١) لابنِ مِهْرَانَ، و«المصباح»^(١٢) للشهرزوري، فصارت أربعين طريقاً للمعدَّل.

(١) الكامل (خ): ٦٣/ب.

(٢) غاية الاختصار ١/١١٩.

(٣) إرشاد المبتدي: ١٥٤.

(٤) الكفاية: ٦٥.

(٥) المستنير ١/٣٩٥.

(٦) التلخيص: ١٢٦.

(٧) انظر: النشر ١/١٨٣.

(٨) المصباح: ١١٧.

(٩) المبهج ١/٢٦٣.

(١٠) المستنير ١/٣٩٦.

(١١) الغاية: ١٢٤.

(١٢) المصباح: ١١٧.

وَأَمَّا حَمْزَةُ بَنُ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ فَمِنْ «كامل»^(١) الْهُذَلِيِّ، فَصَارَتْ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ طَرِيقاً لِابْنِ وَهْبٍ.

وَأَمَّا غَلَامُ ابْنِ شَنْبُوذٍ عَنِ الزُّبَيْرِيِّ فَمِنْ «غاية»^(٢) أَبِي الْعَلَاءِ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَأَمَّا ابْنُ حَبْشَانَ عَنِ الزُّبَيْرِيِّ فَمِنْ «الكامل»^(٣).

فَصَارَتْ ثَلَاثَ / طَرِيقٍ لِلزُّبَيْرِيِّ، وَأَرْبَعاً وَأَرْبَعِينَ طَرِيقاً لِرُوحٍ. وَقَرَأَ رُوَيْسٌ وَرُوحٌ عَلَى إِمَامِ الْبَصْرَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ، فَذَلِكَ خَمْسٌ وَثَمَانُونَ طَرِيقاً لِيَعْقُوبَ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ عَلَى أَبِي الْمُنْذِرِ سَلَامِ بْنِ^(٤) سَلِيمَانَ الْمَزْنِيِّ مَوْلَاهُمْ الطَّوِيلِ، وَعَلَى شَهَابِ بْنِ شُرْنُقَةَ^(٥)، وَعَلَى أَبِي يَحْيَى مَهْدِي بْنِ مَيْمُونِ

[١/٤٣]

(١) الكامل (خ): ٦٣/ب، وفيه أن حمزة بن علي يروي عن إسماعيل عن روح. قال في غاية النهاية ١/٢٦٤: «قال الحافظ أبو العلاء الهمداني: والصواب أنه قرأ على محمد ابن وهب، وقرأ ابن وهب على روح، ولا نعرف إسماعيل هذا أبداً».

(٢) غاية الاختصار ١/١١٨.

(٣) الكامل (خ): ٦٣/ب.

(٤) زادت النسخ: «أبي»، ولم ترد في: ن، والصواب عدم إثباتها.

(٥) ش، س، ر، ح: شريفة، ص: شرنقة، والمثبت من: ن، خ، غ، وهو الصواب، وهو: بضم الشين، وسكون الراء، وفتح النون وضمها لغتان، المُجَاشِعِي، البصري المقرئ، من جَلَّةِ المقرئين بالبصرة بعد أبي عمرو بن العلاء، مع الثقة والصلاح، (ت: بعد ١٦٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٧٤، غاية النهاية ١/٣٢٨. وقد نبّه ابن الجزري إلى أن بعضهم قد صحّف اسم أبيه إلى: «شريفة» بالياء، وانظر: تبصير المنتبه ٢/٧٨١.

المَعُولِي^(١)، وعلى أبي الأشهبِ جعفرِ بنِ حَيَّانِ العُطَارِدِي^(٢)، وقرأ سلام على عاصم الكوفي وعلى أبي عمرو وتقدّم سندهما.

وقرأ سلامٌ أيضاً على أبي المُجَشَّرِ عاصمِ بنِ العجاجِ الجَحْدَرِيّ البَصْرِيّ، وعلى أبي عبدِ اللهِ يونسَ بنِ عبيدِ بنِ دينارِ العَبْقَسِيّ مولاهم البصري^(٣)، وقرأ على الحسنِ بنِ أبي الحسنِ البَصْرِيّ وتقدم سنده.

وقرأ الجحدريُّ أيضاً على سليمانَ بنِ قَتَّةِ التَّيْمِيّ مولاهم البَصْرِيّ^(٤)، وقرأ على ابنِ عباسٍ.

- (١) الأزدي، البصري، المقرئ، ثقة مشهور، (ت: ١٧١هـ). والمَعُولِي: بفتح الميم، وسكون العين المهملة، وفتح الواو نسبة إلى: «مَعُولَة» بطن من الأزد، يقال لهم: المعاول. انظر: الأنساب ٥/٣٤٨-٣٤٩، غاية النهاية ٢/٣١٦.
- (٢) السَّعْدِي، البصري، الحَدَّاءُ - ووقع عند بعضهم: الخَرَّاز، نسبة إلى خرز الأشياء الجلدية كالقرب، والأولى من حَذُو النعال - المقرئ، الضرير، مشهور بكنيته، ثقة، (ت: ١٦٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/٢٨٦، غاية النهاية ١/١٩٢، وانظر: الأنساب ٢/١٩٠، ٣٣٥، (الحَدَّاءُ والخَرَّاز). والعُطَارِدِي: بضم العين، وفتح الطاء، وكسر الراء: نسبة إلى «عُطَارِد» اسم لبعض أجداده. الأنساب ٤/٢٠٨.
- (٣) المقرئ، الإمام، الحجة، من صغار التابعين، (ت: ١٣٩هـ). والعَبْقَسِي - ويقال: العبدي - نسبة إلى «عبد القيس»، فهو مولاهم، ووقع في غاية النهاية: «القعنبي»، ولم نرها لغيره، فلعلها تصحيف لكلمة «العبقسي»، والله أعلم. انظر: ثقات ابن حبان ٧/٦٤٧، سير أعلام النبلاء ٦/٢٨٨، غاية النهاية ٢/٤٠٧.
- (٤) ثقة، عَرَضَ القرآن على ابن عباس - رضي الله عنهما - ثلاث عرضات، وكان شاعراً فارساً. وقَتَّةٌ - بفتح القاف والمثناة المفتوحة المشددة - هي أمه. انظر: التاريخ الكبير ٤/٣٢، غاية النهاية ١/٣١٤، توضيح المشتبه ٧/١٨٣.

وقرأ شهابٌ على أبي عبد الله هارونَ بن موسى العتكيّ الأعورِ النَّحويّ^(١)، وعلى المُعلّى بن عيسى^(٢).

وقرأ هارونُ على عاصمِ الجحدريّ وأبي عمرو بسندِهما.
وقرأ هارونُ أيضاً على عبدِ الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وهو أبو جدِّ يعقوبَ.

وقرأ على يحيى بن يَعْمَرَ ونصيرِ بن عاصمِ بسندِهما المتقدم.
وقرأ المُعلّى على عاصمِ الجحدريّ بسنده، وقرأ مَهْدِيُّ على شُعَيْبِ بنِ الحَبَّابِ^(٣)، وقرأ على أبي العالية الرّياحيّ، وتقدم سنده.

وقرأ أبو الأشهبِ على أبي رجاءِ عمرانَ بن ملحانَ^(٤) العطارديّ، وقرأ أبو رجاءِ على أبي موسى الأشعريّ، وقرأ أبو موسى على رسولِ الله ﷺ.

(١) البصري، الأزدي مولاهم، المقرئ، كان يهودياً فأسلم وحسُن إسلامه، وطلب القراءة فكان رأساً فيها، وحفظ النحو، وله قراءة معروفة، وكان صدوقاً نبيلاً، (ت: قبل ٢٠٠هـ). ويقال في كنيته أيضاً: أبو موسى. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٦١، غاية النهاية ٢/ ٣٤٨.

(٢) ويقال: ابن راشد، البصري، الوراق، الناقط، راوي عدد الآي والأجزاء عن عاصم الجحدريّ، وهو من أثبت الناس فيه. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٠٤.

(٣) الأزدي، المعولي مولاهم، أبو صالح، البصري، المقرئ، تابعي ثقة. وهو منسوب إلى «مَعْوَلَة» بطن من الأزدي كما تقدّم، (ت: ١٣٠هـ وقيل: ١٣١هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٥٠٩، غاية النهاية ١/ ٣٢٧.

(٤) ويقال: ابن تيم، التميمي، البصري، التابعي، ثقة مخضرم معمر، مشهور بكنيته، وكان عبداً (ت: ١٠٥هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٥٣، معرفة القراءة الكبار ١/ ١٥٣، غاية النهاية ١/ ٦٠٤.

وأما إسحاقُ الورَّاقُ فَمِنْ طَرِيقِي السُّوسَنَجَرْدِي وهو أبو الحسين أحمدُ بنُ عبد الله بن الخَضِرِ بن مسرورٍ^(١)، وكان ثقةً ضابطاً متقناً. وتوفي في رجبِ سنةِ اثنتين وأربعمئة عن نيِّفٍ وثمانين سنةً.

وبكرِ بن شاذانَ وهو أبو القاسم، وكان ثقةً واعظاً مشهوراً نبيلاً، وتوفي في شوالِ سنةِ خمسٍ وأربعمئة.

ومن طريقِ محمدِ بنِ إسحاقٍ^(٢) الورَّاقِ، توفي قديماً، قال ابنُ الجَزَري^(٣): «أظنُّه بعد التسعين ومئتين». قال^(٤): «ووقع في كتب ابن مِهْرانَ ما يقتضي أنه توفي سنة ست وثمانين ومئتين؛ فإنه حكى^(٥) عن ابن أبي عمَرَ أنه قال: «قرأتُ على إسحاقِ الورَّاقِ باختيارِ خَلْفٍ، وكان لا يُحسِنُ غيره، ثم تُكَلِّتُ أذُنُهُ فخلفه ابنُه محمد فقرأتُ عليه أيضاً، ثم توفي سنة ست وثمانين ومئتين. ثم قال ابنُ الجَزَري: «والذي توفي سنة ست وثمانين هو: إسحاقُ نفسه» انتهى.

وطريقِ أبي علي^(٦) الحسن بن عثمان النجَّارِ المعروفِ بالبُرِّصَاطِي،

(١) تقدمت ترجمته في ص ٢٩٠ في طرق شعبة عن عاصم.

(٢) ابن إبراهيم، أبو بكر، المَرَوَزي، خَلَفَ أباه في اختيارِ خَلْفٍ، وكان مُتَقَنَّلاً له، صدوق، (ت: بعد سنة ٢٩٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ١/٢٥٦، غاية النهاية ٢/٩٧.

(٣) النشر ١/١٩٢.

(٤) النشر ١/١٩٢.

(٥) الغاية: ١٣٠.

(٦) المثبت من: ن، خ، غ، ص، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: «أبي الحسن»، ومثله في

النشر ١/١٨٩.

وقيل: البُرْزَاطِي^(١)، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً، وتوفي في حدودِ الستين وثلاثمئة.

/ وقرأ السُّوسَنَجْرَدِيُّ وبكر على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مَرَّة الطوسي المعروف بابن أبي عمر، وكان مقرئاً نبيلاً صالحاً جليلاً وتوفي سنة اثنتين وخمسين وثلاثمئة.

[٤٣/ب]

فأما طريقُ ابنِ أبي عمر عن إسحاقَ فَمِنْ طريقِ السُّوسَنَجْرَدِيِّ من تسع طرقٍ: «روضة»^(٢) أبي علي، و«جامع»^(٣) أبي الحسين الفارسي، و«كامل»^(٤) الهُدَلِي، و«كتابي»^(٥) أبي العز، و«كفاية»^(٦) سِبْطُ الخياط، و«غاية»^(٧) أبي العلاء، و«مصباح»^(٨) أبي الكرم، و«مستنير»^(٩) ابنِ سِوَارٍ، و«تذكار»^(١٠) ابنِ شَيْطَا^(١١)، وتشعبت فبلغت ثلاثة عشر طريقاً للسُّوسَنَجْرَدِيِّ.

(١) المؤدَّب، المقرئ، ضابط معدَّل، (ت: في حدود: ٣٦٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢٢٠/١، والبُرْزَاطِي: نسبة إلى: «بُرْزَاط» قال السمعاني: «وطني بها من قرى بغداد». الأنساب ٣١٨/١، وانظر: معجم البلدان ٣٨١/١.

(٢) الروضة ١٧٩/١.

(٣) الجامع (خ): ٧/أ.

(٤) الكامل (خ): ٧٤/ب.

(٥) إرشاد المبتدي: ١٥٥، والكفاية: ٥٦.

(٦) انظر: النشر ١٨٨/١.

(٧) غاية الاختصار ١٦١-١٦٢.

(٨) المصباح: ٩١.

(٩) المستنير ٤٠٣/١.

(١٠) النشر ١٨٨/١.

(١١) نَقَصَ طريقُ هنا، وهو من جامع ابن فارس كما في النشر ١٨٨/١.

وأما طريقُ ابن أبي عمرَ عن بكرٍ فَمِنْ «المستنير»^(١)، و«جامع»^(٢) الخياط، و«مصباح»^(٣) أبي الكرم، وبلغتْ بزيادةِ طريقٍ، أربعَ طرقٍ لبكر، وسبعَ عشرةَ طريقاً لابن أبي عمر.

وأما طريقُ محمد بن إسحاقَ فعن أبيه إسحاقَ الوراقِ من «غاية»^(٤) ابن مهران. وأما البرصاطي عن إسحاقَ فَمِنْ كتابي «المفتاح»^(٥)، و«الموضح»^(٦) لابن خيرون، ومن طريق أبي الكرم^(٧).

وبلغتْ أربعَ طرقٍ للبرصاطي، واثنين وعشرين طريقاً لإسحاق.

وأما إدريسُ^(٨) فَمِنْ طريق أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النَّسَّاج المعروف بالشَّطِّي^(٩)، وكان مقرئاً ضابطاً متقناً، وتوفي في حدود السبعين^(١٠) وثلاثمئة.

(١) المستنير ١/٤٠٣.

(٢) انظر: النشر ١/١٨٨.

(٣) المصباح: ٩١.

(٤) الغاية: ١٣٠.

(٥) المثبت من ن، ومثله في النشر ١/١٨٩، وسائر النسخ «المصباح» وهو تصحيف.

(٦) انظر: النشر ١/١٨٩.

(٧) المصباح: ٩١، وفيه أن البرصاطي قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي، وقد نبه ابن الجزري في النشر ١/١٨٩ أن هذا وهم، وأن الصواب أنه قرأ على أخيه إسحاق ابن إبراهيم المروزي.

(٨) ابن عبد الكريم الحداد، تقدّم.

(٩) مقرئ، ثقة. انظر: غاية النهاية ١/١١، والشَّطِّي: نسبة إلى «سَطَّ عثمان» موضع بالبصرة.

انظر: الأنساب ٣/٤٢٩. والنَّسَّاج: نسبة إلى نَسَج الثياب. الأنساب ٥/٤٨٢.

(١٠) ر، م: أربعين، ف: تسعين. والمثبت موافق لما في النشر ١/١٩٢.

وطريق أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعي السابق في رواية ورشٍ.

وطريق أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان السابق في رواية قالون.

وطريق أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله القطيعي^(١).

وكان ثقةً راوياً مُسنداً انفرد بالرواية وعلوّ الإسناد، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمئة.

فأمّا طريق الشّطي عن إدريس فمن «غاية»^(٢) أبي العلاء، و«مصباح»^(٣) الشّهزوري، و«كفاية»^(٤) السّبّط، ثلاث طرقٍ للشّطي.

(١) المقرئ، المحدث، الحافظ، الحنبلي، راوي «مسند الإمام أحمد» وغيره من كتبه، (ت: ٣٦٨هـ). انظر: تاريخ بغداد (بشار) ١١٦/٥، طبقات الحنابلة ٦/٢، غاية النهاية ٤٣/١.

والقطيعي: نسبة إلى القطيعة، وهي مواضع وقطائع في محال متفرقة ببغداد، وصاحب الترجمة منسوب إلى «قطيعة الرّقيق»: محلة في أعلى غربي بغداد. انظر: الأنساب ٥٢٨/٤، وتصحّف في الأنساب إلى: «قطيعة الدقيق» بالدال، والتصحيح من: تاريخ بغداد، ومعجم البلدان ٣٧٧/٤.

(٢) غاية الاختصار ١/١٦١.

(٣) المصباح (خ): ٩٢.

(٤) انظر: النشر ١/١٨٩.

وأما المطوّعي عنه فَمِنْ «المبهج»^(١)، و«مصباح»^(٢) أبي الكرم،
و«كامل»^(٣) الهذليّ، ثلاث طرقٍ للمطوّعي.

وأما ابنُ بويانَ فَمِنْ «كامل»^(٤) الهذليّ.

وأما القَطِيعِيُّ فَمِنْ «الكفاية»^(٥) في القراءات الست «لسبَطِ الخياطِ،

و«مصباح»^(٦) أبي الكرم.

فصار لإدريسَ تسعُ طرقٍ، وإحدى وثلاثون طريقاً^(٧).

واستقرّت جملةُ الطرقِ للأئمةِ العشرةِ على تسعمئةٍ وثمانين طريقاً،

حسبَ ما فُضِّلَ فيما تقدّمَ عن كلِّ راوٍ راوٍ من روايتهم، وذلك بحسبِ

تَشَعُّبِ الطرقِ عن أصحابِ الكتبِ.

وفائدةُ ما فُضِّلَ من الطرقِ وذكّرَ من الكتبِ هو عدمُ التركيبِ، فإنها إذا

مُيزت وبيّنت ارتفع ذلك.

(١) المبهج ١/٢١١.

(٢) المصباح (خ): ٩١.

(٣) الكامل (خ): ٧٤/ب.

(٤) الكامل (خ): ٧٤/ب.

(٥) انظر: النشر ١/١٩٠.

(٦) المصباح (خ): ٩٢.

(٧) أي: إحدى وثلاثون طريقاً لخلف العاشر، واثنان وعشرون لإسحاق، وتسع لإدريس.

انظر: النشر ١/١٩٠.

وقرأ خَلْفُ عَلِيٍّ سُلَيْمٍ صَاحِبِ حَمْزَةٍ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَى يَعْقُوبَ^(١)
ابن خليفة / الأَعَشَى صَاحِبِ أَبِي بَكْرٍ.

[٤٤/١]

وعلى أبي زيد سعيد بن أوس^(٢) الأنصاري صاحب^(٣) المفضّل الضبي^(٤)،
وأبان العطار^(٥)، وقرأ أبو بكر والمفضّل وأبان على عاصم، وتقدّم سند عاصم.
وروى الحروف عن إسحاق المسيبي صاحب نافع، وعن يحيى بن آدم
عن أبي بكر أيضاً، وعن الكسائي، ولم يقرأ عليه عَرَضاً، وتقدّمت أسانيدهم
متصلة إلى النبي ﷺ.

انتهى ملخصاً من «النشر»^(٦).

وأما طرق الأربعة الباقين فتذكر معهم.

(١) ابن محمد بن خليفة، أبو يوسف، التميمي، الكوفي، أحد الكبار، وأجل أصحاب
أبي بكر شعبة بن عياش، (ت: في حدود ٢٠٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٣٢،
تاريخ الإسلام ٥/ ٢٣٩، غاية النهاية ٢/ ٣٩٠.

(٢) ابن ثابت، المقرئ، النحوي - جدّه: ثابت بن زيد بن قيس، أحد الستة الذين جمعوا القرآن
على عهد النبي ﷺ، الأنصاري، من أجل أصحاب أبي عمرو بن العلاء، وأحد أعيان أهل
النحو واللغة، (ت: ٢١٥هـ). انظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٠، غاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٣) المثبت من: ر، س، وهو الصواب وفاقاً لما في النشر ١/ ١٩١، وسائر النسخ: وصاحبه.

(٤) المفضّل بن محمد بن يعلى، أبو محمد، الكوفي، المقرئ، النحوي، من جلة أصحاب
عاصم بن أبي النجود، وانفرد عنه ببعض الحروف، علامة أخباري، موثق، (ت: ١٦٨هـ).
انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٩٨، معرفة القراء الكبار ١/ ٢٧٥، غاية النهاية ٢/ ٣٠٧.

(٥) أبان بن يزيد بن أحمد، أبو يزيد، البصري، الإمام، الحافظ، المقرئ، المحدث، النحوي،
ثقة، (ت: في حدود ١٦٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٣١، غاية النهاية ١/ ٤.

(٦) النشر ١/ ١٩١.

فَأَمَّا الْبَزِّيُّ وَابْنُ شَنْبُوذَ عَنْ ابْنِ مَحِيصِنٍ فَعَنْ شِبْلٍ عَنْهُ، فَمِنْ «المبهج»^(١)،
و«مفردة»^(٢) الأهوازي.

وَقَرَأَ ابْنُ مَحِيصِنٍ عَلَى مَجَاهِدٍ وَدِرْبَاسٍ، وَهُمَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ
عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَقَرَأَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا سَلِيمَانُ بْنُ الْحَكَمِ وَأَحْمَدُ بْنُ فَرِحٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ فَعَنْهُ.
وَأَمَّا الْمَطَّوْعِيُّ وَالشَّنْبُوذِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ فَعَنْ ابْنِ قَدَامَةَ^(٣) عَنْهُ مِنْ
«المبهج»^(٤).

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ عَلَى يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ.
وَقَرَأَ يَحْيَى عَلَى زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَعَلَى النَّخَعِيِّ،
وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ.

وَقَرَأُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.
وَأَمَّا الْبَلَخِيُّ^(٥) وَالذُّورِيُّ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَعَنْ عَيْسَى الثَّقَفِيِّ^(٦) عَنْهُ

(١) المبهج ١/٥٣، ٥٥.

(٢) المثبت من: ح، وفي غيرها: «مفردات»، وانظر مفردة ابن محيصن: ٩٨.

(٣) هو: زائدة بن قدامة، تقدّم.

(٤) المبهج ١/١٤٧، ١٥٠.

(٥) هو: شجاع بن أبي نصر البلخي، تقدّم.

(٦) عيسى بن عمر، أبو عمر، البصري، المقرئ، النحوي، شيخ العربية، كان له اختيار في
القراءة يفارق قراءة العامة، من مؤلفاته: «الجامع»، «الإكمال»، في النحو، قال الذهبي:
«وقد فقد الناس كتابيه المذكورين»، (ت: ١٤٩ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/٣٧٤، معرفة

من «مفردة»^(١) الأهوازيّ.

وقرأ الحسنُ على حِطَّانَ الرَّقَاشِيّ.

وقرأ حِطَّانُ على أبي موسى الأشعريّ.

وقرأ أبو موسى على النَّبِيِّ ﷺ.

* * *

(١) مفردة الحسن: ١٩٨.

ولما كانت القراءاتُ بالنسبة للتواترِ وعدمه ثلاثة أقسام: قسمٌ اتَّفَقَ على تواترِهِ، وهم السبعة المشهورةُ، وقسمٌ اختلفَ فيه، وهم الثلاثةُ بعدها، وقسمٌ اتَّفَقَ على شذوذه، وهم الأربعةُ الباقيةُ، قَدِّمْتُ قراءةَ السبعةِ، ثم الثلاثةِ، ثم الأربعةِ، على الترتيبِ السابقِ، فإن تابعَ أحدُ من الثلاثةِ أحداً من السبعةِ عَطَفْتُهُ عليه بقولي: «وكذا أبو جعفرٍ» مثلاً، فإن وافقَ أحدُ من الأربعةِ قلتُ بعد استيفاءِ الكلامِ على تلك القراءَةِ: «وافقهم ابنُ محيصنٍ» مثلاً.

فإن خالفَ الأربعةُ أو أحدُ منها قلتُ: «وعن اليزيديِّ» مثلاً. وإذا أعدتُ قراءةً صَدَّرْتُ بالكلمةِ المختلفِ فيها، وأخَّرتُ قارئها كقولي: «وقرأ ﴿أَكَلَهَا﴾ [البقرة: ٢٦٥] بسكون الكافِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(١). والله الموفق.

وإذا عَلِمَ هذا فَلْيَعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ القراءاتِ: هو علمٌ يُعْرَفُ منه اتفاقُ الناقلين لكتابِ اللهِ واختلافُهم في^(٢) الحذفِ والإثباتِ والتحريكِ والإسكانِ والفصلِ والاتصالِ وغير ذلك من هيئةِ النطقِ والإبدالِ من حيث السماعُ. أو يُقالُ: علمٌ يُعْرَفُ منه اتفاقُهم واختلافُهم في اللغةِ والإعرابِ / والحذفِ والإثباتِ والفصلِ والوصلِ من حيث النقلِ.

أو يُقالُ^(٣): علمٌ بكيفيةِ أداءِ كلماتِ القرآنِ^(٤) واختلافِها، معزواً لناقله، فخرَجَ اللغةُ والنحوُ والتفسيرُ.

(١) انظر: سورة البقرة الآية: ٦٧، ٢٦٥.

(٢) د، ب: «اللغة والإعراب».

(٣) كما عرّفه ابن الجزري في المنجد: ٤٩.

(٤) د، ن: «القراءات»، والمثبت موافق لمصدر النقل.

ثم إنَّ ترجيحَ بعضِ وجوهِ القراءاتِ على بعضٍ إنما هو باعتبارِ موافقةِ الأوضحِ أو الأشهرِ أو الأكثرِ من كلامِ العربِ، وإلا فالقرآنُ واحدٌ بالذاتِ، متَّفِقُهُ ومختلِفُهُ، لا تَفَاضَلُ فيه^(١).

وموضوعُ علمِ القراءاتِ: كلماتُ الكتابِ العزيزِ من الجهةِ المذكورةِ. وفائدتهُ: صيانتُهُ عن التحريفِ والتغييرِ مع ما فيه من فوائدٍ كثيرةٍ، عليها الأحكامُ تُبنى، ولم تزلِ العلماءُ تستنبطُ من كلِّ حرفٍ يقرأ به قارئٌ معنى، لا يوجدُ في قراءةِ الآخرِ ذلكَ المعنى. فالقراءاتُ حجةُ الفقهاءِ في الاستنباطِ، ومَحَجَّتْهُمْ في الاهتداءِ إلى سِوَاءِ الصُّرَاطِ، مع ما في ذلكَ من التسهيلِ على الأمةِ، وإظهارِ شرفِها، وإعظامِ أجرِها، من حيثِ إنهم يقرِّعون جُهدَهُم في تحقيقِ ذلكَ وضبطِهِ، حتى مقاديرُ المدَّاتِ، إلى غيرِ ذلكَ ممَّا سيأتي إن شاء اللهُ تعالى^(٢).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «اشتهر القول بإنكار تفاضل القرآن بعد المثبتين. وتفاضل القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلم؛ فإنه سبحانه واحد، ولكن باعتبار معانيه التي يتكلم بها، وباعتبار ألفاظه المبينة لمعانيه. وهناك نوع من تفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه، وإن كان المتكلم به واحداً. ومن المستقر في فطر العقلاء أن كلاً من الخبر والأمر يلحقهما التفاضل من جهة المخبر عنه، والمأمور به، فإذا كان المخبر به أكمل وأفضل كان الخبر به أفضل، وإذا كان المأمور به أفضل كان الأمر به أفضل. وفي الجملة، فدلالة الكتاب والسنّة والأحكام الشرعية، والآثار السلفية كثيرة على تفضيل بعض كلام الله على بعض، وهو من الدلالات الظاهرة المشهورة». مجموع الفتاوى ١٧/٥٣، ٥٧، ٦١، ٦٧، ٧٩. بتصرف بالتقديم والتأخير، والربط بين الكلام.

(٢) من قوله: «مع ما في... الله تعالى» سقط من: ش، س، ح، وهو بمعناه في النشر ١/٥٣.

وَحَفِظَ الْقُرْآنَ فَرَضَ كَفَايَةً عَلَى الْأُمَّةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجُرْجَانِيُّ^(١) فِي «شَافِيهِ»^(٢). وَالْمَعْنَى فِيهِ أَلَّا يَنْقَطَعَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ، فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّبْدِيلُ وَالتَّحْرِيفُ، فَإِنْ قَامَ بِذَلِكَ قَوْمٌ يَبْلُغُونَ هَذَا الْعَدَدَ^(٣) سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِلَّا أَثِمَ الْكُلُّ، وَكَذَلِكَ تَعْلِيمُهُ أَيْضاً فَرَضَ كَفَايَةً، وَتَعْلِيمُ الْقِرَاءَاتِ أَيْضاً فَرَضَ كَفَايَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ لَهُ إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةٌ يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِبَعْضِهِمْ: فَإِنْ امْتَنَعُوا كُلَّهُمْ أَثِمُوا، وَإِنْ قَامَ بِهِ بَعْضُهُمْ سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ طُلِبَ مِنْ أَحَدِهِمْ وَامْتَنَعَ فَأَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا يَأْتِمُ، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عُدْرًا.

وَالْمُقَرَّرِيُّ: هُوَ الْعَالِمُ بِهَا رَوَاهَا مُشَافَهَةً، فَلَوْ حَفِظَ «الشَّاطِئِيَّة» مِثْلًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُقَرَّرِيَ بِمَا فِيهَا إِنْ لَمْ يَشَافِهْهُ^(٤) مَنْ شُوفَهُ بِهِ مُسَلَّسًا؛ لِأَنَّ فِي الْقِرَاءَاتِ شَيْئًا لَا يُحْكَمُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ وَالْمَشَافَهَةِ. وَالْقَارِئُ الْمُبْتَدِئُ: مَنْ شَرَعَ فِي الْإِفْرَادِ إِلَى أَنْ يُفْرَدَ ثَلَاثًا مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَالْمُتَمَتِّهِ: مَنْ عَرَفَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ أَكْثَرَهَا وَأَشْهَرَهَا.

(١) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس، الجرجاني، كان إماماً في الفقه، والأدب، قاضياً بالبصرة، من مؤلفاته: «الشافى»، «التحرير»، (ت: ٤٨٢هـ). انظر: المنتظم ١٦/ ٢٨٥، طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٧٤.

(٢) لم نقف عليه.

(٣) ر، م: «عدد التواتر».

(٤) م: «إن لم يكن يشافهه».

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المُنزَّل
للإعجاز والبيان، والقراءات: اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكورِ في الحروف،
أو كَيْفِيَّتِهَا من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرها.

ثم إنَّ هذا العِلْمَ كما قاله صاحب^(١) «الضوابط والإشارات»^(٢): «ينحصرُ
القولُ فيه في وسائلٍ ومقاصدَ:

الأولُ: في الوسائلِ، وتَنَحَّصِرُ في سبعةِ أجزاءٍ: الأسانيدِ، وعِلْمِ العَرَبِيَّةِ،
ومنه مخارجُ الحروفِ وصفاتها، وفي الوقفِ والابتداءِ، والفواصلِ، وهو
فَنُّ عِدَدِ الآياتِ، ومرسومِ الخطِّ، والاستعاذةِ، والتكبيرِ؛ لأنَّ الكلامَ في هذا
الفنِّ: إما أن يكونَ راجعاً إلى نفسِ النطقِ أو لا، وما كان راجعاً إلى نفسِ
النطقِ: إمَّا أن يكونَ بحسبِ تصحيحه أو لا، وما كان بحسبِ تصحيحه:
فإمَّا أن يكونَ بالنظرِ^(٣) إلى الحرفِ من حيثِ الذاتِ، أو من حيثِ الوصفِ.
الأولُ: فنُّ المخارجِ، والثاني: فنُّ الصفاتِ، وأمَّا ما لا يكونُ النظرُ فيه راجعاً
إلى نفسِ النطقِ: فإمَّا أن يكونَ باعتبارِ ما يتمشَّى على لسانِ العَرَبِ، أو
باعتبارِ ما يَحْسُنُ من قَطْعِ الكلامِ ووَصْلِهِ: الأولُ: العَرَبِيَّةُ، والثاني: الوقفُ
والابتداءُ.

(١) هو: البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، أبو الحسن، برهان الدين، نزيل القاهرة، ثم
دمشق، الشافعي، المفسّر، من مؤلفاته: «نظم الدرر»، (ت: ٨٨٥هـ). انظر: الضوء
اللامع ١/١٠١، البدر الطالع ١/١٩.

(٢) ١/٢٧١ ضمن كتاب البقاعي في التاريخ «إظهار العصر».

(٣) ب، غ: «بالنطق»، والمثبت يوافق ما في البقاعي.

[٤٥/أ]

وأما ما لا يكون^(١) النظر فيه راجعاً / إلى معنى الكلام من الحيثية المذكورة، ولا إلى النطق به، واندرج فيه ما لم يكن النظر فيه بحسبِ تصحيحِ النطق به؛ لأنَّ نفيَ المطلقِ يستلزمُ نفيَ المقيّدِ: فإمّا أن يكونَ النظرُ فيه إلى الخطِّ أو لا: الأولُ: المرسومُ، والثاني: إمّا أن يكونَ البحثُ فيه عن كونه فاصلةً أو لا: الأولُ: العددُ، والثاني: إمّا أن يُبحث فيه عن مشروعِيته عند الأداء أو لا: الأولُ: الاستعاذة والتكبيرُ، والثاني: الإسنادُ.

وهاكِ ذَكَرَ ما في هذه الأجزاء السبعة التي هي وسائلٌ إلى مقاصدِ هذا الفنِّ من المباحث.

(١) غ، ن، ب، د، س: «وأما لم يكن».

فأما الجزء الأول، وهو: علم الإسناد:

وهو أعظم مدارات هذه الفن؛ لأن القراءات سنة متبعة، ونقل محض، فلا بُدَّ من إثباتها وصحتها^(١)، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد؛ فلهذا توقفت معرفة هذا العلم عليه^(٢).

وقد حدّوه: بأنه الطريق الموصلة إلى القرآن، وهو خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة.

وقد روي عن أبي العباس الدغولي^(٣) أنه قال: «سمعت محمد بن حاتم ابن المظفر^(٤) يقول: «إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفصلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناداً، إنما هو صُحُفٌ في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم التي أخذوها عن غير الثقات، بخلاف هذه الأمة، فإنها تنص^(٥) عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق عن مثله، حتى تنهاى أخبارهم»^(٦).

(١) في الضوابط: «فلا بد في إثباتها من صحتها» ولعلها أقرب إلى المراد.

(٢) آخر النقل من كتاب «الضوابط والإشارات» للبقاعي.

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن محمد، السرخسي، الخراساني، أحد أئمة خراسان في اللغة والفقه والحديث، من مؤلفاته: «الآداب»، «فضائل الصحابة»، (ت: ٣٢٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٥٧، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٢٦.

والدغولي: نسبة إلى: «دغول»، وهو اسم رجل، ويقال للخبز الغليظ بسرخس: دغول، فلعل بعض أجداده كان يخبز ذلك. انظر: الأنساب ٢/ ٤٨٣. وضبطت النسبة في: ن، م، بالضم على الدال.

(٤) لم نقف على ترجمته فيما بحثنا.

(٥) يقال: نص الحديث: رفعه وأسنده إلى المحدث عنه.

(٦) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص/ ٨٤-٨٥، برقم (٧١)، وصحح المحقق إسناده إلى قائله، وفتح المغيث ٣/ ٣٤٤، واختصره المصنف عما ذكر عندهما.

وقال محمد بن أسلم^(١) الطُّوسِيُّ: «قُرْبُ الإِسْنَادِ قُرْبٌ»^(٢) أو قال: «قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٣)، وهو مَرْوِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ لَكِنْ بِلَفْظِ: «الإِسْنَادُ الْعَالِي قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ»^(٤)، وَقِيلَ لَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: مَا تَشْتَهِي؟ فَقَالَ: بَيْتًا خَالِيًّا وَإِسْنَادًا عَالِيًّا^(٥).

وقال ابن المبارك^(٦): «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ»^(٧).

(١) ابن سالم، أبو الحسن، الكندي مولا هم، ثقة حافظ، من مؤلفاته: «المسند»، «الأربعين»، (ت: ٢٤٢هـ). انظر: حلية الأولياء ٢٣٨/٩، تذكرة الحفاظ ٥٣٢/٢.

والطُّوسِيُّ: منسوب إلى «طوس» بلدة بخراسان (وهي المعروفة الآن بمشهد في إيران) الأنساب ٨٠/٤.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٥٦ في النوع التاسع والعشرين وكذا ذكره السخاوي في فتح المغيث ٣/٣٤٨.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ١٨٤/١ وعلوم الحديث: ٢٥٧.

(٤) لم نقف عليه من قوله فيما بحثنا.

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص/٢٥٦، وفيه: «بيت خالي وإسناد عالي».

(٦) عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن، الحنظلي مولا هم، التركي، ثم المروزي، ثقة ثبت فقيه زاهد، من مؤلفاته: «الزهد»، (ت: ١٨١هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٦/٥، سير أعلام النبلاء ٨/٣٧٨.

(٧) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥، ب: بيان أن الإسناد من الدين وساقه بإسناده وتمته:

«ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وكذا هو عند الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص/٨٦، وأخرجه مسلم أيضاً عن ابن سيرين في ١/١٤، بلفظ: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»، وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٣٥٩، وفتح المغيث ٣/٣٤٥.

وقال سفيان الثوري: «الإسنادُ سلاحُ المؤمنِ فإذا لم يكن معه سلاحُ فبأيِّ شيءٍ يُقاتلُ؟»^(١).

ثم إنَّ الإسنادَ صحيحٌ وحَسَنٌ وضعيفٌ. فالصحيحُ: هو المتصلُ الإسنادُ بنقلِ عدلٍ ضابطٍ يَقِظٌ^(٢) متقنٍ عن مثلهِ إلى متناه، من غيرِ شذوذٍ ولا علةٍ قاذيةٍ، فإنَّ فُقدَ شرطٌ من هذه الخمسةِ فضعيفٌ، والمرادُ بالمتصلِ الإسنادِ: السالمُ عن سَقَطٍ، بحيث يكون كلُّ من رواه أخذ ذلك المروِيَّ عن شيخه، وبه خرج المنقطعُ والمرسلُ والمُعْضَلُ، وخرج بقوله: «بِنَقْلِ عَدَلٍ» مَنْ فِي سِنْدِهِ مَمَّنْ عُرِفَ بضعفٍ، أو جُهَلَتْ عينُه أو حالُه.

وأما الحسنُ فهو ما عُرِفَ مَخْرَجُه من كونه شامياً عراقياً مكياً كوفياً، واشتهرت رجاله / بالعدالة، والضبطِ المتوسطِ بين الصحيح والضعيف، وألا يكون شاذاً ولا مُعَلَّلاً، وإذا كانت صحةُ السند من أركانِ القراءة - كما قَدَّمْتُهُ - تَعَيَّنَ أن تُعْرَفَ حالُ رجالِ القراءاتِ، كما تُعْرَفُ أحوالُ رجالِ الحديثِ، ومحلُّ ذلك طبقاتُ القراءِ.

وقد صَنَّفَ الأئمةُ في ذلك كتباً جليلاً منهم الحافظُ أبو عمرو الدانيُّ، والحافظُ أبو العلاءِ الهَمْدانيُّ. ووقفتُ لشيخِ مشايخنا العلامةِ الشمسِ بنِ

(١) رواه ابن حبان في المجروحين ٢٧/١، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص/٨٨، برقم (٧٦)، كلاهما من طريق الحسين بن الفرج الخياط قال ابن معين فيه: «كذاب صاحب سكر شاطر» وقال أبو زرعة: «لا شيء. لا أحدث عنه»، وقال أبو حاتم: «تكلم الناس فيه». انظر الجرح والتعديل ٦٢-٦٣، وكذا ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/٣٦٠، والسخاوي في فتح المغيب ٣/٣٤٥.

(٢) في المطبوعة: «ثقة».

الجزري على كتاب حافلٍ سَمَّاهُ: «غاية النهاية في أسماء رجال القراءاتِ أولي الروايةِ والدرايةِ»، على أنه قد تقرّرت القراءاتُ، ودُوِّنتُ، وتميَّزَ الصحيحُ منها من الشاذِّ، والمتواترُ من الفاذِّ.

وقد قَسَمَ الإمامُ أبو الفضل بن طاهر^(١) والشيخُ أبو عمرو بن الصلاح^(٢)، وَمَنْ تَابَعَهُمَا، الأسانيدَ من جهةِ العلوِّ إلى خمسةِ أقسامٍ، وهي تَرْجِعُ إلى علوِّ مسافةٍ، وهو قلةُ الوسائطِ، وإلى علوِّ صفةٍ.

فالأولُ: القربُ من رسول الله ﷺ من جهةِ العددِ بإسنادٍ صحيحٍ سالمٍ من الضعفِ، وهذا أمثلُ^(٣) أقسامِ العلوِّ وأجلُّها.

وأعلى ما وقع لنا من ذلك أن بيننا وبين النبي ﷺ خمسةَ عشرَ رجلاً، وذلك في قراءةِ ابنِ عامرٍ، من روايةِ ابنِ ذكوانٍ، لثبوتِ قراءةِ ابنِ عامرٍ^(٤) على أبي الدرداءِ، وهو أنِّي قرأتُ بها على مشايخِ الإقراءِ أصحابِ العلامةِ شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، وهو قرأ بها على المشايخِ الثلاثةِ العلامةِ تقي الدين أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ

(١) محمد بن طاهر بن علي، المقدسي، الظاهري، المعروف «بابن القيسراني»، حافظ مُحدِّث رَحَّالة، من مؤلفاته: «معرفة التذكرة» في الأحاديث الموضوعية، «رجال الصحيحين»، (ت: ٥٠٧هـ). انظر: المستفاد: ٣١، سير أعلام النبلاء ١٩/٣٦١، وانظر قوله في كتابه: مسألة العلو والنزول في الحديث ٥٧.

(٢) علوم الحديث: ٢٥٦.

(٣) ب، غ: «من أمثل».

(٤) في المطبوعة: «من رواية ابن ذكوان».

البغداديّ الواسطيّ^(١)، والإمام أبي بكر بن أيّدغديّ الشهير بابن الجُنديّ إلى أثناء سورة النحل، والإمام ابن الصائغ^(٢).

وقرؤوا كذلك على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصريّ الشافعيّ الصائغ^(٣)، وقرأ^(٤) كذلك على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى العبّاسيّ المصريّ الشافعيّ الضرير^(٥) صهر الشاطبيّ، وهو على الإمام أبي الفضل محمد بن يوسف^(٦)

(١) ثم المصري المولد والدار والوفاة، الشافعي، شيخ العلامة ابن الجزري، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية، من مؤلفاته: «شرح الشاطبية»، «اختصار البحر المحيط» لأبي حيان، (ت: ٧٨١هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٤، الدرر الكامنة ٢/ ٤٣١، فهرست مصنفات تفسير القرآن ١/ ٣١.

(٢) زاد في المطبوعة: «كذا في النشر». وابن الصائغ هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين، الزمردى، الحنفي، المقرئ، النحوى، شيخ ابن الجزري، أفاد وصنّف، من مؤلفاته: «شرح ألفية ابن مالك»، «المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم»، (ت: ٧٧٧هـ). انظر: غاية النهاية ٢/ ١٦٣، الدرر الكامنة ٤/ ١١٩، تاج التراجم: ٢٢١.

(٣) تقي الدين، المشهور بالصائغ، المقرئ، الفقيه، عمّر دهرًا، وازدحم عليه القراء لتفرّده وفضله، (ت: ٧٢٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٤٢، غاية النهاية ٢/ ٦٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٣٧١.

(٤) أي: التقي الصائغ.

(٥) كمال الدين، شيخ القراء بالديار المصرية في زمانه، وكان مشاركًا في فنون من العلم، (ت: ٦٦١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٠٧، غاية النهاية ١/ ٥٤٤.

(٦) ابن شهاب الدين، الحنفي، المقرئ، الفقيه، المفسر، نزيل القاهرة، تصدّر للإقراء، (ت: ٥٩٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١١٢٦، الجواهر المضية ٣/ ٤١٠،

طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٩١. والعزّونى: بفتح الغين، وسكون الزاي، وفتح =

الغزنوي، وهو قرأ على الإمام أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد ابن فتحان الشهرزوري مؤلف كتاب «المصباح»^(١)، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن زلال النهاوندي، وهو قرأ على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعي، وهو قرأ على أبي العباس محمد بن موسى ابن عبد الرحمن بن أبي عمارة الصوريّ الدمشقيّ، وهو قرأ على أبي عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشيّ الفهرّيّ الدمشقيّ، وهو قرأ على أبي سليمان أيوب بن تميم التميمي الدمشقي، وهو قرأ على أبي عمرو يحيى بن الحارث الذمّاريّ.

وقرأ الذمّاريّ على إمام أهل الشام عبد الله بن عامر اليحصبيّ، وهو قرأ على أبي الدرداء / عويمر بن زيد بن قيس، كما قطع به الحافظ أبو عمرو الدانيّ، وصحّ عنه.

وقرأ أبو الدرداء على رسول الله ﷺ.

ثم وقعت لنا رواية حفص عن عاصم، ورواية رويس عن يعقوب بإسناد بيننا وبين النبي ﷺ فيه ستة عشر رجلاً.

فأمّا رواية حفص فقرأ بها شيخ مشايخنا ابن الجزريّ أيضاً على جماعة كثيرة، منهم الشيخ العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن

= النون: نسبة إلى: «غزنة» مدينة عظيمة في طرف خراسان، وهي الحدّ بين خراسان والهند. وهي اليوم ولاية مشهورة في دولة أفغانستان. انظر: الأنساب ٤/ ٢٩١، معجم البلدان ٤/ ٢٠١.

(١) سقط من النشر ١/ ١٤٣ اسم شيخ صاحب المصباح، وهو عبد السيد بن عتاب، وهو في المصباح.

ابن علي الحنفي، وهو علي الإمام مُسْنِدِ الْقُرَّاءِ تَقِيَّ الدين محمد بن أحمد المصري، وهو قرأ علي الكمال إبراهيم^(١) بن إسماعيل بن فارس التميمي، وهو قرأ علي العلامة تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن^(٢) الكندي، وهو قرأ علي شيخ القُرَّاءِ أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي، وهو قرأ علي شيخ الإقراء الشريف عز الشرف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام ابن علي العباسي، وهو قرأ علي أبي عبد الله محمد بن الحسين بن محمد الكارزني شيخ الإقراء بالحرم الشريف، وهو قرأ علي أبي الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي، وهو قرأ علي أبي العباس أحمد بن سهل بن الفيروزان الأشناني، وهو قرأ علي أبي محمد عبيد بن الصَّبَّاحِ النَّهْشَلِي، وهو قرأ علي أبي عمرو حفص بن سليمان الكوفي^(٣).

وقرأ حفص علي الإمام أبي بكر عاصم بن أبي النَّجُودِ الكوفي، وقرأ عاصم علي أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السُّلَمِي، وهو قرأ علي أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، وقرأ علي رضي الله عنه علي رسول الله ﷺ، وقرأ رسول الله ﷺ القرآن العظيم علي جبريل عليه السلام.

(١) ابن أحمد بن إسماعيل، أبو إسحاق، كمال الدين، الإسكندري الأصل، ثم الدمشقي، المقرئ، الكاتب، طال عمره فكان آخر من قرأ علي الكندي، فقصدته الناس من الأقطار، (ت: ٦٧٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٢٢، غاية النهاية ١/ ٦.

(٢) ابن زيد، البغدادي، نزيل دمشق، المقرئ، النحوي، الحنفي، شيخ القراء بدمشق في زمانه، عمّر طويلاً، وانفرد بعلو الإسناد في القراءات، (ت: ٦١٣هـ). انظر: إنباه الرواة ١٠/ ٢، معرفة القراء الكبار ٣/ ١١٤٠، الطبقات السنية ٣/ ٢٧٠.

(٣) هذا السند من تحبير التيسير، لابن الجزري ١٥٦.

وأما رواية رُوَيْسٍ عن يعقوبَ فقرأ بها الحافظُ أبو الخير محمدُ بنُ محمدِ ابنِ يوسفَ الدمشقيَّ ابنَ الجزريِّ على أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفيِّ، والتقيَّ أبي محمدِ عبد الرحمن الواسطيَّ^(١) والإمام ابن أيدُغدي، وهم على الشمسِ محمد بن عبد الخالقِ المصريِّ الشافعيِّ، شيخ الإقراء بالديار المصرية، وهو قرأ على أبي الحسنِ الضريرِ، عن الإمامِ الحافظِ أبي طاهرٍ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السَّلَفِيَّ الأصبهانيِّ إجازةً^(٢) عامةً عن أبي طاهر بن سوارٍ، وهو قرأ على الحسن بن أبي الفضلِ الشَّرْمَقَانِيَّ، وهو على أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف العَلَّافِ، وهو على أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان النَّخَّاسِ - بالخاء المعجمة - البغداديِّ، وهو على أبي بكر محمد بن هارون التَّمَّارِ البغداديِّ.

وقرأ التَّمَّار على أبي عبد الله محمد بن المتوكِّل المشهورِ برُوَيْسٍ، وقرأ رُوَيْسٌ على يعقوبَ، وقرأ يعقوبُ على أبي الأشهبِ جعفر بن حيانَ / العُطَارِدِيَّ، وهو قرأ على أبي رجاءِ عمرانَ بن مِلْحَانَ العُطَارِدِيَّ، وهو على أبي موسى الأشعريِّ، وقرأ أبو موسى على النبيِّ ﷺ.

فهذه أسانيدُ لا يُوجَدُ اليومُ أعلى منها، والأولُ والأخيرُ خَلَصَتْهُ من كتاب «النشر»^(٣) من غيرِ ما مَوْضِعِ منه، والثاني قاله شيخُ مشايخنا في جزئه في المسلسلات.

(١) عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله، البكري، الشافعي، الصوفي، نزيل دمشق، المقرئ، شيخ ابن الجزري، (ت: ٧٧٥هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٧، الدرر الكامنة ٢/ ٤٣٥.

(٢) ن: في إجازة.

(٣) النشر ١/ ١٤٣، ١٨١.

القسم الثاني: من أقسام العلوِّ:

القُرْبُ من إمامٍ من الأئمة السبعة، وأعلى ما وقع لنا بالإسناد المتصل بالتلاوة: أن بيننا وبين نافع ثلاثة عشر رجلاً. وذلك أن شيخَ مشايخنا المذكور الذي ترجموه بأنه لم تَسْمَحِ الأَعْصَارُ بمثله رحمه الله، قرأ بها القرآن على أبي محمد بن البغداديّ وابن الجندي، وأخبراه أنهما قرآ بها على العلامة التقيّ أبي العباس^(١) المصريّ، وهو على الكمال ابن فارس، وهو على الكندي، وهو على أبي القاسم هبة الله بن أحمد الحريريّ، وهو على أبي بكر الخياط، وهو على أبي أحمد عبيد الله ابن محمد الفرّضيّ، وهو على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن بُوَيان، وهو على القاضي أبي بكر أحمد بن محمد^(٢) بن الأشعث العنزيّ، المعروف بأبي حَسَّان، وقرأ على أبي جعفر محمد بن هارون عُرْفَ بأبي نَشِيْطٍ، وهو على أبي موسى عيسى بن مينا الملقَّبِ بقالون، وهو على إمام المدينة نافع، قال في النشر^(٣): «وهذا إسنادٌ لا مزيدَ على علُوِّه مع الصحّة والاستقامة».

(١) كذا في: ش، غ، ف، د، ه، ص، وباقي النسخ: «ابن أبي العباس»، والذي يظهر - والله أعلم - أن هذا وهم من المؤلف في كنية المذكور، وأن صوابه: «أبو عبد الله».

وهو: «تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي» المتقدم قبل قليل، فهو شيخ شيوخ ابن الجزري، وتلميذ الكمال بن فارس. تنظر تراجم المذكورين في مظانها.

(٢) ابن يزيد بن الأشعث، البغدادي، القاضي، المقرئ، ثقة ضابط حاذق في قراءة قالون، (ت: قبل ٣٠٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٦٧، غاية النهاية ١/١٣٣.

(٣) النشر ١/١٠١.

القسم الثالث:

العلو بالنظر إلى بعض كتب الفن المشهورة كالشاطبية وأصلها بأن يروي قراءة لورواها منهما أو من أحدهما وقعت أنزل مما لورواها من غير ذلك، وقد يقع في هذا القسم المساواة، والمصافحة، والموافقة، والبدل.

فأما المساواة فهي: أن يتساوى مع ذلك المصنّف في العدد الذي ينتهي إلى ذلك الراوي إليه، مثاله كما في «النشر»^(١)، مما ذكره في أوائل سند قالون طريق ابن بويان عن أبي نسيط أن الشاطبي قرأ بها على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي، وهو قرأ بها على أبي عبد الله محمد ابن الحسن^(٢) بن غلام الفرس، وهو قرأ بها على أبي داود سليمان بن نجاح^(٣)، وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن^(٤) ابن الدوش، وأبي الحسين

(١) النشر ١/١٠١.

(٢) ابن محمد، الداني، المغربي، الأندلسي، المقرئ، النحوي، إمام ضابط متقن مجوّد، (ت: ٥٤٧ هـ). انظر: بغية الملمتس ٧٠، إنباه الرواة ٣/١٠٥، معرفة القراء ٢/٩٨٠. ولقب بـ«غلام الفرس»: لأن جدّ أبيه «سعيد» كان غلاماً لتاجر من أهل دانية يلقب بـ«الفرس». انظر: معرفة القراء ٢/٩٨٢، نزهة الألباب ٢/٦٩.

(٣) الأموي، مولى المؤيد بالله بن المستنصر، الأندلسي، شيخ القراء، وأجل أصحاب أبي عمرو الداني، من مؤلفاته: «التبيين لهجاء التنزيل»، «البيان الجامع لعلوم القرآن»، (ت: ٤٩٦ هـ). انظر: الصلة ١/٢٠٣، معرفة القراء الكبار ٢/٨٦٢.

(٤) ابن أحمد بن الدوش، الأنصاري، القرطبي الأصل، الشاطبي، المقرئ، أقرأ الناس دهرًا، وكان ثقة ثباتًا، (ت: ٤٩٦ هـ).

يحيى بن إبراهيم بن البيّاز^(١)، وهم قرؤوا بها على أبي عمرو الداني، وهو قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد، وهو على عبد الباقي بن الحسن المقرئ، وهو على إبراهيم بن عمر المقرئ، وهو على أبي الحسين بن بويان.

ورواها الشيخ شمس الدين بن الجزري، كما نصّ عليه في «نشره»^(٢) مما خلّصته منه، وذكرته مثلاً للقسم الثاني / المتقدّم عن أبي محمد بن البغدادي وابن الجندي، وهما عن التقي، وهو عن ابن فارس عن الكندي عن الحريري، عن الخياط، عن الفرضي عن ابن بويان.

[٤٧]

فهذه مساواة لابن الجزري، ساوى فيها الشاطبي، كما صرح هو بذلك بعد ذكره لهذا السند، وذلك لأنّ بينه وبين ابن بويان سبعة، وهي العدد الذي بين الشاطبي وبينه، وقد وقعت له المساواة أيضاً لشيخه أبي عبد الله النفري في إسناد الشاطبي من طريق القزاز.

والدّوش: بضم الدال المهملة بعدها واو ساكنة بعدها شين معجمة، ورُبّما حذف الواو لالتقاء الساكنين، يقال: الدّش، ويقال أيضاً: ابن أخي الدّوش. كذا ضبطه ابن الجزري. ووقع في الصلة: «الروش» بالراء. انظر: الصلة ٢/ ٤٢٢، معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٦٤، غاية النهاية ١/ ٥٤٨.

(١) اللواتي، المرسي، المقرئ، أحد شيوخ الأندلس، ضعفه بعضهم ونسبه إلى ادّعاء الرواية عمّن لم يلقه، واختلط في آخر عمره، من مؤلفاته: «النبد النامية في القراءات الثمانية»، (ت: ٤٩٦ هـ). انظر: الصلة ٢/ ٦٣٣، معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٦٠، غاية النهاية ٢/ ٣٦٤، كشف الظنون ٢/ ١٩٢٣.

(٢) النشر ١/ ٩٩.

وذلك أن الشاطبيَّ قرأ بها على النفزيِّ، وهو على ابنِ غلامِ الفرس، وهو على أبي الحسنِ عبد العزيز بن عبد الملك بن شَفِيعٍ^(١)، وهو على عبد الله بن سهلٍ^(٢)، وهو على أبي سعيد خلف بن غُصْنِ الطائيِّ، وهو على أبي الطيب عبد المنعم بن غَلْبُونِ، وهو على أبي سهلٍ صالح بن إدريس الورَّاقِ، وهو على أبي الحسنِ عليِّ بن سعيدِ القرَّازِ، فبين شيخِ الشاطبيِّ والقرَّازِ، كما بين ابنِ الجَزْرِيِّ وابنِ بُويَّانٍ في طريقه السابق.

فساواه حتى كأنه أخذها عن ابنِ غلامِ الفرسِ شيخِ شيخِ الشاطبيِّ، وتوفي ابنُ غلامِ الفرس في المحرم سنة سبع وأربعين وخمسمئة^(٣)، كذا نصُّ هو عليه في «نشره»^(٤).

(١) الأندلسي، المرِّي، المقرئ، كان شيخاً صالحاً مجوّداً، حسن الصوت بالقرآن، أقرأ الناس بجامع المرِّيَّة، (ت: ٥١٤هـ). انظر: الصلة ٢/ ٣٧٣، معرفة القراء الكبار ٢/ ٩٠٣. والمرِّيُّ: نسبة إلى مدينة «المرِّيَّة» على ساحل بحر الأندلس في شرقها. الأنساب ٥/ ٢٦٨.

(٢) ابن يوسف، أبو محمد، الأنصاري، الأندلسي، المرسي، مقرئ الأندلس في زمانه، وكان رأساً في القراءات وعللها، (ت: ٤٨٠هـ). انظر: الصلة ١/ ٢٨٦، معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٣٠. والمرسي: نسبة إلى «مرسية» من بلاد المغرب، قال السمعاني: «هكذا رأيت بالضم مقيداً مضبوطاً في كتاب ابن ماکولا، وكنت أسمع من المغاربة يذكرونها بفتح الميم، والله أعلم». الأنساب ٥/ ٢٥٧، معجم البلدان ٥/ ١٠٧.

(٣) في حاشية ش: «لعله وقع سقط راو من الإسناد»، لكن المثبت موافق لما في النشر ١٠٢، ٩٩/١.

(٤) النشر ١/ ١٠١.

وأما المصافحة فهي: أن يكونَ بينه وبين الراوي أكثرُ بواحدٍ مما بين ذلك المصنّف وبينه؛ فإن كانت المساواةً لشيخِ شيخه كانت المصافحةُ لشيخه، أو لشيخِ شيخِ شيخه. فالمصافحةُ لشيخِ شيخه.

ومثال ذلك: ما ذكرته من المساواة، فإنها لمشايخنا الآخذين عن ابنِ الجَزَرِيِّ مصافحةٌ.

وسُميت بذلك؛ لأنَّ العادةَ جَرَتْ في الغالبِ بالمصافحةِ بين المتلاقين فكأنه لقي الشاطبيَّ مثلاً وصافحه، وهذا النوع من العُلُوِّ تابعٌ لنزولٍ؛ إذ لولا نزولُ ذلك الإمامِ في إسناده لم تَعْلُ أنت في إسناده فافهم.

وأما الموافقةُ: فهي أن يجتمع طريقُه مع أحدِ أصحابِ الكتبِ في شيخه فقط.

مثاله كما خلصته من غير ما موضع من «النشر» طريق ابنِ بنان عن أبي ربيعة عن البزِّي عن ابن كثير، قرأ بها قاضي القضاة شمس الدين محمدُ ابنُ محمدِ بنِ الجَزَرِيِّ السَّلَفِيُّ الحافظُ على ابنِ البغداديِّ وابنِ الجندي، وهما على الصائغ، وهو على الضَّرِير، وهو على العَزَنوي، وهو على أبي الكرمِ الشَّهْرَزُوري.

وقرأ بها الصائغ أيضاً على ابنِ فارس، وهو على الكِندي، وهو على ابنِ خيرون مؤلفِ «المفتاح»، وقرأ الشَّهْرَزُوريُّ وابنِ خيرونِ على عبدِ السيِّدِ ابنِ عتَّاب، وهو على أبي عبدِ اللهِ الحسين^(١) البغدادي، وهو على ابنِ بنانٍ.

(١) ن، ب، خ، ر، م، غ: «ابن الحسين».

فروايةُ شيخ مشايخنا لهذه القراءة من أحد هذين الطريقتين تسمى موافقةً
للآخر لاجتماع أبي الكرم / وابن خيرون في شيخٍ واحدٍ، وهو ابن عتاب
مع الاختلافِ فيمن بعد الصائغ^(١).

وأما البدلُ فهو: أن يجتمع معه في شيخٍ شيخه فصاعداً.

مثاله قراءةُ أبي عمرو من رواية الدُّوري طريقِ ابنِ مجاهدٍ، قرأ بها شيخُ
مشايخنا أيضاً على شيخه أبي العباسِ أحمد بن أبي عبد الله الحسين بن^(٢) فزارة
الحنفيِّ بدمشق، قال: قرأتُ بها على أبي^(٣)، قال قرأتُ بها على أبي محمد
القاسم بن أحمد^(٤) اللُّورقي، قال: قرأتُ بها على أبي العباس أحمد بن علي^(٥)

(١) م، خ، ر: «ابن الصائغ».

(٢) ابن سليمان، الكفريُّ، القاضي، المقرئ، أضرَّ وانقطع للعبادة، وهو شيخ الإمام
ابن الجزريِّ، قال عنه: «وكان أجلَّ مَنْ قرأتُ عليه»، (ت: ٧٧٦هـ). انظر: غاية النهاية
١/٤٨، الدرر الكامنة ١/١٣٣، الطبقات السنية ١/٣٣٨.

(٣) الحسين بن سليمان بن فزارة، أبو عبد الله، شهاب الدين، الكفري، الدمشقي، الحنفي،
القاضي، عمُّ فقصده القراء لعلو إسناده، (ت: ٧١٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار
٣/١٤٣٩، الجواهر المضية ٢/١١١، غاية النهاية ١/٢٤١.

(٤) ابن الموفِّق، علم الدين، الأندلسي، المرسي، الشافعي، الأصولي، المقرئ، من
مؤلفاته: «شرح الشاطبية»، (ت: ٦٦١هـ). انظر: غاية النهاية ٢/١٥، نفع الطيب
٢/٥٠. واللُّورقي: بضم اللام، وسكون الراء، -وقيل: بفتحها- نسبة إلى «لورقة» من
بلاد الأندلس. انظر: الأنساب ٥/١٤٤، معجم البلدان ٥/٢٥.

(٥) ابن يحيى، أبو جعفر، الدَّاني، ثم المرسي، نزيل بكنسية، المقرئ، قال ابن الأبار:
«لم يكن أحدٌ يدانيه في الضبط والتجويد». (ت: ٦٠٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء
٢٢/١٦، معرفة القراء الكبار ٣/١١٥٢، غاية النهاية ١/٩٠. وكذا وردت كنيته عند
المؤلف «أبو العباس»، وفي المصادر جميعها: «أبو جعفر»، فلعله سبق قلم.

الحصَّار، وأبي عبد الله المرَّادي^(١)، ومحمد بن أيوب^(٢) بن نوح الغافقيّ الأندلسيين، قالوا: قرأنا بها على عليّ أبي الحسن بن هذيل البلنسيّ^(٣). قال: قرأت بها على أبي داود سليمان بن نجّاح، قال: قرأت بها على الحافظ أبي عمرو الدانيّ، قال: قرأت بها على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، فهذه روايته لها من «التيسير»^(٤).

ورواها من «المصباح» بقراءته لها على ابن البغداديّ وابن أيّدغدي الشمسي عن الصائغ عن الضرير عن الغزنوي عن أبي الكرم عن

(١) محمد بن سعيد بن محمد، المرّسي، المقرئ، ثقة ماهر، قال ابن الأبار: «كان خيراً فاضلاً، أخذ الناس عنه الكثير»، (ت: ٦٠٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١١٥٤، غاية النهاية ٢/ ١٤٥.

(٢) ابن محمد، أبو عبد الله، البلنسي، المقرئ، برع في علم القراءات والعربية، (ت: ٦٠٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١١٥٥، غاية النهاية ٢/ ١٠٣. والغافقيّ: نسبة إلى: «غافق»: حصن بالأندلس من أعمال «فحص البلوط». الأنساب ٤/ ٢٧٦، معجم البلدان ٤/ ١٨٣.

(٣) علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، المقرئ، الزاهد، ثقة، وهو أجل أصحاب أبي داود سليمان بن نجّاح وأثبتهم، (ت: ٥٦٤هـ). انظر: بغية الملتمس ٤١٤، معرفة القراء الكبار ٢/ ٩٩٠، غاية النهاية ١/ ٥٧٣.

والبلنسيّ: بفتح الباء واللام، وسكون النون، نسبة إلى بلدة بشرق الأندلس يقال لها: بلنسيّة، وهي الآن ثالث أكبر مدن أسبانيا. انظر: الأنساب ١/ ٣٩٤، معجم البلدان ١/ ٤٩٠، الموسوعة العربية ٥/ ٩٥.

(٤) التيسير: ١٢، وانظر: النشر ١/ ٥٩-٦٠.

أبي القاسم يحيى بن أحمد^(١) السَّيْبِي عن الحَمَّامِي، وقرأ بها عبد العزيز بن جعفر والحَمَّامِي على أبي طاهر عبد الواحد بن هاشم قال: قرأتُ بها على ابنِ مجاهدٍ.

فروايةُ الشيخِ لهذه القراءةِ من طريقِ «المصباح» تسمَّى بدلاً في شيخِ شيخه على ما اضْطَلَحَ عليه المُحَدِّثُونَ، ولا يُطْلَقُونَ اسْمَ الموافقةِ أو البدلِ إلا مع العلوِّ، وحيثُ فُقد فلا يلتفتون لذلك، كما قاله ابنُ الصلاح^(٢).
ولكن قد أطلقه فيهما مع التساوي في الطريقتين ابنُ الظَّاهِرِيِّ^(٣) وغيره من المتأخرين^(٤). فإن علا قيل: موافقةٌ عاليةٌ أو بدلاًً عالياً فافهم.

(١) ابن أحمد، القَصْرِيُّ، المقرئ، ثقة صالح مجوّد حسن الإقراء، (ت: ٤٩٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٤٤، غاية النهاية ٢/ ٣٦٥. والسَّيْبِي: نسبة إلى «السَّيْب»: كورة من سواد الكوفة بنواحي قصر ابن هبيرة، فهو «سَيْبِيٌّ قَصْرِيٌّ». انظر: الأنساب ٣/ ٣٥٤-٣٥٥، معجم البلدان ٣/ ٢٩٣.

(٢) علوم الحديث ٢٥٩.

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله، جمال الدين، أبو العباس، الحلبي، مولى الملك الظاهر غازي بن يوسف، كان خبيراً بالموافقات والمصافحات، (ت: ٦٩٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٩، غاية النهاية ١/ ١٢٢.

(٤) انظر: فتح المغيبي ٣/ ٣٥٨.

القسم الرابع:

تقدّم وفاة الشيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه، فالأخذ عن شيخنا العلامة أبي العباس أحمد بن عبد الواحد بن أسد الأميوطي^(١) أعلى من الأخذ عن شيخنا العلامة زين الدين عبد الغني^(٢) الهيثمي، وإن اشتركا في الأخذ عن الحافظ ابن الجزري لتقدّم وفاة ابن أسد عليه.



- (١) أحمد بن أسد بن عبد الواحد - كذا في مصادر ترجمته - شهاب الدين، الأميوطي الأصل، ثم السكندري، الشافعي، كان عارفاً بالقراءات السبع، (ت: ٨٧٢هـ). انظر: نظم العقيان ٣٦، الضوء اللامع ١/٢٢٧، بدائع الزهور ٣/١٧. والأميوطي: نسبة إلى «بلدة أميوط» في ناحية الغربية من أعمال مصر. انظر: معجم البلدان ١/٢٥٦، مرصد الاطلاع ١/١١٩.
- وتقدّمت ترجمته عند ذكر شيوخ المؤلف من قسم الدراسة.
- (٢) ابن يوسف بن أحمد، القاهري، الشافعي، المقرئ، كان متقدّماً في التجويد، من مؤلفاته: «بهجة المقرئين في معرفة أحكام النون الساكنة والتنوين»، (ت: ٨٨٦هـ). انظر: الضوء اللامع ٤/٢٥٨، هدية العارفين ١/٥٨٩.
- وتقدّمت ترجمته عند ذكر شيوخ المؤلف من قسم الدراسة.

القسم الخامس:

العلوُّ بموتِ الشيخِ فيُوصَفُ الإسنادُ بالعلوِّ إذا مضى عليه من موتِ الشيخِ خمسون سنة، وقيل: ثلاثون.

وحيثُ أخذُ^(١) عن أصحابِ ابنِ الجَزَرِيِّ كشيخنا أبي العباسِ بن أسدٍ والزين الهيثمي عالٍ من سنةِ ثلاثٍ وستين وثمانمئة؛ لأنَّ ابنَ الجَزَرِيِّ آخِرُ مَنْ كَانَ سَنَدُهُ عَالِيًّا، ومضى عليه حيثُ من موته ثلاثون سنة؛ لأنَّه توفي سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانمئة في ربيع الأول، والله الموفق.

* * *

(١) ر، ن، ح: الأخذ.

تنبيه

اعلم أن التحمّل والأخذ عن المشايخ أنواع: منها السماع من لفظ الشيخ، ويحتمل أن يُقال به هنا؛ لأن الصحابة إنما أخذوا القرآن من في النبي ﷺ، لكن لم يأخذ به أحد من القراء، والمنع ظاهر؛ لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته، بخلاف الحديث فإن المقصود فيه المعنى أو اللفظ، لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن.

وأما الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء، كما سمعوه منه ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم.

ومنها: قراءة الطالب على الشيخ، وهو أثبت من الأول وأوكد. قال مالك كما في «الإلماع»^(١) من طريق القعنبى^(٢): «قراءتك عليّ أصح من قراءتي عليك».

(١) الإلماع ٧٠.

(٢) عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن، الحارثي، المدني، نزيل البصرة، أشهر أصحاب الإمام مالك، وأحد رواة «الموطأ» عنه، إمام ثقة حجة عابد، (ت: ٢٢١ هـ). انظر: ترتيب المدارك ١/٣٩٧، تهذيب الكمال ١٦/١٣٦، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٥٧. وهو منسوب إلى جدّه «قعنب». انظر: الأنساب ٤/٥٣١.

وقال ابن فارس^(١): «السامع أربطُ جَأْشًا، وأَوْعَى قلبًا»^(٢).

والثالث: الإجازةُ المجرّدةُ عنهما، واختلّفَ فيها، والذي استقرّ عليه عملُ أهل الحديثِ قاطبةً العملُ بها حتى صار إجماعاً، وأحيا الله بها / كثيراً من دواوين الحديثِ وغيرها. وقد قال الإمام أحمد: «لو بطلتْ لَضَاعَ العِلْمُ».

وهل يُلْتَحَقُ بذلك الإجازةُ بالقراءاتِ؟ الظاهر نعم، ولكن قد منعه الحافظُ أبو العلاءِ الهَمْدَانِي، وبالغ في ذلك حيث قال: «إنه كبيرةٌ من الكبائر»، وكأنه حيث لم يكن الشيخُ أهلاً؛ لأنَّ في القراءاتِ أموراً لا تُحْكِمُهَا إلا المُشَافَهَةُ، وإلا فما المانعُ منه على سبيلِ المتابعةِ، إذا كان قد أحكم القرآنَ وصحَّحه، كما فعل أبو العلاءِ نفسه حين^(٣) يذكرُ سنَدَه بالتلاوةِ ثم يُرَدِّفُه بالإجازةِ: إما للعلوِّ أو المتابعةِ والاستشهاد، بل «سوق العروس» لأبي معشرٍ الطبريِّ شيخِ مكةَ مشحونٌ بقوله: «كتب إليَّ أبو عليٍّ الأهوائيُّ»، وقد أقرأ بمُضَمِّنِهِ ورواه الخلقُ عنه من غير نكيرٍ.

(١) أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، المعروف بالرازي، المالكي، القزويني، نزيل هَمْدَان، اللغوي الفقيه، المحدث، من مؤلفاته: «معجم مقاييس اللغة»، (ت: ٣٩٥هـ).

انظر: ترتيب المدارك ٢/ ٦١٠، إنباه الرواة ١/ ١٢٧، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٠٣.

(٢) مأخذ العلم لابن فارس ٣١. (نُشر ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام برقم

(٤٧).

(٣) المطبوعة: «حتى» مكان «حين».

وأبلغُ منه روايةُ الكمالِ الضريرِ شيخِ القراءِ بالديارِ المصريةِ القراءاتِ من «المستنير» لابنِ سوارٍ عن الحافظِ السلفيِّ بالإجازةِ العامةِ^(١) كما ذكرتهُ قريباً، وتلقاهُ الناسُ خَلْفاً عن سلفٍ.

ولمَّا قَدِمَ العَلامَةُ المقرئُ الماهرُ البارِعُ المتقنُ المُفَنَّنُ^(٢) أبو العباسِ أحمدُ بنُ شعبانِ^(٣) الغزِّيُّ^(٤) للقاهرةِ سنةِ ستِ وستينِ وثمانمئةً^(٥)، قرأَ على مشايخِ العصرِ إذ ذاكِ بعضَ القرآنِ بجمَعِ السبعِ^(٦)، واستجازهم فأجابوه لذلكِ وكتبوا خَطَّهُم به على العادةِ لما تحقَّقوا من أهليتهِ وتحقيقه وإتقانه وضبطه، أمتع اللهُ بحياته.



(١) من قوله: «هل يلتحق بذلك الإجازة بالقراءات؟» إلى قوله: «بالإجازة العامة» منقول من فتح المغيث ٢/ ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) خ، ن: المدقق.

(٣) ابن علي، شهاب الدين، الفارסקوري الأصل، الغزِّي، الشافعي، المعروف بابن شعبان، تصدَّى للتدريس والإفتاء مع الخير والاستقامة. انظر: الضوء اللامع ١/ ٣١٢.

(٤) غ، ر، خ، ن، والمطبوعة: ابن الغزي.

(٥) ح، ش: بعد الستين وثمانمئة.

(٦) غ، ب، المطبوعة: بعض القراءات للسبعة، ن، خ: بعض القرآن للسبعة، وسقط من ر،

وأما الجزء الثاني وهو علمُ العربية:

فاعلم أنه لما كان إنزال القرآن العزيز إنما وقع بلسان العرب توقّف الأمر في أدائه على معرفة ما يجوز عندهم النطق به وما لا يجوز، وهو قسمان: الأول: معرفة الإعراب المميّز للخطأ والصواب، والثاني: معرفة كيفية نطقهم بكل حرف ذاتاً وصفةً، وهو مخارج^(١) الحروف وصفاتها، وقد أضربتُ عن القسم الأول - بعد أن أثبتّه -؛ لما فيه من التطويل المُخْرِج عن غرض الاختصار.

(١) ن، والمطبوعة: «معرفة مخارج».

وأما القسم الثاني وهو مخارج الحروف وصفاتها:

فاعلم أن المخارج جمع مخرج اسم للموضع الذي ينشأ منه الحرف، وهو عبارة عن الحيز المولد له، والحروف جمع حرف، وهو صوت معتمد على مقطع مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ، والصوت: هو الحاصل من دفع الرئة الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج، فيصدم الهواء الساكن، فيحدث الصوت من قرع الهواء بالهواء المندفِع من الرئة.

والذي عليه أهل الحق أن الصوت يحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج / الهواء والقرع كسائر الحوادث^(١)، ويختص الحرف

[ب/٤٨]

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «من قال: إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقات ليست أسباباً، أو أن وجودها كعدمها، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي كاقتران الدليل بالمدلول، فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم والعلة، ولم يجعل في العين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها، ولا في القلب قوة يمتاز بها عن الرجل يعقل بها، ولا في النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها، وهؤلاء ينكرون ما في الأجسام المطبوعة من الطبايع والغرائز... ثم إن هؤلاء يقولون: لا ينبغي للإنسان أن يقول: إنه شبع بالخبز، وروي بالماء، بل يقول: شبعت عنده، ورويت عنده؛ فإن الله يخلق الشبع والروي ونحو ذلك من الحوادث عند هذه المقترنات بها عادة؛ لا بها.

وهذا خلاف الكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]... وقال ﷺ: «إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة، وإن الله جاعل بصلاتي عليهم نوراً...».

بالإنسان وَضِعَاءً، والحروفُ الْأَصُولُ تُسَمَّى حروفَ الهجاءِ والتَّهجِّيِّ، وَسَمَّاها سيبويه^(١) والخليل^(٢) حروفَ العربيةِ، أي: حروفَ اللِّغَةِ العربيةِ، وهي التي يَتَرَكَّبُ منها الكلامُ العربيُّ.

وَتُسَمَّى «حروفَ المعجم»؛ لأنها مُقَطَّعةٌ لا تُنْفِهُمُ إلا بإضافةِ بعضها إلى بعضٍ، أو لأنها يُنْقَطُ منها ما يُنْقَطُ. يقال: أعجمتُ الحروفَ، ومعناها حروفُ الخطِّ المعجم، كما تقول: مسجّدُ الجامع.

ومنهم مَنْ يجعلُ المعجمَ مصدرًا بمعنى الإعجامِ، وهو من أَعَجَمْتُ الشيءَ إذا بَيَّنَّته، فكانها مبيّنةٌ للكلامِ. والهمزةُ في أَعَجَمْتُ على هذا

والله سبحانه خلق الأسباب والمسببات، وجعل هذا سبباً لهذا... والمقصود هنا أن التأثير إذا فُسر بوجود شرط الحادث، أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع - وكل ذلك بخلق الله تعالى - فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار، وإن فُسر التأثير بأن المؤثر مستقلٌّ بالأثر من غير مشاركٍ معاونٍ، ولا معاوقٍ مانعٍ، فليس شيءٌ من المخلوقات مؤثراً، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا نذ له، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن». مجموع الفتاوى ١٣٤/٨، ١٣٦-١٣٩.

(١) الكتاب ٤/٤٣١.

وسيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الفارسي، ثم البصري، إمام النحو، برع في علم العربية حتى ساد أهل عصره، من مؤلفاته: «الكتاب»، قال الذهبي: «لا يُدرَك شأوه فيه»، (ت: ١٨٠هـ) وقيل غير ذلك. انظر: إنباه الرواة ٢/٣٤٦، سير أعلام النبلاء ٨/٣٥١. وسيبويه: اسم فارسي، معناه: رائحة التفاح، وسُمِّي بذلك لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحة. انظر: كشف النقاب ١/٢٧٣.

(٢) العين ١٠.

المعنى للإزالة^(١) أي: أزلت عجمته: إمّا بنقطه أو شكله؛ لأنها ما لم تُنْقَطْ أو تُشَكَّلْ تكون كأنها عُفْلٌ، لا يتضح معناها إلا بفكرٍ وتدبُّرٍ وتأملٍ؛ فإنه كثيراً ما يَلْتَبِسُ منها ما كان متماثل الصورة، فلا يتميِّزُ بعضُه إلا بالنَّقْطِ أو بالشَّكْلِ.

وتُسمَّى هذه الحروف أيضاً حروفَ أبي جاد، وهي تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين إلا المبرِّد^(٢)، فإنه جعل الألفَ همزةً؛ محتجاً بأن كل حرفٍ موجودٌ في أوله اسمه، فالألف أولها همزةٌ.

ودُفِع: بأنه يَلْزَمُ منه أن تكون الهمزة هاءً لوجود هاءٍ أولها، وبأن أحدهما يُبدَلُ من الآخر، والشيء لا يُبدَلُ من نفسه. انتهى.

والحروف المذكورة هي حروف المدِّ الثلاثة الآتي ذكرها، ثم الهمزة والهاء، ثم العين والحاء، ثم الغين والحاء، ثم القاف، ثم الكاف، ثم الجيم والشين والياء، ثم الضاد، ثم اللام، ثم النون، ثم الراء، ثم الطاء والذال والتاء، ثم الظاء والذال والثاء، ثم الصاد والسين والزاي، ثم الفاء، ثم الواو والباء والميم.

(١) انظر: اللسان (عجم) ٦٩/٩.

(٢) عند المبرِّد خمسة وثلاثون حرفاً. انظر: المقتضب ١/٣٣٠. والمبرِّد: هو محمد بن يزيد، أبو العبَّاس، الأزدي، البصري، إمام النحو، والمبرِّد لقب له، يقال: إن المازني أعجبه جوابه، فقال له: قم فأنت المبرِّد، أي المُثبِّت للحق. من مؤلفاته: «الكامل»، (ت: ٢٨٦هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/٢٤١، بغية الوعاة ١/٢٦٩. وينظر في ضبط (راء) المبرِّد: مقدمة الدكتور عزيمة لكتاب «المقتضب».

ولبعض هذه الحروف فروغٌ تُسْتَحَسَنُ أي: تُوجد في كلامِ الفصحاءِ وردت في الكتابِ العزيزِ.

فمنها: الهمزةُ المُسهَّلةُ، وهي عند سيبويه^(١) حرفٌ واحدٌ نظراً إلى مطلقِ التسهيلِ، وعند السِّيرافي^(٢) ثلاثةٌ أحرفٍ نظراً إلى التسهيلِ بالألفِ أو الواوِ أو الياءِ.

والنونُ المُخففةُ في قول بعضهم، وعُورِضٌ بأنها نونٌ مَخْفِيَّةٌ^(٣) ليس فيها شائبةٌ حرفٍ آخرَ، ولم تقع بين مَخْرَجَيْنِ، وكونُها ذاتَ مَخْرَجَيْنِ - كما يأتي تقريرُه - لا يلزَمُ منه بَيِّنَتُها، وإلا وَرَدَ عليه الواوُ والياءُ المتحركتان، والمدَّيتان.

وفي «التسهيل»^(٤) لابن مالك: «وَعُنَّةٌ مَخْرَجُها الخيشومُ»، وَعُورِضٌ به المُخففةُ.

وألفُ الإمالةِ المحضةِ فرَعٌ عن الألفِ المنتصبِ.

(١) الكتاب ٣/٥٤١.

(٢) لم نقف عليه في القدر المطبوع من شرحه على الكتاب، والسيرافي هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد، البغدادي، إمام النحو، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، من مؤلفاته: «شرح الكتاب لسيبويه»، «الإقناع» في النحو، (ت: ٣٦٨هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧/٣٤١، إنباه الرواة ١/٣٤٨. والسِّيرافي: بكسر السين، وسكون الياء، وفتح الراء، نسبة إلى «سِيراف» مدينة على ساحل بحر فارس. انظر: الأنساب ٣/٣٥٧، معجم البلدان ٣/٢٩٤.

(٣) كذا في: ن، وفي سائر النسخ: «مخففة».

(٤) التسهيل ٣١٩.

والصاُدُ كالزاي فرُعٌ عن الصادِ الخالصةِ كقراءةِ ﴿ الصَّرَاطُ ﴾ لحمزةً.
وعند مكِّي^(١) ألفٌ كواو فرُعٌ عن الألفِ المنتصبةِ، وهي^(٢) مَحْضُ
التفخيمِ عنده /، وذلك كـ ﴿ الصَّلَوةُ ﴾ في قراءةِ ورشٍ.
وعُورِضُ بأنَّ ورشاً لم يقرأ إلا بتفخيمِ اللام، كما نَقَلَ هو وغيره.
وأما قولُ بعضِ النحاة: «ولذلك^(٣) رُسِمَتِ واوا» فإنه غلطٌ؛ لأنها إنما
رُسِمَت لتدُلُّ على أصلِها بدليلِ ﴿ الزَّكَاةُ ﴾.
وأما التي في غيرِ الكتابِ العزيزِ فمنها: الشينُ كالجيمِ، فرُعٌ عن الجيمِ
الخالصةِ، نحو قولهم: «أشَدَّق» في «أجدق»^(٤).
وقول الزمخشري في «مفصله»^(٥): «إنه مأخوذٌ بها في القرآن» ليس
كذلك، فإنه لا يُعرف في القراءاتِ^(٦) المشهورةِ قراءةٌ شينٍ بين الشينِ
والجيمِ.

(١) الرعاية ١٠٩.

(٢) غ، ن، والمطبوعة: «وهو».

(٣) ب: «وكذلك».

(٤) ليس في المعاجم: (جدق)، وأما الأشدق فواردة فيها، وعبارة الزمخشري هي:
«والشين التي هي كالجيم نحو: أشدق». ومقصود المؤلف أنهم يخرجون في شين
«أشدق» صوتاً تختلط فيه الشين بالجيم.

(٥) المفصل ٥٢١.

(٦) كذا في: ح، ش: وسائر النسخ والمطبوعة: «القراءة».

والسينُ والجيمُ كالزاي فرُعٌ عن الزاي الخالصة، نحو قولهم في زهير:
 سُهَيْر، بين السين والزاي، وفي جائز: زاي، بين الجيم والزاي.
 وفروع تُستقبح، منها كافُ كجيم، فرع عن الكاف الخالصة، لغةً في
 اليمن، كثيرةٌ في أهلِ بغداد، إذ يقولون في جَمَل: كَمَل.
 وجيم ككاف، فرع عن الجيم الخالصة يقولون في رَجُل: رَكُل، يُقَرَّبونها
 من الكاف، وهذان مما يَعْسُر التلْفُظ^(١) بهما، فإنَّ إشرابَ الكافِ صوتَ
 الجيم مُتَعَدِّر، وكذلك العكس.

وجيمٌ كشين، فرعٌ عن الجيم الخالصة، وأكثرُ ذلك إذا كان بعدها دالٌّ
 نحو قولهم في الأجدر: الأشدر، وقالوا في اجتمعوا: اشتمعوا.
 وباءٌ كفاء، فرعٌ عن الباء الخالصة، وهي كثيرةٌ في لغةِ الفُرس نحو: بَلَخ
 وَأَصْبَهَانَ.

والقاف كالكاف، فرعٌ عن القاف الخالصة، وهي الآن غالبَةٌ في لسان مَنْ
 يوجد في البوادي من العرب حتى لا يكاد عربيٌّ يَنْطِقُ بها إلا معقودةً أي:
 كالكاف، حتى تَوَهَّم بعضهم أنَّ العربَ كانوا يقرؤون بها، لكنَّ الظاهر أنَّ
 القرآنَ لم يُقرأ إلا بالقافِ الخالصةِ على ما نقله الأثباتُ متواتراً، ولو قُرئ
 بالمعقودة لُنُقِلَ ذلك كما نُقِلَ غيره، ولَمَّا لم يُنْقَلِ دَلٌّ على أنه لم يُقرأ بها.
 وقد بلغتِ الحروفُ بفروعِها المستحسنة والمستقبحةِ خمسين حرفاً،
 أَضْرَبْنَا عن باقيها خوفَ الإطالة.

(١) كذا في: ش، ح، وفي سائر النسخ والمطبوعة: «النطق».

واختلف الناس^(١): هل الحرفُ قبلَ الحركةِ أو بالعكس، أو لم يَسْبِقْ أحدهما الآخرُ؟

فذهب قومٌ إلى أن الحروفَ قبلَ الحركاتِ؛ مُسْتَدِلِّينَ بِأَنَّ الحرفَ يقومُ بنفسه غيرَ محتاجٍ إلى الحركة، وهي لا تقومُ بنفسها، فلا بُدَّ من كونها على حرفٍ، فالحركةُ محتاجةٌ إليه وهو غيرُ محتاجٍ إليها، فالحرفُ أولٌ، وبأنَّ من الحروفِ ما لا يدخله حركةٌ، وهو الألفُ، وليستْ ثمَّ حركةٌ تَسْتَقِلُّ بغيرِ حرفٍ، فدلَّ أن الحرفَ مُقَدَّمٌ على الحركةِ، وبأنَّ الحرفَ يُسَكِّنُ، فيخلو من الحركةِ، ثم يتحرَّكُ بعدُ، فالحركةُ ثانيةٌ، والأولُ قبلَ الثاني.

وذهب آخرون إلى أن الحركةَ قبله؛ لأنَّ الحركاتِ إذا أُشْبِعَتْ تَوَلَّدَتْ الحروفُ منها، فعن إشباعِ الفتحةِ تَوَلَّدَ الألفُ، وعن إشباعِ الكسرةِ تَوَلَّدَ الياءُ، وعن إشباعِ الضمةِ تَوَلَّدَ الواوُ.

وقال المحققون: لا تتولَّدُ حركةٌ من حرفٍ، ولا حرفٌ من حركةٍ؛ إذ لا يكون / الذاتيُّ مادَّةً للعَرَضِيِّ، ولا العَرَضِيُّ مادَّةً للذاتيِّ.

وذهب آخرون إلى أنه لم يَسْبِقْ أحدهما الآخرَ، بل استعملوا معاً كالجسمِ والعَرَضِ اللَّذِينَ لم يَسْبِقْ أحدهما الآخرَ.

وتُعَقَّبُ: بأن السكونَ في الجسمِ عَرَضٌ وليس السكونُ في الحرفِ حركةً، فزوالُ الحركةِ من الحرفِ^(٢) لا يُؤدِّيهِ إلى حركةٍ، وزوالُ العَرَضِ

(١) انظر: الرعاية ٩٨، سر الصناعة ١/ ١٧.

(٢) غ، ب: «الحروف».

من الجسم يُؤدِّيه إلى عَرَضٍ آخَرَ يَخْلُفُهُ؛ لأنَّ حركةَ الجسمِ وسكونه كُلُّ واحدٍ منهما عَرَضٌ يتعاقبان عليه، وليس سكونُ الحرفِ حركةً، وبأنَّ الجسمَ الذي هو نظيرُ الحرفِ لا يخلو من حركةٍ البتَّة، وبذلك عَلِمْنَا أَنَّ الأجسامَ كُلَّهَا مُحَدَّثَةٌ؛ إذ لا يفارقُها الحَدَثُ^(١) وهو العَرَضُ، وما لم يَسْبِقِ المُحَدَّثَ فهو مُحَدَّثٌ مثله، والحرفُ يَخْلُو من الحركةِ، ويقوم بنفسه، ولا يُقال لسكونه: حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين، أحدهما: أن هذا الاعتراض إنما يلزم منه ألا يُشَبَّه الحرفُ بالجسمِ، والحركةُ بالعَرَضِ، ولسنا ننفي قولَ مَنْ قال: إن الحرفَ والحركةَ لم يَسْبِقِ أحدهما الآخرَ في الاستعمالِ.

(١) ليس في كلام سلف الأمة وأئمتها لفظ: «حدوث العالم»، بل يقولون كما قال الله: إنه مخلوق، ونحو ذلك مما أُخْبِرَتْ به الرُّسُلُ. والمتكلمون سَمَّوا العالمَ مُحَدَّثًا باعتبار تَقَدُّمِ الباري عليه، وإن لم يكن ذلك على محض اللغة، بل على اصطلاحات خاصة بهم. وقد التزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجل هذا الدليل نفي صفات الرب مطلقاً أو نفي بعضها.

«فهذه الطريقة مما يُعلم بالاضطرار أن محمداً ﷺ لم يدعُ الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونسوة أنبيائه؛ ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام -كالأشعري وغيره- بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة». انظر: بيان تلبيس الجهمية ٥/ ١٧٢-١٧٣، درء التعارض ١/ ٣٩، ٤١.

والدليل على صحة هذا القول أن الكلام الذي جيء به للإفهام مبني من الحروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يُبتدأ به، ولا يمكن أن يتصل به ساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما، فلا بُدَّ ضرورة من كون حركة مع الحرف لا يتقدم أحدهما الآخر؛ إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

الثاني: أن الكلام إنما جيء به لتفهيم المعاني التي في نفس المتكلم، وبالحركات واختلافها تفهيم المعاني، فهي منوطة بالكلام، مرتبطة به؛ إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام. انتهى ملخصاً من «التمهيد»^(١) مع زيادات.

ثم إن الحركة تكون كاملة وناقصة، فالأولى هي المهيأة، التي لو مدت لتولدت عنها حرف من جنسها، والأخرى هي المختلصة، والاختلاس هو الإسراع بالحركة حتى يظن سماعها أن المسموع سكون لا حركة، ووزن الحركة في التحقيق نصف الحرف المتولد عنها، ولذلك سموا الفتحة الألف الصغرى، والكسرة الياء الصغرى، والضممة الواو الصغرى، فنقص الحركة عما أجمع عليه لحن، والاختلاس: الإتيان ببعض^(٢) الحركة، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى في باب الوقف^(٣).

(١) التمهيد ٩٢-٩٣.

(٢) ش، ح: «بأقل».

(٣) انظر: ص ٣/ ١٢١٠.

وأما السكونُ فنوعان: حيٌّ وميتٌ.

الثاني: الألفُ وأختها؛ لأنهن لا حيزٌ ولا مقطَعٌ لهنَّ محققٌ، فإن انفتح ما قبل الواوِ والياءِ فسكونُهُما حيٌّ لأخذِ اللسانِ الياءَ، والشفَتين الواوِ كسائرِ الحروفِ، فكما تجد الجيمَ التي هي أختُ الياءِ في مخرَجِها قد أخذها اللسانُ في قولك: رَمَيْتَ، كذلك تجدُ الواوِ قد أخذتها الشفتانِ في قولك: عَفَوْتُ.

ثم إن مخارجَ الحروفِ الأصولِ المذكورةِ سبعةَ عشرَ مخرجاً على الصحيح، وهو مذهبُ الخليل^(١) وغيره من المحققين، وهو الذي يظهرُ من حيث الاختبارُ.

وتقريبُ معرفته: أن تُسكَّنَ الحرفَ، وتُدخَلَ عليه همزةُ الوصلِ؛ لتتوصَلَ إلى النطقِ به، فيستقرَّ اللسانُ بذلك في موضعه، فيتبيَّنَ مخرَجُه، وإذا سُئِلتِ اللفظُ به: فإن كان ساكناً حَكَيْتَهُ كما تَقَدَّمَ، وإن كان متحرِّكاً حَكَيْتَهُ بهاءِ السكتِ لقول الخليل، وقد سأل أصحابه كيف تَلْفِظون بالجيمِ من جَعَفَرٍ؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما لَفَظْتُم بالاسمِ لا المسمَّى، ولكن قولوا: جَه.

وقال سيويه^(٢) وأتباعه كالشاطبي: «سته عشر» / فأسقطوا الحروفَ الجوفيةَ، وجعلوا مَخْرَجَ الألفِ من أقصى الحلقِ، والواوِ والياءِ من مَخْرَجِ المتحركة.

(١) الصواب أن الخليل يرى أن عدد المخارج أحد عشر مخرجاً، كما في كتاب العين

١٠٠. وقد نسب السيوطي في الهمع ٣/ ٤٥٠ إلى الخليل أنها ستة عشر مخرجاً.

وانظر: الكامل للهدلي (خ) ٢١، والنشر ١/ ١٩٨، والإتقان ٦٤١.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣. وانظر: التحديد ١٠٢.

وقال الفراء وأتباعه^(١): «أربعة عشر» فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد. والصواب المختار هو الأول. وهذه المخارج على سبيل التقريب، وإلا فلكل حرفٍ مخرجٌ. ولَمَّا كان مادة الصوت الهوائ الخارج من داخل كان أول المخارج الجوف، ثم آخره^(٢) الحلق، وآخره^(٣) أول اللسان، ثم آخره^(٤) الشفتان، فأنحصرت هذه المخارج في الجوف والحلق واللسان والشفة.

الأول: الجوف وهو لثلاثة أحرف: الألف، والواو والياء الساكنين المجانس حركة ما قبل كل له، وهي حروف المد واللين، وتُسمَّى الهوائية؛ لأنَّه لا حيز لها، فهي بالصوت أشبه بجامع عدم الحيز، وكلُّ حرفٍ مساوٍ لمخرجه، إلا حروف المد فإنها دونه، ومن ثمَّ قبلت الزيادة، وتُسمَّى الجوفية، قال الخليل^(٥): «وإنما نُسِبْنَ إلى الجوفِ لأنَّه آخر انقطاع مخرجهنَّ».

(١) وذهب إلى هذا قطرب والجرمي وابن دريد وابن كيسان. انظر: التحديد ١٠٤، والنشر

١٩٨/١-١٩٩.

(٢) يعني: آخر الجوف.

(٣) يعني: آخر الحلق.

(٤) يعني: آخر اللسان.

(٥) عبارته في العين ١٠: «لأنها تخرج من الجوف... فلم يكن لها حيزٌ تُنسب إليه إلا الجوف».

وقول مكِّي^(١): إن بعضهم زاد معهن الهمزة لأنَّ مخرَجَها من الصدر، وهو متصلٌ بالجوفِ، تَعَقَّبَهُ ابنُ الجَزَرِيِّ^(٢) فقال: «والصواب: اختصاصُهنَّ بالجوفِ دونَ الهمزة؛ لأنهنَّ أصواتٌ لا يَعْتَمِدُنَّ على مكانٍ حتى يتصلنَّ بالهواء بخلاف الهمزة» انتهى.

الثاني: الحَلْقُ، وفيه ثلاثةٌ مخارجٍ لستةٍ أحرفٍ، أولُها: أقصى الحلقِ، وهو آخرُ طابِقَتَيْهِ ممَّا يلي الصدرَ، وهو للهمزة، ثم الهاءِ.

وقيل: على مرتبةٍ واحدةٍ، وعند سيبويه^(٣) بعد الهمزة مخرجُ الهاءِ والألفِ، وليس واحدٌ عنده أسبقُ من الآخرِ.

وذهب أبو العباس^(٤) وغيره إلى أن الهمزة أولاً، وهي من أولِ الصِّدْرِ وآخرِ الحَلْقِ، وهي أبعدُ الحروفِ مخرجاً، ثم الألفُ تليها، وهي صوتٌ لا يعتمدُ اللسانُ فيها على شيءٍ من أجزاءِ الفمِ، ثم الهاءُ بعد الألفِ وهي آخرُ المخرجِ الأولِ.

وذهب بعضهم إلى أن الهاءَ قبل الهمزة في الرتبة، وأنها أدخلُ إلى الصِّدْرِ، والتحقيقُ ما ذكره الخليلُ.

قال الجعبري^(٥): «ومعنى جَعَلَ سيبويه الألفَ من مخرجِ الهمزة أنَّ

(١) الرعاية ١٤٢.

(٢) النشر ١/١٩٩.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٤) وهو المبرد في المقتضب ١/٣٢٨.

(٥) كنز المعاني (خ): ٣١٧/أ.

مُبْتَدَأَهُ مَبْدَأُ الْحَلْقِ، ثم يمتدُّ وَيَمُرُّ عَلَى الْكَلِّ، وَمِنْ ثَمَّ نُسِبَ إِلَى كُلِّ مَخْرَجٍ، وَخَصَّه دُونَ أُخْتَيْهِ لِلزُّومِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مَكِيِّ^(١)، «لَكِنَّ الْأَلْفَ حَرْفٌ يَهْوِي فِي الْفَمِ حَتَّى يَنْقَطِعَ مَخْرَجُهُ فِي الْحَلْقِ، وَقَوْلِ الدَّانِيِّ^(٢): «لَا مَعْتَمَدَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْفَمِ»، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ جَعْلُ الشَّاطِبِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِ الْأَلْفَ حَلْقِيًّا» انتهى.

[٥٠/ب]

/ وَالْهَمْزَةُ انْفَرَدَتْ الْعَرَبُ بِاسْتِعْمَالِهَا مَتَوَسِّطَةً وَمَتَطْرَفَةً، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْهَا الْعَجْمُ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

ثانيتها: وَسَطُ الْحَلْقِ وَهُوَ لِلْعَيْنِ، ثُمَّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبُويه^(٤) أَنَّ الْحَاءَ بَعْدَ الْعَيْنِ فِي الرِّتْبَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ نَصُّ كَلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْقَيْرَوَانِيِّ^(٥)، وَقِيلَ: إِنْ الْحَاءَ قَبْلُ، وَهُوَ نَصُّ شُرَيْحِ^(٦).

قال أبو حيان في «شرح التسهيل»^(٧): «وهذا هو الأظهر».

(١) الرعاية ١٦٠.

(٢) التحديد ١٢٠.

(٣) الشاطبية ٩١.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٥) الرعاية ١٦٤.

(٦) ابن محمد بن شريح، أبو الحسن، الرعييني، الإشبيلي، المقرئ، ابن مُصَنَّفِ «الكافي»،

كان من جِلَّةِ المقرئين، أديباً، محدثاً، (ت: ٥٣٩هـ). انظر: الصلة ١/٣١٩، معرفة

القراء الكبار ٢/٩٥٣.

(٧) لم يرد في القدر المطبوع منه.

والحاءُ ممَّا انفردتْ بها العربُ في كلامِها، ولا تُوجد في كلامِ غيرها. والعينُ ممَّا انفردتْ بكثرة استعمالِها، فإنها قليلةٌ في كلامِ بعضِ الأممِ، ومفقودةٌ في كلامِ كثيرٍ منهم.

ثالثها: أدنى الحلقِ، يعني أقربَه إلى الفمِ، وهو للعينِ ثم الخاءِ المعجمتَيْنِ. وهذا هو الظاهرُ من كلامِ سيبويه^(١)، ونصَّ على تقديمِ الخاءِ أبو محمدٍ القيروانيُّ^(٢)، والأظهرُ الأولُ.

الثالث: اللسان، وفيه عشرةٌ مخارجٍ لثمانية عشرَ حرفاً من أربعة مواضع: أقصى ووسطٍ وحافيةٍ وطرفٍ.

أولها: أقصى اللسانِ وهو آخرُهُ مما يلي الحلقَ وما فوقَه من الحنكِ، وهو للقافِ.

ثانيها: أقصاه من أسفلِ مخرجِ القافِ قليلاً، وما يليه من الحنكِ، وهو للكافِ، ونسبهما الخليل^(٣) إلى اللِّهَاءِ، وهي اللَّحْمَةُ المُشْرِفَةُ على الحلقِ، أو ما بين الفمِ والحلقِ، وتُجمع على لُها^(٤) كصُرْد^(٥)، أو على لَهَوَاتِ كحَفَنَاتِ.

(١) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٢) الرعاية ١٦٨-١٦٩.

(٣) العين ١٠.

(٤) لُها: أصله لُهَوٌ: تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

(٥) الصرد: طائر.

ثالثها: وَسَطُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى، وهو للجيم، فالشين المعجمة، فالياء المتحركة لا المديّة، خلافاً للشاطبي^(١) كسيبويه^(٢)، لكن قال الجعبري^(٣): «إطلاقه الياء والواو وفاقاً للأكثر يُنزل على غير المديّة».

وقيل: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين.

قال أبو حيان^(٤) في «شرح التسهيل»: وهذه الحروف سوى الياء عند الخليل^(٥) شجرية، وشجر الحنك ما يقابل طرف اللسان.

وقال الخليل^(٦): «الشجر مفرج الفم أي: مفتح».

وقال غيره: «هو مجتمع اللحين عند العنفة».

رابعها: أول حافته وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، وهو للضاد المعجمة، وهو منها صعبٌ وأكثر، وقيل: تخرج من الأيمن، وهو أصعب، وقيل من يخرج منها، ويعزّ خرّجها من الجانبين، كما أشار إليه الشاطبي بقوله^(٧):

إِلَى مَا يَلِي الْأُضْرَاسَ وَهُوَ لَدَيْهِمَا يَعِزُّ وَبِالْيَمْنَى يَكُونُ مُقْلَلًا

(١) الشاطبية ٩١.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٣) كنز المعاني (خ): ٣١٧/أ.

(٤) لم يرد في القدر المطبوع.

(٥) العين ١٠ (مقدمة العين).

(٦) العين ٤٦٤.

(٧) الشاطبية ٩١.

وهذه العبارة أوضح وأشمل من عبارة ابن مالك في «حَوَز المعاني في اختصار حِرْز الأمانى» / حيث قال:

فَأَقْصَاهَا لَضَادٍ تَوَصَّلَا إِلَى مَا يَلِي الْأَضْرَاسَ
فلم يُفَصِّل كالشاطبي، ومثله قوله في «التسهيل»^(١): «وأول حاقّة اللسان وما يليه من الأضراس للضاد» انتهى.

وقد رَوَوْا^(٢) أَنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه كان يُخْرِجُهَا مِنْهُمَا.
قال أبو حيان^(٣): «والضاد من أصعب الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم» انتهى.

وقال بعضهم: «ولصعوبته وشِدَّتِهِ خَصَّه - عليه الصلاة والسلام - من بين الحروف بقوله: «أنا أفصح من نطق بالضاد»^(٤) انتهى.

(١) التسهيل ٣١٩.

(٢) ب، ع، د: «ورد»، والأثر لم نقف عليه فيما بحثنا.

(٣) لم يرد في القدر المطبوع من التذييل والتكميل.

(٤) لا أصل له، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١/ ٢٢٨، سورة الفاتحة وقال: «فلا أصل له». وأورده إسماعيل بن محمد العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٢٠٠-٢٠١، ونقل عن السيوطي قوله: -في اللآلئ- «معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال الحافظ ابن كثير وغيره من الحفاظ وأورده أصحاب الغرائب ولا يعرف له إسناد»، ولم أقف عليه في اللآلئ، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة ص/ ١١٣، برقم (١٨٥)، وكذا أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة ص/ ٢٨٩، برقم (١٠٢١)، وقال كلاهما: «لا أصل له، ومعناه صحيح»، وانظر: موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة ٣/ ١٠١، برقم (٦١٧٩، ٦١٨٠)، إذ عزاه لمصادر أخرى، وانظر: ٤/ ١٣٧٠.

فلا ريبَ أنه ﷺ أفصحُ مَنْ نَطَقَ بها، إلا أن الحديثَ كما قال ابنُ كثيرٍ^(١) الحافظُ: «لا أصلَ له»، وذكره^(٢) الحِكرِيُّ في «النجوم»^(٣) من غيرِ عَزْوٍ ساكتاً عليه. ونَقَلَ ابنُ الجَزَرِيِّ كغيره عن الخليل^(٤) أَنَّ الضادَ شَجَرِيَّةً كالثلاثَةِ قبلَها، ورَدَّهُ بما تقدَّمَ من تعريفِ الشَّجرِ.

خامسها: رأسُ حافةِ اللسانِ إلى منتهى طرفه، وما بينها وبينَ ما يليها من الحنكِ الأعلى ممَّا فوق الضاحكِ والنابِ والرَّباعيةِ والثنيةِ، وهو لَلامٌ^(٥). والثنية مُقدَّمُ الأسنانِ، والضاحكُ كلُّ سنٍّ تبدو من مُقدَّمِ الأضراسِ عند الضَّحِكِ.

وحكى أبو حيان^(٦) عن شيخه أبي علي بن أبي الأحوص^(٧) أنه قال: «يتأتَّى إخراجُها من كلتا حافتي اللسانِ اليمنى واليسرى، إلا أن إخراجَها من حافةِ اليمنى أمكنُ بخلافِ الضادِ، فإنها من اليسرى أمكنُ».

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٢٢٨.

(٢) ب، غ: «ونقله».

(٣) لم نجدَه في مظانِّه من «النجوم الزاهرة» المخطوط.

(٤) العين ١٠.

(٥) زاد في: ح، وحاشية ش: «وقال الجعبري: لا الثنية خلافاً لسيبويه وإلا وافق».

(٦) لم يرد في القدر المطبوع من «التذيل والتكميل».

(٧) الحسين بن عبد العزيز بن محمد، الجياني، الأندلسي، الفهري، المعروف بابن الناظر، قاضي المريَّة ومالقة، المقرئ، النحوي، من أهل الضبط والإنقان، من مؤلفاته: «الترشيد» في التجويد، (ت: ٦٧٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٥٩،

غاية النهاية ١/ ٢٤٢، بغية الوعاة ١/ ٥٣٥.

سادسها: رأسه، بينه وبين ما فُوِيَقُ الشاِيا، متصلاً بالخيشوم، أسفل اللام قليلاً، وهو للنون متحركة وساكنة مظهرةً.

قال الجعبري^(١): «وهو يشمل التنوين، ونَصَّ عليه مكي^(٢) للبيان»، والمراد بقولهم: «الشاِيا» الثنيتان^(٣) فجمع على حَدِّ ﴿قُلُوبِكُمْ﴾ [التحريم: ٤] لعدم اللَّبْسِ^(٤).

سابعها: رأسه مما بينه وبين ما فوق الشاِيا العليا، وهو للراء، وهو مَخْرُجُ النون، لكنها أَدْخُلُ في ظهِرِ اللسانِ قليلاً، وهذا مذهب سيبويه^(٥) مع كثير من حُذَّاقِ العلماء.

وقال الفراء وقُطْرُب^(٦) وغيرهما^(٧): اللام والنون والراء من رأسِ اللسانِ ومحاذيه.

والتحقيق ما ذهب إليه سيبويه وأتباعه؛ لأنَّ ظَهَرَ اللسانِ غيرُ طرفيه، والحافة غيرهما، وتسمَّى الثلاثة ذَلْقِيَّةً بفتح اللام وسكونها، والذَّوَلْقِيَّةُ

(١) كنز المعاني (خ): ٣١٧/ب.

(٢) الرعاية: ١٣١، ١٩٣.

(٣) سائر النسخ: «الثنيتين».

(٤) نص الآية: ﴿إِنْ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، والأصل «قلباكما» فجمع.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٦) محمد بن المُسْتَنِير، أبو علي، البصري، النحوي، صاحب سيبويه، لقب بقُطْرُب: لأَنَّهُ

كان يياكر سيبويه في الأسحار، فإذا خرج رأه ببابه، فقال له يوماً: ما أنت إلا قطرب

ليل، (ت: ٢٠٦هـ). والقُطْرُب: دويبة تدب ولا تفتّر. انظر: تاريخ بغداد ٣/٢٩٨، بغية

الوعاة ١/٢٤٢.

(٧) انظر: التحديد ١٠٤، النشر ١/١٩٨-١٩٩.

سَمَّاهن الخليل^(١) بذلك؛ لأنهن يُنسَبْنَ إلى الموضع الذي منه مَخْرَجُهُنَّ، وهو طَرْفُ اللسانِ، وطرفُ كلِّ شيءٍ ذَلَقَهُ.

ثامنها: طَرْفُهُ^(٢) وأصولُ الثنايا العليا مُصْعِدًا إلى جهةِ الحَنَكِ، وهو / للطاءِ والذالِ المهملتين والتاءِ المشاةِ الفوقيةِ، وتَسْمَى نِطْعِيَّةً^(٣)؛ لأنهنَّ يَخْرُجْنَ من نِطْعِ الغارِ الأعلى من الفمِ، وهو سَقْفُهُ فَنُسَبْنَ إليه.

[٥١/ب]

تاسعها: طَرْفُهُ وفَوْقُ الثنايا السفلى، وهو للصادِ والسينِ والزايِ. وقال في «التحديد»^(٤) وصاحب^(٥) «نهاية الإتيان»: من الفُرْجَةِ التي بين طرفي اللسانِ والثنايا السفلى.

قال أبو حيان^(٦): «وهو بمعنى الأولِ، وتَسْمَى أَسْلِيَّةً؛ نسبةً إلى الموضع الذي يَخْرُجْنَ منه، وهو أَسَلَةُ اللسانِ وهي طرفُهُ».

عاشرها: طَرْفُهُ وأطرافُ الثنايا العليا وهو للطاءِ والذالِ المعجمتين، والثاءِ المثلثةِ، ويُسَمِّيها الخليل^(٧) «لِثْوِيَّةً» لأنها من اللثَّةِ، وهي اللحمُ المركَّبُ فيه الأسنانُ.

(١) في العين ١٠: «ذَلَقِيَّة».

(٢) كذا في ن، والمطبوعة، وسائر النسخ: «طرفاه».

(٣) أثبت في التاج (نطع): النُّطْعُ، والنَّطْعُ، والنَّطْعُ، والنَّطْعَةُ، والجمع نُطُوعٌ.

(٤) لم نجده في «التحديد».

(٥) هو شريح بن محمد بن شريح أبو الحسن، تقدَّم. وانظر: النشر ١/٢٠٣-٢٠٤.

(٦) ليس في القدر المطبوع من «التذليل والتكميل».

(٧) العين ١٠.

قال أبو حيان^(١): «والظاهر أنها ممّا انفردت به العرب، واختصت به دون العجم، والذال ليست في الفارسية، والثاء ليست في الرومية والفارسية أيضاً» انتهى.

الرابع: الشفتان، ومنهما مخرجان لأربعة أحرف: أولهما: باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، وهو للفاء.

قال أبو حيان^(٢): «وليست في لسان الترك، ولذلك يقولون في فقيهه: بقيه بالباء المُشربة القويّة».

ثانيهما: ما بين الشفتين، وهو للواو غير المدّية، والباء الموحدة، والميم، لكنهما ينطبقان على الباء والميم، وينفتحان في الواو.

قال الجعبري^(٣): «والتحقيق تأخير الواو عن أختيها وفاقاً لمكي^(٤) وسيبويه^(٥)؛ لأن الشفتين لا ينطبقان مع الواو، وينطبقان مع الباء أقوى من الميم، وتسمى هذه الشفهيّة والشفويّة^(٦)؛ نسبة للشفتين موضع خروجهن.

(١) ليس في القدر المطبوع من «التذليل والتكميل».

(٢) ليس في القدر المطبوع من «التذليل والتكميل».

(٣) كنز المعاني (خ): ٣١٨/أ.

(٤) الرعاية ٢٣٥.

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٦) اختلفوا في النسبة إلى «شفة» بحسب اختلافهم في أصلها: فمن قال أصلها «شفهة» نسب إليها: شفهيّ وشفّي، ومن قال: أصلها «شفو» نسب إليها: شفوي. انظر: الصحاح

«شفه» ٦/٢٢٣٧.

المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو لصفة وهي الغنة، وتكون في النون - ولو تنويناً - كما صرح به الشاطبي في قوله^(١):

وَعُنَّةٌ تَنْوِينٌ وَنُونٌ

والميم الساكنين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحوّل من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحوّل مخرج حرفي المدّ الياء والواو من مخرجهما إلى الجوف على الصواب.

قال أبو حيان في «شرح التسهيل»^(٢): «قول سيبويه^(٣): «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»، يريد النون المخففة التي لم يبق منها إلا الغنة، فكأنه قال: مخرج الغنة، وإلا فالنون الخفيفة في نحو: «يَضْرِبْنَ» مخرجها من مخرج المتحركة. انتهى.

وأما قول مكّي^(٤): «الغنة نون ساكنة أي تابعة للنون الساكنة، وهي حرف شديد».

فقال الجعبري^(٥): / «جعله إياها حرفاً غير سديد، وإن أراد أنها ذات محلّ مغاير فلا يلزم منه حرفيتها».

(١) الشاطبية ٩٢. وتمامه:

... .. وَمِيمٌ أَنْ سَكَنَّ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى

(٢) ليس في القدر المطبوع.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٤) الرعاية ٢٤٠.

(٥) كنز المعاني (خ): ٣١٧/ب.

قال: «والغنةُ صفةُ النون - ولو تنويناً-، والميمُ، تحرّكتا أو سكتتا، ظاهرتين، أو مخفيتين، أو مُدغمَتين، لا تختصُّ بمخرَجٍ، بل كلُّ راجعٍ إلى مخرَجِه».

قال: «وهذا معنى قولِ الداني^(١): «وأما الميمُ والنونُ فيتجافى بهما اللسانُ إلى موضعِ الغنةِ من غيرِ قيدٍ، وبرهانهُ في سدِّ الأنفِ، وهي في الساكنِ أكملُ من المتحركِ، وفي المخفيِّ أزيدُ من المُظهِرِ، وفي المُدغمِ أوفى من المخفيِّ» انتهى.

وزاد^(٢) في «المنّة في تحقيق الغنة»: «وذلك محسوسٌ في الأحوالِ الأربعة: الإخفاء والإدغام والحركة والسكون، ولا يَنازِعُ في هذا إلا مُكابرٌ في الحسيّات».

وعلى هذا فالغنةُ من الصفات، فاللائقُ ذكُرُها فيها، ويُذكَرُ عَوَضُها مخرَجُ النونِ المُخفأة، كما قال مكي^(٣): «النونُ الخفيفةُ مخرَجُها من الخيشوم»، وهو فوقِ غارِ الحلقِ الأعلى، ومرادُه كما تقدّم المُخفأة، وتجوّزُ عنه بالخفيفة» انتهى.

لكنَّ قولَ الجعبري^(٤): «إن الغنةُ صفةٌ للثلاثة ولا تختصُّ بمخرَجٍ، بل كلُّ راجعٍ إلى مخرَجِه»، تُعقَّبُ بأنَّ الحسَّ يشهدُ بخلافه في الحركة والسكون؛

(١) التحديد ١٠٦ إلى قوله: «موضع الغنة»، وانظر أيضاً ص: ١٠٩.

(٢) يعني: الجعبري.

(٣) الرعاية ١٩٣.

(٤) كنز المعاني (خ): ٣١٧/ب نحوه.

لأنك إذا نطقت بحرفٍ منها لزمَ مخرجُه متحرِّكاً كان أو ساكناً بخلافِ
المُخْفَى والمُدْعَم، فإنهما يتحوَّلان مع ذلك إلى الخيشوم، وهو المختارُ
عند الحُذَّاقِ من أهلِ الأداءِ والنَّقَلَةِ.

ووقع للحِكرِيِّ في «النجوم الزاهرة»^(١) أن ذَكَرَ في الشفتين ثلاثةَ
مخارجٍ:

ثانيها^(٢): الواوُ من بينهما بلا انطباقٍ.

ثالثها: باء فميم من بينهما بانطباقٍ، ففرَّقَ بالانطباقِ والانفتاحِ، وأسقط
مخرجَ العنَّةِ من المخارجِ، وذَكَرَها في الصفاتِ لما ذكر، وهو حَسَنٌ إن
ساعده تبايُنُ المَخْرَجَيْنِ، فليَتَأَمَّلْ.

* * *

(١) «النجوم الزاهرة» (خ): ٦/أ.

(٢) المخرج الأول للفاء، لا خلاف فيه كما تقدَّم في ص: ٤٠١، «والمخرج الثاني عند
الجمهور للواو والباء والميم» قَسَّمَهُ الحِكرِيُّ إلى المخرجين المذكورين.

تنبيه

نَسَّقُ الحروفِ المشتركةِ بالواوِ يَدُلُّ على عدمِ ترتيبها، وأخَرُ الشاطبي الصادِ المهملةِ وأختيها^(١) عن الظاءِ المعجمةِ وأختيها^(٢) وفاقاً للداني^(٣)، وقدَّمْتُها هنا وفاقاً للنشر^(٤) كمكي^(٥) تَبَعاً لسيبويه^(٦)، والله الموفق والمعين.

وأَمَّا الصِّفَاتُ: فهي جمعُ صفةٍ، وهي لفظٌ يدلُّ على معنى في موصوفه: إما باعتبارِ محلِّه، أو باعتبارِ نَفْسِهِ، وهو معنى قولِ الجعبري^(٧): «لفظٌ يدلُّ على معنى في موصوفه ذاتيٌّ أو خارجيٌّ».

فالأوَّلُ: كحروفِ الحلقِ، والثاني: كالجَهْرِ والهَمْسِ، وفائدتها تمييزُ الحروفِ المتشاركةِ في المخرجِ إذ لولاه لا تَحَدَّتْ، فالمخرجُ يُبَيِّنُ كميَّةَ الحرفِ كالميزانِ، والصفةُ تُبَيِّنُ كميَّته كالناقدِ، وإليه يشيرُ قوله في «حرز الأمانى»^(٨):

(١) يعني بأختيها: الزاي والسين.

(٢) يعني بأختيها: الذال والثاء.

(٣) التحديد ١٠٣.

(٤) النشر ١/٢٠٠.

(٥) الرعاية ١٢٤.

(٦) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٧) كنز المعاني (خ) ٣١٥/أ، والكلام الآتي بعده إلى نهاية شرح البيتين منقول منه أيضاً.

(٨) الشاطبية ٩١.

وَهَاكَ مَوَازِينَ الْحُرُوفِ وَمَا حَكَى
وَلَا رِيْبَةً فِي عَيْنِهِنَّ وَلَا رِبَا وَعِنْدَ صَلِيلِ الزَّيْفِ يَصْدُقُ الْإِبْتِلَا

فاستعار الميزانَ للمَخْرَجِ؛ لاشتراكهما في تعريف الكاملِ والزائدِ والناقصِ، والجَهَابِذَةُ جمعُ جِهَبٍ وهو الحاذِقُ، والنُّقَادُ جمعُ ناقدِ أي: عارِفٌ بخالصِ النقادين من مَغْشُوشِهما، ورشَّح استعارة «الموازين» للمخارج باستعارة «جَهَابِذَةُ النُّقَادِ» / لِحُدَاقِ الْقُرَّاءِ.

[٥٢/ب]

وقوله: «ولا ريبَةً»: أي نَقْص، «ولا رِبَا»: أي زيادةً، ومعنى قوله: «صَلِيلِ الزَّيْفِ»: أن اعتبارَ النقدِ بالنظرِ والذوقِ واللَّمْسِ والسمعِ، وهذا بأن تَرَمِيَهُ على حجر لتسمعَ صوته، فتمَيِّزَ الجيِّدَ من الرديءِ، وفيه حذفٌ، أي صليلُ الزيفِ يدلُّ على المغشوشِ، وصيلُّ الجيِّدِ يدلُّ عليه.

ثم إن الصفاتِ تنقسمُ إلى قويٍّ وضعيفٍ:

فالأولُ: كالجَهْرِ والشِدَّةِ، والثاني: كالهَمْسِ والرَّخَاوَةِ، وهي صفاتُ ذاتِ أصدادٍ وغيرِها.

فالأولى: المَجْهُورَةُ والرَّخَوَةُ والمستفلةُ والمنفتحةُ والمُصَمَّتَةُ، وصدُّها: المهموسةُ والشديدةُ والعُلويةُ والمنطبقةُ والمُذَلَّقةُ.

والثانية: كالصَّفيرِ والقلقلةِ وغيرِهما، مما يُتلى عليك إن شاء اللهُ تعالى. فأما المهموسةُ فعشرةٌ جمعوها في: سكت فحثه شخصٌ: السين والكاف والتاء والفاء والحاء والتاء والهاء والشين والخاء والصاد المهملة، وسُمِّيت بذلك لجريانِ النفسِ معها عند اللفظِ بها لضعفِ الاعتمادِ على مَخْرَجِهَا.

والهمسُ في اللغة الخفَاءُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨] وقولُ أبي زُبَيْدٍ^(١) يصفُ الأسدَ^(٢):

فبَاتُوا يُدْلَجُونَ وَبَاتَ يَسْرِي بَصِيرٌ بِالذُّجَى هَادٍ هَمُوسٌ

وبعضُ المهموسةِ أضعفُ من بعضٍ، فالصادُ والخاءُ المعجمةُ أقوى من غيرهما؛ لأن في الصادِ إطباقاً وصفيراً واستعلاءً، والخاءُ فيه استعلاءٌ. وكلُّها صفاتُ قوةٍ، وما سوى هذه العشرةِ من حروف الهجاء تسعةَ عشرَ حرفاً مجهورةً^(٣) لقوته وقوة الاعتمادِ عليه، ومنعِ النفسِ أن يجري معه. قال في التمهيد^(٤): «وإنما لُقِّبَ بالجَهِرِ لأنَّ الجَهِرَ هو الصوتُ الشديدُ القويُّ، فلمَّا كانت في خروجها كذلك لُقِّبَتْ به؛ لأن الصوتَ يَجْهَرُ بها»، وبعضُها أقوى من بعضٍ على قَدْرِ ما فيها^(٥) من صفاتِ القوة.

وأما الشديدةُ فثمانيةُ أحرفٍ جمعوها في «أجد قط بكت»: الهمزةُ والجيمُ والدالُ والقافُ والطاءُ والباءُ الموحَّدةُ والكافُ والتاءُ؛ لأنَّه اشتدَّ

(١) حَرْمَلَةُ بن المُنْذِر - وقيل: المنذر بن حَرْمَلَةَ - الطائي، كان جاهلياً قديماً، وأدرك الإسلام ولم يُسَلِّم، وكان من المُعَمَّرِينَ، وكان عالماً بسَيْرِ الملوك، ومات نصرانياً. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٩٣، الشعر والشعراء ١/ ٣٠١.

(٢) ديوانه ٦٣٠، والإتقان ٣/ ٨٨٨. والهموس: الأسد الخفيُّ الوطء. والشاعر يصف قوماً سَرَّوا، والأسد يقفو آثارهم.

(٣) قوله: «مجهورة» خبر «ما سوى».

(٤) التمهيد ٩٨.

(٥) ن، غ: «بها».

لُزومُها لموضعِها وَقَوِيَّتُ فيه، حتى حُسِبَ الصوتُ عند لفظِها أن يجري معها لقوة الاعتمادِ عليها.

والمتوسطة بين الشُّدَّةِ والرَّخاوةِ في خمسةِ أحرفٍ جمعُها في: «لِنِ عَمْرٍ» لَجْرِيِ الصوتِ معها جَرِيًّا ضَعِيفًا، أو التي جرى معها بعضُ الصوتِ وَحُسِبَ بعضُهُ.

والرَّخِوَةُ فيما عداهما من الحروفِ لَجْرِيِ الصوتِ مع لفظِها لَضَعْفِ الاعتمادِ.

وَيُبَيِّنُ ذلك أنه إذا وَقَفَ على الجيمِ فليل: «الحَجَجُ» وشبهه، انحصر الصوتُ، فلم يَجْرِ في مَخْرَجِه، وإذا وَقَفَ على السينِ فليل: «الطس» جَرِيِ الصوتُ معها، وأمكن أن يُمدَّ مع النطقِ بها، وهو معنى رَخاوتِها، وذلك مُدْرِكٌ ضرورةً بأدنى تمييزٍ، وتأملِ.

وأما العُلُوِّيَّةُ فسبعةُ / أحرفٍ جمعُها في: «قَطْ خَصَّ ضَعَطٌ» وَسُمِّيَتْ به لارتفاعِ اللسانِ بها عند النُّطْقِ إلى أعلى الحَنَكِ.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ^(١): «وهي حروفُ التفخيمِ على الصَّوابِ، وزاد مكِّيُّ^(٢) عليها الألفَ، وهو وهمٌ: فإنَّ الألفَ تابعٌ لما قبله، فلا يُوصَفُ بترقيقٍ، ولا تفخيمٍ.

وأعلاها الطاءُ، وما عداها مُسْتَفَلَةٌ؛ لانحطاطِ اللسانِ عند النُّطْقِ بها إلى قاعِ الفمِ.

(١) النشر ١/٢٠٢.

(٢) الرعاية ١٢٩.

وأما المنطبقة ففي أربعة أحرف: الصاد والضاد والطاء والظاء؛ لتلاقي طابقتي^(١) اللسان عند النطق بها مع استعلائها في الفم، وهو لغة التلاصق والتساوي، وبعضها أقوى من بعض.

فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والصاد والضاد متوسطان في الإطباق، وما عداها من الحروف منفتحة لتجافي اللسان عن الحنك حتى تخرج الريح من بينهما عند النطق بها.

وفي تسميتهم المنطبقة بما ذكر تجوز؛ لأن الطبق إنما هو للسان^(٢) والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده فاخصر فليل: مطبق، ومثله كثير في الاستعمال، والكلام في المنفتحة كذلك؛ لأن الحرف لا يفتح، وإنما يفتح عنده اللسان عن الحنك، وكذا المستعلية، إلا أن يقال: سُميت لخروج صوتها من جهة العلو.

وأما المذلقة فسته أحرف، وجمعوها في: «فر من لب»؛ لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو طرفه وصدرة، وهي أخف الحروف على اللسان، وثلاثة منها تخرج من بين الشفتين ولا عمل لها في اللسان، وهي: الفاء والباء والميم، وباقيها يخرج من أسفل اللسان إلى مقدم الغار الأعلى.

(١) ن: «طابقة».

(٢) غ: «باللسان».

وما عداها من الحروف مصمتة، وسُميت بذلك لأنها أُصمِتت أي: مُبِعَتْ أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كُثرت حروفها لاعتياصها على اللسان، فهي حروف لا تُنفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف، حتى يكون معها غيرها من الحروف المُدلّقة، فمعنى المُصمّنة الممنوعة أن تكون منفردة في كلمة طويلة من قولهم: «صمت» إذا منع نفسه الكلام، وهذا آخر الصفات ذات الأضداد.

وأما الصفات التي لا يُطلَق على باقيها اسمٌ مُشعرٌ بضد تلك الصفة، بل بسلبها، فمنها:

حروف الصفير، وهي: السينُ والصادُ والزاي. وهو صوتٌ زائدٌ من بين الشفتين يصحبها عند خروجها، وهي الحروف الأَسَلِيَّة^(١).

ومنها: حروف القَلْقَلَة، ويُقال: اللقْلقة^(٢) وهي خمسةٌ جمعوها في: «قطب جد»، وتكون متوسطة كباء ﴿الْأَبْوَاب﴾ [يوسف: ٢٣]، وجيم ﴿التَّجْدِين﴾ [البلد: ١٠]، ودال ﴿مَدَدْنَهَا﴾ [الحجر: ١٩]، وقاف ﴿خَلَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٨١]، وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]، ومتطرفة كباء ﴿لَمْرَيْبُت﴾ [الحجرات: ١١]، وجيم ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ﴾ [النساء: ١٠٠]، ودال ﴿لَقَدْ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقاف ﴿مَنْ يُشَاقِقْ﴾ [النساء: ١١٥]، وطاء ﴿لَا تُشِطُّ﴾ [ص: ٢٢]، لتقلقل اللسان بها عند سكونها في الوقف وغيره، فيُسمع لها نبرة، لكنها في الوقف أبينٌ منها في الوصل.

(١) لأنها تخرج من أسلة اللسان، وهي طرفه، وانظر ما تقدّم في ص: ٤٠٠.

(٢) انظر: العين ٨٨٠، النشر ١/٢٠٣.

[٥٣/ب]

قيل: وأصل هذه الصفة للقاف / لأنه حرف لا يُقدَّرُ أن يوتى به ساكناً إلا مع صوتٍ زائدٍ لشدة استعلائه وأشبهه في ذلك أخواته^(١)، وليست القلقلَةُ حركةً، وإنما هي شدة الصياح. والقلقلَةُ: شدة الصوت، قاله الخليل^(٢).

«وأضاف بعضهم إليها الهمزة؛ لما فيها من الجهر والشدة، ودُفِعَ بدخول التخفيف عليها حالة السكون، وبما يعترها من الإعلال، وأضاف إليها سيويه^(٣) التاء، وذكر^(٤) لها نفخاً وهو قويٌّ في الاختبار، وجعل المبرد^(٥) منها الكاف، لكنه جعلها دون القاف، قال: «وهذه القلقلَةُ بعضها أشدُّ من بعض»^(٦).

ومنها: حروف المدِّ واللين؛ لامتداد الصوت بها، وهي: الجوفية والهوائية، وأمكنهنَّ الألف.

ومنها: حرفا اللين، وهما: الواو والياء الساكنان، المفتوح ما قبلهما؛ لأنهما يخزجان في لينٍ وقلة كلفةٍ على اللسان، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما، فنقصتا المد الذي في الألف، وبقي اللينُ فيهما لسكونهما، فشبّهتا بذلك.

(١) زاد في: م: «وكلها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها الوصفان احتاجت إلى التكلف». وهذه الزيادة ليست في «النشر»، ولا في «التمهيد».

(٢) عبارته في العين: «شدة اضطراب الشيء في تحركه».

(٣) حروف القلقلَة عند سيويه هي المعروفة بـ(قطب جد). انظر: الكتاب ٤/ ١٧٤.

(٤) ن: «وجعل».

(٥) المقتضب ١/ ٣٣٢.

(٦) انظر: النشر ١/ ٢٠٣.

ومنها: الحروف الخفية، وهي أربعة: الهاء وحروف المد الثلاثة؛ لخفائها في اللفظ إذا اندرجت بعد حرفٍ قبلها، ولخفاء الهاء قويت بالصلة، وحروف المد بالمد عند الهمز، والألف أخفى هذه الحروف؛ لأنه لا عمل للسان فيها، ولا مخرج تُسبب إليه على الحقيقة، ولا تتغير ولا حركة ما قبلها^(١).

ومنها: حروف العلة، وهي حروف المد، والهمزة^(٢)؛ لأن التغير والعلّة والانقلاب لا يكون في كلام العرب إلا في أحدها. تتعلّ الياء والواو فينقلبان ألفاً تارة، وهمزة أخرى، نحو: «قال» و«شفى»، وتقلب الهمزة ياءً تارة، وواواً أخرى وألفاً كذلك، نحو: «راس»، و«يَوْمَنْ»، و«بِير»، وأدخل قومٌ في هذه الحروف الهاء، لأنها تُقلب همزة نحو: «ماء»^(٣)، و«أمهات».

(١) أي: ولا تتغير الألف ولا تتغير حركة ما قبلها. والعبارة في التمهيد ١٠٣: «ولا تتغير حركة ما قبلها».

(٢) المشهور أن الهمزة حرف صحيح، وما ذكره المؤلف يجري على قول بعض العلماء. انظر: التمهيد ١٠٣.

(٣) أصله مَوْه؛ لقولهم: أمواه، فقلبت الواو ألفاً، وقلبت الهاء همزة، وقالوا أيضاً في الجمع: أمواء، فهذه الهمزة أيضاً بدل من هاء «أمواء» ومثلوا على إبدال الهاء من الهمزة بقولهم: هِيَاك، والأصل: إياك. انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٥، ١٠٠. وأمّا تمثيله بأمهات ففيه نظر؛ لأن اختلافهم فيها: هل الهاء زائدة أو أصلية؟ وليس فيها مسألة قلب الهاء همزة. انظر: الممتع ١٤٩.

وتقسيمُ التصريفيين الكَلِمَ إلى صحيحٍ ومضاعفٍ ومهموزٍ ومعتلٍّ صريحٍ في إخراجِ الهمزة منها.

وقال الجعبري^(١): «والتحقيقُ إدخالُ الهمزة فيها لمساواتها بها وزيادتها بالتسهيل، وإخراجُ الهاء للقلة».

ومنها: حروفُ التفخيم، وهي حروفُ الإطباق ومنه الراء، واحتج مكِّي^(٢) لأصالته في التفخيم، بأن كلَّ راءٍ مكسورةٍ تغليظها غيرُ جائزٍ، وليس كلُّ راءٍ فيها الترقيقُ، ألا ترى أنك لو قلت: رغدا ورقدا ونحوهما بالترقيقِ غَيَّرْتَ لفظَ الراءِ إلى نحوِ الإمالة، قال: «وهذا ممَّا لا / يُمال، ولا علةٌ فيه تُوجب الإمالة» انتهى.

وقال غيره: ليس لها أصلٌ في التفخيم، ولا في الترقيق، وإنما يعرِّضُ لها ذلك بحسبِ الحركة.

ومنها: حرفا الانحرافِ، وهما اللامُ والراءُ على الصحيح؛ لانحرافهما عن مخرجهما حتى اتَّصلا بمخرَجِ غيرهما، فاللامُ إلى الطرفِ، والراءُ إلى الظهر.

ومنها: حرفا الغُنَّةِ، وهما الميمُ والنونُ - ولو تنويناً-؛ لما فيهما من الغُنَّةِ المتصلة بالخيشوم.

ومنها: المكرَّرُ، وهو الراءُ، وتكريرُها رُبُّوها في اللفظِ، لا إعادتها

(١) كثر المعاني (خ): ٣١٩/أ، والسطر الذي قبله منه أيضاً.

(٢) ليس في الرعاية بهذا السياق.

بعد قَطْعِهَا، ولها قَبُولُ التَّكْرَارِ لارتعادِ طرفِ اللسانِ بها عند النطقِ، فهو كقولهم لغير الضاحك: «إنسان ضاحك»، واتَّصَفُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالفعلِ أَوْ بالقوةِ.

ومنها: التفتُّسِي، وهو في الشينِ وحده وفاقاً للداني^(١)؛ لأنها تَفْتَسَتْ عند النطقِ بها حتى اتصلت بمخرجِ الطاءِ^(٢)، وأضاف بعضهم^(٣) إليها الفاءَ، ومكي^(٤) الثاءَ، وآخر^(٥): الضادَ، وآخر^(٦): الراءَ والصادَ والسينَ والضادَ^(٧) والميمَ والياءَ، فتفتُّسِي الفاءَ بالتأفُّفِ، والثاءَ بالانتشارِ، والصادَ بالاستطالةِ، والراءَ بالتكريرِ، والصادَ والسينَ بالصفيرِ، والميمَ بالغنةِ، لكنْ يَلْزَمُ القائلُ بتفتُّسِي الصادِ والسينِ إلحاقَ الزاي؛ إذ لا فرقَ.

ومنها: الهاوي، وهو الألفِ وفاقاً للشاطبي^(٨) كالداني^(٩)، وابنِ الحاجبِ^(١٠)، وابنِ مالك^(١١).

(١) التحديد ١٠٧.

(٢) كذا في: ن، وسائر النسخ والمطبوعة: «الطاء».

(٣) وهو الداني في التحديد ١٠٨.

(٤) الرعاية ١٣٤.

(٥) الشاطبية ٩٣.

(٦) م: «وآخر الراء وآخر الصاد».

(٧) سقط من: ن، والمطبوعة.

(٨) الرعاية ١٢٦.

(٩) التحديد ١٠٨.

(١٠) انظر: كنز المعاني (خ): ٣١٩/ب.

(١١) التسهيل ٣٢٠.

قال ابنُ الحاجب^(١): «لأنَّه في الحقيقةِ راجعٌ إلى الصوتِ الهاوي الذي بعد الفتحِ، وهذا وإن شاركه الواوُ والياءُ فيه، إلا أنه يُفارقُهُما من جهة اتساعِ هواءِ الألفِ؛ لأنَّه صوتٌ بعد الفتحِ، فيكون الفمُّ فيه مفتوحاً؛ بخلافِ الضمةِ والكسرةِ؛ فإنَّ ذلك لا يكونُ فيهما^(٢)؛ فلذلك اتَّسعَ هواءُ صوتِ الألفِ أكثرَ منه في الواوِ والياءِ» انتهى.

وقال مكي^(٣): «حروف المدِّ».

قال الجعبري^(٤): «والتحقيقُ التعميمُ بالتقييدِ، ومَنْ تجوَّز بتخصيصِ الألفِ فللزوْمِ ذلك دون أخوَيْه؛ فإنهما لا يكونان كذلك إلا بالقيدين، وهُوِيَّها تَصَعَّدُها من مبتدأ الصوتِ إلى متناه».

ومنها: الجَرَسِيُّ، وهي الهمزةُ. والجَرَسُ لغةٌ: الصوتُ، فكأنه الحرفُ الصوتي، وكلُّ الحروفِ يُصَوَّتُ بها، لكن الهمزةُ لها مزيةٌ زائدةٌ في ذلك، فلذلك استُثِّلَ الجمعُ بين همزتين في كلمةٍ وكلمتين.

ومنها: المستطيل، وهو الضادُّ؛ لامتداده من أولِ حافةِ اللسانِ حتى اتصل بمَخْرَجِ اللامِ؛ لما فيه من القوةِ بالجهرِ^(٥) والإطباقِ والاستعلاءِ؛ قوي^(٦) حتى استطال في مخرجه.

(١) لم نقف عليه في كتب ابن الحاجب المطبوعة.

(٢) م، ن، غ، والمطبوعة: «عنهما».

(٣) الرعاية ١٢٦. والحروف الهوائية هي حروف المدِّ.

(٤) كتر المعاني (خ): ٣١٩/أ.

(٥) ف، ر، ن، س، م: «والجهر»، والمثبت أنسب.

(٦) لفظ «قوي» زيادة من: ش، ح، ف.

فإن قلت: ما الفرق بين المستطيل والممدود؟ أجيب بأنَّ المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه.

ومنها: الممال، وهو الألف، ومن الحركاتِ الفتحةُ، وأضاف إليها مكِّي^(١) الراء وهاء التانيث.

وُعُقِّبَ: بأنَّ الممال إنما هو فتحةُ الراء، وفتحةُ ما قَبَلَ الهاء لصحتها فيهما^(٢)، والمرادُ بالممالِ القابلُ للإمالة^(٣).

ومنها: المهتوف، وهو الهمزة، والهِتْفُ: الصوتُ، سُمِّيت بذلك لخروجها من الصدر / كالمتهوِّع بها، فتحتاج إلى ظهورٍ قويٍّ شديدٍ، كتسميتهم لها أيضاً بالجرسيِّ.

ومنها: الراجع، للميم؛ لأنها تَرَجَعُ في مخرجها إلى الخياشيم؛ لما فيها من الغنة، والقائل بهذا يلزمه إلحاق النون الساكنة بها، إذ لا فرق.

ومنها: حروف الإبدال، وهي اثنا عشر، جمعوها في: «طال يوم أنجدته» لأنها تُبدل من غيرها. تقول: هذا أمرٌ لازِبٌ ولازمٌ، فتُبدل أحدهما من الآخر، فالميمُ بدلٌ من الباء، ولا تقول: الباءُ بدلٌ من الميم؛ لأنَّ الباءَ ليست من حروف الإبدال، إنما يُبدل غيرها منها، ولا تُبدل من غيرها^(٤).

(١) الرعاية ص: ١٢٩.

(٢) ش، ح، ب: «فيها».

(٣) انظر: التمهيد لابن الجزري ص: ١٠٥.

(٤) سقط قوله: «ولا تبدل من غيرها» من: ن، ش، ح.

وليس البدل في هذا جارياً في كل شيء، إنما هو موقوفٌ على السماع يُنقل ولا يُقاس عليه، ولم يأت في السماع حرفٌ يكون بدلاً من غيره إلا من أحد^(١) هذه الأحرف الاثني عشر.

ومنها: الزوائد، وهي عشرة، جمعوها في «سألتمونيها»؛ لأنه لا يقع في كلام العرب حرفٌ زائد في اسمٍ ولا فعلٍ إلا أحد هذه العشرة، والزيادة إدخال أحد هذه الحروف على الكلمة بعد وضعها فليس جزءاً، وتوازن بلفظها الأصلي، ويكون في الكلمة منها زائدان وثلاثة، نحو: انكسر، واستبشر، الهمزة والنون، والهمزة والسين والتاء.

وقد يجتمع منها أربعة في المصادر نحو «استبشار»: الهمزة والسين والتاء والألف.

وإذا تقرّر هذا فاعلم أن الصفات منها ما هو متضادٌ فلا يجتمع متضادان في حرف واحد، ومنها ما هو غير متضادٍ فيمكن اجتماع صفتين فأكثر في حرف واحد، وكلٌّ منهما: إما صفةٌ قوةٌ تُقوي موصوفها، أو صفةٌ ضعفٌ تُضعفه.

ومن ثمّ انقسمت الحروف بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: قويٌّ مطلقاً، وهو ما اجتمع فيه صفات القوة، ويتشعبُ منه الأقوى، وضعيفٌ مطلقاً، وهو ما انفردت فيه صفات الضعف ويتفرّع منه الأضعف، وقويٌّ من وجه، وضعيفٌ من آخر، وهو ما اجتمع فيه النوعان، فالجهرُ والاستعلاءُ والإطباقُ

(١) سقط «أحد» من: ش، ح، ف.

والاستطالة والتفخيم والشدة والقلقلة والجرس والهتف صفات قوة،
والهمس والاستفال والانفتاح والترقيق والرّخوة والخفاء صفات ضعف،
وهذا توزيع الصفات المذكورة على الموصوفات:

فالألف مجهورٌ رخوٌ منفتح مستفل - بالفاء - (١) خفيٌّ ممدودٌ ممالٌ هاوٍ،
عليلٌ زائدٌ مصمتٌ مبدلٌ جوفي (٢).

والهمزةٌ مجهورةٌ شديدةٌ جرسيةٌ مهتوفةٌ مستقلةٌ - بالفاء -، مصمتهٌ
منفتحةٌ مبدلةٌ مزيدةٌ حلقيّة.

والهاء / مهموسٌ رخوٌ مُستفلٌ - بالفاء -، منفتحٌ خفيٌّ مُصمتٌ زائدٌ
مبدلٌ حلقي.

[٥٥/أ]

والعين مجهورٌ منفتحٌ، مُستفلٌ - بالفاء -، مُصمتٌ حلقيٌّ بين الشدة
والرّخوة.

والحاء مهموسٌ مُستفلٌ - بالفاء - مُنفتحٌ رخوٌ حلقيٌّ مُصمتٌ.
والعين مجهورٌ رخوٌ مستعلٍ - بالعين - منفتحٌ مصمتٌ حلقيٌّ.
والخاء مهموسٌ مُنفتحٌ رخوٌ مستعلٍ - بالعين - مصمتٌ حلقيٌّ.
والقافٌ مجهورٌ منفتحٌ مستعلٍ - بالعين - شديدٌ مقلقلٌ مصمتٌ لهويٌّ.
والكافٌ مهموسٌ منفتحٌ شديدٌ مستفلٌ - بالفاء - مصمتٌ لهويٌّ.
والجيمٌ مجهورٌ منفتحٌ مستفلٌ - بالفاء - شديدٌ مقلقلٌ مصمتٌ شجريٌّ.

(١) أي: بالفاء لا بالعين.

(٢) ش، ح، ف: «محذوف»، وسقط من «غ».

والشينُّ مهموسٌ مستفعلٌ -بالفاء- منفتحٌ مصمتٌ شَجْرِي رِخْوِي مُتَفَشٌّ.
والياءُ مجهورٌ مستفعلٌ -بالفاء- منفتحٌ رِخْوٌ خَفِيٌّ هَاوٍ شَجْرِي مصمتٌ
قَوِي معتلٌ.

والضادُ مجهورٌ منطبقٌ مستعلٍ -بالعين- رِخْوٌ مستطيلٌ مصمتٌ شَجْرِي
مفخمٌ متفَشٌّ على قولٍ.

واللامُ مجهورٌ منفتحٌ مستفعلٌ -بالفاء- بين الشدةِ والرَّخوةِ، منحرفٌ
مُزَلَّقٌ مَرَقَّقٌ مبدلٌ زائدٌ^(١).

والراءُ مجهورٌ منفتحٌ مُزَلَّقٌ مستفعلٌ -بالفاء- بين الشدةِ والرَّخوةِ مُفَخَّمٌ
منحرفٌ مكرَّرٌ، متفَشٌّ على قولٍ^(٢).

والنونُ مجهورٌ منفتحٌ مستفعلٌ -بالفاء- بين الشدةِ والرَّخوةِ مُزَلَّقٌ مَرَقَّقٌ
أَعْنٌ.

والطاءُ مجهورٌ مستعلٍ -بالعين- منطبقٌ شديدٌ مفخمٌ^(٣) مقلقلٌ مبدلٌ^(٤)
نَطْعِي مصمتٌ.

والدالُّ مجهورٌ منفتحٌ مستفعلٌ -بالفاء- شديدٌ مُصَمَّتٌ نَطْعِي مقلقلٌ
مبدلٌ^(٥).

(١) سقط «مبدل زائد» من: ش، ح.

(٢) سقط «متفَشٌّ على قول» من: ش، ح.

(٣) سقط «مفخم» من: ش، ح.

(٤) سقط «مبدل» من: ش، ح.

(٥) سقط «مبدل» من: ش، ح.

والتاء مهموس مستفعل - بالفاء - منفتح شديد مُصمّت مبدل زائد^(١) نطعي.

والظاء مجهورٌ مُستعلٍ - بالعين - منطبقٍ رِخوٍ مفخّم مصمّتٌ لِثويّ.
والذالٌ مجهورٌ منفتحٌ مستفعلٌ - بالفاء - رِخوٌ مصمّتٌ لِثويّ.
والتاء مهموسٌ مستفعلٌ - بالفاء -، منفتحٌ رِخوٍ مصمّتٌ لِثويّ متفشٍ على قول.

والصادٌ مهموسٌ منطبقٌ مستعلٍ - بالعين -، رِخوٌ صفيريّ مُصمّتٌ مفخّم أسلي.

والسين مهموسٌ مستفعلٌ - بالفاء - منفتحٌ رِخوٌ صفيريّ مصمّتٌ أسليّ.
والزاي مجهورٌ منفتحٌ رِخوٌ مستفعلٌ - بالفاء - صفيريّ مصمّتٌ أسليّ.
والفاء مهموسٌ مُستفعلٌ - بالفاء -، منفتحٌ رِخوٌ مُزلقٌ شفهيّ متفشٍ على قول.

والباء مجهورٌ منفتحٌ مستفعلٌ - بالفاء - مُقلقلٌ شديدٌ مُزلقٌ شفهيّ.
والواو مجهورٌ رِخوٌ منفتحٌ مستفعلٌ - بالفاء - ممدودٌ معتلٌ مصمّتٌ زائدٌ مبدلٌ خفيّ هوائيّ.

والميم مجهورٌ منفتحٌ مستفعلٌ - بالفاء - أغنٌ مُزلقٌ راجعٌ زائدٌ مبدلٌ بين الشدة والرّخوة، شفهيّ.

(١) سقط «مبدل زائد» من: ش، ح.

والحاصلُ أنْ مِنْ هذه الحروفِ ما اجتمع فيه صفاتُ القوَّةِ كُلُّها: الاستعلاءُ والجهرُ والإطباقُ والشدَّةُ والقلقلَّةُ وهي: الطاءُ. ومنها ما اجتمع فيه صفاتُ الضعفِ كُلُّها: الهمسُ والرَّخاوةُ والاستفحالُ والانفتاحُ، وهي: الهاءُ والحاءُ المهملةُ والسينُ والشينُ والثاءُ المثناةُ والفاءُ. ومنها ما اجتمع فيه ثلاثُ صفاتٍ قويَّةٍ، وصفةٌ ضعيفةٌ، وهي: القافُ والضادُ والطاءُ المعجمتان.

فالقافُ قوتُها: الاستعلاءُ والجهرُ والشدَّةُ، وضعفها: الانفتاحُ. والآخران قوتُهما: الإطباقُ والجهرُ والاستعلاءُ، وضعفهما: الرَّخاوةُ. ومنها ما اجتمع فيه من القوةِ صفةٌ واحدة، ومن الضعفِ ثلاثُ: وهي الألفُ والكافُ والمثناةُ الفوقيةُ، والحاءُ المعجمةُ، والذالُ والزاي المعجمتان.

فالألفُ والذالُ والزاي فيها من الضعفِ: الرخاوةُ والانفتاحُ والاستفحالُ، وقوتُها: الجهرُ.

والكافُ والثاءُ فيهما من الضعفِ: الهمسُ والانفتاحُ والاستفحالُ، ومن القوةِ: الشدَّةُ.

والحاءُ ضَعْفُها: الهمسُ والرَّخاوةُ والانفتاحُ، وقوتُها: الاستعلاءُ. ومنها ما فيه صفتان قويتان وفتان ضعيفتان، وهي: الهمزةُ والعينُ والغينُ والجيمُ والياءُ التحتيّةُ والذالُ والصادُ المهملتان، واللامُ والراءُ والنونُ، والباءُ الموحدةُ، والميمُ والواوُ.

فالهمزة الموحّدة والجيمُ والذال ضعفها: الانفتاح والاستفأل، وقوتُها:
 الجهرُ والشدةُ. والعينُ المهملةُ والياءُ التحتيّةُ، والنونُ واللامُ والراءُ والواوُ
 والميمُ قوتُها: الجهرُ وبعضُ الشّدةِ، وضعفُها: الاستفألُ والرخاوةُ.
 والغينُ المعجمةُ ضعفها: الرّخاوةُ والانفتاحُ، وقوتُها: الاستعلاءُ والجهرُ.
 والصادُ ضعفُها: الهمسُ والرّخاوةُ، وقوتُها: الاستعلاءُ والإطباقُ.

* * *

وإذا تقرر هذا فليعلم أن التجويد هو مصدرٌ جَوَّدَ تجويداً، إذا أتى بالقراءة مجوِّدةً الألفاظ / ، وهو تقويمٌ حروفها، وإعطاؤها حقها، وتوفيتها واجبٌ مستحقها من غير إفراطٍ ولا تفريطٍ، ولا تكلفٍ ولا تعسفٍ ولا تخليطٍ، سالمةً من تمضيغ اللسان، وتقعير الفم، وتعويج الفك وتقطع المد، وتظنين الغنات، وحصرمة الرءات، إلى غير ذلك مما تنفر عنه الطباع، وتمجُّه القلوب والأسماع، والله تعالى يرحمُ الإمامَ أبا الحسن السَّخاوي فلقد أجاد وأفاد حيث قال^(١):

لا نَحْسَبُ التَّجْوِيدَ مَدًّا مُفْرَطًا أَوْ مَدًّا مَا لَا مَدَّ فِيهِ لِوَانِي^(٢)
 أَوْ أَنْ تُشَدَّدَ بَعْدَ مَدِّ هَمْزَةٍ أَوْ أَنْ تَلُوكَ الْحَرْفَ كَالسَّكْرَانِ
 أَوْ أَنْ تَفُوهَ بِهَمْزَةٍ مُتَهَوِّعًا^(٣) فَيَفِرَّ سَامِعُهَا مِنَ الْغَثِيَانِ
 لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكُ طَاغِيًا فِيهِ وَلَا تَكُ مُخْسِرَ الْمِيزَانِ

فنبه مريد التجويد على اجتناب أمورٍ ربما يتوهم أنها المعوَّل عليها في التجويد مُحذراً من ارتكابها؛ إذ هي خارجةٌ عن حدِّ التجويد، منافيةٌ له، معدودةٌ من اللحن الجليِّ والخفيِّ، وهي الإفراطُ في حدِّ حروف المدِّ، وهو تجاوزُ الحدِّ.

ومدُّ ما لا مدَّ فيه كواو ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وصلأ، والمبالغةُ في تشديدِ الهمزة إذا وقعت بعد حرف المدِّ مبالغةً في تحقيقها وبيانها، ولُوكُ الحرفِ، نحوُ كلامِ السكران، فإنه لا سترخاءٍ لسانه وأعضائه بسببِ السُّكْرِ تذهبُ فصاحةُ كلامه، وبيانه.

(١) جمال القراء ٢/ ٥٤٤.

(٢) الواني: التارك للأمر.

(٣) التهوع: تكلفُ القياء.

وقد رُوي عن نافع^(١) أنه قال «قراءتنا قراءة أكابر الصحابة سهلٌ جَزَلٌ لا تَمَضُّعٌ ولا تَلَوُّكٌ».

والمبالغة في نَبْرِ الهمزة وَضَعَطِ صوتها حتى تصيرَ كصوتِ المتهوِّع وهو المتقيُّ، فإذا أخرجَ الحرفَ من مخرجه وأعطاه حقه من الصفاتِ على وجهِ العدلِ، من غيرِ إفراطٍ ولا تفریطٍ فقد وَزَنه بميزانه.

وقد رَوَوْا عن حمزة^(٢) إمامِ المحققين أنه قال لبعض مَنْ سمعه يبالغُ في الإفراطِ: «أما عَلِمْتَ أنه ما كان فوقِ الجُعودةِ فهو قَطَطٌ^(٣)، وما كان فوقِ البياضِ فهو بَرَصٌ، وما كان فوقِ القراءةِ فليس بقراءة».

فوزنَ الحرفِ مُحَرَّرًا عَسِرًا، ومشافهةً الشيخِ تُوَضِّحُ طريقه. وإدمانُ الرياضةِ يُصَيِّرُه طبيعةً وسليقةً، والله دَرُّ شيخِ مشايخنا العلامةِ ابنِ الجزري حيث قال^(٤): «ولا أعلمُ سبباً لبلوغِ نهايةِ الإتقانِ والتجويدِ، ووصولِ غايةِ التصحيحِ والتسديدِ، مثلَ رياضةِ الألسنِ والتَّكْرارِ /، على اللفظِ المُتَلَقَّى مِنْ فَمِ الْمُحْسِنِ».

وما أحسنَ قولَ إمامِ هذا الفنِّ الحافظِ أبي عمرو الدائني حيث يقول^(٥):

(١) انظر: التحديد ٩١.

(٢) السبعة لابن مجاهد ٧٦، التحديد ٨٨، دون الفقرة الأخيرة، جمال القراء ٥٢٧/٢.

(٣) القلط: الشديد الجعودة.

(٤) النشر ١/٢١٣.

(٥) التحديد ٦٨، ونقله عنه في النشر ١/٢١٣.

«ليس بين التجويد وتَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ الْقَارِيٍّ وَتَدَبُّرُهُ بِفِكَهٍ» (١).

وأنت إذا تأملت ما صحَّح (٢) وثبت من عَرْضِهِ ﷺ القرآن على جبريل كل عام مرة، وفي عام وفاته مرتين مع ما روي (٣) من قراءته ﷺ على أبي بن كعب: ﴿لَرَيْكُنُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ السورة (٤)، وضح لك مشروعية القراءة على المشايخ، وأخذ الألفاظ عنهم بطريق المشافهة، فهو ﷺ إنما قرأ على أبي ليعلّمه طريق التلاوة وترتيلها، وعلى أيّ صفة تكون قراءة القرآن؛ ليكون ذلك سنة في الإقراء والتعليم.

وقد وقع الأمر كذلك فإن الصحابة الآخذين للقرآن عنه ﷺ عَرَضَ بعضهم على بعض، ثم وقع كذلك للتابعين وأتباعهم حتى اتصل الأمر إلينا مسلسلًا متواترًا، فمن ابتدع، واجترأ، وأجتزأ بما تعلّم من الكتب، فقد أساء وخالف، وربما وقع في أمرٍ عظيمٍ وخطرٍ جسيمٍ. والله أسأل العفو والعافية وسلوك سوائ السبيل.

(١) وقد نظم ابن الجزري هذا المعنى بقوله في مقدمته:

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ أَمْرِي بِفِكَهٍ

قال القاري: «والمعنى: ليس بين التجويد وتَرْكِهِ فرقٌ، بمعنى فارق، إلا مداومة امرئ على التكرار، وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الأبرار، لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة، أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار» المنح الفكرية ١٠٧.

(٢) تقدم تخريجه ص ١/٦١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٢٧/٧ مع الفتح، ك: مناقب الأنصار. ب: مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه برقم (٣٨٠٩).

(٤) سورة البينة.

وفي شرح البخاري للبرماوي^(١) في معنى مدارس جبريل النبي ﷺ: أنه معناه تعلم مخارج الحروف، وكيفية النطق بها، وكذا قاله الكرمانى^(٢). وعبارته: «وفائدة درس جبريل تعليم الرسول عليه الصلاة والسلام تجويد لفظه، وتصحيح إخراج الحروف من مخارجها، وليكون سنة في حق الأمة لتجويد التلامذة على الشيوخ قراءتهم» انتهى.

ولا مريّة أنه كما يتعبّد بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده يتعبّد بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراء ومشايخ الإقراء المتصلة بالخصرة النبوية الأفضحية العربية التي لا يجوز مخالفتها، ولا العدول عنها^(٣).

فمن أنف عن الأخذ عن أستاذ يوقفه على حقيقة ذلك، مع تماديه على تحريف ألفاظ القرآن فهو عاص بلا شك، وآثم بلا ريب، إذ صيانته جميع حروف^(٤) القرآن عن التبديل والتحريف واجبة.

(١) محمد بن عبد الدائم بن موسى، أبو عبد الله، شمس الدين، العسقلاني الأصل، البرماوي، ثم القاهري، الشافعي، كان إماماً في الفقه وأصوله وغيرهما، مع التواضع وحسن الخلق، من مؤلفاته: «اللامع الصبيح على الجامع الصحيح»، (ت: ٨٣١ هـ). انظر: الضوء اللامع ٧/٢٨٠، البدر الطالع ٢/١٨١، الفهرس الشامل للتراث (الحديث) ٢/١٣٣٠.

والبرماوي: منسوب إلى: «برمة»، بليدة ذات أسواق في الغربية من الديار المصرية. معجم البلدان ١/٤٠٣.

(٢) في شرحه على صحيح البخاري ١/٥١.

(٣) انظر: النشر ١/٢١٠.

(٤) سقط «حروف» من: ش، ح.

لا يُقال: إنَّ وجوبَ التجويدِ على القارئِ مقصورٌ على ما يلزمُ المكلَّفَ قراءتهُ في (١) المفروضاتِ، لأنَّنا نقول: لا رُخصةَ في تغييرِ لفظٍ منه، وقد قال الله تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ خصوصاً، ولأُمَّتهِ عموماً: ﴿وَرَيْلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤].

فلم يقتصِرْ سبحانه على الأمرِ بالفعلِ حتى أكَّده بالمصدرِ اهتماماً / ، به وتعظيماً له؛ ليكون عوناً على تدبُّر القرآنِ وتفهمِهِ، وكذلك كان ﷺ يفعلُ كما نعتتْ أم سلمةُ قراءتهُ ﷺ فقالتُ: «قراءةٌ مفسَّرةٌ حرفاً حرفاً» رواه الترمذي (٢).

(١) في المطبوعة: «من».

(٢) في سننه ٤٣/٥ ك: أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ برقم (٢٩٢٣)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب».

هكذا صححه الترمذي بينما في إسناده يعلى بن مَمْلَك - بوزن جعفر - المكي، قال عنه النسائي: «ليس بذاك المشهور» ولم يرو عنه سوى عبد الله بن أبي مليكة فهو مجهول العين إذاً، وذكره ابن حبان في ثقافته بناءً على مذهبه في توثيق المجاهيل، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١٠٩١) برقم (٧٩٠٤) «مقبول»، وانظر: التهذيب ١١/٤٠٥ برقم (٧٨٥).

وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي: (٣٣٢) برقم (٢٩٢٣)، وانظر لمزيد تخريجه: التعليق (٣) للدكتور/ بشار عواد محقق الترمذي والتعليق (٣) على الحديث ذي الرقم (٢٦٥٢٦) من مسند الإمام أحمد ٦/٢٩٤ بتحقيق: شعيب الأرنؤوط ومن معه وضعفوا إسناده لجهالة يعلى بن مَمْلَك.

وقالت عائشة^(١): «كان ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها».

قال البراء^(٢): «كان ﷺ يقرأ في العشاء: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾^(٣) فما سمعت أحداً^(٤) أحسن صوتاً أو قراءةً منه» متفق عليه^(٥).

وقد كانت قراءته عليه السلام ترتيلاً^(٦) لا هذلاً ولا عجلة بل قراءة مفسرة حرفاً حرفاً، وكان يُقَطِّع قراءته آية آية، ويمدُّ عند حروف المدِّ، وكان يتغنَّى بقراءته، ويرجعُّ صوته بها أحياناً.

(١) رواه مسلم في صحيحه (٥٠٧/١) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز النافلة قائماً وقاعداً...، برقم (٧٣٣) لكنّه من حديث حفصة رضي الله عنها قريباً منه، ولفظه: «... وكان يقرأ بالسورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها» ورواه أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها لكن بدون هذه الجملة.

(٢) ابن عازب بن الحارث، أبو عمارة - ويقال غير ذلك - الأنصاري، الأوسي، له ولأبيه صحبة، وكان ممن استصغر يوم بدر، (ت: ٧٢هـ). انظر: الاستيعاب ١/١٥٥، الإصابة ١/٢٧٨.

(٣) سورة التين.

(٤) سقط «أحداً» من: ش، ح.

(٥) رواه البخاري في صحيحه ٢/٢٥١ مع الفتح، ك: الأذان، ب: القراءة في العشاء، برقم: (٧٦٩). ومسلم في صحيحه ١/٣٣٩ ك: الصلاة، ب: القراءة في العشاء، برقم (٤٦٤).

(٦) س، ن: «ترسلاً».

وقد رُوينا عن ابن مسعودٍ موقوفاً^(١): «جَوِّدُوا الْقُرْآنَ وَزَيَّنُوهُ بِأَحْسَنِ الْأَصْوَاتِ وَأَعْرَبُوهُ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَاللَّهُ يَحِبُّ أَنْ يُعْرَبَ (٢) بِهِ».

وفي صحيح ابن خزيمة^(٣) من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنَ كَمَا أُنزِلَ».

وقد كان عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ ممَّن أُعْطِيَ فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ وَتَحْقِيقِهِ وَتَرْتِيلِهِ كَمَا أُنزِلَ حَظًّا عَظِيمًا.

(١) أخرجه ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١/ ٢١٠ بإسناده، لكنّه ضعيف؛ في إسناده جويبر وهو ضعيف جداً كما في التقريب ص ٢٠٥ برقم (٩٤٤).

وأيضاً الضحاك لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما فكيف من ابن مسعود رضي الله عنه؟! انظر: جامع التحصيل ١٩٩-٢٠٠.

والمشهور عن ابن مسعود رضي الله عنه «جَرِّدُوا الْقُرْآنَ...»، وهو مخرّج عند ابن أبي داود في المصاحف ٢/ ٤٧٢ برقم (٤٢١-٤٢٨) وفي المصنف لابن أبي شيبة ٣/ ٥٧٠ برقم (٨٦٢٥، ٨٦٢٧)، وفي فضائل القرآن لأبي عبيد ٢/ ٢٣٠، برقم (٨٩٥)، عن ابن مسعود موقوفاً، وأبو الزعراء الراوي عن ابن مسعود من كبار التابعين وثقه غير واحد، كما سيأتي، فعلى هذا رجاله ثقات، وإسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٣٥٣ برقم (٩٧٥٣)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٥٨: «ورجاله رجال الصحيح غير أبي الزعراء وقد وثقه ابن حبان، وقال البخاري وغيره: لا يتابع في حديثه»، وقال ابن سعد في الطبقات: وكان ثقة وله أحاديث، وقال العجلي: ثقة من كبار التابعين. انظر: التهذيب لابن حجر ٦/ ٦١ برقم (١١٩).

(٢) س، ن: «يقرب».

(٣) لم نقف عليه في مطبوعة ابن خزيمة وأورده السيوطي في الجامع الصغير (١/ ٧٦) وضعفه، وانظر: ضعيف الجامع الصغير (٢٤٧-٢٤٨).

وابن خزيمة هو: محمد بن إسحاق، أبو بكر، السلمي، المحدث، (ت ٣١٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٥.

والشاهدُ لذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١): «من أحبَّ أن يَسْمَعَ القرآنَ غَضًّا كما أُنزِلَ فَلْيَسْمَعْ قراءةَ ابنِ أمِّ عبدٍ» يعني ابنَ مسعود.
وفي البخاري ^(٢): «لَمَّا قرأ بكى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»
وقال أبو عثمان النَّهْدي ^(٣): «صَلَّى بنا ابنُ مسعودِ المغربَ، فقرأَ

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٣٧١ برقم (٢٦٥) والطبراني في الكبير ٩/ ٦٧-٧٢ برقم (٨٤١٤-٨٤٢٥)، وأبو يعلى في المسند ١/ ٢٦ برقم (١٦، ١٧)، وابن ماجه في السنن ١/ ٤٩ المقدمة منه ب: فضل عبد الله بن مسعود برقم (١٣٨)، والحاكم في المستدرک ٣/ ٣١٨ ك: معرفة الصحابة، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وأقره الذهبي وصحح الهيثمي بعض أسانيد الطبراني وأحمد وأبي يعلى في مجمع الزوائد ٩/ ٢٨٧، ٢٨٨.

وصححه الشيخ الألباني في صحيح ابن ماجه ١/ ٦٣، برقم (١١٤)، وفي السلسلة الصحيحة برقم (٢٣٠١).

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٩/ ٩٤ مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: قول المقرئ للقارئ: حسبك، برقم (٥٠٥٠)، قلت: كذا هو عند مسلم في صحيحه ١/ ٥٥١ ك: «صلاة المسافرین وقصرها»، ب: «فضل استماع القرآن وطلب القراءة من حافظ للاستماع...»، برقم (٨٠٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ١/ ٣٥٨ ك: الصلاة، ب: من رأى التخفيف فيها أي في المغرب، برقم (٨١٥) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٩١ ك: الصلاة، ب: قدر القراءة في المغرب، وليس عندهما قوله: «وَلَوِ دِدْتُ أَنَّهُ قرأ... إلى آخره». رجاله ثقات كلهم سوى النزال بن عمّار البصري لم يوثقه إلا ابن حبان بذكره في الثقات له، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٩٩٨) برقم (٧١٥٦): «مقبول أرسله عن ابن عباس رضي الله عنهما» وانظر: التهذيب له ١٠/ ٤٢٤ برقم (٧٢٤).

وأبو عثمان النَّهْدي وهو: عبد الرحمن بن ملّ -بتشديد اللام، والميم مثلثة- ابن عمرو، أبو عثمان، النَّهْدي، البصري، مشهور بكنيته، مخضرم مُعَمَّر، ثقة ثبت عابد، (ت: ٩٥هـ)، وقيل بعدها. انظر: تهذيب الكمال ١٧/ ٤٢٤، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٧٥.

بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَلَوِدِدْتُ أَنَّهُ قَرَأَ بِسُورَةِ (١) الْبَقْرَةِ مِنْ حُسْنِ صَوْتِهِ وَتَرْتِيلِهِ».

ومن العجيب ما حكاه في «النشر»^(٢) عن الشيخ تقي الدين الصائغ -قال: وكان أستاذاً في التجويد- أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وكررها، فنزل طائرٌ على رأسه يستمع قراءته حتى أكملها فنظر وا إليه، فإذا هو هُدْهَدٌ». وعند مؤلف «المبهج» أنه أسلم جماعةً من اليهود والنصارى من سماع قراءته^(٣). وأجلُّ مَنْ عَلَّمْتُهُ بَلَّغَ الغَايَةَ فِي ذلك قاضي القضاة الإمام العلامة ناصر الدين الإخميمي^(٤) الحنفي، فإنه انفرد بما جمعه من النعمات الفائقة، والألحان الرائقة، والعلم بتحقيق التجويد والإتقان والمعرفة التامة باختلاف القراءات ووجوهها الحسان.

= والنّهدي: بفتح النون، وسكون الهاء، والذال المهملة، نسبة إلى «بني نَهْدٍ»، وهو: نَهْدُ ابن زيد بن سُود بن أسلم بن الحاف بن قضاة. الأنساب ٥٤١/٥.

(١) لفظ «بسورة» زيادة من: س، د، ب، ن، غ، وهو موافق لتهذيب الكمال ٣٣٨/٢٩.

(٢) انظر: النشر (١/٢١٣)، وفيه: «بلغنا...».

(٣) انظر: النشر ١/٢١٣.

(٤) محمد بن أحمد بن محمد، أبو الخير، الأنصاري الخزرجي، الإخميمي الأصل، ثم

القاهري، ويعرف «بابن الإخميمي»، كان يقرأ بالسبع، (ت: ٩٠٢هـ). انظر: الضوء

اللامع (٧/٥١)، بدائع الزهور (٣/٣٦٨).

والإخميمي: نسبة إلى «إخميم» بكسر الألف، وسكون الخاء، وكسر الميم، وسكون

الياء، بلدة بصعيد مصر. انظر: معجم البلدان ١/١٢٣.

ولله دُرٌّ قاضي طيبة وإمام مسجدها صلاح الدين بن صالح^(١) مِنْ عَلَامٍ،
 أَقْرَبَ بِحُسْنِ أَدَائِهِ كُلِّ خَطِيبٍ وَإِمَامٍ، إِذَا غَرَّدَ طَائِرٌ فَصَاحَتِهِ فِي رَوْضَةِ الْقُدْسِ
 عَلَى فَنِّ مِحْرَابِ الْأُنْسِ، دَمَعَتْ لِقِرَاءَتِهِ الْعَيُونَ الْجَوَامِدُ، وَخَشَعَتْ لَهَا
 الْقُلُوبُ الَّتِي تَحْكِي الْجَلَامِدَ^(٢)، فَسَبْحَانَ مَنْ جَادَ عَلَى مَنْ شَاءَ بِنِعْمَةِ
 النِّعْمَةِ، فَإِذَا انْصَافَ إِلَى إِتْقَانِ مَعْرِفَةِ الْمَخَارِجِ وَصِفَاتِهَا حُسْنُ الصَّوْتِ،
 وَجُودَةُ الْفَكِّ، وَذَرَابَةُ^(٣) اللِّسَانِ، وَصِحَّةُ الْأَسْنَانِ، كَانَ غَايَةً فِي الْإِحْسَانِ.
 / وَلَا يَخْفَى أَنَّ النُّفُوسَ لَهَا حِظٌّ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ، فَإِذَا تَلَيْتَ الْفَاطُ
 الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ بِالْأَصْوَاتِ الطَّيْبَةِ - مَعَ مَرَاعَةِ قَوَائِنِ التَّرْتِيلِ - عَلَى الْأَسْمَاعِ
 تَلَقَّتْهَا الْقُلُوبُ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهَا النُّفُوسُ، وَرَبَّمَا أَتَمَرَ ذَلِكَ تَدَبُّرَ آيَاتِهِ، وَالتَّفَكُّرَ فِي
 غَوَامِضِهِ، وَالتَّبَحُّرَ فِي مَقَاصِدِهِ، فَيَحْضُلُ لَهُ حِينْتِذِ الْاِمْتِثَالِ لِأَوَامِرِهِ، وَالانْتِهَاءُ
 عَنِ مَنَاهِيهِ، وَالرَّغْبَةُ فِي وَعْدِهِ، وَالرَّهْبَةُ مِنْ وَعِيدِهِ، وَالطَّمَعُ فِي تَرْغِيْبِهِ.
 وَهَذِهِ فَائِدَةٌ مَشْرُوعِيَّةٌ الْإِنْصَاتِ إِلَى التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَسَقُوطِ
 السُّورَةِ عَنِ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّةِ^(٤).

[١/٥٧]

(١) لعله: محمد بن صالح، صلاح الدين، المولود (٨٤١هـ)، دخل القاهرة وخطب
 بالجامع الأزهر وأم بالملك، وخطب بالأقصى وأم به، واستقلَّ بقضاء المدينة. انظر:
 الضوء اللامع ١٠٣/٩.

(٢) أي: تشابه الصخور في قسوتها.

(٣) ما أبتناه من د، س، وهو كذلك في المطبوعة، وفي ش، ح: «داربة»، وفي ف، ر، ن
 «درابة». وذرابة اللسان هنا: فصاحته.

(٤) هذا مذهب المالكية، قال في شرح الدردير: «إنصات مقتدٍ لقراءة إمامه في صلاة
 جهرية». انظر: حاشية الدسوقي على الدردير ١/٣٩٦.

ومن ثمَّ طُلِبَ تحسِينُ الصوتِ بالقراءةِ مع إقامةِ رسومِ تجويدِها والوقوفِ مع مرسومِ تحديدها.

وقد كَثُرَ في القرآنِ خَتَمُ الفواصلِ بحروفِ المدِّ واللينِ وإلحاقِ النونِ. قيل: وحكمته وجودُ التمكنِ من التطريبِ بذلك، كما قاله بعضهم^(١). وللناسِ في هذه المسألةِ قديماً وحديثاً خلافٌ طويلٌ، وكلُّ رأى رأياً بحسبِ ما فهمه من المرَوِيِّ في ذلك، وأدَّى إليه اجتهاده، وقد أوَمَّأتُ لشيءٍ من ذلك في كتابي «المنح المحمدية»^(٢) على صاحبها أفضلُ الصلاةِ والسلامِ.

وأشير هنا إلى بُدَّةٍ من ذلك تُكشِفُ عمَّا هنالك، فأقول وبالله أستعين: رُوينا عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لم يأذنِ اللهُ لشيءٍ^(٣) ما أذنَ لِنبيِّ ﷺ أن يتغنَّى بالقرآن».

وعنه أيضاً مرفوعاً: «ما أذنَ اللهُ لِنبيِّ^(٤) ما أذنَ للنبيِّ^(٥) ﷺ أن يتغنَّى بالقرآن».

(١) قوله: «كما قاله بعضهم» سقط من: ش، ح.

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٣/ ٣٦٣-٣٦٥.

(٣) ف: «النبي».

(٤) ح، د، المطبوعة: «لشيء».

وفي الفتح (٦٨/٩): «لنبي» كذا لهم بنون وموحدة وعند الإسماعيلي «لشيء» بشين معجمة وكذا عند مسلم من جميع طرقه...»، وهو عند مسلم في صحيحه ١/ ٥٤٥-٥٤٦ ك: صلاة المسافرين. ب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، برقم (٧٩٢).

(٥) ح: «لنبي».

قال سفيان^(١): «تفسيره يُستغنى به». رواهما البخاري^(٢).
وفي رواية له^(٣): «من لم يتغنَّ بالقرآنِ فليس منّا». وهو في «السُّنن»^(٤) من حديثِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ وغيره.

(١) ذكره البخاري في صحيحه ٦٨/٩ مع الفتح.

وسفيان هو: ابن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد، الهلالي، الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، (ت: ١٩٨ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١١/١٧٧، سير أعلام النبلاء ٨/٤٥٤.

(٢) ح: «الشيخان»، والمثبت أولى لقوله: «وفي رواية له»، يعني البخاري.

والحديث رواه البخاري في صحيحه ٦٨/٩ مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: «من لم يتغنَّ بالقرآن..» برقم: (٥٠٢٣) بلفظ لم يأذن وفي رواية أخرى برقم (٥٠٢٤) «ما أذن... وفي الروايتين بزيادة «أن» أي: «أن يتغنَّى بالقرآن»، وكذا مسلم في صحيحه ١/٥٤٥-٥٤٦، كما تقدم وسيأتي عند المصنف.

(٣) في صحيحه ١٣/٥٠١ مع الفتح ك: التوحيد، ب: قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ...﴾ برقم (٧٥٢٧)، لفظه: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن وزاد غيره يجهر به» بتقديم وتأخير عما ذكره المصنف وعزاه الحافظ في الفتح ٦٨/٩ أنه أورده البخاري في الأحكام ولم نغف عليه في الأحكام فيما بحثنا، وإنما هو في كتاب التوحيد منه، -والله أعلم- ومما يؤكد أنه سبق قلم من الحافظ ابن حجر أن المزي لم يعزه في تحفة الأشراف ١١/٣٧ إلا لكتاب التوحيد من صحيح البخاري.

(٤) أبو داود في سننه ٢/١٠٥-١٠٦ ك: الصلاة، ب: استحباب الترتيل في القراءة، برقم (١٤٦٨-١٤٧٣)، والنسائي في سننه ٢/١٨٠ ك: الافتتاح، ب: تزيين القرآن بالصوت، برقم (١٠١٧، ١٠١٨)، وابن ماجه في سننه ١/٤٢٤ ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: في حسن الصوت بالقرآن، برقم (١٣٤٠)، مع قصة فيه، وزيادة في أوله، ونص ما يتعلق بحديثنا «تغنوا به فمن لم يتغنَّ به فليس منّا» لكن إسناد ابن ماجه ضعيف، فيه أبو رافع إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري ضعيف الحفظ كما في التقريب ص ١٣٩ برقم (٤٤٦).

قال في «فتح الباري»^(١): «وقوله في الحديث الأول: «لشيء» هو بشين معجمة عند الإسماعيلي^(٢) ومسلم^(٣) من جميع طرقه، ولغير الإسماعيلي: «لنبي» بنونٍ وموحدة.

وقوله: «ما أذنَ لنبي» كذا للأكثر، وعند أبي ذر: «للنبي» بزيادة اللام، فإن كانت محفوظةً فهي للجنس، ووهم من ظنّها للعهد، وتوهم أن المراد نبينا ﷺ.

وقوله: «أذنَ» أي: استمع، وهو بفتحةٍ ثم كسرةٍ في الماضي، وكذا في المضارع^(٤)، يشترك بين الإطلاق والاستماع. تقول: أذنتُ أذنً بالمد، فإن أردتَ الإطلاقَ فالمصدرُ بكسرةٍ ثم سكونٍ، وإن أردتَ الاستماعَ فالمصدرُ بفتحتين.

= والحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى-، كما تقدّم قريباً، وأورده الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٤٠٤-٤٠٥ وقال: «صحيح» وصححه ابن حبان في صحيحه ٣/٢٥ برقم (٧٤٩).

(١) فتح الباري ٩/٦٨. والحديث تقدم تخريجه في ٢/٤٣٣.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو بكر، الجرجاني، الشافعي، الإمام الحافظ المحدث الفقيه، من مؤلفاته: «المستخرج على الصحيحين»، «المعجم»، (ت: ٣٧١هـ). انظر: تاريخ جرجان ١٠٨، سير أعلام النبلاء ١٦/٢٩٢، طبقات الشافعية الكبرى ٧/٣.

(٣) تقدم تخريجه في ٢/٤٣٣.

(٤) هذا سهو منه؛ لأن ضبط عينه في المضارع بالفتح كما نصت عليه المعاجم.

قال القرطبي^(١): «أصل الأذن - بفتحيتين - أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه.

وهذا المعنى في حق الله تعالى لا يراد به ظاهره، وإنما هو على سبيل التوسّع على ما جرى به عُرْفُ التَّخاطُبِ، والمرادُ به في حق الله تعالى إكرامِ القارئ، وإجزالِ ثوابه، لأن ذلك ثمرةُ الإصغاء»^(٢).

وفي رواية مسلم^(٣) عن أبي / سَلَمَةَ^(٤) في هذا الحديث: «ما أذنَ لنبِي كَأَذْنِهِ» بفتحيتين.

[٥٧/ب]

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤٢١/٢.

والقُرْطُبِيُّ هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس، الأنصاري، القُرْطُبِيُّ، نزيل الإسكندرية، المالكي، الفقيه، المُحدِّث، من مؤلفاته: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، «مختصر الصحيحين»، (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: الوافي بالوفيات ٧/٢٦٤، نفع الطيب ٢/٦١٥. وهو منسوب إلى: «قُرْطُبَةَ»: بلدة كبيرة من بلاد المغرب من الأندلس. الأنساب (٤/٤٧٢).

(٢) الواجب إبقاء لفظ النصّ على ظاهره اللائق بالله تعالى، والأذن كما فسّره به الأئمة هو الاستماع، ولا محذور في أن يجتمع للقارئ استماعُ الله لقراءته وثمره ذلك من الإكرام وإجزال الثواب له، فلا حاجة إلى التأويل وتشقيق الألفاظ. انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ١/٣٣٠، شرح السنة للبلغوي ٤/٤٨٤-٤٨٥، فضائل القرآن لابن كثير: ٨٩-٩٠.

(٣) في صحيحه ١/٥٤٦ ك: صلاة المسافرين... ب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، برقم (٢٣٤)، وكأذنه: هو بفتح الهمزة والذال وهو مصدر أذن يأذن أذناً كَفَرَحَ فَرَحاً.

(٤) عبد الله بن عبد الأسد بن هلال، القرشي، المخزومي، من السابقين الأولين إلى الإسلام، وأخو النبي ﷺ من الرضاعة وابن عمته، مشهور بكنيته، ومناقبه كثيرة، (ت: ٤ هـ). انظر: الاستيعاب ٣/٩٣٩، الإصابة ٤/١٥٢.

ومثله عند أحمد^(١)، وابن ماجه^(٢)، والحاكم^(٣)، وصحَّحه، مِنْ حديث فضالة بن عبيد: «لله أشدُّ أذناً إلى الرجل الحسنِ الصوتِ بالقرآنِ من صاحبِ القِيَنَةِ إلى قِيَنَتِهِ».

وقال ابن الجوزي^(٤): «اختلفوا في قوله: «يَتَغَنَّي» على أربعة أقوال: أحدها: تحسين الصوت. والثاني: الاستغناء. والثالث: التحزين. قاله الشافعي. والرابع: التشاغلُ به. تقول العربُ: «تَغَنَّى بالمكانِ: أقام به». وقال الحافظُ ابنُ حجر: «وفيه قولٌ آخرُ حكاه ابن الأنباري في الزاهر^(٥)».

(١) في مسنده ٢/ ٤٥٠ برقم (٩٨٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وكذا في مواضع ٢/ ٢٧١، ٢٨٥ من غير اللفظ المذكور من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في ١/ ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩ من المسند وحسن إسناده محققو المسند وصححو الحديث انظر: المسند بتحقيقهم ١٥/ ٥٠٠ برقم (٩٨٠٥).

(٢) في سننه ١/ ٤٢٥ ك: إقامة الصلاة.. ب: في حسن الصوت بالقرآن، برقم (٣٤٠)، وفي مصباح الزجاجة للبوصيري ١/ ٤٣٦ «هذا إسناد حسن...»

(٣) في المستدرک ١/ ٥٧١ ك: فضائل القرآن وصححه على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي في تلخيصه بالانقطاع والحديث صحيح كما تقدم.

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ٣٦٨-٣٦٩.

وذكره عنه ابن حجر في فتح الباري ٩/ ٧٠.

وابن الجوزي هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد، جمال الدين، أبو الفرج، القرشي، البكري، البغدادي، الحنبلي، الحافظ، المفسر، الواعظ، من مؤلفاته: «زاد المسير في علم التفسير»، «الموضوعات»، (ت: ٥٩٧هـ). انظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٦٥، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩.

(٥) عرض ابن الأنباري في «الزاهر» لهذا الحديث، ولم نجد فيه هذا القول (الزاهر: ٢/ ٥)، وانظر: الفتح ٩/ ٧.

قال: «المرادُ به التلذُّذُ والاستحلاء له، كما يُلْتَذُّ أهل الطَّرَبِ بالغِنَاءِ، فأطلق عليه تَغْنِيًّا» من حيث إنه يُفَعَّلُ عنده ما يُفَعَّلُ عند الغِنَاءِ. وفيه قولٌ آخرٌ: وهو أنه يجعله هَجِيرَاهُ^(١)، كما يجعلُ المسافرُ هَجِيرَاهُ الغِنَاءِ.

قال ابنُ الأعرابي^(٢): «كانت العربُ إذا رَكبت الإبلَ تتغنى، وإذا جَلَسَتْ في أفنيئها تتغنى، فلَمَّا نَزَلَ القرآنُ أَحَبَّ ﷺ أن يكونَ هَجِيرَاهُم القرآنَ مكانَ التَّغْنِي».

قال في «فتح الباري»^(٣): «وأما الذي نقله ابنُ الجوزيِّ عن الشافعيِّ فلم أره عنه صريحاً في تفسير الخبر، إنما قال في «مختصر المزني»^(٤): وأحبُّ أن يُقرأَ حَدرًا وَتَحزِينًا انتهى.

(١) أي: عاداته وشأنه.

(٢) نقله ابن حجر في فتح الباري ٧٠/٩.

وابن الأعرابي هو: محمد بن زياد، أبو عبد الله، الهاشمي مولاهم، الأحول، النسابة، إمام اللغة، وكان راوية لأشعار القبائل، زاهداً، صاحب سُنَّة، من مؤلفاته: «تاريخ القبائل»، «الألفاظ»، (ت: ٢٣١هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/١٢٨، سير أعلام النبلاء ٦٨٧/١٠.

(٣) ٧٠/٩.

(٤) مختصر المزني ٤٠٨.

والمزنيُّ هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم، المصري، تلميذ الإمام الشافعي، الإمام الفقيه، صاحب «المختصر» المشهور، (ت: ٢٦٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٢، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٩٣. وهو منسوب إلى قبيلة «مُرَيْنة» المشهورة. وانظر: الأنساب ٥/٢٧٧.

قال أهل اللغة: حَدَرْتُ القراءة أدرجتها ولم أَمْطَّطها، وقرأ فلانٌ تَحْزِيناً، إذ رَقَّقَ صوته وصَيَّرَه كصوتِ الحزين.

وقد روى ابنُ أبي داود^(١) بإسنادٍ حسنٍ عن أبي هريرة: «أنه قرأ سورةً فَحَزَّنَهَا شِبْهَ الرَّثَاءِ».

وذكر الطبري^(٢) عن الشافعي أنه سُئِلَ عن تأويل ابن عِيْنَةَ بالاستغناء فلم يرتضه، وقال: «لو أراد الاستغناء لقال: لم يَسْتَعْنِ، وإنما أراد تحسين الصوت».

قال ابنُ بطَّال^(٣): «وبذلك فسره ابنُ أبي مُلَيْكَةَ^(٤)، وعبدُ الله بنُ المبارك، والنَّضْر بنُ شُمَيْل^(٥)».

(١) لم نقف عليه.

(٢) لم نجده في تهذيب الآثار مسانيد عمر وعلي وابن عباس، وهو في فتح الباري (٧٠ / ٩)، وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠ / ٢٦٠).

(٣) شرح صحيح البخاري (١٠ / ٢٦٠).

(٤) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ - واسمه زهير - أبو بكر وأبو محمد، القرشي، التيمي، المكي، القاضي، المؤذن، كان مفتياً ثقة فقيهاً، أدرك ثلاثين من الصحابة، (ت: ٥١٧ هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٥ / ٢٥٦)، سير أعلام النبلاء (٨٨ / ٥).

(٥) ابن خَرَشَةَ، أبو الحسن، المازني، البصري، نزيل مرو وعالمها، النحوي اللغوي الأديب، ثقة صاحب سنة، من مؤلفاته: «غريب الحديث»، «السَّلاح»، (ت: ٢٠٤ هـ). انظر: معجم الأدباء (١٩ / ٢٣٨)، سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٢٨).

ويؤيده رواية عبد الأعلى عن مَعْمَرٍ عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ: «ما أذنَ لنبِيِّ في الترتُّم بالقرآن» أخرجه الطبري^(١).
وعنده^(٢) في رواية عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ: «ما أذنَ لنبِيِّ حسنِ الصوتِ».

وهذا اللفظُ عند مسلم^(٣) من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة.

(١) كذا عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح (٧١ / ٩) في شرح حديث (٥٠٢٤)، ولم أقف عليه عند الطبري.

(٢) كذا ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٧٠ / ٩) نقلاً عنه.

(٣) في صحيحه (٥٤٥ / ١) ك: صلاة المسافرين، ب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، برقم (٢٣٣) من كتاب صلاة المسافرين.

وعند أبي داود^(١) والطحاوي^(٢) من رواية عمرو بن دينار، عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «حَسَنَ التَّرْتِمِ بِالْقُرْآنِ».

(١) هكذا في النسخ: «عند أبي داود»، ولم نقف عليه عنده في سننه، وإنما عنده بلفظ آخر مختلف عنه في ١٠٦/٢-١٠٧، برقم (١٤٧٣)، والنص المذكور سيذكر المصنف أنه نقله من الفتح ٧١/٩، إلا أنه جاء عنده: «وعند ابن أبي داود والطحاوي...»، ولم نقف عليه في المصاحف المطبوع منه ولا عند الطحاوي بهذا اللفظ، وإنما ذكره ابن بطل في شرحه للبخاري ١٠/٢٦٠، وعزاه للطبري، وقال: «واحتج الطبري لهذا القول، وقال: والدليل على أن معنى الحديث تحسين الصوت... ما روى سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة... فذكره به، وقال: وهذا الحديث أبين البيان أن ذلك كما قلنا...»، وقد أشار المصنف إلى ذلك، وذكره المنذري أيضاً في الترغيب ١٥٣/٢، فقال: «وروى ابن جرير الطبري هذا الحديث بإسناد صحيح...»، وكذا أورده ابن القيم في زاد المعاد ١/٤٨٦، من طريق سفيان به، وقال: «واللفظ لابن جرير...»، وانظر لمزيد ألفاظ الحديث وطرقه فضائل القرآن للحافظ ابن كثير: ٨٩-٩٤.

(٢) لم يذكره في شرح مشكل الآثار (٣/٣٤٦-٣٥٤) في باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله ﷺ من قوله: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنّى بالقرآن»، وفي باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله ﷺ ليس منا من لم يتغن بالقرآن» برقم (١٣٠٢-١٣١٠) وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح (٧١/٩) له ولم نقف عليه فيما بحثنا.

والطحاوي هو: أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر، الأزدي، المصري، الطحاوي، الحنفي، محدث الديار المصرية وفقهها، ثقة ثبت، من مؤلفاته: «شرح معاني الآثار»، «أحكام القرآن»، (ت: ٣٢١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٧)، الجواهر المضية (١/٢٧١). والطحاوي: بفتح الطاء والحاء المهملتين: نسبة إلى «طحا» قرية بأسفل مصر من الصعيد. الأنساب (٤/٥٢).

قال الطبري^(١): «والترثم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ وطربه».

قال: «ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى».

وأخرج ابن ماجه^(٢)، وصححه ابن حبان^(٣)، والحاكم^(٤)، من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «لله أشدُّ أذنًا - أي: استماعاً - للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة»، والقينة: المغنية.

[٥٨/أ]

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠ / ٢٦١)، وفتح الباري (٩ / ٧١).

(٢) في سننه (١ / ٤٢٥) ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: في حسن الصوت بالقرآن، برقم (١٣٤٠)، وفيه «يجهر به - أي بالقرآن - من صاحب القينة إلى قينته».

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ٤٣٦): «هذا إسناد حسن لقصور درجة ميسرة مولى فضالة وراشد بن سعيد عن درجة أهل الحفظ والضبط»، وانظر تخريج الآتي.

(٣) في صحيحه كما في الإحسان (٣ / ٣١) ك: الرقائق، ب: قراءة القرآن، برقم (٧٥٤)، وكذا أخرجه أحمد في مسنده (٦ / ١٩، ٢٠) والطبراني في الكبير (١٨ / ٣٠١) برقم (٧٧٢)، والبخاري في تاريخه الكبير (٧ / ١٢٤) والبيهقي في سننه (١٠ / ٢٣٠) وسيأتي تخريجه المستدرك.

(٤) في المستدرك (١ / ٥٧٠-٥٧١) ك: فضائل القرآن، وصححه على شرط الشيخين، إلا أنه أسقط من الإسناد ميسرة مولى فضالة بن عبيد رضي الله عنه، ولذلك تعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «بل هو منقطع»، وانظر: حاشية ٢، ٣.

وقال عُمَرُ بْنُ شُبَّةَ^(١): ذَكَرْتُ لِأَبِي عَاصِمِ النَّبِيلِ^(٢) تَفْسِيرَ ابْنِ عُيَيْنَةَ فَقَالَ: «لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا، حَدَّثَنِي^(٣) ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، قَالَ: «كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَغَنَّى يَعْنِي حِينَ يَقْرَأُ يُبَكِّي^(٤) وَيُبْكِي».

وعن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ دَاوُدَ كَانَ يَقْرَأُ الزُّبُورَ بِسَبْعِينَ لِحْنًا، وَيَقْرَأُ قِرَاءَةً يَطْرُبُ مِنْهَا الْمَحْمُومَ^(٥)، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَكِّي نَفْسَهُ لَمْ تَبَقْ دَابَّةٌ فِي بَرٍّ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا أَنْصَتَتْ لَهُ وَاسْتَمَعَتْ وَبَكَتْ.

وبالجملة^(٦) فليس ما فَسَّرَهُ بِهِ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِمَدْفُوعٍ، وَإِنْ كَانَتْ ظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ تُرَجِّحُ أَنَّ الْمُرَادَ تَحْسِينُ الصَّوْتِ.

(١) انظر: شرح ابن بطال (٢٥٩/١٠)، وفيه: «كانت لداود نبي الله معزفة يتغنى عليها، ويبيكي ويبيكي»، وفتح الباري (٧١/٩).

وابن شُبَّةَ هو: عمر بن شُبَّةَ - واسمه: زيد - ابن عبدة، أبو زيد، النميري، البصري، النحوي، الحافظ، نزيل بغداد، ثقة، وكان صاحب معرفة بأيام الناس، من مؤلفاته: «تاريخ المدينة»، (ت: ٢٦٢هـ). انظر: تاريخ بغداد (٢٠٨/١١)، سير أعلام النبلاء (٣٦٩/١٢).

وشبَّة: لقب أبيه زيد، وذكر هو أن أباه لُقِّبَ بذلك، لأن أمه كانت ترقصه وتقول:

يا بأبي وشبَّاً وعاش حتى دبَّاً

انظر: كشف النقاب (٢٨٤/١)، نزهة الألباب (٣٩٥/١).

(٢) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدِ بْنِ الصَّحَّاحِ، الشَّيْبَانِيُّ، البَصْرِيُّ، الإمام الحافظ المحدث، ثقة، (ت: ٢١٢هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٨١/١٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٠/٩).

(٣) أورده الحافظ ابن حجر في الفتح (٧١/٩) وعزاه إلى عمر بن شبة، والأثر من الإسرائيليات والإسناد منقطع.

(٤) كذا في ح، وسائر النسخ: «ويبيكي».

(٥) المحموم: من أصابته الحممة، وهي: الحمى.

(٦) من هنا وما بعده من كلام الحافظ في الفتح (٧١-٧٢).

ويؤيده قوله: «يَجْهَرُ بِهِ».

ويمكن الجَمْعُ بين أكثرِ التَّأويلاتِ المذكورة: وهو أَنَّهُ يُحَسِّنُ بِهِ صَوْتَهُ جَاهراً بِهِ، مُتَرْتِماً عَلَى طَرِيقِ التَّحْزُنِ، مُسْتَعْنِياً بِهِ عَنِ الْأَخْبَارِ طَالِباً بِهِ، غِنَى النَّفْسِ، رَاجِياً بِهِ غِنَى الْيَدِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّفُوسَ تَمِيلُ إِلَى سَمَاعِ الْقِرَاءَةِ بِالتَّرْتُّمِ؛ لِأَنَّ لِلتَّطْرِيبِ تَأْثِيراً فِي رِقَةِ الْقَلْبِ، وَإِجْرَاءِ الدَّمُوعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ الرِّقَّةِ، وَإِثَارَةُ الْخَشْيَةِ، وَإِقْبَالِ النَّفُوسِ عَلَى اسْتِمَاعِهِ، وَكَانَ بَيْنَ السَّلَفِ اخْتِلَافٌ فِي جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ.

أَمَّا تَحْسِينُ الصَّوْتِ وَتَقْدِيمُ حَسَنِ الصَّوْتِ عَلَى غَيْرِهِ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ. وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ^(١) عَنِ مَالِكٍ تَحْرِيمَ الْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ، وَحَكَاهُ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ^(٢)، وَابْنُ حَمْدَانَ الْحَنْبَلِيُّ^(٣) عَنِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) لم نقف على قوله، ونقل ابن رشد عن مالك الكراهة. انظر: البيان والتحصيل

٣٢٥/١٨.

(٢) له «جواب في السماع والغناء» (خ) في خزنة الرباط د ١٥٨٨، ولم نقف عليه.

(٣) لعله: عبد الرحمن بن حمدان، زين الدين، العنبتاوي - نسبة إلى عنبتا من

نابلس - الحنبلي، تميز في الفقه، مع الدين والتعفف، من مؤلفاته: «مختصر

الأحكام» للمرداوي، (ت: ٧٨٤هـ). انظر: إنباء الغمر (٢/ ١١٢)، السحب الوابلة

(٢/ ٤٨٧).

وحكى ابن بطّال^(١)، والقاضي عياض^(٢)، والقرطبي^(٣) من المالكية،
والماوردي^(٤)، والبندنجي^(٥)، والغزالي^(٦) من الشافعية، وصاحب «الذخيرة»^(٧)
من الحنفية الكراهة، واختاره أبو يعلى^(٨)، وابن عقيل^(٩) من الحنابلة.

(١) شرح صحيح البخاري له (٢٥٨/١٠).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١٦٠/٣).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤٢١/٢).

(٤) الحاوي (١٩٨/١٧).

(٥) لم نقف على هذا النقل.

والبندنجي هو: محمد بن هبة الله بن ثابت، أبو نصر، الشافعي، نزيل مكة، يعرف
ب«فقيه الحرم»، من كبار أصحاب أبي إسحاق الشيرازي، وكان عابداً كثير التلاوة،
(ت: ٤٩٥هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢٠٧/٤)، سير أعلام النبلاء
(١٩٦/١٩).

والبندنجي: نسبة إلى: «بندنجين»، وهي بلدة قريبة من بغداد، بينهما دون عشرين
فرسخاً. الأنساب (٤٠٢/١).

(٦) إحياء علوم الدين (٤١٣/٢).

(٧) انظر: حاشية ابن عابدين (٤٢١/٦) نقل عن الذخيرة أن الألحان إذا غيرت الكلمة عن
وضعها تفسد الصلاة لأنه منهى عنه.

وصاحب الذخيرة هو: محمود بن أحمد بن عبد العزيز، برهان الدين البخاري، الحنفي،
كان من أعيان الفقهاء، مجتهداً متواضعاً، من مصنفاته: «المحيط البرهاني»، «الذخيرة»،
(ت: ٦١٦هـ). انظر: كشف الظنون (٨٢٣/١)، الفوائد البهية (ص: ٢٠٥).

(٨) انظر: المغني (١٦٧/١٤)، والشرح الكبير (٣٨٠/٢٩).

(٩) لم نقف على هذا النقل.

وابن عقيل هو: علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء، البغدادي، الظفري، شيخ الحنابلة،
الفقيه المتكلم، من مؤلفاته: «كتاب الفنون»، (ت: ٥١٣هـ). انظر: طبقات الحنابلة
(٢٥٩/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٤٣/١٩).

وحكى ابنُ بَطَّالٍ^(١) عن جماعةٍ من الصحابةِ^(٢) والتابعين الجوازَ، وهو المنصوصُ للشافعيِّ، ونقله الطَّحاويُّ عن الحنفيةِ^(٣).
وقال الفورانيُّ^(٤) من الشافعية في «الإبانة»: يجوز بل يُسْتَحَبُّ.
ومحلُّ هذا الخلافِ إذا لم يَخْتَلَّ شيءٌ من الحروفِ عن مَخْرَجِهِ، فلو تَغَيَّرَ قال النووي في «التبيان»^(٥): «أجمعوا على تحريمه»، ولفظه: «أجمع العلماء على استحبابِ تحسينِ الصوتِ بالقرآنِ ما لم يَخْرُجْ عن حدِّ القراءةِ بالتمطيطِ، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه حُرِّمَ». قال^(٦): «وأما القراءةُ بالألحانِ فقد نصَّ الشافعيُّ^(٧) في موضعٍ على كراهيتها».

(١) شرح صحيح البخاري له (٢٦٠/١٠).

(٢) ف: «الصوفية».

(٣) ذكر ذلك ابن بطال في شرح صحيح البخاري ٢٦٠/١٠.

(٤) عبد الرحمن بن أحمد، أبو القاسم المرؤزي، الشافعي، كان إماماً حافظاً للمذهب، من مؤلفاته: «الإبانة»، «العُمد»، (ت: ٤٦١ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٦٤)، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٩/٥. وهو منسوب إلى: «فوران» اسم لبعض أجداده، وقيل: إلى قرية من قرى همدان. انظر: الأنساب ٤/٤٠٥، ومعجم البلدان ٢٧٩/٤.

(٥) التبيان في آداب حملة القرآن ١٠٩-١١٠.

(٦) المصدر السابق: ١١١.

(٧) رواية الربيع بن سليمان الجيزي. انظر: روضة الطالبين ٨/٢٠٥.

وقال في موضع آخر^(١): لا بأس بها، فقال أصحابه^(٢): ليس على اختلاف قولين، بل على اختلاف حالين، فإن لم يَخْرُجْ بالألحانِ عن المنهجِ القويمِ جاز، وإلا حُرْم.

وقال الغزالي^(٣) والبندنجي / ، وصاحب «الذخيرة» من الحنفية: إن لم يَفِرْطَ في التمطيط الذي يُشَوِّشُ النَّظْمَ اسْتَحَبَّ وإلا فلا».

وقال الرافعي^(٤): «إن أفرط في المدّ وفي إشباع الحركاتِ حتى يتولّد من الفتحة ألفٌ، ومن الضمة واوٌ، ومن الكسرة ياءٌ، أو يُدْغَمُ في غير موضعه كِرَّةً، فإن لم يَنْتَه إلى هذا الحدِّ فلا كراهة».

وقال في «زوائد الروضة»^(٥): «والصحيحُ أن الإفراطَ على الوجهِ

(١) الأم ٨/١٣/٤٩.

(٢) روضة الطالبين ٨/٢٠٥.

(٣) إحياء علوم الدين ١/٣٧٠، الوسيط ٧/٣٥٢.

(٤) لم نقف عليه.

والرافعي هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم، القزويني، الشافعي، كان من العلماء العاملين، قال ابن الصلاح: «أظن أنني لم أر في بلاد العجم مثله»، من مؤلفاته: «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين»، (ت: ٦٢٣ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٨/٢٨١).

والرافعي: بفتح الراء، وكسر الفاء: نسبة إلى رافع بن خديج الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ، كما حكاه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٤)، وأن ذلك منقول بخطه من كتابه «التدوين».

(٥) روضة الطالبين ٨/٢٠٥.

المذكور حرامٌ يَفْسُقُ به القارئُ، ويَأْتُمُّ المستمعُ؛ لأنه عُدِلَ به عن نهجِهِ القويمِ. قال: «وهذا مرادُ الشافعيِّ بالكراهة».

وأغربَ الرافعيُّ فحكى عن «أَمَالِي السَّرْحَسِيِّ»^(١) أنه لا يَضُرُّ التَمْطِيطُ مطلقاً، وحكاه ابنُ حمدانَ روايةً عن الحنابلةِ. وهذا شذوذٌ لا يُعْرَجُ عليه. والذي تَحَصَّلَ من الأدلة أن حُسْنَ الصوتِ بالقرآنِ مطلوبٌ، فإن لم يكن حسناً فَلْيُحَسِّنْهُ ما استطاع، كما قال ابنُ أبي مُلَيْكَةَ أحدُ رواة الحديثِ، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود^(٢) بإسنادٍ صحيح.

ومن جملةِ تحسينِهِ: أن يُراعِيَ فيه قوانينَ النِّعَمِ فإنَّ الحسْنَ الصوتِ يزدادُ حُسْناً بذلك، وإن خَرَجَ عنها أثر ذلك في حُسْنِهِ، وغيرَ الحَسَنِ ربَّما أنجَبَ بمراعاتِها ما لم يَخْرُجَ عن شرطِ الأداءِ المعتبرِ عند أهل الفنِّ، فإن خرجَ عنها لم يَفِ تحسِينَ الصوتِ بِقُبْحِ الأداءِ.

ولعلَّ هذا مُسْتَنَدٌ مَنْ كَرِهَ القراءةَ بالأَنغامِ، لأنَّ الغالبَ على مَنْ راعَى الأَنغامَ ألا يراعِيَ الأداءِ، فإن وُجِدَ مَنْ يُراعِيهِمَا معاً فلا شكَّ أنه أَرَجَحُ من

(١) روضة الطالبين (٨/ ٢٠٥). والسَّرْحَسِيُّ هو: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، أبو الفرج، الزَّاز، (ت: ٤٩٤هـ). انظر: السير ١٩/ ١٥٤، طبقات الشافعية للسبكي ١٠١/٥.

(٢) في سننه (٢/ ١٠٥-١٠٦) ك: الصلاة، ب: استحباب الترتيل في القراءة، برقم (١٤٧١)، والحديث المشار إليه: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»، وتقدم تخريجه في ص: ٤٣٤. والحديث صحيح، وذكره الألباني في صحيح أبي داود برقم (١٤٧١)، وقال: «حسن صحيح».

غيره؛ لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرم الأداء. انتهى ملخصاً من «فتح الباري»^(١) مع زيادات من غيره.

وقد ابتدع قوم في القراءة أصوات الغناء الجامعة للتطريب الذي لا ينفك عن المد في غير موضعه وزيادته فيه مما لا يُجيزه الأئمة، وغير ذلك مما عمت به البلوى.

قيل: وأول ما غني به من القرآن قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر^(٢):

أما القطة فإنني لست أنعتها نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها
وقال عليه السلام^(٣) في هؤلاء: «مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم»، تاب الله علينا وهدانا.

(١) فتح الباري (٧٠-٧٢).

(٢) ينسب لامرئ القيس، كما في العين (٩٧٠)، وليس في ديوانه، وهو في أمالي القاضي (٢٠٩/٢)، وتاريخ دمشق (١٣٣/٥٧). وفي المصادر «فإني سوف».

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٠٩/٨) من حديث حذيفة برقم (٧٢١٩) وكذا هو في مجمع البحرين (١٢٢/٦)، ك: التفسير، ب: القراءة بلحون العرب، برقم (٣٤٧٨)، وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به بقية» وهو بقية ابن الوليد راوي الحديث وهو مدلس، كذا في إسناده حصين بن مالك الفزاري، ضعيف، قال الحافظ ابن حجر كما في اللسان (٣١٩/٢): «وليس بمعتمد، والخبر منكر». وكذا فيه راوٍ لم يُسم وبقية مدلس كما تقدم، وبهما ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٩/٧). ومن طريق حصين الفزاري أخرجه البيهقي أيضاً في الشعب (٥٤٠/٢) ب: تعظيم القرآن، برقم (٢٦٤٩-٢٦٥٠). والحديث أورده السخاوي في جمال القراءة (٥٢٨/٢) بدون إسناد وبدون عزو لمصدر.

وقد قَسَمَ أهلُ الأداءِ القراءةَ على أربعةِ أقسامٍ: التحقيقِ والحَدْرِ - بالبدالِ المهمله الساكنة -، والتدويرِ والترتيلِ.

فالتحقيقُ: المبالغةُ بالشيءِ على حدِّه من غيرِ زيادةٍ فيه، ولا نُقْصِ منه، وهو عندهم إعطاءُ الحرفِ حَقَّهُ، كإشباعِ المدِّ وتحقيقِ الهمزِ وإتمامِ الحركاتِ وتفكيكِ الحروفِ، وهو بيانها وإخراجُ بعضها من بعضٍ بالسكتِ والترسُّلِ والتُّودةِ، عَرِيًّا عن الإفراطِ كتحرريكِ ساكنٍ وتوليدِ حرفٍ من حركةٍ وغيرِ ذلك ممَّا لا يجوزُ.

والحَدْرُ: إدراجُ القراءةِ، وسُرْعَتُها، وتخفيفُها بالقَصْرِ والبدلِ والإدغامِ الكبيرِ عارياً عن بترِ حروفِ المدِّ وذهابِ / صوتِ الغنَّةِ، واختلاسِ أكثرِ الحركاتِ، وعن التفريطِ إلى غايةٍ لا تصحُّ بها القراءةُ، ولا تُوصَفُ بها التلاوةُ.

والتدويرُ: التوسُّطُ بين المقامينِ، وهو المختارُ.
والترتيلُ: مصدرُ رَتَلْ فلانٌ كلامه: إذا أتبع بعضه بعضاً على مُكثٍ وتَفَهَّمٍ من غيرِ عجلة.

قال المبرِّدُ^(١) في قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]، أصله من قولهم: «ثَغَرْتُ رَتْلًا» - ورتل بكسر العين وفتحها - إذا كان حسنَ التَّنْضِيدِ.

(١) ما نسبته المؤلف للمبرِّد ذكره الأزهرى عند توجيهه قول مجاهد: «بعضه على إثر بعض»، قال: «قلت ذهب به إلى قولهم ثغر رتل إذا كان حسن التنضيد». انظر: تهذيب اللغة (رتل) (١٤/٢٦٨)، وانظر: اللسان (رتل) (١٣٢-١٣٣).

ورتلَّتْ الكلامَ ترتيلاً إذا تمهَّلتَ فيه، ويقال: تُغرُّرْتُ لَ إذا كان بين الشنايا افتراقٌ قليلٌ، فقوله تعالى ﴿ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤]، تأكيدٌ في إيجاب الأمر به وأنه مما لا بدَّ منه للقارئ. وقيل: الترتيلُ مُسْتَحَبٌّ.

ومشروعيته ليست لمجرد التدبُّر؛ فإن العجميَّ الذي لا يفهم معنى القرآن يُشرَعُ له أيضاً لأنه أقربُ إلى الاحترام، وأشدُّ تأثيراً في القلب. وهل الأفضلُ الترتيلُ وقلةُ القراءة أو السرعةُ وكثرتها^(١)، والصحيحُ بل الصوابُ أن الترتيلَ والتدبُّرَ مع قلةِ القراءة أفضلُ من السرعةِ مع كثرتها. وعند بعضهم وأجاد^(٢): ثوابُ قراءةِ الترتيلِ والتدبُّرِ أجلُّ وأرفعُ قدرًا، وثوابُ كثرةِ القراءة أكثرُ عددًا.

ومثَّل ذلك: بأن الأولَ كمن تصدَّقَ بجوهرةٍ عظيمة، أو أعتقَ عبداً قيمته نفيسةٌ جداً، والثاني كمن تصدَّقَ بعددٍ كثيرٍ من الدراهم، أو أعتقَ عدداً من العبيد قيمتهم رخيصةً.

فالتحقيقُ مذهبُ ورش - من غير طريقِ الأصبهاني عنه^(٣) -، وحمزة وقتيبة^(٤) عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكرٍ، وبعضِ طرقِ الأُسْنانِيِّ عن

(١) انظر: النشر (١/٢٠٨-٢٠٩).

(٢) عبارة النشر: «وأحسن بعض أئمتنا رحمه الله فقال».

(٣) انظر: النشر (١/٢٠٦).

(٤) ابن مِهْران، أبو عبد الرحمن، الأَزَادَانِي -نسبة إلى «آزادان» من قرى أصبهان- صاحب الكسائي، وروايته عنه أشهر الروايات بأصبهان وما وراء النهر، إمام ثقة متقن، (ت: بعد ٢٠٠ هـ بقليل). انظر: تاريخ أصبهان (٢/١٣٣)، معرفة القراء الكبار (١/٣٥٦)، غاية النهاية (٢/٢٦)، وانظر: معجم البلدان (١/٥٢-٥٣).

حفص، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق العراقيين عن الأحفش عن ابن ذكوان، وهو الذي يُستحبُّ الأخذُ به على المتعلمين مع مراعاة التحفظ من التجاوز فيه.

والحدُّرُ مذهبٌ من قَصَرَ المنفصل^(١)، كابن كثيرٍ وأبي جعفرٍ وسائرٍ من قَصَرَ المنفصل، كأبي عمرو وقالون والأصبهاني عن ورشٍ ويعقوب في الأشهر عنهم، وكالولي عن حفص.

والتدويرُ وردَ عن أكثر الأئمة ممن روى مدَّ المنفصل، ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهبُ سائر القراء، وهذا هو الغالبُ على قراءتهم. والكلُّ يُعجز الثلاثة.

فإن قلت: ما الفرقُ بين التحقيق والترتيل؟

فالجواب: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكير، فكلُّ تحقيقٍ ترتيلٌ، وليس كلُّ ترتيلٍ تحقيقاً^(٢).

وعن علي^(٣): «الترتيل تجويدُ الحروف ومعرفة الوقوف».

وهذا قانونٌ كليٌّ صحيحٌ للحروفِ حالة التركيب يُرجعُ إليه، وميزانٌ عدلٌ يعوّلُ في تحريرِ ألفاظِ كلماتِ التنزيلِ عليه.

فأقول وبالله التوفيق: أمّا الألفُ فالنطقُ بها على حسبِ الفتحةِ قبلها تريقاً وتفخيماً، هذا هو الصحيحُ، كما قاله ابنُ الجزري^(٤).

(١) انظر: النشر ٢٠٧/١.

(٢) أصل الكلام للذاني في التحديد: ٧٠، وانظر: النشر ٢٠٩/١.

(٣) ذكره كلُّ من الهذلي في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (خ)

١٩/ب، وابن الجزري في كتابه التمهيد: ٦٠، والنشر ٢٠٩/١.

(٤) النشر: ٢١٥/١.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي «الْتَمْهِيدِ»^(١) - وَهُوَ مِمَّا صَنَّفَهُ فِي سِنِّ الْبُلُوغِ كَمَا نَبَّهَ هُوَ عَلَيْهِ -:
 «وَاحْدَرُ تَفْخِيمِهِ - يَعْنِي: الْأَلْفَ - إِذَا أَتَى بَعْدَ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْاسْتِعْلَاءِ،
 وَبَعْدَ لَامٍ مَفْخَمَةٍ نَحْوُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣]،
 و﴿الطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ فَتَأْتِي بِاللَّامِ مُغْلَظَةً وَبِالْأَلْفِ
 بَعْدَهَا مَرْقَقَةً.

وَبَعْضُ النَّاسِ يُتْبِعُونَ الْأَلْفَ اللَّامَ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ^(٢): «وَاحْدَرُ إِذَا فَخَّمَتِ الْخَاءَ قَبْلَ / الْأَلْفِ أَنْ
 تُفَخِّمَ الْأَلْفَ مَعَهَا فَإِنَّهُ خَطَأٌ لَا يَجُوزُ، ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ الْجَعْبَرِيِّ^(٣):

وَإِيَّاكَ وَاسْتِصْحَابَ تَفْخِيمِ لَفْظِهَا إِلَى الْأَلْفَاتِ التَّالِيَاتِ فَتَعْتَرَا
 وَقَوْلِ تَلْمِيذِهِ ابْنِ الْجُنْدِيِّ^(٤): «وَتَفْخِيمُ الْأَلْفِ بَعْدَ حُرُوفِ الْاسْتِعْلَاءِ
 خَطَأٌ، نَحْوُ: ﴿خَطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧]» انْتَهَى، فَمَعَارِضُ^(٥) بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ
 فِي «النَّشْرِ»^(٦) مِنْ أَنَّ الْأَلْفَ «لَا تُوصَفُ بِتَرْقِيقٍ وَلَا بِتَفْخِيمٍ، بَلْ بِحَسَبِ مَا
 يَتَقَدَّمُهَا، فَإِنَّهَا تَتَّبَعُهُ تَرْقِيقًا وَتَفْخِيمًا».

(١) التمهيد: ١٦١.

(٢) التمهيد: ١٢٨.

(٣) تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم للجعبري (خ) ٢٩/أ، بواسطة محقق كتاب التمهيد
 د. غانم قدوري (ص: ١٢٨).

(٤) انظر: التمهيد (١٢٨).

(٥) هذا جواب «أما» المتقدمة في قوله: «وأما قوله».

(٦) النشر: ١/٢١٥.

ثم قال: «وأما نصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروفِ المفخمة فهو شيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحدٌ.

وقدردَّ عليه المحققون كالعلامة ابن بصَّخان^(١) في مؤلَّفِ سَمَاه: «التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره»، ونسب من أنكر التفخيم إلى الجهلِ وغلظِ الطَّبَاعِ وعدمِ الاطلاع؛ معللاً جهله بدعواه ترقيق ﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، في قراءة ورشٍ بتغليظ اللام، وأن ترقيقها مُتَعَدَّرٌ غيرُ ممكنٍ؛ لأنه اكتنفها حرفان مُغَلَّظَانِ.

وأما غلظُ طِبَاعِهِ فَإِنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَلْفِ ﴿حَالَ﴾ [هود: ٤٣]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

وأما عدمُ اِطِّلاَعِهِ فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّحَاةِ نَصُّوا عَلَى تَفْخِيمِهَا، وَأَيَّدَ ذَلِكَ بِوَقُوفِ إِمَامِ النَّحْوِ وَالْقِرَاءَاتِ فِي عَصْرِهِ أَثِيرِ الدِّينِ أَبِي حِيَانَ عَلَيْهِ، وَتَصْوِيهِ لَهُ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الهمزة^(٣) فَيَتَلَطَّفُ بِهَا سَلِسَةً فِي النَّطْقِ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ لِبُعْدِ مَخْرَجِهَا، مَعَ التَّحْفُظِ بِتَرْقِيقِهَا، نَحْوُ: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]،

(١) محمد بن أحمد بن بصَّخان، أبو عبد الله، بدر الدين بن السراج، الدمشقي، المقرئ، النحوي، شيخ الإقراء بالشام (ت: سنة ٧٤٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٤٨٤، بغية الوعاة ١/ ٢٠.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: التنبيهات التي حكاها ابن الجزري في النشر (١/ ٢١٦-٢٢٤)، في سائر حروف الهجاء، وتابعه المؤلف عليها، ومثلها في التمهيد له: ١١٥-١٦٣.

لا سيما إن أتى بعدها ألفٌ كـ ﴿ءَايَاتٍ﴾ [البقرة: ٩٩]، ويتأكد قبل مُفَحِّمٍ، نحو: ﴿الطَّلَقِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، وقبل مجانسٍ أو مقاربٍ أشدَّ كـ ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، خوف التهوُّع بها.

وبالهاء متحفِّظاً ببيانها لخفائها، نحو: ﴿بُهْتَنٌ﴾ [النور: ١٦]، و﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، وربما خرجت ممزوجةً بالحاء لا سيما إن كانت مكسورةً كـ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، ويتأكد عند مجاورة مقاربٍ، كـ ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ [يونس: ٥٥]، لا سيما إن اكتنفها ألفان كـ ﴿طَحَلَهَا﴾ [الشمس: ٦]، لاجتماع ثلاثة أحرفٍ خفيَّةٍ، وكذا إذا شدِّدت مدغمةً في مثلها، نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، لا سيما إن كان قبلها حرفٌ مجهورٌ كهذا؛ لأنَّ أصله «يُوجِّهُهُ» بهاءين كما رسم في الأمهات، فلمَّا سكنتِ الهاء الأولى للشرطِ أُدغمت في الثانية، فالنطق بهاءٍ واحدةٍ، وكذا كلُّ مشدَّدةٍ، كـ ﴿فَمَهْلٍ﴾ [الطارق: ١٧]، وليُحترزَ من فكَّها.

وقد اختلفَ في إدغام ﴿مَالِيَّةٌ هَلَاكٌ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، للتماثلِ وسكونِ الأولِ منهما.

والجمهورُ على الإظهار؛ لأنَّ السابقةً للسكت^(١).

ولولا الهمسُ والرَّخاوةُ اللذان فيها مع شدَّةِ الحَفَاءِ لكانت همزةً، ولولا الشدَّةُ والجهرُ اللذان في الهمزة لكانت هاءً.

وبالعينِ مُتَحَفِّظًا بما فيها من الجهرِ الذي لولاه مع بعضِ الشدَّةِ /، لكانت حاءً، ولولا الهمسُ والرَّخاوةُ في الحاءِ لكانت عيناً، فإن أتى بعدها مهموسٌ

ك﴿لَا تَقْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠]، فليبيِّن جَهْرَهَا وما فيها من الشدة، فإن وقع بعدها أَلْفٌ، ك﴿الْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فلتَرَفَّقْ، أو عَيْنٌ مثلها، ك﴿طُيَعَ عَلَى﴾ [التوبة: ٨٧]، تَعَيَّنَ بيانها لصعوبتها، أو غَيْنٌ معجمةٌ، ك﴿وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦]، تَعَيَّنَ بيانها؛ لئلا يبادِرَ اللسانُ إلى الإدغامِ للتقاربِ.

وأَمَّا الحاءُ فقال الخليل^(١) في كتاب «العين»: «لولا بُحَّةٌ في الحاءِ لكانت مُشَبَّهَةً بالعينِ»، فَيَعْتَنِي بإظهارها إذا وليها مجانسٌ أو مقاربٌ، ك﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠]، فربَّما قُلِبَتْ في السابقة عيناٌ أو أُدْغِمَتْ، وفي الثانية قُلِبَتْ الهاءُ حاءً؛ لقوتها وضعفِ الهاءِ، فجَذَبَ القويُّ الضعيفَ، فتصير حاءً مشدَّدةً، وهو ممتنعٌ.

وإن وليها مُسْتَعْلٍ ك﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، وَجَبَ ترقيقها، وكذا إن اكتنفها اثنان، نحو: ﴿حَصَّحَصَّ﴾ [يوسف: ٥١]، وإن لحقها مثلها، نحو: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى﴾ [الكهف: ٦٠]، تَعَيَّنَ البيانُ عند مَنْ لم يُدْغَمِ، أو هاءً، نحو ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠]، فكذلك لئلا تَجْذِبَ هي الهاءُ إليها^(٢).

والغَيْنُ المعجمةُ يتعين بيانها عند مجاورتها لحلْقِيٍّ ك﴿أَفْرَعْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، أو قافٍ نحو: ﴿لَا تُزِعْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، فربَّما أُخْفِيَتْ أو أُدْغِمَتْ لقوةِ التقاربِ، وليُحْتَرِزَ مع ذلك من تحريكِ سكونها ك﴿الْمَعْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿أَعْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩].

(١) العين ١٠.

(٢) زاد بعدها: «أو سين كإحسان» في غير ش، ح، ف، وهذه الزيادة ليست في النشر

وقال في «القاموس»^(١): «وينبغي ألا يُعزَّزَ بها فيُفرط، ولا يُهمَل تحقيق مخرجها فتخفى، بل يُنعمُ بيانها ويُخلصُ، ولا تزداد ولا تُبدل»^(٢).

والخاء المعجمة مفخمة كسائر حروف الاستعلاء^(٣) ك﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿غَلَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿طَغَى﴾ [طه: ٢٤]، ﴿صَعَدَا﴾ [الجن: ١٧]، وإن لحقها ألف فيكون التفخيم أمكن نحو: ﴿خَلِيقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و﴿ظَالِمٌ﴾ [الكهف: ٣٥]، و﴿صَادِقٌ﴾ [مريم: ٥٤]، فإن وقع بعدها تاء ك﴿نَحْتِمُ﴾ [يس: ٧]، أو شين ك﴿حَشَى﴾ [النساء: ٢٥]، فليتحفظ ببيانها.

والقاف يجبُ تفخيمها، فإن سكنت تأكدَ قلقلتها، وإظهارُ شدتها، وإلا مازجت الكاف ك﴿يَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٦١]، فيصير يكتلون.

فإن تكررت تعين بيانها ك﴿حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، أو لحقها كاف ك﴿خَلَقَ كُلًّا﴾ [الأنعام: ١٠١]، فكذلك عند مَنْ لم يُدغم.

فإن سكنت قبل الكاف كما في ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فأجمع على إدغامها، إلا أنه اختلف في إبقاء صفة الاستعلاء، فبالإدغام التام أخذ الداني^(٤)، وبإبقاء الاستعلاء أخذ مكِّي^(٥).

(١) القاموس (غين): (١١٢٥).

(٢) سقط من ش، ح.

(٣) في النشر ١/ ٢١٨: «وسائر حروف الاستعلاء».

(٤) التحديد: (١٢٩).

(٥) الرعاية: (١٧٢).

والكاف يجب التحفظُ ببيانها، إذا لحقها حرفُ استعلاءٍ، نحو: ﴿كَهَيِّ السَّجَلِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، و﴿كَاطُودٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، لئلا يلتبسَ بلفظِ القافِ.
فإن تكررتْ كـ ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أو جاورها مهموسٌ كـ ﴿نَكَتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣]، وجبَ بيانُ كلِّ منهما خوفَ أن يقرب اللفظُ من الإدغام لتكلفِ اللسانِ بصعوبةِ التكرير.

والجيمُ إذا سكنت، نحو: ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]، ونحو: ﴿إِخْرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧] في الوقف تعينَ التحفظُ بها خوفاً من أن تخرجَ ممزوجةً بالشين، فإنهما من مخرج واحدٍ.

وكذا إن سكنتَ وبعدها زايٌّ، نحو: ﴿الرَّجْزُ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، و﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩]، و﴿لِيَجْزِي﴾ [يونس: ٤]، خوفاً من أن تصيرَ زايّاً مدغمةً في الزاي بعدها، وكذا إن /، جاورها مهموسٌ كـ ﴿أَجْتَمَعُوا﴾ [الحج: ٧٣]، وكذلك نحو: ﴿رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]، لئلا تَضْعُفَ، فتُمزَجَ بالسين، وكذا إن شُدِّدَتْ كـ ﴿وَحَاجَّهُ﴾ [الأنعام: ٨٠]، أو تَكَرَّرَتْ كـ ﴿حَاجَّجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، لقوة اللفظِ بها، وتكرُّرِ الجهرِ والشدةِ فيها.

[٦٠/ب]

فإن أتى بعد المشدِّدِ حرفٌ خفيٌّ تأكَّدَ البيانُ لأجلِ الخفاءِ، خصوصاً إذا شُدِّدَ، نحو: ﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، لصعوبةِ اللفظِ بإخراجِ المشدِّدِ بعد المشدِّدِ.

والشينُ يُتَحَفَّظُ بما فيها من التَّفْشِي، فإن شُدِّدَتْ، نحو: ﴿فَبَشَّرْتَهُ﴾ [الصفات: ١٠١]، أو سُكِّنَتْ كـ ﴿يَشْرُونَ﴾ [الإنسان: ٥]، فيتأكَّدُ.

فَإِنْ وَقَفَ عَلَى نَحْوِ: ﴿الرُّشْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فَأَبْلَغُ، خَوْفًا مِنْ أَنْ تُصِيرَ كَالجِيمِ، وَكَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، لِلتَّجَانِسِ.
وَالْيَاءُ يُعْتَنَى بِبَيَانِهَا إِذَا تَحَرَّكَتْ، نَحْوُ: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾ [مريم: ٢٦]، وَ﴿مَعَلِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، وَ﴿شِيَّةَ﴾ [البقرة: ٧١]، مَعَ تَسْهِيلِ اللَّفْظِ بِحَرَكَتِهَا، وَلِيُحْتَرَزَ مِنْ قَدِّهَا فِي الْأَخِيرَتَيْنِ هَمْزَةً، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ فِي كَلِمَتَيْنِ وَالْأُولَى سَاكِنَةٌ وَجَبَ إِظْهَارُهَا كـ ﴿الَّذِي يُوسَّوْسُ﴾ [الناس: ٥]، ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [السجدة: ٥]، مَعَ مَدِّ قَلِيلٍ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ فِي التَّلِينِ.

وَكَذَا نَحْوُ يَاءِ ﴿الرَّجِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وَوَاوِ ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، وَالْفِ ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١]، وَصَلًّا فَلِيُحْتَرَزَ مِنْ زِيَادَةِ التَّمْكِينِ^(١) عَلَى الْمَقْدَارِ الطَّبِيعِيِّ فَإِنَّهُ لِحَنْ؛ إِذْ لَا سَبَبَ لِلْمَدِّ فِي هَذَا، وَكَذَا يُحْتَرَزُ مِنْ إِسْقَاطِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ؛ إِذْ هُوَ مُخَلٌّ بِالْحَرْفِ.

فَإِنْ شَدَّدَتِ الْيَاءَ نَحْوُ: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، وَ﴿عِتْيَا﴾ [مريم: ٨]، وَ﴿بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء: ٨٦]، تَأَكَّدُ إِظْهَارُهَا بِأَنْ يَرْتَفِعَ اللِّسَانُ بِهِمَا ارْتِفَاعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ مَبَالِغَةٍ فِي التَّشْدِيدِ، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ فِي كَلِمَةٍ وَإِحْدَاهُمَا مُشَدَّدَةٌ نَحْوُ: ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، ﴿وَالْعَثِي﴾^(٢) [الأنعام: ٥٢]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، وَجَبَ بَيَانُهَا أَيْضًا، وَإِلَّا سَقَطَتِ الْأُولَى لِثِقَلِ التَّكْرِيرِ.

(١) ش: «التمكن».

(٢) أي مع الكلمة التي بعدها: ﴿وَالْعَثِي يُرِيدُونَ﴾.

والضادُ لولا الاستطالة المختصَّةُ به، واختلافُ مخرجه، لكان ظاءً. قال ابنُ الجَزَري (١): «وهذا الحرفُ إذا لم يَقْدِرِ الشَّخصُ على إخراجِه من مَخْرَجِه بطَبْعِه لا يَقْدِرُ عليه بِكُلْفَةٍ ولا بتعليمٍ»، «والألسنةُ (٢) فيه مختلفةٌ، وَقَلَّ مَنْ يُحْسِنُه، فمنهم مَنْ يُخْرِجُه ظاءً، ومنهم مَنْ يَمزُجُه بالذالِ (٣)، ومنهم مَنْ يُشِمُّه الزاي، وكلُّ ذلك لا يجوزُ في كتابِ الله، فَلْيَعْمَلِ القارئُ الرِياضَةَ في إحكامِ لفظِه لا سيما إذا أتى بعده حرفُ إطباقٍ نحو: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، خوفَ الإدغامِ، وكذا نحو: ﴿أَفْضُتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿وَحَضُّتُمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، فإن جاوره ظاءً، نحو: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، و﴿يَعْضُ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧]، فلا بُدَّ من بيانِ كلِّ واحدٍ منهما، وإخراجِه من مَخْرَجِه، وكذا يجبُ بيانه إذا تكررَ نحو: ﴿وَأَعْضُضْ﴾ [لقمان: ١٩]، أو جاورَه ذالً، نحو: ﴿يَبْعُضُ ذُؤُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، أو جيمٌ نحو: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾ [الحجر: ٨٨].

والسلامُ تُرْفِقُ خصوصاً إذا جاورها مُفَخِّمٌ كـ ﴿الصَّالِبَاتِ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ٨١]، و﴿جَعَلَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٥]، و﴿اللَّطِيفِ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و﴿لَسَّاطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و﴿أَخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]. فإن سكنت قبل ضميرِ فاعلٍ، نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿أَنْزَلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿ظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿فَضَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، تعيَّنَ إظهارُها مع سكونِها، محترِزاً مما يفعلُه بعضُ العجمِ من قلقلتها حرصاً على سكونِها، فإنَّ ذلك ممنوعٌ.

(١) التمهيد: ١٤١.

(٢) كلام ابن الجزري هنا من النشر: ٢١٩/١، ومزجه مع كلامه في التمهيد: ١٤٢.

(٣) المثبت من: ش، س، ح وهو موافق لما في النشر: ٢١٩/١، وسائر النسخ «بالذال»

والتلفظ^(١) مع التأنى بإخراجها وإرسال رخاوتها مُعِينٌ عَلَى الصواب.

وكذا / ، نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفات: ١٨]، وكذا تحرّص على السكون الحيي^(٢) مطلقاً فلا تحبسه في الحرف إلا بمقدار ما تظهر صيغته، وتبرز هيئته من غير قطع مُسرفٍ، ولا فصلٍ متعسفٍ، إلا فيما روي عن حمزة وحفص من السكت الآتي.

واحرز من اللحن في السكون فإن كثيراً من القراء يقعون فيه كثيراً، لا يكادون يُبينونه.

فإن تكررت اللام نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، وجب التحفظ ببيانها خصوصاً إن حصل تشديد، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٧٩].

ومما يتأكد إظهارها في نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١]، و﴿قُلْ سَلِّمُوا﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿قُلْ صَدَق﴾ [آل عمران: ٩٥]، وإدغامها في الراء من قوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، لشدة القرب وقوة الراء، وهذا ممّا لا خلاف فيه. وتُدغم^(٣) لام التعريف لكل وجوباً في أربعة عشر حرفاً، واحد منها مثلها للتقارب والمثلية وهي التاء والثاء، نحو: ﴿التَّيْبُوتُ﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿الثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣]، والدال المهملة والظاء المعجمة وما بينهما نحو: ﴿الدَّارُ﴾ [البقرة: ٩٤]،

(١) ف، ن: «والتلفظ».

(٢) السكون الحيي: محلّه الياء والواو بعد الفتح، والسكون الميت: محلّه الألف المدّية، والياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة، وإذا سكنت سائر الحروف فسكونها حيي.

الإنباء في تجويد القرآن (ص: ٥٩) «مجلة الأحمدية».

(٣) انظر: التمهيد لابن الجزري ١٥٢-١٥٣.

﴿وَالذَّرِيَّتِ﴾ [الذاريات: ١]، و﴿الرَّزِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿فَالرَّجْرَجِ﴾ [الصفات: ٢]،
 ﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿الشَّاكِرِينَ﴾^(١) [آل عمران: ١٤٤]، ﴿الصِّرَاطِ﴾
 [الفاتحة: ٦]، ﴿الصَّبَّالِيَّتِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾
 [البقرة: ٣٥]، وفي النون نحو: ﴿التَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، والتمثيل نحو:
 ﴿الْيَلِّ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وباقي حروف الهجاء بالإظهار للكلّ وجوباً، نحو:
 ﴿الْبَابِ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿الْجَمَلِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ﴿الْحَوْتِ﴾ [الكهف: ٦٣]،
 وباقيها غير خفي.

وتسمّى الأولى الشمسية، والثانية المظهرة القمرية.

فإن قلت: لِمَ أُدْعِمَتِ اللامُ الساكنةُ في نحو: ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]،
 و﴿فَالرَّجْرَجِ﴾ [الصفات: ٢]، وأُظْهِرَتِ في نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفات: ١٨]،
 وكل منهما واحداً؟.

أجاب في «التمهيد»^(٢) بأنَّ هذا فِعْلٌ قد أُعِلَّ بِحَذْفِ عَيْنِهِ، فلم يُعَلَّ ثانياً
 بحذف لامه؛ لئلا يصيرَ في الكلمة إجحافٌ، إذ لم يَبَقَ منها إلا حرفٌ واحدٌ،
 وأل حرفٌ مبنيٌّ على السكونِ لم يُحذفْ منه شيءٌ، ولم يُعَلَّ بشيءٍ، فلذلك
 أُدْعِمَ.

فإن قلت: قد أجمعوا على إدغام: ﴿وَقُلْ رَبِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، والعلَّةُ
 موجودةٌ!!

(١) زيادة من د، ب، وكذا في المطبوعة.

(٢) التمهيد لابن الجزري ١٥٣.

أجاب صاحب «التمهيد»^(١) أيضاً بأنّ الراء حرفٌ مكرَّرٌ منحرفٌ، فيه شدةٌ وثقلٌ، فصارَ حروفَ الاستعلاءِ بتفخيمه، واللامُ ليس كذلك، فجذبَ الراءَ اللامَ جذبَ القويِّ للضعيف، ثم أُدغمَ الضعيفُ في القوي على الأصلِ بعد أن قَوِيَ بمضارعتِهِ بالقلب^(٢).

وأما النونُ فهو أضعفُ من اللامِ بالغنة، والأصلُ ألا يُدغمَ القويُّ في الأضعف، ألا ترى أن اللامَ إذا سكنتُ كان إدغامُها في الراءِ إجماعاً نحو: ﴿وَقُلْ رَبِّ ﴿ [الإسراء: ٢٤]، ولا كذلك العكس، نحو: ﴿يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ ﴿ [المنافقون: ٥]، وكذلك إذا سكنت النون، نحو: ﴿مِنْ لَدُنْهُ ﴿ [النساء: ٤٠]، كان إدغامُها في اللامِ إجماعاً، ولا كذلك العكس، نحو: ﴿بَلْ نَحْنُ ﴿ [القلم: ٢٧] انتهى.

وأما حكمُ لامِ الجلالةِ الشريفةِ فيأتي -إن شاء الله تعالى- في اللامات من الأصول^(٣).

والنونُ المتحركة نحو: ﴿نَصَرَ ﴿ [البقرة: ٢١٤]، و ﴿نَكَصَ ﴿ [الأنفال: ٤٨]، يجب ترقيقها خصوصاً إذا لحقها ألفٌ، نحو: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ ﴿ [البقرة: ٤٤]، فإن تكررت كـ ﴿نَحْنُ نُسَبِّحُ ﴿ [البقرة: ٣٠]، تَعَيَّنَ التحفُّظُ ببيانها خصوصاً إذا شُدَّتْ نحو: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَاهُ ﴿ [ص: ٨٨]، وكذا يجب التحرزُ التامُّ من خفائها في الوقف، نحو: ﴿الْعَلَمِيَّتِ ﴿ [الفاتحة: ٢]، و ﴿يُوقِنُونَ ﴿ [البقرة: ٤].

(١) التمهيد لابن الجزري ١٥٤.

(٢) في حاشية ش: «والراء قائم بحرفه مقام حرفين كالمشددات». وهو كذلك في التمهيد

(٣) انظر: ص ٣/١١٩٥.

وَأَمَّا السَّاكِنَةُ فَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (١)، وَكَذَا ﴿تَأْمَنَّا﴾
بيوسف [١١].

وَالرَّاءُ قَدْ ضَارَعَتْ بِتَفْخِيمِهَا الْحُرُوفَ الْمُسْتَعْلِيَةَ.

وهل / التكريرُ صفةٌ لازمةٌ لها أو لا؟.

[٦١/ب]

فابنُ شَرِيحٍ (٢): فِي آخِرِينَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ (٣).

وَذَهَبَ الْجَعْبَرِيُّ (٤) فِي آخِرِينَ إِلَى أَنَّ وَصْفَهَا بِالتَّكْرِيرِ مَعْنَاهُ أَنَّهَا قَابِلَةٌ
لَهُ، لِأَنَّهَا مَكْرُورَةٌ بِالْفِعْلِ، بَلْ بِالْقُوَّةِ كَمَا مَرَّ فِي الصِّفَاتِ (٥)، فَتَكْرِيرُهُ لِحْنٌ،
فِيَجِبُ التَّحْفُظُ عَنْهُ لِأَبِهِ، وَطَرِيقُ السَّلَامَةِ مِنْهُ أَنْ يُلِصِقَ اللَّافِظُ بِهِ ظَهَرَ لِسَانِهِ
بِأَعْلَى حَنْكِهِ لَصِقًا مُحْكَمًا.

وَمَتَى ارْتَعَدَ حَدَثٌ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ رَاءً فَيَجِبُ التَّحْفُظُ بِهَا، خُصُوصًا إِذَا شَدَّدَتْ
كـ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، مِنْ غَيْرِ مَبَالِغَةٍ (٦)، وَلِلرَّاءِ حَكْمٌ بِحَسَبِ
التَّرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ يَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَصُولِ (٧).

(١) انظر: ص ٧٨٤ / ٢.

(٢) لم نعثر على قوله في «الكافي». انظر: النشر ١ / ٢٠٤، ٢١٨-٢١٩ ونسب ذلك إلى بعض الأندلسيين.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٥.

(٤) كنز المعاني (خ) ٣١٩ / أ.

(٥) تقدم في ص ٤١٤ / ٢.

(٦) قوله: «من غير مبالغة» سقط من: ش.

(٧) انظر: ٣ / ١١٦٢.

والطاء المهملة من أقوى الحروف لما فيه من صفات القوة. فإذا تكرر نحو: ﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]، وحبَّ بيانها كتشديدها في نحو: ﴿أَطِيرَنَا﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَلَيَطْوَفُونَ﴾ [الحج: ٢٩]، فإن سكنت نحو: ﴿الْحَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠]، و﴿أَطْعَى﴾ [النجم: ٥٢]، ونحو: ﴿الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٣٦]، في الوقف تعين بيان إطباقها وقلقلتها، فإن لحقها تاءٌ ك﴿بَسَطْتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، وحبَّ إدغامها في لاحقها إدغاماً غير مستكمل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء لقوة الطاء وضعف التاء، وهذا كإدغام النون مع الغنة في الواو والياء^(١) فالتشديد متوسط لأجل إبقاء الصفة، ويأتي مزيد بحثٍ لذلك إن شاء الله تعالى في الإدغام^(٢).

والدال المهملة لولا الجهر الذي فيها لكانت تاءً، ولولا الهمس الذي في التاء لكانت دالاً^(٣)، فيجب التحفظ بها لئلا تصير تاءً، خصوصاً دالاً^(٤) ﴿الَّذِينَ﴾ بالفاتحة [٤].

وإذا سكنت نحو: ﴿الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و﴿بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وكذا نحو: ﴿وَلَقَدْ﴾ [البقرة: ٦٥]، في الوقف تعين بيان شدتها وجهرها وقلقلتها من

(١) زيادة من د، ب، وكذا في المطبوعة. وهي إضافة لازمة؛ لأن إدغام النون في الواو والياء غير تام، لأنه غير مستكمل التشديد، من أجل بقاء الغنة في المدغم، فهي بمنزلة حرف الإطباق في نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾. انظر: هداية القارئ ١/١٦٦، ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) انظر: ٧٩٠/٢.

(٣) ش: «ذالاً»، والمثبت هو الصواب.

(٤) ح: «ذال الذين»، والمثبت هو الصواب.

غير حركة. فإذا تَكَرَّرَتْ كـ ﴿أَشَدُّدٌ﴾ [يونس: ٨٨]، ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، لَزِمَ بيانهما لصعوبة التكرير.

فإن كانت بدلاً مِنْ تاءٍ نحو: ﴿مُزْدَجِرٌ﴾ [القمر: ٤]، ﴿وَأَدَّكَرٌ﴾ [يوسف: ٤٥]، و﴿مُدَّكِرٌ﴾ [القمر: ١٥]، تَأَكَّدَ بيانهما كيلا يميلَ بها اللسانُ إلى أصلها؛ إذ الأصلُ ^(١) مُزْتَجِرٌ وَاذْتَكَّرَ، ومُذْتَكِرٌ على وزن مُفْتَعَلٍ وَافْتَعَلَ ومُفْتَعِلٌ فقلبوا تاءَ الافتعالِ دالاً مهملة، ثم أدمغوا المعجمةَ بعد قلبها دالاً مهملةً في الدالِ المهملةِ المنقلبةِ عن التاءِ لصيرورتها من جنسها بالقلبِ.

فإن سكنتِ الدالُ قبل تاءٍ نحو: ﴿وَعَدْتُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿وَمَهَّدْتُ﴾ [المدثر: ١٤]، ﴿وَقَدَّبَبَيْنَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، ﴿لَقَدْ تَابَ﴾ [التوبة: ١١٧]، تعيَّن إدغامها في لاحقها.

ويتعيَّن إظهارها عند اللامِ نحو: ﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾ [الكهف: ٦٢]، والراءِ نحو: ﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [النجم: ١٨]، والحاءِ نحو: ﴿الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١]، والقافِ نحو: ﴿الْوَدَّقَ﴾ [النور: ٤٣]، والفاءِ نحو: ﴿يَدْفَعُ﴾ [الحج: ٣٨]^(٢)، والحاءِ نحو: ﴿يَدْحُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، والنونِ نحو: ﴿قَدَّرَى﴾ [البقرة: ١٤٤].

والتاءُ المشناةُ الفوقية لولا الهمسُ الذي فيها لكانت دالاً، ولولا الجهرُ الذي في الدالِ لكانت تاءً، إذ المخرجُ واحدٌ واشتركا في الصفاتِ، فيجبُ التحفُظُ بما فيها من الشدة؛ لثلاثي تصيرِ رُخوةً، فربما تصيرُ سينا إذا كانت ساكنةً، نحو:

(١) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال، ١١٨، ٣٧٧.

(٢) بحذف الألف على قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. انظر: ٢٩٧٨/٧.

﴿ فِتْنَةٌ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْهَا، فَتَحَدَّثَ الرَّخَاوَةُ وَالصَّفِيرُ، وَذَلِكَ إِذَا نُحِيَ بِهَا إِلَى جِهَةِ الثَّنَايَا، وَهُوَ مَخْرَجُ السَّيْنِ، فَالتَّخْلُصُ مِنْ هَذَا أَنْ يُنْحَى بِهَا إِلَى جِهَةِ الحَنْكِ، فَافْهَمَ.

فَإِنْ أَتَى بَعْدَهَا أَلْفٌ غَيْرُ مِمَالَةٍ نَحْوُ: ﴿ التَّيْبُونَ ﴾ [التوبة: ١١٢]، فَيَجِبُ تَرْقِيقُهَا، فَإِنْ سَكَنْتَ وَلَحِقَهَا طَاءٌ نَحْوُ: ﴿ قَالَتْ طَافِيَةٌ ﴾ [آل عمران: ٧٢]، أَوْ دَالٌّ نَحْوُ: ﴿ أَثْقَلَتِ دَعْوَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، أَوْ تَاءٌ نَحْوُ: ﴿ رِيحَتِ بَجْرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، وَجِبَ إِدْغَامُهَا فِيهِمْ.

فَإِذَا أُدْغِمَتْ فِي الطَّاءِ تَعَيَّنَ إِظْهَارُ الإِطْبَاقِ وَالاسْتِعْلَاءِ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ نَحْوُ: ﴿ تَوَفَّيْتُهُمْ ﴾ [النحل: ٢٨]، وَ﴿ كِدَّتْ تَرَكُّنٌ ﴾ [الإسراء: ٧٤]، لَزِمَ بَيَانُهُمَا خُصُوصًا إِنْ تَكَرَّرَتْ ثَلَاثًا نَحْوُ: ﴿ الرَّاجِفَةُ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴾ [النازعات: ٦-٧] / ، لِأَنَّ فِي اللَّفْظِ صَعُوبَةً، وَمِثْلَهُ مَكِّيٌّ^(١) بِالْمَاشِي يَرْفَعُ رِجْلَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَيُرْدُّهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي رَفَعَهَا مِنْهُ.

قَالَ فِي «الْتِمَهِيدِ»^(٢): «وَهَذَا ظَاهِرٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ اللِّسَانَ إِذَا لَفَظَ بِالتَّاءِ الأُولَى رَجَعَ إِلَى مَوْضِعِهِ؛ لِيَلْفِظَ بِالثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ لِيَلْفِظَ بِالثَّلَاثَةِ، وَذَلِكَ صَعْبٌ فِيهِ تَكْلُفٌ، وَإِنْ وَلِيَهَا حَرْفٌ إِطْبَاقٍ نَحْوُ: ﴿ أَقْطَمَعُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿ وَلَا تَطْعَمُونَ ﴾ [هود: ١١٢]، تَأَكَّدَ بَيَانُهَا لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ.

(١) الرعاية ٢٠٥.

(٢) التمهيد ١٢٠.

والطاءُ حرفٌ قويٌّ فيجذبُ بقوتهِ التاءَ الضعيفةَ إلى نفسه، فلو حال بينهما حرفٌ نحو: ﴿أَخْطَطُ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، لَزِمَ بيانُ التاءِ مرفقةً مع ترفيقِ اللامِ. ولو وليها تاءٌ نحو: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]، لزم التحرُّزُ من إخفائها، أو دالٌّ نحو: ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ [النساء: ٣٧]، أو قافٌ نحو: ﴿رَتَقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، و﴿أَتَقَلَّكُ﴾ [الحجرات: ١٣]، وَجَبَ بيانها خوفاً من انقلابها دالاً أو طاءً لقرب المخرج في الأولى، والاشتراك في الجهر والاستعلاء بين القافِ والطاءِ في الثانية كترقيقها قبل (١) اللامِ المفخمة لورشٍ نحو: ﴿تَصَلَّى نَارًا﴾ [الغاشية: ٤]، لقرب الحرفِ القويِّ، وهو اللامُ المخففة من التاءِ ويَتَحَفَّظُ بترقيقها في ﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، بعد الإتيان بصوتِ الإطباقِ».

قال ابن الجزري (٢): «ولا يَقْدِرُ عليه إلا الماهرُ المجوِّدُ ولم أرَ مَنْ نَبَّهَ عليه» انتهى.

والطاءُ المعجمةُ يجبُ بيانها في ﴿أَوْعَظْتَ﴾ بالشعراء [١٣٦]، ولا ثانيَ له. فإن قلت: لِمَ أظهروا ﴿أَوْعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، وأدغموا ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، وكلاهما يمكن فيه الأمران؟

أجيب: بأن الطاءَ المهملة أقربُ إلى التاءِ فإنهما من مخرجٍ واحدٍ؛ فلذا اختاروا إدغامها، وأيضاً فالقراءةُ سَنَةً مُتَّبَعَةٌ، وكذلك يجب إظهارها

(١) س، ش، ح، ف: «بعد»، والمثبت هو الصواب.

(٢) التمهيد ١٢١.

إذا تَحَرَّكَتْ حَيْثُ وَقَعَتْ خَوْفًا مِنْ أَنْ تَلْتَبَسَ بِالضَّادِ غَيْرَ الْمَشَالَةِ أَوْ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ كَمَا التَّبَسَتْ عَلَى كَثِيرِينَ فَتَعَيَّنَ تَمْيِيزُ كُلِّ.

فَالظَّاءُ: ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكَ ﴾ [بالفتح: ٢٤]، لا غير، وهو بمعنى النصر، و﴿ شَوَاطِطٌ مِنْ نَارٍ ﴾ بسورة الرحمن [٥٥]، فقط، وهو نازٌ بلا دُخَانٍ.

وَالْحِظُّ: نَحْوُ: ﴿ لَذُوْحِظٍّ ﴾ [القصص: ٧٩]، ووقع في ستة^(١) مواضع وردت بالجر في أربعة مواضع، وبالنصب في ثلاثة: النساء [١١، ١٧٦]، القصص [٧٩]، فصلت [٣٥]، آل عمران [١٧٦]، المائدة [١٣-١٤]، ومعناه النصيب، وبمعنى التحريض بالضاد ﴿ وَلَا يَحِضُّ ﴾ بالحاقة [٣٤]، والفجر [١٨]، والماعون [٣].

وَالظَّلْمُ بِالظَّاءِ: وَهُوَ وَضِعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوُ: ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥٧]، وهو في مئتين واثنين وثمانين^(٢) موضعاً.

وَالغَيْظُ: وَهُوَ الْحَنَقُ وَشِدَّةُ الْغَضَبِ، وَهُوَ فِي أَحَدِ عَشَرَ مَوْضِعاً نَحْوُ: ﴿ بَعِيْظِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وبالضاد: ﴿ وَغِيْضَ الْمَاءِ ﴾ [بهود: ٤٤]، ﴿ وَمَا تَغِيْضُ الْأَرْحَامُ ﴾ [الرعد: ٨]، ومعناه النقص والتفرقة.

وَالعَظِيمُ: فِي مِئَةٍ وَثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ نَحْوُ: ﴿ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [التوبة: ١٢٩].
وَالظَّنُّ: بِالظَّاءِ مُطْلَقاً، وَيَكُونُ بِمَعْنَى / الْيَقِينِ نَحْوُ: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، وبمعنى الشك نحو: ﴿ إِنْ نَظُنُّنَ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجن: ٣٢]، ووقع في القرآن منه سبعة وستون.

(١) كذا في النسخ، والصواب: «سبعة» كما أوردها المؤلف.

(٢) المثبت من ر، م، س، ن، د، ب، وكذا في المطبوعة، وفي ش: «مئتين وثمانين». والرقم

المثبت جاء في بعض شروح الجزرية. انظر: المنح الفكرية ١٧٤.

ويعلم مادة (الظلم) في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، تحصيل من الناتج

(٢٨٩) موضعاً.

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤]، فُقِرِيََ بِالضَّادِ بِمَعْنَى بِخَيْلٍ،
وَبِالضَّاءِ بِمَعْنَى مَتَّهَمٍ، وَسَيَّأَتِي ذِكْرُهُ فِي التَّكْوِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالظَّعْنُ بِالضَّاءِ: وَفِي الْقُرْآنِ مِنْهُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ فِي النِّحْلِ [٨٠]:
﴿ يَوْمَ ظَعَنَ كُمْ ﴾ وَهُوَ بِمَعْنَى السَّفْرِ.

وَالنَّظْرُ: الْمَشَاهِدَةُ، مِنْ نَظَرْتُ الشَّيْءَ أَنْظَرْتُهُ فَأَنَا نَاطِرُهُ، نَحْوُ: ﴿ فَنَظَرَ
نَظْرَةً ﴾ [الصَّافَات: ٨٨]، وَبِالضَّادِ مِنْ بَرِيْقِ النَّعِيمِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: ﴿ وَجُوهٌ
يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٢٢]، ﴿ وَلَقَهُمْ نَصْرَةٌ ﴾ [بِالْإِنْسَانِ: ١١]، وَ﴿ نَصْرَةَ النَّعِيمِ ﴾
بِالْمُطَفِّفِينَ [٢٤].

وَالظِّلُّ بِالضَّاءِ: فِي التَّنْزِيلِ مِنْهُ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ مَوْضِعًا نَحْوُ: ﴿ مَدَّ الظِّلَّ ﴾
[الْفِرْقَان: ٤٥]، وَ﴿ ظِلَّلُهُ ﴾ [النِّحْل: ٤٨]، وَ﴿ فِي ظِلِّ ﴾ [الْبَقَرَةِ: ٢١٠]، ﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾
[الْبَقَرَةِ: ٥٧]. وَيُقَالُ لَهُ: «ظَلٌّ» فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَإِذَا رَجَعَ فَهُوَ فِيءٌ، وَالظِّلُّ
الظَّلِيلُ: الدَّائِمُ.

وَالظَّهِيرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ وَقَتَ انْتِصَافِ النَّهَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بِالنُّورِ [٥٨]:
﴿ وَحِينَ تَصْعُوتُ ثِيَابُكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ﴾، ﴿ وَحِينَ تَظْهَرُونَ ﴾ [الرُّوم: ١٨].
وَالْحَفِظُ: اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مَوْضِعًا، نَحْوُ: ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ [الْبَقَرَةِ:
٢٣٨]، وَ﴿ حَفِيطٌ عَلِيمٌ ﴾ [يُوسُف: ٥٥]، وَهُوَ ضِدُّ النِّسْيَانِ.

وَأَنْظَرَ: اثْنَانِ وَعِشْرُونَ نَحْوُ: ﴿ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ﴾ [الْبَقَرَةِ: ١٦٢]، وَمَعْنَاهُ الْمُهْلَةُ
وَالتَّأخِيرُ.

وَأَيَّقَطُ: مِنَ الْيَقِطَةِ ضِدُّ النَّوْمِ فِي ﴿ وَتَحَسَّبُهُمْ أَيَّقَاطًا ﴾ [الْكَهْف: ١٨]، فَقَطُ.
وَالظَّهْرُ: نَحْوُ: ﴿ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [الْبَقَرَةِ: ١٠١]، وَ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشَّرْح: ٣].

والظُّهَارُ: مِنْ ظَاهِرِ الرَّجُلِ مِنْ زَوْجَتِهِ، وَمِنْهُ: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ﴾

[المجادلة: ٢].

والظَّاهِرُ: ضِدُّ الْبَاطِنِ، وَالظَّهِيرُ: الْمُعِينُ، وَالتَّظَاهَرُ: التَّعَاوَنُ، وَمِنْهُ:

﴿وَإِنْ تَظَاهَرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ظَهِيرٌ﴾ [التحرير: ٤].

وَالْعَظْمُ: مَعْرُوفٌ جَمْعُهُ وَمَفْرَدُهُ، نَحْوُ: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]،

وهو في أربعة عشر موضعاً.

وَاللَّفْظُ: الْكَلَامُ، فِي سُورَةِ ق [١٨]: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ فقط.

وَلِظَى: ﴿كَلَامًا لَهَا لَظَى﴾ بِالْمَعَارِجِ [١٥]. ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ بِاللَّيْلِ [١٤]،

وهو من أسماء النار عافانا الله منها بمنه وكرمه.

وَكَظَمَ: أَي: تَجَرَّعَ الْغَيْظَ، وَلَمْ يُؤَاخِذْ بِهِ، وَهُوَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ، نَحْوُ:

﴿وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٤].

﴿وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ مَوْضِعاً. وَالغَلِيظُ:

﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وَالظَّلَامُ: ضِدُّ النُّورِ فِي مِئَةِ مَوْضِعٍ (١) نَحْوُ: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٧].

وَالانْتِظَارُ: بِمَعْنَى التَّأخِيرِ، نَحْوُ: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى﴾ [الأعراف: ١٤]، وَانْتَظَرَ مِنْ

الارتقَابِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ أَنْتَظِرُونَ﴾ [الأَنْعَامُ: ١٥٨].

وِظْفَرٌ: بِالْأَنْعَامِ فَقَطْ: [١٤٦]، وَهُوَ مَعْرُوفٌ.

وِظْمًا: بِالتُّوبَةِ: [١٢٠]، وَطَهَ: [١١٩]، وَالنُّورُ: [٣٩]، بِمَعْنَى الْعَطَشِ.

(١) الصواب ستة وعشرون موضعاً. كما في المنح الفكرية ١٧٥، وهداية القارئ

والوعظُ: وهو التذكيرُ بالخير فيما يرقُّ له القلبُ نحوُ: ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾

[البقرة: ٦٦] / ، وليس منه: ﴿ عِضِينَ ﴾ بالحجر [١٩]، بل هو بالضاد جمعُ عِضَّة أي: فِرْقَةٌ.

﴿ ظَلَّ ﴾ بفتح الظاء في تسعة مواضع: النحل [٥٨]، والزخرف [١٧]،

والواقعة [٦٥]، والروم [٥١]، والحجر [١٤]، وطه [٩٧]، والشعراء [٤]، [٧١]،

موضعان، والشورى [٣٣]، وهو بمعنى صار ودام، وما عداها بالضاد نحوُ:

﴿ وَصَلَّ عَنْهُمْ ﴾ [الأنعام: ٢٤]، ﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٨٨]؛ لأنه من الضلال ضد

الهدى، وكذا ما معناه البطالة والتغيب نحوُ: ﴿ آءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [السجدة: ١٠]،

أي: غبنا وبطلنا فيها.

والحظر: بمعنى المنع: ﴿ وَمَا كَانَ عِطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ بالإسراء [٢٠]،

و«الهشيم المحتظر»^(١) وما عداهما بالضاد؛ لأنه من الحضور ضد الغيبة.

والفظُّ: ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا ﴾ بآل عمران [١٥٩]، فقط، ويضارعه في

اللفظ الفُض الذي بمعنى الفكِّ والتفرقة، تقول: فَضُضْتُ الطابِعَ أي:

فَكَكَّته.

وانفُضَّ الجماعةُ: أي: تفرَّقوا، ومنه: ﴿ لَأَنْفُضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]،

﴿ أَنْفُضُوا إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١]، فهو بالضاد اتفاقاً.

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴾ الآية [٣١] من سورة القمر.

فهذه الظاءات، وما عداها في القرآن بالضاد. وللشاطبي^(١):

رُبَّ حَظٍّ لِكَظْمٍ غَيْظٍ عَظِيمٍ أَظْفَرَ الظُّفْرَ بِالغَلِيظِ الظَّلُومِ
وَحِظَارٍ تَظَلُّ ظِلًّا حَفِيظًا ظَامِيءِ الظَّهْرِ فِي الظَّلَامِ كَظِيمِ
يَقِظُ الظَّنَّ وَاعْظِ كُلَّ فِظٍّ لَفْظُهُ كَالنِّظَا شِوَاظٍ جَحِيمِ
مُظْهِرٍ لَانْتِظَارِ ظَعْنٍ ظَهِيرٍ نَاظِرٍ ذَا الْعِظْمِ^(٢) ظَهْرٍ كَرِيمِ

وللأديب الأوحدي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي^(٣) قصيدة ميمية بدیعة في الفرق بين الضاد والظاء^(٤) لم يسبق إلى مثالها، ولم ينسج أحد فيما علمت على منوالها، أولها:

حَمْدُ الْإِلَهِ أَجَلُّ مَا يُتَكَلَّمُ بَدَأَ بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الْأَدْوَمُ
ومنها قوله:

وأقول فيما بعد ذلك إنه للظاء بالضاد التباسٌ يُعْلَمُ
فرايتُ حَصَرَ الظاءِ أوكَدَ واجِبٍ لِيَبِينَنَّ الْغَيْرَ ضَادًّا تُرْسَمُ
فَسَبَّكَتْهَا فِي حِكْمَةٍ أَدْبِيَّةٍ لِيَهُونَ مَقْصِدُهَا لِمَنْ يَتَعَلَّمُ^(٥)

(١) فتح الوصيد (١/ ٥٤).

(٢) في فتح الوصيد: «ذا لعظم».

(٣) المالكي، النحوي، الضرير، رفيق أبي جعفر الرعييني، وهما المشهوران بالأعمى والبصير، كان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعييني يكتب، من مؤلفاته: «شرح ألفية ابن مالك»، «نظم الفصيح»، (ت: ٧٨٠هـ). انظر: نكت الهميان ٢٤٤، بغية الوعاة ١/ ٣٤.

(٤) لها نسختان خطيتان الأولى في مكتبة حسن حسني باشا التونسي ضمن مجموع برقم

(٩١)، والأخرى في مكتبة خير الدين الزركلي، كما في الأعلام ٣٢٨/٥.

(٥) من قوله: «وللأديب الأوحدي» إلى نهاية الأبيات ورد في ش بخط مغاير وسقط من ح.

وشرحها أبو جعفر العرناطي أحمد بن يوسف بن مالك^(١) الرُعيني^(٢):
 وأما الذال المعجمة فلولا الجهر الذي فيها لكانت ثاءً، ولولا الهمس
 الذي في الثاء لكانت ذالاً، فإذا سَكَنت قبل نونٍ، نحو: ﴿فَبَدَّنَهُ﴾ [الصفات:
 ١٤٥]، ﴿وَإِذْ تَتَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٧١]، تَعَيَّنَ التحفُّظُ ببيانها لا سيما في نحو:
 ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٤]، و﴿مَحْدُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، و﴿ذَلَّلْنَاهَا﴾ [يس:
 ٧٢]؛ لثلاث تشبّه بنحو: ﴿الْمُنْظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥]، و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]،
 ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، كترقيقها^(٣) إذا وليها ألفٌ، نحو: ﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢]،
 و﴿ذَاقًا﴾ [الأعراف: ٢٢]، وشبههما خوفاً من صيرورتها ظاءً؛ لأنّ التفخيم
 يُوجب لها الإطباق فإن أتى بعدها مهموسٌ نحو: ﴿إِذْ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران:
 ١٠٣]، وَجَبَ بيان جهرها، وإلا صارت ثاءً.

وإن أتى بعدها ظاءً وَجَبَ إدغامها فيها وهو في ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ بالزخرف
 [٣٩]، و﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ بالنساء [٦٤]، فقط، فإن لقيها راءٌ نحو: ﴿ذِرَاعًا﴾
 [الحاقة: ٣٢]، و﴿أَنْذَرْتَكُمْ﴾ [فصلت: ١٣]، تَعَيَّنَ ترقيقها من غير مبالغة، وتفخيم
 الراء؛ خوفاً من انقلابِ الذالِ ظاءً.

(١) الأندلسي، رفيق ابن جابر المتقدم، وكان شاعراً عارفاً بفنون الأدب، وكان كثير العبادة،
 وصنّف في النحو والعروض، (ت: ٧٧٩هـ). انظر: إنباء الغمر ١/ ٢٤٤، بغية الوعاة
 ٤٠٣/١.

(٢) والرُعيني: نسبة إلى: «ذي رُعَيْن» قبيلة من اليمن، وسُمِّي بها مخلاف من مخاليف
 اليمن. انظر: الأنساب ٣/ ٧٦، معجم البلدان ٣/ ٥٢.

من قوله: «وشرحها...» إلى «الرُعيني» تقدّم في ش على قوله السابق: «وللأديب
 الأوحده...».

(٣) ح: «لترقيقها».

فإن لحقها قافٌ نحو: ﴿الْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨]، و﴿ذَاقُوا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، لَزِمَ ترفيقها أيضاً، وإلا صارت ظاءً، ولا سيما إذا تكررت لفظاً نحو: ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١].

وتمييز كل من الذال المعجمة والمهمله متعين خوف الالتباس كالظاء والضاد، فالتعوذ الذي معناه الالتجاء والاعتصام / ، بالذال المعجمة^(١) نحو: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، ﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا بِيَدِكَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، و﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿مِنَ الْإِنْسِ يَعُودُونَ﴾ [الجن: ٦].

فإن كان بمعنى الرجوع فبالمهمله في ﴿لَرَأَدُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، و﴿يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٨]، و﴿أَعِيدُوا﴾ [الحج: ٢٢].

والموصول: ﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ١٧]، و﴿الَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]، و﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣]، بالمعجمة كـ ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، و﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]، و﴿ذَاتِ الصَّدْعِ﴾ [الطارق: ١٢].

والإشارة، نحو: ﴿ذَا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿هَذَا﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿هَذِهِ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿ذَلِكَمَا﴾ [يوسف: ٤٩]، و﴿فَذَلِكُنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، و﴿كَذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿ذِي الْعَرْشِ﴾ [الإسراء: ٤٢]، و﴿ذُو الْفُضُلِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وكلها بالمعجمة.

وأما «لدى» الذي بمعنى عند وهو ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، و﴿لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، فبالمهمله.

والإنذار، نحو: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ﴾ [مريم: ٣٩]، و﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿وَنُذِرُ﴾ [القمر: ١٦]، و﴿نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿نَذِيرٍ﴾^(١) [الملك: ١٧]، و﴿النُّذُرُ﴾ [يونس: ١٠١]، و﴿مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿النَّذْرُ﴾، نحو: ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، ﴿وَلِيُؤْفُوا نُنذِرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، كلها بالمعجمة.

وكذا العذاب، نحو: ﴿عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، و﴿العَذْبُ﴾ وهو الماء الحلو، نحو: ﴿عَذْبُ فُرَاتٍ﴾ [الفرقان: ٥٣].

والكذب، نحو: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ﴾ [الحجر: ٧٠]، و﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

و﴿إِذَا﴾، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿إِذَا﴾، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ﴾ [الانفطار: ١]، و﴿إِذَا﴾ المنونة، نحو: ﴿إِذَا لَأَذَقَنَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٥].

والذهب، نحو: ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٤٥].

والذهاب، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

والأذن، نحو: ﴿الْأَذُنُ بِالْأُذُنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، و﴿الإِذْنُ﴾، نحو: ﴿أُذُنَ لِلَّذِينَ﴾ [الحج: ٣٩]، و﴿لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٠]، و﴿الْأَذَانُ﴾، نحو: ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَأَذَّنَ مِنْ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣].

والحذر، نحو: ﴿فَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١].

والذكر، نحو: ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ﴾ [النساء: ١١]، و﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، والذكر، نحو: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وكلها بالمعجمة.

(١) بإثبات الياء وصلًا على رواية ورش عن نافع.

وَأَمَّا ﴿وَأَدَّكَرَ﴾ بيوسف [٤٥]، و﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ بالقمر [١٥]،
فبالمهملة. أصله مُدَّتَكِرٌ فقلبتِ التاءُ دالاً، وأُدْغِمَ الأوْلُ فيها^(١).

وَالأَخْذُ بِالمعْجَمَةِ، نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ﴾ [آل عمران: ٨١]، ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾
[البقرة: ٥١]، كَالذَّبْحِ نحوُ: ﴿فَذَبِحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١].

وَالذِّكَاةُ، نحوُ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ بالمائدة [٣]، ومعناه الذَّبْحُ.
وَالذِّدَّةُ، ومنه ﴿لَذَّةٌ لِلشَّارِبِينَ﴾ [الصافات: ٤٦].

وَالذِّلَّةُ، نحوُ: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١].

وَالانْتِبَازُ، نحوُ: ﴿فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٤٥].

وَالذَّرِيَّةُ، نحوُ: ﴿ذُرِّيَّةَ آدَمَ﴾ [مريم: ٥٨]، و﴿ذُرِّيَّتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤].

وَالأَذَى، نحوُ: ﴿مَتَّوِلًا أَدَى﴾ [البقرة: ٢٦٢]. وَأَمَّا ﴿وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ بِأِحْسَنِ﴾
[البقرة: ١٧٨]، فبالمهملة.

و«ذَرٌّ» بمعنى التُّرْكُ ﴿ذَرَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، بِالمعْجَمَةِ كَالذَّنْبِ، نحوُ:
﴿وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وَالذَّنُوبُ: بِفَتْحِ الذَّالِ، ومنه: ﴿ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ فِي الذَّارِيَاتِ
فَقَطْ [٥٩]، ومعناه النَّصِيبُ أَوْ الدَّلُؤُ الكَبِيرُ المَلَانُ^(٢).

وَالذَّنْبُ: الحَيَوَانُ الضَّارِي، نحوُ: ﴿فَأَكَلَهُ الذَّنْبُ﴾ [يوسف: ١٧].

(١) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ١١٨.

(٢) قال الفراء: «والذَّنُوبُ فِي كَلَامِ العَرَبِ: الدَّلُؤُ العَظِيمَةُ» معاني القرآن ٣/ ٩٠، وَقَالَ
الفِيوْمِيُّ: «وَالذَّنُوبُ وَزَانُ «رَسُولُ»: الدَّلُؤُ العَظِيمَةُ، قَالُوا: وَلَا تَسْمَى ذُنُوبًا حَتَّى تَكُونَ
مَمْلُوءَةً مَاءً» المصباح (ذنب): ٨٠. وانظر: القاموس والتاج: (ذنب).

والإنقاذ، نحو: ﴿يُنْقِذُونَ﴾ [يس: ٢٣]، و«ذرة»، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، حيث وقعا، والإذاعة، نحو: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣].

والاستحواذ، نحو: ﴿أَلَمْ تَسْتَحْوِذْ عَلَيْنَا﴾ [النساء: ١٤١]، و﴿أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]، فقط.

والذئبة بمعجمتين، نحو: ﴿مُذَبِّدِينَ﴾ [النساء: ١٤٣]، و﴿وَأَلْمُوقِذَةٌ﴾ [المائدة: ٣].

والذرة، بمعنى: الخلق، نحو: ﴿ذَرَانًا﴾ [الأعراف: ١٩٧]، فإن كان بمعنى الدَّفْع، نحو: ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، فبالهملة. و﴿مَذْمُومًا﴾، و﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ [بالأعراف: ١٨]، والإسراء^(١) [٢٢، ١٨]، بالمعجمة، كالتبذير، نحو: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ﴾ [الإسراء: ٢٦].

و﴿الَّذَقَانِ﴾ [يس: ٨]، و^(٢) ﴿يَخْرُونَ لِلَّذَقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩].

والذرع، نحو: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧].

والذراع، نحو: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢].

وذراه والتذرية، نحو: ﴿تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الكهف: ٤٥]، و﴿وَالذَّرِيَّتِ ذَرْوًا﴾

[الذاريات: ١].

(١) يريد ﴿مَذْمُومًا﴾ في الإسراء؛ إذ جاءت في موضعين منها في الآية [١٨]، والآية [٢٢]، أما ﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ [بالأعراف فقط].

(٢) كذا في ح، ف، وفي سائر النسخ: «وهو».

- والجِدْع، نحو: ﴿ وَهَرَيَّ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٥].
 والقَذْف، نحو: ﴿ وَيُقَدِّفُونَ ﴾ [الصفات: ٨].
 والدَّوْق، نحو: ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].
 والدُّهُول: ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾ [الحج: ٢].
 والدُّبَاب: ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج: ٧٣].
 والإذعان: ومنه: ﴿ مُدْعِينِ ﴾ [النور: ٤٩].
 والإلِوَاذ^(١): ﴿ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ﴾ [النور: ٦٣].
 والخِذْلَان: ﴿ فَتَقَعْدَمْدُمًا مِمَّا تَخْتِذُونَ ﴾ [الإسراء: ٢٢].
 والشُّرْذِمَةُ كـ ﴿ لَشِرْذِمَةً قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٤]، أي الجماعة.
 والدَّوْدُ بِأَعْجَامِ الْأُولَى وَإِهْمَالِ الثَّانِيَةِ، ومنه: ﴿ أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ [القصص: ٣]،
 أي: تمنعان غنمهما عن الماء؛ انتظارا لخلو شفير البئر^(٢).
 والجَدْوَةُ: القِطْعَةُ الغليظةُ من الحطبِ فيها نَارٌ لا لَهَبَ فيها، ومنه:
 ﴿ جَدْوَةٌ مِنَ النَّارِ ﴾ [القصص: ٢٩].
 والذِّمَّةُ: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَاذِمَّةً ﴾ [التوبة: ١٠].
 والحَنِيدُ: ﴿ يَعِجِّلِ حَنِيدًا ﴾ [هود: ٦٩].

(١) المصدر في الآية: ﴿ لِوَاذًا ﴾ [النور: ٦٣]، من لاوَذ، بمعنى راوغ، أو تَسَتَّرَ، والمعنى أن المنافقين كانوا يخرجون متستّرين بالناس حتى لا يروا. أمّا (لاذ) فمصدره لياذ. وأما (الآذ) على اللغة الثانية للفعل فمصدره إلآذة. وإتيان المصنف بالإلِوَاذ مصدرًا، هو على الأصل الصرفي لإلآذة. انظر: تفسير الطبري ١٧/ ٣٩٠، المفردات (لوذ) ٧٥٠، المصباح المنير (لوذ) ٢١٤، تاج العروس (لوذ) ٥/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) انظر: أنوار التنزيل ٢/ ١٩٠، النهر الماد ٢/ ٦٤٧.

والمجذوذ بمعجمتين: المقطوع: ﴿عَطَاءٌ غَيْرٌ مُجْدُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨]، ﴿فَجَعَلَهُمْ جُدَادًا﴾ [الأنبياء: ٥٨]، وأما قوله: ﴿جُدُدًا﴾ [فاطر: ٢٧]، فبالمهملتين^(١)، ومنه: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدُدٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، أي: قِطْعٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ. والاعتذار، نحو: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠].

والأراذل، نحو: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. والنفاذ، بمعنى: الإخراق، نحو: ﴿فَأَنْفُدُوا لِاتْفُدُونَ﴾ [الرحمن: ٣٣]، فإن كان بمعنى الفراغ فبالمهملة، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، و﴿لَنْفَدَ الْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، ك﴿الْوَدَقَ﴾ [النور: ٤٣]، وهو المطر، وكلُّه بالمهملة. وأما الثاء المثناة فَيُحْفَظُ بِالنُّطْقِ بِهَا مَعَ مِرَاعَاةِ صِفَاتِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا جَهْرًا، فَتَلْتَبَسُ بِالذَّالِ، فَإِنِهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ. وَيَتَعَيَّنُ بَيَانُهَا إِذَا سَكَنْتَ قَبْلَ مُسْتَعْلٍ، نَحْوُ: ﴿أَخْتَنَمُوهُمْ﴾ [محمد: ٤]، و﴿إِنْ يَتَّقُواكَ﴾ [المتنحة: ٢]؛ لضعفها وقوة المستعلي. وَيَتَأَكَّدُ إِذَا تَكَرَّرَتْ، نَحْوُ: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وَتُرَقِّقُ قَبْلَ الْأَلْفِ، نَحْوُ: ﴿ثَالِثُ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَتَأْمِنُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]. وتمييزُ الثاءِ مِنْ التاءِ مُتَعَيَّنٌ، فَالْمِثْلَةُ: المِثَاقُ، نَحْوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

(١) ش: «فبالمهملة».

والوئاق، نحو: ﴿فَشَدُّ الْوَأْوَأَقِ﴾ [محمد: ٤]، والغوث^(١): ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾

[الأنفال: ٩].

والغيث، نحو: ﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤].

والفرث: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرَثٍ﴾ [النحل: ٦٦].

والإناث، نحو: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، و﴿أُنْثَى﴾ [آل عمران:

٣٦]، و﴿الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

والأثقال، نحو: ﴿وَأَثْقَالَ مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [المنكيات: ١٣].

والأنكاث، نحو: ﴿فَمَنْ نَكَثَ فِائْتَمَا / يَنْكُثُ﴾ [الفتح: ١٠].

والمثقال، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والمكث، نحو: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: ٢٢]. والغشاء: ﴿فَجَعَلَهُ عُشَّاءَ

أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥].

والإيثار، نحو: ﴿لَقَدْءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]. والأثر: ﴿إِلَى آثَرِ

رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠].

و«ثُمَّ» بضم الثاء للعطف نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ﴾ [المطففين: ١٧]، و«ثُمَّ»

بفتحها إشارة إلى المكان نحو: ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿ثُمَّ رَأَيْتَ﴾

[الإنسان: ٢٠]، فإن كانت تماماً لعددٍ نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّيهِ﴾ [الأعراف: ١٤٢]،

فبالمثناة.

والشرى بالمثلثة: نحو: ﴿ وَمَاتَحَتَّ الثَّرَى ﴾ [طه: ٦]، كالمثل نحو: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ ﴾ [البقرة: ١٧١].

والإثم، نحو: ﴿ إِثْمٌ كَثِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٩].

والحديث، نحو: ﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ﴾ [النجم: ٥٩].

وَبُعْثِرَ: ﴿ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾ [الانفطار: ٤].

والانبعاث: ﴿ إِذَا بُعِثَ أَشْقَاهَا ﴾ [الشمس: ١٢].

والبعث، نحو: ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥].

والخبث، نحو: ﴿ الْخَبِيثَاتُ ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿ وَالَّذِي خَبَثَ ﴾ [الأعراف: ٥٨].

والبحث: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣١].

والثياب، نحو: ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا ﴾ [الكهف: ٣١].

والثواب، نحو: ﴿ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

والنفث: ﴿ النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ [الفلق: ٤]، الأولى مثلثة، والثانية مثناة.

والحرث، نحو: ﴿ وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

والإثفاف^(١): ﴿ حَيْثُ نَقَفْتُمُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١]، كـ ﴿ النَّفَثَاتِ ﴾ [الفلق: ٤]،

وَالرَّفَثِ: ﴿ فَلَارَفَثَ وَلَا فُسُوفَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿ الْكُوثَرَ ﴾ بسورتها [١]،

و﴿ التَّكَاتُرُ ﴾ [التكاثر: ١] بتثليث الثانية.

والكثير، نحو: ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال: ٤٥]، و﴿ أَجْتُنَّتْ ﴾

[إبراهيم: ٢٦]، بمثلثة مكتنفة بمثنتين.

(١) على لغة، من «أثقف». انظر: اللسان (ثقف) ٢/ ١١٢، وتاج العروس (ثقف) ١٢/ ١٠٤.

والأجداث، نحو: ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [يس: ٥١].

والإثارة: ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿فَتُنِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨]، بثلاث الثانية.

والمثوى، نحو: ﴿مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، و﴿حَيْثَا﴾ [مريم:

٦٨]، و﴿جَثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨]، و﴿ثَلَاثَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، بمثلتين.

ويشرب: ﴿يَأْهَلُ يَثْرَبَ﴾ [الأحزاب: ١٣]، بمثلثة واحدة. ﴿لَوَيْطِمَهُنَّ﴾

[الرحمن: ٥٦]، و﴿ثَبِّبَتِ﴾ [التحريم: ٥]، بثلاث الأولى، و﴿يَلْهَثُ﴾ [الأعراف:

١٧٦]، و﴿حَيْثَا﴾ [الأعراف: ٥٤]، بمثلتين.

والثبات بثلاث الأولى نحو: ﴿فَأَثْبُتُوا﴾ [الأنفال: ٤٥]، و﴿الْمَبْتُوتِ﴾

[القارعة: ٤]، بمثلتين.

و﴿أَنْلِ﴾ [سبا: ١٦]، بمثلثة، ك﴿بَثَّ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿يَثُونُ﴾ [هود: ٥]،

و﴿ثَانِي أُثَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ضِعْغًا﴾ [ص: ٤٤]، و﴿فَشَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]،

أي: حبسهم، و﴿أَضْعَغْتُ﴾ [يوسف: ٤٤]، و﴿ثَاقِبٌ﴾ [الصفات: ١٠]، و﴿يَسْتَتُونَ﴾

[القلم: ١٨]، الثانية مثلثة، ﴿لَيْثُمُ﴾ [الإسراء: ٥٢]، الثانية مثناة.

والإرث، نحو: ﴿يُورَثُ كَلَلَةً﴾ [النساء: ١٢]، و﴿نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص:

٥٨]، و﴿شَمُودَ﴾ [الأعراف: ٧٣]، حيث وقع، و﴿الْمُثَلَّى﴾ [طه: ٦٣]، و﴿الْحَنِثِ

الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، و﴿لَا تَعْتَوُوا﴾ [البقرة: ٦٠] بثلاث الثانية.

وَأَمَّا ﴿وَعَتَوْعُوا﴾ [الفرقان: ٢١]، فبمثنأة فقط.

و﴿عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] بمثلثة، ك﴿وَقَتَّابَهَا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿ثُلَّةٌ﴾ في

الواقعة [١٣] بتثليث الأولى، و﴿ هَبَاءٌ مَّنْثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، و﴿ إِذَا الْكُوكِبُ
أَنْتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار: ٢]، بتثليث الأولى التي قبل الرءاء، و«الثبور» ﴿ لَا تَدْعُوا
الْيَوْمَ ثُبُورًا ﴾ [الفرقان: ١٤]، و﴿ يَفْرَعُونَ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وَأَمَّا ﴿ تَبَرَّنَاتٍ تَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٩]، فبالمثناة.

وَالِإِثْحَانُ، نحو: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا الْخُنُومُ حَثَّتْ ﴾ [محمد: ٤]، بالمثلثة، ك﴿ نَعْبَانٌ ﴾

[الأعراف: ١٠٧]، ﴿ أَوْ أَثَرٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ [المزمل: ١٤]،
و﴿ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧].

وَالشَّمْرُ، نحو: ﴿ مِنْ شَمْرِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ ﴾ [النحل: ٦٧]،

و﴿ لَا تَتْرِبِ ﴾ [يوسف: ٩٢]، بتثليث الثانية، ك﴿ الْأَثْرَاتِ ﴾ [الفجر: ١٩]،
و﴿ الْمُدَّتْ ﴾ [المدثر: ١].

وَالِإِعْثَارُ^(١): نحو: ﴿ فَإِنْ عَثَرَ ﴾ [المائدة: ١٠٧]، / وَأَمَّا ﴿ غَيْرَ تَنْبِيٍّ ﴾ [هود: ١٠١]،

و﴿ تَبَابٍ ﴾ [غافر: ٣٧]، فبمثناة فقط، ك﴿ الْأَبْتَرِ ﴾ [الكوثر: ٣]، بمعنى المقطوع.

وَأَمَّا الصَّادُ الْمَهْمَلَةُ: فَإِذَا سَكَنْتْ وَوَلِيهَا دَالٌ نَحْوُ: ﴿ أَصْدَقُ ﴾ [النساء: ٨٧]،

أَوْ طَاءٌ نَحْوُ: ﴿ أَصْطَفَى ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وَجَبَ تَخْلِيصُهَا مِنْهَا، وَبَيَانُ إِطْبَاقِهَا

وَاسْتِعْلَائِهَا؛ لِثَلَا تَصِيرُ كَالزَّايِ عِنْدَ مَنْ لَا يَجِيزُهُ فِي الْأُولَى^(٢) كِبْيَانُهَا إِذَا

أَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ، نَحْوُ: ﴿ حَرَّصَتْ ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وَ﴿ حَرَّصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩]،

لِثَلَا تَصِيرُ كَالسَّيْنِ.

(١) على لغةٍ من «أعثر». انظر: القاموس المحيط (عثر): ٤٠٦.

(٢) أي: في نحو: ﴿ أَصْدَقُ ﴾ في كل صاد ساكنة قبل دال، وقراءتها بالصاد الخالصة قراءة جمهور القراء، وقرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر ورؤيس بخلف عنه. بإشمام

الصاد صوت الزاي. انظر: سورة النساء الآية [٨٧].

وأما السينُ المهملةُ فلولا الهمسُ الذي فيها لكانتْ زايًا، ولولا الجهرُ الذي في الزايِ لكانتْ سينًا، فبالصفتين^(١) تميّزت كلُّ واحدةٍ منهما، فإذا أتى بعد السينِ حرفٌ إطباقٍ نحو: ﴿بَسْطَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨]، و﴿تَسْطَعُ﴾ [الكهف: ٨٢]، و﴿أَقْسَطُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، تعيّن بيانها برَفِقٍ وتَوَدِّدٍ؛ لثلاث تجذبها قوة الطاءِ المجاورة لها فتقلبها صادا.

فإن سكنتْ قبل تاءٍ نحو: ﴿تَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، أو جيمٍ نحو: ﴿مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، لَزِمَ بيانها مع إتمام تسكينها خوف التباسها بالزايِ أو الجيم وتحرّيكها، فكثيرٌ من القراء يذهبون إلى فصل السينِ من التاءِ فيحرّكون السينَ، وطريقُ السلامة من ذلك إرسال ما في السينِ من الرَّخاوةِ والهمسِ.

وإذا أتى لفظٌ هو بالسينِ، يُشبهه آخر^(٢) هو بالصادِ وجب بيان كلِّ، وإلا التبس نحو: ﴿وَأَسْرُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿وَأَصْرُوا﴾ [نوح: ٧]، و﴿يُصْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١]، و﴿يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، و﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢]، و﴿قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١]، فيتعيّن بيان الصغيرِ والاستفال.

والزايِ إذا سكنتْ قبل مهموسٍ نحو: ﴿كَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]، أو مجهورٍ نحو: ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، وجب بيانها ممّا بعدها وإشباع لفظها، خوفاً من أن تصيرَ سيناً خصوصاً في الأولى، ويتأكد إن تكرّرت، نحو:

(١) ن: «بالصغير»، والمثبت هو الصواب.

(٢) في التمهيد ١٣٨: «يشبه لفظاً...».

﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [يس: ١٤]، لِثِقَلِ التَّكْرِيرِ، وَإِنْ وَلِيهَا أَلْفٌ، نَحْوُ: ﴿زَادُواكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿الزَّانِيَةَ﴾ [النور: ٢]، تَعَيَّنَ تَرْقِيقُهَا.

وَأَمَّا الْفَاءُ فَيَجِبُ بَيَانُهَا إِذَا وَلِيهَا مِيمٌ نَحْوُ: ﴿تَلَقَّفَ مَا﴾ [الأعراف: ١١٧]، أَوْ وَاوٌ، نَحْوُ: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا﴾ [العنكبوت: ٣٣]، لِتَأْفُفِهَا^(١) كَتَرْقِيقِهَا قَبْلَ أَلْفٍ، نَحْوُ: ﴿فَاءٌ وَ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وَبَيَانُهَا عِنْدَ تَكْرِيرِهَا، نَحْوُ: ﴿وَلَيْسَتَعْفِيفٌ﴾ [النور: ٣٣]، وَ﴿تَعْرِفُ فِي﴾ [الحج: ٧٢]، عِنْدَ مَنْ لَمْ يُدْغَمِ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَيُتَحَفَّظُ بَيَانُهَا إِنْ ضُمَّتْ نَحْوُ: ﴿تَفَوَّتِ﴾ [الملك: ٣]، أَوْ كُسِرَتْ نَحْوُ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ﴾ [البقرة: ١٤٨]، لِثَلَايَا خَالَطَهَا غَيْرُهَا، أَوْ يَقْصُرَ اللَّفْظُ عَنْ حَقِّهَا.

فَإِنْ تَكَرَّرَتْ، نَحْوُ: ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠]، تَأَكَّدَ التَّحَفُّظُ بِهَا.

فَإِنْ لَقِيَتْ السَّاكِنَةَ وَوَاوٌ مَتَحْرِكَةً، نَحْوُ: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، لَزِمَ بَيَانُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ تَمَكُّنِ الْأُولَى بِالْمَدِّ وَاللِّينِ الطَّبِيعِيِّ خَوْفِ الْإِدْغَامِ الْمَمْتَنِعِ اتِّفَاقًا، وَطَرِيقَهُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ فَتَخْرُجُ صَحِيحَةً.

فَإِنْ لَمْ تُجَانِسْ حَرَكَةَ السَّابِقِ بِأَنَّ كَانَتْ فَتَحَةً، نَحْوُ: ﴿أَتَقَوَّأَوْا آمَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، وَجَبَ إِدْغَامُ السَّابِقَةِ فِي لَاحِقَتِهَا اتِّفَاقًا، فَإِنْ شَدَّدَتْ نَحْوُ:

(١) أي: لأن فيها نفخاً عند النطق بها إذا كانت ساكنة، وهو مأخوذ من قول «أف»، والناس يقولون لما يكرهون ويستثقلون: أف له. قال ابن قتيبة: «وأصل هذا نفخك للشيء يسقط عليك من تراب أو رماد وغير ذلك، وللمكان تريد إمطة الشيء عنه لتقعده فيه» تأويل مشكل القرآن ١٤٧، وانظر: (أف) في القاموس ٧٣١، والتاج

﴿لَوَّأَ﴾ [المنافقون: ٥]، و﴿عُدَّوَا﴾ [غافر: ٤٦]، و﴿أَفْوَضُ﴾ [غافر: ٤٤]، و﴿جَبَّ﴾ بيان التشديد بقوة من غير تَمْضُغٍ.

وأما الباءُ الموحدة ففيها من صفاتِ القوةِ: الجهرُ والشدةُ، فالجهرُ: مَنَعُ النَّفْسِ^(١) أن يجري معها.

والشدةُ: انحصارُ صوتِ الحرفِ عند مخرجه بحيث لا يجري، ولا يلزمُ من الجهرِ الشدةُ، ولا من الشدةِ الجهرُ؛ لأنه قد يجري النَّفْسُ مع الحرفِ، ولا يجري الصوتُ معه، كالكافِ والتاءِ، وقد يجري الصوتُ ولا يجري النَّفْسُ كالضادِ.

ومخرجُ الفاءِ والباءِ متقاربان، فإذا لم تُوفَّ الباءُ حقَّها من الجهرِ والشدةِ شابه لفظها لفظَ الفاءِ، وقد يُبالغُ في المحافظةِ على شدَّتها فتخرجُ عن حدِّها وَيُقْبَحُ لفظُها. وإذا وقع بعدها ألفٌ تعيَّنَ ترقيقُها من غيرِ مبالغةٍ تُفضي إلى الإمالَةِ، كما يفعلُه كثيرٌ /، من المغاربةِ خصوصاً إذا وليها حرفٌ مفخَّمٌ نحو: ﴿بَرَقَ﴾ [القيامة: ٧]، و﴿بَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، فإنَّ وَقَعَ بينهما ألفٌ نحو: ﴿بَطِلُ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و﴿بَاغَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿الْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة: ١٣٦]، كان التحفُّظُ بترقيقها أكَّدَ.

فإن سكَنتَ وَجَبَ مع ترقيقها قَلَقَلْتَهَا، نحو: ﴿رَوَّقَ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و﴿عَبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١]، و﴿فَأَنْصَبَ﴾ [الشرح: ٧]، و﴿الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، في الوقفِ. فإن لَقِيتَ مثلها نحو: ﴿فَأَضْرِبْ بِهِ﴾ [ص: ٤٤]، لَزِمَ إدغامُها في ما يليها.

(١) انظر: التمهيد لابن الجزري ٩٨.

وإن لَقِيَتْ ميمًا، نحو: ﴿أَزْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٣]، أو فاء، نحو: ﴿يَغْلِبُ سَوَّفَ﴾ [النساء: ٧٤]، جاز الإدغام للتقارب والإظهار لاختلاف اللفظ كما سيأتي البحث فيه في باب الإدغام إن شاء الله تعالى^(١)، فإن اجتمعا مع التحريك، نحو: ﴿سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، تَعَيَّنَ بيانهما مع الترقيق. وبالله التوفيق.

وأمَّا الميمُ فلولا الغنة التي فيها وجريان النفس معها لكانت باء. ولمَّا كانتا^(٢) أختين أُبدِلت إحداهما من الأخرى كـ «غيب»، و«غيم»^(٣). ويتعيَّن ترقيق الميم خصوصاً إذا جاورها مفخَّم نحو: ﴿مَخْمَصَةً﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿مَرِيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿وَمَا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، خصوصاً إذا كان المجاور ألفاً نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ [الفاحة: ٤]، ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤]، فكثيرٌ من الأعاجم يُفخَّمونها^(٤)، وهو غير جائز. فإن سكنت قبل باءٍ نحو: ﴿أَمْرٍ بَظَهْرٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، و﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، فبإخفاء الميم مع إظهار الغنة أخذ الداني^(٥) وغيره^(٦) من أهل التحقيق؛ وفاقاً لابن مجاهد^(٧)، وسائر أهل الأداء بمصر والشام والأندلس.

(١) انظر: ٧٦٣-٧٦٤، ٧٦٩.

(٢) في حاشية ش، ح، ن: «أي الباء والميم».

(٣) انظر: الممتع ٢٦٠.

(٤) المطبوعة: «يفخَّمونها».

(٥) التحديد ١٦٧.

(٦) كشيخه علي بن بشر. انظر: المصدر السابق.

(٧) لم نجده في السبعة في المظان. انظر: التحديد ١٦٦.

ويأظهارها أخذ مكّي القيسي^(١) وغيره^(٢)؛ وفاقاً لأهل الأداء من العراقيين، وصحح في «النشر»^(٣) الوجهين، إلا أنه قال بأولوية الإخفاء للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿يَأْعَلَمُ بِالشَّكْرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣] انتهى.

فإن وليها غير ذلك، كـ ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿هُمْ يُوقُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧]، تَعَيَّنَ إظهارها، خصوصاً إذا وليها فاءً، نحو: ﴿هُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]، أو واوً، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ [الفاتحة: ٧]، خوفاً من إخفائها لقرب المخرَجَيْنِ، فكثير ما يلحن في هذه الميم كثيراً من القراء، فأرسل الغنة التي فيها تُعينك على تجويد اللفظ بها، والله الموفق والمعين.

وهذا ما لخصته من تجويد هذه الحروف بحسب تركيبها فليقس عليها أشباهها، وإعمال الرياضة والإدمان مع المشافهة^(٤) يُحَقِّقُ ذلك، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.



(١) الرعاية ٢٣٢.

(٢) كأبي الحسين بن المنادي، وأحمد بن يعقوب التائب. انظر: التحديد ١٦٦-١٦٧.

(٣) النشر ١/٢٢٢.

(٤) زاد في ن: «من أولي العرفان».

وأما الجزء الثالث: وهو الوقف والابتداء

فاعلم أنه إنما تَوَقَّفَ هذا العلمُ على معرفتهما؛ لأنه لَمَّا كان من عوارض الإنسان التَنَفُّسُ اضْطُرَّ القارئُ إلى الوقف، وكان للكلام بحسبِ المعنى اتصالٌ يَقْبُحُ معه الوقفُ، وانفصالٌ يَحْسُنُ معه القَطْعُ، فاحتجَّ إلى قانونٍ يُعَرِّفُ به ما ينبغي من ذلك.

فأمَّا الوقفُ فقال أبو حيان في «شرح التسهيل»^(١): «هو قَطْعُ النطقِ عند آخر اللفظِ، وهو مجازٌ مِنْ قَطْعِ السيرِ، وكأنَّ لسانه عاملٌ في الحروفِ، ثم قَطَعَ عمله فيها».

قال ابن الدَّمَامِينِي^(٢) وهو أحسنُ من قول ابن الحاجب^(٣): «قَطْعُ الكلمة عمَّا بعدها»^(٤).

وقال الجعبري^(٥): «قَطْعُ صوتِ / القارئِ على آخرِ الكلمةِ الوَضْعِيَّةِ زماناً».

(١) ليس في المطبوع من «شرح التسهيل».

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين، القرشي، المخزومي، الإسكندراني، المالكي، النحوي، الأديب، من مؤلفاته: «شرح البخاري»، «شرح التسهيل»، (ت: ٨٢٧هـ، وقيل: ٨٢٨هـ). انظر: بغية الوعاة ١/٦٦، نيل الابتهاج ٢/١٥٩.

والدَّمَامِينِي: نسبة إلى «دَمَامِين»، قرية كبيرة بصعيد مصر شرقي النيل. معجم البلدان ٢/٤٦٢.

(٣) الإيضاح ٢/٢٧١.

(٤) قوله: «قال ابن الدَّمَامِينِي... عما بعدها» زيادة من: ر، س، ف، وكذا في المطبوعة.

(٥) كتر المعاني (خ) ١١٣/أ.

قال: «فَقَطَّعُ الصَّوْتُ جَنْسٌ»^(١)، وَاخِرَ الْكَلِمَةِ فَصْلٌ^(٢) أَخْرَجَ قَطَّعَهُ عَلَى بَعْضِهَا، فَهُوَ لَغَوِيٌّ لَا صِنَاعِيٌّ. وَالْوَضْعِيَّةُ: لِيَنْدَرَجَ فِيهِ نَحْوُ: «كَلَّمَا» الْمُوصُولَةُ؛ فَإِنْ آخَرَهَا وَضَعًا: «الَلَامُ»^(٣) وَزَمَانًا: وَهُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى الْآنَ، أَخْرَجَ بِهِ السَّكْتَ.

قال: «وَهَذَا أَجُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَطَّعُ الْكَلِمَةَ عَمَّا بَعْدَهَا، أَوْ قَطَّعُ الْحَرْفَ عَنِ الْحَرَكَةِ لِعَمُومِهِ» انْتَهَى.

وظاهر ذلك^(٤) أَنَّ الْوَقْفَ يَكُونُ مَعَ تَنْفُسِ الْقَارِئِ وَعَدَمِ تَنْفُسِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ^(٥): «قَطَّعُ صَوْتِ الْقَارِئِ عَلَى الْكَلِمَةِ»^(٦) زَمَانًا يُتَنَفَّسُ فِيهِ عَادَةً بِنِيَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْقِرَاءَةِ بِمَا يَلِي الْحَرْفَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا قَبْلَهُ، لَا بِنِيَّةِ الْإِعْرَاضِ».

(١) الجنس: كلِّيٌّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب: ما هو؟ من حيث هو كذلك. انظر: التعريفات للجرجاني ١٠٧.

(٢) الفصل: كلِّيٌّ يحمل على الشيء في جواب: أيُّ شيءٍ هو في جوهره؟ كالناطق والحساس. انظر: التعريفات للجرجاني ٢١٤.

(٣) المثبت من ف، وكذا في شرح الجعبري (خ) ١١٣/أ، وهو الصواب؛ لأن قصده بالكلمة الوضعية: أي التي في أصل وَضَعِ الْعَرَبِ لَهَا، وَالْمِثَالُ الْمَذْكُورُ مَرْكَبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ: «كَل»، و«مَا». وفي نسخة ن: «ما»، وفي سائر النسخ: الميم.

(٤) ن، ر: «الأول».

(٥) النشر ١/٢٤٠.

(٦) ر، د، ب، وكذا في المطبوعة: «آخر الكلمة»، وفي النشر: «الكلمة».

فخرج بقيد التنفُّسِ السكتُ؛ فإنه قَطَعُ الصوتِ زماناً دونَ زمنِ الوقفِ من غيرِ تنفُّسٍ، كما اشترطه في «النشر»^(١)، حيث قال في أواخرِ البابِ: «فلو تنفَّسَ القارئُ آخرَ سورةٍ لصاحبِ السكتِ أو على ﴿عَوْجًا﴾ [الكهف: ١]، و﴿مَرَقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، لِحفصٍ من غيرِ مُهَلَّةٍ، لم يكن ساكناً ولا واقفاً؛ إذ الوقفُ يُشترطُ فيه التنفُّسُ مع المهلةِ، والسكتُ لا يكونُ معه تنفُّسٌ» انتهى. وقد خرج بقوله: «بنيَّةُ استئنافِ القراءةِ» القطعُ المرادُ به الانتهاءُ، كالقطعِ على حزبٍ أو وِرْدٍ ونحوهما ممَّا يُشعرُ بانقضاءِ القراءةِ.

واستدلَّ بعضهم على وجوبِ تعلُّمِ الوقفِ بما روَّوا عن عليٍّ^(٢) بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: «الترتيلُ معرفةُ الوقوفِ وتجويدُ الحروفِ»؛ لأنَّ الترتيلَ المفسَّرَ في هذا الأثرِ بمعرفته مع تجويدِ الحروفِ واجبٌ^(٣) للأمرِ به في سورةِ المزمل^(٤)، مع ما وُرِدَ عن ابنِ عمر^(٥) ممَّا قد يُفهمُ إجماعُ

(١) النشر ١/٢٤٣.

(٢) أورده الهذلي في الكامل خ ١٩/ب، وابن الجزري في النشر ١/٢٠٩ ولكنه بدون إسناد، تقدم في ص: ٤٥٢.

(٣) كذا في ف، ش، ح والمطبوعة، وسائر النسخ «مشروع»، وفي س: «أوجب».

(٤) في الآية [٤] ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ أَنْ تَرْتِيلاً﴾.

(٥) أخرجه أبو جعفر النحاس في القطع والانتفاف ٢/١٢ في المجمع ١/١٦٥، والطبراني في الأوسط كما في مجمع البحرين ١/٢٠١ برقم ٢٠٩، وقال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح»، والحاكم في المستدرک ١/٣٥، ٤/٥٧٢-٥٧٣ وصححه، ووافقه الذهبي. وكذا البيهقي في سننه ٣/١٢٠، كلهم من طريق القاسم الشيباني به في إسناد النحاس محمد بن جعفر الأباري، ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ٢/١٣٤ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ففيه جهالة، لكنّه توبع وكذا العلاء بن هلال الباهلي، =

الصحابية على تعلّمه^(١)، حيث قال فيما رواه عنه: «لقد عشنا برهةً من دهرنا وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فيتعلّم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يُوقف عنده منها».

ومن ثمّ اشترط جماعة من الأئمة المتقدّمين على الشيخ ألاّ يجيز الطالب إلا بعد معرفته الوقف والابتداء^(٢)، لكن ينبغي أن يكون غاية ذلك الحثّ على مشروعيته، والاهتمام به، لا الوجوب الشرعيّ الذي يَأْتُم تاركه، فافهم.

ولا مريّة أنّ^(٣) بمعرفتهما تظهر معاني التنزيل، وتُعرف مقاصده وتستعدّ القوة المفكّرة للغوص في بحر معانيه على دُرره وفوائده.

وقد قال الهدليّ ممّا رأيتُه في «كامله»^(٤): «الوقف حليّة التلاوة، وزينة القاريّ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، به يُعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والقصتين المتنافيتين»^(٥)، والحكمين المتغايرين / .

فيه لين كما في التقريب (٧٦٢) برقم (٥٢٩٤)، وأيضاً القاسم بن عوف الشيباني «صدوق يغرب كثيراً» كما في التقريب (٧٩٣) برقم (٥٥١٠)، لكن صحح الحاكم الحديث ووافقّه الذهبي، كما تقدم.

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس ١/ ١٢، المكتفى للداني ١٣٤، النشر ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٢٥.

(٣) اسم «أن» ضمير الحال والشأن.

(٤) الكامل: (خ) ٣٣/ ب، و ٣٤/ ب وفيه: «والحكمين المتقاربين».

(٥) ب، د والمطبوعة: «والنقيضين المتباينين»، والمثبت موافق لما في الكامل.

وقال أبو حاتم^(١): «مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْوَقْفَ لَمْ يَعْلَمْ الْقُرْآنَ» انتهى.
 وقدّموا الوقفَ على الابتداء، وإن كان مؤخراً عنه في الرتبة؛ لأنَّ كلامهم
 في الوقفِ الناشئ عن الوصل، والابتداءِ الناشئ عن الوقف، وهو بعده.
 وأمَّا الابتداءُ الحقيقيُّ فسابقٌ على الوقفِ الحقيقيِّ فلا كلامَ فيهما إذ لا
 يكونان إلا كاملين كأولِ السورةِ والخُطبةِ والقصيدةِ^(٢) وأواخرها.
 ثمَّ إنَّ كلاً من أئمةِ الوقفِ قَسَمه بحسبِ ما سَنَحَ له، والذي أَعْتَمَدَه من
 ذلك وأقولُ به: أنَّ اللفظَ إمَّا أَنْ يَتِمَّ أو لا. الثاني: الناقصُ، وقد يُسَمَّى قبيحاً،
 نحو: الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿رَبِّ﴾ [الفاتحة: ٢].
 والأول: إمَّا أَنْ يُسْتغْنَى عن تاليه أو لا، والثاني: إمَّا يتعلَّقُ به من جهةِ
 المعنى فالكافي، أو من جهةِ اللفظِ فالحسن.
 والأول: إمَّا أَنْ يَكُونَ استغناؤُهُ استغناءً كلياً أو لا، فالأولُ الكاملُ كأواخرِ
 السورِ و﴿الْمُقَلِّحُونَ﴾ أولِ البقرة [٥].
 والثاني: التامُّ ك﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقد يشترِكُ الحسنُ والناقصُ
 في التعلُّقِ اللفظيِّ، لكنَّ تَعَلُّقَ الناقصِ قد يكونُ أقوى، فكلُّ حسنٍ ناقصٌ
 بالنظرِ لتاليه، وليس كلُّ ناقصٍ حسناً، وقد يشتدُّ تَعَلُّقُهُ بلاحقه حتى يَقْبَحَ
 الْوَقْفُ عَلَيْهِ كَمَا يُفْهَمُ مما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) المصدر السابق (٣٤/ب).

(٢) ر: «القصة».

وقد ذهب القاضي أبو يوسف^(١) صاحب أبي حنيفة رحمهما الله تعالى إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتأم، والكافي، والحسن، والقيح، وتسميته بذلك، بدعة، ومُسَمِّيهِ ومعمدُ الوقفِ على نحوه مبتدعٌ، قال: «لأنَّ القرآنَ مُعْجِزٌ، وهو كلُّه كالقطعة الواحدة، وبعضُه قرآنٌ معجزٌ تامٌّ حسنٌ، كما أن كلَّه تامٌّ حسنٌ».

وأجيب^(٢): «بأن الأمر ليس كما زعم؛ لأنَّ الكلمة الواحدة ليست من الإعجازِ في شيء، وإنما المعجزُ الرَّصْفُ العجيبُ والنظمُ الغريبُ، وليس ذلك في بعض الكلمات.

وأما قوله: «إنَّ بعضَه تامٌّ حسنٌ، كما أن كلَّه تامٌّ حسنٌ» فغيرُ مُسَلَّم؛ لأنه إذا قال القارئُ: ﴿إِذَا جَاءَ﴾ [الأنعام: ٦١]، ووقفَ فليس بوقفٍ تامٍّ، بل يُحتملُ أن يكونَ أرادَ القائلُ إذا جاء فلانٌ، أو غيرُ ذلك مما هو موجودٌ في كلامِ البشرِ، فإذا اجتمع وانتظم وامتاز ظَهَرَ ما فيه من الإعجازِ انتهى.

واعلمَ أنَّ التأمَّ كما يُوقف عليه يُبتدأُ بلاحقه، ويكون بعد تمام الكلامِ والفواصلِ وانقضاءِ القصصِ والأخبارِ، وقد يكون قبل انقضاءِ الفاصلةِ،

(١) جمال القراءة ٥٥٢/٢. وأبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الأنصاري، الكوفي، الإمام، الفقيه، المحدث، (ت: ١٨٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨، الجواهر المضية ٦١١/٣.

(٢) الرَّدُّ للسخاوي في جمال القراءة ٥٥٣/٢.

نحو: ﴿وَجَعَلُوا عِزَّةَ أَهْلِهَا أَذَلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، هذا انقضاء حكاية بَلْقَيْسَ^(١)، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ رأس الآية، وقد يكون في وسطها نحو: / ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩]، وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا * كَذَلِكَ﴾ [الكهف: ٩٠-٩١]، آخر الفاصلة ﴿سِتْرًا﴾، والتمام ﴿كَذَلِكَ﴾.

وقد يكون تاماً على قراءة، حسناً على غيرها، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، تامٌ على قراءة رفع الجلالة بعده^(٢)، وعلى النعت^(٣) حسن.

وقد يكون تاماً على تأويل، وغير تام على آخر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ الآتي في آل عمران [٧]، إن شاء الله تعالى.

وقد يتأكد استحباب الوقف على التمام لبيان معنى مقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، نحو قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، والابتداء: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ لئلا يؤهم أن ذلك من قولهم.

(١) بلقيس بنت البشرخ - ويقال: ليشرخ - بن الحارث بن قيس بن صيفي بن سبأ بن يشجب ابن يعرب بن قحطان، ملكة سبأ من بلاد اليمن. تُنظر ترجمتها وأخبارها مع سليمان بن داود عليهما السلام في: الكامل لابن الأثير ١/ ٢٠١-٢٠٦، البداية والنهاية ٢/ ٣٣٠-٣٣٧.

(٢) في الآية التالية: «الله الذي».

(٣) ر: «الخفض»، أي على كون لفظ الجلالة المخفوض صفة لـ«العزير».

وقوله: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦٦]، والابتداء: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧٧]، لثلاثيهم النعت.

واستدلوا للتمام بحديث أبي بكر^(١) أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: «اقرأ القرآن على حرفٍ» فقال ميكائيل: استزده فقال: «اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده» الحديث إلى أن قال: «كُلُّ كَافٍ شَافٍ مَا لَمْ تُخْتَمَ آيَةٌ عَذَابٍ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ، أَوْ آيَةٌ رَحْمَةٍ بِآيَةٍ عَذَابٍ» إذ ظاهر ذلك أن يُقَطَعَ عَلَى الْآيَةِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ أَوْ الثَّوَابِ، وَتُفْصَلَ مِمَّا بَعْدَهَا، إِذَا كَانَ ذِكْرُ الْعِقَابِ أَوْ النَّارِ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٥١/٥ والطبراني كما في مجمع الزوائد ٧/١٥١ - ومسند أبي بكر لا يوجد في المطبوع من المعجم الكبير - والطبري في مقدمة تفسيره ٤٣/١ برقم (٤٠)، وقال الهيثمي في المصدر السابق: «رواه أحمد والطبراني بنحوه... وفيه علي بن زيد بن جُدعان وهو سيء الحفظ، وقد تويع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح».

وصحَّح إسناده لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ٣٤/٧٠ برقم (٢٠٤٢٥) و١٤٧/٣٤ برقم (٢٠٥١٤)، عند التعليق على الحديث بالرقمين المذكورين.

وأبو بكر هو: نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ - ويقال: ابن مَسْرُوحٍ - الثَّقَفِيُّ، مشهور بكنيته، وكان من فضلاء الصحابة، سكن البصرة وله بها عقبٌ كثير، وكان تدلَّى من حصن الطائف إلى النبي ﷺ ببكرة، فاشتهر «بأبي بكر»، (ت: ٥١هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٥٣٠، الإصابة ٦/٤٦٧.

وأما الكافي فهو أيضاً كالتمام في جواز الوقف عليه والابتداء بتاليه، ويكثرُ في الفواصلِ كغيرها، وقد يكون كافياً على تفسيرٍ أو إعرابٍ، غيرَ كافٍ على آخر، نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كافٍ على أن ما بعده نافيةٌ، حسنٌ على جعلها موصولةً، فلا يُبتدأُ بها حينئذٍ.

وقد يكون كافياً على قراءةٍ، غيرَ كافٍ على غيرها.

واستدلُّوا للكافي بحديثِ ابنِ مسعودٍ^(١) المرويِّ في البخاريِّ: قال لي رسولُ الله ﷺ: «أقرأ عليّ» فقلت: «أقرأ عليك، وعليك أنزل»؟ فقال: «إني أحبُّ أن أسمعَه من غيري» قال: «فافتتحتُ سورةَ النساءِ، فلما بلغتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]» قال: «فرأيتَه فإذا عيناه تذرفان» فقال لي: «حسبك».

فأمَرَه بالوقفِ على ﴿شَهِيدًا﴾، وهو متعلِّقٌ بما بعده؛ لأنه بيانٌ لحالهم حينئذٍ أي^(٢): يودُّ الذين جمعوا بين الكفرِ وعِصيانِ الأمرِ، أو الكفرةُ والعِصاةُ في ذلك الوقتِ، أن يُدفنوا أو تُسوى بهم الأرضُ كالموتى أو^(٣) لم يبعثوا، أو لم يُخلَقوا، و^(٤) كانوا هم والأرضُ سواءً، فما بعده متعلِّقٌ بما قبله.

(١) رواه البخاري في صحيحه ٩٣/٩-٩٤ مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: من أحب أن يستمع القرآن من غيره، و ب: قول المقرئ للقارئ لحسبك، برقم (٥٠٤٩-٥٠٥٠)، في الموضوع الثاني لم يذكر جملة: «إني أحب أن أسمع من غيري».

(٢) انظر: أنوار التنزيل ١/٢٢٠.

(٣) س: «و».

(٤) ن، ر، ب: «أو»، وفي البيضاوي: «وكانوا».

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَيَحْسُنُ / الْوَقْفُ عَلَيْهِ لَا الْإِبْتِدَاءُ بِلَا حَقِّهِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِهِ، كَالْوَقْفِ
 عَلَى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، لِأَنَّ تَالِيَهُ غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأْسَ
 آيَةٍ، وَأَمِنَ اللَّبْسُ كـ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فَقَدْ قِيلَ بِسُنِّيَّتِهِ^(١)؛
 لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ الْمَرْوِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ^(٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ قَطَعَ
 قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةٍ، يَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ:
 ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، الْحَدِيثُ.

(١) ممن قال بذلك: الداني، والبيهقي، وابن الجزري، وغيرهم. انظر: المكتفى ١٤٦-١٤٧،
 شعب الإيمان ٥٢١/٢، النشر ٢٢٦/١.

(٢) في سننه ٤/١٩٠ ك: الحروف والقراءات، ب: بدون عنوان، برقم
 (٤٠٠١)، وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه ٥/٤٧ ك: أبواب القراءات عن
 رسول الله ﷺ، ب: في فاتحة الكتاب، برقم (٢٩٢٧)، لكنّه بدون قوله:
 «يقول بسم الله الرحمن الرحيم»، وقال: «غريب»، وقال أيضاً: «وليس إسناده
 بمتصل...».

وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي ٣/١٦٩ برقم (٢٩٢٧)، وكذا في إرواء
 الغليل ٢/٥٩-٦٢ برقم (٣٤٣)، وسيأتي في ص: ٥٠٢ كلام المصنف على الحديث
 بتوسع.

وروى البُويطي^(١) فيما نقله عنه صاحب كتاب «المدد» عنها أنه ﷺ كان يقرأ في الصلاة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: [١]، آيةً، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: [٢]، آيتين، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: [٣]، ثلاث

(١) يوسف بن يحيى، أبو يعقوب، المصري، الشافعي، أكبر أصحاب الإمام الشافعي من المصريين، من مؤلفاته: «المختصر» اختصره من كلام الشافعي، وهو مشهور، (ت: ٢٣١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨، طبقات الشافعية للسبكي ١٦٢/٢.

والبُويطي: بضم الباء، وفتح الواو، وسكون الياء، نسبة إلى: «بُويط» قرية في صعيد مصر الأدنى. انظر: الأنساب ١/ ٤١٦، معجم البلدان ١/ ٥١٣.

والأثر أورده الجعبري في كتابه حسن المدد ٤٤، بدون إسناد، وأخرجه البيهقي في الشعب ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، ب: تعظيم القرآن، برقم (٢٣١٨)، لكن إسناده ضعيف جداً، فيه عمر بن هارون البلخي، متروك كما في التقريب ٧٢٨ برقم (٥٠١٤).

إلا أن الحديث صحيح بمعناه بعد آيات الفاتحة سبعا وبسملة عدت منها، وهذا رواه ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٤٨، ك: الصلاة، ب: ذكر الدليل على أن «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من الفاتحة، برقم (٤٩٣)، وأحمد في مسنده ٦/ ٣٠٢، ٣٢٣ برقم (٢٦٦٢٦)، (٢٦٧٨٥)، وصحح إسناده لغيره شعيب الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٠٦/٤٤) برقم (٢٦٥٨٣) والحاكم في المستدرک ٢/ ٢٣١، ٢٣٢ ك: التفسير، ب: قراءات النبي ﷺ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

ورواه الدار قطني في سننه ١/ ٢٤٢، ٢٤٧ بإسناد ضعيف عن أم سلمة رضي الله عنها، وعن علي رضي الله عنه نحوه بإسناد صحيح.

آيات، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾: [٤]، أربع آيات. وعَدَّ في «المصباح»^(١): إلى ﴿الصَّالِّينَ﴾: [٧].

وإلى السُّنِّيَّةِ في ذلك ذهب الداني^(٢) وغيره.

واختاره البيهقي في «الشُّعب»^(٣)؛ لأن الاهتداء بهديهِ ﷺ أُخْرَى، والاقْتِدَاءُ بِسُنَّتِهِ أَفْضَلُ وَأَوْلَى.

لكن تعقَّبَ الجعبريُّ في كتابه «الاهتداء»^(٤) الاستدلالَ بهذا الحديثِ على سُنِّيَّةِ وَقْفِ الْفَوَاصِلِ بأنه لا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ إِعْلَامَ الْفَوَاصِلِ.

قال: «وَجِهَلُ قَوْمٌ هَذَا الْمَعْنَى، فَسَمَّوْهُ وَقْفَ السُّنَّةِ؛ إِذْ لَا يُسْنُّ إِلَّا مَا فَعَلَهُ تَعَبُدًا، وَلَكِنْ هُوَ وَقْفُ الْبَيَانِ» انتهى. أي: بيانِ الْفَوَاصِلِ.

وقال في «المدد»^(٥): «فَمَا وَقَفَ ﷺ عَلَيْهِ دَائِمًا تَحَقُّقًا أَنَّهُ فَاصِلَةٌ، وَمَا وَصَلَهُ دَائِمًا تَحَقُّقًا أَنَّهُ لَيْسَ بِفَاصِلَةٍ، وَمَا وَصَلَهُ مَرَّةً وَوَقَفَ عَلَيْهِ أُخْرَى احْتِمَالِ الْوَقْفِ أَنْ يَكُونَ لِتَعْرِيفِهَا، وَأَنْ يَكُونَ لِتَعْرِيفِ الْوَقْفِ التَّامِّ وَالِاسْتِرَاحَةِ، وَاحْتِمَالِ الْوَصْلِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ فَاصِلَةٍ أَوْ فَاصِلَةً، وَصَلَهَا لِتَقَدُّمِ تَعْرِيفِهَا، أَوْ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ لِتَعْرِيفِ التَّامِّ، فَتُرَدُّ فِيهِ» انتهى.

(١) المصباح (خ) ٢٧١/ب.

(٢) المكتفى ١٤٦.

(٣) شعب الإيمان ٢/٥٢١.

(٤) وصف الاهتداء ١/١٢.

(٥) حسن المدد ٤٤.

وأقول: في استدلالهم بحديث أم سلمة هذا على السنيّة نظرٌ من وجهين، أحدهما: أنه رواه أبو داود^(١) عن سعيد بن يحيى الأموي قال: حدّثني أبي قال: حدّثنا ابن جريج، ورواه الترمذي^(٢) عن عليّ بن حجر قال: حدّثنا يحيى ابن سعيد الأموي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلفظ: «يُقطّع قراءته، يقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: [٢٠]، ثم يقف» إلى آخره. قال الترمذي^(٣): «هذا حديثٌ غريبٌ». هكذا رواه يحيى بن سعيد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة، وليس إسناده بمتصل؛ لأنّ الليث روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملّك عن أم سلمة أنها وصفت قراءة النبي ﷺ مفسّرةً حرفاً حرفاً، وحديث الليث أصحّ.

ففيه تضعيفٌ لرواية: «كان يُقطّع قراءته»، وأنّ الراجح رواية الليث: قراءة مفسّرة حرفاً حرفاً.

الثاني: قال التوربشتي^(٤): «هذه الرواية ليست بسديدة في الألسنة ولا

(١) تقدم تخريجه في ص: ٤٩٩ من هذا المجلد.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٤٩٩ من هذا المجلد..

(٣) في سننه ٥/٤٧-٤٨ برقم (٢٩٢٧)، وتقدم تخريجه في ص: ٤٩٩ من هذا المجلد.

(٤) فضل الله بن حسين، شهاب الدين، أبو عبد الله الشيرازي، الشافعي، فقيه محدّث، من مؤلفاته: «الميسر في شرح مصابيح السنة»، (ت: في حدود ٦٦٠ هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/٣٤٩، كشف الظنون ١٦٩٨، معجم المؤلفين ٢/٦٢٥، وفي الأخيرين نسبه للمذهب الحنفي. وهو منسوب إلى: «توربشت» بضم التاء وسكون الواو وكسر الراء والباء، قرية كبيرة من خراسان. انظر: تاج العروس ٣/٢٧ (تيت).

بمَرْضِيَّةٍ فِي اللُّهْجَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ هِيَ ضَعِيفَةٌ لَا يَكَادُ يَرْتَضِيهَا أَهْلُ الْبَلَاغَةِ^(١)، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَفْصَحَ النَّاسِ لِهَجَّةً، فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا كَانَ يَقِفُ لِيُبَيِّنَ لِلْمَسْتَمْعِينَ رُؤُوسَ الْآيِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ^(٢) لِهَذَا لِمَا وَقَفَ عَلَى ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢٢]، وَلَا ﴿الرَّحِيمِ﴾ [٣]، لِمَا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا مِنْ قَطْعِ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ؛ وَلِذَا اسْتَدْرَكَ التِّرْمِذِيُّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِقَوْلِهِ: «وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصْحَحُ»، نَعَمْ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي حَدِيثِهَا: «إِنَّهُ قَبِيحٌ».

وَالْوَقْفُ عَلَى كُلِّ كَلِمَةٍ جَائِزٌ، وَوَصَلَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ جَائِزٌ، وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا عَلَى تَقْدِيرٍ، وَكَافِيًا عَلَى آخَرَ، وَتَامًا عَلَى غَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا النَّاقِصُ فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ أَقْبَحَ مِنْ بَعْضٍ، كَالْوَقْفِ عَلَى مَا يُحِيلُ الْمَعْنَى، نَحْوُ الْوَقْفِ عَلَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا التَّصْفُفُ وَلَا بُؤْيُوهُ﴾ [النساء: ١١]، فَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَقْبَحُ مِنْهُ الْوَقْفُ عَلَى نَحْوِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦]، وَ﴿لَا إِلَهَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، مَا لَمْ يَنْقَطِعْ نَفْسُ الْقَارِئِ، وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنَ الْوَصْلِ.

(١) زاد في د: «وأن الراجح رواية الليث».

(٢) أي لو لم يكن الوقف لهذا الذي ذكر كما وقف.

واستدلُّوا لعدم جواز ذلك بما رُوِيَ^(١): «أنَّ رجلين جاءا إلى النبيِّ ﷺ فتشهد أحدهما فقال: «من يُطع الله / ورسوله فقد رَشَدَ وَمَنْ يعصهما» ووقف، فقال له رسول الله ﷺ: «قم أو اذهب، بِئْسَ الخَطِيبُ أنت» .
قالوا^(٢): فكره ﷺ الوقفَ على المستبشع؛ لأنه جَمَعَ فيه بين حالِّي من أطاع الله ورسوله وَمَنْ عصى، وكان حَقُّه أن يقف على: «رَشَدًا» ثم يقول: «ومن يَعصهما فقد غوى».

[٦٨/أ]

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٥٩٤/٢ ك: الجمعة، ب: تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (٨٧٠) وكذا أبو داود في سننه ١/٤٦٠-٤٦١ ك: الصلاة، ب: الرجل يخطب على قوس، برقم (١٠٩٩)، وفي ٥/١٦٣ ك: الأدب، ب: (٨٥) بدون عنوان، برقم (٤٩٨١)، والنسائي في سننه ٦/٩٠ ك: النكاح، ب: ما يكره من الخطبة برقم (٣٢٧٩)، وكذا هو في الكبرى برقم (٥٥٠٥) وأحمد في مسنده ٤/٣٧٩ والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٨/٣٧١ برقم (٣٣١٨)، وأسانيدهم صحيحة رجالهم ثقات، لفظ أحمد والنسائي مثل اللفظ المذكور عند المصنف وألفاظ البقية قريبة منه.
أما كراهية ذلك فقال الخطابي في «معالم السنن» بذييل مختصر سنن أبي داود للمنذري ٧/٢٧٤ تحت رقم (٤٨١٦): «إنما كره من ذلك، الجمع بين الاسمين تحت حرفي الكناية؛ لما فيه من التسوية».

وقد جاء في مسند أحمد ٤/٢٥٦ بإسناد صحيح على شرط مسلم بيان خطأ الخطيب وتوجيهه إلى الصواب وهذا اللفظ: «فقال: من يطع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: (بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله)»، وانظر أيضاً: المصدر السابق للطحاوي وشرح النووي على صحيح مسلم ٦/١٥٩ لتوضيح معنى الحديث، وانظر: حاشية السيوطي والسندي على سنن النسائي بذيله ٦/٩٠-٩١ للمزيد في معنى الحديث.

(٢) انظر: القطع والانتفاء ١/١٣.

وفي الاستدلال به نظراً يأتي المبحث فيه في البسملة إن شاء الله تعالى .
وكما يَقْبَحُ الوقفُ يَقْبَحُ الابتداء، وذلك نحو: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨١]،
و﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة: ٦٤]، و﴿ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [يس: ٢٢]، فهذا ونحوه
يَحْرُمُ قَصْدُهُ إلا إن اضطرَّ.

لكن قالوا: يجب عليه العودُ ليخرج من الحُرْمَةِ، لكن قول حمزة: «أكره
الوقوفَ المستبشعة» يدلُّ على الكراهة، دون الحُرْمَةِ، وإن ثبت عنه ﷺ أنه
وقف على كلِّ فاصلة ولم يَرِجِعْ، انتفت الكراهة والحُرْمَةُ وتعيَّن الجوازُ في
نحو: ﴿ إني أَنَا اللَّهُ ﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿ أَنَا رَبُّكَ ﴾ [طه: ١٢]، ومن ثمَّ قال حمزة:
«ونية المسلم تُخرجه منها»^(١).

قال الجعبري^(٢): «لأنه حاكِّ كلام الله لا مُخْبِرٌ عن نفسه، والاحتياطُ العودُ،
وقد علم أنه لا وقفَ محرَّم، ولا لازم، خلافاً لما ادَّعاه السَّجاوندي^(٣)، بل

(١) قال النحاس: «ولا ينبغي أن يُحتجَّ بأن نيته - وإن وقف - غير ذلك، فإنه مكروه عند
العلماء بالتمام والسنة، وأقوال الصحابة تدلُّ على ذلك» القطع والائتناف ١٦/١.

(٢) وصف الاهتداء ٣٢/١.

(٣) علل الوقوف ١٣٢/١. والسجاوندي هو: محمد بن طيِّفور، أبو عبد الله، الغزنوي،
المُفسِّر، النحوي، اللغوي، من كبار المحققين، من مؤلفاته: «عين التفسير»، «علل
القراءات»، (ت: ٥٦٠هـ). انظر: إنباء الرواة ٣/١٥٣، معرفة القراء ٣/١٠٥٦، الوافي
بالوفيات ٣/١٧٨.

والسَّجاوندي: لم نقف - بعد البحث - على هذه النسبة إلى أي شيء هي، وقال
الزركلي في الأعلام ٧/٢٧ معلقاً في الحاشية عندما ترجمه: «ولم أجد «سجاوندا» في
كتب البلدان ولا كتب اللغة»، وقال محقق «الوقف والابتداء» د. محسن درويش في =

وَصُلُّ الْكَلِّ وَالْوَقْفُ عَلَى كُلِّ كَلِمَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ جَائِزٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْأَوْلَوِيَّةِ لِلْأَصَالَةِ وَالِاسْتِقْلَالِ، وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْمَعْنِيِّ وَالْوَقْفِ وَالْوَصْلِ، وَهُوَ غَلَطٌ؛ إِذْ هُوَ وَظِيفَةُ الْإِعْرَابِ النَّاشِئُ عَنِ التَّرْكِيبِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، تَعَيَّنُ: ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾: [٩]، لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَا مِنْ وَصْلِهِ تَعَيَّنَ لِلصِّفَةِ^(١)، كَمَا لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي ﴿ الْحَمِيدِ * اللَّهُ ﴾ أَوَّلِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ^(٢) [١-٢]، وَإِلَّا لَزِمَ رَفْعُ «اللَّهِ»^(٣) وَاللَّازِمُ مُتَّفِقٌ «انتهى». نعم إذا قَصَدَ تَحْرِيفَ الْمَعْنَى عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَخِلَافَ الْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حَرَّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَالَّذِي قَرَّرُوهُ^(٤): أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْمَوْصُوفِ، وَلَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ دُونَ الْخَبَرِ، وَلَا عَلَى الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَالْمُقِيمِي ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [الحج: ٣٥]، وَلَا عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ، وَلَا عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ، وَلَا عَلَى الْمُؤَكَّدِ دُونَ

مقدمته للكتاب ٢٢: «يغلب على ظني أنها قرية صغيرة من قرى «عزنة» ربما اندثرت، وذهب ذكرها، وتفرق أهلها». وضبطه د. العبيدي في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور ٤٣/١ «بكسر السين المهملة، وفتح الواو»، وهكذا ضبط في نسخة المكتبة الأصفية من كتاب «الإتقان» ق ٦، وهي نسخة مقروءة على المؤلف.

(١) انظر رأي السَّجَاوَنْدِي فِي عِلَلِ الْوَقُوفِ ١/١٠٨.

(٢) على قراءة من خفض لفظ الجلالة على البدلية أو عطف البيان. انظر: المرشد للعماني

٢٨٩/٢، عِلَلِ الْوَقُوفِ ٢/٦٢١، منار الهدى ٢٠٥.

(٣) فِي النِّسْخِ: «نسلكه» وهو تحريف.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٦-١١٧، والنشر ١/٢٣٠-٢٣١.

المؤكَّد، ولا على الظرفِ دون ما عمِل فيه، ولا على المعطوف عليه نَسَقاً أو بياناً دونَ المعطوف، إلا إذا كَثُرَت المعطوفاتُ وطال الكلامُ وعَجَزَت الطاقةُ عن بلوغِ الوقف؛ لِقَصْرِ النَّفْسِ، فيجوزُ في تضاعيفِ الكلامِ على التسامح، أو كان عطفَ جملةٍ على جملةٍ، فيسوغُ أيضاً؛ لأنهما يَجْرِيان مَجْرَى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى، فاللاحقةُ كالمنفصلةِ عن السابقة، ولا بين الموصولِ وصلته؛ لأنَّ الموصولَ مع الصلّةِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهو كالفصلِ /، بين حروفِ الاسمِ الواحدِ، وهو غيرُ جائزٍ.

ولا على المبدلِ دونِ البدلِ، ولا على أحدِ مفعولي «ظننت»، ولا على اسم «إن» وأخواتها دونَ خبرها، ولا على خبر «إن» وأخواتها دونَ اسمها، ولا على اسم «كان» وأخواتها دونَ خبرها، ولا على خبرها دونَ اسمها، ولا على التمنيِّ والشرطِ والاستفهامِ والأمرِ والنهيِّ، دون أجوبتها، ولا على القسمِ دونَ جوابه، ولا على حرفٍ دونَ ما دخل عليه، ولا على الرافعِ اللفظيِّ دونَ المرفوعِ، ولا على الناصبِ دونَ المنصوبِ، ولا على الجارِّ دونَ المجرورِ، ولا على الجازمِ دونَ المجزومِ، ولا على المُمَيِّزِ دون المميِّزِ، ولا على المفسِّرِ دون المفسَّرِ، ولا على ذي الحالِ دونها، ولا على المستثنى منه دون المستثنى^(١)، ولا على المشارِ به دون المشارِ إليه، ولا على ذي علّةٍ وسببٍ دونهما، كلام «كي».

(١) «دون المستثنى» زيادة من د، وكذا في المطبوعة.

ولا على المجاور دون ما جاوره نحو^(١): ﴿يَسْتَهْوُونَ﴾ [النحل: ٥٧]،
 ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ [الواقعة: ٢٢]، في قراءة الجبر^(٢).
 وليس مرادهم تحتم ذلك ولزومه، بل يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ قَالَ: «لا يجوز»
 على الجوازِ الأدائي الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة، لا الحرمة
 والكرهية.

وقد اغتفروا في طولِ الفواصلِ والجميلِ المعترضةِ في حالِ جَمْعِ
 القراءاتِ وقراءةِ التحقيقِ والترتيلِ ما لم يغتفروا في غيره، فربما أجازوا
 الوقفَ والابتداءَ ببعضِ ما نصُّوا على اجتنابه^(٣).

وجوز بعضهم الابتداء بـ«ثم» في جميع القرآن لأنها للتراخي والمهلة، نحو
 قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ
 مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤]، وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ
 رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠].

واستثنى من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا
 أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، لكونه مجزوماً بالعطف على مجزوم، وكذا يجوزُ الابتداء
 بـ«بل» إذا كانت بمعنى الإضراب، وهو يكونُ بمعنى الإبطالِ إن تلا «بل»

(١) من قوله تعالى: ﴿وَأَلْهَمُوا يَسْتَهْوُونَ﴾.

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي جعفر، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: النشر ٢٨٣/٢.

(٣) انظر: النشر ٢٣٦/١.

جملة نحو: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، والانتقال من غرض إلى غرض نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ * وذكر أسمر بنه فصلي * بل ﴿ [الأعلى: ١٤-١٥]، وقوله: ﴿ ص وَالْقُرْآنِ إِنِّي الذِّكْرُ ﴾ * بل الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿ [ص: ١-٢]، فإن كانت «بل» للعطف، وهو أن يليها مفرد كقوله: «قام زيد بل عمرو» امتنع الابتداء بها، لأنه لا يفصل بينها وبين المعطوف عليه.

وأما «بلى» وهي حرف جواب يختص بالنفي ويفيد إبطاله، سواء كان مجرداً نحو: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى ﴾ [التغابن: ٧] / أو مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو: «أليس زيد بقائم»، فنقول: «بلى»، أو تويخاً نحو: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَنَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴾ [الزخرف: ٨٠]، أو تقريراً نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ * قَالُوا بَلَى ﴿ [الملك: ٨-٩].

ووقعت في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً، وهي على ثلاثة أقسام^(١): ما لا يجوز الوقف عليه إجماعاً؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، وذلك في سبعة: في الأنعام ﴿ بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [٣٠]، وفي النحل: ﴿ بَلَى وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ [٣٨]، وفي سبأ: ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [٣]، وفي الزمر: ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ نَكَآئِي ﴾ [٥٩]، وفي الأحقاف: ﴿ بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [٣٤]، وفي التغابن: ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي ﴾ [٧]، وفي القيامة: ﴿ بَلَى قَدْرِين ﴾ [٤].

(١) انظر: شرح كلا وبلى ونعم ٨٠-١٠٥، والتمهيد لابن الجزري ١٩٩.

نعم جَوَّزَه السَّخَاوِيُّ^(١) في سبأ والتغابن، لأن ما بعد «بلى» يجوزُ الابتداء به فيقول: ﴿وَرَبِّي لَتَبَعْتُنَّ﴾، فيكون ردًّا لنفيهم البعث ثم أقسم على البعث، فهو وَقْفٌ كَافٍ؛ لأنَّ تعلقه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

القسم الثاني: ما فيه خلافٌ، والاختيارُ المنعُ، وذلك في خمسة: في البقرة: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّطَمِينٍ قَلْبِي﴾ [٢٦٠]، وفي الزمر: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن حَقَّتْ﴾: [٧١]، وفي الزخرف: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا﴾ [٨٠]، وفي الحديد: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾: [١٤]، وفي الملك: ﴿قَالُوا بَلَىٰ فَدَجَاءَنَا﴾ [٩].

القسم الثالث: ما الاختيارُ جوازُ الوقف عليها وهو العشرةُ الباقيةُ، ويأتي مزيدٌ لذلك إن شاء الله تعالى في آخر سورة البقرة وغيرها من الفُرُشِ، والله الموفق.

وأما «كلاً» وهي في ثلاثة وثلاثين موضعاً، كلُّها في النصفِ الثاني من القرآن، فقال في «المغني»^(٢): «هي عند سيبويه^(٣) والخليل^(٤) والمبرد^(٥) والزَّجَّاج^(٦)، وأكثرِ البصريين حرفٌ، معناه: الرَّذْعُ والزَّجْرُ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يُجيزون أبدأً الوقفَ عليها والابتداءً بما بعدها».

(١) جمال القراء ٥٧٦/٢.

(٢) مغني اللبيب ١٨٨/١.

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤.

(٤) مذهبه في العين ٨٥٠ أنها تكون بمعنى حقاً، وتكون للنفي.

(٥) انظر: المغني ١٨٨/١ وليس في «المقتضب» إشارة إلى ذلك.

(٦) معاني القرآن له ٣/٣٤٥. والزَّجَّاج هو: إبراهيم بن محمد بن السَّرِيِّ، أبو إسحاق،

النحوي، حسن الاعتقاد، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، «الاشتقاق»، (ت: ٣١١هـ).

انظر: إنباه الرواة ١/١٩٤، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٠.

والزَّجَّاج: بفتح الزاي، والعجم المشددة المفتوحة، اسم لمن يعمل الزَّجَّاج. الأنساب ٣/١٤١.

ورأى الكسائي^(١) وأبو حاتم^(٢) وَمَنْ وافقهما أن معنى الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ ليس مستمراً فيها، فزادوا معنىً ثانياً يَصِحُّ عليه أن يوقفَ دونها، ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوالٍ: أحدها: قول الكسائي^(٣) ومتابعيه، تكونُ بمعنى: حقاً.

والثاني: قول أبي حاتم^(٤) ومتابعيه، تكونُ بمعنى «ألا» الاستفتاحية.
والثالث: قول النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ^(٥) والفراء^(٦) وَمَنْ وافقهما تكونُ حرف جواب بمنزلة: إي ونعم، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: ٣٢]، فقالوا: معناه: إي والقمر.

واختار ابنُ هشامٍ^(٧) قولَ أبي حاتم؛ لأنه أكثرُ اطِّراداً؛ فإنَّ قولَ النَّضْرِ لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء؛ لأنَّ آيةَ المؤمنين وهي: ﴿رَبِّ أَرْجُونَ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ [٩٩-١٠٠]، لو كانت بمعنى حقاً لَمَا

(١) انظر: شرح كلال لمكي ٢٤، المغني ١/١٨٩.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: قول الكسائي في المغني ١/١٨٩، وهو قول الخليل في العين ٨٥٠.

(٤) انظر: المغني ١/١٨٩.

(٥) انظر: المغني ١/١٨٩.

(٦) انظر: المغني ١/١٨٩ وليس في معاني القرآن للفراء إشارة إلى ذلك.

(٧) المغني ١/١٨٩. وابن هشام هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال

الدين، الأنصاري، الحنبلي، النحوي، إمام مشهور، من مؤلفاته: «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، «شرح التسهيل»، (ت: ٧٦١هـ). انظر: الدرر الكامنة ٢/٤١٥، بغية

كُسِرَتْ همزة «إن»، ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع، لأنها بعد الطلب كما يُقال: أكرم فلاناً، فيقول: نعم.

وَأَمَّا آيَةُ الشُعْرَاءِ وَهِيَ: ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي ﴾:

[٦١-٦٢]، فلكسر «إن»، ولأن «نعم» بعد الخبر للتصديق.

وَأَمَّا قَوْلُ الْكِسَائِيِّ «إِنهَا تَكُونُ بِمَعْنَى حَقًّا» فَلَا يَتَأْتَى فِي نَحْوِ: ﴿ كَلَّا إِنَّ

كَيْتَبَ الْأَبْرَارِ ﴾ [المطففين: ١٨]، ﴿ كَلَّا إِنَّ كَيْتَبَ الْفَجَّارِ ﴾ [المطففين: ٧]، ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ

عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، لَأَنَّ «إِنَّ» تَكْسُرُ بَعْدَ «أَلَا» الْاِسْتِفْتَاخِيَّةِ،

لَا تُكْسَرُ بَعْدَ «حَقًّا» وَلَا بَعْدَ مَا كَانَ بِمَعْنَاهَا.

وَإِذَا صَلَحَ الْمَوْضِعُ لِلرَّدْعِ وَلِغَيْرِهِ جاز الوقف عليها والابتداء بها على

اختلاف التقديرين / والأرجح حملها على الرَّدْع؛ لأنه الغالب فيها

نحو: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ ﴾ [مريم: ٧٨-٧٩]

انتهى (١).

ويجوز الابتداء بـ «أم» المنقطعة التي بمعنى «بل»، نحو: ﴿ أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ

تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلُوبًا سَمُوهُمْ أَمْ ﴾ [الرعد: ٣٣]،

فإن كانت المعادلة لهمزة الاستفهام كقوله: أخرج زيد أم عمرو؟ أو لهمزة

التسوية، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، لم يحسن الابتداء

بها، وكذا يجوز الابتداء أيضاً بـ «حتى إذا» كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا

عَلَيْهِمْ ﴾ [المؤمنون: ٧٧]، و ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَتَحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ [الأنبياء: ٩٦]،

و ﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ ﴾ [مريم: ٧٥].

(١) أي: ما قرره ابن هشام في اختياره قول أبي حاتم في معنى «كلاً».

وَاسْتُنِّيَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعُوا أَلْيَتَمَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]؛
لأنَّ الفائدة المقصودة لم تأتِ بعدُ.

وكذا لا يُبتدأ بها إذا كان ما قبلها مُغَيًّا^(١) بما بعدها كقوله تعالى:
﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿وَلَيْسَ تَعْفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى
يُعْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]، لقوة اتصال ما بين الغاية والمغيا.

وكل ما في القرآن من ﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ١٧]، و﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣]، يجوز
وصله بما قبله نعتاً، والقطع على أنه خبرٌ مبتدأ إلا سبعة مواضع، فإنه يتعين
الابتداء بها^(٢): ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾ في البقرة [١٢١]، ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ
الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ فيها: [١٤٦]، وفي الأنعام [٢٠]، ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾
[البقرة: ٢٧٥]، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ في براءة [٢٠]، ﴿الَّذِينَ يُحْشِرُونَ﴾ في
الفرقان [٣٤]، ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ في غافر [٧].

وفي «الكشاف»^(٣) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ [الناس: ٥]، يجوز
أن يقف القارئ على الموصوفِ ويبتدئ: ﴿الَّذِي﴾ إن حمَلته على القطع،
بخلاف ما إذا جعلته صفةً.

(١) أي: ملتبسة بغاية.

(٢) انظر: البرهان ١/٥١٢، منار الهدى ١٩.

(٣) الكشاف ٤/٨٢٤.

وقال الرُّمَّاني^(١): «الصفةُ إن كانت للاختصاص^(٢) امتنع الوقفُ على موصوفها دونها، وإن كانت للمدح^(٣) جاز لأنَّ عاملها في المدح غيرُ عامل الموصوف». وأما الوقفُ على المستثنى دون المستثنى منه إن كان منقطعاً ففيه مذاهبُ: الجوازُ مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأ حُذِفَ خبرُه للدلالةِ عليه.

والمنعُ مطلقاً؛ لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً؛ لأنه لم يُعْهَدْ استعمالُ «إلا» وما في معناها إلا متصلةً بما قبلها لفظاً ومعنى؛ لأنَّ ما قبلها مُشْعِرٌ بتمام الكلام في المعنى؛ إذ قولك: «ما في الدار أحدٌ» هو الذي صَحَّحَ: إلا الحمار، ولو قلت: «الحمار» على انفرادِه كان خطأً.

الثالثُ: التفصيلُ: فإن صرَّح بالخبرِ جاز لاستقلالِ الجملةِ، واستغنائها عمَّا قبلها، وإن لم يُصرِّح به فلا؛ لافتقارِها، قاله ابنُ الحاجب^(٤) في «أمالیه».

(١) انظر: البرهان ١/٥١١.

والرُّمَّاني هو: علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن، النحوي، المعتزلي، كان من أهل المعرفة في علوم كثيرة، من مؤلفاته: «التصريف»، «النكت في إعجاز القرآن»، (ت: ٣٨٤هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٤، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٣. وهو منسوب إلى «الرُّمَّان» ويبيعه. انظر: الأنساب ٣/٨٩.

(٢) ومثَّل له الرُّمَّاني بقوله تعالى: ﴿وَيَثِّرِ الصَّالِحِينَ * الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٦]، وقال: «ويجوز الوقف عليه خلافاً لبعضهم، وعامل الصفة في المدح غير عامل الموصوف، فلهذا جاز قطعها عمَّا قبلها» البرهان ١/٥١١.

(٣) نحو: «مررت بزيد الصالح»، فعاملها «أمدح» مقدراً، وإن قلت «الصالح» فالعامل «مررت».

(٤) الأمالی له ٤/١١٤.

وأما الوقف على الجملة^(١) الندائية فجائزٌ كما نقله ابنُ الحاجب^(٢) عن المحققين؛ لأنها مستقلةٌ، وما بعدها جملةٌ أخرى، وإن كانت الأولى متعلقةً بها.

وأما «نعم» ففي أربعة مواضع: في الأعرافِ: ﴿قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ﴾: [٤٤]، والمختارُ الوقفُ عليها؛ لأنَّ ما بعدها لا تعلقُ له بما قبلها؛ إذ ليس من قولِ أهلِ النارِ، والبواقي: فيها [١١٤]، وفي الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾: [٤٢]، وفي الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾: [١٨]، والمختارُ لا يُوقفُ عليها لتعلقِ ما بعدها بما قبلها لاتصاله بالقول.

وقد كان نافعٌ يُراعي محاسنَ الوقفِ والابتداءِ بحسبِ المعنى، كما جاء النصُّ عنه بذلك^(٣).

وابنُ كثيرٍ يقفُ على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ وَبَشِّرُ﴾ [النحل: ١٠٣]، ولم يُبالِ بعدها وقفَ أم لا، كذا روي عنه^(٤).

(١) «ش»: «الكلمة». وما أثبتناه موافق لما في ابن الحاجب، وفيه: «فإنَّا نقطع بأنَّ القائل: يا زيد قد تمَّ كلامه».

(٢) الإيضاح له ٢٥١ / ١. وانظر: البرهان ٥١٢ / ١.

(٣) انظر: النشر ٢٣٨ / ١.

(٤) فيما رواه الزيني، وقال في النشر ٢٣٨ / ١: «روينا عنه نصًّا»، وانظر: المرشد للعماني ٥ / ٤-٥. والوقف على ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ يتأتى على قراءته - رحمه الله -؛ لأنه يقرأ بكسر همزة ﴿إِنَّهَا﴾.

قال في «النشر»^(١): «وهذا يَدُلُّ على أنه كان يقفُ حيث ينقطع نَفْسُهُ». وفي روايةٍ أخرى عنه^(٢): أنه كان يُراعي الوقفَ على رؤوسِ الآيِ مطلقاً، ولا يتعمَّد في أوساطِ الآيِ وقفاً سوى الثلاثة المتقدمة. وأبو عمرٍ ويتعمَّد الوقفَ على رؤوسِ الآيِ. وقال أبو الفضلِ الرازيُّ^(٣): «كان يُراعي حُسْنَ الوقف».

وقال الخزاعي^(٤): «كان يُراعي حُسْنَ الابتداء». وعاصمٌ والكسائيُّ يطلبان الوقفَ من حيث يَتِمُّ الكلامُ. وقال أبو الفضلِ الرازيُّ: «كان عاصمٌ يُراعي حُسْنَ الابتداء»^(٥). وأمَّا حمزة^(٦) فكان يقفُ عند انقطاع النَّفْسِ؛ لأن قراءتَه التحقيقُ والمدُّ الطويلُ، فلا يبلُغُ التمامَ ولا الكافي، أو لأنَّ القرآنَ عنده كالسورة الواحدة. والباقون من القُرَّاء كانوا يراعون حُسْنَ الوقفِ والابتداء كما روي عنهم.



(١) النشر ٢٣٨/١.

(٢) رواها أبو الفضل الرازي. انظر: النشر ٢٣٨/١.

(٣) انظر: النشر ٢٣٨/١.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق.

تنبيه وإرشاد^(١)

لا ينبغي أن يُعتمدَ في الوقفِ إلا على ما يرْتَضِيهِ الْمُتَمَنُّونَ من أهل العربية ويتأوَّلُهُ المحققون من الأئمة، فليس كلُّ ما يَتَعَسَّفُهُ بعضُ المُعَرِّبين، أو يتكلَّفُهُ مُتَكَلِّفٌ من المقرئين، أو يتأوَّلُهُ مُحَرِّفٌ من أهل الأهواءِ المُخْطِئِينَ، يُعْتَمَدُ /، عليه: كَأَنَّ يُوقَفَ على نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَتَقَمَّتْ مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧]، ثم يُبْتَدَأُ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧]، بمعنى: لازمٌ أو واجبٌ، ولا يَخْفَى ما فيه^(٢).

﴿وَإِذْ قَالَ لَقْمَنُ لِبْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ وَيُبَيِّنُ لَأَنْتَشْرِكَ﴾ [لقمان: ١٣]، ثم يُبْتَدَأُ: ﴿بِاللَّهِ إِنْ الشِّرْكَ﴾ على معنى القسم.

وكالوقفِ على: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]، ثم يُبْتَدَأُ ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾. ونحو: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ثم يُبْتَدَأُ: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾.

ونحو: ﴿عَيْنَا فِيهَا نَسَعَى﴾ [الإنسان: ١٨]، ثم يُبْتَدَأُ: ﴿سَلْسِيلًا﴾ جملة أمرية أي: اسأل طريقاً موصلةً إليها.

(١) انظر: النشر ١/ ٢٣١.

(٢) هذا الوقف نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ في الإيضاح ٢/ ٨٣٥، والدانيُّ في المكتفى ٤٤٩-

٤٥٠، والأشْمُونِيُّ في منار الهدى ٣٠١، وذكره من المفسرين القرطبيُّ (١٦/ ٤٤٦).

وأجاز المصنّفُ الوقفَ عليه في موضعه في سورة الروم [٤٧].

وهذا مع ما فيه من التحريف يُبطله إجماعُ المصاحفِ على أنه كلمةٌ واحدة.

ونحو: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ﴾ [التكوير: ٢٩]، ثم يُبتدأ: ﴿ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ فيصيرُ: ﴿ يَشَاءَ ﴾ بغيرِ فاعلٍ.

ونحو: ﴿ وَأَرْحَمُنَّ أَنْتَ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ثم يُبتدأ: ﴿ مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا ﴾ [٢٨٦]، على معنى النداء.

فكلُّ هذا وما أشبهه تَمَحُّلٌ وإخراجٌ للتنزيلِ عن المعنى المرادِ به^(١). وقد رأيتُ غيرَ واحدٍ من بعضِ قُرَّاءِ الجَوْقِ^(٢) يتعانى كثيراً من هذا، فهم مُخْطِئُونَ، ومُرتكبون لحرامٍ، ويَحْسِبُونَ أنهم يُحْسِنُونَ صُنْعاً، فلا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله.

فعليك بمراعاةِ ما نصَّ عليه أئمةُ هذا الشأنِ، فهو أَوْلَى من اتِّباعِ الأهواءِ، والله الموفق للصواب.

وسيأتي تفصيلاً ما أَجْمَلْتُهُ من الوُقُوفِ إن شاء اللهُ تعالى في أواخرِ السورِ مُرتَّباً على ترتيبِ الآياتِ، فأسوقُ إن شاء اللهُ الوقُوفَ الاختياريةَ مع ما يتعلَّقُ بها من المباحثِ غالباً، مستوعباً أكثرَ ما في كتابِ «المرشد»^(٣)

(١) انظر: النشر ١/ ٢٣٢.

(٢) الجَوْقُ: الجماعةُ من الناسِ، وهو لفظُ تركي فارسي، دخل العربية فذُكِر. والمراد جماعةُ يجتمعون فيقرؤون كلَّهم بصوت واحد. انظر: جمال القراء ٢/ ٥٢٩، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ١٣١.

(٣) المرشد في الوقف على مذاهب القراء السبعة، وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين.

لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العَمَّاني^(١)، مع زياداتٍ من غيره، كوقفِ^(٢) الدَّاني، والسَّجاوندي^(٣)، وابن الأنباري^(٤)، والجعبري^(٥)، وتفسير البيضاوي^(٦)، ونهر أبي حَيَّان^(٧)، وغيرها.

وقد رَقَمْتُ لكلِّ من: الوقفِ الكاملِ، والتامِّ، والكافي، والحسنِ، والناقصِ بهذه الأحرفِ وهي: م، ت، ك، ح، ن، وبالله تعالى أستعينُ، وعليه أتوكَّل.



(١) المقرئ، إمام محقق، قال ابن الجزري عن كتابه «المرشد في الوقف والابتداء»: «أحسن فيه وأفاد»، وقد كان نزل مصر بعد سنة (٥٠٠هـ). انظر: جمال القراءة ٢/ ٥٧٤، غاية النهاية ١/ ٢٢٣، معجم المؤلفين ١/ ٥٦٩.

والعَمَّانيُّ: بفتح العين المهملة، وتشديد الميم، نسبة إلى: «عَمَّان» مدينة البلقاء بالشام دون دمشق، لا العُمَّاني - بالضم والتخفيف - نسبة إلى: «عُمَّان» قرية تحت البصرة. كذا ضبطه الأشموني وقيدته في «منار الهدى» ص: ٤٣. وانظر: الأنساب ٤/ ٢٣٦، ومعجم البلدان ٤/ ١٥١.

(٢) «المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل».

(٣) «علل الوقوف».

(٤) «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل».

(٥) «وصف الاهتداء في الوقف والابتداء».

(٦) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

(٧) «النهر المأدُّ من البحر المحيط».

وأما الجزء الرابع وهو فنُّ عددِ الآيات

فإنما احتاج إليه هذا العلم؛ لأنَّ بعضَ القراء زاد على رَسْمِ الخطِّ ستين ياءً في رؤوس الآي^(١)، وبعضهم أمالَ رؤوس الآي من بعضِ السور، وبعضُ أصحابِ الأزرق رَقَّق ما غُلِّظ من اللاماتِ الواقعة في رؤوس الآي الممالِة، فَمِنْ ثَمَّ احتيج إلى تمييزِ الفواصلِ من غيرها. وقد حَدُّوا الآيةَ: بأنها قرآنٌ مركَّبٌ من جملةٍ فأكثرَ، ولو تقديراً، ذو مَبْدَأٍ، ومَقْطَعٍ مندرجٍ في سورةٍ.

والفاصلة: بأنها كلمةٌ آخرِ الآيةَ، كقافيةِ الشُّعْرِ، وقرينةِ السَّجْعِ^(٢). وقال الداني^(٣): «كلمة آخر الجملة».

قال الجعبري^(٤): «وهو خلافُ المصطلح، ولا دليل له في تمثيلِ سيويه^(٥) ب ﴿يَوْمَرِيَّاتٍ﴾ [هود: ١٠٥]، و ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف: ٦٤]، وليساً / رأس آيةٍ؛ لأنَّ مراده الفواصلُ اللغويةُ لا الصناعيةُ، ويلزُمُ أبا عمرو - يعني

[٧٠/ب]

(١) وهو يعقوب الحضرمي. انظر: النشر ٢/ ١٩٢.

(٢) السَّجْع: الكلام المُقَفَّى غير الموزون.

(٣) البيان: ١٠٩ وفيه: «... هو آخر الكلمة التي هي الفاصلة». لكنه قال في ص ١٢٦: «وأما الفاصلة: فهي الكلام التام المنفصل مما بعده...»، كما سيذكره المؤلف.

(٤) حسن المدد ١٨.

(٥) تمثيل سيويه للفواصل وقع في ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ وآيات أُخرى، وليس فيها ﴿يَوْمَرِيَّاتٍ﴾.

انظر: الكتاب ٤/ ١٨٥.

الدانيّ - إمالة: ﴿مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: ٥] لأبي عمرو، يعني: ابن العلاء^(١).
وقال القاضي أبو بكر^(٢): «الفواصلُ حروفٌ متشاكلَةٌ في المقاطعِ، يقع
بها إفهامُ المعاني».

وفَرَّقَ الدانيُّ^(٣) بين الفواصلِ ورؤوسِ الآي: بأنَّ الفاصلةَ هي الكلامُ
المنفصلُ عمَّا بعده، والكلامُ المنفصلُ قد يكون رأسَ آيةٍ وغيرَ رأسِ آيةٍ،
وكذلك الفواصلُ تكون رؤوسَ آيٍ، وغيرَها، وكلُّ رأسِ آيةٍ فاصلةٌ، وليس
كلُّ فاصلةٍ رأسَ آيةٍ.

قال: «فلأجل كونِ معنى الفاصلة هذا ذَكَرَ سيبويه^(٤) في تمثيلِ القوافي:
﴿يُورِيَاتِ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤]، وليساً رأسَ آيةٍ إجماعاً
مع ﴿إِذَا يَسِرُ﴾ [الفجر: ٤]، وهو رأسُ آيةٍ باتفاق.

(١) مع أن ﴿أَعْطَى﴾ في السورة المذكورة ليست رأسَ آيةٍ عند أحد. انظر: البيان ٢٧٦،
لكن الجعبريُّ يُلزِمُ الدانيَّ - على تعريفه المذكور للفاصلة - الإمالةَ لأبي عمرو
البصريِّ، وهي غير مماله له. وهذا الذي أُلزِمَ به الجعبريُّ غير لازم لأن الدانيَّ نفسه
فَرَّقَ - كما ذكر المؤلف أيضاً - بين الفواصلِ ورؤوسِ الآي، فكل رأسَ آيةٍ فاصلةٌ ولا
عكس، فإلزام الجعبريِّ لا يصح.

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني ٢٧٠.

(٣) البيان في عدّ آي القرآن ١٢٦.

(٤) قال سيبويه (الكتاب ٤/ ١٨٤): «وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه ألا
يُحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي» ثم مثل بقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ وآياتٍ أُخر
ليس منها: ﴿يُورِيَاتِ﴾.

وقال الجعبري^(١): «ثم إن لمعرفة الفواصل طريقتين: السماع والقياس. فأما الأول فما روي في حديث أم سلمة عند أبي داود^(٢) وغيره أن رسول الله ﷺ كان يُقَطِّع قراءته آية آية، وقرأت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] إلى ﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٤] تقف عند كل آية. وظاهره أنه كان يُقَطِّع قراءته بالوقف على رؤوس الآي في الفاتحة وغيرها».

وروى البويطي^(٣) - فيما نقله صاحب كتاب «المدد»-^(٤) عنها أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [١] آية، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢] آيتين، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٣] ثلاث آيات، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [٤] أربع آيات».

وفي^(٥) رواية إمامنا الشافعي قالت: قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب

(١) حسن المدد: ٤٤ قال: «ولمعرفة طريقتان: توقيفي وقياسي...».

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٤٩٩ من هذا المجلد.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٥٠٠ من هذا المجلد.

(٤) ما بين علامتي الاعتراض زيادة من خ، غ، وهو في حسن المدد ٤٤.

(٥) كذا ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار ١/ ٥١٠، نقلاً عن البويطي أنه قال: أخبرني غير واحد عن حفص بن غياث، عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ: «كان إذا قرأ بأمر القرآن بدأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يعدها آية...». وذكر في ١/ ٥١٣ قال: «قد علمنا بالروايات الصحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يعد بسم الله الرحمن الرحيم آية من الفاتحة...»، وانظر: السنن الكبرى له ٢/ ٤٤، ٤٥، لكن في إسناد البويطي رواة مبهمون.

فَعَدَّ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [١] آيَةً، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢] آيَةً،
 ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [٣] آيَةً، ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [٤] آيَةً، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
 وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [٥] آيَةً، ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٦] آيَةً، ﴿ صِرَاطَ
 الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [٧] آيَةً، وكذا عدّ
 في «المصباح»^(١) إلى ﴿ الضَّالِّينَ ﴾.

ومعنى: «يُقطَعُ قراءته آيةً وآيتين وثلاثة» الوقف على كل آية؛ لأن الصلاة
 ليس فيها كلامٌ أجنبيٌّ، وكذا كانت قراءته عليه الصلاة والسلام ليُعلم الناس
 رؤوس الآي.

وأما الثاني وهو القياس: فاعلم أن ما وقف عليه ﷺ دائماً تحقّقنا أنه
 فاصلةٌ، وما وصله دائماً تحقّقنا أنه ليس بفاصلةٍ، وما وقف عليه مرةً
 ووصله أخرى احتمال الوقف أن يكون لتعريفها، أو لتعريف الوقف التام،
 أو للاستراحة، والوصل أن يكون غير فاصلةٍ، أو فاصلةً وصلها لتقدّم
 تعريفها، أو على الأصلِ فحصل التردّد.

وحينئذ احتيج إلى القياس: وهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص
 بالمنصوص لمناسبٍ.

واحتاج القياس إلى طريق تُعرّفه: وهي أن فاصلة الآية كقرينة السجعة
 في الشرِّ وقافية البيت في القصيدة.

(١) المصباح (خ) ٢٧١/ب.

واختلَفَ في حَدِّها، فقال الخليل^(١): «هي من الحرفِ الأخيرِ إلى أوَّلِ الحرفِ الساكنِ قبله مع المتحرك». وقال الأخفش^(٢): «هي الكلمة الأخيرة»، وقيل: «هي حرفُ الرويِّ»، وقيل: غيرُ ذلك.

وتنقسم باعتبار ما اشتملت عليه من الحركاتِ والسَّكَناتِ إلى خمسةٍ: الأولى: المُتْكاوِسة، وهي ما كان آخرها فاصلةً كبرى، وهي أربع حركات بعدها ساكن نحو^(٣):

قد جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَّرَ

واشتقاقها من الكَوْسِ، وهو الاضطرابُ ومخالفةُ / المُعتادِ، ومنه كاستِ الدَّابَّةِ، إذا مَشَتْ على ثلاثِ قوائم.

الثانية: المتراكِبة، وهي ما كان في آخرها فاصلةً صغرى، وهي ثلاثُ متحركاتٍ بعدها ساكنٌ، كقولِ دُرَيْدٍ^(٤):

أَخْبُ فيها وَأَضَعُ

(١) انظر: الوافي للتبريزي ١٩٩. ولم يرد هذا التحديد في «العين».

(٢) انظر: الوافي للتبريزي ١٩٩.

(٣) البيت للعجاج. وهو في ديوانه ١٥، واللسان (جبر) ٢/١٦٧.

(٤) نُسب إلى دُرَيْدٍ في السيرة ٤/٦٤، ونُسِبَ إلى ورقة بن نوفل في اللسان (جذع) ٢/٢٢٠. والحَبَبُ والوَضْعُ: ضربان من السير.

ودُرَيْدٌ هو: دُرَيْدُ بن الصَّمَّةِ، أبو قُرَّةَ، الجَشَمي، البَكْري، من هَوازن، من الشعراء الشجعان ذوي الرأي، وهو من المعمرين في الجاهلية، أدرك الإسلام، ولم يُسَلَم، فقتل كافراً يوم حنين، وكانت هوازن أخرجه معها تيمناً به. والصَّمَّةُ: لقب أبيه معاوية ابن الحارث. انظر: الشعر والشعراء ٢/٧٤٩، الأعلام ٢/٣٣٩.

لأنّ التراكبَ مجيءُ الشيءِ بعضه على بعضٍ بدون اضطرابٍ فهو معنىً معتادٌ.

الثالثة: المتدارِكةُ، وهي ما كان في آخره وتدٌ مجموعٌ، وهو حركتان بعدهما ساكنٌ، كقول دُرَيْدٍ أيضاً^(١):

يا ليتني فيها جَدَعُ

وَسُمِّيَتْ مُتَدَارِكَةً؛ لأنَّ بعضَ الحركات يُدَارِكُ بعضاً.

الرابعة: المتواترة، وهي ما كان في آخره سببٌ خفيفٌ، وهو متحركٌ بعده ساكنٌ، كقول الشاعر^(٢):

يا طَلَّلَ الحَيِّ بذاتِ الصَّمْدِي

وَسُمِّيَتْ بذلك لانقطاع الحركة، مِنْ تَوَاتُرِ الإِبِلِ إذا جاء بعضها منقطعاً عن بعضٍ.

الخامسة: المترادفةُ، وهي ما اجتمع في آخرها ساكنان، كقوله^(٣):

وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثِّفِينَ

وَسُمِّيَتْ بذلك لأنَّ أحدَ الساكِنَيْنِ كأنه رَدْفُ الآخرِ.

(١) انظر: الحاشية السابقة. والجَدَعُ: الشابُّ.

(٢) البيت لبشار بن برد وهو في ديوانه... وتاريخ بغداد ١١٦/٧، وتاريخ دمشق ٤٠/٤٨٥. وعجزه:

... .. بالله خبرٍ كيف كُنْتُ بعدي

(٣) البيت لخِطام المُجاشعي، وهو في الكتاب ١/٣٢، والخصائص ٢/٣٦٨، وورصف المباني ٢٧٣، وابن يعيش ٨/٤٢، والدر المصون ٩/٥٤٤. والصاليات: الأثافي، وهي الحجارة تحت القدر. وكَمَا يُؤَثِّفِينَ: مثلما نُصِبْنَ لَمْ يَزَلْنَ.

وتنقسم القافية أيضاً باعتبار الحروفِ إلى ستة:

الأول: الرَّوِّيُّ، وهو الحرفُ الذي يَلْزَمُ القصيدةَ بِأَسْرِهَا، وتُنَسَّبُ إليه، كقولهِ^(١):

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامِحَالَةٌ زَائِلٌ
فَاللَّامُ هُوَ الرَّوِّيُّ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْقَصِيدَةُ لَامِيَّةً، وَكُلُّ رَوِيٍّ حَرَكُوهُ
فَقَافِيَتُهُ مَطْلُوقَةٌ، وَإِنْ سَكَّنُوهُ فَمَقِيدَةٌ؛ لِأَنَّهَا قِيَّدَتْ عَنِ التَّحْرِيكِ.

الثاني: الوَّضَلُ، وَيَكُونُ بِأَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ تَجِيءُ عَلَى أَثَرِ الرَّوِيِّ، وَهِيَ
الْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ السَّوَاكِنُ، وَالْهَاءُ، سِوَاءً كَانَتْ سَاكِنَةً أَوْ مُتَحَرِّكَةً،
فَالْأَلْفُ كَقَوْلِهِ^(٢):

أَمِنْ آلِ سَلْمَى عَرَفْتَ الطُّلُولا بِذِي حُرُضٍ مَائِلَاتٍ مُثُولَا
فَاللَّامُ الْقَافِيَةُ^(٣)، وَالْأَلْفُ بَعْدَهَا وَضَلُّ.
وَالْيَاءُ كَقَوْلِهِ^(٤):

فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةَ لَمْ يَعْفَ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ
فَاللَّامُ هِيَ الرَّوِّيُّ، وَالْيَاءُ وَضَلُّ.

(١) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٦، وابن يعيش ٢/٧٨، والدر المصون ١/٢٩٦.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٩٣.

(٣) الأولى أن يقول: الرَّوِّيُّ.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ٢٠، والدر المصون ١/٣٥٦.

وتوضح والمقراة: أسماء أماكن. وَعَقَبَ الرِّيحُ الأثرَ: مَحَتْهُ.

وقوله: «والياء»، يعني بها المتولدة من كسرة اللام في: «شَمَالٍ».

والواو كقولهِ^(١):

صحا القلبُ عن سَلْمَى وقد كاد لا يَسْلُو وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ وَالثَّقْلُ
فَاللَّامُ الْقَافِيَةُ^(٢)، والواو وَصَلَّ. والهَاءُ السَّاكِنَةُ كقولهِ^(٣):

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعَرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
فَاللَّامُ الرَّوِّيُّ، والهَاءُ الوَصْلُ.

والهَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ كقولهِ^(٤) /:

أَجَادَ الْمُسَدِّي سَرَدَهَا وَأَذَاهَا

فَاللَّامُ رَوِّيٌّ، والهَاءُ وَصَلَّ. وَقَدْ يُسَمُّونَ الْوَصْلَ صِلَةً.

الثالث: الخروج، ويكون بثلاثة أحرف: الألف، والواو، والياء، السواكن
الزوائد اللواتي يَتَّبَعْنَ الصِّلَةَ الْمُتَحَرِّكَةَ.
فَالْأَلْفُ كقولهِ^(٥):

لَهَا نَفْدٌ لَوْلَا الشُّعَاعُ أَضَاءَهَا

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٩٦.

(٢) الأؤلى أن يقول: الروي.

(٣) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٢٩. ويعني بالواو، المتولدة من ضمة اللام في: «والثقل».

(٤) البيت لكثير، وصدرة:

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلَاصٌ حَصِينَةٌ

وهو في ديوانه ١٥٠، وتاريخ دمشق ٨٧/٥٠، واللسان (ذيل) ٧٥/٥.

والدِّلاص: الدرع اللينة. والمُسَدِّي: الناسج. وأذالها: أطالها.

(٥) صدره:

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةً نَائِرٍ

وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ٨، واللسان (نفاذ) ٢٣٠/١٤.

وَالنَّفْدُ: الْمَنْفَذُ. وَالشُّعَاعُ: مَا تَطَايَرُ مِنَ الدَّمِ.

فالهزمة هي الروي، والهاء وصل، والألف بعدها خروج.
والياء كقولِه^(١):

تَجَرَّدَ المَجْنُونِ من كِسَائِهِ
الهزمة الرَّوِّي، والهَاءُ صِلَةٌ، والياءُ خُرُوجٌ.
والواوُ كقولِه^(٢):

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَهُ
الهزمة الرَّوِّي، والهَاءُ الوصل، والواو الخرج.
الرابع: الرَّدْفُ، ويكون بثلاثة أحرفٍ: الألفِ، والياءِ، والواوِ، السواكنِ
اللواتي قبل حرف الرَّوِّيِّ من غيرِ فَضْلِ.
فالألف كقولِه^(٣):

ولو أدركته صَفَرَ الوِطَابُ

(١) البيت لأبي النجم وليس في ديوانه، وهو في الوافي للتبريزي ٢٠٤، يصف فرساً يخرج
من الغبار، كما يتجرَّد المَجْنُونِ من كِسَائِهِ.

(٢) قبله:

وَمَهْمِهِ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ

وهو لرؤبة في ديوانه ٣، والإنصاف ٢٥٩، والمغني ٦٩٥.

(٣) صدره:

وَأَفْلَتْنَهُنَّ عِلْبَاءُ جَرِيضَا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣٨، واللسان (وطب) ٣٣٤ / ١٥. والضمير في
«أفْلَتْنَهُنَّ» للخيل، والوَطْبُ: سِقَاءُ اللبْنِ. وقوله: «صَفَرَ الوِطَابُ» أي: هلك، فخلا
من الروح، كما يَخْلُو الوِطَابُ. وعلباء: قَاتِلُ أَبِيهِ. أفْلَتْنِي جريصاً: أي: مجهوداً يكاد
يقضي. والجريص: اختلاف الفَكِّين عند الموت.

فالباءُ الرَّوِيُّ، والألفُ قبلها رِذْفٌ. وأمّا الياءُ والواوُ فيشتركان في القصيدة الواحدة بخلافِ الألفِ، كقوله^(١):

فلا تُكثِرْ على ذي الضُّغنِ عَتْباً ولا ذِكرَ التَّجْرُمِ للذُّنوبِ
ولا تَسألْه عمّا سوف يُبدي ولا عن عَيْبه لك بالمَغيبِ
متى تكُ في صديقٍ أو عدوّ تُخَبِّرُك العيونُ عن القلوبِ

الخامس: التأسيس، وهو كلُّ ألفٍ بينها وبين الرويِّ حرف^(٢).

السادس: الدّخيل، وهو ذلك الحرف الذي بين التأسيس والرويِّ كقوله^(٣):

كليني لهمّ يا أميمةً ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ
فالباءُ هي الرَّوِيُّ، والألفُ قبلها التأسيسُ، والكافُ بينهما الدّخيلُ. فلو كان الواقعُ بين الألفِ والرّويِّ حرفين كـ«دارهم» بطلَّ التأسيسُ؛ لأنَّ الميمَ الرويِّ، والألفَ التأسيسُ، والفصلُ واقعٌ بحرفين: وهما الهاءُ والراءُ فلا تأسيسَ.

وتنقسم القافية أيضاً باعتبار الحركاتِ إلى ستة أيضاً:

الأولى: المجرى، وهو حركةُ حرفِ الرويِّ، نحو ضمة لام «زائل»، وفتحة لام «مثولاً»، وكسرة لام «شمأل».

(١) الأبيات لزهير، وهي في ديوانه ٢٣٢-٢٣٣. والضغن: العداوة.

(٢) كقول الشاعر:

ألا طال هذا الليلُ وأخضَلَّ جانبه

فالروي هو الباء، والألف تأسيس.

(٣) البيت للنابغة في ديوانه ٥٤، والكتاب ٢/٢٠٧، والدر المصون ٦/١٣٥. وكليني:

الثانية: النَّقَازُ، وهي حركة هاءِ الوصلِ، نحوُ: فتحةِ هاءِ «أضاءها» وكسرةِ هاءِ «كسائه» وضمّةِ هاءِ «سماؤه».

والثالثة: الحَذْوُ، وهو حركةُ الحرفِ الذي قبلَ الرَّدْفِ^(١)، نحوُ فتحةِ طاءِ «الوطاب»، وكسرةِ غينِ «المغيب»، وضمّةِ لامِ «القلوب». والرابعة: الرَّسُّ، وهو الفتحةُ قبلَ التأسيسِ^(٢)، نحوُ: فتحةِ الواوِ من «الكواكب».

والخامسة: / الإشباع، وهو حركة الدخيلِ^(٣)، نحوُ: كسرةِ الزايِ من «المنازل».

والسادسة: التوجيهُ، وهو حركةُ الحرفِ الذي قبلَ حرفِ الرَّوِيِّ المقيدِّ^(٤).



(١) الردف: هو الألف والواو والياء السواكن قبل الروي.

(٢) التأسيس: هو الألف بينها وبين الرويِّ حرف.

(٣) الدخيل: هو الحرف بين التأسيس والروي.

(٤) نحو حركة الراء قبل القاف في قوله:

وقاتم الأعماقِ خاوي المُخترَقُ

وللقافية عيوبٌ خمسةٌ:

أولها: الإقواء، وهو أن يجتمع الرفعُ والجرفُ في قصيدة واحدة، نحو قوله^(١):
 آذَنْتَنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوِيَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ
 وقال فيها أيضاً^(٢):

فَمَلَكْنَا بِذَلِكَ السَّمَاءِ حَتَّى مَلَكَ الْمَنْذَرُ بِنِ مَاءِ السَّمَاءِ
 وهو غير جائزٍ للمؤلِّدين.

وحكى أبو عبيد^(٣) عن أبي عبيدة^(٤) أنه قال: الإقواءُ نقصانُ حرفٍ من الفاصلة كقوله^(٥):

أَفْبَعَدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زَهِيرٍ تَرْجُو النِّسَاءَ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ
 لأنَّ أصلَ الجزء الأخير في كلِّ من الفاصلتين متفاعِلن^(٦)، فصار «متفاعِن» بحذفِ اللام.

(١) البيت للحارث بن حلزة، وهو في شرح القصائد للأبباري ٤٣٣، والخصائص ٢٤١/١، والدر المصون ٢/٦٤٠. والبين: الفراق. آذَنْتَنَا: أعلمْنَا. والثاوي: المقيم. والثواء: الإقامة.

(٢) شرح القصائد ٤٧٤.

(٣) الغريب المصنف ٢/٤٢٧.

(٤) مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى، التيمي مولا هم، البصري، النحوي، كان عارفاً بغريب الحديث وأيام الناس، وهو أول من صنَّف في الغريب. من مؤلفاته: «غريب الحديث»، «مجاز القرآن»، (ت: ٢٠٩هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٩/٤٤٥.

(٥) البيت للربيع بن زياد، وهو في اللسان (قوا) ١١/٣٦٣.

(٦) ش، ح: «متفاعل».

والمعتمد: أن الإقواء لا يكون إلا في الرفع والجر في قصيدة واحدة كما تقدم. فإن كان مع الرفع أو الجر نصبٌ سُمِّي إصرافاً، ولا يُجيزه الخليل والبصريون، وأجازه المفضّل الضبّي والكوفيون.

ثانيها: الإكفاء، وهو أن يختلف الروي في قصيدة واحدة، وأكثر ما يكون ذلك في الحروف المتقاربة كالميم والنون، والطاء والذال، فالميم والنون كقوله^(١):

بُنَيَّ إِنَّ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ
وَالطَّاءُ وَالذَّالُ كَقَوْلِهِ^(٢):

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا
وبعضهم يجعل الإكفاء بمنزلة الإقواء، والأكثر على ما قدّمناه. ثالثها: الإيطاء، وهو أن تتكرر القافية في القصيدة الواحدة باللفظ والمعنى، كقوله^(٣):

أَوْ كَاهْتِزَازِ رُدَيْنِي تَنَاوَلَهُ أَيْدِي التَّجَارِ فَرَادُوا مَتْنَهُ لِينَا
وقال فيها^(٤):

من الأحاديث حتى زدني لينا

(١) نسب في النوادر ١٣٤ إلى امرأة، وهو في المغني ٦٨٢، وابن يعيش ٣٥ / ١٠.
(٢) رجز لا يُعرف قائله. وهو في اللسان (عند) ١٩ / ٩. وناقاة عنود: لا تخالط الإبل، فترعى في مكان غير مكانهم، والجمع عنُد، وجمع الجمع عنُد وعواند.
(٣) البيت لتميم بن أبي مقبل، وهو في ديوانه ٢٢٨، والوافي للعتابي ١٧١.
(٤) صدره:

نازعتُ ألبأها لبي بمقتصر
وهو في اللسان (قصر) ١١ / ١٨٣.

قال ابن القَطَّاع^(١): «وإذا وقع الإيطاءُ بعد سبعةِ أبياتٍ فليس بعيبٍ عند أحدٍ من الناسِ؛ لأنَّ السبعَ عند الناظمين قصيدةٌ، ومنهم مَنْ لا يُعدُّ القصيدةَ إلا ما بلغَ العشرةَ أو جاوزَها، ولو بيتٍ واحدٍ، فإن اختلف المعنى لم يكن إيطاءً».

وزعم بعض المتقدمين أن الإيطاء ليس بعيبٍ.

رابعها: التضمين، وهو أن تتعلَّق قافية البيتِ الأولِ بالثاني، كقوله^(٢):

وسائلٌ تميمًا بنا والرَّبابا وسائلٌ هوازنٌ عنا إذا ما

ثم قال في البيت الثاني:

لَقَيْنَاهُمْ كَيْفَ نَعَلُوهُمْ بِيضٍ يُفَلِّقَنَّ بِيضًا وَهَامَا

/ فتعلَّق آخرُ البيتِ الأولِ بأولِ الثاني.

خامسها: السناد، وهو كلُّ عيبٍ يقع في القافية، كإردافٍ قافيةٍ وتجريدٍ

أخرى، كقوله^(٣):

إذا كنتَ في حاجةٍ مُرسلاً فأرسلَ حكيماً ولا تُوصِه

وإنْ بابُ حَزْمٍ عليك التوى فشاوِرَ لبيباً ولا تُعصِه

(١) لم ننف على قوله، وابن القَطَّاع هو: علي بن جعفر بن علي، أبو القاسم، السَّعدي،

الصَّقَلِي، نزيل مصر، المعروف بابن القَطَّاع، النحوي، من مؤلفاته: «الأفعال»، «أبنية

الأسماء»، (ت: ٥١٥هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٣٦، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٣٣.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٨٨، والوافي للعنابي ٢٠٩.

(٣) البيتان لعبد الله بن معاوية، وهما في ديوانه ٥١، ففي قافية البيت الأول أردف بالواو

الساكنة قبل حرف الروي الصاد، وفي قافية البيت الثاني لم يرد هذا الإرداف.

وكذا إن كانت القافية المؤسَّسة مع أخرى مُجرَّدة كقوله^(١):

يا دارَ سلمى يا اسلمي ثمَّ اسلمي

ثم قال فيها:

فخندِفُ هامةٌ هذا العالَمِ

وكذلك اختلافُ الحركاتِ قبلِ الرَّويِّ كقوله^(٢):

ألا هبِّي بصحنِكِ فاصبَحينا

ثم قال^(٣):

تُصَفِّقها الرياحُ إذا جَرَيْنَا

وكقول الفضل بن عباس^(٤):

فاملئي وجهك الجميلَ خموشا

(١) للعجاج في ديوانه ١/٦٤٢، وابن يعيش ١٠/١٣، والممتع ٢١٦.

(٢) البيت لعمر بن كلثوم من معلقته، وعجزه:

ولا تُبقي خمور الأندرينا

وهو في شرح القصائد للأنباري ٣٧١.

(٣) صدره:

كَأَنَّ مُتَوَنَهْنَ مُتَوَنُ غُدْرٍ

وهو في شرح القصائد ٤١٦. و«متونهن»: أي ظهور الدرع، يعني حسن نسجها. وغُدْرُ أصله

غُدْرُ جمع غدير فخفف. قال الأنباري: «يصف تدرج الدرع وحسن نسجها فشبهها بطرائق

الماء إذا هبَّت عليه الريح. فالحرف قبل الياء في الأول مكسور، والثاني مفتوح».

(٤) صدره:

هاشمٌ جدُّنا فإن كنتِ غَضْبى

وهو في تاريخ دمشق ٤٨/٣٤١، اللسان (خمش) ٤/٢١٨. وقائله هو: الفضل بن العباس بن

عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، أبو العباس، وأبو عبد الله، أردفه النبي ﷺ في حجة

الوداع، شهد غسل النبي ﷺ، (ت: ١٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٢٦٩، الإصابة ٥/٣٧٥.

ثم قال فيها^(١):

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا

وهو كثيرٌ للعرب، غيرُ جائزٍ للمولدين.

واختلفوا في اختلاف ما قبل الرويِّ المقيّد، فذهب بعضهم إلى أنه ليس بعيب، والذي عليه الجمهور، وهو المذهب المشهور أنه عيب.

قال في «المدد»^(٢): واختلف الحذو والإشباع والتوجيه ليس بعيب في الفاصلة؛ لثلاثيهم أن فصاحة القرآن بالتزامها مع التركيب لا بمجردة.

وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر

بخلاف قافية القصيدة، ومن ثم نزل: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ مع ﴿عَلِيمٌ﴾ [البقرة:

٢٨-٢٩]، و﴿الْمِعَادَ﴾ مع ﴿الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٤-١٩٥]، و﴿الطَّارِقِ﴾ مع

﴿الثَّاقِبِ﴾ [الطارق: ١، ٣].

والأصل^(٣) في الفاصلة والقرينة^(٤) التجرد^(٥)، وفي الآية والسَّجْعَةِ

المساواة، كالبيت، فدار أمر الفصل^(٦) على المناسبة والاستقلال والموازاة،

والوصل على المباينة والتعلُّق والتفاوت.

(١) صدره:

نحن كُنَّا سَكَانَهَا مِنْ قُرَيْشٍ

وهو في الجمهرة ٢/٣٤٧، وتاريخ دمشق ٤٨/٣٤٢.

(٢) حسن المدد في فن العدد ٤٥.

(٣) انظر: حسن المدد ٢١٣.

(٤) يعني بالقرينة: ما يوازي الفاصلة في السجع.

(٥) ب، ر، والمطبوعة: «والقرينة المتجردة في الآية التجرد»، ويعني بالتجرد: التجرد عن

التعلق بما بعدها.

(٦) أي: القطع والوقف، وفي ش، س، ح، والمطبوعة: «الفاصلة».

وقد أجمع العادون على تركِ عدِّ: ﴿وَيَأْتِ بِآخِرِينَ﴾، ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ بالنساء [١٣٣، ١٧٢]، و﴿كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ بسبحان^(١) [٥٩]، و﴿لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ بمريم [٩٧]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ب«طه» [١١٣]، و﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ ب«طه» أيضاً [١١١]، و﴿مَنْ أَظْلَمُ لِمَتِ إِلَى النُّورِ﴾ بالبقرة [٢٥٧]، و﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بالطلاق [١٢] حيث لم يُشاكل طرفيه.

وعلى تركِ عدِّ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ بآل عمران [٨٣]، ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَتَّبِعُونَ﴾ بالمائدة [٥٠]، ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ بالأنعام [٣٦]، ﴿فَدَلَّهَا بِغُرُورٍ﴾ بالأعراف [٢٢]، و﴿إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ بالأنفال [٣٤]، و﴿قَوْمٌ / آخِرُونَ﴾ بالفرقان [٤]، ﴿وَهُمْ يُحْلَقُونَ﴾ بالفرقان [٣] أيضاً، حيث لم يُساوِ طرفيه.

وعلى تركِ عدِّ ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ أول البقرة [١٠٢]، ﴿وَيَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ بآل عمران [٤٧]، و﴿قَوْمًا جَبَارِينَ﴾ بالمائدة [٢٢]، و﴿فَسَوْفَ نَعْلَمُونَ﴾ بالأنعام [١٣٥]، و﴿آلِ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾^(٢) بالأعراف [١٣٠]، ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ بيوسف [٣٦]، و﴿فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ بالفرقان [٦١]، حيث لم يتجرّد عن تعلق ما بعده.

(١) أي: سورة الإسراء.

(٢) تصحفت كلمة ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ في النسخ إلى «آل عمران»، وجاء في حاشية نسخة «ن» المقرّوة على المؤلف «هكذا بخطه ولعله بالزمر»، ونسي الناسخ أن موضع الزمر ليس متروكاً بإجماع، بل هو معدود عند الكوفيين، وجاءت الكلمة على الصواب في حسن المدد ٤٦.

وعلى تركِ عدّ: ﴿كَانَ مَفْعُولًا﴾ ثاني الأنفال [٤٤]، و﴿مَنْهَنَّ سَكِينًا﴾،
 و﴿لأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ بيوسف [١١١، ٣١]، و﴿دَائِبِينَ﴾ بإبراهيم [٣٣]، و﴿مِرَاءَ ظَهْرًا﴾
 بالكهف [٢٢]، و﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] حيث خالف في المجموع.
 وعدّوا نظائرها للمناسبة نحو: ﴿لأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ بآل عمران [١٩٠]،
 و﴿عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ بالكهف [١٥]، و﴿وَالسَّلْوَى﴾ [٨٠]، و﴿أَبْنِي﴾ ب«طه» [٥٦]،
 و﴿وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ بالقتال [١٤]، و﴿وَالْأَنْثَى﴾ بالنجم [٢١].

وقد يتوجّه الأمران^(١) في كلمة، فيختلف فيها، فمنها البسمة، وقد نزلت
 بعض آية في النمل [٣٠]، وبعضها^(٢) آية في أثناء الفاتحة، ونزلت أولها في
 بعض الأحرف السبعة.

فمن قرأ بحرفٍ نزلت فيه عدّها آيةً، ولم يحتج إلى إثباتها بالقياس،
 للنص المتقدم، خلافاً للداني^(٣).

ومن قرأ بحرف لم تنزل معه لم يعدّها، ولزمه من إجماع كونها سبع
 آيات أن يعدّ عوّضها ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى^(٤): [٧]، وهي مماثلة في الروي^(٥)،

(١) أي من حيث العدّ وتركه. انظر: البيان للداني ١١٢.

(٢) أي: بعض البسمة نزل آية كاملة في أثناء الفاتحة، وهي قوله: ﴿الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

(٣) البيان ١١٢.

(٤) من قوله: ﴿أَعْمَتَ عَلَيْهِمْ﴾.

(٥) مع ﴿المُسْتَقِيمَ﴾.

ونزلت^(١) أيضاً مع أول كل سورة غير الفاتحة في بعض الأحرف السبعة وسيأتي بقية البحث في ذلك أول الفرش إن شاء الله تعالى.

وإن تجردت^(٢) نحو: ﴿ مَا عَشِيَهُمْ ﴾^(٣) [طه: ٧٨]، ﴿ وَلَا يَضْرُكُكُمْ ﴾^(٤): [الأنبياء: ٦٦]، و﴿ ذِي الذِّكْرِ ﴾ [ص: ١]، ﴿ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [بالتلاق: ٢]، - ومنها حروف الفواتح^(٥) - فوجه عدّها استقلالها على الرفع والنصب، ومناسبة الروي والرّدْف^(٦).

ووجه عدمه الاختلاف في الكلّميّة، والتعليق على الجرّ، ولم يلحق

(١) أخرجه أبو داود في سننه ١/ ٣٥٠ ك: الصلاة، ب: من جهر بها أي بالبسملة، برقم (٧٨٨)، والبخاري في مسنده كما في كشف الأستار ٣/ ٤٠ برقم (٢١٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير ١٢/ ٦٤ برقم (١٢٥٤٤)، (١٢٥٤٥)، والحاكم في المستدرک ١/ ٢٣١ وصححه على شرط الشيخين، وقال الذهبي: «وأما هذا فثابت».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/ ١٠٩: «رواه البخاري بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح». وكذا رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار ١/ ٥١٣-٥١٤.

وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/ ٢٢٣ برقم (٧٨٨)، فقال: «صحيح»، وأورد السيوطي روايات في معنى الحديث في الدر المنثور ١/ ٣٠-٣٢.

(٢) أي: وإن تجردت عن التعلق بما بعدها.

(٣) فاصلة الآية [٧٧] قبلها: ﴿ وَلَا تَحْتَسِبْ ﴾ ثم تأتي ﴿ مَا عَشِيَهُمْ ﴾ وهي فاصلة الآية [٧٨]، وبعدها فاصلة الآية [٧٩]: ﴿ وَمَاهِدَى ﴾.

(٤) فاصلة الآية [٦٥] قبلها ﴿ يَنْطِقُونَ ﴾ ثم تأتي ﴿ يَضْرُكُكُمْ ﴾ وهي فاصلة الآية [٦٦]، وبعدها فاصلة الآية [٦٧] ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾.

(٥) انظر: البيان ١١٣.

(٦) الردف: الألف والواو والياء السواكن قبل الروي نحو الألف في «الوطاب»، وتقدم

كلام المؤلف عليه في ص: ٥٢٨ من هذا المجلد.

بها^(١) ﴿الر﴾ [يونس: ١] للمخالفة^(٢)، ولا ﴿طس﴾ [النمل: ١] للموازنة^(٣)، وكذا نحو: ﴿ص﴾ [ص: ١]، ولا يرد ﴿يس﴾ [يس: ١] لزيادة الياء أوله، ولا ﴿حم﴾ [غافر: ١] للاطراد.

ومنها بالبقرة: ﴿عذاب أليم﴾ [١٠]، و﴿إِذَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾ [١١]، وجهه عدّه مناسبة الروي، ووجه عدمه تعلّقه بتاليه، وكذا: ﴿يَأْتُوا آلَ لَبِيبٍ﴾ [١٧٩]، و﴿مِنْ خَلْقٍ﴾ الثاني: [١٠٢] لحمله على الأول، وكذا ﴿مَا ذَا يُنْفِقُونَ﴾ الثاني [٢١٩]، إلحاقاً بالأول [٢١٥]، والثالث [٢٦٧]، وكذا ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢١٩].

وأما ﴿الْحَىُّ الْقَيُّومُ﴾^(٤): [٢٥٥] فيردّ حمّله على آل عمران^(٥) تسمية^(٦)

النبي ﷺ آية الكرسي من: / ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّومُ﴾.

(١) فلم تقع فاصلة.

(٢) أي: مخالفة الروي.

(٣) فقوله: ﴿طس﴾ بمنزلة كلمة وبعدها خمس كلمات، فليس ثمة مساواة.

(٤) انظر: البيان ١١٦.

(٥) فهي في آل عمران فاصلة وذلك في الآية الثانية من السورة، وليست كذلك في البقرة: [٢٥٥] لأنها جزء من آية الكرسي.

(٦) ورد ذكر آية الكرسي في حديث أبي بن كعب، وأبي أمامة رضي الله عنهما. أما حديث أبي رضي الله عنه فأخرجه أحمد في مسنده ٥/ ١٤١-١٤٢ برقم (٢١٢٧٨)، وحديث أبي أمامة أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة برقم (١٠٠)، وإسناده صحيح.

وحديث أبي صححه الأرنبوط ومن معه في تحقيق المسند ٣٥/ ٢٠٠ برقم (٢١٢٧٨). والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٥٥٦ ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي، برقم (٨١٠)، لكنّه اكتفى بفضل آية الكرسي دون التصريح بذكر تسميتها.

ومنها^(١): ﴿إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بآل عمران [٤٩] حملاً^(٢) على ما في الأعراف [١٠٥، ١٣٤]، والشعراء [١٧، ٢٢، ٥٩، ١٩٧]، والسجدة [٢٣]، والزخرف [٥٩]، ولتعلقه^(٣) بتاليه، وحملاً على ﴿حِجَابًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

ومنها: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ بالأعراف [٢٩] للاستقلال بتقدير: هدى فريقاً، أو تعودون فريقين.

ومنها: ﴿وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] لتقدير اتصال الاستثناء وانفصاله.

ومنها: ﴿وَأَذْكُرِي فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [مريم: ٤١]، لمناسبة السابق ومباينة اللاحق.

ومنها: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ بالزمر [١٧] لتقدير تاليه مفعولاً ومبتدأ.

ومنها: ﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالشورى [٣٢] لـ ﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة الرحمن: ٢٤] ومخالفة الطرفين^(٥).

ومنها: ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: ١]، و﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الرحمن: ١]، و﴿الْحَاقَّةِ﴾ [الحاقة: ١]،

و﴿الْقَارِعَةِ﴾ [القارعة: ١]، و﴿الْعَصْرِ﴾ [العصر: ١] حملاً على: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]،

و﴿الصُّحْحَى﴾ [الضحى: ١]، والمناسبة، لكن تفاوتت في الكليمة^(٦) انتهى^(٧).

(١) أي: من المواضع المختلف فيها.

(٢) يعني من عَدَّ موضع آل عمران المذكور، فحمَّله على هذه المواضع، وهي معدودة باتفاق.

(٣) ومن ترك عَدَّ موضع آل عمران فتعلقه بتاليه وحملاً على ما هو غير معدود باتفاق.

(٤) لأن ﴿كَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في سورة الرحمن متفق على عدّها. فمن عَدَّ موضع الشورى فحملاً على موضع الرحمن، ومن ترك عدّه فلمخالفة الطرفين.

(٥) هذه علة لمن لا يعد موضع الشورى. قال الداني: «ومن لم يعدّه فلمخالفته ما قبله وما بعده» البيان ١١٧.

(٦) كذا في النسخ، وفي حسن المدد ٤٧ «الكلمة» وكذا في البرهان ١/١٨٩ نقلاً عنه.

(٧) أي: قول الجعبري في حسن المدد ٤٧.

تنبيه^(١)

هل يجوزُ تسميةُ الفواصلِ قوافي؟

الجمهورُ على أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الله تعالى لَمَّا سَلَبَ عنه اسمَ الشعرِ وَجَبَ سَلْبُ القافيةِ عنه أيضاً؛ لأنها منه وخاصةً به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمالُ السَّجْعِ في القرآن يمتنع استعمالُ الفاصلةِ في الشعر؛ لأنها صفةٌ لكتاب الله فلا تَتَعَدَّاهُ.

وقد فرَّقوا بأنَّ السَّجْعَ هو الذي يُقْصَدُ في نفسه ثم يُحال المعنى عليه، والفواصلُ تتبعُ المعاني، ولا تكون مقصودةً في نفسها، وسُمِّيَتْ فواصلَ؛ لأنَّ آخرَ الآيةِ فَصَلَ بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى:

﴿ كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ ﴾^(٢) [فصلت: ٣].

وتأتي فواصلُ السورِ بأوائلها مع كمية حروفها وكلمها وآيها وما يُشكِّلُ بما يُعَدُّ وما لا يُعَدُّ في القسم الثاني من الأصول المسمَّى بالفَرَشِ، إن شاء الله تعالى، وبه المستعان.



(١) انظر: البرهان ١/ ١٥٠، الاتقان ٥/ ١٧٨٦-١٧٨٧.

(٢) في د، ب، ف: «انتهى».

وأما الجزء الخامس وهو مرسوم الخطّ

فهو أحد أركان القرآن الثلاثة التي عليها مدارها^(١)، وقد سُئِلَ مالك^(٢): هل يُكتب المصحفُ على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: «لا، إلا على الكتّبة الأولى»، وقال أيضاً^(٣)، وقد سُئِلَ عن الحروف في القرآن كالواو والألف: أترى أن تُغَيَّرَ في المصحفِ؟ قال: لا.

والمراد: المزيد في الرسم غير المفلوظ به كـ ﴿يَأْتُوا آلَ الْكُفِّ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ﴿وَأُولَتْ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿الرَّبُّوْا﴾^(٤) [البقرة: ٢٧٥].

وقال بعضهم: هذا كان في الصدر الأول، والعلم غُضَّ حيّ، وأما الآن فقد يُخشى الالتباس^(٥)؛ ولذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام^(٦):

(١) الضمير يعود على معنى القرآن لا على لفظه، وهو بمعنى القراءة.

(٢) انظر: المقنع ٩، والمحكم ١١.

(٣) المقنع ٢٨.

(٤) قاله أبو عمرو الداني في المقنع ٢٨.

(٥) يأتي الالتباس عند القائلين بهذا المذهب من كون الرسم المصحفي القديم يخالف في بعض أشكاله المفلوظ، ككتابة الصلاة والربا.

(٦) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، أبو محمد السلمي الدمشقي الشافعي، إمام فقيه، من مؤلفاته: «القواعد الكبرى»، «تفسير القرآن»، (ت: ٦٦٠ هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٢٠٩، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٠٨، وانظر قوله: في البرهان

«لا تجوز كتابة المصحف الآن^(١) على الرسم الأولِ باصطلاح الأئمة لئلا يُوقَعَ في تغييرٍ من الجهال^(٢)»، وهذا لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه لئلا يؤدي إلى دُروس العلم، ولا يُترك شيء أحكمه السلفُ مراعاةً لجهل الجاهلين، لا سيما^(٣) وهو أحد الأركان التي عليها مدارُ القراءات.

وقد قال البيهقي في «شُعبه»^(٤): «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظَ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحفَ، ولا يخالفهم فيها، ولا يُغيّر شيئاً ممّا كتبوه، فإنهم كانوا أكثرَ علماً وأصدقَ قلباً ولساناً وأعظمَ أمانةً منا، فلا ينبغي أن نَظُنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم، وقد أرشدنا اللهُ تعالى بقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ وَلَا يُرِيدُونَ أَنْ يَسْمَعُوا كَلِمَةَ اللَّهِ وَلَا يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ وَلَا يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ وَلَا يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١-٢]، مع قوله: ﴿وَكُتِبَ لَهُ وَرُسُلِهِ﴾ [٢٨٥]، إلى أنَّ طريقَ تخليدِ كتابه العزيزِ تدوينه بالكتابة».

(١) ب: «إلا» وهو تصحيف. وانظر: البرهان ١٤ / ٢، وتحصّف فيه بقوله: «إلا على الرسوم

الأولى»، وجاء على الصواب في طبعة أبي الفضل ١ / ٣٧٩.

(٢) فالجاهل - كما يدعى العز - سيقراً القرآن وفق كتابته فيضل.

(٣) الفصيح في هذا الأسلوب تقديم الواو.

(٤) شعب الإيمان ٢ / ٥٤٨ بعد رقم (٢٦٧٨).

وأيد ذلك قوله عليه السلام فيما رواه الطبراني^(١) وأبو نُعَيْم^(٢) في «الحلية» وغيرهما من حديث ابن عمر: «قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ» أي بالكتابة،

(١) لم نقف عليه عند الطبراني من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في معاجمه الثلاثة، إنما أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤٦/١ برقم (٧٠٠)، من قول أنس رضي الله عنه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٢/١: «رجاله رجال الصحيح».

وكذا رواه من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً قريباً منه في الأوسط ٤٦٩/١ برقم (٨٥٢)، وقال الهيثمي في المصدر نفسه: «وفيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابن معين وابن حبان، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث، وقال الإمام أحمد: أحاديثه منكير».

وقول المصنف صريح أنه رواه ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً من قوله ﷺ، بينما أخرجه الدارمي في سننه ٤٣٧-٤٣٨ المقدمة برقم (٥١٥)، موقوفاً، بإسناد رجاله ثقات، سوى عبد الملك كما سيأتي، إلا أنه منقطع؛ إذ لم يدرك عبد الملك بن عبد الله ابن أبي سفيان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وكذا أخرج الدارمي في المصدر نفسه ٤٣٧/١ برقم (٥١٤) من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لكن إسناده ضعيف، فيه ابن جريج وهو مدلس ورواه بالعنعنة، وكذا عبد الملك المذكور ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ٤٢١/٥ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣٥٤/٥ وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات ١١٦/٥.

ورواه أيضاً الدارمي في سننه ٤٣٢/١ برقم (٥٠٨) من قول أنس رضي الله عنه بإسناد حسن كما ذكر محققه، وهو عند الخطيب في تقييد العلم ص ٩٧.

وكذا رواه الحاكم في المستدرک ١٠٦/١ من قول عمر وأنس رضي الله عنهما وصححه من قول أنس وقال الذهبي عقب حديث عمر رضي الله عنه: «وصح مثله من قول أنس رضي الله عنه». فالأثر صحيح ورد عن عدد من الصحابة.

(٢) لم نقف على رواية ابن عمر رضي الله عنهما في الحلية فيما بحثنا فيه، فلعلّه وهم منه؛ إذ لم نقف عليه عند الطبراني أيضاً كما تقدم. وانظر لتخريجه: الحاشية السابقة.

وهما مصدرا (كتب)، فدلَّ هذا على مشروعية كتابة القرآن العظيم وغيره من العلوم الإسلامية.

فصارت الكتابةُ هي السببُ إلى تخليدِ كلِّ فضيلةٍ، والوسيلةُ إلى توريثِ كلِّ حكمةٍ جليَّةٍ، وحرزٌ^(١) مُودَعٌ لا يضيعُ المستودَعُ فيه، وكنزٌ لا يعتريه نقصٌ ممَّا تصطَفِيه، وعمدَةٌ يُرجعُ إليها عند النسيانِ، إذ لا يطرأ عليها ما يطرأ على الأذهانِ، لأنَّها المعتمدُ، بل تكونُ^(٢) لردِّ الشاردِ، كالمستندِ، تنقل علومَ الأوَّلين إلى الآخرين، وتُلحِق آثارَ الأممِ السالفةِ بالقرونِ الماضينِ، تُخاطِبُك بلسانِ الحالِ عند تَعَدُّرِ المقالِ، فكأنَّ الميتَ منهم حيٌّ بهذا الاعتبارِ، والمفقودَ موجودٌ بتجدُّدِ الأخبارِ، تُوقفك على أخبارِ الأجيادِ، ومواقفِ الشجعانِ والأطوادِ:

إني سألتُ عن الكرامِ فقيل لي إنَّ الكرامَ رهائنُ الأزماسِ
ذهب الكرامُ وجُودُهم ونوالُهم وحديثُهم إلا من القِرطاسِ^(٣)
وقد قال أبو الحسين بن فارس في كتابه «فقه اللغة»^(٤): «يُروى أن أولَ

(١) قوله: «وحرزٌ» معطوف على «الوسيلة».

(٢) أي: الكتابة.

(٣) ذكرهما السخاوي في الوسيلة ص: ٥، والأزماسُ جمع رَمَس، وهو: القبر.

(٤) يعرف بالصاحبي ص ٣٨ وعزاه السيوطي في الإتيقان ٦/٢١٩٦ في أول النوع السادس والسبعين لابن أشتة في المصاحف بسنده عن كعب الأخبار، وكذا ذكره الزركشي في البرهان ٢/١٢، والسيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة ٢/٣٤١، وهو من قول كعب الأخبار، لم نقف على إسناده حتى نحكم عليه، وهو من الإسرائيليات كما هو ظاهر.

مَنْ كَتَبَ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ وَالسُّرْيَانِيَّ وَالْكَتَبَ كُلَّهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ، كَتَبَهَا فِي طِينٍ وَطَبَخَهُ، فَلَمَّا أَصَابَ الْأَرْضَ الْغَرَقُ وَجَدَ كُلُّ قَوْمٍ كِتَابًا فَكَتَبُوهُ، فَأَصَابَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١) يَقُولُ: «أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ إِسْمَاعِيلُ».

قال: «والخطُ توقيف لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤-٥]، وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلَ الْقُرْآنِ وَمَا يَسْطُورُونَ﴾ [القم: ١].

وليس ببعيد أن يُوقَفَ آدَمُ أو غيرُه من الأنبياء عليهم السلام على الكتابة؛ وزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْعَرَبَ الْعَارِبَةَ لَمْ تَعْرِفْ هَذِهِ الْحُرُوفَ بِأَسْمَائِهَا، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا نَحْوًا وَلَا إِعْرَابًا وَلَا رَفْعًا وَلَا نَصْبًا وَلَا جَرًّا وَلَا هَمْزًا، وَمَذَهَبُنَا: أَنَّ أَسْمَاءَ هَذِهِ الْحُرُوفِ دَاخِلَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَّمَ اللَّهُ آدَمَ».

قال: «وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ^(٢) أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ الْعَرَبِيَّةَ، وَأَنَّ الْخَلِيلَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ الْعَرُوضَ - فَلَا نَنْكَرُهُ وَإِنَّمَا نَقُولُ: إِنَّ هَذَيْنِ الْعُلَمَاءِ كَانَا قَدِيمًا وَأَتَتْ عَلَيْهِمَا الْأَيَّامُ فَقَلَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ثُمَّ جَدَّدَهُمَا هَذَا الْإِمَامَانِ،

(١) ذكره ابن فارس في فقه اللغة ص ٣٨، وكذا عزاه السيوطي في الإتقان ٦/٢١٩٦ إلى ابن أشته في المصاحف أنه أخرجه من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذا عزاه إليه السيوطي في المزهري في علوم اللغة ٢/٣٤٢ وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٥٥٣ وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد العزيز واه» وعبد العزيز المذكور هو ابن عمران الذي جاء في الإسناد، وهو متروك كما في التقريب ٦١٤ - ٦١٥ برقم (٤١٤٢). وكذا هو في البرهان للزركشي ٢/١٢.

(٢) انظر: البرهان للزركشي ٢/١٣.

ومن الدليل على عِرْفان القدماء ذلك كتابتهم المصحف على الذي نقله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يُصَوِّروا الهمزة إذا كان قبلها ساكنٌ في مثل ﴿الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥]، كما سيأتي ذلك إن شاء الله، فصار ذلك كله حجةً.

/ وقد ذَكَرَ ابنُ هشام^(١) صاحب «السيرة» في كتاب «التيجان»^(٢) عن وَهَب^(٣): «إن الله تعالى أنزل على هودٍ عليه السلام من هذه الأحرف: «أ ب ت ث» إلى الياء، تسعةً وعشرين حرفاً، لِفَضْلِ اللسانِ العربيِّ على العجميِّ والسُّريانيِّ والعبرانيِّ، وَأَنْزَلَ عليه: يا هودُ، إِنَّ اللهَ أَثْرَكَ وَذَرَيْتَكَ بسيدِّ الكلامِ، وبه يكون لكم استطالةٌ وفضيلةٌ على جميعِ العبادِ، حتى يَخْتِمَ اللهُ نَبُوَّتَهُ بمحمدٍ عليه الصلاة والسلام».

(١) عبد الملك بن هشام بن أيوب، أبو محمد، الدُّهلي، المَعافِري، البصري، نزيل مصر، النحوي، الأخباري، إمام المغازي، ثقة، عارف بالعربية، هدَّب سيرة ابن إسحاق ولَخَّصها حتى صارت تُعْرَف به، من مؤلفاته: «السيرة النبوية»، (ت: ٢١٨هـ على الصحيح). انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢١١، وفيات الأعيان ٣/ ١٧٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٢٨.

(٢) كتاب التيجان في ملوك حمير ٤٣ ذكره بدون إسناد عن وهب وهو من الإسرَائيليات ووهب معروف بذلك.

(٣) وهب بن مُنَبِّه بن كامل، أبو عبد الله، الصَّنَعاني، الدُّمَّاري، الأَبناوي، أخو هَمَّام بن منبه، تابعي ثقة فقيه، كان على قضاء صنعاء، وكان يغلب عليه القصص من صحائف أهل الكتاب، (ت: ١١٠هـ). انظر: طبقات فقهاء اليمن ٥٧، تهذيب الكمال ٣١/ ١٤٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٤٤.

وعن مجاهدٍ عن الشعبي^(١) قال: «سألنا المهاجرين: من أين تعلّمتم الكتابة؟».

قالوا: من أهل الحيرة، وسألناهم: من أين تعلّموها؟ قالوا: من أهل الأنبار». وقال أبو بكر بن أبي داود^(٢) عن علي بن حرب عن هشام بن محمد بن السائب قال: «تعلّم بشر بن عبد الملك الكتابة من أهل الأنبار، وخرَج إلى مكة فتزوَّج الصهباء بنت حرب بن أمية».

وقال غيرُ علي بن حرب: علّم بشرُ سفيان بن حرب الخطَّ، وعلّم حربُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣ / ٢٥ ك: الأوائل برقم (٣٦٨٣٦)، وابن أبي داود في المصاحف ١ / ١٦٣ برقم (١٢) بإسنادهما عن مجالد بن سعيد عن الشعبي به وابن أبي شيبة بنحوه، ورجالهما ثقات سوى مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني - بسكون الميم - ليس بالقوي وقد تغيّر في آخر عمره كما في التقريب ٩٢٠ برقم (٦٥٢٠). وكذا أخرجه أبو عمرو الداني في المقنع ١٩ بإسناده عن ابن عيينة به، وأورده الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ص ٤٣ بإسناد أبي بكر بن أبي داود إلا أنه جاء عنده «مجاهد عن الشعبي» كما ذكر المصنف رحمه الله تعالى - ولعله نقله منه، والله أعلم - وساقه السيوطي في المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣ بإسناد ابن أبي داود مثله وجاء عنده «مجالد عن الشعبي» كما جاء في المصاحف، فإذا كان الراوي عن الشعبي مجاهدًا، فإسناده صحيح إلى الشعبي، وغالب ظني أنه مجالد كما جاء في المصنف وفي المصاحف وبذلك يُضعف، والله أعلم.

(٢) في المصاحف ١ / ١٦٣ - ١٦٤ برقم (١٣)، في إسناد هشام بن محمد أبو المنذر الكلبي، ضعيف لا يحتج به. انظر: الجرح والتعديل ٩ / ٦٩، والميزان للذهبي ٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥. وانظر في تاريخ الكتابة: المزهري ٢ / ٣٤٦. ووقع في مطبوعة المصاحف: «بشر بن عبد الله».

عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجماعةً من قريش، وتعلّمه معاويةٌ من عمّه سفيان^(١).

وقال ابن هشام^(٢): «أول من كتب الخطَّ العربيَّ حميرُ بن سبأ^(٣) علّمه مناماً» انتهى.

وقد كان خطاً كوفياً ثم استنبط منه نوعٌ نُسب إلى ابن مُقلّة^(٤) ثم آخرُ نُسب إلى عليّ بن البوّاب^(٥)، وعليه استقرَّ رأيُ الكتابِ.

(١) كذا العبارة في «المصاحف» لابن أبي داود، والذي في المصادر الأخرى: أن الذي تعلّم الكتابة من قريش هو: سفيان بن أمية بن عبد شمس، وقيل: حرب بن أمية، ولم نقف في ولد حرب على من يسمّى سفيان. انظر: الفهرست لابن النديم : ٢٩-٣٠، جمهرة أنساب العرب ١/١١١، مقدمة ابن خلدون: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) كتاب التيجان ٦٣.

(٣) ابن يعرب بن يشجب بن قحطان. انظر: الكامل في التاريخ ١/٧٦، البداية والنهاية ١٢٢/٣.

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن مُقلّة، الوزير، والكاتب المشهور، صاحب الخط المليح المنسوب - وقيل: الصحيح أنه ينسب إلى أخيه الحسن - وكان أديباً شاعراً، (ت: ٣٢٨هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥/١١٣، سير أعلام النبلاء ١٥/٢٢٤.

(٥) علي بن هلال بن البوّاب، أبو الحسن، البغدادي، الأموي، مولى معاوية بن أبي سفيان، الكاتب المشهور، هو الذي هدّب طريقة ابن مقلة في الكتاب ونقّحها، وكساها حلاوة وبهجة، كما قال ابن خلكان، وكان يُدّهبُ إذهاباً حسناً، (ت: ٤١٣هـ). انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٤٢، سير أعلام النبلاء ١٧/٣١٥.

فائدة

هل تجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟ قال الزركشي^(١): «لم أر فيه كلاماً للعلماء.

ويحتمل الجواز؛ لأنه قد يُحسَنه مَنْ يقرؤه بالعربية، والأقرب المنع، كما تحرّم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: «القلم أحد اللسانين»^(٢) والعرب لا تعرف لساناً^(٣) غير العربي».

ثم إن القياس يقتضي أن لكل حرفٍ شكلاً لكنْ شَرَكُوا فيها، فرجعت الأشكال إلى سبعة عشر شكلاً، وانقسمت إلى عديم النظير، وما له نظير واحد، أو متعدد، فاحتاجت إلى تمييز، والنَّقْطُ أَقْلُهُا، فالمتوحد مُسْتَعْنٍ عن النَّقْطِ بِنَصِّه، والذي له نظيرٌ يُمَيِّزُ بنقطه فوق، والمتعددٌ يُمَيِّزُ بعدد النَّقْطِ إلى أَقْلِ الجمع.

وربما اختلف الاصطلاح كَنَقْطِ القافِ واحدةً، والفاءِ من أسفل، وذلك في الخط المغربي، فالمنقوط يُسَمَّى مُعْجِماً أي: مُزَالُ العُجْمَةِ^(٤)، وكذلك المهملُ أيضاً؛ لأنَّ تَرَكَ العلامةِ في المنحصرِ علامةٌ.

(١) البرهان ١٥/٢.

(٢) مثلٌ عربيٌّ. انظر: مجمع الأمثال ٥٣٩/٢ بلفظ: «القلم أحد الكاتبين».

(٣) في البرهان: «قلماً».

(٤) لأن قولهم: أعجم بمعنى أزال عجمته.

ثمَّ إنَّ الخطَّ هو تصوُّيرُ اللفظِ بحروفِ هجائه بتقديرِ الابتداءِ به والوقف عليه، والهجاءُ هو التلْفُظُ بأسماءِ الحروفِ لا مُسَمِّيَّاتِها لبيانِ مفرادتها، وجاء الرسمُ على المسمَّى.

ولمَّا كان الخطُّ المحسوسُ له صورةٌ تُدرِكُ بالأبصارِ، واللفظُ المسموعُ له سَوْرَةٌ^(١) بالأذانِ، ومحلُّ اللفظِ الصوتُ، وهو مِنْ لَدُنْ محلِّ الهمزة في أقصى الحلقِ إلى الشفتينِ، ثم إلى حيث يَبْلُغُ في الوجودِ، والصوتُ يُحدِثُ الحروفَ المقطَّعةَ المسموعةَ في اللفظِ، وما وراءَ الهمزة ففي^(٢) الصدرِ من الهواءِ المنذعِ بالحجابِ الذي يكونُ به التصويتُ / لا يُسْمَعُ، والهمزةُ مَبْدَأُ الصوتِ فلا صورةَ لها؛ لأنها حَدٌّ بين ما يُسْمَعُ وما لا يُسْمَعُ، ولا يَتَأَتَّى النطقُ بها ساكنةً ولا بشيءٍ من الحروفِ الساكنةِ ابتداءً إلا بتقديم الهمزة، فلا بُدَّ من حركتها بالضرورة.

والحركاتُ ثلاثٌ: النصبُ والرفعُ والخفضُ، وأولُّها وأخفُّها في الحسِّ على النفسِ فِعْلُ النصبِ؛ لأنه عن الانفتاحِ الذي هو أصلُ الصوتِ، ثم يَعْرِضُ له الضمُّ والكسرُ، وأثقلُها فِعْلُ الرفعِ ودونه فِعْلُ الخفضِ، والفتحةُ فَضْلٌ بين الضمةِ والكسرةِ، وهذه الحركاتُ الثلاثُ، التي هي في الأصلِ للهمزة بالاضطرارِ، هي التي تُلقَى على سائرِ الحروفِ الساكنةِ بالاختيارِ،

(١) عنوان الدليل ٣٠: «صورة».

(٢) الفاء في قوله: «ففي الصدر» زائدة وليست في: «عنوان الدليل»، وجملة: «لا يُسْمَعُ»

فإذا طُوِّلت الهمزة بعد^(١) الصوتِ حَدَّتْ حروفُ المدِّ واللينِ الثلاثةُ تابعةً للحركاتِ الثلاثِ، فلها صورةٌ ظاهرةٌ في السمعِ، وهو الألفُ والياءُ والواوُ.

فهذه الحروفُ الثلاثةُ من حيثِ اتصَلَتْ بالهمزة كانت أوَّلَ الحروفِ كُلِّها؛ لأنها في مَقْطَعِ الهمزة، والحروفُ بعدها في مقاطعِ أَنْفُسِها، وإذا تَحَرَّكَتْ الحروفُ وطُوِّلَتْ بالمدِّ تَبَعَتْها هذه الحروفُ الثلاثةُ أيضاً؛ فكانت بهذه الجهةِ آخرَ الحروفِ كُلِّها، وهي مع كلِّ حرفٍ في مَقْطَعِها، فلاجل ذلك لم يجعلوا للهمزة صورةً في الخَطِّ، وإنما تُعْضَدُ بأحدِ هذه الحروفِ^(٢) الثلاثة، قاله أبو العباس بن البَنَاءِ^(٣).

ثم إنَّ الرَّسْمَ ينقسم إلى قياسيٍّ، وهو موافقةُ الخَطِّ اللفظِ، واصطلاحِيٍّ، وهو مخالفتُهُ ببدلٍ أو زيادةٍ أو حذفٍ أو فَضْلٍ أو وَصْلٍ للدلالةِ على ذاتِ الحرفِ أو أصلِهِ أو فَرَعِهِ أو رَفْعِ لَبْسٍ، أو نحو ذلك من الحِجْمِ والمناسباتِ.

(١) عنوان الدليل ٣١: «بمد».

(٢) سقط من ش.

(٣) عنوان الدليل ٣٠-٣٢، من قوله: «ولما كان الخط المحسوس...».

وابن البَنَاءِ هو: أحمد بن محمد بن عثمان، أبو العَبَّاسِ، المراكشي، العَدَدِي، المالكي، المعروف بابن البَنَاءِ - كان أبوه يحترف البناء -، وتفوق في علم الحساب وعلم النجوم، من مؤلفاته: «عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل»، (ت: ٧٢١هـ). انظر: الدرر الكامنة ١/٢٩٧، نيل الابتهاج ١/٧٩.

وأعظمُ فوائد ذلك أنه حجابٌ مَنَعَ أهلَ الكتابِ أن يقرؤوه على وجهه دونَ موقِّفٍ، وهذا ممَّا يدلُّ على أنَّ العربَ كانوا غايةً في الذكاءِ وحِدْقِ الكتابةِ.

وبطلَ بذلك قولُ مَنْ قال^(١): «لم تكن العربُ أهلَ كتابةٍ ففي هجائهم ضَعْفٌ».

وأجيب عن قوله عليه السلام^(٢): «إِنَّا أُمَّةٌ أَمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ» بأنه إخبارٌ عن البدءِ والغالبِ.

وقد تقدّم أن موافقة المصاحف تكون تحقيقاً كقراءة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاحة: ٤] بالقصر، وتقديراً كقراءة المد^(٣).

وهذا الاختلافُ يكونُ اختلافَ تغييرٍ وهو في حكمِ الموافِقِ أي: لا يلزَمُ مِنْ صحّةِ أحدهما بطلانُ الآخرِ، واختلافٌ تضادٌّ وتناقضٌ أي: يلزَمُ مِنْ صحّةِ أحدهما بطلانُ الآخرِ. والواقع هو الأول.

وتحقّيقه أنَّ الخطَّ تارةً يَحْصُرُ جهةً / اللفظُ فمخالِفُه مناقضٌ، وتارةً لا

(١) وهو ابن خلدون في مقدمته ص: ٣٨٨.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٤/ ١٢٦ مع الفتح، ك: الصوم، ب: قول النبي ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب»، برقم (١٩١٣)، ومسلم في صحيحه ٢/ ٧٦١ ك: الصيام، ب: «وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال...»، بعدح (١٠٨٠) وبرقم (١٥)، داخل كتاب الصيام.

(٣) قرأه عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالمد، والباقون بالقصر، وسيأتي في الفاتحة

يَحْضُرُهَا بَلْ يُرْسَمُ عَلَى أَحَدِ التَّقَادِيرِ، فَالْإِلْفَظُ بِهِ مُوَافِقٌ تَحْقِيقًا، وَبِغَيْرِهِ^(١) مُوَافِقٌ تَقْدِيرًا لِتَعَدُّدِ الْجِهَةِ، إِذِ الْبَدَلُ فِي حَكْمِ الْمُبْدَلِ، وَمَا زِيدَ فِي حَكْمِ الْعَدَمِ، وَمَا حُذِفَ فِي حَكْمِ الثَّابِتِ، وَمَا وُصِلَ فِي حَكْمِ الْفَضْلِ، وَمَا فُصِّلَ فِي حَكْمِ الْوَصْلِ.

وحاصله: أَنَّ الْحَرْفَ يُبَدَّلُ فِي الرَّسْمِ وَيُلْفَظُ بِهِ اتِّفَاقًا كـ ﴿وَأَصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٦٥] وَيُرْسَمُ وَلَا يُلْفَظُ بِهِ اتِّفَاقًا كـ ﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣]، وَيُرْسَمُ وَيُخْتَلَفُ فِي الْلفظِ بِهِ كـ ﴿بِالْعَدْوَةِ﴾^(٢) [الأنعام: ٥٢]، وَيُزَادُ وَيُلْفَظُ بِهِ اتِّفَاقًا كـ ﴿حِسَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٠].

وَيُزَادُ وَلَا يُلْفَظُ بِهِ اتِّفَاقًا كـ ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿مِائَةَ﴾ [٢٥٩]، وَيُزَادُ وَيُخْتَلَفُ فِي النَّطْقِ بِهِ كـ ﴿سُلْطَنِيَّةَ﴾ [الحاقة: ٢٩]، وَيُحْدَفُ كَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿يَرْبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠]، وَكَذَلِكَ ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١]، وَكَذَا كـ ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وَيُوصَلُ وَيَتَّبَعُهُ الْلفظُ كـ ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الإنسان: ٢١]، وَيُخَالِفُهُ نَحْوُ: ﴿كَمُهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١]، و﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه: ٩٤]. وَيُخْتَلَفُ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَيَكَانَ﴾ [الفصص: ٨٢]، وَيُفْصَلُ وَيُوَافِقُ نَحْوُ: ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾ [الشورى: ١-٢]، وَلَا يُوَافِقُ كـ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وَيُخْتَلَفُ فِيهِ نَحْوُ: ﴿مَالٍ﴾ [النساء: ٧٨].

(١) أي: واللافظ بغيره.

(٢) قرأ ابن عامر: ﴿بِالْعَدْوَةِ﴾ وقرأ الباقون: ﴿بِالْعَدْوَةِ﴾. انظر: غاية الاختصار ٢/٤٦٧،

النشر ٢/٢٥٨، وسيأتي في الأنعام [٥٢].

وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربية، إلا أنه قد خَرَجَتْ أشياء عنها يجب علينا اتباع مرسومها والوقوف عند رسومها، فمنها ما عَرَفَ حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه، ولم يكن ذلك من الصحابة كيف اتَّفَقَ، بل على أمرٍ عندهم قد تحقَّق.

ولأبي العباس بن البَنَاءِ كتابٌ «عنوان الدليل من مرسوم خَطِّ التنزيل»، هو كما قال^(١): «مفتاح لتدبُّر ما غاب عن كثيرٍ علمه، وخَفِيَ رَسْمُه، ومُحَصَّلُه أنَّ لأحوالِ الهمزة وحروف المدِّ واللين مناسبةً لأحوالِ الوجود، وحَصَل بها بينهما^(٢) ارتباطٌ، به يكون الاستدلالُ.

فالهمزة تُدَلُّ على الأصالة والمبادئ^(٣) فهي مؤصَّلة^(٤)؛ لأنها مبدأ الصوت، والألف تُدَلُّ على الكون بالفعل^(٥) في الوجود فهي مفصَّلة^(٦)؛ لأنها من حيث إنها أول الحروف في الفصل الذي يتبيَّن به ما يُسْمَعُ وما لا يُسْمَعُ، متصلةٌ بهمزة الابتداء.

(١) انظر: عنوان الدليل ٣٢ وليس فيه: «مفتاح... رسمه».

(٢) أي: حصل بالأحوال، بين الهمزة وحروف المد واللين من جهة، وأحوال الوجود من جهة ثانية.

(٣) هذه تخريجات وتأويلات متكلِّفة، يشهد العقل السليم أن الصحابة الذين كتبوا المصحف بهذه الحروف لم يريدوا هذا التمحلُّ والولوج في مضايق الكلام والفلسفة، ناهيك عما ينطوي عليه مثل هذا التطلب للأسرار من مخالفات شرعية.

(٤) العنوان: «موصلة».

(٥) ف، ط، ب، وحاشية ش، ح، ن: «بالفصل»، والمطبوعة، س: «بالفعل وبالفصل»، والمثبت موافق لما في عنوان الدليل.

(٦) ن: «فهي مفصَّلة في الوجود».

والواوُ تدلُّ على الظهورِ والارتقاءِ فهي جامعةٌ؛ لأنها عن غلظِ الصوتِ وارتفاعه بالشفةِ معاً إلى أبعدرتيةٍ في الظهورِ، والياء تدلُّ على البُطونِ فهي مخصّصةٌ؛ لأنها عن رقةِ الصوتِ وانخفاضه في باطنِ الفمِ، [ولمّا كانت المعاني تعتبر اعتبارين، تعتبر من باب الوجود بالفعل سواءً كانت الآن محصّلة لنا، أو لم تكن، وتعتبر من باب الإدراكِ والعلمِ، سواءً كانت في الوجود أو لم تكن، انقسم باب الوجود على قسمين] ^(١) ما يُدْرِكُ وما لا يُدْرِكُ.

والذي يُدْرِكُ على قسمين: ظاهرٍ، ويُسمّى المُلكِ، وباطنٍ، ويُسمّى الملكوتِ، والذي لا يُدْرِكُ فتَوْهْمُهُ ^(٢) على قسمين: ما ليس مِنْ شأنه أن يُدْرِكُ، وهي معاني أسماءِ الله تعالى /، وصفةِ أفعاله من حيث أسماءُوه وأفعاله، فإنّه تعالى انفرد بعلمِ ذلك، وهذا مِنْ هذا الوجهِ يُسمّى العزّة، وما مِنْ شأنه أن يُدْرِكُ لكن لم نَنلّه بإدراكِ، وهو ما كان في الدنيا ولم نُدرکه ولا مثله، وما يكون ^(٣) في الآخرة وما يكون في الجنة كما قال عليه السلام ^(٤): «فيها ما لا عينٌ رأتُ ولا أذنٌ سمعتُ ولا خطر على قلبِ بشر» قال اللهُ تعالى:

[٧٥/ب]

(١) ما بين معقوفين ورد في: س، م، ر، وعنوان الدليل. وفي: ش، ن «ولما كان الوجود على قسمين».

(٢) العنوان، «تتوهمه»، والفاء في «فتوهمه» زائدة.

(٣) في المطبوعة «ما لا يكون».

(٤) رواه مسلم في صحيحه ٢١٧٥ / ٤، ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، برقم (٢٨٢٥)، بهذا اللفظ من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه. والحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «قال الله عز وجل: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت... الحديث والباقي مثله. البخاري في صحيحه برقم (٣٢٤٤، ٤٧٧٩)، ومسلم برقم (٢٨٢٤).

﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٨]، وهذا من هذا الوجه يُسَمَّى الجَبْرُوت .
 فالألفُ تدلُّ على قِسْمِي^(١) الوجود، والواوُ على قِسْمِ المُلْكِ منه؛ لأنه
 أظهرُ للإدراك، والياءُ على قسمِ المَلَكُوتِ منه؛ لأنه أبطنُ في الإدراك، فإذا
 بطنتُ حروفُ في الخَطِّ ولم تُكْتَبْ فلمعنى باطنٍ في الوجود عن الإدراك،
 وإذا ظَهَرَتْ فلمعنى ظاهرٍ في الوجود إلى الإدراك، كما إذا وُصِلَتْ فلمعنى
 موصولٍ، وإذا حُجِزَتْ فلمعنى مفصولٍ، وإذا تَغَيَّرَتْ بِضَرْبٍ من التغيرِ
 دَلَّتْ على تغييرٍ في المعنى في الوجود، فإذا^(٢) زِيدَتْ الألفُ في أولِ كلمةٍ
 لمعنى زائدٍ بالنسبةِ إلى ما قبله في الوجودِ مثل: ﴿ أَوْلَآءَ أَذْبَحْنَهُ ﴾ [النمل: ٢١]،
 ﴿ وَلَا أَوْضَعُوا خِلَافَكُمْ ﴾ [التوبة: ٤٧] زِيدَتْ الألفُ تنبيهاً على أَنَّ المؤخَّرَ أَشَدُّ
 وَأَثْقَلُ في الوجودِ من المقدمِّ عليه لفظاً، فَالذَّبْحُ أَشَدُّ من العذابِ، والإيضاعُ
 أَشَدُّ إفساداً من زيادةِ الخَبَالِ.

وظهرت الألفُ في الخَطِّ لظهورِ القسَمين في العِلْمِ. وكلُّ^(٣) ألفٍ تكونُ
 في الكلمةٍ لمعنىً له تفصيلٌ في الوجودِ إذا اعتَبِرَ ذلك من جهةِ مَلَكُوتِيَّةِ أو
 صفاتٍ حاليَّةِ أو أمورٍ عُلُويَّةِ مما لا يُدْرِكُه الحِسُّ، فَإِنَّ الألفَ تُحَدِّفُ من
 الخَطِّ علامةً لذلك، وإذا اعتَبِرَ من جهةِ مُلْكِيَّةِ أو صفةٍ حقيقيَّةِ في العلمِ، أو
 أمورٍ سُفليةٍ ثَبَتَ ذلك، واعتَبِرَ ذلك في لفظتي «القرآن»، و«الكتاب».

(١) ش: «قسم».

(٢) انظر: عنوان الدليل ٥٦.

(٣) انظر: عنوان الدليل ٦٥.

فإن «القرآن» هو تفصيل الآيات التي أُحْكِمَتْ في الكتاب، فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التنزيل، قال الله تعالى في سورة هود: ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ وَتُمْرُقُصَلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [١٦]، وقال في فُصِّلَتْ: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ وَقُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ * فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ * [القيامة: ١٧-١٨].

ومن ثم ثبت في الخط ألف «القرآن»، وحذف ألف «الكتاب»، وقد حذف ألف «القرآن» في حرفين هو فيهما مرادف للكتاب في الاعتبار.

قال الله تعالى في يوسف: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وفي الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [٣]، والضمير في الموضعين ضمير الكتاب المذكور قبله، وقال بعد ذلك في كل واحد منها: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

وأما الواو^(١) فإن زيادتها تدل على / ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعلى طبقة وأعظم رتبة، مثل قوله: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَلْسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ [الأنبياء: ٣٧] زيدت الواو تنبيهاً على ظهور ذلك بالفعل للعيان أكمل ما يكون، ويدل على هذا أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.

وكذلك زيدت في ﴿أُولَئِكَ﴾ لأنه جمع مبهم يظهر^(٢) منه معنى الكثرة الحاضرة في الوجود، وليس الواو للفرق بينه وبين «إليك»، كما قال قوم؛ لأنه منقوض بـ ﴿أُولَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] فافهم.

(١) عنوان الدليل ٨٧.

(٢) د: «يفهم».

فإن نَقَصَتِ الواوُ من الخَطِّ في كلمةٍ فذلك علامةٌ على التخفيفِ وموازاةِ العلم.

وأما الياء^(١) فإن زِيدَتْ في كلمةٍ فهي علامةٌ اختصاصِ مَلَكُوتِي مثل: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] كُتِبَتْ يَاءَيْنِ فَرْقًا بَيْنَ «الأيد» الذي هو القوة، وبين «الأيد» الذي هو جمعُ يدٍ، ولا شك أن القوةَ التي بنى اللهُ بها السماءَ هي أحقُّ بالثبوتِ في الوجودِ من الأيدي، فزِيدتِ الياءُ لاختصاصِ اللفظِ بالمعنى الأظهرِ في الإدراكِ المَلَكُوتِي في الوجودِ، فإن سَقَطَتِ الياءُ مثلَ قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَنُذِرِ﴾ [القمر: ١٦] ثَبَّتَتْ في الأولى لأنه فِعْلٌ مُلْكِي، وحُذِفَتْ في الثانيةِ لأنه فِعْلٌ مَلَكُوتِي إلى غيرِ ذلك من أمثلةٍ ما هنالك مع القولِ في مدِّ التاءاتِ وقَبْضِها، والوصلِ والفصلِ، مما تَبَعَهُ يُخْرِجُ عن الغرضِ.

قد انحصر الرِّسْمُ في الحذفِ والزيادةِ والهمزِ والبدلِ والوصلِ والفصلِ، وما فيه قراءتان يُكْتَبُ على إحداهما:

الأول: في الحذفِ، فحذفوا أَلْفَ^(٢) (لكن) مخففةً ومُشَدَّدةً، كيف وقعتْ، نحو: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَلَكِنِّي أَرَأَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٩].
وَأَلْفَ ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿وَأُولَئِكَ﴾ [النساء: ٩١]، وألفَ لامِ ﴿الَّتِي﴾، كـ ﴿وَالَّتِي يَمْسَنَ﴾ [الطلاق: ٤].

(١) عنوان الدليل: ٩١.

(٢) انظر: حذف الألف في المقنع ١٠ وما بعدها، والوسيلة ٢٦٣، ودليل الحيران ٤٣،

وَأَلْفَ ﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿كَذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣]،
و﴿فَدَلِكُنَّ﴾ [يوسف: ٣٢].

وَأَلْفَ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ: ﴿هَاتُمَ هَوَلَاءَ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وَأَلْفَ ﴿هَذَا﴾،
نَحْوُ: ﴿هَذَا غَلْمٌ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿هَذِهِ بِضَلَعَتْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿هَذَا نِ
خَصْمَانٍ﴾ [الحج: ١٩]، و﴿هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

وَالْأَلْفَ النَّدَائِيَةَ نَحْوُ: ﴿يَرْبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠]، ﴿يَأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]،
﴿يَأَيَّتِهِنَّ﴾ [الفجر: ٢٧]، ﴿يَتَّادُمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَنُوحُ﴾ [هود: ٣٢]، ﴿وَيَسْمَاءُ﴾
[هود: ٤٤]، ﴿يَأَسْفَى﴾ [يوسف: ٨٤].

وَأَلْفَ ﴿السَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٤] مَعْرِفَةً وَمُنْكَرَةً^(١)، وَأَلْفَ ﴿الَّتِي﴾ نَحْوُ:
﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وَعَلَى حَذْفِ أَلْفِ سَيْنٍ^(٢) ﴿الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] مُنْكَرًا^(٣) وَمَعْرِفًا،
وَأَلْفِ لَامٍ ﴿إِلَهَ﴾ كَيْفَ تَصَرَّفَ، نَحْوُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،
و﴿وَالْهِنَا وَالْهَكْمُ وَحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وَأَلْفِ لَامٍ ﴿الْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣١].
وَأَلْفِ بَاءٍ ﴿تَبَارَكَ﴾ كَيْفَ جَاءَ^(٤)، نَحْوُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]،
﴿الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١]، وَاسْتَنُوا ﴿وَبَرَكَ فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠].

(١) وهو موضع هود [٦٩].

(٢) أي: اتفقوا على حذف ألف سين.

(٣) وهو موضع الحج [٤٠].

(٤) وبالحدف جرى عمل المغاربة وهو الذي في المقنع، والعمل عند المشاركة في
﴿تَبَارَكَ﴾ هو إثبات ألفه إلا في سورتي الرحمن [٧٨]، والملك [١] على ما نص
عليه أبو داود، أما «باركنا»، و«مباركا»، و«مباركة»، و«المباركة» فألفها محذوفة في
جميعها عند المغاربة، وفيها تفصيل عند المشاركة. انظر: المقنع ١٨، مختصر التبيين
٤/ ١١٧٤، والوسيلة ٢٦٨، ٢٨١، دليل الحيران ١١٩، سمير الطالبين ٤١.

وحذفوا أَلْفَ مِيمٍ ﴿الرَّحْمٰنِ﴾ [الفاتحة: ١]، وأَلْفَ حَاءٍ ﴿سُبْحٰنَ﴾ [الإسراء: ١].
 إِلَّا ﴿قُلْ سُبْحٰنَ رَبِّي﴾^(١): [٩٣]، وحذفوا أَلْفَ ﴿يَسْمِ اللّٰهِ﴾ [الفاتحة: ١].
 وَأَلْفَ ﴿وَلَا خِلَلٌ﴾^(٢) [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَلَا وُضِعُوا خِلَلَكُمُ﴾ [التوبة: ٤٧]،
 و﴿فَجَاسُوا خِلَلَ الدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، وأَلْفَ سَيْنٍ / ﴿الْمَسْكِينِ﴾ [البقرة: ٨٣] [٧٦/ب].
 كيف جاء.

وأَلْفَ لَامٍ (الضلال) نحو: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ﴾ [مريم: ٧٥]، وأَلْفَ لَامٍ
 (الحلال) نحو: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّٰهُ حَلٰلًا﴾ [المائدة: ٨٨]، ﴿هٰذَا حَلٰلٌ﴾ [النحل:
 ١١٦]، ولام ﴿كَلَلَةً﴾ [النساء: ١٢]، وأَلْفَ لَامٍ ﴿هُوَ التَّلٰقُ﴾ [الحجر: ٨٦]،
 وقرأ الْمُطَوَّعِي^(٣): (وهو الخالق) فوجهُ حَذْفِ الألفِ احتمالُ القراءتين.
 وكذا حذفوا أَلْفَ ﴿سُلٰلَةٍ مِّنْ طِيْنٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، وأَلْفَ (غلام) حيث
 وقع، نحو: ﴿لِيْ عَلْمٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، و﴿فَكَانَ لِغُلٰمَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٢]،
 ﴿غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾^(٤) [الطور: ٢٤]، وأَلْفَ (الظلال) نحو: ﴿وِظَلٰلَهُمْ﴾ [الرعد: ١٥].
 واطَّرد حذفها إذا وقعت بين لامين منفصلتين نحو: ﴿خِلَلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]،
 و﴿فِيْ أَعْتَقِهِمْ أَغْلٰلًا﴾ [يس: ٨].

(١) هذا عند المشاركة، أما المغاربة فبالحذف في الجميع من غير استثناء. انظر: المقنع
 ١٧، مختصر التبیین ٢/٢٠٣، ٣/٧٩١، سمير الطالبين ٤٣.

(٢) يعني الألف بعد اللام، فبالحذف من غير استثناء عند كثير من المغاربة تبعاً
 لأبي الحسن البلنسي في مصنفه، وكذا عند المشاركة، سوى (١٢) لفظة سكت عنها
 أبو داود، فالعمل فيها عندهم وعند بعض المغاربة على الإثبات. انظر: دليل الحيران
 ١٠٣، سمير الطالبين ٥٧.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢١، وسيأتي في الحجر [٨٦].

(٤) كذا في النسخ، وليس فيها أَلْفٌ محذوفة.

وحذفوا أيضاً الألف الدالة على اثنين^(١) إعراباً وعلامةً في الاسم،
 وضميراً في الفعل مطلقاً إذا كانت حشواً، فإن نَطَرَفَتْ نُبَّتَتْ^(٢)، نحو:
 ﴿قَالَ رَجُلٌ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَأَمْرَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿هَمَّتْ طَائِفَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٢٢]،
 ﴿تَرَاءَتِ الْفَيْتِنِ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿تَرَاءَ الْجُمُعِينَ﴾ [الشعراء: ٦١]، ﴿قَالُوا سَجِرَانَ﴾
 [الفصص: ٤٨]، ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَهَا﴾ [النساء: ١٦]، ﴿هَذَانِ حَصْمَيْنِ﴾ [الحج: ١٩]،
 و﴿الَّذِينَ أَصَلْنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ [الرَّحْف: ٣٨]، ﴿فَخَانَتْهُمَا﴾
 [التحریم: ١٠]، ﴿وَمَا يَعْلَمَنَّ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿إِمْرَاتَيْنِ تَدُودَانَ﴾ [الفصص: ٢٣]،
 ﴿الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩].

ونحو: ﴿وَكَلَامِنَهَا﴾^(٣) [البقرة: ٣٥]، و﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾^(٤) [البقرة: ٢٢٩]، إلا

(١) هذا مذهب الداني، وعليه عمل المغاربة إلا ﴿تُكَدِّبَانِ﴾ في الرحمن فذكره الداني بالوجهين، واختار المغاربة إثبات الألف. أما أبو داود فنصَّ على اختلاف المصاحف في ألف التشية عموماً، واختار إثبات الألف فيها إلا في ﴿يَأْتِيَنَهَا﴾ بالنساء [١٦]، و﴿هَذَانِ لَسَجِرَانَ﴾ في طه [٦٣]، و﴿فَذَانِكَ﴾ بالقصص [٣٢]، وعليه عمل المشاركة، وأجمعت المصاحف على الحذف في ﴿الْأُولَيْنِ﴾ [المائدة: ١٠٧]؛ ليحتمل الرسم القراءتين. انظر: المقنع ١٥، ١٧، ٩٨، مختصر التبيين ٢/١٨٨، ٣٩٦، ٣/٤٦٢، ٤/٨٤٦، ٩٦٦، الوسيلة ٢٧٢، دليل الحيران ٨٩، سمير الطالبين ٣٧.

(٢) مثال المتطرفة التي ألفها ثابتة باتفاق، نحو: ﴿إِنَّا رَسُولًا﴾، ﴿تَبَّتْ يَدَا﴾، ﴿قَالَ﴾، ﴿أَنْ يَخَافَا﴾.

(٣) تصحَّف هذا المثال في النسخ إلى: (كلاهما)، والتصويب من جميلة أرباب المقاصد: ٤٥٦، لأن: ﴿كِلَاهُمَا﴾ له حكم خاص سيذكره المصنف في مرسوم سورة الإسراء.

(٤) هذان المثالان لألف التشية المتطرفة، والألف ثابتة فيهما عند الجميع.

﴿ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ ﴾^(١) [الحج: ١٠].

وكذا أَلِفُ الضميرِ المرفوعِ المتصل، للمتكلِّمِ العظيم، أو لَمَنْ معه غيره إذا اتصل به ضميرُ المفعولِ مطلقاً^(٢) نحو: ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ﴾ [الذاريات: ٤٨]، ﴿ وَقَدَّأْتَيْنَاكَ ﴾ [الحجر: ٨٧]، ﴿ قَدْ أَجْبَيْنَاكُمْ ﴾ [طه: ٨٠]، ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ ﴾ [الكهف: ٦٥]، ﴿ وَجَبَّيْنَاهُمَا ﴾ [الصافات: ١١٥]، ﴿ كَلَّمَا خَبَتِ زِدْنَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿ أَنْشَأْنَهُنَّ ﴾ [الواقعة: ٣٥]، و﴿ أَعْوَيْنَاهُمْ ﴾ [القصص: ٦٣].

وكذا أَلِفُ عَيْنِ (عالم) حيث جاء نحو: ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وأَلِفُ لَامِ ﴿ بَلَّغٌ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وأَلِفُ لَامِ ﴿ السَّلْسِلِ ﴾ [غافر: ٧١]، وأَلِفُ طَاءِ ﴿ الشَّيْطَانِ ﴾ [البقرة: ٣٦] كيف وقع. وأَلِفُ لَامِ ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١]. وحذِفَ أَلِفُ ﴿ سُلْطَانِ ﴾ [الأعراف: ٧١] حيث وقع، ولا م^(٣) (اللاعنون) كيف أُعْرِبَ نحو: ﴿ وَيَعْنُهُمُ اللَّعُنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩]، و﴿ اللَّعِينِ ﴾ [الأنبياء: ٥٥]،

(١) فإن الألف في: ﴿ يَدَاكَ ﴾ محذوفة، وليست ثابتة كما في المثالين السابقين؛ لأن الألف فيهما متطرفة، والألف في: ﴿ يَدَاكَ ﴾ ليست متطرفة عند الداني فحذفها، أما أبو داود فقد ذكر الوجهين: الحذف والإثبات، في أَلِفِ التثنية غير المتطرفة إلا ثلاث كلمات: ﴿ أَلْتَقَلَانِ ﴾ في سورة الرحمن [٣١]، اقتصر فيها على الحذف فقط، و﴿ فَتَيَانِ ﴾ في سورة يوسف [٣٦]، و﴿ يَدَاكَ ﴾ في سورة الحج [١٠]، ولم يذكر في هاتين الكلمتين إلا الإثبات، والعمل عند المشاركة في الكلمات الثلاث على مذهب أبي داود بالإثبات. انظر: سفير العالمين ١/ ٩٦.

(٢) انظر: المقنع ١٧، مختصر التبيين ٧٣/٢، الوسيلة ٢٧٤.

(٣) يعني: أَلِفُ لَامِ.

وَأَلْفَ لَامٍ ﴿ أَلَّتْ ﴾ [النجم: ١٩]، وَيَاءٍ ^(١) ﴿ أَلْقِيَمَةَ ﴾ [البقرة: ٨٥] حيث وقع،
 وحاءٍ ﴿ أَصْحَابُ ﴾ [البقرة: ٣٩] حيث جاء، ولامٍ ﴿ خَلَّتِيفَ ﴾ نحو: ﴿ جَعَلْنَاكُمْ
 خَلَّتِيفَ ﴾ [يونس: ١٤]، وهاءٍ ﴿ الْأَنْهَرُ ﴾ [البقرة: ٢٥] كيف أتى، وتاءٍ ^(٢) ﴿ يَتَمَى ﴾
 نحو: ﴿ يَتَمَى الْبَنَاتِ ﴾ [النساء: ١٢٧]، وصادٍ ﴿ نَصْرَى ﴾ [البقرة: ١١١]، وعينٍ
 ﴿ وَتَعَالَى ﴾ نحو: ﴿ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَى ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وهمزة: ﴿ أَلَنْ ﴾ الثانية نحو:
 ﴿ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦]، واستثنوا: ﴿ فَمَنْ يَسْمَعِ الْآنَ ﴾ [الجن: ٩].
 وكذا حذفوا أَلْفَ لَامٍ ﴿ يُلْقُوا ﴾ نحو: ﴿ حَتَّىٰ يُلْقُوا ﴾ [الزخرف: ٨٣]، واسم فاعله
 نحو: ﴿ أَنَّهُمْ مُلْقُوا لِلَّهِ كَمَرٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و ﴿ كَذٰحٰفٍ مَلَقِيهِ ﴾ [الانشقاق: ٦].
 والألف التي بعد باء: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا ﴾ [مريم: ٣١]، و ﴿ بَرَكًا حَوْلَهُ ﴾
 [الإسراء: ١].

والألف من أسماء العدد كيف تصرفَتْ نحو: ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ [النور: ٥٨]،
 ﴿ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف: ٢٥]، ﴿ ثَمَنِي
 حَبِيبٍ ﴾ [القصص: ٢٧]، ﴿ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] ^(٣).

وَأَلْفَ عَيْنٍ ﴿ أَلْمِيعِدِ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، واتفقوا على الإثبات في غيرها ^(٤)
 نحو: ﴿ لَا يُخَلِّفُ أَلْمِيعَادِ ﴾ [آل عمران: ٩].

(١) يعني: ألف ياء.

(٢) يعني: ألف تاء.

(٣) انظر: الكلمات المذكورة في المقنع ١٨.

(٤) انظر: المقنع ١٩.

وحذفوا أَلْفَ رَاءٍ ﴿تُرَابًا﴾ في قوله: ﴿أَءَدَاكُنَا تُرَابًا﴾ بالرعد [٥]، والنمل

[٦٧]، و﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ بالنبا [٤٠]، وأثبتوا / ما عداها^(١) نحو: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وحذفوا أَلْفَ (ها) من ﴿وَقُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، و﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهَ﴾ [الرحمن: ٣١]، وأثبتوا ما عداها^(٢) نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧].

وحذفوا أَلْفَ تاءٍ ﴿كِتَبٌ﴾ كيفما تصرّف، نحو: ﴿جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ [البقرة: ٨٩]، و﴿يَكْتُبُكُمْ﴾ [الصفات: ١٥٧] إلا أربعة^(٣): ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ بالرعد [٣٨]، ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ بالحجر [٤]، ﴿مِنْ كِتَابٍ رَبِّكَ﴾ بالكهف [٢٧]، ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ﴾ أول النمل [١]، فأثبتوا فيها الألف. وكذا حذفوا أَلْفَ ياءٍ ﴿آيَاتٌ﴾، نحو: ﴿آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿آيَاتِنَا مُبْصِرَةٌ﴾ [النمل: ١٣]، ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، إلا موضعين بيونس: ﴿وَإِذْ أَنْتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [٥١]، ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ [٢١] فأثبتوا الألفَ فيهما^(٤).

وكذا حذفوها من ﴿قُرْآنًا﴾ بيوسف [٢]، و﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا﴾ بالزخرف

[٣].

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) المقنع ٢٠.

(٣) المقنع ٢٠.

(٤) انظر: المقنع ٢٠.

وقيل: إنها ثابتة فيهما في المصاحف العراقية، وثبتت في غير الموضعين في كلها^(١) نحو: ﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٨]. وقال نصير^(٢): الرسوم كلها على حذف ألف ﴿سَاحِرٌ﴾ في كل القرآن إلا: ﴿قَالُوا سَاحِرٌ﴾ بالذاريات [٥٢] فإنها ثابتة.

وقال نافع^(٣): «كل ما في القرآن من ﴿سَاحِرٌ﴾ فبالألف قبل الحاء إلا ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ﴾ بالشعراء [٣٧] فإنه بعد الحاء لتكمل روايتنا^(٤) نافع على التأخير.

ومعنى قوله^(٥): «ليس في القرآن غيره» أنه مؤخرٌ باتفاق؛ لأن الذي في الأعراف [١١٢]، وثاني يونس [٧٩] مؤخرٌ باختلافٍ.

واتفقت الرسوم على حذف الألف المتوسطة في الاسم الأعجمي العلم الدائر في القرآن الكريم، الزائد على ثلاثة أحرف حيث جاء^(٦) نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، و﴿هَارُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، و﴿مِيسِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣]،

(١) انظر: المقنع ١٩.

(٢) انظر: المقنع ٢٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) يقصد من الروایتين: ما يتعلق بـ«ساحر» أي: الألف التي قبل الحاء، وما يتعلق بـ«سحار» أي: الألف التي بعد الحاء على التأخير. انظر: المقنع ٢٠.

(٥) أي: قول نافع في المقنع ٢٠ في الرواية المذكورة.

(٦) ويشترط أيضاً أن تكون ألفه وسطاً. انظر: المقنع ٢١، مختصر التبيين ١١٢/٢، الوسيلة

و ﴿لَقَمَنَ﴾ [لقمان: ١٢]، وعلى إثبات ألف ﴿طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]،
 ﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و ﴿يَجَالُوتَ وَجُودِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]،
 ﴿جَالُوتَ وَعَاتَهُ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وألف ﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ مُفْسِدُونَ﴾
 [الكهف: ٩٤]، و ﴿فُتِحَتْ يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾^(١) [الأنبياء: ٩٦]، وألف ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة:
 ٢٥١] حيث أتى لحذف واؤه.

واختلف في ﴿هَرُوتَ وَمَرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و ﴿قَدْرُونَ﴾ [القصص: ٧٦]،
 و ﴿هَمَنَ﴾^(٢) [القصص: ٦]، و ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] حيث جاء لحذف^(٣)
 يائه، فثبتت في أكثر المصاحف، وحذفت في أقلها^(٤).

وقد خرج بقيد المتوسطة في الأعجمي نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]،
 و ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، و ﴿زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]
 مطلقاً، ونحو: ﴿يَصْلِحُ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿يَمْلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وبقيد
 العَلَمِ نحو: ﴿تَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، وبقيد الزائد على ثلاثة أحرف نحو:
 ﴿عَادٍ﴾ [الأعراف: ٦٥].

(١) يعني على قراءة غير عاصم بترك الهمز. انظر: النشر ١ / ٣٩٥ أما على قراءة الهمز
 فالألف صورة الهمزة.

(٢) المراد الألف التي بعد الهاء، استثناها البعض من الحذف، أما ألفه الثانية التي بعد الميم
 فمحذوفة باتفاق. انظر: المقنع ٢١، مختصر التبيين ٢ / ١١٤، الوسيلة ٢٩٠.

(٣) المطبوعة: «كحذف».

(٤) العمل بإثبات الألف في هذه الأسماء الخمسة عند المغاربة وبحذفها عند المشاركة.

انظر: المصادر السابقة، ودليل الحيران ٧٦، وسمير الطالبين ٣٨.

واتفقت المصاحفُ على حَذْفِ أَلْفِ فاعِلٍ في الجمعِ الصحيحِ المذكِرِ^(١)، نحوُ: ﴿أَعْلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿خَسِيعِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، إلا ﴿طَاعُونَ﴾ في الذاريات [٥٣]، والطور [٣٢]، و﴿كَرَامًا كَتِينًا﴾^(٢) [الانفطار: ١١]، وإلا ﴿رَوْضَاتٍ﴾^(٣) في الشورى [٢٢]. وعلى حَذْفِ أَلْفِ الجمعِ في السالمِ المؤنثِ إن كَثُرَ دَوْرُهُ، نحوُ: ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿الْمُتَصَدِّقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿تَيَبَّتِ﴾ [التحریم: ٥]، ﴿ظَلَمَتْ﴾ [البقرة: ١٧].

واتفقت المصاحفُ الحجازيةُ والشاميةُ على / إثباتِ الألفِ المشددةِ والمهموزةِ نحوُ: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، و﴿حَافِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، و﴿قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٣٣]، و﴿الصَّبَّيْمِينَ﴾^(٤) [الأحزاب: ٣٥]، و﴿السَّالِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وَاتَّفَقَ أَكْثَرُ المصاحفِ العِراقيةِ وغيرِها على حَذْفِ أَلْفِي فاعِلٍ والجمعِ^(٥)

(١) انظر: المقنع: ٢٢، مختصر التبيين ٢/ ٣٠، جميلة أرباب المراصد: ٤٩١، دليل الحيران ٤٧، سمير الطالبين ٣٣.

(٢) انظر: المقنع: ٢٣، ولكن العمل في: ﴿كَتِينًا﴾ على الحذف عند المشاركة والمغاربة. انظر: سفير العاملين ١/ ٧٦.

(٣) كلامه في الجمع المذكور السالم، و﴿رَوْضَاتٍ﴾: جمع مؤنث سالم، كان الأنسب للمؤلف تأخيرها إلى الفقرة القادمة.

(٤) انظر: المقنع: ٢٢، ونص أبو داود على حذف ألفه في مختصر التبيين ٤/ ١٠٠٣، وهو الذي عليه العمل في المصاحف الآن.

(٥) كذا في النسخ، لكن في الجميلة: ٤٩١: «في الجمع...»، وهو الأنسب، وانظر: المقنع: ٢٣.

المُصَحَّحِ الْمُؤَنَّثِ حَتَّى الْمَشَدِّدِ وَالْمَهْمُوزِ، وَأَقْلَهَا عَلَى حَذْفِ الْأُولَى
وإِثْبَاتِ الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: ﴿الصَّلَاحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿الْحَفِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]،
و﴿قَيِّمَاتُ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿تَيَّبَاتِ﴾ [التحریم: ٥]، و﴿سَيِّحَاتِ﴾ [التحریم: ٥]،
و﴿الصَّفَاتِ﴾ [الصافات: ١].

وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ: ﴿لَقِيكَةَ﴾ [الشعراء: ١٧٦]، وَصَّ [١٣]
بِالْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَرُسِمَتْ فِي الْحَجَرِ [٧٨]، وَقَ [١٤]:
﴿الْأَيُّكَةَ﴾ بِالْفَيْنِ مَكْتَنَفِي اللَّامِ^(١)، وَعَلَى حَذْفِهَا مِنْ كُلِّ جَمْعٍ عَلَى مَفَاعِلٍ
أَوْ شَبِيهِهِ نَحْوُ: ﴿الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ^(٢): ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] بِأَلْفٍ
وَاحِدَةٍ بَعْدَ الرَّاءِ، وَعَلَى رَسْمِ: ﴿إِذَاجَاءَ نَأْقَالَ﴾ بِالزَّخْرِفِ [٣٨] بِأَلْفٍ وَاحِدَةٍ
بَيْنَ الْجِيمِ وَالنُّونِ، وَعَلَى رَسْمِ كُلِّ كَلِمَةٍ لَا مُهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ فَتْحَةٍ، أَوْ
أَلْفٍ قَبْلَ فَتْحَةٍ، أَوْ أَلْفٍ قَبْلَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ التَّنْوِينِ بِأَلْفٍ وَاحِدَةٍ^(٣) نَحْوُ:
﴿أَنْ تَبُوءَ الْقَوْمَ مَكْمًا﴾ [يونس: ٨٧]، ﴿الْأَخْطَاءُ﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأًا﴾
[التوبة: ٥٧]، و﴿أَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكِّنًا﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾
[البقرة: ٢٢]، ﴿إِلَّا الدُّعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ [الرعد: ١٧]،
﴿فَجَعَلَهُ عُنْتَاءً﴾ [الأعلى: ٥].

(١) انظر: المقنع ٢١، ٩١، مختصر التبيين ٣/٧٦٣، الوسيلة ٣٢١ وقوله: «مكتنفي اللام»

أي: وقعت اللام بين الألفين.

(٢) انظر: المقنع ٢٤-٢٥.

(٣) انظر: المقنع ٢٦.

وعلى رسم ﴿ نَفَاجِنِيهِ ﴾ بسبحان [٨٣]، وفصّلت [٥١] بألف واحدة بعد النون.

وعلى رسم ﴿ رَعَا ﴾ الماضي الثلاثي اتصل بمضمر أو ظاهر متحرك أو ساكن حيث وقع بألف واحدة^(٣) بعد الراء، نحو: ﴿ رَعَا كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿ رَعَا أَيَدِيَهُمْ ﴾ [هود: ٧٠]، و﴿ إِذْ رَأَى الْكَوْكَبَ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، و﴿ إِذْ رَأَوْكَ ﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿ فَلَمَّارَاهُ ﴾ [النمل: ٤٠]، إلا ﴿ رَأَى ﴾ أول النجم، وثالثها^(٤): ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ [النجم: ١١]، ﴿ لَقَدْ رَأَى ﴾ [النجم: ١٨]، و﴿ أَسْفُؤُ السُّوْأَى ﴾ [الروم: ١٠] فإنهما^(٥) رُسِمَا بِأَلْفٍ وَيَاءٍ بَعْدَ الرَّاءِ وَالْوَاوِ.

واتفقوا على رسم كل كلمة في أولها ألفان فصاعداً بألف واحدة، وضابطة: كل كلمة أولها همزة مقطوعة للاستفهام أو غيره، تليها همزة قطع^(٦) أو وصل^(٧)، على أي حركة^(٨) كانت^(٩)، محققة، أو مخففة مطلقاً^(١٠)،

(١) انظر: المقنع ٢٥.

(٢) انظر: المقنع ٢٥.

(٣) المثبت «بألف واحدة» من د. ط وهو موافق لما في المقنع ٢٥، وسائر النسخ: «بألف».

(٤) فالمستثنى هو الموضع الأول والموضع الثالث من سورة النجم، أما الموضع الثاني منها ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ ﴾ [١٣] فهو على القاعدة المذكورة: بألف واحدة. وزاد في د. ط «وثانيها وثالثها» وهو سهو. انظر: المقنع ٢٥، ومختصر التبيين ٣/٤٩٦-٤٩٧.

(٥) يعني الكلمتين: ﴿ رَأَى ﴾، و﴿ السُّوْأَى ﴾.

(٦) نحو: ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾.

(٧) نحو: ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾.

(٨) نحو: ﴿ وَأَنْتَ ﴾، ﴿ أَلَيْسَ ﴾، ﴿ أَلَمْ لَهُ ﴾، أي: على أي حركة كانت همزة القطع، وهي الثانية.

(٩) في ن، ش: «كانت»، وكذا في جملة أرباب المراسد: ٥٠٥.

(١٠) يعني التخفيف بأنواعه من التسهيل أو الإبدال أو النقل.

أو على أَلْفٍ^(١) وَإِنْ شُفِّعَتْ^(٢) بِأُخْرَى^(٣) نَحْوُ: ﴿ءَأَلْفَنَ﴾ [يونس: ٩١]،
 ﴿ءَأَلَّهْ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩]، ﴿وَعَاتَى أَلْمَالِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿يَتَأَدُّمُ﴾ [البقرة: ٣٣]،
 ﴿لِإِبِيهِ ءَأَزَّرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، و﴿ءَأَمِينِ﴾ [المائدة: ٢]، و﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]،
 و﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا﴾ [هود: ٧٢]، و﴿ءَأَذَاكُمُ تَأْتِرَابًا ءَأَتَا
 لِنِي﴾ [الرعد: ٥]، ﴿ءَأَلَّهُ مَعَ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿ءَأُنزِلَ﴾ [ص: ٨]، و﴿ءَأَلْفِي﴾ [القمر:
 ٢٥]، و﴿ءَأَمْتُمْ لَهُ﴾ [طه: ٧١]، و﴿ءَأَلْهَتَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨].

واتفقتِ المصاحفُ على حذفِ الألفِ الثانيةِ من (خطايا) في جمعِ
 التكسيرِ المضافِ إلى ضميرِ المتكلمِ، أو المخاطبِ، أو الغائبِ، حيث
 جاء^(٤)، نَحْوُ: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿يَغْفِرْ لَنَا رَبُّنَا خَطِيئَاتِنَا﴾
 [الشعراء: ٥١]، و﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾^(٥) [نوح: ٢٥]، وأكثرُ المصاحفِ على حذفِ
 الأولى، وأقلُّها على ثبوتِها.

وحذفوا في كلِّ المصاحفِ الألفَ بعد واوِ الجمعِ^(٦)، من قوله تعالى:

(١) نحو: ﴿ءَأَمْنْتُمْ﴾، وقوله: «ألف»، معطوف على: «أي حركة»، فهي كلمة أولها همزة
 مقطوعة لغير الاستفهام تليها همزة على ألف.

(٢) نحو: ﴿ءَأَمْتُمْ﴾، ﴿ءَأَلْهَتَا﴾ فقد شفعت بألف أخرى.

(٣) انظر: المقنع ٢٤، ٢٥، ٢٩، الوسيلة، جميلة أرباب المراسد ٥٠٥.

(٤) انظر: المقنع ٦٤، مختصر التبيين ١٤٢/٢، الوسيلة ٤٠١.

(٥) على قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ جمع تكسير بألف وتاء. انظر:

النشر ٣٩١/٢.

(٦) انظر: المقنع: ٢٦، الجميلة: ٥٢٠.

﴿ وَجَاءَ وَ ﴾ حيث وَقَعَ، نحو: ﴿ وَجَاءَ وَ / أَبَاهُمْ ﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿ وَجَاءَ وَعَلَى قَمِيصِهِ ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ ﴾ [النور: ١١]، و﴿ وَبَاءَ وَ ﴾ حيث جاء نحو: ﴿ وَبَاءَ وَيَغْضَبِ ﴾، و﴿ فَإِنْ فَاءُ وَ ﴾ بالبقرة [٦١]، و﴿ سَعَوْ فِي آيَاتِنَا ﴾ بسبأ [٥]، و﴿ فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْ ﴾ بالفرقان [٢١]، ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾ بالحشر [٩].

وكذا حذفوها بعد واو الواحد^(١) في: ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو ﴾ بالنساء [٩٩] دون بقية لفظها في غيرها، وأمثالها^(٢)، نحو: ﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي ﴾ بالبقرة [٢٣٧]، ﴿ وَيَعْفُوا عَنِ ﴾ بالشورى [٢٥]، ﴿ لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ ﴾ بالكهف [١٤]، و﴿ نَبَلُوا أَخْبَارَكُمْ ﴾ بالقتال [٣١]، و﴿ تَرَجُّوا أَنْ يُلْقَى ﴾ بالقصص [٨٦]، و﴿ وَأَدْعُوا ﴾ بمريم [٤٨].

وأما حذف الياء^(٣): فاتفقوا على حذف الياء الواحدة المتطرفة بعد كسرة اجتزاء بالكسرة قبلها، لأمأ، وضميراً لمتكلم، فاصلةً وغيرها، في الفعل الماضي والمضارع والأمر والاسم العاري من التنوين والنداء والمنقوص المنون، المرفوع والمجرور، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم. فالأول: مئةٌ وثلاثةٌ وثلاثون ياء^(٤) نحو: ﴿ وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٢]،

(١) انظر: المقنع ٢٧، الجميلة: ٥٢١.

(٢) فهي بإثبات الألف.

(٣) انظر: لحذف الياء: المقنع ٣٠، الجميلة: ٥٣٦، دليل الحيران ١٨٢، سمير الطالبين ٦٤.

(٤) انظر: جميلة أرباب المراصد: ٥٤٧، والإتحاف ١/ ٨٩.

﴿فَارْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿وَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]،
و﴿أَنْ يُؤْتَيْنِ﴾ [الكهف: ٤٠]، و﴿يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، و﴿يُحْيِينَ﴾ [الشعراء: ٨١]،
و﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥].

والثاني: وهو المنقوص، نحو: ﴿عَوَائِشِ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

والثالث نحو: ﴿يَعْبَادٍ لَّا خَوْفٌ﴾ [الزخرف: ٦٨]، و﴿يَقْوَمُ﴾ [هود: ٨٩]،

و﴿يَكْرَبُ﴾ [الفرقان: ٣٠].

قال في «المقنع»^(١): «حدثنا أحمد، حدثني ابن الأنباري^(٢) قال: «وكل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فيأؤه ساقطة»، ثم قال: «إلا حرفين أثبتوا ياءهما في العنكبوت: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٦]، وبالزمر: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا﴾ [٥٣].»

واختلف في حرف الزخرف: ﴿يَعْبَادٍ لَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٦٨]، ففي مصاحف

المدينة بياء، وفي مصاحفنا بغير ياء أي مصاحف أهل العراق؛ لأن ابن الأنباري من أهل العراق.

وحذفوا ياء ﴿إِلَيْهِمْ﴾ بقريش [٢].

واتفقت المصاحف على حذف إحدى كل ياءين^(٣) واقعتين وسطاً أو

طرفاً، خفيفتين أو إحداهما، أصليتين أو زائدتين أو إحداهما، للبناء أو

(١) انظر: المقنع ٣٣-٣٤.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٤٧.

(٣) المقنع ٤٩-٥٠، مختصر التبيين ٢/١٥٠-١٥٢، الجميلة: ٥٦٢.

للإعراب - يعني الياء التي هي علامة للجمع - أو غيرهما، صورتى ياءين أو إحداهما، نحو: ﴿أَتَثَاوَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿أَلْحَوَارِيْنَ﴾ [المائدة: ١١١]، و﴿الْأُمِّيْنَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿رَبِّيْنَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، و﴿النَّبِيِّْنَ﴾ [البقرة: ٦١].
 ونحو: ﴿خَطِيْئِيْنَ﴾ [يوسف: ٩٧]، و﴿مُتَّكِئِيْنَ﴾ [الكهف: ٣١]، و﴿خَسِيْعِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٥]، و﴿الْمُسْتَهْزِئِيْنَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و﴿الْصَّادِقِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٨]، و﴿سَيِّئَاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].
 ونحو: ﴿مَنْ حَسِبَىٰ عَنْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿يُحْيِي وَيُؤْمِتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿لَا يَسْتَحْيِيْ أَنْ﴾ [٢٦]، و﴿أَنْتَ وَلِيٌّ﴾ [يوسف: ١٠١].

واختلفوا في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟

واختار الجعبري^(١) حذف الأولى في الإعراب^(٢)، والثانية في الآخر^(٣) لكون اللام محل الإعلال.

واستثنوا^(٤) من صورة الهمزة ﴿هَيِّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، وواحد «سَيِّئ» و«سَيِّئَةٌ»، نحو: ﴿مَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿وَعَاخِرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، و﴿وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]، ﴿شَفْعَةَ سَيِّئَةٍ﴾ [النساء: ٨٥]، و﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ [يونس: ٢٧]، وخرج / بالتقييد بالواحد الجمع، فهو على الحذف.

[ب/٧٨]

(١) كتر المعاني ٢/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) ر، س، المطبوعة: «الأعراف»، وهو خطأ والمثبت موافق لما في جميلة أرباب المراصد ٥٦٧، والإتحاف ١/ ٨٩.

(٣) يعني: القسم الذي يقابل الإعراب، وهو إذا كانت الياء للبناء، وفي غ: «الأخرى».

(٤) انظر: المقنع ٥١.

وَنَقَلَ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ^(١) فِي «هَجَاءِ السَّنَةِ»^(٢)، أَنَّ ﴿هَيَّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠]،
 ﴿وِيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَمَكَّرَ السَّيِّ... الْمَكْرَ السَّيِّ﴾ [فاطر: ٤٣] بِيَاءٍ
 وَاحِدَةً بَعْدَهَا أَلْفٌ فِيهَا، وَهُوَ يَرْوِي عَنِ الْمَدَنِيِّ، لَكِنَّهُ لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، كَمَا
 قَالَ الشَّاطِبِيُّ^(٣)، وَعِبَارَتُهُ:

هَيَّأْ يَهَيِّأُ مَعَ السَّيِّأُ بِهَا أَلْفٌ مَعَ يَائِهَا رَسَمَ الْغَازِي وَقَدْ نَكِرَا

نَعَمْ قَالَ السَّخَاوِيُّ^(٤): «رَأَيْتُهَا فِي الْمَصْحَفِ الشَّامِيِّ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِ
 الْغَازِيِّ».

قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٥): «فَيَقْدَمَانِ عَلَى النَّافِي لِكُونِهِمَا مُثَبِّتَيْنِ».

وَاسْتَشْنَوْا أَيْضاً مِنَ الْإِعْرَابِيَّةِ^(٦): ﴿لَفِي عَلِيَيْنَ﴾ بِالْمَطْفَفَيْنِ [١٨] فَاجْمَعُوا
 عَلَى كَتْبِهِ بِيَاءَيْنِ.

(١) أبو محمد، الأندلسي، المقرئ، النحوي، ثقة إمام ضابط فقيه، وهو أول من أدخل

«موطأ الإمام مالك» وقراءة نافع إلى الأندلس، (ت: ١٩٩هـ). انظر: تاريخ علماء

الأندلس ص ٣٤٥، غاية النهاية ٢/٢، بغية الوعاة ٢/٢٤٠.

(٢) انظر: المقنع ٥١، وكتابه: «هَجَاءُ السَّنَةِ» مِنَ الْكُتُبِ الْمَوْلُفَةِ فِي رِسْمِ الْمَصْحَفِ

وَهَجَائِهَا، قَالَ عَنْهُ الدَّانِي: «رَوَاهُ... عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ». المقنع ٢٢، وانظر: مختصر

التبيين، لابن نجاح، قسم الدراسة ١/١٦٥.

(٣) العقيلة ١٩.

(٤) الوسيلة ٣٤٦.

(٥) جميلة أرباب المراصد ٥٦٨.

(٦) المقنع ٤٩، مختصر التبيين ٢/١١٠، ١٥٠.

واستثنوا أيضاً ما اتصل به ضميرُ الجمعِ والمخاطبِ والغائبِ، نحوُ:
﴿يُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(١) [القيامة: ٤٠]، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾
[النساء: ٨٦]، ﴿ثُمَّ يُحْيِيهِمْ﴾ [الشعراء: ٨١]، و﴿أَفَعَيَّنَا﴾ [ق: ١٥]، و﴿قُلْ يُحْيِيهَا﴾
[يس: ٧٩]، فاتفقتِ المصاحفُ على كتبه بيايين.

وكتبوا في العراقية^(٢) ﴿بِأَيَّةٍ﴾، و﴿بِأَيَّتِ﴾ الواحدَ والجمعَ المجرورين
بالباءِ الموحدةِ كيف وقع بياي بين الألفِ والباءِ^(٣)، نحوُ: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِأَيَّةٍ﴾
[الأعراف: ٢٠٣]، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ﴾ [الإسراء:
٥٩]، وفي أكثرها كالبواقي بيايٍ واحدةٍ، وليس الأولُ مشهوراً.
ووجهُ الياءين أنَّ أصلَ آية^(٤): آيَّة، بوزن فَعَلَّة، قُلِبَتْ عَيْنُهَا أَلْفًا لِحَرَكَهَا
وانفتاح ما قبلها، أو آيَّة كَفَعَلَّة، أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمُضَاعَفِينَ أَلْفًا، أو آيَّة كَفَاعَلَّة
حُذِفَ أَحَدُ الْمِثْلَيْنِ اسْتِثْقَالًا، فُرِسِمَتْ بِيَايَيْنِ: الثَّانِيَةُ صُورَةُ الْيَاءِ، وَالْأُولَى
صُورَةُ الْأَلْفِ تَنْبِيهًا عَلَى جَوَازِ الْإِمَالَةِ، أَوْ لِتَدُلَّ عَلَى أَصْلِهَا.

(١) هذا المثال لا ضمير فيه، ولذا أسقطه في المقنع ٤٩، ومختصر التبيين ١١٠/٢، إنما
تبع المؤلف في ذكره الجعبري في جميلته: ٥٦٤، لكن فيه نظر؛ لأنها لم تكتب هذه
الكلمة في المصاحف بيايين، كما يقتضيه استثناءهما من قاعدة: «حذف إحدى الياءين
المذكورة».

(٢) المقنع ٥٠، مختصر التبيين ١٢٢/٢.

(٣) يعني بياي زائدة بين الألفِ والباءِ الجارة، على الياء التي بين الألفِ والتاء هكذا:
«بِأَيَّة»، و«بِأَيَاتٍ». وجاءت العبارة في جميلة أرباب المراصد: ٥٦٩: «بِأَيَيْنِ بَيْنِ
الألفِ والتاء...» والمعنى واحد.

(٤) انظر المسألة: في الممتع ٣٦٨، الدر المصون ٣٠٨/١.

وَأَمَّا الْوَاوُ: فانفقوا على حذف إحدى كلِّ واوين تلاصقتا في كلمة^(١) انضمت الأولى أو انفتحت، سواء كانت صورة الواو أو الهمزة، أو الثانية زائدة لتكميل الصيغ المبيّنة للمعاني، أو لرفع الجمع المذكّر السالم، أو ضميره، نحو: ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، و﴿يَعُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿الْمَوَدَّةُ﴾ [التكوير: ٨]، و﴿تُؤَيِّهِ﴾ [المعارج: ١٣]، و﴿الْعَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤]، و﴿مُسْتَهْرُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿بَدَّوْكُمْ﴾^(٢) [التوبة: ٩].

وواو ﴿لَايَسْتَوُونَ﴾ [١٩]، و﴿يَذَرُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، و﴿فَادَرُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، ﴿لَيْسَتُوا﴾ [الإسراء: ٧]، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿أَتَيْوُنِي﴾ [البقرة: ٣١]. وكذا حذفوا الواو^(٣) من ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿وَيَمَحُّ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤]، و﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿سَدْعُ الزَّيْنَبَةِ﴾ [العلق: ١٨]. وانفقوا على رسم ما أوّله لامٌ لحقّتها لامٌ التعريف، بلام واحدة^(٤) من «الذي» وتأنّيته، وتثنيتهما، وجمعهما، حيث جاءت، نحو: ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾ [النساء: ١٦]، ﴿أَرِنَا الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ثم ﴿الْقِبْلَةَ الَّتِي﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَالَّتِي يَبِيسَنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿الَّتِي﴾ [البقرة: ١٦٤] أين

(١) انظر: المقنع ٣٦، الجميلة: ٥٨٥.

(٢) في النسخ: «يذروكم» وما أثبتناه من المقنع ٣٦، وجميلة أرباب المراصد:

٥٨٥.

(٣) انظر: المقنع ٣٥.

(٤) انظر: المقنع ٦٧، مختصر التبيين ٥٦/٢.

أتى، وعلى الإثبات فيما عدا ذلك نحو: ﴿الْعَوُّ﴾ [المؤمنون: ٣]، و﴿اللَّهُو﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿اللُّوُّو﴾ [الرحمن: ٢٢] / ، و﴿الَّتْ﴾ [النجم: ١٩].

وأما الثاني، وهو الزيادة: فاتفقوا على زيادة ألفٍ بعد واوٍ ضمير جمع المذكّرين^(١) المتصل بالفعل الماضي والمضارع والأمر، وبعد واوٍ الجمع والرفع في المذكر السالم المرفوع ومُضاهيه، إذا تَطَرَّفَتْ انضَمَّ ما قبلها، أو انفتح، انفصلت عمّا قبلها كتابةً، أو اتصلت، وبعد الواو التي هي لامٌ في المضارع كذلك، سَكَنْتْ أو انفتحت، وإن حُذِفَا للساكِنين لفظاً ما لم يُخَصَّصَا نحو: ﴿ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]، ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ءَاوُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿أَسْتَرُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا﴾ [محمد: ٣٥]، ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَاتَّحَرُّوا﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿وَأَخْشَوْا﴾ [لقمان: ٣٣]، ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩].

ثم نحو: ﴿مُلْفُورِيهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، و﴿كَاشَفُوا الْعَدَابَ﴾ [الدخان: ١٥]، و﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾ [القمر: ٢٧]، و﴿أُولُو أَيْمَانَةٍ﴾ [هود: ١٦]، و﴿أُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

ثم نحو: ﴿وَادْعُوا رَبِّي﴾ [مريم: ٤٨]، ﴿يَدْعُوا مِنْ﴾ [الحج: ١٢]، ﴿وَرَجُورِمْهَ﴾ [الزمر: ٨] بخلاف المفرد، نحو: ﴿لُدُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: ٦٨].

(١) انظر: المقنع ٢٧، دليل الحيران ٢٤٨، سمير الطالبين ٧٢.

واتفقوا على زيادة ألف بين الشين والياء^(١) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأَىٰ إِنِّي فَاعِلٌ﴾ بالكهف [٢٣]، جعلوا الألف علامة فتحة الشين على ما كان في الاصطلاح الأول.

وقيل: زيدت تقوية للهمزة، ولو كان كذلك لرسمت بعد الياء، واختلّف فيما سواه، والصحيح أنها لم تزد في غيره.

وقيل: تزد في كل لفظ ﴿شَىءٌ﴾ كيف جاء في القرآن، نحو: ﴿وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَىءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿لَقَدْ جِئْتَنَا شَيْئًا﴾ [الكهف: ٧١]، ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النجر: ٢١]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وكتبوا في كل المصاحف بعد ميم ﴿مِائَةٌ﴾ ألفاً، كيف جاءت^(٢) موحدة، ومثناة، وواقعة موقع الجمع للفرق بينه وبين ﴿مِنْتُهُ﴾ [البقرة: ٦٠] نحو: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿وَلِبِئْسَ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

وأثبتوا في كل المصاحف ألف ﴿أَبْنِ﴾، و﴿أَبْنَتَ﴾ حيث وقع، ووصفاً، أو خبراً، أو مخبراً عنه، نحو: ﴿يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]، ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحریم: ١٢]، ﴿إِنَّ ابْنَ مِنْ أَهْلِ﴾ [هود: ٤٥]، ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ﴾ [القصص: ٢٧].

(١) انظر: المقنع ٤٢، دليل الحيران ٢٣٩، سمير الطالبين ٧٢.

(٢) انظر: المصادر السابقة، وجميلة أرباب المراد: ٥٢٧.

وكذا زادوا^(١) أَلْفَا فِي ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿التَّسِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿لَا أَدْبَحْتَهُو﴾ [النمل: ٢١]، و﴿وَلَا وُضِعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾^(٢) [الصفات: ٦٨].

و﴿لَا تَأْيِسُوا﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿أَفَمَرَّ يَأْتِسُّ﴾ [الرعد: ٣١]، وبين الجيم والياء في قوله: ﴿جِائِيَّة﴾ بالزمر^(٣) [٦٩].

وأما الياء فاتفقوا على زيادتها على اللفظ^(٤) في (ملاً) المجرور المضاف إلى مضمرة نحو: ﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، ﴿عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، وفي: ﴿نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿وَمِنَ آتَائِي الْيَلِّ﴾ بـ«طه» [١٣٠]، و﴿تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ بيونس [١٥]، و﴿مِن وَرَائِي حِجَابٍ﴾ بالشورى [٥١]، و﴿وَأَيْتَائِي ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ بالنحل [٩٠]، و﴿وَلِقَائِي الْآخِرَةِ﴾ بالروم [١٦]^(٥)، ﴿بِأَيْتِكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، ﴿بَيْنَهَا بِأَيْدِي﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿أَفَايِن مَّتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، و﴿أَفَايِن مَاتَ﴾ / [آل عمران: ١٤٤].

[ب/٧٩]

(١) انظر: المقنع ٣٨.

(٢) والعمل على إثبات الألف في ﴿أَوْ لَأَ أَدْبَحْتَهُو﴾ وعلى حذفها في غيره وهو اختيار أبي داود. انظر: مختصر التبيين ٢/ ٣٨١، دليل الحيران ٢٤٦، وسمير الطالبين ٧٣.

(٣) ومثله موضع سورة الفجر [٢٣] كما في المحكم ١٧٤، ودليل الحيران ٢٤٥، سمير الطالبين ٧٣ وعليه عمل المشاركة، واختار المغاربة حذف الألف فيهما لاختيار أبي داود. انظر: مختصر التبيين ٢/ ٩٣، ٥/ ١٢٩٥.

(٤) انظر: المقنع ٤٧، دليل الحيران ٢٥٣، سمير الطالبين ٧٥.

(٥) وكذلك في الروم ﴿يَلِقَائِي رَبِّهِمْ﴾ [٨]، وبه جرى عمل المشاركة، واختار المغاربة حذف الياء فيهما. انظر: مختصر التبيين ٤/ ٩٨٤، سمير الطالبين ٧٦.

وأما الواو فاتفقوا على زيادة واو ثانية^(١) على اللفظ الموضوع لجمع «ذي» لصاحب^(٢) كيف تَصَرَّفَ إعرابه، والموضوع لجمع «ذا» و«ذي» المشار به كيف جاء نحو: ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ ﴾ [الأنفال: ٥٧]، ﴿ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿ وَأُولِيكُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥].

وأما الثالث - وهو البدل - فاتفقوا على رَسْمِ الألفِ المتطرفة^(٣) ياء^(٤)، وإن اتصلت بضمير^(٥) أو هاء تأنيث المنقلبة^(٦)، أو لقيت ساكناً عريباً^(٧)،

(١) انظر: المقنع ٥٣، مختصر التبيين ٧٥ / ٢.

(٢) أي: بمعنى «صاحب».

(٣) انظر: المقنع ٦٣، مختصر التبيين ٦٣ / ٢.

(٤) ليس في جميلة أرباب المراصد: ٦٣٥: «ياء»، وفي ر، م: «غير ياء» وفي الاتحاف ٩٣ / ١: «المنقلبة عن ياء، وإن لقيت ساكنة غير ياء أو عن واو صائرة ياء»، وفي نثر المرجان ٦٩ / ١: «ذوات الياء أي ما كان فيه ياء في الأصل، ثم قلبت ألفاً فترسم بالياء، ثالثة كانت أو رابعة فصاعداً، اسماً كان أو فعلاً، اتصل به ضمير أم لا، لقي ساكناً أو متحركاً، على تغليب الأصل ومراد الإمالة»، على ضوء هذه العبارة يكون مفهوم كلام المؤلف كما يلي: فاتفقوا على رسم الألف المتطرفة ياء - أي: الألف المتطرفة التي أصلها ياء، وإن اتصلت بضمير، أو هاء تأنيث، المنقلبة عن الياء، وإن لقيت ساكناً عريباً، وكذلك إن لقيت متحركاً، أو الواو الصائرة ياء، أو كالياء، في الأسماء المتمكنة والأفعال.

(٥) مثل: ﴿ هُدًى لَهُمْ ﴾.

(٦) مثل: ﴿ التَّورَةِ ﴾.

(٧) مثل: ﴿ نَرَى اللَّهَ ﴾، وفي الجميلة: (٦٣٥): «... ساكناً عن ياء»، بدلاً من: «ساكناً عريباً».

أو صائرة ياء^(١)، أو كالياء^(٢)، في الأسماء المتمكنة والأفعال نحو: ﴿أَلْهَدَى﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿أَلْقُرَى﴾ [الأنعام: ١٣١]، و﴿فَتَى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، و﴿قُرْبَى﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿أَلْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿أَلْأَسْرَى﴾ [الأنفال: ٧٠]، و﴿شَتَّى﴾ [طه: ٥٣]، و﴿أَذْنَى﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿أَزْكَى﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿أَلْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، و﴿مَوْتَى﴾ [الدخان: ٤١]، و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿أَلْبَشْرَى﴾ [يونس: ٦٤]، و﴿الذِّكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨]، و﴿أَلْسَلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿أَلْمُتَهَيَّى﴾ [النجم: ١٤]، و﴿وَكَدَى﴾ [النجم: ٣٤]، و﴿مَتَوَلَّى﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿مَجْرَلَهَا وَمُرْسَلَهَا﴾ [هود: ٤١]، و﴿إِحْدَلُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿إِحْدَلُهُنَّ﴾ [النساء: ٢٠].

﴿شَرَاهَتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، و﴿سَعَى﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿رَهَى﴾ [الأنفال: ١٧]، و﴿أَعْنَى﴾ [الأعراف: ٤٨]، و﴿تَرَدَّى﴾ [الليل: ١١]، و﴿أَسْتَوَى﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿أَبْقَى﴾ [النجم: ٥١]، و﴿أَعْتَدَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿أَسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤]، و﴿أَرْنَكُمْ﴾ [هود: ٢٩]، و﴿وَلَا أَدْرَبْكُمْ﴾ [يونس: ١٦]، و﴿جَلَدَهَا﴾ [الشمس: ٣]، و﴿أَرْسَلَهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، و﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، و﴿يُدْعَى﴾ [الصف: ٧]، و﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، و﴿يَتَوَقَّعْكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠]، و﴿لَا فَحْشَى﴾ [طه: ٧٧]، و﴿تَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥].

واستثنوا من النوعين مواضع فاتفقوا على رسم ألفها ألفاً.
منها جزئية تذكر في مواضعها من كل سورة إن شاء الله تعالى.

(١) أي: عن واو صائرة ياء مثل: ﴿أَرْسَلَهَا﴾.

(٢) مثل: ﴿إِحْدَلُهُنَّ﴾.

ومنها كلية، وهي كل ألف جاورت ياء قبلها أو بعدها أو اكتنفهاها^(١) نحو: ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿أَعْلِيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦]، و﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، ثم ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿يَلْبُسْرَى﴾^(٢) [يوسف: ١٩]، ثم ﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ثم ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، و﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧].

إلا ﴿يَحْيَى﴾ اسماً وفعلاً نحو: ﴿يَحْيَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، و﴿يَحْيَى مَنْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿وَلَا يَحْيَى﴾ معاً: [طه: ٧٤، الأعلى: ١٣]، وكذلك: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، فرسمت بالياء.

واختلف في ﴿نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا﴾ [المائدة: ٥٢]: ففي بعض المصاحف بالياء^(٣)، وفي بعضها بالألف.

ورسموا أَلْفَ ﴿أَنْيَ﴾، وأَلْفَ ﴿عَسَى﴾ ياء كذلك حيث جاء، وكذلك: ﴿حَتَّى﴾، و﴿بَلَى﴾، و﴿عَلَى﴾، و﴿هُدَى﴾، و﴿إِلَى﴾ حيث وقعن، نحو: ﴿أَنْيَ شَتَّتُرُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿عَسَى اللَّهُ﴾ [النساء: ٨٤]، و﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و﴿بَلَى مَنْ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿عَلَى هُدَى﴾ [البقرة: ٥]، ﴿إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

(١) انظر: المقنع ٦٤، مختصر التبيين ٦٧/٢، أي وقعت الياء بين الألفين، نحو: «الحوايا».

(٢) بياء مفتوحة بعد الألف على قراءة غير الكوفيين، وقرأ الكوفيون ﴿يَلْبُسْرَى﴾ بغير ياء إضافة كما في النشر ٢٩٣/٢.

(٣) وبه جرى العمل. انظر: مختصر التبيين ٤٤٧/٣، وسمير الطالبين ٨٥.

واتفقت المصاحف على رسم نون التأكيد الخفيفة ألفاً^(١) في ﴿وَلِيَكُونَا مِنْ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَتَسْفَعَا﴾ [العلق: ١٥]، وكذا نون^(٢) (إذاً) عاملة أو مهملة ألفاً أيضاً نحو: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، و﴿إِذَا لَأَذَقَنَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٥]، ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦].

وعلى رسم ﴿وَكَايِنَ﴾ نوناً كيف وقعت، نحو: ﴿وَكَايِنَ مِنْ نَبِيِّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَايِنَ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

وتكتب بالواو ألف ﴿الصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الْحَيَاةِ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿الرَّبُّوْا﴾ [البقرة: ٢٧٥] غير مضافات^(٣)، و﴿بِالْعَدْوَةِ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿كِمَشْكُوفٍ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿التَّجْوَةِ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿وَمَمَّوَةٍ﴾ [النجم: ٢٠].

(١) انظر: المقنع ٤٣، مختصر التبيين ٣/٧١٥.

(٢) انظر: المقنع ٤٣، مختصر التبيين ٢/٢١٧.

(٣) أي: غير مضافات إلى ضمير، فإن أضيفت إلى ضمير ففيها خلاف، المشهور رسمها بألف ثابتة إلا ثلاثة مواضع ﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ﴾ بالتوبة [١٠٣]، و﴿أَصَلَوْتُكَ﴾ في هود [٨٧]، و﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ بالمؤمنين [٩] فكتبت بالواو إجماعاً لتحتمل القراءتين: بالإفراد والجمع.

واختلفت المصاحف في ﴿مِنْ رِيًّا﴾ بالروم [٣٩]، والعمل على كتابته بالألف. انظر: المقنع ٥٤، مختصر التبيين ٣/٦٣٨، ٦٩٦، ٨٨٦/٤، دليل الحيران ٢٨٢، سمير الطالبيين ٨٧.

وتُكتب بالهاء هاءُ التأنِيثِ إِلَّا ﴿رَحِمَتْ﴾^(١): بالبقرة [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، ومريم [٢]، والروم [٥٠]، والذخرف [٣٢] / .

و﴿نِعَمَتْ﴾ في البقرة [٢٣١]، وآل عمران [١٠٣]، والمائدة [١١]، وإبراهيم [٢٨]، والنحل [٧٢، ٨٣، ١١٤]، ولقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩].

﴿سُنَّتُ﴾ بالأنفال [٣٨]، وفاطر [٤٣]^(٢)، وثاني غافر^(٣) [٨٥]، و﴿أَمْرَاتُ﴾ مع زوجها^(٤)، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسَيْنِ﴾^(٥) [الأعراف: ١٣٧].

و﴿لَعَنَتْ﴾ في^(٦): ﴿فَنَجَعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦١]، و﴿وَالْحَمِيسَةُ أَنْ لَعَنَتْ اللَّهُ﴾ [النور: ٧]، ﴿وَمَعْصِدَتِ﴾ في قد سمع [٨-٩].

و﴿شَجَرَتِ الزُّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، و﴿قُرَّتْ عَيْنِ﴾ [القصص: ٩]، و﴿وَجَحَّتْ نَعِيمِ﴾ [الواقعة: ٨٩]، و﴿بَقِيَّتِ اللَّهُ﴾ [هود: ٨٦]، و﴿يَتَابَتْ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿اللَّتْ﴾.

و﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿ذَاتَ﴾ [الأنفال: ١]، و﴿أَبْدَتْ﴾ [التحریم: ١٢]، و﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: ٣٠].

- (١) أي المضافة إلى اسم ظاهر في سائر الكلمات، انظر: المقنع ٧٧، جميلة أرباب المراد: ٧٠٥، دليل الحيران ٣٠٥.
- (٢) في هذه الآية ثلاثة مواضع.
- (٣) وفي الجميلة ٧١٠ «آخر غافر» وهو الصواب؛ لأنه ليس في غافر إلا موضع واحد وقع في آخر آية منها.
- (٤) وهي سبعة مواضع في آل عمران [٣٥]، وفي يوسف [٣٠، ٥١]، وفي القصص [٩]، وفي التحريم [١٠ (موضعان)، ١١].
- (٥) يعني مما اتفق من هذه الكلمة على قراءتها بالإنفراد، أما ما اختلف في قراءته بالجمع أو الإفراد، فسيأتي الكلام عليه في آخر سورة الأنعام، في باب المرسوم.
- (٦) زيادة من د.

وأما الرابعُ وهو الوصلُ والفضلُ فنحوُ: (عمّا)، و(فيما)، و(إن لم) وغير ذلك ممّا سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى آخر كلِّ سورة^(١).

وفي بابِ الوقفِ على مرسومِ الخطِ الإيماءِ لبعضه، كالخامسِ الذي فيه قراءتان نحوُ: ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩]، و﴿وَأَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿الرِّيحِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وأما السادس - وهو الهمز - فقد كتبوا صورةَ الهمزةِ بالحرفِ الذي تؤول إليه في التخفيفِ أو تقربُ منه، وأهملوا المحذوفةَ فيه، ورسوموا المبتدأةَ ألفاً، وإلى ذلك أشار ابن مُعْطٍ^(٢) في قوله^(٣):

وكتبوا الهمزَ على التخفيفِ وأولاً بالألفِ المعروفِ

فقياسُ الهمزةِ على المبتدأةِ تحقيقاً أو تقديرًا أن تُرسمَ ألفاً، والمتوسطةِ والمتطرفه الساكنة حرفاً^(٤) يُجانسُ حركةَ سابقها، فتكونُ ألفاً بعد الفتحِ، وياءً بعد الكسرةِ، وواوً بعد الضمةِ، والمتحركةُ الساكنُ ما قبلها - صحيحاً أو معتلاً، أصلاً أو زائداً - لا تُرسمُ لها صورةٌ إلا المضمومةُ والمكسورةُ المتوسطتين، ولو^(٥) بلا حِقِّ بعد الألفِ.

(١) تحت عنوان: «المقطوع والموصول».

(٢) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، أبو الحسين، زين الدين، الزواوي، المغربي، النحوي، الفقيه، الحنفي، صاحب «الألفية» المشهورة في النحو، (ت: ٦٢٨ هـ) بمصر. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٤، الجواهر المضوية ٣/ ٥٩٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٣) الصفوة الصفية في شرح «الدرة الألفية» لابن مُعْطٍ ٢/ ٥١٣.

(٤) أي: ترسم حرفاً.

(٥) سقط من «ن».

فُتْصَوِّرُ الْمَكْسُورَةَ يَاءً، وَالْمُضْمُومَةُ وَاوًا، وَالْمُتَحَرِّكُ مَا قَبْلَهَا تُصَوِّرُ حَرْفًا يَجَانِسُ حَرَكَتَهَا إِلَّا الْمَفْتُوحَةَ بَعْدَ ضِمَّةٍ فَوَاوُ، وَبَعْدَ كَسْرَةٍ (١)، فَيَاءً، وَقَدْ وَقَعَتْ مَوَاضِعُ الرَّسْمِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِمَعَانٍ أَذْكَرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَقْفِ حَمْزَةٍ وَهَشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ (٢).

وَقَدْ اتَّفَقَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ هَمْزَةٍ (٣) ﴿أَوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] إِذَا اتَّصَلَتْ بِـ «هَاءِ» التَّنْبِيهِ وَوَاوٍ حَيْثُ جَاءَتْ، وَعَلَى رَسْمِ هَمْزَةٍ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿لَيْلًا﴾ [البقرة: ١٥٠]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و﴿وَلَيْنٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] بِالْيَاءِ.

وَرُسِمَتْ (٤) ﴿أَشْمَازَتْ﴾ بِالزَّمْرِ [٤٥]، و﴿هَلِ أُمَّتَلَّاتٍ﴾ بِـ «قٍ» [٣٠] الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ أَلْفًا فِي الْمَصْحَفِ الْحِجَازِيِّ وَالشَّامِيِّ وَأَقْلُ الْمَصَاحِفِ الْعِرَاقِيَّةِ، وَلَمْ تُرَسَمْ لَهَا صُورَةٌ فِي أَكْثَرِهَا.

وَاتَّفَقَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَلْفًا (٥) إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا أَدَاةٌ، أَوْ دَخَلَتْ نَحْوُ: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، و﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَصُولٍ لَمْ يَرَسُمُوا لَهَا صُورَةً:

(١) زاد في ن، ر، م: «المتحركة».

(٢) انظر: ٣/ ٩٥٥ فما بعدها.

(٣) انظر: المقنع ٥٣.

(٤) انظر: المقنع ٢٥-٢٦، مختصر التبيين ٤/ ١١٣٧.

(٥) انظر: المقنع ٣٠، مختصر التبيين ٢/ ٢٣.

الأول: همزة لام التعريف الداخلة عليها لام الجر^(١) أو الابتداء نحو: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] (٢).

الثاني: الهمزة الداخلة على همزة فاء الكلمة، إذا دخلت عليها واو العطف، نحو: / ﴿وَأَتَوُاْ الْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَأَتِمُّوْاْ بَيْتَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وفأؤه، نحو: ﴿فَأَتُواْ حَرَّتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

الثالث: الهمزة الداخلة على أمر المخاطب من (سأل) بعد واو العطف، نحو: ﴿وَسَأَلُواْ اللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿وَسَأَلَ مِنْ أَرْسَلْنَا﴾ [الزخرف: ٤٥]، وفاء العطف، نحو: ﴿فَسَأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

الرابع: الهمزة الداخلة عليها همزة الاستفهام، نحو: ﴿ءَآذِ الذِّكْرِ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

الخامس: همزة «اسم» المجرور بالباء، المضاف إلى الله، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا﴾ [هود: ٤١]، والله الموفق. ويأتي إن شاء الله تعالى رسم الحروف التي لم تطرد في محالها آخر كل سورة.



(١) سائر النسخ: «لام الجزاء»، والتصويب من د.

(٢) سقط هذا المثال من سائر النسخ وما أثبتناه من ح. ومثال لام الجر: ﴿لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وأما الجزء السادس: وهو الاستعاذة

وهي الالتجاء والاعتصام والاستجارة، يُقال: استَعَذْتُ بفلانٍ، وتَعَوَّذْتُ، وعُدْتُ به أي: التَجَّأتُ إليه، واستَجَرْتُ به، استعاذَةً وتَعَوَّذاً وَعَوْذاً وَعِياداً ومَعَاذاً، وليست من القرآن في أول التلاوة بالإجماع، وهي دعاء بلفظ الخبر، فالكلام عليها هنا في مباحث:

الأول: في دليل مشروعيتها ومحلها، قال الله تعالى مخاطباً لرسوله ﷺ والمراد أمته: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وأصل الأمر للوجوب.

وبه قال الثوري وعطاء^(١)، لظاهر هذه الآية.

وبأنه عليه السلام واظب عليها، فيكون واجباً لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ثم إن ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرار العلة، فيجب التعوذ كلما قرأ.

(١) أخرج قول عطاء عبد الرازق في المصنف ٢/٨٣ ك: الصلاة، ب: الاستعاذة في الصلاة، برقم (٢٥٧٤)، عن ابن جريج عنه ورجاله ثقات وابن جريج وإن وصف بالتدليس، إلا أنه من الملازمين له، وجاء فيه أيضاً ما يدل على تصريحه إذ قال: قلت: -أي لعطاء- من أجل «إذا قرأت القرآن...» قال: نعم، قلت: فأقول بسم الله...، وكذا عزاه السيوطي في الدر المنثور ٩/١١٢ لابن المنذر به. انظر: النشر أيضاً ١/٢٥٨.

أما قول الثوري فلم نقف عليه في تفسيره تحت آية ٩٨ من سورة النحل، وكذا لم يذكره السيوطي في المصدر السابق، ولا ابن جريج في تفسيره، وقد ذكر قوله ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ١٤/٢٧٨، ونقل عن بعض العلماء: أن الوجوب خاص بالنبي ﷺ والندب لبقية أمته.

وقال ابن سيرين^(١): «إذا تعوَّذ مرةً واحدةً في عمُرهِ كفى في إسقاطِ الوجوب».

وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ الْأَمْرَ هُنَا عَلَى النَّذْبِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ الْمَسِيِّ^(٢) صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا عَلَّمَهُ الْوَاجِبَاتِ لَمْ يَذْكَرْ لَهُ التَّعَوَّذَ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ غَيْرُ جَائِزٍ.

لكن لقائل أن يقول: إن ذلك الخبر غير مشتمل على بيان جملة واجبات الصلاة، فلم يلزم من عدم ذكر الاستعاذة له عدم وجوبها. وقال بعضهم: موضع الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة، أمّا في غيرها فسنة غير واجب قطعاً^(٣).

وقال آخرون: كانت فرضاً على النبي ﷺ ثم تأسينا نحن به. انتهى. والظاهر أن الاستعاذة تعقب القراءة، وقد روى ذلك بعض الرواة عن حمزة^(٤)، وعن ابن سيرين^(٥) أنه قال: «كلما قرأت الفاتحة حين تقول: آمين فاستعدّ».

(١) ذكره الرازي في تفسيره ٦٠/١، وابن كثير في تفسيره ١٧٤/١.

(٢) حديث المسيء صلواته: رواه البخاري في صحيحه ٢٣٧/٢ مع الفتح، ك: الأذان، ب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها...، برقم (٧٥٧)، وب: أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، برقم (٧٩٣)، وكذا في مواضع أخرى بأرقام ٦٢٥٢، ٦٦٦٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وكذا مسلم في صحيحه ٢٩٨/١ ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، برقم (٣٩٧).

(٣) قال النووي: «التعوذ مستحب ليس بواجب... في الصلاة أو في غيرها». التبيان ٧٨.

(٤) انظر: النشر ٢٥٥/١. وقال: «لم يثبت ذلك عن حمزة».

(٥) انظر: التفسير الكبير للرازي ٦٠/١، تفسير ابن كثير ١٧٤/١.

وكذا روي^(١) عن أبي هريرة والنخعي عملاً بهذا الظاهر.
والفاء تقتضي الترتيب، لا سيما إذا كانت جواباً للشرط؛ لأنّ الجواب متأخراً عن الشرط، فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.
قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد من قوله ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ [النحل: ٩٨] إذا أردت كما في قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، والمعنى: إذا أردتُم القيام؛ لأنه لم يقل: إذا صليتم فاغسلوا، حتى يكون نظير قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾.

ولئن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك، فنقول: نعم، إذا قام يغسل عقب قيامه إلى الصلاة لأن^(٢) الأمر إنما ورد بالغسل عقب قيامه إلى الصلاة؛ وأيضاً فالإجماع دلّ على ترك هذا الظاهر، وإذا ترك الظاهر في موضع بدليل، لا يوجب تركه في سائر المواضع لغير ذلك.

وكذا روي عن الإمام مالك^(٣) وداود^(٤)، واستغربه القاضي أبو بكر بن

(١) ذكره ابن الجوزي في تفسيره ٤/ ٤٩٠ - وهو المعنى الثالث مما ذكره - وأنه على ظاهره، وأن الاستعاذة بعد القراءة، روي عن أبي هريرة وداود، وصحح ابن الجوزي المعنى الأول الذي قال: «فإذا أردت القراءة فاستعد...». وكذا ذكره ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير ١٤ / ٢٧٥ فقال: «ونسب إلى النخعي وابن سيرين وداود الظاهري وروي عن أبي هريرة» ورجح ما رجحه ابن الجوزي.

(٢) ش، س، ح: «ولأن...» بزيادة الواو، والمثبت من سائر النسخ، وهو الصواب.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١٤ / ٢٧٥، لكنه ردّه وقال: «والصحيح عن مالك خلافة». انظر: المدونة ١ / ٦٤ وقيدته بالقراءة في غير صلاة، وانظر: النشر أيضاً ١ / ٢٥٨.

(٤) داود بن علي بن خلف، أبو سليمان، البغدادي، المعروف بالأصبهاني، الحافظ، إمام أهل الظاهر، كان ورعاً زاهداً ناسكاً، من مؤلفاته: «الإجماع»، «إبطال التقليد»، (ت: ٢٧٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨ / ٣٦٩، طبقات الفقهاء ص: ٩٢.

العربي^(١) عن مالك، ثم قال: «وهذا قولٌ لم يردُّ به أثرٌ، ولا يعضدُه نظرٌ». وعُورض بأن الإمامَ مالكَ لم ينفردْ به، بل نُقل عن أبي هريرة كما سبق^(٢)، فقد صار له سلفٌ في ذلك.

لكن قال ابن الجَزَري^(٣): «إنه لا يصحُّ شيءٌ من هذه الرواياتِ عمَّن نُقل عنه» انتهى.

وقيل -مما ذكره الفخر الرَّازي^(٤)- بالاستعاذة قبل القراءة بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن، جَمعاً بين الدلائل بقدر الإمكان، وهذا لا يصحُّ أيضاً.

(١) أحكام القرآن ٣/ ١١٧٦ ونسبه إلى المجموعة.

(٢) انظر ص: ٥٩١ من هذا المجلد.

(٣) النشر ١/ ٢٥٥.

(٤) تفسير الرازي ١/ ٦٠.

والفخر الرازي هو: محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدين، القرشي، البَكْري، الطَّبْرِسْتَاني، المفسِّر، الأصولي، المتكلم، وقد بدت منه انحرافات عن السُّنة في تأليفه، لكنه مات على طريقة حميدة، كما قال الذهبي رحمه الله، من مؤلفاته: التفسير الكبير المعروف بـ«مفاتيح الغيب»، (ت: ٦٠٦ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠٠، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢١٣.

والرَّازي: بفتح الراء، والزاي المكسورة بعد الألف، نسبة إلى «الرَّيِّ» مدينة مشهورة من بلاد الديلم بين قوس وبلاد الجبال، وهي المعروفة بطهران الآن في إيران، وهي عاصمتها. انظر: بلدان الخلافة الشرقية: ٢٥٢.

وألحقت الزاي في النسبة تخفيفاً؛ لأن النسبة على الياء مما يثقل على اللسان، وألحقوا الألف لفتح الراء، هكذا على غير قياس. انظر: الأنساب ٣/ ٢٣، معجم ما استعجم ٢/ ٦٩٠.

والذي اتفق عليه الجمهور قديماً وحديثاً ترك هذا الظاهر وتأويله على إضمار الإرادة / .

قال جار الله^(١): «لأنَّ الفعلَ يوجد عند القصدِ والإرادةِ بغيرِ فاصلٍ، وعلى حَسَبِهِ، فكان منه بسبب قوِّي وملايسةِ ظاهرة؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وكقوله: «إذا أكلت فسَمَّ الله»^(٢).

وقال ابن عطية^(٣): «فإذا^(٤) وُضِلَّتْ بين الكلامين، والعربُ تستعملُها في مثلِ هذا، وتقديرُ الآية: فإذا أَخَذْتَ في قراءةِ القرآنِ فاستعِذْ أي: قبل القراءةِ لأنه وسيلةٌ، والوسائلُ مقدَّمةٌ.

(١) الكشاف ٢/ ٦٣٣.

(٢) لم يصرِّح المصنف أنه حديث، ولكنه أخرج أحمد في مسنده ٦/ ١٤٣، والحاكم في المستدرک ٤/ ١٨، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ١٢/ ١٣، ولفظه، وهو لابن حبان: «فإذا أكل أحدكم طعاماً فليذكر اسم الله...»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وكذا صححه شعيب في تحقيقه لابن حبان.

أما حديث التسمية على الأكل ففي الصحيحين من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما مرفوعاً: «يا غلام سمَّ الله وكل يمينك...»، صحيح البخاري برقم: (٥٣٧٧)، (٥٣٧٨)، ومسلم برقم (٢٠٢٢).

(٣) المحرر الوجيز ١٠/ ٢٣٠.

(٤) أي: إن الفاء وصلت بين الشرط المقدر وجوابه، وعبارة ابن عطية: الفاء في قوله: «فإذا...».

ويؤيد هذا: أن المعنى الذي سُرعَتْ له الاستعاذة يقتضي أن يكون قبل القراءة؛ لأنها طهارةُ الفم مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث، وتطيب له، وتهيؤ لتلاوة كلام الله، فهي التجاءٌ إلى الله، واعتصامٌ بجنابه من خللٍ يطرأ عليه أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيرها.

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير^(١): «ومعنى أعوذ: أستجيرُ بجنابِ الله من الشيطان أن يضرَّني في ديني أو دنيائي، أو يصدِّني عن فعلٍ ما أمرتُ به، أو يحثني على فعلٍ ما نهيت عنه، فإنَّ الشيطانَ لا يكفُّه عن الإنسانِ إلا اللهُ تعالى».

ولهذا أمر الله تعالى بمصانعةِ شيطانِ الإنس ومداراته بإسداءِ الجميل إليه؛ ليردَّه طبعه عما هو فيه من الأذى، وأمر بالاستعاذة من شيطانِ الجن؛ لأنه لا يقبلُ رشوةً، ولا يؤثِّر فيه جميلٌ؛ لأنه شريرٌ بالطبع، ولا يكفُّه عنك إلا الذي خلَّقه.

وهذا المعنى يدلُّ عليه ثلاثُ آيات من القرآن لا أعلم لهنَّ رابعةً، وهي: قوله تعالى في الأعراف: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [١٩٩].

فهذا ما يتعلَّق بمعاملةِ الأعداءِ من البشر، ثم قال: ﴿ وَإِنَّمَا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٢٠٠].

وقال في سورة المؤمنين: ﴿أَدْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ * وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ * وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴿ [٩٦-٩٨].

وقال تعالى: ﴿أَدْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤]، ثم قال: ﴿وَمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [٣٦].

والشيطانُ مشتقٌ مِنْ شَطَنَ^(١) إِذَا بَعُدَ، فهو بعيدٌ بطبعه عن طباعِ البشر، وبعيدٌ بفسقه عن كلِّ خير. والظاهر أن المراد به إبليسُ وأعوأه.

* * *

(١) هذا هو القول الأول.

والقول الثاني: أنه من شاط يشيط أي: هاج واحترق. انظر: الكتاب ٣/٢١٧-٢١٨، والدر المصون ١/١٠.

المبحث الثاني: في كيفيتها

لم يَرِدْ في لفظها نصُّ قطعيٌّ، والذي عليه الجمهورُ من القُرَّاء وغيرهم: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، موافقةً للتنزيلِ الواردِ في سورة النحل [٩٨].
 وحكى ابنُ سِوار والقلانسي / الاتفاقُ عليه^(١)، والسَّخاوي^(٢): إجماعُ الأمة، وهو متعمِّقٌ بما رُوِيَ من الزيادةِ والنقصِ الآتي ذكْرُهُما قريباً إن شاء اللهُ تعالى.

[٨١/ب]

وقال الداني^(٣): «إنه المستعملُ عند الحذاقِ دون غيره». وهو المأخوذُ به عند عامَّةِ الفقهاءِ كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم. وَرَدَ النصُّ به، ففي «الصحيحين»^(٤) من حديث سليمان بن صُرَد^(٥) قال:

- (١) انظر: المستنير ٧/٢، والكفاية الكبرى ١٠١.
- (٢) أي: وحكى السخاويُّ إجماع الأمة. انظر: جمال القراء ٤٨٢/٢.
- (٣) التيسير ١٦، وانظر: النشر ٢٤٣، والقسطلاني ينقل منه باختصار.
- (٤) صحيح البخاري ١٠/٤٦٥ مع الفتح، ك: الأدب، ب: ما يُنهى، عن السَّبَاب واللعن، برقم (٦٠٤٨)، وب: «الحذر من الغضب...» ١٠/٥١٨-٥١٩ برقم (٦١١٥).
- وصحيح مسلم ٤/٢٠١٥ ك: البر والصلة والآداب، ب: فضل من يملك نفسه عند الغضب، وبأي شيء يذهب الغضب، برقم (٢٦١٠) وبعده بدون رقم ورقمه داخل كتاب البر ١١٠.

(٥) ابن الجون، أبو المطرّف، الخُزاعي، صحابي، كان ذا دين وعبادة، شهد صِفِّين مع علي رضي الله عنه، قتل سنة (٦٥هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٦٤٩، الإصابة ٣/١٧٢.

استبَّ رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوسٌ، وأحدهما يسبُّ صاحبه مُغَضَّباً، قد احمرَّ وجهه. فقال النبي ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذَهَبَ عنه ما يجده، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» الحديث.

أورده ابن الجَزري^(١) تبعاً لشيخه الحافظ ابن كثير^(٢)، لكن في الاستدلال به هنا نظر؛ لأنَّ الكلام إنما هو في استعاذة خاصة، وهي الاستعاذة التي تتقدَّم القراءة لا مطلق الاستعاذة فليتأمل.

وقد روى نافع بن جبير بن مطعم^(٣)، عن أبيه^(٤) قال: «كان النبي ﷺ يقرأ

(١) النشر ١/ ٢٣٤.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/ ٢٩.

(٣) أبو محمد - ويقال: أبو عبد الله - القرشي، النَّوْفلي، المَدني، تابعي، ثقة، وكان من فُصحاء قريش، (ت: ٩٩هـ) انظر: طبقات ابن سعد ٥/ ٢٠٥، تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٧٢.

(٤) أورده الهذلي في الكامل ١٥٥/ ب عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه به وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢/ ٦٧-٦٨ ك: الصلاة، ب: في التعوذ كيف هو قبل القراءة أو بعدها، برقم (٢٤٧٢)، وفيه زيادة بعد التعوذ وهي «من همزه ونفخه ونفته» وليس فيه «وكذلك قرأت على جبريل» من طريق نافع بن جبير عن أبيه به، وأبو داود الطيالسي في مسنده ٢/ ٢٥٥ برقم (٩٨٩) ومن طريقه البيهقي في سننه ٢/ ٣٥ ك: الصلاة، ب: التعوذ بعد الافتتاح، من طريق نافع به، مع الزيادة المذكورة.

وإسناده ضعيف لجهالة عاصم العنزي وكذا عباد بن عاصم الذي ورد ذكره عند ابن أبي شيبة كما قال ابن خزيمة وسيأتي ذكره، إذ أخرجه في صحيحه ١/ ٢٣٩ برقم (٤٦٨)، (٤٦٩)، وقال عقبه: «قد اختلفوا في إسناد خبر جبير بن مطعم». ثم ذكر الاختلاف عنه وقال بعده: «وعاصم العنزي وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدري من هما، ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة».

قبل القراءة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

قال: «وكذلك قرأتُ على جبريل»^(١).

وروى أبو الفضل الخزاعي^(٢) فيما ذكره في «النشر»^(٣) حديثاً مسلسلاً

وقال الشيخ الألباني في تعليقه على هذا الحديث تحت رقم (٤٦٨): «إسناده ضعيف لاضطرابه، وجهالة بعض رواته».

والحديث أخرجه أيضاً أحمد في مسنده ٨٣/٤، ٨٥، برقم (١٦٨٠٦-١٦٨٣٠)، وأبو داود في سننه برقم (٧٦٤)، وابن ماجه في سننه برقم (٨٠٧)، والحاكم في المستدرک ١/٢٣٥ وغيرهم، وهو حديث ضعيف، مضطرب إسناده كما تقدم وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٦٣ برقم (٧٦٤) و(٧٦٥) وأحال إلى الإرواء برقم (٣٤٢)، ولكنه فصل في الإرواء ٥٣/٢ فصحّحه بالزيادة التي أشرت إليها، وضعفه بدونها.

وله شواهد صحيحة من حديث أنس وابن مسعود وأبي سعيد الخدري كما سيأتي تخريجها بعد هذا الحديث تبعاً.

(١) ب، ف، ر، م: «رواه...».

(٢) ليس في كتابه «المنتهى»، ولعله ذكره في كتابه: «الاستعاذة والتسمية»، وذكر كتابه هذا في المنتهى ١/٢٢٥ ولم نقف عليه. انظر: الحاشية التالية.

(٣) ١/٢٤٤-٢٤٦ وأورده الهذلي في الكامل ١٥٥/ب عن عاصم عن زرّ عن عبد الله به. وسينقل المصنف عنه حكمه على الحديث.

وأخرج الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه غير واحد من غير هذا السياق، ولفظه وهو لابن ماجه: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم، وهمزه ونفخه ونفته».

أخرجه ابن ماجه في سننه ١/٢٦٦ ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: الاستعاذة في الصلاة، برقم ٨٠٨، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/٢٨٥): «هذا إسناده

ضعيف، عطاء بن السائب اختلط بأخره، وسمع منه محمد بن الفضيل بعد الاختلاط، =

إلى عاصم بن بهدلة، وقال: غريبٌ، جيّد الإسناد من هذا الوجه، قال: قرأت على زرّ بن حُبَيْش فقلت: «أعوذ بالسميع العليم» فقال لي: قل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، فإني قرأتُ على عبد الله بن مسعودٍ فقلت: «أعوذ بالسميع^(١) العليم» فقال لي: قل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، فإني قرأتُ على النبي ﷺ فقلتُ: «أعوذ بالسميع العليم»، فقال: يا بن أمّ عبدٍ قل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أخذته عن جبريلَ عن ميكائيل عن اللوح المحفوظ».

= وقد قيل إنّ [أبا] عبد الرحمن السلمي لم يسمع من ابن مسعود... إذاً فما ذكره ابن الجزري في النشر ١/٢٤٩، من قوله: «فقد روى ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه» ففيه نظر لما تقدم.

أما ثبوت سماعه من ابن مسعود، فقد ذكر الشيخ الألباني في الإرواء ٢/٥٢ عن البخاري أنّه أثبت سماعه من ابن مسعود في تاريخه، ثم قال الألباني: «والمثبت مقدم على النافي». ورواه أحمد في مسنده ١/٤٠٤ وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ١٠/١٨٥-١٨٦ ومن طريقه الحاكم في المستدرک ١/٢٠٧ ك: الصلاة، وقال: «صحيح الإسناد وقد استشهد البخاري بعطاء بن السائب» ووافقه الذهبي، ويُحسّن الإسناد بمتابعته الآتية.

من طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم ٤٩٩٤، ٥٠٧٧ والبيهقي في سننه ٢/٣٦ من طرق عن محمد بن فضيل به. وصححه لغيره شعيب ومن معه في تعليقاتهم على الحديث برقم (٣٨٣٠) حاشية ٣ من المسند ٦/٣٨٠، وقد تابع عمّارُ ابن رُزَيْق -بتقديم الرءاء مصغراً- عند أحمد في مسنده ١/٤٠٣ وورقاء عند البيهقي محمد بن فضيل عن عطاء وبه يتقوى.

(١) ش: «أعوذ بالله السميع».

وهذا صريحٌ في أن المنقول في استعاذة النبي ﷺ عدمُ الزيادةِ على ما تقدّم، وهو معنى قول صاحب الحرز^(١):

وقد ذكروا لفظ الرسول فلم يزدُ

ثم أورد على نفسه سؤالاً؛ وهو أنه إذا لم يزدِ النبي ﷺ، ومنع من الزيادة في حديث ابن مسعودٍ هذا، فكيف نبّهت على جوازها في قولك^(٢):

... .. وإن تزدُ لربك تنزيهاً فلست مجهلاً

وأجاب بأن المنع غير ثابت، فقال:

... .. ولو صحَّ هذا النقل لم يبق مجملاً

أي: لو صحَّ نقلُ تركِ تلك الزيادة لذهبَ إجمالُ الآية، واتضح معناها، وتعيّن لفظُ النحل.

وتعقبه الجعبري^(٣): بأن الحديثين ولو صحَّ لا يلزم من صحتهما نفي الإجمال؛ لأن حديث / جبير لا يمنع الزيادة، وحديث ابن مسعودٍ معارضٌ بقول^(٤) أنس: كان النبي ﷺ يقول مرة: «أعوذ بالله من الشيطان

[٨٢/١]

(١) الشاطبية ٨.

(٢) الشاطبية ٨. وتمام صدره:

على ما أتى في النحل يسراً

(٣) كنز المعاني ١٧٦/٢.

(٤) أورده الهذلي في الكامل (ب/١٥٥) بالسياق الذي ذكره المصنف، ولم نقف عليه من

حديث أنس رضي الله عنه بالسياق المذكور إلا عند الهذلي، وإنما أخرج الدار قطني في =

الرجيم»، ومرة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، ولو قال: «ولو دَلَّ هذا النقل» لكان أصوب. والسُّنة تُعَيِّن ما في الكتاب لقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] انتهى.

وقد وَرَدَتِ الزيادةُ على التَعَوُّذِ السابقِ بِالْفَاضِلِ، منها ما يَتَعَلَّقُ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ تعالى.

أولها: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم». نصَّ عليه الدانِيُّ في «جامعه»^(١)، وقال: «إِنَّ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ عَامَّةَ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقَيْنِ وَالشَّامِ».

سننه ١/٦٢٩ ك: الصلاة، ب: دعاء الاستفتاح بعد التكبير، برقم (١١٣٣) وهو في الشفاء على الله تعالى وليس فيه ذكر للتعوذ أصلاً، وضعفه الزيلعي في نصب الرّاية ١/٣٢٠ إذ نقل أقوال الأئمة في تضعيف الحسين بن علي بن الأسود، وذكر ابن أبي حاتم في العلل له ٢/٢٨٢-٢٨٣ برقم (٣٧٤) عن أبيه تضعيف هذا الحديث الذي رواه محمد ابن الصلت بإسناده عن أنس رضي الله عنه، إذ قال: «هذا حديث كذب، لا أصل له...». وردّه الشيخ الألباني في الإرواء ٢/٥٢ بما رواه الطبراني في الدعاء ٢/١٠٣٤ برقم (٥٠٦)، إذ قال: «وهذا إسناد صحيح، فلا يُلْتَفَتُ بعد هذا إلى قول أبي حاتم...»، ثم ذكر توثيق أبي حاتم لمحمد بن الصلت وكذا عن أبي زرعة وابن نمير، وحسّن إسناده محقق الدعاء للطبراني.

وأخرجه الطبراني أيضاً في الدعاء الموضع نفسه برقم (٥٠٥)، وفي الأوسط كما في مجمع البحرين ٢/١١٠ برقم (٧٩٨) من طريق عائذ بن شريح عن أنس، وقال الهيثمي في المجمع ٢/١٠٧: «ورجاله موثقون» هكذا قال؛ بينما عائذ لم نقف على من وثقه.

(١) جامع البيان (خ) ٥٧: ب.

ورواه الأهوازيُّ أداءً عن الأزرق بن الصَّبَّاح^(١)، وعن الرفاعي^(٢)، عن سُليْم، كلاهما عن حمزة، ورواه الخُرَاعِيُّ^(٣) عن أبي عدي عن ورش أداءً. ورواه أصحابُ السنن الأربعة^(٤) من حديثِ أبي سعيد الخُدْريِّ بإسنادٍ جيدٍ.

(١) كذا في النسخ، وفي: د، ط، والمطبوعة: «الأزرق» فقط، ولعله الأقرب إلى الصواب، وهو: إسحاق بن يوسف بن يعقوب، أبو محمد الواسطي، الأزرق، وهو من الرواة عن حمزة. انظر: غاية النهاية ١/ ١٥٨. ولم نقف بعد البحث على من اسمه: الأزرق بن الصَّبَّاح. فالله أعلم.

وذكر محقق النشر ٨٣٧ احتمال أن يكون الصواب: «المنذر بن الصَّبَّاح» فهو من الرواة عن حمزة، وكذلك في غاية النهاية ٢/ ٣١١، وقد وقع في «التقريب والبيان» للصفراوي ص ٢٤ رواية «ابن الصباح عن حمزة» وترجمه المحقق بـ«المنذر بن الصباح» ولعل ذلك يقوي هذا الاحتمال أيضاً، وقد يكون صواب العبارة: «الأزرق عن الصَّبَّاح» بدل «ابن الصباح»، فقد ذكر الهذلي في كامله (ق ٧٢-٧٤): أن في طرق حمزة: إبراهيم بن الأزرق عن سليم عن حمزة، وذكر من طرقه أيضاً: الصَّبَّاح بن دينار عن حمزة. وعلى هذا يكون مراد المؤلف: الأزرق عن الصَّبَّاح، والرفاعي عن سليم، كلاهما -يعني الصباح وسليم- عن حمزة. والله أعلم.

(٢) محمد بن يزيد بن محمد، أبو هشام، العجّلي، الرفاعي، الكوفي، المقرئ، القاضي، إمام مشهور في القراءة، وليس بالقوي في الحديث، (ت: ٢٤٨هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٤، معرفة القراء الكبار ١/ ٤٤١.

(٣) المنتهى: ٢٢٤ رسالة دكتوراه تحت الطبع بالمجمع، تحقيق د. محمد شفاعت.

(٤) أبو داود في سننه ١/ ٣٤٤-٣٤٥ ك: الصلاة، ب: من رأى الاستفتاح بسبحانك...، برقم (٧٧٥)، والنسائي في سننه ٢/ ١٣٢ ك: القبلة، ب: نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة برقم (٨٩٩) لكته ليس عنده إلا «سبحانك اللهم...» إلى: «لا إله غيرك»، ورواه الترمذي في سننه ١/ ٢٨٢ ك: الصلاة، ب: ما يقول عند افتتاح الصلاة، =

ومنها: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم». ورُوي عن أهل مصرَ وسائرِ المغاربةِ كما في «جامع البيان»^(١)، وهو مروِيٌّ عن قنبلٍ^(٢) والزَّينبي^(٣) وعن المصْرِيِّين عن ورش، وعن ابن كثيرٍ في غيرِ روايةِ الزينبي.

برقم (٢٤٢)، وابن ماجه في سننه ١/ ٢٦٤ ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: افتتاح الصلاة، برقم (٨٠٤)، مثل ما عند النسائي بدون ذكر الاستعاذة، فقول المصنف: «رواه أصحاب السنن الأربعة...» فيه نظر.

قال أبو داود: «وهذا الحديث يقولون: هو عن علي بن علي، عن الحسن، الوهم من جعفر». وقال الترمذي: «حديث أبي سعيد أشهر حديث في الباب» وقال أيضاً: «وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث».

وكذا رواه أحمد في مسنده ٣/ ٥٠ وابن خزيمة في صحيحه ١/ ٢٣٨ ك: الصلاة، ب: إباحة الدعاء بعد التكبير... برقم (٤٦٧)، وأبو يعلى في مسنده برقم (١١٠٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ١١٦، والدارقطني في سننه ١/ ٦٢٦-٦٢٧ برقم (١١٢٥)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٣٢ ك: الصلاة، ب: افتتاح الصلاة بعد التكبير، وكذا في معرفة السنن والآثار ١/ ٥٠٣ ك: الصلاة برقم (٦٨٦)، جميعهم من طريق جعفر بن سليمان عن علي الرفاعي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد به. ومال الشيخ الألباني في الإرواء ٢/ ٥١-٥٢ إلى تحسينه، وله شواهد تقدّم بعضها.

(١) جامع البيان (خ) ٥٧ ب.

(٢) المنتهى ٢٢٤.

(٣) محمد بن موسى بن سليمان، أبو بكر، الهاشمي، البغدادي، المقرئ، محقق ضابط، إمام في قراءة المكين، (ت: ٣١٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٦٤، غاية النهاية ٢/ ٢٦٧. والزَّينبي: بفتح الزاي، وسكون الياء، وفتح النون، وبعدها الباء: نسبة إلى زينب ابنت سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، فهي جدّته. انظر: الأنساب ٣/ ١٩١.

ومنها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم». وهو مَرَوِيٌّ من طريق الهُدَلِيّ^(١) عن نافع في غير رواية أبي عدي عن ورش، ومن طريق الشَّهْرَزُورِي عن أهل المدينة، وابن عامر والكسائي وحمزة في أحد وجوهه.

وكذا أبو جعفر من طريق الهُدَلِيّ، ووافقهم الأعمش، لكن من طريق الشَّنْبُوزِي بإدغام الهاء في الهاء^(٢).

فإن قيل: ما الحكمة في قوله هنا: «إن الله هو السميع العليم»، دون أن يقول: «الغفور الرحيم» ونحوه؟

أجيب: بأن الغرض من الاستعاذة الاحتراس من شرِّ الوَسْوَسة، ومعلوم أن الوسوسة كأنها كلامٌ خَفِيٌّ في قلب الإنسان، ولا يَطَّلَعُ عليها أحدٌ، فكأنَّ العبد يقول: يا مَنْ هو يسمع كلَّ مسموع، ويعلم كلَّ سرِّ خفيٍّ، أنت تعلم وَسْوَسةَ الشيطان، وتعلم غرضه منها، وأنت القادر على دَفْعِها عني، فادْفَعْها عني بفضلك، فلهذا كان ذِكْرُ «السميع العليم» أولى بهذا الموضوع من سائر الأذكار.

وأيضاً في القرآن: ﴿وَمَا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي حم السجدة: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

(١) الكامل (خ) ١٥٥/ب.

(٢) انظر: المبهم ١/٤٢٣، إيضاح الرموز ٨٤.

ومنها: «أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم». رواه الخُزَاعِيُّ^(١) عن هُبَيْرَةَ^(٢) عن حفص، والهُدَلِيُّ^(٣) عن أبي عَدِيٍّ عن ورش.

ومنها: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم». وهو مَرُويٌّ عن الحسن^(٤)، لكن مع إدغام الهاء في الهاء. ومنها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين»، وهو مَرُويٌّ عن إدريس عن خَلْفٍ عن حمزة^(٥). وأمَّا ما حكاه الجعبريُّ^(٦) عن حمزة في «أعوذ»: «أستعيد، ونستعيد، واستعدت، واختاره صاحب الهداية^(٧) من الحنفية وغيره، محتجgin: بأنه

(١) في كتابه «المنتهى» ٢٢٤.

(٢) هُبَيْرَةُ بن محمد، أبو عمر، الأبرش، البغدادي، الثمار، المقرئ، أحد الحُدَّاق، مشهور بالإقراء والمعرفة. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤١٣، غاية النهاية ٢/٣٥٣.

(٣) الكامل (خ) ١٥٥/ب.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ١٩٩، إيضاح الرموز: ٨٤.

(٥) النشر ١/٢٤٩-٢٥١ بعبارة قريبة.

(٦) كنز المعاني ٢/١٧٥، وهو في النشر مع ما بعده ١/٢٤٦.

(٧) الهداية ١/٢٥٣.

وصاحب الهداية هو: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن، برهان الدين، المرغيناني، من أكابر فقهاء الحنفية، من مؤلفاته: «بداية المبتدي»، و«الهداية»، (ت: ٥٩٣ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٢٣٢، الجواهر المضوية ٢/٦٢٧. وهو منسوب إلى «مرغينان» بلدة من بلاد فرغانة وراء نهري جيحون وسيحون. انظر: الأنساب ٥/٢٥٩.

مطابقاً للفظ الآية، وقول الجَوْهَرِيِّ^(١): «عُدْتُ بفلان واستعدتُ به: أي لجأت إليه».

فتعقّبهُ ابن الجَزَرِيِّ^(٢) بما رأته في تفسير أبي أَمَامَةَ بن النَّقَّاش^(٣) - ومن خطه نقلت - وهو أنه قال: بيانُ الحكمةِ التي لأجلها لم تدخل السينُ والتاءُ في / فِعْلُ المستعِيدِ الماضي والمضارع، وقد قيل له: استعدتُ، بل لا يقول إلا: أعوذ، دون أستعيز، وأتعوذ، واستعدتُ، وتعوّذت، وذلك أن السين والتاء شأنهما الدلالةُ على الطَلَبِ، فورَدتا في الأمرِ إيداناً بطلبِ التعوُّذِ، فمعنى: استعدتُ بالله: اطلبُ منه أن يُعيدَكَ، فامتثالُ الأمرِ هو أن يقولَ: أعوذُ

(١) الصحاح (عوذ) ٥٦٦/٢.

والجَوْهَرِيُّ هو: إسماعيل بن حَمَّاد، أبو نصر، التركي، اللغوي المشهور، صاحب كتاب «الصحاح» في اللغة، (ت: ٣٩٨هـ. وقيل: في حدود ٤٠٠هـ). انظر: إنباه الرواة ٢٢٩/١، سير أعلام النبلاء ١٧/٨٠.

(٢) النشر ١/٢٤٦-٢٤٧ وسمى ابن الجزري تفسير أبي أَمَامَةَ: «اللاحق السابق والناطق الصادق في التفسير».

(٣) محمد بن علي بن عبد الواحد، أبو أَمَامَةَ، شمس الدين، الدَّكَّالِي الأَصْل، ثم المصري، الشافعي، المعروف بابن النَّقَّاش، كان فقيهاً نحوياً شاعراً ذا فنون عديدة، من مؤلفاته: «شرح العمدة - للشاشي - في فروع الشافعية»، «شرح ألفية ابن مالك»، (ت: ٧٦٣هـ). له ترجمة في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/١٧٦، الدرر الكامنة ٤/١٩٠، بغية الوعاة ١/١٨٣.

والدَّكَّالِي: نسبة إلى «دَكَالَة» بلد بالمغرب يسكنه البربر. معجم البلدان ٢/٤٥٩. والنَّقَّاش: نسبة إلى حِرْفَة نقش السقوف والحيطان. الأنساب ٥/٥١٧.

بالله؛ لأنَّ قائله متعوِّذٌ ومستعيذٌ قد عاذَ والتجأ، والقائل: أَسْتَعِيذُ بِاللَّهِ لَيْسَ بِعَائِدٍ، إِنَّمَا هُوَ طَالِبُ الْعِيَاذِ بِهِ، كَمَا يَقُولُ: أَسْتَخِيرُ اللَّهَ أَيُّ: أَطْلُبُ خَيْرَتَهُ، وَأَسْتَقِيلُهُ أَيُّ: أَطْلُبُ إِقَالَتَهُ، وَأَسْتَغْفِرُهُ: أَطْلُبُ مَغْفِرَتَهُ فَدَخَلَتْ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ إِيْذَانًا بِطَلْبِ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْمُعَاذِ بِهِ، فَإِذَا قَالَ الْمَأْمُورُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ فَقَدْ امْتَثَلَ مَا طُلِبَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ طُلِبَ مِنْهُ نَفْسُ الْاِعْتِصَامِ وَالِاتِّجَاءِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْاِعْتِصَامِ وَبَيْنَ طَلْبِ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ الْمُسْتَعِيذُ هَارِبًا مُلْتَجِئًا مُعْتَصِمًا أَتَى بِالْفِعْلِ الدَّالَّ عَلَى طَلْبِ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ.

قال: «والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ أَنَّهُ طُلِبَ مِنْهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمَغْفِرَةَ الَّتِي لَا تَتَأْتِي إِلَّا مِنْهُ بِخِلَافِ الْعِيَاذِ وَاللَّجْءِ وَالِاِعْتِصَامِ، فَامْتَثَلَ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ أَيُّ: أَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي» انتهى.

وقال ابن القيم^(١): «القائل: «أَسْتَعِيذُ بِاللَّهِ» مَخْبِرٌ عَنِ طَلْبِهِ وَسُؤَالِهِ، وَالْقَائِلُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ» مَخْبِرٌ عَنِ حَالِهِ وَلَجْئِهِ وَاعْتِصَامِهِ بِرَبِّهِ، وَهَذَا أَكْمَلُ حَالًا.

(١) بدائع الفوائد ٢/ ١٧٢ عبارة قريبة. وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو عبد الله، الزُّرْعِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، شَمْسُ الدِّينِ بْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ، الْحَنْبَلِيُّ، الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ، كَانَ عَارِفًا بِالْفِقْهِ، وَالْخِلَافِ، وَمَذَاهِبِ السَّلَفِ، مَعَ الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: «زَادَ الْمُعَادِ»، «تَهْذِيبُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، (ت: ٧٥١هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧، الدرر الكامنة ٤/ ٢١.

ولهذا إنما جاء عن النبي ﷺ امثالُ هذا الأمرِ بلفظِ: أَعُوذُ، كقوله: أَعُوذُ بالله من عذابِ جهنم^(١)، وأَعُوذُ بالله من الهمِّ والحزن^(٢)، وأَعُوذُ بالله من جهدِ البلاء^(٣)، وكذلك سائرُ عُوذِهِ ﷺ التي قالها وأمرَ بها، ولذلك أمره أن يقولَ: أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، دونَ أَسْتَعِيذُ.

فإن قلتَ: فكيف جاء امثالُ هذا الأمرِ في السورتين بلفظِ الأمرِ والمأمورِ جميعاً، فأمره اللهُ أن يقولَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، فقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾، والمأمورُ إنما هو قولُ الاستعاذة، لا قولُ الأمرِ، كما إذا قال: قل سبحان الله ثلاثاً وثلاثين، فإنه يقول: سبحان الله ولا يقول: قل سبحان الله؟.

(١) رواه مسلم في صحيحه ٤/٢٠٧٨ ك: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، ب: التعوذ من شرِّ الفتن وغيرها، برقم (٤٩)، الخاص بكتاب الذكر والدعاء... وعنده «عذاب النار» بدل «عذاب جهنم».

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٦/٨٦ مع الفتح، ك: الجهاد، ب: من غزا بصبيٍّ للخدمة، برقم (٢٨٩٣)، وكذا في كتاب الدعوات، ب: التعوذ من غلبة الدين، وب: الاستعاذة من الجبن والكسل، برقم (٦٣٦٣، ٦٣٦٩).

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١١/٥١٣ مع الفتح، ك: القدر، ب: «تعوذوا بالله من درك الشقاء وسوء القضاء» برقم (٦٦١٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، ومسلم في صحيحه ٤/٢٠٨٠ ك: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم (٢٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فالجواب: أن هذا السؤال هو الذي أورده أبي بن كعب رضي الله عنه على النبي ﷺ، وأجاب عنه ﷺ كما في «صحيح البخاري»^(١) عن زر قال: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين فقال: سألت رسول الله ﷺ فقال: قيل لي / فقلت: قل^(٢)، فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ.

[٨٣/]

وفي رواية له أيضاً عن زر^(٣) قال: سألت أبي بن كعب قلت: أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال^(٤): إني سألت رسول الله ﷺ فقال: قيل لي، فقلت: قل^(٥)، فنحن نقول كما قال ﷺ. ومفعول القول محذوف تقديره: قيل لي: قل، أو قيل لي هذا اللفظ، فقلت كما قيل لي.

وتحت هذا السؤال من السر: أن النبي ﷺ ليس له في القرآن إلا إبلاغه، ولم ينشئ من قبل نفسه حرفاً واحداً منه، بل هو المبلغ له عن الله تعالى، وقد قال الله تعالى له: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، فمقتضى البلاغ التام أن يقول: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ كما قال الله تعالى، وهذا هو المعنى الذي أجاب به ﷺ بقوله: قيل لي. فقلت: أي لست مبتدئاً بل مبلغاً، أقول كما

(١) ٧٤١ / ٨ مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وب: سورة:

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ برقم (٤٩٧٦، ٤٩٧٧).

(٢) «قل» من ش، وليست في سائر النسخ، ولم ترد في البخاري.

(٣) في النسخ: «أبي زر» وما أثبتناه من البخاري.

(٤) في البخاري: «فقال أبي».

(٥) في البخاري: «قال».

يُقال لي وأبْلَغُ كلام ربي كما أنزله، فهذا الحديثُ أدلُّ دليلٍ على أنه ﷺ بَلَّغُ القولَ الذي أُمِرَ بتبليغه على وجهه ولفظه، حتى إنه لما قيل له: قل، قال هو: قل، لأنه مُبَلَّغٌ وما على الرسول إلا البلاغ. انتهى.

ثم ^(١) إن ظاهرَ كلامِ الشاطبيِّ ^(٢) يقتضي عدمَ النقصِ من التعوذ، والصحيحُ جوازُه لما ورد، فقد نَصَّ الحُلوانِي في جامعِه ^(٣) على جوازِه فقال: «وليس للاستعاذة حَدٌّ يُتَهَيَّإِ إليه، مَنْ شاء زاد، وَمَنْ شاء نَقَصَ» أي: بحسبِ الروايةِ، ففي حديثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمِ المرويِّ في أبي داود ^(٤): «أعوذ بالله من الشيطان» مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ «الرجيم».



(١) قوله: «ثم إن ظاهر» إلى آخر المبحث تقدم في د، ب، م، ر، ط، ف بعد قوله: «إدريس عن خلف».

(٢) أي: في قوله في الشاطبية ٨:

وقد ذكروا لفظ الرسول فلم يزد

وانظر: النشر ١/ ٢٥١.

(٣) انظر: النشر ١/ ٢٥١.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٥٩٨ من هذا المجلد.

المبحث الثالث: في حكم الجهر بها والإخفاء

اسْتُحِبَّ الْجَهْرُ بِهَا عِنْدَ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ عِنْدَ افْتِتَاحِ السُّورِ وَرُؤُوسِ الْأَجْزَاءِ وَالْآيِ إِلَّا مَا صَحَّ مِنْ إِخْفَائِهَا مِنْ رِوَايَةِ الْمَسِيَّبِيِّ عَنِ نَافِعٍ ^(١) لَثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْإِسْرَارُ بِالِدَعَاءِ أَفْضَلُ. وَلِحَمِزَةِ وَجْهَانٍ ^(٢): الْإِخْفَاءُ مُطْلَقًا. وَالثَّانِي: الْجَهْرُ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ، وَمَحَلُّ الْجَهْرِ حَيْثُ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ.

فَإِنْ أَسْرَرَ الْقِرَاءَةَ أَسْرَرَهَا لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ فَحَكَتْ مَتَبَوَعَهَا، وَهَذَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَمَّا فِيهَا فَالْمَخْتَارُ الْإِسْرَارُ. وَفِيهِ أَبُو شَامَةَ ^(٣) إِطْلَاقَهُمْ اخْتِيَارَ الْجَهْرِ بِحَضْرَةِ سَامِعٍ؛ لِأَنَّ الْجَهْرَ إِظْهَارُ شِعَارِ الْقِرَاءَةِ كَالْجَهْرِ بِالتَّلْبِيَةِ، فَإِذَا جَهَرَ بِالِاسْتِعَاذَةِ أَنْصَتَ السَّامِعُ لِلْقِرَاءَةِ مِنْ أَوَّلِهَا وَلَمْ يَفْتَهُ مِنْهَا شَيْءٌ. وَإِذَا أَخْفَاهَا لَمْ يَعْلَمْ السَّامِعُ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِ شَيْءٍ مِنَ الْمَقْرُوءِ، وَهَذَا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ مُنْصِتٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ، وَكَذَا يُخْفِي إِذَا قَرَأَ خَالِيًا، سِوَاءَ قَرَأَ جَهْرًا أَوْ سِرًّا.

(١) انظر: النشر ١/ ٢٥٢.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٢٥.

واختلَفَ في المرادِ بالإخفاءِ هنا، فقال كثير: هو الكِتْمَانُ، وعليه حَمَلَ كَلامَ الشاطبي أكثرَ الشَّرَاحِ، فعلى هذا يكفي فيه الذُّكْرُ في النفس من غير تَلْفُظٍ.

وقال الجمهورُ: المرادُ / الإسرارُ، وعليه حَمَلَ الجعبريُّ^(١) كَلامَ الشاطبي، فلا يكفي فيه إلا التَلْفُظُ وإسماعُ نفسِه، ولا يكفي التَصَوُّرُ ولا إعمالُ الآلةِ دونَ صوتٍ.

قال ابنُ الجَزَريِّ^(٢): «وهو الصوابُ لأنَّ نصوصَ المتقدمينَ كُلِّها على جَعْلِه ضِدًّا للجهرِ، وهو يقتضي الإسرارَ به».



(١) كتر المعاني ١٧٩/٢.

(٢) النشر ٢٥٤/١.

المبحث الرابع

إذا قرأ جماعةً جملةً هل يُسرَعُ لكل واحدٍ الاستعاذةُ أو يكفي استعاذةُ بعضهم؟
الظاهرُ: الاستعاذةُ لكل واحدٍ؛ لأن المقصودَ اعتصامُ القارئ، والتجاوُءُ بالله من شرِّ الشيطانِ.

* * *

المبحث الخامس: في الوقف عليها

يجوز؛ لفضل ما ليس بقرآنٍ ياجماع مما هو قرآنٌ بلا خلاف، والابتداء بما بعدها بسملةً كان أو غيرها، ويجوز وصلها بما بعدها.

لكن ظاهرُ كلامِ الداني أن الأولى وصلها بالبسملة؛ لأنه قال في «الاكتفاء»^(١): «الوقفُ على آخرِ التعوذِ تامٌّ، وعلى آخرِ البسملةِ أتمٌّ»، ورجح ابن الباذش في «الإقناع»^(٢) الوقفَ لمن مذهبه الترتيل.

وأما مَنْ لم يُسمِّ مع الاستعاذةِ فالأشبهُ أن يسكتَ عليها، ولا يصلها بشيءٍ من القرآن.

ويجوزُ وصلها، وعلى الوصلِ لو التقى مع الميمِ مثلها نحو: «الرجيم» ﴿مَا نَسَخَ﴾ [البقرة: ١٠٦]، أدغم مَنْ مذهبه الإدغامُ، كما يجبُ حذفُ همزةِ الوصلِ في نحو: «الرجيم»، ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا﴾ [الحديد: ٢٠]، ونحو ذلك.

(١) هو: المكتفى للداني ١/ ١٥٥.

(٢) الإقناع ١/ ١٥٤.

وورد من طريق أحمد بن إبراهيم القَصْبَانِي (١) عن محمد بن غالب (٢)
 عن شجاع عن أبي عمرو أنه كان يُخْفِي الميم من «الرجيم» عند باء «بسم
 الله».



(١) في النسخ: «النصيباني»، والمثبت هو الصواب، كما في «المتهى» للخزاعي ٢٠ / ١،
 ٧٩ (رسالة دكتوراه، تحت الطبع بالمجمع بتحقيق د. محمد شفاعت)، والكامل
 للهدلي (خ) ٥٩ / أ، وغاية النهاية ٣٥ / ١، والنشر ٢٥٧ / ١، ومطبوعة «اللطائف».
 وهو: أحمد بن إبراهيم بن مروان، أبو العباس، القَصْبَانِي، المقرئ، وهو الذي يخفي
 الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل. انظر: غاية النهاية ٣٥ / ١.
 والقَصْبَانِيُّ: بفتح القاف والصاد والباء: نسبة إلى القَصَب وبيعه. انظر: الأنساب
 ٥١٠ / ٤.

(٢) أبو جعفر، الأثماطي، البغدادي، المقرئ، أجلُّ أصحاب شجاع البلخي، (ت: ٢٥٤هـ).
 انظر: تاريخ بغداد ٣ / ١٤٣، معرفة القراء الكبار ١ / ٤٣٢، غاية النهاية ٢ / ٢٢٦.

المبحث السادس

إذا قَطَعَ القارئُ القراءةَ لعارِضٍ من سؤالٍ أو كلامٍ يتعلَّقُ بالقراءةِ لم يُعِدْهُ
بخلافٍ ما إذا كان الكلامُ أجنبياً، ولو ردّاً لسلامٍ فإنه يستأنف الاستعاذة.

* * *

وأما الجزء السابع: وهو التكبير

وهو مصدرٌ كَبَّرَ تكبيراً إذا قال: الله أكبر، ومعناه: الله أعظم من كلِّ عظيم.

فإن قلت: إن قوله «الله أكبر» إن قُصِدَ به التفضيل لم يستقم؛ لأنه لا مشاركة له في كبير ليصحَّ التفضيل كما لا يخفى وإن كان بمعنى كبير لزم صحة الإحرام في الصلاة به، ولم يقل به الأئمة كمالك والشافعي.

أجيب: بأن المقصود به التفضيل، ولا يلزم منه المشاركة، فقد يُقصد بأفعل التفضيل التباعد عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في أصل الفعل، بل بمعنى أنه متباعدٌ في أصل الفعل، متزايدٌ في كماله، قصداً إلى تمايزه^(١) في أصله، حتى يفيد عدم وجود أصل الفعل في الغير، فيحصل كمال التفضيل، كقوله تعالى ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٣٣] في نظائر لذلك^(٢)، فالكلام^(٣) فيه في مباحث:

أولها: في سببه ومحلّه:

أما سببه فرؤينا عن البزّي أن الأصل في ذلك أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي فقال المشركون: قلى محمداً ربّه، فنزلت^(٤) سورة الضحى.

(١) ن: «تمامه».

(٢) قوله: «فإن قلت...»، إلى قوله: «...في نظائر لذلك»، سقط من: ش، ح، والمطبوعة.

(٣) جواب: «أما الجزء السابع».

(٤) أما الحديث في نزول سورة الضحى وما جاء من قول امرأة للنبي ﷺ: إنني =

لأرجو أن شيطانك قد تركك لم أره قربك منذ ليلتين أو ثلاثاً، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ﴿٤٩٥٠﴾ - ٧١٠-٧١١ مع الفتح ك: التفسير، ب: ما ودعك ربك وما قلى، برقم (٤٩٥٠) - ٤٥٩١)، بدون ذكر تكبير النبي ﷺ وليس فيه أن الوحي انقطع.

أما حديث التكبير فرواه البزّي عن عكرمة بن سليمان عن إسماعيل بن عبد الله المكيّ موقوفاً ومرفوعاً وتفرد البزّي برفعه كما سيأتي ورواه الحاكم والبيهقيّ من الوجهين كما سيأتي تخريجه، والحديث صححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: «البزّي قد تكلم فيه». قلت: عكرمة بن سليمان أيضاً شيخ مستور كما في معرفة القراء ١/١٤٧ وإسماعيل بن عبد الله المكيّ كذلك ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/١٨٠ وسكت عنه، وقال العقيليّ عن البزّي في ترجمته من ضعفائه ١/١٢٧: «منكر الحديث ويوصل الأحاديث». وذكره الذهبيّ في الميزان ١/١٤٤-١٤٥ في ترجمة البزّي وقال: «وهذا حديث غريب وهو ممّا أنكر على البزّي» وقال في السير له ١٢/٥٠: «صحح الحاكم حديث التكبير وهو منكر». وقال في معرفة القراء ١/٢٤٧ في ترجمة عكرمة بن سليمان -الذي تقدم-: «قد تفرد عنه البزّي بحديث التكبير من أول الضحى».

وقال أبو حاتم في العلل ٤/٦٦٩-٦٧٠ حديث برقم (١٧٢١): «حديث منكر». والبزّي كما قال الذهبيّ عنه: «هو إمام في القراءات وثبت فيها» لكنه ضَعَّفَ في الحديث، انظر: المصادر السابقة والجرح والتعديل ٢/٧١، ولسان الميزان ١/٣٠٩. قلت: لعلّه وقع الحكم بنكارة حديثه من قبل المحدثين من جهة تفرد البزّي برفعه وهو متكلم فيه.

قال الحافظ أبو العلاء الهمداني في كتابه «غاية الاختصار» ٢/٧٢٠: «لم يرفع التكبير أحد من القراء إلا البزّي» وقال أيضاً: «فإن الروايات قد تظافرت عنه برفعه إلى النبي ﷺ ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد».

ثم ساق الروايات عن مشايخه في رفعه إلى النبي ﷺ ومدار الجميع على رواية البزّي كما في إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ٤/٢٨٢-٢٨٣.

وذكر البيهقي في الشعب ٣٧١ / ٢ أن ابن خزيمة رواه موقوفاً وسنده معروف»، وقال أبو يحيى بن أبي ميسرة: «ما رفعه - أي حديث التكبير - إلى النبي ﷺ غير ابن أبي بزة، ولو كان أحد رفعه غيره لكان الواجب اتباعه، إذ كان أمراً من النبي ﷺ» كما في إبراز المعاني ٢٨٤ / ٤ وأشار ابن الجزري أيضاً إلى ذلك فقال: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي وأظن ذلك من قبل رفعه له...» كما في النشر ٤١٤ / ٢، وقال أيضاً - في المصدر نفسه ٤١٠ / ٢ -: «فاعلم أن التكبير صحَّ عند أهل مكة: فرائهم وعلماهم وأئمتهم ومن روى عنهم، صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر» أي بالتلقي عندهم.

وذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣٨٠ / ١٤ تفسير سورة «الضحى» فقال: «فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إماماً في القراءات، فأما في الحديث فقد ضعفه أبو حاتم الرازي...».

وأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ٤١٧ / ١٣ عن سؤال جماعة يقرؤون لعاصم وأبي عمرو ولم يكبروا، ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا؟ فقال: «نعم إذا قرؤوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل؛ بل المشروع المسنون، فإن هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون، لا في أوائل السور ولا في أواخرها، فإن جاز لقائل أن يقول: إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ جاز لغيره أن يقول: إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ، إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور - التي نقلها أكثر من قراءة ابن كثير - قد أضعوا فيها ما أمرهم به رسول الله ﷺ، إلى أن ذكر البسملة لتوضيح هذه المسألة، فقال: فإن من القراء من يفصل بها، ومنهم من لا يفصل بها، وهي مكتوبة في المصاحف... ولهذا لا ينكر عليهم ترك البسملة إخوانهم من القراء الذين يبسلمون، فكيف ينكر ترك التكبير على من يقرأ قراءة الجمهور؟! وليس التكبير مكتوباً في المصاحف، وليس هو في القرآن باتفاق المسلمين، ومن ظن أن التكبير من القرآن، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل»، وانظر أيضاً: ٤١٨ / ١٣. وسيأتي تخريج الحديث مفرداً عند ذكر المصنف مصادر التخريج إن شاء الله تعالى.

فقال النبي ﷺ: «الله أكبر» تصديقاً لما كان ينتظر من الوحي وتكذيباً للكفار، وأمر ﷺ بعد ذلك أن يُكَبَّرَ إذا بَلَغَ: «والضحى» مع خاتمة كلِّ سورة حتى يختم تعظيماً لله تعالى واستصحاباً للشكرِ وتعظيماً لختم القرآن.

وقيل: كَبَّرَ ﷺ لَمَّا رَأَى صورةَ جبريلَ عليه السلام التي خَلَقَهُ اللهُ عليها عند نزوله بهذه السورة.

فقد ذكر الإمام أبو بكرٍ محمد بن إسحاق^(١) أن هذه السورة / التي جاء بها جبريلُ عليه السلام إلى رسولِ الله ﷺ حين تَبَدَّى له في صورته التي خَلَقَهُ اللهُ عليها، ودنا إليه وتَدَلَّى مِنْهُبِطاً وهو بالأبطح.

وهذا قويٌّ جداً إذ التكبيرُ إنما يكون غالباً لأمرٍ عظيمٍ أو مهولٍ، والأولُ رواه الحافظُ أبو العلاء بإسناده إلى أحمد بن فرح عن البرقي، وكذا رواه غيره لكن قال الحافظُ عمادُ الدين بن كثير^(٢): «إنه لم يردْ بإسناد يُحْكَمُ عليه بصحةٍ ولا ضعفٍ».

ومُراده كما في «النشر»^(٣) كونُ هذا سببَ التكبيرِ، وإلا فانقطع الوحي

(١) ابن يسار، القرشي، الحافظ، الأخباري، صاحب «السيرة النبوية»، (ت ١٥١ هـ). انظر:

طبقات ابن سعد ٧/ ٣٢١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٣. وانظر قوله في: سيرة ابن هشام

١/ ١٩٤، النشر ٢/ ٤٠٨.

(٢) تفسير ابن كثير ٨/ ٤٤٥.

(٣) النشر ٢/ ٤٠٦.

مدةً أو إبطاؤه مشهور^(١).

ورؤينا^(٢) أيضاً عن أحمد بن فرح، قال: حدثني ابن أبي بزة^(٣) بإسناده أن النبي ﷺ أهدى إليه قِطْفُ عِنَبٍ جاء قبل أوانه، فَهَمَّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، فَجَاءَهُ سَائِلٌ فَقَالَ: أَطْعِمُونِي مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ، قَالَ: فَسَلِّمْ إِلَيْهِ الْعِنَقُودَ. فَلَقِيَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، وَأَهْدَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَعَادَ السَّائِلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، وَأَهْدَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَعَادَ السَّائِلُ فَانْتَهَرَهُ، فَانْقَطَعَ الْوَحْيُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، فَقَالَ الْمَنَافِقُونَ: قَلَى مُحَمَّدًا رَبُّهُ، فَجَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: اقْرَأْ يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: وَمَا أَقْرَأُ؟ قَالَ: اقْرَأْ: ﴿وَالصُّحْحَى﴾ [الضحى: ١] فَلَقَنَهُ السُّورَةَ، فَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَيْبَاءً لَمَّا بَلَغَ: «وَالضُّحَى» أَنْ يَكْبُرَ مَعَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ حَتَّى يَخْتَمَ».

وهو حديثٌ معضَّلٌ غريبٌ جداً بهذا السياق، وهو ممَّا انفرد به ابن أبي بزة.

(١) حديث إبطاء جبريل بالوحي في الصحيحين: رواه البخاري في صحيحه ٧١١/٨ مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ برقم (٤٩٥١)، ومسلم في صحيحه ٣/١٤٢١-١٤٢٢ ك: الجهاد والسير، ب: ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، برقم (١٧٩٧).

(٢) أورده أبو عمرو الداني في جامع البيان (خ) ٣٧٣/أ-ب من طريق أحمد بن فرح قال: حدثني ابن أبي بزة بإسناده به ومن طريق أحمد بن فرح أورده ابن الجزري في النشر ٢/٤٠٦-٤٠٧ به وقال: «وهذا سياق غريب جداً، وهو ممَّا انفرد به ابن أبي بزة أيضاً وهو معضَّل» فالمصنف نقله منه ببعض تصرف، والله أعلم.

(٣) هو: البري.

وقد كان تكبيره ﷺ آخرَ قراءةِ جبريلَ عليه السلام وأولَ قراءته ﷺ،
وَمِنْ نَمَّ تَشَعَّبَ الْخِلَافُ فِي مَحَلِّهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِهِ مِنْ أَوَّلِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾
مَيْلًا إِلَى أَنَّهُ لِأَوَّلِ السُّورَةِ، أَوْ مِنْ آخِرِ ﴿وَالضُّحَى﴾ مَيْلًا إِلَى أَنَّهُ لِآخِرِ
السُّورَةِ.

وفي «التيسير»^(١) وفاقاً لأبي الحسن بن غلبون^(٢) كوالده أبي الطيب
في «إرشاده»^(٣)، وصاحب «العنوان»^(٤)، و«الهادي»^(٥)، و«الهداية»^(٦)،
و«الكافي»^(٧) أنه من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾.

وفي «المستنير»^(٨): أنه من أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وكذا في «إرشادي»^(٩)
أبي العزِّ.

(١) التيسير ٢٢٦.

(٢) التذكرة ٢/٦٥٦.

(٣) انظر: الإرشاد ١٥٥/أ.

(٤) العنوان ٢١٥.

(٥) الهادي ٤٠/أ.

(٦) انظر: شرح الهداية ٢/٥٥٨.

(٧) الكافي ٢٣٢.

(٨) المستنير: ٢/٥٥١-٥٥٢. وفيه قول آخر: إنه من أول والضحى، ونقل صاحب النشر
نص كلام ابن سوار، فجاء به على وجهه، لكن يظهر أن القسطلاني اختصره فاختل
الكلام.

(٩) يعني إرشاد المبتدي ٦٣٩، والكفاية ٣٢١. وهذا المثبت من ش، ح، وذكر أبو العز
في كتابيه المذهبيين عن البزي: من أول الضحى، ومن أول الشرح، وفي سائر النسخ:
«إرشاد».

وهو الذي في «روضة»^(١) أبي العلاء، وفي «التجريد»^(٢) من قراءة مؤلفه على عبد الباقي.

ومنهم مَنْ قال به مِنْ أولِ الضحى كَأبي عليّ البغدادي في «روضته»^(٣)، وقرأ به صاحبُ «التجريد»^(٤) على الفارسيّ والمالكيّ. وأما قول الشاطبي^(٥):

وقال به البزّيُّ من آخرِ الضحى وبعضُ له من آخرِ الليلِ وَصَلاً

فتعقّبهُ / في «النشر»^(٦) بأنه لم يَرَوْ أحدُ التكبيرِ من آخرِ: [٨٤/ب] ﴿وَاللَّيْلِ﴾ كما ذكروه من آخرِ: ﴿وَالضُّحَى﴾، وَمَنْ ذكره كذلك فإنما أرادَ كونه من أولِ: ﴿وَالضُّحَى﴾.

قال: ولا أعلم أحداً صرّح بهذا اللفظِ إلا الهُدليّ^(٧) في «كامله» تبعاً للخزاعي في «المنتهى»^(٨) وإلا الشاطبيّ^(٩).

(١) كذا في جميع النسخ، ولعله يريد: غاية الاختصار لأبي العلاء، انظر: ٧١٩/٢، وانظر: النشر ٤١٧/٢.

(٢) التجريد لابن الفحام ٣٤٥.

(٣) الروضة ٩٩٥/٢.

(٤) التجريد ٣٤٤.

(٥) الشاطبية: ٩٠.

(٦) النشر ٤١٩/٢.

(٧) الكامل (خ) ١٥٦/ب.

(٨) المنتهى ٦٤٢ رسالة دكتوراه، تحت الطبع بالمجمع.

(٩) الشاطبية ٩٠.

ولما رأى بعض الشُّرَّاح قوله هذا مشكلاً قال: «مرأه بالآخر في الموضوعين أول السورة: أي أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وأول ﴿وَالضُّحَى﴾، وهذا فيه نظر؛ لأنه يكون بذلك مُهْملاً رواية مَنْ رواه من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ وهو الذي في «التيسير»^(١).

والظاهر أنه سوى بين الأول والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم في الجواز، وإلا فالقول بأنه من آخر ﴿وَاللَّيْلِ﴾ حقيقة لم يقل به أحد من الشُّرَّاح، فعلم أن المقصود بذكر آخر ﴿وَاللَّيْلِ﴾ هو أول: ﴿وَالضُّحَى﴾ وهو الصواب بلا شك. انتهى.

وروى أحمدُ البزِّيُّ عن عكرمة بن سليمان مولى شيبَةَ أنه قال: قرأت على إسماعيلَ القُسطِ، فلما بلغتُ ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كبر مع خاتمة كلِّ سورة حتى تختم، فإني قرأتُ على عبدِ الله بن كثيرٍ، فأمرني بذلك، وأخبره أنه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابنِ عباسٍ، فأمره بذلك، وأخبره ابنُ عباسٍ أنه قرأ على أبي بن كعب، فأمره بذلك، وأخبره أبيُّ أنه قرأ على رسولِ الله ﷺ فأمره بذلك.

رواه الحاكم^(٢) وقال: «صحيح الإسناد»، ورواه ابن خزيمة^(٣)، لكنه

(١) التيسير ٢٢٦.

(٢) في المستدرک ٣/ ٣٠٤ ك: معرفة الصحابة، ب: مناقب أبي رضي الله عنه و صححه، وتعقبه الذهبي بقوله: «البزِّي قد تكلم فيه»، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الشعب ٣٧١ / ٢ برقم (٢٠٧٩) وتقدم بيان حكمه مفصلاً.

(٣) كذا نقله عنه البيهقي في الشعب ٢ / ٣٧٠ تحت حديث برقم (٢٠٧٧)، ولم نقف عليه في المطبوع من صحيح ابن خزيمة، وساقه ابن الجزري في النشر ٢ / ٤١٤ بإسناده إلى ابن خزيمة به، ونقل قوله أيضاً فيه، ثم قال عقبه ما نقله المصنف عنه.

قال: «إني خائف أن يكون قد أسقط ابنُ أبي بزّة أو عكرمةٌ من هذا الإسنادِ شِبْلاً».

قال ابنُ الجَزْرِي^(١): «يعني بين إسماعيلَ وابنِ كثير، ولم يُسقط واحدٌ منهما شِبْلاً، فقد صَحَّتْ قراءةُ إسماعيلَ على ابنِ كثيرٍ نفسه، وعلى شِبْلِ ومَعروفٍ عن ابنِ كثير» انتهى.

وقال البَزْزِيُّ^(٢): قال لي أبو عبدِ الله محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ: إن تركتَ التكبيرَ فقد تركتَ سنةً من سننِ نبيِّكَ ﷺ، وهذا كما قال الحافظُ العمادُ بنِ كثير^(٣) يقتضي تصحيحه لهذا الحديث.

وأما انتهاء التكبيرِ فجمهورُ المغاربةِ وغيرهم إلى أنه ينتهي إلى آخرِ سورةِ الناسِ، وجمهورُ المشاركةِ إلى أولِ سورةِ الناسِ، فلا يُكَبَّرُ آخرُها، وهما مبنيان على خلافِ مبنى التكبير: هل هو لأولِ السورةِ أو لآخرِها؟

فَمَنْ قال لأولِها لم يكبِّرِ آخرَ ﴿النَّاسِ﴾ سواءً كان ابتداءً التكبيرِ عنده من أولِ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، أو من أولِ ﴿وَالضُّحَى﴾.

وَمَنْ قال: الابتداءُ من آخرِ ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرَ في آخرِ ﴿النَّاسِ﴾.

(١) النشر ٤١٤-٤١٥.

(٢) كذا نقله أبو عمرو الداني في جامع البيان (خ) ٣٧١/ب، وابن كثير في تفسيره

٣٨٠/١٤ وابن الجزري في النشر ٤١٥/٢.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٣٨٠/١٤.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاطِبِيِّ ^(١) رَحِمَهُ اللهُ:

إِذَا كَبَّرُوا فِي آخِرِ النَّاسِ
مع قوله:

... .. وبعض له من آخر الليل ...

على ما تقرّر من أنّ المراد بآخر ﴿وَاللَّيْلِ﴾ / أول ﴿وَالضُّحَى﴾، فقال في «النشر» ^(٢): «يقضي أن يكون ابتداء التكبير من أول ﴿وَالضُّحَى﴾ وانتهائه آخر ﴿النَّاسِ﴾، وهو مُشْكِلٌ لِمَا تَأَصَّلَ، بل هو ظاهرُ المخالفة لما رواه، فإن هذا الوجه وهو التكبير من أول ﴿وَالضُّحَى﴾ هو من زيادته على «التيسير» وهو من «الروضة» لأبي علي كما نصّ عليه أبو شامة ^(٣).
والذي نصّ عليه في «الروضة» ^(٤) أن البرّي روى التكبير من أول سورة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى خاتمة ﴿النَّاسِ﴾.

وتابعه الزينبي عن قنبل في لفظه وخالفه في الابتداء، فكبر من أول سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قال: ولم يختلفوا أنه منقطع مع خاتمة الناس. انتهى بحروفه.

(١) وتمام البيتين:

إِذَا كَبَّرُوا فِي آخِرِ النَّاسِ أَرْدُفُوا
وقال به البرّي من آخر الضحى
مع الحمد حتى المفلحون تَوْسُلًا
وبعض له من آخر الليل وَصَلًا

انظر: الشاطبية: ٩٠.

(٢) النشر ٤٢١/٢-٤٢٢.

(٣) إبراز المعاني ٢٨٩/٤. انظر: النشر ٤١٩/٢.

(٤) الروضة ٢/٩٩٥.

فهذا الذي أخذ الشاطبي التكبير من روايته قَطَعَ بِمَنْعِهِ مِنْ آخِرِ النَّاسِ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ عَلَى تَخْصِيصِ التَّكْبِيرِ آخِرَ ﴿النَّاسِ﴾ بِمَنْ قَالَ بِهِ مِنْ آخِرِ ﴿وَالضُّحَى﴾ كما هو مذهبُ صاحبِ «التيسير»^(١) وغيره. ويكونُ معنى قولهِ: «إِذَا كَبَّرَ وَفِي آخِرِ النَّاسِ» أَي: إِذَا كَبَّرَ مَنْ يَقُولُ بِالتَّكْبِيرِ فِي آخِرِ ﴿النَّاسِ﴾، يَعْنِي الَّذِينَ قَالُوا بِهِ مِنْ آخِرِ ﴿وَالضُّحَى﴾ انتهى. ويأتي على ما تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ التَّكْبِيرِ لِأَوَّلِ السُّورَةِ أَوْ آخِرِهَا حَالًا وَصَلِ السُّورَةِ بِالسُّورَةِ الْآخَرَى ثَمَانِيَةً أَوْجِهَ:

اثنان منها على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة.

واثنان على تقدير أن يكون لأولها.

وثلاثة محتملة على التقديرين.

والثامن ممتنعٌ وفاقاً، وهو وصلُ التكبيرِ بآخرِ السورة، وبالبسملة مع القطع عليها؛ لأنَّ البسملةَ لِأَوَّلِ السُّورَةِ، فلا يجوزُ أن تُجْعَلَ منفصلةً عنها متصلةً بآخرِ السورة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في الكلام على البسملة.

وأما الوجهان المبتنيان على تقدير كونِ التكبيرِ لآخرِ السورة:

فأولُهما: وَصَلَ التَّكْبِيرَ بآخرِ السُّورَةِ، وَالقَطَعَ عَلَيْهِ، وَوَصَلَ البسملةَ

بأولِ السُّورَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التيسير»^(٢) كاخْتِيَارِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ^(٣)، وَهُوَ

أَحَدُ اخْتِيَارَاتِهِ^(٤) فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ»^(٥)، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ.

(١) التيسير ٢٢٦.

(٢) التيسير ٢٢٦.

(٣) التذكرة ٢/٦٦٣.

(٤) المثبت من: ن، ر، م، وسائر النسخ: «اختياريه».

(٥) جامع البيان (خ) ٣٧٤/أ.

وثانيهما: وَصَلَّ التَّكْبِيرَ بِآخِرِ السُّورَةِ وَالْقَطْعُ عَلَيْهِ، وَالْقَطْعُ عَلَى الْبِسْمَلَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ الْجَعْبَرِيُّ^(١) كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي^(٢).

وَأَمَّا الْوَجْهَانِ الْمَبْنِيَّانِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ التَّكْبِيرِ لِأَوَّلِ السُّورَةِ: فَأُولَهُمَا: قَطْعُ التَّكْبِيرِ عَنِ آخِرِ السُّورَةِ، وَوَصْلُهُ بِالْبِسْمَلَةِ، وَوَصْلُهَا بِأَوَّلِ السُّورَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ سِوَارٍ فِي «الْمُسْتَنِيرِ»^(٣) وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُ. وَاخْتَارَهُ أَبُو الْعِزِّ^(٤)، وَالْهَمْدَانِيُّ^(٥)، وَحَكَاهُ الدَّانِيُّ^(٦)، وَابْنُ الْفَحَّامِ^(٧)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي «الْكَفَايَةِ»^(٨) غَيْرَهُ.

وثانيهما: قَطَعَهُ عَنِ آخِرِ السُّورَةِ، وَوَصَلَّهُ بِالْبِسْمَلَةِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَيْهَا وَالْإِبْتِدَاءَ / بِالسُّورَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْفَاسِيُّ^(٩)، وَمَنَعَهُ الْجَعْبَرِيُّ فِي شَرْحِهِ^(١٠).

[٨٥/ب]

(١) كنز المعاني (خ) ٣١٤/ب.

(٢) اللآلئ الفريدة ٣/٤٩١.

(٣) المستنير ٢/٥٥٢.

(٤) إرشاد المبتدي ٦٤٠.

(٥) غاية الاختصار ٢/٧٢٠.

(٦) جامع البيان (خ) ٣٧٤/ب.

(٧) التجريد ٦٣٤٦.

(٨) الكفاية الكبرى ٣٢١.

(٩) اللآلئ الفريدة ٣/٤٩١.

(١٠) كنز المعاني (خ) ٣١٤/ب.

وقال ابن الجَزْرِي^(١): «ولا وجهَ لَمَنْعِهِ إلا على تقدير أن يكون التكبيرُ لآخرِ السورةِ، وإلا فعلى أن يكونَ لأولِها لا يظهرُ لَمَنْعِهِ وجهٌ؛ إذ غايتهُ أن يكونَ كالاستعاذةِ، ولا شكَّ في جوازِ وصلِها بالبسملةِ وقَطْعِ البسملةِ عن القراءةِ كما يأتي ذلك إن شاء الله تعالى».

وأما الثلاثةُ المحتملةُ على التقديرين:

فأولُها: وَصَلُ التكبيرِ بآخرِ السورةِ وبالبسملةِ، وبأولِ السورةِ، اختاره في الشاطبية^(٢)، وَنَصَّ عليه في أصلِها^(٣)، وذكره في «المبهج»^(٤)، و«التجريد»^(٥).

وثانيها: قَطْعُهُ عن آخرِ السورةِ وعن البسملةِ، مع وَصَلِ البسملةِ بأولِ السورةِ، وَيُخَرَّجُ من الشاطبية كما نَصَّ عليه الجعبري^(٦)، كالفاسي^(٧) واختيارِ طاهر بن غلبون^(٨) وأبي معشر^(٩).

(١) النشر ٢/ ٤٣٤.

(٢) الشاطبية ٩٠.

(٣) التيسير ٢٢٦.

(٤) المبهج ٣/ ٤٣٥.

(٥) التجريد ٣٤٦.

(٦) كنز المعاني (خ) ٣١٤/ ب.

(٧) اللآلئ الفريدة ٣/ ٤٩١.

(٨) التذكرة ٢/ ٦٦٣.

(٩) التلخيص ٤٨٨.

وثالثها: القَطْعُ عن آخرِ السورة، وعن البسملَةِ، وقَطْعُ البسملَةِ عن أولِ السورة، وهو ظاهرٌ من كلامِ الشاطبي، نصَّ عليه الجعبريُّ^(١) كالفاسيِّ^(٢)، ومنعه مكِّيُّ^(٣).

قال في «النشر»^(٤): «ولا وجهَ لمنعه على كلا التقديرين، والمرادُ بالقَطْعِ والسكتِ هنا في هذه الأوجهِ المذكورةِ الوقفُ المعروفُ، لا القَطْعُ الذي هو الإعراضُ، ولا السكتُ الذي هو دونَ تنفُّسٍ، وهذا هو الصوابُ». وزعم الجعبريُّ^(٥) أن المقصودَ بالقَطْعِ في قولهم هو السكتُ المعروفُ كما زعم ذلك في البسملَةِ، فقال في شرح قولِ الشاطبي: «فإن شئت فاقطعِ دونَه»، أي: فاسكُتْ، ولو قالها لأحسن؛ إذ القَطْعُ عامٌّ فيه وفي الوقفِ. انتهى.

قال^(٦): «وهو شيءٌ انفردَ به، لم يوافقهُ أحدٌ عليه، ولعلَّه تَوَهَّم ذلك من قولِ بعضِ أهلِ الأدياءِ كمكِّيِّ^(٧) والداني^(٨) حيث عبَّرا بالسكتِ عن الوقفِ،

(١) كنز المعاني (خ) ٣١٥/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة ٤٩١/٣.

(٣) التبصرة ٣٩٣.

(٤) النشر ٤٣٥/٢.

(٥) كنز المعاني ١٨٨/٢، وانظر: النشر ٤٣٦/٢.

(٦) القائل هو ابن الجزري في النشر ٤٣٦/٢.

(٧) التبصرة ١٤٧.

(٨) التيسير ٧٢-٧٣، وانظر: النشر ٤٣٦/٢.

فَحَسِبَ^(١) أَنَّهُ السَّكْتُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْظُرْ آخَرَ كَلَامِهِمْ، وَلَا مَا صَرَّحُوا بِهِ عَقَبَ ذَلِكَ.

وأيضاً فإنَّ المتقدمين إذا أطلقوه لا يريدون به إلا الوقف، وإذا أرادوا به السكتَ المعروف قيِّدوه بما يَصْرِفُهُ إِلَيْهِ.

وإن وقع آخر السورة ساكنٌ أو منونٌ كُسِرَ لالتقاء الساكنين على أصله، نحو: ﴿فَأَرْعَبَ﴾ [الشرح: ٨] اللهُ أكبر، و﴿لِحَيْرٍ﴾ [العاديات: ١١] اللهُ أكبر، وإن كان محرراً تَرَكَّتْهُ على حاله، وحذفت همزة الوصل لملاقاته، نحو: ﴿الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨] اللهُ أكبر، و﴿الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] اللهُ أكبر، و﴿عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] اللهُ أكبر.

وإن وقع في آخرها هاءٌ ضميرٌ حذفت صِلَتَهَا نحو: ﴿رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨] اللهُ أكبر، و﴿يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨] اللهُ أكبر، لما في وصلها من اجتماع ساكنين / فحذفت تخفيفاً، وإذا وصلته بالتهليل الآتي ذكره إن شاء اللهُ تعالى أَبْقَيْتَهُ على حاله.

وإن كان منوناً أُذْغِمَ فِي اللامِ نحو: ﴿حَامِيَةً﴾ [القارعة: ١١] لا إله إلا اللهُ، ويجوز المدُّ على «لا» للتعظيم كما سيأتي إن شاء اللهُ تعالى فِي المَدِّ والقصرِ مع غيره^(٢).

(١) يعني: الجعبري.

(٢) انظر: ٣/١٠٢٤.

المبحث الثاني: فيمن وَرَدَ عنه

اعلم أن التكبير قد صحَّ عن أهل مكة قرائتهم وعلماؤهم وأئمتهم، وشاع ذلك عنهم واشتهر، بل قال ابن الجزري^(١): «إنه بلغ حدَّ التواتر».

وقال الأهوازي^(٢): «التكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة يستعملونه في قراءتهم في الدرس والصلاة» انتهى.

وقال أبو الطيب بن غلبون^(٣): «وهذه سنة مأثورة عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين، وهي سنة بمكة لا يتركونها البتة».

وقد صحَّ عن ابن كثير من روايتي البزِّي وقُنبَل، وورد أيضاً عن أبي عمرو من رواية السوسي، وكذا عن أبي جعفر، لكن من رواية العمري^(٤)، ووافقهم ابن محيصن.

قال الأهوازي في «المفردة»^(٥): «إن ابن محيصن كان يُكبر من خاتمة: ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القرآن موصولاً بأول السورة».

واختلف عن قُنبَل^(٦): فجمهور المغاربة لم يرووه عنه كما في

(١) النشر ٢/٤١٠.

(٢) لم نجده في الوجيز له، وانظر: النشر ٢/٤١٠.

(٣) انظر: الإرشاد ١٥٧/أ.

(٤) ستأتي ترجمته في ص: ٨٥٨ من هذا المجلد.

(٥) مفردة ابن محيصن ١٦٤.

(٦) النشر ٢/٤١٧.

«التيسير»^(١)، و«العنوان»^(٢)، و«الهادي»^(٣)، و«الكافي»^(٤)، ورواه عنه في «المستنير»^(٥) و«الوجيز»^(٦) وفاقاً لجمهور العراقيين وبعض المغاربة، والوجهان في «الشاطبية»^(٧) كالداني في غير «التيسير»^(٨).

وبه قطع للشوسى الحافظ أبو العلاء في «غايته»^(٩) من جميع طرقه، وقطع له به في «التجريد»^(١٠) من طريق ابن حبش من أول ﴿الْمَنْشَرَحُ﴾ إلى آخر ﴿الْتَّاسِ﴾، وروى سائر الرواة عنه ترك التكبير كالجماعة، قاله في «النشر»^(١١).

وقد أخذ بعضهم بالتكبير لجميع القراء، وبه كان يأخذ أبو الحسين^(١٢) الخبازي، وحكاه أبو الفضل الرازي، والهدلي^(١٣)، وأبو العلاء^(١٤).

(١) التيسير ٢٢٦.

(٢) العنوان ٢١٥.

(٣) الهادي (خ) ٤٠/أ.

(٤) الكافي لابن شريح ٢٣٢.

(٥) المستنير ٥٥١/٢.

(٦) الوجيز ٣٩١.

(٧) الشاطبية ٩١.

(٨) انظر: المفردات السبع ٢٠٤.

(٩) الغاية ٧١٩/٢.

(١٠) التجريد ٣٤٧.

(١١) النشر ٤١٧-٤١٨.

(١٢) في ر: «الحسن»، والصواب المثبت كما سبق تحقيق القول في ذلك. انظر: ٢١٩/١.

(١٣) الكامل (خ) ١٥٦/ب.

(١٤) ليس في غايته المطبوع، ولا في التمهيد، ولكن ذكره عنه صاحب النشر ٤١٠/٢.

وهو الذي عليه العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار عند الختم في المحافل واجتماعهم في المجالس، وبذلك أخذ علينا مشايخنا، وكثير منهم يقوم به في صلاة رمضان، ولا يتركه عند الختم على أي حال كان.

وروى السخاوي^(١) عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد القرشي^(٢) أنه صلى بالناس التراويح خلف المقام بالمسجد الحرام، فلما كانت ليلة الختم كبر من خاتمة ﴿وَالصُّحْحَى﴾ إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلم إذا بالإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي قد صلى وراءه، فقال: «أحسنَت أصبَت السنة».

وقد كانوا يكبرون إثر كل سورة، ثم يكبرون للركوع، وذلك إذا استعملوا^(٣) التكبير آخر السورة، ومنهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع / في السورة كبر وبسمل، ثم ابتدأ السورة، وكان بعضهم يأخذ به إذا ابتدأ السورة في جميع القرآن، ولعله اختيار منهم، وليس التكبير بلازم لأحد من القراء، فمن فعله فحسن، ومن^(٤) لم يفعله لا حرج عليه.

[٨٦/ب]

(١) فتح الوصيد ٤/١٣٤٠.

(٢) المكي، مقرئ متصدر، أم بالمسجد الحرام، وروى عن الشافعي رحمه الله. انظر: تاريخ الإسلام ٥/٥٠، غاية النهاية ١/٢٣٢.

(٣) د، ب: «استقبلوا».

(٤) «من» هنا موصولة.

المبحث الثالث: في صيغته^(١)

اعلمَ أَنَّهُ لم يُخْتَلَفْ فِيهِ أَنَّهُ: «الله أكبر» قبل البسملية، إلا أَنَّهُ اخْتَلَفَ عن البزِّي، والجمهورُ عنه على تعيين هذا اللفظِ من غير زيادةٍ ولا نقص. وبه قطع في «التيسير»^(٢) له من طريقِ أبي ربيعة، وبه قرأ على أبي القاسمِ الفارسيِّ.

وقد زاد جماعةٌ قبلَه التهليلَ تكميلاً له بكلمةِ التوحيد، وهو طريق ابنِ الحُبَاب وغيره عن البزِّي، وهي روايةٌ حسنةٌ ثبتت روايتها، وصحَّ سندُها. قال ابنُ الحُبَاب: «سألتُ البزِّي: كيف التكبير؟ فقال: لا إله إلا اللهُ واللهُ أكبرُ»، وزاد بعضهم على ذلك: «وللهِ الحمدُ»، ثم يُسَمِّلون، وهي طريقُ أبي طاهرِ بنِ أبي هاشمٍ عن ابنِ الحُبَاب.

وأما قبل^(٣) فقطع له جمهورُ المغاربةِ ممَّن روى عنه التكبيرَ به فقط من غير زيادةٍ، وهو الذي في «الشاطبية»^(٤)، و«تلخيص» أبي معشر^(٥). وزاد التهليلَ له أكثرُ المشارقةِ، وبه قطع له العراقيون من طريق ابنِ مجاهد.

(١) انظر: النشر ٢/٤٢٩.

(٢) التيسير ٢٢٧.

(٣) انظر: النشر ٢/٤٣١.

(٤) الشاطبية ٩١.

(٥) التلخيص ٤٨٨.

وقال في المستنير^(١): «قرأتُ به لُقْبُلٍ على جميع مَنْ قرأتُ عليه». وقَطَعَ له سَبْطُ الخِيَّاطِ به في «كفايته» من الطريقتين، وفي «المبهج»^(٢) من طريق ابنِ مجاهدٍ فقط، وزاد له التَّحْمِيدَ أيضاً أبو الكرم^(٣) عن ابنِ الصَّبَّاحِ.

وإذا تَقَرَّرَ هذا فليُعْلَمَ أنَّ التَّهْلِيلَ مع التَّكْبِيرِ مع الحَمْدِ عند مَنْ رواه حَكْمُهُ حَكْمُ التَّكْبِيرِ، ولا يُفْصَلُ بعضه من بعض، بل يُوصَلُ جملةً واحدةً، وحينئذٍ حَكْمُهُ مع آخِرِ السُّورَةِ وأوَّلِ السُّورَةِ الأخرى حَكْمُ التَّكْبِيرِ، يتأتَّى معه الأوجهُ السبعةُ السابقةُ.

قال ابنُ الجزري^(٤): «ولا أَعْلَمُنِي قرأتُ بِالْحَمْدِ لِسِوَى الأوجهِ الخمسةِ الجائزةِ مع تقديرِ كَوْنِ التَّكْبِيرِ لأوَّلِ السُّورَةِ، ويمتنع وجهُ الحَمْدِ من أوَّلِ ﴿وَالضُّحَى﴾؛ لأنَّ صاحبه لم يذُكِرْ فيه، ويلزَمُ ترتيبُ التَّهْلِيلِ مع التَّكْبِيرِ على ما سَبَقَ، ولا يجوزُ مخالفةُ ما وَرَدَتْ به الروايةُ، وثَبَّتْ به الأداءُ.

ولا يجوزُ التَّكْبِيرُ في روايةِ الشُّوسِيِّ إلا في وجهِ البسْمَلَةِ بين السُّورَتَيْنِ؛ لأنَّ راويَ التَّكْبِيرِ لا يُجِيزُ بين السُّورَتَيْنِ سِوَى البسْمَلَةِ، وتُحْتَمَلُ معه كلُّ من الأوجهِ المتقدِّمةِ، إلا أنَّ القَطْعَ على الماضيةِ أحسنُ على مذهبه؛ لأنَّ البسْمَلَةَ عنده للتَّبَرُّكِ، وليست آيةً بين السُّورَتَيْنِ، كما عند ابنِ كثيرٍ.

(١) المستنير ٥٥٢/٢.

(٢) المبهج ٤٣٥/٣.

(٣) انظر: المصباح (خ) ٢٦٧.

(٤) النشر ٤٣٧/٢.

وكذلك لا يجوزُ له التكبيرُ مِنْ أَوَّلِ ﴿وَالصُّحَىٰ﴾؛ لِأَنَّهُ / خِلَافُ رِوَايَتِهِ، [٨٧/١]
وَلَا تَجُوزُ لَهُ الْحَمْدَلَةُ مَعَ التَّكْبِيرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّهْلِيلُ مَعَهُ كَمَا وَرَدَتْ بِهِ
الرِّوَايَةُ.

وَلَوْ قُرِئَ لِحَمْزَةٍ بِالتَّكْبِيرِ عَلَى رَأْيِ مَنْ قَالَ بِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْبِسْمَلَةِ مَعَهُ؛
لِأَنَّ الْقَارِئَ يَنْوِي الْوَقْفَ فِي آخِرِ السُّورَةِ، فَيَصِيرُ مَبْتَدَأًا لِلسُّورَةِ الْآتِيَةِ، وَإِذَا
ابْتَدَأَ بِهَا وَجَبَتْ الْبِسْمَلَةُ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَقْرِيرُهُ (١).

وَإِذَا قُرِئَ لَهُ بِرِوَايَةِ التَّكْبِيرِ، وَأَرَادَ الْقَطْعَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَإِنْ قَلْنَا: إِنَّ
التَّكْبِيرَ لِآخِرِ السُّورَةِ كَبَّرَ وَقَطَعَ الْقِرَاءَةَ، وَإِذَا أَرَادَ الْإِبْتِدَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَمَلٍ
لِلسُّورَةِ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ، وَإِنْ قَلْنَا إِنَّهُ لِأَوَّلِ السُّورَةِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ عَلَى آخِرِ
السُّورَةِ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ، فَإِذَا ابْتَدَأَ بِالسُّورَةِ الَّتِي تَلِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ ابْتَدَأَ بِالتَّكْبِيرِ
إِذْ لَا بُدَّ مِنَ التَّكْبِيرِ: إِمَّا لِآخِرِ السُّورَةِ، وَإِمَّا لِأَوَّلِهَا، حَتَّى لَوْ سَجَدَ فِي آخِرِ
«الْعَلَقِ» فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ أَوَّلًا لِآخِرِ السُّورَةِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلسُّجْدَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ
التَّكْبِيرَ لِلْآخِرِ.

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لِلأَوَّلِ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ لِلسُّجْدَةِ فَقَطْ، وَيَبْتَدِئُ بِالتَّكْبِيرِ
بِسُورَةِ «الْقَدْرِ».

وَلَيْسَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْأَوْجِهَةِ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ اِخْتِلَافَ رِوَايَةٍ حَتَّى
يَلْزَمَ الْإِتْيَانُ بِهَا بَيْنَ كُلِّ سَوْرَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ يَكُنْ خِلَافًا فِي الرِّوَايَةِ،
بَلْ هُوَ اِخْتِلَافٌ تَخْيِيرٌ، لَكِنِ الْإِتْيَانُ بِوَجْهِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِكَوْنِ التَّكْبِيرِ لِآخِرِ

(١) انظر: ٤/ ١٣٣٥.

السورة وبوجهٍ مما يختصُّ بكونه لأوَّلها، أو بوجهٍ مما يحتملها متعين، إذ الاختلافُ في ذلك اختلافُ روايةٍ فلا بُدَّ من التلاوة به إذا قَصَدَ جَمَعَ تلك الطرق، والله أعلم». انتهى ملخصاً من «النشر»^(١).

قال الجعبري^(٢): «وليس في إثبات التكبير مخالفةُ الرسم؛ لأنَّ مُثَبِّتَه لم يُلْحِقْهُ بالقرآنِ كالأستعاذة».



(١) النشر ٢/٤٣٦.

(٢) كنز المعاني (خ) ٣١٥/أ.

خاتمة

اعْلَمَ أَنْ طَلَبَ حِفْظَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَسُرْعَةَ سَرْدِهِ، وَالاجْتِهَادَ فِي تَحْرِيرِ النُّطْقِ بِلَفْظِهِ، وَالْبَحْثَ عَنِ مَخَارِجِ حُرُوفِهِ وَصِفَاتِهَا، وَالرَّغْبَةَ فِي تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَطْلُوباً حَسِناً، وَلَكِنْ فَوْقَهُ مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، وَأَتَمُّ، وَأَوْلَى، وَهُوَ فَهْمُ مَعَانِيهِ وَالتَّفَكُّرُ فِيهِ، وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ، وَالْوُقُوفُ عِنْدَ حُدُودِهِ. وَقَدْ رُوِيَ نَا فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ^(١)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَجَاهِدٍ وَعِكْرَمَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]، قَالَ: «يَتَّبِعُونَهُ حَقَّ اتِّبَاعِهِ».

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ كَانَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَلَكِنْهُمْ نَبَذُوا الْعَمَلَ بِهِ». وَقَالَ الْغَزَالِيُّ^(٣): «أَكْثَرُ النَّاسِ مُنَعُوا مِنْ فَهْمِ الْقُرْآنِ لِأَسْبَابٍ وَحُجُبٍ، سَدَلَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمْ عَجَائِبُ أَسْرَارِ الْقُرْآنِ».

(١) فضائل القرآن ١/ ٣٠٢، وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١/ ٣٠٣، عن الأشجعي عن مالك بن مغول به، ورجاله ثقات. وكذا رواه ابن جرير في تفسيره ٦/ ٢٩٩، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣/ ٨٣٧، برقم (٤٦٣٤)، كلاهما من طريق ابن إدريس عن يحيى بن أيوب البجلي، عن الشعبي به، ورجالهما بين ثقة وصدوق، وقد تابع مالك بن مغول يحيى بن أيوب البجلي عن الشعبي متابعة تامة.

(٣) إحياء علوم الدين ١/ ٣٧٦.

أولها: أن يكون الهمُّ منصرفاً إلى تحقيقِ الحروفِ بإخراجِها من مخارجِها، قال: وهذا يتولَّى حِفْظَهُ شيطانٌ وُكِّلَ بالقراءة ليَصْرِفَهُم عن فهمِ معاني كلامِ الله تعالى، فلا يزالُ يحملُهُم على ترديدِ الحرفِ، يُخَيِّلُ إليهم أنه لم يَخْرُجْ مِنْ مَخْرَجِهِ، فهذا يكونُ تأمُّله مقصوراً على مخارجِ الحروفِ، فأنى تنكشِفُ له المعاني. وأعظمُ ضُحْكَةٍ^(١) الشيطانِ مَنْ كان مطيعاً لمثل هذا التلبيسِ».

ثم قال: «وتلاوةُ القرآنِ / حقٌّ تلاوته أن يشترك فيه اللسانُ والعقلُ والقلبُ، فحَظُّ اللسانِ تصحيحُ الحروفِ، وحَظُّ العقلِ تفسيرُ المعاني، وحَظُّ القلبِ الاتِّعَاضُ والتأثُّرُ والانزجارُ والائتمارُ، فاللسانُ يُرْتَلُّ، والعقلُ ينزجرُ، والقلبُ يتعَطُّ» انتهى.

وقال حذيفة^(٢): «إن أقرأ الناسِ المنافقَ الذي لا يدعُ واواً ولا ألفاً

[٨٧/ب]

(١) الضُّحْكَةُ: مَنْ يُكْثِرُ مِنَ الضَّحْكِ مِنْهُ. وكذا وقع في النسخ، وفي الإحياء: «ضحكة للشيطان».

(٢) أخرجه جعفر بن محمد الفريابي في كتاب صفة المنافق ٥٩، ب: ما روي في صفة المنافق، وإسناده صحيح، رجاله ثقات كلهم، وهو من قول حذيفة رضي الله عنه، وأصل الحديث في صحيح البخاري ٩/٩٩-١٠٠، - مع الفتح -، ك: فضائل القرآن، ب: إثم من رأى بقراءة القرآن... برقم (٥٠٥٨)، ومسلم في صحيحه ١/٥٦٣، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: ترتيل القراءة واجتناب الهدأ... برقم (٧٢٢) بمعناه ولفظه وهو لمسلم من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -: «إن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه، نفع...».

يَلْفِتُ^(١) بلسانه كما تَلْفِتُ البقرة الخَلا بلسانها لا يجاوزُ تَرْفُوتَه».

قال صاحب «الغريبين في الحديث»^(٢): «هلك المتنطعون»^(٣)، هم: المتعمقون الغالون الذين يتكلمون بأقصى حُلُوقِهِم، مأخوذٌ من النُّطْع، وهو الغار الأعلى»^(٤).

قال: «وفي حديث حذيفة^(٥): «مِنْ أَقْرَأِ النَّاسِ مَنَافِقٌ لَا يَدْعُ مِنْهُ وَאוَأَوْ لَا أَلْفَاءَ، يَلْفِتُ بلسانه كما تَلْفِتُ البقرة الخَلا بلسانها» أي: تَلْوِيه، يقال: لَفَتَه وقتله، أي: لَوَاه، والخَلا: الرَّطْبُ من الكَلَأ» انتهى.

وإذا أرادَ القارئُ القراءةَ فليَنظِفْ فَمَه بالسُّواك، فإنه أبقَى للفصاحة،

(١) قال في النهاية ٢٥٩/٤: «... يقال: فلان يَلْفِتُ الكلامَ لَفْتًا: أي: يُرْسِلُه، ولا يبالي كيف جاء، المعنى: أنه يقرؤه من غير روية، ولا تبصُر وتعمُد للمأمور به، غير مبال بمتلوه كيف جاء، كما تفعل البقرة بالحشيش إذا أكلته، وأصل اللَّفْت: لِيُ الشَّيء عن الطريقة المستقيمة».

(٢) الغريبين في القرآن والحديث ١٨٥٥/٦ (نطع).

وصاحب الغريبين هو: أحمد بن محمد بن محمد، أبو عبيد، الهَرَوِي، البَاشَانِي -نسبة إلى: «باشان»، قرية من أعمال هراة- من مؤلفاته: «ولاة هراة»، (ت: ٤٠١ هـ). انظر: الأنساب ٣٣٨/٤، سير أعلام النبلاء ١٧/١٤٦، بغية الوعاة ١/٣٧١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/٢٠٥٥، ك: العلم، ب: هلك المتنطعون، برقم (٢٦٧٠)، وأبو داود في سننه ٥/١٤، ك: السنة، ب: في لزوم السنة برقم (٤٦٠٨)، وأحمد في مسنده ١/٣٨٦.

(٤) وهو موضع اللسان من الحنك.

(٥) تقدّم تخريجه في ص: ٦٤٠ من هذا المجلد.

وأَنْقَى لِلنَّكْهَةِ، وَتَوَضَّأَ^(١)، وَتَطَيَّبَ بِمَاءِ الْوَرْدِ وَنَحْوِهِ، وَلْيَكُنْ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ، وَفِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ، وَالْمَخْتَارُ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ فِي الْحَمَامِ^(٢) وَالطَّرِيقِ مَا لَمْ يَشْتَغَلْ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةِ مُتَخَشِّعاً بِسَكِينَةٍ، وَوَقَارٍ، مُطْرِقاً رَأْسَهُ غَيْرَ مُتَرَبِّعٍ، وَلَا مَتَكِيٍّ، وَلَا جَالِسٍ عَلَى هَيْئَةِ التَّكْبِيرِ، وَفِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، مَعَ الْبِكَاءِ أَوْ التَّبَاكِي^(٣).

قال صالح المرِّي^(٤): «قرأتُ على رسول الله ﷺ في المنام، فقال لي: يا صالح، هذه القراءة فأين البكاء؟».

ويساعد على ذلك أن يتدبَّر ما يقرؤه، قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ مَبْرُكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وَيُرَدَّدُ الْآيَةُ لِلتَّدْبِيرِ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ ظَفَرٍ^(٥): «أنه عليه الصلاة والسلام قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فَرَدَّدَهَا عَشْرِينَ مَرَّةً»، قال: «وحمل بعضهم هذا الترديد منه عليه السلام لا بتغاء الفوائد الزوائد».

(١) ب، ر، م، ط، ف، د: «يتطهر».

(٢) أي: مكان الإغتسال.

(٣) ورد في ذلك حديث مرفوع برواية سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - رواه ابن ماجه في سننه ١٤٠٣/٢، ك: الزهد، ب: الحزن والبكاء، برقم (٤١٩٦) بإسناد ضعيف، فيه عبد الرحمن بن السائب وهو مقبول، كما في التقريب ٥٧٩.

(٤) صالح بن بشير بن وادع، أبو بشر، البصري، الزاهد، القارئ، كان واعظاً قاصاً يحرك القلوب، وكان ضعيفاً في الحديث، (ت: ١٧٢ هـ)، وقيل: بعدها. انظر: حلية الأولياء ١٦٥/٦، تهذيب الكمال ١٦/١٣.

(٥) محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر، - وقيل: بإسقاط عبد الله - أبو عبد الله، - وقيل: غير ذلك - الصَّقَلِي، النحوي، اللغوي، صاحب نظم وفضائل، من مؤلفاته: «ينوع الحياة» في التفسير، «التفسير الكبير»، (ت: ٥٦٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٢٢/٢٠، بغية الوعاة ١/١٤٢.

وَحَمَلَهُ آخِرُ عَلَى ابْتِغَاءِ تَكْثِيرِ الْحَسَنَاتِ، وَآخِرُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَشْرَفَ مِنْ مَطَالِعِ النَّطْقِ بِالْأَسْمَاءِ الْمَعْظَمَةِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْصَرَفَ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ، وَقَامَ ﷺ بِأَيَّةٍ يُرَدِّدُهَا حَتَّى أَصْبَحَ، وَالْآيَةُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدَاكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، رواه النسائي^(١).

وَرَدَّدَ تَمِيمُ الدَّارِيُّ^(٢): ﴿أَمْرَحَسِبَ الَّذِينَ أُجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، الْآيَةُ حَتَّى أَصْبَحَ.

وَرَدَّدَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٣) قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، حَتَّى

(١) أخرجه النسائي في سننه ١٧٧/٢، ك: الافتتاح، ب: ترديد الآية، برقم (١٠١٠) من حديث أبي ذر - رضي الله عنه -، وكذا في الكبرى برقم (١٠٨٤)، وابن ماجه في سننه ٤٢٩/١، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ماجه في قراءة القرآن في صلاة الليل، برقم (١٣٥٠)، والحاكم في المستدرک ٢٤١/١، ك: الصلاة، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٤٣٧/١: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ٢١٨/١، برقم (٩٦٦)، وصحيح سنن ابن ماجه ٤٠١/١.

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق ١٦٤/١ برقم (٨٤)، ووكيع في الزهد برقم (١٥٠)، وعبد الله بن الإمام أحمد في الزهد ٢٢٧، والطبراني في الكبير ٥٠/٢ برقم (١٢٥٠، ١٢٥١)، والبعثي في الجعديات برقم (١١٠)، وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة ٣٦٨/١: «رواه البغوي في الجعديات بإسناد صحيح إلى مسروق»، هو صحيح إلى مسروق، كما قال الحافظ ابن حجر، لكن رواه مسروق عن رجل إذ قال: «قال لي رجل من أهل مكة: هذا مقام أخيك تميم...»، فهو ضعيف؛ في إسناده راوٍ مبهم.

(٣) كذا ذكره النووي في التبيين ٨٥ دون قوله: «حتى أصبح». ولم نقف عليه عند غيره، وأورد السيوطي في الدرر ٢٤٧/١٠ رواية أخرى عنه أنه كان يدعو: «اللهم زدني إيماناً وفقهاً وبقينا وعلماً»، وعزاه لسعيد بن منصور وعبد بن حميد.

أصبح، وسعيد بن جبير^(١): ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]،
بضعاً وسبعين مرة، واستفتح بعد عشاء الآخرة بسورة: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾
[الانفطار: ١]، فلم يزل فيها حتى نادى منادي السحر.

فإن لم تُساعده الطبيعة على البكاء أو التباكي مع تدبر ما في القرآن / من
الوعيد والتهديد، فليتك على فقد ذلك، فإنه من أعظم المصائب.

وإذا مرّ بآية رحمة سأل الله من فضله أو آية عذاب استعداداً، وإذا قرأ:
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية، صلى عليه ﷺ^(٢)،
وإذا قرأ: ﴿وَيُخْرِزُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩]، فليقل: اللهم
اجعلني من الباكين إليك، الخاشعين لك، وإذا قرأ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾
[الأعلى: ١]، قال: سبحان ربي الأعلى، وإذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾
[التين: ٨]، فليقل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. رواه أبو داود^(٣) من

(١) كذا أورده النووي في التبيان ٨٥ بدون عزو ولا إسناد، وأشار إلى ترديده سورة الانفطار
باختصار.

(٢) أورد النووي في التبيان ١١٨-١١٩ عن الشعبي، أنه قال: «إذا قرأ الإنسان الآية:
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ...﴾ الآية، يصلي على النبي ﷺ». وعزاه لابن أبي داود وقال:
رواه بإسناد ضعيف.

(٣) في سننه ١/٣٨٦، ك: الصلاة، ب: مقدار الركوع والسجود، برقم (٨٨٧) مطولاً، وكذا
رواه الترمذي في سننه ٥/٣٧٠، ك: التفسير، ب: ومن سورة والتين، برقم (٣٣٤٧)،
مختصراً، وقال: «هذا حديث إنما يُروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي، عن أبي هريرة
ولا يُسمى». وكذا رواه الحميدي في مسنده ٢/٤٣٧ برقم (٩٩٥)، وأحمد في مسنده
٢/٢٤٩، والبيهقي في سننه ٢/٣١٠، جميعهم من طريق الأعرابي المذكور الذي لم =

حديث أبي هريرة مرفوعاً.

وكان إبراهيم النخعي^(١) إذا قرأ نحو: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ أَلَيْبُ هُوَ عَزْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، خَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ.

وأن يجتنب الضحك واللغَط والحديث في خلال القراءة إلا كلاماً يضطر إليه، ولا يعبثُ بيده، ولا ينظرُ إلى ما يُلهي قلبه عن التدبر، وإذا عَرَضَ له خروج ریح فليُمسِكْ عن القراءة حتى يتكامل خروجها ثم يعود إلى القراءة. رواه أبو داود^(٢) عن عطاء.

قال النووي^(٣): «وهو أدب حسن».

وإذا تشاءب أمسك عن القراءة حتى ينقضي التثاؤب ثم يقرأ. قاله مجاهد^(٤).

يُسَمُّ، ففيه راوٍ مبهم وبذلك يضعف إسناده، وبه ضعفه النووي في التبيان ١١٩، بعد أن عزاه إلى أبي داود والترمذي، وكذا الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ٧١-٧٢ برقم (٨٨٧)، وضعيف سنن الترمذي ٣٨٩ برقم (٣٣٤٧).

(١) كذا أورده النووي في التبيان ١١٨، بدون عزو إلى أيِّ مصدر.

(٢) أورده النووي في المصدر نفسه، لكنّه عزاه إلى ابن أبي داود وغيره، بينما عزاه المصنف إلى أبي داود، ولعلّ ما أورده النووي هو الصواب، ولكننا لم نقف عليه في المصاحف، ولا في سنن أبي داود.

(٣) التبيان ١١٨.

(٤) كذا أورده النووي في المصدر نفسه، وقال: «وهو حسن» أي: الإمساك عن القراءة عند التثاؤب أدب حسن، ويؤيده ما رواه مسلم في صحيحه ٤/٢٢٩٣، ك: الزهد والرقائق، ب: تشميت العاطس وكراهية التثاؤب، برقم (٢٩٩٥) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «إذا تشاءب أحدكم فليمسك على فمه، فإن الشيطان يدخل».

وإذا مرَّ بأحدٍ وهو يقرأ فيُسْتَحَبُّ أن يقطعَ القراءةَ ويُسَلِّمَ، ثم يَرْجِعَ إلى القراءة، ولو أعاد التَعَوُّذَ كان حسناً، ولو سلَّم عليه أحدٌ فالظاهرُ وجوبُ الرَّدِّ باللفظ، وإذا عطسَ اسْتُحِبَّ أن يَحْمَدَ اللهَ، وأن يُشَمِّتَ غيره إذا عَطَسَ.

ويقطعُ القراءةَ لإجابةِ المؤذِّنِ، ويتابعُه في ألفاظِ الأذانِ، ثم يعودُ إلى قراءته، وإذا ورَدَ عليه مَنْ فيه فضيلةٌ مِنْ علمٍ أو صلاحٍ أو شرفٍ فلا بأسَ بالقيام له على سبيل الإكرام لا للرياء.

وإذا مرَّ بآيةِ سجدةٍ من سَجَدَاتِ التلاوةِ سجدَ ندباً خلافاً للحنفية حيث قالوا بوجوبها^(١)، وهنَّ في الجديد^(٢) أربعة عشر: في الأعراف [٢٠٦]، والرعد [١٥]، والنحل [٥٠]، والإسراء [١٠٩]، ومريم [٥٨]، وثنان في الحج [٧٧-١٨]، وفي الفرقان [٦٠]، والنمل [٢٦]، والم تنزيل^(٣) [١٥]، وحم السجدة^(٤) [٣٧]، وثلاثٌ في المفصل: في النجم [٦٢]، والانشقاق [٢١]، وقرأ [١٩].

وليس منها سجدة ص [٢٤]، وإنما هي سجدة شكرٍ لحديث عمرو بن العاص: «أقراني رسول الله ﷺ خمسَ عشرةَ سجدةً في القرآن، منها ثلاثٌ في المفصل وفي الحجّ سجدتان».

(١) انظر: المغني ٢/٣٦٤.

(٢) أي في الجديد من مذهب الشافعي.

(٣) وهي سورة السجدة.

(٤) وهي سورة فصلت.

رواه أبو داود^(١) بإسنادٍ حسن.

والصارفُ لسجدة صَّ عن سَجَدَاتِ التلاوةِ إلى الشكرِ حديثُ النسائي^(٢):

«سجدها داودُ توبةً ونحن نسجدها شكرًا»، أي على قبول توبته.

وفي القديم للشافعي: أنها إحدى عشرة بإسقاط ثلاثِ المفصلِ لحديثِ

ابن عباسٍ: «أن النبي ﷺ لم يَسْجُدْ في شيءٍ من المفصلِ منذ تحوّل إلى

المدينة» رواه أبو داود^(٣).

(١) ر، د، ب، ط، م، ن: «أبو بكر»، والصواب المثبت.

والحديث رواه أبو داود في سننه ٨١ / ٢، ك: الصلاة، ب: تفريع أبواب السجود وكم

سجدة في القرآن برقم (١٤٠١)، وقال أبو داود: «رُوي عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ

إحدى عشرة سجدة، وإسناده واه»، وكذا رواه البيهقي في سننه ٣١٦ / ٢، ك: الصلاة،

ب: سجدي سورة الحج، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ١٠٨

برقم (١٤٠١)، وفي المشكاة برقم (١٠٢٩)، قلت: قد ورد في البخاري وغيره أن

سجدة «صَّ» ليست من العزائم، رواه البخاري في صحيحه ٥٥٢ / ٢، -مع الفتح-

ك: سجود القرآن، ب: سجدة «صَّ»، برقم (١٠٦٩)، وكذا في ك: الأنبياء، ب:

﴿وَأَذْكُرُ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِي إِنَّهُ وَأَوَّابٌ﴾، برقم (٣٤٢٢)، وجاء في الفتح: «أن المراد

بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلاً...». وكذا أبو داود في سننه

٨٣ / ٢، ك: الصلاة، ب: السجود في «صَّ»، برقم (١٤٠٩).

(٢) في سننه ١٥٩ / ٢، ك: الافتتاح، ب: السجود في سورة «صَّ»، برقم (٩٥٧)، وصححه

الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ٢٠٨ / ١، برقم (٩١٧).

(٣) في سننه ٨٢ / ٢، ك: الصلاة، ب: من لم ير السجود في المفصل، برقم (١٤٠٣)،

وضعفه البيهقي -كما ذكر المصنف- في سننه ٣١٣ / ٢، ك: الصلاة، ب: من قال في

القرآن إحدى عشرة سجدة، وكذا الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ١٠٨، برقم

(١٤٠٣).

وضعه^(١) البيهقي وغيره.

وقال الحنفية: أربع عشرة سجدة منها: ص، لا ثانية / الحجّ. [ب/٨٨]
ويُسْتَحَبُّ أيضاً أن يتعاهد القرآن، فنسيانه وكذا نسيان شيء منه كبيرة^(٢)،

(١) انظر: الحاشية الأخيرة من الصفحة السابقة.

(٢) النسيان المحرّم: هو ما لا يمكن استعادته إلا بعد مزيد كلفة وتعِبٍ لذهابه عن حافظته بالكلية، وأما النسيان الذي يمكن معه التذكر بمجرد السماع أو إعمال الفكر، فهذا سهو لا نسيان في الحقيقة، فلا يكون محرّماً، كما أفاده ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الفقهية الكبرى (١/٣٦).

ونسيان القرآن إذا كان ناشئاً عن تقصير فهو ذنب، لمخالفة ذلك للأوامر النبوية بتعاهد حفظه، واستذكاره حتى لا يتفلت، ونصّ العلماء على أن حفظ القرآن من فروض الكفايات، والشروع في الفرض الكفائي بصيرّه فرض عين. ولا إثم على من كان نسيانه بعذر مرضٍ وغيره مما لا يدخل تحت اختياره. وصرّح بعض علماء الشافعية بأن نسيان القرآن كبيرة.

وحكاه النووي في الروضة ٨/٢٠٠، عن جماعة، إلا أنه قال: «وللتوقف مجالٌ في بعض هذه الخصال»، وعدّها منها: نسيان القرآن. قال: «وقد أشار الغزالي إلى مثل هذا التوقف».

والحديثان اللذان أوردهما المصنّف هنا للدلالة على ذلك حديثان ضعيفان، كما صرّح به النووي وابن حجر العسقلاني.

وحمل بعض السلف النسيان على ترك العمل به. انظر: الاستذكار لابن عبد البر ٢/٤٨٨، التدوين في أخبار قزوين ١/١٦٣، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣/٤٢٣، فتح الباري ٩/٨٥.

كما صرَّح به النووي في «الروضة»^(١) وغيرها؛ لحديث أبي داود^(٢) وغيره: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرْ ذَنْباً أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا».

وحديث: «من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيامة أجذم» رواه أبو داود^(٣).

(١) روضة الطالبين ٨/ ٢٠٠.

(٢) في سننه ١/ ٢٢٦، ك: الصلاة، ب: في كنس المسجد، برقم (٤٦١)، والترمذي في سننه ٥/ ٣٧، ك: فضائل القرآن، ب: ١٩ - بدون عنوان -، برقم (٢٩١٦)، وكذا رواه أبو يعلى في مسنده برقم (٤٢٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٢٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٤٤٠، جميعهم من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس -رضي الله عنه-، به مرفوعاً مع زيادة في أوله، وضعفه الترمذي فقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه واستغربه، قال محمد: ولا أعرف للمطلب بن عبد الله... سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ -إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ-». وضعفه النووي في روضة الطالبين ٨/ ٢٠٠، والحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ٨٦. وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ٤٢، برقم (٤٦١)، وفي ضعيف سنن الترمذي ٣٣٠، برقم (٢٩١٦)، وكذا في المشكاة برقم (٧٢٠).

(٣) في سننه ٢/ ١٠٧، ك: الوتر، ب: التشديد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه، برقم (١٤٧٤)، ضعيف؛ في إسناده عيسى بن فائد فيه جهالة، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي، ضعيف، كما في التقريب ١٠٧٥ برقم (٧٧٦٧).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/ ٨٦: «في إسناده مقال». وكذا وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ١١١، برقم (١٤٧٤).

ورواه أحمد في مسنده ٥/ ٢٨٤، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده برقم (٣٠٦)، والدارمي في مسنده ٤/ ٢١٠٤، برقم (٣٣٨٣)، والطبراني في الكبير ٦/ ٢٣، برقم (٥٣٩٠)، جميعهم من طريق يزيد بن أبي زياد به، وهو ضعيف، كما تقدم.

وَلْيُقَلِّ نَذْبًا: أَنْسَيْتُ كَذَا أَوْ أَسْقَطْتُهُ لَا: نَسِيْتَهُ، لحديث^(١): «لَا يُقَلِّ أَحَدُكُمْ: نَسِيْتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا بَلْ هُوَ نُسِّيٌّ».

وحديث^(٢): «بَسْمًا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيْتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ هُوَ نُسِّيٌّ».

وحديث^(٣): «أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ فَقَالَ: رَحِمَهُ اللهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةَ كُنْتُ أَسْقَطْتُهَا».

وفي رواية: «كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا». رواها كلُّها الشيخان.

(١) رواه مسلم في صحيحه ١/ ٥٤٤، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضائل القرآن وما يتعلق به، برقم (٧٩٠)، من حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- مرفوعاً، مع زيادة في أوله من قوله، وهو عند البخاري، وسيأتي تخريجه بمعناه من غير هذا اللفظ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٩/ ٩ -مع الفتح-، ك: فضائل القرآن، ب: استذكار القرآن وتعاهده، برقم (٥٠٣١)، مع زيادة في آخره، وبدونها في: باب نسيان القرآن وهل يقول: نسيت آية كذا وكذا؟ ٨٥/ ٩، برقم (٥٠٣٩)، ومسلم في صحيحه ١/ ٥٤٤، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضائل القرآن وما يتعلق به، برقم (٧٩٠)، كلاهما من حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- مرفوعاً.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٨٤-٨٥/ ٩ -مع الفتح-، ك: فضائل القرآن، ب: نسيان القرآن... برقم (٥٠٣٧، ٥٠٣٨)، ومسلم في صحيحه ١/ ٥٤٣، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضائل القرآن وما يتعلق به، برقم (٧٨٨)، كلاهما من حديث عائشة -رضي الله عنها- مرفوعاً.

وَيُسْتَحَبُّ تَقْيِيلُ الْمُصْحَفِ بِالْقِيَاسِ عَلَى تَقْيِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ^(١).
ولأنه هدية من الله فُشِّرِعَ تَقْيِيلُهُ، وكما يستحبُّ تَقْيِيلُ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ.
وكان عكرمة بن أبي جهل^(٢) يفعلُه^(٣).

(١) مسألة تقبيل المصحف: روي عن الإمام أحمد فيها ثلاث روايات: الجواز والاستحباب والتوقف. انظر: الآداب الشرعية ٢/٢٧٣، البرهان ٢/١٠٨، الإتيان ٢/١٠٨.

أما تقبيل الحجر الأسود فهو عند البخاري برقم (١٠٦٥، ١٦١٠)، وعند مسلم برقم (١٢٧٠، ١٢٧١)، والعبادات توفيقية كما قال عمر رضي الله عنه: «لقد علمت أنك حجر، ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبّلتك».

(٢) عكرمة بن أبي جهل - عمرو - بن هشام، صحابي، أسلم عام الفتح، وحسن إسلامه، وكان مجتهداً في قتال المشركين، استشهد في أجنادين بالشام. انظر: الاستيعاب ٣/١٠٨٢، الإصابة ٤/٥٣٨.

(٣) ذكره النووي في التبيان ١٩١ فقال: «وروي في مسند الدارمي بإسناد صحيح عن ابن أبي مليكة: أن عكرمة بن أبي جهل - رضي الله عنه - كان يضع المصحف على وجهه، ويقول: كتاب ربّي كتاب ربّي». رواه الدارمي في سننه ٤/٢١٠٩، ك: فضائل القرآن، ب: في تعاهد القرآن، برقم (٣٣٩٣).

وإسناده منقطع؛ لأن ابن أبي مليكة لم يدرك طلحة بن عبيد الله كما جاء في جامع التحصيل ٢١٤/ فمن باب أولى لا يدرك عكرمة؛ لأنه توفي قبله، ولم يذكر ابن أبي مليكة في تلاميذ عكرمة، والله أعلم.

ورواه الحاكم في المستدرک ٣/٢٤٣، ومن طريقه البيهقي في الشعب برقم (٢٢٢٩)، والطبراني في الكبير ١٧/٣٧١-٣٧٢، برقم (١٠١٨)، وعلق الذهبي في تليخيصه بذيل المستدرک بقوله: «قلت: مرسل».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/٣٨٥: «رواه الطبراني مرسلًا ورجاله رجال الصحيح»، فتبيّن أن حكم النووي بصحة إسناده فيه نظر. وانظر: مجموع الفتاوى ٢٣/٦٥، والمتحف في أحكام المصحف: ٤٣٨، إذ توسع في ذلك.

وَيُسْتَحَبُّ أَيْضاً تَطْيِيبُ الْمَصْحَفِ وَجَعْلُهُ عَلَى كُرْسِيِّ، وَيَحْرُمُ تَوْسُدُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِذْلاًلاً وَامْتِهَاناً، وَكَذَا مَدُّ الرَّجْلَيْنِ إِلَيْهِ.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «القواعد»^(١): «القيامُ للمصحفِ بدعةٌ لم تُعهدْ في الصدرِ الأولِ».

والصوابُ ما قاله النووي في «التيان»^(٢): أنه يستحبُّ ذلكَ لما فيه من التعظيمِ وعدمِ التهاونِ به. وَيُسْتَحَبُّ كَتْبُهُ وَإِيضاً حُكُّهُ إِكْرَاماً لَهُ، وَنَقْطُهُ وَشَكْلُهُ صِيَانَةً لَهُ مِنَ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ.

وقد قال الداني^(٣): «لا أُستجيزُ نقلَ قراءاتِ شتى في مصحفٍ واحدٍ بألوانٍ مختلفةٍ؛ لأنه من أشدِّ التخليطِ والتغييرِ للمرسم».

وقال الجرجاني في «الشافى»^(٤): «كتابةُ تفسيرِ كلماتِ القرآنِ بين أسطرِهِ من المذمومِ» انتهى.

وقراءته في المصحفِ أفضلُ منها عن ظهر القلبِ؛ لأنها تجمع القراءَةَ والنظرَ في المصحفِ، وهو عبادةٌ أخرى، نعم إن زاد خشوعُهُ وحضورُ قلبِهِ في القراءةِ عن ظَهْرِ قَلْبِهِ فَهِيَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ، قاله النووي^(٥) نفقهاً، وهو حسنٌ.

(١) لم نقف عليه في القواعد.

(٢) التبيان ١٩١.

(٣) المحكم ٢٠، بعبارة مقاربة.

(٤) انظر: الإتقان ٦/٢٢٤٩.

(٥) التبيان ١/٨١.

فصل

وينبغي للطالب أن يتأدّب مع شيخه ويُبجّله، ويُعظّمه، فبقدر إجلاله له يكون انتفاعه بعلمه، وأن يعتقد أهليّته ورُجحائه. قال بعضهم: «مَنْ لم ير خطأ شيخه خيراً من صواب نفسه لم ينتفع به»^(١).

وكان بعضهم إذا ذهب إلى شيخه تصدّق بشيء، وقال: «اللهم اسْتُرْ عيب معلّمِي عَنِّي، ولا تُذهب بركة علمه مِنِّي».

وينبغي أن يَقْعِدَ قَعْدَةَ المتعلمين لا قَعْدَةَ المعلمين بأن يجثو على ركبتيه، وليُحْدِثَ مَنْ جَعَلَ يده اليسرى خلف ظهره معتمداً عليها، ففي الحديث: «إنها قَعْدَةُ المغضوب عليهم».

رواه أبو داود في سننه^(٢).



(١) أدب التلميذ مع أستاذه مطلوب، ولكن هذا لا يعني اعتقاد التلميذ بتنزيه شيخه عن الخطأ.

(٢) ١١٣/٥ - ١١٤، ك: الأدب، ب: في الجلسة المكروهة، برقم (٤٨٤٨)، وقال النووي في رياض الصالحين ٣٣٩، برقم (٨٢٨): «رواه أبو داود بإسناد صحيح»، وكذا صحّحه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/١٩٠ - ١٩١، برقم (٤٨٤٨).

فصل

وينبغي للشيخ أن يُقبلَ بكلِّيته على الطالبِ عند قراءته عليه، ويُصغى إليه من غير لهوٍ بحديثٍ أو غيره مما هو أجنبيٌّ عن ذلك. وقد اختلفَ أئمةُ الحديثِ فيما إذا كان الشيخُ وقتَ السماعِ ينسخُ: فمنعه الشيخُ أبو إسحاق الإسفراييني وابن عديٍّ^(١) وغيرهما، وألحقوا بالنسخ الصلاة.

لكن رَوَوْا أن الدارقطني كان يُصَلِّي في حال قراءة القارئِ عليه، وربما يشير برَدِّ ما يُخطئ فيه القارئُ.

وقال الرَّافِعِيُّ في «أمالیه»: «كان شيخنا أبو الخير^(٢) الطَّالْقَانِي^(٣) ربَّما قُرئَ عليه الحديثُ، وهو يُصَلِّي ويُصغى إلى ما يقول القارئُ، ويُنبِّهه إذا زلَّ يعني بالإشارة» انتهى.

(١) عبد الله بن عدي بن عبد الله، أبو أحمد، الجرجاني، المعروف بابن القَطَّان، الإمام، الناقد، كان حافظاً متقناً، من مؤلفاته: «الكامل في ضعفاء الرجال»، (ت: ٣٦٥ هـ). انظر: تاريخ جرجان: ٢٦٦، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٤.

(٢) في جميع النسخ: «أبو الحسن»، والصواب المثبت كما في مصادر ترجمته.

(٣) أحمد بن إسماعيل بن يوسف، القزويني، الشافعي، الفقيه، الواعظ، كان إماماً في المذهب والخلاف والأصول والتفسير والوعظ، من مؤلفاته: «البيان في مسائل القرآن»، (ت: ٥٩٠ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢/٢٨، شذرات الذهب ٤/٣٠٠. والطَّالْقَانِي: نسبة إلى: «طالْقَان»، وهي طالْقَان قزوين، ولاية بين قزوين وأبهر وزنجان. انظر: الأنساب ٤/٣.

وقد كان شيخنا الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن قاسم الأنصاري^(١) كثيراً ما نقرأ عليه القراءات السبع وهو ينسخ، ولا يفوته شيء من دقائق وجوه القراءات إذا أخلل أحدنا / به، بل ربما يُدرك منا زيادة المدد على مرتبته المقدرة لمن هي له، أو نقصها، فينبهنا على ذلك، أثابه الله.

[١/٨٩]

واختلف أيضاً: هل يلتحق بذلك قراءة قارئين فأكثر في آن واحد؟. فيه نظر، وقد قال الذهبي في «طبقات القراء»^(٢): «ما أعلم أحداً من المقرئين ترخص في إقراء اثنين فصاعداً إلا الشيخ علف الدين السخاوي، وفي النفس من صحة كمال الرواية على هذا الفعل شيء؛ فإن الله ما جعل لرجل من قلبين في جوفه».

قال: «وما هذا في قدرة البشر، بل في قدرة الربوبية، قالت عائشة رضي الله عنها»^(٣): «سبحان من وسع سمعه الأصوات» انتهى.

(١) المصري، الشافعي، المقرئ، المعروف بالنشّار - حرفة كانت له -، وكان خيراً بارعاً في القراءات، من مؤلفاته: «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة»، (ت: ٩٠٠ هـ، وقيل: ٩٣٨ هـ). انظر: الضوء اللامع ٦/ ١١٣، الأعلام ٥/ ٥٩، معجم المؤلفين ٢/ ٥٦٩. وتقدمت ترجمته عند ذكر شيوخ المؤلف في المقدمة.

(٢) معرفة القراء الكبار ٣/ ١٢٤٧.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٣/ ٣٧٢ - مع الفتح -، ك: التوحيد، ب: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ قبل حديث: (٧٣٨٦)، معلقاً بصيغة الجزم، ووصله أحمد والنسائي وابن ماجه ولفظه: «الحمد لله الذي وسع...». أخرجه أحمد في مسنده ٦/ ٤٦، برقم (٢٤٩٥)، والنسائي في سننه ٦/ ١٦٨، ك: الطلاق، ب: الظهار، برقم (٣٤٦٠) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وهو عنده في مسنده برقم (٧٣١)، وابن ماجه =

وممن ترجم السخاوي بذلك ابن خلكان^(١) فقال: «إنه رآه مراراً ركباً وحواله اثنان وثلاثة يقرؤون عليه دفعةً واحدةً في أماكن من القرآن مختلفة وهو يردُّ على الجميع».

ونحوه ما حكاه النقي الفاسي^(٢) في «تاريخ مكة»^(٣) عن الشمس محمد ابن إسماعيل بن يوسف الحلبي^(٤) أنه كان في بعض الأحيان يقرأ في

= في سننه ٦٧/١ - المقدمة - برقم (١٨٨) والحاكم في المستدرک ٤٨١/٢، التفسير، وصححه ووافقه الذهبي، وكذا البيهقي في السنن الكبرى ٣٧٢/٧، وفي الصغرى ١٣٨/٣، وفي معرفة السنن والآثار ١١٥/١١، وفي الأسماء والصفات برقم (٣٨٥). وصححه على شرط مسلم شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند ٢٢٨/٤٠، حاشية رقم ١.

(١) وفيات الأعيان ٣٤١/٣.

وابن خلكان هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم، شمس الدين، أبو العباس، الإزبلي، الشافعي، قاضي دمشق وعالمها ومؤرخها، وكان إماماً فقيهاً أديباً حجة، من مؤلفاته: «وفيات الأعيان»، (ت: ٦٨١ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٣/٨، النجوم الزاهرة ٣٥٣/٧.

(٢) محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب، الفاسي، ثم المكي، المالكي، شيخ الحرم، القاضي، اعتنى بأخبار مكة، فصنّف فيها عدة مصنّفات، منها: «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»، (ت: ٨٣٢ هـ). انظر: إنباء الغمر ١٨٧/٨، الضوء اللامع ١٨/٧.

(٣) العقد الثمين ٤١٧/١.

(٤) المقرئ، نزيل مكة، كان عالماً بالقراءات، مجيداً للكتابة، كتب بخطه كثيراً، وأقرأ كثيراً، (ت: ٨١٤ هـ). انظر: العقد الثمين ٤١٦/١، الضوء اللامع ١٤٣/٧.

موضع من القرآن، ويُقرأ عليه في موضعٍ آخر، ويكتبُ في موضعٍ آخر، فيصيب فيما يقرؤه ويكتبه وفي الردِّ، بحيث لا يفوته شيءٌ من ذلك، وهذا فيه تساهلٌ وتفريطٌ لمن لا ملكةَ له، ومقابله في التشديد والإفراط ما بلغني عن شيخ مشايخنا...^(١) الكيلاني، أنه كان صعبَ المذهبِ فيما يُقرأ عليه، بل ربّما كرّر على الطالبِ الآيةَ غيرَ مرّةٍ، بل ربما كان عزيزَ التصريحِ بالردِّ، وإنما يُشير للطالبِ عند وقوع الخللِ منه حتى قيل: إنَّ بعضهم أظهر النونَ قبل الفاء من قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، فأشار إليه مراتٍ فلم يفهم فأقامه، وحلفَ لا يُقرئه أياماً أو شهراً، والأعمالُ بالنيات.



(١) بياض في جميع النسخ، ولم نقف على ترجمة الكيلاني.

فصل

وإذا أراد الطالب معرفة تحقيقِ القراءاتِ وتدقيق طرق الرواياتِ، فلا بدَّ له مِنْ حِفْظِ كتابٍ كاملٍ يستحضرُ به اختلافَ القراءِ، ولا بدَّ مع ذلك من معرفة اصطلاح ذلك الكتابِ ومعرفة طرقِه، ثم يُفردُ القراءاتِ التي يريد معرفتها بقراءةِ راوٍ راوٍ، ثم شيخٍ شيخٍ، وهكذا إلى نهاية ما يُريدُ معرفته من ذلك. وقد رَوَّينا^(١) عن أبي الحسنِ الحُصْرِيِّ^(٢): أنه قرأ القراءاتِ السبعَ على شيخه أبي بكرِ القُصْرِيِّ^(٣) تسعينَ حَتْمَةً، كلما ختم حَتْمَةً قرأ غيرها حتى أكمل في مدةٍ عشرِ سنينٍ.

وإلى ذلك أشار بقوله^(٤):

(١) انظر: النشر ٢/ ١٩٤.

(٢) علي بن عبد الغني، الفهري، القيرواني، كان عالماً بالقراءات، رأساً في جودة الشعر، وهو صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع، (ت: ٤٨٨ هـ). انظر: جذوة المقتبس: ٢٩٦، معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٦٩. والحُصْرِيُّ: بضم الحاء وسكون الصاد، نسبة إلى الحُصْر - جمع الحُصِير - عمله أو بيعه. انظر: الأنساب ٢/ ٢٢٦. وقيل في ضبطه: بضمّتين. انظر: تاج العروس ٦/ ٢٨٤ (حصر).

(٣) محمد بن منصور بن إبراهيم، أبو بكر، البغدادي، المقرئ، المفسّر، كان رأساً في القراءات والتفسير، له حلقة بجامع المنصور، (ت: ٥٤٧ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٩٨٩، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٥٦. وينظر في نسبة: «القُصْرِيُّ»: الأنساب ٤/ ٥١٢.

(٤) القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع ٩٣.

وَأَذْكُرُ أَشْيَاخِي الَّذِينَ قَرَأْتَهَا عَلَيْهِمْ فَأَبْدَأُ بِالْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ
 قَرَأْتُ عَلَيْهِ السَّبْعَ تَسْعِينَ خْتَمَةً بَدَأْتُ ابْنَ عَشْرِ ثُمَّ أَكْمَلْتُ فِي عَشْرِ
 / وقد كان السلفُ لا يجمعون روايةً إلى أخرى، وإنما ظهر جَمْعُ
 القراءات في ختمةٍ واحدةٍ في أثناءِ المئةِ الخامسةِ في عصرِ الدَّاني وابنِ
 شَيْطَا، واستمرَّ إلى هذه الأزمانِ واستقرَّ عليه العملُ عند أهلِ الإِتقانِ لِقَصْدِ
 سرعةِ الترقِّي، لكنه مشروطٌ بإفرادِ القراءاتِ، وإِتقانِ الطرِقِ والرواياتِ
 على النحوِ الذي ذكرتهُ، وقد كانوا في الصدرِ الأولِ لا يزيدون القارئَ على
 عشرِ آياتٍ، ويَشهد له قولُ الخاقاني^(١):

وَحُكْمُكَ بِالتَّحْقِيقِ إِنْ كُنْتَ آخِذًا عَلَى أَحَدٍ أَلَّا تَزِيدَ عَلَى عَشْرِ
 وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايخِ بَعْدَ ذَلِكَ يَأْخُذُونَ فِي الْإِفْرَادِ بِجَزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ
 مِئَةٍ وَعِشْرِينَ جِزْءًا، وَفِي الْجَمْعِ بِجِزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ مِئَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جِزْءًا،
 وَالصَّوَابُ الْأَخْذُ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ قُوَّةِ الطَّالِبِ مِنْ غَيْرِ حَدٍّ وَلَا عَدٍّ.
 فَقَدْ رَوَيْنَا^(٢) أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ^(٣) بْنَ الطَّحَّانِ^(٤) قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ

(١) في قصيدته الرائية، وانظر: قصيدتان في تجويد القرآن: ٢٣.

(٢) انظر: النشر ١٩٨/٢.

(٣) كذا في النسخ، وفي ن: العباس، وكلاهما سهو؛ لأن اسمه أحمد، ولا يكنى بأبي العباس، والنص في النشر ١٩٨/٢ على الصواب.

(٤) أحمد بن إبراهيم بن داود، المَنْبِجِي، المعروف بابن الطَّحَّانِ، المقرئ، شيخ ابن الجزري، كان حسن الصوت بالقرآن، وكان الناس يقصدونه لسمع صوته، (ت: ٧٨٢ هـ). انظر: غاية النهاية ٣٣/١، إنباء الغمر ١٩/٢. وهو منسوب إلى: «مَنْبِج»: إحدى بلاد الشام. انظر: الأنساب ٣٨٨/٥.

ابن نَحْلَةَ^(١) ختمةً بحرفِ أبي عمرو في يومٍ واحدٍ.
وأنَّ ابن مؤمنٍ قرأ على الصائغ^(٢) القراءاتِ جمعاً بعدةً كتبٍ في سبعةٍ
عشرَ يوماً.

وأنَّ^(٣) المكين الأسمر^(٤) قرأ على أبي إسحاق بن وثيقٍ الإشبيلي^(٥)
ختمةً بالقراءاتِ السبع في ليلة^(٦) واحدة .

وأن ابن الجزري قرأ على [ابن]^(٧) من أول النحل ليلة الجمعة، وختم ليلة
الخميس في ذلك الأسبوع جمعاً للقراءات السبع «بالشاطبية»، و«التيسير»،
و«العنوان»، وأن آخر مجلسٍ ابتدأ فيه بأول الواقعة حتى ختم.

(١) أحمد بن محمد بن يحيى بن نَحْلَةَ، المعروف بسبط السَّلْعُوس، وابن السَّلْعُوس،
النبلسي، ثم الدمشقي، المقرئ، ماهر ورع صالح، تصدَّر للإقراء احتساباً، وتكاثر عليه
الطلبة، (ت: ٧٣٢ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٥١٢، غاية النهاية ١/ ١٣٣.

(٢) والصائغ هنا هو تقي الدين محمد بن أحمد، تقدم، وانظر: النشر ٢/ ١٩٨.

(٣) انظر: النشر ٢/ ١٩٨.

(٤) عبد الله بن منصور بن علي، أبو محمد، اللَّخمي، الإسكندراني، مكين الدين، مقرئ
الإسكندرية - بل الديار المصرية - في زمانه، ثقة، (ت: ٦٩٢ هـ). انظر: معرفة القراء
الكبار ٣/ ١٣٦٧، غاية النهاية ١/ ٤٦٠.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق، الأموي مولا هم، الأندلسي، المقرئ، إمام
مجدِّد، بارع في معرفة وجوه القراءات وعللها، (ت: ٦٥٤ هـ). انظر: معرفة القراء
الكبار ٣/ ١٣٠١، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣٠٣، غاية النهاية ١/ ٢٤. ووقع في «غاية
النهاية» أن كنيته: «أبو القاسم»، والصواب: «أبو إسحاق»، كما أجمعت عليه باقي
المصادر، وقد ورد عند ابن الجزري على الصواب في النشر ٢/ ١٩٨.

(٦) قال الذهبي - رحمه الله - عن هذه الحكاية: «... حكاية عجيبية لا أعتقد وقوعها... مع
أن هذا يمكن، فالله أعلم». انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٠١.

(٧) زيادة من النشر ٢/ ١٩٨، وهو محمد بن عبد الرحمن شمس الدين.

فإذا أَحَكَمَ القارئُ القراءاتِ إفراداً وصار له بالتلفظ بالأوجهِ مَلَكَتْهُ من غير تَكَلُّفٍ، وأرادَ أن يُحَكِّمَهَا جَمْعاً فَلْيَرَّ صُدْ نَفْسَهُ وَلِسَانَهُ فِيمَا يَرِيدُ أن يَجْمَعَهُ، ولينظر ما في ذلك من الخِلافِ أصولاً وفرشاً فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يكن فيه نظر فإن أمكن عَطْفُهُ عَطْفَهُ، وإلا رَجَعَ إلى موضع ابتداءٍ حتى يستوعبَ الأوجه كلها من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل، فإن الأول ممنوع، والثاني: مكروه، والثالث: معيب.

وذلك كله بعد أن يحقق معرفة أوجه الخِلافِ الواجبِ من أوجه الخِلافِ الجائِزة، وليُمَيِّزُ بين الطرقِ والرواياتِ، فَمَنْ لَمْ يُحَقِّقْ مَعْرِفَةَ الخِلافين الواجبِ والجائِزِ لا سبيلَ له إلى الوصولِ إلى معرفةِ القراءاتِ، وَمَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بين الطرقِ والرواياتِ لا منهُاجَ له إلى السلامةِ من التركيبِ في القراءاتِ.

وإذا عَلِمْتَ هذا فاعلَمْ أَنَّ الخِلافَ: إمَّا أن يكونَ للشيخِ كابنِ كثيرٍ، أو للراوي عنه، كالْبَزِّيِّ أو للراوي عن واحدٍ من رواة المشايخِ أو مَنْ بعده وإن سَفَلَ، أو لم يكن كذلك.

فإن كان للشيخِ بكمالهِ أي مما أَجْمَعَتْ عليه الرواياتُ والطرقُ عنه فقراءةٌ، وإن كان للراوي عن الشيخِ فهو روايةٌ، وإن كان لَمَنْ بعد الرواةِ وإن سَفَلَ فطريقٌ، وما كان على غيرِ هذه الصفةِ مما هو راجعٌ إلى تخييرِ القارئِ فيه كان وجهاً.

مثاله: إثباتُ البسملَةِ بين السورتين^(١) قراءةُ ابن كثير، وقراءةُ عاصم، وقراءةُ الكسائي، وكذا قراءةُ أبي جعفر، وروايةُ قالونَ عن نافع، وطريقُ الأصبهاني عن ورشٍ، وطريقُ صاحب «الهادي» عن أبي عمرو، وطريقُ صاحب «العنوان» عن ابن عامر، وطريقُ صاحب «التبصرة» عن الأزرق عن ورشٍ، وطريقُ صاحب «التذكرة» عن يعقوب.

والوَصْلُ بين السورتين قراءةُ حمزة، وطريقُ / صاحب «العنوان» عن الأزرق، عن ورشٍ، وطريقُ صاحب «العنوان» أيضاً عن أبي عمرو، وطريقُ صاحب «الهداية» عن ابن عامرٍ، وطريقُ صاحب «الغاية» عن يعقوب.

والسكْتُ بينهما طريقُ صاحب «التذكرة» عن الأزرق عن ورشٍ. ومثَالُ الأوجهِ كالثلاثةِ في البسملَةِ بين السورتين لَمَنْ بَسَمَلْ، ولا تُقْلُ: ثلاثُ قراءاتٍ لَمَنْ، ولا ثلاثُ رواياتٍ، ولا ثلاثُ طرقٍ، كالوقوفِ على نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، سبعةُ أوجهٍ^(٢)، وفي الإدغامِ لأبي عمرو في نحو: ﴿الرَّحِيمِ * مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، ثلاثةُ أوجهٍ^(٣)، كما تقولُ: لكل من الأزرق عن ورشٍ وأبي عمرو وابن عامر، وكذا يعقوبُ بين السورتين ثلاثُ طرقٍ، وللأزرق عن ورشٍ في نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿ءَأْمَنَ﴾ [البقرة: ١٣] ثلاثُ طرقٍ.

(١) انظر الخلاف المذكور وتوثيقه في سورة الفاتحة ٤/ ١٣٣٩، وانظر: النشر ٢/ ٢٠٠.

(٢) المثبت من: ش، وهو الصواب. انظر: النشر ١/ ٣٣٥-٣٣٦، هداية القاري ١/ ٣٠٧-

٣٠٨، وفي سائر النسخ: «العالمين ثلاثة أوجه»، وفي ح: «نستعين ثلاثة أوجه».

(٣) هذا سياق ش، وسقط قوله: «وفي الإدغام... ثلاثة أوجه» من سائر النسخ، وتكرر قوله: «ثلاثة أوجه» مرة ثانية في ش.

والفرق بين الخلافين: أن خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخل القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية، وخلاف الأوجه ليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزاء في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فهو وضده جائزاً في القراءة من حيث إن القارئ مُخَيَّرٌ في الإتيان بأيهما شاء^(١)، ولا احتياج إلى الجمع بينهما في موضع واحد.

ومن ثم كان بعض المحققين لا يأخذ منها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعض لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ بما شاء منها، إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه، وكان بعضهم يقرأ بواحد من الأوجه في موضع، وبآخر في غيره ليجمع الجميع المشافهة، وبعضهم يرى الجمع بينها في أول موضع أو موضع مآ.

ورب متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف يأخذ بجمعها في كل موضع، وإنما ساع الجمع بين الأوجه في نحو التسهيل في وقف حمزة لتدريب القارئ المبتدئ ورياضته على الأوجه الغربية ليجري لسانه، ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعريف، فلذلك لا يكلف العارف بجمعها في كل موضع، بل هو بحسب ما تقدم.

وإذا تقرّر هذا فاعلم أنه^(٢) يشترط على جامعي القراءات شروط أربعة لا بد منها: رعاية الوقف والابتداء وحسن الأداء وعدم التركيب، فلا يقف على مثل قوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البلد: ١٨-١٩]، حتى يأتي

(١) انظر: النشر ٢/ ٢٠٠.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٢٠٤.

بما بعده، ولا نحو قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، ولا يبتدئ بنحو: ﴿وَيَاكُرْهُ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [المتحنة: ١].

وقرأ إنسان على ابن بُصْحَانَ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي﴾ [المسد: ١]، ووقف وأخذ يعيدها ليستوفي مراتب المدِّ فقال: «يستاهل الذي بذر^(١) مثلك»، وكان كثير التدبُّر.

وأما رعاية الترتيب والتزام تقديم قارئٍ بعينه، فلا يُشترط، وكثير من الناس يرى تقديمَ قالونٍ أولاً كما هو في كثيرٍ من كتبِ الخلافِ، ثم ورشٍ هكذا على حسب الترتيبِ السابقِ في هذا الموضوع، ثم بعد إكمالِ خُلفِ السبعةِ يأتي بالثلاثةِ التي بعدها ثم بالأربعة^(٢).

وكثيرٌ يرى تقديم ورشٍ من طريق الأزرقِ لأجل انفرادِهِ في كثيرٍ من روايته عن باقي القراءِ بأنواعٍ / من الخلافِ كالمَدِّ والنَّقْلِ والتغليظِ والترقيقِ، فإنه يبتدئُ له غالباً بالمدِّ الطويلِ في نحو: ﴿ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿بِإِيْمَانٍ﴾ [الطور: ٢١]، ونحوه، ممَّا يكثر دَوْرُهُ، ثم بالتوسطِ ثم بالقصرِ، فيخْرُجُ مع قَصْرِهِ غالباً سائرُ القراءِ.

[ب/٩٠]

(١) في النشر ٢/ ٢٠٤: «يستاهل الذي أبرز مثلك».

(٢) لا يجوز القراءة بالقراءات الأربع الزائدة على العشر، إن كانت النية التعبد، لأنها قراءات شاذة. انظر: المرشد الوجيز: ١٨٣-١٨٤، النشر ١/ ٣٨.

وزاد بعد قوله: «بالأربعة» في ش، ح: «إن كانت سائغة كأن وافقت المتواتر». ولا معنى لها هنا؛ لأنها لا يتأتى الإتيان بهذه الأربعة إن كانت وافقت القراءات العشر المتواترة.

ثم إذا أكمل طريق الأزرق أتبعها بطريق الأصبهاني عن ورشٍ ثم بقالون، ثم بأبي جعفر ثم بابن كثير، ثم بأبي عمرو، ثم بيعقوب، ثم بابن عامر، ثم بعاصم، ثم بحمزة، ثم بالكسائي، ثم بخلف.

ويُقَدَّم عن كل شيخ الراوي المتقدم على الترتيب السابق، ولا ينتقل إلى مَنْ بعده حتى يكمل مَنْ قَبْلُ؛ حفظاً لرعاية الترتيب، وقصدًا لاستدراك ما فاته.

ثم إن الماهر عندهم هو الذي لا يلتزم تقديم شخصٍ بعينه، ولكنه إذا وَقَفَ على وجهٍ لقارئٍ يبتدئ لذلك القارئ بعينه، ثم يعطف الوجه الأقرب على ما ابتدأ به عليه، وهكذا إلى آخر الأوجه، ويختصر الأوجه كيف أمكن، ويستوعبها فلا يُخَلُّ بشيء منها.

واختلف في كيفية الأخذ بالجمع:

فمنهم من كان يرى الجمع بالوقف.

وكيفيته: أنه إذا أخذ في قراءة مَنْ قَدَّمه لا يزال في ذلك إلى الانتهاء إلى وقفٍ يحسُنُ الابتداءً بتاليه، فيقفُ ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن داخلاً خُلْفَه في سابقه، ولا يزال حتى يقفَ على الوقف الذي وَقَفَ عليه، ثم يفعل ذلك بقارئٍ قارئٍ، حتى ينتهي الخلفُ، ثم يبتدئ بما بعد ذلك الوقف.

ومنهم مَنْ كان يرى الجمع بالحرف.

وكيفيته: أن يشرع في القراءة، فإذا مرَّ بكلمةٍ فيها خُلْفٌ من الأصول

أو الفَرش أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من الخلاف، فإن كانت ممَّا يسوعُ الوقفُ عليه وقف واستأنف ما بعدها على الحكم المذكور، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى إليه حتى ينتهي إلى وقف فيقف، وإن كان الخُلفُ ممَّا يتعلق بكلمتين، كمدّ المنفصل والسكتِ على ذي كلمتين وَقَفَ على الكلمة الثانية، واستوعب الخلاف، ثم انتقل إلى ما بعدها على ذلك الحُكم.

والأول: مذهب الشاميين، وهو أشدُّ في الاستحضار، وأسدُّ في الاستظهار، وأطولُ زماناً وأجودُ مكاناً.

والثاني: مذهب المصريين وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ وأخصر، ولكنه يُخرج رَوَاقَ التلاوة وحسن أدائها.

ولشيخ مشايخنا ابن الجزري^(١) مذهبٌ ثالث مركبٌ من هذين المذهبين: وهو أنه إذا ابتدأ بالقارئ ينظرُ إلى مَنْ يكون من القراء أكثر موافقةً له، فإذا وصل إلى كلمة بين القارئين فيها خُلفٌ وَقَفَ وأخرجه معه، ثم وصل حتى ينتهي إلى الوقفِ السائغِ جوازهُ، وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

ومنهم مَنْ كان يرى في الجمع كيفيةً أخرى وهي التناسب، فكان إذا ابتدأ بالقصر مثلاً أتى بالمرتبة التي فوقه، ثم كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المدِّ، وإن ابتدأ بالمدِّ المشبعِ أتى بما دونهُ حتى ينتهي إلى القَصْرِ،

وإن ابتداءً بالفتح^(١) أتى بعده بالصغرى، ثم بالكبرى، وإن ابتداءً بالنقل أتى بعده بالتحقيق، ثم بالسكتِ القليل، ثم ما فوقه، ويراعي ذلك طَرْدًا وَعَكْسًا / وهذا لا يَقْدِرُ على العملِ به إلا مَنْ قَوِيَ استحضارُه. انتهى ملخصاً من «النشر»^(٢).

[١/٩٦]

* * *

(١) يعني في ذوات الياء.

(٢) النشر ٢/١٩٤-٢٠٦.

تنبيه

هل يجوز للجامع إذا قرأ كلمتين رُسمتا في المصاحف كلمةً واحدةً وكانت ذاتَ أوجهٍ، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿يَأْتِي﴾ [البقرة: ٣٣]، مثلاً، وأراد استيفاءً بقيّةِ أوجهِها، أن يبتدئ بأولِ الكلمةِ الثانيةِ فيقول: «آدم» بالمدِّ المتوسط، ثم القصرِ مثلاً مع حذفِ أداةِ النداءِ لفظاً؛ لقصدِ الاختصارِ على عادةِ الجمعِ؟.

لم أرَ في ذلك نقلاً، والذي يظهرُ لي عدمُ الجواز، وأنه يتعيّن قراءةُ الكلمتين، متصلتين لفظاً أتباعاً للاتصالِ الرَّسمي فيقول: «يا آدم»، «يا آدم»، ويؤيّد هذا ما سيأتي^(١) إن شاء الله تعالى في باب «الوقف على مرسوم الخط» أنه لا يجوزُ الوقفُ على ما اتَّفَقَ على وَصَلِهِ إلا بروايةٍ صحيحة، كما نَصُّوا عليه، فهذا آخرُ الوسائلِ. والله الموفق^(٢).



(١) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط في ٣/ ١٢٥١.

(٢) هنا تنتهي النسخة المطبوعة بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر من كتاب اللطائف.

وَأَمَّا الْمَقَاصِدُ:

وهي ما يكونُ البحثُ فيها بالنظرِ إلى اتفاقِ القراءِ واختلافِهم فهي قسمان:

الأول: الأصول؛ لأن البحث في المقاصد: إمَّا أن يقعَ عن الكلمة بالنظر إلى ما يُعَيَّرُ معناها غالباً أو لا:
الأول: الفَرُشُ.

والثاني: - وهو ما يكونُ البحثُ فيه عن الكلمة بالنظرِ إلى ما يُعَيَّرُ هَيْئَتَهَا والمعنى بحالِه - الأصول، وهو: إمَّا أن يقعَ البحثُ فيه عن التحريك والإسكانِ أو لا، والأوَّلُ: إمَّا أن يَصْحَبَه تشديدٌ أو لا، الأول: الإدغام الكبيرُ.

والثاني: إمَّا أن يكونَ البحثُ فيه عن الحركةِ جميعها أو لا. الأول - وهو ما كانَ البحثُ فيه عن الحركةِ جميعها: - إمَّا أن يَصْحَبَه توليدُ حرفٍ من الحركةِ أو لا، الأول: هاءُ الكناية، والثاني: إمَّا أن يَلْزَمَ منه حذفٌ أو لا، الأول: بابُ نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها، والثاني: بابُ ياءاتِ الإضافةِ.

وَأَمَّا ما لم يكنَ البحثُ فيه عن جميعِ الحركةِ، بل عن بعضها، أو عن هيئة الشفة عند النطق بها، فهو بابُ الوقفِ على أواخرِ الكلم، وحرفٌ واحدٌ من بابِ الإدغام الكبير وهو: ﴿ تَأَمَّنَّا ﴾ [يوسف: ١١].

وأما ما لم يكن البحث فيه عن تحريك ولا إسكانٍ: فإمّا أن يُبحث فيه عن الإبدال أو لا، الأول: وهو ما يتعلق بالإبدال: إمّا أن يكونَ بإبدال حرف بحرف أو لا، فإن كان بإبدالِ حرفٍ بحرفٍ: فإمّا أن يُشابَ بنوع تشديد ونحوه أو لا، الأول - وهو ما يُشاب - : الإدغامُ الصغير، والثاني - وهو ما يُبدل ولا يشاب برائحة تشديد - : أبواب الهمز وبعض بابِ الوقفِ على مرسوم الخط كالوقف على ﴿رَحِمَتْ﴾ [البقرة: ٢١٨].

وما لا يُبحث فيه عن إبدالِ الحرفِ: إمّا أن يكونَ البحثُ فيه عن إبدالِ صفةِ النطقِ بالحرفِ أو لا، وما يُبحثُ فيه عن إبدالِ صفةِ النطقِ بالحرفِ: إمّا أن يكونَ مع الإضجاع أو لا، الأول: الإمالة / مطلقّة ومقيدة، أمّا مطلقّة فواضحٌ، وأمّا مقيدةً فبابُ إمالةِ هاءِ التأنيث وما قبلها في الوقف، والثاني: وهو ما يُنظر فيه إلى إبدالِ صفةِ النطقِ بالحرفِ من غير إضجاعِ بابِ اللامات والرءات.

[ب/٩١]

وما لا يُبحثُ فيه عن الإبدالِ، واندرج فيه ما لا يُبحث فيه عن إبدالِ صفةِ النطقِ بالحرفِ اندراجِ انتفاءِ الأخصّ تحت انتفاءِ الأعمّ، فإمّا أن يُبحث فيه عن الزيادة أو لا، وما يُبحثُ فيه عن الزيادة فإمّا أن يتعلّق بحرفٍ أو لا، الأولُ بابِ الزوائد، وبعضُ بابِ الوقفِ على مرسوم الخط، والثاني - وهو ما يُبحث فيه عن الزيادة من غيرِ نظرٍ إلى الحرف - بابُ المدِّ والقصرِ، فإنه يُبحث فيه عن زيادةِ المطّ بالصوت كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما ما لا يُبحثُ فيه عن الزيادة: فإما أن يقع البحثُ فيه عن أحوال الحرف من جهة الوقف أو لا، الأول: بعضُ بابِ الوقف على مرسوم الخطِّ، والثاني: بابُ السكتِ على الساكن قبل الهمزِ وغيره. فهذا حَصْرُ جزئياتِ قسمِ الأصولِ حسبما أوردها صاحبُ «الضوابط»^(١)، وها هي مرتبةٌ على الترتيبِ الواقعِ في التنزيلِ، وقد حَصَرْتُ الكلامَ عليها في عشرةِ أبوابٍ.



(١) هو إبراهيم البقاعي في كتاب: «الضوابط والإشارات» ١/ ٢٧٢-٢٧٤.

الباب الأول: في الإدغام

قال ابن يعيش^(١) فيما نقله عنه المرادي^(٢) وغيره: «الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، وبالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. وحده لغة: الإدخال. وحكى اليزيدي^(٣): أدغمتُ الفرسَ اللجامَ. قال الشاعر^(٤):

وأدغمتُ في قلبي من الحبِّ شُعبَةً
... ..

وأما اصطلاحاً: فإن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل، فقولهم: «أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك» جنسٌ يندرج فيه المظهر والمدغم والمخفي، وقولهم: «بلا فصل» خرج به المظهر، وقولهم: «من مخرج واحد» خرج به المخفي والمظهر^(٥).
ثم إن الإدغام يتنوع نوعين: كبيرٌ وصغيرٌ.

النوع الأول: الكبير، ويكون في فصلين: الأول في المثليين، والآخر في

(١) شرح المفصل ١٠/١٢١.

وابن يعيش هو: يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين، الأسدي، الموصلية، ثم الحلبي، الأنصاري، المعروف بالموفق، النحوي، من مؤلفاته: «شرح التصريف»، (ت: ٦٤٣ هـ). انظر: إنباه الرواة ٤/٤٥، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٦٣٨. والمرادي هو: الحسن بن قاسم، تقدم.

(٣) انظر: اللسان ٤/٣٦٦ (دغم).

(٤) لم نقف عليه.

(٥) ح: «والمدغم».

المتقاربين، وهذا بالنظر إلى الأول، وإلا فلا إدغام إلا إدغامٌ مثلٌ في مثله؛ لأنَّ حقيقةَ الإدغامِ تُنافي إبقاءَ الأولِ على حالة تخالف الثاني في الحقيقة، ألا ترى أن المتقارب يُقلَّبُ من جنسِ الحرفِ الآخرِ، فيؤول إلى أنه إدغامٌ مثلٌ في مثله؟.

وعادةٌ كثيرٌ من المؤلفين يذكرونه بعد الفاتحة لأجل: ﴿الرَّحِيمِ * مَلِكِ﴾ [٤-٣]، ويبدؤون بالمثلين قبل المتقاربين، فمَشَيْتٌ على رسمهم في تقديمه أول الأصول لما ذكر، وأخَّرتُ سورةَ الفاتحةَ لأولِ الفرش لما لا يَخْفَى.

وفائدةُ / الإدغامِ التخفيفُ، لِثِقَلِ عَوْدِ اللسانِ إلى المخرجِ أو مقاربه، والاستمرارُ في سَنَنِ واحد كالمقيّد، والفرق بين الإدغام الكبير والصغير: أن الصغيرَ يكونُ أولَ حرفٍ فيه ساكناً، والكبيرَ أولَهُمَا^(١) متحركاً، ثم يسكن، فهو أبداً أزيد رتبةً، ولهذا سُمِّيَ كبيراً، وقيل: لكثرة وقوعه، وقيل: لأن الحركة أكثر من السكون، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين^(٢).

فإن قلت: لِمَ قال «كبيراً» بالباء الموحدة، وما ذُكِرَ يقتضي تسميته بالمثلثة؟.

أجيب: بأنه إنما عدل عن المثلثة للموحدة؛ لثلاثي توهم الأفراد.

(١) التقدير: والكبير يكون أولهما متحركاً.

(٢) انظر: النشر ١ / ٢٧٤-٢٧٥.

ثم إن الإِدْغَامَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: واجبِ الإِدْغَامِ، نحوُ: «ظَنَّ»، و«لَبَّبَ»، و«رَدَّدَ»، تقول: «ظَنَّ»، و«لَبَّبَ»، و«رَدَّدَ» بالإِدْغَامِ، ولهذا الباب شروطٌ محلُّ ذكرها كتب العربية^(١).

الثاني: ممتنعُ الإِدْغَامِ، نحو: ﴿عَفُورٌ رَّجِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿كُنْتُ تَرْبًا﴾ [النبا: ٤٠]، وغير ذلك مما سيأتي إن شاء الله تعالى في الموانع^(٢).

الثالث: جائزٌ فيه الإِدْغَامُ والإِظْهَارُ على السواءِ ك: ﴿الرَّجِيمُ * مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، أو الإِدْغَامُ أَرَجِحُ، نحوُ: إِدْغَامِ الواوِ في الواوِ، مما قبله مضموم، نحو: ﴿جَاوَزَهُ وَهُوَ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، أو الإِظْهَارُ أَرَجِحُ، نحوُ: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، لإِعْلَالِهِ بِالْحَذْفِ، وإنما يتكلمُ القُرَّاءُ في الجائزِ.

والإِظْهَارُ هو الأَصْلُ لعدمِ افتقاره لسببٍ، وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، والإِدْغَامُ فرعُه، لافتقاره له.

قال أبو عمرو بن العلاء فيما نقله في «النشر»^(٣)، وسبَّقه إليه الجعبريُّ في «الكنز»^(٤): «الإِدْغَامُ كلامُ العربِ الذي يجري على ألسنتها، لا يُحْسِنُونَ غيره، وهو في الكتابِ العزيزِ لا يُحصَى كثرةٌ وانفاقاً واختلافاً، ومن شواهدِ

(١) انظر: شرح المفصل ١٠/١٣٣، شرح الشافية ٣/٢٣٤، الارتشاف ١/٤٤٧.

(٢) انظر: ص ٦٨١ من هذا المجلد.

(٣) النشر ١/٢٧٥.

(٤) كنز المعاني ٢/٢٢٥.

في كلام العرب قول عديّ بن زيد^(١):

وَتَذَكَّرُ رَبَّ الْخَوْرَنْقِ إِذْ فَكَّ كَرِيْماً وَلِلْهَدْيِ تَفْكِيرُ
وَأَنْصُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ: «سمعنا العرب تقول: صار لي
بالإدغام».

وقد اشتهر عن أبي عمرو بن العلاء اختصاصه بالإدغام الكبير من بين
القُرَّاء؛ لأنَّ^(٢) عنده اجتمعت أصوله، وعنه انتشرت فروعه، وإلا فقد ورد
عن غيره من السبعة إدغام مواضع منه، بل قد وافقه يعقوبُ الحَضْرَمِيُّ
من «مصباح»^(٣) الشَّهْرَزُورِي على كل ما أدغمه من المثلين والمتقارئين،
لكنَّ الجمهورَ عنه على تخصيص أحرفٍ يأتي التنبيةُ عليها إن شاء الله
تعالى، وكذلك وافقه اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ، لكنَّ الثالثَ في السير
والأوَّلين مع الزيادة / عليه كما ستراه إن شاء الله مفصَّلاً.

ثم إن لأبي عمرو في هذا الباب مذهبين: الإدغام والإظهار، كما أن له
في الهمز الساكنِ مذهبين: التخفيفَ والتحقيقَ، فيتركب من البابين ثلاثة
مذاهب.

(١) ديوانه: ٨٩، واللسان (بحر)، معجم البلدان ٢/٤٠١.

وهو: عديّ بن زيد بن حمّاد، العبّادي، من زيد مائة بن تميم، وكان يسكن الحيرة،
وكان فصيحاً، من شعراء الجاهلية، وكان نصرانياً. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٢٥،
بلوغ الأرب ٢/٢٦٢، والشاهد في «تذكر رب» إذ أدغمت الراء المتحركة في مثلها.

(٢) اسم: «أن» ضمير الشأن، والتقدير: لأنه.

(٣) المصباح (خ) ١٥٦.

الأول: الإظهارُ مع الإبدال؛ لأن تحقيقَ الهمزة أثقلَ من إظهار المتحرّكات، فخفّف الأثقلَ، ولا يلزم تخفيفَ الثقيلِ.

وهو أحدُ وجهي «التيسير»، المصرّحُ به في أسانيدِه^(١) من قراءته على فارس، وفاقاً للجامع^(٢) من قراءته على أبي الحسن.

ولم يذكر صاحب «العنوان»^(٣) و«الكافي»^(٤)، وغيرُهما - ممّن لم يذكُر الإدغامَ عن أبي عمرو - سواه وجهاً واحداً، إلا أنّ بعضهم خصّ ذلك بالسوسيِّ كصاحب «العنوان»^(٥)، وبعضهم عمّ أبا عمرو كمكّي^(٦).

الثاني: الإدغامُ مع الإبدالِ للتخفيفِ، وهو في جميع كتب أصحاب الإدغام من روايتي الدوريِّ والسوسي جميعاً.

وهو عن السوسي في «الشاطبية»^(٧)، وفاقاً لتذكرة^(٨) ابن غلبون، والثاني^(٩) في «التيسير»^(١٠)، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق

(١) التيسير ١٢.

(٢) أي: جامع البيان (خ) ٤٥/ب.

(٣) العنوان ٥١.

(٤) الكافي ٤٧.

(٥) العنوان ٥١.

(٦) في غير التبصرة وأشار له فيها. انظر: ٣٥٢/١.

(٧) الشاطبية ١٠.

(٨) التذكرة ٧٢/١.

(٩) يعني: هو الوجه الثاني في التيسير.

(١٠) التيسير ٢٠.

«الحرز» وأصله، وبه كان يُقْرئ الوليُّ أبو القاسم بن فيرّه كما ذكره عنه السخاوي^(١) في آخر باب الإدغام من شرحه لقصيدته، وهو مُسْتَنَدٌ أهلِ العصرِ في تخصيصِ السوسي بوجهٍ واحدٍ.

فإن قلتَ: فكيفَ ذَكَرَ في «الحرز» الوجهين^(٢)؟

أجيبَ: بأنه قال في خطبته^(٣):

وفي يُسرِّها التيسيرُ رُمْتُ اختصارَه

فلم يَلْتَزِمَ ما قرأ به، وإنما التَزَمَ ما في «التيسير»، وعلى هذا يجبُ على المجيزِ أن يقولَ: أَجَزُّهُ بما نُقِلَ أن الشاطبيَّ كان يُقْرئُ به، ولا يجوزُ أن يقولَ: قرأ عليٌّ بما في «الشاطبية» لأنه افتراءٌ يُخِلُّ بعدالته.

الثالث: الإظهارُ مع تحقيقِ الهمزِ عَمَلًا بالأصلِ الثابتِ عن أبي عمرو

من جميعِ الطرق.

وأما الإدغامُ مع الهمزِ فممنوعٌ عند أئمةِ القراءِ، ولم يُجِزه أحدٌ من محققهم؛ لأنَّ فيه نوعَ مناقضةٍ بتخفيفِ الثقلِ دونَ الأثقلِ.

(١) فتح الوصيد ٢/٢٥٧.

(٢) زاد في س، ص، ح، د: «الإدغام والبدل»، وهذا وجه واحد وليس وجهين، والصواب حذفه وفقاً لما في سائر النسخ، والسؤال والجواب منقولان عن «شرح الطيبة» للنويري ٧١/٢-٧٢، وقد أوضح في تضاعيف كلامه أن للسوسي وجهين: الإدغام مع إبدال الهمز المفرد، والإظهار مع إبدال الهمز المفرد.

(٣) عجزه:

فَأَجَنْتَ بَعَوْنَ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا

وهو في الشاطبية ٦.

نعم يجوزُ الإدغام مع تحقيق الهمزة ليعقوب كما هو قاعدته، فالأحسنُ أن يُحتجَّ لمذهبِ أبي عمروٍ بالاتباعِ فافهم، أو يقال: وجهُ الإدغامِ مع التحقيق أنَّ كلاً منهما تخفيفٌ برأسه، فليس أحدهما شرطاً للآخر.

وأما قولُ الجعبري^(١): «إنَّ هذه مفهومةٌ من قولِ صاحبِ «التيسير»، وإنَّ الإدغامَ والتخفيفَ مفهومٌ من قوله^(٢): «إذا قرأ بالإدغام لا يهمز»، والإظهارَ والتحقيقَ منْ ضدهُ أي: إذا لم يُدغمْ هَمْزٌ، وإنَّ الإظهارَ والتخفيفَ مفهومٌ من قوله: «إذا أدرج القراءة» أي: ولم يُدغمْ لا يهمز. معناه إذا أسرعَ وأظهرَ خَفَّفَ، قال: «وقدَّرنا إذا أدرجَ ولم يُدغمْ؛ لعطفِهِ الإدغامَ على / الدرَج بـ «أو»^(٣).

[١/٩٣]

فتعقَّبهُ الشيخُ أبو القاسمِ النويريُّ المالكي^(٤): بأنَّ العُمدةَ على قولِ القارئ: قرأتُ بكذا لا على ما يُفهم من كلامه، فالمعتمد عليه هنا ما صرَّح به في أسانيدهِ، ولا يُترك ما نصَّ عليه لِمَا يُفهمُ من الكلام، سيِّما في هذا العلمِ الموقوفِ على الروايةِ وصريحِ النقلِ، قال: «وكلام الشاطبي موافقٌ لتصريحِ «التيسير»، وذلك أنَّه صرَّح بالإبدالِ للسوسيِّ، وبالتحقيقِ للدوريِّ، وبالإدغامِ للراويينَ على سبيلِ الجوازِ لا الوجوبِ، فلِكُلِّ وجهان: فيصير للسُّوسي الإدغامُ والإظهارُ مع الإبدالِ، وللدوريِّ الإظهارُ مع التحقيقِ، ويمتنع الإدغامُ مع التحقيقِ كهو^(٥) مع المدِّ المنفصلِ.

(١) كنز المعاني ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) التيسير ٣٦.

(٣) سقط قوله: «بأو» من: س، ح.

(٤) شرح الطيبة ٢/٧١-٧٢.

(٥) أي: كامتناع الإدغام مع المد المنفصل.

قلت: ويوضح هذا ويبيّنه: أن الداني قال في «التيسير»^(١) في إسناد قراءة أبي عمرو: «فأمّا قراءة أبي عمرو فقرأتُ بها القرآنَ كلّهُ من طريق أبي عمَرَ -يعني الدُّوريّ- على شيخنا عبد العزيز بن جعفر، وقال لي: قرأتُ على أبي طاهر بن [أبي]»^(٢) هاشم المقرئ ما لا أحصيه كثرةً، وقال: «قرأتُ بها على ابن مجاهد، وقال: قرأتُ بها على أبي الزعراء، وقال: قرأتُ على الدُّوري. وصرّح في «جامع البيان»^(٣) بأنه قرأ على عبد العزيز بالإظهار والتحقيق. ثم قال في «التيسير»^(٤): «فقرأتُ بها القرآنَ كلّهُ بإظهارِ الأولِ من المثلّين والمتقاربين، وبإدغامه على فارس بن أحمد، وقال لي: «قرأتُ بها كذلك على عبد الله بن الحسين المُقرئ»، وقال: «قرأتُ بها كذلك على ابن جرير»^(٥)، وقال: «قرأتُ على أبي شعيب السوسي»، ثم قال: «وحَدَّثنا بأصول الإدغام محمد بن أحمد»^(٦) عن ابن مجاهد عن عبد الرحمن بن عبدوس عن الدُّوري» انتهى.

(١) التيسير ١٢.

(٢) زيادة من التيسير.

(٣) جامع البيان (خ) ٤٦/أ.

(٤) التيسير ١٢.

(٥) هو: موسى بن جرير النحوي، تقدّم.

(٦) ابن علي، أبو مسلم، البغدادي، نزيل مصر، الكاتب -كاتب الوزير ابن خنّابة-

المقرئ، مُسنِدُ عالي السند، روى سماعاً عن ابن مجاهد، روى عنه الداني، وعبد الغني

ابن سعيد حافظ مصر، (ت: ٣٩٩ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١/ ٣٢٣، معرفة القراء الكبار

٢/ ٦٨٢، غاية النهاية ٢/ ٧٣.

فصرَّح بالإدغام والإظهار مع الإبدال للوسوي، وبالإظهار مع التحقيق للدوري، وصرَّح بالإدغام للدوري على سبيل التحديث عن غير عبد العزيز، لا على سبيل القراءة.

فعلى هذا لا يجوز أن يؤخذ له من طريق «التيسير» إلا بوجه للدوري وبوجهين للوسوي، فلا يجوز لأحد أن يقول: قرأت من «التيسير» إلا إن قرأ للوسوي بالوجهين.

وأما منع الإدغام مع مدِّ المنفصل فلقوله في «التيسير»^(١): «إذا أدرج أو أدغم لم يهمز فخصَّ الإدراج الذي هو الإسراع من غير مدِّ بالإدغام، ولم يصرِّح في «الشاطبية» بالإظهار، فقليل: هو مفهوم من قوله: «إذ هو عارض»^(٢).

وأجيب: بأنه لا يلزم من عروضه القراءة به، والله الموفق.

فإن قيل: إطلاق الشاطبي الوجهين في الإدغام والإظهار يؤهم أنهما للدوري أيضاً، فالجواب: لا إيهام مع تحقق معرفة شرطه، وهو الإبدال، وهذا واضح، والله أعلم.

ثم إنَّ للإدغام شروطاً وأسباباً وموانع:

(١) التيسير ٣٦.

(٢) الشاطبية: ١٣، وتمام البيت:

فأمّا شروطُهُ في المدغم: فأَنْ يلتقي الحرفانِ خطأً ولفظاً، نحو: ﴿الرَّحِيمِ * مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، أو خطأً لفظاً، نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧]، فإن التقيا لفظاً لا خطأً، نحو: ﴿أَنذِرُ﴾ [ص: ٧٠]، امتنع الإدغامُ.

وفي المُدغم فيه: كونه أكثر من حرفٍ إن كانا بكلمةٍ واحدةٍ فيدخل، نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ويخرج ﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧].

وأما أسبابه: فالتماثل، وهو أن يتّحدا مخرجاً وصفةً كالتاء في التاء، والكاف في الكاف، والتجانس: وهو أن يتفقا مخرجاً، ويختلفا صفةً، كالذال في التاء، والتاء في الظاء، والتاء في الذال، والتقارب: وهو أن يتقاربا مخرجاً أو صفةً أو مخرجاً وصفةً.

وزاد الجعبري^(١): التشارك والتلاصق والتكافؤ.

لكن قال ابنُ الجزري^(٢): «الأكثر على الاكتفاء بالتماثل والتقارب». وأمّا الموانع فقسمان: متفقٌ عليه، ومختلفٌ فيه:

فالمتفق عليه ثلاثة: المنون نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]، ﴿وَلَا نَصِيرٌ * لَقَدْ﴾ [التوبة: ١١٦-١١٧]، ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]، ﴿شَدِيدٌ يُحْسِبُهُمُ﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿لِإِيلَافٍ﴾ [قريش: ١]؛ لأنّ التنوينَ حاجزٌ قوياً جرى مجرى الأصول في

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٢٥.

(٢) النشر ١/ ٢٧٨.

الثَّقْل، وهو حِلْيَةُ الاسم لدلالته على أَمَكِيَّتِهِ، فلم يلتقيا^(١) الحرفان، والفرق بينه وبين صلة ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧]، عدم القوة والدلالة.

وقول ابن شيطا في «تذكاره»: إن زيادة الصفة كالصِّفِيرِ والتَّكْرَارِ والمدِّ في حروفه في المدغمِ يَقْبُحُ إدغامه وَيُطْرَحُ؛ لأن هذه الزيادة بمنزلة حرفٍ آخر، فكما لا يُدْغَم حرفان في حرف، فكذلك لا تُدْغَم ذوات الزيادات.

تُعْقَبَ: بأن الصفات المتعددة في الحرف الواحد لا تُكسِبُه ذاتاً أخرى، فلو كان قبيحاً لما أُجْمِعَ على إدغام: ﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨]، ونحوها.

الثاني: كون الأول تاء ضمير، سواء كان متكلماً أو مخاطباً، نحو:

﴿كُنْتُ تَرْبِيًّا﴾ [النبا: ٤٠]، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس: ٩٩]، ولم يمتنع باعتبار

ذاتيهما، بل لملازمة المانع حيث وقعا في القرآن: إمَّا بِسَبْقِ إخفاء كهذين

المثالين، أو مع انضمام حَذْفِ في الفعل في نحو: ﴿كُنْتُ تَرْبِيًّا﴾ [النبا: ٤٠]،

أي: أنا، أو يقع مشدداً كـ ﴿كِدَّتْ تَرَكْنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ولذلك أدغما حيث

خَلَّتَا منه نحو: دخلت تبريز، وبعثت تمراً، وقيل: لكون كل منهما اسماً على

/ حرف واحد، ودُفِعَ بإدغام قوله: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، ومثال غير المثليين:

﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، ولم تَلْتَقِ تاء المخبر مع مناسبتها^(٢) في

القرآن فسقطت.

(١) على لغة إثبات علامة التثنية في الفعل.

(٢) ن: «مناسبتها».

الثالث: المشدّد نحو: ﴿رَبِّ يَمًا﴾ [الحجر: ٣٩]، ﴿مَسَّ سَقَرًا﴾ [القمر: ٤٨]، ﴿فَتَمِيمَتٌ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿أَلْحَقُ كَمَنْ﴾ [الرعد: ١٩]، ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

قال الجعبري^(١): «وإنما منع التشديد الإدغام لما يلزم من الدوران، ويضعف الثاني عن تحمّله إن لم يُفكَّ، لا سيما عند البصريين». وتعقّبهُ الشيخ أبو القاسم النويري المالكي^(٢) بأنه لا يلزم الدور إلا إذا قيل: وجودُ الإدغام متوقّفٌ على وجودِ الفكِّ، ووجودِ الفكِّ متوقّفٌ على وجودِ الإدغام، ولا نُسلّم ذلك، بل يُقال: وجودُ الإدغام متوقّفٌ على وجودِ الفكِّ، ووجودُ الفكِّ متوقّفٌ على قصْدِ الإدغام لا على^(٣) وجوده، فاختلّفت جهتا التوقّف فلا دَوْرَ انتهى.

وعلّله بعضهم بضعفِ المُدغم فيه عن حمّله ذلك؛ لأنّ المشدّد بحرفين. القسمُ الثاني: المختلفُ فيه من الموانع، وهو الجزمُ أي: المجزوم، كقولهم: ضربُ الأمير أي مضروبه.

وقد ورد في المتماثلين في قوله تعالى: ﴿يَحُلُّ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، أصله: يخلو بالواو، فحذفت للجزم؛ لأنه جوابُ الأمر، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عَيْرًا﴾ [آل عمران: ٨٥]، أصله بالياء، وحذفت للجزم بأداة الشرط. ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، أصله: يكون سكنت نونه للجزم، ثم حذفت واؤه لالتقاء الساكنين ونونه تخفيفاً إذ لم يَلها ساكنٌ.

(١) كنز المعاني ٢/٢٤٤.

(٢) شرح الطيبة ٢/٧٧.

(٣) زيادة: «على» من: س.

وورد في المتجانسين: ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]، وألحق به ﴿وَأَتَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦]، لقوة الكسر، وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧].

والأكثر على الاعتداد بهذا المانع مطلقاً كابن مجاهد وأتباعه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً وهو مذهب الداجوني وابن شنبوذ، والمشهور الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره؛ لأن إدغام المثلين أقوى من المتقاربين.

وموانع الإدغام عند الحسن الشديد والتنوين فقط^(١)، فإن عنده إدغام تاء المتكلم وتاء المخاطب، نحو: ﴿كُنْتُ تَرِيًّا﴾ [النبأ: ٤٠]، و﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس: ٩٩].

وإذا التقى حرفان متماثلان متحركان بأي حركة تحركا، سواء تحرك ما قبل الأول أو سكن وكان أولهما آخر كلمة، وثانيهما أول أخرى، ولا مانع، أُسْكِنَ الأولُ وأدغم في الثاني، وإن كانا غير مثلين قلبَ الأول كالثاني ثم أدغم، وارتفع اللسان عنهما رَفَعَةً^(٢) واحدة من غير وقفٍ على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم، وهذا الإدغام إنما يكون عند وصل الكلمة بالتالية، فالوقف يفصل عن الإدغام، ثم إنَّ هذا النوع / من الإدغام الكبير ينقسم كما تقدم إلى مثلين وغيره.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٢، إيضاح الرموز: ٩٧، ١٠٦.

(٢) في النشر ١/٢٧٩: «دفعه واحدة».

الفصل الأول: في المثلين

اعلم أنّ الحروفَ الأصولَ التسعةَ والعشرين تنقسم بالنسبة إلى هذا الباب أقساماً، فقسّم منها لا يُدغمُ في شيءٍ وهو سبعةُ أحرفٍ وهي: الهمزةُ والألفُ والخاءُ المعجمةُ والطاءُ والظاءُ والصادُ المهملةُ والزايُّ.

فأمّا الهمزة فلا تُدغمُ ولا يُدغمُ فيها؛ لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي حصل به سهولتها، وعند التخفيف يتعدّر الإدغام؛ لأنها إمّا أن تحذف فلا إدغام، وإمّا أن تُسهّل فلا إدغام أيضاً، وإذا امتنع إدغامها في مقاربها^(١) امتنع إدغامُ مقاربها فيها.

وأما الألفُ فلأنّ إدغامها في مثلها مُتعدّرٌ لوجود الحركة وهي لا تقبلها، وإدغامها في مقاربها، وإن كان في الأدخل في الفم؛ فلما يؤدي إليه من ذهابٍ مدّها من غير ما يقوم مقامه، ولا يُدغمُ فيها للتعذر، وبقائها لم يلق مثله ولا مجانسه ولا مقاربه.

وأما ما بقي من الأحرف وهو اثنان وعشرون حرفاً، فتقسم إلى ثلاثة أقسامٍ: الأول: ما لا يُدغمُ إلا في مثله، وهو ستةُ أحرفٍ: الهاءُ والعينُ والغينُ والياءُ والفاءُ والواوِ.

الثاني: ما لا يُدغمُ إلا في مجانسه أو مقاربه؛ لأنه لم يلق مثله، وهو خمسةُ أحرفٍ: الجيمُ والشينُ والضادُ المعجمتين والدالِ والدالِ.

(١) ح، د، ط: «مثلها».

الثالث: ما يُدغمُ في مثله ومقاربه ومجانسه وهو أحد عشر حرفاً، فيعمُّ الفصلين، وهو: الحاءُ والقافُ والكافُ واللامُ والنونُ والراءُ والتاءُ والثاءُ والسينُ والباءُ والميمُ فجملةُ ما للمثليين سبعة عشر، وما للمجانسِ والمقاربِ ستة عشر، وهذه أمثلةُ السبعة عشر التي للمثليين على الترتيب السابق، فمثالُ الهاءِ: ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾ [آل عمران: ٥١]، ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وجملةُ ما في القرآن من ذلك خمسة وتسعون^(١) حرفاً، وتُحذفُ الصلة من نحو: ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ﴾ [مريم: ٦٥]، ويُدغمُ للتلاقي خطأً؛ لأنَّ الصلة لا استقلالَ لها، إنما هي إشباعُ حركةِ الهاءِ تقويةً لها، فلا يُعتدُّ بها.

وحكايةُ الداني عن ابنِ مجاهدٍ تركَ إدغامِ هذا الضربِ؛ لأنه يُوجبُ سقوطَ الواوِ التي بين الهاءين وحركةِ الهاءِ، لا عملَ^(٢) عليه، فقد صحَّ إدغامُه نصّاً عن اليزيديِّ عن أبي عمرو في قوله: ﴿إِلَهُهُ هَوْنُهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، و﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولم يأتِ عنه نصٌّ بخلافه، ومثالُ العين نحو: ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [٢٥٥]، ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وجملةُ ما في القرآن من ذلك ثمانية عشر لا غير^(٣).

(١) انظر: الإدغام الكبير للداني ١١٦.

(٢) هذا خبر المبتدأ: «وحكاية»، والحكاية بمعنى النقل.

(٣) كذا في الإدغام الكبير ١١٦.

وأما الغينُ فموضعٌ واحدٌ، وهو: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ليس إلا؛ واختلف فيه: فروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد، إلا أبا الحسن الجوهري عن أبي طاهر، وأبي محمد الكاتب، وابن أبي مرة النقاش، لما فيه من الإعلال بالحدف؛ لأنَّ أصله: يتبغي بالياء، فحذفت ياءه للجزم بأداة الشرط، ونصَّ على الوجهين صاحبُ «الشاطبية»^(١) كالتيسير^(٢)، وصحهما في «النشر»^(٣).

وأما الياءُ ففي ثمانية مواضع^(٤)، وهي: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ في البقرة [٢٥٤]، وإبراهيم [٣١]، والروم [٤٣]، والشورى [٤٧]، ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمٍ﴾ [هود: ٦٦]، ﴿وَالْبَغْيَ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿نُودِيَ بِمُوسَى﴾ [طه: ١١]، ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦].

وأما ﴿وَالَّتِي يَسِّنَ﴾ / في سورة الطلاق [٤] فذكرها الداني في «الإدغام الكبير»^(٥)، ونصَّ في «الشاطبية» كأصلها^(٦) على إظهارها عن أبي عمرو في مذهبٍ من أبدل همزتها ياءً ساكنةً، وهم المصريون والمغاربة لتوالي الإعلال؛ لأنَّ أصلَ هذه الكلمة، «اللائي»، بإثبات ياءٍ ساكنةٍ بعد الهمزة،

(١) الشاطبية ١١.

(٢) التيسير ٢١.

(٣) النشر ١/ ٢٨١.

(٤) كذا في الإدغام الكبير ١٣٠.

(٥) الإدغام الكبير ١٣١.

(٦) التيسير: ٢١، الشاطبية: ١١.

كما قرأ ابن عامر والكوفيون والحسن^(١)، فحذفت الياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصارت كقراءة قالون وقنبل وغيرهما بهمزة محققة، ثم أُبدلت الهمزة ياءً ساكنةً على غير قياسٍ تخفيفاً لثقلها، فحصل في الكلمة إعلان، فلم تكن لتُعَلَّ ثالثاً بالإدغام.

لكن تُعَقَّب^(٢) جَعَلُهَا من الكبير: بأن الياء ساكنةً، وباب الإدغام الكبير مختص بالمتحرك، فموضعها الصغير.

وأجيب: بأن وجه دخولها في المتحركات قلبها عن متحرك، لكن صار لها جهتان: جهة الكبير باعتبار أصلها قبل الإبدال، وجهة الصغير باعتبار السكون. فعلى الأول إن قيل: هلاً أدغمت لأبي عمرو واليزيدي في الكبير المتحرك.

يُجاب: بأن ذات الياء عارضة لا ما انقلبت عنه كما توهم، وأصلها الهمز فراعاه.

وعلى الثاني إن قيل: هلاً أدغمها أبو عمرو واليزيدي في محلّ الوفاق باعتبار اللفظ؛ لأنهما مثلان سكن أولهما، وليس حرف مدّ، ولا منويّ الوقف.

يُجاب: بأن سكونها عارض، فخرجت عن محلّ الوفاق.

فإن قيل: هذا لا يمنع ك ﴿ وَقُلْ لَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٣].

(١) وقرأ الباقون بحذفها. انظر: النشر ١ / ٤٠٤، وانظر: سورة الطلاق [٤].

(٢) انظر: النشر ١ / ٢٨٤.

يُجاب: بأنَّ سكونَ البناءِ أقوى من الإسكانِ لمجرّدِ التخفيفِ، أشار إليه الجعبريُّ^(١)، لكن قال ابنُ الجزري^(٢): «قرأتُ بالإظهارِ والإدغامِ على أصحابِ أبي حيّان عن قراءتهم بذلك عليه، وليس هذان الوجهان عند المحققين مختصّين بأبي عمرو، بل يجريان لكلِّ من أبدلَ معه، وهما البزّيُّ واليزيديُّ، والله أعلم.

وأما الفاء فنحو: ﴿خَلَيْفٌ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٤]، و﴿الصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ٢-٣]، وجملَةٌ ذلك ثلاثةٌ وعشرون حرفاً^(٣).

وأما الواو ففي ثمانية عشر حرفاً^(٤)، فمنه ما قبل الواو ساكنٌ نحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، و﴿الْعَفْوُ وَأَمْرٌ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، خمسةٌ أحرفٍ. ومنه ما قبلها مضمومٌ، ثلاثة عشر، بالبقرة: ﴿جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [٢٤٩]، وفي آل عمران: ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [١٨]، وبالأنعام: ﴿هُوَ وَإِنْ يَمَسُّسُكَ﴾ [١٧]، ﴿إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ﴾ [٥٩]، ﴿إِلَّا هُوَ وَأَعْرَضُ﴾ [١٠٦]، وبالأعراف: ﴿هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [٢٧]، وفي يونس: ﴿إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِيدُكَ﴾ [١٠٧]، وبالنحل: ﴿هُوَ مَنْ يَأْمُرُ﴾ [٧٦]، وبطه: ﴿إِلَّا هُوَ وَسِعَ﴾ [٩٨]، وبالنمل: ﴿هُوَ وَأُوْتِينَا﴾ [٤٢]، وبالقصص: ﴿هُوَ وَجُنُودُهُ﴾ [٣٩]، وبالتغابن / ﴿إِلَّا هُوَ وَعَلَى﴾ [١٣]، [١/٩٥] وبالمدثر: ﴿إِلَّا هُوَ وَمَا﴾ [٣١].

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٥٨.

(٢) النشر ١/ ٢٨٥.

(٣) انظر: الإدغام الكبير ١٧٤.

(٤) المصدر السابق ١٨١-١٨٢.

وقد اختلفَ في هذه الثلاثة عشرَ، وبالإدغامِ أخذ أكثرُ المصريين والمغاربة، وبالإظهارِ أخذ أكثرُ البغداديين، واختار ابن مجاهد، واحتجَّ بالدور الحُكمي.

قال الجعبري^(١): «وتقريره أنه إذا أُريدَ إدغامُه تُسكَّن الواوُ أولاً، فيصيرُ حرفَ مدٍّ، فيمتنعُ إدغامُه كـ ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، وهذا لا يُدغمُ إجماعاً مِنْ أَجْلِ المدِّ، ولَمَّا أمر الشاطبيُّ بإدغامِه في قوله^(٢):

وواوُ «هو» المضمومُ هاءٌ كهوٍ وَمَنْ فَأدغمِ

حكى مذهبَ الغيرِ القائلِ بالإظهارِ؛ لبيِّن فسادَ تعليله فقال:

... .. ومن يُظهِرُ فبالمدِّ عللاً

وأوردَ نقضاً عليه فقال^(٣):

ويأتي يومٌ أدغموه ونحوه ولا فرق يُنجي مَنْ على المدِّ عوَّلا

فـ ﴿خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ [هود: ٦٦]، نظيرُ: ﴿الْعَفْوِ وَأَمْرٍ﴾ [الأعراف: ١٩٩]،

و﴿فَهَى يَوْمِيذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]، نظيرُ: ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾ [النحل: ٦٣]، و﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾

[البقرة: ٢٥٤]، نظيرُ: ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل: ٧٦]، فَمَنْ أدغم الحرفين فلا إشكال

عليه.

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) الشاطبية ١١.

(٣) الشاطبية ١١.

وَمَنْ أَظْهَرَ^(١) نَحْوَ: ﴿إِلَهُوَمَا﴾ [المدر: ٣١]، محتجاً بالمد، وأدغم نحو: ﴿نُودَى يَمْوَسَى﴾ [طه: ١١] ناقض أصله، إذ المانع في زعمه هناك موجودٌ هنا، وهو صيرورة الياء حرف مد عند الإسكان، فيُشبهه: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وما اعتدَّ به هنا، فيلزمه أن يعتدَّ به هناك، ولا فرق بين الواو والياء في المدُّ يُخَلِّصُه من الإلزام» انتهى.

قال في «جامع البيان»^(٢): «وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لا طرأده، وجزيه على قياس نظائره»، والله أعلم.

وأما قول الإمام أبي عبد الله الموصلي المعروف بشعلة في شرحه^(٣) للشاطبية: «أما إذا لم تكن الهاء من «هو» مضمومة وهو في ثلاثة: ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿وَهُوَ لِيَّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿وَهُوَ أَقْبَلُهُمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، فإنَّ الهاء ساكنة عند أبي عمرو، فلا إدغام عند الجمهور، لأنَّ الهاء خُفِّفَتْ بالسكون^(٤) فلا تحتاجُ إلى تخفيف الإدغام»، فمعارض بقول الداني في «جامع البيان»^(٥) كما نقله عنه في «النشر»^(٦): «فإن سَكَنَ ما قبل الواو سواء كان هاءً أو غيرها فلا خلاف في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو: ﴿وَهُوَ لِيَّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، و﴿حُذِيَ الْعَفْوَ وَأَمْرٌ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

(١) ر، م: «أظهر الأول محتجاً».

(٢) جامع البيان (خ) ٦٧/ب.

(٣) شرح شعلة على الشاطبية (كتر المعاني): ٨١.

(٤) ش، ح: «لا لسكون».

(٥) جامع البيان (خ) ٦٧/ب.

(٦) النشر ١/٢٨٣.

قال ابن الجزري^(١): «وإنما نَبَّه على ما قبل الواو فيه ساكنٌ، وسوَّى فيه بين الهاءِ وغيرِها؛ من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار في: ﴿وَهُوَ لِيَهُمْ﴾ في الأنعام [١٢٧]، ﴿فَهُوَ لِيَهُمْ﴾ في النحل [٦٣]، ﴿وَهُوَ لِيَهُمْ﴾ في الشورى [٢٢]، فلم يعتدَّ بهذا الخلافِ لضعفِ حُجَّتِهِ وانفرادِ راويه عن الجادة، فإنَّ الذي ذكر في «هو» المضمومِ الهاءِ مفقودٌ هنا، وإن قيل: بتوالي الإعلالِ فيلزمُ مثله^(٢) في نحو: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]، وقد أجمعوا على جواز إدغامه، فلا فرق.

ثم قال: «والصحيح أن لا فَرْقَ بين: ﴿وَهُوَ لِيَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، وبين: ﴿الْعَفْوُ وَأَمْرٌ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وبين ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]، إذ لا يَصِحُّ نَصُّ عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه، وما رُوِيَ عن [ابن]^(٣) جبير وابن سعدان^(٤) عن اليزيديِّ من خلاف ذلك فلا يَصِحُّ، والله أعلم».

وأما الحاءُ ففي موضعين: ﴿النِّكَاحِ حَتَّى﴾ في البقرة [٢٣٥]، و﴿لَا أَبْرِحُ حَتَّى﴾ في الكهف [٦٠].

(١) النشر ١/ ٢٨٣.

(٢) م، ر: «منه».

(٣) زيادة من النشر ١/ ٢٨٤، وهو أحمد بن جبير الأنطاكي، تقدّم.

(٤) محمد بن سعدان، أبو جعفر، الكوفي، النحوي، المقرئ، الضربير، ثقة، قال ابن المُنَادِي:

«كان يقرأ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه، ففسد عليه الأصل والفرع»، من مؤلفاته:

«القراءات»، «مختصر النحو»، (ت: ٢٣١ هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٠، معرفة

القراء الكبار ١/ ٤٣١.

وَأَمَّا الْقَافُ فَخَمْسَةٌ مُوَاضِعٌ^(١): ﴿الرِّزْقُ قُلٌ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿مَا يَنْفِقُ قُرْبَتٍ﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿الْعَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿طَرَائِقُ قَدَدًا﴾ [الجن: ١١].

وَأَمَّا الْكَافُ فَسِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا^(٢)، نحو: ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [طه: ٣٥]، واختلف في ﴿يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، لاعتلاله بالحذف، فإن أصله: «يكون» سَكُنَتْ نُونُهُ لِلحِزْمِ بِحَرْفِ الشَّرْطِ، ثُمَّ حُذِفَتْ وَاوُهُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ حُذِفَتْ نُونُهُ لِلتَّخْفِيفِ؛ إِذْ لَمْ يَلْهََا سَاكِنٌ لِكثْرَةِ دَوْرِهِ.

وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى إِظْهَارِ نَحْوِ: ﴿يَحْزُنَكَ كُفْرُهُ﴾ [بلقمان: ٢٣]، لِأَنَّ النُّونَ الَّتِي قَبْلَ الْكَافِ أُخْفِيَتْ فَانْتَقَلَ مَخْرَجُهَا إِلَى الْخِيشُومِ، فَصَعِبَ التَّشْدِيدُ بَعْدَهَا فَامْتَنَعَ الْإِدْغَامُ، وَلَوْ أُدْغِمَتْ لَحَصَلَ إِعْلَالَانِ.

وَأَمَّا اللَّامُ فَمِئْتَانِ وَعِشْرُونَ^(٣) حَرْفًا، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]، واختلفَ مِنْهَا فِي كَلِمَتَيْنِ: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، لِإِعْلَالِهِ بِالْحَذْفِ، إِذْ أَصْلُهُ «يخلو» بَوَاوٍ، فَحُذِفَتْ لِلحِزْمِ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ مَجَاهِدٍ الْإِظْهَارُ لِضَعْفِ الْكَلِمَةِ بِالْحَذْفِ أَوْ لِخَفَّتْهَا، أَوْ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ كَالْمَوْجُودِ فَهُوَ فَاصِلٌ بَيْنَ اللَّامِينَ /، وَمَذْهَبُ الدَّاجُونِيِّ الْإِدْغَامُ لِتَلَاقِي الْمِثْلَيْنِ لَفْظًا.

(١) كذا في الإدغام الكبير ١٢٢.

(٢) انظر: الإدغام الكبير ١٢٥.

(٣) وفي الإدغام الكبير للداني: ١٦٣، والإقناع ١/ ٢٢٣، وكنز المعاني ٢/ ٢٤٠: «مئتان وخمسة عشر». ولعل ابن الجزري في النشر ١/ ٢٨١ - والمصنف هنا ناقل عنه - أضاف المواضع الخمسة المختلف فيها.

وقال الداني في «التيسير»^(١): «قرأته بالوجهين».

الكلمة الثانية^(٢): ﴿ءَالَ لُوَطٍ﴾، وهي في أربعة مواضع: اثنان في الحجر [٥٩، ٦١]، والثالث في النمل [٥٦]، والرابع في القمر [٣٤]، فقال بإدغامه عن الدوري جماعة منهم: ابنُ سوار عن النهرواني، ومنهم: ابنُ شيطا عن الحَمَّامي وابنُ العلاف، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدوري، وقال به ابنُ حَبَش عن السوسي، وبه قرأ الداني^(٣).

وقال جماعةٌ مِنْ نَقَلَةِ الإِدْغَامِ بإظهاره، واختاره ابنُ مجاهدٍ، ورواه عن عصمة^(٤)، ومعاذ^(٥) عن أبي عمرو نصّاً.

وكذا قال بإظهاره جماعةٌ من البغداديين في آخريين محتجّين بقَلَّةِ حروفه.

(١) التيسير ٢١.

(٢) انظر: النشر ١ / ٢٨١.

(٣) التيسير ٢١.

(٤) عصمة بن عروة، أبو نَجِيح، الفُقَيْمي، البصري، المقرئ، انفرد عن أبي بكر بن عياش برواية: (مُسْتَطَرٌّ)، [القمر: ٥٣] بتشديد الراء، لم يروه غيره، قال أبو حاتم: «مجهول». انظر: ميزان الاعتدال ٣ / ٦٨، غاية النهاية ١ / ٥١٢.

(٥) معاذ بن معاذ بن نصر، أبو المُثَنَّى وأبو عبيد الله، التميمي، العَنْبَري، المقرئ، روى القراءة عن أبي عمرو، وهو من المكثريين عنه، وكان ثقة ثبتاً في الحديث، (ت: ١٩٦هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٨ / ١٣٢، غاية النهاية ٢ / ٣٠٢.

وروى^(١) ابنُ مجاهد عن عصمة بن عروة الفُقَيْمي^(٢) عن أبي عمرو أنه قال: «لا أَدْغِمُهَا لِقَلَّةِ حُرُوفِهَا، لَكِنْ نَقَضَ هَذِهِ الْعِلَّةَ حُذَّاقُ الْقُرَّاءِ وَنُقَّادُ الْإِقْرَاءِ بِإِدْغَامِ: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥٥]، المجمع عليه؛ لأنه على حرفين باعتبار الاتصال، وعلى حرفٍ باعتبار الانفصال وهو مُدْغَمٌ، فلو كانت قلة الحروف مانعةً للإدغام لامتنع هذا بطريق الأولى لأنه أقلُّ منه؛ لأنَّ «آل» على وزن «قال»، وإن كان رسمُها بحرفين اختصاراً، لكن لو احتجَّ القائلُ بالإظهارِ بتكرارِ إعلالِ عينه لرجحَ على مانعه لسلامته عن المعارضة.

وتقريره أنَّ مذهب سيويه في البصريين^(٣) أن أصل «آل» أهل، فُقِلَّتِ الهاءُ همزةً؛ تَوْصُلًا إِلَى الْأَلْفِ، ثُمَّ قُلبتِ الهمزةُ ألفاً وجوباً لاجتماع الهمزتين.

ومذهبُ الكسائيِّ في الكوفيين^(٤) أن أصله: «أول» تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلبتِ ألفاً، فصار ذلك كسائرِ المعتلِّ الذي يُؤثِّرُ الإظهار فيه للتغير الذي لحقه، لا لقلَّةِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ.

(١) انظر: النشر ٢٨٢ / ١.

(٢) في النسخ: «عن الفُقَيْمي»، والصواب إسقاط: «عن». انظر: النشر ٢٨٢ / ١.

(٣) نسبة هذا القول إلى سيويه فيها نظر؛ لأن ذلك لم يرد في «كتابه».

(٤) انظر: شرح الشافية ٢٠٨ / ٣.

وقد حمل شيخ مشايخنا الشمس بن الجزري^(١) ما رواه الفقيمي عن أبي عمرو من قوله لقلّة حروفها على قلّة دورها في القرآن، فإن قلّة الدور وكثرتّه معتبرٌ، قال: «على أن أبا عمرو من البصريين، ولعلّه أيضاً راعى كثرة الإعلال وقلّة الحروف مع أتباع الرواية، والله أعلم».

* * *

تنبيه

قال الجعبري^(١): «ولم يَرَوِ الناظم -يعني الشاطبي- سوى الإدغام. عَلِمَ هذا من أصلِ المثليين كما قال في «التيسير»^(٢): «وبه قرأتُ»، والإظهارُ حكايةُ مذهبِ الغير، فتقديرُ قوله^(٣):

وإظهارُ قومٍ

أي: «من غيرِ شيوخنا»، قال: «وهذا التقديرُ منع رمزيةِ القافِ مع تقديم الصريح، ودلَّ على التقديرِ قوله^(٤):

... .. إذا صحَّ ...

أي: إظهاره كما في «التيسير»^(٥)؛ لأنه / لو رواه لَمَا عَلَّقَهُ، وفائدةُ ذكره بيانُ علةِ الإظهارِ الصحيحةِ من الفاسدةِ مع رَفْعِ توهُمِ الإخلالِ، ويُسمَّى الاستدلالُ لمذهبِ المخالفِ في الاصطلاحِ تَبْرُّعاً انتهى.

(١) كنز المعاني ٢/٢٥٢.

(٢) التيسير ٢١.

(٣) جزء بيت من الشاطبية وتمامه:

وإظهارُ قومٍ آلٍ لوطٍ لكونه قليلَ حروفٍ رده من تنبلاً

انظر: الشاطبية ١١.

(٤) أي: في الشاطبية ص: ١١، وتمامه:

بإدغام لك كيداً ولو حجَّ مظهرٌ بإعلان ثانيه إذا صحَّ لاعتلى

(٥) التيسير ٢١.

وأما النونُ فسبعون^(١) نحو: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ ﴾ [البقرة: ٣٠].
 وأما الرَّاءُ فخمسةٌ وثلاثون حرفاً^(٢)، نحو: ﴿ فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ ﴾ [ص: ٢٤]،
 ﴿ الْأَبْرَارِ رَبَّنَا ﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤]، ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].
 وأما التاءُ فأربعة عشر حرفاً، نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ جَعَلْنَا الْوَيْلَ لَكُم مِّنْ مَّاءٍ كَثِيرٍ مِّنْ دُونِ الْوَيْلِ الَّذِي كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٧].
 وأما الشَّوْكَةُ فتكونُ ﴿ وَالشَّوْكَاتُ كَثِيرَةٌ ﴾ في البقرة [١٩١]، والنساء [٩١]، و﴿ تَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ في المائدة [٧٣].
 وأما السينُ فتلاثة مواضع: ﴿ النَّاسِ سُكْرِيًّا ﴾، ﴿ لِلنَّاسِ سَوَاءٌ ﴾ كلاهما في الحج [٢، ٢٥]، ﴿ الشَّمْسِ سِرَاجًا ﴾ في نوح [١٦].
 وأما الباءُ فعند مَنْ لم يُسْمَلِ بين السورتين، أو بَسْمَلٍ، ولم يَصِلْ آخر السورة بالبسملة، سبعة وخمسون حرفاً^(٣)، وعند مَنْ بَسْمَلٍ ووصل تسعة وخمسون حرفاً؛ لزيادة آخر الرعد [٤٣]، وإبراهيم [٥٢]، نحو: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة: ١٧٦].
 وأما الميمُ ففي مئة وتسعة وثلاثين حرفاً^(٤)، نحو: ﴿ الرَّحِيمِ مَلِكٍ ﴾ [الفاحة: ٣-٤]، ﴿ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]، فهذا ما يُدغم من المثليين في كلمتين.

(١) كذا في النشر ١/ ٢٨٢، وفي ن، د، ب: «فأحد وسبعون». وهو الموافق لما في الإدغام

الكبير للداني: ١٥١، والإقناع ١/ ٢٢٩.

(٢) انظر: الإدغام الكبير ١٥٤.

(٣) انظر: الإدغام الكبير ١٧٥.

(٤) انظر: الإدغام الكبير ١٧٩.

وأما ما كان في كلمة نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿وَجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، فلا يُدغم إلا في قوله تعالى: ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾ في البقرة [٢٠٠]، و﴿مَاسَلِكِكُمْ﴾ في المدثر [٤٢]، خلافاً للمطوَّعي عن الأعمش كما سيأتي قريباً إن شاء الله على أن تسمية كل من ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾، و﴿مَاسَلِكِكُمْ﴾ كلمة فيه تجوز فالأولى كلمتان، والثانية ثلاثة؛ لأنَّ ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾، مضاف ومضاف إليه، و﴿سَلِكِكُمْ﴾ فعل وفاعل ومفعول، لكن هذا جارٍ على اصطلاح القراء باعتبار الاتصال في الكتابة.

فجملة المدغم لأبي عمرو من المثلثين من كلمة، ومن كلمتين على مذهب ابن مجاهدٍ سبعمئة بالموحدة بعد السين، وتسعة بتقديم المثناة على السين وأربعون حرفاً^(١).

وقرأ يعقوب^(٢) بإدغام الباء في الباء في موضع واحد وهو: ﴿الصَّاحِبِ بِالْجَنِّبِ﴾ في النساء [٣٦].

وقرأ رويسٌ عنه بإدغام أربعة أحرفٍ كأبي عمرو، ثلاثة في طه: ﴿سُبْحَانَكَ كَثِيرًا* وَنَذْرُوكَ كَثِيرًا* إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [٣٣-٣٤-٣٥]، والرابع: ﴿فَلَا النَّسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في المؤمنين [١٠١].

(١) انظر: المصدر السابق ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) انظر: التذكرة ١/٩٤، النشر ١/٣٠٠، الإتحاف ١/١٢٠.

واختلف الجمهور عنه في إدغام اثني عشر حرفاً: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ في البقرة [٢٠]، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ جميع ما في النحل، وهو ثمانية [٧٢، ٧٨، ٨٠]، [٨١]، و﴿لَأَقْبَلَ لَهُمْ﴾ في النمل [٣٧]، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ كلاهما بالنجم [٤٨-٤٩]، فأدغمها النخاس من جميع طرقه، وكذلك الجوهري، كلاهما عن التَّمَارِ، وأظهرها أبو الطيب وابن مقسم، كلاهما عن التَّمَارِ عنه.

واختلف عنه أيضاً في أربعة عشر / حرفاً، ثلاثة في البقرة: ﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [٧٩]، ﴿الْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [١٧٥]، ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ بعده [١٧٦]، وفي الأعراف: ﴿مَنْ جَهَنَّمَ مَهَادٌ﴾ [٤١]، وفي الكهف: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾ [٢٧]، وفي مريم: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [١٧]، وفي طه: ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [٣٩]، وفي النمل: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [٦٠]، وبالزمر: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [٦]، وفي الروم: ﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾ [٥٥]، وفي الشورى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [١١]، وفي النجم: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَاكُ وَأَبْكِي﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾، الأولان من النجم [٤٣-٤٤]، وفي الانفطار: ﴿رَبِّكَ كَلَّا﴾ [٨-٩].

وروى عنه ابن الفحَّام والأهوازي^(١): ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، كل ما في القرآن.

وروى عنه الحمّامي التخيير فيها، وروى عبد الباري^(١) إدغام: ﴿ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿وَلَا نُنَكِّدُ بِبَيِّنَاتٍ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

وروى عنه القاضي أبو العلاء من «الإرشاد»^(٢): ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿تَقَعَّ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٥]، و﴿طُبِعَ عَلَيَّ﴾ [التوبة: ٨٧] في جميع القرآن. وروى الأهوازي^(٣) عنه إدغام الباء في الباء في جميع القرآن إلا قوله: ﴿وَلَا نُنَكِّدُ بِبَيِّنَاتٍ رَبِّنَا﴾ في الأنعام [٢٧].

وروى ابن العلاف إدغام: ﴿عَاقَبَ بِمِثْلِ﴾ [الحج: ٦٠] من «المستنير»^(٤). وروى الشهرزوري في «المصباح»^(٥) عن يعقوب إدغام جميع المثليين والمتقاربين كأبي عمرو، ووافقه غيره على ذلك.

ووافق اليزيديُّ أبا عمرو على إدغام جميع المثليين اتفاقاً واختلافاً، والحسن^(٦)، على إدغام ما كان من المثليين في كلمتين فقط، وزاد تاء المتكلم والمخاطب ك: ﴿كُنْتُ تَرْبِيًّا﴾ [النبا: ٤٠]، ﴿أَفَأَنْتُ تُكْرِهُ﴾ [يونس: ٩٩].

(١) ابن عبد الرحمن بن عبد الكريم، الصّعدي، المقرئ، مكثراً ناقل، ولي مشيخة الإقراء بالمدرسة الحافظية السلفية بعد سفر جعفر الهمداني إلى دمشق، من مؤلفاته: «مفردة قراءة يعقوب»، توفي سنة نيف وخمسين وستمئة. انظر: غاية النهاية ٣٥٦/١، النشر ٩٨/١.

(٢) إرشاد المبتدي ٢١٤.

(٣) الوجيز ٨٦.

(٤) المستنير ٤٤٢/١.

(٥) المصباح (خ) ١٥٦.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٢، إيضاح الرموز ١٠٦.

وابن محيصن^(١) على ما ضَمَّ أوله من المثلين في كلمتين نحو: ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ويشير إلى ضَمِّ الحرف.

وزاد من «المفردة»^(٢) على المبهج إدغام باقي المثلين المفتوح الأول منهما والمكسور، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو كـ ﴿يَحْلُلْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، و﴿يَحْزُنَكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٣٣].

ووافق الشنوبذي عن الأعمش على إدغام الباء في الباء نحو: ﴿وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، والمطوَّعي عنه على إدغام جميع المثلين في كلمتين وزاد مثلي كلمة في جميع القرآن نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]، لتلاقي المثلين، وقبل أولهما حرف مدٍّ، فهو كإدغام «هذه دار راشد»، بجامع تلاقي المثلين، وسبق أولهما بحرف المدِّ نحو: ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وهو من الإدغام العسير لسكون ما قبله، والنحاة يمنونه للساكين على غير حدِّهما^(٤)، واستثنى إدغام التاء، نحو: ﴿إِلَّا مَوْتَنَا﴾ [الصفات: ٥٩]، والقراءة سنة متبعة. ووافق ابن محيصن على إدغام: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بالطور [٤٨]، وعنه الإظهار من «المبهج»^(٥)، والله الموفق.

(١) المبهج ٢٩٠/١، وإيضاح الرموز: ١٠٧.

(٢) مفردة ابن محيصن ٩٩.

(٣) لم يُخْتَلَفْ عنه في هذا اللفظ، إنما هو عنه بالإظهار فقط من طرق النشر ٢٨١/١ إلا ما انفرد به الخزاعي عن الدوري بإدغامه.

(٤) وحدِّهما: أن يكون الساكن الأول: حرف مدِّ ولين، والثاني: مدغماً كدأبة. انظر: شرح

المفصل ١٢١/٩.

(٥) المبهج ٣٥٥/٢؛ إذ لم يذكر له الإدغام.

الفصل الثاني من الإدغام الكبير: في إدغام المتقاربين والمتجانسين

وهو كالمثليْن من كلمةٍ ومن كلمتين. فإذا اجتمع حرفان متحركان متقاربان في / المخرج في كلمةٍ اصطلاحية لم يُدغم إلا القاف في الكاف، لتقاربِ المخرَجين وتجانسهما شدةً وانفتاحاً، على ما تقرر في باب مخارج الحروفِ وصفاتها.

لكن بشرطين: إذا تحرَّك ما قبل القافِ، وكان بعد الكافِ ميمٌ جمعٍ لتحققِ الثقلِ بكثرةِ الحروفِ والحركاتِ، وذلك نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رَزَقَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٨]، و﴿وَأَنْقَمَكُمْ﴾ [المائدة: ٧]، و﴿صَدَقَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، و﴿مَا سَبَقَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ولا ماضي غيرهن، ونحو: ﴿يَخْلُقَكُمْ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿نَزَرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿فَيُعْرِقَكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩]، ولا مضارع غيرهن، وجملة ما تكرر من ذلك في القرآن سبعةً وثلاثون حرفاً^(١).

وقد خرج بقيد المتحرك ما قبله ساكنٌ نحو: ﴿مِيشَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]، و﴿مَّاخَلَقَكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨]، وبقيد الميم بعد الكافِ ما لم يأت بعده شيءٌ نحو: ﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿نَزَرُكَ﴾ [طه: ١٣٢]، وما بعده حرفٌ غير الميم، لكن الأوَّلَيْن لا خلاف في إظهارهما عن أبي عمرو، وأمَّا ما

(١) كذا في الإدغام الكبير ١٢٤.

بعده حرفٌ غيرُ الميمِ فاختلِفَ منه فيما كان بعد الكافِ نونٌ جمعٌ، وهو: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ في سورة التحريم [٥] فقط، فرواه ابنُ فَرَحٍ عن الدُّوري، وابن أبي عُمَرِ النقاش، والجلَاء، وأبو طاهر بن عمر - من غير طريق الجوهرى وابن شيطا^(١) - ثلاثتهم عن ابن مجاهد بالإدغام.

وهي رواية ابن بشار^(٢) عن الدوريِّ والكارزيني عن أصحابه عن^(٣) السوسي، والخزاعي عن ابن حبش عن السوسي؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان: ثَقُلَ الجمع والتأنيثِ فَوَجَبَ التخفيفُ بالإدغام. والذي عليه عامَّةُ أصحابِ ابنِ مجاهدٍ عنه عن أبي الزعراءِ عن الدوريِّ الإظهارُ، وهو رواية عامَّةِ العراقيين عن السوسي.

واحتجَّ له ابنُ مجاهدٍ بقول اليزيديِّ: يَلْزَمُ أبا عمرو إدغامُ: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، فإنه يُفهمُ منه أنه لو كان يقرأ بالإدغام لم يُلْزِمُه به. وأجيب: بأنه يدلُّ على أنه كان يُدغمه لأنه لازم له. وعورض: بأنَّ النقلَ لا يُؤخذ بالاستدلال، وقد ثبتَ عن أبي عمرو من رواية اليزيديِّ الوجهان، قاله الجعبري^(٤).

(١) سقط من: ر، م، س، د، ط، ن، وهو في النشر ١/٢٨٦.

(٢) الحسن بن علي بن أحمد بن بشار، أبو بكر، ابن العلاف، البغدادي، الأديب، النحوي، المقرئ، لعله آخر من قرأ على الدوري، عمّر طويلاً، (ت: ٣١٨ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٧٨، غاية النهاية ١/٢٢٢.

(٣) المثبت من: ن، ب، ر، م، س، د، وكذا في النشر ١/٢٨٦، وفي سائر النسخ: «عن أصحاب السوسي».

(٤) كتر المعاني ٢/٢٦٤.

واختار الداني^(١) الإدغام، وقال: إنه قرأ به، قال: «وهو رواية العباس بن الفضل^(٢) عن أبي عمرو نصّاً».

وقال ابن الجزري^(٣): «وعلى إطلاق الوجهين فيها مَنْ عَلِمناه من القراء بالأمصار».

ووجه الجعبري^(٤) الإظهار كغيره بکراهة اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة يعني لو أدغم، فهذا ما أدغم من هذا الفصل مما اجتمع في كلمة واحدة.

فإن اجتمع المتقاربان أو المتجانسان، وكان أولهما آخر كلمة، وثانيهما أول الأخرى، ولا مانع من الموانع المتقدمة قريباً فيدغم الأول منهما في الثاني إذا كان الأول أحد الحروف الستة عشر /، الخمسة المختصة بهذا الفصل، والأحد عشر المشتركة المنبّه عليها في فصل المثليين، وهي: الحاء المهملة والجيم والسين والشين والضاد المعجمة والذال والذال والقاف والكاف واللام والنون والراء والتاء والثاء والباء والميم.

(١) التيسير: ٢٢، وانظر: النشر ١/٢٨٦.

(٢) ابن عمرو، أبو الفضل، الواقفي، الأنصاري، البصري، قاضي الموصل، المقرئ، إمام حاذق، وكان من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة، برع في معرفة الأداء، ولا سيما الإدغام الكبير، (ت: ١٨٦ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٣٧، غاية النهاية ١/٣٥٣. والواقفي: نسبة إلى بطن من الأوس يقال لهم: بنو واقف. انظر: الأنساب ٥/٥٦٧.

(٣) النشر ١/٢٨٦.

(٤) كثر المعاني ٢/٢٦٤.

فَأَمَّا الْحَاءُ الْمَهْمَلَةُ فَتُدْغَمُ فِي الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ:
﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ الْبَارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] بالنص، كما رواه أبو عبد الرحمن^(١)
عن أبيه اليزيدي.

ورواه شجاعٌ وعبّاسٌ وأبو زيد عن أبي عمرو ونفسه، وعليه جميع طرق
ابن فرح عن الدُّوري، وابن جرير من جميع طرقه عن السوسي، فتخصيصُ
هذا الموضع يدلُّ على أنَّ إدغامَ الحاءِ في العينِ ليس بقياسٍ، بل مقصورٌ
على السَّماعِ.

وَضَعَّفَ الْاعْتِمَادَ عَلَى مُطْلَقِ مَا رُوِيَ أَنَّ الْيَزِيدِيَّ قَالَ: «مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يُدْغِمُ الْحَاءَ فِي الْعَيْنِ^(٢) نَحْوُ: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ الْبَارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَكَانَ
أَبُو عَمْرٍو لَا يَرَى ذَلِكَ، إِذْ مَعْنَاهُ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَرَى ذَلِكَ قِيَاسًا، بَلْ يَقْصُرُهُ
عَلَى السَّمَاعِ، وَقَدْ رَوَى إِظْهَارَهُ عَنِ أَبِي الزُّعْرَاءِ مِنْ جَمِيعِ طَرِيقِهِ عَنِ الدُّورِيِّ
جَمَاهُورَ الْعِرَاقِيِّينَ، وَكَذَا رَوَاهُ مِنْ جَمِيعِ طَرِيقِ السُّوسِيِّ عَنْهُ.
قَالَ فِي النِّشْرِ^(٣): «وَالْوَجْهَانُ صَحِيحَانُ».

وقد وجهوا تخصيصَ إدغامِ: ﴿زُحْزِحَ عَنِ الْبَارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] بكثرة الحروف
وتكرُّرِ المثلين.

(١) عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن، العدوي، اليزيدي، البغدادي، المقرئ،
النحوي، ثقة، مشهور، له كتاب في «غريب القرآن»، (ت: ٢٣٧هـ). انظر: تاريخ بغداد
١٩٨/١، غاية النهاية ١/٤٦٣.

(٢) إدغام الحاء في العين منعه اللغويون. انظر: الكتاب ٤/٤٥١.

(٣) النشر ١/٢٩٠.

وَوَجَّهُوا إِدْغَامَ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ بِاشْتِرَاكِهِمَا مَخْرَجاً وَانْفِتَاحاً وَاسْتِفَالاً،
 وَزَادَتِ الْعَيْنُ بِالْجَهْرِ وَبَعْضِ الشَّدَّةِ، فَحَسَّنَ الْإِدْغَامُ.
 لَكِنْ عُورِضَ بِأَنَّ سَبِيوِيَهُ^(١) مَنَعَ إِدْغَامَ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَاءَ أَدْخَلَ
 فِي الْفَمِ.

قال أبو علي^(٢): «لَا يُقَلَّبُ الْأَخْرَجُ إِلَى الْفَمِ إِلَى^(٣) الْأَدْخَلِ إِلَى
 الْحَلْقِ؛ لِأَنَّ الْأَدْخَلَ أَثْقَلُ، فَلَوْ أَدْغَمُوا الْأَخْرَجَ لَقَلَّبُوا الْأَخْفَّ إِلَى
 الْأَثْقَلِ»^(٤).

قال بعضهم: «الصَّحِيحُ أَنَّ إِدْغَامَ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ لَمْ يُثَبِّتْ، وَإِنْ جَاءَ مِنْ
 ذَلِكَ مَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ إِدْغَامٌ فَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِخْفَاءِ».
 وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ الْإِدْغَامُ فِي ذَلِكَ بِالنَّقْلِ الثَّابِتِ الصَّحِيحِ
 كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَيُفَوِّيهُ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْمَخْرَجِ، فَالْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ جَارِيَةٌ عَلَى الْأَكْثَرِ
 وَالْأَغْلَبِ، وَالْقِرَاءَةُ سَنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

(١) الكتاب ٤/٤٥١.

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من كتبه.

وأبو علي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، الفسوي، البغدادي، إمام
 اللغة، من مؤلفاته: «الحجة في علل القراءات»، «الأغفال»، (ت: ٣٧٧ هـ)، تاريخ
 بغداد ٧/٢٧٥، إنباه الرواة ١/٣٠٨.

(٣) ن: «في».

(٤) زاد في ر، م: «وفي العكس».

وأما الجيم ففي حرفين، في الشين: ﴿أَخْرَجَ شَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]،
لاشتراكهما مخرجاً وتجانسهما انفتاحاً واستفالاً، وكافاً جَهَرَ الجيم
وَشَدَّتْهَا تَفْشِي^(١) الشين، وفي التاء في: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾ ب «سأل»
[٤-٣]، واستضعفها بعضهم بأن مخرج الجيم بعيدٌ من مخرج التاء.

وأجيب بأنها قريبة من الشين؛ لأنَّ التَفْشِيَّ الذي في الشين يُقَرِّبُهَا من
مَخْرَجِ التاء، والجيمُ تُدْغَمُ في الشين؛ لِمَا بينهما من التقاربِ في المخرج
والصفة، كما في ﴿أَخْرَجَ شَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، فَحَمَلَ الإِدْغَامُ في التاءِ على
الإِدْغَامِ في الشين لما بين الشينِ والتاءِ من التقاربِ.

وأجيب أيضاً بأنَّ / الإِدْغَامَ يكون أيضاً لمجرد الصفاتِ، وإن لم تتقاربا
في المخرج، والجيمُ تُشَارِكُ التاءَ في الشدَّةِ والانفتاحِ والاستفالِ.
واختُلفَ في: ﴿أَخْرَجَ شَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، فأظهره ابن حبش عن السوسي،
والكاتب^(٢) عن ابن مجاهدٍ عن أبي الزعراء عن الدُّوري.

وبالإدغام قرأ الدانيُّ وأصحابه ولم يذكروا غيره، ولم يذكر سيبويه^(٣)
إلا إدغامَ الجيمِ في الشينِ خاصة.

فَمِنَ النَّاسِ مَنْ حَمَلَ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو عَلَى الإِخْفَاءِ.

(١) المثبت من: ر، م، وسائر النسخ: «لتفشي».

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن محمد، أبو محمد الكاتب، تقدّم.

(٣) الكتاب ٤/٤٥٢.

والذي ينبغي أن تُحْمَلَ عليه هو الإدغام، وهكذا تأدَّت إلينا التلاوةُ عنه، وَمَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَصَحَّحَ فِي «النشر»^(١) الإدغامَ والإظهارَ في: ﴿أَخْرَجَ شَطْرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقد وافق ابنُ محيِصن^(٢) على إدغامه كاليزيديِّ.

وأما السينُ فُتَدَغِمَ في الزايِ في موضعٍ واحدٍ، وهو: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، لا غيرُ؛ لا شترَاكِهَما في المخرجِ، وتَجَانِسُهُما في الصَّفيرِ والانفتاح والاستفالِ، وفي الشينِ في قوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، لاتصالِ النَّفْسِيِّ بها، وتجانُسِهِما في الهمسِ والرَّخَاوَةِ والتسفلِ والانفتاح.

وأظهرها ابنُ حبش عن أصحابه في روايتي الدُّوري والسوسي، وابنُ شيطا عن أصحابه عن ابنِ مجاهدٍ في روايةِ الدُّوري، والقاضي أبو العلاء^(٣) عن أصحابه عنه، والقاسم بن بشار^(٤) عنه، وأبي الليث^(٥)

(١) النشر ١/ ٢٩٠.

(٢) انظر: مفردة ابن محيِصن: ٩٩، ١٠١، المبهج ٣/ ٣٢٥، إيضاح الرموز: ١٠٧.

(٣) المثبت من: غ، وهو موافق لما في النشر ١/ ٢٩٢، وسائر النسخ: «أبي العلاء».

(٤) القاسم بن محمد بن بشار، أبو محمد، الأنباري، البغدادي، المقرئ، والد أبي بكر بن الأنباري، كان ثقةً، عالماً بالأدب، (ت: ٣٠٥ هـ، وقيل: ٣٠٤ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٤٠، غاية النهاية ٢/ ٢٤.

(٥) نَصْر بن القاسم بن نصر، البغدادي، الحنفي، الفرائضي -نسبة إلى علم الفرائض- المقرئ، قال الخطيب: «كان ثقة مأموناً»، (ت: ٣١٤ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٢٩٥، الجواهر المضبية ٣/ ٥٤٣، غاية النهاية ٢/ ٣٣٨.

عن شجاع^(١)؛ لتباعِد المخرَجين والاكْتفاء بتخفيف البدل، وهو الذي عليه أئمة البصرة، وأدغمها الجمهور، والوجهان في الشاطبية^(٢) وغيرها، ولا خلاف في إظهار: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، لخِفة الفتحه بالسكون السابق وهو الألف.

وأما الشين فتدغم في السين في موضع واحد في سبحان: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَيِّلاً﴾ [الإسراء: ٤٢]، لا غير؛ لتجانسهما في الهمس والرخاوة والانفتاح والتسفل، وكافاً الصفير التفشي، وانتشاره قربها من حروف متباعدة.

واختلف فيه فروى إدغامه منصوباً عبد الله بن اليزيدي عن أبيه وهو رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوري، والثغري^(٣) عن السوسي والدوري^(٤)، وبه قرأ الداني من طرق اليزيدي وشجاع، وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام، واختاره ابن سوار^(٥) ومن وافقه لزيادة الشين بالتفشي، لكن تقدم أن الصفير كافأه، والله أعلم.

(١) في النشر ١/ ٢٩٢: «... وهي رواية ابن جبير عن اليزيدي وأبي الليث عن شجاع وابن واقد عن عباس...».

(٢) الشاطبية ١٢.

(٣) علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن، الطرسوسي، الكلابي، المسكي، ثم البصري، مقرئ مشهور، أخذ القراءة عن السوسي والدوري، (ت: في حدود ٣٠٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٩٦، غاية النهاية ١/ ٥٢٢. والثغري: نسبة إلى: الثغر، وهي المواضع القريبة من الكفار يربط فيها المسلمون، والكلابي: نسبة إلى حفظ الكلاب وتربيتها والصيد بها. انظر: الأنساب ١/ ٥٠٧، ١١٦/٥.

(٤) انظر: المستنير ١/ ٤٣٠.

(٥) في المستنير ١/ ٤٣١.

قال ابن الجزري^(١): «والوجهان صحيحان قرأتُ بهما، وبهما أخذُ». وأما الضاد المعجمة ففي موضع واحد في الشين: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ فقط في النور [٦٢]، فأدغمه منصوباً السوسي عن اليزيدي لتقارُبهما، وتجانُسهما في / الرَّخَاوَة، وكافاً انتشارَ التفْشِي استطالة الضادِ، والصوتُ مُظْهَرٌ.

وكذا روى الإدغام أداءً ابنُ شيطان عن ابن أبي عمَرَ عن ابنِ مجاهدٍ عن أبي الزعراء عن الدُّوري وابنِ سوار^(٢) من جميع طرق ابنِ فَرِحِ سوي الحَمَّامي، ورواه شجاع عن غيره عن أبي عمرو، وَضَعَّفَ للزومِهِ ذهابَ الاستطالةِ من غير تعويضٍ عنها.

وأيضاً من حيث إنَّ ما قبلها ساكنٌ، وإدغامٌ مثل ذلك - وإن لم يكن ضاداً - ممتنعٌ عند النحاة لما يؤدي إليه من اجتماع الساكنين على غير حدِّهما^(٣)، فصار ضعيفاً عندهم من وجهين.

وأجيب عن الإدغام مع الإسكان: بأنه إخفاءٌ، وأُطْلِقَ عليه الإدغامُ مسامحةً، والإخفاءُ مع الإسكانِ جائزٌ اتفاقاً.

وأجيب: بأنَّ الذي عليه رواةُ الإدغامِ إدغامُه بقلبِ الضادِ شيئاً وتشديدِها، وليس مع الإخفاءِ قلبٌ ولا تشديدٌ فَضَعَّفَ الجوابُ.

(١) النشر ١/٢٩٣.

(٢) انظر: المستنير ١/٤٣٢.

(٣) انظر: البحر ١/٤٧.

وأيضاً فقد ثبتت هذه القراءة متواترةً، وهو إثباتٌ مفيدٌ للعلم، وما ذكره النحاةُ نفيً، مستندهُ الظنُّ، فالإثباتُ العلميُّ أولى من النفي الظني. وغايةُ ما يجيبون عنه القَدْحُ في المتواتر. ولئن سلّمنا أنها غيرُ متواترةٍ فأقلُّ الأمر أن يُثَبَّتَ لغةً بدلالةِ نقلِ العُدول لها، فيبقى الترجيحُ فيها بالإثباتِ، ومذهبُ الخصمِ نفيً، والإثباتُ أولى. وبالإظهارِ رواه سائرُ رواةِ الإدغامِ، وكان ابنُ مجاهدٍ فيما رواه عنه الداني^(١) بلاغاً لا يُمكن من إدغامها إلا حاذقاً.

ولا خلافَ في إظهار: ﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾^(٢) [النحل: ٧٣]، والقراءةُ سنةٌ متَّبعةٌ لا مجالَ للقياسِ فيها.

وأما الدالُّ فتُدغمُ في عشرةِ أحرفٍ وهي: التاءُ والتاءُ والجيمُ والذالُّ والزايُّ والسينُ والشينُ والصادُ والضادُّ والظاءُ المعجمة، إذا تحرَّك ما قبل الدالِّ، وتحركت هي بأيِّ حركةٍ تحركت، إلا إذا فتحتُ وقبلها ساكنٌ، فإنها لا تُدغمُ إلا في التاءِ لزيادةِ الثقلِ باتحادِ المخرج، وذلك في موضعين بالتوبة [١١٧]، والنحل [٩١]، وسيعينان قريباً إن شاء الله تعالى.

(١) جامع البيان (خ) ٦٢/ب، وانظر: النشر ١/٢٩٣.

(٢) ح: «﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾ [عبس: ٢٦]»، وكذا في النشر ٢/٢٩٣، وغاية الاختصار ١/١٩٢، والموضعان المذكوران مظهران لأبي عمرو من غير خلاف. قال الداني في جامع البيان (خ) ٦٩/ب: «... وقياس ذلك قوله في النحل: ﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾، ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمعُ بين اللغتين، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر». وانظر: النشر ١/٢٩٣.

فَأَمَّا إِدْغَامُهَا فِي التَّاءِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: ﴿الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٧٨]،
 ﴿الصَّيْدِ تَنَالَهُ﴾ [المائدة: ٩٤]، ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧]، ﴿بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا﴾
 [النحل: ٩١]، ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾ [الملك: ٨]، لَيْسَ غَيْرُهَا، وَوَجْهُ الإِدْغَامِ التَّشَارِكُ
 فِي المَخْرَجِ، وَالتَّجَانُسُ / فِي الشَّدَّةِ وَالانْفِتَاحِ وَالتَّسْفُلِ. وَاعْتَبِرِ الجَهْرُ
 لِلاتِّحَادِ.

وَفِي الثَّاءِ فِي مَوْضِعَيْنِ: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿لِمَنْ يُرِيدُ ثَمْرًا﴾ [الإسراء: ١٨]،
 لِلتَّقَارُبِ وَالتَّجَانُسِ.

وَفِي الجِيمِ مَوْضِعَانِ: ﴿دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿دَارُ الخُلْدِ جَزَاءً﴾
 [فصلت: ٢٨]، لِلتَّجَانُسِ فِي الجَهْرِ وَالشَّدَّةِ وَالانْفِتَاحِ وَالاسْتِفَالِ وَالقَلْقَلَةِ.
 وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الأَخِيرِ: فَرُوي إِظْهَارُهُ عَنِ الدُّورِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ،
 وَعَنِ السُّوسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الخَزَاعِيِّ^(١) لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ^(٢).
 وَقَدْ قَالَ الحَافِظُ أَبُو العَلَاءِ^(٣): «رَوَاهُ القَاضِي عَنِ رَجَالِهِ عَنِ ابْنِ مَجَاهِدٍ
 بِالوَجْهَيْنِ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي هَاشِمٍ^(٤): «إِنْ أَظْهَرْتَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ لِأَنَّ السَّاكِنَ قَبْلَ
 الدَّالِ لَيْسَ بِحَرْفِ مَدٍّ».

وَقَالَ ابْنُ مِهْرَانَ^(٥): «إِنَّ الإِدْغَامَ فِيهِ قَبِيحٌ مِنْ وَجْهِ».

(١) المنتهى ١٦٣.

(٢) ن: «الساكينين: بمد».

(٣) لم نقف عليه فيما بحثنا.

(٤) لم نقف عليه فيما بحثنا.

(٥) لم نقف عليه فيما بحثنا.

وقال ابن غلبون^(١): «وكان ابنُ مجاهدٍ يكرهُ إدغامه»، قال: «وعلى الإدغامِ العملُ».

وفي «التجريد»^(٢) الوجهان. وقال في «المبهج»^(٣): «واختلف عنه في ﴿أَلْحَدِجْآءٌ﴾ [فصلت: ٢٨]، قال الكارزيني: وقرأت لشجاع وأبي شعيب^(٤) بالإظهار، وقرأت عن الدوريّ بالإظهار، ولم يذكر الإظهارَ في «الشاطبية» كالتيسير، وقوله فيه^(٥): كان ابن مجاهد لا يرى إدغامه. قال الجعبري^(٦): «هو حكايةُ مذهبِ الغيرِ».

وتُدغم في الذالِ في ستة عشر موضعاً، نحو: ﴿مَنْ بَعَدَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢]، ﴿وَأَلْقَلِدْ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧]، وفي الزاي في موضعين: ﴿تُرِيدُ زَيْتَةً﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥]، وفي السينِ في أربعة مواضع: ﴿الْأَصْفَادُ سَرَابِلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٩-٥٠]، ﴿يَكْدُسُ حِرِّ﴾ [طه: ٦٩]، ﴿عَدَدَ سَيْنِ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿يَكَادُ سَنَابِرُ قِهِ﴾ [النور: ٤٣]، وفي الشينِ في موضعين: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾، موضعَي يوسف [٢٦]، والأحقاف [١٠]، وفي الصادِ في أربعة مواضع: ﴿نَفَقْدُ صَوَاعٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]،

(١) التذكرة ١/ ٨٨.

(٢) التجريد ١٥٤.

(٣) المبهج ١/ ٢٨٥.

(٤) م، ر: «وقرأ الشجاع وأبو شعيب».

(٥) أي: في التيسير ٢٥.

(٦) كنز المعاني ٢/ ٢٧٩.

﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةٍ ﴾ [النور: ٥٨]، و﴿ مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، وفي الضادِ في ثلاثة مواضع: ﴿ مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ ﴾ في يونس [٢١]، و﴿ حَمَّ السَّجْدَةِ ﴾ [٥٠]، و﴿ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ ﴾ في الروم [٥٤]، وفي الظاء في ثلاثة مواضع أيضاً: ﴿ يُرِيدُ ظُلْمًا ﴾ في آل عمران [١٠٨]، و﴿ غَافِرٍ ﴾ [٣١]، و﴿ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ في المائدة [٣٩].

وأما مثالها مع فتحها وقبلها ساكنٌ، المنصوصُ على إظهاره فنحو: ﴿ دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ ﴾ [ص: ١٧]، ﴿ لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ ﴾ [ص: ٣٠]، ﴿ بَعْدَ ضَرَّاءَ ﴾ [هود: ١٠]، و﴿ بَعْدَ ظُلْمِهِ ﴾ [الشورى: ٤١]، ﴿ بَعْدَ بُوتِهَا ﴾ [النحل: ٩٤]، ﴿ دَاوُدَ رَبُّورًا ﴾ [الإسراء: ٥٥]، ﴿ أَرَادَ سُكُورًا ﴾ [الفرقان: ٦٢]، ﴿ آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾ [يس: ٨٢]، استغناءً بخفتها^(١).

ووجه إدغام الدال في التاء: تشارُكُهما في المخرجِ وتجانُسُهما في الشدَّةِ والانفتاحِ والتسفلُّ / واغتفر الجهر للاتحاد، وفي البواقي التقارُبُ في بعضها والتجانُسُ في الأخر، والتفصيلُ لا يخفى، وكذا التكافؤ.

وأما الدال فتُدغمُ في السين في قوله: ﴿ فَأَتَّخَذَ ﴾ في موضعي الكهف^(٢) [٦١]، وفي الصادِ في موضعٍ واحدٍ: ﴿ مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً ﴾ [الجن: ٣].

وأما القافُ فتُدغمُ في الكاف إذا تحرك ما قبلها في أحد عشر موضعاً نحو: ﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، فَإِنْ سَكَنَ ما قبلها، نحو: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]، امتنع الإدغام.

(١) زاد في س، وحاشية ح، ن: «يعني الفتحة والسكون».

(٢) والموضع الثاني فيها بالواو، وهو: ﴿ وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ ﴾ الآية [٦٣].

وَأَمَّا الْكَافُ فَتُدْعَمُ فِي الْقَافِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ حَرْفًا^(١)
 نَحْوُ: ﴿وَقُدِّسَ لَكَ قَالٌ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، للتقاربِ
 والتجانسِ شدةً وانفتاحاً.

وقيل: الإظهارُ في الكافِ عند القافِ أحسنُ من الإدغامِ لقُربِ الكافِ
 والقافِ من حروفِ الحلقِ، وحروفِ الحلقِ لا يجوزُ إدغامُ الأخرِجِ منها
 في الأَدْخَلِ، فلذلك صُعِفَ إدغامُ الكافِ التي هي الأخرِجُ في القافِ التي
 هي الأَدْخَلُ.

وقال بعضهم: إدغامُ القافِ في الكافِ أحسنُ من إدغامِ الكافِ فيها، ولا
 يجوزُ إدغامُ كلِّ واحدٍ من القافِ والكافِ في غيرهما، ولا غيرهما فيهما.
 وقد أجمع رواةُ الإدغامِ عن أبي عمروٍ على إدغامِ القافِ في الكافِ
 إدغاماً كاملاً تذهب معه صفةُ الاستعلاءِ ولفظُها^(٢)، ليس بينهم خلافٌ في
 ذلك، وإنما خالفَ مَنْ خالفَ في: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]، ممن لم
 يَرَوْا إدغامَ أبي عمرو، فإن كان ما قبل الكافِ ساكناً، نحو: ﴿إِلَيْكَ قَالَ﴾
 [الأعراف: ١٤٣]، ﴿يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]،
 امتنع الإدغامُ أيضاً.

ووافق ابنُ محيِصنٍ على إدغامِ كلِّ منهما في الآخر كاليزيدي^(٣).

(١) انظر: الإدغام الكبير ١٢٧.

(٢) أي: لفظ القاف.

(٣) انظر: المبهج ١/ ٢٩١، إيضاح الرموز ١٠٧.

وأما اللام فتُدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء بأي حركة تحركت في أربعة وثمانين حرفاً^(١)، نحو: ﴿رُسُلَ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١]، و﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، فإن سَكَنَ ما قبلها أدغمها سواء كانت مضمومة أو مكسورة، نحو: ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿سَبِيلَ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥].

فإن انفتحت بعد الساكن، نحو: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠]، امتنع الإدغام لخفة الفتحة إلا لام: «قال»، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، فإنها تُدغم حيث وقعت لكثرة دَوْرِها.

قال اليزيدي^(٢): «أدغم «قال» لأن الألف تكفي من النصب».

قال الجعبري^(٣): «يشير^(٤) بهذا إلى قاعدة، وهي: أن حركة ما قبل المدغم تدلُّ عليه، ففتحة «قال» الأصلية دلت على حركة المدغم، فخرج من هذا: ﴿يَقُولُ رَبِّ﴾ [المنافقون: ١٠] للمغايرة.

[١/١٠٠] / وأما النون فتُدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء واللام إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، أجمع على ذلك من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين من الإدغام الصغير، ومن لم يروها.

فأما في الراء ففي خمسة أحرف: ﴿وَأَذِّنْ لِلرَّبِّ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿وَأَذِّنْ لِلرَّبِّ﴾ [إبراهيم: ٧]، ﴿حَزَّابِينَ رَحْمَةَ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿حَزَّابِينَ﴾

(١) انظر: الإدغام الكبير ١٦٧.

(٢) انظر: كنز المعاني ٢/٢٩٦.

(٣) كنز المعاني ٢/٢٩٦.

(٤) يعني بذلك: اليزيدي الذي تقدم في كلامه.

رَحْمَةً رَبِّكَ ﴿ [ص: ٩]، ﴿ خَزَّيْنُ رَبِّكَ ﴾ [الطور: ٣٧]، فَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ:
 ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ [النحل: ٥٠]، امتنع الإدغام.
 وأمّا في اللام ففي ثلاثة وستين حرفاً^(١)، نَحْوُ: ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ ﴾
 [البقرة: ٥٥]، ﴿ زَيْنَ الَّذِينَ ﴾ [البقرة: ٢١٢]، للتقارب والتشارك في بعض
 الصفات.

فَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: ﴿ الْفُرَّانُ لِأَنْذِرِكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٩]، فالإظهار ليس
 إلا عملاً بالأصل أو للجمع بين الساكنين على غير حدّهما^(٢) في البعض،
 إلا في كلمة «نحن» حيث وقّعت، وجملة الواقع منه عشرة مواضع: في
 البقرة أربعة [١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩]، وواحد في آل عمران [٨٤]، وآخر في
 الأعراف [١٣٢]، والسابع في يونس [٧٨]، والثلاثة: في هود [٥٣]، والمؤمنون
 [٣٨]، والعنكبوت [٤٦]، فتُدغمُ النونُ في اللام كما نصَّ عليه أصحابُ
 اليزيديّ عنه، إلا ابنُ جُبَيْرٍ لثقلِ الضمة مع لزومها، أو تكرر النون وكثرة
 دَوْرها.

وأمّا الراء فتُدغمُ - إذا تحرّكت بأيّ حركة تحرّكت هي، وكذا إن سَكَنَ ما
 قبلها وتحرّكت هي بالضمّ أو الكسر - في اللام في أربعة وثمانين حرفاً^(٣)،
 فمثالُ الأول: ﴿ لِيَعْفِرْ لَكَ اللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢]، ﴿ أَطَهَّرْ لَكُمْ ﴾ [هود: ٧٨].

(١) انظر: الإدغام الكبير ١٥١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٢١/٩.

(٣) انظر: الإدغام الكبير ١٥٦.

ومثال الثاني: ﴿الْمَصِيرُ * لَا يُكْفِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٥-٢٨٦]، ﴿وَالنَّهَارِ لَا آيَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، لتقارب مخرجهما على رأي سيبويه^(١)، وتشارُكهما على رأي الفراء، وتجانسهما في الجهر والانفتاح والاستفال والانحراف وبعض الشدة، ولا خلاف في إظهارها إذا فُتحت وقبلها ساكنٌ، نحو: ﴿الْحَمِيرَ لَتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]، و﴿الْبَحْرَ لَتَأْكُلُوا﴾ [النحل: ١٤]، و﴿الْحَيَّرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي﴾ [الانفطار: ١٣]، إلا ما جاء عن شجاع ومدين^(٢) من إدغام الثلاثة^(٣) الأول.

وقد ذهب الخليل وسيبويه^(٤) وأصحابه إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير في الراء الذي صيرها أقوى من اللام، والقوي لا يُدغم في الضعيف.

وعُورِضَ بإدغام ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] إجماعاً، والطاء أقوى، ولئن سلّمنا أن القوي لا يُدغم في الضعيف فلا^(٥) نسلّم أن التكرير يقويها؛ لأنّه أمر عَدَمِيٌّ عارضٌ فيها لا متأصلٌ.

(١) الكتاب ٤/٤٣٣، وسوف يذكر المنع مع تقارب المخرج.

(٢) مَدِين بن شعيب، أبو عبد الرحمن، الجمال، البصري، المعروف بِمَرْدُويه، المقرئ، ثقة مشهور، (ت: ٣٠٠ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٥٤٣، غاية النهاية ٢/٢٩٢.

(٣) المثبت من: ط، ب، د، س، ح، وكذا في النشر ١/٢٩٢، وتصحف في سائر النسخ إلى: «اللام».

(٤) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٥) الصواب: «لا نسلّم»؛ لأن الجواب للقسم، فلا يقترن بالفاء.

ويدلُّ له أنَّ الرَّاءَ كما تقدَّم / في بابِ المَخارجِ تَخْرُجُ من ظهِرِ اللسانِ وما يليه من الحنكِ الأعلى، فينبغي لِلألفِ - كما قالوا - أن يُحَكِّمَ إصاقها^(١)، وإلا ارتعدَ رأسُ اللسانِ، فَحَصَلَ بِكُلِّ مرَّةٍ راءٌ، فيتعدَّد، وهو لحنٌ لا يجوز، لما يترتب عليه من الزيادة في القرآن، فمعنى قولهم: حرفٌ مكرَّرٌ أي: له قبول التكرُّر، ولو سُلمَ فتكرُّرُ الحرفِ لا يُكسِبُ ذاته قوَّةً له.

وقد أجاز^(٢) الكسائيُّ والفراءُ الإدغامَ وحكياه سماعاً ووافقهما على سماعه روايةُ أبي عمرو ويعقوبَ الحضرميِّ، وكذا أجازَه وسمعه من العرب أبو جعفرِ الرُّواسيُّ^(٣)، وهو إمامٌ من أئمةِ اللُغةِ والعربيةِ من الكوفيين. ووجهه أبو حيان^(٤): بأنَّ الرَّاءَ إذا أدغمت في اللام صارتَ لاماً، ولفظُ اللامِ أسهلُّ من لفظِ الرَّاءِ لعدمِ التكريرِ، وإذا لم يُدغَمْ ثَقُلَ ذلك؛ لأنَّ الرَّاءَ فيها تَكَرُّراً، فكأنها راءان، واللامُ قَريبةٌ من الرَّاءِ، فتصيرُ كأنك قد أتيت بثلاثةِ أحرفٍ من جنسٍ واحدٍ.

(١) في كنز المعاني ٢/ ٢٩٣: «...إصاقهما...»، ولعله يعني بذلك ظهر اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى.

(٢) انظر: البحر ٢/ ٣٦٢، الهمع ٣/ ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) محمد بن الحسن بن أبي سارة، الرُّواسي - كان كبير الرأس - الكوفي، النحوي، المقرئ، أستاذ الفراء والكسائي، وله اختيار في القراءة، واختيار في الوقوف، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، «الوقف والابتداء» الكبير والصغير. انظر: غاية النهاية ١١٦/ ٢، بغية الوعاة ١/ ٨٢.

(٤) أشار في البحر ٢/ ٣٦٢ إلى أنه ذكر تعليل هذا الإدغام في كتابه: «شرح التسهيل»، ولم يرد في المطبوع منه.

لكن قال الجعبري^(١): «من احتجَّ بأنَّ الرَاءَ قُلبت لا مآثم أدغمت ممنوعٌ؛ لأنَّ القلبَ مِنْ تغييرِ الإدغامِ، فلا يجوز على امتناعه، وفيه هدمُ القاعدةِ. وقد حملَ بعضهم ما روي عن القراء^(٢) من الإدغامِ الذي منعه البصريون على الإخفاء.

وعورض بكمالِ التشديدِ في ذلك، والخصمُ موافقٌ على خُلوه من المُخفَى، وكيف يجوزُ حملُ القراءِ على الغَلَطِ وقلةِ الضبط، هذا ممَّا لا يحلُّ اعتقاده، وليس لسانُ العربِ محصوراً فيما نقله البصريون فقط.

والقراءاتُ لا تتوقَّف على ما نقلوه، بل القراءُ من الكوفيين يكادون أن يكونوا أكثرَ من قراءِ البصرة، وقد وافق كبيرُ البصريين وهو أبو عمرو ابنُ العلاءِ كثيراً من الكوفيين على إدغامِ لم يَرَوْه البصريون، فوجِبَ قبولُه والرجوعُ إلى عِلْمِهِ وعِلْمِ الكوفيين؛ إذ مَنْ عِلِمَ مَمَّنْ هو من أهلِ اللغةِ والمعرفةِ والتمييزِ حجةٌ على مَنْ لم يعلم، ولا ينبغي أن يُجترأ على أئمةِ القراءِ بأنهم غلطوا، أو بأنهم جهلوا، أو قرؤوا ما لم يُقرؤوه / فإنه قدحٌ في التواترِ.

وأما التاءُ ففي عشرةِ أحرفٍ، وهي: التاءُ والجيمُ والدالُ والزايُ والسينُ والشينُ والصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ.

(١) كنز المعاني ٢/ ٢٩٤.

(٢) ش، ن، ح، س: «القراء»، بالفاء، والمثبت أنسب للسياق.

ففي الثاء في خمسة عشر حرفاً^(١)، نحو: ﴿بِالْبَيْتَاتِ ثُمَّ﴾ [المائدة: ٣٢]،
 ﴿النُّبُوءِ ثُمَّ﴾ [آل عمران: ٧٩]، ﴿ذَاقِفَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ﴾ [المنكبات: ٥٧].
 واختلف عنه في: ﴿الزَّكَاةِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿التَّوْبَةِ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]،
 لأنهما مفتوحان بعد ساكن.

وكان ابنُ مجاهدٍ يأخذُ بالإظهارِ لخَفَّةِ الفتحِ بعد السكونِ، وروى
 الإدغامَ ابنُ حَبَشٍ من طريقيِّ الدوريِّ والسوسيِّ للتقارُبِ، وبالوجهين قرأ
 الدانيُّ كما في «التيسير»^(٢).

وتدغمُ الثاءُ في العجمِ في سبعة عشر حرفاً^(٣)، نحو: ﴿أَصْلِحَاتِ جُنَاحٍ﴾
 [المائدة: ٩٣]، ﴿مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾ [الشعراء: ٨٥]، للتجانُسِ في الشدَّةِ.
 وفي الذالِ في تسعة أحرفٍ^(٤)، نحو: ﴿الْآخِرَةَ ذَلِكِ﴾ [هود: ١٠٣]، ﴿رَفِيعِ
 الدَّرَجَاتِ ذُو﴾ [غافر: ١٥]، و﴿فَأَتَلَيْتَ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣]، للتقارُبِ في
 المخرج.

واختلف في: ﴿وَأَاتِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [الإسراء: ٢٦]، ﴿فَأَاتِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [الروم: ٣٨]،
 كلاهما من أجل أنها من المجزوم أو ممّا حكمه حكمه، فبالإظهارِ أخذَ
 ابنُ مجاهدٍ وكثيرٌ من البغداديين للنقصِ وقلةِ الحروفِ، وبالإدغامِ أخذَ

(١) انظر: الإدغام الكبير ١٤٢.

(٢) التيسير ٢٥.

(٣) كذا في الإدغام الكبير ١٤٤.

(٤) انظر: الإدغام الكبير ١٤٥.

الداجوني وابنُ شَنْبُوذ وأتباعُهما؛ للتقاربِ مع ثِقَلِ الكسر، وبالوجهين قرأ الداني^(١)، وبهما أخذ الشاطبي^(٢).

وتُدْغَمُ في الزاي في ثلاثة أحرفٍ: ﴿بِالْآخِرَةِ زَيْتًا﴾ [النمل: ٤]، ﴿فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا﴾ [الصفات: ٢]، ﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمْرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

وفي السين في أربعة عشر حرفاً^(٣)، نحو: ﴿الصَّلِيحَاتِ سَنَدْخِلُهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿السَّحَرَةُ سَجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٥].

وفي الشين في ثلاثة مواضع: ﴿السَّاعَةَ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، ﴿بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ [موضعان] [النور: ٤، ١٣].

واختلَفَ في: ﴿جِئْتِ شَيْتًا﴾ في سورة مريم [٢٧].

قال الجعبري^(٤): «والأشهرُ الإظهارُ» انتهى.

وبالوجهين قرأ الداني^(٥)، وأخذ الشاطبي^(٦)، وتبعهما سائر المتأخرين، ووجهُ الشاطبيّ الإظهارُ بوجهين: كونِ التاءِ تاءَ الخطابِ، والثاني كونُ عَيْنِ الكلمةِ محذوفةً، المعبرُ عنه بقوله: «ونقصانه»^(٧).

(١) التيسير ٢٦.

(٢) الشاطبية ١٢.

(٣) كذا في الإدغام الكبير ١٤٤.

(٤) كنز المعاني ٢/٢٨٦، وفي ش، ر: «الأظهر».

(٥) التيسير ٢٥.

(٦) الشاطبية ١٢.

(٧) جزء بيت من الشاطبية ١٢، وتمامه:

وتقريره: أن التصريفيين لَمَّا حَوَّلُوا (فَعَلَ) الأَجُوفَ اليَائِيَّ إِلَى (فَعَلَ) عند اتصاله بتاء الضمير، وسكَّنُوا اللامَ، وتَعَدَّرَ القلبُ، نقلوا كسرة الياءِ إلى الجيمِ استثقلاً، ولينبِّهوا على المحذوفِ، حُذِفَتِ الياءُ للسَّاكِنِينَ لا الأَلْفُ^(١)، كما قيل، لُرُجِحَانَ التَّحْوِيلِ عَلَى الزِّيَادَةِ وَلِقَلَّةِ التَّغْيِيرِ.

وللتاء جهتان: جهة اتصال لكونه / فاعلاً مضمراً، وجهة انفصال لكونه كلمة، فإن اعتبرت انفصالها عللت بالخطاب ولا تُعَلَّلُ حينئذٍ بالنقص للتناقض، وإن اعتبرت اتصالها عللت بحذف العين كاللام، ولا تُعَلَّلُ بالخطاب لذلك، قاله الجعبري^(٢)، ووجه الإدغام بأن ثقل الكسرة سوَّغَ إدغامه، وأخرجه عن أصل المنع.

[١٠١/ب]

وتُدغَمُ فِي الصَّادِ فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: ﴿وَالصَّفَقَاتِ صَفَقًا﴾ [الصفات: ١]،
 ﴿وَالْمَلَكَةِ صَفَقًا﴾ [النبا: ٣٨]، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣].
 وفي الطاء في ثلاثة أحرفٍ: ﴿وَأَقِيمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]،
 ﴿الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿الْمَلَكَةِ طَيِّبَاتٍ﴾ [النحل: ٣٢].

(١) انظر: الممتع ٢٨٩.

الأصل في: «جاء» جياً، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. وعند إسناده إلى الضمير تحوّل من (فَعَلَ) إلى (فَعِل)، فصار جِيء، ثم نُقِلَت كسرة العين إلى الفاء، فالتقى ساكنان، فحذفت العين.

(٢) كنز المعاني ٢/٢٨٧.

واختلَفَ في: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]، لمانعِ الجزمِ، إلا أنَّ الإدغامَ يَقْوَى هنا لأجلِ التجانسِ وقوةِ الكسرةِ والطاءِ، ورواهِ الداني^(١)، والأكثرُون بالوجهين.

وأما: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ في النساءِ [٨١]، فأدغمه أبو عمرو وجهاً واحداً في وجهي الإظهار والإدغام.

قال الداني^(٢): «لم يُدغم - أبو عمرو^(٣) - من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار غيره» انتهى.

وسياتي - إن شاء الله تعالى - تحقيقه في سورة النساء.
وتُدغمُ في الظاءِ في موضعين: ﴿الْمَلَيْكَةُ ظَالِمِي﴾ في النساءِ [٩٧]، والنحل [٢٨].

وأما التاءُ ففي خمسةِ أحرفٍ: التاءِ والذالِ والسينِ والشينِ والضادِ، فالتاءُ في موضعين: ﴿حَيْثُ تُوْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]، و﴿الْحَدِيثِ تَعَجِبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]، والذال: ﴿الْحَرْثِ ذَلِكُ﴾ [آل عمران: ١٤]، لا غير، والسين في أربعةِ أحرفٍ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿حَيْثُ سَكَتُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، ﴿الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ [القلم: ٤٤]، ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]،

(١) التيسير ٢٥.

(٢) جامع البيان (خ) ٧٠/ب.

(٣) زيادة من: س، وحاشية ح، ن، للإيضاح، وليست هذه الزيادة في «جامع البيان»؛ لأن الباب كله في إدغام أبي عمرو.

والشين في خمسة أحرفٍ: ﴿حَيْثُ شَيْئًا﴾، ﴿حَيْثُ شَيْئًا﴾ في البقرة [٥٨، ٣٥]، والأعراف [١٦١، ١٩]، ﴿ثَلَاثُ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]، والضاد موضعٌ واحدٌ: ﴿حَدِيثٌ ضَيْفٍ إِتْرَاهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤].

وأما الباءُ فُتَدْعَمُ من: ﴿يُعَذِّبُ﴾ في ميم: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ لا غير، وذلك في خمسة مواضع: في آل عمران واحد [١٢٩]، وفي المائدة اثنان [٤٠، ١٨] وآخر في العنكبوت [٢١]، والخامس في الفتح [١٤]، لاتحاد مخرج الباءِ والميمِ وتجانسهما في الانفتاح والاستفحالِ والجهرِ، وكافأتِ الغنةُ الشدةَ، وليس منه موضع آخرِ البقرة [٢٨٤]؛ لأنه ساكن الباءِ في قراءة أبي عمرو وهو واجبُ الإدغامِ عنه، فمحلُّه الإدغامُ الصغيرُ لا الكبير.

وفهم من تخصيصِ باء: ﴿يُعَذِّبُ﴾، وميم ﴿مَنْ﴾ / إظهارُ ما عدا ذلك، نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿وَكَذَّبَ مُوسَى﴾ [الحج: ٤٤].

ووجهُ تخصيصِ الخمسةِ ثقلُ ضمةِ الفعلِ بعد كسرةٍ. وقيل: لكسرةِ الذالِ. وعورِضُ بنحو: ﴿وَكَذَّبَ مُوسَى﴾ [الحج: ٤٤].

وقيل: مناسبةٌ لمجاورها المدغمِ مع صحةِ النقلِ وهو: ﴿وَيَرْحَمَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١]، و﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩، المائدة: ١٨، ٤٠، الفتح: ١٤]، إمَّا قبلها أو بعدها فطرِدَ الإدغامُ لذلك.

ورجَّح في «النشر»^(١) هذه الأخيرة، قال: «ومن ثمَّ أظهرَ ما عدا ذلك لفقْدِ المجاورِ، واستظهر لذلك بما جاء عن أبي عمرو من طريق جعفرِ الآدميِّ عن ابن سعدانَ عن اليزيديِّ من إدغام: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]، لما فيه من المجاورة مع فتحِ الباءِ كما ترى، واستدلَّ لذلك بما أُجمِعَ على إظهاره وهو: ﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ [يُود: ١١٢]؛ لعدمِ وجودِ المجاورِ. وأمَّا الميمُ فُتسكَّنُ عند الباءِ إذا تحرَّك ما قبلها، ثم تُخفي بَعْنَةً، وذلك في ثمانية وسبعين حرفاً^(٢)، نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، و﴿ءَادَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، لأنَّه لما اشتركا في المخرجِ وتجانسا في الانفتاح والاستفالِ ثَقُلَ الإظهارُ، والإدغامُ المَحْضُ يُذْهِبُ العُنَّةَ، فَعُدِلَ إلى الإخفاءِ.

فإن سكن ما قبلها نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ بِنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿الْأَحْلَامَ بِعَلَمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤]، ﴿الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فأجمعوا من هذه الطرق على الإظهارِ، وإنما اشترطوا الحركةَ لتحققِ الثقلِ والتمكُّنِ من العُنَّةِ، وليس في الإدغامِ الكبيرِ مُخْفَى غيرُ ذلك. ونَبَّه بتسكينِ الباءِ على أن الحرفَ المُخْفَى كالمدغمِ يُسكَّنُ ثمَّ يُخْفَى، لكنَّه يُفَرِّقُ بينهما بأنه في المدغمِ يُقْلَبُ ويشدَّد الثاني، بخلافِ المُخْفَى. فهذا ما أدغمه أبو عمرو من هذا الفصل.

(١) النشر ١/ ٢٨٧.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ١٨٠.

وقد شاركه غيره: فقرأ حمزةً وفاقاً له بإدغام التاء في أربعة مواضع، وهي: ﴿وَالصَّغَاتِ صَغَاً * فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّلِيكَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصفات: ١-٣]، ﴿وَالذَّرِيكَاتِ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١]، بغير إشارة.

واختلف عن خلادٍ عنه في ﴿فَالْمَلَقِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣]، فبالإدغام فيهما أخذ ابن مهران عن أصحابه عن الوزان عن خلاد، وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه عن خلاد.

وروى أبو إسحاق الطبري^(١) عن البخاري^(٢) عن الوزان / إدغام ﴿فَالْمَلَقِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥] فقط، وبالإظهار أخذ غير من ذكر فيهما، والوجهان عنه في «الشاطبية»^(٣).

وكذا قرأ يعقوب من «مصباح»^(٤) الشَّهْرُزُورِي بإدغام كل ما أدغمه أبو عمرو ومن هذا الفصل، وبذلك قال أبو حيان في كتاب «غاية المطلوب في قراءة يعقوب»، وكذا غيره فاعتضد ما في «المصباح» من الإطلاق.

(١) ش: «أبو موسى»، والمثبت هو الصواب.

وهو: إبراهيم بن أحمد الطبري، وورد على الصواب في النشر ١ / ١٦٤، ٣٠٠، وكذا في مصادر ترجمته، ووقع في غاية النهاية ١ / ٥: «بن إسحاق»، والظاهر أنه تصحيف، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو: أحمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن الوزان. انظر: النشر ١ / ١٦٤.

(٣) الشاطبية ٧٩.

(٤) المصباح (خ) ١٥٦.

قال في «النشر»^(١): «وحكاه أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة».

قال ابن الجزري^(٢): «وهو رواية الزبيري^(٣) عن رَوْح، ورُؤيس، وسائر أصحابه عن يعقوب».

وزاد يعقوب: فأدغم التاء من: ﴿فِيَّاءِ الْآءِ رَبِّكَ تَمَارَى﴾ في النجم [٥٥]، ورؤيس بإدغامها من: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ بسبأ [٤٦].

وعلى هذا إذا ابتدئ بهاتين الكلمتين فبالتاءين مظهرتين لموافقة الرسم والأصل؛ لسقوط الإدغام بالوقف، كما هو معلوم، وهذا بخلاف الابتداء بتاءات البزّي الآتية في آخر سورة البقرة [٢٦٧] إن شاء الله تعالى، فإنها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء كذلك، والله أعلم.

ووافق اليزيديُّ أبا عمرو على هذا الفصل اتفاقاً واختلافاً.
وعن ابن محيصن^(٤) إدغام القاف في الكاف نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رَزَقَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٨]، و﴿بَوْرَقَكُمْ﴾ بالكهف [١٩].

(١) النشر ١/٣٠٣.

(٢) النشر ١/٣٠٣.

(٣) تصحف في «ن» إلى: «اليزيدي»، وفي سائر النسخ إلى: «اليزيدي»، والتصويب من النشر ١/١٨٥، ٣٠٣.

(٤) قيّد في مفردة ابن محيصن: ١٠١ بكلمتين: ﴿طَلَّقَنَّ﴾ [التحريم: ٥]، و﴿بَوْرَقَكُمْ﴾، وعمّم ذلك في المبهج ١/٢٨٨.

وعنه من «المفردة»^(١) إدغام جميع المتجانسين والمتقاربين، إلا أنه أظهرَ منهما ما اختلفَ فيه عن أبي عمرو، وزاد منها^(٢) إدغام الضاد في التاء إذا كانا في كلمة، نحو: ﴿أَفْضُتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، و﴿أَفْرَضْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٢].

وأدغم من «المبهج»^(٣)، و«المفردة»^(٤) الضاد في الطاء إذا اجتمعا في كلمة واحدة، نحو: ﴿فَمِنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرَّرْتُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، والطاء في التاء من: ﴿أَوْعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، ويبقى صوت حرف الإطباق، وأدغم الجيم في الشين من: ﴿أَخْرَجَ شَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩].

وضَعَفَ الزمخشريُّ^(٥) إدغام الضاد في الطاء من: ﴿أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وَعَلَّلَ بكونها لغةً مردُولةً.

وتعقَّبَه في «البحر»^(٦) بما نقله عن سيبويه^(٧) أن بعض العرب قال: «مُطَّجَع» في: «مضطجع»، وغير ذلك مما يأتي تقريره إن شاء الله تعالى في سورة البقرة [١٧٣] في أواخر الحزب الثاني منها.

(١) مفردة ابن محيصن ٩٩، ١٠١.

(٢) أي: من مفردة ابن محيصن. انظر: ١٠١.

(٣) المبهج ١/ ٢٩١.

(٤) مفردة ابن محيصن ١٠١.

(٥) الكشاف ١/ ١٨٦.

(٦) البحر ١/ ٣٨٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٤٧٠.

[١/١٠٣] ووافق الشَّنبوذي^(١) عن الأعمش / أبا عمرو على إخفاء الميم عند الباءِ نحو: ﴿يَأْعَلَمُ بِالشَّكْرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، وباء ﴿يُعَذِّبُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، عند ميم ﴿مَنْ﴾، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: المبهج ١/ ٢٩١، إيضاح الرموز: ١٠٧-١٠٨.

قواعد

الأولى: اعلم أن الحرف المدغم: إما أن يكون قبله متحركاً أو ساكناً، والأول واضح.

والثاني: إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

والأول: يعسر إدغامه، ويصعب توجيهه لاجتماع الساكنين على غير حدّه^(١)، وذلك نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿ذَارُ الْخُلْدِ جَرَاءً﴾ [فصلت: ٢٨]، ﴿الْمَهْدِ صَيِّبًا﴾ [مريم: ٢٩].

وفيه طريقتان: طريقة المتقدمين: أنه مدغم إدغاماً صحيحاً.

وقال شيخ مشايخنا ابن الجزري^(٢): «إنه الصحيح الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأدياء، والنصوص مجتمعة عليه».

وطريقة أكثر المحققين من المتأخرين أنه مخفى، بمعنى مختلس الحركة، وهو المسمى بالروم في المسألة الآتية قريباً إن شاء الله تعالى^(٣). وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين من الإدغام على المجاز، وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة، لا إدغام ولا إظهار، وليس المراد الإخفاء المذكور في

(١) الحد المرعي في اجتماع الساكنين: أن يكون الساكن الأول: حرف مد ولين، والثاني:

مدغماً كدابة وخويصة. انظر: شرح المفصل ١٢١/٩.

(٢) النشر ١/٢٩٩.

(٣) انظر: ٢/٧٤٢.

بابِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ؛ لأنه لا يكونُ إلا عن سكونٍ، وفراؤهم هنا من الإدغامِ إنما هو لما يلزمُ عليه منُ التقاءِ ساكِنينِ على غيرِ حدِّهما.

وتقريرُ هذه القاعدةِ كما أفاده الجعبريُّ^(١) وغيرُه عن التصريفيين^(٢) في بابِ التقاءِ الساكِنينِ إذا اجتمع ساكنان، والأولُ حرفٌ مدّ أو^(٣) لين نحو: «خَوَيْصَةَ»^(٤) حُذِفَ أو زِيدَ في مدّه على حالتين^(٥)، وإن كان صحيحاً حُرِّك. هذا هو الأصلُ، ثم خَصُّوا الوقفَ، فَجَوَّزوا فيه التقاءِ الساكِنينِ مطلقاً، وعلَّلوه بكونه عارضاً، فَحَصَلَ من قاعدتهم أنه لا يُجمع بين ساكِنينِ، والأولُ صحيحٌ في الوصلِ.

وقد ثَبَتَ عن القراءِ اجتماعُهما^(٦) على هذه الصفةِ، فخاض فيها مبتدِعٌ معتدٍ، وضعيفٌ مقلِّدٌ، اعتقاداً منه أن ما خالفَ قاعدتهم لا يجوزُ، فمَنعَ بجَهْلِهِ إدغامَ البابِ، نحو: ﴿الْعِلْمَا﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿الْمَهْدِ صَيِّبًا﴾ [مریم: ٢٩]، و﴿نِعْمًا﴾ [النساء: ٥٨]، فتحيرَ معلِّلو القراءاتِ، وتَحَيَّلَ^(٧) منها ناقلو الرواياتِ.

(١) كتر المعاني ٢ / ٣٦٤.

(٢) انظر: ابن يعيش ٩ / ١٢١.

(٣) ط، د، ش: «و».

(٤) قال ابن يعيش ٩ / ١٢١: «تصغير خاصة، قُلبت الألف واواً، وجِئَتْ بياء التصغير ساكنة، وبعدها الصاد مضاعفة».

(٥) زاد في حاشية ح، س: «قوله: على حالتين لعله يريد أن ذلك منزل على حالتين: فالحذف منزل على ما إذا كان الثاني غير مدغم، وزيادة المد محمول على ما إذا كان الساكن الثاني مدغماً».

(٦) أي: اجتماع الساكِنينِ.

(٧) كذا في: س، ح، وسائر النسخ: «تَحَيَّلَ».

والجواب: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا خَالَفَ قَاعَدَتَهُمْ غَيْرُ جَائِزٍ، بَلْ غَيْرُ مَقْيَسٍ، وَمَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ إِنْ لَمْ يُسْمَعْ / فَهُوَ لَحْنٌ، وَإِنْ سُمِعَ فَهُوَ شَاذٌ قِيَاسًا، وَلَا يَمْتَنَعُ وَقَوْعُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مَا خَالَفَهَا غَيْرُ جَائِزٍ، فَهَذِهِ الصُّورَةُ مُلْحَقَةٌ بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ السَّاكِنِ لِلْوَقْفِ وَالسَّاكِنِ لِلإِدْغَامِ بِجَامِعِ قَصْدِ الْخَفَّةِ.

[١٠٣/ب]

ثم نعود ونقول: دعواهم عَدَمَ جَوَازِهِ وَصَلَاً مَمْنُوعٌ، وَعَدَمٌ وَجَدَانِ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُودِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَقَدْ سُمِعَ التَّقَاؤُهُمَا وَصَلَاً مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، بَلْ أَفْصَحَ خَلَقِ اللَّهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ﷺ فِيمَا يَرُوى^(١): «نِعْمًا الْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢) وَاخْتَارَهُ، وَنَاهَيْكَ بِهِ.

- (١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ ٤/١٩٧، ٢٠٢، وَالبخاري في الأدب المفرد ٩٦-٩٧، برقم (٣٠٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٥/٣٢٧-٣٢٨، برقم (٦٠٥٦-٦٠٥٧)، وأبو يعلى في مسنده ١٣/٣٢٠، ٣٢٢ برقم (٧٣٣٦)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٨/٦، ك: الزكاة، ب: جمع المال... برقم (٣٢١٠-٣٢١١)، والطبراني في الأوسط برقم (٣٢١٣)، والحاكم في المستدرک ٢/٢، ٢٣٦، جميعهم من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - مرفوعاً مع زيادة في أوله عند بعضهم، وقال أحمد في المسند ٤/٢٠٢: «كذا في النسخة: «نِعْمًا» بنصب النون وكسر العين، وقال أبو عبيد: بكسر النون والعين...»، وفي غريب الحديث لأبي عبيد (١٩٣-٩٤) النص على كسر النون فقط، وإسناد الحديث صحيح على شرط مسلم، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي في الموضوعين، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/٣٥٢-٣٥٣، وقال: ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح»، وجاء عند البعض: «نعم المال...». وصححه الشيخ الألباني في صحيح الأدب المفرد ١٢٦ برقم (٢٢٩).
- (٢) إسكان العين من «نعمًا» لم نقف عليه في كتب أبي عبيد المطبوعة، وعزاها إليه صاحبُ البحر المحيط ٢/٣٢٤، والدر المصون ٢/٦٠٩، والنشر ٢/٢٣٦.

وحكى الكوفيون^(١) سماعاً من العرب: «شهر رمضان»، وتواتر ذلك عن القراء وشاع وذاع، ولم يُنكر. وإذا حُمِلَ المُخالفُ على أنه غيرُ مقيسٍ، وأمكن الجمعُ بين قولهم وبين القراءة المتواترة، فالجمع - ولو بوجهٍ - أولى.

وقال ابنُ الحاجب^(٢) في «شرح المفصل»: «وإذا كان قبل المدغم ساكنٌ صحيحٌ فاضطربَ فيه المحققون من أهل العلم، وذلك أن النحويين مُطبِّقون على أنه لا يَصِحُّ الإدغام فيه، والمقرئين مُطبِّقون على أنه يَصِحُّ الإدغام، فيَعَسُرُ الجَمْعُ بين هذين القولين مع تعارضِهما.

وقد أجاب الشاطبي^(٣) في قصيدته عن ذلك بجوابٍ ليس بالبين، فقال ما معناه: «يُحْمَلُ كلامُ النحويين على الإدغام الصريح، وكلامُ المقرئين على الإخفاء الذي هو قريبٌ من الإدغام، فيزولُ التناقضُ، فعلى هذا لا يكون النحويون مُنكرين الإخفاء، ولا يكونُ المُقرئون مُنكرين امتناع الإدغام». وهذا وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لا يُثبِتُ أنَّ القراء امتنعوا من الإدغام، بل أدغموا الإدغام الصريح.

والأولى الرُدُّ على النحويين في مَنع الجواز، فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعةٌ من النحويين، فلا يكونُ إجماعُ النحويين حُجَّةً مع مخالفة القراء لهم.

(١) انظر: معاني القرآن للقراء ١/٢٠٦، ورواها عن الحسن.

(٢) الإيضاح ٢/٤٧٨-٤٧٩.

(٣) في قوله في الشاطبية ١٣:

«وإدغام حرف قبله صحَّ ساكنٌ عسيرٌ وبالإخفاء طَبَّقَ مَفْصِلاً».

ثم ولو قَدَّرَ أَنَّ الْقُرَّاءَ لَيْسَ فِيهِمْ نَحْوِيٌّ فَإِنَّهُمْ نَاقِلُونَ لِهَذِهِ اللُّغَةِ، وَهُمْ مَشَارِكُونَ لِلنَّحْوِيِّينَ فِي نَقْلِ اللُّغَةِ، فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُ النَّحْوِيِّينَ حُجَّةً دُونَهُمْ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ الْمَصِيرُ إِلَى قَوْلِ الْقُرَّاءِ أَوْلَى لِأَنَّهُمْ نَاقِلُوهَا عَمَّنْ ثَبَتَتْ / عِصْمَتُهُ عَنِ الْعَلَطِ فِي مِثْلِهِ، وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ ثَبَتَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَمَا نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ أَحَادًا.

[١٠٤]

ثم لو سُئِلَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ فَالْقُرَّاءُ أَعْدَلُ وَأَكْثَرُ، فَكَانَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِمْ أَوْلَى»^(١) انتهى.

وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي «الصَّحاح»^(٢) فِي فَصْلِ الرَّاءِ مِنْ بَابِ الْمِيمِ: «وَقَوْلُهُ: «شَهْرُ رَمَضَانَ» فِيمَنْ أَحَقُّ إِنَّمَا هُوَ بِحَرَكَةِ مُخْتَلَسَةٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرَّاءُ الْأَوْلَى سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ الْهَاءَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ، فَيُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ، وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي شَيْءٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، و﴿أَمْنَ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿يَخْضَمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ وَلَا مُعْتَبَرُ بِقَوْلِ الْقُرَّاءِ^(٣): «إِنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ مُدْغَمٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحَلِّصُونَ»^(٤) هَذَا الْبَابِ، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ

(١) أي: انتهى قول ابن الحاجب.

(٢) الصحاح ١٩٣٨/٥ (روم).

(٣) في الصحاح: «الفراء».

(٤) الصحاح: «لا يُحَلِّصُونَ».

في موضع لا يَصِحُّ فيه اختلاسُ الحركة، فهو مُخْطِئٌ كقراءة حمزة^(١): ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧]؛ لأنَّ سِينَ الاستفعالِ لا يجوزُ تحريكها بوجهٍ من الوجوه» انتهى.

يُقال عليه: إنَّ قوله: «غيرُ موجود» غيرُ مُسَلِّمٍ، وكيف يكونُ ذلك وهي مَرْوِيَّةٌ عن شَيْخِ النَّحْوِيِّينَ والقُرَّاءِ أَبِي عمرو بنِ العلاء؟ ونُصَّ عليه في غيرِ ما مؤلَّفٍ من تَأْلِيفِ الفَنِّ.

وأما قوله: «ولا مُعْتَبَرٌ بقولِ القُرَّاءِ» فهو جُرْأَةٌ عَظِيمَةٌ على القُرَّاءِ الذين هم العُمْدَةُ في نَقْلِ كلامِ الله. وكيف يُقالُ بِخَطِّهِمْ فيما رَوَوْه متواتراً عن أهلِ الفصاحةِ والبلاغةِ من التابعينَ والصحابَةِ، عَمَّن لا يَنْطِقُ عن الهوى عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ إنما المَخْطِئُ أعجميٌّ ومُعْتَرِليٌّ يَرِيانُ القراءةَ بالرَّأْيِ.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(٢): «وأجاب حُدَّاقُ القُرَّاءِ بأنه ليس إدغاماً، بل إخفاءً، فاستحسنه مَنْ وَقَفَ عليه، وادَّعى كُلُّ السَّبْقِ إليه».

ثم قال: «وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا جائزٌ أَنْ يكونَ إخفاءُ الحركة؛ لأنَّ الحرفَ حينئذٍ يكونُ مُخْتَلَساً ظاهراً، لا مُدْغَمٌ ولا مُخْفَى، كـ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣) [البقرة: ٦٧]، ولا قارئاً به، ولا جائزٌ أَنْ يكونَ إخفاءُ الحَرْفِ؛ لأنَّه مقلوبٌ متصلٌ تامُّ التشديدِ، وهذه حقيقةُ المُدْغَمِ، فَتَسْمِيَّتُهُ إخفاءً لا تَقْلِبُ

(١) بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها. انظر: تحبير التيسير ٤٥٠.

(٢) كنز المعاني ٢/٣٠٧-٣٠٨.

(٣) انظر: النشر ٢/٢١٢.

حقيقته، وإن حُمِلَ على حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن الحرف المَخْفَى ساكنٌ، لقول الجوهري^(١)، والمانع لم يمنع من حيث الإدغام، بل من / حيث التقاء الساكنين، والأول ساكنٌ صحيحٌ، وهذا موجودٌ في الإخفاء».

وهذا قد تعقبه النويري^(٢)، فقال: «قوله: «ليس بشيء»، ليس بشيء؛ لأننا نختار من الترديد القسم الأول»^(٣).

وقوله: «لا قارئ به» ممنوعٌ، كيف وهو طريقة أكثر المتأخرين، وليس مرادهم الآخرين، وإنكاره الأول يدلُّ على أنه لم يطلع عليه، ولم يقرأ به، ولهذا لم ينصَّ في «اللزعة»^(٤) إلا على الإدغام حيث قال^(٥):

وإن صحَّ قبل الساكن ادغامه اغتفر لعارضه كالوقف أو أن يُقدِّرا
ومَنْ قال إخفاءً فغيرٌ مُحَقَّقٍ إذ الحرفُ مقلوبٌ وتشدُّده يُرى
ومعنى قوله: «أو أن يُقدِّرا»: أن التقاء الساكنين اغتفر في الإدغام: إمَّا
لأنَّ السكونَ عارضٌ، أو أنَّ التقاءهما تقديريٌّ، إذ المدغمُ غيرُ ملفوظٍ به
تحقيقاً.

(١) الصحاح: «روم» ١٩٣٨/٥.

(٢) شرح الطيبة ١١٧/٢، ولم يتكرر فيه: «ليس بشيء» وكذا في س، د.

(٣) أي: يكون مختلساً ظاهراً، لا هو مدغم ولا مخفى.

(٤) «لزعة البررة في القراءات العشرة» للجعبري (مخطوط).

(٥) شرح الطيبة ١١٧/٢.

وقد ظَهَرَ أن قولَ ابنِ جَنِّيٍّ^(١) في الإدغامِ: «هو سهوٌ من القراءِ، أو قصورٌ عن إدراكِ حقيقته» سهوٌ منه وقصورٌ، لعدمِ حُسْنِ لفظهِ بإدغامِهِ، وعُجْمَتِهِ. وليت شعري لأيِّ شيءٍ مَنَعُوهُ، وجَوَّزُوهُ في الوَقْفِ؟. فإن قالوا: الوَقْفُ عارضٌ.

قلنا: الإدغام كذلك. وهذا المقامُ ممَّا تَزَلُّ فيه الأقدامُ» انتهى. وأمَّا قولُ صاحبِ «النجوم»^(٢): «والحاصلُ أن في هذا البابِ ثلاثةٌ أوجهٍ: الإدغامُ والإظهارُ والإخفاءُ» فغيرُ ظاهرٍ، لأنَّ الخُلْفَ في الإدغامِ والإظهارِ إنما هو من حيث التسميةُ، فليتأملُ.

وقولُ ابنِ الجَزَرِيِّ^(٣) بعد أن رَوَى إظهارَ ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءٌ﴾ [فصلت: ٢٨] عن الدُّورِيِّ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ وعن السوسِيِّ من طريقِ الخزاعي: «والصحيحُ أنَّ الخلافَ في ذلك هو الإخفاءُ والإدغامُ» كقولهِ^(٤) بعدُ: «وخصَّ بعضهم هذا النوعَ بالإظهارِ وإن لم يُردِ الرومُ فقد أبعُد».

(١) سر الصناعة ١/ ٥٧.

وابن جَنِّيٍّ هو: عثمان بن جَنِّيٍّ، أبو الفتح، الموصلي، النحوي، إمام في العربية، من مؤلفاته: «سر الصناعة»، و«الخصائص»، (ت: ٣٩٢هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧.

(٢) النجوم الزاهرة: ١٥/ ب.

(٣) النشر ١/ ٢٩١، وقوله: «وقول ابن الجَزَرِيِّ... إلى قوله: فقد أبعُد» زيادة من: ح، س.

(٤) أي: ابن الجَزَرِيِّ في النشر ١/ ٢٩٩.

فإن كان الساكنُ قبل المدغمٍ معتلاً أمكن الإدغام معه، وحسُنَ لامتدادِ الصوتِ به، ويجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الطولُ والتوسطُ والقصرُ، كالوقوفِ؛ لأنَّ المُسَكَّنَ للإدغامِ كالمُسَكَّنِ للوقوفِ، وسواءً كان حرفَ مدٍّ، نحو: ﴿الرَّحِيمِ * مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠١]، أو لينٍ، نحو: ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦]، والمدُّ أَرْجَحُ من القَصْرِ.

ولو قيلَ باختيارِ المدِّ في حرفِ المدِّ، والتوسطِ في اللينِ لكان حسناً؛ لِمَا سَيَأْتِي إن شاء الله تعالى في بابِ المدِّ والقصرِ^(١).



(١) انظر: باب المد والقصر ٣/ ١٠٢٢-١٠٢٣.

القاعدة الثانية^(١)

إذا أَدْعَمَتِ الرَّاءُ، وكان قبلها أَلْفٌ مَمَالَةً، أَبْقَيْتِ إِمَالَتَهَا، ولا يَمْنَعُ سكونُ الإِدْغَامِ العَارِضِ إِمَالَةَ الأَلْفِ للكسرة التي ذَهَبَتْ لِأَجْلِ الإِدْغَامِ، كما لا يَمْنَعُهَا سكونُ الوقفِ كما يأتي إن شاء اللهُ تعالى في بابِ الإِمَالَةِ^(٢) / بجامع العُرُوضِ، وذلك نحوُ: ﴿الْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤]، [١٠٥/١] ﴿الْأَبْرَارِ لِي﴾ [المطففين: ١٨]، لكن رَوَى ابْنُ حَبَشٍ عن السوسيّ الفتحَ حالَةَ الإِدْغَامِ اعتداداً بالعارض.

والأولُ مذهبُ ابنِ مَجاهِدٍ وأكثرِ القُرَّاءِ وأئمةِ التصريفِ. وقد تُرَجِّحُ الإِمَالَةَ عند من يأخذ بالفتحِ في قوله: ﴿فِي النَّارِ لِحَازِنَةٍ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩] لوجودِ الكسرةِ بعد الألفِ حالَةَ الإِدْغَامِ بخلافِ غيره.

* * *

(١) انظر: النشر ١/ ٢٩٩.

(٢) انظر: باب الإماله ص ١١٣٩/٣.

القاعدة الثالثة^(١)

إذا أَدْعَمَت حَرْفًا فِي آخِرِ مُمَائِلٍ، أَوْ مُقَارِبٍ، أَوْ مُجَانِسٍ، سِوَاءَ سَكَنَ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ أَوْ تَحَرَّكَ، إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مُجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿كَيْدُسٍ حَرِيرٍ﴾ [طه: ٦٩]، ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿كَتَبَ الْأَبْرَارَ لِنَفِي﴾ [المطففين: ١٨] أُبِيحَ لَكَ فِيهِ السَّكُونُ عَلَى الْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَأَكْثَرُ رِوَاةِ الْإِدْغَامِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو.

وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ بِشَرَطِهِمَا؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى حَرَكَةِ الْمُدْغَمِ. وَوَرَدَ النَّصُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ أَصْحَابِ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ، وَعَنْ شُجَاعِ بَدَلِكٍ، لَكِنْ بِلَفْظٍ: «أَشَارَ إِلَى حَرَكَتِهِ»، أَي: الْمُدْغَمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الرَّوْمِ، وَهُوَ ابْنُ مُجَاهِدٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْإِشْمَامِ، وَهُوَ أَبُو الْفَرَجِ الشَّنْبُودِي. وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى الرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ جَمِيعًا، وَبِهِ صَرَحَ فِي «الشَّاطِبِيَّة»^(٢) كَأَصْلِهَا^(٣).

وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةٌ^(٤) ﴿تَأْمَعْنَا﴾ بِيُوسُفَ [١١] الْآتِي تَحْقِيقُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥).

(١) انظر: النشر ٢٩٦/١.

(٢) الشاطبية ١٣.

(٣) التيسير ٢٨.

(٤) المثبت من: ش، وسائر النسخ: «قراءتا»، وهو مخالف لقوله بعد: «الآتي تحقيقها» ولم يقل: «تحقيقهما».

(٥) انظر: سورة يوسف الآية [١١].

وَيُقَوِّيه أَيْضاً: أَنَّ الْحَرْفَ الْمُسَكَّنَ لِلإِدْغَامِ كَالْمُسَكَّنِ لِلوَقْفِ، بِجَامِعِ الْعُرُوضِ، لَكِنَّ الرُّومَ مُتَعَذِّرٌ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَرُومَ مُتَحَرِّكٌ بِحَرَكَةٍ نَاقِصَةٍ، وَالْمُتَحَرِّكُ يَمْنَعُ إِدْغَامَهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ «التَّيْسِيرِ»^(١)، غَيْرَ أَنَّ الإِدْغَامَ الصَّحِيحَ يَمْتَنِعُ مَعَ الرُّومِ.

قال ابن الجزري^(٢): «الإدغامُ الصحيحُ يمتنعُ مع الرُّومِ دونَ الإِشْمَامِ؛ إِذْهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الإِخْفَاءِ وَالتَّنْطِقِ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ، فَيَكُونُ مَذْهَباً آخَرَ غَيْرَ الإِدْغَامِ وَالإِظْهَارِ، كَمَا فِي: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١].»

وَتُعْقَبُ: بِأَنَّهُ لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ إِخْفَاءَ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ حَيْثُذُ يَكُونُ مُخْتَلَساً ظَاهِراً، لَا مُدْغَمٌ^(٣) وَلَا مُخْفَى، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ إِخْفَاءَ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ مَقْلُوبٌ مُتَصَلٌّ تَأْمُّ التَّشْدِيدِ، كَمَا هُوَ حَقِيقَةُ الإِدْغَامِ.

وقد حَمَلَ الْجَعْبَرِيُّ^(٤) قَوْلَ الشَّاطِبِيِّ^(٥): «وَأَشْمَمٌ»، عَلَى اصْطِلَاحِ الْبَصْرِيِّينَ، وَ«رُومٌ» عَلَى اصْطِلَاحِ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ الإِشْمَامُ.

قال: «وَأَوْلَى مِنْهُ: أَشْمَمٌ لَفْظاً وَرُومٌ تَقْدِيرًا، كَقَوْلِكَ: أَعْرَبُ بَكَرًا وَفَتَى، أَي: ذَاكَ لَفْظًا، وَذَا تَقْدِيرًا.»

(١) التيسير ٢٨، وانظر: النشر ١/٢٩٦.

(٢) النشر ١/٢٩٧.

(٣) أي: لا هو مدغم.

(٤) كنز المعاني ٢/٣٠٤.

(٥) الشاطبية ١٣، وتمام البيت:

وإلى هذا أشار أبو الفرج السنبوذِيُّ بقوله^(١): «الإشارةُ إلى الرفعِ في المدغمِ مرثيةٌ والإشارةُ / إلى الخفضِ منويةٌ في النفسِ غيرِ مرثيةٍ. ويؤيد هذا استثناءُهم الميمَ عند مثلها وعند الباءِ، والباءُ عند مثلها وعند الميمِ، نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦]، ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [البقرة: ٧٧]، و﴿يَأْعَلَمُ بِالشَّكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣] مُعلِّلين بأن الإشارةَ متعذرةٌ في ذلك من أجل انطباقِ الشفتينِ.

وتعقبه في «النشر»^(٢) بأنه إنما يتجه إذا قيل بأن المراد بالإشارة الإشمام؛ إذ تعسرُ الإشارةُ بالشفة، والباءُ والميمُ من حروفِ الشفة، والإشارةُ غيرُ النطقِ بالحرفِ، فيتعذرُ فعلُهما معاً، من حيث إنه وصلُّ، ولا يتعذرُ ذلك في الوقف؛ لأنَّ الإشمامَ في نحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤] فيه ضمُّ الشفتينِ بعد سكونِ الحرفِ، فلا يقعان معاً.

واختلفَ في استثناءِ الفاءِ في الفاءِ، فاستثناءها أيضاً ابنُ سوارٍ^(٣)، والقلاسي^(٤)، وابنُ الفحَّام^(٥)، وغيرُهم؛ لأنَّ مخرَجَها من مخرَجِ الميمِ والباءِ، فلا فرق.

فهذا آخرُ القولِ في «الإدغامِ الكبير».

(١) انظر: النشر ١/٢٩٦، مع اختلاف يسير.

(٢) النشر ١/٢٩٧.

(٣) المستنير ١/٤١٤.

(٤) الكفاية ٨٠.

(٥) التجريد ١٤١.

والذي تحرَّر في عددٍ ما أدغمه أبو عمرو من المثلَّين والمتقاربين والمتجانسين - كما ذكره العلامة ابنُ الجَزَرِيِّ^(١)، واعتبرته^(٢)، مع مشاركة بعض الأصحاب - على مذهب غير ابنِ مجاهدٍ إذا وصلَّ السورة بالسورة ألفُ حرفٍ وثلاثمئة حرفٍ وأربعة أحرف، لدخولِ آخرِ القَدْرِ بأول ﴿لَمْ يَكُنْ﴾^(٣).

وعلى روايةٍ مَنْ بسملَ إذا وصلَّ آخرَ السورة بالسورة ألفٌ وثلاثمئة وخمسة أحرف، لدخولِ آخرِ الرعدِ بأولِ إبراهيم، وآخرِ إبراهيم بأولِ الحجر.

وعلى روايةٍ مَنْ فصلَّ بالسكت ولم يُبسملَ ألفٌ وثلاثمئة وثلاثة أحرف. كذا حَقَّقَ وحَرَّرَ، والله أعلم.



(١) النشر ٢٩٥/١.

(٢) يعني أنَّ المؤلفَ قام أيضاً بالإحصاء بمساعدة بعض أصحابه، فوافق ما توصَّل إليه ابنُ الجَزَرِيِّ.

(٣) وهي سورة البينة.

النوع الثاني: الإدغام الصغير

وهو ينقسم أيضاً كالكبير إلى: واجب وممتنع وجائز^(١).
 الأول: الواجب، فإذا التقى حرفان أولهما ساكنٌ نحو: ﴿رَبِحَتْ تَجَدَّرْتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]، ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿قَدَّ تَبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ﴿أَنْقَلَتْ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وَجَبَ إدغامُ الأولِ منهما بثلاثةِ شروطٍ:
 الأول: ألا يكونَ أولُ المِثْلَيْنِ هاءَ سَكْتٍ، فإنه لا يُدْغَمُ، لأنَّ الوقفَ على الهاءِ مَنْوِيٌّ.

وهو معنى قولِ الجَعْبَرِيِّ^(٢) في الضابطِ: «ولا مَنْوِيٌّ الوقف». وهو يُشير إلى: ﴿مَالِيَةً * هَلَاكَ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩] فإنهما مِثْلَانِ أولُهُما ساكِنٌ، لكنَّ هاءَ السكْتِ حَقُّهَا أَلَّا تَثْبُتَ وَصَلًا، وإن تَثَبَّتْ فإِجْرَاءٌ لِلْوَصْلِ مُجْرَى الوقفِ.

وقد رُوِيَ عن ورشٍ إدغامُه، واحتجُّوا له بأنهما مِثْلَانِ اجتمعَا لفظًا. وَضَعَفَهُ النَّحْوِيُّونَ^(٣) من جهةِ القياسِ؛ لأنهما انفصلا حكماً بالوقفِ / الْمَنْوِيِّ، لا لفظاً كما تُؤهِم. قاله الجَعْبَرِيُّ^(٤).

(١) انظر: النشر ٢/٢.

(٢) كنز المعاني (خ) ٨٧/أ.

(٣) انظر: الهمع ٣/٤٤٢-٤٤٣.

(٤) كنز المعاني (خ) ٨٧/ب.

ويأتي البحثُ في ذلك إن شاء الله تعالى في سورة الحاقَّة [٢٩].

الشرط الثاني: ألا يكونَ أولُ المثلين حرفَ مدٍّ، نحو: ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾

[الشعراء: ٩٦]، و﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] لئلا يذهبَ المدُّ بالإدغام.

الثالث: ألا يكونَ أولُ الجنسيتين حرفَ حَلْقٍ، نحو: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمَا﴾

[الزخرف: ٨٩].

القسم الثاني: الممتنع، وهو أن يتحركَ أولهما، ويُسكَّنَ ثانيهما، فهذا لا

يجوزُ إدغامُه؛ لأنَّ شرطَ الإدغامِ تحركُ المُدغمِ فيه.

ومثال ذلك في كلمة: ﴿ظَنَنْتُمْ﴾^(١) [فصلت: ٢٢]، وفي كلمتين: ﴿قَالَ

الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠].

القسم الثالث: الجائز، وينحصرُ في فصولٍ ستة: وهي: إذ، وقد، وتاء التأنيث،

وهل وبل، وحروفُ قَرَبَتْ مَخارجُها، وأحكامُ النونِ الساكنةِ والتنوينِ.



(١) في جميع النسخ: «ظللتم»، وليست في المصحف.

الفصل الأول: في حكم ذال ﴿إِذٌ﴾^(١)

اِخْتَلَفَ فِي إِدْغَامِهَا فِي سِتَّةِ أَحْرَفٍ:

أولها: التاء في ﴿إِذَّ تَبَرَّ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿إِذَّ مَخْلُقٌ﴾ [المائدة: ١١٠]،
 و﴿إِذَّ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، و﴿إِذَّ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، و﴿إِذَّ تَفِيضُونَ﴾
 [يونس: ٦١]، و﴿إِذَّ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، و﴿إِذَّ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء: ٧٢]، و﴿إِذَّ تَمْشِي﴾
 [طه: ٤٠].

ثانيها: الجيم، ﴿إِذَّ جَعَلَ﴾ [المائدة: ٢٠]، و﴿إِذَّ جِئْتَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٠]،
 و﴿إِذَّ جَاءَ﴾ [الصفات: ٨٤].

ثالثها: الدال، ﴿إِذَّ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩]، و﴿إِذَّ دَخَلُوا﴾ في الحجر
 [٥٢]، و﴿صَ [٢٢]، والذاريات [٣٥] ليس غيرها.

رابعها: الزاي، ﴿وَإِذَّ زَيْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿وَإِذَّ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]، لا
 غير.

خامسها: السين، ﴿إِذَّ سَمِعْتُمُوهُ﴾، و﴿وَلَوْلَا إِذَّ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٢، ١٦]
 ليس غيرهما.

سادسها: الصاد، ﴿وَإِذَّ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، ولا ثاني له.

فقرأ أبو عمرو وهشامٌ بإدغامِ الذَّالِ في الستة^(٢).

(١) انظر: التيسير ٤١-٤٢، والنشر ٢/٢.

(٢) انظر: الروضة ١/٢٥٧، النشر ٣/٢، والإتحاف ١/١٢٩.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «للتشَارِكِ في بعض المَخْرَجِ إِلَّا الجِيمَ، وتُجَانِسُ الذَّالُ التَّاءُ في الانْفِتَاحِ والتَّسْفُلِ، وتُقَابِلُ الرَّخَاوَةَ والجَهْرَ الهَمْسَ والشَّدَةَ، وتُجَانِسُ^(٢) الزَّايَ في الانْفِتَاحِ والاستْفَالِ والجَهْرَ، وتزِيدُ الزَّايَ بالصَّغِيرِ، وتُجَانِسُ^(٣) الصَّادَ في الرَّخَاوَةِ، وتَقْوَى الصَّادُ بالإطْبَاقِ والاستِعْلَاءِ والتَّفْخِيمِ، والذَّالُ^(٤) بالجَهْرِ، فيبْقَى اثْنَانِ، وتُجَانِسُ^(٥) الدَّالَ في الانْفِتَاحِ والاستْفَالِ والجَهْرَ، وتَقْوَى الدَّالُ بالشَّدَةَ، وتُجَانِسُ^(٦) السَّيْنَ في الانْفِتَاحِ والاستْفَالِ والرَّخَاوَةَ، ويكافئُ الجَهْرَ الصَّغِيرَ، وتُجَانِسُ^(٧) الجِيمَ في الانْفِتَاحِ والاستْفَالِ والجَهْرَ، وتزِيدُ الجِيمَ بالشَّدَةَ.

وافقهما اليزيديُّ وابنُ محيِصِنٍ^(٨).

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، بالإظهارِ عند الستةِ على الأصلِ.

وقرأ ابنُ ذكوانٍ بإدغامها في الدالِ فقط من طريق الأَخْفَشِ، وبإظهارها عند الخمسةِ الباقيةِ، وروى الصُّورِيُّ عنه إظهارها عند الدالِ.

(١) كتر المعاني ٢/ ٥٥٢.

(٢) أي: تُجَانِسُ الذَّالَ.

(٣) أي: تُجَانِسُ الذَّالَ.

(٤) أي: تقوى الذَّالَ.

(٥) أي: تُجَانِسُ الذَّالَ الدَّالَ.

(٦) أي: تُجَانِسُ الذَّالَ السَّيْنَ.

(٧) أي: الذَّالَ.

(٨) انظر: المبعج ١/ ٢٩٥، الإيضاح ١٨٣.

وقرأ حمزةً، وكذا خلفٌ، بإدغامها في التاء والذالِ فقط، لزيادة القُرْبِ،
وبيظهارها عند الأربعةِ الباقيةِ.

وقرأ خلادٌ والكسائيُّ بإدغامها في التاء والذالِ والزاي والسينِ والصادِ،
وإظهارها عند الجيمِ، لبُعْدِ المخرَجَيْنِ، وافقهما الحسنُ^(١).

وانفرد صاحب «العنوان»^(٢) عن خلادٍ بإظهارِ^(٣) ﴿وَأَذْرَأَعَتِ الْأَبْصُرُ﴾

[الأحزاب: ١٠].

وقرأ رُوَيْسٌ بإدغامها في التاء والصادِ فيما انفرد به الكارزينيُّ، وفي
الزاي فيما انفرد به صاحبُ «المبهج»^(٤)، وفي الجيمِ / عند أبي مَعْشِرٍ^(٥).

[١٠٦/ب]

وعن الأعمشِ إدغامها في الزاي والسينِ والصادِ.
وزاد المطوّعيُّ عنه الجيمَ أيضاً^(٦).

واتفق الراويان عن حمزةٍ على إظهارِ الذالِ عند الجيمِ، وعلى إدغامها
في التاءِ والذالِ، واختلفا في الزايِ والسينِ والصادِ:
فأدغمها فيها خلادٌ، وأظهرها عندها خلفٌ عنه، واتفق هشامٌ وابنُ ذكوانَ
من طريقِ الأَخْفَشِ على إدغامها في الدالِ، واختلفا في الخمسةِ: فأدغمها
هشامٌ، وأظهرها ابنُ ذكوانَ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٠١، الإيضاح: ١٨٣.

(٢) العنوان ٥٦.

(٣) ش: «بيظهارها».

(٤) المبهج ٢٩٦/١، وانظر: النشر ٣/٢.

(٥) وعبارته في التلخيص: ١٣٨: «وافقهم رُوَيْسٌ في السينِ والجيمِ»، وانظر: النشر ٣/٢.

(٦) انظر: المبهج ٢٩٦/١، الإيضاح ١٨٤.

وَاتَّفَقَ عَلَى إِدْغَامِهَا فِي أَحْرَفِ الصَّفِيرِ أَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ وَخَلَّادٌ
وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا رُوِيَ فِي مَا انفرد به الكارزينيُّ وصاحب «المبهج» ما عدا
السين.

وافقهم اليزيديُّ وابنُ محيصنٍ والأعمشُ والحسنُ.
وعلى إدغامها في الدالِ أبو عمرو وهشامٌ وابنُ ذكوانٍ بخلفٍ عنه،
وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الحسنُ واليزيديُّ وابنُ محيصنٍ.
وعلى إدغامها في التاءِ أبو عمرو وهشامٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا
خَلَفٌ، وكذا رُوِيَ فِي مَا انفرد به الكارزينيُّ، وافقهم اليزيديُّ وابنُ محيصنٍ
والحسنُ.

وعلى إدغامها في الجيمِ أبو عمرو وهشامٌ، وكذا رُوِيَ عند أبي مَعْشَرٍ،
وافقهم اليزيديُّ وابنُ محيصنٍ، والمطوعيُّ عن الأعمشِ.

* * *

الفصل الثاني: في حكم دال ﴿قَدْ﴾^(١)

اختلفَ في إدغامها في ثمانية أحرفٍ:

الأول: الجيم ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، و﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و﴿قَدْ جَدَلْنَا﴾ [هود: ٣٢].

الثاني: الذال ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] ليس غيره.

الثالث: الزاي ﴿وَلَقَدْ رَيْنَا السَّمَاءَ﴾ [الملك: ٥] فقط.

الرابع: السين ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢]، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾ [الصفات: ١٧١]، ﴿فَقَدْ سَأَلُوا﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

الخامس: الشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] لا نظير له.

السادس: الصاد ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾ [سبأ: ٢٠]، ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمُ﴾ [القمر: ٣٨].

السابع: الضاد ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ [النساء: ١٦٧]، ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿قَدْ ضَلَّكَ﴾ [الأنعام: ٥٦].

الثامن: الظاء ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١]، ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤].

فقرأ قالون وابن كثير وعاصم، وكذا يعقوب وأبو جعفر بإظهارها عند الثمانية على الأصل^(٢).

(١) انظر: التيسير ٤٢، النشر ٣/٢.

(٢) انظر: المستنير ١/٤٥٠، النشر ٤/٢، الإتحاف ١/١٣١.

وأَمَّا مَارُوي عن خلف بن هشام البَزَّارِ أنه قال: «سمعت الكسائي يقول: «من قرأ ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] فَبَيَّنَ الدَّالَّ عند السَّيْنِ فَلَسانَهُ أَعْجَمِيٌّ لَيْسَ بَعْرَبِيٌّ». فقال أبو حيان في «البحر»^(١): «لا يُلتفت إلى هذا القول». انتهى.

وقرأ ورشٌ بإدغامها في الضادِ والظاءِ وإظهارها عند الستة.

وقرأ أبو عمروٍ ووهشامٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ بإدغامها في الثمانية. وافقهم الأعمش وابنُ محيصن واليزيديُّ والحسن^(٢)، إلا أنه اختلفَ عن هشام في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بـ «ص» [٢٤]: فالإظهارُ في «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤) وفاقاً لجمهور المغاربة وكثيرٍ من العراقيين، وهو في «المبهج»^(٥)، و«التلخيص»^(٦)، و«الهداية»^(٧) عنه من طريقه.

والإدغامُ في «المستنير»^(٨)، و«غاية»^(٩) أبي العلاء، وفاقاً لجمهور العراقيين وبعض المغاربة^(١٠).

(١) البحر ٨/٢٣٢.

(٢) انظر: المبهج ١/٢٩٤، الإيضاح: ١٨٤.

(٣) الشاطبية ٢٢.

(٤) التيسير ٤٢.

(٥) المبهج ١/٢٩٤.

(٦) التلخيص ٤٢.

(٧) انظر: النشر ٤/٢.

(٨) المستنير ١/٤٥٠.

(٩) غاية الاختصار ١/١٦٤.

(١٠) انظر: النشر ٤/٢.

وَوَجَّهَ الْجَعْبَرِيُّ^(١) الإِدْغَامَ فِيهَا^(٢) بالاشتراك في الزاي والسين والصاد والطاء معها^(٣) في طرف اللسان، والصاد^(٤) لقربِ آخِرِ مَخْرَجِهَا، والسين لوصولها إليها بانتشار تفشيها، والجيم لتجانسهما^(٥) / انفتاحاً واستفلاًً وشدةً وجَهراً وقلقلةً، وتُجَانِسُ^(٦) السينَ في الانفتاح والاستفال، وتَقْوَى الدالُّ بالشدَّة وتَقَاوِمُ^(٧) النَفْحَ بالقلقلة، وتُجَانِسُ الضادَ والطاءَ في الجَهْرِ والرَّخَاوَةِ، وتَقْوَى الضادُ والطاءُ بالإطباق والاستعلاءِ والتفخيم، وتُجَانِسُ الزايَ في الانفتاحِ والاستفالِ والجَهْرِ، وتكافئُ الصفيِرَ الشَّدَّةُ، وتُجَانِسُ الصادَ في عدمِ القلقلَةِ والنَفْحِ، ويُقَابِلُ الصفيِرَ والإطباقَ الجَهْرُ^(٨) والشدَّةُ، وتَزِيدُ بالاستعلاءِ والتفخيمِ، وتُجَانِسُ الشينَ^(٩) في الانفتاح والاستفالِ، ويُقاومُ التَفْشِيَّ الجَهْرُ والشَّدَّةُ.

وقرأ ابنُ ذكوانٍ بِإِدْغَامِهَا فِي الدالِّ والضادِ والطاءِ فقط، واختلِفَ عنه في الزاي: فالإظهارَ رواه الجمهور من المغاربة والعراقيين قاطبةً عن الأَخْفَشِ.

(١) كنز المعاني ٥٥٨/٢.

(٢) أي: في هذه الأحرف.

(٣) أي: مع الدال.

(٤) أي: في الضاد.

(٥) في النسخ: «لتجانسها»، وما أثبتناه من الجَعْبَرِيِّ.

(٦) أي: الدال.

(٧) أي: تقاوم الدالُّ النَفْحَ الوارد في السين بالقلقلة الواردة في الدال.

(٨) سائر النسخ: «والجهر» وما أثبتناه من: ن، كنز المعاني ٥٥٩/٢.

(٩) سائر النسخ: «السين» وما أثبتناه من: ن، كنز المعاني ٥٥٩/٢.

والإدغامُ روايةُ الصُّوريِّ عنه، وبعضِ المغاربة عن الأَخفش .
 وبه قرأ الدانيُّ^(١) على أبي الفتح وابن غلبون وهو في العنوان^(٢)
 والتلخيص^(٣) والكافي^(٤) وغيرها^(٥).

* * *

(١) في جامع البيان (خ) ١١٦ أ: «وبذلك أقراني الفارسي عنه»، وانظر: التيسير ٤٢.

(٢) العنوان ٥٦.

(٣) التلخيص ٤٢.

(٤) الكافي ٥٥.

(٥) انظر: النشر ٤/٢.

الفصل الثالث: في حكم تاء التأنيث^(١)

اخْتَلَفَ فِي إِدْغَامِهَا فِي سِتَّةِ أَحْرَفٍ:

أولها: التاء: ﴿بَعَدَتْ تَمُودٌ﴾ [هود: ٩٥]، و ﴿كَذَّبَتْ تَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١]، و ﴿كَذَّبَتْ تَمُودُ بِاللُّذُرِّ﴾ [القمر: ٢٣]، و ﴿كَذَّبَتْ تَمُودُ بِطُغْيَانِهَا﴾ [الشمس: ١١]، ﴿بِمَارْحَبٍ ثَمَّرٌ﴾ [التوبة: ٢٥].

ثانيها: الجيم، ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] ليس غيرهما.

ثالثها: الزاي، ﴿كُلَّمَا حَبَّتْ زِدْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧] لا نظير له.

رابعها: السين في اثني عشر موضعاً، ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧]، ﴿فَقَدَّ مَضَّتْ سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ ثلاثة بالتوبة [٨٦، ١٢٤، ١٢٧]، واثنان بالقتال^(٢) [٢٠]، ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿فَدَخَلَتْ سُنَّةٌ﴾ [الحجر: ١٣]، ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ﴾ [ق: ١٩]، ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبا: ٢٠].

خامسها: الصاد، ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] في قراءة غير يعقوب^(٣)، ﴿لَهْدِمَتَّ صَوْمِعٌ﴾ [الحج: ٤٠] ليس غيرهما.

(١) انظر: التيسير ٤٢، النشر ٤/٢.

(٢) الموضعان في آية واحدة وهي (٢٠).

(٣) قرأها يعقوب: ﴿حَصِرَةَ صُدُورُهُمْ﴾ بنصب التاء منونة، كما في سورة النساء [٩٠]،

سادسها: الظاء، ﴿ حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ﴿ حُرِمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿ مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ [الأنبياء: ١١]، ولا رابع لها.

قرأ قالون وورش من طريق الأصبهاني وابن كثير وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب، بإظهارها عند الأحرف الستة على الأصل^(١).

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بإدغامها في الستة للاشتراك في بعض المخرج، إلا الجيم فإنها تُشارِكُها في اللسان، وتُجانِسُها في الشدة والانفتاح والاستفال والترقيق، وتزيد الجيم بالجهر، وتُجانِسُ السين في الانفتاح والاستفال والهمس، ويكافئ الصغير الشدة، وتُجانِسُ التاء فيهما^(٢)، وتُقابلُ التفضي الشدة وتُجانِسُ الصاد في الهمس، وتنفرد^(٣) بالشدة، والصاد^(٤) بالصغير والإطباق والاستعلاء والتفخيم، وتُجانِسُ الزاي في الانفتاح والاستفال، ويُقاوم الصغير الشدة، ويبقى الجهر، ويكافئ شدتها جهر الظاء، وتزيد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم. وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش^(٥).

وقرأ وورش من طريق الأزرق بإدغامها في الظاء المعجمة فقط، وإظهارها عند الخمسة.

(١) انظر: الكفاية ٦٨-٦٩، النشر ٦/٢، الإتحاف ١/١٣٢.

(٢) أي: تجانس التاء في الانفتاح والاستفال والمجانسة حاصلة كذلك في الهمس.

(٣) أي: التاء.

(٤) أي: تنفرد الصاد.

(٥) انظر: المبهج ١/٢٩٧، الإيضاح ١٨٥.

وقرأ / ابنُ عامرٍ بإدغامِها في الصادِ والظاءِ.

وقرأ هشامٌ بإدغامِها في الثاءِ، واخْتَلَفَ عنه في السينِ والجيمِ والزايِ: فالإدغامُ من طريقِ الداجونيِّ وابنِ عبدانٍ عن الحُلوانِي من طريقِ أبي العزِّ، والإظهار من جميع طرق الحُلوانِي إلا من طريقي أبي العزِّ والطرسوسيِّ عن ابنِ عبدانٍ. واخْتَلَفَ عن الحُلوانِي في ﴿لَهْدِمَتَّ صَوَمَعٌ﴾ [الحج: ٤٠]: ففي «الشاطبية»^(١) كأصلِها^(٢)، و«التلخيص»^(٣)، و«التبصرة»^(٤) الإظهار، وعليه الجمهورُ، وبالوجهين قَطَعَ له في «الكافي»^(٥).

وقرأ ابنُ ذكوانٌ بالإظهارِ في السينِ والجيمِ والزايِ، واستثنى الصوريُّ من السينِ ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: ٢٦١] فأدغمها. واخْتَلَفَ عن ابنِ ذكوانٍ في الثاءِ، وصَحَّحَ في «النشر»^(٦) إدغامها من رواية الأَخفشِ، والإظهارَ من رواية الصوريِّ عنه. وتَعَقَّبَ الشاطبيُّ^(٧) في حكايته الخلافَ عنه في ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] بأنه لا يَعْرِفُ خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطُرُقِ. وقرأ حَلَفٌ في اختياره بإظهارها في الثاءِ فقط وإدغامها في غيرها.

(١) الشاطبية ٢٢.

(٢) التيسير ٤٣.

(٣) التلخيص ٤٣.

(٤) التبصرة ٢٦٧.

(٥) الكافي ٥٦.

(٦) النشر ٥/٢.

(٧) أي: تعقب ابنُ الحَزْرِيّ الشاطبيُّ. انظر: الشاطبية ٢٢، والنشر ٦/٢.

الفصل الرابع: في حكم لام ﴿هَلَّ﴾ و ﴿بَلَّ﴾^(١)

اختلفَ في إدغامِها في ثمانية أحرف:
 أولُها: التاءُ المثناةُ فوقَ، نحو: ﴿هَلَّ تَنَقُّمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]، و ﴿هَلَّ تَعَلَّمَ﴾ [مريم: ٦٥]، و ﴿بَلَّ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأنبياء: ٤٠]، و ﴿بَلَّ تَوْتِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦].
 ثانيها: الشاءُ، ﴿هَلَّ تَوَّبَ الْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦] ليس غيرِه.
 ثالثها: الزايُ: ﴿بَلَّ زَيْنَ الَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿بَلَّ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٤٨] ليس غيرَهما.

رابعها: السينُ: ﴿بَلَّ سَوَّلْتَ لَكُمْ﴾ موضعا يوسف [١٨، ٨٣].
 خامسها: الضادُ: ﴿بَلَّ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٨] لا ثاني له.
 سادسها: الطاءُ: ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥].
 سابعها: الظاءُ: ﴿بَلَّ ظَنَنْتُمْ أَن﴾ [الفتح: ١٢]، ولا ثاني له.
 ثامنها: النونُ: ﴿بَلَّ نَسَبِ﴾ [البقرة: ١٧٠]، ﴿بَلَّ نَقَذُفُ﴾ [الأنبياء: ١٨]، و ﴿هَلَّ نَحْنُ مُنْظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٣]، و ﴿هَلَّ نَبَيْتُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣].
 فاشترك ﴿هَلَّ﴾، و ﴿بَلَّ﴾ في التاءِ والنونِ، واختصَّ ﴿هَلَّ﴾ بالشاءِ المثناة، و ﴿بَلَّ﴾ بالخمسةِ الباقيةِ، وهي: الزايُ والسينُ والصادُ والطاءُ والظاءُ. فقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمروٌ وابنُ ذكوانٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ وخلفٌ، بإظهار اللامِ عند الثمانيةِ على الأصلِ^(٢).

(١) انظر: التيسير ٤٣، والنشر ٦/٢.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ١٦٤، النشر ٨/٢، الإتحاف ١/١٣٤-١٣٥.

وَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(١)، إِلَّا أَنْ أَبَا عَمْرٍو أَدْغَمَ لَامَ «هَل» فِي تَاءِ ﴿تَرَى﴾ فِي الْمَلِكِ [٣]، وَالْحَاقَةَ [٨]، وَوَأَفَقَهُ الْحَسَنُ وَالْيَزِيدِيُّ.

وَقَرَأَ هِشَامٌ بِالْإِظْهَارِ عِنْدَ الضَّادِ وَالنُّونِ فَقَطْ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْأَحْرَفِ السِّتَةِ الْبَاقِيَةِ.

وَصَوَّبَ فِي «النَّشْرِ»^(٢) الْإِدْغَامَ فِيهَا، وَقَالَ: «إِنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ، وَنَقَتَضِيهِ أَصُولُ هِشَامٍ».

وَاسْتَنْتَى أَكْثَرَ رَوَاةِ الْإِدْغَامِ عَنْ هِشَامٍ ﴿هَلَّ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالنُّورُ﴾ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ [١٦]، فَأَظْهَرُوهَا، وَهُوَ الَّذِي فِي «الشَّاطِئِيَّةِ»^(٣) كَأَصْلِهَا^(٤)، وَ«التَّذَكْرَةَ»^(٥)، وَ«الْهَادِي»^(٦)، وَ«الْكَافِي»^(٧)، وَغَيْرِهِمْ^(٨).
وَفِي «الْمَبْهَجِ»^(٩) النَّصُّ عَلَى الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ.

(١) انظر: المبهج ١/ ٢٩٩، الإيضاح ١٨٦.

(٢) النشر ٧/ ٢.

(٣) الشاطئية ٢٢.

(٤) التيسير ٤٣.

(٥) التذكرة ١٨٤.

(٦) الهادي (خ) ٧/ ب.

(٧) الكافي ٥٦.

(٨) انظر: النشر ٨/ ٢.

(٩) المبهج ١/ ٢٩٩، وزاد في ش: «عن المطوعي»، وهو سهو.

وقرأ حمزةٌ بالإدغامِ في التاءِ والثاءِ والسينِ، واختلَفَ عنه في ﴿بَلَّ طَبَعٌ﴾ [النساء: ١٥٥]، وبالإدغامِ قرأ الدانيُّ^(١) على أبي الفتحِ فارسٍ في روايةِ خَلَّادٍ، ورواه الجمهورُ عن خَلَّادٍ بالإظهارِ، وبه قرأ الدانيُّ^(٢) على أبي الحسنِ بنِ غلبون، واختار الإدغامَ.

وفي «المبهج»^(٣) عن المطوِّعيِّ عن خَلْفِ إدغامه، وخصَّ في «الشاطبية»^(٤) الخلافَ بخَلَّادٍ، والمشهورُ عن حمزةِ الإظهارُ من الروايتين.

وقرأ الكسائيُّ بإدغامِ اللامِ في الأحرفِ الثمانيةِ لاشتراكِ مَخْرَجِ اللامِ وَمَخْرَجِ النونِ كالضادِ، وتقارُبِ البواقي، وتُجانسُ^(٥) / التاءِ^(٦) والثاءِ في الانفتاحِ والاستفالِ، والطاءِ والظاءِ والصادِ في الجهرِ، وتزيد^(٧) بالإطباقِ والاستعلاءِ والتفخيمِ، والزاي^(٨) في الانفتاحِ والاستفالِ والجهرِ،

(١) جامع البيان (خ): ١١٩ ب.

(٢) جامع البيان (خ): ١٢٠ ب.

(٣) المبهج ١/ ٢٩٨، وانظر: النشر ٧/ ٢.

(٤) الشاطبية ٢٢.

(٥) أي: اللام.

(٦) المثبت من ن، وكنز المعاني ٢/ ٥٧١، وفي سائر النسخ: «الطاء».

(٧) أي: الطاء والظاء والصاد.

(٨) وتجانس لأم ﴿هَلَّ﴾، و﴿بَلَّ﴾ الزاي.

والصفيّر^(١) يزيدُ على ما فيها^(٢) من الشدَّة، والسينَ في الأوَّلين، ويُقاوم
 الصفيّرَ الجهرُ، والنونَ^(٣) فيهما^(٤) وفي بعضِ الشدَّة.
 وافقه ابنُ محيصنٍ، إلا أنه اختلفَ عنه في إدغامِ لامٍ ﴿هَلَّ﴾ في النونِ،
 فالإدغامُ من «المبهج»^(٥)، والإظهارُ من «المفردة»^(٦).



(١) أي: في الزاي.

(٢) أي: ما في لامٍ ﴿هَلَّ﴾، و﴿بَلَّ﴾.

(٣) تجانس لامٍ ﴿هَلَّ﴾، و﴿بَلَّ﴾ النونَ.

(٤) أي: في الانفتاح والاستفال.

(٥) المبهج ١/٢٩٩.

(٦) مفردة ابن محيصن ٩٩.

الفصل الخامس

في ذكر حكم حروفٍ أُخِرَ تَقَارَبَتْ مَخَارِجُهَا^(١)

وهي ثمانية أحرفٍ: الباءُ والفاءُ والراءُ واللامُ والذالُ والشاءُ والذالُ والنونُ.

فالباءُ في الفاءِ في خمسةٍ: ﴿يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ بالنساء [٧٤]، ﴿وَأَن تَعَجَبَ فَعَجَبٌ﴾ بالرعد [٥]، ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ بالإسراء [٦٣]، ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾ بـ«طه» [٩٧]، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾ بالحجرات [١١].

وفي الميمِ في ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ بالبقرة [٢٨٤]، و﴿أَرْكَبْ مَعَنَا﴾ في هود [٤٢]. والفاءُ في الباءِ في ﴿مُخَسِّفٍ بِهِمْ﴾ في سبأ [٩].

والراءُ في اللامِ نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَأَصْطِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [مريم: ٦٥].

واللامُ في الذالِ في: ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣١]. والذالُ في الشاءِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي الذالِ مِنْ (ص * ذكر) ^(٢) أول مريم [١-٢].

والشاءُ في الذالِ: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ موضعُ بالأعرافِ فقط [١٧٦]. وفي تاء: ﴿لَيْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] كيف أتى، وفي تاءٍ ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

(١) انظر: التيسير ٤١-٤٥، النشر ٨/٢.

(٢) أي: الصاد من قوله: ﴿كَهَيْعَصَ﴾.

والذال في التاء في: ﴿فَبَدَّئُهَا﴾ في طه [٩٦]، وفي: ﴿عَدْتُ﴾ بغافر [٢٧]، والدخان [٢٠]، وفي تاء ﴿أَتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧] كيف جاء.

والنون في الواو من ﴿يَسْ * وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١-٢]، و﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، والميم في ﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: ١]، وجملتها سبعة عشر.

فأمَّا الباء الساكنة فأدغمها في الفاء في الخمسة المذكورة: أبو عمرو وهشامٌ وخلاَّدٌ والكسائيُّ^(١) لاشتراكهما في بعض المخرج، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال، وكافاً تَفَشَّى الفاءِ ونَفَخَهَا جَهْرُ الباءِ وشَدَّئُهَا، فحَسَنَ، قاله الجعبريُّ^(٢).

ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٣).

إلا أنه اختلفَ عن هشامٍ وخلاَّدٍ: فالإدغامُ عن هشامٍ من جميعِ طُرُقِهِ^(٤) روايةُ الهذليِّ^(٥)، وروايةُ القلانسيِّ^(٦) من طريقِ الحُلوانِيِّ، وابنِ سِوارٍ^(٧) من طريقِ المفسِّرِ عن الداجونيِّ عنه.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ١٧١، النشر ٨/ ٢، الإتحاف ١/ ١٣٦.

(٢) كتر المعاني (خ): ٨٨/أ.

(٣) انظر: المبهج ١/ ٣٠٠، الإيضاح: ١٨٨.

(٤) ش: «طرق».

(٥) الكامل (خ) ١٠٠/ب.

(٦) الكفاية ١٥٢.

(٧) المستنير ١/ ٤٦١.

وَقَطَعَ بِهِ الشَّدَائِيُّ^(١) عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ ، وَقَالَ : « لَا خِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي ذَلِكَ ». وَالإِظْهَارُ فِي « الشَّاطِئِيَّةِ »^(٢) كَأَصْلِهَا^(٣) ، وَفَاقًا لِلْجُمْهُورِ ، وَعَلَيْهِ جَمِيعُ الْمَغَارِبَةِ .

وَقَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ^(٤) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنِ السَّامِرِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ .

وَأَمَّا خِلَافٌ فَالْإِدْغَامُ عَنْهُ ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ^(٥) ، وَمَكِّيُّ^(٦) ، وَالْمَهْدَوِيُّ^(٧) وَفَاقًا لِلْجُمْهُورِ ، وَعَلَيْهِ جَمِيعُ الْمَغَارِبَةِ .

وَالْإِظْهَارُ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ كَابْنِ سِوَارٍ^(٨) ، وَأَبِي الْعَزِّ^(٩) ، وَسِبْطُ الْخِيَاطِ^(١٠) .

وَخَصَّ بَعْضُ الْمُدْغِمِينَ الْخِلَافَ عَنْ خِلَافٍ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَنْبُتْ فَأُولَئِكَ ﴾ بِالْحَجَرَاتِ [١١] فَقَطْ ، فَذَكَرَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى التَّخْيِيرِ ، كَالشَّاطِئِيِّ^(١١)

(١) انظر: النشر ٩/٢ .

(٢) الشاطئية ٢٣ .

(٣) التيسير ٤٤ .

(٤) جامع البيان (خ) ١٢٠/ب .

(٥) الكامل (خ): ١٠٠/ب .

(٦) التبصرة ١١٤ .

(٧) انظر: النشر ٩/٢ .

(٨) المستنير ١/٤٦١ .

(٩) إرشاد المبتدي ١٦٠ .

(١٠) المبهج ١/٣٠٠ .

(١١) الشاطئية ٢٣ .

والداني^(١)، وفي «جامع البيان»^(٢) قراءته له بالوجهين على أبي الفتح، وفي «العنوان»^(٣) الإظهار فقط.

وقرأ بالإظهار على الأصل نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم وخلف عن حمزة، وكذا أبو جعفر ويعقوب وخلف.

وقد خرج «بقيد الساكنة» نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَالْمَغْرِبَ فَأَيْنَمَا﴾ [البقرة: ١١٥].

وأما: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ في البقرة [٢٨٤] فقرأه قالون وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي / ، وكذا خلف بإدغام الباء في الميم^(٤).

[ب/١٠٨]

ووافقهم اليزيدي والأعمش^(٥) إلا أنه اختلف عن قالون وابن كثير وحمزة: فالإدغام لقالون عند الأكثرين من طريق أبي نسيط، وهو الذي في «التجريد»^(٦)، وعليه جميع المغاربة عن قالون.

والإظهار له من طريقه في «الإرشاد»^(٧)، و«الكفاية» لسبب، وخصه بعضهم بالحلواني^(٨).

(١) التيسير ٤٤.

(٢) جامع البيان (خ): ١٢٠/ب.

(٣) العنوان ٨٥، ١٧٨.

(٤) انظر: المستنير ١/٤٤٥، النشر ٢/١٠، الإتحاف ١/١٣٦.

(٥) انظر: المبهم ١/٣٠١، الإيضاح ١٨٨.

(٦) التجريد ١٥٥.

(٧) إرشاد المبتدي ١٥٩.

(٨) قوله: «وخصه بعضهم بالحلواني»: زيادة من (ح)، وانظر: النشر ٢/١١.

وأما ابنٌ كثيرٌ: فالإدغام له وجهاً واحداً عند الجمهور، وقَطَعَ له به جماعة كصاحب «الكافي»^(١) و«العنوان»^(٢)، وخصَّ بعضهم البزِّيَّ بالإدغام كصاحب «الهادي»^(٣)، وقَطَعَ له به من طريق أبي ربيعة صاحب «المستنير»^(٤) و«المبهج»^(٥)، وهو طريقُ ابنِ الحُبَابِ عنه، وخصَّه بعضهم بُقُنبَلٍ، وبه قَطَعَ صاحبُ «الإرشاد»^(٦) وغيره، وقَطَعَ له من طريق ابنِ مجاهدٍ أبو العزِّ وغيره^(٧).

وقَطَعَ بالإظهارِ للبزِّيِّ صاحبُ «الإرشاد»^(٨)، ورواه من طريق أبي ربيعة صاحبُ «التجريد»^(٩)، و«الكامل»^(١٠)، وهو في «التجريد»^(١١) لُقُنبَلٍ من طريق ابنِ مجاهدٍ.

(١) الكافي ٥٧.

(٢) العنوان ٧٦.

(٣) الهادي (خ) ٨/أ.

(٤) المستنير ١/٤٦٢-٤٦٣.

(٥) المبهج ١/٣٠١.

(٦) إرشاد المبتدي ١٥٩.

(٧) كصاحب المبهج ١/٣٠١.

(٨) إرشاد المبتدي ١٥٩.

(٩) التجريد ١٥٥.

(١٠) الكامل (خ): ٩٩/ب.

(١١) التجريد ١٥٥.

وأطلق الخلافَ عن ابنِ كثيرٍ من الروائيتين في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)، وتَعَقَّبَهُمَا في «النشر»^(٣): بأنَّ الذي تَقْتَضِيهِ طُرُقُهُمَا الإظهارُ، لِنَصِّهِ في «الجامع»^(٤) عليه لابنِ كثيرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مِجَاهِدٍ عَنِ قُبُلِّ، وَمِنْ رِوَايَةِ النِّقَاشِ عَنِ أَبِي رِبِيعَةَ.

قال^(٥): «وهاتان الطريقتان هما اللتان في «التيسير»^(٦)، و«الشاطبية»^(٧)، ولكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهورُ أَطْلَقَ الخِلافَ في «التيسير»^(٨) له؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرِوَايَةِ^(٩) وما عليه الأَكْثَرُونَ، وَهُوَ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنِ طُرُقِهِ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ، قال: «والوجهان عن ابن كثير صحيحان» انتهى^(١٠).

(١) الشاطبية ٢٣.

(٢) التيسير ٤٥.

(٣) النشر ١٠/٢.

(٤) جامع البيان (خ): ١٢١/ب.

(٥) يعني: ابن الجزري.

(٦) التيسير ١١-١٢.

(٧) الشاطبية ٢٣.

(٨) التيسير ٤٥.

(٩) ر، م: «الروائيتين».

(١٠) أي: انتهى النقل من النشر ١٠/٢.

وأما حمزة فُقَطِعَ له بالإظهارِ صاحبُ «العنوان»^(١)، و«المبهج»^(٢)، وفاقاً لجمهور العراقيين، وقَطِعَ له به صاحبُ «الكامل»^(٣) في رواية خَلَفِ، وفي رواية خَلَادٍ من طريق الوزان، وبالإدغامِ جميعُ المغاربة وكثيرٌ من العراقيين^(٤).

وقرأ مَنْ بقي من الجازمين وهو ورشٌ وحده بالإظهارِ.

وأما ﴿أَرْكَبُ مَعَنَا﴾ في هود [٤٢] فقرأه قالون وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وخَلَادٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ بالإدغامِ^(٥)، ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٦)، إلا أنه اختلفَ عن قالون وابنِ كثيرٍ وعاصمٍ وخَلَادٍ وابنِ محيصنٍ والأعمشِ.

والأكثرُ على تخصيصِ الإدغامِ عن قالون بطريق أبي نَشِيطٍ والإظهارِ بالحُلُونِي، والوجهان عن قالون في «الشاطبية»^(٧) كأصلها^(٨).

وأما ابنُ كثيرٍ: فَخَصَّ / الأكثرون قُبُلًا بالإظهارِ من طريق ابنِ شَنَبُود، والإدغامِ من طريق ابنِ مجاهدٍ.

(١) العنوان ٧٦.

(٢) المبهج ٣٠١/١.

(٣) الكامل (خ): ٩٩/ب.

(٤) انظر: النشر ١٠/٢.

(٥) انظر: التيسير ٤٥، النشر ١١/٢، الإتحاف ١٣٧/١.

(٦) انظر: المبهج ٣٠١/١، الإيضاح: ١٨٩.

(٧) الشاطبية ٢٣.

(٨) التيسير ٤٥.

وروى الإظهارَ من روايةِ البزِّيِّ النقاشِ من جميع طرقه، وهو الذي في «المستنير»^(١)، و«الكفاية»^(٢)، و«الغاية»^(٣)، و«التجريد»^(٤)، و«الإرشاد»^(٥)، و«الروضة»^(٦)، و«المبهج»^(٧).

وأطلقَ الخلافَ عن البزِّيِّ في «الشاطبية»^(٨) كأصلها^(٩)، وفي «العنوان»^(١٠) القطعُ بالإدغامِ وجهاً واحداً لابنِ كثيرٍ. وكذا المهديُّ وغيرُهما^(١١) وفاقاً لجمهور المغاربة وبعض المشاركة، وبالإظهار قطع له الهذليُّ^(١٢)، وصحح في «النشر»^(١٣) الوجهين عن ابن كثير من روايته.

(١) المستنير ١/٤٦٤-٤٦٥.

(٢) الكفاية ١٩١-١٩٢.

(٣) غاية الاختصار ١/١٧٢، والبزّي لم يذكر مع المدغمين.

(٤) التجريد ١٥٥.

(٥) إرشاد المبتدي ١٦٠.

(٦) الروضة ١/٢٧٠.

(٧) المبهج ١/٣٠١.

(٨) الشاطبية ٢٣.

(٩) التيسير ٤٥.

(١٠) العنوان ١٠٧.

(١١) انظر: النشر ٢/١١.

(١٢) الكامل (خ): ٩٩/ب.

(١٣) النشر ٢/١١.

وأما عاصمٌ فالأكثرُون عنه على الإدغام، كما أنَّ الأكثرين عن خَلَّادٍ على الإظهار، وبه قرأ الداني^(١) لخلَّادٍ على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي في «العنوان»^(٢) وغيره.

وبالإدغام قرأ الداني^(٣) على أبي الفتح فارسٍ .
والوجهان صحيحان نصًّا وأداءً، وذكرهما في «الشاطبية»^(٤) كأصلها^(٥).
وصوّب في «النشر»^(٦) الإظهارَ من طريق العُلَيْمي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ، ومن طريق عمرو بن الصَّبَّاح عن حفصٍ، كما في «جامع» الداني^(٧)،
والوجهان عن خَلَّادٍ في «الهداية»^(٨)، و«الشاطبية»^(٩)، «كالتيسير»^(١٠)،
وصحًّا نصًّا وأداءً.

وقرأ الباقيون وهم ورثُ وابنُ عامرٍ وخلف عن حمزة^(١١)، وكذا أبو جعفرٍ وخلفُ بالإظهارِ.

(١) لم نقف عليه في جامع البيان، وانظر: النشر ١٢/٢.

(٢) العنوان ١٠٧.

(٣) جامع البيان (خ): ١٢١/ب.

(٤) الشاطبية ٢٣.

(٥) التيسير ٤٥.

(٦) النشر ١١/٢.

(٧) جامع البيان (خ): ١٢١/ب.

(٨) انظر: النشر ١٢/٢.

(٩) الشاطبية ٢٣.

(١٠) التيسير ٤٥.

(١١) زيادة من: ح.

وَأَمَّا ﴿نَخِيفَ بِهِمْ﴾ في سبأ [٩٩] فقرأه بإدغام الفاء في الباء الكسائيُّ وحده^(١)، للتقارب في المخرج، والاشتراك في الصفات، وضعفها بعضهم من حيث إنه أدغم الأقوى في الأضعف.

قال الفارسي^(٢): «وذلك لا يجوز؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تُدغم فيها، وإن كانت الباء تدغم فيها، نحو: «اضرب فلاناً»، كما تُدغم الباء في الميم كقولك: «اضرب مالكا»، وإن كانت الميم لا تُدغم في الباء، نحو «اضمم بكرة»؛ لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة». وقال الزمخشري^(٣): «وليست بالقوية».

قال في «الدر»^(٤): «وهذا لا ينبغي؛ لأنها متواترة» انتهى. والقراءة سنة متبعة، ويوجد منها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي ولا الزمخشري. قاله أبو حيان في «البحر»^(٥).

وقرأه الباقون بالإظهار على الأصل.

وَأَمَّا ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿وَأَصْطِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [مريم: ٦٥]، ونحو ذلك، فقرأه بإدغام الراء في اللام

(١) انظر: التيسير، ٤٤، النشر ١٢/٢، الإتحاف ١/١٣٧.

(٢) الحجة ٩/٦.

(٣) الكشف ٣/٥٧٠.

(٤) الدر المصون ٩/١٥٨.

(٥) البحر ٧/٢٦١.

أبو عمرو، واختلفَ عن الدُّوريِّ^(١) /، ووافقهُ ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ^(٢).
وأطلقَ الخلافَ عن الدُّوريِّ في الشاطبية^(٣) كأصلها^(٤)، وبالإدغامِ رواه
صاحبُ «الكافي»^(٥)، و«الإرشاد»^(٦)، و«المستنير»^(٧).
وبالإظهارِ مكِّيُّ في «التبصرة»^(٨)، وابن بليِّمة في «التلخيص»^(٩)،
وفي «النشر»^(١٠) تفرُّعُ الخلافِ على الإدغامِ الكبيرِ، فإذا أُخذَ به أُدغمَ
هذا بلا خلافٍ، وإلا فالخلافُ مُتَّجِهٌ في هذا^(١١)، والأكثرُ على
الإدغامِ.

والوجهانِ صحيحانِ عن أبي عمرو، وفي «المبهج»^(١٢) الإظهارُ لابنِ
محيِصنٍ، وبه قرأَ الباقر.

(١) انظر: التيسير ٤٤، النشر ١٢/٢، الإتحاف ١٣٧/١.

(٢) انظر: المبهج ٣٠٠/١، الإيضاح ١٨٩.

(٣) الشاطبية ٢٣.

(٤) التيسير ٤٤.

(٥) الكافي ٥٧.

(٦) إرشاد المبتدي ١٥٩.

(٧) المستنير ١/٤٦١-٤٦٢.

(٨) التبصرة ١١٦.

(٩) تلخيص العبارات ٦٦.

(١٠) النشر ١٣/٢.

(١١) أي: في مذهب مَنْ روى الإظهار في الإدغام الكبير، كما في النشر ١٣/٢.

(١٢) المبهج ٣٠٠/١.

وَأَمَّا ﴿يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣١] حيث وقع، فقرأه بالإدغام أبو الحارث عن الكسائي^(١)، وقرأه الباقر بالإظهار.

وَأَمَّا: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾، ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾ كلاهما بآل عمران^(٢) [١٤٥]، و(ص^(٣) * ذكر) فاتحة مريم [١-٢]، فقرأها أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٤) بالإدغام، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش^(٥).

وقرأ الباقر وهم نافع وابن كثير وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب بالإظهار. وَأَمَّا ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ في الأعراف [١٧٦] فقرأه بالإدغام أبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف^(٦)؛ للاتحاد في المخرج والتجانس، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش^(٧).

وقرأ الباقر وهم نافع وابن كثير وهشام وعاصم، وكذا أبو جعفر بخلف عنهم، بالإظهار، والوجهان لقالون في الشاطبية^(٨) كأصلها^(٩).

(١) انظر: النشر ١٣/٢، الإتحاف ١/١٣٨.

(٢) الموضوعان في الآية ١٤٥.

(٣) أي: من ﴿كَهَيْعَصَ﴾.

(٤) انظر: التيسير ٤٤، النشر ١٣/٢، الإتحاف ١/١٣٨، ١٣٩.

(٥) انظر: المبهج ٣٠١/١، الإيضاح: ١٩٠.

(٦) انظر: التيسير ٤٤، النشر ١٣/٢، الإتحاف ١/١٣٨.

(٧) انظر: المبهج ٣٠١/١، الإيضاح: ١٩٠.

(٨) الشاطبية ٢٣.

(٩) التيسير ٤٤.

والإدغامُ عند المهدويِّ^(١) وابنِ شُريح^(٢) وجمهورِ المغاربة وطائفة من المشاركة، ورواه ابن سوار^(٣) وغيره عن أبي نَشِيطٍ، ورواه أبو العزِّ^(٤) عن أبي نَشِيطٍ، وعن هبة الله بن جعفر عن الحُلَوَانِيِّ .

وقرأ به الدانيُّ^(٥) لقالون من جميعِ طرقِهِ على أبي الحسنِ، وعلى أبي الفتح عن قراءته على السَّامَرِيِّ .

والإظهارُ في «العنوان»^(٦)، وبه قرأ الدانيُّ^(٧) على أبي الفتح، ورواه بعضُ العراقيين من غيرِ طريقِ أبي نَشِيطٍ، وبعضُهم من طريقه والحُلَوَانِيِّ، وهو لورشٍ عن جمهورِ^(٨) المغاربة والمشاركة.

وخصَّه بعضهم بالأزرق، وبعضُهم بالأصبهاني، وعن ابن مهران^(٩) إدغامه من جميعِ طرقِهِ، وخصَّه الخزاعيُّ^(١٠) بطريقِ الأزرق، واختاره الهذليُّ^(١١).
وأما ابنُ كثيرٍ: فأكثرُ المغاربة عنه على الإظهارِ.

(١) انظر: النشر ١٣/٢ .

(٢) الكافي ٥٧ .

(٣) المستنير ١/٤٦٥-٤٦٦ .

(٤) الكفاية ١٧٦ .

(٥) جامع البيان (خ): ١٢٢/أ .

(٦) العنوان ٩٨ .

(٧) جامع البيان (خ): ١٢٢/أ .

(٨) ش: «جميع» .

(٩) الغاية ١٥٠ .

(١٠) المنتهى ٣٦٩ .

(١١) الكامل (خ): ١٠٠/أ .

وأما هشام / فجمهور المغاربة عنه على الإظهار، وأكثر المشاركة على الإدغام من طريق الداجوني، وعلى الإظهار من طريق الحلواني^(١).
ورُجِحَ الإدغام من جهة القياس؛ لأنَّ الحرفين إذا كانا من مَخْرَجٍ واحدٍ وسكن الأولُ منهما وَجَبَ إدغامه ما لم يَمْنَع مانعٌ، وهو مفقودٌ هنا، لكن الإظهارَ صحيحٌ من جهة الرواية، فلا سبيلَ لردّه.

وأما عاصمٌ: فَقَطَعَ له بالإظهار في «العنوان»^(٢)، وبه قرأ الداني^(٣) على فارسٍ له في جميع طرقه من طريق أبي أحمد السامرّي، والأشهر عنه الإدغام، وعليه جمهورُ المغاربة والمشاركة، وبه قرأ الداني^(٤) على فارسٍ من طريق عبد الباقي.

وأما أبو جعفرٍ: فالمشهورُ عنه الإظهارُ، وعليه الأكثرون، والإدغامُ اختاره له الهذلي^(٥) وغيره.

وأما «لبثت» المتصلُ بضمير الواحد المتكلم والمخاطبِ وضمير جمع المخاطبِ حيث وَقَعَ، نحو: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] فقرأ أبو عمرو ووابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ^(٦) بالإدغام في ذلك للتقاربِ والتجانسِ.

(١) النشر ١٥/٢.

(٢) العنوان ٩٨.

(٣) جامع البيان (خ): ١٢٢/ب.

(٤) جامع البيان (خ): ١٢٢/أ.

(٥) الكامل (خ): ٩٩/ب، ١٠٠/أ.

(٦) انظر: التيسير ٤٤، والنشر ١٦/٢، الإتحاف ١/١٣٩.

وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(١)، وقرأ الباقون بالإظهارِ.

وَأَمَّا ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ بالأعراف [٤٣]، والزخرف [٧٢] فقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ ذكوانٌ من طريقِ الأَخْفَشِ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٢) بالإظهارِ على الأصلِ.

وقرأ الباقون، وهم أبو عمرو وابنُ ذكوانٍ من طريقِ الصوريِّ وهشامٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بالإدغامِ؛ للتقارُبِ في المَخْرَجِ والتشَارِكِ في الصفاتِ، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٣).

وَأَمَّا ﴿أَخَذْتُ﴾ [فاطر: ٢٦]، و﴿أَخَذْتُ﴾ [آل عمران: ٨١]، و﴿لَتَأْخُذَنَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، ونحو ذلك، فقرأه بالإظهارِ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رُوَيْسٌ^(٤)، لكن بخَلْفٍ عنه: وبالإدغامِ رواه عنه أبو الطيبِ وابنُ مقسمٍ.

وبالإظهارِ رواه الجمهورُ عن النَّخَّاسِ، وفي «المبهج»^(٥)، و«التذكرة»^(٦) إظهارُ ﴿لَتَأْخُذَنَّ عَلَيْهِ﴾ بالكهف [٧٧]، وإدغامُ ما عداه، وفاقاً للكارزيني عن النَّخَّاسِ.

(١) انظر: المبهج ١/٢٩٣، الإيضاح: ١٩٠.

(٢) انظر: التيسير ٤٤، والنشر ٢/١٧، الإتحاف ١/١٣٩.

(٣) انظر: المبهج ١/٢٩٣، الإيضاح ١٩١.

(٤) انظر: التيسير ٤٤، والنشر ٢/١٥.

(٥) المبهج ١/٢٩٣.

(٦) التذكرة ١٨٥-١٨٦.

وقرأ الباكون بالإدغام للتقارب في المخرج والاشترك في بعض الصفات.

وأما ﴿فَبَدَّتْهَا﴾ في سورة طه [٩٦] فقرأ أبو عمرو وهشام بخلف عنه وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بالإدغام، وافقههم اليزيدي والحسن والأعمش^(٢).

والإظهار لهشام في «الشاطبية»^(٣) كالتيشير^(٤)، و«العنوان»^(٥)، و«الكافي»^(٦)، و«التبصرة»^(٧) وفقاً لجميع المغاربة، والإدغام له في «المستنير»^(٨)، و«الكامل»^(٩)، ورواه صاحب «التجريد»^(١٠) عنه من طريق الداجوني، وهو في «المبهج»^(١١) من طريق الحلواني، وعليه جمهور المشاركة، وافقه ابن محيصن بخلف عنه، وقرأ الباكون بالإظهار.

(١) انظر: الروضة ١/ ٢٧١، النشر ٢/ ١٦، الإتحاف ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٢) انظر: المبهج ١/ ٢٩٤، ومصطلح الإشارات: ٣٥٨، وفيه ذكر الإدغام لابن محيصن من المفردة، والإيضاح: ١٩٠، وفيه ذكر الإظهار لابن محيصن من المفردة.

(٣) الشاطبية ٢٣.

(٤) التيسير ٤٤.

(٥) العنوان ١٣٠.

(٦) الكافي ٥٧.

(٧) التبصرة ١١٥.

(٨) المستنير ١/ ٤٤٧-٤٤٨.

(٩) الكامل (خ): ٩٩/ ب.

(١٠) التجريد ١٥٨.

(١١) المبهج ١/ ٢٩٤.

وَأَمَّا ﴿عُدْتُ﴾ بغافر [٢٧]، والدخان [٢٠] فقرأ أبو عمرو وهشام بخُلْفٍ عنه وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر وخَلْفٌ^(١) بالإدغام، للتقارب والاشتراك، وهو لهشام عند الحافظ أبي العلاء^(٢) والهُدَلِيَّ^(٣) وابن سوار^(٤) وفاقاً لجمهور العراقيين.

والإظهار له في «الشاطبية»^(٥) كأصلها^(٦)، وفاقاً / لجميع المغاربة، وهو في «المبهج»^(٧) من طريقَي الحُلوانِي والدَّاجوني، ووافقهم على الإدغام فقط ابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(٨)، واليزيديُّ والحسنُ، والأعمش^(٩).

وقرأ الباقر وهم نافعٌ وابنُ كثيرٍ وهشامٌ في وجهه الثاني، وابنُ ذكوانٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ بالإظهار على الأصل، ووافقهم ابنُ محيصنٍ من «المبهج»^(١٠).

(١) انظر: غاية الاختصار ١/١٦٧، النشر ٢/١٦، الإتحاف ١/١٣٩.

(٢) غاية الاختصار ١/١٦٧.

(٣) الكامل (خ): ٩٩/ب.

(٤) المستنير ١/٤٤٨.

(٥) الشاطبية ٢٣.

(٦) التيسير ٤٤.

(٧) المبهج ١/٢٩٤.

(٨) المفردة ٩٩.

(٩) انظر: المبهج ١/٢٩٤، الإيضاح: ١٩١.

(١٠) المبهج ١/٢٩٤.

وَأَمَّا ﴿يَسْ﴾ وَالْقَرَّانِ ﴿[يس: ١-٢] فقرأ نافع والبرقي وابن ذكوان وعاصم بخلف عنهم وهشام والكسائي، وكذا يعقوب وخلف^(١) بإدغام النون في الواو كنحو: ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وافقهم ابن محيصن والأعمش على الإدغام فقط^(٢)، وهو^(٣)، وهو^(٤) عن قالون في «الشاطبية»^(٥) كأصلها^(٦)، وفاقاً لجمهور المغاربة.

وفي «جامع»^(٧) الداني الإظهار له من طريق أبي نسيط، والإدغام من طريق الحلواني.

وَأَمَّا ورش فالإدغام له من طريق الأزرق مقطوع به في «الشاطبية»^(٨) كالتيشير^(٩)، وكذا قطع له به من طريق الأصبهاني في «التجريد»^(١٠)

(١) انظر: التيسير ١٨٣، النشر ١٧/٢، الإتحاف ١/١٤٠.

(٢) هذا المثال زيادة من: ش.

(٣) انظر: مصطلح الإشارات: ٤٤٠، الإيضاح ١٩١، ولم يذكر فيه الأعمش.

(٤) كذا في النسخ وهو سهو؛ لأن المذكور في «التيسير»، و«الشاطبية» هو الإظهار لقالون وليس الإدغام كما تقتضيه عبارة المؤلف.

(٥) الشاطبية ٢٣، وانظر: التيسير ١٨٣، النشر ١٧/٢، والمذكور فيهما هو الإظهار لقالون وهو الصواب.

(٦) التيسير ١٨٣.

(٧) جامع البيان (خ): ٣١٣/أ.

(٨) الشاطبية ٢٣.

(٩) التيسير ١٨٣.

(١٠) التجريد ١٦١.

و«المبهج»^(١)، وابن سوار^(٢) وفاقاً للأكثرين، وبالإظهارِ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ قَطَعَ لَهُ صَاحِبُ «التجريد»^(٣) حسب ما قرأ به على شيوخه من طرقهم، وبه أَخَذَ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ ابْنُ مِهْرَانَ^(٤) وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا الْبَزِّيُّ فَالْإِظْهَارُ لَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رِبِيعَةَ، وَالْإِدْغَامُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْحُبَابِ.

وَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ فَالْإِظْهَارُ عَنْهُ طَرِيقُ الصُّورِيِّ، وَالْإِدْغَامُ طَرِيقُ الْأَخْفَشِ.

وَأَمَّا عَاصِمٌ فَالْإِدْغَامُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَالْإِظْهَارُ طَرِيقُ الْعَلَيْمِيِّ.

وَأَمَّا حَفْصٌ فَالْإِدْغَامُ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ الصَّبَّاحِ مِنْ طَرِيقِ زَرْعَانَ، وَالْإِظْهَارُ مِنْ طَرِيقِ الْفَيْلِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ، وَهُمْ قُنْبُلٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِظْهَارِ عَلَى الْأَصْلِ، وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

وَأَمَّا ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] فَقَرَأَ قَالُونَ وَقُنْبُلٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(٥) بِالْإِظْهَارِ عَلَى الْأَصْلِ.

(١) المبهج ٣٠٣/١، وعبر عن الإدغام بالإخفاء، وانظر: النشر ١٧/٢.

(٢) المستنير ٣٨٩/٢.

(٣) التجريد ١٦١.

(٤) الغاية ٣٧٢.

(٥) انظر: النشر ١٨/٢، الإتحاف ١٤٠/١.

وافقهم ابنُ محيصنٍ من «المبهج» واليزيديُّ والحسنُ والمطوَّعيُّ عن الأعمش^(١).

وقرأ ورشٌ والبزِّيُّ وابنُ ذكوانَ وعاصمٌ بخلفٍ عنهم، وهشامٌ والكسائيُّ وكذا يعقوبُ، وخلفٌ بالإدغام. وافقهم ابنُ محيصنٍ - من «المفردة»^(٢) - والشنبوذيُّ.

فالإدغامُ لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ قَطَعَ به في «التلخيص»^(٣) و«التجريد»^(٤) وغيرهما، والإظهارُ صاحبُ «العنوان»^(٥)، وقال في «الهداية»^(٦): «إنه الصحيحُ عن ورشٍ».

وفي «التيسير»^(٧): أنه الذي عليه عامَّةُ أهلِ الأداءِ.

والوجهان في «الشاطبية»^(٨) وغيرها، والخلافُ عن البزِّيِّ وابنِ ذكوانَ وعاصمٍ كالخلاف في ﴿يس﴾ سواء، إلا أن الإدغام عن أبي بكر من طريق

(١) انظر: المبهج ١/٣٠٣، ولكن فيه أن ابن محيصن قرأ بالإدغام وعبر عنه بالإخفاء، الإيضاح ١٩٢.

(٢) مفردة ابن محيصن ١٤٥، ١٥٧.

(٣) تلخيص العبارات ١٤١.

(٤) التجريد ١٦١.

(٥) العنوان ١٩٥، أي: والإظهار له قطع به صاحبُ العنوان.

(٦) انظر: شرح الهداية ١/٨٤.

(٧) التيسير ١٨٣.

(٨) الشاطبية ٢٣.

العَلَيْمِي^(١) قَطَعَ بِهِ سَبْطُ الْخِيَاطِ هُنَا / ، وبالإظهارِ فِي ﴿ لَيْسَ ﴾ وَلَمْ يُفَرِّقْ
غَيْرُهُ بَيْنَهُمَا عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا ﴿ طَسَمَ ﴾ أَوَّلُ الشُّعْرَاءِ، وَالْقَصَصِ، فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٌ وَأَبُو عَمْرٍو
وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبٌ وَخَلْفٌ^(٢) بِالْإِدْغَامِ، وَافْقَهُمُ
ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ وَالشُّبُّوْذِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ^(٣).

وَقَرَأَ حَمْزَةً، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِظْهَارِ، وَافْقَهُمَا الْمَطَّوْعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ
عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ أَبِي جَعْفَرٍ مَعَ الْمُظْهِرِينَ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ السَّكْتُ
عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ فَوَاتِحِ السُّورِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ السَّكْتِ^(٤)؛ لِأَنَّ
مِنْ لَازِمِ السَّكْتِ عَدَمَ الْإِدْغَامِ.

* * *

(١) أسند ابنُ الجزريُّ هذا الوجه لسبب الخياط من الكفاية في الست. انظر: النشر
.. ١٩/٢

(٢) انظر: المستنير ٣٣٣/٢، النشر ١٩/٢، الإتحاف ١٤١/١.

(٣) انظر: المبهج ٣٠٣/١، الإيضاح ١٩٢.

(٤) انظر: باب الهمز المفرد: السكت على الساكن قبل الهمز وغيره.

الفصل السادس

في أحكام النون الساكنة والتنوين^(١)

كان ذكُرُ هذا الفصلِ في التجويد أشبه، لأنَّ أكثرَ مسائله إجماعيةٌ، وإنما ذكره هنا لكثرةِ دَوْرِ مسائله، والاختلافِ في بعضها. وقَيَّدوا النونَ بالسكون لتَخْرُجَ المتحركةُ، ولم يُقَيِّدوا التنوينَ به؛ لأنَّ وَضَعَهُ الإسكانُ.

وقد عَرَّفوه بأنه: نونٌ ساكنةٌ تلحقُ آخرَ الاسمِ لفظاً، وتَسْقُطُ رسماً ووقفاً. وهو عند سيبويه^(٢) والجمهورِ خمسةُ أقسام:

تمكينٌ: وهو اللاحقُ للاسمِ المعربِ المنصرفِ، إشعاراً ببقائه على أصالته، نحو: زيدٌ ورجلٌ.

وتنكيرٌ: وهو اللاحقُ لبعضِ المبيئاتِ فَرَقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو: «سبويه» لغير معين. وَيَطْرَدُ فيما آخَرُهُ «ويهِ».

والعوضُ: وهو ضربان: عن حرفٍ نحو: جوارٍ، وهو الياءُ المحذوفة. وعوضٌ عن مضافٍ إليه: إمَّا جملةٌ نحو: يومئذٍ، وإمَّا مفردٌ نحو: كلُّ، على رأي^(٣).

وتنوينٌ المقابلة: وهو اللاحقُ لما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، نحو: مُسلمات؛ لأنه قَابِلُ النونِ في جمعِ المذكرِ السالمِ.

(١) انظر: التيسير ٤٥، النشر ٢٢/٢، الإتحاف ١/١٤٣.

(٢) أشار سيبويه في الكتاب إلى تنوين التمكين ١/٢٢، والتنكير ٢/١٩٩، والعوض

٣/٣١٠، والترنم ٤/٢٠٦، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١١.

(٣) والرأي الآخر: أن تنوينها للتمكين. انظر: الارتشاف ٢/٦٦٨.

وهذه الأربعة من خواص الاسم.

وتنوين الترتُّم: وهو اللاحق للروِي المطلق عوضاً عن مدّة الإطلاق في لغة تميم وقيس^(١). وهذا يشترك فيه الاسم والفعل.

قال ابن مالك^(٢): «وقولهم: تنوينُ الترتُّم، هو على حذف مضاف، أي: تنوينُ ذي الترتُّم، وإنما هو عوض من الترتُّم؛ لأن الترتُّم هو مدُّ الصوت بمدَّ يُجانسُ حرفَ الروي» انتهى.

ثم إن أحكام النون الساكنة والتنوين أربعة: إظهار وإدغام وإقلاب وإخفاء.

الأول: الإظهار، ويكون عند حروف الحلق الستة، وهي:

الهمزة: نحو: ﴿يَنْعَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦] فقط، و ﴿مَنْ أَمَّنْ﴾ [البقرة: ٦٢]،

﴿عَادِدًا﴾ [الأحقاف: ٢١].

والهاء: نحو: ﴿عَنْهُمْ﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿أَمْرًا هَلَكَ﴾

[النساء: ١٧٦].

والعين: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

[البقرة: ٧].

والحاء: نحو: ﴿وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مِنْ حَكِيمٍ مَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١، الارتشاف ٢/ ٦٧٠.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي ١٤٦، ولم نقف عليه في مؤلفات

والغينُ: ﴿فَسَيَنْغُضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] / ، ﴿مِنْ غَلٍ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿إِلَهُ غَيْرُهُ وَ﴾ [الأعراف: ٥٩].

[١١١/ب]

والخاءُ: نحو: ﴿وَالْمُنْخِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣]، ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

فاتفقوا كلُّهم على إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الستة لبعد مَخْرَجِ النونِ والتنوينِ مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الحَلْقِ.

إلا أنَّ أبا جعفرٍ^(١) قرأ بإخفائهما عند الحرفين الأخيرين: الغين والخاء المعجمتين كيف وقعا؛ لقربهما من حرفي أقصى اللسان: القاف والكاف، لكنَّ بعضهم استثنى عنه ﴿فَسَيَنْغُضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿وَالْمُنْخِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، فأخذ فيها بإظهار النون كالجمهور.

ولم يستثنها ابنُ مهران^(٢)، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس.

وانفرد ابنُ مهران^(٣) عن ابنِ بويان عن أبي نَشِيطٍ عن قالون بالإخفاء أيضاً عند الغين^(٤) والخاء أيضاً في جميع القرآن.

وهو في «كامل»^(٥) الهدليّ، و«جامع»^(٦) الداني عن أبي نَشِيطٍ مِنْ طَرِيقِ ابنِ سَنُودٍ.

(١) النشر ٢/٢٢.

(٢) الغاية ١٥٤.

(٣) الغاية ١٥٤.

(٤) في مطبوعة «الغاية»: العين.

(٥) الكامل (خ): ١٠٠/أ.

(٦) جامع البيان (خ): ١٢٤/أ.

الحكمُ الثاني: الإدغام، ويكون في ستة أحرفٍ أيضاً، وهي:
 النونُ: ﴿عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿مَلِكًا نَقَلْتَلْ﴾ [البقرة: ٢٤٦].
 والميمُ، نحو: ﴿مِنْ مَالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿سُنْبُلًا مَاءَةٌ حَبَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].
 والواوُ، نحو: ﴿مِنْ وَاٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَرَعْدٌ وَرَقٌّ﴾ [البقرة: ١٩].
 والياءُ، نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿فَعَا يَصْرُوهُ﴾ [الكهف: ٤٣].
 واللامُ، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].
 والراءُ، ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿ثَمَرٍ رَزَقًا﴾ [البقرة: ٢٥] فاتفقوا على
 إدغامها في هذه الستة مع إثبات الغنة مع النونِ والميمِ.

فإن قلت: النونُ من طرفِ اللسانِ وفوقِ الثنايا، والميمُ من بينِ الشفتينِ،
 وبينهما مخارجُ، فلمِ ساغِ الإدغامُ مع التباعِ؟
 أُجيب: بأنّه قدِ حُصِّلَ للتباعِ وجهٌ يُسَوِّغُ إدغامه، فالوجهُ الذي قَرَّبَ
 بينِ النونِ والميمِ ونحوهما الغنةُ التي اشتركا فيها، فصارا بذلك متقاربينِ.
 واتفقوا على حَذْفِ الغنةِ مع اللامِ والراءِ؛ لبعدهما عن الغنةِ، وهذا - كما
 في «النشر»^(١) - مذهبُ الجمهورِ من أهلِ الأديانِ، والجلَّةِ من أئمةِ التجويدِ،
 وعليه أئمةُ الأمصارِ في هذه الأعصارِ، وهو الذي في «الشاطبية»^(٢)
 كأصلها^(٣)، و«العنوان»^(٤) و«الهداية»^(٥) وغيرها، وفاقاً لجميعِ المغاربةِ.

(١) النشر ٢/ ٢٣.

(٢) الشاطبية ٢٤.

(٣) التيسير ٤٥.

(٤) العنوان ٥٨.

(٥) انظر: شرح الهداية ١/ ٩٠.

وذهب كثيرٌ إلى الإدغام في الراء واللام مع بقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر القراء كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم - وكذا أبو جعفر - وغيرهم^(١)، وهو رواية النهرواني عنهم^(٢).

ووردت عن كل القراء نصاً وأداءً، وصحت^(٣) عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص من طرق كتاب «النشر»، لكن هذا وإن أطلقوه فينبغي - كما في النشر^(٤) - تقييده في اللام بما إذا كان منفصلاً رسماً، وذلك: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ في الأعراف [١٠٥]، و﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ في التوبة [١١٨]، و﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]، و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ في قصة نوح [هود: ٢٦]، وفي الحج ﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [٢٦]، وفي يس / ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [١٠٦]، وفي الدخان ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [١٩]، وفي الممتحنة ﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [١٢]، وفي ن والقلم ﴿أَنْ لَا يَدَّخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾ [٢٤].

أمَّا إذا كان متصلاً رسماً، نحو: ﴿فَاللَّهُ يَسْتَجِيبُ الْكُفْرَ﴾ [بهود: ١٤]، و﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، ونحو ذلك ممَّا حُذفت منه النون فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الداني^(٥) وغيره من المحققين.

(١) في النشر ٢٣/٢ «... ويعقوب وغيرهم».

(٢) أي: عن أكثرهم؛ لأنه روى عن هؤلاء المذكورين سوى عاصم كما في المستنير ١/٤٦٧.

(٣) قوله: «وصحت» سقط من ش، ح، ط، وأثبتناه من سائر النسخ والنشر ٢/٢٤.

(٤) النشر ٢/٢٤.

(٥) جامع البيان (خ): ١٢٨/أ.

وإذا قلنا بإظهار الغنة في اللام والراء عن أبي عمرو فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما، نحو: ﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿رُزِينًا لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿تَأَذِّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿حَزَّائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ [ص: ٩] لأنَّ النون تُسَكَّنُ أيضاً للإدغام، لكن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لا مجال للقياس فيها، فَإِنْ صَحَّ نَقْلًا أَتْبَعُ.

واخْتَلَفَ في الواو والياء: فقرأ خَلْفُ عن حمزة^(١) بإدغام النون الساكنة والتنوين فيهما بغير غنةٍ اتِّبَاعاً لأصل الإدغام.

واقفه المطوعيُّ عن الأعمش^(٢)، وبه قرأ الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ في الياء مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَثْمَانَ الضَّرِيرِ، وروى عنه جعفرُ بنُ محمدٍ بالغنة، وفي «المبهج»^(٣) الوجهان، وكلاهما صحيحٌ. قاله في «النشر»^(٤).

وقرأ الباقر بالغنة فيهما، وهو الأَفْصَحُ^(٥).

فإن قلت: وجودُ الغنة مع الإدغام في الواو والياء وكذلك اللام والراء عند القائل به يمنع أن يكون إدغاماً، فينبغي أن يكون إخفاءً، كما صرَّح به السَّخَاوِيُّ^(٦)، حيث قال: «إنَّ حقيقة ذلك إخفاءٌ لا إدغامٌ، وإنما يقولون إنه إدغامٌ مجازاً». قال: «وهو في الحقيقة إخفاءٌ».

(١) التيسير: ٤٤، النشر ٢/ ٢٤، الإتحاف ١/ ١٤٥.

(٢) انظر: المبهج ١/ ٣٠٣، الإيضاح: ١٩٥.

(٣) المبهج ١/ ٣٠٣.

(٤) النشر ٢/ ٢٤-٢٥.

(٥) ح: «الأصح».

(٦) فتح الوصيد في شرح القصيد ٢/ ٤٠٩.

أجاب الجَعْبَرِيُّ^(١) بأنه إدغامٌ لوجودِ حقيقةِ الإدغامِ بالقَلْبِ، والقائلُ بالإخفاءِ يَعْتَرِفُ بوجودِ التشديدِ فيه، ومذهبهُ خُلُوُّ الْمُخْفَى منه.

والتحقيقُ أن الإدغامَ مع عدمِ الغنّةِ مَحْضٌ كاملُ التشديدِ، ومعها غيرُ مَحْضٍ ناقصُ التشديدِ من أجلِ صوتِ الغنّةِ الموجودةِ معه، فهو بمنزلةِ صوتِ الإطباقِ الموجودِ مع الإدغامِ في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨]. وقد حكى بعضهم إجماعَ القُرَّاءِ على إبقاءِ الإطباقِ.

واستشكَّه ابنُ الحاجبِ^(٢) مع الإدغامِ، لأنَّ الإطباقَ صفةٌ للطَّبْقِ لا يَتَأْتِي إلا به، فلو بقي الإطباقُ مع إدغامِ الطاءِ لَزِمَ اجتلابُ طاءٍ أخرى - لِتُدْغَمَ في التاءِ - غيرِ الطاءِ التي قامَ بها وصفُ الإطباقِ، وفي ذلك جَمْعٌ بين الساكِنينِ، فإذا نَحَوُ: ﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] بالإطباقِ ليس فيه إدغامٌ، ولكنه لما اشتدَّ التقاربُ، وأمكنَ النطقُ بالثاني بعد الأولِ من غيرِ نَقْلِ اللسانِ أُطْلِقَ عليه إدغامٌ مجازاً.

وَفَرَّقَ بين الإطباقِ والغنّةِ؛ فَإِنَّ الغنّةَ لا تَتَوَقَّفُ على النونِ؛ لأنها مِنْ مَخْرَجٍ غيرِ مَخْرَجِهِ، فَإِنَّ النونَ مِنَ الفمِّ والغنّةُ مِنَ الحَيْشومِ، بخلافِ الإطباقِ، فإنه مع الطَّبْقِ في / مَخْرَجِهِ، فلا يَتَأْتِي إلا به» انتهى.

وأجيب: بأنَّ القُرَّاءَ نَصُّوا على أنَّ في نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾ تشديداً متوسطاً مع بقاءِ الإطباقِ، ولو كان على ما ذكره ابنُ الحاجبِ لم يكن فيه تشديداً،

(١) كنز المعاني (خ): ٩١/أ.

(٢) الإيضاح له ٥٠٨/٢.

ولا يمتنع إبقاء الإطباق قائماً ببعض صوتِ الطاء، لأنَّ الطاءَ لم يُستكمل إدغامه في التاء، ولا يلزَمُ من ذلك اجتلابُ طاءٍ أخرى، ولا جَمْعُ بين ساكِنَيْن، وعلى هذا فقياسُه على الغنَّةِ مستقيمٌ.

واختلفوا في الغنَّةِ الظاهرة مع الإدغام في الميم: فذهب ابنُ كَيْسَانَ^(١) وابنُ مجاهدٍ وغيرُهما^(٢) إلى أنها غنَّةُ النونِ المدغمة. وذهب الجمهورُ^(٣) إلى أنها غنَّةُ الميمِ لا غنَّةُ النونِ والتنوين، لانقلابِهما إلى لفظها، واختاره الداني^(٤) والمحققون.

وهو الصحيح؛ لأنَّ الأول قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظِ بالنطق بين ﴿مَنَّ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿أَنْ مَنَّ﴾ [القصص: ٨٢]، وبين ﴿وَهُمْ مِّنْ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، و﴿أَمْرَمَنْ﴾ [النساء: ١٠٩] قاله في النشر^(٥).

وانفقوا على أنَّ الغنَّةَ مع الواوِ والياءِ غنَّةُ المُدغَم، ومع النونِ غنَّةُ المُدغَمِ فيه.

(١) محمد بن أحمد بن كَيْسَانَ، أبو الحسن، النحوي، كان حافظاً لمذهب البصريين والكوفيين في النحو، من مؤلفاته: «الوقف والابتداء»، «معاني القرآن»، (ت: ٣٢٠هـ)، وذكر أبو القاسم بن برهان: أن «كَيْسَانَ» ليس اسم جَدِّه، وإنما هو لقب أبيه. انظر: تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥، إنباه الرواة ٣/ ٥٧.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٢٥.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٢٥-٢٦.

(٤) جامع البيان (خ) ١٢٧/ب-١٢٨/أ.

(٥) النشر ٢/ ٢٦.

واتفقوا أيضاً على إظهار النون الساكنة، إذا اجتمعت مع الياء أو الواو في كلمة واحدة نحو: ﴿صَوَّانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿بُيُوتُنٌ﴾ [الصف: ٤] خوف التباسه بالمضاعف، وهو ما تكرر أحد أصوله نحو: صَوَّانٌ^(١) وديان وحيان.



(١) جمع «صَوَّانة» ضربٌ من الحجارة شديدٌ. تاج العروس، مادة: (صون).

الحكم الثالث: القلب، وهو في الباءِ الموحدةِ فقط، نحو: ﴿أَنْبِئَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿أَنْبُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٩] فَاتَّفَقُوا عَلَى قَلْبِ النُّونِ السَّاكِنَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ أَوْ الْمُتَطَرِّفَةِ، أَوْ التَّنْوِينِ، مِمَّا خَالِصَةً، وَإِخْفَاؤُهُمَا بِغُنَّةٍ عَارٍ مِنَ الْإِدْغَامِ، وَحَيْثُ فَلَ فَرَّقَ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ ﴿أَنْبُورِكَ﴾، وَ﴿أَمْ بِهِ﴾ [سبأ: ٨].

وَجَهُ الْقَلْبِ وَالْإِخْفَاءِ: عُسْرُ الْإِثْيَانِ بِالْغُنَّةِ، ثُمَّ إِطْبَاقُ الشَّفَتَيْنِ فِي الْإِظْهَارِ، وَلَمْ تُدْغَمْ لِاخْتِلَافِ نَوْعِ الْمَخْرَجِ وَقِلَّةِ التَّنَاسُبِ، فَتَعَيَّنَ الْإِخْفَاءُ، ثُمَّ رُوِيَ مَتَّبِعُهُ، وَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِالْقَلْبِ مِمَّا لِتَشَارِكِ الْبَاءِ مَخْرَجًا، وَالنُّونَ غُنَّةً. وَلِيَحْتَرِزَ الْقَارِئُ عِنْدَ التَّلْفُظِ بِهِ مِنْ كَزٍّ^(١) الشَّفَتَيْنِ عَلَى الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ فِي اللَّفْظِ لِثَلَايِتِ تَوَلَّدَ مِنْ كَزِّهِمَا غُنَّةٌ مِنَ الْخَيْشُومِ. فَلْيَتَلَطَّفْ بِسُكُونِ الْمِيمِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.



(١) كَزَّ الشَّفَتَيْنِ: أَي: صَبَقَهُمَا وَأَطْبَقَهُمَا.

الحكم الرابع: الإخفاء، وهو عند باقي حروف المعجم، وهي ما عدا حروف الإظهار والإدغام وحرف الإقلاب والألف، وجملتها خمسة عشر حرفاً، وهي:

القاف، نحو: ﴿يَنْقَلِبُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿يَتَابِعُ قَبَلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥].

والكاف: ﴿أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿مَنْ كَانَ﴾ [البقرة: ٩٧]، ﴿كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

والجيم: ﴿أُنْجِيْنَا﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾ [الأنفال: ٦١]، و﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا﴾ [النساء: ٣٣].

والشين: ﴿يَنْشُرُ^(١)﴾ [الزخرف: ١٨]، ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾ [البقرة: ١٨]، ﴿عَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠].

والضاد: ﴿مَنْضُورٍ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩].

والطاء: ﴿وَمَا يَطُّقُ﴾ [النجم: ٣]، ﴿مِنْ طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

والدال: ﴿عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ﴿عَمَلَادُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٢].

(١) على قراءة غير حمزة والكسائي وخلف وحفص، كما سيأتي في الفرش في سورة الزخرف عند هذه الآية.

والتاء: ﴿ كُنْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿ وَمَنْ تَابَ ﴾ [هود: ١١٢]، ﴿ جَنَّاتٍ تَجْرِي ﴾

[البقرة: ٢٥].

والصاد: ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ ﴾ [الشورى: ٤٣]، ﴿ عَمَلًا

صَلِحًا ﴾ [التوبة: ١٠٢].

والسين: ﴿ الْإِنْسَانُ ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿ وَرَجُلًا /

سَلَمًا ﴾ [الزمر: ٢٩].

والزاي: ﴿ يَنْزِلُ ﴾ [سبأ: ٢]، ﴿ مِّنْ زَوَالٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿ نَفْسًا رَّكِيَّةً ﴾

[الكهف: ٧٤].

والظاء: ﴿ أَنْظَرُ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿ مِّنْ ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]، ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾

[النساء: ٥٧].

والذال: ﴿ لِيُنذِرَ ﴾ [الكهف: ٢]، ﴿ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿ وَكِيَلًا ذُرِّيَّةً ﴾

[الإسراء: ٢-٣].

والشاء: ﴿ الْأُنثَى ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿ فَمَنْ ثَقَلَتْ ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿ أَرْوَجًا ثَلَاثَةً ﴾

[الواقعة: ٧].

والفاء: ﴿ يُنْفِقُ ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، ﴿ خَلِيدًا

فِيهَا ﴾ [النساء: ١٤].

فهذه أحرف الإخفاء وأمثلتها مرتبةً على ترتيبٍ المخارج.

واتفقوا على إخفاء النون الساكنة المتوسطة والمتطرفة والتنوين عند

هذه الحروف إخفاءً تَبْقَى معه صفةُ الغنة، وإنما تَعَيَّنَ الإخفاء؛ لأنَّ النونَ

والتنوينَ لم يَقْرُبَا من هذه الحروفِ كَقُرْبِهِمَا من حروفِ الإِدْغَامِ فَيُدْغَمَانِ فِيهِنَّ، وَلَمْ يَبْعُدَا مِنْهُنَّ كَبُعْدِهِمَا من حروفِ الحَلْقِ، فَيُظْهِرَانِ عِنْدَهُنَّ، فَلِذَا تَعَيَّنَ الإِخْفَاءُ الَّذِي هُوَ حَالَةٌ بَيْنَ الإِظْهَارِ وَالإِدْغَامِ، وَإِخْفَاؤُهُمَا عَلَى قَدْرِ قُرْبِهِمَا مِنْهُنَّ، فَكَلِمَا قَوِيَّ التَّنَاسُبِ بِالمَخْرَجِ أَوِ الصِّفَةِ قَرَّبَ إِلَى الإِدْغَامِ، وَكَلِمَا قَلَّ قَرَّبَ إِلَى الإِظْهَارِ. قَالَه الجَعْبَرِيُّ^(١).

وهو معنى قول غيره: فما قُرْبًا^(٢) منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه. فإن قلت: ما الفرق بين المُخْفَى والمُدْغَم؟ أجيب^(٣): بأن المُدْغَمَ مُشَدَّدٌ وَالمُخْفَى مُخَفَّفٌ.

واتفقوا على أنه لا عمل للسان في النون والتنوين حالة الإخفاء كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، أو ما يُدْغَمَانِ فِيهِ بَغْنَةً، وَإِنَّمَا يَخْرُجَانِ مَعَ حُرُوفِ الإِخْفَاءِ مِنَ الحَيْشُومِ.

وَلِيَحْتَرِزَ القَارِئُ مِنَ المَدِّ قَبْلَ إِخْفَاءِ النونِ فِي نَحْوِ: ﴿ كُنْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣] لثلاث يتوَلَّدُ مِنْهَا وَاو، فَتَصِيرُ «كُونْتُمْ»، وَلِيَحْتَرِزَ أَيْضاً مِنْ تَثْقِيلِ النونِ بِالصَّاقِ اللِّسَانِ فَوْقَ الثَّنَائِيَا العُلْيَا عِنْدَ الإِخْفَاءِ، فَذَلِكَ خَطَأً، وَطَرِيقُ الخَلَاصِ مِنْهُ تَجَافِي اللِّسَانِ قَلِيلاً عَنِ مَخْرَجِ النونِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا كَانَ المُدْغَمُ وَالمُدْغَمُ فِيهِ مِنْ كَلِمَةٍ فَالحَكْمُ عَامٌّ فِي الوَصْلِ وَالوَقْفِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، فَالحَكْمُ مُخْتَصِّصٌ بِالوَصْلِ، وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ نَوْعِي الإِدْغَامِ الكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) كنز المعاني (خ): ٩١/ب.

(٢) يعني النون والتنوين.

(٣) انظر: النشر ٢/٢٧.

الباب الثاني في ذكر حكم هاء الكناية

ذكروه بعد الإدغام لأنه أول أصل اختلف فيه وقع بعد الإدغام الواقع في الفاتحة، وهو ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [البقرة: ٢]، ويُسمِّيها البصريون^(١) ضميراً. وهو اسمٌ مبنيٌّ لشبهه الحَرْفَ وَضَعاً وافتقاراً على حركةٍ لتوحيده، وكانت ضمةً تقويةً لها.

ووصلت بمدً لخصائها وانفرادها، وكانت المدَّة واولاً إتباعاً، وكسرتِ الهاءُ مع الكسرة والياء مُجَانَسَةً، فصارت الصلَّة ياءً لذلك. وَفُتِحَتْ للمؤنثِ فصارتِ ألفاً، وَحُذِفَتِ الصَّلَّةُ وفقاً تخفيفاً، وَبَقِيَتِ الألفُ في المؤنثِ للدلالة على الفرعية.

وتأتي باعتبار طرفيها على أربعة أقسام:

الأول: أن تقع بين متحرّكين، نحو: ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾ [البقرة: ٣٧] ، ﴿ قَالَ لَهُ وَصَاحِبُهُ ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿ فِي رَبِّهِ أَنْ أَتْذُءُ اللَّهُ الْمَلِكِ إِذْ قَالَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

ولا خلاف في صلتها بعد الضمِّ بواوٍ، وبعد الكسرِ بياءٍ؛ لأنها حرفٌ خفيٌّ^(٢)، إلا ما يستثنى إن شاء الله تعالى.

القسم الثاني: أن تقع بين ساكنين، نحو: ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ ﴾ [المائدة: ٤٦]، و﴿ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٥٠٦، ٧٨، الارتشاف ٢/ ٩١١.

(٢) ش: مخفي.

القسم الثالث: أن تقع بين متحركٍ فساكنٍ نحو: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ﴾ [فصلت: ٣٧]، و﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابُ﴾ [الكهف: ١].

وهذان القسمان لا خلاف في عدم الصلة فيهما، لأجل الجمع بين الساكنين على غير حدّهما^(١).

القسم الرابع: أن يقع بين ساكنٍ فمتحركٍ، نحو: ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢].

وهذا القسمٌ مُخْتَلَفٌ فيه: فابن كثيرٍ يَصِلُ الهاءَ بياءٍ في الوصل^(٢)، إن كان الساكنُ قَبْلَ الهاءِ ياءً، نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، وبواوٍ إن كان الساكنُ غيرَها، نحو: ﴿حُدُوهُ فَعُلُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠]، و﴿أَجْتَبَلَهُ وَهَدَنَهُ﴾ [النحل: ١٢١] على الأصلِ فيهما، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣).

وقرأ حفصٌ ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ بالفرقان [٦٩] بالصلةِ وفاقاً للمكيين، للجمع بين اللغتين، وقيل: فُصِدَ بها مَدُّ الصوتِ تسميعاً بحالِ العاصي.

(١) انظر: شرح المفصل ١٢١/٩، وجاءت بعدها في النسخ عبارة «إلا ﴿لَأَهْلِهِ أَمْكُورًا﴾ [طه: ١٠]، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] كما سيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى» لكنها ضُرِبَ عليها في ش، ح، والحذف هو الصواب.

(٢) انظر: التيسير: ٢٩-٣٠، النشر ١/٣٠٥، الإتحاف ١/١٤٩.

(٣) انظر: مفردة ابن محييين: ١٠٣، المبهج ١١/٢، الإيضاح: ١١١.

وقرأ الباقون بكسرِ الهاءِ بعد الياءِ وضمَّها بعد غيرها، مع حَذْفِ الصلَّةِ لأجلِ التخفيفِ، إلا أنَّ حَفْصاً ضمَّها في ﴿أَسَدِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ بالكهف [٦٣]، وكذا ﴿عَهْدَ عَلَيْهِ اللهُ﴾ بالفتح [١٠].

واقفه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(١) في موضعِ الفتح، وهو من القسمِ الثالثِ، وزاد^(٢) ضمَّ كلِّ هاءٍ ضميرٍ مكسورةٍ قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ إذا وقع بعدها ساكنٌ، نحو: ﴿بِهِ أَنْظُرْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ﴿يَهْدِي بِهِ اللهُ﴾ [المائدة: ١٦].

وقرأ الأصهبانيُّ عن ورشٍ بضمِّ ﴿بِهِ أَنْظُرْ﴾^(٣) [الأنعام: ٤٦] كما سيأتي كلُّ في موضعه إن شاء اللهُ تعالى. وقد وجَّهوا حَذْفَ الصلَّةِ للجمهورِ: بأنَّ الهاءَ خفيفةٌ يَضْعَفُ حَجْرُها، فحذفتِ الصلَّةُ لِتَوْهْمِ التقاءِ الساكِنَيْنِ، وهو قولُ سيبويه^(٤) كما ذكره الجعبريُّ^(٥).

وقيل: تخفيفاً اجتزاءً بالكسرة قبلها.

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٥٠، الإيضاح: ٣٥٨.

(٢) أي: ابن محيصن. وانظر: مفردته ١١٥، الإيضاح: ٣٥٨.

(٣) انظر: النشر ١/٣١٣.

(٤) قال سيبويه ٣/٥٠٤: «ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان»، وانظر الكتاب

١٩٢/٤.

(٥) كنز المعاني ٢/٣٢٠.

واستثنوا من القسم الأول حروفاً خالف بعض القراء أصله فيها، وجملتها اثنا عشر حرفاً^(١)، منها أربعة أحرف في سبعة^(٢) مواضع، وهي: ﴿يُؤدِّوْكَ إِلَيْكَ﴾، و﴿لَا يُؤدِّوْكَ إِلَيْكَ﴾ بآل عمران [٧٥]، و﴿نُؤْتِهٖ مِنْهَا﴾ فيها أيضاً اثنان^(٣) [١٤٥]، وثالث في الشورى [٢٠]، و﴿نُؤْلِهٖ﴾، و﴿وَنُصِّلِهٖ﴾ في النساء [١١٥].

فَسَكَّنَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ فِي السَّبْعَةِ^(٤) مَوَاضِعَ أَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةٌ.

وكذا عيسى بن وردان من طريق النهرواني عن ابن شبيب وأبي بكر بن هارون كلاهما عن الفضل^(٥) عنه، وابن جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ، وافقهم الحسن والأعمش^(٦).

وقرأ القون وهشام من طريق الحلواني بخلف عنه، وابن ذكوان من أكثر طرق الصوري.

/ وكذا يعقوب وابن جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الدُّورِيِّ وابن وردان من باقي طرقه، باختلاس كسرة الهاء.

(١) انظر: النشر ١/ ٣٠٥.

(٢) ش: «سنة».

(٣) «اثنان»: سقط من: ش.

(٤) ش: «سنة».

(٥) هو: الفضل بن شاذان الرازي تقدّم، وانظر: النشر ١/ ١٧٥.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٥٤، الإيضاح ١١٢.

وقرأ الباقون بإشباع الكسر، وافقهم اليزيدي^(١)، وبه قرأ هشامٌ في وجهه الثاني من طريق الحُلوانيّ، وعليه أكثر المؤلفين عنه، وهو الثاني لابن ذكوان أيضاً.

وقد تلخّص من هذا أن لهشام في هذه الأربعة ثلاثة أوجه: الإسكان، والصلة، والاختلاس، ولابن ذكوان وجهين: الصلة والاختلاس، ولأبي جعفر وجهين: الإسكان والاختلاس.

ويأتي توجيه كل من الصلة وحذفها، والإسكان في محالها من السور إن شاء الله تعالى.

ومنها: ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ ب«طه» [٧٥] فقرأه قالون، وكذا ابنُ وردان ورؤيس^(٢)، بكسر الهاء مع حذف الصلة، ومع إثباتها.

فحذفها لقالون قرأ به الداني^(٣) على أبي الحسن، وهو طريق ابن مهران والعلّاف والشّدائي عن ابن بويان، وطريق صالح بن إدريس عن أبي نَشيط، وذكره في «التجريد»^(٤)، و«التلخيص»^(٥)، و«التبصرة»^(٦) وغيرها، وهو

(١) انظر: الإيضاح ١١٢، والإتحاف ١/١٥٠، وزاد: «وابن محيصن». وهو كذلك في

مفردته ١٠٤، وهو المفهوم من المسكوت عنهم في الإيضاح.

(٢) انظر: النشر ١/٣٠٩-٣١٠، الإتحاف ١/١٥١.

(٣) جامع البيان (خ) ٢٨٤/أ.

(٤) التجريد ٢٦٥.

(٥) تلخيص العبارات ١٢١.

(٦) التبصرة ٢٦٠.

لابن وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَلَّافِ وَالْوَرَّاقِ وَابْنِ مِهْرَانَ
 عَنْ أَصْحَابِهِمْ عَنِ الْفَضْلِ، وَلِرُوَيْسٍ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ.
 وَالْإِبْطَاحُ لِقَالُونَ قَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ^(١) عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي
 «جَامِعِهِ»^(٢) عَنِ الْحُلَوَانِيِّ غَيْرَهُ، وَهُوَ طَرِيقُ إِبْرَاهِيمَ الطَّبْرِيِّ وَغَلَامِ الْهَرَّاسِ
 عَنِ ابْنِ بُيَّانَ، وَطَرِيقُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ.
 وَالْوَجْهَانُ عَنْهُ فِي «الشَّاطِئِيَّةِ»^(٣) كَأَصْلِهَا^(٤)، وَهُوَ لَابْنُ وَرْدَانَ عِنْدَ
 النَّهْرَوَانِيِّ وَابْنِ هَارُونَ مِنْ جَمِيعِ طَرِيقَيْهِمَا، وَلِرُوَيْسٍ مِنْ رِوَايَةِ طَاهِرِ بْنِ
 غَلْبُونَ، وَالدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَفَاقًا لِسَائِرِ الْمَغَارِبَةِ.
 وَقَرَأَهُ^(٥) بِالْإِسْكَانِ السُّوسِيَّ بِخُلْفٍ عَنْهُ، وَهُوَ -أَيُّ الْإِسْكَانِ عَنْهُ- فِي
 «الشَّاطِئِيَّةِ»^(٦) كَالدَّانِيِّ^(٧) مِنْ جَمِيعِ طَرِيقِهِ، وَفَاقًا لِسَائِرِ الْمَغَارِبَةِ.
 وَبِالْصَّلَةِ رَوَاهُ عَنْهُ صَاحِبُ «الْعُنْوَانِ»^(٨) وَابْنُ سِوَارٍ^(٩) وَابْنُ مِهْرَانَ^(١٠)
 وَفَاقًا لِسَائِرِ الْعِرَاقِيِّينَ.

(١) جامع البيان (خ) ٢٨٤/أ.

(٢) جامع البيان (خ) ٢٨٣/ب.

(٣) الشاطئية ١٤.

(٤) انظر: التيسير ١٥٢.

(٥) انظر: التيسير ١٥٢.

(٦) الشاطئية ١٤.

(٧) جامع البيان (خ) ٢٨٣/ب، التيسير ١٥٢.

(٨) لم نقف عليه في «العنوان».

(٩) المستنير ٢/٢٩٢.

(١٠) الغاية ٢١٤.

وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهِينِ عَنْهُ مَعَا الْمَهْدَوِيِّ^(١) فِي هِدَايَتِهِ، وَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ
بِخُلْفٍ أَيْضاً^(٢).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ، وَهُمْ وَرْثُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَالذُّورِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ
وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا ابْنُ جَمَّازٍ وَرَوْحٌ وَخَلْفٌ، بِإِثْبَاتِ الصَّلَةِ.

وَافَقَهُمْ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٣).

وَمِنْهَا: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ فِي النُّورِ [٥٢] فَقَرَأَهُ قَالُونَ وَحَفْصٌ، وَكَذَا يَعْقُوبُ

بِكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ.

وَقَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ

مِنْ طَرِيقِ الرَّازِيِّ وَهَبَةَ اللَّهِ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ^(٤).

وَافَقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ عَلَى الْإِسْكَانِ وَجْهًا وَاحِدًا^(٥).

وَاخْتَلَفَ عَنْ هَشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، وَعَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ وَخَلَادٍ، وَكَذَا

عَنْ ابْنِ جَمَّازٍ وَابْنِ وَرْدَانَ.

(١) انظر: النشر: ١/ ٣١٠.

(٢) انظر: الإيضاح: ١١٣.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٤، المبهج ٣/ ١١٤، الإيضاح ١١٣.

(٤) انظر: النشر: ١/ ٣٠٦.

(٥) انظر: المبهج (خ) ١٣٩/أ، الإيضاح: ١١٣، وسقط: «الأعمش» من المبهج المطبوع

فأمَّا الحُلُوَانِيُّ عن هشام فروى حَذَفَ الصَّلَةِ ابنُ عبدانَ وابنُ مجاهدٍ
 عن الجَمَّالِ، وبه / قرأ الدانِيُّ^(١) على فارسٍ، وليس في «التيسير»^(٢) غيره، [ب/١١٤
 وروى النقاشُ، وأحمدُ الرَّازِي^(٣)، وابنُ شَنبُوذٍ من جميعِ طرقِهِم عن
 الجَمَّالِ بإشباعِ الكسرةِ. والوجهانِ له في «الحِرْزِ»^(٤).
 وأمَّا ابنُ ذُكْوَانَ فالأكثرُ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ على حَذَفِ الصَّلَةِ.
 وروى عنه زيدٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي العَزِّ^(٥) وغيره إثباتها، ورواه الأَخْفَشُ من
 جميعِ طرقِهِ.

وأمَّا خَلَادٌ: فأخَذَ له بالإسكانِ ابنُ مِهْرَانَ^(٦) وابنُ سِوَارٍ^(٧) وفاقاً لسائرِ
 العراقيينَ، وبه قرأ الدانِيُّ على أبي الفتحِ^(٨)، ونَصَّ له على الصَّلَةِ صاحبُ
 «العنوان»^(٩)، و«التلخيص»^(١٠) وفاقاً لسائرِ المغاربةِ، والوجهانِ له في
 «الحِرْزِ» كأصلِهِ^(١١).

(١) جامع البيان (خ) ٢٩٢/ب.

(٢) التيسير ١٦٣.

(٣) في النسخ: «الدَّارِي»، والتصحيح من النشر ١/١٣٧، ٣٠٦، وهو: أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي، تقدّم.

(٤) الشاطبية ١٣.

(٥) إرشاد المبتدي ٤٦٣.

(٦) الغاية ٢١٤.

(٧) المستنير لابن سوار ٢/٣٢٤.

(٨) جامع البيان (خ) ٢٩٢/ب.

(٩) العنوان ١٣٩.

(١٠) كذا في النسخ، وفي النشر ١/٣٠٧: «صاحباً التلخيص» وهما الطبري في تلخيصه

(٣٤٤) وابن بليمة في تلخيص العبارات ١٢٨.

(١١) تقدم التوثيق منهما قريباً.

وأما ابنُ وَرْدَانَ فَرَوَى الإسْكَانَ عَنْهُ النَّهْرَوَانِيُّ وَابْنُ هَارُونَ الرَّازِيُّ وَهَبَةُ
 اللَّهُ، وَرَوَى الإِشْبَاعَ عَنْهُ ابْنُ مِهْرَانَ^(١) وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالْوَرَّاقُ.
 وَأَمَّا ابْنُ جَمَّازٍ فَرَوَى عَنْهُ الإِشْبَاعَ الْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ [ابن] رَزِينٍ،
 وَرَوَى عَنْهُ الدُّورِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ الْقَصْرَ.
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالإِشْبَاعِ.

وَكُلُّهُمْ كَسَرُ الْقَافِ إِلا حَفْصاً، فَإِنَّهُ سَكَّنَهَا حَمَلاً لِلْمَنْفَصْلِ عَلَى الْمُتَّصِلِ،
 وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُسَكِّنُونَ عَيْنَ «فَعِل»^(٣) فَيَقُولُونَ: كَبَدَ وَكَتَفَ، فِي كَبَدٍ وَكَتِفٍ،
 فَهِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ أَجْرَوْا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَنْفَصْلِ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ،
 كَقَوْلِهِ^(٤):

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا

تريد: اشْتَرَتْ لَنَا.

وقولُ مكي^(٥): «كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَسْكَنَ الْقَافَ أَنْ يَضُمَّ الْهَاءَ، لِأَنَّ
 هَاءَ الْكِنَايَةِ إِذَا سَكَّنَ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَكُنِ السَّاكِنَ يَاءً، ضُمَّتْ نَحْوُ: «مِنْهُ»،

(١) الغاية ٢١٣-٢١٥.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من النشر ١/٣٠٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٦٧، ١٨٨، ١٩٣.

(٤) البيت للعدافر الكندي، وبعده:

وَاشْتَرَتْ فَعَجَّلَ خَادِمًا لَبِيْقًا

وهو في الخصائص ٢/٣٤٠، والدر المصون ١/٣٦٣.

(٥) الكشف ٢/١٤٢.

و«عَنَّهُ» ولكن لَمَّا كان سكونُ القافِ عارضاً لم يُعْتَدَّ به، وأبقى الهاءَ على كَسْرَتِها التي كانت عليها مع كسرِ القافِ، ولم يَصِلْها بياءٌ؛ لأنَّ الياءَ المحذوفةَ قبلِ الهاءِ مُنَوِيَّةٌ، فبقي الحذفُ الذي في الياءِ قبلَ الهاءِ^(١) على أصله».

تَعَقَّبَهُ^(٢) الشاطبيُّ كما نَقَلَهُ في «الدر»^(٣) فقال: «تعليلُه حَذْفُ الصلَةِ بَأَنَّ الياءَ المحذوفةَ قبلِ الهاءِ مقدرةٌ منويةٌ... إلى آخره، غيرُ مستقيم، مِنْ قِبَلِ أنه قرأ: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وشبهه بالصلة، ولو كان يُعْتَبَرُ ما قاله من تقديرِ الياءِ قبلِ الهاءِ لم يَصِلْها» انتهى.

قال أبو عبدِ الله الفاسيُّ شارحُ قصيدته^(٤): «هو وإن قرأ ﴿يُؤَدِّهِ﴾ وشبهه بالصلة فإنه قرأ ﴿يَرِضُهُ﴾ [الزمر: ٧] بغيرِ صلة، فألحق مكي ﴿يَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] بـ ﴿يَرِضُهُ﴾ وجعله ممَّا حَرَجَ فيه عن نظائره لاتباعِ الأثرِ والجَمْعِ بين اللغتين. وترجَّح ذلك عنده لأنَّ اللفظَ عليه.

ولمَّا كانت القافِ في حكمِ المكسورةِ بدليلِ كسرِ الهاءِ بعدها صار كأنه «يَتَّقَهُ» بكسرِ القافِ والهاءِ من غيرِ صلة، كقراءةِ قالونَ وهشامٍ في أحدِ

(١) كذا في «الدر»، والذي في «الكشف»: «فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله»، وكذا في فتح الوصيد ٢/٢٦٢، وشرح الفاسي ١/٢١٨ وهو الصواب.

(٢) جملة: «تعقبه» خبر: «وقول مكي».

(٣) الدر المصون ٨/٤٣١، وانظر: العقد النضيد ١/٥٩٧.

(٤) شرح الفاسي على الشاطبية (اللآلئ الفريدة) ١/٢١٨.

وجَهَيْه، فَعَلَّه^(١) بما عَلَّلَ به قراءتَهُمَا، والشاطبيُّ^(٢) تَرَجَّحَ عنده حَمَلُهُ على الأكثرِ مِمَّا قرأ به، لا على ما قَلَّ، فاقتضى تعليله بما ذَكَرَ انتهى.

ومنها: ﴿فَالْقَلَّةُ إِلَيْهِمْ﴾ بالنمل [٢٨].

فقرأه قالون وابنُ ذَكْوَانَ / من أكثر طرق الصُّوريِّ، وكذا يعقوبُ وابنُ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الدُّوريِّ وابنِ وَرْدَانَ من غيرِ طَرِيقِ النَّهروانيِّ^(٣)، بكسر الهاءِ من غيرِ إشباعِ إجراءٍ على الأصلِ قَبْلَ حَذْفِ اللامِ، إذ لو ثَبَّتْ لم تُوصَلْ عنده.

وقرأ أبو عمرو وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجونيِّ وعاصمٌ وحمزة^(٤)، وكذا ابنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ النَّهروانيِّ وابنُ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الهاشميِّ بإسكانِ الهاءِ، لَأَنَّهَا لَمَّا حُذِفَتِ اللامُ وَحَلَّتِ الهاءُ موضعَهَا سَكَنَتْ.

وافقهم اليَزِيدِيُّ والحسنُ والأعمشُ مِنْ غيرِ خُلْفٍ^(٥).

واخْتَلَفَ عن الحُلوانيِّ عن هشامِ في الاختلاسِ، وقرأ الباقون بإشباعِ الكسرِ، وبه قرأ الحُلوانيُّ في الوجهِ الثاني جَمْعاً بين اللغتين، فيصير لهشامٌ ثلاثةٌ أوجهٍ: الإسكانُ والاختلاسُ والإشباعُ.

ومنها: ﴿يَرِضَهُ لَكُمْ﴾ في الزمر [٧]. فقرأه نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوبُ بضمِّ الهاءِ من غيرِ صلةٍ^(٦). وافقهم الأعمشُ^(٧).

(١) ن، س: «معللة بما يعلل».

(٢) الشاطبية ١٣. انظر: فتح الوصيد للسخاوي ٢/٢٦٢.

(٣) انظر: التيسير ١٦٨، والنشر ١/٣٠٥-٣٠٦.

(٤) سقط من هنا «وحمزة» من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف في النمل الآية [٢٨]، وهو

كذلك في المصادر

(٥) انظر: المبهج ٣/١٩٧، الإيضاح: ١٢٢.

(٦) انظر: التيسير ١٨٩، النشر ١/٣٠٧.

(٧) انظر: المبهج ٣/٢٦٧، الإيضاح: ١١٣.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ، فَحَذَفُ الصَّلَةِ لَابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ رِوَايَةِ الصُّورِيِّ وَالنَّقَّاشِ عَنِ الْأَخْفَشِ، إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الدَّانِيِّ^(١) وَابْنِ الْفَحَّامِ^(٢)، وَهُوَ لَابْنُ وَرْدَانَ مِنْ رِوَايَةِ الْعَلَّافِ وَابْنِ مِهْرَانَ^(٣) وَالْخَبَّازِيِّ وَالْوَرَّاقِ عَنْ أَصْحَابِهِمْ عَنْهُ.

وَرَوَى الْإِشْبَاعُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ ابْنَ الْأَخْرَمِ عَنِ الْأَخْفَشِ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ إِلَّا الْمَبْهَجَ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْعُنْوَانِ»^(٥)، وَ«التَّذْكَرَةَ»^(٦) وَفَاقًا لِسَائِرِ الْمَصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةَ عَنْهُ غَيْرَهُ، وَهُوَ لَابْنُ وَرْدَانَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ هَارُونَ الرَّازِيِّ وَهَبَةَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَالنَّهْرَوَانِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِمْ عَنْهُ، وَقَرَأَهُ السُّوسِيُّ بِالْإِسْكَانِ، وَوَافَقَهُ الْحَسَنُ^(٧).

وَاخْتَلَفَ فِيهِ^(٨) عَنِ الدُّورِيِّ وَهَشَامِ وَأَبِي بَكْرٍ، وَكَذَا عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَوَافَقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ: فَالْإِسْكَانَ لِلدُّورِيِّ، رَوَاهُ أَبُو الزَّرْعَاءِ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْدَلِ، وَابْنُ فَرَحٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَطَّوْعِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْعُنْوَانِ غَيْرَهُ، وَهُوَ لِهَشَامٍ فِي الشَّاطِئَةِ^(٩) كَالْتِيسِيرِ^(١٠) مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ.

(١) جامع البيان (خ) ٣١٩/أ.

(٢) التجريد ٢٩٨.

(٣) الغاية ٢١٤.

(٤) المبهج ٢٦٧/٣.

(٥) العنوان ١٦٥.

(٦) التذكرة ٥٢٩/٢.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٤٦١.

(٨) أي: الإسكان.

(٩) الشاطئية ١٤.

(١٠) التيسير ١٨٩.

لكن تَعَقَّبَهُ فِي «النشر»^(١) بَأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ.
والذي فِي «جامع البيان»^(٢) أَنَّهُ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي
ابْنِ الْحَسَنِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ خُلَيْعٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ^(٣) عَنْ أَبِيهِ^(٤)، عَنِ الْحُلَوَانِيِّ، وَليْسَ عُبَيْدُ اللَّهِ هَذَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا^(٥) ثُمَّ
نَفَى وَجُدَانَهُ رِوَايَةَ الْإِسْكَانِ لِهَشَامٍ بَعْدَ التَّبَعِ إِلَّا مِنْ غَيْرِ طَرُقِ نَشْرِهِ.
ثُمَّ قَالَ: «وَفِي ثَبُوتِهِ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عِنْدِي نَظْرٌ، وَلَوْلَا شُهْرَتُهُ عَنْ هَشَامٍ
وَصَحَّتُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمْ نَذْكُرْهُ» انْتَهَى.

وَهُوَ أَعْنَى الْإِسْكَانِ لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي
حَمْدُونَ، وَلاِبْنِ جَمَّازٍ عِنْدَ الْهَاشِمِيِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْأُسْتَنْيِّ.
وَرَوَى الصَّلَةَ عَنِ الدُّورِيِّ ابْنَ مُجَاهِدٍ^(٦) عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ وَزَيْدِ بْنِ
أَبِي / بِلَالٍ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ، مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْقَطَّانِ وَالْحَمَّامِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ
فِي «التَّلْخِيصِ»^(٧)، وَ«التَّبَصُّرَةِ»^(٨)، وَ«الْهِدَايَةِ»^(٩) وَفَاقًا لِسَائِرِ الْمَصْرِينَ
وَالْمَغَارِبَةَ عَنْهُ غَيْرَهُ.

(١) النشر ١/٣٠٨.

(٢) جامع البيان (خ) ٣١٩/ب.

(٣) أبو القاسم المقرئ، انظر: غاية النهاية ٢/٢٩٨.

(٤) عبيد الله بن محمد، قال الداني: «لا أدري من هو؟». انظر: غاية النهاية ١/٤٩٣.

(٥) أي: من طرق التيسير والشاطبية.

(٦) السبعة ٥٦٠.

(٧) التلخيص ١٤٤.

(٨) التبصرة ٣١٣.

(٩) انظر: النشر ١/٣٠٨.

وفي «الشاطبية»^(١) كظاهر «التيسير»^(٢) الوجهان له وهي لابن جَمَّازٍ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ عَنْهُ، وَالْأَشْنَانِيِّ عَنِ الْهَاشِمِيِّ.

وروى الاختلاس عن هشام سائر الرواة، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْأَمْصَارِ فِي جَمِيعِ مَصَنَّفَاتِهِمْ، وَهُوَ لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ رِوَايَةِ الْعُلَيْمِيِّ وَابْنِ آدَمَ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ سَوَى ابْنِ خَيْرُونَ عَنْهُ. وَالْوَجْهَانُ عَنْهُ فِي «العنوان»^(٣).

وقرأ الباقر بالإشباع، وبه قرأ الدُّورِيُّ وَابْنُ ذَكْوَانَ، وَكَذَا ابْنُ جَمَّازٍ وَابْنُ وَرْدَانَ فِي وَجْهَيْهِ الثَّانِي، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ^(٤). فَتَلَخَّصَ^(٥) أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الدُّورِيِّ وَابْنِ جَمَّازٍ وَجْهَيْنِ: الْإِسْكَانَ وَالْإِشْبَاعَ، وَوَأَفْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ، وَلِكُلِّ مِنْ هِشَامٍ وَأَبِي بَكْرٍ وَجْهَانَ: الْإِسْكَانَ وَالْإِخْتِلَاسَ، وَلِكُلِّ مِنْ ابْنِ ذَكْوَانَ وَابْنِ وَرْدَانَ وَجْهَانَ: الْإِخْتِلَاسَ وَالْإِشْبَاعَ» انتهى ملخصاً^(٦).

ومنها: ﴿أَرْجَى﴾ في الأعراف [١١١]، والشعراء [٣٦]. فقرأه قالون وابنُ ذَكْوَانَ وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ هَارُونَ عَنِ الْفَضْلِ وَهَبَةَ اللَّهُ بِنَ جَعْفَرٍ^(٧) مِنْ طَرُقِهِ بِكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ فِيهِمَا.

(١) الشاطبية ١٤.

(٢) التيسير ١٨٩.

(٣) العنوان ١٦٥.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٦٧، الإيضاح ١١٣.

(٥) انظر: الإتحاف ١/١٥٣ فيه تلخيص شامل لكل القراء، وسقط من النسخ التي بين أيدينا.

(٦) أي: من النشر.

(٧) انظر: التيسير ١١١، والنشر ١/٣١١.

وقرأ ورثُ والكسائيُّ، وكذا ابنُ جَمَّازٍ وابنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ شَبِيبٍ
عَنِ الْفَضْلِ وَخَلَفٌ بِكسرِ الْهَاءِ مَعَ الصَّلَةِ.
وقرأ ابنُ كَثِيرٍ وَهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ بِضَمِّ الْهَاءِ مَعَ الصَّلَةِ. وافقهما
ابنُ مُحَيِّصِينَ^(١).

وقرأ أبو عمرو والداَّجونِيُّ عن هشامٍ وأبو بكرٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونٍ
وَنَفْطُويهِ عَنِ الصَّرِيفِيِّ، كلاهما عَنِ يحيى عنه، وكذا يعقوبُ بِضَمِّ الْهَاءِ
مِنْ غَيْرِ صَلَّةٍ. وافقهما الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.
وقرأ عاصمٌ - مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونٍ وَنَفْطُويهِ - وَحَمْزَةُ بِإِسْكَانِ
الْهَاءِ، وافقهما الْأَعْمَشُ.

فهذا حكمُ الْهَاءِ.

وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَعَ الْهَاءِ مُفْصَلًا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ
[١١١].

ومنها: ﴿أَنْ لَمَّ يَرَهُ﴾ فِي الْبَلَدِ [٧]، و﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾، و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ فِي
الزَّلْزَلَةِ [٧-٨].

فَأَمَّا مَوْضِعُ الْبَلَدِ فَقَرَأَهُ هِشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ^(٢) بِالْإِسْكَانِ، وَقَرَأَهُ
ابْنُ وَرْدَانَ وَيَعْقُوبُ بِخَلْفٍ عَنْهُمَا بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ
بِالْإِشْبَاعِ، وَبِهِ قَرَأَ هِشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ وَيَعْقُوبُ فِي
وَجْهِهِمَا الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ الْجُمْهُورُ عَنْ رَوْحِ.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٨٩، الإيضاح ١١٤.

(٢) انظر: النشر ١/٣١٠.

وَأَمَّا مَوْضِعَا الزَّلْزَلَةِ [٧-٨]، فَقَرَأَهُمَا هِشَامٌ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ ابْنِ شَيْبٍ عَنِ الْفَضْلِ^(١) بِالْإِسْكَانِ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ بِخَلْفٍ عَنْهُ وَابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ^(٢) هَارُونَ، وَالْعَلَّافِ عَنِ ابْنِ شَيْبٍ، بِكسْرِ^(٣) الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ.

وقرأ الباقر بالإشباع، وبه قرأ يعقوب في الوجه الثاني وابن وردان من باقي طرقه في الوجه الثالث.

وفي «المستنير»^(٤)، و«الإرشاد»^(٥): تَخْصِيصُ رُوَيْسٍ بِالْإِشْبَاعِ، وَرَوْحٍ بِالْإِخْتِلَاسِ /، وَصَحَّحُوا كِلَا الْوَجْهَيْنِ عَنِ يَعْقُوبَ.

ومنها: ﴿بِيَدِهِ﴾ موضعي البقرة: ﴿أَوْعَفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الْكَلْحِ﴾ [٢٣٧]، ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [٢٤٩]، وموضع المؤمنين: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٨٨]، وموضع يس: ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتٌ﴾ [٨٣] فقرأه رُوَيْسٌ^(٦) باختلاس كسرة الهاء في الأربعة، وقرأ الباقر بالإشباع فيها.

(١) انظر: التيسير ٢٢٤، النشر ٣١١ / ١.

(٢) المثبت من: ط، ر، م، خ، وسائر النسخ: «ابني» إلا: د، ففيها: «النَّهْرَوَانِيُّ»، وعبارة النشر

٣١١ / ١: «وابن العَلَّافِ عن ابن شيب، وابن هارون الرازي كلاهما عن الفضل...»،

وهي أدق.

(٣) ن: «بضم».

(٤) المستنير ٥٤٠ / ٢.

(٥) إرشاد المبتدي ٦٤٤.

(٦) انظر: النشر ٣١٢ / ١.

ومنها: ﴿تُرْزَقَانِيَّةٌ﴾ في يوسف [٣٧]: فقراه قالون، وكذا ابنُ وَرْدَانَ^(١) بخلافٍ عنهما باختلاس كسرةِ الهاءِ، وهو الذي في «كفاية» أبي العزِّ^(٢) و«غاية» أبي العلاء^(٣) عن أبي نَشِيْطٍ عن قالون، ورواه الطبري^(٤) عن الحُلُوَانِيِّ، ورواه أبو بكرِ بنُ هارونَ الرازيُّ عن ابنِ وَرْدَانَ. وقرأ الباقون بالإشباع، وبه قرأ قالونُ من الطريقتين كما رواه سائر الرواة، وهو الذي لم يذكر المغاربةُ غيره، وكذا رواه سائرهم عن ابنِ وَرْدَانَ. ومن ذلك: ﴿لَمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨] في حالة الوصلِ بالبسملة، قرأه قالونُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيْطٍ^(٥) باختلاسِ ضمةِ الهاءِ فيما انفردَ به أبو بكرِ الخياطُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيْطٍ، كما حكاه الهَمْدَانِيُّ^(٦) عنه. وممَّا استثنوه من القسم الثاني وهو الذي وقعتِ الهاءُ فيه بين ساكنين: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠] في رواية تشديدِ التاءِ مِنْ ﴿تَلَهَّى﴾ عن البَزِّيِّ^(٧)، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٨) في أَحَدِ وَجْهَيْهِمَا^(٩)، فإنهما يقرانه بواوِ

(١) انظر: النشر ١/ ٣١٢.

(٢) الكفاية ١٩٧.

(٣) غاية الاختصار ١/ ٣٨٢.

(٤) إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق، تقدّم وانظر: المستنير ٢/ ٢١٦.

(٥) انظر: النشر ١/ ٣١٢.

(٦) غاية الاختصار ١/ ٣٨١.

(٧) انظر: النشر ١/ ٣١٣.

(٨) انظر: المبهج ١/ ٤٢١، الإيضاح: ٣٠٨.

(٩) أي: البزي وابن محيصن، هذا سياق ش، م، ط، و، وفي سائر النسخ: «في أحد وجهيه»

أي: ابن محيصن.

الصلة بين الهاء والتاء ويمدّان لالتقاء الساكنين كما سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر سورة البقرة [٢٦٧].

ومما استثنوه، أيضاً من القسم الثالث - وهو ما وقعت الهاء فيه بين متحرك فساكن - حرفان، أحدهما: ﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ أَنْظُرٌ كَيْفٌ﴾ بالأنعام [٤٦]، فقرأه ورشٌ من طريق الأصبهاني بضمّ الهاء^(١). وافقه ابن مُحَيِّصٍ^(٢).

وقرأه الباقر بكسرها، وبه قرأ ورشٌ من طريق الأزرق.

الثاني: ﴿لَأَهْلِيهِ أَمْكُوءٌ﴾ في طه [١٠]، والقصص [٢٩] فقرأ حمزة^(٣) بضمّ الهاء فيهما. وافقه ابن مُحَيِّصٍ والأعمش^(٤).

وقرأ الباقر بالكسر فيهما.



(١) انظر: النشر ١/٣١٢.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٣٧، الإيضاح ٣٥٨.

(٣) انظر: النشر ١/٣١٢.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٤، المبهج ٣/١٠٤، الإيضاح: ٣٥٩.

الباب الثالث في أحكام الهمز

وهو مصدرٌ هَمَزْتُ ضَعَطْتُ، اسمٌ جنسٍ، واحدهُ هَمَزَةٌ، وجمْعُها هَمَزَاتٌ. وإنما سُمِّيَ به أولُ حرفٍ من الهجاء لما يُحتَاجُ في إخراجِه مِن أَقصى الحَلْقِ إلى ضَعَطِ الصَوْتِ. ولم يَرُسِّموا للهمزةِ صورةً، وإنما استعاروا لها شكلَ ما تَوَوَّلَ إليه إذا خُفِّفَتْ.

والتحقيقُ هو الأصلُ^(١)، ويقابلهُ التخفيفُ وهو لغة أهل الحجاز. وأنواعه ثلاثةٌ: البدلُ: ويُرادُفه القلبُ لغةً. والبدلُ أعمُّ اصطلاحاً، وهو جَعَلُهُ حرفَ مدٍّ. وتأصَّلُ^(٢) للساكنة.

والتسهيلُ: ويُرادُفه بينَ أيُّ يُجَعَلُ حرفٌ بينَ مَخْرَجِ المحققةِ ومَخْرَجِ حرفِ المدِّ المُجانسِ لحركتها، أو حركةٍ سابقتها. وتأصَّلُ^(٣) للمتحركة.

والحذفُ: وهو إسقاطُها مرادةً، مدلولاً عليها، وغيرَ / مدلولٍ، ولم يَأْتِ إلا في المتحركة.

ثم إنَّ الهمزَ: إمَّا مفردٌ أو مُجْتَمِعٌ، والثاني: إمَّا متصلٌ وهو: الهمزتان المتلاصقتان في كلمةٍ، أو منفصلٌ، وهو الهمزتان المتلاصقتان في كلمتين.

(١) التحقيقُ لغةٌ تميمٍ وقيسٍ، والتسهيلُ لغةُ الحجازِ وهُدَيْلٍ. انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٢، شرح المفصل ٩/ ١٠٧، اللسان (الهمزة) ١/ ٣٦.

(٢) يعني: أن هذا النوع -البدل- أصل في الهمزة الساكنة، نحو: آدم، وإيمان.

(٣) يعني أن هذا النوع -التسهيل- أصل في الهمزة المتحركة، وكذا النوع الثالث الذي هو الحذف.

والمفردُ إمَّا عامٌّ في حالِ الوصلِ والوقفِ، أو خاصٌّ بالوقفِ، الثاني: وقفٌ حمزةٌ وهشامٌ.

والأول: إمَّا أن تتغيَّرَ فيه الهمزةُ وحدَها، أو مع ما قبلها.

الثاني: نَقُلُ حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قبله. ويَنَدْرَجُ فيه السكتُ لاشتراكهما في الشرطِ.

والأول ما تخفيفُه بالبدلِ، ووقع الكلامُ في هذا الباب في فصول:

الفصلُ الأولُ: في الهمزِ المفردِ

وإنما عَقَّبْتُهُ بهاء الكناية مُراعاةً لترتيبِ الكتابِ العزيزِ، قال تعالى:

﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٢-٣]، ولا عبرة بمدِّ «المتقين» لفرعيتته، وكثيرٌ من المؤلفين^(١) عَقَّبُوا بالمدِّ والقصرِ واحتجُّوا لهم بما بين هاءِ الكناية والمدِّ من المشاركة بجامع الخفاء. والذي أَتَّبَعْتُهُ للترتيبِ القرآني - كما نَبَّهَ عليه المحققُ أبو إسحاق الجَعْبَرِيُّ^(٢) - أظهرُ.

* * *

(١) وهو صنيع الشاطبي في حرزه (١٤)، وابن الجَزَرِيِّ في نشره ٣١٣/١.

(٢) كنز المعاني ٣٨٤/٢.

والهمزُ المفردُ: هو الذي لم يُلاصقْ مثله. وهو ثلاثة أنواع: ما يُبدلُ وما يُنقلُ، وما يُسكَّتُ على الساكنِ قبله.

النوع الأول: ما اختلفَ فيه بالبدلِ والتحقيقِ، وقُدِّمَ على غيره من فصولِ هذا البابِ لِمَا مرَّ، ولكونه يَعُمُّ الوقفَ والوصلَ، وينقسم إلى ساكنٍ ومتحركٍ، وكلُّ منهما ينقسم أيضاً إلى أصليٍّ وزائِدٍ.
والأصليُّ ثلاثةٌ: فاءٌ وعينٌ ولاَمٌ.

القسم الأول: الهمزة الساكنة

وتأتي بعد ضم، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿الرَّيًّا﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿الْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣]، و﴿وَلَوْوًا﴾ [الحج: ٢٣]، و﴿تَسْوَكُ﴾ [المائدة: ١٠١]، و﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ [التوبة: ٤٩].

وبعد كسرٍ نحو: ﴿وَبَشَّ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿بِشْتَتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و﴿رِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿نَبِيٍّ﴾ [الحجر: ٤٩]، و﴿الَّذِي أَوْتَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وبعد فتح نحو: ﴿فَأَتْوَهَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و﴿فَأَذْنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، و﴿وَأَتُوا﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿وَأَمْرَاهُكَ﴾ [طه: ١٣٢]، و﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩]، و﴿أَقْرَأَ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿إِنْ يَشَأْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿الْهَدَى أَتَيْتَنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

فقرأ ورش من طريق الأصبهاني جميع ذلك^(١) بإبدال الهمزة في الحالين حرفاً مد من جنسٍ سابقتهما في الأسماء والأفعال، فبعد الضم واو^(٢)، وبعد الكسر ياء، وبعد الفتح ألفاً^(٣).

ووجهُ إبدالها تعدُّرٌ تسهيلها، وإخلالٌ حذفها. وإنما دُبِّرَتْ بحركة ما قبلها لأن ما بعدها يكون إعراباً فتختلف الأبنية، ولا مزية لأحدها فيغلب، ولتقدير حركة سابقتهما عليها كموسى، قاله الجعبري^(٤).

(١) إلا ما استثني من بعض الأمثلة السابقة، ومما سيأتي توضيح مذهبه فيما بعد.

(٢) أي: تبدل واواً.

(٣) انظر: غاية الاختصار ١/١٩٥، النشر ١/٣٩٠، الإتحاف ١/١٩٩.

(٤) كنز المعاني ٢/٤٦٦.

واستثنى من ذلك خمسة أسماء، وهي: ﴿الْبَاسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]،
 ﴿الْبَاسَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿الْوَلْوُورِ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿لَوْلُو﴾ [الطور: ٢٤]
 حيث وقع، و﴿رِعِيَا﴾ في مريم [٧٤]، و﴿كَايِسِ﴾ [الواقعة: ١٨]، و﴿الرَّاسِ﴾
 [مريم: ٤] حيث وقعا.

وخمسة أفعال، وهي: ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١]، وما جاء منه نحو: ﴿جِئْتَهُمْ﴾
 [الأعراف: ٥٢]، و﴿جِئْتُمُونَا﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿نِئِي﴾ [الحجر: ٤٩]، وما جاء منه نحو:
 ﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿نَبِّئْتَهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]، و﴿نَبِّئْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧]،
 و﴿أَمَلَمَ يَنْبَأًا﴾ [النجم: ٣٦]، و﴿قَرَأَتْ﴾ [النحل: ٩٨]، وما جاء منه نحو: ﴿قَرَأْتَهُ﴾
 [القيامة: ١٨]، و﴿أَقْرَأَ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿هَيَّيْ﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿يَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]،
 و﴿تَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تَوَيَّدِ﴾ [المعارج: ١٣].

وأما مِنْ / طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فَحُصَّ الْإِبْدَالُ بِالْهَمْزَةِ الْوَاقِعَةِ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ
 فقط^(١)؛ لأنها تجري مجرى المبتدأة، فألحقها بأصله في النقل، نحو:
 ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يَا لَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، و﴿يَأْخُذُ﴾ [التوبة: ١٠٤]،
 و﴿تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿لِقَاءَ نَأْتِ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿الْمَأْوَى﴾^(٢) [السجدة:
 ١٩]، و﴿مَأْوَاكُمْ﴾ [العنكبوت:]، و﴿فَأَوُّو﴾ [الكهف: ١٦].

(١) انظر: النشر ١ / ٣٩١.

(٢) هذا المثال والذي بعده لا يبدل الأزرق الهمزة فيهما بدليل استثناء المؤلف له في الفقرة الآتية ما جاء من باب: «الإيواء».

وَأَسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ بَابِ الْإِيوَاءِ نَحْوُ: ﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩]،
 و﴿فَأَوَّوْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿تُقْوَى﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تُقْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] لِأَنَّ
 التَّخْفِيفَ إِذَا أَدَّى إِلَى التَّثْقِيلِ لَزِمَ الْأَصْلُ، وَهُوَ مُحَقَّقٌ فِي «تُقْوِي» لِلْوَاوَيْنِ
 وَالضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ، وَلَمْ يُبَدَلْ مِمَّا وَقَعَ عَيْنًا مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا ﴿بِئْسَ﴾ [البقرة:
 ١٢٦] كَيْفَ أَتَى وَ﴿بِئْرٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿الذَّبُّ﴾ [يوسف: ١٣]، وَحَقَّقَ مَا عَدَا
 ذَلِكَ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو، وَوَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ^(١) بِخِلَافٍ عَنْهُمَا، بِإِبْدَالِ جَمِيعِ هَذَا
 الضَّرْبِ إِلَّا مَا سَكَنَ لِلْجَزْمِ أَوْ الْبِنَاءِ، أَوْ مَا إِبْدَالُهُ أَثْقَلُ أَوْ يَلْتَبَسُ بِمَعْنَى آخَرَ
 أَوْ لُغَةً أُخْرَى.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْجَزْمُ فَوْقَ فِي سِتَّةِ أَلْفَاظٍ:

الأول: ﴿نَسَّهَا﴾ فِي الْبَقْرَةِ [١٠٦] خَوْفَ اللَّبْسِ، فَإِنَّ «نَسَّهَا» بِالْهَمْزِ مِنَ
 التَّأخِيرِ، كَقَوْلِهِمْ: نَسَأَ اللَّهُ فِي أَجْلِكَ، لئَلَّا يَلْتَبَسَ «بِنَسَّهَا» مِنَ النِّسْيَانِ.
 الثاني: «تَسُوُّ» فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: ﴿تَسُوُّهُمْ﴾ بِأَلِ عِمْرَانَ [١٢٠]، وَالتَّوْبَةَ
 [٥٠]، وَ﴿تَسُوُّكُمْ﴾ بِالْمَائِدَةِ [١٠١].

الثالث: «يَشَأُ» بِالْيَاءِ، وَوَقَعَ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ: ﴿إِنْ يَشَأْ يُدْهِبْكُمْ﴾ بِالنِّسَاءِ
 [١٣٣]، وَالْأَنْعَامِ [١٣٣]، وَإِبْرَاهِيمَ [١٩]، وَفَاطَرَ [١٦]، وَ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ
 يَشَأِ يُجْعَلْهُ﴾ بِالْأَنْعَامِ [٣٩]، وَ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ بِسُبْحَانَ
 [الإسراء: ٥٤]، ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتَرْ﴾، وَ﴿إِنْ يَشَأِ يُسْكِنِ﴾ بِالشُّورَى [٣٣، ٢٤].

(١) انظر: الإيضاح ١٤٥.

الرابع: ﴿نَشَأٌ﴾ بالنون في ثلاثة مواضع: ﴿إِنْ نَشَأْ نُذِرْ﴾ بالشعراء [٤]، و﴿إِنْ نَشَأْ نُخِصِفْ﴾ بسبأ [٩]، و﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ بـ«يس» [٤٣].

الخامس: ﴿يُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ بالكهف [١٦].

السادس: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ﴾ في النجم [٣٦].

وأما الثاني: وهو ما سَكَنَ للبناء فوق في إحدى عشرة كلمة، وهي: ﴿أَنْبِئَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ بالبقرة [٣٣]، و﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ بيوسف [٣٦]، و﴿نَبِيٍّ عَبْدِي﴾، و﴿وَيَبِّئْهُمْ عَنْ﴾ بالحجر [٥١، ٤٩]، و﴿وَيَنْبِئُهُمْ أَنَّ﴾ بالقمر [٢٨]، و﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ بالأعراف [١١١]، والشعراء [٣٦]، و﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ بالكهف [١٠]، و﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ بسبحان [١٤]، و﴿أَقْرَأْ بِأَسْمَائِكَ﴾، و﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾ بالعلق [٣٠، ١].

قال الجعبري^(١): «ووجه استثناء الساكنة للجزم والبناء؛ محافظة على ذات حرف الإعراب والبناء؛ ليكون السكون نصًّا، فلا يرد عليه إسكان ﴿بَارِكْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ونحوه، لبقاء ذات الحرف، وحركته مدلول عليها». قال: «وتحير بعض الموجهين في هذا النقض فالتزمه ومنع السكون وهو غلط في التوهم».

وقيل: لعروض السكون، أو لثلاثتوالي بين إعلانين، ويرد عليهما نحو: ﴿فَادْرَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢].

وأما الثالث: وهو الثقل، ففي كلمة واحدة أتت في موضعين ﴿وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ﴾ بالأحزاب [٥١]، و﴿تَوْبِهِ﴾ في المعارج [١٣]؛ لأن تحقيقه أسهل من بدله لاجتماع الواوَيْن، واجتماعهما أثقل من الهمز.

وَأَمَّا الرَّابِعُ^(١): وهو الالتباس، ففي موضع واحد ﴿وَرِيَاءًا﴾ في مريم [٧٤] لأنَّ المهموزَ من الرُّوَاءِ، وهو / المنظرُ الحسنُ.

والمشددُ مصدرُ رَوِيَ من الماء: امتلأ، والمعنى: أَحَسَّنْ أُنْثَاءً وَمَنْظَرًا، فلو تُرِكَ هَمْزُهُ لاشتبهَ بِرِيِّ الشَّارِبِ، وهو امتلاؤه.

وَأَمَّا الخَامِسُ^(٢): وهو الخروجُ من لغةٍ إلى أخرى، فهو كلمةٌ واحدةٌ في موضعين: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في البلد [٢٠]، والهمزة [٨]؛ لأنَّه من آصَدْتُ أَي: أَطْبَقْتُ^(٣)، فلو تُرِكَ الهمزُ لَخَرَجَ عن لغةٍ مَنْ هو عنده مِنْ أَوْصَدْتُ.

وَأَسْتَنْوُوا أَيضًا ﴿بَارِيكُمُ﴾ موضعي البقرة [٥٤] حالة قراءته بالسكون، كما نَصَّ عليه مكِّيُّ في «التبصرة»^(٤)، محافظةً على ذاتِ حرفِ الإعرابِ. وأبدلها أبو الحسن بن غلبون^(٥) فيهما منفرداً بذلك طلباً للتخفيف، وبه قَطَعَ في «التيسير»^(٦) تبعاً لشيخه.

وإلى الوجهين أشار الشاطبيُّ^(٧) بقوله:

وَبَارِيكُمُ بِالْهَمْزِ حَالِ سَكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

(١) انظر: النشر ١/ ٣٩٣

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٩٣

(٣) أَصَدَ الباب وأصده: أطبقه. قال أبو عبيدة: «آصَدْتُ وَأَوْصَدْتُ إِذَا أَطْبَقْتُ». انظر:

اللسان «أصد» ١/ ١٥٢.

(٤) التبصرة ١٤٩.

(٥) التذكرة ١/ ١٣٩.

(٦) التيسير ٧٣.

(٧) الشاطبية ١٨.

فلا استثناءً مِنْ زياداته على «التيسير»^(١)، وإنما نسبه إليه لنصّه عليه في «التذكرة»^(٢).

وعبارته: «وكذا أيضاً السوسيّ بترك همزة ﴿بَارِيكُمْ﴾ في الموضوعين [البقرة: ٥٤] انتهى.

وعورض: بأن إسكان الهمزة فيهما عارض؛ لأن أصله الحركة فلا يُعْتَدُّ به، وإذا كان الساكنُ اللازمُ حالة الجزمِ والبناءِ لم يُعْتَدَّ به فهذا أولى .
وأيضاً فلو اعتدَّ بسكونها، وأُجْرِيَتْ مُجْرَى اللازمِ كان إبدالها مخالفاً لأصلِ أبي عمرو؛ لأنه يَشْتَبَهُ بأن يكونَ من البرى، وهو الترابُّ، ولم يُخَفَّفْ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] لذلك مع أصالة السكونِ فيها؛ فلهذا كان التَّحْقِيقُ في هذا أولى، وهو الصواب»^(٣) انتهى.

* * *

(١) التيسير ٧٣.

(٢) التذكرة ١/١٣٩.

(٣) انظر: النشر ١/٣٩٤.

تنبيه

حَصَّ في «الشاطبية»^(١) الإبدال بالسوسي، ومفهومُه تخصيصُ الدوريِّ بالتحقيق، وهو مخالفٌ لأصله من جهةِ تخصيصِ المُبدلِ ومن جهةِ تعميمِ البديلِ في كلِّ حالٍ^(٢)، وعمَّ في الأصلِ وخصَّصَ.

وعبارته^(٣) - كما سبق في الإدغام -: «اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدراجَ قراءته، أو قرأ بالإدغام لم يَهْمَزُ كلَّ همزة ساكنة» انتهى.

فإن قلت: لِمَ أثار الصلاةَ بالبديلِ؟

أجيب: بأن الصلاة يُقرأ فيها بما خَفَّ من القراءة؛ لئلا يشتغل المصلي بالألفاظِ عمَّا هو أهمُّ.

وقد روي عن حمزة^(٤) أنه كان لا يَهْمَزُ فيها مع أنه صاحبُ الهمزِ في الوصلِ، وعن الكسائي^(٥): «من علامة الأستاذية تركُ الهمزِ في المحارِبِ» انتهى.

وقد أُجيب عن تخصيصِ الشاطبيِّ بالسوسي بأنَّ القراءةَ بالبديلِ وقَعَتْ من طريقه، وعنه انتشر أكثر من الدوريِّ.

(١) الشاطبية ١٨

(٢) في حاشية ش، ح: تخصيص المبدل - بكسر الدال - يعني بالسوسي وقوله: «وتعميم البديل»

أي: سواء كان في الصلاة أو الإدراج، وخصَّه في «التيسير» بالدرج والصلاة والإدغام الكبير.

(٣) يعني الداني في التيسير ٣٦.

(٤) انظر: جمال القراءة ٢ / ٤٧١، معرفة القراءة ١ / ٢٥٤.

(٥) انظر: معرفة القراءة ١ / ٣٠٠.

وعُرض: بأن رواية الشاطبيّ التيسيرُ، وقد أجزاه للدوريّ والسوسيّ واشتهاره عنهما لا يخفى استواؤه؛ كما تشهد به كتب المحققين.

وأجيب: بأن للنقلة في الخلافِ طريقين: الإطلاق، والترتيب، فاختار الشاطبيُّ^(١) طريقة الترتيب^(٢)، وفاقاً للصقليّ^(٣)، وابن شريح^(٤) على قاعدة أرباب الاختيارات، فنقص^(٥) وجه تخفيف^(٦) الدوريّ ووجه تحقيق السوسيّ. وأجيب عن تعميمه البدل: بأن الدانيّ في «جامعه»^(٧) نقل عن إبراهيم^(٨) من رواية عبيد الله^(٩) وغيره عن يزيديّ: أنّ أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهَمْز ما كانت الهمزة فيه مجزومةً.

(١) الشاطبية ١٨.

(٢) في حاشية ش، ح: «الترتيب هو جعل التخفيف للسوسي والتحقيق للدوري، وفي التيسير مطلق منسوب إلى أبي عمرو، فلكل من الروايتين الوجهان».

(٣) انظر: التجريد ١٢٦-١٢٧.

(٤) الكافي ٤٧.

(٥) أي: الشاطبية.

(٦) ح، د، ط: «تحقيق»، وهو تصحيف. انظر: كنز المعاني ٢/٢٣٠.

(٧) جامع البيان (خ) ١٠٠/ب.

(٨) ابن يحيى بن المبارك، أبو إسحاق، المعروف «بابن يزيديّ»، البغدادي، المقرئ، النحوي، اللغوي، ضابط مشهور، من مؤلفاته: «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، «مصادر القرآن» لم يكمله. انظر: تاريخ بغداد ٦/٢٠٩، إنباه الرواة ١/٢٢٤، غاية النهاية ١/٢٩.

(٩) ابن محمد بن يحيى بن المبارك، أبو القاسم، يزيديّ، العدوي، المعروف أيضاً «بابن يزيديّ»، البغدادي، ثقة، روى القراءة عن عمه إبراهيم بن يحيى بن المبارك، وعنه: ابن مجاهد، (ت: ٢٨٤هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٠/٣٣٨، غاية النهاية ١/٤٩٢.

ثم قال: «فدلاً على أنه / إذا لم يُسرع في قراءته واستعمل التحقيق هَمَزًا».

قال^(١): «وحكى أبو شعيب عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يَهْمِزُ»، ثم قال: «فدلاً ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة سواءً استعمل الحَدَرَ أو التحقيق هَمَزًا».

قال^(٢): «وحكى أبو عبد الرحمن^(٣) وإبراهيمُ مِنْ رِوَايَةِ الْعَبَّاسِ^(٤)، وأبو حمدون، وأبو^(٥) خَلَّادٍ ومحمد بن شُجَاع^(٦)، وأحمد بن حرب^(٧) عن الدُّورِيِّ أَنَّ أبا عمرو كان إذا قرأ لم يَهْمِزُ».

(١) أي: الداني في جامعه ١٠٠/ب.

(٢) أي: الداني.

(٣) عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي، تقدم.

(٤) ابن محمد بن يحيى بن المبارك، أبو الفضل، اليزيدي، العدوي، البغدادي، روى القراءة عن عمِّيه: إبراهيم وعبد الله اليزيديين. انظر: غاية النهاية ١/٣٥٤.

(٥) ش، ح: «وأبوي»، والمثبت موافق لما في جامع البيان ١٠٠/ب، والنشر ١/٣٩٢.

(٦) أبو عبد الله، المعروف بـ«الثَّلْجِيّ وابن الثلجي»، البغدادي، الحنفي، الفقيه، مشهور، كان يقول بخلق القرآن، ويطعن في الأئمة: أحمد، والشافعي، قال ابن الجَزَرِيِّ: «لما حضرته الوفاة رجع عن ذلك كله... ومات يوم عرفة وهو ساجد... فلعل ذلك كان دليل قبول توبته»، (ت: ٢٦٤هـ، أو ٢٦٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥/٣٥٠، الجواهر المضية ٣/١٧٣، غاية النهاية ٢/١٥٢.

(٧) ابن غيلان، أبو جعفر، المعدل، البصري، مقرئ معروف، (ت: ٣٠١هـ). انظر: غاية النهاية ١/٤٥.

ثم قال: «فدَلَّ على أنه كان لا يهمز على كلِّ حال في صلاةٍ أو غيرِها، وفي حَدَرٍ أو تحقيقٍ» انتهى.

فحصل من ذلك طريقان: قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «فاختار في «التيسير»^(٢) الخصوصَ لأنه أكثرُ النصوص، واختار الشاطبيُّ العمومَ لشهرته في الأداء» انتهى.

والذي تَحَرَّرَ في نحو: ﴿حَيْثُ سِتُّمُ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالنسبة إلى الإذغام الكبير والإظهار والإبدال والتحقيق ثلاثة مذاهب كما سبق في باب الإذغام، وهي: الإظهارُ مع الإبدال، والإذغامُ مع الإبدالِ للشوسِيّ، والإظهارُ مع التحقيقِ للدُّورِيِّ، وامتناعُ التحقيقِ مع الإذغامِ وكذا مع المدِّ.

وقرأ أبو جعفرٍ جميعَ هذا الضربِ بالإبدالِ، ولم يَسْتَنْ من ذلك كلَّهُ إلا كلمتين^(٣): ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ في البقرة [٣٣]، و﴿نَبِّئَهُمْ﴾ في الحجر [٥١].

واختلَفَ عنه في ﴿نَبِّئَنَا﴾ بيوسف [٣٦]، وبالتحقيقِ قَطَعَ له أبو العلاء الحافظُ^(٤). واتفق الرواةُ عنه على قلبِ الواوِ المبدلةِ مِنْ هَمَزِ ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، و﴿الرُّؤْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] - وما جاء منه - ياءٌ وإدغامِها في الياءِ التي بعدها؛ معاملةً للعارِضِ معاملةً الأصلي، وعلى الجمعِ^(٥) بين الواوِ المبدلةِ من همزةٍ ﴿تُقْوِي﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿تُقْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، وبين واوها الأصلية مُظهِراً.

(١) كنز المعاني ٢/ ٤٥٥.

(٢) التيسير ٣٦.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٩٠، الإتحاف ١/ ٢٠٢.

(٤) غاية الاختصار ١/ ١٩٥.

(٥) قوله: «وعلى الجمع» معطوف على قوله: «على قلب الواو».

تنبيه

إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً فحُرِّكَتْ لِأَجْلِهِ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءِ﴾
 اللَّهُ يُضِلَّهُ ﴿فِي الْأَنْعَامِ﴾ [٣٩]، ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ﴾ فِي الشُّرَى [٢٤] خُفِّفَتْ فِي مَذْهَبِ
 الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ (١).
 وَإِذَا سَكَنَتْ الْمَتْحَرَكَةُ لِلْوَقْفِ، نَحْوُ: ﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾
 [البقرة: ١٥]، وَ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [النور: ١١] فَهِيَ مُحَقَّقَةٌ عِنْدَ مَنْ يُبَدِّلُ السَّاكِنَةَ اتِّفَاقاً
 كَالْأَصْبَهَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَأَمَّا حَمْزَةٌ فَعَلَى أَصْلِهِ فِي الْوَقْفِ.
 وَهَاهُنَا حُرُوفٌ أَبَدَلَهَا بَعْضُ الْقُرَّاءِ وَفَاقاً لِلْمُبْدِلِينَ الْمَذْكُورِينَ، وَهِيَ
 سَبْعَةٌ أَلْفَاظٍ (٢):

أَحَدُهَا: ﴿الذَّبُّ﴾ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي يَوْسُفَ: ﴿الذَّبُّ وَأَنْتُمْ﴾ [يوسف:
 ١٣]، وَ﴿الذَّبُّ وَمَا﴾ [يوسف: ١٧]، وَ﴿الذَّبُّ وَنَحْنُ﴾ [يوسف: ١٤] فَقَرَأَهَا وَرْشٌ
 مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ كَالْأَصْبَهَانِيِّ وَالْكَسَائِيِّ، وَكَذَا خَلَفٌ بِالْإِبْدَالِ.
 ثَانِيهَا: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ بِالْكَهْفِ [٩٤]، وَالْأَنْبِيَاءِ [٩٦] فَقَرَأَهَا بِالْهَمْزِ
 عَاصِمٌ، وَوَافَقَهُ الْأَعْمَشُ (٣)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بغير هَمْزٍ، وَافَقَهُمُ ابْنُ مُخَيَّصِنٍ
 وَاليزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ، وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي أُسْدٍ (٤) ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ (٥).

(١) جامع البيان (خ): ٩٨/أ.

(٢) انظر: النشر ١/٣٩٤، الإتحاف ١/٢٠٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/٧٩، الإيضاح: ١٤٧.

(٤) انظر: البحر ٦/١٦٣.

(٥) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة.

قيل: ولا وجه له إلا اللغة الغربية المحكيّة عن العجاج^(١): أنه كان يهْمزُ العَالَمَ والخَاتَمَ^(٢). وقراءة الباقيـن -بغير همز- هي لغة كلِّ العربِ غيرِ بني أسدٍ، قاله أبو حيان في البحر^(٣).

وهل الهمز أصلٌ أم تَرَكَهُ؟ يأتي البحثُ إن شاء الله تعالى فيهما في سورة الكهف [٩٤]، وبالله المستعان.

وثالثها^(٤): ﴿الْوَلُوُّ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿لُوْلُوُّ﴾ [الطور: ٢٤]، قرأه بالإبدال أبو بكرٍ وفاقاً لأبي عمرو وأبي جعفر /، ووافقهم اليزيدي^(٥).

[١١٨/ب]

ورابعها: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣]، و﴿الْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ [التوبة: ٧٠]^(٦) قرأه بالإبدال فيهما قالونٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ^(٧)، فيما قَطَعَ به ابنُ سِوَارٍ^(٨) وصاحبُ «الكفاية»^(٩) والحافظُ أبو العلاء^(١٠).

(١) عبد الله بن رُوْبَةَ بن لبيد، أبو الشعثاء، السَّعدي، التميمي، راجزٌ مجيدٌ، ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، وهو والد رُوْبَةَ الراجز المشهور، (ت: نحو: ٩٠هـ). انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٩١، الأعلام ٤/ ٨٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٨/ ٦٢٠.

(٣) البحر ٦/ ١٦٣.

(٤) هذا سياق: ن. وفي سائر النسخ أقيمت هذه الفقرة: «وثالثها... اليزيدي» قبل قوله: «وهي لغة بني أسد...» في حرف «يأجوج ومأجوج».

(٥) انظر: الإيضاح ١٤٧.

(٦) حيث وقع، كما في النشر ١/ ٣٩٤، فيشمل ما في الحاقة (٩) ﴿الْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ أيضاً.

(٧) انظر: النشر ١/ ٣٩٤.

(٨) المستنير ٢/ ١٨٠.

(٩) الكفاية ١٨٤، وذكر للحلواني وليس لأبي نَشِيطٍ.

(١٠) غاية الاختصار ٢/ ٥٠٩.

وهو الصحيحُ عن الحُلوانِيّ، وذلكِ وَفَاقاً لورشٍ من طريقيه، وأبي عمرو، وكذا أبو جعفرٍ.
وافقه الميزيدي^(١) ورواه الجمهورُ عن قالونَ بالهمزِ، ولم يذكُر المغاربةُ والمصريون عنه غيرَه.

خامسُها: ﴿ضَيْرَى﴾ في النجم [٢٢] قرأه ابنُ كثيرٍ بالهمزِ، ووجّه على أنه مصدرٌ كذكريّ ووصفَ به، وأنشد الأَخفش^(٢):

فإن تَنَأَ عنها تَقْتَضِيكَ وإن تَغِبْ فَسَهْمُكَ مَضُوزٌ وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

واقفه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣) وقرأه الباقون بالإبدال.

قال أبو حيان^(٤): «والظاهرُ أنه صفةٌ على وزنِ فَعْلَى بضمِّ الفاءِ، كُسِرَتْ لِتَصِحَّ الياءُ، ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا على وزنِ فَعْلَى كذكريّ، ووُصِفَ به» انتهى.

(١) انظر: الإيضاح ١٤٦.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن»، ولا يُعرف قائله، وهو في الصحاح (ضيز) ٣/٨٨٣، والقرطبي ٢٠/٣٨، والدر المصون ١٠/٩٦.

والأخفش هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، البلخي، ثم البصري، مولى بني مُجاشع، المعروف بـ«الأخفش الأوسط»، إمام النحو، وكان عالماً بالكلام والجدل، من مؤلفاته: «معاني القرآن» (ت: ٢١١هـ، وقيل: ٢١٥هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/٣٦، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٦. والأخفش: هو الصغير العينين مع سوء بصرهما. انظر: وفيات الأعيان ٢/٣٨١، والمعجم الوسيط (خفش).

(٣) انظر: المبهج ٣/٣٤١، الإيضاح ١٤٧.

(٤) البحر ٨/١٦٢.

يعني أن وزنه في الأصل مضموم؛ لأن الصفات إنما جاءت بالضمّ
أو الفتح كسكرى كثيراً، والكسر قليل كما حكاه ثعلب: مَشِيَّةٌ حِيكِيٌّ^(١)،
وَسَعْلَى^(٢).

فأصله ضِيْزَى^(٣) بضادٍ مضمومةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ، فقلبتِ الضمةُ كسرةً
لتسَلَمَ الياءُ كبيض^(٤).

والضِّيْزَى: الجائرة، مِنْ ضَاوَهَ يَضِيْزُهُ، إذا ضامه، قال الشاعر^(٥):

ضَاوَتِ بَنُو أَسَدٍ بِحُكْمِهِمْ إِذْ يَجْعَلُونَ الرَّأْسَ كَالذَّنْبِ
وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ.

سادسها: ﴿رَعِيَا﴾ بمريم [٧٤] قرأه بتشديد الياءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ قَالُونَ
وَابْنُ ذَكْوَانَ، وكذا أبو جعفر^(٦)، وقرأه الباقون بالهمزِ.

سابعها: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في الموضعين [البلد: ٢٠]، [الهمزة: ٨] قرأهما بالهمزِ
أبو عمرو ووحفص وحمزة، وكذا يعقوبٌ وخلف^(٧)، وافقهم اليزيديُّ

(١) مَشِيَّةٌ حِيكِيٌّ: إذا كان فيها تبختر. انظر: اللسان (حيك) ٣/٤٢١. وفي جميع النسخ:
جَبَلَى.

(٢) سَعْلَى: الغول.

(٣) انظر: الممتع ٣١٨.

(٤) يبيض: أصله يبيض، لأن أفعل يُجمع على فُعل، فقلبتِ ضمة الباء كسرةً لتصحَّ الياءُ،
ولولا ذلك لقلبتِ الياءُ واواً. انظر: الممتع ٢٩٩.

(٥) ينسب لامرئ القيس، وهو في ملحق ديوانه ٤٥٧، والدر المصون ١٠/٩٥.

(٦) انظر: النشر ١/٣٩٤، الإتحاف ١/٢٠١-٢٠٣.

(٧) انظر: التيسير ٢٢٣، النشر ١/٣٩٥.

والحسنُ والأعمشُ^(١)، وقرأ الباقون وهم: نافعُ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ، بالإبدالِ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وعن الأعمشِ مِنْ طَرِيقِ الشَّنْبُوذِيِّ^(٢): إِبْدَالُ ﴿سُوْلَكَ﴾ فِي طه [٣٦].

وعن الحسنِ^(٣) إِبْدَالُ ﴿أَنْبِئَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿نَبِّئَهُمْ﴾ [الحجر: ٥١] مع

كسْرِ الهَاءِ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٤) إِبْدَالُ نَحْوِ: ﴿أَلْهَدَىٰ آثِنَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿الَّذِي

أَوْثِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وَفَاقًا مِنَ الثَّلَاثَةِ^(٥) لِمُبْدِلِهَا.

ووجهُ تَخْصِيصِ السَّاكِنَةِ بِالتَّخْفِيفِ: هُوَ أَنَّ العُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنَّ كُلَّ

حَرْفٍ سَّاكِنُهُ أَخْفَىٰ مِنْ مَتَحَرِّكِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الهمزة: فَأَكْثَرُهُمْ عَلَىٰ أَنَّ سَّاكِنَهَا أَنْقَلُ مِنْ مَتَحَرِّكِهَا

لَا حَتْبَاسِ النَّفْسِ، وَفَقَدَ مَا يُعِينُ عَلَىٰ إِخْرَاجِهَا، وَمِنْ ثَمَّ صَعُبَ^(٦) / الْوَقْفُ

عَلَيْهَا وَأُورِدَ عَلَيْهِ إِسْكَانُ ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

(١) انظر: المبهج ٣/١٠٧، الإيضاح: ١٤٥-١٤٦.

(٢) انظر: المبهج ٣/٤٢٦، الإيضاح: ١٤٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢١٤، الإيضاح: ١٤٦.

(٤) انظر: المبهج ١/٣١١، الإيضاح: ١٤٦.

(٥) وهم الأعمش في «سؤلك»، والحسن في «أنبئهم»، و«نبئهم» المذكورين، وابن مُحَيِّصِنٍ

في هاتين الكلمتين، وافق الثلاثة في إبدال الكلمات المذكورة مَنْ أبدال فيها من

العشرة.

(٦) ر، د، ط: «ضعف».

وأجيب: بأنَّ الغَرَضَ تخفيفُ الحركةِ لا الحَرْفِ بدليلِ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾

[البقرة: ٦٧].

وقيل: متحرِّكُها أثقلُ لكثرةِ العملِ كالبوَاقِي، فعلى الأولِ لكونها أثقلَ،
وعلى الثاني للزومِها طريقَه في التخفيفِ، والمتحركة تَشَعَّبُ أنحاءُها.

* * *

القسم الثاني من المفرد: الهمز المتحرك^(١)

وهو ضربان: قبله متحرك وساكن، والذي قبله متحرك: يكون مفتوحاً، وقبله مضموم، وهمزته^(٢) فاء من الفعل، وعيناً ولاماً، ويكون مفتوحاً وقبله مكسور، ومضموماً قبله مكسورٌ وبعده واو، ومضموماً بعد مفتوح، ومكسوراً قبله مكسورٌ بعده ياء، ومفتوحاً قبله مفتوح، ومكسوراً قبله مفتوح. فأمَّا الأول: فإن كان فاءً من الفعل، وذلك ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]، و﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿مُؤَدِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]، و﴿الْمُؤَلَّفَةَ﴾ [التوبة: ٦٠]، و﴿فَلْيُؤَدِّ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فقرأه ورش، وكذا أبو جعفرٍ بالإبدالِ واواً، إلا أنه اختلفَ عن ورشٍ في ﴿مُؤَدِّنٌ﴾ بالأعراف [٤٤] فأبدله من طريق الأزرقِ على أصله، وحقَّقه من طريق الأصبهانيِّ مناسبةً للفظ ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]. وكذا اختلفَ عن ابنِ وَرْدَانَ في حرفٍ واحد، وهو: ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ بآلِ عمران [١٣].

وإن كان عيناً من الفعل، فقرأه ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ بالإبدالِ في حرف وهو ﴿الْفُؤَادُ﴾، و﴿فُؤَادٌ﴾ في هود [١٢٠]، وسبحان [٣٦]، والفرقان [٣٢]، والقصاص [١٠]، والنجم [١١]، وقرأ الباقون بالتحقيق في ذلك كله.

(١) انظر: التيسير ٣٤، النشر ١/ ٣٩٥.

(٢) أي: يكون الحرف الذي قبل الهمز متحركاً مفتوحاً، وتكون همزته فاءً من الفعل.

وإن كان لاماً من الفعل: فقرأ حفص^(١) بإبداله في ﴿هُزُوا﴾، وهو في عشرة مواضع:

موضعا البقرة: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوتًا﴾ [٦٧]، ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوتًا﴾ [٢٣١]، وموضعا المائدة: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوتًا﴾ [٥٧]، ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوتًا﴾ [٥٨]، وموضعا الكهف: ﴿وَأَتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوتًا﴾ [٥٦]، ﴿وَرُسُلِي هُزُوتًا﴾ [١٠٦]، وفي الأنبياء: ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوتًا﴾ [٣٦]، وفي الفرقان: ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوتًا﴾ [٤١]، وفي لقمان: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوتًا﴾ [٦]، وفي الجاثية: ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوتًا﴾ [٩]، وفي كُفُوًا ﴿كُفُوًا﴾ وهو في الإخلاص [٤].

وأما الثاني: وهو المفتوحة بعد الكسر: فقرأها أبو جعفر^(٢) بالإبدال في ﴿رِشَاءَ النَّاسِ﴾ وهو في البقرة [٢٦٤]، والنساء [٣٨]، والأنفال [٤٧]، وفي ﴿حَاسِنًا﴾ في الملك [٤]، وفي ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ في المزمّل [٦]، وفي ﴿شَانِكَ﴾ وهو في الكوثر [٣]، وفي ﴿أَسْتَهْزِي﴾ وهو في الأنعام [١٠]، والرعد [٣٢]، والأنبياء [٤١]، و﴿قُرِيًّا﴾ في الأعراف [٢٠٤]، والانشقاق [٢١]، و﴿لَنْبِوتَنَّهُمْ﴾ في النحل [٤١]، والعنكبوت [٥٨]، و﴿لَيْبِطَانًا﴾ في النساء [٧٢]، و﴿مُلَيْتًا﴾ في الجن [٨]، و﴿خَاطِئَةً﴾ [العلق: ١٦]، و﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩]، و﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿فِئَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وتثنيتهما^(٣).

(١) انظر: النشر ١/٣٩٥.

(٢) انظر: النشر ١/٣٩٦.

(٣) كما في آل عمران [١٣]، والأنفال [٦٥].

وَاخْتَلِفَ عَنْهُ فِي ﴿مَوَظِعًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فَقَطَعَ لَهُ بِالْإِبْدَالِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ^(١) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَكَذَلِكَ الْهُذَلِيُّ^(٢) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ /، وَابْنِ جَمَّازٍ جَمِيعًا، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهَا هَمْزًا، إِلَّا مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ.

وَقَرَأَ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ كَذَلِكَ فِي ﴿خَاسِنًا﴾ [الملك: ٤]، وَ﴿نَاشِئَةً﴾ [المزمل: ٦]، وَ﴿مُلِئَتْ﴾ [الجن: ٨]، وَزَادَ الْأَصْبَهَانِيُّ إِبْدَالَ ﴿فَبَائِي﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وَاخْتَلِفَ عَنْهُ فِيمَا تَجَرَّدَ عَنِ الْفَاءِ، نَحْوُ: ﴿بَائِي﴾ [أَرْضٍ] [لقمان: ٣٤]، ﴿بِأَيْكِهِمُ الْمَقْتُولُ﴾ [القلم: ٦]، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّحْقِيقِ فِي الْجَمِيعِ.

وَاخْتَصَّ الْأَزْرُقُ عَنِ وَرْشٍ^(٣) بِإِبْدَالِ الْهَمْزِ فِي ﴿لَيْلًا﴾ فِي الْبَقْرَةِ [١٥٠]، وَالنِّسَاءِ [١٦٥]، وَالْحَدِيدِ [٢٩]، وَوَافَقَهُ الْأَعْمَشُ^(٤).

وَأَمَّا الثَّلَاثُ: وَهُوَ الْمَضْمُومَةُ بَعْدَ الْمَكْسُورَةِ وَبَعْدَهَا وَأُو: فَقَرَأَهُ نَافِعٌ^(٥) بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ﴿وَالصَّبُّونَ﴾ فِي الْمَائِدَةِ [٦٩]، وَضَمَّ مَا قَبْلَهَا مِنْ أَجْلِ الْوَاوِ، وَكَذَا قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ جَمِيعَ الْبَابِ، نَحْوُ: ﴿وَالصَّيْعُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وَ﴿مُتَّكُونَ﴾ [يس: ٥٦]، وَ﴿فَمَالُونَ﴾ [الصفات: ٦٦]، وَ﴿لِيُوَاطُوا﴾ [التوبة: ٣٧]،

(١) غاية الاختصار ١/٢١٢، ٢٥٧.

(٢) الكامل (خ): ١١٢/ب.

(٣) انظر: النشر ١/٣٩٧.

(٤) انظر: المبهج ٢/٨٧، الإيضاح ١٤٩.

(٥) انظر: النشر ١/٣٩٧.

و﴿لِيُطْفَأُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ [البقرة: ١٤]؛ لآنه لما أبدل الهمزة ياءً استثقل الضمة عليها، فحذفها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، وضم ما قبلها لتجانس الواو.

واختلف في ﴿الْمُنِشْعُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] عن ابن وردان، وقرأ الباقون بالهمز وكسر ما قبله.

وأما الرابع: وهو المضموم بعد فتح وبعدها واو^(١) وهو ﴿يَطْفُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿تَطْفُوها﴾ [الأحزاب: ٢٧]، و﴿لَمْ تَطْفُوها﴾ [الأحزاب: ٢٧]، و﴿أَنْ تَطْفُوهُمُ﴾ [الفتح: ٢٥].

فقرأه أبو جعفر^(٢) بحذف الهمزة فيهن، أبدل همزة «يَطْفُ» ألفاً على غير قياس، فلما أسند للواو التقى ساكنان فحذف أولهما.

قال في «الدر»^(٣): «وهذا أحسن من قول من قال: ثم أجرى الألف المبدلة من الهمزة مجرى المتأصلة، فحذفها جزماً، لأن الأحسن هناك ألا تحذف اعتداداً بأصلها» انتهى.

وأما الخامس: وهو المكسورة بعد كسر وبعدها ياء، فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر^(٤)، بالبدل في ﴿وَالصَّيِّينَ﴾ في البقرة [٦٢]، والحجج [١٧].

(١) قوله: «وبعدها واو» سقط من: ش، ح، ن، د، ب.

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٩٧.

(٣) الدر المصون ٩/ ١١٥.

(٤) انظر: النشر ١/ ٣٩٧.

زاد أبو جَعْفَرٍ حَذَفَ الهمز في ﴿مُتَّكِنَ﴾ [الكهف: ٣١]، و﴿الْحَاطِنَ﴾ [يوسف: ٢٩]، و﴿خَطِينَ﴾ [يوسف: ٩٧] حيث وقع ذلك. وقرأه الباقر بالهمز.

وأما السادس: وهو ما يكون مفتوحاً بعد فتح، فقرأه قالون وورث من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(١) بالتسهيل بين بين في «أرأيت» حيث وقع بعد همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠]، و﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ [مريم: ٧٧].

واختلف عن ورث من طريق الأزرق: فأبدلها بعضهم عنه ألفاً خالصةً مع المد للقاء الساكنين مدّاً مشبعاً، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»^(٢)، وجعلها بين بين أقيس على أصول العربية^(٣).

وسأيتي البحث في ذلك في سورة الأنعام [٤٠] إن شاء الله تعالى. وقرأ الكسائي بحذف الهمز في ذلك كله. وقرأ الباقر بالتحقيق. وإذا وقف على «أرأيت» ونحوه في وجه البدل عن الأزرق عن ورث، فإنه يُوقَفُ بالتسهيل بين بين لاجتماع ثلاث سواكن، ولا وجود له في كلام عربي.

(١) انظر: النشر ١/٣٩٧.

(٢) الشاطبية ٥١.

(٣) انظر: شرح ابن يعيش ٩/١١١-١١٢.

وقرأ / الأصبهاني عن ورش ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، و ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَجِيدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، و ﴿رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، و ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ [النمل: ٤٤]، و ﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [النمل: ١٠]، و ﴿رَأَيْتَهُمْ تَعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] بالتسهيل.

وقرأ أيضاً بتسهيل الهمزة الثانية في ﴿أَفَأَصْفِدْكُمْ رَبُّكُمْ﴾ [الإسراء: ٤٠]، وفي ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٧]، ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا﴾ [النحل: ٤٥]، ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]، ولا سادس لها.

وكذلك سهلها في ﴿أَفَأَنْتَ﴾ [يونس: ٤٢]، ﴿أَفَأَنْتُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وكذلك من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في الأعراف^(١) [١٨]، وهوود [١١٩]، والسجدة [١٣]، و ص [٨٥].

وكذلك في «كأن» كيف أتت مشددة أو مخففة، نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، و ﴿كَأَنَّكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، و ﴿كَأَنَّمَا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، و ﴿كَأَنَّهُو﴾ [الأعراف: ١٧١]، و ﴿وَيَكَاَنَّ اللَّهَ﴾ [القصص: ٨٢]، و ﴿وَيَكَاَنَّهُو﴾ [القصص: ٨٢]، و ﴿كَأَن لَّمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا﴾ [يونس: ٤٥].

وكذلك الهمز في ﴿فَأَذَّتْ﴾^(٢) في الأعراف خاصة [٤٤]، وكذلك من ﴿وَاطْمَأْنُونُوهَا﴾ في يونس [٧]، و ﴿اطْمَأْنَنَ بِهِ﴾ في الحج [١١].

(١) أي: الهمزة الثانية كما في النشر ٣٩٨/١.

(٢) كذا في النشر المطبوع ٣٩٨/١، وهو تصحيف، ونقل القسطلاني هذه العبارة من نسخة النشر المصحفة؛ لأن الأصبهاني قرأ ﴿فَأَذَّتْ﴾ في الأعراف ويوسف بالتحقيق، وإنما الخلاف في ﴿تَأَذَّنَ﴾ كما سيذكره المؤلف بعد قليل.

وكذلك سَهَّلَ همزة ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الأعراف [١٦٧]، بلا خلاف، واختلَفَ عنه في ﴿تَأَذَّنَ﴾ بإبراهيم [٧].

واختلَفَ عن البزِّيِّ في رواية ابن كثير في ﴿لَأَعْنَتَكُمُ﴾ في البقرة [٢٢٠]: فالجمهور عن أبي ربيعة عنه على التسهيل، وبه قرأ الداني^(١) مِنْ طَرِيقِهِ، وروى صاحبُ «التجريد»^(٢) عنه التحقيق من قراءته على الفارسي، وبه قرأ الداني^(٣) مِنْ طَرِيقِ ابنِ الحُبَابِ عنه^(٤).

وقرأ أبو جعفرٍ بحذفِ همزِ ﴿مُتَّكًا﴾ في يوسف [٣١]، فيصيرُ بوزن مُتَّقَى^(٥).

ولا خلاف من طُرُقِ هذا الكتابِ في السابع، وهو المكسورُ وقبله مفتوحٌ إلا ما انفرد به الحنبليُّ عن هبة الله في ﴿تَطْمِئِنُّ﴾ [الرعد: ٢٨]، و﴿يَيْسَ﴾^(٦) حيث وقع^(٧). لم يروِه غيرُه، والله أعلم^(٨).

(١) التيسير ٨٠، وجامع البيان (خ): ١٨٣/ب.

(٢) كذا في النشر ١/٣٩٩، والذي في التجريد-المطبوع-١٩٧: «وروى الفارسيُّ في روايته عن البزِّي عن ابن كثير ﴿لَأَعْنَتَكُمُ﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي». وهذا خلاف ما في النشر واللطائف.

(٣) جامع البيان (خ): ١٨٣/ب.

(٤) النشر ١/٣٩٩.

(٥) غاية الاختصار ١/٢١٣، النشر ١/٣٩٩.

(٦) في النسخ، والنشر ١/٣٩٩: «بئس» وهو خطأ، والصواب المثبت كما في إرشاد المبتدي: ١٧٤ لأبي العز، ونسخة النشر: ١١١٧ المحققة.

(٧) يعني أن الحنبلي انفرد بالتسهيل فيهما. انظر: النشر ١/٣٩٩.

(٨) انظر: النشر ١/٣٩٩.

الضربُ الثاني^(١): المتحركُ بعد الساكنِ، ويكون الساكن: إمَّا ألفاً، أو ياءً، أو زايًا، أو غير ذلك.

فأمَّا الألفُ: فاختلَفوا في ألفِ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿كائِنَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] في قراءة مَنْ مَدَّهُ، و﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ٤]، فقرأ أبو جَعْفَرٍ بتسهيل همزة «إسرائيل»، و«كائن» حيث وقعا^(٢)، ووافقهُ المَطَّوْعِيُّ عن الأعمشِ على «إسرائيل» فقط^(٣).

وأمَّا ﴿هَأَنْتُمْ﴾^(٤) في مَوْضِعِي آل عمران [٦٦، ١١٩]، وفي النساء [١٠٩]، والقتال [٣٨]، فقرأ نافعٌ وأبو عمرو وكذا أبو جَعْفَرٍ بتسهيل الهمزة بينَ بين مع إثباتِ الألفِ، وافقَهُم اليَزِيدِيُّ والحسنُ^(٥).

واختلَفَ عَن وَرَشٍ؛ فمذهبُ الجمهورِ عنه من الطَرِيقَيْنِ التسهيلُ وحذفُ الألفِ، فيصيرُ بوزن (هَعَنْتُمْ).

وروى الآخرون عنه من الطَرِيقَيْنِ إثباتِ الألفِ كقراءةِ قالونَ وأبي عمرو وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٦) إلا أنه مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ يَمُدُّ مَدًّا مُشْبَعًا على أصلِهِ.

(١) انظر: النشر: ١/٣٩٩-٤٠٠.

(٢) انظر: الكنز: ١/٢٤٦، النشر: ١/٤٠٠، الإتحاف: ١/٢٠٧.

(٣) انظر: المبهج: ٢/٣٤، الإيضاح: ١٥١.

(٤) انظر: الغاية: ٢١٢، النشر: ١/٤٠٠، الإتحاف: ١/٢٠٧.

(٥) انظر: مصطلح الإشارات: ١٨٥، الإيضاح: ١٥١.

(٦) قوله: «وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر» زيادة من: م، ر.

وروى بعضُ المصريين والمغاربةُ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ إِبْدَالَ الهمزةِ أَلْفًا، فِيمَدُّ لِلسَّاكِنِينَ، فيصيرُ لقالونَ وأبي عمروِ إثباتُ الألفِ مع المدِّ والقصرِ؛ لأنَّهُ همزٌ مُغَيَّرٌ، وافقهما اليزيديُّ.

وأما الأزرُقُ فله ثلاثةُ أوجهٍ: حَذَفُ الألفِ فيأتي بهمزةٍ بعد الهاءِ مثل (هَعَتُّمٌ).

والثاني: إبدالُ الهمزةِ / أَلْفًا مَحْضَةً، فتجتمعُ مع النونِ فتمدُّ للسَّاكِنِينَ. [١٢٠] ب
والثالث: إثباتُ الألفِ كقالونَ وأبي عمرو، إلا أَنَّهُ مع المدِّ المُشْبِعِ على أصلِهِ.

وأما الأَصْبَهَانِيُّ فله وجهان: أحدهما حذفُ الألفِ، فيصيرُ مثلَ (هَعَتُّمٌ)، والثاني: إثباتُها.

وأما أبو جَعْفَرٍ فإثباتُ الألفِ، وتسهيلُ الهمزةِ مع القصرِ، وجهاً واحداً. وافقه الحسنُ.

وقرأ الباقر - وهم ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ - بتحقيقِ الهمزةِ بعد الألفِ.

ووافقهم الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ، إلا أَنَّهُ حَذَفَ الألفَ من المفردة^(١)، وأثبتها من «المُبْهَجِ»^(٢).

واختلفَ عن قُنْبَلٍ فروى ابنُ مجاهدٍ حَذَفَ الألفِ، فيصيرُ مثلَ «سَأَلْتُمْ» وهو كالوجهِ الأولِ عَن وَرْشٍ، إلا أَنَّهُ بالتحقيقِ.

(١) مفردة ابن محيصة ١١٢.

(٢) المبهج ١٥٣/٢.

وروى ابن سَنَبُودٍ إثباتها كالبزِّيِّ.

وذكر عن الزَّيْنَبِيِّ أَنَّهُ رَدَّ الحذف وقال: إنه قرأ على قُتَيْبٍ بمدِّ تامٍّ، وكذا

قرأ على غيره من أصحابِ القَوَّاسِ^(١).

وقد اختلفَ الناسُ في هذه الهاءِ:

فقليل: هي «ها» التي للتنبية، الداخلة على أسماء الإشارة، وقد كثر

الفصل بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعة المنفصلة، نحو: ها أنت ذا قائم.

وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيداً كهذه الآية.

ومنهم من قال: إنها مبدلة من همزة استفهام، والأصل: أنتم، وهو

استفهام إنكارٍ، وقد كثر إبدالُ الهمزة هاء^(٢)، وإن لم يُقس، نحو: هَرَقْتُ في

أَرَقْتُ، و«هَيَّاك» في «إيَّاك»، وهذا قولُ أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسنِ

الأخفش^(٣).

وتُعقب: بأنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسمع منهم «هتَضربُ

زيداً؟» بمعنى: أتضربُ زيداً؟ وإذا لم يثبت ذلك فكيف يُحملُ هذا عليه؟

لكن إذا ثبت إبدالُ الهمزة هاءً فلا نَظَرَ إلى كونها همزة استفهام ولا

غيرها، وهذا - أعني كونها همزة استفهام أُبدلت هاءً - ظاهرٌ على قراءة

(١) النشر ١/ ٤٠١.

(٢) انظر: الممتع ٢٦٥.

(٣) أشار في معاني القرآن (١/ ١٦٦)، إلى إبدال الهمزة هاء في هَيَّاك وهَرَقْتُ وهِيه، ولم

يشير إلى الشاهد المذكور، وانظر: النشر ١/ ٤٠١-٤٠٢.

قُنْبِلٍ وورشي؛ لأنَّهما لا يُدْخِلانِ أَلْفًا بينَ الهاءِ وهمزةِ (أنتم)؛ لأنَّ إدخالَ الألفِ إنما كانَ لاستثقالِ تواليِ همزتينِ، فلَمَّا أُبدِلَتِ الهمزةُ هاءً زالَ الثَّقُلُ لفظاً، فلم يُحتَجْ إلى أَلْفٍ فاصلةٍ، وقد جاءَ إبدالُ همزةِ الاستفهامِ هاءً^(١) في قول الشاعر^(٢):

وَأَتَتْ صَوَابِهَا فُقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوْدَةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا
يريدُ «أذا الذي».

ويَضَعُفُ جَعْلُهَا على قراءتَيْها «ها» التي للتنبيه؛ لأنه لم يُحْفَظْ حَذْفُ أَلْفِهَا، لا يُقال: «هذا زيدٌ» بحذفِ أَلْفِ هَذَا، هكذا قيل. وتُعَقَّبُ: بأنَّ ابنَ عامرٍ قد حَذَفَهَا في ثلاثةِ مواضعٍ، إلا أَنَّهُ ضَمَّ الهاءَ الباقيةَ بعدَ حَذْفِ الألفِ، فقرأ في الوصلِ ﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، / و﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، و﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانُ﴾ [الرحمن: ٣١]، ولكنَّ إِنَّمَا حَذَفَ اتِّبَاعاً لِلرَّسْمِ؛ لأنَّ الألفَ حُذِفَتْ في المصحفِ الشاميِّ في هذه الثلاثة.

وبالجملةِ فقد ثَبَتَ حَذْفُ أَلْفِ (ها) التي للتنبيه. وَأَمَّا مَنْ أثبتَ الألفَ بينَ الهاءِ وهمزةِ (أنتم) فالظاهرُ أَنَّ (ها) للتنبيه. وَيَضَعُفُ أن تكونَ بدلاً من همزةِ الاستفهامِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ من أَنَّ الألفَ إنما تدخلُ لأجلِ الثَّقَلِ، والثَّقَلُ قد زالَ بإبدالِ الهمزةِ هاءً.

(١) ش: «ألفاً».

(٢) نُسِبَ في اللسانِ (ذا) ٦/٥ إلى جميل، وليس في ديوانه، وهو في الممتع ٢٦٥، البحر

وقال بعضهم: الذي يقتضيه النظرُ أن تكونَ (ها) في قراءة الكوفيين والبزِّيِّ وابنِ ذَكْوَانَ للتنبية، لأنَّ الألفَ في قراءتهم ثابتةٌ، وليسَ من مذهبهم أن يفصلوا بين الهمزتين بألفٍ، وأن تكونَ في قراءة قُنبَلٍ وورشٍ مبدلةً من همزة؛ لأنَّ قُنبَلًا يُقرأُ بهمزةٍ بعد الهاءِ، ولو كانت (ها) للتنبية لأنى بألفٍ بعد الهاءِ، وإنما لم يُسهَّلِ الهمزة كما سهَّلها في «أنتم» ونحوها؛ لأنَّ إبدالَ الأولى هاءً أغناه عن ذلك، ولأنَّ ورشاً فَعَلَ فيه ما فَعَلَ في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ونحوه من تسهيلِ الهمزة وتَرْكِ إدخالِ الألفِ، وكان الوجهُ في قراءته بالألفِ الحملَ على البدلِ كالوجهِ الثاني في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه.

ومن عدا هؤلاء المذكورين، وهم قالون وأبو عمرو وهشامٌ، يحتملُ أن تكونَ (ها) للتنبية، وأن تكونَ بدلاً من همزة الاستفهام. أمَّا الوجهُ الأولُ: فلأنَّ (ها) التنبية دَخَلَتْ على «أنتم»، فحَقَّقَ هشامٌ الهمزة، كما حَقَّقَهَا في ﴿هَلْؤَلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ونحوه، وخَفَّفَهَا قالونُ وأبو عمرو لتوسطها بدخولِ حرفِ التنبية عليها، وتخفيفُ الهمزة المتوسطة قويٌّ.

وأمَّا الوجهُ الثاني: -وهو أن تكونَ الهاءُ بدلاً من همزة الاستفهام- فلأنَّهم يفصلون بين الهمزتين بألفٍ، فيكونُ أبو عمرو وقالونُ على أصلهما في إدخالِ الألفِ والتسهيلِ، وهشامٌ على أصله في إدخالِ الألفِ والتحقيقِ، ولم يُقرأَ بالوجهِ الثاني -وهو التسهيلُ- لأنَّ إبدالَ الهمزة الأولى هاءً مُغْنِ عن ذلك.

وقال آخرون: يجوزُ أن تكونَ (ها) في قراءةِ الجميعِ مُبدَلةً من همزةٍ، وأن تكونَ التي للتنبيةِ دخلتْ على «أنتم»، ذكره الفارسيُّ^(١) ومكيُّ^(٢) والمهدويُّ^(٣) وغيرُهم.

فأمَّا احتمالُ هذينِ الوجهينِ في قراءةِ أبي عمروٍ وقالونِ وهشامٍ، فتقدّمَ توجيهُهما وبيانهُ.

وأمَّا احتمالُها في قراءةِ الكوفيينِ والبزِّيِّ وابنِ ذَكوانٍ فقد تقدّمَ توجيهُ كونِ (ها) عندهم للتنبيةِ.

وأمَّا توجيهُ كونها بدلاً من الهمزة فهو أن يكونَ الأصلُ: أنتم، فصلوا بالألفِ على لغةٍ من قال^(٤):

... .. أنتِ أمُّ أمِّ سالمٍ

ولم يعبؤوا بإبدالِ الهمزةِ الأولى هاءً؛ لكونِ البدلِ فيها عارضاً.

وهؤلاء وإن لم يكنْ من مذهبهم الفُصلُ، ولكنهم جمعوا بين اللغتين.

وأمَّا توجيهُ كونها للتنبيةِ في قراءتهم / - وإن لم يكن فيها ألفٌ - أن تكونَ الألفُ حذفتْ لكثرةِ الاستعمالِ، وعلى قولِ مَنْ أبدلَ لورشٍ حذفتْ إحدى الألفينِ لالتقاء الساكنينِ. انتهى ملخصاً من «الدر المصون»^(٥).

(١) الحجة ٤٦/٣.

(٢) الكشف ٣٤٦/١.

(٣) شرح الهداية ٢٢٢/١.

(٤) البيت منسوب لذي الرمة وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩، واللسان ١/٣٩ (أب) والدر المصون ١/١١٠ وتمامه:

أيا ظبية الوعساءِ بين جُلاجلٍ وبين النقا أنتِ أمُّ أمِّ سالمٍ

(٥) الدر المصون ٣/٢٣٥.

والذي قرّره القراء أن مَنْ جَعَلَ الهَاءَ للثَنِيَّةِ، وكان مِنْ مذهبهِ القَصْرُ فِي المنفصل - وهو قالونُ والدُّورِيُّ - مَدَّ وَقَصَرَ .

وإنْ جُعِلَتْ بدلاً مِنْ هَمْزَةِ الاستفهامِ فَيَمُدُّانَ فقط، فيكونُ مِنْ قبيلِ المتصلِ والألفُ فِيهِ للفضْلِ . وافقهما اليَزِيدِيُّ^(١) .

وأما السوسِيُّ والبَزِّيُّ فيَقْصُرانَ فقط على تقديرِ جَعْلِ (ها) للثَنِيَّةِ، وَيَمُدُّانَ على جَعْلِها بدلاً مِنْ هَمْزَةِ الاستفهامِ، ووافقهما الحسنُ .

وأما ورثُ فله القَصْرُ على وجهِ التسهيلِ قولاً واحداً؛ لَعَدَمِ محلِّ المدِّ، وله مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ المدُّ على وجهِ الإبدالِ لمكانِ الساكنِ بعدَ الألفِ، والمدُّ المشبعِ فِي وجهِ إثباتِ الألفِ مع تسهيلِ الهمزةِ على أصلِهِ، وهو كوجهِ قالونِ والأصبهانيِّ، إلا أَنه يُفَرِّقُ بينهما بالإشباعِ .

وأما قُبْلُ فله القَصْرُ قولاً واحداً؛ لقراءتِهِ بهَمْزَةٍ محققةٍ على إثرِ الهاءِ لَعَدَمِ محلِّ المدِّ .

وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ، بالمدِّ على قاعدتِهِم على كِلا التقديرَيْن قولاً واحداً، وحمزةٌ أطولُهُم مدّاً كما تقدّم، وافقهُم الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ .

وأما ﴿الَّتِي﴾ فِي الأحزابِ [٤]، والمجادلةِ [٢]، ومَوْضِعِي الطلاقِ [٤] فقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢)، بإثباتِ ياءِ ساكنةٍ بعدَ الهمزةِ . وافقهُم الحسنُ والأعمشُ^(٣) .

(١) انظر: الإيضاح ١٥٢، الإتحاف ١/٢٠٧ .

(٢) انظر: التيسير ١٧٧، النشر ١/٤٠٤ .

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٤٣٤، المبهج ١/٣١٢، ٣/٢٢٦، الإيضاح ١٥٢ .

وقرأ الباكون، وهم نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ
 بحذفها، ووافقهم اليَزِيدِيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(١).
 واختَلَفَ الذين حَدَفُوا: فحَقَّقَهَا منهم قالون وقنبلٌ، وكذا يعقوبُ.
 وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وكذا أبو جَعْفَرٍ بتسهيلها.
 واختَلَفَ عن أبي عمرو والْبَزِّيُّ فَقَطَعَ لهما بالتسهيلِ في «المبهج»^(٢)،
 و«التجريد»^(٣)، و«المستنير»^(٤)، و«الكفاية»^(٥) وفاقاً لسائر العراقيين.
 وقرأ به الدانيُّ^(٦) على أبي الفتح فارسٍ من قراءة أبي عمرو ورواية البزِّيِّ،
 وقَطَعَ لهما بالإبدالِ ياءً ساكنةً في الهادي^(٧)، والتبصرة^(٨)، والعنوان^(٩) وفاقاً
 لسائر المغاربة، فيجتمع ساكنان، فيمَدُّ لهما.
 وبه قرأ الدانيُّ^(١٠) على أبي الحسن بن غلبون، وعبد العزيز الفارسيِّ،

(١) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٤٣.

(٢) المبهج ١/٣١٢، ٣/٢٢٦، وانظر: المبهج أيضاً (خ) ١٤٥/أ، النشر ١/٤٠٤.

(٣) التجريد ٢٨٩.

(٤) المستنير ٢/٣٧١.

(٥) الكفاية ٢٥٧.

(٦) جامع البيان (خ) ٣٠٧/أ.

(٧) الهادي ٣٣/أ.

(٨) التبصرة ٢٩٧.

(٩) العنوان ١٥٤.

(١٠) جامع البيان (خ) ٣٠٧/ب.

والوجهان صحيحان، ذكرهما في «الشاطبية»^(١) كجامع^(٢) الداني. وافقهما اليزيدي.

وكلُّ مَنْ قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياءً ساكنةً، ووجهه: أنه إذا وَقَفَ سَكَّنَ الهمزة، فيمتنع تسهيلها بينَ يينَ حيثئذٍ؛ لزوالِ حركتها، فُتَقَلَّبُ ياءٌ لوقوعها ساكنةً بعد كسرة، فإن وَقَفَ بالرومِ فكالوصل.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ السَّاكِنَ قَبْلَ الهمزِ ياءً: فَاخْتَلَفَ مِنْ ذَلِكَ (٣) فِي: ﴿النَّسِيءُ﴾ فِي التَّوْبَةِ [٣٧]، وَفِي ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، وَ﴿بَرِيئُونَ﴾ [يونس: ٤١] حَيْثُ وَقَعَ، وَ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ فِي النِّسَاءِ [٤]، وَ﴿كَهَيْتَهُ﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ [٤٩]، وَالْمَائِدَةِ [١١٠]، وَ﴿يَايَسُّ﴾ [يوسف: ٨٧]، وَمَا جَاءَ مِنْ لَفْظِهِ، وَهُوَ فِي يُوسُفَ ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ﴾ [٨٠]، ﴿وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ﴾ [٨٧]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ [١١٠]، وَفِي الرَّعْدِ ﴿أَفَلَمْ يَأْيِسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٣١].

[١/١٢٢]

فَأَمَّا ﴿النَّسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧] فَقَرَأَهُ وَرَشُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(٤)، بِإِبْدَالِ الهمزةِ ياءً، وَإِدْغَامِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا فِيهَا، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِالهمزِ.

(١) الشاطبية ٧٧.

(٢) جامع البيان (خ) ٣٠٦/ب.

(٣) انظر: النشر ١/٤٠٥.

(٤) انظر: النشر ١/٤٠٥.

وَأَمَّا ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿بَرِيْعُونَ﴾ [يونس: ٤١] حيث وقع، و﴿هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤] فقرأه أبو جَعْفَرٍ^(١) بالبدل مع الإدغام^(٢) بخُلْفٍ عنه من الروائيتين.

وَأَمَّا ﴿كَهَيْعَةَ الطَّيْرِ﴾ في الموضعين [آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠] فاخْتَلَفَ فيه كذلك عن أبي جعفرٍ أيضاً^(٣).

وقرأ الباقر ذلك بالهمز، وكذا أبو جعفرٍ في وَجْهِهِ الثَّانِ فوجهُ الإدغامِ في الكلِّ: أَنَّ قَاعِدَةَ أَبِي جَعْفَرٍ فِيهِ الْإِبْدَالُ، فَلَمَّا أَبْدَلَ اجتمع عنده مثلاًن أولهما ساكنٌ فوجِبَ إدغامُه في الثاني.

وَأَمَّا ﴿يَأْتِسُّ﴾ في يوسف [٨٧]، والرعد [٣١] فاخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الْبَرِيِّ^(٤): فأبو ربيعةٍ مِنْ عَامَّةِ طَرَفِهِ عَنْهُ بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ إِلَى مَوْضِعِ الْيَاءِ وَإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا، وَتَأْخِيرِ الْيَاءِ إِلَى مَوْضِعِ الْهَمْزَةِ، وَكَذَلِكَ قَرَأَ ابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ هِبَةَ اللَّهِ عَنِ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ الْحَنْبَلِيُّ.

وإنما أَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ أَلْفًا لِسُكُونِهَا بَعْدَ فَتْحَةٍ، فَصَارَتْ كَهَمْزَةِ «رَأْسٍ» و«كَأْسٍ»، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِ الْبَرِيِّ قَلْبُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ حَرْفِ عِلَّةٍ.

(١) انظر: النشر ١/ ٤٠٥.

(٢) قوله: «بالبدل مع الإدغام» سقط من: ش.

(٣) انظر: النشر ١/ ٤٠٥.

(٤) انظر: النشر ١/ ٤٠٥.

وقول أبي شامة^(١) بعد ذكره الخمسة مواضع^(٢): «وقراءة البزّيّ به، وكذلك رُسِمَتْ في المصحف، يعني كما قرأها البزّيّ بألفٍ مكانَ الياءِ وبياءٍ مكانَ الهمزة»، تُعَقَّب: بأنَّ الصوابَ تخصيصُ ﴿يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾ [يوسف: ٨٧] فقط.

ويأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في المرسومِ آخرِ سورةِ يوسفَ عليه السلام.

ووافقهما المطوعيُّ عن الأعمشِ في سورةِ الرعد^(٣).

وروى الآخرونَ عن أبي ربيعةَ وابنِ الحُبَابِ كالباقين بالهمزِ بعد الياءِ الساكنة من غير تأخير، وهذه القراءةُ هي الأصلُ إذ يُقال: يئس، فالفاءُ ياءٌ والعينُ همزةٌ.

وأما إن كان الساكنُ قبلَ الهمزِ زائياً فهو حَرْفٌ واحدٌ، وهو ﴿جَزْءاً﴾ في البقرة ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً﴾ [٢٦٠]، وفي الحجر ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [٤٤]، وفي الزخرف ﴿مِنْ عِبَادِهِ جُزْءاً﴾ [١٥]، فقرأه أبو جَعْفَرٍ بحذفِ الهمزةِ وتشديدِ الزاي، وهي لغةٌ قرأ بها ابنُ شهابِ الزُّهْرِيُّ وغيره، ويأتي توجيهه في سورةِ الحِجْرِ [٤٤] إن شاء الله تعالى.

(١) إبراز المعاني ٣/ ٢٧٢.

(٢) الأفضح أن يُعرَّف المضاف إليه، فيقول: «خمسَةُ المواضع».

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٣٩١، الإيضاح ١٥٣.

وأما إن كان غير ما ذُكر، ممّا هو من هذا الباب، ولكنهم اختلفوا فيه لغير قصد التخفيفِ فمنه باب: ﴿الَّتِي﴾، و﴿يُضْلَهُونَ﴾، و﴿بَادِي﴾، و﴿ضِيَاءَ﴾، و﴿الْبَرِيَّةِ﴾، و﴿مُرْجُونَ﴾، و﴿تُرْجَى﴾، و﴿سَأَلَ﴾.

فأمّا باب: ﴿الَّتِي﴾، نحو: ﴿الَّتِي﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١١٢]، و﴿الْشُّبُورَةَ﴾ [آل عمران ٧٩] فقرأه نافع^(١) بالهمزِ على الأصلِ، وقد أنكره قومٌ؛ لما أخرجَه الحاكم^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: «جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، فقال: لستُ بنبيِّ الله، ولكني نبيُّ الله».

وقال: «صحيحٌ على / شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ».

قال أبو عبيد: «أنكر عليه عدولَه عن الفصحى، فعلى هذا يجوزُ الوجهان، ولكنَّ الأفضحَ التخفيفُ».

(١) انظر: النشر ٤٠٦/١.

(٢) في المستدرک (٢/ ٢٣١)، ك: التفسير، ب: قراءات النبي ﷺ وصححه على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر لم يصح، قال النسائي: حمران - أي ابن أعين - الراوي في الإسناد عنده ليس بثقة، وقال أبو داود: رافضي روى عن موسى بن عبيدة وهو واه، ولم يثبت أيضاً عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم» ورواية ابن عمر هذه أخرجها الحاكم في المصدر نفسه وضعفها بموسى بن عبيدة الربذي. ومن حديث أبي ذرٍ أخرجَه أيضاً ابن عدي في الكامل (٢/ ٨٤٢)، في ترجمة حمران ابن أعين ونقل تضعيفه عن ابن معين، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب / ٢٧٠ برقم ١٥٢٢: «ضعيف رمي بالرفض».

وَأَمَّا قَوْلُ سَيَّبِيهِ^(١): «بَلَّغْنَا أَنْ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ يُحَقِّقُونَ «نَبِيًّا» وَ«بَرِيَّةً» وَذَلِكَ رَدِيءٌ»، فمعناه قليل، لا رذيل.

وقرأه الباقون بالتخفيف، وقال به المحققون لكثرة دَوْرِهِ، وبه قرأ قالون في مَوْضِعِي الْأَحْزَابِ، وهما: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّجْيَ﴾ [٥٠] ^(٢) في الوصل، وَيُشَدُّ الْيَاءُ، فإذا وقف همز.

وَأَمَّا ﴿يُضَاهُونَ﴾ بالتوبة [٣٠] فقرأه عاصم^(٣) بكسر الهاء، ثم همزة مضمومة قبل الواو. ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤)، وقرأ الباقون بضم الهاء ثم واو من غير همز.

وَأَمَّا ﴿بَادَى﴾ في هود [٢٧] فقرأه أبو عمرو^(٥) بالهمز بعد الدال. ووافقه الزبيدي والحسن^(٦)، وقرأه الباقون بالياء.

وَأَمَّا ﴿ضِيَاءٌ﴾ في يونس [٥]، والأنبياء [٤٨]، والقصاص [٧١] فقرأه قُنبَلٌ^(٧) بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة، على القلب بتقديم الهمزة على الواو إن قلنا إنه جمع، أو على الياء إن قلنا: إنه مصدر «ضاء» فوجِبَ همزها لتطرُّفها بعد الألف كِرْدَاءٍ وَكِسَاءٍ.

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

(٢) والموضع الثاني هو: ﴿بَيَّوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [٥٣].

(٣) انظر: النشر ١/ ٤٠٦.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ٣١٢، الإيضاح ١٥٤.

(٥) انظر: النشر ١/ ٤٠٧.

(٦) انظر: الإيضاح ١٥٤، والإتحاف ١/ ٢١١.

(٧) انظر: النشر ١/ ٤٠٦.

وزعم ابنُ مجاهدٍ^(١) أنَّ هذه القراءةَ غَلَطٌ، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قُنْبَلٍ.

وعبارته - كما في «الدر»^(٢) -: «ابن كثير وحده ﴿ ضِئَاءٌ ﴾ بَهَمْزَتَيْنِ في كلِّ القرآن، الهمزة الأولى قبل الألفِ، والثانية بعدها، كذلك قرأتُ على قُنْبَلٍ، وهو غَلَطٌ. وكان أصحابُ البزِّيِّ وابنِ فُلَيْحٍ^(٣) يُنْكِرُونَ هذا، ويُقَرِّوْنَ «ضياء» مثلَ الناسِ» انتهى.

وقد خالفَ الناسُ ابنَ مجاهدٍ في ذلك، فرَوَّه عنه بالهمزة، ولم يُخْتَلَفْ عنه في ذلك.

قال في «الدر»^(٤): «وكثيراً ما يتجرأ ابنُ مجاهدٍ على شيخه ويُغَلِّطُه، وهذا لا ينبغي؛ فإنَّ قُنْبَلًا بالمكان الذي يَمْنَعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فيه أحدٌ» انتهى.

وقرأ الباقر بالبياء في الثلاثة^(٥)، على أنه مصدرُ ضاءِ يَضُوءُ^(٦)، لغةً في أضاء^(٧)، كقام يقوم قياماً، أو جمعُ ضوءٍ كحَوْضٍ وحِياضٍ، وأصله ضِواءٌ قُلِبَتِ الواو ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها في الواحدِ.

(١) السبعة ٣٢٣، وليس فيه: «وهو غلط».

(٢) الدر المصون ٦/١٥٢.

(٣) عبد الوهَّاب بن فُلَيْحِ بن رِباحٍ - وفي غاية النهاية: «رياح» بالياء - أبو إسحاق، القرشي مولاهم المكي، إمام أهل مكة في زمانه في القراءة، صدوق، (ت: في حدود ٢٥٠هـ). انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ١/٣٧٢، تاريخ الإسلام ٦/٥٧٢، غاية النهاية ١/٤٨.

(٤) الدر المصون ٦/١٥٢.

(٥) أي: في المواضع الثلاث.

(٦) انظر: الحجة للفارسي ٤/٢٥٨، الحجة لابن زنجلة ٣٢٨، الموضح ٢/٦١٤.

(٧) قال في اللسان (ضواً) ٨/٩٩: «ضاء السراج يَضُوءٌ، وأضاء يضيء».

وتأتي زيادةٌ لذلك إن شاء الله تعالى في سورة يونس [٥].
 وَأَمَّا ﴿الْبُرِّيَّةُ﴾ في مَوْضِعِي «لم يكن»^(١) [٧-٦] فقرأهما نافعٌ
 وابنُ ذكوان^(٢) بهمزة مفتوحة بعد الياء، لأنه من بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ أَي: اخترعه،
 فهي فعيلة بمعنى مفعولة^(٣).

وقرأهما الباقون بغيرِ همزٍ مع تشديدِ الياءِ تخفيفاً.
 وَأَمَّا ﴿مُرْجُونَ﴾، و﴿تُرْجِي﴾ في التوبة [١٠٦]، والأحزاب [٥١] فقرأهما
 ابن كثير وأبو عمرو وابن عامرٍ وشعبةٌ، وكذا يعقوب^(٤) بالهمز، من أَرْجَأَ
 بالهمز، وهو لغةٌ تميم^(٥).

وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسن^(٦).
 وقرأهما الباقون بغيرِ همزٍ من «أَرْجَى» المعتلّ.
 وهو لغةٌ قيسٍ وأسد^(٧).

ويُحتمل أن يكونا أصليّين بنفسهما، وأن تكون الياءُ بدلاً من الهمزة؛ لأنه
 قد عُهدَ تخفيفُها كثيراً، كقُرأتُ وقَرَيْتُ، وتَوَضَّأتُ وتَوَضَّيْتُ.

(١) وهي سورة البينة.

(٢) انظر: النشر ٤٠٧/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٧٠-٧١/١١.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٥١٠/٢، النشر ٤٠٦/١.

(٥) انظر: الكشف ٥٠٦/١، وأضاف مكّي: «وسفلى قيس».

(٦) انظر: المبهج ٣٢٩/٢، الإيضاح ١٥٥.

(٧) نسبها مكّي في الكشف ٥٠٦/١ إلى قريش والأنصار، والمشهور أن قيساً تحقق. انظر:

شرح المفصل ١٠٧/٩.

[١/١٢٣]

/ وَأَمَّا ﴿سَأَلَ﴾ فِي الْمَعَارِجِ [١] فَقَرَأَهُ بِالْهَمْزِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو
 وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبٌ وَخَلْفٌ^(١).
 وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٢). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ
 بِالْأَلْفِ.

* * *

(١) انظر: النشر ٢/ ٣٩٠.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ٣٨٤، الإيضاح ١٥٥.

النوع الثاني من المفرد: الهمز الذي تُنقلُ حركته إلى الساكن قبله

وهو لغةٌ لبعض العرب^(١).

اعلم أن ورشاً^(٢) باتفاقٍ من طريقه وصلأ ووقفأ، وكذا ابنُ جَمَّازٍ، فيما انفرد به الهذليُّ عن أصحابه عن الهاشميِّ عنه، وهو روايةُ العُمريِّ^(٣) عن أصحابه عن أبي جعفرٍ، ينقلان حركةَ همزةِ القطعِ إلى الحرفِ الساكنِ الذي يليها من آخرِ الكلمةِ التي قبلها، فيتحرَّكُ الساكنُ بحركةِ الهمزة، وتسقط الهمزة، وهذه هي اللغةُ الفصحى في النقل^(٤)، فيقولون في نحو: (المَرأة)، و(الكمأة): المَرّة والكمّة، بحذفِ الهمزة. وحكي إبقاء الهمزة وتدبيرها بحركة ما قبلها، فيقولون: المَرّة، والكمّة، بمدّة بدل الهمزة، وهو ضعيفٌ كما سيأتي البحثُ فيه إن شاء اللهُ تعالى بـ «المؤمنون»^(٥).

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٥٦، ابن يعيش ٩/١٠٩.

(٢) انظر: التيسير ٣٥، النشر ١/٤٠٨.

(٣) الزبير بن محمد بن عبد الله، أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن، العُمري -نسبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه- يُلقَّب بـ «سُمْنَة»، راوي قراءة أبي جعفر عن قالون، وكان إمام جامع المدينة، ثقة، (ت: بعد ٢٧٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٣٩، غاية النهاية ٢٩٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٥٤٥، وشرح المفصل ٩/١٠٩.

(٥) انظر: ٣٠٠٣/٧.

وقد اشترطوا^(١) في الساكن المنقول إليه: أن يكون غير حرف مدٍّ، سواء كان الساكن تنويناً أو لام تعريفٍ أو غير ذلك، أصلياً كان، أو زائداً، نحو: ﴿وَمَتَّعَ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾ [يس: ١٢]، و﴿خَيْرِ * الْأَتْعَادِ﴾ [هود: ٢-١]، و﴿يَعَادِ * لَاءَمَ﴾ [الفجر: ٦-٧]، و﴿لَا يَوْمَ اجْتَلَىٰ﴾ [المرسلات: ١٢]، و﴿حَامِيَةً، الْأَهْيَاطِ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١]، ونحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْإِنْسَانَ﴾ [النساء: ٢٨]، و﴿الْإِيمَانَ﴾ [التوبة: ٢٣]، و﴿الْأَوْلِيَاءِ﴾ [طه: ٢١]، و﴿الْآخِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿الَّذِينَ جِئَتْ﴾ [البقرة: ٧١]، وأخواته.

سواء تقدّمه همزة الاستفهام، أم لم تتقدّمه، نحو: ﴿بِالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿إِنِّي نَبْتُ الْآلِ﴾ [النساء: ١٨]، و﴿الَّذِينَ خَفَّفَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، و﴿ءَالِ الْوَقْدِ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٥١]، ﴿ءَالِ الْوَقْدِ عَصَيْتُمْ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿الَّذِينَ خَصَّصَ الْحَقَّ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿بِمَنْ يَسْتَمِعُ الْإِنَانَ﴾ [الجن: ٩]، ونحو: ﴿مَنْ-أَمَرَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿مَنْ أَوْفَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَلَفَدَ-أَتَيْتَكَ﴾ [الحجر: ٨٧]، ﴿وَفَدَّ أَفْلَحَ﴾ [طه: ٦٤]، و﴿أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسَ﴾ [العنكبوت: ٢-١]، و﴿بِحَدِيثِ، أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١، الشرح: ١]، و﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿إِبْنِي-أَدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] لقصد التخفيف، ولم يُسهّل لكون السابق غير حرف مدٍّ، ولم يُحذف رأساً^(٢) لعدم الدلالة، واجتماع الساكن غالباً، فتوصل لحذفها بنقل حركتها إلى ما قبلها فسكنت، وتحرّك ما قبلها، ثم حذفها مخففة لدلالة حركتها عليها وأمن التقاء الساكنين.

(١) انظر: النشر ١/٤٠٨.

(٢) ح: «رسمًا»، وقوله: «ولم يحذف رأساً» أي: لم يحذف مباشرةً، وإنما نُقل، ثم حُذف.

وقد خَرَجَ بهمزة القطع ﴿الرَّ* اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] خلافاً لمدِّه، وبقيد السكون ﴿الْكَتَبَ أَفْلاً﴾ [البقرة: ٤٤] لعدم قبول المتحرك الحركة، وبغير حرف مدٍّ، نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿قَالُوا أَمَنتَا﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿فِي أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لتعذر التحريك في الألف، وتغليب المد في الواو والياء للأصالة، ولذا نُقِلَ في اللين، نحو: ﴿خَلَوِ إِلَى﴾ كما مرَّ، ودخل في قوله: «بزائد» تاء التأنيث، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾ [يوسف: ٣١] لأنه بمنزلة الجزء. واعلم أن لام التعريف، وإن اشتدَّ اتصالها بما دخلت عليه حتى رُسِمَتْ معه كجزء الكلمة الواحدة، فهي في حكم المنفصل؛ لأنها لو سَقَطَتْ لم يَخْتَلَّ معنى الكلمة. فلذا ذُكِرَتْ مع المنفصل الذي تُنْقَلُ إليه، والذي يُسَكَّت عليه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١).

ثم إنَّ لامَ التعريفِ عند / سيبويه^(٢) حرفٌ تعريفٍ بنفسِها، والألفُ قبلها أَلْفٌ وَصْلٌ؛ ولذا تسقطُ في الدَّرَجِ. [١٢٣/ب]

وقال الخليل^(٣): «الهمزة للقطع، والتعريف حصَّلَ بهما، ويتفرع عليه إذا نُقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى لام التعريف وقُصِدَ الابتداء على مذهب الناقلِ.

(١) انظر: ٢/٨٥٨، ٨٧١.

(٢) الكتاب ٤/١٤٧.

(٣) مذهب النحاة أن اللام زيدت عليها ألف الوصل، ومذهب الخليل أنها حرف واحد بجملته بسيط، ولكنه مع النحاة في كون الألف وصلاً، كما نقل سيبويه عنه في الكتاب ٣/٣٢٤، وانظر: رصف المباني ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٤. ويبدو أن المصنف ينقل مذهب الخليل بأنها للقطع عن ابن مالك؛ إذ قال في «شرح التسهيل» ١/٢٥٣: «إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل كهمزة أم».

فعلى مذهب الخليل يُبتدأ بالهمزة وبعدها اللامُ مُحَرَّكَةً، وعلى مذهب سيبويه إن اعتدَّ بالعارضِ ابتداءً باللام، وإن اعتدَّ بالأصل ابتداءً بالهمز. وهذا الوجهان في كلِّ لامٍ نُقِلَ إليها، وعند كلِّ ناقلٍ.

وقد اختلفَ عَنْ وَرْشٍ من النقلِ في حرفٍ، وهو: ﴿كِتَابِيَّةٌ * إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ في الحاققة [١٩٦-٢٠٠]: فالجمهورُ رَوَوْهُ عنه بإسكانِ الهاءِ وتحقيقِ الهمزةِ على مرادِ القَطْعِ والاستئنافِ من أجلِ أنها هاءُ سكت، ولم يذكر في «التيسير»^(١) غيرَه، ورجَّحه في «الحرز»^(٢).

وروى الآخرون النَّقْلَ طَرْدًا للبابِ، وَضَعَفَهُ الشاطبيُّ^(٣) وغيرُه. واختلفَ في ﴿ءَأَلَّكُنْ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾، و﴿ءَأَلَّكُنْ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ كلاهما بيونس [٩١، ٥١] فقالون، وكذا ابنُ وَرْدَانَ^(٤) وفاقاً لورشٍ بالنقلِ فيهما. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٥).

واختلفَ عن ابنِ وَرْدَانَ في ﴿أَلَّكُنْ﴾ [البقرة: ٧١] غيرَ يونس في جميع القرآن: فروى النَّهْرَوَانِيُّ وابنُ هَارُونَ من غيرِ طريقِ هبةِ الله عنه النقلَ،

(١) التيسير ٣٦.

(٢) الشاطبية ١٩.

(٣) الشاطبية ١٩.

(٤) انظر: النشر ٤١٠/١.

(٥) مفردة ابن محيصة: ١٢٣، الإيضاح: ١٥٧.

وروى هبة الله وابن مهران^(١)، والوراق^(٢)، وابن العلاف عدم^(٣) النقل. فوجه تخصيص موضع يونس زيادة الثقل بثلاث همزات، ووجه تعميم نقلها في جميع القرآن ثقلها بالهمزتين.

وكذا قرأ رؤيس بالنقل في ﴿مِنْ اسْتَبْرِي﴾ بالرحمن خاصة [٥٤]، وفاقاً لورش أيضاً، لحصول الثقل باجتماع كسرتين مع كسر الهمزة. وخرج بقيد سورة الرحمن موضع سورة «هل أتى على الإنسان» [٢١]، ووافقه ابن محيصن على موضع الرحمن^(٤).

واختلف في ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]: فقالون، وكذا أبو جعفر من طريق هبة الله من «الإرشاد»^(٥) كما حكاها في «المصطلح»^(٦)، وخصه في «النشر»^(٧) بابن وردان من طريق الحنبلي مما انفرد به ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ بإدغام التنوين في اللام، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وهمز الواو في الوصل.

(١) الغاية ١٥٧.

(٢) في النسخ: «الوزان»، وكذا في الإتحاف، وهو تصحيف، والتصويب من النشر ١/ ٤١٠، وكذا في غاية النهاية ٢/ ٣١٤.

(٣) كلمة (عدم) مثبتة من: م، ر، خ، وكذا في النشر ١/ ٤١٠، وسقطت من باقي النسخ.

(٤) يعني من طريق المبهج ٣/ ٣٥١، أما من طريق المفردة فهو يقرؤه بالنقل حيث كان. انظر: مفردة ابن محيصن: ١٥٣.

(٥) إرشاد المبتدي ٥٧٣.

(٦) مصطلح الإشارات ٥٠٥.

(٧) النشر ١/ ٤١٣.

وهو رواية جمهور المغاربة عن قالون، ولم يذكر الداني^(١) عنه غيره من طريق أبي نَشِيْطٍ، ورواه جمهور العراقيين من طريق الحُلوانِيّ. وأصل «أولى» عند البصريين^(٢) وُوَلَى، بواوٍ، تَأْنِيْثُ الْأَوَّلِ، قُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى وَجُوبًا حَمَلًا عَلَى جَمْعِهِ.

وعند الكوفيين «وُوَلَى» بواوٍ وهمزة، مِنْ وَآلٍ فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، فَاجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ، فَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ وَاوًا، عَلَى حَدِّ «أُوتِي» وَحَرَكَةُ النُّقْلِ عَارِضَةٌ. وللعرب فيها مذهبان: أحدهما - وهو الأكثر - عدمُ الاعتدادِ بها، فَيُجْرَوْنَ عَلَى الْحَرْفِ الْمَنْقُولِ / إِلَيْهِ حَكَمَ السَّاكِنِ.

والثاني: الاعتدادُ بها، فيعاملونه معاملة المتحرك، ومن ثَمَّ يُؤْخَذُ تَوْجِيهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ.

وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ: فَنُقِلَتِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِ قَارِئِهَا النُّقْلُ؛ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ بِالِادْغَامِ، وَلَمَّا نُقِلَتِ الْحَرَكَةُ اعْتُدَّ بِهَا؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ الْإِدْغَامُ فِي سَاكِنٍ وَلَا مَا هُوَ فِي حَكْمِهِ^(٣).

وَأَمَّا هَمْزُ الْوَاوِ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ «أُولَى» أَصْلُهَا عِنْدَهُ وَوَلَى مِنْ وَآلٍ، كَمَا سَبَقَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، ثَمَّ أَبْدَلِ الْوَاوِ الْأُولَى هَمْزَةً؛ لِأَنَّهَا وَاوٌ مَضْمُومَةٌ فَاجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ ثَانِيْتُهُمَا سَاكِنَةٌ فَوَجَبَ قَلْبُهَا وَاوًا، نَحْوُ:

(١) جامع البيان (خ) ٣٣٩/أ.

(٢) انظر: سر الصناعة ١/٩٨، شرح التصريح ٢/٣٧٠، معجم مفردات الإعلال ٢٩٠-

٢٩١.

(٣) انظر: النشر ١/٤١٣.

«أُومِنْ»، فلما حُذِفَتِ الهمزةُ الأولى بسببِ نَقْلِ حَرَكَتِهَا رَجَعَتِ الثانيةُ إلى أصلِها من الهمزِ؛ لأنها إنما قُلبَتْ وَاوًا من أَجْلِ الأولى وقد زالتْ، وهذا - كما ترى - تَكَلُّفٌ لا دليلَ عليه.

والثاني: أَنَّهُ لَمَّا نُقِلَتِ الحركةُ إلى اللامِ صارتِ الضمةُ قبل الواوِ كأنها عليها؛ لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، فأبدل الواوِ همزةً كقوله^(١):

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى
... ..

وهمزِ ﴿ السُّوقُ ﴾ [ص: ٣٣]. وهذا مبنيٌّ على الاعتدادِ بالحركة، وليس في هذا الوجهِ دليلٌ على أصلِ «أولى» عنده ما هو؟ فيَحْتَمِلُ الخلافَ المذكورَ جميعه.

وإذا ابْتَدِئَ بـ ﴿ الأُولَى ﴾ على هذه القراءةِ فثلاثةُ أوجهٍ:

﴿ الأُولَى ﴾: بهمزة وصلٍ، ثم لامٍ مضمومةٍ، ثم همزة ساكنة.

الثاني: ﴿ لُولَى ﴾: بلامٍ مضمومةٍ ثم همزة ساكنة، فالنقلُ حملًا على

الوصلِ لِيَجْرِيَ اللفظُ فيهما على سَنَنِ واحدٍ، وعلَّةُ إثباتِ أَلِفِ الوصلِ مع النقلِ تَرْكُ الاعتدادِ بحركة اللامِ على ما عليه القراءةُ في نظائره ممَّا وُجِدَ فيه النَّقْلُ، إذ الغرضُ إنما هو جَرِيُّ الألفاظِ في الابتداءِ والوصلِ على سَنَنِ واحدٍ، وذلك يَحْصُلُ بمجردِ النَّقْلِ، وإن اختلفنا في تقديرِ الاعتدادِ بالحركةِ وتَرْكِه.

(١) عجزه:

وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

والبيت لجريير في ديوانه ١٤٧، والخصائص ١٧٥/٢، والمحتسب ٤٧/١، والدر

المصون ١٠١/١، والنشر ٤١١/١ وموسى وجعدة: ولداه.

وعلة تَرْكِ الإتيانِ بالألفِ في الوجهِ الثاني حَمْلُ الابتداءِ على الوصلِ في النقلِ، والاعتدادُ بالحركةِ جميعاً. ويُقَوِّي هذا الوجهَ رَسْمُ «الأولى» في هذا الموضعِ بغيرِ ألفٍ.

وأما الكلامُ في هَمَزِ الواوِ مع النَّقْلِ في الابتداءِ فكالكلامِ عليه في الوصلِ كما تقدّم.

الثالث: ﴿الأولى﴾: بهمزة الوصلِ، وسكونِ اللامِ، وتحقيقِ الهمزِ على الأصلِ، ولأنّه إنما نُقِلَ في الوصلِ لِقْصِدِ التخفيفِ بالإدغامِ، والإدغامُ في الابتداءِ [معدوم] ^(١)، فلا حاجةٌ إلى النقلِ، إلا أن هذا الوجهَ يَتَّحَدُ، فلا يجوزُ هَمَزُ الواوِ منه.

وقرأ قالونُ أيضاً وورثُ، وكذا أبو جَعْفَرٍ من غيرِ طَرِيقِ الهاشميِّ عن ابنِ جَمَّازٍ، ومن غيرِ طَرِيقِ الحنبليِّ عن ابنِ وَرْدَانَ ويعقوبُ بإدغامِ التنوينِ في اللامِ، ونُقِلَ حركةُ الهمزةِ إليها ثم بواوٍ ساكنةٍ /، وهي روايةٌ أهلِ العراقِ قاطبةً من طَرِيقِ أبي نَشِيطٍ عن قالونِ كصاحبِ «المستنير» ^(٢)، و«الإرشاد» ^(٣)، ورواه صاحبُ «التجريد» ^(٤) عن الحُلوانيّ عن قالونِ.

والوجهانِ صحيحانِ عنه، إلا أن الهمزَ أشهرُ عن الحُلوانيّ، وتركَه أشهرُ عن أبي نَشِيطٍ.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من النشر ١/ ٤١٣ يقتضيها السياق.

(٢) المستنير ٢/ ٤٦٥.

(٣) إرشاد المبتدي ٥٧٣.

(٤) التجريد ٣١٥.

وَنَقَلَ وَرُشَّ عَلَى أَصْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اعْتَدَّ بِالْحَرَكَةِ لِيَصِحَّ مَا قَصَدَهُ مِنَ التَّخْفِيفِ
بِالِإِدْغَامِ، وَلَيْسَ مِنْ أَصْلِهِ الْإِعْتِدَادُ بِالْحَرَكَةِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ
يَحْذِفُ الْأَلْفَ فِي ﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]، ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾
[الأعلى: ١١]، وَلَوْ اعْتَدَّ بِالْحَرَكَةِ لَمْ يَحْذِفْهَا؟

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَنْهُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ^(١): ﴿قَالُوا لَنْ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] فَإِنَّهُ
وَجْهٌ نَادِرٌ مُعَلَّلٌ بِاتِّبَاعِ الْأَثْرِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

وَأَمَّا الْإِبْتِدَاءُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَبِوَجْهِينَ: ﴿الْوَلَى﴾، بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ
وَالنَّقْلِ، وَ﴿لَوْلَى﴾ بِالنَّقْلِ دُونَ هَمْزَةِ وِصْلٍ، وَالْوَاوُ سَاكِنَةٌ عَلَى حَالِهَا فِي
هَذَيْنِ الْوَجْهِينِ.

وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ لَغَيْرِ وَرْشٍ وَهُوَ ﴿الْأُولَى﴾ عَلَى الْأَصْلِ، وَمَنْ جَوَّزَهُ
لِوَرْشٍ فَقَدْ وَهَمَ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ أَصْلِهِ ذَلِكَ، فَافْهَمْ، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ^(٢).
وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو كُورْشٍ وَصَلًّا وَابْتِدَاءً، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَجْهًا ثَالِثًا
بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ. وَوَأَفْقَهُ الْيَزِيدِيُّ.
وَتَوَجِيهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ كَقِرَاءَةِ وَرْشٍ وَصَلًّا وَابْتِدَاءً.

وَقَدْ عَابَ قِرَاءَةَ الْإِدْغَامِ بَعْضُهُمْ ذَهَابًا مِنْهُ إِلَى أَنَّ اللَّغَةَ الْفُصِيحَةَ عَدَمُ
الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَى ذَلِكَ لِثَبُوتِ ذَلِكَ لَعَةً وَقِرَاءَةً، وَإِنْ كَانَ
غَيْرُهَا أَفْصَحَ مِنْهَا.

(١) قَالَ فِي الْبَحْرِ ١/ ٢٥٧: «الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى: إِقْرَارُ الْوَاوِ اعْتِدَادًا بِالنَّقْلِ، وَاعْتِبَارًا لِعَارِضِ
التَّحْرِيكِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَمْ تُحْذَفْ إِلَّا لِأَجْلِ سُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا، فَإِذَا ذَهَبَ مُوجِبُ الْحَذْفِ
عَادَتِ الْوَاوُ إِلَى حَالِهَا مِنَ الثَّبُوتِ».

(٢) أَي: وَافَقَ الْحَسَنُ الْمَدْغَمِينَ فِي الْإِدْغَامِ. انظُر: الْإِيضَاحُ ١٥٧-١٥٨.

وقد ثبتت عن العرب أنهم يقولون^(١): الحَمْرُ ولَحْمَر، بهمزة الوصلِ وعَدَمِها مع النَّقْلِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالتنوين مكسوراً، وسكونِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة بعدها، ولم ينقلوا حركةَ الهمزة إلى لامِ التعريف، فالتقى ساكنان، فكسروا التنوينَ لالتقائهما على ما هو المعروف، وحذفوا همزةَ الوصلِ من ﴿الْأُولَى﴾ للاستغناء^(٢) عنها بحركةِ التنوينِ وصلًا، فإذا ابتدؤوا بها احتاجوا إلى همزةِ الوصلِ فأتوا بها، فقالوا: ﴿الْأُولَى﴾ كنظائرها من همزاتِ الوصلِ.

وهذه قراءةٌ واضحةٌ لا إشكالَ فيها، ومن ثمَّ اختارها الجمهورُ. وقد عَلِمَ أن الابتداءَ بهمزةِ الوصلِ وسكونِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ^(٣)، والله أعلم. وتأتي إن شاء الله تعالى المسألةُ بوجهها في سورتها^(٤).

وإذا كان قبلَ اللامِ المنقولِ إليها ساكنٌ صحيحٌ أو معتلٌ^(٥)، نحو: ﴿يَسْتَمِعُ الْآنَ﴾ [الجن: ٩]، و﴿مَنْ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ونحو: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩]، و﴿قَالُوا أَلَنْتَنَ﴾ [البقرة: ٧١]،

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٥.

(٢) ح، ش: «للاشتغال».

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٥٢، المبهج ٣/ ٣٤٣، الإيضاح ١٥٧.

(٤) في سورة النجم [٥٠].

(٥) انظر: النشر ١/ ٤١٦.

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران ١٣٩]،
وَجَبَّ استصحابُ تحريكِ الصحيحِ وحذفِ المعتلِّ؛ لأنَّ تحريكِ اللامِ
عارضٌ، واعتبروا هنا السكونَ لأنَّه / الأصلُ، وهذا ممَّا لا خلافَ فيه.

وَأَمَّا الْإِبْتِدَاءُ بِـ ﴿الْأَسْمُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبْسُ الْأَسْمُ﴾ [الحجرات:
١١] فَقَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(١): «إِذَا ابْتَدَأَتْ بِـ ﴿الْأَسْمُ﴾ فَالْتِي بَعْدَ اللَّامِ عَلَى
حَذْفِهَا لِلْكَلِّ، وَ[أَمَّا]^(٢) الَّتِي قَبْلَهَا فَمِقْيَاسُهَا جَوَازُ الْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ، وَهُوَ
الْأَوْجَهُ لِرُجْحَانِ الْعَارِضِ الدَّائِمِ عَلَى الْعَارِضِ الْمُفَارِقِ^(٣)، لَكِنِّي سَأَلْتُ
بَعْضَ شَيْوِخِي، فَقَالَ: الْإِبْتِدَاءُ بِالْهَمْزَةِ، وَعَلَى^(٤) الرَّسْمِ» انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ فِي «النَّشْرِ»^(٥) فَقَالَ: «وَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي
الْكَلَامِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَالْأَوْلَى الْهَمْزُ فِي الْوَصْلِ وَالنَّقْلِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِعَارِضِ
دَائِمٍ وَلَا مُفَارِقٍ، بَلِ الرَّوَايَةُ - وَهِيَ بِالْأَصْلِ - الْأَصْلُ وَكَذَلِكَ رُسِمَتْ».
فَهَذَا حُكْمٌ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِ كَلِمَةٍ إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي فِي
آخِرِ كَلِمَةٍ قَبْلَهَا.

(١) كنز المعاني ٢/٤٩٣.

(٢) زيادة من كنز المعاني.

(٣) العارض الدائم: هو كون همزة الوصل في «الاسم» دائمة، وهي عارضة لأنها تزول في
الدَّرَجِ، والعارض المفارق هو: كون الكلمة قد تأتي معرفة أو نكرة، فتزول (أل) بالتنكير.
وقد رجَّح الجعبري حذف همزة الوصل من أل «الاسم» فيقال: لَسْمٌ، لأنها عارض دائم
لاتصالها الدائم بالكلمة، ولكنها طارئة بسبب الساكن، وما كان عارضاً دائماً مرجح
على العارض المفارق. وهذا على قول الجعبري، وقد تعقبه ابن الجزري كما ترى.

(٤) الكنز: «وعليه».

(٥) النشر ١/٤١٦. وكذا تعقبه صاحب إرشاد المريد ص: ٨٣.

وأما إذا كان الساكن والهمز في كلمة واحدة فوردَ النقل في أحرفٍ مخصوصةٍ، وهي^(١): ﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿رِدْءًا﴾ [القصص: ٣٤]، و﴿وَسَّكِلِ﴾ [يوسف: ٨٢]، و﴿مِلْءٌ﴾ [آل عمران ٩١].

فأما ﴿الْقُرْآنُ﴾ كيف وقع مُنْكَرًا ومُعَرَّفًا فقرأه ابنُ كثيرٍ بالنقل، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢)، وقرأ الباكون بالهمز من غيرِ نَقْلِ.

وأما ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ في القصص [٣٤] فقرأه بالنقل كذلك نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٣)، إلا أن أبا جعفرٍ أبدلَ من التنوينِ ألفًا في الحالين، كأنه أجرى الوصلَ مُجَرِّى الوقفِ، وليس من قاعدة نافعِ النقل في كلمةٍ إلا هذه، وقيل: ليس فيها نَقْلٌ، وإنما هو من «أَرْدَأَ على كذا» أي زاد.

ووافق على النقل ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٤)، ومن «المبهج» في أحدِ الوجهين^(٥). ولا خلاف في إبدالِ التنوينِ ألفًا في الوقف.

وأما ﴿وَسَّكِلِ﴾ وما جاء من لفظه إذا كان فعلَ أمرٍ، وقبل السينِ واوٌ أو فاءٌ، نحو: ﴿وَسَّكِلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، و﴿وَسَّكِلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، و﴿فَسَّكِلِ الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، و﴿فَسَّكِلُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فقرأه بالنقل

(١) انظر: النشر ١/ ٤١٣.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٠، المبهج ١/ ٣١١، الإيضاح: ١٥٨.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٣٥٠، النشر ١/ ٤١٤، الإتحاف ٢/ ٣٤٣.

(٤) المفردة ١٤٠.

(٥) المبهج ٣/ ٢١٢.

ابن كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ^(٢). وقرأ الباكون بالهمز.

وَأَمَّا ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ بِأَلِ عِمْرَانَ [٩١] فَقَرَأَهُ وَرَثٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ بِخُلْفٍ عَنْهُمَا بِالنَّقْلِ.
والوجهان: النقلُ وعدمُه عن كلِّ منهما صحيحان، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٦٢، النشر ١/٤١٤، الإتحاف ١/٥١٠.

(٢) انظر: مفردة ابن محييصن: ١١٤، المبهج ٢/١٨٩، الإيضاح: ١٥٨.

النوع الثالث

السكتُ على الساكنِ قبلَ الهمزِ وغيره^(١)

وهو قَطْعُ الصوتِ آخَرَ الكَلِمَةِ بلا تَنَفُّسٍ أَنَا، وذكره عقب النقل لاشتراكهما في أكثر الشروط، وَمِنْ ثَمَّ لم يُفْرِدْهُ الشاطبيُّ بابٍ، بل أدخله في باب النقل^(٢).

ولا يكونُ السكتُ إلا على ساكنٍ، والساكنُ الذي يجوز السكتُ عليه: إمَّا أن يكونَ بعده همزٌ، فيُسكَّتْ عليه^(٣) للاستعانة على إخراج الهمزة لصعوبتها، أو غيرُه فيُسكَّتْ لمعنى آخر.

فالأولُ: يكونُ منفصلاً، بأن يكونَ آخَرَ كَلِمَةٍ، والهمزُ أولَ كَلِمَةٍ أُخْرَى، ومتصلاً، وكلُّ منهما حرفٌ مدٌّ وغيرُه، فالمنفصلُ / غيرُ حرفِ المدِّ نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿حَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿أَبْتَى ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ءَأَمْرًا﴾ [البقرة: ٦]، و﴿فَدِدْتَ، أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١]، الشرح: ١، ﴿حَامِيَةٌ، أَلْهَكُمُ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١]، ونحوه: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿الْإِيْمَنِ﴾ [التوبة: ٢٣]، و﴿الْأَوْلَى﴾ [طه: ٢١] مما اتصل خطأً.

(١) انظر: النشر ١/ ٤١٩.

(٢) الشاطبية ١٩.

(٣) المثبت من: ن، ش، ح، وفي سائر النسخ: «لأجل بيان الهمز وتحقيقه» بدلاً من: «للاستعانة على إخراج الهمزة لصعوبتها».

والمنفصل بحرف المدّ نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿قَالُوا أَمْثَلًا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿فِيءَ إِذْ أَنْهَمُ﴾ [البقرة: ١٩]، ولو اتصل رسماً ك﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، والمتصل بغير حرف المدّ نحو: ﴿قُرْءَانَ﴾ [يونس: ٦١]، و﴿الظَّمَانَ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥]، و﴿الْمَرْءَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿دِفءٌ﴾ [النحل: ٥].

المتصل بحرف المدّ: ﴿أَوْلِيَّكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿السَّمَاءَ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿بِنَاءَ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿جَاءَهَا﴾ [يس: ١٣]، و﴿يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿فُرُوقَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿هِنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

وقد ورد السكتُ عن حمزة وابنِ ذكوانٍ وحفصٍ، وكذا رُويسٍ وإدريس^(١)، إلا أنّ حمزة أكثرُ القُرّاءِ به اعتناءً، ولذلك اختلفت عنه الطرقُ، واضطربت الرواةُ.

والذي تحصّل من ذلك ثنتا عشرةً طريقاً:

أولها: السكتُ عنه من روايتي خَلْفٍ وَخَلَادٍ على لامِ التعريفِ و«شيء» كيف أُعْرِبَتْ مجرورةً أو منصوبةً أو مرفوعةً.

(١) انظر: النشر ١/ ٤٢٠. إلا أنّ سكتَ رُويسٍ انفراداً، لا يُقرأ بها له. انظر ص: ٨٨١.

وبه أخذ صاحب «الكافي»^(١)، وطاهر بن غلبون^(٢) مِنْ طَرِيقِ الدَانِي^(٣)، وابن بليمة^(٤)، وهو أحد المذهبيين في «الشاطبية»^(٥) كالتيسير^(٦).
وبه قرأ الداني^(٧) على أبي الحسن بن غلبون.

الثانية: السكتُ من الروائين أيضاً على لامِ التعريف فقط، ومدُّ شَيْءٍ ﴿ وهو في «التذكرة»^(٨)، وإرشاد أبي الطيب، وتلخيص ابن بليمة^(٩).
وقال في «جامع البيان»^(١٠): «إنه قرأ به على أبي الحسن بن غلبون من الروائين لكثرة دَوْرِها. وهذا يُخَالِفُ ما في «التيسير»^(١١) حيث ذكر فيه السكتَ فيهما من قراءته على أبي الحسن.

الثالثة: السكت على أل فقط لخَلْفٍ وحده^(١٢)، وإليه ذهب أبو الطيب

(١) الكافي ٤١، وفيه: «يقف على الياء وَقِيفَةٌ ثم يهمز»، وانظر ص: ٧٠ أيضاً منه.

(٢) التذكرة ١/١٥٧.

(٣) التيسير ٦٢.

(٤) تلخيص العبارات ٤١، ٦٥.

(٥) الشاطبية ١٩.

(٦) التيسير ٦٢، ٧٢.

(٧) جامع البيان (خ): ١١٤/ب.

(٨) التذكرة ١/١٥٧، ٢٥٠.

(٩) تلخيص العبارات ٤١، ٦٥.

(١٠) جامع البيان (خ): ١١٤/ب.

(١١) التيسير ٦٢، ٧٢.

(١٢) المثبت من: ب، ر، ط، وكذلك في التبصرة ١٤٧، والنشر ١/٤٢١، وسائر النسخ:

«لخلف وخلاد».

ابن غلبون^(١)، ومكي^(٢).

الرابعة: السكتُ عنه من الروائتين أيضاً على «أل»، و«شيء»، والساكنِ الصحيح^(٣) المنفصل غير المدِّ، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿قَدَّافَلَحَ﴾ [طه: ٦٤]، ونصَّ عليه في «جامع البيان»^(٤). وهو مذهب الطرسوسي.

الخامسة: خصَّ بعضهم السكتَ على ما ذكر برواية خَلَفَ عنه، وهو الذي في الشاطبية^(٥) كأصلها^(٦) مِنْ طَرِيقِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ.

السادسة: السكتُ عنه من الروائتين مطلقاً على «أل» و«شيء»، والساكنِ الصحيح المنفصل والمتصل، نحو: ﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿الظَّمَّانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿الْحَبَّاءُ﴾ [النمل: ٢٥] ما لم يكن حرفَ مدِّ.

وهو طريقُ الجمهورِ من العراقيين.

السابعة: السكتُ عنه من الروائتين على ما تقدَّم، وعلى حرفِ المدِّ المنفصل أيضاً نحو: ﴿يَمَّا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿قَالُوا أَمَّاتًا﴾ [البقرة: ١٤]، وهو مذهب أبي العلاء صاحب «الغاية»^(٧).

(١) الإرشاد لأبي الطيب (خ) ١٥٨/ب.

(٢) التبصرة ١٤٧.

(٣) سقط لفظ: «الصحيح» من: د، ب، ط، س، والإنحاف ١/٢٢٠.

(٤) جامع البيان ١١٤/أ.

(٥) الشاطبية ١٩.

(٦) التيسير ٦٢.

(٧) غاية الاختصار ١/٢٦٥.

الثامنة: السكتُ مطلقاً على ما تقدّم، وعلى المتصل أيضاً نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿سُوءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وهو في «الكامل»^(١) ومذهب الشذائي.

التاسعة: تَرَكَ السكتِ من الروائين مطلقاً، كما هو مذهبُ ابن سفيان^(٢) والمهدوي^(٣).

العاشرة: تَرَكَ السكتِ عن خلادٍ مطلقاً، وهو في «الشاطبية»^(٤) كالتيسير^(٥) وقرأ به الداني^(٦) على فارسِ بنِ أحمدَ.

الحادية عشرة: السكتُ على لامِ التعريفِ والساكنِ المنفصلِ، ومدُّ «شيء» من الروائين، وهو في «العنوان»^(٧).

الثانية عشرة: مدُّ «شيء» مع عدمِ السكتِ مطلقاً لخلادٍ، كما هو ظاهرُ «التبصرة»^(٨)، وهو ممنوعٌ لما سيأتي قريباً إن شاء اللهُ تعالى^(٩).

(١) الكامل (خ): ١٤٠/أ.

(٢) الهادي (خ) ٥/ب.

(٣) انظر: النشر ١/٤٢٢.

(٤) الشاطبية ١٩.

(٥) التيسير ٦٢.

(٦) جامع البيان (خ): ١١٤/ب.

(٧) العنوان: ٥٣، ٦٨.

(٨) التبصرة: ٦٣، ١٤٨.

(٩) انظر: ص ٨٧٩/٢.

واختار في «النشر»^(١) السكتَ عن حمزة في غيرِ حروفِ المدِّ للنصِّ الواردِ عنه: أن المدَّ يُجْزِئُ عن السكتِ.
 وحسَّنه الداني^(٢) بأنَّ زيادةَ التمكينِ لحروفِ المدِّ مع الهمزِ إنما هو بيانٌ لها لخفائها وبُعْدِ مَخْرَجِهَا فتقوى به على النطقِ بها محققةً، وكذا السكتُ على الساكنِ قبلها، إنما هو بيانٌ لها أيضاً، فإذا بُيِّنَتْ بزيادةِ التمكينِ لحرفِ المدِّ قبلها لم يُحْتَجْ أن يُبَيَّنَ بالسكتِ عليه، وكفى المدُّ من ذلك وأغنى عنه» انتهى.

* * *

(١) النشر ١/٤٢٢.

(٢) جامع البيان (خ): ١١٥/أ.

تنبيه

قال في «النشر»^(١): «مَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ عَنْ حَمْزَةِ السَّكْتِ أَوْ التَّحْقِيقِ الَّذِي هُوَ عَدْمُهُ إِذَا وَقَفَ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ وَالْهَمْزُ فِي الْكَلِمَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا نَحْوُ: ﴿يَسْتَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فَإِنَّ تَخْفِيفَ الْهَمْزِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) / تَعَالَى يَنْسَخُ السَّكْتَ وَالتَّحْقِيقَ، يَعْنِي فَلَا يَكُونُ لَهُ فِي نَحْوِ: ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿أَفْعِدَةٌ﴾ [الأنعام: ١١٣] سِوَى النَّقْلِ، وَمَا حُكِيَ مِنَ التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ فَضْعِيفٌ جَدًّا.

وإن كان الساكن في كلمة^(٣) والهمز أول كلمة أخرى فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل - كما سيأتي - ينسخ تخفيفه سكتة وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي، يعني من نقل وتسهيل بين بين؛ ولذلك لم يتأت له في نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿الْإِنْسَانُ﴾ [النساء: ٢٨] سوى وجهين^(٤) وهما النقل والسكت؛ لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلاً، منهم من ينقل وقفاً كأبي الفتح عن خلف والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاليه، فيغيره على حاله، كما لو وصل،

(١) النشر ١/٤٢٧.

(٢) انظر: ص ٢/٨٧٨.

(٣) ط، ب، د: «آخر كلمة».

(٤) المثبت ما في: ش، ح: وهو موافق لما في النشر ١/٤٢٧، وزادت سائر النسخ بعد قوله: «وجهين» هذه العبارة: «أي على مذهب القائل بالتخفيف والقائل بالتحقيق».

كابني غَلْبُون^(١) وأبي الطاهر صاحب «العنوان»^(٢) ومكي^(٣) وغيرهم.
 وأما مَنْ لم يسكت عليه كالمَهْدُوي^(٤) وابنِ سفيان^(٥) وابنِ مهران في
 «غايته»^(٦) عن حمزة، وكأبي الفتح عن خَلَادٍ، فَإِنَّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى النَّقْلِ
 وَقَفَاءً، ليس عنهم في ذلك خلافٌ، ويجيء في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [طه: ٦٤]،
 و﴿مَنْ أَمَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١] - أي: على مذهبِ المخفَّفِ
 والمحقق - الثلاثة الأوجه، أعني السكتَ وعدَمَه والنقلَ. وكذلك تجيء
 الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوا أَمَّا﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]،
 و﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤].

وأما ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿هَلْؤَلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] فلا يجيء فيه سوى
 وجهين: التحقيق والتخفيف، ولا يتأتى فيه سكتٌ؛ لأنَّ رواة السكتِ فيه
 مُجْمِعُونَ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَقَفَاءً، فامتنع السكتُ عليه حينئذٍ، ولا يجوزُ مدُّ
 ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] لحمزة، حيث قرئ به إلا مع السكتِ: إمَّا على لامِ
 التعريف فقط أو عليه وعلى المنفصل.

(١) انظر: التذكرة ١/ ٢٤٧، النشر: ١/ ٤٢٢، ٤٢٧، د، ط: «ابن» من «ابني» والمثبت

موافق لما في النشر.

(٢) لم نَقف عليه في العنوان.

(٣) التبصرة ٨٩، ١٤٧.

(٤) انظر: النشر ١/ ٤٢٢.

(٥) الهادي (خ) ٥/ ب.

(٦) الغاية في القراءات العشر ١٥٨.

وظاهر «التبصرة»^(١) المدُّ على ﴿شَيْءٍ﴾ لخَلَادٍ مع عَدَمِ السكْتِ المطلق، حيث قال: «وذكر أبو الطيبِ مَدَّ ﴿شَيْءٍ﴾ في روايته^(٢) وبه أخذ» انتهى. ولم يتقدّم السكتُ إلا لِحَلْفٍ وحده في غير «شيء» فعلى هذا يكونُ مذهبُ أبي الطيبِ المدَّ عن خَلَادٍ في «شيء» مع عدمِ السكْتِ، وذلك لا يجوز؛ فإنَّ أبا الطيبِ المذكورَ وهو ابن غلبونٍ صاحبُ كتاب «الإرشاد»^(٣) لم يذكر في كتابه مَدَّ «شيء» لحمزة إلا مع السكْتِ على لامِ التعريف، وأيضاً فإنَّ مَدَّ «شيء» قائمٌ مقامَ السكْتِ فيه، فلا يكونُ إلا مع وجهِ السكْتِ وكذا قرأنا. انتهى. فهذا ما يتعلّق بهذه المسألة لحمزة.

وأما ابنُ دُكوانٍ ففي «المبهج»^(٤) السكْتُ له بخُلْفٍ من جميعِ الطرقِ على ما ذكّر مطلقاً غير المدِّ.

وحصّه صاحبُ «الإرشاد»^(٥) والحافظ أبو العلاء^(٦) بطريقِ العلويِّ عن النقاش عن الأخفش، إلا أنَّ أبا العلاء حصّه بالمنفصلِ ولامِ التعريفِ و«شيء»، وجعله دونَ سَكْتِ حمزة، وكذلك رواه الهذليُّ^(٧) من طريقِ

(١) التبصرة ١٤٨.

(٢) ب، د، ط: «روايته».

(٣) الإرشاد (خ) ٦٣/أ.

(٤) المبهج ١/٤٠٥.

(٥) إرشاد المبتدي لأبي العز ١٨٥.

(٦) غاية الاختصار ١/٢٦٥.

(٧) الكامل (خ) ١٣٩/ب، ١٤٠/أ.

الجُبْنِي (١) عن ابن الأخرم عن الأخفش، وَخَصَّهُ بالكلمتين.

والذي عليه العملُ عند الجمهورِ عدمُ السكتِ / عنه من سائر الطرق.

[ب/١٢٦]

وإذا قُرِئَ له بالسكتِ فيكونُ مع التوسُّطِ إلا من «الإرشادِ» فمع المدِّ

الطويلِ «انتهى».

وأما حفصٌ فاختلَفَ أصحابُ الأُسْنَانِي فِي السكتِ عن عبيد بن

الصَّبَّاحِ عنه، ففي «الروضة» (٢) على ما كان منفصلاً ومتصلاً سوى المدِّ،

وفي «التجريد» (٣) من قراءته على الفارسيِّ عن الحَمَّامِي عنه على المنفصلِ

ولام التعريفِ و«شيء» فقط.

ولا يكونُ السكتُ لحفصٍ إلا مع المدِّ لأنَّه إنما وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ الأُسْنَانِيِّ

عن عبيد عن حفصٍ، وليس له إلا المدُّ.

والقصرُ وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ الفِيلِ عن عمرو (٤) عن حفصٍ، وليس له إلا

الإدراجُ.

وأما إدريسٌ عن خَلْفٍ فِي اختيارِهِ فاختلَفَ عنه أيضاً فروى الشُّطِّي وابن

بويان السكتَ فِي المنفصلِ ولامِ التعريفِ و«شيء» وروى عنه المطَّوعِيُّ

(١) ما أثبتناه من: ب، د، ط: وهو الصواب الذي في مصادر الترجمة، وفي: ن: «الحبيبي»،

وفي: ر، م: «الحسيني». وقد تقدمت ترجمته.

(٢) الروضة ١/٣٣٥.

(٣) التجريد ١٣٩.

(٤) سائر النسخ: «عمر»، وما أثبتناه من: ح.

على ما كان من كلمةٍ وكلمتين عموماً، نَصَّ عليه في «المبهج»^(١)، واتفقوا عنه على عدم السكت في الممدود^(٢).

وأما رُوَيْسٌ فَرُوِي عنه السكتُ دونَ سكت حمزة على ما كان من كلمةٍ وكلمتين ما لم يكن ممدوداً، وهذا مما انفرد به أبو العز القلانسي^(٣) مِنْ طَرِيقِ القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخّاس عن التّمّار^(٤).

وأما السكتُ بغير^(٥) تحقيق الهمز فقسما^(٦): أصلٌ مطرد، وأربع كلمات.

فالأول: حروفُ الهجاءِ في فواتحِ السور ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١]، ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: ١]، ﴿الرَّ﴾ [يونس: ١]، ﴿الْمَرَّ﴾ [الرعد: ١]، ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم: ١]، ﴿طه﴾ [طه: ١]، ﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: ١]، ﴿طَسَّ﴾ [النمل: ١]، ﴿يَسَّ﴾ [يس: ١]، ﴿صَّ﴾ [ص: ١]، ﴿قَ﴾ [ق: ١]، ﴿نَ﴾ [القلم: ١].

فسكت أبو جَعْفَرٍ على كلِّ حرفٍ منها^(٧)، ويلزُمُ منه إظهارُ المدغمِ منها والمُخْفَى وقَطْعُ همزةِ الوصلِ بعدها؛ لِيُبيِّنَ بهذا^(٨) السكتُ أنَّ الحروفَ

(١) المبهج ١/ ٤١٠.

(٢) ب، ط، د: «المد».

(٣) الكفاية ١٠٠.

(٤) هو: محمد بن هارون، صاحب رُوَيْس، تقدّم.

(٥) ن، ر، ش، ح: «الغير».

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٠٤، النشر ١/ ٤٢٤، الإتحاف ١/ ٣٧١.

(٧) س: «فيها».

(٨) ش: «بها».

كلها لِيَسَتْ للمعاني^(١)، كالأدوات والأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً، وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرٌّ من أسرار الله تعالى استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردةً من غير عاملٍ ولا عطفٍ، فسكنتُ كأسماء الأعداد، إذا أُورِدَتْ من غير عاملٍ ولا عطفٍ، فتقول: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، هكذا.

وأما الثاني^(٢)، وهو الكلمات الأربع: ﴿عَوَجًا﴾ أول الكهف [١]، و﴿مَرَقِدِنًا﴾ في يس [٥٢]، و﴿مَنْ رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧]، و﴿بَلَّ رَانَ﴾ في التطفيف [١٤].

فحفصٌ بخلفٍ عنه يسكتُ على الألفِ المبدلةِ من التنوينِ في ﴿عَوَجًا﴾ ثم يقول: ﴿فِيمَا﴾، وكذلك على الألفِ من ﴿مَرَقِدِنًا﴾، ثم يقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]، وكذلك على النونِ من ﴿مَنْ﴾ ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾، وكذلك على اللامِ من ﴿بَلَّ﴾ ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾. والسكتُ هو الذي في الشاطبية^(٣) كأصلها^(٤)، وروى عدمه فيها كالباقيين الهُدَلِيُّ وابنُ مِهْرَانَ^(٥) وغيرُ واحدٍ من العراقيين. واتفقوا على أن السكتَ لا يكون إلا في حالة الوصلِ بما بعده، سواء كان في كلمةٍ أو كلمتين، والله الموفق.

(١) س، ح، ش: «كالمعاني».

(٢) انظر: التذكرة ٢/٤١٢، النشر ١/٤٢٥.

(٣) الشاطبية ٦٦.

(٤) التيسير ٢٢٠.

(٥) وهو كذلك في كامل الهُدَلِيُّ وغاية ابن مِهْرَانَ، فلم يذكرها هذه السكتات لحفص.

الفصل الثاني: في الهمزتين المجتمعتين

وهي نوعان: / الأول: المتلاصقتين^(١) في كلمة^(٢).

اعلم أنه قد انقسمت الهمزة الأولى من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة إلى زائدة للاستفهام وغيره. ولم تقع إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة.

وأما الهمزة الثانية فتكون ساكنة ومتحركة، والمتحركة تكون همزة وصل مفتوحة، وهمزة قطع وتأتي مفتوحة ومكسورة ومضمومة.

فأما الضرب الأول^(٣)، وهو المفتوحة بعد همزة الاستفهام، فقسمان:

قسم اتفق السبعة القراء، وكذا الثلاثة بعدهم، على قراءته بالاستفهام، وقسم اختلفوا فيه.

والأول: المتفق عليه، يكون بعده ساكن ومتحرك، والأول يكون صحيحاً وحرف مد. فإن كان صحيحاً فوق في عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً:

وهي: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦]، ويس [١٠]، و﴿ءَأَنْتُمْ﴾ في البقرة [١٤٠]،

والفرقان [١٧]، وأربعة مواضع في الواقعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]، وموضع في

النازعات [٢٧]، و﴿ءَأَسَأَمْتُمْ﴾ في آل عمران [٢٠]، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ فيها [٨١]،

و﴿ءَأَنْتَ﴾ في المائدة [١١٦]، والأنبياء [٦٢]، و﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ في يوسف [٣٩]،

(١) أي: أعني.

(٢) انظر: التيسير ٣١-٣٢، النشر ١/٣٦٢.

(٣) انظر: النشر ١/٣٦٢.

﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، و﴿ءَأَشْكُرُ﴾ في النمل [٤٠]، و﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ في يس [٢٣]، و﴿ءَأَسْفَقْتُ﴾ في المجادلة [١٣].

فقرأ قالون وأبو عمرو وهشامٌ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية منهما بين الهمزة والألف؛ لقصد الخفة مع إدخال ألف بينهما. وافقهم الزيدي^(١).

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبھاني، وابن كثير، وكذا رؤيس، بالتسهيل بين بين من غير ألف. وهو للأزرق عن ورش أيضاً عند صاحب «العنوان»^(٢) والطرسوسي والأهوازي وغيرهم، والأكثر على إبدالها له ألفاً خالصة مبالغة في التخفيف، إذ في التسهيل قسطن من الهمز مع المدّ المُشَبَّع لالتقاء الساكنين. وقد أنكرها الزمخشري^(٣)، وزعم أنها لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب من وجهين: أحدهما: الجمع بين ساكنين على غير حدّه^(٤)، والثاني: أن طريق الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو التسهيل بين بين لا بالقلب ألفاً؛ لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة.

وهذا الذي قاله هو مذهب البصريين. وقد أجاز الكوفيون^(٥) الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي اختاره البصريون.

(١) انظر: الإيضاح ١٣٠.

(٢) العنوان ٤٤.

(٣) الكشف ٤٨/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٤١/٩.

(٥) انظر: البحر ٤٧/١.

وقراءة ورشٍ صحيحة النقل لا تُدفعُ باختيار المذهب، ولكن عادةً هذا الرجل إساءةُ الأدبِ على أهل الأداء ونقلة القرآن. قاله أبو حيان في «البحر»^(١).
ووافق ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢) الأصبهانيَّ إلا في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦]،
ويَس [١٠] فقرأه بهمزة واحدة مقصورة.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ من مشهورِ طرقِ الدَّاجُونِيِّ عن أصحابه عنه،
وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحٌ وخَلْفٌ^(٣)، بالتحقيق من غير ألفٍ،
وافقه الحسنُ والأعمشُ^(٤).

والتحقيقُ هو الأصلُ وهو لغةٌ هذيلٍ^(٥)، واستثنى الصوريُّ من جميع
طرقه عن ابنِ ذَكْوَانَ ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء [٦١] فسَهَّلَ الثانيةَ منهما.
وقرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ / الجَمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ بالتحقيق وإدخالِ ألفٍ
بينهما.

فتحصَّلَ لهشامٌ ثلاثةٌ أوجهٍ: التسهيلُ بينَ بينَ مع إدخالِ ألفٍ بينهما
مِنْ طَرِيقِ ابنِ عَبْدَانَ وغيره عن الحُلُوَانِيِّ. والثاني: التحقيقُ وإدخالِ ألفٍ
بينهما مِنْ طَرِيقِ الجَمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ. والثالث: التحقيقُ من غيرِ إدخالِ
ألفٍ من مشهورِ طرقِ الدَّاجُونِيِّ.

(١) البحر ٤٨/١.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٦، المبهج ٣٢٠/١، الإيضاح: ١٣٠.

(٣) انظر: النشر ٣٦٣/١.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٦، المبهج ٣٢٠/١.

(٥) المشهور أن هذيلاً لا تحقق الهمز. انظر: اللسان (الهمزة) ٣٦/١.

وسياتي التنبيه على ذلك إن شاء الله تعالى في سورة البقرة [٦].
 وخرج بهمزة القطع، نحو: ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ءَالْقَن﴾
 [يونس: ٥١]، وبقيد الثانية، الأولى، وبقيد المتحركتين، نحو: ﴿ءَامَنَ﴾^(١)
 [البقرة: ١٣].

وكذا قرأ أبو جعفر ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ بسورة يس [١٩] بفتح الهمزة الثانية
 وتسهيلها وإدخال ألف بينهما، فيلحق بقسم المفتوحتين قبل ساكن صحيح.
 وأمّا إن كان الساكن حرف المد ففي موضع واحد^(٢) وهو: ﴿ءَالِهَتَنَا﴾
 في الزخرف [٥٨] فاختلف فيه: فقرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر،
 وكذا أبو جعفر ورويس بتسهيل الهمزة الثانية بين بين. ووافقهم ابن محيصن
 واليزيدي والحسن^(٣).

ولم يُبدلها أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٤) عن
 الأزرق عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق على تسهيلها بين بين؛ لما
 يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما^(٥).
 وقرأ عاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح بتحقيقهما. وافقهم
 الأعمش.

(١) أصله: أَمَنَ، وفي ر، ب: «أَمَن».

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) انظر: المبهج ١/ ٣٢٠، الإيضاح ١٣١.

(٤) قوله: «ممن روى... أنذرتهم» سقط من: ش، ح.

(٥) قوله: «لما يلزم... إحداهما» سقط من: ش، ح.

واتفقوا على عدم الفصل بينهما بألفٍ كراهةً توالي أربع متشابهات^(١)، ولا بُدَّ من زيادة بيان: وذلك أن آلهة جمعُ إله، كعماد وأعمدة، والأصل آلهة بهمزتين الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة وقعت ساكنة بعد مفتوحة، فوجب قلبها ألفاً كآمن وبابه، ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ: الأولى: للاستفهام، والثانية: همزة أفعلة.

فعاصمٌ ومن معه لم يعتدوا باجتماعهما، فأبقوهما على حالهما، وغيرهم استثقل، فخفف الثانية بالتسهيل بين بين.

وأما الثالثة فألف محضة لم تُغيّر البتة، وكثير من الناس يقرؤون هذا الحرف بهمزة واحدة بعدها ألف على لفظ الخبر، ولم يقرأ به أحد فيما علمت، إلا أنه قد روي أن ورشاً قرأ بذلك في رواية أبي الأزهر، وهي تحتل الاستفهام كالجهور، وإنما حذف أداة الاستفهام لدلالة «أم» عليها وهو كثير، وتحتل أنه قرأه خبراً محضاً، وحينئذ تكون «أم» منقطعة فتقدّر بـ«بل» والهمزة، ويأتي مزيداً لذلك إن شاء الله تعالى في سورة الزخرف [٥٨].

وأما الثاني من المتفق عليه^(٢)، وهو ما كان بعده متحرك فهو حرفان: ﴿ءَالِدٌ﴾ في هود [٧٢]، و﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في الملك [١٦]، فقرأه قالون وأبو عمرو

(١) في: س، وحاشية ن، والنشر ١ / ٣٦٥: «الأربع هي: همزة الاستفهام، والألف الفاصلة، وهمزة القطع، والمبدلة من الهمزة الساكنة».

(٢) أي: المتفق على الاستفهام فيه. انظر: النشر ١ / ٣٦٤.

وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ وَغَيْرِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ بِتَسْهِيلِ
الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَإِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا. وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ^(١).
وَقَرَأَ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَكَذَا رُوَيْسٌ، بِالتَّسْهِيلِ بَيْنَ
بَيْنَ / مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢).

وبه قرأ الأزرق عن ورش أيضاً، وأبدلها عنه أيضاً ألفاً خالصةً. لكن لا
يجوز له المدُّ^(٣)، كما يجوز له في نحو: ﴿ءَأْمَنُوا﴾ [البقرة: ٩] لعروض حرف
المدِّ بالإبدال، وَضَعَفِ السَّبَبُ بِتَقَدُّمِهِ عَلَى الشَّرْطِ، وَقِيلَ: لِلتَّكَافُؤِ؛ وَذَلِكَ
أَنْ إِبْدَالَهُ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَالْمَدُّ أَيْضاً غَيْرُ^(٤)
الْأَصْلِ، وَكَافَا الْقَصْرُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ الْبَدَلُ الَّذِي هُوَ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ،
فَلَمْ يَمْدَّ.

لكن يَرُدُّ عَلَى هَذَا طَرْدًا نَحْوُ «مَلْجَأٍ» فَإِنَّ إِبْدَالَ أَلْفِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَقَصْرَهُ
إِجْمَاعٌ.

وَيَرُدُّ عَلَيْهِ^(٥) عَكْسًا نَحْوُ: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وَ﴿جَاءَ أَمْرَنَا﴾؛ فَإِنَّ إِبْدَالَ أَلْفِهِ

(١) انظر: الإيضاح ١٣٠-١٣١.

(٢) انظر: المبهج ١/٣٢٠.

(٣) في حاشية (ن): أي إذا أبدل الهمزة ألفاً في نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، و﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ [الملك: ١٦]،
وَكَذَا: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وَ﴿السَّمَاءُ إِنْ﴾ [الشعراء: ١٨٧]، وَ﴿أُولِيَاءُ أَوْلِيَاءِكَ﴾
[الأحقاف: ٣٢].

(٤) المثبت من: ر، م، ن، وسائر النسخ: «عن» بدلاً من «غير».

(٥) ط، د: «عليهم».

على غير الأصل، ومدّه إجماعٌ، فالأولى أن يقال: إن منع مدّه من ضعف سببه؛ ليدخل نحو: ﴿مَلَجًا﴾ لضعف السبب، ويخرج نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لقوته.

وخالف^(١) قبل في حرف «المُلك» أصله، فأبدل الأولى منهما واواً من غير خُلفٍ، وسهّل الثانية بين بين من طريق ابن مجاهد من غير ألفٍ، وحقّقها من طريق ابن شنبوذ.

وأما إذا ابتداءً فيحقق الأولى، ويسهّل الثانية بين بين، على ما تقدّم، ولم يُبدّلها واواً لزوالٍ مُوجِبِه، وهو انضمام ما قبلها وهي مفتوحة نحو: ﴿مُوجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١].

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طرق الداجوني، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوِحٌ وخَلَفٌ بالتحقيق من غير ألفٍ. وافقهم الحسن والأعمش^(٢).

وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني بالتحقيق وإدخال الألف.



(١) زيد في: ش، ح قوله: «وكذلك» ﴿أَمْنَةً﴾ في الملك» قبل قوله: «وخالف».

(٢) مفردة الحسن: ٢٠٦، المبهج ١/ ٣٢٠.

القسم الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، ولا يكون بعده إلا ساكنٌ، ويكون الساكن صحيحاً وحرف مدّ.

فالأول: الساكنُ الصحيحُ، فوقع في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالبقرة [٦]، ويس [١٠]، و﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ بآل عمران [٧٣]، و﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ المرفوعُ بسورة حمّ السجدة [فصلت: ٤٤]، و﴿أَذْهَبَ طُيُوتِكُمْ﴾ في الأحقاف [٢٠]، و﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بسورة ن [القلم: ١٤].

فأما ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في الموضعين:

فعن ابن مُحَيِّصٍ بهمزة واحدة، وقرأ الجمهورُ بهمزتين^(١)، وسبق التنبيهُ عليه^(٢)، ويأتي ذكره إن شاء الله تعالى مُوجَّهاً في سورة البقرة [٦].
وأما ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣]:

فقرأه ابن كثيرٍ بهمزتين على الاستفهام الإنكاري مع تسهيل الثانية من غير فصلٍ بينهما^(٣). وافقه ابن مُحَيِّصٍ^(٤)، والأعمش^(٥).

وقرأ الباكون بهمزة واحدة على الخبر.

وأما ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ وهو المرفوعُ [فصلت: ٤٤]:

(١) انظر: التيسير ٣١، النشر ١/٣٦٣.

(٢) انظر: ٣/٨٨٥.

(٣) انظر: التيسير ٨٩، النشر ١/٣٦٥-٣٦٦.

(٤) انظر: المبهج ١/٣٢٠، الإيضاح ١٣١.

(٥) كذا في النسخ، والإتحاف، ولم نجد ذكر الأعمش في المبهج والإيضاح، إنما الذي وافق ابن كثير هما: ابن مُحَيِّصٍ، والحسنُ، وانظر: أيضاً مفردة الحسن: ٢٠٦، ٢٤٢.

فقرأه قالون وأبو عمرو وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر^(١)، بهَمْزَتَيْنِ على الاستفهام وتسهيل الثانية مع المدّ. لكن اختلفَ عن ابنِ ذكوان في المدّ، فنصَّ له عليه جمهورُ المغاربة وبعضُ العراقيين، وردّه الدانيُّ في «التيشير»^(٢): «بأنَّ ابنَ ذكوانَ لمَّا لم يَفْضَلْ بهذه الألفِ بين الهمزتين في حالِ تحقيقيهما مع ثقلِ اجتماعِهما عَلِمَ أنَّ فَضْلَهُ بينهما^(٣) في حالِ تسهيله إحداهما مع خفةِ ذلك غيرُ صحيحٍ من مَذْهَبِهِ» انتهى.

قال ابن الجزري^(٤): «وقد نصَّ على تركِ الفصلِ لابنِ ذكوانَ غيرُ واحدٍ كابن شيطا، وابن سوار^(٥)، وأبي العزِّ^(٦)، وأبي علي المالكي^(٧) وغيرهم. وقرأتُ له بكل من الوجهين، والأمرُ في ذلك قريبٌ» انتهى. وقرأ ورشٌ من طريقي الأصبهاني والأزرق في أحد وجهيه، والبزِّي وحفص، بتسهيل الثانية مع القصر، وبه قرأ قبل في وجهه الثاني، وهو

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤١. والسياق المذكور من: ح، ش، وفي سائر النسخ: بتقديم قراءة قبل. وكذا في النشر ٣٦٦/١ والإتحاف ١٨١/١ بالتقديم.

(٢) التيسير ١٩٣-١٩٤.

(٣) التيسير ١٩٤: «بها».

(٤) النشر ٣٦٨/١.

(٥) المستنير ٤٢٤/٢.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤١.

(٧) الروضة ١٨٣/١.

روايةُ ابنِ شَبُودِ والسَّامَرِيِّ عن ابنِ مِجَاهِدٍ، وكذا رُوِيَ س / في وجهه الثاني [ب/١٢٨] أيضاً، وهو طريقُ النَّحَّاسِ وابنِ مِقْسَمٍ والجوهريِّ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ^(١)، وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ في وَجْهِهِ الثاني يابداً لها ألفاً خالصاً مع المدِّ للساكنين.

وقرأ قبلُ من رواية ابنِ مِجَاهِدٍ من طريقِ صالحِ بنِ محمدٍ وغيره، وهشامٌ من طريقِ ابنِ عَبْدِانَ عن الحُلُوَانِيِّ، وكذا رُوِيَ س من طريقِ أَبِي الطَّيِّبِ بهمزةٍ واحدةٍ على الخبرِ، وهو طريقُ صاحبِ «التجريد»^(٢) عن الجمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ، ورواه صاحبُ «المبهبج» عن الدَّاجُونِيِّ^(٣) عن أصحابه عن هشامٍ. وافقهم الحسنُ^(٤).

وقرأ هشامٌ من طريقِ الدَّاجُونِيِّ إلا من طريقِ المبهبج، وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِيَ وخلفٌ بالتحقيقِ مع القصرِ، وقرأ هشامٌ من طريقِ الجمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ من جميعِ طُرُقِهِ إلا من طريقِ التجريدِ بالتحقيقِ والمدِّ.

وقد خَرَجَ بقيدِ حمِّ السجدة: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ بسورة النحل [١٠٣]، وبالمرفوعِ: منصوبٌ حمِّ السجدة [٤٤].

(١) انظر: المبهبج ١/ ٣٢١، الإيضاح ١٣٢.

(٢) التجريد ٣٠٢.

(٣) انظر: المبهبج ١/ ٣٢١.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٤٦٨.

وتحصّل لهشام ثلاثةٌ أو جهٍ: القراءةُ بهمزةٍ واحدةٍ، وبهمزتين محقتين مع القصرِ، والثالثُ: التحقيقُ مع المدِّ.
وَأَمَّا ﴿أَذْهَبَتْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]:

فقرأه بهمزةٍ واحدةٍ على الخبرِ نافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١). وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخَلْفٍ عنه واليزيديُّ والأعمش^(٢).

وقرأ ابنُ كثيرٍ والدَّاجونيُّ عن هشامٍ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ، وكذا رُوَيْسٌ، بِهَمْزَتَيْنِ على الاستفهامِ وتسهيلِ الثانيةِ مع القَصْرِ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ في الوجهِ الثاني عنه.

وقرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الْمُفَسِّرِ بالتحقيقِ والمدِّ. وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ، وكذا رُوْحٌ بالاستفهامِ والتحقيقِ مع القَصْرِ، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ في الوجهِ الثالثِ عنه، فصار له ثلاثةٌ أو جهٍ: بهمزةٍ واحدةٍ، وبهمزتين مع التسهيلِ والقَصْرِ، والثالثُ تحقيقُهُما مع القصرِ أيضاً.

وقرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عبدانَ عن الحُلَوَانِيِّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ بالتسهيلِ والمدِّ، فصار لهشام ثلاثةٌ أو جهٍ: تسهيلُ الثانيةِ مع القَصْرِ، والتحقيقُ مع المدِّ، والتسهيلُ مع المدِّ.

وعن الحسنِ^(٣) إبدالُ الثانيةِ ألفاً والمدُّ لالتقاء الساكنين.

(١) انظر: التيسير ١٩٩، النشر ١/٣٦٦، الإتحاف ١/١٨٢.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٤٩، المبهج ١/٣٢٢، الإيضاح ١٣٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٤٨٣.

وَأَمَّا ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤]:

فقرأه نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمروٌ وحفصٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةٍ على الخبرِ، على أنها «أَنَّ» المصدريةُ في موضعِ المفعولِ مجرورةٌ بلامٍ مقدره، واللامُ متعلقةٌ بفعلِ المنهْيِ أي: ولا تُطعْ مَنْ هذه صفاتهُ لأنَّ كان متمولاً. قاله في «الدر»^(٢) مع غيره^(٣).

وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والمطوَّعيُّ^(٤).

وقرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ، وابنُ ذَكْوَانَ بخُلْفٍ عنه، وكذا أبو جَعْفَرٍ مِنْ غيرِ خُلْفٍ، بهمزتين: محققةٌ فمسهلةٌ بينَ بينَ مع المدِّ، كذا نصَّ عليه كـ ﴿ءَأَعَجَمِيٌّ﴾ لابنِ ذَكْوَانَ ابنُ شريح^(٥) والمهدويُّ^(٦) /، ومكيُّ^(٧)، وابنُ سفيان^(٨)، وأبو الطيب بن غلبون^(٩)، لكن رَدَّه الدانيُّ^(١٠) بما قدَّمته في ﴿ءَأَعَجَمِيٌّ﴾ فليراجع^(١١)، والله أعلم.

(١) انظر: النشر ١/٣٦٧.

(٢) الدر المصون ١٠/٤٠٦.

(٣) قوله: «مع غيره» ليس في: ش، ح.

(٤) انظر: المبهج ١/٣٢٢-٣٢٣، الإيضاح ١٣٣.

(٥) الكافي ١٩٧.

(٦) انظر: النشر ١/٣٦٧.

(٧) التبصرة ٣٥٧.

(٨) الهادي (خ) ٣٨/أ.

(٩) الإرشاد (خ) ١٤٧/أ.

(١٠) التيسير ١٩٤، ٢١٣.

(١١) انظر: ٣/٨٩١.

وقرأ هشامٌ أيضاً مِنْ طَرِيقِ المفسّر بالتحقيق والمدّ منفرداً به، وقرأ ابنُ ذكوانَ في وجهه الثاني، وكذا رُويسٌ، وجهاً واحداً بتسهيل الثانية من غيرِ ألفٍ، وقرأ أبو بكرٍ وحمزةٌ وكذا رُوخٌ بتحقيقهما مع القَصْرِ. وافقهم الشَّنْبُوذِيُّ عن الأعمش^(١).

وعن الحسن^(٢): إبدالُ الثانيةِ ألفاً، والمدُّ للساكين.

وأما إن كان الساكن حرفَ مدٍّ فوقَ في كلمةٍ واحدةٍ^(٣) أتت في ثلاثة مواضع، وهي ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف [٧٦]، وطه [٧١]، والشعراء [٤٩].

فقرأه قالون وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ والبزِّيِّ وأبو عمرو وابنُ ذكوانَ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الحُلوانِيِّ، والدَّاجونيُّ مِنْ طَرِيقِ زيد، وكذا أبو جعفرٍ، بهمزةٍ محققة، وأخرى مُسهَّلة، ثم ألفٍ بعدها. وافقهم اليزيديُّ^(٤).

ولم يُبدل الثانيةِ ألفاً عن الأزرقِ أحدٌ، كما في ﴿ءَالِهَتَنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]. وقولُ الجعبريِّ^(٥): «ورشٌ على بَدَلِهِ بهمزةٍ محققة وألفٍ بدلٍ عن الثانيةِ وألفٍ أخرى عن الثالثة ثم بحذفٍ إحداهما للساكين. قال الدانيُّ في «الإيجاز»: «فيصيرُ اللفظُ كحفصٍ».

(١) انظر: المبهج ١/٣٢٢، الإيضاح: ١٣٣.

(٢) مفردة الحسن ٥٢٣.

(٣) انظر: النشر ١/٣٦٨. وهذا النوع من المختلَف فيه بين الاستفهام والخبر.

(٤) انظر: الإيضاح ١٣٢.

(٥) كنز المعاني ٢/٤٠٢، وخبره في الصفحة التالية، وهو قول المؤلف: «تعقبه في

ثم قال الجعبري^(١): «قلت: ليس على إطلاقه بل في وجه القصر، ويخالفه في التوسط والمد، وخص اللفظ؛ لأن التقدير مختلف؛ لأن المحققة^(٢) عند حفص همزة الخبر، وعند ورش همزة الاستفهام» انتهى.

تعبه في «النشر»^(٣) فقال ما لفظه: «وأما ما حكاها في «الإيجاز» وغيره^(٤) من إبدال الثانية لورش فهو وجه قال به بعض من أبدلها في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ونحوه، وليس بسديد لما سبق في ﴿أَلِهَتَنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، وهو لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف أحدهما إذ لا فرق بينهما.

قال: «ولعل ذلك وهم من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤونها بالخبر، فظن أن ذلك على وجه البدل، ثم حذفت إحدى الألفين وليس كذلك، بل هي رواية الأصبغاني عن أصحابه عن ورش ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبي الأزهر كلهم عن ورش يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يرى المد لما بعد الهمز يمد ذلك، فيكون مثل: ﴿أَمْتُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، لا أنه^(٥) بالاستفهام وأبدل وحذف، والله أعلم.

(١) كنز المعاني ٢/٤٠٢.

(٢) ش، ر، ح، م، ف: «المخففة».

(٣) النشر ١/٣٦٩.

(٤) انظر: جامع البيان (خ): ٣٢/أ.

(٥) ش، ر، ح: «لأنه»، د، ط: «إلا أنه».

وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيّ، وحفصٌ، وكذا رُويسٌ بهمزةٍ واحدةٍ محققةٍ بعدها أَلْفٌ في الثلاثة. وافقهم ابنُ مُحَيصِنٍ^(١).

وقرأ قبلُ حرفَ الأعرافِ بإبدالِ الهمزةِ الأولى واوًا خالصةً مفتوحةً حالةَ الوصلِ كـ ﴿النُّشُورُ وَأَمْنْتُمْ﴾ في الملك [١٥-١٦] إلا أنه ليس فيه همزةٌ ثالثةٌ، / وميمُهُ الأولى مكسورةٌ، فذكر بجامعِ البَدَلِ وَحَقَّقَهَا^(٢) في الابتداء، واختلَفَ عنه في الهمزةِ الثانيةِ، فَسَهَّلَهَا عنه ابنُ مجاهدٍ، وَحَقَّقَهَا مفتوحةً ابنُ شَنَبُودٍ. وقرأ حرفَ «طه» [٧١] بهمزةٍ واحدةٍ بعد أَلْفٍ على الإخبارِ مِنْ طَرِيقِ ابنِ مجاهدٍ، وبهمزتين محققةٍ فمُسَهَّلَةٍ مِنْ طَرِيقِ ابنِ شَنَبُودٍ، وقرأ موضعَ الشعراءِ [٤٩] بهمزةٍ محققةٍ وأخرى مسهلةٍ وأَلْفٍ مع صلةِ الميمِ في الثلاثِ قراءاتٍ^(٣) وصلًا.

وقرأ هشامٌ فيما رواه عنه الدَّاجُونِيُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّدَائِيّ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وَخَلَفٌ بِهَمْزَتَيْنِ محققتين وأَلْفٍ. وافقهم الحسنُ^(٤) والأعمشُ.

ولم يُدْخِلْ أَحَدٌ مِنْهُم بين الهمزتين في واحدٍ من الثلاثةِ أَلْفًا، كما مرَّ في ﴿أَلْهَتَنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]. واتفقوا على إبدالِ الهمزةِ الثالثةِ الساكنةِ أَلْفًا في الثلاثة.

(١) انظر: المبهج ١/ ٣٢٠.

(٢) ص، د: «وحققهما».

(٣) كذا على اللغة غير الفصيحة بتعريف المضاف.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٠٦.

الضربُ الثاني من ضروبِ همزة القطع: الهمزةُ المكسورة^(١).

وينقسم أيضاً إلى متفقٍ عليه كالأستفهام، ومختلفٍ فيه.

الأول: المتفقُ عليه، وهو سبعُ كَلِمٍ في ثلاثة عشرَ موضعاً، وهي:

﴿أَيْتَكُمْ﴾ في الأنعام [١٩]، والنمل [٥٥]، وفصلت [٩]، و﴿إِنَّا لَنَأْجُرُّ﴾

في الشعراء [٤١]، و﴿أَيُّ لَهْ﴾ خمسةُ مواضعٍ في النمل [٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤]،

و﴿أَيُّنَا لَتَارِكُوا﴾، و﴿أَيُّنَا لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾، و﴿أَيُّفَا﴾ في الصافات [٣٦]،

و﴿أَيُّ ذَا﴾ ب «ق» [٣].

فقرأها قالونُ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالتسهيلِ بين الهمزةِ والياءِ

والفصلِ بين الهمزتينِ بألفٍ، وافقهم اليزيديُّ^(٢).

وقرأ ورشٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا رويسٌ، بالتسهيلِ كذلك، لكن من غيرِ

فصلٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ^(٣).

وقرأ ابنُ ذكوانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ، بالتحقيقِ

من غيرِ فصلٍ.

وبه قرأ الدَّاجونيُّ عن هشامٍ في البابِ كلُّه عند جمهورِ العراقيين

وغيرهم. وهو الصحيحُ من طريقِ زيدٍ عنه، وفي «المبهج»^(٤) من طريقِ

الجمَّالِ عن الحلوانيِّ.

(١) انظر: النشر ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر: الإيضاح ١٣٣.

(٣) انظر: المبهج ١/ ٣٢٤.

(٤) المبهج ٣/ ٣٢٩.

وإفقههم الحسن^(١) والأعمش، إلا أن الأعمش في ﴿أَيَّذَا﴾ ب «ق» [٣] بهمزة واحدة^(٢).

وقرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ عَنِ الحُلُوَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ «التيسير»^(٣) من قراءته على أبي الفتح. ومن طريق الجمال عن الحُلُوَانِيِّ فِي «التجريد»^(٤) عنه بالتحقيق مع المدِّ في الجميع، وهو المشهور عن الحُلُوَانِيِّ عند جمهور العراقيين، و[هي] ^(٥) طريق الشذائي عن الداجوني كما في «المبهج»^(٦)، وهو أحد وجهي «الشاطبية»^(٧).

واختلف عن هشام في ﴿أَيَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ بفصلت^(٨) [٩]: فجمهور المغاربة على التسهيل وجهاً واحداً مع الفصل بالألف، وجمهور العراقيين عنه على التحقيق، وأجرى الخلاف فيه الشاطبي^(٩) كجامع البيان^(١٠)، وله المدُّ والقصرُ في وجه التحقيق كما تقدّم قريباً.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٦، الإيضاح ١٣٣.

(٢) هذا سياق: ن، ح، ومثله في الإتحاف ١/ ١٨٤، وهو الأنسب، وجاءت هذه العبارة: «وإفقههم الحسن.... بهمزة واحدة» في سائر النسخ قبل قوله: «وبه قرأ الداجوني...».

(٣) التيسير ٣٢.

(٤) التجريد ١٢٠.

(٥) زيادة من النشر ١/ ٣٦٩.

(٦) المبهج ١/ ٣٢٨.

(٧) الشاطبية ١٦.

(٨) انظر: النشر ١/ ٣٧٠.

(٩) الشاطبية ١٦، فقال:

وفي فُصِّلَتْ حرفٌ وبِالْخُلْفِ سُهَّلَا

(١٠) جامع البيان (خ) ٨٦/أ.

/ وكذا اخْتَلَفَ عن رُوَيْسٍ فِي ﴿أَيْتُكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ بِالْأَنْعَامِ [١٩]: فَحَقَّقَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ خِلَافاً لِأَصْلِهِ، وَأَجْرَى لَهُ الْوَجْهَيْنِ: التَّسْهِيلَ وَالتَّحْقِيقَ صَاحِبُ «الغاية»^(١) وَهُوَ بِالْقَصْرِ عَلَى أَصْلِهِ.

وَخَصَّ جَمَاعَةً الْفَصْلَ بِالْأَلْفِ عَنْ هِشَامٍ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلُونِيِّ بِلا خِلافٍ، وَهِيَ: ﴿أَيْنَ لَنَا لِأَجْرًا﴾ بِالشُّعْرَاءِ [٤١]، وَ﴿أَيْنَ نَأْتِيكَ﴾ وَ﴿أَيْنَ فَا﴾ بِالصَّافَاتِ [٥٢، ٨٦]، وَ﴿أَيْنَ نَأْتِيكَ﴾ بِفَصَلَتِ [٩].

وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِمَّا تَقَدَّمَ وَ﴿أَيْنَ نَأْتِيكَ﴾، وَ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ بِالْأَعْرَافِ [٨١، ١١٣]، وَ﴿أَيْنَ ذَا مَامَتْ﴾ بِمَرِيَمَ [٦٦]، وَفَاقاً لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ^(٢) وَصَاحِبِ «العنوان»^(٣)، وَابْنِ شُرَيْحٍ^(٤)، وَمَكِيِّ^(٥)، وَابْنِ بَلِيْمَةَ^(٦)، وَالْمَهْدَوِيِّ^(٧) وَغَيْرِهِمْ^(٨).

* * *

(١) غاية الاختصار ١/ ٢٢٧.

(٢) التذكرة ١/ ١١٢.

(٣) العنوان ٤٥.

(٤) الكافي ٤٥.

(٥) التبصرة ٧٤.

(٦) تلخيص العبارات ٢٧.

(٧) شرح الهداية ١/ ٤٧.

(٨) انظر: النشر ١/ ٣٧١.

تنبيه

ومما يلحق^(١) بهذا الضرب من المتفق عليه بالاستفهام قوله تعالى:
﴿ أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ بالعنكبوت [٢٩]، و﴿ أَيِّدَامِتْنَا ﴾ بالواقعة [٤٧]
اتفق عليهما بالاستفهام وهما من المكرر كما سيأتي.

و﴿ أَيِّنْ دُكَّرْتُمْ ﴾ بـ «يس»^(٢) [١٩] أجمعوا على قراءته بالاستفهام
إلا أن أبا جعفر فتح الثانية، فعلى هذا يلحق بالهمزة المفتوحة كما تقدم،
والباقون يكسرونها فيلحق عندهم بهذا القسم.

القسم الثاني من قسمي المكسورة: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر،
وهو على نوعين: ما كرر فيه الاستفهام، وما لم يكرر.

النوع الأول: الذي لم يكرر، وهو خمسة مواضع، وهي: ﴿ أَدْنَكُمُ لَتَأْتُونَ
الرِّجَالَ ﴾، ﴿ أَيِّنْ لَنَا الأَجْرًا ﴾ في الأعراف [١١٣، ٨١]، و﴿ أَيَّنَكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ ﴾ في
سورته [٩٠]، و﴿ أَيُّدَامِمْتُ ﴾ في مريم [٦٦]، و﴿ أَيُّنَا المَغْرَمُونَ ﴾ في الواقعة [٦٦].
فأما الأول: ﴿ أَيَّنَكَ لَتَأْتُونَ ﴾ [الأعراف: ٨١]:

فقرأه نافعٌ وحفصٌ وكذا أبو جعفرٍ بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر^(٣)، وقرأ
الباقون بهمزتين على الاستفهام.

فأما ابن كثير، وكذا رؤيس، فبتسهيل الثانية والقصر، وافقهما
ابن محيصن، وأما أبو عمرو فبالتسهيل والمد، ووافقه الزبيدي^(٤).

(١) قوله: «ومما يلحق... كما سيأتي» زيادة من: س، ر، م، ب، ح. وهي في النشر ١/ ٣٧١.

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٧١.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٧١.

(٤) تقدم بيان مذهبهم.

وأما ابنُ ذَكْوَانَ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا رُوْحٌ وخَلْفٌ
فبالتحقيق والقصر، وبه قرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ عند جمهورِ
العراقيين، وهو الصحيحُ مِنْ طَرِيقِ زَيْدٍ، وطريقِ الجَمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ،
كما في «المبهج»^(١). وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ الحُلُوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عَبْدِانَ عن هشامٍ مِنْ طَرِيقِ «التيسير»^(٢) من
قراءته على أبي الفتح بالتحقيق والمدِّ، وهو طريقُ الجَمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ
وطريقِ الشذائي عن الدَّاجُونِيِّ، كما في «المبهج»^(٣).

وأما الثاني: وهو ﴿أَبِنَ لَنَا الْأَجْرًا﴾ في الأعراف [١١٣] أيضاً:

فقرأه نافعٌ وابن كثيرٌ وحفصٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ بهمزةٍ واحدةٍ^(٤)، وافقهم
ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٥). وقرأ الباقرُ بالاستفهام وهم في التسهيل والتحقيق والمدِّ
والقصر، كما سبق في ﴿أَبَيْكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، وهما من المواضع
السبعة التي خَصَّها بعضهم بالمدِّ عن الحُلُوَانِيِّ عن هشامٍ.

وأما الثالثُ: وهو ﴿أَيْنَاكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]:

فقرأه ابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر^(٦)، لأنهم
تَحَقَّقُوا معرفته، فأخبروا، أو بأماراتٍ / . فقليل: تَبَسَّم، فعرفوه بشاياه، وقيل

[ب/١٣٠]

(١) المبهج ١/ ٣٢٥.

(٢) التيسير ٣٣.

(٣) المبهج ١/ ٣٢٤.

(٤) انظر: النشر ١/ ٣٧٢.

(٥) انظر: المبهج ١/ ٣٢٦، الإيضاح ١٣٤.

(٦) انظر: النشر ١/ ٣٧٢.

غير ذلك^(١). وافقهما ابن مُحَيِّصٍ^(٢). وقرأ الباقون بالاستفهام، بمعنى الاستغراب والاستعظام، أو قصدوا الاستفهام حقيقةً، بمعنى أنهم ما كانوا عرفوه.

ويأتي مزيدٌ لذلك في سورة يوسف [٩٠] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. فقالون كأبي عمرو بالتسهيل والمد. وافقهما الزبيدي. وقرأ ورش بالتسهيل والقصر وقرأ حفص بالتحقيق والقصر. وقرأ الباقون على ما تقرّر لهم في ﴿أَيَّتَكُورُ﴾.

وأما الرابع: وهو ﴿أَذَامَاتُ﴾ بمريم [٦٦]:

فقرأه ابن ذكوان من طريق الصوري وغيره عن ابن الأخرم عن الأخفش عنه بهمزة واحدة^(٣) على الإخبار أو الاستفهام، وحذف منه أداته للعلم بها، ولدلالة القراءة الأخرى عليها. وافقه الشنوبزي عن الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بهَمْزَتَيْنِ على الاستفهام، وبه قرأ النقاش وغيره عن ابن ذكوان. وقرأ أبو جعفر بالتسهيل والمد، والباقون على أصولهم المقررة هنا.

وأما الخامس: وهو ﴿أَوْنَا الْمُعْرَمُونَ﴾ بالواقعة [٦٦]:

(١) انظر: الكشف ١٤/٢، الموضح ٦٨٦/٢.

(٢) مفردة ابن محيصة: ١٢٥، المبهج ٣٢٧/١.

(٣) انظر: النشر ٣٧٢/١.

(٤) انظر: المبهج ٣٢٤/١، الإيضاح ١٣٤.

فقرأه أبو بكر بالاستفهام والتحقيق مع القصر^(١). وقرأ الباقون بالخبر.
النوع الثاني: وهو الذي تكرر فيه الاستفهامان^(٢) ووقع في أحد عشر موضعاً
في تسع سور:

في الرعد: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا﴾ [٥]، وفي الإسراء موضعان: ﴿أَلَمْ نَكُنْ عَظْمًا
وَرَفْنَا أَلَمْ نَكُنْ مَبْعُوثُونَ﴾ [٤٩، ٩٨]، وفي المؤمنين: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا وَعَظْمًا
أَلَمْ نَكُنْ مَبْعُوثُونَ﴾ [٨٢]، وفي النمل: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا وَعَظْمًا وَنَارِبًا
مَبْعُوثُونَ﴾ [٦٧]، وفي العنكبوت: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا وَعَظْمًا وَنَارِبًا
مَبْعُوثُونَ﴾ [٢٩، ٢٨]، وفي السجدة: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا وَعَظْمًا وَنَارِبًا
مَبْعُوثُونَ﴾ [١٠]، وفي الصافات
موضعان: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا وَعَظْمًا وَنَارِبًا مَبْعُوثُونَ﴾ [١٦]، و﴿أَلَمْ نَكُنْ
نَارِبًا وَعَظْمًا وَنَارِبًا مَبْعُوثُونَ﴾ [٥٣]، وفي الواقعة: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا
وَعَظْمًا وَنَارِبًا مَبْعُوثُونَ﴾ [٤٧]، وفي النازعات: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَارِبًا
وَعَظْمًا وَنَارِبًا مَبْعُوثُونَ﴾ [١٠-١١] فهو على
حكم التكرار اثنان وعشرون حرفاً.

فأمّا موضع الرعد، وموضع سبحان والمؤمنون والسجدة، والثاني من
الصافات^(٣):

فقرأها نافع والكسائي، وكذا يعقوب، بالاستفهام في الأول وبالإخبار
في الثاني. وقرأها ابن عامر، وكذا أبو جعفر، بالإخبار في الأول والاستفهام
في الثاني. وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما^(٤).

(١) انظر: النشر ١/ ٣٧٣.

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٧٢.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٤) زاد في ب، د: «وبقي خمسة مواضع مختلف فيها».

وَأَمَّا مَوْضِعُ النَّمْلِ:

فقرأه نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، بالإخبار في الأول، وبالاستفهام في الثاني.
 وقرأه ابنُ عامرٍ والكسائيُّ بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني،
 وبزيادة نون في «إِنَّا» فيقولان «إِنَّا». وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما.

وَأَمَّا مَوْضِعُ العَنكَبُوتِ:

/ فقرأه نافعٌ وابن كثيرٍ وابن عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبٌ،
 بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني^(١)، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ^(٢). وقرأه
 أبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بالاستفهام في الأول
 والثاني، وافقهم اليَزِيدِيُّ والحسنُ والأعمشُ.

أَمَّا المَوْضِعُ الأَوَّلُ مِنَ الصَّافَاتِ:

فقرأه نافعٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبٌ، بالاستفهام في الأول،
 والإخبار في الثاني. وقرأه ابنُ عامرٍ بالإخبار في الأول والاستفهام في
 الثاني. وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما.

وَأَمَّا مَوْضِعُ الوَاقِعَةِ:

فقرأه نافعٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبٌ، بالاستفهام في الأول
 والإخبار في الثاني. وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما.

(١) انظر: النشر ١/ ٣٧٣.

(٢) مفردة ابن محيصن: ١٤٢، المبهج ١/ ٣٢٨، الإيضاح: ١٣٥.

وأما موضعُ النزاعات:

فقرأه نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ، بالاستفهامِ في الأول والإخبارِ في الثاني. وقرأه أبو جَعْفَرٍ وحدهُ بالإخبارِ في الأول والاستفهامِ في الثاني. وقرأه الباقرُ بالاستفهامِ فيهما.

وكلُّ مَنْ اسْتَفْهَمَ فهو على قاعدتهِ المقررةِ في ﴿أَلَمْ تَكُنْ لَكَ آتُونَ﴾ [الأعراف: ٨١] من التحقيق والتسهيل، والفصلِ وعَدَمِهِ، إلا أنَّ أكثرَ الطرقِ عن هشامٍ على الفصلِ، كما في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)، وفاقاً لسائر المغاربة وأكثرِ طرقِ المشاركة.

وأجرى الخلافَ عنه قومٌ كما مرَّ في القسمِ الأول المتفق عليه من هذا الضربِ.

ويأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك مُفَصَّلاً مُوجَّهاً في سورة الرعد [٥]، مع التنبيهِ على كلِّ موضعٍ في محلِّهِ مِنْ سورتهِ بعَوْنِ الله وقوتهِ.



(١) الشاطبية ١٦.

(٢) التيسير ٣٢.

الضرب الثالث^(١): المضمومة، ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام. وهو أيضاً قسمان: متفقٌ عليه، ومختلفٌ فيه.

فالأول: المتفقٌ عليه، ووقع في ثلاثة مواضع: ﴿قُلْ أُوذِيَكُمْ بِخَيْرٍ﴾ في آل عمران [١٥]، و﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ في ص [٨]، و﴿أَلْفَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ﴾ في القمر [٢٥].

فقرأ قالون وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية وإدخال ألفٍ بين الهمزتين. وافقهم اليزيدي^(٢).

لكنه اختلف في إدخال الألف عن قالون وأبي عمرو: فالفصل لقالون طريق أبي نَشِيطٍ والحُلُونِيَّ في «جامع البيان»^(٣) من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نَشِيطٍ من قراءته على أبي الفتح، وهو في «الشاطبية»^(٤) كالتيسير^(٥). والجمهورُ على الفصل من الطريقيْن. ورَوَى عنه القصر من الطريقيْن ابنُ الفَحَّامِ^(٦)، وهو في «الجامع»^(٧) مِنْ طَرِيقِ الحُلُونِيَّ، وبه قَطَعَ في «العنوان»^(٨).

(١) انظر: النشر ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر: الإيضاح ١٣٠-١٣١، والإتحاف ١/ ١٧٨.

(٣) جامع البيان (خ) ٨٨/ ب- ٨٩/ أ.

(٤) الشاطبية ١٧.

(٥) التيسير ٣٢.

(٦) التجريد ١٢٢.

(٧) جامع البيان (خ): ٨٨/ ب.

(٨) العنوان ٤٦.

وأما أبو عمرو و فروى عنه الإدخال في «جامع البيان»^(١)، وكذا غيره، وروى عنه القصرَ جمهورُ المغاربة والعراقيين، ولم يذكر في «التيسير»^(٢) غيره. وأجرى الوجهين له في الشاطبية^(٣).

ولا خلاف عن أبي جعفرٍ بالتسهيل مع المد.

وقرأ ورش وابن كثير، وكذا رؤيس، بالتسهيل من غير فصلٍ بينهما، وافقهم ابن محيصن^(٤). وقرأ ابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوِّحٌ وخلفٌ بالتحقيق من غير فصلٍ، وافقهم الحسن والأعمش.

واختلف عن / هشام في التسهيل والتحقيق والفصل وعدمه.

ووقع الخلافُ عنه بالنسبة للسورِ الثلاثة على ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق مع القصر في الثلاثة. وبه قطع الجمهور من طريق الداجوني عن أصحابه عنه، كابن ذكوان ومن معه، ولم يذكره في «التيسير».

الثاني: التحقيق مع المدِّ فيها. قال الجعبري^(٥): «وهو أشهرها». وهو في «التجريد»^(٦) من طريق الجمال عن الحلواني، وأحد وجهي التيسير^(٧)، وبه قرأ مؤلفه على أبي الفتح فارس، يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني.

(١) جامع البيان (خ): ١٩/أ.

(٢) التيسير ٣٢.

(٣) الشاطبية ١٧.

(٤) انظر: المبهج ١/٣٣٠، الإيضاح ١٣٠-١٣١.

(٥) كنز المعاني ٢/٤٢١.

(٦) التجريد ١٢٢.

(٧) التيسير ٣٢.

الثالث: التحقيقُ والقَصْرُ في آلِ عمران [١٥]، والتسهيلُ والمدُّ في صَ [٨]، والقمر [٢٥]، وهو الثاني في «التيسير»^(١). وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسنِ طاهرِ بنِ غَلْبُونِ، وهو الذي في «العنوان»^(٢)، و«التلخيص»^(٣) وفاقاً لجمهورِ المغاربة، وذكرَ الثلاثةُ في «الشَّاطِئِيَّة»^(٤).

وانفرد الكَارزِينِيُّ عن الشَّنْبُودِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عن الحُلُونِيِّ بالتحقيقِ والمدِّ في آلِ عمران والقمر، وبالتحقيقِ والقصرِ في صَ. وانفرد الدانيُّ^(٥) فيما قرأه على أبي الفتحِ مِنْ طَرِيقِ الحُلُونِيِّ بالتسهيلِ والمدِّ في الثلاثة. فتحصَّلَ له خمسةُ أوجهٍ في الثلاثِ سورٍ^(٦).

القسم الثاني: المختلَفُ فيه من المضمومة، وهو ﴿أَشْهَدُ وَأَخْلَقَهُمْ﴾

في الزخرف [١٩]، فقط:

فقرأه نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ بهمزة مفتوحة، فأخرى مضمومة مُسهَّلةً بينَ بينَ مع المدِّ بينهما، لكنه اختلفَ عن قالونَ في المدِّ، والوجهان له عن أبي نَشِيطٍ في «الشَّاطِئِيَّة»^(٧) كأصلها^(٨). وبالمدِّ قرأ الدانيُّ^(٩) على أبي الفتحِ مِنْ

(١) التيسير ٣٢.

(٢) العنوان ٤٦.

(٣) تلخيص العبارات ٢٨.

(٤) الشاطبية ١٧.

(٥) جامع البيان (خ): ٨٩/ب.

(٦) كذا على اللغة الضعيفة في تعريف المضاف، والأفصح: في ثلاث السور.

(٧) الشاطبية ٨٢.

(٨) التيسير ١٩٦.

(٩) جامع البيان (خ): ٣٢٨/أ.

طريق أبي نسيط أيضاً، وابن مهران من الطريقتين^(١)، وقطع به ابن سوار^(٢) للحلواني من [غير]^(٣)، طريق الحمّامي. وبالقصير قرأ الداني^(٤) على أبي الحسن.

وتعيّن لورش القصر، ولأبي جعفر المد على أصلهما. وأما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام فتكون - كما قدّمته أول الفصل - مفتوحة ومكسورة.

فأما المفتوحة: فتكون على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه:

الأول المتفق عليه: ووقع في ثلاث كلمات في ستة مواضع، وهي: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ مَوْضِعِي الْأَنْعَامِ [١٤٣-١٤٤]، و﴿أَلَنْ وَقَدْ﴾ مَوْضِعِي يُونُسَ [٩١، ٥١]، و﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس [٥٩]، و﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل [٥٩]. فاتفقوا على إثباتها وتسهيلها.

واختلفوا في كيفية تسهيلها: فكثير منهم على إبدالها ألفاً خالصة مع المد للساكنين، ومنهم من رآه جائزاً. ومنهم من رآه لازماً، وبه قرأ الداني^(٥)

(١) المبسوط ٣٩٨.

(٢) المستنير ٢/٤٣٢، وقال: «وفصل بينهما بألف... وقالون - غير الحمّامي عن النقاش، وأبي نسيط-».

(٣) الزيادة من النشر ١/٣٧٦، والمستنير ٢/٤٣٢، وهي ضرورية، وسقطت من النسخ كافة.

(٤) جامع البيان (خ): ٣٢٨/أ.

(٥) جامع البيان (خ): ٩٠/أ.

على أبي الحسن، وهو في «التبصرة»^(١)، و«الهادي»^(٢)، و«التذكار»^(٣)، و«الكافي»^(٤)، و«الهداية»^(٥)، وفاقاً لجلّة^(٦) المغاربة والمشاركة، وأحد الوجهين في «الحرز»^(٧) كأصله^(٨)، ورجّحه الشاطبيُّ.

قال الجعبريُّ^(٩): «وهو المشهورُ في الأداء، القويُّ عند التصريفين»^(١٠). ثم وَجَّهَ البَدَلُ بَأَنَّ «حَذْفَهَا يُؤَدِّي إِلَى التَّبَاسِ الِاسْتِفْهَامِ بِالْخَبْرِ لِتَمَاطُلِ الحَرَكَتَيْنِ، وَالتَّحْقِيقَ يُؤَدِّي إِلَى إِثْبَاتِ هَمْزَةِ الوَصْلِ فِي الوَصْلِ، وَهُوَ لَحْنٌ، وَالتَّسْهِيلَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ لَفْظِ المَحْقَقَةِ، فَتَعَيَّنَ البَدَلُ، وَكَانَ أَلْفًا لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ» انتهى.

وذهب قومٌ آخرون إلى تسهيلها بينَ بينَ مع القصر^(١١) قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليهنَّ همزة الاستفهام /، وهو مذهبُ

(١) التبصرة ٦٥.

(٢) الهادي (خ) ٤/ب.

(٣) انظر: النشر ١/٣٧٧.

(٤) الكافي ٤١.

(٥) انظر: النشر ١/٣٧٧.

(٦) ن: «جملة».

(٧) الشاطبية ١٦.

(٨) التيسير ١٢٢.

(٩) كنز المعاني ٢/٤٠٧.

(١٠) انظر: ابن يعيش ٩/١١٨.

(١١) قوله: «مع القصر» زيادة من: د، ب. انظر: كنز المعاني ٢/٤٠٧.

صاحب «العنوان»^(١) وشيخه عبد الجبار^(٢)، والوجهان في «الحِرْز»^(٣) كأصله^(٤).

ولم يَفْصِلُوا بين الهمزتين بِألفٍ كما يجوزُ في همزة القطع، لضعفها^(٥) عن همزة القطع.

الضرب الثاني: المختلَفُ فيه.

ووقع في حرفٍ واحدٍ وهو: ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ ﴾ في سورة يونس [٨١]: فقرأه أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالاستفهام^(٦)، فيجوزُ لكلِّ واحدٍ منهما الوجهان: من البدلِ والتسهيلِ، ولا يجوزُ لهما الفصلُ فيه بِألفٍ. وافقهما اليزيديُّ والشنبوذيُّ عن الأعمش^(٧). وقرأ الباقرُ بهمزة وصلٍ على الخبرِ، فتسقط وصلًا وتُحذف ياءُ الصلةِ التي بعد الهاءِ قبلها للساكنين.

الثاني من همزة الوصل:

الهمزةُ المكسورةُ الواقعةُ بعد همزة الاستفهام، نحو: ﴿ أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [سبأ: ٨]، ﴿ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦]، ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ [الصفات: ١٥٣]، ﴿ اتَّخَذْتَهُمْ سَحَرِيًّا ﴾ [ص: ٦٣]:

(١) العنوان ٤٦.

(٢) عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي في كتابه: «المجتبى». انظر: النشر ١/٣٧٨.

(٣) الشاطبية ١٦.

(٤) التيسير ١٢٢.

(٥) أي: لضعف همزة الوصل عن همزة القطع.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٥١٧، النشر ١/٣٧٨، الإنحاف ١/١٩٠.

(٧) انظر: المبهج ٢/٣٤٩، الإيضاح ١٣٩.

فاتفقوا على حذفها في الدّرج بعدها؛ لأجلِ عدمِ الإلباسِ، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها على خلافِ بين القُرّاءِ في بعضها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وها هنا انتهى الكلامُ في أقسامِ الهمزتين اللتين أولهما همزةُ استفهام. وأمّا إذا كانت الهمزةُ الأولى لغيرِ استفهامٍ فإنّ الثانيةُ تكون متحركةً وساكنةً.

فأمّا الأولى^(١): فلا تكونُ إلا بالكسرِ، وهي في كلمةٍ واحدةٍ في خمسةِ مواضعٍ وهي: ﴿أَيِّمَةً﴾ في التوبة [١٢]، والأنبياء [٧٣]، ومَوْضِعِي القصص [٤١، ٥]، وموضع السجدة [٢٤]: فقرأها قالونُ وورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ بالتسهيلِ والقصر^(٢)، وافقهم ابنُ مُحَيصِنٍ واليزيديُّ^(٣).

وقرأ وورشٌ من طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ بالتسهيلِ كذلك مع المدِّ في ثاني القصص وفي السجدة، كما نصَّ عليه الأَصْبَهَانِيُّ في كتابه^(٤)، وهو المأخوذُ به من جَمِيعِ طُرُقِهِ. وفي التوبة والأنبياء وأولِ القصص بالقصرِ كالأزرقِ. وقرأ أبو جَعْفَرٍ كذلك في الخمسةِ من غيرِ خُلْفٍ.

(١) وهي المتحركة من الهمزة الثانية.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٣٥٠، النشر ٣٧٨/١، الإتحاف ١/١٩١.

(٣) انظر: المبهج ١/٣٢٤، الإيضاح ١٣٧.

(٤) انظر: النشر ١/٣٨٠.

وَاخْتَلَفَ عَنْهُمْ فِي كَيْفِيَةِ التَّسْهِيلِ: فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ^(١) مِنْ حُدَاقِ الْقُرَّاءِ كَابْنِ مَجَاهِدٍ إِلَى أَنَّهُ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ فِي «الشَّاطِئِيَّةِ»^(٢) كَالْتَيْسِيرِ^(٣).

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْإِبْدَالِ يَاءً خَالِصَةً، وَفِي «الشَّاطِئِيَّةِ» كَجَامِعِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ مَذْهَبُ النِّحَاةِ^(٤)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ الْقُرَّاءِ سَهَّلُوا، وَكُلَّ النِّحَاةِ أَبَدَلُوا، بَلِ الْأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ عَلَى مَا ذُكِرَ.

وَقَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَارُوحٌ وَخَلْفٌ، بِالتَّحْقِيقِ مَعَ الْقَصْرِ فِي الْخَمْسَةِ عَلَى الْأَصْلِ، وَافْقَهُمُ الْحَسَنُ^(٥) وَالْأَعْمَشُ.

وَقَرَأَ هِشَامٌ بِالتَّحْقِيقِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، فَالْمَدُّ لَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانٍ وَغَيْرِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنِ أَبِي الْعَزِّ^(٦)، وَقَطَعَ بِهِ لِهَشَامٍ مِنْ طَرِيقِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ^(٧). وَرَوَى الْقَصْرَ لَهُ صَاحِبُ «العنوان»^(٨)، وَالْمَهْدِيُّ^(٩)، وَفَاقًا لَجُمْهُورِ الْمَغَارِبَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ^(١٠) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ.

(١) انظر: النشر ١/٣٧٨.

(٢) الشاطئية ١٦.

(٣) التيسير ١١٧.

(٤) انظر: الممتع ٢٥١، ابن يعيش ٩/١١٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٠٦.

(٦) انظر: غاية الاختصار ١/٢٢٨.

(٧) غاية الاختصار ١/٢٢٨.

(٨) العنوان ١٠٢.

(٩) انظر: النشر ١/٣٨١.

(١٠) جامع البيان (خ) ٨٨/أ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي «التيسير»^(١): «إِنَّهُ قَرَأَ بِالْمَدِّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ» يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ^(٢)، فَتَعَقَّبَهُ فِي «النشر»^(٣): «بأنه لم يَقْرَأْ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ إِلَّا بِالْقَصْرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي «جامع البيان»^(٤). قال^(٥): «وهذا من جملة ما وقع فيه خلط طريق بطريق»^(٦).

ويأتي إن / شاء الله تعالى تحقيق ما في هذه الكلمة من البحث في سورة التوبة [١٢] بعون الله وفضله.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: وهي الهمزة الساكنة بعد المتحركة لغير استفهام، فتكون الأولى المتحركة:

مفتوحة نحو: ﴿ءَأَسَى﴾ [الأعراف: ٩٣]، و﴿ءَأْتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ءَأَدَرَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿ءَأَمَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿ءَأَزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤].
ومضمومة نحو: ﴿أُوتِيَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و﴿أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، و﴿أُودُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]، و﴿أُوتِمْنَ أَمَلَتُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(١) التيسير ١١٧.

(٢) هذا هو المتبادر كما في أسانيد التيسير ١٤. وجاء في النشر ١ / ٣٨٠ وشرح طيبة النشر للنويري ٢ / ٢٥٤: «من غير طريق ابن عبدان».

(٣) النشر ١ / ٣٨٠.

(٤) جامع البيان (خ): ٢٣٩ / أ.

(٥) أي: ابن الجزري.

(٦) يعني لأبي عمرو الداني.

ومكسورة نحو: ﴿بِأَيْمَنِ﴾ [الطور: ٢١]، و﴿إِيتَايَ﴾ [النحل: ٩٠]،
و﴿لِإِيلَافٍ﴾ [قريش: ١]، و﴿أَنْتِ بِقُرْآنٍ﴾ [يونس: ١٥].

فاتفقوا على إبدالها حرفاً مدَّ يُجَانِسُ سابقتها: فتُبدَلُ ألفاً بعد المفتوحة،
وواواً بعد المضمومة، وياءً بعد المكسورة إبدالاً لازماً واجباً للجميع، لا
خلاف عن أحدٍ منهم في ذلك.

وهذه المسألة ذكرها الشاطبي^(١) آخر بابِ المفردِ، قال الجعبري^(٢):
«وإنما آخرها لكونها دخيلةً في الخلافِ، وأثبتها هاهنا - يعني في آخرِ
المفردِ - وفاقاً لابنِ شُريح^(٣) لموافقةِ البَدلِ».

* * *

(١) الشاطبية ١٨.

(٢) كثر المعاني ٢/٤٦٣.

(٣) كما في الكافي: ٤٨.

النوع الثاني: في الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

وَيَعْنُونَ بِهِمَا هَمْزَتِي الْقَطْعِ الْمَنْفَصَلَتَيْنِ تَحْقِيقًا، الْمُتْلَاصِقَتَيْنِ وَصَلًا لِيُخْرَجَ نَحْوُ: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، و﴿الْمَاءَ أَهْتَرْتِ﴾ [الحج: ٥]، فَإِنَّ الثَّانِيَةَ هَمْزَةٌ وَصَلٍ. وَنَحْوُ هَمْزَتِي ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لِعَدَمِ الْإِنْفِصَالِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَيْ: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ مِنْ حَرْفٍ وَفَعَلٍ فَهِيَ عِنْدَ الْقُرَّاءِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ لِعَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ، فَلَيْسَتْ مَنْفَصَلَةً تَحْقِيقًا، وَنَحْوُ: ﴿السُّوَأَى أَنْ﴾ [الروم: ١٠]، فَإِنَّهُمَا هَمْزَتَانِ مُتَفَقَتَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَتَلَاصَقَا، وَبِقَيْدِ الْوَصْلِ: مَا إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأُولَى.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا النَّوعَ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ، مُتَفَقَانِ فِي الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا، وَمُخْتَلِفَانِ فِيهَا كَذَلِكَ.

القسم الأول: المتفتقتان، وهما على ثلاثة أضرب: متفتقتان بالكسر والفتح والضم.

فَأَمَّا الْمُتَفَقَتَانِ بِالْكَسْرِ، فَمِنْهَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ.

فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ: وَقَعَ فِي خَمْسَةِ عَشْرَ مَوْضِعًا، وَهِيَ: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [مَوْضِعِي النِّسَاءِ ٢٢، ٢٤]، ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ [بُهود: ٧١]، ﴿لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [فِي يُوْسُفَ ٥٣]، ﴿مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا﴾ [بِالْإِسْرَاءِ ١٠٢]، ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [بِالنُّورِ ٣٣]، ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ﴾ [بِالشُّعْرَاءِ ١٨٧]، ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [بِالْمِ «السَّجْدَةِ» ٥]، ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾

﴿إِنْ أَتَقَيْنَنَّ﴾، ﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾ كلاهما بالأحزاب [٥٥، ٣٢]، ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ﴾،
 ﴿أَهْوَلَاءَ إِيَّاكُمْ﴾ كلاهما بسبأ [٤٠، ٩]، ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا الصَّيْحَةَ﴾ في ص
 [١٥]، ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ في الزخرف [٨٤].

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ مِنَ الْمَكْسُورَةِ فثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ: فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ:
 ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾، و﴿يُبَيِّنُ النَّبِيَّ إِلَّا﴾^(١) [الأحزاب: ٥٠، ٥٣]، وفي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ^(٢)
 ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ إِنْ تَضَلَّ﴾ [البقرة: ٢٨١].

وَأَمَّا الْمَتَفَقَتَانِ بِالْفَتْحِ: فِي تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ مَوْضِعًا وَهِيَ: ﴿السُّفَهَاءُ
 أَمْوَالِكُمْ﴾، ﴿جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ كلاهما بالنساء [٤٣، ٥]، ﴿أَوْجَاءَ أَحَدٍ مِّنْكُمْ﴾
 بالمائدة [٦]، ﴿جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ تَوَقَّتْهُ﴾ بالأنعام [٦١]، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾،
 ﴿تَلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ كلاهما بالأعراف [٤٧، ٣٤]، ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ بيونس [٤٩]،
 ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [٤٠]، ﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجِيحًا هُودًا﴾ [٥٨]، / ﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجِيحًا صَالِحًا﴾
 [٦٦]، ﴿إِنَّهُ وَقَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [٧٦]، ﴿جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهَا﴾ [٨٢]، ﴿جَاءَ
 أَمْرُنَا نَجِيحًا شُعَيْبًا﴾ [٩٤]، ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ بهود [١٠١]، ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾،
 ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ﴾ كلاهما بالحجر [٦١، ٦٧]، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ بالنحل [٦١]،
 ﴿السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ﴾ بالحج [٦٥]، ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ﴿إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾
 كلاهما بالمؤمنون [٩٩، ٢٧]، ﴿إِلَّا مَن شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ في الفرقان [٥٧]، ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ
 يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ بالأحزاب [٢٤]، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ بفاطر [٤٥]،

(١) انظر: النشر ١/٤٠٦، الإتحاف ١/٢١٠.

(٢) انظر: النشر ٢/٢٣٦، الإتحاف ١/٤٥٩.

﴿ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ بغافر [٧٨]، ﴿ فَقَدَجَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ بالقتال [١٨]، ﴿ جَاءَ آءَ آل ﴾
 بالقمر [٤١]، ﴿ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَعَزَّكَرٌ ﴾ بالحديد [١٤]، ﴿ جَاءَ أَجْلُهَا ﴾ بالمنافقين [١١]،
 ﴿ شَاءَ أَشْرُهُ ﴾ بسورة عبس [٢٢].

وأما المتفتقتان بالضم: ففي موضعِ الأحقافِ ﴿ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءٌ أَوْلِيَّتِكَ ﴾
 [٣٢]، ليس إلا.

وقد اختلفَ في همزتي هذا الضربِ: فقرأ قالونُ والبزِّيُّ بحذفِ الأولى
 منهما في الوصلِ في المفتوحتين خاصةً، وبتسهيلِها من المكسورتين بين
 الهمزة والياء^(١).

واختلفَ عنهما في: ﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ في سورة يوسف [٥٣]، فالجمهورُ
 من المغاربة وسائر العراقيين بإبدالِ الأولى منهما واواً مكسورةً وإدغامِ
 الواو التي قبلها فيها^(٢)، وهذا هو المذكورُ في «التيسير»^(٣) بيوسفَ.
 وذهب آخرون إلى تسهيلِ الأولى منهما بينَ بينَ طرداً للباب، ولم يذكره
 صاحب «العنوان»^(٤) عنهما، وهو من زيادةِ «الحرز»^(٥) على أصله.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٢٣٩، النشر ١/٣٨٢-٣٨٥، الإتحاف ١/١٩٣ وما بعدها.

(٢) أي: حال الوصل.

(٣) التيسير ١٢٩.

(٤) بل ذكره في العنوان ١١١، قال: «على أصولهم في الهمزتين من كلمتين»، وقال في
 الأصول: «وقرأ المكسورتين والمضمومتين بتليين الأولى وتحقيق الثانية». العنوان

.٤٧

(٥) الشاطبية ١٧، قال: «وفيه خلاف عنهما ليس مقفلاً»، وانظر: سراج القارئ ٧١.

واخْتَلَفَ أَيْضاً فِي ﴿لَلَّتِّي إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، و﴿بُيُوتَ اللَّيْلِ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٢]، عن قالون: فالجمهورُ على الإدغامِ، وَضَعَفَ فِي «النشر»^(١) جَعَلَ الهمزة فيها بينَ بينَ.

واقفهما^(٢) ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج»^(٣).

وأما الأولى من المضمومتين فسَهَّلَها بينَ الهمزة والواوِ، وَحَقَّقَها ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج»^(٤).

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكثيرٌ عنه مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَقَبْلُ، فيمارواه الجمهورُ عنه مِنْ طَرِيقِ ابنِ مَجَاهِدٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ مِنْ غيرِ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ، بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ في هذا القسمِ بضروبه الثلاثة.

ووجَّهوا تخصيصَ الثانيةِ بالتخفيفِ: بأنَّها لَمَّا كانت سببَ زيادةِ الثقلِ خُصَّتْ بالتخفيفِ.

وقرأ ورشٌ أيضاً مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فيمارواه عنه الجمهورُ من المصريين، وَمَنْ أَخَذَ عنه من المغاربةِ، وَقَبْلُ أيضاً من غيرِ^(٥) طَرِيقِ ابنِ شَنِبُودٍ، فيمارواه عنه عامَّةُ المصريين والمغاربةِ، بإبدالها حرفَ مدٍّ خالِصاً من جنسِ سابقَتِها، ففي الفتح ألفاً، وفي الكسرياءَ، وفي الضمِّ واواً، مبالغةً في التخفيفِ، وهو سماعيٌّ.

(١) النشر ١/٣٨٣.

(٢) أي: البرِّيُّ وقالون.

(٣) المبهج ١/٣٣٤.

(٤) المبهج ١/٣٣٤.

(٥) سقط قوله: «غير» من: ر، م، وكذا في الإتحاف ١/١٩٤، ولعل المثبت هو الصواب؛ لأن طريق ابن شنبوذ عن قنبل طريق العراقيين، وطريق غيره يعني به طريق ابن مجاهد عن قنبل وهو طريق عامة المصريين والمغاربة.

فتحصّل لورشٍ تسهيلٍ الثانية بينَ بينَ، وإبدالها من جنسٍ سابقتها، وذكر له الوجهين معاً الشاطبيُّ^(١) كمكي^(٢)، وابنِ شريح^(٣).

واختلفَ عن الأزرقِ عَنُ وَرَشٍ في قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ اَنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿أَلْيَعَاءِ اَنْ اَرَدْنَ﴾ بالنور [٣٣]: فبعضهم روى عنه جعلَ الثانية ياءً مختلّسة الكسرِ مرعاةً للأصلِ، وهو في «التيسير»^(٤) من قراءة مؤلّفه على ابنِ خاقانَ عنه. وقال: «إنه المشهورُ عنه في الأداء».

وفي «الجامع»^(٥) أن أبا الفتح والخاقانيَّ وأبا الحسن استثنَوْهما فجعلوا الثانية منهما ياءً مكسورة مَحْضَةً الكسرة. قال: «وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جَعْفَر بن هلال^(٦) وأبو غانم بن حمدان^(٧) /، وأبو جعفر بن أسامة^(٨)» انتهى.

فتحصّل للأزرقِ من ذلك ثلاثة أوجهٍ، وانفرد ابنُ خاقان فيما رواه الدانيُّ^(٩) عنه عن أصحابه عن الأزرقِ بجعلِ الثانية من المضمومتين واواً مضمومةً خفيفةً الضمة. قال الدانيُّ: «كجعله إياها خفيفة الكسر».

(١) الشاطبية ١٧.

(٢) التبصرة ٧٧.

(٣) الكافي ٤٤.

(٤) التيسير ٣٣.

(٥) جامع البيان (خ): ٩١/ب.

(٦) هو: أحمد بن عبد الله بن محمد، تقدّم.

(٧) هو: الْمُظْفَر بن أحمد بن حمدان، تقدّم.

(٨) هو: أحمد بن أسامة بن أحمد التجيبي، تقدّم.

(٩) جامع البيان (خ): ٩٣/ب.

وقرأ أبو عمرو وقبل من طريق ابن شنبوذ من أكثر طرّقه، وكذا رؤيس من طريق أبي الطيب، بحذف الأولى منهما في الأضرب الثلاثة، مبالغة في التخفيف. وافقهم الزبيدي وابن محيصن من طريق صاحب «المفردة»^(١). وإنما حذف الأولى للمبالغة في التخفيف، واكتفاءً بدلالة الثانية ذاتاً وشكلاً. وقال سيويه^(٢): «المحذوفة الثانية». وإليه ذهب أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب «التجريد»^(٣) والحمّامي^(٤). وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى. فإن قلت: هل لهذا الخلاف من فائدة؟

أجيب: بأن فائدته تظهر في المد، فمن قال بحذف الأولى كان المدُّ عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بحذف الثانية كان عنده من قبيل المتصل. وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي، وكذا رُوِّح وخلف، بتحقيق الهمزتين في ذلك كلّ، وافقهم الحسن والأعمش^(٥).

(١) التزم الأهوازي ألا يذكر في المفردة إلا ما خالف فيه ابن محيصن أبا عمرو. انظر: ٩٧ من مفردة ابن محيصن، الإيضاح: ١٤٠.

(٢) عرّض سيويه للهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كلمة، كما عرّض لأوجه لغات العرب فيهما، وذهب إلى أنه ليس من كلام العرب تحقيقهما، ونسب تخفيف الأولى إلى أبي عمرو، ونسب تخفيف الثانية إلى الخليل. الكتاب ٣/ ٥٤٨-٥٤٩، ولكنه لم يشر إلى لغة الحذف الكامل لإحدى الهمزتين.

(٣) التجريد ١٢١.

(٤) أي: وكذلك ذهب أبو الحسن الحمّامي فيما حكاه عنه القلانسي. انظر: إرشاد المبتدي ٢١٨، والنشر ١/ ٣٨٩.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٦، المبهج ١/ ٣٣٤، الإيضاح ١٤١.

تنبيه

قال في «النشر»^(١): «إِذَا أُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ مِنَ الْمُتَفَتِّحِينَ حَرْفَ مَدٍّ فِي مَذْهَبِ مَنْ رَوَاهُ عَنِ الْأَزْرَقِيِّ، وَقَبْلَهُ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ نَحْوُ: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، أَوْ غَيْرُ سَاكِنٍ نَحْوُ: ﴿لِلَّسَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿أَوَّلِيَاءَ أَوْلِيَاكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ زَيْدًا فِي مَدِّ حَرْفِ الْمَدِّ الْمُبَدَّلِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يُزِدْ عَلَى مَقْدَارِ حَرْفِ الْمَدِّ».

وإذا وَقَعَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمُفْتَوِّحَتَيْنِ أَلْفٌ فِي مَذْهَبِ الْمُبَدِّلِينَ أَيْضًا، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ: ﴿جَاءَ أَل لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١]، وَ﴿جَاءَ أَل فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١]، فَهَلْ تُبَدَّلُ الثَّانِيَةُ فِيهِمَا فِي سَائِرِ الْبَابِ، أَمْ تُسَهَّلُ مِنْ أَجْلِ الْأَلْفِ بَعْدَهَا؟

فَقِيلَ: لَا يُبَدَّلُهَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا أَلْفًا فَيَجْتَمِعُ أَلْفَانِ، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُتَعَدِّرٌ يَوْجِبُ لَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ بَيْنَ لَا غَيْرَ، لِأَنَّ هَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ فِي رَتْبَةِ الْمُتَحَرِّكِ.

وَقِيلَ: يُبَدَّلُهَا فِيهِمَا كَسَائِرِ الْبَابِ.

ثم فيهما بعد البدلِ وجهان: أن تُحذَفَ للساكنين، والثاني ألا تُحذَفَ،
ويزادُ في المدِّ، فتفصلُ تلك الزيادةُ بين الساكِنين، وتمنعُ من اجتماعِهما.
كذا نقل هذين الوجهين الداني^(١) فيما حكاه العلامةُ ابنُ الجَزَرِيِّ^(٢).
قال: «وقد أجاز بعضهم على وجه الحذفِ الزيادةَ في المدِّ على مذهبِ
من روى المدَّ عن الأزرقِ لوقوعِ حرفِ المدِّ بعد همزٍ ثابتٍ، فحكى فيه
المدَّ والتوسطَ والقصرَ، وفي ذلك نظرٌ لا يخفى، والله أعلم» انتهى.

* * *

(١) جامع البيان (خ) ٩١/ب.

(٢) النشر ١/٣٨٩-٣٩٠.

القسم الثاني من الهمزتين المنفصلتين المتلاصقتين في كلمتين:

المختلفتان ووقَعَ في خمسة أضرب:

الأول: مفتوحة فمكسورة، وينقسم إلى مُتَّفَقٍ عليه، ومُخْتَلَفٍ فيه.

/ فَأَمَّا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ: فسبعة عشر^(١) موضعاً هي: ﴿ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ ﴾ [١٣٤] في البقرة [١٣٣]، ﴿ فَأَعْرَبْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾، ﴿ وَالْقِيَابَةَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾، ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ ﴾ الثلاثة بالمائدة [١٤، ٦٤، ١٠١]، ﴿ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّكُمْ اللَّهُ ﴾ في الأنعام [١٤٤]، ﴿ أَوْلِيَاءَ إِنْ أَسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ ﴾، ﴿ إِنْ شَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ كلاهما بالتوبة [٢٣]، [٢٨]، ﴿ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ في يونس [٦٦]، ﴿ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ ﴾، ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةَ يُوسُفَ ﴾ كلاهما بسورته [يوسف: ٢٤، ٥٨]، ﴿ مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءٍ إِنَّآ أَعْتَدْنَا ﴾ بالكهف [١٠٢]، و﴿ الدُّعَاءَ إِذَا مَا ﴾ بالأنبياء [٤٥]، ﴿ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا ﴾ بالنمل [٨٠]، والروم [٥٢]، ﴿ نَسُوقُ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ بالسجدة [٢٧]، ﴿ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ بالشعراء [٦٩]، ﴿ تَقِيَّ إِلَى ﴾ بالحجرات [٩].

وأما المختلف فيه فموضعان، وهما: ﴿ زَكَرِيَّا ﴾ [٢-٣] في مريم [٣-٢]،

والأنبياء [٨٩]، على قراءة غير حمزة^(٢) كما سيأتي إن شاء الله.

والضرب الثاني: مفتوحة فمضمومة في موضع واحد وهو: ﴿ جَاءَ أُمَّة ﴾

في المؤمنين [٤٤].

(١) المثبت من ح، وهو الصواب، وسائر النسخ: «فخمسة عشر».

(٢) غير حمزة ومن وافقه.

والضربُ الثالثُ: مضمومةٌ فمفتوحةٌ، وهو أيضاً قسمان: مُتَّفَقٌ عليه ومُخْتَلَفٌ فيه.

فأما المُتَّفَقُ عليه: فوَقَعَ في أحدَ عشرَ موضعاً وهي: ﴿السُّفَهَاءُ إِلَّا﴾ في البقرة [١٣]، ﴿نِشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ﴾، ﴿مَنْ نَشَاءُ أَنْتَ﴾ كلاهما في الأعراف [١٥٥، ١٠٠]، و﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ﴾ في التوبة [٣٧]، ﴿وَيَسْمَاءُ أَقْلِي﴾ بهود [٤٤]، و﴿الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾ في يوسف [٤٣]، و﴿يَشَاءُ * الْمُرْتَرِ﴾ في إبراهيم [٢٧-٢٨]، و﴿الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾، و﴿الْمَلَأُوا أَيْكُمُ﴾ كلاهما في النمل [٣٢، ٣٨]، و﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ بحم فصلت [٢٨]، ﴿وَالْبَعْضَاءُ أَبَدًا﴾ في الامتحان [٤].

وأما المُخْتَلَفُ فيه فوَقَعَ في اثنين: ﴿الْتَّحِيَةُ أَوْلَى﴾، و﴿إِنْ أَرَادَ التَّحِيَةُ أَنْ﴾ في الأحزاب [٦، ٥٠]، على قراءةٍ نافعٍ.

الضربُ الرابعُ: مكسورةٌ فمفتوحةٌ، وهو أيضاً قسمان: متَّفَقٌ عليه، ومُخْتَلَفٌ فيه.

فأما المُتَّفَقُ عليه فوَقَعَ في خمسةَ عشرَ موضعاً، وهي: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَئْتُمْ﴾ في البقرة [٢٣٥]، و﴿هَلْؤَلَاءِ أَهْدَى﴾ في النساء [٥١]، ﴿بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ﴾، ﴿هَلْؤَلَاءِ أَضَلُّونَا﴾، ﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾ في الأعراف [٢٨، ٣٨، ٥٠]، ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتَيْنَا﴾ بالأنفال [٣٢]، ﴿قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾، و﴿مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ بيوسف [٧٦]، ﴿هَلْؤَلَاءِ عَالِهَةٌ﴾ بالأنبياء [٩٩]، ﴿هَلْؤَلَاءِ أَمْهُمْ﴾، و﴿مَطَرِ السَّوَاءِ أَفَلَمْ﴾ في الفرقان [١٧، ٤٠]، و﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ﴾ في الشعراء [٤]، ﴿وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ في الأحزاب [٥٥]، ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ﴾، ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ﴾ كلاهما في الملك [١٦-١٧].

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ: فَمَوْضِعٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]،
على قراءة غير حمزة.
والضربُ الخامسُ: مضمومةٌ فمكسورةٌ، وهو أيضاً قسمان: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَوْقَ فِي اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ، وَهِيَ: ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
أَمْرٌ حَسْبُكُمْ ﴿، و﴿يَشَاءُ إِلَى﴾، ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا﴾ [البقرة ٢١٣-٢١٤، ١٤٢،
٢٨٢]، و﴿يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾، و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى﴾
بِالْ عَمْرَانَ [١٣، ٤٧]، و﴿دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ﴾ [في الأنعام ٨٣]، ﴿وَمَا مَسَّنِي﴾
السُّوءَ إِنَّ أَنَا ﴿ فِي الْأَعْرَافِ [١٨٨]، ﴿دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ﴾
فِي يُونُسَ [٢٥]، ﴿مَا نَشَأُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾ [بهدود ٨٧]، ﴿لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾
يُوسُفَ [١٠٠]، ﴿وَنَقَرْنَا فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ﴾ [بالحج ٥]، و﴿شُهَدَاءُ إِلَّا﴾
أَنْفُسُهُمْ ﴿، ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
الثلاثة في النور [٦، ٤٥، ٤٦]، ﴿الْمَلَأُوا إِلَيْنِ الْقِيَامَ﴾ [في النمل ٢٩]، ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا﴾
يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ ﴿، ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾، و﴿مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾،
و﴿الْمَكْرُوسِينَ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [الأربعة بفاطر ١٥، ٢٨، ٤٣]، و﴿مَا يَشَاءُ إِنَّهُ وَعِبَادِهِ﴾،
و﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْ شَاءَ﴾ كلاهما بالشورى [٢٧، ٤٩].

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَوْقَ فِي سِتَّةٍ: ﴿يَلْزَكَرِيَّا إِنَّا﴾ [في مريم ٧]، في غير قراءة
حمزة وَمَنْ وَافَقَهُ^(١)، و﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾، و﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾
كلاهما في الأحزاب [٤٥، ٥٠]، و﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ﴾ [في الممتحنة ١٢]،

(١) زاد في: د، ط: «وهو الكسائي وحفص»، وفي النشر ١/٣٨٦: «الكسائي وخلف
وحفص»، وهو الصواب.

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ في الطلاق [١١]، ﴿ وَإِذَا أَسْرَأْتِنَّ إِلَى ﴾ في التحريم [٣]، على قراءة نافع في الخمسة.

وأما مكسورة فمضمومة: فلم يَقَعْ في القرآن، وإنما وقع معناه، وهو قوله تعالى: ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾ [القصص: ٢٣]، أي: وَجَدَ عَلَى الْمَاءِ أُمَّةً، قاله في «النشر»^(١). ومثله الْجَعْبَرِيُّ^(٢)، بقوله: «رغبتُ في دعاءِ أُوَيْسٍ»^(٣).

وقد انفقوا على إثباتِ الهمزة الأولى وتحقيقتها في الأضربِ الخمسة، وأجاز أهل التصريفِ تسهيلها لا حذفها^(٤).

واختلفَ القراءُ في تحقيقِ الهمزة الثانية وتسهيلها:

فقرأ نافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسُ، بتسهيلها: في الضربِ الأول: وهو مفتوحةٌ فمكسورةٌ، نحو: ﴿ إِنْ شَاءَ أَنْ يُلْقَى ﴾ [التوبة: ٢٨]، كالياء. وفي الضربِ الثاني: وهو مفتوحةٌ ثم مضمومةٌ في: ﴿ جَاءَ أُمَّةً ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، كالواو. وإبدالها في الضربِ الثالث: وهو مضمومةٌ فمفتوحةٌ، نحو: ﴿ أَلَسْفَهَاءَ أَلَا ﴾ [البقرة: ١٣]، واوًا خالصةً مفتوحة. وفي الرابع، وهو

(١) النشر ١/٣٨٨.

(٢) كنز المعاني ٢/٤٤٥.

(٣) لعل الجعبريَّ يشير إلى ما روى مسلم في صحيحه ٤/١٩٦٨-١٩٦٩، ك: فضائل الصحابة، ب: من فضائل أُويس القرني - رضي الله عنه - برقم (٢٥٤٢)، عن عمر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أُويس... فمُروه فليستغفر لكم».

(٤) سقط من ن: «لا حذفها». وانظر: الممتع ٢٥١، وابن يعيش ٩/١١٢.

مكسورةٌ ثم مفتوحةٌ، نحوُ: ﴿السَّمَاءُ أَوْ ائْتِنَا﴾ [الأَنْفَالُ: ٣٢]، ياءٌ^(١) خالصةٌ مفتوحةٌ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزِيدِيُّ^(٢).

وإنما قُلبتِ المفتوحةُ وَاوًا بعدَ الضمِّ وياءٌ بعدَ الكسرِ؛ لأنَّ تسهيلها جَعَلَهُمَا كالألفِ، والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلا مِنْ جنسِها، فجرى ما أشبهها مَجْرَاهَا، فتعيَّنَ قَلْبُهَا ولا يمكنُ تدبيرها بحركتها لتعذرُ الألفِ بعدَ الضمِّ فتعيَّنَ تدبيرها بحركةٍ ما قبلها^(٣)، فَجُعِلَتْ وَاوًا بعدَ الضمةِ، وياءٌ بعدَ الكسرةِ، وَفُتِحَتْ محافظةً على حركتها.

وقد اختلفَ عنهم في كيفية تسهيلِ الخامسِ وهو مضمومةٌ فمكسورةٌ، نحوُ: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢]، فقال الجمهورُ من المتقدمين: تُبدلُ وَاوًا خالصةً مكسورةً، فدَبَّرَوها بحركتها وحركة ما قبلها، قال الداني^(٤): «وهو أثرٌ في النقل». وقال جمهورُ المتأخرين: تُجَعَلُ بين الهمزةِ والياءِ، فدَبَّرَوها بحركتها. قال الجعبري^(٥): «وهو مذهب البغداديين»، وقال الداني^(٦): «إنه الأوجهُ في القياس»، ونحوه قول الشاطبي^(٧):

... .. وقلُّ يشاء إلى كالياءِ أقيسُ معدلاً»

(١) قوله: «ياءٌ» مفعول «وإبدالها».

(٢) انظر: المبهج ١/ ٣٣٩، الإيضاح ١٤٢.

(٣) قوله: «ولا يمكن... بحركة ما قبلها» سقط من ش.

(٤) جامع البيان (خ): ٩٥/أ، وانظر: التيسير ٣٤.

(٥) كتر المعاني ٢/ ٤٤٢.

(٦) جامع البيان (خ): ٩٥/أ، وانظر: التيسير ٣٤.

(٧) الشاطبية ١٧.

وَفِيهِمْ مَنْ قَوْلِهِ: «أَقِيسُ» وَجَهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ تَسْهِيلُهَا كَالْوَاوِ، فَدَبَّرُوهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ^(١)، وَهُوَ مَقِيسٌ عِنْدَهُ كِرَاهَةٌ وَقَوَعٌ مَا هُوَ كَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الضَّمِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ: مَقِيسٌ، وَأَقِيسٌ، وَغَيْرُ / مَقِيسٍ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِنَقْلِ ابْنِ شَرِيحٍ فِي «الْكَافِي»^(٢)، قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٣).

وَتَعَقَّبَ شَيْخُ مَشَايخِنَا الْعَلَامَةُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ^(٤) الثَّالِثَ بَعْدَ صِحَّتِهِ نَقْلًا وَإِمْكَانِهِ^(٥) لَفْظًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَحْوِيلِ كَسْرِ الْهَمْزَةِ ضَمَّةً أَوْ تَكْلُفِ إِشْمَامِهَا الضَّمِّ، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ، وَأَنَّ ابْنَ شُرَيْحٍ قَدْ أَبْعَدَ وَأَعْرَبَ حَيْثُ حَكَاهُ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ وَافَقَهُ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَهُمْ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا رَوْحٌ وَخَلْفٌ، بِتَحْقِيقِهِمَا فِي الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ عَلَى الْأَصْلِ، وَافَقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ.



(١) معاني القرآن له ٤٢ / ١، وانظر: كتر المعاني ٤٤٦ / ٢.

(٢) الكافي: ٤٦، وحسنه، وزاد في د. ط: «ووافق عليه غيره».

(٣) كتر المعاني ٤٤٢ / ٢.

(٤) النشر ٣٨٨ / ١ - ٣٨٩.

(٥) هذا معطوف على: «صحته»، أي: بعدم صحته نقلاً وعدم إمكانه لفظاً.

الفصل الثالث: في وَقْفِ حمزة وهشامٍ على الهمزِ وموافقةِ الأعمشِ لهما

وإنما أُخِّرَ عن الفصلين السابقين لتأخُّرِ الوقفِ عن الوصلِ وفَرَعِيَّتِهِ عليه، وهو يَعُمُّ أنواعَ التخفيفِ، ومن ثَمَّ عَسَرَ ضَبْطُهُ.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «وأكد إشكاله أن الطالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه فتفوته أشياء، فإذا عَرَضَ له وَقَفَ بعد ذلك، أو^(٢) سُئِلَ عنه لم يجد له أداءً، وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظرائه^(٣) فيتحير، ومن ثَمَّ ينبغي للشيخ أن يبلغ في توقيف مَنْ يقرأ عليه عند المرور بالمهموز صَوْنًا للرواية» انتهى.

ولتسبُّبه وصعوبته أُفْرِدَ بالتأليف^(٤)، وممن أفرده بالتأليف الإمام بدر الدين بن أم قاسم شارحاً للباب من «الشاطبية»، وغيره، ولي فيه «الكنز»^(٥) اختصرته من كتاب النشر وغيره.

(١) كنز المعاني ٢/ ٤٩٤.

(٢) كنز المعاني: (و).

(٣) كنز المعاني: «نظائره». ط. د: «بنظيره».

(٤) وممن أفرده بالتأليف ابنُ غَلْبُونٍ في كتابه: «الوقف لحمزة وهشام»، ونظمه الجَعْبَرِيُّ بعنوان «أحكام الهمزة لهشام وحمزة»، وابنُ القاصح في «تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام». انظر: التذكرة ١/ ١٥٦، كنز المعاني ٢/ ٤٩٤، هدية العارفين ٥/ ٧٢٧.

(٥) وهو «الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز». انظر: كشف الظنون ٢/ ١٥١٩.

وإنما اختصَّ به حمزة؛ لأنَّ التسهيلَ يناسبُ قراءته المشتملة على شدة التحقيق والمدِّ والسكتِ؛ ولذلك وَرَدَ عنه الوقفُ بتحقيق الهمزِ إذا قرأ بالحدِّ. ووافقهُ الأعمشُ على التسهيلِ في البابِ كُلِّهِ بخلافِ عنه^(١).
وخصَّ الوقفُ بالتخفيفِ لأنه للاستراحة عند كلال الأدوات غالباً، ومن ثمَّ حذفتُ فيه الحركات والحروف^(٢).

ونقل شيخ مشايخنا الشمس بن الجزري في «النشر»^(٣) ومن قبله البرهان الجعبري في «الكنز»^(٤) أن لغة أكثر العرب الذين هم أصلُ الجزالة والفصاحة تركُّ الهمزة الساكنة في الدرَج، والمتحركة عند السكتِ أي: الوقف.

وأما الحديثُ المرويُّ عند ابن عدي من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال^(٦): «ما همزَ رسولُ الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا

(١) انظر: المبهج ١/٣١٨، الإيضاح ١٨٢.

(٢) انظر: كنز المعاني ٢/٤٩٨.

(٣) النشر ١/٤٢٩.

(٤) كنز المعاني ٢/٤٩٨.

(٥) كذا في النسخ، وفي النشر وكنز المعاني: «أهل» بالهاء.

(٦) هكذا عزاه المصنف لابن عدي من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ويبدو أنه نقله من الإتقان للسيوطي ٢/٦٢٧، إذ عزاه له ولم نقف عليه في الكامل فيما بحثنا من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وإنما أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٣١، ك: التفسير من حديثه، وفي إسناده موسى بن عبيدة الربذي، ضعيف ولا سيما في عبد الله ابن دينار كما في التقريب ٩٨٣، برقم (٧٠٣٨)، وبه ضعفه المصنف.

الخلفاء، وإنما الهمزُ بدعةٌ ابتدعوها من بعدهم» فَضَعَّفَ من جهة موسى ابن عبيدة فلا يُحْتَجُّ بمثله.

ثم إنَّ لحمزةَ في تخفيفِ الهمزِ مذهبين: تصريفيٌّ، وهو الأشهرُ، ورسميٌّ، وإليه ذهب جماعةٌ كالداني^(١)، وتكونُ الهمزةُ ساكنةً ومتحركةً، والساكنةُ تنقسمُ إلى خمسةِ أقسام:

الأولى: المتوسطةٌ بنفسِها، وتأتي بعد / الحركاتِ الثلاثِ، نحو:

﴿ تَأْتُونِي ﴾ [يوسف: ٦٠]، ﴿ وَيَبْرُكْ ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٣].

الثانية: المتوسطةٌ بحرفٍ، وتكونُ بعد فَتْحٍ فقط، نحو: ﴿ فَأَوْوْا ﴾ [الكهف: ١٦].

الثالثة: المتوسطةٌ بكلمةٍ، وتكونُ بعد الحركاتِ الثلاثِ، نحو:

﴿ الْهُدَى آتَيْنَا ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿ الَّذِي أَوْتَمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿ قَالُوا آتَيْنَا ﴾

[العنكبوت: ٢٩].

وكذا ضعفه أبو شامة في إبراز المعاني ٧/٢ فقال: «حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده...»، ونقله عنه السيوطي في الإتقان ٢/٦٢٨.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٣١، وابن عدي في الكامل ٢/٨٤٢ كلاهما من طريق حمران بن أعين عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر قال: «جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله. قال: لست بنبي الله، ولكني نبي الله».

وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر لم يصح»، وضعفه بحمران بن أعين، وكذا ضعفه الذهبي من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- فقال: «ولم يثبت عنه أيضاً عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: ما همز رسول الله ﷺ...».

وكذا ضعف حديث أبي ذر ابن عدي بحمران بن أعين مستدلاً بقول ابن معين في تضعيفه له.

(١) انظر: التيسير ٤١.

الرابعة: المتطرفة اللازمة، وتكون بعد فتح نحو: ﴿أَقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]،
وبعد كسر، نحو: ﴿يُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، وليس في القرآن ما قبله ضم،
ومثاله: «لم يسؤ عمرو».

الخامسة: المتطرفة التي سكونها عارض للوقف، وتأتي بعد الحركات
الثلاث، نحو: ﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿يُبْدِي﴾ [العنكبوت: ١٩]، ﴿إِنْ أَمْرًا﴾
[النساء: ١٧٦].



تنبيه

﴿ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿ دُعَاءً ﴾ [البقرة: ١٧١]، وشبههما من المنصوب من قسم المتوسطة؛ لأنَّ التثوين فيهما يُقَلَّبُ ألفاً، ونحو: ﴿ شَيْءٌ ﴾، المرفوع [البقرة: ١٧٨] والمجرور [البقرة: ٢٠] متطرفٌ تنوينهما، و﴿ الَّذِي أَوْتُمْنَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿ لِقَاءَ نَأْتَتْ ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿ يَقُولُ أَتَذُنُّ لِي ﴾ [التوبة: ٤٩]، وشبهه ذلك، من قبيل ما دَخَلَ عليه زائدٌ كالجزء^(١) باعتبارِ الابتداءِ والتقديرِ.

قال الجَعْبَرِيُّ^(٢): «وقد يُنَزَّلُ الحالُ مكانه منزلةً فأُعْطِيَ حكمه، وليس على حَدِّ ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾ [يوسف: ٤٦]» انتهى.

ومعناه: فأُعْطِيَ الساكنُ حكمَ الذي حَلَّ محلَّ المحذوفِ، وهو الذالُّ من ﴿الَّذِي أَوْتُمْنَ﴾، واللامُ من ﴿يَقُولُ أَتَذُنُّ لِي﴾ وشبههما، لأنَّهما نَزَّلا منزلةَ همزةِ الوصلِ لا حكمِ المحذوفِ، وهو همزةُ الوصلِ، إذ لو أُعْطِيَ حكمها لأُبْدِلَتْ وَصْلاً كما بُدِّلَها وقفاً؛ لأنَّها لا تُبَدَّلُ إلا إذا كان قبلها همزةٌ أخرى، ولهذا تُبَدَّلُ الساكنةُ واواً في نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ أَتَذُنُّ لِي﴾ في الوصلِ كما سيأتي إن شاء اللهُ تعالى، لا باعتبارِ همزةِ الوصلِ ياءً، وفي الابتداءِ يُبَدَّلُها^(٣) باعتبارِ همزةِ الوصلِ فهي كالجزءِ تحقيقاً لملازمتها للسكونِ في الابتداءِ، وتقديراً لمُفَارَقَتِها إياه في الوصلِ لفظاً، فهذه أقسامُ الهمزةِ الساكنةِ.

(١) ر، م: «كالحرف»، وهو تصحيف.

(٢) كنز المعاني ٢/٥٠٠.

(٣) ن، ر، م: «ابتدئ».

وأما حكمها: فتُخَفَّفُ في الوقفِ على المذهبِ التصريفيِّ بإبدالِها من جنسِ حركةٍ سابقَتِها، فُتُبَدَّلُ واواً بعد الضمة، وألفاً بعد الفتحة، وياءً بعد الكسرة، وهذا محلُّ وفاقٍ عن حمزة.

وأما قضية جريان^(١) ابن سفيان ومَنْ تَبِعَهُ^(٢) من المغاربة التحقيق في المتوسطة بكلمة من هذا النوع فشاذ.

واختلفَ عن هشامٍ مِنْ طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ في تسهيلِ المتطرفة: فالجمهورُ من الشاميين والمغاربة والمصريين على التسهيل، والآخرون عنه على التحقيق.

وافق الأعمش بخلافٍ عنه حمزة على المتوسطة والمتطرفة^(٣).

وقرأ الباقر بالتحقيق فيهما، وبه قرأ هشامٌ في المتطرفة^(٤) في الوجه

الثاني، وافقهم الأعمش في الوجه الآخر.

وإنما كان التخفيفُ في هذا النوعِ بالبدلِ دونَ غيره؛ لتعذُّرِ التسهيلِ

وحصولِ الحَلَلِ بالحذفِ فلم يكنْ بُدٌّ من البدلِ دونَ غيره، ودبَّرتِ الهمزةُ

بحركةٍ / ما قبلها لأنها لما سكنت، ولم يكنْ لها حركةٌ تدبَّرُها، دبَّرتْ بأقربِ

الحركاتِ إليها، فأُبدِلتْ حرفاً من جنسِها، ولم تُدبَّرْ بحركةٍ ما بعدها؛ لأنها

قد تكون إعراباً فتختلفُ، وحركةٌ ما قبلها لازمةٌ فتطرِدُ، ووجهٌ تخصيصِ

المتطرفةِ لأنها محلُّ التغييرِ، ووجهُ المتوسطة أنها في الكلمة الموقوفِ

عليها، وهي في مَظَنَّةِ الكَلال: أي التَّعب.

[١/٣٦]

(١) استعمل مصدر الثلاثي «جرى» مكان مصدر الرباعي «أجرى»، والأصل أن يقول: «إجراء».

(٢) الهادي ٦/ب، وانظر: شرح الهداية ١/٥٩.

(٣) وكذلك «المبتدأة». انظر: المبهج ١/٣١٨، الإيضاح ١٨٢.

(٤) د: «في المتوسطة فيهما من الوجه الثاني»، ولا يستقيم.

وهاهنا تنبيهات:

أحدها: إذا وَقَفَ عَلَى ﴿أَتَيْتَهُمْ﴾ بالبقرة [٣٣]، ﴿وَنَبَيْتَهُمْ﴾ بالحجر [٥١]، والقمر [٢٨] بالإبدال، فاخْتَلَفَ فِي كَسْرِ الهَاءِ وَضَمِّهَا: فَكَسَّرَهَا ابْنُ مَجَاهِدٍ^(١) وَاِبْنُ غَلْبُونَ^(٢)؛ مَنَاسِبَةً لِلْيَاءِ، اِعْتِبَارًا لِللَّفْظِ كـ ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وَضَمَّهَا الْجُمْهُورُ اِعْتِبَارًا بِالأَصْلِ، وَهُوَ أَقْبَسُ بِمَذْهَبِ حَمْزَةَ فِي اِعْتِبَارِ أَصْلِهِ، نَحْو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

الثاني: إذا وَقَفَ عَلَى ﴿رَعِيَا﴾ [مريم: ٧٤]، فَإِنَّ هَمْزَهَا تُبَدَّلُ يَاءً سَاكِنَةً، فَيَجُوزُ الإِظْهَارُ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ، وَالإِدْغَامُ مِرَاعَاةً لِللَّفْظِ وَالرَّسْمِ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي ﴿تُقَوِّى﴾ [الأحزاب: ٥١]، وَ﴿تُقْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التيسير»^(٣) وَأَهْمَلَهُ فِي «الشاطبية»^(٤) لَمَّا فِي ﴿رَعِيَا﴾ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ. الثالث: ﴿الرَّعِيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، كَيْفَ وَقَعَ، فِيهِ الإِدْغَامُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ البَدَلِ يَجْتَمِعُ فِيهِ يَاءٌ وَوَاوٌ وَأُولُهُمَا سَاكِنٌ، لَكِنْ ضَعُفَ لِكثْرَةِ التَّغْيِيرِ. وَفِيهِ الإِظْهَارُ لِعُرْوُضِ الإِبْدَالِ، وَهُوَ الَّذِي فِي الشَّاطِبِيَّةِ^(٥) كَأَصْلِهَا^(٦).

(١) رواه عن هشام عن ابن عامر. انظر: السبعة ١٥٤.

(٢) التذكرة ١/ ١٥٠، وذكر أن أباه عبد المنعم وابن مجاهد، كانا يذهبان إلى ذلك، واستحسن كلا الوجهين: الضم والكسر.

(٣) التيسير ٣٩.

(٤) الشاطبية: ٢٠.

(٥) وذلك لعموم قوله في الشاطبية ١٩:

فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدِّ مُسَكَّنًا وَمَنْ قَبْلَهُ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

(٦) التيسير ٣٩.

الرابع: إذا خُفِّفَ همزُ ﴿أَلْهَدَىٰ أُمَّتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، امتنعت الإمالة في الألف لأنها بدَلٌ من الهمزة.

الخامس: إذا ابتدئَ بـ ﴿أُمَّتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿أَوْتَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فبالإبدالِ وجوباً لكلِّ القراءِ.

النوع الثاني: الهمزة المتحركة، ويكون قبلها ساكنٌ ومتحركٌ، وكلُّ منهما ينقسمُ إلى متطرفةٍ ومتوسطةٍ.

فأمَّا المتطرفةُ الساكنُ ما قبلها فلا يخلو ذلك الساكنُ: من أن يكونَ ألفاً أو ياءً أو واواً زائدتين أو غير ذلك.

والمرادُ بالزائدِ هنا ما زاد على الفاء والعين واللام، فنحو: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، الياءُ فيه أصليةٌ لازائدةٌ، لأنَّ وزنَ «هَيْتَةٌ» فعلةٌ، و«شيء» فعلٌ، ونحو: ﴿هَيْئًا﴾ [النساء: ٤]، و﴿خَطِيئَةً﴾ [النساء: ١١٢]، الياءُ فيه زائدةٌ، لأنَّ وزنَ «هَيْئًا» فعيلًا، و«خطيئة» فعيلة.

فإن كان ألفاً نحو: ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]، و﴿السُّفَهَاءَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿مِنْهُ الْمَاءَ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿مِنْ الْمَاءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، فَيَسْكَنُ للوقفِ، ثم يُبدَلُ ألفاً من جنسِ ما قبله، فيجتمعُ ألفان، فيجوزُ حذفُ إحداهما للساكنين.

فإن قَدَّرتِ الأولى محذوفةً، وهو القياسُ، قَصَّرتَ لفقْدِ الشرطِ؛ لأنَّ الألف تكون مبدلةً من همزة ساكنةٍ فلا مدَّ، كالألفِ ﴿يَأْمُرُ﴾ [الأعراف: ٢٨]،

و﴿يَأْتِي﴾ [البقرة: ١٠٩].

وإن قَدَّرتَ الثانيةَ جاز المدُّ والقصرُ؛ لأنها حرفٌ مَدٌّ قبلَ همزٍ مُعَيَّرٍ بالبدلِ، ويجوزُ إبقاؤهما للوقفِ، فِيمَدُّ لذلكَ مَدًّا طويلاً؛ لأجلِ الفَصْلِ بينهما، ويجوزُ التوسُّطُ كالوقفِ، ونَصَّ / عليه أبو شامة^(١) وغيرُه من أجلِ التقاءِ الساكِنَيْنِ قياساً على سكونِ الوقفِ.

وقضيةُ رَدِّ القولِ بالمدِّ مردودةٌ، نصّاً وقياساً:

فالنَّصُّ^(٢): ما رواه الرفاعي^(٣) نصّاً عن سُلَيْمٍ عن حمزة قال: «إذا مددتَ الحَرْفَ المهموزَ ثم وَقَفْتَ فَأَخْلَفَ مكانَ الهمزةِ مَدَّةً»^(٤).

وأما القياسُ: فما أجازَه يونس^(٥) في «اضربانَ زيداً» بتخفيفِ النونِ قال^(٦): «فَتَبَدَّلَ أَلْفاً في الوقفِ، فيجتمعُ ألفان، فيزاد في المدِّ لذلكِ. ووجهوا إبدالها هنا بأنَّها لما سَكَنَتْ وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلْفاً.

وأما إن كان الساكنُ قبلَ الهمزِ ياءً أو واواً زائدتين، ولم يأتِ في القرآنِ بعد الياءِ إلا في ﴿النَّسِيءِ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿بَرِيءٍ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولم يأتِ في الواوِ إلا في ﴿فُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فتخفيفُها بالبدلِ أيضاً من جنسِ الزائدِ، فَتَبَدَّلَ واواً بعد الواوِ، وياءً بعد الياءِ، ثم يُدْعَمُ أولُ المثليين في الآخرِ.

(١) إبراز المعاني ١٢/٢، قال: «والمدُّ هو الأوجُه».

(٢) انظر: النشر ١/٤٦٧.

(٣) هو: أبو هشام، محمد بن يزيد بن محمد، تقدّم، وفي النشر «يزيد بن محمد الرفاعي»، وهو خطأ.

(٤) زاد في النشر: «أي أبدل منها أَلْفاً».

(٥) ابن حبيب، أبو عبد الرحمن، الضَّبِّي، مولا هم، النحوي، المقرئ، كان بارعاً في النحو، وله فيه قياس ومذاهب ينفرد بها، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، «اللغات»، (ت: ١٨٣هـ). انظر: إنباه الرواة ٤/٧٤، غاية النهاية ٢/٤٠٦.

(٦) انظر المسألة في: الكتاب ٣/٥٢٧.

وجَّهوا البدلَ فيهما: بأنه لما تعذَّر النقلُ باختلال المدِّ معه، ولا أصلَ للحركة في الزائد^(١) وَضَعَفَ التسهيلُ لقصورِ الحرفين في المدِّ عن الألفِ تعيَّنَ البدلُ، وأبدلتَ من جنسٍ ما قبلها لقصدِ الإدغامِ.

فإن قيل: لِمَ خرَجَ حرفُ المدِّ هنا عن حكمِ ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]، و﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، فساغ إدغامه؟

أجيب: بأنه إنما أُبدِلَ للإدغامِ، فلا يكون السببُ مانعاً، وأيضاً فالمدُّ في ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾، و﴿فِي يَوْمٍ﴾ سابقٌ على الإدغامِ، وهنا مُقَارِنٌ فافترقا. قاله الجعبري^(٢).

وتُعقَّب: بأن تنظيره الزائد بـ ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾، و﴿فِي يَوْمٍ﴾ غيرُ سديد؛ لأنَّ حرفَ المدِّ إذا لقيَ مثله، وكانا من كلمتين، أُظهِرَ، وإذا كانا من كلمةٍ واحدةٍ نحو: ﴿عَدُوِّي﴾ [طه: ٣٩]، و﴿أَنْتَ وَلِيْنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فيُدغم وجوباً.

وأما قوله: «وإنما أُبدِلَ ليكون السببُ مانعاً»، يُقال عليه: إنما أُبدِلَ الهمز ليُدغم فيه فلا يكون سببُ الإدغام الذي هو التسكين مانعاً من الإدغام.

وأما قوله: فالمدُّ في قوله: ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾، و﴿فِي يَوْمٍ﴾ سابقٌ فلأنَّ حرفَ المدِّ في الزائد طارئٌ، فلا حظَّ له في بناء الكلمة فهو عارضٌ كعروض المدِّ في:

... ك هو وَمَنْ^(٣) ...

(١) قوله: «باختلال... في الزائد»: سقط من: ش، ح، د.

(٢) كنز المعاني ٥١٠/٢.

(٣) كذا في النسخ، والآية: ﴿هُوَ مَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ١٧٦]، فإدخال الكاف عليه كأنه

إشارة إلى قول الشاطبي:

وواو «هو» المضموم هاءٌ ك «هو ومن» فأدغم ومن يُظهِرُ فبالمدِّ عَلَا

بخلاف ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]، فأدغم كما أدغم في ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل: ٧٦]، ولم يُظهِر.

وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف: فإما أن يكون صحيحاً، ووقع في القرآن في سبعة مواضع: أربعة الهمزة فيها مضمومة، وهي: ﴿دِفءٌ﴾ [النحل: ٥]، و﴿مِلءٌ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠]، و﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمُ جُزءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، واثنان الهمزة فيهما مكسورة، وهما: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وواحد الهمزة فيه مفتوحة وهو: ﴿الْحَبَاءُ﴾ [النمل: ٢٥].

وإما أن يكون بعد الياء والواو المديتين الأصليتين، نحو: ﴿الْمِسِيءُ﴾ [غافر: ٥٨]، و﴿لَتَنوَأُ﴾ [الفصص: ٧٦]، أو اللينتين الأصليتين، فالياء في ﴿شَيْءٌ﴾ لا غير، نحو: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ﴾ [الحج: ١]، والواو في نحو: ﴿مَثَلُ السَّوَاءِ﴾

[النحل: ٦٠]، فتسهل الهمزة في ذلك بنقل / حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها، ثم تحذف هي ليخف اللفظ، وقد تميز باختلاف الحكم الفرق بين الياء والواو الأصليتين والزائدتين، والله أعلم.

وقد أجرى بعض النحاة^(١) الأصليتين مجرى الزائدتين، فأبدل وأدغم. حكاه يونس والكسائي، وحكاه سيبويه^(٢)، ووافقهم جماعة من القراء^(٣)،

(١) انظر: ابن يعيش ٩/ ١٠٩، الارتشاف ١/ ٢٧٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٧، ٥٥٦.

(٣) انظر: النشر ١/ ٤٤٠.

وجاء منصوباً عن حمزة، لكن لا مطلقاً، بل فيما سُمِعَ خاصةً والله أعلم، وهذا أحد الوجهين في «الشاطبية»^(١) وفاقاً لأصلها^(٢)، وبه قرأ الداني^(٣) على أبي الفتح فارسٍ.

وأما المتطرفَةُ المتحركُ ما قبلها: فهي الساكنَةُ المتطرفَةُ العارضُ سكونها، وقد ذَكَرْتُ حكمها ساكنةً، ويأتي إن شاء الله تعالى حكمُ تخفيفها بالرَّومِ وغيره.

وأما المتوسطةُ الساكنُ ما قبلها: فتكونُ أيضاً على قسمين: متوسطةٍ بنفسها، ومتوسطةٍ بغيرها.

فالمتوسطةُ بنفسها يكونُ الساكنُ قبلها: إمَّا ألفاً نحو: ﴿أُولِيَاءُ هُ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و﴿جَاءَ وَ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، و﴿خَافِيْنَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿الْمَلَكَةَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿جَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٩]، و﴿دُعَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وإمَّا ياءَ زائدةً، نحو: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، ولم يَقَعْ في القرآنِ مِنْ هذا واوُ زائدةً، وإمَّا غيرَ ذلك.

فأما الألفُ فَتُخَفَّفُ فيه بين الهمزةِ وحركتها، بأيِّ حركةٍ تَحَرَّكَتْ: فالمفتوحةُ بين الهمزةِ والألفِ، والمكسورةُ بين الهمزةِ والياءِ، والمضمومةُ بين الهمزةِ والواوِ. ويجوزُ في الألفِ المُسهَّلةِ المدُّ والقصرُ؛ لأنها حرفُ

(١) الشاطبية ٢٠.

(٢) الذي في التيسير ٣٨ هو النقل، أمَّا وَجْهُ الإبدالِ ثم الإذغام، فهو زائد على التيسير كما نصَّ عليه الجعبريُّ في شرحه. كنز المعاني ٥٣٤/٢.

(٣) جامع البيان (خ): ١٠٦/ب.

مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ. وَوَجْهُ تَسْهِيلِهَا تَعَدُّرُ النَّقْلِ لِعَدَمِ قَبُولِ الْأَلْفِ الْحَرَكَةِ، فَعَادَتْ إِلَى قِيَاسِ بَيْنَ بَيْنَ.

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ الْيَاءُ الزَّائِدَةُ فَتُخَفَّفُ بِالْبَدَلِ وَأَوْأَبَعْدَ الْوَاوِ، وَيَاءٌ بَعْدَ الْيَاءِ، ثُمَّ يُدْعَمُ أَوَّلُ الْمُثَلِّينَ فِي الثَّانِي عَلَى قَاعِدَتِهِمْ.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ: وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ ذَلِكَ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَيَأْتِي مَضْمُومًا، نَحْوُ: ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿مَدَّةٌ وَمَا﴾ [الأعراف: ١٨]، وَمَكْسُورًا فِي ﴿وَالْأَفْعِدَّةَ﴾ [النحل: ٧٨]، لَا غَيْرَ، وَمَفْتُوحًا، نَحْوُ: ﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿شَطَطُهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿يَجْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤].

و﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤] عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَمَنْ مَعَهُ. وَكَذَلِكَ ﴿النَّشَاءَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿جُرْزَأَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ: يَاءٌ أَوْ وَاوًا أُصْلِيَتَيْنِ، حَرْفَ مَدٍّ، فَالْيَاءُ فِي ﴿سَيِّغَتْ﴾ [الملك: ٢٧]، لَا غَيْرَ، وَالْوَاوُ فِي ﴿السُّوَائِيَّ﴾ [الروم: ١٠]، لَا غَيْرَ، أَوْ حَرْفَ لَيْنٍ، نَحْوُ: ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠]، وَالْوَاوُ فِي ﴿سَوَوَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿سَوَوَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿الْمَوَّءُودَةَ﴾ [التكوير: ٨]، لَا غَيْرَ، فَتُخَفِّفُ ذَلِكَ بِالنَّقْلِ كَمَا مَرَّ فِي الْمَتَطْرَفَةِ.

وَأَمَّا الْمَتَوَسُّطَةُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَتَحْرِكَةِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا: فِيمَا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ مُتَّصِلًا بِهَا رَسْمًا، أَوْ مُنْفَصِلًا عَنْهَا.

فالأولُ يكونُ ألفاً تارة، ويكونُ غيرَها، فأماً الألفُ فتكونُ في موضعين: «يا» النداء، و«ها» التنبيه، نحو: ﴿يَتَادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَتَأُولِي﴾ [البقرة: ١٧٩]، ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، كيف وقع، و﴿هَاتَتْمَ﴾ [آل عمران: ١١٩]، و﴿هَتُولَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، فتخفيف ذلك بالتسهيل / بينَ بين.

[ب/١٣٧]

وأماً غيرُ الألفِ - وهو في موضع واحد، وهو لام التعريف - نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْأُولَى وَالْآخِرَةَ﴾ [القصص: ٧٠]، فتخففُ الهمزةُ في ذلك بالنقل، وهو مذهبُ الجمهور. وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح^(١)، ورواه منصوفاً عن حمزة غير واحد^(٢).

وكذلك الحكمُ في سائر المتوسطة بزائد، وهو ما انفصلَ حكماً واتصلَ رسماً. وذهب جماعةٌ إلى الوقفِ بالتحقيق، وأجروهُ مُجرىَ المبتدأة. وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن^(٣)، وذكر الوجهين جميعاً في «الشاطبية»^(٤) كأصلها^(٥).

الثاني: المنفصل رسماً من الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها، ويكونُ الساكنُ إمَّا صحيحاً، نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

(١) جامع البيان (خ): ١١٠/أ، قال: «وهذا مذهب شيخنا أبي الفتح والجمهور من أهل الأداء، وهو اختياري».

(٢) انظر: النشر ١/٤٣٤.

(٣) جامع البيان (خ): ١٠٩/ب.

(٤) الشاطبية ٢٠.

(٥) التيسير ٤١.

وإمّا أن يكونَ حرفَ مدِّ الفاءِ، نحوُ: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٩]، أو ياء، نحوُ: ﴿تَزِدْرِي أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١]، و﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أو واوًا نحوُ: ﴿أَدْعُوا إِلَىٰ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿قَالُوا أَمَئًا﴾ [البقرة: ١٤]، وإمّا أن يكونَ حرفَ لينٍ، نحوُ: ﴿حَلَوُا إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿أَبْتَىٰ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

فإن كان الأول - وهو الساكنُ الصحيحُ - فاختلّفوا في تسهيله وتحقيقه: فكثيرٌ من أهلِ الأداءِ سهّله بالنقلِ؛ إلحاقاً له بما هو من كلمةٍ، وهو أحدُ الوجهين في «الحِرْزِ»^(١)، وإليه ذهب أبو علي البغدادي^(٢). واستثنوا من ذلك ميمَ الجمعِ، نحوُ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإن أجازَه النحاة؛ لأنَّ ميمَ الجمعِ أصلُها الضمُّ، فلو تحرّكتْ بالنقلِ لتغيّرتْ عن حركتها الأصلية، ولذلك آثر ورثُ صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها، ولا تُحرّكُ بغيرِ حركتها، والله أعلم.

وذهب آخرون^(٣) إلى تحقيقه، أجروه مُجرىَ المبتدأة، وهو مذهبٌ كثيرٌ من الشاميين والمصريين والمغاربية قاطبةً. ولم يُجزِ الداني^(٤) غيره، وهو مذهبٌ شيخه أبي الفتح فارسٍ.

(١) الشاطبية ١٩.

(٢) في كتابه: «الروضة» ١/ ٢٣١.

(٣) انظر: النشر ١/ ٤٣٥.

(٤) جامع البيان (خ): ١١٠/ أ.

وقد غَلِطَ مَنْ نَسَبَ تَسْهِيلَهُ إِلَى أَبِي الْفَتْحِ مَمَّنْ شَرَحَ «الْحِرْزَ»، وَظَنَّ أَنَّ تَسْهِيلَهُ مِنَ الزِّيَادَاتِ عَلَى «التيسير» لَا عَلَى طَرَقِهِ، فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ هَذَا مِمَّا زَادَهُ عَلَى «التيسير» وَعَلَى طَرَقِ الدَّانِيِّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ مَوْلَفَاتِهِ فِي هَذَا سِوَى التَّحْقِيقِ. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، قَالَهُ فِي «النشر»^(١).

وَإِنْ كَانَ أَلْفًا فَبَعْضُهُمْ سَهَّلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَجَاهِدٍ^(٢) وَابْنِ شَيْطَانَ^(٣). وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى التَّحْقِيقِ فِي هَذَا، وَفِي كُلِّ مَا وَقَعَ الهمزُ فِيهِ مُتَحَرِّكًا مُنْفَصِلًا، سِوَاءَ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ أَوْ مُتَحَرِّكٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ وَالْيَاءُ الْمَدِّيَّتَانِ فَسَهَّلَهُ بِالنَّقْلِ وَأَدْغَمَ مَنْ سَهَّلَ مَعَ الْأَلْفِ وَإِنْ كَانَ حَرْفَ لَيْنٍ، فَإِنَّهُ يُسَهَّلُ بِالنَّقْلِ كَالسَّاكِنِ الصَّحِيحِ.

وَحَكَى أَبُو الْعَلَاءِ الْحَافِظُ^(٤) وَابْنُ سِوَارٍ^(٥) قَلْبَهَا حَرْفَ لَيْنٍ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا، وَإِدْغَامَ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي، فَيَصِيرُ حَرْفَ لَيْنٍ مُشَدَّدًا^(٦). وَضَعَفَهُ فِي «النشر»^(٧)، فَقَالَ: «الصَّحِيحُ الثَّابِتُ رَوَايَةً فِي هَذَا النُّوعِ هُوَ النَّقْلُ لَيْسَ إِلَّا، وَهُوَ / الَّذِي لَمْ أَقْرَأْ بِغَيْرِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ شِيُوخِي وَلَا أَخَذْتُ بِسِوَاهِ».

(١) النشر ١/٤٣٥.

(٢) فيما حكاه عنه مكِّي من قوله: «وقد ذكر ابن مجاهد أنه... التبصرة: ٩٠».

(٣) انظر: النشر ١/٤٣٦.

(٤) غاية الاختصار ١/٢٥٢.

(٥) المستنير ١/٤٩٧.

(٦) كذا في النشر ١/٤٣٦، وفي النسخ: «مشدد».

(٧) النشر ١/٤٣٦.

وأما الهمزة المتوسطة المتحركة بعد متحرك: فإمّا أن تكون متوسطةً بنفسها أو غيرها، فالأول تكون الهمزة فيه متحركةً بالحركات الثلاث، والمتحرك قبله كذلك، فيتحصل من ضرب ثلاثة الهمزة في ثلاثة حركة ما قبلها، تسع صور: الأولى: نحو: ﴿مُوجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥]، الثانية: نحو: ﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]، الثالثة: نحو: ﴿شَنَانٌ﴾ [المائدة: ٢]، الرابعة: نحو: ﴿سَيْلٌ﴾ [البقرة: ١٠٨]، الخامسة: نحو: ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، السادسة: نحو: ﴿تَطْمِئِنَّ﴾ [المائدة: ١١٣]، السابعة: نحو: ﴿بِرْءٍ وَسِكْرٍ﴾ [المائدة: ٦]، الثامنة: نحو: ﴿يَسْتَهْرِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، التاسعة: نحو: ﴿رَعُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿يَكْفُوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

فَتَحَفَّفُ^(١) الهمزة في الصورة الأولى، وهي المفتوحة بعد الضم بإبدالها واوًا، وفي الثانية وهي المفتوحة بعد الكسر بإبدالها ياءً، مفتوحتين. وفي الصور السبع الباقية بين الهمزة وما منه حركتها، على أصل التسهيل، فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء في حالاتها الثلاث، والمضمومة بين الهمزة والواو في أحوالها الثلاث أيضاً، وهذا مذهب سيويه^(٢).

وروى محمد بن سعيد^(٣) البزاز عن خلاد عن سليم عن حمزة أنه

(١) انظر: النشر ١/٤٣٨.

(٢) الكتاب ٣/٥٤٢.

(٣) ابن عمران، أبو جعفر، الكوفي، الضريير، المقرئ، بارع، وله رواية يُقرئ بها اختارها من رواية خلف وخلاد، قال الذهبي: «قديم الوفاة». انظر: طبقات القراء ١/٣٢٢ (طبعة خان، وليست الترجمة في طبعة قولاج)، غاية النهاية ٢/١٤٤.

كان يقف على نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿الْحَظِطُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، و﴿فَمَالُونَ﴾ [الصفات: ٦٦]، و﴿لِيُظْفِقُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿وَيَسْتَبْغُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، ممَّا همزته مضمومةً بعد كسرٍ بغير همزٍ في الكلِّ، مع الضمِّ للزاي والكاف والطاء واللام والفاء والباء، وهو صحيح في الأداء والقياس^(١).

وأجاز بعضهم حذفَ الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على حاله على مُرادِ الهمز. قال الداني^(٢): «وهذا لا عمَل عليه»، وأشار الشاطبي^(٣) إلى هذين الوجهين بقوله:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الحَدْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلٍ وَأُخْمَلًا

قال الجعبري^(٤): «ولم يتعرَّض في «التيسير» لهذه المسألة، والظاهر أنَّ مذهبه الضمُّ كما في ﴿يُضَاهُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، فالكسر زائد -يعني في «الشاطبية» على «التيسير»-.

وقال بعضُ الشراح^(٥) وفاقاً للشارح الأول -يعني السخاوي^(٦)-: «ألف «أخملاً» ضميرُ الضمِّ والكسر، أي: أُخْمِل الوجهان، وليس كذلك؛ إذ الأولُ

(١) انظر: النشر ١/٤٤٣.

(٢) جامع البيان (خ): ١٠٩/أ.

(٣) الشاطبية ٢٠.

(٤) كنز المعاني ٢/٥٢٤.

(٥) أي: أبو عبد الله الفاسي كما في النشر ١/٤٤٣. وقوله: «وقال بعضُ الشراح» من كلام

الجعبري، وانظر: شرح الفاسي على الشاطبية ١/٣١٢.

(٦) انظر: فتح الوصيد ٢/٣٦١.

موافقٌ للرسم وميزان العربية، مشهورٌ في النَّقْلِ، والألفُ للإِطلاق، والضميرُ المستكينُ للكسرِ فقط، وتمَّ الوجهُ عند قوله: «وَضَمُّ»، ثم قال: «وكسرٌ قبل [قيل]»^(١) ولو أرادَ عَوْدَه إلى اثنين لقال: قِيلا وأُخْمِلا لينصَّ انتهى.

وتبعه^(٢) في «النشر»^(٣) متعجباً من السَّخاويِّ في تضعيفه الوجهَ الأوَّلَ مُخَطِّئاً له. ثم قال: «وممن نصَّ على صحته -أي الوجهِ الأوَّلِ- صاحبُ «التيسير»^(٤) في «جامع البيان»^(٥)، وفي الشاطبية^(٦) وفاقاً «للتيسير»^(٧).

وحكى أبو حيان^(٨) أن الأخفش النحويَّ^(٩) أبدل من هذا النوعِ المكسورةَ بعد الضم / واوًا، والمضمومةَ بعد الكسرِ ياءً خالصتين، فيقول في نحو: ﴿سُيْلٌ﴾ [البقرة: ١٠٨]، سُول، وفي نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، مُسْتَهْزِئُونَ، فدبَّرها بحركة ما قبلها.

(١) زيادة من «كنز المعاني»، والسياق يقتضيها.

(٢) كذا في: د، خ، ف. وسائر النسخ: «وتعقبه»، وهو تصحيف.

(٣) النشر ١/٤٤٣-٤٤٤.

(٤) المثبت من: ص، ومثله في النشر ١/٤٤٣، وسائر النسخ: «صاحب التيسير وجامع

البيان»، وهو سهو؛ لأنَّ النقل في جامع البيان، وليس في التيسير.

(٥) جامع البيان (خ): ١٠٩/أ.

(٦) الشاطبية ٢٠.

(٧) ليس في التيسير إشارة إلى هذا الوجه، فصواب العبارة: وفي الشاطبية وفاقاً لجامع

البيان، وهو الظاهر من عبارة النشر: «وممن نص على صحته صاحب التيسير في كتابه

جامع البيان، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره».

(٨) الارتشاف ١/٢٧١.

(٩) معاني القرآن ١/٤٢.

وقد نسبوا هذا على إطلاقه إلى الأخفش، والذي في كتابه «معاني القرآن»^(١) - كما نبّه عليه في «النشر»^(٢) - تخصيصه بما إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو: «مررتُ بأكمئك»، و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، فقط، فخرج ما إذا كانت عينه نحو: ﴿سُيْلٌ﴾ [البقرة: ١٠٨]، أو مِنْ منفصل^(٣)، نحو: ﴿يَرْفَعُ إِيْرَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٧]، و﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢]، فَيَسْهَلُهَا بَيْنَ بَيْنَ كسيبويه.

والجمهور على إلغاء هذا المذهب والأخذ بمذهب سيبويه^(٤) في ذلك، وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها، وهو قياس التسهيل؛ لأنَّ حركتها أولى بها من غيرها.

وأخذ آخرون^(٥) بالتفصيل: فعملوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم، نحو: ﴿سَنْقَرْتُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، وبمذهب سيبويه في نحو: ﴿سُيْلٌ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، لموافقة الرسم، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) قرر الأخفش في معانيه ٤٢ / ١ قاعدة كلية: «إن كانت الآخرة متحركة بأي حركة كانت، والأولى مضمومة أو مكسورة، فالآخرة تتبع الأولى» ثم قال: ٤٤ / ١: «ولكن جعلها واوً بعد المضموم إذا كانت مكسورة أو مفتوحة، فتجعلها واواً خالصة لأنهما يتبعان ما قبلهما»، ومثّل على هذا الإبدال بقوله: «مررت بأكمؤ، ورأيت أكْمؤاً»، ووقعت الهمزة لام الكلمة.

(٢) النشر ٤٤٤ / ١.

(٣) مثّل الأخفش بالمنفصل في نحو: «هذا غلامٌ وبيك» ٤٤ / ١.

(٤) الكتاب ٥٤٢ / ٣.

(٥) وهو اختيار الداني كما في النشر ٤٤٥ / ١.

وأما المتوسطةٌ بغيرِها من هذا القسم، وهي المتحركةٌ بعد المتحرك، فتكونُ متصلةً رسماً ومنفصلةً، فالمتصلةُ تكون بدخولِ حرفٍ من حروفِ المعاني عليه كحروفِ العطفِ وحروفِ الجرِّ ولامِ الابتداءِ وهمزةُ الاستفهامِ وغيرها، وهو المُسمَّى بالمتوسطِ بزائد، وتكون الهمزةُ في ذلك بالحركاتِ الثلاث، وقبل كلِّ منها كسرٌ وفتحٌ، فتضربُ الاثنين في الثلاثة تبلغ ستة، وهي: مفتوحةٌ بعد كسرٍ نحو: ﴿بِأَنَّهُ﴾ [التغابن: ٦]، ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ﴾ [النساء: ١١]، فتبدلُ في هذه ياءً، ومفتوحةٌ بعد فتحٍ، نحو: ﴿فَأَذَّتْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿كَأَنَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧١]، ومكسورةٌ بعد كسرٍ نحو: ﴿لِيَأْمُرِ﴾ [الحجر: ٧٩]، ﴿لِيَلْفِ﴾ [قريش: ١]، ومكسورةٌ بعد فتحٍ نحو: ﴿فَانَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، ﴿فِيَانَهُ﴾ [البقرة: ٩٧]، ومضمومةٌ بعد كسرٍ نحو: ﴿لِأَوْلَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿لِأَحْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، ومضمومةٌ بعد فتحٍ نحو: ﴿وَأَوْحَى﴾ [هود: ٣٦]، و﴿فَأَوْرَى﴾ [المائدة: ٣١]، فتسهلُ في هذه الخمسةِ بينَ يين، وهذا مذهبُ الجمهور، وحقَّقها كثيرون في الستة.

وأما المتوسطةٌ بغيرِها، المنفصلةُ رسماً، فتكون متحركةٌ بالحركاتِ الثلاث، وتأتي قبل الحركاتِ الثلاثِ أيضاً، فيحصلُ من ضربِ الثلاثةِ في الثلاثةِ تسعُ صور:

مفتوحةٌ بعد ضمٍّ، نحو: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾ [يوسف: ٤٦].

ومفتوحةٌ بعد كسرٍ، نحو: ﴿فِيهِءَايَكْتُ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومفتوحةٌ بعد فتحٍ، نحو: ﴿أَقْطَمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٧٥].

ومكسورةٌ بعد ضمٍّ، نحو: ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

ومكسورةٌ بعد كسرٍ، نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهٍ﴾ [النور: ٢٣].

ومكسورةٌ بعد فتحٍ، نحو: ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

ومضمومةٌ بعد ضمٍّ، نحو: ﴿الْجَنَّةُ أَدْخَلْتِ﴾ [التكوير: ١٣].

ومضمومةٌ بعد كسرٍ، نحو: ﴿عَلَيْهِ أُمَّةٌ﴾ [الفصص: ٢٣].

ومضمومةٌ بعد فتحٍ، نحو: ﴿كَانَ أُمَّةٌ﴾ [النحل: ١٢٠].

فَتُبَدَّلُ الْمَفْتُوحَةُ بَعْدَ الضَّمِّ وَأَوَّاءً، وَبَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً، وَتُسَهَّلُ بَيْنَ بَيْنَ فِي الصُّورِ السَّبْعِ الْبَاقِيَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ خَفَّفَ الْمَتَّصِلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ حَرْفِ / الْمَدِّ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ، وَحَقَّقَ الْجُمْهُورُ فِي جَمِيعِ التَّسْعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المذهب الثاني: التخفيفُ الرسمي

وهو أتباعُ صورة ما كُتِبَ في المصاحف العثمانية، وهو خاصٌّ بالهمز دون غيره، فلا يُحذفُ الألفُ الذي بعد شين ﴿نَشْتَوُا﴾ [هود: ٨٧]، ولا يُلفظُ بالألفِ الذي بعدها.

وقد اختلفَ في الأخذِ بتسهيلِ الهمزِ على الوجهِ الرسميِّ: فذهب جماعةٌ إلى الأخذِ بهِ مطلقاً، فأبدلوا الهمزةَ بما صوّرت به، وحذفوها فيما حُذفت فيه؛ لأنَّ من شرطِ الحرفِ الذي يُقرأُ به موافقةَ الرسمِ كما مرَّ البحثُ فيه. وذهب مكِّي^(١)، وابنُ شريح^(٢)، والشاطبيُّ^(٣)، كالداني^(٤) وأبي الفتح فارس في جماعةٍ من المغاربةِ ومن وافقهم من المتأخرين إلى الأخذِ به، لكن بشرطِ صحته في العربيةِ وإن كان غيره أقيس، فلا يجوزُ أتباعُ الرسمِ إذا خالف قياسَ العربيةِ، فإنه ربّما يُؤدِّي في الألفِ إلى اجتماعِ ثلاث^(٥) سواكن^(٦)، نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾^(٧) [النساء: ٦١]، و«سألت»^(٨)، و«كأنه»^(٩) وربما

(١) التبصرة ٩٩، والكشف ١/١١٣.

(٢) الكافي ٥٣.

(٣) الشاطبية ٢٠.

(٤) التيسير ٤١.

(٥) ف، د، ب، ح: «ساكنين».

(٦) انظر: النشر ١/٤٦٢، الإتحاف ١/٢٣٥.

(٧) السواكن الثلاث هي: الهمزةُ المبدلةُ ألفاً والياءُ والتاءُ عند الوقف.

(٨) ليست كلمة قرآنية.

(٩) ليس فيها شاهد.

يتعدّر في بعضه، وذلك إذا كان قبل الألف التي هي صورة الهمزة ساكن، نحو: ﴿السُّوَايَ﴾ [الروم: ١٠]، و﴿النَّشَاةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

وقد يُؤدّي في الحذف إلى اشتباه المعاني ك﴿يَجْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤]، و﴿يَسْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أو إلى الإخلال ك﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به لمخالفته اللغة وعدم صحته نقلاً.

على أن سائر الأئمة من العراقيين قاطبة والمشاركة والمغاربة لم يعرّجوا على التخفيف الرسمي ولا ذكروه، ولا أشاروا إليه إلا من تقدّم ذكره^(١)، وحينئذ فالعمل بالتسهيل التصريفي أولى، لكن لا ينبغي ترك العمل بالتسهيل الرسمي بشرطه اتباعاً لخط المصحف المجمع على اتباعه، وعملاً بما روى سليم عن حمزة: أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف.

وهذا هو المختار وعليه سائر المتأخرين من أهل الأمصار، فتبدل الهمزة بالشرط الذي ذكرته بما صوّرت به، فما صوّر ألفاً أبدله ألفاً، وما صوّر واواً أبدله واواً، وما صوّر ياءً أبدله ياءً، وما لم يصوّر حذفه.

ثم إنه تارة يوافق الرسم القياس، فيتحد المذهبان، وتارة يختلفان، ويتعدّر اتباع الرسم كاجتماع الساكنين، كما قدّمته.

ولا تظهر فائدة هذا التخفيف إلا فيما خالف فيه الرسم القياس. ومعرفة متوقفة على معرفة الرسم، فالأصل أن تكتب صورة الهمز بحسب ما تؤول إليه في التخفيف، أو تقرب منه.

(١) قال ابن الجزري: «ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين» النشر ١/ ٤٤٦.

فإن خُفِّفَتْ أَلْفًا أو كالألف فقياسُها أن تُكْتَبَ أَلْفًا، أو ياءً أو كالياء أن تُكْتَبَ ياءً، أو واوًا أو كالواو أن تُكْتَبَ واوًا، أو حَذْفًا بِنَقْلِ أو إدغامٍ أو غيرِه أن تُحَذَفَ ما لم تكن أولًا، سواءً كانت متوسطةً أو متطرفةً، فإن كانت أولًا فتُكْتَبُ حينئذٍ أَلْفًا سواءً اتصل بها زائدٌ، نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، أو لم يتصل، نحو: ﴿ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ٩]، إشعاراً بحالة الابتداء، هذا هو القياسُ في العربية وخطُّ المصحفِ، وقد جاءتْ أحرفٌ في الكتابةِ خارجةٌ عن القياسِ لمعنى مقصودٍ، ووجهٌ / مستقيم.

[ب/١٣٩]

وللعلامة أبي العباس بن البناء مؤلفٌ^(١) في وجه المناسبة لما خرج في هذا الباب وغيره من الرسم عن القياس، ذكرتُ مُلَخَّصَ مقاصده في الوسائل^(٢).

فمما خرَجَ عن القياسِ من الهمزِ الساكنِ المتطرفِ:
فمنَ المكسورِ ما قبله: ﴿وَهَيَّيْ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَيُهَيَّيْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]،
رُسمَ في بعض المصاحف فيما نصَّ عليه الغازي بن قيس^(٣) صورةُ الهمزِ
فيهما أَلْفًا كراهةً اجتماعِ المثلين؛ لأنَّ الحذفَ مُجَحِّفٌ بالكلمة؛ لأجلِ
التشديد الذي قبل الياءِ.

(١) بعنوان: «عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل».

(٢) انظر: ٥٥٥ / ٢.

(٣) فيما حكاه عنه الداني في «المقنع» ٥١، وكذلك حكاه ابن نجاح عن أبي حاتم

السجستاني، وانظر: مختصر التبيين ٣ / ٨٠٢ - ٨٠٣.

وكذلك حكم ﴿مَكَرُ السَّيِّ﴾، و﴿أَلْمَكْرُ السَّيِّ﴾ [فاطر: ٤٣]، وقد أنكر الداني^(١) كتابة ذلك بالألف، واحتج بمخالفته الإجماع. وتعبه السخاوي^(٢) بأنه رأى ذلك كذلك في المصحف الشامي، وأيده العلامة ابن الجزري^(٣) بمشاهدته له أيضاً.

والوقف على ذلك كله على الوجه القياسي بإبدال الهمزة ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوز بالألف على التخفيف الرسمي.

ومن المتوسطة: ﴿رِيَاءٌ﴾ [مريم: ٧٤]، كتبوها بياءً واحدة، حذفوا صورة الهمزة خوفاً من اجتماع المثلين، كنظيره في نحو: ﴿لَا يَسْتَحْيَى﴾ [البقرة: ٢٦]، لأنها لو صوّرت كانت ياءً، وقيل: اجتزأء بالكسرة.

ومن المتوسطة المضموم ما قبلها: ﴿وَقُوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿الَّتِي تُقْوِي﴾ [المعارج: ١٣]، كتبوها بواو واحدة، حذفوا صورة الهمزة خوفاً اجتماع المثلين، كما وقع لهم في نحو: ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فُتبدل الهمزة في ﴿تُقْوِي﴾، و﴿تُقْوِيهِ﴾ واواً، وفي ﴿رِيَاءٌ﴾ ياءً مع الإظهار والإدغام، واتباع الرسم متحد في الإدغام.

(١) المقنع ٥١.

(٢) بقوله: «قلت: قول أبي عمرو وهذا لم يقله عن يقين، ولكنه صدر عن غلبة ظن وعدم

اطلاع...» الوسيلة ٣٤٦.

(٣) النشر ١/ ٤٤٧.

وكذلك حذفوها في باب ﴿الرُّيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، المضمومة الراء، فلم يكتبوا لها صورةً خوفَ اشتباهِ الواوِ بالراء؛ لقرُبهما شكلاً في الخطِّ القديم، أو لتشملَّ القراءتين تحقيقاً وتقديراً.

قال في «النشر»^(١): «وهو الأحسن»، وتسهيله على الوجهِ الرسميِّ بواوٍ مشدَّدةٍ.

ومن المفتوح ما قبلها: ﴿فَادَارَ أَتَمَّ﴾ [البقرة: ٧٢]، لم يُشَبِّتوا الألفَ التي هي صورةُ الهمزة؛ كراهةً اجتماعِ المثليين، وحذفوا الألفَ بعد الدالِّ اختصاراً وتخفيفاً. ولا يجوز الوقف بالألف اتباعاً للرسم، فليس فيه سوى وجهٍ واحدٍ: وهو إبدال الهمزة ألفاً على الوجهِ القياسيِّ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها. وكذلك ﴿أُمَّتَلَّتْ﴾ [ق: ٣٠]، حَذَفُوا أَلْفَهَا فِي أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ، و﴿أُسْتَجِرُّهُ﴾ [القصص: ٢٦]، و﴿أُسْتَجَرَّتْ﴾ [القصص: ٢٦]، فيما ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي التَّنْزِيلِ^(٢)، و﴿يَسْتَجِرُّونَ﴾ [يونس: ٤٩]، غَيْبَةً وَخِطَاباً اختصاراً لِلْعِلْمِ بِهَا^(٣)، كَمَا قَالُوا فِي حَذْفِهَا فِي ﴿الصَّلِيحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، لَكِنْ اسْتَشْنَى بَعْضُهُمْ مَوْضِعَ الْأَعْرَافِ [٣٤] ^(٤).

(١) النشر ١/٤٤٧.

(٢) مختصر التبيين ٤/٩٦٤-٩٦٥.

(٣) ش، ح: «به».

(٤) انظر: النشر ١/٤٤٨، وسكت أبو داود عن موضع الأعراف، وأطلق الحذف في

البواقي، والعمل عند المشاركة على إثبات الألف في موضع الأعراف، والحذف في

غيره. انظر: مختصر التبيين ٣/٦٥٩.

ولا يجوز الوقف بحذف الألف اتباعاً للرسم، فالمستعمل هنا الوجه القياسي فقط، وهو البدل.

ومما خرَج من الهمزة المتحركة بعد ساكنٍ غير الألف: ﴿النَّشَاءُ﴾ في الثلاثة مواضع [العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢]، و﴿يَسْتَلُونَ﴾ في الأحزاب [٢٠]، و﴿مَوِيلًا﴾ في الكهف [٥٨]، و﴿السُّوَّاءِ﴾ في الروم [١٠]، و﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ في المائدة [٢٩]، و﴿لَيْسَتُوا﴾ في الإسراء [٧]؛ لأنَّ القياس حذف صورتها؛ لأنَّ تخفيفها / التصريفيَّ بالنقل^(١)، فرسموا ﴿النَّشَاءُ﴾ بألف بعد الشين اتفاقاً لاحتمال القراءتين، فهي في قراءة أبي عمرو ومن معه -ممن مدَّ- صورة المدَّة، وفي قراءة حمزة ومن معه -ممن سكن الشين- صورة الهمزة^(٢).

وكذا أثبتوها في ﴿يَسْتَلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] في بعض المصاحف^(٣)، وهي تحتل قراءة رُويسٍ عن يعقوب وغيره ممن قرأ بتشديد السين والمدِّ، وفي بعضها بالحذف، وتحتل قراءة الباقيين^(٤)، فيجوز الوقف بالألف اتباعاً للرسم على تقدير نقل حركة الهمزة فيهما فقط.

(١) انظر: ابن يعيش ١٠٨/٩.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بألف بعد الشين، والباقون -ومنهم حمزة- بإسكان الشين من غير ألف. النشر ٣٤٣/٢.

(٣) انظر: المقنع ٩٧، ومختصر التبيين ١٠٠٠/٤.

(٤) انظر: النشر ٣٤٨/٢.

قال في «النشر»^(١): «وهو وجهٌ مسموعٌ، رواه الحافظُ أبو العلاء^(٢)، وهو قَوِيٌّ لِأَجْلِ رَسْمِهَا بِالْأَلْفِ» انتهى.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(٣): «وَأَمَّا ﴿الْشَّأَةُ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ صُورَةَ الزَّائِدَةِ، فَيُتَّحَدُّ الْقِيَاسُ وَالرَّسْمُ، وَأَمَّا ﴿مَوَيْلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، فَبِالْيَاءِ اتِّفَاقًا لِمُنَاسَبَةِ رُؤُوسِ الْآيِ قَبْلَ وَبَعْدَ، نَحْوُ: ﴿مَوَعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، وَ﴿مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣]، وَ﴿مَوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢]، وَمَحَافِظَةً عَلَى لَفْظِهَا، وَتَخْفِيفَهُ بِالنَّقْلِ وَالْإِدْغَامِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ يَاءً مَكْسُورَةً عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فَقَالَ فِي «النشر»^(٤): «فِيهِ نَظْرٌ لِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ، وَضَعْفُهُ فِي الرَّوَايَةِ».

وَأَمَّا ﴿السُّوَايَ﴾ [الروم: ١٠]، فَبِالْأَلْفِ بَعْدَ الْوَاوِ وَبَعْدَهَا يَاءٌ، هِيَ أَلْفُ التَّأْنِيثِ عَلَى مُرَادِ الْإِمَالَةِ.

وَلَمَّا صُوِّرَتْ أَلْفُ التَّأْنِيثِ لِذَلِكَ يَاءً صُوِّرَتْ الْهَمْزَةُ قَبْلَهَا أَلْفًا؛ إِشْعَارًا بِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ فِي الْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ، وَبِالْإِدْغَامِ. وَأَمَّا تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ فَضَعْفٌ^(٥).

(١) النشر ١ / ٤٨١.

(٢) غاية الاختصار ١ / ٢٥١، قال: «وقد جاء في ﴿الْشَّأَةُ﴾ ونحوها...».

(٣) كنز المعاني ٢ / ٥٠٢، والشطر الأخير ليس ثمَّ.

(٤) النشر ١ / ٤٨١، وعبارته: «حكاه ابن الباذش، وهو أيضاً ضعيف قياساً، ولا يصح روايته».

(٥) قال ابن الجَزَرِيِّ: «ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف» النشر ١ / ٤٨٠.

وَأَمَّا ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩]، فبالألف ولم تُصَوِّرْ متطرفةً بعد ساكنٍ بغير خُلفٍ في غير هذه، وتُخَفَّفُ بالنقل وبالإدغام كما تقدّم. والوجهان على التخفيفِ القياسيِّ.

وَأَمَّا ﴿لَيْسُوا﴾ [الإسراء: ٧]، فبالألف أيضاً على قراءة حمزة ومن معه، وأمّا على قراءة نافع ومن معه فإنّ الألف فيها زائدةٌ كوقوعها بعد واو الجَمْعِ كـ «قالوا» وشبهه، وحُذِفَتْ إحدى الواوين كراهة اجتماع المثلين.

ويُلْحَقُ بذلك ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤]، بضمّ العين، أثبتوا صورتها على القياس، وحُذِفَتْ على قراءة مَنْ سَكَّنَ^(١) تخفيفاً، ويجوزُ الوقفُ عليهما بالواوِ اتّباعاً للرسم.

وَأَمَّا ﴿لَتَنْوَأُ بِالْعَصَبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، فذكره الشاطبيُّ^(٢) كالدَّانِي^(٣) ممّا صُوِّرَتِ الهمزةُ فيه ألفاً مع وقوعها متطرفةً بعد ساكنٍ، فتكون ممّا خَرَجَ عن القياسِ.

وتُعَقَّبُ^(٤): بأنّ الألفَ زائدةً، كما كُتِبَتْ في ﴿تَقْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]، وصورةُ الهمزةِ محذوفةٌ على القياسِ.

وَأَمَّا ﴿لَاتَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسْ﴾ [الرعد: ٣١]، فذكره بعضهم فيما خَرَجَ عن القياسِ.

(١) أسكن الزاي في ﴿هُزُوا﴾ حمزة وخلف، وأسكن الفاء في ﴿كُفُوا﴾ حمزة وخلف ويعقوب. انظر: النشر ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) عقيلة أتراب القصائد ٢١.

(٣) المقنع ٤٣.

(٤) تعقبه ابن الجزريّ. انظر: النشر ١/ ٤٤٩.

وَتُعَقَّبُ^(١): بِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِالْهَمْزَةِ، بَلْ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَثْبَتَتْ
عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ^(٢) أَوْ زِيدَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ﴿يَيْسُ﴾ [المائدة: ٣]،
و﴿يَيْسُو﴾ [العنكبوت: ٢٣].

وَأَمَّا ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]، فَكُتِبَتْ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ خَوْفَ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ
وَحُذِفَتْ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فِيهَا عَلَى الْقِيَاسِ، وَكَذَلِكَ ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

/ وَمِمَّا خَرَجَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَتَوَسِّطَةِ: الْمَتَحْرِكَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَتَكُونُ: إِمَّا
مَفْتُوحَةً، نَحْوُ: ﴿أَبْنَاءَ نَا وَأَبْنَاءَ كُمْ وَنِسَاءَ نَا وَنِسَاءَ كُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، وَلَمْ
يُرْسَمْ لَهَا صُورَةٌ، وَإِمَّا مَضْمُومَةً بَعْدَهَا وَآوٍ، نَحْوُ: ﴿جَاءَ وَكُمَّ﴾ [النساء: ٩٠]،
و﴿يُرَاءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]، وَإِمَّا مَكْسُورَةً بَعْدَهَا يَاءً، نَحْوُ: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]،
و﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ٤]، عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ^(٣) فَرَسَمُوا بَعْدَ الْأَلْفِ فِي
الْمَضْمُومَةِ وَآوًا وَاحِدَةً، وَفِي الْمَكْسُورَةِ يَاءً وَاحِدَةً، وَاحْتِمَالٌ أَنْ تَكُونَ
الْمَحذُوفَةُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْأُخْرَى.

وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ^(٤): «فَلَمْ يُكْتَبْ فِي ذَلِكَ لِلْهَمْزَةِ صُورَةٌ خَوْفَ اجْتِمَاعِ
صُورَتَيْنِ».

(١) تعقبه ابن الجزري كذلك. انظر: النشر ١/ ٤٤٩.

(٢) من رواية البرقي بتقديم الهمزة إلى موضع الياء مع إبدال الهمزة ألفاً وتأخير الياء إلى
موضع الهمزة. انظر: النشر ١/ ٤٠٥، الإتحاف ١/ ٢١٠.

(٣) ومن معه وقفاً. انظر: النشر ١/ ٤٥٢.

(٤) النشر ١/ ٤٥٠.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أُولِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ [البقرة ٢٥٧]، و﴿أُولِيَآؤُهُم مِّنَ
الْإِنْسِ﴾، و﴿يُؤْحُونَ إِلَىٰ أُولِيَآئِهِمْ﴾ في الأنعام [١٢٨، ١٢١]، ﴿إِلَىٰ أُولِيَآئِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾
بالأحزاب [٦]، ﴿نَحْنُ أُولِيَآؤُكُمْ﴾ [بفصلت ٣١]، ففي أكثر العرقية لم تُصوَّر،
وَأُثِبَتْ فِي سَائِرِ الْمَصَاحِفِ^(١).

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا فِي ﴿جَزَاؤُهُ﴾ فِي يُوسُفَ [٧٤-٧٥]، فَقَالَ الْغَازِي^(٢): «لَا
صُورَةَ لَهَا».

وَأَجْمَعُوا عَلَى رَسْمِ ﴿تَرَاهُ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]، بِالْفِ وَاحِدَةٍ، وَاخْتَلَفَ
فِي الثَّابِتَةِ: هَلْ هِيَ الْأُولَىٰ أَوِ الثَّانِيَةُ؟ وَلِكُلِّ قَوْلٍ أَدْلَةٌ لَا تُطِيلُ بِذِكْرِهَا^(٣).
وَأَمَّا الْمَتْرَفَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ: وَتَكُونُ الْهَمْزَةُ فِيهَا مَضْمُومَةً وَمَكْسُورَةً،
فَالْمَضْمُومَةُ ﴿شُرَكَؤُا﴾ فِي الْأَنْعَامِ [٩٤]، وَفِي الشُّورَىٰ ﴿أَمْرَهُمْ شُرَكَؤُا﴾ [٢١]،
وَ﴿أَوَّانَ نَفَعَلِ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَئُا﴾ [بهود ٨٧]، ﴿فَقَالَ الضُّعْفُؤُا﴾ [يبراهيم ٢١]،
وَ﴿مِنَ شُرَكَآئِهِمْ شَفَعُؤُا﴾ [الروم ١٣]، ﴿وَمَا دَعُؤُا الْكُفْرِينَ﴾ [الطُّول^(٤) ٥٠]،
وَ﴿لَهُوَ الْبَلُؤُا الْمِيْنُ﴾ [بالصفات ١٠٦]، وَ﴿بَلُؤُا مُبِيْنٌ﴾ [بالدخان ٣٣]، ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُا﴾
بِالْمَتَحْنَةِ [٤]، وَ﴿جَزَاؤُا الظَّالِمِينَ﴾، وَ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ﴾ [الأوليين من
المائدة ٢٩، ٣٣]، ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ﴾ فِي الشُّورَىٰ [٤٠]، ﴿وَدَلَالِكَ جَزَاؤُا الظَّالِمِينَ﴾
بِالْحَشْرِ [١٧].

(١) انظر: المقنع ٣٧، والنشر ١/ ٤٥٠.

(٢) انظر: المقنع ٣٧.

(٣) انظر: المقنع ٢٥-٢٦، ومختصر التبيين ٤/ ٩٢٦-٩٢٧، والنشر ١/ ٤٥٠-٤٥١.

(٤) وهي سورة غافر.

فرسموا صورة الهمزة في هذه الثمانية ألفاظٍ واواً اتفاقاً، وزادوا بعدها ألفاً، ولم يرسموا الألف المتقدمة تخفيفاً.

واختلف في: ﴿جَزَاءَ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الزمر [٣٤]، و﴿جَزَاءَ مَنْ تَزَكَّى﴾ بطه [٧٦]، و﴿جَزَاءَ الْحَسَنَى﴾ بالكهف [٨٨]، و﴿عَلَّمُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بالشعراء [١٩٧]، و﴿إِنَّمَا يَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ بفاطر [٢٨]، و﴿أَنْبِئُوا مَا كُنْتُمْ بِالْأَنْعَامِ﴾ [٥]، والشعراء [٦] (١).

فما كُتِبَ من هذه الألفاظِ بالواو، فإنَّ الألفَ قبله تُحذفُ اختصاراً، وتُلحَقُ بعد الواو منه تشبيهاً بواو ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]، وما لا تُكْتَبُ فيه صورة الهمزة، فإنَّ الألفَ فيه تُثبِتُ لوقوعِها طرفاً.

وأما المكسورة: فصورت الهمزة فيه ياءً بعد الألفِ في أربعةٍ بلا خلافٍ، وهي: ﴿مَنْ تَلَقَّأَيْ نَفْسِي﴾ في يونس [١٥]، ﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ بالنحل [٩٠]، ﴿وَمِنْ أَنَايَ أَلِيلٍ﴾ بطه [١٣٠]، ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ بالشورى [٥١]، والألفُ قبلها ثابتةٌ فيها إلا أنها حُذِفَتْ من ﴿تَلَقَّأَيْ﴾، و﴿إِيتَايَ﴾ في بعض المصاحف (٢).

واختلف في ﴿بِلِقَايَ رَبِّهِمْ﴾، ﴿وَلِقَايَ الْآخِرَةِ﴾ كلاهما بالروم [١٦، ٨]، فنصَّ الغازي بن قيسٍ على الياءِ فيهما (٣).

(١) انظر: النشر ١ / ٤٥١، إلا أنه لا خلاف في «عَلَّمُوا» بموضعيه، ولا في «أَنْبِئُوا» بالأنعام كما سيأتي في مرسوم الأنعام والشعراء.

(٢) وهو المصحف الشامي على ما حكاه السخاوي في الوسيلة: ٣٥٢، وحكى أبو داود حذف الألف في ﴿إِيتَايَ﴾ عن الغازي بن قيس. انظر: مختصر التبيين ٣ / ٧٧٨.

(٣) انظر: المقنع ٤٧.

وَأَمَّا ﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ٤]، فعلى صورة «إلى» الجارّة لِتَحْتَمِلَهَا / القراءات الأربعة.

[١/٤١]

قال في «النشر»^(١): «فالألفُ حُذِفَتْ اختصاراً كما حُذِفَتْ^(٢) من ﴿تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، وبقيت صورةُ الهمزة عند مَنْ حَذَفَ الياءَ، وَحَقَّقَ الهمزةَ، أو سَهَّلَهَا بينَ بَيْنَ، وصورةُ الياءِ عند مَنْ أبدلها ياءً ساكنةً. وَأَمَّا عند حمزةٍ وَمَنْ معه مَمَّنْ أثبت الهمزةَ والياءَ جميعاً، فحُذِفَتْ إحدى الياءَيْنِ لاجتماعِ الصورتين. والظاهرُ أن صورةَ الهمزةِ محذوفةٌ، والثابتُ هو الياءُ، واللهُ أعلم».

وممَّا حَرَجَ عن القياسِ من الهمزةِ المتحركةِ المتطرفةِ: المتحركُ ما قبلها، وتكون الهمزةُ مضمومةً ومكسورةً:

فالمضمومةُ في عشرةِ كُتِبَتِ الهمزةُ فيها واواً وهي: ﴿تَقَوُّوا﴾ في يوسف [٨٥]، و﴿يَتَفَقَّهُوا﴾ بالنحل [٤٨]، و﴿أَتَوْكُوا﴾، و﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ في طه [١٨]، [١١٩]، و﴿وَيَذَرُوا عَنْهَا﴾ بالنور [٨]، و﴿يَعْبُوا﴾ بالفرقان [٧٧]، و﴿الْمَلَأُوا﴾ الأول من المؤمنين [٢٤]، وفي المواضع الثلاثة في النمل [٣٨، ٣٢، ٢٩]، و﴿يُنشِئُونِي﴾ الألفية بالزخرف [١٨]، و﴿نَبَأُ﴾ في غيرِ حرفِ براءة، وهو في إبراهيم [٩]، والتغابن [٥]، وفي صَ ﴿نَبَأُ عَظِيمٌ﴾ [٦٧]، و﴿نَبَأُ الْخَصْرِ﴾ فيها [٢١]، إلا

(١) النشر ١/٤٥٢.

(٢) أي من بعض المصاحف - وهو المصحف الشامي - كما تقدّم قريباً. انظر: النشر

أنه كُتِبَ بغير واوٍ في بعض المصاحف^(١)، و﴿يَبْقُوا لِلْإِنْسَانِ﴾ بالقيامة [١٣]، على اختلاف فيه^(٢).

وزيدت الألف بعد الواو في هذه المواضع كواوٍ ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]، فَيُوقَفُ بالواوِ على التخفيفِ الرَّسْمِيِّ.

وأما المكسورة فموضعٌ واحدٌ ﴿مِن تَبَايُ الْمُرْسَلِينَ﴾ في الأنعام [٣٤]، كتب بألف بعدها ياء.

قال الجعبري^(٣): «ويجوزُ أَنْ تكونَ الياءُ صورةَ الهمزةِ باعتبارِ الوصلِ والألفُ زائدةٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الألفُ صورةَ الهمزةِ باعتبارِ الوقفِ، والياءُ زائدةٌ».

وصوب في «النشر»^(٤) أن الياء صورة الهمزة؛ لأن المضمومة من ذلك صوّرت واواً بالاتفاق، فحمل المكسورة على نظيرها أصح، وحينئذ فَيُوقَفُ بالياءِ على الوجهِ الرَّسْمِيِّ.

وخرَجَ عن القياسِ من المتوسطة: المتحركةُ بعد متحركٍ، نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿الصَّاعُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، و﴿فَمَا كُنُونَ﴾ [الصافات: ٦٦]،

(١) على ما حكاه ابن الجزري في النشر ١/٤٥٣. ولم يذكر الداني ولا أبو داود خلافاً فيه.

انظر: المقنع ٥٥، ومختصر التبيين ٤/١٠٤٩. وانظر: الوسيلة ٣٨١.

(٢) قال السخاوي: «ورأيت في المصحف الشامي ﴿يَبْقُوا لِلْإِنْسَانِ﴾ بغير واو» الوسيلة ٣٨٧، وانظر: النشر ١/٤٥٣.

(٣) كنز المعاني ٢/٥١٤.

(٤) النشر ١/٤٥٣.

﴿ وَيَسْتَنْبِغُونَكَ ﴾ [يونس: ٥٣]، و﴿ لِيُظْفَرُوا ﴾ [الصف: ٨]، و﴿ بُرْءٌ وَسِكْرٌ ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿ يَطَّوْنُ ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿ رَءُوفٌ ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿ خَسِيعِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، و﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿ مُتَّكِنِينَ ﴾ [الكهف: ٣١]، ممَّا وقع بعد الهمزة فيه واوٌ أو ياءٌ.

فلم يرُسِّموا لذلك صورة؛ خوف اجتماع المثلين، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً^(١).

لكن جعل الجعبري^(٢) ﴿ بُرْءٌ وَسِكْرٌ ﴾ ممَّا يحتمل أن تكون الواو فيه صورة الهمزة، فيوقف على نحو: ﴿ يَسْتَهْرُؤُونَ ﴾ بواو واحدة على الحذف، مع ضم ما قبلها على التخفيف الرّسمي، وعلى نحو: ﴿ خَسِيعِينَ ﴾ بياء واحدة على الحذف.

وخرَج من المفتوحة بعد كسرٍ: «سيئات» في الجمع، نحو: ﴿ كَفَّرَعَنَّهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [محمد: ٢]، ﴿ أَجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ [الجاثية: ٢١]، فحذفوا صورة الهمزة لاجتماع المثلين، وعوّضوا عنها إثبات الألف على غير قياسهم في ألفات جمع التانيث، وأثبتوا صورتها في المفردة، نحو: ﴿ سَيِّئَةً ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿ سَيِّئًا ﴾ [التوبة: ١٠٢].

وأما نحو: ﴿ مَائَةً ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿ مَائَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و﴿ مَلَائِهِ ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، و﴿ مَلَائِيهِمْ ﴾ [يونس: ٨٣]، فرسّم بالالف قبل الياء، وليست

(١) وذكر في النشر ١/ ٤٥٤، علة ثالثة، وهي: «أو على لغة من يسقط الهمزة رأساً».

(٢) كنز المعاني ٢/ ٥١٣.

صورة الهمزة؛ إذ صورتها / الياء^(١) قطعاً، كما جَزَمَ به الشاطبي^(٢) كالداني^(٣) فتعَيَّن زيادتها.

وتَعَقَّبَه في «النشر»^(٤) بما ذكر في ﴿مِنْ تَبَايُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وحينئذٍ فالزائد الألف للفرق بين ﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، والياء صورة الهمزة.

وخرج من المضمومة بعد كسرٍ نحو: ﴿وَلَا يَنْتَبِهَنَّ﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿سَنُقَرِّئُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، فلم تُرَسِّم على مذهب الجادة بواو، بل على مذهب الأخصس^(٥) بالياء، ورُسِّم عكسه ﴿سُيِّلَ﴾^(٦) [البقرة: ١٠٨]، و﴿سِيلُوا﴾ [الأحزاب: ١٤]، على مذهب الجادة، ولم يُرَسِّم على مذهب الأخصس.

(١) فهو يرى أن الألف زائدة، والياء صورة الهمزة، تبعاً لما قرره ابن الجزري في النشر ٤٥٥/١.

(٢) جزم الشاطبي بزيادة الياء في العقيلة في «ملائه» إذا أُضيف إلى ضمير. انظر: العقيلة ٢٠.
(٣) نقل الداني زيادة الياء في ﴿مَلَايَهُ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، و﴿مَلَايَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣]، بحسب ما رآه في مصاحف أهل المدينة والعراق وغيرها، ونقلها كذلك عن كتاب: «التهجاء» للغازي بن قيس، ثم قال: «فيجوز أن تكون الياء في ذلك هي الزائدة، والألف قبلها هي الهمزة، ويجوز أن تكون الألف هي الزائدة بياناً للهمزة والياء هي الهمزة». المقنع ٤٧.
فالداني احتمل أن تكون الياء زائدة، أو الألف ولم يجزم بقول واحد، كما قال المؤلف تبعاً للحافظ ابن الجزري في النشر ٤٥٥/١، وانظر تفصيل السخاوي في المسألة في الوسيلة: ٣٥١-٣٥٢.

(٤) النشر ٤٥٣/١.

(٥) مذهب الأخصس أن الآخرة تتبع الأولى. انظر: معاني القرآن ٤٢/١.

(٦) ن: «سئلت».

وَاخْتَلَفَ مِنَ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ فَتْحٍ فِي ﴿وَاطْمَأْتُوا﴾ [يونس: ٧]، وَفِي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، أَعْنِي الَّتِي قَبْلَ النُّونِ، وَفِي ﴿أَشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥]، فَرُسِمَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ^(١) بِالْأَلْفِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَحُذِفَتْ فِي أَكْثَرِهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، تَخْفِيفًا وَاجْتِصَارًا ^(٢).

وَاجْتَلَفَ أَيْضًا فِي: ﴿أَرَاءَيْتَ﴾ [العلق: ٩]، وَ﴿أَرَاءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وَ﴿أَرَاءَيْتَكُمُ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧]، فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، فَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْإِثْبَاتِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْحَذْفِ ^(٣)، وَخَصَّ بَعْضُهُمُ الْحَذْفَ بِسُورَةِ الدِّينِ ^(٤) فَقَط. وَالصَّحِيحُ إِجْرَاءُ الْخِلَافِ فِي الْجَمِيعِ ^(٥).

وَأَمَّا ﴿رَاءَ﴾ [الأنعام: ٧٦] فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، فَبِرَاءٍ وَأَلْفٍ لَا غَيْرَ، فَالْأَلْفُ فِيهِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ إِلَّا مَوْضِعِي النُّجْمِ، وَهَمَا: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [١١]، ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ﴾ [١٨]، فَبِالْفِ بَعْدَهَا يَاءٌ عَلَى لُغَةِ الْإِمَالَةِ ^(٦).

وَأَمَّا ﴿نَاءٌ﴾ فِي سَبْحَانَ [٨٣]، وَفَصَلَتْ [٥١]، فَرُسِمَ بِنُونٍ وَأَلْفٍ فَقَط لَتَحْتَمَلَ الْقِرَاءَتَيْنِ، فَعَلَى قِرَاءَةٍ مَن قَدَّمَ الْمَدَّ عَلَى الْهَمْزَةِ ^(٧) ظَاهِرٌ، وَعَلَى

(١) انظر: المقنع ٢٦.

(٢) قال في النشر ١/ ٤٥٤: «إذ كان موضعها معلوماً».

(٣) قال في النشر ١/ ٤٥٤: «إما على الاختصار أو على قراءة الحذف».

(٤) وهي سورة الماعون في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِاللِّينِ﴾.

(٥) أي: فيما كان مُصَدَّرًا بالاستفهام كالأمثلة المذكورة.

(٦) قال في النشر ١/ ٤٥٤-٥٥٥: «فجمع في ذلك بين اللغتين».

(٧) وهي قراءة أبي جعفر وابن دُكَّوان. انظر: النشر ٢/ ٣٠٨.

قراءة الجمهورِ قُدِّرَ^(١) رَسُمُ الألفِ المنقلبةِ ألفاً، فاجتمع حينئذٍ ألفانِ فحُذِفَ أحدهما، ولا شك أنها المنقلبةُ، وأن هذه الألفَ الثابتةَ صورةُ الهمزة.

وخرَجَ من الهمزة الواقعةِ أولاً: ﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، فُرِسِمَتْ بواوٍ بعد الألفِ لتسهيلها، وكان القياسُ أن تُرَسِمَ ألفاً كسائرِ المبتدآت، ولم تُرَسِمَ في نظيرِها واواً، نحو: ﴿أَءَلَقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿أَأَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]، بل كُتِبَتَا بألفٍ واحدةٍ؛ لكرهة الجمع بين الصورتين.

وكذلك سائرُ البابِ ممَّا اجتمع فيه ألفانِ ك: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿أَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وكذلك ممَّا اجتمع فيه ثلاثُ ألفاتٍ لفظاً، نحو: ﴿أَأَلْهَتُنَا﴾^(٢) [الزخرف: ٥٨]، ﴿أَأَذَا... أَأَنَا﴾ [الرعد: ٥]، إلا مواضع كتبت بالياء على مراد الوصل.

وكتبوا ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ في طه [٩٤]، بواوٍ، ووُصِلَ بنون «ابن» ثم وُصِلَتْ «ابن» بـ «يا» النداءِ المحذوفةِ الألفِ، فالألفُ التي بعد الياءِ هي ألفُ «ابن»، وهذا هو الصواب^(٣).

(١) ط، س، ر، ب، د: «قد».

(٢) وقوله تعالى: ﴿أَأَمْسُمْ﴾ في سور: الأعراف [١٢٣]، وطه [٧١]، والشعراء [٤٩]. أما قول القسطلاني: ﴿أَأَذَا... أَأَنَا﴾، فليس معطوفاً على ما اجتمع فيه ثلاثُ ألفاتٍ، كما يوهمه سوق الكلام؛ لأن ما اجتمع فيه ثلاثُ ألفاتٍ لفظيةٍ منحصر في موضع سورة الزخرف المذكور، و﴿أَأَمْسُمْ﴾ في سورها الثلاث.

(٣) قال في النشر ١/ ٤٥٥: «هذا هو الصواب كما نصَّ عليه أبو الحسن السخاوي». وقال السخاوي في الوسيلة ٣٦٧: «ورأيت في المصحف الشامي ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ موصولاً، إلا أنه أثبت فيه الألف التي بعد الياء».

وأما موضع الأعراف [١٥٠] فكَتِبَتِ الهمزة من «أم» ألفاً مفصولةً، وكتبوا ﴿هَوَّلَاءَ﴾ [البقرة: ٣١]، بواوٍ ثم وُصِلَ بـ «ها» التنبيه، فحذَفَ ألفه، كما فعلوا في ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١].

وفائدة حروف التنبيه: لِيُضْغِي المَخَاطَبُ إِلَى أولِ المقصودِ، فَحَذَفُ الألفِ ورسمُ الواوِ هنا دليلُ الامتزاجِ، فتخفيفُه القياسيُّ كالواوِ، وعلى الرسميِّ (١) واوٌ.

وأما ﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، فقال الجَعْبَرِيُّ (٢): «دَخَلَ حرفُ التنبيهِ على المضمَرِ والألفُ صورةُ الهمزةِ فتخفيفُه على القياسيِّ كالألفِ، وعلى الرسميِّ ألفٌ، فيجتمعُ ألفانِ كـ «جاء» (٣) وربما مُنِعَ؛ إذ ليس طَرَفًا، وَيَضْعُفُ على أصلِهِ / جَعَلَهَا بدلًا عن همزةِ الاستفهامِ» انتهى.

[١/١٤٢]

وأما ﴿هَأْوُمُ﴾ في الحاققة [١٩]، فليس مِنْ بابِ ﴿هَوَّلَاءَ﴾ لِأَنَّ همزةَ ﴿هَأْوُمُ﴾ متوسطةٌ حقيقةً؛ لأنها تنمُّ كلمة «ها» وليست من قبيلِ ما تَوَسَّطَ

فقول صاحب «اللطائف»: «هذا هو الصواب»؛ تبعاً لابن الجَرَرِيِّ؛ استدلالاً بقول السخاوي غير صائب؛ لأن مدلول قول السخاوي يفيد إثبات ألف النداء، وهو مخالف لما اتفق عليه كتاب المصاحف من حذف ألف النداء، ولما نص عليه أئمة علم الرسم من اتفاق المصاحف على كتابة: ﴿يَبْتَوُّمُ﴾ على الوصل كلمة واحدة على مراد الاتصال. انظر: المقنع ٧٦، والمحكم ١٨١-١٨٢، ومختصر التبيين ٥٧٦/٣.

(١) في: د، ط، ب: «الرسم».

(٢) كنز المعاني ٥٢٨/٢، وقوله قبل: «وفائدة حروف التنبيه لِيُضْغِي المَخَاطَبُ...»، من كلام الجَعْبَرِيِّ أيضاً.

(٣) لحمزة وهشام إذا وقفا.

بدخول زائدٍ عليه، وهي اسمُ فعلٍ بمعنى: خُذْ وتناولْ، تقول للواحد: هاؤم، وللأثنين: هاؤما، وللجمع: هاؤموا. فَظَهَرَ أَنَّهَا جِزْءٌ لِلْكَلِمَةِ لَا لِلتَّنْبِيهِ، فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا التَّسْهِيلُ فَقَطْ.

وقال مكي^(١): «أصلها: هاؤموا بواوٍ، وإنما كُتِبَتْ عَلَى لَفْظِ الْوَصْلِ وَلَا يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ عَلَى الْأَصْلِ بِالْوَاوِ خَالَفَ الرَّسْمَ، وَإِنْ وَقَفَ بغيرها خَالَفَ الْأَصْلَ».

وَتُعْقَبُ^(٢): بَأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ لَيْسَتْ ضَمِيرًا، وَإِنَّمَا هِيَ صِلَةٌ مِمِّ الْجَمْعِ، وَأَصْلُ مِمِّ الْجَمْعِ الضَّمُّ وَالصَّلَةُ، وَتُسَكَّنُ وَتُحَذَفُ تَخْفِيفًا، وَرُسِمَ جَمِيعُهُ بغير واوٍ، وكذلك الوقفُ عليه، فلا فرقَ بين ﴿هَأْوُمُ أَقْرَأُ وَأُ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، في الرسمِ والوقفِ، فَتُسَهَّلُ هَمْزَةٌ ﴿هَأْوُمُ﴾ بَيْنَ بِلَا خِلَافٍ، وَيُوقَفُ عَلَى الْمِيمِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ.

وخرج من المضمومة بعد فتح: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّاكُمْ﴾ بطه [٧١]، والشعراء [٤٩]، فكَتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْوَاوِ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَمِثْلُهُ: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

قال الجعبري^(٣): «يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْوَاوُ».

(١) الكشف ١/١٠١.

(٢) انظر: النشر ١/٤٥٦.

(٣) كنز المعاني ٢/٥١٣. بتصرف من المؤلف.

وقال في «النشر»^(١): «قيل: الألف زائدة، والواو صورة الهمزة، كُتِبَتْ على مرادِ الوصلِ، وبه قطعَ الداني^(٢) ومن تبعه^(٣).

والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلك وهو: ﴿لَا أَدْبَحْتَهُ﴾ [النمل: ٢١]، ﴿وَلَا وُضِعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]، ولذلك إذا خَفَّفْنَا الهمزة في ذلك فَإِنَّا نُخَفِّفُهَا بين الهمزة والواو، كما إذا خَفَّفْنَاها في هذا نُخَفِّفُهَا بين الهمزة والألف، فدلَّ على زيادة الألف في كل ذلك.

نعم زِيدَت الواو إجماعاً في ﴿أُولِي﴾ [النساء: ٨٣]، للفرق بينها وبين ﴿إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، الجارة، وفي ﴿أُولَيْكَ﴾ [البقرة: ٥]، للفرق بينها وبين ﴿إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، واطَّرَدَتْ زيادتها في ﴿أُولُوا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿وَأُولَاتُ﴾ [الطلاق: ٤]؛ حملاً على أخواته.

(١) النشر ١/٤٥٦-٤٥٧.

(٢) الذي في النشر: أن الداني «قطع بزيادة الواو، وأن صورة الهمزة هو الألف قبلها». أمَّا قطعُ الدانيِّ بزيادة الواو فهو الذي في المقنع له: ٥٣، أمَّا قطعه بأن صورة الهمزة هو الألف قبلها فغير مُسَلَّم؛ لأنه احتمال أن تكون صورة الهمزة هي الواو، والألف زائدة، فاحتماله يجوز العكس، وهو أن الألف صورة الهمزة، والواو زائدة. فما نسبه ابن الجَزَرِيّ للداني مقطوعاً به هو أحد احتمالين عنده، وليس قطعاً منه. انظر: النقط للداني: ١٤٠. ثم جاء القسطلاني فعكس ما نسبه ابن الجَزَرِيّ للداني، بل إن الذي نسبه القسطلاني -هنا- للداني متقولاً من النشر، هو ما استظهر رجحانه ابنُ الجَزَرِيّ.

(٣) تبع الشاطبيُّ الدانيَّ بالقول بزيادة الواو، أما صورة الهمزة فلم يتعرَّض لها الشاطبيُّ. انظر: العقيلة ٢٠، والوسيلة ٣٥٨-٣٦٠.

وهي في ﴿يَأْتُولِي﴾ [البقرة: ١٧٩] تحتملُ الزيادةَ وهو الظاهرُ، لزيادتها في نظائرها^(١).

وَحَرَجَ مِنَ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ فَتْحِ: ﴿لَيْنِ﴾ [البقرة: ١٤٥]، و﴿يَوْمَيْدٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿جَيْنِيذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، فَرُسِمَتِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فِيهِ يَاءٌ مَوْصُولَةٌ بِمَا قَبْلَهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً.

وَكَذَلِكَ صُوِّرَتْ فِي ﴿أَيْتِكُمْ﴾ فِي الْأَنْعَامِ [١٩]، وَالنَّمْلِ [٥٥]، وَالثَّانِي مِنَ الْعَنْكَبُوتِ [٢٩]، وَفُصِّلَتْ [٩]، و﴿أَيْنَ لَنَا﴾ بِالشُّعْرَاءِ [٤١]، و﴿أَيْتًا لَمْخْرَجُونَ﴾ فِي النَّمْلِ [٦٧]، و﴿أَيْتًا لَتَارِكُوا﴾ بِالصَّافَاتِ [٣٦]، و﴿أَيْدَامَتَنَا﴾ فِي الْوَاقِعَةِ [٤٧]، فَتُخَفَّفُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ فِي يَسَّ [١٩]، و﴿أَيْفَكَّا﴾ بِالصَّافَاتِ [٨٦] فَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ بِالْيَاءِ مَوْصُولَةٌ كَذَلِكَ، وَفِي غَيْرِهَا بِالْفِ وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْبَابِ^(٢).

وَأَمَّا ﴿أَفَايِنَ مَاتَ﴾ بِآلِ عِمْرَانَ [١٤٤]، ﴿أَفَايِنَ مِتَّ﴾ بِالْأَنْبِيَاءِ [٣٤]، فَرُسِمَتِ يِيَاءٌ بَعْدَ الْأَلْفِ أَيْضًا.

(١) وتمام العبارة في النشر ١/ ٤٥٧: «وتحتمل أن تكون الواو صورة الهمزة كما كتبت في: ﴿هَؤُلَاءِ﴾، وتكون الألف أَلْفَ: «يا»، وهو بعيد، لا طراد حذف الألف من «يا» حرف النداء، ولكن إذا أمكن الحمل على عدم الزيادة بلا معارض فهو أولى، والله أعلم».

(٢) انظر: النشر ١/ ٤٥٧.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْيَاءَ». وقال في «النشر»^(٢): «الصوابُ زيادةُ الألفِ». وأما ﴿أَيِّمَةٌ﴾ [التوبة: ١٢]، فذكرها الشاطبي^(٣) وغيره في هذا الباب. وتُعَقَّبَ^(٤): بِأَنَّ / الْهَمْزَةَ فِيهِ لَيْسَتْ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَتْ فَاءً، بَلْ هِيَ مِثْلُهَا فِي «يَثْنٌ» و«يُثْطُّ».

[ب/١٤٢]

وخرَجَ من المفتوحة بعد لام التعريف ﴿ءَالْفَن﴾ مؤضَعِي يونس [٥١، ٩١]، وفي جميع القرآن، فَحُدِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي ذَلِكَ إِجْرَاءً لِلْمَبْتَدَأَةِ مُجْرِيِ الْمَتَوَسِّطَةِ. واخْتُلِفَ فِي ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ بالجن [٩]: ففي بعض المصاحفِ بِالْفِ، وهي صورةُ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي بَعْدَهَا مَحذُوفَةٌ عَلَى الْأَصْلِ اخْتِصَارًا. وكذلك ﴿لَيْكَةِ﴾ في الشعراء [١٧٦]، وَصَّ [١٣]، ففي جميع المصاحفِ بغيرِ أَلْفٍ بعد اللامِ وَقَبْلَهَا؛ لِاحْتِمَالِ الْقِرَاءَتَيْنِ، فَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ^(٥) ظَاهِرَةٌ تَحْقِيقًا، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ^(٦) تَحْتَمَلُ تَقْدِيرًا عَلَى اللَّفْظِ، وَمِرَادِ النُّقْلِ.

(١) كنز المعاني ٥١٣/٢.

(٢) النشر ٤٥٨/١.

(٣) العقيلة ٢١؛ تبعاً للداني في المقنع ٥٢.

(٤) تعقبه ابن الجَزَرِيِّ في النشر ٤٥٧/١.

(٥) بلام مفتوحة من غير ألف وصلٍ قَبْلَهَا، ولا همزة بعدها، ويفتح تاء التانيث في الوصل.

(٦) بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها، وجرَّ تاء التانيث وصلًا. انظر

وخرَجَ من المفتوحة بعد كسرٍ: ﴿يَأْيَيْكُمْ﴾ [القلم: ٦]، و﴿يَأْيَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فرسِمَ بألفٍ بعد الباءِ الموحدة وياءَينَ بعدها، والألفُ هي الزائدة، كزيادتها في ﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿مِائَتَيْنِ﴾ [الأفال: ٦٥]، والياءُ بعدها هي صورةُ الهمزة كُتِبَتْ على مُرادِ الوصلِ، وتنزيلاً للمبتدأة منزلة المتوسطة^(١).

وأما ﴿بِأَيِّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿بِأَيِّتِنَا﴾ [البقرة: ٣٩]، فرسِمَ في بعض المصاحف بألف بعد الباءِ الموحدة وياءَينَ بعدها، فذهب جماعةٌ إلى زيادةِ الياءِ الواحدة.

وقد أجاز بعضهم الوقفَ بالألف على كل ما كُتِبَ بالألفِ، وبالياءِ على كلِّ ما كُتِبَ بالياءِ، وبالواو على كلِّ ما كُتِبَ بالواوِ، وبالحدفِ على كلِّ ما كُتِبَ بالحدفِ من غيرِ نظرٍ إلى صحته لغةً ولا سنداً، فأجازوا في «سألت»: سألت، و«أخاه»: وأخاه، و«أتاه»: وأتاه، و﴿وَهَيْئِي﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿وَيْهَيْئِي﴾ [الكهف: ١٦]، هَيَّا، وَيَهَيَّا^(٢)، و﴿فَأَدَارَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، أدارتم، وهذا ممنوعٌ، والله أعلم.



(١) وهو ما صَوَّبَهُ ابنُ الجَزَرِيِّ في النشر ١/ ٤٥٨، وتعقبه الشيخ محمد غوث بأن القياس على ﴿مِائَةً﴾، و﴿مِائَتَيْنِ﴾ يخدمه أن همزتهما متوسطة؛ لأن الهمزة في ﴿يَأْيَيْدٍ﴾ مبتدأة، وحُمِلُ المبتدأة على المتوسطة خلاف القياس. انظر: نثر المرجان ٤٦/٧.

(٢) في حاشية: ر، م: «يقف عليها بالألف لأن الهمزة فيهما رسمت بالألف في بعض المصاحف كما نقله عن الغازي فيما مرَّ».

تنبيه

يجوز الرَّوْمُ والإشمامُ في الهمزِ المخففِ بأنواعِ التخفيفِ المتقدمِ، ما لم يُبدَلِ الهمزةُ المتطرقةُ فيه حرفَ مدٍّ، وذلك شاملٌ لأربعِ صورٍ:

الأولى: فيما نُقل إليه حركةُ الهمزةِ، نحو: ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و﴿سَوْءٌ﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿شَيْءٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، فترام الحركةُ المنقولةُ إلى الحرفِ الذي قبل الهمزةِ وتُسَمُّ.

والثانية: فيما خُفِّفَ بالإبدالِ ياءً، وأُدغمَ فيه ما قبله، نحو: ﴿بِرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿النَّسِيءُ﴾ [التوبة: ٣٧]، أو واوًا، وأُدغمَ فيه ما قبله، نحو: ﴿قُرْوَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، ففيه الرَّوْمُ والإشمامُ.

والثالثة: ما أُبدلت الهمزةُ المتحركةُ فيه واوًا أو ياءً على التخفيفِ الرَّسْمِيِّ نحو: ﴿الْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: ٢٤]، و﴿الضَّعْفَوُا﴾ [إبراهيم: ٢١]، و﴿مِنَ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿إِيتَايَ﴾ [النحل: ٩٠].

والرابعة: ما أُبدلَ كذلك على مذهبِ الأَخْفِسِ^(١)، نحو: ﴿لَوْلُو﴾ [الطور: ٢٤]، و﴿يُبْدِي﴾ [العنكبوت: ١٩].

فأما المبدلُ حرفَ مدٍّ فإنه لا يَدْخُلُهُ رَوْمٌ ولا إِشمامٌ نحو: ﴿أَقْرَأُ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿نَبِيٌّ﴾ [الحجر: ٤٩]، ممَّا سكوته لازمٌ، أو عارضٌ نحو: ﴿يَبْدُو﴾ [يونس: ٤]، و﴿مِنَ شَطِيٍّ﴾ [الفصص: ٣٠]، و﴿نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]؛ لأنَّ هذه الحروفَ لا أصلَ لها في الحركة.

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٢، ٤٤.

نعم يجوزُ الرَّوْمُ بالتسهيلِ في الهمزِ إذا كان طرفاً متحركاً وقبله حركةٌ، نحوُ:

﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿يُبْدِي﴾ [العنكبوت: ١٩]، / ﴿وَيُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢]. [١/٤٣]

وكذلك إذا كان طرفاً متحركاً وقبله أَلْفٌ، إذا كانت مضمومةً أو

مكسورةً، نحوُ: ﴿السَّمَاءُ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿الْمَاءُ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿الدُّعَاءُ﴾

[آل عمران: ٣٨]، و﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، فَيُسَهَّلُ كُلُّهُ بَيْنَ بَيْنٍ تَنْزِيلاً لِلنُّطْقِ

ببعضِ الحركَةِ مَنْزِلَةَ النُّطْقِ بِجَمِيعِهَا. وهو مذهبُ الشاطبيِّ^(١) كالدَّانِي^(٢)،

وأبي الفتحِ فارسٍ وكثيرٍ من القُرَّاءِ وبعضِ النحاةِ، وأنكره جمهورُهُم،

وَادَّعَوْا انفرادَ القُرَّاءِ به؛ لأنَّ سكونَ الهمزِ وقفاً يُوجبُ الإبدالَ حَمَلاً عَلَى

الفتحةِ التي قَبْلَ الألفِ فهي تُخَفِّفُ تخفيفَ الساكنِ لا تخفيفَ المتحركِ،

فلا يجوزُ عَلَى هذا سِوَى الإبدالِ^(٣). وقال به صاحبُ «العنوان»^(٤)،

والمهدويُّ^(٥)، والقلاييسيُّ^(٦)، والعراقيون^(٧)، وَضَعَفَهُ فِي «الْحَرْزِ»^(٨)،

وفي «النشر»^(٩) تصويبُ صححةِ الوجهينِ.

(١) الشاطبية ٢١.

(٢) التيسير ٣٨.

(٣) انظر: النشر ١/٤٦٤.

(٤) العنوان ٥٥.

(٥) شرح الهداية ١/٦٤.

(٦) الكفاية الكبرى ٩١.

(٧) النشر ١/٤٦٤.

(٨) الشاطبية ٢١.

(٩) النشر ١/٤٦٤.

وذهب ابن شريح^(١)، ومكي^(٢) في آخرين إلى التفصيل: فأجازوه فيما صوّرت فيه الهمزة واواً أو ياءً دون غيره.

وقرأ هشامٌ بتسهيل الهمزة المتطرفة خاصةً في الوقف فيما رواه جمهور الشاميين والمصريين، وجميع المغاربة عن الحلوانيّ على مثل ما يسهله حمزةٌ من غير فرق، وهي رواية البكرأوي^(٣) عن هشام، ووافق الأعمش بخلفٍ عنه حمزةٌ على جميع ما سهله متطرفاً وغيره^(٤).

وقرأ الباقون بالتحقيق في جميع الباب، وبه قرأ هشامٌ من غير طريق الحلوانيّ، ومن طريقه في غير المتطرفة. وروى عنه العراقيون تحقيق الباب كله، وعليه صاحب «التجريد»^(٥)، و«الروضة»^(٦)، و«المستنير»^(٧)، وغيرهم. فهذا ما وقع من هذا الباب على سبيل الإجمال، وتأتي مسائل منه مفصلةً بوجوهها في سورها من الفرش إن شاء الله تعالى.

(١) الكافي ٥٢.

(٢) التبصرة ٩٨-١٠٠.

(٣) أحمد بن محمد بن بكر، أبو العباس، روى القراءة سماعاً عن هشام بن عمار، ورواها عنه ابن مجاهد. وصحّف الهدليّ اسم جدّه، فقال: زكريا. انظر: غاية النهاية ١/١٠٨. والبكرأوي: نسبة إلى أبي بكره الثقفي، وهو من الصحابة الذين نزلوا البصرة. انظر: الأنساب ١/٣٨٤.

(٤) انظر: المبهج ١/٣١٨، الإيضاح ١٨٢. وذلك في الهمز المتطرف والمتوسط على حدّ سواء وهو معنى قوله: «متطرفاً وغيره».

(٥) التجريد ١٣٠-١٣٥، لم يذكر الوقف فيه إلا لحمزة.

(٦) الروضة ١/٢٣١، وما بعدها، لم يذكر الوقف إلا لحمزة.

(٧) المستنير ١/٤٩٣، وما بعدها، لم يذكر الوقف إلا لحمزة.

وهذه خاتمة في ذكر همزة الوصل والقطع^(١)

أما همزة الوصل فهي كل همزة تسقط وصلًا، وتثبت ابتداءً، ولا يجوز إثباتها في الدرَج إلا في ضرورة الشعر، كقوله^(٢):

إذا جاوزَ الإثنيْنِ سرٌّ فإنه بيثُّ وإفشاءِ الحديثِ قمينُ
وكثر ذلك في أنصاف الأبيات، كقوله^(٣):

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إتسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

واختلفَ في تسميتها بهمزة الوصل^(٤) مع أنها تسقط في الوصلِ فقيل: أُضيفت للوصلِ اتساعاً، وقيل: لأنها تسقط في الدرَج، فيصلُ ما بعدها إلى ما قبلها بخلاف همزة القطع، وقيل: لأنه يتوصلُ بها إلى النطقِ بالساكن. وانحصر الكلام فيها في خمسة أنواع:

الأول: أسماءٌ سبعةٌ في القرآن، وهي: «ابن» نحو قوله تعالى: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و«ابنت» نحو: ﴿أَبَدَّتْ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢]، و«اثنان» نحو قوله: ﴿أَثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، و«اثنان» نحو: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، و«اسم» نحو: ﴿يُعَلِّمُ أَسْمُهُ﴾

(١) انظر: النجوم الزاهرة (خ) ٢٠/ب.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ١٠٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٢، وابن يعيش ٩/١٩.

(٣) البيت لأنس بن العباس، أو أبي عامر جد العباس بن مرداس، وهو في الكتاب ٢/٢٨٥، وابن يعيش ٢/١٠١، والدر المصون ٨/٣٦٨.

(٤) انظر: ابن يعيش ٩/١٣٦، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٢.

يَحْيَى ﴿ [مریم: ٧]، و «امرؤ» نحو: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، و «امرأة»، نحو: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ ﴾ [النساء: ١٢٨].

وَتُكْسَرُ هَذِهِ الهمَزَاتُ ابتداءً. ثم إنَّ افتتاحِ أوائلِ هذه الأسماءِ بهمزةِ الوصلِ غيرِ مَقْبُولٍ /، وإنما طريقُه السَّماعُ؛ وذلك لأنَّ الفعلَ لأصاليته في التصريفِ استأثر بأمورٍ منها: بناءً بعضِ أمثليته على السكون، فإذا اتفق الابتداءُ بها زادوا همزةِ الوصلِ للإمكان، ثم حُمِلَتْ مصادرُ تلك الأفعالِ على أفعالها في إسكانِ أولها واجتلابِ الهمزةِ.

وهذه الأسماءُ ليستُ جاريةً على أفعال، فكان مقتضى القياسِ أن تُثَبَّتْ أوائلُها على الحركةِ، ويُستغنى فيها عن همزةِ الوصلِ.

فإن قلتَ: ما وجهُ إسكانِ أوائلِها حتى احتيجَ إلى همزةِ الوصلِ^(١)؟.

أجيب: بأنها أسماءٌ معتلةٌ سقطتْ أو آخرُها للاعتلالِ وكثرة الاستعمالِ فسكن أوائلُها؛ لتكونَ همزةُ الوصلِ عوضاً عما سقطَ منها.

الثاني: الفعلُ الماضي الخماسي، نحو: ﴿ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ ﴾ [المزمل: ١٩]، ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار: ١]، والسداسي نحو: ﴿ أَهْتَرَّتْ ﴾^(٢) [الحج: ٥]، ﴿ أَطْمَأَنَّ ﴾ [الحج: ١١]، ﴿ أَشْمَزَّتْ ﴾ [الزمر: ٤٥]؛ لأنَّ المُشَدَّدَ بحرفين، و﴿ وَأَسْتَكْبَرُوا ﴾ [النساء: ١٧٣]، و﴿ أَسْتَحَوَدَ ﴾ [المجادلة: ١٩]، ﴿ وَأَسْتَعْنَى اللَّهُ ﴾ [التغابن: ٦]، ﴿ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿ فَاسْتَغْفَرَ ﴾ [ص: ٢٤].

(١) انظر: ابن يعيش ١٣٢/٩.

(٢) هذا خماسي.

وَتُكْسَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنْ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ ضُمَّتْ ابْتِدَاءً، وَتَكُونُ فِي بِنَاءَيْنِ: اسْتَفْعِلَ وَافْتَعَلَ، الْمَاضِيَانِ^(١) نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْرَيْتُ﴾ [الأنعام: ١٠]، وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾^(٢)، ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُ﴾ [الشورى: ١٦]، ﴿هَذَا لِكَأْتَلِي﴾ [الأحزاب: ١١]، ﴿الَّذِي أَوْتِينَا﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿خَبِيثَةً أَجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

الثالث: فعل الأمر من كل فعل ثلاثي سَكَنَ ثاني مضارعه لفظاً، وَيُكْسَرُ ابْتِدَاءً إِنْ انْفَتَحَ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ أَوْ كُسِرَ، نَحْوُ: ﴿سَتَعَيْتُ * أَهْدِنَا﴾ [الفتح: ٥-٦]، ﴿وَقُلْنَا أَهْبُطُوا﴾ [البقرة: ٣٦]، وَ﴿أَنْ أَضْرِبَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، وَ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ﴾ [الدخان: ١٢]، وَ﴿قَالَ أَذْهَبَ﴾ [الإسراء: ٦٣].

فَإِنْ ضُمَّ ضَمَّةً لَازِمَةً نَحْوُ: ﴿أَحْلَفْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿أَدْخُلُوا﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿أَسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤]، ضُمَّتْ.

فَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً كـ ﴿أَمْشُوا﴾ [ص: ٦]، ﴿ثُمَّ أَقْضُوا﴾ [يونس: ٧١]، ﴿فِرْعَوْنَ أَتُونِي﴾ [يونس: ٧٩]، فَتُكْسَرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ^(٣) «أَمْشُوا»، فَاسْتُثْقِلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، أَوْ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الشَّيْنِ بَعْدَ تَقْدِيرِ سَكُونِهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ الْيَاءُ كَمَا مَرَّ، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي وَمَا أَشْبَهَهُنَّ.

(١) على تقدير كونها صفةً للخبر، والتقدير: هما اسْتَفْعِلَ.

(٢) على قراءة غير حفص بضم التاء وكسر الحاء. انظر: النشر ٢/٢٥٦، والإتحاف ٥٤٣/١.

(٣) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٦٩-٤٧٠.

ولا همزَ في ﴿حُذِّذٌ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و«كُلُّ» اتفاقاً، وفي ﴿سَلَّ﴾ [البقرة: ٢١١]،
 ﴿وَأُمِّرَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وجهان: قُرئ بهما^(١) في «واسأل»، «وَأُمِّرَ»
 بالهمز^(٢) في القرآن.

وَأَمَّا فِعْلُ الأَمْرِ الخَمَاسِيُّ، فنحو: ﴿أَتَّعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣]،
 ﴿وَأَتَّخَذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥]، على قراءة الكسر^(٣)، والسداسي، نحو: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾
 [التوبة: ٨٠]، ﴿قُلْ أَسْتَغْفِرُكُمْ﴾ [التوبة: ٦٤]، بكسر الهمزة فيهما.

الرابع: المصدرُ الخَمَاسِيُّ، نحو: ﴿أَفْتَرَاءَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]،
 و﴿أَفْتَرَاءَ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، والسداسيُّ نحو: ﴿أَسْتِكْبَارًا﴾ [فاطر: ٤٣]؛
 لأنَّ المصدرَ تابعٌ للفعلِ الماضي، وهي فيهما لا تكونُ إلا همزةً وصلٍ
 وتُكسَرُ ابتداءً أيضاً.

الخامسُ: الداخلةُ على «أل»، وتشملُ المعرِّفةُ والموصولةُ والزائدةُ،
 ومذهبُ الخليل^(٤) أن همزةُ أل همزة قطعٍ وُصِلَتْ لكثرة الاستعمالِ، وهو

(١) أي: بنقل حركة الهمزة إلى السين في الأمر من: «سأل» إذا كان مقترناً بالواو أو الفاء، وهي
 قراءة ابن كثير والكسائي وخلف، وقرأه الباقون بغير نقل. أمَّا «وَأُمِّرَ» فيإبدال الهمزة ألفاً
 لأبي جعفر وورش وأبي عمرو بخلف عنه، ولحمزة وقفاً. انظر: النشر ١/ ٣٩٠، ٤١٤.

(٢) يعني: ليس في القرآن «مر» على منوال «سَلَّ»، إنما هو بالهمز فقط في القرآن.

(٣) وهي قراءة غير نافع وابن عامر، وأمَّا قراءتهما بفتح الخاء على الماضي. انظر: النشر
 ٢/ ٢٢٢، والإتحاف ١/ ٤١٧.

(٤) مذهب النحاة أن اللام زيدت عليها ألف الوصل، ومذهب الخليل أنها حرف واحد
 بجملته بسيط، ولكنه مع النحاة في كون الألف وصلًا، كما في ثَقُلَ سبويه عنه في
 الكتاب ٣/ ٣٢٤. وانظر: رصف المباني ١٥٨.

اختيارُ ابنِ مالك^(١)، وذلك نحو: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
 [الفاتحة: ٢-٣]، و﴿الْأَخْرَجُ وَالْأُولَى﴾ [النجم: ٢٥]، وتفتح هذه في الابتداء.
 واختلَفَ: هل الأصل / في همزة الوصلِ السكونُ أو الحركةُ؟
 فقيل: اجْتَلِبَتْ ساكنةً، ثم حُرِّكَتْ بالكسرِ الذي يجب لالتقاء الساكنين،
 وإليه ذهب الفارسي^(٢)، واختاره^(٣) الشَّلَوْبِين^(٤).
 وقيل: اجْتَلِبَتْ متحركةً، وهو قولُ سيويه^(٥). قال المرادي^(٦): «وهو
 الظاهر».

- ويرى ابن مالك أنها وصلٌ، كما في شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٧٤. ويبدو أن المصنف =
 ينقل مذهب الخليل بأنها للقطع من ابن مالك، إذ قال في شرح التسهيل ١ / ٢٥٣: «إلا
 أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل كهمزة أم».
- (١) شرح التسهيل ١ / ٢٥٤.
 (٢) انظر: الارتشاف ٢ / ٥٤٤، توضيح المقاصد ٣ / ١٥٥٦.
 (٣) انظر: الارتشاف ٢ / ٥٤٤، توضيح المقاصد ٣ / ١٥٥٦.
 (٤) عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الأزدي، الإشبيلي، الأندلسي، الملقب بالشَّلَوْبِين،
 إمام في النحو والعربية، من مؤلفاته: «شرح الجزولية»، (ت: ٦٤٥ هـ). انظر: إنباه
 الرواة ٢ / ٣٣٢، سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٠٧. و«الشَّلَوْبِين»: معناه: الأشقر الأزرق
 بلغة الأندلس، وقيل: نسبة إلى حصن بالأندلس من أعمال ألبيرة يقال له: «شَلَوْبِينِيَّة»
 كما في معجم البلدان ٣ / ٣٦٠، لكن الصواب الأول؛ فقد سئل -رحمه الله- عن هذه
 النسبة: أهي إلى الأشقر الأزرق، أم إلى البلدة؟ فقال: «كان أبي أشقر أزرق». الذيل
 والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٥ / ٢ / ٤٦١. وانظر: نزهة الألباب ١ / ٤٠٣.
 (٥) الكتاب ٤ / ١٤٤.
 (٦) توضيح المقاصد ٣ / ١٥٥٦.

وإذا دَخَلَتْ همزة الاستفهامِ على همزة الوصلِ حُذِفَتْ همزة الوصلِ للاستغناءِ عنها إن كانت مكسورةً أو مضمومةً، فالمكسورةُ نحوُ: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [الصفات: ١٥٣]، أصلُها «اصطفى» بهمزة وصلٍ مكسورةٍ، فدَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ المفتوحةُ المقطوعةُ، فحُذِفَتْ همزةُ الوصلِ، وكذلك ﴿أَفْتَرَى﴾ [سبأ: ٨]، و﴿أَسْتَغْفِرْتَ﴾ [المنافقون: ٦].

والمضمومةُ نحوُ قولك: أَضْطَرَّ الرجلُ؟ أصله «اضطر» بهمزة مضمومةٍ، فلمَّا دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ حُذِفَتْ أيضاً.

فإن كانت مفتوحةً لم تُحذفْ، بل تُبدَلُ ألفاً، أو تُسهَّلُ بين الهمزتين والألفِ. وقد قرئَ بالوجهين في مواضع من القرآن، نحوُ: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣-١٤٤].

فإن قلتَ: لِمَ أُبدِلتْ أو سُهِّلتْ وكان القياسُ أن تُحذفَ كما حُذِفَتِ المضمومةُ والمكسورةُ؟.

أجيب^(١): بأنه إنما تُترك مقتضى القياسِ في المفتوحة؛ لأنَّ حذْفها يُوقِعُ في التباسِ الاستفهامِ بالخبرِ؛ لاتحادِ حركتها وحركةِ الاستفهامِ.

وأما همزةُ القطعِ: فهي التي تُثبِتُ وصلًا وابتداءً، وتكون في الماضي الرباعي، وتُفتحُ أبداً، نحوُ: ﴿أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، فإن بُني للمفعولِ ضُمَّتْ نحوُ: ﴿لَيْنَ أَخْرَجُوا﴾ [الحشر: ١٢]، والأمرُ منه همزةُ قطعٍ مفتوحةٌ أبداً، نحوُ: ﴿أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]. وكذا فعُلُ التعجبِ نحوُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: ٣٨].

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٥٥٨.

ومصدره بهمزة قطع مكسورةً أبدأ^(١)، نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]،
 وهمزة^(٢) المتكلم، وتكونُ في أولِ فعلٍ مستقبلٍ، نحو: ﴿لَسَوْفَ أَخْرِجُ﴾
 [مريم: ٦٦]، وتكونُ مضمومةً أبدأً.

وما عدا ما ذكرناه من الأسماءِ السبعةِ همزته همزة قطع، إمّا مكسورةً
 نحو: ﴿إِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿إِذَا﴾ [البقرة: ١٨٠]، أو مفتوحةً نحو:
 ﴿أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ﴿وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، أو مضمومةً نحو: ﴿أُمُّرُ﴾
 [آل عمران: ٧]، وما عدا «أل» من الحروفِ فهو همزة قطع أيضاً نحو: ﴿إِنَّ﴾
 [البقرة: ٦]، و﴿إِلَّا﴾ [البقرة: ٩]، والله أعلم.

* * *

(١) ط، ن، ش، ح، د: «ابتداء».

(٢) معطوفة على الماضي الرباعي.

الباب الرابع: في المدّ والقصر

المرادُ زيادةُ المدِّ على ما في حرفِ المدِّ من الطبيعي الذي لا تقوم ذاته إلا به، وكان ينبغي تقديم القصرِ على المدِّ؛ لأنه الأصل، فقدّموا الفرعَ عليه. واحتجُّوا لتقديمه بالاهتمام؛ لأنَّ البابَ معقودٌ للمدِّ.

وعقبه جماعةٌ بهاءِ الكناية؛ لما بينهما من المشاركةِ بجامعِ الخفاءِ، ولو راعوا الترتيبَ القرآني - كما فعلتُ وفعلوا في الإدغامِ وهاءِ الكناية - لذكروا بعدها الهمزَ المفرد^(١).

وحدُّ المدِّ الشاملُ / للأصليِّ والفرعيِّ: طولُ زمانِ صوتِ الحرفِ. والمرادُ به هنا: زيادةُ مَطِّ في حروفِ المدِّ على الطبيعيِّ، والقصرُ: تركُّ تلك الزيادةِ. فإن قلتَ: هل المدُّ حرفٌ أو حركةٌ أو سكونٌ؟

أجيب: بأنه ليس واحداً ممَّا ذُكِرَ، ولا يُوصفُ به، وإنما هو شكلٌ دالٌّ على صورةٍ غيره كالغنةِ في الأغنِّ، والقلقلةِ في المُقلقلِ صفةٌ للحرفِ. انتهى^(٢).

وحروفُ المدِّ ثلاثةٌ وهي: الجوفيةُ السابقةُ في أولِ مخارجِ الحروفِ، الألفُ، ولا تكونُ إلا ساكنةً، ولا يكون سابقها إلا مجانساً لها، والواوُ

(١) انظر: ٨١٧/٢.

(٢) لعل المؤلف يريد انتهاء النقل من شرح الطيبة للنويري ١٥١/٢، والنص فيه ما عدا السؤال والجواب، علماً بأن النقل لا يزال مستمراً من شرح الطيبة للنويري إلى

الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. أو يُقال على سبيل الاختصار: حروف «واي» الساكنة المجانسة. وسُميت بذلك؛ لامتداد الصوت بها، ولضعفها باتساع مخرجها.

وحرفا اللين: الواو والياء الساكنان المفتوح ما قبلهما. ويصدق اللين على حرف المد بخلاف العكس؛ لأنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم من غير عكس.

نعم إن اعتبرنا قبول اللين المد تساويا في صدق الاسم عليهما، وعلى هذا فكل من حروف المد وحرفي اللين يصدق عليهما حروف لين على الأول، وحروف مد على الثاني، وحروف مد ولين عليهما، لكن الذي اصطلحوا عليه: أن حرف المد ما قبله حركة مجانسة، وحرف اللين ما قبله فتح، فعلى الاصطلاح: بينهما مباينة كلية، وكل من وقع في عبارته حروف مد ولين فإنما هو بالنظر للمعنى الأخير.

فإن قلت: ما الدليل على أن في حرفي اللين مدًا مآ؟

أجاب الشيخ أبو القاسم النويري المالكي - رحمه الله - في شرح الطيبة^(١): «بأنه قد دلّ الدليل عليه من العقل والنقل، أمّا العقل، فإنّ علة المدّ موجودةٌ فيهما، والإجماع على دوران المعلول مع علته، وأيضاً فقد قوّي شَبههما بحروف المدّ؛ لأنّ فيهما شيئاً من الخفاء.

(١) شرح الطيبة ١٥٢/٢ باختصار.

ويجوزُ إدغام الحَرْفِ بعدهما بإجماعٍ في نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦] بلا عُسْر، ويجوزُ مع إدغامِهما الثلاثةُ الجائزةُ في حروفِ المدِّ بلا خُلْفٍ، ولم يَجُزِ النقلُ إليهما في الوقفِ في نحو: زَيْدٍ وَعَوْفٍ، بخلافِ: بكرٍ وعمرو.

وأيضاً فقد جَوَزَ أكثرُ القُرَّاءِ التوسُّطَ والطولَ فيهما وقفاً، وجَوَزَ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرَقِ مدَّهما مع السببِ، أفتراهم مدُّوا غيرَ حرفِ مدٍّ؟.

وأما النقلُ، فنصَّ سيبويه^(١) - وناهيك به - على ذلك، وكذلك الداني^(٢)، ومكي^(٣) حيث قال: «في حرفي اللين من المدِّ بعضُ ما في حروفِ المدِّ». وكذلك الجعبري^(٤) حيث قال: «واللينُ لا يخلو من أيسرِ مدٍّ».

/ فإن قلت: قد قال أبو شامة^(٥): «فمن مدَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ونحو ذلك وصلاً أو وقفاً فهو مُخْطِئٌ»، وهذا صريحٌ في أن اللين لا مدَّ فيه؟

فالجوابُ: ما أعظمه مُساعداً لو كان في محلِّ النزاع؛ لأنَّ النزاعَ في الطبيعي، وكلامه هنا في الفرعيِّ، بدليل قوله قبل: «فقد بان لك أن حرفَ المدِّ لا مدَّ فيه إلا إذا كان بعده همزٌ أو ساكنٌ عند مَنْ رأى ذلك، والإجماعُ

(١) الكتاب ٤/ ١٧٤.

(٢) التحديد له ١٧٣.

(٣) الكشف ١/ ٤٦.

(٤) كتر المعاني ٢/ ٣٣٨، وعبارته: «وفي حرفي اللين مدُّ ما».

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٤١.

على أنهما سببا الفرعي، وأيضاً فهو يتكلم على قول الشاطبي^(١):

وإن تَسْكُنِ اليَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ

وليس كلامُ الشاطبيِّ إلا في الفرعيِّ، بل أقول: إنَّ في كلامِ أبي شامةٍ تصريحاً بأنَّ اللينَ ممدودٌ، وأنَّ مَدَّهُ قَدْرُ حَرَفِ المَدِّ، وذلك أنه قال^(٢) في الانتصارِ لمذهبِ الجماعةِ على ورشٍ في قَصْرِ اللينِ: «وهنا لَمَّا لم يكن فيهما مدٌّ، كان القصرُ عن مَدِّ يسيرٍ يصيران به على لفظهما، إذا كانت حركتهما مجانسةً».

فقوله: «على لفظهما»، دليلُ المساواة، وعلى هذا فهو بريءٌ ممَّا فهمه السائلُ من كلامه، وهذا ممَّا لا يُنكره عاقلٌ انتهى^(٣).

وإذا تَقَرَّرَ هذا فاعلم أنه لا بدَّ للمدِّ من شرطٍ وسببٍ، فالأولُ حرفه، والثاني - وهو سببه - يُسمَّى مُوجِبَه، وهو: إمَّا لفظيٌّ أو معنويٌّ:

القسم الأول: اللفظيُّ: وهو نوعان؛ لأنه: إمَّا همزٌ أو سكونٌ، والأولُ: إمَّا متقدِّمٌ على حرفِ المدِّ أو متأخِّرٌ عنه، والثاني: إمَّا مُتَّصِلٌ مع حرفِ المدِّ في كلمةٍ واحدةٍ أو منفصلٌ، فالأولُ نحوُ: ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿جَاءَكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿أُولَئِكَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿السُّوَاءَى﴾ [الروم: ١٠]، ﴿مِن سُوَى﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿لَمَّ يَمَسَّ هُمْ سُوَى﴾ [آل عمران: ١٧٤]، ونحو: ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، عند مَنْ همز.

(١) الشاطبية: ١٥، وعجزه:

بِكَلِمَةٍ او وَاوُ فَوْجِهَانَ جُمَّلًا

(٢) أي في إبراز المعاني ١ / ٣٤١، بتصرف يسير.

(٣) أي: انتهى النقل من شرح الطيبة للنويري.

فاتفق الأئمة على مدّه وعدم قصره اعتباراً بأثر الهمز، وهو معنى قوله في «التيسير»^(١): «لا خلاف بينهم في تمكين المدّ زيادةً». وهو زيادة المدّ المسمّى في الاصطلاح بالمدّ الفرعيّ؛ لأنّ حرف المدّ ضعيفٌ حَفِيٌّ، والهمز قويٌّ صعبٌ، فزيد في المدّ تقويةً للضعيف عند مجاورة القويّ، وقيل: ليتمكّن من اللفظ بالهمزة على حقّها.

وفي «المعجم الكبير» للطبرانيّ بإسنادٍ رجاله ثقاتٌ - كما في «النشر»^(٢) - عن ابن مسعود^(٣): أن رجلاً كان يقرأ عليه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلة^(٤)، فقال ابن مسعود: «ما هكذا أقرّأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرّأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرّأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ فمدّها.

فهذا نصٌّ صريحٌ في لزوم مدّ المتصل، وأجمع عليه أئمة القراء، لا يُعرف عنهم خلافٌ في ذلك، حتى إن إمام المتأخرين في هذا الفنّ شيخ مشايخنا الشمس بن الجزريّ^(٥) قال: «تبعّتُ قصرَ المتصل، فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة».

(١) التيسير ٣٠.

(٢) النشر ١/٣١٥-٣١٦.

(٣) مسند ابن مسعود من القسم المفقود من «المعجم الكبير»، وقد ساقه ابن الجزريّ في النشر ١/٣١٥-٣١٦ بإسناده من طريق الطبراني به، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٥٥، وقال: «رواه الطبراني ورجاله ثقات».

(٤) قوله: «مرسلة» زيادة من ن، والنشر والطبراني. ومعناها أنه قرأ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ بالقصر.

(٥) النشر ١/٣١٥.

نعم اختلفوا / في تَفَاوُتِ الزيادةِ في المراتب؛ مراعاةً لَسَنَنِ القِراءَةِ على قَدَرِ مذاهِبِ القُرَّاءِ في التحقيقِ والحَدْرِ وغيرهما.
ونصوصُ النقلةِ فيها^(١) مختلفةٌ، فبعضهم صَرَّحَ بِمَدِّهِ قَدْرًا واحدًا مُشْبِعًا من غيرِ إفراطٍ، وفاقًا لما اتَّفَقَ عليه أكثرُ العراقيينَ وكثيرٌ من المغاربةِ، وبعضُهم صَرَّحَ بتفاوتِهِ.

وإِخْتَلَفَ القائلونَ بالتفاوتِ على كم مرتبة هو؟ والذي ذهبَ إليه الداني^(٢)، وطاهرُ بنِ غَلْبُونٍ^(٣)، وابنُ الباذِشِ^(٤)، وابنُ بَلِّيمَةَ^(٥) إلى أنه على أربعِ مراتبَ:

فالأولى: لحمزة وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ وابنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الأَخْفَشِ عندَ العراقيينَ، ووافقهم الشَّنْبُوذِيُّ عن الأعمش^(٦).
والثانية: لعاصم. والثالثة: لابنِ عامرٍ والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم المَطْوَعِيُّ عن الأعمش. والرابعة: لقالونَ وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ. وليس دون هذه المرتبةِ إلا قَصْرُ المنفصلِ.

(١) يعني في الزيادة على المد الطبيعي.

(٢) التيسير ٣٠-٣١.

(٣) التذكرة ١/١٠٧.

(٤) الإقناع ١/٤٦٩-٤٧٠.

(٥) تلخيص العبارات ٢٦.

(٦) انظر: المبهج ١/٤١٧، الإيضاح ١١٧.

وذهب آخرون كالأهوازي^(١)، وابن مهران^(٢)، إلى أن مراتبه ثلاثٌ: وسطى، وفوقها، ودونها.

وآخرون^(٣) إلى أنه مرتبتان: طولى لحمزةً ومن معه، ووسطى للباقيين، وبذلك كان يُقْرئُ الشاطبيُّ ويأخذ، كما حكاه عنه تلميذه السخاوي^(٤)، وعَلَّلَ عدولَه عن المراتبِ الأربعِ^(٥) بأنه لا يتَحَقَّقُ، ولا يمكن الإتيانُ بها كلَّ مرةٍ على قَدْرِ السابقة^(٦).

وتَعَقَّبَهُ الجَعْبَرِيُّ^(٧): «بأن عبارة الشاطبيِّ مطلقَةٌ تحتَمَلُ التفاوتَ والتسويةَ، ولفظُهُ^(٨):

إذا أَلْفٌ أو يَأُوها بعد كسرةٍ أو الواوُ عن ضمِّ لَقِي الهَمْزَ طُوّلا
فَحُمِلَ هذا على أنه كان يُقْرئُ به خلافَ ما عليه «التيسيرُ» وسائرُ النَقْلَةِ،
ولعله استأثرَ بنقله.

(١) انظر: النشر ١/ ٣١٦، والذي في «الوجيز» إطلاق تفاوت المراتب في المتصل من غير تفصيل. انظر: الوجيز ٩٧.

(٢) قال في النشر ١/ ٣١٦: «وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في «البيسط»... إلى أن مراتبه ثلاثٌ»، وذكر في «المبسوط» أربع مراتب. انظر: المبسوط: ١٢٠، ١٢٢.

(٣) سيسميهم القسطلاني بعد قليل.

(٤) فتح الوصيد ٢/ ٢٧١.

(٥) قوله: «الأربع» سقط من: ن.

(٦) ن: «كل على قدر المسافة».

(٧) كنز المعاني ٢/ ٣٤٠-٣٤١. بتصرف يسير.

(٨) الشاطبية ١٤.

وقوله: «إِنَّ المَرَاتِبَ لَا تَتَحَقَّقُ» إِلَى آخِرِهِ، فَكَذَلِكَ مَدَّتَاهُ، فَالْأَوَّلَى حَمْلٌ
قَوْلُهُ عَلَى رَأْيِهِ فِي البَحْثِ تَوْفِيقًا بَيْنَ المَذْكُورِينَ» انْتَهَى.
وهذا الذي نَقَلَهُ عَنْه السَّخَاوِيُّ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَجَاهِدٍ^(١)، وَالطَّرَسُوسِيِّ^(٢)،
وَأَبِي الطَّاهِرِ بْنِ خَلْفٍ^(٣) وَغَيْرِهِمْ.
فَقَوْلُ الجَعْبَرِيِّ: «إِنَّه خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ سَائِرُ النُّقَلَةِ»، غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

وَإِنْ كَانَ الهمزُ مُنْفَصِلًا عَنِ حَرْفِ المَدِّ، بَأَن وَقَعَ سَابِقُهُمَا آخِرَ كَلِمَةٍ
وَلَا حَقُّهُمَا أَوَّلَ التَّالِيَةِ، نَحْوُ: ﴿بِمَا أَنْزَلِ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿قَالُوا أَمَّاتًا﴾ [البقرة: ١٤]،
﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿بِهِ إِلَّا الْفَلْسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وَ﴿عَلَيْهِمْ
ءَأَنْذَرْتَهُمْ - أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦]، عِنْد مَنْ وَصَلَ المِيمَ، وَ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ إِذَا زُلْزِلَتْ
الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٨، الزلزلة: ١]، عِنْد مَنْ وَصَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ^(٤). وَنَحْوُ: ﴿اتَّبِعُونِ
أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]، عِنْد مَنْ يُثَبِّتُ الياءَ، فَاخْتَلَفَ فِي مَدِّهِ:
فَقَرَأَهُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، بِالْقَصْرِ^(٥) فَقَطْ، وَافْتَقَهُمَا ابْنُ مُحَيْصِنٍ
وَالْحَسَنُ^(٦).

(١) السبعة ١٣٤-١٣٦.

(٢) انظر: النشر ١/٣١٧.

(٣) العنوان ٤٣.

(٤) أي: بدون بسملة.

(٥) انظر: النشر ١/٣٢١، والإتحاف ١/١٦٠.

(٦) المبهج ١/٤١٦، الإيضاح: ١١٨.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِيهِ وَوَرِثَ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَيْهِ /، وَهَشَامٍ، وَحَفْصٍ - مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو ^(١) عَنْهُ -، وَكَذَا يَعْقُوبٌ. وَافْقَهُمُ الْبَزِيدِيُّ.

وَطَرِيقُ صَاحِبِ «التيسير» ^(٢) وَابْنِ سَفِيَانَ وَمَكِّيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَغَارِبَةِ أَنَّ الْمَدَّ لِلدُّورِيِّ، وَكَذَا لِقَالُونَ.

لَكِنْ نَصَّ فِي «التيسير» عَلَى الْخِلَافِ لِأَبِي نَشِيطٍ عَنْهُ، وَبِالْقَصْرِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَبِالْمَدِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ مَدَّ قَالُونَ بِأَبِي نَشِيطٍ، وَبِالْقَصْرِ بِالْحُلُونِيِّ.

وَكَذَلِكَ خَصَّ الْعِرَاقِيُّونَ قَصَرَ هَشَامٍ بِالْحُلُونِيِّ، وَلَا خِلَافَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَغَارِبَةِ فِي الْمَدِّ وَهُوَ طَرِيقُ الدَّاجُونِيِّ.

وَرَوَى الْعِرَاقِيُّونَ عَنْ حَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْفَيْلِ الْقَصَرَ. وَكُلُّ مَنْ أَخَذَ بِالْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ لِأَبِي عَمْرٍو فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِالْقَصْرِ فِي الْمَنْفَصِلِ وَجْهًا وَاحِدًا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَّاعُ ^(٣)، وَسَبَطُ الْخِيَاطِ، وَأَبُو الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَانَ.

(١) د، ف، ر، ن، م، ط: «مِنْ طَرِيقِ زُرْعَانَ عَنْ عَمْرٍو عَنْهُ»، وَالمَثْبُتُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْجَزْرِيِّ قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّفْصِيلِ فِي النُّشْرِ ١/ ٣٢٢، عَنْ عَمْرٍو مِنَ الطَّرِيقَيْنِ: زُرْعَانَ وَالفَيْلِ، وَكَذَلِكَ الْقَسْطَلَانِيُّ بَعْدَ أُسْطَرِ ذِكْرِ الْقَصْرِ لِعَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ الْفَيْلِ.

(٢) التيسير ٣٠-٣١.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَائِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، السُّلَمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، الْقَصَّاعُ - كَانَ يَعْمَلُ فِي حَرْطِ الْقَصَّاعِ - الْمُقْرِيُّ، الْمُحَقِّقُ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «المغني»، «الاستبصار» فِي الْقِرَاءَاتِ، (ت: ٦٧١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣/ ١٣٨٣، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٢/ ١٠٠.

قال في «النشر»^(١): «وهو الصحيح الذي لا نعلم نصاً بخلافه، وهو الذي نقرأ به ونأخذ به» انتهى.

ووجه القصر إغناء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار الوقف. والمراد بالقصر هنا: الإتيان بالمد الأصلي الموجود قبل ملاقة الهمز عارياً من المد الفرعي.

وأما قول مكِّي^(٢): «غَلِطَ مَنْ عَبَّرَ بِالْقَصْرِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ لَا بَدَلَ لَهُ مِنَ الْمَدِّ عِنْدَ الْهَمْزِ»، فتعقبه الجعبري^(٣): «بأنه إن أراد بقوله: «لا بد من المد» الأصلي، فلا معنى لتخصيصه بملاقة الهمز، وإن أراد الفرعي فليس كذلك عند ابن كثير وموافقيه» انتهى.

(١) النشر / ١ / ٣٢٢.

(٢) التبصرة ٦٤.

(٣) كنز المعاني / ٢ / ٣٤٤.

تنبيه

إنما مَثَّلُوا بقوله: ﴿بِهَاءٍ إِلَّا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]،
إعلاماً بأنَّ حروفَ الصلَّةِ معتبرةٌ في هذا البابِ كصلةِ الميمِ.

وقرأ الباقيون بالمدِّ في ذلك، وهم متفاوتون فيه كما قرَّرتُه في المتصلِ
من الأربعِ مراتبِ أو الثلاثِ أو المرتبتين المحكيَّتين عن الشاطبيِّ^(١) كابنِ
مجاهدٍ^(٢) وغيرهما.

واختلفت عباراتهم في مقدار مدِّه اختلافاً لا يمكن ضبطه ولا يصحُّ
جمعه، فقلَّ مَنْ ذَكَرَ مرتبةً لقارئٍ إلا وذكر غيره لذلك القارئِ ما فوقها أو
ما دونها.

والذي نقله الجعبريُّ^(٣) عن الصَّقَلِيِّ أن «غاية زيادة النوعين على
الأصلية ألفٌ أخرى، والذي عليه العراقيون ألفان».

قال: «فعلى الأول: أولُ رُتَبِ المتصلِ ألفٌ ورُبُع، والمنفصلِ ألفٌ،
وغايتُهُما ألفان، فزيادةُ كلِّ رتبةٍ ربعُ ألفٍ، وعلى الثاني: أولُ رتبِ الأولِ
ألفٌ ونصف، والثاني ألفٌ، وغايتُهُما ثلاثُ ألفاتٍ، فزيادةُ كلِّ رتبةٍ نصفُ
ألفٍ». قال: «وهذا أعدلُ، وبه قرأتُ» انتهى.

(١) انظر: فتح الوصيد ٢/ ٢٧١.

(٢) السبعة ١٣٤-١٣٦.

(٣) كنز المعاني ٢/ ٣٤٦.

والذي قرّره في «النشر»^(١): تقديرُ المرتبةِ الأولى التي تلي القصرَ بألفين، وعن بعضهم ألفٌ ونصفٌ، وهي في الضربين لمن قصرَ المنفصلَ كابن كثير وقالون وغيرهما ممن تقدّم ذكرُهُ.

والمرتبةُ التي تليها بثلاثِ أَلِفَاتٍ، وقدّرها الهذليُّ^(٢) بألفين ونصف، وهي في «التيسير»^(٣) لابن عامر والكسائي في الضربين. وللباقيين سوى حمزة وورشٍ من طريق الأزرق عند مَنْ جعلَ المد في الضربين مرتبتين^(٤): طولى ووسطى كما اختاره الشاطبيُّ^(٥)، وهي لعاصم والكسائي في الضربين عند صاحب «التجريد»^(٦) من قراءته على عبد الباقي /، ولابن عامرٍ من قراءته على الفارسيِّ^(٧)، ولأبي نَشِيْطٍ عن قالون، وللأصبهانيِّ عن وِرشٍ، وهي لأبي عمرو، يعني في رواية الإظهار من قراءته على الفارسي، وفي «الكامل»^(٨) لورشٍ من طريق الأصبهانيِّ.

(١) النشر ١/٣٢٢، ٣٢٣.

(٢) الكامل (خ) ١٣٦/ب.

(٣) التيسير ٣٠.

(٤) قوله: «مرتبتين»: سقط من: ش، ح.

(٥) انظر: فتح الوصيد ٢/٢٧١.

(٦) التجريد ١٣٧.

(٧) كذا هنا، وكذلك في النشر ١/٣٢٣، والذي في التجريد: ١٣٧ أن الذي من رواية

الفارسي: الكسائي، وأبو نَشِيْطٍ والأصفهاني، وأبو عمرو! أما ابن عامر فهو من رواية

عبد الباقي.

(٨) الكامل (خ): ١٣٦/ب.

والمرتبة التي تليها بأربع ألفاتٍ عند بعضٍ مَنْ قَدَّرَ السابقةَ بثلاثِ ألفاتٍ وقدَّرَها بعضهم بثلاثٍ ونصف. وقال الهذلي^(١): «مقدارُ ثلاثِ ألفاتٍ عند الجميع»، أي: عند مَنْ قَدَّرَ السابقةَ بألفين، وبألفين ونصف. وهي فيهما^(٢) لعاصمٍ عن صاحبِ «التيسير»^(٣)، ولحمزةٍ مِنْ طَرِيقِ الرَّزَّازِ^(٤)، ولورشٍ في «تلخيص» أبي معشرٍ^(٥)، ولابنِ عامرٍ في «التجريد»^(٦) من قراءته على الفارسيِّ سوى النقاشِ عن الحُلوانيّ عن هشام. وعند ابنِ خيرون^(٧) لحمزةٍ مِنْ طَرِيقِ الرَّزَّازِ، عن إدريسٍ عن خَلْفٍ، وفي الكامل^(٨) لأبي بكرٍ وحفصٍ مِنْ طَرِيقِ عُبيدٍ، وللأخفش عن ابنِ ذَكْوَانَ، وللدُّوريِّ عن الكسائيِّ. والمرتبةُ التي تليها بخمسِ ألفاتٍ، وبأربعٍ ونصفٍ وبأربعٍ على حسبِ اختلافِهم في تقديرِ ما قبلها، وهي في الضربين^(٩) لحمزةٍ وورشٍ مِنْ طَرِيقِ

(١) الكامل (خ): ١٣٦/ب.

(٢) قوله: «فيهما»: سقط من: ش، ح.

(٣) التيسير ٣٠.

(٤) كذا في النسخ «ولحمزة من طريق الرزّاز»، وهي ساقطة من «النشر»، وهو الصواب؛ لأن طريق الرزّاز عن حمزة عند ابن خيرون سيأتي بعد سطرين.

(٥) التلخيص ١٦٣، وليس فيه تقدير المرتبة، وإنما قال أبو معشر: «وحمزة وورش يمدان مدّاً تاماً». والذي في النشر ١/ ٣٢٤: «وفي تلخيص أبي معشر لورش وحده»، أما حمزة مِنْ طَرِيقِ الرزّاز فهو مِنْ طَرِيقِ ابنِ خيرون!.

(٦) كذا هنا، وكذلك في النشر ١/ ٣٢٣، والذي في التجريد ١٣٧ أن الذي مِنْ رِوَايَةِ الفارسي: الكسائي، وأبو تَشِيْطٍ والأصفهاني، وأبو عمرو!، أما ابن عامر فهو مِنْ رِوَايَةِ عبد الباقي.

(٧) انظر: النشر ١/ ٣٢٤.

(٨) الكامل (خ): ١٣٦/ب.

(٩) ش، س، ب: «الصورتين»، والمثبت - من سائر النسخ - موافق لما في النشر ١/ ٣٢٥.

الأزرقِ عند صاحبِ «التيسير»^(١)، و«العنوان»^(٢)، وفي «الجامع»^(٣) لحمزةَ مِنْ رِوَايَةِ خَلَّادٍ، وورث مِنْ طَرِيقِ المِصْرِيِّينَ، ولهشامِ مِنْ طَرِيقِ النِقَاشِ عَنِ الحُلُوَانِيِّ، وفي «المستنير»^(٤) لقتيبة عن الكسائيِّ، والأعشى^(٥) عن أبي بكرٍ، وللنقاشِ عَنِ الأعمشِ، وفي «الإرشاد»^(٦) للأخفشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ. والمرتبةُ التي تليها بخمسِ أَلِفَاتٍ: وهي في «الكامل»^(٧) عَنْ حَمْزَةٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ السَّكْتِ، ولورشِ مِنْ غَيْرِ^(٨) طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ عَنْهُ. وفي «الجامع»^(٩) لأبي بكرٍ مِنْ طَرِيقِ الأعشى، ولحفصِ فِي رِوَايَةِ الأَشْنَانِيِّ، وللكسائيِّ فِي رِوَايَةِ قَتِيبَةَ، قَالَ: «لأنَّ هؤُلاءِ يَسْكُتُونَ»^(١٠) عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الهَمْزِ، فَهَمِ لَذَلِكَ أَشَدُّ تَحْقِيقًا، وَأَشَدُّ تَمَكِينًا.

(١) التيسير ٣٠.

(٢) العنوان ٤٣.

(٣) جامع البيان (خ): ٧٥/ب، وفيه فقط: «خلاد عن حمزة، وورث من طريق المصريين». أما رواية هشام من طريق النقاش عن الحلواني فهي من التجريد، كما في النشر ١/٣٢٥، وانظر: التجريد ١٣٧.

(٤) المستنير ١/٥٠٨.

(٥) هو: يعقوب بن محمد بن خليفة صاحب شعبة، تقدم.

(٦) إرشاد المبتدي ١٨٧، ويشارك ابن ذكوان من «الإرشاد» حمزة.

(٧) الكامل (خ): ١٣٦/ب.

(٨) قوله: «غير» سقط من: ح، م، ر، س.

(٩) جامع البيان (خ): ٧٥/أ-ب. وسقط من: ن.

(١٠) في النسخ كافة: «لا يسكتون»، والتصويب من النشر ١/٣٢٦.

وتَعَقَّبَ فِي «النشر»^(١) الإِطْلَاقَ، فَصَوَّبَ تَخْصِيصَ هَذِهِ الْمُرْتَبَةِ «بِأَصْحَابِ السَّكْتِ عَلَى الْمَدِّ لِأَصْحَابِ السَّكْتِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ مَنْ يَسْكُتُ عَلَى حُرُوفِ الْمَدِّ قَبْلَ الْهَمْزِ كَمَا يَسْكُتُ عَلَى السَّاكِنِ غَيْرِهِ قَبْلَ الْهَمْزِ لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْ زِيَادَةِ قَدْرِ السَّكْتِ بَعْدَ الْمَدِّ، فَمَنْ أَحَقَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ بِالْمَدِّ زَادَ مُرْتَبَةً عَلَى السَّابِقَةِ، وَمَنْ [لَمْ]^(٢) يُلْحِقْهَا بِالْمَدِّ لَمْ يَتَجَاوَزْهَا، وَمَنْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الْأَصُوبِ وَالْأَقْوَمِ» انْتَهَى.

وَالْمُرْتَبَةُ الَّتِي فَوْقَهَا بَسَتْ أَلْفَاتُ قَدَّرَهَا الْهَذَلِيُّ وَذَكَرَهَا فِي «كَامِلِهِ»^(٣) لُورْشِي. وَقَدْ انْفَرَدَ بِهَذِهِ الْمُرْتَبَةِ، وَشَدَّ عَنِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْأَدَاءِ. انْتَهَى مُلْخَصًا.

قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٤): «لَا تَحْصِيلَ لِمَنْ قَالَ غَايَتُهَا خَمْسَةٌ لِلخُرُوجِ عَنِ الْحَدِّ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيْبِ لَا التَّحْدِيدِ، وَلَا يَضْبِطُهُ إِلَّا الْمَشَافَهَةُ وَالْإِدْمَانُ» انْتَهَى. فَالتَّقْدِيرُ بِالْأَلْفَاتِ لَا تَحْقِيقَ وَرَاءَهُ، بَلْ يَرْجِعُ الْخِلَافُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَفْظِيًّا؛ لِأَنَّ مُرْتَبَةَ الْقَصْرِ / إِذَا زِيدَتْ أَقَلَّ زِيَادَةَ صَارَتْ ثَانِيَةً وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى أَقْصَى مَا قِيلَ فِيهِ، فَالْمَقْدَرُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَالْمُحَقَّقُ إِنَّمَا هُوَ الزِّيَادَةُ، ثُمَّ إِنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوَصْلِ، فَإِنْ وَقِفَ عَادَ الْحَرْفُ إِلَى أَصْلِهِ وَسَقَطَ الْمَدُّ الزَّائِدُ.

(١) النشر ١/٣٢٦.

(٢) زيادة من النشر.

(٣) الكامل (خ): ١٣٦/أ.

(٤) كنز المعاني: ٢/٣٤٦.

وَأَمَّا إِنْ تَقَدَّمَ الهمزُ على حرفِ المدِّ واتصلاً ويكون حرف المد مبدلاً من همزة ساكنة، نحو: ﴿عَادَرَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿بِأَيْمَنِ﴾ [الطور: ٢١]، ﴿وَأَوْذُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]^(١)، أو من متحركة^(٢) في الاستفهام: «أَأَتِيكَ»^(٣) أم لا - وهذه لم تأت في القرآن - أو شبه الاستفهام^(٤) نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦]، والتقرير^(٥): ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿أَمْ نُنْتُمْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، والتعجب ﴿أَلِدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢]، والإنكار: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ إِلهَةً﴾ [يس: ٢٣]، والتوبيخ: ﴿أَلَكُنْ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]، وهمزة الوصل: ﴿أَلذِّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

(١) سقطت هذه الأمثلة من قوله: ﴿وَأَوْذُوا...﴾ إلى قوله: ﴿...وَإِشْرَائِيلَ﴾ في الصفحة التالية من نسخ: ش، ح، د، ف.

(٢) قوله: «أو من متحركة»، معطوف على: «من همزة ساكنة».

(٣) تقدم الهمز على حرف المد، وكان حرف المد مبدلاً من همزة متحركة في الاستفهام، ورسمت في ن: «أأوتيك».

(٤) قوله: «أو شبه الاستفهام» معطوف على قوله: «الاستفهام».

(٥) وَجْهٌ كَوْنِ الاستفهام للتقرير أن الله طلب من عيسى عليه السلام أن يُقرَّ بالقائل أهو أم غيره في ذلك المشهد العظيم تكديماً للنصارى، وتحصيلاً لفهمهم أنه لم يقل ذلك؟ ولا غرابة في صدور الاستفهام ممن يَعْلَمُ المستفهم عنه؛ لأن طلب الفهم مصروفٌ إلى غير المستفهم والمستفهم عنه. انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٠١/٨، وعرس الأفراس للسبكي ضمن شروح التلخيص (٢/٣٠٧-٣٠٨). وأما قوله تعالى: ﴿أَمْ نُنْتُمْ فِي السَّمَاءِ﴾، فلم نقف على قولٍ بأن الاستفهام فيه للتقرير، وسكت عنه أكثر المفسرين، وصرح بعضهم بأنه استفهام إنكارٍ وتوبيخٍ وتحذير. انظر: تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ٣٣/٢٩.

وتكون مبتدأة فاءً من الفعل نحو: ﴿مَعَارِبُ﴾ [طه: ١٨]، و﴿مَعَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦]، وعينا نحو: ﴿رَاءُ وَفٍ﴾ [البقرة: ١٢٨]، و﴿كؤوس﴾، و﴿سُؤَالٍ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿فُوَادُ﴾ [القصص: ١٠]، ولاماً نحو: ﴿أَحْسَعُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، و﴿لِيُطْفِعُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿أَسْتَهْزِئُوا﴾ [التوبة: ٦٤]، وبتقديم أحرف المد نحو: ﴿لَيْسَتُوا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿تَرَءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، و﴿أَسْأَلُوا﴾ [الروم: ١٠]، و﴿إِمْرَءَيْلَ﴾ [البقرة: ٤٠].

فأجمعوا على قصره - ليفرقوا بين ما وقع أولاً وآخرًا، ولأنه إنما مَدَّ^(١) في متأخر الهمزٍ للتمكّن من لفظ الهمزة، وهنا قد لُفِظَ بها قبل المدِّ، فاستغني عنه - إلا ورشاً من طريق الأزرق، فإنه اختصَّ بمدّه على اختلافٍ بين أهل الأدياء في ذلك على ثلاثة أوجه: المدِّ، والتوسط، والقصر.

سواءً كانت الهمزة في ذلك محققةً كـ ﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ٩]، و﴿نَفَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿إِيْتَاءَ﴾^(٢) [آل عمران: ١١٣]، و﴿لِيَلِفَ﴾ [قريش: ١]، و﴿دُعَاءَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و﴿النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿أُتُوا﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿يَعُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿لَرَأَوْفٍ﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿وَأُوْحَى﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و﴿مُتَّكُونَ﴾ [يس: ٥٦].

(١) د: «زيد».

(٢) ن، ر، م: «آناء».

أو كانت مُغَيَّرَةً بالتسهيلِ بينَ بَيْنَ، وهو: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف [١٢٣]،
 وطه [٧١]، والشعراء [٤٩]، و﴿ءَالِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، و﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾
 في الحجر [٦١]، و﴿جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ بالقمر [٤١]. أو بالبدل نحو:
 ﴿هَؤُلَاءِ ءَالِهَةٌ﴾ في الأنبياء [٩٩]، و﴿مِنَ السَّمَآءِ آيَةٌ﴾ في الشعراء [٤].
 أو بالنقل نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، ﴿أَلْقَنَ جِثَّتَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿الْإِيْمَنِ﴾
 [التوبة: ٢٣]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿أَبْنَى ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿الْفَوَءَاءِ أَبَاةَ هُمْ﴾
 [الصافات: ٦٩]، ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿قَدَّأَوْتَيْتَ﴾ [طه: ٣٦].

فالمُدُّ في ذلكِ كُلِّهِ روايةُ الداني^(١) من قراءته على أبي الفتح وابن
 خاقان، وكذا رواه صاحبُ «العنوان»^(٢)، و«الهادي»^(٣)، و«الكافي»^(٤)،
 و«التلخيص»^(٥)، و«الهداية»^(٦)، وغيرهم وفاقاً لسائرِ المصريين والمغاربية.
 ووجهٌ بتقوية حرف المدِّ خوفَ ضَعْفِهِ عند القويِّ، كما قالوه في قسيمه^(٧).

(١) جامع البيان (خ): ٧٩/أ.

(٢) العنوان: ٤٤.

(٣) الهادي: (خ) ٥/أ.

(٤) الكافي: ٤٠.

(٥) تلخيص العبارات: ٢٦، وقد أشار إلى التوسط، وصَوَّبَ القَصْرَ.

(٦) شرح الهداية ١/٣٠-٣١.

(٧) المثبت من: ن، ر، م، وقسيم البدل هو تقدُّم حرف المد على الهمز سواء في المتصل
 نحو: ﴿جَاءَ﴾ أو في المنفصل نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾، وسائر النسخ: «قسيمه». انظر: كنز
 المعاني ٢/٣٥٣، والتوجيه في الكشف ١/٤٥ وما بعدها.

وأما التوسُّطُ فذهب إليه الداني^(١)، واختاره صاحبُ «التلخيص»^(٢)؛
اكتفاءً بأدنى مدٍّ في تقوية الضعيفِ.

وأما القصرُ فهو مذهبُ طاهر بن غلبون^(٣)، وهو الذي في «التلخيص»^(٤)
أيضاً، واختاره الشاطبيُّ فيما نقله أبو شامة^(٥) عن السخاويِّ، واختاره أيضاً
الجعبريُّ^(٦) والأوجهُ الثلاثةُ في «الشاطبية» لكنَّ ظاهرَ عبارته حيث قال^(٧):

وما بعد همزٍ ثابتٍ أو مُعَيَّرٍ فَقَصِّرْ وَقَدْ يُرَوَى لَوْرَشٍ مُطَوَّلًا
ووسَّطه قوم

يفيد ترجيحَ القصرِ بذكره أولاً؛ لأنَّ تقديمَ الشيءِ يفيدُ الاهتمامَ به، ثم
نصَّ عليه آخرًا في قوله^(٨):

... .. وابنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالِ

(١) التيسير ٣١.

(٢) كذا في النشر ١/ ٣٣٩، والذي في التلخيص لابن بليمة (٢٦) تصويب القصر، قال:
«لعله الفرق بين الخبر والاستخبار».

(٣) التذكرة ١/ ١٠٨.

(٤) تلخيص العبارات ٢٦، وهو اختياره كما سبق، وعبارة النشر ١/ ٣٣٩ تُفهم منها مجردُ
ذكره؛ إذ قال: «وذكره أيضاً ابن بليمة في تلخيصه».

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٣٢، ولم يذكره السخاوي في شرحه على الشاطبية.

(٦) كنز المعاني ٢/ ٣٥٣.

(٧) الشاطبية: ١٤، وتمام البيت الثاني:

... .. كَأَمَّنْ هُوَ لَا
ءِآلِهَةَ آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

(٨) الشاطبية ١٥، وتمامه:

وعاداً الأولى وابنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالِ وَقَوْلًا

ويليه التوسُّطُ، والمدُّ أقلُّها؛ لأنَّ «قد» مع المضارع تُفيدُ التقليلَ.
وقد سَبَقَ الشاطبيُّ لتضعيفِ المدِّ طاهرُ بنِ غلبونٍ.
بل رَدَّ في «تذكرته»^(١) على مَنْ رواه أو أخذَ به وغلَطَ أصحابه، وهو
معنى قوله في «الحِرز»::

قال وقولا

لكنَّ تَعَقُّبه في «النشر»^(٢): بأنه قد «شاع وذاع، وتَلَقَّته الأُمَّةُ بالقَبول، فلا
وَجَهَ لَرَدِّه، وإن كان غيرُه أولى منه» انتهى.

وعَلَّلَ بعضهم عدمَ المدِّ في هذا: بأنَّ الألفَ الساكنةَ عوضَ من همزةٍ
ساكنةٍ كانت في الأصل، والمُعَوِّضُ من الشيءِ يقومُ مقامه في حدِّه ووزنه
إذا كانا ساكنين، فلوزننا في المدِّ كُنَّا قد أَتَيْنَا بِعَوِّضِ الهمزةِ وزيادة، فزِدْنَا
في اللفظ ما ليس منه ولا من أصله.

قال الداني في «الإيجاز»: «وهذه علةٌ صحيحةٌ في نفي إشباعِ المدِّ
وزيادةِ التمكين من جهةِ القياسِ.

ولعلَّ قائلاً يقول: إن هذه العلةُ إنما تَلزِمُ فيما إذا كانت الألفُ فيه مبدلةً
من همزةٍ. فأمَّا ما لم تكن فيه مبدلةً نحو: ﴿ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥]، و﴿ءَإِنْفًا﴾
[محمد: ١٦]، و﴿ءَاتَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٩٣]، و﴿ءَأْتَوْهُ﴾ [النمل: ٨٧]، وشبهها فهي
غيرُ لازمةٍ فيه، والعلةُ إذا لم تجمع الأصلَ بأسره فهي غيرُ صحيحةٍ.

(١) التذكرة ١/١٠٨.

(٢) النشر ١/٣٤٠.

فيقال له: إن من مذاهب العرب وأئمة القراءة أن يُحکم للأشياء بحکم مَّا لعلِّه أو جَبَّتْ ذلك الحکم، ثم يُحمل على ذلك ما ضاهاه من جهة لفظه أو معناه، أو لمشاركته إياه في بعض أسبابه مع ارتفاع تلك العلة الموجبة لذلك الحکم.

ومن ذلك قراءة ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفصص: ٦١]، بإسكان الهاء مع: «ثم»، وقراءة ﴿تُرِّيْقَطْعُ﴾ [الحج: ١٥]، بإسكان اللام حملاً على إسكانها مع الواو والفاء.

وحكم ذلك مختلف؛ لأنَّ «ثُمَّ» حرفٌ ينفصل، والواو والفاء لا ينفصلان. وإنما جاز ذلك لأنَّ «ثُمَّ» أخت الواو والفاء في العطف؛ ولأنَّ المنفصل قد يُحمل على المتصل ويُجرى له بحكمه. ولهذا نظائر يطول ذكُّرها، فكذلك ما تقدّم ممَّا حرف المد فيه ليس بمبدلٍ من همزة يُحمَلُ على ما هو مبدلٌ منها، ويُسوَّى بين لفظهما، وإن لم يكن فيه من العلة ما في ذلك كما وقع في شبه ذلك، فهذا بيِّنٌ».

قال: «ومن الدليل على نفي إشباع المد أن إشباعه في كثير من ذلك يؤوّل إلى استحالة المعنى، ويوقّع الإشكال بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلى الاستخبار؛ إذ الفرق بينهما في ذلك يقع بإشباع المد وتترك إشباعه، وذلك نحو: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿ءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].»

ثم قال: «فإن قيل: إن الفرق بين الخبر والاستخبار إنما يقع بدخول همزة الاستفهام لا بإشباع المد.

فالجواب: أن مذهب ورشٍ أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة القطع أو الوصل أو المُخبرِ عن نفسه أن تُحَقِّقَ همزة الاستفهام، وتُبدَل الثانيةُ ألفاً خالصةً.

وهذا قولُ عامةِ مَشِيخَةِ المصريين من أهلِ الأديانِ، وحينئذٍ فيجبُ إبدالُ الهمزة التي بعد همزة الاستفهامِ في نحوِ قوله: ﴿ءَامَنَّا لَهُ﴾ [طه: ٧١]، و﴿ءَالِهَتَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨]، فيجتمع ألفان هي والألفُ المبدلةُ من همزة فاءِ الفعل بعدها، فلزِمَ حَذْفُ تلك الألفِ للساكنين، فتَبَقِيَ أَلْفُ الاستفهامِ وبعدها أَلْفٌ واحدةٌ، فيجبُ إشباعُ المَدِّ لتلك الألفِ؛ ليدلَّ ذلك على لفظِ الاستفهامِ، وإلا صار ذلك خبراً؛ لأنَّ في الخبرِ والاستخبارِ همزةٌ واحدةٌ بعدها أَلْفٌ فَبَيَّنَتْ أَنَّ الفرقَ بين الخبرِ والاستخبارِ يَقَعُ بإشباعِ المَدِّ وتَرْكِه.

وقد اختلفَ القائلون بالمدِّ في هذا في قَدْرِهِ: فقليل: الإشباعُ المفرطُ كمنهيه المحكي عنه في المنفصلِ، وإليه ذهب الهذليُّ^(١).

والجمهورُ على أنه الإشباعُ من غيرِ إفراطٍ، وسَوَّوا بينه / وبين ما تقدَّم فيه حرفُ المدِّ على الهمزِ.

فقولُ الجَعْبَرِيِّ^(٢): «المدُّ هنا دونَ المتقدمِ» معارَضٌ بقولِ الجمهورِ، والمصيرُ إلى قولهم أُولَى.

(١) الكامل (خ): ١٣٦/أ.

(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٥٢. وفيه: «... دون المد المتقدم».

نعم قال الداني في «الإيجاز» وغيره: «اختلف أهل الأداء في زيادة التمكين في ذلك بعد إجماع أولي الضبط والفهم منهم على ترك الإفراط تمكيناً وسطاً من غير إسرافٍ، وهو دون تمكين حروف المدِّ مع تأخر الهمز، وذلك على مقدار مذهبه في تحقيق القراءة وتفكيك الحروف، ولا يُوقف على حقيقة ذلك إلا بالمشافهة»^(١).

ثم إنَّ هذه الثلاثة الأوجه المذكورة هنا إنما هي عند عدم الاندراج في الأعمِّ، وإلا فيسقطُ اللاحقُ أثر السابق، نحو: ﴿ءَامِينَ الْبَيْتِ﴾ [المائدة: ٢]، و﴿وَجَاءَ وَأَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦]، وصلاً كما نبه عليه الجعبري^(٢)، فإذا قرئ لورش في نحو: ﴿رَأَى أَيَدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]، و﴿وَجَاءَ وَأَبَاهُمْ﴾ فيمُدُّ في الوصل وجهاً واحداً مُشْبِعاً عملاً بأقوى السبيين، وهو المدُّ؛ لأجل الهمز بعد حرف المدِّ في ﴿أَيَدِيَهُمْ﴾، و﴿أَبَاهُمْ﴾، فإن وَقَفَ على ﴿رَأَى﴾، و﴿وَجَاءَ وَ﴾ جازت الثلاثة الأوجه لسبب تقدُّم الهمز على حرف المدِّ، وذهاب^(٣) سبب الهمز بعدُ.

وإنما اشترطوا الاتصال في الهمز بحرف^(٤) المدِّ ليُخْرَجَ نحو: ﴿أَوْلِيَاءَ أُؤْتِيكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، و﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، و﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

(١) قوله: «نعم قال الداني» إلى قوله: «إلا بالمشافهة» زيادة من: ن، ر، م، س، خ.

(٢) كنز المعاني ٢/ ٣٥٢.

(٣) ن: «وذلك» مكان «ذهاب».

(٤) ر: «بخلاف المدِّ».

وقد استثنى القائلون بالمدِّ والتوسطِ هنا أصليْن مُطَّرِدَيْنِ وكلمةً اتفاقاً منهم.

فأمَّا الأصلان: فأحدهما: أن يكونَ قبلَ الهمزة ساكنٌ صحيحٌ متصلٌ، وذلك في: ﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿مَدَّةٌ وَمَا﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و﴿مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]، فلا يمدُّ اتفاقاً.

ووجهه في «النشر»^(١) بأنه «لَمَّا كانت الهمزة فيه محذوفةً رسماً تُرِكَ زيادةُ المدِّ فيه تنبيهاً على ذلك»، وقال الجعبريُّ^(٢): «لِلأَمْنِ الحَفَاءِ»، وقال الحكريُّ^(٣): «لِتَوَهُمِ النَّقْلِ مِنْ كَلِمَةٍ وَهُوَ لَا يَنْقَلُ فِيهَا».

وقد خرج بقيدِ الصحيحِ: المعتلُّ، سواءً كانَ مدّاً، نحو: ﴿جَاءَ أَنَا﴾^(٤) [الزخرف: ٣٨]، و﴿فَأَوُّ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، أو ليناً نحو: ﴿الْمَوءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨].

الثاني: أن تكونَ الألفُ بعد الهمزة مبدلةً من التنوين وقفاً، نحو: ﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿هُزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿مَدَجَّعًا﴾ [التوبة: ٥٧]، فلا يمدُّ إجماعاً؛ لأنها غيرُ لازمةٍ، فكان ثبوتها عارضاً.

(١) النشر ١/٣٤١.

(٢) كنز المعاني ٢/٣٥٤.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ١٧/أ.

(٤) بألف بعد الهمز على التشبية على قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي بكر وأبي جعفر، والباقون يقرؤون بغير ألف على التوحيد. انظر: النشر ٢/٣٦٩، والإتحاف ٢/٤٥٦.

وَأَمَّا الْكَلِمَةُ: ف ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]، كيف وقعت، وهي استثناءٌ من الْمُعَيَّرِ بِالْبَدَلِ نَحْوُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ﴿لَا تُؤَاخِذُنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٦١].

ولم يَسْتَنَّ هذه الكلمة في «التيسير»^(١)، وكأنه اكتفى باستثنائها في غيره، أو لكونها من «واخذ» غير مهموز، أو من أجل لزوم البدل له، فلم يَحْتَجُّ إلى استثنائها.

وعبارته في «الإيجاز»^(٢): «أجمع أهل الأداء على ترك إجازة التمكين للألف في قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ﴾، و﴿لَا تُؤَاخِذُنَا﴾، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع»، قال: «وكان ذلك عندهم من واخذت غير مهموز». وفي «مفرداته»^(٣) و«جامع البيان»^(٤) نحو ذلك. وأمّا قول الشاطبي^(٥):

... .. وبعضهم يؤاخذكم
فَتُعَقَّبُ بِأَنَّ رُؤَاةَ الْمَدِّ كُلِّهِمْ مُجْمِعُونَ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، فَلَا خِلَافَ فِي قَصْرِهِ
كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَصَّاعِ وَغَيْرُهُ^(٦).

(١) التيسير ٣١.

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٤٠.

(٣) لم نجد هذا المعنى في المفردات.

(٤) جامع البيان (خ): ٧٨/ ب.

(٥) الشاطبية ١٥، وتمامه:

وما بعد همز الوصل ايت وبعضهم يؤاخذكم الان مستفهما تلا

(٦) انظر: النشر ١/ ٣٤٠.

واعترض في «النشر»^(١) عن الشاطبي: بأنه ظنَّ بكونه لم يذكُرْه في «التيسير» أنه داخلٌ في الممدودِ لورشٍ بمقتضى الإِطلاقِ فذكره.
 واختلفَ القائلون بالمدِّ في ثلاثِ كَلِمٍ وأصلٌ مُطَّرِدٌ:
 فأما الكلماتُ فأولُها: ﴿إِسْرَءَيْلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، حيث وقعت، فاستثناها في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣)؛ لتخفيفِ الثقلِ باجتماعِ مدِّ الألفِ المتصلةِ والياءِ المنفصلةِ غالباً والتركيبِ والعُجْمَةِ وكثرةِ دَوْرِها، ونَصَّ على مَدِّها في «العنوان»^(٤). وهو ظاهرٌ عبارةً مكِّيِّ^(٥)، والأهوازيِّ^(٦)، وغيرهما.
 والكلمةُ الثانيةُ: ﴿ءَأَلْكَنَ﴾ المستفهمُ بها في سورةِ يونس في موضعين:
 ﴿ءَأَلْكَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [٥١]، / ﴿ءَأَلْكَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [٩١]، فاستثناها [١/١٤٨]
 الدانيُّ في «الجامع»^(٧)، وابنُ شريح^(٨)، وابنُ سفيان^(٩)، وهذا استثناءٌ من المغيَّرِ بالنقل، ولم يستثنها في «التيسير».

(١) النشر ١/ ٣٤٠.

(٢) الشاطبية ١٤.

(٣) التيسير ٣١.

(٤) العنوان ٤٤.

(٥) التبصرة ٦١، ولم يستثن من مدِّ البدلِ لورشٍ إلا كلمتين: ﴿عَادَاَ الْأُولَى﴾، و﴿يُؤَاخِذُكُرُ﴾ فلا يُمدَّان، وغيرهما يُمدُّ، و﴿إِسْرَءَيْلَ﴾ داخل فيه.

(٦) الوجيز ٩٧.

(٧) جامع البيان (خ): ٧٨/ ب.

(٨) الكافي: ٤٠.

(٩) الهادي (خ): ٤.

وفي «الشاطبية»^(١) الخلاف، كـ «الإيجاز»^(٢)، و«المفردات»^(٣) للداني، والمراد الألف الأخيرة؛ لأن الأولى ليست من هذا الأصل؛ لأن مدها للساكن المقدر، ولم تُمَدَّ الأولى عندهم لثلاثي جمع بين مدتين، والأولى أولى بالثبوت لسبقها، والثقل حصل بالثانية، قاله الجعبري^(٤).

وخرج بقيد الاستفهام نحو: ﴿أَلَنْ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿أَلَنْ حَصَّصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١].

الكلمة الثالثة: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ بسورة النجم [٥٠]، وهي من المُغَيَّرِ بالنقل، استثناها الداني في «الجامع»^(٥)، ومكي^(٦)، وابن سفيان^(٧)، ولم يَسْتَشْنِهَا في «التيسير». وأجرى الخلاف فيها الشاطبي^(٨)، كالداني في «الإيجاز»^(٩) و«المفردات»^(١٠). ووجه الجعبري^(١١) كغيره القَصْرَ بامتناع تقدير سكون اللام المدغم فيه فأشبهت اللازمة كـ: ﴿أَنذَادًا لِيُضَلُّوا﴾ [إبراهيم: ٣٠].

(١) الشاطبية ١٥.

(٢) انظر: النشر ١/٣٤١.

(٣) المفردات ٣٦.

(٤) كنز المعاني ٢/٣٥٦.

(٥) جامع البيان (خ): ٧٨/ب.

(٦) التبصرة ٦١.

(٧) الهادي (خ) ٤.

(٨) الشاطبية ١٥.

(٩) انظر: النشر ١/٣٤١.

(١٠) المفردات ٣٦.

(١١) كنز المعاني ٢/٣٥٨.

تنبيه

إجراء الطولِ والتوسطِ في المُعَيَّرِ بالنقلِ إنما يتأتَّى حالة الوصلِ، أمَّا حالةُ
الابتداءِ إذا وَقَعَ بعد لامِ التعريفِ ولم يُعْتَدَّ بالعارضِ، وهو تحريكُ اللامِ،
وابتدئَ بالهمزةِ فالوجهانِ جائزانِ كـ ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿الْإِيْمَانِ﴾
[التوبة: ٢٣]، و﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]، وشبه ذلك، وإن اُعْتَدَّ بالعارضِ، وابتدئَ
باللامِ، فالقصرُ ليس إلا، نحو: «الْآخِرَةُ»، «لِيْمَانِ»، «لُولى» لقوةِ الاعتدادِ
في ذلك، ولأنه لما اُعْتَدَّ بحركةِ اللامِ فلا همزَ أصلاً، فلا مَدَّ، نصَّ عليه
المحققون^(١).

وأما قولُ الجَعْبَرِيِّ^(٢): «إِطْلَاقُهُمْ اسْتِثْنَاءًهَا - يعني «الأولى» - يَعْمُّ
الوصلَ والابتداءَ، وتعليلُهُم يقتضي أن يكونَ الحكمُ في الوصلِ فقط،
ويكونُ الابتداءُ بِحَذْفِ الهمزةِ، أمَّا في الابتداءِ بها فلا، لإمكانِ تقديرِها».
فَتُعَقَّبُ^(٣) بأنَّ إطلاقَ الحكمِ لفظاً لا يُقْطَعُ فيه النظرُ عمَّا أدَّى إليه الدليلُ،
بل يُعْتَدُّ بما يمكنُ فيه وجودُ الدليلِ، وأمَّا تعليلُهُم في الابتداءِ فقد علمتَ
أنَّه لا يُوجِبُ ما قاله، والله أعلم.

(١) انظر كلام ابن الجَزَرِيِّ في النشر ١/٣٤٣، ٤١٥، وانظر: مختصر بلوغ الأمنية ٨٢،
وشرح طيبة النشر للنويري ١٨٢/٢.

(٢) كنز المعاني ٢/٣٥٨، وانظر: شرح طيبة النشر للنويري ١٨٢/٢.

(٣) ضرب على التعقيب في: (ش)، ولم يرد في: (ح)، وهو مثبت في سائر النسخ وهو
الصواب. انظر: شرح طيبة النشر للنويري ١٨٣/٢.

وَأَمَّا الْأَصْلُ الْمَطَّرُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ: فَهُوَ حَرْفُ الْمَدِّ الْوَاقِعُ بَعْدَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿أَتَتْ بِقُرَّانٍ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿أَتَذَنِّي﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿أَوْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ وَتَرَكِ الْمَدَّ فِيهِ فِي «الشاطبية»^(١) كَالدَانِيِّ فِي جَمِيعِ كِتَبِهِ^(٢).

وَأَجْرَى الْخِلَافَ فِيهِ فِي «التبصرة»^(٣)، و«الهادي»^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ «العنوان» وَلَا «التجريد»، فَيُحْتَمَلُ مَدُّهُ لِدُخُولِهِ فِي الْقَاعِدَةِ، وَيُحْتَمَلُ تَرَكُّ الْمَدِّ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِغْنَاؤًا عَنِ ذَلِكَ بِالتَّمْثِيلِ.

* * *

(١) الشاطبية ١٥.

(٢) انظر منها: التيسير ٣١.

(٣) التبصرة ٦١.

(٤) الهادي (خ) ٤.

تنبيه

قال في «النشر»^(١): «القرءاء في الوقفِ على نحو: «رأى» من ﴿رَاءَ الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَاءَ الشَّمْسِ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانَ﴾ [الشعراء: ٦١]، على أصولهم المذكورة من الإشباع والتوسط والقصر؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض فلم يعتدوا به، وهذا مما نضوا عليه.

وأما ﴿مِلَّةَ آبَاءِ إِبْرَاهِيمَ﴾ / في يوسف [٣٨]، ﴿بَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاءِي إِلَّا﴾ في نوح [٦] حالة الوقف، ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَهُ رَبَّنَا﴾ في إبراهيم [٤٠-٤١] حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم ومذاهبهم عن ورش؛ لأن الأصل في حرف المد من الأوكيين الإسكان، والفتح فيهما عارض من أجل الهمز، وكذلك حذف حرف المد في الثالثة^(٢) عارض حالة الوقف اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِنْ وَرَأَى﴾ [مريم: ٥] في الحاليين.

قال: «وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد، بل قلته قياساً، وكذلك أخذته أداءً عن الشيوخ في ﴿دُعَاءَهُ﴾ في إبراهيم [٤٠]، وينبغي ألا يُعمل بخلافه».

(١) النشر ١/ ٣٤٤.

(٢) في النسخ: «الثانية»، والتصويب من النشر، والكلمة الثالثة التي يتحدث عنها المؤلف هي: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَهُ﴾ في إبراهيم [٤٠].

النوع الثاني من نوعي القسم الأول من قسمي سبب المد^(١):
السكون.

وهو: إمّا أن يكون لازماً، وهو الذي لم يتغيّر وقفاً ولا وصلًا.
وإمّا أن يكون عارضاً، وهو الذي يعرّض للوقف. وكلّ منهما: إمّا مُظهِرٌ
أو مُدْغِمٌ.

فأمّا الساكنُ اللازمُ غيرُ المدغمِ، فنحو: لام، ميم، ص، نون، من فواتح
السور، ﴿وَمَحْيَاكَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، في قراءة مَنْ أسكن الياء^(٢)، ونحو:
﴿وَالَّتِي﴾ [الطلاق: ٤]، في قراءة مَنْ أبدل الهمزة ياءً ساكنةً^(٣)، ونحو:
﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿-أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]، عند مَنْ أبدل الهمزة
الثانية ألفاً^(٤). ونحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾
[هود: ٤٠]، عند مَنْ أبدل الثانية المكسورة ياءً^(٥)، والمفتوحة ألفاً^(٦).

(١) لخصه المؤلف من النشر ١/ ٣١٤.

(٢) وهي قراءة نافع بخلاف عَن وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وقراءة أبي جعفر. انظر: النشر
١٧٢-١٧٣، ٢٦٧.

(٣) وصلًا ووقفًا، وهي قراءة أبي عمرو، والبيّزي عن ابن كثير، في أحد وجهيهما، أو وقفًا
في قراءة ورش وأبي جعفر. انظر: النشر ١/ ٤٠٤، والإتحاف ١/ ٢٠٩.

(٤) في قراءة ورش في أحد الوجهين عن الأزرق عنه. انظر: النشر ١/ ٣٦٣، والإتحاف
١/ ١٧٨.

(٥) في قراءة قبل وورش بخُلفٍ عنهما. انظر: النشر ١/ ٣٨٤، الإتحاف ١/ ١٩٥.

(٦) في قراءة قبل وورش بخُلفٍ عنهما. انظر: النشر ١/ ٣٨٤، الإتحاف ١/ ١٩٥.

وَأَمَّا السَّاكِنُ اللَّازِمُ الْمَدْعَمُ، فَنَحْوُ: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَ^(١)، ﴿وَاللَّذَانَ﴾ [النساء: ١٦]، و﴿هَذَانَ﴾ [طه: ٦٣]، عِنْدَ مَنْ شَدَّدَ^(٢)، و﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، و﴿أَتَعْدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧]، عِنْدَ مَنْ أَدْعَمَ^(٣)، وَنَحْوُ: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًّا﴾ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصفات: ١، ٣]، عِنْدَ حَمْزَةٍ، وَنَحْوُ: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣]، عِنْدَ مَنْ أَدْعَمَ عَنِ خِلَافٍ، وَنَحْوُ: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، عِنْدَ رُوَيْسٍ، ﴿وَلَا تِيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [المائدة: ٢]، عِنْدَ الْبَرْبِيِّ.

وَأَمَّا السَّاكِنُ الْعَارِضُ غَيْرُ الْمَدْعَمِ، فَكَ ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿الْمَهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، و﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿يُوقُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿لَكَفُورٌ﴾ [الزخرف: ١٥]، وَنَحْوُ: ﴿بَيْرٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿الذَّيْبِ﴾ [يوسف: ١٣]، و﴿الضَّانِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]،

(١) وهم: القراء العشرة في أحد الوجهين عنهم. انظر: النشر ١/ ٣٧٧، الإتحاف ١٩٠/١.

(٢) وهو: ابن كثير في الحرفين المذكورين. انظر: النشر ١/ ٢٤٨، الإتحاف ١/ ٥٠٦.

(٣) وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون في الحرف الأول: ﴿تَأْمُرُونِي﴾. وهشام عن ابن عامر في الحرف الثاني ﴿أَتَعْدَانِي﴾ النشر ٢/ ٣٦٣، و١/ ٣٠٣، والإتحاف ٢/ ٤٣١، ٤٧١.

عند مَنْ أبدل الهمز^(١)، وذلك حالة الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يصح فيه. وأما الساكنُ العارضُ المدغمُ، فنحو: ﴿ قَالَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿ قَالَ ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ فالزَّجْرَاتِ زَجْرًا ﴿ [الصفات: ٢-١]، عند أبي عمرو إذا أدغم.

فأما المدُّ للساكنِ اللازمِ في قِسْمِيهِ^(٢): فأجمع الجمهورُ على مدّه قَدْرًا واحداً مشبعاً من غير إفراطٍ للحجزِ بين الساكِنَيْنِ، ومن ثمَّ سُمِّيَ «مَدَّ الحَجَزِ»، ويُسمَّى أيضاً: «مَدَّ العَدْلِ»؛ لأنّه يَعْدِلُ حركةً، وقد عَلِمَ في علم التصريف أنه لا يُجمع في الوصلِ بين ساكِنَيْنِ، فإذا أَدَّى الكلامُ إليه حُرْكَ أو حُذِفَ أو زِيدَ في المدِّ ليقَدَّرَ متحرّكاً، وهذا معنى قولِ / الخاقاني^(٣):

وإن حرفٌ مدٌّ كان من قبل مُدْغَمٍ كآخر ما في الحمدِ فأمُدُّه واستحِرْ
مَدَدَتْ لأنَّ السَّاكِنَيْنِ تلاقياً فصار كتحرريكِ كذا قال ذو حُجْبِرِ

(١) وهم في الحَرْفِ الأول: ﴿ يَبْرُ ﴾ أبو جَعْفَرٍ وورش، وأبو عمرو بخُلْفِ عنه، وحمزة إذا وقف، وفي الحَرْفِ الثاني: ﴿ أَلْدَتْبُ ﴾ يضاف إليهم الكسائي وخلف في اختياره، وفي الحَرْفِ الثالث: ﴿ أَلضَّانِ ﴾ أبو جَعْفَرٍ وورش من طريق الأصبهاني وأبو عمرو بخُلْفِ عنه، وحمزة إذا وقف. انظر: النشر ١ / ٣٩٠، وما بعدها الإتحاف ١ / ١٩٩ وما بعدها.

(٢) انظر: النشر ١ / ٣١٧-٣١٨.

(٣) انظر: قصيدتان في تجويد القرآن: ٢٦-٢٧، وفي المطبوع: «وإن حرف لين كان من قبل مدغماً»، و«ذو الخبر».

والخاقاني هو: موسى بن عبيد الله بن يحيى، البغدادي، المقرئ، المحدث، من أولاد الوزراء، ثقة مُجَوِّد، من مؤلفاته: «القصيدة الرائية» في التجويد، قال ابن الجزري: «هو أول من صنّف في التجويد فيما أعلم»، (ت: ٣٢٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣ / ٥٩، طبقات القراء ١ / ٣٤٨، غاية النهاية ٢ / ٣٢٠.

وهو منسوب إلى جدّه «خاقان». انظر: الأنساب ٢ / ٣٠٩.

وَيُسَمَّى أَيْضاً «بِالْإِضْمَارِ»، إِمَّا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مِضَافٍ، أَوْ لِكَوْنِهِ يَلْزَمُ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ عَلَى قَدْرِ وَاحِدٍ.

وَإِخْتَلَفَ فِي مِقْدَارِ هَذَا الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ: وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى إِطْلَاقِ التَّمَكِينِ فِيهِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ دُونَ مَا لِلْهَمْزِ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ قَوْلُ السَّخَاوِيِّ^(١):

وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمُسْكَنِ دُونَ مَا قَدَّمَ لِلْهَمْزَاتِ بِاسْتِيقَانٍ

وَهُوَ كَمَا فِي «النَّشْرِ»^(٢) دُونَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ وَفَوْقَ الْمَتَوَسِّطِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ فِي ذَلِكَ، وَذَكَرَ الْجَاجَانِيُّ أَبُو الْفَخْرِ حَامِدُ بْنُ حَسَنَوَيْهِ^(٣) نَصًّا عَنْ ابْنِ مِهْرَانَ أَنَّ الْقُرَّاءَ مَتَفَاوِتُونَ فِيهِ: فَأَهْلُ التَّحْقِيقِ أَرْبَعُ أَلْفَاتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُدُّ ثَلَاثًا، وَالْحَادِرُونَ أَلْفَيْنِ، لَكِنَّ الْآخِذِينَ مِنَ الْأُئِمَّةِ بِالْأَمْصَارِ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنَّمَا ائْتَلَفُوا فِي الْقَدْرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَمِنْهُمْ^(٤) مَنْ زَادَ فِي مَدِّ الْمُدْغَمِ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ عَلَى الْمُظْهَرِ لِأَجْلِ

(١) فِي مَنْظُومَتِهِ: «عَمْدَةُ الْمَفِيدِ وَعُدَّةُ الْمَجِيدِ». انظُر: جَمَالُ الْقُرَّاءِ ٢/ ٥٤٤.

(٢) النَّشْرُ ١/ ٣١٨.

(٣) فِي كِتَابِهِ: «حَلِيَّةُ الْقُرَّاءِ» كَمَا فِي النَّشْرِ ١/ ٣١٧. وَالْجَاجَانِيُّ هُوَ: حَامِدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَسَنَوَيْهِ، الْقُرَوَيْنِيُّ، الْمَقْرِيُّ، الْإِمَامُ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: «حَلِيَّةُ الْقُرَّاءِ وَزِينَةُ الْإِقْرَاءِ». قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «أَتَى فِي كِتَابِهِ هَذَا بِفَوَائِدٍ، وَأَسْنَدَ الْقِرَاءَاتِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَامِدِ الْأَصْبَهَانِيِّ...»، (ت: بَعْدَ ٦٠٠ هـ). انظُر: غَايَةُ النِّهَايَةِ ١/ ٢٠٢. وَلَعَلَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى: «جَاجَن» بِجِيمَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا الْأَلْفُ وَآخِرُهَا نُونٌ: قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى بُخَارَى. انظُر: الْأَنْسَابُ ٦/ ٢، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢/ ٩٢.

(٤) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ، وَمَذْهَبُ ابْنِ مَجَاهِدٍ وَمَكِّيِّ وَابْنِ شَرِيحٍ وَالدَّانِيِّ.

انظُر: النَّشْرُ ١/ ٣١٨.

الإدغام لاتصال الصوت فيه، وانقطاعه في المظهر؛ فيُزاد في مدّ «لام» أكثر من «ميم» لأجل الإدغام^(١)، وكذلك: ﴿دَابَّةٌ﴾ [البقرة: ١٦٤] بالنسبة إلى: ﴿وَمَخْيَاكُ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، عند مَنْ أسكن.

ومنهم^(٢) مَنْ زاد في مدّ المظهر أكثر من المدغم؛ لأنّ المدغم يقوى بالحرف المدغم فيه، فكأنّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة^(٣).

والجمهور على التسوية بينهما؛ إذ الموجب واحد، فلا معنى للتفصيل، والله أعلم.

وأما المد للساكن العارض في قسميه، فاختلّفوا فيه: فمنهم مَنْ يزيد في تمكينه وإشباعه كاللازم، حملاً له عليه بجامع السكون. قال في «النشر»^(٤): «واختاره الشاطبي^(٥) لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق، كحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، ومنّ نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره، ومنهم مَنْ أخذ بالتوسط مراعاةً لاجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضاً، وهو

(١) يعني: في ﴿المر﴾، وزاد في (س): لاتصال الصوت فيه.

(٢) وهو قول أبي العز القلانسي في الكفاية: انظر: النشر ١/٣١٨، وفي حاشية: ش، ح: «أعني المدغم وغيره». ولم نجده في الكفاية الكبرى المطبوع.

(٣) قوله: «لأن المدغم... بتلك الحركة»: سقط من: ش، ح، د، س، ط.

(٤) النشر ١/٣٣٥.

(٥) الشاطبية ١٥.

معنى قول الجَعْبَرِيِّ^(١): «تعدية للحكم مع حطّه عن الأصل»، وعليه ابنُ مجاهد^(٢)، والشاطبي^(٣) كالِدَانِي^(٤).

قال في «النَّشْر»^(٥): «واختاره بعضهم لأصحابِ التوسُّطِ والتدويرِ، كالكسائيِّ وابنِ عامرٍ وعاصمٍ في عامّةِ رواياته، وكذا خَلَفٌ في مشهورِ رواياته».

ومنهم مَنْ أخذ بالقصر؛ لعروض السكونِ فلا يُعْتَدُّ به، ولأنَّ الوقفَ يجوزُ فيه التقاء الساكنين مطلقاً، واختاره الجَعْبَرِيُّ^(٦) ولم يذكُر الحُصْرِيَّ^(٧) غيره، فقال:

وإن يتطَرَّفَ عند وَقْفِكَ ساكنٌ فقفْ دونَ مدِّ ذاك رأبي بلا فخرٍ

فجمُعْك بين الساكنينِ يجوزُ إنْ وقفتَ وهذا من كلامهم الحُرِّ

/ وخصَّه بعضهم بأصحابِ الحَدْرِ والتخفيفِ ممَّن قصَرَ المنفصلَ، كأبي عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ^(٨).

(١) كنز المعاني ٢/ ٣٦٥، والنص فيه اختلاف عما هنا.

(٢) لم نقف عليه في السبعة، وحكاه الداني عن ابن مجاهد في جامع البيان (خ): ٨٤/ أ، وانظر: النشر ١/ ٣١٨.

(٣) الشاطبية ١٥.

(٤) جامع البيان (خ): ٨٤/ أ.

(٥) النشر ١/ ٣٣٥.

(٦) كنز المعاني ٢/ ٣٦٥.

(٧) القصيدة الحُصْرِيَّة ١٠٠.

(٨) النشر ١/ ٣٣٥.

وصحَّح في «النَّشْر»^(١) جوازَ كلِّ من الثلاثة للجميع، وعلَّل بعموم قاعدة الاعتدادِ بالعارضِ وعدمِهِ عن الجميعِ إلَّا عندَ مَنْ أثبتَ تفاوتَ المراتبِ في اللازمِ، فإنَّه يُجَوِّزُ فيه لكلِّ ذي مرتبةٍ في اللازمِ تلكَ المرتبةَ وما دونها للقاعدةِ المذكورةِ، ولا يُجَوِّزُ ما فوقها بحالٍ، ولا فرقَ عندَ الجمهورِ بين عُرُوضِ سكونِ الوقفِ وعُرُوضِ سكونِ الإدغامِ الكبيرِ لأبي عمرو، وخصَّ بعضهم - كأبي شامة^(٢) - الثلاثَ بالوقفِ، والإدغامَ بالمدِّ إلحاقاً له باللازمِ. والصوابُ أن سكونَ إدغامِ أبي عمرو كسكونِ الوقفِ من غيرِ فرقٍ، ولهذا أجزوا فيه أحكامَ الوقفِ من السكونِ والرومِ والإشمامِ.

وأما قولُ الجعبريِّ^(٣) - بعد أن أثبتَ الثلاثةَ لأبي عمرو -: «والمفهومُ من عبارةِ الناظمِ - يعني الشاطبيَّ في بابِ المدِّ - المدُّ، فتعقَّبَهُ ابنُ الجزريِّ^(٤): «بأن نصَّ الشاطبيُّ على كونِ الإدغامِ عارضاً قد يُفهمُ منه المدُّ وغيرُه. على أن الشاطبيَّ لم يذكر في ساكنِ الوقفِ قصراً، بل ذكر الوجهين، وهما: الطولُ والتوسطُ»^(٥)، كما نصَّ عليه السخاويُّ في شرحه^(٦)، وهو أخبرُ بكلامِ شيخه ومراده.

(١) النشر ١/٣٣٦.

(٢) إبراز المعاني ١/٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) كنز المعاني ٢/٣٠٥.

(٤) النشر ١/٣٣٦-٣٣٧.

(٥) بقوله: «... وعند سكون الوقف وجهان أصلاً» الشاطبية ١٥.

(٦) فتح الوصيد ٢/٢٧٩.

قال: «وهو الصوابُ في شرحِ كلامه، لقوله - بعد ذلك^(١) -: «وفي عينِ الوجهان»، فإنه يريد الوجهين المتقدمين من الطولِ والتوسطِ، بدليل قوله: «والطولُ فضلًا».

ولو أرادَ القصرَ لقال: «والمُدُّ فضلًا»، فمقتضى اختيارِ الشاطبيِّ عدمُ القَصْرِ في سكونِ الوقف^(٢)، فكذلك سكونُ الادغامِ الكبيرِ عنده^(٣)؛ إذ لا فرق بينهما.



(١) الشاطبية ١٥. وتمام البيت:

وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلًا

(٢) قال السخاوي: «ولما لم تعمل المشايخ بهذا الوجه لم يذكره، واكتفى بالتنبيه عليه».

فتح الوصيد ٢/ ٢٧٩.

(٣) قوله: «عنده» زيادة من: ن، غ.

القسم الثاني: من سببي المدِّ

السببُ المعنويُّ^(١)، وهو قَصْدُ المبالغةِ في النفي، وهو عند العربِ سببٌ قويٌّ مقصودٌ، لكنَّهُ أضعفُ من اللفظيِّ عند علماء هذا الفنِّ، ومنه المدُّ للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحابِ قَصْرِ المنفصلِ، فيما نصَّ عليه الطبريُّ^(٢)، وابنُ مهران^(٣)، والهدليُّ^(٤)، ومنه مدُّ نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وَيُسَمَّى مدُّ التعظيمِ، ومدُّ المبالغةِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبٌ للمبالغةِ في نفي الألوهِيةِ عن سِوَى اللهِ تعالى^(٥)؛ ولذا اسْتَحَبَّ بعضُ المحققين^(٦) مدَّ الصوتِ بـ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ [الصفات: ٣٥]، لما في ذلك من التدبُّرِ. وفي «مسند الفردوس»^(٧) وذَكَرَهُ في «النشر»^(٨) مِنْ غيرِ عَزْوٍ، وَضَعَفَهُ،

(١) انظر: النشر ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) لم نقف عليه في تلخيص الطبري، فلعله في «جامعه».

(٣) ليس في غاية، لعله في كتابه: «المدات». انظر: النشر ١/ ٣٤٤.

(٤) الكامل ١٧٣/ أ.

(٥) كما قال ابن مهران في كتابه: «المدات». انظر: النشر ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٦) هو: الإمام النووي في كتابه الأذكار ٤١، وانظر: النشر ١/ ٣٤٥.

(٧) لم نقف عليه في مسند الفردوس، وأورده القيسراني في تذكرة الموضوعات برقم (٨٥٥)،

وابن الجزري في النشر ١/ ٣٤٥، من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- مرفوعاً به مثله،

وذكر أيضاً حديثاً آخر عن أنس -رضي الله عنه- مرفوعاً: «من قال لا إله إلا الله، ومدّها

هدمت له أربعة آلاف ذنب»، وقال: «وكلاهما ضعيفان، ولكنهما في فضائل الأعمال».

(٨) النشر ١/ ٣٤٥.

عن ابن عمر مرفوعاً: «من قال: لا إله إلا الله ومدَّ بها صوتَه، أسكنه الله دارَ الجلال، داراً سمَّى بها نفسه، فقال: ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه الكريم»، وهو (١) مَرُوِيٌّ عن حمزة في نحو: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، / ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم: ٤٣]، كما نصَّ عليه صاحب «المستنير» (٢)، و«المبهج» (٣) مِنْ رِوَايَةِ خَلْفٍ عَنْهُ، وَبِهِ قَرَأَ الْخَزَاعِيُّ (٤) أَدَاءً مِنْ طَرِيقِ خَلْفٍ وَخَلَادٍ عَنْهُ.

والحكمة فيه المبالغة في النقي، لكن لا يُبلِّغ به الإشباع، بل يُقتصر فيه على الوسط، لضعف سببه عن سبب الهمز.

فهذا ما جرى به القلم من ذكر حكم المد في حروفه حسبما لخصته كغيره من «النشر» وغيره.

وأما حرفا اللين - الياء والواو الساكنان المفتوح ما قبلهما - فألحقوهما بحروف المد، وأجرؤهما مُجرأها، وإن كانا دونها في الرتبة لقرُبهما منها؛ لأنَّ فيهما شيئاً من الخفاء وشيئاً من المد، وإن كان أنقص في الرتبة ممَّا في حروف المد، وإنَّما يسوِّغ زيادة المدَّ فيهما سببهُ الهمز، وقوَّة اتصاليهما في كلمة، وقوَّة سببِيَّة السكون.

(١) في حاشية ش: «أي المد».

(٢) لم نجده في «المستنير» في مظانه. انظر: النشر ١ / ٣٤٥.

(٣) المبهج ١١ / ٢.

(٤) المنتهى ٢ / ٢٣٦.

فإذا لقي حرف اللين همزةً متصلةً بكلمةٍ واحدةٍ ك ﴿ شَيْءٍ ﴾ [البقرة: ٢٠]،
 كيف وقع، و ﴿ كَهَيْتَةَ ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿ سَوَاءً ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿ السَّوَاءُ ﴾
 [التوبة: ٩٨]، ففيه وجهان لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ:

أولهما: إشباع المدِّ وصلًا ووقفًا، إجراءً لهما مُجرى حروفِ المدِّ، وإليه
 ذهب المهدي^(١)، واختاره الحُصْرِيُّ حيث قال^(٢):

وفي مدِّ عينٍ ثم شيءٍ وسوءةٍ خلافُ جرى بين الأئمة في مِصْرٍ
 فقال أناسٌ مدُّه متوسِّطٌ وقال أناسٌ مُفْرَطٌ وبه أُقْرِي
 وهو أحدُ وجهَيْ «الحرز»^(٣).

الثاني: التوسُّطُ مراعاةً لجانبي اللفظ، وبه قرأ الدانيُّ على ابن خاقانٍ
 وأبي الفتح فارس^(٤)، وهو الثاني في الشاطبية^(٥).

(١) انظر: شرح الهداية ١/ ٣٢-٣٣.

(٢) القصيدة الحصرية ١٠٣، وفيها: «وبدا أُقْرِي».

(٣) الشاطبية ١٥.

(٤) جامع البيان (خ): ٨٣/أ.

(٥) زاد في: ر، م، غ: «وجاء مدُّ شيءٍ كيف أتى عن حمزة، فنصَّ على المدِّ فيه صاحب
 «العنوان» وأبو الطيب بن غلبون وابنه وابن بليمة وغيرهم من المصريين، وذهب
 الجمهور إلى أنه السكت، وعليه العراقيون قاطبة، وكذلك الدانيُّ ومن تبعه من
 المغاربة، وجمع بعضهم بين المدِّ والسكت، فذكر الوجهين جميعاً مكياً وابن شريح
 وغيرهما، فالمراد بالمدِّ عنه التوسط».

هذه العبارة ستأتي في ص: ١٠٣٠ من هذا المجلد بسياق أكمل، وهو موافق أيضاً لما
 في النشر ١/ ٣٤٧.

وخرج بقيد الاتصال إذا انفصلا، نحو: ﴿حَلَوُا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿أَبْتَىءَ أَدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، فالإجماع على ترك الزيادة، ولم يُفَرِّقوا بينه وبين ما لا همز بعده، نحو: ﴿هُونًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، و﴿عَيْنًا﴾^(١) [البقرة: ٦٠]، لضعف الشرط باختلاف حركة سابقه، والسبب بالانفصال، بخلاف نحو: ﴿سَوَّءَةً﴾ [المائدة: ٣١] لقوة السبب بالاتصال كما مرَّ، ثم إنَّ كلَّ مَنْ روى الإشباع في اللين استثنى مدَّ كلمتين: ﴿مَوِيلًا﴾ في الكهف^(٢) [٥٨]، ومدَّ الواوِ الأولى من ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ﴾ بالتكوير [٨]، فلم يزد أحدٌ فيهما تمكيناً على ما فيهما من المدِّ، لعروضِ سكونهما؛ لأنَّهما من «وأل»، و«وأد»، وليعادل^(٣) ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، ﴿مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩]، ولئلاَّ يُجمَعَ بين مدَّتَي ﴿أَلْمَوْءُودَةُ﴾، قاله الجعبري^(٤).

وزاد في: د، ص: «وهو مُرادُه بالقصر في قوله: «بطولٍ وقصرٍ وصلٍ ورشٍ ووقفه»، وعلم ذلك من قوله بعد سقوط المد ويصدق عليه القصر بالنسبة إلى الإشباع. وانظر: الشاطبية ١٥، قال: «بطولٍ وقصر...» وعبر عن التوسط بالقصر؛ لأنه قَصُر عن مقدار المدِّ الطويل. انظر: فتح الوصيد ٢ / ٢٨١-٢٨٣، سراج القارئ المبتدي ٦١.

(١) انظر: شرح الهداية ١ / ٣٢-٣٣، والنشر ١ / ٣٤٦.

(٢) انفراد ابن الفحاح بعدم استثناء ﴿مَوِيلًا﴾ مع روايته المدَّ لورش في اللين المهموز. انظر: التجريد ١٣٧، والنشر ١ / ٣٤٧.

(٣) ش، د، ح: «ليعادل».

(٤) كنز المعاني ٢ / ٣٧٧.

وَاخْتَلَفَ فِي وَاوٍ ﴿ مِنْ سَوَاءٍ لِيَهُمَا ﴾، و﴿ بَدَتْ لَهُمَا سَوَاءٌ لِيَهُمَا ﴾، ﴿ لِإِيَهُمَا سَوَاءٌ لِيَهُمَا ﴾، ﴿ يُؤَارِي سَوَاءً تَكْمٌ ﴾ بالأعراف [٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٦]، فلم يَسْتَثْنِهَا الدانِيُّ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَاسْتَثْنَاهَا صَاحِبُ «الهِدَايَةِ»^(١)، و«التبصرة»^(٢)، و«الكافي»^(٣)، و«الهادي»^(٤) وَفَقَاً لِلْجُمْهُورِ، وَحَكَى الْخِلَافَ فِيهَا نَازِمٌ «التيسير»^(٥).

وَقَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٦): «سَوَاءَاتُ جَمْعُ سَوَاءٍ، وَفَعْلَةٌ الْاسْمِ إِذَا جُمِعَتْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فُتِحَتْ عَيْنُهَا، كَتَمْرَةٍ وَتَمْرَاتٍ، فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّفَةِ، كَصَعْبَةٍ وَصَعْبَاتٍ، ثُمَّ خَصُّوا مِنَ الْاسْمِ الْمُضَاعَفِ فَسَكَّنُوهُ، كَسَلَّةٍ وَسَلَّاتٍ، مَحَافِظَةً عَلَى الْإِدْغَامِ، وَسَكَّنُوا الْأَجُوفَ أَيْضًا كَجَوْزَةٍ، / وَبَيَّضَةَ^(٧)، مَحَافِظَةً عَلَى ذَاتِ عَيْنِهِ، وَفَتَحَتْ هُذَيْلٌ^(٨) عَيْنَ الْمَعْتَلِّ عَلَى الْأَصْلِ، وَصَحَّحُوهَا مَحَافِظَةً عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ، فَوَجَّهُ مَدَّ الْوَاوِ جَزِيئُهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَوَجَّهُ قَصْرَهَا تَقْدِيرُ الْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِي هُذَيْلٍ».

(١) شرح الهداية ١/ ٣٧.

(٢) التبصرة ٦٣.

(٣) الكافي ٤٠-٤١.

(٤) الهادي (خ) ٤.

(٥) الشاطبية ١٥.

(٦) كنز المعاني ٢/ ٣٧٧.

(٧) المثبت من: ر، غ، وفي سائر النسخ: «كجوزة وبيضات»، وفي كنز المعاني ٢/ ٣٧٧ بالجمع فيهما.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٤.

ووقع للجَعْبَرِيِّ^(١) حكايةٌ ثلاثةٌ أوجهٍ في الواوِ: المدُّ والتوسُّطُ والقصرُ، فُضْرَبُ في ثلاثةِ الهمزة، فتبلَّغُ تسعةً.

وتعقَّبَه في «النَّشْر»^(٢): بأنَّه لم يجدْ أحداً روى إشباعَ اللَّيْنِ إلَّا وهو يَسْتَشْنِي ﴿سَوَاءٌ لِيهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]. قال: «فعلى هذا يكون الخلافُ دائراً بين التوسُّطِ والقصرِ».

قال: «وأيضاً كلُّ مَنْ وَسَّطَهَا مذهبه في الهمزِ المتقدمِ التوسُّطُ، فعلى هذا لا يكونُ فيها إلَّا أربعةٌ أوجهٍ: توسُّطُ الواوِ مع الهمزة طريقُ الداني^(٣)، والأهوازي^(٤)، وثلاثةٌ في الهمزة مع قصرِ الواوِ، ونظَّمَهَا في بيت^(٥)، وهو:

وسَوَاءٌ قَصْرُ الواوِ والهمزُ ثَلَاثَا وَسَّطَهُمَا فَالْكَلُّ أَرْبَعَةٌ فَأذْرِي
وَخَصَّ^(٦) ابْنَ غَلْبُونٍ وَالخَزَاعِيَّ^(٧)، وصاحبُ «العنوان»^(٨)، والطرسوسي^(٩)،

(١) كنز المعاني ٣٧٦/٢.

(٢) النشر ٣٤٧/١.

(٣) لأنه لم يستثن مدَّ الواوِ في سائر كتبه. انظر: النشر ٣٤٧/١.

(٤) في كتابه الكبير، كما قال ابن الجَزَرِيِّ في النشر ٣٤٧/١.

(٥) النشر ٣٤٧/١، والناظم هو ابن الجَزَرِيِّ.

(٦) أي: «المد في اللين المهموز بكلمة شيء» كيفما أتت، وقصر في سائر الباب، وانظر:

التذكرة في القراءات الثمان ٢٠٠/٢.

(٧) قوله: «والخزاعي»: زيادة من: ن. انظر: المنتهى للخزاعي ١٩٣.

(٨) العنوان ٦٨.

(٩) قوله: «الطرسوسي»: زيادة من: ن، وكذا في النشر ٣٤٧/١.

وابن بليمة^(١) المدَّ عَنْ وَرْشٍ^(٢) في «شيء» فقط مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، وقصر سائر الباب^(٣).

واختَلَفَ^(٤) هؤلاء في قدره: فابنُ غَلْبُونٍ والخزاعيُّ وابنُ بليمة يرون أنه التوسط، وبه قرأ الدانيُّ على ابنِ غَلْبُونٍ.

وأما الطرسوسيُّ وصاحبُ «العنوان» فيريان له الإشباع، قال في «النشر»^(٥): «وبه قرأتُ من طريقيهما».

واختَلَفَ أيضاً بعضُ المصريين والمغاربة في مدَّ «شيء» عن حمزة، فنصَّ على مدِّه صاحبُ «العنوان» وأبو الطيب بنُ غَلْبُونٍ، وابنه، وابنُ بليمة وغيرهم. وذهب بعضهم إلى أنه السكتُ دون المدِّ، وبه قرأ الدانيُّ على ابنِ غَلْبُونٍ^(٦).

وبالوجهين - السكتِ والمدِّ - قرأ صاحبُ «الكافي»^(٧)، لكن قال في «النشر»^(٨): «المرادُ بالمدِّ عند مَنْ رواه مِنْ هؤلاء التوسُّطُ»، قال^(٩): «وبه قرأتُ من طريق مَنْ روى المدِّ، ولم يروِه عنه إلا مَنْ روى السَّكْتَ في غيره».

(١) تلخيص العبارات ٦٥.

(٢) قوله: «المد عن ورش» زيادة من: ن، وكذا في النشر.

(٣) قوله: «وقصر سائر الباب»: زيادة من: ن، وكذا في النشر.

(٤) قوله: «واختَلَفَ هؤلاء...» إلى قوله: «وابن بليمة وغيرهم»: زيادة من: ن، وكذا في النشر.

(٥) النشر ١/٣٤٧.

(٦) جامع البيان (خ): ٨٣/ب، وانظر: التيسير ٧٢.

(٧) الكافي ٤١، وانظر: النشر ١/٣٤٨.

(٨) النشر ١/٣٤٨، قوله: «قال في النشر» زيادة من: ن.

(٩) أي: ابن الجزري في النشر ١/٣٤٨.

وَأَمَّا السُّكُونُ وَهُوَ: إِمَّا لَازِمٌ أَوْ عَارِضٌ، وَكُلُّ مِنْهُمَا: إِمَّا مُشَدَّدٌ أَوْ غَيْرُ مُشَدَّدٍ، فَاللازمُ المُشَدَّدُ فِي حَرْفَيْنِ: ﴿هَاتَيْنِ﴾ فِي الْقِصَصِ [٢٧]، ﴿اللَّذَيْنِ﴾ فِي فَصَلَتِ [٢٩]، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ بِتَشْدِيدِ النُّونِ^(١)، وَاللازمُ غَيْرُ المُشَدَّدِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ عَيْنُ أَوَّلِ مَرْيَمَ وَالشُّورَى.

وَالْعَارِضُ المُشَدَّدُ نَحْوُ: ﴿اللَّيْلُ لِبَاسًا﴾ [الفرقان: ٤٧]، ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿اللَّيْلُ رَأَى﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿بِالْخَيْرِ لَقِصَى﴾ [يونس: ١١] فِي قِرَاءَةِ الْإِذْغَامِ لِأَبِي عَمْرٍو^(٢).

وَالْعَارِضُ غَيْرُ المُشَدَّدِ: ﴿الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وَ﴿الْمَيْتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وَ﴿الْخَوْفِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، وَ﴿الطَّوْلِ﴾ [التوبة: ٨٦]، حَالَةَ الْوَقْفِ بِالْإِسْكَانِ أَوْ بِالْإِشْمَامِ حَيْثُ يَصِحُّ.

فَالأوَّلُ يَجُوزُ لِابْنِ كَثِيرٍ فِيهِ ثَلَاثَةٌ: الْمُدُّكُ ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة: ٧]، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ «التيسير»^(٣)، وَبِهِ صَرَّحَ فِي «الجامع»^(٤)، وَالتَوْسُطُ وَالْقَصْرُ، لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ سَائِرُ الْمُؤَلِّفِينَ الْقَصْرُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْإِشْبَاعَ وَالتَوْسُطَ.

وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ عَيْنُ أَوَّلِ مَرْيَمَ وَالشُّورَى - ففِيهَا الثَّلَاثَةُ: الْإِشْبَاعُ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَاخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ^(٥). وَخَصَّه فِي «الهداية» بَورِشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ^(٦).

(١) انظر: النشر ٣٤٨/١، والإتحاف ٥٠٦/١.

(٢) انظر: باب الإذغام لأبي عمرو ٦٨٥-٦٨٦.

(٣) التيسير ٩٥.

(٤) جامع البيان (خ): ٨٤/أ-ب.

(٥) الشاطبية ١٥.

(٦) شرح الهداية ٣٢/١.

والتوسط، نظراً لفتح ما قبل الحرف، ورعاية الجمع بين الساكنين، وإليه ذهب ابنا غلبون^(١)، وصاحب «العنوان»^(٢)، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»^(٣) «كجامع البيان»^(٤)، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في «شيء» وبابه، وهو الأقيس لغيره.

والقصر^(٥) إجراء لها مجرى الحروف الصحيحة، وإليه ذهب أبو العلاء الهمداني^(٦)، وابن سوار^(٧).

وأما الثالث - وهو العارض المشدد -: ففيه الأوجه الثلاثة، كما نص عليه ابن القصاص، لكن الجمهور فيه على القصر^(٨).

وأما الرابع - وهو العارض المخفف -: ففيه لكل القراء الثلاثة الأوجه، حملاً على حروف المد، لما ثبت بينهما من المشابهة، إلا أنه يمتنع القصر لورش من طريق الأزرق في متطرف الهمز، نحو: ﴿شَيْءٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿السَّوَاءُ﴾ [التوبة: ٩٨]، كما سيأتي تحقيقه قريباً إن شاء الله تعالى.

(١) وهما: أبو الطيب في الإرشاد (خ) ١١٣/أ، ونجده أبو الحسن في التذكرة ١/٦٩، ٧٠.

(٢) العنوان ٤٢.

(٣) الشاطبية ١٥.

(٤) جامع البيان (خ): ٨٤/ب.

(٥) قوله: «والقصر» هو الوجه الثالث، فتكون الأوجه هي: الإشباع، والتوسط، والقصر.

(٦) لم نقف على ذكر مذهب القصر في «عين» من فاتحة مريم والشورى في «غاية الاختصار». انظر: النشر ١/٣٤٨-٣٤٩.

(٧) لم نقف عليه في «المستتير» في المظان. انظر: النشر ١/٣٤٨.

(٨) انظر: النشر ١/٣٥٠.

فالإشباعُ مذهبٌ مَنْ يأخذُ بالتحقيقِ وإشباعِ التمثيطِ من المصريين وأضرابهم، والتوسطُ اختاره الداني^(١)، وبه كان يُقرئ الشاطبيُّ، كما حكاه ابن القَصَّاع عن الكمال الضرير^(٢) عنه.

وهو مذهبُ أكثرِ المحققين، والقصرُ مذهبُ الحُدَّاقِ، وحكى أكثرُهم الإجماعَ عليه^(٣).

وقال الداني^(٤): «عامَّةُ أهلِ الأداءِ والنَّحويين لا يرونُ الإشباعَ فيهما لزوالِ معظمِ المدِّ منهما، وخروجِهما من الخفاءِ إلى حالِ البيانِ». وقد حكى الثلاثةُ في «الشاطبية»^(٥)، لكن في كلامه التسويةُ بين المشهورِ وغيره، والتحقيقُ في ذلك أنَّ الأوجهَ الثلاثةَ لا تجوزُ هنا إلاَّ لمنَّ أشبعوا حروفَ المدِّ في هذا البابِ، وأمَّا القاصرون فالقصرُ لهم هنا أولى. والذين وسَّطوا لا يجوزُ لهم هنا إلاَّ التوسطُ والقصرُ، سواءً اعتدَّ بالعارضِ أو لم يُعتدَّ به، ولا يجوزُ الإشباعُ، فلذلك كان الآخذُ به في هذا النوعِ قليلاً، كما نصَّ عليه في «الطيبة»^(٦)، ولفظه:

... .. وفي اللينِ يَقلُّ طوُلٌ

(١) جامع البيان (خ): ٨٤/أ.

(٢) هو: علي بن شجاع بن سالم، تقدَّم.

(٣) انظر: النشر ١/٣٤٩.

(٤) جامع البيان (خ): ٨٤/أ، وفيه: «عنهما يتغير حركة الحرف الذي قبلها».

(٥) الشاطبية ١٥.

(٦) طيبة النشر ٤٣، وتمام البيت:

كساكن الوقف وفي اللين يَقلُّ طوُلٌ وأقوى السببين يستقلُّ

وَصَرَّحَ الْجَعْبَرِيُّ^(١) بأنهما دخيلان في المدِّ، وَعُلِّلَ بكونهما عارِيَيْنِ عن المجانسةِ الناقلةِ لهما من الحِيْزِ المحقِّقِ إلى المقدِّرِ المُسَوِّغِ لجرَيانِهما باتساعِهِ.

وقد تحصَّلَ لورش^(٢) في نحو: ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿سَوْءٍ﴾، وجهان: المدُّ والتوسُّطُ في الوصلِ والوقفِ بالإسكان^(٣) المجرَّد، ومع الإشمامِ والرَّومِ، كما قال الشاطبي^(٤):

وإن تَسْكُنِ اليَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجْهَانِ جُمْلًا
بطولٍ وقصرٍ وصلٍّ ورشٍّ ووقفُهُ
ومرأده بالقصرِ: التوسُّط.

فإن قيل: من أين عَلِمَ أنَّ مراده بالقصرِ التوسُّطُ؟ أجيب: بأنَّه مفهومٌ من قوله بعد^(٥):

وعنهم سقوطُ المدِّ
ويصدِّقُ عليه القصرُ بالنسبةِ إلى الإشباع.

(١) كنز المعاني ٢/ ٣٧٤.

(٢) هذا الكلامٌ للجعبري في كنز المعاني ٢/ ٣٧٢.

(٣) ح، ش، س: «فالإسكان».

(٤) الشاطبية ١٥. وعجز البيت الثاني:

وعند سكونِ الوقفِ للكلِّ أعملاً

(٥) تمام البيت في الشاطبية ١٥:

وعنهم سقوطُ المدِّ فيه وورشهم يُوافقُهُم في حيث لا همزٌ مُدْخَلًا

وتحصّل للباقيين فيهما ثلاثة: المدُّ والتوسُّطُ والقصرُ في الوقفِ على
الهمزة المتطرفة بالإسكانِ المجرّدِ عن الإشمامِ ومعه، والقصرُ فقط في
الوصلِ، والوقفُ على غير المتطرفة وعليها بالرومِ، وذكرَ هذا الأصلَ في
«التيسير»^(١) في البقرة، ولم يذكر لورشٍ سوى وجهٍ عبّرَ عنه بالتمكين، وهو
ظاهرٌ في التوسُّطِ.

ومتى اجتمع سببان: قويٌّ وضعيفٌ، عمِلَ بالقويِّ، وألغِيَ الضعيفُ
إجماعاً كما مرَّ، نحو: ﴿ءَأَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، / ﴿وَجَاءَ آبَاَهُمْ﴾
[يوسف: ١٦]، و﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]، و﴿السُّوَأَى أَنْ﴾ [الروم: ١٠]، فلا يجوزُ
توسُّطُ ولا قصرُ لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ.

ونحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]،
لا يجوزُ فيه القصرُ وقفاً عن أحدٍ ممّن همزَ.

ونحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿خَطِيعِينَ﴾ [يوسف: ٩٧]، و﴿الْمَاءِ﴾
[آل عمران: ١٤]، فلا يجوزُ التثليثُ للأزرقِ وقفاً إلا على مذهبٍ مَنْ قَصَرَ
وصلاً^(٢).

وإذا تغيّرَ سببُ المدِّ جاز المدُّ والقصرُ مراعاةً للأصلِ، أو نظراً لللفظِ،
سواءً كان السببُ همزاً أو سكوناً، وسواءً كان تغيّرُ الهمزِ بينَ بينَ أو
بالإبدالِ أو بالحذفِ.

(١) التيسير ٧٢.

(٢) انظر: النشر ١/٣٦١.

والأرجح عند الشاطبي والداني في آخرين المد، نظراً إلى الأصل؛ لأنه أقيس وأوجه من النظر إلى اللفظ. واختاره الجعبري^(١).
 والأولى المد فيما بقي له أثر يدل عليه، نحو: ﴿هَوَّلَا إِن كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]،
 في رواية قالون والبزري^(٢)، والقصر فيما ذهب أثره، نحو: ﴿هَوَّلَا إِن كُنْتُمْ﴾ في قراءة أبي عمرو^(٣)، وفي أحد الوجهين لقبول، وكذا رويس وابن محيصن^(٤)، ترجيحاً للموجود على المعدوم، وهذا هو التحقيق،
 وإليه ذهب ابن الجزري^(٥)، والله أعلم.



(١) قوله: «والأرجح... الجعبري»: زيادة من: ن، م، ر: وهي في النشر ١/ ٣٥٤.

(٢) لأنهما يقرآن ذلك بتسهيل الهمزة الأولى وتحقيق الثانية. انظر: باب الهمزتين من كلمتين: ٣/ ٩١٩.

(٣) لأنه يقرأ بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية، ويوافقه رويس، وقبول وابن محيصن في أحد الوجهين عنهم. انظر: باب الهمزتين ٣/ ٩٢٢.

(٤) الإيضاح ١٢٨، والإتحاف ١/ ٣٨٥.

(٥) قوله: «ترجيحاً... ابن الجزري»: زيادة من: ن، م، ر. انظر: النشر ١/ ٣٥٥.

الباب الخامس: في حكم الفتح والإمالة

وهي: إمّا مطلقّة، أي: وَصْلاً ووقفاً، أو مقيدةً بهاءِ التأنِيثِ وما قبلها وقفاً فقط، فانحصرَ القولُ في قسمين:

الأوّلُ في المطلقّة: اعلمَ أن الإمالةَ لغةً: الإحناءُ، مِنْ أَمالَ فلانٌ ظهره، إذا أحناه. واصطلاحاً: أن يُنحَى بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ، وبالألفِ نحوَ الياءِ، وَمِنْ لازمه أن يُنحَى بالفتحةِ قبلها نحوَ الكسرةِ.

ويكونُ هذا الإحناءُ كثيراً وقليلاً. فالأوّلُ: المَحْضَةُ، وهي الكبرى، ويُقالُ لها: البَطْحُ والإضجاعُ، وهي المرادةُ عند الإطلاقِ.

والثاني: بينَ اللفظين، ويُقالُ لها: الصغرى، وبينَ بينَ، أي: بينَ الفتحِ الذي هو استقامةُ اللفظِ بالحرفِ وبينَ الإمالةِ الكبرى التي هي الانحناءُ بالحرفِ مُتناهياً به، كما تقدّم، وهي معنى بينَ اللفظين أيضاً.

والمرادُ بالفتحِ هنا: فَتْحُ الصوتِ لا الحَرْفِ، إذ الألفُ لا تقبلُ الحركةَ. قال أبو بكر بن أبي شيبة: حَدَّثَنَا وكيعٌ عن الأعمش عن إبراهيم أنه قال^(١): «كانوا يَرَوْنَ أنَّ الألفَ والياءَ في القراءةِ سواءٌ».

أي: الفتحُ والإمالةُ، وعبرَ عن الإمالةِ بالياءِ مجازاً. ومنهم مَنْ يُعبرُ عنها بالكسرةِ، وإذا أَرَدتَ معرفةَ الفتحِ عند القراءِ فاللفظُ بالألفِ مع الحَرْفِ الذي قبله تجد غارَ الفمِ يفتَحُ انفتاحاً غيرَ مُشْبَعٍ.

(١) إسناده صحيح إلى إبراهيم النخعي، وأخرجه أيضاً أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف ١/٣٩٥، بإسناده عن وكيع مثله. وانظر: النشر ٢/٣١.

والبحث هنا في فائدة الإمالة، والمقصود بها، وحكمها، ومحلها، وأسبابها، وموانعها، ورجالها.

فأما فائدتها: فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع.

وأما المقصود بها: فالتناسب، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف فقد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نحووا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبية على أصل^(١)، كالألف المنقلبة عن ياء، أو واو مكسورة^(٢) ونحو ذلك.

وأما حكمها: فإنها بالنظر إلى لسان العرب جائزة لا واجبة، لأنهم مختلفون في ذلك، فمنهم من أمال، ومنهم من لم يمل، وقد روي عن زرّابن حبيش قال: «قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ [طه: ١]، ولم يكسّر، فقال عبد الله: ﴿طبه﴾ وكسّر الطاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾، ولم يكسّر، فقال عبد الله: ﴿طبه﴾ وكسّر الطاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾ ولم يكسّر، فقال عبد الله: ﴿طبه﴾ وكسّر، ثم قال: «والله، لهكذا علّمني رسول الله ﷺ»، رواه ابن أبي شيبة^(٣).

(١) ر، م: «أصل الكلمة».

(٢) في نحو: «خاف»؛ لأن أصله: خَوْفَ.

(٣) هكذا عزاه المصنف إلى ابن أبي شيبة، وهذا وهم منه، ولعلّ منشأه أنه نقله من الإتيان للسيوطي ٢/ ٥٨٥ إذ إن سياق السيوطي يوهم أنه لابن أبي شيبة ونقله السيوطي باختصار من النشر ٢/ ٣١، وفيه التصريح بتاريخ القراء - المسمى بطبقات القراء - =

وَأَمَّا مَحَلُّهَا: فَالْأَسْمَاءُ الْمَتَمَكِّنَةُ، وَالْأَفْعَالُ، هَذَا هُوَ الْغَالِبُ.

وقد خرج بقيد الاسم والفعل: الحرف، لجموده؛ فإنه وإن أميل منه شيء فهو قليل جداً، بحيث لا ينقاس، بل يقتصر في ذلك على / مورد السماع، بخلاف الاسم والفعل، فإن منه ما تنقاس إمالته بالشروط الآتية إن شاء الله تعالى.

للداني أي أنه أخرجه في كتابه المذكور وكتابه حسب علمنا مفقود - إلا أنه ساقه في كتابه: «الموضح لمذاهب القراء ٦٣٤-٦٣٦ وكذا ساقه ابن الجزري في النشر ٣١ / ٢، بإسناده إلى عاصم به، وكذا بإسناد أبي عمرو الداني به، وفي إسنادهما محمد بن عبيد الله العرزمي بفتح المهملة والزاي وبينهما راء ساكنة- الفزاري وهو متروك كما في التقريب ٨٧٤ برقم (٦١٤٨).

وساقه أيضاً ابن الجزري في غاية النهاية ١٩٥ / ٢ بإسناد الداني من طريق العرزمي وضعفه به، وقال في النشر ٣١ / ٢: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو مسلسل بالقراء»، وقال بعد ما ساقه من طريق الداني: «لكن العرزمي ضعيف عند أهل الحديث، مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهبت كتبه، فكان يحدث من حفظه فأتي عليه من ذلك، وباقي رجال إسناده كلهم ثقات».

وساقه الداني أيضاً في الموضح ٦٣٧-٦٣٨ من وجه آخر من طريق قيس بن الربيع الأسدي - عن عاصم عن زر به، وقد تابع محمد بن فضيل قيساً عند الحاكم إذ أخرجه في المستدرک ٢ / ٢٤٥، ك: التفسير، من وجه آخر عن محمد بن فضيل عن عاصم به، وصححه ووافقه الذهبي، فيتقوى بهذه المتابعة، وقال أبو عمرو: «وهذا الحديث المسند أصل كبير في الإمالة مع استقامة طريقه واشتهار نقلته».

أما قيس الأسدي فهو صدوقٌ تغير لما كبر، وأدخل عليه ولده ما ليس من حديثه فحدث به، كما في التقريب ٨٠٤ برقم (٥٦٠٨)، ومحمد بن فضيل الذي تابع قيساً هو صدوقٌ عارفٌ رُمي بالتشيع، كما في التقريب ٨٨٩ برقم (٦٢٦٧)، فيقوي بعضهم بعضاً ويرتقي الحديث إلى درجة الصحيح لغيره، إن شاء الله تعالى.

وخرج بَقِيْدَ المَتمكِن: الاسمُ غيرُ المَتمكِن؛ فَإِنَّهُ وَإِن أَمِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ لَا يَنْقَاسُ أَيضاً.

والإمالةُ في الفعلِ أقوىُ منها في الاسمِ، لَتمكُّنِهِ في التصريفِ.
وَاخْتَلَفَ: هل الإمالةُ فرَعٌ عن الفتحِ، أو كُلُّ منهما أصلٌ برأسِهِ؟
فذهب جماعةٌ إلى أصالةِ كُلِّ منهما وعدمِ تقدُّمِهِ على الآخرِ، قالوا:
ووجودُ السببِ لا يَقْتَضِي الفرعِيَّةَ ولا الأصالةَ.

وقال آخرون: الفتحُ هو الأصلُ، لعدمِ تَوقُّفِهِ على أمرٍ زائدٍ، وهو لغةُ
الحجازيين، والإمالةُ فرَعٌ بدليلِ أَنَّها لا تكونُ إلا عندَ وجودِ سببٍ من
الأسبابِ، فَإِن فُتِحَ لَزِمَ الفتحُ، وَإِن وُجِدَ جازَ الفتحُ والإمالةُ، فما من كلمةٍ
تُمالُ إلا وفي العربِ مَنْ يفتَحُها، ولا يُقالُ: كُلُّ كلمةٍ تُفتحُ ففي العربِ
مَنْ يُميلُها، فاستُدلَّ باطرادِ الفتحِ وتَوقُّفِ الإمالةِ، على أصالةِ الفتحِ وفرعِيَّةِ
الإمالةِ، وهي لغةُ بني تميمٍ^(١) وقيسٍ وأسدٍ.
وحروفُ الإمالةِ: الألفُ والهَاءُ والراءُ.

وأما أسبابُها^(٢)، فقسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظيُّ: الياءُ والكسرةُ.
والمعنويُّ: الدلالةُ على ياءٍ أو كسرةٍ.

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٤٩١، زيادة: «وقيس وأسد»: من: ش، ف، د، ب، ط:

وهي في النشر ٢/ ٣٠، والإتحاف ١/ ٢٤٧.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٤٩١.

وجملةُ أسبابِ إمالةِ الألفِ - على ما ذكره أبو بكر السَّرَّاج^(١) وابنُ مالك^(٢) - ستَّةُ أسبابٍ:

الأوَّلُ: انقلاَّبُها عن الياءِ.

والثاني: مآلها إلى الياءِ.

والثالث: كونُها بدلاً من عينِ فِعْلٍ تُكسَّرُ فاوؤه.

والرابع: ياءٌ قبلَها أو بعدها.

والخامسُ: كسرةٌ قبلَها أو بعدها.

والسادس: التناسبُ.

قال المرادي^(٣): «وهذه الأسبابُ كُلُّها راجعةٌ إلى الياءِ والكسرةِ، واختلِفَ في أيِّهما أقوى؟ فذهب الأكثرون إلى أنَّ الكسرةَ أقوى من الياءِ وأدعى للإمالةِ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(٤)؛ لأنَّه قال في الياءِ: لأنَّها بمنزلةِ الكسرةِ، فجعلَ الكسرةَ أصلاً.

وذهب ابنُ السَّرَّاج^(٥) إلى أنَّ الياءَ أقوى من الكسرةِ.

(١) محمد بن السَّري، أبو بكر، البغدادي، المعروف بابن السَّرَّاج، إمام النحو، صاحب المبرِّد، ثقة، من مؤلفاته: «الأصول»، (ت: ٣١٦هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٥، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٣، وانظر في المسألة: الأصول ٣/ ١٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٧٠-١٩٧٣.

(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٤٩١-١٤٩٢.

(٤) الكتاب ٤/ ١٢٤.

(٥) هذا مفهوم من كونه بدأ بالياء ثم الكسر. انظر: الأصول ٣/ ١٦٠.

والأول أظهر، لوجهين، أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء. والثاني: أن سيبويه^(١) ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون، فدل هذا من جهة النقل على أن الكسرة أقوى.

السبب الأول^(٢): وهو أن تكون الألف بدلاً من ياء، وهي طرف كلمة، وسواءً في ذلك الاسم نحو: مَرَمَى، والفعل نحو: رَمَى، وإنما أميلت لتدل على أصلها، وهو سبب تقديري ليس في قوة الكسرة والياء، فلا يمال نحو: ﴿سَارَ﴾ [القصص: ٢٩]، و﴿أَثْبَهُمُ﴾ [المائدة: ٨٥]؛ لتوسط الألف^(٣).

والثاني: أن تكون الألف مألهاً إلى الياء، نحو: حُبَلَى، وكل ما آخره ألف تأنث مقصورةً فإنها تمال؛ لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

السبب الثالث: وهو أن تكون الألف بدلاً من عين فعلٍ تُكسر فاؤه، إذا اتصل به الضمير المرفوع من المتكلم والمخاطب ونون جماعة الإناث، واوياً كان نحو: / «خاف»، أو يائياً كـ «دان»، فإنك تقول فيهما: خَفْتُ وِدَنْتَ، بحذف عين الكلمة، فيصيران في اللفظ على وزن (فَلْتِ)، والأصل (فَعَلْتُ)، فحذفت العين، وحُرِّكت الفاء بحركتها. وهذا قول سيبويه^(٤).

(١) الكتاب ١/ ١١٧-١١٨، ١٢٠-١٢١.

(٢) انظر في هذه الأسباب: الكتاب ١/ ١١٧، الموضح لأبي عمرو الداني ١٨٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٩١، والنشر ٢/ ٣٢.

(٣) قوله: «لتوسط الألف» زيادة من: ن، م، ر.

(٤) الكتاب ٤/ ١٢٠-١٢١.

ويمكن أن يقال: إن الإمالة^(١) منقلبة عن ياءٍ، لكن إذا أطلقوا المنقلب عن الياءِ أو الواوِ في هذا الباب فلا يُريدون إلا المتطرفَ.

فإن قلتَ: أمّا (خاف) فعينه مكسورةٌ لأنَّ أصله خوفٌ، وأمّا دان وطاب ونحوهما، فأصلُ عينهما الفتحُ، فكيف يُقال: حُرِّكتِ الفاءُ بحركتها؟.

أجيب^(٢): بأنّه يُقدَّر تحويلُهما إلى (فعل) بكسرِ العينِ ثم تُنقل الحركةُ، هذا مذهبٌ كثيرٌ من النحويين. وبعضهم يقول: لَمَّا حُدِفَتِ العينُ حُرِّكتِ الفاءُ بكسرةٍ مُجتَلَبَةً، للدلالة على أن العينَ ياء.

السبب الرابع: وهو وقوعُ الياءِ قبلَ الألفِ أو بعدها، فإن كانت قبلَ الألفِ، فشرطُها أن تكونَ مُلاصِقةً للألفِ، نحو إمالة ﴿أَيَّامًا﴾ [البقرة: ٨٠]، و﴿الْحَيَوَاتِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقولهم: السَّيَّالُ - بفتح السين -، وهو ضَرْبٌ من الشجرِ له شَوْكٌ، وهي من العِضاه.

وقد يُفصلُ بينهما بحرفٍ، نحو: شَيَّان، وقد يُفصلُ بحرفين ثانيهما الهاءُ، نحو: «يدها»، فلو كانت مفصولةً بحرفين ليس أحدهما هاءً أو بأكثر من حرفين امتنعتِ الإمالةُ، وإنما اغتفروا الفِضْلُ بالهاءِ لخفائها.

السبب الخامس: وقوعُ كسرةٍ بعد الألفِ أو قبلها، فإن كانت بعدها، فشرطها أن تليها، نحو: مساجد، وعابد، وقد تكون الكسرة عارضةً، نحو: ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، لأنَّ حركةَ الإعرابِ غيرُ لازمةٍ.

(١) ن: «إن الألف»، والعبارة قلقة، وصوابها في النشر ٢ / ٣٤: «إن الإمالة فيه ليست بسبب أن الألف منقلبة عن ياء...». ففي العبارة سقط.

(٢) انظر: الممتع في التصريف ٢٨٩.

وأما إن كانت الكسرة قبل الألف، فاعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة ملاصقة للألف، إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة، فلا بد أن يفصل بين الكسرة المتقدمة والألف الممالة فاصلاً، وأقله حرف واحد مفتوح، نحو: «كتاب»، و«حساب»، وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف.

فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء منه، فكأن ليس بين الألف والكسرة حائل.

وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين بشرط أن يكون أولهما ساكناً، نحو: «إنسان»، أو يكونا مفتوحين والثاني هاءً، نحو: «لن نضربها»، من أجل خفاء الهاء وكون الساكن حازماً غير حصين، فكأنهما في حكم العدم، وكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، أو بحرف ساكن بعده متحركان، أحدهما هاءً، نحو: «درهمان»، فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

قيل: وإنما أمالوا «درهمان» لأجل الكسرة قبل، ولم يعتدوا بالحرفين الفاصلين، والظاهر أنه من أجل الكسرة المتأخرة، والله أعلم.

/ السبب السادس: التناسب، وعبر عنه بعضهم بقوله: «الإمالة للإمالة»، وعبر عنه آخرون بقولهم: «الإمالة لمجاورة الممال».

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان:

إحدهما: أن تمال لمجاورة ألف ممال^(١)، كما إمالة ثاني الألفين في نحو:

(١) زاد في: ن، ر، م: «في كلمة».

﴿ تَرَاءَا ﴾ [الشعراء: ٦١]، أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: «رأيت عمادا» فأمالوا الألف المبدلة من التّوين، لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة.

الصورة الثانية: أن تمالَ لكونها آخر مجاورٍ ما أميل آخره^(١)، كألف «تلا»، من ﴿ تَلَّهَا ﴾ [الشمس: ٢]، و﴿ سَجَى ﴾ [الضحى: ٢]، ليناسب اللفظ بهما اللفظ بما بعدهما.

فإن قلت: إن التمثيل بـ «تلا» و«سجى» فيه نظرٌ، من حيث إن ألفها إمالتها لسببٍ غير التناسب، لأنها تؤوّل إلى الياء إذا بُني الفعل للمفعول، وقد تقدّم بيانه، وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب.

أجاب المرادي^(٢): «بأنَّ السببَ المقتضيَ لإمالة نحو: ﴿ دَعَا ﴾ [آل عمران: ٣٨]، مما ألقه عن واوٍ، لم يعتبره القراءُ، ولذلك لم يُميلوا هذا النوعَ حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاورَ المُمالَ، فلما أمالوا ﴿ تَلَّهَا ﴾ [الشمس: ٢]، ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علِمَ أنَّ الداعيَ إلى إمالاته عندهم إنما هو التناسب».

(١) زاد في ن، ر، م: «نون نأى وتاء يتامى وسين كسالى وأسارى، وكاف سكارى وصاد

نصارى»، وهي في حاشية: ش بخط مغاير، سيأتي بيانها في: ٣/ ١٠٧٢، ٣/ ١١٢٩

عند القسطلاني. انظر: النشر ٢/ ٣٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠١.

وقد تُمال الألفُ تشبيهاً بالألفِ الممالِة، وذلك في ألفِ التأنِيثِ في نحو: ﴿أَحْسَنَى﴾ [النساء: ٩٥]، وألفِ الإلحاقِ في نحو: «أَرَطَى»^(١)، في قولِ مَنْ قال: مَأْرُوطٌ، لِشَبِّهِ أَلْفَيْهِمَا بِأَلْفِ «الهُدَى» المنقلبةِ عن الياءِ. ويمكنُ أَنْ يُقالَ: بأنَّ الألفَ تنقلبُ ياءً في بعضِ الأحوالِ، وذلك إذا ثَنَيْتَ فقلتَ: الحُسْنَيانِ، الأَرَطَيانِ.

ويكونُ الشَّبُّ أيضاً بالمشبَّه بالقلبِ عن الياءِ، كما مالتِهم ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، فإنه أُلْحِقَ بِأَلْفِ التأنِيثِ المشبَّه بِأَلْفِ ﴿الهُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقد تُمال لسببِ كثرةِ الاستعمالِ، ذكره سيبويه^(٢)، ومنه: إمالةُ ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، في الأحوالِ الثلاثةِ، ذكره صاحبُ «المبهج»^(٣)، وهو موجودٌ في لغتهم لكثرةِ دَوْرِهِ.

(١) الأَرَطَى: نباتٌ يُدْبَغُ به. وألفه للإلحاقِ وليست للتأنِيثِ. والإلحاق هو: جَعْلُ مثالٍ على مثالٍ أزيدَ منه بزيادةِ حرفٍ أو أكثرٍ موازناً له في عددِ الحروفِ وفي الحركاتِ والسكناتِ. وينونُ نكرةٌ لا معرفة، والمختومُ بألفِ التأنِيثِ لا ينون. انظر: الكليات ١٧٤، التاج (أرط) ١٠/١٨٥.

(٢) الكتاب ٤/١٢٣.

(٣) المبهج ١/٣٦١.

تنبيه

سببُ الإمالة لا يؤثر إذا لم يتَّصل، بأن كان من كلمة أخرى، فلا تُمال ألف «سابور» لليااء قبلها من قولك: «يرى سابور»^(١)؛ لأنها منفصلة، ويُستثنى من ذلك ألف (ها) التي هي ضميرُ المؤنث في نحو: «يَضْرِبُهَا»، فإنَّها قد أميلت لسببٍ منفصل، أعني في كلمة أخرى.

وهذا الذي ذكرته نقله أهل العربية، وليس كلُّ مستعملاً في القرآن ولا موجوداً فيه، فَلْيَتَّبِعِ النُّقْلَ، وَيُوجِّهْ مَا يَجِيءُ مِنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا ذُكِرَ.

وأما موانعُ الإمالةِ: فثمانيةُ أحرفٍ، وهي حروفُ الاستعلاءِ السبعةُ «قظ خص ضغط»، والرأء غيرُ المكسورةِ، سواءً كان الحرفُ المانعُ متأخراً عن الألفِ أو متقدماً عليها، فإنَّ تَأَخَّرَ فَشَرَطُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً، نحو: فاقد وباخل وعاطن، أو منفصلاً بحرفٍ، نحو: منافق، / ونافخ وباسط، أو بحرفين نحو: مواثيق ومانايخ ومواعيظ، فهذه ثلاثةُ أنواعٍ تُمنعُ إمالتها.

أما المتصلُ والمنفصلُ بحرفٍ، فقال سيبويه^(٢): «لا يُميلهما أحدٌ إلا من لا يُؤخِّدُ بلغته».

(١) في توضيح المقاصد ٣/١٤٩٩: «... رأيت يدي سابور...»، وهو أوضح، فلعل: «يرى» تصحيف «يدي».

(٢) الكتاب ٤/١٢٩.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويه^(١) إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع، قال سيويه^(٢): «وهي قليلة».

وجزَم المبرّد^(٣) بالمنع في ذلك، وهو محجوجٌ بنقل سيويه، وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء لو فصل بأكثر من حرفين لم تمتنع الإمالة. وأما إن تقدم المانع على الألف فيمنع الإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور، أو ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة، نحو: طالب وصالح وغالب، بخلاف: طلاب وغلاب، ونحو: اصطلاح ومطواع، فإن ذلك تجوز إمالته؛ لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسوراً أو ساكناً بعد كسرة لا يمنع الإمالة.

ومنهم من منع الإمالة في نحو: «مطواع» لأجل حرف الاستعلاء، كما ذكره سيويه^(٤)، وإذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف الاستعلاء، نحو: ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، أو راء غير مكسورة، نحو: ﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

فهذا ونحوه تجوز الإمالة فيه، ولا أثر لحرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق له أثر.

(١) الكتاب ٤/ ١٣٠.

(٢) الكتاب ٤/ ١٣٠.

(٣) المقتضب ٣/ ٤٧.

(٤) الكتاب ٤/ ١٣١.

وَيُؤَخِّدُ مِنْ هَذَا إِمَالَةٌ نَحْوِ: ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، بِطَرِيقِ الْأَوْلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُمِيلَ مِثْلُ: ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و«غَارِمٌ» و﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، مَعَ وَجُودِ الْمُقْتَضِي لِمَنْعِ الْإِمَالَةِ، فِيمَالَةٌ نَحْوِ: ﴿حِمَارِكَ﴾ مِمَّا لَا مُقْتَضِي فِيهِ لِلْمَنْعِ أَوْلَى.

وَقَدْ يُوَثِّرُ سَبَبُ الْمَنْعِ وَهُوَ مُنْفَصِلٌ، بَأَنَّ كَانَ فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى، نَحْوُ: «يُرِيدُ أَنْ يُضْرِبَهَا قَبْلُ» فَلَا تَمَالَ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ الْقَافَ بَعْدَهَا، وَهِيَ مَانِعَةٌ مِنَ الْإِمَالَةِ، وَلَوْ أَنْفَصَلَتْ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ أَثَّرَ الْمَانِعُ وَهُوَ مُنْفَصِلٌ، وَلَمْ يُؤَثِّرْ سَبَبُ الْإِمَالَةِ مُنْفَصِلًا؟.

أُجِيبُ: بَأَنَّ الْفَتْحَ أَصْلٌ، فَيُصَارُ إِلَيْهِ بِأَدْنَى سَبَبٍ، وَلَا يُخْرَجُ عَنْهُ إِلَّا لِسَبَبٍ مُحَقِّقٍ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ شَرْحِ الْإِمَامِ بَدْرِ الدِّينِ بْنِ أَمِّ قَاسِمِ الْمُرَادِيِّ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ^(١) وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا أَصْحَابُ الْإِمَالَةِ^(٢): فَتَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ وَعَامَّةُ أَهْلِ نَجْدٍ، وَأَمَّا الْحِجَازِيُّونَ فَلِغْتَهُمُ الْفَتْحُ إِلَّا مُوَاضِعَ قَلِيلَةً. وَأَمَّا الْقُرَّاءُ: فَمِنْهُمْ مَنْ أَمَالَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُمِيلْ، وَالْأَوَّلُ قَسْمَانٌ: مُقِلٌّ، وَهُمْ: قَالُونَ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ.

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٩١-١٥٠٧.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٩١.

وَمُكْثَرٌ، وهم: ورشٌ، وقالون من «العنوان»^(١)، وأبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش^(٢).

وأصلُ حمزةَ والكسائيِّ وخَلَفٍ: كبرى، ووافقهم الأعمش من غير قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مفرطٍ.

وأصلُ ورشٍ: الصغرى؛ لأن الغرض حاصلٌ بها، وهو الإعلام بأنَّ أصل الألف الياء، وأمَّا أبو عمرو فمتردّدٌ بين الأصلين جَمْعاً بين اللغتين^(٣).

فأمَّا حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤)، ووافقهم الأعمش^(٥)، فأمالوا كلَّ ألفٍ منقلبةً عن ياءٍ تحقيقاً حيث وقعت في اسمٍ متمكنٍ معرفةً أو نكرةً، أو فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ، وإن اتصلتْ / بالضمائرِ الثلاثة، إمالةً كبرى في حالتي الوصلِ والوقفِ.

وقد خَرَجَ بقيد التحقيق نحو: ﴿الْحَيَوَةُ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿وَمَنَوَةٌ﴾ [النجم: ٢٠]، للاختلاف في أصلهما، وب «منقلبة»: الزائدة، نحو: ﴿قَائِمٌ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وب «عن ياء»: ^(٦) نحو: ﴿عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، و ﴿دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢].

(١) أي: في رواية صاحب «العنوان» عن قالون في الإمالات، وإلا فهو ليس من المكثرين، ولهذا ذكره في المقلّين على المشهور عنه وفي المكثرين حسب ما روي عنه في «العنوان».

(٢) انظر: المبهج ١/ ٣٥١، الإيضاح ١٩٧.

(٣) كنز المعاني (خ) ٩٢/ ب.

(٤) انظر: غاية الاختصار ١/ ٢٩١، النشر ٢/ ٤٣٥، والإتحاف ١/ ٢٤٨.

(٥) انظر: المبهج ١/ ٣٥١، الإيضاح ١٩٧.

(٦) هذا يعود إلى القيد السابق في قوله: «منقلبة عن ياء».

فأما الأسماء فنحو: ﴿الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿الْهَوَى﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿الْعَمَى﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿الرِّيِّقَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿مَأْوَهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و﴿مَأْوَلَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٢]، و﴿مَثْوَلَهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿مَثْوَلَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

ونحو: ﴿الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿أَزْنَى﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، و﴿الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١]، و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿يَحْيَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، و﴿عَيْسَى﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما الأفعال، فنحو: ﴿أَتَى﴾ [النحل: ١]، و﴿أَبَى﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿سَعَى﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿يَحْتَسَى﴾ [طه: ٣]، و﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، و﴿فَسَوَّى﴾ [القيامة: ٣٨]، و﴿اجْتَبَى﴾ و﴿أَسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤].

وإذا كانت الإمالة متوقفةً على معرفة أصل الألف في الأسماء والأفعال فلا بُدَّ من ذكر ضابط^(١) يكشف ويُعرِّف ذوات الياء وذوات الواو من الأسماء والأفعال، فتُعرَّف ذوات الياء من الأسماء بالتشبية، ومن الأفعال بإسناد الفعل إلى المتكلم أو المخاطب، فإن ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضاً.

تقول في اليائي من الأسماء في نحو: فتى: فتَيان، وفي الهدى: هُدَيان، وعمى: عمَيان، والمولى: موليَّان.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٤٠٧، ٥٩٤.

وفي الواويِّ منها في أب: أبوان، وفي أخ: أخوان، ووصفا: صفوان، وسنا: سنوان، وعصا: عصوان.

وتقول في اليائيِّ من الأفعالِ في نحو: رمى: رميت، وفي سعى: سعيت، وفي سقى: سقيت، وفي اشترى: اشتريت، وفي استعلى: استعليت، وفي ارتضى: ارتضيت^(١).

وتقول في الواويِّ منها في نحو: دعا: دعوت، وفي عفا: عفوت، وفي نجا: نجوت.

قال الجعبريُّ^(٢): «وهو تعريفٌ دوريٌّ؛ لأنَّ معرفة أصلها تتوقفُ على تشبيها، وتشبيهاً تتوقفُ على معرفة أصلها».

قال: «وتوجيهه: أنك تعرف أصلها فيما سمعت تشبيته، وتعلم تشبيها فيما علم أصله بالإمالة أو غيرها، والتعريفُ التامُّ هو التركيبُ» انتهى.

وقال أبو شامة^(٣): «فإن قلت: من جملة الأسماء الممالة لهما ما لا تظهرُ التشبيهُ ياءه التي انقلبت عنها، كـ «الحوايا» جمع حاوية، فالألف عن ياء كياته^(٤) في المفرد، وفي تشبيهُ المفرد، ولكنَّ اللفظ الممال في القرآن لا يشي، فلم يكشف اللفظ تشبيته».

(١) الياء في استعليت وارتضيت أصلها الواو؛ لأن الثلاثي منهما واوي، ولكن قُلبت الألف ياء لكونها في كلمة على أكثر من ثلاثة أحرف.

(٢) كنز المعاني (خ) ٩٣/أ.

(٣) إبراز المعاني ٨٤/٢.

(٤) في إبراز المعاني: «كائنة» بدلاً من: «كياته».

وأجاب: بأنَّ ذِكْرَ ذلك كالعلامة، والعلامة قد لا تَعُمُّ، ولكنها تَصْبِطُ الأكثرَ، والحدُّ يشملُ الجميعَ، وهو قوله: «ذوات الياء» والألف في آخر «الحوايا» من ذواتِ الياءِ، وأصلها حَوَاوي^(١) على حَدِّ ضوَّارِبٍ، لأنَّه جمعُ حاويةٍ، على أنك لو قَدَّرْتَ من هذا فِعْلاً، وردَّدْتَه إلى نَفْسِكَ لظَهَرَتِ الياءُ، نحو: حَوَيْتُ» انتهى.

فلو زاد الواوِيُّ على ثلاثةِ أحرفٍ فإنَّه يصيرُ بتلك الزيادةِ يائياً، وذلك كالزيادةِ في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية وغيره، نحو: ﴿يُتَلَّى﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿يُدْعَى﴾ [الصف: ٧]، و﴿يَتَزَكَّى﴾ [فاطر: ١٨]، و﴿رَكَعَهَا﴾ [الشمس: ٩]، و﴿يَزِيغُ﴾ [عبس: ٣]، و﴿يَجَنَّبُنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، و﴿فَأَبْجَهُهُ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، و﴿وَإِذْ أَبْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿تَجَلَّى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، و﴿مَنْ أَسْتَعَلَى﴾ [طه: ٦٤].

وكذلك يميلون «أفعل» في الأسماء، نحو: ﴿أَدْنَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿أَرْبَى﴾ [النحل: ٩٢]، و﴿أَزْكَى﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿أَلْعَلَى﴾؛ لأنَّ لفظَ الماضي من ذلك كلُّه تظهَرُ فيه الياءُ إذا رَدَّدْتَ الفعلَ إلى نَفْسِكَ، نحو: زَكَيْتُ، وأنجيتُ، وابتليتُ.

وأما فيما لم يُسَمَّ فاعله: نحو: «يُدْعَى»، فلظهورِ الياءِ في دُعِيَتْ، ويُدْعِيَانِ، فظَهَرَ أنَّ الثلاثيَّ المزيدَ يكونُ اسماً وفعلاً ماضياً، نحو: ﴿أَبْتَلَى﴾، و«أنجى»، ومضارعاً مبنياً للفاعلِ نحو: ﴿يَرِضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، وللمفعولِ، نحو: ﴿يُدْعَى﴾.

(١) انظر في تصريف «حوايا»: الدر المصون ٥/٢٠٦.

وكذلك أمالوا ألفات التأنيث كلها، وهي كل ألف زائدة رابعة فصاعداً، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، في الواحد والجمع المكسر، اسماً كان أو صفةً، وتكون / في «فَعَلَى» مفتوح الفاء، و«فُعَلَى» مضمومها، و«فِعَلَى» مكسورها الساكنة العين في الثلاثة، نحو: ﴿مَرَضَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿أَلْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]، و﴿السَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿تَقْوَى﴾^(١) [التوبة: ١٠٩]، و﴿طَوَى﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿بُشْرَى﴾ [البقرة: ٩٧]، و﴿أَلْقَصَوَى﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٩]، و«سِمَى»، و﴿ضِيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، وليس هذا على عمومه، بل الواقع في القرآن على قراءتهم، فلا يرد «أَزْطَى» وإن كانت ألفه للإلحاق، لأنه في غير القرآن، ولا ﴿تَرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، المنون، لأنه في قراءة غيرهم.

وأما «موسى»، و«عيسى»، و«يحيى» الأعلام فلا يندرج شيء منها في هذا الأصل، إذ لا يُوزن إلا العربي.

فأما «موسى» اسم النبي فليس مشتقاً؛ لأنه أعجمي معرفة، وهو مركب من «مو» اسم ماء، و«سا» شجر بالقبطي؛ لأن التابوت وجد عندهما، ثم عُرِب. وقيل: إنه مشتق، فقيل: من أَوْسَيْتُ رَأْسَهُ، إذا حَلَقْتَهُ، أو من ماس يَمِيسُ، إذا تَبَخَّرَ في مَشِيْتِهِ، ووزنه على الأول «مُفْعَل» كمُعْطَى، والميم فيه زائدة، وعلى الثاني «فُعَلَى» والميم فيه أصلية، والواو مبدلة من الياء لسكونها وانضمام ما قبلها.

(١) زاد في: ر، ن، م: «دعواهم».

وفي كل من قولِي الاشتقاق نظر، أمَّا الأول: فلأنَّ كلاً من بني إسرائيل والقبط ما كانوا يتكلمون بلغة العرب، فلا يجوزُ أن يكون مرادهم ذلك.

وأما ثانياً: فلأنَّ هذه اللفظة اسمٌ عَلمٍ، والاسمُ العَلمُ لا يُفيد معنى الذات على القول الثاني.

وخرَجَ «موسى» الحديد، من أوسيتُ رأسه، إذا حلقته، أو أسي: حزن^(١).
وأما «عيسى» فمعربُ «أشيع»^(٢) سُرْياني، فلا اشتقاق له، وقيل: من العيس، وهو بياضٌ يخالطه سُقرَةٌ.

وأما «يحيى» فسُمِّي به قبل مولده، وهو أعجميٌّ، وقيل: عربيٌّ؛ لأنَّ الله أحياه بالعلمِ وأحيا به عُقرَ أمه، فوزنه يفعل، ولا إشكالَ فيها على قراءتهم؛ لأنَّها مندرجةٌ في أصلِ ما رُسِمَ في المصاحفِ بالياءِ المشارِ إليه بقولِ الشاطبي^(٣):

وما رَسَموا بالياءِ

الآتي إن شاء الله تعالى ذكره قريباً، وإنما الإشكالُ في تقليدها لأبي

عمرو.

(١) حديثه عن «موسى» العلم، أما موسى الحديد فلا يشمله الخلاف المذكور بين العجمة

والاشتقاق فهو مشتق قولاً واحداً. انظر: كتر المعاني (خ) ٩٣/ب.

(٢) ن: «أسيوع»، ر، م: «أيسوع»، ح: «أشوع».

(٣) الشاطبية ٢٤. وتمامه:

وما رسموا بالياء غير لى وما زكا وإلى من بعد حتى وقل على

وقد ادّعى بعضُ الشُّراح أن مذهبَ الكوفيين والفراءِ^(١) أنها فعَلَى وفُعَلَى وفُعَلَى، وهذا لا مستند له؛ لأنَّهم إنَّ عَنُوا المصطلحَ التصريفيَّ فقد بيَّنَّا منعه، وإنَّ عَنُوا اللفظيَّ اندرجَ فيه نحوُ: ﴿مَوْلَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، وليس منه، قاله الجعبريُّ^(٢)، ووجَّهَ كغيره إمالةَ ألفِ التانيثِ بأنَّها تدلُّ على أنها تؤوُل إلى الياء في التثنية والجمع.

وكذلك أمالوا ما كان على وزن فُعَالَى مضمومَ الفاء أو مفتوحها، نحوُ: ﴿أُسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿فُرَادَى﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿يَتَلَمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿نَضْرَى﴾ [البقرة: ١١١]، و﴿الْأَيْلَى﴾ [النور: ٣٢]، و﴿الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وكذا كلُّ ألفٍ متطرفة رُسِمَتْ في المصاحف العثمانية ياءً في الأسماء والأفعال، نحوُ: ﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٢١٤]، و﴿بَلَى﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿يَأْسَقَى﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿يُوَيْلَى﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿يَحْسَرَتَى﴾ [الزمر: ٥٦]، و«عسى» نحو: ﴿عَسَى رَبُّهُ﴾ [التحریم: ٥]، و﴿أَنَّى﴾ [البقرة: ٣٥]، وهي للاستفهام، لمشابهة ألفِ التانيثِ حيث كُتِبَتْ بالياء.

(١) المثبت من ح، وهو موافق لما في فتح الوصيد ٢/٤٢٠، وفي سائر النسخ: «القراء»، ونصُّ عبارة السخاوي التي يناقشها الجعبري: «وهو مذهب الفراء والكوفيين فيها، وبذلك أخذ القراء اعتماداً على أنها فعَلَى وفُعَلَى وفُعَلَى».

(٢) كتر المعاني (خ) ٩٣/ب.

قال الحِكرِي في «النجوم الزاهرة»^(١) «تَبَعاً لغيره: «وَتُعْرَفُ مِنَ الْخَبْرِيَّةِ بِذَلِكَ، وَبِصِلَاحِيَّةِ «أَيْنَ» أَوْ «كَيْفَ» أَوْ «مَتَى» مَكَانَهَا، وَبِوُقُوعِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ خَمْسَةٍ بَعْدَهَا، وَهِيَ: الشَّيْنُ، نَحْوُ: ﴿أَنَّى سَيَسْتَرْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وَاللَّامُ، نَحْوُ: ﴿أَنَّى لَكَ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وَالْيَاءُ، نَحْوُ: ﴿أَنَّى يُؤَفِّكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وَالتَّاءُ، نَحْوُ: ﴿فَأَنَّى تُصَرِّفُونَ﴾ [يونس: ١٠]، وَالْهَاءُ، نَحْوُ: ﴿أَنَّى هَذَا﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وَأَمَّا «مَتَى» فَلَأَنَّ أَلْفَهَا تُقَلَّبُ يَاءً لَوْ سُمِّيَ بِهَا، وَأَمَّا «بَلَى» فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ حَرْفًا فَلَمْ شَابَهَتْهَا الْأَسْمَاءُ، حَيْثُ يُكْتَفَى بِهَا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ فَيُقَالُ: بَلَى، وَكَذَا: مَنْ فِي الدَّارِ؟ فَيُقَالُ: زَيْدٌ، أَوْ لِأَنَّ أَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ.

وَقِيلَ: أَصْلُهَا بِلْ، وَزِيدَتْ عَلَيْهَا الْأَلْفُ، وَأَمَّا «عَسَى» وَإِنْ كَانَ جَامِدًا / فَلَقَلْبِ أَلْفَهَا يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ، نَحْوُ: عَسَيْتَ.

وَكَذَا كُلُّ مَا رُسِمَ بِالْيَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ الْيَاءَ وَزِيدَتْ فِيهِ، أَوْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ فِي الثَّلَاثِي، فَإِنَّهُمْ يُمِيلُونَهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَثْنَوْا مِنْ ذَلِكَ خَمْسَ كَلِمَاتٍ، فَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ إِمَالَتِهَا، وَهِيَ: ﴿لَدَا﴾ [يوسف: ٢٥]، وَ﴿مَارَكِي﴾ [النور: ٢١]، وَ﴿إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، وَ﴿حَتَّى﴾ [البقرة: ٥٥]، وَ﴿عَلَى﴾ [البقرة: ٥].

فَالْأَوَّلُ اسْمٌ، وَالثَّانِي فِعْلٌ، وَالثَّلَاثَةُ حُرُوفٌ.

فَأَمَّا فَتْحُ ﴿لَدَا﴾ فَلرَّسْمُهَا بِالْأَلْفِ فِي يَوْسُفَ [٢٥]، وَاخْتِلَفَ فِيهَا فِي الطَّوْلِ [١٨]، فَالْتِّزَمَ الْأَصْلَ. وَأَمَّا ﴿زَكَى﴾ فِي النُّورِ [٢١]، فَتَنَبَّهًا عَلَى أَصْلِهَا.

(١) النجوم الزاهرة (خ) ٢٩/أ.

(٢) وهي سورة غافر.

وَأَمَّا «إِلَى»، و«حَتَّى»، و«عَلَى» فَلْبُعْدِ الْحَرْفِ عَنِ التَّصْرِيفِ.
وكذلك أمالوا أيضاً من الواوي ﴿شَدِيدُ الْفَوَى﴾ [النجم: ٥٠]، و﴿أَعْلَى﴾ [طه: ٤٤]،
و﴿الرَّبْوَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، كيف وقع، و﴿الضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، كيف جاء مما
أولُه مكسورٌ أو مضمومٌ.

قال في «النشر»^(١): «فقيل: لأنَّ من العرب مَنْ يُثَنِّي ما كان كذلك بالياء،
وإن كان من ذوات الواو، فيقول: رَبَّيَان، وَضَحْيَان، فراراً من الواو إلى
الياء؛ لَأنَّهَا أَخْفُ حَيْثُ ثَقَلَتْ^(٢) الحركات، بخلاف المفتوح الأَوَّلِ، وقال
مكي^(٣): «مذهب الكوفيين أن يُثَنِّوا ما كان من ذوات الواو مضمومَ الأَوَّلِ
أو مكسوره بالياء» انتهى.

وانفقوا على عدم إمالة الثلاثي في غير ما ذكرته، في نحو: ﴿فَدَعَارِيَّةُ﴾
[الدخان: ٢٢]، و﴿عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، و﴿عَفَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٩٥]،
و﴿خَلَابَعُضُهُمْ﴾ [البقرة: ٧٦]، و﴿إِنَّ الصَّفَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿سَفَا حُفْرَةَ﴾
[آل عمران: ١٠٣]، و﴿سَنَابِرْقِهِ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿أَبَا أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ لَأنَّهَا
واوِيَّةٌ ورسمُها بالألف.

وكذلك أمالوا ألفاتِ فواصلِ الآي المتطرفة تحقيقاً أو تقديراً، سواءً
كانت واوِيَّةً أو يائِيَّةً، أصلية أو زائدة، في الأسماء والأفعال الثلاثية وغيرها،

(١) النشر ٣٧/٢.

(٢) ط، ر، ف، ب: «نقلت».

(٣) التبصرة ١٢٠، وفيه: «أن يثنوا» مكان «أن يثنوا»، وهو تحريف. ط: «مكي بخلاف مذهب».

إِلَّا مَا سِيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - تَخْصِيصُهُ لِلْكَسَائِيِّ، وَإِلَّا الْمَبْدَلَةَ مِنَ التَّنْوِينِ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ فِي إِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةَ: طه، وَالنَّجْمِ، وَسَأَلُ، وَالْقِيَامَةَ، وَالنَّازِعَاتِ، وَعَبَسَ، وَسَبَّحَ، وَالشَّمْسِ، وَاللَّيْلِ، وَالضُّحَى، وَالْعَلَقِ، لَكِنْ هَذِهِ السُّورُ مِنْهَا ثَلَاثٌ عَمَّتْ الْإِمَالَةَ فَوَاصِلَهَا، وَهِيَ: «سَبَّحَ»^(١)، وَ«الشَّمْسِ»، وَفِي الْمَدْنِيِّ الْأَوَّلِ ﴿فَعَقَّرُوهَا﴾ [الشَّمْسِ: ١٤]، رَأْسُ آيَةٍ، كَمَا يَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَحَلِّهِ، وَلَيْسَ يُمَالُ، وَالثَّلَاثُ: «الَلَّيْلِ»، قِيلَ: وَ«النَّجْمِ»، وَفِيهِ نَظْرٌ لَخُرُوجِ ﴿تَعَجَّبُونَ﴾ [٥٩]، وَمَا بَعْدَهُ، وَبَاقِي السُّورِ أُمِيلَ مِنْهَا الْقَابِلُ لِلْإِمَالَةِ.

فَالْمَمَالُ فِي «طه»: مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى ﴿طَغَى﴾ قَالَ رَبِّ ﴿٢٤-٢٥﴾، إِلَّا ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [١٤]، ثُمَّ: مِنْ ﴿يَمُوسَى﴾ [١٧]، إِلَى ﴿تَرْضَى﴾ [١٣٠] إِلَّا ﴿عَيْنِي﴾ [٣٩]، وَ﴿ذِكْرِي﴾ [٤٢]، وَ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ [٧٨]، ثُمَّ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [٩١]، مَمَالُ، ثُمَّ: مِنْ ﴿إِلَّا ابْلِيسَ ابْنِي﴾ [١١٦]، إِلَى آخِرِهَا إِلَّا ﴿بَصِيرًا﴾ [١٢٥].

وَفِي «النَّجْمِ»: مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى ﴿النُّذُرِ الْأُولَى﴾ [٥٦]، إِلَّا ﴿مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾

[٢٨].

وَفِي «سَأَلُ»: مِنْ ﴿لَطَى﴾ [١٥] إِلَى ﴿فَأَوْعَى﴾ [١٨].

وَفِي «الْقِيَامَةَ»: مِنْ ﴿صَلَّى﴾ [٣١] إِلَى آخِرِهَا.

(١) وَهِيَ سُورَةُ الْأَعْلَى.

وفي «النازعات»: من ﴿حَدِيثُ مُوسَى﴾ [١٥]، إلى آخرها إِلَّا ﴿لَأَنْعِمَنَّ﴾

[٣٣].

وفي «عبس»: من أولها إلى ﴿تَلَهَّى﴾ [١٠]، وفي «الضحى»: من أولها

إلى ﴿فَأَعْنَى﴾ [٨].

وفي «العلق»: مِنْ ﴿لَيَطَعَنَ﴾ [٦]، إلى ﴿يَرَى﴾ [١٤].

ثم إنَّ كلَّ مُمِيلٍ إِنَّمَا يَعْتَدُّ بَعْدَ بَلَدِهِ، فَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ،

وَوَافِقُهُمُ الْأَعْمَشُ، إِنَّمَا يَعْتَبِرُونَ / الْكُوفِيَّ، وَأَبُو عَمْرٍو وَمَنْ مَعَهُ يَعْتَبِرُونَ [ب/١٥٥]

الْمَدَنِيَّ الْأَوَّلَ لِعَرَضِهِ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ، وَمَنْ ثَمَّ اشْتَدَّتْ الْحَاجَةُ لِمَعْرِفَةِ عِلْمِ

الْعَدَدِ، وَأَثْبَتَهُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ، كَمَا تَقِفُ عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - جُمْلَةً

وَتَفْصِيلاً.

وَإِنَّمَا أُجْرُوا هَذِهِ الْفَوَاصِلَ مُجْرَى وَاحِدًا فِي الْإِمَالَةِ لِتَجْرِي الْفَوَاصِلُ

كُلُّهَا عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، وَالتَّنَاسُبُ مَقْصُودٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

وفي «العنوان»^(١): إِمَالَةٌ ذَلِكَ كُلِّهِ بَيْنَ بَيْنٍ لِنَافِعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) العنوان ٦٠، وهو ليس من طرق النشر؛ إذ ليس في العنوان طريق أبي نَشِيْطٍ وَالْحَلْوَانِي

عَنْ قَالُونَ، وَسَبَقَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ فِي الْمَقْدَمَةِ.

فصل

وأمال الكسائيُّ وحده ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، و﴿فَأَحْيَايَهُ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢]، حيث وقع إذا لم يكن منسوقاً، أو نُسِقَ بـ «ثم» أو بالفاء فقط، فإن كان منسوقاً بالواو فاتفق حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وعلى إمالته، وهو في موضعٍ واحدٍ في سورة النجم ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [٤٤]، ووافقهم الأعمش^(١)، وأماله بينَ بينَ نافعٌ من «العنوان»^(٢).

وأمال الكسائيُّ أيضاً وحده الألفَ الثانيةً من «خطايا» حيث وقع، نحو: ﴿خَطَايَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿خَطَايَهُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، و﴿خَطَايَنَا﴾ [الشعراء: ٥١].

و«خطايا» جمعُ التفسيرِ كيف اتصل به الضميرُ، من ذواتِ الياء، وهو جمعُ «خطيئة» المهموز، فأصلها في أحدِ قولَي سيبويه^(٣): خَطَايِي، فَهَمْزَتِ الياءُ على حَدِّ «صحائف»، فاجتمع همزتان، فقلبت الثانيةُ ياءً لانكسارِ ما قبلها، ثم فُتِحَتِ الكسرةُ تخفيفاً، فانقلبت الياءُ ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قُلبت الهمزةُ ياءً.

(١) انظر: المبهج ١/ ٣٥٤، الإيضاح ٢٠٠.

(٢) العنوان ٦٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٣.

وقال الفراء^(١): جمع خَطِيَّةِ الْمُبْدَلَةِ كَهَدِيَّةٍ. وقال الكوفيون^(٢): فَعَالِي،
فهي مُخَصَّصَةٌ مِنْ أَلْفِ التَّأْنِيثِ.

وأمال الكسائي أيضاً منفرداً «مرضات» منصوبةً كانتُ أو مجرورةً، مضافةً
إلى الظَّاهِرِ أو المضمَرِ وهي ﴿أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿وَمَنْ
يَفْعَلْ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤]، و﴿أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِي﴾ [المتحنة: ١]،
﴿تَبْتِغِي مَرَضَاتِ أَرْوَجِكَ﴾ [التحریم: ١]، وهي مُخَصَّصَةٌ مِنْ مَزِيدِ الْوَاوِيِّ.

و﴿حَقُّ نِقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وهو مَخَصَّصٌ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَخَرَجَ
بِقَيْدِ «حَقِّ»، وَ«الْهَاءِ» ﴿مِنْهُمُ نَقْدَةٌ﴾ [آل عمران: ٢٨].

﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وهو مَخَصَّصٌ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَخَرَجَ بِقَيْدِ
«قَدْ» وَحَذْفِ الْيَاءِ ﴿إِنِّي هَدَانِي﴾ [الأنعام: ١٦١]، وَ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧]،
وَ﴿أَجْتَبَلَهُ وَهَدَانَهُ﴾ [النحل: ١٢١].

وَ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [بإبراهيم: ٣٦]، وهو مُخَصَّصٌ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَخَرَجَ
عَنْهُ ﴿وَعَصَى آدَمُ﴾ [طه: ١٢١].

وَ﴿أَنْسَانِيَّةُ﴾ المتصل بالياء قبل الهاء، وهو في الكهف [٦٣]، وَخَرَجَ
عَنْهُ ﴿فَأَنْسَهُ﴾ [يوسف: ٤٢].

(١) ليس في معاني القرآن، وانظر: الإنصاف: ٨٠٦، وخطيئة على هذا المذهب جمعت
على ترك الهمز.

(٢) انظر: الإنصاف ٨٠٥، وهي على هذا المذهب خطايي، ثم قُدمت الهمزة على الياء
فصارت خطايي، ثم خطاء، ثم خطايا.

و ﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾ بمريم [٣٠]، ﴿فَمَاءَ آتِنِ اللَّهُ﴾ بالنمل [٣٦]، وهو مخصص من مزيد اليائي.

﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ﴾ المعدى بالهمزة المتصل بالياء، وهو بمريم [٣١]، وهو مُخَصَّصٌ من ذوات الياء، وخرَجَ عنه ﴿وَوَصَّي بِهَا﴾ [البقرة: ١٣٢].
و ﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ بالجائية [٢١]، وخرَجَ عنه ﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]،
/ و ﴿دَحَاهَا﴾ في النازعات [٣٠]، على أصله في إمالة ما رُسم بالياء،
ومشاكله الفواصل.

و ﴿تَلَّهَا﴾، و ﴿طَحَّهَا﴾ في الشمس [٦، ٢]، على أصله في إمالة ما رُسم بالياء، و ﴿إِذَا سَجَى﴾ بالضحى [٢].

وفي «العنوان»^(١): إمالة الأربعة: ﴿دَحَاهَا﴾، و ﴿طَحَّهَا﴾، و ﴿تَلَّهَا﴾، و ﴿سَجَى﴾ بين اللفظين لنافع.

وأمال الكسائي أيضاً، وكذا خلف ﴿الرُّمِّيَا﴾ المعرف بالألف واللام في يوسف [٤٣]، والصفات [١٠٥]، والفتح [٢٧]، وكذلك موضع الإسراء [٦٠] إذا وَقَفَ عليه.

وأمال الكسائي، وكذا إدريس من طَرِيقِ الشَّطِيِّ، ﴿رُعَيْكِي﴾ المضاف إلى ياء المتكلم، وهي موضعان في يوسف [٤٣]، [١٠٠].

وأمال الدُّورِيُّ عن الكسائي، وكذا إدريس عن الشَّطِيِّ ﴿رُعَيْكَ﴾ المضاف إلى الكاف، وهو أوَّلُ يوسف [٥]. وخرج ذو اللام.

وأمال الدُّورِيُّ وحده ﴿هُدَايَ﴾ المضافَ إلى الياءِ، وهو في البقرة [٣٨]،
وطه [١٢٣]، و﴿مَثَوَايَ﴾ المضافَ إلى الياءِ أيضاً، وهو في يوسف [٢٣]،
وخرج عنه ﴿أَكْرَمِي مَثْوَلَهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿مَثْوَلَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]،
وهو مخصَّصٌ من ذوات الياءِ، و﴿مَحْيَايَ﴾ المضافُ إلى الياءِ، وهو في
آخر الأنعام [١٦٢]، وخرج عنه ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجنائية: ٢١].

وأمال أيضاً الألفَ الثانيةَ من ﴿ءَاذَانِهِم﴾ المجرورة، وهو سبعةُ مواضعٍ
بالبقرة [١٩]، والأنعام [٢٥]، وسبحان [٤٦]، وموضعي الكهف [١١، ٥٧]،
وبفصلت [٤٤]، ونوح [٧]، و﴿ءَاذَانِنَا﴾ بفصلت [٥]، و﴿طُعَيْنَاهُمْ﴾ [البقرة: ١٥]،
لسبق الياءِ.

قال ابنُ القاصح في «قرّة العين»^(١): «وانفقوا على فتح ﴿طُعَيْنَا﴾ [المائدة: ٦٤]؛
لكونه منصوباً».

و﴿بَارِيكُمْ﴾ موضعي البقرة [٥٤]، و﴿وَسَارِعُوا﴾ بآل عمران [١٣٣]،
والحديد^(٢)، و﴿سَارِعُ لَهُمْ فِي الْحَيَّرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، و﴿يُسْرِعُونَ﴾ سبعة
مواضع: موضعان بآل عمران [١١٤، ١٧٦]، وثلاثة بالمائدة [٤١، ٥٢، ٦٢]،
وبالأنبياء [٩٠]، والمؤمنون [٦١]، و﴿أَلْجَوَارِ﴾ ثلاثة: في الشورى [٣٢]،
والرحمن [٢٤]، والتكوير [١٦]، و﴿كَمَشَكُوهُ﴾ في النور [٣٥].

(١) قرّة العين ١١.

(٢) في حاشية: ن، ش، ح: «الذي في الحديد: سابقوا، ولكن المصنف تبع الجعبري في ذلك وهو سهو فليتأمل».

وأمال أيضاً لكن بخُلفٍ عنه ﴿الْبَارِيُّ﴾ من سورة الحشر [٢٤]، أجراه مُجْرَى ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، كذا رواه عنه الجمهور من المغاربة، وهو الذي في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)، و«العنوان»^(٣)، و«تلخيص العبارات»^(٤). ورواه عنه بالفتح منصوفاً أبو عثمان الضريّر، وهو الذي في أكثر كتب القراءات، وصحّ الوجهين عنه في «النشر»^(٥).

وقال الداني في «جامع البيان»^(٦): «لم يذكر أحدٌ عنه «الباري» نصّاً، وإنما ألحقه بالحرفين الذين في البقرة ابنُ مجاهدٍ قياساً عليهما، سمعتُ أبا الفتح يقول ذلك» انتهى.

وأمال أيضاً بخُلفٍ ﴿يُورِي سَوَّءَ أَخِيهِ... فَأُورِي سَوَّءَ أَخِي﴾ كلاهما بالمائة [٣١]، لكسرةِ الراء، وهو الذي عليه الطرُقُ عن أبي عثمان الضريّر نصّاً وأداءً.

وروى الفتح جعفر بن محمد النّصيبيني، ولم يُخْتَلَفْ عنه / أيضاً في ذلك وهو طريق «التيسير»^(٧)، وإنما ذكّر الإمالة على طريق حكاية مذهب الغير،

(١) الشاطبية ٢٧.

(٢) التيسير ٤٩.

(٣) العنوان ٦٠.

(٤) تلخيص العبارات ٤٧.

(٥) النشر ٣٩/٢.

(٦) جامع البيان (خ): ١٤٠/أ.

(٧) التيسير ١٦.

إذ طريقُ أبي عثمانِ الضريرِ لیسَتْ طريقَه، وإنما أراد زيادةَ الفائدةِ على عادته، وحينئذٍ فلا وَجَهَ لِذِكْرِ الشاطبيِّ - رحمه الله - لذلك، سوى زيادةِ الإفادةِ كأصله.

وقد ظهر أنَّ إمالتَهُما ليس من طُرُقِهِما، فأَيُّ تعلقٍ لطريقِ الضريرِ بطريقِ التيسيرِ؟.

ولو أراد الدانيُّ ذِكْرَ طريقِ الضريرِ عن الدُورِيِّ لَدَكَرَها في أسانيدِه، ولم يَذْكرَ طريقِ النَّصَّيبِيِّ، ولو ذَكَرَها لَدَكَرَ جميعَ خلافِه، نحوُ إمالتِه الصادِّ من ﴿النَّصْرِيُّ﴾ [البقرة: ٦٢]، والتاء من ﴿الْيَتَمَى﴾ [البقرة: ٨٣].

وأمال أيضاً بخُلْفِ عنِه ﴿يُورِي﴾ بالأعراف [٢٦]، و﴿فَلَاتُمَارِ﴾ بالكهف [٢٢]، فأمالهما أبو عثمانِ الضريرُ، وفتحَهما غيرُه.

وأمال أيضاً من طَرِيقِ الضريرِ عين «فَعَالِي»، و«فُعَالِي»، نحو: ﴿يَتَلَمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]، لأجلِ إمالةِ الألفِ بعدها فهي إمالةٌ لإمالة^(١).



(١) في حاشية ن: «قال في النشر: تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني وخالف فيه جميع الرواة». النشر ٣٩ / ٢.

فصل

وقرأ أبو عمرو كحمزة والكسائي، وكذا خلف، بإمالة كل ألف بعد راء في فعل، ك ﴿أَشْرَى﴾ [التوبة: ١١١]، و ﴿تَرَى﴾ [المائدة: ٦٢]، و ﴿أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿فَأَرَى﴾ [النازعات: ٢٠]، أو اسم للتأنيث، ك ﴿بُشْرَى﴾ [البقرة: ٩٧]، و ﴿ذَكَرَى﴾ [الأنعام: ٦٩]، و ﴿أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]، و ﴿الْقُرَى﴾ [الأنعام: ١٣١]، و ﴿وَالنَّصْرَى﴾ [البقرة: ٦٢]، و ﴿سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿أَسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، إمالة كبرى، وافقهم اليزيدي والأعمش^(١).

وللدوري عن الكسائي في ﴿النَّصْرَى﴾، و ﴿أَسْرَى﴾، و ﴿سُكْرَى﴾، خلاف يأتي إن شاء الله تعالى.

واختلف عن أبي عمرو وأبي بكر في ﴿يَبْشُرَى﴾ في يوسف [١٩]، فالفتح عن أبي عمرو رواية عامة أهل الأداء عنه، وبه قطع في «التيسير»^(٢) وفاقاً لغالب كتب المغاربة والمصريين، ولم ينقل العراقيون غيره. وأمّا أبو بكر فرواه عنه يحيى بن آدم من أكثر طرقه، والإمالة المحضة عن أبي عمرو رواها عنه جماعة، منهم أبو بكر بن مهران^(٣) والهدلي^(٤)، فلم يفرقوا بينه وبين غيره. ورواها عن أبي بكر العلّيمي في أكثر طرقه.

(١) انظر: المبهج ١/ ٣٦٤، الإيضاح ٢٠١.

(٢) التيسير ١٢٨.

(٣) الغاية ١٦٢.

(٤) الكامل (خ): ٩٣/ب.

ورواه عن أبي عمرو وحده بين اللفظين بعضهم، وعليه نصّ أحمد بن جبير، وهو أحد الوجهين في «التذكرة»^(١)، و«التبصرة»^(٢)، وذكر الأوجه الثلاثة الشاطبي^(٣)، وفي «النشر»^(٤): «الفتحُ أصحُّ روايةً، والإمالة أقيسُ على أصله». ووافق اليزيديُّ أبا عمرو^(٥) على الثلاثة.

واختلفَ في هذا الرائي كلُّه عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوريُّ، وفتحهُ الأَخْفَشُ.

واختلفَ أيضاً عن ابن ذكوان في ﴿أَدْرَبَكَ﴾ [الحاقة: ٣]، و﴿أَدْرَبَكُمْ﴾ [يونس: ١٦]، حيث وقع، فأماله عنه ابن الأخرم، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن وهو الذي في «العنوان»^(٦)، و«الهداية»^(٧)، و«المبهج»^(٨)، وفتحهُ عنه النقاش، وبه قرأ الدانيُّ على فارس، وهو الذي في «تلخيص العبارات»^(٩)، و«التجريد»^(١٠)، و«غاية» ابن مهران^(١١).

(١) التذكرة ٣٧٩/٢.

(٢) التبصرة ٢٢٨، قال: «والفتح أشهر».

(٣) الشاطبية ٦١.

(٤) النشر ٤٠/٢.

(٥) زاد في: ف، س، ط، ب، ح: «والأعمش وحمة». انظر: الإيضاح ٢٠١.

(٦) العنوان ١٠٤.

(٧) انظر: شرح الهداية ١٠١/١.

(٨) المبهج ٣٣٧/٢.

(٩) في «التلخيص»: الإمالة لابن ذكوان. انظر: تلخيص العبارات ٤٤.

(١٠) التجريد ١٦٩.

(١١) الغاية ١٦٢.

وقرأ أبو بكرٍ بإمالة ﴿أَدْرِبَاكُمْ﴾ فقط في يونس [١٦٦]، واختُلفَ عنه في غيره، فروى عنه العراقيون الفتح، / وروى عنه جميعُ المغاربة الإمالة. [١٥٧/أ]
 وقرأ حفصُ كأبي عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وَمَنْ معهم بإمالة ﴿مَجْرِبَهَا﴾ في هود [٤١]، ولم يُملْ^(١) في القرآن غيرها؛ للأثر.

* * *

(١) أي: حفص عن عاصم.

فصل

وقرأ قالونُ من «العنوان»^(١) وورث من طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالإمالةِ الصغرى في كلِّ ألفٍ متطرفةٍ ولو تقديراً، لأمأً أو زائدة بعد راءٍ مباشرةٍ، لحصول الغرضِ بمطلقِ الإمالةِ، نحو: ﴿بُشْرَى﴾ [البقرة: ٩٧]، و﴿ذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٩]، و﴿أُسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، وشبهه من الرائيِّ السابقِ ذكره في الفصل الذي قبل هذا، إلا ﴿وَلَوْ أَرَادَكَ هُمْ كَثِيراً﴾ بالأنفال [٤٣]، فلورث فيه وجهان نصَّ عليهما ابن شريح^(٢) ورجَّح التقليلَ، وبه قَطَعَ في «التيسير»^(٣)، و«تلخيص العبارات»^(٤)، و«التذكرة»^(٥)، و«الهداية».

وقال^(٦): إنه اختيار ورش، وإنَّ قراءته على نافع بالفتح. وقَطَعَ له بالفتح صاحبُ «العنوان»^(٧)، وأبو بكر الأَدْفَوِيُّ^(٨)، وبه قرأ

(١) العنوان ٦٠، وهو من طريق إسماعيل القاضي، وهو ليس من طرق النشر، انظر: النشر ٥٠/٢، وسبق التنبيه عليه في المقدمة.

(٢) الكافي ٦١، قال: «وبين اللفظين أشهرُ عنه».

(٣) التيسير ٤٧، قال: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين».

(٤) تلخيص العبارات ٤٦.

(٥) التذكرة ١٩٧/١-١٩٨.

(٦) أي: المهدي. وقوله نقله ابنُ الجَزَرِيِّ في النشر ٤١/٢.

(٧) العنوان ١٠٠.

(٨) انظر: النشر ٤١/٢، والأدْفَوِيُّ هو: محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر المصري، المقرئ

المفسِّر النحوي، قال الداني: «وانفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع رواية ورش، مع سعة =

الدانيُّ على فارس بُعِدَ أَلْفِهِ مِنَ الطَّرْفِ بِالضَّمِيرِ، وَأَطْلَقَ لَهُ الخِلافَ فِي «الشَّاطِيبِيَّة» وَلَفْظُهُ^(١):

وَذُو الرِّاءِ وَرُشٌّ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ الياءِ لَهُ الخُلْفُ جُمْلًا
وَصَحَّحَ فِي «النَّشْر»^(٢) الوَجْهَيْنِ عَنِ الأَزْرَقِ.

* * *

علمه...»، من مؤلفاته: «الاستغناء» في التفسير في مئة وعشرين مجلداً، (ت: ٣٨٨هـ)،
انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٨٦، الطالع السعيد ٥٥٢-٥٥٦، غاية النهاية ٢/ ١٩٨،
والأذفويُّ: بضم الهمزة والفاء، بينهما دال مهملة ساكنة: نسبة إلى: «أذفُو» قرية بصعيد
مصر الأعلى، بين أسوان وقوص. انظر: معجم البلدان ١/ ١٢٦، تاج العروس ١٢/ ٧٩
«أدف»، وضبطه ابن الجزري في «غايته» بالذال المعجمة «الأذفوي»!! والصواب
بالذال، كما نبّه عليه الأذفوي في «الطالع السعيد» ص: ٥٥٥، والله أعلم.

(١) الشاطيبية ٢٦.

(٢) النشر ٢/ ٤٢.

فصل

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ أَيْضاً بِاتِّفَاقٍ بِالْإِمَالَةِ الصَّغْرَى فِي أَلْفَاتِ
رُؤُوسِ الْآيِ فِي فَوَاصِلِ السُّورِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْمَتَقَدِّمَةِ، كَمَا مَالَتْهُ ذَوَاتُ
الرَّاءِ الْمَتَقَدِّمَةِ، إِلَّا مَا سَيُذَكَّرُ، سِوَاءَ كَانَتْ رُؤُوسُ الْآيِ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ،
نَحْوُ: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، و﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥]، أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ،
نَحْوُ: ﴿الْهُدَى﴾ [طه: ٤٧]، و﴿يَحْشَى﴾ [طه: ٣].

وَرُوي عَنِ الْفَرَاءِ^(١) أَنَّهُ قَالَ: «أَفْرَطُ عَاصِمٌ فِي الْفَتْحِ، وَحِمَزَةٌ فِي الْكَسْرِ،
أَيُّ: الْإِمَالَةِ الْكُبْرَى، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ بَيْنَ ذَلِكَ».

قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٢): «وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى سَمَاعِ الْإِمَالَةِ الصَّغْرَى مِنَ الْعَرَبِ».
وَاسْتَشْنَوْا مِنَ الْإِتِّفَاقِ مَا اتَّصَلَ بِهِ هَاءُ مُؤَنَّثٍ، وَذَلِكَ فِي سُورَةِ النَّازِعَاتِ،
وَالشَّمْسِ، سِوَاءَ كَانِ وَاوِيَّاءً، وَهُوَ ﴿دَحَلَهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿صُحِّلَهَا﴾
[النازعات: ٢٩]، و﴿تَلَلَهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿طَحَلَهَا﴾ [الشمس: ٦]، أَوْ يَأْتِيًا نَحْوُ:
﴿بَدَلَهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، و﴿سَوَّلَهَا﴾ [الشمس: ٧].

فَاخْتَلَفَ فِيهِ: فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ كصاحب «العنوان»^(٣) وَفَارَسِ بْنِ أَحْمَدَ
وَالخاقاني إِلَى إِطْلَاقِ الْإِمَالَةِ فِيهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَأَجْرُوهَا مُجْرَى غَيْرِهَا مِنْ
الفواصل.

(١) انظر: كنز المعاني (خ) ٩٩/أ.

(٢) كنز المعاني (خ) ٩٩/أ.

(٣) العنوان ٦٠.

وزهد آخرون كالمهدوي^(١)، ومكي^(٢)، وابن شريح^(٣) إلى الفتح، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن.

وهو الذي عَوَّل عليه في «التيسير»^(٤) مع أن اعتماده فيه على الخاقاني في رواية ورش، وأسندها فيه من طريقه^(٥)، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن، ولا خلافَ عنه في تقليل ما كان من ذلك رائيًا، وهو ﴿ ذَكَرَهَا ﴾ [النازعات: ٣].

وأما قولُ السخاويِّ: إن هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام: ما لا خلافَ فيه عنه في إمالته^(٦)، نحو: ﴿ ذَكَرَهَا ﴾ [النازعات: ٤٣]، وما لا خلافَ عنه في فَتْحِهِ، نحو: ﴿ ضَحَّهَا ﴾ [النازعات: ٢٩]، وشبهه من ذوات الواو، وما فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء، وتَبِعَهُ على / ذلك بعضُ شراح «الحرز»، فقال في «النشر»^(٧): «هو تَفَقُّهُ لا يُسَاعِدُهُ عليه روايةٌ، بل الروايةُ

(١) شرح الهداية ١/ ١٠٧.

(٢) التبصرة ١٣٠-١٣١.

(٣) الكافي ٦٣.

(٤) التيسير ٤٧-٤٨.

(٥) المصدر نفسه ١١.

(٦) هذا نُقِلَ لكلام السخاوي في شرحه على الشاطبية. انظر: فتح الوصيد ٢/ ٤٤٢، قال السخاوي: «ما وقع بعد الألف منه هاءُ كناية التأنيث في السور، وهو ينقسم ثلاثة أقسام...» وساقها، وقد نقله في النشر ٢/ ٤٩، فوقع هنا بترُّ في الكلام. وقوله: «وتبعه على ذلك بعضُ شراح «الحرز» أي: تبع بعضُ الشُّرَّاح السخاويِّ.

(٧) النشر ٢/ ٤٩.

إطلاقُ الخلاف في الواويِّ واليائيِّ من غير تفرقة، كما أنه لم يُفَرَّق في غيره من رؤوس الآي بين اليائيِّ والواويِّ، إلا ما قدَّمناه من انفراد الكافي^(١).

* * *

فصل

وإِخْتَلِفَ أَيْضاً عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ مِنَ الْيَائِي، وَهُوَ كُلُّ أَلْفٍ انْقَلَبَتْ عَنِ الْيَاءِ أَوْ رُدَّتْ إِلَيْهَا، أَوْ رُسِمَتْ بِهَا مِمَّا أَمَالَهُ حَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، أَوْ انْفَرَدَ بِهِ الْكَسَائِيُّ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا، عَارِيَةً عَنِ الرَّاءِ عَلَى أَيِّ وَزْنٍ كَانَ، نَحْوُ: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و﴿الزِّيَّ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿مَثْوَى﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿مَرَضَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿طَوَى﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿الرَّيَّ﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عَيْسى﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿يَحْيَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، و﴿أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩]، و﴿يَأْسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤]، و«خطايا»، و﴿تُقَدَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٢١٤]، و﴿أَتَى﴾ [النحل: ١]، و﴿أَبْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿يَخْشَى﴾ [طه: ٣]، و﴿بَلَى﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿الْدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]، سَوَى مَا يُسْتَثْنَى قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَبِالتَّقْلِيلِ لَهُ رَوَى صَاحِبُ «العنوان»^(١)، و«المجتبى»^(٢)، وَفَارَسَ، وَابْنُ خَاقَانَ^(٣)، وَالدَّانِي فِي «التيسير»^(٤)، وَبِالْفَتْحِ

(١) العنوان ٦٠.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٥٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) التيسير ٤٧.

طاهر بن غلبون^(١)، وصاحب «الكافي»^(٢)، و«الهادي»^(٣)، و«الهداية»^(٤)،
والوجهان في «الشاطبية»^(٥) كالجامع للداني^(٦)، و«صححهما في «النشر»^(٧).
واستثنوا ﴿مَرْضَاتِي﴾ [المتحنة: ١]، و﴿مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿كَمِشْكُورَةٍ﴾
[النور: ٣٥]، ففتحوه قولاً واحداً، لأنهما واوياً.

وأمَّا ﴿الرَّبِوَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] - بالموحدة -، و﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]،
فالجهورُ على فتحهما وجهاً واحداً من أجل كون «الربا» واوياً.
فإن قلت: قد أمالوا الواوِيَّ ك ﴿الْفُؤَى﴾ [النجم: ٥].
أجيب: بأنه إنما أميل ما أميل من الواوِيَّ لكونه رأس آية، فأميل للمناسبة
والمجاورة.

وقد أَلْحَقَ بَعْضُهُم ﴿الرَّبِوَاءُ﴾، و﴿كِلَاهُمَا﴾ بنظائرهما من ﴿الْفُؤَى﴾،
و﴿وَالضُّبْحَى﴾ [الضحى: ١]، فأماله بينَ بينَ، وهو صريح «العنوان»^(٨)، وظاهرُ
«جامع البيان»^(٩).

(١) التذكرة ١/١٩٣، ٢١٦.

(٢) الكافي ٦٣.

(٣) الهادي (خ) ٩/ب.

(٤) انظر: النشر ٢/٥٠.

(٥) الشاطبية ٢٦.

(٦) جامع البيان (خ): ١٣٢/ب.

(٧) النشر ٢/٥٠.

(٨) العنوان ٦٠.

(٩) جامع البيان (خ): ١٣٣/أ.

لكن قال في «النشر»^(١): «إن الفتح هو الذي عليه العمل، ولا يوجد نصُّ أحدٍ منهم بخلافه».

وقد اختلف في ألف ﴿كِلَاهُمَا﴾، فقيل: عن واوٍ؛ لإبدال التاء منها في «كلتا»^(٢) كنجاة، فلهذا رُسِمَتْ أَلْفًا، وَعُلِّتْ إمالتها بكسرة الكاف. وقيل: عن ياءٍ، لقول سيبويه^(٣): «لو سَمَّيْتْ بِهَا لَقَلْبَتْ أَلْفَهَا فِي التَّثْنِيَةِ يَاءً»، فالإمالة للدلالة عليها، وعلى هذا إِذَا وَقَفَ عَلَى ﴿كِلْتَا﴾ مِنْ ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، فتمال لأصحاب الإمالة، إن جُعِلت الألفُ للتأنيث. وإن جُعِلت للتثنية فلا، ويأتي البحثُ فيها في الكهف، إن شاء الله تعالى.

وقد أجمع مَنْ رَوَى الفتحَ في اليائيِّ عن الأزرق على تقليل ﴿رَاءٍ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وبإبه فيما لم يكن بعده ساكنٌ وجهاً واحداً إلحاقاً له بذوات الراء لأجل إمالة الراء^(٤) قبله.

(١) النشر ٥١/٢ بعبارة قريبة.

(٢) استدل من قال: إن ألف «كِلَا» أصلية منقلبة عن واوٍ: بأن هذه الألف قلبت تاء في: «كلتا» وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، فأصل «كلتا»: «كِلْوَا»، فأبدلت الواو تاءً، وليست تاءً «كلتا» زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها وهو حرف صحيح، ولكونها حشواً، ولا تكون زائدة لغير تأنيث؛ لأن التاء لا تزداد حشواً. انظر: سر الصناعة ١٥١/١، والممتع ٢٥٥، والدر المصون ٣٣٩/٧.

(٣) لم نقف عليه في «الكتاب».

(٤) قوله: «لأجل إمالة الراء»: سقط من: ش، ح، س.

والحاصل كما في «النشر»^(١) أن غير ذوات الرءاء لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأزرِقِ فيه أربعةٌ مذاهبَ:

الأول: إمالةٌ بينَ بينَ مطلقاً، رؤوسَ الآيِ وغيرَها سواءً كان فيها [ضمير]^(٢) تأنيثٌ أولم يكن، وهو مذهب صاحب «العنوان»^(٣)، وشيخه^(٤)، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثاني: الفتحُ مطلقاً، رؤوسَ الآيِ وغيرَها، وهو مذهب صاحب «التجريد»^(٥).

/ الثالث: إمالةٌ بينَ بينَ في رؤوسِ الآيِ فقط سوى ما فيه ضميرٌ تأنيثٌ فالفتح^(٦)، وكذلك ما لم يكنْ رأسَ آيةٍ، وهو مذهبُ أبي الحسنِ بنِ غلبون^(٧)، ومكي^(٨)، وجمهورِ المغاربة.

الرابع: إمالةٌ بينَ بينَ مطلقاً، رؤوسَ الآيِ وغيرَها، إلا أن يكونَ رأسَ آيةٍ فيها ضميرٌ تأنيثٌ، وهو مذهبُ الدانيِّ في «التيسير»^(٩)، وهو مذهبُ مركبٌ من مذهبيّ شيوخه.

(١) النشر ٥١/٢.

(٢) الزيادة من النشر.

(٣) العنوان ٦٠.

(٤) أبو القاسم: عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي صاحب «المجتبى». انظر: النشر ٥١/٢.

(٥) التجريد ١٦٩.

(٦) قوله: «الفتح» زيادة من: ر، ن، م، وهي في النشر.

(٧) التذكرة ١/١٩٣، ٢١٦.

(٨) التبصرة ١٣٠-١٣١.

(٩) التيسير ٤٧-٤٨.

وخامس: وهو إجراء الخلاف في الكل، رؤوس الآي مطلقاً، وذوات الياء غير «ها»، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه «ها» قليل، وهو فيما فيه «ها» كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة الأول. قال^(١): «وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي^(٢)، وهو الأولي عندي بحمل كلامه عليه» انتهى.

وأجمعوا على التقليل عنه في ذوات الرء وجاهاً واحداً، إلا ﴿أَرْزَكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، فإنهم اختلفوا فيه، كما تقدّم قريباً.



(١) أي: ابن الجزري.

(٢) من قوله في الشاطبية ٢٦:

«ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها له غير ما «ها» فيه فاحضُرْ مُكَمَّلاً»

تنبيه^(١)

لورش مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي نَحْوِ: ﴿فَأَتَاهُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، بالنظر إلى تثليث همزته، وتقليل ألفه المنقلبة عن الياء وفتحها، طرقٌ: وهي قَصْرُ الهمزة وفتح الألف، وهي طريقة «تذكرة»^(٢) طاهر بن غَلْبُونٍ وبها قرأ الداني عليه وأحدُ طريقي «تلخيص العبارات»^(٣)، واختاره الشاطبيُّ، كما حكاها أبو شامة عن السخاوي عنه. والتوسطُ في الهمزة والفتح طريقٌ «وجيز»^(٤) الأهوازي وأحدُ طريقي «تلخيص العبارات».

والمدُّ المُشْبَعُ مع الفتح من «كافي»^(٥) ابن شريح، و«هداية»^(٦) المهدوي، و«تجريد»^(٧) ابن الفحام، و«تبصرة»^(٨) مكّي.

(١) هذا التنبيه زيادة من: ن، غ، ر، م، وهي في الإتحاف ١/ ٢٦٣.

(٢) التذكرة ١/ ١٠٨، ١٩٨.

(٣) تلخيص العبارات ٢٦. وفيه التقليل.

(٤) الوجيز ٩٧، ١٠٨.

(٥) الكافي ٤٠، ٦٣.

(٦) شرح الهداية ١/ ٣٠.

(٧) التجريد ١٣٧.

(٨) التبصرة ٦٠، ١٣٠.

والمدُّ المشبع مع التقليل من «العنوان»^(١)، والتوسُّطُ في الهمزة مع التقليل من «التيسير»، وبه قرأ الدانيُّ على ابن خاقان، وأبي الفتح.
 وأمَّا القَصْرُ مع التقليل فلا يَسُوغ؛ لأن كل من روى القَصْرَ له لم يَرَوْ التقليلَ، فالأخذُ بالقَصْرِ مع التقليلِ مِنْ خَلَطِ الطُّرُقِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ^(٢).



(١) العنوان ٤٤، ٦٠.

(٢) انتهت الزيادة من: ن، غ، ر، م، وهي في الإتحاف ١/ ٢٦٣. بمعناها إلى قوله: «لم يرو التقليل». وقد وُردَ التقليل مع القصر من طريق ابن بَلِّيمَةَ في التخليص كما تقدم وهو من طرق النشر.

فصل

وقرأ أبو عمرو بالإمالة الصغرى في ألفات فواصل السور الإحدى عشرة المذكورة، سواء اتصل بها هاء مؤنث أم لم تتصل، واوياً كان أو يائياً، إلا ذوات الراء منها، وهذا هو الذي في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)، و«العنوان»^(٣)، و«المجتبى».

واتفقوا على تقييد رؤوس الآي بالسور الإحدى عشرة المذكورة، وانفرد صاحب «العنوان»^(٤) بإطلاقه جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ بالكهف [١٣]، ﴿وَمَثُوكُمْ﴾ في القتال [١٩]، في هذا الإطلاق. والصواب تقييده بالأحد عشر كما عليه الجمهور.

وقرأ أبو عمرو أيضاً بخلفٍ عنه بالإمالة بينَ بينَ جمعاً بين اللغتين في ألف التأنيث من فعلى ك ﴿نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧]، وفُعلى ك ﴿الرُّعْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، وفِعلى ك ﴿بِسِمَاهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وما ألحق به، وهو: ﴿يَجِبَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، فأما نحو: ﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، و﴿يُقَضَى﴾ [طه: ١١٤]، مما هو مضارعٌ مبنيٌّ للفاعل أو المفعول، ونحو: ﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩]، مما هو على وزنٍ مَفْعَلٍ، فكله داخل في ذوات الياء، لا مدخلٌ لوزنٍ فعلى فيه.

(١) الشاطبية ٢٦.

(٢) التيسير ٤٧.

(٣) العنوان ٦٠.

(٤) العنوان: ٦٠.

ويُعرف ما هو على وزن فعلى المثلث الفاء بأصالة الحرف الأول، نحو: ﴿مَرَّضَى﴾ [النساء: ٤٣]؛ لأنه من مَرَضٍ يَمْرُضُ مَرَضًا، أو بكونه عن أصل كـ ﴿تَقَوَّى﴾ [التوبة: ١٠٩]، فإن كان زائداً، نحو: يرضى من رضي، فليس فعلى، كما نبه عليه الحكري في «النجوم»^(١) ما لم يكن رأس آية، وليس من ذوات الراء، وهو الذي في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣).
وأما الفتح فهو الذي في «العنوان»^(٤) وغيره وفاقاً لجمهور العراقيين، ووافقه اليزيدي.

وأفاد بعضهم^(٥) أن فعلى - بضم الفاء - في القرآن في مئة واثنين وعشرين موضعاً^(٦)، وكلها محصورة في سبع عشرة كلمة: ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿أَنْتَى﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿قُرْبَى﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿الْأَوْسَطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]، ﴿السُّفْلَى﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿الرُّعْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]،

(١) قوله: «كما نبه عليه الحكري في النجوم»: زيادة من: د، ف، ص. انظر: النجوم الزاهرة

(خ) ٣٠/ب.

(٢) الشاطبية ٢٦.

(٣) التيسير ٤٧.

(٤) العنوان ٦٠.

(٥) انظر: الاستكمال ١٧٢/٢، والتذكرة ١/٢٠٤-٢٠٥، والموضح لمذاهب القراء

للداني ٣٢٥، فما بعدها.

(٦) كذا في الموضح للداني ٣٤١، فما بعدها، وقال: «... سوى قوله تعالى: ﴿مُوسَى﴾،

و﴿الدُّنْيَا﴾ حيث وقعا، ولم أدخلهما في جملة العدد لكثرة دورهما». وصواب العدد

بدون «موسى»، و«الدنيا» مئة وواحد وثلاثون موضعاً. انظرها في الموضح المذكور.

﴿ طَوِينِ ﴾ [الرعد: ٢٩]، ﴿ الْمُثَلَّى ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿ السَّوَأَى ﴾ [الروم: ١٠]، ﴿ زُلْفَى ﴾ [سبأ: ٣٧]، ﴿ سُقَيْهَا ﴾ [الشمس: ١٣]، ﴿ عُقْبَى ﴾ [الرعد: ٢٢].

وفَعْلَى - بالفتح - في تسعة وستين موضعاً^(١)، في إحدى عشرة كلمة: ﴿ يَحْيَى ﴾ [الأنعام: ٨٥]، اسماً، ﴿ سَكْرَى ﴾^(٢) [الحجر: ٢]، ﴿ الْمَوْتَى ﴾ [البقرة: ٧٣]، ﴿ الْقَتْلَى ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿ تَقْوَى ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿ مَرَضَى ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿ جَوَى ﴾ [الإسراء: ٤٧]، ﴿ دَعْوَاهُمْ ﴾ [الأعراف: ٥]، ﴿ شَتَّى ﴾ [طه: ٥٣]، ﴿ صَرَعَى ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿ يَطْعَوْلَهَا ﴾ [الشمس: ١١].

وفِعْلَى - بالكسر - في خمسة وثلاثين موضعاً^(٣)، في أربع كلمات: ﴿ عَيْسَى ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ سِيمَاهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ إِحْدَى ﴾ [الأنفال: ٧]، ﴿ ضَيْرَى ﴾ [النجم: ٢٢].

وقرأ الدُّورِيُّ عن أبي عمرو / بالإمالة الصغرى في ألفِ النديبة، في [١٥٨/ب] ﴿ يَحْسَرِنِ ﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿ يَوَيْلَتِي أَعْجَزْتُ ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿ يَوَيْلَتِيءِ الدُّ ﴾ [هود: ٧٢]، و ﴿ يَوَيْلَتِي لَيْتَنِي ﴾ [الفرقان: ٢٨]، للكسرة المقدرة، وأصلها: يا ويلتي، فانقلبت الكسرة فتحةً، وانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٤).

(١) انظر: الاستكمال ٢/ ١٨٢، والتذكرة ١/ ٢٠٤، والموضح للداني ٣٤١ فما بعدها.

(٢) على قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: النشر ٢/ ٣٢٥، الإتحاف ٢/ ٢٧٠.

(٣) انظر: الاستكمال ٢/ ١٨٧، والتذكرة ١/ ٢٠٤، والموضح للداني ٣٣٧ فما بعدها.

(٤) أخذنا ما في: ن، ح: بتقديم قول أبي علي على قوله: «بالصغرى»، وسائر النسخ: «وانفتاح ما قبلها وبالصغرى».

قال أبو علي^(١): «وَتَرَكُ الإِمَالَةَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْيَاءُ، فَبُدِّلَتِ الْكِسْرَةُ فَتَحَةً، وَالْيَاءُ أَلْفًا، فِرَارًا مِنَ الْيَاءِ، فَمِنْ أَمَالٍ رَجَعَ إِلَى الَّذِي فَرَّ مِنْهُ أَوَّلًا».

وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِنَحْوِ: بَاعَ، فَإِنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَمَالُوهُ، وَقَدْ أَمَالُوا ﴿يَحْسِرُنِي﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿يَأْسَفُونِ﴾ [يوسف: ٨٤]، - كما سيأتي - وهما كياء «ويلتي» في كون ألفيهما عن ياء المتكلم^(٢) انتهى.

وبالصغرى أيضاً في ألف «أني» الاستفهامية حيث وقع، كما في «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤)، و«التبصرة»^(٥)، و«الكافي»^(٦)، و«الهداية»^(٧)، و«الهادي»^(٨).

وروى الفتح في ذلك عن أبي عمرو من روايته سائر المغاربة والمصريين، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

(١) الحجة ٣٤٣/٥.

(٢) أي: انتهى التعقيب على قول أبي علي.

(٣) الشاطبية ٢٦.

(٤) التيسير ٤٨.

(٥) التبصرة ١٢٩، وفيها التقليل والفتح، قال مكي: «وبهما قرأت».

(٦) الكافي ٦٣.

(٧) انظر: النشر ٥٤/٢.

(٨) الهادي (خ) ٩، وانظر: النشر ٥٤/٢.

وقرأ الدُّورِيُّ أيضاً عن أبي عمرو بالإمالة في ألفِ الندبة أيضاً في ﴿يَأْسَفَى﴾ في يوسف [٨٤]، ونَصَّ الداني^(١) على فَتْحِهَا له دونَ أخواتِها، والذي يحتملُه ظاهرُ كلامِ الشاطبية^(٢) الإمالةُ.

وقرأ أبو عمرو من روايته بالإمالة بينَ بينَ، في ﴿بَلَى﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٢١٤]، وهو في «كافي» ابن شريح^(٣)، و«الهادي»^(٤)، و«هداية» المهدوي^(٥).

وأمال ﴿وَعَسَى﴾ [البقرة: ٢١٦] أيضاً فيما ذكره صاحبُ «الهداية»^(٦)، و«الهادي»^(٧)، ولكنهما لم يذكرا روايةَ السوسيِّ من هذه الطرق.

وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايته جميعُ أهلِ الأداءِ من المغاربةِ والمصريين، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن^(٨).

وقرأ ورش بينَ بينَ في أحدِ وجهيه.

وقرأ حمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالإمالة المحضة، وافقهم الأعمش^(٩).

(١) الموضَّح لمذاهب القراء: ٤٥٧.

(٢) الشاطبية ٢٦، قال: «ويا أسفى العلا».

(٣) الكافي ٦٣، قال: «والفتح مذهب أبي شعيب».

(٤) الهادي (خ) ٩.

(٥) انظر: النشر ٥٣/٢.

(٦) انظر: النشر ٥٣/٢.

(٧) الهادي (خ) ٩.

(٨) جامع البيان (خ): ١٣٤/أ.

(٩) انظر: المبهج ٣٧٣/١، الإيضاح ١٩٨.

وقرأ الباقون بالفتح، وبه أخذ جمهورُ العراقيين وبعضُ المصريين لأبي عمرو ومن روايته في جميع الفُصلِ.

ولم يُميلوا عنه شيئاً ممَّا ذُكرَ سوى ذواتِ الراءِ، و﴿أَعْمَى﴾ أولُ الإسراءِ [٧٢]، و﴿رَعَا﴾ [الأنعام: ٧٦] فقط، كما في «المستنير»^(١)، و«المبهج»^(٢) و«كامل» الهدلي^(٣)، و«جامع» ابنِ فارس^(٤)، و«كفاية» أبي العز^(٥).

وروى بكرُ بنِ شاذانَ والنهروانيُّ عن زيد^(٦) بنِ فرح عن الدُّوريِّ إمالة ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، محضةً، كيف وقعتُ.

قال في «النشر»^(٧): «وهو صحيحٌ مأخوذٌ به من الطريقِ المذكورةِ».



(١) المستنير ١/ ٥٢٤، ٥٢٦.

(٢) المبهج ١/ ٣٧١.

(٣) الكامل (خ): ٩٢/ب، ٩٣/ب.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٥٤.

(٥) الكفاية الكبرى ٩٧.

(٦) هو: ابن علي بن أبي بلال، تقدّم.

(٧) النشر ٢/ ٥٤.

فصل

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ وَقَالُونَ وَحَمْزَةٌ وَأَبُو الْحَارِثِ مِنْ «العنوان»^(١) بِالْإِمَالَةِ الصَّغْرَى، وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ وَالدُّورِيِّ عَنِ الْكَسَائِيِّ بِالْكَبْرَى^(٢)، فِي كُلِّ أَلْفٍ عَيْنٌ^(٣)، أَوْ زَائِدَةٌ^(٤) بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، أَوْ الْفَاءِ^(٥) بَعْدَهَا رَاءٌ مَكْسُورَةٌ - وَلَوْ تَقْدِيرًا - مَتَطَرَفَةٌ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، غَيْرٌ مَسْبُوقَةٌ بِأُخْرَى، فِي الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]، وَ﴿الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وَ﴿النَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩]، وَ﴿الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وَ﴿الْعَقْرِ﴾ [غافر: ٤٢]، وَ﴿النَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وَ﴿الدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، وَ﴿الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وَ﴿كَفَّارِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وَ﴿الْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وَ﴿الْإِبْكَرِ﴾ [غافر: ٥٥]، وَ﴿بِدِينَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وَ﴿بِقِنْطَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وَ﴿بِمَقْدَارِ﴾ [الرعد: ٨]، وَ﴿أَنْصَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وَ﴿أَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]، وَ﴿أَشْعَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]، وَ﴿أَثَارِهَا﴾ [الكهف: ٦٤]، وَ﴿أَثَرِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٦]، وَ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وَ﴿دَيْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، مَنَاسِبَةٌ، / لِلْكَسْرَةِ، وَاعْتَبِرْتَ الْكُسْرَةَ عَلَى الرَّاءِ دُونَ غَيْرِهَا لِمَنَاسِبَةِ الْإِمَالَةِ التَّرْقِيقِ، لَا كَمَا تَوَهَّمُ الْمُعَلَّلُونَ قُوَّتَهَا بِالتَّكْرِيرِ لِعَدَمِهِ، كَمَا قَالَ الْجَعْفَرِيُّ^(٦).

(١) العنوان ٦١، وانظر: كنز المعاني (خ): ١٠٠ ب.

(٢) انظر: غاية الاختصار ١/ ٢٧٦، والنشر ٢/ ٥٤، والإتحاف ١/ ٢٧٠.

(٣) نحو: «الدار»، و«الغار».

(٤) نحو: «القهار»، و«النهار».

(٥) أي: تكون الألف الزائدة بين العين والفاء نحو: «هار» على وجه، و«الكافرين».

(٦) كنز المعاني ١٠٠-١٠١/ أ.

تنبيه

ما ذكره في «العنوان»^(١) من التقليل في هذا الباب لحمزة كورش^(٢) فهو مما انفرد به، وكذلك روايته له لأبي الحارث ليس من طرُقنا، ولا على شَرَطِنَا، كما نبّه عليه شيخُ مشايخنا العلامةُ ابنُ الجَزَرِيِّ^(٣) - أثابه الله تعالى -، وقد وافق اليزيديُّ أبا عمرو^(٤).

وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ ورشٌ من طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ، وابنُ ذَكْوَانَ من طَرِيقِ الأَخْفَشِ، وهو الذي لا يَعْرِفُ المَغَارِبَةَ غيرَه عنه^(٥).

والمرادُ بالكسرةِ المقدرةِ المذكورةِ أولاً نحو: ﴿النَّهَارِ لآيَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، إذا وَقَفَ على الرءاء، أو أُدْغِمَتْ في اللام.

وخرَجَ بالمتطرفة: ﴿فَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، وب«تحقيقاً»: ﴿الجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، و﴿تُمَارٍ﴾ [الكهف: ٢٢]، فإنَّها متوسطةٌ حكماً لا لفظاً، لكن الأولى^(٦) تُمال كما يأتي، والأخرى لا إمالة فيها.

وتقديرًا يشمل نحو: ﴿وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

وأخرج قولُه: «غير مسبوقة بأخرى» نحو: ﴿الأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، واختصَّتْ بالأسماءِ لأنَّها المجرورةُ.

(١) العنوان ٦١.

(٢) وكذلك قالون.

(٣) النشر ٥٥/٢.

(٤) انظر: الإيضاح ٢٠٩.

(٥) انظر: النشر ٥٥/٢، الإتحاف ١/٢٧٠.

(٦) أي: ﴿الجَوَارِ﴾.

فصل

وخرَجَ عن هذا الأصلِ ثمانيةَ أحرفٍ^(١):

أولها: ﴿وَالْجَارِ﴾ مَوْضِعِي النساءِ: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾

[٣٦]، فقرأه الدُّورِيُّ^(٢) عن الكسائيِّ بالإمالةِ مختصّاً به لأجل الكسرة، وهو قياسُ أصلِهِ، ووافقَه البيزِيدِيُّ^(٣).

وفتحه أبو عمروٍ وللأثر، وتنبهها على أن كسرةَ الرَّاءِ وإن رَجَّحَتْ لا تُحْتَمِّمُ، وقيل: لقلّةِ دَوْرِهِ، لكن قال الحِكرِيُّ^(٤): «إنَّه ضَعْفٌ».

إلّا أنّه اختلفَ عن الدُّورِيِّ عنه، والجمهورُ عنه على الفتح، وهي روايةُ المغاربةِ وعامةِ المصريين، وروى ابنُ فَرَحٍ عنه الإمالةَ.

وقرأ الباكون بالفتح إلّا أنّه اختلفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، ففي «الكافي»^(٥)، و«التيسير»^(٦)، وغيرهما عنه الإمالةُ الصغرى.

(١) وفي النشر ٢ / ٥٥: «تسعة أحرف»، والأحرف المذكورة فيه هي الأحرف نفسها التي

عند القسطلاني، فلعله عدَّ ﴿حِمَارِكَ﴾، و﴿الْحِمَارِ﴾ حرفين.

(٢) انظر: النشر ٢ / ٥٥، الإتحاف ١ / ٢٧٠.

(٣) إيضاح الرموز ٢١٠.

(٤) النجوم الزاهرة (خ) ٣١ / ب.

(٥) الكافي ٦٢.

(٦) التيسير ٥٠.

وبها قرأ الدانيُّ على فارس^(١)، وبالفتح قَطَعَ له صاحبُ «الهداية»^(٢)، و«الهادي»^(٣)، و«التلخيص»^(٤) وغيرهم، والوجهان له في «الشاطبية»^(٥)، والفتح له من زيادتها على أصلها^(٦).

الثاني: ﴿هَارٍ﴾ في التوبة [١٠٩]، قرأه قالونُ وأبو عمرو وابنُ ذكوان وأبو بكر والكسائيُّ^(٧) بالإمالة للكسرة، وافقهم اليزيديُّ^(٨)، إلا أنه اختلفَ عن قالونَ وابنِ ذكوانَ، وبالفتح لقالونَ قرأ الدانيُّ على أبي الحسن ابنِ غلبونَ، وبالإمالة على فارسٍ، ولم يذكُر المغاربةُ عن قالونَ غيره، وكلاهما صحيحٌ عنه.

وأما ابنُ ذكوان فأماله عنه الصوريُّ، وكذا ابنُ الأخرمِ عن الأخفشِ عنه. وفتحَه عنه الأخفشُ مِنْ طَرِيقِ النقاشِ، والوجهان في «الشاطبية»^(٩) كظَاهِرِ أصلها^(١٠).

(١) جامع البيان (خ): ١٣٨/ب.

(٢) شرح الهداية ١/٩٩.

(٣) الهادي (خ): ٩، النشر ٢/٥٦.

(٤) تلخيص العبارات ٤٨.

(٥) الشاطبية ٢٦.

(٦) انظر: سراج القارئ ١١٥.

(٧) انظر: النشر ٢/٥٧، الإتحاف ١/٢٧١.

(٨) انظر: الإيضاح ٢١٠.

(٩) الشاطبية ٢٦.

(١٠) التيسير ١٢٠.

وقراه الأزرُقُ عَنْ وَرَشٍ بَيْنَ بَيْنَ، وقرأ الباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي «هَارٍ»: هل أصله هَوْرٌ مِنْ هَارٍ يَهُورُ^(١)، أو هَيْرٌ مِنْ هَارٍ يَهِيرُ^(٢)، فتكون الألفُ على هذا عينَ الكلمة، وتكونُ الرَاءُ متطرفةً تحقيقاً مباشرةً /، للألفِ كذلك.

[ب/١٥٩]

وقيل: الألفُ زائدةٌ، والأصل: هاوِرٌ أو هايرٌ، مِنْ هَارٍ يَهُورٌ أو يَهِيرٌ، ثم حُذِفَتِ العَيْنُ وبقيتِ الفاءُ واللامُ.

واخْتَلَفَ فِي طَرِيقِ حَذْفِ العَيْنِ، فقيل: حُذِفَتْ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ لَهَا إِلَى مَوْضِعِ اللامِ، فعلى هذا وعلى الأولِ إعرابهُ ظاهرٌ بكسرِ الرَاءِ، وتكونُ الرَاءُ متطرفةً تحقيقاً ومباشرةً للألفِ لفظاً لا تحقيقاً، إذ العَيْنُ محذوفةٌ.

وقيل: طَرِيقُ حَذْفِ العَيْنِ أَنَّهَا نُقِلَتْ إِلَى مَوْضِعِ اللامِ^(٣)، وَقَدِّمَتِ اللامُ إِلَى مَوْضِعِهَا، فصارت كغازٍ ورامٍ على أَحَدِ الوجهينِ فِي أَنَّ العَيْنَ واوٌ أو ياءٌ، ثم أُعِلَّ كإعلالِ غازٍ أو رامٍ، بَأَنَّ قَلْبَتِ الواوُ ياءً، ثم حُذِفَتْ كسرتها، ثم الياءُ للساكنين.

فعلى هذا إعرابهُ تقديريٌّ بكسرةٍ مقدرَةٍ على الياءِ المقدرَةِ، وعلى هذا فاندراجُه فِي الأَصْلِ السابِقِ باعتبارِ الأَصْلِ، إذ الرَاءُ متطرفةٌ باعتباره،

(١) وهو مذهب الخليل. انظر: العين ١٠٢٤، وانظر اختلاف أهل التصريف في: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٦٩.

(٢) نقله السمين في الدر المصون ١٢٦/٦.

(٣) وهو مذهب الزجاج على القلب المكاني. انظر: معاني القرآن ٤٧٠/٢.

فَاتَّضَحَ بِهَذَا قَوْلُ الْجَعْبَرِيِّ^(١): «هَارٍ أَصْلُهُ هَائِرٌ أَوْ هَائِرٌ مِنْ هَارٍ أَنْهَدَمَ، ثُمَّ أُعِلَّ بِالْقَلْبِ التَّحْوِيلِيُّ، ثُمَّ كَقَاضٍ، أَوْ هَوْرٌ فَأُبْدِلَ، فَعَلَى هَذَا وَاضِحٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ عِنْدَ مَنْ أَجْرَى الْإِعْرَابَ عَلَى الرَّاءِ» أَي: عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ أَوْ زَائِدَةٌ، وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ دُونَ تَقْدِيرِ تَأْخِيرِهَا، وَيَتَضَحُّ انْدِرَاجُهُ فِي الْأَصْلِ السَّابِقِ كَمَا بَيَّنَّ، إِذِ الرَّاءُ مَتَطَرَفَةٌ تَحْقِيقًا مَبَاشِرَةً لِلْأَلْفِ، وَعَلَى أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ، وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ بَعْدَ تَقْدِيرِ تَأْخِيرِهَا، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ^(٢): «وَمَنْ جَعَلَهُ كَالْمَنْقُوصِ» فَانْدِرَاجُهُ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ لَا بِاعْتِبَارِ الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ.

إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: «ثُمَّ أُعِلَّ بِالْقَلْبِ التَّحْوِيلِيُّ»^(٣) مَقْتَضَاهُ أَنَّ الْعَيْنَ لَمْ تُحَذَفْ إِلَّا بَعْدَ تَقْدِيرِ تَأْخِيرِهَا، لَكِنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَعَلَى الْأَوَّلِ عِنْدَ مَنْ أَجْرَى الْإِعْرَابَ عَلَى الرَّاءِ» يَبِينُ أَنَّهُ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ.

وقوله: «ثم كقاضٍ»، أَي: ثُمَّ أُعِلَّ كَقَاضٍ، كَذَا رَأَيْتُهُ فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي الْمَوْثُوقِ بِهَا.

الثالث: ﴿حِمَارِكُ﴾ بِالْبُقْرَةِ [٢٥٩]، وَ﴿أَلْحِمَارِ﴾ بِالْجُمُعَةِ [٥]، قَرَأَهُ ابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ^(٤)، بِخُلْفٍ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ، وَالْآخَرُونَ بِهَا مِنْ طَرِيقِ النَّقَاشِ، وَهِيَ لَهُ بِكَمَالِهِ فِي

(١) كتر المعاني (خ) ١٠١/أ.

(٢) في حاشية ش، ن: «أَي الْجَعْبَرِيِّ»، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٣) وَهُوَ الْقَلْبُ الْمَكَانِي.

(٤) انظر: النشر ٢/٥٦، الإتحاف ١/٢٧١.

«المبهج»^(١) والفتح له في «التذكرة»^(٢)، و«التبصرة»^(٣)، و«الكافي»^(٤)، و«الهادي»^(٥)، وقرأه الداني على أبي الحسن بن غلبون^(٦)، يعني من طريق ابن الأخرم.

وفي «العنوان» - مما انفرد به - فتح ﴿حِمَارِك﴾ وإمالة ﴿أَلْحَمَارِ﴾ عنه، لأنه لم يذكر في باب الإمالة إمالة ﴿حِمَارِك﴾ له، وقال^(٧) - في سورة الجمعة - ما لفظه: ﴿أَلْحَمَارِ﴾ أماله أبو عمرو وابن ذكوان والدوري عن الكسائي، وقرأه نافع وحمزة وأبو الحارث بين اللفظين، وفتحه الباقون انتهى. قال في «النشر»^(٨): «ولا أعلم أحداً فرّق بينهما غيره» انتهى.

الرابع: ﴿أَلْفَارِ﴾ بالتوبة [٤٠]، أماله الدوري عن الكسائي بخلف، وهي رواية جعفر بن محمد النصيبيني.

وبالفتح رواه عنه / أبو عثمان الضريّر، فخالف أصله فيه خاصّةً، والباقون فيه على أصولهم^(٩).

(١) المبهج ١/٣٦٣.

(٢) التذكرة ١/٢١٣.

(٣) التبصرة ٤٨٧.

(٤) الكافي ٦٢.

(٥) النشر ٢/٥٦، وعلم الفتح من عدم ذكر الهادي له.

(٦) جامع البيان (خ): ١٣٩/ب.

(٧) العنوان ١٩٠.

(٨) النشر ٢/٥٦.

(٩) النشر ٢/٥٦، الإتحاف ١/٢٧٢.

الخامس، والسادس: ﴿البَّوَارِ﴾ في إبراهيم [٢٨]، و﴿الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، حيث وقع، فأمالهما صغرى جمعاً بين الإمالتين^(١) حمزةً بخُلْفٍ عنه، وهي في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣)، وفاقاً لرواية جميع المغاربة.

وروى الفتح فيهما جميعُ العراقيين، والباقون على أصولهم^(٤).

السابع: ﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائة [٢٢]، والشعراء [١٣٠]، فأماله كبرى الدُّورِيِّ عن الكسائي^(٥)، تنبيهاً على أنَّ الحكمَ غيرُ مختصٍّ بالمجرورة، كما قاله الجعبريُّ^(٦). ومراده أنَّ الرءاءَ لَيْسَتْ مجرورةً، بل مكسورةٌ في موضع نصب.

وقراه ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالصغرى، كما في «الشاطبية»^(٧) كالتيسير^(٨)، وبها قرأ الدانيُّ على الخاقاني وفارس^(٩).

(١) أي: جمع بين الإمالتين في مذهبه، الإمالة الكبرى في الأفعال الواوية، كما سيأتي في ص: ١١١١ من هذا المجلد، والإمالة الصغرى هنا في كلمات ذات رءاءين كما سيأتي في ص: ١٠٩٧.

(٢) الشاطبية ٢٦.

(٣) التيسير ٥١.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٥٨، الإتحاف ١/ ٢٧٢.

(٥) انظر: النشر ٢/ ٥٨، الإتحاف ١/ ٢٧٢.

(٦) كنز المعاني ١٠١/ ب.

(٧) الشاطبية ٢٦.

(٨) التيسير ٥٠.

(٩) جامع البيان (خ): ١٣٨/ ب.

وبالفتح مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ أَيْضاً، كما في «العنوان»^(١)، و«الهداية»^(٢)، و«التجريد»^(٣)، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسنِ بنِ غَلْبُونِ^(٤)، والوجهان جميعاً في «الشاطبية»^(٥).

وقرأ الباقر بالفتح على الأصل.

الثامن: ﴿أَنْصَارِيٌّ﴾ في آل عمران [٥٢]، والصف [١٤]، قرأه بالإمالة الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ^(٦) أيضاً، وراؤه مكسورةٌ في موضعِ رفعٍ، وليستْ مجرورةً.



(١) العنوان ٦٠.

(٢) انظر: النشر ٥٨/٢.

(٣) التجريد ١٧١.

(٤) جامع البيان (خ): ١٣٨/ب.

(٥) الشاطبية ٢٦.

(٦) انظر: النشر ٥٨/٢، الإتحاف ٢٧٢/١.

فصل

وقرأ أبو عمرو وابنُ ذُكوانِ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ والكسائيِّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، بإمالة ألف التفسير المكتنفة براءين، أولهما مفتوحة، والثانية مجرورة، في ثلاثة أسماء: ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، و﴿كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]، و﴿مَالِهَاتٍ مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، و﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢].

قال الجعبريُّ^(٢): «فالأصيل^(٣) للتناسب، والموافق للتنبيه على أن السبب غلب المانع؛ لأنَّ المكسورة إذا غلبت المستعلي في نحو: ﴿أَنْصَارِي﴾ [آل عمران: ٥٢]، فلأنَّ تغلب المفتوحة^(٤) أولى، وافقهم اليزيديُّ والأعمش^(٥)، وبذلك قرأ أبو الحارث من «العنوان»^(٦).

(١) انظر: النشر ٢/ ٥٨، الإتحاف ١/ ٢٧٣.

(٢) كنز المعاني (خ) ١٠٢/ أ.

(٣) الأصيل: هو الرء المكسورة الأخيرة نحو: ﴿لِلْأَبْرَارِ﴾، والموافق: هو الرء الأولى المفتوحة في الأبرار، للتنبيه على...

(٤) أي: فلأنَّ تغلب المكسورة في نحو: ﴿أَلْأَبْرَارِ﴾ الرء المفتوحة - وهو حرف غير مستعلٍ - أولى.

(٥) انظر: المبهج ١/ ٣٦٣، الإيضاح ٢١١، ولم يذكر الأعمش.

(٦) العنوان ٦٢.

وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ، وحمزةٌ بخُلْفٍ عنه بالإمالة الصغرى.
 وبها قرأ قالون وابن ذَكْوَان من «العنوان»^(١)، وهي في «الشاطبية»^(٢)
 كأصلها^(٣) عن حمزة، وبها قرأ الدانيُّ على أبي الحسن^(٤)، وهي رواية
 جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة بكماله.
 وروى عنه كثيرٌ من أهلِ الأدياءِ الإمالة الكبرى، وهي في «العنوان»^(٥)،
 و«المبهج»^(٦)، وقرأ بها الدانيُّ على فارس^(٧).
 ورواه الجمهورُ من العراقيين من رواية خلفٍ عنه، وقطعوا بالفتح عن
 خَلَادٍ.
 وقد وجَّه الجَعْبَرِيُّ^(٨) تَقْلِيلَ ورشٍ بما تقدَّم، وحمزة بمراعاة السببِ
 وصورة المانع، وقرأ الباقون بالفتح.

* * *

(١) العنوان ٦٢. وهي انفرادة لا يُقرأ بها.

(٢) الشاطبية ٢٧.

(٣) التيسير ٥١.

(٤) جامع البيان (خ): ١٣٧/ب.

(٥) العنوان ٦٢.

(٦) المبهج ١/٣٦٣.

(٧) جامع البيان (خ): ١٣٧/ب.

(٨) كنز المعاني (خ) ١٠٢/أ.

فصل

خالف بعضُ القُرَّاءِ أصله، فوافق مَنْ أَمالَ على إمالة^(١) بعضِ ذواتِ الياء في إحدى عشرة كلمة:

أولها: ﴿بَلَى﴾ نحو: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، وهو حرفٌ إيجابٍ بعد النفي. وقيل^(٢): أصلها «بل» زيدت عليها ألفُ التأنيث لفظاً، فقرأه بالإمالة حيث وقع شعبةٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ^(٣) عن يحيى بن آدم عنه، كحمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ^(٤)، ووافقهم /، الأعمش^(٥).

قال الجعبري^(٦): «وعليه جُلُّ المشاركة، أي: لشعبة. وفتحهُ شُعَيْبٌ والعَلَيْمِيُّ عنه، وبه قَطَعَ في «الشاطبية»^(٧) كأصلها^(٨) وفاقاً لأكثرِ المغاربة». وانفرد بإمالتها معهم النَّهْرَوَانِيُّ عن الأصبهانيِّ عن وَرْشٍ.

(١) ر، م: «من أَمالَ على ما أماله بعض»، وسقطت «بعض» من: ن.

(٢) انظر: المغني ١/ ١١٣.

(٣) هو: الطيب بن إسماعيل الذهلي، تقدّم.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٤٢، الإتحاف ١/ ٢٧٤.

(٥) انظر: المبهج ١/ ٣٧٣، الإيضاح ١٩٨.

(٦) كنز المعاني (خ) ٩٤/ أ.

(٧) الشاطبية ٢٤.

(٨) التيسير ٤٨.

ثانيها: ﴿رَمَيْتَ﴾ في الأنفال [١٧]، فقرأها بالإمالة أبو بكر أيضاً كحمزة وَمَنْ مَعَهُ^(١)، وفتحها عن أبي بكر جمهورُ العراقيين، وهو يائيٌّ لظهور الياء في «رَمَيْتَ»، ﴿وَمَارَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧].

ثالثها: ﴿أَعْمَى﴾، مَوْضِعِي الإسرائ، وهما: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، فقرأهما أبو بكر أيضاً مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ بالإمالة، كحمزة وَمَنْ ذُكِرَ، وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب^(٢) بإمالة الأول دون الثاني، وإنما فتحاه للأثر، أو^(٣) فرقاً بين الصفة وأفعال التفضيل عندهما، وافقهما اليزيدي^(٤).

رابعها: ﴿مُرْجَلَةٍ﴾ بيوسف [٨٨]، قرأه بالإمالة ابنُ ذَكْوَانَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِ «التجريد»^(٥)، كحمزة وَمَنْ تَابَعَهُ^(٦)، قال في «النشر»^(٧): «وهو نصُّ الأَخْفَشِ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، فَإِنَّهُ قَالَ: «يُسْمُّ الْجِيمَ شَيْئاً مِنَ الْكُسْرِ»، وكذا روى هبة الله عنه، والإسكندراني^(٨) عن ابن ذكوان».

(١) انظر: النشر ٢/٤٢، الإتحاف ١/٢٧٤.

(٢) انظر: النشر ٢/٤٣، الإتحاف ١/٢٧٤.

(٣) د، ب، ط: «و»، بدلاً من «أو».

(٤) انظر: الإيضاح ٢٠٤.

(٥) التجريد ١٦٤.

(٦) انظر: النشر ٢/٤٢، الإتحاف ١/٢٧٤.

(٧) النشر ٢/٤٢.

(٨) محمد بن القاسم بن يزيد، أبو علي، أخذ القراءة عن ابن ذكوان، روى القراءة عنه:

الحسن بن سعيد الفارسي (ت: ٢٩٨هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٢٣٢.

خامسها: ﴿ أُنِيَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ أول النحل [١].

سادسها: ﴿ يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾ بسبحان [١٣]، فقرأهما بالإمالة الأكثرون عن ابن ذكوان من طريق الصوري، كحمزة^(١)، وفتحهما الأكثرون عن الأخفش.

سابعها: ﴿ سَوَى ﴾ في طه [٥٨].

ثامنها: ﴿ سُدَى ﴾ في القيامة [٣٦].

قرأهما بالإمالة أبو بكر من طريق المغاربة والمصريين عن شعيب عن يحيى عنه، وبالفتح قطع له أكثر النقلة فيهما، وهو طريق العراقيين، لا يعرفون غيره^(٢).

تاسعها: ﴿ إِنْتَهُ ﴾ في الأحزاب [٥٣]، قرأه بالإمالة كحمزة ومن معه هشام من طريق الحلواني؛ لانقلابه عن الياء، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح^(٣).

عاشرها: ﴿ نَعَا ﴾ بالإسراء [٨٣]، وفُصِّلَتْ [٥١]، قرأه السوسي - فيما انفرد به فارس في أحد وجهيه، وتبعه الشاطبي^(٤) - وخلاذ عن حمزة بإمالة الهمزة فقط في الموضوعين، لكن الذي عليه الرواة عن السوسي من جميع الطرق هو الفتح. قال في «النشر»^(٥): «لا نعلم عنهم في ذلك خلافاً».

(١) انظر: النشر ٢/٤٢-٤٣، الإتحاف ١/٢٧٥.

(٢) انظر: النشر ٢/٤٣، الإتحاف ١/٢٧٥.

(٣) انظر: النشر ٢/٤٣، الإتحاف ١/٢٧٥.

(٤) الشاطبية ٢٦.

(٥) النشر ٢/٤٤.

وقرأ الكسائي وخَلَفَ عن حمزة، وكذا في اختياره، بإمالة النون والهمزة معاً في الموضوعين، فوجه إمالة فتحة النون إِتْبَاعٌ لإمالة فتحة الهمزة، وإمالة فتحة الهمزة لكونه يائياً كَنَائِتٌ، وافقهم المَطَوِّعِيُّ^(١).

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالإمالة الصغرى في الهمزة، وفتح النون، وبفتحهما في السورتين^(٢).

واخْتَلَفَ عن أبي بكرٍ فيهما على أربع طرقٍ، كما في «النشر»^(٣)، أحدها: إمالة الهمزة في سبحان فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه. ثانيها: إمالة النون والهمزة جميعاً في سبحان أيضاً، وهي رواية العُلَيْمِيِّ عنه، وأبي حمدون / عن يحيى عنه مِنْ طَرِيقِ الحَمَّامِيِّ وابن شاذان.

ثالثها: إمالة الهمزة فقط في سبحان وفُصِّلَتْ جميعاً، وهي طريقُ ابنِ سوارٍ عن النَّهْرَوَانِيِّ عن أبي حمدون عن يحيى.

رابعها: الفتحُ في الموضوعين، وهو طريقُ صاحبِ «المبهج»^(٤) عن أبي عونٍ عن شعيبٍ عن يحيى عنه^(٥)، وكلٌّ من هذه الأربعة أيضاً عن يحيى بن آدمٍ عنه، انتهى^(٦).

وقرأ الباقر بالفتح فيهما.

(١) انظر: المبهج ٤٩/٣، الإيضاح ٢٠٤.

(٢) فله وجهان في همزة ﴿نَكَأ﴾ على أصله في ذوات الياء التي لم تكن رأس آية. انظر:

«النشر» ٤٩/٢، الإتحاف ١/٢٧٥.

(٣) النشر ٤٤/٢.

(٤) المبهج ٤٩/٣.

(٥) سقط من ن: «عنه».

(٦) أي: انتهى قول صاحب «النشر». انظر: النشر ٤٤/٢.

حادي عَشْرَهَا: ﴿رَأَى﴾ فعلاً ماضياً، يكون بعده متحركٌ وساكنٌ، والأولُ يكونُ ظاهراً ومضمراً.

فالظاهرُ سبعةٌ مواضع: ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ بالأنعام [٧٦]، و﴿رَأَى أَيَدِيَهُمْ﴾ بهود [٧٠]، و﴿رَأَى أَقْمِيصَهُ﴾، و﴿رَأَى أَبْرَهَانَ رَبِّهِ﴾ بيوسف [٢٨، ٢٤]، و﴿رَأَى أَنَارًا﴾ بظه [١٠]، و﴿مَارَأَى﴾، و﴿لَقَدْ رَأَى﴾ بالنجم [١٨، ١١].

وأما الذي^(١) بعد مضمراً فثلاثُ كلماتٍ في تسعة مواضع: ﴿رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالأنبياء [٣٦]، و﴿رَأَى أَهَاتَهْتَرُ﴾ بالنمل [١٠]، والقصص [٣١]، و﴿رَأَى﴾ في النمل [٤٠] أيضاً، وبفاطر [٨]، والصفات [٥٥]، والنجم [١٣]، والتكوير [٢٣]، والعلق [٧]: فقراءه ورش من طريق الأزرق بإمالة الراءِ والهمزة معاً بينَ بين، اكتفاءً بالحالة الوسطى في جميع ذلك سواءً كان بعده ظاهراً أو مضمراً، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهمزة فقط في ذلك كله؛ لأن الألف يائية ولزمت إمالة الهمزة^(٢).

إلا أنه اختلفَ عن السوسي في إمالة الراءِ، كما ذكره في «الشاطبية»، حيث قال^(٣):

... .. وفي همزه حُسنٌ وفي الراءِ يُجْتَلَى
... .. بِخُلْفٍ

(١) ب: «الثاني».

(٢) قوله: «لأن الألف يائية... الهمزة» سقط من ش، ح. انظر: شرح طيبة النشر للنويري ٩٥/٣.

(٣) الشاطبية ٥١. تمام البيتين:

وَحَرْفِي رَأَى كَلَّا أَمِلَ مُزْنَ صَحْبَةَ
مُصِيبٌ وَعَنْ عَثْمَانَ فِي الْكَلِّ قَلَّلا

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «ولذي «ياء»، «يُجْتَلَى» السوسي^(٢) في الراء: وجهان، حكاهما الصَّقْلِيُّ^(٣): الإمالة، وهو معنى قول «التيسير»^(٤): «وقد روي عن أبي شعيبٍ مثل حمزة»، والفتحُ فُهِمَ من قوله: «وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط»، وبه قطع الأكثرُ كابن مجاهد.

لكن تعقب ذلك شيخُ مشايخنا العلامة ابنُ الجَزَرِيِّ^(٥) فقال: «انفرد الشاطبيُّ بإمالة الراء أيضاً عن السوسيِّ بخلافٍ عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرقِ كتابه، ولا أعلمُ هذا الوجهَ روي عن السوسيِّ من طريقِ «الشاطبية»، و«التيسير»، بل ولا من طرقِ كتابنا أيضاً، نعم رواه عن السوسيِّ صاحبُ «التجريد»^(٦) من طريقِ أبي بكر القرشيِّ^(٧) عن السوسيِّ، وليس ذلك في طُرُقنا.

وقولُ صاحبِ «التيسير»: «وقد روي عن أبي شعيبٍ مثل حمزة»، لا يدلُّ على ثبوته من طُرُقهِ، فإنه صرَّح بخلافه في «جامع البيان»^(٨) فقال:

(١) كنز المعاني (خ) ١٩٦/ب.

(٢) وهو: السوسي المرموز له بالياء في قول الشاطبي: «يُجْتَلَى».

(٣) التجريد ١٦٦.

(٤) التيسير ١٠٤.

(٥) النشر ٢/٤٥-٤٦، وفيه: «وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معاً».

(٦) التجريد ١٦٦، ١٦٧.

(٧) محمد بن إسماعيل، مقرئ حاذق ضابط. انظر: غاية النهاية ٢/١٠٢.

(٨) جامع البيان (خ): ٢٢٢/أ، وفيه: «فيما لم يستقبله ألف ولا م، فيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معاً».

«إنَّه قرأ على أبي الفتح في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران موسى ابن جرير فيما لم يستقبله ساكنٌ، وفيما استقبله بفتحِ الراءِ والهمزةِ معاً انتهى.

وقرأ هشامٌ في القسمين الظاهرِ والمضمرِ أيضاً من طريقِ الحُلوانيّ بخُلفٍ عنه بفتحِ الراءِ والهمزةِ، وعليه الجمهورُ عن الحُلوانيّ، وصحَّحه ابنُ الجَزَريِّ^(١).

وروى الأكثرون عن الدَّاجونيِّ عن هشامٍ إمالتَهما معاً، وهو المشهورُ عن الدَّاجونيِّ / كما في «النَّشر»^(٢).

وقرأ ابنُ ذُكوانٍ بإمالةِ الراءِ والهمزةِ جميعاً في المواضع السبعة التي مع الظاهرِ من جميعِ طُرُقِه؛ لكون الألف منقلبةً عن ياءٍ، ولزِمَتْ إمالةُ الهمزةِ والراءِ تبعاً للتناسبِ، فهي إمالةٌ فتحيةٌ لإمالة^(٣) أخرى، إلا أنَّه نُقل عنه فتحُ الراءِ وإمالةُ الهمزةِ، وهو ممَّا انفرد به زيدٌ عن الرمليِّ عن الصُّوريِّ عنه، كما انفردَ صاحبُ «المبهج»^(٤) عن الصُّوريِّ بفتحِ الراءِ والهمزةِ.

وأما الذي مع المضمرِ، فقرأه ابنُ ذُكوانٍ بإمالةِ الراءِ والهمزةِ معاً أيضاً، وهذا الذي عليه جميعُ المغاربةِ، وجمهورُ المصريين، ولم يذكُرْ

(١) النشر ٢/٤٥.

(٢) النشر ٢/٤٥.

(٣) ر، س: «لا إمالة».

(٤) المبهج ٢/٢٤٦.

في «التيسير»^(١)، وكذا الحافظ أبو العلاء^(٢) عن الأخفش من طريق النقاش غيره، وفتحهما معاً عن ابن دكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وأمال الهمزة وفتح الراء الجمهور عن الصوري. واختلَفَ عن أبي بكر في السبعة^(٣) التي مع الظاهر على أربعة أوجه، كما في «النشر»: أحدها: إمالة الراء والهمزة معاً في السبعة، وهو رواية الجمهور عن يحيى. ثانيها: إمالتها في الأنعام، وفتحهما في غيرها، وهو رواية الجمهور عن العليمي. ثالثها: فتحهما في المواضع السبعة، وهي طريق «المبهج»^(٤) عن أبي عون عن يحيى، وعن الرزاز^(٥) عن العليمي. رابعها: فتح الراء وإمالة الهمزة، وهي طريق صاحب «العنوان»^(٦) في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى.

(١) التيسير ١٠٣، والذي فيه الفتح للنقاش عن الأخفش عن ابن دكوان مع المضمّر، ولذلك ذكر الشاطبي الخلاف بين الفتح والإمالة في الراء والهمزة مع المضمّر لابن دكوان. انظر: الشاطبية ٥١.

(٢) غاية الاختصار ١/٢٧٣، والذي فيه الإمالة للنقاش مع المتحرك الظاهر، وليس مع المضمّر، ونسب الإمالة مع المضمّر للصوري عن ابن دكوان. انظر: غاية الاختصار ١/٢٧٧.

(٣) أي: سبعة المواضع المذكورة.

(٤) المبهج ٢/٢٤٧.

(٥) هو: عثمان بن أحمد بن سمعان، تقدّم، وهو قرأ على العليمي عن طريق تلميذه أبي بكر يوسف بن يعقوب الواسطي من طريق «المبهج» كما تقدّم في الأسانيد، وليس على العليمي مباشرة. انظر: النشر ١/١٥١.

(٦) العنوان ٩١.

وأما الذي مع المضمَر، فقرأه مِنْ طَرِيقِ الْعُلَيْمِيِّ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ مَعًا فِي الْجَمِيعِ، وَأَمَّا لِهَمَّا فِيهَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ.
وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ، وَكَذَا خَلَفَ بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ مَعًا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَعَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(١).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ الْخَالِصِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى الْأَصْلِ.
وَأَمَّا الَّذِي بَعْدَهُ سَاكِنٌ، وَهُوَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ: ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾،
﴿رَاءَ الشَّمْسِ﴾ فِي الْأَنْعَامِ [٧٧-٧٨]، ﴿وَرَاءَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، ﴿وَأَذَارَاءَ الَّذِينَ
أَشْرَكُوا﴾ فِي النَّحْلِ [٨٥-٨٦]، وَ﴿رَاءَ الْمَجْرُمُونَ النَّارِ﴾ فِي الْكَهْفِ [٥٣]، ﴿وَلَمَّارًا
الْمُؤْمِنُونَ الْأَخْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، فقرأ السوسي بإمالة الراءِ والهمزة بخلاف
عنه فيهما، كما في «الشَّاطِئِيَّة» ولفظها^(٢):

وقبل السكونِ الرَّاءُ أَمَلٌ فِي صَفَايِدٍ بَخُلْفٍ وَقُلِّ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلَا
لكن تَعَقَّبَهُ فِي «النَّشْرِ»^(٣) بِأَنَّ إِمَالَتَهُمَا مِمَّا قَرَأَ بِهِ الدَانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ
مَنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ. قَالَ: «وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
فَلَيْسَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِئِيَّة»، وَلَا مِنْ طَرِيقِ «التَّيْسِير»، وَلَا
مَنْ طَرِقَ كِتَابَنَا سَبِيلٌ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ مِنَ الطَّرِيقِ
الَّتِي ذَكَرَهَا عَنْهُ سَوَى طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ، وَهِيَ طَرِيقُ أَبِي بَكْرِ الْقَرَشِيِّ،

(١) انظر: المبهج ٢/٢٤٤، الإيضاح ٢٠٥.

(٢) الشاطبية ٥٢.

(٣) النشر ٢/٤٧.

وأبي الحسن^(١) / الرَّقِي، وأبي عثمان النحوي^(٢)، ومن طريق أبي بكر القرشي، ذكره صاحب «التَّجْرِيد»^(٣) من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه».

قال: «وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر «الشَّاطِئِيَّة»، يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه، وهي: فَتْحُهَا، وإِمَالَتُهَا، وِبَفَتْحِ الرَّاءِ وإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ، وِبِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِئِيَّة»، و«التَّيْسِير» سوى الأول. وَأَمَّا الثَّانِي فَمِنْ طَرِيقِ مَنْ قَدَمْنَاهُ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ الْبِتَّةَ، وَإِنَّمَا رُويَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِي الْيَزِيدِي، وَمِنْ طَرِيقَيْهِمَا حَكَاهُ فِي «التَّيْسِير»^(٤) وَصَحَّحَهُ، عَلَى أَنْ أَحْمَدَ بْنَ حَفْصِ الْخَشَّابِ^(٥) وَأَبَا الْعَبَّاسِ^(٦) حَكَيَاهُ أَيْضاً عَنِ السُّوسِيِّ.

(١) علي بن الحسين بن الرَّقِي، الوَزَّان، البغدادي، ثقة، أخذ القراءة عَرَضاً عن السوسي وقبل، روى القراءة عنه عبد الله بن الحسين وغيره. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ١/ ٤٨٣، غاية النهاية ١/ ٥٣٤. وهو منسوب إلى: «الرَّقَّة» بفتح الراء والقاف المشددة: مدينة مشهورة على الفرات. معجم البلدان ٣/ ٥٨.

(٢) الرَّقِي، عرض على السوسي، روى القراءة عنه عبد الله بن الحسين. انظر: غاية النهاية ٦١٨/١.

(٣) التجريد ١٦٧.

(٤) التيسير ١٠٤.

(٥) المصيصي، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/ ٥١.

(٦) أحمد بن محمد، الوَرَّاق، الرَّافِقِي، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/ ١٣٤. وهو منسوب إلى: «الرَّافِقَةَ» بلدة كبيرة على الفرات، وقد غلب عليها اسم: «الرَّقَّة». انظر: الأنساب ٢٨/٣، معجم البلدان ٣/ ١٥.

وأما الرابع فحكاه ابنُ سعدانَ وابنُ جُبَيْرِ عنِ الْيَزِيدِيِّ، ولا نعلمه وَرَدَ عنِ السُّوسِيِّ الْبَتَّةَ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ»^(١).

وقرأ أبو بكرٍ وحمزةُ، وكذا خَلَفٌ، بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وافقهم الْأَعْمَشُ^(٢).

وأما قولُ الْحَكْرِيِّ^(٣): «وفي الْهَمْزَةِ وَجْهَانِ لِشُعْبَةَ»، تبعاً لِلشَّاطِئِيِّ، فَمُتَعَقَّبٌ بِمَا فِي «النَّشْرِ»^(٤) مِنْ «أَنَّ الْإِمَالََةَ إِنَّمَا رَوَاهَا خَلَفٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي «جَامِعِهِ»^(٥)، حَيْثُ سَوَّى فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا بَعْدَهُ مَتَحَرِّكٌ وَمَا بَعْدَهُ سَاكِنٌ، وَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ يَأْخُذُ مِنْ طَرِيقِ خَلَفٍ عَنْ يَحْيَى بِإِمَالَتِهِمَا، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ^(٦)، وَخَالَفَهُ سَائِرُ النَّاسِ فَلَمْ يَأْخُذُوا لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِلَّا بِإِمَالَةِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

وقد صحح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما، يعني من طريق خَلَفٍ، حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّاطِئِيُّ، فَحَسِبَ الشَّاطِئِيُّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِهِ، فَحَكَى فِيهِ خِلَافاً عَنْهُ.

(١) آخر كلام ابن الجزري في النشر ٤٨/٢.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٤٦، الإيضاح ٢٠٦.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ٣٢/ب.

(٤) النشر ٢/٤٦-٤٧.

(٥) جامع البيان (خ): ٢٢٠/ب.

(٦) السبعة ٢٦١.

والصوابُ الاقتصارُ على إمالةِ الرءِ دونَ الهَمْزَةِ من جميعِ الطرقِ التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طريقُ «الشَّاطِبيَّة»، و«التَّيسِير».

وأما من غير هذه الطرقِ فإنَّ إمالتَهُما لم تَصِحَّ عندنا إلا مِنْ طَرِيقِ خَلْفٍ، حسبما حكاها الدانيُّ وابنُ مجاهدٍ فقط، وإلا فسائرُ مَنْ ذَكَرَ روايةَ أبي بكرٍ من طريقَيْ^(١) خَلْفٍ عن يحيى لم يَذْكَرْ إلا إمالةَ الرءِ وفتحَ الهَمْزَةِ، ولم يأخذ بسوى ذلك» انتهى.

وقرأ الباقران بفتحهما على الأصل.

هذا حكمُ اختلافِهم في الوصلِ، فإن أزال الوقفُ الساكنَ عادت الألفُ، وجرى كلُّ على أصله في المتحركِ الذي ليس بعده ضميرٌ ولا ساكنٌ من الفتح والإمالة وبين بين.



(١) النشر: «طريق».

فصل

وَأَخْتَلَفَ فِي إِمَالَةِ الْأَلْفِ إِذَا كَانَتْ عَيْنَ فِعْلٍ مَاضٍ ثَلَاثِيًّا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ أَوْ تَاءٌ تَأْنِيثٌ، إِلَّا مَا يُسْتثنَى، وَهِيَ: «زَادَ» فِي خَمْسَةِ عَشَرَ^(١)، وَ«شَاءَ» فِي مِئَةِ وَسِتَّةِ^(٢)، وَ«جَاءَ» فِي مِئَتَيْنِ^(٣) وَعِشْرِينَ، وَ«خَابَ» بِالْمَوْحِدَةِ فِي أَرْبَعَةِ، وَ«رَانَ» فِي الْمَطْفِينِ [١٤]، فَقَطْ، وَ«خَافَ» بِالْفَاءِ فِي ثَمَانِيَةِ، وَ«طَابَ» فِي النِّسَاءِ [٣]، فَقَطْ، وَ«ضَاقَ» خَمْسَةَ، وَ«حَاقَ» عَشْرَةَ^(٤)، وَ«زَاعَ» فِي اثْنَيْنِ: «مَا زَاعَ الْبَصْرُ» [النجم: ١٧]، وَ«زَاعُوا» [الصف: ٥]، / وَاسْتُثْنِي مِنَ الْإِطْلَاقِ السَّابِقِ: «زَاعَتِ» فِي الْأَحْزَابِ [١٠]، وَصَّ [٦٣].

فَقَرَأَ حَمْزَةً بِكَمَالِهِ^(٥) بِالْإِمَالَةِ الْكَبِيرَى فِي الْعَشْرَةِ^(٦) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَصْلِ الْبِيَاءَاتِ، وَافَقَهُ الْأَعْمَشُ^(٧).

- (١) كَذَا فِي الْإِسْتِكْمَالِ ٧٧/٢، وَالْمَوْضُوحُ ٤٦٣، وَالْإِقْنَاعُ ٣٠٢/١، وَالْإِتْحَافُ ٢٧٩/١.
- (٢) كَذَا فِي الْإِسْتِكْمَالِ ٧٩/٢، وَالْمَوْضُوحُ ٤٦٢، وَالْإِقْنَاعُ ٣٠٢/١، وَالْإِتْحَافُ ٢٧٩/١. وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «الْمَعْجَمِ الْمَفْهُرِسِ» سِتَّةَ وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا فَقَطْ، وَمِنَ الْغَرِيبِ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى شَيْءٍ يَخَالِفُ الْوَاقِعَ.
- (٣) ر، م: «مئة»: وَفِي الْمَوْضُوحِ لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي ٤٦٢: «فَجَمَلْتُهُ مِثْلَانِ وَائْتَانِ وَعِشْرُونَ مَوْضِعًا» وَمِثْلَهُ فِي الْإِسْتِكْمَالِ ٧٤/٢، وَالْإِقْنَاعُ ٣٠٢/١، وَهِيَ فِي الْوَاقِعِ (٢٣٧) مَوْضِعًا كَمَا فِي «الْمَعْجَمِ الْمَفْهُرِسِ».
- (٤) بَلْ هِيَ تِسْعَةُ مَوَاضِعَ كَمَا فِي الْمَوَاصِرِ الْمَذْكُورَةِ وَالْمَعْجَمِ الْمَفْهُرِسِ.
- (٥) انظُر: النِّشْرُ ٥٩/٢، الْإِتْحَافُ ٢٧٩/١.
- (٦) أَي: فِي الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ: «زَادَ»، «شَاءَ»، «جَاءَ»، «خَابَ»، «رَانَ»، «خَافَ»، «زَاعَ»، «طَابَ»، «ضَاقَ»، «حَاقَ».
- (٧) انظُر: الْمَبْهَجُ ٣٦٥/١، الْإِيضَاحُ ٢١٢.

وقد خرج بقاء الفعل نحو: ﴿صَابِقٌ﴾ [هود: ١٢]، وبقيد الماضي نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠]، و﴿وَخَافُونَ إِنْ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

والمراد بالثلاثي: ما هو على ثلاثة أحرف مجرداً عن الزيادة المعلومة من التصريف، فيخرج نحو: ﴿أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، و﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]، لكن أماله^(١) الأعمش فخالف القراء.

وتسمى هذه الأفعال المذكورة «الجوف» جمع أجوف، وهو ما عينه حرف علة، وعينات العشرة ياءات مفتوحة إلا «شاء»، فياء مكسورة، وإلا «خاف» فعينه واو مكسورة أُعِلَّتْ بالقلب، لتحريكها وانفتاح ما قبلها. وقرأ ابن ذكوان، وكذا خَلَفٌ كحمزة بالإمالة المحضة في «شاء»، و«جاء» كيف وقعا فقط، وافقهم الأعمش.

واختلَفَ فيهما وفي «زاد» عن هشام، فأمالها عنه الداجوني، وفتحها الحلواني. واختلَفَ عن الداجوني عن هشام في ﴿خَابَ﴾ في الأربعة مواضع: بإبراهيم [١٥]، وموضع طه [٦١]، والشمس [١٠]، فأماله صاحب «التجريد»^(٢)، و«الروضة»^(٣)، وغيرهما، وفتحه أبو العز^(٤)، وابن سوار^(٥)

(١) أي: ﴿فَأَجَاءَهَا﴾ فقط. انظر: المبهج ١/٣٦٦، الإيضاح ٢١٣.

(٢) التجريد ١٧١.

(٣) الروضة ١/٣٥٣.

(٤) الذي في إرشاد المبتدي: ١٩٨، الإمالة عن الداجوني ومثله في الكفاية الكبرى: ١٠٠، وانظر: النشر ٢/٦٠.

(٥) المستنير ١/٥٢٦، قال: «وروى الداجوني عن صاحبه -إلا من طريق المفسر- إمالة الخاء من ﴿خَابَ﴾ حيث كانت».

وغيرهما، وكذلك اختلفَ فيها عن ابنِ ذَكْوَانَ، فأمالها عنه الصُّورِيُّ، وفتحها الأَخْفَشُ.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وحده كحمزة ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ الأول من البقرة [١٠] بالإمالة كذلك.

واختلفَ عنه في باقي القرآن، فبالإمالة رواه جمهورُ العراقيين، وهي طريقُ الصُّورِيِّ والنقاشِ عن الأَخْفَشِ، وطريقُ «التيسير»^(١)، فإنَّ الدانيَّ قرأ بها على عبد العزيز بن جعفر^(٢)، وعلى أبي الفتح أيضاً.

وبالفتح رواه جميعُ المغاربة، وهو طريقُ ابن الأخرم عن الأَخْفَشِ عنه، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسنِ بن عَلْبُونٍ، وهو الذي في «العنوان»^(٣)، و«التذكرة»^(٤).

وقرأ أبو بكر والكسائيُّ، وكذا خلفُ كحمزة، بإمالة ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، وافقهم الحسنُ^(٥).

وقرأ الباقر بالفتح في ذلك كله على الأصل.

* * *

(١) التيسير ٥١.

(٢) جامع البيان (خ): ١٣٦/أ.

(٣) العنوان ٦١.

(٤) التذكرة ١/١٩١.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥٤٩، الإيضاح ٢١٢.

فصل : في إمالة أحرفٍ مخصوصةٍ غيرَ ما ذُكِرَ

وهي عشرون^(١):

أولها: ﴿التَّوْرَةَ﴾ حيث وقع، فقرأه قالون بالإمالة الصغرى اكتفاءً بالحالة الوسطى، كما في «الهداية»^(٢)، و«الهادي»^(٣)، و«التبصرة»^(٤) وغيرها. وقرأه الداني^(٥) على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن قراءته على السامري، يعني: مِنْ طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ وَفَاقًا لجمیعِ المغاربة، وهو ظاهر «التيسير»^(٦)، ورُوي عنه الفتح على أصله، كما في «المستنير»^(٧)، و«التذكار»^(٨)، و«التجريد»^(٩)، و«الكامل»^(١٠)، و«الجامع»^(١١)، و«الإرشاد»^(١٢)، وغيرها، وفاقاً لجمیعِ العراقيين.

(١) في النشر ٦٠/٢: «وهي أحد وعشرون حرفاً».

(٢) شرح الهداية ١١٥/١.

(٣) انظر: النشر ٦١/٢، ولم نجده في مظانّه من نسخة الهادي.

(٤) التبصرة ١٣٠.

(٥) جامع البيان (خ): ١٩٦/أ.

(٦) التيسير ٨٦.

(٧) المستنير ١/٥٣٧، ٢/٧٥.

(٨) انظر: النشر ٦١/٢.

(٩) التجريد ١٦٩.

(١٠) الكامل (خ): ٩٣/ب.

(١١) جامع البيان (خ): ١٩٦/أ.

(١٢) إرشاد المبتدي ٢٥٧.

وقرأ به الدانيُّ على أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني: مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وهي الطَّرِيقُ التي في «التَّيسِيرِ»^(١)، فَذَكَرُ غَيْرِهِ فيه خُرُوجٌ عن طَرِيقِهِ، والوجهان في «الشَّاطِئَةِ»^(٢).

وقرأ ورثٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ بِالْإِمَالَةِ / الْكِبْرَى، وَمِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالصغرى.

وقرأ أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بِالْإِمَالَةِ الْكِبْرَى^(٣)، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَنْ حَمْزَةَ، فَالْكِبْرَى لَهُ فِي «الْمُسْتَنِيرِ»^(٤) و«التَّجْرِيدِ»^(٥)، و«جامع» ابن فارس، والإرشاديين^(٦) وفاقاً لجمع العراقيين. وقرأ به الدانيُّ على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي، والصغرى له في «الشَّاطِئَةِ»^(٧) كالتيسير^(٨)، و«التذكرة»^(٩)، و«الهداية»^(١٠)،

(١) التيسير ٨٦.

(٢) الشاطئية ٤٤.

(٣) انظر: النشر ٦١ / ٢، الإتحاف ١ / ٢٨١.

(٤) المستنير ١ / ٥٣٧، ٢ / ٧٥.

(٥) التجريد ١٦٩.

(٦) إرشاد المبتدي: ٢٥٧، الكفاية الكبرى: ٩٨.

(٧) الشاطئية ٤٤.

(٨) التيسير ٨٦.

(٩) التذكرة ١ / ٢١٠.

(١٠) شرح الهداية ١ / ١١٥.

و«الكافي»^(١)، و«التلخيص»^(٢)، و«العنوان»^(٣) وفاقاً لجمهور^(٤) المغاربة.
 وقرأ بها الدانيُّ على أبي الحسنِ وأبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الله
 السامرِّي^(٥).

ووافق اليزيديُّ والأعمشُ على الكبرى^(٦).
 ووجهُ الإمالةِ كونُ الألفِ منقلبةً عن ياءٍ؛ لأنَّ أصلها^(٧): وَوَرِيَّةٌ، كَفَوَعَلَةٌ،
 مِنْ وَرِي الزَّنْدِ، إِذَا خَرَجَتْ نَارُهُ، فَقُلِبَتِ الْأُولَى تَاءً، وَالْيَاءُ أَلْفًا.
 وإن قلنا: إنَّها أعجميةٌ فلا اشتقاق لها، فوجهُ إمالتها شِبْهُ أَلْفِهَا بِالْفِ
 التَّائِيثِ، مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهَا رَابِعَةً، فَسَبَبُ إِمَالَتِهَا: إِمَّا الْإِنْقِلَابُ، وَإِمَّا شِبْهُ
 أَلْفِ التَّائِيثِ.

وقرأ الباقون بالفتح على الأصلِ.
 ثانيها: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ الجمعُ المصححُ المحلَّى بأل، والعماري عنها
 الْمُعْرَبُ بِالْيَاءِ جَرًّا وَنَسْبًا حَيْثُ وَقَعَ، نَحْوُ: ﴿مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]،
 و﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و﴿مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣].

(١) الكافي ٩١.

(٢) تلخيص العبارات ٤٥.

(٣) العنوان ٧٨.

(٤) ب، د، ط: «لجميع».

(٥) جامع البيان (خ): ١٩٥/ب.

(٦) انظر: المبهج ٢/١٤٠، الإيضاح ٢١٣.

(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٣٧٤، سر الصناعة ١/٤٦٦.

فقرأه ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْإِمَالَةِ الصَّغْرَى، وقرأه أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ عَنْهُ، وَالذُّورِي عَنْ الْكَسَائِيِّ، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ يَعْقُوبَ بِالْإِمَالَةِ الْكَبْرَى^(١)، لِتَوَالِي الْكَسْرَاتِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِي تَقْدِيرِ كَسْرَةٍ، فَقَوِيَّتِ الْكَسْرَاتِ عَلَى الْأَلْفِ فَاسْتِمَالَتِهَا^(٢)، وَلِكثْرَةِ الدُّوْرِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ^(٣).

وقرأ روح موافقة بإمالة ﴿مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ بالنمل [٤٣]، فقط. وقرأ الباقون بالفتح على الأصل، وبه قرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ مِمَّا انفرد به صَاحِبُ «العنوان»^(٤) عَنْ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرَشٍ^(٥).

وقد خرج بتعيين لفظ ﴿الْكَافِرِينَ﴾ نحو: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، لِلاتِّبَاعِ^(٦)، وَبِقَيْدِ الْجَمْعِ الْمَفْرُودِ نَحْوُ: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١]؛ لِأَنَّهُ^(٧) لَيْسَ بَعْدَ رِأْيِهِ يَاءٌ، وَكَسْرَتُهُ عَارِضَةٌ؛ لِذَهَابِهَا

(١) انظر: النشر ٦٢/٢، الإتحاف ١/٢٨١.

(٢) قوله: «لأن الياء... فاستمالتها»: زيادة من: ن، ر.

(٣) انظر: الإيضاح ٢١٤.

(٤) انظر: الاكتفاء ٥٦، النشر ٦٢/٢.

(٥) زاد في: د، ب، ط، ف: «ولم يذكر إمالته إلا للذوري عن الكسائي فقط». ولم نجد هذه الكلمة ﴿الْكَافِرِينَ﴾ في «العنوان» المطبوع في المظان، ولعلها سقطت منه.

(٦) قوله: «للاتباع» زيادة من: ن، ر، والمعنى: اتباعاً للأثر.

(٧) قوله: «لأنه ليس... غير كسرة الفاء» زيادة من: ن، ر.

وقفًا، فَضَعَفَ حَكْمُهَا فِي الْوَصْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ كَسْرَةٌ لَازِمَةٌ غَيْرُ كَسْرَةِ الْفَاءِ،
وَإِنْ رَوَى إِمَالَتَهُ^(١) صَاحِبُ «الْمَبْهَجِ» عَنِ الْكَسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، فَإِنَّهُ
لَيْسَ مِنْ طَرَفِنَا.

وَبَقِيْدِ الْمُعْرَبِ بِالْيَاءِ نَحْوُ: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وَإِنْ
أَمَالَهُ ابْنُ زِيَادٍ^(٢) عَنِ قَتِيْبَةَ.

ثَالِثُهَا: ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] الْمَجْرُورُ حَيْثُ وَقَعَ، فَقَرَأَهُ الدُّورِيُّ^(٣) عَنِ
أَبِي عَمْرٍو بِالْإِمَالَةِ الْكَبْرَى لِلْكَسْرَةِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنِ أَبِي
الرَّعْرَاءِ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي «التَّيْسِيرِ»^(٤)، وَهِيَ رِوَايَةٌ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ
الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَمْرٍو.

(١) المثبت من: ن، ر، وفي سائر النسخ: «رواه صاحب».

(٢) المعروف بابن زياد ثلاثة؛ الأول: يحيى بن زياد، المعروف بابن وردة، الخوارزمي،
والثاني: عدي بن زياد، وكلاهما يروي عن الكسائي مباشرة، والثالث: محمد بن
الحسن بن زياد، ولعله المراد هنا؛ فإنه يروي عن قتيبة بن مهران، بواسطة شخصين
هما: ممشاذ الخفاف، عن ابن حوثره الأصم. وهو: محمد بن الحسن بن زياد،
أبو عبد الله الأشعري، الأصبهاني، الجروءاني - نسبة إلى: جروءان، محلة
كبيرة بأصبهان - المؤدب، المقرئ، ثقة معروف. انظر: غاية النهاية ١١٦/٢،
والأنساب ٤٩/٢، وانظر: المنتهى للخزاعي ١٢٠، والكامل (خ) ٧٨/ب -
٧٩/أ.

(٣) انظر: النشر ٦٢/٢، الإتحاف ٢٨٢/١.

(٤) التيسير ٥٢.

واختاره الدانيُّ عنه^(١) من هذه الرواية، ولفظه في «جامع البيان»^(٢):
«واختياري في قراءة أبي عمرو من طريقي أهل العراق الإمالة المَحْضَةُ
في ذلك؛ لشهرة مَنْ رواها عن الزَيْدِيِّ وحُسْنِ اطلاعهم، ووُفُورِ
معرفتهم».

[١٦٣/ب]

ثم قال / : «وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر بن
أبي هاشم، وبه أخذ، وقد كان ابنُ مجاهد يُقْرِئُ بإخلاص الفتح في جميع
الأحوال، وأظنُّ ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك
لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمتِّه، إذ فعَلَ ذلك في غير ما حرف،
وتركَ المُجْمَع عليه فيه عن الزَيْدِيِّ، ومال إلى رواية غيره؛ إمَّا لقوتها في
العربية، أو لسهولة ليتها على اللفظ، أو لقربها على المتعلِّم» ثم ذكر أمثلةً
لذلك، ثم قال: «فدلَّ ذلك على أنَّ الفتح اختيارٌ منه» انتهى.

وقد رَوَى سائرُ الناسِ عن الدُّوريِّ الفتح، وعليه العراقيون والمصريون
والشاميون والمغاربة.

وفي «الشَّاطِبيَّة»^(٣) الوجهان معاً لأبي عمرو بكماله، وكذا في مختصرها
لابن مالك، ولفظه:

... .. وحيث يُخْرَفُ النَّاسُ خُلُفاً في الإمالة حُصْلاً

(١) قوله: «عنه» سقط من (ن).

(٢) جامع البيان (خ): ١٤١/أ-ب.

(٣) الشاطبية ٢٧.

كقوله في «الشَّاطِيبَةِ»^(١):

... .. وَخُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا

وكذا تبع الشاطبي الحِكرِي^(٢) وغيره.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(٣): «وَلِلنَّقَلَةِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٍ: الْقَطْعُ بِالْإِمَالَةِ، وَبِهِ قَالَ

الدَّانِي فِي كِتَابِ الْإِمَالَةِ^(٤)، وَحَمَلَ الْفَتْحَ عَلَى غَيْرِ الْمَجْرُورِ، أَوْ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ.

وَالْقَطْعُ^(٥) بِالْفَتْحِ، وَبِهِ قَالَ الْأَهْوَاذِيُّ^(٦) وَجُلُّ الْعِرَاقِيِّينَ، وَبِهِ قَرَأَ

مَكِّي^(٧).

وَأَجْرَاءُ الْوَجْهَيْنِ^(٨)، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ: الْإِطْلَاقُ، أَي: لِكُلِّ مِنَ الرَّاوِيَيْنِ

وَجْهَانِ، وَهُوَ نَقْلُ «الْقَصِيدِ» وَ«التَّيْسِيرِ»، وَالتَّرْتِيبُ أَي: الْإِمَالَةُ لِلدُّورِيِّ،

وَالْفَتْحُ لِلسُّوسِيِّ، وَهُوَ نَقْلُ السَّخَاوِيِّ^(٩) عَنِ الشَّاطِبِيِّ «انْتَهَى».

(١) صدره:

... .. وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ

وهو في الشاطبية ٢٧.

(٢) النجوم الزاهرة (خ) ٣١/ب.

(٣) كنز المعاني (خ) ١٠٢/ق/ب.

(٤) الموضح لأبي عمرو الداني ٣٠٥، ٣٠٧.

(٥) معطوف على القطع بالإمالة وهو المذهب الثاني.

(٦) انظر: الوجيز باب الإمالة ١٠٧-١١٥.

(٧) التبصرة ١٣٠.

(٨) معطوف على «القطع بالإمالة» وهو المذهب الثالث.

(٩) فتح الوصيد للسخاوي ٤٦٥/٢.

لكن لا يُؤخذ من «التيسير» سوى الإمالة المَحْضَة كما تقدّم؛ لأنّه أُسْنَدَ رواية الدُّورِيّ فيه عن عبد العزيز الفارسي عن أبي طاهر المذكور.
وقال في باب «الإمالة»: وأقرأني الفارسيّ عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، في موضع الجرّ حيث وقع. قال في «النشر»^(١): «وذلك صريحٌ في أنه من رواية الدُّورِيّ» انتهى.

وأما قوله في «التيسير»^(٢): «وأقرأني غيره بالفتح، وهي رواية أحمد بن جبير عن يزيدٍ عنه، وبه كان يأخذ ابنُ مجاهدٍ» فذكرُ فائدةٍ على سبيل الاستطراد كعادته، وقد وافق اليزيديّ في اختياره^(٣) على الإمالة بخلفٍ عنه أيضاً.

وقد ذكر^(٤) عبد الله بن داود الخريبي^(٥) عن أبي عمرو أن الإمالة في ﴿النَّاسِ﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يُميله، انتهى.

(١) النشر ٢/٦٢.

(٢) التيسير ٥٢.

(٣) انظر: الإيضاح ٢١٤.

(٤) في النشر ٢/٦٣، «... قال وقد ذكر...» أي: أبو عمرو الداني كما في الموضح ٣٠٨.

(٥) ش، س، ن، ر: «الحربي»، وفي ب، د: «الحرمي»، والصواب المثبت، وهو: عبد الله

ابن داود بن عامر، أبو عبد الرحمن، الهمداني، الكوفي الأصل، المعروف بالخريبي

-نسبة إلى «الخريبة» محلة بالبصرة سكنها- المحدث، المقرئ، ثقة حجة عابد،

(ت: ٢١٣هـ). انظر: الأنساب ٢/٣٥٤، تهذيب الكمال ١٤/٤٥٨، غاية النهاية ١/٤١٨.

وَيُقَلِّعُ عَنْهُ^(١) أَنَّهَا أَفْصَحُ مِنَ الْفَتْحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَ اسْتَحْسَنَهَا لِكثْرَةِ الدَّوْرِ، وَلِهَذَا لَمْ يُمَلِّمْ ﴿أَنْسِ﴾ [البقرة: ٦٠]، وَنَحْوَهُ: ﴿الْوَسْوَسِ﴾ [الناس: ٤]، وَنَبَّهُ الْجَعْبَرِيُّ^(٢) عَلَى أَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يُمَلِّمْ كِبْرِيَّ مَعَ غَيْرِ الرَّاءِ، إِلَّا ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، الْمَجْرُورَ، ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ فَاتِحَتِي مَرْيَمَ وَطَهَ، وَلَمْ يُمَلِّمْ صَغْرِيَّ مَعَ الرَّاءِ إِلَّا ﴿يَبْشُرَى﴾ [يوسف: ١٩]، فِي وَجْهِهِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَصْلِ.

رَابِعُهَا: ﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩] / قَرَأَهُ حَمْزَةً^(٣) بِالْإِمَالَةِ الْمَحْضَةِ مِنْ رِوَايَةٍ خَلَفَ لِمَجَانَسَةِ كَسْرَةِ الضَّادِ؛ إِذِ الْكَسْرَةُ تُؤَثِّرُ إِذَا كَانَتْ مَتَأَخَّرَةً مَبَاشِرَةً، وَمَتَقَدِّمَةً مَفْصُولَةً بِحَرْفٍ؛ لِتَعَدُّرِ الْمَبَاشِرَةِ، كَمَا قَدَّمْتُهُ أَوَّلَ الْبَابِ. وَلَمْ يَمْنَعِ اسْتِعْلَاءُ الضَّادِ؛ لِضَعْفِهِ بِالتَّقَدُّمِ وَالْكَسْرَةِ، وَالْعُدُولُ مِنَ الصُّعُودِ إِلَى النُّزُولِ أَسْهَلُ مِنْ ضِدِّهِ، أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ الْجَعْبَرِيُّ^(٤). وَاخْتَلَفَ عَنِ خَلَادٍ، فَقَطَّعَ لَهُ بِالْفَتْحِ الْعِرَاقِيُّونَ^(٥) وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَقَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ^(٦) عَلَى أَبِي الْفَتْحِ.

(١) انظر: كتر المعاني (خ) ١٠٢/أ.

(٢) كتر المعاني (خ) ١٠٢/ب.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٣٠٨/١، النشر ٦٣/٢، الإتحاف ٢٨٢/١.

(٤) كتر المعاني (خ) ١٠٢/ب.

(٥) انظر: الوجيز ١١٢.

(٦) انظر: التيسير ٥١، الموضح ٣١٣.

وَقَطَعَ لَهُ بِالْإِمَالَةِ ابْنُ بَلِيْمَةَ^(١) وَالْوَجْهَانُ فِي «الشَّاطِئِيَّة»^(٢) كَأَصْلِهَا^(٣).
 وَبِهِمَا قَرَأَ الدَّانِي^(٤) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَوَأْفَقَ الْأَعْمَشُ^(٥) عَلَى الْإِمَالَةِ.
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَصْلِ.
 خَامِسُهَا: ﴿ءَاتِيكَ﴾ مَوْضِعِي النَّمْلِ [٣٩-٤٠]، فَقَرَأَهُ خَلْفٌ عَنْ حَمْزَةَ،
 وَكَذَا فِي اخْتِيَارِهِ^(٦)، بِالْإِمَالَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ رَوَايَةُ الْمَغَارِبَةِ كُلِّهَا وَبَعْضُ
 الْمِصْرِيِّينَ عَنْ خَلَادٍ. وَبِهَا قَرَأَ الدَّانِي^(٧) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ. وَالْفَتْحُ لَهُ مَذْهَبُ
 جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَقَرَأَ بِهِ الدَّانِي^(٨) عَلَى أَبِي الْفَتْحِ^(٩)، وَأَطْلَقَ^(١٠)

(١) تلخيص العبارات ٤٦.

(٢) الشاطبية ٤٧.

(٣) التيسير ٥١.

(٤) المفردات السبع ٥٢٤.

(٥) انظر: المبهج ١٧٩/٢، إيضاح الرموز ٢١٥، ٣٣٩.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٣٠٨/١، النشر ٦٣/٢.

(٧) التيسير ٥١، والمفردات السبع ٥٢٤.

(٨) التيسير ٥١، والمفردات السبع ٥٢٤.

(٩) زاد في ن: «قال في النشر: وبه أخذ: فوجه الإمالة الكسرة التالية لا الياء والفتح الأصل.
 قال الجعبري: وانقلاب الألف عن همزة لا يمنع إمالتها لوجوب البدل كطاب وسعى»،
 قال: «ووجه الفتح توهم الأصل بحمله على إخوته كأعد» انتهى، قلت: وسيأتي إن شاء
 الله تعالى في سورة النمل ما يوضح ذلك».

(١٠) عبارة النشر ٦٤/٢: «وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد، وأطلق الوجهين في
 «الشاطبية» وكذلك في «التيسير». وهي أدق؛ لأن الذي له الوجهان في «الشاطبية» هو
 خلاد وحده.

الوجهين لحمزة بكماله في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)، فوجه الإمالة الكسرة التالية لا الياء.

سادسها: ﴿الْمَحْرَابِ﴾ المجرور، وهو في موضعين: ﴿يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ﴾ بآل عمران [٣٩]، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمَحْرَابِ﴾ في مريم [١١]، فقرأه بالإمالة الكبرى ابن ذكوان^(٣) في الموضعين، من جميع طرقه.

واختلف عنه في المنصوب، وهو في موضعين أيضاً: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمَحْرَابَ﴾ بآل عمران [٣٧]، ﴿إِذْ نَسُوا الْمَحْرَابَ﴾ بـ «ص» [٢١]، ولا مرفوع له^(٤)، فأماهما النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز بن جعفر، وبها قرأ الداني^(٥) عليه وعلى فارس.

وفتحها ابن الأخرم عن الأخفش والصوري، والوجهان في «الشاطبية»^(٦) كأصلها^(٧)، فوجه الإمالة الكسرة السابقة، والحاجز غير حصين، والفتح مراعاة صورة الحاجز.

(١) الشاطبية ٢٧.

(٢) التيسير ٥١.

(٣) انظر: الروضة ١/٣٦٦.

(٤) قوله: «ولا مرفوع له» سقط من ش، م وهي في حاشية ش، ن، ح، ومعنى «لا مرفوع له» أي: لم يرد في القرآن لفظ «المحراب» مرفوعاً.

(٥) التيسير ٥٢.

(٦) الشاطبية ٢٧.

(٧) التيسير ٥٢.

سابعها: ﴿عِمْرَانَ﴾ وهو قوله: ﴿ءَالَ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿أَمْرَاتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿أَبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢].

وثامنها: ﴿الْإِكْرَامِ﴾ وهو موضعان في سورة الرحمن [٧٨، ٢٧].

تاسعها: ﴿إِكْرَاهِيَنَّ﴾ وهو في سورة النور [٣٣].

واختلف في الثلاثة عن ابن ذكوان، فالإمالة له^(١) فيهنَّ من طريق هبة الله عن الأخفش. قال الجعبري^(٢): «هو معنى قول «التيسير»: «أقرأني أبو الفتح».

لكن تعقبه في «النشر»^(٣) بأنه منقطعٌ بالنسبة إلى «التيسير»؛ لأنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش عن الأخفش التي ذكرها في «التيسير»، بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن^(٤) مُرشد المعروف بالزَّرز^(٥)، وموسى بن عبد الرحمن^(٦)، وأبي طاهر محمد بن

(١) سقط «له» من ن.

(٢) كنز المعاني (خ) ١٠٣/أ.

(٣) النشر ٦٥/٢.

(٤) سقط «ابن» من ح.

(٥) الدمشقي، المقرئ، أخذ القراءة عرضاً عن هارون الأخفش، وروى عنه عرضاً عبد الباقي بن الحسن، صابر على صيام الدهر. توفي قبل ٢٩٠ هـ. انظر: تاريخ دمشق ١٥٥/٥١، معرفة القراء الكبار ٥٩٤/٢، غاية النهاية ٨٨/٢.

(٦) ابن موسى، أبو عمران، الدمشقي، الصَّبَّاح، إمام جامع بيروت، كان أُسند مَنْ بقي من القراء بالشام، وآخر من قرأ على هارون الأخفش، (ت: بعد ٣٦٠ هـ). انظر: تاريخ دمشق ٤٥٣/٦٠، معرفة القراء الكبار ٦١٥/٢.

سليمان^(١) البَعْلَبَكِّي، وأبي الحسن بن شَنْبُوذ وأبي نصر سلامة بن هارون^(٢)، خمستهم عن الأَخْفَشِ.

ورواه أيضاً العراقيون^(٣) قاطبةً من طريق هبة الله بن جعفر عن الأَخْفَشِ، وروى سائر أهل / الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذكوان [١٦٤/ب] الفتح.

قال في «النشر»^(٤): «وهو الثابت من طُرُقنا، سوى مَنْ ذُكِرَ من طريق النقَّاش، وكلاهما صحيح عن الأَخْفَشِ، وذكرهما جميعاً الشاطبي^(٥) فالإمالة للكسر، والحاجز غير حصين، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل».

عاشرها: ﴿لِلشَّرِيبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]، فقرأه ابنُ ذَكْوَانَ^(٦) من طريق الصُّورِيِّ بالإمالة، وبالفتح من طريق الأَخْفَشِ.

(١) ابن أحمد بن ذكوان، نزيل صيدا، المؤدّب - وتصحّف في «غاية النهاية» إلى «المؤدّن» - شيخ مُعَمَّر عالي الإسناد، صالح، (ت: ٣٥٤هـ) وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦١٠، غاية النهاية ٢/ ١٤٨.

والبَعْلَبَكِّي: بفتح الباء واللام، بينهما عين مهملة ساكنة، وبعد اللام باء، نسبة إلى: «بَعْلَبَك» مدينة بالشام. وهي اليوم بلبنان.

(٢) البصري، المقرئ. انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٠.

(٣) انظر: الروضة ١/ ٣٦٦.

(٤) النشر ٢/ ٦٥.

(٥) الشاطبية ٢٧.

(٦) انظر: النشر ٢/ ٦٥.

حادي عشرها: ﴿أَلْحَوَارِئِ كَنَ﴾ في المائدة [١١١]، والصف [١٤]، فقرأه ابنُ ذكوان^(١) من طريقِ الصُّوريِّ بالإمالةِ فيهما على الصحيح، خلافاً لأبي العزِّ في «كفايته»^(٢) إذ خَصَّها بالصفِّ فقط؛ كالمستتير^(٣) و«جامع» ابنِ فارسٍ.

ثاني عشرها: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في يس [٧٣]، فقرأه هشام^(٤) وابنُ ذكوان بخلفٍ عنهما بالإمالةِ المَحْضَةِ للكسرةِ اللاحقةِ، وهي لهشامٍ في «الشاطبية»^(٥) كأصلِها^(٦) وفاقاً لجمهور المغاربة وللصُّوريِّ عن ابنِ ذكوان، والفتحُ له من طريقِ الأخفش، ولهشامٍ من طريقِ الدَّاجوني.

ثالثَ عشرها: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ في: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغُشِيَّةِ» [الغاشية: ٥]، فقرأه هشام^(٧) من طريقِ الحُلوانيِّ بالإمالةِ للكسرةِ التالِيةِ لا الياءِ، ولم يذكُر المغاربةُ غيرهَ عن هشامٍ، وفتحها عنه الداجونيُّ، ولم يذكُرِ العراقيون^(٨) غيرهَ.

(١) انظر: النشر ٢/ ٦٥.

(٢) الكفاية ١٥٩.

(٣) المستتير ١/ ٥٣٠.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٦٥.

(٥) الشاطبية ٢٧.

(٦) التيسير ٥٢.

(٧) النشر ٢/ ٦٥.

(٨) انظر: الوجيز ٣٧٩.

ولا خلاف في فتح ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنِيَّةٍ ﴾ في سورة الإنسان [١٥]. والفرق: أن حرف «هل أتاك» مفرد^(١)، فهو أنسب بالتغيير، والآخر جمع، فيتعدّد فيه الإعلال؛ إذ أصل الألفِ همزةٌ في الجمع^(٢)، فأعلت بالقلبِ ألفاً، فلو أميل تعدّد الإعلال.

رابع عشرها: ﴿ عَابِدُونَ ﴾ كلاهما، و﴿ عَابِدٌ ﴾ في سورة الكافرون [٣-٥] فقرأها هشام^(٣) من طريقِ الحُلوانيّ بالإمالةِ للكسرةِ التالية، وفتحها الداجوني عنه، وخرج بتعيينِ السورةِ نحو: ﴿ لَنَا عَابِدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

خامس عشرها، وسادس عشرها، وسابع عشرها، وثامن عشرها، وتاسع عشرها: الألفُ التي بعد الصادِ والسينِ والتاءِ والكافِ في ﴿ التَّصْرَى ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿ نَصْرَى ﴾ [البقرة: ١١١]، و﴿ أُسْرَى ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ كَسَالَى ﴾ [النساء: ٤٢]، و﴿ أَلْيَتَمَى ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿ يَتَمَى ﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿ سُكْرَى ﴾ [النساء: ٤٣]، فاختلفَ فيها عن الدُّوريِّ عن الكسائيِّ^(٤): فأمالها عنه الضريُّ إتباعاً لإمالةِ ألفِ التأنيثِ، وما قبلها من الألفاظِ الخمسةِ، وفتحها سائرُ الرواةِ عن الدُّوريِّ في الحالين.

* * *

(١) في قوله تعالى: ﴿ لُتَقَى مِنْ عَيْنِ أَيْنَةٍ ﴾ [الغاشية: ٥] ووزنها فاعلة والألف ليست منقلبة.
 (٢) أصله: «أنيّة» اجتمعت همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ألفاً ووزنها أفعلّة. وترسم مع الهمزة قبلها هكذا «آ» بالإملاء العادي في غير المصحف.
 (٣) انظر: الكفاية ٣٢٤، النشر ٦٦/٢.
 (٤) انظر: غاية الاختصار ٢٩٥/١، النشر ٦٦/٢.

تنبيه^(١)

إذا وُصِلَ نحوُ: ﴿التَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿يَتَمَى النِّسَاءُ﴾ [النساء: ١٢٧] للضرير، فيجبُ فتحُ الصادِ من ﴿التَّصْرَى﴾، والتاءُ من ﴿يَتَمَى﴾؛ لأجلِ فتحِ الراءِ والميمِ بعد الألفِ وصلًا، فإذا وَقَفَ عليهما له أميلتِ الصادُ والتاءُ مع الألفِ بعدهما من أجلِ إمالةِ الراءِ والميمِ مع الألفِ بعدهما. عِشْرُونَهَا: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ بالشعراء [٦١] قرأ حمزة، وكذا خَلَفٌ^(٢)، بِإِمَالَةِ رَائِهَا / دُونَ الْهَمْزَةِ فِي الْوَصْلِ، فَإِذَا وَقَفَا أَمَالَ الرَّاءُ وَالْهَمْزَةُ مَعًا؛ لِأَنَّهَا مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، وَأَصْلُهُ^(٣): تَرَاءِي^(٤) كَتَفَاعَلٍ، وَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ فِي التَّسْهِيلِ كَمَا سَبَقَ، وَيَأْتِي فِي سُورَتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥). وافقهما الأعمش^(٦).

وقرأ الباقيون بفتحهما معًا، لكنَّ ورشًا من طريقِ الأزرقِ إذا وَقَفَ أَمَالَ الْهَمْزَةَ فَقَطْ بَيْنَ بَيْنَ بِخِلَافِ عَنهُ، وَالْكَسَائِيُّ بِالْكَبْرِيِّ فِيهَا فَقَطْ فِي الْوَقْفِ أَيْضًا، عَلَى أَصْلِهِ الْمَتَقَدِّمِ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ^(٧)، فَالْأَلْفُ الْأُولَى مِمَالَةٌ لِحَمْزَةٍ،

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٣٢٩، النشر ٢/٨١-٨٢.

(٢) انظر: الكفاية ٢٣٤، النشر ٢/٦٦.

(٣) س: «وأصلها».

(٤) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

(٥) انظر: سورة الشعراء الآية [٦١].

(٦) انظر: المبهج ٣/١٨٦، إيضاح الرموز ٢٠١.

(٧) زاد في ف: «فحمزة والكسائي وكذا خلف والأعمش أمالوا الألف المنقلبة عن لام الفعل، وحمزة والأعمش يميلان ألف مفاعل وصلًا ووقفًا لإمالة الألف المنقلبة ففي قراءتهما إمالة لإمالة».

وكذا خَلَفٌ ووافقهما الأعمشُ في الحالين، والأخيرةُ ممالَةٌ لهم أيضاً في الوقفِ كالكسائيِّ.

وقياسُ مذهبِ الكسائيِّ إمالةُ الألفِ الأخيرةِ وفتحِ الهمزة قبلها. وإن وُصِلَ فإنَّ الهمزةَ^(١) الأخيرةَ تذهبُ لالتقاءِ الساكنين، ولذهابها تذهبُ إمالةُ^(٢) فتحةِ الهمزة، وتبقى إمالةُ الألفِ الزائدة، وإمالةُ فتحةِ الراءِ قبلها عنده، اعتداداً بالألفِ المحذوفةِ، وعند ذلك يُقال: حُذِفَ السببُ وبقي المُسَبَّبُ؛ لأنَّ إمالةَ الألفِ الأولى إنما كان لإمالةِ الألفِ الأخيرة، وقد ذَهَبَتِ الأخيرةُ، فكان ينبغي ألا تُمالَ الأولى لذهابِ المقتضي لذلك، ولكنه راعى المحذوفَ، وجعله في قوة المنطوق.

وقرأ الباقيون بفتحِهما في الوصلِ وفي الوقفِ، وبعد الهمزة أَلْفٌ في اللفظِ، فيصير بوزن تراعى.



(١) يعني الألف الأخيرة، وكذلك هي في الدر المصون ٨/ ٥٢٦.

(٢) قوله: «إمالة» سقط من ن.

فصل: في إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أولها: الراء من ﴿الر﴾ أول يونس [١]، وهو د [١]، ويوسف [١]، وإبراهيم [١]، والحجر [١]، ومن ﴿الم﴾ أول الرعد [١]، فقرأها ورش من طريق الأزرق بالإمالة الصغرى.

وقرأها أبو عمرو وابن عامر بكماله^(١)، وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف بالإمالة الكبرى، إجراءً لألف الراء مجرى المنقلبة من الياء، وإنما أميلت لأنها أسماء، وليست كالحروف، وكذلك سائر الألفاظ التي يتهجى بها أسماء، مُسمَّياتها الحروف التي رُكبت منها الكلم؛ لدخولها في حد الاسم، واعتوارها ما يخص به^(٢) من التعريف والتنكير والجمع والتصغير، وبه صرح الخليل^(٣)، قاله البيضاوي^(٤).

واقفهم اليزيدي والأعمش^(٥)، وقرأ الباقون بالفتح.

الثاني: الهاء من فاتحة: ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، و﴿طه﴾ [طه: ١]، فقرأ قالون وورش من طريق الأزرق بخلف عنهما بالتقليل في فاتحة مريم، وهو

(١) سقط قوله: «بكماله» من ح، ن، م.

(٢) أي: بالاسم.

(٣) ليس في العين، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ١٢.

(٥) انظر: المبهم ٢/ ٣٣٤، إيضاح الرموز ٢١٦.

الذي في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)، و«العنوان»^(٣)، و«التلخيص»^(٤).
وعلى الفتح عن قالون من جميع طرقه اتفق العراقيون^(٥)، وبه قرأ الدانيُّ
على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي من طريق أبي نشيط، وهي من
طريق «التيسير» فيه، ولم يذكره فيه^(٦)، فهو ممَّا خرج فيه^(٧) عن طريقه،
وقطع به للأزرق صاحبُ «الهداية»^(٨)، و«الهادي»^(٩)، و«التجريد»^(١٠)،
وهو / رواية الأصبهانيِّ عن ورشٍ.

[ب/١٦٥]

وقرأ أبو عمرو وأبو بكرٍ والكسائيُّ بالإضجاع؛ لأن ألفاتِ أسماءِ التهجيِّ
ياءاتٌ. وافقهم اليزيديُّ^(١١).

وأما هاءٌ ﴿طه﴾ [طه: ١] فقرأ ورشٌ عن الأزرقٍ بخُلفٍ عنه وأبو عمرو
وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خُلفٌ، بإمالتها مَحْضَةً، وهو الذي

(١) الشاطبية ٥٩.

(٢) التيسير ١٤٨.

(٣) العنوان ١٢٦.

(٤) تلخيص العبارات ١١٨.

(٥) انظر: الوجيز للأهوازي ٢٤٢، وغاية الاختصار ٢/٥٦٢.

(٦) ح: «في التيسير».

(٧) سقط «فيه» من م.

(٨) انظر: النشر ٢/٦٨.

(٩) الهادي (خ) ٩.

(١٠) التجريد ١٧٢.

(١١) انظر: إيضاح الرموز ٢١٧.

في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢) للأزرق، ولم يُمل الأزرق مَحْضَةً من هذه الطرق سوى هذا، وأماله الآخرون عنه بينَ بينَ، ووافق اليزيديُّ^(٣) على الإضجاع.

الثالث: الياء من أول مريم ويس، فأمالها في مريم بين بين عن قالون وورش من أمال الهاء، وفتحها من فتح على الاختلاف المذكور فيها، وأمالها كبرى: هشام في المشهور عنه وابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف. ووافقهم الأعمش^(٤).

واختلف عن أبي عمرو: فالإمالة للدوري من طريق ابن فرح من «التجريد»^(٥) من قراءته على عبد الباقي، والداني^(٦) من قراءته على أبي الفتح، والسوسي من «التجريد»^(٧) أيضاً من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق أبي بكر القرشي، وفي «جامع البيان»^(٨) من طريق أبي الحسن

(١) الشاطبية ٥٨.

(٢) التيسير ١٥٠.

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٢١٧.

(٤) انظر: المبهج ٨٩/٣، إيضاح الرموز ٢١٨.

(٥) التجريد ١٧٣.

(٦) جامع البيان (خ) ٢٧٨ ب.

(٧) التجريد ١٦٢.

(٨) جامع البيان (خ) ٢٧٨ ب، وانظر أيضاً: أسانيد السوسي في: ق ٥/أ من الكتاب

الرَّقِّي وأبي عثمان النحوي فقط^(١)، وذلك من قراءته على فارسٍ لا من طريق أبي عمران بن جرير^(٢) كما في «الجامع»^(٣). وفي «النشر»^(٤) نَفِي عِلْمِ مؤلفه بورود الإمالة عن السوسي من هذه الطرق التي جمعها فيه.

وما في «التيسير»^(٥) من قوله بعد ذِكْرِ الإمالة: «وكذا قرأتُ في رواية أبي شعيب^(٦) على فارسٍ عن قراءته، يُوهم أنه من طريق أبي عمران بن جرير التي هي طريقُ «التيسير»، وليس كذلك، فقد قال في «الجامع»^(٧): إنه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارسٍ في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي، فبيّن في «الجامع» ما أبهمه في «التيسير»، وقد تبعه الشاطبي^(٨) ظاناً أنه طريقه؛ لكونه أسند رواية السوسي في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح.

وأما الياء من ﴿يس﴾، فأمالها نافعٌ صغرى فيما ذكره في «العنوان»^(٩)،

(١) قوله: «فقط» سقط من ن.

(٢) هو: موسى بن جرير الرَّقِّي الضرير، النحوي، تقدّم.

(٣) جامع البيان (خ) ٢٧٩/أ.

(٤) النشر ٧٠/٢.

(٥) التيسير ١٤٧.

(٦) هو: صالح بن زياد السوسي الإمام، تقدّم.

(٧) جامع البيان (خ) ٢٧٨/ب.

(٨) الشاطبية ٥٨.

(٩) العنوان ١٥٩.

و«تلخيص» ابن بَلِيْمَة^(١)، وهو في «الكامل»^(٢) له من جميع طرقِه، فَيَدْخُلُ فيه الأصبهانيُّ، ورواه صاحبُ «المستنير»^(٣)، لكنَّ الجمهورَ عنه على الفتح.

وأمالها كبرى: أبو بكر وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وَرَوْحٌ، وهو المشهورُ عن حمزةَ.

وَرُوي عنه التقليلُ، وهو في «العنوان»^(٤)، و«التبصرة»^(٥) وغيرهما، ووافقهم الأعمشُ^(٦).

الرابع: الطاءُ من ﴿طه﴾ [طه: ١]، و﴿طسم﴾ الشعراء [١]، والقصص [١]، و﴿طس﴾ النمل [١]، فأمال طاءَ ﴿طه﴾ أبو بكر وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٧)، ووافقهم الأعمشُ^(٨).

وقرأ الباقيون بالفتح، لكن في «الكامل»^(٩) إمالتها بينَ بينَ عن نافعٍ،

(١) تلخيص العبارات ١٤١.

(٢) الكامل (خ) ٩٤/ب.

(٣) المستنير ٢/٣٨٩.

(٤) العنوان ١٥٩.

(٥) التبصرة ٣٠٦.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢٣٦، إيضاح الرموز ٢١٩.

(٧) غاية الاختصار ٢/٥٦٧، النشر ٢/٧٠.

(٨) انظر: المبهج ٣/١٠٤، إيضاح الرموز ٢٢٠.

(٩) الكامل (خ) ٩٤/ب.

سوى الأصبهاني، وتبعه الطبري في «تلخيصه»^(١)، والعتار عن الطبري عن أصحابه عن أبي نَشِيط^(٢).

وأمالها من ﴿طَسَمَ﴾، و﴿طَسَّ﴾: أبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ أيضاً^(٣)، ووافقهم الأعمش^(٤) /، وفي «العنوان»^(٥) إمالتها صغرى عن نافع متابعه لما انفرد به الهذلي^(٦)، إلا أنه عن قالون ليس من هذه الطرق، وقرأ الباقون بالفتح.

الخامس: الحاء من ﴿حَمَّ﴾ في السبع [عافر: ١، فصلت: ١، الشورى: ١، الزخرف: ١، الدخان: ١، الجاثية: ١، الأحقاف: ١]، أمالها كبرى ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٧)، ووافقهم الأعمش^(٨).

وأمالها صغرى: ورش من طريق الأزرق، واختلَفَ عن أبي عمرو: ففي «الشاطبية»^(٩)، و«التيسير»^(١٠) إمالتها بين بين وفاقاً لسائر المغاربة، وفي

(١) التلخيص ٣٢٧.

(٢) زاد ابن الجزري في النشر ٧٠ / ٢: «فيما ذكره ابن سوار»، وهو في المستنير ٢٨٧ / ٢.

(٣) النشر ٧٠ / ٢.

(٤) انظر: المبهج ٣ / ١٨٤، إيضاح الرموز ٢٢٠.

(٥) العنوان ١٤٢.

(٦) الكامل (خ) ٩٤ / ب.

(٧) انظر: النشر ٧٠ / ٢.

(٨) انظر: المبهج ٣ / ٢٧٤، إيضاح الرموز ٢٢٠.

(٩) الشاطبية ٥٩.

(١٠) التيسير ١٩١.

«المبهج»^(١)، و«المستنير»^(٢) الفتحُ وفاقاً لسائر العراقيين، وقرأ به الداني^(٣) على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، ووافقه اليزيدي^(٤) بخُلفٍ أيضاً.

فَوَجْهُ إِمَالَةِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْفَصْلِ، وَوَجْهُ الْفَتْحِ الْأَصْلُ، وَوَجْهُ التَّقْلِيلِ مِرَاعَاةُ الْأَمْرَيْنِ، وَوَجْهُ التَّخْصِيصِ الْجَمْعُ.

* * *

(١) المبهج ١/٣٩٢.

(٢) المستنير ٢/٤١٧.

(٣) انظر: المفردات السبع ٢٦٦.

(٤) انظر: إيضاح الرموز ٢٢٠.

فصل

كل ما أميل كبرى أو صغرى في الوصل فالوقف عليه كذلك، من غير خلاف، إلا ما أميل من أجل كسرة متطرفة بعد ألف أذهب الوقف كل الكسرة التي أميلت الألف السابقة في الوصل لها، كـ ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿الْحَمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، و﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فإنه اختلف فيه: فذهب قومٌ إلى إخلاصٍ الفتح اعتداداً منهم بالعارض؛ إذ الموجب للإمالة في حالة الوصل زال بالسكون فتعين الفتح.

وقد خرج بقيد إذهاب الوقف ما لا يؤثّر الوقف فيه، كـ ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، أو يُذهبها غير الوقف كإدغام ﴿الْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤]. وخرج أيضاً بقيد إذهاب كل الكسرة ما يُذهب بعضها، وهو الروم. وذهب جمهور أهل الأداء المعتبرين، وأئمة القراء المحققين إلى الوقف بالكبرى والصغرى كالوصل؛ لأن الوقف عارض، والأصل ألا يُعتدَّ به، وهو الذي في «الشاطبية»^(١) وأصلها^(٢)، و«العنوان»^(٣)، واختاره في «التبصرة»^(٤)، وردَّ على من فتح حالة الإسكان، وعلل بأن الوقف غير لازم والسكون عارض.

(١) الشاطبية ٢٦.

(٢) التيسير ٥٣.

(٣) العنوان ٦١.

(٤) التبصرة ١٣٦.

واختلَفَ في الإمالة عَمَّنْ أدغم الراء في مثلها وفي السلام، نحو: ﴿الْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤]، ﴿الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنِ﴾ [المطففين: ١٨]: فالجمهورُ على أنَّ سكونَ الإدغام لا يمنعُ إمالةَ الألفِ الممالةِ للكسرةِ الذاهبةِ للإدغام، بل هي ممالةٌ؛ اعتباراً للأصلِ المَنَوِيِّ، وإلغاءً للعارض، كما لا يَمْنَعُهَا سكونُ الوقف، وهذا مذهبُ ابنِ مجاهدٍ وأكثرِ القراءِ وأئمةِ التصريفِ، كما نبّه عليه الجعبريُّ^(١).

وروى ابن حَبَشٍ عن السُّوسِيِّ الفتحَ في ذلك اعتداداً بالعارض، وكان بعضهم يأخذ فيه بـ «بينَ بين» كما في «الكافي»^(٢) فيصير للسوسي ثلاثةً أوجه. قال ابنُ الجَزَرِيِّ^(٣): «وقد تُرْجِحُ الإمالةَ عند مَنْ يأخذ بالفتح في قوله تعالى: ﴿فِي النَّارِ لِحْزَنَةٍ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩] لوجودِ الكسرةِ التاليةِ للألفِ حالةَ الإدغامِ بخلافِ غيره، قُلْتُهُ قياساً، والله أعلم، ويُشبهه إجراءُ الثلاثة: من الإمالةِ والفتحِ وبينَ بينَ بالسكون»^(٤) بعد حرفٍ / المدِّ من حيث إجراءُ الثلاثةِ فيه، لكنَّ الراجحَ في بابِ المدِّ هو الاعتدادُ بالعارض، وفي الإمالةِ عكسه، والفرقُ بينَ الحالين: أنَّ المدَّ مُوجِبُهُ الإسكانُ، وقد حَصَلَ فاعتُبرَ، والإمالةُ مُوجِبُها الكسرةُ، وقد زالت فلم تُعْتَبِرَ».

(١) كنز المعاني ٢ / ٣٠٢.

(٢) الكافي ٦٢.

(٣) النشر ٢ / ٧٣.

(٤) عبارة النشر: «ويُشبهه إجراءُ الثلاثة من الإمالةِ وبينَ وبينَ والفتح لإسكانِ الوقفِ إجراءً الثلاثة من المدِّ والتوسطِ والقصرِ في سكونِ الوقفِ بعد حرفِ المدِّ...».

فصل (١)

إذا وقع بعد الألفِ الممالِة ساكنٌ في الوصلِ، فإنَّ الألفَ تُحذفُ
للساكنين وتذهب الإماله كبرى أو صغرى، وتتمحصُ الفتحةُ قبلها لجميعِ
القراءِ، إلا من (٢) يَسْتثني؛ لأنها إنما كانت من أجلِ وجودِ الألفِ لفظاً، فلمَّا
عَدِمَتْ فيه امتنعتِ الإمالةُ بعدهما.

وهذا الساكنُ يكون منفصلاً بأن يكونَ في كلمةٍ أخرى، وذلك في غيرِ
التنوين، ومتصلاً.

والأول يكون في اسم، نحو: ﴿مُوسَى الْكَتَبَ﴾ [البقرة: ٥٣]، و﴿عِيسَى ابْنَ
مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿الْقَتْلُ الْخُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿الرَّيِّبَا أَلَّتِي﴾ [الإسراء: ٦٠]،
و﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، و﴿الْقُرَى أَلَّتِي﴾ [سبأ: ١٨]. وفي الفعلِ، نحو:
﴿طَغَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١٢]، و﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢]، فإذا وَقَفَتْ على
الكلمة الأولى عَادَتِ الألفُ، والإمالهُ الكبرى أو الصغرى على ما تَقَرَّرَ،
وهذا هو المأخوذُ به، والمَعْوَلُ عليه، الثابتُ في النصِّ والأداء.

واتفقوا على الفتح في نحو: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، و﴿عَلَى اللَّهِ﴾
[النساء: ١٠٠] لكلِّ.

(١) انظر: النشر ٧٤/٢.

(٢) «مَنْ» أثبتناها من: ن، ف، م، ص، وهو السوسي بخُلف عنه كما سيأتي، وسائر النسخ «ما».

وأما ﴿كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ في الكهف [٣٣]، و﴿أَلْهَدَىٰ آتِنَا﴾ في الأنعام [٧١] فالوقف على ﴿كَلَّتَا﴾ بالفتح لَمَنْ أَمال، نَصَّ عليه غيرُ واحدٍ، بل حكى الإجماع عليه ابنُ شَرِيح^(١) وغيره، وجاء منصوفاً عن الكسائيِّ. وَعَلَّوه بأنَّ أَلْفَ «كلتا» للثنائية، وواحد «كلتا»: كَلَّت، ونَصَّ على إمالتها ابنُ سِوار^(٢)، وأبو العزِّ^(٣) وغيرهما وفاقاً للعراقيين، وَعَلَّوه بأنَّ الألفَ للثانِيث، ووزن «كلتا»: فِعْلى كإحدى وسيمًا^(٤)، والتاءُ مبدلةٌ من واوٍ، والأصلُ كَلُّوا.

وأما ﴿أَلْهَدَىٰ آتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] في قراءة حمزة^(٥) في إبدالِ الهمزة في الوقفِ أَلْفًا، ففيه وجهان: الفتحُ على أنَّ الألفَ الموجودةَ في اللفظ بعد فتحةِ الدالِ هي المبدلةُ من الهمزةِ دون أَلْفِ ﴿أَلْهَدَىٰ﴾، والإمالةُ على أنَّها أَلْفُ «الهدى» دونَ المبدلةِ من الهمزة، ذكره في «جامع البيان»^(٦)، وقال: الوجه الأولُ أقيس؛ لأنَّ أَلْفَ «الهدى» قد كانت ذهبَتْ مع تحقيقِ الهمزةِ في

(١) الكافي ٦٥.

(٢) المستنير ١/٥١٦.

(٣) إرشاد المبتدي ٤١٦.

(٤) اختلفوا في «سيما» على مذهبين، الأول: أنها عَفْلى من الوَسْم، قُدِّمَتْ عينه على فائه فصار سُومى، ثم وقعت الواو الساكنة بعد كسر فقلبت ياء. والثاني: على فِعْلى مِنْ سِوم والأصل سِوماهم. انظر: الدر المصون ٢/٦٢٢، ومعجم مفردات الإعلال ١٥٠.

(٥) انظر: وقف حمزة وهشام ٣/٩٣٣، ٩٣٦، ٩٣٨.

(٦) جامع البيان (خ) ١٤٧/ب.

حال الوصل، فكذا يجب أن يكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف، والتخفيفُ عارضٌ، وكذلك حكمُ إمالة الأزرِقِ عن ورشٍ، والصحيحُ المأخوذُ به عنهما: الفتحُ، كما في «النشر»^(١).

واختلَفَ عن السوسيّ في ذواتِ الرءاءِ^(٢) الواقعة في هذا القسمِ، نحو: ﴿الْقَرَىٰ أَلْتَىٰ﴾ [سبأ: ١٨]، و﴿ذَكَرَىٰ الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، و﴿تَرَىٰ النَّاسَ﴾ [الحج: ٢] في حالة الوصل؛ فأبو عمران بن جرير بالإمالة، وبها قرأ الدانيُّ على أبي الفتح عن أصحابِ ابنِ جريرٍ، وقطع به في «التيسير»^(٣).

وروى ابنُ جُمهورٍ^(٤) وغيره عن السوسيّ فَتَحَهُ، وبه قرأ الدانيُّ^(٥) على أبي الحسن^(٦)، والوجهان صحيحان عن السوسيّ، وذكرهما الشاطبيُّ^(٧). وإنما خَصَّتِ الرءاءُ بالإمالة دونَ غيرها كالسين من ﴿مُوسَىٰ الْكَتَبَ﴾ [البقرة: ٥٣] / واللام من ﴿أَلْقَتَىٰ الحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] والنون من ﴿وَجَنَىٰ الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤] من أجلِ ثِقَلِ الرءاءِ وقوتها بالتَّكْرارِ، وتخصيصها من بين الحروفِ المُستَفْلَةِ بالتفخيمِ، فلذلك عُدَّتْ من حروفِ الإمالة، وساعتِ إمالتها لذلك.

(١) النشر ٢/٧٩ - ٨٠.

(٢) انظر: التجريد ١٧٤، النشر ٢/٧٧ - ٧٨.

(٣) التيسير ٥٣.

(٤) هو: موسى بن جمهور التنيسي، تقدّم.

(٥) جامع البيان (خ) ١٤٧/أ.

(٦) انظر: التذكرة ١/٢١٧.

(٧) الشاطبية ٢٧.

والعلة في إمالتهافي نحو: ﴿يَرَى الَّذِينَ﴾ [سبأ:٦] دون ﴿قُرَى﴾ [سبأ:١٨]،
 و﴿مُفَرَّى﴾ [القصص:٣٦] كون الساكن منفصلاً، والوصل عارض، فكانت
 الإمالة موجودةً قبل مجيء الساكن الموجب للحذف، بخلاف الثاني فإنه
 متصل، وإثباته عارض، فعومل كلُّ بأصله، قاله في «النشر»^(١).



تنبيه^(١)

إنما يُسَوِّغُ إمالةَ الراءِ وجودُ الألفِ بعدها، فتمال من أجلِ إمالةِ الألفِ،
 فإذا وُصِلَتْ حُذِفَتِ الألفُ للساكنة، وبقيتِ الراءُ ممالَةً على حالها.
 فلو حُذِفَتِ الألفُ في الوصلِ امتنعتْ إمالةُ الراءِ، وذلك نحو:
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ [يس: ٧٧] لعدم وجودِ الألفِ
 بعدِ الراءِ؛ لأنَّها حُذِفَتْ للجزم، وإن كان الساكن متصلاً، وهو التنوين^(٢)،
 ويلحقُ الاسمَ مرفوعاً، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾
 [الأنعام: ٢]، و﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، ومجروراً نحو: ﴿فِي قُرَى مُّحْصَنَةٍ﴾
 [الحشر: ١٤]، و﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود: ٣]، و﴿عَن مَّوَالِي﴾ [الدخان: ٤١]، ومنصوباً
 نحو: ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ﴿أَوْ كَانُوا غُرُبًى﴾ [آل عمران: ١٥٦] جمع
 غازٍ، أصله غازٍ، و﴿أَنْ يُزَكَّ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] فحكّمه أنه إذا وُصِلَ المقصورُ
 المنون حُذِفَتِ ألفُه للتنوين، وامتنعت الإمالةُ بنوعِها، فإذا وُفِدَتِ عادتِ الألفُ
 والإمالةُ أو التقليلُ بعَوْدِها، كما سَبَقَ تقريرُه، ولا فَرْقَ بين النون وغيرها.
 وما ذكره الشاطبي^(٣)، وتبعه عليه السخاوي^(٤) من إجراءِ ثلاثة أوجهٍ
 للمُميلين في الوقف:

(١) النشر ٧٨/٢.

(٢) ن، م، ص، ف: «في التنوين».

(٣) الشاطبية ٢٧.

(٤) فتح الوصيد ٤٦٩/٢.

الأول: الفتح في الأحوال الثلاثة المفهوم من إطلاق قوله^(١):

وقد فحّموا التنوينَ

وهو مبنيٌّ على ما حُكي عن المَازني^(٢) أنَّ الألفَ مبدلةٌ في الأحوال الثلاثة من التنوين^(٣).

وسببُ هذا عنده: أن التنوينَ متى كان بعده فتحةٌ أُبدِلَ في الوقف ألفاً، ولم يُراعَ كونُ الفتحة علامةَ النصب، أو ليستُ كذلك.

(١) تمامه:

وقد فحّموا التنوينَ وقفاً ورقّقوا وتفخيمُهُم في النصب أجمعُ أشملاً

وهو في الشاطبية ٢٧.

(٢) بكر بن محمد بن عثمان - وقيل غير ذلك في جدّه - أبو عثمان، المازني، النحوي، أستاذ المبرّد، ثقة، قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي، من مؤلفاته: «التصريف»، «ما يلحن فيه العامة»، (ت: ٢٤٩هـ)، وقيل في وفاته غير ذلك. انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨١، غاية النهاية ١/ ١٧٩. وهو منسوب إلى مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة. الأنساب ١٦٦/٥.

(٣) انظر في المسألة: الارتشاف ٢/ ٨٠٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٣، والهمع ٣/ ٣٨٦. والفرق بين مذهب المازني والجمهور: أن المازنيّ يرى إبدال الألف من المنون المقصور مطلقاً في الحركات الثلاث، واستدلّ بأن التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة، فأشبهه التنوين في «رأيت زيدا»؛ إذ يقفون بالألف. ومذهب الجمهور أن المقصور المنون كالصحيح؛ إذ يُحذف التنوين من المضموم والمكسور، ويُبدل من المفتوح ألفاً، ففي حالة الضم والكسر: الألف التي كانت في آخر الكلمة حُذفت لالتقاءها ساكنة مع التنوين؛ لأنه لما حذف التنوين عادت الألف، إذ قد زال موجب الحذف.

تعبه ابن الجزري^(١): «بأنه لم يَعْلَمَ أحداً من أئمة القِراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا يعلمه في شيء من كتب القراءات، وإنما هو مذهبٌ نَحْوِيٌّ^(٢) لا أدائيٌّ، ودعا إليه القياس لا الرواية» انتهى.

الثاني: الإمالة في الأحوال الثلاثة المفهوم من إطلاق قوله: «ورققوا» وهو مبنيٌّ على ما حُكي عن الكسائي^(٣) وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين، وإنما هي بدلٌ من لامِ الكلمة، لَزِمَ سقوطُها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلَمَّا زال التنوينُ بالوقف عادت الألف^(٤)، وهو مذهب المبردٍ وأكثر الكوفيين، ونُسِبَ لسيبويه^(٥).

الثالث: فتح المنصوب، وإمالة المرفوع المجرور، المفهوم من قوله: «وتفخيمهم في النصب» ومعطوفه المقدر، وهو مبنيٌّ على ما ذهب إليه الفارسي^(٦)، ونُسِبَ لسيبويه^(٧) / وهو أن الألفَ أصليةٌ فيما عدا النصب^(٨).

[ب/١٦٧]

(١) النشر ٧٥/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٨٠١/٢، الهمع ٣٨٧/٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٨٠١/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣، الهمع ٣٨٧/٣.

(٤) النشر ٧٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٩/٣، ١٦٧/٤، قال في لام المقصور: «تبدل مكانها الألف».

(٦) الارتشاف ٨٠١/٢.

(٧) الذي نسبه إليه هو ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٩، والصواب أن مذهب سيبويه

هو ما تقدّم في المذهب الثاني، وأشرنا إلى قول سيبويه في كتابه.

(٨) انظر: شرح الفاسي على الشاطبية ٤٤٣/١.

وقد خرج بقيد «المقصور» ﴿هَمَسًا﴾ [طه: ١٠٨]، و﴿زَكَرًا عُدْرًا﴾ [المرسلات: ٥-٦]، وبالمنون نحو: ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿الذِّكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٨] فلا إمالة في ذلك البتة، وليس المرادُ مِنْ ذِكْرِ هَذَا تَعَمُّدُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، بل تعريفُ الواقفِ كيف يقف؟ إلا أن يقصدَ التعليمَ.

وقد اختلف في ﴿تَرَ﴾^(١) في المؤمنون [٤٤] على قراءة مَنْ نونه: فرُوي فيها الفتحُ بناءً على أن الألفَ بدلٌ من التنوين، والإمالة على أنها للإلحاق^(٢)، قال في «النشر»^(٣): «وظاهر كلام الشاطبي^(٤) أنها للإلحاق، ونصوصٌ أكثرُ أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو، وإن كانت للإلحاق؛ من أجل رَسْمِهَا بِالْأَلْفِ، فقد شرط مكي^(٥)، وابنُ بليمة^(٦)، وصاحب «العنوان»^(٧) وغيرهم في إمالة ذوات الراء له: أن تكون الألفُ مرسومةً ياءً، ولا يريدون بذلك إلا إخراجَ ﴿تَرَ﴾ انتهى.

(١) انظر: النشر ٢/ ٨٠.

(٢) ألحقت بجعفر، نحو: أرطى، وجازت إمالتها كأصلية المنقلبة عن ياء وانظر: النشر

٢/ ٨٢.

(٣) النشر ٢/ ٨٠.

(٤) الشاطبية ٢٨.

(٥) التبصرة: ١٣٤.

(٦) تلخيص العبارات ٤٥.

(٧) العنوان: ٦٠.

وعن الحسن^(١) إمالة ﴿ضَنَكًا﴾ في طه [١٢٤] من غير تنوينٍ وصلًا ووقفًا.

وعن المطوعي^(٢) عن الأعمش: إمالة ﴿بِضَارَيْنَ بِهِ﴾ في البقرة [١٠٢]، والله الموفقُ لا ربَّ غيرُه.



(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٨٨، إيضاح الرموز ٢٢٢.

(٢) انظر: المبهج ٧٤/٢، إيضاح الرموز ٢٢٢.

القسم الثاني من قسمي الإمالة: الإمالة المقيدة بهاء التأنيث في الوقف^(١)

اعلم أنهم قد اتفقوا على إمالة الفتحة التي قبل هاء التأنيث، واختلفوا في إمالة الهاء: فاختار في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣) إمالتها أيضاً، وفاقاً لابن شريح^(٤)، والمهدوي^(٥)، وابن سفيان^(٦) وغيرهم، وعزاه ابن الجزري^(٧) للمحققين، وهو مذهب الداني^(٨)، والشاطبي^(٩)، وابن سفيان^(١٠)، والمهدوي^(١١)، وابن شريح^(١٢)، لكن نسب المرادي من عبّره للتجوز^(١٣)،

(١) انظر: النشر ٢/ ٨٢.

(٢) الشاطبية ٢٨.

(٣) التيسير ٥٤.

(٤) الكافي ٦٦.

(٥) شرح الهداية ١/ ١٢٠.

(٦) الهادي (خ) ١١/ أ.

(٧) النشر ٢/ ٨٨.

(٨) التيسير ٥٤.

(٩) الشاطبية ٢٨.

(١٠) الهادي (خ) ١١/ أ.

(١١) انظر: النشر ٢/ ٨٨.

(١٢) الكافي ٦٦.

(١٣) في حاشية ن، ف: «وعبارة المرادي في «توضيح المقاصد»: وقد تجوز من عبّر عن

ذلك بإمالة هاء التأنيث». انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٥.

وَصَحَّحَ الْجَعْبَرِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ أَنَّهَا غَيْرُ مِمَالَةٍ، وَفَاقًا لِنَصِّ الْأَهْوَازِيِّ^(٢)، وَأَبِي الْعَلَاءِ^(٣)، وَنَسَبَهُ فِي «النَّشْرِ»^(٤) لِلْجُمْهُورِ.

وَقَالَ: «وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَبْيَوِيهِ، حَيْثُ قَالَ^(٥): «شَبَّهَ الْهَاءَ بِالْأَلْفِ - يَعْنِي فِي الْإِمَالَةِ - فَأَمَّا مَا قَبْلَهَا كَمَا يُمِيلُ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ» أَنْتَهَى. وَمَرَادُهُ أَلْفُ التَّأْنِيثِ خَاصَّةً لَا الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ^(٦).

وَقَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٧): «أَشْبَهْتَهَا فِي لَزُومِ السَّكُونِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَهَا وَإِفَادَةِ التَّأْنِيثِ وَالْخَفَاءِ وَالزِّيَادَةِ وَالْبَدَلِ؛ وَلِذَا أُعْطِيَتْ^(٨) مِنْ أَحْكَامِهَا الْإِمَالَةَ، قَضَاءً لِحَقِّ الشَّبْهِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ إِمَالَةَ الْهَاءِ وَالْفَتْحَةَ، لَكِنْ تَعَدَّرَ فِي الْهَاءِ لِعَدَمِ صِحَّةِ جَعْلِهَا كَالْيَاءِ، وَصَحَّحَ فِي الْفَتْحَةِ فَأُمِلَتْ، وَهَذَا حَلٌّ^(٩) شَبَّهَهُ الْقَائِلُ بِإِمَالَتِهَا» أَنْتَهَى.

(١) كنز المعاني (خ) ١٠٦/أ.

(٢) الوجيز ١١٥.

(٣) غاية الاختصار ١/٣٠٥.

(٤) النشر ٢/٨٨.

(٥) الكتاب ٤/١٤٠.

(٦) زاد في م، وحاشية ن: «ووجه الشبه بين هذه الهاء وألف التأنيث أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما ساكنتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما من مخرج واحد عند الأكثرين أو قريبا المخرج، وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل منهما أن يُبيِّنَ بغيره، كما بيَّنوا ألف الندبة في الوقف بالهاء في نحو: وازيداه».

(٧) كنز المعاني (خ) ١٠٦/أ.

(٨) في الكنز: «فأعطيت».

(٩) في النسخ: «جُلُّ» والمثبت من «كنز المعاني» للجعبري، وهو الصواب؛ لأنه لم يقتصر على ذكر الشبهة، بل ذكر حلَّها.

والمرادُ بهاءِ التأنيثِ هنا: الهاءُ التي تكونُ في الوصلِ تاءً آخرَ الاسمِ، نحوُ: ﴿رَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، و﴿نِعْمَةٌ﴾ [البقرة: ٢١١] فتُقلبُ في الوقفِ هاءً، فلو لم تُقلَبْ هاءً امتنعت الإمالة فيها، ومن ثمَّ عدلوا عن التاءِ إلى الهاءِ، ولهذا زاد بعضهم في الترجمة: المنقلبة في الوقف هاءً، ولا فرق في هاءِ التأنيثِ بين أن تكون بمعنى التأنيثِ أو غير ذلك، كالمبالغة نحوُ: «علامة»، فإن الإمالة جائزة في ذلك؛ لأنَّ هاءَ المبالغة هي هاءُ التأنيثِ.

وقد خرج بقيدِ التأنيثِ هاءُ السكتِ، نحوُ: ﴿كِتَابَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩]، و﴿مَالِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿يَتَسَنَّنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. قال ابن الجزري^(١): «لأنَّ من ضرورة إمالتها كسرها ما قبلها، وهي إنما أتت بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفةٌ للحكمة التي / من أجلها اجْتُلبِتْ»، وهذا هو الصحيح.

وذهب ثعلبٌ وابنُ الأنباري^(٢) إلى جوازِ الإمالة، وقرأ به أبو مُزاحم الخاقاني^(٣) في قراءة الكسائي^(٣)، وأنكروه عليه^(٤).

(١) النشر ٢/ ٨٨.

(٢) انظر: الإقناع ١/ ٣١٩، توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٦، الهمع ٣/ ٣٨٣.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٦.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٣٣.

وخرج أيضاً بالتأنيث الهاء الأصلية، نحو: ﴿تَوَجَّهَ﴾ [القصص: ٢٢] فإنه لإمالة فيها، وإن أميلت الألف الأصلية؛ لأنها أميلت من جهة أن أصلها الياء، والهاء لا أصل لها في ذلك؛ ولذلك لا تقع الإمالة في هاء الضمير، نحو: ﴿يَسَّرَهُ﴾ [عبس: ٢٠]، و﴿أَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١] لِيَحْضَلَ الفرقُ بين هاءِ التأنيث وغيرها.

وأما الهاء من ﴿هَذِهِ﴾ [البقرة: ٣٥] فإنها لا تحتاجُ إلى الإمالة للكسرِ الذي قبلها، واستثنوا مما قبل هاءِ التأنيثِ الألفَ^(١)، فإنه لا تصحُّ إمالتها نحو: ﴿الْحَيَوَةَ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ لأن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصارُ على إمالة الألف مع الهاء دون ما قبل الألف، والأصل في هذا الباب هو الاقتصارُ على إمالة الهاءِ والحرفِ الذي قبلها فقط «انتهى ملخصاً من «النشر»^(٢).

فإن قلت: لا حاجة لاستثناء الألف؛ لأنَّ الكلامَ في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرفِ، فلم يَشْمَلْ إلا كلُّ مفتوح.

أجاب الشيخ بدر الدين بن أمّ قاسم في شرحه لألفية ابن مالك^(٣) بأنه خَوْفٌ من أن يُتَوَهَّمَ أن هاءِ التأنيثِ تُسَوِّغُ إمالة الألفِ، كما سَوَّغَتْ إمالة الفتحة.

(١) انظر: الارتشاف ٢/٥٣٣، الهمع ٣/٣٨٣.

(٢) النشر ٢/٨٩.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٥٠٦.

ثم إن إمالة هذا القسم لغة شائعة لبعض العرب حكاها الأَخْفَشُ^(١) سعيد ابن مَسْعَدَةَ، وقيل للكسائي: إنك تُمِيلُ ما قبل هاءِ التَّأْنِيثِ، فقال: «هذا طِبَاعُ العربية». وفسره الجعبري^(٢) كاللاداني^(٣): بأنَّ المراد أهل الكوفة؛ لأنهم بقيةُ أبناءِ العرب. وهذا جارٍ على الألسنة في نحو: ﴿هُمَزَقٌ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿لَمَزَقٌ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿حَلِيفَةٌ﴾ [البقرة: ٣٠] وما شابه ذلك، إلا أن إمالتها مخصوصةٌ بالوقف، وبذلك قرأ الكسائيُّ، فكان يُمِيلُ كلَّ تاءٍ تَأْنِيثٍ انقلبت في الوقف هاءً، سواء رُسِمَتْ تاءً نحو: ﴿بَقِيَّتٌ﴾ [هود: ٨٦]، أو هاءً نحو: ﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢].

وَرَوَوْا عنه في ذلك قراءتين، إحداهما: - وهو مذهبُ ابنِ مِقْسَمٍ وابنِ سَنبُودٍ والخاقانيِّ وابنِ الأنباري - إطلاقُ الإمالةِ عند جميعِ الحروفِ من غيرِ استثناءِ شيءٍ سوى الألفِ كما تقدّم، ولا اشترطوا شرطاً، وهو أيضاً مذهبُ أبي الفتحِ فارسٍ وشيخه عبد الباقي.

وبه قرأ اللادانيُّ^(٤) على فارسٍ، وقال به السِّيرافي وثعلبٌ، وذكره المرادي في «شرح ألفية ابن مالك»^(٥)، وكذا الشاطبيُّ^(٦)، ولفظه:

... .. وبعضهم سوى ألفِ عند الكسائيِّ ميلاً

(١) لم ترد المسألة في كتابه: «معاني القرآن».

(٢) كتر المعاني (خ) ١٠٥/أ.

(٣) الموضح لمذاهب القراء لأبي عمرو اللاداني ص ٧٣٠.

(٤) التيسير ٥٥.

(٥) توضيح المقاصد ٣/١٥٠٦.

(٦) الشاطبية ٢٨.

وتمامه:

الثاني: الإمالة في حروفٍ مخصوصةٍ بشروطٍ معروفةٍ تأتي على ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ اتفقوا على إمالته من غير تفصيل، وقسمٌ لم يُجيزوا فيه الإمالة، وقسمٌ فصلوا فيه. قال الجعبري^(١): «والتخصيصُ أشهرُ، والتعميمُ أثبتُ؛ لِقَوْلِ خَلْفٍ: «لَمْ يَسْتَنْ كَسَائِي شَيْئًا» / .

[ب/١٦٨]

فَأَمَّا الْأَوَّلُ، الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَى إِمَالَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ: فَهُوَ مَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ حَرْفٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ حَرْفًا، وَهِيَ^(٢):

الْجِيمُ فِي ثَمَانِيَةِ أَسْمَاءٍ: ﴿وَلَيْجَةً﴾ [التوبة: ١٦]، و﴿حَاجَةً﴾ [يوسف: ٦٨]، و﴿بَهَجَةً﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿لُجَّةً﴾ [النمل: ٤٤]، و﴿نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣]، و﴿حُجَّةً﴾ [البقرة: ١٥٠]، و﴿دَرَجَةً﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿رُجَاجَةً﴾ [النور: ٣٥].

وَالشَّيْنُ فِي أَرْبَعَةٍ: ﴿الْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦]، و﴿فَاحِشَةً﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿عَيْشَةً﴾ [الحاقة: ٢١]، و﴿مَعِيشَةً﴾ [طه: ١٢٤].

وَالْيَاءُ فِي أَرْبَعَةٍ وَسَتِينَ أَسْمَاءً، نَحْوُ: ﴿شَيْةً﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿خَشِيَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

وَاللَّامُ فِي خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ أَسْمَاءً، نَحْوُ: ﴿لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨]، و﴿ثُلَّةً﴾ [الواقعة: ١٥].

وَالنُّونُ فِي سَبْعَةٍ وَثَلَاثِينَ أَسْمَاءً، نَحْوُ: ﴿الْجِنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، و﴿سُنَّتٌ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وَالدَّالُ فِي ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ أَسْمَاءً، نَحْوُ: ﴿بَلَدَةً﴾ [الفرقان: ٤٩]، و﴿جَلْدَةً﴾ [النور: ٢]، و﴿أَفَّدَةً﴾ [الأنعام: ١١٣].

(١) كثر المعاني (خ) ١٠٥/ب.

(٢) رَبَّهَا ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي النَّشْرِ بِحَسَبِ مَا يَجْمَعُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ «فَجَثَّتْ زَيْنَبُ لَذُودَ شَمْسٍ» وَذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ. انظر: النشر ٨٢/٢ - ٨٣.

والتاء في أربعة أسماء: ﴿الْمَيِّتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿بَعْتَةَ﴾ [الأنعام: ٣١]، و﴿سَيِّتَةَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿الْمَوْتَةَ﴾ [الدخان: ٥٦].

والذال في اثنين: ﴿لَذَّةٍ﴾ [الصفات: ٤٦]، و﴿الْمَوْقُودَةَ﴾ [المائدة: ٣].
والتاء في أربعة: ﴿وَرَثَةَ﴾ [الشعراء: ٨٥]، و﴿مَبْتُوثَةً﴾ [الغاشية: ١٦]، و﴿ثَلَاثَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿حَيْثَةَ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

والسين في ثلاثة: ﴿حَمْسَةً﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿الْخَمْسَةَ﴾ [النور: ٧]، و﴿الْمُقَدَّسَةَ﴾ [المائدة: ٢١].

والزاي في ستة: ﴿أَعَزَّةٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، و﴿الْعَزَّةَ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، و﴿بَارِزَةَ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿بِمَفَازِقٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، و﴿هُمَزَقٍ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿لُمَزَقٍ﴾ [الهمزة: ١].

والباء في ثمانية وعشرين، نحو: ﴿التَّوْبَةَ﴾ [النساء: ١٧]، و﴿الكَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، و﴿شَيْبَةَ﴾ [الروم: ٥٤].

والميم في اثنين وثلاثين نحو: ﴿الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، و﴿نِعْمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١]، و﴿قَائِمَةً﴾ [آل عمران: ١١٣].

و الواو في سبعة عشر، نحو: ﴿وَالْمَرَّةَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿أُسْوَةً﴾ [الأحزاب: ٢١].

والفاء في أحد^(١) وعشرين اسماً، نحو: ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿رَافَةَ﴾ [النور: ٢]، و﴿وَحِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

فاتفقوا على الإمالة مطلقاً في هذه الخمسة عشر؛ لخلوها من المانع.

وأما الثاني الذي لم يجيزوا فيه الإمالة: فهو ما إذا كان قبل الهاء حرفاً من عشرة، وهي:

الحاء ^(١) ﴿صِيحَةً﴾ [يس: ٢٩]، و﴿لَوَاحَةً﴾ [المدر: ٢٩]، و﴿نَفْحَةً﴾ [الأنبياء: ٤٦]، و﴿النَّطِيحَةَ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿أَشْحَةً﴾ [الأحزاب: ١٩]، و﴿أَجْنَحَةً﴾ [فاطر: ١]، و﴿مُفْتَحَةً﴾ [ص: ٥٠].

والألف في ستة: ﴿الصَّلَوَةَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿الزَّكْوَةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الْحَيَوَةَ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿التَّجْوَةَ﴾ [غافر: ٤١]، و﴿بِالْغَدْوَةِ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿مَنَوَةَ﴾ [النجم: ٢٠]. ويلحق به ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿ذَاتَ﴾ [الأنفال: ١].

وأما ﴿التَّوْرِيَةَ﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿تُقَدَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فمن الباب السابق لا من هذا الباب، فتمال ألفه وصلاً ووقفاً. والخاء في اثنين: ﴿الصَّاحَةَ﴾ [عبس: ٢٣]، و﴿نَفْحَةً﴾ [الحاقة: ١٣]. والغين في أربعة: ﴿صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨]، و﴿مُضْبِغَةً﴾ [الحج: ٥]، و﴿بَارِغَةً﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿بَلِغَةً﴾ [القمر: ٥].

والعين في ثمانية وعشرين، نحو: ﴿وَسَبْعَةً﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿طَاعَةً﴾ [النساء: ٨١]، و﴿السَّاعَةَ﴾ [الأنعام: ٣١].

والقاف في تسعة عشر، نحو: ﴿طَاقَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿نَاقَةَ﴾ [الأعراف: ٧٣]، و﴿الصَّلْبَةَ﴾ [البقرة: ٥٥].

(١) كذا في النسخ، وفي النشر ٢/ ٨٣: «فالحاء وردت في سبعة أسماء وهي: ...».

والضاد في تسعة، وهي: ﴿رَوْضَةٌ﴾ [الروم: ١٥]، و﴿قَبْضَةٌ﴾ [طه: ٩٦]، و﴿فِضَّةٌ﴾ [الزخرف: ٣٣]، و﴿عُرْضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، و﴿فَرِيضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿خَافِضَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، و﴿دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦]، و﴿مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والطاء في ثلاثة: ﴿بَسْطَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿مُحِيطٌ﴾ [البقرة: ١٩].

والظاء في ثلاثة: ﴿غِلْظَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٣]، و﴿مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٦٦]، و﴿حَفْظَةٌ﴾ [الأنعام: ٦١].

والصاد في ستة: ﴿خَالِصَةٌ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، و﴿خِصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، و﴿مَخْمَصَةٌ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿عُصَّةٌ﴾ [المزمل: ١٣].

فاتفقوا على الفتح عند الألف من هذا القسم، والجمهور على الفتح عند التسعة الباقية؛ لأن الاستعلاء يطلب الصُّعُود، والإمالة الانحدار فتنافيا.

وأما الثالثُ المفصلُ الممالُ في حالةٍ دونَ أخرى فهو: ما إذا كان قبل الهاءِ حرفٌ من أربعةِ أحرفٍ، وهي:

الهمزة في أحد عشر اسماً، منها اسمان بعد الياء، وهما: ﴿كَهَيْتَةٌ﴾

[آل عمران: ٤٩]، و﴿خَطِيئَةٌ﴾ [النساء: ١١٢]، وخمسة بعد الكسرة، وهي: ﴿مِائَةٌ﴾

[البقرة: ٢٥٩]، و﴿نَاشِئَةٌ﴾ [المزمل: ٦]، و﴿سَيِّئَةٌ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿خَاطِئَةٌ﴾

[العلق: ١٦]. والأربعة سوى ذلك، وهي: ﴿النَّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿سَوَاءَةٌ﴾

[المائدة: ٣١]، و﴿بَرَاءَةٌ﴾ [التوبة: ١].

والكاف في خمسة عشر اسماً، واحدٌ بعد الياء، وهو: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ [الحجر: ٧٨]، وأربعةٌ بعد / الكسرة، وهي: ﴿ضَاحِكَةٌ﴾ [عبس: ٣٩]، و﴿مُشْرِكَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿الْمَلْيِكَةَ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿الْمُؤْتِفِكَ﴾ [النجم: ٥٣]. وستةٌ غيرها، وهي: ﴿بِبِكَّةٍ﴾ [آل عمران: ٩٦]، و﴿مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤]، و﴿ذَكَّةَ﴾ [الحاقة: ١٤]، و﴿الشُّوْكَةَ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿التَّهْلُكَةَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿مُبْرِكَةَ﴾ [النور: ٣٥].

والهاء في أربعة، اثنان بعد الكسرة المتصلة، وهي: ﴿ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ١٩]، و﴿فَإِكَّهُةً﴾ [يس: ٥٧]. وواحدٌ بعد المنفصلة وهي: ﴿وِجْهَةً﴾ [البقرة: ١٤٨]، والآخر بعد الألف وهو: ﴿سَفَاهَةً﴾ [الأعراف: ٦٦].

والراء في ثمانية وثمانين اسماً، ستةٌ بعد الياء وهي: ﴿كَبِيرَةٌ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿كَثِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿صَغِيرَةٌ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿الظَّهِيرَةَ﴾ [التوبة: ٥٨]، و﴿بِحَيْرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، و﴿بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]. وثلاثون بعد الكسرة المتصلة أو المنفصلة، وهي بالساكن، نحو: ﴿الْأَخْرَةَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿فَنظْرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ [البقرة: ١٧٥]، و﴿عَبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١]، و﴿سِدْرَةٌ﴾ [النجم: ١٤]. وفي اثنين وخمسين سوى ما تقدّم، نحو: ﴿جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿حَسْرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، و﴿الْحِجَارَةَ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿سَفَرَقَ﴾ [عبس: ١٥]، و﴿بَرَقَ﴾ [عبس: ١٦].

فاتفق الجمهور على الفتح عند هذه الأحرف الأربعة^(١) ما لم تكن^(٢) بعد ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو مفصولة بساكن، فإنه يمال بغير خُلف، وهذا مذهب أئمة الرواة وجملة أهل الأداء، واختيار الشاطبي^(٣)؛ كالداني^(٤)، وصاحب «العنوان»^(٥)، وأبي العلاء^(٦).

وبه قرأ الداني^(٧) على شيخه أبي الحسن بن غلبون^(٨) وفاقاً لأكثر المحققين؛ كابن مجاهد^(٩)، ومكي^(١٠)، والشذائي، والمهدوي^(١١).
وقال في «التيسير»^(١٢): «والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم»

(١) زاد في د، ص، ف: «لأن السبعة المستعلية مانعة في الأصل فالفرع أولى، وحملت العين والحاء المهملتان على المعجمتين؛ لضعف الفروع، واعتبرت مقارنة للضاد. وأما الألف فلإزالة بعض الشبه».

(٢) أي: حروف «أكهر».

(٣) الشاطبية ٢٨.

(٤) التيسير ٥٤.

(٥) العنوان ٦٤.

(٦) غاية الاختصار ١/٣٠٥.

(٧) جامع البيان (خ) ١٤٩/ب.

(٨) انظر: التذكرة ١/٢٣٧.

(٩) انظر: جامع البيان (خ) ١٤٨/ب.

(١٠) التبصرة ١٣٨.

(١١) شرح الهداية ١/١٢١.

(١٢) التيسير ٥٤-٥٥، جامع البيان (خ): ١٤٩/ب.

وبإطلاق القياس^(١) في ذلك قرأتُ على أبي الفتح، وبالإستثناء قرأتُ على أبي الحسن بن غلبون. ثم قال: «وبالأول آخذ» انتهى. وهذا الاستثناء إنما عُرِف عن ابنِ مجاهدٍ.

واستثنى جماعةٌ - من الذين خَصَّصوا الإمالة - ﴿فَطَّرَتْ﴾ في الروم [٣٠] ففتحوها من أجل كون الفاصل حرفَ استعلاء وإطباق، وهو مذهبُ ابنِ شَيْطَا وابنِ شَرِيح^(٢)، والشَّذَائِي، وابنِ سِوَار^(٣)، ولم يَسْتَثْنِهِ الجمهور؛ كالداني^(٤)، والشَّاطِبِي^(٥)، وصاحب «العنوان»^(٦)، وفاقاً لابنِ مجاهد^(٧) في آخرين، طرداً للقاعدة ولم يفرقوا بين ساكنٍ قويٍّ وضعيفٍ.

وذكر الوجهين جميعاً الداني^(٨) في غير التيسير، وأجرى ابنُ سِوَار^(٩)، وابنُ الفحام^(١٠)، وابنُ شَيْطَا وابنُ فَارَسٍ - وفاقاً لجماعة من العراقيين -

(١) المثبت من: ن، وهو موافق لما في التيسير ٥٤، وسائر النسخ: «وبالقياس».

(٢) الكافي ٦٧.

(٣) المستنير ١/٥٤٩.

(٤) التيسير ٥٦.

(٥) الشاطبية: ٢٨.

(٦) العنوان ٦٣.

(٧) انظر: جامع البيان (خ) ١٤٨/ب.

(٨) جامع البيان (خ) ١٤٨/أ.

(٩) المستنير ١/٥٤٨.

(١٠) التجريد ١٧٥.

الهمزة والهاء مُجرى الحروف العشرة المتقدمة، فلم يُميلوها^(١) مطلقاً، سواءً كانت بعد كسرة أم لا، وعللوا بكونهما من حروفِ الحلقِ، فكان لهما حكمُ أخواتهما.

وروى جماعةٌ من أهل الأداءِ الإمالةَ في ذلك كله عن حمزة من روايتين كاللذاني في «جامعه»^(٢)، وكذا الهذلي^(٣) في «كامله»، ولم يحكّ خلافاً، ورواها أيضاً عنه القلانسي^(٤)، وأبو العلاء^(٥)، وابن سوار^(٦) من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خصّها برواية خلف وأبي حمدون عن سُليم. وأطلق غيره الإمالة له في جميع روايته، ورواها ابن الأنباري^(٧) عن إدريس عن خلف، وجاءت الإمالة عن خلف في اختياره أيضاً، وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر، وعن النحاس عن الأزرق إمالةً مَحْضَةً، وعن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر بين بين. وهذا انفرد به الهذلي^(٨)، وهو غريب، قال في «النشر»^(٩): «والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكر عن حمزة».

(١) كذا في النسخ، وفي النشر ٨٦/٢: «... فلم يميلوا عندهما»، وهو الصواب بدليل قوله: «... وعللوا بكونهما» بالثنية.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥٠/أ.

(٣) الكامل ٩٥/أ.

(٤) الكفاية ٩٢.

(٥) غاية الاختصار ٣٠٥/١.

(٦) المستنير ٥٤٩/١.

(٧) في كتابه الإيضاح ٤٠١/١، وانظر: جامع البيان (خ) ١٤٨/ب.

(٨) الكامل (خ) ٩٥/أ.

(٩) النشر ٨٧/٢.

الباب السادس: في حُكْمِ الرءاءِ في التَفخِيمِ والتَرقيقِ

اِخْتَلَفَ: هل تَرقيقُ الرءاءِ ضَرْبٌ مِنَ الإِمَالَةِ أم لا؟ فَقَالَ بِالْأَوَّلِ مَكِّيٌّ^(١) وَغَيْرُهُ، وَقَدْ عَبَّرَ جَمَاعَةٌ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ؛ كَالدَّانِي^(٢) وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ التَّرقيقَ غَيْرُ الإِمَالَةِ؛ لِاخْتِلَافِ حَقِيقَتِهِمَا؛ لِأَنَّ الإِمَالَةَ: جَعْلُ الأَلْفِ كَالْيَاءِ، وَالْفَتْحَةَ كَالكُسْرَةِ /، وَأَمَّا التَّرقيقُ: فَهُوَ إِنْحَافُ الحَرْفِ عَنِ صَوْتِهِ^(٣)، وَيُمْكِنُ التَّلْفُظُ بِالرءاءِ مَرَقَّةً غَيْرَ مِمَالَةٍ، وَمَفخَمَةً مِمَالَةً، وَإِنْ كَانَ يَمْتَنِعُ التَفخِيمُ مَعَ الإِمَالَةِ رَوَايَةً.

[ب/١٦٩]

وَأُجِيبَ عَمَّا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الدَّانِي وَبَعْضِ الْمَغَارِبَةِ مِنَ الإِمَالَةِ: أَنَّهُ عَلَى التَّجَوُّزِ^(٤)، وَلَوْ كَانَ التَّرقيقُ إِمَالَةً لَامْتَنَعَ دَخُولُهُ عَلَى الْمَضْمُومِ وَالسَّاكِنِ، وَلَكَانَتِ الرءاءُ الْمَكْسُورَةُ مِمَالَةً، وَذَلِكَ خِلَافُ إِجْمَاعِهِمْ.

وَإِخْتِلَافَ أَيْضًا: هَلِ الأَصْلُ فِي الرءاءِ التَّرقيقُ، أَوِ التَفخِيمُ، وَلَا تُرْفَقُ إِلا لِسَبَبٍ، أَوْ لَا تُوصَفُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ تُفخَّمُ أَوْ تُرْفَقُ بِحَسَبِ مَا يَعْرِضُ لَهَا مِنْ سَبَبٍ يُوجِبُ تَرقيقًا أَوْ تَفخِيمًا؟.

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ التَفخِيمُ؛ لِتَمَكُّنِهَا فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ، فَفَرَّبَتْ بِذَلِكَ مِنَ الحَنْكِ الأَعْلَى الَّذِي بِهِ تَتَعَلَقُ حُرُوفُ الإِطْبَاقِ، وَتَمَكَّنَتْ مِنْزَلَتُهَا لِمَا عَرَضَ لَهَا مِنَ التَّكْرَارِ.

(١) الكشف ٢٠٩/١.

(٢) التيسير ٥٥.

(٣) م، وكنز المعاني (خ) ١٠٦/ب: «صورته».

(٤) انظر: التذكرة ١/١٢٢، ١٣٠.

وقال آخرون: ليس لها أصل في تفتيم ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفتخ مع الفتحة والضممة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها.

وأيضاً: فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة، إذا تقدمتها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفتيم لبعد أن يطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها.

ثم إن الراء تكون مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، وساكنة، والساكنة تكون متوسطة ومتطرفة، وكل واحدة من الثلاثة مبتدأة، ومتوسطة، ومتطرفة.

فأما المفتوحة في أحوالها الثلاثة: فيكون قبلها متحرك وساكن، ويكون ياءً وغيرها.

فالمتحرك نحو: ﴿ وَرَزَقَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٦]، و﴿ قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿ بِرَسُولِهِمْ ﴾ [غافر: ٥]، ﴿ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ [الطور: ٤٨]، ونحو: ﴿ رُسُلِ رَبِّنَا ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ونحو: ﴿ فِرَاشًا ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿ كِرَامًا ﴾ [الفرقان: ٧٢]، ونحو: ﴿ فَرَقْنَا ﴾ [البقرة: ٥٠]، و﴿ عَرَفُوا ﴾ [البقرة: ٨٩]، ونحو: ﴿ عُرَابًا ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿ فُرْدَى ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ونحو: ﴿ سَفَرًا ﴾ [التوبة: ٤٢]، و﴿ بَشْرًا ﴾ [هود: ٢٧]، ونحو: ﴿ أَلْبَقَرَةَ ﴾ [البقرة: ٧٠]، و﴿ أَلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٧].

ونحو: ﴿ شَاكِرًا ﴾ [النساء: ١٤٧]، و﴿ مُتَصِرًا ﴾ [الكهف: ٤٣]، ونحو: ﴿ بَصَائِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، و﴿ لِيَعْفَرَ ﴾ [النساء: ١٣٧].

ونحو: ﴿نُشْرًا﴾ [الأعراف: ٥٧]، و﴿سُرْرًا﴾ [الزخرف: ٣٤]، ونحو: ﴿كَبْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و﴿لَيْفَجْرٌ﴾ [القيامة: ٥].

والساكن نحو: ﴿فِرْيَبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، ونحو: ﴿بَلْرَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و﴿عَلَى رَجْعِهِ﴾ [الطارق: ٨]، ونحو: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ونحو: ﴿فَاعْرَيْنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و﴿أَجْرُمُوا﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ونحو: ﴿الْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، و﴿مِدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]، ونحو: ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، ونحو: ﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥]، ونحو: ﴿الْخَيْرِ﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿الْظَيْرِ﴾ [سبأ: ١٠]، ونحو: ﴿الْفَقِيرِ﴾ [الحج: ٢٨]، و﴿كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٨]، ونحو: ﴿أَجْرًا﴾ [النساء: ٤]، و﴿نُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، ونحو: ﴿فَارَ﴾ [هود: ٤٠]، و﴿أَحْتَارَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ونحو: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]، ونحو: ﴿عُدْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، و﴿غَفُورًا﴾ [النساء: ٢٣]، ونحو: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ونحو: ﴿السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩].

فهذه أقسام المفتوحة بأنواعها، فأجمع القراء كلهم على تفخيم الراء في ذلك كله^(١)، إلا إذا كانت متطرفة، أو متوسطة وقبلها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة لازمة، فقرأها ورش من طريق الأزرق بالترقيق، إلا أن يكون بعد المتوسطة حرف / استعلاء، ووقع ذلك في ﴿الْصِّرَاطِ﴾ [الفاتحة: ٦] كيف جاء، و﴿فِرَاقٌ﴾ في الكهف [٧٨]، والقيامة [٢٨]، أو تتكرر الراء، ووقع ذلك في ثلاث كلمات: ﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿الْفِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦]، فإنه يُفخِّمُها في ذلك كسائر القراء.

وقد خَرَجَ بقيد الكسرة نحو: ﴿يُرْدُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿يَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٥]^(١)، وبالمتصلة اللازمة بَاءَ الجَرِّ، نحو: ﴿بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، ولا مَهْ نحو: ﴿لِرَبِّهِ﴾ [العاديات: ٦] ممَّا لَا يَخْتَلُّ بحذفه معنى الكلمة، بخلاف ﴿كِرَامٍ﴾ [عبس: ١٦] ونحوه؛ فَإِنَّ^(٢) بحذفه يَحْصُلُ الاختِلَالُ.

فإنَّ فَصْلَ بين الكسرة وبينها بمحرِّكٍ، نحو: ﴿الْكَبَرِ﴾ [الإسراء: ٢٣] فالتفتيحُ ليس إلا^(٣).

وكذلك يُرَقِّقُهَا إذا حال بين الكسرة وبينها ساكنٌ، نحو: ﴿إِكْرَاهٍ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]، و﴿الذِّكْرِ﴾ [الحجر: ٩]، و﴿السَّحَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ، لكنْ بشروطٍ: ألا يكون الساكنُ حرفَ استعلاءٍ، وألا يكونَ بعد الراءِ حرفُ استعلاءٍ، وألا تكون الراءُ مكررةً، وألا تكونَ في اسمٍ أعجميٍّ.

فإن كان الساكنُ حرفَ استعلاءٍ، ولم يقعْ كذلك إلا في الصادِ ﴿إِصْرًا﴾ في البقرة [٢٨٦]، و﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف [١٥٧]، و﴿مِصْرًا﴾ منوناً بالبقرة [٦١] أيضاً، وغيرَ منونٍ بيونس [٧٨]، ويوسف [٩٩، ٢١]، والزخرف [٥١]، وفي الطاءِ في ﴿قِطْرًا﴾ بالكهف [٩٦]، و﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ بالروم [٣٠]. والقاف في ﴿وَقْرًا﴾ في الذاريات [٢] فإنه يُفخِّمُها كسائرِ القراءِ؛ للتناوُفِ وعدمِ التناسبِ.

(١) أي: إن هاتين اللفظتين فُخِّمَتَ فيهما الراءُ لأنها لم تسبق بكسرة.

(٢) اسم «إن» ضمير الشأن.

(٣) من قوله: «فإن فصل» إلى قوله: «ليس إلا» سقط من (ن)، ولم نجد في النشر والكنز

وَأَمَّا الْخَاءُ: ففي ﴿إِخْرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧] حيث وقع، فرَّقَ راءَهُ، ولم يَجْعَلِ الساكنَ حاجزاً، بل أجراه مُجْرَى الحروفِ المُستفِلة؛ لما فيه من الهمس، وهو من صفاتِ الضَّعْفِ.

وإن كان بعد الراءِ حرفٌ استعلاءً فإنه يُفخِّمها أيضاً، وذلك في ﴿إِعْرَاضًا﴾ في النساء [١٢٨]، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ في الأنعام [٣٥].

واختلَفَ في ﴿الإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨] كما سيأتي إن شاء الله^(١). وإن كانت الراءُ متكررةً في كلمةٍ فإنه يُفخِّمها؛ لأنَّ مناسبةَ الراءِ بأختيها أحسنُ من مناسبتها بغيرها، وإليه أشارَ الشاطبيُّ بقوله^(٢):

... .. حتى يُرى مُتَعَدِّلاً

أي: ليتساوى اللفظُ باتحادِ صوتِ الراءِين، ووقع في القرآن من ذلك:

﴿مَدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]، و﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩].

وإن كانت الراءُ في اسمٍ أعجميٍّ فإنه يُفخِّمها أيضاً؛ للمحافظة على الصيغة المنقولة والإشعار^(٣) بثقله، وهو فاشٍ في الأعجمية، وذلك في ثلاثة: ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] حيث وقعت، ولأنَّ الكسرةَ فيها همزةٌ وعينٌ، وهما من حروفِ الحلق.

(١) انظر ص: ١١٧٢ من هذا المجلد.

(٢) الشاطبية ٢٨ وتامامه:

وَفَخِّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِزْمٍ وَتَكَرَّرَهَا

(٣) م، غ: «للإشعار»، س، خ: «وللإشعار».

وَاخْتَلَفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ فِي
الْفَاضِطِ مَخْصُوصَةٍ وَأَصْلٌ مُطَّرِدٌ^(١).

فَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمَخْصُوصَةُ فَهِيَ: ﴿إِرْمَ﴾ [الفجر: ٧]، و﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤]،
و﴿زِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، و﴿ذِرَاعِيَّهٖ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿أَفْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]،
و﴿أَفْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿مِرَاءً﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿سَلْحَرَانِ﴾
[القصص: ٤٨]، و﴿تَنْتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥]، و﴿طَهْرًا^(٢)﴾ [البقرة: ١٢٥]،
و﴿عَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة [٢٤]، و﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿وَزَرَكَ﴾،
و﴿ذِكْرَكَ﴾ في ألم نشرح [٤، ٢]، و﴿وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، و﴿إِجْرَامِي﴾
[هود: ٣٥]، و﴿حَدْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، و﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿كِبْرَهُ﴾
[النور: ١١]، و﴿الْإِشْرَاقَ﴾ في سورة ص [١٨]، و﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].
فَأَمَّا ﴿إِرْمَ﴾ [الفجر: ٧] فَرَفَّقَهَا صَاحِبُ «العنوان»^(٣)، و«مكي»^(٤).

وبه قرأ الداني^(٥) على أبي الحسن بن غلبون؛ للكسرة قبلها، وفخّمها
الآخرون عنه^(٦)، وهو الذي في «الشاطبية»^(٧) كأصلها^(٨)، والوجهان

(١) انظر: الكثر في القراءات العشر ١/٣١٧، ٣١٩، النشر ٢/٩٤، ٩٨.

(٢) المثبت من ن، وتصحفت الكلمة في سائر النسخ إلى: «ظهيرا».

(٣) العنوان: ٦٢.

(٤) التبصرة ١٤١.

(٥) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٦) انظر: التجريد ١٧٩، والكافي ٧٥.

(٧) الشاطبية ٢٨.

(٨) التيسير ٥٦.

في «جامع البيان»^(١)، ولم يتعرَّض له في «التيسير»^(٢) / لاندراجِه في الأعمميّ.

وهو مجرورٌ بدلٌ من ﴿عَادٍ﴾ [الفجر: ٦].

وأتفق على منعه من الصرف، فقليل: عربيٌّ، اسمُ عاد الأولى، أو قبيلته أو بلدته، فالمنعُ للتأنيثِ والعلميَّة.

وقيل: أعممي، وهو اسم سام بن نوح، فالمنع للعلميَّة والعجمة المؤثرة؛ لأنه محرَّكُ الوسطِ، فاتَّجه فيه الاختلافُ في التريقِ والتفخيمِ للاختلافِ في العجمة.

وأما ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤]، و﴿زِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، و﴿زِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨]: فرقها للكسرة قبلها، وهو الذي في «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤)، وبه قرأ الداني^(٥) على فارسٍ والخاقانيّ.

وفحَّمها لأجل العين ابنُ شُريح^(٦)، والطبري^(٧)، وصاحبُ «العنوان»^(٨)،

(١) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٢) بل هو في التيسير ٥٦ وتحبير التيسير ٢٥٥، وعزاه إليه في النشر ٩٦/٢.

(٣) الشاطبية ٢٨.

(٤) التيسير ٥٥.

(٥) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(٦) الكافي ٧٥.

(٧) انظر: النشر ٩٦/٢ ولم نقف عليه في التلخيص المطبوع، وليس فيه طريق الأزرق عن

ورش أصلاً، فلعل فيه سقطاً.

(٨) العنوان ٦٣.

وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن^(١)، وذكر الوجهين في «جامع البيان»^(٢)، وكذا ابن بليمة^(٣).

وَأَمَّا ﴿أَفْتَرَاءَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، و﴿أَفْتَرَاءَ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿مِرَاءَ﴾ [الكهف: ٢٢] فرقها جماعةٌ لأجل الكسرة، وفخّمتها لأجل الهمزة ابنُ غلبون^(٤) وابنُ بليمة^(٥)، وبه قرأ الدانيُّ^(٦) على أبي الحسن، وذكر الوجهين في «جامع البيان»^(٧).

وَأَمَّا ﴿سَلْحَرَانِ﴾ [القصص: ٤٨]، و﴿تَنْصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥]، و﴿طَهْرًا﴾ [البقرة: ١٢٥]: فرقها جماعةٌ من أجل الكسرة، وفخّمتها لأجل ألفِ الثنية أبو الحسن بن غلبون^(٨)، والطبري^(٩)، وبه قرأ الدانيُّ^(١٠) على أبي الحسن، وفي «جامع البيان» الوجهان^(١١).

(١) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(٣) تلخيص العبارات ٥٠.

(٤) التذكرة ١/٢٢٤.

(٥) تلخيص العبارات ٥٠.

(٦) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(٧) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(٨) التذكرة ١/٢٢٤.

(٩) انظر: النشر ٩٧/٢، وليس في تلخيص أبي معشر المطبوع باب الرءاء، بل ولا في أسانيده طريق الأزرق عن ورش.

(١٠) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(١١) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

وَأَمَّا ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة [٢٤]: ففخّمها صاحب «التجريد»^(١)،
والمهدوي^(٢)، وابن شريح^(٣) مناسبةً للشين، ورقّقها الآخرون من أجل
الياء الساكنة.

وَأَمَّا ﴿حَيْرَانَ﴾ في الأنعام [٧١]: فرقّقها لوجود السبب أبو معشر الطبري^(٤)،
وصاحب «العنوان»^(٥)، و«التذكرة»^(٦)، وقطع به في «التيسير»^(٧).

وتعقّب في «النشر»^(٨) بأنه خرج بذلك عن طريقه فيه.
وفخّمها ابن خاقان، وبه قرأ الداني عليه لأجل عدم صرّفه، والوجهان
في «الشاطبية»^(٩) كجامع البيان^(١٠).

وَأَمَّا ﴿وَزَرَكَ﴾، ﴿ذِكْرَكَ﴾ في «ألم نشرح» [٤، ٢]: ففخّمها المهدوي^(١١)،

(١) التجريد ١٧٩.

(٢) شرح الهداية ١/١٤٧.

(٣) الكافي ٧٥ وفيه حكاية الوجهين.

(٤) انظر: النشر: ١٤٢٩ بتحقيق السالم، وقد أشار إلى سقوط كلام من المطبوع، بعضه
يتعلق بـ: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾، وبعضه يتعلق بلفظ: ﴿حَيْرَانَ﴾.

(٥) العنوان: ٦٢.

(٦) التذكرة ١/٢٢٠.

(٧) التيسير ٥٥.

(٨) النشر ٢/٩٧.

(٩) الشاطبية: ٢٨.

(١٠) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(١١) انظر: النشر ٢/٩٧.

ومكي^(١)، وأبو الفتح فارس^(٢)، وابن سفيان^(٣) لأجل تناسُبِ رؤوسِ الآيِ، ورقَّعها الآخرون على القياس، وحكى الوجهين الدانيُّ في «جامعه»^(٤)، وقال: «إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح» واختار الترقيق. وقال صاحب «الكافي»^(٥): «التفخيم فيها أكثر».

وأورد الدانيُّ^(٦) على التفخيم ﴿كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، و﴿سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٣]، و﴿فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣]، و﴿بُعِثَتْ﴾ [الانفطار: ٤].

وأما ﴿وَزَّرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] ففخَّمها صاحب «الهداية»^(٧)، و«التجريد»^(٨)، ومكي^(٩)، وبه قرأ الداني^(١٠) على أبي الفتح، ورقَّعها الآخرون على القياس، وفي «جامع البيان»^(١١) الوجهان.

(١) التبصرة ١٤٢.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٣) الهادي (خ) ١٣/ب.

(٤) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٥) الكافي ٧٦.

(٦) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٧) النشر ٩٧/٢.

(٨) التجريد ١٧٨.

(٩) التبصرة ١٤٢.

(١٠) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(١١) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

وأما ﴿إِجْرَاحِي﴾ [هود: ٣٥]: ففخّمه صاحب «التجريد»^(١)، ورقّقه الآخرون، والوجهان في «التبصرة»^(٢)، و«الكافي»^(٣).
 وأما ﴿حِذْرَكُمَّ﴾ [النساء: ٧١] ففخّمه ابنُ سفيان^(٤)، والمهدوي^(٥)، ومكي^(٦)، وابنُ شريح^(٧)، ورققه الآخرون، وهو القياس.
 وأما ﴿لَعِبْرَةٌ﴾ [النحل: ٦٦]، و﴿كِبْرَةٌ﴾ [النور: ١١]: ففخّمهما صاحب «الهداية»^(٨)، و«التبصرة»^(٩) وغيرهما، ورقّقهما الآخرون.
 وأما ﴿الْإِشْرَاقُ﴾ في ص [١٨] فرققه صاحب «العنوان»^(١٠) من أجل كسر حرف الاستعلاء بعد؛ لصعوبة الصعود من التسفل، وبه قرأ الداني^(١١) على أبي الحسن بن غلبون / وهو قياسُ ترقيقٍ ﴿فَرَقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، لكن عارض الداني ابن غلبون بـ ﴿الصَّرَاطُ﴾ [الفاحة: ٦] وقال عنه: «أحسبه قاسه دون رواية؛ إذ لا أعلم له مرققا»^(١٢).

[١٧١/أ]

(١) التجريد ٨٧/١.

(٢) التبصرة ١٤٢.

(٣) الكافي ٧٦.

(٤) الهادي (خ) ١٣/ب.

(٥) شرح الهداية ١/١٤٩.

(٦) التبصرة ١٤٢.

(٧) الكافي ٧٦.

(٨) شرح الهداية ١/١٤٢.

(٩) التبصرة ١٤٢.

(١٠) العنوان ٦٣.

(١١) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(١٢) نقله عنه الجعبري في كنز المعاني (خ) ١٠٩/أ.

وفَرَّقَ الجعبريُّ بينهما باكتنافِ راء ﴿ الصَّرَاطُ ﴾ بمفخمين^(١)، وفَخَّمه الآخرون لبُعْدِ الكسرتين، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح وابنِ خاقان، وهو اختيارُه أيضاً، وهو القياسُ، والوجهان في «جامع البيان»^(٢)، و«التذكرة»^(٣)، و«تلخيص»^(٤) أبي معشر.

وأما ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] ففَخَّمه وَصلاً من أجلِ حرفِ الاستعلاء بعده صاحبُ «الهادي»^(٥)، و«الهداية»^(٦)، و«التجريد»^(٧)، ورقَّقه الآخرون في الحالين، والوجهان في «الكافي»^(٨)، وقال: «لا خلاف في ترقيقها وقفاً».

وفي «الهداية»^(٩) تفخيمُها أيضاً في الوقف.

(١) كنز المعاني (خ) ١٠٩/أ.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥١/ب.

(٣) التذكرة ١/٢٢٢-٢٢٣.

(٤) ليس في التلخيص المطبوع. انظر: النشر ٢/٩٨.

(٥) الهادي (خ) ١٣/أ.

(٦) شرح الهداية ١/١٤٦.

(٧) التجريد ١٧٩.

(٨) الكافي ٧٥. ونصه: «وقرأ ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ بالتفخيم في الوصل، وبالترقيق في

الوقف، وقرأتها بالترقيق في الوصل أيضاً». وفي النشر ٢/٩٨: «والوجهان في جامع

البيان وقال...»، ولم نجد في جامع البيان. انظر: الدر الشير ٤/٥٧.

(٩) شرح الهداية ١/١٤٧.

وَصَحَّحَ فِي «النشر»^(١) ترقيقها في الحالين، ولا تأثير لحرف الاستعلاء المتأخر لانفصاله. وقد أجمعوا على ترقيق ﴿الذَّكْرُ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿الْمُدَّثِرُ﴾ قُرْفَانِدْرٌ [المدثر: ١-٢] ونحوهما مع حرف الاستعلاء؛ لعدم تأثيره بالانفصال.

واختلفوا أيضاً في ﴿بِشْرٍ﴾ في المرسلات [٣٢]: فذهب إلى ترقيق الرء الأولى لأجل كسرة الرء المتأخرة الشاطبي^(٢) كالداني^(٣)، وأبي الحسن ابن غلبون^(٤)، وابن شريح^(٥)، والصَّقَلِي^(٦) وفاقاً للجمهور، لكن حكي الداني^(٧) والشاطبي اتفاق الرواة عليه، وعبارة الشاطبي^(٨):

وفي شَرِّ عنه^(٩) يَرَقُّ كُلُّهُمْ

فهو ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة.

واتفق هؤلاء على ترقيقه في الوقف أيضاً، وقياسُ ترقيقه ترقيقُ ﴿الضَّرِّ﴾ [النساء: ٩٥] المجمع على تفخيمه، خلافاً لسيبويه^(١٠)، حيث أجاز ترقيقه

(١) النشر ٢/٩٨.

(٢) الشاطبية ٢٨.

(٣) جامع البيان (خ) ١٥٢/ب.

(٤) التذكرة ١/٢٢٦.

(٥) الكافي ٧٥.

(٦) التجريد ١٧٩.

(٧) جامع البيان (خ) ١٥٢/ب - ١٥٣/أ.

(٨) الشاطبية ٢٨ وتامه:

وحيراناً بالتفخيم بعضُ تَقَبَّلاً

(٩) ن: «أي: عن ورش».

(١٠) الكتاب ٤/١٤٢، وانظر: النشر ٢/٩٨.

حاكياً سماعه من العرب، و﴿عَلَى سُرْرِ﴾ [الحجر: ٤٧]. وعلل بعضهم تفخيم الأول بحرف الاستعلاء، وعورض ﴿يَقْنَطَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥] المرقق.

وأجيب: بأن ما ثبت على خلاف الدليل لا يُقاس عليه، وبانفتاح حرف الاستعلاء مع ضعف السبب فيه وتمكُّنه في ﴿يَقْنَطَارِ﴾، وعن ﴿عَلَى سُرْرِ﴾ [الحجر: ٤٧] بأن المفتوحة أنسب بالمكسورة من المضمومة.

وذهب آخرون إلى تفخيم ﴿بِشَرِّ﴾ [المرسلات: ٣٢] كالمهدوي^(١)، وابن بليمة^(٢)، وصاحب «العنوان»^(٣)، وابن سفيان^(٤)، واتفق هؤلاء على تفخيمه في الوقف.

وأما الراء الثانية فسيأتي أنه إذا وَقَفَ على المكسورة بالروم رَقَّقَ مع تفخيم الأولى، وإذا وقف بالسكون فَخَّمَ، إلا أن ينكسر ما قبلها أو يُرَقِّق، أو يكون ياء ساكنة، فهذه بعد مرَّقٍ، فترقق الأولى وصلاً لتناسب المجاورة لها، وهي الراء الثانية، فهو ترقيقٌ لترقيقٍ، كالإمالة للإمالة، كما مرَّ.

واستُصْحِبَ ترقيقها وَقْفًا؛ لأنَّ ذهابَ الكسرة عارضٌ كالإمالة، ورُقِّقَت

(١) في شرح الهداية ١/ ١٤٤ الترقيق.

(٢) تلخيص العبارات ٤٩.

(٣) العنوان ٦٢.

(٤) الهادي (خ) ١٣/أ، وفيه الترقيق، خلافاً لما نسبته إليه المؤلف هنا اقتفاءً لما في النشر

الثانية وَقَفًا لمجاورة الأولى، فصار ترقيقُ الأولى لمجاورة الثانية، وترقيقُ الثانية لمجاورة الأولى، فلمَّا اكتسبتِ الراءُ الأولى الترقيقَ من الثانية اكتسبت الثانية وَقَفًا الترقيقَ من الأولى.

/ وَأَمَّا الْأَصْلُ الْمَطْرِدُ: فهو أنه اِخْتَلِفَ عنه فيما وقع من أقسامِ الراء المفتوحة بأنواعها المذكورة منونًا، وهو أقسام:

الأول: أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة، وهو في ثمانية عشر^(١) حرفاً:

﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧]، و﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، و﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤]، و﴿سَلِيمًا﴾ [المؤمنون: ٦٧]، و﴿ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿طَلِيرًا﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿عَاقِرًا﴾^(٢) [مريم: ٥]، و﴿مُدِيرًا﴾ [النمل: ١٠]، و﴿مُبِيرًا﴾ [يونس: ٦٧]، و﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧]، و﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠]، و﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]، و﴿مُنْتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣]، و﴿مُعِيرًا﴾ [الأطفال: ٥٣]، و﴿خَصِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿مُقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

(١) أضيف لفظ: «ذاكرًا» في ن، ح، م، وحاشية س، لكن ليس عليه علامة صح، وليس في المصحف، فينقص العدد واحداً، وباستبدال ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ [لقمان: ٧] به يتم العدد ثمانية عشر.

(٢) اتفقت أكثر النسخ على «غافراً»، ولا وجود لهذا اللفظ في المصحف منصوباً منوناً، والتصويب من نسخة (م) وحاشية (ن)، واجتمع في النشر ٩٤ / ٢ اللفظان «غافراً»، و﴿عَاقِرًا﴾.

الثاني: أن يحول بين الراء والكسرة ساكنٌ صحيحٌ مُظَهَّرٌ مُدْعَمٌ، في ثمانية أحرف: ﴿ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]، و﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]، و﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢]، و﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠]، و﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿صَهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، و﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿مُسْتَقْرًّا﴾ [النمل: ٤٠].

الثالث: أن تكون الراء بعد ياءٍ ساكنةٍ، وتكون حرف^(١) مدّولين، ومنه ما يكون على وزن فعيلًا، وهو: ﴿قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، و﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥]، و﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]، ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]، و﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿وَزِيرًا﴾ [طه: ٢٩]، و﴿عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦]، و﴿نَدِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]، و﴿صَغِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿حَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢]، و﴿أَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨] اثنا عشر حرفاً.

ومنه ما يكون على غير ذلك، وهو ثلاثة عشر: ﴿نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، و﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿تَبْدِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦]، و﴿تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١]، و﴿تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، و﴿تَنْبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧]، و﴿تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، و﴿تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، و﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]، و﴿قَمَطِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، و﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]، و﴿زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣]، و﴿مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١].

(١) خ: «بعد حرف»، وفي النشر ٩٤ / ٢: «... فتأتي الياء حرف لين وحرف مدولين...»، وهو موافق للمثبت.

ومنه ما يكون بعد حرفٍ لينٍ في ثلاثة: ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، و﴿طَيْرًا﴾ [الفيل: ٣]، و﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨].

فمنهم مَنْ رَقَّ الرَاءِ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ مُطْلَقًا فِي الْحَالِينَ عَلَى الْقِيَاسِ، كصاحب «التذكرة»^(١)، و«العنوان»^(٢)، و«التلخيص»^(٣)، وبه قرأ الداني^(٤) على أبي الحسن.

ومنهم من استثنى ذلك، ففخَّمه وصلًا ووقفًا^(٥) من أجل التنوينِ اللاحقِ له، كالهذلي^(٦)، وأبي الطيب بن غلبون^(٧) وغيرهما.

(١) التذكرة ١/٢١٩، ٢٢٢.

(٢) العنوان ٦٢.

(٣) النشر ٢/٩٤، وليس في تلخيص أبي معشر المطبوع، باب الرءات.

(٤) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٥) كذا في النسخ، وصوابه: «وصلًا لا وقفًا» بدليل السياق، وبدليل ما جاء في المصادر كما سيأتي، وبدليل ما جاء عند القسطلاني في ص: ١١٨١ من هذا المجلد «ومنهم من رققه وقفًا وفخمه وصلًا لأجل التنوين».

(٦) الكامل (خ) ٩١/أ وذكر فيه التفخيم وصلًا، والترقيق وقفًا.

(٧) الاستكمال: ٣٧٦ الحاشية ذات الرقم (٣). وما أثبتته المحقق في الحاشية من أن في نسخة ج: «... في وقفه، وفي وصله بالفتح من أجل التنوين حيث وقع»، هو الصواب ومثله في ص ٤٠٤ في الحاشية (١) بدليل موافقته لما في جامع البيان (خ) ١٥٢/ب، والتبصرة ١٤٢، والنشر ٢/٩٤-٩٥.

ومنهـم مَن أخذ في ذلك بالتفصيل، كالداني^(١)، والشاطبي^(٢)، وأبي الفتح، والـخاقاني^(٣)، وابن بليمة^(٤)، ومكي^(٥)، وابن الفحام^(٦)، ففخّموا ما كان بعد ساكنٍ صحيحٍ مظهر في الستة المذكورة وفاقاً للجمهور، واتفقوا على ترقيق الحرفين المُدغمين ﴿سِرّاً﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿مُسْتَقَرّاً﴾ [النمل: ٤٠] لذهابِ الفاصلِ لفظاً.

ومن هؤلاء مَن استثنى من هؤلاء الكلمات الست: ﴿صَهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] فرقّه، كابن سفيان^(٧)، وابن شريح^(٨)، والمهدوي^(٩)، وعلّوه بخفاء الهاء، ولم يَسْتثِنِه الشاطبي^(١٠) كالداني^(١١) وغيره، ففخّموه. وذكر الوجهين فيه مكي^(١٢).

(١) جامع البيان (خ): ١٥٢/ب.

(٢) الشاطبية: ٢٨.

(٣) النشر ٢/٩٥.

(٤) تلخيص العبارات ٤٩-٥٠.

(٥) التبصرة ١٤٢.

(٦) التجريد ١٧٨.

(٧) الهادي (خ) ١٣/ب.

(٨) الكافي ٧٦.

(٩) شرح الهداية ١/١٥١.

(١٠) الشاطبية ٢٨.

(١١) التيسير ٥٦.

(١٢) التبصرة ١٤٢.

وزهب آخرون - منهم طاهر بن غلبون^(١) وغيره - إلى ترقيق باب: «ذكرًا»؛ لوجود السبب وارتفاع المانع، ومن ثم قال الداني^(٢): «أقيس»، وبه قرأ على طاهر، إلا ﴿مَصْرًا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿وَقْرًا﴾ [الذاريات: ٢]، فأجمعوا على استثنائها؛ لأجل حرف الاستعلاء.

وزهب الجعبري^(٣) كأبي شامة^(٤) إلى التسوية في التفخيم بين ﴿ذِكْرًا﴾ المفتوح [البقرة: ٢٠٠]، و﴿ذِكْرٌ﴾ المضموم [مريم: ٢].
وتمحّل في «الكنز» لإخراج ذلك من كلام^(٥) «الحرز» فقال: ومثلاً الناظم^(٦) دلًا على العموم، ف﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، مثال المضمومة، ونصبها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد، ثم قال^(٧): «ولو قال مثل:

كذكَرًا رقيقًا للأقلِّ وشاكراً
خبيراً لأعيانٍ وسيراً تعَدلاً
لنصَّ على الثلاثة»، فسوى بين «ذكرًا» المنصوب، و«ذكرٌ» المرفوع.

(١) التذكرة ١/٢٢٢.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥٢/أ.

(٣) كنز المعاني (خ) ١٠٧/ب.

(٤) إبراز المعاني ٢/١٦٤.

(٥) سقط من: ن.

(٦) أي قوله في الشاطبية ٢٨: «وتفخيمه ذكراً وسيراً وبابه...».

(٧) الكنز (خ) ١٠٨/أ. وانظر: النشر ٢/٩٥.

وتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ^(١) / فقال: «هذا كلامٌ مَنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مَذَاهِبِ القومِ فِي اختلافِهم فِي ترقيقِ الرءاءاتِ، وتخصيصِهم الرءاءَ المفتوحةَ بالترقيقِ دونَ المضمومةِ، وأنَّ مَنْ مَذَهَبُهُ ترقيقُ المضمومةِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ ﴿ذَكَرٌ﴾ [الأعراف: ٦٣]، و﴿بَكَرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧]، و﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢]، و﴿يَعْفُرٌ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]» انتهى.

وقد اختلف هؤلاء القائلون بالتفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح: فمنهم مَنْ رَقَّقَ فِي الحَالَيْنِ، كالداني^(٢)، والشاطبي^(٣)، وابن الفحَّام^(٤)، سواءً كان بعد ياءٍ أو كسرةٍ متصلةٍ، نحو: ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧]، وهو أحد الوجهين في «الكافي»^(٥)، و«التبصرة»^(٦). ومنهم مَنْ رَقَّقَهُ وَقَفَاءً وَفَحْمَةً وَصَلًّا لِأجلِ التَّنْوِينِ، كالمهدوي^(٧)، وابن سفيان^(٨)، والثاني في «الكافي»^(٩).

(١) في النشر ٩٦/٢.

(٢) التيسير ٥٧.

(٣) الشاطبية ٢٨.

(٤) التجريد ١٧٨.

(٥) الكافي ٧٥.

(٦) التبصرة ١٤١.

(٧) الذي في شرح الهداية ١٥٢/١ الاختلاف في الترقيق والتفخيم.

(٨) الهادي (خ) ١٣/أ، ونقله عن بعضهم.

(٩) الكافي ٧٥، وفي النشر ٩٦/٢: «... وهو الوجه الثاني في الكافي...».

وأما الراء المكسورة، وتكون كسرُتها لازمةً وعارضةً، وتكون أيضاً مبتدأةً، نحوُ: ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿رِيَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧].

ومتوسطةً، نحوُ: ﴿وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، و﴿فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿إِصْرِي﴾ ^(١) [آل عمران: ٨١].

ومتطفرةً، نحوُ: ﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ [فاطر: ٢٥]، و﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، و﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: ١]، و﴿الْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤]، ونحوُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣]، و﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ [عبس: ٢٤] ممَّا كُسِرَ لِالتقاءِ الساكنينِ.

ونحوُ: ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [إِنَّ شَانِيَعَكَ﴾ [الكوثر: ٢-٣]، و﴿وَأَنْتَظِرِ أَتَهُم﴾ [السجدة: ٣٠]، ممَّا حُرِّكَ بحركةِ النقلِ، فاتفقوا ^(٢) على ترفيقها لجميعِ القراء ^(٣).

وأما الراء المضمومة، فتكون أولَ الكلمةِ ووسطها وطرفها، ويكون قبلها متحركٌ وساكنٌ؛ فالمتحركُ يكون فتحاً، نحوُ: ﴿وَرَدُّوْا﴾ [يونس: ٣٠]، و﴿وَرَمَانَ﴾ [الرحمن: ٦٨]، و﴿وَأَقْرَبَ رَحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]، ونحوُ: ﴿وَأَمْرُوا﴾ [الحج: ٤١]، و﴿صَبْرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، و﴿فَعَقْرُوهَا﴾ [هود: ٦٥]، ونحوُ: ﴿بَشْرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و﴿نَفْرٌ﴾ [الجن: ١]، ونحوُ: ﴿وَالْقَمْرُ... وَالشَّجَرُ﴾ [الحج: ١٨].

(١) المثبت من: م، وكذا في النشر ١٠٠/٢. وسائر النسخ: «لصبري».

(٢) جواب «أما».

(٣) انظر: التجريد ١٨٠، النشر ١٠٠/٢.

وكسراً، نحو: ﴿لِرُقَيْتِكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿بِرُّعٍ وَسِيكُمُ﴾ [المائدة: ٦]، ونحو: ﴿الصَّبِيرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]، ونحو: ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿مُنْفِطِرٌ﴾^(١) [المزمل: ١٨]، ونحو: ﴿السَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩]، و﴿وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، و﴿الْمُدَّتِرُ﴾ [المدثر: ١].

وضمّاً، وهو: ﴿تَأْوِيلُ رُءَيْبِي﴾ [يوسف: ١٠٠] فقط.

ونحو: ﴿حُمُرٌ﴾ [المدثر: ٥٠]، و﴿سُرُرٍ﴾ [الحجر: ٤٧]، ونحو: ﴿تُعْنِي الْأَيْكُتُ وَالنُّدُرُ﴾ [يونس: ١٠١].

وأما الساكن، فيكون ياءً وغيرها، فالياء: ﴿فِي رُءَيْبِي﴾ [يوسف: ٤٣]، ونحو: ﴿كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠]، و﴿سَيَرُوا﴾ [الأنعام: ١١]، ونحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٩٦]، ونحو: ﴿الْعَيْرُ﴾ [يوسف: ٧٠]، و﴿أَسْطِيرٌ﴾ [الأنعام: ٢٥]، و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿عَيْرٌ﴾ [النساء: ٩٥].

وأما غير الياء فهو: ﴿الرُّجْعَى﴾ [العلق: ٨]، و﴿وَهْمَرُ قُوْدٌ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿لَوْرُدُّوْا﴾ [الأنعام: ٢٨]، ونحو: ﴿لَعْمَرَكُ﴾ [الحجر: ٧٢]، ﴿يَفْرُطُ﴾ [طه: ٤٥]، ونحو: ﴿وَزَحْرَفَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، ونحو: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]^(٢)، ونحو: ﴿يِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿ذِكْرٌ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ونحو: ﴿السِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿الْبُرُ﴾ [البقرة: ١٨٩].

(١) ش، ح: «شاكِر».

(٢) في معظم النسخ زيادة «ويعصرون»، وهو في النشر ٩٩/٢ أيضاً، وقد ضرب عليه في ش ح وهو الصواب؛ لأنه شاهد فيه هنا.

فرقق ورش^(١) من طريق الأزرق الرء في هذه الأقسام إذا كانت متوسطةً أو متطرفهً، منونَه أو غيرَ منونَه، وبعد ياءٍ ساكنه، نحو: ﴿سَيُرُوا﴾ [الأنعام: ١١]، و﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

أو كسرة نحو: ﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿يَعْفُرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩].

أو حال بين الكسرة والرء ساكن، نحو: ﴿ذِكْرِكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، و﴿كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦]، و﴿ذِكْرٌ﴾ [الأعراف: ٦٣] على اختلاف بين الرواة عنه، والترقيق هو الذي في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣) وفاقاً للجمهور، وبه قرأ الداني على أبي الفتح والحقاني^(٤)، ونقله عن عامّة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، وصحّحه في «النشر»^(٥) من جهة النصّ والرواية والقياس.

وذهب آخرون إلى التفخيم إجراء^(٦) لها مجرى المفتوحة، وبه قال

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ١/٣١٧، النشر ٢/٩٣.

(٢) الشاطبية: ٢٨.

(٣) التيسير ٥٦.

(٤) جامع البيان (خ) ١٥٣/ب.

(٥) النشر ٢/١٠٠.

(٦) كذا في النسخ، وفيه نظر؛ لأن الرء المفتوحة مرققة للأزرق عن ورش بشروطها عند جميع الرواة عنه، إنما اختلفوا عنه في الرء المضمومة بشروطها، فالجمهور عنه أجروها مجرى المفتوحة التي ترقق له بشروط، وذهب آخرون إلى تفخيم الرء المضمومة، ولم يُجروها مجرى المفتوحة التي رققوها للأزرق عن ورش، فلهذا جاءت العبارة في النشر ٢/١٠٠ «... ولم يُجروها مجرى المفتوحة»، وهو الصواب.

أبو الحسن بن غلبون^(١)، وقرأ / الداني عليه به، وهو في «العنوان»^(٢) وغيره.

واختلف المرفقون لهذا القسم في ﴿عَشْرُونَ﴾ [الأفال: ٦٥]، و﴿كَبْرٌ مَّاهُمْ بِبَلِغِيَّةٍ﴾ [غافر: ٥٦]: ففي «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤) ترقيقهما وفاقاً لأبي الفتح فارسٍ والخاقاني، وبه أخذ الطبري^(٥)، وابن بليمة^(٦). وفي «التبصرة»^(٧) تفخيمهما، وبه أخذ ابن سفيان^(٨)، والمهدوي^(٩)، وابن الفحام^(١٠) وغيرهم.

وأما الرء الساكنة، وتكون أيضاً مبتدأةً ومتوسطةً وآخرأً، ويكون أيضاً قبلها فتحٌ، نحو: ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ونحو: ﴿وَيَرْقُ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿خَرَدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، و﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿وَرَدَّةٌ﴾ [الرحمن: ٣٧]،

(١) التذكرة ١/ ٢١٩، ٢٣٩، ولم يذكر الترقيق إلا في الرء المفتوحة فقط.

(٢) النشر ٢/ ٩٩ - ١٠٠.

(٣) الشاطبية ٢٨.

(٤) التيسير ٥٧.

(٥) انظر: النشر ٢/ ١٠٠، وسقط من تلخيص أبي معشر الطبري المطبوع، باب الرءاء.

(٦) تلخيص العبارات ٥١.

(٧) التبصرة ١٤١.

(٨) الهادي (خ) ١٢/ ب.

(٩) شرح الهداية ١/ ١٤٢ - ١٤٣.

(١٠) التجريد ١٧٩.

و﴿صَرَغِي﴾ [الحاقة: ٧]، و﴿قَرِيَّة﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿مَرَمَر﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿الْمَرَّة﴾ [البقرة: ١٠٢]، ونحو: ﴿يُغْفِر﴾ [الأنفال: ٣٨]، و﴿لَا تَدْر﴾ [نوح: ٢٦]، و﴿لَا يَسْحَر﴾ [الحجرات: ١١]، و﴿فَلَا تَقْهَر﴾ [الضحى: ٩]، و﴿فَلَا تَنْهَر﴾ [الضحى: ١٠].
 وضمُّ، نحو: ﴿أَرْكُض﴾ [ص: ٤٢]، ونحو: ﴿الْقَرَّانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]،
 و﴿وَالْفُرْقَانُ﴾ [البقرة: ٥٣]، و﴿الْعُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥]، و﴿كُرْسِيَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،
 و﴿الْحَرْطُومُ﴾ [القلم: ١٦]، و﴿تُرْجِي﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿سَارُّهَقُهُ﴾ [المدثر: ١٧]،
 و﴿زُرْتُمُ﴾ [التكاثر: ٢]، ونحو: ﴿فَأَنْظُرُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿أَنْ أَشْكُرُ﴾ [لقمان: ١٢]،
 ﴿فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وكسْرٌ، نحو: ﴿أَمْ أَرْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، ﴿يَلْبِئِي^(١) بَارِكُ﴾ [هود: ٤٢]، ونحو:
 ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿بِشْرَعَةَ﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿لَشِرْذِمَةً﴾ [الشعراء: ٥٤]،
 و﴿مِرْيَةَ﴾ [هود: ١٧]، و﴿الْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧]، و﴿أَمَلْتُمْ تُنْذِرُهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿أَسْتَجِرُّهُ﴾ [القصص: ٢٦]، و﴿أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، و﴿يَنْقِطِرْنَ﴾^(٢) [مريم: ٩٠]، و﴿وَقَرْنَ﴾^(٣) [الأحزاب: ٣٣]، ونحو:
 ﴿أَسْتَغْفِرُ﴾ [التوبة: ٨٠]، و﴿يَعْفِرُ﴾ [الأحقاف: ٣١]، و﴿وَأَصْطِرُّ﴾ [مريم: ٦٥]،
 و﴿وَأَصْبِرُ﴾ [يونس: ١٠٩]، ﴿وَلَا تُصْعِرُ﴾^(٤) [لقمان: ١٨] فهذه أقسام الساكنة.

(١) على قراءة غير عاصم بكسر الياء. انظر: النشر ٢/ ٢٨٩.

(٢) على قراءة من يقرأ بكسر الطاء. انظر: النشر ٢/ ٢٨٩.

(٣) على قراءة من يقرأ بكسر القاف، وورش ليس معهم، فالمثال ليس على قراءته. انظر: النشر ٢/ ٣٤٨.

(٤) على قراءة نافع وأبي عمرو، وحمزة والكسائي، وخلف بتخفيف العين وألف قبلها، وقرأ الباقون بتشديد العين من غير ألف. النشر ٢/ ٣٤٦.

وقد أجمع على تفخيمها لكل القراء إذا توسّطت بعد فتح، نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] أو ضمّ، نحو: ﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إلا في ﴿قَرِيْبَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿مَرِيْمَ﴾ [البقرة: ٨٧] حيث وقعا، و﴿الْمَرْءَ وَزَوْجِهِ﴾ في البقرة [١٠٢]، و﴿الْمَرْءَ وَقَلْبِهِ﴾ في الأنفال [٢٤] مما قبله فتح، فاختلّفوا في ترقيقه وتفخيمه.

وصوّب في «النشر»^(١) التفخيم في الثلاثة لجميع القراء، وفاقاً للمحققين وجمهور أهل الأداء؛ لعدم سبب الترقيق المتقدّم. وذهب إلى الترقيق في الأوّلين لجميع القراء: ابن شُريح^(٢)، ومكي^(٣)، والأهوازي^(٤)؛ لأجل الياء بعد الرءاء الساكنة حملاً لها على المتقدمة. وغلّط الحُصري^(٥) مَنْ فَحَّمَهَا فِيهِمَا^(٦)، فبالغ في ذلك. وخصَّ بعضهم ترقيقهما بورشٍ من طريق الأزرق، والتفخيم لسائر القراء، وإليه ذهب ابن بليمة^(٧) وغيره.

(١) النشر ٢/١٠١.

(٢) الكافي ٧٣، ٧٦.

(٣) التبصرة ١٤٠.

(٤) الوجيز ١١٣.

(٥) القصيدة الحصرية ١٣١.

(٦) أي: في ﴿قَرِيْبَةٍ﴾، و﴿مَرِيْمَ﴾.

(٧) تلخيص العبارات ٥١.

وبالتريق في ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢] لورشٍ أيضاً أخذ كثيرٌ من المغاربة^(١) من طريق المصريين، وإليه ذهب ابنُ الفحَّام^(٢) لأجلِ كسرِ الهمزة. والصوابُ التفخيمُ كما تقدّم، ولا فرقَ بين ورشٍ وغيره في الثلاثة، وقد اتفقوا على تفخيمِ ﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤٤]، و﴿رَبِّ الْعَرْشِ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ونحو ذلك، ولا فرقَ بينه وبين ﴿الْمَرْءِ﴾. وإن وقعتِ الراءُ الساكنةُ بعد كسرةٍ: فإن كانتِ الكسرةُ عارضةً، نحو: ﴿لَمْ آتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، و﴿لِمَنْ أَرْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] فلا خلافَ في تفخيمِها. وقد تكون بعد كسرٍ مختلفٍ فيه بين القراء، كقراءة ﴿وَعَذَابٍ أَرْكُضٌ﴾^(٣) [ص: ٤١-٤٢]، فتضمُّ النونَ في قراءة نافع وابن كثيرٍ وغيرهما، وتُكسرُ في قراءة أبي عمرو وغيره، فهي مفخمةٌ على كل حال؛ لوقوعها بعد ضم، ولكونِ الكسرةِ عارضةً. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارجِعُوا﴾ [النور: ٢٨]، و﴿الْمُطَمِّئَةٌ﴾ [ارجعوا] [الفجر: ٢٨]، و﴿ءَامِنُوا اركعوا﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿الَّذِينَ اَرْتَدُّوا﴾ [محمد: ٢٥] / ، و﴿تَفَرَّحُونَ﴾ [ارجع إليهم] [النمل: ٣٦-٣٧] فلا تقع الكسرةُ في ذلك ونحوه إلا في الابتداء، فهي أيضاً مُفخمةٌ في ذلك؛ لِعروضِ الكسرِ قبلها، وكونِ الراءِ في أصلها التفخيمُ.

(١) انظر: التبصرة ١٤١.

(٢) التجريد ١٨٠، زاد في ن، م: «وبه أخذ بعضهم للجميع وإليه ذهب الأهوازي وغيره».

(٣) في النسخ: «أن اركض» وليس ثمة آية بهذا اللفظ، وتووين «بعذاب» كالنون الساكنة.

وأما إن كانت الكسرة لازمة، نحو: ﴿فَرَعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿مِرْيَةَ﴾ [هود: ١٧]، و﴿وَأَصْبِرْ﴾ [يونس: ١٠٩]، ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ [لقمان: ١٨]، فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء لوقوعها ساكنة بعد كسرٍ، إلا أن يقع بعدها حرفٌ استعلاءً متصل، فلا خلاف في تفخيمها.

والواردُ من ذلك في القرآن: ﴿قِرطَائِسِ﴾ في الأنعام [٧]، و﴿فِرْقَةٍ﴾، و﴿إِرْصَادًا﴾ في التوبة [١٠٧، ١٢٢]، و﴿مِرْصَادًا﴾ في النبأ [٢١]، و﴿لِبِالْمِرْصَادِ﴾ في الفجر [١٤].

وغلَطَ ابنُ بَلِيمة^(١) وصاحب «الكافي»^(٢) في ترقيق ذلك؛ لمخالفتها ما عليه أهل الأداء.

والمراد بالكسرة اللازمة: التي تكون على حرفٍ أصليٍّ أو مُنْزَلٍ منزلةً الأصليِّ يخلُ إسقاطُه بالكلمة.

والعارضه: هي الداخلة على غير الأصلي، ولم تُنْزَلْ منزلة الجزء منها، ولا يخلُ إسقاطه بها، وهو في بَاءِ الجِرِّ ولامِه وهمزة الوصل. وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد، وإليه ذهب صاحب «التجريد»^(٣) وغيره.

(١) تلخيص العبارات ٥١.

(٢) الكافي ٧٦. وابن بَلِيمة وابن شريح حَكَيَا التفخيم والترقيق، فالتغليب من حيث ذُكِرَ وجه الترقيق إلى جانب وجه التفخيم، وقد قال ابن شريح: «وبالتفخيم آخذ، وهو أكثر»، وانظر: النشر ١٠٣/٢.

(٣) لم نجد هذا التعريف مصرحاً به في «التجريد». انظر: ص ١٧٧، وعزاه إليه ابن الجزري في النشر ١٠٧/٢.

وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مَرَفَقًا﴾ في الكهف [١٦] في قراءة مَنْ قرأ بكسر الميم وفتح الفاء، فعلى الأول تكون لازمة، فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة، فتفخم، والأول هو الصواب؛ لإجماعهم على ترفيق ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، و﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] لورش.

وذهب صاحب «التجريد»^(١) إلى تفخيمها؛ لأجل زيادة الميم^(٢) وعروض كسرتها، وصوب في «النشر»^(٣) الترفيق، وأن الكسرة لازمة، وإن كانت الميم زائدة. انتهى.

وأما تفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ [النبا: ٢١]، و﴿لِيَأْمُرَصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] فمن أجل حرف الاستعلاء بعد، لا من أجل عروض الكسرة قبل.

واختلف في ﴿فِرْقٍ﴾ بالشعراء [٦٣]، فرقته لضعف المانع بالكسر صاحب «الهداية»^(٤) وفاقاً لجمهور المغاربة والمصريين.

وفخمه آخرون، وهو ظاهر «العنوان»^(٥)، ونص «التيشير»^(٦)، وفاقاً

(١) التجريد: ١٧٧، فقال: «واختلفوا على قراءة مَنْ كَسَرَ الميم، فنخّم عاصم وابن كثير، ورفق مَنْ بقي».

(٢) يعني في الوزن الصرفي: «مِفْعَل»، وفي ن: «المد» مكان: «الميم»، وهو تصحيف.

(٣) النشر ٢/ ١٠٤.

(٤) شرح الهداية ١/ ١٣٧.

(٥) العنوان: ٦٣.

(٦) التيسير ٥٧، وعبارة ابن الجزري في النشر ٢/ ١٠٣: «وهو الذي يظهر من نصّ التيسير».

لسائر أهل الأديان، وهو القياس، والوجهان في «الشاطبية»^(١) كجامع البيان^(٢) و«الإعلان»^(٣).

وصححهما في «النشر»^(٤)، وقال: «إن النصوص متواترة على الترقيق»، وحكى غير واحد الإجماع عليه.

قال: «والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] حالة الوقف لِمَنْ أَمَالَ هَاءَ التَّأْنِيثِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهَا نَصًّا^(٥)» انتهى.

وقد خَرَجَ بقيد الاتصال في حرف الاستعلاء ما إذا كان منفصلاً، نحو: ﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥]، و﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، ﴿وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ﴾^(٦) [لقمان: ١٨]، فليس في ذلك ونحوه إلا الترقيق، ولا عبرة بحرف الاستعلاء، فهذا حكم الرءاء في الوصل.

وأما حكمها في الوقف: فإذا وَقَفَ على المتطرفة بالسكون أو بالإشمام: فإن كان قبلها كسرة، نحو: ﴿بُعْثَر﴾ [العاديات: ٩]، أو ساكن، نحو: ﴿الشُّعْر﴾ [يس: ٦٩] أو ياء ساكنة، نحو: ﴿الْحُنَّازِير﴾ [المائدة: ٦٠]، و﴿لَا ضَيْر﴾ [الشعراء: ٥٠]، أو فتحة مماله، نحو: ﴿كِتَابَ الْأَبْرَار﴾ [المطففين: ١٨] عند مَنْ أَمَالَ الألف، أو مرققة / نحو: ﴿بِشْرَر﴾ [المرسلات: ٣٢] عند مَنْ رَقَّقَ الرءاء، رُقِّقَتِ الرءاء في ذلك كله.

(١) الشاطبية ٢٩.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥٣/ب.

(٣) انظر: النشر ١٠٣/٢.

(٤) النشر ١٠٣/٢.

(٥) النشر ١٠٣/٢-١٠٤.

(٦) على قراءة ورش ومن معه.

فلو كان الساكنُ حرفَ استعلاءٍ، نحوُ: ﴿مِصْرَ﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] فاختلِفَ في ذلك: فأخذ بالتفخيمِ جماعةٌ كابنِ شريحٍ^(١)، وهو قياسُ مذهبِ ورشٍ من طريقِ المِصريين.

وأخذ آخرون بالترقيقِ، ونَصَّ عليه الدانيُّ في «جامعه»^(٢)، وكتابِ «الراءات» له، وهو الأشبهُ في مذهبِ الجماعةِ.

واختير التفخيمُ في ﴿مِصْرَ﴾ [يوسف: ٢١]، والترقيقُ في ﴿الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] نظراً للوصلِ، وعملاً بالأصل^(٣).

وإن كان قبلها غيرُ ذلك فُخِّمَتْ، سواءً كانت مكسورةً في الوصلِ، أو لم تكن، نحوُ: ﴿الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿لَاوَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، و﴿لِيَفْجَرَ﴾ [القيامة: ٥]، و﴿بِالنُّدْرِ﴾ [القمر: ٣٣]، و﴿الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿لَيْلَةَ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

وجَوَّزَ بعضهم ترقيقَ المكسورةِ في ذلك، ولو كانت الكسرةُ عارضةً، وخصَّ آخرُ^(٤) ذلك بورشٍ، والصحيحُ التفخيمُ.

وإن وُقِفَ بالرَّومِ: فإن كانت حركتها كسرةً رُقِّقَتْ لكلِّ القراءِ، وإن كانت ضمةً: فإن كان قبلها كسرةً، أو ساكنٌ قبله كسرةً، أو ياءٌ ساكنةً، رُقِّقَتْ

(١) الكافي ٧٦.

(٢) جامع البيان (خ) ١٥٤/ب.

(٣) انظر: النشر ١٠٦/٢، والاختيار والتعليل من ابن الجزري.

(٤) سقط قوله: «آخر» من: ن.

لورشٍ من طريق الأزرقٍ وحده، وفُخِّمَت لسائر القُراء^(١)، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فُخِّمَت للكُلِّ، إلا إذا كانت مكسورةً، فبعضهم يقف عليها بالترقيق.

والحاصل - كما في «النشر»^(٢) - : «أنَّ المتطرفة إذا سَكَنْتْ في الوقفِ جَرَتْ مَجْرَى المتوسطة، تُفَخِّمُ بعد الفتحِ والضمِّ كـ ﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿كُرْسِيِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وتُرَقِّقُ بعد الكسرة، نحو: ﴿لِشْرَذِمَةَ﴾ [الشعراء: ٥٤].

وأجريتِ الياءُ الساكنةُ والفتحةُ الممالةُ^(٣) - قبل الراءِ المتطرفةِ إذا سَكَنْتْ - مُجْرَى الكسرة، وأجري الإشمامُ في المرفوعةِ مُجْرَى السكون، وإذا وُقِفَ عليها بالرومِ جرت مَجْرَاهَا في الوصلِ انتهى.

ثم إن في الراءات ما يُرَقِّقُ وَيُفَخِّمُ^(٤) باعتبارين: باعتبارِ كسرةٍ ما قبلها في قراءة بعضهم، أو تكون هي مكسورةً، وباعتبارِ سكونها وفتح ما قبلها، أو تكون مفتوحةً أو مضمومةً فَتُفَخِّمُ، وذلك نحو: ﴿أَرِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، و﴿أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فَمَنْ سَكَّنَ فَخَّمْ، ومن كَسَرَ أو اِخْتَلَسَ رَقَّقَ.

ومثلها: ﴿مَرَفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿يَتَفَطَّرَنَ﴾ [مریم: ٩٠]، ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿نَغْفَرَلَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

(١) زاد في ص، ف، غ: «والأصبهاني».

(٢) النشر ١٠٥/٢-١٠٦.

(٣) ن: «مجرى المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة».

(٤) ن: «ثم إن الراءات ترقق وتفخم».

و ﴿فَيَعْفُرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و ﴿يُورِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿الْكَفَّارَ﴾
 ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧]، و ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَحَرَامٌ﴾ [الأنبياء: ٩٥]،
 ﴿فَرِهَلْنُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿شُرَكَاءَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، و ﴿بَرَقَ﴾ [القيامة: ٧]، و ﴿جَبْرِيلَ﴾
 [البقرة: ٩٨]، و ﴿مَاذَا تَرَى﴾ [الصفات: ١٠٢]، و ﴿غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَابَةِ﴾ [النور: ٣١]،
 ﴿وَحُورٍ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، ﴿سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾
 [الصف: ٨]، و ﴿حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] (١).

وانفرد أبو عمرو و بترقيق ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] إذا أسكن الراء
 للكسرة قبلها (٢).

وانفرد حمزة (٣) بترقيق ﴿فَصْرُهْنَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] لكسرة الصاد.

وانفرد الكسائي (٤) بترقيق راء ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩] حيث
 وقع؛ لأنه يكسر الراء عملاً باللفظ.



(١) هذه الكلمات اختلف القراء فيها، وسيأتي ذكرها في سورها.

(٢) روي عن أبي عمرو وإسكان الراء واختلاسها. انظر: النشر ٢/ ٢١٢.

(٣) أي من القراء السبعة، وإلا فيوافقه في التريق وكسر الصاد أبو جعفر وخلف ورويس
 أيضاً من القراء العشرة، وقرأه الباقون بالتفخيم وضم الصاد. انظر: النشر ٢/ ٢٣٢.

(٤) أي من القراء السبعة، وإلا فيوافقه أبو جعفر بخفض الراء وكسر الهاء من ﴿غَيْرِهِ﴾،
 وقرأه الباقون برفع الراء وضم الهاء. انظر: النشر ٢/ ٢٧٠.

الباب السابع: في حكم اللامات ترقيقاً وتفخيماً

قال الجعبري^(١) تبعاً لغيره: «أصل اللام التريق، عكس الراء». وقال ابن الجزري^(٢): «هو أبين من قولهم في الراء: إن أصلها التفخيم؛ وذلك أن اللام لا تُغَلِّظُ إلا لسبب، وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازماً» انتهى.

وإن كان التريق عبارة عن إنحاف الحرف كما تقدم /، والتفخيم ضده، كان عبارة عن تسمين الحرف نفسه لا حركته، ويرادفه التغليظ، وغلب هذا هنا^(٣)، والتفخيم في الراء^(٤).

وقد انقسم التفخيم^(٥) هنا إلى متفق ومختلف.

القسم الأول: المتفق عليه: هو تغليظ اللام من اسم الله تعالى وإن زيد عليه الميم، إذا كان بعد فتحة محققة أو ضمة كذلك، سواء كان في حالة الوصل أو مبدوءاً به، نحو: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، و﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١]، و﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٥]،

(١) كنز المعاني (خ) ١١١/ب.

(٢) النشر ١١١/٢.

(٣) يعني: باب اللامات.

(٤) كنز المعاني (خ) ١١/ب، وقد أدخل القسطلاني كلام ابن الجزري في أثناء كلام الجعبري.

(٥) م، ن، ف، غ، س: «التغليظ».

﴿ سَيُوتِينَا اللَّهُ ﴾ [التوبة: ٥٩]، و ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ ﴾ [المائدة: ١١٤]،
 و ﴿ يَعَلِّمُهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ ﴾
 [الأنفال: ٣٢] قصداً لتعظيم هذا الاسم الأعظم الشريف الدال على الذات
 المقدسة.

فإن كان قبلها كسرةً مباشرةً مَحْضَةً، متصلةً أو منفصلةً، عارضةً أو لازمةً،
 نحو: ﴿ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ [المائدة: ٥٣]، ﴿ أَفِي اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾
 [الفاتحة: ١]، و ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، و ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٦]، ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ ﴾
 [فاطر: ٢]، ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾ [آل عمران: ٢٦] استصحاباً للأصل مع الملائم حتى
 يَحْسُنَ اللفظُ بالتناسبِ المتسقِ، فيَسْهُلُ على اللفظِ، وَيُعْجِبُ السامعَ، ولا
 يجوزُ التَفخِيمُ^(١) لتنافُرِ اللفظِ لخروجه من تَسْفُلٍ إلى تَصَعُّدٍ؛ ليعمَلَ اللسانُ
 عملاً واحداً.

وها هنا تنبيهٌ: أشار إليه صاحبُ «النشر»^(٢)، وذكَّره غيرُ واحدٍ من أئمتنا:
 وهو أنه إذا سَبَقَ اللامُ من اسمِ الله تعالى راءً ممالئةً، كقولهِ: ﴿ نَرَى اللَّهَ ﴾
 [البقرة: ٥٥]، ﴿ وَسَيَرَى اللَّهَ ﴾ [التوبة: ٩٤] على مذهبِ الشُّوسِيِّ، جاز تَفخِيمُ
 اللامِ لعدمِ وجودِ الكسْرِ الخالصِ قبلها، والترقيقُ لعدمِ وجودِ الفتحِ
 الخالصِ قبلها.

(١) ص: «التغليظ».

(٢) النشر ١١٦/٢ وهذا التنبيه والنقول عن الأئمة كلها من صاحب «النشر».

والأول اختيارُ السَّخاويِّ^(١) كالشاطبيِّ^(٢)، وقرأ به الدَّانيُّ^(٣) على أبي الفتح عن قراءته على السامرِّيِّ.

والثاني قرأ به صاحبُ «التجريد»^(٤) على عبد الباقي، وقال الدانيُّ^(٥): «إنه القياس»، وصحَّح ابنُ الجَزَرِيِّ^(٦) الوجهين.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] إذا رُقِّق رأؤه لورشٍ من طريق الأزرق، فإنه يجبُ تفخيمُ اللامِ من اسمِ الله تعالى بعدها^(٧) قولاً واحداً؛ لوجودِ الموجبِ، ولا اعتبارَ بترقيقِ الراءِ قبل اللامِ في ذلك، كما نصَّ عليه غيرٌ واحدٍ من أئمتنا.

ومَّا يُغزُّ به فيقال: ما أربُعُ جَلالاتٍ يَنفَرِدُ بترقيقها أبو عمرو، ويوافقُه اليزيديُّ والحسنُ؟

ويجابُ: بأنها قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة ١٦٧]، والنحل ﴿لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [١٠٤]. ﴿يُوقِيهِمُ اللَّهُ﴾، و﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ كلاهما بالنور [٣٢، ٢٥]؛ لأنَّ أبا عمرو يكسرُ الميمَ، فيلزمُ ترقيقُ الجلالةِ، والباقون بفتحها فيلزمُ التفخيمُ^(٨).

(١) جمال القراء ٢/ ٥٤٠.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢/ ١٩١.

(٣) انظر: النشر ٢/ ١١٦.

(٤) التجريد ١٧٤.

(٥) جامع البيان (خ): ١٥٧/ أ.

(٦) النشر ٢/ ١١٧.

(٧) ن: «بعده».

(٨) انظر: النشر ١/ ٢٧٤.

وأيضاً يقال: ما جَلَّلتان يُرَقِّقُهما حمزةٌ فقط؟ ويُجاب: بأنَّهما قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِالنَّارِ فَلَنْ أَسْفُتَ﴾ [الزمر: ٣٨]، ﴿إِنْ أَهْلَكَنِي اللَّهُ﴾ في الملك [٢٨]؛ لأنه يَسْكُنُ ياءَيهما.

وأيُّ جلالَةٍ يُرَقِّقُها حمزةٌ والكسائيُّ؟

ويقال: / هي قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ في فاطر [٣]؛ لأنَّهما يكسران الراء^(١).

وأيُّ جلالَتين يُرَقِّقانَ عنهما وعن ابنِ عامرٍ؟ ويُقال: هما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ... وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]؛ لأنَّ نونَ «لكن» مكسورةٌ مخففةٌ في قراءتهم^(٢).

وأيُّ جلالَتين يُرَقِّقانَ عن سويِّ البصريِّ؟ ويُجاب: بأنَّهما ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ معاً في المؤمنين [٨٧، ٨٩]^(٣).

وأيُّ جلالَةٍ تُرَقِّقُ لغيرِ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو^(٤)؟ يُقال: قوله تعالى: ﴿وَلَا خَلْلٌ * اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٣١-٣٢] لأنَّهم يقرؤونها بالتنوين، ويكسرون^(٥) لالتقاء الساكنين وصلاً، فيلزمُ ترقيقُ الجلالة^(٦).

(١) ويشاركهما أبو جعفر وخَلَفٌ. انظر: النشر ٢/ ٣٥١.

(٢) يشاركهم خَلَفٌ. انظر: النشر ٢/ ٢١٩.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٣٢٩.

(٤) ويشاركهما يعقوب. انظر: النشر ٢/ ٢١١.

(٥) ن: «بكسر»، م: «تكسر».

(٦) انظر: النشر ٢/ ٢١١.

وأيُّ جلالَةٍ يُرَقِّقُهَا غَيْرُ حَفْصٍ؟ وَيُجَابُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمَاعَهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾

[الفتح: ١٠] لكسْرِ الهاءِ فِي قِراءَةِ غَيْرِ حَفْصٍ^(١).

القسم الثاني: الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، وَهُوَ كُلُّ لَامٍ مَفْتُوحَةٍ، مَخْفَفَةٌ أَوْ مُشَدَّدَةٌ متوسطةً أَوْ متطرفةً، قَبْلَها صَادٌ مَهْمَلَةٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ، سِوَاءِ سَكَنَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَوْ فُتِحَتْ^(٢) مَخْفَفَةٌ أَوْ مُشَدَّدَةٌ.

فَأَمَّا الصَّادُ الْمَفْتُوحَةُ مَعَ اللَّامِ الْمَخْفَفَةِ فَوَقَعَ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ: ﴿الصَّلَاةُ﴾

[البقرة: ٣]، ﴿وَصَلَّاتٍ﴾ [التوبة: ٩٩]، و﴿صَلَّاتِكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿صَلَاتِهِمْ﴾

[الأنعام: ٩٢]، و﴿صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، و﴿فَصَلَّتِ﴾ [يوسف: ٩٤]، و﴿يُوصَلُ﴾

[البقرة: ٢٧]، و﴿فَصَلَّ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿فَصَّلَ﴾ [الأنعام: ١١٩]،

و﴿مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، و﴿مُفَصَّلَتِ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، و﴿وَمَاصِلُوهُ﴾

[النساء: ١٥٧].

وَمَعَ اللَّامِ الْمَشَدَّدَةِ: ﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، و﴿يُصَلِّي﴾ [الانشقاق: ١٢]،

و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿يُصَلِّبُونَ﴾ [المائدة: ٣٣].

وَوَقَعَ مَفْصُولًا بَيْنَها وَبَيْنَ الصَّادِ بِالْفِ فِي مَوْضِعَيْنِ: ﴿يَصَلِّحًا﴾ [النساء: ١٢٨]،

﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) انظر: النشر ١/٣٠٥.

(٢) كلمة «فتحت» مضروب عليها في: ح.

وَأَمَّا الصَّادُ السَّاكِنَةُ: ففي القرآن منها: ﴿تَصَلَّى﴾ [الغاشية: ٤]، و﴿سَيَصَلَّى﴾ [المسد: ٣]، و﴿يَصَلِّهَا﴾ [الإسراء: ١٨]، و﴿سَيَصَلُّونَ﴾ [النساء: ١٠]، و﴿يَصَلُّونَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩]، و﴿أَصَلَّوْهَا﴾ [يس: ٦٤]، و﴿فَيَصْلُبُ﴾ [يوسف: ٤١]، و﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، و﴿أَصْلَحَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿أَصْدَحُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]، و﴿إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿الْإِصْلَاحَ﴾ [هود: ٨٨]، و﴿فَصَلِّ الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٠].
 وَأَمَّا الطَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ مَعَ اللَّامِ الْمَخْفِيَّةِ: ففي ﴿الطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿وَأَنْطَلَقَ﴾ [ص: ٦]، و﴿فَأَنْطَلَقُوا﴾ [القلم: ٢٣]، و﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨]، و﴿فَأَطَّلَعَ﴾ [الصافات: ٥٥]، و﴿وَيَطَّلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، و﴿مُعْطَلَّةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١].

وَأَمَّا الَّتِي مَعَ الْمَشْدُودَةِ: ف﴿وَأَلْمَطَلَّتْ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿طَلَّقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿طَلَّقَنَّ﴾ [التحریم: ٥]، و﴿طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وَأَمَّا الطَّاءُ السَّاكِنَةُ: ففي ﴿مَطَّلَعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فقط.

وَأَمَّا الْمَفْصُولُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّامِ بِالْف: ففي ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

وَأَمَّا الظَّاءُ مَعَ اللَّامِ الْخَفِيَّةِ: ففي ﴿ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و﴿ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩]، و﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿مَعَ الْمَشْدُودَةِ: ﴿بِظُلَامٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، و﴿وَضَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، و﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ [النحل: ٥٨].

وَأَمَّا الظَّاءُ السَّاكِنَةُ: ففي ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿وَإِذَا أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠]،

﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ [الشورى: ٣٣].

وقد اختلفَ في اللامِ التالية لهذه الثلاثة بأقسامها المذكورة: فقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بتغليظها في ذلك كله^(١)؛ لكونِ هذه الحروفِ مُطَبَّعَةً مستعليةً؛ ليعمَلَ اللسانُ عملاً واحداً، وخصَّه^(٢) بعضهم^(٣) بالصاد. وروى ترقيقها مع الطاءِ المهملةِ صاحب «العنوان»^(٤)، وبه قرأ الداني^(٥) على أبي الحسنِ بنِ غلبون.

واستثنى صاحب «التجريد»^(٦) من قراءته على عبد الباقي من طريقِ ابنِ هلال^(٧) منها: ﴿أَطْلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿طَلَّقَتْ﴾ [البقرة: ٢٣١]. ومنهم من رققها بعد الطاءِ المعجمة، وهو^(٨) الذي في «التجريد»^(٩) وأحد وجهي «الكافي»^(١٠).

وذكر صاحبُ «الهداية»^(١١) التفخيمَ بعد / الطاءِ المعجمةِ الساكنةِ نحو: ﴿فَيَظْلَلَنَّ﴾ [الشورى: ٣٣]، والترقيقَ بعد المفتوحةِ نحو: ﴿ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩].

(١) الكنز ٣٢٧/١، النشر ١١٢/٢-١١٣.

(٢) قوله: «وخصَّه بعضهم بالصاد» سقط من ن.

(٣) كالأذفوي من أصحاب ابن هلال. انظر: النشر ١١٣/٢.

(٤) العنوان ٦٥.

(٥) جامع البيان (خ) ١٥٥/أ.

(٦) التجريد ١٨١.

(٧) هو: أبو جعفر، أحمد بن عبد الله بن هلال، تقدّم.

(٨) من قوله: «التجريد» إلى قوله: «الطاء المعجمة الساكنة» سقط من غ.

(٩) التجريد ١٨٠.

(١٠) الكافي ٧١.

(١١) شرح الهداية ١/١٣٣.

وذكر مكي^(١) ترقيقها بعدها، إذا كانت مشددةً، نحو: ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]،
و﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ [النحل: ٥٨] من قراءته على أبي الطيب^(٢)، والأصحّ التفتيح
بعدهما كالصاد.

وقد خَرَجَ بقيدِ المفتوحةِ في اللام، المضمومة^(٣)، والمكسورةُ
﴿أَصْلَيْتَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤]، والساكنة^(٤)، وبقيدِ قبليّةِ الصادِ والطاءِ والظاءِ،
التي بعد السين، نحو: ﴿لَسَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و﴿لَظَى﴾ [المعارج: ١٥]،
وبقيدِ سكونِ الثلاثةِ أو فتحها، نحو ﴿الْظَلَّةَ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، و﴿فُصِّلَتْ﴾
[هود: ١]، وبالثلاثةِ الضادُ المعجمةُ، نحو: ﴿أَصَلَّلْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧]،
و﴿أَضَلَّنَ﴾ [إبراهيم: ٣٦] فلا تُفخِّم^(٥) معها على الأصحّ لبعْدِ مَخْرَجِهَا من
اللام.

واختلَفَ في ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿يَصَّلَحًا﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿أَفْطَالَ
عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ﴾ [طه: ٨٦]، و﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿فَطَالَ
عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ﴾ [الحديد: ١٦].

(١) التبصرة ١٤٥.

(٢) هو: عبد المنعم بن غلبون، تقدّم.

(٣) نحو: ﴿لَظَلُّوْهُ﴾، و﴿فَطَلُّ﴾.

(٤) نحو: ﴿طَلَّعَهَا﴾.

(٥) ف، غ، ط، ن، ص: «فلا تفتخيم».

ففي «التيسير»^(١)، و«العنوان»^(٢)، و«التبصرة»^(٣)، و«تلخيص» ابن بليمة^(٤): الترقيقُ وفاقاً لكثيرين؛ لأجلِ الفاصلِ بين اللامِ وبين الحرفِ الموجبِ للتغليظِ، وهو الألف.

وروى التغليظَ آخرون اعتداداً بقوة الحرفِ المستعلي وإلغاءً للألفِ لكونه هوائياً، واختاره الدانيُّ في غير «التيسير».

وقال في «الجامع»^(٥): «إنه الأوجه»، وفي «الكافي»^(٦): «إنه أشهر». وقال الطبري^(٧): «إنه أقيس».

والوجهان في «الشاطبية»^(٨) كجامع البيانِ و«الكافي»^(٩).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَجْرِ الوجهانِ في نحو: ﴿يُصَلِّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣]، و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨]، و﴿طَلَّقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١]؛ لأنَّ التشديدَ فاصلٌ بين اللامِ وحرفِ الاستعلاءِ، فكما اعتبرتمُ الفاصلَ في نحو: ﴿فَصَالَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]،

(١) التيسير ٥٨.

(٢) لم نجده في العنوان المطبوع، وانظر: النشر ١١٣/٢.

(٣) التبصرة ١٤٥.

(٤) تلخيص العبارات ٥٣.

(٥) جامع البيان (خ): ١٥٥/أ.

(٦) الكافي ٧٠. وفي ح، ص، ن: «الأشهر».

(٧) انظر: النشر ١١٣/٢، ولم نجده في التلخيص المطبوع لأبي معشر الطبري.

(٨) الشاطبية ٢٩.

(٩) الكافي ٧٠.

و﴿ أَفْطَالَ ﴾ [طه: ٨٦] وأَجْرَيْتُمْ لِأَجْلِهِ^(١)، فكذلك ينبغي اعتباره في نحو:
﴿ ظَلَّ ﴾ [النحل: ٥٨]؟

أجاب في «النشر»^(٢): بأنَّ الفاصِلَ في ﴿ ظَلَّ ﴾ ونحوه لَامٌ أُدْغِمَتْ فِي مِثْلِهَا فَصَارَا حَرْفًا وَاحِدًا، فَلَمْ تَخْرُجِ اللَّامُ عَنْ كَوْنِ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ وَلِيَّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ اللَّامِ أَلْفٌ مِمَّا لَتْهُ، نَحْوُ: ﴿ صَلَّى ﴾ [القيامة: ٣١]،
و﴿ سَيَّصَلَى ﴾ [المسد: ٣]، و﴿ يَصَلَّى ﴾ [الأعلى: ١٢]، و﴿ يَصَلِّهَا ﴾ [الإسراء: ١٨]:
فَأَخَذَ بِالْتَّغْلِيظِ لِأَجْلِ الْحَرْفِ قَبْلَهَا صَاحِبُ «التبصرة»^(٣)، و«التجريد»^(٤)،
و«التذكرة»^(٥)، و«الكافي»^(٦)، وبالترقيق لِأَجْلِ الْإِمَالَةِ صَاحِبُ «المجتبى»
وهو مقتضى «العنوان»^(٧)، و«التيسير»^(٨)، والوجهان في «الشاطبية»^(٩)،
و«الكافي»^(١٠).

(١) أي: أجزيتم الوجهين: التعليل والترقيق.

(٢) النشر ١١٩/٢.

(٣) التبصرة ١٤٤-١٤٥.

(٤) التجريد ١٨١.

(٥) التذكرة ١/٢٤٦.

(٦) الكافي ٧٠.

(٧) لم نجده في العنوان المطبوع، وانظر: النشر ١١٣/٢.

(٨) التيسير ٥٨.

(٩) الشاطبية ٢٩.

(١٠) الكافي ٧٠.

وَحَصَّ بَعْضُهُمُ التَّرْقِيقَ بِرُؤُوسِ الْآيِ لِلتَّنَاسُبِ وَهُوَ فِي ثَلَاثٍ: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ فِي الْقِيَامَةِ [٣١]، ﴿وَذَكَرَ أَسْمَاءَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ بِسُورَةِ سَبْحِ [١٥]، وَ﴿إِذَا صَلَّى﴾ بِالْعَلْقِ [١٠]. وَالتَّغْلِيظُ بِغَيْرِهَا لَوْ جُودِ الْمَوْجِبِ قَبْلَهَا، وَهُوَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ: ﴿مُصَلَّى﴾ حَالَةَ الْوُقُوفِ بِالْبَقْرَةِ [١٢٥]، وَ﴿يُصَلِّهَا﴾ بِالْإِسْرَاءِ [١٨]، وَاللَّيْلِ [١٥]، وَ﴿يُصَلَّى﴾^(١) بِالْأَنْشِقَاقِ [١٢]، وَ﴿تَصَلَّى﴾ بِالْعَاشِيَةِ [٤]، وَ﴿سَيَصَلَّى﴾ فِي تَبَّتْ [٣]، وَهُوَ الْأَرْجُحُ فِي «الشَّاطِئِيَّةِ»^(٢)، وَالْأَقْيَسُ فِي أَصْلِهَا^(٣)، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْإِمَالَةَ وَالتَّغْلِيظَ / ضِدَّانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ؛ فَالتَّغْلِيظُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ السِتَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْفَتْحِ، وَالتَّرْقِيقُ مَعَ الْإِمَالَةِ.

وَإِخْتِلَافٌ أَيْضاً فِي تَغْلِيظِ لَامِ ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ بِالْبَقْرَةِ [٢٧]، وَالرَّعْدِ [٢١]، ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ بِالْبَقْرَةِ [٢٤٩]، ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ﴾ بِالْأَنْعَامِ [١١٩]، وَ﴿بَطَلَ﴾ بِالْأَعْرَافِ [١١٨]، وَ﴿ظَلَّ﴾ بِالنَّحْلِ [٥٨]، وَالزَّخْرَفِ [١٧]، ﴿وَفَصَلَ الْخُطَابِ﴾ بِ«ص» [٢٠] إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا: فَرَوَاهُ بِالتَّرْقِيقِ صَاحِبُ «الْهَادِي»^(٤)، وَ«الْكَافِي»^(٥)، وَ«الْهِدَايَةَ»^(٦)، وَ«التَّجْرِيدَ»^(٧)، وَبِالتَّغْلِيظِ صَاحِبُ «التَّذْكَرَةَ»^(٨)،

(١) على قراءة نافع ومن معه.

(٢) الشاطبية ٢٩.

(٣) التيسير ٥٨.

(٤) الهادي ١١.

(٥) الكافي ٧١.

(٦) شرح الهداية ١/ ١٣٤.

(٧) التجريد ١٨٢ إلا أنه تصحف فيه: ﴿فَصَلَ﴾ إِلَى ﴿فَصَلَّى﴾.

(٨) التذكرة ١/ ٢٤٦.

و«العنوان»^(١)، و«المجتبى»^(٢)، وقال أبو معشر^(٣): «إنه أقيس»، ورجَّحه ابنُ
الجزري^(٤) مُحتَجًّا بعروض السكون.

وفي التخليط دلالةٌ على حكم الوصلِ في مذهبٍ مَنْ غَلَّظ، وفي
«الشاطبية»^(٥) كأصلها^(٦) الوجهان.

فإن قلت: لِمَ كان التفخيمُ هنا أَرْجَحَ، وقد كان ينبغي ألاَّ يجوزَ البتةُ،
كما سبقَ في الرءاء المكسورة أنها تُفخَّمُ وقفًا، ولا تُرَقِّقُ لذهابِ الموجِبِ
للتريقِ، وهو الكسرُ، وهاهنا قد ذهب الفتح الذي هو شرطٌ في تخليط
اللام؟

أجاب في «النشر»^(٧): بأنَّ سببَ التخليطِ هنا قائمٌ، وهو وجودُ حرفِ
الاستعلاء، وإنما فَتَحُ اللامِ شرطٌ، فلم يُؤثِّرْ سكونُ الوقفِ لعروضه وقوةُ
السببِ، فعَمِلَ السببُ عَمَلَهُ لضعفِ المعارضِ^(٨).

(١) انظر: النشر ١١٤/٢ ولم نجده في العنوان المطبوع، لعله لم ينصَّ عليها بخصوصها
لدخولها تحت القاعدة العامة في مذهبه، وهو التفخيم.

(٢) انظر: النشر ١١٤/٢.

(٣) ليس في التلخيص المطبوع. انظر: النشر ١١٤/٢.

(٤) النشر ١١٤/٢.

(٥) الشاطبية ٢٩.

(٦) التيسير ٥٨.

(٧) النشر ١١٨-١١٩/٢.

(٨) م، ف، ص، غ، ط: «العارض»، والمثبت موافق لما في النشر.

وفي باب الوقفِ على الرءِ المكسورة أنَّ السببَ زالَ بالوقفِ، وهو الكسرُ فافتَرَقَا.

واختُلِفَ^(١) أيضاً في لام ﴿صَاصِلٍ﴾ بالحجر [٢٦، ٢٨]، والرحمن [١٤] مع كونها ساكنةً لوقوعها بين صادين:
فَقَطَعَ بالترقيق في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣)، وهو المرَجَّحُ حَمَلًا
على سائرِ الآياتِ السواكنِ، وَقَطَعَ بالتفخيمِ صاحبُ «الهداية»^(٤)،
و«الهادي»^(٥).



(١) انظر: النشر ١١٤/٢.

(٢) الشاطبية ٢٩.

(٣) التيسير ٥٨.

(٤) شرح الهداية ١/١٣٤.

(٥) الهادي (خ) ١١/ب.

الباب الثامن: في حكم الوقف

وهو نوعان:

الأول: في الوقف على أواخر الكلم المختلف فيها بالسكون والرّوم والإشمام وغير ذلك، وإنما أُخِر عن غيره لخصوصيّته وفرعيّته.

والوقف - كما مرّ - عبارة عن قطع النطق عن آخر الكلمة الوضعيّة زماناً يُتنفس فيه عادةً بنيّة استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنيّة الإعراض.

وله حالتان: الأولى: ما يُوقَف عليه، والثانية: ما يُوقَف به، وهو المراد هنا، وهو في أوجه تسعة: السكون والرّوم والإشمام والإبدال والزيادة والحذف والإثبات والإدغام والنقل.

فالأول: السكون، وهو الأصل في الحرف المتحرك في الوصل الموقوف عليه؛ لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف، وأيضاً: فالوقف ضدّ / الابتداء فأعطي ضدّ ما يختصّ به.

وفي «النشر»^(١) ممّا عزاه لـ «شرح الشافية»^(٢): «الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على الساكن استحساني».

ويختصّ الوقف بالسكون فيما لا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو في خمسة يأتي التنبيه عليها قريباً إن شاء الله تعالى.

(١) لم نجده في «النشر» في مظانه.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٥١.

وكلُّ ما جاز فيه الإشارةُ بالرَّومِ والإشمامِ يُوقَفُ عليه بالسكون، إذ هو الأصلُ في الوقفِ كما تقدَّم.

الثاني: الرَّوم، وهو الإتيانُ ببعضِ الحركةِ في الوقف، فلهذا ضَعُفَ صوتُها لِقَصْرِ زَمَانِها، وَيَسْمَعُها القريبُ المُصْغِي؛ لأنه صوتٌ، دونَ البعيد؛ لأنها غيرُ تامةٍ، وعليه قول الشاطبي^(١):

وَرَوُومُكَ إِسْمَاعُ المَحْرَكِ واقِفاً بصوتٍ خَفِيٍّ كُلُّ دانٍ تَنَوَّلَا

وهو معنى قول «التيسير»^(٢): «وهو تَضْعِيفُ الصوتِ بالحركةِ حتى يذهبَ معظمُ صوتِها، فتسمعَ لها صوتاً خَفِيّاً».

قال الجعبري^(٣): «وَأَخْصَرُ منه: الإتيانُ بأقلِّ الحركةِ وقفاً».

وقال المرادي في «شرح ألفية ابن مالك»^(٤) ممَّا عزاه لـ «شرح الكافية»^(٥): «وهو عبارة عن إخفاءِ الصوتِ بالحركات»^(٦).

وقال في «النشر»^(٧) - وسبقه إليه الجعبري^(٨)، ممَّا عزياه للجوهري^(٩) -:

(١) الشاطبية ٣٠.

(٢) التيسير ٥٩.

(٣) كنز المعاني (خ) ١١٤/أ.

(٤) توضيح المقاصد ٣/١٤٧٧.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩٨٩.

(٦) في المرادي وشرح الكافية: «بالحركة».

(٧) النشر ٢/١٢١.

(٨) كنز المعاني (خ) ١١٤/أ، وينتهي النقل إلى نهاية كلام الأهوازي.

(٩) الصحاح ٥/١٩٣٨ «روم».

«الرَّوْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيُوبِيهِ»^(١) هُوَ حَرَكَةٌ مُخْتَلَسَةٌ مُخْفَاةٌ لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْإِشْمَامِ، لِأَنَّهَا تُسْمَعُ وَهِيَ بَزْنَةُ الْحَرَكَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلَسَةً، مِثْلَ هَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ «انتهى».

والأول: قولُ القراء، والثاني: قولُ النحاة.

فعند القراء الروم غير الاختلاس وغير الإخفاء، والاختلاس والإخفاء عندهم واحدٌ، ولذلك عَبَّرُوا بِكُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ^(٢)، كَمَا ذَكَرُوا فِي ﴿أَرِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿نِعَمًا﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، و﴿يَخْضُمُونَ﴾ [يس: ٤٩]. وربما عَبَّرُوا بِالْإِخْفَاءِ عَنِ الرَّوْمِ، كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١].

وقال الجعبري^(٣): «الاختلاسُ والرَّوْمُ يَشْتَرِكَانِ فِي التَّبْعِيضِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الْإِخْتِلَاسَ مُخْتَصٌّ بِالْوَصْلِ، وَالثَّابِتُ مِنَ الْحَرَكَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَحذُوفِ».

وقال الأهوازي^(٤): يَأْتِي بِثُلْثِي الْحَرَكَةِ، كَأَنَّ الَّذِي تَحْدِفُهُ أَقْلُ مِمَّا تَأْتِي بِهِ، وَلَا يَضْبِطُهُ إِلَّا الْمَشَافَهَةُ. وَأَنَّ الرَّوْمَ مُخْتَصٌّ بِالْوَقْفِ، وَالثَّابِتُ أَقْلُ مِنَ الْمَحذُوفِ».

(١) الكتاب ٤/١٦٨، ١٧٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٧٧، والنشر ٢/١٢٦.

(٣) كنز المعاني (خ) ١١٤/أ، وينتهي النقل عنه بنهاية كلام الأهوازي.

(٤) لم نجده في كتابه الوجيز.

ويكون في المرفوع، نحو: ﴿اللَّهُ الصَّحْدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، و﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو ذلك مما حركته حركة إعراب.

وفي المضموم، نحو: ﴿مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و﴿يَصْلِحُ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ونحو ذلك مما حركته حركة بناء، وفي المجرور نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وفي ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿مِن النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، ونحو ذلك مما حركته للإعراب.

وفي المكسور، نحو: ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] ونحو ذلك مما حركته حركة بناء، وفي نحو: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿ظَنَّ السَّوَاءَ﴾ [الفتح: ١٢] وشبه ذلك مما كسرتة^(١) منقولة من حرفٍ حُذِفَ من نفس الكلمة، كما في وقف حمزة^(٢)، ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، نحو ضمة اللام في ﴿فُلٌ أَوْحَى﴾ [الجن: ١]، وضمة النون في ﴿مَنْ أَوْتَى﴾ [الحاقة: ١٩]، أو لالتقاء الساكنين، نحو: ضمة التاء في ﴿وَقَالَ أَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٣١]، وضمة الدال في ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ﴾ [الأنعام: ١٠]. وفي قراءة من ضم الميم من ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] عند مَنْ ضَمَّهَا، وكذلك ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

(١) خ: «حركته».

(٢) انظر: وقف حمزة وهشام ٩٧٦/٣.

(٣) خ: «في».

وما لم تكن الكسرة منقولةً من حرفٍ كلمةٍ أخرى، نحو: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧] أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمةٍ أخرى، نحو: ﴿قَالَتْ أَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٣١] في قراءةٍ مَنْ كَسَرَ التاء^(١)، و﴿إِذَا رَجَّتِ الْأَرْضُ﴾ [الواقعة: ٤] في قراءةٍ الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى كالتنوين في ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] فإن هذه كلمةٌ لا يُوقَفُ عليها إلا بالسكون.

ولا رَوْمٌ في منصوبٍ، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠] ولا في مفتوحٍ، نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ونحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿يَا سَحْقَ﴾ [هود: ٧١] عند جمهور القراء وفاقاً للقراء^(٢).

وأجازه فيهما إمام النحو سيبويه وأتباعه، وعبارته في «كتابه»^(٣): «أمّا ما كان في موضع نصبٍ أو جرٍّ فإنك تروم فيه الحركة»، وعليه قول الشاطبي^(٤):

ولم يره في الفتح والنصب قارئٌ وعند إمام النحو في الكل أعملاً
وإنما امتنع في الفتحة لختفها، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها
لا تقبل التبعض، كما يقبله الكسر والضم، ومن ثم لم يُجزه من القراء إلا

(١) وهم: أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب. انظر: النشر ٢/ ٢٢٥.

(٢) ليس في «معانيه» لم نقف عليه، وإنما أشار إلى حركة الرفع في الإشمام ٢/ ٣٥، ٣٨.

(٣) الكتاب ٤/ ١٧١.

(٤) الشاطبية ٣٠.

مَنْ شَدَّ كَأَبِي الطَّيِّبِ فِيمَا حَكَاهُ الْجَعْبَرِيُّ^(١) عَنْ مَكِيِّ عَنْهُ^(٢)، إِلَّا أَنَّهُ^(٣) قَالَ: «وَتَرَكُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ».

وإذا قلنا به على شذوذٍ فيحتاج في النطق به إلى رياضةٍ تامة، كما نبه عليه المراديُّ في «شرح ألفية النحو»^(٤)، وهو عَسِرٌ، بل لا يكاد يُلفظُ به على وجهه، ولذلك لم يُجزه القراءُ ومَنْ وافقهم».

* * *

(١) كنز المعاني (خ) ١١٥/أ.

(٢) زيادة من ن، ف، ط. وانظر: التبصرة ١٠٥.

(٣) في حاشية ن، ف: «أي أبو الطيب».

(٤) توضيح المقاصد ٣/١٤٧٧.

تنبيه

إذا وَقَفَ على نحوٍ: ﴿صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿عَلِيَهْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [المتحنة: ١٢] وشبهه مما هو مفتوحٌ مشدَّدٌ فبالسكون التام مع التشديد من غير رومٍ، فكثيرٌ من الجهال يقفُّ به مُعَلَّلًا بالخروج من التقاء الساكنين.

قال الجعبري^(١): «وهو خطأ في النقل والتعليل؛ فأما النقل فلم يُوجَد في كتب أحدٍ من أئمة الأمصار، بل نَصُّوا على مَنْعِهِ كما سبق. وأما التعليل بالتقاء الساكنين فهو مُغْتَفَرٌ في الوقف في الاجتماع المحقق، نحو: ﴿مَّصَرَ﴾ [يوسف: ٢١] فالمقدَّرُ أَوْلَى؛ إذ ليس في اللفظ إلا حرفٌ مشدَّدٌ لكنه مقدَّرٌ بحرَفين، وعلى هذا إجماعُ أئمة أهل العربية» انتهى.

الثالث: الإشمام، وهو حَذْفُ حركة المتحرك في الوقف، فضمُّ الشفتين من غير صوت، إشارةً إلى الحركة، والفاء في «فضمُّ» / للتعقيب؛ فلو تراخى فإسكانٌ مجردٌ لعدم التبعية، وهذا معنى قول الشاطبي^(٢):

والأشمامُ إطباقُ الشفاهِ بُعِيدًا ما يُسَكَّنُ لا صوتٌ هناك فيصَحَلًا

(١) كنز المعاني (خ) ١١٧/أ.

(٢) الشاطبية ٣٠. «صَحَلُ صَوْتُهُ يَصَحَلُ إِذَا صَارَ أَبَحَّ إِنْ كَانَتْ فِيهِ بُحُوحةٌ لَا يَرْتَفَعُ الصَّوْتُ مَعَهَا، فَكَأَنَّهُ شَبَّهَ إِضْعَافَ الصَّوْتُ فِي الرُّومِ بِذَلِكَ». قاله في إبراز المعاني ١٩٦/٢.

وهو أتمُّ من قول «التيسير»^(١): «ضُمَّ شفتيك بعد سكونِ الحرفِ أصلاً»؛ لعدمِ إفادته^(٢) التعقيب، وهذا مذهبُ الفراء^(٣) والبصريين إلا ابنُ كيسان. وفي «النشر»^(٤) مما عزاه لكتاب «المَوْضَح»^(٥) لنَصْر بنِ عليٍّ^(٦) الشِّيرازيِّ أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام: هو الصوتُ، وهو الذي يُسْمَعُ؛ لأنه عندهم بعضُ حركةٍ. والرَّوْمُ هو الذي لا يُسْمَعُ؛ لأنه رومُ الحركةِ من غيرِ تَفَوُّهٍ بها. قال: «الأولُ هو المشهورُ عند أهل العربية»^(٧) انتهى.

«واللغةُ تساعدُ الفريقين، تقول: رُمْتُ أفعلُ وما فعَلْتُ، وكذا: رُمْتُ إتمامَ الحركةِ ولم أتمَّها، أو رُمْتُ الحركةَ ولم أَلْفِظْ بها. وتقول: أشممتُ الفضةَ ذهباً، أنلثها شيئاً منه، وكذا: أشممتُ الحرفَ، أنلثه شيئاً من علاجِ الحركةِ أو شُبَّته بشيءٍ منها.

(١) التيسير ٥٩.

(٢) ن، ح: «إفادة».

(٣) خ، ن: «القراء».

(٤) النشر ٢/١٢١.

(٥) المَوْضَح ١/٢١٦.

(٦) ابن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين، الفارسي، المعروف بابن أبي مريم، المقرئ، النحوي، اللغوي، من مؤلفاته: «المَوْضَح في وجوه القراءات وعللها»، قال ابن الجزري: «يدل على تمكُّنه في الفن»، (ت: بعد ٥٦٥ هـ). انظر: إنباه الرواة

٣/ ٣٤٤، غاية النهاية ٢/ ٣٣٧. ووقع في «إنباه الرواة»: نصر بن عبد الله

(٧) انظر: الارتشاف ٢/ ٨٠٨.

ومذهب الكوفيين أقوى مأخذاً لظهور الحقيقة فيه، والإشارة تُطلق على المسموع والمرئي؛ لأنها إيماءٌ إلى الحركة بجزئها أو حيزها، والأعمى يُجيز^(١) الرّومَ بسماعه لا الإشمامَ لعدم المشاهدة إلا بمباشرة^(٢)، وربما سُمع الإشمامُ في الوصل ك ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، و ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١]، ويكونان^(٣) أولاً ووسطاً وآخرًا، خلافاً لمكي^(٤) في تخصيصهما بالآخر. قاله الجعبري^(٥).

والإشمامُ يكونُ في المرفوع، نحو: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] والمضموم ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ونحو: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢] في وقفِ حمزة، ولا يكون في كسرة ولا فتحة. قال المرادي^(٦): «لأن الإشمامَ فيهما تشويه^(٧) لهيئة الشفة».

قال^(٨): «وقد روي الإشمام في الجرّ عن بعض القراء، وهو محمولٌ على الرّوم؛ لأن بعض الكوفيين يُسمّي الرومَ إشماماً، ولا مُشاحّة في الاصطلاح» انتهى.

(١) أي: يجيز من يقرأ عليه بذلك.

(٢) خ، س، ح، ص: «لمباشرة».

(٣) يعني الروم والإشمام، وفي س، م، ف: «ويكون».

(٤) التبصرة ١٠٥، إلا أنه قال: «والروم يكون في أواخر الكلم، والإشمام يكون في الأوائل والأواخر والأواسط...».

(٥) كنز المعاني ١١٤/ب، وبداية كلامه من: «واللغة تساعد الفريقين...».

(٦) توضيح المقاصد ٣/١٤٧٧.

(٧) س، ح: «تسوية» وكذا في المرادي.

(٨) أي: المرادي في توضيح المقاصد ٣/١٤٧٧.

فإن قلت: ما فائدة الإشارة في الوقف بالرُّومِ والإشمام؟
 أجب^(١): بيان الحركة التي تثبت^(٢) في الوصل للحرف الموقوف عليه،
 ليظهرَ للسَّامعِ أو للناظرِ كيف تلك الحركةُ الموقوفُ عليها؟
 قال صاحب «المصباح»^(٣) - فيما ذكره ابنُ الجزري^(٤) -: «هو اصطلاح
 أهل هذه الصناعة ليعرفوا ما عند القارئ من معرفة الإعراب» انتهى.
 وهذا التعليلُ يفتضي استحسانَ الإشارةِ إذا كان بحضرة القارئ من
 يسمعُ قراءته، وإلا فلا؛ لأنه لا يحتاجُ أن يُبينَ لنفسه.
 ويتأكدُ الإتيانُ بهما بين يدي الشيخ ليظهر له: هل أصاب فيقره، أو أخطأ
 فيعلمه؟

وكثيراً ما يشتبهُ على المبتدئين، بل على من فوقهم ممن لم يُوقفه
 شيخه على بيان الإشارة أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى:
 ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ مِنَ خَيْرٍ فَاقِرٌ﴾
 [القصص: ٢٤] /، فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا
 كيف يقرؤون ﴿عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] حالة الوصل:
 هل هو بالرفع أو بالجر؟ ومن ثم ينبغي للمعلمين أن يأملوا في مثل هذا
 بالإشارة أو الوصل محافظةً على التعريف، أشار إليه في «النشر»^(٥).

(١) انظر: النشر ٢/ ١٢٥.

(٢) س، خ: «ثبتت».

(٣) انظر: كنز المعاني (خ) ١١٣/ ب ولم نجده في النشر.

(٤) انظر: كنز المعاني (خ) ١١٣/ ب ولم نجده في النشر.

(٥) النشر ٢/ ١٢٥.

تنبيه

إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرفٌ مد، ففي المرفوع نحو: ﴿سَتَعِيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥] والمضموم نحو: ﴿حَيْثُ﴾ [البقرة: ٣٥] سبعةٌ أوجه، ثلاثةٌ منها مع السكون الخالص، وهي: المدُّ والقصرُ والتوسطُ، وثلاثةٌ كذلك مع الإشمام، والسابع: القصرُ مع الرَّومِ.

وفي المجرور كـ ﴿الرِّجَالِ﴾ [النساء: ٧٥] والمكسور كـ ﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠] أربعة: ثلاثةٌ مع السكون الخالص، والرابعُ القصرُ مع الرومِ.

وفي المنصوب والمفتوح نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] ثلاثةٌ: المدُّ، والتوسطُ، والقصرُ مع السكون من غيرِ رومِ.

ولا يجوزُ الرومُ والإشمامُ في الهاءِ المبدلةِ من تاءِ التأنيثِ المحضةِ الموقوفِ عليها بالهاءِ، نحو: ﴿الْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿الْمَلَأَيْكَةَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿الْقِبْلَةَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿لَعِبْرَةَ﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿مَرَقٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿لُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] لشبهها بألفِ التأنيثِ.

وقد خرج بقيدِ «التأنيثِ» غيرُ المؤنثةِ نحو: ﴿نَفَقَهُ﴾ [هود: ٩١]، وبالمحضةِ ﴿هَذِهِ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ لأنَّ مجموعَ الصيغةِ للتأنيثِ لا مجردِ الهاءِ؛ لعدمِ فتحِ ما قبلها، وثبوتها في الوصلِ وصلتها. وبالموقوفِ عليه بالهاءِ، ما يُوقف عليه بالتاءِ أتباعاً لخطِّ المصحفِ فيما كُتِبَ من ذلك بالتاءِ، نحو: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ﴾ [هود: ٨٦]، و﴿مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] كما سيأتي إن

شاء الله تعالى، فإنه يجوزُ الوقفُ بالرَّومِ والإشمام؛ لأنَّ الوقفَ إذ ذاك على الحرفِ الذي كانتِ الحركةُ لازمةً له، فيسوغُ فيه الرَّومُ والإشمامُ، بخلافِ الأُولى؛ فإنَّ الوقفَ عليها إنما هو على حَرْفٍ ليس عليه إعرابٌ، بل هو بدلٌ من الحرفِ الذي كان عليه الإعرابُ.

وكذلك لا يجوزان في ميمِ الجمعِ على قراءةِ الصلوةِ أو عدمها، نحوُ: ﴿عَلَيْهِنَّ أَنْذَرْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، و﴿مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٩٥]؛ لأنَّ حركتها عارضةٌ لأجلِ الصلوةِ، وإذا ذهبَتْ عادتْ إلى أصلها من السكون. قاله الداني^(١)، وادَّعى فيه الإجماعُ.

وعُورض: بأنَّ مكياً^(٢) أجازهما فيه، وعبارته كما في «شرح الشاطبية»^(٣) للجعبري: «أغفلَ القراءُ أمرها، وقياسُها جوازُ الرَّومِ والإشمام؛ لاندراجها في الضابط؛ إذ حركتها حركةٌ بيانٍ، ولم نَظفَرْ بِمُخَصِّصٍ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى جَوَازِهِمَا فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَهُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، و﴿وَيَرْزُقُهُ﴾ [الطلاق: ٣] وهو منه».

وأجيب^(٤): بأنَّ مكياً شَدَّ فيه، وبأنَّ هاءَ الكناية كانت مُحرَكةً قبلِ الصلوةِ بخلافِ الميمِ، بدليلِ قراءةِ الجماعةِ، فَعُوْمِلَتْ حركةُ الهاءِ في الوقفِ معاملةً سائرِ الحركاتِ، ولم يكن للميمِ حركةٌ، فَعُوْمِلَتْ بالسكونِ، فهي كالتّي تحركت / لالتقاء الساكنين.

(١) جامع البيان (خ) ١٦٧/أ، «التيسير» ٥٩، وليس فيهما دعوى الإجماع، والنص بتمامه مأخوذ من «كنز المعاني» للجعبري ١١٦/أ.

(٢) التبصرة ١٠٧-١٠٨.

(٣) كنز المعاني (خ) ١١٦/أ.

(٤) ط، غ، م: «وتعقب».

وكذلك يمتنعان^(١) في المتحرك بحركة عارضة، نقلاً كان، نحو: ﴿وَأَنْحَرِ * إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢-٣]، و﴿مِنْ لِسْتَبْرِئِ﴾ [الرحمن: ٥٥]، أو غيره، نحو: ﴿فَرَأَيْتَ﴾ [المزمل: ٢]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] لعروضها. ومنه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿جِيئَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ لأن كسرة الذال إنما عرّضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] وضمة ﴿مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة، كما نبّه عليه في «النشر»^(٢) كغيره، وكذلك في نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]، ﴿وَلَا تَمُنْ﴾ [المدثر: ٦] ممّا هو ساكن في الوصل.

وكذلك نحو: ﴿لَارَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿ءَأَمَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿ضَرَبَ﴾ [النحل: ٧٥] ممّا تحرك وصلًا بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولةً.

واختلّف في هاء الضمير: فذهب كثيرٌ إلى جواز الإشارة فيها مطلقاً بهما^(٣) إجراءً للقاعدة المذكورة المنبّهة على حركة الوصل، وهو الذي في

(١) يعني: الروم والإشمام.

(٢) النشر ٢/١٢٣.

(٣) أي: بالرّوم والإشمام.

«التيسير»^(١)، و«الكفاية»^(٢)، و«التجريد»^(٣)، وفاقاً لابن مجاهد^(٤).
 وذهب آخرون إلى المنع مطلقاً، وهو ظاهرُ كلام «الشاطبية»^(٥) وفاقاً
 للداني^(٦) في غير «التيسير».
 والمختار^(٧) وفاقاً لجماعةٍ من المحققين: منعهما فيما إذا وقع قبلها
 ضمةٌ أو واوٌ ساكنة، أو كسرٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ، نحو: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠]،
 ﴿وَأَمْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَلَيْرِضْوَهُ﴾ [الأنعام: ١١٣]، و﴿رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٣٧]،
 و﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨] طلباً للتخفيف لاستلزام ذلك
 الخروج من ثقلٍ إلى مثله، أو الإشارة إليه في محلِّ الاستراحة.

(١) التيسير ٥٩، ولم يستثن هاء الضمير، كما استثنى هاء التأنيث وميم الجمع والحركة
 العارضة. فلهذا قال المالقي في الدر النثير ٤/١٤٧: «... ولم يذكره -هاء الضمير-
 الحافظ هنا لجواز الروم والإشمام فيه عنده».

(٢) الكفاية الكبرى ١٠٢.

(٣) التجريد ١٤٠.

(٤) انظر: النشر ٢/١٢٤ ولم نجده في السبعة.

(٥) الشاطبية ٣٠. لكن ظاهر كلام الشاطبي:

«وفي الهاء للإضمار قومٌ أبوهما ومن قبله ضم أو الكسر مثلاً»

-كما شرحه سُراح الشاطبية- يشير إلى مذهبين فقط: المنع في الأحوال الأربع
 المذكورة في هذا البيت، والجواز مطلقاً في جميع الأحوال. انظر: فتح الوصيد
 للسخاوي ٢/٥٢٢، شرح الفاسي على الشاطبية ١/٤٩٩-٥٠١، وإبراز المعاني
 ٢/٢٠٣، والوفاي ١٧٨-١٧٩.

(٦) جامع البيان (خ) ١٦٧، وعبارة النشر ٢/١٢٤: «والوجهان حكاهما الداني في غير
 التيسير...».

(٧) انظر: النشر ٢/١٢٤.

وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك، بأن انفتح ما قبل الهاء أو وقع قبلها ألف أو سكونٌ صحيحٌ نحو: ﴿مِنَّهُ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، و﴿أَجْتَبَيْتَهُ وَهَدَيْتَهُ﴾ [النحل: ١٢١]، و﴿لَنْ نُخْلِفَهُ﴾ [طه: ٩٧]، و﴿أَرْجَيْتَهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] في قراءةٍ من هَمَزَ^(١)، ومن سَكَّنَ^(٢) القاف؛ لعدم التكلف^(٣) بهما.

وقد ورد النصُّ عن أبي عمرو وعاصمٍ وحمزة والكسائي وكذا خلفٌ بالإشارة إلى الروم والإشمام وقفاً، ووافقهم الأعمش^(٤)، والمختار: الأخذ به لجميع القراء^(٥).

الرابع: الوقفُ بالبدل^(٦)، ويكون على ثلاثة أنواع:

أحدها: الاسم المنصوب المنون، فيوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان

بعد فتحة، نحو: ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧].

(١) يعني في ﴿أَرْجَيْتَهُ﴾ وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب وأبو بكر بخلف عنه، وقرأ الباقر بغير همز. انظر: النشر ١/٣١١.

(٢) يعني في ﴿يَتَّقَهُ﴾ وهو حفص وحده كما في النشر ٢/٣٠٧، والإتحاف ٢/٣٠١.

(٣) غ، ف، ط، ص: «الكلفة».

(٤) انظر: إيضاح الرموز ٢٣٩.

(٥) النشر ٢/١٢٢ ولو قدّم المؤلف هذا الكلام قبل كلامه على هاء الضمير لكان أحسن؛ إذ إن مقصوده هنا القاعدة العامة في الوقف على أواخر الكلم. وأمّا هاء الضمير ففيها التفصيل والخلاف الذي ذكره آنفاً.

(٦) المثبت من: ط، ف، غ، وهو موافق لما في النشر ٢/١٢٠، وسائر النسخ: «بالإبدال».

ثانيها: الاسمُ المؤنثُ بالتاءِ في الوصلِ يُوقفُ عليه بالهاءِ بدلاً من التاءِ، إذا كان الاسمُ مفرداً، نحو ﴿وَرَحْمَةً﴾ [البقرة: ١٥٧].

ثالثها: إبدالُ حرفِ المدِّ من الهمزةِ المتطرفةِ بعد الحركةِ، وبعد الألفِ، كما تقدّم في وقفِ حمزة وهشام^(١).

الخامس: وقفُ الزيادة، وهو زيادةُ هاءِ السكتِ، نحو: «عَمَّة» في ﴿عَمَّ﴾ [النبا: ١]، و«بَمَّة» في ﴿بِعَرَ﴾ [النمل: ٣٥]، و«لِمَّة» في ﴿لِمَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٤] في مذهبِ مَنْ قرأ به^(٢)، ويُسمّى وَقْفَ الإلحاقِ.

السادس: وَقْفُ الحذفِ، وهو لما يُحذفُ من الياءاتِ الثوابتِ وصلأً/.

السابع: وقف الإثبات، وهو لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلأً.

الثامن: الوقفُ بالإدغامِ لما يُدغمُ من الياءاتِ والواوَاتِ في الهمزِ بعد إبداله، كما مرَّ في وقفِ حمزة وهشام^(٣).

التاسع: الوقفُ بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها لحمزة كما سبق^(٤).



(١) انظر: ٣/ ٩٣٨-٩٣٩.

(٢) انظر: ١٢٣٢ من هذا المجلد.

(٣) انظر: ٣/ ٩٣٩.

(٤) هذه الأوجه التسعة كلها منقولة من النشر ١٢٠/ ٢، وانظر ٣/ ٩٤١ من اللطائف.

النوع الثاني من نوعي الوقف: الوقف على مرسوم الخط

والمرسوم بمعنى الرسم، وأصله الأثر، والمراد: أثر الكتابة في اللفظ، والخطُ يرادف ذلك، وهو تصويرُ الكلمة بحروف هجاؤها بتقدير الابتداء بها والوقوف^(١) عليها. ومن ثم رسمت همزة الوصل دون التنوين ومرادهم هنا بالخط: خطُ المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابةُ. ثم إنَّ طابَق الخط اللفظ فقياسيٌّ، وإن خالفه بزيادة أو حذف، أو بدل، أو فصل، أو وصل، فاصطلاحِيٌّ.

وقد أجمعوا على لزوم اتباع الرسم فيما تدعو الحاجة إليه اختباراً واضطراباً^(٢)، ووَرَدَ ذلك نصاً عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا عن أبي جعفر وخلف، واختاره أهل الأداء لبقية^(٣) القراء، وعليه قول الخاقاني^(٤):

وقف عند إتمام الكلام موافقاً
لمصحفنا المتلو في البر والبحر
قال الجعبري^(٥): «وهو نصُّ على اتباع الخط للبعة»^(٦)، لكن ليس هذا على عُمومه، بل هو مختصُّ بالحرف الأخير باعتبار البدل للوقف - لا لكونه همزة - والحذف، والإثبات، والوصل، والفصل.

(١) م، غ: «الوقف».

(٢) انظر: النشر ١٢٨/٢.

(٣) ف، ط: «كبقية».

(٤) قصيدة أبي مزاحم ضمن «قصيدتان في تجويد القرآن» ٢٦.

(٥) كنز المعاني (خ) ١١٨/أ.

(٦) قوله: «للبعة»، سقط من غ، ط، ف، ص.

فخرج بقيد «الأخير» نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٣]، فلا يُوقف عليه بالواو، ونحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿سَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فلا يُوقف عليه بغير ألفٍ، ودخل بقوله: «باعتبارِ البدلِ للوقف» هاءُ التانيث، وخرَجَ نحو: ﴿سَعَى﴾ [البقرة: ٢٠٥]، و﴿رَهَى﴾ [الأفصاح: ١٧] فلا يُوقف عليه بالياء، لأنها لم تُبدَلْ لأجلِ الوقفِ من الألفِ.

وخرَجَ بقوله: «لا لكونه همزة» نحو: ﴿نَشَاءُ﴾^(١) [الأنعام: ٨٣]، و﴿إِيْتَايَ ذِي﴾ [النحل: ٩٠]. وقوله: «بالحذف» إلى «الفصل» حصرٌ للتغيير ليُخرَجَ زيادة^(٢) نحو: ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١] فلا يُوقف عليه بالألفِ.

والقصدُ بالوقفِ هنا التعريفُ على سبيلِ الاضطرارِ والاختبارِ كما مرَّ. وقد منع بعضهم الوقفَ على هذا مطلقاً، وبعضهم يقفُ برَدِّ ما حُذِفَ قياساً في العربية، فيقفُ على نحو: «محلي» من ﴿مُجَلِّ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] بالنونِ التي حُذِفَتْ للإضافة، وهذا لا يجوزُ إجماعاً لمخالفته الرسمَ والنقلَ؛ إذ الوقفُ عارضٌ، والقرآنُ مطلوبٌ نقلُهُ باللفظِ المرَوِيِّ لنا عنه ﷺ.

فإن قلت: فالنبي ﷺ أوقفهم على كلِّ لفظةٍ؟ أُجيب: بأن المرَوِيَّ المتواترَ أنه قرأه بغيرِ نونٍ، فهل وَرَدَ أنه وَقَفَ بالنونِ، أو أمرَ بها؟.

وإذا عَلِمَ هذا فاعلَمَ أن الوقفَ على المرسومِ: إمَّا متفقٌ عليه، أو مختلفٌ فيه، والمختلفُ فيه انحصرُ في أقسامٍ خمسةٍ:

(١) م، ن: «ليسوء».

(٢) قوله: «زيادة» سقط من ن.

أولها: الإبدال، وهو إبدال حرفٍ بآخر، فوقف ابن كثيرٍ وأبو عمرو والكسائي وكذا يعقوب^(١)، ووافقهم ابن محيصر والحسن واليزيدي بالهاء على هاء التانيث المكتوبة بالتاء جمعاً للأصلين، وهي لغة قريشٍ ووقعت في مواضع:

أولها: ﴿رَحَمَتَ﴾ في المواضع السبعة: في البقرة [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، وأول مريم [٢]، وفي الروم [٥٠]، والزخرف [٣٢] معاً. وثانيها: ﴿نَعَمْتَ﴾ في أحد عشر موضعاً: ثاني البقرة [٢٣١]، وفي المائدة^(٢) [١١]، وآل عمران [١٠٣]، وثاني إبراهيم [٢٨]، وثالثها [٣٤]، وثاني النحل^(٣) [٥٣]، وثالثها [٧١]، ورابعها [٧٢]، وفي لقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩]. وثالثها: ﴿سُنَّتْ﴾ في خمسة: في الأنفال [٣٨]، وغافر [٨٥]، وثلاثة بفاطر [٤٣].

ورابعها: ﴿أَمْرَاتٌ﴾ سبع: بآل عمران واحدة [٣٥]، واثنان في يوسف [١٧٩]، وفي القصص^(٤) واحدة [٩] / وثلاثة في التحريم [١٠-١١].

خامسها: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ﴾ في هود [٨٦].

سادسها: ﴿قَرَّتْ عَيْنٌ﴾ بالقصص [٩].

(١) انظر: النشر ٢ / ١٣٠.

(٢) أي: ثاني المائدة.

(٣) كذا في النسخ، والصواب: «رابع النحل [٧٢]، وخامسها [٨٣]، وسادسها [١١٤]».

(٤) ن: «في يوسف والقصص».

سابعا: ﴿ فِظَرَتَ اللّٰهَ ﴾ في الروم [٣٠].

ثامنها: ﴿ شَجَرَتَ الرُّقُومِ ﴾ بالدخان [٤٣].

تاسعها: ﴿ لَعَنَتَ ﴾ موضعان: بآل عمران [٦١]، وبالنور [٧].

عاشرها: ﴿ وَجَنَّتْ نَعِيمِ ﴾ بالواقعة [٨٩] فقط.

حادي عشرها: ﴿ أَبْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ بالتحريم [١٢].

ثاني عشرها: ﴿ مَعْصِيَتِ ﴾ موضعي المجادلة [٨-٩].

ثالث عشرها: ﴿ كَلِمَتُ ﴾ بالأعراف [١٣٧].

ووقف^(١) الباقون بالتاء موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيبي، وعليه قوله^(٢):

اللّٰهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتٌ من بعد ما وبعد ما وبعد ما
صارت نفوس القوم عند الغلصمت^(٣) وكادت الحرّة أن تدعى أمت

وكذلك الحكمُ فيما قُرئ بالإفرادِ والجمع، وهو: ﴿ كَلِمَتُ ﴾

بالأنعام [١١٥]، ويونس [٣٣]، وغافر [٦]، و﴿ آيَتُ لِّلسَّالِبِينَ ﴾ بيوسف [٧]،

و﴿ عَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾ معاً فيها [١٥، ١٠]، و﴿ آيَتُ مِّن رَّبِّهِ ﴾ بالعنكبوت [٥٠]،

و﴿ أَلْعُرْفَتِ ءَامُنُونَ ﴾ في سبأ [٣٧]، و﴿ عَلَى بَيْنَتِ مِّنْهُ ﴾ بفاطر [٤٠]،

و﴿ مَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ ﴾ بـ «فصلت» [٤٧]، و﴿ جَمَلَتُ صُفْرًا ﴾ بالمرسلات [٣٣]

فإن من قرأه بالإفراد فهو في الوقف على أصله المذكور كما كتب في مصاحفهم.

(١) المثبت من: ص، ط، وفي سائر النسخ: «وقراً».

(٢) والبيتان لأبي النجم وهما في ديوانه ٧٦، وفي مجالس ثعلب ٢٧٠، والخصائص

وقد فهم من تقييد المكتوبة بالتاء أن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها، بل هي تاء في الوصل، هاء في الوقف.

وهل الأصل التاء؟ فقال سيبويه^(١): «هي الأصل؛ لجريان الإعراب عليها، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل، وإنما أبدلت هاء في الوقف فرقاً بينها وبين نحو قوله: ﴿مَلَكُوتَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، و﴿عَفْرِتُ﴾ [النمل: ٣٩]. وقال ثعلب في آخرين: الهاء هي الأصل؛ لإضافتها إليها ورسمها هاء غالباً.

فالمواضع المرسومة بالهاء على الأول باعتبار الوقف، والمرسومة بالتاء على الأصل. وعلى الثاني: المرسومة بالهاء على الأصل، وبالتاء باعتبار الوصل؛ لانقلابها حالة الوصل تاءً للحوقها الإعراب. ويلتحق بهذه: ﴿حَصْرَةَ صُدُورِهِمْ﴾ في النساء [٩٠] في قراءة يعقوب بالنصب منوناً^(٢) على أنه اسم مؤنث، فيوقف عليه له بالهاء، كما نص عليه الداني^(٣) وغيره. وقيل: بالتاء، قال في «المبهج»^(٤): «الوقف عليه بالتاء إجماع؛ لأنه كذلك في المصحف». قال: «ويجوز»^(٥) الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب».

(١) الكتاب ٤/١٦٦-١٦٧.

(٢) انظر: النشر ٢/٢٥١، والباقون بإسكان التاء وصلوا ووقفاً.

(٣) النشر ٢/١٣١.

(٤) المبهج ٢/١٩٨.

(٥) المثبت من: م، وهو موافق لما في المبهج ٢/١٩٨، والنشر ٢/١٣١، وسائر النسخ:

«ولا يجوز». انظر: الاختيار ١/٣٥٦.

واختلفوا أيضاً في ستّ كلماتٍ، وهي: ﴿يَأْتِي﴾ في يوسف [٤، ١٠٠]،
ومريم [٤٣-٤٤]، والقصاص [٢٦]، والصفات [١٠٢]، فوقفَ عليها بالهاءِ ابنُ كثيرٍ
وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(١)؛ لكونها تاءً تأتيثٍ لحقت الأب في
بابِ النداءِ خاصّةً، ووافقهم ابنُ محيِصن.

و﴿هَيْهَاتَ﴾ موضعِي المؤمنين [٣٦] وقف عليها بالهاءِ البزِّيُّ وقُنبُلُ
بُخْلَفِ عنه والكسائيُّ، ووافقهم ابنُ محيِصن بِخُلْفِ عنه^(٢).

وقرأ الباقرُ بالتاء^(٣)، وبذلك وقف أبو الحارثِ فيما انفرد به صاحبُ
«العنوان»^(٤)، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ من «المفردة»^(٥)، إلا أن الخُلْفَ
عن قُنبُلٍ في «العنوان»^(٦)، و«التذكرة»^(٧)، و«التلخيص»^(٨) لم يُذكر في
الأول^(٩).

(١) انظر: النشر ٢/ ١٣١، الإتحاف ١/ ٣٢٢.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ١٤٨، الإيضاح: ٢٤٢.

(٣) يعني: وقفاً.

(٤) العنوان ١٣٦.

(٥) مفردة ابن محيِصن ١٣٦.

(٦) العنوان ١٣٦.

(٧) التذكرة ٢/ ٤٥١-٤٥٢.

(٨) تلخيص العبارات ١٢٦.

(٩) أي: في: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالموضع الأول.

وعبارة «العنوان»^(١): ولا خلاف في الوقف على الأول أنه بالتاء، وقطع له بالتاء فيهما في «الشاطبية»^(٢) كالتيشير^(٣).

وكان ينبغي أن يكون الأكثر على الوقف بالهاء لوجهين: أحدهما: موافقة الرسم. والثاني: أنهم قالوا: المفتوح اسم مفرد أصله هَيْهِيَّة كَزَلْزَلَةٌ وَقَلْقَلَةٌ من مضاعف الرباعي، وقد تقرّر أنّ المفرد يُوقَفُ على تاء تأنيثه بالهاء، وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب كثيراً بالحذف والإبدال والتنوين وغيره، وسيأتي مزيد بحث لها بسورة المؤمنين [٣٦].

ومن ذلك: ﴿مَرْضَاتٍ﴾ في موضعي البقرة [٢٠٧، ٢٦٥] وفي النساء [١١٤]، والتحرّيم [١]، ﴿وَلَاتِ حَيْنٍ﴾ ب «ص» [٣]، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ بالنمل [٦٠]، و﴿الَلَّتْ﴾ في النجم [١٩] وقف الكسائي عليها بالهاء، ووقف الباقون بالتاء^(٤). وقد خرج ب﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] نحو: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] المتفق على التاء فيه وقفاً.

فأمّا وقف الكسائي بالهاء على ما ذكر فعله أصله. وخالفه ابن كثير وأبو عمرو وأتباعاً للرسم، ولأن «اللات» إذا وُقف عليها بالهاء تُشبه لفظ «الله»، و«مرضات» يُشبه «مَرْضَى» جمع «مريض» مضافاً إلى هاءِ الضميرِ المذكورِ.

(١) العنوان ١٣٦.

(٢) الشاطبية ٣١.

(٣) التيسير ٦٠.

(٤) انظر: النشر ٢/ ١٣٢.

و«ذات» لم تجر على «ذو» مُذَكَّرَةً، فلم يُوقف عليها^(١) بالهاء ك «بنت» و«أخت»، بخلاف «ابنة» فإنها فيها الوجهان لجرها على مذكرها.

وتاء «لات» كطاء «قامت» وتحريكها لالتقاء الساكنين، والأفعال يوقف عليها بالتاء، فكذلك ما يُشبهها.

وتاء «هيئات» كطاء «توراة» و«مشكاة».

وهو في اللات مبني على تائها، هل هي أصلية أو زائدة؟ فقيل^(٢): أصلية من لات يليت، فألفها عن ياء^(٣). وقيل: زائدة، وهي من لوى يلوي^(٤)؛ لأنهم كانوا يلوون أعناقهم إليها، أو يلتوون أي: يعتكفون عليها، وأصلها «لَوِيَّة»^(٥) فحذفت لامها، فألفها على هذا من واو، فمن اعتقد أنها أصلية أقرها في الوقف كطاء «بيت»، ومن اعتقد زيادتها وقف عليها هاء.

القسم الثاني: الإثبات، وهو في هاء السكت - ويُسَمَّى: الإلحاق - وفي حرف العلة المحذوف للساكن.

(١) «عليها» زيادة من ط، ص.

(٢) انظر: التبيان ٢/ ١١٨٨، البحر ٨/ ١٦٠.

(٣) ووزنه «الفعل»، وأصله «الليت»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. انظر: التبيان ٢/ ١١٨٨، البحر ٨/ ١٦٠.

(٤) حُذِفَت الياء، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ووزنه «الفعت»، وهو مذهب الفارسي. انظر: المنصف ٣/ ١٣١، معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٣٩.

(٥) وهو مذهب الفارسي. انظر: المنصف ٣/ ١٣١ أصلها «لَوِيَّة»، ثم حذفت الياء فبقيت «لَوَة» فانضمت الواو لمجاورتها الهاء، فانقلبت ألفاً، فصارت «لات».

فَأَمَّا هَاءُ السَّكْتِ: فَوَقَّفَ الْبَزِّيُّ، وكذا يعقوبُ، بخلافِ عنهما^(١) بهاء في الكلمات الخمس الاستفهامية المجرورة، وهي: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١]، و﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧]، و﴿يَمَرَ﴾ [النمل: ٣٥]، و﴿لَمَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، و﴿مِمَّ﴾ [الطارق: ٥]. جُعِلَتِ الهَاءُ عوضاً عن الألفِ المحذوفة؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ إذا دَخَلَ على «ما» الاستفهامية حُذِفَ أَلْفُهَا في اللغةِ الفصحى.

والخُلْفُ للْبَزِّيِّ في «الشاطبية»^(٢) وفاقاً للداني في غير «التيسير»^(٣). وبغير الهاء قرأ^(٤) على أبي الفتح فارس بن أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي، وهو من المواضع / التي خَرَجَ صاحبُ «التيسير» فيها عن طُرُقِهِ، فإنه أسند رواية الْبَزِّيِّ فيه^(٥) عن الفارسيِّ هذا، وبالهاء قرأ على أبي الحسن ابنِ غلبون.

ووقَّفَ يعقوبُ باتفاقٍ^(٦) بالهاء أيضاً على ﴿هُوَ﴾، و﴿هِيَ﴾ حيث وقعاً وكيف جاء^(٧).

(١) انظر: النشر ٢/ ١٣٤.

(٢) الشاطبية ٣٢.

(٣) جامع البيان (خ) ١٦٤/أ.

(٤) جامع البيان (خ) ١٦٤/أ.

(٥) التيسير ٦١.

(٦) سقط: «باتفاق» من ن.

(٧) انظر: التذكرة ١/ ٢٤٥، النشر ٢/ ١٣٥.

وَأَخْتَلِفَ عَنْهُ فِي إِحْقَاقِ الْهَاءِ لِلنُّونِ الْمَشْدُودَةِ فِي ضَمِيرِ الْجَمْعِ الْمَوْثِقِ،
نَحْوُ ﴿فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿حَمَلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، واختير تقييده بما بعد
هاءٍ كما مثَّلتُ به (١).

وكذا اختلفَ عن يعقوبَ أيضاً في المشدّدِ المبنيِّ نحو: ﴿الَّتَعْلُوَاعِيَّ﴾ [النمل: ٣١]، و﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]،
﴿مَا يَدُلُّ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]، لكن الأكثرَ ونَ عنه على حذفِ الهاءِ في الوقفِ،
والظاهرُ تقييدهُ بالياء كما مثَّلوا به (٢).

وكذا قرأ يعقوبُ بإلحاقِ الهاءِ أيضاً في الوقفِ على النونِ المفتوحةِ،
نحو: ﴿الْعَلَمِيَّتِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿يَتَّقُونَ﴾ (٣) [البقرة: ١٨٧]، و﴿يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] فيما رواه بعضهم عنه، وهي لغةٌ فاشيةٌ
مطرّدةٌ عند العرب (٤).

وصوبُ تقييدهُ بما لم يلتبس بهاء الكناية، نحو: ﴿وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ قَاعَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

وعن ابنِ مقسّمٍ: أنّ هاءَ السكّاتِ لا تثبتُ في الأفعالِ، والجمهورُ على
عدم إثباتِ الهاءِ عن يعقوبَ في هذا الفصلِ، وعليه العملُ. انتهى (٥).

(١) انظر: النشر ٢/ ١٣٥، وفي ن: «مثلاه به»، ط، ف، م: «مثلوا».

(٢) انظر: النشر ٢/ ١٣٥.

(٣) لا يُقرأ في الأفعال بإلحاق هاء السكّات بها عند مَنْ أجاز ذلك، كما سيذكره عن ابن مقسّم.

(٤) انظر: الهمع ٣/ ٣٩٨.

(٥) انظر: النشر ٢/ ١٣٦.

واخْتَلَفَ عن رُوَيْسٍ في أربع كلمات^(١)، وهي: ﴿يَوَيْلَتِي﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿يَحْسَرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿يَأْسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿ثَمَّرَ﴾ [الظرف [الإنسان: ٢٠]، وهو المفتوحُ الثاءِ.

ووقف الباقرُ بغيرِ هاءٍ فيها كلها أتباعاً للرسمِ. وأجمعوا على الوقفِ بهاءِ السكتِ في سبعِ كلماتٍ أتباعاً للرسمِ، واختلفوا في إثباتها وصلأً، وهي: ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فحذفها في الوصلِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ويعقوبُ^(٢)، ووافقهم الأعمشُ، واليزيديُّ، وابنُ محيصنٍ^(٣).

و﴿أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] كذلك، إلا أن ابنَ محيصنٍ من «المفردة»^(٤) حذفها، ومن «المبهج»^(٥) أثبتها. وكسرَ الهاءَ وصلأً ابنُ عامرٍ، وقصرها هشامٌ، ومدَّها ابنُ ذكوانٍ بخلفٍ عنه.

و﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ معاً بالحاقَّة [٢٥، ١٩]، و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ فيها [٢٠] حذفَ الهاءَ منهن وصلأً يعقوبُ، ووافقهُ ابنُ محيصنٍ.

و﴿مَالِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾ في الحاقَّة [٢٨-٢٩] أيضاً، فحذف هاءَهما وصلأً حمزةً، وكذا يعقوبُ، ووافقهم ابنُ محيصنٍ.

(١) النشر ١٣٦/٢.

(٢) انظر: النشر ١٤٢/٢، الإتحاف ٣٢٢/١.

(٣) انظر: الروضة ٥٧٣/٢، المبهج ١٢٠/٢، إيضاح الرموز ٢٤٤.

(٤) مفردة ابن محيصن ١١٧.

(٥) المبهج ٢٤٩/٢.

و﴿ مَا هِيَةَ ﴾ بالقارعة [١٠] حَذَفَهَا وَصَلَاً حَمَزَةً، وكذا يعقوب، ووافقهما ابنُ محيصن والحسن.

وزاد البزِّي عن ابنِ محيصن من «المفردة»^(١) سكون الياء في الحالين من غير هاء.

وأما حروف العلة وهي الياء والواو والألف^(٢): فأما الياءُ فمنها ما حذِفَ للساكنين، ومنها ما هو لغير ذلك:

فأما المحذوفةُ رسماً للتنوين: فتلاثون حرفاً في سبعةٍ وأربعين موضعاً، وهي: ﴿ بَاعٌ وَلَا عَادٍ ﴾ بالبقرة [١٧٣]، والأنعام [١٤٥]، والنحل [١١٥]، و﴿ مِنْ مُؤِصٍ ﴾ بالبقرة [١٨٢]، و﴿ عَن تَرَاوِضٍ ﴾ بها [٢٣٣]، والنساء [٢٩]، / ﴿ وَلَا حَامِرٍ ﴾ بالمائدة [١٠٣]، و﴿ لَاتٍ ﴾ معاً: في الأنعام [١٣٤]، والعنكبوت [٥]، و﴿ مِنْ قَوْقِهِمْ عَوَاشٍ ﴾، و﴿ أَلْهَمَ أَيَّدٍ ﴾ كلاهما بالأعراف [١٩٥، ٤١]، و﴿ لَعَالٍ ﴾ بيونس [٨٣]، و﴿ أَنَّهُ وَنَاجٍ ﴾ بيوسف [٤٢]، و﴿ هَادٍ ﴾ في خمسة: اثنان بالرعد [٣٣، ٧]، وكذلك بالزمر [٢٣]، [٣٦]، والخامس بالطول [٣٣]، و﴿ وَاقٍ ﴾ ثلاثة: اثنان بالرعد [٣٧، ٣٤] وآخر بغافر [٢١]، و﴿ مُسْتَخْفٍ ﴾ بالرعد [١٠]، و﴿ مِنْ وَالٍ ﴾ بها [١١]، و﴿ وَادٍ ﴾ في اثنين، ﴿ بَوَادٍ ﴾ بإبراهيم [٣٧]، و﴿ وَادٍ ﴾ بالشعراء [٢٢٥]، و﴿ مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ بالنحل [٩٦]، و﴿ مُفْتَرٍ ﴾ بها [١٠١]، و﴿ لِيَالٍ ﴾ ثلاثة بمریم [١٠]، والحاقة [٧] والفجر [٢]، و﴿ أَنْتَ قَاضٍ ﴾ بـ«طه» [٧٢]، و﴿ إِلَازَانٍ ﴾ بالنور [٣]، و﴿ هُوَ جَازٍ ﴾ بلقمان [٣٣]، و﴿ يَكَافٍ ﴾ في الزمر [٣٦]، و﴿ مُعْتَدٍ ﴾ ثلاثة: بـ«ق» [٢٥]، و«ن» [١٢]، والمطففين [١٢]،

(١) المفردة ١٦٣.

(٢) ن: «وأما حروف العلة فأما الياء»، س: «وأما حروف العلة ياء وواو وألف فأما الياء»،

ش: «وأما حرف العلة الياء»، والمثبت من: م، ر.

و ﴿عَلَيْهَا قَانٍ﴾ بالرحمن [٢٦]، و ﴿بَيْنَ حَمِيءٍ إِنْ﴾، و ﴿كَانٍ﴾ بها [٤٤، ٥٤]،
و ﴿مُهْتَدٍ﴾ بالحديد [٢٦]، و ﴿مَلَقٍ﴾ بالحاقة [٢٠]، و ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ بالقيامة [٢٧]،
و ﴿هَارٍ﴾ بالتوبة [١٠٩] على أنها مقلوب^(١) كما في الإمامة^(٢).

فَوَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ بِالْيَاءِ مِنْهُ فِي أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ:
﴿هَادٍ﴾ مَوْضَعِي الرَّعْدِ [٣٣، ٧]، وَالزَّمْرِ [٣٦، ٢٣]، وَفِي الطُّوْلِ [٣٣]، وَ﴿وَأَقٍ﴾
مَوْضَعِي الرَّعْدِ [٣٧، ٣٤]، وَفِي غَافِرٍ [٢١]، وَ﴿وَالٍ﴾ فِي الرَّعْدِ [١١]، وَ﴿بَاقٍ﴾
فِي النَّحْلِ [٩٦]^(٣).

وَوَافَقَهُ ابْنُ مَحِيصَنٍ^(٤)، وَعَنْهُ أَيْضاً الْوَقْفُ كَذَلِكَ عَلَى ﴿قَانٍ﴾ بِالرَّحْمَنِ [٢٦]،
و ﴿رَاقٍ﴾ بِالْقِيَامَةِ [٢٧].

وَأَمَّا الْمَحذُوفُ لغيرِ تَنْوِينٍ فَأَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا فِي سَبْعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَقَفَ
عَلَيْهَا يَعْقُوبُ بِالْيَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهِيَ: ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ﴾^(٥) بِالْبَقْرَةِ
[٢٦٩]، وَ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ بِالنِّسَاءِ [١٤٦]، وَ﴿وَإِخْشَانِ الْيَوْمِ﴾ بِالمَائِدَةِ [٣]،

(١) هذا مذهب الزجاج، فأصله هاير أو هاور، ثم أصابه قلبٌ مكاني، فقدمت اللام وهي
الراء على العين وهي الواو أو الياء، فصار هاري ثم أُعِلَّ كقاضٍ، وانظر مذاهب أخرى
في تصريفها في: الكتاب ٤/ ٣٧٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٧٠، والدر المصون
٧٥/ ١.

(٢) انظر: باب الإمامة ٣/ ١٠٩٢.

(٣) انظر: النشر ٢/ ١٣٧، الإتحاف ١/ ٣٢٤.

(٤) انظر: المبهج ١/ ٣٩٤-٣٩٥، إيضاح الرموز: ٢٤٤-٢٤٥.

(٥) على قراءة يعقوب بكسر التاء.

و ﴿ يَقْضِ الْحَقَّ ﴾^(١) بالأنعام [٥٧]، و ﴿ تُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بيونس [١٠٣]،
و ﴿ بِالْوَالِدِ الْمَقْدَسِ ﴾ بـ «طه» [١٢]، والنازعات [١٦]، و ﴿ وَادِ النَّعْمِ ﴾
بها^(٢) [١٨]، و ﴿ الْوَالِدِ الْأَيْمَنِ ﴾ بلاحتها [القصص: ٣٠]،
و ﴿ لِهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ بالحج [٥٤]، و ﴿ بِهَدْيِ الْعُمَى ﴾ بالروم [٥٣]،
و ﴿ يُرِدِّنَ الرَّحْمَنُ ﴾ بـ «يس» [٢٣]، و ﴿ صَالِ الْجَحِيرِ ﴾ بالصفات [١٦٣]،
و ﴿ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾ بـ «ق» [٤١]، و ﴿ تُعْنِ التُّدْرُ ﴾ بالقمر [٥]، و ﴿ الْجَوَارِ الْمُنْشَأَتُ ﴾
في الرحمن [٢٤]، و ﴿ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾ بالتكوير [١٦]^(٣).

ولا خلاف عنه في حذف ﴿ يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ أول الزمر [١٠] في الحاليين،
إلا ما انفرد به الحافظ أبو العلاء عن رؤيس^(٤)، وخالف فيه سائر^(٥) الناس.
ووقف الكسائي كذلك بالياء على ﴿ وَادِ النَّعْمِ ﴾ [النمل: ١٨] فيما رواه
الجمهور عنه^(٦).

واختلف عنه ﴿ بِهَدْيِ الْعُمَى ﴾ في الروم [٥٣]: فالوقف بالياء في «الشاطبية»^(٧)
كأصلها^(٨) وفاقاً لأبي الحسن بن غلبون^(٩)، والحذف عند مكى^(١٠)،

(١) على قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف. انظر: النشر
١٣٨/١.

(٢) أي: بالنمل.

(٣) انظر: النشر ١٣٨/٢.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٣٥٦/١.

(٥) ف، غ، ط، ص: «جميع».

(٦) انظر: النشر ١٣٩/٢.

(٧) الشاطبية ٧٥.

(٨) التيسير ١٦٩.

(٩) التذكرة ٤٧٨/٢.

(١٠) التبصرة ٢٨٣.

وابن شريح^(١)، وابن الفحام^(٢) وفاقاً لجمهور العراقيين^(٣)، والوجهان في «جامع البيان»^(٤).

واختلَفَ فيه^(٥) عن حمزة أيضاً مع قراءته له ﴿تَهْدِي﴾، وبالياء قَطَعَ له الدانيُّ في جميع كتبه^(٦)، والحافظُ أبو العلاء^(٧)، وبحدفها قطع له ابنُ سوار^(٨) وغيره، ووافقه الشَّنبُوذِيُّ بخُلْفٍ عنه أيضاً^(٩).

ولا خلاف في الوقفِ على موضعِ النملِ [٨١] بالياء في القراءتين موافقةً للرسم.

/ ووقف ابنُ كثيرٍ على ﴿يُنَادِ الْمُنَادِءُ﴾ [ق: ٤١] بالياء بخُلْفٍ عنه، كذا أطلق الخلاف في «الشاطبية»^(١٠) لابن كثير، وهو - كما نبه عليه الجعبري^(١١) - يقتضي أن يكون لكل من البزِّي وقُنبَل وجهان.

(١) الكافي ١٧٦.

(٢) التجريد ٢٨٧.

(٣) انظر: المستنير ٣٤٦/٢، غاية الاختصار ٣٦١/٢.

(٤) جامع البيان (خ) ١٦٠/أ.

(٥) أي: في موضع الروم [٥٣].

(٦) جامع البيان (خ) ١٦٠/أ، التيسير ١٦٩.

(٧) غاية الاختصار ٦٠٤/٢.

(٨) المستنير ٣٤٦/٢.

(٩) انظر: المبهج ٢٠٦/٣، إيضاح الرموز ٢٤٥.

(١٠) الشاطبية ٨٤.

(١١) كتر المعاني (خ) ٢٨٨/أ، والنص الطويل مع نقوله مأخوذ من الجعبري.

وقال في «التيسير»^(١): «قال النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي، وابن مجاهد عن قنبل: ﴿يَتَادِرُ الْمُنَادِيَهُ﴾ [ق: ٤١] بالياء في الوقف» انتهى. وهذا يقتضي أن يكون الإثبات لقنبل بلا خلاف، وأن يكون للبزّي وجهان: الإثبات عن النقاش عن أبي ربيعة عنه، والحذف عن غير النقاش كالحمّامي^(٢) عنه فعنه^(٣)، وهذا نقل ابن مجاهد في «سبعته»^(٤)، وبه قطع مكّي^(٥) لهما.

وقطع أكثر النقلة كالأهوازي^(٦)، وأبي العزّ^(٧)، وأبي العلاء^(٨) بالإثبات لابن كثير، فإن أراد الشاطبي معنى «التيسير» فعبارته قاصرة، وإن أراد الظاهر من عبارته، فوجه حذف قنبل من الزيادات، وهو غريب. انتهى^(٩). ووجه الإثبات وقفاً: أنها لام فعل مضارع غير مجزوم، فحقه الثبوت، وحذفت وصلاً لالتقاء الساكنين. ووجه الحذف في الوقف: اتباع الرسم. ووافقه ابن محيصن من غير خلف^(١٠).

(١) التيسير ٢٠٢.

(٢) هو: علي بن أحمد بن عمر، أبو الحسن، تقدّم.

(٣) أي: عن أبي ربيعة، فعن البزّي.

(٤) السبعة: ٦٠٧، وما ورد هنا موافق لما في بعض نسخ «السبعة».

(٥) التبصرة ٣٣٤.

(٦) الوجيز ٣٣٨.

(٧) إرشاد المبتدي ٥٦٦.

(٨) غاية الاختصار ١/٣٦١.

(٩) أي: النقل عن كثر المعاني.

(١٠) انظر: المبهج ١/٣٩٥، إيضاح الرموز ٢٤٥-٢٤٦.

وَأَمَّا مَا حُذِفَ مِنَ الْوَاوِ لِلْسَّاكِنِ رِسْمًا: ففي أربعة مواضع، فوقف عليها يعقوبُ بالواو على الأصل، فيما انفرد به الداني^(١)، وهي: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ بالإسراء [١١]، ﴿وَمَمَّحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ في الشورى [٢٤]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعَ﴾ بالقمر [٦]، و﴿سَدْعُ الزَّيْنَةَ﴾ بالعلق [١٨]، وانفرد ابن فارس في «جامعه»، وبذلك أيضاً عن قنبل من طريق ابن شنبوذ، واختير الوقفُ عليها للجمع على الرسم بالحذف^(٢).
وَأَمَّا مَا حُذِفَ مِنَ الْأَلِفَاتِ لِسَّاكِنٍ: ففي كلمةٍ واحدةٍ ﴿أَيَّهَ﴾، ووقعت في ثلاثة: في النور [٣١]، والزخرف [٤٩]، والرحمن [٣١]، فوقف عليها بالألف: أبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب^(٣)، ووافقهم الحسنُ واليزيدي^(٤).
ووقف الباقون بغير ألفٍ أتباعاً للرسم، إلا أن ابن عامرٍ ضمَّ الهاء تبعاً للياء، وفتحها الباقون.

وَأَمَّا ﴿لَكِنَّا﴾ [الكهف: ٣٨]، و﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّيْلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿سَلَسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا﴾ * قَوَارِيرَا * [الإنسان: ١٥-١٦] فتأتي في محالها إن شاء الله تعالى.

القسم الثالث: الحذف، وهو في ﴿وَكَايْنِ﴾ في سبعة مواضع: بآل عمران [١٤٦]، ويوسف [١٠٥]، وموضعي الحج [٤٥، ٤٨]، وفي العنكبوت [٦٠]، والقتال [١٣]، والطلاق [٨]: فوقف أبو عمرو، وكذا يعقوبُ،

(١) انظر: النشر ٢/ ١٤١.

(٢) قوله: «بالحذف» زيادة من ن، م. ولا يُقرأ للجمع إلا بالحذف وفقاً أتباعاً للرسم. انظر: النشر ٢/ ١٤١.

(٣) انظر: النشر ٢/ ١٤٢، الإتحاف ١/ ٣٢٦.

(٤) انظر: إيضاح الرموز ٢٤٦.

على الياء في السبعة^(١)، ووافقه اليزيديُّ والحسن^(٢)، ووقف الباقون على النون.

وعُزي الوقفُ على الياء^(٣) لأبي عمرو في «التيسير»^(٤) لطريق ابن اليزيديِّ^(٥)، وتبعه الشاطبيُّ^(٦) من غير عَزْوٍ، وكذا ابنُ الجزري في «النشر»^(٧)، وابنُ اليزيدي ليس من طُرُقنا.

وقال في «جامع البيان»^(٨) بعد أن ذكرها بالياء في وَقْفِ أَبِي عَمْرٍو: «حدثنا عبد العزيز بن جعفر، حدثنا عبد الواحد بن عمر، حدثنا ابنُ مجاهد، قال: أخبرني عبيد الله بن محمد عن أخيه أبي جعفر أحمد بن محمد، وعمِّه إبراهيم بن أبي محمد^(٩)، [عن أبي محمد]^(١٠) عن أبي عمرو أنه كان يقف على الياء.

(١) انظر: النشر ٢/١٤٣، الإتحاف ١/٣٢٦.

(٢) انظر: إيضاح الرموز ٢٤٦.

(٣) أي: من قوله: ﴿وَكَايْنٌ﴾.

(٤) التيسير ٦٠. وقوله: «عزي الوقف» إلى قوله: «نقلاً أولى انتهى»، نحو صفحتين زيادة من: ن، ه، وهي بمعناها في جامع البيان والتذكرة كما سيأتي.

(٥) هو: عبيد الله بن محمد بن يحيى بن المبارك، تقدّم.

(٦) الشاطبية ٣١.

(٧) النشر ٢/١٤٣.

(٨) جامع البيان (خ) ١٦٢/أ.

(٩) تصحّف في ن إلى: «أبي عمر»، والتصويب من جامع البيان (خ) ١٦٢/أ.

(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من جامع البيان (خ) ١٦٢/أ.

واختلف في ذلك عن الكسائي، فروى عنه سَوْرَةٌ بن المبارك^(١) أنه كان يقف على الياء، وروى عنه الفراء وقتيبة أنه كان يقف على النون. انتهى. وابن سَوْرَةَ ليس من طرفنا.

وقال ابن غلبون في «تذكرته»^(٢): «لا خلاف بينهم - أي بين السبعة - أنه بالنون وقفاً ووصلاً كالسجن، وحُمِلَ ما روي عن أبي عمرو والكسائي على أن المراد به أنهما لم يقرأ كابن كثير بغير ياء، بل بالياء المشددة يقفان على المدغمة منهما في وصلهما؛ لأنها ساكنة، فلا بدَّ من وُقُفَةٍ عليها. ويؤيده أن احتباس اللسان في موضع الحرف المدغم لما زيد فيه من التضعيف بالإدغام أكثر من احتباسه في غير المدغم، فلذلك قيل: إنهما كانا يقفان على الياء مراداً به الإدغام الذي فيها.

وأيضاً فإن الفراء وقتيبة وخلفاً أجلُّ وأضبطُ من سَوْرَةَ، وروى عن أبي عمرو خلقٌ كثير، وعن اليزيدي أيضاً، ولم يروِ واحدٌ منهم ما رواه ابنُ اليزيدي فعُلم أن الصحيح ما قلناه من التأويل، وأن ابن اليزيدي وسورة غَلِطاً فيما رَوَاهُ، فسَمِعَا شيئاً لم يُتَقَنَّاهُ؛ لأنهما غير معصومين. على أن المصير إلى قول الأكثرين عدداً والضابطين رواية^(٣) ونقلًا أولي» انتهى^(٤).

(١) الخُرَّاساني، الدَّينوري، روى القراءة عن الكسائي، وهو من المكثرين عنه، روى عنه

محمد بن سمعان وغيره. انظر: المستنير ١/ ٣٨٤، غاية النهاية ١/ ٣٢١

(٢) التذكرة ٢/ ٢٩٣.

(٣) في التذكرة: «دراية».

(٤) أي من التذكرة.

القسم الرابع: المقطوعُ رَسْمًا، وهو في حرفين: ﴿أَيَّامًا﴾ بالإسراء [١١٠]، و﴿مَالٍ﴾ في أربعة مواضع: بالنساء [٧٨]، والكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، وسأل [٣٦]، فوقف حمزةً والكسائيُّ وكذا رُوِيَ على «أَيَّاً» دون «ما»، كذا نصَّ عليه جماعةٌ / كالدانيُّ في «التيسير»^(١) وفاقاً لظاهر عبارة ابنِ غلبون^(٢).

ونصَّ هؤلاء على الوقفِ على «ما» دون، و«أَيَّاً» للباقيين: ولم يتعرَّض الجمهورُ لذكره بوقفٍ ولا ابتداءً.

وأما ﴿مَالٍ﴾ في المواضع الأربعة: فوقف أبو عمروٍ وفيها على «ما» دون اللام كما نصَّ عليه الشاطبيُّ^(٣) كالدانيُّ^(٤)، وفاقاً لجمهور المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين، ووافقهُ اليزيديُّ^(٥).

واختلف عن الكسائي في الوقف على «ما» أو على «اللام»، والوجهان ذكرهما الشاطبيُّ^(٦) كالدانيُّ^(٧)، وذكر ابن فارس^(٨) ذلك عن يعقوب.

(١) التيسير ٦١ لحمزة والكسائي.

(٢) التذكرة ٢/ ٤١٠-٤١١ لحمزة والكسائيِّ ورُوِيَ.

(٣) الشاطبية ٣١.

(٤) التيسير ٦١.

(٥) انظر: إيضاح الرموز ٢٤٧.

(٦) الشاطبية ٣١.

(٧) التيسير ٦١.

(٨) انظر: النشر ٢/ ١٤٦.

ومقتضى كلامهم أن الباقيين يقفون على «اللام» دون «ما»، وبه صرح بعضهم، والأصح: جواز الوقف على «ما» للجميع؛ لأنها كلمة برأسها، ولأن كثيراً من الأئمة والمؤلفين، لم يذكروا فيها عن أحد شيئاً كسائر الكلمات المفصولات.

وأما «اللام» فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطأ، ولم يصح في ذلك شيء عن الأئمة، ولا يجوز الوقف على «ما» ثم يتبدى ﴿هَذَا الْكِتَابِ﴾، ولا على ﴿مَالٍ﴾ ثم يتبدى ﴿هَذَا الرَّسُولِ﴾، نعم يجوز الوقف للاضطرار أو الاختبار، كما مر.

القسم الخامس: قطع الموصول، في ثلاثة أحرف: ﴿وَيَكَانَ اللَّهُ﴾، و﴿وَيَكَانَهُ﴾ في القصص [٨٢] وقف عليهما الكسائي بالياء^(١)، ووافقه الحسن وابن محيصن من «المفردة» والمطووعي^(٢).

ووقف أبو عمرو على الكاف فيهما، ووافقه اليزيدي وابن محيصن من «المبهج»، ووقف الباقون على الكلمة برأسها، ووافقهم المطووعي في وجهه. قال أبو حيان^(٣): «وي» عند الخليل وسيبويه^(٤) اسم فعل، مثل: صه ومه، ومعناها: أعجب، والكاف للتعليل، وقيل: «كأن» للتشبيه^(٥).

(١) انظر: النشر ٢/ ١٥١، والحرفان الثاني والثالث سيذكرهما المؤلف في ص: ١٢٤٦ من هذا المجلد.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ٢١٤، مصطلح الإشارات: ٤١١، إيضاح الرموز: ٢٤٧، وليس في مفردة ابن محيصن.

(٣) البحر ٧/ ١٣٥.

(٤) فسر سيبويه معناها واستشهد عليها ولم يذكر أنها اسم فعل.

(٥) قوله: «والكاف للتعليل، وقيل: (كأن) للتشبيه»، زيادة من: ن، م.

قال الخليل^(١): وذلك أن القومَ ندموا فقالوا مُتَنَدِّمِينَ على ما سَلَفَ منهم: «وَيَّ»، وكلُّ مَنْ نَدِمَ فَأَظْهَرَ نَدَامَتَهُ قال: «وَيَّ».

والكاف من «كأنَّ» هي كافُ التشبيهِ الداخلةُ على «أَنَّ» لكنْ ذهبَ معناه وصارت للخبر^(٢)، وكُتِبَتْ «وَيَّ» متصلةً بكافِ التشبيهِ لكثرة الاستعمالِ. وحاكى الفراء^(٣) أن امرأةً قَالَتْ لزوجها: أين ابْنُكَ؟ فقال: «وَيَّ»، كأنه وراءَ البيتِ»، وعلى هذا المذهبِ يكون الوقفُ على «وَيَّ».

وقال الأَخْفَشُ^(٤): «هي ويك»، وينبغي أن تكون الكافُ حرفَ خطابٍ، ولا موضعَ له من الإعرابِ، والوقف عليه «وَيْك»، ومنه قول عنتر^(٥):

ولقد شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلَ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ
وذهب الكسائي^(٦)، ويونسُ، وأبو حاتم، وغيرُهم إلى أن أصله: «وَيْلَكَ» فحُذِفَتِ اللامُ، والكافُ في موضعٍ جرٍّ بالإضافة.

فعلى المذهبِ الأولِ: قيل تكون الكافُ خاليةً من معنى التشبيهِ / كما

قيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٤.

(٢) ن: «للتحسر»، وقوله: «لكن ذهب معناه وصارت للخبر» لم يرد في البحر.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣١٢.

(٤) لم نقف على قوله في كتابه: «معاني القرآن»، واكتفى بقوله: «والمفسرون يفسرونها:

ألم تر أن الله»، وانظر قول الأَخْفَشِ في البحر: ٧/ ١٣٥.

(٥) ديوانه ٢١٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٨/ ٦٩٧.

وعلى المذهب الثاني فالمعنى: **أَعْجَبُ** لَأَنَّ اللَّهَ.
وعلى المذهب الثالث: تكون «ويك» كلمة **تَحْزُنُ**، والمعنى أيضاً: لَأَنَّ
اللَّهِ.

وقال أبو زيد^(١) **وَفِرْقَةٌ** معه: «ويكأن» حرفٌ واحدٌ بجملته، وهو بمعنى:
ألم تر، وقال الفراء^(٢): «ويك في كلام العرب كقول الرجل: أما ترى إلى
صنع الله»، وقال ابن قتيبة^(٣) عن بعض أهل العلم: «معنى «ويك»: رحمة
لك بلغة حمير» انتهى.

ويأتي مزيد لذلك إن شاء الله بآخر سورة القصص [٨٢].

وَأَمَّا ﴿الْأَيْتُجِدُوا﴾ فيأتي في سورة النمل [٢٥] إن شاء الله، وكذا
﴿إِلِ يَاسِينَ﴾ بالصفات [١٣٠]، وباللغة المستعان.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي، وهو المَتَّفِقُ عليه^(٤): فاعلم أن الأصل في كل كلمة
كانت على حرفين فأكثر أن تُكتب منفصلةً من لاحتها. ويُستثنى من ذلك
كُلُّ ما دخل عليه حرفٌ من حروف المعاني، وكان على حرفٍ واحدٍ،
نحو: ﴿بِسْمِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]،

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تقدّم قال في الدر المصون ٨/ ٦٩٨: «ورُبما
نُقِلَ ذلك عن ابن عباس» وفي تأويل المشكل لابن قتيبة ٥٢٦: أن رواية أبي صالح عن
ابن عباس أن «وي» صلة في الكلام.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣١٢.

(٣) تأويل مشكل القرآن ٥٢٧.

(٤) تقدم الكلام على القسم الأول المختلف فيه في ص ١٢٢٥ فما بعدها من هذا المجلد.

﴿لَرْسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١]، و﴿كَيْمَلِهِ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الحشر: ١٣]،
 و﴿ءَأَنْتُمْ﴾^(١) [البقرة: ١٤٠]، و﴿أَبِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٥]، و﴿سَيَذَرُكَ﴾ [الأعلى: ١٠]،
 و﴿فَلَقَلَّتْ لُوكُمُ﴾ [النساء: ٩٠]، و﴿لَقَدْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، و﴿لَسَوْفَ﴾ [مريم: ٦٦]،
 ولام التعريف، نحو: ﴿أَلْعَلَمِيْنَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَخْلَافِيْنَ﴾ [التوبة: ٨٣]
 كأنها^(٢) لكثرة دَوْرِهَا نُزِّلَتْ منزلة الجزء مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَوُصِلَتْ.

و«يا» النداء، نحو: ﴿يَتَادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَبْنُوْرُ﴾
 [طه: ٩٤]. وها التنبيه في ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿هَذَا﴾ [البقرة: ٢٥].

وكذا كل كلمة اتصل بها ضمير متصل، سواء كان على حرف واحد
 أو أكثر، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: ﴿رَبِّي﴾ [البقرة: ٢٥٨]،
 و﴿رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة: ٣٢]،
 و﴿رُسُلَكُمْ﴾ [غافر: ٥٠]، و﴿مَنْسِكِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿مِثْلِهِ﴾
 [البقرة: ٢٧]، و﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿يُمِيتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿يُحْيِيكُمْ﴾
 [البقرة: ٢٨]، و﴿أَنْزَلْنَاكُمْ هَا﴾ [هود: ٢٨].

وكذا حروف المعجم المقطعة في فواتح السور، نحو: ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١]،
 ﴿الرَّ﴾ [يونس: ١]، و﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١]،
 و﴿طَسَّ﴾ [النمل: ١]، و﴿حَمَّ﴾ [غافر: ١] إلا ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾ [الشورى: ١-٢]
 فإنه فُصِّلَ بين الميم والعين.

(١) كذا في النسخ، والتمثيل بالهمزة فيه نظر؛ لأنها لا توصل بلاحقها.

(٢) ن: «لأنها».

وكذا إن كان أول الكلمة الثانية همزةً، وصُورَت على مرادِ التخفيف،
«واوًا»^(١) أو «ياء» كُتِبَتَا موصولتين، نحو: ﴿هَتُوْلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿لِتَلَّا﴾
[البقرة: ١٥٠]، و﴿يَوْمِيذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿حِينِيذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وكذا «ما» الاستفهامية إذا دَخَلَ عليها حرفٌ من حروفِ الجر، وهي:
لَمْ، وِبِمَ، وَفِيمَ، وَعَمَ، وَأَمَ مع ما، نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] و﴿أَنْ﴾
المفتوحةُ المخففةُ مع «لا»^(٢)، و﴿إِنْ﴾ المكسورةُ^(٣) المخففةُ مع «لا»،
نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ﴿إِلَّا تَتَّصِرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿كَالْوَهْمِ﴾
[المطففين: ٣]، و﴿وَزَّوَاهِرٍ﴾ [المطففين: ٣] فكلُّهُ موصول في جميع القرآن.

وكذا^(٤) «ألا» المفتوحةُ في غير العشرة الآتية^(٥)، واختلِفَ في الأنبياء^(٦).
و«إنما» في غير الأنعام^(٧)، نحو: ﴿إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]،
واختلِفَ في النحل^(٨).

(١) قوله: «واوًا» من م، و ص، وهو موافق للنشر ١٥٢/٢. وفي بقية النسخ: «أو واو» ولا وجه له.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿الْأَتَقِدُوا لِلَّهِ﴾ [هود: ٢].

(٣) سقط من ن.

(٤) أي: موصول.

(٥) في ص ١٢٥٢ من هذا المجلد.

(٦) في الآية: ٨٧، ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾، والعمل على القطع. انظر: مختصر التبيين ٣/٥٥٧،
النشر ١٤٨/٢ سفير العالمين في شرح سمير الطالبين ٤١٦/٢.

(٧) وموضع الأنعام: [١٣٤]، ﴿إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَاتٍ﴾، مقطوع باتفاق. انظر: المقنع: ٧٣،
مختصر التبيين ٣/٥١٥، النشر ١٤٨/٢.

(٨) في الآية: ٩٥، ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾، والعمل فيه على الوصل. انظر: سمير الطالبين
٤٢٠/٢.

و﴿ أَنَّمَا ﴾ في غير الحج ولقمان^(١)، نحو: ﴿ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ ﴾ [ص: ٧٠]،
واختُلف في: ﴿ أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤١]^(٢).
و﴿ وَإِمَّا ﴾ في غير الرعد^(٣)، نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [الأنفال: ٥٨].
و﴿ فَأَيِّنَّمَا ﴾^(٤) في البقرة [١١٥]، والنحل [٧٦]، واختُلف^(٥) في النساء [٧٨]،
والشعراء [٩٢]، والأحزاب [٦١].
و﴿ فَإِلْمٌ ﴾ بهود^(٦) [١٤].
/ و﴿ أَلَّنَّ ﴾^(٧) بالكهف [٦]، والقيامة [٣].
و﴿ عَمَّا ﴾ في غير الأعراف^(٨) [١٦٦]، نحو: ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤].

- (١) والعمل على القطع في: ﴿ وَأَبَّ مَائِدَعُونَ ﴾ في الحج: [٦٢]، ولقمان: [٣٠]. انظر: النشر ١٤٨/٢، سفير العالمين شرح سمير الطالبين ٤١٩/٢.
- (٢) والعمل على الوصل. انظر: مختصر التبيين ٦٠٠/٣، المقنع: ٧٤، النشر ١٤٨/٢، سفير العالمين شرح سمير الطالبين ٤١٩/٢.
- (٣) أمّا موضع الرعد: [٤٠]، ﴿ وَإِن مَّا تُرِيدَنَّ ﴾ فمقطوع باتفاق. انظر: المقنع: ٧٠، مختصر التبيين ٧٤٣/٣، النشر ١٤٨/٢، سفير العالمين شرح سمير الطالبين ٤٢١/٢.
- (٤) أي: بالوصل.
- (٥) والعمل بالقطع في الشعراء، والوصل في النساء والأحزاب، وما عداها مرسوم بالقطع باتفاق. انظر: سفير العالمين شرح سمير الطالبين ٤٣١-٤٣٢.
- (٦) أي: بالوصل في هود، وبالقطع فيما عداها. انظر: المقنع: ٧٠، سفير العالمين شرح سمير الطالبين ٤٢٢/٢.
- (٧) أي بالوصل في الكهف، والقيامة، وبالقطع فيما عداهما. انظر: دليل الحيران: ٣٠٢، سفير العالمين ٤١٨/٢.
- (٨) أمّا موضع الأعراف: [١٦٦]، فمرسومٌ بالقطع باتفاق. انظر: مختصر التبيين ٥٨١/٣، سفير العالمين شرح سمير الطالبين ٤٢٤/٢.

﴿ وَمِمَّا ﴾ في غير النساء [٢٥]، والروم [٢٨]^(١)، نحو: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٨٨]، واختلَفَ في المنافقين [١٠].

﴿ أَمَّن ﴾ في غير النساء [١٠٩]، والتوبة [١٠٩]، والصفات [١١]، وفصلت [٤٠]^(٢)، نحو: ﴿ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ ﴾ [يونس: ٣١].

﴿ كَلَّمَا ﴾ في غير إبراهيم^(٣) [٣٤]، نحو: ﴿ كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا ﴾ [آل عمران: ٣٧].
﴿ بِشَمَا ﴾ في البقرة^(٤) [٩٠]، وفي الأعراف [١٥٠].

واختلَفَ^(٥) في: ﴿ قُلْ بِشَمَا يَا مُرُكَّم بِهِ إِيْمَانُكُمْ ﴾ [البقرة: ٩٣].

﴿ فِيْمَا ﴾ في غير الشعراء [١٤٦]^(٦)، نحو الأول من البقرة: ﴿ فِيْمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [٢٣٤].

(١) أما موضعا النساء، والروم فمقطوعان باتفاق، وكذا العمل في موضع المنافقين. انظر: المقنع: ٦٩، سفير العالمين شرح سمير الطالبيين ٢/٤٢٢.

(٢) والعمل في هذه المواضع الأربعة بالقطع. انظر: المقنع: ٧١، سفير العالمين شرح سمير الطالبيين ٢/٤٢٥.

(٣) أما موضع إبراهيم: ﴿ مِّنْ كُلِّ مَآسَأَلْتُمُوهُ ﴾ فمقطوع باتفاق، وكذا العمل بالقطع في النساء: [٩١]، ﴿ كُلِّ مَآرِدُوًّا ﴾، والمؤمنون: [٤٤]، ﴿ كُلِّ مَآجَأَةٍ ﴾، وبالوصل فيما عداها. انظر: سفير العالمين ٢/٤٢٦.

(٤) زاد في ش، ح، ر، ن: ﴿ وَبَشَّ مَآشَرُوًّا ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهو سهو؛ لأنها مفصولة رسماً، وكلام المؤلف على الموصولة.

(٥) أي: بين القطع والوصل، والعمل على الوصل. انظر: سفير العالمين ٢/٤٣٣-٤٣٤.

(٦) أما موضع الشعراء: [١٤٦] ﴿ فِي مَاهُهُنَّ آمِنِينَ ﴾، فبالقطع باتفاق، وعليه العمل. انظر: النشر ٢/١٤٩، سفير العالمين ٢/٤٢٩.

واختلف في العشر المواضع الآتية^(١).

﴿رَكِيلاً﴾^(٢) بآل عمران [١٥٣]، والحجج [٥]، والحديد [٢٣]، وثاني

الأحزاب [٥٠].

و﴿يَوْمَهُمْ﴾ في غير^(٣) غافر [١٦]، والذاريات [١٣]، نحو: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي

يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣].

فجميع ما كُتِبَ موصولاً ممّا ذُكِرَ وغيره لا يجوزُ أن يُقَطَعَ وَقَفاً للاتصالِ الرَّسْمِيِّ إلا بروايةٍ صحيحةٍ، ومن ثمَّ اختير عند كثيرٍ عدمُ فصلٍ: ﴿وَيَكَّانَ... وَيَكَّانَهُ﴾ [القصص: ٨٢]، مع وجودِ الروايةِ بِفَضْلِهِ، نعم روى قتيبة^(٤) عن الكسائيِّ التوسُّعَ في ذلك، والوقفَ على الأصلِ، لكنَّ الذي استقرَّ عليه أئمةُ الأداءِ ومشايخُ الإقراءِ في جميعِ الأمصارِ: الوقفُ على الكلمةِ الأخيرةِ، وهو أوَّلَى بالصوابِ، وأجدُرُ باتباعِ نصوصِ الأئمةِ قديماً وحديثاً.

واختار الجعبريُّ^(٥) استفسارَ المسؤولِ السائلِ عن غرضه، فإن كان بيانَ الرسمِ وَقَفَ كما تقدَّم، أو بيانَ الأصلِ وَقَفَ على كلِّ من المنفصلين

(١) قوله: «واختلف في العشر المواضع الآتية» زيادة من: ر، م، يعني بها ﴿فِيمَا﴾ المذكورة في ص: ١٢٥٣. والعمل فيها أيضاً على القطع. انظر: سفير العالمين ٢/٤٢٨.

(٢) أي: بالوصل في المواضع المذكورة، وبالقطع فيما عداها. انظر: المقنع: ٧٥، سفير العالمين ٢/٤٣٤.

(٣) أما موضعاً غافر والذاريات فكتبا على كلمتين بالقطع. انظر: المقنع: ٧٥، مختصر التبيين ٤/١٠٦٧، النشر ٢/١٥٠.

(٤) انظر: جامع البيان (خ) ١/٦٢، النشر ٢/١٥٥.

(٥) كنز المعاني (خ) ١/١١٩، ب.

والمتصلين ليُطابق. قال: «ولا يلزمُ منه مخالفةُ الرسمِ في المتصلين، وإلَّا لخالفَ^(١) واصلُ المنفصلين، واللازمُ منتفٍ». وأما المتَّفَقُ على قَطْعِهِ، فثمانية عشرَ حرفاً^(٢):

﴿أَنَّ لآ﴾ في الأعراف موضعان [١٠٥، ١٦٩]، والتوبة [١١٨]، وهود موضعان [١٤، ٢٦]، والحج [٢٦]، ويس [٦٠]، والدخان [١٩]، والممتحنة [١٢]، ون [٢٤].

﴿إِنَّ مَا﴾ المكسورة المشددة بالأنعام [١٣٤].

﴿أَنَّ مَا﴾ المفتوحة المشددة في الحج [٦٢]، ولقمان [٣٠].

﴿إِنَّ مَا﴾ المكسورة المخففة بالرعد [٤٠].

﴿أَيْنَ مَا﴾ في غير البقرة [١١٥] ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثُمَّ﴾، والنحل [٧٦].

﴿أَنَّ لَمْ﴾ المفتوح، كلُّ ما في القرآن^(٣).

﴿إِنَّ لَمْ﴾ المكسورُ في غير هود [١٤].

﴿أَنَّ لَنْ﴾ في غير الكهف [٤٨]، والقيامة [٣].

﴿عَنْ مَا﴾ بالأعراف [١٦٦].

﴿مِّنْ مَا﴾ في النساء [٢٥]، والروم [٢٨]^(٤).

﴿أَمْرٍ﴾ بالنساء [١٠٩]، والتوبة [١٠٩]، والصفات [١١]، وفُصِّلَتْ [٤٠].

(١) في النسخ: «ولا يخالف»، وهو تصحيف، والمثبت من كنز المعاني (خ) ١١٩/ب، والنشر ١٥٦/٢، يعني بذلك أنه لو وقف على الحرفين المتصلين على كل بمفرده، لا يلزم منه مخالفة الرسم - لأنهما موصولان في الرسم، وقطعهما القارئ بالوقف - وإلَّا خالفَ مَنْ وَصَلَ الحرفين - المنفصلين رسماً - وهذا لم يقل به أحد.

(٢) عدَّ المؤلفُ تسعة عشرَ حرفاً.

(٣) كما في المقنع: ٧١، النشر ١٤٨/٢.

(٤) وموضع مختلفٌ فيه، وهو في سورة المنافقين [١٠]، والعمل فيه على القطع. انظر:

و﴿عَنْ مَنْ﴾ في النور [٤٣]، والنجم [٢٩].
و﴿حَيْثُ مَا﴾ ^(١) [البقرة: ١٤٤]، كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ.
و﴿كُلِّ مَا﴾ بإبراهيم [٣٤].
و﴿لَيْشَ مَا﴾ خمسة مواضع كلها بالمائدة ^(٢) [٦٢-٦٣، ٧٩-٨٠].
و﴿فِي مَا﴾ في أحد عشر موضعاً: ثاني البقرة [٢٤٠]، وفي المائدة [٤٨]،
وفي الأنعام موضعان [١٦٥، ١٤٥]، والأنبياء [١٠٢]، والنور [١٤]، والشعراء
[١٤٦]، والروم [٢٨]، والزمر موضعان [٤٦، ٣]، والواقعة [٦١]، واختلفَ فيها
إلا موضع الشعراء، والأكثرون على الفَصْلِ ^(٣).
و﴿كَيْ لَّا﴾ في غير الأربعة السابقة ^(٤).
و﴿يَوْمَهُمْ﴾ بغافر [١٦]، والذاريات [١٣].
و﴿لَاتَ حِينَ﴾ ^(٥) [ص: ٣].
/ وكلُّ يَأْتِي فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * *

- (١) انظر: مختصر التبيين ٢/٢١٦، سفير العالمين ٢/٤٣٦.
(٢) كذا في النسخ، والمواضع المذكورة أربعة، والخامس في البقرة [١٠٢].
(٣) وعليه العمل كما تقدم في ص: ١٢٥١ تقريباً.
(٤) تقدم ذكر الوصل في المواضع الأربع في ص: ١٢٥١، وأمثلة القطع ما في النحل [٧٠]،
والأحزاب [٣٧]، والحشر [٧].
(٥) انظر: مختصر التبيين ٤/١٠٤٧، النشر ٢/١٥٠.

الباب التاسع في حكم ياءات الإضافة^(١)

وهي ياء زائدة آخر الكلمة، فليست بلام الفعل، وتتصل بالاسم، وتكون مجرورة المحل، نحو: ﴿نَفْسِي﴾ [المائدة: ٢٥]، و﴿ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١]، وبالفعل منصوبة المحل نحو: ﴿فَطَرَنِي﴾ [هود: ٥١]، و﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣]، وبالحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف، نحو: ﴿إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿لِي﴾ [البقرة: ١٥٢].

ويصح أن يكون مكانها هاء الغائب وكاف المخاطب، فتقول في نحو: نفسي، وفطرنى، ويحزنى، وإنى، ولى: نفسه، وفطره، ويحزنه، وإنه، وله، ونفسك، وفطرك، ويحزنك، وإنك، ولك، وأن تحذف الياء، فتقول: نفس، وفطر، ويحزن، ونحو ذلك.

وقد خرج عن هذا نحو: ﴿الدَّاعِ إِذَا﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿أَتَهْتَدِي أُمَّ﴾ [النمل: ٤١]، و﴿إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، و﴿الْقَىٰ إِلَىٰ﴾ [النمل: ٢٩]، و﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الجن: ١]؛ إذ لا يصح مكانها هاء ولا كاف.

(١) ياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف، قال ابن الجزري في النشر ٢/ ١٦١: «وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوزاً، مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها نحو: إنى، وآتاني، والفرق بينها وبين ياءات الزوائد أن هذه الياءات تكون ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة، وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي: ليست من الأصول، فلا تجيء لاماً من الفعل أبداً...». وانظر: غاية الاختصار ١/ ٣٣١.

والخُلْفُ فيها دائراً بين الفتح والإسكان.
قال الجعبري^(١): «والإسكانُ هو الأصلُ الأوَّلُ^(٢)، وهو رأيُ الكوفيين؛ لأنها مبنيةٌ، والأصلُ في البناء السكونُ وتُسْتَقِلُّ حركةُ حرفِ العلةِ وإن خَفَّتْ، بدليل: «معدِي كَرَب»، حيث سَكَّنوا ياءَ «معدِي» استثقلاً لفتحها، ولم يستثقلوا المدَّ؛ لأنَّ الياءَ حرفُه^(٣)، واغنفر وافتَحَ المنقوص؛ لأنَّ الفتحَةَ فيه علامةُ الإعرابِ، والفتحُ أصلٌ ثانٍ؛ لأنه اسمٌ على حرفٍ واحدٍ غيرٍ مرفوعٍ، فقويَ بالحركةِ، وكانت فتحَةً تخفيفاً، والفتحُ والإسكانُ لغتان فاشيتان في القرآنِ وكلامِ العربِ، وعليه قولُ امرئ القيس^(٤):

ففاضتْ دموعُ العينِ مني صبابَةً على النَّحْرِ حتى بَلَ دَمْعِي مِحْمَلِي^(٥).
وقد انحصر الكلامُ في هذه الياءِ في قسَمين^(٦):
الأوَّلُ: ما اتَّفَقَ عليه، وهو ضربان:

الأوَّلُ: ما اتَّفَقَ على إسكانه، ووَاقَعَ في خمسِ مئةٍ وستةِ وستينِ ياءً، نحو:
﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

(١) كنز المعاني (خ) ١٢٤/ب.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٠.

(٣) ن: «حرف».

(٤) ابن حُجْر بن الحارث، الكِندي، من أهل نجد، أشهر شعراء العرب، (ت: سنة ٨٠ قبل الهجرة). انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، الشعر والشعراء ١/١٠٥. وانظر البيت في الديوان ٩، ومِحْمَلِي: أي مِحْمَلُ السيف.

(٥) في حاشية ش، ح: الشاهد في «مني» بالسكون، وفي «دمعي» بالفتح.

(٦) انظر: النشر ٢/١٦٢-١٦٣، بتقسيم أوضح.

الثاني: ما اتَّفِقَ على فَتْحِهِ، ويكونُ لموجِبٍ، وهو: إمَّا أن يكونَ بعدها ساكنٌ لامٌ تعريفٍ أو شبهه^(١)، فراراً من التقاء الساكنين، ووقع في إحدى عشرة كلمةً، في ثمانية عشرَ موضعاً، منها: ﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩]، ﴿فَلَا تَشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

أو يكون قبلها ساكنٌ ألفٌ، نحو: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]، ووقع في ستِ كلماتٍ، أو ياءٌ، نحو: ﴿إِلَى﴾ و﴿عَلَى﴾، ووقع في تسعِ كلماتٍ، وأدغمت الياءُ في الياءِ للتمائل، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

القسم الثاني: ما اختلفَ فيه إسكاناً وفتحاً، ووقع في مئتين وثنثي^(٢) عشرةً ياءً، وانقسمت باعتبار ما بعدها إلى ستة أنواع؛ لأن الذي بعدها: إمَّا همزةٌ أو غيرها، والأول: إمَّا همزةٌ قطع أو وصل، فالقطع ثلاثة: مفتوحةٌ، نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومكسورةٌ، نحو: ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [هود: ٣١]، ومضمومةٌ، نحو: ﴿إِنِّي أُوْفِي﴾ [يوسف: ٥٩].

وهمزةٌ الوصل: إمَّا مصاحبةٌ اللام، نحو: ﴿عِبَادِي الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، أو مجردةٌ عنها، نحو: ﴿إِنِّي أَصْطَقَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، فنوعان، والأخير^(٣)، نحو: ﴿لِي نَجَّةٌ﴾ [ص: ٢٣].



(١) شبه لام التعريف هي لام: «التي»، لأنها زائدة لازمة ولكنها تشبه لام التعريف صورةً.

(٢) د: «ثلاث عشرة».

(٣) يرجع إلى قوله: «غيرها»، أي: النوع الأخير من الأنواع الستة التي ليس بعدها همزة.

فالنوع الأول^(١) وهو همزة القطع المفتوحة

وقعت في مئة وثلاث، اختلِفَ منها في تسعة / وتسعين موضعاً، هي:

﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا﴾، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ﴾، ﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ الثلاثة بالبقرة [١٥٢، ٣٣، ٣٠]،
 ﴿أَجْعَلْ لِي آيَةً﴾، ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ﴾ كلاهما بآل عمران [٤٩، ٤١]،
 ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ كلاهما بالمائدة [١١٦، ٢٨]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾،
 ﴿إِنِّي أَرَانِكَ﴾ الثنتان بالأنعام [٧٤، ١٥]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾
 معاً بالأعراف [١٥٠، ٥٩]، ﴿إِنِّي أَرَى﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ بالأنفال [٤٨] كذلك،
 ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ بالتوبة [٨٣]، ﴿لِي أَنْ أَبَدَلَهُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ كلاهما بيونس [١٥].
 ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾: ثنتان، ﴿وَلَكِنِّي أَرَانَكُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾، ﴿إِنِّي أَعُودُ بِكَ﴾،
 ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾، ﴿ضَيَّفَنِي أَيْسَ﴾، ﴿إِنِّي أَرَانَكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿بِشِقَاتِي﴾
 أن، ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ الأحد عشر بهود [٣، ٢٦، ٢٩، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٧٨، ٨٤، ٨٩، ٩٢].
 و﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾، ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾، ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ... إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ﴾،
 ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾، ﴿لِي إِنِّي أَوْ﴾،
 و﴿إِنِّي أَعْلَمُ^(٢)﴾، ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾، ثلاثة عشر بيوسف [١٣، ٢٣، ٣٦، ٤٣، ٤٦، ٤٧].

[١٠٨، ٩٦، ٨٠، ٦٩]

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٣٩، النشر ٢/ ١٦٣، وعاد إلى تفصيل المسألة.

(٢) ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ سقطت من: ن، وهي في النشر ٢/ ١٦٤.

﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ بإبراهيم [٣٧]، ﴿نَبِيِّ عِبَادِي إِنِّي أَنَا﴾، ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا﴾ الثلاثة بالحجر [٤٩، ٨٩]، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾، ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ موضعان، ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَن﴾، ﴿مِن دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ الخمسة في الكهف [٢٢، ٣٨، ٤٢، ٤٠، ١٠٢].

﴿أَجْعَل لِّي آيَةً﴾، ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، الثلاثة بمريم [١٠، ١٨، ٤٥]، ﴿إِنِّي ءَأَنْتُ... لَعَلِّي ءَأْتِيكُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾، ﴿وَيَسِّر لِّي أَمْرِي﴾، ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ الستة بـ«طه» [١٠، ١٢، ١٤، ٢٦، ١٢٥]، ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ بالمؤمنين [١٠٠]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ثنتان، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ الثلاثة بالشعراء [١٢، ١٣٥، ١٨٨].

﴿إِنِّي ءَأَنْتُ﴾، ﴿أَوْزَعِي أَن أَشْكُرُ﴾، ﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ﴾ الثلاثة بالنمل [٧، ١٩، ٤٠]، ﴿رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾، ﴿إِنِّي ءَأَنْتُ... لَعَلِّي ءَأْتِيكُمْ﴾، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَن﴾، ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ﴾، ﴿عِنْدِي أَوْلِيَاءَ يَعْلَمُونَ﴾، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ مَن﴾، التسعة في القصص [٢٢، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٧٨، ٨٥].

﴿إِنِّي ءَأَمَنْتُ﴾ بـ«يس» [٢٥]، ﴿إِنِّي أَرَى... أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ ثنتان بالصفات [١٠٢]، ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ بـ«ص» [٣٢]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ كلاهما بالزمر [١٣، ٦٤]، ﴿ذُرُونِي أَقْتُلُ﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ثلاثة، ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾، ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾، ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾ السبعة بغافر [٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٤١، ٦٠].

﴿مِن تَحْتِي أَفْلا﴾ بالزخرف [٥١]، ﴿إِنِّي ءَأْتِيكُمْ﴾ بالدخان [١٩]، ﴿أَوْزَعِي أَن﴾، ﴿أَتَعَدَّ إِنِّي أَن﴾، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿وَلَا كَيْفَ أَرْتِكُمْ﴾ الأربعة بالأحقاف [١٥، ١٧، ٢١، ٢٣]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ بالحشر [١٦]، ﴿مَعِيَ أَوْرَحْمَنَا﴾ بالملك [٢٨]، ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ بـ«نوح» [٩]، ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ بالجن [٢٥]، ﴿رَبِّي أَكْرَمِن﴾، ﴿رَبِّي أَهْنِن﴾ كلاهما

فأصلُ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، فَتَحُّهْنُ^(١).
قال الجعبريُّ^(٢): «على أحد الأصلين، مع قَصْدِ تقوية الخَفِيِّ عند القويِّ،
وَلِيْتَمَكَّنَ من كمالِ لفظِ الهمزة»، وافقهم ابن محيِصن واليزيدي^(٣).
و[أصل] ^(٤) الباقيين تسكينُهُن، إلا أنهم خالفوا أصلَهُم في خمسةٍ
وثلاثين موضعاً؛ لا تَبَاعِ الأثرِ والجَمْعِ بين اللغتين، أو لكثرة الحركاتِ
والحروفِ.

فقرأ نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح سبع ياءات من ذلك، وهن:
﴿ مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ﴾ في الكهف [١٠٢]، ﴿ إِنِّي أَرَىٰ رَبِّي ﴾ الأولان بيوسف [٣٦]،
﴿ يَا ذَنْ لِي أَبِي ﴾ فيها أيضاً [٨٠]، و﴿ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾ بآل عمران [٤١]، ومريم
[١٠]، و﴿ صَبَّيْهِ الْيَمِينَ ﴾ في هود [٧٨]، ووافقهم / اليزيديُّ.

وخرج بقيد: «الأولان» ما بعدهما: ﴿ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿ إِنِّي أَنَا
أَحْوَكُ ﴾ [يوسف: ٦٩]، ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٩٦].
وقرأ نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(٥)، بفتح: ﴿ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ [طه: ٢٦]،
وافقهم الحسنُ واليزيديُّ^(٦).

(١) انظر: النشر ٢/ ١٦٤، الإتحاف ١/ ٣٣٤.

(٢) كنز المعاني (خ) ١٢٦/ أ.

(٣) انظر: المبهج ١/ ٣٧٦، إيضاح الرموز: ٢٥٠-٢٥١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: النشر ٢/ ١٦٤-١٦٥، ذكر الثمانية ولم يقسمها كغرض المؤلف هنا من إفراد:

﴿ يَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ لأجل ذكر موافقة الحسن واليزيدي.

(٦) انظر: إيضاح الرموز: ٢٥٠.

وقرأ ورش من طريق الأصبهانيّ وابن كثير بفتح: ﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ﴾ بغافر [٢٦]، ووافقهما ابن محيصن.

وقرأ نافع والبيّزيّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر: ﴿إِنِّي أَرِيكُمْ﴾^(١) بهود [٨٤]، ﴿وَلَا كَيْتِي﴾ بهود [٢٩]، والأحقاف [٢٣] بالفتح، ووافقهم اليزيدي.

وقرأ نافع والبيّزيّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح: ﴿تَحْتِي أَقْلَا﴾ بالزخرف [٥١]، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر بفتح: ﴿لِيَحْزِنُنِي أَنْ﴾ بيوسف [١٣]، و﴿حَشْرَتِي أَعْمَى﴾ بـ «طه» [١٢٥]، و﴿آتَعِدَانِي أَنْ﴾ بالأحقاف [١٧]، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع والبيّزيّ، وكذا أبو جعفر: ﴿فَطَرَنِي أَقْلَا﴾ بهود [٥١] بالفتح، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بالزمر [٦٤] بالفتح.

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بالفتح في: ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ بيوسف [١٠٨]، و﴿يَبْلُونِي أَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠].

وقرأ ابن كثير: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾ بالطول [غافر: ٦٠]. وقرأ ابن كثير أيضاً: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] بالفتح، ووافقهم ابن محيصن.

وقرأ ورش من طريق الأزرق والبيّزيّ بفتح: ﴿أَوْزَعْنِي آَن﴾ في النمل [١٩]، والأحقاف [١٥]، ووافقهما ابن محيصن.

(١) قوله: «إني أراكم...» إلى قوله: «...أبو جعفر» سقط من: ن، وهو في النشر ١٦٥/٢.

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح: ﴿عِنْدِي أَوْلَمٌ﴾
بالقصص [٧٨]، ووافقهم اليزيدي.

لكنه اختلفَ عن ابن كثير: فالفتح عنه بكمالِه في «الهداية» و«الهادي»^(١)،
و«التبصرة»^(٢)، و«التذكرة»^(٣)، و«العنوان»^(٤)، وهو ظاهر «التيسير»^(٥) وفاقاً
لجمهورِ المغاربةِ والمصريين.

وبالإسكان^(٦) للبرّي، ولقُنْبَلٍ بالفتحِ قطعَ جمهورِ العراقيين، وهو في
«المستتير»^(٧)، و«الكفاية»^(٨)، و«الإرشاد»^(٩) - والإسكانُ عن قنبلٍ من
هذه الطرقِ عزيزٌ -، وبه^(١٠) قَطَعَ سَبْطُ الخياطِ في «المبهج»^(١١) من طريقِ
ابنِ مجاهدٍ، وفي «الكفاية» من طريقِ ابنِ سَنبُوذٍ.

(١) انظر: الهادي (خ) ١٤/أ.

(٢) التبصرة ٢٨٨.

(٣) التذكرة ٢/٤٨٨.

(٤) العنوان ١٤٨.

(٥) التيسير ٦٤، ١٧٢.

(٦) المثبت من: ن، د، س، ر، وسائر النسخ: «فالإسكان»، وفي س بعده: «البرّي».

(٧) المستتير ٢/٣٥٣.

(٨) الكفاية ٢٥٢.

(٩) إرشاد المبتدي ٥٨٧.

(١٠) أي: بالتفصيل الذي عند العراقيين، وهو الإسكانُ للبرّي، والفتحُ لقنبل.

(١١) المبهج ١/٣٧٦.

وأُطلق الخلافُ عن ابنِ كثيرٍ بكَمالِهِ في «الشاطبية»^(١)، والصفراوي^(٢)، ولكنَّ الفتحَ عن البزِّي لم يكن من طريق الشاطبية وأصلها، وكذلك الإسكان عن قنبل.

وعبارة «التيسير»^(٣): «روى أبو ربيعة عن قنبلٍ وعن البزِّي: ﴿عِنْدِي أَوْلَمٌ﴾ [القصص: ٧٨] بالإسكان فقط»، وزاد في «الاقتصاد»^(٤) له، «وروى غيرهُ عنهما الفتحَ، وبذلك آخذ».

وقال في «جامع البيان»^(٥): «واختلف عن ابن كثير: فروى اللَّهَبِيُّ^(٦)

(١) الشاطبية ٣٣.

(٢) عبارة النشر ٢ / ١٦٥: «وأطلق الخلافَ عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبيُّ، والصفراويُّ وغيرُهما، وكلاهما صحيح عنه».

(٣) التيسير ٦٤.

(٤) وهو كتاب في القراءات السبع. انظر: معرفة القراء الكبار ٢ / ٧٧٦، فهرست تصانيف الداني المنشورة في مقدمة كتاب: «التحديد في الإتقان والتجويد»: ٢٥.

(٥) جامع البيان (خ) ٣٠٣ / أ.

(٦) بفتح اللام والهاء، وفي آخره الباء المنقوطة بواحدة من تحت، نسبة إلى أبي لهب عم النبي ﷺ؛ والمشهور بهذه النسبة من أصحاب البزِّي اثنان، وهما: أبو عبد الرحمن، وأبو جعفر.

أما أبو عبد الرحمن، فهو: عبد الله بن علي بن عبد الله، الهاشمي، المكي، مقرئ حاذق ثقة، أخذ القراءة عَرَضاً عن البزِّي، وهو من جِلَّة أصحابه، أخذ القراءة عنه: هبة الله ابن جعفر، قال الحافظ الذهبي: «كان يقرئ ببغداد في حدود الثلاثمئة». انظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٤٥٥، العقد الثمين ٥ / ٢١١، غاية النهاية ١ / ٤٣٦.

عن البزى؁ وأبو ربىعة عن البزى وعن قنبل؁ ومحمد بن موسى الزىنبى؁ ومحمد بن الصباح؁ وأبو الحسن بن بقرَة^(١) جمىعاً عن قُنبل إسكانها. وروى سائر الرواة عن البزى وقنبل فَتَحَها؁ وكذلك روى ابن فُلَىح عنه؁ وأسكنها الباقون».

ولىس أبو ربىعة عن قنبل من طرىق الكتب اللى كلها طُرُق لا تَخْفى؁ فذكره زىادة فائدة.

نعم ذكره أبو القاسم عىسى^(٢) فى كتابه: «الجامع الأكبر والبحر الأزخر» من سبعة طرق عن أبى ربىعة عن قنبل.

وأما أبو جعفر؁ فهو: محمد بن محمد بن أحمد؁ الهاشمى؁ المكى؁ إمام المسجد الحرام؁ مقرئ متصدر معروف؁ أخذ القراءة عَرَضاً عن البزى؁ وعنه: أحمد بن عبد الرحمن الولى؁ وهو ابن أخى أبى عبد الرحمن المتقدم؁ قال الذهبى: «كان يقرئ ببغداد فى حدود الثلاثمئة». انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٥٦؁ العقد الثمىن ٢/٢٧٠؁ غاية النهاىة ٢/٢٣٨؁ وىنظر فى نسبهما: الأنساب ٥/١٤٩. وراجع: المتهى للخزاعى (رسالة جامعىة) ١١؁ ٦٠ (والكتاب تحت الطبع بالمجمع)؁ جامع البىان (خ) ١/٤٣ / أ. (١) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن؁ المكى؁ المعروف بابن بقرَة؁ قرأ على قنبل؁ وقرأ علىه عبد الله بن الحسين السَّامرى. انظر: غاية النهاىة ١/١١٨.

(٢) ابن عبد العزىز بن عىسى؁ اللّخمى؁ الأندلسى؁ الشرىشى الأصل؁ الإسكندرانى المولد والدار والوفاة؁ المالكى؁ إمام كبىر فى القراءات؁ قال: ابن الجزرى: «جمع فأوعى؁ ولكنّه خلط كثرىاً؁ وأتى بشىوخ لا تعرف؁ وأسانىد لا توصف؁ فضعف بسبب ذلك» (ت: ٦٢٩ هـ). انظر: التكملة للمندرى ٣/٣١٢؁ معرفة القراء الكبار ٣/١٢٠٦؁ غاية النهاىة ١/٦٠٩؁ والشرىشى: نسبة إلى: «شرىش» بفتح الشىن وكسر الراء: ممدنة كبىرة؁ وهى قاعدة ممدنة «سُدُونَة» بالأندلس. انظر: معجم البلدان ٣/٣٢٩؁ ٣٤٠.

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر بفتح: ﴿لَعَلِّي﴾ في يوسفَ [٤٦]، وطه [١٠]، والمؤمنين [١٠٠]، وموضعي القصص [٣٨، ٢٩]، وفي غافر [٣٦]، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفر، بفتح: ﴿مَعِيَ﴾ في التوبة [٨٣]، والملك [٢٨]، ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وفي الملك الحسن.

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر بفتح: ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ بغافر [٤١]. ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. واختلَفَ عن ابنِ ذكوانَ، فالصُّوريُّ عنه كذلك، ورواها الأَخْفَشُ عنه بالإسكانِ، وقَطَعَ به في «العنوان»^(١)، و«التجريد»^(٢)، و«التذكرة»^(٣)، و«الكافي»^(٤)، و«التيسير»^(٥)، وفاقاً لسائر المغاربة.

وقرأ / نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وكذا أبو جعفر بفتح: ﴿أَرْهَطِيْ أَعْرُ﴾ بهود [٩٢]. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

(١) العنوان ١٦٨.

(٢) التجريد ٣٠١.

(٣) التذكرة ٢/٥٣٥.

(٤) الكافي ١٩٥.

(٥) التيسير ٦٥.

واختلِف عن هشام: فالفتح له في «الكفاية الكبرى»^(١)، و«المبهج»^(٢)، و«المستنير»^(٣)، وفاقاً للجمهور وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح، وهو مما خَرَجَ فيه عن طريق «التيسير»^(٤).
والإسكانُ له في «التبصرة»^(٥)، و«التذكرة»^(٦)، و«العنوان»^(٧)، و«الشاطبية»^(٨) كالتيسير^(٩) وفاقاً لسائر المغاربة والمصريين، واختاره الدانيُّ^(١٠)، وقال: «إنه هو الذي عليه العمل»، مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح كما مرَّ.

والوجهان صحيحان، لكن الفتح أكثرُ وأشهرُ.

واتفق الكلُّ على إسكان الأربَعِ ياءاتِ الباقية من هذا الفصل، وهي^(١١):
﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ بالأعراف [١٤٣]، ﴿وَلَا تَقْتَبِئِي إِلَّا﴾ في التوبة [٤٩]،
﴿وَتَرَحَّمَنِي أَكُنْ﴾ بهود [٤٧]، ﴿فَاتَّبِعِي أَهْدِكَ﴾ بمريم [٤٣].

(١) الكفاية الكبرى ١٩٤.

(٢) المبهج ١/٣٧٥.

(٣) المستنير ٢/٢٠٨.

(٤) انظر: النشر ٢/١٦٦.

(٥) التبصرة ٢٢٦.

(٦) التذكرة ٢/٣٧٦.

(٧) العنوان ١٠٩.

(٨) الشاطبية ٣٣.

(٩) التيسير ٦٥.

(١٠) جامع البيان (خ) ٢٥٢/أ.

(١١) انظر: النشر ٢/١٦٦.

فأما إسكان المُسَكَّنِ فَجَزِيًّا عَلَى أَصْلِهِ، وَأَمَّا إِسْكَانُ الْفَاتِحِ فَجَمْعًا بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، وَتَنْبِيهًا عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْفَتْحِ عِنْدَهُمْ مَعَ الْهَمْزِ، وَلِلتَّنَاسُبِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ مُسَكَّنٍ إِجْمَاعًا.

وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى فَتْحِ: ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّوْا﴾ [طه: ١٨]، و﴿إِنِّي أَنهَلِكُنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وَنَحْوِ: ﴿بِيَدَيَّ اسْتَكَبَّرْتَ﴾ [ص: ٧٥]، لِمُضْرَبَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنِينَ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «النشر»^(١).

* * *

النوع الثاني وهو همزة القطع المكسورة^(١)

والواقع منها أحد وستون ياءً، اختلفَ منها في اثنتين وخمسين ياءً، وهي:
﴿مِنِّي إِلَّا﴾ بالبقرة [٢٤٩]، ﴿مِنِّي إِنَّكَ﴾، و﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بآل عمران [٥٢، ٣٥]،
﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾، و﴿وَأُمِّي إِلَيْهِنَّ﴾ بالمائدة [١١٦، ٢٨]، ﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ﴾ بالأنعام
[١٦١]، ﴿نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ﴾، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ بيونس [٧٢، ٥٣، ١٥]،
﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ ثنتان، ﴿إِنِّي إِذَا﴾، ﴿نُصِحِي إِنْ﴾، ﴿تَوْفِيقِي إِلَّا﴾
الستة بهود [١٠، ٢٩، ٥١، ٣١، ٣٤، ٨٨].

﴿رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ﴾، ﴿ءَابَاءِي إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ... رَحِمَ رَبِّي إِنْ﴾،
﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ هُوَ﴾، ﴿بِي إِذَا أَخْرَجَنِي... وَيَبْنَ إِخْوَتِي إِنْ﴾
الثمانية بيوسف [٣٧-٣٨، ٥٣، ٨٦، ٩٨، ١٠٠].

﴿هُوَ لَأَبْنَاءِ بَنَاتِي﴾ بالحجر [٧١]، ﴿رَحْمَةً رَبِّي إِذَا﴾ بالإسراء [١٠٠]، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾
بالكهف [٦٩]، ﴿رَبِّي إِنَّهُ وَكَانَ﴾ بمريم [٤٧]، ﴿لِيذِكْرِي * إِنْ﴾، و﴿عَلَى عَيْنِي * إِذَا﴾،
﴿وَلَا يَرَأْسِي سِوَايَ﴾ الثلاثة ب «طه» [١٤-١٥، ٣٩، ٤٠-٩٤]، ﴿إِنِّي إِلَهُ﴾ بالأنبياء [٢٩].
﴿بِعِبَادِي أَنْكُمْ﴾، ﴿عَدُوِّي إِلَّا﴾، و﴿لَأَبِي إِنَّهُ﴾، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في خمسة
مواضع، الثمان بالشعراء [٥٢، ٧٧، ٨٦، ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾
بالقصص [٢٧]، ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّهُ﴾ بالعنكبوت [٢٦]، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾، ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾
بسبأ [٤٧، ٥٠]، ﴿إِنِّي إِذَا﴾ ب «يس» [٢٤]، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ بالصفات [١٠٢].

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٣٤٦، النشر ٢/١٦٧.

﴿بَعْدِي أَتَاكَ﴾، و﴿لَعْنَتِي إِلَى﴾ بـ «ص» [٧٨، ٣٥]، ﴿أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ بالطول [٤٤]،
 ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ﴾ بـ «فصلت» [٥٠]، و﴿رُسُلِي إِتَّاتَ اللَّهُ﴾ بالمجادلة [٢١]،
 و﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بالصف [١٤]، و﴿دُعَايِي لِأَفْرَارًا﴾ بـ «نوح» [٦].
 فأصل فتحها وصلًا نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(١)، ووافقهم
 اليزيدي^(٢)، والباقون بالسكون.

إلا أن بعضهم خالف أصله في خمسة وعشرين ياءً:
 فقراً ورش من طريق / الأزرق، وكذا أبو جعفر بفتح ياء: ﴿إِخْوَتِي إِلَى﴾
 بيوسف [١٠٠].

وقرأ نافعٌ وابن عامر، وكذا أبو جعفر بفتح: ﴿وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ﴾ بالمجادلة [٢١].
 وقرأ نافعٌ، وكذا أبو جعفر، بفتح: ﴿أَنْصَارِي إِلَى﴾ بآل عمران [٥٢]، والصف
 [١٤]، و﴿يَعْبَادِي إِنَّكُمْ﴾ بالشعراء [٥٢]، و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ بالكهف [٦٩]،
 والقصاص [٢٧]، والصفاء [١٠٢]، و﴿بَنَاتِي إِنْ﴾ بالحجر [٧١]، ﴿لَعْنَتِي إِلَى﴾
 بـ «ص» [٧٨].

وقرأ نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وكذا أبو جعفر:
 ﴿ءَابَاءَ يَٰٓإِبْرَاهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨]، و﴿دُعَايِي إِلَّا﴾ في نوح [٦] بالفتح،
 ووافقهم ابن محيصة واليزيدي^(٣).

(١) انظر: النشر ٢ / ١٦٧.

(٢) انظر: إيضاح الرموز: ٢٥١.

(٣) انظر: المبهج ١ / ٣٧٧، إيضاح الرموز: ٢٥١.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو ووابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ بفتح: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا﴾^(١)
 بهود [٨٨]، ﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٢) بيوسف [٨٦]، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو ووابنُ عامرٍ، وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، بفتح:
 ﴿وَأُمِّي إِلْهِينِ﴾^(٣) بالمائدة [١١٦]، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو ووابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ: ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾^(٤)
 في يونس [٧٢]، وموضعي هود [٢٩، ٥١]، وخمسة في الشعراء [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥،
 ١٦٤، ١٨٠]، وموضع في سبأ [٤٧]، ووافقهم ابن محيصرن واليزيديُّ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ بفتح: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾^(٥)
 بالمائدة [١٣].

فهذه خمسة وعشرون، والباقي سبع وعشرون، هم فيها على أصولهم
 السابقة.

إلا أنه اختلف في: ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ﴾^(٦) ب «فصلت» [٥٠] عن قالون: فالذي في
 كتب المغاربة ك «الهداية»^(١)، و «الكامل»^(٢)، و «الهادي»^(٣)، و «الكافي»^(٤)
 فتحها على أصله وفاقاً للجمهور عنه.

وروى عنه الآخرون إسكانها، وهو الذي في «تلخيص العبارات»^(٥)،

(١) انظر: النشر ٢/ ١٦٨.

(٢) الكامل (خ) ١٤٥/ أ.

(٣) الهادي (خ) ٣٥/ ب.

(٤) الكافي ١٩٧.

(٥) تلخيص العبارات ٥٩.

و«العنوان»^(١)، والوجهان في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣).

وهما صحيحان، إلا أنَّ الفتح أكثرُ وأشهرُ وأقيسُ بمذهبه، والله أعلم. واتفق الكلُّ على إسكانِ التسعِ ياءاتِ الباقية من هذا الفصل^(٤)، وهي:

﴿يُصَدِّقُنِي إِنْتَ﴾ [بالقصص ٣٤]، و﴿أَنْظِرْنِي إِلَى﴾ بالأعراف [١٤]، و﴿فَأَنْظِرْنِي إِلَى﴾ بالحجر [٣٦]، ومثلها بـ «صَّ» [٧٩]، ﴿يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ بيوسف [٣٣]، و﴿تَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾، ﴿وَتَدْعُونِي إِلَى﴾ بالمؤمن [٤١، ٤٣]، ﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾ بالأحقاف [١٥]، و﴿أَخَّرْتَنِي إِلَى﴾ بالمنافقين [١٠]، للأثر وللجمع بين اللغتين، وقيل: لِثِقَلِ كَثْرَةِ الحروف.

واتفقوا أيضاً على فتح: ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿فِي رُءْيَايَ إِنْ﴾ [يوسف: ٤٣]، ونحو: ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾^(٥) [هود: ٣٥]، من أجلِ ضرورةِ الجمعِ بين الساكنين، كما مرَّ نظيره.



(١) العنوان ١٦٩.

(٢) الشاطبية ٨١.

(٣) التيسير ١٩٤.

(٤) انظر: النشر ١٦٩/٢.

(٥) الساكنان في حال تسكين الياء الثانية في التشديد.

النوع الثالث وهو همزة القطع المضمومة^(١)

والواقع منها اثنا عشر، اختلفَ منها في عشرٍ، وهي:
﴿إِنِّي أَعِيدُهَا﴾ بآل عمران [٣٦]، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾، ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ كلاهما
بالمائة [٢٩، ١١٥]، ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ بالأنعام [١٤]، ﴿عَذَابِي أُصِيبُ﴾ بالأعراف
[١٥٦]، ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ بيهود [٥٤]، ﴿أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ﴾ بيوسف [٥٩]، ﴿إِنِّي أَلْقَى﴾
بالنمل [٢٩]، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ بالقصص [٢٧]، ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ بالزمر [١١].

فأصلُ فَتَحِهَا فِيهِنَّ وَصُلَا نَافِعٌ، وكذا أبو جعفر^(٢).

ووافقهما ابنُ محيِصنٍ في «المفردة»^(٣) / على الفتحِ في: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾،
و﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ كلاهما بالمائة [٢٩، ١١٥].

والباقون بالسكون طلباً للتخفيف، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ فسكَّن موضعي
المائة من «المبهج»^(٤).

واختلفَ عن أبي جعفر في: ﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ [يوسف: ٥٩]:
فتحتها عنه ابنُ العلاف، وابنُ هارون^(٥)، وهبةُ الله، والحَمَّامي، كلُّهم

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٣٤٩، النشر ٢/١٦٩.

(٢) انظر: النشر ٢/١٦٩.

(٣) مفردة ابن محيِصن: ١١٦.

(٤) المبهج ٢/٢٢٩، الإيضاح ٢٥٢.

(٥) هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون، تقدّم.

عن الحُلوانِي عن ابن وردان، وكذا رواه أبو جعفر محمد بن جعفر^(١)
المَغازِلِي، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن الجوهرِي^(٢)، كلاهما عن
ابن رَزِينٍ عن الهاشمي^(٣).

وكذا رواه أبو بكر^(٤) محمد بن بهرام عن ابن بدرٍ النفاخ، وأبو عبد الله بن
نَهْشَلِ الأنصاري، كلاهما عن الدوري، كلاهما -أي الدوري والهاشمي-
عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جَمَّاز.

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر، قاله في «النشر»^(٥).

وأجمع الكلُّ على إسكان الياءَيْنِ الباقيَتَيْنِ من هذا الفصلِ، وهما:
﴿بِعَهْدِي أَوْفٍ﴾ بالبقرة [٤٠]، و﴿أَتُونِي أُفْعُ﴾ بالكهف [٩٦]. قيل: لكثرة
حروفهما.



(١) ابن محمد، التَّمِيمِي، الأصبهاني، الصَّابُونِي، المَغازِلِي، المقرئ، ضابط مشهور.
انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٠٨، غاية النهاية ٢/١١٢. والمَغازِلِي: نسبة إلى عمل
المَغازِلِ. انظر: الأنساب ٥/٣٥١.

(٢) ابن الفضل، المقرئ. انظر: غاية النهاية ٢/١٦٥.

(٣) هو: سليمان بن داود الهاشمي البغدادي، تقدم.

(٤) المثبت من: ن، ر، وسائر النسخ: «أبو بكر بن محمد...»، وهو سهو.

(٥) النشر ٢/١٦٩-١٧٠.

النوع الرابع وهو همزة الوصلِ المصاحبةُ للام^(١)

وَالوَاقِعُ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَاءً، اخْتَلَفَ عَنِ الْقِرَاءِ الْعَشْرَةَ، وَمَنْ وَاظَمَهُمْ فِي أَرْبَعَةٍ عَشْرَ يَاءً مِنْهَا.

وهي: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، و﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي﴾، كلاهما بالبقرة [١٢٤، ٢٥٨]، و﴿حَرَّ رَجْرَجٍ الْفَوَاحِشِ﴾، و﴿سَاصِرُفٌ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ﴾، كلاهما بالأعراف [١٤٦، ٣٣]، و﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بإبراهيم [٣١]، ﴿آتَانِي الْكِتَابَ﴾ بمريم [٣٠]، و﴿عِبَادِيَ الصَّالِحِينَ﴾، ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾ بالأنبياء [١٠٥، ٨٣]، و﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالعنكبوت [٥٦]، و﴿عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ بسبأ [١٣]، و﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾ بـ«ص» [٤١]، و﴿أَرَادَنِي اللَّهُ﴾، و﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَشْرَفُوا﴾ بالزمر [٥٣، ٣٨]، ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ بالملك [٢٨].

فَسَكَّنَهَا كُلُّهَا حَمْزَةٌ وَحَدَّهُ عَلَى أَصْلِهِ، وَوَافَقَهُ ابْنُ مِحْيَصِنَ فِي كُلِّهَا^(٢)، وَوَافَقَهُ الْمَطَّوِّعِيُّ فِي: ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾، و﴿عِبَادِيَ الصَّالِحِينَ﴾ بالأنبياء [١٠٥، ٨٣]، و﴿عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ بسبأ [١٣]، وَالْحَسَنُ^(٣) وَالْمَطَّوِّعِيُّ فِي: ﴿رَبِّي الَّذِي﴾ بالبقرة [٢٥٨]، و﴿حَرَّ رَجْرَجٍ الْفَوَاحِشِ﴾ بالأعراف [٣٣]، و﴿آتَانِي الْكِتَابَ﴾ بمريم [٣٠]، وَالْأَعْمَشُ فِي: ﴿أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ بالزمر [٣٨].

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٣٥، النشر ٢/ ١٧٠.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١١، المبهج ١/ ٣٧٨، إيضاح الرموز: ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٣٨، ٢٩٨.

والأعمشُ والحسنُ^(١) في: ﴿مَسَّنَى الشَّيْطَانُ﴾ بـ «ص» [٤١]، و﴿أَهْلَكِنِي اللَّهُ﴾ بالملك [٢٨].

وسكَّن ابنُ عامرٍ^(٢) ياء: ﴿عَنْ أَيْتِي الَّذِينَ﴾ بالأعراف [١٤٦]، ووافقهُ المطوَّعي والحسنُ.

وسكَّن حفصُ^(٣): ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ بالبقرة [١٢٤]، ووافقهُ الحسنُ والمطوَّعي.

وسكَّن ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحُ في: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بإبراهيم [٣١]، ووافقهُم الأعمشُ والحسنُ.

وسكَّن أبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخلفُ^(٤): ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ﴾ بالعنكبوت [٥٦]، والزمر [٥٣]، ووافقهُم اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ.

وعن ابنِ محيصنٍ والحسنُ/ إسكانُ: ﴿نِعْمَتِي﴾ في المواضع الثلاثة بالبقرة [٤٠، ٤٧، ١٢٢]، و﴿جَاءَنِي الْبَيْتُ﴾ بالطول [٦٦].

وعن ابنِ محيصنٍ والمطوَّعي إسكانُ ياءي: ﴿بَلَّغَنِي الْكِبْرُ﴾ بآلِ عمران [٤٠]، و﴿أُرُونِي الَّذِينَ﴾ بسبأ^(٥) [٢٧].

وعن ابنِ محيصنٍ وحده تسكينُ ياء: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ بالتوبة [١٢٩]، من غيرِ خلافٍ^(٦)، وعنه من رواية صاحبِ «المبهج»^(٧) تسكينُ ياءي:

﴿شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ﴾ في النحل [٢٧]، و﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ بالزمر [٣٨]، وفتحُهما من رواية صاحبِ «المفردة».

(١) انظر: مفردة الحسن: ٤٥٩، ٥٢١، المبهج ٣/ ٣٧٩، إيضاح الرموز: ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) موافقاً لحمزة.

(٣) موافقاً لحمزة.

(٤) موافقين لحمزة.

(٥) إيضاح الرموز: ٢٥٢.

(٦) إيضاح الرموز: ٢٥٢.

(٧) المبهج ٣/ ٣٣، ٢٧٤.

وقرأ الباقون بفتحها فيهنّ فهذه ثلاثٌ وعشرون ياءً اختلفَ فيها.
والباقي من هذا النوع تسعةٌ، وهي: ﴿بِ الْأَعْدَاءِ﴾ [الأعراف: ١٥٠]،
و﴿مَسْنَى السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، و﴿مَسْنَى الْكِبْرِ﴾ [الحجر: ٥٤]، و﴿وَلِيِّ
اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾، في الثلاثة غير النحل، [الكهف: ٥٢]،
القصص: ٦٢، ٧٤]، و﴿تَبَأْنِي الْعَلِيمُ﴾ [التحریم: ٣]، و﴿أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾
[غافر: ٢٨].

اتفقوا على فتحها.

وعن ابن محيصن^(١) إسكانُ كلِّ ياءٍ اتصلتْ بـ«أل» في جميع القرآن.



(١) انظر: المبهج ١/ ٣٧٩، إيضاح الرموز: ٢٥٢.

النوع الخامس وهو همزة الوصل العارضة عن اللام^(١)

ووقعت في سبعة مواضع إلا عند ابن عامر ومن وافقه فستة؛ لقطعهم همزة:
 ﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ [طه: ٣١]، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى في موضعه.
 وهي: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ بالأعراف [١٤٤]، و﴿أَخِي * أَشَدُّ﴾، و﴿لِنَفْسِي *
 أَذْهَبَ﴾، و﴿فِي ذِكْرِي * أَذْهَبَا﴾، الثلاثة بـ«طه» [٣٠-٣١، ٤١-٤٢، ٤٣]، و﴿يَلِيَّتَنِي
 أَتَّخَذْتُ﴾، و﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ كلاهما بالفرقان [٢٧، ٣٠]، و﴿مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ وَأَحْمَدُ﴾
 بالصف [٦].

فاختلَفَ فيهنَّ فقرأهنَّ أبو عمرو والفتح في السبعة، ووافقه اليزيدي^(٢).
 وقرأ ابن كثير كذلك في: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، و﴿أَخِي * أَشَدُّ﴾
 [طه: ٣٠-٣١]، ووافقه ابن محيصن^(٣)، وعنه إسكانها من «المفردة».
 وقرأ نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر: ﴿لِنَفْسِي أَذْهَبَ﴾ [طه: ٤١-٤٢]،
 و﴿ذِكْرِي * أَذْهَبَا﴾ [طه: ٤٢-٤٣] بالفتح، ووافقهم ابن محيصن.
 وقرأ نافع والبرقي، وكذا أبو جعفر، وروح: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [الفرقان: ٣٠]،
 بالفتح.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٣٤، النشر ٢/ ١٧١.

(٢) إيضاح الرموز: ٢٥٣.

(٣) انظر: المبهم ١/ ٣٧٨.

وقرأ نافعُ وابنُ كثيرٍ، وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب: ﴿بَعْدَى إِسْمِهِ﴾ [الصف: ٦]، بالفتح، ووافقهم الحسن^(١).

ولم يأت في هذا النوع ياءٌ اتَّفَقَ على فَتْحِها أو إِسْكَانِها.
وفي «النشر»^(٢): «أَنَّ أبا الفتح فارساً انفرد عن رَوْحٍ فيما ذكره الدانيُّ
وابنُ الفحام بإسكان: ﴿بَعْدَى أَسْمِهِ﴾ [الصف: ٦]».

* * *

(١) إيضاح الرموز: ٢٥٣، ولم نجده في مفردة الحسن.

(٢) النشر ١٧١/٢.

النوع السادس في الياء التي بعدها متحركٌ غيرُ الهمزة^(١)

ووقع في خمس مئة وستة وتسعين موضعاً، المختلفُ فيه منها خمسةٌ وثلاثون موضعاً^(٢).

وهي: ﴿بَيْتِي لِلظَّالِمِينَ﴾، و﴿بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ كلاهما بالبقرة [١٢٥، ١٨٦]، و﴿وَجِئِ لِلَّذِي﴾، ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾، الأربعة بالأنعام [٧٩، ١٥٣، ١٦٢]، ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بالأعراف [١٠٥]، ﴿مَعِيَ عِدْوًا﴾ بالتوبة [٨٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ بإبراهيم [٢٢]، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ ثلاثٌ بالكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، ﴿وَرَأَى وَكَانَتْ﴾ بمريم [٥]، ﴿وَلِي فِيهَا مَقَارِبُ﴾ / بـ «طه» [١٨]، ﴿ذَكَرْ مَنْ مَعِيَ﴾ بالأنبياء [٢٤]، ﴿بَيْتِي لِلظَّالِمِينَ﴾ بالحج [٢٦]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾، ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ كلاهما بالشعراء [٦٢، ١١٨]، ﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾ بالنمل [٢٠]، ﴿مَعِيَ رِذَاءًا﴾ بالقصص [٣٤]، ﴿أَرْضِي وَسِعَةً﴾ بالعنكبوت [٥٦]، ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ بـ «يس» [٢٢]، ﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾، و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ كلاهما بـ «ص» [٢٣، ٦٩]، و﴿شُرَكَاءِي قَالُوا﴾ بـ «فصلت» [٤٧]، ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ بالزخرف [٦٨]، ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزُّ لُونٌ﴾ بالدخان [٢١]، ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ بـ «نوح» [٢٨]، ﴿وَلِي دِينٍ﴾ بالكافرون [٦]، فهذه ثلاثون.

وأما الخمسة فـ: ﴿نَفْسِي وَأَخِي﴾^(٣)، و﴿سَوْءَةَ أَخِي﴾ الثلاثة بالمائدة [٢٥، ٣١]، و﴿أَشْرَحَ لِي صَدْرِي﴾ بـ «طه» [٢٥]، و﴿قَوْمِي لَيْلًا﴾ بـ «نوح» [٥].

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٥٠، النشر ٢/ ١٧١.

(٢) ثلاثون عن القراء العشرة، وخمسة عن الحسن البصري.

(٣) هما موضعان: ﴿نَفْسِي وَأَخِي﴾، ﴿وَأَخِي فَأَفْرُقُ﴾ في آية واحدة.

فقرأ نافعٌ وهشامٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفر بفتح ياء ﴿بَيْتِي﴾ بالبقرة [١٢٥]،
والحج [٢٦]، وهشامٌ وحفصٌ كذلك بـ «نوح» [٢٨].
وقرأ ورشٌ ﴿بِئْسَ لَعَلَّهُمْ﴾ بالبقرة [١٨٦]، و﴿لِي بَاعْتَرَلَوْا﴾ بالدخان [٢١]،
بالفتح كذلك، وبه قرأ نافعٌ، وكذا أبو جعفر ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ بالأنعام [١٦٢]،
وبه أيضاً قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفر: ﴿وَجَّهِي﴾ في
الموضعين.

وقرأ كذلك ابن عامر: ﴿صِرَاطِي﴾ بالأنعام [١٥٣]، و﴿أَرْضِي﴾ بالعنكبوت
[٥٦]، ووافقه الحسنُ في: ﴿صِرَاطِي﴾^(١).

وبه قرأ أيضاً حفصٌ: ﴿مَعِي﴾ بالأعراف [١٠٥]، والتوبة [٨٣]، وثلاثة
الكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، وفي الأنبياء [٢١]، وموضعي الشعراء [٦٢، ١١٨]، وفي
القصص [٣٤]، فهي تسعةٌ، و﴿لِي﴾ في إبراهيم [٢٢]، وطه [١٨]، وموضعي
ص [٢٣، ٦٩]، وفي الكافرين [٦]، فهي خمسة. وجملة ذلك أربعة عشر
موضعاً.

وفتح^(٢) نافعٌ والبزِّيُّ بخُلفِ عنه، وهشامٌ: ﴿وَلِي دِينٍ﴾ بالكافرين^(٣) [٦].
ووافقهم الحسن^(٤).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٨٥، إيضاح الرموز: ٢٥٤.

(٢) قدّمت: د، ب، ر والنشر: «وفتح ورش من طريقه» الواردة بعد قليل.

(٣) يعني وافقوا في ذلك حفصاً، لأنه سبق أن ذكر ما يفتحه حفص، ومنها: ﴿وَلِي دِينٍ﴾،
وكان الأنسب للمؤلف أن يعطف بما يفيد موافقتهم لحفص، كما جاء في النشر

١٧٣/٢ - ١٧٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٥٧٠، إيضاح الرموز: ٢٥٣.

والفتحُ للْبَزِّيِّ، قطع به في «العنوان»^(١) كـ «المجتبى»^(٢)، و«الكامل»^(٣) من طريق أبي ربيعة وابنِ الحباب، وبه قرأ الداني^(٤) على أبي الفتح عن قراءته على السَّامَرِيِّ، عن ابن الصَّبَّاح، عن أبي ربيعة عنه.

والجمهورُ عنه على الإسكان، وقطع به العراقيُّون من طريق أبي ربيعة عنه، ونصَّ عليه أبو ربيعة في كتابه عن البزِّيِّ وقُنْبُلٍ جميعاً. وبه قرأ على الفارسيِّ^(٥) عن قراءته بذلك عن النَّقَّاش عن أبي ربيعة عنه. وهذه طريق «التيسير»^(٦).

والوجهان في «الشاطبية»^(٧)، و«الهداية»^(٨)، و«الكافي»^(٩)، و«التبصرة»^(١٠)، و«التجريد»^(١١)، و«تلخيص»^(١٢) أبي مَعَشَرَ، وهما صحيحان، إلا أن السكونَ أشهرُ وأكثرُ.

(١) العنوان ٢١٤.

(٢) انظر: النشر ١٧٤ / ٢.

(٣) الكامل (خ) ١٥١ / ب.

(٤) جامع البيان (خ) ٣٦٨ / أ.

(٥) أي: الداني.

(٦) التيسير ١٢، ٦٨، ٢٢٥.

(٧) الشاطبية ٣٤.

(٨) انظر: النشر ١٧٤ / ٢.

(٩) الكافي ٢٣٥.

(١٠) التبصرة ٣٩١.

(١١) لم تجده في «التجريد» المطبوع في المظان.

(١٢) التلخيص ٤٨٤.

وفتح ورشٌ مِنْ طَرِيقِيهِ: ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾ بالشعراء [١١٨]، ومن طريق الأزرق، ﴿وَلِي فِيهَا مَعَارِبٌ﴾ بـ «طه» [١٨].

وفتح هشامٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ: ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ بـ «ص» [٢٣]، والإسكانُ له في «التبصرة»^(١)، و«الهداية»^(٢)، و«الهادي»^(٣)، و«التذكرة»^(٤)، و«التجريد»^(٥)، و«تلخيص» ابن بَلِّيمَةَ^(٦)، و«الكافي»^(٧)، و«الشاطبية»^(٨) - كأصلها^(٩) -، و«العنوان»^(١٠) وفاقاً لسائر المغاربة والمصريين، والوجهان صحيحان عنه. وقرأ ابن كثير بفتح ياءَيْ: ﴿مِنْ وَرَأَيْ وَكَانَتْ﴾ بمريم [٥]، و﴿شُرَكَاءِي قَالُوا﴾ بـ «فصلت» [٤٧]، ووافقهُ ابنُ محيِصن.

/ وقرأ ابنُ كثيرٍ وهشامٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ، وعاصمٌ والكسائي، وكذا ابنُ وَرْدَانَ بِخُلْفٍ عَنْهُ بفتح: ﴿مَالِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾ بالنمل [٢٠]. ووافقهم ابنُ محيِصن.

(١) التبصرة ٣١٢.

(٢) انظر: النشر ١٧٣/٢.

(٣) الهادي (خ) ٣٤/ب.

(٤) التذكرة ٥٢٧/٢.

(٥) التجريد ٢٩٨.

(٦) تلخيص العبارات ٦١.

(٧) الكافي ١٩١.

(٨) الشاطبية ٣٤.

(٩) التيسير ٦٩، ١٨٨.

(١٠) العنوان ١٦٤.

والفتح لهشام في «المبهج»^(١)، والتلخيصين^(٢) وغيرها وفاقاً لجميع المغاربة، وهو رواية الحُلوانيّ عنه، والإسكان رواه الآخرون عنه، وهو رواية الدّاجونيّ عن أصحابه عنه.

وأما ابنُ وردان، فالجمهورُ على الإسكانِ عنه، وهو أشهرُ وأكثرُ من الفتح.

وقرأ هشام بخُلفِ عنه، وحمزة، وكذا يعقوبُ وخُلفُ، بإسكانِ ياء: ﴿وَمَالِي﴾ بـ «يس» [٢٢]، ووافقهم الأعمش.

والفتحُ لهشام من طريق الحُلوانيّ، وعليه الجمهورُ، بل لا تُعرَفُ المغاربةُ غيره. والإسكانُ طريقُ الدّاجونيّ، وعليه جمهورُ العراقيين من طريقه. وقرأ قالون وورش من طريق الأصبهانيّ، وكذا أبو جعفر، بإسكانِ ياء: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام [١٦٢]، وتُمدُّ الألفُ مدًّا مُشْبَعًا؛ لأجل التّقاء الساكنين، وكذا في الوقف.

واختلَفَ عن وَرْشٍ من طريق الأزرقيّ، فالإسكانُ له في «العنوان»^(٣) كالمجتبى^(٤)، وبه قرأ الداني^(٥) على الخاقاني وطاهر بن غلبون،

(١) المبهج ١/٣٨٣.

(٢) ر، س، د، ب، ف: «والتلخيص»، والمثبت موافق لما في النشر، وهو في تلخيص العبارات: ٦١، وتلخيص أبي معشر: ٣٥٦، ولكنه قال: «... بخلاف عن الداجوني».

(٣) العنوان ٩٤.

(٤) انظر: النشر ٢/١٧٣.

(٥) انظر: جامع البيان (خ) ٢٢٧/أ، التذكرة ٢/٣٣٨.

وقال الداني^(١): «وعلى ذلك عامّة أهل الأديان من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءً وسماعاً». قال: «والفتح اختيارٌ منه اختاره لقوّته في العربية»، قال: «وبذلك قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق عنه من قراءته على المصريين».

والوجهان صحيحان ذكرهما في «الشاطبية»^(٢) - كالتيسير^(٣) -، و«التبصرة»^(٤)، و«الكافي»^(٥).

والإسكان روايته عن نافع، والفتح اختياره لنفسه، وقيل: إنه روى عن نافع أنه كان أولاً يسكن، ثم رجع إلى التحريك، وهذا مستندٌ من ضعف قراءة الإسكان كأبي شامة.

وعبارته في «شرح الشاطبية»^(٦): «والفتح هو الرواية الصحيحة؛ لأنّ ابن مجاهد نقل في كتاب: «الياءات» عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع: أنّ الياءين من ﴿وَمَجِيَّايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] مفتوحتان.

وفي رواية أخرى عن ورش قال: «كان نافع يقرأ أولاً: ﴿وَمَخْيَائِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها بالنصب.

(١) جامع البيان (خ) ٢٢٧/أ.

(٢) الشاطبية ٣٤.

(٣) التيسير ١٠٨.

(٤) التبصرة ٢٠١.

(٥) الكافي ١٠٧.

(٦) انظر: إبراز المعاني ٢/٢٤٩-٢٥٠، وانظر: النشر ٢/١٧٦-١٧٧.

وهذه الرواية تقضي على جميع الروايات؛ فإنها أَخْبَرَتْ بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، ومعها زيادةٌ علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا تُعَارِضُهَا رِوَايَةُ الإسكان؛ فَإِنَّ الْأُولَى مُعْتَرَفٌ بِهَا، وَمُخْبِرٌ بِالرَّجُوعِ عَنْهَا، كَيْفَ وَالْفَتْحُ رِوَايَةُ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ أَجَلُّ رِوَاةٍ نَافِعَةٍ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَا هُوَ الْمَخْتَارُ.

والآية مشتملة على أربع ياءات إضافة متجاورات: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، أسكن نافعٌ منها ثنتين، وفتح ثنتين، ولا ينبغي لذي لُبٍّ سليمٍ، إِذَا نُقِلَ لَهُ عَنْ إِمَامٍ رِوَايَتَانِ، إِحْدَاهُمَا أَصُوبٌ وَجِهَةٌ مِنَ الْأُخْرَى، أَنْ يَعْتَقِدَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الضَّعِيفِ إِلَى الْأَقْوَى. ولا تغترب بما ذكره الداني في كتاب: «الإيجاز» من اختياره الإسكان، وَذَكَرَ وَجْهَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّ غَايَةَ مَا اسْتَشْهَدُوا^(١) بِهِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: لَهُ ثُلَاثُ الْمَالِ^(٢)، وَهَذَا ضَعِيفٌ شَاذٌ لَمْ يُقْرَأْ بِمِثْلِهِ.

ألا ترى أن الإجماع على حذف الألف من نحو: ﴿أَدْخُلَا النَّارَ﴾ [التحريم: ١٠]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [الحجر: ٢٦] انتهى^(٣).

وتعقبه ابن الجزري فقال^(٤): «أما روايته أن نافعاً رجع إلى الفتح فقد رده أعرف الناس به الحافظ الحجّة أبو عمرو الداني، فقال بعد أن أسنده

[ب/١٨٧]

(١) في إبراز المعاني: «استشهد»، أي الداني.

(٢) في إبراز المعاني: «التقت خلقتا البطان، وله ثلثا المال، بإثبات الألف فيهما».

(٣) أي: النقل من إبراز المعاني، وقوله: «ولا تغترب... ولقد خلقنا الإنسان» زيادة من: ن،

د، ر، ب.

(٤) النشر ٢/١٧٧-١٧٨.

وأسند رواية الإسكان في «جامع البيان»^(١): «هو خبرٌ باطلٌ لا يُثبِتُ عن نافع، ولا يصحُّ من وجهين: أحدهما: أنه مع انفرادِه وشذوذِه مُعارضٌ للأخبار المتقدِّمة التي رواها مَنْ تقومُ الحجَّةُ بنقلِه، ويجبُ المصيرُ إلى قوله، والانفرادُ والشذوذُ لا يعارضان التواتر، ولا يرَدُّان قولَ الجمهورِ».

قال: «والحجَّةُ الثانيةُ: أن نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك مَنْ بالحضرة من أصحابه الذين رَوَوْا اختياره، ودَوَّنوا عنه حروفه، ولرَوَوْه عنه؛ إذ كان مُحالاً أن يُغيَّرَ شيئاً من اختياره، ويزول عنه إلى غيره، وهم بالحضرة معه، وبين يديه، ولا يُعرَّفُهم بذلك، ولا يُوقِفُهم عليه»^(٢). وقد أجمع كلُّ أصحابه على رواية الإسكان عنه نصّاً وأداءً دون غيره، فثبت أن الذي رواه الحمراءوي^(٣) عن أبي الأزهر عن ورشٍ باطلٌ لا شكَّ في بطلانه، فوجبَ اطِّراحُه، ولزِمَ المصيرُ إلى غيره.

وقد علم أن قول أبي شامة: إن رواية الفتح تقضي على جميع الروايات، غيرُ مُسلمٍ؛ لمخالفة الجمهور مع ما تقدَّم من الإعلالِ والرَدِّ لها، وما ذكره من رواية الفتح عن إسماعيل بن جعفرٍ فلا يُعرَفُ في كتابٍ من كتب القراءات، إلا ابن مجاهد في كتاب «الياءات» له، وهو ممَّا عدَّوه غلطاً كما تقدَّم.

(١) جامع البيان (خ) ٢٢٧، وانظر: النشر ١٧٨/٢.

(٢) في النسخ: «ولا يوافقهم»، والتصويب من النشر.

(٣) هو: الفضل بن يعقوب، تقدَّم.

وأما قوله: «فلا ينبغي لذي لبّ» إلى آخره، فظاهرٌ في البُطلانِ، بل ينبغي^(١) لذي لبّ قوله: «فإنه يلزم منه تركٌ كثيرٌ من الروايات ورفضٌ غير ما حَرَفٍ من متواترِ القراءات» انتهى^(٢).

وكذلك تَعَقَّبَهُ الجعبري^(٣) أيضاً، فقال: «قوله: فالفتح هو الرواية الصحيحة على حدّ قولهم: «زيد هو الشجاع»، أي: لا غيره، كما ذكره بعضُ علماء المعاني أن الفصل يفيد الحصر»، وهذا غير صحيح؛ لثبوت الإسكان بالنقول المتقدمة، ونَقُلُ ابن مجاهد الفتح لا دليل فيه على مَنعٍ غيره، وابنُ صالح خارجٌ عن طرق القصيد، وهي موافقةٌ لأحد الوجهين. وقوله في رواية أخرى عن ورش: «كان نافع يُسكِّنُها»، فالصحيحُ أنَّ «كان»، تدلُّ على الثبوت من غير انقطاع، فيستمرُّ. وقوله: «ثم رَجَعَ إلى تحريكها»، معناه انتقل، وهذا يدلُّ على الأمرين؛ لأن الانتقال لا يلزمُ منه إبطالُ المنتقل عنه، إلا إذا امتنع، ولم يقل نافعٌ: رَجَعْتُ، ولا أحدٌ رَجَعَ عن الإسكان إلى الفتح.

قوله: «وهذه حاكمةٌ على الإسكانِ، فإنها أَخْبَرَتْ بالأمرين ومعها^(٤) زيادةٌ عِلْمِ الرجوع»، لا يدلُّ على الرجوع لعدم التعدية بـ «عن»، والتعارض.

(١) في النسخ: «ينبغي»، وفي النشر ١٧٧/٢: «لا ينبغي».

(٢) أي: ما قاله ابن الجزري، مع تقديم وتأخير، وتصرف في العبارة.

(٣) انظر: كنز المعاني (خ) ١٣٠/ب.

(٤) كنز المعاني: «ومعها زيادة علم الرجوع لعدم التعدية».

وزيادة العلم إنما تُعتبر فيما مُستندُه الشهاداتُ لا الرواياتُ، وروايةُ إسماعيلَ موافقةً لأحدِ الوجهين، وهي خارجةٌ عن رواياتِ القصيد^(١)، ولمَ قلتُ بتقديم غير الأجل^(٢) عليه^(٣)؟.

وقوله: «أَسْكَنَ ثِنْتَيْنِ وَفَتَحَ ثِنْتَيْنِ»، هذه جهةٌ معادلةٌ لا يُثَبَّتُ بها قراءةٌ. وقوله: «إِحْدَاهُمَا أَصُوبٌ مِنَ الْأُخْرَى» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأُخْرَى صَوَابٌ، فِهَذَا مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ: «غَيْرُ صَحِيحَةٍ»، وإن أرادَ إِحْدَاهُمَا صَوَابٌ^(٤)، والأخرى خطأً [فخطأً]^(٥) لما قدَّمنا.

فَأَخَذُ الْأَقْوَى مِنْ قَوْلِي الْإِمَامِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَجْتَهَدَاتِ لَا فِي الْمَنْصُوصَاتِ؛ إِذِ الْيَقِينُ لَا يُنْقَضُ بِالْيَقِينِ^(٦).

وقوله: «الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى» متناقض من وجهين، ويلزِمُ منه رَفْعُ كُلِّ وَجْهَيْنِ مُتَفَاوِتَيْنِ قُوَّةً وَضَعْفًا انتهى^(٧).

وأما: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ بالزُّخْرَفِ [٦٨]، فقرأها نافع وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، ورؤيسٌ من غير طريق أبي الطيب بإثبات الياء ساكنةً وَصَلًا، ووقفوا عليها كذلك موافقةً لمصحف المدينة والشام^(٨)، ووافقهم الحسن^(٩).

(١) ر، م: «التفصيل» وهو تصحيف، والتصويب من كتاب الجعبري.

(٢) م: «الأصل»، وهو تصحيف، والتصويب من الجعبري وتحتمله نسخة ر.

(٣) لأنهما لم يجتمعا في رواية الشاطبية وأصلها التيسير حتى يقدّم أحدهما على الآخر.

(٤) في كنز المعاني: «أصوب».

(٥) زيادة من كنز المعاني.

(٦) في كنز المعاني: «اليقين ما لا ينقض باليقين».

(٧) أي: كلام الجعبري في «الكنز»، وانظر: النشر ١٧٧/٢.

(٨) انظر: النشر ١٧٥/٢.

(٩) إيضاح الرموز: ٢٥٥.

وقرأ بإثباتها كذلك مفتوحةً وَصلاً أبو بكر، وكذا رُويسٌ من طريق أبي الطيب^(١)، ووقفاً بالياء الساكنة.

وقرأ الباقون - وهم: ابن كثير، وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوْحٌ - بحذفها في الحالين موافقةً لمصاحفهم^(٢)، ووافقهم ابنٌ محيِصنٍ واليزيديُّ، فلم يوافق^(٣) أبا عمرو^(٤).

وعن الحسن^(٥) فتح ياء: ﴿نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥]، و﴿سَوَاءَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿أَشْرَحَ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥]، و﴿قَوْمِي لَيْلًا﴾ [نوح: ٥].

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا الفصل، وهو خمسٌ مئة وستة وستون ياءً، وذلك نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَأَشْكُرُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾ [الشعراء: ٧٨]، و﴿يُطْعِمُنِي﴾ [الشعراء: ٧٩]، و﴿يُمِيتُنِي﴾ [الشعراء: ٨١]، ﴿لِي عَمَلِي﴾ [يونس: ٤١]، ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي﴾ [النور: ٥٥].



(١) هو: محمد بن أحمد بن يوسف، غلام ابن شنبوذ، تقدّم.

(٢) انظر: النشر ١٧٥ / ٢.

(٣) أي: اليزيدي.

(٤) لكن المذكور في المستنير ٤٣٨ / ٢، والمبهبج ٣٠٤ / ٣ هو موافقة اليزيدي لأبي عمرو.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٧٢، إيضاح الرموز: ٢٥٥.

/ الباب العاشر

في حكم اختلافهم في ياءات الزوائد^(١)

وهي هنا ياءٌ متطرفة زادت في التلاوة على رسم المصاحفِ العثمانية، وتكون في الأسماء^(٢)، نحو: ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿الجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وفي الأفعال، نحو: ﴿يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿يَسْرِكِ﴾ [الفجر: ٤]، وهي في هذا وشبهه لأم الكلمة.

وتكون أيضاً ياءً إضافةً في موضع الجرِّ والنصب، نحو: ﴿دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، و﴿أَخْرَجْنِي﴾ [الإسراء: ٦٢]، وأصليةً وزائدةً، وكلُّ منهما فاصلةٌ وغير فاصلةٍ.

فأمَّا غيرُ الفاصلةِ: فخمسٌ وثلاثون ياءً:

والأصليةُ منها ثلاثة عشر ياءً، وهي: ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة ١٨٦]، وموضعي القمر [٨، ٦]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [بهود ١٠٥]، و﴿الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء ٩٧]، والكهف [١٧]، ﴿مَا كُنَّا نَتَّبِعُ﴾ [الكهف ٦٤]، و﴿الْبَادِ﴾ [الحج ٢٥]، و﴿كُلِّ الْجَوَابِ﴾ [سبأ ١٣]، و﴿الجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، و﴿الْمُنَادِ﴾ بـ «ق» [٤١]، و﴿يَرْتَعِ﴾، و﴿يَتَّقِ﴾ كلاهما بيوسف [١٢، ٩٠].

وغيرُ الأصليةِ في اثنين وعشرين، وهي: ﴿إِذَا دَاعَانِ﴾، و﴿وَأَتَّقُونَ يَا أُولِي﴾ كلاهما [البقرة ١٨٦، ١٩٧]، ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنِ وَقُلِّ﴾، و﴿وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾ كلاهما [بآل عمران ٢٠، ١٧٥]، ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ [بالمائدة ٤٤]، ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ وَلَا﴾ [بالأنعام ٨٠]،

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٥٥، النشر ٢/ ١٧٩.

(٢) أي: في آخرها.

﴿ ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا ﴾ بالأعراف [١٩٥]، ﴿ فَلَا تَسْتَأْنِ مَا ﴾ عند مَنْ كسر النون^(١)،
 ﴿ وَلَا تُخْزُونَ ﴾ كلاهما بهود [٧٨، ٤٦]، و ﴿ حَتَّى تُؤْتُونَ ﴾ بيوسف [٦٦]، و ﴿ بِمَا
 أَشْرَكْتُمُونَ ﴾ بإبراهيم [٢٢]، ﴿ لَيْنَ أَخْرَتِنِ ﴾ بالإسراء [٦٢]، و ﴿ أَنْ يَهْدِينَ ﴾،
 و ﴿ إِنْ تَرِنِ ﴾، و ﴿ أَنْ يُؤْتِينَ ﴾، و ﴿ أَنْ نَعْلَمَنَّ ﴾ الأربعة بالكهف [٢٤، ٣٩، ٤٠، ٦٦]،
 ﴿ أَلَّا تَتَّبِعِينَ ﴾ ب «طه» [٩٣]، ﴿ أَمِدُّونَ ... فَمَاءَ اثْنَيْنِ اللَّهُ ﴾ كلاهما بالنمل [٣٦]،
 ﴿ يَعْبَادِ فَاتَّقُونَ ﴾، ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ كلاهما بالزمر [١٦، ١٧]، ﴿ أَتَتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ ﴾
 بغافر [٣٨]، ﴿ وَاتَّبِعُونَ هَذَا ﴾ بالزخرف [٦١].

وَأَمَّا الْفَاصِلَةُ: فَسِتُّ وَثَمَانُونَ

الأصلية منها: خمسٌ، وهي: ﴿ أَلْمُتَعَالِ ﴾ في الرعد [٩]، و ﴿ التَّلَاقِ ﴾،
 و ﴿ التَّنَادِ ﴾ بالطول [١٥، ٣٢]، و ﴿ يَسِرِ ﴾، و ﴿ بِالْوَادِ ﴾ في الفجر [٤، ٩].
 وغير الأصلية في إحدى وثمانين، وهي: ﴿ فَازْهَبُونَ ﴾، ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾،
 و ﴿ لَا تَكْفُرُونَ ﴾ بالبقرة [٤٠، ٤١، ١٥٢]، و ﴿ أَطِيعُونَ ﴾ بآل عمران [٥٠]، ﴿ فَلَا
 تُنظَرُونَ ﴾ بالأعراف [١٩٥]، و يونس [٧١]، ﴿ ثُمَّ لَا تَنْظَرُونَ ﴾ بهود [٥٥]، ﴿ فَارْسُلُونِ ﴾،
 و ﴿ لَا تَقْرُبُونَ ﴾، ﴿ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونَ ﴾ بيوسف [٤٥، ٦٠، ٩٤]، ﴿ مَتَابِ ﴾، ﴿ عِقَابِ ﴾،
 ﴿ مَتَابِ ﴾ بالرعد [٣٠، ٣٢، ٣٦]، و ﴿ وَعِيدِ ﴾، و ﴿ تَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ بإبراهيم [١٤، ٤٠]،
 ﴿ فَلَا تَفْضَحُونَ ﴾، و ﴿ لَا تُخْزُونَ ﴾ بالحجر [٦٨-٦٩]، ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾، ﴿ فَازْهَبُونَ ﴾
 بالنحل [٢، ٥١].

(١) وهم كلُّ القراء سوى ابن كثير والداجوني عن هشام. انظر: النشر ٢/ ٢٨٩، الإتحاف

﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ موضعان، ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ بالأنبياء [٣٧، ٩٢، ٢٥]، ﴿ نَكِيرِ ﴾ بالحج [٤٤]، ﴿ بِمَا كَذَّبُونِ ﴾ موضعان، ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾، ﴿ أَنْ يَحْضُرُونَ ﴾، ﴿ رَبِّ أَرْجِعُونِ ﴾، ﴿ وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ بالمؤمنين [٢٦، ٣٩، ٥٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٨] (١).
 ﴿ أَنْ يُكَذِّبُونَ ﴾، ﴿ أَنْ يَقْتُلُوا ﴾، ﴿ سَيِّئِينَ ﴾، ﴿ فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾، ﴿ يَسْقِينِ ﴾، ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾، ﴿ ثُمَّ يُحْيِيهِنِ ﴾، ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ ثمانية مواضع: اثنان في قصة نوح، ومثلهما في قصة هود، وقصة صالح، وموضع في قصة لوط، ومثله في قصة شعيب، و ﴿ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾ الستة عشر بالشعراء [١٢، ١٤، ٦٢، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩، ١١٧].

﴿ حَتَّى تَشْهَدُونَ ﴾ بالنمل [٣٢]، ﴿ أَنْ يَقْتُلُونَ ﴾، و ﴿ أَنْ يُكَذِّبُونَ ﴾ بالقصص [٣٣، ٣٤]، ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ بالعنكبوت [٥٦]، و ﴿ نَكِيرِ ﴾ بسبأ [٤٥]، و فاطر [٢٦]، و ﴿ لَا يُبْقِدُونَ ﴾، ﴿ فَاسْمَعُونَ ﴾ بـ «يس» [٢٣، ٢٥].
 ﴿ لَتَرْدِينِ ﴾، ﴿ سَيِّئِينَ ﴾ بالصفات [٥٦، ٩٩]، ﴿ عِقَابِ ﴾، و ﴿ عَذَابِ ﴾ بـ «ص» [٨، ١٤]، ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾ بالزمر [١٦]، ﴿ عِقَابِ ﴾ بغافر [٥]، ﴿ سَيِّئِينَ ﴾، ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ بالزخرف [٢٧، ٦٣]، ﴿ أَنْ تَرْجُمُونَ ﴾، ﴿ فَاعْتَرِلُونَ ﴾ بالدخان [٢٠، ٢١]، ﴿ وَعِيدِ ﴾ كلاهما بـ «ق» [١٤، ٤٥]، ﴿ لِيَعْبُدُونَ ﴾، ﴿ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾، ﴿ فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ بالذاريات [٥٦، ٥٧، ٥٩]، ﴿ وَنَذِرِ ﴾ ستة بالقمر [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، ﴿ نَذِيرِ ﴾، و ﴿ نَكِيرِ ﴾ بالملك [١٧، ١٨]، و ﴿ أَطِيعُونَ ﴾ بـ «نوح» [٣]، ﴿ فَكِيدُونَ ﴾ بالمرسلات [٣٩]، ﴿ أَكْرَمِينَ ﴾، ﴿ أَهْلَانِ ﴾ بالفجر [١٥، ١٦]، ﴿ وَلِيَدِينِ ﴾ بالكافرين [٦].

(١) وهي ستة مواضع.

واختَلَفَ القُرَّاءُ فيها على أوجهٍ: فنافعٌ وأبو عمرو، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر، بإثباتها وصلًّا لا وقفاً، مراعاةً للأصل والرسم^(١)، ووافقهم الأعمشُ واليزيديُّ والحسن^(٢).

وقرأ ابن كثيرٍ وهشامٌ بخُلْفٍ عنه، وكذا يعقوبُ، بإثباتها في الحالين على الأصل؛ لأنها لامٌ أو ضميرُ المتكلمِ، وحَقَّهما الثبوتُ. قال ابن قتيبة^(٣): «هي لغةُ الحجازيين وتوافقُ الرسمَ تقديراً؛ لأنَّ ما حُدِّفَ لعارضٍ في حكمِ الموجودِ، كألِف: ﴿الرَّحْمٰنُ﴾ [الفاتحة: ١]»، ووافقهم ابنُ محيصنٍ.

وقرأ ابن ذكوانٌ وعاصمٌ، وكذا خَلَفٌ، بحَدِّفها في الحالين تخفيفاً واجتزاءً بدلالة الكسرة، وهي لغة هذيل.

قال الكسائي^(٤): «تقول العرب: الوالِ والوالي، والقاضِ والقاضي». وأمَّا ما ذُكِرَ في بابِ الوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ فالخُلْفُ فيه في الإثبات والحَدِّفِ في الوقفِ فقط، وليس إثبات الياءِ هنا في الحالين أو في الوصل، ممَّا يُعدُّ مخالفاً للرسم، خلافاً^(٥) يدخُلُ به في حكمِ الشذوذِ لما تقدَّم^(٦) في رُكْنِ الرسمِ أوَّلِ الكتابِ من الوسائل.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٣٧٠، النشر ٢/١٨٢، الإتحاف ١/٣٤٦.

(٢) انظر: المبهج ١/٣٩٢، إيضاح الرموز: ٢٥٦.

(٣) انظر: كنز المعاني (خ) ١٣٤/أ.

(٤) انظر: الإيضاح لابن الأنباري ١/٢٤٣، كنز المعاني (خ) ١٣٤/أ.

(٥) قوله: «خلافاً» خبر ليس.

(٦) انظر: ١/١٢٣.

وقد خَرَجَ بعضُ القراء في هذا البابِ عن أصلِهِ المذكورِ للأثر.

فَمِنْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْفَاصِلَةِ: قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٌ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ فِي: ﴿يَأْتِ﴾ ﴿بِهَوْدٍ﴾ [١٠٥]، وَ﴿أَخْرَجَ﴾ بِالْإِسْرَاءِ [٦٢]، وَ﴿يَهْدِينِ﴾، وَ﴿نَبِّغْ﴾، وَ﴿تُعَمِّنْ﴾، وَ﴿يُؤْتِينَ﴾ أَرْبَعَةَ بِالْكَهْفِ [٤٠، ٦٦، ٦٤، ٢٤]، وَ﴿الْآتَتَيْنِ﴾ ﴿بِطِه﴾ [٩٣]، وَ﴿الْجَوَارِ﴾ بِالشُّورَى [٣٢]، وَ﴿الْمُنَادِ﴾ ﴿بِق﴾ [٤١]، وَ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ ﴿بِالقَمَرِ﴾ [٨]، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْكَسَائِيُّ^(١) عَلَى أَصْلِهِ فِي: ﴿يَأْتِ﴾ ﴿بِهَوْدٍ﴾ [١٠٥]، وَ﴿نَبِّغْ﴾ فِي الْكَهْفِ^(٢) [٦٤]، قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٣): «مَحَافِظَةٌ عَلَى حُرُوفِ الْإِعْرَابِ». وَأُورِدَ عَلَيْهِ: ﴿يَسِّرِ﴾ [الفجر: ٤]، الْآتِي تَقْرِيرُهُ، وَنَحْوُ: ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وَأَجِيبُ / عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ فَاصِلَةٌ، وَقَدْ ثَبَّتَ الْإِثْبَاتُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ، وَعَنْ الثَّانِي بِتَمَكُّنِ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِعْرَابِ» انْتَهَى.

(١) المثبت من: ن، د، ر، م، ب، وجاءت العبارة: «وبذلك قرأ الكسائي ... في الإعراب. انتهى» في باقي النسخ متأخرة بعد قوله: «أخرج الداعي أول القمر أيضاً»، غير أنه تأخر قوله: «إلا أن أبا جعفر... في الحاليين»، المتقدم هنا في: ن، بعد العبارة المذكورة.

(٢) انظر: النشر ٢/ ١٨٢.

(٣) كثر المعاني (خ) ١٣٤/ ب.

وكلُّ على أصله السابق: فابن كثير، وكذا يعقوب، ووافقهما ابن محيصن بإثباتها في الحالين، ونافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي والحسن بإثباتها وصلاً لا وقفاً، إلا أن أبا جعفر فتح ياء: ﴿الآتَتَيْنِ﴾ وَصَلًّا، وأثبتها وقفاً^(١)، وحذفها الباقون في الحالين.

وخرج بقيد: ﴿نَبَغٌ﴾ بالكهف [٦٤]، ﴿مَا نَبَغِي﴾ بيوسف [٦٥]، و﴿يَأْتِ﴾ بهود [١٠٥] أخرج نحو: ﴿يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [القمر: ٨] أخرج ﴿الدَّاعِ﴾ أول القمر [٦] أيضاً.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بإثبات ياء: ﴿أَتَمِدُونَهُ﴾ بالنمل [٣٦] على أصلهم المتقدم، إلا أن حمزة خالف أصله، فأثبتها في الحالين كابن كثير ويعقوب وابن محيصن. وأثبتها في الوصل فقط نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي، والحسن، وحذفها الباقون في الحالين.

وقرأ قالون وورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن: ﴿إِنْ تَرَنَّ﴾ بالكهف [٣٩]، و﴿إِتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ بغافر [٣٨]، بإثبات الياء فيهما على أصلهم المقرّر، وحذفها الباقون فيهما.

وقرأ ورش وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب: ﴿وَالْبَاءُ﴾ بالحج^(١) [٢٥]، ووافقهم ابن محيصة واليزيدي والحسن^(٢)، وهم على أصولهم كذلك، وحذفها الباقون.

وقرأ قالون بخلف عنه، وورش وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب بإثبات ياءٍ: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ كلاهما في البقرة [١٨٦]، ووافقهم اليزيدي، وكل على أصله.

والحذف فيهما في «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤)، و«الهداية»^(٥)، و«الكافي»^(٦)، و«التذكرة»^(٧)، و«التبصرة»^(٨)، و«الإرشاد»^(٩)، و«الكفاية» لأبي العز^(١٠)، و«غاية» ابن مهران^(١١)، و«التلخيص»^(١٢).

(١) أي: بإثبات الياء. انظر: الكنز ١/ ٣٨٠، النشر ٢/ ١٨٣، الإتحاف ١/ ٣٤٧.

(٢) انظر: المبهج ١/ ٣٩٦-٣٩٧، إيضاح الرموز: ٢٥٨.

(٣) الشاطبية ٣٥.

(٤) التيسير ٨٦.

(٥) انظر: النشر ٢/ ١٨٣.

(٦) الكافي ٨٥.

(٧) التذكرة ٢/ ٢٨٢.

(٨) التبصرة ١٦٨.

(٩) إرشاد المبتدي ٢٥٦.

(١٠) الكفاية ١٣٧.

(١١) الغاية: ٤٤٤.

(١٢) وفي النشر ٢/ ١٨٣: «التلخيصين». انظر: التلخيص لأبي معشر: ٢٢٥، وقال: «بخلاف

عن قالون»، وانظر: تلخيص العبارات: ٦٢، فإنه ذكر الحذف لقالون قولاً واحداً.

لكنَّ قوله في «الشاطبية»^(١):

«... .. وليساً لقالونٍ عن الغُرِّ سُبُلًا»

يُفْهَمُ منه أنَّ له في الوصل وجهين؛ إذ معناه: ليس إثبات الياءين منقولاً

عن الرواية المشهورين عنه، بل عن روايةٍ دونهم.

ويُدلُّ على ذلك تقييدهُ النفيِّ بالمشهورين؛ إذ لو أراد مُطلقَ النفي، لقال:

وليساً منقولين عنه، أو أمسك عنه، ولم يتعرَّضْ له في «التيسير»، بل قطع

بالحذف^(٢) كجمهورِ النَّقْلَةِ المعبَّر عنه في القصيد بـ «الغُرِّ»، أشار إليه

الجَعْبَرِيُّ^(٣).

والإثبات في «المبهج»^(٤) و«غاية»^(٥) أبي العلاء، وغيرهما، وخصَّ

ابنُ فارسٍ في «جامعه»^(٦)، والسَّبْطُ في «كفايته»^(٧) وغيرهما إثباتها في:

﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وحذفها في: ﴿دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

(١) الشاطبية ٣٥. وصدرة:

ومع دعوة الداعي دعاني حلا جنى

(٢) التيسير ٨٦.

(٣) كنز المعاني (خ) ١٣٧/أ.

(٤) المبهج ١/٣٩٦، ٢/١٣٩.

(٥) غاية الاختصار ١/٣٦٤.

(٦) انظر: النشر ٢/١٨٣.

(٧) انظر: النشر ٢/١٨٣.

وفي «العنوان»^(١) كالمجتبى^(٢)، و«التجريد»^(٣) من طريق الحُلوانيّ: حذفها في ﴿الدَّاعِ﴾، وإثباتها في ﴿دَعَانِ﴾^(٤)، وقرأ الباقون بالحذف. وقرأ ورشٌ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب^(٥)، ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسن^(٦): ﴿الدَّاعِ إِلَى﴾ الأول بالقمر [٦] بإثبات الباء على أصولهم، فالبزِّيُّ وكذا يعقوبُ، ووافقهم ابنُ محيصنٍ، بإثباتها في الحاليين، وورشٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ بإثباتها في الوصل فقط /، والباقون بحذفها فيهما.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوبُ: ﴿الْمُهْتَدِ﴾ بالإسراء [٩٧]، والكهف^(٧) [١٧]، ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ بآل عمران [٢٠]، بالإثبات فيهما، ووافقهم اليزيديُّ والحسن، وكلُّ على أصله: فيعقوبُ أثبتتها في الحاليين، والثلاثة قبله، والأخيران بعده في الوصل فقط، والباقون بالحذف مطلقاً فيهما. وخرج بقيد: «السورتين»^(٨): ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ بالأعراف [١٧٨]، لأنه من الثوابت.

(١) العنوان ٧٧.

(٢) انظر: النشر ١٨٣/٢.

(٣) التجريد ٢٠١.

(٤) انظر: النشر ١٨٣/٢.

(٥) انظر: المستنير ٤٨٦/٢، النشر ١٨٣/٢، الإتحاف ٣٤٨/١.

(٦) انظر: المبهج ٣٤٦/٣، إيضاح الرموز: ٢٥٨.

(٧) انظر: النشر ١٨٤/٢، ولم يذكر الخلاف في كلمة: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾، ولعلها سقطت

من المطبوع، وهي في طيبة النشر: ٦٠، الإتحاف ٣٤٨/١.

(٨) يعني بهما: الإسراء، والكهف.

وقرأ ورثُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوب: ﴿كَلْجَوَابٍ﴾ بسبأ [١٣]،
بالياء^(١)، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسن^(٢)، وأصلُ كلِّ معروفٌ
مِمَّا سَبَقَ، والباقون بالحدف.

وقرأ أبو عمرو وابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفر، ويعقوب^(٣)، ووافقهم
ابنُ محيِصنٍ، واليزيديُّ والحسن^(٤): ﴿تُوُونٍ﴾ [يوسف: ٦٦]، بالياء على ما
تقدّم من أصولهم، وحذفها الباقون في الحالين.

وقرأ أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوبُ بإثباتِ الياءِ^(٥) في: ﴿وَأَتَّقُونَ﴾
يَأُولَى﴾ بالبقرة [١٩٧]، ﴿وَخَافُونَ إِنْ﴾ بآلِ عمران [١٧٥]، ﴿وَآخِشُونَ﴾ وَلَا﴾
بالمائدة [٤٤]، ﴿وَقَدَّهَدْنَ﴾ بالأنعام [٨٠]، و﴿تُرَكِّدُونَ﴾ بالأعراف
[١٩٥]، ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ بهود [٧٨]، و﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾ بإبراهيم [٢٢]،
و﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ بالزخرف [٦١]، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ على الثمانية،
وابنُ محيِصنٍ من «المفردة»^(٦) في: ﴿أَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ بالزخرف، وكلُّ على
أصلِهِ السَّابِقِ، والباقون بالحدفِ في الحالين.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٣٦٣، النشر ٢/١٨٣، الإتحاف ١/٣٤٧.

(٢) انظر: المبهج ٣/٢٣٢، إيضاح الرموز: ٢٥٨.

(٣) انظر: الكنز ٢/٥١٨، النشر ٢/١٨٣، الإتحاف ١/٣٤٨.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٩٦، إيضاح الرموز: ٢٥٧.

(٥) انظر: غاية الاختصار ١/٣٦٧، النشر ٢/١٨٤، الإتحاف ١/٣٤٩.

(٦) انظر: إيضاح الرموز: ٢٥٨، الإتحاف ١/٣٤٩.

وخرج بقيد هود: ﴿وَلَا تُخْزَوْنَ﴾ بالحجر [٦٩]، فإنها متفقة الحذف^(١)،
 وبـ ﴿قَدْ﴾ قبل ﴿هَدَيْنَ﴾: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧] المتفق الإثبات،
 وبـ ﴿يَأْأُولِي﴾ بعد ﴿وَأَتَّقُونَ﴾ نحو: ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [الزمر: ١٦] المتفقة الحذف،
 وبـ ﴿لَا﴾ بعد ﴿وَآخِشُونَ﴾: ﴿وَآخِشُونَ الْيَوْمَ﴾ أول السورة [المائدة: ٣]، المتفق
 الحذف، وبالمائدة^(٢): ﴿وَآخِشُونَ وَلِأْتَمَّ﴾ بالبقرة [١٥٠] المتفق الإثبات.
 وقرأ هشامٌ كذلك بخلفٍ عنه في: ﴿كَيْدُونَ﴾ بالأعراف [١٩٥]، وإثباتها
 له في الحاليين من «العنوان»^(٣)، و«المفيد»^(٤)، و«الكامل»^(٥)، و«الكافي»^(٦)،
 و«الهداية»^(٧)، و«الهادي»^(٨)، و«المبهبج»^(٩)، وفي «التجريد»^(١٠) من قراءته
 على الفارسي، يعني من طريق الداجوني والحلواني، وفاقاً للجمهور.
 وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه،
 كما نصَّ عليه في «جامع البيان»^(١١)، وهو الذي في طرق «التيسير»^(١٢)، ولا

(١) إلا يعقوب باعتبار أنه يثبت يآءات الزوائد المحذوفة من رؤوس الآي كما سيأتي في

ص: ١٣٠٨ من هذا المجلد.

(٢) أي: وبقيد المائدة.

(٣) العنوان ٩٩.

(٤) انظر: النشر ٢/ ١٨٤.

(٥) الكامل (خ) ١٤٢/ أ.

(٦) الكافي ١١٩.

(٧) انظر: النشر ٢/ ١٨٤.

(٨) الهادي (خ) ٢٣/ أ.

(٩) المبهبج ١/ ٣٨٨.

(١٠) التجريد ٢٣٠.

(١١) جامع البيان (خ) ٢٣٦.

(١٢) التيسير: ١٤، ٧١، ١١٥.

ينبغي أن يُقرأ من «التيسير» بسواه، وإن كان قد حكي فيه خلافاً عنه^(١)، فإنَّ ذَكَرَهُ ذلك على سبيل الحكاية.

وقال الحُلوانِيُّ^(٢): «رَحَلْتُ إلى هشام بعد وفاة ابنِ ذكوانِ ثلاثَ مرات، ثم رَجَعْتُ إلى حُلوانِ فوردَ عليَّ كتابُه: إني أخذت عليك: ﴿تَمَكِّدُونَ﴾ بالأعراف [١٩٥]، بياءٍ في الوصل، وهي بياءٌ في الحالين».

وذهب آخرون عنه إلى الإثبات في الوصل دون الوقف، ولم يذكر ابنُ فارسٍ في «جامعه»^(٣) غيره، وقَطَعَ به في «المستنير»^(٤)، و«الكفاية»^(٥) / عن الدَّاجونيِّ.

وهو ظاهرٌ عبارة الدانيِّ في «المفردات»، حيث قال^(٦): «بياءٌ ثابتةٌ في الوصلِ والوقفِ». ثم قال: «وفيه خلافٌ عنه».

إن جَعَلْنَا ضميرَ: «وفيه» عائداً على الوقف، كما هو الظاهرُ، وعلى هذا ينبغي أن يُحْمَلَ الخلافُ المذكورُ في «التيسير» إن أُخِذَ به، وبمقتضى هذا يكون الوجهُ الثاني من الخلافِ المذكورِ في «الشاطبية» هو هذا، على أنَّ إثباتِ الخلافِ من طرق «الشاطبية» في غاية البُعْدِ، وكأنه تَبَعَ فيه ظاهرَ «التيسير» فقط، قاله في «النشر»^(٧).

(١) التيسير ١١٥.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/٤١٩، الإتحاف ١/٣٤٩.

(٣) انظر: النشر ٢/١٨٤.

(٤) المستنير ٢/١٦٥.

(٥) الكفاية ١٧٨.

(٦) المفردات ٣٦٤.

(٧) النشر ٢/١٨٤-١٨٥.

وقرأ رُوَيْسٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ بِإِثْبَاتِ: «ياء» المنادى من قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ﴾^(١) بالزمر [١٦]، لمناسبة: ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] بعدها، وهو روايةٌ جمهور العراقيين وغيرهم، وهو في «المستنير»^(١)، و«الإرشاد»^(٢)، و«غاية» أبي العلاء^(٣)، و«المبهج»^(٤).

وروى الآخرون -كابن مهران في «غايته»^(٥)، وابن غلبون في «تذكرته»^(٦) - الحذف وهو القياس؛ إجراءً له مُجرى سائر المنادى؛ فإن القاعدة^(٧) أن الياء تُحذف في الحالين^(٨) من آخر الاسم المنادى وهو في مئة وإحدى وثلاثين، منها: ﴿يَرْبِ﴾ [الزخرف: ٨٨]، و﴿رَبِّ﴾ [البقرة: ١٢٦]، سبعة وستون موضعاً، و﴿يَقَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، ستة وأربعون، و﴿يَبْنِي﴾ [هود: ٤٢]، ستة، و﴿يَأْتِ﴾ [يوسف: ٤] ثمانية، و﴿يَبْنُوْمَ﴾ [طه: ٩٤]، و﴿أَبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

(١) المستنير ٢/٤١٥.

(٢) إرشاد المبتدي ٥٣٤.

(٣) غاية الاختصار ١/٣٥٥-٣٥٦.

(٤) المبهج ١/٣٨٧.

(٥) الغاية ٤٤٥.

(٦) التذكرة ٢/٥٣٢.

(٧) انظر في لغات المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: شرح الأشموني ٣/٣٨٣.

(٨) أي: في الوصل والوقف.

والياء من هذا القسم ياءٌ إضافة، كلمة برأسها استغني عنها بالكسرة، ولم يثبت في المصاحف^(١) من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في العنكبوت [٥٦]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ آخر الزمر [٥٣]، وموضعٌ بخلافٍ وهو: ﴿يَعْبَادٍ لَّا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ بالزخرف [٦٨]، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والقراءُ مُجمعون على حذف الياءين من ذلك، إلا موضع الزمر هذا المختص به رُويس.

قال في «النشر»^(٢): «وبالوجهين جميعاً - أي الحذف والإثبات - آخذ؛ لثبوتهما روايةً وأداءً وقياساً» انتهى.

وقرأ قبل بخلفٍ عنه^(٣): ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾، و﴿يَتَّقُ وَيَصْبِرُ﴾ بيوسف [١٢، ٩٠]، وهما فعلان مجزومان - بإثبات الياء فيهما في الحالين إجراءً للفعل المعتل في الجزم مجرى الصحيح، وهي لغةٌ قليلة^(٤)، أو أُشِبت الكسرة^(٥)، فنشأت عنها الياء، وهي لغةٌ لبعض العرب.

والإثبات في: ﴿يَرْتَعُ﴾ [يوسف: ١٢]، رواه ابن شنبوذ من جميع طرقه، والحذف في الحالين عنه - كالباقين -، رواه ابن مجاهد^(٦).

(١) انظر: المقنع ٣٤، مختصر التبيين ١٣٩/٢، ١٤١.

(٢) النشر ١٨٦/٢.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٦، ٢٠٠، النشر ١٨٦/٢-١٨٧، الإتحاف ١/٣٥٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٥) انظر: البحر ٣٤٢-٣٤٣.

(٦) السبعة ٣٤٥.

وفى «الشاطبية»^(١) عنه الوجهان كالتيسير^(٢)، إلا أن الإثبات ليس من طُرُقهما.

وأما: ﴿يَتَّقُ﴾ [يوسف: ٩٠]، فرَوَى إثباتها عنه في الحالين ابنُ مجاهدٍ^(٣) من جميع طُرُقهِ، إلا ما شذَّ. ولم يذُكر في «الشاطبية» كأصلها غيره^(٤)، وحذفها عنه في الحالين - كالباقين - ابنُ شنبوذ.

ووافقهُ ابنُ محيِصنٍ على الإثباتِ في: ﴿يَتَّقُ﴾، من رواية أبي مَعشَرٍ عنه من «المفردة»^(٥)، وعلى الحذفِ مِنْ روايةِ صاحبِ «المبهِج»^(٦)، وَمِنْ روايةِ غيرِ أبي مَعشَرٍ من «المفردة»^(٧).

/ وقرأ أورشُ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوبُ: ﴿تَسْتَلْنِ﴾ بهود [٤٦]،
بإثباتِ الياءِ^(٨)، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ^(٩).

(١) الشاطبية ٣٦.

(٢) التيسير ١٣١، وقال: «وروى أبو ربيعة وابن الصباح عن قنبل: «يرتعي» بإثبات ياء بعد العين».

(٣) السبعة ٣٥١.

(٤) الشاطبية ٣٥، التيسير ٧٠.

(٥) مفردة ابن محيصن ١٢٥.

(٦) المبهِج ١/٣٩٧.

(٧) مفردة ابن محيصن ١٢٥.

(٨) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٢١، النشر ٢/١٨٤، الإتحاف ١/٣٥٠، وكلُّ على أصله من تشديد التَّوْنِ وتخفيفها.

(٩) إيضاح الرموز: ٢٥٧.

وكلُّ على أصله: فيعقوبُ بإثباتها في الحالين، وغيره^(١) في الوصل فقط، والباقون بحذفها في الحالين، وخرَجَ بهود موضع الكهفِ الآتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى^(٢).

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، ورؤيسٌ: ﴿فَمَاءَ آتِنِ ٱللَّهُ﴾ بالنمل [٣٦] بإثباتِ الياءِ مفتوحةً في الوصل، وهو قياسُ ياءِ الإضافة، ووافقهم اليزيديُّ^(٣)، وقرأ الباقون بالحذف في الوصل^(٤) لالتقاء الساكنين.

وأما حكمها في الوقفِ فأثبتها فيه قالونٌ بخلفٍ عنه، وقبل من طريق ابنِ شنبوذ، وأبو عمرو وحفصٌ بخلفٍ عنهم، وكذا يعقوبٌ وجهاً واحداً، ووافقهم اليزيديُّ بخلفٍ أيضاً.

وهو روايةُ جمهورِ المغاربةِ والمصريين عنهم، وروى جمهورُ العراقيين عنهم الحذف، وهو الذي في «العنوان»^(٥)، و«المستنير»^(٦)، و«الجامع»^(٧)، و«الإرشادين»^(٨)، والوجهان في «الشاطبية»^(٩) كالتيشير^(١٠)، و«التجريد»^(١١).

(١) وهو ورش ومن ذكر معه أنفاً.

(٢) انظر ص: ١٣١١ من هذا المجلد.

(٣) إيضاح الرموز: ٢٥٩.

(٤) ن: «على الأصل»، والمثبت موافق لما في النشر ١٨٨/٢.

(٥) العنوان ١٤٤.

(٦) المستنير ٢/٣٤٨.

(٧) انظر: النشر ١٨٨/٢.

(٨) إرشاد المبتدي: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٢٤٩.

(٩) الشاطبية ٣٥.

(١٠) التيسير: ٧٠، ١٧٠.

(١١) التجريد ٢٨٢.

وقرأ الباقون بالحدفِ وجهاً واحداً، وهم: ورشٌ والبزِّيُّ، وقُنبلٌ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ، وابنُ عامرٍ، وأبو بكرٍ، وحمزةٌ، والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر، وخَلَفٌ.

ووافقهم ابنُ محيصنٍ، والحسنُ والأعمشُ^(١).

وقرأ أبو جعفر: ﴿إِنْ يُرْدِنَ الرَّحْمَنُ﴾ بـ «يسّ» [٢٣]، بإثباتِ الياء مفتوحةً في الوصل، ساكنةً في الوقفِ، كوقفِ يعقوب عليها. وقرأ الباقون بحدفِها فيهما^(٢).

وقرأ السُّوسيّ وحده بخُلفٍ عنه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بالزمر [١٧]- [١٨]، بإثباتِ الياءِ مفتوحةً في الوصل^(٣) كما في «التيسير»^(٤).

وقال ابنُ مهران^(٥): «وقياسٌ مَنْ فتح الياءَ أن يقفَ بالياءِ، ولكن ذكر أبو حمدون وابنُ اليزيديُّ أنه يقفَ بغيرِ ياءٍ؛ لأنه مكتوبٌ بغيرِ ياءٍ». وذهب الباقون عن السوسيّ إلى حذفِ الياءِ وصلماً ووقفاً.

قال في «النشر»^(٦): «بني جماعةٌ من أئمتنا الحذفَ والإثباتَ في: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] عن السوسيّ، وغيره، عن أبي عمرٍ وعلى كونيها رأسٌ

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٥، المبهج ٣٧٧/٢، إيضاح الرموز: ٢٥٩.

(٢) انظر: النشر ١٨٨-١٨٩.

(٣) انظر: النشر ١٨٩/٢.

(٤) التيسير: ٦٧، ١٨٩.

(٥) لم نجده في «غايته» في المظان، وهو في المبسوط ٣٨٧.

(٦) النشر ١٩٣/٢.

آية، فقال عبيد بن عقيّل^(١)، عن أبي عمرو: «إن كانت رأس آية [وقفت على: ﴿عِبَادِ﴾، وإن لم تكن رأس آية] ^(٢) ووقفت، قلت: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي﴾، وإن وصلت [قلت] ^(٣): ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾»، قال: «وقراءته القطع»^(٤).

وقال ابن مجاهد في كتاب أبي عمرو: في رواية عباس^(٥) وابن اليزيدي دليل على أن أبا عمرو كان يذهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عمرو، ومن عدّ عدد المدني الأول^(٦) فتحها وأتبع أبا عمرو في القراءة والعدد.

(١) ابن صبيح، أبو عمرو، الهلالي، البصري، المقرئ، الضرير، المؤدّب، صدوق ضابط، (ت: ٢٠٧ هـ). انظر: الجرح والتعديل ٥/ ٤١١، غاية النهاية ١/ ٤٩٦.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من النشر ٢/ ١٩٣، يقتضيها السياق، وهي ساقطة من النسخ كلها، وهي في السبعة: ٥٦١، وجامع البيان (خ) ٣٢١/ ب.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من النشر.

(٤) في كتاب السبعة: ٥٦١، وإن لم تكن رأس آية، قلت: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ وقراءته القطع، وفي النشر ٢/ ١٩٣: «وقرأته بالقطع»، والمثبت موافق لما في السبعة: ٥٦١.

(٥) في النسخ: «عياش»، وهو تصحيف، والتصويب من المصادر. انظر: السبعة: ٥٦١، جامع البيان (خ) ٣٢١/ ب، النشر ٢/ ١٩٣، ولم نجد عياشاً في الرواة عن أبي عمرو. وانظر: غاية النهاية ١/ ٢٨٩-٢٩٠. وعباس هو: ابن الفضل الواقفي، تقدّم.

(٦) ش، ح، س: «الأخير»، وهو سهو.

قال ابن اليزيدي في كتابه: «الوصل والقطع»^(١) - لما ذكّر لأبي عمرو: الفتح وصلًا، وإثبات الياء وقفًا - : «هذا منه تركُّ لقوله: إنه يتبع الخط في الوقف، وكأنَّ أبا عمرو أغفل^(٢) أن يكون / هذا الحرفُ رأسَ آية»^(٣).

وقال الداني^(٤): «قولُ أبي عمرو لعبيد بن عَقيْلٍ دليلٌ على أنه لم يذهب إلى أنه رأسُ آيةٍ في بعضِ العدد؛ إذ خيَّرَه فقال: «إن عَدَدَتَهَا فأسقطِ الياءَ على مذهبه في الفواصل، وإن لم تُعَدَّها فأثبتِ الياءَ وانصُبها على مذهبه في غيرِ الفواصلِ وعند استقبالِ الياءِ الألفَ واللامَ».

قال ابن الجزري^(٥): «والذي لم يُعَدَّها آية هو المكيُّ والمدنيُّ الأولُ فقط، وعَدَّها غيرُهما آيةً».

فعلى ما قرروا يكون أبو عمرو اتَّبَعَ في تَرْكِ عَدَّها^(٦) المكيَّ والمدنيَّ الأول، إذ كان من أصلِ مذهبه اتِّباعُ أهلِ الحجازِ، وعنهم أخذ القراءةَ أولاً، واتبع في عَدَّها أهلَ بلده البصرةَ وغيرِها، وعنهم أخذ القراءةَ ثانياً، فهو في الحالتين متَّبِعُ القراءةَ والعدد، ولذلك خيَّرَ في المذهبين» انتهى.

ووقفَ يعقوبُ على هذه الكلمة بالياءِ على أصله، وقرأ الباكون بحذْفِها

في الحالين.

(١) النشر: «في الوصل والقطع».

(٢) ش: «غفل».

(٣) انظر: النشر ٢/١٩٣.

(٤) جامع البيان (خ) ٣٢١/ب.

(٥) النشر ٢/١٩٣-١٩٤.

(٦) كذا في ر، م، والنشر، وباقي النسخ: «عدها».

وهذه الكلمات الثلاث ممّا وقعت الياءُ فيهنَّ بعد ساكنٍ .
فهذا ما وَقَعَ من الياءاتِ المِخْتَلَفِ فيها في غير الفواصل .
وأما الفواصلُ الأَصْلِيَّةُ والإِضَافِيَّةُ، وهي - كما سَبَقَ أوَّلُ البَابِ - سِتَّةٌ
وثمانون ياءً، فقرأها كُلُّهَا بِإِثْبَاتِ الياءِ في الحالين يعقوب على أصله
السابق .

وقرأ ورشٌ من طريقيه، وقنبلٌ من طريق ابنِ شَبُود، وأبو عمرو وحمزة،
وكذا أبو جعفر: ﴿ دُعَاءٌ ﴾ بإبراهيم [٤٠]، بإثباتِ الياءِ وصلًا فقط^(١)،
ووافقهم الزبيديُّ والأعمشُ، وعن ابنِ محيصنٍ من «المبهج» كذلك^(٢)،
وقرأها البيزيُّ بالإثباتِ في الحالين .

وقرأ قنبلٌ من طريق ابنِ مجاهدٍ بحذفها في الحالين، ووافقهُ ابنُ محيصنٍ
من رواية صاحبِ «المفردة»^(٣)، وبذلك قرأ الباقر .

وقرأ قالون ﴿ التَّلَاقِ ﴾، و﴿ التَّنَادِ ﴾ بغافر [١٥، ٣٢]، بإثباتِ الياءِ وصلًا،
بخُلْفِ عنه في الوصل، والوجهان ممّا انفرد بهما أبو الفتح فارسٌ بنُ أحمدَ
من قراءته على عبد الباقي بن الحسنِ عن أصحابه عن قالون، وتبعه في
«التيسير»^(٤)، ثم الشاطبيُّ^(٥)، والجمهور على الحذفِ عنه .

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٧١، ٣٧٣، النشر ٢/ ١٩٠ .

(٢) المبهج ٣/ ١٧ .

(٣) مفردة ابن محيصن: ١٢٨، إيضاح الرموز: ٢٦٠ .

(٤) التيسير: ٦٩، ١٩٢ .

(٥) الشاطبية ٣٥ .

وقراء ورش؁ وكذا ابن وردان؁ بإبأابها وصلأاً^(١) ووافءهما الحسن^(٢)؁
وقراء ابن كئير بإبأابها فف الءالفف؁ ووافءه ابن مءففصن^(٣)؁ وءذفها الباقون
ففهما.

وقراء ابن كئفر: ﴿أَلْمُتَعَالِ﴾ فف الرءء [٩]؁ بإبأابها فف الءالفف من ءفر
ءلف^(٤)؁ ووافءه ابن مءففصن^(٥)؁ وءذفها الباقون ففهما.
وقراء نافع وأبو عمرو وبءلف عنه؁ وكذا أبو ءعفر: ﴿أَكْرَمَنَ﴾؁ و﴿أَهْلَنَ﴾
بالءءر [١٥-١٦]؁ بإبأاب فاءفهما وصلأاً^(٦).

والءذف والإبأاب مشهوران عن أبو عمرو؁ والءءفر أءء؁ والءذف
أشهر؁ والله أعلم. ووافءه الففءف بءلف فففا؁ وقراءهما البزف بإبأابهما
فف الءالفف؁ ووافءه ابن مءففصن من «المبءء»^(٧).

وقراء نافع وابن كئفر/ وأبو عمرو؁ وكذا أبو ءعفر ففءقوب بإبأاب الفاء
فف: ﴿فَسْرَ﴾ بالءءر [٤]؁ وهذا موضءه؛ لأنه من الفواصل^(٨)؁ ووافءهم

(١) انظر: النشر ٢/ ١٩٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٤٦٦؁ ففصاء الرموز: ٢٦٠.

(٣) انظر: المبءء ٣/ ٢٨١؁ ففصاء الرموز: ٢٦٠.

(٤) انظر: ءافة الاءءصار ١/ ٣٦٣؁ النشر ٢/ ١٩٢؁ الإءءاف ١/ ٣٥٤.

(٥) المبءء ٣/ ١١.

(٦) انظر: ءافة الاءءصار ١/ ٣٧١؁ ٣٧٣؁ النشر ١/ ١٩١؁ الإءءاف ١/ ٣٥٣.

(٧) المبءء ٣/ ٤٢٥.

(٨) انظر: الكفافة الكبرف: ٣١٩؁ النشر ٢/ ١٨٢؁ الإءءاف ١/ ٣٥٣.

ابن محيصن واليزيدي والحسن^(١)، وكلُّ على أصله السابق^(٢).
 وقرأ ورثش: ﴿بِالْوَادِ﴾ في الفجر [٩] أيضاً بالإثبات وصلماً، وقرأها
 ابن كثير بالإثبات في الحاليين، ووافقه ابن محيصن^(٣).
 واختلّف عن قبل في الوقف: والإثبات له فيه هو طريق «التيسير»،
 إذ هو من قراءة الداني على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قبل في
 «التيسير»^(٤). وقرأ الباقر بالحذف في الحاليين.
 وقرأ ورثش^(٥): ﴿وَعَيْدٌ﴾ بإبراهيم [١٤]، وموضعي «ق» [٤٥، ١٤]، و﴿نَكِيرٌ﴾
 بالحج [٤٤]، وسبأ [٤٥]، وفاطر [٢٦]، والملك [١٨]، و﴿وَنَذْرٌ﴾ ستة مواضع بالقمر
 [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، و﴿أَنْ يُكَدِّبُونَ﴾ بالقصص [٣٤]، و﴿وَلَا يَنْفَدُونَ﴾ بـ «يس»
 [٢٣]، و﴿لَتَرْدِينَ﴾ بالصافات [٥٦]، و﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾، و﴿فَاعْتَرَلُونَ﴾ بالدخان
 [٢٠-٢١]، و﴿نَذِيرٌ﴾ بالملك [١٧]، بإثبات الياء في التسع كلمات^(٦) وصلماً، فهذه
 سبع عشرة كلمة وافق فيها هؤلاء يعقوب على الإثبات على ما تقرّر، وما بقي من
 ذلك اختص بإثبات الياء فيه يعقوب، والله الموفق والمعين.

(١) انظر: المبهج ٣/ ٤٢٥، إيضاح الرموز: ٢٥٦.

(٢) في حاشية ش، ح: «الأصل السابق: أن نافعاً يقرأ بإثباتها في الوصل، وبحذفها في الوقف، وكذا أبو عمرو، وأمّا ابن كثير فإنه يشتها في الحاليين، والباقر يحذفونها في الحاليين».

(٣) مفردة ابن محيصن: ١٦٢.

(٤) التيسير ١١.

(٥) من طريقه، انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٧١-٣٧٢، النشر ٢/ ١٩٢، الإتحاف ١/ ٣٥٤.

(٦) زاد في ب: «ووافقه اليزيدي بخُلْفٍ أيضاً»، ولم نجدتها في المصادر.

وقد أجمعت المصاحف^(١) على إثبات الياء رسماً في مواضع خمسة عشر، وقع نظيرها محذوفاً اختلف فيه فيما سبق هنا. وهي: ﴿وَاحْشَوْنِي وَلَا تُخَفِّرْ﴾، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ كلاهما بالبقرة [٢٥٨، ١٥٠]، ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ بآل عمران [٣١]، ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ بالأعراف [١٧٨]، ﴿فَكِيدُونِي﴾ بيهود [٥٥]، ﴿مَا نَبغِي﴾ بيوسف [٦٥]، ﴿وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ فيها [١٠٨]، ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ بالكهف [٧٠]، ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ بـ«طه» [٩٠]، ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ بالقصص [٢٢]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بالعنكبوت [٥٦]، ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ بـ«يس» [٦١]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا﴾ آخر الزمر [٥٣]، و﴿أَخْرَجْتَنِي إِلَى﴾ بالمنافقين [١٠]، و﴿دُعَايَ إِلَّا﴾ بـ«نوح» [٦].

فكما لم تختلف المصاحف في إثبات يائها لم يختلف القراء في إثباتها، إلا ما روي عن ابن ذكوان في: ﴿تَسْأَلْنِي﴾ بالكهف [٧٠]، من الخلف في إثبات يائها وحذفها عنه، مع أن المشهور عنه الإثبات كالباقين، كما يأتي تقريره إن شاء الله تعالى في محله من سورة الكهف [٧٠].

فهذه عشرة أبواب من ولجها حصل على الوصول لمعرفة تحقيق الأصول، والله المسؤول في بلوغ السؤل ونهاية المأمول.



وأما القسم الثاني من المقاصد

فهو ما يُبحث^(١) فيه عن الكلمة بالنظرِ إلى ما يُغيّر معناها غالباً، وهو إمّا أن تتكرّر فيه الكلمة، ويقع الخلاف فيها في كلّ موضع وقعت فيه، أو في أكثر المواضع، أو لا تتكرر:

فالأول: يُضبطُ الخلافُ فيه في أولِ موضعٍ وَقَعَتْ فيه تلك الكلمة، وَيُضَمُّ إليها ما يشبهها، ثم يعاد^(٢) كلّها أو أكثرها في محالّه للإيضاح وعدم مَشَقَّة المراجعة / . وَيُعْتَفَرُ التَّكْرَارُ لمزيد الفائدة وتفصيلِ المَجْمَلِ، بل ليس التفصيلُ بعد الإجمالِ تَكَرُّراً.

[١/١٩٢]

والثاني: - وهو الذي لا يتكرّر - يُوردُ مثوراً على حَسَبِ الترتيبِ القرآني كالسابق، مع توجيه كلِّ قراءة وإعرابها تلّوها، ممّا كتَبْتُهُ، وانتَقَيْتُهُ من: «إعراب القرآن»^(٣) للعلامة شهاب الدين الحلبيّ المعروف بالسّمين، و«البحر» لشيخه إمام النحاة في عصره أبي حيان، وتفسير الأستاذ العلامة القاضي ناصر الدين البيضاوي^(٤)، وشرحي الشاطبية للمحقق أبي إسحاق

(١) المثبت من د، ب، وفي ر: «ما البحث عن الكلمة»، وسائر النسخ: «فهو البحث فيه».

(٢) د: «تعاد».

(٣) وهو مطبوع بعنوان: «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون».

(٤) وهو كتابه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

الجَعْبَرِي^(١)، وأبي عبد الله محمد المعروف بِشُعْلَةَ^(٢) وغيرها، مفتتحاً كلَّ سورةٍ بعددِ حروفِها، وكلمِها، وتعيين آيِها، حَسَبَما ذكره عبدُ الواحد بن شَيْطَا في كتابه المفردِ لذلك، والجَعْبَرِيُّ في «حُسْنِ المَدَدِ بِنِّ العَدَدِ»، مُخْتِماً بما فيها مِنْ مرسومِ خطِّ المصاحفِ العثمانيةِ، والوقفِ والابتداءِ -مَمَّا كُنْتُ أَفْرَدْتُهُ مُسَوِّدَةً- وَتَجَزَّئَتْهَا إِلَى الأرباعِ والأَنصافِ والأحزابِ؛ لَتَمَّ الفائدةُ.

وهذا القِسْمُ يُسَمِّيهِ أَهْلُ هذا الفنِّ بَفَرَشِ الحروفِ، مصدرَ فَرَشَ أَي: نَشَرَ، وبعضُهم بالفروعِ، مُقابِلَةُ الأَصُولِ.



(١) وهو كتابه: «كنز المعاني في شرح حرز الأمانى»، مطبوع.

(٢) وهو كتابه: «كنز المعاني في شرح حرز الأمانى»، مطبوع.

سورة الفاتحة

وُتَسَمَّى أُمَّ الْقُرْآنِ. قَالَ الْبِيضَاوِيُّ^(١): «لأنها مُفْتَتِحُهُ وَمَبْدُؤُهُ، وكأنها أصله ومنشؤه؛ ولذا تُسَمَّى أساساً، أو لأنها تَشْتَمِلُ على ما فيه من الشئ والتعبُّد بأمره ونهيه وبيانِ وَعَدِهِ ووَعِيدِهِ، أو على جملة معانيه من الحِكم النظرية والأحكام العملية التي هي سلوكُ الطريقِ المستقيم، والاطِّلاعِ على مراتبِ السُّعْدَاءِ ومنازلِ الأَشْقِيَاءِ، وسورةِ الكَنْزِ والوَافِيَةِ والكافيةِ كذلك». انتهى.

وفي «شعب الإيمان»^(٢) للبيهقي من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ

(١) أنوار التنزيل ٥ / ١.

(٢) ٤٤٨ / ٢، ب: تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، برقم (٢٣٦٣)، في إسناده: صالح بن بشير المُرِّي، ضعيف كما في التقريب ٤٤٣، برقم: (٢٨٦١)، ومن طريقه أخرجه ابن الضريس في فضائله ١٣٦، برقم: (١٤٥)، ويتقوى بشواهد: منها: حديث أبي أمامة: أخرجه ابن الضريس في المصدر السابق ١٣٨، ب: في فضل خاتمة الكتاب، برقم (١٤٩)، وكذا الطبراني في الكبير ٨ / ٢٣٥، برقم: (٧٩٢٠)، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، والحديث موقوف على أبي أمامة - رضي الله عنه -، ولكن له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي والاجتهاد، وليس ممَّا يؤخذ عن أهل الكتاب، فيجري مجرى المرفوع.

ومنها: حديث علي رضي الله عنه، أخرجه إسحاق في مسنده كما في المطالب العالية ٤ / ٨٣، =

قال: «إن الله أعطاني فيما منَّ به عليَّ أني أعطيتك فاتحة الكتاب، وهي من كنز عرشي».

وتسَمَّى: «سورة الحمد» لأنه فيها، و«الدعاء»، و«تعليم المسألة» لاشتغالها عليها، و«الصلاة»؛ لقوله^(١): «قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي» الحديث، لوجوب قراءتها فيها، و«الشفافية»، و«الشفاء»، لقوله ﷺ^(٢): «هي شفاءٌ من كلِّ داءٍ».

برقم: (١٣٥٣)، وإتحاف الخيرة للبوصيري ١٧٢/٦، برقم: (٥٦٠٥)، بإسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع بين فضيل بن عمرو والفقيمي وعلي رضي الله عنه.

(١) رواه مسلم في صحيحه ٢٩٦/١، ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، برقم (٣٩٥)، وكذا رواه مالك في الموطأ ١/٨٤-٨٥، ك: الصلاة، ب: القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة، برقم (٣٩)، والحديث مخرج في أكثر كتب الحديث والتفسير، وانظر: الدر المنثور ١/٢٥-٢٦ بتحقيق التركي.

(٢) رواه الدارمي في سننه ٤/٢١٢٢، فضائل القرآن، ب: فضل فاتحة الكتاب، برقم (٣٤١٣)، وكذا البيهقي في الشعب ٢/٤٥٠، ب: تعظيم القرآن، برقم (٢٣٧٠) كلاهما عن عبد الملك بن عمير به مرسلًا، وقد ذكره البيهقي قبله برقم (٢٣٦٧)، من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - وقال في الأخير: «وهذا منقطع وهو شاهد لما تقدم».

والحديث رواه أحمد في مسنده ١٧٧/٤ بدون زيادة: «شفاء من كل داء»، وحديث عبد الملك بن عمير مرسل؛ لأنَّ عبد الملك بن عمير تابعي ثقة تغير حفظه، وربما دلَّس كما في التقريب ٦٢٥، برقم (٤٢٢٨)، إسناده صحيح مرسلًا، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم: ٣٩٥١، من حديث عبد الملك مرسلًا، وقال: «ضعيف»، وذلك لإرساله، قلت: لعله يتقوى بشاهده المتقدم من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، ويحسنُ غيره، والله أعلم.

وعند البيهقي^(١): «شفاءٌ من السُّم»، و«السبع المثنائي»^(٢)؛ لأنها سبعُ آياتٍ، أو تُتَنَّى في الصلاة، أو نَزَلَتْ مرتين: بمكة حين فُرِضت الصلاة، وبالمدينة لَمَّا حَوَّلَتْ الْقِبْلَةَ.

والسورة: جمعها سُورٌ وفيها لغتان: إحداهما: الهمز^(٣)، والأخرى بغير همزٍ، فبغير هَمْزٍ هي الْمَنْزِلَةُ من منازلِ الارتفاعِ، ومن ثَمَّ سُمِّي سُورُ الْبَلَدِ لارتفاعه على ما يحويه، ومنه قولُ النابغة^(٤):

ألم تر أن الله أعطاك سورةً ترى كل ملكٍ دونها يتدبذبُ

(١) في الشعب ٢/ ٤٥٠، ب: تعظيم القرآن، برقم (٢٣٦٨)، والبيهقي أخرجه من طريق سعيد بن منصور عن سلام الطويل عن زيد العمي عن ابن سيرين عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

لكنه ضعيف جداً؛ فيه سلام الطويل وهو ابنُ سليم أو سلم أبو سلمان، متروك، كما في التقريب ٤٢٥، ، برقم (٢٧١٧)، والتهذيب ٤/ ٢٨١-٢٨٢، وأيضاً زيد العمي ضعيف كما في التقريب ٣٥٢، برقم (٢١٤٣)، وهو زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٨/ ١٥٦-١٥٧، مع الفتح، ك: التفسير، ب: ما جاء في فاتحة الكتاب، برقم (٤٤٧٤)، وفي ك: فضائل القرآن، ب: فضل فاتحة الكتاب ٩/ ٥٤، برقم (٥٠٠٦)، في حديث طويل في آخره هذا الطرف.

(٣) الهمز لغة تميم. انظر: الدر المصون ١/ ٢٠١.

(٤) ديوانه ٧٨. يتدبذب: يضطرب.

والتابغة هو: زياد بن معاوية بن صباب، أبو أمامة، الدُّبْيَانِي، العَطْفَانِي، المَضْرِي، شاعرٌ جاهلي، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، (ت: نحو ١٨ قبل الهجرة). انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٥٧.

يعني: منزلة من منازل الشرف التي قصرت عنها منازل الملوك، فسُميت
السورة / لارتفاعها، وعلو قدرها.

وأما السُّورُ بالهمز فهو القطعة التي فصلت من القرآن عمّا سواها،
وأُبقيت منه؛ لأنَّ سُورَ كُلِّ شَيْءٍ بَقِيَّتُهُ بعد ما يُؤْخَذُ منه، ومن ثمَّ سُمِّي ما
فُضِّلَ في الإِنَاءِ بعد الشربِ منه سُورًا، ومنه: «إِذَا شَرِبْتُمْ فَأَسْبِرُوا»، يعني:
فَأَبْقُوا فَضْلَةً في الإِنَاءِ^(١).

وهل يُكره أن يُقال: سورة كذا، كسورة الفاتحة أو سورة البقرة مثلاً؟
الصحيح: لا.

(١) لم نقف عليه فيما بحثنا في مظانه، وأورده ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث
٣٢٧/٢، مادة: سَأر، وابن منظور في لسان العرب ٦/١٣٢، أيضاً في مادة: سَأر، وكذا
الزبيدي في تاج العروس ٦/٤٨٨، جميعهم بدون عزو لمصدر.

والفاتحة مكية^(١) في قول ابن عباس^(٢) وفتادة.

(١) وهو الراجح عند جمهور المفسرين لأدلة ذكروها، من أهمها ما ذكره ابن حجر في فتح الباري ٨ / ١٥٩، أن السبع المثاني في آية الحجر (٨٧) فسرها النبي ﷺ بالفاتحة، وسورة الحجر مكية اتفاقاً، فبدل على تقديم نزول الفاتحة عليها، وضعف قول من قال غير ذلك. انظر: المحرر الوجيز ١ / ٦١، تفسير القرطبي ١ / ١١٥، حسن المدد: ٥٢، تفسير ابن كثير ١ / ٢١.

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٥٦، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ما يدل على نزول الفاتحة بمكة، لكن إسناده ضعيف جداً؛ لأن الكلبي محمد بن السائب متروك متهم بالكذب كما في التقريب ٨٤٧، برقم: ٥٩٣٨.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣ / ٢٠٥-٢٠٦، ك: المغازي، ب: ما جاء في مبعث النبي ﷺ، والبيهقي في الدلائل ٢ / ١٥٨، جماع أبواب المبعث، ب: أول سورة نزلت من القرآن، وكذا الواحدي في أسباب النزول ٥٥، القول في سورة الفاتحة، جميعهم عن عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة مرسلًا، لأن عمرو بن شرحبيل مخضرم ثقة لم يلق النبي ﷺ كما في التقريب ٧٣٧، برقم (٥٠٨٣).

وقال البيهقي: «وهذا منقطع، فإن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، و: ﴿بِأَيُّهَا الْمَدِينَةُ﴾، والله أعلم».

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٤ / ٢٤: «وهو مرسل، وفيه غرابة وهي كون الفاتحة أول ما نزل».

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨ / ٧١٩: «هو مرسل وإن كان رجاله ثقات، والمحفوظ أن أول ما نزل: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، وأن نزول الفاتحة كان بعد ذلك».

وقال السيوطي في الإتقان ١ / ١٦٤: «هذا مرسل رجاله ثقات».

ومدنية في قول أبي هريرة^(١) ومجاهدٍ وعطاءٍ.
 وحروفُها: مئة وعشرون، وكَلِمُها: خمسٌ وعشرون^(٢)، وآيها: سبعٌ
 متفق الإجمال.

وأخرج الواحدي في أسباب النزول ٥٥، من طريق الفضيل بن عمرو عن عليّ -رضي الله عنه- قال: «نزلت فاتحة الكتاب بمكة من كنز تحت العرش»، ولكنه منقطع لم يدرك الفضيل بن عمرو عليّاً -رضي الله عنه- بل لم يلق أحداً من الصحابة كما قال ابن المديني. انظر: جامع التحصيل للعلائي ٢٥٢، وذكر الشوكاني في فتح القدير ١/ ٦١ عند تفسير سورة الفاتحة أدلة من قال إنها مكية، وقال أيضاً: أخرج أبو بكر الأنباري في المصاحف عن عبادة، قال: «فاتحة الكتاب نزلت بمكة». وانظر الذي بعده.

(١) حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٠/ ٢٥١، ك: فضائل القرآن، ب: ما نزل من القرآن بمكة والمدينة، والطبراني في الأوسط ٥/ ٣٩٧، برقم (٤٧٨٥)، وكذا ابن الأعرابي في معجمه ٣/ ١٠٦٩، برقم (٢٣٠١)، كلاهما من طريق ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وإسناده صحيح رجاله ثقات كلهم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٣١١: «شبيه المرفوع، ورجاله رجال الصحيح»، والحديث له حكم الرفع؛ إذ إنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، ومثله ليس مما يؤخذ من أهل الكتاب، وهذا ما أشار إليه الهيثمي، وكذا روى ابن أبي شيبة في المصنف ١٠/ ٢٥١، ك: فضائل القرآن، ب: ما نزل من القرآن بمكة والمدينة بإسناد صحيح، من طريق مجاهد عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: «أنزلت فاتحة الكتاب بالمدينة». وكذا ورد من طرق عن مجاهد. انظر: فتح القدير للشوكاني ١/ ٦١.

(٢) انظر: البيان: ١٣٩، حسن المدد: ٥٢، البصائر ١/ ١٢٨، منار الهدى ٢٧، باختلاف في عدد الحروف فيها، القول الوجيز: ١٦١.

وخلافها آيتان: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [١] عدّها مكي وكوفي، ولم يعدّها ﴿ أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٧]، وعكسه مدني وبصري وشامي.
وفيها ما يُشبه الفاصلة^(١): ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾^(٢) [٥].
وفواصلها^(٣):

﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١]، ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ [٢]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٣]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [٤]، ﴿ نَسَعِينَ ﴾ [٥]، ﴿ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ [٦]، ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [٧].

وسبب الاختلاف^(٤) في الآي: أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف^(٥)، فإذا علم محلّها وصل للأصالة والتمام، فيحسب السامع أنها ليست فاصلة، وأيضاً البسملة نزلت^(٦) مع السور في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدّها، ومن قرأ بغير ذلك لم يعدّها.

(١) شبه الفاصلة: هي كل كلمة ناسبت أحد طرفيها بوجه ما، أو عدّها مثلها في سورتها، أو غيرها باتفاق أو اختلاف، ولا نصّ عليها.

وعكسه: كل كلمة باينت أحدهما بوجه ما، ولم يعدّها مثلها فيها أو غيرها كذلك، ونصّ عليها. هكذا عرفهما الجعبري في حسن المدد: ٥١، وانظر: البيان: ١٣٩.

(٢) انظر: البيان: ١٣٩، فنون الأفتان: ٢٧٨، جمال القراء ١/ ١٩٠، حسن المدد: ٥٢، وقال: «روياها: من». منار الهدى: ١٢٧.

(٣) انظر: البيان: ١٣٩، حسن المدد: ٥٢، القول الوجيز: ١٦٢.

(٤) انظر النصّ عند الجعبري في: حسن المدد: ٣٢.

(٥) تقدم تخريجه من حديث أم سلمة رضي الله عنها في ٢/ ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٢٢.

(٦) جاء في حديث ابن مسعود: «كنا لا نعلم فصل ما بين السورتين حتى تنزل: بسم الله الرحمن الرحيم»، وهو حديث صحيح. انظر: صحيح سنن أبي داود، برقم (٧٨٨)، وصححه الحاكم في المستدرک ١/ ٢٣١، ووافقه الذهبي. وسيأتي تخريجه في ص ١٣٣٢ من هذا المجلد.

ثم إنَّ مدارَ العددِ على عشرةٍ^(١) من أهلِ الأمصارِ.
 فمنْ مكةَ: عبدُ الله بن كثيرٍ، ومجاهدُ بن جبر.
 ومن المدينة: أبو جعفر يزيدُ بن القَعْقَاعِ، وأبو نِصاح شَيْبَةَ بنِ نِصاح،
 وأبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن، وإسماعيلُ بن جعفر.
 ومن الكوفة: أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السُّلَمي.
 ومن البصرة: أبو المُجَشَّر عاصم بن العَجَّاج الجَحْدري.
 ومن الشام: أبو عمران عبدُ الله بن عامر اليَحْضُبي، وأبو عمرو يحيى
 ابن الحارث الدُّمَارِي الدمشقي، وأبو حَيَّوَةَ شُرَيْح بن يزيد الحَضْرَمي
 الحمصي^(٢)، فهؤلاء الذين اشتَهَر عنهم العددُ، وتصدَّوا لتعليمه.
 فإذا اتفق^(٣) أبو جعفر وشَيْبَةُ ونافعٌ وإسماعيلُ، قيل: مدنيٌّ أولُ.
 وإن انفرد^(٤) عنهم فمدنيٌّ أخيرُ.
 وإذا اتَّفَق ابنُ كثيرٍ ومجاهدٌ فمكيٌّ.
 فإن وافقا^(٥) المدنيَّ فحجازيٌّ.
 وإذا اتَّفَق كوفيٌّ وبصريٌّ فِعراقيٌّ.

(١) لكنه أورد أحد عشر قارئاً. انظر: البيان ٤٣، فما بعدها، حسن المدد: ٢٧.

(٢) المقرئ، المؤذن، والد حَيَّوَةَ بن شُرَيْح، مقرئُ أهل حمص في زمانه، صدوق عالم،
 وله اختيار في القراءة، (ت: ٢٠٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٥٤، غاية النهاية
 ٣٢٥/١.

(٣) انظر: البيان في عدِّ الآي: ٦٧-٦٨، حسن المدد: ٢٧.

(٤) أي: إسماعيل، كما في البيان: ٦٧.

(٥) المثبت من: س، ن، وسائر النسخ: «وافق»، وكذا في حسن المدد: ٢٨، أي: المكي.

وإذا اتفق ابنُ عامرٍ ويحيى فدمشقيٌّ.

فإن وافقهما أبو حيوَةَ فشاميٌّ.

وفائدة اختلافِ السورِ بالمكي والمدني معرفةُ الناسخِ والمنسوخِ لأجل

التقدمِ والتأخر، وله طريقان^(١): سماعيٌّ وقياسيٌّ.

فالسَّماعيُّ: ما وَصَلَ إلينا نزولُه بأحدهما^(٢).

والقياسيُّ: قال علقمةٌ عن عبدِ الله^(٣): «كل سورةٍ فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾،

(١) انظر: حسن المدد للجعبري ٤٨.

(٢) يعني: نزول السورة بأحد المكانين: مكة والمدينة.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ٣/ ١٨-١٩، ك: الهجرة، من طريقين عن علقمة وعن

عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود -رضي الله عنه- وصححه على شرط الشيخين،

ووافقه الذهبي، ولفظ علقمة عنه: «ما كان ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أنزل بالمدينة، وما

كان ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ بمكة»، ولفظ عبد الرحمن عنه: «قرأنا المفصل حيناً وحججاً

بمكة ليس فيها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾».

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٤، جماع أبواب نزول الوحي على

رسول الله ﷺ، ب: ذكر السور التي نزلت بمكة، والتي نزلت بالمدينة، ورجاله بين ثقة

وصدوق، فهو حسن به. والزار في مسنده كما في كشف الأستار ٣/ ٣٩، ك: التفسير، ب:

مانزل بمكة والمدينة، وإسناده حسن أيضاً، وليس عندهم التفصيل المذكور عند المصنف.

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ٢٠٢، ب: منازل القرآن بمكة والمدينة، وذكر

أوائله وأواخره، برقم (٨١٧) عن علقمة مرسلًا، وفي إسناده راوٍ مبهم.

وكذا أخرج عن ميمون بن مهران من قوله برقم: (٨١٨) بإسناد رجاله ثقات، وأخرجه

البيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٤، من قول عروة، وإسناده ضعيف؛ فيه أحمد بن عبد الجبار

العطاردي، وهو ضعيف كما في التقريب ٩٣، برقم (٦٤)، وانظر ضوابط المكي

والمدني في الإتيان ١/ ٤٣، ٥٩.

فقط بخُلْفِ الحَجِّ^(١)، أو أوَّلها حرفُ تَهَجِّ سوى الزهراوين والرعد في وجهه، أو فيها قصةُ آدمَ وإبليسَ سوى الطُّولى^(٢) فهي مكيَّةٌ، وكلُّ سورةٍ فيها قِصَصُ الأنبياءِ والأممِ الخاليةِ فهي مكيَّةٌ^(٣)، وكلُّ سورةٍ فيها فريضةٌ / أو حَدٌّ، فهي مدنيَّةٌ.

وَمِنْ فوائِدِ الفواصِلِ^(٤): الإمالةُ^(٥)، ومن فوائِدِ الكلماتِ: جوازُ الإشارةِ بالرَّومِ والإشمامِ في الوقفِ، وإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ، وتعليقُ اليمينِ على التلقُّظِ بكلمةٍ.

ومن فوائِدِ الحروفِ: السكْتُ على حروفِ الهجاءِ، وفسادُ الصلاةِ بالتلقُّظِ بمطلقِ حرفين أو حرفٍ مُفْهِمٍ من غيرِ القُرْآنِ^(٦)، وَمِنْ ثَمَّ ابْتِغْيَ تعيُّنُها، واحتِيجَ إلى إيضاحِها، وتبييُنُها.

وسببُ الاختلافِ^(٧) في الكَلِمِ: أنَّ الكلمةَ لها حقيقةٌ ومجازٌ ولفظٌ ورسْمٌ، واعتبارُ كلِّ منهما جائزٌ، فكلُّ من العلماءِ اعتَبَرَ أحدَ الجوانبِ،

(١) سقط من: ش، ح. وانظر في الخلاف في الحج: الإتيان ١/ ٦٨.

(٢) أي: البقرة.

(٣) من قوله: «وكل سورة فيها قصص ...» إلى قوله: «... مكيَّة»، سقط من: ن، س.

(٤) انظر هذه الفوائد في حسن المدد: ١٤.

(٥) يعني الإمالة في رؤوس الآي للصور الإحدى عشرة التي تقدم ذكرها في باب الإمالة ١٠٥٩/٣.

(٦) هذا إذا كان عالماً عامداً، قال النووي: «وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد وأحمد»

المجموع ٤/ ٩-١٠، ٢٢. وفي ن: «القراءة» مكان «القرآن».

(٧) انظر: حسن المدد ٣٣.

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾: كلُّ من الكلمِ الأربَع كلمتان حقيقةً، وكلمةٌ مجازاً^(١)، ونحوُ: ﴿ مَجِيئَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٩]، ثلاثُ كلماتٍ لفظاً، وكلمةٌ رسماً.

وسببُ الاختلافِ في الحروفِ^(٢): أن كلَّ حرفٍ مشدّدٍ حرفان في الأصل، وحرفٌ واحدٌ في اللفظِ والرسم، وبعضُ الحروفِ ثبّتت في بعضِ الأحرفِ السبعةِ دونَ بعضٍ، وبعضُ الحروفِ ثابتٌ لفظاً لا رسماً^(٣)، وبعضُها رسماً لا لفظاً، نحوُ: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ ﴾^(٤) [آل عمران: ١٣٣]، و﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(٥) [البقرة: ١٢٤]، و﴿ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾^(٦) [الفصص: ٧٦]، فاعتبر كلُّ جهةٍ من الجهاتِ الجائزة، فزاد بذلك أو نقص، قاله الجعبريُّ^(٧).



(١) المثبت من: غ، وسائر النسخ: «مجاز».

(٢) انظر: حسن المدد ٣٣.

(٣) نحو قراءة: ﴿ مَلِكِ ﴾.

(٤) بإثبات الواو وحذفها حسب القراءتين.

(٥) الألف والياء في ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾، ثابتان لفظاً لا رسماً.

(٦) الواو في: ﴿ أُولَى ﴾ ثبّتت رسماً لا لفظاً.

(٧) حسن المدد ٣٣.

القراءات وتوجيهها^(١)

ذکر البسملة:

هي مصدرٌ بِسَمَلٍ نحو: حَوَّلَ، وَهَيَّلَ، وَحَمَدَلَّ، إِذَا قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وهذا^(٢) شبيهٌ بِبَابِ النَّحْتِ فِي النَّسَبِ، أَي: إِنَّهُمْ يَأْخُذُونَ أَسْمِينَ فَيَنْحِتُونَ مِنْهُمَا لَفْظًا وَاحِدًا، فَيُنْسَبُونَ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِمْ: حَضْرَمِيَّ وَعَبْقَسِيَّ وَعَبْشَمِيَّ نَسَبَةً إِلَى حَضْرَمَوْتٍ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ، قَالَ^(٣):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
كَأَنَّ لَمْ تَرِي قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

وهو غيرُ مقيسٍ. فلا جَرَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ فِي: «بَسَمَلٍ»، و«هَيْلَلٍ»: إِنَّهَا لُغَةٌ مُوَلَّدَةٌ. قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ^(٤): «يُقَالُ لِمَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ: مُبَسْمِلٌ، وَهِيَ لُغَةٌ مُوَلَّدَةٌ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^(٥):

(١) في ح زيادة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قبل العنوان هنا في سورة الفاتحة وفي كل سور القرآن.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٣، الهمع ٣/٣٦٩.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. وهو في المفضليات: ١٥٨، وسر صناعة

الإعراب ١/٧٦، ومغني اللبيب ١/٢٧٧، وخزانة الأدب ٢/٢٠٢.

(٤) النكت والعيون ١/٥٠.

(٥) ديوانه: ٤٩٨، الدر المصون ١/١٣.

وابن أبي ربيعة هو: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، أبو الخطَّاب، المخزومي، أحد فحول الشعراء بالحجاز، توفي سنة ٩٣ هـ. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٥٥٣، تاريخ

الإسلام ٣/١١٣.

لقد بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَيْقِيَّتِهَا فَيَا حَبْدًا ذَاكَ الْحَدِيثُ^(١) الْمُبَسَّمُ
وَنَقَلَهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهَا مَوْلَدَةٌ، كَثَعْلَبِ^(٢)
وَالْمُطَرِّزِ^(٣).

وَالكَلَامُ عَلَى الْبَسْمَلَةِ فِي مَبَاحِثَ:

الأول: لا خلاف أنها بعض آية من النمل، في قوله: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٣٠].

وقال القاضي أبو بكر بن العربي^(٤): «اتفق الناس على أنها آية من كتاب
الله تعالى في سورة النمل». وكأنه تساهل في قوله: «آية»، إنما هي بعض
آية، كما نص عليه الإمام أبو بكر الرازي^(٥)، وعبارته^(٦): «لا خلاف بين

(١) ن: «الحبيب»، مكان: «الحديث».

(٢) ليس في «مجالسه».

(٣) ليس في «ياقوتة الصراط».

والمطرز هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر، الزاهد، البغدادي، اللغوي،
المطرز، كانت صناعته تطريز الثياب، المعروف بسلام ثعلب، لازمه في العربية فأكثر
عنه، وكان حافظاً للغة، من مؤلفاته: «ياقوتة الصراط في غريب القرآن»، (ت: ٣٤٥ هـ).
انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٧١، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٠٨.

(٤) أحكام القرآن ٢/ ١.

(٥) أحمد بن علي، المعروف بالخصاص، الحنفي، الفقيه، إمام أهل الرأي في وقته، وكان
زاهداً ورعاً، من مؤلفاته: «أحكام القرآن»، «شرح مختصر الطحاوي»، (ت: ٣٧٠ هـ).
انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣١٤، الجواهر المضية ١/ ٢٢٠.

(٦) انظر: أحكام القرآن للخصاص ١/ ١٢.

الناس أنها ليست بآية تامة في سورة النمل، وأنها هناك بعض آية /، وأنَّ ابتداء الآية قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ [النمل: ٣٠]، ولا خلاف أيضاً أنَّ نَصْفَهَا الْأَوَّلَ بَعْضُ آيَةٍ نَحْوُ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا ﴾ [هود: ٤١]، وكذا الْأَخِيرُ نَحْوُ: ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ (١).

وَاخْتَلَفَ فِيهَا أَوْلُ الْفَاتِحَةِ: فَذَهَبَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ (٢) إِلَى أَنَّهَا آيَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ مِنْ أَوْلِ الْفَاتِحَةِ بِإِخْلَافٍ عِنْدَهُ، وَلَا عِنْدَ أَصْحَابِهِ، لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ الْمَرْوِيِّ فِي الْبَيْهَقِيِّ، وَصَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٣): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فِي أَوْلِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَعَدَّهَا آيَةً»، وَفِي رِوَايَةِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ: قَالَتْ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَعَدَّ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ آيَةً، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧] آيَةً، ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [٣] آيَةً، ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٤] آيَةً، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [٥] آيَةً، ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٦] آيَةً، ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [٧] آيَةً. وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ جَيِّدٌ، لَوْلَا أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ «وَعَدَّهَا آيَةً» مِنْ فَهْمِ الرَّاوِي.

(١) قَالَ الْجِصَّاصُ فِي أَحْكَامِهِ ١/ ١٢: «فَكُونَهَا لَيْسَتْ آيَةً تَامَةً فِي سُورَةِ النَّمْلِ لَا يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ آيَةً فِي غَيْرِهَا، لَوْجُودِ مِثْلِهَا فِي الْقُرْآنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ فِي أَضْعَافِ الْفَاتِحَةِ هُوَ آيَةٌ تَامَةٌ، وَلَيْسَتْ بِآيَةٍ تَامَةٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ عِنْدَ الْجَمِيعِ». وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الْمُؤَلَّفِ: «وَكَذَا الْأَخِيرُ...»، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَخِيرَ ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ جَاءَ آيَةً كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ، وَبَعْضُ آيَةٍ كَمَا فِي الْبَقْرَةِ: ١٦٣.

(٢) انظر: الأم ٢/ ١٥٥، أحكام القرآن للإمام الشافعي للبيهقي: ٧٤.

(٣) تقدم تخريجه في ٢/ ٥٠٠.

قال الذهبي في «مختصر السنن»: «إن كان العدُّ بلسانه في الصلاة فذاك منافٍ للصلاة، وإن كان بأصابعه فلا يدلُّ على أنها آيةٌ من الفاتحة». وفي سنن البيهقي^(١) عن عليٍّ وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم: أن الفاتحة هي السبعُ المثاني، وهي سبعُ آياتٍ، وأن البسملة هي الآيةُ السابعة.

(١) ٢/٤٤-٤٥، ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية تامة من الفاتحة، رواه من أحاديث الصحابة المذكورين عند المصنف. وأما حديث عليّ -رضي الله عنه- ففي إسناده: أسباط بن نصر، صدوق كثير الخطأ يغرب، وإسماعيل بن عبد الرحمن السديّ صدوق يهمل، ورمي بالتشيع، كما في التقريب: ١٢٥، ١٤١، برقم (٣٢٣، ٤٦٧)، وأيضاً مداره عليهما. وأورده السيوطي في الدر ١/١٠، وعزاه للدارقطني -وهو عنده في سننه ١/٦٥٢، برقم (١١٧٩)، وللبيهقي وقد تقدم- وأبي القاسم ابن بشران في أماليه، بسند صحيح عن عبد خير، قال: سئل عليّ -رضي الله عنه- فذكره، قلت: في إسناده أسباط والسديّ أيضاً كما تقدم.

وأما حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- فأخرجه الطبراني أيضاً في المعجم الأوسط ٦/٤٧، برقم (٥٠٩٨)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن نوح بن أبي بلال إلا عبد الحميد بن جعفر، تفرد به عليّ بن ثابت»، أي عن عبد الحميد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/١٠٩: «رجاله ثقات».

وقال البيهقي: «وروي عن أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح». وأما حديث ابن عباس -رضي الله عنه- ففي طريق أخرجه البيهقي من طريق الحاكم وهو عنده في المستدرک ١/٥٥٠-٥٥١، ك: فضائل القرآن، ومداره على ابن جريج وهو ثقة، وكان يدلس ويرسل كما في التقريب ٦٢٤ برقم: ٤٢٢١، إلا أنه صرح بالتحديث في الطريق الذي صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وعن ابن عباس^(١) أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾، قال: هي فاتحة الكتاب. قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وفيه نظر؛ إذ غاية ما فيه: أنه قول صحابي، وأنتم لا ترونه حجة. لا يقال: إنهم قالوه ولم يخالفوا، فكان إجماعاً سكوياً؛ لأن الواقع بخلافه، فكم من مخالف حينئذ؟

وروى الدارقطني^(٢) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمْ

(١) رواه الحاكم في المستدرک ١/ ٥٥١، ك: فضائل القرآن، ومن طريقه البيهقي في سننه ٢/ ٤٥، ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية تامة من الفاتحة. وفي إسناده ابن جريج رواه بالعننة وهو مدلس.

(٢) في سننه ١/ ٦٥٠، ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، برقم (١١٧٥)، وليس فيه ما نقله المصنف عنه من قوله: «رجال إسناده كلهم ثقات»، وهذا الحكم عن الدارقطني ورد على حديث آخر من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - جاء فيه أنه: «قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم قرأ بأَمَّ القرآن .. إلى قوله: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ». قال الدارقطني: «هذا صحيح ورواته كلهم ثقات». انظر: سنن الدارقطني برقم ١١٦٨.

وكذا رواه البيهقي في سننه الكبرى ٢/ ٤٥، ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية تامة من الفاتحة، من طريق الدارقطني به، وقال الدارقطني عقبه: «قال أبو بكر الحنفي: ثم لقيت نوحاً فحدثني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة: بمثله، ولم يرفعه»، ورجح وقفه أيضاً البيهقي والزليعي، كما في نصب الراية ١/ ٣٤٣. وذكر هذا الحديث الدارقطني في العلل ٨/ ١٤٨-١٤٩، بعدما سئل عنه، فقال: «يرويه نوح بن أبي بلال»، واختلف عنه... ثم ذكر الروايات المختلفة في رفعه ووقفه، وقال في الوقف: وهو أشبهها بالصواب، فتبين من أقوال الأئمة أن الصواب ووقفه على أبي هريرة - رضي الله عنه - والله أعلم.

الحمدَ فاقروا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، إنها أمُّ القرآن، وأمُّ الكتابِ والسبعُ المثاني، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إحدى آياتها.

قال الدارقطني: «رجال إسناده كلُّهم ثقاتٌ».

وأيضاً فهي آيةٌ مستقلةٌ منها في أحدِ الحروفِ السبعة، المتَّفَقِ على تواترِها، وعليه ثلاثةٌ من القراءِ السبعة، كما سيأتي^(١) إن شاء الله تعالى. وأما غيرُ الفاتحةِ ففيها ثلاثةٌ أقوالٍ^(٢):

أحدها: أنها ليستُ بآيةٍ تامةٍ من أولِ كلِ سورةٍ، بل هي بعضُ آيةٍ.

ثانيها: أنها ليستُ بقرآنٍ في أوائلِ السورِ خلا الفاتحةَ.

ثالثها: أنها آيةٌ تامةٌ من أولِ كلِّ سورةٍ سوى براءة، واستدلُّوا لذلك بإثباتِها في المصحفِ الكريمِ أولَ كلِّ سورةٍ سوى براءة، دونَ الأعشارِ، وتراجِمِ السورِ /، والتعوُّذِ، فلو لم تكن قرآناً لما أجازوا ذلك؛ لأنه يحْمَلُ على اعتقاد ما ليس بقرآنٍ قرآناً^(٣).

ورُوي عن ابنِ عباسٍ^(٤) أنه قال: «مَنْ تركها فقد ترك مئةً وأربعَ عشرةَ آيةً

(١) انظر: ص ١٣٣٧.

(٢) انظر: كتاب البسمة لأبي شامة: ١١٣، فما بعدها.

(٣) انظر: البسمة لأبي شامة: ٢٨٤.

(٤) كذا ذكره السخاوي في جمال القراء ١/١٩٨، بدون إسناده، وعزوه، وكذا أورد عن ابن عمر وعن ابن الزبير رضي الله عنهم قريبا منه، وأورد الفخر الرازي في تفسيره ١/٢٠٨ عن عبد الله بن المبارك مثله، وقال: رُوي مثله عن ابن عمر، وأبي هريرة رضي

من كتاب الله»، فسَمَّاها آيةً، لكنَّ قوله: «أربع عشرة» لا يتأتَّى إلا مع الإتيانِ بها أولَ براءة.

وقد أجمعوا على إسقاطها منها، إلا ما حكاه الأهوازيُّ فيما نقله عنه العلامة شهابُ الدين^(١) أنَّ بعضهم أثبتها أولها، قال: «وهو شاذُّ غريب». وقد يتأيدُّ بما نُقل عن ابن عباسٍ إن صحَّ. وقد أجابَ الخصومُ عن هذا الدليل: بأنَّ إثباتها^(٢) مُهمٌّ لعلَّةِ الفصلِ بين السورِ، والإيذانِ بانقضائها، والابتداءِ بغيرها. وقد ردَّ أصحابنا هذا الوجهَ من أوجه:

منها: أنَّه لا يجوزُ ارتكابُ مثلِ هذا لمجردِ الفصلِ.
ومنها: أنها لو كانت للفصلِ لكتبت بين براءة والأفعال.
ومنها: لو كانت للفصلِ لم تكتب أولَ الفاتحة.

= وأورد السيوطي في الدرِّ ١ / ٣٠، ٣١، ٣٢، عدة روايات عن ابن عباس، وابن عمر،

وابن مسعود رضي الله عنهم أنها آية من كل سورة كتبت معها.

وروى البيهقي في سننه ٢ / ٥٠، ك: الصلاة، ب: افتتاح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم... نحوه، وقال: «وهو منقطع»، وعزاه السيوطي في الدرِّ ١ / ٣٠ أيضاً لسعيد بن منصور في سننه وابن خزيمة في كتاب «البسمة».

(١) وهو أبو شامة. انظر: إبراز المعاني ١ / ٢٣٥، لكن ليس فيه قوله: «وهو شاذ غريب»، ولم نجده في كتاب «البسمة» له في المظان.

وفي ش، ح، ب، د، ف، ر، زيادة: «السمين»، وهو سهو، وليس النص في كتب السمين المطبوعة. وفي ن: «الحلبي»، وهو سهو؛ لأن أبا شامة لا يُعرف بالحلبي.

(٢) المثبت من: ر، م، د، وسائر النسخ: «إتيانها».

ومنها: لو كانت للفصل لاكتُفِي عنها بتراجِمِ السُورِ، كما اكتُفِي بذلك بين براءة والأنفالِ، وفي حديثِ ابنِ عباسٍ المَرُويِّ في «المستدرِك»^(١) للحاكم، وصَحَّحَه: «كان النبي ﷺ لا يَعْرِفُ فَصَلَ السُورَةِ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

وكذا رواه أبو داود^(٢)، وفي «المستدرِك»^(٣) أيضاً نحوه من حديثِ عمرو ابنِ دينارٍ عن سعيد بن جبير عن ابنِ عباسٍ.

لكن في الاستدلال بذلك نظراً لا يخفى؛ إذ لا يلزم من مجرد قراءته ذلك أن يكون قرأنا؛ لاحتمال التبرُّك بذلك، كما لا يدلُّ إتيانه بقوله: «أعوذ بالله

(١) ١/ ٢٣١، ك: الصلاة، ولفظه: «كان لا يعلم ختم...»، وصححه، وقال الذهبي في تلخيصه للمستدرِك: «ثابت».

(٢) في سننه ١/ ٣٥٠، ك: الصلاة، ب: من جهر بها - أي البسمة -، برقم (٧٨٨)، ولفظه هو الذي ذكره المؤلف هنا، وأخرجه أيضاً: البزار في مسنده كما في كشف الأستار ٤٠/ ٣، برقم (٢١٨٧)، وكذا الطبراني في المعجم الكبير ٦٤/ ١٢، برقم (١٢٥٤٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٩/ ٢: «رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح»، وألفاظهم متقاربة.

ورواه البيهقي في سننه ٢/ ٤٢، ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة رضي الله عنهم كله قرآن، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في فواتح السور سوى سورة براءة من جملته، من طريق أبي داود مثله. وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/ ٢٢٣، برقم (٧٨٨).

(٣) مستدرِك الحاكم ١/ ٢٣١، وصححه، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: مثنى قال النسائي: متروك»، ومثنى: هو ابن الصَّبَّاح اليماني، قال الحافظ ابن حجر في التقريب ٩٢٠، برقم (٦٥١٣): «ضعيف اختلط بآخره، وكان عابداً».

من الشيطان الرجيم»، ونَحْوَهُ بأنه^(١) قرآنٌ.

واستدل أصحابنا أيضاً بحديث نزولِ سورةِ الكوثرِ المروِيِّ في مسلم^(٢) ففيه: «أنه ﷺ قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]»، وجهُ الدلالة منه أنه قرأها مع ما سمَّاه سورة^(٣).

قال الغزالي ما معناه كما نقله العلامةُ شهاب الدين الحلبي^(٤): «إن هذه الأحاديث متعاضدة، مُقَوِّيةٌ للظنِّ بكونها قرآناً، والظنُّ كافٍ في مثله». وخالف القاضي أبو بكر بن^(٥) الباقلاني وشنَّع على مذهب الإمام الشافعي، وقال: «كيف يَثْبُتُ القرآن بالظنِّ؟»، وأنكر عليه الغزالي^(٦)، وأقام الدليلَ على الاكتفاء بالظنِّ فيما نحن بصددِه ممَّا يطول ذِكرُه.

(١) كذا في النسخ، والأولى تعديته بـ «على»، بدلاً من: «الباء».

(٢) صحيح مسلم ١/٣٠٠، ك: الصلاة، ب: حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، برقم (٤٠٠)، ورواه أحمد في مسنده ١٩/٥٤-٥٥، برقم (١١٩٩٦)، وأبو داود في سننه ١/٣٤٩، ك: الصلاة، ب: من لم ير الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، برقم (٧٨٤، ٤٧٤٧)، وكذا رواه عدد غيرهم. انظر: الدرر للسيوطي ١٥/٦٩٦.

(٣) انظر: كتاب البسملة: ١٣٢، ١٣٥، ١٥٣، ٤٣٠.

(٤) كذا في النسخ، ويعني به أبا شامة المقدسي شهاب الدين، ولا يُعرف بالحلي. وانظر: كتاب البسملة له: ٢٧٣، فما بعدها، المجموع ٣/٢٩٣.

(٥) سقط من: ر، م. انظر: كتاب الانتصار ١/١٦٣، فما بعدها، ونقل أبو شامة عنه في كتاب البسملة: ٢٦٤، عن كتابه في الأصول: «المقدمات في أصول الديانات».

(٦) نقله أبو شامة في كتاب البسملة: ٢٦٩ عن الغزالي من كتابه: «نصرة القولين ومسألة البسملة»، وأطال في الرد من ص ٢٦٥ إلى ص ٢٨٨.

وقد نقلَ في «البيسط» عن العراقيين^(١) خلافاً في أن المسألة ظنية أو قطعية، وتحرير الخلاف، كما نقله الماوردي^(٢) والبندنجي: أن في المسألة وجهين، أحدهما: أنها قرآنٌ على سبيلِ القطع. والثاني: أنها قرآنٌ على سبيلِ الحُكْم، بمعنى أنها لا تصحُّ الصلاةُ إلا بقراءتها فيها في أولِ الفاتحة، ولا يكونُ قارئاً للسورة بكمالها إلا إن ابتدأ بها، وهذا هو / الصحيح. [ب/١٩٤]

قال بعضهم^(٣): «وكيف تكون قطعيةً، وقد أجمع المسلمون على أنه لا يُكفّرُ نافيها من القرآن غيرِ سورة النمل؟ ولو كانت قرآناً قطعياً لكُفّرُ نافيها، فعلى هذا: نقبل في إثباتها خبرَ الآحاد كسائر الأحكام، وإذا قلنا: إنها قطعيةٌ لا نقبلُ فيها خبرَ الآحاد كسائر القرآن» انتهى.

وقال غيره^(٤): «وكما لا يُكفّرُ نافيها، كذلك لا نكفّرُ مُثبتها في القرآن؛ لأن الإجماع قائمٌ على أن مَنْ زادَ في القرآنِ حرفاً واحداً كُفّرَ».

وما ذكره هذا القائل من هذا الدليلِ ممنوعٌ، ولعدمِ التكفيرِ وجهٌ آخرُ أظهرٌ من هذا، وهو أن قوةَ الشبهةِ منعتْ التكفيرَ من الجانبين، لا لكونها غيرَ قطعية.

(١) حكاها في كتاب البسطة: ١١٣، عنهم من غير عزو إلى البيسط للغزالي.

(٢) في كتاب الحاوي، ونقل عنه أبو شامة في كتاب البسطة: ١١٣. انظر: المجموع ٢٨٩/٣.

(٣) انظر: المجموع ٢٨٩/٣.

(٤) انظر: المجموع ٢٩٠/٣.

وقال الماوردي^(١): «قال جمهور أصحابنا: هي آيةٌ حُكماً لا قطعاً». وقال أبو علي بن أبي هريرة^(٢): «هي آيةٌ من أولِ كلِّ سورةٍ غيرِ براءةٍ قطعاً».

قال الشيخ شهاب الدين الحلبي^(٣): «وهذا الذي قاله أبو علي هو الحق، لا أعتقد قرآنيةً شيءٍ إلا أن يكون مقطوعاً به، ولا يَصُرُّ الخِلافُ فيه؛ فإنَّ مَنْ رواها قرآناً مُكَمَّلٌ للقطع، وهو التواترُ مع استواءِ الطرفين والوسطِ، وأمَّا النافون لقرآنيَّتها فإنهم لم يَصِلِ النقلُ عندهم إلى حدِّ التواترِ. وقد أجمعَ القُرَّاءُ العشرةُ^(٤) عليها أولُ كلِّ سورةٍ ابتداءً بها القارئُ إلا براءةً - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -، ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ والأعمش^(٥).

(١) انظر: المجموع ٢٨٩/٣.

(٢) انظر: كتاب البسمة: ١١٣-١١٤، والمجموع ٢٨٩/٣.

وأبو علي بن أبي هريرة هو: الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، الفقيه، القاضي، البغدادي، أحد شيوخ الشافعية، انتهت إليه رئاسة المذهب، وله مسائل في الفروع محفوظة، من مؤلفاته: «شرح مختصر المزني»، (ت: ٣٤٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٢٩٨/٧، طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣.

(٣) هو: أبو شامة. انظر: كتاب البسمة له: ١١٤، فما بعدها، إلا أنه لا يُعرف بالحلبي فهو سهو.

(٤) انظر: النشر ٢٦٣/١.

(٥) انظر: المبهج ٤٢٧/١، إيضاح الرموز: ٨٩.

أما على قراءة مَنْ فَصَلَ بِهَا^(١) بين السورتين - الآتي تعريفه إن شاء الله تعالى - فواضح، وأما على قراءة مَنْ أَلْغَاهَا فَللتبرُّك وموافقة خطِّ المصحف؛ لأنها عند مَنْ أَلْغَاهَا إِنَّمَا كُتِبَتْ لِأَوَّلِ السُّورَةِ تَبَرُّكًا، وهو لم يُلْغِهَا فِي حَالَةِ الْوَصْلِ إِلَّا لكونه لم يَبْتَدِئْ، فلمَّا ابتداء لم يكن بُدُّ من الإتيانِ بِهَا؛ لئلا يخالِفَ المصحفَ وَصْلًا وَوَقْفًا، فيخرج عن الإجماع، فكان ذلك عنده^(٢) كهَمَزَاتِ الْوَصْلِ، تُحَذَفُ وَصْلًا، وَتَثْبُتُ ابْتِدَاءً؛ ولذلك لم يكن بينهم خلافٌ في إثباتِ البسْملةِ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ، سواءً وَصِلَتْ بِالنَّاسِ أَوْ ابْتَدِئَتْ بِهَا؛ لأنها ولو وَصِلَتْ لفظًا فَإِنَّهَا مَبْتَدَأٌ بِهَا حُكْمًا.

قال في «التيسير»^(٣): «ولا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة ابتداء القارئ بها ولم يصلها بما قبلها في مذهب مَنْ فَصَلَ أَوَّلَ مَا يَفْصِلُ».

وَتَعَقَّبَهُ الْجَعْبَرِيُّ فَقَالَ^(٤): «التحقيق أن المراد بسملة الفصل، ولم يُثْبِتْهَا أَحَدٌ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ، وَأَمَّا بِسْمَلَتُهَا فَجَزءٌ مِنْهَا كَمَا تَقَرَّرَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعَرُّضِ لَهَا، ثُمَّ قَالَ مُلْغِزًا:

يا علماء العصر حُيِّتُمْ	دونكم من خاطري مسألته
/ ما سورتان اتفق الكل على	أن يُثْبِتُوا بَيْنَهُمَا بِسْمَلَهُ ^(٥)
وأجمعوا أيضًا على أنهم	لم يُثْبِتُوا بَيْنَهُمَا بِسْمَلَهُ

(١) انظر: النشر ١/ ٢٦٣.

(٢) ن، س: «عندهم».

(٣) التيسير ١٨.

(٤) كنز المعاني ٢/ ٢٠٠.

(٥) في الكنز ٢/ ٢٠٠: «ما سورتان اتفقوا كلهم أن يثبتوا بينهما البسمله».

ثم أجاب بقوله:

ما لي أرى [ذا] ^(١) المقرئَ المَشْرِقيَّ يُبهِمُ أعلامَ الهدى الواضحَه
ساءَلْتَنَا عن مُبْهَمٍ واضحٍ هما - هُدَيْتَ - النَّاسُ والفاتحة
إذْ تلك ^(٢) جزءٌ لا لِفَصْلِ ^(٣) كِذْه ^(٤) وَبَرَكَّتْ ^(٥) بل نَافَتِ الفاضِحَه
فَجَعَلَ علةَ البسملةِ أوَّلَ الفاتحةِ - حالةِ الوصلِ - كونَها جزءاً منها.

ولا تتمُّ له هذه العلةُ إلا إن اتفق كلُّ القراءِ على جزئيتها، وليس كذلك،
فقد قال السَّخَاوِيُّ ^(٦): «اتفق القراء عليها أوَّلَ الفاتحةِ، وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ

(١) زيادة من الكنز، لاستقامة الوزن العروضي، وفي: ن، س، د، ب: «للمقرئ»، وسائر النسخ: «المقرئ».

(٢) جاء في حاشية (ش) قوله: «إذ تلك جزء... إلخ»، أي: تلك التي في الفاتحة جزء منها، فاتفقوا على إثباتها، وليست للفصل بين السورتين كهذه التي اختلفوا فيها، و«بركت»، أي: حصل بها التبرُّك، وإن كانت جزءاً، كما يحصل التبرُّك بالبسملة للمختلف فيها، ولما استشعر باعتراض هو: أن الفاتحة قد ساوت الفاضحة - وهي براءة - إذ لم يكن في كليهما بسملةً فاصلةً، أشار إلى رَدِّه بأنها ساوَتْها، بل نافتها بوجود صورة الفاصلة في الفاتحة دون الفاضحة، وقوله: «نافت» يحتمل وجهين: أحدهما: أنه من المنافاة بمعنى المخالفة، وثانيهما: من النيف وهو الزيادة، أي: زادت على براءة بوجود الصورة، يقال: ناف زيد عمراً، وناف عليه، أي: زاد. انتهى.

(٣) أي: جزء من سورة الفاتحة، وليست للفصل بين السورتين.

(٤) أي: البسملة التي اختلفوا فيها للفصل.

(٥) أي: حصل بها التبرُّك، وهي التي في الفاتحة، وفي الكنز وبعض النسخ: «تركت»، بالياء، وهو تصحيف، وينكسر به الوزن العروضي أيضاً.

(٦) فتح الوصيد ٢/٢٠٢.

والكسائيُّ يعتقدونها آيةً منها، ومن كلِّ سورةٍ، ووافقهم حمزةٌ على الفاتحة فقط. وأبو عمرو وقاتلونٌ ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آيةً من الفاتحة». انتهى. وتعبَّه ابنُ الجَزَرِيِّ^(١) في قوله: «ومن كلِّ سورةٍ بأنَّه لو قال: يعتقدونها من القرآن أول كلِّ سورةٍ، لكان أسدَّ؛ لأنَّا لا نعلمُ أحداً منهم عدَّها آيةً من كلِّ سورةٍ سوى الفاتحة نصّاً. قال: «وأما قوله: إنَّ قاتلونٌ ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آيةً من الفاتحة»، ففيه نظر؛ إذ قد صحَّ نصّاً أن إسحاقَ ابنَ محمد المُسَيَّبِيِّ أوثق أصحابِ نافعٍ وأجلَّهم، قال: سألتُ نافعاً عن قراءة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فأمرني بها، وقال: «أشهد أنها من السبع المثاني، وأن الله أنزلها، روى ذلك الحافظ أبو عمرو الداني^(٢) بإسنادٍ صحيح^(٣)». انتهى. وعن الحسن: «البسمةُ في أول الفاتحة فقط، ولم يُسمَّ في غيرها»^(٤) ورواه شُريح^(٥) عن حمزة، وصاحبُ «المبهج» عن خَلْفٍ^(٦).

(١) النشر ١/ ٢٧١.

(٢) انظر: البيان في عدَّ آي القرآن ٣٦، ٥٣، ب: ذكر من عدَّها آية في أول الفاتحة، وساقه من طرق عن أبي هريرة، ومن حديث أم سلمة رضي الله عنهما، وانظر: ما تقدم قريباً في ٢/ ٤٩٩ حاشية (٢)، والحديث صحيح.

(٣) يعني في كتابه: جامع البيان (خ) ٥٨/ ب.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٠، إيضاح الرموز: ٩٠.

(٥) كما في الإقناع لابن الباذش ١/ ١٥٦، الكافي لابن شُريح: ٣٦، ولكن حمل ذلك صاحب النشر ١/ ٢٦٤ على حالة الوصل لا الابتداء لإجماع أهل النقل على البسمة في ابتداء كل سورة غير براءة.

(٦) المبهج ١/ ٤٢٧، وانظر: إيضاح الرموز: ٩٠. ولكن المقروء به لخَلْفٍ أيضاً التسمية حال الابتداء بالسور غير براءة كما تقدم.

المبحث الثاني: في حكمها بين السورتين

اختلفَ في الفصل^(١) بينهما بالبسملة وتركه: فقرأ قالون وورش من طريق الأصبهاني وابن كثير وعاصم والكسائي، وكذا أبو جعفر بالفصل بينهما بالبسملة^(٢)؛ لأنها عندهم آيةٌ لحديث سعيد بن جبير^(٣): «كان عليه الصلاة والسلام لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ولثبوتها في المصحف بين كل سورتين ما عدا براءة، وتكرير نزولها دليل على أنها منها. ووافقهم ابن محيصة والمطوعي^(٤).

واختلفَ عن ورش من طريق الأزرق وأبي عمرو وابن عامر، وكذا يعقوب في الوصل والسكت والبسملة بينهما جمعاً بين الدليلين^(٥)، ووافقهم اليزيدي^(٦).

(١) ش، ح، ر: «الوصل والفصل»، ود، ب: «الفصل والوصل».

(٢) انظر: النشر ١/٢٥٩.

(٣) يعني: عن ابن عباس، وتقدم تخريجه في ص ١٣٣٢.

(٤) انظر: المبهج ١/٤٢٨، إيضاح الرموز: ٨٥.

(٥) انظر: النشر ١/٢٥٩-٢٦٠.

(٦) انظر: إيضاح الرموز: ٨٥، ٨٨.

فأَمَّا ورشٌ^(١)، فالبسمة له في «التبصرة»^(٢) من قراءته على أبي عدي^(٣) / وهو أحد الثلاثة في «الشاطبية»^(٤).

[ب/١٩٥]

والوصل من غير بسمة قَطَعَ له به في «العنوان»^(٥)، و«المفيد»^(٦). وهو الثاني في «الشاطبية»، وبالسكت ابنا غلبون^(٧)، وابن بليمة^(٨)، وهو الذي في «التيسير»^(٩)، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه^(١٠)، وهو الثالث في «الشاطبية»^(١١).

وأما أبو عمرو^(١٢) فَقَطَعَ له بالوصل من غير بسمة صاحب «العنوان»^(١٣)،

(١) انظر: النشر ١/ ٢٦١.

(٢) التبصرة ٥٢.

(٣) هو: عبد العزيز بن علي بن محمد المصري، تقدّم.

(٤) الشاطبية ٩.

(٥) العنوان ٦٥.

(٦) انظر: النشر ١/ ٢٦١.

(٧) وهما: أبو الطيب في الإرشاد (خ) ١٤/ ب، ونجده أبو الحسن في التذكرة ١/ ٦٣-٦٤، وقال: «وكذلك يختار في قراءة ورش، وبه قرأتُ وبه آخذُ»، أي: بالسكت بين سورتين في جميع القرآن إلا في أربع سورٍ فبالبسمة.

(٨) تلخيص العبارات ٢٢.

(٩) قوله: «وهو الذي في التيسير» سقط من ن، س، وانظر: التيسير ١٨.

(١٠) انظر: جامع البيان (خ) ٥٩/ أ.

(١١) الشاطبية ٩.

(١٢) انظر: النشر ١/ ٢٦٠.

(١٣) العنوان ٦٥.

وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»^(١)، وفاقاً لجامع البيان^(٢)، وبه قرأ الداني على شيخه الفارسي.

وبالسَّكْتِ صاحبُ «الهداية»^(٣) في الوجه الثاني، وهو الذي في سائر كتب العراقيين لغير ابنِ حَبَشٍ عن السوسي، واختاره الداني^(٤)، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية»^(٥)، وقَطَعَ له بالبَسْمَلَةِ صاحبُ «الهادي»^(٦)، ورواه ابنُ حَبَشٍ عن السوسي.

وأما ابنُ عامر^(٧) فَقَطَعَ له بالبَسْمَلَةِ في «العنوان»^(٨) وفاقاً لسائر العراقيين، وبه قرأ الداني^(٩) على أبي الفتح والفارسي، ولم يذكر المالكي في «الروضة»^(١٠) سواه.

(١) الشاطبية ٩.

(٢) جامع البيان (خ) ٥٩/ب، ٦٠/أ.

(٣) انظر: النشر ١/٢٦٠.

(٤) جامع البيان (خ) ٦٠/أ.

(٥) الشاطبية ٩.

(٦) الهادي (خ) ٣/ب.

(٧) انظر: النشر ١/٢٦٠.

(٨) العنوان ٦٥.

(٩) جامع البيان (خ) ٥٩/ب.

(١٠) الروضة ١/٥١٦.

وبالوَصْلِ صاحبُ «الهداية»^(١)، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»^(٢)،
وبالسَّكْتِ في «التبصرة»^(٣)، واختاره الداني^(٤) وهو الآخرُ في «الشاطبية»^(٥).
وأما يعقوب^(٦) فقطع له بالبسملةِ الداني^(٧)، وبالوصلِ صاحبُ «الغاية»^(٨)،
وبالسكتِ «المستتير»^(٩) كسائر العراقيين، فالوصلُ لبيان ما في أواخرِ السور
من إعرابٍ وبناء، وهمزات وصل ونحو ذلك، والسكتُ لأنهما آيتان
وسورتان، وفيه إشعارٌ بالانفصال.

واشترط في السكت أن يكونَ من دونِ تنفُّسٍ، واختلَفَتْ أَلْفَاظُهُمْ في
التأدية عن زمن السكت. وفي «المبهج»^(١٠): «وقفَةٌ تُؤذَنُ بِإِسْرَارِهَا» أي:
البسملة، وهذا يدلُّ على المُهَلَّةِ، وفي «جامع البيان»^(١١): «سكَّتْ خفيفةٌ من
غيرِ قطعٍ شديدٍ».

(١) انظر: النشر ١/ ٢٦٠.

(٢) الشاطبية ٩.

(٣) التبصرة ٥٢.

(٤) التيسير ١٨.

(٥) الشاطبية ٩.

(٦) انظر: النشر ١/ ٢٦٠-٢٦١.

(٧) وشيخه أبو الحسن في التذكرة ١/ ٦٣.

(٨) غاية الاختصار ١/ ٤٠١.

(٩) المستتير ٧/ ٢.

(١٠) المبهج ١/ ٤٢٨.

(١١) جامع البيان (خ) ٦٠/ ب.

وقال أبو العزّ^(١): «سَكَنَةُ يَسِيرَةٌ»، إلى غير ذلك من ألفاظهم^(٢)، المُخْرِجِ استقصاؤها عن غَرَضِ الاختصارِ خصوصاً، وحاصلها يَرْجِعُ إلى أنه دون زمنِ الوقفِ عادةً، وهم في مقداره بحسبِ مذاهبهم في التحقيق والحَدْرِ والتوسُّطِ حسبما تحكّمه المشافهة.

قال في «النشر»^(٣): «والصوابُ حَمَلُ «دون» مِنْ قولهم: «دونَ تَنَفُّسٍ» أن تكونَ بمعنى غير، كما دلَّتْ عليه نصوصُهم، وما أجمع عليه أهلُ الأداءِ من المحققين من أن السكتَ لا يكونُ إلا مع عدمِ التنفُّسِ سواءً أَقَلَّ زمنه أم كَثُرَ، ويؤيده ما تقدّم عن صاحبِ «المبهج»، فإنَّ الزمنَ الذي يُؤَدِّنُ بإسرارِ البسملةِ أكثرُ من زمنِ إخراجِ النَّفْسِ بلا نظر»^(٤).

وقد عَلِمَ بهذا أنَّ حَمَلَ: «دون» على معنى: «أقل» خطأً، وعلى تقديرِ حملها على معنى أَقَلَّ فلا بُدَّ من تقديره، كما قدّروه بقولهم: أَقَلُّ من زمانِ إخراجِ النَّفْسِ ونحو ذلك، وَعَدَمُ التقديرِ أَوْلَى، والله أعلم.

تنبیه: اختلفَ الشُّراحُ في قولِ الشاطبي^(٥):

ولا نصَّ كَلَّا حَبَّ وَجَهٌ ذَكَرْتُهُ وفيها خلافٌ جيده واضعُ الطَّلَى

(١) إرشاد المبتدي ١٩٩.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٤٠.

(٣) النشر ١/ ٢٤٢ بتصرف.

(٤) ب، د: «نظير»، وفي حاشية د: «لعله تقدير». والمثبت هو الموافق لما في النشر

. ٢٤٢/١

(٥) الشاطبية ٩.

/ فقيل: أي: لا رواية لذي كافٍ «كلاً» وحاء «حُبَّ» ابنِ عامرٍ وأبي عمروٍ في البسمة عن شيوخنا، وفي إثباتها وحذفها لذي جيم «جيدُه» ورشٍ وجهان مشهوران. فعلى هذا التفسير لا بَسْمَلَةٌ لأبي عمروٍ وابنِ عامرٍ في رواية الشاطبي، وهو رأيُ الشارحِ الأول^(١)، لكن وجهَ النفي إلى التخييرِ أي: ثَبَّتَ عن الاثنين تَرَكُ البسمة، ولا نَصَّ لهما في السكتِ ليمتنع الوصلُ، ولا في الوصلِ ليمتنع السكتُ فأخَذَ النَقْلَةَ بالتخيير، لكن مفهومه أنَّ لورشٍ في أحدهما نَصًّا، وليس كذلك وهو مطابق لنقلِ «اليسير» حيث قال^(٢): «الباقون فيما قرأنا لهم لا يُسْمَلون».

ووجهُ البسمةِ لورشٍ من الزيادات.

وقيل: لا رَمَزَ في هذا البيتِ^(٣) والنفي متوجهٌ إلى التخيير، والمعنى: لا رواية في التخيير للثلاثة، وفي البسمة عن المخيرين خلافٌ مشهور، وعلى هذا التفسير: البَسْمَلَةُ للثلاثة من الزيادات. انتهى.

والأوجهُ في نظري الوجهُ الثاني؛ لأننا قلنا بالرمزية للثلاثة لزم أن يكون عن ورشٍ نَصٌّ في التخيير، وليس كذلك كما مرَّ، وأنه لا خُلْفَ عن أبي عمروٍ وابنِ عامرٍ في البسمة وهو خلافُ المَنقُولِ.
لا يُقال: إنه يلزمُ منه مع مفهوم قوله^(٤):

وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَسْنَةً رَجَالٌ نَمَوْهَا دِرْيَةً

(١) يعني به السخاوي في فتح الوصيد ٢/ ٢٠٥.

(٢) اليسير ١٧.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٣١.

(٤) الشاطبية ٩. وتامامه: «وَتَحْمَلًا».

تناقُص حيث ثَبَّتَ لهم عَدَمُها من قاعدَتِه، ثم أثبتَها لهم، لأنَّنا نقولُ: إنه ذَكَرَ وفاقَ الأربعةِ على إثباتِها، ثم ذَكَرَ الخِلافَ عن الثلاثةِ، وحينئذٍ فلا تناقُص، ولئن سلَّمناها فارتابها مع البيانِ أولى من ارتكابِ مخالفةِ المنقول.

نعم عدمُ البسمةِ لأبي عمرو وابنِ عامرٍ وورشٍ هو الذي من طريقه كالتيسير.

ثم إنَّ ما ذَكَرَ من الخِلافِ بين السورتينِ هو عامٌّ بين كلِّ سورتينِ، سواءً كانتا مُرتبتينِ أو غيرَ مُرتبتينِ، فلو وُصِلَ آخرُ الفاتحةِ بالأنعامِ مثلاً جازتِ البسمةُ وعدمُها كما تقدَّم. أمَّا لو وُصِلَتْ بأولِّها^(١) كأن كُرتت، كما تُكرَّرُ سورةُ الإخلاصِ، فقال شيخُ مشايخنا^(٢): «لم أجِدْ فيه نصًّا، والذي يَظْهَرُ البسمةُ قطعاً، فإنَّ السورةَ والحالةُ هذه مبتدأةٌ، كما لو وُصِلَتْ «الناسُ» بالفاتحة» انتهى.

وإذا فُصِّلَ بين السورتينِ بالبسمةِ جازَ لكلِّ مَنْ رُوِيَ عنه ثلاثةُ أوجهٍ: وَصَلُها بالماضيةِ مع الآتيةِ؛ لأنه الأصلُ، وَفَصَلُها عنهما؛ لأنَّ كلاً من الطرفين وَقَفُ تامٌّ، وَفَصَلُها عن الماضيةِ، وَوَصَلُها بالآتيةِ. قال الجعبري^(٣): «وهو أحسنُّها؛ لإشعاره بالمرادِ، وهو أَنَّها لَتَبَرُّكُ الابتداءِ أو من [أولِ]^(٤)»
السورة».

(١) أي: وُصِلت الفاتحةُ بأولِّها هي.

(٢) أي: ابن الجزري في النشر ١/ ٢٧٠.

(٣) كنز المعاني ٢/ ١٩٥.

(٤) زيادة من كنز المعاني، وسقطت من النسخ.

ويمتنع وصلها بالماضية وفصلها عن الآتية؛ لأنَّ البسملَةَ لأوائلِ السورِ
لأواخرِها، والمُرَادُ بالفِصْلِ والقَطْعِ الوقْفُ، كما نصَّ عليه الشاطبيُّ
بقوله^(١):

فلا تَقْفَنَّ الدهرَ فيها فتثقلًا

وتعقَّبه الجعبريُّ فقال^(٢): «لو قال: «فلا تَسْكُتَنَّ» لكانَ أَسَدًا -يعني
بالمهملة- لما يلزمُ مِنْ نَفْيِ السَّكْتِ نَفْيُ الوقْفِ، بخلافِ العكسِ». .
وتعقَّبه ابنُ الجَزْرِيِّ، فقال^(٣): «إنه وهمٌ لم يتقدَّمهُ إليه أحدٌ». قال: «وكانه
فهمه من كلامِ السَّخَاوِيِّ، حيث قال^(٤): «فإذا لم تَصِلْها بآخرِ السورةِ جاز
أن تَسْكُتَ عليها، فلم يتأمَّله. ولو تأمَّله لَعَلِمَ أنَّ مرادَه بالسكْتِ الوقْفُ، فإنه
قال: أوَّلَ الكلامِ: «اختار الأئمَّةُ لِمَنْ يَفْصِلُ بالتسمية أن يَقِفَ القارئُ على
أواخرِ السورِ، ثم يبتدئُ بالتسمية» انتهى.
وقرأ حمزةٌ، وكذا خَلَفٌ^(٥)، بوَصْلِ آخرِ السورةِ بأولِ التي تليها من غير
بسملَةٍ؛ لأنَّ القرآنَ عندهما كالسورةِ الواحدةِ»^(٦).

(١) الشاطبية ٩.

وصدره:

... .. ومهما تَصِلْها مع أواخرِ سورةٍ

(٢) كنز المعاني ١٩٥/٢.

(٣) انظر: النشر ١/٢٦٧.

(٤) فتح الوصيد ٢/٢١٢.

(٥) بخُلْفٍ عنه.

(٦) انظر: النشر ١/٢٥٩.

/ قال حمزةُ فيما رَوَوْا عنه^(١): «القرآنُ عندي كالسورةِ الواحدةِ. فإذا سَمَلْتُ في الفاتحةِ أَجْرَانِي، ولم أَحْتَجْ إليها كالأبعاضِ، وإذا لم أَحْتَجْ إلى الفَصْلِ بالبسملةِ لم أَحْتَجْ إلى السكتِ».

واحتجُّوا لتَرْكِ البَسْمَلَةِ بحديثِ ابنِ مسعودٍ^(٢)

(١) انظر: جامع البيان (خ) ٦٠/أ، النشر ١/٢٦٤.

(٢) لم نقف عليه من حديث ابن مسعود، ولكن أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ١٧/٢، برقم (٣٧٧)، وابن سعد في الطبقات ١/٢٦٣-٢٦٤، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٩/١٣، برقم (٣٦٩٠١)، عن الشعبي مرسلًا، قال: «كان رسول الله ﷺ يكتب كما تكتب قريش: «باسمك اللهم»، حتى نزلت عليه ﴿أَكْبُرُ فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١] فكتب بسم الله ...» إلى آخره، واللفظ لابن سعد، والبقية نحوه.

في إسناد ابن سعد: الهيثم بن عدي الطائي، قال البخاري في التاريخ ٨/٢١٨، برقم (٢٧٧٥): «سكتوا عنه»، وكذا نقل عنه العقيلي في الضعفاء ٤/٣٥٢، برقم (١٩٥٩)، ونقل عن يحيى أنه قال: «كوفي ليس بثقة، كان يكذب»، وما عزاه الذهبي في الميزان ٤/٣٢٤، برقم (٩٣١١)، إلى البخاري أنه قال: «ليس بثقة كان يكذب»، فهذا وهم منه، وإنما هو قول يحيى، وقول البخاري فيه: «سكتوا عنه»، كما تقدم ذكره من كتابه التاريخ ونقله عنه العقيلي، وبقية رجاله ثقات.

ورجال أبي عبيد بين ثقة وصدوق، وكذا رجال ابن أبي شيبة، إلا أن ابن أبي شيبة لم يذكر الآية: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرِّحْمَانَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ولكنه مرسل عند الجميع.

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٩/٢٨٧٣، عن الشعبي، أيضاً بدون ذكر الآية الأولى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرْسَهَا﴾.

وأخرجه ابن أبي حاتم أيضاً في تفسيره ٩/٢٨٧٣، بإسناده عن ميمون بن مهران مرسلًا، ورجاله بين ثقة وصدوق، أن النبي ﷺ: «كان يكتب: «باسمك اللهم» حتى نزلت: =

المَرْوِيُّ^(١): «كُنَّا نَكْتُبُ: «بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ» فَلَمَّا نَزَلَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا﴾ [هود: ٤١]، كَتَبْنَا: «بِسْمِ اللَّهِ»، فَلَمَّا نَزَلَ: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، كَتَبْنَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ»، فَلَمَّا نَزَلَ: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، كَتَبْنَاها»، قالوا: فهذا دليلٌ على أَنَّها لم تَنْزَلِ أَوْلَ كُلِّ سُورَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد اختار كثيرٌ من أهلِ الأديانِ عَمَّنْ وَصَلَ السُّورَةَ بِالسُّورَةِ لِمَنْ ذُكِرَ مِنْ وَرَشٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَحَمْزَةٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ، السَّكْتِ بَيْنَ الْمَدَّثِرِ وَالْقِيَامَةِ، وَبَيْنَ الْإِنْفِطَارِ وَالْمُطْفِفِينَ، وَبَيْنَ الْفَجْرِ وَالْبَلَدِ، وَبَيْنَ الْعَصْرِ وَالْهُمَزَةِ، كَاخْتِيَارِ الْآخِذِينَ بِالسَّكْتِ لَوْرَشٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ، الْفَصْلَ بِالسَّمْلَةِ بَيْنَ السُّورِ الْمَذْكُورَةِ^(٢).

وإنما اختاروا ذلك لبشاعة اللفظ^(٣) بـ: «لا» و«ويل»، ففصلوا بالبسملة للساكت، وبالسكت للواصل، ولم يُمكنهم البسملة له؛ لأنه ثبت عنه النصُّ بعدم البسملة. فلو بسملوا لصادموا النصَّ بالاختيار، وذلك لا يجوزُ.

﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، فقالت العرب: وما الرحمن الرحيم؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَاتَ دَعْوَاهُ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٠٤/١٠، عن ميمون به بدون عزو ولا إسناد، مختصراً. وانظر: الدر المنثور ٣٦٠/١١، وعزاه أيضاً لابن المنذر.

(١) يعقوبها بياض في: ش، س، ن، بمقدار كلمتين.

(٢) انظر: النشر ١/٢٦١.

(٣) في النشر ١/٢٦١: «... بشاعة وقوع مثل ذلك، إذا قيل: ﴿وَأَهْلُ الْمَعْفَرَةِ﴾ * لآ﴾ [المدثر: ٥٦]، القيامة: [١]، أو ﴿وَأَدْخُلِي حَتَّى﴾ * لآ﴾، [الفجر: ٣٠، البلد: ١]، أو ﴿لِلَّهِ﴾ * وَيْلٌ﴾ [الأنفطار: ١٩]، [المطففين: ١]، أو ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ * وَيْلٌ﴾ [العصر: ٣، الهمزة: ١].

واحتجاج مكّي في «الكشف»^(١) للفصل بالبسملة بقوله ﷺ: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ»^(٢)، قال مالك: «كَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ»، وبذم^(٣) الخطيب الواصل: «مَنْ يُطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِمَهُمَا»^(٤)، لُقِّبَ لَفْظُهُ، لَيْسَ^(٥) بِشَيْءٍ. لأنه في الأول كَرِهَ الْأَشْتِقَاقَ وهذا ليس منه، وفي الثاني زاد جداً في تقصير الخطبة، وهو الذي يقتضيه سياق مسلم^(٦)؛ لأنه في مقام تعليم ورُشْدٍ وبيانٍ وتُصْحِحُ، فلا يَنَاسِبُ غَايَةَ الْإِيجَازِ، وهذا هو الصحيح في سبب

(١) الكشف ١/١٨.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٣/١٧٧-١٧٨، ك: الضحايا، ب: في العقيقة، برقم (٢٨٤٢)، والنسائي في سننه ٧/١٦٢-١٦٣، ك: العقيقة، برقم (٤٢١٢)، وأحمد في مسنده ٢/١٨٢، ١٩٤، والحاكم في المستدرک ٤/٢٣٨، ك: الذبائح، والبيهقي في سننه ٩/٣٠٠، ك: الضحايا، ب: ما يستدل به على أن العقيقة على الاختيار، لا على الوجوب، جميعهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وجاء عند أحمد في الموضوع الثاني، وعند الحاكم باللفظ الذي ذكره المصنف، ولفظ الباقيين: «لا يحب الله العقوق». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وله شاهد رواه مالك في الموطأ ٢/٥٠٠، ك: العقيقة، ب: ما جاء في العقيقة، ولفظه مثل اللفظ المذكور عند المصنف، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٩/٣٠٠، وقال: «وهذا إذا انضم إلى الأول قوياً»، وحسنه الشيخ الألباني من طريق عمرو بن شعيب وصححه بشاهده المذكور، كما في السلسلة الصحيحة ٤/٢١٣، برقم (١٦٥٥).

(٣) معطوف على: «بقوله».

(٤) تقدم تخريجه في ٢/٥٠٤.

(٥) خبر: «واحتجاج».

(٦) صحيح مسلم ٢/٥٩٤، برقم: (٨٧٠).

الذمّ. وقيل: لجمعه بين الله ورسوله في كلمة، وليس بشيء أيضاً كما بيّنته في كتابي: «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»^(١)، و«حاشية الشفا»^(٢).
وفيما عدل إليه القراء نظر؛ لأنهم فرّوا من قبيح إلى أقبح منه؛ لأن من وجوه البسمة الوصل، فيلتصق معهم: ﴿الرَّحِيمِ﴾ بـ ﴿وَيْلٌ﴾، وأيضاً في القرآن كثير من هذا نحو: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ * ﴿وَيْلٌ﴾ [المرسلات: ٤٤-٤٥]، والأكثر على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب المحققين.



(١) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٢/ ٤٨٥.

(٢) حاشية الشفا للقسطلاني مخطوط كما تقدم في قسم الدراسة.

المبحث الثالث^(١)

لا خلاف في حذفِ البسملةِ إذا ابتدأت براءة، أو وصلتْها بالأنفالِ على الصحيح، وقد حاول بعضهم جوازها في أولها، وقال السخاوي^(٢): «إنه القياس».

ووجهوا المنع بزولها بالسيف. قال ابن عباس^(٣): «بسم الله أمان، وليس فيها أمان»، ومعناه: أن العرب كانت تكتبها أول مراسلاتهم في الصلح والأمان، فإذا نبذوا العهد والأمان لم يكتبوها.

/ قال السخاوي^(٤): «فيكون مخصوصاً بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك». انتهى.

ومما احتجوا به للمنع: أنهم لم يقطعوا بأن براءة سورة قائمة بنفسها دون الأنفال.

(١) انظر: النشر ١/ ٢٦٤.

(٢) جمال القراء ٢/ ٤٨٤.

(٣) أورده السيوطي في الدر المنثور ٧/ ٢٢٧، وعزاه لأبي الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سألت علي بن أبي طالب: لِمَ لم تكتب في: «براءة»: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ قال: لأن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أمان، و«براءة» نزلت بالسيف».

(٤) جمال القراء ٢/ ٤٨٤.

قال ابن عباس^(١): «سَأَلْتُ عَثْمَانَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: كَانَتْ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ، وَبِرَاءَةٌ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ^(٢)، وَقَصَّتْهَا شَبِيهَةً بِقَصَّتِهَا،

(١) رواه أبو داود في سننه ١/ ٣٤٩-٣٥٠، ك: الصلاة، ب: من جهر بها، برقم (٧٨٦-٧٨٧)، والترمذي في سننه ٥/ ١٦٦-١٦٧، ك: أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة التوبة، برقم (٣٠٨٦)، وحسنه، وأحمد في مسنده ١/ ٥٧، ٦٩، وابن شبة في تاريخ المدينة ٣/ ١٠١٥، ١٠١٦، والبخاري في مسنده -البحر الزخار- ٢/ ٨-٩، برقم (٣٤٤)، وكذا النسائي في فضائل القرآن ٧٠-٧١، برقم (٣٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٠١-٢٠٢، ك: الصلاة، ب: قراءة ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخِيمَ الرَّخِيمَ﴾، وابن أبي داود في المصاحف ١/ ٢٣٠-٢٣١، خبر قران سورة الأنفال بسورة التوبة، برقم (٩٩، ١٠٢)، والحاكم في المستدرک ٢/ ٢٢١، ٣٣٠، ك: التفسير، تفسير سورة التوبة، وصححه ووافقه الذهبي.

وكذا البيهقي في سننه الكبرى ٢/ ٤٢، ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة رضي الله عنهم كله قرآن...، وأيضاً في دلائل النبوة ٧/ ١٥٢-١٥٣، باب ما جاء في تأليف القرآن.

وإسناده وإن كان يُحَسَّنُ إلا أن في متنه نكارة، كما قال الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه للمسند ١/ ٣٣٠: «فيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأنَّ عَثْمَانَ يَثْبِتُهَا بِرَأْيِهِ وَيَنْفِيهَا بِرَأْيِهِ وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ». وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود، برقم (٧٨٦-٧٨٧)، وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٠٨٦).

(٢) يعني: نزولاً لا ترتيباً.

وَقِيَصُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا، فَفَرَنْتُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وهذا يُجيز^(١) الخلاف؛ لأنَّ غايته أنها جزءٌ منها.

وقيل: الحجة قولُ أبي^(٢): «كان ﷺ يأمرنا بها في أولِ كلِّ سورةٍ، ولم يأمرنا في أولها بشيءٍ».

وعورض: بأنَّ مَنْ لم يُسْمَلْ في أولِ غيرها لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ ﷺ كان يأمرُ بها في غيرها، وإلَّا بَسْمَلْ، وأيضاً عَدَمُ الأمرِ يُوجِبُ التَّخْيِيرَ لا الإسقاطَ أصلاً؛ لأنَّ الأجزاء لم يكنْ يأمرهم فيها بشيءٍ.

وقيل: قولُ^(٣) مالك: «نُسِخَ أولُها»، وهو يُوجِبُ التَّخْيِيرَ؛ لكنَّ القُرَّاءَ مُجْمِعُونَ على تَرْكِ البسملةِ فيها.

وأما تجويزُ ابنِ شيطا^(٤) الابتداءَ بها فيها تَبَرُّكاً دونَ الفِصْلِ بينهما

(١) م، ح، ش: «يحيل».

(٢) لم نقف عليه مسنداً فيما بحثنا، وقد أورده مكي بن أبي طالب في الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٠، وابن عطية في تفسيره ٦/ ٣٩٨، عن أبي بن كعب كما ذكره المصنف مع تفاوت يسير، ولكنه بدون إسناد ولا عزو.

وكذا ذكر ابن الجوزي في تفسيره ٣/ ٣٩٠ - بعد أن ذكر رواية ابن عباس - رضي الله عنهما، أنه قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم...، وهي التي تقدمت في الحاشية السابقة: «وذكر نحو هذا عن أبي بن كعب - رضي الله عنه -، بدون عزو ولا إسناد».

(٣) خبر لمبتدأ محذوف، أي: الحجة قول، معطوف على ما تقدم من قوله: «وقيل: الحجة قول أبي...».

(٤) انظر: النشر ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

بالبسملة^(١)، وقال: «إنه^(٢) بدعةٌ وضلالةٌ، وخرقٌ للإجماع، ومخالفٌ للمصحف»، فقال ابن الجزري^(٣): «لقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة أولها^(٤): إنه خرقٌ للإجماع ومخالفٌ للمصحف، ولا تضادٌ للنصوص بالآراء»، ولو وصلت براءةُ بآخرِ سورةِ سوى الأنفالِ فالحكمُ كما لو وصلت بها^(٥).



(١) قال ابن شَيْطَان: «ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة، فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية مُتَبَرِّكاً بها، ثم تلا السورة لم يكن عليه حَرَجٌ إن شاء الله... إنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يفصل بينهما بالبسملة لأن ذلك بدعة...». انظر: النشر ١/ ٢٦٤.

(٢) أي: الفصل بينهما بالبسملة.

(٣) النشر ١/ ٢٦٥.

(٤) أي: أول براءة.

(٥) أي: بالأنفال.

المبحث الرابع^(١)

تجوزُ البسملةُ وَعَدْمُهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَ أَوَائِلِ السُّورِ وَلَوْ بِكَلِمَةٍ لِكُلِّ
 مِنَ الْقِرَاءِ تَخْيِيرًا، كَذَا أَطْلَقَ التَّخْيِيرَ فِي الْوَجْهِينِ الشَّاطِبِيِّ^(٢) كَالدَّانِي^(٣)،
 وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ الْبِسْمَلَةَ عَمَّنْ^(٤) فَصَلَ بِهَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ كَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي
 جَعْفَرٍ، وَبَتَرَكِهَا عَمَّنْ لَمْ يَفْصِلْ بِهَا كَحَمْزَةَ وَخَلْفَ. وَكَانَ الشَّاطِبِيُّ يَأْمُرُ
 بِالْبِسْمَلَةِ بَعْدَ الْإِسْتِعَاذَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
 [البقرة: ٢٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يُرْجَعُ أَلْمَسَاعَةُ﴾ [فصلت: ٤٧]، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ
 الْبِشَاعَةِ.

قال في «النشر»^(٥): «وهو اختيارُ مكي في غير «التبصرة»^(٦)، وينبغي
 قياساً أَنْ يُنْهَى عَنِ الْبِسْمَلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]،
 وَقَوْلِهِ: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِلْبِشَاعَةِ».

(١) انظر: النشر ١/ ٢٦٥.

(٢) الشاطبية: ٩.

(٣) التيسير ١٨.

(٤) الصواب: «بمن».

(٥) النشر ١/ ٢٦٦.

(٦) انظر: الكشف ١/ ١٩.

وَأَمَّا الْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَ أَوَّلِ بَرَاءَةٍ مِنْهَا فَلَا نَصَّ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ، وَظَاهِرٌ
إِطْلَاقُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ كَالشَّاطِبِيِّ التَّخْيِيرُ فِيهَا^(١). وَاخْتَارَ السَّخَاوِيُّ فِي
«جَمَالِ الْقِرَاءَةِ»^(٢) الْجَوَازَ، وَقَالَ: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِغَيْرِ خِلَافٍ أَنْ يَقُولَ:
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]، وَإِلَى مَنْعِهَا
ذَهَبَ الْجَعْبَرِيُّ، وَتَعَقَّبَ السَّخَاوِيُّ فَقَالَ^(٣): «إِنْ كَانَ تَقْلًا فَمُسَلَّمٌ، وَإِلَّا فَرَدٌّ
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَمُضَادٌّ لِتَعْلِيلِهِ».

وَتُعَقَّبَ الْجَعْبَرِيُّ^(٤): «بأنه لعله لم يقف على كلامه، وإلا فهو قد أقام
الدليل على / جوازها في أولها كما تقدم، وإذا تأصل ذلك بنى عليه هذا، وقد
أفسد أدلة المانعين، وألزمهم القول بها قطعاً، وليس هذا مُضَادِّماً لِتَعْلِيلِهِ؛
لأنه لم يقل بالمنع حتى يُعَلِّله، فكيف يكون له تعليلاً؟ والله أعلم.

لكنَّ قَوْلَهُ: «أَلَا تَرَى» إِلَى آخِرِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ النِّزَاعِ، وَالصَّوَابُ كَمَا
فِي «النَّشْرِ»^(٥) أَنْ يَقَالَ: إِنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَرْكِ الْبِسْمَلَةِ فِي أَوْسَاطِ غَيْرِ بَرَاءَةٍ
لَا إِشْكَالَ فِي تَرْكِهَا عِنْدَهُ فِي وَسْطِ بَرَاءَةٍ، وَكَذَا لَا إِشْكَالَ فِي تَرْكِهَا عِنْدَ مَنْ
ذَهَبَ إِلَى التَّفْصِيلِ، إِذِ الْبِسْمَلَةُ عِنْدَهُمْ فِي وَسْطِ السُّورَةِ تَبَعٌ لِأُولِهَا، وَلَا
تَجُوزُ الْبِسْمَلَةُ أُولِهَا، وَكَذَلِكَ وَسَطُهَا.

(١) الشاطبية ٩.

(٢) جمال القراء ٢ / ٤٨٤.

(٣) كنز المعاني ٢ / ١٩١.

(٤) الْمُتَعَقَّبُ: هُوَ النُّوَيْرِيُّ فِي شَرْحِ طَيْبَةِ النَّشْرِ ٢ / ٣٢.

(٥) النَّشْرُ ١ / ٢٦٦.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْبِسْمَلَةِ فِي الْأَجْزَاءِ مُطْلَقًا: فَإِنْ اِعْتَبَرَ بَقَاءَ أَثْرِ الْعَلَةِ
الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا حُذِفَتِ الْبِسْمَلَةُ أَوَّلَهَا، وَهِيَ نَزْوُلُهَا بِالسِّيفِ كَالشَّاطِئِيِّ، وَمَنْ
سَلَكَ مَسْلَكَهَ، لَمْ يُسْمَلْ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَبِرْ بَقَاءَ أَثْرِهَا، وَلَمْ يَرَهَا عَلَةً بَسْمَلِ بِلَا
نَظَرٍ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْبِسْمَلَةِ.



(١) انظر: النشر ١/٢٦٦.

لطيفة^(١):

قال بعضهم: «أمر الله تعالى عباده أن يستعيذوا إذا قرؤوا؛ لثلاثيَونَ سِراً لهم الشيطانُ بتحريف معاني القرآن، فيفهموه على خلاف ما هم عليه، ثم أمرهم بالبسملة بعد الاستعاذة؛ لتحصّل لهم البركةُ في قراءة القرآن وفهمه، فالاستعاذةُ لدفع الشرِّ، والبسملةُ لجلبِ الخير».

فائدة في آمين:

قال الهذلي في «كامله»^(٢): «آمين لم تُؤخذ علينا في التلاوة بعد الفاتحة. وقال قُرّاءُ العجم: لا بد من ذكْرها إذا خُتِمَت الفاتحةُ كالصلاة». انتهى.

وفيها لغتان: المدُّ وهو أبلغُ في الدعاء، وبه ورد الخبرُ من تأمين النبي

ﷺ^(٣).

والأخرى القصر، وليس للقراء فيها نصٌّ فيذكر.

نعم حكى بعضهم أن المدَّ مذهبُ ابنِ عامرٍ والكوفيين، والله أعلم.

(١) من قوله: «لطيفة...» إلى «... والكوفيين» في نهاية الصفحة سقط من: ش.

(٢) الكامل (خ) ١٥٧/أ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/٢٦٢- مع الفتح-، ك: الأذان، ب: جهر الإمام بالتأمين، برقم: ٧٨٠، ومسلم في صحيحه ١/٣٠٧، ك: الصلاة، ب: التسميع والتحميد والتأمين، برقم: ٤١٠.

وعن الحسن (الحَمْدِ لله) [٢]، حيث وقع بكسر الدال^(١)؛ إبتاعاً لكسرة لام الجرِّ بعدها، وهي لغةٌ تميمٍ وبعض غَطَفَان، يُتبعون الأوَّل للثاني للتجانس^(٢).
 ورُوِيَتْ عن زيد بن علي^(٣) وغيره. والجمهـورُ بالرفعِ على الإبتداء، والخبرُ الجارُّ والمجرورُ بعده، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وهو الخبرُ في الحقيقة، ثم ذلك المحذوفُ إن شئتَ قَدَّرْتَه اسماً، وهو المختارُ، وإن شئتَ قَدَّرْتَه فعلاً أي: الحمدُ مستقرٌّ لله، أو استقرَّ.

قال أبو حيان^(٤): «وقراءةُ الرفعِ أمكنُ في المعنى؛ ولهذا أجمَعَ عليها القراءُ العَشْرَةُ^(٥)؛ لأنها تدل على ثبوتِ الحمد واستقراره لله».

وقرأ ﴿الرَّحِيمِ * مَلِكِ﴾ [٣-٤]، بإدغامِ الميمِ الأولى في الثانية أبو عمرو بخُلفٍ عنه، وكذا يعقوبُ من «المصباح»^(٦).

ووافقهما ابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(٧)، واليزيديُّ بخُلفٍ عنه، والحسنُ والمطوَّعيُّ.

وخصَّصَ الشاطبيُّ في إقراءته الإدغامَ بالسوسيِّ، والإظهارَ بالدوريِّ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٧، إيضاح الرموز: ٩١.

(٢) انظر: الدر المصون ٤١/١.

(٣) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن، الهاشمي، العلوي، المدني، كان ذا علم وصلاح، (ت: ١٢٢هـ). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٢٥/٥، سير أعلام النبلاء ٣٨٩/٥.

(٤) البحر ١٨/١.

(٥) البحر: «السبعة».

(٦) انظر: باب الإدغام ٦٨٥/٢.

(٧) مفردة ابن محيصن ٩٩.

والجمهورُ عن يعقوبَ على الإظهارِ في هذا الموضع ونحوه، وتخصيصِ الإدغامِ بأحرفِ سَبَقَ التنبيةُ عليها في بابِه. ويجوز المدُّ والقصرُ والتوسطُ في حرفِ المدِّ السابقِ قبل المدغم.

وتكريرُ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٣]، بعد الذي في البسملَةِ إشارةٌ إلى أنه الحقيقُ بالحمدِ.

واختلَفَ في ﴿مَلِكٍ﴾ [٤]:

فعاصمٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخَلَفٌ^(١)، بالألفِ مدًّا على وزنِ «سامعٍ» اسمِ فاعلٍ، مِنْ مَلَكٍ مَلَكًا بالكسر، وهي موافقةٌ للرسمِ تقديرًا، وقراءةُ الخلفاءِ الأربعةِ وكثيرٍ من الصحابةِ.

وفي الترمذي^(٢)، وأبي داود^(٣) حديثٌ: «أنه ﷺ وأبو بكر وعمر - وأراه

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٠٣، النشر ١/٢٧١، الإتحاف ١/٣٦٣.

(٢) في سننه ٥/٤٨-٤٩، ك: أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ، ب: في فاتحة الكتاب، برقم (٢٩٢٨)، وقال: «هذا حديث غريب...»، وكذا رواه ابن أبي داود في المصاحف ١/٣٦٨، ما روي عن النبي ﷺ من القراءات...، فاتحة الكتاب، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤/١٧-١٨، كلاهما من طريق أيوب بن سويد الرملي عن الزهري عن أنس - رضي الله عنه - به، وقد ضعف العلماءُ أيوبَ الرملي كما في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/٤٠٥، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي ٣٣٤، برقم (٢٩٢٨).

أما القراءة فمتواترة على الوجهين؛ بالألف ﴿مَلِكٍ﴾، وب حذفها ﴿مَلِكٍ﴾ كما تقدم توثيق ذلك.

(٣) في سننه ٤/١٩٠، ك: الحروف والقراءات، ب: ١، بدون عنوان، برقم (٤٠٠٠)، لكن =

قال: وعثمان - كانوا يقرؤون: ﴿مَلِكٍ﴾ بالألف.

قالوا^(١): و﴿مَلِكٍ﴾، أمدح من ﴿مَلِكٍ﴾ لعموم إضافة ﴿مَلِكٍ﴾، إذ يُقال: مالكُ الجنِّ والطيور، ولا يقال: مَلِكُ الطير؛ ولأنَّ ثوابَ تاليها أكثرُ من ثوابِ تالي: ﴿مَلِكٍ﴾ انتهى.

/ ووافقهم الحسنُ والمطوَّعِيُّ^(٢).

وقرأ الباقون ﴿مَلِكٍ﴾ بغير ألفٍ على وزنِ سَمِعَ، على أنه صفةٌ مشبهةٌ، مِنْ مَلِكٍ مُلْكاً أي: قاضي يومِ الدين؛ لأنه ينفردُ ذلك اليومَ بالحُكم. وقد رُوِيَ عن العرب^(٣): «لي في هذا الوادي: مَلِكٌ ومُلْكٌ ومَلِكٌ» مُثَلَّثَ الفاء، ولكن المعروفَ الفرقُ بين الألفاظ الثلاثة: فالمفتوحُ: الشَّدُّ والرَّبْطُ، والمضمومُ: القَهْرُ والتَّسَلُّطُ على مَنْ تَتَأَتَّى منه الطاعةُ، ويكون باستحقاقٍ

رواه مرسلًا، وكذا رواه ابن أبي داود في المصاحف ١/٣٦٩، ٣٧٠، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤/١٨، كلاهما من طريق معمر عن الزهري به مرسلًا. وقال أبو داود: «هذا أصح من حديث الزهري عن أنس، والزهري عن سالم عن أبيه»، وكذا صحح الطحاوي الرواية المرسلة. انظر: الحديث السابق، وله شاهد من حديث ابن عمر وأبي هريرة - رضي الله عنهم - عند ابن أبي داود في المصاحف ١/٣٦٨، ٣٧١-٣٧٢، برقم (٢٧٣، ٢٧٧-٢٨٢)، وكذا رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤/١٩، من حديث أبي هريرة موقوفاً بإسنادٍ صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، كما حكم محقق الكتاب شعيب الأرنؤوط بذلك.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/٩، الحجة لابن زنجلة ٧٧، الموضح ٢٢٩/١.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٨، المبهج ٢/٥، إيضاح الرموز: ٩١.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٨.

وغيره، والمكسورُ: التَّسَلُّطُ على مَنْ تَتَأَتَّى منه الطاعةُ، وَمَنْ لَا تَتَأَتَّى منه، ولا يكونُ إلا باستحقاقٍ. وعلى هذا فيكون بين المكسورِ والمضمومِ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ.

وقال الراغب^(١): «والمَلِكُ - بالكسر - كالجِنْسِ للمُلِكِ بالضم، وكلُّ مَلِكٍ^(٢) - بالكسر - مُلْكٌ - بالضم -، وليس كلُّ مُلْكٍ مَلِكاً»^(٣)، فعلى هذا يكونُ بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبهذا يُعرفُ الفرقُ بين مَلِكٍ ومَالِكٍ: فَإِنَّ مَلِكاً مأخوذاً من المُلِكِ بالضم، ومَالِكاً من المَلِكِ بالكسرِ كما تقدّمَ انتهى. قالوا: وقراءةُ القَصْرِ أبلغُ من قراءةِ المدِّ؛ لأنَّ الصفةَ المشبهةَ تدلُّ على معنى الثبوتِ، وأعمُّ لاندرجِ المالكِ في الملكِ، وأشرفُ لختِمِ الكتابِ العزيزِ به في سورةِ الناسِ المُجمَعِ عليه، ولموافقةِ الرسمِ تحقيقاً، وأمَّا كونُ: ﴿مَلِكٍ﴾ أكثرَ ثواباً لزيادةِ الألفِ، فأجيب: بأنَّ تضاعفَ الثوابِ كما يكون بالحروفِ يكون بالأشرفِ.

(١) المفردات ٧٧٥.

والرَّاعِبُ هو: الحسين بن محمد بن المُفَضَّل، أبو القاسم، الملقب بالراغب، علامة محقق، من مؤلفاته: «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، «مفردات ألفاظ القرآن»، كان حياً في أوائل القرن الخامس. انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٢٠، بغية الوعاة ٢/٢٩٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣٢٩. وينظر حول الاختلاف في اسمه: مقدمة المحقق لكتاب «مفردات ألفاظ القرآن»، تحقيق: صفوان داودي.

(٢) في المفردات: «فكلُّ مُلْكٍ مَلِكٌ».

(٣) في المفردات: «وليس كلُّ مَلِكٍ مُلْكاً»، وما ورد من النصِّ بعد ذلك معزواً للراغب لم يرد في المفردات.

وفي تفسير البيضاوي^(١): «أن مَلِك - يعني بالقصر - هو المختار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين». انتهى.

وقد رجَّح كلُّ من الفريقين إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقطُ القراءة الأخرى^(٢). وهذا غير مَرَضِيٍّ؛ لأنَّ كلاَّ منهما متواترٌ.

وعن المطَّوعِي^(٣): (مَالِكُ)، بفتح الكاف منصوباً على القطع، أي: أمدح، أو أعني، أو منادى مضاف بحذفِ الأداةِ توطئةً ل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والجمهورُ بكسرها^(٤).

وعن الحسن^(٥): (يُعْبَدُ) [٥] بالياء من تحت مضمومة، مبنياً للمفعول الغائب. ووجهها على إشكالها: أن فيها استعارةً والتفاتاً:

أما الاستعارة فإنه استُعير فيها ضميرُ النصبِ لضميرِ الرفع، والأصل: أنت تُعْبَدُ، وهو سائغٌ. وأما الالتفاتُ فكان من حقِّ هذا القارئ أن يقرأ: «إياك تُعْبَدُ» بالخطاب، ولكنه التفت من الخطابِ في: «إياك» إلى الغيبةِ في: «يُعْبَدُ». إلا أن هذا التفتُ غريبٌ؛ لكونه في جملةٍ واحدةٍ.

والجمهورُ بالنونِ مبنياً للفاعل، وهو التفتُ من الغيبةِ إلى الخطابِ؛ إذ لو جرى الكلامُ على أصله لقليل: الحمدُ لله، ثم قيل: إِيَّاهُ نَعْبُدُ. والالتفاتُ نوعٌ من البلاغة^(٦). والحكمةُ فيه تنشيطُ السَّامِعِ.

(١) أنوار التنزيل ٨/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨/١.

(٣) انظر: المبهج ٦/٢، إيضاح الرموز: ٩١.

(٤) أي بكسر الكاف في: ﴿مَالِكُ﴾ وهي القراءة المتواترة بالألف وبحذفها.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٨، إيضاح الرموز: ٩١.

(٦) انظر: الإيضاح للقزويني ٢/٩٠-٩١.

وعن المطَّوعِي^(١): (نِسْتَعِين) [٥] بكسر حرفِ المضارعة، وهي لغةٌ مُطَّرِدَةٌ في حروف المضارعة وذلك بشرطَيْن^(٢): «ألا يكونَ حرفُ المضارعةِ ياءً لِثِقَلِ ذلك، وأنَّ يكونَ المضارعُ من ماضٍ مكسورِ العينِ، نحو: تَعَلَّمُ من عِلْمٍ، أو في أوَّلِهِ همزةٌ وصلٍ نحو: نِسْتَعِينُ / مِنْ نحو: استعان، أو تاءً مطاوعَةً نحو: تَتَعَلَّمُ مِنْ تَعَلَّمٍ، فلا يجوزُ في: «يَضْرِبُ»، و«يَقْتُلُ» كَسْرُ حرفِ المضارعةِ لِعَدَمِ الشرطين المذكورين.

ومعنى الآية: نَخُصُّكَ بِأَقْصَى غَايَةِ التَّدَلُّلِ، وَطَلَبِ المَعُونَةِ.

لَمَّا أَثْنَى عَلَيْهِ كَأَنَّهُ حَضَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَخَاطَبَهُ، وَهُوَ إِخْبَارٌ مِنْ جَمِيعِ العُبَادِ الَّذِينَ^(٣) هُوَ فَرَدُّ مِنْهُمْ، أَدْرَجَ عِبَادَتَهُ فِي عِبَادَتِهِمْ لَعَلَّهَا تُقْبَلُ بِرِكَتِهِمْ^(٤)، أَوِ المرادُ الحاضرونَ لا سيما إن كان في جماعةٍ.

وقيل: النونُ للتعظيم؛ لأنه^(٥) إذا كان في العبادة فجأهه عريضٌ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿الصِّرَاطِ﴾ [٦]، و﴿صِرَاطِ﴾ [٧]:

فَقُنْبُلٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَكَذَا رُوِيَ بِالسِّينِ^(٦) حَيْثُ وَقَعَا عَلَى الأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّرَطِ وَهُوَ البَلْعُ. يُقَالُ: سَرَطَ الطَّعَامَ إِذَا ابْتَلَعَهُ، كَأَنَّهُ

(١) انظر: المبهج ٦/٢، إيضاح الرموز: ٩١.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٣) في النسخ: «الذي»، وهو سهو.

(٤) لا تثبت البركة إلا بنصٍّ من كتاب أو سنة.

(٥) س، ن: «كأنه».

(٦) انظر: التذكرة ١/٦٥، النشر ١/٢٧١، الإتحاف ١/٣٦٥.

يَبْلَعُ المَازَّةَ به، وعليها عامَّةُ العربِ، ووافقهما ابنُ محيِصنٍ من «المفردة»^(١) فيهما، والشنبوذِيُّ^(٢) فيما تجرَّدَ عن اللام.

وقرأ خَلَفٌ عن حمزةَ بإشمامِ الصادِ الزايِّ في كلِّ القرآن، ومعناه مَزْجٌ لفظِ الصادِ بالزايِّ؛ لأنها تُجانِسُ الطاءَ في الجَهْرِ، ويُعبَّرُ عنه بصادٍ بينَ بينَ، وكزاي^(٣) وهي لغةٌ قيسٍ^(٤)، ووافقهُ المطَّوعِيُّ.

واختلَفَ عن خَلَادٍ: ففي «الشاطبية»^(٥) كأصلِها^(٦) إشمامُ أولِ الفاتحةِ فقط. وبه قرأ الدانيُّ^(٧) على أبي الفتحِ فارسٍ، وقَطَعَ له بالإشمامِ في حَرْفِي الفاتحةِ فقط صاحبُ «العنوان»^(٨) والطرسوسِيُّ^(٩)، من طريقِ ابنِ شاذانٍ^(١٠)

(١) مفردة ابن محيِصن: ١٠٥.

(٢) انظر: المبهج ٨/٢، إيضاح الرموز: ٩٢.

(٣) أي إشمامها زايًا. وأمَّا الزاي الخالصة فقد رواها الأصمعيُّ عن أبي عمرو. انظر: البحر ٢٥/١.

(٤) انظر: البحر ٢٥/١.

(٥) الشاطبية ٩.

(٦) التيسير ١٨.

(٧) جامع البيان (خ) ٦٢/أ.

(٨) العنوان ٦٧.

(٩) هو: عبد الجبار بن أحمد صاحب المجتبى، تقدّم.

(١٠) هو: محمد بن شاذان، أبو بكر الجوهري، كما في النشر ١/١٦١.

عنه، وصاحبُ «المستتير»^(١) من طريق ابن البَحْتَرِي^(٢) عن الوَزَّانِ^(٣) عنه. وَقَطَعَ له بالإشمام في المعرّف باللام خاصةً هنا، وفي جميع القرآن، أبو علي في «الروضة»^(٤)، وفاقاً لجمهور العراقيين.

وَقَطَعَ له بعدم الإشمام في الجميع في «التبصرة»^(٥)، و«الكافي»^(٦)، و«الهداية»^(٧)، وفاقاً لجمهور المغاربة، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن. وانفرد ابن عبيدٍ عن الصوّاف^(٨) عن الوَزَّانِ عنه^(٩) بالإشمام مطلقاً في جميع القرآن كخلفٍ عن حمزة.

وَقَرَأَ الباِقون بالصاد، ورواه ابنُ شَنبُوذ وسائر الرواة عن قُنْبَلٍ. قال البيضاوي^(١٠): «وهي لغة قريش»، زاد الجعبريُّ^(١١): «في كل سين بعدها

(١) المستتير ٩/٢.

(٢) عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن بن البَحْتَرِي، العَجَلِي، المقرئ، والد أحمد بن عبدالرحمن المعروف بالولي. انظر: غاية النهاية ١/٣٧٦.

(٣) هو: القاسم بن يزيد الوَزَّان، تقدّم.

(٤) الروضة ٢/٥١٨.

(٥) التبصرة ٥٥.

(٦) الكافي ٣٧.

(٧) انظر: النشر ١/٢٧٢.

(٨) هو: الحسن بن الحسين، أبو علي الصوّاف، تقدّم.

(٩) سقط: «عنه» من ن، س، أي: عن خلّاد، وليس لخلّادٍ في «صراط» المجرد عن لام التعريف فيما عدا الفاتحة إلا الصاد الخالصة كالجماعة، وسبق التنبيه على ذلك في المقدمة. وانظر: النشر ١/٢٧٢، وتحرير النشر للأزميري ص: ٢٠٢.

(١٠) أنوار التنزيل ١/١٠.

(١١) كنز المعاني ٢/٢٠٩.

غين»^(١) أو خاءً أو قافً أو طاءً، وإنما قَلِبَتِ السَّيْنُ صَاداً لِتَطَابِقِ الطَّاءِ فِي الإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ وَالتَّفْخِيمِ مَعَ الرَّاءِ؛ اسْتِثْقَالاً لِلانْتِقَالِ مِنْ سُفْلٍ إِلَى عُلُوٍّ. قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٢): «وَهِيَ الْفَصْحَى، وَعَلَيْهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ لِقَوْلِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي شَيْءٍ فَارْتَبِطُوا بِبَلْغَةِ قَرِيشٍ»؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِبَلْغَتِهِمْ^(٣)، وَالْأَصْلُ^(٤) مَرْجُوحٌ بِتَعَدُّدِ التَّنَاسُبِ، وَهِيَ^(٥) مُوَافِقَةٌ لِلرَّسْمِ. وَعَنِ الْحَسَنِ: (أَهْدَانَا صِرَاطاً مُسْتَقِيماً) [٦] بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ (أَل) فِي أَوَّلِ الْكَلِمَتَيْنِ^(٦)، اعْتِمَاداً عَلَى إِضَاحِهِ بِالْبَدَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ مَعْنَى التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى التَّجْرِيدِ، كَقَوْلِهِ^(٧):

وفي الله إن لم يعدلوا حَكَمٌ عَدَلٌ

(١) ر، ح، ش، ن، م، س: «عين»، وما أثبتناه من الجعبري.

(٢) كنز المعاني ٢/ ٢١٠.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١١/ ٩، مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، برقم (٤٩٨٧).

(٤) يعني بالسين، وتعدُّد التناسب موجود في الصاد على قوله أكثر، لأن الطاء والراء والرَّسْمُ الصَّرِيحُ كُلُّهُ تَنَاسُبُ قِرَاءَةِ الصَّادِ.

(٥) يعني القراءة بالصاد.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٨، إيضاح الرموز: ٩٢، كما جاء في بعض نسخه، الفوائد المعتمدة: ٢٦٦.

(٧) صدره:

أَقَادَتْ بَنُو مِرْوَانَ قَيْساً دِمَاءَنَا

وهو لأبي الخطَّار الكلبي في الخصائص ٢/ ٤٧٥، ولسان العرب (حكم) ٣/ ٢٧١.

ثم إن مُفَادَ نَكْرَةِ الْجِنْسِ مُفَادُ مَعْرِفَتِهِ؛ إِذْ فِي كُلِّ جَزْءٍ مِنْهُ مَا فِي جَمَلَتِهِ.
أَلَا تَرَى قَوْلَهُ:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَأً^(١)

... ..

أَي: التَّسْلِيمِ وَالتَّرْكَ.

وَاخْتَلَفَ فِي ضَمِّ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا مِنْ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧]، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، و﴿عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿إِلَيْهِمَا﴾^(٢)، و﴿فِيهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿فِيهِنَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿أَيْهِمْ﴾ [يوسف: ٦٣]، / و﴿صَيَّا صِيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، و﴿يَجْتَنِّيهِمْ﴾ [سبأ: ١٦]، و﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤]، و﴿وَمَا نُزِيرُهُمْ﴾ [الزخرف: ٤٨]، و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ﴾ [المتحنة: ١٢]، ، وما يُشْبِه ذلك من ضمير التثنية والجمع، مذكر^(٣) أو مؤنث:

فحمزة، وكذا يعقوب ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧]، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، الثلاثة فقط، حيث أتت بضم الهاء^(٤) على الأصل؛ لأنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ ضَعِيفَةً لِحَفَائِهَا خُصِّصَتْ بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ.

(١) عجزه:

... .. لآ متشابهان ولا سواء

وهو لأبي جزام العكلي، في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧، والمحتسب ١/ ٤٣.

(٢) كذا في النشر، وهي ليست كلمة قرآنية.

(٣) قوله: «مذكر» خبر لمبتدأ محذوف أي: والضمير، وفي الإتحاف ١/ ٣٦٦: «مذكراً أو مؤنثاً».

(٤) انظر: التلخيص لأبي معشر: ٢٠١، النشر ١/ ٢٧٢، الإتحاف ١/ ٣٦٦.

والدليل على أن أصلها الضمُّ أنها تُضَمُّ مبتدأةً، وبعد الفتح والألف والضمّة والواو والسكون في غير الياء نحو: هُوَ، وَلَهُ، ودَعَاهُ، ودَعَوْتُهُ، ودَعَوُهُ، ودَعَّعُهُ، وهي لغة قريش والحجازيين^(١).

وافقهما المطوّعي في الثلاثة^(٢) والشَّنْبُوزِي في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ فقط حيث وقع.

وزاد يعقوبُ فقرأ جميع ما ذَكَرَ وما شابهه ممَّا قبل الهاءِ ياءً ساكنةً بضمِّ الهاءِ أيضاً. ووافقهُ الشَّنْبُوزِي في ﴿عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] فقط.

وهذا كله إذا كانت الياءُ موجودةً. فَإِنْ زَالَتْ لَعَلَّةَ جزم، نحو: ﴿وَإِنْ يَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿وَيُخْزِيهِمْ﴾ [التوبة: ١٤]، ﴿أُولَئِكَ فِيهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو بناءً، نحو: ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ﴾ [الصفات: ١١]، فَرُويَسُّ وحده بضمِّ الهاءِ في ذلك كله، إلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال: ٣]^(٣)، فإنه كَسَرَهَا من غير خُلْفٍ^(٤).

واختلَفَ عنه في: ﴿وَيُلِّهِمُ الْأَمْلُ﴾ في الحجر [٣]، و﴿يُعْزِيهِمُ اللَّهُ﴾ في النور [٣٢]، ﴿وَفِيهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ موضعي غافر [٩، ٧]^(٥).

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧٠.

(٢) انظر: المبهج ٨/ ٢، إيضاح الرموز: ٩٣.

(٣) في حاشية ح: «لأنَّ اللامَ المكسورة بمنزلة كسرتين والانتقالُ من الكسرتين إلى الضمة ثقيلٌ جداً بخلاف أخواته».

(٤) انظر: النشر ١/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٥) قوله: «واختلف عنه ... موضعي غافر» سقط من ش.

وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب^(١) بضم هاء ﴿بَبَعِيَهْمَ﴾ في الأنعام [١٤٦]، وبـ ﴿حُلِيَهْمَ﴾ في الأعراف [١٤٨]. وانفرد ابن مهران عن يعقوب أيضاً بكسر الهاء من ﴿أَيْدِيَهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [المتحة: ١٢].

وقرأ الباقون بكسر الهاء في ذلك كله في جميع القرآن؛ لأن الهاء لخفائها ليست بحاجز حصين، فإذا ضُمَّت فكانت ضُمَّتْها قد وليت الكسرة أو الياء الساكنة، وذلك ثقیل، وهي لغة قيس^(٢) وتميم وبني سعد أخواله رضي الله عنهم، لقوله رضي الله عنهم: «أنا أفصحكم» الحديث^(٣).

واختلَفَ في صلة ميم الجمع بواو وإسكانها، إذا وقعت قبل مُحَرَّكٍ -ولو تقديرًا- منفصلاً^(٤)، نحو: ﴿أَنَعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ [٧]،

(١) انظر: النشر ١/ ٢٧٣.

(٢) م، ر: «قريش». وانظر: الدر المصون ١/ ٧٠، ونسب اللغة إلى غير الحجازيين.

(٣) تقدم تخريجه في ٢/ ٣٩٧ بلفظ: «أنا أفصح من نطق بالضاد». وجاء بلفظ: «أنا أعربكم، أنا من قريش، لساني لسان بني سعد بن بكر»، عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلًا، رواه ابن سعد في الطبقات ١/ ١١٣، عن الواقدي، وهو كذاب، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير ١٨٧-١٨٨، برقم (١٣٠٣)، وقال: موضوع، وكذا قال في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/ ١٨٥، برقم (١٦٨٩).

وجاء أيضاً بلفظ: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»، وجاء بلفظ: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»، وذكر العجلوني اللفظين، في كشف الخفاء ١/ ٢٠٠-٢٠١، برقم (٦٠٩)، وقال: «قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ»، وانظر: موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة ٣/ ١٠٠-١٠١، برقم (٦١٧٦، ٦١٨٠).

(٤) حال من الضمير المستتر في «محرك».

﴿وَمَمَّارَ زَفْتِهِمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿عَلَيْهِنَّ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]:

فقالون بخلافٍ عنه، وابن كثير، وكذا أبو جعفر بواو في اللفظِ وصلاً^(١) أتباعاً للأصل، بدليل: ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿أَنْزَلْنَاكُمْ هَا﴾ [هود: ٢٨]، وبذلك قطع لقالون من طريق الحُلواني صاحب «الهداية»^(٢)، وقَطَعَ له بالإسكانِ صاحبُ «الكافي»^(٣)، وكذا في «الهداية»^(٤) من طريق أبي نَشِيطٍ، وهو الذي في «العنوان»^(٥)، وبه قرأ الداني^(٦) على أبي الحسنِ من طريق أبي نَشِيطٍ، وعلى أبي الفتحِ من قراءته على عبد الله بن الحسين^(٧) من طريق الحُلواني، ونصَّ على الخلافِ في «التيسير»^(٨) له من طريق أبي نَشِيطٍ، وأُطْلِقَ التخييرَ له في «الشاطبية»^(٩) وفاقاً لجمهور أئمة العراقيين، جَمْعاً

(١) انظر: النشر ١/٢٧٣، الإتحاف ١/٣٦٦.

(٢) انظر: النشر ١/٢٧٣.

(٣) الكافي ٣٧.

(٤) انظر: النشر ١/٢٧٣.

(٥) العنوان ٤١-٤٢.

(٦) جامع البيان (خ) ٦٣/أ.

(٧) ابن حسنون، أبو أحمد السامري، تقدّم.

(٨) التيسير ١٩.

(٩) الشاطبية ٩.

بين اللغتين، كقول لبيد^(١):

وهم فوارسها وهم حكامها

وافقهم ابن محيصن^(٢).

وإنما اشتَرَطُوا في الميم أن تكون قبل مُحَرَكٍ، ولو تقديرًا، ليندرج فيه:
﴿ كُنْتُمْ تَمَنُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ﴿ فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هَوْت ﴾ [الواقعة: ٦٥] على
التشديد، وأن يكون المحرك منفصلاً ليخرج عنه المتصل، نحو: ﴿ دَخَلْتُمُوهُ ﴾
[المائدة: ٢٣]، و﴿ أَنْزَلْنَاهُ كُمُوهَا ﴾ [هود: ٤٨]، فإنه / مجمعٌ عليه.

[١٩٩/ب]

وقرأ ورش بالصلة إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو: ﴿ عَلَيْهِمْ
ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، إيثاراً للمدِّ، وعدل عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن
قبلها الذي هو مذهبه؛ لأنه لو أبقى الميم ساكنةً لتحرَّكت بسائر الحركات،
فراى تحريكها بحركتها الأصلية أولى.

وعن الحسن قراءتها بالإتباع^(٣)، يعني إن كان قبل الميم كسرة كسرهما،

(١) صدره:

وهم السعاة إذا العشيرة أفضعت

وهو في ديوان لبيد: ٣٢١، واللسان (فضع) ٢٩١/١٠.

أفضعت: وقعت في أمرٍ فظيحٍ شديد.

ولبيد هو: ابن ربيعة بن مالك، العامري، أبو عقيل، الشاعر المشهور، كان من شعراء
الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام وقدم على النبي ﷺ في وفد بني كلاب فأسلم،
(ت: ٤١ هـ). انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٧٤، تاريخ الإسلام ٢/ ١٩٣.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠٥، إيضاح الرموز: ٩٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٩، إيضاح الرموز: ٩٤.

نحو: (عَلَيْهِمْ وَلَا) [الفاتحة: ٧]، و(يُنَادِيهِمْ أَيْنَ) [التقصص: ٦٢]، و(فِيهِمْ رَسُولًا) [البقرة: ١٢٩]، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ضَمَّهَا، نحو: (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ) [البقرة: ٦]، و(فِيكُمْ رَسُولًا) [البقرة: ١٥١]، و(مِنْهُمْ أُمِّيُونَ) [البقرة: ٧٨].

وقرأ الباقر بالسكون في جميع القرآن إرادةً للتخفيف؛ لكثرة دَوْرِ الضمائر مع أَمْنِ اللَّبْسِ، وعليه الرسمُ.
وأجمعوا على إسكانها وَقَفًا؛ لأنه محلُّ تخفيفٍ.

واخْتَلَفَ فِي ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ وَكَسْرِهَا وَضَمِّ مَا قَبْلَهَا وَكَسْرِهَا، إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمِيمِ سَاكِنٌ وَقَبْلَهَا هَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، نَحْوُ: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]:

فَنَافِعُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْهَاءِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (١) مَنَاسِبَةً لِلْهَاءِ بِالْيَاءِ، وَتَحْرِيكِ الْمِيمِ بِحَرَكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ، وَوَأَقْبَهُمُ ابْنُ مَحِيصَنٍ (٢)، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِكَسْرِ الْهَاءِ لِمَجَاوِرَةِ الْكَسْرِ أَوْ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ أَيْضًا عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَوَأَقْبَهُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.
وَقَرَأَ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ، بِضَمِّهِمَا؛ لِأَنَّ الْمِيمَ حُرِّكَتْ لِلْسَّاكِنِ بِحَرَكَتِ الْأَصْلِ، وَضَمَّ الْهَاءِ إِتْبَاعًا لَهَا، وَوَأَقْبَهُمُ الْأَعْمَشُ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ بِإِتْبَاعِ الْمِيمِ الْهَاءَ عَلَى أَصْلِهِ، فَضَمَّهَا حَيْثُ ضَمَّ الْهَاءَ فِي نَحْوِ: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧]،

(١) انظر: النشر ١/ ٢٧٤، الإتحاف ١/ ٣٦٧.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠٥، إيضاح الرموز: ٩٥.

لوجودِ ضَمِّ الهاءِ، وكَسَرِها في نحوِ: ﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾ [البقرة: ٩٣]، لوجودِ الكسرةِ.

وأما الوقفُ فكلُّهم على إسكانِ الميمِ، وهم على أصولهم في الهاءِ، فحمزةٌ بضمِّ الهاءِ من نحوِ: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ويعقوبُ بضمِّ ذلك وفي نحوِ: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤]، ورؤيسٌ في نحوِ: ﴿يُعْزِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٣]، على أصلِهِ بالوجهين.

واتفقوا على ضمِّ الميمِ المسبوقةِ بضمِّ، سواءً كان في هاءٍ أو كافٍ أو تاءٍ، نحوُ: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، و﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، و﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وإذا وقفوا سَكَّنوا الميمِ^(١). وعن ابنِ محيصنٍ من «المبهج»^(٢): (غَيْرَ الْمَغْضُوبِ) [٧]، بنصبِ (غَيْرِ)، فقليل: على الحال من ﴿الَّذِينَ﴾، وهو ضعيف. وقيل: من الضمير في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾. قال أبو حيان^(٣): «وهو الوجه».

وعنه من «المفردة»^(٤) الخفضُ كالجمهورِ على البدلِ من: ﴿الَّذِينَ﴾، بدلِ نكرةٍ من معرفةٍ. وقيل: نعتٌ لـ ﴿الَّذِينَ﴾ وهو مشكِلٌ؛ لأنَّ ﴿غَيْرِ﴾ نكرة، و﴿الَّذِينَ﴾ معرفة.

(١) انظر: النشر ١/ ٢٧٤.

(٢) المبهج ٢/ ١٠.

(٣) البحر ١/ ٢٩.

(٤) مفردة ابن محيصن: ١٠٥، إذ لم يذكره لموافقته أبا عمرو، وإيضاح الرموز: ٩٥.

وأجابوا عنه بوجهين^(١)، أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرة إذا لم يقَع بين ضديّن، وأمّا إذا وقع بين ضديّن فقد انحصرتِ الغيريّة، فيتعرّف: «غير» حيثُذ بالإضافة. تقول: «مررت بالحركة غير السكون»، والآية من هذا القبيل. وهذا إنما يتمشى على مذهب السّراج / وهو مرجوح.

والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فعومل مُعاملة النكرات.

وقيل: إن ﴿غَيْرٍ﴾ بدلٌ من الضمير المجرور في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٢).



(١) انظر: البحر ١ / ٧١.

(٢) قال السمين: «وهذا يُشكل على قول مَنْ يرى أن البدل يحلُّ محلَّ المبدل منه، ويُنوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خلوُّ الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم». انظر: الدر المصون ١ / ٧١.

المرسوم

اتفقت المصاحفُ على كتابة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [٤] بغير ألفٍ^(١) لتحتمل القراءتين: فعلى قراءةِ القصرِ قياسيٌّ، وعلى قراءةِ المدِّ اصطلاحِيٌّ، حُذِفَ تخفيفاً لزيادته ومدَّيته. وكذلك: ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ بآلِ عمران [٢٦]، كما في «المقنع»^(٢)، ولم يذكُرْه في الرائيَّة^(٣)، ومقتضاه أن ما عداه يُكتب على لفظه. وقد اصطَلحوا على حَذْفِ أَلْفِ فاعِلٍ في الأعلام^(٤).

وقال ابن قتيبة^(٥): «ما كان من الأسماء - أي الأعلام - المنقولة من الصفاتِ على فاعلٍ، وكَثُرَ استعمالُه، نحو: صالح ومالك وخالد، فحذِفَ أَلْفُه أحسنُ من إثباتِها، فإن حُلِّيَتْ باللامِ تَعَيَّنَ الإثباتُ».

واتفقوا أيضاً على كتابة ﴿الصِّرَاطِ﴾ [٦] بالصاد، سواءً كان عارياً من (أل) مضافاً أو مقطوعاً، أو مُحلَّى بها، بأيِّ إعرابٍ كان^(٦)، نحو: ﴿صِرَاطِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٢٦]،

(١) انظر: المقنع: ٢١، ٨٣، مختصر التبيين ٢/ ٤١، الوسيلة: ٨٨، جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد: ٢٧٤.

(٢) انظر: المقنع: ٨٣.

(٣) يعني بها: «عقيلة أتراب المقاصد» للشاطبي، نظم فيها المقنع للداني، انظر: ص: ٥.

(٤) انظر: المقنع: ٢١.

(٥) أدب الكاتب ٢٢٩.

(٦) انظر: المقنع: ٩١، الوسيلة: ٨٧، الجميلة: ٢٧٣، ولم يتعرَّض المؤلف للألف التي بعد الراء، ذكر فيها أبو داود في مختصر التبيين ٢/ ٥٥ وجهين، ولم يُشر إلى رسمه بالصاد، والعمل على اختيار أبي داود. انظر: سفير العالمين ٢/ ٤١٢.

و ﴿صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨]، و ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]،
 ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٣]، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]،
 و ﴿عَنِ الصِّرَاطِ﴾ [المؤمنون: ٧٤]، للدلالة على البدل؛ لأنَّ السينَ هو الأصلُ،
 إذ هو مِنْ سَرَطُتْ أَي: بَلَغْتُ كَمَا مَرَّ، وَكُلُّ سِينٍ بَعْدَهَا طَاءٌ أَوْ قَافٌ أَوْ خَاءٌ
 أَوْ غَيْنٌ جَازَ قَلْبُهَا صَادًا أَوْ زَايَا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ مَجَانِسَةِ الْاسْتِعْلَاءِ وَاتِّحَادِ
 الْمَخْرَجِ.

وكذا كتبوا بالصاد^(١): ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فَيَخْرُجُ
 عَنْهُ ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ [الرعد: ٢٦] المتفق على أنه بالسين.
 وكذلك كتبوا بالصاد^(٢) ﴿أَمْ هُمُ الْمُضَيِّطُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ
 بِمُضَيِّطٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

* * *

(١) انظر: المقنع: ٨٤، مختصر التبيين ٢/ ٢٩٤، الوسيلة: ١٠٠.

(٢) انظر: المقنع: ٩١-٩٢، مختصر التبيين ٤/ ١١٥٠، الوسيلة: ١٠٠، الجميلة: ٢٨٤.

الوقف والابتداء

«أعوذ» ن؛ لتعلُّقِ الجارِّ والمجرورِ به.

«الرجيم» م؛ لتجرُّده عن لاقِبه.

﴿سِرِّ﴾ [١] ن؛ للفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه.

﴿سِرِّ اللَّهِ﴾ ح (١)؛ للإفادةِ الحاصلةِ من المبتدأ والخبر، تقديره:

ابتدائي باسم الله، أو من الفعلِ والفاعلِ بتقديرٍ: أبتدئُ باسم الله، وحينئذ، فالباءُ في الأولِ في محلِّ رفعٍ، وفي الثاني: نصب، لكن لا يحسُنُ الوقفُ عليه من جهةِ الفصلِ بين النعتِ ومنعوتِهِ، والجارِّ ومجرورِهِ، فهو من هذه الجهة: ن كظائره الآتية إن شاء الله تعالى.

﴿الرَّجِيمِ﴾ [١] م؛ لتجرُّده عمَّا بعده تجرُّداً كلياً كآخر الاستعاذة وسائرِ

السورِ اتفاقاً إلا سورة الفيل، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - البحثُ فيها.

﴿الْحَمْدُ﴾ [٢] ن؛ لتعلُّقه بالجارِّ والمجرورِ، وقصورِ المبتدأ (٢) عن

الخبر، وحاجته إليه.

(١) هذا من الرموز القليلة الاستعمال عند المصنف، والمراد به: الوقف الحسن.

(٢) قَصُر السهمُ عن الهدف: لم يبلغه، فالمبتدأ لم يبلغ الخبر، وهو محتاج إليه؛ لذا كان

الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ ناقصاً.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [٢] ح؛ للفائدة الحاصلة بالابتداء والخبر، لكن لا يسوغُ
الابتداءُ بتاليه، فهو ن؛ لفصله بين النعتِ ومنعوتِه، والجارُّ ومجروره^(١).

﴿رَبِّ﴾ [٢] ن؛ للفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه.

﴿الْعَلَمِينَ﴾ [٢] ك أوح؛ لحصولِ الفائدة، مع مراعاة الفاصلة، لا
سيما وفي حديث أم سلمة المرويِّ في الترمذي^(٢) وَقَفُّهُ ﷺ عَلَيْهِ، وقد
سَمَّوْهُ / كَنَظَائِرُهُ: وَقَفَّ السَّنَةَ.

وتعقبهم الجعبري^(٣)، فقال: «وَهُمْ مَنْ سَمَّاهُ وَقَفَّ السَّنَةَ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ كَانَ تَعْبُدًا فَهُوَ مَشْرُوعٌ لَنَا، وَإِنْ كَانَ لغيره فلا، فما وَقَفَّ
عَلَيْهِ دَائِمًا تَحَقَّقْنَا أَنَّهُ فَاصِلَةٌ، وَمَا وَصَلَهُ دَائِمًا تَحَقَّقْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِفَاصِلَةٍ، وَمَا
وَقَفَّ عَلَيْهِ مَرَّةً وَوَصَلَهُ أُخْرَى احْتَمَلِ الْوَقْفُ أَنْ يَكُونَ لَتَعْرِيفِهَا، أَوْ لَتَعْرِيفِ
الْوَقْفِ التَّامِّ وَالِاسْتِرَاحَةِ، وَالْوَصْلُ^(٤) أَنْ يَكُونَ غَيْرَ فَاصِلَةٍ أَوْ فَاصِلَةً وَصَلَهَا
لِتَقْدِمِ مَعْرِفَتِهَا، أَوْ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ لَتَعْرِيفِ التَّامِّ فَتُرَدَّدُ فِيهِ» انتهى.
وحاصله: أنه احتمل واحتمل، فسَقَطَ الاستدلالُ به على السُّنِّيَّةِ.

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٣] ك أوح. وإن كان التالي نعتاً له كتالي^(٥):

﴿الْعَلَمِينَ﴾ [٢].

(١) انظر: المرشد للعماني ١١٧/١-١١٨.

(٢) تقدم تخريجه، في ٤٩٩/٢، ٥٠٢، ٥٢٢، وهو حديث صحيح، ذكره الشيخ الألباني
في صحيح سنن الترمذي، برقم (٢٩٢٧). والصواب أن يقول: ولا سيما في.

(٣) حسن المدد ٤٤.

(٤) قوله: «والوصل» معطوف على «الوقف».

(٥) وهو: ﴿الرَّحْمَنِ﴾ في الآية نفسها.

﴿مَلِكٌ﴾ [٤] ن؛ للفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه.

﴿الَّذِينَ﴾ [٤] ت؛ للانتقالِ من الغيبةِ إلى الخطابِ.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [٥] ح، لحصولِ الفائدةِ، ن لعطفِ التالي عليه، فلا

يُفَصَّلُ بينهما^(١).

﴿سَتَعِيبُ﴾ [٥] ت، للانتقالِ إلى الدعاءِ، وليسا كَامِلَيْنِ؛ لأنهما لم

يَتَجَرَّدَا عن تاليهما تجرُّداً كلياً.

﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦] ك أوح، وإن كان التالي^(٢) بدلاً من الأولِ بدلَ الكلِّ

لمراعاةِ الفاصلةِ.

وتالي ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]^(٣) خفضُ بدلاً من ﴿الَّذِينَ﴾، أو صفةً له على

ما تَقَرَّرَ في قراءات هذه السورة، أو نصبٌ حالاً. وعلى الوجهين فاللاحقُ

متعلِّقٌ بالسابق. وقد يسوغُ الوقفُ على تقديرِ أنه من الفواصلِ^(٤).

وإياك أن تُقْبَحَ الابتداء بتالي ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٢]، و﴿الرَّحِيمِ﴾ [٣]،

و﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦]، فَيَرِدُ عليك ابتداؤه عليه الصلاة والسلامُ بها، فافهم.

﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [٧] م؛ لتجرُّده عن لاحقه تجرُّداً كلياً.

واختير فَضُلُ «أمين»؛ لكونها ليست قرآناً اتفاقاً.

* * *

(١) انظر: المرشد للعماني ١/ ١١٩.

(٢) وهو: ﴿صِرَاطٌ﴾.

(٣) أي: ﴿غَيْرِ﴾.

(٤) أي: يسوغ الوقف على: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، الأولى؛ لأنها آية عند غير المكِّي والكوفي.

سورة البقرة

مدنية^(١).حروفها: خمسة وعشرون ألفاً وخمسة مئة^(٢).وكلمتها: ستة آلاف ومئة وإحدى وعشرون^(٣).

وآيها: مئتان وثمانون وخمسة آيات، حجازي وشامي، وست كوفي،

وسبع بصري^(٤).اختلافها: ثلاث عشرة^(٥).﴿الْمَ﴾ [١] كوفي، ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ [١٠] شامي، وترك^(٦) ﴿إِنَّمَا نَحْنُمُصَلِحُونَ﴾ [١١]، ﴿الْأَخَافِيَتِ﴾ [١١٤] بصري^(٧)، ﴿يَأْتُوا إِلَى الْأَلْبَابِ﴾ [١٧٩]

مدني أخير وعراقي وشامي بخلف عنه.

(١) وقد اتفقوا على ذلك كما قال ابن حجر في فتح الباري ٨ / ١٦٠، وانظر: المحرر

الوجيز ١ / ٩٣، وتفسير القرطبي ١ / ١٥٢، وتفسير ابن كثير ١ / ٥٥.

(٢) انظر: البيان: ١٤٠، حسن المدد: ٥٣، البصائر ١ / ١٣٣، منار الهدى: ٢٨، القول

الوجيز: ١٦٣.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: البيان: ١٤٠، فنون الأفتان: ٢٧٩، جمال القراء ١ / ٢٠٠.

(٥) كذا في حسن المدد: ٥٣، وانظر: البيان: ١٤٠، وفنون الأفتان: ٢٧٩، وجمال القراء

١ / ٢٠٠، وفيها: «إحدى عشرة آية».

(٦) أي: ترك الشامي.

(٧) أي: عدّه بصري.

﴿ مِنْ خَلْقٍ ﴾ الثاني [٢٠٠] تَرَكَهَا مَدْنِيٌّ أَحْيَرُ، ﴿ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [٢٠١] غَيْرُ مَكِّيٍّ بِخُلْفِ عَنْهُ، ﴿ مَاذَأُيْنَفِقُونَ ﴾ [٢١٩] حِجَازِيٌّ إِلَّا إِيَّاهُ^(١)، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ الأول [٢١٩] مَدْنِيٌّ أَحْيَرُ وَكُوفِيٌّ وَشَامِيٌّ، ﴿ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [٢٣٥] بَصْرِيٌّ.

﴿ الْحَىُّ الْقَيُّومُ ﴾ [٢٥٥]، حِجَازِيٌّ - إِلَّا الْأَوَّلَ -، وَبَصْرِيٌّ، وَعَدَّهَا الْكُلَّ
أَوَّلَ آلِ عِمْرَانَ [٢] وَتَرَكَهَا بِـ «طه» [١١١].

﴿ مِّنَ النَّوْرِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ [٢٥٧] مَدْنِيٌّ أَوَّلٌ.

وَفِيهَا شَبُهَةُ الْفَاصِلَةِ: اثْنَا عَشَرَ^(٢): ﴿ مِنْ خَلْقٍ ﴾ أَوَّلٌ [١٠٢]، ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ
الْكِتَابَ ﴾ [١١٣]، وَ﴿ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ﴾ [١٣٧]، ﴿ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ﴾ [١٥٥]،
﴿ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا التَّارَ ﴾ [١٧٤]، ﴿ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ [١٨٤]، / ﴿ مِّنَ الْهُدَى
وَالْفُرْقَانِ ﴾ [١٨٥]، ﴿ وَالْحُرْمَتِ قِصَاصٌ ﴾ [١٩٤]، ﴿ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾
[١٩٨]، ﴿ مَاذَأُيْنَفِقُونَ ﴾ الأول [٢١٥]، ﴿ الْحَيْثُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ [٢٦٧]،
﴿ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [٢٨٢]، وَغَلِطَ مِنْ عَزَاهَا إِلَى الْمَكِّيِّ^(٣).

وَمَا يُشْبِهُ الْوَسْطَ اثْنَانِ^(٤): ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [١١٧]، ﴿ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٤٦].

(١) كَذَا فِي النِّسْخِ، وَحَسَنَ الْمَدَدُ: ٥٣، وَصَوَابُهُ: «إِلَّا الْمَدْنِيَّ الْأَخْيَرَ»، لِأَنَّ الْآيَةَ: ﴿ مَاذَأُيْنَفِقُونَ ﴾ يَعُدُّهَا الْحِجَازِيُّونَ إِلَّا الْمَدْنِيَّ الْأَخْيَرَ مِنْهُمْ فَلَا يَعُدُّهَا كَالْبَاقِينَ. انظر: البيان: ١٤٠.

(٢) انظر: البيان: ١٤٠، منار الهدى: ٢٨، القول الوجيز: ١٦٩.

(٣) انظر: البيان: ١٤١، حسن المدد: ٥٣، القول الوجيز: ١٧٠.

(٤) يعني بذلك ما يشبهه وسط الآية، وهو معدود، ويعبر عنه أحياناً بعكس شبه الفاصلة.

فواصلها^(١)

- ﴿ الْم ﴾ [١]، ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢]، ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ [٣]، ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْمَقْلُحُونَ ﴾ [٥]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٧]، ﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨]،
 ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٩]، ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ مُصْطَلِحُونَ ﴾ [١١]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [١٢]،
 ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [١٥]،
 ﴿ مُهْتَدِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [١٨]، ﴿ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [١٩]،
 ﴿ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢٠]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٢٣]،
 ﴿ لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [٢٤]، ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٢٥]،
 ﴿ الْفٰسِقِينَ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْخٰسِرُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٩]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٣٢]،
 ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٣٤]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٣٥]، ﴿ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [٣٦]،
 ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [٣٧]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ فَآرَهَبُونَ ﴾ [٤٠]،
 ﴿ فَآتَقُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ الرَّٰكِعِينَ ﴾ [٤٣]،
 ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ الْخٰشِعِينَ ﴾ [٤٥]، ﴿ رٰجِعُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْعٰلَمِينَ ﴾ [٤٧]،
 ﴿ يُنْصَرُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٤٩]، ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ ظٰلِمُونَ ﴾ [٥١]،

(١) كذا في حسن المدد: ٥٣، وهي على عدد الكوفي، ومن معه هنا وفي جميع السور الآتية تبعاً للجعبري في حسن المدد: ٥١، وانظر: البيان: ١٤٠.

﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [٥٣]، ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [٥٤]، ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ [٥٥]،
 ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٥٨]، ﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [٥٩].

﴿ مُفْسِدِينَ ﴾ [٦٠]، ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٦٣]،
 ﴿ الْخَاسِرِينَ ﴾ [٦٤]، ﴿ خَاسِعِينَ ﴾ [٦٥]، ﴿ اللَّامِتِّقِينَ ﴾ [٦٦]، ﴿ الْجَاهِلِينَ ﴾ [٦٧]،
 ﴿ مَا تَوْمَرُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ التَّنَظِّرِينَ ﴾ [٦٩]، ﴿ لَمْ يَهْتَدُوا ﴾ [٧٠]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٧١]،
 ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٧٣]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٧٤]،
 ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٧٦]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٧٧]، ﴿ يَظُنُونَ ﴾ [٧٨]،
 ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٧٩]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٨١]، ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٨٢]،
 ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٨٣]، ﴿ تَشْهَدُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨٥]،
 ﴿ يُنصِرُونَ ﴾ [٨٦]، ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ [٨٧]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨٨]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٨٩]،
 ﴿ مُهَيِّنٌ ﴾ [٩٠]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٩١].

﴿ ظَالِمُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٩٣]، ﴿ صٰدِقِينَ ﴾ [٩٤]، ﴿ بِالْظٰلِمِينَ ﴾ [٩٥]،
 ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٩٧]، ﴿ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٩٨]،
 ﴿ الْفٰسِقُونَ ﴾ [٩٩]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠١]،
 ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠٣]، ﴿ اٰلِمْ ﴾ [١٠٤]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [١٠٥].

﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٠٦]، ﴿ نَصِيرٌ ﴾ [١٠٧]، ﴿ السَّبِيلِ ﴾ [١٠٨]، ﴿ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [١٠٩]،
 ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [١١٠]، ﴿ صٰدِقِينَ ﴾ [١١١]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [١١٢].

- ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [١١٣]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١١٤]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١١٥]، ﴿قَلْبَانُونَ﴾ [١١٦]،
 ﴿فَيَكُونُ﴾ [١١٧]، ﴿يُوقِنُونَ﴾ [١١٨]، ﴿الْجَحِيمِ﴾ [١١٩]، ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ [١٢٠]،
 ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [١٢١]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٢٢]، ﴿يُنصِرُونَ﴾ [١٢٣].
- ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٢٤]، ﴿السُّجُودِ﴾ [١٢٥]، ﴿الْمَصِيرِ﴾ [١٢٦]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [١٢٧]،
 ﴿الرَّحِيمِ﴾ [١٢٨]، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [١٢٩]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٣٠]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٣١]،
 ﴿مُسَامُونَ﴾ [١٣٢]. ﴿مُسَامُونَ﴾ [١٣٣]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٤]، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٣٥]،
 ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٦]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [١٣٧]، ﴿عَبِيدُونَ﴾ [١٣٨]،
 ﴿مُحَلِّصُونَ﴾ [١٣٩]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٤٠]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤١].
- ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٤٢]، ﴿رَحِيمٌ﴾ [١٤٣]، ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٤]،
 ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٤٥]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٦]، ﴿الْمُمْتَرِينَ﴾ [١٤٧]، ﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [١٤٨]،
 ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٤٩]، ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٠]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٥١]،
 ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [١٥٢]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٥٣]، ﴿تَشْعُرُونَ﴾ [١٥٤]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٥٥]،
 ﴿رَاجِعُونَ﴾ [١٥٦]، ﴿الْمُهْتَدُونَ﴾ [١٥٧].
- ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٥٨]، ﴿الَّلَّعُونَ﴾ [١٥٩]، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [١٦٠]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٦١]،
 ﴿يُظْهِرُونَ﴾ [١٦٢]، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [١٦٣]، ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [١٦٤]، ﴿الْعَذَابِ﴾ [١٦٥]،
 ﴿الْأَسْبَابِ﴾ [١٦٦]، ﴿مِنَ النَّارِ﴾ [١٦٧]، ﴿عَدُوِّمِينٌ﴾ [١٦٨]،
 ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٦٩]، ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [١٧٠]، ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [١٧١]، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [١٧٢]،
 ﴿رَحِيمٌ﴾ [١٧٣]، ﴿إِلِيمٌ﴾ [١٧٤]، ﴿النَّارِ﴾ [١٧٥]، ﴿بَعِيدٍ﴾ [١٧٦].

﴿ الْمُتَّقُونَ ﴾ [١٧٧]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٧٨]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٧٩]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [١٨٠]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٨١]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٨٢]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٨٣]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [١٨٤]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٨٥]، ﴿ يَرْشُدُونَ ﴾ [١٨٦]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [١٨٧]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [١٨٨].

﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [١٨٩]، ﴿ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [١٩٠]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٩١]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٩٢]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٩٣]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [١٩٤]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٩٥]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [١٩٦]، ﴿ الْأَلْبَابِ ﴾ [١٩٧]، ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [١٩٨]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٩٩]، ﴿ مِنْ خَلْقٍ ﴾ [٢٠٠]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٢٠١]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٢٠٢].

/ ﴿ تَحْشَرُونَ ﴾ [٢٠٣]، ﴿ الْخِصَامِ ﴾ [٢٠٤]، ﴿ الْفُسَادِ ﴾ [٢٠٥]، ﴿ الْمَهَادُ ﴾ [٢٠٦]، ﴿ بِالْعِبَادِ ﴾ [٢٠٧]، ﴿ عَدُوِّمِينَ ﴾ [٢٠٨]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٠٩]، ﴿ الْأُمُورِ ﴾ [٢١٠]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٢١١]، ﴿ حِسَابِ ﴾ [٢١٢]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٢١٣]، ﴿ قَرِيبٌ ﴾ [٢١٤]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢١٥]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٢١٦]، ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٢١٧]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢١٨].

﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢١٩]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٢٠]، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٢١]، ﴿ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ [٢٢٢]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٢٣]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٢٤]، ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٢٢٥]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٢٦]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٢٧]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٢٨]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٢٩]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٢٣٠]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٣١]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٢٣٢].

﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٣٣]، ﴿ خَيْرٌ ﴾ [٢٣٤]، ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٢٣٥]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢٣٦]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٣٧]، ﴿ قَلْبَتَيْنِ ﴾ [٢٣٨]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٣٩]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٤٠]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٢٤١]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٢٤٢].

- ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٢٤٣]، ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٤٤]، ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ [٢٤٥]،
 ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٢٤٦]، ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٤٧]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٤٨]،
 ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٢٤٩]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢٥٠]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٥١]،
 ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٢٥٢].
- ﴿ مَا يُرِيدُ ﴾ [٢٥٣]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٥٤]، ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [٢٥٥]، ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٥٦]،
 ﴿ خَلْدُونَ ﴾ [٢٥٧]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٥٨]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٢٥٩]،
 ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٦٠]، ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٦١]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٢٦٢].
- ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٢٦٣]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢٦٤]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٦٥]، ﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢٦٦]،
 ﴿ حَمِيدٌ ﴾ [٢٦٧]، ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٦٨]، ﴿ الْأَلْبَابِ ﴾ [٢٦٩]، ﴿ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [٢٧٠]،
 ﴿ خَبِيرٌ ﴾ [٢٧١].
- ﴿ لَا تَظْلَمُونَ ﴾ [٢٧٢]، ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٧٣]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٢٧٤]،
 ﴿ خَلْدُونَ ﴾ [٢٧٥]، ﴿ كَفَّارِ أَيْمٍ ﴾ [٢٧٦]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٢٧٧]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٧٨]،
 ﴿ وَلَا تَظْلَمُونَ ﴾ [٢٧٩]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٨٠]، ﴿ يَظْلَمُونَ ﴾ [٢٨١]،
 ﴿ شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴾ [٢٨٢].
- ﴿ عَلَيْهِ ﴾ [٢٨٣]، ﴿ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢٨٤]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٢٨٥]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢٨٦].

القراءات وتوجيهها^(١)

قرأ ﴿الْمَ﴾ [١] بالسكت على كلِّ حرفٍ من حروفِها الثلاثة: أبو جعفر، وكذا ما تكرر من ذلك في فواتح السور، نحو: ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿كَهَيْعَصَ﴾^(٢) [مريم: ١]؛ لأنها ليست حروفَ المعاني، بل هي مفصولةٌ، وفي كلِّ واحد منها سرُّ الله تعالى، أو كلُّ^(٣) حرفٍ منها كنايةٌ عن اسم الله تعالى، فهو يجري مجرى كلامٍ مستقلٍّ، وحذفٌ وإِ العطف لشدة الملاسة والعلم به.

وقرأ ﴿لَا رَبَّ﴾ [٢] بمدِّ «لا» النافية حمزةً^(٤).

وعن الحسن^(٥): «لَا رَبِّبًا»، بالتنوين حيث وقع، بفعلٍ مقدر، أي: لا أجدُ رَبِّبًا، والجمهورُ بغير تنوين، ولا خلاف في النصب.

(١) في ح زيادة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قبل العنوان هنا وفي السور القادمة.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ١٣، النشر ١/ ٤٢٤-٤٢٥، الإتحاف ١/ ٣٧١.

(٣) ن، س، ط: «إذ كل...»، بدلاً من: «أو كل...»، والمثبت موافق لما في الإتحاف ١/ ٣٧١.

(٤) وقُدِّر المدُّ بمرتبة التوسط الذي لا يبلغ الإشباع. انظر: المنتهى: ٢٣٦، النشر ١/ ٣٤٥، الإتحاف ١/ ٣٧٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢١٠، إيضاح الرموز: ٢٦٣.

وقرأ ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [٢٢] بوصلِ الهاءِ بياءٍ لفظيةٍ على الأصلِ: ابنُ كثيرٍ^(١)،
 ووافقه ابنُ محيصنٍ^(٢)، وقرأ الباقون باختلاسٍ كسرةِ الهاءِ للتخفيفِ.
 وأدغمَ الهاءَ في الهاءِ أبو عمرو بخُلْفٍ عنه، وكذا يعقوبُ من
 «المصباح»^(٣)، ووافقهما ابنُ محيصنٍ من «المفردة»، واليزيديُّ بخُلْفٍ
 عنه، والحسنُ والمطوّعيُّ.

* * *

(١) انظر: باب هاء الكناية ٢/٧٩٧.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠٣.

(٣) تقدم التوثيق في باب الإدغام. انظر: ٢/٦٨٦، ٧٠١.

تفريع^(١):

من قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، إلى: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]،
لقالونَ في وصل البسملة بالسابقة واللاحقة ثلاثة، وفي فصلها عنهما^(٢)
ستة وثلاثون، وفي وصلها باللاحقة وقطعها عن السابقة تسعة، فهي ثمانية
وأربعون.

وورش ثمانية وأربعون^(٣) مع البسملة مندرجةً مع قالون، واثنان عشر
مع عدمها: مع وصلٍ ثلاثة، وقطعٍ تسعة. ولا بن كثيرٍ كما لقالون، لكنه مع
وصل هاء الكناية.

والدورِيُّ ستون: ثمانية وأربعون مع البسملة مندرجةً مع قالون، ومع
عدمها اثنان عشر مندرجةً مع ورش. والسوسيُّ كذلك، لكن مع الإدغام في:
﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢]، فلا يندرج.

وابنُ عامرٍ ستون مندرجةً مع ورش، وعاصمٌ ثمانية وأربعون مندرجةً
مع قالون.

وحمزةٌ ثلاثة مندرجةً مع ورش، والكسائيُّ ثمانية وأربعون مندرجةً مع
قالون، فهي مئة وثمانية وستون غير المندرج.

(١) تأخر هذا العنوان: «تفريع» في نسخة ش إلى ٢١٠/ب (ص ١٤٤٧)، وبخط مغاير،
وأثبتنا هاهنا طبق: ن، ح.

(٢) ر، ح: «عنها».

(٣) قوله: «وورش ثمانية وأربعون» سقط من: د، وهو انتقال بصر.

وأبو جعفر: ثمانية وأربعون كقالون، إلا أن يَسْكُتَ على ألف، لام، ميم^(١)، فلا يندرج، ويعقوب كالسوسي أو الدوري على القول بالإدغام أو الإظهار، فيندرج، وخلف كحمزة، فيندرج. والحاصل غير المندرج مئتان وستة عشر، كذا قرأنا على كثير من مشايخنا، ولأبي عبد الله محمد^(٢) القرافي مؤلف مُفْرَدٌ لذلك موافق لما ذكرنا مُسْتَوْفِيًا لما بين كلِّ سورتين على هذا النحو من ضَرْبٍ ما في السابق من الأربعة في اللاحق منها.

* * *

(١) يعني من الآية: ﴿الرَّ﴾.

(٢) قوله: «محمد» سقط من: ن، ولم نقف له على ترجمة.

تنبيه^(١):

سبق في الخاتمة التي بعد الوسائل أن هذه الأوجه الواردة على سبيل التخيير إنما المقصود منها معرفة جواز القراءة بكل منها، فأبى وجه قرئ به جاز، فلا يحتاج إلى استيعاب الكل في موضع إلا لقصده. وكذا الوقف بالسكون والإشمام والرؤم^(٢)، وبالمد الطويل والقصر والتوسط.

وكان بعض المحققين من شيوحننا لا يأخذ إلا الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه. وبعضهم يرى القراءة بواحد في موضع، وبآخر في موضع آخر، وبعضهم يرى جمعها في أول موضع أو موضع ما على وجه التعليم والإعلام وشمول الرواية. أمّا الأخذ بالكل في كل موضع فلا يتعمده إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف. نعم ينبغي أن يجمع بين أوجه تسهيل حمزة وفقاً لتدريب المبتدئ، ولا يكلف العارف بجمعها. والله الموفق.

فإن قلت: هذه الأوجه التي يُقرأ بها بين السور وغيرها التي ربما بلغ بعضها في بعض المواضع نحو أربعة آلاف وجه، هل لأهل الشأن فيها نقل يعتمدون عليه، أو هو قياس من عند أنفسهم؟ فإن كان الأول فيئونه. وإن كان الثاني فأنتم تمنعونه^(٣) اتفاقاً.

(١) انظر: الإتحاف ١ / ٣٧٢.

(٢) قوله: «والرؤم» سقط من: ن.

(٣) د، ب، ر: «فإنهم يمنعون».

أجيب: بأنه لما كان اعتماد أهل هذا الفن في القراءات على الأثبت في النقل بحيث كانوا في الضبط والمحافظة على ألفاظ القرآن في الدرجة القصوى، حتى كانوا لا يُسامحون بعضهم في حرف واحد، اتفقوا على منع القياس المطلق الذي ليس له أصل يُرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يُعتمد عليه. أمّا إذا كان القياس على إجماع انعقد أو أصل يُعتمد، فإنه يجوز عند عدم النص، وغموض وجه الأداء، بل لا يُسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي؛ لأنه في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي، كما اختير^(١) في تخفيف بعض^(٢) الهمزات لأهل الأداء، وإثبات البسمة وعدمها وغير ذلك، مما صرح به الأئمة، كما قال مكي^(٣): «جميع ما ذكرته ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب، وقسم قرأت به وأخذته لفظاً وسماعاً وهو غير موجود في الكتب^(٤)، وقسم لا قرأت به، ولا وجدته في الكتب، ولكن قسّمته على ما قرأت به؛ إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص» انتهى.

وإذا ثبتت محافظتهم على النقل هكذا، وتجويزهم نوعاً من القياس، فلا يحتاج المجيب عن هذا السؤال إلا لنقلها عن مثل هؤلاء الأئمة المعول عليهم في هذا الفن. وأيضاً فغاية ما في ذلك القياس الجائر، وهو واجب حيث لا نقل.

(١) ن: «اختبر».

(٢) كلمة: «بعض» سقطت من ن.

(٣) التبصرة ٣٩٤.

(٤) قوله: «قسم قرأت به... في الكتب»، زيادة من د، ب.

وأما كثرة الوجوه بحيث بلغت الألف، فإنما ذلك عند المتأخرين دون المتقدمين؛ لأنهم كانوا يقرؤون القراءات طريقاً طريقاً، فلا يقع لهم إلا القليل من الأوجه، وأما المتأخرون فقرؤوها روايةً روايةً، بل قراءةً قراءةً، بل أكثر، حتى صاروا يقرؤون الختمة الواحدة للسبعة أو العشرة، فتشعبت معهم الطرق، وكثرت الأوجه، وحينئذٍ يجب على القارئ الاحتراز من الترايب في الطرق والأوجه، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم ينزل. وقد وقع في هذا كثير من المتأخرين، لا سيما من وضع كتاباً مفرداً في هذه الأوجه.

وإذا تقرّر هذا فليعلم أن الصحيح عند المتأخرين جواز كل من ثلاثة الوقف العارض لكل قارئ، وإشمام المضموم ورؤمه، ورؤم المكسور ووجهي: ﴿المر * الله﴾ [آل عمران: ١-٢]، كل ذلك اعتداداً بالعارض وعدمه. وجوزوا أيضاً للدوري المد والقصر مع إدغام ﴿الرحيم * ملك﴾ [الفاحة: ٣-٤]، إلى غير ذلك مما سبق تقريره. وكل هذه الأوجه صدق عليها أنها موافقة للرسم، من جهة أنها لم تخالفه؛ لأنها لم تُرسم لها في المصحف صورة أصلاً، وموافقة للوجه العربي؛ لأن النحاة نصّوا على ذلك كله، وكلها أيضاً نقلت عن المتقدمين^(١).

(١) في الإتحاف: «المتأخرين»، وأشار المحقق إلى أن في نسخة «خ» من الإتحاف:

وأمال: ﴿هُدَى﴾ [٢]، في الوقف حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وقرأه ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين. وبه قرأ قالون من «العنوان»^(١). وقرأ الباقون بالفتح على الأصل.

ولا خلاف في فتحه في الوصل وإدغام التنوين في لام ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، بغير غنة، إلا ما ذهب إليه كثير من أهل الأداء من الإدغام مع بقاء الغنة، ورووه عن أكثر القراء: نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم^(٢)، وكذا عن أبي جعفر وغيرهم^(٣).

وأبدل همزة ﴿يَوْمِنُونَ﴾ [٣] واواً ورش من طريقه، وأبو عمرو بخلف عنه، وكذا أبو جعفر كوقف حمزة، ووافقهم اليزيدي بخلف عنه، وقرأ الباقون بالتحقيق.

وغلظ لام ﴿الْصَّلَاةِ﴾ [٣] ورش، وهو مذهب المصريين الذي اختصوا به، ورووه عن الأزرق وغيره، كما نص عليه في «النشر»^(٤). وقرأ الباقون بترقيقها.

(١) العنوان: ٦٠، وهو من طريق إسماعيل القاضي، وهو ليس من طرق النشر. انظر: النشر ٥٠/٢، وسبق التنبيه عليه في المقدمة، وباب الإمالة ٣/١٠٦٠، ١٠٧٠.

(٢) زاد في ح: «من رواية حفص».

(٣) في حاشية ش: «ما عدا حمزة والكسائي وخلفا وشعبة، نبه عليه ابن الجزري في طيبته، فقال:

وهي لغير صحبة أيضاً ترى

بصيغة المجهول يشير إلى أن عدم الغنة في اللام والراء أرجح. انظر: النشر ٢٣-٢٤، وطيبته: ٥٠.

(٤) النشر ١١١/٢.

وقَصَرَ مَدًّا ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [٤]، كغيره من المُنفصلِ ابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفر، إغناءً لأثرِ الهمزِ لعدمِ لزومه باعتبارِ الوقفِ، ووافقهما ابنُ / محيِصنٍ والحسنُ.

[٢٠٢/١]

واخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَوَرِثَ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَأَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَتَيْهِ، وَهَشَامٍ، وَحَفْصِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو، وَكَذَا يَعْقُوبُ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ، لَكِنَّ طَرِيقَ صَاحِبِ «التَّيْسِيرِ»، وَابْنِ سَفْيَانَ وَفَاقًا لِلْمَغَارِبَةِ، تَخْصِيصُ الْمَدِّ بِالذُّورِيِّ وَقَالُونَ. لَكِنْ نَصَّ فِي «التَّيْسِيرِ»^(١) عَلَى الْخُلْفِ لِأَبِي نَشِيطٍ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ خَصَّ الْعِرَاقِيُّونَ قَصَرَ هَشَامٍ بِالْحُلُوَانِيِّ، وَلَا خِلَافَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَغَارِبَةِ فِي الْمَدِّ، وَهُوَ طَرِيقُ الدَّاجُونِيِّ. وَرَوَى الْعِرَاقِيُّونَ عَنْ حَفْصِ مِنْ طَرِيقِ الْفَيْلِ الْقَصَرَ، وَكُلُّ مَنْ أَخَذَ بِالِادْغَامِ الْكَبِيرِ لِأَبِي عَمْرٍو فَإِنَّهُ يَأْخُذُ لَهُ بِقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْمَدِّ، وَهَمَّ مَتَفَاوَتُونَ فِيهِ كَالْمَتَّصِلِ الْمُجْمَعِ عَلَى مَدِّهِ لِكُلِّ الْقِرَاءِ، وَأَطْوَلُهُمْ مَدًّا فِي الضَّرِيحِينَ وَرِثَ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ، وَحَمَزَةً، وَوَأَفْقَهُمُ الشَّنْبُودِيُّ، وَدُونَهُمْ فِيهِمَا^(٢) عَاصِمٌ، وَدُونَهُ ابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ وَوَأَفْقَهُمُ الْمَطَّوَعِيُّ، وَدُونَهُمْ قَالُونَ وَوَرِثَ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحْيِصِنٍ، وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

(١) التيسير ٣٠.

(٢) أي: في المتصل والمنفصل.

وكان الشاطبي يُقرئ بطُولَى لورشٍ وحمزة، ووُسْطَى للباقيين. وتقديرُ ذلك بالألفات - مع بقية المباحث - سَبَقَ في بابهِ^(١).

وإذا وَقَفَ على ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [٤] لحمزة ففيها أربعة أوجهٍ: تحقيقُ الهمزة، وعليه الجمهورُ، والتسهيلُ، وهو طريقُ أكثرِ العراقيين، ويجوزُ معه المدُّ والقصرُ، والسكتُ مع التحقيقِ أيضاً.

وقرأ ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ [٤] بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى اللامِ ورشٌ من طريقَيْهِ، وبالمدِّ والقصرِ والتوسطِ وترقيقِ الراءِ من طريقِ الأزرقِ، وسَكَتَ على لامِ التعريفِ حمزةٌ بخُلفٍ عن خِلاَّدٍ، وابنُ ذكوانٍ وحفصٌ، وكذا رُويسٌ^(٢) وإدريسُ.

وأمال راءها في الوقفِ مَحْضَةً الكسائيُّ، على أصلِهِ السابقِ في الوقفِ على هاءِ التأنِيثِ المنقلبةِ في الوصلِ تاءً، وإنما أمال الفتحةَ التي قبلَ الهاءِ لإِمَالَتِهَا، إذ كان لا يُوصَلُ إلى إِمَالَتِهَا إلا بذلك، إذ هي ساكنةٌ كالألفِ.

ويوقف على ﴿الْآخِرَةَ﴾، ونحوه من المتوسطِ بزائدٍ اتصل به رَسْمًا وَلَفْظًا فقط، نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣]، و﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]، و﴿الْأَزْفَةَ﴾ [غافر: ١٨]، و﴿الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، بوجهين لحمزة: التحقيقُ مع السكتِ، قال في «النشر»^(٣): «وهو مذهبُ

(١) انظر: ٩٩٢/٢.

(٢) إلا أن حمزة بخلف عنه بكماله، وما ذُكر لرويس انفراداً. انظر: ٨٧٢/٢.

(٣) النشر ٤٨٦/١.

طاهر بن غلبون^(١) وابن شريح^(٢)، وابن بليمة^(٣)، وصاحب «العنوان»^(٤) عن حمزة بكماله، وأحد الوجهين في «الشاطبية»^(٥) كالتيسير^(٦)، وطريق أبي الطيب بن غلبون^(٧)، وأبي محمد مكي^(٨) عن خلف عن حمزة». والثاني: النقل، وهو مذهب فارس بن أحمد، والمهدوي^(٩)، وابن شريح^(١٠) أيضاً، والجمهور من أهل الأندلس وهو الثاني في «الشاطبية»^(١١) كالتيسير^(١٢).

/ وُحكي^(١٣) ثالث، وهو التحقيق من غير سكت كالجماعة.

[ب/٢٠٢]

(١) التذكرة: ١٥٧/١.

(٢) الكافي: ٧٠.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٣.

(٤) لم نجده في العنوان المطبوع.

(٥) الشاطبية: ١٩.

(٦) التيسير: ٦٢.

(٧) انظر: النشر: ٤٨٦/١.

(٨) التبصرة: ٨٩.

(٩) انظر: النشر: ٤٨٦/١.

(١٠) الكافي: ٥٤، ٧٠.

(١١) الشاطبية: ١٩.

(١٢) التيسير: ٦٢.

(١٣) د، ب: «وُحكي في النشر». وانظر: النشر: ٤٨٦/١، وفيه: «وُحكي فيه وجه

ثالث...».

قال في «النشر»^(١): «ولا أعلمه نصّاً في كتابٍ من الكتب، ولا في طريقٍ من الطرق عن حمزة، ولأنّ أصحابَ عدمِ السكتِ على لامِ التعريفِ عن حمزة أو عن أحدِ روايته حالة الوصلِ، مُجمعون على النقلِ وَقفاً، لا أعلمُ بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يُعتمد عليه. وقد رأيتُ بعضَ المتأخرين يأخذُ به لخلاّدِ اعتماداً على بعضِ شروحِ الشاطبية، ولا يصحُّ ذلك من طريقٍ من طرقها» انتهى.

ويُوقف على ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥]، ونحوه ممّا وقعت الهمزة فيه متوسطةً بعد ألفٍ لحمزة بتسهيل الهمزة بينَ المدِّ والقصرِ^(٢)؛ إغناءً للعارض، واعتداداً به، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفٍ عنه.

وحكي^(٣) فيه الإبدالُ ياءً خالصةً على الرسمِ مع المدِّ والقصر، وهو شاذٌّ لا أصلٌ له في العربية ولا في الرواية، واتباعُ الرسمِ في ذلك بين بين، وكذا نحوه كـ ﴿لِشْرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، و﴿فَأَوُّوْ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿أُولِيَآؤُهُوْ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و﴿وَاحْبِؤُهُوْ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿إِسْرَآيِلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿خَآيِفِيْنَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿وَالْمَلِكِيْكَ﴾ [البقرة: ١٦١]، و﴿جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨]، و﴿شُرَكَآؤُكُرُ﴾ [الأنعام: ٢٢]، و﴿أُولِيَآؤُهُوْ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و﴿دُعَاةً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]، مما وقع الهمزة فيه متوسطةً متحركةً^(٤) بعد ألفٍ.

(١) النشر ١/٤٨٦.

(٢) تقدم في باب وقف حمزة وهشام. انظر: النشر ١/٤٧٦-٤٧٧.

(٣) سقط من ش قوله: «وحكي فيه... قاله في النشر» نحو صفحتين. انظر: النشر ١/٤٧٧.

(٤) المثبت من: ن، ح، ر، م، والنشر ١/٤٧٧، وسقطت: «متحركة» من سائر النسخ.

وذكر أيضاً فيما حذف فيه صورة الهمز رسماً إسقاطه لفظاً، فقيل: في نحو: ﴿أُولِيَآءُ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿لِيُحُونَ إِلَىٰ أُولِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿وَنِسَاءٌ نَّآوَنِسَاءَكُمُ﴾ [آل عمران: ٦١]، بالحذف، فيصيرُ كأنه اسمٌ مقصورٌ على صورة رسمه في بعض المصاحف من المضموم والمكسور، وفي جميع المصاحف من المفتوح مع إجراء المدِّ والقصر. وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه: بين بين مع المدِّ والقصر، واتباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المدِّ والقصر أيضاً، والحذفُ معهما أيضاً، وقيل ذلك في ﴿جَزَّؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٤]، مع زيادة التوسط. وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام في الهاء، ولا يصحُّ فيه سوى بين بين كما سبق.

وقد يتعدَّر الحذفُ الذي ذهبوا إليه في مواضع كثيرة، نحو: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿جَاءَ وَكُمُ﴾ [النساء: ٩٠]، فإنَّ حقيقةَ اتباع الرسمِ في ذلك يمتنع، ولا يمكن، فإن الهمزة إذا حُدِفَتْ بقيت الواو والياء ساكنتين، والنطقُ بذلك متعدَّرٌ، فلم يبقَ إلا الجمعُ بين ياءين وواوَيْنِ على تقديرِ أن المحذوفَ واوُ البنية، ولا يصحُّ ذلك روايةً، ولا يوافقُ حقيقةَ الرسمِ على رأيهم، فلم يبقَ سوى التسهيلِ بينَ بينَ، قاله في «النشر»^(١).

وقرأ ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦٦] بتسهيلِ الهمزة الثانية بينَ بينَ وإدخالِ ألفٍ بينهما قالون وأبو عمرو وهشامٌ من طريقِ ابنِ عبْدانَ وغيره عن الحُلوانِي، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني وابن كثير، وكذا رؤيس بتسهيلها أيضاً من غير إدخال ألف بينهما.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق: فسهلها عنه كذلك صاحب «العنوان»^(١) كالطرسوسي وغيرهما، وأبدلها عنه ألفاً خالصةً صاحب «التيشير»^(٢) وغيره، وذكر الوجهين الشاطبي^(٣) وغيره، وإذا أبدلت ألفاً مدت للساكنين.

وقد طعن الزمخشري^(٤) في هذه من جهة أنها تؤدي إلى الجمع بين الساكن على غير حدّهما^(٥)، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين.

وهذا منه ليس بصواب؛ لثبوت هذه متواترة. وقد أجاز الكوفيون^(٦) الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي اختاره البصريون، ويكفي مذهبهم في ذلك.

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوِّح وخلف بتحقيق الهمزتين من غير ألف بينهما، ووافقهم الحسن والأعمش.

(١) العنوان ٤٤.

(٢) التيسير ٣٢.

(٣) الشاطبية ١٥.

(٤) الكشف ٤٨/١.

(٥) قال: «وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو: الضالين، وخويصة»،

وانظر: شرح المفصل ١٢١/٩.

(٦) انظر: البحر ٤٧/١-٤٨.

وقرأ هشامٌ من طريقِ الجمال عن الحلواني بتحقيقهما وإدخال ألفٍ بينهما، فصار لهشامٌ ثلاثة أوجه: التسهيل بينَ بينَ مع الألفِ من طريقِ ابنِ عبدانَ وغيره عن الحلواني، والتحقيقُ مع الألفِ من طريقِ الجمالِ عن الحلواني، والتحقيقُ من غير ألفٍ من مشهورِ طرقِ الداجوني.

وعن ابنِ محيصنٍ^(١) بهمزةٍ واحدةٍ مقصورةً.

قال في «الدر»^(٢): «والأصلُ في همزةٍ: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]،

الاستفهام، وهو هنا غيرُ مرادٍ؛ إذ المرادُ التسوية، فهي للتعدية»^(٣).

قال ابنُ عطية^(٤): «لفظه لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى على

لفظِ الاستفهام؛ لأنَّ فيه التسوية التي في الاستفهام.

ألا ترى أنَّك إذا قلتَ مُخْبِرًا: «سواءٌ عليَّ قمتَ أم قعدتَ»^(٥)، وإذا قلتَ

مستفهماً: «أخْرَجَ زيدٌ أم قام»، فقد استوى / الأمران عندك، هذان في

الاستفهام، وهذان في الخبر، وعُدِمَ عِلْمُ أحدهما بعينه، فلمَّا عمَّتْهُما التسويةُ

جرى على الخبرِ لفظُ الاستفهامِ لمشاركتِهِ إياه في الإبهام، وكلُّ استفهامٍ

تسويةٌ، وإن لم تكن كلُّ تسويةٍ استفهاماً. قال^(٦): «وهو كلامٌ حسنٌ».

(١) انظر: المبهج ١٣/٢، الإيضاح: ٢٦٣.

(٢) الدر المصون ١/١٠٥.

(٣) لم يردُّ قوله: «فهي للتعدية» في الدر في هذا الموضوع، وإنما ورد في موضع آخر. انظر:

١٠٩/١.

(٤) المحرر الوجيز ١/١٠٧.

(٥) في المحرر: «أَقَعَدتَ أم ذهبت».

(٦) أي: صاحب الدر المصون.

ولكن تَعَقَّبَهُ أبو حيان^(١) في قوله: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لفظه لفظُ الاستفهامِ ومعناه الخبرُ، بما معناه: أنَّ هذا الذي صورته صورةٌ استفهامٍ ليس معناه الخبرُ؛ لأنه مقدَّرٌ بمفرد.

قال السمين^(٢): «وعلى هذا فليس هو وحده في معنى الخبر؛ لأنَّ الخبرَ جملةٌ، وهذا في تأويلِ مفردٍ، وهي مناقشةٌ لفظيةٌ» انتهى.

والهمزةُ في قراءةِ ابنِ محيصةٍ همزةُ أَفْعَلْ، وأمَّا التي للتسويةِ فمحذوفةٌ.

وإذا وَقَفَ على ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ لحمزةُ فله السكتُ على الميمِ، وعدمه مع تسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ وتحقيقها معهما^(٣) أربعةٌ أوجهٍ.

وأما ما حُكي من إبدالِ الثانيةِ ألفاً مع السكتِ وعدمه فضعيفٌ، وكذا حَذَفُ إحدى الهمزتين معهما لاتباعِ الرسمِ^(٤)، ووافقه الأعمش بخُلفٍ^(٥).

وقد يُلغَزُ بها فيقال: أين أتى تسهيلُ الثانيةِ من الهمزتين المتلاصقتين عن حمزة؟ فافهم.

(١) انظر: البحر ١/٤٧.

(٢) الدر المصون ١/١٠٩.

(٣) أي: مع السكت وعدمه. انظر: النشر ١/٤٨٩ (مسألة: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾).

(٤) وكذلك النقل مع إبدال الثانية أيضاً. انظر: النشر ١/٤٨٩.

(٥) سقط من ن.

وأمال ﴿أَبْصِرْهُمْ﴾ [٧] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري، والدُّورِيُّ عن الكسائي، ووافقهم اليزيدي، وإنما جاز إمالتها مع الصاد؛ لأنَّ الرءاء المكسورة تَغْلِبُ المستعلية؛ لما فيها من التكرير. قاله البيضاوي^(١).
 وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقٍ بالتقليل كقالون من «العنوان»^(٢). وقرأ الباقون بالفتح على الأصل، وبه قرأ ورشٌ من طريق الأصبهاني.
 وعن الحسن (عشاوة)^(٣) [٧] بعين مهملة مضمومة. وعنه أيضاً الضَّمُّ والفتح مع الغين المعجمة^(٤)، والجمهورُ بالغين المعجمة المكسورة.
 وأدغم تنوين ﴿عِشْوَةٌ﴾ في واو ﴿وَأَهْمُ﴾ [٧] بغير غنة خَلَفَ عن حمزة اتباعاً لأصل الإدغام، ووافقه المطَّوعِي.
 وأدغم نون ﴿مَنْ﴾ في ياء ﴿يَقُولُ﴾ [٨] بغير غنة كذلك الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير كخَلَفَ^(٥) والمطَّوعِي، وكذا حَكُمُ ما شابه ذلك.

وقرأ الباقون بالغنة فيهما وهو الأَفْصَحُ، وهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨]، فالإدغام - مع عدم الغنة وغيرها من صفة - مَحْضٌ كامل التشديد، ومعها غير محض ناقص التشديد، كما تقدّم البحث فيه في بابه^(٦).

(١) أنوار التنزيل ١/ ٢١.

(٢) العنوان: ٦١-٦٢، وهي انفرادة عن قالون كما تقدم في باب الإمالة.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢١٠، إيضاح الرموز: ٢٦٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢١٠، إيضاح الرموز: ٢٦٣.

(٥) أي عن حمزة.

(٦) انظر: أحكام النون الساكنة والتنوين ٢/ ٧٩٠.

وأمال ﴿الْبَاسِ﴾ [٨] المجرورَ الدورِيَّ عن أبي عمرو بخُلفٍ عنه، وهو الذي في «التيسير»^(١)، وبه كان يأخذ الشاطبيُّ^(٢) عنه وجهاً واحداً، واختاره الدانيُّ^(٣). وروى فَتَحَهُ سائرُ أهلِ الأَدَاءِ عنه.

وفي «الشاطبية»^(٤) / الوجهان معاً لأبي عمرو بكماله بخُلفٍ عنه. وتَبِعَهُ ابنُ مالكٍ أيضاً في مختصرها «حَوُزُ المعاني»، وليس ذلك من طريق «التيسير»، كما تقدّم في بابِ الإِمَالَةِ^(٥)، ووافقهُ اليزيديُّ بخُلفٍ أيضاً. وقرأ الباقون بالفتح.

واخْتُلِفَ فِي ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [٩]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بضمِّ الياءِ وفتحِ الخاءِ وألفِ بعدها، وكسرِ الدالِ، مناسبةً للسابقِ^(٦)، ووافقهم اليزيديُّ^(٧).

وقرأ الباقون بفتحِ الياءِ وسكونِ الخاءِ وفتحِ الدالِ من غيرِ ألفٍ، فيَحْتَمَلُ أن تكونَ القراءتان بمعنى واحدٍ أي: تكون «فاعِلٌ» بمعنى «فَعَلٌ»^(٨).

(١) التيسير ٥٢.

(٢) فتح الوصيد ٢/٤٦٥.

(٣) جامع البيان (خ).

(٤) الشاطبية ٢٧.

(٥) انظر: باب الإِمَالَةِ ٣/١١١٨.

(٦) أي: اللفظ السابق: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾. انظر: غاية الاختصار ٢/٤٠٥، النشر ٢/٢٠٧، الإتحاف ١/٣٧٧.

(٧) انظر: إيضاح الرموز: ٢٦٣.

(٨) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/٣١٣، الحجة لابن زنجلة ١/٨٧، الموضح ١/٢٤٤.

ويحتمل أن تكون المفاعلة على بابها، أعني صدورها من اثنين، فهم يخادعون أنفسهم حيث يُمنونها الأباطيل، وأنفسهم تُخادعهم تُمنّيهم ذلك أيضاً، فكانها محاورَةٌ بين اثنين. ولا خلاف في الأول أنه بالضم والألف، كالذي في النساء [١٤٢]، لكرامة التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجّه إلى الله تعالى، فأُخرج مُخْرَجِ المفاعلة لذلك.

وأمال ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ﴾ الأول [١٠] حمزة وابن ذكوان وهشام بخلفٍ عنه للدلالة على أصل الياء. ووافقهم الأعمش^(١)، وقرأ الباقون بالفتح على الأصل، وبه قرأ هشام في وجهه الثاني.

وكذا حكم ما جاء من هذا الفعل وهو في خمسة عشر، إلا أن ابن ذكوان اختلف عنه في غير الأول من البقرة.

واختلف في ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [١٠]:

فعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف، بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال من الكذب^(٢)؛ لإخبار الله تعالى عن كذبهم بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَمُورِ الْأَخْرِ وَمَاهُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ووافقهم الحسن والأعمش^(٣)، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال^(٤) من التكذيب؛ لتكذيبهم الرُّسل، وهو مناسبٌ لقوله تعالى:

(١) انظر: باب الإمالة ٣/١١١٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/٣٢٩، الحجة لابن زنجلة ١/٨٨، الموضح ١/٢٤٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢١١، المبهج ٢/١٥، إيضاح الرموز: ٢٦٤.

(٤) انظر: النشر ٢/٢٠٨.

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠]، أي: شكُّ في النبي ﷺ، والشاكُّ في صدقِ الصادقِ مُكذَّبٌ به.

والحاصلُ من تركيبِ الآياتِ الثلاثِ: أن نافعاً وابنَ كثيرٍ وأبا عمرٍ وقرؤوا ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾ [البقرة: ٩]، كـ «يسارعون»، مع عدمِ إمالة: ﴿ فَرَادَهُمْ ﴾، و﴿ يُكذِّبُونَ ﴾: بضمِّ أوله وتشديدِ ثالِثه، ووافقهم اليزيديُّ.

وأن ابنَ عامرٍ قرأ ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾ [٩]، كـ «يفرحون»، ﴿ فَرَادَهُمْ ﴾ بالإمالة، و﴿ يُكذِّبُونَ ﴾ بضمِّ أوله مع التشديدِ، إلا أنه اختلفَ في الإمالة عن هشام.

وأن عاصماً والكسائيَّ، وكذا خلفٌ ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾، كـ «يسمعون»، ﴿ فَرَادَهُمْ ﴾ بالفتح، ﴿ يُكذِّبُونَ ﴾ بفتح أوله، وتخفيفِ ثالِثه، ووافقهم الحسنُ، وأن حمزةً كذلك، إلا أنه أَمال ﴿ فَرَادَهُمْ ﴾، ووافقهُ الأعمش.

وأن أبا جعفرٍ ويعقوبَ ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾ كـ «يفرحون»، ﴿ فَرَادَهُمْ ﴾ بالفتح. ﴿ يُكذِّبُونَ ﴾ / بضمِّ أوله وتشديدِ ثالِثه، ووافقهُ ابنُ محيصنٍ، فهي خمسُ قراءات.

واختلفَ في الفعلِ الثلاثي الذي انقلبت عينُ فعلِهِ ألفاً في الماضي إذا بُني للمفعول، وهو في ﴿ قِيلَ ﴾ [١١]، حيث وقع، ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿ وَجَاءَ بِالنَّبِيِّنَ ﴾ [الزمر: ٦٩]، ﴿ وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ ﴾ [الفجر: ٢٣]، ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿ وَسِيقَ ﴾ في الموضوعين [الزمر: ٧١، ٧٣]، ﴿ سِيَءَ بِهِمْ ﴾ [هود: ٧٧]، و﴿ سَيِّعَتَ وُجُوهُ ﴾ [الملك: ٢٧]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر بإشمامِ الكسرةِ الضمِّ، وبياءٍ بعدها نحوَ واو^(١)،
في: ﴿سِنَعَةٌ﴾، و﴿سِنَيْتٌ﴾، فقط اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين.
ووافقهما ابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(٢) فيهما، وهو الوجه الثاني عنه من
«المبهج»^(٣).

وقرأ ابنُ ذكوانٍ كذلك في ﴿وَجِيلَ﴾، ﴿وَسَيْقَ﴾، ﴿سِنَعَةٌ﴾،
و﴿سِنَيْتٌ﴾، الأربعة فقط.

وقرأ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، بالإشمامِ، كذلك في الأفعالِ السبعة،
وهو لغةٌ^(٤) كثيرٌ من قيسٍ وعَقِيلٍ وَمَنْ جَاوَرَهم، وعامَّةِ بني أسدٍ؛ لأنَّ أصله
«قَوْلٌ» كـ «ضُرِبَ»، فاستثقلتِ الكسرةُ على الواوِ، فنُقِلت إلى القافِ بعد
سَلْبِ حركتها، فسكنت الواو بعد كسرة، فقلبت ياءً، وأُشِمَّت^(٥) الضمُّ لتدلَّ
على الأصلِ، وهو ضمُّ أولِ المبنيِّ للمفعول مع إبقاءِ شيءٍ من الكسرِ تنبيهاً
على ما استحقَّه من الإعلالِ، ووافقهم الحسنُ والشنبوذِيُّ^(٦).

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٠٥/٢، إبراز المعاني ٢٨١/٢، النشر ٢٠٨/٢، الإتحاف
٣٧٨/١.

(٢) مفردة ابن محيصن: ١٢٤.

(٣) المبهج ١٨/٢.

(٤) انظر: البحر ٦٠-٦١/١.

(٥) أي: الكسرة في القاف.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٢١١، المبهج ١٦/٢، إيضاح الرموز: ٢٦٤.

وقد سمّاه الشاطبي^(١) كالدّاني^(٢) ومتأخري القراء وعمامة النحاة إشماساً، وهو مجازٌ أو على رأي الكوفيين، وسمّاه أبو العز^(٣) رَوْماً، وهو حقيقة. وكيفية اللفظ^(٤) به أن تَلْفِظَ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين إفراساً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدّم، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر. وقيل: يُشار إلى الضمّ بالشفيتين مع إخلاص الكسرِ قبل اللفظ، أو معه أو بعده، وقيل: بصريح الضم.

قال الجعبري^(٥): «وليس بشيء؛ لأنه إن كان مع الواو فلغة لم يُقرأ بها، وإن كان مع الياء فخرج عن كلام العرب» انتهى. نعم ذكروا فيها لغةً ثالثة، وهي إخلاص الضمّ، نحو: قَوْلٌ وَبُوعٌ. قال الشاعر^(٦):

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوْعٌ فَاشْتَرَيْتُ

(١) الشاطبية ٣٦.

(٢) التيسير ٧٢.

(٣) ذكر محقق الإرشاد ٢١٠ في الحاشية نقلاً من إحدى نسخ «إرشاد المبتدي» عن «الكفاية الكبرى»: «بروم الضم في أوائلهن» ولم نجد هذه العبارة في «الكفاية الكبرى» المطبوع.

(٤) انظر: كنز المعاني (خ) ١٤١/أ.

(٥) كنز المعاني (خ) ١٤١/أ.

(٦) قوله: «نعم ذكروا... فاشترت» زيادة من: ن، ح، والبيت لرؤية في ملحقات ديوانه

وقرأ الباقون بإخلاص الكسرة، وهو اللغة القرشية ومجاورها من بني كنانة^(١).

ولا خلاف في كسر ﴿قِيلًا﴾ من ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، و﴿قِيلًا سَلَمًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، و﴿وَأَقْرَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦]؛ لأنها ليست أفعالاً. وقرأ ﴿السُّفَهَاءُ آلَا﴾ [١٣] بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية واواً خالصةً مفتوحةً، نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم ابنٌ مَحِيصِنٍ واليزيديُّ.

وإنما قلبت واواً؛ لأنَّ تسهيلها جعلها كالألف، والألفُ لا يكون ما قبلها إلا من جنسها فجرى ما أشبهها مجراها، فتعين قلبها، ولا يمكن تدبيرها بحركتها لتعذر الألف بعد الضم، فتعين تدبيرها بحركة سابقتها، فجعلت واواً؛ لأنَّ حركة سابقها الضمُّ، وفتحت محافظةً على حركتها.

وقرأ الباقون بتحقيقهما على الأصل.

ويوقفُ على ﴿السُّفَهَاءُ﴾ لحمزةً وهشامٌ بخلفٍ عنه بإبدال الهمزة ألفاً من جنس سابقها مع المدِّ والقصر والتوسط. ويجوز تسهيلها بين بين^(٢) مع المدِّ والقصر، فتصير خمسةً.

وكذا كلُّ همزة متطرفة مضمومة أو مكسورة لم تُرسم لها صورةً، ويوافقهما الأعمش بخلفٍ.

(١) انظر: الحجة للفارسي ٣٤٨/١، الكشف ٢٢٩/١، الموضح ٢٤٨/١.

(٢) أي: مع الروم.

ويوقف لحمزة أيضاً على ﴿قَالُوا أَمَناً﴾ [١٤] بالتحقيق مع عدم السكت وهو مذهب / الجمهور، وبالسكت وهو مذهب الشذائي وغيره، وبالنقل وهو مذهب أكثر العراقيين، وبالإدغام وهو جائز من طريق أكثرهم. وحكى الحافظ أبو العلاء^(١) التسهيل بين بين، وهو ضعيف. فهذه خمسة أوجه.

واتفقوا على أنه لا يجوز مد ﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾ [١٤]، و﴿أَبَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]؛ لفقد الشرط باختلاف حركة ما قبله، وضعف السبب بالانفصال^(٢).

وقرأ ﴿مُسْتَهْرُونَ﴾ [١٤] بحذف الهمزة وضم الزاي وصلماً ووقفاً أبو جعفر.

ويوقف عليها لحمزة بالتسهيل بين الهمزة والواو، وهو مذهب سيويه^(٣)، دبرها بحركتها؛ لأنها أولى بها من غيرها، وبالإبدال ياءً، وهو مذهب الأخفش^(٤)، دبرها بحركة ما قبلها؛ لأنه لو دبرها بحركتها، فسهلها بين بين، أدى ذلك إلى شبه أصل مرفوض^(٥)، وهو واو ساكنة قبلها كسرة.

(١) في النسخ: «أبو يعلى» وهو سهو، والتصويب من النشر ١/ ٤٣٧، ٤٤١، ٤٩٠، وانظر:

غاية الاختصار ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) ن: «وضعف الاتصال بالسبب».

(٣) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٣.

(٥) انظر: كنز المعاني ٢/ ٥٢٢-٥٢٣.

وعُورض إبدالُه بأنه أصعبُ ممَّا فرَّ منه، إذ إنه فرَّ من شيءٍ يُشبه شيئاً إلى ما هو حقيقةً ذلك الشيء؛ لأنَّه جعلَ الهمزةَ ياءً محضةً. وأُجيب بأنَّ هذا إنما يلزمُ فيما هو أصلٌ لا فيما هو محوّلٌ من الهمزةِ، فالمسهلةُ كالمحققة.

وبالتسهيل بين الهمزةِ والياءِ وهو المعضل^(١)، وبالإبدالِ واوًا، وكلاهما لا يصحُّ، وبالحذفِ للرسمِ مع ضمِّ ما قبل الواو، كما هو مختار الداني^(٢)، ومن أخذ باتباع الرسم؛ لأن الهمزةَ لمَّا حُذفت اتصلت كسرة الزاي بالواو، فقلبت ضمةً لتسلّم الواو ك: «قاضون».

وحكى كسرُ الزاي لعروض الاتصال وهو الوجه الخامل^(٣). فهذه ستةٌ أوجهٍ، ويجوز في كلِّ وجهٍ منها ثلاثةٌ: المدُّ والقصرُ والتوسطُ^(٤)؛ لأجل سكونِ الوقفِ ما عدا الأخير، فلا يجوز فيه إلا القصرُ؛ لأنَّ الحركةَ قبل الواو غيرُ مجانسةٍ لها، فصارت ستةَ عشرَ وجهاً، ووافقه الأعمش بخلف^(٥).

(١) يعني قول الشاطبي في الشاطبية ٢٠:

... .. ومن حكى فيهما كاليا وكالواو أعضلا

(٢) انظر: جامع البيان (خ) ١٠٨/ب-١٠٩/أ.

(٣) في قول الشاطبي في قصيدته ٢٠:

... .. وضمّ وكسرٌ قبلُ قيل وأخملا

(٤) ح: زيادة «لعروض الاتصال» بعد «التوسط».

(٥) سقط قوله: «بخلف» من: ن.

وإذا وَقَفَ عليه لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ: فَمَنْ رَوَى عَنْهُ الْمَدَّ وَضَلًّا وَقَفَ كَذَلِكَ، سِوَاءَ اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَمْ لَا. وَمَنْ رَوَى عَنْهُ التَّوَشُّطَ وَضَلًّا وَقَفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَبِالْمَدِّ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ. وَمَنْ رَوَى الْقَصْرَ كَأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ غَلْبُونٍ، وَابْنِ بَلِيْمَةَ، وَقَفَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَبِالتَّوَشُّطِ أَوْ الْإِشْبَاعِ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ فيما رواه البزِّيُّ من المفردة^(١) (يُمَدُّهُمْ) [١٥] بضم الياء وكسر الميم مِنْ «أمدَّ» الرباعي.

والجمهورُ بفتح الياء، وضمَّ الميم، مِنْ «مَدَّ»، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٢)، وغيرُ البزِّيِّ عنه من «المفردة».

وأمال ﴿فِي طُعَيْنِهِمْ﴾ [١٥] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ، وفتحها الباقون على الأصل.

وأمال ﴿بِالْهَدْيِ﴾ [١٦] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتحِ والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.

ويُوقِفُ على ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾ [١٧] لحمزة بتحقيق الأولى، وبتسهيلها بين بين، وهو طريق أكثر العراقيين، ويجوزُ معه المدُّ والقصر، وبالسكت مع التحقيق فأربعة، وبتسهيل الثانية مع المدُّ والقصر، فتصير ستة لإخراج المدِّ مع المدِّ، والقصرِ مع القصرِ.

(١) مفردة ابن محيصن: ١٠٦.

(٢) المبهج ٢٠/٢، حيث لم يذكر فيه خلافاً، فابن محيصن فيه كالجماعة.

وتجري الأربعة في ﴿كَلَّمَآ أَصَاءَ﴾ [٢٠] مع ثلاثة الإبدال في المتطرفة، فتصير اثني عشر وجهاً.

وعن الحسن^(١) (ظلمات) [١٧] بسكون اللام^(٢) حيث وقع.

وأمال الألف الثانية من ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [١٩] الدُّورِيُّ عن الكسائي، وفتحها الباقون.

وعن الحسن^(٣) (الصواع) [١٩] بتقديم القاف على العين /، وعليه قوله^(٤):

[٢٠٥]

ألم تر أن المجرمين أصابهم
صواعُ لا بل هنَّ فوق الصَّواعِ
وهي لغةٌ تميمٍ وبعضِ ربيعة^(٥).

ويُحتمل^(٦) أن تكون مقلوبةً من «صاعقة»، ويحتمل ألا تكون، وهو الأظهر لثبوتها لغةً مستقلةً.

وأمال ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾ [١٩] الجمع أبو عمرو، وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصَّوَرِيِّ عنه، والدورِيُّ عن الكسائي، وكذا رُوَيْسٌ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالتقليل. وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ ورشٌ

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢١٢، إيضاح الرموز ٢٦٥.

(٢) انظر: المحتسب ٥٦/١، البحر ٨٠/١.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢١١، إيضاح الرموز ٢٦٥.

(٤) البيت لابن أحمر وهو في اللسان (صقع) ٣٧٤/٧، والدر المصون ١٧٢/١.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٤/١.

(٦) انظر: البحر ٨٦/١.

مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَهُوَ طَرِيقُ «العنوان» لورشٍ أَيْضاً وَأَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ بِهِ ابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ.

وَقَدْ خَرَجَ بِتَعْيِينِ لَفْظِ ﴿الْكَافِرِينَ﴾ نَحْوُ: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وَبِقَيْدِ الْجَمْعِ نَحْوُ: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١]، وَإِنْ رَوَاهُ صَاحِبُ «المبهج»^(١) عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الكَسَائِيِّ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِنَا.

نَعَمْ أَمَالُهَا^(٢) الِيزِيدِيُّ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ أَبَا عَمْرٍو.

وَعَنِ الحَسَنِ^(٣) (يَخْطَفُ) [٢٠] بِكسْرِ الياءِ والخاءِ والطاءِ المشددةِ، فَكسْرُ الخاءِ إِتْبَاعٌ لِكسْرَةِ الطاءِ، وَكسْرُ الياءِ إِتْبَاعٌ لِكسْرَةِ الخاءِ^(٤).

وَعَنِ المَطَّوْعِيِّ^(٥) (يَخْطَفُ) بِفَتْحِ الياءِ والخاءِ، وَكسْرِ الطاءِ المشددةِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَعَنِ المَطَّوْعِيِّ أَيْضاً إِمَالَةً (أَضَاءَ لَهُمْ) [٢٠].

وَأَمَالُ ﴿شَاءَ﴾ [٢٠] حَمْزَةٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ، وَكَذَا خَلْفٌ، وَاخْتِلَفَ عَنِ هِشَامٍ: فَفَتْحُهَا عَنْهُ الحُلُونِيُّ، وَأَمَالُهَا الدَّاجُونِيُّ، وَفَتْحُهَا الباقون.

(١) المبهج ٢/٣٤.

(٢) ن: «رواها». لم نجد هذه الإمالة لليزيدي في إيضاح الرموز، ولا في غيره، إلا ما ذكره ابن خالويه في مختصره ص: ٥، عن عبيد عن أبي عمرو البصري.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢١٣، الإيضاح ٢٦٦.

(٤) انظر: المحتسب ١/٥٩، البحر ١/٩٠.

(٥) انظر: المبهج ٢/٢٠، الإيضاح ٢٦٦.

ويوقف عليها لحمزة وهشام بخلفٍ عنه بالبدلِ. ويجوز معه المدُّ والقصرُ، وقد يجوزُ التوسطُ، فتصيرُ ثلاثةً.

وحكي فيه أيضاً التسهيلُ بينَ بينَ، فيجيءُ معه المدُّ والقصرُ. قال في «النشر»^(١): «وفيه نظرٌ»^(٢).

وعَلَّظ ورشٌ لامَ ﴿أَطْلَمَ﴾ [٢٠] مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وفي «التجريد»^(٣) ترقيقُها، وهو أحدُ الوجهين في «الكافي»^(٤).

وأدغم باءَ ﴿لَذَهَبَ﴾ في باءَ ﴿بِسْمِعِهِمْ﴾ [٢٠] أبو عمرو وبخلفٍ، وكذا رُويسٌ^(٥). ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة» واليزيديُّ والحسنُ والمطوِّعيُّ، وكذا الشَّنْبُوذِيُّ عن الأعمش^(٦).

وقرأ ﴿شَيْءٍ﴾ [٢٠] بالمدِّ المشبِّعِ والتوسطِ، إجراءً له مُجرى حرفِ المدِّ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وجاء المدُّ المتوسطُ فيه أيضاً كيف أتى عن حمزة، كما في «العنوان»^(٧) وغيره. وقرأ الباقون بالقصر، وبه قرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ.

(١) النشر ١/ ٤٧٤.

(٢) زاد في ش: «وجه النظر إشباع الروم الذي هو التسهيل».

(٣) التجريد ١٨٠.

(٤) الكافي ٧١.

(٥) زاد في ن: «بلاخلف»، والمثبت موافق لما في النشر ١/ ٣٠٠-٣٠١، وطيبته: ٤١،

والخلاف ليعقوب بكماله كما سبق في الإدغام الكبير ص ٧٠١.

(٦) قوله: «وكذا الشَّنْبُوذِيُّ عن الأعمش» زيادة من: ح. انظر: المبهج ١/ ٢٩١، الإيضاح

١٠٧، ولكن في الإتحاف ١/ ٣٨١: «... وافقهم الأربعة ما عدا الشَّنْبُوذِيُّ».

(٧) العنوان ٦٨.

وَسُكِّتَ عَلَى يَأْتِ لِحْمَزَةٍ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ لِحْمَزَةٌ أَيْضاً فَلَهُ النُّقْلُ مَعَ
 الْإِسْكَانِ - وَهُوَ الْقِيَاسُ - وَالرَّوْمُ وَالْإِدْغَامُ مَعَهُمَا، فَتَصِيرُ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ.
 وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَتَجْرِي فِيهِ الْأَرْبَعَةُ، وَيَجُوزُ الْإِسْمَامُ مَعَ كُلِّ مَنْ النُّقْلِ
 وَالْإِدْغَامِ فَتَبْلُغُ سِتَّةَ أَوْجِهٍ، وَاتَّبَاعُ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ مُتَّحِدٌ فِي وَجْهِ النُّقْلِ مَعَ
 الْإِسْكَانِ. وَنَظَّمَ ذَلِكَ الْمَرَادِيُّ فِي قَوْلِهِ:

فِي شَيْءِ الْمَرْفُوعِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ نَقْلٌ وَإِدْغَامٌ بَغَيْرِ مُنَازَعٍ
 وَكِلَاهِمَا مَعَهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ وَالرَّسْمُ ^(١) مَنْدَرَجٌ فَلَيْسَ بِسَابِعٍ

وكذلك الحكم في ﴿سُوءٍ﴾ المجرور [آل عمران: ٣٠] / ، والمرفوع

[التوبة: ٣٧].

وَأَدْغَمَ ﴿خَلَقَكُمُ﴾ [٢١] أَبُو عَمْرٍو بِخُلْفٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ مِنْ «الْمُصْبَاحِ» ^(٢)
 إِدْغَامًا كَامِلًا تَذَهَبُ مَعَهُ صِفَةُ الْاسْتِعْلَاءِ وَلَفْظُهَا، وَوَأَفْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ بِخُلْفٍ
 أَيْضًا.

وَعَنْ ابْنِ مُحَيْصِنٍ ^(٣) (يَسْتَحِي) [٢٦] بِكَسْرِ الْحَاءِ، وَحَذْفِ الْيَاءِ ^(٤)، مِنْ
 اسْتَحَى يَسْتَحِي فَهُوَ مُسْتَحٍ، مِثْلُ: اسْتَقَى يَسْتَقِي ^(٥).

(١) «والرسم» من ش، س، ح، وفي سائر النسخ: «والحذف».

(٢) المصباح (خ) ١٥٦، وقوله: «ولفظها»، أي لفظ: «القاف»، وانظر: النشر ١/ ٢٩٩.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٦، المبهج ٢/ ٢٣، الإيضاح ٢٦٦.

(٤) أي: بحذف إحدى الياءين.

(٥) وهي لغة بني تميم كما في البحر ١/ ١٢١.

وَاخْتَلَفَ فِي الْمَحذُوفِ^(١): فَقِيلَ: عَيْنُ الْكَلِمَةِ، فَوَزْنُهُ «يَسْتَفِلُّ»،
وَقِيلَ: لَامُهَا، فَوَزْنُهُ يَسْتَفَعُ ثُمَّ نَقَلْتُ حَرَكَةَ اللَّامِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَحَرَكَةُ
العين على القول الثاني إلى الفاء، وهي الحاء.

وَعَلَّظَ لَامَ ﴿يُوصَلُ﴾ [٢٧٧] فِي الْوَصْلِ وَرُشٌّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَاخْتَلَفَ
عنه في الوقف، فروى الترقيق صاحب «الكافي»، و«الهادي» وغيرهما.
وروى آخرون^(٢) التغليظ كالشاطبي والداني وصاحب «العنوان»،
والوجهان صحيحان، وأرجحهما: التغليظ؛ لأنَّ السكون عارضٌ، وفي
التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب مَنْ عَلَّظَ.

وَأَمَّا ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [٢٨٨] الْكَسَائِيُّ، وَقَرَأَ وَرُشٌّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ
بِالْفَتْحِ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَبِهَا قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان»^(٣)، وَبِالْقَوْنِ بِالْفَتْحِ.

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢٢١.

(٢) قال في النشر ٢/ ١١٤: «وروى آخرون التغليظ، وهو الذي في العنوان والمجتبى
والتذكرة وغيرها، والوجهان جميعاً في التيسير والشاطبية وتلخيص أبي معشر» وعلى
هذا؛ فاختصار المؤلف ليس دقيقاً؛ لأنَّ الشاطبي والداني ليسا من رواة التغليظ فقط،
إنما رويَا التغليظ والترقيق معاً كما في قول الشاطبي ٢٩:

... .. وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقِفًا وَالْمُعْتَمَّ فُضَّلَا

ومثله في التيسير ٥٨: «وكذلك إن وقعت اللام طرفاً... فالوقف عليها يحتمل التغليظ
والترقيق، والتغليظ أقيس بناءً على الوصل...».

أما صاحب «العنوان» فهو من رواة التغليظ فقط كما في ٦٥ من العنوان، فعبارة صاحب
النشر أدقُّ من عبارة القسطلاني. انظر: باب حكم اللامات ٣/ ١٢٠٥.

(٣) أي مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ الْقَاضِي، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ النَّشْرِ. انظر: العنوان: ٦٠، والنشر ٢/ ٥٠.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢٨] وبابه، وهو كل فعلٍ أوله ياءٌ أو تاءٌ للمضارعة، إذا كان من رجوع الآخرة نحو: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٢٨]، و﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، وكذلك ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [آل عمران: ١٠٩]، و﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾ [هود: ١٢٣]:

فنافعٌ وابن كثيرٌ وأبو عمروٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(١) ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ حيث وقع، وهو ستة: في البقرة [٢١٠]، وآل عمران [١٠٩]، والأنفال [٤٤]، والحج [٧٦]، وفاطر [٤]، والحديد [٥] بضمّ التاءِ وفتحِ الجيمِ مبنياً للمفعول، ووافقهم اليزيديُّ والشَّنبوذيُّ^(٢).

وقرأ أبو عمروٌ ﴿يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ آخر البقرة [٢٨١] بفتح التاءِ وكسرِ الجيمِ مبنياً للفاعل، وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ: ﴿وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ بالمؤمنين [١١٥] بفتح التاءِ كذلك، ووافقهم الحسن^(٣).

وقرأ نافعٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ بفتح التاءِ مبنياً للفاعل كذلك في أول القصص [٧٠]، ووافقهم الحسنُ.

وقرأ نافعٌ وحفصٌ ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ آخر هود [١٢٣] بضم الياءِ وفتح الجيمِ مبنياً للمفعول.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٢١-٢٢، النشر ٢/ ٢٠٨-٢٠٩، الإتحاف ١/ ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢٢، الإيضاح: ٢٦٦.

(٣) أي بالبناء للفاعل إلا أنه بالياء بدلاً من التاء كما في مفردة الحسن: ٤٠٣، ومثله في الإيضاح: ٢٦٦، إلا أنه ليس فيه ذكر الياء بدلاً من التاء.

وقرأ يعقوبُ جميعَ البابِ بفتحِ حرفِ المضارعةِ وكسرِ الجيمِ، في جميعِ القرآنِ مبنياً للفاعل، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمَطَوِّعِيُّ^(١).

وقرأ الباقون بضمِّ الياءِ، وفتحِ الجيمِ مبنياً للمفعول.

ووجهُ القراءتين هنا^(٢): أنَّ «رَجَعَ» يكونُ قاصراً ومتعدياً، فقراءة الجمهورِ من المتعدِّي، وهي أرجحُ؛ لأنَّ أصلها: ثم إليه مرجعكم؛ لأنَّ الإسنادَ في الأفعالِ السابقةِ لله تعالى، فناسَبَ أن يكونَ هذا كذاً، ولكنه بُني للمفعول لأجلِ الفواصلِ والقواطعِ.

وخرج بالتقييدِ برجوعِ الآخرةِ نحو: ﴿أَهْلَكَ نَهَا أَنْهَمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾

[الأنبياء: ٩٥]، ﴿إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]، ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨]،

﴿مَا ذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: ٢٨]، لكن خالف ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣) أصله في

﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ في يس [٥٠] / فبناه للمفعول، والجمهورُ بنوهُ

[٢٠٦]

للفاعل.

وأمال ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ [٢٩]، و﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾ [٢٩] حمزةً والكسائيُّ، وكذا

خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ والتقليلِ،

وبه قرأ قالونٌ من «العنوان» وفتحهما الباقون.

(١) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٦، المبهج ٢/٢٢، الإيضاح ٢٦٦.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٢٤٠.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٤٥، والإيضاح ٢٦٧.

وكذا كلُّ ما وَقَعَ من ذلك وهو: ﴿وَأَسْتَوَىٰ﴾ [بالقصاص: ١٤]،
﴿فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ﴾ [بافتح: ٢٩]، ﴿سَوَّكَ﴾ [بالكهف: ٣٧]، و﴿سَوَّاهُ﴾
بسجدة لقمان^(١) [٩]، ﴿فَسَوَّكَ﴾ [بالانفطار: ٧].

واخْتَلَفَ في هاءِ ضمير المذكر الغائب المنفصل المرفوع، وكذلك
المؤنثة، إذا وقع بعد واوٍ، نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٩]،
﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾ [هود: ٤٢]، أو فاءٍ، نحو: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]،
﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، أو لامٍ ابتداءً، نحو: ﴿لَيْسَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]،
أو ثم، نحو: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١]، وفي ﴿يُمَلِّهُوَ﴾ آخر البقرة [٢٨٢]:
فقالونُ وأبو عمرو والكسائي، وكذا أبو جعفر بإسكانها^(٢)، فيما عدا
الأخيرين؛ لأنَّ هذه الحروف لعدم استقلالها نُزِلَتْ منزلةَ الجزء بما
اتصلت به، فصار المذكرُ كعَضُدٍ، والمؤنثُ ككَتِفٍ، فكما يجوزُ تسكينُ
عين «عَضُدٍ» و«كَتِفٍ» يجوزُ تسكينُ هاءِ «هُوَ» إجراءً للمنفصلِ مُجرى
المتصلِ لكثرةِ دَوْرِها معها، ولم يُجْرُوا «ثُمَّ» مُجرى هذه، لقيام «ثُمَّ»
بنفسها، وإمكانِ الوقفِ عليها.
ووافقهم الحسن واليزيدي^(٣).

(١) يعني: سورة السجدة، وسَمَّاهَا «سجدة لقمان» لأنها جاءت بعد سورة لقمان.

(٢) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٨٦-٣٨٧، والنشر ٢/ ٢٠٩، والإتحاف ١/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٣) انظر: الإيضاح ٢٦٧.

وقرأ الكسائيُّ وقالون^(١)، وكذا أبو جَعْفَرٍ بخلاف^(٢) عنهما ﴿تَمَّ هُوَ﴾
بالقصص [٦١] بالإسكان أيضاً. وقرأ -أي قالون وأبو جَعْفَرٍ^(٣)- بالإسكان
بخُلْفٍ عنهما في ﴿يُمَلِّهُوَ﴾ آخر سورة البقرة [٢٨٢]، وكلا الوجهين فيهما
صحيحٌ، إلا أن الخُلْفَ فيهما عن أبي نَشِيْطٍ عن قالون عزيزٌ.

ووجهُ إسكانِ ﴿تَمَّ هُوَ﴾ حَمْلُ «تَمَّ» على الواوِ والفاءِ، بجامعِ العطفِ
والتشريكِ في الإعرابِ والمعنى. ووجهُ إسكانِ ﴿يُمَلِّهُوَ﴾ إجراءُ
المنفصلِ مُجرى المتصلِ.

وقرأ الباقون بالضمِّ في الجميعِ على الأصلِ.

ولا خلافَ في إسكانِ ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ [لقمان: ٦] لأنه ظاهرٌ، وليس ضميراً،
وقد يُشكَلُ على المبتدئِ، كما نبّه عليه الحكريُّ^(٤).

ووقَفَ على «وَهُوَ»، «وَهِيَ» بهاءِ السكتِ يعقوبٌ، كما سبق في
الوقف^(٥).

ويُوقَفُ على ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [٢٩] لحمزةً بالنقل مع الإسكان والرّوم
وبالإدغام معهما، فهذه أربعة أوجهٍ، ويوافقُه الأعمشُ بخُلْفٍ عنه.

(١) هذا سياق: ص، ش، ومثله في الإتحاف ١/ ٣٨٤، وسائر النسخ بتقديم: قالون على
الكسائيِّ، لكن الخلف الذي يقتضيه قوله: «بخلف عنهما»، إنما هو عن قالون وأبي
جعفر، وليس الكسائي مدخل فيه، فلهذا اخترنا ما في «ص» لموافقته ما في المصادر.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٢٠٩.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٢٠٩.

(٤) النجوم الزاهرة (خ) ٤٦/٤.

(٥) انظر: ٣/ ١٢٣٢.

وفتح ياء ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٣٠] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ، وسكنها الباقون.

وعن الحسن (وعُلِّم) [٣١] بضم العين وكسر اللام مبنياً للمفعول^(١)، و(آدم) [٣١] بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل^(٢).

وقرأ ﴿هَؤُلَاءِ إِن كُنْتُمْ﴾ [٣١] بتسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والياء وتحقيق الثانية، قالونُ واليزيديُّ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٣).

ولورشٍ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: طريقُ الأصْبَهَانِيِّ عنه تحقيقُ الأولى، وتسهيلُ الثانية بينَ بين، وهو مروِيٌّ عن الأزرقِ أيضاً. ثانيها: إبدالُ الثانيةِ ياءً ساكنةً من طريقِ الجمهورِ عن الأزرقِ. ثالثها: ياءٌ خفيفةٌ الكسرِ، كما في «الشاطبية»^(٤) كأصلها^(٥)، وهي طريقٌ أخرى للأزرقِ.

ولقنبلٍ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: إسقاطُ الأولى، وتحقيقُ الثانية من طريقِ ابنِ شنبوذ. ثانيها: تحقيقُ الأولى، وتسهيلُ الثانية بينَ بين، رواه ابنُ مجاهدٍ عنه. ثالثها: إبدالُ الثانيةِ ياءً ساكنةً.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريقِ^(٦) أبي الطيب؛ بإسقاطِ الأولى، وتحقيقِ الثانية^(٧)، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»، واليزيديُّ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢١٢، الإيضاح: ٢٦٧.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٦٤، البحر ١/ ١٤٥، ونسبت القراءة فيهما إلى يزيد اليزيدي.

(٣) المبهج ١/ ٣٣٤.

(٤) الشاطبية ١٧.

(٥) التيسير ٣٣.

(٦) ح: «من غير»، وهو سهو. انظر: النشر ١/ ٣٨٣.

(٧) زاد في ح: «مبالغة في التخفيف».

وقرأ أبو جَعْفَرٍ، ورُوِيَ من غيرِ طَرِيقٍ^(١) أبي الطيبِ بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِيَ وخَلَفٌ بتحقيقِ الهمزتينِ. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وإذا اعتبرنا ما في هذه من المدِّ والقصرِ مع ﴿أَبُوعُوْنِي﴾ وصلة ﴿كُنْتُمْ﴾ وعدمِها، وأوجهُ وَقْفٍ ﴿صَدِيقَيْنِ﴾، تَحَصَّلَ لِقَالُونَ تسهيلُ الأولى، وتحقيقُ الثانيةِ، كما تقدَّم، فله قَصْرُ «ها» مع المدِّ والقصرِ^(٢) في «أولاءِ إن»، ثم مدُّ «ها» مع القصرِ والمدِّ في «أولاءِ إن» أيضاً استصحاباً للأصل، واعتداداً بالعارضِ في «أولاءِ إن».

فهذه أربعةٌ تُضْرَبُ في وجهي الصلةِ وعدمِها تَبْلُغُ ثمانيةً، تُضْرَبُ في ثلاثةِ الوقفِ على ﴿صَدِيقَيْنِ﴾ تصيرُ أربعةً وعشرين.

لكن المدِّ في «ها» مع القصرِ في «أولاءِ إن» يَضَعُفُ باعتبارِ أنَّ سببَ الاتصالِ - ولو تَغَيَّرَ - أقوى من سببِ الانفصالِ، لإجماعِ مَنْ رأى قَصْرَ المنفصلِ على جوازِ مدِّ المتصلِ، وإنَّ^(٣) تَغَيَّرَ سببُهُ دونَ العكسِ.

ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ^(٤) في ﴿أَبُوعُوْنِي﴾ المدُّ والقصرُ والتوسُّطُ مضروبةٌ في ثلاثةِ تسهيلِ الهمزةِ، وتُضْرَبُ التسعةُ في ثلاثةِ الوقفِ تبلغُ سبعةً وعشرين.

(١) سقط «غير» من: س، ش، والمثبت هو الصواب. انظر: النشر ١ / ٣٨٤.

(٢) قوله: «القصر»: سقط من: ن، وهو في النشر ١ / ٣٥٦.

(٣) ش، ح: «إن»، والمثبت هو الصواب. انظر: النشر ١ / ٣٥٦.

(٤) قوله: «مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ» سقط من: ش، ح.

وللأصبهاني مَدُّ المنفصلِ كَقَدْرٍ مَدَّ قالون، وقَصْرُهُ وتسهيلُ الهمزة الثانية بينَ بينَ، يُضْرَبُ اثنان في ثلاثة الوقفِ تصيرُ ستة^(١).
وللبزِّي القصرُ في «ها» فقط، والمدُّ والقصرُ في «أولاء إن» تُضْرَبُ في ثلاثة الوقفِ تصيرُ ستة.

ولقنبلٍ قصرُ «ها» ومدُّ «أولاء إن» وقصرُهُ في وجه إسقاطِ الهمزة الأولى مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنبُوذٍ، تُضْرَبُ الوجهين في ثلاثة ﴿صَدِيقَيْنِ﴾ تبلغُ ستة، وقصر^(٢) «ها» ومدُّ «أولاء» فقط^(٣) وتسهيلُ همزة «إن» بينَ بينَ، وإبدالُها ياءً ساكنةً تبلغُ ستة، يصيرُ له اثنا عشر وجهاً.

ولأبي عمرو، وكذا رُوَيْسٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ، القصرُ في «ها» لانفصاله، والمدُّ في «أولاء إن» والقصرُ لِعُرْوِضِ الحذف، والاعتدادُ بالعارض، فهما وجهان.

والثالث: مَدُّ «ها» مع مَدِّ «أولاء إن» وجهاً واحداً، تصيرُ مع الضربِ في ثلاثة الوقفِ تسعة.

ولا يجوزُ لهما المدُّ في «ها» مع قصرِ «أولاء إن»؛ لأنَّ «أولاء إن» لا يخلو من أن يُقَدَّرَ متصلاً أو منفصلاً، فإن قُدِّرَ منفصلاً مُدَّ مع مَدِّ «ها» أو

(١) العبارة: «وللأصبهاني... تصير ستة» زيدت من: ن.

(٢) في ح زيادة: «ومدها»، وهو سهو؛ لأن المنفصل ليس له فيه إلا القصر. انظر: غيث النفع على حاشية سراج القارئ ١٠٢.

(٣) يعني: ليس لقنبل في «أولاء» إلا المدُّ فقط؛ لأنه في هذا الوجه لا يُسْقِطُ ولا يُسَهِّلُ همزة «أولاء» إنما يُسَهِّلُ همزة «إن»، أو يبدلها ياء ساكنة.

قُصِرَ مع قَصْرٍ «ها»، وإن قُدِّرَ متصلاً مُدَّ مع قَصْرٍ «ها» فلا وجهَ حينئذٍ لمدِّ «ها» المتَّفِقِ على انفصاله مع قَصْرٍ^(١) «أولاء» المختلفِ في اتصاله. ولأبي جعفرٍ تسهيلٌ ﴿أَنْبَعُونِي﴾ على ما هو مُقَرَّرٌ في باب الهمزة^(٢)، وقصُرُ «ها» فقط^(٣) والمدُّ في «أولاء إن» فقط^(٤) مع تسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ.

ولرويسٍ من غيرِ طَرِيقِ أبي الطيبِ المدُّ والقصرُ في «ها» والمد في «أولاء إن» وتسهيلُ الثانيةِ، والوقفُ على ﴿صَدِّقِينَ﴾ بهاءِ السكتِ. / وإذا وَقِفَ على ﴿هَوَّلَاءَ﴾ [٣١] لحمزةٍ فله تحقيقُ الهمزةِ الأولى وتسهيلها بينَ بينَ مع المدِّ والقصرِ، وفي الثانيةِ الإبدالُ مع المدِّ والقصرِ والتوسطِ، والرَّوْمُ مع المدِّ والقصرِ.

فهذه خمسةُ عشرَ وجهاً، حاصلةٌ من ضَرْبِ ثلاثةِ الهمزةِ الأولى في خمسةِ الثانيةِ، لكنَّ يمتنعُ وجهان في وجه التسهيلِ بينَ بينَ، كما نبهَ عليه في «النشر»^(٥)، وهما مدُّ الأولِ وقصرُ الثاني، وعكسه، لتصادمِ المذهبيينِ.

(١) قوله: «قصر»: سقط من: ن، وهو في النشر ١/٣٥٦.

(٢) انظر: باب الهمزة ٢/٨٣٧.

(٣) لأنه من أصحاب القصر في المنفصل.

(٤) لأن همزة «أولاء» عنده محققة، فليس له فيه إلا المد، وهو يُسهِّلُ همزةَ «إن» بينَ بينَ.

(٥) انظر: النشر ١/٤٨٧.

وحُكي في الهمزة الأولى الإبدال أتباعاً للرسم، وإن شئت مَدَدْتَ أو قَصَرْتَ، فيكون الحاصل خمسةً في الأولى^(١) تُضْرَبُ في خمسة الثانية^(٢) تبلغ خمسة وعشرين ولا تَصِحُّ^(٣)، ونظّمها الشيخ بدر الدين بن أمّ قاسم في قوله:

في «هؤلاء» إذا وَقَفْتَ لحمزة
أولاهما سَهْلٌ أو ابْدِلْ مَعَهُمَا
عشرون وجهاً ثم خَمْسٌ فاعْرِفِ
مدٌّ وقَصْرٌ أو فَحَقِّقْ واقْتَفِ
وُتْرَامٌ بالوجهين ثانيةً وإن
تُبْدِلْ فتلك ثلاثة لا تخْتَفِي
وتُضْرَبُ خمسٌ قد حَوَتْ أولاهما
في خمسةٍ أخرى تَمُّ لِمُنْصِفِ
ووافقهُ الأعمشُ.

وأما هشامٌ فيسهل المتطرفةً فله أوجهها المذكورة.

وأما ﴿أُنْيَيْتُهُمْ﴾ [٣٣] فلم يُبْدَلْ همزتها ورشٌّ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ، بل ولا مِنْ طَرِيقِ الأصبهانيِّ ولا أبو عمرو، ولا أبو جعفرٍ، ولا اليزيديُّ، فانفق كلُّ القراءِ على تحقيقها.

(١) وهي: التحقيق مع المدِّ، والتسهيل مع المد، والتسهيل مع القصر، والإبدال بواو على

الرسم مع المدِّ، والإبدال بواو على الرسم مع القصر.

(٢) وهي: إبدال الهمزة الأخيرة ألفاً مع القصرِ والتوسطِ والمدِّ، وتسهيل الهمزة بين بين مع

الروم، ويكون ذلك مع المد والقصر.

(٣) يعني: لا تصح الأوجه التي ترتبت على الإبدال بواو على الرسم، أمّا الخمسة عشر

الأولى فهي صحيحة إلا الوجهين اللذين نبّه عليهما صاحب «النشر».

نعم أبدلها في الوقف حمزةً على قاعدته، واختلّف عنه مع إبدالها في ضمّ الهاء وكسرها: فالجمهورُ على الضمّ اعتباراً بالأصل، وهو أقيسُ بمذهبه في اعتبار نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وذهب ابنُ مجاهد وابنا غلبون إلى الكسر مناسبةً للياء^(١)، اعتباراً لللفظ نحو: ﴿فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ووافقه الأعمشُ بخُلفٍ عنه، وكذا وافقه الحسن^(٢) على البدل^(٣) وكسرِ الهاء، إلا أنه عمّ الوصل والوقف^(٤).

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي أَعْلَمُ عَيْبَ﴾ [٣٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ، واليزيديُّ، وسكّنها الباقون.

واختلّف في ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾:

وهو في خمسة مواضع هنا [٣٤]، والأعراف [١١]، والإسراء [٦١]، والكهف [٥٠]، وطه [١١٦]:

فأبو جعفر^(٥) من رواية ابن جَمَازٍ، ومن غير طريق هبة الله، وغيره عن ابنِ وَرْدَانَ بضمّ التاء حالة الوصل في الخمسة إتباعاً لضمّة الجيم، ولم يُعْتَدَّ بالساكِن، ووافقهُ الشَّنْبُوذِيُّ^(٦).

(١) انظر: التذكرة ١/١٥٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٠٩، الإيضاح ١٤٦.

(٣) أي: الإبدال.

(٤) انظر: المحتسب ١/٦٦.

(٥) انظر: المستنير ٢/٢٤، النشر ٢/٢١٠، الإتحاف ١/٣٨٧.

(٦) انظر: المبهج ٢/٢٨، الإيضاح ٢٦٨.

وروى هبةُ الله وغيره عن عيسى بن وردان إشمَامَ كسرتها الضمِّ، وصَحَّحَ في «النشر»^(١) الوجهين عن ابنِ وَرْدَانَ.

وأما قولُ الزجاج^(٢): «هذا غلط من أبي جعفرٍ»، وقولُ الفارسيِّ^(٣): «هذا خطأ»، قال ابنُ جنبي^(٤): «لأنَّ كسرةَ التاءِ كسرةُ إعرابٍ، وإنما / يجوزُ هذا الذي ذهب إليه أبو جعفرٍ إذا كان ما قبلَ الهَمْزَةِ ساكناً صحيحاً، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَحْرَجُ﴾ [يوسف: ٣١] انتهى.

وقولُ الزمخشري^(٥): «لا يجوز استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركةِ الإِتباعِ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ كقراءة^(٦): (الحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة: ٢]، فأجاب^(٧) عنه أبو حيان^(٨): بأنه إذا كان في لغةٍ ضعيفةٍ، وقد نُقِلَ أنها لغةُ أزدِ شنوءةٍ، فلا ينبغي أن يُحَطَّئَ الفارسيُّ القارئُ، ولا يُعَلَّطَه الزَّجَّاجُ، والقارئُ بها أحدُ القُرَّاءِ المشاهيرِ الذين أخذوا القرآنَ عن ابنِ عباسٍ وغيره من الصحابةِ، وهو شيخُ نافعٍ أحدِ القُرَّاءِ السبعةِ.

(١) النشر ٢/٢١٠.

(٢) معاني القرآن ١/١١٢.

(٣) لم يشر إلى هذه القراءة في الحجة، وإنما حكى عنه في الإِتباعِ أمثالها تلميذه ابنُ جنبي في المحتسب ١/٧١.

(٤) المحتسب ١/٧١.

(٥) الكشاف ١/١٢٧.

(٦) وهي قراءة الحسنِ وإبراهيم بن أبي عبلة، كما تقدمت أولُ الفاتحة، وانظر: المحتسب ١/٣٧.

(٧) هذا جواب (أما قول) المتقدم.

(٨) البحر ١/١٥٢.

وقد عُلِّلَ^(١) ضمُّ التاءِ بالتشبيهِ بألفِ الوصلِ، وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ: أَنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدَّرَجِ لكونها ليستْ بأصل، والتاءُ في ﴿الْمَلَكَةِ﴾ تسقطُ أيضاً؛ لأنها ليستْ بأصل، ألا تراهم قالوا: «الملائك»، وقد ضُمَّتْ^(٢)؛ لأنَّ العربَ تكره الضمةَ بعد الكسرةِ لِثِقَلِهَا، ولتدلَّ على أن الهمزةَ المحذوفةَ مضمومةٌ في الابتداء.

وعَلَّله أبو البقاء^(٣) بأنه نوى الوقفَ على التاءِ فسكَّنَها ثم حَرَكَها بالضمِّ إتباعاً لضمِّ العجم، وهذا من إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ.

على أن أبا جعفرٍ لم ينفرد بهذه القراءة، بل وافقه عليها غيره كسليمان بن مهران^(٤)، وقتيبة عن الكسائيِّ من طريق أبي خالد^(٥). وإذا ثبتَ مثل ذلك في كلام العربِ فكيف يُنكر؟^(٦).

(١) هذا كلام أبي حيان.

(٢) في حاشية ش: أي التاء.

(٣) التبيان ١ / ٥١. وأبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محب الدين، العُكْبَرِيُّ، البغدادي، الضرير، النحوي، الفقيه، الحنبلي، من مؤلفاته: «إعراب القرآن»، «التفسير»، (ت: ٦١٦ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢ / ١١٦، نكت الهميان ١٨٠، سير أعلام النبلاء ٩١ / ٢٢.

والعُكْبَرِيُّ: بضم العين، وفتح الباء الموحدة، بينهما كاف ساكنة - وقيل: بضم الباء أيضاً - نسبة إلى: «عُكْبَرًا» بلدة على دجلة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ من الجانب الشرقي. انظر: الأنساب ٤ / ٢٢١، معجم البلدان ٤ / ١٤٢.

(٤) انظر: المبهج ٢ / ٢٨.

(٥) يزيد بن خالد، الذندولاني، المقرئ، روى القراءة عرضاً عن قتيبة بن مهران، روى القراءة عنه إبراهيم بن أحمد بن نوح. انظر: غاية النهاية ٢ / ٣٨١.

وزاد في: ح، ش: «والأعمش»، وهو سهو؛ لأنه تقدم ذكره باسمه.

(٦) انظر: النشر ٢ / ٢١٠ - ٢١١.

وقرأ الباقون بالكسرة الخالصة في المواضع الخمسة على الجرّ بالحرف.
 وأمال ﴿أَبْنَى﴾ [٣٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش،
 وقرأ ورثٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح والتقليل. وبه قرأ قالون من «العنوان»،
 وقرأ الباقون بالفتح.

وأدغم ثاء ﴿حَيْثُ﴾ في شين ﴿شَيْئًا﴾ [٣٥] مع إبدالِ الهمزة طلباً
 للتخفيف أبو عمرو، وهو في جميع كتب أصحاب الإدغام من روايتي
 الدُّورِيِّ والسوسِيِّ معاً.

وهو عن السوسيّ في «الشَّاطِئِيَّة»^(١) كتذكرة ابن غلبون^(٢)، والثاني^(٣) في
 «التيسير»^(٤)، وبه كان يُقرئ الشاطبي^(٥).

ويجوزُ في المدغم^(٦) الإشمامُ والرومُ، وتَرَكُّهُمَا، والمدُّ والقصرُ في
 حرفِ اللين، ويمتنع لأبي عمرو الإدغامُ مع الهمز، ويجوز الإظهارُ مع
 الهمز^(٧) والإبدال كما تقدّم البحثُ فيه في بابه^(٨)، ووافقهُ اليزيديُّ.

(١) الشاطبية ١٣.

(٢) التذكرة ١/٨٩.

(٣) أي: وهو الوجه الثاني.

(٤) التيسير ١٣، ٢٠.

(٥) كما ذكر السخاوي عنه في فتح الوصيد ٢/٢٥٧.

(٦) ح: الإدغام.

(٧) ن: الإظهار، مكان الهمز، وهو سهو.

(٨) انظر: باب الإدغام ٢/٦٧٥، ٧٤٢.

وأدغم يعقوبٌ كذلك من «المصباح»، وعضده أبو حيان في «مفردته». وعن ابنٍ مُحَيِّصِنٍ^(١): ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾ [٣٥]، وما جاء منه نحو: ﴿هَذِهِ الْقَرْيَةُ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿هَذِهِ الْبَلَدَةُ﴾ [النمل: ٩١] بياءٍ من تحت ساكنةٍ بدلَ الهاءِ لغةً في ﴿هَذِهِ﴾^(٢).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [٣٦]:

فحمزة^(٣) بألفٍ بعد الزايِ مخففةً اللامِ، ووافقهُ الأعمشُ^(٤). وقرأَ الباقرُ بغيرِ ألفٍ مشدداً.

والقراءتان يحتمل^(٥) أن تكونا بمعنى واحدٍ؛ وذلك أن قراءة الجماعة يجوزُ أن تكونَ مِنْ زَلَّ عن المكانِ، إذا تنحَّى عنه، فيكون من الزوالِ كقراءة حمزة، وتُرَدُّ قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة / أو تُرَدُّ قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة فيقال معنى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ أي: صَرَفَهُمَا عن طاعةِ اللهِ، فأَوْقَعَهُمَا فِي الزَّلَّةِ؛ لأنَّ إغواءَهُ وإيقاعَهُ لهما في الزَّلَّةِ سببٌ للزوالِ.

(١) انظر: مفردة ابن محيصة ١٠٧، المبهج ٢/٢٨، الإيضاح ٢٦٨.

(٢) في حاشية ش: «ذكر الشيخُ مذهبَ ابنِ محيصةٍ في ﴿هَذِهِ الشَّجَرَةُ﴾ وما جاء منه حالة الوصل، ولم يبنه على وقفه، فهل هو بالياء الساكنة أو بالهاء؟ لكن نبه عليه الصفرأويُّ أنه يقف بالهاء اتباعاً للمصحف». انظر: التقريب والبيان للصفرأوي ١/١٨٦.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢١٩، النشر ٢/١١، الإتحاف ١/٣٨٨.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٩، الإيضاح ٢٦٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/١٤، الحجة لابن زنجلة ٩٤، الموضح

ويُحتمل أن تفيد كل قراءة معنى مستقلاً: فقراءة الجماعة تُؤذَنُ بإيقاعِهما في الزَّلَّةِ، فيكون «زلَّ» بمعنى «استزلَّ».

وقراءة حمزة تُؤذَنُ بتنحيتهما عن مكانهما، ولا بدَّ من المجاز في كلتا القراءتين؛ لأنَّ الزلل أصله من زلَّةِ القدم، فاستعمل هنا في زلَّةِ الرأي، والتنحية لا يقدرُ عليها الشيطان، وإنما يقدرُ على الوسوسة التي هي سببُ التنحية.

وأمال ﴿فَتَلَقَّى﴾ [٣٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل. وبه قرأ قالونٌ من «العنوان» والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿ءَادَمٌ مِنْ رَبِّهِءَ كَلِمَاتٍ﴾ [٣٧]:

فابنٌ كثيرٌ^(١) بنصبِ ﴿آدَمَ﴾ ورفعِ ﴿كَلِمَاتٍ﴾ على إسنادٍ^(٢) الفعلِ إلى «الكلمات»، وإيقاعه على ﴿آدَمَ﴾ فكانه قال: فجاءت آدم من ربه كلماتٌ.

ولم يُؤنَّثِ الفعلُ على هذه القراءة، وإن كان الفاعلُ مؤنثاً؛ لأنه غيرُ حقيقي، وللفصل أيضاً. وهذا سبيلٌ كلِّ فعلٍ فُصِّلَ بينه وبين فاعله المؤنَّثِ بشيءٍ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً مجازياً^(٣)، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٥٣١، النشر ٢/ ٢١١، الإتحاف ١/ ٣٨٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/ ٢٣، الكشف ١/ ٢٣٧، الحجة لابن زنجلة ٩٤، الموضح ١/ ٢٦٩.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٧، المبهج ٢/ ٣١، الإيضاح ٢٦٨.

وقرأ الباقون برفع ﴿ءَادُمْ﴾ ونصب ﴿كَلِمَتِ﴾ إسناداً للفعل إلى ﴿ءَادُمْ﴾ وإيقاعه على «الكلمات» ومعنى تَلَقَّيْهَا: أَخَذَهَا بِالْقَبُولِ، والدُّعَاءُ بِهَا.

وأدغم الميم في الميم أبو عمرو، وكذا رُوِيَ فيما انفرد به عبد الباري^(١)، ويعقوب من «المصباح»^(٢)، ومفردة أبي حيان، ووافقهما اليزيدي والحسن وابن مُحَيِّصٍ من «المفردة»، والمطوَّعِيُّ عن الأعمش.

وكذا الخُلْفُ فِي ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [٣٧]، إلا أنه لم يُدَكَّرْ فِيهِ نَقْلٌ عَنْ عَبْدِ الْبَارِيِّ، لَكِنْ اعْتَرَضَ عَلَى إِدْغَامِهِ: بَأَنَّ بَيْنَ الْمِثْلِينَ مَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامَ، وَهُوَ الْوَاوُ. وَأُجِيبُ: بَأَنَّ الْوَاوَ صِلَةٌ زَائِدَةٌ، لَا يُعْتَدُّ بِهَا.

وأمال ﴿هُدَايَ﴾ [٣٨] الدُّورِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ، وَقَرَأَ أَوْرَشُ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالتَّقْلِيلِ وَالفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ الْبَاقُونَ. وَبِالتَّقْلِيلِ قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان».

وَاخْتَلَفَ فِي تَنْوِينِ ﴿فَلَاخَوْفُ﴾، وَ﴿فَلَارَفَتْ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ﴾، ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾، مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ [٣٨، ١١٢، ١٩٧، ٢٥٤]، ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خَلَلٌ﴾ بِإِبْرَاهِيمَ [٣١]، ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ بِالطُّورِ [٢٣]: فَيَعْقُوبُ^(٣) ﴿لَاخَوْفُ﴾ حَيْثُ وَقَعَ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَحَدَفَ التَّنْوِينَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهَا^(٤) (لَا) الَّتِي لِلتَّبَرُّثِ، وَهِيَ أْبْلَغُ فِي النَّفْيِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ رَجَّحُوا قِرَاءَةَ الرَّفْعِ.

(١) ابن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصَّعِيدِي، تقدم.

(٢) المصباح (خ) ١٥٦.

(٣) انظر: المستنير ٢/٢٤، النشر ٢/٢١١، الإتحاف ١/٣٨٩.

(٤) انظر: الموضح ١/٢٦٩، الدر المصون ١/٣٠٤.

قال أبو البقاء^(١): «لأنه عَطَفَ عليه ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ، وهو قوله: ﴿وَلَا هُمْ﴾ [٣٨]؛ لأنه معرفةٌ و(لا) لا تعملُ في المعارف، فالأولى أن يُجعلَ المعطوفُ عليه كذلك لتشاكلِ الجملتين، ولأنَّ البناءَ^(٢) يَدُلُّ على نَقْيِ الخوفِ بالكلية، وليس المرادُ ذلك، بل المرادُ نفيُّ عنهم في الآخرة». ووافقَه الحسنُ^(٣).

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٤) بالرفعِ من غيرِ تنوينٍ.
قال ابنُ عطيةَ^(٥): «على أَنَّهُ من إعمالِ (لا) عملٍ (ليس)، وأنه حَذَفَ التنوينَ تخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ».

لكن قال أبو حَيَّانَ^(٦) / : «الأولى أن يكونَ مبتدأً إذا كان منوناً مرفوعاً، وحُذِفَ تنوينه كما قال لكثرةِ الاستعمالِ، ويجوزُ أن يكونَ عُرِّيَ من التنوين؛ لأنه على نيةِ الألفِ واللامِ، فيكونُ التقديرُ: فلا الخوفَ عليهم، ويكونُ مثلُ ما حكى الأَخْفَشُ عن العربِ «سلامٌ عليكم»^(٧) بغيرِ تنوين، يريدون: السلامُ عليكم، وهذا أولى لِيَحْصَلَ التعادُلُ في كونِ «لا» دَخَلَتْ على المعرفةِ في كلتا الجملتين.

(١) التبيان ١/ ٥٥.

(٢) أي: بناء اسم (لا) على الفتح إذا كانت (لا) نافية للجنس.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢١٤، الإيضاح ٢٦٨-٢٦٩.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ١٠٧، المبهج ٢/ ٣٣.

(٥) المحرر الوجيز ١/ ١٩٥.

(٦) البحر المحيط ١/ ١٦٩.

(٧) وردت هذه الحكاية عن العرب في: الارتشاف ٤/ ١٨٢٢.

وإذا دَخَلَتْ على المعارفِ لم تَجْرِ مَجْرَى «ليس».

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوب^(١) ﴿فَلَارَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [١٩٧] بالرفع والتنوين.

ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ وَالْيَزِيدِيُّ والحسن^(٢).

وقرأ أبو جَعْفَرٍ ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [١٩٧] كذلك بالرفع والتنوين، ووافقه الحسن^(٣).

قال الجَعْبَرِيُّ^(٤): «فوجه رَفَعِ الْأَوَّلَيْنِ بالتنوين، وفتح الثالث: أن الأول اسمٌ «لا» المحمولة على «ليس» تخصيصاً للنفي، إذ قد يَعْجُزُ أكثرُ الناسِ عن الكَفِّ مطلقاً، والثاني عطفٌ عليه، و«لا» مكرّرةٌ للتأكيد ونفي الاجتماع، أو رفعٌ بالابتداء على الإلغاء، وتُؤنَّ لأنَّ كلاً منهما أمكن^(٥) مفرداً، بلا لام، فيستحق التنوين، وبناءً الثالث على الفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج؛ وذلك أن قريشاً كانت تخالف سائر العرب، فتقف بالمشعر الحرام، فارتفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا أيضاً بعرفة، ووجه رفع الثالث...»^(٦).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٢٧، النشر ٢/٢١١، الإتحاف ١/٣٨٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٠٠، الإيضاح ٢٦٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٦.

(٤) كنز المعاني (خ) ١٥٦/ب. وانظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ١/٢٨٦، الحجة لابن زنجلة ١٢٨، الموضح ١/٣٢٠.

(٥) أي: هو غير ممنوع من الصرف.

(٦) بياض بقدر نصف سطر في النسخ كلها. تنمة الكلام في الإتحاف: وأما الأول فعلى معنى النهي، أي: «لا يكون رفث ولا فسوق».

وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير تنوين، على أن (لا) لنفي الجنس، والثاني والثالث عطفٌ على لفظها، و(لا) مع كلٍّ منهما مُقحمة.

وقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(١) ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ في هذه السورة [٢٥٤]، ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ بإبراهيم [٣١]، ﴿لَا لَعُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيَمَ﴾ في الطور [٢٣] بالفتح من غير تنوين.

ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ، والحسنُ واليزيديُّ^(٢).

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع.

وأمال ﴿أَنْبَارٍ﴾ [٣٩] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ - مِنْ طَرِيقِ الصَّوْرِيِّ - والدوريُّ عن الكسائيِّ، ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ كَقَالُونَ مِنْ «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.

وقرأ أبو جَعْفَرٍ بِتَسْهِيلِ هَمْزَةٍ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٤٠]، ووافقهُ الْمَطَّوْعِيُّ.

وَاحْتَلَفَ فِي مَدِّهَا^(٣) لورشٌ - مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ -، وَنَصَّ فِي «العنوان»^(٤)

عَلَى مَدِّهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً مَكِّيًّا^(٥) وَغَيْرِهِ^(٦)، وَاسْتَشْنَاهَا الشَّاطِبِيُّ^(٧)

(١) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/٤٢٨، النشر ٢/٢١١، الإتحاف ١/٣٨٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/١١٨، الإيضاح ٢٦٩.

(٣) أي: في مدّ البدل.

(٤) العنوان ٤٤.

(٥) كما في التبصرة ٦٠.

(٦) سقط من: ن.

(٧) الشاطبية ١٤.

كأصله^(١)، لتخفيفِ الثَّقَلِ باجتماعِ مَدِّ الألفِ المتصلةِ والياءِ المنفصلةِ غالباً، والتركيبِ والعجمةِ.

وعن الحسنِ حَذْفُ الألفِ والياءِ، وهي إحدى اللغات فيها^(٢).

ويُوقف عليه لحمزةٌ بتحقيقِ الهَمْزَةِ الأولى / من غيرِ سكتِ على ﴿يَلْبَيْتِي﴾

[٢٠٩/١]

[٤٠]، وبالسكتِ، وبالنقلِ، وبالإدغامِ، وبالتسهيلِ بينَ بَيْنَ وَضَعْفٍ.

وفي الثانيةِ التسهيلُ مع المدِّ والقصرِ، فَتَحَصَّلَ عشرةٌ أوجهٍ، ووافقه

الأعمشُ بخُلْفٍ عنه.

وأسكن ياءَ (نِعْمَتِي الَّتِي) في الموضعين هنا [٤٠، ٤٧]، والثالث [١٢٢]

قُبيل ﴿وَإِذْ أَبْتَلَى﴾ [١٢٤] ابنُ مُحَيِّصٍ والحسنُ.

وأثبت ياءَ ﴿فَارْهَبُونَ﴾ [٤٠]، و﴿فَأَتَّقُونَ﴾ [٤١] يعقوبُ في الحالين،

ووافقه الحسنُ في الوصلِ فقط.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةً﴾ [٤٨]:

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٣) بالتأنيثِ إسناداً^(٤) للفعلِ إلى

﴿شَفَعَةً﴾ [٤٨]، وهي مؤنثةٌ لفظاً. قال أبو حَيَّان^(٥): «وهو القياس

والأكثر».

(١) التيسير ٣١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ١٧١.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٥٣٢، النشر ٢/ ٢١٢، الإتحاف ١/ ٣٩٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٤٣، الحجة لابن زنجلة ٩٥، الموضع

٢٧٣/١.

(٥) البحر ١/ ١٩٠.

ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(١).
 وقرأ الباقون بالتذكير؛ لأنَّ التَّائِيثَ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ. قال أبو حَيَّانَ^(٢): «وَحَسَنَهُ
 الْفَضْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ».
 وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٣) (يَذْبَحُونَ) هنا [٤٩]، وإبراهيم [٦]، و(يَذْبَحُ)
 بالقصص [٤] بفتح ضَمِّ الياءِ، وسكونِ فتحةِ الذالِ، وفتحِ كسرةِ الموحدةِ،
 وتخفيفِ تشديدها.
 وقراءة الجمهورِ أُولَى؛ لأنَّ الذَّبْحَ متكررٌ^(٤).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ هُنَا [٥١]، وَالْأَعْرَافَ [١٤٢]، وَفِي طه
 ﴿وَوَعَدْنَا كُوجَابِبَ الطُّورِ﴾ [٨٠]:
 فأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(٥) بغير ألفٍ بعد الواوِ؛ لأنَّ الوعدَ من
 الله تعالى وحده^(٦)، ووافقهم اليَزِيدِيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٧) من «المبهج»^(٨).
 وقرأ الباقون بالألف من المواعدة.

(١) انظر: المبهج ٣٥/٢، الإيضاح ٢٦٩.

(٢) البحر ١/١٩٠.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٧، المبهج ٣٦/٢، الإيضاح ٢٦٩.

(٤) انظر: المحتسب ١/٨١، البحر المحيط ١/١٩٣.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٠٨، النشر ٢/٢١٢، ٢٧١.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/٥٦، الحجة لابن زنجلة ٩٦، الموضح
 ١/٢٧٤.

(٧) انظر: المبهج ٣٦/٢، الإيضاح ٢٧٠، ٤٠٤.

(٨) قوله: «المبهج» من ح، وهو الصواب؛ لأنَّ قراءته من مفردته بألف، وانظر: مفردة
 ابن محيصة: ١٠٧، وفي سائر النسخ: «المفردة»، بدلاً من «المبهج»، وانظر: الإيضاح ٢٧٠.

قال في البحر^(١): «فالله تعالى وَعَدَ موسى الوحي، وموسى وَعَدَ الله المجيءَ للميقات، أو أَنَّ الوعدَ من الله، وقبوله كان من موسى، وقبولُ الوعدِ يُشبهه الوعدُ».

وقد رجَّح أبو عبيدة^(٢) كأبي حاتم ومكي^(٣) قراءة القصر، وأنكر قراءة الألفِ قال: «لأنَّ المواعدة لا تكون إلا من البشر»، وعبارة أبي حاتم: «أكثرُ ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين، كلُّ واحدٍ منهما يعدُّ صاحبه» انتهى.

ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأنَّ كلاً منهما متواترٌ، فهما في الصحة على حدٍّ سواءٍ، وأكثرُ القراءِ على القراءة بالألفِ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤) من «المفردة»^(٥).

واتفقوا على قراءة ﴿أَقْنِ وَعَدْتَهُ﴾ بالقصص [٦١] بغير ألفٍ، وكذا حرفُ الزخرف [٤٢] لأنه غيرُ صالحٍ لهما.

(١) البحر ١/١٩٩.

(٢) ليس في المجاز، ولعلها: «أبو عبيد» كما في الدر ١/٣٥٢، والكشف ١/٢٣٩.

(٣) الكشف ١/٢٣٩-٢٤٠، ولم يرجح مكيُّ قراءة القصر، وإنما عرض حجة الفريقين، ثم اختار قراءة الألف. والذي ذكره القسطلاني هنا تابع فيه السمين الحلبي. انظر: الدر المصون ١/٣٥٢.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة ١٠٧، الإيضاح ٢٧٠.

(٥) المثبت من: ح، وسائر النسخ: «المبهج». انظر: الإيضاح ٢٧٠.

وأمال ﴿مُوسَى﴾ [٥١] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْفَتْحُ وَالتَّقْلِيلُ. وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»، وأبو عمرو بالتقليل، وهو في «الشَّاطِئَةِ» كأصلِها وفاقاً للمغاربة، والفتحُ عنه في «العنوان» وفاقاً لجمهور العراقيين. وقرأ الباقون بالفتح.

وقرأ ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [٥١] بإظهارِ الذالِ على الأصلِ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رُوَيْسٌ بِخَلْفٍ عَنْهُ، فالإدغامُ روايةُ أبي الطيبِ وابنِ مِقْسَمٍ عَنْهُ، والإظهارُ روايةُ الجمهورِ عن النَّخَّاسِ. وقرأ الباقون بالإدغامِ للتقارُبِ في المخرجِ والاشتراكِ في بعضِ الصفاتِ.

وعن ابنِ محيِصنٍ^(١) من «المبهِج» (يا قَوْمُ) [٥٤] بضمِّ كسرِ الميمِ، وهو في سبعةٍ وأربعين موضعاً، هذا أولُها.

وَخَصَّهُ صَاحِبُ «المفردة»^(٢) بما بعده همزةً وصلٍ فقط / نحو: ﴿يَقَوْمٌ أَدْحُلُوا﴾ [المائدة: ٢١].

واعلمَ أَنَّ المَنادى المضافَ إلى ياءِ المتكلمِ فيه لغاتٌ: أفصحُها^(٣): حذفُ يائه مجتزئاً عنها بالكسرة. الثانية: ثبوتُ الياءِ ساكنة. الثالثة: ثبوتُها مفتوحة. الرابعة: قَلْبُها ألفاً. الخامسة: حَذْفُ هذه الألفِ، والاجتزاءُ عنها بالفتحة. السادسة: بناءُ المضافِ إليها على الضمِّ تشبيهاً

(١) انظر: المبهِج ٣٧/٢، الإيضاح ٢٧٠.

(٢) انظر: مصطلح الإشارات: ١٤٠، الإيضاح ٢٧٠، وليس في مفردته المطبوعة.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣، الارتشاف ٤/١٨٥٠.

بالمفرد، نحو: قراءة مَنْ^(١) قرأ ﴿رَبُّ أَحْكَمٍ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، قال بعضهم: لأنَّ (يا قَوْمٌ) في تقدير: «يا أَيُّهَا الْقَوْمُ»، قال بعض العلماء: وهذا ليس بشيء^(٢).

وأمال ﴿بَارِيكُمْ﴾ في الموضوعين من هذه السورة [٥٤] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ، وفتحها الباقون، وكذا الحكمُ في ﴿الْبَارِيُّ﴾ في الحشر [٢٤].

واختلَفَ في همز ﴿بَارِيكُمْ﴾ كلاهما [٥٤]، وراء ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧] المتصلِ بضميرِ جمعِ مخاطبٍ، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ [الطور: ٣٢] مخاطبٍ أو غائبٍ، متصلٍ بضميرِ غائبٍ، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] مطلقاً و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] حيث وقع ذلك مرفوعاً: فأبو عمرو^(٣) من أكثر الطرق بإسكان الهمزة والراء، كما وردَ منصوباً عنه وعن أصحابه، وبه قرأ الداني^(٤) على الفارسيِّ عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وعلى فارسٍ عن قراءته على عبد الباقي، وبه قرأ أيضاً من رواية السوسيِّ على أبي الفتح وأبي الحسن، ونصَّ عليه أبو العلاء الهمداني^(٥) لأبي عمرو وبكماله، وابن سوار^(٦)، وأكثر المؤلفين،

(١) وهي قراءة أبي جعفر كما سيأتي في سورة الأنبياء [١١٢].

(٢) انظر: الدر ٣٥٩/١.

(٣) انظر: النشر ٢١٢/٢ ملخصاً منه.

(٤) جامع البيان (خ) ١٧١.

(٥) غاية الاختصار ٤٠٨/٢.

(٦) المستنير ٢٦/٢.

وهي لغة بني أسد وتميم؛ طلباً للتخفيف^(١) عند اجتماع ثلاث حركاتٍ ثقاليٍّ من نوعٍ واحدٍ أو نوعين.

وإذا جاز إسكانُ حرفِ الإعرابِ وإذهابُه في الإدغامِ للتخفيف، فإسكانُه وإبقاؤه أولى، والحكمُ منوطٌ بالمتحرك في نوعيه، فخرج نحو: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٠] المجزوم، وبالضّماتِ الثلاثِ نحو: ﴿تَأْمُرْنَا﴾ [الفرقان: ٦٠].

وروى جماعةٌ عنه الاختلاسَ فيهما، قال الأهوازي^(٢): «وهو أن يأتي بثلاثي الحركة».

قال الجعبري^(٣): «معناه بأكثرها، بخلاف الرّوم، فإنه الإتيان بأقلها»، ونقل الأصمعيُّ عن أبي عمرو، قال: سمعت أعرابياً يختلسُ كسرة ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] حتى كدت لا أفهمُ الهمزةَ أي حركتها».

ولم يذكر في «العنوان»^(٤) عنه من الروايتين سوى الاختلاس، وهو اختيارُ ابنِ مجاهد، لكن روى أكثرُ أهلِ الأداءِ الاختلاسَ من روايةِ الدُّوريِّ، والإسكانَ من روايةِ السوسيِّ، وهو المنصوصُ في أكثرِ كتبِ المغاربةِ.

(١) انظر في توجيه هذه القراءة: الحجة للفارسي ٧٦/٢، الحجة لابن زنجلة ٩٦، الموضح ٢٧٦/١.

(٢) انظر: كنز المعاني (خ) ١٤٣.

(٣) كنز المعاني (خ): ١٤٣.

(٤) العنوان ٦٩.

وعكس بعضهم فروى الاختلاس عن السوسي والإسكان عن الدوري، وروى بعضهم الإتمام عن الدوري.

وأطلق الصفراوي^(١) الخلاف في الإتمام والإسكان والاختلاس عن أبي عمرو وبكماله، وبعضهم لم يذكر ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وبعضهم أطلق القياس في كل راء، نحو: ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، و﴿أُنذِرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وصوب في «النشر»^(٢) اختصاص الكليم المذكورة أولاً؛ لأن النص في غيرها معدوم، بل قال الداني^(٣): «إن إطلاق القياس في نظائر ذلك مما توالفت فيه الضمات ممتنع / في مذهبه، وأنه لم يجد في كتاب أحد من أصحاب اليزيديي ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] منصوصاً». وتُعقَّب^(٤) بأن ابن مجاهد نصَّ عليه، فقال^(٥): «كان أبو عمرو يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾».

وقد طعن جماعة في هذه القراءة، ونسبوا رايها إلى الغلط على أبي عمرو، قال سيبويه^(٦): «إنما اختلس أبو عمرو، فظنه الراوي سَكَنَ، ولم يضبط».

(١) انظر: النشر ٢/ ٢١٣.

(٢) النشر ٢/ ٢١٣.

(٣) جامع البيان (خ): ١٧١/ ب.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٢١٣.

(٥) السبعة ٢٦٥.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٠٢.

وأساء المبرد^(١) حيث قال: «لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركاتِ في حرفِ الإعرابِ، لا في كلامٍ ولا شعرٍ، وقراءةُ أبي عمروٍ لحنٌ». وقال الزجاج^(٢): «روى أبو عمرو إسكانَ همزة ﴿بَارِيكُمْ﴾ [٥٤]، ورواه سيبويه بالاختلاس، وأحسبُ الرواية ما روى سيبويه فإنه أضبُط». وتَعَقَّبَهُ الْجَعْبَرِيُّ^(٣): «بأن سيبويه أعرِفُ بالإعرابِ، واليزيديُّ أضبُطُ لكيفية اللفظِ؛ لأنَّ قراءةَ أبي عمروٍ إنما صَحَّتْ من روايته لا من رواية سيبويه، وقد صَحَّ الإسكانُ عن اليزيديِّ، وصحَّةُ الاختلاس لا تمنع الإسكان». وقال ابن مجاهد^(٤): «قال سيبويه: كان أبو عمرو يَحْتَلِسُ الحركةَ من ﴿بَارِيكُمْ﴾ [٥٤]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧]، وما أشبهه في توالي الحركة فيرى - أي: فيزعم - مَنْ سَمِعَهُ أنه قد أسكن، ولم يُسَكِّنْ»، قال: «وهذا أشبهُ بمذهبِ أبي عمروٍ لأنه كان يَسْتَعْمِلُ التخفيفَ في نحوه». قال الجَعْبَرِيُّ^(٥): «فإن أراد بقوله: «فيرى مَنْ سَمِعَهُ أنه قد أسكن وما أسكن»، تفسير^(٦) الاختلاسِ فمُسَلَّمٌ، وإن أراد به رَدَّ روايةِ الإسكانِ فممنوعٌ، لثبوتها.

(١) ليس في المقتضب. وورد في الدر المصون ١/٣٦٢.

(٢) معاني القرآن ١/١٣٦.

(٣) كنز المعاني (خ): ١٤٣/أ.

(٤) السبعة ١٥٥.

(٥) كنز المعاني (خ): ١٤٣/أ.

(٦) قوله: «تفسير» مفعول «أراد» المتقدم.

وأيضاً الإسكانُ لم يأخذه عن السامع بل عمّن قرأه عليه، أفتراه قرأ بالاختلاس فاعتقده إسكاناً؟ كلا.

وقد فرّق بين الرّوم والإسكان: وهو أخفى لما لا يخفى، وإذا ثبت نقل القراءة، ووافقت بعض لغات العرب، واحتملها الرسم، وجب قبولها، ولم يبق للخائض إلا مرصّ البدعة انتهى.

قوله: «وهو - أي: الرّوم - أخفى» أي: من الاختلاس، لما لا يخفى، وهو أنّ الرّوم والاختلاس يشتركان في أنّ المأتيّ به بعض الحركة، ويفترقان في أنّ الرّوم مختصّ بالوقف، والمأتيّ به أقلّ الحركة، والاختلاس مختصّ بالوصل، والمأتيّ به أكثر الحركة. أو الفرق بين الرّوم والإسكان أخفى من الفرق بين الاختلاس والإسكان.

فمّن زعم أن قراءة أبي عمرو هذه لحن لم يصب؛ لأنّ أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك، ووجه قراءته ظاهرٌ في العربية، وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة في (إبل) و(عُضد) و(عُنق)، على أنهم نقلوا أنّ لغة تميم تسكين المرفوع من «يعلمهم»، ونحوه، وعزاه الفراء^(١) لتميم وأسد، مع أنّ سيبويه لم يُنكر الإسكان أصلاً، بل أجازَه، وأشد عليه^(٢):

اليومَ أشربُ غيرَ مُستَحِبِّبِ

(١) ليس في معاني القرآن.

(٢) عجزه:

... .. إثمًا من الله ولا واغِلِّ

وهو لامرئ القيس، في ديوانه ١٢٢- وروايته فيه: «أُسْقَى» - والكتاب ٤/ ٢٠٤، والخصائص ١/ ٧٤، والمحاسب ١/ ١٥، وابن يعيش ١/ ٤٨.

ولكنه قال^(١): «القياسُ غير ذلك، وأنشد أيضاً^(٢):

رُحِتِ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِئْزَرِ

/ ^(٣) وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قِرَاءَتِهِ أَيْضاً مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ ^(٤) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَرُسُلَنَا الَّذِينَ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] بِإِسْكَانِ اللَّامِ ^(٥)، وَقِرَاءَةِ مُسَلِّمَةَ ^(٦) بِنِ

مِحَارِبٍ (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدِّهِنَّ) [البقرة: ٢٢٨] بِإِسْكَانِ التَّاءِ ^(٧)، وَإِجْمَاعِ

الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِ تَسْكِينِ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فِي الْإِدْغَامِ، دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهَا.

وَقَدْ وَافَقَ ابْنُ مُحَيِّصِينَ مِنْ «الْمَبْهَجِ» ^(٨) عَلَى اخْتِلَاسِ ﴿بَارِيكُمْ﴾

فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَعَنْهُ الْإِشْبَاعُ مِنْ «الْمَفْرَدَةِ» ^(٩).

(١) عبارته في الكتاب ٢٠٣/٤: «وقد يجوز أن يُسَكَّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر».

(٢) البيت للأقيشر بن عبد الله الأسدي، وهو في الكتاب ٢٠٣/٤، والمحتسب ١/١١٠، وابن يعيش ١/٤٨، والدر المصون ١/٣٦٢.

(٣) لوحة ٢١٠/ب أفحم فيها كلام طويل بعنوان «تفريع» في الأوجه ما بين الفاتحة والبقرة، وقدم إلى مكانه الصحيح في ٢٠١/ب (ص ١٣٩٠).

(٤) هو سعيد بن أوس الأنصاري، تقدم.

(٥) انظر: البحر ٢/١٨٨.

(٦) في النسخ: «مسلم» والتصويب من المصادر، وهو مسلمة بن مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، السَّدُوسِي، الكُوفِي، المقرئ، عرض القراءة على أبيه، عرض عليه يعقوب الحضرمي. انظر: غاية النهاية ٢/٢٩٨.

(٧) انظر: مختصر ابن خالويه ٢١٤، البحر ٢/١٨٨.

(٨) المبهج ٢/٤٠.

(٩) مفردة ابن محيصة ١٠٣.

وعنه الإسكانُ من «المبهج»^(١) في الكلمات الخمسِ ونحوهن مما اجتمع فيه ضمَّتَان أو ثلاثٌ، نحوُ: ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿ يُصَوِّرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦]، وكذلك ﴿ تَحْشُرُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿ وَيَعْلَمُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٢٩]، و﴿ نَطَعِمَكُمْ ﴾ [الإنسان: ٩]، ونحوه، والاختلاسُ من «المفردة» في ذلك كله^(٢).

وقال في «الإقناع»^(٣) مما حكاه في «المصطلح»^(٤): ابنُ مُحَيِّصٍ وحده يختلسُ الحركةَ من كلمةٍ اجتمع فيها ضمَّتَان^(٥)، وهي ستة أحرف^(٦) إذا لم يكن فيها تشديدٌ أو ساكنٌ، نحوُ قوله ﴿ يَا مُرْكَمُ ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿ يَا مُرْهُمُ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿ يَحْشُرُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ﴿ وَمَا يَشْعُرُكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿ يَذَرُوكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ يَكَلِّوَكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، ونحوهن. انتهى.

وقرأ الباقيون بالإشباع على الأصل، محافظةً على دلالة الإعرابِ نصًّا، وبه قرأ البيهقيُّ فخالفَ أبا عمرو في ﴿ بَارِكُمْ ﴾ [٥٤]، وباب ﴿ يَا مُرْكَمُ ﴾ [٦٧].

(١) المبهج ٦٩/٢-٧١.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٠٢-١٠٣، الإيضاح ٢٧١.

(٣) انظر: التقريب والبيان للصفراوي ١٨٩؛ فإن من مصادره الإقناع في القراءات الشاذة للأهوازي.

(٤) مصطلح الإشارات ١٤٣.

(٥) ضمَّتَان فأكثر.

(٦) وعددٌ حروف الكلمة ستة حروف فأكثر. انظر: التقريب والبيان: ١٨٩.

ولا خلاف عن أبي عمرو في عدم إبدال همزة ﴿بَارِيكُمْ﴾ معاً حالةً سكنونها، إلا ما انفرد به أبو الحسن بنُ غلبونٍ ومَنْ تبعه من إبدالها ياءً ساكنة، وكأنه لم يَعْتَدَّ بالحركة المقدرة، لكن قال في «النشر»^(١): «وهو غير مَرْضِيٍّ؛ لأنَّ سكونَ الهمزِ عارضٌ فلا يُعْتَدُّ به».

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بينَ بينَ، وقيل: بالبدلِ ياءً على الرَّسْمِ، وَضَعَّفَ.

وأمال ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [٥٥] في الوصلِ، وهو في ثلاثين موضعاً، السوسيُّ بخُلفٍ عنه، وبها قرأ الدَّانِيُّ على أبي الفتح عن أصحاب ابنِ جرير، وبه قطع في «التيسير»^(٢)، وروى ابنُ جمهور عن السوسيِّ الفتح، والوجهان صحيحان، والفتح من زيادات الشاطبية.

واختلَفَ عن السوسيِّ أيضاً في ترقيقِ لامِ الجلالة، وكلاهما جائزٌ منقولٌ.

فإنَّ وَقَفَ على ﴿نَرَى﴾، فأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ بالإمالة، وافقهم الأعمش. وقرأه قالون من «العنوان» وورش من طَرِيقِ الأزرقِ بالتقليل، والباقون بالفتح.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٣) (الصَّعْقَةُ) [٥٥] حيث جاءَ بِحَذْفِ الألفِ وسكونِ العين^(٤).

(١) النشر ١/٣٩٣.

(٢) التيسير ٥٣.

(٣) انظر: المبهج ٢/٤٠، الإيضاح ٢٧١.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٦١.

واخْتَلَفَ عنه في الذاريات [٤٤] فقرأه كذلك من «المبهج»^(١)، وقرأه من «المفردة»^(٢) كالجمهور بالألف وكسر العين، وتأتي قراءة الكسائي في الذاريات [٤٤] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وقرأ ورش مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [٥٧]، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [٥٧]^(٣) بتغليظ اللام فيهما، والباقون بالترقيق.

وأمال ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [٥٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ أبو عمرو بالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وورش مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وله الفتح أيضاً، وبه قرأ الباقون كأبي عمرو من «العنوان». وعن ابن مَحِيصِنٍ (هذي) [٥٨] بالياء بدل الهاء، وسبق قريباً^(٤).

واخْتَلَفَ فِي ﴿نَغْفَرَ﴾ هنا [٥٨]، والأعراف [١٦١]:

فابنُ عامرٍ^(٥) بالتأنيث فيهما؛ لأنَّ «الخطايا» / مؤنثة^(٦)، قاله أبو حَيَّان^(٧).

[٢/٢١٢]

(١) المبهج ٤١/٢.

(٢) في مفردة ابن محيصن ١٠٧ أنه بغير ألف، ولم يفرق بين موضع الذاريات والمواضع الأخرى.

(٣) زيادة من الإتحاف ٣٩٣/١، والسياق يقتضيها.

(٤) قوله: «وعن ابن محيصن... قريباً» زيادة من: ن، ووردت في: ر، قبل «وأمال ﴿نَرَى اللهُ﴾» تقدم ذلك عند الآية: ٣٥.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٢٢٢، ٣٣٩، النشر ٢/٢١٥، والإتحاف ١/٣٩٤.

(٦) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٢/٨٥، الحجة لابن زنجلة ٩٧، الموضح ٢٧٧/١.

(٧) البحر ١/٢٢٣.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(١): «وَجْهُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَسْنَدَ إِلَى جَمْعٍ مَكْسَرٍ، مَذْكَرٍ أَوْ مَوْنِثٍ، حَقِيقِيٍّ أَوْ مَجَازِيٍّ، يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ بِتَقْدِيرِ جَمْعٍ، وَتَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ جَمَاعَةٍ».

وقرأ نافع، وكذا أبو جَعْفَرٍ بالتذكير هنا، والتأنيث في الأعراف، تغليباً لجانبه بالتاء، ولم يُذَكِّرْهُ أَحَدٌ، وكذا قرأ يعقوب في الأعراف. واتفق هؤلاء الأربعة على ضمِّ حرفِ المضارعةِ وفتحِ الفاءِ على البناءِ للمفعول: إمَّا للعلمِ بالفاعلِ، إذ قد تعيَّنَ سبحانه لغفرانِ الذنوبِ، أو تعظيماً له.

وقرأ الباقر بنون مفتوحة وفاء مكسورة في الموضوعين على بناء الفعل للفاعل على وجه التعظيم، وهو الجاري على نظام ما قبله من قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤]، وما بعده من قوله: ﴿وَسَزِيدٌ﴾ [٥٨] فالكلام به في أسلوب واحد، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ، واليزيديُّ والأعمش والحسن^(٢).

وقرأ أبو عمرو وبخلفٍ عن الدُّورِيِّ ﴿تَغْفِرَ لَكُمْ﴾ [٥٨] بإدغام الراء في اللام. وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ، وأطلق الخلافَ في «الشاطبية» كالتيشير عن الدُّورِيِّ.

وفي «النشر»^(٣) تفريعه على الإدغام الكبير، فإذا أَخَذَ به أدغم هذا بلا خلاف، وإلا^(٤) فالخلافُ مُتَّجِهٌ في هذا، والأكثرُونَ على الإدغام.

(١) كثر المعاني (خ): ١٤٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/٤٢، الإيضاح ٢٧٢.

(٣) النشر ٢/١٣.

(٤) في النشر ٢/١٣: «ومن روى الإظهار اختلف عنه في هذا الباب عن الدُّورِيِّ...».

وقرأ الباقون بالإظهار، وهو في «المبهج»^(١) لابن مُحَيِّصِن. واتفقوا على «خطايا» كـ «قضايا» هنا [٥٨]، وأماله الكسائي، وقرأه ورش مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وَالباقون بالفتح. وقرأ ﴿قَوْلًا غَيْرَ﴾ [٥٩] بإخفاء التنوين عند الغين قالون فيما انفرد به ابن مِهْرَانَ عن ابن بويَانَ عن أَبِي نَشِيطٍ، وكذا أَبُو جَعْفَرٍ^(٢)، وهو في «جامع البيان»^(٣) عن أَبِي نَشِيطٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذ. وعن ابن محيِصِن^(٤): (رُجُزًا) [٥٩] بضم كسرِ الرَّاءِ حيث وقع^(٥)، قال أَبُو حَيَّان^(٦): «وهي لغة في الرَّجْز». وعن الأعمش^(٧) (يَفْسِقُونَ) [٦٠] بكسر ضمة السين، حيث جاء، وهي لغة أيضاً. وأمال ﴿أَسْتَسْقَى﴾ [٦٠] حمزةً والكسائي، وكذا خَلَفٌ ووافقهم الأعمش. وأمالها قالون من «العنوان»، وورش مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ، وعنه الفتح أيضاً كالباقين.

(١) المبهج ١/٣٠٠.

(٢) هذا الإخفاء المذكور انفراداً عن قالون من الطرق المذكورة، أما أبو جعفر فليست القراءة انفراداً عنه كما هو ظاهر كلام المؤلف، بل هي متواترة عنه، كما تقدم في أحكام النون الساكنة والتنوين ٢/٧٨٦.

(٣) جامع البيان (خ) ١٢٤/أ.

(٤) انظر: مفردة ابن محيِصِن: ١٠٧، المبهج ٢/٤٢، الإيضاح ٢٧٢.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٦٣، البحر ١/٢٢٥.

(٦) البحر ١/٢١٨، ٢٢٥، ونسبها إلى بني الصعداء.

(٧) انظر: المبهج ٢/٤٢، الإيضاح ٢٧٢.

وعن المطوّعيّ عن الأعمش^(١) (عَشْرَة) [٦٠] بكسر سكون الشين، ونسبها في «البحر»^(٢) له، ولمجاهد وطلحة^(٣) ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى، وقال: «إنها لغة بني تميم، وكسّرهم لها نادرٌ في قياسهم». وعنه أيضاً الإسكانُ والفتحُ، قال الزمخشريُّ^(٤): «لغة». وقال ابن عطية^(٥): «ضعيفة». وقال المهدوي^(٦): «غيرُ معروفةٍ» انتهى.

وعن الحسن والأعمش^(٧): (مَصْرَ) [٦١] بلا تنوينٍ غيرِ منصرفٍ، ووقفًا بغير ألفٍ، وهي كذلك في مصحفِ أبيّ بن كعب ومصحفِ عبد الله بن مسعود^(٨)، وأما مَنْ صَرَفَ فإنه يعني مصراً من الأمصار غيرِ معيّن.

واستدلُّوا بالأمر بدخولِ القرية، وبأنهم سَكَنُوا / الشامَ بعد التَّيِّه، وقيل: أراد بقوله: ﴿مِصْرًا﴾، وإن كان غيرَ معيّنٍ مصراً فرعون، وهو من إطلاقِ النكرة، ويُراد بها المعيّن.

(١) انظر: المبهج ٢/٤٢، الإيضاح ٢٧٢.

(٢) البحر ١/٢٢٩.

(٣) هو: ابن مصرف، تقدم.

(٤) الكشف ١/١٤٤.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٥٣.

(٦) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل (خ) ٢٩/أ.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٢١٦، المبهج ٢/٤٣، الإيضاح ٢٧٢.

(٨) انظر: البحر ١/٢٣٤، الدر ١/٣٩٥.

قال أشهب^(١): قال لي الإمام مالك^(٢): «هي مِصْرُ قريتك مسكنُ فرعون».

وأما «مِصْرَ» بغير تنوين فالمراد مِصْرُ الْعَلَمِ، وهي دارُ فرعون، لكن استبعده بعضهم، قال: «لأنَّهم من مصر خرجوا وأمروا بالهبوطِ إلى الأرضِ المقدسة لقتالِ الجبَّارين، فأبوا، فعذبوا بالتيه أربعين سنةً» انتهى.

وأمال ﴿أَذْنَى﴾ [٦١]، وكذا ﴿الْأَذْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩] حيث وقعا حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وأمالهما قالون من «العنوان» وورث من طريقي الأزرق بينَ بينَ، وعنه الفتح أيضاً كالباقيين^(٣).

وقرأ ﴿عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ﴾ [٦١] بضمِّ الميم، وكسرِ الهاءِ، نافِعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ مناسبةً للهاءِ بالياءِ، وتحريكِ الميم بحركتها الأصلية، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ أبو عمرو بكسرِ الهاءِ لمجاورةِ الكسرةِ أو الياءِ الساكنةِ، وكسرِ الميم أيضاً على أصلِ التقاءِ الساكِنينِ، ووافقهُ اليزيديُّ والحسنُ.

(١) ابن عبد العزيز بن داود، أبو عمرو، القيسِي العَامِرِي، المصري، الفقيه، مفتي مصر، اسمه مسكين، وأشهب لقبه، قال ابن يونس: «أشهب أحد فقهاء مصر، وذوي رأيها»، (ت: ٢٠٤هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣/ ٢٩٦، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٠٠.

(٢) ذكره ابن عطية في المحرر الوجيز ١/ ٢٣٩.

(٣) قوله: «وأمال (أدنى).... كالباقيين» سقط من: ش، ح.

وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ بضمَّهما؛ لأنَّ الميمَ حُرِّكَتْ^(١) للساكن بحركة الأصل، وضمَّ الهاءَ إبتاعاً لها، ووافقهم الأعمش، وقرأ يعقوبُ بإتباع الميم الهاءَ، فيضمُّها كالهَاءِ.

وقرأ ﴿النَّبِيِّينَ﴾ [٦١]، و﴿النَّبِيِّينَ﴾ [١٣٦]، و﴿الأنبياء﴾ [آل عمران: ١١٢]، و﴿نَبِيِّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و﴿وَالنَّبُوءَةَ﴾ [آل عمران: ٧٩] بالهمزة، نافعٌ على الأصل؛ لأنَّه^(٢) من النَّبَأ وهو الخَبْرُ، وقد أنكره قوم. وقال أبو عبيد^(٣): «الفصحى عدمُ الهمزِ»، وهو يدلُّ على جوازِ الوجهين، ولكنَّ الأفصحَ التخفيفُ.

وقرأ الباقر بياءٍ مشدَّدة في المفرد وجمع السلامة، وفي جمع التفسير بياءٍ خفيفة مفتوحة بعد الموحَّدة، وفي المصدرِ بواوٍ مشدَّدة مفتوحة، فوجهُ الياءِ والواوِ^(٤): أنَّ أصله الهمزُ وأُبدلَ للتخفيف، ويحتمل أن يكونَ واوياً من نبا ينبو: ارتفع، فالنبيُّ مرتفعٌ بالحق عن الخلق.

وقرأ به قالون في مَوْضِعَي الأحزاب [٥٣، ٥٠] في الوصل مع تشديد الياءِ؛ لأنَّه إذا همَز على أصله اجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه تخفيفُ الأولى، فعَدَلَ عن التسهيل إلى البدلِ بعد الياءِ توصلاً إلى الإدغام

(١) ن: «حُرِّكَتْ بحركة للساكن بحركة الأصل».

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٨٧/٢، الكشف ٢٤٣/١، الحجة

لابن زنجلة ٩٨، الموضح ٢٧٩/١.

(٣) انظر: كثر المعاني (خ) ١٤٤/١.

(٤) قوله: «الواو» سقط من: ن.

مبالغةً في التخفيف، ووجهُ تخصيصِ الوصلِ: أن^(١) فيه اجتمع الهمزتان، وهو سببُ التخفيف، وإذا وقف عادَ إلى أصله، وهو الهمزُ.

وأمال ﴿وَالنَّصْرِي﴾ [٦٢] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وقرأ قالون من «العنوان»^(٢) وورثُ بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿وَالصَّبِيْنَ﴾ هنا [٦٢]، والحج [١٧] بالبدلِ لأجل التخفيف^(٣) نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، والباقون بالهمز.

فَمَنْ هَمَزَ جَعَلَهُ مِنْ «صَبَأُ نَابُ البَعِيرِ»، إذا طَلَعَ، وَصَبَأَتِ النُّجُومُ: طَلَعَتْ. وَمَنْ لَمْ يَهْمَزْ جَعَلَهُ مِنْ «صَبَا يَصْبُو»، إذا مال.

والصابتون: قال البيضاوي^(٤) وغيره: «قومٌ بين النصارى والمجوس، وقيل: أصلُ دينهم دينُ نوحٍ، وقيل: هم عبدةُ الملائكة، وقيل: عبدةُ الكواكب».

ويُوقف عليه لحمزةٌ بالتسهيلِ كالياءِ، وبالحدفِ، واختاره الآخذون بالتخفيفِ الرَّسْمِي، قيل: وبالإبدالِ ياءً. ذكره الهذلي^(٥) وَضَعَّفَ^(٦)، وافقه الأعمش بخُلْفٍ عنه.

(١) اسم «أن» ضمير الشأن.

(٢) قوله: «قالون من العنوان» زيادة من: ن، وأمال الألف بعد الصاد منه أيضاً الدورِيُّ عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩٤/٢، الحجة لابن زنجلة ١٠٠، الموضح ٢٨٠/١.

(٤) أنوار التنزيل ٦٠/١.

(٥) الكامل (خ): ١٤٠/أ.

(٦) انظر: النشر ٤٨٥/١.

وكذا حكم الوقف على ﴿ خَسِيعٍ ﴾ [٦٥]، و﴿ الْخَاطِئِينَ ﴾ [يوسف: ٢٩] لهما.

وعن المطوّعي عن الأعمش^(١): (وَإِذْ كَرُّوا) [٦٣] بفتح سكونِ الذالِ، وفتحِ ضمةِ الكافِ وتشديدهما^(٢).

/ وقرأ بإخفاءِ التنوينِ عند خاءِ ﴿ قَرَدَةً خَسِيعِينَ ﴾ [٦٥] أبو جَعْفَرٍ، وهو مَرُويٌّ عن قالون، فيما انفرد به ابنُ مِهْرَانَ عن ابنِ بويانَ كما سبق^(٣).
وأبدل همزة ﴿ خَسِيعِينَ ﴾ ياءً أبو جَعْفَرٍ، وسبق في الهمزة^(٤).

ويوقف على ﴿ خَسِيعِينَ ﴾ بالتسهيلِ بينَ يينَ، ويحذفِ الهمزِ على اتِّباعِ الرَّسْمِ لحمزة. وحُكي فيه وجهٌ ثالثٌ: وهو الإبدالُ ياءً، وُضِعَّ، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفِ عنه.

واختلَفَ في ﴿ هُرُوءًا ﴾ [٦٧] حيث جاء، و﴿ كُفُوءًا ﴾ في سورة الإخلاص [٤]:

فحفصٌ بإبدالِ الهمزةِ فيهما واواً وَقَفَاءً وَوَصْلاً تخفيفاً؛ لأنَّ أصله^(٥) غالباً الجمعُ بين اللغتين، وخصَّ هذا، استثقلاً للهمزة بعد الضمتين،

(١) انظر: المبهج ٤٧/٢، الإيضاح ٢٧٣.

(٢) قوله: «ويوقف عليه... وتشديدهما» سقط من: ش.

(٣) انظر: ٧٨٦/٢، ولا يخفى ما في «قردة» من ترقيق رائها لورش من طريق الأزرق.

(٤) انظر: ٨٣٨/٢.

(٥) يعني: أصل رواية حفص.

ووافقهُ الشنْبُوذِيُّ^(١)، وقرأ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ فِي ﴿هُزُؤًا﴾
أَبُو جَعْفَرٍ^(٢)، وقرأ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزِ.

وَيُوقَفُ لِحَمْزَةٍ عَلَيْهِمَا بِالنَّقْلِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَبْدَلُ الْهَمْزَةَ وَاوًا مَفْتُوحَةً
مَعَ إِسْكَانِ الزَّايِ اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَالْأَوَّلُ لَمْ يَذْكَرْ فِي «العنوان» غَيْرَهُ، وَاخْتَارَهُ
المَهْدَوِيُّ. وَرَجَّحَ الثَّانِي فِي «الكافي» و«التبصرة»، وَهُوَ ظَاهِرُ «التيسير»
و«الشاطبية».

فوجه^(٣) الإبدالِ وَاوًا: تَقْدِيرُهُ فِيهَا قَبْلَ إِسْكَانِ الزَّايِ وَالْفَاءِ، ثُمَّ أُسْكِنَ
لِلتَّخْفِيفِ، وَقِيلَ: عَلَى تَوَهْمِ الضَّمِّ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ، وَيُقَوِّيه
اتِّبَاعُ الرَّسْمِ وَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ، وَالسُّكُونُ عَارِضٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا
(هُزُؤًا)، و(كفؤًا) بِالضَّمِّ، وَالْحَرَكَةُ لَا تُنْقَلُ إِلَى مَتَحْرِكٍ.

ووجه النقل: مَعَامَلَةُ اللَّفْظِ، وَاخْتَارَهُ المَهْدَوِيُّ مُضْعَفًا لِلإِبْدَالِ، لَكِنَّ
وُرُودَ الرَّوَايَةِ مُقَوِّوًا لِلْعَمَلِ بِهِ. فَقَدْ رُوِيَ عَنْ حَمْزَةِ اتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي التَّخْفِيفِ،
وَإِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ، مَعَ أَنَّ اتِّبَاعَ الْخَطِّ فِيهِمَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْقِيَاسِ بِاعْتِبَارِ

(١) انظر: المبهج ٤٨/٢، الإيضاح ٢٧٣.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو وهم من المؤلف، وقد نبه عليه في الإتحاف ١/٣٩٧ قال:
«فلعله سبق قلم، فإن ما كان من أقسام الهمز متحركاً وقبله زاي اختص منه ﴿جُزْؤًا﴾
فقط منصوباً ومرفوعاً، فقرأه أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي كما تقدم، فليس
في ﴿هُزُؤًا﴾ ما ذكر لأبي جعفر وغيره». وانظر: النشر ١/٣٩٥، ٤٠٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/١٠٠، الكشف ١/٢٤٧، الحجة لابن
زنجلة ١٠٠، الموضح ١/٢٨١.

ما ذَكَرْتُهُ من تقدير الإبدالِ فيهما قبل الإسكانِ، فثبتَ بذلكُ صحَّةُ الإبدالِ فيهما.

والوجهانِ صحيحانِ أَخَذَ بهما جمهورُ القُرَّاءِ، إِلَّا أَنَّ الأشهرَ عندهم الإبدالُ.

وَحُكِي بينَ بينِ، وَحُكِي تشديدُ الفاءِ والزاي على الإِدْغَامِ، وهو^(١) ضعيفٌ قياساً وروايةً.

وَحُكِي ضمُّهما في الوقفِ، فيقال: ﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾ مع إبدالِ الهمزةِ واواً أتباعاً للرسمِ ولزوماً للقياسِ، ووافقهُ المَطَوِّعِيُّ^(٢).

وَاخْتَلَفَ في إسكانِ العينِ^(٣) وَضَمَّها فيهما: فأسكنَ الزاي مِنْ ﴿هُزُؤًا﴾ حيثُ أتى حمزةً، وكذا خَلَفَ^(٤)، وأسكنَ الفاءِ مِنْ ﴿كُفُؤًا﴾ حمزةً، وكذا يعقوبُ وخلفٌ، وهو لغةُ بني تميمٍ وأسدٍ وعامةِ قيسٍ^(٥). ووافقهُم في الموضعينِ المَطَوِّعِيُّ^(٦).

وقرأَ الباقيونَ بضمِّهما، وهو لغةُ الحجازيينِ.

(١) وعبارة النشر ٤٨٣/١: «وكلاهما ضعيف».

(٢) أي وافق المطويعي حمزةً، وسعيده في الفقرة الآتية.

(٣) أي: إسكان عين ﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٤١٠/٢، النشر ٢١٥/٢، الإتحاف ٣٩٧/١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/١٠٠، الحجة لابن زنجلة ١٠٠،

الموضح ٢٨١/١.

(٦) انظر: المبهج ٤٨/٢، الإيضاح ٢٧٣.

واختلِفَ كذلك في عين ﴿الْقُدُسِ﴾ [٨٧]، و﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٦٨]،
و﴿الْيُسْرَ﴾ [١٨٥]، و﴿الْعُسْرَ﴾ [١٨٥]، و﴿جُزْءًا﴾ [٢٦٠]، و﴿الْأَكْلَ﴾
[الرعد: ٤]، و﴿الرَّعَبَ﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة: ٣٢]، وبابه^(١).

و﴿لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢]، و﴿وَالْأَذُنَ﴾ [المائدة: ٤٥]، و﴿فُرْبَةَ﴾ [التوبة: ٩٩]،
و﴿جُرْفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، و﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٤]، و﴿عُقَبًا﴾ [الكهف: ٤٤]،
/ و﴿نُكْرًا﴾ [٧٤]، و﴿رُحْمًا﴾ [٨١]، و﴿شُغْلٍ﴾ [يس: ٥٥]، و﴿نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦]،
و﴿عُرْبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]، و﴿حُشْبٌ﴾ [المنافقون: ٤]، و﴿فَسَحَقًا﴾ [الملك: ١١]،
و﴿تُلُغِي الْإِلِيلِ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿عُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، و﴿نُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

[٢١٣/ب]

فَأَمَّا الدَّالُّ مِنْ ﴿الْقُدُسِ﴾ حَيْثُ جَاءَ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: ﴿وَأَيَّدَنَّهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾
﴿أَفْكَلَّمَا﴾، و﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ هُنَا [٨٧، ٢٥٣]، و﴿إِذْ أَيَّدْتَكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾
بالمائدة [١١٠]، ﴿فَلَنْزَلَهُ رُوحَ الْقُدُسِ﴾ بالنحل [١٠٢]:

فَأَسْكَنَهَا ابْنُ كَثِيرٍ^(٢) وَهُوَ لُغَةٌ^(٣)، أَوْ مَخْفَفٌ مِنَ الْآخَرَى اسْتِثْقَالًا
لِلضَّمْتَيْنِ، وَوَافَقَهُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالضَّمِّ.

(١) وبابه ما وقع فيه: «رسل» مضافاً إلى ضمير على حرفين، نحو: ﴿رُسُلُهُمْ﴾،

و﴿رُسُلَكُمْ﴾. انظر: النشر ٢/٢١٦، وسيأتي في ص ١٤٦٣.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤١٢، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/٤٨٨، الحجة لابن زنجلة ١٠٥،

الموضح ١/٢٨٩.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٨، الروضة ٢/٥٥٢، المبهج ٢/٦٧.

وروح القدس: أراد به جبريل، وقيل: روح عيسى، ووصفها به لطهارته عن مسّ الشيطان أو لكرامته على الله، ولذلك أضافه إلى نفسه، أو لأنه لم تَضُمَّه الأصلاب.

وأما الطاء من ﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٦٨] أين أتى:

فأسكن طاءه نافع والبرّي من طريق أبي ربيعة، وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة، وكذا خلف^(١)، وهو لغة تميم^(٢).

والخطوة: بفتح الخاء مصدر دالٌّ على المرّة من خطأ يخطو، إذا مشى، وبضمّها اسمٌ لمسافة ما بين القدمين، كالغرفة اسم للشيء المغترف.

ويُجمع تصحيحاً على «خُطَوَاتٍ» بثلاث^(٣) مسموعة مشهورة: ضَمُّ الطاء، والأصل في الجمع تحريك عينه فرقاً بين الاسم والصفة، وذلك أن ما كان اسماً جمعته بتحريك العين نحو: تَمْرَةٌ وَتَمْرَاتٌ، وَغُرْفَةٌ وَغُرْفَاتٌ، وَشَهْوَةٌ وَشَهَوَاتٌ، وما كان نعتاً فبسكون العين نحو: ضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ، وَعَبْلَةٌ وَعَبَلَاتٌ، والخطوة من الأسماء لا من الصفات، فتجمع بتحريك العين^(٤)، وَضُمَّتْ إِتْبَاعاً، وهي لغة أهل الحجاز وبني أسد^(٥).

(١) انظر: الروضة ٢/٥٥٢، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٣.

(٢) ولغة ناسٍ من قيس. انظر: التذييل والتكميل ٢/٤٨، والبحر ١/٦٥١.

(٣) أي: في الطاء ثلاث لغاتٍ كلّها مسموعة مشهورة: الضم، والإسكان، والفتح.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٢، ١٨٠٤.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢/٤٨.

وَسُكِّنَتْ تَخْفِيفًا^(١) لِثِقَلِ الضَّمْتَيْنِ مَعَ الْوَاوِ، وَلَيْسَ السُّكُونُ الْأَصْلَ.
وَفُتِحَتْ جَمْعًا بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّخْفِيفِ.
وَوَافَقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(٢) وَالْأَعْمَشُ^(٣)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ
بِالضَّمِّ عَلَى الْحِجَازِيَّةِ.

وَأَمَّا السِّينُ مِنْ ﴿الْيُسْرَ﴾، وَ﴿الْعُسْرَ﴾ [١٨٥] وَبَابِهِمَا^(٤):
فَأَسْكَنَهَا كُلُّ الْقُرَّاءِ إِلَّا أَبَا جَعْفَرٍ فَضَمَّهَا^(٥)، وَاخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ وَرْدَانَ عَنْهُ:
فِي ﴿فَأَلْجَرِيَتِ يُسْرًا﴾ فِي الذَّارِيَّاتِ [٣] فَأَسْكَنَهَا عَنْهُ النَّهْرَوَانِيُّ^(٦).
وَأَمَّا الزَّايُّ مِنْ ﴿جُرْءًا﴾:

فَأَسْكَنَهَا كُلُّ الْقُرَّاءِ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ فَضَمَّهَا^(٧)، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، مَنْصُوبَانِ وَمَرْفُوعَانِ:
﴿عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُرْءًا﴾ فِي الْبَقْرَةِ [٢٦٠]، ﴿وَجَعَلُوا آلَهُ رَمِينَ عِبَادِهِ جُرْءًا﴾
بِالزَّخْرِفِ [١٥]، ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُرْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ بِالْحَجْرِ [٤٤].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/ ٢٦٥، الحجة لابن زنجلة ١٢٠،
الموضح ١/ ٣١٠.

(٢) سقط: «الحسن» من: ر، م، وروي عن الحسن رواية ثانية وهي: (خطوات) بفتح الخاء
وسكون الطاء، ولم يذكر في مفردة الحسن: ٢٢٤ غيرها.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٩١، الإيضاح ٢٧٣.

(٤) يعني ما جاء منهما نحو: ﴿دُوْعَسْرَقٍ﴾، وَ﴿لِلْعُسْرَى﴾، وَ﴿لِلْيُسْرَى﴾.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٩، النشر ٢/ ٢١٦، ووقع فيه «أبو عمرو» وهو خطأ طباعي!

(٦) انظر: المستنير ٢/ ٥١، الإتحاف ١/ ٤٠٤.

(٧) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٣٦، النشر ٢/ ٢١٦، الإتحاف ١/ ٤٠٤.

وَأَمَّا الْكَافُ مِنْ ﴿أَكَلَهَا﴾ [٢٦٥]، و﴿أَكَلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١]،
 ﴿أَكَلِ خَمَطٍ﴾ [سبأ: ١٦]، ﴿الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤]، و«أكل» المضاف إلى
 المضمرة المؤنثة والمذكر، والمضاف إلى الظاهر وغير المضاف:

فَأَسْكَنَهَا فِيهَا نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ^(١) وَوَأَفَقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصٍ^(٢). وَالسَّكُونُ
 وَالضَّمُّ لَغْتَانِ، أَوْ الضَّمُّ أَصْلُ، وَالسَّكُونُ تَخْفِيفٌ.

وَأَسْكَنَهَا كَذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو مِنْ ﴿أَكَلَهَا﴾ الْمَضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ
 خَاصَّةً، وَضَمَّ غَيْرَهُ؛ جَمْعاً بَيْنَ اللَّغْتَيْنِ، وَلِثِقَلِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فَلَمْ تُثَقَّلْ
 بِالتَّحْرِيكِ، وَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالضَّمِّ.

وَأَمَّا عَيْنُ ﴿الرُّعْبِ﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨] حَيْثُ وَقَعَا:
 فَأَسْكَنَهَا كُلَّهُمْ، إِلَّا ابْنَ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيَّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ فَبِالضَّمِّ^(٣).

وَأَمَّا سِينُ ﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿رُسُلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠١]، و﴿رُسُلَكُمْ﴾
 [غافر: ٥٠] مِمَّا وَقَعَ مَضَافاً إِلَى ضَمِيرٍ عَلَى حَرْفَيْنِ:

فَأَسْكَنَهَا أَبُو عَمْرٍو^(٤) طَلَباً لِلتَّخْفِيفِ مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَاشْتَرِطَ زِيَادَةَ
 حَرْفَيْنِ لِتَحَقُّقِ الثَّقَلِ، وَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(٥)، وَزَادَ فِيمَا رُوي عَنْهُ نَحْوُ:
 ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [٩٨]، و﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] فَعَمَّ الْمَضَافَ إِلَى الْمَضْمُرِ
 مَطْلَقاً.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٢٩، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٤.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٢٤، الإيضاح ٢٧٤.

(٣) انظر: الروضة ٢/٥٩٦، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٤.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٣٧، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٤.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٣٧، الإيضاح ٢٧٤.

/ وعن المطوّعيّ عن الأعمش^(١) إسكان ما تجرّد عن الضمير معرّفاً
ومنكّراً، نحو: ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ﴾ [المؤمنون: ٥١]،
وقرأ الباقون بالضمّ.

وأما الحاء من ﴿لِلسُّحْتِ﴾، و﴿السُّحْتِ﴾ وهو في المائدة [٤٢، ٦٢]
فأسكنها نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا خالف^(٢).

وافقه الأعمش^(٣)، وقرأ الباقون بالضم.

وأما ذال ﴿وَالْأذُنُ﴾، و﴿أُذُنٌ﴾ كيف وقع نحو: ﴿فِي أُذُنَيْهِ﴾ [لقمان: ٧]،
و﴿قُلْ أُذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١]:

فأسكنها نافع^(٤) وضمّها الباقون.

وأما راء ﴿قُرْبَةً﴾ وهو في التوبة [٩٩]:

فضمّها ورش^(٥)، ووافقه المطوّعيّ عن الأعمش^(٦)، وأسكنها الباقون.

والضمّ هو الأصل، والإسكان تخفيف منه، أو لغتان بمعنى: مُقَرَّبَةٌ لهم

من الله.

(١) انظر: المبهج ٢/٢١٠.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٥٩، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٥.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢١١، الإيضاح ٢٧٤.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٥٩، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٥.

(٥) انظر: الكفاية ١٨٥، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٥.

(٦) انظر: المبهج ٢/٣٢٧، الإيضاح ٢٧٥.

وَأَمَّا رَاءٌ ﴿جُرْفٍ﴾ وهو في التوبة [١٠٩] أيضاً:
فَأَسْكَنَهَا ابْنُ ذَكْوَانَ وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةٌ، وَكَذَا
خَلَفٌ^(١)، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٢)، وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ.
فَالسُّكُونُ لُغَةٌ تَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ، وَالضَّمُّ لُغَةٌ الْحِجَازِ، أَوْ الضَّمُّ أَصْلٌ،
وَالْإِسْكَانُ تَخْفِيفٌ.

وَالْجُرْفُ: مَا انْجَرَفَ مِنَ الْوَادِي بِالسَّيْلِ.
وَأَمَّا بَاءٌ ﴿سُبُلَنَا﴾ وهو في إبراهيم [١٢]، وَالْعَنْكَبُوتُ [٦٩]:
فَأَسْكَنَهَا أَبُو عَمْرٍو^(٣). وَوَأَفَقَهُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(٤)، وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ.
وَأَمَّا قَافٌ ﴿عُقْبَا﴾، وَهُوَ فِي الْكَهْفِ [٤٤]:
فَأَسْكَنَهَا عَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٥). وَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٦)،
وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ.

وَأَمَّا كَافٌ ﴿تُكْرًا﴾ وَهُوَ فِي الْكَهْفِ [٧٤، ٨٧]، وَالطَّلَاقُ [٨]:
فَأَسْكَنَهَا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ وَحَفْصٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٧).
وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٨)، وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥١١/٢، النشر ٢١٦/٢، الإتحاف ٤٠٥/١.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣١١، المبهج ٣/٣١٠، الإيضاح ٢٧٥.

(٣) انظر: الروضة ٦٢٣/٢، النشر ٢١٦/٢، الإتحاف ٤٠٥/١.

(٤) انظر: الإيضاح ٢٧٥.

(٥) انظر: المستنير ٢٦٧/٢، النشر ٢١٦/٢، الإتحاف ٤٠٥/١.

(٦) انظر: المبهج ٦٦/٣، الإيضاح ٢٧٥.

(٧) انظر: إرشاد المبتدي ٤٢٠، النشر ٢١٦/٢، الإتحاف ٤٠٥/١.

(٨) انظر: المبهج ٧١/٢، الإيضاح ٢٧٥.

وهل السُّكُونُ والضَّمُّ لغتان، أو إحداهما أصل؟

وأما حاء ﴿رُحْمًا﴾ وهو في الكهف [١٨]:

فأسكنها كلُّ القراءِ إِلَّا ابنَ عامرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ^(١)، والسُّكُونُ

والضَّمُّ بمعنى الرحمة.

قال رُوَيْبَةُ^(٢):

يا مُنْزِلَ الرَّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَا وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيسَا

وقيل: الرَّحْمُ بمعنى الرَّحِمِ وهو اللائق بموضع الكهف؛ لأجل اقترانه

بالولادة، ويؤيده قراءة ابن عباس (رَحِمًا) بفتح الراءِ وكسرِ الحاءِ^(٣).

وأما عينُ ﴿شُعْلٍ﴾ وهو في يس [٥٥]:

فأسكنها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(٤)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزِيدِيُّ

والحسن^(٥)، وضمَّها الباقون، وهما لغتان للحجازيين، فيما قاله الفراء^(٦) ومجاهد.

وأما كافُ ﴿تُكْرٍ﴾ وهو في القمر [٦]:

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٥٨، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٥.

(٢) البيت في اللسان (رحم)، ورُوَيْبَةُ هو: ابن العجاج، التميمي، الراجز، البصري، كان

رأساً في اللغة، فصيحاً، (ت: ١٤٥هـ). انظر: الشعر والشعراء ٢/٥٩٤، سير أعلام

النبلاء ٦/١٦٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/١٥٥.

(٤) الكنز في القراءات العشر ٢/٦٢٠، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٤٣، الإيضاح ٢٧٥.

(٦) لم نقف على قوله في معانيه. انظر: الدر المصون ٩/٢٧٧.

فأسكنها ابن كثير^(١)، ووافقه ابن مُحَيِّصِن^(٢).
 وقرأ الباقون بضم الكاف صفةً على «فُعَل». قال أبو حَيَّان^(٣): «وهو
 قليل في الصفات، ومنه: رَجُلٌ شُلِّلُ أَي: خفيف في الحاجة، وناقَةٌ أُجْدُ^(٤)،
 ومِشِيَّةٌ سَجَّح^(٥)، وروضةٌ أنْفُ^(٦).
 وأمَّا السكون فيحتمل أن يكون أصلاً، وأن يكون مخففاً من القراءة
 الأخرى.

وأمَّا راءٌ ﴿عُرْبًا﴾ وهو في الواقعة [٣٧]:

فأسكنها أبو بكرٍ وحمزة، وكذا خَلَفَ^(٧) وضمَّها الباقون، وهي لغةٌ تميمٍ،
 أو الضمُّ جمعُ عَرُوبٍ كَرَسُولٍ ورُؤسُلٍ، فهو الأصل، والمُسكَّن مخفف.

وأمَّا شينٌ ﴿خُشْبٌ﴾ وهو في المنافقين [٤]:

فأسكنها قبلُ بخلافٍ عنه وأبو عمرو والكسائي^(٨)، وضمَّها الباقون.

قال في «الدر»^(٩): «فقيل: يجوز أن يكون جمعَ خَشْبَةِ / نحو: ثَمرة

(١) انظر: الكفاية ٢٩٣، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٥٢، المبهج ٣/٣٤٥، الإيضاح ٢٧٥.

(٣) البحر المحيط ٨/١٧٥.

(٤) ناقَةٌ أُجْدُ: قوية.

(٥) مِشِيَّةٌ سَجَّحٌ: سهلة.

(٦) روضةٌ أنْفُ: لم يرَها أحدٌ.

(٧) انظر: إرشاد المبتدي ٥٨٠، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٨) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٨٣، النشر ٢/٢١٦-٢١٧، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٩) الدر المصون ١٠/٣٣٧.

وُثْمِرُه. قاله الزمخشري^(١)، وفيه نظر؛ لأنَّ هذه الصيغة محفوظةٌ في فعلة، لا تنقاس في ثمرة وُثْمِر.

وَنَقَلَ الفاسي^(٢) عن اليَزِيدِي^(٣) تلميذ أبي عمرو بن العلاء أنَّه جمعُ خَشْبَاء، وأحسبه^(٤) غَلِطَ عليه؛ لأنَّه قد يكون قال «خُشْب» بالسكون، جمعَ خَشْبَاء، نحو: حَمْرَاء وْحُمْر؛ لأنَّ فعلاء الصفة لا تُجمع على فُعَل بضميتين بل بضممةٍ وسكونٍ» انتهى.

وافقهَم اليَزِيدِيُّ.

وَأَمَّا حَاءٌ ﴿فَسُحَّحًا﴾ وهو في الملك [١١]:

فَأَسْكَنَهَا كُلُّهُمْ إِلَّا الكَسَائِيَّ، وكذا ابنُ جَمَّازٍ عن أبي جعفرٍ وعيسى بن وردان، لكن بخُفْلِ عنه، وعن الكَسَائِيَّ، والضمُّ له روايةٌ جميع المغاربة^(٥) وأكثرِ المشاركة^(٦).

وَنَصَّ أبو العلاء^(٧) على الإسكانِ لأبي الحارثِ وجهاً واحداً والوجهين للدوريِّ عنه.

(١) الكشاف ٤/ ٥٤٠.

(٢) اللآلئ الفريدة ٣/ ٤٢٤.

(٣) ح، س: «الزبيدي» وهو تصحيف.

(٤) ح، د، ب، ر، م: «وأخشبة»، وهو تصحيف. انظر: الدر المصون ١٠/ ٣٣٨.

(٥) المثبت من: د، ر، ب، م: وهو موافق لما في النشر ٢/ ٢١٧، وسائر النسخ «المغاربة».

(٦) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٦٨٨، النشر ٢/ ٢١٧، الإتحاف ١/ ٤٠٦.

(٧) غاية الاختصار ٢/ ٦٨٧.

وصحح في «النشر»^(١) الوجهين عن الكسائي من روايته، وروى النَّهْرَوَائِيُّ عن عيسى الإسكاني وروى غيره عنه الضم، وهما لغتان، فإن كان الأصل السكون فالضمُّ إتياعٌ كالكسر، أو الضمُّ^(٢)، فالإسكانُ تخفيفٌ. قال في «الدر»^(٣): «والأحسنُ أن يكونَ المثقلُ أصلاً للمخفف»^(٤).

وَأَمَّا لَامٌ ﴿ثُلْثِي﴾ وهو في المزمّل [٢٠]:

فأسكنها هشام^(٥) تخفيفاً، وقرأها الباقون بالضمِّ على الأصل ك:

﴿رُسُلْنَا﴾ [المائدة: ٣٢].

وَأَمَّا ذَالٌ ﴿عُدْرًا﴾ في المرسلات [٦]:

فأسكنها كلُّ القراءِ إِلَّا رَوْحاً^(٦)، وافقه الحسن^(٧).

وَأَمَّا ذَالٌ ﴿نُدْرًا﴾ في المرسلات [٦] أيضاً:

فأسكنها أبو عمرو وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٨). ووافقهم

اليزيديُّ والأعمش^(٩)، وضمَّها الباقون.

(١) النشر ٢/٢١٧.

(٢) أي: إن كان الأصل الضم.

(٣) الدر المصون ١٠/٣٨٥.

(٤) وفي «د» زيادة: «وضمها الباقون»، وهو مناف لقوله: «فأسكنها كلهم إلا الكسائي...»،

وعلى هذا الباقون يسكنون ولا يضمون.

(٥) انظر: الروضة ٢/٩٦٨، النشر ٢/٢١٧، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٦) انظر: المستنير ٢/٥١٤، النشر ٢/٢١٧، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٥٤٢، المبهج ٣/٤٠٧، الإيضاح ٢٧٦.

(٨) انظر: الكفاية ٣١٣، النشر ٢/٢١٧، الإتحاف ١/٤٠٦.

(٩) انظر: المبهج ٣/٤٠٨، الإيضاح ٢٧٦.

فالسكون فيهما على أنَّهما مصدران مفردان، أو مصدران جَمْعان، فَعُدْرًا جمعُ عَذِيرٍ بمعنى المَعْدِرَةِ، ونُدْر جمع نذِيرٍ بمعنى الإِنْذار، وسُكَّنتَ عينهما تخفيفاً.

ويجوز أن يكون كلُّ منهما أصلاً للآخر، وأن يكونا أصليْن، وقرأ الباقون بضم عين الفعل من ذلك كله.

وعن الحسن^(١) ضُمُّ بَاءٍ (خُبْرًا) في مَوْضِعِي الكهف [٦٨، ٩١]، وراءٍ (عُرْفًا) في المرسلات [١]، على تثقيل المخفف في قراءة الجمهور بسكونها نحو: ﴿نُكِّرٍ﴾ في ﴿نُكْرٍ﴾^(٢).

ويحتمل أن يكون هو الأصل، وقراءة الجمهور مخففةً منه، ويحتمل أن يكونا وزنيْن مستقلَّين، ويأتي كلُّ في موضعه إن شاء الله تعالى.

وعن الحسن^(٣) (مُتَّشَابِهٌ) [٧٠] بميمٍ وتاءٍ، مرفوعةً الهاء، منونةً في الوصل، وتخفيفِ الشينِ وكسرِ الباءِ.

وعن المطوَّعِيَّ عن الأعمش^(٤) (يَشَابُهٌ علينا) مضارعاً بالياءِ وتشديدِ الشينِ مرفوعَ الهاءِ، وأصله يتشابه، فأدغم، وتذكيرُ الفعلِ وتأنيُّه جائزٌ؛ لأنَّ فاعله اسمُ جنسٍ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٨، الإيضاح ٢٧٥.

(٢) تقدم عند الآية [٦٧] من سورة البقرة.

(٣) ذكرها محقق الإيضاح في الحاشية نقلاً من إحدى نسخ الإيضاح ٢٧٦، انظر: الفوائد

المعتبرة (ضمن إتحاف البررة) ٢٧٣، القراءات الشاذة (آخر البدور الزاهرة) ٣٠.

(٤) انظر: المبهج ١ / ٥١، الإيضاح ٢٧٦ إلا أنه ضبط القراءة «يشبُه علينا» مضارعاً بحذف

الألف، وهو مخالف لما في المصادر. انظر: الفوائد المعتبرة (ضمن إتحاف البررة)

٢٧٣، القراءات الشاذة (آخر البدور الزاهرة) ٣٠.

وَنَقَلَ هَمْزَةَ ﴿الَّذِينَ﴾ [٧١] وَرُشَّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ.
 وَيُوقِفُ عَلَى ﴿فَأَدَارَأْتُمْ﴾ [٧٢] بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا لِحَمْزَةِ كَأَبِي عَمْرٍو وَمَنْ
 وَافَقَهُ فِي الْحَالِينَ، وَلَا يَجُوزُ لِحَمْزَةِ غَيْرِهِ، وَوَافَقَهُ الْأَعْمَشُ بِخُلْفٍ عَنْهُ.
 وَعَنِ الْمَطَّوْعِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ^(١) أَيْضًا، (لَمَّا يَتَجَرَّرُ... لَمَّا يَشَقُّ...
 لَمَّا يَهْبُطُ) [٧٤] بِالتَّشْدِيدِ فِي الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ بِخِلَافٍ فِي الْأَخِيرِينَ^(٢)، قَالَ
 ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣): «وَهِيَ قِرَاءَةٌ غَيْرُ مُتَّجِهَةٍ».

وَأَمَّا ﴿لَأَشِيَّةَ فِيهَا﴾^(٤) [٧١] فَبِالْيَاءِ الْمَثَانَةِ التَّحْتِيَّةِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ بِاتِّفَاقٍ
 أَي: لَا لَوْنَ فِيهَا يَخَالِفُ لَوْنَ جِلْدِهَا، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَشَاهٍ وَشَيْئًا
 وَشِيَّةً، إِذَا خَلَطَ بِلَوْنِهِ لَوْنًا آخَرَ، وَكُتِبَتْ بِالْهَاءِ الْمَرْبُوطَةِ.
 وَعَنْهُ (يَهْبُطُ) [٧٤] بِضَمِّ الْبَاءِ^(٥) /، وَالْجُمْهُورُ بِكَسْرِهَا^(٦).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ * أَفْطَمَعُونَ ﴿ [٧٥-٧٤]:
 فَابْنُ كَثِيرٍ بِالْغَيْبِ^(٧) مَنَاسِبَةً لِقَوْلِهِ: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٧١]،
 ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٧٥]، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ مَعَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَيَكُونُ
 ذَلِكَ التَّفَاتَاً: إِذْ خَرَجَ مِنَ الْخَطَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [٧٤] إِلَى
 الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٥].

(١) انظر: المبهج ٥١ / ٢، الإيضاح ٢٧٧.

(٢) في س: «في الأخير»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٣) المحرر الوجيز ١ / ٢٦٥.

(٤) لم ترد هذه الزيادة: «وَأَمَّا لَا شِيَّةٌ... بِالْهَاءِ الْمَرْبُوطَةِ» فِي: ن، ر، ب.

(٥) أي: عن المطووعي. انظر: المبهج ٥١ / ٢، الإيضاح ٢٧٧.

(٦) انظر: المحتسب ١ / ٩٢، البحر ١ / ٢٦٦.

(٧) انظر: غاية الاختصار ٢ / ٤١١، النشر ٢ / ٢١٧، الإتحاف ١ / ٣٩٨.

وحكمة هذا الالتفات أنه أعرض عن مخاطبتهم، وأبرزهم في صورة مَنْ لا يُقْبَلُ عليهم بالخطاب، وجعلهم كالعائين عنه؛ لأن مخاطبة الشخص ومواجهته بالكلام إقبالٌ عليه من المخاطب وتأنيسٌ له، فقطع عنهم مُواجهته لهم بالخطاب لكثرة ما صدر عنهم من المخالفات^(١). وافقه ابن مُحَيِّصِنٍ^(٢).

وقرأ الباقر بالخطاب مناسبة لقوله: ﴿وَإِذْ قَاتَلْتُمُ نَفْسًا فَادْرَأْتُمْ فِيهَا﴾، و﴿تَكْفُرُونَ﴾ [٧٢]، ﴿وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [٧٣]، ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ﴾ [٧٤]، ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [٧٥] لأنه للمؤمنين.

وعن المطوِّعِيَّ عن الأعمش^(٣) (كَلِمَ اللهُ) [٧٥] بغير ألفٍ وكسر اللام، اسم جنس، واحده كَلِمَةٌ، وقد يُراد بالكلمة الكلام، فتكون القراءتان بمعنى^(٤). وعن ابن مُحَيِّصِنٍ^(٥) (أَوْ لَا تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ) [٧٧] بالخطاب، قالوا: فيكون ذلك خطاباً للمؤمنين، وفيه تنبيهٌ لهم على جهلهم بعالم السرِّ والعلانية. ويحتمل أن يكون خطاباً لهم، وفائدته التنبيه على سماع ما يأتي بعده، ثم أعرَضَ عن خطابهم، وأعاد الضمير إلى الغيبة إهمالاً لهم، فيكون ذلك من باب الالتفات^(٦).

(١) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ١١٣/٢، الكشف ٤٤٨/١، الموضح ٣٨٤/١.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٧، المبهج ٥١/٢، الإيضاح ٢٧٧.

(٣) انظر: المبهج ٥٣/٢، الإيضاح ٢٧٧. ونسب الصفرأوي هذه القراءة إلى ابن محيصة. انظر: التقريب والبيان ٢٠٢/٢.

(٤) انظر: المحتسب ٩٣/١، البحر ٢٧٢/١.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٨، المبهج ٥٣/٢، الإيضاح ٢٧٧.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٧٩/١، البحر ٢٧٤/١.

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ^(١) فِي ﴿يُسْرُونَ وَمَا يَعْلَنُونَ﴾ [٧٧]:
فبالغيب من «المبهج»^(٢)، وبالخطاب من «المفردة»^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿الْأَمَانِيُّ﴾، وبابه:

فأبو جعفر^(٤) ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ [٧٨]، و﴿أَمَانِيهِمْ﴾ [١١١]، ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ
وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] بتخفيف الياء
فيهن مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك، وبكسر الهاء من
﴿أَمَانِيهِمْ﴾ لكونها بعد ياء ساكنة^(٥).

والأمانِي جمع أُمْنِيَّة وهي أفعولة^(٦)، أصله أُمْنُوِيَّة اجتمعت ياءً وواوً
وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَقَلَبْتَ الْوَاوُ يَاءً، وَأَدْغَمْتَ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ.
وهي مِنْ مَنَى إِذَا قَدَّرَ؛ لِأَنَّ الْمَتَمَنِّيَّ يُقَدِّرُ فِي نَفْسِهِ، وَيَحْزُرُ مَا يَتَمَنَّا.
أَوْ مِنْ تَمَنَّى أَي: كَذَبَ. قَالَ أَعْرَابِيٌّ لِكُذَّابٍ فِي شَيْءٍ حَدَّثَ بِهِ: أَهَذَا شَيْءٌ
رَوَيْتَهُ أَوْ تَمَنَيْتَهُ؟ أَي: اخْتَلَقْتَهُ.

(١) أي: عن ابن محيصن.

(٢) المبهج ٥٣/٢؛ لأنه لم يذكر فيه خلافاً، وانظر: الإيضاح ٢٧٧، الفوائد المعتمدة:
٢٧٣.

(٣) مفردة ابن محيصن ١٠٨.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٤١٠/٢، النشر ٢/٢١٧-٢١٨، الإتحاف ١/٣٩٨.

(٥) انظر: المحتسب ١/٩٤، البحر ١/٢٧٦.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/١٥٩، الدر المصون ١/٤٤٧.

وقال عثمان^(١) رضي الله عنه: مَا تَمَنَيْتُ وَلَا

(١) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة ٢/٢١٣ برقم (٢٠١١)، مطولاً وفي آخره هذا الطرف، وكذا الطبراني في المعجم الكبير ١/٨٥ برقم (١٢٤)، كلاهما مِنْ طَرِيقِ ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري أنه سمع أبا ثور الفهمي قال: قدمت على عثمان ابن عفان فذكره.

وجاء عند الطبراني «النهامي» وعند ابن شبة «التميمي» وكلاهما محرف صوابه «الفهمي» كما ذكرته، وكذا ترجم له الدولابي في الكنى والأسماء ١/٥٨، وذكره المزي في تهذيب الكمال ٣٢/٢١٤، ٢١٥، في ترجمة يزيد المعافري، وكذا الذهبي في المقتنى في سرد الكنى ١/١٣٩ برقم (١٠٠٦)، وهو صحابي.

في إسنادهما ابن لهيعة، صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما كما في التقريب ٥٣٨ برقم (٣٥٨٧)، وضعف الهيثمي رواية الطبراني في مجمع الزوائد ٩/٨٦ بشيخ الطبراني المقدم بن داود، ونقل عن ابن دقيق العيد قوله في الإمام: وقد وثق.

لكنه تابعه عند ابن شبة إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة به، ورواية ابن وهب عنه مقبولة كما تقدم.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٩/١٥٠ في ترجمة عثمان رضي الله عنه والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥/٤١٥، ٤١٦ مع قصة في أوله، عن زيد بن أرقم به مطولاً وفيه هذا الطرف.

قال البيهقي - كما نقل عنه ابن عساكر -: «عبد الأعلى بن أبي المساور... ضعيف في الحديث» وقال الذهبي في المصدر السابق: «هذا حديث غريب تفرد به عبد الأعلى وهو واه»، ولعله يقصد تفرده في السياق وطوله، وقال في الميزان ٢/٥٣١ عنه: «ضَعَفُوهُ».

والأثر له طريق أخرى وقد تقدم، ورواية ابن وهب عن ابن لهيعة مقبولة، فبذلك يحسن الأثر من هذه الطريق، والله أعلم.

تَعَنَيْتَ^(١) منذ أسلمت.

أو من تمنى، إذا تلا، قال تعالى: ﴿إِلَّا إِذْ تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] أي: إذا تلا وقرأ، وقال^(٢):

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ وَأَخْرَهُ لَأَقَى حِمَامَ الْمَقَادِرِ
وَجَمَعُهَا بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ لِأَنَّهُ أَفَاعِيلٌ، وَإِذَا جُمِعَتْ عَلَى أَفَاعِيلٍ خَفَّتِ
الْيَاءُ وَالْأَصْلُ التَّشْدِيدُ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى فِي الْجَمْعِ هِيَ الْوَاوُ الَّتِي كَانَتْ فِي
الْمَفْرَدِ الَّتِي انْقَلَبَتْ / فِيهِ يَاءٌ، فَوَجَّهَ قِرَاءَةَ التَّخْفِيفِ جَمْعُهُ عَلَى أَفَاعِلٍ، وَلَمْ
يُعْتَدَّ بِحَرْفِ الْمَدِّ الَّذِي فِي الْمَفْرَدِ.

قال أبو حاتم^(٣): «كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النِّحْوِ وَاحِدُهُ مُشَدَّدٌ، فَلِكِ فِيهِ
التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ، مِثْلُ: أَثَافِي وَأَغَانِي وَأَمَانِي وَنَحْوِهِ». قال الأخفش^(٤):
«هَذَا كَمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ مِفْتَاحٍ: مِفْتَاحٌ وَمِفْتَاحٌ».
ووافقهُ الحسَنُ^(٥).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ وَإِظْهَارِ الْإِعْرَابِ.

(١) المثبت من: س، ن، ش، ح، وهو كذلك بالعين المهملة في أكثر مصادر التخريج. ومعناه: ما جعلت أحداً يعاني ويقاسي الشدائد، انظر: الصحاح (عني)، وسائر النسخ: «تَعَنَيْتُ» بالعين المعجمة، وهو كذلك في بعض مصادر التخريج.

(٢) البيت لكعب بن مالك في رثاء عثمان رضي الله عنه، وهو في المحرر الوجيز ١/ ٢٧١، واللسان (منى) ١٣/ ٢٠٤، والدر المصون ١/ ٤٤٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٤٤٧.

(٤) معاني القرآن ١/ ١١٨.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٠، الإيضاح ٢٧٨.

وقرأ ابن كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رُويسٌ، بخُلفٍ عنه بإظهارِ ذالٍ ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾

[٨٠].

وأمالٌ ﴿بَلَى﴾ [٨١] ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ فيما انفرد به النَّهْرَوَانِيُّ، وأبو حمدونٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ عن يحيى بن آدمٍ عن شعبة، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمشُ.

وقرأ أبو عمروٍ من «كافي» ابن شريحٍ و«هداية» المهدوي و«الهادي» بالتقليل، وبه قرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وعنه الفتحُ أيضاً. والباقون بالفتح، وبه قرأ شعيبٌ والعُلَيْمِيُّ عن شعبة، وبه قطع في «الشَّاطِئِيَّة» كأصلِها.

وهي هنا إثبات لما نَفَوْهُ مِنْ مَسَاسِ النَّارِ لَهُمْ زَمَانًا مَدِيدًا ودهراً طويلاً على وجه أعم؛ ليكون كالبرهان على بطلان قولهم، وتختص بجواب النفي^(١).

وإخْتَلَفَ فِي ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [٨١]:

فنافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٢) ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ بزيادة ألفٍ بعد الهمزة جمع سلامة بمعنى الكبائر الموبقة^(٣)، وخرج بقيد جمع السَّلَامَةِ ما قُرِئَ شَاذًا^(٤) (خطاياهم) بجمع التفسير.

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ١١٣.

(٢) الروضة ٢/ ٥٣٧، النشر ٢/ ٢١٨، الإتحاف ١/ ٤٠٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ١١٤، الحجة لابن زنجلة ١٠٢، الموضح ١/ ٢٨٤.

(٤) انظر: شرح الفاسي على الشاطبية ٢/ ٤٢.

فإن قلت: هل قول الشاطبي^(١):

خطيئته التوحيد عن غير نافع

مُلبس؛ إذ يحتمل أحد الجمعين السلامة والتكسير؟

أجيب: بأنه اعتمد^(٢) على اصطلاحه، وهو أن الجمع المطلق يُحمل

على جمع التصحيح للوضوح. انتهى.

وقرأ الباقيون بالتوحيد على أن المراد بها الشرك، وهو واحد أو اسم

الجنس.

ومعنى أحاطت أي: استولت عليه حتى صار كالمُحاط بها، لا يخلو

عنها شيء من جوانبه.

قال البيضاوي^(٣) -كغيره-: «وهذا إنما يصح في شأن الكافر، لأن غيره

وإن^(٤) لم يكن له سوى تصديق قلبه وإقرار لسانه لم تُحط الخطيئة به».

وقال أبو حيان^(٥): «أي: أخذته من جميع جوانبه، ومعنى الإحاطة به أن

يؤافي على الكفر والإشراك، هذا إذا فسرت الخطيئة بالشرك، ومن فسرها

بالكبيرة فمعنى الإحاطة به أن يموت وهو مُصِرٌّ عليها، فيكون الخلود على

(١) الشاطبية ٣٧.

وعجزه:

ولا يعبدون الغيبُ شايِعَ دُخُلًا

(٢) انظر: سراج القارئ ١٥٢.

(٣) أنوار التنزيل ١/٦٦.

(٤) في النسخ: «إن» والزيادة من البيضاوي.

(٥) البحر المحيط ١/٢٧٩.

القول الأول المراد به: الإقامة لا إلى الانتهاء^(١)، وعلى القول الثاني المراد: به الإقامة دهرًا طويلاً، إذ مآله إلى الخروج من النار». وقالت المعتزلة: من أتى كبيرة لم يتب منها ومات، كان خالدًا في النار^(٢).

وفي قوله: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [٨١] إشارة إلى أن المراد الكفار. وقد رُتّب كونهم ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ على وجود أمرين: كسب السيئة، وإحاطة الخطيئة، وما رُتّب على وجود شرطين لا يترتّب على وجود / أحدهما، فدل ذلك على أن من لم يكسب سيئة وهي الشرك، وإن أحاطت به خطيئته، وهي الكبائر، لا يكون من أصحاب النار، ولا ممن يُخلد فيها، ونعني بأصحاب النار الذين هم أهلها حقيقةً، لا من دخلها ثم خرج.

[٢١٦]

ويوقف على ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [٨١] لحمزة بالبدل من جنس الزائدة، ثم الإدغام وجهًا واحدًا، وحكي بين وبين وضعف. ووافقه الأعمش.

واختلف في ﴿تَعَبُدُونَ﴾ [٨٣]:

فابن كثير وحمزة والكسائي بالغيب^(٣).

(١) في النسخ: «إلى الانتهاء»، والتصويب من البحر، ومعناه: لا ينتهي وقت عذابهم.

(٢) انظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار المعتزلي ١/ ٩٧.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٣٥، النشر ٢/ ٢١٨، الإتحاف ١/ ٤٠٠.

قال البيضاوي^(١): «لأنهم غُيِبَ»، وقال أبو حيان^(٢): «لأن بني إسرائيل لفظٌ غيبية»، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ والأعمشُ^(٣).
 وقرأ الباقر بالخطاب، حكاية لما خوطبوا به، ومناسبة لما بعده، وهو ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [٨٣].

قال في البحر^(٤): «وهو التفاتٌ، وحكمته الإقبالُ عليهم بالخطاب؛ ليكون أدعى للقبول وأقرب للامتثال؛ إذ فيه الإقبال من الله على المخاطب بالخطاب» انتهى.

وأمال ﴿الْقُرْآنِ﴾ [٨٣] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، وبه قرأ أبو عمرو من غير «العنوان»^(٥)، وهي لقالون منه، والباقر بالفتح.

وأمال ﴿وَالْيَتَامَى﴾ [٨٣] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقر بالفتح.

(١) أنوار التنزيل ١/٦٦.

(٢) البحر المحيط ١/٢٨٣، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٢/١٢١، الحجة لابن زنجلة ١٠٢، الموضح ١/٢٨٥.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٨، مفردة الحسن: ٢١٨، المبهج ٢/٥٥، الإيضاح ٢٧٨.

(٤) البحر المحيط ١/٢٨٣.

(٥) والذي في النشر ٢/٥٣: أن التقليل له من غير العنوان والمجتبى والهادي والهداية، وعليه أكثر العراقيين. انظر: باب الإمالة ٣/١٠٨٣.

واخْتَلَفَ عن الدُّورِيِّ عن الكسائيِّ في إمالة الألفِ التي بعد التاءِ، فأمالها عنه أبو عثمانَ الضريرُ إتباعاً لإمالة ألف التانيث، ويلزم منه إمالة فتحة التاءِ.

وأمال ﴿مِنْ دِبْرِ كُمْ﴾ [٨٤] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، والدورِيُّ عن الكسائيِّ، ووافقهم اليزيديُّ. وأمالها قالونُ من «العنوان»، وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرِقِ بينَ بينَ، والباقون بالفتح، وبه قرأ ابنُ ذَكْوَانَ من غيرِ طَرِيقِ الصُّورِيِّ.

واخْتَلَفَ في ﴿حُسْنًا﴾ [٨٣]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ^(١) بفتح الحاءِ والسَّيْنِ، صفةً^(٢) لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً حسناً. ووافقهم الأعمشُ^(٣).

وقرأ الباقون بضم الحاءِ وإسكانِ السَّيْنِ. قال أبو حيان^(٤): «وظاهره أنَّه مصدرٌ، وأنَّه كان في الأصل: قولاً حُسْنًا: إمَّا على حذفِ مضافٍ، أي: ذا حُسْنٍ، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ لإفراطِ حُسْنِهِ». وعن الحسنِ بغيرِ تنوين^(٥)، فيقرؤه كالقُرْبِيِّ، والعُقْبِيِّ.

(١) انظر: الكفاية ١١٩، النشر ٢/٢١٨، الإتحاف ١/٤٠١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/١٢٧، الحجة لابن زنجلة ١٠٣، الموضوع ١/٢٨٦.

(٣) انظر: المبهج ٢/٥٨، الإيضاح ٢٧٩.

(٤) البحر المحيط ١/٢٨٥.

(٥) أي: (حُسْنِي). انظر: مفردة الحسن: ٢١٨، الإيضاح ٢٧٩.

لكن قال ابن عطية^(١): «ردّه سيبويه^(٢)؛ لأنّ أفعل وفعل لا تجيء إلا معرفة، إلا أن يزال عنها معنى التفضيل، وتبقى مصدرًا كالعُقبي، فذلك جائز، وهو وجهُ القراءة بها» انتهى.

وتعقّبهُ في «البحر»^(٣) بما يطولُ ذكره، ثم قال: «وتوجيه هذه القراءة أن تكون صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، أي: وقولوا / للنّاس كلمةً حسنى، أو مقالةً حسنى.

وفي الوصفِ بها وجهان: أحدهما: أن تكون باقيةً على أنّها للتفضيل، واستعمالها بغير ألف [ولام]^(٤) ولا إضافةً لمعرفة، نادرٌ، فيمكن أن تكون هذه القراءة من هذا؛ لأنّها شاذة» انتهى^(٥).

وأدغم تاء ﴿الزَّكَاةِ﴾ في ثاء ﴿ثُمَّ﴾ [٨٣] أبو عمرو وبخلفٍ عنه، وبالإظهار أخذ ابنُ مجاهدٍ لخفةِ الفتح بعد السكون، وبالإدغام ابنُ حبّشٍ للتقارب، وكذا أدغمه يعقوبٌ من «المصباح» و«مفردة» أبي حيان، ووافقهما اليزيديُّ بخلفٍ عنه.

(١) المحرر الوجيز ١/٢٧٨.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٤.

(٣) البحر ١/٢٨٦.

(٤) الزيادة من البحر.

(٥) ثم قال: «الوجه الثاني: أن تكون ليست للتفضيل فيكون معنى حسنى: حسنة».

وعن الحسن^(١) (تُقْتَلُونَ) هنا [٨٥]، وبعده (فَلِمَ تُقْتَلُونَ) [٩١] بضمّ التاء وفتح القاف وكسر التاء مشددةً مِنْ «قَتَلَ» مشدداً. وقراءة الجمهور مِنْ «قَتَلَ» مخففاً^(٢).

واخْتَلِفَ فِي ﴿تَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [٨٥]، ﴿تَظْهَرَا عَلَيْهِ﴾ بالتحريم [٤]: فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٣) بحذف إحدى التائين تاء المضارعة، أو تاء التفاعل، وتخفيفِ الظاءِ مبالغةً في التخفيف. قال في «البحر»^(٤): «والمحذوفُ عندنا الثانيةُ لا الأولى، خلافاً لهشام^(٥)، إذ زَعَمَ أَنَّ المحذوفةَ هي التي للمضارعةِ الدالَّةِ في مثلِ هذا على الخطاب» انتهى. ووافقهم الأعمش^(٦).

وقرأ الباقر بآدغامِ التاءِ في الظاءِ لشدةِ قربِ المَخْرَجِ، ولم تُدْغَمِ التاءُ في التاءِ؛ لآنَّه يُوَدِّي إلى إسكانِ أوَّلِ الكلمة.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢١٨، الإيضاح ٢٧٩.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٨٤، البحر ١/٢٩١.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٢٦، النشر ٢/٢١٨، الإتحاف ١/٤٠١.

(٤) البحر ١/٢٩١.

(٥) ابن معاوية، أبو عبد الله، الضرير، الكوفي، النحوي، صاحبُ الكسائيِّ وعنه أخذ، من

مؤلفاته: «المختصر»، «القياس»، (ت: ٢٠٩ هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/٣٦٤، نكت

الهميان: ٣٠٥.

(٦) انظر: المبهج ٢/٦٠، الإيضاح ٢٧٩.

وعن الحسن^(١) هنا تشديد الظاء والهاء مع فتحهما وحذف الألف، ومعناها كلها واحداً وهو التعاون والتناصر^(٢).

واختلف في ﴿أَسْرَى﴾ [٨٥]:

فحمزة^(٣) بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف، وبالإمالة، على وزن فعلى جمع أسير^(٤)، بمعنى مأسور كجريح وجرحى. ووافقه الأعمش وكذلك الحسن^(٥)، لكنه بغير إمالة. وقرأ أبو عمرو والكسائي، وكذا خلف^(٦)، بالإمالة، مع ضم الهمزة وفتح السين وبألف بعدها، على وزن فعالي، جمعه^(٧)، كسكرى وسكاري. وقيل: هو أيضاً جمع أسير، وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعه، قاله البيضاوي^(٨) وغيره.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢١٧، الإيضاح ٢٧٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٣١/٢، الحجة لابن زنجلة ١٠٤، الموضح ٢٨٧/١، البحر ٢٩١/١.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٤١٢/٢، النشر ٢١٨/٢، الإتحاف ٤٠١/١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٤٣/٢، الحجة لابن زنجلة ١٠٤، الموضح ٢٨٨/١.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢١٧، المبهم ٦٤/٢، الإيضاح ٢٧٩.

(٦) زاد في الإتحاف ابن ذكوان من طريق الصوري، وهو الصواب.

(٧) أي: جمع: «أسرى».

(٨) أنوار التنزيل ٦٧/١.

وهو معنى قولِ الجَعْبَرِيِّ^(١): «أَوْ حُمِلَ عَلَى كَسْلَانِ كُسَالِي^(٢)، بِجَامِعِ عَدَمِ الْإِنْبَعَاثِ كَالْعَكْسِ»، ووافقهم اليزيديُّ.
 وَاخْتَلَفَ عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الكَسَائِيِّ فِي الأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ السَّيْنِ، فَأَمَالَهَا عَنْهُ الضَّرِيرُ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ إِمَالَةٌ فَتَحَةُ السَّيْنِ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْهُ بِفَتْحِهَا.
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَبِالأَلْفِ مِنْ غَيْرِ إِمَالَةٍ إِلَّا وَرَشَاءً، فَأَمَالَهَا بَيْنَ بَيْنَ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ [٨٥]:

فَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَالكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(٣)، بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا، وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، فَلِذَلِكَ حُذِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ مِنَ الْمَفَادَةِ^(٤).

قَالَ فِي «الْبَحْرِ»^(٥): «وَمَعْنَى / ﴿تَفْدُوهُمْ﴾: تَفْدُوهُمْ؛ إِذِ الْمَفَاعِلَةُ تَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ، وَمِنْ وَاحِدٍ، ففَاعَلٌ بِمَعْنَى فَعَلَ الْمَجْرَدِ، وَهُوَ أَحَدٌ مَعَانِيهَا». وَقَالَ السَّمِينُ^(٦): «الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الأَسِيرَ يُعْطَى المَالَ، وَالأَسِيرُ يُعْطَى الإِطْلَاقَ».

(١) كنز المعاني (خ): ١٤٥/ب - ١٤٦/أ، وفيه: «... وكالعكس».

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٥٠.

(٣) انظر: الروضة ٢/٥٣٨، النشر ٢/٢١٨، الإتحاف ١/٤٠٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/١٤٣، الكشف ١/٢٥٢، الحجة لابن زنجلة ١٠٤، الموضح ١/٢٨٩.

(٥) البحر ١/٢٩١.

(٦) الدر المصون ١/٤٨٣.

ووافقهم الحسنُ والمطوَّعِيُّ^(١) عن الأعمش^(٢).
 وقرأ الباقون بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف من الفداء أي: تُعْطُوهم
 فِدْيَتَهُمْ، والقراءتان بمعنى واحد، أو المفاعلةُ محققةٌ في «فادي» والفداء ما
 يُفْتَدَى به، فإذا كُسِرَ أوَّلُه جاز فيه وجهان: المدُّ والقصرُ، وإذا فُتِحَ فالقصر
 فقط.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَعْمَلُونَ﴾ * أَوْلِيكَ ﴿[٨٥-٨٦]:

فنافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ، وكذا يعقوبُ وخلف^(٣) بالغيب، مناسبة^(٤)
 لقوله: ﴿يُرْدُونَ﴾ [٨٥]، ﴿أَوْلِيكَ الَّذِينَ اشْتَرَوْا﴾ [٨٦]، ﴿وَلَا هُمْ يُبْصَرُونَ﴾
 [٨٦]، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٥). وقرأ الباقون بالخطابِ مناسبةً لقوله:
 ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ [٨٤].

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٦) (أَيْدِنَاهُ) [٨٧] كيف جاء، بمدِّ الهَمْزَةِ، وتخفيفِ
 الياء على وَزْنِ أَفْعَلْنَاهُ. والأصل فيه أَيْدِنَاهُ بِهَمْزَتَيْنِ ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ، فَوَجَبَ
 إِدْأَلُ الثَّانِيَةِ أَلْفًا نَحْوُ: آمَنَ وَبَابِهِ.

(١) قوله: «المطوَّعِيُّ» سقط من: ن، المثبت من النسخ الأخرى وهو الذي في المصادر.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢١٧، المبهج ٢/٦٥، الإيضاح ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) انظر: المستنير ٢/٣٥، النشر ٢/٢١٨، الإتحاف ١/٤٠٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ١٠٥.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٨، المبهج ٢/٦٦، الإيضاح: ٢٨٠.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٨، المبهج ٢/٦٦.

وعنه^(١) أيضاً (عُغِفَ) [٨٨] بضم اللام جمع غِلاف. قال أبو حيان^(٢): «ولا يجوز أن يكون في هذه القراءة جمع «أَعْلَفَ»؛ لأنَّ تثقيلاً «فُعِلَ» الصحيح العين لا يجوز إلا في الشعر». والمعنى على هذه القراءة: إن قلوبنا أوعية للعلم، فهي غير محتاجة إلى علمٍ آخر. والجمهورُ بإسكان اللام جمع «أَعْلَفَ» كأصْفَر و صُفِر، أي: إنما خلقت وجبِلت مُغشاة لا يصل إليها الحق، استعارةً من الأَعْلَف الذي لم يُخْتَن. وسبق تسكين دال ﴿الْقُدْسِ﴾ [٨٧]؛ طلباً للتخفيف لابن كثير، وموافقة ابن مُحيصن له قريباً^(٣).

وأمال ﴿جَاءَ كُمْ﴾ [٨٧] ابنُ ذكوان وحمزة، وكذا خَلَف. واختلِفَ عن هشام: فأمالها عنه الداجوني، وفتحها الحلواني كالباقيين. وأمال ﴿تَهَوَّى﴾ [٨٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَف، ووافقهم الأعمش، وبالتقليل قالون من «العنوان»، وورش من طريق الأزرق، وله الفتح أيضاً، وبه قرأ الباكون.

واختلِفَ في ﴿يُنزِلَ﴾ [٩٠] وبابه، إذا كان فعلاً مضارعاً بغير همزة^(٤) مضموم الأول مبنياً للفاعل أو المفعول، حيث أتى:

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠٨، المبهج ٦٨/٢، الإيضاح ٢٨٠.

(٢) البحر ٣٠١/١.

(٣) تقدم عند الآية [٦٧].

(٤) يعني بذلك الفعل المضارع المبدوء بالياء أو التاء أو النون، أما المبدوء بالهمز فلا خلاف فيه كما سيذكره.

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(١) بسكون النون وتخفيف الزاي من «أنزل»^(٢)، إلا ما وقع الإجماع على تشديده وهو ﴿وَمَا نُنزِلُ إِلَّا بِقَدَرٍ﴾ في الحجر [٢١]، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيدي^(٣).

وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، بالتخفيف كذلك في ﴿وَيُنزِلُ الْعَيْثَ﴾ بلقمان [٣٤]، والشورى [٢٨] / كابن كثيرٍ ومن معه، ووافقهم الأعمش^(٤).

وقد خالف أبو عمرو، وكذا يعقوبُ أصلهما في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ يُنزَلَ آيَةٌ﴾ في الأنعام [٣٧] فشدّاه، جمعاً بين اللغتين، أو للأثر، ولم يُخَفِّفه سوى ابن كثير، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ.

وخالف ابن كثير أيضاً أصله في موضعي الإسراء للأثر، وهما: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [٨٢]، و﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [٩٣]، فشدّدهما، ولم يُخَفِّف الزاي منهما سوى أبي عمرو، وكذا يعقوبُ، ووافقهما اليزيدي.

وخالف يعقوبُ أصله في الموضع الأخير من النحل للأثر أيضاً، وهو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِلُ﴾ [١٠١] فشدّده، ولم يُخَفِّفه سوى ابن كثير وأبي عمرو. ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيدي.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤١٢، النشر ٢/٢١٨، الإتحاف ١/٤٠٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/١٥٨، الحجة لابن زنجلة ١٠٦، الموضح ١/٢٩٠.

(٣) انظر: المبهج ٢/٦٩، الإيضاح ٢٨٠.

(٤) انظر: المبهج ٢/٧١، الإيضاح ٢٨٠.

وقرأ الباقون بفتح النون وتشديد الزاي؛ لأنه مضارعٌ «نَزَلَ» المتعدي بالتضعيف.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «وليس للتكثير كما تُؤهَّم، بدليل قوله: ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، وهما^(٢) على حَدِّ ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣].

وقال أبو حيان^(٣): «والهمزةُ والتشديدُ كلُّ منهما للتعدية، وقد ذكروا مناسباتٍ لقراءاتِ القُرَّاءِ واختياراتهم ولا تَصِحُّ انتهى».

ولعله يريدُ نحوَ قولهم في وجهِ مخالفةِ أبي عمرٍ وأصله في الأنعام أنه للمناسبة؛ لأنه جوابُ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٣٧]، ونحو ذلك.

وقد خَرَجَ بتقييد الفعل بالمضارع، الماضي، نحو: ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [١٦٤]، وبغير همز ﴿سَأُنزِلُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وبالمضمومِ الأوَّلِ نحو: ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٤) [سبأ: ٢].

وعبارة الشاطبي قاصرة لخروج المبني للمفعول عنها وهي قوله^(٥):
وَيُنزَلُ خَفِّفَهُ وَتُنزَلُ مِثْلُهُ وَتُنزَلُ حَقُّهُ وَهُوَ فِي الْحَجْرِ ثِقَلًا

(١) كتر المعاني (خ): ١٤٦/ب.

(٢) يعني المخفف والمشدد من «ينزل».

(٣) البحر ٣٠٦/٨.

(٤) في النسخ: «وما نزل من الحق» بالفعل الماضي، وهو يريد المضارع فهذا أثبتنا المثال من المضارع المفتوح الأول، وكذا في الإتحاف ٤٠٨/١.

(٥) الشاطبية ٣٨.

لأنَّه قَيَّدَ الخِلافَ بالصَّيغِ المَلفوظِ بِها، وهي مَبْنِيَّةٌ لِلفاعلِ، وإنَّ أرادَ مطلقَ المضارعِ اندرجَ مَفْتُوحُ الأوَّلِ، ولو فَتَحَ عَيْنَ أَحَدِ الأمثلةِ لَعَمَّ.

وَأَمَّا ﴿مُنزِلُهَا﴾ بالمائدة [١١٥] فسيأتي إن شاء الله تعالى، وكذا ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ أول النحل [٢] إن شاء الله تعالى.

وَاخْتَلَفَ فِي قِرَاءَةِ ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [٩٦]:

فيعقوب^(١) بالخطابِ على سبيلِ الالتفاتِ والخروجِ مِنَ الغَيْبَةِ إلى الخطابِ^(٢)، والباقون بالغيبِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لِجَبْرِيلَ﴾ هُنَا [٩٨، ٩٧]، وفي التَّحْرِيمِ [٤]:

فنافعٌ وأبو عمرو ووابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ^(٣)، بكسر الجيمِ والرَّاءِ، وَحَدَفِ الهَمْزَةِ وإِثباتِ الياءِ، وهي^(٤) لغةُ الحجازيينِ وعليها قوله^(٥):

وَالرُّوحُ جَبْرِيلُ مِنْهُمْ لَا كِفَاءَ لَهُ وَكَانَ جَبْرِيلَ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُونًا

(١) انظر: الروضة ٢/٥٤١، النشر ٢/٢١٩، الإتحاف ١/٤٠٨.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الموضح ١/٢٩٠.

(٣) انظر: المستنير ٢/٣٨، النشر ٢/٢١٩، الإتحاف ١/٤٠٨.

(٤) انظر في توجيه قراءات ﴿لِجَبْرِيلَ﴾: الحجة للفارسي ٢/١٦٣، الكشف ١/٢٥٤، والحجة لابن زنجلة ١٠٧، والموضح ١/٢٩١.

(٥) البيت لعمران بن حطان، وهو في البحر ١/٣١٨، والدر المصون ٢/١٩، وكفاء:

/ وقول ورقة^(١):

وجبريلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعَهُمَا مِنْ اللَّهِ وَحِيٌّ يَشْرَحُ الصَّدْرَ مُنْزَلٌ
وافقهَمُ الْيَزِيدِيُّ^(٢).

وقرأ ابن كثير بفتح الجيم وكسر الرَّاءِ وياء ساكنة من غير همز.
ونقل أبو حيان^(٣) عن الفراء^(٤) أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَحْبُّهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ
فَعَلِيلٌ».

ثم قال: «وما قاله ليس بشيء؛ لأنَّ ما أدخلته العربُ في كلامها على
قسمين: منه ما تُلَحِّقُهُ بأبنية كلامها كَلِجَامٍ، ومنه ما لا تُلَحِّقُهُ بها كإِبْرَيْسَمِ^(٥).
فجبريل بفتح الجيم من هذا القبيل، وقيل: جبريل مثل شَمُوِيلَ وهو طائر.
وحكى الجَعْبَرِيُّ^(٦) أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي الْمَنَامِ يَقْرَأُ جَبْرِيْلَ وَمِيكَائِيلَ فَلَا أَقْرَأُهُمَا إِلَّا كَذَلِكَ»، قال: هذا عاضدٌ
لروايته لا مُعْتَمَدُهُ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٧).

(١) البحر ٣١٨/١، والدر المصون ١٩/٢.

وورقة هو: وَرَقَةُ بنُ تَوْفَلِ بنِ أُسَدِ بنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ، القرشي، ابن عم خديجة أم المؤمنين،
كان قد تنصّر في الجاهلية، وقرأ الكتب، وهو أحد من آمن بالنبي ﷺ وتوفي في أوائل
بعثته. انظر: الروض الأنف ٣٢٩/١، الإصابة ٦٠٧/٦.

(٢) انظر: المبهج ٧٣/٢، الإيضاح ٢٨١.

(٣) البحر ٣١٨/١.

(٤) لم نقف عليه في معانيه.

(٥) الإبريسم: الحرير.

(٦) كنز المعاني (خ): ١٤٧/١.

(٧) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٠٨، المبهج ٧٣/٢.

وقرأه حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة
ويا ساكنة. وهي لغة^(١) تميم وقيس وكثير من أهل نجد، حكاها الفراء^(٢)،
وقال الزجاج^(٣): «هي أجود اللغات». وقال حسان^(٤):

شَهَدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلُ أَمَامَهَا.
وافقهم الأعمش.

واختلَفَ عن أبي بكر: فالعَلِمِي عنه كحمزة، ويحيى بن آدم عنه كذلك،
إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الياءَ بَعْدَ الهمزةِ.

وعن الحسن^(٥): (جَبْرَائِلُ) بِالْفِ قَبْلَ الهمزةِ وَحَذَفِ الياءِ.
وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ أيضاً من «المبهج»^(٦) فَتُحُ الرِّاءِ وَزِيادَةُ همزةِ مكسورةِ
وحذفُ الياءِ، كروايةِ يحيى بنِ آدمَ عن أبي بكر، إِلَّا أَنَّ اللّامَ مُشَدَّدَةٌ.
فتحصَّلَ فيها أربعُ قراءاتٍ: جَبْرَيْلُ كـ «شَمُوَيْلُ»، وَجَبْرَيْلُ كـ «سَلْسَبِيلُ»،
وَ«قَنْبَرَيْسُ»، وَجَبْرَيْلُ كـ «فَوْعَيْلُ»^(٧)، وَجَبْرَيْلُ كـ «قَنْدِيلُ»، وَخامسةٌ:
جَبْرَيْلُ بِتَشديدِ اللّامِ، وسادسةٌ: جَبْرَائِلُ.

(١) انظر: البحر ١/٣١٨، الدر المصون ٢/١٩.

(٢) لم نقف عليه في معانيه، وورد القول في البحر ١/٣١٨.

(٣) معاني القرآن ١/١٧٩.

(٤) البيت لكعب بن مالك، وليس لحسان، وهو في اللسان (جبر)، والدر المصون ٢/١٩.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢١٩، الإيضاح ٢٨١.

(٦) المبهج ٢/٧٢-٧٣.

(٧) «كفوعيل» زيادة من ح.

وكلُّها لغات، وهو اسمٌ أعجميٌّ ممنوع الصرف للعلمية والعجمة، وأبعد مَنْ ذهب إلى أَنَّهُ مشتق من جَبَرَتِ اللهُ، وَمَنْ ذهب إلى أَنَّهُ مركَّبٌ تركيبَ إضافة، ومعنى جبر: عبد، وإيل: اسم من أسماء الله تعالى؛ لأنَّ الأَجميَّ لا يَدْخُلُه الاشتقاقُ العربي، ولأنَّه لو كان مركَّباً تركيبَ الإضافة لكان مصروفاً.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ وَمِيكَالٌ ﴾ [٩٨]:

فنافعٌ وقنبلٌ مِنْ طَرِيقِ ابنِ سَنُود، وكذلك أبو جَعْفَرٍ^(١) بهمزةٍ من غيرِ ياءٍ. قال الفراء^(٢): «هي لغةٌ بعض العرب».

وقرأ أبو عمرو وحفصٌ، وكذا يعقوبٌ بحذفِ الهَمْزَةِ والياءِ بعدها، كـ«مئقال»، وهي لغةُ الحجازيين، قال الشاعر^(٣):

ويومَ بدرٍ لَقِينَاكم لنا مَدَدٌ
وافقهم اليَزِيدِيُّ والحسنُ^(٤).

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بالهمزةٍ من غيرِ ياءٍ وتخفيفِ اللامِ من «المفردة»^(٥)، / وتشديدها من «المبهج»^(٦).

[ب/٢١٨]

(١) انظر: الكفاية ١٢١، النشر ٢/٢١٩، الإتحاف ١/٤٠٩.

(٢) ليس في معانيه.

(٣) لا يُعرف قائله، وهو في البحر ١/٣١٨، والدر المصون ٢/٢٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ١٠٨، المبهج ٢/٧٣، الإيضاح ٢٨١.

(٥) مفردة ابن محيصة: ١٠٨.

(٦) المبهج ٢/٧٣.

وقرأ الباقون، وهم البزِّيُّ وقُنْبَلٌ - مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَجَاهِدٍ - وِابْنِ عَامِرٍ وأبو بكر وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بزيادة الهمزة والياء بعد الألف، ووافقهم الأعمش.

وقد أُنتج من تركيب الكلمتين قراءاتٌ عشرٌ:

الأولى: لنافع، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ﴿وَجَبْرِيْلٌ﴾ كـ «فَعْلِيلٌ» بكسر الجيم والراء من غير همزٍ، ﴿وَمِيكَائِيْلٌ﴾ كـ «مَفْعَالِيْلٌ» بهمزة وحذف الياء.
الثانية: للبزِّيِّ ﴿جَبْرِيْلٌ﴾ كـ «فَعْلِيلٌ» بفتح الجيم من غير همزٍ، ﴿وَمِيكَائِيْلٌ﴾ كـ «مَفْعَالِيْلٌ».

الثالثة: ﴿جَبْرِيْلٌ﴾ بفتح الجيم من غير همزٍ، ﴿مِيكَائِيْلٌ﴾ بهمزٍ من غير ياء لقنبلٍ مِنْ طَرِيْقِ ابْنِ سَنَبُوذٍ. وطريقُ ابنِ مجاهدٍ كالبزِّيِّ.

الرابعة: ﴿وَجَبْرِيْلٌ﴾ بكسر الجيم والراء، وحذف الهمزة، ﴿وَمِيكَائِيْلٌ﴾ بحذف الهمزة والياء كـ «فَعْلِيلٌ» و«مَفْعَالٌ»، لأبي عمرو وحفص، وكذا يعقوب، ووافقهم البزِّيديُّ.

الخامسة: ﴿وَجَبْرِيْلٌ﴾ بكسر الجيم والراء، وحذف الهمزة، ﴿وَمِيكَائِيْلٌ﴾ بإثبات الهمزة والياء كـ «فَعْلِيلٌ» و«مَفْعَالِيْلٌ» لابنِ عامرٍ.

السادسة: ﴿جَبْرِيْلٌ﴾ بفتح الجيم والراء وإثبات الهمزة والياء، و﴿وَمِيكَائِيْلٌ﴾ بإثبات الهمزة والياء كـ «مَفْعَالِيْلٌ» و«مَفْعَالِيْلٌ»، لشعبة مِنْ طَرِيْقِ العُلَيْمِيِّ وحمزة والكسائيِّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش.

السابعة: ﴿وَجَبْرِيْلٌ﴾ بفتح الجيم والراء وبالهمزة وحذف الياء كـ «مَفْعَالِيْلٌ»، و﴿وَمِيكَائِيْلٌ﴾ بإثبات الهمزة والياء كـ «مَفْعَالِيْلٌ»، لأبي بكرٍ مِنْ طَرِيْقِ يحيى بنِ آدمٍ.

وثامنة: (جَبْرِيْلٌ) بفتح الجيم من غير همز كابن كثير، (ميكائل) بهمزة وحذف الياء كنافع، لابن محيضر، إِلَّا أَنَّهُ شَدَّدَ اللَّامَ^(١) من «المبهج». وخفَّفَهَا من «المفردة»، وهي القراءةُ التاسعةُ.

وعاشرة: (جَبْرَائِل) بِالْفِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَحَذْفِ الْيَاءِ، (ميكال) ك «مِثْقَال» بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ لِلْحَسَنِ.

وَيُوقَفُ لِحَمْزَةِ عَلِيٍّ ﴿جَبْرَيْلٌ﴾ بِالتَّسْهِيلِ كَالْيَاءِ.

وحكي وجهٌ ثانٍ^(٢) وهو إبدالها ياءً، ولا يجوزُ، وحكي ياءٌ واحدةٌ مكسورةٌ لا تَبَّاعِ الرَّسْمِ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْبِنْيَةِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ عَلَى الرَّسْمِ أَيْضًا لِتَغْيِيرِ الْبِنْيَةِ بِفَتْحِ الرَّاءِ قَبْلَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، وَوَافِقَهُ الْأَعْمَشُ.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بتسهيل همزة ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [١٠١]، و ﴿كَأَنَّكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، و ﴿كَأَنَّ لَّهُ﴾ [النساء: ٧٣]، في جميع القرآن كما سبق في الهمز المفرد^(٣).

وأمال ﴿وَيْشْرِي﴾ [٩٧] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٤). ووافقهم الأعمش، وبالتقليل قَالُونَ من «العنوان» وورش من طريق الأزرق، والباقون بالفتح.

(١) أي في: (جبريل)، و(مكائل) معاً كما تقدم عند المصنف، وانظر: المبهج ٧٢ / ٢ - ٧٣، وإيضاح الرموز ٢٨١.

(٢) ر: «ثالث»، والمثبت هو الصواب. انظر: النشر ١ / ٤٨٥.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٢ / ٨٤٠.

(٤) زاد في الإتحاف (١ / ٤٠٩): «ابن ذكوان من طريق الصوري»، وهو الصواب.

وعن الحسن^(١) (عُوهِدُوا) [١٠٠] بِنَائِهِ للمفعول، قال أبو حَيَّان^(٢): «وهي تخالف رسمَ المصحف».

وعنه^(٣) أيضاً (واتبعوا ما تتلو الشياطون) [١٠٢] بالواو بدل الياء، وفتح النون حيث جاء مرفوعاً / قاسه على قول العرب^(٤): «بُستانُ فلانٍ حوله بسأتون، رواه الأصمعيُّ. قالوا: «والصحيح أن هذا لحنٌ فاحش».

وقال أبو البقاء^(٥): «شَبَّه فيه الياء قبل النون بياء جمع الصحيح» وهو قريبٌ من الغلطِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَكِنَّ الشَّيْطِينَ كَفَرُوا﴾ [١٠٢]، وفي الأَوَّلِينَ من الأنفال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [١٧]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [١٧]:
فابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦)، بتخفيف النون من ﴿وَلَكِنَّ﴾ - كما هو لغةٌ فيها - وكسرها في الوصل، ورَفَع ما بعدها على الابتداء، وافقهَم الأعمشُ^(٧) عليها، والحسن في ثاني الأنفال.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢١٩، الإيضاح ٢٨١.

(٢) البحر ١/٣٢٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٠، الإيضاح ٢٨٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٨.

(٥) التبيان ١/٩٩.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٠، النشر ٢/٢١٩، الإنحاف ١/٤١٠.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٣٠٠، المبهج ٢/٧٣، الإيضاح ٢٨٢.

وقرأ الباقون بالتشديد، فيجب إعمالها فتصِبُّ ما بعدها، وإذا خُفِّفَتْ فهل يجوز إعمالها؟ مسألة خلافٍ. والجمهور على المنع.

ونقل أبو القاسم بن الرَّمَّانك^(١) عن يونس^(٢) جوازَ إعمالها، ونَقَلَ ذلك غيره عن الأَخْفَش^(٣)، والصحيح المنع.

وقال الكسائي والفراء^(٤): «الاختيارُ التشديدُ إذا كان قبلها واوٌ، والتخفيفُ إذا لم يكن معها واوٌ؛ وذلك لأنها مخففة تكون عاطفةً، ولا يُحتاج إلى واو معها كـ «بل»، فإذا كان قبلها واو لم تُشبه «بل»؛ لأنَّ «بل» لا تَدْخُلُ عليها الواو، فإذا كانت «لكنَّ» مُشَدَّدةً عَمِلَتْ عَمَلُ «إنَّ» ولم تكن عاطفةً انتهى.

وهذا كله على تسليم أن تكونَ عاطفةً، وهي مسألة خلافٍ، الجمهورُ على أن «لكن» تكونُ عاطفةً.

وذهب يونس^(٥) إلى أنها ليست من حروفِ العطف، وهو الصحيح؛ لأنه لا يُحفظ ذلك من لسانِ العرب، بل إذا جاء بعدها ما يُؤهِمُ العطفَ كانت

(١) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو القاسم، الأموي، الإشبيلي، المعروف بابن الرَّمَّانك، إمام النحو، كان مدققاً، قَيِّمًا بكتاب سيبويه، قال الذهبي: «قلَّ أن ترى العيون مثله»، (ت: ٥٤١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٧٥، بغية الوعاة ٢ / ٨٦.

(٢) انظر: المغني ١ / ٢٩٢، ويونس: هو ابن حبيب الضبي، تقدّم.

(٣) لم نقف عليه في معانيه. وانظر: الدر المصون ٢ / ٢٩، مغني اللبيب ١ / ٢٩٢.

(٤) معاني القرآن ١ / ٤٦٥.

(٥) انظر: رصف المباني ٣٤٦، الدر المصون ٢ / ٣٠.

مقرونةً بالواو، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] قاله أبو حيان^(١).

واختلِفَ أيضاً في ﴿وَلَكِنَّ اللَّيْمَانَ آمَنَ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّيْمَانَ اتَّقَى﴾
مَوْضِعِي هذه السورة [١٧٧، ١٨٩]:

فنافعُ وابن عامر^(٢) بالتخفيفِ والرَّفْعِ كذلك، ووافقهما الحسن^(٣).
واختلِفَ أيضاً في ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بيونس [٤٤]:
فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالتخفيفِ والرَّفْعِ أيضاً، ووافقهم
الأعمش^(٤). وقرأ الباقون بتشديد ﴿لَكِنَّ﴾ ونَصِبَ ما بعدها.
وعن المطوِّعي^(٥) عن الأعمش إمالة (بضارِّين) [١٠٢].

ويُوقَفُ على ﴿الْمَرْءُ﴾ [١٠٢] بالنقلِ مع إسكانِ الرَّاءِ للوقوفِ على القياسِ
لحمزة، وهشامِ بخُلْفٍ عنه. ويجوزُ فيه الرُّومُ إلى كسرِ الرَّاءِ، ووافقهما
الأعمشُ بخُلْفٍ عنه.

وأمالَ ﴿بِشْرَبِهِ﴾ [١٠٢] أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦)،
ووافقهم الأعمشُ. وقرأ بالتقليلِ قالون من «العنوان» وورث من طَرِيقِ
الأزرق، والباقون بالفتح.

(١) البحر ١/٣٢٧. ومن قوله: «ونقل أبو القاسم بن الرَّمَاك...» إلى قوله: «قاله أبو حيان»
سقط من: س، ش، ح.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٢٢، النشر ٢/٢١٩، الإتحاف ١/٤٢٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٥، إيضاح الرموز: ٢٨٢.

(٤) انظر: المبهج ٢/٧٤، الإيضاح ٢٨٢.

(٥) انظر: المبهج ٢/٧٤.

(٦) زاد في الإتحاف (١/٤١٠): «ابن ذكوان من طريق الصوري»، وهو الصواب.

وَأَمَّا الْخُلْفُ فِي ﴿يُزِيلُ﴾ [٩٠] فَسَبَقَ تَقْرِيرُهُ قَرِيباً^(١).

وعن ابنِ مُحَيِّصِ والحسن^(٢) (راعِناً) هنا [١٠٤]، والنساء [٤٦] بالثنوين على أنَّه صفة / لمصدرٍ محذوفٍ أي: قولاً راعِناً، وهو على طريقِ النَّسْبِ، كـ «لابن» و«تامر»، لَمَّا كان القول سبباً في السَّبِّ اتَّصَفَ بِالرَّعْنِ، فَهُوَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَنْ أَنْ يَخَاطَبُوا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِلَفْظٍ يَكُونُ فِيهِ نَقْصٌ، أَوْ يُوهَمُ شَيْئاً مِنَ الْغَضِّ لَمَّا يَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ التَّعْظِيمِ، وَتَلْطِيفِ الْقَوْلِ وَأَدْبِهِ.

[ب/٢١٩]

وفي «المفردة» عن ابنِ مُحَيِّصِ^(٣) أيضاً بلا تنوينٍ كالباقيين.

وَالرَّعْيُ: حِفْظُ الْغَيْرِ لِمَصْلَحَتِهِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ لِلرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: رَاعِنًا، أَي: رَاقِبِنَا، وَتَأَنَّ بِنَا، فِيمَا تُلَقِّنُنَا حَتَّى نَفْهَمَهُ، وَسَمِعَ الْيَهُودُ فَخَاطَبُوهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهِ، مَرِيدِينَ نَسْبَتَهُ إِلَى الرَّعْنِ، أَوْ سَبَّهُ بِالْكَلِمَةِ الْعِبْرَانِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَتَسَابَّونَ بِهَا وَهِيَ «راعينا»^(٤)، فَهُوَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْهَا،

(١) انظر: ص ١٤٨٦.

(٢) مفردة الحسن: ٢٢١، مفردة ابن محيصن: ١٠٨، المبهج ٧٥ / ٢، الإيضاح: ٢٨٢.

(٣) خصَّ صاحبُ الإيضاح: ٢٨٢-٢٨٣ الخلافَ بموضعِ سورةِ النساءِ، ومثله في الإتحاف ١ / ٤١١، ٥١٣، والفوائدُ المعتبرة ٢٧٤، والقراءاتُ الشاذة ٣٢، ولم يُدكَرْ هَذَا الْوَجْهُ فِي مَفْرَدَةِ ابْنِ مُحَيِّصِ؛ لِأَنَّهُ وَافَقَ فِيهِ أَبَا عَمْرٍو، وَهَذَا مِنْهُجٌ مُؤَلَّفُهُ. وَانظُرْ: مَفْرَدَةُ ابْنِ مُحَيِّصِ: ١٠٨.

(٤) المثبت من: ش، ح، ومعناه: أَسْوَوْنَا، وَسَاثِرُ النَّسْخِ «راعنا».

وأمرُوا بما يفيد تلك الفائدة ولا يقبل التليس، وهو ﴿أَنْظُرْنَا﴾ [١٠٤] بمعنى: انظرُ إلينا، أو انتظرنا، مِنْ نَظَرَهُ: إذا انتظره. قاله القاضي ناصر الدين^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿نَسَخَ﴾ [١٠٦]:

فابنُ عامرٍ من غيرِ طَرِيقِ الدَّاجونِيِّ عن هشام^(٢) بِضَمِّ نونِ المضارعةِ وكسرِ السينِ مضارعَ «أنسخ» ، فالهمزة^(٣) للتعدية، أي: نَأْمُرُك - أو جبريلَ - بِنَسْخِهَا، أو تجدُّها منسوخةً.

وقرأ الباقر بفتحها مضارعَ «نسخ»، وبه قرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجونِيِّ. والنَّسْخُ في اللغة - كما قاله البيضاوي^(٤) -: «إزالةُ الصورةِ عن الشيءِ وإثباتها في غيره، كَنَسَخِ الظلِّ للشمس، ومنه التناسخُ، ثمَّ استُعْمِلَ لكلِّ واحدٍ منهما، كقولك: نَسَخْتَ الرِّيحُ الأثرَ، ونَسَخْتُ الكتابَ، ونَسَخُ الآيةِ بيانُ انتهاءِ التَّعَبُّدِ بقراءتها، أو الحكمُ المستفاد منها أو بهما جميعاً» انتهى. فمثال نَسَخِ قراءتها وإبقاء حُكْمِهَا^(٥) نحو: (والشيخ والشيخة إذا زنيا

(١) وهو البيضاوي. انظر: أنوار التنزيل ٧٤ / ١.

(٢) انظر: الكتر في القراءات العشر ٤١٤ / ٢، النشر ٢١٩ / ٢، الإتحاف ٤١١ / ١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٨٠ / ٢، الحجة لابن زنجلة ١٠٩، الموضوع ٢٩٤ / ١.

(٤) أنوار التنزيل ٧٥ / ١.

(٥) انظر: صحيح البخاري ١٣٧ / ١٢ مع الفتح، ك: الحدود، ب: الاعتراف بالزنى، برقم (٦٨٢٩)، وصحيح مسلم ١٣١٧ / ٣، ك: الحدود، ب: رجم الثيب في الزنى، برقم (١٦٩١)، من حديث عمر - رضي الله عنه - ولفظه وهو لمسلم: «إن الله قد بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب. فكان مما أنزل عليه آية الرجم...» أراد بآية الرجم: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) كما وضح النووي ذلك في شرحه على صحيح مسلم ١٩١ / ١١، والحافظ ابن حجر في الفتح ١٤٣ / ١٢.

فارجموهما)، والحكم فقط^(١) نحو: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [١٨٤]، والحكم والتلاوة نحو: (عشر رَضَعَاتٍ يُحَرِّمَنَّ).
 روى مسلم^(٢) عن عائشة - رضي الله عنها -: كان فيما أنزل عشر رَضَعَاتٍ معلومات [يُحَرِّمَنَّ]^(٣) فَنَسِخَتْ بِخَمْسٍ.

(١) انظر: صحيح البخاري ٨ / ١٨٠-١٨١ ك: التفسير، ب: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، برقم (٤٥٠٦-٤٥٠٧)، روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قرأ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ قال: «هي منسوخة».
 وعن سلمة بن الأكوع قال: «لما نزلت ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتدي، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها»، والآية هي: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

ونسخ هذه الآية مختلف فيه عند العلماء، فمنهم من يرى النسخ كما تقدم، ومنهم من لا يرى النسخ مثل ابن عباس - رضي الله عنهما - وانظر: صحيح البخاري ٨ / ١٧٩ برقم (٤٥٠٥)، مع الفتح، وانظر أيضاً: ٨ / ١٧٩-١٨٠، وانظر أيضاً: نواسخ القرآن لابن الجوزي ١ / ٢٣٧، ٢٤٦.

(٢) في صحيحه ٢ / ١٠٧٥، ك: الرضاع، ب: التحريم بخمس رضعات، برقم (١٤٥٢)، نقله المصنف بتصرف ولفظه: «كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحَرِّمَنَّ، ثم نسخن: بخمس معلومات، وتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يقرأ من القرآن».

قوله: «وهنَّ فيما يقرأ من القرآن»: معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً، حتى إنه توفي وبعض الناس يقرأ: خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً، لكونه لم يبلغه النسخ، لقرب عهده. فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٠ / ٢٩.

(٣) الزيادة من مصادر التخريج.

ويكون بلا بدلٍ كالصدقة^(١) أمام نجواه عليه السَّلام، وببدلٍ مماثل كالقبلة^(٢)، وأخفّ، كعِدَّة الوفاة^(٣)، وأثقل، كَنَسْخِ التَّخْيِيرِ^(٤) بين صوم رمضان والفدية بتعيينٍ. قال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [١٨٤] إلى آخره.

واختلِفَ في ﴿نُسْهَا﴾ [١٠٦]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(٥) بفتحِ النونِ والسينِ وهمزة ساكنةٍ تليها، من

(١) انظر: المستدرک للحاکم ٢/ ٤٨٢، ك: التفسير، وفيه عن علي - رضي الله عنه -:
فكنت كلما ناجيت النبي ﷺ قدمت بين يدي نجواي درهماً، ثم نسخت فلم يعمل بها
أحد فنزلت ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُنُودِكُمْ صَدَقَاتٍ...﴾ الآية. وصححه على شرط
الشيخين ووافقه الذهبي، وانظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي ٢/ ٥٩٨، وتفسير
الحافظ ابن كثير ١٣/ ٤٦٢، ٤٦٤ إذ أورد عدة روايات في ذلك وأغلب أسانيدها
ضعيفة.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٨/ ١٧١ مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ
مَا وَلَّيْنَاهُمْ مَقَاتِلَهُمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ من حديث البراء - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ صلى
إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته
قِبَلَ البيت، وإنه صلى - أو صلاها - صلاة العصر (...). برقم (٤٤٨٦)، ورواه مسلم
في صحيحه ١/ ٣٧٤-٣٧٥، ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحويل القبلة من
القدس إلى الكعبة برقم (٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧).

(٣) انظر: صحيح البخاري ٩/ ٤٩٣ مع الفتح، ك: الطلاق، ب: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُدْرُونَ
أَزْوَاجًا...﴾ برقم (٥٣٤٤).

(٤) تقدم في ص ١٥٠٠.

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٥٤٤، النشر ٢/ ٢٢٠، الإتحاف ١/ ٤١١.

النَّسْءُ^(١) وهو التأخير، أي: نُؤَخَّرُ نَسَخَهَا أي: نزولها، أدغمها لفظاً وحكماً، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(٢).
 وقرأ الباقون بضمِّ النونِ وكسرِ السينِ من غير همزٍ من التركِ، ووافقهم الأعمشُ.

وعن الحسنِ بالخطاب^(٣).

قال أبو حيان^(٤): «وَأَمَّا ﴿نُنْسِهَا﴾ بغير همز؛ فإن كان من / النَّسِيَانِ ضِدَّ الذَّكْرِ فالمعنى: أو نُنْسِكُهَا، إذا كان منْ أَفْعَلٍ، أو تَنْسَهَا^(٥) إذا كان منْ فَعَلٍ، قاله مجاهدٌ وقتادةٌ. وإن كان من التَّرْكِ فالمعنى: أو نترك إنزالها، قاله الضحاك، أو نَمَحُهَا فلا نترك لها لفظاً يُتلى ولا حكماً يَلْزَمُ، أو نَأْمُرُكَ بِتَرْكِهَا، يقال: أنسيته الشيءَ أي: أمرته بتركه، ونسيته: تركته».
 وقال الزَّجَّاجُ^(٦): «قراءة ﴿نُنْسِهَا﴾ بضم النونِ وكسرِ السينِ، لا يَتَوَجَّه فيها معنى التَّرْكِ».

[١/٢٢٠]

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٨٦/٢، الحجة لابن زنجلة ١٠٩، الموضوع ٢٩٥/١.

(٢) انظر: المبهج ٧٥/٢، الإيضاح ٢٨٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٢١، الإيضاح: ٢٨٣، وزاد: «وإبدال الهمزة ألفاً»، ولم يذكرها القسطلاني؛ لأن المشهور عن الحسن أنه يقرؤها: (تنسها) بالخطاب من غير ألف، من النسيان، فالفعل مجزوم.

(٤) البحر ٣٤٣/١، وسقط من: ن، ر، ب، ط.

(٥) في البحر: «ننسها» بالنون، والسياق يقتضي ما أثبتنا؛ لأن المؤلف بصدد توجيه قراءة الحسن بالخطاب.

(٦) معاني القرآن ١/١٩٠.

وقال الفارسي^(١) وغيره: «وذلك مُتَّجِهٌ؛ لأنه بمعنى: نَجَعَلُكَ تَتْرُكُهَا، ولذلك ضَعَّفَ الزَّجَاجَ^(٢) أَنْ تُحْمَلَ الآيَةُ عَلَى النِّسْيَانِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الذِّكْرِ.

وقد تَحَصَّلَ أن لِنافع وهشام مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَعَاصِمٍ وَحَمزَةَ وَالْكَسَائِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ: فَتَحَ الْأُولَى^(٣)، وَضَمَّ الثَّانِيَةَ^(٤)، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ. وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو فَتَحَهُمَا، وَوَافِقُهُمَا ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ. وَابْنُ ذَكْوَانَ وَهشامٍ مِنْ غَيْرِ^(٥) طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ بِضُمَّهُمَا.

وَأَمَّا ﴿وَسَعَى﴾ [١١٤] حَمزَةً وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ. وَلُورِشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْفَتْحُ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَبِهِ قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان»، وَالباقون بالفتح.

وَقَرَأَ ﴿أَمَانِيهِمْ﴾ [١١١] بِسُكُونِ الْيَاءِ وَكسْرِ الْهَاءِ أَبُو جَعْفَرٍ^(٦)، وَوَافِقَهُ الْحَسَنُ.

وَقَرَأَ ﴿وَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [١١٢] بِفَتْحِ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ يَعْقُوبَ.

(١) الحجة ١٨٨/٢.

(٢) معاني القرآن ١/١٩٠.

(٣) يعني الكلمة الأولى: ﴿تَنْسَخَ﴾.

(٤) يعني الكلمة الثانية: ﴿نُسِيَهَا﴾.

(٥) قوله: «غير» سقط من: ر، م، وهو سهو.

(٦) تقدم في الآية [٧٨].

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ: رَفَعُهَا^(١) مع حذف التنوين.
ويُوقِفُ على ﴿خَآيِفِينَ﴾ [١١٤] لحمزةً بالتسهيل كالياء، مع المدِّ
والقصرِ إلغاءً للعارضِ واعتداداً به.

وعن الحسن (فأينما تَوَلَّوْا)^(٢) [١١٥] بفتح التاء واللام^(٣).
وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون مضارعاً، والأصل: تَوَلَّوْا من التولية،
فحذَفَ إحدى التاءين تخفيفاً نحو: ﴿مَا تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الحجر: ٨].
والثاني: أن يكون ماضياً، والضمير للغائبين. ردّاً على قوله: ﴿لَهْمُ فِي الدُّنْيَا
... وَلَهْمُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [١١٤] فتتناسق الضمائر.

وقال أبو البقاء^(٤): «ماضٍ والضمير للغائبين، والتقدير: أينما يتَوَلَّوْنَ»،
يعني أنه وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنىً.

واخْتَلِفَ فِي ﴿عَلِيمٌ﴾ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ ﴿[١١٥-١١٦]:

فاين عامر^(٥): ﴿عَلِيمٌ﴾ وَقَالُوا ﴿بغيرِ او وبعد﴾ ﴿عَلِيمٌ﴾ على الاستئناف،
أو ملحوظاً فيه معنى العطفِ، واكْتَفَى بالضمير^(٦) فِي الرَّبِّطِ بِهِ عَنِ الرَّبِّطِ
بالواو.

(١) تقدم في الآية [٣٨].

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٢، الإيضاح ٢٨٣.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢٠٠، البحر ١/٣٦٠.

(٤) التبيان ١/١٠٨.

(٥) انظر: المستنير ٢/٤١، النشر ٢/٢٢٠، الإتحاف ١/٤١٣.

(٦) سقط قوله: «بالضمير» من: ن.

وقال الفارسي^(١): «وبغير واو هي في مصاحف أهل الشام». وقرأ الباكون بالواو وهو أكد^(٢) في الربط، فيكون عطْفُ جملة خبرية على جملة مثلها^(٣).

واتفق القراء والمصاحف^(٤) على حذف الواو من موضع يونس [٦٨]؛ لأنه ليس قبله ما يُنسَقُ عليه، فهو ابتداءٌ كلامٍ، واستئنافٌ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّعَجُّبِ مِنْ عِظَمِ جُرْأَتِهِمْ، وقبيح افتراءهم، بخلاف هذا الموضع، فإنَّ قبله قوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١١١]، و﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [١١٣] فَعَطِفَ عَلَىٰ مَا قَبْلَهُ، وَنُسِقَ عَلَيْهِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «النشر»^(٥).

وأمال ﴿فَضَىٰ﴾ [١١٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ، وافقهم الأعمش. وقرأ قالون من «العنوان»، وورث من طريقي الأزرق بالتقليل، وله الفتح أيضاً، وبه قرأ الباكون.

واختلِفَ فِي ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿هنا [١١٧-١١٨]، وبآل عمران ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وَيُعَلِّمُهُ ﴿[٤٧-٤٨]، وفي النحل ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وَالَّذِينَ ﴿[٤٠-٤١]، / وبمريم ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وَإِنَّ اللَّهَ ﴿[٣٥-٣٦]، وفي يس: [٢٢٠/ب]

(١) الحجة ٢/ ٢٠٢.

(٢) ب، ط، ر: «أكمل».

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٠٢، الكشف ١/ ٢٦٠، الموضح

٢٩٦/١.

(٤) قوله: «والمصاحف» سقط من: ب، د، ط.

(٥) النشر ٢/ ٢٢٠.

﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ * فَسُبْحَانَ ﴿ [٨٢-٨٣]، وفي غافر: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ * أَلَمْ تَرَ ﴿

[٦٨-٦٩]:

فابنُ عامرٍ^(١) بنصبِ نون ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في الستة، وقرأ الكسائيُّ كذلك في النحل ويس.

وقد وجَّهوا^(٢) النصبَ أنَّه على جوابِ لفظ: ﴿ كُنْ ﴾ لأنَّه جاء بلفظِ الأمرِ، فشُبِّهَ بالأمرِ الحقيقيِّ، ولا يَصِحُّ نَصْبُهُ على جوابِ الأمرِ الحقيقيِّ؛ لأنَّ ذلك إنما يكون على فِعْلَيْنِ يَتَنَتَّمُ مِنْهُمَا شرطٌ وجزاء، نحو: «أتتني فأكرِمَك»، إذ المعنى: إن تَأْتِنِي أُكْرِمُكَ، وهنا لا يتنظم ذلك؛ إذ يصير المعنى: إن يكن يكن^(٣)، فلا بُدَّ من اختلاف بين الشرط والجزاء: إمَّا بالنسبة إلى الفاعل، وإمَّا بالنسبة إلى الفعلِ في نفسه، أو في شيءٍ من متعلقاته.

وقد تُكَلِّمُ في هذه القراءة وأنها لحنٌ، وهذا القول خطأ؛ لأنَّ هذه القراءة في السبعة، وهي متواترة، ثم هي قراءةُ ابنِ عامرٍ، وهو رجلٌ عربيٌّ لم يكن ليَلْحَنَ، وقراءةُ الكسائيِّ في بعضِ المواضع، وهو إمامُ الكوفيين في علمِ العربية.

وقد أُجِيبَ: بأنَّ الحَمَلَ على اللفظِ فقط، مثله ثابتٌ في العربيةِ والقرآنِ،

(١) انظر: الكفاية ١٢٢، النشر ٢/٢٢٠، الإتحاف ١/٤١٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٢/٢٠٣، الحجة لابن زنجلة ١١١،

الموضح ١/٢٩٦.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٩٠.

قال الفارسي^(١): «وقد حَمَلَ الأَخْشَشُ^(٢) قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] على مجرد اللفظ، فجزم ﴿يُقِيمُوا﴾ جواباً للفظ ﴿قُلْ﴾ وإن لم يكن جواباً حقيقةً»، و﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ﴾ [الجاثية: ١٤] فالقول بأنها لحنٌ من أقبح الخطأ المؤثَّم الذي يجرُّ قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعنٌ على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى.

ووافقهما ابنٌ مُحَيِّصِنٍ^(٣) في يس فقط.

وقرأ الباقر بالرفع في الكلِّ، ووجَّه على أنه على الاستئناف، وعزي لسيبويه^(٤)، وقال غيره: ﴿فَيَكُونُ﴾ عطف على ﴿يَقُولُ﴾.

واتفقوا على الرفع في قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ * الْحَقُّ ﴿ في آل عمران [٥٩-٦٠]، ﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ في الأنعام [٧٣].

قال ابن الجزري^(٥): «فأمَّا حرفُ آلِ عمرانَ فَإِنَّ معناه: كن فكان، وأمَّا حرفُ الأنعامِ فمعناه الإخبارُ عن القيامةِ، وهو كائنٌ لا محالةً، ولكنه لما كان ما يرد في القرآن من ذكرِ القيامةِ كثيراً يُدكَّرُ بلفظ الماضي، نحو: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ [الحاقة: ١٥-١٦]، ونحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ونحو ذلك، فشابَه ذلك، فُرِّعَ، ولا شكَّ أنَّه إذا اختلفت المعاني اختلفت الألفاظُ.

(١) الحجة ٢/٢٠٦.

(٢) لم نقف عليه في «معاني القرآن».

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٤٥، المبهج ٢/٧٨، الإيضاح ٢٨٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٩.

(٥) النشر ٢/٢٢٠.

قال الأخفش الدمشقي^(١): «إنما رفع ابنُ عامر في الأنعام على معنى سين^(٢) الخبر أي: فيكون» انتهى.

لكن عن الحسن^(٣) نَصَبُ موضع الأنعام، وهو ﴿فَيَكُونُ قَوْلُهُ﴾ [٧٣].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا تُشْعَلُ﴾ [١١٩]:

فنافع، وكذا يعقوب^(٤) بفتح التاء وجرم اللام على أنه مبني للفاعل، وجرم بـ «لا» الناهية، إمّا حقيقة^(٥) جواب لقوله^(٦) ﷺ: «ما فعل أبواي؟»،

(١) هو: هارون بن موسى بن شريك، تقدّم.

(٢) أي: إن التقدير: «فيكون»، ولذلك ارتفع الفعل، وأثبتنا ما في: ر، م، وهو موافق لما في النشر ٢/ ٢٢٠، وسائر النسخ: «سنن».

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٧٥، الإيضاح ٢٨٤.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٢، النشر ٢/ ٢٢١، الإتحاف ١/ ٤١٤.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٠٩، الكشف ١/ ٢٦٢، الحجة لابن زنجلة ١١١، الموضح ١/ ٢٩٧.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ١/ ٥٩، سورة البقرة، تحت الآية ١١٩، ومن طريقه ابن جرير في تفسيره ٢/ ٤٨١، وابن أبي حاتم في تفسيره ١/ ٢١٧ عن محمد بن عبد الله المقرئ، كلاهما عن الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي مرفوعاً وأوله: «ليت شعري ما فعل أبواي؟»، قاله ثلاث مرات، وقال السيوطي في الدر ١/ ٥٧٥، بعد أن عزاه لوكيع وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر: «هذا مرسلٌ ضعيف الإسناد» وعزاه لابن جرير من طريق داود بن أبي عاصم مرسلًا وقال: «معضل الإسناد ضعيف لا تقوم به ولا بالذي قبله حجة».

ورواه ابن جرير من طريق أبي كُرَيْب وابن الأعرابي في معجمه برقم (٧٥١)، كلاهما

عن وكيع عن موسى به. ومن الطريق التي أشار السيوطي إليها وهو ضعيف أيضاً. =

رواه محمد بن كعب^(١) القُرظي، واستبعد في «المنتخب»^(٢) هذا لأنه عالمٌ بما آل إليه أمرهما / ، وقد رُوِيَ إحياءُهما^(٣).

= ومدار الأسانيد الأخرى على موسى بن عبيدة الرَبْذِيِّ وهو ضعيف كما في التقريب ص ٩٨٣ برقم (٧٠٣٨)، بجانب إرساله؛ لأن محمد بن كعب القرظي تابعي ثقة، كما في المصدر نفسه ص ٨٩١، برقم ٦٢٩٧، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٢/٢، تفسير سورة البقرة آية: (١١٩)، عن عبد الرزاق وابن جرير وحكم على الاثنين بالإرسال.

الخلاصة: أن الحديث ضعيف لإرساله ولضعف موسى بن عبيدة كما تقدم، وردّ هذا الحديث ابن جرير في المصدر السابق لاستحالة الشك من الرسول - ﷺ - في أن أهل الشرك من أهل الجحيم وأن أبويه كانا منهم»، وكذا نقله الحافظ ابن كثير عنه، وقال: «فيه نظر؛ لاحتمال أن هذا كان في حال استغفاره لأبويه قبل أن يعلم أمرهما، فلما علم ذلك تبرأ منهما، وأخبر عنهما أنهما من أهل النار، كما ثبت هذا في الصحيح» وهو قوله: «إن أبي وأباك في النار» رواه مسلم في صحيحه ١٩١/١ برقم ٢٠٣. ولم يثبت حديث محمد بن كعب القرظي حتى نلجأ إلى الجمع والله أعلم، فالعمدة ما في الصحيح.

(١) ابن سُلَيْم، أبو حمزة - وقيل: أبو عبد الله - القُرظي - كان أبوه من سبِّ بني قريظة - المدني، تابعي، ثقة، من أوعية العلم، (ت: ١٢٠ هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣٤٠/٢٦، سير أعلام النبلاء ٦٥/٥.

(٢) كذا في البحر ٣٦٨/١، ولم نقف على هذا الكتاب، علماً بأن الرازي استبعد في تفسيره هذه الرواية. انظر: التفسير الكبير ٣٠/٤.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٢/٢: «والحديث المروي في حياة أبويه - عليه السلام - ليس في شيء من الكتب الستة، ولا غيرها، وإسناده ضعيف، والله أعلم».

ويحتمل ألا يكون نهياً حقيقة، بل جاز ذلك على سبيل تعظيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب، كما تقول: كيف حال فلان؟ إذا كان قد وقع في بليّة، فيقال لك: لا تسأل عنه.

ووجه التعظيم: أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما ذلك الشخص^(١) فيه، لفظاعته، فلا تسأله، ولا تكلفه ما يضجره، أو أنت يا مستخبر لا تقدّر على استماع خبره لإحاشه السامع وإضجاره، فلا تسأل، فيكون معنى^(٢) التعظيم: إمّا بالنسبة إلى المجيب، وإما بالنسبة إلى المُجاب، ولا يُراد بذلك حقيقة النهي. قاله في «البحر»^(٣).

وقرأ الباقر بضمّ التاء ورفع اللام، على أنه مبني للمفعول بعد «لا» النافية، وتكون الجملة مستأنفة.

قال أبو حيان^(٤): «وهو الأظهر». والمعنى: إنك لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؟ لأن ذلك ليس إليك، إن عليك إلا البلاغ. وفي ذلك تسليّة له عليه السلام، وتخفيف عما كان يجده من عنادهم فكانه قيل له: لست مسؤولاً عنهم، فلا يحزنك كفرهم.

وأمال ﴿تَرْضَى﴾ [١٢٠] حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان». وقرأ الباقر بالفتح.

(١) في تفسير الرازي: «أن المسؤول يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه...».

(٢) سقط من: ن، وهو في البحر ١/٣٦٨.

(٣) البحر ١/٣٦٨. وأصل الكلام في تفسير الرازي ٤/٣٠.

(٤) البحر ١/٣٦٧.

وكذا القول في ﴿أَبْتَلَى﴾ هنا [١٢٤]، و﴿أَبْتَلَنَهُ﴾ مَوْضِعِي الفجر

[١٥-١٦].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ فِي ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا، وَهِيَ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَهُوَ خَمْسَةٌ عَشَرَ [١٢٤، ١٢٥، ^(١) ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ٢٥٨، ٢٥٨، ٢٦٠]، وَالثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَهِيَ: ﴿وَاتَّبَعْنَا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٥]، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٥]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٦٣]. وَالمَوْضِعُ الْآخِرُ مِنَ الْأَنْعَامِ ﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٦١]، وَالْآخِرَانِ مِنَ التَّوْبَةِ: ﴿أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١١٤]، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١١٤]، وَمَوْضِعٌ فِي سُورَتِهِ ^(٢): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [٣٥]، وَمَوْضِعَانِ فِي النُّحْلِ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٠]، وَ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٣].

وَثَلَاثَةٌ فِي مَرْيَمَ: ﴿فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤١]، ﴿عَنْ أَلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [٤٦]، ﴿مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٥٨]، وَالمَوْضِعُ الْآخِرُ مِنَ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [٣١]، وَفِي الشُّورَى: ﴿بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٣].

وَفِي الذَّارِيَاتِ: ﴿حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٤]، وَفِي النُّجُومِ: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [٣٧]، وَفِي الْحَدِيدِ: ﴿نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٦]، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْمَمْتَحَنَةِ: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤].

فَابْنُ عَامِرٍ - سَوَى النَّقَاشِ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ ^(٣) - بِالْفِ بَدَلِ الْيَاءِ.

(١) فيها: موضعان.

(٢) أي: سورة إبراهيم.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٤١٥-٤١٦، النشر ٢/٢٢١، الإتحاف ١/٤١٥.

تنبيه

ما ورد من زيادة ما في سورة آل عمران، والأعلى على الثلاثة والثلاثين، وإجرائها مُجراها في الخلفِ وَهُمْ، انفراد به ابنُ مهران^(١)، كما نبه عليه ابنُ الجَزَرِيِّ^(٢).

وذكر الجَعْبَرِيُّ^(٣) عن الأهوازيِّ أنَّه مكتوبٌ بالألفِ في المصحفِ الشاميِّ بعد الهاءِ في الثلاثةِ والثلاثين، وفي ستةِ وثلاثين بالياءِ. وإبراهيم اسمٌ أعجميٌّ، قيل: معناه بالسُّريانية / قبل النُّقلِ إلى العلميَّة أبٌ رحيمٌ. [٢٢١/ب]

وفيه ستُّ لغاتٍ^(٤): إبراهيمُ بألفٍ وياءٍ، وهي الشهيرةُ المتداولةُ. وبألفٍ مكانَ الياءِ: إبراهيم، قال الفراء^(٥): «وهي الأصليةُ». وبإسقاطِ الياءِ مع كسرِ الهاءِ: إبراهيم، وفتحها: إبراهيم، وضمُّها إبراهيم، وبحدفِ الألفِ والياءِ، وفتحِ الهاءِ إبراهيم^(٦).

(١) انظر: الغاية في القراءات العشر ١٨٥.

(٢) النشر ٢/٢٢٢.

(٣) كنز المعاني (خ): ١٥٠/أ. وانظر: المرسوم آخر سورة البقرة.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٢/٢٢٦، الكشف ١/٢٦٣، الدر المصون ٩٧/٢.

(٥) لم نقف عليه في معانيه.

(٦) انتهى النقل من الجَعْبَرِيِّ مع تقديم وتأخير.

وزاد في «القاموس»^(١) سابعاً، وهو «إبراهوم» بواوٍ بدلَ الياءِ، وقال: وتصغيرُه بُرَيْه، أو أُبَيْرَه، أو بُرَيْهيم، ويُجمع على أبارِه وأبارِيه، وأبارِهَة وبرَاهم وبرَاهيم وبرَاهمة وبرَاه.

وقرأ الباقر بالياء على المشهور من اللغة، وبذلك قرأ النقاش^(٢) عن الأخفش عن ابن ذكوان^(٣). وبه قرأ الداني^(٤) على أبي القاسم الفارسي عنه فعنه، وعلى أبي الفتح فارس عن قراءته في جميع الطرق عن الأخفش. وكذلك روى المطوّعي عن الصوري عنه، وروى جماعة من المغاربة عن ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان بالألف في البقرة خاصةً. وبه قرأ الداني^(٥) على أبي الحسن في أحد الوجهين.

وروى الرّملي عن الصوري عن ابن ذكوان الألف فيها كهشام، ورواه أكثر العراقيين عن غير النقاش عن الأخفش، قاله ابن الجزري^(٦). وأمّا قول الشيخ أبي القاسم النويري في شرحه للطيبة^(٧): «قرأ ذو^(٨)

(١) القاموس المحيط (برهم) ٤/١٠٩.

(٢) ن: «عن قراءته عن الأخفش».

(٣) سقط من: ن.

(٤) جامع البيان (خ) ١٢٥.

(٥) جامع البيان (خ) ١٢٥.

(٦) النشر ٢/٢٢١.

(٧) شرح الطيبة للنويري ٤/٦٤، ويلاحظ أن النص جاء فيه على الصواب، ونصّه: «أي:

قرأ ذو ميم «ماز» ابن ذكوان بخلف عنه ولام «لا» هشام باتفاق (إبراهيم)...

(٨) أي: المرموز له بميم في قول ابن الجزري: «ماز»، وهو ابن ذكوان.

ميم «ماز» ابن ذَكْوَانَ باتفاق، ولام^(١) «لا» هشام بخلفٍ عنه إبراهيم» إلى آخره. وقوله بعد^(٢): «وَأَمَّا خُلْفُ هِشَامٍ فَرَوَى النَّقَاشُ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ بِالْيَاءِ» إلى آخره، ففيه نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أَنَّ الخُلْفَ خاصٌّ بابنِ ذَكْوَانَ دونَ هشام كما نصَّ عليه في «النشر». وعبارته^(٣): «فَرَوَى هِشَامٌ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ «إِبْرَاهِيمَ» بِالْفِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ».

ثانيهما قوله: «وَأَمَّا خُلْفُ هِشَامٍ فَرَوَى النَّقَاشُ عَنِ الْأَخْفَشِ» إلى آخره لا يَخْفَى ما فيه؛ لِأَنَّ هِشَامًا إِنَّمَا رَوَى^(٤) عَنْهُ مِنْ طُرُقِ^(٥) الطَّيِّبَةِ طَرِيقِي^(٦) الْحُلَوَانِيِّ، وَالدَّاجُونِيِّ مِنْ طَرِيقِي زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالشَّدَائِيِّ عَنْهُ، فَعَنَهُ. و«النقاش عن الأخفش» إلى آخره، إِنَّمَا هُوَ مِنْ عُلُقَةِ^(٧) ابْنِ ذَكْوَانَ كَمَا قَرَّرَهُ هُوَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

(١) أي: المرموز له باللام في قول ابن الجزري: «لا»، وهو هشام.

(٢) شرح الطيبة ٤/٦٦، والذي في المطبوع: «وَأَمَّا خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ...» على الصواب. فيحتمل أن النسخة التي اطلع عليها القسطلاني كانت العبارة فيها خطأ؛ لأن العبارة صحيحة في المطبوعتين من شرح النويري، وهو موافق لما في النشر ٢/٢٢١.

(٣) النشر ٢/٢٢١.

(٤) قوله: «روي» زيادة من: ر، ب.

(٥) ط، د: «طريق».

(٦) المثبت من ت، وسائر النسخ: «طريق».

(٧) د، ب: «عن علقمة عن ابن ذكوان» والمثبت من سائر النسخ، وهو أقرب إلى الصواب، ومعنى العبارة: أن الإسناد المذكور «النقاش عن الأخفش» إلى آخره إنما ينتهي إلى ابن ذَكْوَانَ لا إلى هشام، إذن هذا الإسناد يتعلق بابنِ ذَكْوَانَ وهو معنى قوله: «من عُلُقَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ»، ولا علاقة له بهشام، كما ساقه النويري في تلك النسخة التي اطلع عليها القسطلاني.

وعن المطوّعيّ عن الأعمش^(١): (ذَرَّيْتِي) [١٢٤] حيث جاء مفرداً أو مضافاً، وهو في اثنين وثلاثين موضعاً بكسر الذالِ على إحدى لغاتها الثلاث: الفتح والضمّ والكسر^(٢).

وَأَسْكَنَ يَاءً ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [١٢٤] حمزةٌ وحفصٌ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ والمطوّعيُّ.

وعن المطوّعيّ^(٣) (مَثَابَات) [١٢٥] بالجمع وكسر التاء. ووجهه أنّه مثابةٌ لكلِّ واحدٍ من النَّاسِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ [١٢٥]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ^(٤): بفتح الخاء على الخبر عطفاً^(٥) على ما قبله، إمّا على مجموع ﴿وَأَدَّجَعَلْنَا﴾ [١٢٥]، فيحتاج إلى إضمار (إذ)، وإمّا على نفس «جَعَلْنَا» فلا يُحتاج إلى تقديرها، بل تكونُ في صلة «إذ»، والمعنى: واتخذ / النَّاسُ من مكان إبراهيم الذي وُسِّمَ به لاهتمامه به وإسكان ذريته عنده قِبَلَةَ يُصَلُّونَ إليها، فهو خبرٌ عن الأمم السالفةِ وعَنَّا؛ لأنَّ الصحيح أنَّ شَرَعَ مَنْ قَبَلَنَا شرعٌ لنا، ما لم يَرِدْ ناسخٌ، ووافقهما الحسنُ^(٦).

(١) انظر: المبهج ٢/ ٨٠، الإيضاح ٢٨٥.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ١٥٦، البحر ١/ ٣٧٧.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٨٠، إيضاح الرموز: ٢٨٥.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٥٤٦، النشر ٢/ ٢٢٢، الإتحاف ١/ ٤١٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٢٠، الكشف ١/ ٢٦٣، الحجة

لابن زنجلة ١١٣، الموضح ١/ ٢٩٨.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٢٢.

وقرأ الباقون بكسرها على الأمر.

واختلَفَ: مَنْ المواجهُ به؟

فقيل: إبراهيمُ وذريَّتهُ أي: وقال اللهُ لإبراهيمَ وذريَّته: اتَّخِذُوا. وقيل: النبيُّ ﷺ وأُمَّته، أي: وقلنا: اتَّخِذُوا. وعلى هذين القولين يكون ﴿ اتَّخِذُوا ﴾ معمولاً لقولٍ محذوفٍ.

وغَلَّظَ ورشٌ لامٌ ﴿ مَصَلَّى ﴾ [١٢٥] في الوقف مع الفتح، ورَقَّقَهَا مع التقليل. وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بالإمالة.

وفتَحَ ياءٌ ﴿ بَيْنِي لِلظَّالِمِينَ ﴾ [١٢٥] نافعٌ وهشامٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(١) ضمُّ باءِ (ربُّ) المنادى المضافِ إلى ياءِ المتكلم، وهو في سبعة وستين موضعاً هذا أوَّلُها: ﴿ رَبِّ اجْعَلْ ﴾ [١٢٦]، ومن «المفردة»^(٢) بالكسر، إلا ﴿ رَبِّ احْكُم ﴾ في الأنبياء [١١٢]^(٣)، وما جاء منه ممَّا هو متصلٌ بهمزةِ الوصلِ، فإنَّه وافقٌ في ضمِّه صاحبُ «المبهج». و﴿ رَبِّ ﴾ منادى مضافٌ إلى الياءِ، وحُذِفَ منه حرفُ النداءِ، والمضافُ إلى الياءِ، فيه لغاتٌ^(٤)، أَحَسَنُها: أن تُحذِفَ منه ياءُ الإضافةِ، وتُدُلُّ عليها الكسرةُ، فيجتزأ بها؛ لأنَّ النداءَ موضعٌ تخفيفٍ، ألا ترى إلى جواز الترخيمِ فيه؟.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٨١، الإيضاح ٢٨٦.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٣٥.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر. انظرها في سورة الأنبياء [١١٢].

(٤) انظر في لغات المنادى المضاف إلى الياء: شرح الأشموني ٣/ ٢٨٣.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ﴾ [١٢٦]:

فابنُ عامرٍ^(١) بإسكانِ الميمِ، وتخفيفِ التاءِ، مضارعُ أَمَّتَعَ المَعْدَى بالهمزة^(٢). وافقه المَطَّوْعِيُّ عن الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بالفتح والتشديد، مضارعُ مَتَّعِ المَعْدَى بالتضعيف. وعن المَطَّوْعِيِّ^(٤) عن الأعمش: (ثم اضطره) [١٢٦] بوصلِ الألفِ وفتحِ الرءاءِ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ إدغامُ ضاد (اضطره) في طائه، كما سَبَقَ التنبيهُ عليه في الإدغامِ الكبير^(٥).

وأما قولُ الزمخشري^(٦): «هي لغةٌ مردولةٌ؛ لأنَّ الضادَ من الحروفِ الخمسةِ التي يُدْعَمُ فيها ما يُجاوِرُها، ولا تُدْعَمُ هي فيما يجاورها»، فتعقبه أبو حيان^(٧) فقال: «إذا التقت الضادُ والطاءُ في كلمةٍ، نحو «مضطرب» فالأوجهُ البيانُ، وإن أُدْغِمَ قَلْبَ الثاني للأوَّلِ، فقليلٌ: مُضَرَّبٌ، كما قيل: مُضَرَّبٌ».

(١) انظر: المستنير ٢/ ٤٤، النشر ٢/ ٢٢٢، الإتحاف ١/ ٤١٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٢١، الحجة لابن زنجلة ١١٤، الموضوع ١/ ٣٠١.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٨٢، الإيضاح ٢٨٧.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ٨٣، الإيضاح ٢٨٧.

(٥) تقدم في الإدغام الكبير في ٢/ ٧٣٠.

(٦) الكشاف ١/ ١٨٦.

(٧) البحر ١/ ٣٨٦.

قال سيبويه^(١): «وقد قال بعضهم «مُطَّجِع» في «مُضَّجِع» ومُضَّجِع أكثر، وجاء^(٢) مُطَّجِع، وإن لم يجيء^(٣) في (مصطبر) مُطَّبر؛ لأنَّ الضادَ ليست في السمع كالصَّاد».

يعني أنَّ الصَّفِيرَ الذي في الصَّاد أكثر في السمع من استطالةِ الضاد. فظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّها ليست لغةً مردولةً؛ ألا ترى إلى نقله عن بعض العرب (مُطَّجِع)، وإلى قوله: «ومُضَّجِع أكثر»، فيدلُّ على أنَّ مُطَّجِعاً كثيراً؟ وألا ترى إلى تعليقه، وكونِ الضادِ قَلِبَتْ إلى الطاءِ وأدغمت، ولم يفعل ذلك بالصَّاد، وأبدى الفرقَ بينهما، وهذا كله من كلامِ سيبويه يدلُّ على الجواز» انتهى.

/ وعن الحسن^(٤) (مُسْلِمِينَ لَكَ) [١٢٨] بكسر الميمِ الثانيةِ وفتحِ النونِ على الجمعِ، دعاء لهما وللموجودين^(٥) من أهلِهما كـ «هاجر». قال البيضاوي^(٦): «أو التثنيةُ من مراتبِ الجمعِ» انتهى، والأول أولى^(٧).

[٢٢٢/ب]

(١) الكتاب ٤/ ٤٧٠.

(٢) البحر: و«جاز».

(٣) البحر: «يجز».

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٣، الإيضاح: ٢٨٧.

(٥) س: «وللموحدين»، ر، ن، د، م: «وللموجود».

(٦) أنوار التنزيل ١/ ٨٢.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٠٦، البحر ١/ ٣٨٨.

واخْتَلَفَ فِي رَاءٍ ﴿وَأَرِنَا﴾ [١٢٨]، و﴿أَرِنِي﴾ [٢٦٠] حيث وقعا:
 فابن كثير وأبو عمرو وبخلف عنه، وكذا يعقوب^(١) بإسكانها، ووافقهما
 ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢).

قرأ ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ من غير رواية الدَّاجُونِيِّ، وأبو بكرٍ كذلك في
 فصلت [٢٩] فقط.

قال الجَعْبَرِيُّ^(٣): «وَجَهُّ الْإِسْكَانِ التَّخْفِيفُ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَى الْحَرْفِ
 الْمَتَوَهَّمِ تَعَدُّدُهُ». ومراده بالحرفِ المتوَهَّمِ تَعَدُّدُهُ: الرَاءُ، لكونها موصوفةً
 بالتَّكْرَارِ أَي: بقبوله، كما تقرر في المخارج^(٤).

وقال أبو حَيَّان^(٥): «الْإِسْكَانُ تَشْبِيهٌُ لِلْمَنْفَصِلِ بِالْمَتَّصِلِ، كَمَا قَالُوا: فَخِذْ
 وَفَخِذْ، وَسَهْلُهُ كَوْنُ الْحَرَكَةِ فِيهِ لَيْسَتْ لِإِعْرَابٍ. وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ
 الْإِسْكَانَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْكُسْرَةَ تَدُلُّ عَلَى مَا حُذِفَ، فَيَقْبُحُ حَذْفُهَا.

يعني أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ «أَزْءَنَا»، فَثَقَلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ وَحُذِفَتْ
 الْهَمْزَةُ، فَكَانَ فِي إِقْرَارِهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا
 أَصْلٌ مَرْفُوضٌ، وَقَدْ صَارَتِ الْحَرَكَةُ كَأَنَّهَا حَرَكَةٌ لِلرَّاءِ.

(١) انظر: الكفاية ١٢٣، النشر ٢/٢٢٢، الإتحاف ١/٤١٨.

(٢) انظر: المبهج ٢/٨٣، الإيضاح ٢٨٧.

(٣) كنز المعاني (خ): ١٥١/أ. وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٢٣،

الحجة لابن زنجلة ١/١١٤.

(٤) انظر: ٢/٤١٣.

(٥) البحر ١/٣٩١.

وقال الفارسي^(١): «ما قاله هذا القائل ليس بشيء، ألا تراهم أدغموا في ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أي: الأصل: لكن أنا، ثم نقلوا الحركة وحذفوا، ثم أدغموا، فذهابُ الحركةِ في ﴿وَأَرِنَا﴾ ليس بدون ذهابها في الإدغام.

وأيضاً فقد سُمِعَ الإسكانُ في هذا الحَرْفِ نَصّاً عن العرب قال^(٢):

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوها مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ عَطَشُوا

وأيضاً فهي قراءةٌ متواترةٌ، فإنكارُها خطأ^(٣).

والسكونُ لأبي عمرو في الخمسةِ مَرْوِيٌّ عن العراقيين، والاختلاسُ رواه ابن مجاهدٍ عن أبي الزعرار، وفارسُ والحَمَّامِيُّ، والنَّهْرَوانِيُّ عن زيد عن ابن فرح، كلاهما عن الدُّورِيِّ.

وكذلك روى الطُّرسوسي عن السامريِّ، وأبو بكر الخياط^(٤) عن ابن المظفر عن ابن حبش، كلاهما عن ابن جرير، والشَّنبوذِيُّ عن ابن جُمهورٍ، كلاهما عن السوسِي.

وروى الدَّانِيُّ وَمَنْ وافقه من المغاربةِ الإسكانَ للسوسِي، والاختلاسَ للدُّورِيِّ.

(١) الحجة ٢/٢٢٦ باختصار.

(٢) لا يُعرف قائله، وهو في القرطبي ٢/١٢٨، والبحر ١/٣٩١، والدر المصون ١١٩/٢.

(٣) البحر: «ليس بشيء». وهنا ينتهي النقل من البحر.

(٤) ط، ن، ب: «الحنَّاط» والمثبت من سائر النسخ، وهو الصواب كما في النشر ٢/٢٢٢ وأصوله.

قال في البحر^(١): «والاختلاس حسنٌ مشهورٌ في العربية». وقال الجعبري^(٢): «وجهه الجمعُ بين التخفيفِ والدلالةِ» أي: على الحركة.

وقرأ الباقر بالإتمام؛ لأن حركة الهمزة نُقِلَتْ إلى الرَّاء فأقَرَّت. وبه قرأ اليزيديُّ، فخالف أبا عمرو. وبه قرأ الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام، بـ «فصلت» [٢٩٩]، وجمع ابنُ ذكوانَ ومنَّ معه بين اللغتين مع أتباع الأثر.

واختلفَ في قوله: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٣٢]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٣)، بهمزة مفتوحة / بين الواوين وإسكانِ الثانيةِ وتخفيفِ الصاد^(٤)، وهو موافقٌ لرسمِ المصحفِ المدنيِّ والشاميِّ^(٥).

قال ثعلب: «أملى عليَّ خَلْفُ بن هشام البزار^(٦)، قال: اختلف مصحف أهل المدينة وأهل العراق في اثني عشر حرفاً:

(١) البحر ١/٣٩١.

(٢) كنز المعاني (خ): ١٥١/أ.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٤، النشر ٢/٢٢٢-٢٢٣، الإتحاف ١/٤١٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢٧، الحجة لابن زنجلة ١١٥، الموضح ٢٢٧/١.

(٥) انظر: المرسوم آخر سورة البقرة.

(٦) ذكر هذا النص الداني في المقنع ١٠٨-١٠٩ بإسناده عن إسماعيل بن جعفر المدني.

كتب أهل المدينة: ﴿ وَأَوْصَى ﴾ [١٣٢]، و﴿ سَارِعُوا ﴾ [آل عمران: ١٣٣]،
 ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المائدة: ٥٣]، ﴿ مَنْ يَرْتَدِدْ ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا
 مَسْجِدًا ﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿ خَيْرًا مِّنْهُمَا ﴾ [الكهف: ٣٦]، ﴿ فَتَوَكَّلْ ﴾ [الشعراء: ٢١٧]،
 ﴿ وَأَنْ يُّظْهَرَ ﴾ [غافر: ٢٦]، ﴿ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]، ﴿ مَا تَشْتَهِيهِ
 الْأَنْفُسُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ ﴾ [الحديد: ٢٤]، ﴿ فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾
 [الشمس: ١٥].

وكتب أهل العراق: ﴿ وَوَصَّى ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿ وَسَارِعُوا ﴾ [آل عمران: ١٣٣]،
 ﴿ وَيَقُولُ ﴾ [المائدة: ٥٣]، ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ [التوبة: ١٠٧]،
 ﴿ خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ [الكهف: ٣٦]، ﴿ وَتَوَكَّلْ ﴾ [الشعراء: ٢١٧]، ﴿ أَوْ أَنْ يُّظْهَرَ ﴾ [غافر: ٢٦]،
 ﴿ فِيمَا ﴾ [الشورى: ٣٠]، ﴿ مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ ﴾
 [الحديد: ٢٤]، ﴿ وَلَا يَخَافُ ﴾ [الشمس: ١٥].

وقرأ الباكون بالتشديد من غير همزٍ، مُعَدِّي بالتضعيفِ موافقةً
 لمصاحفهم.

وأمال الصَّاد^(١) حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمش.
 وأمالها قالون من «العنوان»، وورث من طَرِيقِ الأَزْرَقِ بينَ بين، وله من
 طريقه الفتح أيضاً كقراءة الباكوين.

(١) أي: من قوله: ﴿ وَوَصَّى ﴾، وتقدم الحرف في الصفحة السابقة.

وكذا حكم ﴿أَصْطَفَى﴾، وهو سبعة مواضع: هنا [١٣٢]، و﴿أَصْطَفَاهُ﴾ [٢٤٧]، ﴿أَصْطَفَى﴾، ﴿أَصْطَفَكَ﴾^(١) بآل عمران [٤٢، ٣٣]، و﴿الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ بالنمل [٥٩]، و﴿لَأَصْطَفَى﴾ بالزمر [٤].

وقرأ ﴿شَهَادَةٌ إِذْ﴾ [١٣٣] بتسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء مع تحقيق الأولى، نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورويس، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ الباقر - وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا روح وخلف - بتحقيقهما على الأصل، وافقهم الحسن والأعمش.

وعن الحسن^(٢): (والله أبيض) [١٣٣] بالإنفراد^(٣)، فيكون ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بدلاً منه أو عطف بيان.

وقيل: هو جمع سقطت منه النون للإضافة، فقد جمع «أب» على «أبين» نصباً وجرّاً، و«أبون» رفعا، حكى ذلك سيويه^(٤)، وعليه قول الشاعر^(٥):

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتِنَا بَكَيْنَ وَقَدَّيْنَا بِالْأَبِينَا

(١) في النسخ: «اصطفى» مكرراً، والمثبت هو الصواب، والمكرر هو: ﴿أَصْطَفَكَ﴾ فهو موضعان بآل عمران ٤٢. انظر: الموضح للداني: ٥٥٢، فقد عدّ جميع ما جاء على وزن (افتعل).

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٢٢، إيضاح الرموز ٢٨٨.

(٣) انظر: المحتسب ١/١١٢، البحر ١/٤٠٢.

(٤) الكتاب ٣/٤٠٥.

(٥) البيت لزياد بن واصل السلمي، وهو في الكتاب ٣/٤٠٦، والمقتضب ٢/١٧٤، والخصائص ١/٣٤٦، والمحتسب ١/١١٢، وابن يعيش ٣/٣٧.

وأما على قراءة الجمهور بالجمع ف﴿إِبْرَهَمَ﴾ وما بعده بدلٌ من ﴿ءَابَائِكَ﴾ أو عطفٌ بيان، وإذا كان بدلاً فهو من البدلِ التفصيلي.
وأجاز المهدوي^(١) أن يكون ﴿إِبْرَهَمَ﴾ وما بعده منصوباً بإضمارِ (أعني).

وعن ابنِ مُحَيِّصٍ من «المفردة»^(٢) إدغامُ (أَتْحَاجُونًا) [١٣٩] وإظهاره من «المبهج»^(٣) كالجمهور.

وعن المطوَّعي^(٤) عن الأعمشِ إدغامه أيضاً.
ووجهُ بآنه لَمَّا التقى مثلان، وكان قبل الأوَّلِ حرفٌ مَدَّ ولين، جاز الإدغام، كقولك: «هذه دار راشد»؛ لأنَّ المدَّ يقومُ مقامَ الحركةِ في ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]^(٥).

واختلَفَ في ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَهَمَ﴾ [١٤٠]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ وخَلَفٌ^(٦)، بالخطابِ مناسبةً^(٧) لقوله تعالى: ﴿رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَلْنَا وَلكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾ [١٣٩]،

(١) انظر: البحر ١/٤٠٢.

(٢) مفردة ابن محيصة ٩٩.

(٣) المبهج ١/٢٩١، ٢/٨٥، إذ لم يذكر فيه خلافاً فهو فيه كالجماعة.

(٤) انظر: المبهج ١/٢٩١، إيضاح الرموز: ٢٨٨.

(٥) في س: «جعل ذلك».

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٤١٨، النشر ٢/٢٢٣، الإتحاف ١/٤١٩.

(٧) انظر: الحجة للفارسي ٢/٢٢٨، الكشف ١/٢٦٦.

/ ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا﴾ [١٣٩] قبله، و﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ بعده [١٤٠]، وافقهم [ب/٢٢٣] الأعمش^(١).

وقرأ الباقر بالغيب؛ لأنه إخبار عن اليهود والنصارى وهم غيب، ومناسبة لقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ءَامَنُوا... فَقَدِ أَهْتَدُوا﴾ [١٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [١٣٧].

وقرأ ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ هنا [١٤٠]، والفرقان [٥٣] بتسهيل الهمزة الثانية بين بين مع إدخال ألف بينهما، قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، وافقهم الزبيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني وابن كثير، وكذا رؤيس، بالتسهيل كذلك، لكن من غير ألف بينهما، وافقهم ابن محيصن. وبه قرأ الأزرق عن ورش، وله عنه أيضاً إبدالها ألفاً خالصة مع المد للساكنين، وهي قراءة متواترة، أجازها الكوفيون^(٢) فلا يُلْتَفَتُ لمن اعترضها^(٣).

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طرُق الداجوني وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوِّحَ وخَلَفٌ، بالتحقيق من غير ألف، وافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشام بالتحقيق، وإدخال الألف بينهما.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٨٥، إيضاح الرموز ٢٨٨.

(٢) انظر: البحر ١/ ٤٧.

(٣) وهو الزمخشري، وقد تقدم في باب الهمزتين من كلمة في ٣/ ٨٨٣.

فَتَحَصَّلَ لَهُشَامٌ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ: التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ مَعَ إِدْخَالِ الْأَلْفِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ وَغَيْرِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ. وَالتَّحْقِيقُ مَعَ الْأَلْفِ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ. وَالتَّحْقِيقُ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ مِنْ مَشْهُورِ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ.

وَإِذَا وَقَفَ لِحَمْزَةٍ فَبِالسَّكْتِ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَبِتَحْقِيقِهَا مَعَ السَّكْتِ، وَبِعَدَمِ السَّكْتِ مَعَ تَحْقِيقِ الْأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَبِعَدَمِ السَّكْتِ أَيْضاً مَعَ تَحْقِيقِهَا، وَبِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى إِلَى اللَّامِ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ التَّحْقِيقِ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَوْجِهٍ.

وَحِكْمِي السَّكْتِ وَعَدْمُهُ وَالنَّقْلُ مَعَ إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ أَلْفاً، عَلَى مَا ذُكِرَ فِي «الكَافِي»^(١). وَحِكْمَتِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيْضاً مَعَ حَذْفِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ عَلَى صُورَةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَلَا يَصِحُّ سِوَى الْخَمْسَةِ، قَالَهُ فِي «النَّشْرِ»^(٢)، وَوَافَقَهُ الْأَعْمَشُ بِخُلْفٍ عَنْهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى الْخَطَابِ فِي ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ * تِلْكَ أُمَّةٌ﴾ [١٤٠-١٤١]، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ [١٤٠] قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ مَا قَطَعَ حَكْمَ الْغَيْبَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ﴾^(٣).

وَأَمَّا ﴿مَا وَلَهُمْ﴾ [١٤٢] حَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ، وَوَافَقَهُمُ الْأَعْمَشُ. وَقَرَأَ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وَبِهِ قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان»، وَالباقون بالفتح.

(١) الكافي: ٥٣.

(٢) النشر: ١/٤٨٩.

(٣) انظر: النشر: ٢/٢٢٣.

وقرأ نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [١٤٢] بتحقيق الأولى، وإبدال الثانيةِ واواً خالصةً مكسورةً، فدَبَّرَوها بحركتها وحركة ما قبلها. وهذا مذهبُ الأكثرِ من المتقدمين.

وقال الأكثرُ من المتأخرين: تُسَهَّلُ بين الهمزة والياء، فدَبَّرَوها بحركتها، وحكي تسهيلها كالواو تدبيراً لها بحركة ما قبلها، وهو مفهومٌ قول «الجرز»^(١):

... .. / يشاء إلى كالياء أقيس معدلاً

فيكون كالواو مقيساً، هكذا قاله سُراحُ كلامه، كالجعبري^(٢)، فتحصل ثلاثة أوجه، واوٌ خالصةٌ، وكالواو، وكالياء.

لكن تعقب في «النشر»^(٣) وجَهَ «كالواو» بأنه لا يصح نقلاً، ولا يمكن لفظاً؛ لأنه لا يُتمكَّنُ منه إلا بعد تحريك كسر الهمزة ضمةً، أو تكلف إسمائها الضمَّ، قال: «وكلاهما لا يجوزُ ولا يصحُّ»، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وقرأ الباقون بالتحقيق، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

ويوقف لحمزة على ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ بالثلاثةِ الجائزةِ لباقي القراءِ وصلاً وهي: التحقيق على مذهبِ الجمهورِ، وبينَ بينَ على مذهبِ أكثرِ العراقيين، والواو^(٤) المحضة على مذهبِ بعضهم، وافقه الأعمشُ بخلفِ عنه.

(١) الشاطبية ١٧.

(٢) كنز المعاني ٢/٤٤٢.

(٣) النشر ١/٣٨٨.

(٤) ن: «وكالواو»، وفي النشر ١/٤٩١، «والياء المحضة» وهو خطأ، وصوابه: «والواو

المحضة» كما في نسخة النشر المحققة.

وعن اليزيدي^(١) (لكبيرة^(١)) [١٤٣] بالرفع، فخالف أبا عمرو، وخُرِّجَت^(٢) على أن «كان» زائدة، وفي زيادتها عاملةً نظرًا لا يخفى، أو على أن «كبيرة» خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: وإن كانت هي كبيرةً، وتكونُ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لـ «كان»، ودخلتْ لأمّ الفرقِ على الجملةِ الواقعةِ خبراً.

قال في «الدر»^(٣): «وهو توجيهٌ ضعيفٌ، ولكن لا تُوجَّهُ القراءةُ الشاذةُ بأكثرَ من ذلك».

واختلَفَ في ﴿لَرءُوفٌ﴾ [١٤٣] حيث وقع:

فأبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلف^(٤)، بقصرِ الهمزةِ من غيرِ واوٍ على وزن «نَدَسَ»^(٥)، وعليه قولُ الشاعر^(٦):

يَرَى للمسلمين عليه حقًّا كحقِّ الوالدِ الرَّؤْفِ الرحيمِ

(١) انظر: التقريب والبيان ٢/ ٢١١، الإتحاف ١/ ٤٢١، ولم نجد هذه القراءة في «الإيضاح» ولا في «الفوائد المعتمدة».

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢١٢، البحر ١/ ٤٢٥.

(٣) الدر المصون ٢/ ١٥٦.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٥٤٨، والنشر ٢/ ٢٢٣، والإتحاف ١/ ٤٢١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٢٩، الحجة لابن زنجلة ١١٦، الموضح ١/ ٣٠٣.

(٦) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٤١٢، والبحر ١/ ٤٢٧.

وقول الوليد بن عتبة^(١):

وشرُّ الظالمين فلا تَكُنَّهُ بقاتلِ عَمِّهِ الرَّؤْفُ الرَّحِيمُ
ووافقهم اليزيديُّ والمطوَّعيُّ^(٢).

وقرأ الباقرن بالمدِّ كـ «عَطُوف»، وعليه قوله^(٣):

نطيع رسولنا ونطيع ربَّنا هو الرحمنُ كان بنا رؤُوفاً
وسهَّل أبو جعفر^(٤) همزة ﴿لَرْؤُفٌ﴾ كسائر الهمزات المضمومات بعد
فتح، نحو ﴿يَطَّوْنُ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وحمزة على أصله من التسهيل في الوقف بين بين، وحكي عنه فيه وجه آخر، وهو الإبدال واواً مضمومةً أتباعاً للرسم، ولا يصحُّ؛ لأنَّ (رؤف) إنما كتبت بواوٍ واحدة، فالموجود من نفس الكلمة، ووافقَه الأعمش.

(١) البيت في تفسير الطبري ٢/٦٥٥، وتفسير القرطبي ٢/١٥٨، والبحر ١/٤٢٧، والقصيدة

في تاريخ الطبري ٤/٥٦٤، وليس فيها هذا البيت. وفي بعض المصادر: «الطالبين» بدلاً من «الظالمين» وهو أوضح. انظر: تفسير الطبري (طبعة شاكر) ٣/١٧١.

والوليد بن عتبة هو: ابن أبي معيط، أبو وهب، القرشي، الأموي، أخو عثمان بن عفان لأمه، له صحبة، وهو من مُسلمة الفتح، وكان شجاعاً، (ت: في خلافة معاوية). انظر:

الاستيعاب ٤/١٥٥٢، الإصابة ٦/٦١٤.

(٢) انظر: المبهج ٢/٨٥، إيضاح الرموز ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) لا يعرف قائله، وهو في البحر ١/٤٢٧.

(٤) قال في الإتحاف ١/٤٢٢: «وقول الأصل هنا: «وسهَّل همزه أبو جعفر...» لا يصحُّ

ولعله سبق قلم؛ فإن قاعدة أبي جعفر في المضمومة بعد فتح الحذف، لا التسهيل بين

بين...». وانظر: النشر ١/٣٩٧.

وأمال ﴿قَدْرِي﴾ في أربع عشرة كلمة: هنا [١٤٤]، وفي الأنعام [٩٤]، والأعراف [٦٠]، وهود [٢٧]، ويوسف [٣٦]، والفرقان [٢١]، وص [٦٢]، والمعارج [٧]، أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١)، ووافقهم اليزيدي والأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق، وقالون من «العنوان» بالتقليل، والباقون بالفتح. وأمال ﴿تَرَضَّيْهَا﴾ [١٤٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وأمالها قالون من «العنوان» وورش من طريق الأزرق بين بين، وله الفتح من طريقه أيضاً، وبه قرأ الباقون، ومعنى ﴿تَرَضَّيْهَا﴾ أي: تُحِبُّهَا، وتشوَّقُ^(٢) إليها.

[٢٢٤/ب]

واختلِفَ في / ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ وَلَيْنَ آتِيَتْ ﴿[١٤٤-١٤٥]: فابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر وروح^(٣)، بالخطاب على أنه للمؤمنين، مناسبة^(٤) لقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [١٤٤]، ويحتمل أن يراد به أهل الكتاب، فيكون من باب الالتفات، ووافقهم الأعمش^(٥).

وقرأ الباقون بالغيب، فيعود على أهل الكتاب مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [١٤٤] فيجيء على نسق واحد من الغيبة.

(١) زاد في الإتحاف (١/ ٤٢٢): «ابن ذكوان من طريق الصوري»، وهو الصواب.

(٢) ن: «تشوف».

(٣) انظر: الكتر في القراءات العشر ٢/ ٤١٠، النشر ٢/ ٢٢٣، الإتحاف ١/ ٤٢٢.

(٤) انظر: الحجة لابن زنجلة ١١٦.

(٥) انظر: المبهج ٢/ ٨٦، إيضاح الرموز ٢٨٩.

واخْتَلَفَ فِي ﴿مَوْلِيَهَا﴾ [١٤٨]:

فابنُ عامرٍ بفتح اللامِ وألِفٍ بعدها^(١) اسمٌ مفعولٍ، وفعلُهُ يتعدَّى إلى مفعولين^(٢)، ففيه ضميرٌ مرفوعٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والثاني هو الضميرُ المتصلُ به، وهو العائدُ على «الوجهة».

وقرأ الباقون بكسرِ اللامِ وياءٍ بعدها على أنَّه اسمٌ فاعلٍ جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في محلِّ رفعٍ لأنها صفةٌ لـ ﴿وَجْهَةٌ﴾، ولفظُ ﴿هُوَ﴾ يعودُ على لفظِ ﴿كُلِّ﴾ لا على معناها؛ ولذلك أُفردَ، والمفعول الثاني محذوفٌ تقديره: هو مَوْلِيهَا وَجْهَهُ، أو نفسه، أو هو يعودُ على الله تعالى، أي: اللهُ مَوْلِي الْقِبْلَةِ إِيَّاهُ أَي: ذلك الفريق.

واخْتَلَفَ فِي ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ * وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴿ [١٤٩-١٥٠]:

فأبو عمروٍ بالغيبِ^(٣)، توجيهه لأهل الكتابِ، وهم غُيِّبَ^(٤)، ومناسبةٌ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ الآية [١٤٦]، وافقه اليزيديُّ^(٥).

(١) انظر: الغاية ١٨٨، النشر ٢/٢٢٣، الإتحاف ١/٤٢٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٣٠، الحجة لابن زنجلة ١١٧، الموضح ١/٣٠٤.

(٣) انظر: الروضة ٥٤٩، النشر ٢/٢٢٣، الإتحاف ١/٤٢٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ١١٧.

(٥) المبهج (خ) ٨٦/أ، وسقط من المطبوع، الإيضاح ٢٨٩.

وقرأ الباكون بالخطاب، توجيةً للمؤمنين مناسبةً لقوله تعالى:
﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [١٥٠].

وأبدلَ همزةً ﴿ إِيْلًا ﴾ [١٥٠] ياءً وَرَشٌ من طريق الأزرق، وافقه الأعمش.

وأثبت الياء من ﴿ وَأَخْشَوْنِي ﴾ [١٥٠] جميع القراء.

وفتح ابن كثير ياءً ﴿ فَأَذْكَرُونِي أَذْكَرُكُمْ ﴾ [١٥٢]، ووافقه ابن مُحَيِّصِنٍ.

وأثبت الياء في ﴿ وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾ [١٥٢] في الحاليين يعقوب، وافقه الحسنُ في الوصلِ خاصَّةً.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ تَطَوَّعَ ﴾ في الموضعين [١٥٨، ١٨٤]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، بالغيبِ وتشديدِ الطاءِ وإسكانِ العينِ
مضارعاً مجزوماً بـ ﴿ مَنْ ﴾ الشرطية^(٢)، وأصله يتطوع، كقراءة عبد الله بن
مسعود^(٣)، فأذغم.

وقرأ يعقوبُ كذلك في الموضعِ الأوَّلِ فقط، ووافقهم على الموضعين
الأعمش^(٤).

(١) انظر: المستنير ٤٧/٢، النشر ٢٢٣/٢، الإتحاف ٤٢٣/١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٤٥، الحجة لابن زنجلة ١١٨،
الموضح ٣٠٥/١.

(٣) انظر: معاني القرآن للقرآن للقرآن ٩٥/١.

(٤) انظر: المبهج ٨٨/٢، إيضاح الرموز ٢٨٩.

وقرأ الباقون بالخطابِ وتخفيفِ الطاءِ وفتحِ العينِ فعلاً ماضياً.
وتحتمل ﴿مَنْ﴾ أن تكون بمعنى الذي، وأن تكون شرطية، وانتصاب
﴿خَيْرًا﴾ على المفعولِ بعد إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: بخير.
وأجازوا^(١) جَعَلَ ﴿خَيْرًا﴾ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: مَنْ تطوع تطوعاً
خيراً.

وعن ابنِ مُحَيِّصٍ من «المفردة» (يُلْعَنُهُم) [١٥٩] في الموضوعين بسكون
النون، والرفعِ من «المبهج» كالباقين^(٢).

/ وعن الحسنِ^(٣) (عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ) [١٦١] بالرفعِ في
الثلاثة^(٤) (أجمعون) [١٦١] بالواو.

وخرَّجَه في «الْبَحْر»^(٥) على إضمارِ فِعْلٍ أي: وتَلْعَنُهُم الملائكةُ، أو
معطوفٌ على ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ على حذفِ مضافٍ أي: لعنةُ اللهِ ولعنةُ الملائكةِ،
فلَمَّا حُذِفَ المضافُ أعرب المضافُ إليه بإعرابه، نحو: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾
[يوسف: ٨٢]، أو يكونُ مبتدأً حُذِفَ خبرُه لفهْم المعنى، والملائكةُ والنَّاسُ
أجمعون يلعنونهم.

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ١٩٢.

(٢) مفردة ابن محيصة: ١٠٩، الإيضاح: ٢٩٠، وسكت عنه في «المبهج» فوافق
الباقين.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٢٣، إيضاح الرموز ٢٩٠، وهي مخالفة لرسم المصحف في
(أجمعون).

(٤) أي: الملائكةُ والنَّاسُ وأجمعون.

(٥) البحر ١/ ٤٦١-٤٦٢.

وأمال ﴿وَالنَّهَارِ﴾ [١٦٤] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ،
والدُّورِيُّ عَنِ الكَسَائِيِّ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ. وأماله قالونُ من «العنوان»،
وورثُ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ. وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ ورثُ
مِنْ طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الصُّورِيِّ^(١).

وأمال الكَسَائِيُّ وحده ﴿فَأَحْيَايَهُ﴾ [١٦٤] وورثُ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ
بالفتح وبين اللَّفْظَيْنِ، وهو لقالونُ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واخْتُلِفَ فِي ﴿الرَّيْحِ﴾ إفراداً وجمعاً هنا [١٦٤]، وفي الأعراف [٥٧]،
وإبراهيم [١٨]، والحجر [٢٢]، والإسراء [٦٩]، والكهف [٤٥]، والأنبياء [٨١]،
والفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]، والثاني من الروم [٤٨]، وسبأ [١٢]، وفاطر [٩]،
وص [٣٦]، والشورى [٣٣]، والجاثية [٥]:

فنافعٌ بالجمع في ما عدا الإسراءَ والأنبياءَ وسبأً وصَّ، وقرأ ابنُ كثير^(٢)
كذلك في البقرة والحجر والكهف والجاثية، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ مِنْ غَيْرِ
«المفردة»^(٣).

وقرأ أبو عمرو وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ، بالجمع كذلك في
البقرة والأعراف والحجر والكهف والفرقان والنمل وثاني الروم وفاطر
والجاثية.

(١) قوله: «وقرأ الباقون... من غير طريق الصوري» سقط من: ن.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤١٩/٢، النشر ٢٢٣/٢، الإتحاف ٤٢٤/١.

(٣) المبهج ٩٠/٢، إيضاح الرموز ٢٩١، وسقط «من غير المفردة» من: ن. وهي في

المصادر. انظر: أيضاً الفوائد المعتمدة ٢٧٥.

وقرأ حمزة، وكذا خَلَفٌ، بالجمع في الفرقانِ فقط، وافقهم الأعمش.
 وقرأ الكسائيُّ بالجمع في الفرقان أيضاً وفي الحجرِ فقط.
 وقرأ أبو جَعْفَرٍ بالجمع في الخمسة عشرَ موضعاً لاختلافِ أنواعِها:
 جنوباً ودُبوراً وصباً وغير ذلك.

واختصَّ ابنُ كثيرٍ بالإفرادِ في الفرقان، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

واختلفَ عن أبي جعفرٍ في ﴿أَوْتَهَوَىٰ بِهِ الرِّيحُ﴾ في الحج [٣١].

وعن الحسنِ^(١) الجمعُ في غير: إبراهيم والإسراء وَصَّ والشورى.

فتلخَّصَ: أنَّ نافعاً جمع الكلِّ إلا أربعة مواضع: سبحان، والأنبياء، وسبأ،
 وَصَّ، فأفردَها، وابنُ كثيرٍ بالجمع في أربعة: البقرة، والحجر، والكهف،
 والجاثية، ووَحَّدَ باقيها منفرداً بالفرقان، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وعنه الإفرادُ
 في الكلِّ من «المفردة»^(٢).

وأن أبا عمرو وابنَ عامرٍ وعاصماً، وكذا يعقوب، بالجمع في تسعة:
 البقرة، والأعراف، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، وثاني الروم،
 وفاطر، والجاثية، وبالتوحيدِ في: إبراهيم، وسبحان، والأنبياء، وسبأ،
 وَصَّ، والشورى.

وأنَّ حمزة، وكذا خَلَفٌ، ووَحَّدَها كُلَّها إلا الفرقانَ فقط، ووافقهما
 الأعمش. وأنَّ الكسائيَّ ووَحَّدَها كُلَّها إلا الفرقانَ، والحجرَ فقط. وأنَّ
 أبا جعفرٍ جمع الستة عشرَ بخلافِ عنه في الحج.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٩٦.

(٢) مفردة ابن محيصة: ١٠٩.

وَأَنَّ الْحَسْنَ بِالْجَمْعِ فِيهَا كَلَّمَهَا إِلَّا فِي إِبْرَاهِيمَ، وَالْإِسْرَاءِ، وَصَّ، وَالشُّورَى

/ فبالإفراد. [٢٢٥/ب]

وجملة (الرَّيْحَ) المَحَلَّى بِاللَّامِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، اتَّفَقُوا مِنْهَا عَلَى الْجَمْعِ فِي ﴿الرَّيْحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [أَوَّلِ الرُّومِ ٤٦]، وَالْإِفْرَادِ فِي ﴿الرَّيْحَ الْعَقِيمَةَ﴾ فِي الذَّارِيَاتِ [٤١] مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ فِي ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾، وَالْإِفْرَادِ فِي ﴿الْعَقِيمَةَ﴾^(١)، وَكُلُّهُمْ وَحَّدَ مَوْضِعَ الْأَنْبِيَاءِ [٨١]، وَالْإِسْرَاءِ [٦٩]، وَالْحَجِّ [٣١]، وَسَبَأَ [١٢]، وَصَّ [٣٦]، إِلَّا أَبَا جَعْفَرٍ فَجَمَعَهَا بِخُلْفٍ عَنْهُ فِي الْحَجِّ، وَإِلَّا الْحَسْنَ فَجَمَعَ الْحَجِّ وَسَبَأَ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي تَوْحِيدِ مَا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مُمْ، وَفِي مَصْحَفِ حَفْصَةَ فِي الْبَقْرَةِ (وَتَصْرِيفِ الْأَرْوَاحِ)^(٢) [١٦٤].

ثم إن هذه المواضع المختلفة فيها ما المرادُ به الجمع كموضع البقرة، والشريعة^(٣)، أي: وتصريف الرياح جنوباً ودبوراً وشمالاً، ومنها ما المرادُ به التوحيد كموضع الأعراف، والفرقان وغيرهما. فوجهُ قراءةِ التوحيدِ^(٤) في مواضع التوحيد: الحقيقة، وفي مواضع الجمع: أنه جنسٌ فمعناه الجمعُ، كقولهم: جاءت الرياح من كلِّ مكان.

(١) انظر: النشر ٢/ ٢٢٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ٤٦٧.

(٣) وهي الجاثية.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٥٠، الحجة لابن زنجلة ١١٨،

الموضح ١/ ٣٠٦.

ووجه قراءة الجمع في موضع الجمع: الحقيقة، وفي موضع التوحيد: اعتبار التكرّر والصفات من كونها حارّةً وباردةً وعاصفةً وليّنةً ورحمةً وعذاباً، ووجه التخصيص: التنبيه على جواز الأمرين مع اتباع الأثر. والريحُ: جسم لطيفٌ شفافٌ غيرٌ مرئي، ومن آياته ما جعل الله فيه من القوة التي تقلع الأشجار، وتُعَفِّي الأتار، وتهدمُ الديار، وتهلك الكفار، وتربيةُ الزرع وتنميته واشتداده بها، وسوقُ السحاب إلى البلد الماحل. وجاءت في القرآن مجموعةً مع الرحمة مفردةً مع العذاب إلا في يونس: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [٢٢].

وفي الحديث^(١): «اللهم اجعلها رياحاً^(٢)، ولا تجعلها ريحاً».

(١) أخرجه الشافعي في مسنده ١٧٥ / ١ برقم: ٥٠٢، والطبراني في المعجم الكبير ١١ / ١٧٠-١٧١، برقم: ١١٥٣٣، وأبو الشيخ في كتاب العظمة ٤ / ١٣٥٢، برقم: ٨٧١، جميعهم من طريق العلاء بن راشد عن أبي علي -الملقب بحنش- عن عكرمة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مرفوعاً مع زيادة في أوله، والحديث المذكور عند المصنف هو الجزء الأخير منه، وأسقط أبو علي من إسناده الشافعي -رحمه الله تعالى- وهو حديث ضعيف جداً؛ في إسناده حسين بن قيس أبو علي الملقب بحنش متروك كما في التقريب ٢٤٩ برقم: ١٣٥١، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠ / ١٣٦، وكذا العلاء بن راشد ضعيف كما في تعجيل المنفعة ٣٢٣، نقلاً عن الحسيني. وضعف الحديث الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٦٤٦ برقم: ٤٤٦١، وفي السلسلة الضعيفة أيضاً ٩ / ٢٢٨، برقم: ٤٢١٧.

(٢) ن: «أرياحاً».

قال ابن عطية^(١): «لأنَّ رِيحَ العذابِ شديدةٌ ملتئمةُ الأجزاء، كأنَّها جسمٌ واحدٌ، وريحَ الرحمةِ لينَةٌ متقطعةٌ؛ فلذلك هي رِيحٌ. وأُفردت مع ﴿أَفْلاكَ﴾ لأنَّ رِيحَ إجراءِ السفنِ إنما هي واحدةٌ متصلةٌ، ثم وُصِفَتْ بالطيبة، فزال الاشتراكُ بينها وبين رِيحِ العذابِ» انتهى^(٢).

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَوَيَرَى الَّذِينَ﴾ [١٦٥]:

فناغِعُ وابنُ عامرٍ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ بخُلفٍ عنه، ويعقوبُ بالمشاة من فوق على أنَّه^(٣) خطابٌ للنبيِّ ﷺ^(٤)، و﴿الَّذِينَ﴾ نصبٌ، و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ ﴿تَرَى﴾، وأُجري المستقبلُ مُجرى الماضي لتحققه كقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، أو بدلُ اشتمالٍ من ﴿الَّذِينَ﴾ على حَدِّ قوله تعالى: ﴿وَأذْكَرِفِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦].

وجوابٌ ﴿لَوْ﴾ محذوفٌ على هذه القراءة والآتية، أي: لو ترى يا محمد ذلك لرأيتَ أمراً فظيماً، وقد كان عليه السلام عَلِمَ ذلك، ولكنْ خُوطِبَ والمرادُ أمته، فإنَّ فيهم مَنْ يحتاجُ لتقويةِ عِلْمِهِ بمشاهدةٍ مثل ذلك، وافقهم الحسن^(٥).

(١) المحرر الوجيز ٣٦/٢.

(٢) قوله: «والريح جسم لطيف... وبين ريح العذاب. انتهى» سقط من ش، س، ح.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٥٨، الحجة لابن زنجلة ١١٩، الموضح ٣٠٧/١.

(٤) انظر: الكفاية ١٢٤، النشر ٢/٢٢٤، الإتحاف ١/٤٢٥.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٢٣، إيضاح الرموز ٢٩١.

وقرأ الباقون بمثناة مِنْ تَحْتِ عَلَى إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَى الظَّالِمِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ
بِالْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ، وَ﴿الَّذِينَ﴾ رَفَعَ وَ﴿إِذْ﴾ مَفْعُولُهُ وَجَوَابُ ﴿لَوْ﴾
مَحذُوفٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا ﴿وَلَوْ سِئَرَى الَّذِينَ﴾ [١٦٥] فِي الْوَصْلِ السُّوسِيِّ بِخُلْفٍ عَنْهُ، وَالْفَتْحُ
لَهُ مِنْ زِيَادَةِ «الشَّاطِئَةِ» عَلَى أَصْلِهَا، وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ فِي الْوَصْلِ.
فَإِنْ وَقَفَ عَلَى ﴿سِئَرَى﴾: فَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(١)
بِالْإِمَالَةِ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْيَزِيدِيُّ^(٢). وَلُورِشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ التَّقْلِيلُ،
وَبِهِ قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان»، وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [١٦٥]:

فَابْنُ عَامِرٍ بَضَمَ الْيَاءَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٣) مِنْ «أَرَأَيْتَ» الْمَنْقُولَةِ مِنْ
«أَرَأَيْتَ» عَلَى حَدِّ^(٤): ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [١٦٧]، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا عَلَى الْبِنَاءِ
لِلْفَاعِلِ عَلَى حَدِّ: ﴿وَإِذْ أَرَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ﴾ [النحل: ٨٥].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [١٦٥]:

فَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(٥) بِكَسْرِ / الْهَمْزَةِ فِيهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ جَوَابَ (لَوْ):

(١) زاد في الإتحاف (١/ ٤٢٥): «ابن ذكوان من طريق الصوري»، وهو الصواب.

(٢) قوله: «واليزيدي» زيادة من: ح، وهو يُميل ذوات الرء كأبي عمرو كما تقدّم. انظر:

الإيضاح ٢٠١.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٦، النشر ٢/ ٢٢٤، الإتحاف ١/ ٤٢٥.

(٤) انظر في توجيهه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٦٤، الحجة لابن زنجلة ١٢٠،

الموضح ١/ ٣٠٨.

(٥) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤١٩، النشر ٢/ ٢٢٤، الإتحاف ١/ ٤٢٥.

«لقلت إن القوة لله» في قراءة الخطاب، أو «لقالوا» في قراءة الغيب^(١).
ويحتمل أن تكون على الاستئناف، ولم يذكر الجعبري غيره^(٢).
وقرأ الباقون بفتحهما، والتقدير: لعلمت أن القوة لله جميعاً، أو «لعلموا».
وقد تحصل أن لنافع ﴿تَرَى﴾ بالخطاب، ﴿يَرُونَ﴾ بفتح الياء،
و﴿أَنَّ﴾ بفتح الهمزة^(٣).
ولا بن عامر ﴿تَرَى﴾ بالخطاب، ﴿يُرُونَ﴾ بضم الياء، ﴿أَنَّ﴾ بفتح
الهمزة.
ولا بن وزدان بخلاف عنه ويعقوب ﴿تَرَى﴾ بالخطاب ﴿يَرُونَ﴾
بفتح الياء، ﴿إِنَّ﴾ بكسر الهمزة.
وللباقين ﴿يَرَى﴾ بالغيب، ﴿يَرُونَ﴾ بفتح الياء، ﴿أَنَّ﴾ بفتح الهمزة.
وقرأ ﴿إِدْتَبَرًا﴾ [١٦٦] بإدغام الذال في التاء أبو عمرو وهشام وحمزة
والكسائي، وكذا خلف للتقارب. ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن.
وقرأ نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب،
بالإظهار على الأصل، ووافقهم الأعمش.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٥٨، الحجة لابن زنجلة ١١٩،
الموضح ١/٣٠٧.

(٢) كنز المعاني (خ): ١٥٣/أ.

(٣) المثبت هو سياق: ح، وسائر النسخ فيها زيادة: «وافق الحسن» بعد قوله: «بفتح الهمزة»
وهو سهو؛ لأن الحسن يكسر الهمزة كما في مفردته ٢٢٤، وإيضاح الرموز ٢٩١، فهو
يوافق يعقوب ومن معه.

تنبيه

لا خلاف في ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [١٦٦] أن الأول مبني للمفعول، والثاني مبني للفاعل، إلا ما روي شاذاً عن مجاهد بالعكس^(١).
 وقرأ ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ [١٦٨] نافع والبزِّي من طريق أبي ربيعة، وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة، وكذا خلف، بإسكان الطاء حيث وقع^(٢)؛ لأنَّ «فُعَلَةٌ» الساكنة العين السالمتها^(٣) إذا كانت اسماً جاز في جمعها بالألف والتاء ثلاث لغات مسموعة عن العرب^(٤): السكون وهو الأصل، والإتباع^(٥)، والفتح تخفيفاً. ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي والحسن والأعمش. وقرأ الباقون بالضم.
 وعن الحسن^(٦) (حَطَّوَاتٍ) حيث جاء بفتح الحاء وسكون الطاء.
 وقرأ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [١٦٩] بإسكان الراء أبو عمرو ومن أكثر الطرق عنه، وهي لغة بني أسد وتميم^(٧) طلباً للتخفيف عند اجتماع الأمثال.
 وذهب قومٌ إلى الأخذ عنه بالاختلاس بأن يأتي بثلاثي الحركة، ولم يذكر عنه في «العنوان»^(٨) غيره.

(١) انظر: البحر ١/٤٧٣.

(٢) تقدم عند الآية [٦٧].

(٣) أي: التي سلمت عينها.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٩٢.

(٥) أي: حُطَّوَاتٍ، بإتباع حركة العين لحركة الفاء.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٢٤، الإيضاح ٢٩٢.

(٧) انظر: النشر ٢/٢١٣، وتقدم عند الآية [٥٤].

(٨) العنوان ٦٩.

وروى أكثرهم الاختلاسَ للدُّوريِّ والإسكانَ للشُّوسيِّ، وفاقاً لنصِّ أكثر^(١) المغاربة.

وروى آخرون الإتمامَ للدُّوريِّ، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٢) على الإسكانِ، وقرأ الباقون بالإشباعِ على الأصلِ.

وقرأ ﴿بَلَّ نَتَّيْعُ﴾ [١٧٠] بالإظهارِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ وعاصمٌ وحمزة^(٣)، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ وخَلْفٌ، وافقهم الأعمشُ واليزيديُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٤)، واختلَفَ عن هشامٍ، والصوابُ الإدغامُ^(٥).

وقرأ الكسائيُّ بالإدغامِ، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٦). ويوقف على ﴿دُعَاءَ وَدِئَاءَ﴾ [١٧١] ونحوهما ممَّا وقعت الهمزةُ فيه متوسطةً بالتنوينِ لحمزةً بالتسهيلِ بينَ بينَ على القاعدةِ. ويجوزُ في الألفِ المدُّ والقصرُ.

(١) قوله: «أكثر» زيادة من: ن، د، ر، م، ب، ط، وهو كذلك في النشر ٢/ ٢١٢.

(٢) المبهج ٢/ ٤٧.

(٣) سقط: «حمزة» من: ش، س، ر، م، ص، غ، خ: وفي حاشية ن «أي: وحمزة، وسقط من قلم المصنف».

(٤) مفردة ابن محييصن: ٩٩.

(٥) في حاشية م: «وقوله: والصواب الإدغام» فيه نظر بل الصواب الإظهار كما في النشر، الموافق لما تقدم له في باب الإدغام»، قال صاحب الإتحاف ٤٢٦: «وما وقع في الأصل هنا من ذكر الخلاف فيها لهشام وتصويب الإدغام عنه لعله سبق قلم».

(٦) المبهج ١/ ٢٩٨.

وحكى صاحب «المبهبج»^(١) - فيما ذكره في «النشر»^(٢) - الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله، قال فيه: «وهو وجهٌ صحيحٌ وردَّ به النصُّ عن حمزة / من رواية الضَّبِّيِّ»^(٣).

وله وجهٌ: وهو إجراء المنصوبِ مُجرى المرفوعِ والمجرورِ، وهو لغةٌ للعربِ معروفةٌ^(٤) فتبدلَ الهَمْزَةُ فيه ألفاً، ثم تُحذفُ للساكنين. ويجوزُ معه المدُّ والقصرُ والتوسطُ كما في غيره، وهو هنا أولى منه في المتطرف؛ لأنَّ الألفَ المرسومةَ هنا يُحتملُ أن تكونَ أَلِفَ البنيةِ، ويحتملُ أن تكونَ صورةَ الهَمْزَةِ، ويُحتملُ أن تكونَ أَلِفَ التنوينِ.

فعلى تقدير أن تكونَ أَلِفَ البنيةِ لا بُدَّ من أَلِفِ التنوينِ فتأتي بقَدْرِ أَلْفَيْنِ، وهو التوسطُ، وعلى تقدير أن تكونَ صورةَ الهَمْزَةِ فلا بُدَّ من أَلِفِ البنيةِ وأَلِفِ التنوينِ فتأتي بقَدْرِ ثلاثِ أَلِفَاتٍ وهو المدُّ الطويل.

وعلى تقدير أن تكونَ أَلِفَ التنوينِ، فلا بُدَّ من أَلِفِ البنيةِ، فتأتي بقَدْرِ أَلْفَيْنِ أيضاً، فلا وجهَ للقصرِ، إلا أن يُقدَّرَ الحذفُ اعتباراً^(٥)، أو يراد حكايةُ

(١) المبهبج ١/٣١٧.

(٢) النشر ١/٤٧٧.

(٣) سليمان بن يحيى بن الوليد، أبو أيوب، التميمي، البغدادي، المعروف بالضَّبِّيِّ، من كبار المقرئين وعلمائهم، ثقة، (ت: ٢٩١هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩/٦٠، معرفة القراء الكبار ٢/٥٠٩، غاية النهاية ١/٣١٧. والضَّبِّيُّ: نسبة إلى «بني صَبَّة» وهم جماعة، منهم في مُضَر، وفي قريش، وفي هذيل. انظر: الأنساب ٤/١٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/٣٨٦.

(٥) ح: «اعتياًضاً».

الصورة، أو يُجرى المنصوبُ مُجرى غيره لفظاً، ولو لا صحته روايةً لكان ضعيفاً. والله أعلم.
ووافقهُ الأعمش بخلفٍ عنه.

واختلِفَ في ﴿الْمَيْتَةَ﴾ هنا [١٧٣]، وفي المائة [٣]، والنحل [١١٥]، ويس [٣٣]، و﴿مَيْتَةً﴾ في موضعي الأنعام [١٣٩، ١٤٥]، و﴿مَيْتًا﴾ فيها [١٢٢]، والفرقان [٤٩]، والزخرف [١١]، والحجرات [١٢]، وق [١١]، و﴿إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ بفاطر [٩]، و﴿سُقِّنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ بالأعراف [٥٧].

و﴿الْمَيْتِ﴾ المحلي باللام، المنصوب وهو ثلاثة، والمجرور وهو خمسة: ﴿وَمُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيْتِ وَمُخْرِجُ الْمَيْتِ﴾ بآل عمران [٢٧]، ﴿وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَمُخْرِجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ بالأنعام [٩٥]، ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ﴾ بيونس [٣١]، ﴿وَجِبْنَ نُّظْهُرُونَ * يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ﴾ بالروم [١٨-١٩]:

فنافع^(١) بتشديد الياء مكسورةً على الأصل في ﴿الْمَيْتَةَ﴾ بـ «يس» [٣٣]، وهي ﴿وَأَيُّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾ [٣٣]، و﴿مَيْتًا﴾ في الأنعام، وهو: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا﴾ [١٢٢]، والحجرات، وهو ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [١٢]، و﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و﴿إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، و﴿الْمَيْتِ﴾ المنصوب والمجرور.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٢١، ٤٤٦، النشر ٢/٢٢٤، الإتحاف ١/٤٢٧.

وقرأ حفصٌ وحمزة والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، بالتشديد كذلك في ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] المنكر، و﴿أَلَمَّيَّتِ﴾ المعرف، حيث وقع^(١)، ووافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ أبو جعفرٌ بالتشديد في جميع المواضع المذكورة، وقرأ كذلك يعقوبٌ ﴿مَيِّتًا﴾ في الأنعام [١٢٢]، و﴿أَلَمَّيَّتِ﴾ المعرف في ثمانية^(٣)، وافق الحسن^(٤) على الأنعام لا غير.

وقرأ رؤيسٌ بالتشديد كذلك في الحجرات، وافقه ابنٌ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٥).

وقرأ الباقر بالسكونِ مُخَفَّفًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وعلى القراءتين قوله^(٦):

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

وَاتَّفَقُوا عَلَى تَشْدِيدِ مَا لَمْ يَمُتْ^(٧)، نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]

(١) سقط «حيث وقع» من: ن.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٤٤، إيضاح الرموز ٢٩٢.

(٣) المثبت من: د، وهو الصواب كما في النشر ٢/٢٢٥، وفي سائر النسخ: «السبعة».

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٨١.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٥١.

(٦) البيت لعدي بن رعاء الغساني، وهو في الأصمعيات ١٥٢، وابن يعيش ١٠/٦٩،

والدر المصون ٣/١٠٤.

(٧) انظر: النشر ٢/٢٢٥.

﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]؛ لأنه لم يتحقق^(١) وَصَفَ الموت بعد بخلاف غيره، ويحكى^(٢) عن قدماء النحاة: أَنَّ المَيِّتَ بالتخفيف / مَنْ فَارَقَتْ رَوْحَهُ جَسَدَهُ، وبالتشديد مَنْ عَايَنَ أسبابَ الموتِ ولم يَمُتْ.

[٢٢٧/أ]

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [١٧٣] وَبَابِهِ، مِمَّا التَّقَى فِيهِ سَاكِنَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، ثَالِثٌ^(٣) ثَانِيهِمَا مَضْمُومٌ ضَمَّةً لَازِمَةً، وَيَبْدَأُ الْفِعْلَ الَّذِي يَلِي السَّاكِنَ الْأَوَّلَ بِالضَّمِّ، وَأَوَّلُ السَّاكِنَيْنِ أَحَدُ حُرُوفِ «لَتَنُودٍ» وَالتَّنْوِينِ: فَاللام، نحو: ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وَالتَّاءُ، نَحْوُ: ﴿وَقَالَتِ آخُوجُ﴾ [يوسف: ٣١]، وَالنُّونُ، نَحْوُ: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] وَالوَاوُ: ﴿أَوْادَعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَالدَّالُ: ﴿وَلَقَدْ آسَأْتُهُزِيءًا﴾ [الأنعام: ١٠]، وَالتَّنْوِينِ: ﴿فَتِيلاً أَنْظَرُ﴾ [النساء: ٤٩-٥٠].

فَأَبُو عَمْرٍو^(٤) بكَسْرِ النُّونِ وَالتَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّنْوِينِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ إِلَّا فِي وَاوٍ ﴿أَوْآخُوجُوا﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿أَوْادَعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَوْانْقَصَّ﴾ [المزمل: ٣]، وَإِلَّا فِي اللّامِ مِنْ، نَحْوُ: ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ﴿قُلْ أَنْظَرُوا﴾ [يونس: ١٠١] فَبِالضَّمِّ فِيهِمَا لِيُثْقَلَ الْكَسْرُ عَلَى الْوَاوِ، وَلِضَمِّ

(١) المثبت من: ر، م، وكذا في النشر ٢/ ٢٢٥، وفي: ح: «لا يتحقق»، وسائر النسخ: «يتحقق» بدون حرف النفي.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٣٦.

(٣) سقط «ثالث» من: س.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٥٥٣، النشر ٢/ ٢٢٥، الإتحاف ١/ ٤٢٨.

القاف، ووافقه اليزيدي^(١).

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ بالكسر في الستة على الأصل، ووافقهما المطوّعي،
والحسن^(٢).

وقرأ يعقوبٌ بالكسر أيضاً فيها كلّها، إلا في الواو فقط، فضمّ للثقل.
وقرأ الباكون بالضم في الستة إتباعاً لضمّ الثالث، إلا أنه اختلف عن
قنبل في التنوين المكسور، نحو: ﴿مُنِيْبٌ * أَدْخُلُوْهَا﴾ [ق: ٣٣-٣٤] فكسره
ابنُ شَنبُوذ عنه، وضمّه ابنُ مجاهدٍ.

واختلف أيضاً عن ابنِ ذَكْوَانَ في التنوين: فكسره الأَخْفَشُ، قال
الجَعْبَرِيُّ^(٣): «لعدم قرار التنوين على حاله، فقوي بلزوم الأصل». وضمّه
الصُّورِيُّ، واستثنى بعضهم عن ابنِ الأَحْرَمِ: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ في
الأعراف [٤٩]، و﴿خَيْثَةَ أَجْتَتِ﴾ بإبراهيم [٢٦]، جمعاً بين اللغتين وأتباع
الأثر.

وقد خرج بقيد الكلمتين ما فصل بينهما بكلمة أخرى، نحو: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ﴾
[يوسف: ٦٧] فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّالِثَ مَضْمُومٌ ضَمًّا لَازِمًا، لَكِنَّهُ قَدْ

(١) انظر: إيضاح الرموز ٢٩٣، وانظر أيضاً: الفوائد المعتمدة: ٢٧٥، القراءات الشاذة: ٣٤، فإنهما لم يذكر اليزيدي لموافقة أبا عمرو على منهجهما، فهو يقرأ بالكسر في حروف: «لتنود»، والتنوين إلا الواو واللام فبالضم فيهما كأبي عمرو في الكسر والضم تماماً.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٥٧، المبهج ٩٥/٢.

(٣) كنز المعاني (خ): ١٥٤/ب.

فُصِّلَ بينهما بكلمةٍ أخرى، وهي «أل» المعرفة، فالضمة من ثالث كلمة، وبقيد الضمة اللازمة، نحو ضمة ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾ [ص: ٦]، فَإِنَّ الشَّيْنَ أَصْلُهَا الكسْرِ^(١)، و﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦] لانتقالِ حركته.

وقرأ أبو جعفرٍ ﴿اضْطَرَّ﴾ [١٧٣] بكسرِ طائها حيث وقعت^(٢)؛ لأنَّ الأصل: اضْطَرَّ بكسرِ الراءِ الأولى، فلَمَّا أدغمت الراءِ في الراءِ نُقِلَتْ حركتها إلى الطاءِ بعد سلبِ حركتها.

واختلِفَ عن ابنِ وَرْدَانَ فِي ﴿اضْطَرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقرأ الباقون بضمِّها على الأصلِ.

واختلِفَ فِي ﴿لَيْسَ الْبِرَّ﴾ [١٧٧]:

فحمزةٌ وحفصٌ^(٣) بالنصبِ خبرَ ﴿لَيْسَ﴾ مُقَدِّمًا، و﴿أَنْ تُولُوا﴾ اسمها في تأويلِ مصدرٍ. وَرُجِّحَتْ هذه القراءة^(٤) بأنَّ المصدرَ المؤولَ أعرفُ من المحلِّيِّ بأل؛ لأنه يُشبه الضميرَ، من حيث إنه لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، والأعرفُ ينبغي أن يُجعلَ الاسمَ، وغيرُ الأعرفِ الخبرَ، وتقديمُ خبرِ «ليس» على اسمها قليلٌ، ووافقهما المطَّوعِيُّ عن الأعمش^(٥).

(١) لأن الأصل: امشوا، فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين، ثم التقى ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٥٠، النشر ٢/ ٢٢٦، الإتحاف ١/ ٤٢٩.

(٣) انظر: الكفاية ١٢٥، النشر ٢/ ٢٢٦، الإتحاف ١/ ٤٢٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٦٩، الحجة لابن زنجلة ١٢٣،

الموضح ١/ ٣١٣.

(٥) انظر: المبهج ٢/ ٩٥، إيضاح الرموز ٢٩٣.

وقرأ الباقون بالرفع على أنه اسمٌ ﴿لَيْسَ﴾ و﴿أَنْ تُولُوا﴾ خبرها في تأويل مصدرٍ، أي: ليس البرُّ توليتكم.

/ وَرُجِّحَتْ هذه القراءة من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه. [٢٢٧/ب]
واتفقوا على رفع ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ﴾ الثاني [١٨٩]؛ لَأَنَّ ﴿بِأَنَّ تَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾ متعينٌ لأن يكون خبراً بدخولِ الباءِ عليه^(١).

وقرأ ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [١٧٧] وبعده ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَاتَى﴾ [١٨٨] بتخفيفِ النون، ورفعِ ﴿الْبِرِّ﴾ فيهما نافعٌ وابنُ عامرٍ^(٢)، فتكون ﴿وَلَكِنَّ﴾ مخففةً من الثقيلة جيء بها لمجرد الاستدراك، وإذا خُفِّفَت لم تعمل عند الجمهور^(٣)، ووافقهما الحسن^(٤). وقرأ الباقون بتشديدِ النونِ ونصبِ ﴿الْبِرِّ﴾ فيهما.

وأمال ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى﴾ [١٧٨] حمزة والكسائي، وكذا خالف، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل. وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح^(٥).

وأمال ﴿خَافَ﴾ [١٨٢] حمزة، ووافقه الأعمش، والباقون بالفتح.

(١) انظر: النشر ٢/٢٢٦.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٨، النشر ٢/٢٢٦، الإتحاف ١/٤٣٠.

(٣) أجاز الأخص ويونس إعمالها مخففة. انظر: الارتشاف ٣/١٢٧٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٥، وتقدم الخلاف في الرفع والتخفيف في: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ في الموضوعين عند الآية [١٠٢] من هذه السورة.

(٥) سقط من: ن، «والباقون بالفتح».

واختلِفَ في ﴿مُوصٍ﴾ [١٨٢]:

فأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف^(١)، بفتح الواو وتشديد الصاد، وافقهم الحسن والأعمش^(٢). وقرأ الباكون بالسكون والتخفيف، وهما من أَوْصَى ووصَى لغتان^(٣).

إلا أن حمزة وأبا بكر من الذين يقرؤون ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [١٣٢] مضعفاً، وأن نافعاً وابن عامر يقرآن بالهمزة، فلو لم تكن القراءة سنة متبعة لا تجوز بالرأي، لكان قياس قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بالتضعيف، أن يقرؤوا هنا ﴿مُوصٍ﴾ بالتضعيف أيضاً.

وأما نافع وابن عامر^(٤) فإنهما قرآ ﴿مُوصٍ﴾ هنا مخففاً على قياس قراءتهما هناك ﴿وَأَوْصَىٰ﴾ على أفعل، وكذلك حمزة والكسائي وأبو بكر قرؤوا ﴿وَوَصَّىٰ﴾ هناك بالتضعيف، فقرؤوا هنا ﴿مُوصٍ﴾ بالتضعيف على القياس.

واختلِفَ في ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [١٨٤]:

فنافع وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر^(٥) ﴿فِدْيَةٌ﴾ بغير تنوين، ﴿طَعَامُ﴾ بالخفض على الإضافة^(٦) من باب إضافة الشيء إلى جنسه، والمقصود

(١) انظر: إرشاد المبتدي، ٢٣٨، النشر ٢/٢٢٦، الإتحاف ١/٤٣٠.

(٢) انظر: الروضة ٢/٥٥٥، مفردة الحسن ٢٢٥، إيضاح الرموز ٩٩٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٧١، الحجة لابن زنجلة ١٢٤، الموضح ١/٣١٥.

(٤) ومعهما أبو جعفر.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٢٣، النشر ٢/٢٢٦، الإتحاف ١/٤٣٠.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٧٣، الحجة لابن زنجلة ١٢٤، الموضح ١/٣١٥.

به البيان كخاتم حديد، وثوب خَزَّ، لأنَّ الفِدْيَةَ تكونُ طعاماً وغيره، و﴿مَسْكِينٍ﴾ بالجمع وفتح النون من غير تنوين، لمقابلةِ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ^(١)، ووافقهم الحسنُ والمطوَّعِيَّ عن الأعمش^(٢).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخَلَفٌ ﴿فِدْيَةٌ﴾ بالتنوينِ مبتدأً، خبرُه في الجارِ قبله، ﴿طَعَامٌ﴾ بالرفعِ بدلٌ من ﴿فِدْيَةٌ﴾، و﴿مَسْكِينٍ﴾ بالتوحيدِ وكسرِ النونِ منونةٌ لمراعاةِ أفرادِ العمومِ أي: وعلى كلِّ واحدٍ واحدٍ ممَّن يطيقُ الصومَ، لكلِّ يومٍ يُفِطِرُهُ إطعامُ مسكينٍ.

وتبيَّن من أفرادِ المسكينِ أنَّ الحكمَ لكلِّ يومٍ يُفِطِرُ فيه مسكينٌ، ولا يُفهمُ ذلك من الجمعِ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وقرأ هشامٌ ﴿فِدْيَةٌ﴾ بالتنوينِ، و﴿طَعَامٌ﴾ بالرفعِ، و﴿مَسْكِينٍ﴾ بالجمعِ وفتحِ النونِ.

وعن الشَّنبوذِيِّ عن الأعمشِ (فديةٌ) بغيرِ تنوينِ، (طعامٌ) بالخفضِ^(٣)، (مسكينٍ) بالتوحيدِ والخفضِ منوناً.

(١) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، ومن أفرد فعلى مراعاة أفراد العموم. وانظر:

الدر المصون ٢/ ٢٧٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٢٥، المبهج ٢/ ٩٧، إيضاح الرموز ٢٩٤.

(٣) هذا سياق نسخة ح، وهو الصواب، وسائر النسخ: (فديةٌ) بالتنوينِ، (طعامٌ) بالرفعِ وهو

سهو. انظر: المبهج ٢/ ٩٨، إيضاح الرموز ٢٩٤.

ومعنى الآية: وعلى المطيقين للصيام إن أفطروا فديةً / طعامً مسكينٍ، نصفُ صاعٍ من بُرٍّ، أو صاعٌ من غيره عند فقهاء العراق، ومُدٌّ عند فقهاء الحجاز^(١)، رُخِّصَ لهم في ذلك أول الأمر، كما أمرُوا بالصوم، فاشتدَّ عليهم، لأنهم لم يتعودوه، ثم نُسِخَ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [١٨٥]، أي: إذا كان بالغاً عاقلاً صحيحاً.

وعن الحسن^(٢) (شهر) [١٨٥] بالنصبِ بإضمارِ فِعْلٍ^(٣)، أي: صوموا شهرَ رمضان، ويُحتمل أن يكونَ بدلاً من قوله: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [١٨٤]، أو يكونَ على الإغراء. وقرأ الجمهورُ بالرفعِ على الابتداء، وخبره ﴿الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، وقيل غير ذلك.

وأدغم راءً ﴿شَهْرٌ﴾ في راءٍ ﴿رَمَضَانَ﴾ أبو عمرو، وكذا يعقوبُ من «المصباح»، و«مفردة» أبي حيان. ووافقهما اليزيديُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة»، والمطوِّعيُّ عن الأعمش.

ولا يُلتَقَتْ إلى مَنْ استضعفَ الإدغام؛ من حيث إنه جَمْعٌ بين ساكِنَيْنِ على غيرِ حدِّهما^(٤). وقولُ ابن عطية^(٥): «وذلك لا تَقْتَضِيهِ الأَصُولُ»، غيرُ

(١) انظر: أحكام القرآن للطحاوي (١/٤٢٣).

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٢٥، إيضاح الرموز ٢٩٤.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢٣٢، البحر ٢/٣٨.

(٤) قال ابن يعيش ٩/١٢١: «والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مدغماً كدابة».

(٥) المحرر الوجيز ٢/٨٢.

مقبول منه؛ فإنه إذا صحَّ النَّقْلُ لا يُعَارَضُ بالقياسِ، وقد تقدّم توجيه ذلك في آخر فصل الإدغام^(١).

وقرأ ﴿ الْقُرْآنَ ﴾ [١٨٥] معرّفاً ومنكراً بغير همزٍ مع فتحِ الراءِ، ابنُ كثيرٍ وصلاً ووقفاً.

واختلِفَ فيه على وجهين^(٢)، أظهرهما: أنه من باب النقلِ، كما يُنقل ورشٌ حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها، نحو: ﴿ قَدَّأَفْلَحَ ﴾ [المؤمنون: ١]، وهو وإن لم يكن من أصله النقلِ، إلا أنه نقلٌ هنا؛ لكثرة الدَّورِ جمعاً بين اللغتين.

والثاني: أنه مشتقٌّ عنده من قرئتُ بين الشيتين^(٣)، فيكون وزنه على هذا فعلاً، وعلى الأول: فُعَلاناً؛ وذلك أنه قد قرُنَ فيه بين السورِ والآياتِ والحكمِ والمواعظِ.

وأما قول من قال^(٤): إنه من: قرئتُ الماءَ في الحوضِ، أي: جمَعْتُهُ، فغلَطَ؛ لأنهما مادتان متغايرتان.

وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وحمزةٌ في الوقفِ أيضاً كذلك، ووافقه الأعمشُ بخُلْفِ عنه.

(١) انظر: ٧٣٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ١٢٥، الموضح ٣١٦/١.

(٣) انظر: البرهان ٣٧٤/١، ونُسبَ هذا القولُ إلى الأشعري، وقال الفراء: هو مشتق من القرائن. انظر: المسائل الحلييات ٢٩٧.

(٤) نسبه السيوطي في الإتقان ١/١٤٧ إلى الزجاج. وانظر: مجاز القرآن ١/١ إذ ذهب إلى ذلك؛ لأنه جمع السور بعضها إلى بعض.

وقرأ ﴿ الْعُسْرَ ﴾، و﴿ الْيُسْرَ ﴾ [١٨٥] بضم السين فيهما أبو جعفر^(١)، وهل الضمُّ أصلٌ والسكونٌ للتخفيف، أو الأصلُ السكونُ والضمُّ للإتباع؟ الأولُ أظهرٌ؛ لأنَّه المعهودُ في كلامهم^(٢).

واختلِفَ في ﴿ وَاتَّكَمَلُوا ﴾ [١٨٥]:

فأبو بكرٍ، وكذا يعقوبُ^(٣) بفتح الكافِ وتشديد الميم، وافقهما الحسنُ^(٤).

وقرأ الباقرُ بإسكان الكافِ وتخفيفِ الميمِ من أكمل، والهمزةُ فيه للتعدية^(٥). والتضعيفُ في القراءة الأولى للتعدية أيضاً؛ لأنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يتعاقبان في التعدية غالباً.

وأمال ﴿ هَدَنَكُمُ ﴾ [١٨٥] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. ولقالون من «العنوان» وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ التَّقْلِيلُ، وله الفتحُ أيضاً، وبه قرأ الباقرُ.

وقرأ ﴿ الدَّاعِةَ ... دَعَانَهُ ﴾ [١٨٦] بإثباتِ الياءِ بعد العينِ وبعد النونِ في الوصلِ دون الوقفِ ورشٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

(١) تقدم الخلاف فيهما عند الآية [٦٧] من هذه السورة.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٨٥.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٩، النشر ٢/ ٢٢٦، الإتحاف ١/ ٤٣١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٢٦، إيضاح الرموز ٢٩٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٢٧٤، الحجة لابن زنجلة ١٢٦،

وأثبتها فيهما في الوصل بخلافٍ عنه قالون، وكذلك اختلفَ عنه في الإثباتِ في الأولِ والحذفِ في الثاني، وفي إثباتِ الثاني وحذفِ الأولِ. وأثبتها فيهما / في الحالين يعقوبُ. وحذفها في الحالين الباكون، لما لم يُثبتوا لها صورةً في المصحفِ.

فمن القراءِ من أسقطها تبعاً للرسمِ وقفاً ووصلاً، ومنهم من أثبتها في الحالين، ومنهم من أثبتها وصلاً وحذفها وقفاً، كما تقدّم. وفتح ياء ﴿بِئْسَ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [١٨٦] ورش.

وعن الأعمش^(١) (في المسجد) [١٨٧] بالتوحيد، كأنه يريدُ الجنس^(٢).

وعن ابنِ مُحَيِّصِن^(٣) من «المبهج» (عَنْ لَهْلَه) [١٨٩] بإدغامِ النونِ في اللامِ، نقلَ حركةَ همزةِ «أَهْلَه» إلى لامِ التعريفِ، وأدغمَ نونَ «عَنْ» في لامِ التعريفِ؛ لسقوطِ همزةِ الوصلِ في الدَّرَجِ، وفي ذلك اعتدادٌ بحركةِ الهمزةِ المنقولةِ.

وكذلك أدغمَ اللامَ في (عَلَّنَسَانِ) [الإسراء: ٨٣]، وكذلك نونَ (لِمَنْ لَأَثِمِينَ) [المائدة: ١٠٦]، ولامَ (بِلِ)، نحو: (بَلَّنَسَانِ) [القيامة: ١٤] فهي أربعةٌ: (من) و(عن) و(بِلِ) و(على)، والجمهورُ على الإظهارِ، وبه قرأ ابنُ مُحَيِّصِنِ من «المفردة»^(٤).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٥٥٨، المبهج ٢/ ٩٨، إيضاح الرموز: ٢٩٥.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٣٥، البحر المحيط ٢/ ٥٤.

(٣) المبهج ٢/ ٩٨، الإيضاح ٢٩٥.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٥.

وعن الحسن (الحجّ) [١٨٩] بكسرِ الحاءِ كيف جاء^(١).
 وقرأ كذلك بكسرِ الحاءِ حَفْصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ
 وَخَلَفٌ^(٢)، في ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ في آل عمران [٩٧]. وقرأ الباقون بالفتح فيهما،
 وهل الفتحُ والكسرُ بمعنى واحدٍ، أو مختلفان؟ يأتي ذلك إن شاء الله تعالى
 في سورة آل عمران [٩٧].

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْبَيْوتِ﴾ [١٨٩]، و﴿يُوتِ﴾ [النور: ٣٦]، و﴿وَعُيُونِ﴾
 [الحجر: ٤٥]، و﴿الْعُيُونِ﴾^(٣) [يس: ٣٤]، و﴿الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، و﴿جُبُوبِهِنَّ﴾
 [النور: ٣١]، و﴿شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧]:

فقرأ قالونُ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا
 خَلَفٌ^(٤) بكسرِ باءِ ﴿بِئوتِ﴾، و﴿أَلِئوتِ﴾ حيث جاء؛ طلباً للتخفيف
 لمناسبةِ الياءِ^(٥)، ولم يَعْتَدُوا بالخروجِ من كسرِ إلى ضمٍ، وافقهم
 الأعمشُ^(٦).

وَضَمَّهَا ورثُ وأبو عمرو وحفصُ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ، على
 الأصلِ، ككَعْبٍ وكُعُوبٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٢٧، إيضاح الرموز ٢٩٦.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٥١/٢، النشر ٢٤١/٢، الإتحاف ٤٨٥/١.

(٣) «العيون»: زيادة من: ح، وهي في النشر ٢/٢٢٦.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٤٢٢/٢، النشر ٢/٢٢٦، الإتحاف ٤٢٣/١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٢٨٠، الحجة لابن زنجلة ١/١٢٧،

الموضح ١/٣١٨.

(٦) انظر: الروضة ٥٥٩/٢، المبهج ٩٨/٢، إيضاح الرموز ٢٩٦.

وقرأ أبو بكر وحمزة^(١) بكسرِ غينٍ ﴿الْغَيْوِبِ﴾ حيث وقع، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ بخلافٍ عنه والأعمشُ. وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ، وبه قرأ ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة»^(٢).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ ذُكْوَانَ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ بكسرِ عينٍ ﴿وَعَيُونَ﴾، و﴿الْعَيُونَ﴾ حيث وقعاً، وجيمٌ ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ في النور [٣١]، وشينٌ ﴿شِيُوْحًا﴾ بغافر [٦٧]، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج»، والأعمش^(٣)، وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ، وبه قرأ ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

واخْتَلَفَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ فَقَط: فَشَعِيبٌ^(٤) عَنْ يَحْيَى عَنْهُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْعُلَيْمِيِّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَرَوَى أَبُو حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ كَسْرَهَا.

وَأَمَّا تَخْفِيفُ ﴿وَلَكِنَّ﴾، وَرَفْعُ ﴿الْبُرِّ﴾ [١٧٧] لِنَافِعِ بْنِ عَامِرٍ، فَذَكَرَ قَرِيباً^(٥)، مَعَ مَوَافَقَةِ الْحَسَنِ لِهَمَا.

(١) زاد في ح: «والمطوعي عن الأعمش»، والمثبت هو الصواب. انظر: المبهج ٩٩/٢، وإيضاح الرموز ٢٩٦.

(٢) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١١٠، ولم يذكر في هذه الكلمات خلافاً، فهو فيها كأبي عمرو ومن معه على منهجه. انظر مفردته ٩٧.

(٣) انظر: المبهج ١٠٠/٢، وإيضاح الرموز ٢٩٦.

(٤) هو: ابن أيوب الصريفي، تقدّم.

(٥) في سورة البقرة، عند الآية [١٠٢].

وأمال ﴿آتَقَى﴾ [١٨٩] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ الفَتْحُ والتقليل، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ... حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ... فَإِنْ قَتَلُوكُمْ﴾ [١٩١]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١) بغير أَلْفٍ في الأفعالِ الثلاثةِ مِنَ القَتْلِ، ووافقهم الأعمش^(٢). وقرأ الباقون بالألفِ مِنَ القتالِ، وهي واضحةٌ؛ لأنها / نَهَى عن مُقَدِّماتِ الفعلِ، فدلالتهَا على النهيِ عن القتلِ بطريقِ الأُولَى.

[١/٢٢٩]

وأما القراءةُ الأُولَى فيُحتملُ أن يكونَ: ولا تأخذوا في قَتْلِهِمْ حتى يأخذوا في قَتْلِكُمْ^(٣).

وعن الحسنِ^(٤) (الحُرْمَات) [١٩٤] بسكونِ الرَّاءِ.

وعن الحسنِ^(٥) -أيضاً- (والعُمْرَةُ) [١٩٦] بالرفعِ على الابتداءِ، و(الله) [١٩٦] الخبرُ على أنها جملةٌ مستأنفةٌ^(٦).

(١) انظر: الغاية ١٩٤، النشر ٢/٢٢٧، الإتحاف ١/٤٣٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٠٠، إيضاح الرموز ٢٩٦.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ٢/٢٨٥، الكشف ١/٢٨٥، الموضح ١/٣١٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٢٧، إيضاح الرموز ٢٩٧.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٢٦، إيضاح الرموز ٢٩٧.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢٣٦، البحر ٢/٧٢.

وقرأ ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [١٩٧] بالرفع منوناً فيهما ابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١)، ووافقهم ابن محيصن، وزاد أبو جعفر وحده، فرفع ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [١٩٧] كذلك، ووافقه الحسن^(٢).

ف «لا» ملغاة^(٣)، وما بعد رفع بالابتداء، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدّم النفي عليها، و﴿فِي الْحَجِّ﴾ [١٩٧] خبر المبتدأ الثالث، وحذف خبر المبتدأ الأول والثاني، لدلالة خبر الثالث عليهما.

وقرأ الباقر بالفتح في الثلاثة على أن «لا» هي التي للتبرئة، وسبق أول هذه السورة^(٤).

وهل فتحة الاسم فتحة إعراب أم بناء؟ قولان: الثاني للجمهور^(٥). وإذا بُنيَ معها، فهل المجموع منها ومن اسمها في موضع رفع بالابتداء، وإن كانت عاملة في الاسم النصب على الموضع، ولا خبر لها، أو ليس المجموع في موضع مبتدأ، بل «لا» عاملة في الاسم النصب على الموضع، وما بعدها خبر لـ «لا»؛ لأنها أجريت مجرى «أن» في نصب الاسم ورفع

(١) تقدّم عند الآية [٣٨] من هذه السورة.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٢٦.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٢/٢٨٦، الحجة لابن زنجلة ١٢٨، الموضح ١/٣٢٠.

(٤) انظر: سورة البقرة، الآية: ٣٨.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٣٥٧.

الخبر؟ قولان^(١): الأول: قول سيويه^(٢)، والثاني: قول الأخفش^(٣).
وعلى هذين المذهبين يترتب الخلاف في قوله ﴿فِي الْحَجِّ﴾، فعلى
مذهب سيويه يكون في موضع خبر المبتدأ. وعلى رأي الأخفش يكون
في موضع خبر «لا».

وأما مَنْ رَفَعَ الأوَّلَيْنِ وفتح الثالث، فالرفع على ما تقدّم، وكذلك الفتح،
إلا أنه ينبغي أن يُتَّبَعَ لشيء، وهو: أنا إذا قلنا بمذهب سيويه مِنْ كَوْنِ «لا»
وما بُنِيَ معها في موضع الابتداء، يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ خبراً عن الجميع، إذ
ليس فيه إلا عطف مبتدأ على مبتدأ.

وأما على مذهب الأخفش، فلا يجوز أن يكون ﴿فِي الْحَجِّ﴾ إلا خبراً
للمبتدأين، أو خبراً لـ«لا»، ولا يجوز أن يكون خبراً للكل؛ لاختلاف
الطالب، لأنَّ المبتدأ يطلبُ خبراً له، و«لا» تطلبُ خبراً لها.

وإنما قرؤوا كذلك، قال الزمخشري^(٤): «حَمَلًا لِلأَوَّلَيْنِ على معنى
النهي، كأنه قيل: فلا يكونَنَّ رَفَتْ ولا فسوقٌ، والثالثُ على معنى الإخبار
بانتهاء الجدل، كأنه قيل: ولا شكٌ ولا جدالٌ في الحج^(٥)».

(١) انظر: الدر المصون ٢/٣٢٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٣) لم نقف في معاني القرآن للأخفش على إشارة إلى ذلك. انظر مذهبه في الهمع ١/٤٦٩.

(٤) الكشف ١/٢٤٣-٢٤٤.

(٥) أي: قد علم وقت الحج فلا جدال فيه ولا شك. انظر: تفسير الطبري ٣/٤٨٦. وفي

ن: (ولا خلاف في الحج) كذا في الدر المصون ٢/٣٢٥، والكشاف ١/٢٤٤، قال:

(ولا شك ولا خلاف في الحج، وذلك أن قريشاً كانت تخالف سائر العرب...).

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ هُوَ الرَّفْثُ وَالْفَسُوقُ دُونَ الْجِدَالِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١): «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ»، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكَرِ الْجِدَالَ».

وهذا الذي ذكّره الزمخشري ذهب إليه صاحب هذه القراءة، إلا أنه أفصح عن مراده^(٢).

قال أبو عمرو بن العلاء^(٣) -أحدُ/ قرائتها-: «الرفعُ بمعنى: فلا يكون رفثٌ ولا فسوقٌ، أي: شيءٌ يُخْرِجُ مِنَ الْحَجِّ، ثم ابتداءً النفي فقال: ولا جدالٌ».

فأبو عمرو ولم يجعل النَّفْيَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ نَهْيًا، بل تَرَكَهُمَا عَلَى النَّفْيِ الْحَقِيقِيِّ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ فِي قَوْلِهِ هَذَا نَظْرًا، فَإِنَّ جَمَلَةَ النَّفْيِ بِـ «لَا» التَّبَرُّتِ قَدْ يُرَادُ بِهَا النَّهْيُ أَيْضًا.

والذي يظهرُ في الجوابِ عن ذلك ما نقله أبو عبد الله الفاسي^(٤) عن بعضهم، فقال: «وقيل: الحجّة لمن رفعهما أن النفيَ فيهما ليس بعامًّا، إذ قد

(١) رواه البخاري في صحيحه (٣/ ٣٨٢) مع الفتح، ك: الحج، ب: فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ولفظه: «من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». ومسلم في صحيحه (٢/ ٩٨٣) ك: الحج، ب: في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، برقم (١٣٥٠)، ولفظه قريب من لفظ البخاري.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٢٦.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢/ ٤٠٨.

(٤) شرح الفاسي على الشاطبية ٢/ ١٢٥.

يقع الرفثُ والفسوقُ في الحجِّ منْ بعضِ الناسِ، بخلافِ نَفْيِ الجدالِ، فإنه عامٌّ لاستقرارِ قواعدهِ»^(١) انتهى.

والرَفْثُ بالْفَرَجِ: الجِماعُ، وباللسانِ: المِواعِدَةُ للجِماعِ، وبالعينِ: الغَمزُ للجِماعِ، وهو هنا: مِواعِدَةُ للجِماعِ والتعريضُ للنساءِ به.

وأثبت ياءً ﴿وَأَنْقُونَ يَأُولَى﴾ [١٩٧] أبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ في الوصلِ، وافقه الحسنُ. وأثبتها في الحالين يعقوبُ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ والحسنِ^(٢) في (يَشْهَدُ اللهُ) [٢٠٤] بفتح الياءِ والهاءِ، و(اللهُ) بالرفعِ فاعلاً، أي: وَيَطَّلِعُ اللهُ على ما في قلبه من الكفرِ.

والجمهورُ على ضمِّ ياءِ المضارعةِ وكسرِ الهاءِ من أشْهَدَ، ونصبِ الجلالةِ مفعولاً به، ومعناه: يَحْلِفُ باللهِ، وَيُشْهَدُهُ أنه صادقٌ.

وقد جاءت الشهادةُ بمعنى القَسَمِ في آيةِ اللِّعانِ^(٣)، قيل: فيكون اسمُ اللهِ منتصباً على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، أي: يُقْسِمُ باللهِ، وهذا سهوٌ من قائله؛ لأنَّ المستعملَ بمعنى القَسَمِ «شهد» الثلاثي، لا «أشهد» الرباعي، لا تقول: أشْهَدُ باللهِ، بل: أشْهَدُ باللهِ، فمعنى قراءة الجمهورِ: يُطَّلِعُ اللهُ على ما في قلبه، ولا يُعْلِمُ به أحداً؛ لشدةِ تَكْتُمِهِ.

(١) في شرح الفاسي (لاستقراء قواعده)، والمثبت هو الصواب، والمعنى: لا استقرار قواعد الحج.

(٢) قوله: «والحسن» سقط من: ن، وهو في المصادر. وانظر: مفردة الحسن ٢٢٧، مفردة ابن محييصن ١١٠، المبهج ١٠١/٢، إيضاح الرموز ٢٩٧.

(٣) انظر الآيتين: ٦، ٨ من سورة النور.

وأما تفسير الجمهور فيحتاج إلى حذف ما يصح به المعنى، تقديره: وَيَخْلِفُ بِاللَّهِ عَلَى خِلافٍ مَا فِي قَلْبِهِ؛ لَأَنَّ الَّذِي فِي قَلْبِهِ هُوَ الْكُفْرُ، وَهُوَ لَا يَخْلِفُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَخْلِفُ عَلَى ضِدِّهِ، وَهُوَ الَّذِي يُعْجِبُ سَامِعَهُ. وَيُقَوِّي هَذَا التَّأْوِيلَ الْقِرَاءَةُ السَّابِقَةُ.

وأمال ﴿تَوَلَّى﴾ [٢٠٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش.

ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ الصَّغْرَى. وَبِهَا قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان»، وللباقين الْفَتْحُ.

وكذلك الْخُلْفُ فِي ﴿سَعَى﴾ [٢٠٥]، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وعن ابنِ مُحَيْصِنٍ وَالْحَسَنِ^(١) أَيْضاً: (وَيَهْلِكُ) [٢٠٥] بفتح الياء وكسر اللام مِنْ هَلَكَ الثَّلَاثِي، وَ(الْحَرْثُ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ، وَ(النَّسْلُ) عَطْفٌ عَلَيْهِ^(٢).

والجمهورُ بضمِّ الياءِ مِنْ «أَهْلَكَ»، ﴿أَحْرَثَ﴾ بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ بِهِ، ﴿وَالنَّسْلَ﴾ عَطْفٌ عَلَيْهِ.

وأمال ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [٢٠٧] الكسائي حيث وقع، وفتحها الباقون، وهو الذي اتفق عليه الرواة عن نافعٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ.

(١) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٠، مفردة الحسن: ٢٢٧، المبهج ١٠١/٢، إيضاح

الرموز ٢٩٧.

(٢) انظر: المحتسب ٢١٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٢٤٢/١.

وقف الكسائيُّ من «المصطلح»^(١)، وكذا خَلَفَ^(٢) على ﴿مَرْضَاتٍ﴾
الموضعين هنا [٢٠٧]، وموضع النساء [١١٤]، وموضع التحريم [١]، بالهاء
على أصله.

وخالف أبو عمرو وقبَلُ والبزِيُّ^(٣) فوقفوا بالتاء /، كالباقين على
أصلهم.

وسَبَقَ^(٤) ضَمَّ الحاءِ والطاءِ من ﴿حُطُوتٍ﴾ [٢٠٨].

واخْتَلَفَ في ﴿السَّامِرِ﴾ هنا [٢٠٨]، وفي الأنفال [٦١]، والقتال [٢٥]:
فنافعُ وابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٥)، بفتح السين هنا، ووافقهم
ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٦). وقرأ الباقون بالكسر.

(١) كذا في النسخ، ولعل صواب العبارة: «وقف الكسائي، وكذا خلف من المصطلح»،
وهي كذلك في المصطلح: ٣١٣، لكن الوقف بالهاء مما اختص به الكسائي، وخلف
يقف بالتاء كالباقين، ومن المعلوم أن قراءة الكسائي ليست في «المصطلح».

(٢) قال في الإتحاف: ١/ ٤٣٤ عن زيادة خَلَفَ: «ولعله سَبَقُ قلم» وهو كذلك. وانظر
النشر ١٣٢/ ٢، وسبق أن ذَكَرَ القسطلاني هذه الإمالة للكسائي فقط من غير ذكر خَلَفَ
في باب الإمالة ٣/ ١٠٦٢.

(٣) المثبت من: د، ط، وسائر النسخ أسقطت «البزِيَّ»، وإثباته موافق لما في النشر ١٣٢/ ٢،
وطيبته ٥٦، وكذلك يعقوبُ خالف أصله فوقف عليها بالتاء أيضاً.

(٤) في البقرة عند الآية [٦٧-١٦٨].

(٥) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٢٣-٤٢٤، النشر ٢/ ٢٢٧، الإتحاف ١/ ٤٣٤-
٤٣٥.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصة ١١٠، المبهج ٢/ ١٠٢، الإيضاح ٢٩٨.

ف قيل^(١): هما بمعنى وهو الصلح، وقيل: بل هما مختلفا المعنى، فبالكسر: الإسلام، وبالفتح: الصلح.

وقرأ أبو بكر بالكسر في الأنفال، ووافقه ابن مُحَيِّصِنِ والحسن^(٢).
وقرأ أبو بكر وحمزة، وكذا خَلَفُ بالكسر أيضاً في القتال، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنِ والأعمش^(٣). وقرأ الباقون بالفتح في السورتين.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَالْمَلَأْتِيكَ﴾ [٢١٠]:

فأبو جعفر بالخفض^(٤) عطفاً على ﴿ظَلَّلِ﴾، أي: إلا أن يأتيهم الله في ظلل وفي الملائكة، أو عطفاً على ﴿الْغَمَامِ﴾ أي: من الغمام ومن الملائكة، فتوصف الملائكة بكونها ظللاً على التشبيه. وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على اسم الله تعالى^(٥).

وقرأ ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [٢١٠] بفتح حرف المضارعة ببناءه للفاعل ابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ ويعقوب^(٦)، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنِ

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٢/ ٢٩٢، الحجة لابن زنجلة ١٣٠، الموضح ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٠٣، وسقط من ن: «والحسن».

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٩٢٢، مفردة ابن محيصة: ١٥٠، المبهج ٢/ ١٠٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٥٦٢، النشر ٢/ ٢٢٧، الإتحاف ١/ ٤٣٥.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٤٤، البحر ٢/ ١٢٥.

(٦) تقدم عند الآية [٢٨] من هذه السورة.

والمَطْوَعِيُّ عن الأعمش، والحسن^(١). وقرأ الباقر بن بئائه للمفعول^(٢).
وَرَجَعَ يُسْتَعْمَلُ متعدياً تارةً، ولازماً أخرى، قال تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾
[التوبة: ٨٣]، فجاءت القراءتان على ذلك.

وسبق^(٣) تسهيلُ همزة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٢١١] لأبي جعفر مع موافقة
المَطْوَعِيِّ عن الأعمش له. والمدُّ في همزته كـ ﴿أَمِنْ﴾ [٢١٢]، لورشٍ من
طريق الأزرق، المنصوصُ عليه في «العنوان»^(٤)، واستثناه في «الشاطبية»
كالتيسير، وحذفُ الألفِ والياءِ للحسن.

وَوَقَّفُ حمزةً عليه بتحقيقِ الأولى من غيرِ سَكْتٍ على ﴿بَنِي﴾ [٢١١]،
والسكُّ والنقلُ والإدغامُ، والتسهيلُ بينَ يَينَ وَضَعْفَ، وتسهيلُ الياءِ الثانيةِ
مع المدِّ والقصرِ، فتبلغُ عشرةً أوجهٍ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٥) (زَيْنَ) [٢١٢]، مبنياً للفاعل، (الحَيَاةَ)، بالنصبِ
مفعولٌ، والفاعلُ هو الله تعالى، والمعتزلةُ يقولون: إنه الشيطان^(٦).

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٠، مفردة الحسن ٢٢٨، المبهج ٢/٢٢، إيضاح الرموز
٢٦٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٠٤، الحجة لابن زنجلة ١٣٠،
الموضح ١/٣٢٣.

(٣) عند الآية [٤٠].

(٤) العنوان: ٤٤.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٠، المبهج ٢/١٠٤، الإيضاح ٢٩٨.

(٦) وهو مروى عن الحسن. انظر: زاد المسير ١/٢٢٨.

وعنه^(١) كذلك في (زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبًّا) بآل عمران [١٤] ^(٢).
والجمهورُ مَبْنِيانٌ للمفعول^(٣)، ورفعُ ﴿أَلْحَيَوَةُ﴾، و﴿حُبُّ﴾؛ لقيامِهما
مقامَ الفاعلِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لِيَحْكُمَ﴾ هنا [٢١٣]، وفي آل عمران [٢٣]، وموضعي
النور [٤٨، ٥١]:

فأبو جعفر^(٤) بضمِّ الياءِ وفتحِ الكافِ مَبْنِياناً للمفعولِ. وقرأ الباقون بينائهما
للفاعلِ.

وقرأ ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [٢١٣] بتحقيقِ الهمزةِ الأولى وإبدالِ الثانيةِ واواً
خالصةً مكسورةً، نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ،
دَبَّرَوها بحركتها وحركةِ سابقتها، وبتسهيلِ الثانيةِ بينَ الهمزةِ والياءِ تدييراً
لها بحركتها، وهو الأوجهُ في القياسِ، كما قاله الداني^(٥)، ثم الشاطبيُّ،
وعبارته^(٦):

... .. يشاءُ إلى كالياءِ أقيسُ

(١) انظر: مفردة ابن محيصر ١١٢، الإيضاح ٢٩٨.

(٢) انظر: المحتسب ١/١٥٥، البحر ٢/٣٩٦.

(٣) يعني في الموضوعين في البقرة وآل عمران.

(٤) انظر: المستنير ٢/٥٥، النشر ٢/٢٢٧، الإتحاف ١/٤٣٦.

(٥) التيسير ٣٤.

(٦) الشاطبية ١٧.

وتمام البيت:

ونوعان منها أُبدِلا منها وَقُلْ مَعْدِلا

وحكى صاحب «الكافي»^(١) وجهاً ثالثاً، وهو مفهومٌ من قوله في «الحرز»:

... كالياء أقيسُ ...

/ إذ مقابله كالواو مقيسٌ، إلا أنه ردّه في «النشر»^(٢) بأنه لا يصحُّ نقلًا، ولا يمكن لفظاً؛ لأنه لا يتمكّن^(٣) إلا بعد تحريك كسرِ الهمزة ضمةً، أو تكلفٍ إشمامها الضمّ، قال: «وكلاهما لا يصحُّ». وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

[ب/٢٣٠]

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ، بتحقيقهما، ووافقهم الأعمش.

واختلَفَ في ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ [٢١٤]:

فنافعٌ^(٤) بالرفع على أنه حالٌ، والحالُ لا يُنصَبُ بعد «حتى»، ولا غيرها^(٥)؛ لأنَّ الناصِبَ يُخَلِّصُ للاستقبال، فتنافيا. وقرأ الباكون بالنصبِ على أنَّ ﴿حَتَّى﴾، بمعنى إلى، أي: إلى أن يقول.

(١) الكافي ٤٦.

(٢) النشر ١/٣٨٨-٣٨٩.

(٣) في النشر: «لا يتمكّن منه».

(٤) انظر: الكفاية ١٢٨، النشر ٢/٢٢٧، الإتحاف ١/٤٣٦.

وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٠٦، الحجة لابن زنجلة ١٣١،

الموضح ١/٣٢٤.

(٥) وذلك قبل (إذا) التي يرتفع الفعل بعدها إذا لم يكن خالصاً للاستقبال. انظر: مغني

الليبي ١/٢١.

وأمال ﴿مَتَى﴾ [٢١٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وأمالها قالون من «العنوان»، وورث من طَرِيقِ الأَزْرَقِ صغرى، وله الفتح أيضاً من طَرِيقِهِ كباقي القراء^(١).

وكذا الخُلْفُ في ﴿وَعَسَى﴾ [٢١٦].

وَوَقَفَ على ﴿رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ [٢١٨] بالهاء أبو عمرو وابن كثير والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي والحسن.

واخْتَلَفَ في ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [٢١٩]:

فحمزة والكسائي^(٢) بالثاء المثلثة، فالكثرة^(٣): إمّا باعتبار الأثمين من الشاربيين والمُقامرين، فلكل واحدٍ إثمٌ، وإمّا باعتبار ما يترتبُ على تعاطيهما من توالي العقابِ وتضعيفه، وإمّا باعتبار ما يترتبُ على شُرْبِها ممّا يصدُرُ من شاربيها من الأقوالِ السيئةِ والأفعالِ القبيحةِ، فناسبَ ذلك أن يُوصَفَ إثمُها بالكثرة.

وأيضاً فإنَّ قوله ﴿إِثْمٌ﴾ مقابل لـ ﴿وَمَنْفَعٌ﴾، و﴿وَمَنْفَعٌ﴾ جمعٌ، فناسب أن يُوصَفَ مقابلُه بمعنى الجمعيَّةِ، وهو الكثرةُ، ووافقهما الأعمش^(٤).

وقرأ الباقر بالباءِ الموحدةِ، وهذا يُوافقها لفظاً؛ لأنه يقال: إثمٌ كبيرٌ، ويقال في الفواحشِ العظامِ: الكبائرُ، وفيما دونَ ذلك: الصغائرُ.

(١) إلا أنه قد مضى تقليل الدوري عن أبي عمرو بخلفٍ عنه في باب الإمالة ٣/١٠٨٦.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٢٤٢، النشر ٢/٢٢٧، الإتحاف ١/٤٣٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٠٧، الحجة لابن زنجلة ١٣٢،

الموضح ١/٣٢٤.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٠٤، الإيضاح ٢٩٩.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «ولا دليل في ترجيح الباء، لاختلاف المعنيين».

واخْتَلَفَ فِي ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [٢١٩]:

فأبو عمرو^(٢) بالرفع على أن «ما» استفهامية، و«ذا» موصولة، فوقع جوابها مرفوعاً^(٣)، خبراً لمبتدأ محذوف، مناسبة بين الجواب والسؤال، والتقدير: إنفاقكم العفو، ووافقه اليزيدي^(٤).

وقرأ الباقر بالنصب على أن ﴿مَاذَا﴾ اسمٌ واحدٌ، فيكون مفعولاً مقدمًا، تقديره: أي شيء يُنفقون، فوقع جوابها منصوباً بفعلٍ مقدر؛ للمناسبة أيضاً، والتقدير: أنفقوا العفو^(٥).

وقرأ ﴿لَاَعْتَكُرْ﴾ [٢٢٠] بتسهيل الهَمْزَةِ للتخفيفِ البزِّيِّ وصلًا ووقفًا، وله التحقيقُ أيضاً فيه على أصله، وبه قرأ الباقر. وحمزة في الوقفِ بالتسهيلِ كأحمد^(٦).

(١) كتر المعاني (خ): ١٥٧/ب.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٢٨/٢، النشر ٢٢٧/٢، الإنحاف ٤٣٧/١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٦/٢، الكشف ٢٩٢/١، الموضح ٣٢٥/١.

(٤) انظر: المبهج ١٠٦/٢، الإيضاح ٢٩٩.

(٥) زاد في د: «وأصل العفو الكثرة، نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفْوًا﴾ [الأعراف: ٩٥]، والقلة، وكان قد فرض في صدر الإسلام التصدق بما فضل عن الحاجة، ثم نسخ بآية الزكاة في قول ابن عباس رضي الله عنهما وغيره وقال مجاهد». كذا كتبت العبارة، بدون ذكر قول مجاهد. وانظر: تفسير ابن كثير ٢/٢٩٢-٢٩٣.

(٦) أي: أحمد البزِّيِّ.

ومعناه: أي ولو شاء الله إعناتكم لأعتكم، أي: كلفكم ما يشقُّ عليكم من العنتِ، وهو المشقةُ.

وعن اليزيدي^(١) (لعتكم) بلام / وعينٍ مهملةٍ ونونٍ مفتوحاتٍ من غير همزٍ، فخالف أبا عمرو.

وعن الحسنِ والمطوِّعيِّ عن الأعمش^(٢) (والمَغْفِرَة) [٢٢١] بالرفع على المبتدأ، أي: حاصلَةٌ بإذنه. والجمهورُ بالجرِّ عطفاً على ﴿الْجَنَّةِ﴾، و﴿بِإِذْنِهِ﴾ [٢٢١] متعلقٌ بـ ﴿يَدْعُوا﴾ [٢٢١] أي: بتوفيقه تعالى وتيسيره^(٣).

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَطْهَرْنَ﴾ [٢٢٢]:

فأبو بكر وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بفتح الطاءِ والهاءِ مُشَدَّدَتَيْنِ، مضارعٌ «تَطَهَّرَ»: اغتسلَ، حَمَلًا على الثاني للمبالغة^(٥)، والأصلُ: يَتَطَهَّرْنَ، كقراءة أبيِّ وابنِ مسعودٍ^(٦)، فأدغمت التاءُ في الطاءِ؛ لاتحادِ المَخْرَجِ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمش^(٧).

(١) وهو في التقريب والبيان ٢/٢٢٣، والإتحاف ١/٤٣٨، ولم نجده في المستنير والإيضاح والفوائد المعتمدة.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٢٩، والمبهج ٢/١٠٦، الإيضاح ٢٩٩.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢٤٨، البحر ٢/١٦٦.

(٤) انظر: الكتزي في القراءات العشر ٢/٤٢٥، النشر ٢/٢٢٧، الإتحاف ١/٤٣٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٢١، الحجة لابن زنجلة ١٣٤، الموضح ١/٣٢٦.

(٦) انظر: تفسير القرطبي ٣/٤٨٦.

(٧) انظر: الروضة ٢/٥٦٤، المبهج ٢/١٠٦، الإيضاح ٣٠٠.

وقرأ الباقون بسكونِ الطاءِ وضمِّ الهاءِ مخففةً، مضارعٌ «طَهَّرَتِ المرأةَ»: نَقِيَتْ^(١) من الحَيْضِ واغْتَسَلَتْ؛ لقوله^(٢) ﷺ في الصحيح^(٣) عن أم سَلَمَةَ لها: «إنما عليكِ أن تَحْثِيَ ثلاثَ حَثَيَاتٍ، ثم تُفِيضِينَ^(٤) الماءَ عليكِ فَتَطْهَرِينَ». وفي رواية: «فإِذَا^(٥) أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ». قال البيضاوي^(٦): «ويَدُلُّ عليه صريحاً قراءةُ حمزة، والتزاماً قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾^(٧)».

وقيل: قراءةُ التشديدِ معناها يَغْتَسِلْنَ، وقراءةُ التخفيفِ معناها يَنْقَطِعُ دُمُهنَّ.

واتفقوا على حُرْمَةِ وطءِ الحائِضِ، واختلفوا في غايته:

(١) ش، س، ر: «شقيت».

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٢٥٩/١)، ك: الحَيْضِ، ب: حكم ضفائر المغتسلة، برقم (٣٣٠)، من طرق عن أم سلمة -رضي الله عنها-.

(٣) سقط من: ش، س، ح: «في الصحيح».

(٤) د: «ثم أفيضى الماء».

(٥) ر: «فإِذَا». وهذه الرواية أخرجها الترمذي في سننه (١٤٩/١)، ك: الطهارة، ب: هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل، برقم (١٠٥)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأبو يعلى في مسنده (٣٨٩-٣٩٠)، بلفظ قريب منه: «فإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهَّرْتِ» وصحح إسناده المحقق.

(٦) أنوار التنزيل ١/١١٨.

(٧) قال البيضاوي: «﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُوهُنَّ﴾ فإنه يقتضي تأخير جواز الإتيان عن الغسل».

فقال الأئمة الثلاثة: إلى الغُسلِ. وقال أبو حنيفة: إن طَهَّرْتَ لأكثرِ الحيضِ جاز قُرْبَانُهَا قَبْلَ الغُسلِ. وعنده ﴿فَإِذَا نَظَّهَرْنَ﴾ بيانٌ للمستحبِّ، وقراءةُ التشديدِ بَيَّنَّتِ الأكْمَلَ، وَأَمَّا صِيغَةُ افْعَلْ هُنَا فَلِلإِبَاحَةِ^(١).
وأمال ﴿أَنْي﴾ [٢٢٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وهي في ثمانيةٍ وعشرين موضعاً، وورثُ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بفتحِها وتقليلِها.

وبه قرأ قالون من «العنوان»، وأبو عمرو وفي رواية الدُّوريِّ بالإمالة الصغرى، والباقون بالفتح، وهو للدُّوريِّ من «العنوان».
ويُوقَفُ على ﴿فُرُوءٍ﴾ [٢٢٨] لحمزةٌ وهشامٌ بخُلْفٍ عنه بالإدغامِ بعدِ البدلِ واواً، وتجاوز الإشارةُ بالرَّومِ، فيصير وجهان، وأتباعُ الرسمِ متحدُّ مع الإدغامِ، ووافقهما الأعمشُ بخُلْفٍ عنه.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَخَافَا﴾ [٢٢٩]:

فحمزةٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ^(٢) بضمِّ الياءِ على البناءِ للمفعول و﴿يُقِيمَا﴾ بدلٌ من الضميرِ في ﴿يَخَافَا﴾^(٣)؛ لَأَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّهُ، تَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنْ يَخَافَا عَدَمَ إِقَامَتِهِمَا حُدُودَ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ^(٤)، كَقَوْلِكَ:

(١) انظر: المعني لابن قدامة ١/٤١٩.

(٢) انظر: الروضة ٢/٥٦٤، النشر ٢/٢٢٧، الإتحاف ١/٤٣٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٢٨، الحجة لابن زنجلة ١٣٥،

الموضح ١/٣٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٤٤٨.

«الزيدان أعجباني علمهما»، وكان الأصل: إلا أن يخافَ الولاةَ الزوجين ألا يقيما حدودَ الله، فحذَفَ الفاعلَ الذي هو الولاةُ، للدلالةِ عليه، وقام ضميرُ الزوجين مَقَامَ الفاعلِ، وبقيت «أن» وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلاً كما تقدَّم.

واستشكِلتَ هذه القراءةُ بقراءةِ ابنِ مسعودٍ^(١): (إلا أن يخافوا ألا يقيموا)، فكان ينبغي أن يُقالَ: إلا أن يُخافَ.

وأجيب بأنه من بابِ الالتفاتِ / ولا يُلزَمُ حمزةٌ ما قرأ به ابنُ مسعودٍ. [ب/٢٣١] واستُبعِدَ أيضاً أن يُقالَ: ولا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنَّ شيئاً إلا أن يخافَ غيرُكم، ولم يُقلَّ تعالى: ولا جناحَ عليكم أن تأخذوا له منها فديةً، فيكون الخُلْعُ إلى السلطانِ.

والفَرَضُ^(٢) أنَّ الخُلْعَ لا يحتاجُ إلى السلطانِ.

وأجيب: بأن الولاةَ والحكامَ هم الأصلُ في رَفْعِ^(٣) المظالمِ بين الناسِ، وهم الأمرون بالأخذ والإيتاء، ووافقهم الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بفتحِها على البناءِ للفاعلِ، وإسنادهُ إلى ضميرِ الزوجين المفهومين من السياق.

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٩٩/٢، تفسير القرطبي ٧٥/٤، فذكر: (إلا أن يخافوا) من غير ذكر لـ (ألا يقيموا).

(٢) أي: المفروض والمقدر في المسألة.

(٣) ط، ش: «دفع».

(٤) انظر: المبهج ١٠٨/٢، الإيضاح ٣٠٠.

وعن المطوّعي عن الأعمش^(١) (نُبِّئَهَا) [٢٣٠] بالنون على الالتفات من الغيبة إلى التكلم للتعظيم.

وأدغم لام ﴿يَفْعَلْ﴾ في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ [٢٣١] الليث، وأظهرها الباقون. وأمال ﴿أَزْكَى﴾ [٢٣٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، ولقالون من «العنوان»، وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الإمالة الصغرى، وله الفتح أيضاً، وبه قرأ الباقون.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(٢) (تَمَّ) [٢٣٣] بفتح التاء من «تَمَّ»، و(الرضاعة) [٢٣٣] بالرفع؛ لأنه أَسَدَدَ الفَعْلَ إلى الرِّضَاعَةِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تُضَارَّ﴾ [٢٣٣]:

فأبْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وكذا يعقوب^(٣)، برفع الراءِ مُشَدَّدَةً؛ لآثَةِ مُضَارِعٍ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَا جَازِمٌ فَرَفِعَ^(٤)، وهو مُنَاسِبٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَطَفَ جُمْلَةً خَبْرِيَّةً عَلَى خَبْرِيَّةٍ مِثْلِهَا، مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ. وَوَأَفْقَهُمُ ابْنَ مُحَيِّصٍ وَالْيَزِيدِيَّ^(٥).

(١) انظر: المبهج ١٠٩/٢، الإيضاح ٣٠٠.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١١١، المبهج ١٠٩/٢، وفيه: الرضاعة بالنصب، وهو خطأ، لكن جاء على الصواب في نسخة المبهج المخطوطة: ٨٨/ب، وانظر أيضاً: الإيضاح ٣٠٠.

(٣) انظر: المستنير ٥٨/٢، النشر ٢٢٧/٢، الإتحاف ٤٤٠/١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٣٣/٢، الحجة لابن زنجلة ١٣٦، الموضح ٣٢٨/١.

(٥) انظر: المبهج ١٠٩/٢، الإيضاح ٣٠١.

وقرأ أبو جعفرٍ بسكونها مخففةً من رواية عيسى بن وردان من غير طريق ابن مهران عن ابن شبيب، وابن جَمَازٍ من طريق الهاشميِّ. وكذلك ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ آخر السورة [٢٨٢].

قال في «الدر»^(١): «وتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون من ضارٍ يَضِيرُ، ويكون السكون لإجراء الوصلِ مُجرى الوقف، والثاني: أن [يكون من]»^(٢) ضارٌّ يُضَارُّ بتشديد الراء، وإنما استثقل تكريرُ حرفٍ هو مكرَّرٌ في نفسه، فحذف الثاني منهما، وجمع بين الساكنين، أعني الألفَ والراء: إما إجراءً للوصلِ مُجرى الوقف، وإمَّا لأنَّ الألفَ قائمٌ مقام الحركة، لكونها حرفَ مدٍّ.

وزعم الزمخشريُّ^(٣) أن أبا جعفرٍ إنما اختلس الضمة، فتوهم الراوي أنه سَكَّنَ، وليس كذلك» انتهى، وقد تقدّم الجوابُ عن ذلك عند ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧].

وروى ابنُ جَمَازٍ من طريق الهاشميِّ، وعيسى من طريق ابن مهران وغيره^(٤) عن ابن شبيب تشديدُ الراءِ وفتحها فيهما. ولا خلافَ عنهم في مدِّ الألفِ؛ لالتقاء الساكنين. وعن الحسن^(٥) براءين: الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة.

(١) الدر المصون ٢/٤٦٧.

(٢) زيادة من الدر المصون، وبها تستقيم العبارة.

(٣) الكشف ١/٢٨٠.

(٤) سقط قوله: «وغيره» من: ن.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٢٩.

وقرأ الباقون بفتحها مشددةً على أَنَّ «لا» ناهيةً، فهي جازمةٌ، فسكنت
الراءُ الأخيرةً للجزم / وقبلها راءٌ ساكنةٌ مُدْغَمَةٌ فيها، فالتقى ساكنان،
فَحَرَكْنَا الثَّانِيَّ لا الأوَّلَ، وإن كان الأصلُ للأوَّلِ، وكانت الحركةُ فتحةً، وإن
كان أصلُ التقاءِ الساكِنَيْنِ لأجلِ الألفِ؛ إذ هي أختُ الفتحةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مَاءَ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ ﴿هنا [٢٣٣]، ﴿وَمَاءَ آتَيْتُم مِّن رِّبَا﴾ أول

الروم [٣٩]:

فابن كثير^(١) بقصرِ الهمزةِ فيهما من بابِ المجيء^(٢)، أي: حِثُّمُ وفَعَلْتُم،
كقولِ زهير^(٣):

وما يك من خيرٍ أتوه فإنما توارثه آباءُ آبائهم قبلُ

وقرأ الباقون بالمدِّ من بابِ الإِعطاءِ، فهو متعدٍ لاثنتين^(٤).

واتفقوا^(٥) على مدِّ ثانيِ الرومِ [٣٩]، ﴿وَمَاءَ آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ﴾؛ لأنه من

بابِ الإِعطاءِ، كقولهِ ﴿وَأَنى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(١) انظر: الكفاية ١٢٩، النشر ٢/٢٢٨، الإتحاف ١/٤٤٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٣٥، الحجة لابن زنجلة ١٣٧،
الموضح ١/٣٢٩.

(٣) ديوانه ١١٥، والدر المصون ٢/٤٧٥. وزهير هو: ابن أبي سلمى - ربيعة - بن قُرْط،
المُزَنِّي، من مُضَرِّ، حكيم الشعراء في الجاهلية، له المُعلِّقة المشهورة، (ت: ١٣ قبل
الهجرة). انظر: شرح ديوان زهير لثعلب ٥٥، الشعر والشعراء ١/١٣٧.

(٤) «فهو متعدٍ لاثنتين» زيادة من: ر، م.

(٥) انظر: النشر ٢/٢٢٨.

وأبدلَ الهمزةَ الثانيةَ ياءً خالصةً وحقَّقَ الأولى ﴿ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ ﴾ [٢٣٥] نافِعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ. وقرأَ الباقرُ بتحقيقهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ معاً هنا [٢٣٦-٢٣٧]، وفي الأحزاب [٤٩]: فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بضمِّ التاءِ وألفٍ بعد الميمِ من بابِ المفاعلة^(٣)، فإنَّ الفعلَ من الرجلِ، والتمكينَ من المرأةِ، ولذلك قيل لها: زانيةٌ، ووافقهم الأعمشُ^(٤).

وقرأَ الباقرُ بفتحِ التاءِ من غيرِ أَلْفٍ في الثلاثة؛ لأنَّ الوَطْءَ واحدٌ، فُنُسِبَ إليه.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ قَدَرُهُ ﴾ في الموضعين [٢٣٦]:

فابنُ ذُكْوَانَ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ وَخَلَفٌ^(٥)، بفتحِ الدالِ فيهما، وافقهم الأعمشُ^(٦). وقرأَ الباقرُ بسكونها فيهما.

(١) قوله: «وافقهم الحسن والأعمش» زيادة من: ح.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٢٤٤، النشر ٢/٢٢٨، الإتحاف ١/٤٤١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٣٦، الحجة لابن زنجلة ١٣٧، الموضح ١/٣٣٠.

(٤) انظر: الروضة ٢/٥٦٥، المبهج ١١٠، الإيضاح ٣٠٢.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٣٠، النشر ٢/٢٢٨، الإتحاف ١/٤٤١.

(٦) انظر: المبهج ٢/١١٠، الإيضاح ٣٠١.

واختلفوا^(١): هل هما بمعنى واحد، أو مختلفان؟ فأكثر أئمة العربية^(٢) أنهما بمعنى واحد، وعليهما ﴿فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةَ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]، و﴿لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

وقال آخرون: مختلفان، فالساكنُ مصدرٌ، والمتحركُ اسمٌ، فبالتسكين الوُسْعُ، يُقال: هو يُنْفِقُ على قدره، أي: وَسِعِهِ. وقيل بالتسكين: الطاقةُ، وبالتحريك: المقدارُ.

قال أبو جعفر^(٣): «وأكثر ما يستعمل بالتحريك إذا كان مُساوياً للشيء، يُقال: هذا على قدر هذا».

وقرأ ﴿بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [٢٣٧] باختلاس كسرة الهاء رُويس^(٤)، وقرأ الباقون بالإشباع.

وكذلك حكم ﴿بِيَدِهِ فَشَرُّوْا مِنْهُ﴾ [٢٤٩]، و﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ بالمؤمنين [٨٨]، و﴿بِيَدِهِ﴾ في يس [٨٣].

وعن ابن محيصن من «المبهج»^(٥) (فرجاً لاً) [٢٣٩] بضمّ الراء وتشديد الجيم، ومن «المفردة»^(٦)، كالباقين.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٢/ ٣٣٨، الحجة لابن زنجلة ١٣٧، الموضح ١/ ٣٣٠.

(٢) ومنهم الأخفش في معاني القرآن ٣٧٢.

(٣) وهو النحاس في إعراب القرآن ١/ ٣١٩.

(٤) تقدم في ٢/ ٨١٢.

(٥) انظر: المبهج ٢/ ١١٢، الإيضاح ٣٠٢.

(٦) س، ش، ح: «من» بحذف الواو، والمثبت هو الصواب بدليل قوله: «كالباقين».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَصِيَّةٌ﴾ [٢٤٠]:

فنافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ^(١) وَخَلَفَ بالرفع^(٢) على أنه مبتدأ^(٣)، خبره ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ / ، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تخصيص كـ «سلام عليكم»، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج»، والمطوعيُّ عن الأعمش^(٤).

[ب/٢٣٢]

وقرأ الباكون بالنصب، ووافقهم^(٥) ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة»، والحسن^(٦) والشَّنبُوذِيُّ عن الأعمش^(٧).

ورقق راءٌ ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [٢٤٠] ورشٌّ^(٨)، ولم يجعل الساكن في ﴿إِخْرَاجٍ﴾ حاجزاً، بل أجراه مجرى الحروفِ المُسْتَفْلَةِ، لما فيه من الهمس، وهو من صفاتِ الضَّعْفِ.

(١) قوله: «يعقوب» زيادة من ح.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٢٦، النشر ٢/٢٢٨، الإتحاف ١/٤٤٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٢/٣٤١، الحجة لابن زنجلة ١٣٨، الموضوع ١/٣٣١.

(٤) انظر: المبهج ٢/١١٢، الإيضاح ٣٠٢.

(٥) قوله: «ابن محيصن من المفردة والشنبوذِيُّ عن الأعمش»: سقط من: ن، ر، م: وسقط من: ر، ط، ب، «ابن محيصن».

(٦) قوله: «والحسن» زيادة من: ح.

(٧) زاد في ر: «والمعنى أنه يجب على الذين يتوفون أن يوصوا قبل أن يُحْضَرُوا لِأَزْوَاجِهِمْ بِأَنْ يُمْتَنِعَ بَعْدَهُمْ حَوْلًا بِالسَّكْنِيِّ، وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَسِخَتْ الْمُدَّةُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَقْدَمًا فِي التَّلَاوَةِ فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ فِي النُّزُولِ، وَسَقَطَتِ النَّفْقَةُ بِتَوْرِيثِهَا الرَّبْعَ أَوْ الثَّمَنَ، وَالسَّكْنِيُّ لَهَا بَعْدُ ثَابِتَةٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ قَالَه الْبِيضَاوِيُّ». وانظر: أنوار التنزيل ١/١٢٧.

(٨) من طريق الأزرق.

وأمال ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ [٢٤٣] الكسائي، وأمالها قالون من «العنوان»، وورث من طريق الأزرق بينَ بينَ، وفتحها كباقي القراء.

واختلَفَ في ﴿فِيضَاعِفَهُ﴾ هنا [٢٤٥]، والحديد [١١]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ^(١)، بنصبِ الفاءِ فيهما على إضمارِ «أَنَّ» عطفاً على المصدرِ المفهومِ من ﴿يُقْرِضُ﴾ في المعنى^(٢)، فيكونُ مصدرًا معطوفاً على مصدرٍ، تقديرُه: مَنْ ذا الذي يكونُ منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من الله، كقوله^(٣):

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

أو على جوابِ الاستفهامِ في المعنى؛ لأنَّ الاستفهامَ - وإن وقع عن المُقْرِضِ لفظاً - فهو عن الإقراضِ معنىً، كأنه قال: أَيُقْرِضُ اللهُ أَحَدٌ فيضاعِفُهُ؟ قال أبو البقاء^(٤): «ولا يجوز أن يكونَ جوابَ الاستفهامِ على اللفظِ؛ لأنَّ المستفهمَ عنه في اللفظِ المُقْرِضُ، أي: الفاعلُ للقَرْضِ، لا عن القَرْضِ الذي هو الفعلُ».

(١) انظر: الروضة ٢/ ٥٦٧، النشر ٢/ ٢٢٨، الإتحاف ١/ ٤٤٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٣٤٤، الحجة لابن زنجلة ١٣٨، الموضح ١/ ٣٣٢.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل، وهو في الكتاب ٣/ ٤٥، والمحتسب ١/ ٣٢٦، والدر المصون ٢/ ٩١. والشفوف: جمعُ شَفِّ، وهو الثوب الرقيق.

(٤) التبيان ١/ ١٩٤.

وقد منع بعض النحويين النصب بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسند^(١) إليه الحكم لا عن الحكم^(٢)، وهو محجوج بهذه الآية وغيرها، كقوله: «مَنْ يَسْتَغْفِرْ لِي فَأَغْفِرْ لَهُ»، «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ»^(٣) بالنصب فيهما.

ووافقهم الشنوبذي فيهما، والحسن^(٤) في الحديد.

وقرأ الباقر بالرفع على الاستئناف، أي: فهو يضاعفه، أو عطفاً على ﴿يَقْرُضُ﴾ في ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [٢٤٥]، ووافقهم الزبيدي وابن محيصن و المطوعي، ووافقهم الحسن هنا فقط.

واختلف في حذف الألف وتشديد العين منهما ومن سائر الباب، وهو كل مضاعف بُني للفاعل أو المفعول، عري عن الضمير، أو اتصل به، بأي إعراب كان، أو اسم المفعول، وجملته عشرة مواضع:

موضعا البقرة [٢٤٥، ٢٦١]، و﴿مُضَلَعَةً﴾ بآل عمران [١٣٠]، و﴿يُضَلَعُهَا﴾ بالنساء [٤٠]، و﴿يُضَعْفُ لَهُمْ﴾ بهود [٢٠]، و﴿يُضَلَعُ لَهُ﴾ بالفرقان [٦٩]،

(١) في النسخ: «من المسند»، والتصويب من مصادر النقل.

(٢) فلا يجوز النصب في، نحو: أزيد يُقرضني فأسأله. وانظر المسألة في: الارتشاف ١٦٧١/٤، والدر المصون ٥١٠/٢.

(٣) هما طرفان من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٢٩/٣ مع الفتح، ك: التهجد، ب: الدعاء والصلاة من آخر الليل، برقم (١١٤٥)، ومسلم في صحيحه (١/٥٢١)، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الترتيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، برقم (٧٥٨).

(٤) انظر: مفردة الحسن ٥٠٨، المبهج ١١٣/٢، إيضاح الرموز ٣٠٣.

و ﴿يُضَعَّفُ لَهَا﴾ بالأحزاب [٣٠]، ﴿يُضَعِّفُهُ وَلَهُ﴾، ﴿يُضَعَّفُ لَهُمْ﴾
بالحديد [١١، ١٨]، ﴿يُضَعِّفُهُ لَكُمْ﴾ بالتغابن [١٧]:

فابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١)، بالتشديد مع
حذف الألف في جميعها. ووافقهم ابن محيصن من «المبهج»^(٢)، وكذا
الحسن^(٣)، لكنه في غير الحديد، فإنه مدّه ونصّبّه مخففاً، وغير النساء، فإنه
قصره وسكّنه وخفّفه.

وقرأ الباقر وهم: نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا
خلف، بالتخفيف والمدّ. وافقهم اليزيدي والأعمش، وكذا ابن محيصن
من «المفردة»، إلا في التغابن، فإنه قصره وسكّنه وخفّفه / فقرأه بإسكان
الضاد وتخفيف العين من غير ألف.

قال ابن السكّيت^(٤): «والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى»، وقال
أبو عمرو: «تقول العرب: ضَعَفْتُ درهماً درهمين، وضاعفتُه: جعلته
أكثر».

وقد تحصّل في آيتي البقرة والحديد أربع قراءات:

فابن كثير، وكذا أبو جعفر، بالتشديد والرفع، وافقهما ابن محيصن من
«المبهج».

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٢٦، النشر ٢/٢٢٨، الإتحاف ١/٤٤٢-٤٤٣.

(٢) المبهج ٢/١١٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٣٢، ٢٥٦، ٥٠٨.

(٤) إصلاح المنطق ١٦٢. وابن السكّيت هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف النحوي،

(ت: ٢٤٤هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٤/٢٧٣، وفيات الأعيان ٦/٤٠١.

ونافعٌ وأبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، بالتخفيفِ والرفعِ، وافقهم اليزيديُّ والمطوعيُّ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ، بالتشديدِ والنصبِ.

وعاصمٌ بالتخفيفِ والنصبِ، وافقه الشَّنبُوزيُّ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَيَبْصُطُ﴾^(٢) هنا [٢٤٥]، و﴿فِي الْخَلْقِ بَصَّطَةً﴾ فِي

الأعراف [٦٩]:

فالدُّورِيُّ عن أبي عمرو وهشامٍ وخَلَفٌ^(٣)، وكذا رُوَيْسٌ وخَلَفٌ^(٤)، بالسينِ فيهما^(٥) على الأصلِ، وافقهم اليزيديُّ والحسنُ^(٦).

واخْتَلَفَ عن قُنْبَلٍ والسوسيِّ وابنِ ذَكْوَانَ وحفصٍ وخَلَّادٍ:

فأمَّا قُنْبَلٌ: فابنُ مجاهدٍ عنه بالسينِ، وابنُ شَنْبُوذٍ عنه بالصادِ^(٧).

وأمَّا السوسيُّ: فابنُ حبشٍ عن ابنِ جريرٍ عنه بالصادِ فيهما، وكذا رواه

الحافظُ أبو العلاء^(٨) عنه، إلا أنه خصَّ حرفَ الأعرافِ بالصادِ، وروى

(١) زاد في ح: «والحسن» وهو سهو. انظر: مفردة الحسن ٢٣٢.

(٢) ن: «واختلف في «بسطه» هنا».

(٣) أي: عن حمزة وسقط «خلف» الأول من: ن.

(٤) سقط من ح.

(٥) انظر: الروضة ٥٦٨/٢، النشر ٢٢٨/٢، الإتحاف ٤٤٣/١.

(٦) انظر: المبهج ١١٤/٢، الإيضاح ٣٠٣.

(٧) وهو الصحيح عن ابن شنبوذ عن قنبل، كما بينه في النشر ٢٢٩/٢.

(٨) غاية الاختصار ٤٣١/٢.

عنه الأكثرون السين في الموضعين، وهو في «الشاطبية»^(١) كالتيسير^(٢) وغيرها.

وأما ابن ذكوان: فالمطوَّعِي عن الصوري، والشذائي عن الداجوني عنه عن ابن ذكوان بالسين فيهما، وهي رواية هبة الله وعلي بن السَّفر^(٣)، كلاهما عن الأخفش، وروى زيد^(٤) والقَّبَاب^(٥) عن الداجوني، وسائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيهما، إلا النقاش، فإنه روى عنه السين هنا، والصاد في الأعراف.

(١) الشاطبية ٤١.

(٢) التيسير ٨١.

(٣) في: ر، م، ف، ب: «المفسر» وباقي النسخ: «ابن المفسر»، وكذا في النشر ٢/٢٢٩، وكلاهما تصحيف، والمثبت من ح، وهو الصواب، فهو الذي يروي عن الأخفش. وهو: علي بن الحسين بن أحمد بن السَّفر، أبو القاسم، الجرشي، البزار، الدمشقي، روى القراءة عَرْضاً على: هارون بن موسى الأخفش، روى عنه القراءة: صالح بن إدريس، (ت: ٣٣٨هـ). انظر: تاريخ دمشق ٤١/٣٤٧، غاية النهاية ١/٥٣٢. والسَّفر: بفتح السين المهملة، وسكون الفاء، كما في الإكمال ٤/٢٩٩- وفيه ترجمته- وعنده: «علي بن الحسين بن محمد». وقال ابن الجَزْرِي -بعد أن ترجمه بالسفر-: «وعندي أنه الصَّقر -بالصاد المهملة، والقاف المنقوطة باثنتين- الآتي وتصَحَّف». يريد: علي بن الحسين بن الصقر، أبو العباس. غاية النهاية ١/٥٣٣. والظاهر -والله أعلم- أن الصواب الذي أثبتناه، وهو الذي في تاريخ دمشق، وإكمال ابن ماكولا، كما سبق.

(٤) المثبت من: ن، ح، وهو زيد بن علي بن أبي بلال، تقدَّم، وسائر النسخ: «يزيد»، وكذا في النشر ٢/٢٢٩، وهو تصحيف.

(٥) المثبت من: ح، وهو عبد الله بن محمد بن فورك، تقدَّم، وفي س: القباني، وفي ن: القياتي، وباقي النسخ: القبابي، وكذا في النشر ٢/٢٢٩، وكلها تصحيف.

وبهذا قرأ الدانيُّ على عبد العزيز بن محمدٍ عنه، وهي روايةُ الشَّدائيِّ عن دُبَّةَ^(١) البَلْخِيِّ عن الأَخْفَشِ، وبالصادِ فيهما قرأ على سائرِ شيوخه في رواية ابنِ ذَكْوَانَ، ولم يكن وجهُ السنينِ فيهما عن الأَخْفَشِ إلا فيما ذُكِرَ، ولم يَقَعْ ذلك للدانيِّ تلاوةً.

والعجبُ كيف عَوَّلَ عليه الشاطبيُّ ولم يكن مِنْ طُرُقِهِ، ولا من طرقِ «التيسير»، وعَدَلَ عن طريقِ النقَّاشِ التي لم يَذْكر في «التيسير» غيرها؟! وهذا الموضوعُ ممَّا خَرَجَ فيه عن «التيسير» وطرقه، فَلْيَعْلَمْ، وَلْيَبْنِه عليه. وأمَّا حفصُ: فالولِيُّ عن الفيلِ وَرَزْعَانَ، كلاهما عن عمروٍ عن حفصِ بالصادِ فيهما، والحُضَيْني^(٢) عن عمروٍ عنه بالسينِ فيهما، وهي روايةٌ أكثرُ المغاربةِ والمشاركةِ.

وأمَّا خَلَّادٌ: فابنُ الهيثمِ^(٣) مِنْ طَرِيقِ ابنِ ثابتٍ^(٤) عنه بالصادِ فيهما،

(١) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، أبو العباس، البلخي، المعروف بدُّبَّة، نزيل بغداد، المقرئ، ثقة ضابط، (ت: ٣١٨هـ). انظر: غاية النهاية ١/٤٠٣، نزهة الألباب ١/٢٦٤. والبلخي: بفتح الباء الموحدة وسكون اللام، وفي آخرها الخاء المعجمة: نسبة إلى «بلخ» بلدة من بلاد خراسان. انظر: الأنساب ١/٣٨٨ وتقع اليوم في أفغانستان.

(٢) عبد الغفار بن عبيد الله بن السري، أبو الطيب، الحُضَيْني، الكوفي، النحوي، شيخ الإقراء بواسطة، ثقة، له كتاب في القراءات، قال الذهبي: «ملكته مرة»، (ت: ٣٦٧هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٦٤٢، غاية النهاية ١/٣٩٧، بغية الوعاة ٢/١٠٣. وانظر: تاج العروس (حضن) ١٨/١٥٥.

(٣) هو: محمد بن الهيثم، أبو عبد الله الكوفي، تقدّم.

(٤) هو: عبد الله بن ثابت التوزي، تقدّم.

وبذلك قرأ الدانيُّ على أبي الفتحِ وفاقاً لأكثرِ المشاركة، وروى ابنُ نصرٍ^(١) عن ابنِ الهيثمِ، والنقاشِ عن ابنِ شاذانِ، كلاهما / عن خَلاَّدٍ بالسینِ فيهما. وبها قرأ الدانيُّ على أبي الحسنِ، وهو الذي في «العنوان»^(٢)، و«الهداية»^(٣)، و«الكافي»^(٤)، و«التلخيص»^(٥) وفاقاً لسائرِ كتبِ المغاربة. انتهى ملخصاً من «النشر»^(٦).

وعن ابنِ مَحِيصِنِ الخُلْفِ فيهما أيضاً، ففي «المبهج»^(٧) الصادُّ في البقرة، والسینُ في الأعرافِ، وفي «المفردة» الصادُّ عنه فيهما^(٨). وقرأ الباقون بالصادِ فيهما مشاكلةً للطاءِ إطباقاً واستعلاءً، ورُسِما بالصادِ تنبيهاً على البدلِ، فلا يُناقِضُ السینَ. وقال أبو حاتمٍ^(٩): «هما لغتان». قال الجعبريُّ^(١٠): «لكن إحداهما فرعُ الأخرى».

(١) هو: القاسم بن نصر، المازني الكوفي، تقدّم.

(٢) العنوان ٧٤.

(٣) انظر: النشر ٢/٢٣٠.

(٤) الكافي ٨٧.

(٥) تلخيص العبارات ٧٢.

(٦) النشر ٢/٢٢٨-٢٣٠.

(٧) المبهج ٢/١١٤-١١٥.

(٨) المفردة ١١١، الإيضاح ٣٠٤.

(٩) ذكره في كنز المعاني (خ): ١٦٠/أ.

(١٠) كنز المعاني (خ): ١٦٠/أ.

وَأْتَفَقَ عَلَى سِينٍ ﴿وَزَادَهُ رِبْطَةً فِي الْعِلْمِ﴾ بالبقرة [٢٤٧]، و﴿يَبْسُطُ﴾
 بغيرها [الرعد: ٢٦] من هذه الطرق؛ لموافقة الرسم، إلا ما رواه ابن شنبوذ
 عن قنبلٍ من جميع الطرق عنه بالصاد^(١)، وعن أبي ربيعة عن البزِّي^(٢).
 وانفرد صاحبُ «العنوان»^(٣) عن أبي بكر بالصاد فيها^(٤) بخلافٍ، وانفرد
 الأهوازي^(٥) عن رُوحٍ بالصاد أيضاً فيها^(٦).
 ولا إشماءَ لأحدٍ في ذلك، ولذا قال الشاطبي^(٧):

وبالسين باقيهم

 فإنه لو سَكَتَ عن قراءتهم بعد ذكره قراءة الصاد، ربما تُوهِمُ أن لهم
 الإشماءَ. والله أعلم.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿عَسَيْتُمْ﴾ هنا [٢٤٦]، والقتال [٢٢٢]:
 فنافع^(٨) بكسر السين، وهي لغة^(٩) مع تاء الفاعلِ مطلقاً، ومع «نا» ومع

(١) انظر: المبهج ١١٦/٢.

(٢) في النشر ٢/٢٣٠: «... وهي رواية ابن بكرة عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزّي».

(٣) العنوان ٧٤.

(٤) ح: «فيهما»، والمثبت موافق لما في النشر ٢/٢٣٠، والعنوان: ٧٤.

(٥) الوجيز ١٤٠.

(٦) النشر ٢/٢٣٠.

(٧) الشاطبية ٤١، وتمامه:

وبالسين باقيهم وفي الخلق بَصْطَةً وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا

(٨) انظر: المستنير ٢/٦٠، النشر ٢/٢٣٠، الإتحاف ١/٤٤٥.

(٩) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٤٩، الحجة لابن زنجلة ١٣٩،

الموضح ١/٣٣٥.

«نون الإناث»، نحو: «عَسِينَا»، «عَسِينَا»، وهي لغةُ الحجاز^(١)، لكن قال الجَعْبَرِيُّ^(٢): «ما نُقِلَ من كَوْنِ الكسْرِ حجازياً يَأباه قولُ الفراء^(٣): «لستُ أَسْتَحِبُّهَا؛ لأنها شاذةٌ»، أي: قليلةٌ بالنسبة إلى الفتح، وإن ثَبَّتَ فعند أَقْلِهِمْ؛ جَمْعاً بين القولين».

وقرأ الباقون بالفتح فيهما.

وأمال ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ﴾ [٢٤٧] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وأمالها قالونُ من «العنوان»، وورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ صغرى، والفتحُ له أيضاً كقراءة الباقيين إلا أبا عمرو ومن روايةِ الدُّوريِّ فله التقليلُ من غيرِ «العنوان».

وفتح ياء ﴿مِثْلَ الْإِلَّا﴾ [٢٤٩] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

وأمال ﴿أَصْطَفَيْتَهُ﴾ [٢٤٧] أيضاً حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ قالونُ من «العنوان» وورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بالتقليلِ، وله الفتحُ أيضاً كالباقيين.

وأمال ﴿وَزَادَهُ﴾ [٢٤٧] ابنُ ذُكْوَانَ وهشامٌ بخُلْفٍ عنهما وحمزةٌ، ووافقهم الأعمش، والباقون بالفتح.

(١) انظر: الدر المصون ٥١٥/٢.

(٢) كنز المعاني (خ): ١٦٠/ب.

(٣) لم نقف عليه في معاني القرآن له.

واخْتَلَفَ فِي ﴿عُرْفَةَ﴾ [٢٤٩]:

فنافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وأبو جعفر^(١) بفتح الغينِ على أنها^(٢) مصدرٌ للمرّة، قال أبو عمرو: «العُرْفَةُ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ»^(٣)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ والسَّنْبُودِيُّ عن الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون، وهم: ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ، بالضم اسمٌ للماءِ الْمُغْتَرَفِ^(٥)، ووافقهم الحسنُ^(٦) والأعمشُ مِنْ رِوَايَةِ الْمُطَوَّعِيِّ^(٧).

وأدغم أبو عمرو، وكذا يعقوبٌ من «مصباح» الشهرزوري / و«مفردة» أبي حيان، هاءٌ ﴿جَاوَزَهُ﴾، في هاءٍ ﴿هُوَ﴾ [٢٤٩]، ولم يَعتدَّا بفصلِ صلة الهاءِ؛ لأنها ضعيفةٌ، وإن كان بعضهم استضعفَ الإدغامَ، قال: «إلا أن تُخْتَلَسَ الهاءُ»، يعني فلا يبقى فاصلاً.

وأدغما أيضاً واوٌ ﴿هُوَ﴾ في واوِ العطفِ بخلافٍ عن أبي عمرو عند المُدْغِمِينَ، فوجهُ الإدغامِ ظاهرٌ لالتقاءِ المثلينِ بشرطِهما.

(١) قوله: «أبو جَعْفَرٍ» سقط من: ن، ر، ح، والمثبت هو الصواب. وانظر: الكفاية ١٣٠، النشر ٢/٢٣٠، الإتحاف ١/٤٤٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٥٠، الحجة لابن زنجلة ١٤٠، الموضح ١/٣٣٦.

(٣) ن، ر، ب: «المصدر».

(٤) انظر: المبهج ٢/١١٦، الإيضاح ٣٠٤.

(٥) قوله: «اسم للماء المغترف» سقط من ش.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٢٩.

(٧) المثبت من: ح، وهو موافق لما في المصادر؛ وسائر النسخ: السَّنْبُودِيُّ وهو سهو؛ لأن السَّنْبُودِيَّ سبق ذكره مع الذين يقرؤون بفتح الغين.

ووجه الإظهار: أن الواو إذا أدغمت سَكَنْتْ، وإذا سَكَنْتْ صَدَقَ عليها أنها واو ساكنة قبلها ضمة، فصارت نظير ﴿ءَامِنُوا وَكَانُوا﴾ [يونس: ٦٣]، فكما لا يُدْغَمُ ذاك، لا يُدْغَمُ هذا.

وهذه العلة فاسدة لوجهين، أحدهما: أنها ما صارت مثل ﴿ءَامِنُوا وَكَانُوا﴾ إلا بعد الإدغام، فكيف يُقال ذلك؟

وأيضاً: فإنهم أدغموا ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وهو بعين ما عللوا به. وشرط هذا الإدغام في هذا الحرف عند أبي عمرو وضم الهاء كهذه، ومثله: ﴿هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]، فلو سَكَنَ الهاء امتنع الإدغام، نحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ولو جرى فيها الخلاف أيضاً لم يكن بعيداً، فله أسوة بقوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، بل أولى؛ لأن سكون هذا عارض بخلاف: ﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ قاله في «الدر المصون»^(١). وسبق في الإدغام الكبير مزيد لذلك^(٢).

وأما ﴿وَأَتَاهُ اللَّهُ﴾ [٢٥١] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش، وبالصغرى والفتح ورش من طريق الأزرق، والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿دَفَعَ اللَّهُ﴾ هنا [٢٥١]، وفي الحج [٤٠]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ^(٣)، بكسر الدالِ وألف بعد الفاء، مصدر

(١) الدر المصون ٢/ ٥٣٠-٥٣١.

(٢) انظر: ٢/ ٦٨٩.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٤٦، النشر ٢/ ٢٣٠، الإتحاف ١/ ٤٤٦.

«دفع» ثلاثياً^(١)، نحو: كَتَبَ كِتَابًا، قال أبو ذؤيب^(٢):

ولقد حَرَصْتُ بَأَنْ أُدْفِعَ عَنْهُمْ
فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفِعُ

ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرَ «دافع»، نحو: قَاتِلِ قِتَالًا، وافقهم الحسن^(٣).
وقرأ الباقر بفتح الدال وسكون الفاء من غير ألفٍ، مصدرَ دَفَعَ يَدْفَعُ
ثلاثياً، وجمعهما أبو ذؤيب في بيته السابق.

وعن المطوِّعِيَّ إسكان سين (الرُّسُل) [٢٥٣].

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ مدُّ همزة (آيدناه) [٢٥٣]، وذُكِرَا^(٤).

واتفق القراء الأربعة عشر على رفع الجلالة من قوله تعالى:
﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [٢٥٣] على الفاعلية، والمفعول محذوف، وهو عائذ
الموصول، أي: مَنْ كَلَّمَهُ اللَّهُ.

وقرئ بالنصب على أن الفاعل ضميرٌ مُسْتَكِنٌ، وهو عائذ الموصول
أيضاً، والجلالة نصبٌ على التعظيم^(٥).

(١) انظر في توجيه القراءة تين: الحجة للفارسي ٢/ ٣٥٢، الحجة لابن زنجلة ١٤٠،
الموضح ١/ ٢٢٦.

(٢) ديوان الهذليين ١/ ٢، والمفضليات ٤٢٢. وأبو ذؤيب هو: خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مِحْرَثِ،
الهذليّ، الشاعر المشهور، كان فصيحاً، متمكناً في الشعر، قال الجمحي: «أشعر هذيل
غير مُدَّافِع» وقد أدرك الجاهلية دهرًا، وأدرك الإسلام فأسلم، (ت: في خلافة عثمان
رضي الله عنه) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣١، الشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣،
الإصابة ٧/ ١٣١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٣٠، الإيضاح ٣٠٤.

(٤) انظر: ﴿أَرْسُلُ﴾ عند الآية [٦٧]، و﴿وَأَيَّدَنَّهُ﴾ عند الآية [٨٧] من هذه السورة.

(٥) انظر: البحر ٢/ ٢٧٣، الإنحاف ١/ ٤٤٦.

وقرأ ﴿ الْقُدْسِ ﴾ [٢٥٣] بِاسْكَانِ الدَّالِ^(١) ابْنُ كَثِيرٍ، وَوَافَقَهُ ابْنُ مُخَيَّصِينَ.
 وقرأ ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ ﴾ هنا [٢٥٤]، و﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾
 بِإِبْرَاهِيمَ [٣١]، و﴿ لَا لَعْفُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ ﴾ بِالطُّورِ [٢٣] بِالرَّفْعِ مَعَ التَّنْوِينِ، نَافِعٌ
 وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَخَلْفٌ، عَلَى جَعْلِ
 «لَا» لَيْسِيَّةً^(٢)، أَوْ غَيْرَ عَامِلَةٍ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ.

والباقون بالفتح من غير تنوينٍ على بناء اسم «لا»، وجعلها جنسيَّةً /،
 وسبق في أول هذه السورة عند ﴿ فَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [٣٨].



(١) تقدم عند الآية [٦٧] من هذه السورة.

(٢) أي: عاملة عمل «ليس». انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٥٤ / ٢، الحجة

لابن زنجلة ١٤١، الموضح ٣٣٧ / ١.

تنبيه

إِذَا قُرِئَ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٢٥٥]، و﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ [٢٥٦]، ونحوهما لحمزة في مذهب مَنْ روى المدَّ للمبالغة عنه، فإنه يجتمع في ذلك السبب اللفظي والمعنوي، واللفظي أولى كما قدَّمته في باب المدِّ^(١)، فيمدُّ له فيه مدًّا مشبعاً على أصله في المدِّ، لأجل الهمز كما يمدُّ ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤]، ويُلغى المعنوي فلا يُقرأ فيه بالتوسط كما يقرأ ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]؛ إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعف، والله أعلم.

وعن الحسن^(٢) هنا [٢٥٥]، وفي آل عمران [٢]، (الحيِّ القيوم) بنصبهما^(٣).
وعن المطوّعي^(٤) عن الأعمش (القيّام)، ك «دَيُّور» و«ديّار»، يقال فيه: قَيُّوم، وقَيّام، وقَيِّم^(٥).

وعن الحسن^(٦) (الرُّشْدُ) [٢٥٦] بضمّ الشين كالعُنُق، فيجوزُ أن يكون هذا أصله، ويجوز أن يكون إتباعاً^(٧).
وعن الحسن^(٨) إسكان لام (الظُّلمات) [٢٥٧].

(١) انظر: باب المد ٣/ ١٠٢٤.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٣٠، ٢٣٩، الإيضاح ٣٠٥.

(٣) انظر: البحر ٢/ ٢٧٧.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ١١٩، الإيضاح: ٣٠٥.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ١٥١، البحر ٢/ ٢٧٧.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٣٠، الإيضاح: ٣٠٥.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٦٨.

(٨) تقدم عند الآية [١٧] من هذه السورة.

وَأَسْكِنُ يَاءَ ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي﴾ [٢٥٨] حمزة، ووافق ابن مُحَيِّصِنٍ وَالْحَسَنُ وَالْمُطَوِّعِيُّ.

وَاخْتَلَفَ فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ وَحَذْفِهَا مِنْ ﴿أَنَا﴾ إِذَا أَتَى بَعْدَهَا هَمْزَةٌ قَطْعٍ مَضْمُومَةٌ، وَهُوَ مَوْضِعَانِ: فِي الْبَقْرَةِ [٢٥٨]: ﴿أَنَا أَحْيِي وَأَمِيتُ﴾، وَيُوسُفَ [٤٥]، ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾، أَوْ مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ عَشْرَةٌ مَوَاضِعَ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ بِالْأَنْعَامِ [١٦٣]، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بِالْأَعْرَافِ [١٤٣]، وَ﴿أَنَا أَخُوكَ﴾ بِيُوسُفَ [٦٩]، وَ﴿أَنَا أَكْثَرُ﴾، وَ﴿أَنَا أَقَلُّ﴾ بِالْكَهْفِ [٣٩، ٤٤]، وَ﴿أَنَا إِيَّاكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ﴾، وَ﴿أَنَا إِيَّاكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ﴾ بِالنَّمْلِ [٣٩-٤٠]، وَ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ﴾ بِغَافِرٍ [٤٢]، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ بِالزَّخْرِفِ [٨١]، وَ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾ بِالْمَتْحَانِ (١) [١]، أَوْ مَكْسُورَةٌ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: ﴿إِن أَنَا إِلَّا لَأَنْذِرُ وَيَسِّرُ﴾ بِالْأَعْرَافِ [١٨٨]، ﴿إِن أَنَا إِلَّا لَأَنْذِرُ مُبِينٌ﴾ قَالُوا بِالشُّعْرَاءِ [١١٥]، ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا لَأَنْذِرُ مُبِينٌ﴾ قُلُّ بِالْأَحْقَافِ [٩]:

فَنَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ (٢) بِإِثْبَاتِهَا عِنْدَ الْمَضْمُومَةِ وَالْمَفْتُوحَةِ. وَاخْتَلَفَ عَنِ الْقَالُونَ عِنْدَ الْمَكْسُورَةِ، وَبِالْحَذْفِ قَرَأَ الدَّانِي (٣) عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَبِهِمَا جَمِيعًا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَبِالْإِثْبَاتِ جَزَمَ فِي «التيسير» (٤)، وَالْحَذْفُ مِنْ زِيَادَاتِ الشَّاطِبِيِّ عَلَيْهِ (٥).

(١) وهي الممتحنة.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٣٤-٤٣٥، النشر ٢/٢٣١، الإتحاف ١/٤٤٨.

(٣) جامع البيان (خ) ١٨٦/ب.

(٤) التيسير ٨٢.

(٥) انظر: الشاطبية ٤٢.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ^(١): «والوجهان صحيحان عن قالونَ نصاً وأداءً، نأخذُ بهما مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، ونأخذُ بِالْحَدْفِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلُوَانِيِّ إِذَا لم نأخذُ لِأَبِي عَوْنٍ، فَإِن أَخَذْنَا لِأَبِي عَوْنٍ أَخَذْنَا بِالْحَدْفِ وَالْإِثْبَاتِ، عَلَى أَنَّ ابْنَ سِوَارٍ وَالْحَافِظَ أَبَا الْعَلَاءِ وَغَيْرَهُمَا رَوِيَا^(٢) مِنْ طَرِيقِ الْفَرَضِيِّ إِثْبَاتَهَا فِي الْأَعْرَافِ فَقَطْ، دُونَ الشُّعْرَاءِ وَالْأَحْقَافِ، وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ سِوَارٍ أَيْضاً عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الطَّبْرِيِّ عَنْ ابْنِ بُوَيَانَ، وَبِهِ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقَهُمَا، وَهِيَ طَرِيقُ الْمَشَارِقَةِ عَنِ الْفَرَضِيِّ».

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَدْفِ الْأَلْفِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَصِلاً، وَلَا خِلَافَ فِي إِثْبَاتِهَا وَقِفاً.

وَقَوْلُهُ هُنَا^(٣) ﴿أَنَا أَحْيَاءُ﴾ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ بِالْقَوْلِ، وَأَخْبَرَ عَنِ ﴿أَنَا﴾ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَعَنْ ﴿رَبِّي﴾ بِالْمَوْصُولِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِخْبَارِ بِالْمَوْصُولِ يَفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ بِالْمَخْبَرِ عَنْهُ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَمْ يَدَّعِ لِنَفْسِهِ الْخِيسِيَّةَ الْخِصُوصِيَّةَ بِذَلِكَ

وَقَوْلُهُ: ﴿أَنَا﴾ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مَنْفَعِلٌ، وَالِاسْمُ مِنْهُ (أَنْ) وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ^(٤)

(١) النشر ٢/ ٢٣١.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٦٢، وغاية الاختصار ٢/ ٤٣٥.

(٣) «وقوله هنا ﴿أَنَا أَحْيَاءُ﴾ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ... فَإِنَّهُ لَمْ يَدَّعِ لِنَفْسِهِ الْخِيسِيَّةَ الْخِصُوصِيَّةَ

بِذَلِكَ» زِيدَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ مِنْ: ر، ف، د، ب. وانظر: الدر المصون ٢/ ٢٥٢.

(٤) انظر: الكشف لمكي ١/ ٢٠٧.

تقوية للضمير وبياناً لحركة نونه في الوقف^(١)، ولذلك حُذِفَتْ وصلًا،
/ أو اللفظ^(٢) بكمالِه هو الضمير^(٣)، فالألفُ أصلٌ.

[١/٢٣٥]

فقراءة نافع وأبي جعفر بالنسبة لمذهب البصريين إجراءٌ للوصل مُجرى
الوقف حيث ثبتت فيه الألفُ، كما ثبتت في الوقف اتفاقاً، وإجراء الوصلِ
مُجرى الوقف كثيرٌ، منه الإتيانُ بهاء السّكت وصلًا، وأمّا بالنسبة لمذهب
الكوفيين فهو إتيانٌ بالكلمة على أصلها.

ونقل أبو بكر الأدفوي وغيره أن ذلك لغةٌ لبعض قيسٍ وربيعه، ونقل
آخرون أنها لغةٌ تميم. وأمّا غيرهم فلا يُثبت الألف إلا في الوقف.
وأمّا في الوصل فيجب حذفها: أمّا على مذهب البصريين فظاهرٌ؛ لأن
الغرض بيانُ حركة النون، وفي الوصل تتحرك، فلا حاجة إلى الألفِ، وأمّا

(١) المثبت من: ن، وسائر النسخ: «والألف زائدة لتبيان الحركة في الوقف».

(٢) هذه التوجيهات من قوله: «أو اللفظ بكمالِه ... مع موافقة الرسم» التي استغرقت نحو
ثلاث صفحات زيدت من: ن. وفي سائر النسخ: «ومن العرب من يثبتها مطلقاً، فقليل:
أجري الوصل مجرى الوقف، والصحيح أن فيه لغتين: لغة تميم وهي إثبات ألفه وصلًا
ووقفًا، وعليها تحمل قراءة المدنيين، والثانية إثباتها وقفًا وحذفها وصلًا، وإنما أثبت
نافع وأبو جعفر الهمزة جمعاً بين اللغتين، أو لأن النطق بالهمز عسر، فاستراح بالألف
لأنها حرف مدٌّ».

(٣) يرى البصريون أن الألف زائدة، والاسم المضمّر عندهم: الهمزة والنون، وزيدت
الألف للتقوية، أو زيدت للوقف؛ لتظهر حركة النون. ويرى الكوفيون أن الاسم (أنا)
بكمالِه. انظر: الكشف لمكي ٣٠٦/١، التذليل والتكميل ١٩٤/٢.

على مذهب الكوفيين فحُذفت تخفيفاً، ولا تُثبت عند هؤلاء إلا في ضرورة الشعر كقول الأعشى^(١):

فكيف أنا وانتحالي القوا في بعد المشيب كفى ذلك عارا

والصحيح جواز ذلك في غير ضرورة لتواتره، ومنه قراءة ابن عامر ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وحصّ المدنيان ذلك بما قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة للاستعانة على النطق بها.

فإن قلت: أمّا المضمومة فثقيلة بلا ريب، وأمّا المفتوحة فينبغي ألا تُمدَّ لخفتها بحركتها.

فأجيب: بأن المفتوحة وإن كانت خفيفة في نفسها، إلا أنها كثر دورها في عشرة مواضع، وكثرة الدور تستدعي التخفيف، ووجه الحذف عند المكسورة لورشٍ وقالون في أحد وجهيه قلة الدور؛ إذ هي في ثلاثة كما مرّ بخلاف المفتوحة.

واعترض على هذا بالمضمومة، فإنها أقلّ دوراً من المكسورة. وأجيب بأن المضمومة أثقل منها؛ فالمضمومة وإن قلّ دورها فقد ثقل لفظها.

(١) ديوانه ٥٣، وابن يعيش ٤/٤٥، والدر المصون ٢/٥٥٣. والأعشى هو: ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، الوائلي، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يُسلم، وسُمّي بالأعشى لضعف بصره، وعَمِيَ في أواخر عمره، (ت: ٧هـ). انظر: الشعر والشعراء ١/٢٥٧، معجم الشعراء للمرزباني ٢٩١.

ووجه الإثبات لقالون عند المكسورة في وجهه الثاني ثقل الكسر وإن كان الضم أقوى ثقلًا، فالكسر أكثر دُورًا؛ إذ هو في ثلاثة، والمضموم في اثنين. ووجه الباقيين اللغة الفصحى، والإتيان بالأصل على رأي البصريين؛ إذ الألف مزيدة، والحذف تخفيفاً على مذهب الكوفيين، والفتحة تدل على تلك الألف المحذوفة، فهي في حكم المنطوق بها.

والوجه في إثباتها وقفاً الاعتناء بحركة النون عند البصريين، والإتيان بالأصل عن الكوفيين مع موافقة الرسم^(١).

وأمال ﴿أَنَّى﴾ [٢٥٩]، حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وأمالها صغرى الدورى عن أبي عمرو، وقالون من «العنوان»، وورش من طريق الأزرق، وزاد الفتح أيضاً كالباقيين.

وأدغم ثاء ﴿لَيْتَ﴾ [٢٥٩] في تائها أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر، ووافقهم الحسن واليزيدي والأعمش وابن محيصن.

وقرأ ﴿يَسْتَنَّةَ﴾ [٢٥٩] بحذف الهاء وصلأ وإثباتها وقفاً على أنها للسكت^(٢) حمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف^(٣)، ووافقهم ابن محيصن والأعمش^(٤) واليزيدي، فخالف أبا عمرو.

(١) انتهت الزيادة التي أثبتناها من ن.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٣٦٨، الحجة لابن زنجلة ١٤٢،

الموضح ١/ ٣٤٠.

(٣) تقدم في ٣/ ١٢٣٤.

(٤) قوله: «والأعمش» زيادة من: ن، ر، د، وهي في المبهم ١/ ٣٩٧، والإيضاح ٢٤٤.

وقراءة الباقيين بالإثبات وقفاً ووصلاً تحتمل وجهين: أن تكون للسكت أيضاً، وأثبتت وصلاً إجراءً للوصول مُجْرَى الوقف، وهو في القرآن كثير، أو تكون الهاء أصلاً بنفسها.

وأمال ﴿جِمَارِكَ﴾ [٢٥٩] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق ابن الأخرم، فيما رواه الجمهور عنه، والدروي عن الكسائي. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين اللفظين. وبذلك قرأ قالون من «العنوان»، ولم يذكر إمالتها لابن ذكوان، نعم ذكر^(١) في سورة الجمعة [٥] إمالة ﴿الْحِمَارِ﴾ له، لكن قال في «النشر»^(٢): «ولا أعلم أحداً فرّق بينهما غيره»، والباقون بالفتح.

واختلف في ﴿نُنشَرُهَا﴾ [٢٥٩]:

فابن عامر، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣)، بالزاي وضمّ النون وكسر الشين من الارتفاع^(٤)، ومنه: نَشْرُ الأرض، وهو المرتفع، والمعنى: نُحَرِّك العظامَ، ونَرْفَعُ بعضها إلى بعضٍ للإحياء، ووافقهم الأعمش^(٥).

وقرأ الباقون بالراء المهملة من: أُنشِرَ اللهُ الموتى: أحياهم.

(١) العنوان ١٩٠.

(٢) النشر ٥٦/٢.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٤٢٩/٢، النشر ٢٣١/٢، الإتحاف ٤٤٩/١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٧٩/٢، الحجة لابن زنجلة ١٤٤،

الموضح ٣٤٢/١.

(٥) انظر: المبهج ١٢١/٢، الإيضاح ٣٠٦.

وعن الحسن^(١): فَتَحَ النُّونِ وَضَمُّ الشَّيْنِ مِنْ «نَشْرٍ».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾ [٢٥٩]:

فحمزة والكسائي^(٢) بِالْوَصْلِ وَإِسْكَانِ الْمِيمِ عَلَى الْأَصْلِ، وَفِي فَاعِلِهِ قَوْلَانِ^(٣)، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ عَلَى الْمَلِكِ، أَيْ: قَالَ اللَّهُ، أَوْ الْمَلِكُ لَذَلِكَ الْمَارُّ: اعْلَمَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَارِّ نَفْسِهِ، نَزَّلَ نَفْسَهُ مِنْزَلَةَ الْأَجْنَبِيِّ فَمَخَاطَبُهَا، جَرَّدَ مِنْ نَفْسِهِ مَخَاطَبًا يَخَاطِبُهَا، وَافْقَهُمَا الْأَعْمَشُ^(٤)، وَإِذَا ابْتَدَأَ وَاسْتَوَى كَسَرُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ.

وَالْبَاقُونَ بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ مَفْتُوحَةً وَرَفْعِ الْمِيمِ؛ خَبَرًا عَنِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَعَنْ ابْنِ مُحَيْصِنٍ^(٥) ضَمُّ بَاءِ (رَبُّ) [٢٦٠] الْمُنَادَى.

وَقَرَأَ ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ [٢٦٠] بِإِسْكَانِ رَائِهِ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ^(٦)، وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو أَيْضًا بِاخْتِلَاسِهَا، وَوَافِقَهُ الْيَزِيدِيُّ أَيْضًا.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٣١.

(٢) انظر: الروضة ٥٧٤ / ٢، النشر ٢٣١-٢٣٢، الإتحاف ٤٤٩ / ١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٨٣ / ٢، الحجة لابن زنجلة ١٤٥، الموضوع ٣٤٢ / ١.

(٤) انظر: المبهج ١٢٢ / ٢، والإيضاح ٣٠٦.

(٥) سبق عند الآية [١٢٦] من هذه السورة.

(٦) تقدم عند الآية [١٢٨] من هذه السورة.

وعن المطوّعي^(١) عن الأعمش (قِيلَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ) [٢٦٠] مبنياً للمفعول،
والقائم مقام الفاعل: إمّا ضمير / المصدر من الفعل، وإمّا الجملة التي بعده.
وانفرد الحنبلي^(٢) عن هبة الله عن ابن وردان بتسهيل همزة ﴿لِيَطْمِئَنَّ﴾
[٢٦٠]، وما جاء من لفظه.

واختلّف في ﴿فَصْرَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠]:

فحمزة، وكذا أبو جعفر وخلف^(٣) ورؤيس بكسر الصاد، وافقهم
الأعمش^(٤). وقرأ الباقون بالضم.

واختلّف في ذلك^(٥)، فقيل: القراءتان بمعنى واحد، وذلك أنه يُقال:
صاره يَصُوره ويَصيره، بمعنى قطعَه أو أماله، فاللغتان لفظٌ مشتركٌ بين
هذين المعنيين، والقراءتان تحتملهما معاً، وهذا مذهب أبي علي^(٦).
وقال الفراء^(٧): «الضمُّ مشتركٌ بين المعنيين، وأمّا الكسرُ فمعناه القطعُ
فقط». وقال غيره: «الكسرُ بمعنى القطع، والضمُّ بمعنى الإمالة».

(١) انظر: المبهج ١٢٢/٢، الإيضاح ٣٠٧.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما، تقدّم.

(٣) قوله: «وخلف» زيادة من: ح، وهي في المصادر. وانظر: المستنير ٦٤/٢، النشر
٢٣٢/٢، الإتحاف ٤٥٠/١.

(٤) انظر: المبهج ١٢٢-١٢٣، الإيضاح ٣٠٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٨٩/٢، الحجة لابن زنجلة ١٤٥،
الموضح ٣٤٣/١.

(٦) الحجة ٣٨٩/٢.

(٧) معاني القرآن ١٧٤/١.

وقرأ ﴿جُرُءًا﴾ [٢٦٠] بضم زايه أبو بكر، وحذف همزته وشدد زايه أبو جعفر^(١)، ووجه^(٢): بأنه لما حذف الهمزة وقف على الزاي، ثم ضعفها، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ووقف عليها حمزة بالنقل، وبالتخفيف بين بين وضعف، وعند الهذليّ الإبدال واوًا قياساً على ﴿هُزُوءًا﴾ [البقرة: ٦٧]، وهو شاذ لا يصح.

وقرأ ﴿يُضَعِّفُ﴾ [٢٦١] بتشديد العين من غير ألف ابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، وافقهم ابن محيصن من «المبهج»، والحسن^(٣).

وقرأ ﴿وَلَا خَوْفَ﴾ [٢٦٢] بفتح الفاء وحذف التنوين يعقوب، وافقه الحسن^(٤). وعن ابن محيصن بالرفع من غير تنوين، وذكر^(٥).

وأمال ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [٢٦٥] الكسائي، وفتحها الباقون.

وقرأ ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [٢٦١] بالإظهار على الأصل قالون وورش من طريق الأصبهاني والأزرق، وابن كثير وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب. وقرأ الباقون بالإدغام إلا أنه اختلف عن هشام وابن ذكوان.

(١) تقدم عند الآية [٦٧] من هذه السورة.

(٢) انظر: المحتسب ١/١٣٧، البحر ٢/٣٠٠.

(٣) انظر: المبهج ٢/١١٣-١١٤، ومفردة الحسن ٢٣٢.

(٤) قوله: «الحسن» سقط من: ن، وهو في المصادر.

(٥) يعني الخلاف في كل من: ﴿يُضَعِّفُ﴾ عند الآية ٢٤٥، و﴿وَلَا خَوْفَ﴾ عند الآية

وأبدل همزة ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [٢٦٤] أبو جَعْفَرٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ هنا [٢٦٥]، وفي المؤمنين [٥٠]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ^(١) بفتحِ الرَّاءِ على إحدى لغاتِها الثلاثِ^(٢)، وافقهما الحسنُ^(٣).

وعن المطوِّعيِّ^(٤) عن الأعمشِ كسرُها، ورُوِيَتْ عن ابنِ عباسٍ وأبي إسحاق السَّبَّعيِّ^(٥).

وقرأ الباقر بالضمِّ، وهو لغةُ قريشٍ^(٦).

وقرأ ﴿أَكَلَهَا﴾ [٢٦٥] بسكونِ الكافِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وافقهم ابنُ مَحِيصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ، وهي لغةُ تميمٍ، وذُكِرَ^(٧).

وعن الحسنِ^(٨) (جَنَّاتٍ) [٢٦٦] بالجمع.

وَاخْتَلَفَ فِي تَشْدِيدِ تَاءِ التَّفَعُّلِ وَالتَّفَاعُلِ وَتَخْفِيفِهَا، إِذَا كَانَتْ فِي

الفعلِ المضارعِ المرسومِ بتاءٍ واحدةٍ، وذلك في أحدٍ وثلاثين موضعاً:

(١) انظر: الكفاية ١٣٢، النشر ٢/٢٣٢، الإتحاف ١/٤٥٢.

(٢) انظر: الكشف ١/٣١٣، الموضح ١/٣٤٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٣٢، الإيضاح ٣٠٧.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٢٤، والإيضاح ٣٠٧.

(٥) د، ب، ط: «المسيبي»، والمثبت موافق لما في تفسير القرطبي ٣/٣١٦.

(٦) فالراء مثلثة. انظر: التاج (ربو) ١٩/٤٤٢.

(٧) انظر: عند الآية ٦٧.

(٨) انظر: مفردة الحسن ٢٣٢، الإيضاح ٣٠٨.

أولها: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ هنا [٢٦٧]، ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ في آل عمران [١٠٣]، و﴿تَوَفَّاهُمْ﴾ في النساء [٩٧]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ ثاني العقود [٢]، و﴿فَتَفَرَّقْ﴾ في الأنعام [١٥٣]، و﴿تَلَقَّفْ﴾ في الأعراف [١١٧]^(١)، ﴿وَلَا تَوْلَوْا﴾، ﴿وَلَا تَلْتَزِعُوا﴾ في الأنفال [٤٦، ٢٠]، و﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ في براءة [٥٢]، و﴿تَوْلَوْا﴾ معاً، و﴿تَكَلَّمْ﴾ بهود [١٠٤، ٥٧، ٣]، و﴿تَنْزَلْ﴾ في الحجر [٨]^(٢)، و﴿تَلَقَّفْ﴾ في طه [٦٩]، و﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾، و﴿تَوْلَوْا﴾ بالنور [٥٤، ١٥]، و﴿تَلَقَّفْ﴾ بالشعراء [٤٥]، وفيها ﴿تَنْزَلْ﴾ معاً [٢٢١-٢٢٢]، و﴿تَبَرَّجْنَ﴾ بالأحزاب [٣٣]، وفيها [٥٢] ﴿أَنْ تَبَدَّلَ﴾.

و﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ / بالصفات [٢٥]، ﴿وَلَا تَتَابَرُؤْا﴾، ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، و﴿لِتَعَارَفُوا﴾ بالحجرات [١١، ١٢، ١٣]، و﴿أَنْ تَوْلَوْهُمُ﴾ بالمتحنة [٩]، و﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ﴾ في الملك [٨]، و﴿لَمَّا خَيْرُونَ﴾ بـ «ن» [٣٨]، و﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ بـ «عبس» [١٠]، و﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ بالليل [١٤]، و﴿شَهْرٍ تَنْزَلْ﴾ بالقدر [٣-٤]:

فالبزِّي^(٣) من طريقه سوى الفحَامِ والطبريِّ والحَمَامِيَّ عن النقاش عن أبي ربيعة بتشديد التاء في هذه المواضع كلها وصلاً.

قال الجعبري^(٤): «لأنَّ الأصل تاءان: تاء المضارعة وتاء التفاعل والتفعل، وليست كما قيل من^(٥) نفس الكلمة، واستثقل اجتماع المثلثين،

(١) أثبتنا هذه الكلمة في الأعراف وطه والشعراء على قراءة ابن كثير ومن معه.

(٢) أثبتنا هذه الكلمة على قراءة ابن كثير ومن معه.

(٣) انظر: غاية الاختصار ١/١٧٨، النشر ٢/٢٣٢-٢٣٣، الإتحاف ١/٤٥٢.

(٤) كنز المعاني (خ): ١٦٤/ب، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ١٤٦، الموضح ١/٣٤٤.

(٥) في كنز المعاني: «في» بدلاً من «من».

وتَعَدَّرُ إدغامُ الثانيةِ في تاليها، نُزِّلَ اتصالُ الأولى بسابقها منزلةَ اتصالِها بكلمتها، فأدغمتُ في الثانيةِ تخفيفاً، مراعاةً للأصلِ والرسمِ انتهى.

وهذا يحتاج إلى كشفٍ وإيضاحٍ، وهو أنه قد تقدّمَ في ﴿تَطَهَّرُونَ﴾ [٨٥] أنه لما اشتدَّ التقاربُ فيه بين تاءِ التفاعلِ والظاءِ في المخرجِ، أدغمتُ فيها، ولم تُدغمِ التاءُ في التاءِ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إسكانِ أولِ الكلمة؛ لأنَّ أولَ المدغمِ حرفٌ ساكن، ولا يُمكنُ الابتداءُ بالساكنِ، ولما تَعَدَّرَ إدغامُ التاءِ هنا في الياءِ المثناةِ مِنْ تحتِ لبُعْدِ المخرَجينِ، نَزَّلُوا تاءَ المضارعةِ مَنْزِلَةَ جزءٍ من الكلمةِ السابقة، وهي «لا» في مثالنا؛ لتكونِ التاءُ آخرَ كلمةٍ لأجلِ التمكنِ من إدغامِها بعدِ التسكينِ، فتصيرُ كـ ﴿الرَّجِيمِ * مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤].

واستشكِلَ التشديدُ للجمعِ بينِ الساكِنينِ على غيرِ حدِّهما^(١).

وأجيبُ بأنه صحيحٌ مسموعٌ فلا التفاتَ لَطَعْنِ الطاعنِ فيه، فإنَّ وَقَعَ قبلها حرفٌ مدّ، نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [٢٦٧]، زيدَ في مدّه، لالتقاءِ الساكِنينِ.

وقد خرَجَ بتقييدِ ﴿تَوَقَّاهُمْ﴾ بالنساءِ [٩٧]، نحو: ﴿تَوَقَّاهُمْ أَلْمَلِيكَةَ طَيِّبَاتٍ﴾

[النحل: ٣٢].

وأما ما ذكره الدِّيواني^(٢) من تحريكِ التنوينِ بالكسرِ في نحو:

﴿نَارَاتَاظُنِّي﴾ [الليل: ١٤]، وعزاه لقراءته على الجعبريِّ، وذكره في

(١) يعني بذلك: أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً كدابة. انظر: شرح

المفصل ١٢١/٩.

(٢) هو: علي بن محمد بن أبي سعد، تقدّم.

«شرح الشاطبية»^(١)، وأشار إليه في «اللزهة» بقوله:

وإن صَحَّ قبل الساكن أن شِئَتْ فاكسِرَنَّ

فتعقَّبه في «النشر»^(٢) بأنه لا يَعْلَمُ أحداً تقدَّم الجَعْبَرِيُّ إليه، ولا دَلَّ عليه كلامه، ولا عَرَّج عليه من أئمة القراء، وأيَّده بقولِ إمام النحاة في عصره أبي عبد الله بن مالك في قصيدته الدالية^(٣)، حيث قال:

ووجهان في كتم تَمْنُونٍ مع تَفَكَّهَوِ ن وأخْفَى عنه بعضُ مُجَوِّدا

مُلاقِي^(٤) ساكن صحيح كَهَلٍ تَرَبَّصَوِ ن وَمَنْ يَكْسِرُ يَحْدُ عن الابتدا^(٥)

وروى جماعة كالْفَحَّامِ والطبري عن النقاش عن أبي ربيعة عن البريِّ التخفيفَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

واقفه ابنُ مُحَيِّصِنٍ على التشديد فيهن غير ابن الصلت^(٦) من «المبهج»^(٧).

وروى صاحبُ «المفردة» تخفيفهن عنه كابن الصلت من «المبهج» إلا

﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]^(٨).

(١) انظر: كنز المعاني (خ): ١٦٤/أ.

(٢) النشر ٢/٢٣٣.

(٣) القصيدة المالكية: ٧٢.

(٤) في النسخ: «يلاقي» وفي بعضها بالتاء، والتصويب من القصيدة المالكية والنشر، و«ملاقي» مفعول: «أخفى».

(٥) كذا في النسخ، وفي القصيدة والنشر: «الاقندا» وهو أنسب.

(٦) هو: محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ، تقدَّم.

(٧) انظر: المبهج ٢/١٢٥-١٢٦، الإيضاح ٣٠٩.

(٨) انظر: مفردة ابن محيصة ١٥١، الإيضاح ٣٠٩.

وكذا قرأ رُوَيْسٌ فِي ﴿نَارَاتَاظَى﴾ [الليل: ١٤]، وكذا أبو جَعْفَرٍ ^(١) فِي
﴿لَاتَنَاصِرُونَ﴾ [الصفات: ٢٥].

وقرأ البزِّيُّ بِخُلْفٍ عَنْهُ كَذَلِكَ فِي ﴿كُتِرْتَمَنَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]،
و﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُوتَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وقد يُلغزُ بها، فيقال: أيُّ المثلين / أدغمَ الأولُ منهما في الثاني ابنُ كثيرٍ
مِنْ رِوَايَةِ البزِّيِّ، وأظهره غيره؟ وقرأ الباقر بالتخفيفِ في كلها.

وأمال ﴿أَنْصَارٍ﴾ [٢٧٠] أبو عمرو وابنُ ذُكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصوريِّ
والدُّوريُّ عن الكسائيِّ. وقرأ ورشٌ ^(٢) بين اللفظين، وبذلك قرأ قالونُ
وحمزةٌ من «العنوان»، والباقر بالفتح.

واختلَفَ فِي ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ﴾ [٢٦٩]:

فيعقوبُ ^(٣) بكسرِ التاءِ مبنياً للفاعل، والفاعلُ ضميرُ الله تعالى، و﴿مَنْ﴾
مفعولٌ مقدم، و﴿الْحِكْمَةَ﴾ مفعول ثانٍ، وإذا وَقَفَ وَقَفَ بالياءِ ^(٤).
وقرأ الباقر بفتحِ التاءِ مبنياً للمفعولِ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرُ
﴿مَنْ﴾ الشرطية، وهو المفعولُ الأولُ، و﴿الْحِكْمَةَ﴾ مفعولٌ ثانٍ،
ويقفون عليها ^(٥) بالتاءِ الساكنةِ.

(١) أي: وافق رُوَيْسٌ البزِّيُّ فِي ﴿نَارَاتَاظَى﴾، ووافق أبو جَعْفَرٍ البزِّيُّ فِي ﴿لَاتَنَاصِرُونَ﴾.
انظر: النشر ٢/ ٢٣٤، وشرح النويري على الطيبة ٤/ ١٢٢.

(٢) من طريق الأزرق.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٥٠، النشر ٢/ ٢٣٥، الإتحاف ١/ ٤٥٥.

(٤) انظر: المحتسب ١/ ١٤٣، البحر ٢/ ٣٢٠.

(٥) أي: على كلمة ﴿يُؤْتِ﴾.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿نِعْمًا﴾ هُنَا [٢٧١]، وَالنِّسَاء [٥٨]:

فابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(١)، بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ مُشْبَعَةً عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فَعِلَ كَعَلِمَ^(٢)، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٣).
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِ النُّونِ إِتْبَاعًا لِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ^(٤).
 وَقَرَأَ الْقَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ،
 بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ. وَاخْتَارَهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٥)، وَحَكَاهُ لُغَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «نِعْمًا
 الْمَالُ الصَّالِحُ مَعَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ»^(٦).

- (١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٣١، النشر ٢/٢٣٥، الإتحاف ١/٤٥٥.
 (٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٩٦، الحجة لابن زنجلة ١٤٦،
 الموضح ١/٣٤٦.
 (٣) انظر: المبهم ٢/١٢٧-١٢٨، الإيضاح ٣١٠.
 (٤) انظر: الدر المصون ٢/٦٠٩.
 (٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٣٥٤، النشر ٢/٢٣٥-٢٣٦، وفيه: أبو عبيدة وهو
 سهر.

(٦) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ٣/٧١-٧٢، وأحمد في
 مسنده ٤/١٩٧، ٤/٢٠٢، والبخاري في الأدب المفرد ٩٦ برقم (٣٠٢)،
 والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٥/٣٢٧ برقم (٦٠٥٦-٦٠٥٧)، وابن حبان
 في صحيحه كما في الإحسان ٨/٦-٧ ك: الزكاة، برقم (٣٢١٠-٣٢١١)، وصرح
 ابن حبان بأن علي بن رباح سمع هذا الخبر عن عمرو بن العاص، وسمعه من
 أبي القيس مولى عمرو بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-، فالطريقان جميعاً
 محفوظان.

قال أبو عبيد^(١): «الرواية بالإسكان».

قال الجَعْبَرِيُّ^(٢): «وتصحیحُ الحاكمِ في «المستدرکِ»^(٣) فتح النونِ وكسر العينِ، روايةٌ أخرى، فلا يَمْنَعُ».

ووافقهم التيزيديُّ والحسن^(٤).

والجمهور^(٥) على اختيار الاختلاس - لمن عدا أبي جعفرٍ، والحسن - على الإسكان^(٦)، بل بعضهم يجعله من وهم الرواة عن أبي عمرو. وممن

= والبغوي في شرح السنة ١٠/٩١ ك: الإمارة والقضاء، برقم (٢٤٩٥)، جميعهم من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: سمعت عمرو بن العاص يقول: «بعث إلي رسول الله ﷺ فقال: «خذ عليك ثيابك وسلاحك ثم اتنني...» الحديث وفي آخره ما ذكره المصنف، وجاء مختصراً في بعض الطرق. وصححه الشيخ الألباني في صحيح الأدب المفرد ١٢٦ برقم (٢٢٩، ٢٩٩).

قوله: «نعمًا» أصله: «نعم ما»، فأدغم وشدد. وما غير موصوفة ولا موصولة كأنه قال: نعم شيئاً المال، والباء زائدة مثل زيادتها في «كفى بالله حسيباً» وفي نعم لغات، أشهرها كسر النون وسكون العين، ثم فتح النون وكسر العين، ثم كسرها. كما ذكر ابن الأثير الجَزَرِيُّ في النهاية ٥/٨٣-٨٤.

(١) ر: «أبو عبيدة»، وكذا في النشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٦، والمثبت هو الصواب كما تقدم عن الزجاج في معانيه ١/٣٥٤.

(٢) كنز المعاني (خ): ١٦٥/أ.

(٣) ٢/٢، ٢٣٦، ك: البيوع، وك: التفسير، وصححه في الموضوع الأول على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وفي الموضوع الثاني صححه على شرطهما وقال الذهبي: «صحيح».

(٤) انظر: المبهج ٢/١٢٧، الإيضاح ٣١٠.

(٥) يعني به جمهور الرواة عن قالون، وأبي عمرو، وأبي بكر. انظر: النشر ٢/٢٣٥.

(٦) سقط من: ر «على الإسكان».

أنكره: المبرد^(١) والزجاج^(٢) والفراسي^(٣)؛ لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين على غير حدِّهما.

قال المبرد: «ولا يُقدِّرُ أحدٌ أن ينطق به، وإنما يرومُ الجمعَ بين ساكنين، فيحرك ولا يُشعر». وقال الفراسي^(٤): «لعل أبا عمرو وأخفى فظنه الراوي سكوناً». وأجيب: بأنَّ الأصلَ في جامع شروطِ الرواية: الضبطُ، واعتُفِرَ التقاءُ الساكنين، وإن كان الأول غيرَ مدٍّ^(٥) لعروضه كالوقف. وقرأ الباقون بالكسر.

واختلِفَ في ﴿ وَيَكْفُرُ ﴾ [٢٧١]:

فنافعٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلف^(٦) بالنونِ وجزمِ الراءِ، على أنه بدلٌ^(٧) من موضعِ قوله: ﴿ فَهَوَّخِرُّ لَكُرُ ﴾ [٢٧١]؛ لأنَّه الشرطُ، كأنَّ التقديرَ: وإن تُخفوها يكن خيراً لكم ونكفّر، ووافقهم الشنّوذى^(٨) عن الأعمش^(٩).

(١) لم يرد إنكاره في «المقتضب»، ونقله عن السمين في الدر ٦٠٩/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٥٤/١.

(٣) الحجة ٣٩٦/٢.

(٤) الحجة ٣٩٧/٢.

(٥) ن: «مسلم»، ب، د، ط: «مثله»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: الروضة ٥٧٧/٢، النشر ٢٣٦/٢، الإتحاف ٤٥٦/١.

(٧) انظر في توجيه قراءات هذا الفعل: الحجة للفراسي ٣٩٩/٢، الحجة لابن زنجلة

١٤٧، الموضوع ٣٤٨/١.

(٨) قوله: «الشنوذى»: سقط من: ن. والمثبت موافق لما في المصادر.

(٩) انظر: المبهج ١٢٩/٢، الإيضاح ٣١٠.

وقرأ ابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وأبو بكرٍ، وكذا يعقوبٌ، بالنونِ، أي: نحن، ورفع الراء على أنه مستأنفٌ^(١) لا موضع له من الإعراب، فتكون الواو عاطفةً جملةً كلامٍ على جملةٍ كلامٍ آخرَ، أو على أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ، وذلك المبتدأ: إِمَّا ضَمِيرُ اللَّهِ تَعَالَى، أو الإخفاء، أي: وهو يُكْفَرُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ بالياء^(٢)، أَضْمَرَ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْمَكْفُورُ حَقِيقَةً، وَرَفَعَ الرَّاءَ.

وعن / المَطْوَعِيِّ^(٣) عن الأعمشِ بالياءِ، وعنه في فتحِ الفاءِ خُلْفٌ، فحيث فتحها جَزَمَ الرَّاءَ، وحيث كسرها رفعَ الرَّاءَ.

وقرأ ﴿وَلَا خَوْفٌ﴾ [٢٧٤]، بفتحِ الفاءِ وحذفِ التنوينِ يعقوبٌ، ووافقهُ الحسنُ^(٤).

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بالرفعِ من غيرِ تنوينِ.

وَاخْتُلِفَ فِي «يَحْسَبُ» الْمَضَارِعِ حَيْثُ أَتَى، نَحْوُ: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ [٢٧٣]، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٤]، و﴿يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾ [القيامة: ٣]، ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ﴾ [الهُمَزَةُ: ٣]:

(١) انظر: الدر المصون ٦١٢/٢.

(٢) وافقهما الحسن، إلا أنه بجزم الراء، كما في مفردته: ٢٣٢، والإيضاح ٣١٠.

(٣) انظر: المبهج ١٢٩/٢، الإيضاح ٣١٠.

(٤) المثبت من: ن، ح، ر، غ؛ وهو موافق لما في المصادر، وسائر النسخ: «ابن محيصن» بدلاً من «الحسن» وهو سهو. وتقدم عند الآية [٣٨] من هذه السورة.

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(١)، بفتحِ السينِ على الأصلِ؛ لأنَّ^(٢) قياسَ «فَعِلَ» بكسر العينِ، «يفَعَلُ» بفتحها، لتتخالفَ الحركتانِ فيخفَّ اللفظُ، وهي لغةُ تميمٍ^(٣)، وافقهم الحسنُ والمطوعيُّ^(٤).

وقرأ الباقرُ بالكسْرِ، وهي لغةُ الحجازِ.

وأمال ﴿بِسِمَاهُمْ﴾ [٢٧٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ. وقرأ قالونٌ من «العنوان» وأبو عمرو وورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالتقليلِ، وله الفتحُ أيضاً كالباقين، وبه قرأ أبو عمرو من «العنوان».

وعن الحسنِ^(٥) (الرباء) [٢٧٥]، كيف وَقَعَ بالمدِّ والهمزِ.

والجمهورُ بغيرِ مدٍّ ولا همزٍ، ولَمَّا كانَ لامُهَ واواً بدليلِ قولهم: رَبَا يَرْبُو، كتبه الصحابةُ بالواوِ وبعدها أَلْفٌ^(٦)، والمادةُ تدلُّ على الزيادةِ والارتفاعِ.

وقيل^(٧): إنما كتبه؛ لأنَّ أهلَ الحجازِ تعلَّموا الخطَّ من أهلِ الحيرةِ، وهم يقولون: الربوا، فكتبوها كذلك، ونقلها أهلُ الحجازِ كذلك خطأً لا لفظاً.

(١) انظر: المستنير ٦٨، النشر ٢/٢٣٦، الإتحاف ١/٤٥٧.

(٢) انظر: الكشف ١/٣١٨، الموضح ١/٣٤٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٦١٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٣٣، المبهج ٢/١٢٩-١٣٠، الإيضاح ٣١١.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٣٣، الإيضاح ٣١١.

(٦) انظر: المقنع ٥٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٦٢٨.

وأمال ﴿الرَبْوَا﴾ [٢٧٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، والباقون بالفتح، والجمهورُ على فتحه عَن وَرْشٍ وَجْهًا وَاحِدًا، لكونه واوياً.

وفي «العنوان» إمالته صغرى لنافع.

وأمال ﴿فَاتَهَى﴾ [٢٧٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ أيضاً، ووافقهم الأعمش. وقرأ قالون من «العنوان» وورث من طريقي الأزرق بالتقليل، والفتح له أيضاً، وبه قرأ الباكون.

وأمال ﴿كَلَّ كَفَّارٍ﴾ [٢٧٦] أبو عمرو والكسائي من رواية الدُّوري^(١). وقرأ ورث بالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح، وكذا موضع ق [٢٤]. وعن الحسن^(٢) (جَاءَتْهُ) [٢٧٥] بالتاء قبل الهاء، و(فَنظَرَةٌ) [٢٨٠] بسكون الظاء، وهي لغة تميمية^(٣)، يقولون: كَبَدٌ في كَبَدٍ، وَكَتَفٌ في كَتَفٍ، وَ(بَقِي مِنَ الرَّبَا) [٢٧٨] بسكون الياء^(٤).

قال المبرد^(٥): «تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورة، هذا مع أنه معربٌ، [فهو]^(٦) في الفعل الماضي أحسن».

(١) زاد في الإتحاف (١/٤٥٧) إمالة «ابن ذكوان بخلفه»، وهو الصواب.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٣٤، الإيضاح ٣١١.

(٣) انظر: المحتسب ١/١٤٣، الدر المصون ٢/٦٤٦.

(٤) انظر: المحتسب ١/١٤٣، البحر ٢/٣٣٧.

(٥) قال في المقتضب ٣/٣٥٤: «وإنما يجوز فيها - في الضرورة - أن تُرَدَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة» وورد النص المنقول عن المبرد في الدر ٢/٦٣٧.

(٦) زيادة من الدر المصون.

قال في «الدر المصون»^(١): «وإذا كانوا قد حذفوها من الماضي الصحيح الآخر، فأولى منه^(٢) حرفُ العلة».

والجمهور ﴿جَاءَهُ﴾ بغير تاء، و﴿فَنظَرَةٌ﴾ بكسر الظاء، و﴿بَقِيَ﴾ بفتح الياء.

واختلَفَ في ﴿فَأَذْنُوا﴾ [٢٧٩]:

فأبو بكر وحمزة^(٣) بالفتح بعد الهمزة المقطوعة، وكسر الذال من أذنه بكذا^(٤)، أي: أعلمه، كقوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وافقهما الأعمش^(٥).

وقرأ الباقر بوصل الهمزة وفتح الذال، أمرٌ من أذن يأذن، أي: فاعلموا.
/ وقرأ ﴿عُسْرَةَ﴾ [٢٨٠] بضم السين أبو جعفر^(٦).

واختلَفَ في ﴿مَيْسَرَةَ﴾ [٢٨٠]:

فنافع^(٧) بضم السين، وافقه ابن محيصن^(٨).

(١) الدر المصون ٢/٦٣٧.

(٢) كذا «منه» في: ر، وفي سائر النسخ والدر المصون: «من».

(٣) انظر: الكفاية ١٣٤، النشر ٢/٢٣٦، الإتحاف ١/٤٥٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/٤٠٣، الحجة لابن زنجلة ١٤٨، الموضح ١/٣٤٩.

(٥) انظر: المبهج ٢/١٣٠، الإيضاح ٣١١.

(٦) تقدم عند الآية [٦٧] من هذه السورة.

(٧) انظر: إرشاد المبتدي ٢٥٢، النشر ٢/٢٣٦، الإتحاف ١/٤٥٨.

(٨) انظر: مفردة ابن محيصن ١١١، المبهج ٢/١٣١، الإيضاح ٣١٢.

وقرأ الباقون بالفتح، وهو المشهور^(١)، إذ مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ بالفتح كثيرٌ،
وَمَفْعَلٌ بالضمّ معدومٌ، إلا عند الكسائي. وَأَمَّا مَفْعَلَةٌ فقالوا: قَلِيلٌ جداً،
وهي لغة أهل الحجاز^(٢).

وقد جاءت منها ألفاظ^(٣)، نحو: المَقْبُرَة، والمَسْرُبَة^(٤)، والمَشْرِبَة،
والمَقْدَرَة^(٥)، والمَادِبَة، ومَقْرُبَة، ومَكْرُمَة، ومَأْكَلَة.

وقد رَدَّهَا النحاس^(٦) تَجَرُّؤاً منه، وقال: «لم تأتِ مَفْعَلَةٌ إلا في حروفٍ
معدودة، ليس هذا منها؛ وأيضاً لأنَّ الهاءَ زائدةٌ، ولم يأتِ في كلامهم مَفْعَلٌ
البتة» انتهى.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ [٢٨٠]:

فعاصم^(٧) بتخفيفِ الصادِ، والباقون بتشديدها، وأصل القراءتين واحدٌ،
إذِ الأَصْلُ: تَتَصَدَّقُوا، فحذف عاصمٌ إحدى التائين، وغيره أدغم التاءَ في
الصاد^(٨).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١/ ٤١٤، الحجة لابن زنجلة ١٤٩،
الموضح ١/ ٣٥١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٤٣.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥٥٨، وذكر ألفاظاً أخرى.

(٤) المَسْرِبَة: الشعر المستدق الذي يأخذ من الصدر إلى الشرة. الصحاح (سرب) ١/ ١٤٧.

(٥) ر: «والمعبرة»، والمثبت موافق لما في أدب الكاتب ٥٥٨.

(٦) إعراب القرآن ١/ ٣٤٣. وستأتي ترجمة النحاس في ٧/ ٣٠٧٢.

(٧) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٤٢، النشر ٢/ ٢٣٦، الإتحاف ١/ ٤٥٨.

(٨) انظر: الكشف ١/ ٣١٩، الموضح ١/ ٣٥١.

وقرأ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٢٨١] مبنياً للفاعل أبو عمرو، وكذا يعقوب^(١)، وافقهما ابن مُحَيِّصِنٍ والمطَّوعِيُّ. وقرأ الباقر بالبناء للمفعول^(٢)، فخالف اليزيديُّ أبا عمرو.

وأمال ﴿تُوَفِّي﴾ [٢٨١] حمزة والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ قالون من «العنوان»، وورث من طَرِيقِ الأزرقي بالتقليل، وله الفتح أيضاً عنه، وبه قرأ الباقر.

وقرأ ﴿يُمَلِّهُوَ﴾ [٢٨٢] بإسكان الهاء قالون وأبو جعفر بخلاف عنهما. فالإسكان لقالون رواه الفرَضِيُّ عن ابن بُويانٍ من طَرِيقِ أبي نَشِيطٍ، وأبو إسحاق الطبريُّ عن ابن مهرانٍ من طَرِيقِ الحُلوانِيِّ. ونصَّ عليه الدانيُّ في «جامعه»^(٣) عن أبي مروان^(٤) عن قالون، وعن أبي عَوْنٍ عن الحُلوانِيِّ عنه، وروى سائر الرواة عن قالون الضمَّ.

وقطع بالوجهين لأبي جعفر ابن فارسٍ في «جامعه». وصحَّح في «النشر»^(٥) كلاً من الوجهين عن قالون، وكذا عن أبي جعفر.

(١) تقدم عند الآية [٢٨] من هذه السورة.

(٢) انظر: الحجة للفراسي ٢/٤١٥، الكشف ١/٣١٩، الموضح ١/٣٥٢.

(٣) جامع البيان (خ): ١/١٦٨ ب.

(٤) محمد بن عثمان بن خالد، أبو مروان، القرشي، الأموي، العثماني -نسبة إلى عثمان بن

عفان - المدني، ثم المكي، المقرئ، ثقة، له نسخة عن قالون عن نافع، (ت: ٢٤١هـ).

انظر: تهذيب الكمال ٢٦/٨١، غاية النهاية ٢/١٩٦.

(٥) النشر ٢/٢٠٩.

فَقَوْلُ الْحِكْرِيِّ فِي «النجوم»^(١): «وَفِي وَجْهِ عَنِ قَالُونَ إِسْكَانُهُ فِي شَدُوذٍ»، فِيهِ نَظَرٌ لَمَّا ذُكِرَ^(٢).

قِيلَ: وَقِرَاءَةُ السُّكُونِ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ عَمَّا قَبْلُهَا، وَمَنْ سَكَّنَهَا أَجْرَى الْمُنْفَصِلِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٣): «وَهَذَا أَشَدُّ شَدُوذًا مِنْ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١]» انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ السَّمِينُ^(٤) فَقَالَ: «جَعَلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ شَاذَةً، وَهَذِهِ أَشَدُّ مِنْهَا^(٥)، لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ فَإِنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ مُتَوَاتِرَتَانِ، قَرَأَ بِإِحْدَاهُمَا نَافِعٌ قَارِئٌ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ قَالُونَ، وَهُوَ أَضْبَطُ رَوَاتِهِ بِحَرْفِهِ، وَقَرَأَ الْأُخْرَى الْكَسَائِيُّ أَيْضًا، وَهُوَ رِئِيسُ النَّحَاةِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٦) (وَلِيْمَلِ... وَلِيَتَّقِ اللَّهَ) [٢٨٢] بِكَسْرِ اللَّامِ فِيهِمَا عَلَي الْأَصْلِ، وَالْجَمْهُورُ بِالسُّكُونِ.

وَقَرَأَ ﴿الشُّهَدَاءُ أَنْ﴾ [٢٨٢] نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوَيْسٌ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى، وَإِبْدَالِ الثَّانِيَةِ يَاءً خَالِصَةً مُفْتُوحَةً، وَاقْفَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَحْقِيقِهِمَا.

(١) النجوم الزاهرة (خ): ٤٥/ب - ٤٦/أ.

(٢) من صحة الوجهين في النشر ٢/٢٠٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٤٥.

(٤) الدر المصون ٢/٦٥٥.

(٥) كذا بالبدال المهملة في ن، غ، ش، ح، وهو موافق لما في الدر المصون، يعني أشد منها في الشذوذ، وسائر النسخ: «أشد» بالبدال المعجمة.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٣٥، الإيضاح ٣١٢.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [٢٨٢]:

فنافعُ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٌ^(١)، ﴿أَنْ﴾ بالفتحِ على أَنَّها^(٢) ﴿أَنْ﴾ المصدريةُ الناصبةُ، و﴿فَتُذَكِّرَ﴾ بتشديدِ الكافِ ونصبِ الراءِ نَسَقًا على ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ، بفتحِ ﴿أَنْ﴾، ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ بتخفيفِ الكافِ ونصبِ الراءِ أيضاً مِنْ «ذَكَرَ» كضربِ^(٣)، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسن^(٤).

وقرأ حمزةُ / بكسرِ ﴿إِنْ﴾ على أنها شرطيةٌ، وجوابُ الشرطِ فيها ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ فإنه يقرؤه بتشديدِ الكافِ ورفعِ الراءِ، فصَحَّ أن تكونِ الفاءُ في خبرها جواباً للشرطِ، ورُفِعَ الفعلُ؛ لأنه على إضمارِ مبتدأ، أي: فهي تُذَكِّرُ.

وعلى هذه القراءةِ فجملةُ الشرطِ والجزاءِ هل لها محلٌّ من الإعرابِ أم لا؟ فقال ابنُ عطية^(٥): «محلُّها الرفعُ صفةً لامرأتين، والله أعلم».

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٣٢، النشر ٢/ ٢٣٦، الإتحاف ١/ ٤٥٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٤١٨، الحجة لابن زنجلة ١٤٩، الموضح ١/ ٣٥٢.

(٣) كذا في النسخ، وفي الإتحاف ١/ ٤٥٩، «ذكر، كنصر» وهو الصواب؛ لأن بابه نَصْر، إلا إذا أراد المؤلف الوزن الصرفي لكلمة: «ذَكَرَ» فقط بصرف النظر عن مضارعه.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ١٣٤، الإيضاح ٣١٢. وقوله: «الحسن» سقط من: د، ب، وهو في المصادر.

(٥) المحرر ٢/ ٣٦٦.

وفاقه الأعمش^(١).

ومعنى ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى ﴾، أي: لأجل أن إحداهما إن ضلَّت الشهادة بأن نسيتهَا ذكَّرتُهَا الأخرى، والعلَّة في الحقيقة التذكير، ولكن لما كان الضلال سبباً له، نُزِلَ منزلته، وكأنه قيل: إرادة أن تُذَكَّر إحداهما الأخرى إن ضلَّت. وفيه إشعارٌ بنقصانِ عَقْلِهِنَّ، وقلة ضبطهنَّ، قاله البيضاوي^(٢).

وأمال ﴿ إِحْدَهُمَا ﴾ معاً [٢٨٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح وبينَ اللفظين. وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»، وأبو عمرو وبخَلْفٍ عنه، ووافقهم اليَزِيدِيُّ، وقرأ الباقون بالفتح. وأمال ﴿ الأُخْرَى ﴾ [٢٨٢] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٣)، ووافقهم اليَزِيدِيُّ والأعمش. وقرأ قالونٌ من «العنوان» وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالتقليل، والباقون بالفتح.

وقد أُنتَجَ من تركيب ﴿ مِنْ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الأُخْرَى ﴾ عشرُ قراءاتٍ:

الأولى: فتحُ همزة ﴿ أَنْ ﴾ وقلبُها ياءً خالصةً، ﴿ فَتُذَكِّرَ ﴾ بتشديد الكافِ ونصبِ الراءِ، ﴿ إِحْدَهُمَا الأُخْرَى ﴾ بالفتحِ فيهما^(٤) لقالون، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ولقالون التقليلُ فيهما من «العنوان».

(١) انظر: المبهج ٢/ ١٣٤، الإيضاح ٣١٢.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ١٤٤.

(٣) زاد في الإتحاف (١/ ٤٦٠) إمالة «ابن ذكوان من طريق الصوري».

(٤) قوله: «فيهما» زيادة من: ن، ر، أي في كلمتي: ﴿ إِحْدَى ﴾، و﴿ الأُخْرَى ﴾.

الثانية: فتحُ الهمزة مع قلبها ياءً، وتشديدُ الكافِ ونصبُ الراءِ مرفقةً، وإمالةُ ﴿إِحْدَيْهِمَا﴾ صغرى، وفتحُها، ونقلُ همزة ﴿الْأُخْرَى﴾، وإمالتها صغرى وجهاً واحداً لورش.

الثالثة: فتحُ الهمزة وقلبها ياءً، وتخفيفُ الكافِ، ونصبُ الراءِ مع تفخيمها، وفتحُ الكلمتين من غيرِ إمالةٍ لابنِ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ، ووافقهما ابنُ مُحَيصِن.

الرابعة: مثلها لروح، إلا أنه يُحَقِّق الهمزتين.

الخامسة: مثلُ قراءةِ ابنِ كثيرٍ لأبي عمرو، إلا أنه أمالَ ﴿إِحْدَيْهِمَا﴾ صغرى بخلفٍ، و﴿الْأُخْرَى﴾ كبرى، ووافقهُ البزِيدِيُّ.

السادسة: بالفتح مع تحقيقِ الهمزتين^(١) وتشديدِ كافِ ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ مع نصبِ رائه من غيرِ إمالةٍ في الكلمتين لابنِ عامرٍ^(٢) وعاصمٍ.

السابعة: كسرُ الهمزة مع التحقيق، وتشديدُ الكافِ، ورفعُ الراءِ، وإمالةُ الكلمتين، ونقلُ همزة ﴿الْأُخْرَى﴾ وقفاً لحمزة، وافقه الأعمشُ، وبتركه مع السكتِ لخلفٍ، ومع تركه لخلاصِ منعه في «النشر»^(٣).

الثامنة: فتحُ الهمزة مع التحقيق، وتشديدُ الكافِ^(٤)، ونصبُ الراءِ، وإمالةُ الكلمتين للكسائيِّ.

(١) ش: الهمز.

(٢) ولابن ذكوان في وجهه الثاني الإمالة أيضاً في ﴿الْأُخْرَى﴾.

(٣) النشر ٢/٤٢٦-٤٢٧، وفي حاشية ر: «قوله: «ومع تركه» أي: ترك النقل مع ترك السكت، منعه في النشر لخلاصٍ، يعني ولخلفٍ بالأولى، كما تقدم أنه ممتنع لحمزة بكماله؛ لأن كلَّ مَنْ روى هذا الوجه وهو ترك النقل والسكتِ خصَّه بحالة الوصل فقط».

(٤) جاء في جميع النسخ: «وتخفيف الكاف»، وهو سبق قلم.

التاسعة: فتح الهمزة أيضاً مع التحقيق وتشديد الكاف ونصبُ الرء، وإمالة الكلمتين لَخَلْفٍ في اختياره.
 العاشرة: الفتح والتحقيق، وتخفيفُ كافٍ ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ ونصبُ رائه من غير إمالة في الكلمتين للحسن.

وهم على مراتبهم / المتفاوتة في المدّ.
 فإن قلت: لِمَ قال: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾، ولم يُقَل: فتذكّرهما الأخرى؟
 أجاب الجعبري^(١) عند قول الشاطبي^(٢):

وما كان ذا ضِدِّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ

قال: «بضدّه»، ولم يُقَل: «به»؛ لأنّه قد يكون غيره؛ إذ لا يُلتزم أحدُ الطرفين إلا لعارض، على حدّ قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾، أي: فتذكّر الذاكرةُ الناسيةَ انتهى.

واختلَفَ في ﴿تِجْرَةً حَاضِرَةً﴾ [٢٨٢]:

فعاصم^(٣) بنصبهما، والباقون برفعهما على أنّ ﴿تَكُونَ﴾ التامة، أي: إلا أن يحدث أو تقع تجارة^(٤)، وعلى هذا فيكون ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في محلّ رفع صفةً لـ ﴿تِجْرَةً﴾.

(١) كنز المعاني ١٢٨/٢.

(٢) الشاطبية ٥.

وتمامه:

... .. فزاحمٌ بالذكاء لتفضلاً

(٣) انظر: الروضة ٥٨٠/٢، النشر ٢٣٧/٢، الإتحاف ٤٦٠/١.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ٤٣٦/٢، الكشف ٣٢٠/١، الموضح ٣٤٥/١.

ويُحتمل أن ﴿تَكُونَ﴾ الناقصة، واسمها ﴿تَجَرَّةٌ﴾ والخبر هو الجملة من قوله ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، كأنه قيل: إلا أن تكون تجارة حاضرة مدارة، وسوغ مجيء اسم كان نكرة وصفه.

وأما على قراءة عاصم فاسمها مضمرة فيها، تقديره: إلا أن تكون المعاملة أو المبايعة أو التجارة.

وقدره الزجاج^(١): «إلا أن تكون المدائنة».

وقرأ ﴿وَلَا يُضَارَ﴾ [٢٨٢] بتخفيف الراء وإسكانها أبو جعفر بخلف عنه^(٢).

والتشديد مع الفتح رواه ابن جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الهاشميِّ، وعيسى مِنْ طَرِيقِ ابنِ مِهْرَانَ وغيره عن ابنِ شَيْبِ، والأول مِنْ رِوَايَةِ عيسى من غير طَرِيقِ ابنِ مِهْرَانَ عن ابنِ شَيْبِ، وابنِ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الهاشميِّ. وقرأ الباقون بالفتح والتشديد.

وعن ابنِ مُحَيِّصِ^(٣) رفعُ الراءِ، وهو نفيٌّ، فيكون الخبرُ بمعنى النفيِّ. وعن الحسن^(٤) (كُتَابًا) [٢٨٣] بضمِّ الكافِ وتاءٍ مشددةٍ بعدها ألفٌ على الجمع؛ اعتباراً بأنَّ كلَّ نازلةٍ لها كاتبٌ.

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٦.

(٢) تقدم عند الآية [٢٣٣] من هذه السورة.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة ١٣٥، والمبهج ٢/١٣٥، الإيضاح ٣١٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٣٦، والإيضاح ٣١٣.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَرِهْنٌ﴾ [٢٨٣]:

فابن كثير وأبو عمرو^(١) بضمّ الراءِ والهَاءِ من غيرِ أَلْفٍ، جمعَ رَهْنٍ، و«فَعْلٌ» يُجمع على «فُعْلٍ»^(٢)، نحو: سَقْفٌ وَسُقْفٌ. قال أبو عمرو^(٣): «إنما قرأتُ ﴿فَرِهْنٌ﴾ للفَصْلِ بين الرَّهَانِ في الخيل، وبين جَمْعِ «رَهْنٍ» في غيرها». وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ^(٤).

وقرأ الباكون بكسرِ الراءِ وفتحِ الهاءِ، وألِفٍ بعدها، جمعَ «رَهْنٍ»، و«فَعْلٌ» و«فِعَالٌ» يَطْرُدُ كثيرًا، نحو: كَعْبٌ وكِعَابٌ، وكَلْبٌ وكِلَابٌ. وأبدلَ ورشٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وكذا حمزةُ حالَ وقفِهِ ﴿بَلِيؤُدٌ﴾ [٢٨٣]. وأبدلَ حمزةُ ﴿الذِّمَّةُ وَتَمِينٌ﴾ [٢٨٣] ياءً من جنسِ سابقِها ورشٌ، وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ووافقهم اليزيديُّ، لكنْ بخُلْفٍ عنه كأبي عمرو^(٥). وبه^(٦) وقَفَ حمزةُ، وحُكي له التحقيقُ أيضًا، وإليه ذهب ابنُ سفيان^(٧)، وتبعه جماعةٌ من المغاربة، وعُلِّلَ بأنَّ الهَمْزَةَ فيه مبتدأةٌ، ووضِعَفَ.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٧٠، النشر ٢/ ٢٣٧، الإتحاف ١/ ٤٦٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/ ٤٤٤، الحجة لابن زنجلة ١٥٢، الموضوع ١/ ٣٥٤.

(٣) انظر: جامع البيان ٥/ ١٢٤ من غير عزو إلى أبي عمرو البصري.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ١٣٦، الإيضاح ٣١٣.

(٥) وتقدم في باب الإدغام الكبير ٢/ ٦٧٨ تخصيص إبدال الهمز بالسوسي عنه وتحقيق الهمز بالدوري عنه.

(٦) أي: بالإبدال.

(٧) الهادي (خ): ٦.

واستنبط أبو شامة^(١) ثالثاً، وهو زيادة المدّ على حرف المدّ المبدل، وعبارته: «فإذا أُبدل هذا الهمزُ حرفَ مدٍّ وكان قبله من جنسه، وكان يُحذف لأجلِ سكونِ الهمزِ، اتجه وجهان:

أحدهما: عَوْدُ الحَرَفِ المحذوفِ لزوالِ ما اقتضى حَذْفَهُ، وهو الهمزةُ الساكنة، فإنَّ الجمعَ بين حَرَفِي مدٍّ من جنسٍ واحدٍ ممكنٌ بتطويل المدِّ. والوجهُ الثاني: حَذْفُهُ لوجودِ الساكنِ» .

قال: «وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي^(٢):

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَالًا

قال: «ويَبْنِي على الوجهين جوازُ الإمالةِ في قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهَدْيِ أَتَيْنَا﴾

[الأنعام: ٧١]، لحمزةً ولورشٍ أيضاً، فإن أثبتنا الألفَ الأصليةَ أَمَلْنَا، وإن حَذَفْنَا فلا». قال: «ويَلْزَمُ من الإمالةِ إمالةُ الألفِ المبدلةِ فالاختيارُ المنعُ» انتهى.

لكن تَعَقَّبَهُ في «النشر»^(٣) فقال: «وفيما قاله نظرٌ، وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: «ويبدله» البيت، فيلزمه أن يُجْرَى في هذا ثلاثةُ أوجهٍ، وهي المدُّ والتوسُّطُ والقَصْرُ، كما أجزاها هناك لالتقاء الساكِنين.

(١) إبراز المعاني ١/ ٤٠٦. وقوله: «واستنبط أبو شامة...» إلى قوله: «...وأما الإمالة فقد

مضى» الآتي في ص ١٦٢٦ زيادة من: ر، د، ب، ف، وحاشية ح.

(٢) الشاطبية ٢٠.

(٣) النشر ١/ ٤٧٣.

ويلزمه أن يُجيز حذف الألفِ المبدلة، كما أجازها ثم، فيجيء على وجهِ
البدلِ في ﴿الَّذِي أُوتِيَ﴾، و﴿لِقَاءَ نَأْتَتْ﴾ [يونس: ١٥]، ثلاثة أوجه، وفي
﴿الْهَدَى أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، ستة أوجه، ثلاثة مع الفتح، وثلاثة مع الإمالة.
ويكون القصرُ مع الإمالة على تقديرِ حذفِ الألفِ المبدلة، فيصيرُ فيها
مع التحقيق سبعة أوجه.

ولا يصحُّ من كلِّها سوى وجهٍ واحدٍ، وهو البدلُ مع القصرِ والفتح؛ لأنَّ
حرفَ المدِّ أولاً حُذِفَ لالتقاء الساكنتين قبل الوقفِ بالبدلِ، كما حُذِفَ من
﴿قَالُوا الْكُنَّ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾ [الانشقاق: ٣]،
للساكنين قبل النقلِ، فلا يجوز ردهُ لعروضِ الوقفِ بالبدلِ، كما لا يجوز
لعروضِ النقلِ.

وأما قوله: «إن هذين الوجهين هما المذكوران في قول الشاطبي: «ويبدله
مهما تطرّف» إلى آخره فليس كذلك؛ لأنَّ الوجهين المذكورين في البيت
هما المدُّ والقصرُ في نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿السَّمَاءُ﴾ [البقرة: ١٩]
حالة الوقفِ بالبدلِ كما ذكر، فهما^(١) من بابِ حرفِ مدٍّ قبل همزٍ مُغَيَّرٍ؛ لا
من أجلِ أنَّ أحدهما كان محذوفاً في حالة، ورجع في حالة أخرى.
وتقديرُ حذْفِ إحدى الألفين في الوجهِ الآخر هو على الأصلِ، فكيف
يُقاسُ عليه ما حُذِفَ من حروفِ المدِّ للساكنين على الأصلِ قبل اللفظِ
بالمهمزِ مع أنَّ ردهُ خلافُ الأصلِ؟ وأما الإمالة فقد مضى»^(٢).

(١) في النسخ: «فيهما»، والتصويب من النشر.

(٢) إلى هنا انتهت الزيادة من: ر، د، ب، ف، وحاشية ح.

تنبيه

إذا ابْتَدَى بـ ﴿ أَوْ تُنَمِّنَ ﴾ [٢٨٣] فهَمْزَةٌ مضمومةٌ بعدها واوٌ ساكنةٌ؛ لأنَّ الأصل: أَوْ تُنَمِّنَ، مثل: اقْتَدِرْ، بِهَمْزَتَيْنِ: الأولى للوصل، والثانية فاءُ الكلمة، ووقعتْ^(١) ساكنةٌ بعد أخرى مثلها مضمومةٌ، فَوَجِبَ قَلْبُ الثانيةِ / بمجانسِ حركةِ الأولى، فقلت: اوْتُمِّنَ.

فأمَّا في الدَّرَج فتذهبُ همزةُ الوصلِ، فتعودُ الهمزةُ إلى حالها؛ لزوالِ مُوجِبِ قلبها واوا، بل تُقَلِّبُ ياءً صريحةً في الوصلِ في روايةٍ ورشٍ والسوسيِّ.

واختلَفَ في ﴿ فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ [٢٨٤]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٢)، بالجزمِ فيهما عطفًا^(٣) على الجزاءِ المجزومِ، ووافقهم اليزيديُّ والأعمش^(٤).
وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ، برفعِ الراءِ والباءِ على الاستئنافِ.

وفيه احتمالان: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فهو يُعَذِّبُ ويعفِرُ. والثاني: أن هذه جملةٌ فعليةٌ من فعلٍ وفاعلٍ عَطِفتُ على ما قبلها. وهذه

(١) في حاشية: ش، ن: «أي الثانية».

(٢) انظر: الكفاية ١٣٥، النشر ٢/٢٣٧، الإتحاف ١/٤٦١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٤٦٣، الحجة لابن زنجلة ١٥٢،

الموضح ١/٣٥٥.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٣٦، الإيضاح ٣١٣.

قاعدة^(١)، وهي: إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ، جاز فيه الجزمُ والنصبُ والرفعُ.

ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ^(٢).

وأدغم الرءاء في اللامِ السوسِيَّ والدُّورِيَّ بِخُلْفٍ عنه، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزِيدِيَّ بخلافٍ عنهما أيضاً. والإدغامُ لأبي عمروٍ ومَنْ سَكَّنَ الرءاءَ من الصَّغِيرِ^(٣)، ولابنِ محيِصِنٍ من الكَبِيرِ.

وأما قولُ الزمخشريِّ^(٤): «ومُدْغِمُ الرءاءِ في اللامِ لاحِنٌ، مَخْطِئٌ خَطَأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمروٍ مُخْطِئٌ مرتين؛ لأنَّه يلحنُ، وَيُنْسِبُ اللحنَ إلى أعلمِ الناسِ بالعربيةِ، والسببُ في ذلك قلةُ ضبطِهِ» انتهى.

فَتَعَقَّبَ^(٥): بأنَّ هذا غيرُ مَرْضِيٍّ؛ إذ القُرَاءُ مُعْتَنُونَ بهذا الشأنِ، فكيف يَقلُّ ضبطُهُم؟ وهو أمرٌ يُدْرِكُ بالحسِّ السمعِيِّ، والمانعُ من إدغامِ الرءاءِ في اللامِ، هو تكريرُ الرءاءِ وقوتُّها، والأقوى لا يُدْغَمُ في الأضعفِ. وهذا مذهبُ البصريين، والخليلِ، وسيبويه^(٦).

(١) انظر: المقتضب ٢/٦٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٣.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٣٦، ومفردة ابن محيِصِن ١١١.

(٣) أي: من الإدغام الصغير.

(٤) الكشف ١/٣٣٠.

(٥) الذي تعقبه هو السمين في الدر المصون ١/٦٩٠.

(٦) الكتاب ٤/٤٤٨.

وأجاز ذلك الفراء والكسائي، ويعقوب، ورأس البصريين أبو عمرو، وليس قوله: «إن هذه الرواية غلط عليه» مسلماً، وكيف يُقال: إن الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ، ومن جملة رواته الزبيدي إمام النحو واللغة؟

وأدغم باء ﴿وَيَعَذِّبُ﴾ في ميم ﴿مَنْ﴾ قالون وابن كثير، وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الزبيدي والأعمش.
إلا أنه اختلف عن قالون وابن كثير وحمزة، وتقدم ذكر ذلك مستوفى في فصل الإدغام الصغير^(١).

فصار قالون وابن كثير بخلفٍ عنهما بالجزم في ﴿فَيَغْفِرُ... وَيَعَذِّبُ﴾ وإظهارِ الراء وإدغامِ الباء.

وورش بالجزم فيهما مع إظهارهما، وأبو عمرو بالجزم كذلك مع الإدغام فيهما، إلا أنه اختلف عن الدوري في إدغام الراء، ووافقه الزبيدي.

وصار ابن عامر وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بضمهما من غير إدغام فيهما، ووافقهم الحسن.

وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، بالجزم فيهما مع إظهار الراء وإدغام الباء، ووافقهم الأعمش.

وعن ابن محيصن ضمهما مع إدغام الراء بخلفٍ، وإظهار الباء.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ / هنا [٢٨٥]، وفي التحريم [١٢]:
 فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١)، بالتوحيد هنا، على أن المراد به
 القرآن^(٢)، ويجوز أن يراد به الجنس، وافقهم الأعمش^(٣).
 وقرأ الباقون بالجمع؛ لإرادة كل كتاب؛ إذ لا فرق بين كتاب وكتاب.
 وقرأ أبو عمرو وحفص، وكذا يعقوب، موضع التحريم بالجمع، وافقهم
 اليزيدي والحسن^(٤).
 وقرأ الباقون بالتوحيد والمراد به الإنجيل.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾ [٢٨٥]:

في يعقوب^(٥) وحده بالياء من تحت، قال البيضاوي^(٦): «على أن الفعل
 لكل»، والباقون بالنون، والمراد نفي الفرق بالتصديق والتكذيب.
 وأبدل ﴿لَا تَوَاحِدْنَا﴾ [٢٨٦] ورش، وكذا أبو جعفر.
 وأبدل ورش أيضاً من طريق الأصبهاني وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر
 ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]، ووافقهم اليزيدي. ووقف حمزة بالبدل كذلك،
 ووافقه الأعمش.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٥٤، النشر ٢/٢٣٧، الإتحاف ١/٤٦٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٤٥٥، الحجة لابن زنجلة ١٥٢،
 الموضح ١/٣٥٥.

(٣) انظر: المبهج ٢/١٣٧، الإيضاح ٣١٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ١٥٧.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٤٤، النشر ٢/٢٣٧، الإتحاف ١/٤٦٢.

(٦) أنوار التنزيل ١/١٤٧.

ومعنى الآية: قال البيضاوي^(١): «أَي لَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا آدَىٰ بِنَا إِلَىٰ نَسْيَانٍ أَوْ خَطِئًا مِنْ تَفْرِيطٍ وَقَلَّةِ مَبَالَاةٍ، أَوْ بِأَنْفُسِهِمَا؛ إِذْ لَا تَمْتَنِعُ الْمُؤَاخِذَةُ بِهِمَا عَقْلًا؛ فَإِنَّ الذُّنُوبَ كَالسُّمُومِ، فَكَمَا أَنَّ تَنَاوُلَهَا يُوْدِي إِلَى الْهَلَاكِ - وَإِنْ كَانَ خَطِئًا - فَتَعَاطِي الذُّنُوبِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُفْضِيَ إِلَى الْعِقَابِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَزِيمَةً، لَكِنَّهُ تَعَالَى وَعَدَّ التَّجَاوُزَ عَنْهُ رَحْمَةً وَفَضْلًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَدْعَوْا الْإِنْسَانَ بِهِ اسْتِدَامَةً وَاعْتِدَادًا بِالنِّعْمَةِ فِيهِ، وَيُوْدِدُ ذَلِكَ مَفْهُومٌ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢): «رُفِعَ

(١) أنوار التنزيل ١/١٤٧.

(٢) ليس الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف في كتب الحديث كما صرح به العلماء: الزيلعي وابن حجر والسخاوي والألباني وغيرهم.

ورواه ابن عدي في الكامل ٢/٥٧٣، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١/٩٠-٩١ من حديث أبي بكره - رضي الله عنه - مرفوعاً بلفظ: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه» وإسناده ضعيف لأجل جعفر بن جسر وأبيه، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه مناكير» وضمَّفَ أباه أيضاً.

ويغني عنه قوله ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ١٦/٢٠٢، برقم (٧٢١٩)، ورواه ابن ماجه في سننه ١/٦٥٩ برقم (٢٠٤٥)، بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي...» ك: الطلاق، ب: طلاق المكره والناسي، وابن المنذر في تفسيره ١٠٣، برقم (١٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٩٥ ك: الطلاق، ب: طلاق المكره، والدارقطني في سننه ٣/٤٠٣ ك: النذور، برقم (٤٢٧٢)، والحاكم في المستدرک ٢/١٩٨، وصححه على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/٦١، وهو حديث حسن كما قال النووي والحافظ ابن حجر، وصححه الألباني في عدد من كتبه.

عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكبرها عليه»^(١) انتهى.
 وأمال لفظ ﴿مَوْلَانَا﴾ [٢٨٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم
 الأعمش. ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ التَّقْلِيلُ والْفَتْحُ، وبه قرأ الباقر.
 وأمال ﴿الْكُفْرَيْنِ﴾ [٢٨٦] أبو عمرو وابن ذكوان مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ،
 والدُّورِيِّ عن الكسائي، وكذا رُوَيْسٌ عن يعقوب، ووافقهم اليَزِيدِيُّ.
 ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الإِمَالَةُ الصَّغْرَى، والباقر بالفتح، وبه قرأ
 الأَصْبَهَانِيُّ عَن وَرْشٍ، والأخفش عن ابن ذكوان، وهو لأبي عمرو وورشٍ
 من «العنوان».



انظر: كتاب الأربعين للنووي: (الحديث التاسع والثلاثون)، ونصب الراية للزيلعي
 ٦٤/٢، والتلخيص الحبير ١/٦٧٤، وفتح الباري ١٩٠/٥، وموافقة الخبر الخبر
 ١/٥٠٩ ثلاثتها للحافظ ابن حجر، وإرواء الغليل ١/١٢٣، وصحيح سنن ابن ماجه
 ١٧٨/٢، برقم ١٦٧٥ كلاهما للألباني، ومشكاة المصابيح ٣/١٧٧١ تعليق رقم ٦
 للألباني.

(١) «وما استكبرها عليه» زيادة من س.

المرسوم

اتفقوا على حَذْفِ أَلْفِ ﴿ذَلِكَ﴾ [٢]، حيث وقع، وكيف أتى، نحو:
 ﴿ذَلِكَ﴾ [٢٣٢]، و﴿وَكَذَلِكَ﴾ [١٤٣]، و﴿فَذَلِكَ﴾ [يوسف: ٣٢] (١).
 وعلى كتابة ﴿الصَّلَاةِ﴾ [٣]، وكذلك ﴿الزَّكَاةِ﴾ [١١٠]، حيث وَقَعَنَّ
 مُوَحَّدَاتٍ مفرداتٍ مُحَلَّاةٍ باللام - كيف أُعْرِبَتْ - بالواوِ بدلَ الألفِ (٢)،
 وكذلك ﴿الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٠٤]، وعلى رسمِ المضافِ منها بالألفِ.
 وحُذِفَتْ من أَقلِّ العِراقِيةِ (٣)، نحو: ﴿إِنَّ صَلَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿وَمَا كَانَ
 صَلَاتُهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و﴿حَيَاتِنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، وأكثرها كغيرها
 على رَسْمِهَا واوَأَفِي المُنْكَرِ (٤) منها، نحو: ﴿حَيْرَاتُهُ زَكَاةٌ﴾ [الكهف: ٨١]،
 ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةٌ﴾ [مریم: ١٣]، ﴿وَمَاءَ آتِيَهُنَّ مِن زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩]، و﴿عَلَى
 حَيَاقٍ﴾ [٩٦]، و﴿حَيَاةٌ طَيِّبَةٌ﴾ [النحل: ٩٧]، واتفقت الرسومُ على واوِ المجموعِ
 منها مطلقاً (٥).

(١) انظر: المقنع ١٦، مختصر التبيين ٦١ / ٢، الوسيلة ٢٦٤، الجميلة: ٤٤٣.

(٢) انظر: المقنع ٥٤، مختصر التبيين ٧٠ / ٢، الوسيلة ٣٩٣، الجميلة: ٦٢٩.

(٣) أي: الألف بعد اللام، واتفقت المصاحف على كتابتها بدون واو إذا أُضيفت هذه
 الأسماء الثلاثة إلى ضمير. انظر: المقنع ٥٤، مختصر التبيين ٧٢ / ٢، ٥٢٦ / ٣،
 الوسيلة ٣٩٣.

(٤) انظر: المقنع ٥٥، مختصر التبيين ٧١ / ٢، الوسيلة ١٨٥، الجميلة: ٦٣٠.

(٥) انظر: المقنع: ٥٤، الجميلة: ٦٣٠.

واختلفت العراقية في حذف الألف التي بعدها من قوله: ﴿وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾ [التوبة: ٩٩]، و﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، و﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ بالمؤمنين [٩] (١).

واتفقوا على حذف ألف ﴿يُخَالِعُونَ﴾ في الموضوعين (٢) [٩]، فوجه حذف الثاني ما مر في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وأمّا الأول فللتخفيف. وعلى حذف ألف ﴿وَلَكِنَّ﴾ حيثما أتى، وكيفما وقع تخفيفاً (٣)، وكذلك ألف ﴿أُولَئِكَ﴾ [١٦]، ﴿وَأُولَئِكَمُ﴾ [النساء: ٩١] (٤).

وألف النداء (٥) نحو: ﴿يَتَّيَّبَهَا﴾ [٢١]، ﴿يَتَّادِمُ﴾ [٣٥]، ﴿يَنُوحُ﴾ [هود: ٣٢]. وألف ها التنبيه (٦)، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [٣١]، و﴿هَآئِنْتَ﴾ [النساء: ١٠٩].

والألفين الأخيرين في ﴿فَادَّرَأْتُمْ﴾ [٧٢]، للتخفيف وكرهية اجتماع الأمثال (٧).

(١) انظر: المقنع ٥٥، مختصر التبيين ٦٣٨/٣، الوسيلة ٣٩٦، الجميلة: ٦٣٢، والعمل على حذف الألف فيها، انظر: سفير العالمين ١/٢٢١.

(٢) انظر: المقنع ١٠، ٨٤، مختصر التبيين ٩١/٢، الوسيلة ٩٨، الجميلة: ٢٨٠.

(٣) انظر: المقنع ١٧، مختصر التبيين ٩٤/٢، الوسيلة ٢٦٣، الجميلة: ٤٤٣.

(٤) انظر: المقنع ١٦، ١٧، مختصر التبيين ٧٥/٢، الوسيلة ٢٦٤، الجميلة: ٤٤٣.

(٥) انظر: المقنع ١٦، مختصر التبيين ١٠٠/٢، الوسيلة ٢٦٥، الجميلة: ٤٤٣.

(٦) انظر: المقنع ١٦، مختصر التبيين ١١٧/٢، الوسيلة ٢٦٤، الجميلة: ٤٤٤.

(٧) انظر: المقنع ٢٦، ٨٤، مختصر التبيين ١٦٣/٢، الوسيلة ٩٦، الجميلة: ٢٧٨.

وَأَلْفٍ مَسْكِينٍ ﴿١﴾ مَن ﴿طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾ ﴿١﴾ موضع البقرة [١٨٤]،
 لاحتمالِ القراءتين ك ﴿مَلِكٍ﴾ ﴿٢﴾ [الفاحة: ٤]. فمَنْ وَحَدَّ فَلَأَلْفٍ عِنْدَهُ،
 وهو قياسيٌّ، وَمَنْ جَمَعَ حَذَفَ تَخْفِيفًا، وهو اصطلاحِيٌّ ويوافقُه احتمالاً،
 لا موضع المائدة [٩٥]؛ لاختلافِ الحكم ﴿٣﴾، وتقييدهُ بـ ﴿طَعَامٍ﴾، يُخْرِجُ
 لفظَ ﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ ﴿٤﴾ غيرَه مِمَّا في البقرة ﴿٥﴾.

وكذلك حَذَفُوا الألفَ من ثلاثة أفعالٍ ﴿٦﴾، وهي ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ
 الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾ [١٩١] لاحتمالِ القراءتين، فعلى القصرِ قياسيٌّ،
 وعلى المدِّ اصطلاحِيٌّ حُذِفَ تَخْفِيفًا.

وكذلك حَذَفُوا ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى﴾ ﴿٧﴾ [١٩٣] للتخفيفِ، وَخَرَجَ ﴿وَلَا يَزَالُونَ
 يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [٢١٧]، وَ﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ [٢١٦]، وَ﴿قَاتِلِ فِيهِ قُلٌّ قِتَالٌ﴾ [٢١٧] ﴿٨﴾.
 وروى نافعٌ حَذَفَ الألفَ مِنْ ﴿وَعَدْنَا﴾ بالبقرة [٥١]، والأعراف [٤٤]،
 وطه [٨٠] لتحتملِ القراءتين ﴿٩﴾.

(١) انظر: المقنع ٨٤، مختصر التبيين ٢/٢٤٧، الوسيلة ٩٦، الجميلة: ٢٨٠.

(٢) انظر: مرسوم سورة الفاتحة

(٣) أي في حكم رسم الموضوع الثاني بالمائدة [٩٥]. انظر: مختصر التبيين ٣/٤٦٠.

(٤) والعمل على حذف ألف ﴿مَسْكِينٍ﴾ كيف جاء. انظر: سفير العالمين ١/١٥٠.

(٥) وهي ثلاثة مواضع: [٢١٥، ١٧٧، ٨٣].

(٦) انظر: المقنع: ٨٣، مختصر التبيين ٢/٢٥٢، الوسيلة ٩٩، الجميلة: ٢٨١.

(٧) انظر: المقنع: ٨٣-٨٤، مختصر التبيين ٢/٢٥٢، الوسيلة ٩٩، الجميلة: ٢٨١.

(٨) والعمل على حذف الألف في الفعل، وإثباتها في المصدر. انظر: دليل الحيران ١٠٢،

سفير العالمين ١/١٨١.

(٩) انظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ٢/١٣٨، الوسيلة ١٠٦، الجميلة: ٢٨٩.

وكذلك أَلْفٌ ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّبْعَةُ ﴾^(١) [٥٥].

كذلك حذفوا أَلْفَ ﴿ وَمِيكَائِيلَ ﴾^(٢) [٩٨] ورسموا مكانها ياءً بالإمام

- مصحف عثمان رضي الله عنه - وفقاً لسائرهما.

فَمَنْ قرأ بالألفِ فقط جعل الياءَ رَسْمَهَا، تنبيهاً على جواز الإمالة على رأي، وَمَنْ قرأ به وبالهَمْزِ قَدَّرَ حذفَ صورةِ الألفِ على حَدِّ ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ [١٢٥]، والياءُ صورةُ الهمزِ على قياسِها، وَمَنْ قرأ بهما وبالياءِ حَذَفَ صورةَ الألفِ وحَذَفَ صورةَ الياءِ الثانيةِ؛ لاجتماعِهما كـ ﴿ إِسْرَائِيلَ ﴾ [٤٠]، والثانيةُ صورةُ الهمزِ.

وكتبت ﴿ مِصْرًا ﴾ مِنْ قولِهِ: ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ [٦١] بألفٍ^(٣) في مصحف عثمان رضي الله عنه الخاصُّ ككلِّ المصاحف، والقراء السبعة، وكذا الثلاثة بعدهم على تنوينه، وهو في مصحف ابن مسعودٍ بغيرِ أَلْفٍ. وقرأ هو والحسنُ والأعمشُ بغيرِ تنوينٍ^(٤).

وروى نافعٌ حَذَفَ أَلْفِ ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾ بالبقرة^(٥) [٧٠]، فخرج

(١) انظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ١٤١/٢، الوسيلة ١٠٧، الجميلة: ٢٩١.

(٢) انظر: مختصر التبيين ١٨٦/٢، الوسيلة: ١٠٣، الجميلة: ٢٨٥.

(٣) أي: بألف التنوين. انظر: المقنع ٣٨، مختصر التبيين ١٤٩/٢، الوسيلة ١٠١، الجميلة:

٢٨٥.

(٤) انظر: مختصر شواذ القرآن ٦، الوسيلة ١٠١. وتقدم ذكرها عند الآية ٦١.

(٥) انظر: المقنع ١٠، الوسيلة ١٠٩، وعمم أبو داود في مختصر التبيين ١٥٨/٢، والعمل

على اختيار أبي داود في حذف جميع ما اشتق من مادة (تشابه). انظر: دليل الحيران

١٠٢، سفير العالمين ١/١٥٥.

﴿ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ بآل عمران [٧]. وألف ﴿ وَأَحْطَّتْ بِهِءَ حَظِيئَتُهُ ﴾^(١) [٨١]،
و﴿ أُسْرَى تَقْدُوهُمْ ﴾^(٢) [٨٥].

وكتب في الشامي ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ ﴾ [١١٦] بلا واو عطف، وفي الخمسة^(٣)
بإثباتها^(٤)، وخرج بقيد ﴿ اتَّخَذَ ﴾: ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ ﴾ [١١١]، وليس
المراد واو الضمير.

وحذفت ياء ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [١٢٥] من الرسم الشامي والكوفي والبصري
في كل ما في البقرة، وهو خمسة عشر موضعاً، وثبتت في المدني والمكي
والإمام^(٥). وأمّا الألف فإنها محذوفة من كلها بالاتفاق^(٦)، وخرج بقيد
البقرة ما بقي، وجملة المختلف فيه^(٧) ثمانية / عشر موضعاً، والمتفق ستة
وثلاثون، فيكونان أربعة وخمسين^(٨).

(١) أي: في الكلمة الثانية ﴿ حَظِيئَتُهُ ﴾ على قراءة نافع وأبي جعفر كما في المقنع ١٠،

مختصر التبيين ١٧١/٢، الوسيلة ١٠٧. أما الكلمة الأولى ﴿ وَأَحْطَّتْ ﴾ فحذفت ألفها

أبو داود، مختصر التبيين ١٧١/٢، وعليه جرى العمل.

(٢) انظر في اللفظين معاً: المقنع ١٠، مختصر التبيين ١٧٧/٢-١٧٨، الوسيلة: ١٠٧،

ولم يذكر فيها إلا اللفظة الثانية، الجميلة: ٢٩٠.

(٣) أي: في الخمسة الباقية من المصاحف.

(٤) انظر: المقنع ١٠٢، مختصر التبيين ٢/٢٠٢، الوسيلة ١١٩، الجميلة: ٢٩٩.

(٥) انظر: المقنع ٩٢، مختصر التبيين ٢/٢٠٦، الوسيلة ١١٣، الجميلة: ٢٩٧.

(٦) انظر: المقنع ٢١، مختصر التبيين ٢/٢٠٦، الوسيلة ٢٩٠، الجميلة: ٤٨٤.

(٧) أي: فيما عدا البقرة.

(٨) أي: من لفظ: ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ باستثناء مواضع البقرة.

فوجهُ الإثباتِ والحذفِ احتمالُ القراءتين، فقراءةُ الياءِ في المرسومِ بها قياسيةٌ، وفي محذوفِها اصطلاحيةٌ، وتقدَّره ياءُ ك ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٤٠]. وقراءةُ الألفِ في المرسومِ اصطلاحيةُ ك ﴿وَقَضَى﴾ [٢١٠]، وكذا في المحذوفِ، ولكن يُقدَّر ألفاً حملاً على الأكثرِ ك ﴿وَإِسْحَاقَ﴾ [١٣٣].

وكتب في الإمام والمدني والشامي ﴿وَأَوْصَى بِهَا﴾ [١٣٢] بألفٍ بين الواوَيْنِ، وحذفت من المكي والكوفي والبصري^(١).

وروى نافعٌ حذفَ أَلْفٍ ﴿وَتَصْرِيْفُ الرِّيحِ﴾^(٢) [١٦٤].

وكتبوا ﴿وَأَخْشَوْنِي وَإِلَئِنَّ﴾ [١٥٠] بالياءِ^(٣).

وحذفوا أَلْفَ ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا﴾ [١٠٠]، و﴿دَفَعُ اللهُ﴾ هنا [٢٥١]،

وفي الحج [٤٠]^(٥)، وألفَ ﴿فَرِهَنَّ﴾ [٢٨٣]^(٦).

واختلفت المصاحفُ في ﴿فِيضَلَعْفَهُ لَهُ﴾ [٢٤٥]، و﴿يُضَلَعْفُ لِمَنْ﴾

بالبقرة [٢٦١]، و﴿يُضَلَعْفُ لَهُمْ﴾ بهود [٢٠]، و﴿يُضَلَعْفُ لَهُ﴾ بالفرقان [٦٩]،

و﴿يُضَلَعْفُ لَهَا﴾ بالأحزاب [٣٠]، و﴿فِيضَلَعْفَهُ لَهُ﴾، و﴿يُضَلَعْفُ لَهُمْ﴾

بالحديد [١٨، ١١] فرُسِمَت الألفُ في بعضها، وحذفت في الآخر^(٧).

(١) انظر: المقنع ١٠٢، ١٠٨، مختصر التبيين ٢/ ٢١٠، الوسيلة ١١٥.

(٢) انظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ٢/ ٢٣٤، الوسيلة ١٠٧.

(٣) انظر: المقنع ٤٥، مختصر التبيين ٢/ ٢٢١، الوسيلة ٣٢٨.

(٤) انظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ٢/ ١٨٧، الوسيلة ١٠٨.

(٥) انظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ٢/ ٢٩٩، الوسيلة ١٠٨.

(٦) انظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ٢/ ٣٢٢، الوسيلة ١٠٨، الجميلة: ٢٩٢.

(٧) انظر: المقنع ١٠، ٩٢، مختصر التبيين ٢/ ٢٩٣، إلا أنه ذكر الإجماع على الحذف،

الوسيلة ١١٠، الجميلة: ٢٩٤. وأطلق الخلاف في الجميع. والعمل على الحذف

فيها. انظر: دليل الحيران ١١٧، سفير العالمين ١/ ١٦٢.

وكتب في العراقية ﴿أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [٢٥٧] بحذف واو الهمزة المضمومة^(١).

وكتبوا ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي﴾ [٢٥٨] بإثبات الياء^(٢).

وأتفق على رسم واو وألف بعد باء ﴿الرَّبُّوا﴾ [٢٧٥] أين جاء. واختلّف في ﴿وَمَاءَ آتِيَتَمَنَّ رِيًّا﴾ [الروم: ٣٩]، ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بواو وألف^(٣).

واختلّف في حذف ألف ﴿وَكُتِبَهِ وَرُسُلِهِ﴾ هنا^(٤) [٢٨٥].

وروى نافع حذف ألف ﴿يَكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُتِبَهِ﴾ بالتحريم^(٥) [١٢]، ووجه الخلاف في ذلك كُله، قصد موافقة كل من القراءتين رسماً، فالمادّ يوافق الإثبات صريحاً، والقاصر يوافق الحذف صريحاً، والمادّ في متفق الحذف تقدير^(٦).

(١) انظر: المقنع ٣٧، مختصر التبيين ٢/ ٣٠١، الوسيلة ٣٨٩، الجميلة: ٦١٣.

(٢) انظر: المقنع ٤٥، مختصر التبيين ٢/ ٢٢١، الجميلة: ٥٧١.

(٣) انظر: المقنع ٥٤، ٨٣، مختصر التبيين ٢/ ٣١٤-٣١٥، الوسيلة ٣٦٤، الجميلة: ٥٨٦. والعمل على رسمه بألف ثابتة بعد الباء. انظر: دليل الحيران ٢٨٥، سفير العالمين ٤٠٠/٢.

(٤) أي: على قراءة من قرأ ﴿وكتابه﴾ على الإفراد، وانظر: المقنع ٢٠، ٩٣، مختصر التبيين ٢/ ٣٢٢، الوسيلة ١١٢، الجميلة: ٢٩٦، والعمل فيه على حذف الألف. انظر: سفير العالمين ١/ ١١٨، ٥٠٠/٢.

(٥) انظر: المقنع ١٤، ٢٠، مختصر التبيين ٢/ ١٢-١٣، الوسيلة ١١٠، الجميلة: ٣٢٥، والعمل فيه أيضاً على حذف الألف. انظر: سفير العالمين ١/ ٨٥، ٢٠٤.

(٦) أي: يوافق تقديراً.

المقطوع والموصول

أَتَفَقَ عَلَى قَطْعِ ﴿ فِي ﴾ عَنْ ﴿ مَا ﴾ الموصولة في موضع واحد، وهو في الشعراء [١٤٦]، ﴿ أَتَرَكَونَ فِي مَا هَلْهَنَاءَ إِمِينِ ﴾ .

واخْتَلَفَ فِي عَشْرَةٍ^(١): ﴿ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ ثاني البقرة [٢٤٠]، وفي موضع المائة [٤٨]، وموضعي الأنعام [١٦٥، ١٤٥]، وموضع الأنبياء [١٠٢]، والنور [١٤]، والروم [٢٨]، والزمر موضعين [٤٦، ٣]، والواقعة [٦١].

وَأَتَفَقَ عَلَى وَصْلِ مَا عدا الأَحدَ عَشَرَ، نحو: ﴿ فِي مَا فَعَلْنَ ﴾ أول البقرة [٢٣٤].

وَأَتَفَقَ أَيضاً عَلَى قَطْعِ سِينِ ﴿ وَلَيْسَ مَا ﴾ المُشْفَعِ بِاللَامِ فِي خَمْسَةٍ^(٢): ﴿ وَلَيْسَ مَا شَرُّ وَأَبْهَ ﴾ هنا [١٠٢]، ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا ﴾ معاً ﴿ لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ ﴾ و﴿ عَن مَّنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَيْسَ مَا ﴾ الأربعة بالمائة [٨٠، ٧٩، ٦٣، ٦٢].
واخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِ الْبَقْرَةِ [٩٣]: ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ ﴾^(٣).

(١) انظر: المقنع: ٧١، ٩٦، مختصر التبيين ١٩٧/٢، الوسيلة: ٤٢٢، الجميلة: ٦٧٣.

(٢) انظر: المقنع ٧٤، مختصر التبيين ١٩٠/٢، ٤٥٥/٣، الوسيلة: ٤٢٦، الجميلة: ٦٧٩.

(٣) انظر: المقنع ٩٢، مختصر التبيين ١٨٤/٢، الوسيلة: ٤٢٦، الجميلة: ٦٨٠، والعمل على الوصل. انظر: سفير العالمين ٤٣٣/٢.

وَأْتَفَقَ عَلَى وَضَلٍ ﴿ بِسْمَا حَافَتُمُونِي مِنْ بَعْدِي ﴾ بِالْأَعْرَافِ [١٥٠].^(١)
 وَأْتَفَقَ عَلَى قَطْعِ ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ مَوْضِعَ^(٢) آلِ عِمْرَانَ [١٨٧].^(٣)
 وَأْتَفَقَ عَلَى قَطْعِ ﴿ وَحَيْثُ ﴾ عَنْ ﴿ مَا ﴾ فِي مَوْضِعِي هَذِهِ السُّورَةِ^(٤):
 ﴿ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [١٤٤]، ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ
 فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [١٥٠].

وَعَلَى وَضَلٍ ﴿ فَأَيَّمَا تَوَلَّوْا فَمَثَرٌ ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿ أَيَّمَا يُوْجِهَةٌ ﴾ بِالنَّحْلِ
 [٧٦].

وَاخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِ النَّسَاءِ [٧٨]، وَالشُّعْرَاءِ [٩٢]، وَالْأَحْزَابِ [٦١].
 وَعَلَى قَطْعِ مَا عَدَا ذَلِكَ^(٥)، نَحْوُ: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا ﴾
 [١٤٨] /، ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وَالشُّعْرَاءِ [٩٢]، وَغَافِرٍ [٧٣]، [٢٤١/٢]
 ﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا تَمَّ ﴾ [المجادلة: ٧].

(١) انظر: المقنع ٧٤، مختصر التبيين ٣/ ٥٧٥، ونقل فيه الخلاف، الوسيلة ٤٢٧،
 الجميلة: ٦٨٠، والعمل على الوصل. انظر: دليل الحيران ٣٠١، سفير العالمين
 ٤٣٣/٢.

(٢) المثبت من س، وسائر النسخ «مَوْضِعِي» ولعله سهو.

(٣) انظر: المقنع ٨٤، مختصر التبيين ٢/ ٣٨٧، الجميلة: ٦٨٢.

(٤) انظر: المقنع ٧٣، مختصر التبيين ٢/ ٢١٦، الوسيلة ٤٣٠، الجميلة: ٦٨٦.

(٥) انظر: المقنع ٧٢، مختصر التبيين ٢/ ١٩٩، الوسيلة: ٤٣٠، الجميلة: ٦٨٦، والعمل
 على القطع في موضع الشعراء، وعلى الوصل في غيره. انظر: سفير العالمين

هاء التأنيث التي كتبت تاءً

أَتَّفِقَ عَلَى رَسْمِ ﴿مَرَضَاتٍ﴾ حَيْثُ جَاءَ بِالتَّاءِ^(١)، نَحْوُ: ﴿مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ
 أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧]، ﴿مَرَضَاتِ أَرْوَجِكَ﴾ [التحریم: ١].
 وَعَلَى رَسْمِ ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ بِالتَّاءِ هُنَا [٢١٨]، وَالْأَعْرَافِ [٥٦]،
 وَهُودِ [٩]، وَمَرْيَمَ [٢]، وَالرُّومِ [٢١]، وَمَوْضِعِي الزَّخْرَفِ [٣٢].
 وَمَا عَدَا السَّبْعَةَ بِالْهَاءِ^(٢)، نَحْوُ: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].
 وَأَتَّفِقَ أَيْضاً عَلَى ﴿نِعْمَتٍ﴾ بِالتَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ﴾
 [٢٣١]، كَالْأَمْرِانِ [١٠٣]، وَثَانِي الْمَائِدَةِ [١١]، وَمَوْضِعِي إِبْرَاهِيمَ [٢٨، ٣٤]،
 وَثَلَاثَةِ النَّحْلِ [٧٢، ٧٣، ١١٤]، وَمَوْضِعِ لِقْمَانَ [٣١]، وَفَاطِرِ [٣]، وَالطُّورِ [٢٩].
 وَمَا عَدَا الْأَحَدَ عَشَرَ بِالْهَاءِ^(٣)، نَحْوُ: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ﴾
 أَوَّلَ الْمَائِدَةِ [٧]، وَ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَجْرَكُمْ﴾ أَوَّلَ إِبْرَاهِيمَ
 [٦].

* * *

(١) انظر: المقنع ٨١، مختصر التبيين ٢/٢٦٣، الوسيلة ٤٦١.

(٢) انظر: المقنع ٧٧، مختصر التبيين ٢/٢٦٨، الوسيلة ٤٤٤، ٧٠٧.

(٣) انظر: المقنع ٧٧، مختصر التبيين ٢/٢٧٠، الوسيلة ٤٤٥، الجميلة: ٧٠٨.

الوقف والابتداء

آخِرَ البِسْمِلةِ م، ﴿الْم﴾ [١]ك؛ وِفاقاً للِسجِسْتانِي فيما حكاها الدانِي^(١) أو ت؛ وِفاقاً للدانِي^(٢) والعمّاني^(٣) وغيرهما^(٤) على رِفْعِه خِبْرَ مِبْتدأِ مَحذوفٍ تَقْدِيرُه: هذِه أو هذِا ﴿الْم﴾، أو نَصِبِه بـ «اقْرَأُ»، أو خُذْ ﴿الْم﴾، أو اسْمًا لِلسُورَةِ أو القُرْآنِ، أو عَلى أنَّ مَعنَاه: أنا اللهُ أَعْلَمُ، أو عَلى أنَّها أِبْعاضُ كَلِماتٍ.

ورُويَا^(٥) عن ابن عباس.

(١) المکتفی ١٥٨، وانظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٢٩، قال النحاس: «وعلته في هذا أنه زعم أنه لم يدر ما معنى حروف المعجم؛ فجعل الوقف كافياً؛ لأن ما بعدها مفيد» القطع والائتناف ١/٣٠.

(٢) المکتفی ١٥٨.

(٣) المرشد ١/١٢١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٢١، القطع والائتناف ١/٣١.

(٥) أي: القولان الأخيران، أولهما: أن معنى (الم): «أنا الله أعلم»، والثاني: أنها «أبعاض كلمات...».

أخرج الأول وكيع في تفسيره - كما في الدر ١/١٢١ - ومن طريقه ابن جرير في تفسيره ١/٢٠٧-٢٠٨، وابن أبي حاتم في تفسيره ١/٣٢، برقم (٤٣)، عن شريك عن عطاء ابن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وحرف «أبي» فيه إلى «أنس».

أو هذا المعجزُ من حروفكم تبيكتاً، أو أصواتاً مُنْزَلَةً مُنْزَلَةً حروفِ التنبيه، بحيثُ تُقَطَّعُ عن تاليها، وحينئذٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ كالجملِ المبتدأَةِ،

وأخرجه النحاس في معاني القرآن ١/ ٧٣ عن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، عن حفص ابن عمر بن الصباح الرقي، عن أبي نعيم، عن شريك به، ومن طريق النحاس أخرجه ابن النجار في ذيله على تاريخ بغداد ١٦/ ٣-٤ به.

وفي إسناده: شريك بن عبد الله القاضي أبو عبد الله النخعي، تغير حفظه بعد ما ولي القضاء وكثر خطؤه، ووصف بالتدليس أيضاً وروايته هنا بالنعنة، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ٤٣٦ برقم (٢٨٠٢): «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع...». وانظر: التهذيب ٤/ ٣٣٣، ٣٣٧، وفيه أيضاً: عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، كما في التقریب ٦٧٨ برقم (٤٦٢٥).

فالإسناد ضعيف بهما، وعزاه السيوطي في الدر ١/ ١٢١ لعبد بن حميد وابن المنذر أيضاً.

وانظر للمعنى الآخر: تفسير ابن جرير الطبري ١/ ٢٠٨ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وكذا عن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ. وانظر: الدر المنثور ١/ ١٢١-١٢٢.

وورد عنه أنه: «أي (الم) وغيره من الحروف» هو قسم أقسمه الله وهو من أسماء الله» وجاء عنه أيضاً أنها أي الحروف: «الم وحم وطس، هي اسم الله الأعظم».

انظر: تفسير ابن جرير ١/ ٢٠٧، و١٠/ ٥٣، و١٥/ ٤٥٢، و١٦/ ٧، و١٧/ ٥٤٢، و١٨/ ٥، و١٨/ ٥، و١٩/ ٣٩٨، و٢٠/ ٦، و٢٧٤، و٢١/ ٤٠٠، وتفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٤٣٧، و٨/ ٢٧٤٧، و٩/ ٢٨٣٨، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٣٤، وانظر: تخريج أحاديث الكشاف للزبيعي ١/ ٧٤.

وعلى هذا فالتالي^(١) مبتدأ، خبره ﴿لَارِيْبَ فِيْهِ﴾ [٢١]، أو ﴿اَلْكِتٰبِ﴾. واختاره أبو حيان في «النهر»^(٢)، قال: «لأنه متى أمكن حَمْلُ الكلامِ على الاستقلالِ دونَ إضمارٍ ولا افتقارٍ كان أولى» انتهى.

وقيل^(٣): ﴿اَلْكِتٰبِ﴾ صفةٌ لقوله: ﴿ذٰلِكَ﴾، ورَجَّح في «المرشد»^(٤) أنه تبين له، ن: على جَعَلَهُ مبتدأ، خبره ﴿ذٰلِكَ﴾، أو خبرٌ مقدّم، أي: ذلك الكتابُ الذي وَعَدْتُكَ ﴿اَلْمَ﴾.

﴿اَلْكِتٰبِ﴾ [٢١] ت: على أَنَّ ﴿اَلْمَ﴾ مبتدأ، خبره ﴿ذٰلِكَ اَلْكِتٰبِ﴾، أي: الحروفُ المؤلَّفةُ ذلك الكتابُ، فهي جملةٌ كاملةٌ الأجزاءِ حقيقةً، وكذا يكونُ تاماً على قطع ﴿اَلْمَ﴾ عن تاليها، وجَعَلَهُ مبتدأً وخبراً، كما ذهب إليه أبو حاتم^(٥).

والمعنى على التقديرين: أنَّ المشارَ إليه هو الكتابُ الكاملُ، كما تقول: زيدٌ الرجلُ، أي: الكاملُ في الأوصافِ.

ن: على أَنَّ ﴿اَلْكِتٰبِ﴾ للتبيين، وصَحَّحَه في «المرشد»^(٦)، وقال: «عليه الأكثرُ».

(١) أي: ﴿ذٰلِكَ﴾.

(٢) النهر الماد: ٢٠ / ١.

(٣) انظر: الدر المصون ٨١ / ١.

(٤) المرشد ١ / ١٢٣، وإعرابها عطف بيان وهو ما ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن ٦٨ / ١.

(٥) انظر: القطع والانتشاف ٣٢ / ١، المرشد ١ / ١٢٤.

(٦) المرشد ١ / ١٢٣.

﴿لَارِيْبٌ﴾ [٢] ك، أوت: على تقدير إضمار الخبر، أي: فيه، واختاره في «النهر»^(١)، فيكون من مجاز الحذف. وكذا يكون ﴿لَارِيْبٌ﴾ تاماً، إذا جعلناه بمعنى حقاً، كأنه قال: ألم ذلك الكتاب حقاً، وإليه ذهب الزجاج^(٢). وعلى التقديرين فهي جملة نقت أن يكون فيه شيء من الريب، وحينئذ فيبتدأ بالظرف التالي^(٣).

لكن يراد الوقف عليه -أي: على ﴿لَارِيْبٌ﴾- قوله في سورة السجدة [٢]: ﴿لَارِيْبٍ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ كما صرح به ابن هشام في «المغني»^(٤)، وابن الجزري في «النشر»^(٥)، وابن كثير في «تفسيره»^(٦) / . ولفظه: «ومعنى الكلام: أن هذا الكتاب، وهو القرآن، لا شك فيه أنه منزل من عند الله، كما قال في السجدة: ﴿الْم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَارِيْبٍ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١-٢]. ومن القراء من يقف على قوله: ﴿لَارِيْبٌ﴾^(٧)، ويبتدئ بقوله ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، والوقف على ﴿لَارِيْبٍ فِيهِ﴾ أولى؛ للآية التي ذكرناها انتهى. وحينئذ فهون، ويكون ﴿لَارِيْبٍ فِيهِ﴾ ت: على خبرية الظرف ورفع التالي بمبتدأ محذوف بتقدير «هو» أو «فيه».

(١) النهر الماد ١ / ٢٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٧٠.

(٣) وهو: ﴿فِيهِ﴾.

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٥٩٣.

(٥) النشر ١ / ٢٣٢.

(٦) تفسير ابن كثير ١ / ١٦٢.

(٧) كناعف المدني. انظر: القطع ١ / ٣٣، المكتفى ١٥٨.

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢] ت: على رفع الموصولِ مبتدأً، وخبرُهُ ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥] ك: على جَعَلِهِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم الذين، أو نصبِهِ بأعني، ن^(١): على جَرِّهِ صِفَةً ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، فلا يُفْصَلُ بينهما، وقد تُسَوِّغُهُ الفاصلةُ، فيكون حسناً، لا يُبْتَدَأُ بما بعده للتعلُّقِ اللفظيِّ.

﴿بِالْغَيْبِ﴾ [٣] ح، ﴿الصَّلَاةِ﴾ [٣] ح: يُوقَفُ عليهما، ن: لتعلُّقِ تاليهما بهما من جهةِ العطفِ.

﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٣] ت: على استئنافِ مبتدأٍ^(٢)، خبرُهُ ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥]، مع نصبِ الموصولِ الأولِ بأعني، أو جَرِّهِ صِفَةً، أو رفعِهِ خبرَ محذوفٍ. ن: على العطفِ. فَإِنَّ جَعَلْتَ الأولُ مبتدأً فهذا عطفٌ عليه، والخبرُ ﴿أُولَئِكَ﴾، وحينئذٍ فلا يُفْصَلُ بينهما، وهو أقبحُ من الفصلِ بين المتعاطفينِ عندهم، فإنهم قد يُجَوِّزونه بخلافِ الأول^(٣).

﴿وَمَا أَنْزَلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [٤] ك: على أَنَّ الموصولِ الثاني عطفٌ على الأولِ المنصوبِ بأعني، أو المجرورِ صِفَةً، أو مرفوعٌ بمضمر. ن: على استئنافِ الثاني؛ لَأَنَّهُ مبتدأٌ، خبرُهُ ﴿أُولَئِكَ﴾ ولا يُفْصَلُ بينهما. ﴿يُوقِفُونَ﴾ [٤] ت: على أَنَّ التاليِ مبتدأٌ، ن: على أَنَّهُ خبرُ الموصولِ السابقِ. ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥] م^(٤)؛ لتجرُّدِهِ عن لاحقِهِ تجرُّداً كلياً.

(١) المثبت من: ر، ن، ف، ب، وفي ش: (ق).

(٢) أي قوله: «والذين يؤمنون» مبتدأ.

(٣) انظر: المرشد ١/ ١٢٧.

(٤) في غير ش: «ت». قال العماني: «وقف تام لا يختلف فيه، وهو في أعلى درجات التمام». المرشد ١/ ١٢٩، ولأن المعنى انقضى وانقطع عن بيان صفات المتقين، فلا تعلق له بما بعده من حيث اللفظ والمعنى. انظر: القطع والائتناف ١/ ٣٥، المكتفى ١٥٩، المقصد ٣١.

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٦٦] ك، وقيل^(١): ت: على أن
 ﴿ سَوَاءٌ ﴾ مبتدأ، والجملة^(٢) الداخلة عليها الهمزة خبرٌ عن ﴿ سَوَاءٌ ﴾، وهي
 و ﴿ سَوَاءٌ ﴾ خبر «إِنَّ»^(٣) أي: إنذارك وعدمه سيان. أو يكون ﴿ سَوَاءٌ ﴾ خبر
 «إِنَّ»، والجملة التي فيها الهمزة في موضع الفاعل عند مَنْ يُجيز أن تكون
 الجملة فاعلة^(٤)، كأنه قيل: إن الذين كفروا مُستَوٍ عليهم إنذارك وعدمه،
 وحينئذ فقد تمَّ الكلام عند ﴿ تُنذِرْهُمْ ﴾، و ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ جملة مفسرة
 لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء، فلا محلَّ لها من الإعراب، ن: على أن
 الخبر ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦٦]، والجملة قبلها اعتراض، أي: إنَّ الذين كفروا لا
 يؤمنون، وإنَّ أُنذِرْتَهُمْ.

﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦٦] ك، أو ت: على أنه خبرُ «إِنَّ» وتاليه استئنافُ دعاءٍ، كما
 قاله في «المرشد»^(٥)، ن^(٦): على جعلِ الخبرِ جملةً ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾، والتالي
 خبرٌ، لا دعاءٌ، تعليلٌ للحكم السابق، أو في موضع الحال، أي: لا يؤمنون
 في حال الطبع والختم. ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ [٧٧] ت. ﴿ غَشَوَتْ ﴾ [٧٧] ك.

(١) وهو قول العماني في المرشد ١/ ١٢٩، وانظر: المقصد ٣١، منار الهدى ٣١.

(٢) التعبير بالجملة غير مناسب؛ لأن الهمزة وما دخلت عليه في قوة التأويل بالمصدر،
 والمصدر مفرد، وليس بجملة.

(٣) قوله: «وهي و ﴿ سَوَاءٌ ﴾ خبر إن» زيادة من: ن، ب، ر.

(٤) قال ابن هشام: «فالمشهور المنع، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً» المغني ٢/ ٤٢٨.

(٥) المرشد ١/ ١٣٠، وانظر: المقصد ٣١، منار الهدى ٣٢، وهو قول ابن الأنباري كذلك
 في إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٤٩٤.

(٦) المثبت من: ن، ر، وفي ش: «ق»، وهما بمعنى الوقف الناقص.

﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [٧] م^(١)؛ لتجرّده عمّا بعده مجرداً كلياً.

﴿ءَامَنَّا بِاللّٰهِ﴾ [٨] ن، ك ﴿الْآخِرِ﴾ [٨] للتعلق بالتالي؛ إذ المراد نفياً الإيمان عنهم، وبالوصلِ يَتَمُّ، فافهم^(٢). ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٨] ك، يَتَأَكَّدُ الوقفُ عليه؛ لثلاثِ تَوْهَمِ الوصفيةِ حالاً، أوت: على أَنْ اللاحقَ مستأنفٌ، كأنَّ / قائلاً يقول: لِمَ يتظاهرون بالإيمان، وليسوا بمؤمنين؟ فقيل: يُخَادِعُونَ، أو ن: على أَنْ يكونَ بدلاً^(٣) من ﴿يَقُولُ﴾ [٨].

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٩] ك؛ وفاقاً لللداني^(٤)، أوت؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(٥). ﴿إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [٩] ن؛ وفاقاً للعماني^(٦)؛ لأنَّ التالي عطفٌ على ﴿يُخَادِعُونَ﴾، أو جملةٌ حاليةٌ، أي: غير شاعرين بذلك؛ إذ لو شعروا بذلك ما خادعوا الله والمؤمنين.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [٩] ك. ﴿مَرَضٌ﴾ [١٠] ك؛ وفاقاً لللداني^(٧) كابن الأنباري^(٨)، أو ن؛ وفاقاً للسجاوندي^(٩)؛ لتعلُّق الفاء^(١٠) اللاحق بالسابق،

(١) قال العماني: «وهو وقف تامّ أتمّ من الوقف على قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾» المرشد ١/١٣٦.

(٢) قوله: «﴿ءَامَنَّا بِاللّٰهِ﴾ ... فافهم» زيادة من: ن، ح.

(٣) أي: يكون: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ بدلاً من جملة: ﴿يَقُولُ﴾.

(٤) المكتفى ١٦٠.

(٥) المرشد ١/١٣٩.

(٦) المرشد ١/١٣٩.

(٧) المكتفى ١٦٠، وعدّه أكفى في الوقف من ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، و﴿إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾.

(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٧/١، وسَمَّاهُ حسناً؛ لأنَّ الحسن عنده معادل للكافي عند غيره.

(٩) علل الوقوف ١/١٨٣.

(١٠) الفاء التي اتصلت بقوله: ﴿فَزَادَهُمُ اللّٰهُ مَرَضًا﴾.

على أن التالي^(١) دعاءً بوقوع زيادة المرض^(٢). ﴿مَرَضًا﴾ [١٠] ك. ﴿أَلِيمٌ﴾ [١٠]^(٣) ن؛ لأنَّ التالي^(٤) متصلٌ بالسابق.

﴿يَكْذِبُونَ﴾ [١٠] ت. ﴿مُضِلُّحُونَ﴾ [١١] ك، وليس بتام؛ لأن ما بعده رَدٌّ لِمَا ادَّعَوْهُ أَبْلَغُ رَدًّا، للاستئنافِ به، وتصديره بحرفي التأكيد: ﴿أَلَا﴾ [١٢] المنبّهة على تحقُّق ما بعدها، فإنَّ همزة الاستفهام التي للإنكارِ إذا دَخَلَتْ على النفي أفادتُ تحقيقاً، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، و«إنَّ» المقتضية للتأكيد، وبـ ﴿هُمُ﴾ وأل في ﴿الْمُفْسِدُونَ﴾ [١٢]، أو ن: للاستدراكِ بعدُ.

﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [١٢] ت: على أن هذه الجملة^(٥) مستأنفة، أو ك: على أنَّها معطوفةٌ على صلة «مَنْ» أو ﴿يَكْذِبُونَ﴾، ومفعولٌ ﴿يَشْعُرُونَ﴾ محذوفٌ أي: لا يشعرون بإفسادهم. ﴿كَمَاءٍ أَمِنَ السُّفْهَاءُ﴾ [١٣] ك. ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٣] ت. ﴿قَالُوا أَمَّا﴾ [١٤] ن؛ لأنَّ في التالي بيان تمام مذهبهم، فلا يُفْصَلُ بينهما؛ لِمَا يَلْزَمُ من نقص المعنى المراد، وهو ثبوت نفاقهم، بل رَبَّمَا يُفْهِمُ الفصلُ غير المقصود، فافهم.

(١) في قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾.

(٢) هذه العبارة: «على أن التالي ... المرض» وقعت في: ن، بعد قوله: «مرضاً» الآتي.

(٣) أقحمت النسخ بعد «أليم»: «أو» ولا تستقيم هذه الزيادة، والتصويب من المرشد، قال:

«أليم لا يوقف عليه لتعلق الباء بما قبله».

(٤) في قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

(٥) يعني بها الجملة التالية: ﴿وَأَذَاقِيْلَ لَهُمْ أَمُوءًا...﴾.

قال في «النهر»^(١): «وانظر الفرق بين قولهم للمؤمنين ﴿ءَامَنَّا﴾، وبين قولهم لشياطينهم^(٢)، هناك اكتفوا بالمطلق، وهنا أكدوا بالمعية والموافقة بقولهم: ﴿إِنَّا﴾ [١٤] ثم لم يكتفوا حتى ذكروا سَبَبَ قولهم ﴿ءَامَنَّا﴾، وهو الاستخفاف بالمؤمنين، وأبرزوا ذلك في جملة مؤكدة بـ ﴿إِنَّمَا﴾ و﴿فَنَحْنُ﴾».

﴿إِلَى شَيْطَانِهِمْ﴾ [١٤] ن^(٣)؛ للفصل بين ﴿وَإِذَا﴾ المتضمنة معنى الشرط وجوابه، فهو التالي. ﴿إِنَّمَا عَكَّرُ﴾ [١٤] ك، ولم أره منصوباً، نعم أَعْرَبَ صاحب «أنوار التنزيل» تاليه استئنافاً، قال^(٤): «وكأن الشياطين قالوا لهم لَمَّا قالوا ﴿إِنَّمَا عَكَّرُ﴾ - إن صحَّ ذلك - : فما لكم توافقون المؤمنين، وتَدْعُونَ الإيمان؟ فأجابوا بذلك» انتهى.

وهذا يقتضي ما ذكَّرْتُهُ والله أعلم، لكنَّ الابتداء بما بعده بِشَعْرٍ، إلا أنه لا محظور فيه، لا سِيَّما والقارئُ حالُ كلامِ الله، لا مخبرٌ عن نفسه، وحيثُذ فالوقفُ عليه ح، لا يُبتدأُ بما بعده. أو ن: على أنه تأكيدٌ لما قبله، أو بدلٌ منه؛ لأنَّ مَنْ حَقَّرَ الإسلامَ فقد عَظَّمَ الكفرَ، قاله البيضاوي^(٥).

(١) النهر ١/٣٢.

(٢) ﴿إِنَّمَا عَكَّرُ...﴾.

(٣) المثبت من: ن، ر، ب، وفي بقية النسخ: «ق».

(٤) أنوار التنزيل ١/٢٦.

(٥) أنوار التنزيل ١/٢٥-٢٦.

﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٤] ك، وعن أبي حاتم^(١): كراهة الابتداء بالتالي؛ لأنَّ الاستهزاء هو الاستخفاف / واللَّهُوُ واللَّعِبُ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك، وإنما جاء ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [١٥] على سبيلِ المِقابِلَةِ، والمعنى^(٢): أنه يُجازيهم على استهزائهم^(٣)، وظهورُ معنى المجازاة مع اتصالِ اللاحقِ بالسابق، أسرعُ من ظهوره في حالِ الابتداء به؛ لأنَّه يَظْهَرُ في حالِ بضربٍ من الاستنباط، وفي الاتصالِ يَظْهَرُ من فحوى الكلام.

﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [١٥] ك، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ ت. ﴿تَجَدَّرْتُهُمْ﴾ [١٦] ك، ﴿مُهْتَدِينَ﴾ ت. ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ [١٧] ت، ﴿لَا يَرِجُونَ﴾ [١٨] ن؛ لعطفِ ما بعدُ على ﴿كَمَثَلِ﴾. و﴿أَوْ﴾ [١٩] هنا للتفصيل. أو ك؛ وفاقاً للداني^(٤) وغيره^(٥)؛ للفاصلة.

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٩٨، القطع والائتناف ١/٣٨-٣٩، المكتفى ١٦٠، المرشد ١/١٤٢، المقصد ٣٤. وقد ردَّ قوله ابنُ الأنباريِّ والدانيُّ في كتابيهما المذكورين.

(٢) انظر: منار الهدى ٣٤.

(٣) قال الطبري في تفسيره ١/٣١٧: «وَأَمَّا الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ جَلُّ ثَنَاؤُهُ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ إنما هو على وجه الجواب، وأنه لم يكن من الله استهزاء ولا مكر ولا خديعة، فنافون عن الله جل ثناؤه ما قد أثبتته الله جل ثناؤه لنفسه وأوجه لها».

(٤) المكتفى ١٦١.

(٥) وهو كذلك قول ابن الأنباري في الإيضاح: ١/٥٠١، وعبر عنه بالحسن. وجعله النحاس والعماني والأنصاري صالحاً. انظر: القطع والائتناف ١/٤١، المرشد ١/١٤٥، المقصد: ٣٤-٣٥، وجعله السجاوندي ممنوعاً. انظر: علل الوقوف ١/١٨٧.

﴿وَبَرَقُ﴾ [١٩] ن؛ لتعلّق ما بعده بما قبله. ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ ك. ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾
 ت؛ لأنّ التّالي استئناف؛ كأنه جوابٌ لمن قال: ما حالهم مع تلك الصّواعق؟
 ﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ [٢٠] ك؛ لأنّ التّالي استئنافٌ أيضاً، كأنه قيل: ما يفعلون في
 حالتي وميض البرق وخفائه؟ فأجيب بذلك. ﴿مَشَاؤُفِيهِ﴾ [٢٠] ن؛ لتعلّق
 ما بعده بما قبله. ﴿قَامُوا﴾ [٢٠] ك. ﴿وَأَبْصَرَهُمْ﴾ ك. ﴿فَدِيرٌ﴾ [٢٠] م^(١)؛
 لاستغنائه عمّا بعده استغناءً كلياً.
 قال مجاهد^(٢) فيما روّوه عنه:

(١) عبّر عنه جمهور علماء الوقف بالتام، قال العماني: «تام في أعلى درجات التمام»
 المرشد ١/١٤٧.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١/٢٤٥-٢٤٦، من طريق عيسى بن ميمون وشبل
 كلاهما عن عبد الله بن أبي نجیح عن مجاهد به، ورجاله ثقات غير أنه منقطع؛ إذ لم
 يسمع ابن أبي نجیح عن مجاهد تفسيره، كما في التهذيب ٦/٥٤، وهو في تفسير مجاهد
 ١٩٥، من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجیح به، ورواه الواحدي في أسباب النزول: ٢١،
 من طريق شبل عن ابن أبي نجیح به، مثله. ورواه ابن جرير في تفسيره الموضع السابق
 من طريق سفيان عن رجل عن مجاهد به مثله، لكنه ضعيف، لضعف سفيان بن وكيع في
 إسناده كما في التقريب: ٢٩٥ برقم (٢٤٦٩)، وفيه رجل مبهم، وبه وسفيان بن وكيع
 ضعفه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه تفسير ابن جرير ١/٢٤٠ حاشية ٢.

وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١/٢٧٢ فقال: «والظاهر قول مجاهد، فيما رواه
 الثوري عن رجل، عن مجاهد، ورواه غير واحد عن ابن أبي نجیح عن مجاهد...» ثم
 قال ١/٢٧٣: «فهذه الآيات الأربع عامة في كل مؤمن اتصف بها من عربي وعجمي
 وكتابي من إنسي وجني وليس تصح واحدة من هذه الصفات بدون الأخرى، بل كل
 واحدة مستلزمة للأخرى...».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١/١٢٨ أيضاً للفريابي وعبد بن حميد وابن الضريس
 وابن المنذر.

«أربع»^(١) آياتٍ من أولِ سورةِ البقرةِ نزلتْ في المؤمنين، وآيتانِ نزلتا في الكفار، وثلاثُ عشرةِ آيةً في المنافقين، ويعني بالأولى: إلى آخر ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥]، وبالثانية: ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [٧]، وبالثالثة: هذه الآية» انتهى.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [٢١] ك: على استئنافِ التالي خبرٍ مبتدأً محذوفٍ، قيل: أو رفعه مبتدأً، خبره ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ﴾ [٢٢]. قال في النهر^(٢): «وهو في غاية الضعف لمُضِيِّ الصلّة، فلا يُناسب دخولَ الفاءِ في الخبر، وللربط بالاسم الظاهر وهو ﴿لِلَّهِ﴾ فلا تجعلوا له»^(٣)، ن: على أنه نصبٌ صفةً لما قبله، فلا يُفصلُ بينهما^(٤).

﴿وَالسَّمَاءِ بِنَاءً﴾ [٢٢] ك، على استئنافِ التالي^(٥)، أو ن: على أنه من تمامِ صلّةِ الموصولِ السابقِ فلا يُفصلُ بينهما. و ﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [٢٢] ك: على أنّ ما بعده استئنافُ كلامٍ آخر^(٦)، أو ن: على أنه متعلّقٌ بـ ﴿أَعْبُدُوا﴾ على أنه نهْيٌ معطوفٌ عليه. ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٢٢] ت. ﴿صَدِيقِينَ﴾ [٢٣] ت أيضاً.

(١) على العدّ غير الكوفي.

(٢) النهر الماد ١/٤٠.

(٣) من قوله: «خبرٍ مبتدأً محذوف... إلى قوله: فلا تجعلوا له». جاء متأخراً في (ن) بعد قوله: «على أنه نهْيٌ معطوف...».

(٤) انظر: علل الوقوف ١/١٩٠-١٩١.

(٥) انظر: إيضاح الوقف ١/٥٠٢، المكتفى: ١٦١.

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

﴿ وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [٢٤] ك: على أَنَّ لاحتقه استئناف إخبار،
 أون: على أَنَّهُ حالٌ بإضمارٍ «قد»، من ﴿ أَلْتَارَ ﴾ [٢٤]، لا الضمير التي^(١)
 في ﴿ وَقُوْدُهَا ﴾، ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [٢٤] ن؛ لأنَّ التالي «عطفٌ على
 الجملة السابقة، والمقصودُ عطفُ حالٍ مَنْ آمن بالقرآن، ووَصَفِ ثوابه
 على حالٍ مَنْ كفر به، وكيفية عقابه، على ما جرت به العادة الإلهية من أن
 يُشْفَعَ الترغيبُ بالترهيب؛ تنشيطاً لاكتساب ما يُنجي، وتشبيطاً عن اقتراف
 ما يُردي». قاله القاضي^(٢).

﴿ جَنَّتِ ﴾ [٢٥] ن؛ لأنها نكرة موصوفةٌ بالتالي. ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [٢٥]
 ك. ﴿ وَأَتْوَابِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ [٢٥] ك، أوت. ﴿ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ خَلِدُونَ ﴾
 [٢٥] ت.

﴿ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ [٢٦]^(٣) ن / ؛ لأنَّ ﴿ مَا ﴾ زائدةٌ للتأكيد كالتي في قوله
 تعالى: ﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فلا يُبتدأ بها، وليس المراد بالمزيد
 اللغو الضائع؛ فإنَّ القرآن كله هدىً وبيانٌ، وإنما وُضِعَتْ^(٤) لأنَّ يُذَكَّرُ^(٥) مع
 غيره فيفيد له وثاقَةً وقُوَّةً، وهو زيادةٌ في الهدى غيرُ قادحٍ فيه.

(١) كذا في النسخ ولعله: «الذي».

(٢) أنوار التنزيل ١/ ٢٧. وذهب النحاس، والداني، والأنصاري، والأشموني إلى أن
 الوقف على ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ تام. انظر: القطع والائتناف ١/ ٤٦، المكتفى ١٦٢،
 المقصد ٣٦، منار الهدى ٣٦.

(٣) وهو تمام عند أحمد بن حفص. انظر: القطع ١/ ٤٦.

(٤) أي: ألحقت ﴿ مَا ﴾.

(٥) أي: هذا المزيد.

﴿ مَثَلًا ﴾ [٢٦] ن؛ لَأَنَّ ﴿ بَعُوضَةً ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿ مَثَلًا ﴾، أو مفعول لـ ﴿ يَضْرِبَ ﴾، أو ﴿ مَثَلًا ﴾ حالٌ تَقَدَّمت عليه؛ لأنها نكرة، أو هما مفعولاها؛ لتضمُّنه معنى الجعلِ. ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [٢٦] ت، أو ك. ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [٢٦] ك.

﴿ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [٢٦] ك: على جعلِ التالي استئنافاً جواباً لكلامهم، أي: إنما أراد الله أن يُضِلَّ به كثيراً وهم الذين لا يؤمنون، ويَهْدِي به كثيراً وهم المؤمنون به، فهما جملتان مستأنفتان جاريتان مَجْرَى البيانِ والتفسيرِ للجملتين السابقتين.

أو ن: على أنها من كلامِ الكفارِ، والمعنى: أنهم قالوا: لِمَ ضرب اللهُ مثلاً فهمه البعض، ولم يَهْمَهُ البعض، وقد كان يجب أن يَضْرِبَ مثلاً يفهمه جميعُ الناس؟ فأجابهم اللهُ تعالى بقوله: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَلْسِقِينَ ﴾ [٢٦]. وأمَّا تجويزُ ابنِ عطية^(١) أن يكونَ ﴿ يُضِلُّ بِهِ ﴾ كَثِيراً ﴿ مِنْ كَلَامِ الْكُفَّارِ ﴾ وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً ﴿ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ ﴾، فقال في «النهر»^(٢): «هو تفكيكٌ للكلام، وهو غير ظاهر».

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢١٧ (ط. قطر)، وسقط هذا الكلام من الطبعة المغربية ١/ ١٥٠،

﴿ وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ [٢٦] ك. ﴿ أَلْفَلْسِقِينَ ﴾ [٢٦] ك؛ وِفَاقًا لِلدَّانِي^(١)، أَوْ ت؛ وِفَاقًا^(٢) لِلعَمَّانِي^(٣)، عَلَى أَنَّ المَوْصُولَ رَفَعٌ مُبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ ﴿ أَوْلَيْكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [٢٧]، أَوْ^(٤) ن^(٥) : عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ. ﴿ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [٢٧] ن؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنَ صِلَةِ المَوْصُولِ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا. ﴿ الْخَاسِرُونَ ﴾ [٢٧] ت.

﴿ تَمْرِيئِكَمْ ﴾ [٢٨] ن؛ وِفَاقًا لِلدَّانِي^(٦)؛ لِأَنَّ التَّالِيَّ نَسَقٌ عَلَيْهِ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، أَوْ ك؛ وِفَاقًا لِلعَمَّانِي^(٧) كَأَبِي حَاتِمٍ^(٨)؛ لِأَنَّهُ يُفْصَلُ بَيْنَ مَا يَعْنُونَهُ، وَيُقَرَّرُونَ بِهِ مِنْ كَوْنِهِمْ نَطْفًا، وَإِحْيَائِهِمْ مِنْهَا، وَإِمَاتَتِهِ إِيَاهُمْ بَعْدَهَا، وَبَيْنَ مَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِهِمْ بَعْدَ البَعْثِ. قَالَ القَاضِي^(٩): «فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ عِلْمَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَمْوَاتًا فَأَحْيَاهُمْ ثُمَّ يَمِيتُهُمْ، لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ يُحْيِيهِمْ، ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ.

(١) المكنفى ١٦٢.

(٢) قوله: «للداني، أوت؛ وفاقًا» زيادة من: ن، ر، وهو يوافق ما في المكنفى ١٦٢.

(٣) المرشد ١/١٦٦.

(٤) قوله: «أو» زيادة من: ن، ر.

(٥) جعله السجاوندي ممنوعاً للعلة نفسها. انظر: علل الوقوف ١/١٩٤-١٩٥.

(٦) المكنفى ١٦٢.

(٧) المرشد ١/١٧١.

(٨) انظر: القطع والائتناف ١/٤٨، المرشد ١/١٧١.

(٩) أنوار التنزيل ١/٤٣.

قلت: تَمَكَّنْهُمْ من العلمِ بهما لِمَا نُصِبَ لَهُم من الدلائلِ مُنَزَّلٍ مِنْزَلَةً عِلْمِهِمْ فِي إِزَاحَةِ الْعُدْرِ، سَيِّمًا^(١) وَفِي الْآيَةِ نَبِيَّةٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتَيْهِمَا، وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا قَدَرَ أَنْ أَحْيَاهُمْ أَوْ لَا قَدَرَ أَنْ يُحْيِيَهُمْ ثَانِيًا، فَإِنَّ بَدَأَ الْخَلْقَ لَيْسَ بِأَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنْ إِعَادَتِهِ» انتهى.

﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٨] ت. ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [٢٩] ك^(٢)، أَوْ ن؛ لِعَطْفِ التَّالِي عَلَى صَلَةِ الْمَوْصُولِ، وَ﴿ ثُمَّ ﴾ تَقْتَضِي التَّرَاخِي فِي الزَّمَانِ، وَلَا زَمَانَ، وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ أَعْمَالٌ مِنْ جَعْلِ الرُّوَاسِي وَالْبُرُكَةِ، وَتَقْدِيرِ الْأَقْوَاتِ، عَطَفَ بِ﴿ ثُمَّ ﴾، إِذْ بَيْنَ خَلْقِ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا، وَبَيْنَ الْإِسْتَوَاءِ تَرَاخٍ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ.

/ ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [٢٩] ك. ﴿ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٢٩] ت. ﴿ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةٌ ﴾ [٣٠] ك، أَوْ ت؛ وَفَاقًا لِلْأَخْفَشِ^(٣)، وَرَجَّحَ فِي «المرشد»^(٤) الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ تَالِيَهُ جَوَابٌ لَهُ. ﴿ وَنَقَدِسُ لَكَ ﴾ ك، أَوْ ت. ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٣١]، وَ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ [٣٢] ك. ﴿ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ أ ك^(٥) مِنْ سَابِقِهِ. ﴿ أَنْبَاءَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [٣٣] ك. ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٣٣] ت. وَ﴿ مِنَ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٣٤] ك. ﴿ أَسْجُدُوا لِلْأَدَمِ ﴾ [٣٤] ك: عَلَى أَنَّ وَآوَ التَّالِي لِلْإِسْتِنَافِ، فَكَأَنَّهُ اسْتَأْنَفَ النَّهْيَ؛

(١) الأوضح في هذا الأسلوب: ولا سيما.

(٢) وفاقًا للمكتفى ١٦٢.

(٣) انظر: القطع والالتفاف ١/ ٥٠.

(٤) المرشد ١/ ١٧٢، وانظر: المقصد ٣٨، منار الهدى ٣٨.

(٥) يعني بهذا الرمز: أكفى، كما في المكتفى: ١٦٣.

لأنَّ ما قبله أمرٌ، فإذا خَرَجَ إلى النهي احتمل أن يكون الكلام مستأنفاً، أو ن: على العطف، وجوز الوقف على ﴿ فَسَجَدُوا ﴾ على القول بأن الاستثناء منقطع^(١).

﴿ مِنْ الظَّالِمِينَ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ مِمَّا كَانُوا فِيهِ ﴾ [٣٦] ك أيضاً. ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا ﴾ ك أيضاً، على استئناف التالي مبتدأ، خبره ﴿ عَدُوٌّ ﴾، ﴿ لِبَعْضِ عَدُوِّ ﴾ [٣٦] ك. ﴿ إِلَىٰ حِينٍ ﴾، و ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [٣٧] ك. ﴿ التَّوَابُ الرَّحِيمِ ﴾ [٣٧] ت. ﴿ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [٣٨] ك. ﴿ هُدًى ﴾ [٣٨] ن؛ لأنَّ الفاء التالية جواب الشرط الذي هو ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾.

﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [٣٨] ن أيضاً؛ لأنَّ في الآية شرطين، وجواب الثاني ﴿ فَلَاخَوْفٌ ﴾، والشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول، وحرف الشرط «إن»، و«ما» مزيدة أكدَّت به «إن»، والنون المشددة في ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ أكدَّت آخر الفعل، والمعنى: إن يأتكم مني هدى بانزال أو إرسال، فمن تبعه منكم نجا وفاز. ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣٨] ت.

﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٣٩] ت أيضاً. وجوز أبو البقاء^(٢) الوقف على ﴿ نِعْمَتِي الَّتِي

(١) والأصح أنه متصل. انظر: النهر الماد ١/ ٦٠، الدر المصون ١/ ٢٧٣.

(٢) لم ننف على تجويز أبي البقاء الوقف على قوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ في هذه الآية، ولم يقدر فيه عاملاً محذوفاً. ولعل المؤلف - رحمه الله - ذهب وهله إلى الآية السابعة والأربعين من هذه السورة، وهي ﴿ يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾، التي قدر أبو البقاء فيها معمولاً لما بعد ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ فظن المؤلف - والله أعلم - أن المراد من هذا التقدير آية البقرة التي معنا، فاستنبت منه تجويز أبي البقاء الوقف على ما قبل العامل المحذوف الذي قدره. انظر: التبيان في إعراب القرآن

أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴿٤٠﴾، وَجَعَلَ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: وَاذْكُرُوا تَقْضِييَ عَلَيْكُمْ. ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ ﴿٤٠﴾ ك؛ وَفَاقًا لِلجَعْبَرِيِّ ^(١)، وَكَرِهَهُ الْعَمَّانِيُّ ^(٢)؛ لِأَنَّ الرِّهْبَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا ابْتَدَأَ الْقَارِئُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِلَّيَّ فَارْهَبُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ فَكَأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْقَارِئَ حَاكٍ كَلَامَ اللَّهِ لَا عَن نَفْسِهِ. وَالْأُولَى تَرْكُ الْإِبْتِدَاءِ بِذَلِكَ وَشِبْهِهِ.

﴿فَارْهَبُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ ك. ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾ ﴿٤١﴾ ك، وَيُعْتَفَرُ الْعَطْفُ ^(٣) التَّالِي؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ جَمَلَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ. ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ ﴿٤١﴾ ك. ﴿فَاتَّقُونَ﴾ ﴿٤١﴾ ك، وَليْسَ بِتَامٍّ؛ لِأَنَّ الْلاحِقَ عَطْفٌ عَلَى السَّابِقِ. ﴿وَلَا تَلَيْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ ﴿٤٢﴾ ن؛ لِتَعَلُّقِ الْلاحِقِ بِالسَّابِقِ؛ إِذَا الْمَعْنَى: لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ لَبْسِ الْحَقِّ وَكَيْتْمَانِهِ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا.

هذا وقد عاد المؤلف فذكر تقدير أبي البقاء عند الآية السابعة والأربعين من هذه السورة، مما يؤكد أن نقله هنا سبق بصر. وقد جَوَزَ الْعَمَّانِيُّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿عَلَيْكُمْ﴾ هُنَا، وَقَالَ: «وَلَا بَأْسَ بِهِ إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ وَاقِفٌ، وَالْأَحْسَنُ أَلَّا يَتَعَمَّدَهُ» الْمُرْشِدُ ١/ ١٧٦. وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ: «جَائِزٌ». مَنَارُ الْهُدَى ٣٨-٣٩، وَانظُرْ: الْمَقْصِدُ ٣٨-٣٩.

أَمَّا الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ الثَّانِي [٤٧]، فَقَالَ الْعَمَّانِيُّ: «وَلَا يَحْسَنُ الْوَقْفُ عَلَى ﴿أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، لِتَعَلُّقِ مَا بَعْدَهُ» الْمُرْشِدُ ١/ ١٨١.

وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ: «لَيْسَ بِوَقْفٍ؛ لِأَنَّ ﴿وَأَنِّي﴾ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، لِعَطْفِهَا عَلَى الْمَفْعُولِ، وَهِيَ ﴿نِعْمَتِي﴾ كَأَنَّهُ قَالَ: اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَتَفْضِيلِي إِيَّاكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ» مَنَارُ الْهُدَى ٣٩.

(١) وصف الاهتداء ٥٧. وقال: «ت».

(٢) المرشد ١/ ١٧٧.

(٣) ح: «العطف على». وهو سهو؛ لأن مراده عطف اللاحق: ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾ عَلَى السَّابِقِ: ﴿وَأَمْنُوا يَمَّا أَنْزَلْتُ﴾.

وُنُقِلَ عن يعقوبَ الحضرميِّ تجويزُهُ^(١) على جَعَلِ الواوِ واوَ الصرفِ^(٢)،
 لا واوَ العطفِ^(٣). ﴿ وَأَنْتُمْ تَعَامُونَ ﴾ [٤٢] ت. ﴿ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [٤٣] ك.
 ﴿ مَعَ الرَّكْعَيْنِ ﴾ [٤٣] ت. ﴿ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ [٤٤] ك. ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [٤٤] ت.
 ﴿ وَالصَّلَاةِ ﴾ [٤٥] ك. ﴿ الْخَشَعِينَ ﴾ [٤٥] ك، على أَنَّ التَّالِيَّ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ،
 أي: هم الذين، ن: على أَنَّهُ نَعْتُ لَهُ، وقد يجوزُ للفاصلةِ كـ ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
 في الفاتحة [٢].

﴿ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [٤٦] ت؛ لِأَنَّ التَّالِيَّ اسْتِنَافٌ. وجوزَ أبو البقاء^(٤)
 الوقفَ على ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ [٤٧] على جَعَلِ العاملِ فيه محذوفاً / تقديره:
 اذكروا تفضلي عليكم. ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٤٧] ك، وليس بتامًّا؛ لِأَنَّ واوَ التَّالِيَّ^(٥)
 تحتمل العطفَ، والاسْتِنَافَ. ﴿ وَلَا هُمْ يُبْصِرُونَ ﴾ [٤٨] ك. ﴿ نِسَاءَكُمْ ﴾ [٤٩]
 ك أيضاً. ﴿ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ [٤٩] ن؛ لِأَنَّ ما بعده نصبٌ على الحالِ من

(١) انظر: القطع والائتناف ١ / ٥٥.

(٢) وهو مصطلح كوفي، ويعنون به أن الفعل الثاني مخالف للأول ومصروف عنه، فصارت مخالفته للأول وصرْفُهُ عنه ناصباً له. فالواو هي الناصبة للفعل ﴿ وَكُنْتُمْ ﴾. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٦، الدر المصون ١ / ٣٢٢.

(٣) قال الأشموني: «ليس بوقف؛ لأنه نهي عن اللبس والكتمان معاً، أي: لا يكن منكم لبسٌ ولا كتمان، فلا يفصل بينهما بالوقف» منار الهدى ٣٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٦٠، وتقديره: «واذكروا تفضيلي إياكم». قال النحاس: «ليس بوقف كافٍ؛ لِأَنَّ ما بعده معطوف على ما قبله، والقطع على ﴿ وَأَنْتُمْ تَعَامُونَ ﴾ على ﴿ وَأَنْتُمْ تَعَامُونَ ﴾ حسن؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ» القطع والائتناف ١ / ٥٦، وانظر: منار الهدى ٣٩.
 (٥) وهي قوله تعالى: ﴿ وَأَنْقُوا ﴾.

﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾، أو استئنافاً، أو ك: على أنه في موضع رفع استئنافاً حكاية حالٍ. ﴿عَظِيمٌ﴾ [٤٩] ك.

﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [٥٠]، ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [٥١]، و ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٥٢]، و ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [٥٣] ك، واغْتَفَرَ العطفُ لطولِ الكلام. ﴿فَأَقْصَوُاْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [٥٤] ك، ﴿عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [٥٤] ك؛ لأنَّ التَّالِيَّ عطفٌ على محذوفٍ إنَّ جَعَلْتَهُ خطاباً من الله لهم على طريق الالتفاتِ، كأنه قال: ففعلتم ما أمرتم به، فتاب عليكم بارتكم^(١). ﴿التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [٥٤] ك.

﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [٥٥]، و ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٥٦] ك. ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [٥٧] ك، والابتداء بالتالي على إرادة القول^(٢). ﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾ ك. ﴿يُظَلِّمُونَ﴾ ك.

﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٨]، و ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [٥٩] ك. ﴿بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [٦٠] ك؛ لأنَّ التَّالِيَّ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديره: فَضْرَبَ فأنفجرت، كما مرَّ في قوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [٥٤]. ﴿مَشَرَبَهُمْ﴾ [٦٠] ك. ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ [٦٠]، و ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [٦٠] ك.

﴿وَصَلِّهَا﴾ [٦١] ك. سواءً قلنا: التَّالِيَّ قولُ الله تعالى لهم، أو قولُ موسى عليه السلام. والقوم: الحنطة^(٣)، وقيل: الثوم^(٤). ﴿بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [٦١] ك،

(١) انظر: المرشد ١/ ١٨٤، منار الهدى ٤٠.

(٢) أي: قلنا: كلوا من طيبات ما رزقناكم.

(٣) وهو مروى عن ابن عباس والسدي وغيرهما. انظر: تفسير الطبري ١٦/ ٢-١٨.

(٤) وهو قول مجاهد والربيع، وفي قراءة ابن مسعود (وثومها) بالثاء. انظر: تفسير الطبري

سواءً قلنا التالي والسابق من قول الباري عز وجل، أو من موسى -عليه السلام-، ت: إن قلنا: إن أحدهما من كلام موسى، والآخر من كلام الله تعالى. ﴿مَا سَأَلْتُمْ﴾ [٦١] ك، أو ت؛ وفاقاً للداني^(١)، وقال: «بلا خلاف»، وقال العماني^(٢): «يقارب التام»؛ لأن التالي استئناف، لا عطف.

﴿وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [٦١] ك، ﴿بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾، و﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [٦١] ك، ﴿يَعْتَدُونَ﴾ [٦١] ت. ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [٦٢]، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٦٢] ك، ﴿يَخْزُونَ﴾ [٦٢] ك، أو ت، ويبدأ بالتالي، على تقدير: واذكروا إذ أخذنا ميثاقكم. ﴿الْطَّوْرَ﴾ [٦٣] ك، على إرادة القول في التالي^(٣)، أو ن: على أن تقديره: أن خذوا ما آتيناكم^(٤). ﴿تَتَّقُونَ﴾ [٦٣] ك. ﴿مِن بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [٦٤] ن؛ لتعلق اللاحق بالسابق. ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٦٤] ك.

﴿خَاسِعِينَ﴾ [٦٥]، و﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٦٦]، و﴿أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [٦٧]، و﴿هُزُوًا﴾، و﴿مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [٦٧]، و﴿مَا هِيَ﴾ [٦٨] ك، ﴿وَلَا يَكْفُرُ﴾ [٦٨] ك، على رفع التالي بتقدير: هي عوان. والعوان^(٥): النصف، وهي التي ولدت مرة بعد مرة، يقال: عونت المرأة. وعوان تفسير لما تضمنته الوصفان.

(١) المكتفى ١٦٤.

(٢) المرشد ١/ ١٨٨، وعبارته: «وقف حسن، وهو يقارب التمام....».

(٣) أي: على إضمار القول وهو مذهب البصريين.

(٤) على مذهب الكوفيين. انظر: منار الهدى: ٤١.

(٥) انظر: النهر الماد ١/ ٨٨.

﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [٦٨] ك. ﴿صَفْرَاءُ﴾ [٦٩] ك، على قول الحسن^(١)، أي: سوداء شديدة السواد، وحينئذ فيكون ﴿فَاقِعٌ﴾ صفةً لِلَّوْنِ، أي: فاقع اللون، يعني: خالصه، ن: على أنها من الصُّفْرَةِ، والفاقعُ صفةٌ لها، وهو نُصُوعُ الصفرة^(٢)، ولذلك يُؤكِّد به، فيقال: أصفرُ فاقعٌ، كما يقال: أسودُ حالكٌ، فحينئذ فلا يُفصلُ بين الصفةِ وموصوفِها.

﴿لَوْنُهَا﴾ [٦٩] ك، ويُبتدأ بالتالي على تقدير: هي تُسرُّ الناظرين. ﴿النَّظِيرِينَ﴾ [٦٩] ك. ﴿لَمَهْتَدُونَ﴾ [٧٠] ك. ﴿لَاذُولُ﴾ [٧١] ك، على أنَّ التاليَ خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هي تُثير الأرض. حكاة العمانيُّ عن الأخفش^(٣)، وحينئذ فهو غيرُ داخلٍ في معنى النفي، أو ن: على أنه / صفةٌ لـ ﴿ذُولُ﴾، فهي داخلةٌ تحت النفي، والمقصودُ نفيُّ إثارَتِها الأرضِ.

﴿وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ﴾ [٧١] ك، ويُبتدأ باللاحقِ على تقدير: هي مُسَلِّمة.

(١) انظر: تفسير الطبري ٩٣/٢.

(٢) انظر: أنوار التنزيل ٦٢/١.

(٣) لم نقف على نسبة هذا القول عند العماني للأخفش، وإنما نسبه للزجاج، وقال: «حكي عن أبي حاتم ولم أجده في كتابه» المرشد ١/١٩٨. ولم نقف على القول في «معاني القرآن» لكل من الأخفش والزجاج. ونقله ابن الأنباري عن أبي حاتم السجستاني ورده. انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢١، وانظر: المقصد: ٤١، ومنار الهدى:

﴿لَأَشِيْتَةَ فِيهَا﴾ [٧١] ك. ﴿جِئْتِ بِالْحَقِّ﴾ [٧١] ك، أوت؛ وفاقاً لأحمد بن موسى^(١) اللؤلؤي^(٢). ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٧١] ك. ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [٧١] ن؛ لتعلّق ما بعده به. ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [٧٢] ك. ﴿بِبَعْضِهَا﴾ [٧٣] ك. ﴿يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ ك، على أن التالي استئناف إخبار، كما قاله في «النهر»^(٣)، ن: على العطف، أي: يُريكم آياته بإحيائه الموتى، فلا يُفصل بينهما، وهذا الذي اختاره العُماني^(٤)، ومنع الأول.

﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧٣] ك. ﴿أَشْدَقَسَوَةً﴾ [٧٤] ت، على استئناف ما بعده. ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [٧٤]، و ﴿مِنْهُ الْمَاءُ﴾ [٧٤]، و ﴿خَشِيَةَ اللَّهِ﴾ [٧٤] ك، على خطاب ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤]؛ لاتصاله بالخطاب السابق في ﴿قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [٧٤]، أوت: على قراءة الغيب^(٥)؛ لأنّ تاليه استئناف إخبار من الله تعالى، فهو بذلك منقطع ممّا قبله. ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤] ت.

(١) ابن أبي مريم، أبو جعفر - وقيل في كنيته غير ذلك - الخزاعي، اللؤلؤي، البصري، المقرئ، صدوق، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم، روى القراءة عنه روح ابن عبد المؤمن وغيره. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٤١، غاية النهاية ١/ ١٤٣.

(٢) حكاه العماني عنه في المرشد ١/ ١٩٩.

(٣) النهر الماد ١/ ٩٢.

(٤) المرشد ١/ ٢٠٠، وكذلك اختاره النحاس في القطع والانتشاف ١/ ٦٦، وانظر: منار الهدى: ٤٢.

(٥) أي: على قراءة ابن كثير. انظر: المكتفى: ١٦٦-١٦٧، النشر ٢/ ٢١٧، منار الهدى:

﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٧٥]، و﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [٧٦] ك، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٧٦] ت. و﴿يُعَلِّمُونَ﴾ [٧٧]، و﴿يُظَنُّونَ﴾ [٧٨]، و﴿قَلِيلًا﴾ [٧٩] ك. ﴿يَكْسِبُونَ﴾ ت. ﴿مَعْدُودَةً﴾ [٨٠]، ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٨٠] ك. ﴿النَّارِ﴾ [٨١]، و﴿الْجَنَّةِ﴾ [٨٢] ن؛ لتعلّقٍ لِحقيهما بسابقيهما. ﴿خَالِدُونَ﴾ الأول [٨١]، والثاني [٨٢] ت، أو الأول ك؛ وفاقاً للداني^(١).

﴿بَلَى﴾ [٨١] ك. قال الداني^(٢): «في جميع القرآن إلا أربعة مواضع: الأنعام [٣٠]، وسبأ [٣]، والأحقاف [٣٣]، والتغابن [٧]؛ لا اقترانها بالقسم». ومنع الوقف عليه هنا - كالذي بعده، وهو: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ﴾ [١١٢] -، العَمَانِي^(٣). وعلل بأن الجملة جوابٌ لقولهم: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [٨٠]، فقليل لهم: بلى تدخلونها وتُخَلَّدون فيها، وفي الثاني: جوابٌ للجحد أيضاً، فقليل لهم: بلى يدخلها - أي: الجنة - مَنْ أَسْلَمَ وجهه لله، فما بعد ﴿بَلَى﴾ في الآيتين كلامٌ أَوْجَبَهُ ﴿بَلَى﴾، فلا يُفصلُ بينه وبين ﴿بَلَى﴾ بحال.

(١) الذي في المكتفى للداني ١٦٧ أن ﴿خَالِدُونَ﴾ في الموضعين وقف تام من غير تفريق عنده. ولعل المؤلف - رحمه الله - انتقل بصره إلى قول الداني بعده: «وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَالْوَقْفُ عَلَيْهَا كَافٍ» فظنه للمسألة نفسها، وإنما كلامه في كفاية الوقف على ﴿بَلَى﴾، وليس على كلمة ﴿خَالِدُونَ﴾.

(٢) المكتفى ١٦٧.

(٣) المرشد ١/ ٢٣٠-٢٣١.

قال: «الوقفُ على ﴿بَلَى﴾ في الآيتين غَلَطٌ، ومن أجازَه^(١) فقد أخطأ؛ لأنَّ ﴿بَلَى﴾ وإن كان جواباً للجحدِ الذي قبله، فهو إيجابٌ لما بعده، فلا يُفصلُ بينه وبين الشيء الذي يُوجِبُه» انتهى.

وتُعقَّب^(٢): بأنَّ ﴿بَلَى﴾ يجوز أن يكونَ الموصولُ بعدها مبتدأ، والتقدير: يَدْخُلُهَا مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً، وَيَدْخُلُهَا مَنْ أَسْلَمَ، فيكونُ الوقفُ على ﴿بَلَى﴾ كافياً؛ لأنَّه إنما يتعلَّقُ بما قبله في المعنى دون اللفظِ، وقد هَدَمَ جميعَ ما قاله هنا بما ذكره في القيامة^(٣)، فإنَّه حكى عن أبي حاتم أنه قال: «الوقف على ﴿بَلَى﴾ تامٌّ عندي، فيقول: بلى نجمعها قادرين، ونُصِبْتُ ﴿قَدْرَيْنَ﴾ [القيامة: ٤]، على الحال».

ثم قال العَمَّاني: «هذا كلامُ أبي حاتم ورأيه». ثم قال: «والوقفُ على ﴿بَلَى﴾ جيدٌ كما قال، لكنه لا يمتنعُ جوازُ الوقفِ على ﴿عِظَامُهُ﴾، ويُبتدأ ﴿بَلَى قَدْرَيْنَ﴾ على أنه إثباتٌ لقدرته على ما استبعدوه من البعثِ والنشورِ، كأنه قال: بلى نُقدِرُ على تسويةِ خَلْقِهِ في الدنيا وبعثِهِ ونَشْرِهِ في الآخرة». ثم قال: «والوقف على ﴿بَلَى﴾ هنا أحسنُ، كما قاله أبو حاتم».

فأين هذا من كلامه هنا؟ والظاهرُ أنه نَسِيَ» انتهى^(٤).

(١) وهو مكى. انظر: شرح كلا وبلى ونعم له: ٨١.

(٢) والذي تعقَّب العَمَّاني هو السخاويُّ في جمال القراء ٥٧٥ / ٢.

(٣) انظر: المرشد للعَمَّاني ٨٢٤ / ٢.

(٤) أي: كلام السخاوي المعقَّب.

والذي قرره العماني صحيح، لكن باعتبار التأكيد، لا باعتبار / التأسيس، وتغليط المتعقب له، إنما هو باعتبار تغليطه هو وتخطيته لمن ترك ما لا يجب أن يؤتى به، وهو التأكيد؛ لأن الكلام قد انتظم وحصلت فائدته مع قطع النظر عن التأكيد، والله أعلم.

﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [٨٣] ت؛ لتعلق ما بعده بمضمير تقديره: واستوصوا بالوالدين، وقدره البيضاوي^(١): ب «تُحْسِنُونَ» أو «أَحْسِنُوا».

﴿ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [٨٣] ك. ﴿ حَسَنًا ﴾ [٨٣] ك. ﴿ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [٨٣]، ﴿ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ وَالْعُدْوَانَ ﴾ [٨٥]، و ﴿ إِخْرَاجَهُمْ ﴾ [٨٥]، ﴿ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ ﴾ [٨٥]، و ﴿ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٨٥]، و ﴿ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [٨٥] ك. ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ت؛ لأن التالي مبتدأ، خبره ﴿ فَلَا يُخَفِّفْ ﴾ [٨٦]، ودخلت الفاء فيه؛ لأنه في معنى الشرط. ﴿ وَلَا هُمْ يُنصِرُونَ ﴾ [٨٦] ت.

﴿ بِالرُّسُلِ ﴾ [٨٧]، و ﴿ الْفُؤَادِ ﴾ [٨٧]، ﴿ أَسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [٨٧]، و ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ [٨٧]، و ﴿ غُلْفٌ ﴾ [٨٨] ك. ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨٨] ت.

﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾ [٨٩] ك. ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [٨٩] ت. ﴿ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [٩٠]، و ﴿ عَلَى عَظْبٍ ﴾ [٩٠] ك، ﴿ مُهَيَّنٌ ﴾ [٩٠] ت. ﴿ لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [٩١] ك، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ ت. ﴿ ظَالِمُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ وَأَسْمَعُوا ﴾ [٩٣]، ﴿ وَعَصَيْنَا ﴾ [٩٣]، و ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [٩٣] ك. ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٩٣]، و ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٩٤] ت. ﴿ أَيْدِيَهُمْ ﴾ [٩٥] ك. ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٩٥] ت. ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [٩٦] ت

أو ك، أو الوقف ﴿عَلَى حَيَوَةٍ﴾ [٩٦] هو ت؛ وفاقاً لنافع^(١).
﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [٩٦] ك. ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [٩٦]، و ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٩٧]،
و ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [٩٨] ت. ﴿بَيْنَتِ﴾ [٩٩] ك. ﴿الْفَلْسِقُونَ﴾ [٩٩] ت.
﴿فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [١٠٠] ك. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ت. ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٠١]، ك؛
لأن العطف التالي عطفٌ جملة على جملة. ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ [١٠٢]
ت؛ وفاقاً لنافع والدينوري^(٢). وقال الداني^(٣): «ح، ليس بتام ولا كاف».
﴿عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنُ﴾ [١٠٢] ك. ﴿يُعْلَمُونَ أَلَسَ السِّحْرَ﴾ [١٠٢] ك، على
أن «ما» في ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ﴾ [١٠٢] بمعنى الجحد، ن: على معنى
«الذي»، ويُسمَّى حسناً، فيوقف عليه، ولا يُبتدأ بتاليه. ﴿بِبَابِلَ﴾ [١٠٢] ت؛

(١) انظر: القطع والائتناف ١/ ٧١، المكتفى ١٦٩، منار الهدى ٤٤، وذلك على أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ في موضع رفع خبر مقدم لما بعده، تقديره: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة.

(٢) انظر: القطع والائتناف ١/ ٧٢، المكتفى ١٦٩، منار الهدى ٤٥. والدينوري هو: أحمد بن جعفر، أبو علي، نزيل مصر، النحوي، حَتْنُ ثعلب، من مؤلفاته: «ضمائر القرآن»، (ت: ٢٨٩هـ). انظر: إنباه الرواة ١/ ٦٨، تاريخ الإسلام ٦/ ٦٧٠. وترجمه محقق كتاب المكتفى: ١٦٢ ب: أحمد بن جعفر بن محمد، أبو الحسين بن المنادي! والصواب أنه أبو علي الذي ترجمنا له، فهما اثنان، والله أعلم.

(٣) المكتفى: ١٦٩، وقوله هو الصواب؛ لأن ما بعده استدراك بـ: ﴿لَكِنَّ﴾ مثقلة أو مخففة - على كلتا القراءتين فيها - وقد استُدْرِكَ بها مُثَبِّتٌ بعد منفي، وهي واقعة بين كلامين متغايرين، فما بعدها متعلق بما قبلها استدراكاً وعطفاً، فلا يبتدأ بها. انظر: منار الهدى ٣٤.

وِفاقاً لِنافع^(١)، ومنعه الداني^(٢) بِالبدلِ. ﴿ وَمَرُوتَ ﴾ [١٠٢] ك، أوت؛ وِفاقاً
للمرشد^(٣).

﴿ فَلَاتَكْفُرْ ﴾ [١٠٢] ك، على أَنَّ التالِيَّ خِبرٌ مَبْتدأٌ مَحذوفٍ، قاله
أبو علي^(٤) فيما حكاها في «المرشد»^(٥)، وليس بتامٌ لتعلُّقِ اللاحقِ بالسابقِ.
﴿ وَرَوْجِهِ ﴾ [١٠٢] ك. ﴿ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [١٠٢]، ﴿ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ [١٠٢]،
و﴿ مِنْ خَلْقٍ ﴾ [١٠٢]، و﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ الأول [١٠٢] ك. ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾
الثاني [١٠٣] ت. وجوز مكي^(٦) الوقفَ على ﴿ ءَامِنُوا وَاتَّقُوا ﴾ [١٠٣]، على أَنَّ

(١) انظر: القطع والانتشاف ٧٢ / ١، المكتفى ١٧٠.

(٢) المكتفى ١٧٠.

(٣) المرشد ١١٤ / ١.

(٤) الإغفال ٣٧٠ / ١.

(٥) المرشد ٢٢٥ / ١.

(٦) لم نقف على تجويز مكي الوقف على قوله: ﴿ وَأَتَّقُوا ﴾ في كتابه: «المشكل»، بل فيه
ما يردُّ هذا الجواز؛ لأنه يرى أن اللام من قوله: ﴿ لَمَثُوبَةٌ ﴾ جواب ﴿ لَوْ ﴾، وليس
جوابها محذوفاً كما نسب إليه القسطلاني - رحمه الله - فمكي - بناء على ما في مشكله -
لا يرى الوقف على ﴿ وَأَتَّقُوا ﴾؛ لأن جواب الشرط لم يأت بعد، وهو ﴿ لَمَثُوبَةٌ ﴾،
ومن قواعدهم في الوقف: ألا يوقف على فعل الشرط دون جوابه.

وذهب جماعة من النحاة إلى أن جواب ﴿ لَوْ ﴾ محذوف، وأن اللام في قوله: ﴿ لَمَثُوبَةٌ ﴾
لام الابتداء، وأن ما بعدها استئناف إخبار بذلك، وليس متعلقاً بإيمانهم وتقواهم، ولا مترتباً
عليه، وعلى هذا المذهب يُستنبط جواز الوقف على ﴿ وَأَتَّقُوا ﴾؛ لعدم تعلقه بما بعده.

ولم نقف على قول لأحد من علماء الوقف والابتداء بتجويز الوقف على ﴿ وَأَتَّقُوا ﴾،
بل نصَّ الأشموني على أنه ليس بوقف. انظر: مشكل إعراب القرآن ٧٩ - ٨٠،
البحر المحيط ٣٣٥ / ١، الدر المصون ٤٩ / ٢، منار الهدى ٤٦.

جواب ﴿لَوْ﴾ محذوف، تقديره: لكان الإيمان خيراً لهم، واللام في قوله: ﴿لَمْثُوبَةً﴾ لام الابتداء، وجوزَه ابنُ مقسَمٍ على ﴿خَيْرٌ﴾ [١٠٣] (١)، وجواب ﴿لَوْ﴾ مقدَّر، أي: لو كانوا يعلمون لَعلموا ذلك.

﴿وَأَسْمَعُوا﴾ [١٠٤] ك. ﴿عَذَابَ أَلِيمٍ﴾ [١٠٤] ت. ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ [١٠٥]، و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٠٥] ك. ﴿الْعَظِيمِ﴾ [١٠٥] ت. ﴿أَوْ مِثْلَهَا﴾ [١٠٦] ك، ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٠٦] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٠٧]، ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ [١٠٧] ك. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [١٠٨]، و﴿السَّبِيلِ﴾ [١٠٨] ت. ﴿كُقَارًا﴾ [١٠٩] ت؛ وفاقاً للأخفش والقتبي (٢)، أو ك، وفاقاً لأبي حاتم والدينوري (٣) والفراء (٤)، والوجهان على نصب التالي بإضمار فعلٍ غير الظاهر في الكلام، ن: على نصبه مفعولاً له، أي: كُفَّاراً لأجل الحسد، أو على المصدر، أي: يَحْسُدُونَكُمْ حَسَدًا.

﴿لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [١٠٩] ك. ﴿يَأْتِي اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [١٠٩] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾، ﴿وَأَتُوا﴾ [١١٠] ت. ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [١١٠] ك. ﴿بَصِيرٌ﴾ [١١٠] ت.

﴿أَوْ نَصْرِي﴾ [١١١]، و﴿أَمَاتِيَهُمْ﴾ [١١١]، و﴿صَلْدِقِينَ﴾ [١١١] ك. ﴿بَلَى﴾ [١١٢] ن (٥)؛ لأنه إيجابٌ لما بعده، فلا يُفصل بينهما، وتقدّم البحثُ

(١) لم نقف على تجويز ابن مقسم لهذا الوقف. وانظر: علل الوقوف ١/٢٢٦.

(٢) انظر: القطع والاشتاف ١/٧٤، المكتفى ١٧١.

(٣) انظر: القطع ١/٧٤، المكتفى ١٧٠، المرشد ١/٢٢٩.

(٤) معاني القرآن له ١/٧٣.

(٥) وهو كاف عند الداني كما في المكتفى ١٧٠.

فيه^(١). ﴿يَخْرُجُونَ﴾ [١١٢] ت. / ﴿وَهُمْ يَتَلَوْنَ الْكِتَابَ﴾ [١١٣] ك؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٢)، ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ ك. ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [١١٣] ت. ﴿فِي خَرَابِهَا﴾ [١١٤]، و﴿خَائِفِينَ﴾ [١١٤] ك. ﴿عَظِيمٌ﴾ [١١٤] ت.

﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [١١٥] ك. ﴿عَلِيمٌ﴾ [١١٥] ت: على قراءة حذف واو التالي أو إثباتها مستأنفة، ك: على أنها عاطفة. ﴿سُبْحَانَهُ﴾ [١١٦] ك. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١١٦] ك أيضاً. ﴿كُنْ﴾ [١١٧] ك: على رفع ﴿فَيَكُونُ﴾ [١١٧] خبر مبتدأ محذوف، ن: على نصبه أو رفعه عطفاً على ﴿يَقُولُ﴾، ولم يُجَوِّزِ الفصل فيه كغيره من المتعاطفين لعدم طول الكلام، ولأنه عطفٌ بالفاء الموجبة للتعقيب من غير مهلة. ﴿فَيَكُونُ﴾ [١١٧] ت: على القراءتين.

﴿ءَايَةً﴾ [١١٨] ك. ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [١١٨]، و﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٨] ك أيضاً، ﴿يُوقُونَ﴾ [١١٨] ت. ﴿وَنَذِيرًا﴾ [١١٩] ك: على رفع اللاحق^(٣)، والواو للاستئناف، أو جزمه على النهي، ن: على أنه في موضع نصبٍ حالاً عطفاً على ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، أي: أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً أو غير مسؤولٍ عن أصحاب الجحيم. و﴿الْجَحِيمِ﴾ ت، أو ك؛ وفاقاً للمرشد^(٤).

(١) انظر: ١٦٦٦/٤.

(٢) انظر: القطع والائتناف ١/٧٥، المرشد ١/٢٣٢، وكذلك قال الداني في المكتفى ١٧١.

(٣) في قوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ على قراءة الجمهور سوى نافع ويعقوب. انظر: النشر ٢٢١/٢.

(٤) المرشد ١/٢٤٠.

﴿ مِلَّتَهُمْ ﴾ [١٢٠]، و﴿ هُوَ الْهُدَى ﴾ [١٢٠] ك. ﴿ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [١٢٠] ت.
 ﴿ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [١٢١] ك^(١): على أنه ^(٢) خبر الموصول، وصلته ﴿ آتَيْنَاهُمْ
 الْكِتَابَ ﴾ [١٢١]، و﴿ أُولَئِكَ ﴾ مبتدأ ثانٍ، خبره تاليه. ﴿ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [١٢١] ك:
 على أنه خبر الموصول، و﴿ الَّذِينَ ﴾ ^(٣) آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [١٢١]
 كلُّه صلته، وما بعد الخبر مستأنف. والأجود - كما في «المرشد»^(٤) - أن
 يكون ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ من تمام الصلة، و﴿ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [١٢١]
 كلُّه خبر المبتدأ، والمبتدأ هو ﴿ الَّذِينَ ﴾ وصلته. ﴿ هُمُ الْفٰسِرُونَ ﴾ [١٢١] ت.

﴿ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [١٢٢] ك، والتالي عطف جملة على جملة. ﴿ وَلَا هُمْ
 يُنصُرُونَ ﴾ [١٢٣] ك. ﴿ فَآتَمَّهُنَّ ﴾ [١٢٤]، و﴿ إِمَامًا ﴾ [١٢٤]، ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾
 [١٢٤]، و﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٢٤] ك. ﴿ وَأَمَّا ﴾ [١٢٥] ك: على قراءة كسر خاء

(١) وقد منع ابن الأنباري في «الإيضاح» ١/ ٥٣١ الوقف عليه، ووسمه بالقبیح، وكذلك
 النحاس في «القطع والائتناف» ١/ ٧٧-٧٨، قال: «ولا يجوز الوقف عليه؛ لأنه يصير
 المعنى: الذين أتوا الكتاب يتلونه حق تلاوته، وهذا انقلاب المعنى، وإنما المعنى
 والله أعلم الذين آتيناهم الكتاب وهذه حالهم». وانظر: التبيان للعكبري ١/ ١١١،
 ومنار الهدى ٤٨.

(٢) أي: جملة: ﴿ يَتْلُونَهُ ﴾.

(٣) كذا في النسخ: وصوابه: ﴿ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ بحذف ﴿ الَّذِينَ ﴾، وكذا في

المرشد ١/ ٢٤١.

(٤) المرشد ١/ ٢٤١.

اللاحق^(١)، أو ت؛ وفاقاً لابن الجَزَرِيِّ^(٢) ك: على قراءة الفتح؛ وفاقاً له^(٣)،
 أو ن؛ وفاقاً للعماني^(٤)، ك: على الفتح^(٥). ﴿مُصَلَّى﴾ [١٢٥]، و ﴿السُّجُود﴾
 [١٢٥]، و ﴿عَذَابِ النَّارِ﴾ [١٢٦]، و ﴿وَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ [١٢٦] ك.
 ﴿وَأَسْمَعِيلُ﴾ [١٢٧] ك. ﴿الْعَلِيمُ﴾ [١٢٧] ت. ﴿مُسَلِّمَةً لَّكَ﴾^(٦) [١٢٨]،
 و ﴿مَنَاسِكَا﴾ [١٢٨]، ﴿وَتُبَّ عَلَيْنَا﴾ [١٢٨] ك، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١٢٨] ت.
 ﴿وَيَزَكِّيهِمْ﴾ [١٢٩] ك. ﴿الْحَكِيمُ﴾ [١٢٩] ت.
 ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [١٣٠] ك. ﴿أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا﴾ [١٣٠]، و ﴿رَبُّهُ وَأَسْلَمَ﴾
 [١٣١] ك. ﴿لِمَنْ الصَّالِحِينَ﴾ [١٣٠] ن؛ لأنَّ التالي نُسِبَ ظرفاً، وقد تُجَوِّزُهُ
 الفاصلة. ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٣١] ت. ﴿إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ﴾ [١٣٢] ك: على رفع
 ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ بالاستئناف وإضمار فعل له، ن: على عطفه على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾.
 ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٢] ك. ﴿مِن بَعْدِي﴾ [١٣٣] ك أيضاً.
 ﴿وَاللَّهَ أَبَايَكُ﴾ [١٣٢] ك؛ وفاقاً ليعقوب الحضرمي فيما روي عنه^(٧)،
 على أنهم قالوا ذلك من غير زيادة، وتاليه إخباراً من الله نُصِبَ بمضمَر،

(١) وهو قوله: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ على قراءة غير نافع وابن عامر كما تقدم في قسم القراءات.

(٢) النشر ١/ ٢٢٧.

(٣) النشر ١/ ٢٢٧.

(٤) منع العماني الوقف عليه على قراءة فتح الخاء من ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾، أما على قراءة كسر الخاء
 فعده وفقاً حسناً. انظر: المرشد ١/ ٢٤٣.

(٥) أي: على قراءة فتح الخاء في ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ يكون اختيار المؤلف لحكم الوقف: ك.

(٦) ن: ﴿مُسْلِمِينَ لَكَ وَمَنْ دُرَيْتَنَا﴾، ﴿وَتُبَّ عَلَيْنَا﴾ ك.

(٧) انظر: القطع والائتلاف ١/ ٨٠، المرشد ١/ ٢٥٠، وغلطه النحاس في هذا الوقف.

تقديره: يَعْنُونَ إِبْرَاهِيمَ، أو ن: على جرّه بدلاً من ﴿ءَابَائِكَ﴾ فلا يُفْصَلُ بين البدل والمبدل منه، ولا وقفَ على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، قال العمّاني: «ومن أجازَه فقد أخطأ»^(١).

﴿وَإِسْحَاقَ﴾ [١٣٣] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ نُصِبَ حَالاً، أي: نَعْبُدُ إِلَهَكَ فِي حَالِ وَحْدَانِيَّتِهِ. ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [١٣٣] ك: على أَنَّ اللَّاحِقَ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، ن: على أَنَّ الْجُمْلَةَ مَوْضِعُهَا نُسِبٌ عَلَى الْحَالِ، أي: نَعْبُدُهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ. ﴿وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٣] ك: على الْوَجْهِينِ. ﴿قَدَّحْتَ﴾ [١٣٤] ك. ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾ [١٣٤] ك أيضاً، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٤] ت. ﴿أَوْ نَصْرِي﴾ [١٣٥] ن؛ لأنَّ لِاحِقَهُ جَوَابٌ لِسَابِقِهِ، وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَجَوَابِهِ، وَضَعَّفَ نِسْبَةَ جَوَازِهِ إِلَى الْأَخْفَشِ^(٢).

﴿تَهْتَدُوا﴾ [١٣٥] ك. ﴿حَنِيفًا﴾ [١٣٥] ك. / ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٣٥] ت. ﴿وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٦] ت. ﴿فَقَدَّ أَهْتَدُوا﴾ [١٣٧]، و﴿فِي شِقَاقٍ﴾ [١٣٧] ك.

(١) المرشد ٢٥٢/١، وقال النحاس: «فلا يجوز الوقف على ما دونه أي: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾». القطع والائتناف ٨١/١.

(٢) يرى الأخفش أن الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾، وقف تام، ويرى الرأي نفسه ابن الأنباري والداني. ويرى سيبويه أنه ليس وقفاً تاماً؛ لأن الكلام مرتبط في الآية ببعضه ببعض، وذلك أنهم لما قيل لهم: كونوا هوداً أو نصارى، فكانه قيل: اتبعوا اليهودية أو النصرانية، فقالوا: بل تتبع ملة إبراهيم. انظر: الكتاب ٢٥٧/١، إيضاح الوقف ٥٣٤/١، القطع والائتناف ٨١/١، المكتفى ١٧٦. قال العماني في المرشد ٢٥٣/١ بعد أن حكى هذا الوقف عن الأخفش من كتاب ابن مهران: «لا أدري ما وجه هذا الوقف؟ وهو رديء لا يجوز بحال من الأحوال».

﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [١٣٧] ت، ويُبتدأ بتاليه منصوباً على الإغراء، بتقدير: الزموا صبغة الله، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، فإنها حلية الإنسان، كما أن الصبغة حلية المصبوغ^(١)، ن: على أن ﴿ صِبْغَةً ﴾ بدلٌ من ﴿ بَلِّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾. ﴿ صِبْغَةً ﴾ [١٣٨] ك. ﴿ عَبِيدُونَ ﴾ [١٣٨] ت. ﴿ وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ ﴾ [١٣٩] ك، ﴿ مُخْلِصُونَ ﴾ [١٣٩] ك: على غيب ما بعده^(٢)؛ لأنه استفهامٌ منقطعٌ عن السابق، ن: على الخطاب؛ لأنه متصلٌ به، وقد تُجَوِّزُهُ الفاصلة.

﴿ أَوْصِرِّي ﴾ [١٤٠] ك. ﴿ أَمِ اللَّهُ ﴾ [١٤٠] ت، وجرَّز المهدوي الوقف على ﴿ قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ ﴾، والابتداء بـ ﴿ أَمِ اللَّهُ ﴾؛ لأنها منقطعةٌ بمعنى: بل الله. ﴿ مِنْ اللَّهِ ﴾ [١٤٠] ك، ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٤٠] ت. ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ [١٤١]، ﴿ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [١٤١] ك، ﴿ كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٤١] ت. ﴿ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ [١٤٢]، ﴿ وَالْمَغْرِبُ ﴾ [١٤٢] ك، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [١٤٢] ت.

﴿ وَسَطًا ﴾ [١٤٣] ن؛ للام «كي» التالية^(٣). ﴿ شَهِيدًا ﴾ [١٤٣] ت. ﴿ عَلَيَّ ﴾ [١٤٣]، و﴿ هَدَى اللَّهُ ﴾ [١٤٣]، و﴿ إِيْمَانَكُمْ ﴾ [١٤٣] ك. ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٤٣] ت.

﴿ شَطْرَهُ ﴾ [١٤٤]، و﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾، و﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾، و﴿ مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ ﴾ [١٤٥]، و﴿ يَتَابِعُ قِبَلَتَهُمْ ﴾ [١٤٥]، و﴿ قِبَلَةَ بَعْضٍ ﴾ [١٤٥] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٤٥] ت؛ لأن ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ﴾ [١٤٦] مبتدأ، خبره ﴿ يَعْرِفُونَهُ ﴾.

(١) انظر: أنوار التنزيل ٨٥ / ١.

(٢) وهو قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ﴾.

(٣) في قوله: ﴿ لَتَكُونُوا ﴾.

﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ [١٤٦] ك. ﴿وَهُمْ يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٦] ت، والتالي^(١) رفع بالابتداء، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الحق، أو بفعل مضمر، أي: جاءك الحق. ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٧] ت. ﴿الْخَيْرَاتِ﴾ [١٤٨]، و﴿جَمِيعًا﴾ [١٤٨] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٤٨] ت.

﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٤٩]، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ ك. ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [١٤٩] ت. ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٥٠]، ﴿لِكَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [١٥٠] ن؛ لأنَّ التالي استثناءٌ من ﴿النَّاسِ﴾، ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٠] ت: على تعلق كافٍ ﴿كَمَا﴾ بما بعدها، ن: على تعلقها بما قبلها، وهو ﴿وَلَا تَنْرَعَمَنِّي عَلَيْكُمْ﴾ [١٥٠]. و﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْمَلُونَ﴾ [١٥١] ك: على تعلق الكاف بالسابق، ن: على تعلقها باللاحق، أي: كما أنعمت عليكم بإرسال رسولٍ منكم، فاذكروني، واشكروا لي؛ فإنَّ جزاء النعمة هو ذكري والشكر لي، و﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٥٢] ت.

﴿وَالصَّلَاةِ﴾ [١٥٣]، و﴿مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [١٥٣] ت. و﴿أَمْوَاتٍ﴾ [١٥٤]، و﴿لَا تَشْعُرُونَ﴾ [١٥٤]، و﴿وَالثَّمَرَاتِ﴾ [١٥٥] ك.

﴿الصَّابِرِينَ﴾ [١٥٥] ت: على أنَّ الموصول مبتدأ، خبره: ﴿أُولَئِكَ﴾^(٢) [١٥٧] ن: على أنه نُصِبَ نعتاً لـ ﴿الصَّابِرِينَ﴾، ﴿رَاجِعُونَ﴾ [١٥٦] ت: على جعلٍ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٥٦] نعتاً لـ ﴿الصَّابِرِينَ﴾ [١٥٥]، وحينئذٍ يكون ﴿أُولَئِكَ﴾

(١) وهو قوله: ﴿الْحَقُّ﴾.

(٢) يعني الجملة الاسمية من قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ﴾.

مبتدأ، خبره ﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ﴾ [١٥٧]، ن: على جعله مبتدأ، خبره ﴿وَأَوْلَاتِكَ﴾ [١٥٧]، فلا يَفْصَلُ بين المبتدأ وخبره. ﴿الْمُهْتَدُونَ﴾ [١٥٧] ت. ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [١٥٨]، و ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [١٥٨] ك، ﴿شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [١٥٨] ت. ﴿التَّوَابِ الرَّحِيمِ﴾ [١٦٠] ت أيضاً.

﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [١٦٢] ك، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٦١] ك أيضاً. ﴿يُنظَرُونَ﴾ [١٦٢] ت. ﴿إِلَهَ وَاحِدٌ﴾ [١٦٣] ك، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [١٦٣]، و ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [١٦٤] ت. ﴿كَحَبِّ اللَّهِ﴾ [١٦٥]، و ﴿أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [١٦٥] ك. ﴿إِذِيرُونَ الْعَذَابَ﴾ [١٦٥] ك: على قراءة كسر همزة «إن» في الموضعين^(١) على الاستئناف، ن: على فتحهما. ﴿شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [١٦٥] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ بدلٌ من ﴿إِذِيرُونَ﴾ [١٦٥]. ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [١٦٦] ك.

﴿تَبَرَّءُ وَامْتَأ﴾ [١٦٧]، و ﴿حَسَرَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [١٦٧] ك. ﴿يَخْرِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [١٦٧] ت. ﴿حَلَلًا طَيِّبًا﴾ [١٦٨]، و ﴿خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ [١٦٨] ك. ﴿عَدُوِّمِينَ﴾ [١٦٨] ت.

﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [١٦٩]، و ﴿عَلَيْهِ آيَاتٌ نَا﴾ [١٧٠] ك. ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [١٧٠] ت. ﴿دُعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾ [١٧١] ك، ويُبتدأ بالتالي، بتقدير: هم صُمْ. ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [١٧١] ت. ﴿مَا رَزَقَكُمُ﴾ [١٧٢] / ك، ﴿إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [١٧٢] ت. ﴿بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ﴾ [١٧٣]، و ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [١٧٣] ك، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٧٣] ت. ﴿إِلَّا النَّارَ﴾ [١٧٤] ك. ﴿عَذَابِ أَلِيمٌ﴾ [١٧٤] ت؛ وفاقاً

[ب/٢٤٦]

(١) في قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، وقوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾.

لِلْعَمَانِي (١)؛ لَأَنَّ التَّالِيَّ (٢) مَبْتَدَأُ، خَبْرُهُ ﴿الَّذِينَ اشْتَرَوْا﴾ [١٧٥]. ﴿عَلَى النَّارِ﴾ [١٧٥] ت. ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [١٧٦] ك. ﴿بَعِيدٍ﴾ [١٧٦] ت. ﴿وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [١٧٧] ك. ﴿هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [١٧٧] ت، وقد يجوز الوقف على ﴿وَأَتَى الزَّكَاةَ﴾ [١٧٧]، و﴿عَاهَدُوا﴾ [١٧٧]؛ لكثرة المعطوفات، وقصر النفس عن بلوغ ﴿الْمُتَّقُونَ﴾ [١٧٧]. ﴿فِي الْقَتْلِ﴾ [١٧٨] ك. ﴿بِالْأَنْثَى﴾ [١٧٨]، و﴿بِإِحْسَانٍ﴾ [١٧٨]، ﴿وَرَحْمَةً﴾ [١٧٨]، و﴿أَلِيمٌ﴾ [١٧٨] ك. ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [١٧٩] ن؛ لأنه إذا ابتدئ بالنداء التالي (٣) يعرَى عن الفائدة، فهو كنظير الوقف على قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [١٧٨] ونحوه (٤)، فإنه لا فائدة فيه إلا مع صلته بأمرٍ أو نحوه، أو وعدٍ أو وعيدٍ، أو إخبارٍ، إلا إن أريد إقبال المنادى على المنادي، فيجوز الوقف حينئذٍ، وهذا موضوع النداء، فإن تُودي لسببٍ آخر فلا بدَّ من تبيينه كـ «يا زيدُ قم» ونحوه (٥). ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [١٨٠] ن؛ لَأَنَّ ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ رُفِعَ بِـ ﴿كُتِبَ﴾، أو مبتدأ، خبره ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾، والجملة جوابُ الشرطِ بإضمارِ الفاءِ، كقوله (٦):

مَنْ يَعْمَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

... ..

(١) المرشد ١/ ٢٦٦.

(٢) وهو قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾.

(٣) وهو قوله: ﴿يَأْتُوايَ الْآلِيبِ﴾.

(٤) «نحوه» زيادة من: د، ن.

(٥) انظر: المرشد ١/ ٢٧٦-٢٧٧، ومنار الهدى ٥٤.

(٦) عجزه:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَان

... ..

والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه وهو ملحق في ديوانه ٥١٦، والكتاب ٣/ ٦٥،

والنوادير ٣١، والمحتسب ١/ ١٩٣.

قال القاضي^(١): «وَرُدَّ بِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ فَمِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ» انتهى .
وعلى الوجهين فهو متعلق بما قبله، فلا يُفْصَلُ بينهما^(٢).

﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [١٨٠] ك: على نصبٍ ﴿ حَقًّا ﴾ مصدراً مؤكداً، أي: حَقٌّ ذلك حقاً، ن: على نصبه على معنى جعل الوصية ذات حق، أو على معنى: فَرِضَ عَلَيْكُمْ فَرِضًا؛ لَأَنَّ مَعْنَى ﴿ كُتِبَ ﴾ فَرِضٌ. ﴿ عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [١٨٠] ك: ﴿ يَبْدُلُونَهُ ﴾ [١٨١]، و﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٨١]، و﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [١٨٢] ك أيضاً. ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [١٨٢] ت.

﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [١٨٣] ن^(٣)؛ لنصب ﴿ أَيَّامًا ﴾ [١٨٤] على الظرف، أي: كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ فِي أَيَّامٍ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الظَّرْفِ وَمَا عَمِلَ فِيهِ الظَّرْفُ. وقيل: إنه مفعول، تقديره: كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصُومُوا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، وَلَا يَحْسُنُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَعْمُولِ وَالْعَامِلِ فِيهِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْعَامِلِ ﴿ كُتِبَ ﴾ [١٨٣]، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ، قَالَ فِي «المرشد»^(٤).
﴿ مَعْدُودَاتٍ ﴾ [١٨٤] ك: ﴿ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١٨٤]، و﴿ مَسْكِينٍ ﴾ [١٨٤]، و﴿ خَيْرٌ لَهُ ﴾ [١٨٤] ك أيضاً.

﴿ تَعَامُونَ ﴾ [١٨٤] ت: على قراءة رفع التالي بالابتداء^(٥)، وخبره

(١) وهو البيضاوي في أنوار التنزيل ١/ ١٠٠.

(٢) انظر: القطع والالتفاف ١/ ٩١، ومنار الهدى ٥٤.

(٣) الصواب جوازه وعدم قبحه؛ لأنه رأس آية.

(٤) المرشد ١/ ٢٨١.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿ شَهْرٌ مَضَى ﴾، وهي قراءة جمهور القراء، وهي القراءة المتواترة.

﴿الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [١٨٥]، أو نصبه^(١) بتقدير: صوموا، أو ك: على رفعه خبر مبتدأ محذوف، أي: هي شهر رمضان، أي: الأيام؛ لأنَّ المبتدأ المحذوف يدلُّ عليه ﴿أَيَّامًا﴾ [١٨٤]، أو ن: على نصبه بدلاً من ﴿أَيَّامًا﴾، وقد يسوغه الفاصلة مع طول الكلام بين البدل والمبدل منه. ﴿وَالْفُرْقَانَ﴾ [١٨٥] ك. ﴿فَلْيُصِّمَهُ﴾ [١٨٥]، و﴿أُخْرَ﴾ [١٨٥] ك أيضاً، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [١٨٥] ت.

﴿فِي آيٍ قَرِيبٍ﴾ [١٨٦] ت^(٢). و﴿دَعَانَ﴾ [١٨٦] ك. و﴿يَرشُدُونَ﴾ [١٨٦] ت. ﴿إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [١٨٧]، و﴿لِبَاسٍ لَّهُنَّ﴾ [١٨٧]، و﴿وَعَفَاعِنكُمْ﴾ [١٨٧]، و﴿مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [١٨٧]، و﴿إِلَى آلِ الْيَلِ﴾ [١٨٧]، و﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ [١٨٧]، و﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [١٨٧]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [١٨٧] ك. ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [١٨٨] ت. ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ [١٨٩]، ﴿وَالْحَجِّ﴾ [١٨٩]، و﴿مَنْ أَتَقَى﴾ [١٨٩]، و﴿مِنْ آبَائِهَا﴾ [١٨٩] ك. ﴿تُقْلِحُونَ﴾ [١٨٩] ت. ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [١٩٠] ك، ﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [١٩٠] ت.

﴿مِنْ حَيْثُ أَخْرَجوكُمْ﴾ [١٩١]، و﴿مِنَ الْقَتْلِ﴾ [١٩١]، و﴿فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [١٩١]، و﴿الْكَافِرِينَ﴾ [١٩١]، و﴿رَحِيمٍ﴾ [١٩٢]، و﴿الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [١٩٣] ك. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٩٣] ت. ﴿فِصَاصٌ﴾ [١٩٤]، و﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [١٩٤] ك. ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [١٩٤] ت.

(١) وهي قراءة الحسن ومجاهد وشهر بن حوشب وغيرهم، وتقدم ذكرها عند الآية ١٨٥.
انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١١٢، مختصر ابن خالويه ١١٢، المحرر الوجيز ٢/ ٨٢.
(٢) قال في المرشد ١/ ٢٨٥: «صالح، منصوب عليه، نسب إلى أحمد بن موسى ويعقوب».

﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ [١٩٥]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٩٥] ك. ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ ﴾ [١٩٦] / ك:

[٢٤٧/٢]

على قراءة الحسن برفع التالي^(١) مبتدأ وخبر، كما في القراءات^(٢).

﴿ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [١٩٦] ك. ﴿ مِنْ الْهَدْيِ ﴾ [١٩٦]، و ﴿ الْهَدْيُ مَحَلُّهُ ﴾ [١٩٦]،
و ﴿ أَوْسُكُ ﴾ [١٩٦]، و ﴿ مِنْ الْهَدْيِ ﴾ [١٩٦]، و ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ [١٩٦]، و ﴿ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
[١٩٦] ك. ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [١٩٦] ت.

﴿ مَعْلُومَتٌ ﴾ [١٩٧] ك^(٣). ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [١٩٧] ت. وعلى
نصب ﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾ مع رفع الأوَّلين منونين فالوقفُ على ﴿ فُسُوقٌ ﴾ ك،
﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾^(٤) ت انفاقاً. ﴿ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [١٩٧] ت أيضاً.

﴿ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ [١٩٧] ك. ﴿ الْأَلْبَابِ ﴾ [١٩٧] ت. ﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [١٩٨]،
و ﴿ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [١٩٨]، و ﴿ لِمَن الضَّالِّينَ ﴾ [١٩٨]، و ﴿ أَفَاضَ
النَّاسَ وَأَسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ ﴾ [١٩٩]، و ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٩٩]، و ﴿ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾
[٢٠٠]، و ﴿ مِّنْ خَلْقٍ ﴾ [٢٠٠]، و ﴿ عَذَابِ النَّارِ ﴾ [٢٠١]، و ﴿ مِّمَّا كَسَبُوا ﴾
[٢٠٢]، و ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٢٠٢]، و ﴿ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [٢٠٣]، و ﴿ فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ ﴾
الأول [٢٠٣]، و ﴿ لِمَن اتَّقَى ﴾ [٢٠٣] ك. و ﴿ تَحْشُرُونَ ﴾ [٢٠٣] ت. ﴿ أَلْدُّ
الْخِصَامِ ﴾ [٢٠٤]، و ﴿ وَالسَّلِّ ﴾ [٢٠٥]، و ﴿ الْفَسَادِ ﴾ [٢٠٥]، و ﴿ بِالإِثْمِ ﴾
[٢٠٦]، و ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ﴾ [٢٠٦] ك.

(١) وهو قوله: (وَالْعُمْرَةَ). انظر: القطع والائتناف ١/ ٩٣، منار الهدى ٥٥-٥٦.

(٢) تقدم ذكرها عند الآية [١٩٦] في قسم القراءات.

(٣) س: «ت».

(٤) يعني أن الوقف على: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [١٩٧] تام على جميع القراءات. انظر:

﴿الْمَهَادُ﴾ [٢٠٦] ت. ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧] ك. ﴿بِالْعِبَادِ﴾ [٢٠٧] ت.
 ﴿كَأَفَّةً﴾ [٢٠٨]، و ﴿خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ [٢٠٨]، و ﴿عَدُوِّمِينَ﴾ [٢٠٨] ك.
 ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٢٠٩] ت. و ﴿وَالْمَلَأْتِكَةَ﴾ [٢٠٠]، و ﴿الْأَمْرُ﴾ [٢٠١]،
 ﴿الْأُمُورُ﴾ [٢١٠] ت. ﴿مَنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [٢١١] ك، ﴿الْعِقَابِ﴾ [٢١١] ت.
 ﴿ءَامِنُونَ﴾ [٢١٢]، و ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٢١٢] ك، وأكد الوقف على الأول؛
 لئلا يُوهم الوصل بتاليه الظرفية لـ ﴿وَيَسْخُرُونَ﴾ [٢١٢]، ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾
 [٢١٢] ت.

﴿فِيمَا اٰخْتَلَفُوْا فِيْهِ﴾ [٢١٣] ك. ﴿اُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [٢١٣] ن؛ لأن الفاء في
 التالي^(١) متعلقة بما قبلها. ﴿بَعِيَابِنَّهُمْ﴾ [٢١٣] ك. ﴿مِنَ الْحَقِّ بِآذِنِهِ﴾
 [٢١٣]، و ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢١٣]، و ﴿نَضْرَأَ اللَّهُ﴾ [٢١٤] ك أيضاً.
 ﴿قَرِيْبٌ﴾ [٢١٤] ت. ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [٢١٤]، و ﴿مَا ذَا يُنْفِقُونَ﴾ [٢١٥]،
 و ﴿وَإِنَّ السَّبِيْلَ﴾ [٢١٥] ك. ﴿بِهِ عَلِيمٌ﴾ [٢١٥] ت. ﴿كُرْهًا لَّكُمْ﴾ [٢١٦]،
 و ﴿خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [٢١٦]، وكذا ﴿شَرًّا لَّكُمْ﴾ [٢١٦] ك. ﴿لَا تَعْمُونَ﴾
 [٢١٦] ت.

﴿فِيهِ كَبِيْرٌ﴾ [٢١٧] ك، أوت؛ وفاقاً للعماني^(٢) على أن ﴿قِتَالٌ﴾ مبتدأ،
 و ﴿كَبِيْرٌ﴾ خبره، وهما كلامٌ محكيٌّ بعد القول، والتالي رفعٌ استئنافاً،
 مبتدأٌ وخبرٌ، ن: على رفع ﴿وَصَدُّ﴾ [٢١٧] عطفاً على ﴿كَبِيْرٌ﴾^(٣)،

(١) وهو قوله: ﴿فَأَخْتَلَفُوا﴾.

(٢) المرشد ١/٣١٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٩٠، منار

وخبرُ المبتدأ الذي هو ﴿ قِتَالٌ ﴾، ﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٢١٧] أي: الصّدُّ عن سبيلِ الله والكفرُ بالله، وإخراجُ المسلمين من المسجدِ الحرامِ، أكبرُ عند الله مآثماً من القتال في الشهرِ الحرامِ، فلا يُفصلُ بين المبتدأ وخبره .

و ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٢١٧] ن: على أن قوله: ﴿ وَصَدُّ ﴾ [٢١٧]، وما بعده من المعاطيفِ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ معطوفةٌ على ﴿ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [٢١٧]، وخبرُ المبتدأ ﴿ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾^(١).

وقال الزّجاج^(٢): ﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٢١٧]، وحينئذٍ فلا يُفصلُ بين المبتدأ والخبرِ، ﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ك: على قولِ الزّجاجِ، ﴿ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ [٢١٧] ك، ﴿ إِنْ أَسْتَطَعُوا ﴾ [٢١٧]، و ﴿ وَالْآخِرَةَ ﴾ [٢١٧] ك. ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٢١٨] ت. ﴿ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ ﴾ [٢١٩]، و ﴿ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [٢١٩] ك. ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [٢١٩] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٣).

﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢١٩] ن؛ لانتصابِ الظرفِ التالي بما قبله، فلا يُفصلُ بين العاملِ ومعموله. ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [٢٢٠] ت. ﴿ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ [٢٢٠]،

(١) ليس في كتب الوقف والإعراب مَنْ عَدَّ ﴿ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ خبراً عن ﴿ وَصَدُّ ﴾ وإنما يقولون: إن ﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ هو خبر ﴿ وَصَدُّ ﴾، على أنه يمكن تخريج قول المؤلف على أن قوله: ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ جملة اسمية معطوفة على المفرد ﴿ وَكُفْرٌ ﴾، فتكون هذه الجملة جزءاً من المعاطيف، ويندرج تحت المعاطيف: ﴿ وَأَلْفِتْنَةٌ ﴾ وخبر الجميع ﴿ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٩٠.

(٣) انظر: القطع والالتفاف ١/ ١٠١، المرشد ١/ ٣٢٢.

و ﴿فَإِخْرَازُكُمْ﴾ [٢٢٠]، و ﴿مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [٢٢٠]، و ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [٢٢٠]،
و ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٢٠]، و ﴿حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾ [٢٢١]، و ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [٢٢١]، و ﴿حَتَّىٰ
يُؤْمِنُوا﴾ [٢٢١]، و ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [٢٢١]، ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [٢٢١] ك. ﴿وَاللَّهُ
يَدْعُو إِلَى الْبَيْتَةِ﴾ [٢٢١] ك: على قراءة الحسن والمطوعي^(١) برفع التالي^(٢) مبتدأ.
﴿وَالْمَغْفِرَةَ بِإِذْنِهِ﴾ [٢٢١] ك. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٢٢١] ت.
﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [٢٢٢]، و ﴿أَمْرُكُمْ بِاللَّهِ﴾ [٢٢٢] ك. ﴿الْمُطَهَّرِينَ﴾ [٢٢٢] ت.
﴿أَنِّي شِئْتُ﴾ [٢٢٣]، و ﴿لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [٢٢٣]، و ﴿مُلَقُوهُ﴾ [٢٢٣] ك، أو
الآخر؛ وفاقاً للسجستاني^(٣). ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [٢٢٣] ك، والأحسن^(٤)
وَصَلُّهُ بِتَالِيهِ / ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٢٣] ت. ﴿وَنُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [٢٢٤] ك.
﴿عَلَيْمٌ﴾ [٢٢٧] ت^(٥).

﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [٢٢٨]، ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٢٢٨]، و ﴿إِصْلَاحًا﴾ [٢٢٨]،
و ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٢٨]، و ﴿عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [٢٢٨] ك. ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٢٨] ت.
﴿الطَّلُوقَ مَرَّتَانٍ﴾ [٢٢٩]، و ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [٢٢٩]، و ﴿الْأَلْيَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [٢٢٩]،
و ﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ [٢٢٩]^(٦) ك. ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [٢٢٩] ت. ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٢٢٩]،

(١) تقدم ذكرها عند الآية [٢٢١] في قسم القراءات من هذه السورة.

(٢) وهو: (والمغفرة).

(٣) انظر: المرشد ١/ ٣٢٩.

(٤) ش: «أو الأحسن».

(٥) قوله: ﴿عَلَيْمٌ﴾ ت، سقط من ش، ح، س.

(٦) قوله: ﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ سقط من س.

و ﴿زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [٢٣٠]، و ﴿أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [٢٣٠] ك. ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٢٣٠] ت.
 ﴿أَوْ سَرِحُوا مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [٢٣١] ك. ﴿ضُرَّارًا لَتَعْتَدُوا﴾ [٢٣١] ت. ﴿فَقَدْ ظَلَمَ
 نَفْسَهُ﴾ [٢٣١]، و ﴿هَزُؤًا﴾ [٢٣١]، و ﴿يَعْظُمُ بِهِ﴾ [٢٣١]، وكذا ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾
 [٢٣١] ك، أو يوصل الأخير بتاليه. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٣١] ت. ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٢]،
 و ﴿الْآخِرِ﴾ [٢٣٢]، و ﴿وَأَظْهَرَ﴾ [٢٣٢] ك. ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٢٣٢] ت.
 ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [٢٣٣]، و ﴿وَكَسَوْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٣]، و ﴿إِلَّا أَوْسَعَهَا﴾
 [٢٣٣]، و ﴿بَوْلِدِهِ﴾ [٢٣٣]، و ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلَ ذَلِكَ﴾ [٢٣٣]، و ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾
 [٢٣٣]، و ﴿مَاءَ أَنْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٣]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ ك [٢٣٣]. ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٣٣]
 ت. ﴿وَعَشْرًا﴾ [٢٣٤]، و ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٤] ك. ﴿حَيْرٌ﴾ [٢٣٤] ت.
 ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [٢٣٥] ك، ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوا هَرَبَ سِرًّا﴾ [٢٣٥] ك: على
 أن الاستثناء بمعنى لكن، أو ن، وهو قول الأكثرين على أن التالي بدل من
 السر، ولا يفصل بينهما^(١).

﴿قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [٢٣٥] ت^(٢)، ﴿الْكِتَابِ أَجَلُهُ﴾ [٢٣٥]، و ﴿فَأَحْذَرُوهُ﴾
 [٢٣٥] ك. ﴿حَلِيمٌ﴾ [٢٣٥] ت. ﴿لَهُنَّ فَرِيضَةٌ﴾ [٢٣٦] ك.

﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [٢٣٦] ك: على أن الجملة اللاحقة استثناء فأيّنت حال المطلقة
 في المتعة إيساراً وإقتاراً، ن: على أنها حال من الواو، في ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾،
 ﴿وَعَلَى الْمُقْتَرِدَرُّهُ﴾ [٢٣٦] ك؛ وفاقاً للداني^(٣) كالسجستاني^(٤)، على أن

(١) انظر: المرشد ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٢) ن: «ك».

(٣) المكتفى ١٨٨.

(٤) انظر: المرشد ١ / ٣٤١.

التالي مصدرُ فعلٍ مضمِرٍ يَدُلُّ عليه الفعلُ الأوَّلُ أي: متَّعوهن متاعاً، أو ن؛ وفاقاً للعمَّاني^(١) على أنه نصبٌ على الحال، وذو الحالِ الضميرُ المستكنُّ في الجارِّ والمجرور، التقديرُ: يستقرُّ على الموسعِ قدرُه في حالِ كونه متاعاً، كما أعربه أبو حيان في «النهر»^(٢).

﴿ عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢٣٦] ك. ﴿ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [٢٣٧]، و ﴿ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [٢٣٧]، و ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ [٢٣٧] ك. ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٣٧] ت، ﴿ أَلَوْسَطَى ﴾ [٢٣٨] ك، والعطف التالي عطفُ جملةٍ على جملةٍ. ﴿ قَلْبَتَيْنِ ﴾ [٢٣٨]، و ﴿ أَوْرُكَيْبَانَا ﴾ [٢٣٩] ك. ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٣٩] ت. ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ [٢٤٠] ن: سواء رُفِعَ التالي أو نُصِبَ^(٣)؛ لأنَّ ﴿ وَالَّذِينَ ﴾ رُفِعَ مبتدأً، وما بعده صلته، و ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ [٢٤٠] خبره، فلا يُفصل بين المبتدأ والخبر.

﴿ عَيْرٍ إِخْرَاجٍ ﴾ [٢٤٠] ك. ﴿ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ [٢٤٠] ك أيضاً، ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٢٤٠] ت. ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [٢٤١] ك: على نصب التالي بتقدير: أَحَقُّ ذَلِكَ حقاً^(٤)، أو ن: على نصبه مصدرًا واقعاً موقع الحال، والعامل فيه ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾، كأنه قيل: عُرِفَ حقاً أي: بالمعروف في حال إحقاقه.

(١) المرشد ١/ ٣٤١-٣٤٢.

(٢) النهر الماد ١/ ٢٣٨.

(٣) أي قوله تعالى: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾؛ إذ فيه قراءتان: الرفع والنصب، تقدم ذكرهما عند الآية:

٢٤٠. وانظر: منار الهدى ٦١.

(٤) انظر: منار الهدى ٦١، وجعله وقفاً جائزاً.

﴿ عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [٢٤١] ك، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٢٤٢] ت^(١). ﴿ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ [٢٤٣] ك، وجوز بعضهم الوقف على قوله: ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ [٢٤٣] أي: فماتوا، فجواب الأمر محذوف^(٢)، ﴿ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [٢٤٣] ت. ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [٢٤٤] ك. ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾ [٢٤٤] ت.

﴿ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [٢٤٥]، ﴿ وَيَبْصُطُ ﴾ [٢٤٥] ك. ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٤٥] ت. ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [٢٤٦]، و﴿ أَلَا تَقْتُلُوا ﴾ [٢٤٦]، ﴿ وَإِنَّا إِنَّا ﴾ [٢٤٦]، و﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [٢٤٦] ك. ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٢٤٦] ت. و﴿ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ [٢٤٧]، و﴿ مِّنَ الْمَالِ ﴾ [٢٤٧]، ﴿ وَالْجِسْمِ ﴾ [٢٤٧]، و﴿ مَن يَشَاءُ ﴾ [٢٤٧] ك. ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾ [٢٤٧] ت. ﴿ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [٢٤٨]، و﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٤٨]، و﴿ بِنَهْرٍ ﴾ [٢٤٩]، و﴿ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [٢٤٩]، و﴿ بِيَدِهِ ﴾ [٢٤٩]، و﴿ قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [٢٤٩]، ﴿ وَجُودِهِ ﴾ [٢٤٩] ك. ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ﴾ [٢٤٩] ن؛ لأن التالي^(٣) جواب قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ ﴾ [٢٤٩] فلا يُفصل بينهما. ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٢٤٩] / ك. ﴿ مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [٢٤٩] ك. ﴿ وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُودِهِ ﴾ [٢٥٠] ن؛ لأن ما بعده جواب له، ﴿ أَفْرِعَ عَلَيْنَا صَبْرًا ﴾ [٢٥٠] ك. ﴿ وَثَبَّتْ أَقْدَامَنَا ﴾ [٢٥٠]، و﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢٥٠] ك. ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٢٥١] ك أيضاً، والتالي عطف جملة على جملة. ﴿ مِمَّا يَشَاءُ ﴾ [٢٥١] ت.

(١) «ت» سقط من ح.

(٢) هذا التقدير ذكره أبو البقاء، و«ثم» تقتضي التراخي، أي: تراخي الإحياء عن الإماتة.

انظر: التبيان ١/١٩٣، والدر المصون ٢/٥٠٧.

(٣) وهو قوله: ﴿ قَالُوا لَا طَاقَةَ ﴾.

﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ [٢٥١]، و﴿ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٢٥٢]، و﴿ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [٢٥٣] أيضاً، أو الأخير كافٍ؛ وفاقاً لما في «النشر»^(١)، وقال: «إنه مما يتأكد الوقف عليه؛ لأنَّ وصله بتاليه يؤهم التبعض للمفضل عليهم»، قال: «والصواب جعلها جملة مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب». وجوز بعضهم^(٢) الوقف على ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ ﴾ [٢٥٣] على جعل ﴿ الرُّسُلُ ﴾ خبر ﴿ تِلْكَ ﴾، فلا يجوز على جعلها صفة.

﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ ﴾ [٢٥٣]، و﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ [٢٥٣]، و﴿ الْقُدِّيسِ ﴾ [٢٥٣] ك. ﴿ وَلَكِنْ اٰخْتَفَوْا ﴾ [٢٥٣] ك؛ وفاقاً لابن الأنباري^(٣)، وأباه السجستاني^(٤)، و﴿ مَنْ كَفَرَ ﴾ [٢٥٣] ك، ﴿ مَا يُرِيدُ ﴾ [٢٥٣] ت. ﴿ وَلَا شَفَعَةً ﴾ [٢٥٤] ك. ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٥٤] ت^(٥). ﴿ الْقِيَوْمِ ﴾ [٢٥٥]، ﴿ وَلَا نُؤَمَّرُ ﴾ [٢٥٥] ك. ﴿ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [٢٥٥] ت. ﴿ الْإِبَادِنِءِ ﴾ [٢٥٥]، ﴿ وَمَا خَلَقَهُمْ ﴾ [٢٥٥]، و﴿ الْإِبِمَاشَاءِ ﴾ [٢٥٥]، ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [٢٥٥]، و﴿ حِفْظُهُمَا ﴾ [٢٥٥] ك. ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٢٥٥] ت.

﴿ فِي الدِّينِ ﴾ [٢٥٦]، و﴿ مِنَ الْعَنَى ﴾ [٢٥٦]، و﴿ لَا أَنْفَصَامَ لَهَا ﴾ [٢٥٦] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٥٦] ت. ﴿ إِلَى النُّورِ ﴾ [٢٥٧]، و﴿ الطَّغُوتِ ﴾ [٢٥٧]،

(١) النشر ١/٢٣٢.

(٢) لعل هذا ما فهمه المؤلف من كلام أبي البقاء وكلام أبي حيان. انظر: التبيان ١/٢٠١، والنهر الماد ١/٢٥٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٥٥.

(٤) انظر: المرشد للعماني ١/٣٥٥.

(٥) قوله: ﴿ وَالظَّالِمُونَ ﴾، ت «زيادة من ن، ب، ط، ر.

و ﴿إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [٢٥٧] ك. ﴿خَلِدُونَ﴾ [٢٥٧] ت. ﴿آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [٢٥٨] ن؛ لأن التالي ظرفٌ لـ ﴿حَاجَّ﴾، أو بدلٌ مِنْ ﴿آتَاهُ﴾، ﴿يُحْيِيهِ وَيُمِيتُ﴾ [٢٥٨] ك، ﴿أُخِيءَ وَأُمِيتُ﴾ [٢٥٨]، و ﴿الَّذِي كَفَرَ﴾ [٢٥٨] ك.

﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٢٥٨] ن؛ لأنَّ لاحقَه عطفٌ على سابقه أي: أ رأيتَ الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه، أو أ رأيتَ مثلَ الذي، فحُذِفَ لدلالة ﴿الْمَرْتَرِ﴾ [٢٥٨] عليه، وموضعُ الكافِ نصبٌ بـ ﴿تَرَى﴾، ذكره في «المرشد»^(١). وقيل: إنه عطفٌ محمولٌ على المعنى، كأنه قيل: ألم ترَ كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ، حكاه في «أنوار التنزيل»^(٢).

وقال في «النهر»^(٣): «ونختار أن تكون الكاف اسماً؛ إذ قد ثبت اسميتها في كلام العرب على ما تقرّر في علم النحو»^(٤)، وإن كان لا يرى ذلك جمهورُ البصريين، فتكون الكافُ في موضع الجرِّ معطوفةً على ﴿الَّذِي﴾ من قوله: ﴿الْمَرْتَرِ إِلَى الَّذِي﴾ [٢٥٨] التقدير: أو إلى مثل الذي مرَّ انتهى.

وقيل^(٥): الكافُ زائدةٌ، وتقديرُ الكلام: ألم تر إلى الذي حاجَّ أو إلى الذي مرَّ. وقد تُسوِّغُ الوقفَ عليه الفاصلةُ كظائره.

(١) انظر: المرشد ١/ ٣٦٠.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ١٣٥.

(٣) النهر المادّ ١/ ٢٥٨.

(٤) انظر ضوابط اسميتها في: رصف المباني ٢٧٤.

(٥) حكاه أبو البقاء في التبيان ١/ ٢٠٨.

﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [٢٥٩] ك. ﴿ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ [٢٥٩]، و﴿كَرَّمَلَيْتَ﴾ [٢٥٩]،
 و﴿أَوْبَعَضَ يَوْمٍ﴾ [٢٥٩]، و﴿لَمْ يَتَسَنَّهَ﴾ [٢٥٩]، و﴿ءَايَةَ لِلنَّاسِ﴾ [٢٥٩]،
 و﴿لَحْمًا﴾ [٢٥٩] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٥٩] ت. ﴿تَحْيِ الْمَوْتَى﴾ [٢٦٠]، و﴿أَوْلَمْ
 تُؤْمِن﴾ [٢٦٠] ك.

﴿قَالَ بَلَى﴾ [٢٦٠] قيل^(١): إنه ك، وأباه في «المرشد»^(٢) كالوقفِ على
 ﴿قَالَ﴾ قبله؛ للفصلِ بينه وبين مقوله، ولأنَّ لاحقَ ﴿بَلَى﴾: لكن، وهي
 كلمةٌ استدراكٌ، يُستدرَكُ بها الإثباتُ بعد النفي أو عكسه، فلا يُفصلُ بينهما،
 فقوله: ﴿وَلَكِنْ لِيُظْمِنَ قَلْبِي﴾ [٢٦٠] من تمامِ الحكايةِ الآتيةِ بعد القولِ،
 فكيف يُفصلُ بينهما، وقد تقدّم البحثُ فيه وأنه يجوزُ الوقفُ عليه قريباً
 فراجعهُ^(٣).

﴿وَلَكِنْ لِيُظْمِنَ قَلْبِي﴾ [٢٦٠] ك. ﴿سَعِيًّا﴾ [٢٦٠] ك أيضاً. ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٦٠] ت.
 ﴿مَاتَةَ حَبَّةٍ﴾ [٢٦١]، و﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٦١] ك. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٦١] ت: على
 أنَّ الموصولَ التاليَ مبتدأ، خبره ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [٢٦٢]. ﴿وَلَا أَدْرِي﴾
 [٢٦٢] قيل^(٤): إنه ك: على أن ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ [٢٦٢] بدلٌ من ﴿مَثَلُ الَّذِينَ
 يُنْفِقُونَ﴾ الأول [٢٦١]، ومنعه في «المرشد»^(٥) وعلل / بما يطول ذكره.

(١) وهو قول الداني في المكفَى ١٩٠.

(٢) المرشد ١/٣٦٣-٣٦٤.

(٣) انظر: ١٦٦٦/٢.

(٤) انظر: القطع والائتناف ١/١٠٩-١١٠.

(٥) المرشد ١/٣٦٨-٣٦٩.

﴿عِنْدَرِيهِمْ﴾ [٢٦٢] ك. ﴿وَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ ك أيضاً. ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٢٦٢] ت. ﴿يَتَّبِعَهَا أَذَى﴾ [٢٦٣] ك. ﴿عَنِّي حَلِيمٌ﴾ [٢٦٣] ت.

﴿بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [٢٦٤] ن؛ للتشبيه اللاحق، فلا يُفصلُ بين المشبّه والمشبّه به ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٢٦٤] ك. ﴿صَلَدًا﴾ [٢٦٤]، و﴿فَطَلُّ﴾ [٢٦٥] ك أيضاً. ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٦٥] ت. ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [٢٦٦] ن؛ لأنّ تاليه من تمام المثل، فلا يُوقف على بعضه لأنه يعرَى حينئذٍ عن المقصود بالمثل فافهم^(١). ﴿فَأَحْرَقَتْ﴾ [٢٦٦] ك. ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢٦٦] ت. ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ [٢٦٧] ك. ﴿مِنَهُ تُنْفِقُونَ﴾ [٢٦٧] ن؛ لأن ما بعده جملة حالية أي: وحالكم أنكم لا تأخذونه في حقوقكم^(٢) لرداءته.

﴿تُعْمَضُونَ فِيهِ﴾ [٢٦٧] ك. ﴿عَنِّي حَمِيدٌ﴾ [٢٦٧] ت. ﴿بِالْفَحْشَاءِ﴾ [٢٦٨]، ﴿وَفَضْلًا﴾ [٢٦٨] ك. ﴿وَأَسِعَ عَلِيمٌ﴾ [٢٦٨] ت. و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٦٩] ت: على قراءة فتح تاء ﴿يُوتَ﴾ أو كسرهما، والعطف عطفُ جملة على جملة أخرى. ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [٢٦٩] ك. ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [٢٦٩] ت. ﴿يَعْلَمُهُ﴾ [٢٧٠] ك. ﴿مِنَ أَنْصَارٍ﴾ [٢٧٠] ت. ﴿فَنِعْمَاهِي﴾ [٢٧١] ك.

﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٧١] ت: على قراءة الرفع في ﴿وَلَكِنَّرٌ﴾ [٢٧١]، ن: على الجزم لعطفه على جواب الشرط. ﴿مِن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٢٧١] ك. ﴿خَيْرٌ﴾ [٢٧١] ت.

(١) انظر: المرشد ١/ ٣٧١-٣٧٢، ومنار الهدى ٦٥.

(٢) المثبت من: ر، وهو الصواب، وهو الذي في المصادر، وسائر النسخ: «حقوقه» وهو سهو. وانظر: أنوار التنزيل ١/ ١٣٩، البحر المحيط ٢/ ٣١٨.

﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٧٢]، و﴿فَلَا نَفْسٍ كُمْ﴾ [٢٧٢]، و﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [٢٧٢] ك. ﴿لَا تَظْلَمُونَ﴾ [٢٧٢] ت، وما بعده متعلق بمحذوف: اعمدوا^(١) للفقراء، أو اجعلوا ما تنفقونه للفقراء، أو صدقاتكم للفقراء. ﴿ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٧٣] ك. ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [٢٧٣]، و﴿إِلْحَاقًا﴾ [٢٧٣] ك أيضاً. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٧٣] ت؛ لأنَّ التَّالِيَّ مبتدأ، خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [٢٧٤]، وَدْخَلَتِ الْفَاءُ لِتَضْمُنَ الْمَوْصُولِ مَعْنَى اسْمِ الشَّرْطِ لِعَمُومِهِ. قال البيضاوي^(٢): «وقيل: الفاء للعطف، والخبر محذوف أي: ومنهم الذين، ولذلك جُوز الوقف على ﴿وَعَلَانِيَةً﴾ [٢٧٤]» انتهى.

﴿عِنْدَرِيهِمْ﴾ [٢٧٤] ك. ﴿وَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٧٤] ك أيضاً. ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [٢٧٤] ت. ﴿مِنَ الْمَسِّ﴾ [٢٧٥]، و﴿مِثْلَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، و﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [٢٧٥]، و﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [٢٧٥] ك. ﴿خَالِدُونَ﴾ [٢٧٥] ت. ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [٢٧٦] ك. ﴿أَشِيمٍ﴾ [٢٧٦]، ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٢٧٧] ت. ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨]، ﴿وَرَسُولِهِ﴾ [٢٧٩]، و﴿رُءُوسَ أَمْوَالِكُمْ﴾ [٢٧٩]، ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ [٢٧٩]، و﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠] ك. ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٢٨٠] ت. ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [٢٨١] ن؛ للعطف بـ ﴿ثُمَّ﴾ [٢٨١] ت. ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [٢٨١] ت.

(١) اعمدوا: اقصدوا.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ١٤٢.

﴿ فَآكْتُبُوهُ ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ [٢٨٢]،
 ﴿ فَلْيَكْتُبْ ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ [٢٨٢]، ﴿ وَلَيَتَقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ [٢٨٢]،
 و ﴿ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ [٢٨٢] ك. ﴿ أَنْ يُمِلَّ ﴾ [٢٨٢] ن؛
 للفصل بين الفاعل وفعله، وكذلك على ﴿ يُمِلُّ هُوَ ﴾ [٢٨٢] ن؛ لجوابِ
 الشرطِ اللاحقِ. ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [٢٨٢] ك. ﴿ مِنْ الشَّهَدَاءِ ﴾ [٢٨٢] ك؛
 على قراءة كسرِ همزةِ التالى^(١) على أن «إِنْ» للشرط، وجوابه ﴿ فَتَذَكَّرْ ﴾
 [٢٨٢]، ن؛ على الفتح لتعلُّقه بسابقه.

﴿ إِحْدَهُمَا الْآخَرَى ﴾ [٢٨٢] ك؛ على القراءتين. ﴿ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [٢٨٢]،
 و ﴿ إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ أَلَا تَكْتُبُوهَا ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ [٢٨٢]،
 ﴿ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [٢٨٢]، و ﴿ فَسُوفَ بِكُمْ ﴾ [٢٨٢]، ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [٢٨٢]، وكذا
 ﴿ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ ﴾ [٢٨٢] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٨٢] ت. ﴿ مَقْبُوضَةٌ ﴾ [٢٨٣] ك.
 ﴿ وَلَيَتَقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ [٢٨٣] ت^(٢) ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ [٢٨٣] ت؛ وفاقاً
 للعماني^(٣) ﴿ ءَأَئِمُّ قَلْبُهُ ﴾ [٢٨٣] ك. ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [٢٨٣] ت. ﴿ وَمَا فِي
 الْأَرْضِ ﴾ [٢٨٤]، و ﴿ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [٢٨٤]، وكذا ﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾
 [٢٨٤] ك.

(١) وهو قوله: ﴿ إِنْ تَضَلَّ ﴾.

(٢) ح: «ك».

(٣) المرشد ١/٣٩٦.

﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [٢٨٤] ك: على قراءة رفع ﴿فِيَعْفُرُ... وَيُعَذِّبُ﴾

[٢٨٤]، ن: / على قراءة الجزم. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٨٤] ت. ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [٢٨٥] [٢/٢٤٩]

ك. ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [٢٨٥] ك، ﴿وَأَطَعْنَا﴾ [٢٨٥] ك، وانتصاب ﴿عُفْرَانَكَ﴾

[٢٨٥] بمضمر أي: اغفر لنا غفرانك، أو نطلب غفرانك. ﴿وَالَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

[٢٨٥] ت. ﴿إِلَّا أَوْسَعَهَا﴾ [٢٨٦]، و ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [٢٨٦]، و ﴿أَكْتَسَبَتْ﴾

[٢٨٦]، و ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]، و ﴿مِنْ قَبْلِنَا﴾ [٢٨٦]، و ﴿مَا لَأَطَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾

[٢٨٦]، وكذا ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾ [٢٨٦]، وكذا ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ [٢٨٦]، وكذا

﴿وَأَرْحَمَنَّا﴾ [٢٨٦] ك. ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [٢٨٦] ن؛ للفاء في التالي^(١)

﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٢٨٦] م.

* * *

(١) وهو قوله: ﴿فَأَنْصُرْنَا﴾.

ذِكْرُ تَجْرِيَةِ هَذِهِ السُّورَةِ إِلَى الْأَرْبَاعِ وَالْأَنْصَافِ وَالْأَحْزَابِ

﴿ خَلِيدُونَ ﴾ * إِنَّ اللَّهَ ﴿ [٢٥-٢٦] ربع (١)، ﴿ وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ ﴾ [٤٣] نصف (٢)، ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَى ﴾ [٦٠] ربع (٣)، ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ [٧٥] حزب (٤).
﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى ﴾ [٩٢] ربع (٥)، ﴿ مَا نَسَخَ ﴾ [١٠٦] نصف (٦).

(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٥، وغيث النفع: ٩٠، وقال: «باجماع»، والقول الوجيز: ١٧٠.

(٢) كذا في غيث النفع، وقال: «على المشهور»، والقول الوجيز ١٧٠، قال الداني في البيان: ٣١٢ ﴿ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ ﴾ [٤٠]، وقال في جمال القراء ١/ ١٤٩ ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣٨].

(٣) كذا في جمال القراء ١/ ٥٥ والقول الوجيز ١٧١، وقال في غيث النفع ١١٦ ﴿ مُفْسِدِينَ ﴾ [٦٠] عند الأكثرين.

(٤) كذا في غيث النفع: ١٢٠، وقال: «اتفاقاً»، القول الوجيز ١٧١، وقال في البيان ٣١٧ ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [٧٥]، ومثله في فنون الألفان ٢٧٢، وجمال القراء ١/ ١٤٢ وذكر قولاً ثالثاً، وهو ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٧٩].

(٥) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٥، وغيث النفع ١٢٤، وقال: «بلا خلاف»، والقول الوجيز ١٧١.

(٦) كذا في غيث النفع ١٢٧، وقال: «اتفاقاً»، القول الوجيز ١٧١، وقال في البيان ٣١٢ ﴿ السَّيْلِ ﴾ [١٠٨]، وذكر السخاوي في جمال القراء ١/ ١٤٩ قولين آخرين.

- ﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ ﴾ [١٢٤] ربع^(١)، ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ [١٤٢] حزب^(٢).
 ﴿ إِنَّ الصَّافَا ﴾ [١٥٨] ربع^(٣)، ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ ﴾ [١٧٧] نصف^(٤).
 ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ ﴾ [١٨٩] ربع^(٥)، ﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ [٢٠٣] حزب^(٦).
 ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ ﴾ [٢١٩] ربع^(٧)، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ ﴾ [٢٣٣] نصف^(٨).

(١) كذا في جمال القراءة ١ / ١٥٥، وغيث النفع: ١٣٤، وقال: «بإجماع»، القول الوجيز ١٧١.

(٢) كذا في البيان ٣١٧، وفنون الأفتان ٢٦٩، وجمال القراءة ١ / ١٤٢، وغيث النفع ١٤٠، وقال: «بلا خلاف»، والقول الوجيز ١٧١.

(٣) كذا في جمال القراءة ١ / ١٥٥، وغيث النفع ١٤٣، وقال: «لأكثرهم»، القول الوجيز ١٧٢.

(٤) كذا في البيان ٣١٢، وغيث النفع: ١٦٠، وقال: «إجماعاً»، والقول الوجيز ١٧٢، وذكر السخاوي في جمال القراءة ١ / ١٤٩ قبلها بآية (١٧٥).

(٥) كذا في جمال القراءة ١ / ١٥٥، وغيث النفع: ١٤٩، وقال: «اتفاقاً»، والقول الوجيز ١٧٢.

(٦) كذا في البيان ٣١٧، وفنون الأفتان ٢٧٣، وغيث النفع ١٥٥، وقال: «باتفاق»، والقول الوجيز ١٧٢، وذكره في جمال القراءة ١ / ١٤٢ ضمن أقوال.

(٧) كذا في جمال القراءة ١ / ١٥٥، وغيث النفع، وقال: «عند الأكثرين»، والقول الوجيز ١٧٢.

(٨) كذا في القول الوجيز ١٧٢، وكذا عند المغاربة في غيث النفع ١٦٤، وقال: «عند الأكثرين ﴿ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [٢٣٠]»، وهو الذي في البيان ٣١٣، وقال السخاوي في جمال القراءة ١ / ١٤٩ ﴿ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٢٩].

﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ [٢٣٨] ربع^(١)، ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ ﴾ [٢٥٣] حزب^(٢).
 ﴿ وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٢٦٠] ربع^(٣)، ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾
 [٢٧٢] نصف^(٤).

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ [٢٨٣] ربع^(٥).

- (١) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٥، وهو عند الجمهور في غيث النفع ١٦٧، وقال: «عند بعضهم ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [٢٤٢] وهو الأقرب»، ومثله في القول الوجيز ١٧٢.
- (٢) كذا في البيان ٣١٧، وفنون الأفتان ٢٦٩، وجمال القراء ١/ ١٤٢، وغيث النفع وقال: «من غير خلاف»، والقول الوجيز ١٧٣.
- (٣) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٥، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع: ١٦٩، وقال: ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ [٢٦٢] عند بعضهم، وعليه جرى عملنا»، وهو في القول الوجيز: ١٧٣.
- (٤) كذا في غيث النفع ١٧٠ وقال: «باتفاق»، والقول الوجيز ١٧٣، وقال الداني في البيان ٣١٣: ﴿ وَلَا هُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [٢٧٤] وذكر السخاوي في جمال القراء ١/ ١٤٩ ثلاثة أقوال ليس فيها المذكور.
- (٥) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٥، وغيث النفع ١٧١، وقال: «بإجماع»، والقول الوجيز ١٧٣.

سورة آل عمران

مدينة^(١).حروفها: أربعة عشر ألفاً وخمسمئة وخمسة وعشرون^(٢).وكلمتها: ثلاثة آلاف وأربعمئة وإحدى وثمانون^(٣).وآيها: مئتان متفقة الإجمال^(٤).اختلاف عددها سبع^(٥): ﴿الر﴾ [١] كوفي، ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [٤] غيره،

﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [٣] غير شامي، ﴿وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾

[٤٨] كوفي، ولم يعدوه في المائدة^(٦) والأعراف [١٥٧] والفتح [٢٩]،

(١) حكى ابن عطية والقرطبي الإجماع على ذلك. انظر: المحرر الوجيز ٥/٣، تفسير القرطبي ١/٤، تفسير ابن كثير ٣/٢.

(٢) انظر: البيان ١٤٣، حسن المدد ٥٦، البصائر ١/١٥٨، منار الهدى ٦٩، القول الوجيز ١٧٤.

(٣) انظر: البيان ١٤٣، وقال: «ثمانين» بدلاً من «إحدى وثمانين»، ومثله في حسن المدد ٥٦، والبصائر ١/١٥٨، ومنار الهدى ٦٩، والقول الوجيز ١٧٤.

(٤) انظر: البيان ١٤٣، فنون الألفان ٢٨١، جمال القراء ١/٢٠١، البصائر ١/١٥٨، منار الهدى ٦٩.

(٥) انظر: البيان ١٤٣، فنون الألفان ٢٨١، جمال القراء ١/٢٠١، البصائر ١/١٥٨، القول الوجيز ١٧٤.

(٦) [٤٦، ٤٧، ٦٦، ٦٨، ١١٠].

﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٤٩] بصريٌّ وحمصيٌّ، ولم يُعدَّ ﴿ حِلًّا لِّبَيْتِ إِسْرَائِيلَ ﴾ [٩٣]، ﴿ وَمَا تُحِبُّونَ ﴾ [٩٢] حِزْمِي ودمشقي غيرَ أبي جعفر، ولم يُعدُّوا ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ [١٥٢]. ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٩٧] شامي وأبو جعفر.

وفيها شبه الفاصلة اثنا عشر موضعاً^(١):

﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ [٤]، ﴿ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [١٩]، ﴿ وَحَصُورًا ﴾ [٣٩]، ﴿ الْآرْمَازَ ﴾ [٤١]، ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ [٤٧]، ﴿ فِي الْأُمْتِنِ سَبِيلٌ ﴾ [٧٥]، ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [٨٣]، ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٩١]، ﴿ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [٩٧]، ﴿ يَوْمَ أَلْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [١٥٥]، ﴿ أَذَىٰ كَثِيرًا ﴾ [١٨٦]، ﴿ مَتَعٌ قَلِيلٌ ﴾ [١٩٧].

وعكسه ست: ﴿ بِالْأَسْحَارِ ﴾ [١٧]، ﴿ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ [٤٠]، ﴿ يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٤٧]، ﴿ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٥٩]، ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٦٦]، ﴿ فِي الْبَلَدِ ﴾ [١٩٦].

ورويها: «لقد أظن مر»، القاف: ﴿ الْحَرِيقِ ﴾ [١٨١]، والهمز: ﴿ السَّمَاءِ ﴾ [٥]، و﴿ الدَّعَاءِ ﴾ [٣٨]، و﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٤٠].

* * *

(١) انظر: حسن المدد ٥٦، البيان ١٤٣، وقال: «تسعة مواضع»، وكذا في منار الهدى ٦٩، القول الوجيز ١٧٦، وفيه: «ثلاثة عشر موضعاً».

فواصلها^(١)

﴿المر﴾ [١]، ﴿القيوم﴾ [٢]، ﴿والإنجيل﴾ [٣]، ﴿انتقام﴾ [٤]، ﴿في﴾
 ﴿السماء﴾ [٥]، ﴿الحكيم﴾ [٦]، ﴿الألباب﴾ [٧]، ﴿الوهاب﴾ [٨]، ﴿الميعاد﴾
 [٩]، ﴿وقود النار﴾ [١٠]، ﴿العقاب﴾ [١١]، ﴿المهاد﴾ [١٢]، ﴿الأبصر﴾
 [١٣]، ﴿المآب﴾ [١٤].

﴿بالعباد﴾ [١٥]، ﴿عذاب النار﴾ [١٦]، ﴿بالأسحار﴾ [١٧]،
 ﴿الحكيم﴾ [١٨]، ﴿الحساب﴾ [١٩]، ﴿بالعباد﴾ [٢٠]، ﴿اليم﴾ [٢١]،
 ﴿نصيرين﴾ [٢٢]، ﴿معرضون﴾ [٢٣]، ﴿يفترون﴾ [٢٤]، ﴿لا يظلمون﴾
 [٢٥]، ﴿شيء قدير﴾ [٢٦]، ﴿حساب﴾ [٢٧]، ﴿المصير﴾ [٢٨]، ﴿شيء قدير﴾
 [٢٩]، ﴿بالعباد﴾ [٣٠]، ﴿رحيم﴾ [٣١]، ﴿الكافرين﴾ [٣٢].

﴿العلمين﴾ [٣٣]، ﴿عليم﴾ [٣٤]، ﴿العليم﴾ [٣٥]، ﴿الرحيم﴾ [٣٦]،
 ﴿حساب﴾ [٣٧]، ﴿الدعاء﴾ [٣٨]، ﴿من الصالحين﴾ [٣٩]، ﴿ما يشاء﴾ [٤٠]،
 ﴿والإبكار﴾ [٤١]، ﴿العلمين﴾ [٤٢]، ﴿الركعين﴾ [٤٣]، ﴿يحتصمون﴾
 [٤٤]، ﴿المقربين﴾ [٤٥]، ﴿الصالحين﴾ [٤٦]، ﴿فيكون﴾ [٤٧]،
 ﴿والإنجيل﴾ [٤٨]، ﴿مؤمنين﴾ [٤٩]، ﴿وأطيعون﴾ [٥٠]، ﴿مستقيم﴾
 [٥١].

(١) انظر: البيان ١٤٤، حسن المدد ٥٦، القول الوجيز ١٧٨.

﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٥٢]، ﴿الشَّاهِدِينَ﴾ [٥٣]، ﴿الْمَكْرِبِينَ﴾ [٥٤]، ﴿تَحْتَلِفُونَ﴾ [٥٥]، ﴿مَنْ تَصْرِيحًا﴾ [٥٦]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٥٧]، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٥٨]، ﴿فِي كَوْنٍ﴾ [٥٩]، ﴿الْمَمْتَرِينَ﴾ [٦٠]، ﴿الْكَذِبِينَ﴾ [٦١]، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٦٢]، ﴿بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [٦٣]، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٦٤]، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٦٥]، ﴿تَعَامُونَ﴾ [٦٦]، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [٦٧]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦٨]، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [٦٩]، ﴿نَشْهَدُونَ﴾ [٧٠]، ﴿تَعَامُونَ﴾ [٧١]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٧٢]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٧٣]، ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٧٤].

﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٥]، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٧٦]، ﴿أَيْمٌ﴾ [٧٧]، ﴿يَعَامُونَ﴾ [٧٨]، ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [٧٩]، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٨٠]، ﴿الشَّاهِدِينَ﴾ [٨١]، ﴿الْفَلْسِقُونَ﴾ [٨٢]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٨٣]، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٨٤]، ﴿الْخَسِرِينَ﴾ [٨٥]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٨٦]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٨٧]، ﴿يُنْظَرُونَ﴾ [٨٨]، ﴿تَجِيءُ﴾ [٨٩]، ﴿الضَّالُّونَ﴾ [٩٠]، ﴿تَصْرِيحًا﴾ [٩١]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٩٢].

﴿صَادِقِينَ﴾ [٩٣]، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٩٤]، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [٩٥]، ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٩٦]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٩٧]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٩٨]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٩٩]، ﴿كَافِرِينَ﴾ [١٠٠]، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٠١]، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١٠٢]، ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٠٣]، ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٠٤]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٠٥]، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [١٠٦]، ﴿خَلِدُونَ﴾ [١٠٧]، ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٠٨]، ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [١٠٩]، ﴿الْفَلْسِقُونَ﴾ [١١٠]، ﴿يُنْصَرُونَ﴾ [١١١]، ﴿يَعْتَدُونَ﴾ [١١٢].

﴿ يَسْجُدُونَ ﴾ [١١٣]، ﴿ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [١١٤]، ﴿ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [١١٥]،
 ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [١١٦]، ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [١١٧]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [١١٨]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [١١٩]،
 ﴿ مُحِيطٌ ﴾ [١٢٠]، ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٢١]، ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١٢٢]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٢٣]،
 ﴿ مُزَلِّينَ ﴾ [١٢٤]، ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ [١٢٥]، ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [١٢٦]، ﴿ خَاطِبِينَ ﴾ [١٢٧]،
 ﴿ ظَالِمُونَ ﴾ [١٢٨]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٢٩]، ﴿ تُفْلِحُونَ ﴾ [١٣٠]، ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [١٣١]،
 ﴿ تَرْحَمُونَ ﴾ [١٣٢].

﴿ لِمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٣]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٣٤]، ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [١٣٥]، ﴿ الْعَمَلِينَ ﴾ [١٣٦]،
 ﴿ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [١٣٧]، ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٨]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣٩]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٤٠]،
 ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٤١]، ﴿ الصَّادِرِينَ ﴾ [١٤٢]، ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ [١٤٣]، ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ [١٤٤]، ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ [١٤٥]، ﴿ الصَّادِرِينَ ﴾ [١٤٦]،
 ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٤٧]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٤٨]، ﴿ خَاسِرِينَ ﴾ [١٤٩]، ﴿ النَّصِيرِينَ ﴾ [١٥٠]،
 ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٥١]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٥٢].

﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٥٣]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [١٥٤]، ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [١٥٥]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [١٥٦]،
 ﴿ يَجْمَعُونَ ﴾ [١٥٧]، ﴿ تَحْشُرُونَ ﴾ [١٥٨]، ﴿ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [١٥٩]، ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١٦٠]،
 ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [١٦١]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [١٦٢]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٦٣]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [١٦٤]،
 ﴿ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [١٦٥]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٦٦]، ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ [١٦٧]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٦٨]،
 ﴿ يُرْزَقُونَ ﴾ [١٦٩]، ﴿ يَجْزُونَ ﴾ [١٧٠].

﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٧١]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٧٢]، ﴿ الْوَكِيلُ ﴾ [١٧٣]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٧٤]،
 ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٧٥]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٧٦]، ﴿ إِلِيمٌ ﴾ [١٧٧]، ﴿ مُهِينٌ ﴾ [١٧٨]،

﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٧٩]، ﴿ حَبِيرٌ ﴾ [١٨٠]، ﴿ الْحَرِيقُ ﴾ [١٨١]، ﴿ لِلْعَبِيدِ ﴾ [١٨٢]،
 ﴿ صَدِيقِينَ ﴾ [١٨٣]، ﴿ الْمُنِيرِ ﴾ [١٨٤]، ﴿ الْغُرُورِ ﴾ [١٨٥]،
 ﴿ الْأُمُورِ ﴾ [١٨٦]، ﴿ يَشْتَرُونَ ﴾ [١٨٧]، ﴿ الْيَمِّ ﴾ [١٨٨]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٨٩]،
 ﴿ الْأَلْبَبِ ﴾ [١٩٠]، ﴿ عَذَابِ النَّارِ ﴾ [١٩١]، ﴿ أَنْصَارِ ﴾ [١٩٢]، ﴿ الْأَبْرَارِ ﴾ [١٩٣]،
 ﴿ الْمِعَادِ ﴾ [١٩٤]، ﴿ الثَّوَابِ ﴾ [١٩٥]، ﴿ الْبِلَدِ ﴾ [١٩٦]، ﴿ الْمَهَادِ ﴾ [١٩٧]،
 ﴿ لِلْأَبْرَارِ ﴾ [١٩٨]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [١٩٩]، ﴿ نُفْلِحُونَ ﴾ [٢٠٠].

* * *

القراءات وتوجيهها

قرأ الجميع ﴿الرَّءِىُّ لِلَّهِ﴾ [١-٢] بفتح الميم وإسقاطِ همزة الجلالة^(١)، واختلَفَ في فتحةِ هذه الميم: فمذهبُ سيبويه^(٢) والجمهور أنَّها حركةُ التقاءِ الساكنين.

فإن قلت: أصلُ حركةِ التقاءِ الساكنين الكسرُ، فلمَ عدلَ عنه؟
أجيب^(٣): بأنه لو كُسِرَ لَأَفْضَى إِلَى تَرْقِيقِ لَامِ الْجَلَالَةِ، والمقصودُ تفخيمُها للتعظيم، فأوثرَ الفتحَ لذلك. وأيضاً فقبَلُ الميمِ ياءٌ وهي أختُ الكسرةِ، وأيضاً فقبَلُ هذه الياءِ كسرةٌ، فلو كَسَرْنَا الميمَ الأَخِيرَةَ لالتقاءِ الساكنين لَتَوَالَى ثَلَاثُ متجانساتٍ، فحرَّكوها بالفتح، كما حرَّكوا في نحو: ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨].

وأما سقوطُ الهمزةِ فواضحٌ، ولسقوطها التقى ساكنان.
وقيل: إنها حركةٌ نقلٍ، أي: نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ التي قبل لَامِ الْجَلَالَةِ على الميمِ الساكنةِ نحو: ﴿فَدَأْبَلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وهو مذهبُ الفراء^(٤).

(١) انظر: السبعة ٢٠٠، النشر ١/٣٥٩-٣٦٠، الإتحاف ١/٤٦٧-٤٦٨.

(٢) الكتاب ٤/١٥٤. وانظر: الحجة للفارسي ٣/٨، والموضح ١/٣٦٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٦.

(٤) معاني القرآن ١/٩.

واحتجَّ على ذلك: بأن هذه / الحروفَ النيةُ بها الوقفُ، وإذا كان النيةُ بها الوقفَ، فُتسكَّنُ أو اخرُها، والنيةُ بعدها الابتداءُ والاستئنافُ، فكأن همزةَ الوصلِ جَرَتْ مَجْرَى همزةِ القطعِ إذ النيةُ بها الابتداءُ، وهي تثبت ابتداءً ليس إلا، فلمَّا كانتِ الهمزةُ في حكمِ الثابتةِ وما قبلها ساكنٌ صحيحٌ، قابلٌ لحركتها، خففوها: بأنَّ ألقوا حركتها على الساكنِ قبلها.

وعلى الوصلِ يجوزُ لكلِّ من القراءِ في الياءِ مِنْ «ميم» المدِّ والقصرِ باعتبارِ استصحابِ حكمِ المدِّ، والاعتدادِ بالعارضِ، على القاعدةِ التي تَقَرَّرَتْ في بابِ المدِّ.

وكذلك يجوزُ لورشٍ^(١) وَمَنْ وافقه على النقلِ في: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١-٢] الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة، وَرُجِّحَ الْقَصْرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّاكِنَ ذَهَبَ بِالْحَرَكَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَارَسِيِّ^(٢): «فَلَوْ أُخِذَ بِالتَّوَسُّطِ فِي ذَلِكَ مِرَاعَةً لِجَانِبِي اللَّفْظِ وَالْحُكْمِ لَكَانَ وَجْهًا»، فَقَالَ فِي «النَّشْرِ»^(٣): «إِنَّهُ تَفَقُّهُ وَقِيَاسٌ لَا يَسَاعِدُهُ نَقْلٌ».

وسكت أبو جعفر على ألف ولام وميم.

وعن الحسن^(٤) (الحيِّ القيوم) [٢] بالنصب.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر: ١/ ٢٤٢، النشر ١/ ٣٥٩، الإتحاف ١/ ٤٦٨.

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة ١/ ٢٣٣.

(٣) النشر ١/ ٣٦٠. وفي: ب، ش، ن: «الفارسي» والصواب ما أثبت.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٣٩، إيضاح الرموز ٣٠٥.

وعن المطوعي (القيّام) ^(١) بالألف.

وعن المطوّعي ^(٢) (نزل عليك) [٣] بتخفيف الزاي، (الكتاب) بالرفع على أنها جملة مستأنفة.

وأما على قراءة الجمهور بالتشديد ونَصَبِ ﴿الْكِتَابِ﴾، فيكون خبراً آخرَ للجلالة ^(٣).

وأمال ﴿التَّوْرَةَ﴾ [٣] إمالةً كبرى حيث وقع ورش من طريق الأصبهاني، وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة بخلفٍ عنه والكسائي، وكذا خلف. وافقهم اليزيدي والأعمش، وهذه رواية العراقيين عن حمزة.

وأمالها صغرى قالون، وهي رواية المغاربة عنه وعن حمزة، وقرأ بها الداني لهما على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح فارس.

وبها قرأ ورش من طريق الأزرق، وروى العراقيون عن قالون الفتح، فيكون لورش وجهان: الإمالة الكبرى من طريق الأصبهاني، والصغرى من طريق الأزرق، وهي التي في «الشاطبية» ^(٤)، و«العنوان» ^(٥).

ولقالون وجهان: الصغرى من طريق المغاربة وهي التي في «العنوان» ^(٦)، والفتح من طريق العراقيين.

(١) انظر: المبهج ٢/ ١٤٠، إيضاح الرموز ٣١٦.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ١٤٠، إيضاح الرموز ٣١٦.

(٣) انظر: البحر ٢/ ٣٧٧.

(٤) الشاطبية ٤٤.

(٥) العنوان ٧٨.

(٦) العنوان ٧٨.

ولحمزة وجهان: الكبرى من طريق العراقيين، والصغرى من طرق جمهور المغاربة، وهو الذي في «الشاطبية»^(١) له كالعنوان^(٢). وقرأ الباقون بالفتح. فوجه الإمالة: شَبَّهَها بألف التأنيث من حيث إنها رابعة كمرضى، ونصَّ عليه أبو علي^(٣) رَدًّا على مَنْ يُعَلِّلها بانقلابها عن الياء.

وعن الحسن^(٤) (الأنجيل) [٣] حيث وقع بفتح الهمزة^(٥). قال الزمخشري^(٦): «وهذا يدلُّ على أنه أعجميٌّ؛ لأن أفعيلاً بفتح الهمزة عديمٌ في أوزان العرب». قال في «الدر المصون»^(٧): «بخلاف إفعيل بكسرهما فإنه موجودٌ، نحو: إجفيل^(٨) وإخريط^(٩)».

وأمال ﴿لَا يَخْفَى﴾ [٥] حمزة والكسائيُّ، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش. ولورش من طريق الأزرق الفتح وبين اللفظين / . وبه قرأ قالون من «العنوان»^(١٠) والباقون بالفتح.

وكذا الخلف في غافر [١٦]، وإبراهيم [٣٨].

(١) الشاطبية ٤٤.

(٢) العنوان ٧٨.

(٣) الحجة ٣/١٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٣٩، إيضاح الرموز ٣١٦.

(٥) انظر: المحتسب ١/١٥٣، البحر ٢/٣٧٨.

(٦) الكشف ١/٣٣٦.

(٧) الدر المصون ٣/٢٠.

(٨) الإجفيل: الجبان.

(٩) الإخريط: اسم نبات.

(١٠) العنوان ٦٠.

وعن الحسن^(١) (جامع^(٩)) بالتنوين ونصب (الناس) بعده.
وعنه^(٢): (لا ريباً) [٩] بالتنوين منصوباً، وذُكِرَ أولُ السابقة^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿سَتُّغْلَبُونَ وَحُشْرُونَ﴾ [١٢]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٤) بالغيب فيهما، ووافقهم الأعمش^(٥)،
وقرأ الباقر بالخطاب.

قال أبو حيان^(٦) في قراءة الغيبة: «الظاهر أن الضمير ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾،
وتكون الجملة إذ ذاك ليست محكية بـ ﴿قُل﴾، بل محكية بقول آخر،
التقدير: قل لهم: قولي: سيغلبون، وإخباري أنه ستقع عليهم الغلبة، كما قال:
﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] فبالتاء
أخبرهم بمعنى ما أخبر به من أنهم سيغلبون، وبالياء: أخبرهم باللفظ الذي
أخبر به أنهم سيغلبون»، وهذا سببه إليه الزمخشري^(٧).

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٤٠، وإيضاح الرموز ٣١٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢١٠، إيضاح الرموز ٢٦٣.

(٣) أي: في البقرة عند الآية [٢].

(٤) انظر: الغاية ٢٠٩، النشر ٢/٢٣٨، الإتحاف ١/٤٦٩.

(٥) انظر: المبهج ١٤١/٢، إيضاح الرموز ٣١٦.

(٦) البحر المحيط ٢/٣٩٢. وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٧، الحجة
لابن زنجلة ١٥٣، الموضح ١/٣٦٢.

(٧) الكشف ١/٣٤٠. ونصه: «معنى القراءة بالتاء: الأمر بأن يخبرهم بما سيجري عليهم
من الغلبة والحشر إلى جهنم، فهو إخبار بمعنى سيغلبون ويحشرون، وهو الكائن من
نفس المتوعد به والذي يدل عليه اللفظ.

ومعنى القراءة بالياء: الأمر بأن يحكى لهم ما أخبره به من وعيدهم بلفظه، كأنه قال: أدِّ
ليهم هذا القول الذي هو قولي لك سيغلبون ويحشرون».

وأبدل ﴿فَعَةً﴾ [١٣]، و﴿فَعَتَيْنِ﴾ [١٣] أبو جعفر، و﴿يُؤَيِّدُ﴾ [١٣] ورث، وكذا أبو جعفر، واختلِف فيه عن ابن وَرْدَان. وبالإبدال أيضاً فيهما وَقَفَ حمزة، ووافقهُ الأعمشُ بخُلْفِ عنه.

واختلِفَ في ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ [١٣]:

فابنُ كثير وأبو عمرو وابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي، وكذا خَلَفُ^(١) بالغيب. ووافقهم ابنُ محيِصن واليزيديُّ والأعمشُ^(٢)، وقرأ الباقون بالخطاب^(٣).

وقرأ ﴿مَنْ يَشَاءُ إِنَّ﴾ [١٣] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس، بتحقيق الأولى وإبدال الثانية واواً خالصةً مكسورة. قال الداني^(٤): «هو آثرٌ في النَّقْلِ». وقال جمهورُ المتأخرين: تُسَهَّلُ بين الهمزة والياء. قال الجعبري^(٥): «وهو مذهبُ الجمهور». وحكي ثالثٌ وهو تسهيلُها بين الهمزة والواو. وعورض بأنه لا يثبتُ نَقْلاً، ولا يُمكن لفظاً^(٦).

ووافقهم ابنُ محيِصن واليزيديُّ، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

(١) انظر: الوجيز ١٤٦، النشر ٢٣٨/٢، الإتحاف ١/٤٧٠.

(٢) انظر: المبهج ١٤٢/٢، إيضاح الرموز ٣١٧.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ١٩/٣، الكشف ٣٣٦/١، الموضح ٣٦٢/١.

(٤) التيسير ٣٤.

(٥) كنز المعاني ٤٤٢/٢.

(٦) قوله: «وعورض... لفظاً» سقط من ش، ح.

وعن ابن محيصن^(١) (زَيْن) [١٤] مبنياً للفاعل، و(حُبَّ) [١٤] بالنصب،
وذكر بالبقرة [٢١٢].

ويوقف على ﴿ الْمَنَابِ ﴾ [١٤] لحمزة بالتسهيل بين بين، وحكي الإبدال
ألفاً، وافقه الأعمش بخلفٍ عنه.

وقرأ ﴿ أَوْبَيْدِيكُمْ ﴾ [١٥] قالون وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر بتسهيل الثانية
وإدخال ألف بين الهمزتين، وافقهم اليزيدي، لكنه اختلف في الفصل
بالألف عن قالون وأبي عمرو.

فالفصل لقالون طريق أبي نسيط والحلواني في «جامع البيان»^(٢) من
قراءته على أبي الحسن. وعن أبي نسيط من قراءته على أبي الفتح، وهو في
«الشاطبية»^(٣) كالتيسير^(٤). والجمهور على الفصل من الطريقتين، وروى عنه
القصر من الطريقتين ابن الفحام، وهو في «الجامع»^(٥) من طريق الحلواني،
وبه قطع في «العنوان»^(٦).

وأما أبو عمرو فروى عنه الفصل الداني في «جامعه»^(٧)، وكذا غيره،
وروى القصر عنه جمهور أهل الأداء من المغاربة والعراقيين. ولم يذكر

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٢، المبهج ٢/ ١٠٤، إيضاح الرموز: ٢٩٨.

(٢) جامع البيان للداني (خ) ٨٨/ب.

(٣) الشاطبية ١٧.

(٤) التيسير ٣٢.

(٥) جامع البيان (خ) ٨٨/أ.

(٦) العنوان ٤٦.

(٧) جامع البيان (خ) ٨٩/أ.

في «التيسير»^(١) غيرَه، وأجرى الوجهين في «الشاطبية»^(٢)، ولا / خلافَ
عن أبي جعفر.

وقرأ ورش وابن كثير، وكذا رُويس، بالتسهيل، من غير فصلٍ بينهما،
ووافقهم ابن محيٍصن.

وقرأ ابن ذكوان وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ وروحٌ بالتحقيقِ
من غير فصلٍ، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

واختلَفَ عن هشام، فقرأ بالتحقيق مع القصر، وهو طريق الداجوني عن
أصحابه عنه كما قطعَ به الجمهورُ ولم يذكُرْه في «التيسير». وقرأ بالتحقيق
مع المدِّ، وهو من طريقِ الجمال عن الحُلواني، كما في «التجريد»^(٣)، وهو
أحدُ وجهي «التيسير»^(٤). وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتحِ فارسٍ، يعني من
طريقِ ابنِ عبدانَ عن الحُلواني.

وَأَمَّا وَقْفُ حَمَزَةٍ عَلَى ﴿أُوْنِيَّتُكُمْ﴾ [١٥] فَلْيُعْلَمُ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ
هَمْزَاتٍ:

الأولى: بعد ساكنٍ صحيحٍ منفصلٍ رَسْمًا. والثانية: متوسطةٌ، وهي
مضمومةٌ بعد فتحٍ. والثالثة: مضمومةٌ بعد كسرٍ.

(١) التيسير ٣٢.

(٢) الشاطبية ١٧.

(٣) التجريد ١٢٠، ١٢٢.

(٤) التيسير ٣٢.

ففي الأولى التحقيق، ويكون معه السكت، وعَدَمُه، والنقل. وفي الثانية التحقيق، والتسهيل كالواو، والإبدال واو أعلى الرسم. وفي الثالثة التسهيل كالواو وكالياء، وإبدالها ياءً.

فتضرب ثلاثة الأولى في ثلاثة الثانية تبلغ تسعة، والتسعة في ثلاثة الثالث تبلغ سبعة وعشرين، هكذا ذكره الجعبري^(١)، والمرادي^(٢)، وغيرهما، ونظّمها^(٣) في قوله:

سبْعٌ وعشرون وجهاً قُلْ لحمزة في	«قل أُوْنِبْكُمْ» يا صاح إن وَقفا
فالنقل والسكت في الأولى ^(٤) وتركهما	وأعط ثانية ^(٥) حُكماً لها أَلفا
واواً وكالواوِ [أو] ^(٦) حَقَّق وثالثة	ياءً وكالياءِ ^(٧) واواً ليس فيه خفاً
واضربُ يَبْنُ لك ما قد قلت متضحاً	وبالإشارة استغنٍ وقد عُرِفَا

(١) كتر المعاني ٥٤٢ / ٢.

(٢) انظر: النشر ٤٨٨ / ١.

(٣) أي: المرادي.

(٤) أي: الهمزة الأولى من ﴿قُلْ أُوْنِبْكُمْ﴾.

(٥) أي: الهمزة الثانية من ﴿قُلْ أُوْنِبْكُمْ﴾.

(٦) ما بين معوفين زيادة من النشر ٨٩ / ١، يقتضيها الوزن والمعنى.

(٧) الشطر الثاني في النشر:

كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خفا

وهو الصواب من حيث المعنى، لأن الأوجه الثلاثة في الهمزة الثالثة من ﴿قُلْ أُوْنِبْكُمْ﴾ هي: تسهيلها كالواو، وإبدالها ياء، وتسهيلها كالياء على ما ذكر من مذهب الأخفش. انظر:

لكن ضَعَّفَ في «النشر»^(١) سبعة عشرَ وجهاً منها، وَعَلَّلَ بأنَّ التسعةَ التي مع تسهيلِ الأخيرةِ كالياءِ، وهو الوجه المَعْضَلُ، لا يَصَحُّ، وبأنَّ إبدالَ الثانيةِ واواً محضةً اتِّباعاً للرسمِ في الستةِ لا يجوز، وبأنَّ النقلَ في الأولى مع تحقيقِ الثانيةِ بالوجهين لا يوافقُ.

فالصحيحُ أنَّ في الأولى السكتَ وَعَدَمَه، مع التحقيق، والثالثُ النقلُ. وفي الهمزة الثانية: التحقيقُ والتسهيلُ بينَ بينَ، وفي الثالثة تسهيلُ كالواوِ على مذهبِ سيبويه^(٢)، وبياءِ مَحْضَةٍ على مذهبِ الأَخْفَشِ^(٣)، فتكونُ حينئذٍ عشرةً أوجهٍ:

أولُّها: السكتُ مع تحقيقِ الثانيةِ، وتسهيلِ الثالثةِ بينَ بينَ. ثانيها: مثله مع إبدالِ الثالثةِ ياءً مضمومةً، وهي ما ذُكِرَ من مذهبِ الأَخْفَشِ. ثالثها: عَدَمُ السكتِ مع التحقيقِ في الأولى والثانيةِ وتسهيلِ الثالثةِ. رابعها: مثله مع إبدالِ الثالثةِ ياءً. خامسُها: السكتُ مع تسهيلِ الثانيةِ، والثالثةِ بينَ بينَ. سادسُها: مثله مع إبدالِ الثالثةِ ياءً. سابعها: عَدَمُ السكتِ، وتسهيلِ الثانيةِ، والثالثةِ^(٤) بينَ بينَ. ثامنُها: مثله مع إبدالِ الثالثةِ / ياءً. تاسعها: النقلُ مع تسهيلِ الثانيةِ والثالثةِ بينَ بينَ. عاشرها: مثله مع إبدالِ الثالثةِ ياءً.

[ب/٢٥١]

(١) النشر ١/٤٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٤٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٤٤.

(٤) ش، س: «والثانية»، والمثبت هو الصواب كما في النشر ١/٤٨٨، والإتحاف

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [١٥] حَيْثُ وَقَعَ:
فأبو بكر^(١) بضمّ الراء إلا ﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ ثاني المائدة [١٦]،
فكسّر الراء فيه من طريق العليمي.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ^(٢).

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٣) الضَّمُّ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْكَسْرِ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وَهَلْ هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَوْ
بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؟ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَرَضِي يَرْضَى.
وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَكْسُورَةَ اسْمٌ، وَمِنْهُ «رِضْوَانٌ» خَازِنُ الْجَنَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَالْمُضْمُومُ هُوَ الْمَصْدَرُ.

وَأَمَّا ﴿بِالْأَسْجَارِ﴾ هُنَا [١٧]، وَالذَّارِيَاتِ [١٨] أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ
طَرِيقِ الصُّورِيِّ، وَالدُّورِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ. وَأَمَّا وَرْشٌ
مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَبِهِ قَرَأَ قَالُونَ وَحَمْزَةٌ وَأَبُو الْحَارِثِ مِنْ
«الْعُنْوَانِ»، وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٤) (شَهِدَ اللَّهُ إِنَّهُ) [١٨] بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، عَلَى إِجْرَاءِ «شَهِدَ»
مُجْرَى الْقَوْلِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَكَذَا وَقَعَ فِي التَّفْسِيرِ^(٥): ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [١٨] أَي:
قَالَ اللَّهُ.

(١) انظر: المستنير ٧٧/٢، النشر ٢٣٨/٢، الإنحاف ٤٧٢/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٨/٣. وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢/٣،

الحجة لابن زنجلة ١٥٧، الموضح ٣٦٣/١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤٠، إيضاح الرموز ٣١٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٤٠ وإيضاح الرموز ٣١٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٧٤/٣.

وَاحْتَلَفَ فِي ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ [١٩]:

فالكسائي^(١) بفتح الهمزة^(٢) على أنه بدلٌ من قوله: ﴿أَنَّهٗ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٨] أو عطفاً عليه بحذف الواوٍ للارتباط، ووافقه^(٣) الشَّنبُوذِيُّ عن الأعمش.

وقرأ الباقون بالكسرِ على الاستئنافِ لتمامِ الكلامِ الذي قبله.

وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿وَجَّهِيَ لِلَّهِ﴾ [٢٠] نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وسكَّنَها الباقون.

وأثبت ياءَ ﴿وَمِنْ بَاتِبَعْنَ﴾ [٢٠] في الوصلِ نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم اليزيديُّ والحسنُ، وفي الحالين يعقوبُ وحذفها في الحالين الباقون.

وقرأ ﴿ءَأَسَأَمْتُمْ﴾ [٢٠] بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ، وإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين، قالونٌ وأبو عمرو وهشامٌ من طريقِ ابنِ عبدانٍ وغيره عن الحُلوانِيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورثٌ من طريقِ الأصبهانيِّ، والأزرقِ في أحدٍ وَجَّهِيَ عنه، وابنُ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ، بالتسهيلِ بينَ يَينَ أيضاً، لكن من غيرِ ألفٍ، وافقهم ابنُ محيصنٍ. وقرأ ورثٌ من طريقِ الأزرقِ في الوجهِ الثاني عنه بإبدالها ألفاً مع المدِّ للساكنين.

(١) انظر: المستنير ٧٨/٢، النشر ٢٣٨/٢، الإتحاف ٤٧٢/١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢/٣، الحجة لابن زنجلة ١٥٧، الموضح ٣٦٤/١.

(٣) انظر: المبهم ١٤٣/٢ وإيضاح الرموز ٣١٨.

وقرأ ابنُ ذكوانَ وهشامٌ من طريقِ الدَّاجونيِّ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ، بالتحقيقِ من غيرِ ألفٍ، وافقهم الأعمشُ والحسنُ. وقرأ الجمَّالُ عن الحُلوانيِّ عن هشامٍ بالتحقيقِ كذلك، لكنْ بإدخالِ الألفِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ ﴾ الثَّانِي [٢١]:

فحمزة^(١) بضمِّ الياءِ، وألفٍ بعدِ القافِ، وكسرِ التاءِ من المقاتلةِ. وقرأ الباقرُ بفتحِ الياءِ وإسكانِ القافِ بغيرِ ألفٍ من القتلِ كالأولِ المتفقِ عليه، وهو ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّكَ بِغَيْرِ حَقِّ ﴾ [٢١].

/ فَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمْزَةَ فَإِنَّهُ غَايِرٌ فِيهَا بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ^(٢)، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ^(٣): (وَقَاتَلُوا) مِنَ الْمَقَاتِلَةِ إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِصِيغَةِ الْمَاضِي. وَأَمَّا الْبَاقُونَ فَقِيلَ فِي قِرَاءَتِهِمْ: إِنَّمَا كُرِّرَ الْفِعْلُ لِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقِهِ، وَكُرِّرَتْ تَأْكِيدًا. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِأَحَدِ الْقَتْلَيْنِ تَفْوِيْتُ الرُّوحِ، وَبِالْآخِرِ الْإِهَانَةُ، فَلَوْلَا ذَلِكَ ذُكِرَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِّتِهِ^(٤)، وَلَكَانَ التَّرْكِيبُ: «وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ يَأْمُرُونَ».

(١) انظر: السبعة ٢٠٣، النشر ٢/٢٣٨ - ٢٣٩، الإتحاف ١/٤٧٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/٢٣، الحجة لابن زنجلة ١٥٨.

(٣) ابن مسعود، وانظر: معاني القرآن للفرأء ١/٢٠٢.

(٤) كذا في النسخ، وهي عبارة قلقة، وصوابها - كما في الدر المصون ٣/٨٤ -: «فلذلك

ذكر كل واحد على حدته، ولو لا ذلك لكان التركيب: ويقتلون النبيين والذين يأْمُرُونَ».

وقرأ ﴿لِيُحَكِّمَ﴾ [٢٣] بضم الياء وفتح الكاف أبو جعفر، وسبق في البقرة^(١) [٢١٣].

وعن الحسن: (لَا رَبِيًّا) [٢٥] بالتثوين والنصب، وسبق في البقرة [٢].
 وقرأ ﴿أَلْمَيِّتِ﴾ في الموضوعين هنا [٢٧]، وحيث جاء منصوباً ومجروراً وهو في ثمانية^(٢) مواضع، أوَّلها هنا بتشديد الياء مكسورة، نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وأبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٣). وافقهم الأعمشُ^(٤). وقرأ الباكون - وهم ابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو و ابنٌ عامرٍ وأبو بكرٍ - بالتخفيفِ فيها، وافقهم ابنٌ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ.

واختلَفَ في ﴿تُقَنَّةَ﴾ [٢٨]:

في يعقوبُ^(٥) ﴿تَقِيَّةَ﴾ بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحةً، على وزن «رَعِيَّةَ» و«مَطِيَّةَ»، وعلى هذه الصورة رُسِمَتْ في جميع المصاحف. وافقه الحسن^(٦).

(١) سقط من ش، ح، ن قوله: «وسبق في البقرة».

(٢) المثبت من ب، وهو الصواب، وسائر النسخ: «سبعة». و﴿أَلْمَيِّتِ﴾ المعرّف باللام موضعان هنا، وموضعان في الأنعام [٩٥]، وموضعان في يونس [٣١]، وموضعان في الروم [١٩] فهي ثمانية مواضع وليست سبعة.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٢٦٠، النشر ٢/ ٢٢٤-٢٢٥، الإتحاف ١/ ٤٧٣.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ١٤٤، إيضاح الرموز ٢٢٥.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٤٧، النشر ٢/ ٢٣٩، الإتحاف ١/ ٤٧٤.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٤٠، وإيضاح الرموز ٣١٨.

وقرأ الباقون ﴿تُقَدَّةٌ﴾ بوزن «رُعاة»، يقال^(١): اتَّقَى يَتَّقِي اتِّقَاءً وَتَقْوَى وَتُقَاةً وَتُقَيَّةً وَتُقَيٌّ، والعربُ تأتي بالمصادرِ نائبةً عن بعضها، والأصل: أن تتقوا [اتِّقَاءً]^(٢)، نحو: يقتدروا اقتداراً، ولكنهم أتوا بالمصدرِ على حذف الزوائد كقوله: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، والأصل: إنبات.

وأماله حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش؛ لأنَّ أَلْفَهَا منقلبةٌ عن ياءٍ؛ لأنَّ أصل «تُقَاة» وُقَيَّة، مصدرٌ على فَعَلٍ من الوِقَاية، ثم أُبدلت الواو تاءً مثل: تُخَمَّة، وَتَحَرَّكَتِ الواو^(٣) وانفتح ما قبلها فُلبت أَلْفًا.

ولم يُؤثِّرْ حرفُ الاستعلاءِ في منع الإمالة؛ لأنَّ السببَ غيرُ ظاهر، ألا ترى أن سببَ الإمالة الياءُ المقدَّرةُ بخلاف: غالب و طالب وقادم؛ فإنَّ حرفَ الاستعلاءِ هنا مؤثِّرٌ بكونِ سببِ الإمالةِ ظاهراً، وهو الكسرةُ؟ وعلى هذا يُقال: كيف يُؤثِّرُ مع السببِ الظاهر، ولم يُؤثِّرُ مع المقدَّر، وكان العكسُ أولى؟

والجواب: أنَّ الكسرةَ سببٌ منفصلٌ عن الحرفِ الممال ليس موجوداً فيه، بخلافِ الألفِ المنقلبةِ عن ياءٍ، فإنها نفسُها مقتضيةٌ للإمالة، فلذا لم يُقاومها حرفُ الاستعلاءِ.

ولورشٍ من طريقِ الأزرقِ الفتحُ في ﴿تُقَيَّةٌ﴾، والصغرى. والباقون بالفتح.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١/ ٣٦٧، البحر ٢/ ٤٢٤.

(٢) زيادة من الدرِّ المصون ٣/ ١٠٩.

(٣) الصواب الياء. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٨٤.

ويُوقف على ﴿ مِنْ سُوءٍ ﴾ [٣٠] لحمزة وهشام بخلفٍ عنه بالنقل. وحكى بعضُ أئمةِ القراء والنحويين الإدغامَ أيضاً، ويجوزُ مع كلِّ وجهٍ منهما الإشارةُ بالروم والإشمام، فتصيرُ أربعةً، ووافقهما الأعمشُ / بخلفٍ عنه.

[٢٥٢/ب]

وعن ابنِ محيِصن^(١) (ويُحَدِّثُكُمْ اللهُ) بالإسكانِ في الموضعين [٢٨، ٣٠] من «المبهج»^(٢)، وبالاختلاسِ من «المفردة»^(٣). والجمهورُ بالإشباعِ، وسَبَقَ في السابقة^(٤).

وأمال ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى ﴾ [٣٣] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ. ولورشٍ من طريقِ الأزرقِ الفتحُ وبينَ اللفظين، وبه قرأ قالونُ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وأمال ابنُ ذكوانٍ من طريقِ هبةِ الله عن الأَخْشِ ﴿ عَمْرَنَ ﴾ وهو: ﴿ وَءَالَ عَمْرَانَ ﴾ [٣٣]، و﴿ أَمْرَاتُ عَمْرَانَ ﴾ [٣٥]، و﴿ أَبْنَتُ عَمْرَانَ ﴾ [التحريم: ١٢]، ومن طرقٍ غيره بالفتح، وبه قرأ الباقون.

وعن المطَّوعِي كسرُ ذالِ (ذَرِيَّةً) [٣٤]، و(ذَرِيَّتَهَا) [٣٦]، و(ذَرِيَّةً طَيِّبَةً)

[٣٨].

(١) انظر: إيضاح الرموز ٢٧١.

(٢) انظر: المبهج ٤٧/٢.

(٣) مفردة ابن محيِصن: ١٠٣.

(٤) يعني في البقرة عند الآية [٥٤].

وَوَقَفَ عَلَى ﴿أَمْرَاتُ﴾ بِالْهَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبُ، وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.
وَعَنْ ابْنِ مُحَيْصِنٍ ضَمُّ بَاءِ (رَبُّ) الْمَنَادَى كـ (رَبُّ أَنِّي يَكُونُ لِي) كِلَاهِمَا [٤٠، ٤٧]، و (رَبُّ هَبْ لِي) [٣٨]، و (رَبُّ اجْعَلْ) [٤١]، و (رَبُّ إِنِّي نَذَرْتُ) [٣٥]، وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي السَّابِقَةِ (١).

وَقَرَأَ: ﴿رَوْفُ﴾ [٣٠] بِقَصْرِ الهمزة على وزن «نَدُس» (٢) أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ وَيَعْقُوبُ (٣). وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْمَطَّوْعِيُّ (٤) عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَضَعَتْ﴾ [٣٦]:

فَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ (٥) بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَبِتَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ أُمِّ مَرْيَمَ، خَاطَبَتْ بِذَلِكَ نَفْسَهَا (٦)؛ تَسْلِيًّا لَهَا، وَاعْتِذَارًا لِلَّهِ حَيْثُ أَنتَ بِمَوْلُودٍ لَا يَصْلُحُ لِمَا نَذَرْتَهُ مِنْ سِدَانَةِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، وَفِيهِ التَّفَاتُ مِنْ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ؛ إِذْ لَوْ جَرَتْ عَلَى مَقْتَضَى قَوْلِهَا، ﴿رَبِّ﴾ لَقَالَتْ: وَأَنْتَ أَعْلَمُ.

(١) أي: في البقرة عند الآية [١٢٦].

(٢) الندس: الفطن.

(٣) انظر: النشر ٢/٢٢٣، وسبق في البقرة عند الآية [١٤٣].

(٤) انظر: المبهج ٢/٨٥، إيضاح الرموز ٢٨٨.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي: ٢٦١، النشر ٢/٢٣٩، الإتحاف ١/٤٧٥.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٢، الحجة لابن زنجلة ١٦٠، الموضح

وقرأ الباقون بفتح العين وبتاء التانيث الساكنة، على إسناد الفعل لضمير مريم، وهو من كلام الباري تعالى. وفيه تنبيه على عظم قدر هذا المولود، وأن له شأنًا لم تعرفه، ولم تعرفي إلا كونه أنثى لا غير، دون ما يؤول إليه من أمور عظام وآيات واضحة.

وفتح ياء الإضافة من ﴿مَنْبِيَّ إِنَّكَ﴾ [٣٥]، و﴿بِجَعَلِ لِي آيَةً﴾ [٤١] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقههم اليزيدي، وسكنها الباقون. وفتحها من ﴿وَأَيُّ أَعْيُدْهَا﴾ [٣٦] نافعٌ، وكذا أبو جعفر، وسكنها الباقون.

واختلَفَ في ﴿وَكَقَلَّهَا﴾ [٣٧]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بتشديد الفاء، على أن الفاعل هو الله تعالى^(٢)؛ إذ الضميرُ راجعٌ إلى ربِّها، والهاءُ لمريم مفعولُ الثاني، و﴿زَكَرِيَّا﴾ مفعولُ الأول أي: جعله كإفلاها وضامناً لمصالحها، وذلك: أن أمَّها لَمَّا وَلَدَتْهَا حَمَلَتْهَا إِلَى الْمَعْبَدِ، فتنافسوا فيها رغبةً، فاقترعوا، فألقوا أقلامَ الوحيِ بنهرٍ، فارتفع قَلَمُ زكريا دونهم بإذنِ الله تعالى، فكانه ألزَمه بها، وافقههم الأعمش^(٣).

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٢٦١، النشر ٢/٢٣٩، الإتحاف ١/٤٧٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٣، الحجة لابن زنجلة ١٦١، الموضوع ٣٦٨/١.

(٣) انظر: المبهج ٢/١٤٧، إيضاح الرموز ٣٢٠.

وقرأ الباقون بالتخفيف من الكفالة على إسناد الفعل إلى زكريا والهاءُ مفعوله على حَدِّ ﴿ أَيُّهُمُ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ / [٤٤] ، ولا مخالفةً بين القراءتين؛ لأن الله تعالى لَمَّا كَفَّلَهَا إِيَّاه كَفَّلَهَا.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ زَكْرِيَّا ﴾ [٣٨]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالقصرِ من غيرِ همزٍ في جميعِ القرآنِ، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢).

وقرأ الباقون بالهمزِ والمدِّ، إلا أنَّ أبا بكرٍ نَصَبَهُ هنا بعد ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ على أنه مفعول ثانٍ لـ ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾، ورفعهُ الباقون مَمَّنْ خَفَّفَ على الفاعليةِ.

والمدُّ والقصرُ لغتان فاشيتان عند أهل الحجاز^(٣)، والقصرُ أَخْفَهَا وأنسبٌ بموسى وعيسى، على نبينا وعليهما الصلاة والسلام.

فتحصَّلَ لحفصٍ وحمزة والكسائيِّ، وكذا خَلَفٌ ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا ﴾ بتشديدٍ من غيرِ همزٍ، ووافقهم الأعمشُ.

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمروٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، بتخفيفٍ وهمزٍ ورفعٍ، وافقهم اليزيديُّ وابنُ محيِصن.

وعن الحسنِ (كَفَّلَهَا) بالتخفيفِ، (زَكْرِيَّا) بالقصرِ. وشُعْبَةُ وحده بتشديدٍ وهمزٍ ونصبٍ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٤٧/٢، النشر ٢٣٩/٢، الإتحاف ٤٧٦/١.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٤١، والمبهج ١٤٧/٢، وإيضاح الرموز ٣٢٠.

(٣) انظر: الدر المصون ١٤٢/٣.

تنبيه (١)

لو وَقَفَ عَلَى ﴿زَكَرِيَّا﴾ لهشام في وجه التخفيف جاز حالة البدل المدُّ والقصرُ والتوسطُ أيضاً^(٢) على قاعدة: «حرف مدِّ قبل همز مُعَيَّرٍ»، فلو وَقَفَ عليه لحمزة لم يَجْزَلْهُ سوى القصرِ للزوم التخفيف.

وأمال ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المجرورَ ابنُ ذكوانَ من جميع طرقه، وهو في موضعين: ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ هنا [٣٩]، و﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ في مريم [١١].

وأما المنصوبُ فهو أيضاً في موضعين: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ هنا [٣٧]، و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ في ص [٢١]، فأمالهما عنه النقاشُ عن الأخفش، وفتحهما ابنُ الأخرم عن الأخفش، والوجهان في «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤).

وقرأ ورش بترقيق رائه حيث وقع، وقرأ الباقون بالفتح والتفخيم. وأمال ﴿أَنَّى لَكَ﴾ [٣٧]، و﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ [٤٠]، و﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ [٤٧]، و﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾ [١٦٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهـم الأعمش. ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ الْفَتْحُ وَبَيْنَ بَيْنَ، وبه قرأ قولون من «العنوان» والدوريُّ عن أبي عمرو، والباقون بالفتح، وبه قرأ أبو عمرو من «العنوان».

(١) انظر: الإتحاف ١/٤٧٦.

(٢) قوله: «والتوسط أيضاً» زيادة من: د.

(٣) الشاطبية ٢٧.

(٤) التيسير ٥٢.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٩]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١)، بالألف ممالئةً بعد الدالِ على أصولهم، وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بن تاءِ التأنيثِ ساكنة بعدها، والفتح^(٣)؛ لأنَّ الجَمْعَ المُكْسَرِ يجوزُ في الفعلِ المسندِ إليه التذكيرُ باعتبارِ الجمعِ^(٤)، والتأنيثُ باعتبار الجماعةِ.

ومثلُ هذا ﴿إِذِ تَوَقَّفَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَمَّا لَمَّ إِلَهُكُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠] يُقرأُ بالياءِ وبالتاءِ^(٥).

وقد تجرأ بعضهم - كأبي البقاء^(٦) - على قراءة التاءِ لِمَا فِيهَا مِنْ موافقةِ دعوى الجاهليةِ؛ لأنهم زعموا أنَّ الملائكةَ إناث.

قال أبو البقاء: «ولذلك قرأ مَنْ قرأ ﴿فناداه﴾ بغير تاءٍ، والقراءةُ به غير جيدة^(٧)، لأنَّ الملائكةَ جمعٌ».

(١) انظر: الغاية ٢١١، النشر ٢/٢٣٩، الإتحاف ١/٤٧٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٤٨، وإيضاح الرموز ٣٢٠.

(٣) هكذا في النسخ والإتحاف، أي: بفتح الألف، ولا حاجة إلى ذكر هذا القيد أصلاً؛ لأن الألف محذوفة في هذه القراءة، إلا إن كان يقصد فتح الدال مع وضوح ذلك.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٧، الحجة لابن زنجلة ١٦٢، الموضح ٣٦٩/١.

(٥) انظر القراءتين في: سورة الأنفال عند الآية [٥٠].

(٦) التبيان ١/٢٥٧.

(٧) في التبيان: «جيدة» وسقطت «غير».

وأجيب^(١): بأن الإجماع على إثبات التاء في قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَأَيْكَةُ﴾ [٤٥]، وبأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تُردَّ إحداهما البتة، والرسم يحتمل القراءتين معاً، أعني التذكير والتأنيث.

/ والجمهور على أن المراد بالملائكة هنا واحد، وهو جبريل فالمراد الجنس، ومثله قولهم: «زيد يركب الخيل» ولمّا كان جبريل رئيس الملائكة أخبر عنه إخبار الجماعة تعظيماً له. وقيل: الرئيس لا بُدَّ له من أتباع؛ فلذلك أخبر عنه وعنهم. وفي مصحف عبد الله وقراءته^(٢): (فناداه جبريل).

[ب/٢٥٣]

واختلف في ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِبِحَيٍّ﴾ [٣٩] بعد قوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَأَيْكَةُ﴾

: [٣٩]

فابن عامر وحمزة^(٣) بكسر الهمزة إجراءً للنداء مُجرى القول^(٤)، فتكسر معه، وهذا مذهب الكوفيين^(٥). ومذهب البصريين على إضمار القول أي: فنادته فقالت، ووافقهما الأعمش^(٦).

(١) الجواب المذكور أيضاً من أبي البقاء؛ ولذا نسبة التجرو إلى أبي البقاء فيها نظر. فالصواب أنه حكى ذلك عن قوم، ثم رده عليهم.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ١٥١.

(٣) انظر: التيسير ٨٧، النشر ٢/ ٢٣٩، الإتحاف ١/ ٤٧٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٨، الحجة لابن زنجلة ١٦٢، الموضح ٣٧٠/ ١.

(٥) انظر: البحر ٢/ ٤٤٦.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٥٠، إيضاح الرموز: ٣٢٠.

وقرأ الباقون بالفتح على حذف حرف الجرّ، تقديره: فنادّته بأن الله، فلما حذف الخافض جرى الوجهان المشهوران في محلّهما.

واختلّف في ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [٣٩]، و﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣]، وما جاء من ذلك: فحمزة والكسائي^(١) في الموضعين هنا [٣٩]، ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ في سبحان [٩]، والكهف [٢] بفتح الياء وإسكان الباء وضمّ الشين مخففةً من البشر وهو البشارة، وأنشد الفراء^(٢):

بَشَّرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً
أَتَتْكَ مِنَ الْحَبَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

قال الجعبري^(٣): «ولا معنى لإنكار أبي حاتم التخفيف بعد ثبوته».

واقفهما على الثلاث سور الأعمش^(٤)، وزاد حمزة فحفف، ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتوبة [٢١]، والأولى من الحجر ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [٥٣] وموضعي مريم: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾، و﴿لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [٧، ٩٧] واقفه المطوعي^(٥). وحفف ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ في الشورى [٢٣]، واقفهم ابن محيصن واليزيدي والأعمش والحسن^(٦).

(١) انظر: السبعة ٢٠٥، الغاية ٢١١، النشر ٢/٢٣٩، الإتحاف ١/٤٧٧-٤٧٨.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٢. والبيت لا يعرف قائله، وهو في تفسير الطبري ٥/٣٦٨، والبحر ٢/٤٤٦.

(٣) كنز المعاني (خ) ١٧٢/أ.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٥٠-١٥١، إيضاح الرموز ٣٢٠. وعرف المضاف: «الثلاث» على لغة ضعيفة.

(٥) انظر: المبهج ٢/١٥١، وإيضاح الرموز ٣٢٠.

(٦) انظر: المبهج ٢/١٥١، إيضاح الرموز ٣٢١ إلا أن صاحب مفردة الحسن ٤٧٠ ذكر التشديد في موضع الشورى، فلعله قرأ بالوجهين.

وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مُشَدَّدة في الجميع من «بَشْر» المضعَّفِ على التَّكثِيرِ^(١)، وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، ولم يردِ الخلفُ إلا في المضارعِ دون الماضي والأمرِ. والمختلفُ فيه تسعُ كلماتٍ كما مرَّ.

وقد تحصَّل مما ذكر أن القُرَّاءَ فيها على أربع مراتب:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ وخلفٌ، بضم الياء وفتح الموحدة وكسر الشين مشددة في الجميع، وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وثقلاً الجميع إلا الذي في الشورى فخففاه، ووافقهما ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ والحسن. وحمزةٌ خَفَّفَ الجميعَ موافقةً لغيرِ الحجازيةِ، وافقه الأعمشُ.

وأما الكسائيُّ فخففَ خمساً منها، وثقلَ أربعاً، فخففَ كلمتي هذه السورةِ وكلماتِ الإسراءِ والكهفِ والشورى معاً^(٢) جمعاً بين اللغتين أو لاتباع الأثرِ.

واتفقوا على تشديد ﴿فَمَرَّبَشْرُونَ﴾ بالحجر [٥٤] لمناسبة ما قبله وما بعده من الأفعالِ المجمعِ على تشديدها.

وعن ابنِ محيصةٍ والمطوَّعي^(٣) تسكينُ ياءِ الإضافةِ مِنْ (بَلَّغَنِي الْكَبِيرَ) [٤٠]،

(١) أثبت الأزهري في تهذيب اللغة ٣٥٨/١١ أربع لغات لهذا الفعل وهي: بَشْر، وأبَشْر قال: «ولعلها لغة حجازية»، وبَشْر وبَشْر.

(٢) قوله: «معاً» زيادة من ش، س، ح.

(٣) مفردة ابن محيصة: ١١٣، المبهج ٣٧٩/١.

وهي من الزوائد على العدد^(١). وعن المطوّعي^(٢) عن الأعمش (رَمَزاً) [٤١] بفتح الميم، وخرّجه الزمخشري^(٣) على أنه جمع «رامز» كخادم / وخدم^(٤).

وأمال ﴿وَالْبِكْرِ﴾ [٤١] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري والدوري عن الكسائي، ووافقهم اليزيدي. وأمالها ورش من طريق الأزرق بين بين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح، وبه قرأ ابن ذكوان من «العنوان».

وأمال ﴿أَصْطَفَيْكَ﴾ في الموضعين [٤٢] حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وقرأ قالون من «العنوان» وورش من طريق الأزرق بالتقليل، وله الفتح أيضاً، وبه قرأ الباقر.

وسهّل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء من ﴿يَشَاءُ إِذَا﴾ [٤٧]، وأبدلها واواً مكسورة نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس، مع تحقيق الأولى منهما، وحكي وجه ثالث وهو تسهيلها بين الهمزة والواو، وضَعَّف. وقرأ ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٧] بنصب النون من ﴿فَيَكُونُ﴾ ابن عامر، وسبق بالبقرة [١١٧].

(١) لعله يريد العدد المعهود فيه الخلاف في آيات الإضافة بين الفتح والتسكين عند القراء العشرة في هذه السورة، وهي ست آيات كما في النشر ٢/٢٤٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٥١، وإيضاح الرموز ٣٢١.

(٣) الكشاف ١/٣٦١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢/٤٥٣.

واختلِفَ في ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [٤٨]:

فنافع وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١) بياء الغيبة مناسبة^(٢) لقوله:

﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [٤٥]، و﴿يَخْلُقُ﴾ [٤٧]، و﴿قَضَى﴾ [٤٧].

وقرأ الباقر بالنون على أنه إخبارٌ من الله بنون العظمة خبراً^(٣) لقولها:

﴿رَبِّ أَنْ يَكُونَ لِي وَلَدٌ﴾ [٤٧] على الالتفات، قاله الجعبري^(٤).

وإمالة ﴿التَّورَةِ﴾ [٥٠] بينَ لقالونَ وورشٍ وحمزة في وجهه،

ومحضة^(٥) لأبي عمرو وابن ذكوان وحمزة في الوجه الثاني عنه والكسائي،

وكذا خلف، وافقه اليزيدي والأعمش، في أولِ السورة^(٦).

وكذلك فتح همزة (الأنجيل) [٤٨] للحسن^(٧).

وقرأ أبو جعفر ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٤٩] بتسهيل همزته، وافقه المطووعي،

واختلِفَ في مدها لورشٍ من طريق الأزرق، كما تقدّم في السابقة^(٨).

وعن الحسنِ حَذَفُ الألفِ والياء.

(١) انظر: الغاية ٢١٢، النشر ٢/ ٢٤٠، الإتحاف ١/ ٤٧٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٤٣، الحجة لابن زنجلة ١٦٣، الموضح

١/ ٣٧٢.

(٣) في ر: «جبراً» بالجيم، والمثبت من سائر النسخ وكنز المعاني (خ) ١٧٢/ ب.

(٤) كنز المعاني ١٧٢/ ب.

(٥) معطوف على: «بين بين»، وخبر «إمالة» في آخر المقطع «في أول السورة».

(٦) عند الآية [٣].

(٧) تقدّم عند الآية [٣].

(٨) أي: في البقرة عند الآية [٤٠].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ [٤٩]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بفتح ياءِ الإضافةِ وكسرِ الهمزةِ على إضمار القولِ^(٢) أي: فقلتُ: إني أخلق، أو على الاستئنافِ أو التفسيرِ، فسّر بهذه الجملةِ قوله: ﴿بَيَّاتَةٍ﴾ كأنَّ قائلاً يقول: وما الآية؟ فقال هذا الكلامَ.

ونظيره ما سيأتي ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ ثم قال: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [٥٩] ف ﴿خَلَقَهُ﴾ مفسرةٌ للمثل.

وهذا الوجهُ هو الوجهُ الصائرُ إلى الاستئنافِ؛ فإن المستأنفَ يُؤتى به تفسيراً لما قبله، إلا أن الفرقَ بينه وبين ما قبله أن الوجهَ الذي قبله لا يجعل له تعلقاً بما قبله^(٣) البتة، بل جيء به لمجرد الإخبار بما تَضَمَّنَه. والوجه الثالث يقول: إنه متعلقٌ بما تقدمه مفسراً له.

وغلَطَ ابنُ الجَزَرِيِّ^(٤) ابنُ مِهْرَانَ^(٥) في تخصيصه الكسرَ بِنافعٍ وحده. وقرأ الباقر بالفتح، بدلٌ مِنْ ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾ [٤٩]، وتلك موضعها جرٌّ بعد إسقاطِ الخافضِ؛ إذ الأصلُ بآني، ف «بآني» متعلقٌ بـ ﴿رَسُولًا﴾،

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٣، النشر ٢/ ٢٤٠، الإتحاف ١/ ٤٧٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٤٣، الحجة لابن زنجلة ٤٣، الموضح ٣٧٢/١.

(٣) ف، ب، ر، ح، د: «بما تقدم».

(٤) النشر ٢/ ٢٤٠.

(٥) الغاية لابن مهران ٢١٢.

وهو مذهب الخليل^(١) والكسائي^(٢). أو موضعها نصبٌ بعد إسقاط الخافض، وهو الباء، وهذا مذهب سيبويه^(٣) والفراء^(٤).

أو يكون ﴿أَنْيَ أَخْلُقُ﴾ [٤٩] بدلاً من «آية»، فيكون محلها الجرّ، أي: وجئتكم بأنني أخلق لكم، وهذا نفسه من الآيات. وهذا البدلُ يَحْتَمَلُ أَنْ يكونَ بدلَ كلِّ من كلِّ، إن أُريدَ بالآيةِ شيءٌ خاصٌّ، وأن يكونَ بدلَ بعضٍ من كلِّ، إن أُريدَ بالآيةِ الجنسُ.

وفتح ياء الإضافة من ﴿أَنْيَ أَخْلُقُ﴾ ابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وافقهما ابنُ محيصة واليزيدي^(٥).

وقرأ ﴿كَهَيْعَةَ﴾ [٤٩] بالمدِّ المُشْبِعِ، وبالتوسط، ورشٌّ من طريق الأزرق، وأبدلَ همزته ياءً وأدغمَ الياءَ الأولى في الثانية أبو جعفر بخلفٍ عنه، والباقون بالهمز، وبه قرأ أبو جعفر في الوجه الثاني عنه.

ووقف حمزةٌ عليها / بالنقل على القياسِ والإدغام، كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد، وحكي التخفيفُ بينَ بين، وُضِعَفَ.

[ب/٢٥٤]

(١) مذهب الخليل أن المحلَّ بعد حذف الخافضِ النصبُ، ومذهب سيبويه الجرُّ، كما في الكتاب ٣/١٢٧-١٢٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٨ قال: «فإن الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله».

(٣) مذهب سيبويه أن الموضع جر، كما في الكتاب ٣/١٢٨.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

(٥) ذكر المؤلف هنا فتح ياء الإضافة لمن يفتح همزة «أني»، أما مَنْ يكسرها وهما نافع وأبو جعفر فقد سبق أنفاً فتح ياء الإضافة لهما أيضاً في مبدأ الكلام على هذه الآية.

واختلِفَ في ﴿الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ في الموضوعين: هنا

[٤٩]، وفي المائة: ﴿الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ [١١٠]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١)، بـالفٍ بعدها همزةٌ مكسورة في

﴿طَيْرًا﴾ المنكَّر من السورتين على إرادة الواحد، والتقدير^(٢): فيكون ما أنْفُخُ فيه طائراً، قال بعضهم: لأنه لم يَخْلُقْ غيرَ الحُقَّاشِ.

ولا يُعْتَرَضُ عليه بأنَّ الرسمَ إنما هو ﴿طَيْرًا﴾ بغير ألفٍ لأنه محذوف

تخفيفاً، فهو يوافقُه تقديراً، فالرسمُ محتملٌ لا مُنافٍ، وافقهم الحسن^(٣).

وقرأ أبو جعفر المَعْرُفَتَيْنِ من السورتين بالإفراد أيضاً، وهما الأوَّلان.

وقرأ الباقيون بغير ألفٍ ولا همز في السورتين، فيُحْتَمَلُ أنه يراد به

اسمُ الجنس أي: جنس الطير، وعلى هذا فيُحْتَمَلُ أن يراد به الواحدُ فما

فوقه، ويُحْتَمَلُ أن يراد به الجمعُ لا سيما عند مَنْ يرى أنَّ ﴿طَيْرًا﴾ صيغة

جمع نحو: رَكْبٌ وَصَحْبٌ وَتَجْرٌ، جَمْعُ رَاكِبٍ وَصَاحِبٍ وَتَاجِرٍ، وهو

الأخفش^(٤).

وأما سيبويه^(٥) فهي عنده أسماءُ جموعٍ، لا جموعٌ صريحةٌ.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٣-٢٦٤، النشر ٢/٢٤٠، الإتحاف ١/٤٧٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٤، الحجة لابن زنجلة ١٦٤، الموضح

٣٧٣/١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤١، إيضاح الرموز ٣٢٢.

(٤) معاني القرآن له ٢/٥٠٤.

(٥) الكتاب ٣/٦٢٤.

وقرأ ﴿يَبُوتِكُمْ﴾ [٤٩] بكسر أوله قالون وابن كثير وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ، وافقهم الأعمش. وذُكِرَ في السابقة^(١).
وزاد ياءً في ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٥٠] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن، وحذفها في الحالين الباقر.

وأمال ﴿أَنْصَارِي﴾ [٥٢] الدُّورِيُّ عن الكسائي، وفتح الباقر، وفتح ياء الإضافة منه نافع، وكذا أبو جعفر، وسكنها الباقر.

واختلَفَ في ﴿فَيُؤَفِّهِمْ﴾ [٥٩]:

فحفص، وكذا رُوِيَ^(٢) بياء الغيبة على الالتفات من التكلم إلى الغيبة؛ تَفَنُّناً^(٣) في الفصاحة، وافقهما الحسن^(٤).

وقرأ الباقر بالنون جرّياً على ما تقدّم من اتّساق النّظم، ولكن جاء هناك بالمتكلم وحده، وهنا بالمتكلم وحده المعظم نفسه اعتناءً بالمؤمنين، ورفعاً لشأنهم، لَمَّا كانوا مُعْظَمِينَ عنده.

واختلَفَ في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [٦٦] حيث أتى، والقراء على أربع^(٥) مراتب:

(١) أي: في البقرة عند الآية [١٨٦].

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٤، النشر ٢/٢٤٠، الإتحاف ١/٤٨٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٥، الحجة لابن زنجلة ١٦٤، الموضح ٣٧٤/١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٤١، إيضاح الرموز ٣٢٢.

(٥) انظر: في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٣/٤٦، الحجة لابن زنجلة: ١٦٥، الموضح ١/١٦٥.

الأولى: لقالونَ وأبي عمروِ وبألفٍ بعد الهاءِ وهمزةٌ مُسهَّلةٌ بينَ بينَ مع المدِّ والقصرِ؛ لأنه همزٌ مُغيَّرٌ، وافقهما اليزيديُّ^(١). وكذا قرأ أبو جعفرٍ بألفٍ وتسهيلِ الهمزة، إلا أنه مع القصر^(٢) وجهاً واحداً، ووافقهُ الحسن^(٣).

الثانية: لورشٍ من طريقِ الأزرقِ بهمزةٌ مُسهَّلةٌ بينَ بينَ من غيرِ ألفٍ على وزنِ «فَعَلْتُمْ»، ولم يذكُرْ في «التيسيرِ»^(٤) غيره، وهو أحدُ وجهي «الشاطبية»^(٥)، و«الإعلان»^(٦).

وله وجهٌ آخرٌ، وهو إبدالُ الهمزةِ ألفاً صريحةً بعد الهاءِ مع المدِّ لالتقاء الساكنين، وهو ثاني وجهي «الشاطبية»، و«الإعلان». وله وجهٌ ثالثٌ، وهو إثباتُ الألفِ كقالونِ إلا أنَّه مع المدِّ المشبعِ على أصلِهِ.

وأما من طريقِ الأصبهانيِ فله مثلُ: «هَعَنْتُمْ» كالأولِ عن الأزرقِ، وهو طريقُ المطَّوعيِ عنه، وطريقُ الحماميِّ من جميعِ طرقِهِ / عن هبةِ الله عنه، وله أيضاً إثباتُ الألفِ كقالونِ، والوجهانِ صحيحان^(٧).

(١) انظر: المبهج ٢/١٥٣، إيضاح الرموز ١٥١.

(٢) أي: بألف بعد الهاء من غير مدٍّ؛ لأنه لا يمد المنفصل. انظر: الإتحاف ١/٤٨٠. وقوله: «مع القصر» خبر «أنه» و«وجهاً» حال من اسم «أن».

(٣) زاد في ن: «وانفرد هبة الله عن أبيه في رواية ابن وردان بتسهيل الهمزتين في الأربعة»، ولم نجد لها في المصادر، وليس في ﴿هَذَا نَسْرٌ﴾ همزتان مقروءتان.

(٤) التيسير ٨٨.

(٥) الشاطبية ٤٥.

(٦) انظر: النشر ١/٤٠٠.

(٧) انظر: النشر ١/٤٠١.

الثالثة: حَذَفُ الألفِ مع تحقيقِ الهمزةِ على وزنِ، «سألتم» رواه ابن مجاهد^(١) عن قُنْبُلٍ، ولم يَذْكُرْ في «العنوان»^(٢)، و«الإرشاد»^(٣)، و«التلخيص»^(٤)، و«التبصرة»^(٥) عنه غيرَه.

المرتبة الرابعة: بألفٍ بعد الهاءِ وهمزةٌ محققةٌ بعدها لُقْنُبِلٌ في روايةِ ابنِ شَنْبُوذٍ والبَزِّيِّ وابنِ عامِرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكسائيِّ، وكذا يعقوبُ وخَلْفٌ، ووافقهم الأعمشُ وابنُ محيِصنٍ، إلا أنه حَذَفَ الألفَ من «المفردة»^(٦)، وأثبتها من «المبهج»^(٧) فصارت القراءات ستةً.

قال الداني^(٨): «وهذه الكلمةُ من أشكَلِ حروفِ الاختلافِ وأغمضها وأدقها. وتحقيقُ المدِّ والقصرِ الذين ذَكَرَهما الرواةُ عن الأئمةِ فيها حالٌ تحقيقِ همزتها وتسهيلها لا يَتَحَصَّلُ إلا بمعرفةِ الهاءِ التي في أولِّها: أهي للتنبيهِ أم مبدلةٌ من همزة؟

فترتب على كلِّ مذهبٍ ما يَقْتَضِيهِ، ثم يَبَيِّنُ أن الهاءَ على مذهبِ قنبلٍ وورشٍ لا تكون إلا مبدلةً لا غيرَ، وعلى مذهبِ البزِّيِّ وابنِ ذكوانٍ والكوفيين للتنبيهِ لا غيرَ.

(١) السبعة ٢٠٧.

(٢) العنوان ٧٩.

(٣) إرشاد المبتدي ٢٦٥.

(٤) تلخيص العبارات ٢٣٣.

(٥) التبصرة ١٧٢.

(٦) مفردة ابن محيِصن ١١٢.

(٧) المبهج ٢/١٥٣.

(٨) جامع البيان (خ) ١٩٨/ب.

وعلى مذهب قالون وأبي عمرو وهشام تحتمل الوجهين: فَمَنْ جَعَلَهَا للتنبية، وميّز بين المنفصل والمتصل في حروف المد ومذهبُه قَصْرُ المنفصل لم يَزِدْ في تمكين الألف سواءً حقق الهمزة أو سَهَّلَهَا، وَمَنْ جَعَلَهَا مبدلةً، وكان مَمَّنْ يَفْصِلُ بالألفِ زاد في التمكين، سواءً أيضاً حقق الهمزة أو لَيَّنَهَا انتهى.

فقوله: «وكان مذهبُه القصر» مفهومُه: لو كان مذهبُه المدَّ زاد في التمكين، وهو كذلك، ويجري فيه ما تقدّم القولُ بأنَّ «ها» عندهما للتنبية فعلى القصر يَقْصُرَانِ، وعلى المدِّ يجري لهما وجهان لحصول^(١) التغيير، ويدخل فيه ابنُ ذكوانَ والكوفيون فيمدُّون فقط، وهو كذلك، ويدخلُ أيضاً في قصر المنفصل البزِّيُّ فعلى هذا يقرأ ﴿هَآأَنَّمْ﴾ مثل «أأنتم».

وقوله: «وقد جعلها مبدلةً، وكان مذهبُه الفصل» يدخل فيه قالون وأبو عمرو وهشامٌ، فيقرؤون بألفٍ، وهو صحيحٌ بالنسبة إلى الأوّلين. وأمّا هشامٌ فأمره مُشْكِلٌ؛ إذ الفرضُ أنه يمدُّ أطولَ من أَلِفٍ.

فإن قيل: يلزم من إدخاله الألفَ وجودَ المدِّ لوجود سببه، وشرطه، أجبَ بأنَّ فرض المسألة أنَّ «ها» مبدلةٌ عن همزةٍ ولا مدَّ فيها، إنما هو فصلٌ، لكنَّ قوله: «زاد في التمكين» دليلٌ على المدِّ؛ إذ التمكينُ عنده هو القصرُ، ولا بدَّ فيه من أَلِفٍ، لكنه يُشْكِلُ باعتبار مفهومه؛ لأنه يدخل فيه ورشٌ وقنبلٌ، فيكون لهما إدخال الألفِ، وليس كذلك؛ إذ مذهبهما مثل «هَعَنْتُمْ» خاصةً، ولهذا ليس لهما في «التيسير»^(٢) إلا هذا الوجهُ.

(١) ر: «بحصول».

(٢) التيسير ٨٨.

وقد تَبَعَ الشاطبيُّ الدانيَّ وزاد عليه احتمالَ وَجْهَي الإبدالِ والتنبيه لكلِّ من القراءِ، وزاد أيضاً قوله^(١):

وذو البدل الوجهان عنه مُسَهَّلًا

واضطربوا في فَهْمِهِ فقييل: أراد بذِي البدلِ ورشاً؛ لأنَّ الهمزةَ في: ﴿هَأَنْتُمْ﴾ لا يُبدلها ألفاً إلا ورش في أحدِ وجهَيْهِ، يعني: أنَّ عنه المدَّ والقصرَ في حالِ كونه مخففاً بالبدل أو التسهيل إذا أبدلَ مدَّ، وإذا سَهَّلَ قَصَرَ.

قال ابن الجزري^(٢): «وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتَعَسَّفَهُ ظاهرٌ».

قال: «ولا أشكُّ أنه أراد بذِي البدلِ مَنْ جَعَلَ الهاءَ مبدلةً من همزةٍ، والألفَ للفصل؛ لأنَّ الألفَ على هذا الوجه قد تكون من قبيل المتصلِ، كما تقدم في آخرِ باب المدِّ والقصر»^(٣).

وَمَنْ حَقَّقَ همزةَ «أأنتم»^(٤) فلا خلافَ عنه في المدِّ؛ لأنه يصيرُ كـ ﴿السَّمَاءُ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿الْمَاءُ﴾ [الأعراف: ٥٠].

وَمَنْ سَهَّلَ فله المدُّ والقصرُ من حيث كونه حرفَ مدِّ قبلَ همزٍ مُغَيَّرٍ، فيصيرُ للكلامِ فائدةً، ويكونُ قد تَبَعَ في ذلك ابنَ شُريح^(٥) وَمَنْ قال بقوله.

(١) صدره:

ويَقْصُرُ في التنبيه ذُو القصر مذهباً

وهو في الشاطبية ٤٥.

(٢) النشر ٤٠٣/١.

(٣) انتهى كلام ابن الجزري.

(٤) المثبت من ر، وفي النشر وسائر النسخ: «أأنتم»، وهو سهو؛ لأن المؤلف يريد «أنتم» من ﴿هَأَنْتُمْ﴾.

(٥) انظر: الكافي: ٩٣، وقال صاحب الإقناع ٦٢١/٢: «ها» في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ للتنبيه على كل قراءة، لا بدل من حرف الاستفهام».

واعلم أن البحث في كون الهاءِ للتنبيه أو بدلاً من همزة لا طائل تحته ولا فائدة فيه؛ لأنَّ قراءة كلِّ قارئٍ منقولةٌ ثابتةٌ سواء ثبتَّ عنه كونها للتنبيه أو لا، فالعمدة إنما هي على نقلِ القراءةِ نفسها لا على توجيهها. ثم قال^(١): «ونمنع احتمالَ الوجهين عن كلِّ من القراء؛ فإنه مصادمٌ للأصول، ومخالفٌ للأداء».

والذي يحتمل أن يقال: إنَّ قَصْدَ ذِكْرِهِ أَنَّ الهاءَ لا يجوزُ أن تكونَ في مذهبِ ابنِ عامرٍ والكوفيين ويعقوبَ والبرزِّيِّ إلا للتنبيه، ونمنع كونها مبدلةً في مذهبِ هشامِ البتة؛ لأنه قد صحَّ عنه في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه الفصلُ وعدمه، فلو كانت ﴿هَأَنْتُمْ﴾ كذلك، لم يكن بينهما فرقٌ، فهي عند هؤلاءٍ من بابِ المنفصل بلا شك، فلا تجوزُ زيادةُ المدِّ فيها عند البرزِّيِّ، ولا عند مَنْ روى القصرَ عن يعقوبَ وحفصٍ وهشامٍ.

ويُحتمل أن يكونَ في مذهبِ الباقيين على الوجهين، وقد يَقْوَى البدلُ في مذهبِ ورشٍ وقُنبَلٍ وأبي عمرو؛ لثبوتِ الحذفِ عندهم، وَيَضْعُفُ في مذهبِ قالونٍ وأبي جعفر؛ لعدم ذلك عندهم، فَمَنْ كانت عنده للتنبيه وأثبت الألفَ وقَصَرَ المنفصلَ لم يَزِدْ على ما في الألفِ من المدِّ، وإن مَدَّ جاز له المدُّ على الأصل بقدرِ مَرَّتَيْنِ^(٢)، والقصرُ اعتداداً بالعارض من أجل تَغْيِيرِ الهمزِ بالتسهيل، ومَنْ كانت عنده مبدلةً من همزة، وأثبت الألفَ،

(١) النشر ١/٤٠٣.

(٢) في النشر: «بقدر مرتبته».

لم يَزِدْ على ما فيها من المدِّ سواءَ قَصَرَ المنفصل أو مَدَّه على المختارِ عندنا لعروض حرفِ المدِّ، كما قَدَّمنا، وقد يُزادُ على ما فيها من المدِّ، ويُزَلُّ ذلك منزلةَ المتصلِ على مذهبٍ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ».

وإذا قلنا إن «ها» للتنبية فَمَنْ مَدَّ المنفصل عن أبي عمرو وقالون جازَ له في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ وجهان: المدُّ والقصرُ لتغيير الهمز، وَمَنْ قَصَرَهُ فلا يجوز له إلا القصرُ فيهما، ولا يجوزُ مَدُّ «ها» من ﴿هَأَنْتُمْ﴾ وقصرُ «ها» من ﴿هَؤُلَاءِ﴾؛ إذ لا وجه له. وقد سَبَقَ في الهمز المفرد مزيدٌ لما ذُكِرَ هنا^(١). وعلى القول أيضاً بأنَّ «ها» للتنبية لا يجوزُ فَصْلُها من «ها»، ولا الوقفُ عليها؛ لأنها باتصالها رَسْمًا كالكلمة الواحدة كـ «هذا»، و«هؤلاء».

وما وَقَعَ في «جامع البيان»^(٢) من قوله: «إنهما كلمتان منفصلتان، يُسكت على إحداهما ويُبتدأ بالثانية»، فقال في «النشر»^(٣): «هو مُشكَل». والله أعلم.

وأما إعراب هذه الكلمة فـ«أنتم» مبتدأ و﴿هَؤُلَاءِ﴾ خبره، والجملة من قوله: ﴿حَاجَّجْتُمْ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مبيِّنةٌ للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علمٌ ممَّا وجدتموه في التوراة والإنجيل عناداً، أو تدعون^(٤) وروده، فلم تجادلون فيما لا علم لكم به، ولا ذُكِرَ في كتابكم من دين إبراهيم؟.

(١) انظر: الهمز المفرد ٢/٨٤٢.

(٢) جامع البيان (خ) ١/١٩٩ أ.

(٣) النشر ١/٤٠٨.

(٤) ن: «إذ تدعون». والمثبت موافق لما في أنوار التنزيل ١/١٦٥.

وقرأ ﴿ءَأَنْ يُؤْتَىٰ﴾ [٧٣] بهمزتين: الأولى محققة، والثانية مسهلة من غير فصلٍ بينهما، ابنٌ كثيرٌ^(١) على الاستفهام الإنكاري^(٢) لقصد التوبيخ.

قال الجعبري^(٣): «ويُحتمل أن يكونَ خطابَ أحرارِ اليهودِ لعامَّتِهِمْ أي: لا تؤمنوا بالإيمان الظاهرَ وَجَهَ النهارِ، ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [٧٣] قبل إسلامِهِ، أو لا تُقرُّوا أو لا تُصدِّقوا، و﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ [٧٣] معترض، و﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ [٧٣] مبتدأ محذوفٌ / الخبرِ، ويُحتمل أن يكونَ أمرَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ بأن يقولَ لأحرارِ اليهودِ: أن يؤتى أحدٌ أو يُحاجُّوكم تُنكرون»^(٤).

وقال السمين^(٥): «أحسنها أن تُقدَّر: إتيانُ أحدٍ مثل ما أوتيتم ممكن»^(٦) أو مُصدِّقٌ»، ووافقهُ ابنُ محيِصنٍ والحسنُ^(٧).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٥٠، النشر ١/٣٩٥، الإتحاف ١/٤٨٢، تقدم في باب الهمزتين ٣/٨٨٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٥٢، الحجة لابن زنجلة ١٦٥، الموضح ٣٧٦/١.

(٣) كنز المعاني ٢/٣٩٨-٣٩٩.

(٤) ح: «ينكروه». ط، د، ف، ب، س: «ينكرون». وأثبتنا ما في ن، ر، والجعبري.

(٥) الدرّ المصون ٣/٢٥٧ وعبارة السمين: «أحسن من هذا التقدير...».

(٦) ن: «منكر»، والمثبت موافق لما في الدر المصون ٣/٢٥٧.

(٧) انظر: مفردة ابن محيِصن ١١٢، ومفردة الحسن ٢٤٢، والمبهج ٢/١٥٤، وإيضاح

وعن الأعمش^(١) (إن يؤتى) بكسر الهمزة، وخَرَجَها الزمخشري^(٢) على أنها «إن» النافية، وهو متصلٌ بكلام أهل الكتاب، أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم، وقولوا لهم: ما يؤتى أحدٌ مثلما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم، يعني: لا يُؤْتُونَ^(٣) مثله، فلا يُحاجُّوكم.

وقرأ ﴿يُؤدِّةُ إِلَيْكَ﴾، و﴿لَا يُؤدِّةُ إِلَيْكَ﴾ [٧٥] بإسكان الهاء أبو عمرو وهشامٌ من طريق الداجوني وأبو بكرٍ وحمزة، وكذا ابنُ وردان^(٤) من طريق النهرواني^(٥)، وابنُ جَمَّازٍ من طريق الهاشمي، ووافقهم الحسنُ والأعمش^(٦).

وقرأ قالون، وكذا يعقوبٌ باختلاس الكسرِ فيهما. واختلفَ عن ابن ذكوان وهشامٍ من طريق الحلواني، وكذا عن أبي جعفر. والذي تلخَّص كما في باب هاء الكناية^(٧): أن لابن ذكوان القصرَ والإشباعَ، ولهشامٍ الإسكانَ من طريق الداجوني، والقصرَ والإشباعَ من طريق الحلواني، ولأبي جعفرٍ السكونَ والقصرَ، وقرأ الباقون بالإشباع.

(١) انظر: المبهج ٢/١٥٣، والإيضاح ٣٢٢.

(٢) الكشف ١/٣٧٤.

(٣) الكشف: «ما يؤتُونَ مثله فلا يحاجونكم».

(٤) انظر: السبعة ٢٠٨، ٢١٢، النشر ٢/٣٠٥، ٣٠٩، الإتحاف ١/٤٨٢.

(٥) ش، ح، س: «طريقي». وفي النشر ١/٣٠٥: «أبو الفرج النهرواني وأبو بكر محمد بن هارون الرازي من جميع طرقهما».

(٦) انظر: المبهج ٢/١٥٤، إيضاح الرموز ١١٢.

(٧) انظر: باب هاء الكناية ص ٨٠١/٢.

فوجه الإسكان كما ذكره الجعبري^(١) ما نَقَلَ الفراء^(٢): «أنَّ من العرب مَنْ يُسَكِّنُ هَاءَ الضمير إذا تحرَّك ما قبلها؛ حملاً على ميم الجمع، وقيل: حُمِلَتْ على الوقف، ووجه الاختلاس: أنه حَذَفَ المدَّ تخفيفاً ولم تُسَكَّنِ الهاءُ للخفاءِ والتوحيدِ بخلاف الميم. ووجه الصلَّة: أنه الأصلُ.

وقد طَعَنَ بعضهم^(٣) في قراءة الإسكان وقال: «إنها غَلَطٌ بَيْنٌ؛ لأنَّ الهاءَ لا يَنْبَغِي أن تُجْزَمَ، ولا تُسَكَّنَ في الوصلِ».

وأجيب^(٤): «بأنها لغةٌ ثابتةٌ عن العربِ، حَفِظَهَا الأئمةُ الأعلامُ كالكسائيِّ، فإنه حَكَى عن بني عُقَيْلٍ وبني كلاب (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ) [العاديات: ٦] بسكون الهاء وكسرهما من غير إشباع، ويقولون: «لَهُ مال، ولَهُ مال»، بالإسكانِ والاختلاسِ.

وقال الفراء^(٥): «من العرب مَنْ يَجْزِمُ الهاءَ إذا تحرَّك ما قبلها، فيقولون: ضَرَبْتُهُ ضرباً شديداً، فيسَكِّنُونَ الهاءَ، كما يُسَكِّنُونَ ميم «أنتم»، و«قمتم»^(٦) وأصلُّها الرِّفْعُ». وأمَّا قراءةُ قالون فهي أيضاً لغةُ عُقَيْلٍ وِكِلابِ.

(١) كنز المعاني ٣٧٢ / ٢، وانظر في توجيه القراءات: الحجة لابن زنجلة ١٦٦، والدر المصون ٣ / ٢٦٢.

(٢) معاني القرآن له ١ / ٢٢٣.

(٣) وهو الزجاج في معاني القرآن ١ / ٤٣٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣ / ٢٦٣.

(٥) معاني القرآن له ١ / ٢٢٣.

(٦) معاني القرآن: «رأيتم».

وأبدل همزة ﴿يُؤَدِّوْهُ﴾ وَاوًا وُرْشًا، وكذا أبو جعفرٍ. ويوقف عليه لحمزة بالبدل وَاوًا^(١).

وعن المطوعي^(٢) عن الأعمش: (دِمَّتْ) [٧٥]، و(دِمْتُمْ) [المائدة: ٩٦] حيث جاء بكسر الدالِ، وهي لغة تميم^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [٧٩]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤)، بضمِّ حرفِ المضارعةِ وفتحِ العينِ وكسرِ اللامِ مشدَّدةً مِنْ «عَلَّمَ»، فيتعدَّى لاثنينِ أو لهما محذوفٌ^(٥)، تقديره: تُعَلِّمُونَ النَّاسَ أَوْ الطَّالِبِينَ الْكِتَابَ.

ويجوزُ ألا يُرَادَ مفعولٌ، أي: كتتم من أهلِ تعليمِ الكتابِ، وهو نظيرُ «أطعمَ الخبزَ»، المقصودُ الأهمُّ إطعامُ الخبزِ من غيرِ نَظَرٍ إِلَى مَنْ يُطْعَمُهُ، فالتضعيفُ فيه للتعدية. وافقهم الأعمش^(٦).

وقرأ الباقرُ بفتحِ حرفِ المضارعةِ وتسكينِ العينِ وفتحِ اللامِ، مِنْ «عَلِمَ يَعْلَمُ»، أي: تعرفون فيتعدَّى لواحد.

(١) قوله: «بالبدل وَاوًا» زيادة من ن.

(٢) انظر: المبهج ١٥٤/٢، وإيضاح الرموز ٣٢٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥٠٠/٢.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٦، النشر ٢/٢٤٠، الإتحاف ١/٤٨٣. وزاد فيه يعقوب وهو خطأ.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٥٨، الحجة لابن زنجلة ١٦٧، الموضح ٣٧٦/١.

(٦) انظر: المبهج ١٥٥/٢، والإيضاح ٣٢٣.

ورجَّح بعضهم السابقة من حيث إنها أبلغ، وذلك أن كلَّ مُعَلِّمٍ عَالِمٌ، وليس كلُّ عَالِمٍ مُعَلِّمًا، فالوصفُ بالتعليمِ أبلغ، وبأنَّ قبلَه ذِكْرُ الرِّبَّانِيَّيْنِ، والرِّبَّانِيُّ يفتضي أن يَعْلَمَ وَيُعَلِّمَ غيره، لا أن يَقْتَصِرَ بالعلمِ على نفسه. ورجَّح آخرون التخفيفَ: بأنه لم يُذَكَّرْ إلا مفعولٌ واحدٌ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ، والتخفيفُ^(١) مُسَوِّغٌ لذلك بخلاف التشديد، فإنه لا بُدَّ من تقدير مفعول، وأيضاً فهو أوفق لـ ﴿تَدْرُسُونَ﴾. واختاره الجعبريُّ^(٢) لما ذكرته، قال: «والمعنى عليه؛ لأنَّ التمسُّكَ بالدينِ مُسَبَّبٌ عن العلمِ لا التعليمِ» انتهى.

والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيحُ إحداهما على الأخرى.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [٨٠]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة، وكذا خَلَفٌ ويعقوبُ^(٣)، بنصبِ الراءِ، وفيها قولان^(٤):

أحدهما: قولُ أبي عليٍّ^(٥) وغيره، وهو أن يكونَ المعنى: ولا له أن يأمرَكم، فقدَّروا «أن» مضمرةً بعد «لا» وتكونُ بعد «لا» مؤكدةً لمعنى

(١) ن: «والحذف».

(٢) كتر المعاني (خ) ١٧٤/ب، ١٧٥/أ.

(٣) انظر: غايَةُ الاختصار ٤٥١/٢، النشر ٢٤٠-٢٤١، الإتحاف ٤٨٣/١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥٧/٣، الحجة لابن زنجلة ١٦٨، الموضح

٣٧٧/١.

(٥) الحجة ٣/٧٥.

النفي السابق، كما تقول: ما كان من زيدٍ إتيانٌ ولا قيامٌ، وأنت تريد انتفاء كلِّ واحدٍ منهما عن زيد، فـ«لا» للتوكيد لمعنى النفي السابق، وبقي معنى الكلام: ما كان من زيدٍ إتيانٌ، ولا منه قيامٌ.

الثاني: أن يكونَ نصبُه لِنَسِقِهِ على ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ﴾، والفاعلُ ضميرُ ﴿لِبَشَرٍ﴾ فقط. قال سييويه^(١): «والمعنى ما كان لبشر أن يأمركم / أن تتخذوا الملائكة».

وافقهم الحسن واليزيدي والأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بالرفع على الاستئناف، وفاعله ضميرُ اسمِ الله تعالى أو لبشرٍ. قال الأخفش^(٣): «تقديره: وهو لا يأمركم».

والصحيحُ أن المراد بـ«بشرٍ» العمومُ أي: ما كان لبشرٍ أن ينبئه^(٤) الله ليدعو إلى التوحيد، ثم يأمر الناس أن يعبدوه، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

وسكَّن أبو عمرو الراء واختلَسَها، ووافقه ابنُ محيصنٍ من «المبهج»^(٥) على الإسكان، ومن «المفردة»^(٦) على الاختلاسِ، والباقر بالإشباع، وبه قرأ اليزيديُّ فخالفَ أبا عمرو.

(١) الكتاب ٥٢/٣.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٤٢، والمبهج ١٥٥/٢، وإيضاح الرموز ٣٢٣.

(٣) معاني القرآن ٢٠٨/١.

(٤) ر: «يبعته».

(٥) انظر: المبهج ٤٧/٢.

(٦) مفردة ابن محيصن: ١٠٢، إيضاح الرموز ٢٧١.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ [٨١]:

فحمزة^(١) بكسر اللام وتخفيف الميم على أن اللام لام الجر متعلقة بـ ﴿أَخَذَ﴾. و«ما»، قال البيضاوي^(٢) وغيره: مصدرية أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم مجيء رسولٍ مصدقٍ أخذ الله الميثاق لتؤمننَّ به ولتنصرنَّه، وافقه الحسن والأعمش^(٣).
وقرأ الباقر بالفتح على أنها لام الابتداء^(٤)، ويحتمل أن تكون موطئة للقسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف.

واخْتَلَفَ فِي ﴿آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ﴾ [٨١]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٥) بالنون والألف بضمير المعظم نفسه، وافقه الحسن^(٦).
وقرأ الباقر بتاء مضمومة من غير ألفٍ، ضمير المتكلم وحده، وهو موافق لما قبله وما بعده لصيغة الإفراد^(٧) في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾، وجاء بعده ﴿إِصْرِي﴾^(٨) [٨١].

(١) انظر: السبعة ٢١٣، غاية الاختصار ٢/٤٥١، النشر ٢/٢٤١، الإتحاف ١/٤٨٣-٤٨٤.

(٢) أنوار التنزيل ١/١٦٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤٢ والمبهبج ٢/١٥٦، وإيضاح الرموز ٣٢٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٦٢، الحجة لابن زنجلة ١٦٨، الموضح ١/٣٧٨.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٥١، النشر ٢/٢٤١، الإتحاف ١/٤٨٤.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٣٤، وإيضاح الرموز ٣٢٤.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٦٩، الحجة لابن زنجلة ١٦٩، الموضح ١/٣٧٩.

(٨) تصحفت الكلمة في النسخ إلى: «أخرى»، والتصويب من الدر المصون ٣/٢٩٣.

وقرأ ﴿أَفَرَزْتُمْ﴾ [٨١] بتسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألفٍ بين الهمزتين قالونٌ وأبو عمرو وهشامٌ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، وافقهم الزبيدي.

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهاني، ومن طريق الأزرق في أحد وجهيه، وابنٌ كثير، وكذا رويسٌ بالتسهيل بينَ من غير ألفٍ، ووافقهما ابنٌ محيصنٍ. وأبدلها الأزرق في وجهه الثاني ألفاً خالصةً، ومدَّ لالتقاء الساكنين.

وقرأ ابنُ ذكوانٍ وهشامٌ من مشهور طُرق الداجوني، وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوْحٌ، بالتحقيق من غير ألفٍ، وافقهم الحسن والأعمش. وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشامٍ بالتحقيق والألف. وأظهر ﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ [٨١] ابنٌ كثير وحفصٌ، وكذا رويسٌ، لكن بخلفٍ عنه، والباقون بالإدغام.

واختلِفَ في ﴿يَبْعُونَ﴾ [٨٣]:

فأبو عمرو وحفصٌ، وكذا يعقوبٌ بالغيب^(١)، نسقاً على قوله: ﴿هُمُ أَلْفَسِقُونَ﴾ [٨٢]، وافقهم الزبيدي والحسن^(٢)، وقرأ الباقر بتاء الخطاب على الالتفات^(٣).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٦، النشر ٢/٢٤١، الإتحاف ١/٢٨٤.

(٢) انظر: المهج ٢/١٥٧، إيضاح الرموز ٣٢٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٦٩، والحجة لابن زنجلة ١٧٠،

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣]:

فحفصٌ، وكذا يعقوب^(١) بالغيب، ويعقوبٌ على أصله في فتح الياء وكسر الجيم. وقرأ الباقر بن تاء الخطاب على الالتفات.

ونقل / حركة همزة ﴿مِلُّءٌ﴾ إلى اللام من ﴿مِلُّءُ الْأَرْضِ﴾ [٩١] ورشٌ من طريق الأصبهاني، وكذا ابنُ وردانَ بخلفٍ عنهما.

وعن المطوعي^(٢) عن الأعمش (وَلَوْ أَفْتَدَى) [٩١] بضمِّ الواو، وكذلك (لَوْ أَطْلَعْتَ) [الكهف: ١٨]، (وَأَلُّوا اسْتَقَامُوا) [الجن: ١٦]، ونحوه. وتسهيلاً همزة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٩٣]، وحذفُ^(٣) ألفه سبق.

واخْتَلَفَ فِي ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [٩٧]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر وخلف^(٤)، بكسر الحاء وهي لغة نجد، وافقهم الأعمش^(٥).

وعن الحسنِ كَسْرُهُ^(٦) كيف جاء، وأوله موضعُ البقرة [١٨٩]. وقرأ الباقر بالفتح، وهي لغة أهلِ العالية^(٧).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٦-٢٦٧، النشر ٢/٢٤١، الإتحاف ١/٤٨٤.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٥٨، إيضاح الرموز ٣٢٤.

(٣) ر: «ومد».

(٤) انظر: الغاية ٢١٦، النشر ٢٤١، الإتحاف ١/٤٨٥.

(٥) انظر: المبهج ٢/١٥٨، إيضاح الرموز ٢٩٦.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٢٧، إيضاح الرموز: ٢٩٦.

(٧) انظر: الدر المصون ٣/٣٢٣. وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٧١،

والحجة لابن زنجلة ١٧٠، الموضح ١/٣٨٠.

وفَرَّقَ سيبويه^(١) بين القراءتين، فجعل المكسورَ مصدرًا أو اسمًا للعمل،
وأما المفتوح فمصدرٌ فقط.

وأمال ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [١٠٢] الكسائي، وبالفتح^(٢) والتقليل ورش^(٣)،
والباقون بالفتح.

وشدّد تاء ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [١٠٣] البزّي، ووافقه ابنُ محيصن بخلف
عنهما^(٤).

وقرأ: ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [١٠٩] بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل
ابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخلف^(٥)، وافقهم المطوّعي
والحسنُ وابنُ محيصن^(٦).

وعن المطوّعي^(٧) عن الأعمش (لَنْ يَضِرُّوكُمْ) [١١١] بكسر الضادِ،
وكذلك (فَلَنْ يَضِرَّ اللَّهُ) [١٤٤]، ونحوه، سواءً أُسْنِدَ إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ،
مفردٍ أو غيره.

(١) أثبت سيبويه في الكتاب ٤/ ١٠ مصدرية المكسور.

(٢) ش: «وأمالها الأزرق بين اللفظين».

(٣) يعني الأزرق عنه، كما في حاشية: ر، م، وانظر: الإتحاف ١/ ٤٨٥. وتقدم في باب
الإمالة.

(٤) أي: عن البزّي وابن محيصن، وفي ن: «عنه» يعني: ابن محيصن. انظر: المبهج ١/ ٤٢١،
إيضاح الرموز ٣٠٨. وتقدم هذا الخلاف عند الآية: ٢٦٧، من سورة البقرة.

(٥) انظر: الغاية ١٩٥، النشر ٢/ ٢٠٨-٢٠٩، الإتحاف ١/ ٤٨٥.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٢٨، المبهج ٢/ ٢٢، إيضاح الرموز ٢٦٦.

(٧) انظر: المبهج ٢/ ١٥٩، إيضاح الرموز ٣٢٥.

وأمال ﴿أَذَى﴾ [١١١] في الوقف حمزةً والكسائي وخلفٌ، ولورش^(١) وجهان، والباقون بالفتح^(٢).
وأمال ﴿وَيَسْرِعُونَ﴾ [١١٤]، ﴿وَسَارِعُونَ﴾ [١٣٣] الدُّورِيُّ عن الكسائي.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا خلف^(٣) بالغيب فيهما مراعاةً لقوله: ﴿مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [١١٣] فجرى على لفظ الغيبة^(٤) أخبرنا تعالى أن ما يفعلوا من خير لهم غير مكفور، وافقهم الأعمش^(٥).
وقرأ الباقر بالخطاب على الرجوع إلى خطاب أمية محمد ﷺ في قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾ [١١٠]، ويجوز أن يكون النفاً من الغيبة في قوله: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [١١٣] إلى آخره، إلى خطابهم.

وَاخْتَلَفَ عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو فِيهِمَا، وَرَوَى المَهْدَوِيُّ^(٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ عَنِ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَنِ الدُّورِيِّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْغَيْبِ وَالْخُطَابِ.

(١) يعني: الأزرق عنه، كما تقدم في باب الإمالة .

(٢) قوله: «وأمال ﴿أَذَى﴾ ... بالفتح» زيادة من ب، د.

(٣) انظر: الكتزي في القراءات العشر: ٤٤١/٢، النشر: ٢٤١/٢، الإتحاف ٤٨٦/١.

(٤) انظر في توجيهه القراءتين: الحجة للفراسي ٧٣/٣، والحجة لابن زنجلة ١٧٠،

الموضح ٣٨٠/١.

(٥) انظر: المبهج ١٥٩/٢، إيضاح الرموز ٣٢٥.

(٦) ليس في شرح الهداية ٢٣٠/١. انظر: النشر: ٢٤١/٢.

قال في «النشر»^(١): «الوجهان صحيحان، وَرَدَا من طريق المشاركة والمغاربة، وقرأتُ بهما من الطريقتين، إلا أن الخطاب^(٢) أكثرُ وأشهرُ، وعليه الجمهورُ من أهل الأدياء».

ووافق على الخطاب ابنُ محيصنٍ من «المبهج»^(٣).

واختُلفَ في ﴿يَضْرُكُ﴾ [١٢٠]:

فنافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٤) بكسرِ الضادِ وجزمِ الراءِ على جوابِ الشرط^(٥) مِنْ «ضارهُ يَضِيرُهُ» وعليه ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وأصلهُ: يَضِيرُكُمْ كـ «يَغْلِبُكُمْ»، نُقِلَتْ كسرةُ الياءِ إلى الضادِ، ثم سُكِنَتْ الراءُ للجزمِ، فحُدِفَتِ الياءُ للساكنين، والكسرةُ دالَّةٌ عليها، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ^(٦).

وقرأ الباقون بضمِّ الضادِ ورفعِ الراءِ مشدَّدةً، على أَنَّ الفعلَ مرتفعٌ لوقوعه بعد فاءٍ مقدَّرةٍ، وهي وما بعدها الجوابُ في الحقيقة، والفعلُ متى وَقَعَ بعد الفاءِ رُفِعَ ليس إلا، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]،

(١) النشر ٢/٢٤١.

(٢) ر: «الخطاب هنا».

(٣) المبهج ٢/١٥٩.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٧، النشر ٢/٢٤٢، الإتحاف ١/٤٨٦.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٣/٧٤، الكشف ١/٣٥٥، الموضح ١/٣٨١.

(٦) قوله: «واليزيدي» سقط من ن، والصواب إثباته. انظر: المبهج ٢/١٥٩، وإيضاح

والتقدير: فلا يَضْرُكُم^(١)، وحُذِفَ الفاءُ كقولِه^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ / عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ

أي: فالله يشكرها.

وقال الجعبري^(٣): «مضارعُ ضَرَّ»، وعليه ﴿لَا يَضْرُكُ مَنْ ضَلَّ﴾ المائدة [١٠٥]، وأصلُه: «يَضْرُكُم» كـ «يَنْضُرُكُم»، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الرَّاءِ الْأُولَى إِلَى الضَّادِ؛ لِيَصِحَّ إِدْغَامُهَا فِي الثَّانِيَةِ، ثُمَّ سُكِّنَتْ لِلجَزْمِ كَالْمَتَقَدِّمِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ لَهُ؛ لِأَنَّهَا طَرَفٌ، وَكَانَتْ ضَمَّةً إِتْبَاعًا كـ «لَمْ يَرُدُّ»، فَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ عَلَى هَذِهِ إِعْرَابًا، وَهُوَ الْمَخْتَارُ لِلْأَصَالَةِ.

وقيل: على تقديرِ التَّقديمِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: لَا يَضْرُكُمُ إِن تَصْبِرُوا، فَحُذِفَ «فَلَا يَضْرُكُم»، الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ لِدَّلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أُخِّرَ مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَابِ، فَالضَّمَّةُ عَلَى هَذَا ضَمَّةُ إِعْرَابٍ.

قال في «الدرِّ»^(٤): «وهذا تخريجٌ سيبويه^(٥) وأتباعه، وإنما احتاجوا إلى ارتكابِ هذا الشَّطَطِ لِمَا رَأَوْا مِنْ عَدَمِ الْجَزْمِ فِي فِعْلِ مُضَارِعٍ لَا مَانِعَ مِنْ إِعْمَالِ الْجَزْمِ فِيهِ».

(١) قال السمين في الدر المصون ٣/ ٣٧٥: «والفاء حُذِفَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّزَاعِ».

(٢) تقدَّم البيت في ص ١٦٧٩ من هذا المجلد.

(٣) كنز المعاني (خ) ١٧٦/أ.

(٤) الدر المصون ٣/ ٣٧٤.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٦.

وعن الحسن والمطوّعي^(١) عن الأعمش (بما تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ) [١٢٠] بالخطاب: إمّا على الالتفات، وإمّا على إضمار: قل لهم يا محمد^(٢).
وعن الحسن^(٣) وحده (أَلْف) في الموضعين [١٢٤-١٢٥] بقصر الهمزة، وسكون اللام على الإفراد^(٤).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ هُنَا [١٢٤]، وَ﴿مُنزَّلُونَ عَلَى﴾ فِي الْعنكبوت [٣٤]:

فابنُ عامرٍ^(٥) بتشديد الزاي مع فتح النون، والباقون بالتخفيف مع سكون النون، فالتشديدُ والتخفيفُ لغتان^(٦)، أو التشديد من «نزل»، والتخفيفُ من «أنزل»، ولا خلاف في فتح الزاي هنا وكسرها في العنكبوت، إلا عن الحسن^(٧) فإنه يكسرها هنا مخففةً، ويُسكنُ النونَ.
وَأَمَّا ﴿مُنزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ فَيَأْتِي فِي الْأَنْعَامِ [١١٤] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٤٣، والمبهج ٢/١٦٠، وإيضاح الرموز ٣٢٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤٣/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤٤ وإيضاح الرموز ٣٢٦.

(٤) قال أبو حيان: «فإن جعلت: «الألف» تمييزاً جمعته، فأما قراءة الحسن فشاذة، وقيل: إن الحسن أفرد «الألف» فيهما كما تُفرد «المئة» تمييزاً للثلاثة والتسعة». انظر: الارتشاف

٢/٧٤٥، إعراب القراءات الشواذ ١/٣٤٥، القراءات الشاذة: ٣٨.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٨، والنشر ٢/٢٤٢، الإتحاف ١/٤٨٧.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/٧٥، والحجة لابن زنجلة ١٧٢،

الموضح ١/٣٨١.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٢٤٣، وإيضاح الرموز ٣٢٦.

واخْتَلَفَ فِي مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾:

فابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ^(١) بكسر الواو اسم فاعلٍ، مِنْ سَوِّمٍ، على إسناد الفعلِ إليهم^(٢)، أي: مُسَوِّمِينَ أَنفُسَهُمْ، أو خَيْلَهُمْ، وكانوا بعمائمٍ صُفْرٍ مُرَحِيَّاتٍ على أَكْتافِهِمْ^(٣)، وافقهم ابنُ محيِصِنٍ واليزيديُّ^(٤).
وقرأ الباقر بالفتح اسم مفعول، على أَنَّ غَيْرَهُمْ سَوِّمَهُمْ: إِمَّا اللهُ بِأَمْرِهِ، أو ملائكةً أُخْرَ، أو معناه: مُرْسَلِينَ. حكاه الأَخْفَشُ^(٥). قال البيضاوي^(٦):
«من التسويم بمعنى الإسامة».

وقَوَّى الجَعْبَرِيُّ^(٧) الكسْرَ بقوله ﷺ: «سَوِّمُوا فَإِنَّ الملائكةَ قد سَوِّمَتْ»^(٨).

(١) انظر: السبعة ٢١٦، النشر ٢/٢٤٢، الإتحاف ١/٤٨٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٧٦، والحجة لابن زنجلة ١٧٢، الموضح ٢/٣٨١.

(٣) في حاشية ح، ر، ف: «وقيل: كانت عمامة الزبير يوم بدر صفراء، فنزلت الملائكة كذلك». رواه ابن أبي شيبة (١٣/٢٨٠)، وابن جرير في تفسيره (٦/٣٦).

(٤) انظر: المبهج ٢/١٦٠-١٦١، إيضاح الرموز ٣٢٧.

(٥) قوله: «حكاه الأَخْفَشُ» سقط من ش، س، ح. وليس في معاني القرآن. انظر: البحر ٣/٥١، والدر المصون ٣/١٨٧.

(٦) أنوار التنزيل ١/١٨١.

(٧) كثر المعاني (خ) ١٧٦/ب وبقية الكلام للجعبري أيضاً.

(٨) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٢/٣١٠ ك: الجهاد، ب: جامع الشهادة، برقم (٢٨٦١)، بمثله، من طريق عمير بن إسحاق القرشي أبي محمد، وهو تابعي ولم يرو عنه غير عبد الله بن عون، كما قال أبو حاتم والنسائي: «لا نعلم روى عنه غيره» كما =

وفائدة هذه العلامة إشهارُ الشجاعِ نفسه لِيُبَارِزَ، وَلِيَعْرِفَ كُلُّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ عند التحامِ الحربِ صاحبه من عدوه.

وأمال ﴿الرِّيَؤُا﴾ [١٣٠] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، وفتح الباقون، وهو مذهب الجمهور عن ورش، وفي «العنوان»: التقليل لنافع.

وقرأ ﴿مُضَعَّفَةً﴾ [١٣٠] بالتشديد من غير ألفِ ابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١)، ووافقهم ابن محيصة من «المبهج» والحسن^(٢).

واختلِفَ في ﴿وَسَارِعُوا﴾ [١٣٣]:

فنافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر^(٣) بغير واو قبل السين، على

= في التهذيب لابن حجر ٨/ ١٤٣. وذكره العقيلي في الضعفاء ٣/ ٣١٧ ونقل عن مالك أنه قال: «لا أدري إلا أنه روى عنه رجل لا نستطيع أن نقول فيه شيئاً: ابن عون». قال ابن عدي: «لا أعلم يروي عنه غير ابن عون وهو ممن يكتب حديثه، وله من الحديث شيء يسير» الكامل ٥/ ١٧٢٤. وقال الحافظ ابن حجر في التقريب ص ٧٥٣ برقم (٥٢١٤): «مقبول». وهو مجهول العين إذ لم يرو عنه إلا ابن عون ومع ذلك رواه مراسلاً فهو ضعيف به، ومن طريقه -أي ابن عون عنه مراسلاً- رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١١/ ٢٨٣ برقم (٣٣٢٦٤)، وفي ١٣/ ٢٦٣ برقم (٣٧٦٦٥)، وكذا رواه به ابن جرير الطبري في تفسيره ٦/ ٣٤ ولفظه عندهما: «تسوموا؛ فإن الملائكة قد تسومت» وزاد ابن أبي شيبة «فهو أول يوم وضع الصوف»، يعني يوم بدر.

(١) انظر: التيسير ٩٠، النشر ٢/ ٢٢٨، الإتحاف ١/ ٤٨٧.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٣٢، والمبهج ٢/ ١١٣-١١٤، إيضاح الرموز: ٣٠٣.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٨، النشر ٢/ ٢٤٢، الإتحاف ١/ ٤٨٨.

الاستئناف^(١)، أو إرادة العطف، وحذفت الواو للدلالة عليه، كقوله:
﴿ثَلَاثَةٌ رَّاٰهُمْ كَلَبُهمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وكذلك هي في مصاحف / المدينة
والشام^(٢).

وقرأ الباقر بالواو، عطفَ جملة أمرية على مثلها، وهي كذلك في
مصاحفهم.

وأمال ﴿وَسَارِعُوا﴾ [١٣٣] الدوري عن الكسائي فقط.

واختلف في ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [١٤٠]، و﴿مِنْ بَعْدِ
مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ [١٧٢]:

فأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣) بضم القاف في الثلاثة،
وافقه الأعمش^(٤).

وقرأ الباقر بالفتح فيها، وهو لغة أهل الحجاز^(٥)، والضم لغة غيرهم،
فهما كالضعف والضعف، والكُره والكره، فمعناهما واحد عند جماعة،
قالوا: والمراد الجرح نفسه^(٦).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٧٧، الحجة لابن زنجلة ١٧٤، الموضح
٣٨٣/١.

(٢) انظر: المرسوم آخر هذه السورة.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٥٣، النشر ٢/ ٢٤٢، الإتحاف ١/ ٤٨٨.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ١٦١، إيضاح الرموز ٣٢٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٧٩، الحجة لابن زنجلة ١٧٤، الموضح
٣٨٤/١، والدر المصون ٣/ ٤٠٢.

(٦) قوله: «الكُره والكره... الجرح نفسه» سقط من: س، ش، ح.

وقال آخرون منهم الأخفش^(١): المراد بهما المصدر، وفرَّق بينهما آخرون، فقالوا: المفتوح الجُرْحُ، والمضمومُ أَلْمُه، ولا خلاف في سكونِ الرءاء.

وعن الحسن^(٢) (وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) [١٤٢] بكسر الميم عطفاً على ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾ [١٤٢] المجزوم بـ«لم»^(٣)، وهي قراءة يحيى بن يعمر^(٤) أيضاً.

وأبدل همزة ﴿مُوجَّلاً﴾ [١٤٥] واواً ورشاً، وكذا أبو جعفر، كوقف حمزة والأعمش، وقرأ الباقون بالتحقيق.

وأدغم ﴿يُرِدُّ تَوَابَ﴾ في الموضعين هنا [١٤٥] أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، والباقون بالإظهار.

وعن المطوعي^(٥) عن الأعمش^(٦): (يُؤْتِيهِ مِنْهَا) في الموضعين [١٤٥]، (وسيجزي) [١٤٥] بياء الغائب في الثلاثة، والضمير لله تعالى.

(١) مذهبه في معاني القرآن ١/ ٢١٥ أنهما لغتان، مثل الضعف والضعف.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٤٤، وإيضاح الرموز ٣٢٧.

(٣) كذا في النسخ والدر المصون: «لم»، وصوابه: «لما».

(٤) الدر المصون ٣/ ٤١١.

(٥) قوله: «عن المطوعي... والضمير لله تعالى» جاء في ن، س، غ قبل قوله: «واختلِفَ في ﴿وَكَايُنِ﴾...» في الصفحة القادمة.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٦٢، إيضاح الرموز ٣٢٨.

وأسكن هاء ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ في الموضعين هنا [١٤٥]، وكذا موضع الشورى [٢٠] أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني وأبو بكر، وحمزة، وكذا ابن وردان من طريق النهرواني، وابن جَمَّاز^(١) من طريق الهاشمي، وافقهم الحسن والأعمش^(٢).

وقرأ قالون، وكذا يعقوب، بكسر الهاء من غير صلة، واختلف عن ابن ذكوان وهشام من طريق الحلواني، وكذا أبو جعفر. وحاصل ما في ذلك أن لهشام ثلاثة أوجه: السكون، وإشباع كسرة الهاء، وقصرها، ولابن ذكوان وجهين: القصر والإشباع، ولأبي جعفر وجهين: السكون والقصر. وقرأ الباقر بالإشباع، وافقهم ابن محيصر واليزيدي، فخالف أبا عمرو.

واختلف في ﴿وَكَايْنٍ﴾ حيث وقع، وهو في سبعة: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ هنا [١٤٥]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ﴾ بيوسف [١٥]، ﴿فَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا﴾ بالحج [٤٨]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ﴾ بالعنكبوت [٦٠]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ﴾ بالقتال [١٣]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾ بالطلاق [٨]:

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٥، النشر ١/ ٣٠٥، الإتحاف ١/ ٤٨٨-٤٨٩.

(٢) ر، ف، د، ب، ط: «اليزيدي»، وكذا في حاشية ش، والمثبت موافق لما في المبهج

فابنٌ كثيرٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بألفٍ ممدودةٍ بعد الكافِ، بعدها همزةٌ مكسورةٌ على وزن «كاعنٌ»، وهي إحدى لغاتها الخمس^(٢)، وافقهما الحسن^(٣) فيما عدا الحَجَّ. وسَهَّل أبو جعفرِ الهمزةَ.

وهذه اللفظة^(٤) قيل: مركبةٌ من «كاف التشبيه» ومن «أَيِّ»، وحدث بعد التركيب معنى التكثر المفعومٌ من «كم» الخبرية.

ومثلها في التركيب وإفهام التكثر «كذا» في قولهم: «عندي كذا كذا درهماً»، والأصل: كاف التشبيه و«ذا» الذي هو اسمُ الإشارة، فلما رُكِّبَا حدثَ فيهما معنى التكثر كـ«كم» الخبرية و«كأين».

قال الخليل وقطرب: وجه «كائن» أنه مقلوب من قراءة ﴿وَكَايِّن﴾.

واختلَفَ في كيفية القلب^(٥)، فقليل: قُدِّمَت الياءُ المشددة، وأُخِّرَت الهمزة، فانفتحت الياءُ، وانكسرت الهمزةُ فصار «كَيِّن»، ثم حُذفت الياءُ الثانيةُ تخفيفاً لِثِقَلِهَا بالحركة والتضعيف، كما قالوا في «أَيُّهما»: أَيُّهما، ثم قَلَبَتِ الياءُ الساكنةُ ألفاً، كما قَلَبُوها في نحو: «آية»، والأصل: آيَّة^(٦)، فصار اللفظ كائن كـ«جاعن».

(١) انظر: الغاية: ٢١٨، النشر ٢/٢٤٢، الإتحاف ١/٤٨٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٨٠، الحجة لابن زنجلة ١٧٥، الموضح ١/٣٨٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤٥، وإيضاح الرموز ٣٢٨.

(٤) قوله: «وهذه اللفظة... اتباعاً لرسم المصحف» نحو صفحة ونصف زيادة من: ر، م، د،

ف، غ وحاشية ح، وانظر: الدر المصون ٣/٤٢١.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٤٢٣.

(٦) وهو مذهب الفراء. انظر: الزاهر ١/٣٤٢، شرح التصريح ٢/٣٨٨، فقد استثقلوا

اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً لفتح ما قبلها.

وقيل: إنه حُذِفَت الياءُ الساكنةُ الأولى، وقُلِبَتِ الياءُ المتحركةُ ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فصار كائِن، وقيل: غيرُ ذلك.

ونُقِلَ^(١) عن المبرد أنها اسمُ فاعلٍ من كان يكون فهو كائِن، واستبعده مكِّي^(٢)، قال: «لإتيان «مِنْ» بعدها، ولبنائها على السكون»، يعني لو كان كذلك لكان معرباً، وكان^(٣) من حقها أن يُوقَفَ عليها بغير تنوين، لأنَّ التنوين يحذف ووقفاً، إلا أن الصحابةَ كَتَبَتِهَا «كائِن» بثبوت النون، فمِنَ ثَمَّ وَقَفَ عليها جمهورُ القراء بالنون اتِّباعاً لرسم المصحفِ.

وعن ابن محيصن^(٤) (كإِن) بهمزة مكسورة من غير ألف بوزن «كعِن» في السبعة^(٥)، وافقه الحسن^(٦) في الحج [٤٨]. وهذه اللغةُ الثانيةُ في هذه الكلمة.

والثالثة: حَذَفَ الياءين، دفعةً واحدةً لامتزاج الكلمتين بالتركيب.

والرابعة: حَذَفَ إحدى الياءين على ما تقدّم، ثم حَذَفَ الأخرى لالتقائها ساكنةً مع التنوين، / ووزنه على هذا كَفٍ؛ لحذف العين واللام منه.

(١) نقل أبو حيان هذا القول عن يونس. انظر: الارتشاف ٧٩٣/٢.

(٢) مشكل الإعراب ١٥٤.

(٣) قال أبو حيان: «فعلى هذا لا يُوقَف إلا بالنون، وثبت خطأً ووقفاً». وانظر: الارتشاف ٧٩٣/٢.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ١١٢، وإيضاح الرموز ٣٢٨.

(٥) أي: في المواضع السبعة.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٣٩٨.

والخامسة: قرأ بها الباقون وهي ﴿وَكَايْنٌ﴾ [١٤٦] بهمزة وياء مكسورة مشددة من غير ألفٍ وهي الأصل، قال الشاعر^(١):

كَايْنٌ فِي الْمَعَاشِرِ مِنْ أَنْاسٍ أَخُوهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمْ كِرَامٌ
وَوَقَفَ عَلَى الْيَاءِ مِنْهُ أَبُو عَمْرٍو، وكذا يعقوب^(٢)، وافقهما اليزيدي والحسن^(٣)، ووقف الباقون على النون.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ [١٤٦]:

فنافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٤)، بضم القاف وكسر التاء من غير ألفٍ مبنياً للمفعول^(٥).

ويحتمل أن يكون القتل واقعاً على الرسول عليه الصلاة والسلام، كأنه قال: كم من نبي قُتِلَ ومعه ربيون، ويحتمل أن يكون لـ «الرَّبِّيُّون»، فهم مرفوعون بما لم يُسمَّ فاعله، كأنه قال: كم من نبي قُتِلَ ربيون معه، وهم العلماء الأتقياء، أو العابدون لرَبِّهم، أو الجماعات. ووافقهم ابن محيصة واليزيدي^(٦).

(١) لم نهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧٢/٣، والدر المصون ٤٢٢/٣.

(٢) انظر: التجريد ٢٠٥، إرشاد المبتدي ٢٦٩، النشر ١٤٣/٢، الإتحاف ٤٨٩/١.

(٣) انظر: المبهج ١٦٣/٢، إيضاح الرموز ٢٤٦.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٤٤٣/٢، النشر ٢٤٢/٢، الإتحاف ٤٨٩-٤٩٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٨٢/٣، الحجة لابن زنجلة ١٧٥، الموضوع ٣٨٦/١.

(٦) ن: «والحسن» مكان «اليزيدي»، والمثبت موافق لما في المبهج ١٦٣/٢، وإيضاح الرموز ٣٢٨، والإتحاف ٤٨٩/١، والفوائد المعتمدة (ضمن إتحاف البررة) ٢٧٩.

وقرأ الباقر ﴿ قَتَلَ ﴾ بفتح القاف والتاء وألفٍ بينهما بوزن «فاعِل»،
يعني أن «الرَّبِّيُّون» قاتلوا معه عليه السلام، فارتفاعُهم بـ ﴿ قَتَلَ ﴾، وهم
فاعلو القتال.

قال ابن عطية^(١): «قراءة ﴿ قَتَلَ ﴾ أعمُّ في المدح؛ لأنه يَدْخُلُ فيها مَنْ
قَتَلَ وَمَنْ بَقِيَ».

وعن الحسن^(٢) (رَبِّيُّون) [١٤٦] بضم الراء.

قال في «الدرّ»^(٣): «وهو من تغييرِ النَّسَبِ إن قُلْنَا: هو منسوبٌ إلى الرَّبِّ،
وقيل: لا تغييرَ فيه وهو منسوبٌ إلى الرَّبَّةِ، وهي الجماعة. وفيها لغتان:
الكسرُ والضمُّ».

وعن الحسن أيضاً^(٤) (وَهِنُوا) [١٤٦] بكسرِ الهاءِ، وهي والفتحُ لغتان،
وَهْنٌ يَهْنُ كـ «وَعَدَ يَعِدُ»، وَهْنٌ يَوْهَنُ كـ «وَجَلَّ يَوْجَلُّ»^(٥).

وعن الشَّنبُوذِي^(٦) عن الأعمشِ (إلى ما أصابهم) [١٤٦] بـ «إلى» موضعِ
اللام.

(١) المحرّر الوجيز ٣/ ٢٥٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٤٦، وإيضاح الرموز ٣٢٩.

(٣) انظر: الدرّ المصون ٣/ ٤٣١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٤٥، وإيضاح الرموز ٣٢٩.

(٥) قوله: «وهن... كوجل يوجل» زيادة من: ر، ف، ط، ب، وهي في حاشية ح.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٦٣، وإيضاح الرموز ٣٢٩.

وعن الحسن^(١) (وما كَانَ قَوْلُهُمْ) [١٤٧] بالرفع على أنه اسمٌ، والخبر «أن» وما في حيزها، وقراءة الجمهور بالنصبِ أُولَى؛ لأنه إذا اجتمع معرفتان، فالأُولَى أن يُجْعَلَ الأعرَفُ اسماً، و«أن» وما في حيزها أعرف.

وقرأ ﴿الرُّعْبَ﴾ حيث جاء معرفةً ونكرةً، وهو خمسة: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ هنا [١٥١]، وفي الأنفال [١٢]، ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ بالأحزاب [٢٦]، والحشر [٢]، و﴿وَلَمَلَيْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ بالكهف [١٨] ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٢)، بضمِّ العين، والباقون بإسكانها.

وهما لغتان فصيحتان^(٣). وقيل: الأصلُ الإسْكَانُ وأُتْبِعَ، كـ «الْيُسْر»، أو الضمُّ وأسْكِنَ تخفيفاً، كـ «الرُّسُل»، قاله الجعبري^(٤).

وعن الحسن^(٥) (تَصْعَدُونَ) [١٥٣] بفتحِ التاءِ والعينِ من صَعَدَ في الجبل إذا رَقِيَ، وقراءة الجمهور بضمِّ التاءِ وكسرِ العينِ من أَصْعَدَ في الأرض: إذا ذهب.

(١) انظر: مفرد الحسن ٢٤٦، إيضاح الرموز ٣٢٩.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٩٠، النشر ٢/ ٢١٦، الإتحاف ١/ ٤٩٠. وتقدّم في البقرة عند الآية [٦٧].

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٨٥، الحجة لابن زنجلة ١٧٦، الموضح ٣٨٦/١.

(٤) كنز المعاني (خ) ١٧٧/ب.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٤٧، وإيضاح الرموز ٣٢٩.

والجَمْعُ بين القراءتين أَنَّهُم أَوْلاً أَوْصَعَدُوا فِي الْوَادِي، ثُمَّ لَمَّا حَزَبَهُمْ^(١)
الْعَدُوُّ صَعَدُوا فِي الْجَبَلِ، وَهَذَا عَلَى رَأْيِ مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَ أَصْعَدَ وَصَعِدَ^(٢).

وعن الحسن^(٣) أيضاً (ولا تَلُون) [١٥٣] بالخطاب مع الفتح وضمّ اللام
وواو ساكنة، على أَنَّهُ أَبْدَلَ الْوَاوِ هَمْزَةً، ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الْلامِ، ثُمَّ
حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَلَمْ يَبْقَ / مِنَ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْفَاءُ وَالْلامُ^(٤).

وعن ابنِ محيِصن^(٥) من «المبهج» (يَصْعَدُونَ) [١٥٣]، و(يَلُون) [١٥٣]
بالغيب فيهما وواو، ويفتح الياء والعين من (يَصْعَدُونَ) على الالتفات، وعنه
من «المفردة» بالخطاب فيهما مع الضمّ وكسر العين من ﴿تُصْعَدُونَ﴾
كالباقيين.

وعنه^(٦) أيضاً (أَمَنَةً) هنا [١٥٤]، والأنفال [١١] بسكون الميم على أَنَّهُ مُصَدَّرٌ
فقط^(٧). وقرأ الجمهور بفتحها: إمَّا على أَنَّهُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْأَمْنِ، أَوْ جَمْعُ آمِنٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَغْشَى طَائِفَةً﴾ [١٥٤]:

فحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٨) بِالْإِمَالَةِ وَالتَّاءُ الْمُثَنَّىةُ مِنْ فَوْقَ عَلَى
التَّائِيثِ إِسْنَادًا إِلَى ضَمِيرِ الْأَمَنَةِ.

(١) حزبههم: ضيق عليهم وحاصرهم.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/ ٨٢، الدر المصون ٣/ ٤٣٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤٧، وإيضاح الرموز ٣٢٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/ ٨٢، الدر المصون ٣/ ٤٤٠.

(٥) انظر: المبهج ٢/ ١٦٤، إيضاح الرموز ٣٢٩.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٦٤، إيضاح الرموز ٣٣٠.

(٧) انظر: المحتسب ١/ ١٧٤، البحر ٤/ ٨٥، الدر ٣/ ٤٤٤.

(٨) انظر: إرشاد المبتدي ٢٦٩، النشر ٢/ ٢٤٢، الإتحاف ١/ ٤٩١.

وقال في «الدرّ»^(١): «أحسن ما قيل في توجيهها أن تكون هذه الجملة استئنافية جواباً لسؤالٍ مقدّر، كأنه قيل: ما حكم هذه الأمانة؟ فأخبر بقوله: ﴿يَعْتَلِي﴾، وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بالتذكير إسناداً إلى ضمير النعاس، وتكون الجملة صفةً له، و﴿مِنْكُمْ﴾ صفةٌ لـ ﴿طَائِفَةٌ﴾ فتعلّق بمحذوفٍ.

وأماله ورش من طريق الأزرق بين بينَ وفتحَ كالباقين، وكذا حُكْمٌ و﴿تَعْتَلِي﴾ بإبراهيم [٥٠]، والنور [٤٠]، والعنكبوت [٥٥].

واختلِفَ في ﴿الْأَمْرُكَلَهُ لِلَّهِ﴾ [١٥٤]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٣) بالرفع على الابتداء، و﴿لِلَّهِ﴾ خبره^(٤)، والجملة^(٥) خبر «إِنَّ» نحو: إِنَّ مَالَ زَيْدٍ كُلَّهُ عِنْدَهُ، وافقهما اليزيدي^(٦). وقرأ الباقر بالنصب تأكيداً لاسم «إِنَّ».

وعن الحسن^(٧) (أَوْ كَانُوا غَزَى) [١٥٦] بتخفيف الزاي كراهية التثقيب في

(١) الدرّ المصون ٣/٤٤٦.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٦٤، وإيضاح الرموز ٣٣٠.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٥٤، النشر ٢/٢٤٢، الإتحاف ١/٤٩١-٤٩٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٠، الحجة لابن زنجلة ١٧٧، الموضح ٣٨٧/١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٠، الحجة لابن زنجلة ١٧٧، الموضح ٣٨٧/١.

(٦) انظر: المبهج ٢/١٦٥، إيضاح الرموز ٣٣٠.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٢٤٨، وإيضاح الرموز ٣٣٠.

الجمع^(١)، أو أصله غُزاة كقضاة ورُماة، ولكنه حَذَفَ تاءَ التانيث؛ لأنَّ نفسَ الصيغة دالَّةٌ على الجمع فالتاءُ مُسْتَعْنَى عنها.

وقراءةُ الجمهور على التشديد جمعِ غازٍ، وقياسه غُزاة، كـ «رام ورُماة»، لكنهم حَمَلُوا المعتلَّ على الصحيح في نحو: ضارب وضَرْبٍ وصائمٌ وصَوْمٌ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَاللَّهُ يَمَاتَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦]:

فابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٢) بالغيبِ رَدًّا^(٣) على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وافقهم ابنُ محيصةٍ والحسنُ والأعمشُ^(٤).

وقرأ الباقرُ بالخطابِ رَدًّا على قوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا﴾ [١٥٦] فهو خطابٌ للمؤمنين.

وجاء هنا بصفة البصر. قال الراغب^(٥): «عَلَّقَ ذَلِكَ بِالْبَصْرِ لَا بِالسَّمْعِ، وَإِنْ كَانَ الصَّادِرُ مِنْهُمْ قَوْلًا مَسْمُوعًا لَا فِعْلًا مَرْتَبًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مِنَ الْكَافِرِ قَصْدًا مِنْهُ إِلَى عَمَلٍ يُحَاوَلُهُ، فَخَصَّ بِالْبَصْرِ بِذَلِكَ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَقُولُ شَيْئًا، وَهُوَ يَقْصِدُ فِعْلًا يُحَاوَلُهُ: أَنَا أَرَى مَا تَفْعَلُهُ».

واخْتَلَفَ فِي ﴿مُتَّمَّرٌ﴾ [١٥٧-١٥٨]، و﴿مِثَّنًا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، و﴿مِثٌّ﴾

[مريم: ٢٣] الماضي المتصل بضمير التاءِ أو النونِ أو الميمِ حيث وقع:

(١) انظر: المحتسب ١/ ١٧٥، البحر المحيط ٣/ ٩٣، الدر المصون ٣/ ٤٥٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ١٦٦، النشر ٢/ ٢٤٢، الإتحاف ١/ ٤٩٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٩٢، الحجة لابن زنجلة ١٧٧، الموضح ٣٨٨/١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٤٣، المبهج ٢/ ١٦٦، إيضاح الرموز ٣٣٠.

(٥) تفسير الراغب ٢/ ٩٤٤.

فنافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بكسر الميم في ذلك كله، إلا أنَّ حفصاً صَمَّ الميم هنا في الموضوعين فقط.
فوجه الكسر أنه مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: مات يَمَاتُ كـ «خاف يَخَاف»^(٢)،
وعليه قوله^(٣):

بُنَيْتِي يَا أَسْعَدَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنْ أَنْ تَمَاتِي

/ والأصل: مَوْتٌ بكسر العين كـ «خَوْفٌ»، فجاء مضارعُه على يَفْعَلُ
بفتح العين، فعلى هذه اللغة يلزمُ أن يقال في الماضي المسند إلى التاء
وإحدى أخواتها: «مِتُّ» بالكسر ليس إلا، وهو أَنَا نَقَلْنَا حركةَ الواو إلى
الألف بعد سَلْبِ حركتها دلالةً على بنية الكلمة في الأصل.
وهذا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «مِتُّ» بالكسر مأخوذاً من لغة مَنْ يَقُولُ:
«يموت» بالضم في المضارع، وجعلوه شاذاً في القياس كثيراً في الاستعمال
كالمازني^(٤) والفراسي^(٥). ونَصَّ عليه سيبويه^(٦) وغيره من مُتَقَدِّمِي البصرة،
وسَمِعَ منه في الصحيح: فَضِلْ يَفْضُلْ.

(١) انظر: التيسير ٩١، النشر ٢/ ٢٤٢-٢٤٣، الإتحاف ١/ ٤٩٢-٤٩٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/ ٩٣، الحجة لابن زنجلة ١٧٨، الموضح ١/ ٣٨٨.

(٣) لا يُعرف قائله، وهو في الصحاح (موت) ١/ ٢٦٧، واللسان (موت) ١٣/ ٢١٧، والدر
المصون ١/ ١٧٤.

(٤) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ١/ ٢٥٦.

(٥) الحجة ٣/ ٩٣.

(٦) الكتاب ٤/ ٣٤٣.

قال المازني^(١): «لم يأت على هذا الوزن إلا ثلاثٌ، معتلان: مات، ودام، وصحيحٌ: فُضِلَ». وإذا ثَبَّتَ كونه لغةً فلا معنى إلى ادِّعاء الشذوذِ.

ووافقهم الأعمش^(٢) وابن محيصن من «المفردة»^(٣)، وفي أحدِ الوجهين من «المبهج» في موضعي الصافات [١٦، ٥٣].

وقرأ الباقر بالضم في الجميع، وبه قرأ حفص هنا فقط، ووافقهم ابن محيصن في الوجه الثاني من «المبهج» في غير حَرَفي الصافات، فإنهما بالكسرِ عنه بلا خلافٍ.

وَوَجْهُ الضَّمِّ: أَنَّهُ مِنْ فَعَلَ بفتح العينِ من ذوات الواو، وكلُّ ما كان كذلك فقياسه إذا أُسِنِدَ إلى تاء المتكلم وأخواتها أن تُضَمَّ فاؤه، إمَّا من أولٍ وهَلَّةٍ، وإمَّا بأن تُبَدَّلَ الفتحَةُ ضَمَّةً، ثم تنقلها إلى الفاء على اختلافٍ بين التصريفيين^(٤)، وذلك نحو: قُلْتُمْ وَقُلْتُ، أصله: قَوْلْتُ بفتح فائه، وَضَمَّ عينه، فنُقِلت حركة العينِ إلى الفاءِ، فبقيت ساكنةً وبعدها ساكن، فحُذِفَت للساكنين^(٥)، وأمَّا حفصٌ ومَنْ فَرَّقَ فجمَعَ بين اللغتين.

(١) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ١/٢٥٦، والنقل عن المازني بالمعنى.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٦٦-١٦٧ وإيضاح الرموز ٣٣٠-٣٣١.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن ١١٣.

(٤) انظر: المنصف ١/٢٣٥، ٢٥٦، الممتع في التصريف ٢٨٨.

(٥) الفعل في الأصل من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، فقَدَّرَ الصرفيون نَقْلَهُ من فَعَلَ إلى فَعُلَ، ثم نُقِلت حركة العينِ إلى الفاءِ، ثم حُذِفَت العين لالتقاء الساكنين.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [١٥٧]:

فحفظُ^(١) بِالغَيْبِ عَلَى الرَّجُوعِ^(٢) إِلَى الْكُفَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ، أَوْ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ مِنْ خُطَابِ الْمُؤْمِنِينَ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْخُطَابِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْنَ قُتِلْتُمْ﴾ [١٥٧].

وَأَسْكَنَ رَاءَ ﴿يَنْضُرْكُمْ﴾ [١٦٠]، وَاخْتَلَسَ حَرَكَتَهَا أَبُو عَمْرٍو، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْإِخْتِلَاسِ لِلدُّورِيِّ وَالْإِسْكَانِ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَكَّسَ بَعْضُهُمْ. وَحَكَى بَعْضُهُمُ الْإِتْمَامَ عَنِ الدُّورِيِّ^(٣)، وَوَافَقَهُ ابْنُ مُحِیصِنٍ مِنْ «الْمَبْهَجِ»، وَعَلَى الْإِخْتِلَاسِ مِنْ «المفردة».

وَقَرَأَ ﴿رُضُونَ﴾ [١٦٢] بِضَمِّ الرَّاءِ أَبُو بَكْرٍ، وَوَافَقَهُ الْحَسَنُ^(٤).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَعْلُ﴾ [١٦١]:

فَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ^(٥) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْغَيْنِ مِنْ «عَلٌّ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَمَعْنَاهُ^(٦): أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غُلُولٌ لَتَنَافِيهِمَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ ذَلِكَ فِيهِ الْبَتَّةَ. وَافَقَهُمُ ابْنُ مُحِیصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(٧).

(١) التجريد ٢٠٦، النشر ٢/٢٤٣، الإتحاف ١/٤٩٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١/٣٨٩.

(٣) قوله: «والأكثر... عن الدوري» زيادة من ن، وتقدّم ذكر هذا الخلاف عند الآية [٥٤] من سورة البقرة.

(٤) تقدّم ذكر هذا الخلاف في هذه السورة عند الآية: ١٥.

(٥) انظر: التيسير ٩١، الغاية ٢/٢١٩، النشر ٢/٢٤٣، الإتحاف ١/٤٩٣.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٩٤، الحجة لابن زنجلة ١٧٩، الموضح ١/٣٨٩.

(٧) انظر: المبهج ٢/١٦٧، وإيضاح الرموز ٣٣١.

وقرأ الباقر بضم الياء وفتح الغين مبنياً للمفعول، وفيها احتمالان أحدهما: أن يكونَ مِنْ «غَلَّ» ثلاثياً. والمعنى: ما صحَّ لني أن يخونَه غيره وَيَعُلُّه، فهو نَفِيٌّ في معنى النهي أي: لا يَغْلُه أحدٌ.

والاحتمال الثاني: أن يكونَ مِنْ «أغَلَّ» رباعياً، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ مِنْ أغلَّه، أي: نسبه إلى الغلول، كقولهم: أكذبتُه، أي: نسبتُه إلى الكذب، وهذا في المعنى كالذي قبله أي: نفيٌّ في معنى النهي، أي: لا يَنْسِبُه أحدٌ إلى الغلول / . والثاني: أن يكونَ مِنْ أغلَّه أي وجده غالباً، كقولهم: أحمَدْتُ الرجلَ وأبخلته وأجبتُه أي: وجدته محموداً وبخيلاً وجباناً.

وأمال ﴿تُوفِّي كُلُّ﴾ [١٦١] حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش. ولورشٍ من طريق الأزرق الفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقر بالفتح.

وأمال ﴿أَنْي﴾ [١٦٥] حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، ولورشٍ من طريق الأزرق الفتح وبين اللفظين، وبه قرأ الدُّوري عن أبي عمرو، وقالون من «العنوان»، والباقر بالفتح.

واختلفَ في ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا﴾ [١٦٨]، وبعده ﴿قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١٦٩]، وآخر السورة ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ [١٩٥]، وفي الأنعام، ﴿قَاتِلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ [١٤٠]، وفي الحج ﴿ثُمَّ قَاتِلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [٥٨]:

فهشام^(١) من طريقِ الداجوني شَدَّدَ التاءَ من الأول. واختلِفَ عنه من طريقِ الحلواني، والتخفيفُ طريقُ المشاركةِ، وبه قرأَ الباقون، وأمَّا الحرفُ الثاني وحرفُ الحج، فشَدَّدَ التاءَ فيهما ابنُ عامرٍ.

وأمَّا آخرُ هذه السورة: ﴿وَقَاتِلُوا أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٩٥]، وحرفُ الأنعام [١٤٠] فشَدَّدَهما ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، ووافقهما ابنُ محيصة^(٢).

وقرأَ الباقون بالتخفيفِ فيهما، فالتشديدُ للتكثير^(٣)، والتخفيفُ على الأصلِ، والتخصيصُ للجمعِ بين اللغتين.

ولا خلافَ في تخفيفِ الحرفِ الأولِ من هذه السورة وهو: ﴿مَأْمَاتُؤُا وَمَأْقَاتُؤُا﴾ [١٥٦]؛ لمناسبةِ ﴿مَأْمَاتُؤُا﴾ [١٥٦]، أو لأنَّ^(٤) القتلَ هنا ليس مختصاً بسبيلِ الله، بدليلِ ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٥٦]؛ لأنَّ المقصودَ به السَّفَرُ في التجارة. ورؤينا عن ابنِ عامرٍ أنه قال: ما كان من القتلِ في سبيلِ الله فهو بالتشديدِ. قاله في «النشر»^(٥).

واختلِفَ في ﴿تَحَسَّبَنَّ﴾ [١٦٩]:

فهشام^(٦) بخلافٍ عنه بالغيبِ مع فتحِ السينِ على أصلِهِ.

(١) انظر: المستنير ٩٢/٢، ٩٥، النشر ٢/٢٤٣، الإتحاف ١/٤٩٣-٤٩٤.

(٢) انظر: مفردة ابنِ محيصة ١٦٩، إيضاح الرموز ٣٣٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩٨/٣، الموضح ١/٣٩٠.

(٤) ط، د، س، ن: «لأن» بحذف: «أو»، والمثبت موافق لما في النشر ٢/٢٤٣.

(٥) النشر ٢/٢٤٣.

(٦) انظر: التجريد ٢٠٦، النشر ٢/٢٤٤، ٢٣٦، الإتحاف ١/٤٩٤.

واختلِفَ في الفاعل على وجهين^(١): أحدهما: أنه ضميرُ الرسول عليه السلام، أو ضميرُ مَنْ يصلح للحِسبانِ أي حاسب، ف ﴿الَّذِينَ﴾ مفعولٌ أولٌ، و ﴿أَمْوَاتًا﴾ مفعولٌ ثانٍ، ووافقهُ ابنُ محيِصن^(٢).

وقرأ الباقر بالخطابِ على إسنادهِ إلى مخاطب: أي لا تحسبن يا محمد أو يا مخاطبٌ.

وفتحَ سينه ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفر على الأصل، وافقهم الحسن والمطوِّعِيُّ^(٣).

واختلِفَ في ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [١٧١]:

فالكسائيُّ^(٤) بكسر الهمزة على الاستئناف. ويؤيدُ كونها للاستئنافِ قراءةُ^(٥) عبد الله ومصحفه: (وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ).

وقرأ الباقر بالفتح عطفاً على قوله: ﴿بِنِعْمَةِ﴾ [١٧١]؛ لأنها بتأويل مصدرٍ أي: يستبشرون بنعمة من الله وفَضْلٍ وَعَدَمِ إِضَاعَةِ اللَّهِ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/ ١٠١، الحجة لابن زنجلة ١٨٢، الموضح ١/ ٣٩٢.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ١٦٩، وإيضاح الرموز ٣٣٢.

(٣) تقدّم هذا الخلاف في سورة البقرة عند الآية: ٢٧٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٥٩٩، النشر ٢/ ٢٤٤، الإتحاف ١/ ٤٩٤.

(٥) انظر: كتاب المصاحف ١/ ٣٠٢، معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٨٩، الدر المصون

وأمال ﴿فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ [١٧٣] ابنُ ذَكَوَانَ وهشامٌ بخُلْفٍ
عنهما وحمزة^(١)، وافقهما الأعمش. وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ
ابنُ ذَكَوَانَ وهشامٌ في الوجهِ الثاني عنهما.

ويُوقَفُ على ﴿لَمْ يَمَسَّ سُمْسُومٌ سَوَاءٌ﴾ [١٧٤] لحمزةً وهشامٌ بخُلْفٍ عنه،
ويوافقهما الأعمشُ بالنقلِ على القياسِ / المُطَرِّدِ، وبالإدغامِ المَحْكِيِّ عن
طائفةٍ من القراء والنحاة وغيرهم.

[١/٢٦٠]

وتجوز الإشارةُ في كلِّ من الوجهين إلى الرَّومِ فتبلغُ أربعةً: المَدُّ،
والقَصْرُ مع الإسكان، والإشمامُ بالحذف، والقَصْرُ مع الرومِ.
ويجوزُ الإشمامُ مع كلِّ من النقلِ، والإدغامِ، فتصيرُ ستةً أوجهٍ،
واتباعُ الرسمِ مُتَّحِدٌ. قال ابنُ الجزري^(٢): «ولا يَصِحُّ غيرُ هذه
الأوجه».

وزاد ياء^(٣) بعد نون ﴿وَخَافُونَ إِيْنًا﴾ [١٧٥] أبو عمرو، وكذا
أبو جعفر، وافقهما اليزيديُّ. وزادها في الحالين يعقوب وحذفا
فيهما الباقون.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَحْزُنُكَ﴾ [١٧٦]، و﴿يَحْزُنُهُمُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، و﴿يَحْزُنُكَ الَّذِينَ﴾

[آل عمران: ١٧٦]، و﴿يَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] حيث وقع:

(١) قوله: «وحمزة» زيادة من: ن، وزاد في الإتحاف ١/ ٤٩٥ «خَلْفًا» وهو سبق قَلَم.

(٢) النشر ١/ ٤٧٦.

(٣) قوله: «وزاد ياء... وحذفها فيهما الباقون» زيادة من: ن.

فنافع^(١) بضمَّ حرف المضارعة وكسّر الزاي مِنْ أَحْزَنَ^(٢) رباعياً في سائر القرآن، إلا حرف الأنبياء: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [١٠٣]، ففتحه وضمَّ الزاي مِنْ حَزَنَهُ ثلاثياً كقراءة الباقيين في غيرها، إلا أبا جعفرٍ وحده في حرف الأنبياء فقط، فضمَّ وكسّر.

وعن ابن محيصن^(٣) الضمُّ في كلها.

وقرأ الباقيون بالفتح في الجميع كما مرَّ، وبه قرأ أبو جعفرٍ في غير الأنبياء ونافعٌ فيها.

قال صاحب «الدَّر»^(٤): «وَمِنْ عَجِيبٍ مَا اتَّفَقَ أَنْ نَافِعاً يَقْرَأَ هَذِهِ الْمَادَّةَ مِنْ أَحْزَنَ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا الَّتِي فِي الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنْ شَيْخَهُ أَبُو جَعْفَرٍ يَقْرَؤُهَا مِنْ حَزَنَهُ ثَلَاثِيّاً إِلَّا الَّتِي فِي الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، وَالْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ» انتهى.

وأمال ﴿يُسْرِعُونَ﴾ [١٧٦] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ.

وسَبَقَ الْقَوْلُ فِي كَسْرِ ضَادٍ (يَضِرُّوا لِلَّهِ شَيْئاً) [١٧٦] قريبا^(٥).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٥٦، النشر ٢/٢٤٤، الإتحاف ١/٤٩٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٩٩، الموضح ١/٣٩١.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٥، المبهج ٢/١٧٠، إيضاح الرموز ٣٣٢.

(٤) الدَّر المصون ٣/٤٩٥.

(٥) عند الآية [١١١] من هذه السورة.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٧٨]، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾

[١٨٠]:

فحمزة^(١) بالخطابِ فيهما، وافقه المطوّعي^(٢) عن الأعمش. وقرأ الباقون فيهما بالغيب.

فوجهُ خطابِ الأولِ إسناذهُ إلى النبي ﷺ أو لكلِّ أحدٍ^(٣)، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مفعولٌ أولٌ، و«أَنَّ» وما في حيزها سدّت مسدّ المفعولين، نحو: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، وهي^(٤) بدلٌ من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، نحو قوله^(٥):

فما كان قيسٌ هلُكهُ هُلُكٌ واحدٍ ولكنه بُنيانٌ مجدٍ تهماً وهو^(٦) معنى قول المهدي^(٧): «قَدَّمَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ توكيداً».

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٢٧٢، النشر ٢/٢٤٤، الإتحاف ١/٤٩٥.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٧٠-١٧١، وإيضاح الرموز ٣٣٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٠١، الحجة لابن زنجلة ١٨٦، الموضوع ١/٣٩٢.

(٤) قوله: «سدّت... وهي» أجمعت النسخ على إثباته، وهو على تقدير طرح المبدل منه وهو قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وقوله: «هي» يعني بها «أَنَّ» وما في حيزها.

(٥) البيت لعبد بن الطيب، وهو في الكتاب ١/١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٥، والدر المصون ٢/٣٥.

(٦) من قوله: «وهو معنى» إلى قوله: «الطرح» زيادة من ر، م، وهي في حاشية ح، والإتحاف ١/٤٩٥. وانظر: الكشف ١/٣٦٦.

(٧) شرح الهداية ١/٢٣٨.

ولا يَلْزَمُ منه أَنْ تكونَ قد عملت في ثلاثة أشياء، ولا الاقتصارُ على أحد مفعولَيها؛ لأنَّ المبدلَ في نيةِ الطَّرْحِ، و«ما» موصولةٌ أو مصدريةٌ أي: لا تحسبنَّ يا محمدُ الذي نُملِّيه الكفارَ خيراً لهم، وأن إِملاءنا خيرَ لهم، أو ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مفعول أول، وسَدَّتْ «أَنْ» مسدَّ الثاني بتقدير: شأن الذين، ف«ما» مصدرية.

ووجه غيبه أنه مسندٌ إلى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، و﴿أَمَّا﴾ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، أو إلى الرسول، فتسدُّ مَسَدَّ المفعولين، فترادف الأولى. ووجهُ خطابِ الثاني أنه مسندٌ إلى النبي ﷺ ويُقدَّرُ مضافٌ لِيَتَّحِدَا أي: لا تحسبنَّ يا محمدُ بُخْلَ الذين يبخلون هو خيراً، ف«بُخْلَ» و«خيراً» مفعولاه. ووجهُ غيبه أَنْ يُسَنَّدَ إلى ﴿الَّذِينَ﴾، ويُقدَّرُ مفعولٌ دلَّ عليه ﴿يَبْخُلُونَ﴾ أي: لا يحسبن الباخلون بُخْلَهُم خيراً لهم، أو إلى الرسولِ فيتحدان، قاله الجعبري^(١).

واختلَفَ في ﴿حَتَّى يَمِيزَ﴾ هنا [١٧٩]، وفي الأنفال ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ [٣٧]: فحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ ويعقوب^(٢) / بضمَّ الياء وفتح الميم وكسِرِ الياء الثانية مشددةً فيهما، من مَيَّزَ يُمَيِّزُ. وافقهم الحسنُ والأعمش^(٣). وقرأ الباقون بفتحِ الياءِ وكسِرِ الميمِ وسكونِ الياءِ بعدها من ماز يميز.

(١) كنز المعاني (خ) ١٧٩/أ.

(٢) انظر: الغاية ٢٢٠، النشر ٢/٢٤٤، الإتحاف ١/٤٩٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٤٩، والمبهج ٢/١٧١-١٧٢، وإيضاح الرموز ٣٣٣.

وهما لغتان^(١). وقيل^(٢): التخفيف تخليصٌ واحدٍ من واحد، والتشديد تخليصٌ كثيرٌ من كثير.

وعن الحسن إسكانُ سينٍ (من رُسله) [١٧٩]، والباقون بضمها، وسَبَقَ ذَكَرُهُ في البقرة [٦٧، ٢٨٥].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [١٨٠]:

فابنُ كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٣)، بالغيبِ جَرياً على قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [١٨٠]، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيدي^(٤).

وقرأ الباقون بالخطابِ على الالتفات، فالمراد: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ أو ردّاً على قوله: ﴿وَإِنْ تُوْمِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ [١٧٩].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿سَنَكْتُبُ... وَقَتْلَهُمْ... وَنَقُولُ﴾ [١٨١]:

فحمزة^(٥) بياءٍ مضمومةٍ وفتحِ تائه مبنياً للمفعول، ورفَعِ لامٍ ﴿قَتْلَهُمْ﴾ عطفاً على الموصول، وهو وصلته قائمٌ مقامَ الفاعل، ﴿وَيَقُولُ﴾ بياء الغيبة، ووافقهُ الشنبوذِي^(٦) عن الأعمش.

(١) انظر: الحجة للفارسي ٣/ ١١٠، الكشف ١/ ٣٦٩، الموضح ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر: الدرّ المصون ٣/ ٥٠٩.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٥٦، النشر ٢/ ٢٤٥، الإتحاف ١/ ٤٩٦.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز ٣٣٣.

(٥) انظر: الإقناع ٢/ ٦٢٤، النشر ٢/ ٢٤٥، الإتحاف ١/ ٤٩٦.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز ٣٣٤.

وقرأ الباقون بالنون مفتوحةً للمتكلم العظيم وضمّ التاء، و«قَتَلَ» بالنصب، ﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون، ف﴿مَا﴾ منصوبة المحلّ، و﴿وَقَتَلَهُمْ﴾ معطوف عليه^(١).

وعن المطوّعي^(٢) كذلك إلا أنه بالياء في: ﴿سَنَكْتُبُ... وَنَقُولُ﴾.

واختُلفَ في ﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ [١٨٤]:

فابن عامر^(٣) في ﴿وَالزُّبُرِ﴾ بزيادة باء موحدة بعد الواو، كرسمه في الشامية، وهشامٌ بخلفٍ عنه بزيادتها أيضاً في ﴿وَالْكِتَابِ﴾ كما رواه عنه الحلواني من جميع طرقه، إلا من شدّ منهم.

وروى الداجوني من جميع طرقه - إلا من شدّ منهم عنه - عن أصحابه عن هشام حذف الباء، وكذا روى النقاش عن أصحابه عن هشام.

وفي مصحف المدينة الباء ثابتة في الأولى، محذوفة في الثانية^(٤).

قال السمين^(٥): «والخطب فيه - يعني في إثباتها وحذفها - سهل، فمن لم يأت بها اكتفى بالعطف، ومن أتى بها كان ذلك تأكيداً».

وقرأ الباقون بحذف الباء منهما.

(١) انظر: الحجة للفراسي ٣/ ١١٥، الكشف ١/ ٣٦٩، الموضع ١/ ٣٩٦.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ١٧٢، إيضاح الرموز: ٣٣٣.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٥٧، النشر ٢/ ٢٤٥-٢٤٦، الإتحاف ١/ ٤٩٧.

(٤) وهو في النشر، وهو خطأ مخالف لما في كتب الرسم من حذف الباء من المصاحف غير الشامية، إلا أنه جاء عند ابن الجزري على الصواب نهاية كلامه على الآية، وانظر مرسوم هذه السورة.

(٥) الدرّ المصون ٣/ ٥١٩.

والزُّبُر جمع زُبُور وهو الكتاب المقصور على الحكم، مِنْ زَبَّرْتُ الشَّيْءَ إِذَا حَسَّنْتَهُ، وَقِيلَ: الزُّبُرُ المَوَاعِظُ وَالزَّوَاجِرُ، مِنْ زَبَّرْتَهُ إِذَا زَجَّرْتَهُ^(١).
وعن المَطَّوَعِيَّ^(٢) عن الأعمش (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ) بالتنوين، (الموت) [١٨٥] بالنصب على الأصل. وعن المَطَّوَعِيَّ أَيضاً حَذْفُ التَّنْوِينِ مَعَ نَصْبِ (الموت) حيث جاء، وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين وإرادته.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَتَبَيَّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [١٨٧]:

فابنُ كثير وأبو عمرو وأبو بكر^(٣) بالغيب فيهما على إسناد الفعل إلى أهل الكتاب المذكورين في: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [١٨٧]، وهم عُيَيْبٌ^(٤)، وافقهم ابن محيصر^(٥).

وقرأ الباقر بالخطاب على الحكاية لمخاطبتهم، تقديره: وقلنا لهم، وهذا كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] / وتقدّم ما فيه من البحث.

[٢٦١]

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ... فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ [١٨٨]:

فابنُ كثير وأبو عمرو^(٦) بالغيب فيهما وفتح الباء في الأولى وضمّها في الثانية، وافقهم ابنُ محيصر واليزيدي^(٧).

(١) قوله: «والزُّبُر» إلى قوله: «إذا زجرته» زيادة من ر، وحاشية ح.

(٢) المبهج ١٧٣/٢، وإيضاح الرموز ٣٣٤.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٤٥٧/٢، النشر ٢٤٦/٢، الإتحاف ٤٩٧/١.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ١١٦/٣، الكشف ٣٧١/١، الموضح ٣٩٧/١.

(٥) انظر: المبهج ١٧٣/٢، وإيضاح الرموز ٣٣٥.

(٦) انظر: الغاية ٢٢٠، النشر ٢٤٦/٢، الإتحاف ٤٩٧/١.

(٧) انظر: المبهج ١٧٤/٢، وإيضاح الرموز ٣٣٥.

فالفعل الأول^(١) مسند إلى ضميرٍ غائبٍ: إمَّا إلى الرسول ﷺ أو إلى غيره.

والثاني مسندٌ إلى ضمير ﴿الَّذِينَ﴾ وَمِنْ ثُمَّ ضُمَّتِ الْبَاءُ لَتَدَلُّ عَلَى وَاوِ الضميرِ المحذوفة؛ لسكونِ النونِ التي بعدها، أصله: يَحْسَبُونَ نَهُمْ بنونين: الأولى نونُ الرفعِ، والثانية نونُ التوكيدِ، ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [١٨٨] مفعول أولٍ للأول، والثاني ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، وأولُ مفعولَي الثاني ضمير: «هم» المنصوب، والمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديره: كذلك، والفاءُ عاطفةٌ أي: لا يحسبنَّ الرسولُ الفارحينِ ناجين، ولا يحسبنَّ الفارحونَ أنفسهم ناجين. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ، بتاء الخطاب فيهما، وفتحِ الباءِ الموحدةِ فيهما معاً، وافقهم الأعمش.

فالفعلان مسندان إلى ضميرِ المخاطبِ: إمَّا الرسول ﷺ أو كُلٌّ مَنْ يَصْلُحُ للخطاب، وَمِنْ ثُمَّ فُتِحَتِ الْبَاءُ، والكلامُ في المفعولينِ كالكلامِ فيهما في القراءةِ السابقة على القولِ بأنَّ الفعلَ الأولَ مُسندٌ لضميرِ غائبٍ، والفعلُ الثاني توكيدُ الأولِ، والفاءُ زائدةٌ أي: لا تحسبنَّ يا محمدُ الفارحينِ ناجين لا تحسبنَّهم كذلك.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، بياءِ الغيبِ في الأولِ وتاءِ الخطابِ في الثاني وفتحِ الباءِ الموحدةِ فيهما؛ مغايرةً بينِ الفاعلينِ إسناداً للأولِ إلى ﴿الَّذِينَ﴾، والثاني إلى النبي ﷺ، ويؤخذ الكلامُ على الفعلِ الأولِ من

(١) انظر: الحجة للفارسي ٣/١٠٦، الكشف ١/٣٧١.

الكلام على قراءة أبي عمرو، والثاني من الكلام على قراءة عاصم، إلا أنه يمتنع هنا أن يكون الفعل الثاني تأكيداً للأول لاختلاف فاعليهما، فتكون الفاء هنا عاطفةً ليس إلا. وافقهم الحسن^(١).

وقال أبو علي في «الحجة»^(٢): «إن الفاء زائدة والثاني بدل من الأول. قال: وليس هذا موضع العطف؛ لأن الكلام لم يتم، ألا ترى أن المفعول الثاني لم يُذكر بعد؟ قال السمين: «وفيه نظر؛ لاختلاف الفاعلين باختلاف فاعليهما» انتهى ملخصاً^(٣).

وفتح السين في الفعلين كغيرهما على الأصل ابن عامر وعاصم وحزمة، وكذا أبو جعفر، ووافقهم الحسن والمطوعي.

وعن المطوعي^(٤) (يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا) [١٩٣] بضم الهمزة ومدّها، وإثبات واو بعدها، وضمّ التاء، بوزن «أوذوا».

وأمال ﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣]، و﴿خَيْرٌ لِلَّابْرَارِ﴾ [١٩٨] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي والأعمش.

(١) «وافقهم الحسن» زيادة من: ن، ر، م. انظر: مفردة الحسن ٢٤٩-٢٥٠، وإيضاح الرموز ٥٣٥.

(٢) الحجة لأبي علي ١٠٨/٣.

(٣) قوله: «وقال أبو علي...» إلى قوله: «انتهى ملخصاً» زيادة من: ر، ف، د، وحاشية ح، وانظر: الدر المصون ٥٢٩/٣.

(٤) انظر: المبهج ١٧٤/٢، إيضاح الرموز ٣٣٥، وعزاها السمين في الدر ٥٣٠/٣ إلى أبي كعب.

وأمالها ورش من طريق الأزرق وحمزة بخُلف عنه صغرى، وهو الذي في «الشاطبية»^(١) عن حمزة، كالتيسير^(٢)، ورُوي عنه الكبرى، ورواه الجمهور من العراقيين من رواية خَلَفٍ، وقطعوا بالفتح لخلاذٍ.

وفي «العنوان»^(٣) «إمالتها لحمزة»^(٤) وأبي الحارث فقط، وبالتقليل لنافع وابن ذكوان، وبالفتح للباقيين. وقرأ الباقيون بالفتح /.

وكذا حكمُ ﴿مَنْ الْأَشْرَارِ﴾ بـ «ص» [٦٢]، و﴿الْأَبْرَارِ﴾ بالمطففين [١٨]، و﴿قِرَارٍ﴾ بإبراهيم [٢٦]، وقد أفلح [٥٠، ١٣]، وغافر [٣٩]، والمرسلات [٢١].

واختلَفَ فِي ﴿وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا﴾ [١٩٥]، وفي التوبة: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾

[١١١]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٥) بيناءِ الأولِ للمفعول^(٦)، والثاني للفاعل فيهما: إمَّا لأنَّ الواو لا تقتضي الترتيب؛ فلذلك قُدِّمَ معها ما هو متأخرٌ في المعنى، هذا إن حَمَلْنَا ذلك على اتحادِ الأشخاص الذين صَدَرَ منهم هذان الفعلان، أو يُحْمَلُ ذلك على التوزيع أي: منهم مَنْ قُتِلَ، ومنهم مَنْ قَاتَلَ، ووافقهم المطَّوعِيُّ^(٧) عن الأعمش.

(١) الشاطبية ٢٧.

(٢) التيسير ٥١.

(٣) العنوان ٦٢.

(٤) ح: «الأخفش».

(٥) انظر: المستنير ٢/٩٥، ١٨٣، النشر ٢/٢٤٦، الإتحاف ١/٤٩٨-٤٩٩.

(٦) انظر: الحجة للفارسي ٣/١١٧، الكشف ١/٣٧٣، الموضح ١/٣٩٨.

(٧) انظر: المبهج ٢/١٧٤-١٧٥، إيضاح الرموز ٣٣٥.

وقرأ الباقر بناءً الأول للفاعل من المفاعلة والثاني للمفعول، وهي قراءة واضحة لأن القتال قبل القتل ويقال: قَتَلَ ثم قَتِلَ.
وأما تشديد تاء ﴿قَتِلُوا﴾ للتكثير لابن كثير وابن عامر، وموافقة ابن محيصة لهما، فسبق قريباً^(١).

واختلف في ﴿لَا يَغْرَنَكَ﴾ هنا [١٩٦]، و﴿يَحْطَمَنَّكُمْ﴾ بالنمل [١٨]، و﴿يَسْتَخَفَّنَكَ﴾ بالروم [٦٠]، ﴿فَأَمَّا نَذَهَبَنَّ بِكَ﴾، ﴿أَوْنُرِينَكَ﴾ [الزخرف: ٤١]:
فَرُويس^(٢) بتخفيف النون في الخمسة.
وأنفق له على الوقف على ﴿نَذَهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١] بالألف. ونص عليه ابن سوار^(٣) وأبو العز^(٤) وغير واحد أنه بالألف على الأصل المقرر في نون التوكيد الخفيفة، وهو الوقف عليها بالألف بلا نظر^(٥)، وافقه الأعمش^(٦) في رواية الشنوذبي على ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨] فقط.
وقرأ الباقر بالتشديد في الكلم الخمس.

(١) عند الآية [١٦٨] من هذه السورة.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٥٨، النشر ٢/٢٤٦-٢٤٧، الإتحاف ١/٤٩٩.

(٣) لم نجده في المستنير له في المظان، وانظر: النشر ٢/٢٤٦.

(٤) الكفاية الكبرى ١٤٧.

(٥) قوله: «وهو الوقف عليها بالألف بلا نظر» زيادة من ر، وحاشية ح، وانظر: النشر

٢/٢٤٦-٢٤٧.

(٦) انظر: المبهج ٢/١٧٥، إيضاح الرموز ٢/٣٣٦.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَا يَكِنُّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ ﴿هنا [١٩٨]، وفي الزمر [٢٠]:

فأبو جعفر^(١) بتشديد النون فيهما، فالموصول في محلّ نصبٍ، وقرأ الباكون بالتخفيفِ، فالموصولُ رُفِعَ بالابتداءِ، وعند يونس^(٢) يجوزُ إعمالُ المخففةِ.

وعن الحسنِ والمطوّعي^(٣) عن الأعمش (نُزلاً) [١٩٨] بسكون الزاي وهي لغةٌ، وعليها قوله^(٤):

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ بِالْجَيْشِ ضَافِنَا جَعَلْنَا الْقَنَا وَالْمُرْهَفَاتِ لَهُ نُزْلًا
وَأَصْلُ النُّزْلِ مَا يُهَيِّأُ لِلنُّزُولِ، وَهُوَ الضَّيْفُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ، فَأُطْلِقَ عَلَى
الرِّزْقِ وَالْغَدَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلضَّيْفِ، وَمِنْهُ: ﴿فَنُزِّلُ مِنَ سَمِيمٍ﴾ [الواقعة: ٩٣]
أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ عَذَابِهِ.



(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٢٧٤، النشر ٢/٢٤٧، الإتحاف ١/٤٩٩.

(٢) والأخفش. انظر: التذليل والتكميل ٥/١٤٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٥٠، المبهج ٢/١٧٥، وإيضاح الرموز ٣٣٦.

(٤) البيت لأبي الشعراء الضبي، وهو في البحر ٣/١٤٧، والدر ٣/٥٤٦.

المرسوم

اتفقت المصاحفُ على رسم صورة الهمزة الثانية المضمومة واواً في:

﴿قُلْ أُوْنِيَكُمْ﴾^(١) [١٥].

وَكُتِبَ ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾ [٢١] في بعضِ المصاحفِ
بألفٍ بعدِ القافِ، وفي بعضها بالحذفِ^(٢).

وَجْهُ الخِلافِ: قَصْدُ موافقةِ كُلِّ قِراءةٍ رَسْماً صَريحاً، فخرجَ بقيدِ
﴿الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾، ﴿وَيَقْتُلُونَ التَّيِّبِينَ﴾ [٢١] المتفقُ على حَذْفِهِ.

وَكُتِبَ ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [٣١] بالياءِ^(٣).

وَرَوَى نافعٌ ﴿فَيَكُونُ ظِيْرًا﴾ هنا [٤٩]، وبالمائة [١١٠] بحذفِ ألفِهِ في
المدني^(٤). وَجْهُ الحذفِ: احتمالُ القراءتين، فقراءةُ القصرِ قياسيةٌ، وقراءةُ
المدِّ اصطلاحيةٌ، وحذفُ تخفيفاً.

وخرَجَ بتنكيره: ﴿كَهَيْعَةَ الظَّيْرِ﴾ / فيهما [٤٩]، والمائة: [١١٠] المتفقُ على
حذفِهِ.

[١/٢٦٢]

(١) انظر: المقنع ٥٩، مختصر التبيين ٣٣٢/٢، الوسيلة ٣٧٣، الجميلة: ٦٠٥.

(٢) انظر: المقنع ٩٣، مختصر التبيين ٣٣٦-٣٣٧، الوسيلة ١٢٠، الجميلة: ٣٠١.

(٣) انظر: المقنع ٤٥، مختصر التبيين ٢٢١/٢، الجميلة: ٥٦٠.

(٤) وهو كذلك في بقية المصاحف. انظر: المقنع ١٠-١١، مختصر التبيين ٣٤٥/٢،

الوسيلة ١٢٠، الجميلة: ٣٠٣.

وقرأ أبو جعفر بمدَّهما كما مرَّ^(١).
 وَأُتْفِقَ عَلَى رَسْمِ ﴿ مِنْهُ تَقْدَةٌ ﴾ [٢٨] بِيَاءٍ بَدَلَ الْأَلْفِ^(٢).
 واختلفت العراقية في ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ في هذه السورة [١٠٢]، ففي بعضها بإثبات الألف وفي بعضها بحذفها^(٣).
 وَكُتِبَ ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ ﴾ [١٣٣] بواو العطف قبل السين في المصحف المكي والكوفي والبصري، وبحذفها في المدني والشامي والإمام^(٤).
 وَأُتْفِقَ عَلَى رَسْمِ ﴿ أَقَايِنَ مَاتَ ﴾ [١٤٤] بِيَاءٍ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ^(٥).
 وَكُتِبَ ﴿ جَاءَ وَبِالْبَيْتِ وَالزُّبَيْرِ ﴾ [١٨٤] بِيَاءِ الْجَرِّ فِي ﴿ وَالزُّبَيْرِ ﴾ فِي المصحف الشامي، و﴿ بِالْكِتَابِ ﴾ فِي بَعْضِ الشَّامِيَةِ بِالْبَاءِ وَفِي بَعْضِهَا بحذفها، وبلا باء فيهما في الخمسة مصاحف^(٦).
 وَرَوَى نَافِعٌ ﴿ سَبِيلٍ وَقَتَلُوا ﴾ [١٩٥] آخِرَ السُّورَةِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ^(٧).

(١) عند الآية [٤٩] من هذه السورة.

(٢) انظر: المقنع ١٠، ٩٩، الوسيلة ٤٠٢، الجميلة: ٦٤١.

(٣) انظر: المقنع ٩٩، مختصر التبيين ٢/٣٦٠، الوسيلة ٤٠٢، الجميلة: ٦٤١، والعمل على الإثبات. انظر: سفير العالمين ٢/٣٨٥.

(٤) انظر: المقنع ١٠٢، مختصر التبيين ٢/٣٦٦، الوسيلة ١١٦، الجميلة: ٣١٠.

(٥) انظر: المقنع ٤٨، مختصر التبيين ٢/٣٦٩، الوسيلة ٣٤٩، الجميلة: ٥٧٧.

(٦) انظر: المقنع ١٠٢-١٠٣، ١١٠، مختصر التبيين ٢/٣٨٥، الوسيلة ١٢٨، الجميلة: ٣١١.

(٧) في النسخ: «بالألف»، ومثله في الإتحاف ١/٥٠٠، والتصويب من الجميلة: ٣٠٣، وهو مقتضى سياق المؤلف أيضاً، وانظر: المقنع ١٠، مختصر التبيين ٢/٣٨٨،

وجه الحذف: احتمالُ قراءتي القصيرِ والمدِّ صريحاً، وتقديراً.
 وكتب في بعض المصاحف: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ [١٥٨] بزيادة ألفٍ بين
 الألفِ المعانقةِ للآمِ واللامِ^(١).

* * *

(١) انظر: المحكم ١٧٥، مختصر التبيين ٣٧٩/٢، الوسيلة ١٥٧، الجميلة: ٣٤٠. والعمل
 فيه على حذف الألف . انظر: سفير العالمين: ١ / ٣١٧.

المقطوع والموصول

أُتِفِقَ عَلَى وَصْلِ يَاءِ «لَكِي» بِ«لَا» فِي: ﴿لَكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾
 هُنَا [١٥٣] كَالْحَجِّ [٥٠]، وَالْأَحْزَابِ [٥٠]، وَالْحَدِيدِ [٢٣] وَعَلَى قَطْعِ مَا عَدَاهَا (١)
 نَحْوُ: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الْأَحْزَابِ: ٣٧]، ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾
 [الْحَشْرِ: ٧].



(١) انظر: المقنع: ٧٥، مختصر التبیین ٣٧٦/٢، الوسيلة: ٤٣٢، الجميلة: ٦٩٠.

هَاءُ التَّائِيثِ الَّتِي رُسِمَتْ تَاءً

اتَّفَقَ عَلَى رَسْمِ ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾ هنا [١٠٣] بالتاء،
كموضع السابقة [البقرة: ٢٣١]، والمائدة [٧]، وموضعي إبراهيم [٢٨، ٦]، وثلاثة
النحل [١٨، ٧١، ٧٢]، وموضع لقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩]، وعلى
رَسْمِهَا هَاءً فِي غَيْرِهَا^(١).

وَاتَّفَقَ أَيْضاً عَلَى رَسْمِ ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [٣٥] بالتاء^(٢) كموضعي
يوسف [٣٠، ٥١]، وموضع القصص [٩]، وثلاثة التحريم [١٠-١١]. وما عدا
السبعة بالهاء، نحو: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، وضابطه: كُلُّ امْرَأَةٍ ذُكِرَ
مَعَهَا زَوْجُهَا فَهِيَ بِالتَّاءِ الْمَجْرُورَةِ، وَإِلَّا فَالْمَرْبُوطَةِ.

وَاتَّفَقَ أَيْضاً عَلَى رَسْمِ ﴿فَتَجَعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ هنا [٦١]، و﴿أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾
بالنور [٧] بالتاء^(٣). وعلى رَسْمِ مَا سِوَاهُمَا بِالْهَاءِ، نحو: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمَا أَنْ
لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥].

(١) انظر: المقنع: ٧٧، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٠، ٣٦١، الوسيلة: ٤٤٥، الجميلة: ٧٠٨.

(٢) انظر: المقنع: ٧٨، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٤، ٣٤١، الوسيلة: ٤٤٧، الجميلة: ٧١٢.

(٣) انظر: المقنع: ٨٠، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٣، ٣٤٩، الوسيلة: ٤٥٢.

الوقف والابتداء

آخِرُ البِسْمَلَةِ م. ﴿الْم﴾ [١] ت، وفاقاً لأبي حاتم^(١)، على أن التالي منقطع عنه. ن^(٢): على أن ﴿الْم﴾ قَسَمٌ، أي: وحقَّ هذه الحروف التي تنتظم منها أسماء الله، ويَتَوَصَّلُ بها إلى تمجيده وتَهْلِيلِهِ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٢]، ولا يُفَصَّلُ بين القسم وجوابه. ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٢] ك: على أنه مبتدأ وخبر^(٣)، واللاحق خبرٌ مبتدأ محذوف، أي هو: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [٢]. ن: على جعل ﴿الْحَيُّ﴾ صفةً لله تعالى، أي: الله الحيُّ القيوم لا إله إلا هو.

﴿الْقَيُّومُ﴾ [٢] ك: على تقدير: هو الحي، ن: على أنه مبتدأ، خبره ﴿نَزَّلَ﴾، فلا يُفَصَّلُ بينهما، واختير أن تكونَ الجلالةُ مبتدأً، وما بعده نعتٌ له، والخبر: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [٣]، ن^(٤)؛ لأنَّ تاليه^(٥) نُصِبَ

(١) قال العَمَّانِي: «وإليه ذهب أبو حاتم، وقال: هو كلام منقطع عما بعده». المرشد ٤٠٢/١. وتنسب كتب الوقف لأبي حاتم أن الوقف على: (الم) كاف. انظر: القطع والائتناف: ٣١/١، المكتفى: ١٥٨، المقصد: ٢٩.

ونسب إليه في المقصد أيضاً أن الوقف عليه حسن، ونقل النحاس علة أبي حاتم في كونه كافياً، فقال: «لأن ما بعدها مفيد، ولم يجعله تاماً؛ لأنه إذا وُقف عليه لم يعرف معناه». القطع والائتناف ٣٠/١.

(٢) ف: «أو ن».

(٣) أي: إن الجملة الاسمية: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ خبر لفظ الجلالة.

(٤) ف: «أو ن».

(٥) وهو قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾.

على الحال / ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [٣] ت، وفاقاً لأبي حاتم^(١)، أو ك؛ وفاقاً للداني^(٢)، والعطف التالي^(٣) كالمنفصل عن سابقه؛ لأنه عطف جملة على جملة.

﴿هُدَى لِلنَّاسِ﴾ [٤] ك. ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [٤] ت، ﴿شَدِيدٌ﴾ [٤] ك، ﴿ذُو أَنْتِقَامٍ﴾ [٤] ت. ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [٥] ك؛ وفاقاً للداني^(٤)، أو ت؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(٥). ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [٦] ت أيضاً، ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [٦] ت أيضاً. ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [٧] ك، ويبتدأ بالتالي، وإن كان الضمير في ﴿مِنَهُ﴾ [٧] يتعلق بالسابق. ﴿مُحْكَمَاتٌ﴾ [٧] ك أيضاً، أو الأحسن وصله بتاليه، والوقف على ﴿وَأَخْرَجْتُمُ شَبَهَاتٌ﴾ [٧] ك. ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [٧] ك.

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٧] ت: على أن الله تعالى توحد بعلم المتشابه، وهو قول جمهور العلماء. قال في «النهر»^(٦): «وهذا هو الظاهر، فيكون التالي ابتداء كلام، وخبره ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [٧]»، ن: على أن الواو

(١) انظر: المرشد ١/٤٠٦، ونسب النحاس إليه أن الوقف كافٍ. انظر: القطع والانتفاق ١٢٣/١.

(٢) المكتفى ١٩٤.

(٣) في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾.

(٤) المكتفى ١٩٤.

(٥) المرشد ١/٤٠٨.

(٦) النهر الماد ١/٢٩٦.

للعطف، والاشتراك، وهو اختيار ابن الحاجب^(١) وغيره. و﴿يَقُولُونَ﴾ [٧] جملة في موضع الحال من الراسخين، أي: والراسخون يعلمون تأويلهن قائلين: أمناً به وهو مروى عن ابن عباس^(٢).

وقول السجاوندي^(٣): «إن الوقف على: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [٧] لازم في [مذهب أهل] (٤) السنة والجماعة؛ لأنه لو وُصِلَ فُهِمَ منه أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه، كما يعلمه الله، بل المذهب^(٥) شرط الإيمان بالقرآن: العمل بمُحْكَمِهِ والتسليم لمُتَشَابِهِهِ».

(١) لم نقف على هذه الآية في أماليه، ويُستفاد العطف من شرحه على المفصل ٢/ ٢٦٠، إذ قال في «أما»: «للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسماً ويترك الباقي، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، ولم يكرر بعد ذلك».

وقال الرضي في شرحه - لكلام ابن الحاجب: «وأما للتفصيل» - «وقد التزم بعضهم هذا المعنى - التفصيل - فيها أيضاً في جميع مواقعها، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ بعد قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ على معنى: وأما الراسخون».

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره ٥/ ٢٢٠، وابن المنذر في تفسيره ص ١٣٢، برقم (٢٥٨)، وابن الأنباري في الأضداد ١/ ٤٢٤، جميعهم من طريق أبي عاصم النبيل عن عيسى ابن ميمون عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، أنه قال: «أنا ممن يعلم تأويله»، وكذا ورد عن مجاهد وغيره.

ورواه الطبري من طريق شيخه محمد بن عمرو بن أبي بكر الباهلي، وهو من ثقات شيوخه، عن أبي عاصم به، وبقية رجاله ثقات أيضاً، وإسناده صحيح، وانظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣/ ١٢٧، برقم (١١٤٥) ترجمة محمد بن عمرو الباهلي إذ نقل توثيقه.

(٣) علل وقوف القرآن ١/ ٣٦١.

(٤) زيادة من علل الوقوف ١/ ٣٦١.

(٥) ح: «في السنة والجماعة»، وسقطت من السجاوندي.

تَعَقَّبَهُ الجعبري^(١): بأنه لا يَلْزَمُ تساوي علمِ الله تعالى وعلمِ الراسخين، لِلقَدَمِ، والحدوث، ولا لزومَ لَعَدَمِ الملازمة، قال: «والمحققون: إن أريد صفاتُ الله تعالى فالأول^(٢)، أو الاجتها؛ دِيَّةُ فالثاني» انتهى.

أخرج^(٣) ابن أبي حاتم^(٤) عن أبي الشعثاء وأبي نَهَيْك قالوا: «إنكم

(١) وصف الاهتداء ١/١٠٨.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله... فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه... وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة... ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه». إلى أن قال: «فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يُسَكَّتُ عن بيانه وتفسيره، بل يُبَيَّنُّ وَيُقَسَّرُ باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو الحاد في أسماء الله وآياته... وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة. وكذلك ربيعة قبله. وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره. وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ولكن الكيفية لا تُعَلَّمُ ولا يجوز السؤال عنها... فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء». انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣١٠).

(٣) ر، ب: «لكن».

(٤) في تفسيره ٢/ ٥٩٩، برقم (٣٢٠٦)، في إسناده: أبو منيب عبيد الله بن عبد الله

العتكى، صدوق يخطئ، كما في التقريب ص ٦٤١، برقم (٤٣٤١)، فالأثر حسن. =

تَصِلُونَ هذه الآية، يعني قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّهَ وَالرَّسُخُونَ﴾، وهي مقطوعة). وقَوَاهُ^(١) بعضهم بكون الآية دَلَّتْ عَلَى ذَمِّ مُبْتَغِيِ الْمُشَابِهَةِ، وَوَصَفِهِ بِالزِّيغِ.

﴿ءَامَنَابِهِ﴾ [٧] ك. ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [٧] ك، أوت؛ وفاقاً للداني^(٢)، ﴿أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [٧] ت؛ وفاقاً للداني^(٣).

وقال الجعبري^(٤): م^(٥). وقال العماني^(٦): «ك؛ لأن تاليه من مقال الراسخين». ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [٧] مدحٌ لحال الراسخين بجودة الذهن وحسن النظر، فهو اعتراضٌ في تضاعيف الحكاية، وليس بمحكي عنهم.

قال القاضي^(٧): «وقيل: التالي استئنافٌ، والمعنى: لا تُزغِ قلوبنا عن نهج

= وابن أبي حاتم هو: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد، التميمي، الحنظلي، الرازي، حافظ الريّ وابن حافظها، وكان زاهداً عابداً، من مؤلفاته: «الجرح والتعديل»، «التفسير المسند»، (ت: ٣٢٧ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٣، طبقات المفسرين للداودي ١ / ٢٧٩.

(١) قوله: «وقواه بعضهم بكون...» من: ر، وفي بقية النسخ: «وقراءة بعضهم تكون...».

(٢) المكتفى ١٩٧.

(٣) المكتفى ١٩٧.

(٤) وصف الاهداء ١ / ١٠٩.

(٥) يقصد المؤلف بـ «م»: الوقف الكامل، وهو المرموز له بـ «ك» عند الجعبري.

(٦) المرشد ١ / ٤١٧.

(٧) يعني: البيضاويّ في أنوار التنزيل ١ / ١٥٠.

الحق إلى اتباع المتشابه بتأويل لا ترتضيه، وقيل: لا تبتلنا ببلايا تزيع فيها قلوبنا». وقال في «النهر»^(١): «وانتصابُ: ﴿رَبَّنَا﴾ [٨] على النداء، فجاز أن يكون من قولِ الراسخين، وجاز أن يكونَ على إضمارِ قولِنا، ويكونَ قوله: لا تُزِعْ، أي: لا تجعلنا من الذين في قلوبهم زيغ» انتهى.
وهو يقوي القولَ بتمام الوقفِ على ﴿أَلَّا لَبِّبْ﴾؛ لاستثناؤه وقطعه عن سابقه، فافهم.

﴿إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [٨] ك. ﴿رَحْمَةً﴾ [٨] ك. ﴿أَوْهَابُ﴾ [٨] ت؛ وفاقاً للدَّانِي^(٢) والعمَّاني^(٣)، بل قال الجعبري^(٤): «إنه كامل».

والذي يظهر لي أنه ليس بتام؛ لأن التالي من مقالِ الراسخين. واحتجاجُ العمَّاني^(٥) لتمامه بكونه فاصلةً مع طولِ الكلام، مع قوله: إن ما بعده من كلامهم، وداخلٌ في جملةِ الحكايةِ عنهم^(٦)، لا ينهضُ دليلاً، وغايته أن يكونَ ك، لتعلقِ لاحقِهِ به، فافهم.

﴿لَأَرْيَبَ فِيهِ﴾ [٩] ك؛ على أن اللاحقَ من / بابِ الالتفاتِ، عدلوا من الخطابِ إلى الغيبةِ؛ لما في ذكرِهِ باسمِهِ الأعظمِ من التفخيمِ والتعظيمِ

[٢٦٣]

(١) النهر الماد ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٢) المكتفى ١٩٧.

(٣) المرشد ١/٤١٧.

(٤) وصف الاهتداء ١/١٠٩.

(٥) المرشد ١/٤١٧.

(٦) قوله: «مع قوله: إن ما بعده من كلامهم، وداخل في جملة الحكاية عنهم»، سقط من:

والهيبة، أو ت: على أن اللاحق مستأنف من كلام الله تعالى، لا من كلام الراسخين، ولذا لم يأت التركيب: «إنك لا تُخلف» كما قاله في «النهر»^(١).

﴿الْمِعَادَ﴾ [٩٧] ت. ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ [١٠] ك: على أن كاف اللاحقة^(٢) رفع، خبر مبتدأ محذوف أي: دأبهم كدأب آل فرعون في الكفر والمآل إلى النار، ولم يذكر أبو حيان في «النهر»^(٣) غيره، ن: على أنها متصلة بسابقتها، قال القاضي^(٤): «أي لن تُغني عنهم كما لم تُغن عن أولئك، أو تُوقد بهم كما تُوقد بأولئك»، فيكون موضع الكاف نصباً^(٥).

﴿كَدَابِءِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [١١] ت: على أن التالي مبتدأ مقطوع عما قبله، خبره ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [١١]، ن: على العطف. ﴿يَذُوبُهُمْ﴾ [١١] ك. ﴿الْعِقَابِ﴾ [١١] ت. ﴿الْمَهَادُ﴾ [١٢] ت. ﴿الْتَقَاتَا﴾ [١٣] ك؛ وفاقاً للداني^(٦)، كابن الأنباري^(٧).

قال في «النهر»^(٨): «و﴿الْتَقَاتَا﴾ جملة في موضع الصفة للفتتين، ثم

(١) النهر الماد ١/ ٢٩٧.

(٢) في قوله: ﴿كَدَابِ﴾.

(٣) النهر الماد ١/ ٢٩٨.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ١٥٠.

(٥) على المفعول المطلق. وانظر: الدر المصون ٣/ ٣٧.

(٦) المكتفى ١٩٧.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٦٩، وفيه أنه حسن، والحسن عنده، كاف عند غيره.

(٨) النهر الماد ١/ ٢٩٩.

فَصَّلَ الْفَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فِعَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١٣]، وَصَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ تَفْصِيلٍ، وَثُمَّ صِفَةٌ مَحذُوفَةٌ تَقْدِيرُهَا: فِعَةٌ مُؤْمِنَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ﴿وَأُخْرَى﴾ [١٣] مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿فِعَةٌ﴾^(١)، وَثُمَّ صِفَةٌ مَحذُوفَةٌ، تَقْدِيرُهَا: وَأُخْرَى كَافِرَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الطَّاعُوتِ، حُذِفَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى مَا أُثْبِتَ مَقَابِلَهُ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَمِنَ الثَّانِيَةِ مَا أُثْبِتَ مَقَابِلَهُ فِي الْأُولَى.

﴿رَأَى الْعَيْنِ﴾ [١٣] ك. ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٣] ت. ﴿الْأَبْصِرُ﴾ [١٣] م^(٢)، لَا اسْتِغْنَاءَ عَنْ لَاحِقِهِ اسْتِغْنَاءً كَلِيًّا. ﴿وَالْحَرْثِ﴾ [١٤] ك، ﴿الدُّنْيَا﴾ [١٤] ك أَيْضًا، ﴿الْمَعَابِ﴾ [١٤] م.

﴿مَنْ ذَالِكُمْ﴾ [١٥]، ﴿وَرَضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [١٥] ك. ﴿بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [١٥] ك، أوت؛ وَفَاقًا لِلدَّانِي^(٣)، عَلَى أَنَّ الْمَوْصُولَ رَفَعٌ، خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: هُمُ الَّذِينَ، أَوْ نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ، أَي: أَعْنِي الَّذِينَ، ن: عَلَى أَنَّهُ جَرٌّ بَدَلًا مِنْ ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [١٥]، أَوْ نَعْتًا لِلْعِبَادِ، وَقَدْ يَجُوزُ لِلْفَاصِلَةِ^(٤).

(١) كذا في: ر، والنهر، وفي سائر النسخ: «صفة».

(٢) هذا رمز من المؤلف للوقف الذي اصطلح عليه بالكامل، ويعبر عنه بعض أهل العلم بالأم. انظر: المكتفى: ١٩٧، المقصد: ٧٢، منار الهدى: ٧٢.

(٣) الذي يراه الداني أن الوقف على: ﴿الْعِبَادِ﴾ هنا وقف كاف. واحتمل عند الآيتين الثانية، والثالثة من سورة البقرة أن يكون الوقف على ما قبل الموصول: إما تاماً على تقدير الرفع مبتدأ وخبراً، وإما كافياً بتقدير الرفع على المدح، أي: هم الذين، أو النصب عليه، بتقدير: أعني الذين. فإجمال المؤلف رحمه الله هنا دون تفصيل غير دقيق. انظر: المكتفى: ١٥٩، ١٩٨.

(٤) انظر: المرشد ١/ ٤٢٥.

﴿عَذَابَ النَّارِ﴾ [١٦] ك: على نصبٍ ما بعده بـ «أعني»، أو ن: على أنه بدل من ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ [١٦]، ﴿بِالْأَسْحَارِ﴾ [١٧] م؛ لتجرّده عمّا بعده تجرّداً كلياً.

﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [١٨] ك: على قراءة كسرٍ همزة ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ [١٩]، ن: على فتحها بدلاً من ﴿أَنَّهُ﴾ [١٨]، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [١٨] ت: على كسر همزة ﴿إِنَّ﴾ [١٩] على الاستئناف، ن: على فتحها بدلاً من ﴿أَنَّهُ﴾ بدل الكلّ إن فسّر الإسلام بالإيمان، أو بما يتضمّنه، وبدل اشتمال إن فسّر بالشريعة، قاله البيضاوي^(١). ﴿الْإِسْلَامِ﴾ [١٩] ك، ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [١٩]، و﴿الْحِسَابِ﴾ [١٩]، ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِنَ﴾ [٢٠]، و﴿ءَأَسَمْتُمْ﴾ [٢٠]، و﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾ [٢٠]، و﴿عَلَيْكَ الْبَلْعُ﴾ [٢٠] ك أيضاً.

﴿بِالْعِبَادِ﴾ [٢٠] ت. ﴿بِعَذَابِ إِلِيمٍ﴾ [٢١] ت؛ لأنّ ﴿أُولَئِكَ﴾ [٢٢] مبتدأ وما بعده خبره، و﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [٢٢] ك. ﴿مَنْ نَّصِرِينَ﴾ [٢٢] ت. ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٢٣]، و﴿يَقْتُرُونَ﴾ [٢٤] ك^(٢)، ﴿لَا يُظَلِّمُونَ﴾ [٢٥] ت. ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [٢٦] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٦] ت. ﴿فِي النَّهَارِ﴾ [٢٧]، و﴿فِي اللَّيْلِ﴾ [٢٧]، و﴿الْمَيِّتِ﴾ [٢٧]، و﴿الْحَيِّ﴾ [٢٧] ك. ﴿حِسَابِ﴾ [٢٧]، و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٨] / ت.

(١) أنوار التنزيل ١/١٥٣.

(٢) ب، د: «ت».

﴿ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ [٢٨] ن؛ وفاقاً للعمّاني^(١)؛ لأنّ اللاحق متعلّقُ بالسابق. ﴿ تَقْنَةً ﴾ [٢٨] ك؛ وفاقاً للعمّاني^(٢)، أو ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣). ﴿ وَيُحَذِّرُ كُؤَالَ اللَّهِ نَفْسَهُ ﴾ [٢٨] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤)، أو ك؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(٥).

﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٢٨]، و ﴿ يَعَلِّمُهُ اللَّهُ ﴾ [٢٩] ت. ﴿ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [٢٩] ك. ﴿ فَذِيرٌ ﴾ [٢٩] ت: على أن التالي^(٦) نُصِبَ بتقدير: اذكر، و ﴿ تَوَدُّ ﴾ [٣٠]، حال من الضمير في ﴿ عَمِلْتَ ﴾ [٣٠]، قاله القاضي^(٧) وغيره.

وضَعَفَهُ فِي «النهر»^(٨)، فقال: «وَأَمَّا نُصْبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ فَالِإِضْمَارُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ» انتهى. أو نُصِبَ بـ ﴿ تَوَدُّ ﴾ [٣٠]، أي: تَتَمَنَّى كُلُّ نَفْسٍ يَوْمَ تَجِدُ صِحَافَ أَعْمَالِهَا أَوْ جِزَاءَ أَعْمَالِهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ حَاضِرَةً، لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا

(١) انظر: المرشد ١/ ٤٣١.

(٢) الذي في المرشد ١/ ٤٣١: أنه وقف حسن، وكذلك في تلخيصه المقصد: ٧٥، ويرى الداني أنه وقف كافٍ. انظر: المكتفى: ١٩٩.

(٣) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٣١، والمرشد للعمّاني ١/ ٤٣١.

(٤) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٣١، والمرشد ١/ ٤٣٢.

(٥) انظر: المرشد ١/ ٤٣٢.

(٦) وهو قوله: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ ﴾.

(٧) في أنوار التنزيل ١/ ١٥٦.

(٨) النهر الماد ١/ ٣١٤.

وبين ذلك اليوم وهَوَلِه أمداً بعيداً. قاله البيضاوي^(١) تَبَعاً لِلزَّمخَشَرِي^(٢)، وَحَسَّنَه فِي «النهر»^(٣).

وقيل: نصبُ بـ ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٢٨]، وَضَعَّفَ^(٤) لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ. وقيل: بـ ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٩]، وَضَعَّفَ أَيْضاً؛ لِأَنَّ قَدْرَتَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَا تَخْتَصُّ بِيَوْمٍ دُونَ يَوْمٍ، بَلْ هُوَ تَعَالَى مُتَصِفٌ بِالْقُدْرَةِ دَائِماً. وقيل: بـ ﴿وَيَحْذِرُكُمُ﴾ [٢٨]، وَضَعَّفَ أَيْضاً لِطَوْلِ الْفَصْلِ، وَهَذَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: فَلِأَنَّ التَّحْذِيرَ مَوْجُودٌ، وَالْيَوْمَ مَوْعُودٌ فَلَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِيهِ، قَالَ أَبُو حِيَانَ فِي «النهر»^(٥).

﴿مِنْ خَيْرٍ مُّحَضَّرًا﴾ [٣٠] ت: عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لِلْإِسْتِنَافِ، كَمَا قَالَ الْعَمَّانِيُّ^(٦)، وَ«مَا» مَوْصُولٌ مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ ﴿تَوَدُّ﴾ [٣٠]، كَمَا فِي «المرشد»^(٧)، وَالزَّمخَشَرِي^(٨)، وَابْنُ عَطِيَّة^(٩)، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَمَا عَمِلْتَ

(١) أنوار التنزيل ١/١٥٦.

(٢) انظر: الكشاف ١/٣٥٢.

(٣) النهر الماد ١/٣١٥.

(٤) أي: ضَعَّفَ نَصْبَ الظرف: «يوم تجد» بالمصدر «المصير» للفصل بالقول بين المصدر ومعموله الظرف.

(٥) النهر الماد ١/٣١٤.

(٦) المرشد ١/٤٣٢-٤٣٣.

(٧) المرشد ١/٤٣٣.

(٨) الكشاف ١/٣٥٢.

(٩) المحرر الوجيز ٣/٥٧.

من سُوءٍ ﴿ [٣٠] شرطاً. قال الزمخشري^(١): «لارتفاع ﴿ تَوَدُّ ﴾». وقال ابن عطية^(٢): «لأنَّ الفعلَ مستقبلٌ مرفوعٌ».

وأجيب: بأنه يجوز أن يكون مضموماً، ويكون في موضع جزم، ولا يمنعه الضمُّ من حُلُولِهِ مَحَلَّ الجزم كقراءة ﴿ لَا يُضْرِكُ ﴾ [آل عمران: ١٢٠] بضمِّ الراء، وهو في موضع نصب^(٣) عند الأكثرين. ن: على أن الواو للعطف، وحيثُ فُوقِفُ على ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾ [٣٠] ك، ويُبتدأ بالتالي^(٤).

﴿ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [٣٠] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٥) أو ك؛ وفاقاً للمرشد^(٦).
﴿ نَفْسُهُ ﴾ [٣٠] ك. ﴿ بِالْعِبَادِ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [٣١] ك. ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٣١] ت، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٣٢] ت أيضاً.

﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٣٣] ن: لانتصاب ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾ [٣٤] حالاً من ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى ﴾ [٣٣]، تقديره: إن الله اصطفاهم في حال كونهم ذريةً، أو بدلاً من ﴿ آدَمَ وَنُوحًا ﴾، وقد تُجَوِّزُهُ الفاصلةُ، ك: على نَصْبِهَا على المدح.

(١) الكشاف ١/ ٣٥٢.

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٥٨.

(٣) الصواب: جزم، ومن اختار كونه مجزوماً قدَّر حركة الضم لالتقاء الساكنين.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾.

(٥) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٣١-١٣٢، المرشد ١/ ٤٣٤.

(٦) الذي في المرشد ١/ ٤٣٤، وفي تلخيصه المقصد: ٧٥ أنه وقف حسن، وكذا في منار

الهدى: ٧٥، على القول بأن مصطلح الكافي والحسن متقاربان. انظر: منار الهدى: ١٠.

﴿ مِنْ بَعْضٍ ﴾ [٣٤] ك، ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٣٤] ك أيضاً: على نصبٍ التالي بتقدير: اذْكَرْ اِذْ قَالَتْ. وقيل بقوله: ﴿ وَآلِ عَمْرَانَ ﴾ [٣٣]، على تقدير: واصطفى آل^(١) عمران، فيكون من عطفِ الجمل لا من عطفِ المفردات. ﴿ اَلْعَلِيمُ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ مُحَرَّرًا ﴾ [٣٥] ن: لتعلقِ الفاءِ بالسابق.

﴿ وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ [٣٦] ت: على قراءة سكونِ تاءٍ ﴿ وَضَعَتْ ﴾ [٣٦]؛ لأنه استئناف^(٢) من الله تعالى، ن: على ضمِّها على أنه من كلامِها.

﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ [٣٦] ك، وهو بيان لقوله: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ [٣٦]، أي:

[٢٦٤/١] / وليس الذكرُ الذي طَلَبَتْ كالأُنْثَى التي وُهِّبَتْ، واللام فيها للعهد، ويجوز أن يكونَ من قولها بمعنى: وليس الذكرُ والأُنْثَى سَيِّين^(٣) فيما نَدَرْتُ، فتكون اللامُ للجنس، قاله في «أنوار التنزيل»^(٤).

﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [٣٦] ك: ﴿ الرَّجِيمِ ﴾ [٣٦] ت. ﴿ نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [٣٧] ت:

على قراءة تخفيفٍ ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ [٣٧] للاستئناف، ك: على التشديد؛ لأن الفعلين لله تعالى، أي: أنبتها اللهُ وكَفَّلَهَا اللهُ زكريا، أي: جَعَلَهَا كإفلا لها، وهو عَطْفٌ جملةٍ على جملةٍ، فكأنه استئنافٌ كلامٍ.

(١) انظر: الدر المصون ٣/١٢٩.

(٢) س، ش، ح: «استمنان».

(٣) في الأصول: «سيان»، والتصويب من أنوار التنزيل.

(٤) أنوار التنزيل ١/١٥٧.

﴿ رِزْقًا ﴾ [٣٧] ك ، ﴿ أَيْ لَكَ هَذَا ﴾ [٣٧] ك أيضاً ، ﴿ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [٣٧] ت :
على أن التالي إخبار من الله تعالى ، ك : على أنه من كلام مريم ، قاله الداني (١) ،
وهو الظاهر (٢) . ﴿ بَغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [٣٧] ت . ﴿ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ [٣٨] ك . ﴿ الدُّعَاءَ ﴾
[٣٨] ت . ﴿ فِي الْمِحْرَابِ ﴾ [٣٩] ك : على قراءة كسر همزة ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ [٣٩] ، ن :
على الفتح على إسقاط الجار ، ووصل الفعل إلى ما بعده ، فهو منصوب
المحل بـ ﴿ فَنَادَتْهُ ﴾ [٣٩] ، فلا يفصل بين العامل ومعموله . ﴿ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾
[٣٩] ك . ﴿ وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ ﴾ [٤٠] ، أ ك (٣) ، ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٤٠] ت . ﴿ لِي آيَةً ﴾ [٤١] ،
و ﴿ رَمَزًا ﴾ [٤١] ك . ﴿ وَالْإِبْرَكِرِ ﴾ [٤١] ك . ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ [٤٢] ت .
﴿ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [٤٣] ، و ﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ [٤٤] ، و ﴿ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [٤٤] ك .
﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [٤٤] ك . و ﴿ إِذْ ﴾ [٤٥] ، نُصِبَ بِتَقْدِيرٍ : اذْكَرُ إِذْ قَالَتْ . ﴿ بِكَلِمَةٍ
مِّنْهُ ﴾ [٤٥] ك ، وَيُبْتَدَأُ بِالتَّالِي ، على تقدير : وهو ولدُ اسمُه ، و ﴿ الْمَسِيحَ ﴾
لقبٌ بُدِئَ بِهِ ؛ لأنه أشهرُ من عيسى ؛ إذ لا ينطلقُ على غيره ، وعيسى قد يقعُ

(١) المكتفى: ٢٠٠ ، وفيه: «أنه من كلام أم مريم»، وكذا في المقصد: ٧٦ ، وجعله وفقاً
صالحاً. وعند الأشموني أن الوقف جائز إن جُعِلَ حكايةً عن مريم. انظر: منار الهدى:
.٧٦

(٢) وذهب الطبري - رحمه الله - إلى أن ختام الآية ليس من قول مريم ، وإنما خيرٌ من الله
تعالى ، بأنه يسوق الرزق لمن يشاء. انظر: تفسير الطبري ٣٥٩ / ٥ ، المحرر الوجيز
.٦٩ / ٣

(٣) أي: أكفى ، وفي: ر ، س ، ح : «ك» .

على غيره، قاله في «النهر»^(١)، وإنما قيل: ﴿أَبْنُ مَرْيَمَ﴾، والخطابُ لها تنبيهاً على أنه يُولد من غير أب؛ إذ الأولادُ تُنسَبُ إلى الآباء، ولا تُنسَبُ إلى الأمِّ إلا إذا فُقِدَ الأبُّ، قاله القاضي في «أسرار التأويل»^(٢).

﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [٤٥] ك: على نصب ﴿وَجِيهًا﴾ [٤٥]، بـ «جعله»^(٣)، ن: على الحال من ﴿بِكَلِمَةٍ﴾ [٤٥]، وقد يجوزُ لُبْعُدِ ما بين العاملِ والمعمولِ. ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [٤٤] ك. ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ [٤٤] ن^(٤)؛ لأنَّ التاليَ بدلٌ من ﴿وَإِذْ قَالَتِ﴾ الأولى [٤٢]، وما بينهما اعتراض، أو من ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [٤٤]. ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [٤٥] ك، ﴿فِي الْمَهْدِ وَكَهَلًا﴾ [٤٦] ك أيضاً، ويُبتدأ بالتالي على تقدير: وهو من الصالحين. ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [٤٦] ت. ﴿بَشَرٌ﴾ [٤٧]، و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [٤٧] ك. ﴿كُنْ﴾ [٤٧] سَبَقَ بالبقرة^(٥). ﴿فَيَكُونُ﴾ [٤٧] ت: على قراءة نون ﴿وَعَلَّمُهُ﴾ [٤٨]، للاستئناف، ك: على الياءِ للعطف. ﴿وَالْتَوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [٤٨] ن: على نصب ﴿وَرَسُولًا﴾ [٤٩]، عطفاً على ﴿وَكَهَلًا﴾ [٤٦]، وقد تُجَوِّزُهُ الفاصلةُ عند الكوفيين^(٦)

(١) النهر الماد ١/٣٢٧.

(٢) أنوار التنزيل ١/١٦١.

(٣) أي: إنه منصوب بفعل مضمّر تقديره: وجعله وجيهاً.

(٤) ش، س، ح: «ك».

(٥) انظر: سورة البقرة: الوقف والابتداء.

(٦) أي: بكونه رأس آية في عدد أهل الكوفة.

مع بُعد ما بين المعطوف والمعطوف عليه، ك: على نصبه بفعلٍ مضميرٍ تقديره: ونَجَعَلَهُ رسولاً. ﴿بِعَايَةِ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [٤٩] ك: على قراءة كسر همزة ﴿إِنِّي أَخْلُقُ﴾ [٤٩]، للاستئناف، ن: على الفتح لأنه بدلٌ من سابقه. ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [٤٩]، و ﴿فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [٤٩] ك، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٤٩] ك أيضاً. قال الداني ^(١): «ويُبتدأ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ [٥٠] على معنى: وجئتُ مصدِّقاً». فانتصب اللاحق بفعلٍ مضميرٍ.

﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٥٠]، و ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [٥١] ك. ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٥١] ت. ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ [٥٢]، و ﴿بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [٥٢]، و ﴿مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [٥٣]، ﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [٥٤]، و ﴿الْمَكْرِينَ﴾ [٥٤] ك. / ﴿مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٥] ت؛ وفاقاً للداني ^(٢) على جعلِ الخطابِ في ﴿اتَّبِعُوا﴾ [٥٥] لنبينا ﷺ؛ لأنه منقطعٌ من سابقه، أو هو ك؛ وفاقاً لغيره. قال في «المرشد» ^(٣): «وهو وقفٌ بيان»، ويبتدأ ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [٥٥]، على أنه رجع من خطابٍ إلى خطابٍ آخر. ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [٥٥] ن، وقال العماني ^(٤): «ليس بجيد». ﴿تَحْتَلِفُونَ﴾ [٥٥]، ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [٥٦]، و ﴿مَنْ نَّصْرِينَ﴾ [٥٦]، و ﴿أَجْرَهُمْ﴾ [٥٧]، و ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٥٧] ك. ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٥٨]، و ﴿فَيَكُونُ﴾ [٥٩] ت، وهو

[ب/٢٦٤]

(١) المكتفى ٢٠١.

(٢) المكتفى: ٢٠١-٢٠٢. وذهب النحاس أيضاً إلى أنه وقف تام. انظر: القطع والانتشاف ١٣٧/١.

(٣) المرشد ٤٦٠/١.

(٤) المرشد ٤٦٠/١، وعبارته: «ونصَّ عليه بعضهم، وهو مفهوم وليس بالجيد».

حكاية حالٍ ماضيةٍ ﴿ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [٦٠]، و ﴿ عَلَى الْكٰذِبِينَ ﴾ [٦١] ت. ﴿ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [٦٢]، ﴿ وَمَا مِنْ إِلٰهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [٦٢]، و ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٦٢] ك. ﴿ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ [٦٣] ت.

﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٦٤] ك. ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [٦٤] ت. ﴿ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [٦٥] ك. ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [٦٥] ت. ﴿ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [٦٦] ك. ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَعْمُونَ ﴾ [٦٦]، و ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٦٧] ت.

﴿ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [٦٨] ت، ولا يُوقف على ﴿ وَهَذَا النَّبِيُّ ﴾؛ لأنَّ ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ في موضعِ رَفْعِ عَطْفًا على ﴿ النَّبِيُّ ﴾، ولا يُفصلُ بين المتعاطفين، فافهم. ﴿ وَلِىُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦٨] ت. ﴿ لَوْضُؤُنُكُمْ ﴾ [٦٩] ك. ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ تَشْهَدُونَ ﴾ [٧٠]، و ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٧١] ت. ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [٧٢] ح، لا يُبتدأُ بتاليه؛ لأنه من تمام الحكاية عن اليهود.

﴿ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ [٧٣] ت: على توجيه الخطاب للرسول عليه الصلاة والسلام وقصر ألف ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾، أي: قل لليهود يا محمد: إن الهدى هدى الله فلا تُنكروا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، ولا تُنكروا أن يُحاجُّوكم عند ربِّكم.

﴿ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ [٧٣] ت، وعلى قراءة الخبر في ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ ن؛ لأن ﴿ أَنْ ﴾ مفعول ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾، أي: ولا تؤمنوا لأن يؤتى وبأن يؤتى، فهي متعلقة بسابقتها، فلا يُفصلُ بينهما. ﴿ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٧٣]، و ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٧٣] ك، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٧٤] ت.

﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [٧٥]، و﴿قَائِمًا﴾ [٧٥]، و﴿سَبِيلٌ﴾ [٧٥] ك. ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٥] ت؛ وفاقاً للعمّاني^(١)، أو التمام على قوله: ﴿بَلَى﴾ [٧٦] وفاقاً لما عند الدّاني^(٢)، أي: بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم واستحلالهم، فهو إثبات لما نفوه، والتالي استئناف مقرر للجمل التي سدّت ﴿بَلَى﴾ مسدّها. ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٧٦] ت. ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [٧٧]، و﴿أَلِيمٌ﴾ [٧٧] ك. ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٨] ت، ﴿تَدْرُسُونَ﴾ [٧٩] ت: على رفع ﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾ [٨٠]، للاستئناف، ن: على نصبه لعطفه على ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٧٩] السابق، وتكون «لا» مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ﴿مَا كَانَ﴾ [٧٩]، أي: ما كان لبشر أن يستنبهه الله، ثم يأمر الناس بعبادة نفسه، ويأمر باتخاذ الملائكة والنيبين أرباباً، قاله البيضاوي^(٣)، وسبق نحوه في القراءات^(٤)، فافهم. ﴿أَرْبَابًا﴾ [٨٠]، و﴿إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [٨٠] ك.

﴿مِثْقَ التِّينِ﴾ [٨١] ك: على جعل الكاف والميم في قوله: ﴿جَاءَ كُرٌّ﴾ [٨١] ضمير الأمم؛ ليكون فصلاً بين النبيين وبين ضمير الأمم، ن: على جعل الضمير للأنبياء عليهم السلام. ﴿مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [٨١]، ن: لتعلّقه بلا حقه، و﴿وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [٨١]، و﴿إِصْرِي﴾ [٨١]، و﴿أَقْرَبْنَا﴾ [٨١]،

(١) المرشد ١/ ٤٧٢.

(٢) فيما نقله عن الزجاج مُقرأً له. وانظر: المكتفى: ٢٠٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج

٤٣٤/١.

(٣) أنوار التنزيل ١/ ١٦٩.

(٤) انظر القراءات الآية [٨٠].

﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [٨١]، و﴿الْفٰسِقُونَ﴾ [٨٢] ك. ﴿يَبْعُونَ﴾ [٨٣] ن؛ لتعلقه بلا حقه، / والمعنى: أتبعون غير دين إله هذه صفته. ﴿وَكَرَهَا﴾ [٨٣] ك. ﴿وَالِيَهُ يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣] ت.

﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ [٨٤]، ﴿وَمَنْ لَهُ مُسَامُونَ﴾ [٨٤] ك. ﴿الْخٰسِرِينَ﴾ [٨٥] ت. ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [٨٦] ك، لا^(١) على ﴿أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ﴾ [٨٦]؛ لِمَا لَا يخفى. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٨٦] ك، ﴿خٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [٨٨] ك، أيضاً، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٨٧] ن؛ لتعلقٍ لاحقه به لنصبه حالاً، أي: إنهم مُخَلَّدُونَ فِي اللعنة، وقد تُسَوِّغُهُ الفاصلة. ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [٨٨] ن؛ لتعلقٍ ما بعده به، وقد يجوز لكونه رأس آية. ﴿عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٨٩] ت، ﴿الضَّالُّونَ﴾ [٩٠] ت أيضاً.

﴿وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهِنَّ﴾ [٩١]، و﴿أَلِيمٌ﴾ [٩١] ك. ﴿مِّن نَّصِيرِينَ﴾ [٩١] ت. ﴿مِمَّا يُحِبُّونَ﴾ [٩٢] ك؛ وفاقاً للدَّانِي^(٢)، أو ت؛ وفاقاً للعمَّاني^(٣). ﴿بِهِ عَلَيْهِمْ﴾ [٩٢] ت. ﴿التَّوْرَةَ﴾ [٩٣]، و﴿صٰدِقِينَ﴾ [٩٣] ك. ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٩٤] ت. ﴿صٰدِقَ اللَّهِ﴾ [٩٥]، و﴿حٰنِفًا﴾ [٩٥] ك. ﴿المُشْرِكِينَ﴾ [٩٥] ت. ﴿لِلْعٰلَمِينَ﴾ [٩٦] ك، ﴿ءَايَاتُ بَيِّنَاتٌ﴾ [٩٧] ك أيضاً؛ على أن ﴿مَقَامُ اِبْرٰهِيْمَ﴾ [٩٧] مبتدأ محذوفٌ خبره، أي: منها مقام إبراهيم، ن: إن قلنا: إنه بدلٌ من ﴿ءَايَاتُ﴾، بدلٌ البعض من الكل، أو عطفٌ بيان على أن المراد

(١) أي: لا يوقف على.

(٢) المكتفى: ٢٠٥، وفاقاً كذلك للسجستاني. كما في القطع والائتناف ١/١٤٢.

(٣) المرشد ١/٤٨١.

بالآيات: أثر القدم الكريم في الصخرة الصماء^(١)، وغوصها فيها إلى الكعبين، وحفظه مع كثرة أعداء الدين، ويؤيده: أنه قرئ: (بيّنة)^(٢)، على التوحيد. وسبب هذا الأثر: أنه لما ارتفع بنيان الكعبة قام على هذا الحجر ليتمكن من رفع الحجاره، فغاصت فيه قدماه.

﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٩٧] ك. ﴿كَانَ إِمْنَا﴾ [٩٧] ت. ﴿سَبِيلًا﴾ [٩٧] ك. وقال ابن عبد الرزاق^(٣): ت، وُضِعَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى: وَمَنْ كَفَرَ بِالْحَجِّ.

(١) أخرج ابن جرير في تفسيره ٥/٥٩٩-٦٠٠، من طريقين عن مجاهد قال: «أثر قدميه في المقام آية بيّنة». الأول إسناده حسن، والثاني ضعيف لانقطاعه.

وأخرجه عبد بن حميد كما في الدر المنثور للسيوطي ٣/٦٨١، والأزرقي في أخبار مكة ٢/٢٩، وابن المنذر في تفسيره: ٣٠٢، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣/٧١١، جميعهم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به.

وقال أبو محمد -يعني ابن أبي حاتم-: «وروى عن الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة والسدي ومقاتل نحو ذلك».

(٢) وتوحيد (آية) كذلك، وهي قراءة شاذة نُسِبَتْ لِأَبِيّ وابن عباس وعمر ومجاهد، وغيرهم. انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٤٤٦، مختصر ابن خالويه: ٢٢، البحر المحيط ٣/٨.

(٣) ذكر قوله الداني في المكتفى: ٢٠٥، وردّه بما ذكره المؤلّف.

وابن عبد الرزاق هو: إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن، أبو إسحاق، العجلي، الأنطاكي، مُقَرَّرٌ أهل الشام في زمانه، ثقة ضابط، له مصنف كبير في القراءات الثمان، (ت: ٣٣٩ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٥٦٦، غاية النهاية ١/١٦.

﴿عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [٩٧] ت. ﴿بَيَّأْتِ اللَّهُ﴾ [٩٨] ك؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(١)،
والتالي في موضع الحال، والمعنى: لِمَ تكفرون بآيات الله، والحال أنه
شاهدٌ مُطَّلَعٌ على أعمالكم، فمجازيكم عليها؟
﴿عَلَى مَا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٨] ت. ﴿شُهَدَاءُ﴾ [٩٩] ك. ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٩] ت.
﴿كَافِرِينَ﴾ [١٠٠]، ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [١٠١] ك. ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٠١] ت.
﴿حَقِّ نِقَاتِهِ﴾ [١٠٢]، و﴿وَأَنْتُمْ مُسَامُونَ﴾ [١٠٢]، و﴿وَلَا تَفْرَقُوا﴾ [١٠٣] ك.
﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [١٠٣] ن؛ لتعلق ما بعده به، وأشدُّ منه الوقفُ
على ﴿إِذْ﴾. ﴿فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [١٠٣] ك. ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٠٣] ك، أو ت؛
وفاقاً للداني^(٢). ﴿عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [١٠٤] ك: على جعل الواو بعده للاستئناف.
﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٠٤] ت؛ وفاقاً للداني^(٣)، أو ك؛ وفاقاً لغيره^(٤). ﴿الْبَيِّنَاتُ﴾
[١٠٥] ك، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٠٥] ح لتعلق ما بعده به لفظاً.

﴿وَسَوْدٌ وَجُوهٌ﴾ [١٠٦] ك، وبيضاضُ الوجهِ وسوادهُ كنايةتان عن ظهورِ
بهجةِ السرورِ، وكآبةِ الحزنِ فيه. وقيل: يُوسَمُ أهلُ الحقِّ ببيضِ الوجوهِ
والصحيفةِ، وإشراقِ البشرةِ، وسعىِ النورِ بين يديه، وأهلُ الباطلِ بأضدادِ
ذلك. ﴿بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ﴾ [١٠٦] ك، و﴿تَكْفُرُونَ﴾ [١٠٦]، و﴿خَالِدُونَ﴾ [١٠٧]،
و﴿تَتَوَهَّأَ عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [١٠٨] ك أيضاً. ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٠٨] ت. ﴿وَمَا فِي

(١) المرشد ١/ ٤٨٧.

(٢) المكتفى ٢٠٥.

(٣) المكتفى: ٢٠٥، وللإمام نافع كما حكاه عنه النحاس في القطع والانتشاف ١/ ١٤٣.

(٤) كالغزالي في كتابه الاقتداء. انظر: المرشد للعَمَّاني ١/ ٤٩٣ (في الحاشية).

الْأَرْضِ ﴿ [١٠٩] ك. ﴿ الْأُمُورُ ﴿ [١٠٩] ت. ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴿ [١١٠]، و ﴿ خَيْرًا لَهُمْ ﴿ [١١٠]، و ﴿ الْفَلْسِفُونَ ﴿ [١١٠]، و ﴿ إِلَّا آذَى ﴿ [١١١] ك. ﴿ يُولُوكُمْ الْأَذْبَارَ ﴿ [١١١] ك؛ / وفاقاً لأبي حاتم^(١)؛ لأنَّ التالي مستأنفٌ.

[ب/٢٦٥]

﴿ ثُمَّ لَا يُصْرُونَ ﴿ [١١١]، و ﴿ وَحَبَلٍ مِّنَ النَّاسِ ﴿ [١١٢]، و ﴿ بَعْضٍ مِّنَ اللَّهِ ﴿ [١١٢]، و ﴿ الْمَسْكَنَةُ ﴿ [١١٢]، و ﴿ بَغَيْرِ حَقِّ ﴿ [١١٢]، و ﴿ وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿ [١١٢] ك أيضاً، أو الأخير ت. ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴿ [١١٣] ت؛ لأنَّ ما بعده استئنافٌ لبيان نفي الاستواء، والضمير في: ﴿ لَيْسُوا ﴿ للمتقدم في قوله: ﴿ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَلْسِفُونَ ﴿ [١١٠]، والمعنى: ليس من آمن كمن لم يؤمن، وحينئذٍ يبتدأ باللاحق على أنه أخذ في صفة أحد الفريقين، لكن يمتنع الوقف حينئذٍ على ﴿ يَعْتَدُونَ ﴿ [١١٢]؛ لتعلق ما قبله بما بعده، وقد يجوز لكونه فاصلةً، ن: على جعل الضمير متقدماً قبل ذكر الفريقين، وحذف ذكر أحد الفريقين للدلالة الآخر عليه، والمعنى: أمة قائمة وأمة غير قائمة، فحذف الثاني استغناءً بالأول، وحينئذٍ فالوقف على ﴿ يَعْتَدُونَ ﴿ [١١٢] تام، فافهم.

﴿ يَسْجُدُونَ ﴿ [١١٣]، و ﴿ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴿ [١١٤] كلاهما ك. ﴿ الصَّالِحِينَ ﴿ [١١٤] ت: على قراءة ﴿ نَفَعَلُوا ﴿ [١١٥] بالتاء؛ لأنه استئناف خطاب، ك: على الياء لكونه رأس آية، وهو متعلقٌ بلاحقه. ﴿ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴿ [١١٥] ك. ﴿ بِالْمُتَّقِينَ ﴿ [١١٥]، و ﴿ خَلِدُونَ ﴿ [١١٦] ت. ﴿ فَأَهْلَكَتُهُ ﴿ [١١٧] ك. ﴿ يَظْلِمُونَ ﴿ [١١٧] ت. ﴿ مَا عَنِتُّمْ ﴿ [١١٨]، و ﴿ أَكْبَرُ ﴿ [١١٨] ك.

(١) انظر: القطع والانتشاف ١/ ١٤٤، وكذا هو عند ابن الأنباري والداني. انظر: إيضاح

الوقف والابتداء ٢/ ٥٨٢، المكتفى: ٢٠٦.

﴿ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [١١٨] ت؛ وفاقاً للداني^(١)، أو ك؛ وفاقاً لغيره^(٢).
 ﴿ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾ [١١٩]، و ﴿ مِنَ الْعَيْظِ ﴾ [١١٩]، و ﴿ بَغِيظِكُمْ ﴾ [١١٩] ك.
 ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [١١٩] ت.

﴿ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [١٢٠] ك. ﴿ مُحِيطٌ ﴾ [١٢٠] ت؛ وفاقاً للداني^(٣)، أو ك؛
 وفاقاً للعَمَّاني^(٤). ﴿ لِلْقِتَالِ ﴾ [١٢١]، و ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٢١]، و ﴿ وَلِيَّهُمَا ﴾
 [١٢٢]، و ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١٢٢]، ﴿ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [١٢٣]، و ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾
 [١٢٣]، و ﴿ مُنزَلِينَ ﴾ [١٢٤] ك، أو الثالثُ ت، والرابعُ أتمُّ منه؛ وفاقاً للداني^(٥).
 ﴿ بَلَى ﴾ [١٢٥] قيل: ك، وإليه ذهب الحافظُ أبو عمرو^(٦) وغيره^(٧). قالوا^(٨): وكذا
 الوقفُ عليه في جميع القرآن ما لم يتصل به قَسَمٌ، نحو: ﴿ بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [الأنعام: ٣٠].
 وعورضُ بأنه: جوابٌ للجحدِ المتقدم الذي دخل عليه همزةُ الاستفهام، وما
 بعد: «بلى» في صلوات^(٩) الجواب، وهو كلامٌ أوجب «بلى»، فلا يُفصلُ بينهما،
 ولا يُوقف على: ﴿ بَلَى ﴾ في هذا الموضع، وقد سبق تقريره بالبقرة^(١٠).

(١) المكتفى: ٢٠٧، وفاقاً للنحاس في القطع والائتلاف ١/ ١٤٥.

(٢) كالغزالي في الاقتداء. انظر: المرشد للعَمَّاني ١/ ٥٠٢ (في الحاشية).

(٣) المكتفى ٢٠٧.

(٤) المرشد ١/ ٥٠٢.

(٥) المكتفى ٢٠٧.

(٦) المكتفى ٢٠٧.

(٧) انظر: شرح كلا وبلى ونعم لمكي ٨٥.

(٨) المكتفى ٢٠٧.

(٩) ر: «صلة».

(١٠) انظر: سورة البقرة: الوقف والابتداء.

﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥]، و﴿قُلُوبِكُمْ بِهِ﴾ [١٢٦] ك. ﴿الْحَكِيمِ﴾ [١٢٦] ن؛ لتعلق
 اللاحق بالسابق، وقد تُجَوِّزُهُ الفاصلة. ﴿خَائِبِينَ﴾ [١٢٧] ك، وليس بتام؛
 لأنَّ ﴿أُوْتِيَتَبَ عَلَيْهِمْ﴾ [١٢٨] عطفتُ على قوله: ﴿أُوْتِيَتَبَتْهُمْ﴾ [١٢٧]،
 فهو متعلق به، و﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [١٢٨] اعتراض. ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾
 [١٢٨] ت. و﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٢٩]، و﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٢٩] ك. ﴿رَّحِيمٌ﴾
 [١٢٩] ت.

﴿مُضْلَعَةً﴾ [١٣٠]، و﴿تُقْلِحُونَ﴾ [١٣٠]، و﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [١٣١] ك،
 ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [١٣٢] ت: على قراءة ﴿سَارِعُوا﴾ [١٣٣] بغير واوٍ على
 الاستئناف؛ لاستقلاله، ك: على إثباتها؛ لتعلقه بما قبله بالعطف^(١).
 ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [١٣٣] ت على رفع ﴿الَّذِينَ﴾ بالابتداء، ن: على جعله
 صفةً ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ لتعلق الصفة بالموصوف، وقد يجوزُ لكونه رأس آية.
 ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [١٣٤] ك: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ صفةً ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾،
 ولا يحسنُ / على جعله مبتدأ؛ للفصل بين المبتدأ وخبره، وهو:
 ﴿أُولَئِكَ جَزَأَوْهُمْ﴾ [١٣٦]، وقد يجوزُ لطول الكلام بين المبتدأ والخبر.
 ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣٤] ت: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ صفةً للمتقين، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا
 فَعَلُوا﴾ [١٣٥] مستأنفاً، ن: على جعل ﴿وَالَّذِينَ﴾ [١٣٥]، عطفًا للفصل بين
 المعطوف والمعطوف عليه. ﴿فَاسْتَعَفُّوا لِدُنُوبِهِمْ﴾ [١٣٥]، و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾
 [١٣٥] ك.

[١/٢٦٦]

(١) زاد في ر: «وإنما كان كافياً مع عطفه على ما قبله؛ لكونه من عطف الجمل، وتقدّم أنه ليس كعطف المفردات».

﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥] ت: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ الأول نعتاً، والثاني عطفاً عليه.
 ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ [١٣٦] ك. ﴿الْعَمِلِينَ﴾ [١٣٦]، و﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾ [١٣٧] ت.
 ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [١٣٨]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٩]، و﴿قَرَحٍ مِّثْلَهُ﴾ [١٤٠] ك.
 ﴿نُدَاوِلُهَايَتِ النَّاسِ﴾ [١٤٠] ن؛ لأنَّ لام ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾ [١٤٠] متعلقٌ بسابقه،
 وهو كما قال القاضي^(١): «عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ أي: نُدَاوِلُهَا لِيَكُونَ كَيْتٌ
 وَكَيْتٌ، وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ؛ إِذِنَا بَأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدَةٌ، وَأَنَّ مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ فِيهِ
 مِنَ الْمَصَالِحِ مَا لَا يُعْلَمُ، أَوْ الْفِعْلُ الْمَعْلُولُ بِهِ مُحذوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَلِيَتَمَيَّزَ^(٢)
 الثَّابِتُونَ عَلَى الْإِيمَانِ مِنَ الَّذِينَ عَلَى حَرْفٍ فَعَلْنَا ذَلِكَ» انتهى.

(١) أنوار التنزيل ١/ ١٨٣.

(٢) يذهب البيضاوي إلى أن المراد بالعلم في الآية هو لازمه، وهو تميُّزُ المعلوم وثبوته وتحققه في الخارج، والصواب حمل العلم على حقيقته دون الكناية، ولا محذور في ذلك.
 قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذه المسألة - مسألة تعلق صفاته بالمخلوقات بعد وجودها، تعلق العلم والسمع والبصر ونحو ذلك - هي مسألة كبيرة». قال: «فغند وجود المسموع والمرئي والمعلوم، إذا سمعه ورآه وعلمه موجوداً، فهل هذا عين ما كان موجوداً قبل وجود ذلك أو هناك معنى زائد؟» وقال: «والعقل والقرآن يدل على أنه قدر زائد كما قال تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ﴾ في بضعة عشر موضعاً. وعامة السلف وأئمة السنة والحديث على أن المتجدد أمر ثبوتي كما دلَّ عليه النص». والله يعلم الشيء موجوداً بعد أن علمه معدوماً، «ولم يحصل المعلوم والعلم الثاني إلا بقدرته ومشيبته، فما استفاد شيئاً من غيره، ولا كُمل بغير نفسه». «ثم إذا رأى الأشياء بعد وجودها، وسمع كلام عباده ونحو ذلك فإنما يدرك ما أبدع وما خلق... لم يحتج في علمه وإدراكه إلى غيره البتة». وهذا العلم المتجدد «هو العلم الذي يترتب عليه المدح والثواب والذم والعقاب». انظر: درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٢١)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢١١، ٨/ ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧ على الترتيب).

﴿ شُهَدَاءَ ﴾ [١٤٠] ك، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٤٠] ك أيضاً لا تام؛ لأجل لام
 ﴿ وَلِيُمَجِّصَ ﴾ [١٤١]، وواو العطف. ﴿ وَيَمَحِّقُ الْكُفْرِينَ ﴾ [١٤١] ك؛
 وفاقاً للعمّاني^(١)، أو ت وفاقاً للداني^(٢)، قال: «لأنه تمامُ القصة».
 ﴿ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [١٤٢] ن؛ لتعلُّقه بما بعده، والوقفُ على
 ﴿ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ [١٤٢] كذلك، نعم يسوغ على قراءة أبي حيوه^(٣)
 وعبد الوارث^(٤) عن أبي عمرو برفع^(٥) (ويعلم) [١٤٢] على الاستئناف،
 ولكنه ليس من طرُقنا. ﴿ الصَّابِرِينَ ﴾ [١٤٢] ك. ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ [١٤٣] ت.
 ﴿ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [١٤٤]، و﴿ شَيْئًا ﴾ [١٤٤]، و﴿ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾
 [١٤٤]، و﴿ مُؤَجَّلًا ﴾ [١٤٥] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للداني^(٦).
 ﴿ نُؤْتِيهِ مِنْهَا ﴾ [١٤٥]، و﴿ وَسَيَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ [١٤٥] ت. ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ
 نَبِيٍّ قَتَلَ ﴾ [١٤٦] قيل: إنه ك: على قراءة ﴿ قَتَلَ ﴾ بضم القاف، وعلى أن

(١) المرشد ١/ ٥١٤.

(٢) المكتفى ٢١٠.

(٣) هو: شريح بن يزيد الحضرمي، صاحب القراءة الشاذة، تقدّم.

(٤) ابن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة، التميمي، العبّري مولا هم، البصري، المقرئ،
 الحافظ، ثقة حجة، (ت: ١٨٠ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٨/ ٤٧٨، غاية النهاية
 ٤٧٨/١.

(٥) فيما حكاه العمّاني عن ابن مقسم عن أبي حيوه، وروي عن أبي حيوه -أيضاً- كسر
 الميم. انظر: مختصر ابن خالويه: ٢٢، المرشد للعمّاني ١/ ٥١٥، البحر ٣/ ٦٦.

(٦) المكتفى ٢١٠.

الْقَتْلَ وَقَعَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنه كان قد أُشيع أنه عليه السلام قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ^(١)، فانكسرت قلوبُ بعضِ الصحابة، فقال الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ وَرِيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا﴾ [١٤٦] إلى آخره، أي: بل ثبتوا على الحق، والرِّيُونَ حينئذٍ رُفِعَ بالابتداء المقدمِ الخبرِ، وإن قلنا: إن القتل إنما هو واقعٌ على ﴿رِيُونَ﴾، فهم مرفوعون بما لم يُسمَّ فاعله، وحينئذٍ فلا يُوقف على ﴿قُتِلَ﴾ كقراءة ﴿قُتِلَ﴾، كذا قرَّره الداني^(٢) وغيره^(٣).

وقال في «المرشد»^(٤): «وليس - أي الوقف على ﴿قُتِلَ﴾ - بالجيد، ولكن إنما جَوَّزوه، ونصَّوا عليه ليفرَّقوا بين الوجهين» انتهى. وقال سعيد ابن جبير^(٥): «ما سمعنا بقتلِ نبيٍّ في حربٍ قطَّ».

﴿رِيُونَ كَثِيرٌ﴾ [١٤٦] ن؛ لتعلقِ الفاءِ في ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ [١٤٦] بما قبله. ﴿وَمَا اسْتَكَاوُوا﴾ [١٤٦] ك، ﴿الصَّادِرِينَ﴾ [١٤٦]، و﴿الْكَافِرِينَ﴾ [١٤٧]، و﴿الْآخِرَةَ﴾ [١٤٨] ك أيضاً. ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٤٨] ت. ﴿خَسِرَاتٍ﴾ [١٤٩] ك.

(١) انظر: صحيح البخاري - مع الفتح - ٣٤٩/٧ وما بعدها، ك: المغازي، ب: غزوة أحد، صحيح مسلم ١٤١٦/٣، ك: الجهاد، ب: غزوة أحد، برقم (١٧٩٠ - ١٧٩١، ١٧٩٣)، وانظر: فتح الباري ٣٦٠/٧.

(٢) المكتفَى ٢١٠ - ٢١١.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٨٦/٢، منار الهدى ٨٩.

(٤) المرشد ١/٥١٨، وذكر وجهين في الوقف على قراءة ﴿قُتِلَ﴾.

(٥) انظر: سنن سعيد بن منصور ١٠٩٦/٣، تحقيق: سعد الحميد، وتفسير ابن المنذر:

٤١٧، من طريق سعيد بن منصور.

﴿ مَوْلَاكُمْ ﴾ [١٥٠] ك. ﴿ التَّصْرِيحِ ﴾ [١٥٠] ت. ﴿ النَّارِ ﴾ [١٥١] ك.
﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٥١] ت.

﴿ تَحْسُونَهُمْ بِأَذْنِهِ ﴾ [١٥٢] ك. ﴿ مَا تَحِبُّونَ ﴾ [١٥٢]، و ﴿ الْآخِرَةَ ﴾ [١٥٢]، ﴿ عَفَا عَنْكُمْ ﴾ [١٥٢]، و ﴿ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٥٢] ك. ﴿ غَمًّا يَغْمِرُ ﴾ [١٥٣] ن؛ لتعلق لام ﴿ لِكَيْلَا ﴾ [١٥٣] بالسابق.

﴿ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ﴾ [١٥٣]، و ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٥٣]، و ﴿ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ ﴾ [١٥٤] / ك ﴿ أَهَمَّتَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [١٥٤] ن: على جعل ﴿ يُطْشُونَ بِاللَّهِ ﴾ [١٥٤] خبراً لقوله: ﴿ وَطَائِفَةٌ ﴾ [١٥٤]، ك: على جعله ^(١) هو الخبر. ﴿ ظَنَّ الْجَهْلِيَّةِ ﴾ [١٥٤]، و ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [١٥٤]، و ﴿ كَلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [١٥٤]، و ﴿ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ ﴾ [١٥٤]، و ﴿ هَهُنَا ﴾ [١٥٤] ك. ﴿ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ ﴾ [١٥٤] ن؛ لتعلق اللاحق به، والمعنى كما قاله القاضي ^(٢): «ليمتحن ما في صدوركم، ويظهر سرائرها من الإخلاص والنفاق، وهو علة فعل محذوف أي: فعَل ذلك لبيتلي»، أو عطف على قوله: ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا ﴾ [١٥٣].

﴿ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [١٥٤] ك. ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [١٥٤] ت. ﴿ كَسَبُوا ﴾ [١٥٥]، و ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [١٥٥] ك، ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [١٥٥] ت. و ﴿ وَمَا قَتَلُوا ﴾ [١٥٦] ن؛ لتعلق لام اللاحق بـ ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ ﴾ [١٥٦]، على أن اللام لام العاقبة، مثلها في قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [النقص: ٨].

(١) في حاشية ن، ش: «أي قد أهتمهم أنفسهم».

(٢) أنوار التنزيل ١/ ١٨٨.

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [١٥٦] ك، و ﴿ وَيُؤْمِنُ ﴾ [١٥٦]، و ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [١٥٦]،
 و ﴿ يَجْمَعُونَ ﴾ [١٥٧]، و ﴿ تُحْشِرُونَ ﴾ [١٥٨]، و ﴿ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [١٥٨]، و ﴿ مِنْ
 حَوْلِكَ ﴾ [١٥٩]، و ﴿ وَشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [١٥٩]، و ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [١٥٩]،
 و ﴿ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [١٥٩]، و ﴿ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾ [١٦٠]، و ﴿ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [١٦٠] ك
 أيضاً، أو ﴿ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [١٥٩] ت؛ وفاقاً للداني^(١). ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١٦٠] ت.
 ﴿ أَنْ يُعَلَّ ﴾ [١٦١]، و ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [١٦١] ك. ﴿ لَا يُظَاهَمُونَ ﴾ [١٦١] ت.
 ﴿ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ﴾ [١٦٢]، و ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [١٦٢]، و ﴿ دَرَجَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [١٦٣]
 ك. ﴿ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٦٣] ت. ﴿ ضَلَّلِ مُبِينٍ ﴾ [١٦٤]، و ﴿ أَيْ هَذَا ﴾ [١٦٥]،
 و ﴿ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [١٦٥] ك. ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٦٥] ت.
 ﴿ فَيَاذَنْ لِلَّهِ ﴾ [١٦٦] ن؛ لتعلق لام ﴿ وَلِيَعْلَمَ ﴾ [١٦٧] به. ﴿ أَوْ أَدْفَعُوا ﴾ [١٦٧]،
 و ﴿ لَا تَتَّبِعْتُمْكُمْ ﴾ [١٦٧]، و ﴿ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيْمَنِ ﴾، و ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [١٦٧] ك.
 ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ [١٦٧] ك: على جعل ﴿ الَّذِينَ ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: هم
 الذين، ن: على أنه رفعٌ بدلاً من واو ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ [١٦٧]؛ للفصل بين
 البدل والمبدل منه، وقد يسوغ للفاصلة.

﴿ مَا قَاتَلُوا ﴾ [١٦٨] ك. ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٦٨] ت. ﴿ أَمْوَاتًا ﴾ [١٦٩] ك. ﴿ يُرَزِّقُونَ ﴾
 [١٦٩] ن؛ لأن ﴿ فَرِحِينَ ﴾ [١٧٠] نصب على الحال منه، فهي تنبيء عن اجتماع
 الرزق والفرح في حالة واحدة، فلا يفصل بينهما. ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [١٧٠] ك.
 و ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ [١٧١] ت: على قراءة كسر همزة ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ للاستئناف،

أو هو ك: على هذه القراءة؛ وفاقاً للدَّاني^(١)، ن على قراءة الفتح للعطفِ على السابق. ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٧١] ت: على أن ما بعده مستأنفٌ، مبتدأٌ خبرُه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ [١٧٢]، ن: على أنه صفةٌ للمؤمنين.

﴿عَظِيمٌ﴾ [١٧٢] ت: إن جعلتَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٧٣] خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، ن إن جعلته بدلاً من: ﴿الَّذِينَ﴾ الأول [١٧٢]، وقد يسوّغه طولُ الكلام.

﴿الْوَكِيلُ﴾ [١٧٣] ك؛ لأنه رأسُ آيةٍ. ﴿بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [١٧٤] ن؛ لأن ما بعده في موضع الحالِ. ﴿رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ [١٧٤] ك. ﴿عَظِيمٍ﴾ [١٧٤] ت. ﴿يُحَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [١٧٥]، و ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ [١٧٥]، و ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧٥]، و ﴿يُسَدِّرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [١٧٦]، و ﴿شَيْئًا﴾ [١٧٦] ك. ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٧٦] ت. ﴿مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [١٧٩]، و ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٧٩]، و ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [١٧٩] ك. ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٧٩] ت.

﴿خَيْرَ آلِهِمْ﴾^(٢) [١٨٠]، و ﴿سَرُّ آلِهِمْ﴾ [١٨٠] ك، والأحسنُ وصلُ الأولِ بالثاني ليتصلَ حرفُ العطفِ بالمعطوف عليه. ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [١٨٠] ك، أوت؛ وفاقاً للدَّاني^(٣) في الثاني، و ﴿حَبِيرٌ﴾ [١٨٠] ت. ﴿وَلَمَّا نَحْنُ غَنِيَاءُ﴾ [١٨١]، و ﴿الْحَرِيقِ﴾ [١٨١] ك. ﴿لِلْعَبِيدِ﴾ [١٨٢] ت: على جعلِ ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ [١٨٣] خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ مرفوعٍ المحلُّ أي: هم الذين قالوا.

(١) المكتفى ٢١٣.

(٢) ط، د: «﴿خَيْرَ آلِهِمْ﴾ ت».

(٣) المكتفى ٢١٣.

﴿صَدِيقِينَ﴾ [١٨٣] ك. ﴿الْمُنِيرِ﴾ [١٨٤] ت. ﴿الْمَوْتِ﴾ [١٨٥]، و﴿يَوْمَ
الْقِيَامَةِ﴾ [١٨٥]، و﴿فَقَدَفَازَ﴾ [١٨٥] ك. ﴿الْفُرُورِ﴾ [١٨٥] ت.

﴿أَذَى كَثِيرًا﴾ [١٨٦] ك. ﴿الْأُمُورِ﴾ [١٨٦] ك، / وقال الداني ^(١): «تام». [٢٦٧/].
﴿يَشْتَرُونَ﴾ [١٨٧] ت. ﴿بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [١٨٨]، و﴿بِمَفَازٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾
[١٨٨] ك. ﴿الِيَمِّ﴾ [١٨٨] ت. و﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٨٩] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٨٩] ت.
﴿الْأَلْبَابِ﴾ [١٩٠] ت: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ [١٩١] مبتدأ، أو خبر مبتدأ
محذوف، ن: على جعله نعتاً ﴿لِلأُولَى الْأَلْبَابِ﴾، إلا أنه قد يسوغ للفاصلة.
﴿وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [١٩١]، و﴿عَذَابِ النَّارِ﴾ [١٩١]، و﴿فَقَدْ أَخْرَجْنَاهُ﴾ [١٩٢]،
و﴿أَنْصَارٍ﴾ [١٩٢]، و﴿فَقَاتِمًا﴾ [١٩٣]، و﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣]، و﴿الْمِعَادِ﴾
[١٩٤]، و﴿أَوْأُنثَىٰ﴾ [١٩٥] ك.

﴿بَعْضِكُمْ مِّنَ بَعْضٍ﴾ [١٩٥] ت. ﴿مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [١٩٥] ن؛ لأن ﴿ثَوَابًا﴾
منصوبٌ على المصدر، والعامل فيه ﴿وَلَا دُخْلَنَّهُمْ﴾ [١٩٥]. ﴿مِنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾
[١٩٥] ك. ﴿حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [١٩٥] ت. ﴿فِي الْبِلَادِ﴾ [١٩٦] ك، ﴿جَهَنَّمَ﴾ [١٩٧]
ك. ﴿وَيَسِّرَ الْمَهَادَ﴾ [١٩٧] ك. ووصله أولى للاستدراك، ﴿نُزُلًا مِّنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾
[١٩٨] ك، ﴿لِلأَبْرَارِ﴾ [١٩٨] ت. ﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ [١٩٩]، و﴿قَلِيلًا﴾ [١٩٩]،
و﴿عِنْدَرِيهِمْ﴾ [١٩٩] ك. ﴿الْحِسَابِ﴾ [١٩٩] ت. ﴿تُقْلِحُونَ﴾ [٢٠٠] م.

* * *

ذِكْرُ التَّجْزِئَةِ

من ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، إلى قوله: ﴿ قُلْ أُوْنِيَكُمْ ﴾ [١٥] حزب^(١).

﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ ﴾ [٣٣] ربع^(٢)، ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ ﴾ [٥٢] نصف^(٣).
﴿ وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنَّهُ ﴾ [٧٥] ربع^(٤)، ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ ﴾ [٩٢] حزب^(٥).

(١) كذا في البيان: ٣١٧، وهو «أول الأقوال الثلاثة» في جمال القراء ١/ ١٤٢، غيث النفع: ١٧٣ وقال: «باتفاق»، القول الوجيز: ١٧٩، وقال في فنون الألفان: ٢٧٣: ﴿ بِالْبَعَادِ ﴾ [١٥]، وهو القول الثاني عند السخاوي.

(٢) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٥، غيث النفع: ١٧٥ وقال: «بإجماع»، والقول الوجيز: ١٧٩.

(٣) كذا في غيث النفع: ١٧٦، وقال: «بإجماع»، القول الوجيز: ١٧٩، وهو مغاير لما في البيان: ٣١٣، وجمال القراء ١/ ١٥٠.

(٤) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٦، غيث النفع: ١٧٨ وقال: «بإجماع»، القول الوجيز: ١٨٠.

(٥) كذا في البيان: ٣١٧، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/ ١٤٢، غيث النفع: ١٨٠، وقال: «باتفاق»، وخالفهم في القول الوجيز: ١٨٠ وقال: ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٩٢].

- ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [١١٣] ربع^(١)، ﴿وَسَارِعُونَ﴾ [١٣٣] نصف^(٢).
 ﴿إِذْ تَضَعُودُونَ﴾ [١٥٣] ربع^(٣)، ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [١٧١] حزب^(٤)،
 ﴿لَتَجَلَّوْنَ﴾ [١٨٦] ربع^(٥)، آخر السورة نصف^(٦).



- (١) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، غيث النفع: ١٨١، وقال: «عند بعض، وعليه جرى عملنا»، ثم ذكر قولين آخرين، والقول الوجيز: ١٨٠.
- (٢) كذا في غيث النفع: ١٨٢، وقال: «بلا خلاف»، القول الوجيز: ١٨٠، وهو مغاير لما في البيان: ٣١٣، وجمال القراء ١/١٥٠.
- (٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، غيث النفع: ١٨٤، وقال: «بإجماع»، القول الوجيز: ١٨٠.
- (٤) كذا في البيان: ٣١٧، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٤٢، غيث النفع: ١٨٥ وقال: «باتفاق»، القول الوجيز: ١٨٠.
- (٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، غيث النفع: ١٨٦، وقال: «بلا خلاف»، ثم ذكر أن عملهم على: ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٨٩]، القول الوجيز: ١٨٠.
- (٦) وهو أحد الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٥٠، غيث النفع: ١٨٧، وقال: «عند جميع المشاركة. وعند جميع المغاربة ﴿مَعْرُوفًا﴾ بالنساء [٥]، القول الوجيز: ١٨٣، وهو مغاير لما في البيان: ٣١٣.

سورة النساء

مدنية^(١).وحرروفها: ستة عشر ألفاً وثلاثون^(٢).وكلمها: ثلاثة آلاف وسبعمئة وخمس وأربعون^(٣).

وأيتها: مئة وسبعون وخمس حجازي وبصري، وست كوفي، وسبع

شامي^(٤).اختلافها آيتان^(٥): ﴿ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ [٤٤] كوفي وشامي، ﴿ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾

[١٧٣] شامي.

(١) كذا في معظم كتب التفسير: انظر: المحرر الوجيز ٥/٤، تفسير القرطبي ١/٥، تفسير

ابن كثير ١٧٨/٢، التحرير ٢١١/٤، تفسير المنار ٣٢٠/٤، ورد على من قال بخلاف

ذلك محتجاً بآية: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ ﴾ [٥٨]، أنها نزلت بمكة، فقال: «وهو

وهم بعيد واستدلال باطل، وإن النبي ﷺ قرأ الآية محتجاً ومبيناً للحكم».

(٢) انظر: البيان: ١٤٦، حسن المدد: ٥٩، البصائر ١/١٦٩، منار الهدى: ٩٥، القول

الوجيز: ١٨١، وسقط من ن: «ثلاثون».

(٣) كذا في حسن المدد ٥٩، والبصائر ١/١٦٩، ومنار الهدى: ٩٥، والقول الوجيز: ١٨١.

وفي البيان ١٤٦ «تسعمئة» بدلاً من «سبعمئة».

(٤) انظر: البيان: ١٤٦، فنون الأفتان: ٢٨٢، جمال القراء ١/٢٠١، منار الهدى: ٩٥، وفي

البصائر ١/١٦٩ عكس، وهو سهو.

(٥) انظر: البيان: ١٤٦، فنون الأفتان: ٢٨٢، جمال القراء ١/٢٠١، البصائر ١/١٦٩.

وفيها شبه الفاصلة ثمانية^(١): ﴿إِخْدَانُهُمْ قِنطَارًا﴾ [٢٠]، ﴿عَلَيْهِنَّ سَيِّلًا﴾ [٣٤]، ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [٧٧]، ﴿لِلنَّاسِ رُسُولًا﴾ [٧٩]، ﴿لَمَنْ لَّيْبَطَأَنَّ﴾ [٧٢]، ﴿يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ﴾ [٨١]، ﴿مِثْلَٰةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٢٥]، ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [١٧٢].
وعكسه أربعة: ﴿الَّا تَعُولُوا﴾ [٣]، ﴿مَرِيئًا﴾ [٤]، ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [٤٠]، ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [١٦٨].
رويتها: «ملنا»: اللام ﴿السَّيِّلِ﴾ [٤٤]، والنون ﴿مُهَيَّبٌ﴾ [١٤]، وخمس ميمات مرفوعات^(٢).

* * *

(١) كذا في حسن المدد: ٥٩، ومنار الهدى: ٩٥. وفي البيان ١٤٦: «سته مواضع».

(٢) وهي في الآيات: ١٢، ١٣، ٢٥، ٢٦، ١٧٦، وما عدا هذه الآيات السبع ينتهي على الألف.

فواصلها^(١)

- ﴿ رَقِيبًا ﴾ [١]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٢]، ﴿ الْأَتَعُولُوا ﴾ [٣]، ﴿ مَرِيئًا ﴾ [٤]، ﴿ مَعْرُوفًا ﴾ [٥]،
 ﴿ حَسِيبًا ﴾ [٦]، ﴿ مَفْرُوضًا ﴾ [٧]، ﴿ مَعْرُوفًا ﴾ [٨]، ﴿ سَدِيدًا ﴾ [٩]، ﴿ سَعِيرًا ﴾ [١٠]،
 [١١]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١١].
- ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [١٢]، ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [١٣]، ﴿ مُهَيَّبٌ ﴾ [١٤]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [١٥]،
 ﴿ رَجِيمًا ﴾ [١٦]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٧]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٨]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [١٩]، ﴿ مُبِينًا ﴾ [٢٠]،
 [٢٠]، ﴿ غَلِيظًا ﴾ [٢١]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٢٢]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٢٣].
- ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٢٤]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٦]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٢٧]،
 ﴿ ضَعِيفًا ﴾ [٢٨]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٢٩]، ﴿ بَسِيرًا ﴾ [٣٠]، ﴿ كَرِيمًا ﴾ [٣١]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٣٢]،
 [٣٢]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٣٣]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٣٤]، ﴿ حَبِيرًا ﴾ [٣٥].
- ﴿ فَخُورًا ﴾ [٣٦]، ﴿ مُهَيَّبًا ﴾ [٣٧]، ﴿ قَرِينًا ﴾ [٣٨]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٣٩]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٤٠]،
 [٤٠]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٤١]، ﴿ حَدِيثًا ﴾ [٤٢]، ﴿ غَفُورًا ﴾ [٤٣]، ﴿ السَّيِّلُ ﴾ [٤٤]،
 [٤٤]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٤٥]، ﴿ إِلاَقِيلًا ﴾ [٤٦]، ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٤٧]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٤٨]،
 [٤٨]، ﴿ فَيْلًا ﴾ [٤٩]، ﴿ مُبِينًا ﴾ [٥٠]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٥١]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٥٢]،
 [٥٢]، ﴿ نَفِيرًا ﴾ [٥٣]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٥٤]، ﴿ سَعِيرًا ﴾ [٥٥]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٥٦]،
 [٥٧]، ﴿ ظَلِيلًا ﴾ [٥٧].

(١) انظر: البيان: ١٤٧، حسن المدد: ٥٩، القول الوجيز: ١٨٣.

- ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٥٨]، ﴿ تَأْوِيلًا ﴾ [٥٩]، ﴿ بَعِيدًا ﴾ [٦٠]، ﴿ صُدُودًا ﴾ [٦١]،
 ﴿ وَتَوْفِيقًا ﴾ [٦٢]، ﴿ بَلِيغًا ﴾ [٦٣]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٦٤]، ﴿ تَسْلِيمًا ﴾ [٦٥]،
 ﴿ تَثْبِيثًا ﴾ [٦٦]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٦٧]، ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ [٦٨]، ﴿ رَفِيقًا ﴾ [٦٩]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٧٠]،
 ﴿ جَمِيعًا ﴾ [٧١]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٧٢]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٧٣]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٧٤]،
 ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٧٥]، ﴿ ضَعِيفًا ﴾ [٧٦]، ﴿ فَتِيلًا ﴾ [٧٧]، ﴿ حَدِيثًا ﴾ [٧٨]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٧٩]،
 ﴿ حَفِيفًا ﴾ [٨٠]، ﴿ وَكِيلًا ﴾ [٨١]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٨٢]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٨٣]،
 ﴿ تَنكِيلًا ﴾ [٨٤]، ﴿ مُقِيمًا ﴾ [٨٥]، ﴿ حَسِبًا ﴾ [٨٦]، ﴿ حَدِيثًا ﴾ [٨٧].
- ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٨٨]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٨٩]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٩٠]، ﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [٩١]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٩٢]،
 ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٩٣]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [٩٤]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٩٥]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٩٦]،
 ﴿ مَصِيرًا ﴾ [٩٧]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٩٨]، ﴿ غَفُورًا ﴾ [٩٩].
- ﴿ رَحِيمًا ﴾ [١٠٠] /، ﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [١٠١]، ﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [١٠٢]، ﴿ مَوْفُوتًا ﴾ [١٠٣]،
 ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٠٤]، ﴿ خَصِيمًا ﴾ [١٠٥]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [١٠٦]، ﴿ أَثِيمًا ﴾ [١٠٧]،
 ﴿ مُحِيطًا ﴾ [١٠٨]، ﴿ وَكِيلًا ﴾ [١٠٩]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [١١٠]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١١١]،
 ﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [١١٢]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١١٣].
- ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١١٤]، ﴿ مَصِيرًا ﴾ [١١٥]، ﴿ بَعِيدًا ﴾ [١١٦]، ﴿ مَرِيدًا ﴾ [١١٧]،
 ﴿ مَفْرُوضًا ﴾ [١١٨]، ﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [١١٩]، ﴿ عُرُورًا ﴾ [١٢٠]، ﴿ مَحِصًا ﴾ [١٢١]،
 ﴿ قِيلًا ﴾ [١٢٢]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٢٣]، ﴿ نَقِيرًا ﴾ [١٢٤]، ﴿ خَلِيلًا ﴾ [١٢٥]،
 ﴿ مُحِيطًا ﴾ [١٢٦]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٢٧]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [١٢٨]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [١٢٩]،
 ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٣٠]، ﴿ حَمِيدًا ﴾ [١٣١]، ﴿ وَكِيلًا ﴾ [١٣٢]، ﴿ قَدِيرًا ﴾ [١٣٣]،
 ﴿ بَصِيرًا ﴾ [١٣٤].

﴿ حَيْرًا ﴾ [١٣٥]، ﴿ بَعِيدًا ﴾ [١٣٦]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [١٣٧]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٣٨]،
 ﴿ جَمِيعًا ﴾ [١٣٩]، ﴿ جَمِيعًا ﴾ [١٤٠]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [١٤١]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٤٢]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [١٤٣]،
 ﴿ مُبِينًا ﴾ [١٤٤]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٤٥]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١٤٦]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٤٧].

﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٤٨]، ﴿ قَدِيرًا ﴾ [١٤٩]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [١٥٠]، ﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [١٥١]،
 ﴿ رَجِيمًا ﴾ [١٥٢]، ﴿ مُبِينًا ﴾ [١٥٣]، ﴿ غَلِيظًا ﴾ [١٥٤]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٥٥]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١٥٦]،
 ﴿ يَقِينًا ﴾ [١٥٧]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٥٨]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [١٥٩]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [١٦٠]،
 ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٦١]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١٦٢].

﴿ زَبُورًا ﴾ [١٦٣]، ﴿ تَكْلِيمًا ﴾ [١٦٤]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٦٥]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [١٦٦]،
 ﴿ بَعِيدًا ﴾ [١٦٧]، ﴿ طَرِيقًا ﴾ [١٦٨]، ﴿ يَسِيرًا ﴾ [١٦٩]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٧٠]،
 ﴿ وَكِيلًا ﴾ [١٧١]، ﴿ جَمِيعًا ﴾ [١٧٢]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٧٣]، ﴿ مُبِينًا ﴾ [١٧٤]،
 ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ [١٧٥]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٧٦].



القراءات وإعرابها^(١)

واختلَفَ في ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ [١]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بتخفيف السين، على حذفِ إحدى التاءين تخفيفاً، والأصل تتساءلون، وهل المحذوفُ الأولى أو الثانية؟ خلافٌ^(٣). وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٤)، وقرأ الباقون بالتشديد على إدغامِ تاء التفاعل في السين؛ لِمَا بينهما من التقارب^(٥).

واختلَفَ في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [١]:

فحمزةٌ^(٦) بخفضِ الميمِ عطفاً على الضميرِ المجرورِ في ﴿بِهِ﴾، من غيرِ إعادةِ الجارِّ، وهذا مذهب الكوفيين، ولا يُجيزه البصريون^(٧)، أو أُعيد

(١) درج المؤلف على مصطلح «التوجيه»، وفي حاشية ر: «لعله وتوجيهها».

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٤٩، النشر ٢/٢٤٧، الإتحاف ١/٥٠١.

(٣) الأولى أن تكون الثانية لحصول الثقل بها، ولعدم دلالتها على معنى المضارعة، وذهب هشام بن معاوية الكوفي إلى أن المحذوف الأولى. انظر: الدر المصون ١/٤٧٨.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٢، المبهج ٢/١٧٧، إيضاح الرموز: ٣٣٨.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٣/١١٨، الكشف ١/٣٧٥، الموضح ١/٤٠١.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي: ٢٧٧، النشر ٢/٢٤٧، الإتحاف ١/٥٠١-٥٠٢.

(٧) انظر: الإنصاف ٢/٤٦٣، وانظر في توجيه هذه القراءة: الحجة للفارسي ٣/١٢١،

الحجة لابن زنجلة: ١٨٨، الموضح ١/٤٠١.

الجائر، وحُذِفَ للعلمِ به، أو جُرَّ على القسمِ تعظيماً للأرحامِ؛ حتَّى على صِلَتِهَا. وجواب القسمِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيَّ كَرِيماً﴾ [١].

وعُورِضَ: بأنَّ قراءةَ النصبِ وإظهارَ حرفِ الجرِّ في (بالأرحامِ)^(١)، يمنعان من ذلك، والأصلُ توافقُ القراءاتِ، وبأنه نُهي عن الحَلْفِ بغيرِ الله تعالى، والأحاديثُ مصرِّحةٌ بذلك^(٢).

وقدَّرَ بعضُهم^(٣) مضافاً فراراً من ذلك، فقال: «تقديره: وربُّ الأرحامِ».

قال أبو البقاء^(٤): «هذا أغنى عنه ما قبله»، يعني الحَلْفَ بالله.

ولقائل أن يقول: إنَّ الله يُقسِمُ بما شاء، كما أقسَمَ بمخلوقاتِهِ كالشمسِ والنجمِ والليلِ، وإنْ كنَّا نحنُ نُنهى عن ذلك، إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى: ليس على القسمِ.

(١) وهي قراءة ابن مسعود والأعمش كما في مختصر الشواذ: ٢٤، والدر المصون ٥٥٤/٣.

(٢) من ذلك قوله ﷺ: «لا تحلفوا بالطواغي ولا بأبائكم». أخرجه مسلم ١٢٦٨/٣ برقم ١٦٤٨، من حديث عبد الرحمن بن سمرة. وانظر: صحيح البخاري ٥٣٠/١١، ٥٣٦، -مع الفتح- ك: الأيمان والنذور، ب: لا تحلفوا بأبائكم، وب: لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت، برقم (٦٦٤٦، ٦٦٥٠)، وصحيح مسلم ١٢٦٦-١٢٦٧، ك: الأيمان، ب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى، برقم (١٦٤٦)، (١٦٤٧).

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٥/٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣٢٧/١.

وقد طعن جماعة في هذه القراءة كالزجاج^(١) والقرء^(٢) والمازني^(٣)، فقال الثاني: «خَفُضُ الْأَرْحَامِ»، هو كقوله: أسألك بالله والرحم، وهذا قبيح^(٤)؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِّي. وقال الزجاج: «والجرُّ خطأ في العربية؛ لإجماع النحاة على قُبْحِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ بغيرِ إعادةِ الجارِّ». وقال البيضاوي^(٥): «وقرأ حمزة بالجر عطفاً على الضميرِ المجرورِ، وهو ضعيفٌ» انتهى.

وقد أجاب العلامة الجعبري^(٦) عن ذلك: بأن مذهب أكثر البصريين اشتراط إثبات الجار في المعطوف لفظاً نحو: ﴿بِهِ وَيَدَارُو الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أو تقدير اختياراً، نحو: ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، على رأي^(٧). وقوله: ما فيها غيره وفرسه^(٨)،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٦/٢، البحر ٣/١٥٨، وقال: «فكما لا يجوز: مررت بزید وك، فكذلك لا يجوز: مررت بك وزید».

(٤) كأن وجه القبح من حيث المعنى أن التساؤل يمين، ولا يجوز بغير الله. انظر: كنز المعاني (خ) ١٨١/ب.

(٥) أنوار التنزيل ١/٢٠٢.

(٦) كنز المعاني (خ) ١٨١/ب.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٣٩٤.

(٨) قوله: «وفرسه» معطوف على الهاء، من غير إعادة المضاف، فلم يقل: غيره وغير فرسه.

وإنشاد سيبويه^(١):

/ فاليومُ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبِ
ومذهبُ الجَرْمِيِّ^(٢) اشترأطُ أحدِ أمرين: مراعاةُ الجارِّ، أو التأكيدُ، نحو:
مررتُ به نفسِه وزيدي.

ومذهبُ يونس^(٣) والأخفش^(٤) وجُلُّ الكوفيين^(٥): عدمُ اشتراطِ الإثباتِ
مطلقاً، فيدلُّ هذا على جوازِ الجرِّ بالعطفِ إجماعاً. أمَّا عند مَنْ لم يشترطِ
فظاهرٌ، وأمَّا عند المشتَرِطِ فمُعَادٌ تقديراً، فلا وَجْهَ للخطئةِ، ولا التفاتَ للطاعنِ.
قال الجعبري^(٦): «وقبيحٌ مَمَّنْ يروي قراءةً متواترةً ويعتقدُ قُبْحَهَا» انتهى.
ووافق حمزة المطوَّعيُّ عن الأعمش^(٧).

(١) الكتاب ٣٨٣/٢. والبيت لا يعرف قائله، وهو في ابن يعيش ٧٨/٣، البحر ١٥٨/٣،
والدر المصون ٣٩٦/٢، وقَرَّبَتْ: أخذت.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٠١٣/٤. والجَرْمِيُّ هو: صالح بن إسحاق، أبو عمر، الجَرْمِيُّ - نزل
في جَرْمٍ إحدى قبائل اليمن - البَجَلِي، مولا هم، المقرئ، النحو، كان عالماً باللغة
حافظاً لها، من مؤلفاته: «المختصر» في النحو، (ت: ٢٢٥ هـ). انظر: إنباه الرواة
٨٠/٢، غاية النهاية ٣٣٢/١، الأنساب ٤٧/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٢٠١٣/٤. ويونس هو: ابن حبيب الضبي، تقدَّم.

(٤) نقل الجوازَ عنه ابنُ مالك في شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وأبو حيان في الارتشاف
٢٠١٣/٤. ولكن الأخفش نفسه في معاني القرآن ١/٢٢٤ حَسَّنَ قراءة نصب
﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ ثم قال: «لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمَر المجرور».

(٥) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢.

(٦) كنز المعاني (خ) ١٨١/ب.

(٧) انظر: المبهج ١٧٧/٢، إيضاح الرموز: ٣٣٨.

وقرأ الباكون بالنصبِ عطفاً على لفظِ الجلالة، أي: واتقوا الأرحامَ،
فصلوها ولا تقطعوها، أو عطفاً على محلِّ الجارِّ والمجرور، كقولك:
مررتُ بزيدٍ وعمراً.

وقيل: إن هذا في الحقيقة من عطفِ الخاصَّ على العامِّ، وذلك أن معنى:
اتقوا الله: اتقوا مخالفته، وقَطَعُ الأرحامِ مندرجٌ فيها.
وقد نبه سبحانه - إذ قرَن الأرحامَ باسمه - على أن صلَّتها بمكانٍ منه.
وفي حديث مرفوع^(١): «الرَّحِمُ معلقةٌ بالعرشِ تقول: مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ
الله، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللهُ».

وإذا رُكِّبَ مع ﴿تَسَاءَلُونَ﴾، أنتج ثلاثَ قراءاتٍ:

الأولى: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بالتشديد، ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب، لنافع وابن كثير
وأبي عمرو وابن عامر، وكذا لأبي جعفرٍ ويعقوب، ووافقهم ابنُ محيصةٍ
واليزيديُّ.

الثانية: ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ بالتخفيف، و﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب، لعاصمٍ والكسائيِّ،
وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الشَّنبُوذِيُّ عن الأعمشِ والحسنِ.

(١) رواه مسلم في صحيحه ٤ / ١٩٨١، ك: البر والصلة والآداب، ب: صلة الرحم وتحريم
قطيعتها، برقم (٢٥٥٥)، من حديث عائشة - رضي الله عنها -، وجاء بنحوه من حديث
أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً وفيه: «قالت الرحم: هذا مقام العائذ بك من
القطيعة، قال: نعم. أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى
يارب، قال: فهو لك...»، وبهذا اللفظ رواه البخاري في صحيحه ١٠ / ٤١٧ - مع
الفتح -، ك: الأدب، ب: من وصل وصله الله، برقم (٥٩٨٧)، وهو عند مسلم أيضاً،
برقم (٢٥٥٤).

الثالثة: بتخفيفِ السينِ وخفضِ ﴿الأرحام﴾ ﴿لحمزة، ووافقهُ المطوَّعِيُّ عن الأعمش.

وعن ابن محيصنٍ من «المفردة»^(١) (تَبَدَّلُوا) [٢] بتاءٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ وصلًا، كالبزِّي في ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وشبهه.

وعنه من «المفردة»^(٢) أيضاً تخفيفُها في الحالين، ومن «المبهج»^(٣) بتاءين كالباقين، وكلُّ واضح التوجيه.

وعن الحسن^(٤) (حَوْبًا كَبِيرًا) [٢] بفتحِ الحاءِ، وهي لغةٌ تميم^(٥)، يقال^(٦):
حَابٌ حَوْبًا وَحَوْبًا وَحَابًا وَحَوْبًا^(٧) وَحِيَابَةً، لغاتٌ في المصدرِ^(٨).

وقيل: المضمومُ اسمُ المصدرِ، والمفتوحُ مصدرٌ، وأصله مِنْ حَوْبِ الإِبِلِ وهو زَجْرُها، فسُمِّيَ به الإِثْمُ لأنه يُزَجَّرُ به.

ويُطلق على الذَّنْبِ؛ لأنه يُزَجَّرُ عنه، ومنه قوله عليه السلام^(٩): «إِنْ طَلَقَ

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٣، إيضاح الرموز: ٣٣٨.

(٢) مفردة ابن محيصن ١١٣.

(٣) المبهج ٤٢١/١.

(٤) مفردة الحسن: ٢٥٢، إيضاح الرموز: ٣٣٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٥٧/٣.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٦١/٣، الدر المصون ٥٥٧/٣.

(٧) لم نقف على هذا المصدر، وفي الدر المصون: «وَحَوْبًا» من غير همز.

(٨) زاد في التاج: «حابة».

(٩) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٢/١٥١، برقم (١٢٢٧٦)، وفي ١٣٦/٢٥، برقم

(٣٢٨)، وابن مردويه في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ٣/٣٣٨، كلاهما من طريق

واصل مولى ابن عيينة، عن ابن سيرين عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به مرفوعاً، =

أُمُّ أَيُوبَ لِحَوْبٍ». أَي: لَدَنْبٍ عَظِيمٍ.

وَالْحَوْبَةُ: الْحَاجَةُ، وَمِنْهُ فِي الدَّعَاءِ^(١): «إِلَيْكَ أَرْفَعُ حَوْبَتِي». و«أَوْقَعَ اللَّهُ

وَأَوْلَهُ: «إِنْ أَبَا أَيُوبَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا أَيُوبَ إِنْ طَلَّقَ أُمُّ أَيُوبَ ...». وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣/ ٣٣٨، وعزاه لابن مردويه بالإسناد الماضي. وقال ابن سيرين -راوي الحديث-: «الحوب: الإثم».

لكن مداره على يحيى الحماني الكوفي، حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث كما في التقريب ١٠٦٠، برقم (٧٦٤١)، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٢٦٢. وساقه بإسناده من طريق هوذة بن خليفة، قال: حدثنا عوف، عن أنس: أن أبا أيوب أراد طلاق أم أيوب، فاستأذن النبي ﷺ فقال: «إِنَّ طَلَّاقَ أُمِّ أَيُوبَ لِحَوْبٍ» فأمسكها.

وهوذة بن خليفة ضعفه ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة عنه، وفي رواية ابن محرز عنه قال: «هوذة لم يكن بالمحمود، قيل له: لم؟ قال: لم يأت أحد بهذه الأحاديث كما جاء بها وكان أطروشاً أيضاً»، أي أصمَّ، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكر ابن سعد أنه ذهب كتبه، ولم يبق عنده إلا كتاب عوف، فهذا دليل على استقامة حديثه عن عوف، وقد رصيه أحمد ووثقه ابن حبان وغيره، كما تقدم. انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ١١/ ٧٤-٧٥.

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق» كما في التقريب ١٠٢٥، برقم (٧٣٧٧)، وبقية رجاله بين ثقة وصدوق، فالحديث لا يقل عن درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

(١) أورده القرطبي في تفسيره ٦/ ٢٢، بدون إسناد، وكذا أبو حيان في البحر المحيط ٣/ ١٦١، ولم نقف عليه في كتب الحديث وكتب الأدعية فيما بحثنا.

وورد في سنن أبي داود ٤/ ١٤١، ك: الطب، ب: كيف الرقى؟، برقم (٣٨٩٢)، الحوب بمعنى الإثم أيضاً إذ جاء فيه: «اغفر لنا حُوبَنَا، وخطايانا...»، وكذا ورد في الدعاء: «اللهم اغسل حوبتي...» رواه الترمذي في سننه ٥/ ٥١٧، ٥٢٨، ك: الدعاء، ب: ١٠٢ بدون عنوان، برقم (٣٥٥١)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وكذا رواه ابن ماجه ٢/ ١٢٥٩، ك: الدعاء، ب: دعاء رسول الله ﷺ، وصححه الألباني في صحيح الترمذي برقم (٢٨١٦)، وصحيح ابن ماجه برقم (٣٨٩٨).

به الحَوْبَةَ»، وَتَحَوَّبَ فُلَانٌ، إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَوْبِ، كَتَحَرَّجَ، إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَجِ، وَتَأَثَّم. فَالْتَضَعِيفُ فِيهِ لِلْسَّلْبِ.

وأمال ﴿طَابَ﴾ [٣] حمزة، ووافقه الأعمش، وفتحه / الباقون.

[ب/٢٦٨]

وأمال ﴿مَتَى﴾ [٣] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش.

ولورشٍ من طريقِ الأزرقِ الفتحُ وبين اللفظين، وبه قرأ قالونُ من «العنوان»^(١). وللباقيين الفتحُ.

وكذا الخُلْفُ فِي ﴿أَذَى﴾ [٣] حيث وقع.

واختلَفَ فِي ﴿فَوَاحِدَةً﴾ [٣]:

فأبو جعفر^(٢) بالرفع، وسَوَّغَ^(٣) الابتداء بالنكرة اعتمادها على فاء الجزاء، والخبر محذوفٌ أي: فواحدةٌ كافيةٌ، أو على أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٌ أي: فالمَمَقَّعُ واحدةٌ، أو على أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: فتكفي واحدةً، و: ﴿أَوْ﴾ على بابها من كونها للإباحة أو التخيير. وافقه الشنوذلي عن الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بالنصبِ بإضمارِ فعلٍ أي: فانكحوا واحدةً، أو طؤوا ما مَلَكْتُمْ أَيْمَانَكُمْ.

وإنما قَدَرْنَا ناصباً آخَرَ لِمَلِكِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَقَعُ فِي مَلِكِ الْيَمِينِ، إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْوَطْءُ فِي هَذَا، وَالتَّرْوُجُ فِي الْأَوَّلِ، فَيَلزَمُ اسْتِعْمَالُ الْمَشْتَرِكِ

(١) العنوان ٦٢.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٥٩، النشر ٢/٢٤٧، الإتحاف ١/٥٠٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٥٦٦.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٧٧، إيضاح الرموز: ٣٣٨.

في معنييه، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز. وكلاهما مقولٌ به، وهذا قريب من قوله^(١):

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

... ..

وبابه، قاله في «الدر»^(٢).

ويُوقَفُ على ﴿ هَنِيتًا مَرِيئًا ﴾ [٤] لحمزة بالإبدال ياءً، ثم يُدْعَمُ أولُ المثلين في الثاني على قاعدتهم^(٣)، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفٍ عنه.

وأسقطَ الهمزة الأولى من ﴿ السُّفَهَا أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٥]، وحقَّقَ الثانيةَ قالونُ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريقِ أبي الطيبِ، وافقهم ابنُ محيصنٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

وحقَّقَ الأولى وسهَّلَ الثانيةَ ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، ورُويسٌ من غير طريقِ أبي الطيبِ. وبه قرأ الأزرُقُ عن ورشٍ في أحد وجهيه، وقرأ في الوجه الثاني عنه بإبدالِ الثانية ألفاً مع تحقيقِ الأولى.

(١) البيت لذي الرُّمة، وليس في ديوانه، وعجزه:

حتى شَتَّتْ هَمَالَةً عيناها

وهو في الخصائص ٤٣١/٢، والإنصاف: ٦١٣، وابن يعيش ٨/٢، والدر المصون ١١٢/١.

(٢) الدر المصون ٥٦٦/٣.

(٣) أي: قاعدة القراء في وجوب إدغام المثلين إذا سكن أولهما. وزاد الناسخ في حاشية ح: «وأبو جعفر بخُلفٍ عنه من الروایتين بالإدغام وقفاً ووصلاً». وهي موافقة لما في النشر ٤٠٥/١،

وقرأ قُنْبُلٌ من طريق ابن سَنَبُودٍ بحذفِ الهمزةِ الأولى وتحقيقِ الثانيةِ،
ومن غير طريقه بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ، وتحقيقِ الأولى وإبدالِ
الثانيةِ ألفاً كالأزرقِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ وروحٌ بتحقيقهما،
وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وعن الحسن^(١) (أموالكم اللاتي) [٥] بالألفِ مطابقةً للفظِ الجمعِ، وكان
القياسُ^(٢) ألاَّ يُوصَفَ بـ«اللّاتي» إلا ما يُوصَفُ مفردُهُ بـ«التي»، والأموالُ
لا يُوصَفُ مفردُها وهو «مال» بـ«التي».

وقال الفراء^(٣): «العرب تقول: «في النساء اللاتي» أكثر مما تقول:
«التي»، وفي «الأموال التي» أكثر مما تقول: «اللّاتي»، فهي جمعُ الجمعِ،
أو جمعُ «التي» نفسها.

واختلَفَ في ﴿لَكُمُ قِيَمًا﴾ [٥]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ^(٤) بغيرِ ألفٍ هنا.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحده في المائدةِ، وهو ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [٩٧] بغيرِ ألفٍ
على^(٥) أن ﴿قِيَمًا﴾ مصدرٌ كالقيامِ، وليس مقصوراً / منه. قاله الكسائيُّ^(٦)

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٥، إيضاح الرموز: ٣٣٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٨٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٥٧.

(٤) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/ ٤٤٩، النشر ٢/ ٢٤٧، الإتحاف ١/ ٥٠٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ١٢٩، الحجة لابن زنجلة: ١٩٠،

الموضح ١/ ٤٠٤.

(٦) انظر قول الكسائي في البحر ٣/ ١٧٠.

والأخفش^(١) والفراء^(٢)، فهو مصدرٌ بمعنى القيام الذي يُراد به الثبات والدوام.

وقرأ الباقون بالألفِ فيهما على أنه مصدرٌ قام، والأصل: قوام، فأبدلت الواو ياءً للقاعدة المعروفة^(٣)، والمعنى: التي جعلها الله سببَ قيامِ أبدانكم أي: بقائها.

وعن الحسن^(٤): (وَلِيَخْشَ) [٩٩]، و(فَلِيَتَّقُوا) [٩٩]، و(وَلِيَقُولُوا) [٩٩] بكسر اللام في الأفعالِ الثلاثة، وهو الأصل، والإسكانُ تخفيفٌ^(٥)، إجراءً للمنفصل مُجرى المتصل^(٦)؛ فإنهم شبَّهوا (وَلِيَخْشَ)، بـ «كَتِف»، وهذا كما تقدَّم في نحو ﴿وَهَيَّ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿لَهَيَّ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، في أولِ البقرة [٢٩].

وعن المطوِّعيّ: كسرُ ذالِ (ذَرِيَّة) [٩٩]، وسبقَ ذِكْرُه^(٧).

(١) لم يرد في كتابه معاني القرآن، وانظر قوله: في البحر ٣/ ١٧٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٥٦.

(٣) وقعت الواو بعد كسر، وبعدها ألف على وزنِ فِعال في مصدر أُعِلَّ فعله فقلبت ياء.

انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال: ٢٢٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٣، إيضاح الرموز: ٣٣٩.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٩٠.

(٦) المنفصل: (وَلِيَخْشَ)، لأن الواو منفصلة عن اللام، والمتصل: (كَتِف) وقد أجازوا

التسكين في الأول حملاً على التسكين في الثاني الذي يجوز فيه ذلك لكثرة حركاته.

(٧) انظر: سورة البقرة، الآية ١٢٤.

وعن ابن محيصنٍ من «المفردة»^(١) و«المبهج»^(٢): (ضُعْفًا) [٩] بضمّ الضادِ والعينِ والتنوينِ^(٣)، وزاد من «المبهج» ضمّ الضادِ وفتح العينِ والمدّ والهمزَ، من غير تنوينٍ، وهو جمعٌ مقيسٌ في فعيلِ صفةً، نحو: ظريفٌ وظرفاءٌ، وكريمٌ وكرماءٌ^(٤).

وأمال ﴿ضِعْفًا﴾ [٩] حمزةٌ من رواية خَلَفٍ، ولخَلَادِ الفتحِ والإمالةِ. وأمال ﴿خَافُوا﴾ [٩] حمزةٌ بكماله، ووافقهُ الأعمشُ على الإمالةِ فيهما للكسرةِ المقدّرةِ في الألفِ، إذ الأصلُ: «خَوْفٌ» بكسر العينِ بدليلِ فتنحها في المضارعِ نحو: يخاف.

وعلّل أبو البقاء^(٥) وغيره ذلك بأنّ الكسرَ قد يعرّضُ في حالٍ من الأحوالِ؛ وذلك إذا أسندَ الفعلُ إلى ضميرِ المتكلمِ أو إحدى أخواته، نحو: خِفْتُ وخِفْنَا.

وقرأ الباقر بالفتحِ فيهما.

واختلّف في ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [١٠]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكر^(٦) بضمّ الياءِ وفتحِ اللامِ مبنياً للمفعولِ من الثلاثي،

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٣، إيضاح الرموز: ٣٣٩.

(٢) انظر: المبهج ١٧٩/٢، إيضاح الرموز: ٣٣٩.

(٣) وقع بعده في ح: «مشدداً مقصوراً»، والذي في المصادر: «ضُعْفٌ» على وزن رُغْفٌ جمع رغيف. انظر: التقريب والبيان ٢/٢٦٢، إيضاح الرموز: ٣٣٩.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٣٣.

(٦) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٤٩، النشر ٢/٢٤٧، الإتحاف ١/٥٠٤.

ويُحتمل^(١) أن يكونَ من: «أصلى»، فلَمَّا بُني للمفعولِ قامَ الأوَّلُ مقامَ الفاعلِ، وافقهما الحسنُ^(٢).

وقرأَ الباقرُ بالفتحِ فيهما^(٣) على البناءِ للفاعلِ مِنْ صَلَّيَ النارَ: لا زَمَها.

واختلَفَ في ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [١١]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٤) بالرفعِ على أنَّ «كان»^(٥) تامَّةٌ، أي: وإن وُجِدَت واحدةٌ.

وقرأَ الباقرُ بالنصبِ على أنَّ «كان» ناقصةٌ، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ على الوارثةِ أو المتروكةِ، و«واحدة» نُصِبَ على خبرِ «كان».

واختلِفَ في ﴿أَمْرٍ﴾ المضافِ للمفردِ من ﴿فَلَأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [١١]،

﴿فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [١١]، ﴿فِي أُمَّهَارِ سَوْلَا﴾ في القصصِ [٥٩]، ﴿فِي أَمْرِ الْكُتُبِ﴾

في الزخرفِ [٤]:

فحمزةٌ والكسائيُّ^(٦) بكسرِ الهمزةِ في الأربعةِ لمناسبةِ^(٧) الكسرةِ أو الياءِ

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١٣٦/٣، الحجة لابن زنجلة: ١٩١، الموضوع: ٤٠٤/١.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٤، إيضاح الرموز: ٣٤٠.

(٣) أي: في الياء واللام.

(٤) انظر: المستنير ١٠٠/٢، النشر ٢٤٧/٢-٢٤٨، الإتحاف ٥٠٤/١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١٣٥/٣، الحجة لابن زنجلة: ١٩٢، الموضوع ٤٠٥/١.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٤٦٠/٢، النشر ٢٤٨/٢، الإتحاف ٥٠٤/١.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١٣٧/٣، الحجة لابن زنجلة: ١٩٢، الموضوع ٤٠٥/١.

قبل الهمزة، فكُسِرَت الهمزةُ إتباعاً لما قبلها، ولاستثقالهم الخروجَ من كسرٍ أو شبهه إلى ضمٍّ؛ ولذلك لا يَكْسِرانها في الأخيرين إلا وصلًا، فلو ابتدأ ضمًّاها في الأربعة لزوال الكسرِ أو الياء، ووافقهما الأعمشُ. وقرأ الباقون بضمِّها في الأربعة في الحاليين.

وأما في ﴿بُطُونُ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ في النحل [٧٨]، والزمر [٦]، ﴿أَوَيُّوتُ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ في النور [٦١]، و﴿بُطُونُ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ في النجم [٣٢]، المضاف إلى الجمع، فكسرت الهمزة والميم معاً في الأربعة حمزةً على الإِتباع، أتبع حركة الميم لحركة الهمزة، فكسرة الميم / تَبَعُ التَّبَع، ولذلك إذا ابتدأ بها ضمَّ الهمزة وفتح الميم، لما تقدّم من زوالٍ موجبٍ ذلك، ووافقه الأعمش^(١).

وكسرت الكسائيُّ الهمزة وحدها، وقرأ الباقون بضمَّ الهمزة وفتح الميم في المواضع الأربعة على الأصل، وهذا كله في الدرَج، أمّا في الابتداءِ بهمزة: «الأم» و«الأمهات» فلا خلاف في ضمِّها.

وأمّا نحو ﴿إِلَى أُمُوسَى﴾ [القصص: ٧]، و﴿أُمَّهَاتِكُمْ﴾ هنا [٢٣]، فلا خلاف في ضمِّه في الحاليين.

واختلَفَ في ﴿يُوصَى﴾ في الموضعين [١١-١٢]:

فابن كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ^(٢) بفتح الصادِ فيهما على البناء للمفعول^(٣)، و﴿بِهَا﴾ [١٢] في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعلِ.

(١) انظر: المبهج ٢/ ١٨٠، إيضاح الرموز: ٣٤٠.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٦٠٧، النشر ٢/ ٢٤٨، الإتحاف ١/ ٥٠٤.

(٣) انظر في توجيه قراءتها: الحجة للفارسي ٣/ ١٣٩، الحجة لابن زنجلة: ١٩٣،

وقرأ حفصٌ بالفتح في الأخير فقط لاتباع الأثر، ووافقهم ابنُ محيصرٍ فيهما^(١)، وقرأ الباقون بالكسرِ فيهما على البناءِ للفاعل، ف ﴿بِهَآ﴾ في محل نصب.

وعن الحسن^(٢) (يُوصِّي) بفتح الواو وتشديد الصاد وكسرها فيهما^(٣).

وعن الحسنِ والمطَّوعي^(٤): (يُورَث) [١٢] بفتح الواو وكسرِ الراءِ مشدَّدةً مبنياً للفاعل، فإن أُريدَ بالكَلَالَةِ الميْتُ فيكونُ المفعولان محذوفين^(٥)، و ﴿كَلَالَةً﴾ نُصِبَ على الحال^(٦)، أي: وإن كان رجلٌ يورثُ وارثه أو أهله ماله في حالِ كونه كلالَةً، وإن أُريدَ بها القرابةُ فتكون منصوبةً على المفعولِ من أجله، والمفعولان أيضاً محذوفان.

وإن أُريدَ بها المالُ كانت مفعولاً ثانياً، والأولُ محذوفٌ أي يُورثُ أهله ماله. وإن أُريدَ بها الوارثُ فبالعكسِ أي: يُورثُ ماله أهله.

وعن الحسن^(٧) أيضاً: (مُضَارٌّ) [١٢] بغيرِ تنوين، (وَصِيَّةٌ) بالخفضِ

(١) انظر: مفردة ابن محيصر: ١١٣، المبهج ٢/ ١٨١، إيضاح الرموز: ٣٤٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٤، إيضاح الرموز: ٣٤٠.

(٣) قوله: «وعن الحسن ... وكسرها فيهما» سقط من س، ش، ح.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٣، المبهج ٢/ ١٨٢، إيضاح الرموز: ٣٤١.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ١٨٢، البحر ٣/ ١٨٩.

(٦) انظر: المحتسب ١/ ١٨٣، الدر المصون ٣/ ٦٠٨.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٤، إيضاح الرموز: ٣٤١.

بإضافة اسمِ الفاعلِ إلى (وصية)، والمُضارَّةُ لا تقعُ بالوصيةِ بل بالورثةِ، لكنه لما وصَّى اللهُ تعالى بالورثةِ جَعَلَ المضارَّةَ الواقعةَ بهم كأنها واقعةٌ بنفسِ الوصيةِ مبالغةً في ذلك، قاله السمين^(١).

وأما قراءة الجمهور ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالنصب، فعلى أنها مصدرٌ موكِّدٌ، أي: يوصيكم اللهُ بذلك وصيةً، أو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، والعاملُ فيه ﴿يُوصِيكُمْ﴾ قاله ابنُ عطية^(٢).

واختلَفَ في ﴿يُدْخِلُهُ جَنَّتٍ﴾ [١٣]، و﴿يُدْخِلُهُ نَارًا﴾ هنا [١٣-١٤]، و﴿يُدْخِلُهُ﴾، و﴿يُعَذِّبُهُ﴾ في الفتح [١٧]، و﴿يَكْفُرَعْنَهُ... وَيُدْخِلُهُ﴾ في التغابن [٩]، و﴿يُدْخِلُهُ﴾ في الطلاق [١١]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٣) بنونِ العظمةِ في السبعةِ، وافقهم الحسنُ هنا وفي الفتح^(٤).

ووافقهم المطوَّعي^(٥) في الطلاق والتغابن.

وقرأ الباقرُ بالياءِ فيهنَّ، والضميرُ لله تعالى^(٦).

(١) الدر المصون ٦١٣/٣.

(٢) المحرر الوجيز ٤٤/٤.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٤٦٠/٢، النشر ٢٤٨/٢، الإتحاف ١/٥٠٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٤٨٨، إيضاح الرموز: ٣٤١.

(٥) انظر: المبهج ١٨٣/٢، إيضاح الرموز: ٣٤١.

(٦) انظر: الحجة للفارسي ١٤٠/٣، الكشف ٣٨٠/١، الحجة لابن زنجلة: ١٩٣،

الموضح ٤٠٨/١.

قال بعضهم^(١): «وإنما جَمَعَ ﴿خَلِيدَاتٍ﴾ [١٣]، في الطائعين، وأفرد ﴿خَلِيدًا﴾ [١٤] في العاصين؛ لأنَّ أهلَ الطاعةِ أهلَ الشفاعةِ، فلمَّا كانوا يَدْخُلون هم والمشفوع لهم ناسبَ ذلك الجمعُ، والعاصي لا يَدْخُلُ به غيرُه النارَ، فناسبَ ذلك الإفرادَ» انتهى.

وأمال ﴿حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ﴾ هنا [١٥]، وفي الأنعام [٦٠]، ويونس [٤٦]، وفي النحل ثلاثة [٢٨، ٣٢، ٧٠]، والسجدة [١١]، سبعة مواضع، حمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ، ووافقهم الأعمشُ، ولورشٍ من طريق الأزرقِ الفتحُ والتقليلُ. وبه قرأ قالونُ من «العنوان»، والباقون بالفتحِ وكذا الخُلْفُ في ﴿وَقَدَّأَفْضَى﴾ [٢١].

واختلِفَ في ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا﴾ هنا [١٦]، و﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَّجِرِينَ﴾ بـ «طه» [٦٣]، و﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ بالحج [١٩]، / و﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [٢٧٠/٢]، و﴿فَذَانِكَ﴾ كلاهما بالقصص [٢٧، ٣٢]، و﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّلْنَا﴾ بـ «فصلت» [٢٩]:

فابنٌ كثيرٌ^(٢) بتشديدِ النونِ فيها كُلِّها، وقرأ أبو عمرو، وكذا رؤيسٌ، بالتشديدِ كذلك في ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وافقهما اليزيديُّ والحسنُ والشَّنْبُوذِيُّ عن الأعمش^(٣).

(١) انظر: الدر المصون ٣/٦١٦.

(٢) انظر: الروضة ٢/٦٠٧-٦٠٨، النشر ٢/٢٤٨، الإتحاف ١/٥٠٦.

(٣) انظر: المبهج ٢/١٨٣، ٣/٢١١، إيضاح الرموز: ٤١.

وُسَمِّيَ هذه الأسماءُ في الاصطلاحِ مبهماتٍ، وهي مبنيةٌ للافتقار^(١).
 فالتشديد^(٢) في الموصولِ على جَعَلٍ إحدى النونين عوضاً من الياءِ
 المحذوفةِ التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أن «الذي» مثل «القاضي»
 و«العاصي» تثبت ياءؤه في التثنية، فكان حَقُّ^(٣) ياءِ «الذي»، و«التي» أن
 تَثُبَّتْ في التثنية، ولكنهم حذفوها: إمَّا لأنَّ هذه تثنيةٌ على غيرِ قياسٍ؛ لأنَّ
 المبهماتِ لا تُثَنَّى حقيقةً؛ إذ لا يُثَنَّى إلا ما يُنكَّرُ، والمبهماتُ لا تُنكَّرُ
 فجعلوا الحذفَ تنبيهاً على هذا، وإمَّا لطولِ الكلامِ بالصلةِ.
 وزعم ابن عَصْفُور^(٤) أن تشديدَ النونِ لا يجوزُ إلا مع الألفِ كالأيةِ التي
 هنا، ولا يجوزُ مع الياءِ في الجرِّ والنصبِ.
 وقراءةُ ابنِ كثيرٍ في حم السجدة ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، حجةٌ
 عليه، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهن.

(١) أي: تفتقر إلى صلاتها.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ١٤١، الحجة لابن زنجلة: ١٩٣،
 الموضوع ١/ ٤٠٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٢١.

(٤) الذي في كتابه «شرح جمل الزجاجي» ١/ ١١١ جواز تشديد النون مع الألف والياء.
 قال: «وإن شئت شددت النون فقلت: اللذان واللدَّين». ونسب أبو حيان في الارتشاف
 ٢/ ١٠٠٣ مَنَعَ التشديد مع الياء إلى البصريين.

وابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن، الحَضْرَمِي، الإشبيلي،
 النَّحْوِي، من مؤلفاته: «المتع في التصريف»، «شرح جمل الزجاجي»، (ت: ٦٦٣ هـ)،
 وقيل غير ذلك. انظر: صلة الصلاة ٤/ ١٤٧، بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

وَنَقَلَ هَمْزَةً ﴿ تَبَّتْ أَلَمَن ﴾ [١٨] إِلَى اللَّامِ وَرَشَّ، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ بِخَلْفٍ عَنْهُ، وَيُوقِفُ عَلَيْهِ لِحَمْزَةً....^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ كَرِهًا ﴾ هُنَا [١٩]، وَالتَّوْبَةَ [٥٣]، وَالْأَحْقَافَ [١٥]:
فَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفَ^(٢) بَضْمُ الْكَافِ فِيهِنَّ، وَقَرَأَ ابْنُ ذُكْوَانَ،
وَعَاصِمٌ، وَيَعْقُوبُ^(٣) كَذَلِكَ فِي الْأَحْقَافِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ هِشَامٍ: فَالضَّمُّ لَهُ مِنْ رِوَايَةِ الدَّاجُونِيِّ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ،
إِلَّا هَبَةَ اللَّهِ الْمَفْسَّرَ. وَالْفَتْحُ مِنْ رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ عَنْهُ،
وَالْمَفْسَّرُ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ.

وَوَافَقَهُمْ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْحَسَنُ^(٤) وَالْأَعْمَشُ^(٥)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.
وَهَلِ الْقِرَاءَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَمْ لَا^(٦)؟

فَعَنْ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ^(٧) وَالْكَسَائِيِّ لِغْتَانِ بِمَعْنَى، وَعَنْ الْفَرَاءِ^(٨)

(١) بياض في النسخ، وفي ح: «على خمسة عشر وجهاً نقلاً وتصحيحاً»، والذي في النشر
٤٨٦/١ أن لحمزة عند الوقف عليه وجهين: التحقيق مع السكت والنقل.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٦١/٢، النشر ٢٤٨/٢، الإتحاف ٥٠٦/١.

(٣) زيادة من ح، وكذا في النشر ٢٤٨/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٨١.

(٥) انظر: المبهج ١٨٤/٢، إيضاح الرموز: ٣٤٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١٤٤/٣، الحجة لابن زنجلة: ١٩٥،
الموضح ٤٠٩/١.

(٧) معاني القرآن ١٧١/١.

(٨) لم يشر إلى هذا الفرق في معانيه. وانظر هذا القول منسوباً إلى الفراء في البحر ٢٠٢/٣.

الفتح بمعنى الإكراه، والضمُّ ما يفعله الإنسان كارهاً من غير إكراهٍ ممَّا فيه مشقةٌ.

واختلِفَ في ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ ﴿هنا [١٩]، والطلاق [١]،
و﴿يَنْسَأَنَّ النَّبِيَّ مِنْ بَيِّنَاتٍ مِنْكَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ بالأحزاب [٣٠]، وفي الجمع
﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبَيَّنَاتٍ وَمَثَلًا﴾، ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيَّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي﴾
بالنور [٤٦، ٣٤]، ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيَّنَاتٍ﴾ بالطلاق [١١]:

فنافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب^(١) بكسر الياءِ في ﴿مُبَيَّنَةٍ﴾
الواحد، وفتحها في ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾ الجمع، وافقهم اليزيدي^(٢).
وقرأ ابنُ كثيرٍ وشعبةٌ بفتح الياءِ في الستة، ووافقهما ابنُ محيِصنٍ، إلا أنه
كسَرَ ياءَ الجمعِ من «المفردة»^(٣)، وفتحها من «المبهج»^(٤).
وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بالكسرِ فيها
كلُّها، وافقهم الأعمش.

وعن الحسن^(٥) فتحُ الياءِ في المفردِ، وكسرها في الجمعِ / عكسَ قراءةَ
نافع. [ب/٢٧٠]

(١) انظر: الغاية: ٢٢٥، النشر ٢/٢٤٨، الإتحاف ١/٥٠٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٨٥، إيضاح الرموز: ٣٤٢.

(٣) هذه القراءة غير مذكورة في مفردة ابن محيِصن المطبوعة.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٨٥.

(٥) مفردة الحسن: ٢٥٥، إيضاح الرموز: ٣٤٢.

فالفتح^(١) فيهما أنه اسمٌ مفعولٍ، فمعنى الواحد: بفاحشةٍ يُبَيِّنُهَا مَنْ يَدْعِيهَا وهي كالتشوز، وسوء العِشْرَة، وعدم التعفُّف، ومعنى الجمع: أَنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُهَا. ووجه الكسرِ أنه اسمٌ فاعلٍ، وفيه وجهان: أحدهما: أنه مِنْ «بَيَّنَّ» المتعدِّي، فعلى هذا يكونُ المفعولُ محذوفاً، تقديره: مُبَيَّنَّةٌ حالٌ مرتكبها.

الثاني: أنه مِنْ «بَيَّنَّ» اللازم، فَإِنَّ بَيَّنَّ يَكُونُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًّا. يقال: بان الشيءُ وأبان واستبان وبين وتبين^(٢)، بمعنى واحدٍ، أي: ظهر. وأمال ﴿فَعَسَى﴾ [١٩] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، وافقهم الأعمش. وللأزرق عن ورش التقليلُ والفتح^(٣)، وللباقين الفتح^(٤). وعن ابن محيصن^(٥) (أَتَيْتُمْ أَحْدَاهُنَّ) [٢٠] بكسر الميمِ بنقلِ حركةِ الهمزة إليها وحذفها.

وكذا همزةُ «إحدى» حيث وقع نحو: (يَعِدُّكُمْ اللَّهُ أَحَدِي) [الأنفال: ٧]، و(إِنَّهَا لَأَحَدِي) [المدثر: ٣٠]، بوصلِ أَلِفِ (أحدى) ونحوه تخفيفاً، ومنه قول الشاعر^(٦):

إِنَّ لِمَ أَقَاتِلُ فَالِيسُونِي بُرُقَعَا

(١) انظر: الحجة للفارسي ٣/ ١٤٤، الكشف ١/ ٣٨٣، الحجة لابن زنجلة: ١٤٦، الموضوع ١/ ٤١٠.

(٢) قوله: «فإن: «بَيَّنَّ»... وتبين»، سقط من: س، ش، ح.

(٣) وكذلك الدوري عن أبي عمرو كما تقدم في ٣/ ١٠٨٦.

(٤) قوله: «وأمال ﴿فَعَسَى﴾... وللباقين الفتح» سقط من: س، ش، ح.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٣، إيضاح الرموز: ٣٤٢.

(٦) لا يُعرف قائله، وهو في المحتسب ١/ ١٢٠، الخصائص ٣/ ١٥١، البحر ٣/ ٢٠٦.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [٢٤]، و﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ [٢٥]، جَمَعَ التَّائِيثَ مُعَرَّفًا وَمَنْكَرًا حَيْثُ جَاءَ:

فَالكِسَائِيُّ^(١) بِكسْرِ الصَّادِ، أَسَدَ^(٢) الإِحْصَانَ إِلَى النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُنَّ يُحْصِنْنَ أَنْفُسَهُنَّ بَعْفَافِهِنَّ، أَوْ يُحْصِنْنَ فُرُوجَهُنَّ بِالْحَفِظِ، أَوْ يُحْصِنْنَ أَزْوَاجَهُنَّ. وَاسْتَنَى الكِسَائِيُّ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ، وَهُوَ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [٢٤]، فَقَرَأَهُ بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِنَّ الْمُزَوَّجَاتِ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَحْصَنُوهُنَّ، فَهِنَّ مَفْعُولَاتٌ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٣) الْكَسْرُ فِي الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمُزَوَّجَاتُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَحْصَنَ أَزْوَاجَهُنَّ أَوْ فُرُوجَهُنَّ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ، أَسَدُوا الإِحْصَانَ إِلَى غَيْرِهِنَّ، وَهُوَ: إِمَّا الْأَزْوَاجُ أَوْ الْأَوْلِيَاءُ؛ فَإِنَّ الزَّوْجَ يُحْصِنُ امْرَأَتَهُ أَي: يُعَقِّقُهَا، وَالْوَلِيَّ يُحْصِنُهَا بِالتَّزْوِيجِ أَيْضًا، وَاللَّهُ يُحْصِنُهَا بِذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْمَفْتُوحَ الصَّادِ بِمَنْزِلَةِ الْمَكْسُورِهَا، يَعْنِي أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ، وَإِنَّمَا شَدَّ فَتْحَ عَيْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ^(٤): أَحْصَنَ فَهُوَ مُحْصِنٌ، وَأَلْقَحَ فَهُوَ مُلْقَحٌ، وَأَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهَبٌ.

(١) انظر: الغاية: ٢٢٥، النشر ٢/٢٤٩، الإنحاف ١/٥٠٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٤٦، الحجة لابن زنجلة: ١٩٦، الموضوع ١/٤١١.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٦، إيضاح الرموز: ٣٤٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٦٤٦.

وسَهَّلَ الهمزة الأولى بين الهمزة والياء من ﴿النِّسَاءِ إِلَّا﴾ موضعِي هذه السورة [٢٤، ٢٢] قالون والبرزني، وفيه المدُّ والقصر^(١) وجهان، والمدُّ أرجح من القصر.

فوجهُ القصرِ: اعتباراً بالعارضِ، وهو زوالُ قوةِ الهمزة بالتغيير وسهولة لفظها، ووجهُ المدِّ استصحاباً لحال التحقيق، وإلغاءً للعارضِ، وافقهما ابنُ محيصنٍ من «المبهج».

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ من غيرِ طريقِ أبي الطيب، بتسهيلِ الثانيةِ بين الهمزة والياء، وهو أحدُ وجهي الأزرقِ عنه. والوجه الآخرُ عنه: إبدالُ ياءٍ ساكنةً من جنسِ سابقتها، فيُزاد في مدِّ حرفِ المدِّ المبدلِ للساكنين^(٢).

وقرأ قنبلٌ من طريقِ ابنِ شنبوذٍ بإسقاطِ الأولى وتحقيقِ الثانيةِ، فيجري له في / المدِّ الوجهانِ كرفيقه^(٣)، وإن قلنا: الساقطةُ الثانيةُ فلا مدُّ فيه^(٤).

(١) المثبت من: د، ب، وفي ن، ر: «وفي المد وجهان»، وفي ش، ح: «في المد».

(٢) زاد في س بعد قوله: «للساكنين»: «وله وجه ثالث: وهو إبدالها ياء خفيفة الكسر، كما في الشاطبية كالتيسير، وهي طريق أخرى للأزرق».

وفي التيسير: ٣٣ أن هذا الوجه خاص بقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ إِن﴾ في البقرة [٣١]، وقوله: ﴿الْيَعْلَوْنَ﴾ في النور [٣٣]، فتبين أن هذه الزيادة لا وجه لها هنا.

(٣) أي: ورش.

(٤) قوله: «مدُّ فيه» زيادة من ح.

وقرأ قُنْبَلُ أيضاً بتسهيلِ الثانيةِ بَيْنَ بَيْنَ، وبإبدالِها ياءً خالصةً مع زيادةِ حرفِ المدِّ.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رُويس من طريقِ أبي الطيبِ بحذفِ الأولى وتحقيقِ الثانية، وافقهما اليزيديُّ وابنُ محيصنٍ من «المفردة». وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وروحٌ، بتحقيقِ الهمزتين معاً، وافقهم الحسنُ والأعمش.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ﴾ [٢٤]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، كذا أبو جعفرٍ وخَلْفٌ^(١) بضمِّ الهمزةِ وكسْرِ الحاءِ مبنياً للمفعول، وافقهم الحسنُ والأعمش^(٢). وقرأ الباقون بفتحِهما مبنياً للفاعل.

وكلتا القراءتين^(٣) الفعلُ فيهما معطوفٌ على الجملةِ الفعليةِ من قوله: ﴿حُرِّمَتْ﴾ [٢٣]، والمحرمُّ والمحللُ هو الله تعالى في الموضوعين، سواءً صُرِّحَ بإسنادِ الفعلِ إلى ضميره، أو حُذِفَ الفاعلُ للعِلْمِ به. وأُتِفِقَ على كسرِ صادِ ﴿مُحْصِنِينَ﴾ [٢٤]، وهو مُخْرَجٌ من تقييدِ ما تقدَّمَ بجمعِ التأنيثِ، والله أعلم.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٥١، النشر ٢/٢٤٩، الإتحاف ١/٥٠٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٥، المبهج ٢/١٨٦، إيضاح الرموز: ٣٤٣.

ووقع في ر: «والمطوعي».

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٥٠، الحجة لابن زنجلة ١/١٩٨،

الموضح ١/٤١١.

واختلِفَ في ﴿أُحْصِنَ﴾ [٢٥]:

فأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بفتح الهمزة والصادِ على البناء للفاعلِ أي^(٢): فإذا أُحْصِنَ فُرُوجَهُنَّ أو أزواجهن، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٣).
وقرأ الباقرُ بضم الهمزة وكسرِ الصادِ على البناءِ للمفعولِ، أي: إذا أُحْصِنَ بالتزوُّجِ، فالْمُحْصِنُ لهن هو الزوُّجُ.
وقد صار القراءُ في ﴿أُحْلَ﴾، و﴿أُحْصِنَ﴾، على أربعة أوجهٍ:
فَتَحٌ ﴿وَأَحْلَ﴾، وضمُّ ﴿أُحْصِنَ﴾ لنافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو وابنِ عامرٍ، وكذا يعقوبُ، وافقهم ابنُ محيصنٍ، واليزيديُّ.
وضمُّ الأولِ وفتحُ الثاني لحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الحسنُ والأعمشُ. وضمُّهما لحفصٍ، وكذا أبو جعفر، وفتحُهما لأبي بكرٍ.

واختلِفَ في ﴿تَجَرَّةٌ عَنْ تَرَاضٍ﴾ [٢٩]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بنصبِ التجارةِ على أن^(٥) «كان» ناقصةً، واسمُها مستترٌ فيها، يعود على الأموالِ، ولا بدُّ من حذفِ مضافٍ من «تجارة»، تقديرُه: إلا أن تكونَ الأموالُ أموالَ تجارةٍ.

(١) انظر: المستنير ٢/١٠٢، النشر ٢/٢٤٩، الإتحاف ١/٥٠٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٥١، الحجة لابن زنجلة: ١٩٨، الموضوع ١/٤١٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٥، والمبهبج ٢/١٨٧، إيضاح الرموز: ٣٤٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٦٢، النشر ٢/٢٤٩، الإتحاف ١/٥٠٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٥٢، الحجة لابن زنجلة: ١٩٩، الموضوع ١/٤١٢.

ويجوزُ أن يُفسَّر الضميرُ بالتجارةِ بعدها، أي: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(١).

وقرأ الباقون بالرفع على أنها «كان» التامة.

قال مكي^(٢): «الأكثرُ في كلام العرب أن قولهم: «إلا أن تكون» في

الاستثناءِ بغير ضميرٍ فيها على معنى: يحدثُ ويقعُ».

و﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه صفةٌ لـ ﴿تِجْرَةً﴾، فموضعه

رفعٌ أو نصبٌ على حسب القراءتين.

وعن الحسنِ والمطوَّعيِّ عن الأعمشِ^(٣) (وَلَا تُقْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ) [٢٩٩]،

بضمِّ التاءِ الأولى وفتح القافِ، وكسر التاءِ الثانيةِ مشدداً على التكثيرِ،

والمعنى: لا يُقتلُ بعضُكم بعضاً.

وأدغم لامَ ﴿يَفْعَلُ﴾ [٣٠١] في ذالِ ﴿ذَلِكَ﴾ أبو الحارث عن الكسائي^(٤).

وعن المطوَّعيِّ^(٥) عن الأعمشِ (نَصْلِيهِ) [٣٠١]، و(نَصْلُهُ) [١١٥] بفتح

النونِ مِنْ صَلِيْتُ النَّارِ، ومنه: شاةٌ مَصْلِيَّةٌ^(٦)، و(يُكْفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ

وَيُدْخِلُكُمْ) [٣١١] بياءِ الغيبةِ لله تعالى^(٧).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٦، المبهج ١٨٧/٢، إيضاح الرموز: ٣٤٣.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢٩٨/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٧، المبهج ١٨٨/٥، إيضاح الرموز ٣٤٣.

(٤) في النسخ زيادة: «ووافق ابن محيصة»، وشطب عليها في: ح، وهو الصواب كما في المصادر.

(٥) انظر: المبهج ١٨٨/٢، إيضاح الرموز: ٣٤٣.

(٦) أي: مشوية، وانظر في التوجيه: المحتسب ١٨٦/١، البحر ٢٣٣/٣.

(٧) في نسخ: هـ، ش، غ، ح، س في هذا الموضوع زيادة طويلة تتعلق بهاء الكناية في لفظ «ونصله» وكُرِّرت في موضعها أيضاً.

وأسقطت هذه الزيادة نُسخُ: ص، ن، د، وهو الأنسب.

واخْتُلِفَ فِي ﴿مَدْخَلًا﴾ هُنَا [٣١]، وَفِي الْحِجِ [٥٩]:

فَنَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(١) بَفَتْحِ الْمِيمِ فِيهِمَا.

قَالَ فِي «الدَّرِّ»^(٢): «وَتَحْتَاجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ الْمِيمِ

إِنَّمَا هُوَ مِنَ الثَّلَاثِي، وَالْفِعْلُ السَّابِقُ لِهَذَا رِبَاعِيٌّ.

فَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَطَاوِعٍ لِهَذَا الْفِعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَيُدْخِلُكُمْ

فَتَدْخُلُونَ مَدْخَلًا».

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالضَّمِّ، وَيَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ^(٣):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اسْمٌ مُصَدَّرٌ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ فَمَا

فَوْقَهُ كَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَدْخُولُ فِيهِ عَلَى هَذَا مَحْذُوفٌ، أَي: وَنُدْخِلُكُمْ

الْجَنَّةَ إِدْخَالًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ اسْمٌ مَكَانِ الدَّخُولِ، وَفِي نَصْبِهِ حَيْثُ نَدَّاحْتِمَالًا، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ

مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٤). وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ

مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٥)، وَهَكَذَا كُلُّ مَكَانٍ^(٦) بَعْدَ «دَخَلَ»، فَإِنَّ فِيهِ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٦٢/٢، النشر ٢٤٩/٢، الإتحاف ٥٠٩/١.

(٢) الدر المصون ٦٦٥/٣. وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٥٣/٣، الحجة

لابن زنجلة: ١٩٩، الموضح ٤١٣/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٦٥/٣.

(٤) الكتاب ٣٥/١.

(٥) لم يشر إلى إعرابها في معانيه. وانظر هذا القول له في الدر المصون ٦٦٥/٣، الهمع

١١٣/٢.

(٦) زاد في الدر: «مختص».

وهذه القراءة واضحة لأن اسم المصدر والمكان جاريان على فعليهما،
 وخرج بحضر ﴿مُدْخَلًا﴾ في الموضعين، ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾
 بالإسراء [٨٠]، فإنه اتَّفَقَ على ضمّه.

وقرأ ﴿وَسَأَلُوا﴾ [٣٢] الأمر الموجّه نحو المخاطب إذا تقدّمته واو أو
 فاء، بنقل حركة الهمزة إلى السين ابن كثير والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١)،
 لأجل التخفيف لكثرة الاستعمال، وهو لغة الحجاز^(٢)، ووافقهم
 ابن محيصر^(٣)، فإن لم يتقدّمه واو ولا فاء فالكلُّ على النّقل نحو
 ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وإن كان لغائب فالكلُّ بالهمز نحو
 ﴿وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْتَقُولُوا﴾ [المتحة: ١٠]، إلا حمزة في الوقف.

ووهم ابن عطية^(٤) - كما نبّه عليه في «الدر»^(٥) - فنقل اتفاق القراء
 على الهمز في نحو ﴿وَسَأَلُوا أَنْفَقُوا﴾ [١٠] وليس اتفاقهم في هذا، بل في
 ﴿وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا﴾ كما مرّ.

واختلّف في ﴿عَقَدَتْ﴾ [٣٣]:

/ فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦) بغير ألفٍ، وافقهم

[٢٧٢]

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ١/ ٢٤٥، النشر ٢/ ٢٤٩، الإتحاف ١/ ٥١٠.

(٢) انظر: البحر ٣/ ٢٣٦، الدر المصون ٣/ ٦٦٦.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصر: ١١٤، المبهج ٢/ ١٨٩، إيضاح الرموز: ١٥٨.

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ١٠٠.

(٥) الدر المصون ٣/ ٦٦٦.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٦٣، النشر ٢/ ٢٤٩، الإتحاف ١/ ٥١٠.

الأعمش^(١)، أُسْنِدَ الْفِعْلُ^(٢) إِلَى الْإِيمَانِ، وَحُذِفَ الْمَفْعُولُ أَي: عَقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ عَهودَهُمْ^(٣)، فَحُذِفَ الْعَهْدُ وَأَقِيمَ الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ^(٤) كَمَا حَذَفَهُ فِي الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى الْآتِيَةَ.

وقد كانوا عند التحالف^(٥) يضع أحدهما يمينه في يمين صاحبه، ويقول: دمي دمك، وثأري ثأرك، وحربي^(٦) حربك، وسلمي سلمك، وترثني وأرثك، وتعتقل عني وأعتقل عنك، وكان الحليف يورث السدس من مال حليفه، فنسخ بقوله تعالى ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وقرأ الباقون بالألف من باب المفاعلة أي: عاقدت ذوو أيمانكم ذوي أيمانهم، أو أيمانكم أيمانهم، على جعل الإيمان مُعاقِدةً ومُعاقِدةً. وعن المطوّعي^(٧) عن الأعمش تشديد القاف وحذف الألف.

(١) أي: على حذف الألف. وانظر: المبهج ٢/ ١٩٠، إيضاح الرموز: ٣٤٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/ ١٥٦، الحجة لابن زنجلة: ٢٠١، الموضح ١/ ٤١٤.

(٣) في «ن»: عهودكم. والمثبت من بقية النسخ وأنوار التنزيل ١/ ٢١٧.

(٤) أي: إن الأصل: عَقَدَ أَصْحَابُ الْإِيمَانِ عَهْدَكُمْ، فَحُذِفَ أَوَّلَ الْمُضَافِ: «أَصْحَابُ» كما ذكره الفرسي، ثم حُذِفَ الْمَفْعُولُ «عَهْدُ»، وانتقل الضمير المتصل به إلى الإيمان، وأنت الفعل لذلك، فصارت الآية: عقدت أيمانكم.

(٥) أصل الحلف: المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق. انظر: النهاية لابن الأثير ٢/ ٤٢٤.

(٦) كذا في: ر، ب، وسائر النسخ: «حزني».

(٧) انظر: المبهج ٢/ ١٩٠، إيضاح الرموز: ٣٤٤.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [٣٤]:

فأبو جعفر^(١) بنصب الهاء. وفي «ما» على هذه القراءة وجهان^(٢):
أحدهما: أنها بمعنى الذي. والثاني: نكرة موصوفة.

وفي ﴿حَفِظَ﴾ ضمير يعود على «ما»، أي: حَفِظَ مِنَ الْبِرِّ وَالطَّاعَةِ،
وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ: بِمَا حَفِظَ دِينَ اللَّهِ، أَوْ أَمَرَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الذَّاتَ
الْمَقْدَسَةَ لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ.

وقرأ الباقون بالرفع مِنْ ﴿حَفِظَ اللَّهُ﴾. وفي «ما» على هذه القراءة
وجهان: أحدهما: أنها مصدرية، والمعنى: بحفظ الله إياهن، أي: بتوفيقه
لهنَّ، أو بالوصية منه تعالى عليهن. والثاني: أن تكون بمعنى الذي،
أي: بالذي حَفِظَهُ اللَّهُ لَهُنَّ مِنْ مَهْوَرٍ أَوْ زَوْجِهِنَّ وَالنَّفَقَةَ عَلَيْهِنَ، قَالَه
الزَّجَّاجُ^(٣).

وعن المطوَّعي^(٤) عن الأعمش (وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضْجَعِ) [٣٤]،
بحذف الألف.

وعنه^(٥) أيضاً (الجارِ الْجَنَّبِ) [٣٦] بفتح الجيم وسكون النون، وهو
وصفٌ بمعنى المُجَانِبِ كقولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ.

(١) انظر: الغاية: ٢٢٦، النشر ٢/٢٤٩، الإتحاف ١/٥١٠.

(٢) انظر: المحتسب ١/١٨٨، البحر المحيط ٣/٢٤٠، الدر المصون ٣/٦٧٠-٦٧١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٧.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٩٠، إيضاح الرموز: ٣٤٤.

(٥) انظر: المبهج ٢/١٩١، إيضاح الرموز: ٣٤٥.

وأمال ﴿وَالْجَارِ﴾ [٣٦] في الموضعين الدوري عن الكسائي، ووافقه اليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والفتح من زيادات «الحرز» على «اليسير». وبه قرأ الباكون، وهو لقالون في «العنوان»، كورش، إلا أنه اختلف عن الدوري عن أبي عمرو، والجمهور على الفتح عنه، وروى ابن فرح عنه الإمالة.

وأدغم أبو عمرو، وكذا يعقوب ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [٣٦]، وافقهما ابن محيصن واليزيدي والحسن والمطوعي عن الأعمش.

واختلف في ﴿بِالْجَلِ﴾ هنا [٣٧]، والحديد [٢٤]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بفتح الباء والخاء، وهي إحدى لغاتهِ الأربع^(٢)، وافقهم الأعمش^(٣) في الموضعين، وابن محيصن هنا من «المبهج»^(٤) و«المفردة»^(٥)، وفي الحديد من «المبهج»^(٦) أيضاً.

(١) انظر: الروضة ٢/٦١١-٦١٢، النشر ٢/٢٤٩، الإتحاف ١/٥١١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٥٩، الحجة لابن زنجلة ١/٢٠٣، الموضح ١/٤١٦.

(٣) انظر: المبهج ٢/١٩١، إيضاح الرموز: ٣٤٥.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٩١.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن ١١٤.

(٦) انظر: المبهج ٢/١٩١.

ورواه في «المفردة»^(١) في الحديد بالضمّ والسكون، كالباقين في السورتين، وهي لغة ثانية، والثالثة ضمهما. والرابعة: فتح الباء وسكون الخاء، وبها قرأ قتادة^(٢)، والبُخَل والبَحَل^(٣)، كالحُزَن والحَزَن، والعُرب والعَرَب.

/ واخْتَلَفَ فِي ﴿حَسَنَةً﴾ [٤٠]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفر^(٤)، برفعها على أن «كان» التامة أي: وإن تقع^(٥) أو تُوجَدُ حسنةً، وافقهم ابنُ محيِصنٍ والشَّنبُوذِيُّ^(٦) عن الأعمش. وقرأ الباقون بالنصب خبر «كان» الناقصة، واسمها مستترٌ فيها يعودُ على ﴿مِثْقَالٍ﴾ [٤٠]، وإنما أنث ضميرُه حَمَلًا على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإن تك زينة ذرّة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنث، فاكسب منه التأنيث. وقرأ ﴿يُضَعِّفُهَا﴾ [٤٠] بالقصر وتشديد العين على التضعيف، ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٧)، وافقهم ابنُ محيِصنٍ بخُلفٍ عنه.

(١) انظر: مفردة ابن محيِصن ١٥٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧٨/٣.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٤٢٣/٧.

(٤) انظر: الغاية: ٢٢٧، النشر ٢/٢٤٩، الإتحاف ١/٥٥١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٦٠، الحجة لابن زنجلة ١/٢٠٣،

الموضح ٤١٦/١.

(٦) انظر: المبهج ٢/١٩١، إيضاح الرموز: ٣٤٥.

(٧) انظر: المستنير ٢/٥٩، النشر ٢/٢٢٨، وتقدم في البقرة عند الآية: ٢٤٥.

وعن الحسن^(١) القَصْرُ والخِفُّ وسكونُ الفاءِ. قال أبو عبيدة^(٢):
 «ضَاعَفَهُ» يقتضي مراراً كثيرةً، و«ضَعَّفَ» يقتضي مرتين. قال في «الدرِّ»^(٣):
 «وهذا عكسُ كلامِ العربِ؛ لأنَّ المضاعفةَ تقتضي زيادةَ المِثْلِ، فإذا شَدَّدتْ
 دَلَّتْ البُنيةُ على التَّكثِيرِ، فيقتضي ذلك تَكريرَ المضاعفةِ بحسبِ ما يكون
 من العددِ». وقال الفارسي^(٤): «هما لغتان بمعنى».

يدلُّ عليه قوله: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، ﴿فِيضَعِّفُهُ
 لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وسهَّل^(٥) ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [٣٨] أبو جعفرٍ، والباقون بالتحقيق.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَسْوَى﴾ [٤٢]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦)، بالإمالةِ وفتحِ التاءِ، وتخفيفِ السينِ؛
 لأنَّ أصلها تَسْوَى بتاءين، فحذفت إحداهما، وافقهم الأعمش^(٧)، وقرأ
 نافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، بفتحِ التاءِ وتشديدِ السينِ من غيرِ إمالةٍ،
 وافقهم الحسنُ^(٨)، إلا أن ورشاً من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين.

(١) مفردة الحسن: ٢٥٦.

(٢) مجاز القرآن ١/ ١٢٧، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ١٦١، الحجة
 لابن زنجلة: ٢٠٣، الموضح ١/ ٤١٧.

(٣) الدر المصون ٣/ ٦٨٢.

(٤) الحجة ٣/ ١٦١.

(٥) أي: أبذل.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٦٣، النشر ٢/ ٢٤٩، الإتحاف ١/ ٥١٢.

(٧) انظر: المبهج ٢/ ١٩٢، الإيضاح: ٣٤٦.

(٨) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٦.

وقرأ الباكون بغير إمالة، وضمّ التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول، يعني أنهم يودّون أن الله يسوّي بهم الأرض: إمّا على أن الأرض تنشق، وتبتلعهم، وتكون الباء بمعنى على، وإمّا على أنهم يودّون أن لو صاروا تراباً كالبهائم، والأصل: يودّون أن الله يسوّيهم بالأرض، فقلبت إلى هذا كقولهم: أدخلت القننوسة في رأسي، وإمّا على أنهم يودّون لو يدفنون فيها وهو كمعنى القول الأول^(١).

وأمال ﴿سُكْرَى﴾ [٤٣] أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٢)، وكذا خلف، وافقهم الأعمش واليزيدي. وقرأ ورش بين اللفظين من طريق الأزرق، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباكون بالفتح.

وعن المطوّعي^(٣) عن الأعمش (سُكْرَى) بضمّ السين وسكون الكاف، والقصر، صفةً على فعلى كجُبلَى، وقعت صفةً لجماعة، أي: وأنتم جماعة سُكْرَى، وقراءة الجمهور بالضمّ، والألف بعد الكاف على أنه جمع تكسير، نصّ عليه سيويه^(٤).

وقرأ ﴿أَوْجًا أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَايِطِ﴾ [٤٣] بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية، قالون والبزّي وأبو عمرو، وكذا رؤيس من طريق أبي الطيب، وافقهم ابن محيصن من «المفردة» / واليزيدي.

(١) انظر: الحجة للفارسي ٣/ ١٦٢، الكشف ١/ ٣٩٠، الموضح ١/ ٤١٧.

(٢) وابن ذكوان بخلفه، وأمال فتحة الكاف أيضاً الدوري عن الكسائي بخلفه.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ١٩٣، إيضاح الرموز: ٣٤٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤٥، وانظر: المحتسب ١/ ١٨٨، البحر المحيط ٣/ ٢٥٥.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورؤيس من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ ورش أيضاً من طريق الأزرق في أحد وجهيه، وقرأ في الوجه الآخر من طريقه بإبدال الثانية ألفاً مع تحقيق الأولى.

وقرأ قبل من طريق ابن شنبوذ بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، ومن غير طريق ابن شنبوذ بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، وتحقيق الأولى، وإبدال الثانية ألفاً كالأزرق.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح، بتحقيقهما، وافقهم الأعمش والحسن.

واختلف في ﴿لَمَسْتُمْ﴾ هنا [٤٣]، والمائدة [٦]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بغير ألفٍ فيهما، وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بالألف فيهما، أي: ما سستم بشرة النساء ببشركم^(٣).

وبه استدلل إمامنا الشافعي على أن اللّمس ينقض الوضوء، وقيل: أو جامعتموهن، وقيل: فاعل بمعنى فعّل، وقيل: لمس: جامع، ولامس: لما دون الجماع.

(١) انظر: الغاية: ٢٢٧، النشر: ٢/٢٥٠، الإتحاف: ١/٥١٣.

(٢) انظر: المبهج: ٢/١٩٣، إيضاح الرموز: ٣٤٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي: ٣/١٦٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٠٤،

وعن الحسن^(١) (ويريدون أن يضلوا) [٤٤] بالغيب من أضلَّ.
 وعن ابن محيصن من «المبهج»^(٢): (يُحَرِّفُونَ الْكَلَامَ) [٤٦] بفتح اللام
 وبالألف هنا، وموضعي المائدة [١٣، ٤١]، ومن «المفردة»^(٣) في المائدة
 كذلك، وفي النساء بالكسر من غير ألف كالجمهور في الثلاثة.
 وعن الحسن وابن محيصن^(٤) بخلفٍ عنه: (رَاعِنًا) [٤٦] بالتنوين.
 وأمال ﴿فَزِدَّهَا عَلَىٰ ذُبَابٍ هَآءَ﴾ [٤٧] أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق
 الصوري، والدوري عن الكسائي، وافقهم اليزيدي.
 وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل، وبه قرأ قالون وحمزة
 وأبو الحارث من «العنوان». وقرأ الباقون بالفتح، وهو الوجه الآخر عن
 ابن ذكوان، وهو طريق «العنوان».
 وكذلك الحكم في ﴿أَدْبَارِكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]، و﴿أَدْبَرِيهِمْ﴾ [الإسراء: ٤٦]،
 حيثما تكررت هذه الألفاظ الثلاثة ووقعت.
 وقرأ ﴿فَيْلًا﴾ أنظر [٤٩-٥٠] بكسر التنوين عاصم وحمزة^(٥)، وكذلك
 ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا﴾ [٦٦] على الأصل، وافقهم الحسن والمطوّعي،
 وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب، بالكسر إلا في ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٧، إيضاح الرموز: ٣٤٦، الفوائد المعبر: ٢٨١، ولم يذكر

أحد أن الفعل رباعي إلا صاحب الإتحاف ١/ ٥١٣.

(٢) المبهج ١٩٤/٢.

(٣) مفردة ابن محيصن: ١١٥.

(٤) تقدم الخلاف في البقرة عند الآية: ١٠٤.

(٥) تقدم الخلاف في البقرة عند الآية: ١٧٣.

فالكسرُ على أصلِ التقاء الساكنين، والضمُّ لإتباعِ الثالث؛ إذ هو مضمومٌ ضمةً لازمةً. وإنما قرَّقَ أبو عمرو؛ لأن الواوَ أختُ الضمة.

وقرأ ابنُ ذكوان بكسرٍ في الأول فقط^(١).

وقرأ ﴿هُوَآءٌ أَهْدَى﴾ [٥١] بتحقيقِ الهمزةِ الأولى، وإبدالِ الثانيةِ ياءً خالصةً مفتوحةً نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ، وقرأ الباقون بتحقيقهما، وافقهم الأعمشُ والحسنُ.

وأمال ﴿أَهْدَى﴾ [٥١] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ.

وقرأ ورثٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين، والباقون بالفتحِ.

وكذلك حُكْمٌ ﴿بِمَنْ هُوَ أَهْدَى﴾ بالإسراء [٨٤]، و﴿أَهْدَى مِنْهُمَا﴾ بالقصصِ

[٤٩]، و﴿يَكُونُنْ أَهْدَى﴾ / بفاطر [٤٢]، و﴿أَهْدَى أَمَّنْ﴾ بالملك [٢٢]، الجملةُ

خمسُ كلماتٍ.

وكذلك ﴿لِمَنْ أَلْفَى﴾، و﴿أَلْفَهَا﴾ هنا [١٧١، ٩٤]، وبالأعراف [١٠٧].

وأدغم تاءً ﴿فَضِجَتْ﴾ [٥٦] في جيم ﴿جُلُودُهُمْ﴾ [٥٦] أبو عمرو

وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ، والحسنُ والأعمشُ. واختلَفَ عن هشامٍ، وأظهرها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ

ذكوان، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ.

وقرأ ﴿نَعِمًا﴾ [٥٨] بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ كسرةً تامَّةً ابنُ عامرٍ وحمزةٌ

والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢)، وافقهم الأعمشُ، والباقون بكسرِ النونِ،

(١) قوله: «وقرأ ابن ذكوان بكسر في الأول فقط»، سقط من: ش، ح.

(٢) تقدم الخلاف في البقرة عند الآية: ٢٧١.

وقالون، وأبو عمرو وأبو بكرٍ عند الأكثرين، وكذا أبو جعفرٍ بسكونِ العينِ، وافقهم اليزيديُّ والحسنُ.

والجمهورُ على اختيارِ الاختلاسِ لقالونَ، ولأبي عمرو وأبي بكرٍ واليزيديِّ، وقرأ الباقون بالكسرِ.

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٦١١] بالإشمامِ في القافِ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ^(١)، وافقهم الحسنُ والشَّنْبُوذِيُّ.

واختلَفَ في ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [٦٦٦]:

فابنُ عامرٍ^(٢) بالنصبِ على الاستثناءِ، وإن كان الاختيارُ الرفعَ؛ لأنَّ المعنى موجود معه كما هو موجودٌ^(٣) مع النصبِ.

وقرأ الباقون بالرفعِ، بدلٌ من فاعلٍ ﴿فَعَلُوهُ﴾، وهو المختارُ على النصبِ؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ، أو يكونُ عطفاً على ذلك الضميرِ المرفوعِ، و«إلا» حرفِ عطفٍ، وهذا رأيُ الكوفيين^(٤).

وأشَمَّ صادٌ ﴿صِرَاطًا﴾ [٦٨٨] حمزةٌ بخُلفٍ عن خلَّاد^(٥)، وافقه المطوِّعِيُّ، وبالسَّينِ قرأ قبيلٌ^(٦)، وكذا رُويسٌ، وافقهما ابنُ محيصنٍ بخُلفٍ عنه والشَّنْبُوذِيُّ عن الأعمشِ.

(١) تقدَّم الخلاف في البقرة عند الآية: ١١.

(٢) انظر: الكتر في القراءات العشر ٢/٤٥٣، النشر ٢/٢٥٠، الإتحاف ١/٥١٥.

(٣) قوله: «معه كما هو موجود»، سقط من ش، س. وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٦٨، الحجة لابن زنجلة: ٢٠٦، الموضح ١/٤٢٠.

(٤) انظر: المغني ١/٧٠.

(٥) مضى مثله في الفاتحة عند الآية: ٦.

(٦) أي: من طريق ابن مجاهد كما تقدم في الفاتحة الآية: ٦.

وقرأ ﴿التَّيِّبِينَ﴾ [٦٩] بالهمزِ نافعٌ.

وأبدلَ همزَ ﴿لَيَبْطَأَنَّ﴾ [٧٢] ياءً مفتوحةً أبو جعفر.

واختلفَ في ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ﴾ [٧٣]:

فابنُ كثيرٍ وحفصٌ، ورؤيسٌ^(١) بالتاء؛ لتأنيثِ المودة^(٢)، وافقهم ابنُ محيصنٍ والشَّنبُوذِيُّ^(٣)، وقرأ الباقون بالتذكير؛ لأنها بمعنى الودِّ. وأدغم باءَ ﴿يَغْلِبُ﴾ [٧٤] في فاءِ ﴿فَسَوْفَ﴾ [٧٤] أبو عمرو وهشامٌ وخلاَّد بخلفٍ عنهما والكسائيُّ، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ.

وعن الشَّنبُوذِيِّ عن الأعمشِ (فسوف يؤتية) [٧٤] بياءِ الغيبةِ^(٤)، والجمهورُ بنونِ العظمةِ، وهما ظاهرَتان.

وعن ابنِ محيصنٍ حذفُ هاءِ ﴿هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ [٧٥]، ودُكِرَ أوَّلُ البقرة [٣٥].

واختلفَ في ﴿وَلَا تَظَاهَرُونَ فَتِيلًا﴾ [٧٧-٧٨]:

فابنُ كثيرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر وروحٌ من طريقِ أبي الطيبِ، وخلفٌ^(٥) بالغيبِ جرياً على الغائبين، وهم جماعةٌ من الصحابةِ

(١) انظر: المستنير ٢/١٠٦، النشر ٢/٢٥٠، الإتحاف ١/٥١٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٧١، الحجة لابن زنجلة: ٢٠٨، الموضوع ١/٤٢١.

(٣) انظر: المبهج ٢/١٩٦، إيضاح الرموز: ٣٤٧.

(٤) انظر: المبهج ٢/١٩٦، إيضاح الرموز: ٣٤٨.

(٥) انظر: الكتز في القراءات العشر ٢/٤٥٣، النشر ٢/٢٥٠، الإتحاف ١/٥١٦.

استأذنوا^(١) النبي ﷺ في الجهاد، ومناسبة لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ﴾ [٧٧]، وافقهم ابن محيصن / والأعمش^(٢).

[٢٧٤]

وقرأ الباقر بالخطاب، وبه قرأ سائر الرواة عن روح على الالتفات، وروى الثعلبي^(٣) عن ابن ذكوان الغيب أيضاً، وأتفق على الغيب في الأول،

(١) أخرجه النسائي في تفسيره ١/٣٩٣-٣٩٤، برقم (١٣٢)، وفي سننه ٦/٢-٣، ك: الجهاد، ب: وجوب الجهاد، برقم (٣٠٨٦)، بإسناد صحيح رجاله رجال الصحيح، قال الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ٢/٦٤٦، برقم (٢٨٩١): «صحيح الإسناد»، وأوله: «أن عبد الرحمن بن عوف وأصحاباً له أتوا النبي ﷺ بمكة فقالوا: يا نبي الله إنا كنا في عز ونحن مشركون، فلما آمننا صرنا أدلة، فقال: إني أمرت بالعفو، فلا تقاتلوا القوم...» الحديث، واللفظ للنسائي في تفسيره.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٧/٢٣١، النساء: آية ٧٧، وابن أبي حاتم في تفسيره ٣/١٠٠٥، برقم (٥٦٣٠)، والحاكم في المستدرک ٢/٦٦، ٣٠٧، ومن طريقه البيهقي في سننه ٩/١١، والواحدي في أسباب النزول: ١٦٧، -تحقيق: الحميدان-، جميعهم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن عبد الرحمن بن عوف... فذكره. وقال الحاكم في الموضوعين: «صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، بينما الحسين بن واقد ليس من رجال البخاري، وإنما هو من رجال مسلم، وروى له البخاري تعليقاً كما في التقريب ٢٥١، برقم (١٣٦٧)، فالأنسب أن يقال: رجاله رجال الصحيح، وعزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤/١٦٢ لابن مردويه من طريق علي بن الحسن المذكور.

(٢) انظر: المبهج ٢/١٩٦، إيضاح الرموز: ٣٤٨.

(٣) في ح: «الثعلبي»، وسائر النسخ: «العلمي»، والمثبت هو الصواب، كما في النشر ٢/٥٠. والثعلبي هو: أحمد بن يوسف بن خالد، أبو عبد الله، البغدادي، المقرئ، ثقة، له نسخة عن ابن ذكوان، (ت: ٢٧٣ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥/٢١٨، غاية النهاية ١/١٥٢. وهو منسوب إلى قبيلة تغلب المعروفة. انظر: الأنساب ١/٤٦٩.

وهو قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلِمُونَ فِتْيَلًا﴾ [٤٩].

ووقف على «ما» من ﴿فَتَالِ﴾ دون اللام هنا [٧٨]، وفي الكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، و«سأل» [المعارج: ٣٦] أبو عمرو^(١) فيما ذكره عنه جمهور المغاربة، ووافقه اليزيدي.

واختلف عن الكسائي، وكذا يعقوب^(٢)، ومقتضى كلامهم أن الباقي يقفون على اللام دون «ما» وصرح به بعضهم، والأصح جواز الوقف على «ما»، للجميع؛ لأنها كلمة برأسها.

وأدغم تاء ﴿بَيْتِ﴾ في طاء ﴿طَائِفَةٌ﴾ [٨١] أبو عمرو^(٣) وجهاً واحداً، أدغم الكبير أو أظهره^(٤)، وحمزة لاتحاد مخرج التاء والطاء. ووجه لزوم أبي عمرو إدغامه - وهو من الكبير - أن قياسه: «بيت»، لأنه مسند إلى مؤنث، لكنه غير حقيقي، فجاز حذفها فصارت اللام مكانها، فالتمزمت إسكانها لضرب من النيابة، ووافقه حمزة لهذا الغرض، ووافقهما الأعمش وابن محيصن من المفردة واليزيدي والحسن^(٥)، وقرأ الباقون بفتح التاء مع الإظهار على الأصل، ووافقهم ابن محيصن من «المبهج»^(٦).

(١) مضى في ٣/ ١٢٤٣ من باب الوقف على مرسوم الخط.

(٢) إلا أن ما ورد عن يعقوب انفراد.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٠٣.

(٤) قال في النشر ١/ ٣٠٣: «كل أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه، من أدغم منهم الإدغام الكبير، ومن أظهره».

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ٩٧، إيضاح الرموز: ٣٤٨.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ١٩٧، إيضاح الرموز: ٣٤٨.

وعن ابن محيصن^(١) إدغام (يكتب ما يبيتون) [٨١].
ونقل ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٨٢] ابن كثير، ووافقه ابن محيصن.
وعن الحسن (لا ريباً) [٨٧] بالتونين، وذَكَرَ أَوَّلَ البقرة [٢].

واختلَفَ في ﴿أَصْدُقُ﴾ [٨٧]، وبابه، وهو كلُّ صَادٍ ساكنةٍ بعدها دالٌّ،
وهو في اثني عشر موضعاً:

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ هنا [١٢٢، ٨٧]،
﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾، ﴿سَنَجْرِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ﴾، ﴿بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾ في
الأنعام [٤٦، ١٠٧، ١٥٧]، و﴿مُكَاةً وَتَصْدِيَةً﴾ بالأنفال [٣٥]، ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ
الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ بيونس [٣٧]، ويوسف [١١١]، ﴿فَأَصْدَعِ بِمَا تَأْمُرُ﴾ بالحجر [٩٤]،
﴿وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ﴾ بالنحل [٩]، ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ﴾ بالقصص
[٢٣]، ﴿يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسَ﴾ بالزلزلة [٦].

فحمزة والكسائي، وكذا رويسٌ بخُلفٍ عنه، وخُلف^(٢) بإشمام الصادِ
الزاي للمجانسة وقصد الخفة؛ لأنَّ الصادَ حرفٌ مهموسٌ والدالُّ مجهورٌ،
فلما قُرِبَتْ منها خُلِطَ لفظُها بالزاي ليعملَ اللسانُ في الجهرِ عملاً واحداً،
ولا خلافَ عن رويسٍ في إشمامِ ﴿يُصْدِرَ الرِّعَاءَ﴾ في القصص [٢٣]،
و﴿يُصْدِرُ النَّاسَ أَشْتَاتًا﴾ في الزلزلة [٦]، وافقهم الأعمش^(٣) على الكلِّ، وقرأ
الباقون بالصادِ الخالصةِ على الأصلِ.

(١) انظر: إيضاح الرموز: ٣٤٨، الإتحاف ١/ ٥١٧.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٥٤، النشر ٢/ ٢٥٠-٢٥١، الإتحاف ١/ ٥١٧.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ١٩٧، إيضاح الرموز: ٤٣٨.

وأبدل همز ﴿فِعْتَيْنِ﴾ [٨٨] ياءً خالصةً مفتوحةً أبو جعفر.

واختلفَ في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٩٠]:

فيعقوبُ^(١) بنصبِ التاءِ منونةً على الحالِ بوزنِ «تَبِعَةً»^(٢)، وافقه الحسن^(٣).

/ وقرأ الباقون بسكونِ التاءِ فعلاً ماضياً، ويعقوبُ على أصلِهِ في الوقفِ
بالحاءِ في كلِّ ما رُسِمَ بالتاءِ، وافقه الحسنُ.
ورققَ الراءَ ورشُ من طريقِ الأزرقِ.

وأدغمَ التاءَ في الصادِ أبو عمرو، وابنُ عامرٍ، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا
خلفٌ، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٤)، وأظهرها
الباقون.

وعن الحسن^(٥) (فَلَقَّتْكُمْ) [٩٠] بغيرِ ألفٍ ثلاثياً.

وعنه وعن المطوِّعيِّ عن الأعمشِ^(٦) (خَطَاء) في الموضعين [٩٢] بالمدِّ
بوزنِ «سَمَاء»، ولا خلافَ في فتحِ الخاءِ والطاءِ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٦٦/٢، النشر ٢٥١/٢، الإتحاف ٥١٨/١.

(٢) انظر في توجيه القراءة: الموضح ٤٢٤/١.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٨، إيضاح الرموز: ٣٤٩.

(٤) انظر: إيضاح الرموز: ١٨٥، إلا أن الحسن لا يدغم التاء في الصاد في هذه الكلمة المذكورة؛ لأنه يقرأها بالتنوين، والتنوين والتشديد عنده من موانع الإدغام. انظر: مفردة الحسن: ٢٠٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٣، إيضاح الرموز: ٣٤٩.

(٦) انظر: المبهج ١٩٨/٢، إيضاح الرموز: ٣٤٩.

واختلَفَ فِي ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ فِي الْمَوْضِعِينَ هُنَا [٩٤]، وَفِي الْحَجَرَاتِ [٦]:

فَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(١) بَشَاءٍ مِثْلَةٌ بَعْدَهَا بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، بَعْدَهَا مِثْنَةٌ فَوْقِيَّةٌ، مِنْ الثَّبْتُ أَوْ مِنَ الثَّبْتُتِ^(٢)، وَافْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٣).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ وَيَاءٍ مِثْنَةٍ تَحْتُ، وَنُونٍ مِنَ التَّبِينِ.

فَوَجْهُ الثَّبْتُتِ الْاِحْتِيَاطُ مِنْ زَلَلِ السَّرْعَةِ، أَي: إِذَا غَزَوْتُمْ فَتَثَبَّتُوا، وَلَا تَعَجَّلُوا بِالْحَرْبِ، فَالرَّأْيُ قَبْلَ شَجَاعَةِ الشَّجْعَانِ، وَلَا تَعَجَّلُوا بِقَتْلِ مَنْ أَلْقَى سَلْمَهُ، فَرُبَّمَا كَانَ قَتْلُهُ حَرَامًا، وَلَا تَعَجَّلُوا بِتَصْدِيقِ كُلِّ مَخْبِرٍ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهِ. وَوَجْهُ التَّبِينِ الْأَمْنُ مِنَ الْخَطَأِ، قَالَهُ الْجَعْبَرِيُّ^(٤).

وَقِيلَ: إِنَّ الْقَرَاءَتَيْنِ مُتَقَارِبَتَانِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَثَبَّتَ فِي الشَّيْءِ تَبَيَّنَهُ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٥).

وَقَالَ الْفَارَسِيُّ^(٦): «التَّبْتُتُ هُوَ خِلَافُ الْإِقْدَامِ، وَالْمَرَادُ التَّانِي، وَالتَّبْتُتُ أَشَدُّ اِخْتِصَاصًا بِهَذَا الْمَوْضِعِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَشَدَّتَّيْبَتًا﴾ [النساء: ٦٦] أَي: أَشَدُّ وَقَعَالَهُمْ عَمَّا وَعُظُّوَابَهُ بَأَلَّا يُقَدِّمُوا عَلَيْهِ». فَاخْتَارَ الْقَرَاءَةُ الْأُولَى.

(١) انظر: الكتز في القراءات العشر ٢/ ٤٥٤، النشر ٢/ ٢٥١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ١٧٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٠٩، الموضوع ١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٩، المبهج ٢/ ١٩٩، إيضاح الرموز: ٣٤٩.

(٤) كنز المعاني (خ) ١٨٦/ أ.

(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٢١٧.

(٦) الحجة ٣/ ١٧٤، علماً بأنه لم يشر إلى اختيار القراءة الأولى كما نسب إليه المؤلف.

واختار قومُ الثانية، قالوا: لأنَّ المتثبَّتَ قد لا يتبيَّن، و«تَفَعَّلَ» في كلتا القراءتين بمعنى «استفعل» الدالُّ على الطلب، أي: اطلبوا التثبَّتَ أو البيان.

وأمال ﴿الْقَى﴾ [٩٤] حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرِقِ بالفتحِ والتقليلِ، والباقون بالفتح.
وكذا الخُلْفُ في ﴿أَقْلَهَا﴾ هنا [١٧١]، وبالأعرافِ ﴿فَأَلْقَى﴾ [١٠٧]، وبيوسف ﴿الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ﴾ [٩٦]، وبالنحلِ ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ﴾ [١٥]، وب«طه» ﴿فَأَقْلَهَا﴾ [٢٠]، وبالشعراءِ ﴿فَأَلْقَى﴾ [٣٢]، وبلقمانِ ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ﴾ [١٠]، وبالقيامةِ ﴿وَوَأَلْقَى﴾ [١٥] تسع كلمات.
وكذا الحكمُ في ﴿تَوَقَّاهُمْ﴾ [٩٧] أيضاً.

واختلِفَ في ﴿إِلَيْكُمْ أَسَلَّمَلَسَتْ مُؤْمِنًا﴾ [٩٤]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٌ^(١) بفتح السين واللام من غير ألفٍ من الانقياد فقط^(٢)، وافقهم الحسنُ^(٣).
وقرأ الباكون بألفٍ، والظاهر أنه التحية، وقيل: الاستسلام، والانقياد.

(١) انظر: الروضة ٢/٦١٦، النشر ٢/٢٥١، الإتحاف ١/٥١٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٧٦، الحجة لأبي زرعة: ٢٠٩، الموضح ١/٤٢٥.

(٣) زاد في ح: «ومعنى القصر الاستسلام والانقياد، وهذا هو المختار؛ لأنه المانع من القتل لالفظ السلام بدون الانقياد، وافقهم ابن محيصن والحسن»، إلا أننا لم نجد موافقة ابن محيصن في المصادر. انظر: مفردة الحسن: ٢٥٩، إيضاح الرموز: ٣٥٠.

واختلِفَ في ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(١) [٩٤]:

فأبو جعفر^(٢) بخلف عنه بفتح الميم الثانية اسمَ مفعول، أي: لا نُؤمِّنُكَ في نفسك^(٣).

وقرأ الباقون بكسرهما اسمَ فاعل أي: إنما فعلت ذلك متعوذاً.

واختلِفَ في ﴿عَبْرُؤِيلِ الضَّرَرِ﴾ [٩٥]:

فابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة، وكذا يعقوب^(٤) برفع الراءِ على البدلِ من ﴿الْقَعْدُونَ﴾ [٩٥]، أو على الصفةِ من ﴿الْقَعْدُونَ﴾ أيضاً، / ولا بُدَّ من تأويلِ ذلك^(٥)؛ لأنَّ «غير» لا تتعرَّفُ بالإضافة، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إما بأن ﴿الْقَعْدُونَ﴾ لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم، بل أُريدَ بهم الجنسُ أشبهوا النكرة، فوصفوا كما تُوصف، وإما بأنَّ «غير» قد تتعرَّفُ إذا وقعت بين ضِدَّين، وهذا خروجٌ عن الأصولِ المقرَّرة؛ فلذا كان الوجهُ الأوَّلُ أرجحَ؛ لأنَّ الكلامَ نفيي، والبدلُ معه أَرَجَحُ؛ لما تقرَّرَ في علمِ العربيةِ؛ وافقهم اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٦).

(١) قوله: «فنافع وابن عامر... واختلِفَ في ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾»، سقط من ش.

(٢) انظر: المستنير ٢/١٠٩، النشر ٢/٢٠١، الإتحاف ١/٥١٩.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٤٠٣، البحر المحيط ٣/٣٢٩.

(٤) انظر: الغاية: ٢٢٩، النشر ٢/٢٥١، الإتحاف ١/٥١٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٧٩، الحجة لأبي زرعة: ٢١٠،

الموضح ١/٤٢٥، الدر المصون ٤/٧٦.

(٦) انظر: المبهج ٢/٢٠٠، إيضاح الرموز: ٣٥٠.

وقرأ الباقيون بنصبها على الاستثناء من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾، وهو الأظهر؛ لأنه المُحَدَّث عنه، أو من ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، وليس بواضح، أو على الحال من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾.

وقرأ ﴿الَّذِينَ تَوَقَّعْتُمْ﴾ [٩٧] بتشديد التاء البزِّي^(١)، ووافقه ابنُ محيِصنٍ بخُلفٍ عنهما.

ووقف على ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [٩٧] بهاء السكتِ البزِّي، وكذا يعقوب، بخُلفٍ عنهما.

وعن الحسن^(٢) (فَلِتَقُمْ طَائِفَةً) [١٠٢] بكسرِ لامِ الأمر، وهو الأصل. وأمال ﴿مَا لَا يَرْضَى﴾ [١٠٨] حمزةً والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهما الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ والتقليل، والباقيون بالفتح.

وقرأ ﴿هَآئِنَّمْ﴾ [١٠٩] بتسهيل همزته بينَ بين، مع إثباتِ الألفِ قالونُ وأبو عمرو مع المدِّ والقصرِ؛ لأنه قبلَ هَمْزٍ مَغْيَرٍ، وافقهما اليزيديُّ^(٣).

وكذا قرأ أبو جعفر بألفٍ مع تسهيلِ الهمزةِ إلا أنه مع القصر، وجهاً واحداً، وافقه الحسن، وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بهمزةٍ مسهَّلةٍ بينَ بينَ من غيرِ ألفٍ على وزنِ «هَعَتْتُمْ». وقرأ أيضاً بإبدالِ الهمزةِ ألفاً صريحةً

(١) تقدم الخلاف في البقرة عند الآية: ٢٦٧.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٥٩، إيضاح الرموز: ٣٥٠.

(٣) زاد في س بعد: «اليزيدي» قوله: «وكذا يعقوب بخلف عنهما»، والصواب مع من

أسقطها. انظر: النشر: ١/٤٠١، إيضاح الرموز: ١٥١-١٥٢، الإتحاف ١/٢٠٨.

بعد الهاء، وتُمدُّ لالتقاء الساكنين. والثالث: إثبات الألف كقالبون إلا أنه مع المدّ المُشْبَع. ومن طريق الأصبهاني ك«هَعْتَم»، والثاني كقالبون. وقرأ قُنْبُلٌ بحذف الألف مع تحقيق الهمزة ك«سألتم». وقرأ قُنْبُلٌ أيضاً لكن في رواية ابن شنبوذ، والبزِّي وابن عامرٍ وعاصمٍ وحمزة والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ بألفٍ بعد الهاء وهمزة مُحَقَّقة.

ووافقهم الأعمش وابن محيصن، إلا أنه حَذَفَ الألفَ من «المفردة»، وأثبتها من «المبهج».

وأمال ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [١١٤] الكسائي، ووقَفَ عليها بالهاء على أصله، وخالف أبو عمرو وقنبل أصلهما، فوقفا بالتاء كالباقين على أصلهم.

واختلَفَ في ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا وَمَنْ﴾ [١١٤-١١٥]:

فأبو عمرو وحمزة، وكذا خلف^(١) ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء المثناة من تحت إسناداً^(٢) إلى الحقِّ تعالى على وجه الغيبة؛ مناسبة لقوله تعالى: / ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَلْبَسْنَا لِيُؤْتِيَهُ اللَّهُ مَرَضَاتٍ أَلَلَّةً﴾ [١١٤]، وافقهم اليزيدي والشنبوذي عن الأعمش^(٣)، وقرأ الباقون بنون التعظيم؛ مناسبة لقوله تعالى: ﴿نُؤَلِّهِ... وَنُصَلِّهِ﴾ [١١٥]، أي: نُؤْتِيهِ نحن.

[٢٧٥/ب]

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٥٥، النشر ٢/٢٥١، الإتحاف ١/٥٢٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٨١، الحجة لأبي زرعة: ٢١١،

الموضح ١/٤٢٦.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٠١، إيضاح الرموز: ٣٥١.

وَأْتَفَقَ عَلَى الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [٧٤]،
أَنَّهُ بِالنُّونِ لِبُعْدِ الْأَسْمِ الْعَظِيمِ عَنْ ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾، فَلَمْ تَحْسُنْ فِيهِ الْغَيْبَةُ
كَحُسْنِهِ فِي الثَّانِي لِقُرْبِهِ مِنْهُ. قَالَه (١) فِي «النَّشْرِ» (٢).

وَقَرَأَ ﴿نُؤَلَّةٌ... وَنُصَلَّةٌ﴾ [١١٥] بِإِسْكَانِ الْهَاءِ فِيهِمَا أَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ مِنْ
طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةٌ، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ،
وَابْنُ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ، وَافْتَقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ (٣).

وَقَرَأَ الْقَالُونَ، وَكَذَا يَعْقُوبُ بِكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ صَلَّةٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالصَّلَةِ
إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَعَنْ هَشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلُوَانِيِّ، وَكَذَا عَنْ
أَبِي جَعْفَرٍ.

وَتَحَصَّلَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ أَنَّ لَابْنَ ذَكْوَانَ الْقَصَرَ وَالْإِشْبَاعَ، وَزَادَ هَشَامٌ
الْإِسْكَانَ، فَصَارَ لَهُ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، وَلَأَبِي جَعْفَرٍ الْإِسْكَانُ وَالْقَصْرُ، كَمَا ذُكِرَ
فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ (٤).

وَعَنِ الْحَسَنِ (٥) (إِلَّا أَنْثَى) [١١٧] بِالْإِفْرَادِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ.
وَعَنِ الْأَعْمَشِ (٦) (يَعِدُّهُمْ) [١٢٠] بِسُكُونِ الدَّالِ تَخْفِيفًا لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ.
وَمَفْعُولُ الْوَعْدِ مَحْذُوفٌ أَي: يَعِدُّهُمْ الْبَاطِلَ أَوِ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

(١) ن، ب، د: «ونبه عليه».

(٢) النشر ٢/ ٢٥٢.

(٣) المثبت من: ن، ر، ب، وسائر النسخ: «المطوعي». انظر: إيضاح الرموز: ١١٢.

(٤) انظر: هاء الكناية ٢/ ٨٠٠.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٦١، إيضاح الرموز: ٣٥١.

(٦) انظر: المبهج ٢/ ٢٠٢، إيضاح الرموز: ٣٥١.

وقرأ ﴿يَأْمَانِيكُمْ﴾ [١٢٣]، و﴿أَمَانِي﴾ [١٢٣] بتخفيف الياء مع تسكينها أبو جعفر^(١)، كأنه جمع على فعائل دون فعاليل، كما قالوا: قُرُقُور^(٢) وقرّاقر، وقرّاقير، والعرب تُنْقِص من فعاليل الياء، كما تزيدها في فعائل^(٣)، وافقه الحسن^(٤).

وقرأ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ الثلاثة الأواخر من هذه السورة وهي ﴿وَاتَّبَع مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٥]، ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٢٥]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٦٣] بالفاء بدل الياء ابن عامر، سوى النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان^(٥).
وقرأ الباقيون بالياء على المشهور من اللغات فيها.

واختلف في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا [١٢٤]، وفي مريم [٦٠]، وفاطر [٣٣]، وموضعي غافر [٤٠، ٦٠]:

فابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، وكذا أبو جعفر وروح^(٦) بضم حرف المضارعة، وفتح الخاء، مبنياً للمفعول في هذه السورة ومريم وأول غافر، وافقهم ابن محيصن واليزيدي^(٧).

(١) تقدّم ذكر الخلاف في البقرة عند الآية: ٧٨.

(٢) القُرُقُور: السفينة الطويلة العظيمة.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٦٢/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٢٠.

(٥) تقدّم ذكر الخلاف في البقرة عند الآية: ١٢٤.

(٦) انظر: الغاية: ٢٢٩-٢٣٠، النشر ٢/٢٥٢، الإتحاف ١/٥٢٠-٥٢١.

(٧) انظر: المبهج ٢/٢٠١، إيضاح الرموز: ٣٥١.

وقرأ كذلك في ثاني غافر، وهو ﴿سَيَذُلُّونَ جَهَنَّمَ﴾ [٦٠] ابن كثير وأبو بكر بخلافٍ عنه، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنٌ محيصن^(١).
 وقرأ أبو عمرو كذلك في فاطر فقط، وافقه اليزيديُّ والحسنُ.
 وكذا قرأ رؤيسٌ في مريم، والأول من غافر، وذلك للفتن في البلاغة^(٢).

وقرأ الباقون بفتح حرف المضارعة وضم الخاء مبنياً للفاعل في المواضع الخمسة.

/ وأمال ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿خَافَتْ﴾ [١٢٨] حمزة، وفتحهما [٢٧٦] الباقون^(٣).

واختلِفَ في ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ [١٢٨]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٤) بضم الياء وإسكانِ الصادِ وكسرِ اللامِ من غير ألفٍ مِنْ أَصْلَحَ بين المتنازعين^(٥)، وعلى هذا جاز

(١) ن: «الحسن»، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز: ٣٥١، ولأن المؤلف سيذكر موافقة الحسن لأبي عمرو في موضع فاطر فقط.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/ ١٨١، الحجة لابن زنجلة: ٢١٢، الموضح ١/ ٤٢٦.

(٣) قوله: «وأمال ... الباقون» زيادة من: ن.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥، النشر ٢/ ٢٥٢، الإتحاف ١/ ٥٢١.

(٥) انظر: الحجة للفراسي ٣/ ١٨٣، الكشف ١/ ٣٩٨، الحجة لابن زنجلة: ٢١٣، الموضح ١/ ٤٢٧.

أَنْ يُنْصَبَ ﴿صُلْحًا﴾، على المفعول به، و﴿بَيْنَهُمَا﴾ ظرفٌ، وافقهم الأعمش^(١).

وقرأ الباقون بفتح الياء والصادِ مشدَّدةً، وبألفٍ بعدها وفتح اللام، على أنَّ أصلها يتصالحا، فأريد الإدغام تخفيفاً، فأبدلت التاء صاداً، وأدغمت، وحذفت النون للنصب.

وأمال ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [١٣٥] حمزة والكسائي، وكذا خلفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح. وكذلك حكمٌ ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ﴾ بالأنفال [٧٥]، و﴿الَّتِي أَوْلَىٰ﴾، و﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ﴾ بالأحزاب [٦]، و﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ بالقتال [٢٠]، و﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ بالقيامة [٣٤]، الجملة سبع كلمات.

وكذلك الخلاف في ﴿فَلَاتَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ هنا [١٣٥]، وبالأعراف [١٧٦]، و﴿وَاتَّبَعْ هَوَىٰهُ﴾ بالكهف [٢٨]، وبالفرقان ﴿إِلَهَهُ هَوَىٰهُ﴾ [٤٣]، وبالقصص ﴿مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [٥٠]، وبـ «ص» ﴿وَلَاتَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ [٢٦]، وبالجنائفة ﴿إِلَهَهُ هَوَىٰهُ﴾ [٢٣]، وجملتها سبع كلمات. وكذلك حكمٌ ﴿كَسَالَىٰ﴾^(٢) هنا [١٤٢]، وفي التوبة [٥٤].

واختلف في ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾ [١٣٥]:

فابنُ عامرٍ وحمزة^(٣) بضم اللام وواوٍ ساكنةٍ بعدها على وزنِ «تَفَوَا».

(١) انظر: المبهج ٢/٢٠٣، إيضاح الرموز: ٣٥٢.

(٢) انظر: ١٨٨٢/٥.

(٣) انظر: الروضة ٢/٦١٨، النشر ٢/٢٥٢، الإتحاف ١/٥٢٢.

قال جماعةٌ منهم الفارسيُّ^(١): «هذه القراءة مأخوذةٌ من الولاية بمعنى: وإن وُلِّيتُمْ إقامةَ الشهادة، أو تُعرضوا عنها، والأصل^(٢): تَوَلَّيُوا كـ «تَفَعَّلُوا» حُذِفَتِ الواوُ الأولى لوقوعها بين حرفِ المضارعةِ المفتوحِ وكسرةٍ، فصار تَلَيُوا كـ «تَعِدُوا» وبابه، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ، فحُذِفَتِ فالتقى ساكنان: الياءُ وواوُ الضميرِ، فحُذِفَ أولُهُما وهو الياءُ، وُضِمَّتِ اللامُ المكسورةُ التي هي عينٌ لأجلِ واوِ الضميرِ. وافقهما الأعمش^(٣).

ولا التفاتَ إلى مَنْ طعن^(٤) في هذه القراءة بعد تواترِها وصحةِ معناها. وقرأ الباقون بإسكانِ اللامِ وإثباتِ الواوِ المضمومةِ، مِنْ لوى يلوي. والمعنى: إن تلووا أَلَسْتُمْكُم عن شهادةِ الحقِّ أو حكومةِ العدلِ، والأصل: تَلَوِيُونَ كـ «تَضْرِبُونَ» فاستثقلت الضمةُ على الياءِ، فحُذِفَتِ فالتقى ساكنان: الياءُ وواوُ الضميرِ، فحُذِفَ أولُهُما، وهو الياءُ، وُضِمَّتِ الواوُ المكسورةُ التي هي عينٌ لأجلِ واوِ الضميرِ فصار تَلُوُونَ.

واختلِفَ في ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾

[١٣٦]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابن عامرٍ^(٥) بضمِّ النونِ والهمزِ وكسرِ الزايِ فيهما

(١) الحجة ٣/ ١٨٥، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ٢١٥، الموضح ١/ ٤٢٨.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ١١٩.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٢٠٣، إيضاح الرموز: ٣٥٢.

(٤) كأبي عبيد، كما في الدر المصون ٤/ ١١٩.

(٥) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٥٦، النشر ٢/ ٢٥٢-٢٥٣، الإتحاف ١/ ٥٢٢.

[٢٧٦/ب] على بناء الفعلين / للمفعول، والقائم مقام الفاعل ضمير الكتاب^(١)، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن^(٢).
وقرأ الباقر بفتح النون والهمزة والزاي فيهما على بنائهما للفاعل، وهو الله تعالى.

واختلَفَ في ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ [١٤٠]:

فعاصم، وكذا يعقوب^(٣) بفتح النون والزاي على بنائه للفاعل، و«أن» وما بعدها في محل نصب مفعولاً بـ «نزل»^(٤)، والفاعل ضمير الله تعالى.
وقرأ الباقر بضم النون وكسر الزاي على بنائه للمفعول، والقائم مقام الفاعل هو «أن»، وما في حيزها، أي: وقد نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر بالآيات والاستهزاء بها.
قد سبق حكم إمالة ﴿ كَسَالَى ﴾ [١٤٢] قريباً^(٥).
لكن اختلف في فتحة السين: فأمالها الضري عن الدوري عن الكسائي إتباعاً لإمالة ألف التانيث، وفتحها سائر الرواة عنه في الحاليين كالباقين.

(١) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ١٨٧، الحجة لابن زنجلة: ٢١٦، الموضح ١/ ٤٢٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢٠٤، إيضاح الرموز: ٣٥٢.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٦٨، النشر ٢/ ٢٥٣، الإتحاف ١/ ٥٢٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ١٨٧، الحجة لابن زنجلة: ٢١٧، الموضح ١/ ٤٢٩.

(٥) انظر: ٥/ ١٨٨٠.

واختلَفَ في ﴿الدَّرِكِ﴾ [١٤٥]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بإسكان الراء، وافقهـم الأعمشُ^(٢).

وقرأ الباقر بفتحها، فقيل^(٣): لغتان كالقَدْرِ والقَدَرِ، والسَّطْرِ والسَّطَرِ. وقيل: بالفتح جمعُ دَرَكَةٍ، كَبَقَرٍ وبَقَرَةٍ، وبالسكون مصدرٌ. واختار أبو عبيد الفتح، قال: «لأنه لم يَجِئْ في الآثار^(٤) ذِكْرُ «الدرك»

(١) انظر: المستنير ١١١/٢، النشر ٢٥٣/٢، الإتحاف ١/٥٢٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٠٤، إيضاح الرموز: ٣٥٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٨٨/٣، الحجة لابن زنجلة: ٢١٨، الموضح ١/٤٣٠.

(٤) ورد في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً عند البخاري في صحيحه ١١/١٤٨ -مع الفتح-، ك: الدعوات، ب: التعوذ من جهد البلاء، برقم (٦٣٤٧)، بلفظ: «كان النبي ﷺ يتعوذ من جهد البلاء ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء...»، وكذا رواه في ك: القدر، ب: من تعوذ بالله من درك الشقاء وسوء القضاء...، ١١/٥١٣، برقم (٦٦١٦). قال الحافظ ابن حجر في الموضع الأول قوله: «درك الشقاء» بفتح الدال والراء المهملتين، ويجوز سكون الراء، وهو الإدراك واللاحق». وأيضاً مما ورد من ذلك في الحديث قوله ﷺ في حق عمه أبي طالب: «ولو لا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار».

رواه البخاري في صحيحه ٧/١٩٣ -مع الفتح-، ك: مناقب الأنصار، ب: قصة أبي طالب، برقم (٨٣٨٣)، ومسلم في صحيحه ١/١٩٤-١٩٥، ك: الإيمان، ب: شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، برقم (٢٠٩).

إلا بالفتح». وهذا غير لازم، فلا يُمنع الإسكان لاحتمال أنه لم يصل إليه.

وقال الزمخشري^(١): «والوجه التحريك لقولهم: أدراك جهنم» يعني^(٢) أن أفعالاً منقاسٌ في فَعَلٍ بالفتح دون فَعَلٍ بالسكون. على أنه قد جاء أفعال في فَعَلٍ بالسكون نحو: فَرَّخَ وَأَفْرَاخَ وَزَرَدَ وَأَزْنَادَ وَفَرَّدَ وَأَفْرَادَ^(٣).

وأما قولُ أبي عبد الله الفاسي في «شرح الشاطبية»^(٤): «وقال غيره - يعني غير عاصم - محتجاً لقراءة الفتح قولهم في جمعِه: «أدراك» يدلُّ على أنه «دَرَكَ» بالفتح، ولا يلزم ما قال أيضاً؛ لأنَّ فَعَلًا بالتحريك قد جُمِعَ على أفعال كَقَلَمٍ وأَقْلَامٍ، وَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ».

وقال النووي في شرحه على مسلم ٣/ ٨٤: «قال أهل اللغة: في الدرك لغتان فصيحتان مشهورتان: فتح الراء وإسكانها، وقرئ بهما في القراءات السبع، قال الفراء: هما لغتان جمعهما أدراك، وقال الزجاج: اللغتان جميعاً حكاهما أهل اللغة، إلا أن الاختيار فتح الراء، لأنَّه أكثر في الاستعمال...».

وقال القرطبي: «والدرك في مراتب التسفل والنزول، كالدرج في مراتب العلو والارتفاع، ويُراد به آخر طبق في أسفل النار وهو أشدُّ أطباق جهنم عذاباً...». كما في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/ ٤٥٦.

(١) الكشف ١/ ٥٨١.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ١٣١.

(٣) انظر: شرح الشافية ٢/ ٩٠.

(٤) شرح الشاطبية للفاسي ٢/ ٣٢٠.

فتعقبه في «الدر المصون»^(١) فقال: «هذه غَفَلَةٌ بَيِّنَةٌ^(٢)؛ لأنَّ المتنازَعَ فيه إنما هو فَعْلٌ بالتسكين: هل يُجْمَعُ على أفعال أم لا؟ وأَمَّا فَعَلَ بالتحريك فأفعال قياسه.

وكانه قَصَدَ الرَدَّ على الزمخشريِّ، فوقع في العَلَطِ، وكان ينبغي له أن يقول: وقد جُمِعَ فَعْلٌ بالسكونِ على أفعال نحو: فَرَخٌ وأفراخ» انتهى.

ولا خلاف في قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ في طه [٧٧] أنه بفتحِ الرَّاءِ، إلا ما رُوِيَ مِنْ سكونه عن أبي حَيوَةَ^(٣)، والقراءةُ سَنَةٌ متبَعَةٌ.

ووقف يعقوبُ على ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ﴾ [١٤٦] بالياءِ نظراً إلى الأصل؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، فحقُّ ياءه أن تثبَّتَ لفظاً وخطاً، إلا أنها حُذِفَتْ لفظاً في الوصلِ لالتقاء الساكنين، فجاءَ رسمُ المصحفِ تابِعاً لِلْفِظِ، وبقيةُ القراءِ يقفون / عليه ونظائره دونَ ياءِ اتِّباعاً للخطِ الكريمِ.

قال أبو عمرو^(٤): «ينبغي ألا يُوقَفَ عليها؛ لأنه إن وُقِفَ عليها كما في الرسمِ دونَ ياءِ خالفَ النَّحويين، وإن وُقِفَ بالياءِ خالفَ المصحفَ» انتهى.

قال في «الدر»^(٥): «ولا بأس بما قال؛ لأنَّ الوقفَ ليس ضرورياً، فإن اضطرَّ إليه واقفٌ لَقَطَعَ نَفْسٍ فينبغي أن يتابعَ الرسمَ؛ لأنَّ الأطرافَ قد كَثُرَ حَذْفُهَا.

(١) الدر المصون ٤/ ١٣١.

(٢) في الدر: «منه».

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه: ٨٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ١٣٢-١٣٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/ ١٣٣.

ومما يُشبهه هذا الموضوع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَقَىَّ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ﴾ [غافر: ٩]، فإنه رُسم ﴿تَقَىَّ﴾ بقاف دون هاءٍ سكّيت، وعند النحويين أنه إذا حُذِفَ من الفعل شيءٌ حتى لم يبقَ منه إلا حرفٌ واحدٌ، ووُقِفَ عليه وَجَبَ الإتيانُ بهاءِ السكّيتِ في آخره جَبْرًا له نحو: قَهْ ولم يَقَهْ، وعِهْ ولم يَعِهْ، ولم يُعْتَدَّ بحرفِ المضارعةِ لزيادته على بنية الكلمة، وإذا تَقَرَّرَ هذا فينبغي ألا يُوقَفَ عليه؛ لأنه إن وُقِفَ بغيرِ هاءٍ سكّيتِ خالفَ الصنعةَ النحويةَ، وإن وُقِفَ بهاءٍ خالفَ رسمَ المصحفِ».

وعن الحسن^(١) (مَنْ ظَلَمَ) [١٤٨] بينائه للفاعل، وهو استثناءٌ منقطعٌ فهو في محلِّ نصبٍ على أصلِ الاستثناءِ المنقطع^(٢). واختُلِفَ في تقدير هذا الاستثناء، وحاصلُ ذلك: إمّا أن يكونَ راجعاً إلى الجملةِ الأولى، كأنه قيل: لا يحب الله الجهر بالسوء، لكنّ الظالمَ يجهر به.

وإما أن يكونَ راجعاً إلى متعلّق الجهر، وهو مَنْ يجاهر ويواجه بالسوء، أي: لا يحبُّ الله أن يُجهرَ بالسوء لأحدٍ لكنّ الظالمَ يُجهرُ له به، أي: يُدكّرُ ما فيه من المساويءِ في وجهه لعله أن يَرْتَدِعَ، وكونُ هذا المستثنى في هذه القراءةٍ منصوبٌ المحلُّ للانقطاع، هو الصحيحُ.

وعن الحسن^(٣) إسكانُ سين (ورُسُلِهِ) [١٥٠]، والباقون بضمّها.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٢، إيضاح الرموز: ٣٥٣.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢٠٣، البحر ٣/ ٣٨٢.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ٢٧٤، وانظر: الآية: ٦٧ من سورة البقرة.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿سَوَفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ [١٥٢]:

فحفص^(١) بالياء، أعاد^(٢) الضمير على اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [١٥٢].

وقرأ الباقر بنون العظمة على الالتفات، ولمناسبة قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾ [١٥١].

وقول بعضهم^(٣): «وقراءة النون أولى؛ لأنها أفخم، ولموافقة قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا﴾»، ليس بجيد لتواتر القراءتين.

وسكن راء ﴿أَرْنَا﴾ [١٥٣] ابن كثير وأبو عمرو بخلف عنه، وكذا يعقوب، وافقه ابن محيصن.

والسكون عن أبي عمرو، رواه العراقيون. والاختلاس عن الدوري مروى من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعرار، وعن الشوسي من طرق الطرسوسي.

وروى الداني^(٤) -وتبعه جماعة من المغاربة- الإسكان للشوسي، والاختلاس للدوري.

(١) انظر: الروضة ٢/٦٢٠، النشر ٢/٢٥٣، الإتحاف ١/٥٢٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/١٨٩، الحجة لابن زنجلة: ٢١٨، الموضح ١/٤٣٠.

(٣) هو الرازي في تفسيره ١١/٩٤.

(٤) جامع البيان (خ) ١٧٨/أ.

وقرأ الباقون بالحركة التامة.

وقرأ (الصَّعْقَةُ) [١٥٣] بحذف الألفِ وسكونِ العينِ ابنُ محيِصنٍ^(١).

واختلَفَ في ﴿تَعَدَّوْا﴾ [١٥٤]:

فقالون، وكذا أبو جعفر^(٢) بإسكانِ العينِ سكوناً / محضاً وتشديدِ الدالِ، وهو شيءٌ لا يراه النُّحويون؛ لأنه جَمَعُ بين ساكنين على غيرِ حدِّهما^(٣).

[ب/٢٧٧]

وقرأ قالونُ أيضاً باختلاسِ حركةِ العينِ فراراً من الجمعِ بين الساكنين، وتنبهها على أن أصلها السكون، ويُعبَّرُ عنه بالإخفاء، وهو قريبٌ من الإتيانِ بحركةٍ ما، وإن كانت خفيفةً، إلا أنَّ الفتحةَ ضعيفةٌ في نفسها، فلا ينبغي أن تُخفى؛ لتزدادَ ضعفاً، ولذلك لم يُجزِ القُراءُ رَوَمَها وَقَفاً لضعفِها.

والاختلاسُ عن قالونَ طريقُ ابنِ سفيانَ والمهدويِّ وابنِ شُريحٍ وابنِ غلبونٍ، وغيرهم، ولم يذكروا غيره، والإسكانُ عنه أخذ به العراقيون له من طريقَيْه، وروى الوجهين جميعاً عنه الدانِي^(٤)، وقال: «إن الإخفاء أقيسُ والإسكانُ آثرٌ».

(١) تقدم الخلاف فيها عند الآية: ٥٥ من سورة البقرة.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٦٨/٢، النشر ٢٢٣/٢، الإتحاف ٥٢٤/١.

(٣) الجمع بين الساكنين على ما يراه النحاة: أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً، كدابة. انظر: شرح المفصل ١٢٣/٩.

(٤) جامع البيان (خ) ٢١٣/ب.

وقرأ ورشٌ بفتح العين وتشديد الدالِ، وأصلها على هذا: «تعتدوا»، يدلُّ على ذلك إجماعهم على ﴿أَعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] كونه من الاعتداء، وهو افتعالٌ من العداوة، فأريد إدغامُ تاءِ الافتعالِ في الدالِ، فنقلت حركتها إلى العين، وقُلبت دالاً وأدغمت.

وقرأ الباقون بإسكانِ العين، وتخفيفِ الدالِ مِنْ عدا يَعْدُو كغزا يغزوا، والأصل: تَعْدُوُوا بواوَيْن: الأولى لامُ الكلمة، والثانية ضميرُ الفاعلين، فاستثقلتِ الضمة على لامِ الكلمة فحذفت، فالتقى بحذفها ساكنان، فحذف الأول وهو الواوُ الأولى، وبقيت واوُ الفاعلين، فوزنه تَفْعُوا، ولا خلافَ في تخفيفِ موضع الأعراف [١٦٣]^(١).

وقرأ ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [١٥٥]، و﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾ [١٦٣] بالهمزِ نافعٍ. وأدغم ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [١٥٥] هشامٌ وحمزةٌ بخُلفِ عنهما والكسائيُّ، وافقهم ابنُ مُحَيصِنٍ.

وصوّبَ في «النشر»^(٢) الإدغامَ عن هشام، محتجاً بأنه هو الذي عليه الجمهورُ، وتقتضيه أصولُه، وبالإدغامِ قرأ الدانيُّ على فارسٍ في رواية خَلَادٍ، وخصَّصَ في «الشاطبية»^(٣) الخلافَ بخَلَادٍ، والمشهورُ عن حمزةٍ الإظهارُ من الروایتين.

(١) وهو قوله: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾.

(٢) النشر ٧/٢.

(٣) الشاطبية: ٢٢.

وعن الحسن^(١) (الرِّبَاء) [١٦١] بالمدِّ والهمز .

واتفق الجمهورُ على قراءة ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ [١٦٢] بالياء .

قال صاحب «الدر»^(٢): «وفيها أقوالٌ: أظهرها - وعزاه مكي^(٣) لسيبويه^(٤)،

وأبو البقاء^(٥) للبصريين - أنه منصوبٌ على القطعِ يعني المفيدَ للمدح، كما في قطعِ النعوت، وهذا القطعُ مفيدٌ لبيانِ فضلِ الصلاةِ، فكثُرَ الكلامُ في الوصفِ بأنْ جُعِلَ في جملةٍ أخرى .

وكذلك القطعُ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [١٦٢] هو لبيانِ فضلِها

أيضاً، لكنْ على هذا الوجهِ يجب أن يكونَ الخبرُ قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٦٢]، ولا يجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿أُولَئِكَ سَتُؤْتِيهِمْ﴾ [١٦٢]؛ لأنَّ القطعَ إنما يكون بعد تمامِ الكلامِ .

الثاني: أن يكونَ معطوفاً على الضميرِ في ﴿مِنْهُمْ﴾ [١٦٢] أي: لكن

الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة .

الثالث: أن يكونَ معطوفاً / على الكافِ في ﴿إِلَيْكَ﴾ أي: يؤمنون بما

أنزلَ إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء .

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «ما» في ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [١٦٢]، أي: يؤمنون

بما أنزلَ إلى محمدٍ ﷺ، وبالمقيمين، ويُعزَى هذا للكسائي^(٦) .

(١) تقدم الخلاف فيها في البقرة عند الآية: ٢٧٥ .

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ١٥٣ .

(٣) انظر: المشكل في إعراب القرآن ١٩٣ .

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٤ .

(٥) انظر: التبيان ١/ ٤٠٧ .

(٦) انظر: مشكل مكي: ١٩٣، واستبعده في الدر المصون ٤/ ١٥٤ .

وَاخْتَلَفَتْ عِبَارَةٌ هُوَ لِأَنَّ فِي «الْمُقِيمِينَ»: فَقِيلَ: هُمُ الْمَلَائِكَةُ، قَالَ مَكِّي^(١): «وَيُؤْمِنُونَ بِالْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ صَفَّتْهُمُ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]».

وقيل: هم الأنبياء، وقيل: المسلمون، ويكونُ على حذفٍ مضافٍ، أي: وبدِينِ الْمُقِيمِينَ.

الخامس: أن يكونَ معطوفاً على الكافِ في ﴿قَبْلِكَ﴾، أي: وَمِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِينَ، وَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ أَيْضاً.

السادس: أن يكونَ معطوفاً على نفسِ الظرفِ، ويكونُ على حذفٍ مضافٍ، أي: وَمِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِينَ، فَحُذِفَ الْمَضَافُ، وَأُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. وقد زعمَ قومٌ - لا اعتبارَ بهم - أَنَّهَا لَحْنٌ، وَنَقَلُوا عَنْ عَائِشَةَ^(٢) وَأَبَانَ بْنِ

(١) مشكل مكِّي ١٩٣.

(٢) أخرج حديث عائشة - رضي الله عنها - أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/١٠٣، برقم (٥٦٣)، ب: تأليف القرآن...، وابن أبي داود في المصاحف ١/٢٣٨، برقم (١١٣)، كلاهما من طريق أبي معاوية، وابن شبة في تاريخ المدينة ٢/١٢٩، برقم (١٧٦٤)، من طريق علي بن مسهر، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «سألت عائشة - رضي الله عنها - عن لحن القرآن...» إلى قولها: «فقلت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطؤوا في الكتاب».

ورجاله رجال الشيخين، ولذا قال السيوطي في الإتيان ٤/١٢٣٦، عن إسناد أبي عبيد: «هذا إسنادُه صحيح على شرط الشيخين»، هكذا قال، لكن تُكَلِّمُ في رواية أبي معاوية عن هشام، قال الإمام أحمد عنها - كما في هدي الساري ٤٣٨ وتهذيب التهذيب ٩/١٣٩ -: «أحاديثه عن هشام فيها اضطراب».

وقال أبو داود: «أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه، يخطئ على هشام بن عروة»، كما في سؤالات الأجرى عنه ١/ ٢٩٥، ٣٠٤. ولعل هذا مما اضطرب فيه، ولم يضبطه.

وقد تابع أبا معاوية علي بن مسهر كما تقدم عند ابن شبة عن شيخه هشام متابعة تامة، وعلي بن مسهر ثقة له غرائب بعد ما عمي، كما في التقريب ٧٠٥، فلا يؤمن أن يكون هذا من غرائب.

وأما حديث أبان بن عثمان، فرواه أيضاً أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ١٠٤، مُعَلَّقاً بصيغة التمریض، فقال: «يروي عن حماد بن سلمة عن الزبير أبي عبد السلام، قال: قلت لأبان بن عثمان ما شأنها كتبت ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾» الحديث، ولا يصح عنه كما ذكر المصنف.

وروي مثل هذا عن عثمان رضي الله عنه أيضاً؛ فقد أخرج أبو عبيد في فضائله ٢/ ١٠٣، برقم (٥٦٢)، وابن أبي داود في المصاحف ١/ ٢٣٥، برقم (١١٠)، كلاهما من طريق الزبير بن الخريت عن عكرمة قال: «لما أتني عثمان - رضي الله عنه - بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن ...»، وعكرمة المذكور جاء تعيينه بأنه الطائي عند ابن أبي داود - ونبه محقق الكتاب إلى أنه في نسخة بحذف الطائي -، وذكر الداني أنه مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - كما في المقنع ١١٥، وكلاهما مذكور في شيوخ الزبير كما في تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٢، فإن كان الطائي، فلم نعر له على ترجمة فيما بحثنا، وإن كان مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - فلم يسمع من عثمان - رضي الله عنه - كما سيأتي في كلام الداني -.

والخلاصة: أن هذا الأثر لا يصح لا عن عائشة - رضي الله عنها - ولا عن أبان كما ذكر المصنف - رحمه الله -، ولا عن عثمان - رضي الله عنه - فإن في إسناده انقطاعاً؛ عكرمة لم يلق عثمان كما صرح به الداني في المقنع ١١٥، وقد تابع عكرمة على هذه الرواية يحيى بن يعمر وهو لم يلق عثمان كما قال الداني في المصدر نفسه، وكذا حكم =

عثمان^(١) أنها غلطٌ من جهة غلطِ كاتبِ المصحفِ.

قالوا: وأيضاً فهي في مصحفِ ابنِ مسعودٍ بالواوِ فقط، نقله الفراء^(٢)، وهذا لا يصحُّ عن عائشةَ ولا عن أبانٍ.

البخاري في التاريخ الكبير ٥/ ١٧٠-١٧١ بالانقطاع، وكذا نقل السيوطي في الإتيان ٤/ ١٢٤٢، عن ابن الأباري أنه قال: «الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة، لأنها منقطعة غير متصلة...».

وحكم بعدم صحته المهدوي في شرح الهداية ٢/ ٤١٩، والداني في المقنع ١١٥-١١٦، وابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٣، ٢٥٦، والسيوطي في الإتيان ٤/ ١٢٤١، قال: «إن ذلك لا يصح عن عثمان؛ فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع». واستنكر مضمون هذا الأثر الطبري في تفسيره ٧/ ٦٨٤، فقال: «لو كان ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابته، بخلاف ما هو في مصحفنا... إلى أن قال: وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسوماً، أدلُّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد كتب كل مصحف جماعةً، ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقلِّ منهم، فكيف يتفقون أن يكتبوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا ن﴾، وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم، أو: ﴿الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ وهم يعلمون أن ذلك لحن... ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً؛ فإن المصحف منقول بالتواتر». مجموع الفتاوى ١٥/ ٢٥٢، وانظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ٥١. وراجع: معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٣١.

(١) ابن عفان، أبو سعيد، القرشي، الأموي، المدني، ثقة، من فقهاء المدينة العشرة، توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ٤٧، سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٥١.

(٢) لم نقف عليه في معاني القرآن. انظر: الدر المصون ٤/ ١٥٥.

قال الزمخشري^(١): «ولا يُلتَفَتُ إلى ما زعموا مِنْ وقوعه لحنًا في المصحف^(٢)، وقد غيبي^(٣) على هذا القائلِ أَنَّ السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أعلى همةً في الغيرة على الإسلام، وذَبَّ المطاعن [عنه]^(٤) مِنْ أَنْ يَتْرُكُوا^(٥) ثُلْمَةً في كتابِ الله لیسُدَّهَا مَنْ بعدهم، وخرقاً يَرَفُوه مَنْ لَحِقَ بِهِمْ».

وقد روى بالواو جماعةٌ، منهم أبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه، وهي واضحة التوجيه انتهى^(٦).

واختلَفَ في ﴿سَوَّيْتَهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١٦٢]:

فحمزةٌ، وكذا خَلَفَ^(٧) بالياء، حملاً على ما قبله، وافقهما^(٨) المطوَّعيُّ عن الأعمش. وقرأ الباقون بالنون.

(١) الكشاف ١/ ٥٩٠.

(٢) في الكشاف: «خط المصحف».

(٣) غيبي عليه: خَفِي.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) ما أثبتناه من: ن، والكشاف، وهي غير واضحة في س، وفي م، ر: «يُبقوا»، وفي الدر المصون: «يقولوا».

(٦) يعني: انتهى اقتباسه من صاحب الدر.

(٧) انظر: الكنتز في القراءات العشر ٢/ ٤٥٩، النشر ٢/ ٢٥٣، الإتحاف ١/ ٥٢٥.

(٨) انظر: المبهج ٢/ ٢٠٦، إيضاح الرموز: ٣٥٤.

واختلَفَ في ﴿زُبُورًا﴾ هنا [١٦٣]، وفي الإسراء [٥٥]، و﴿الزُّبُورِ﴾ في

الأنبياء [١٠٥]:

فحمزة، وكذا خَلَفٌ^(١) بضمّ الزاي على أنه جمع زَبْرٍ^(٢). قال
الزمخشري^(٣): «وهو الكتاب» يعني أنه في الأصل مصدرٌ على فَعَلٍ، ثم
جُمِعَ على فُعُولٍ نحو: «فَلَس»، و«فُلُوس».

وقال أبو البقاء^(٤): «إنه اسمٌ مفردٌ، وهو مصدرٌ على فُعُولٍ كالذُّخُولِ
والقُعُودِ والجُلُوسِ».

قال السمين^(٥): «وفيه نظرٌ من حيث إنّ الفُعُولَ يكون مصدرًا للآزم، ولا
يكون للمتعدّي إلا في ألفاظٍ محفوظة، نحو: اللُّزوم والنُّهوك، وزَبْرٍ - كما
ترى - متعدّدٌ، فيضَعُفُ جَعَلَ الفُعُولِ مصدرًا له».

وقرأ الباقر بفتحها / على الأفراد كالرَّكُوبِ والحَلُوبِ، اسمٌ
مفعولٍ.

والزُّبُور: اسم الكتاب الذي أنزل على داود عليه السلام، والسورة
مزمارة.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٦٨، النشر ٢/٢٥٣، الإتحاف ١/٥٢٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٩٣، الحجة لابن زنجلة: ٢١٩،
الموضح ١/٤٣٣.

(٣) الكشف ١/٥٩٠.

(٤) التبيان ١/٤٠٩.

(٥) الدر المصون ٤/١٥٩.

قال ابن عباس رضي الله عنهما^(١): «فيها تحميد وتمجيد». وعن اليزيدي إظهاراً ﴿دَاوُدَ رُبُورًا﴾ [١٦٣]، فخالف أبا عمرو، جمعاً بين اللغتين^(٢).

وأبدل همزة ﴿لَيْلًا﴾ [١٦٤] ياءً مفتوحة ورش^(٣)، وافقه الأعمش. وعن المطوّعي عن الأعمش تسكين سين (رُسلًا) [١٦٤]، و(الرُّسل) [١٦٥]، وسَبَقَ في البقرة [٨٧، ٢٥٣].

(١) لم نقف عليه من أثر ابن عباس - رضي الله عنهما -، وإنما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٤/ ٦٢٥-٦٢٦، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، بإسناد حسن إليه، رجاله بين ثقة وصدوق.

وسعيد بن أبي عروبة الذي يرويه عن قتادة ثقة حافظ كثير التدليس، واختلط أيضاً، إلا أنه من أثبت الناس في قتادة كما في التقريب ٣٨٤، برقم (٢٣٧٨)، فلا يضر ذلك، وعزاه السيوطي في الدر ٩/ ٣٧٩ لابن أبي حاتم.

وكذا أورد ابن عطية في تفسيره ٩/ ١١٧ عن قتادة نحوه. ولفظ ابن جرير: قال قتادة: «كنا نُحدِّثُ أنه - أي الزبور - دعاءٌ علّمه داود، تحميد وتمجيد، ليس فيه حلال ولا حرام، ولا فرائض ولا حدود...».

(٢) قوله: «وعن اليزيدي... بين اللغتين» زيادة من: ن، ر، س. وفي حاشية (ن) قوله: «عن اليزيدي إظهاراً» هكذا في خطه، وضرب على: «إدغام».

والصواب: «إدغام» المضروب عليه، لأن أبا عمرو لا يدغمه لقول الشاطبي، ولم تُدغم مفتوحة بعد ساكن. إلخ. انتهى كاتبه، وتعليق الناسخ في محلّه، وهو مقتضى كلام المؤلف: «فخالف أبا عمرو...»، والمخالفة لا تتحقق إلا بالإدغام في هذا الموضع.

(٣) أي: من طريق الأزرق.

وعن الحسن^(١) (أَنْزَلَ إِلَيْكَ) [١٦٦] بضمّ الهمزة وكسر الزاي، على البناء للمفعول، وقرأه الجمهورُ مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى.

وعن الحسن^(٢) أيضاً (فَسَنَحْشُرُهُمْ) [١٧٢] بنون العظمة.

ووقف على ﴿إِنْ أَمْرُؤُا﴾ [١٧٦] حمزة وهشام بتخفيف الهمزة بحركة ما قبلها على تقدير إسكانها، فتبدل واوا ساكنة، وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين، فتبدل واوا مضمومة. فإن سكنت للوقف اتحد مع الوجه الأول، ويتحد معهما وجه أتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام، فيجوز^(٣) ثلاثة أوجه.

الرابع: تسهيلها بين بين على تقدير روم حركة الهمزة، ويتحد معه أتباع الرسم، على مذهب مكّي وابن شريح. قاله في «النشر»^(٤).



(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٢ إيضاح الرموز: ٣٥٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٢، إيضاح الرموز: ٣٥٥.

(٣) في النشر ١/ ٤٦٩: «فتصير»، وهو أنسب.

(٤) النشر ١/ ٤٦٩.

المرسوم

رُسِمَ فِي الْإِمَامِ مِصْحَفِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَاصَّ ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ
النِّسَاءِ﴾ [٣] بِيَاءٍ مَوْضِعَ الْأَلْفِ، كَذَا رَوَاهُ عَاصِمُ الْجَحْدَرِيُّ^(١)، وَرُسِمَ فِي
الْمَدَنِيِّ وَالْعِرَاقِيِّ كُلِّهَا بِالْأَلْفِ^(٢).

وَرَوَى نَافِعٌ حَذَفَ أَلْفَ ﴿تِلْكَ وَرُبِعَ﴾ [٣]^(٣)، وَ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعْفًا﴾ [٩]^(٤)،
وَ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٤]^(٥)، وَ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتُ أَيْمَانُكُمْ﴾ [٣٣]^(٦) فِي الْمَدَنِيِّ
كَبْقِيَةِ الرُّسُومِ^(٧) لِلتَّخْفِيفِ.

وَخَرَجَ عَنْهُ ﴿أَجْنِحَةَ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرُبِعَ﴾ بِفَاطِرِ [١] عَنْ نَقْلِ نَافِعٍ، وَإِلَّا فَهَمَا
مَحْذُوفَانِ مِنْ قَاعِدَةٍ كُلِّ ذِي عَدَدٍ، وَكَذَا خَرَجَ ﴿عَقَدْتُمْ﴾ بِالْمَائِدَةِ [٨٩] فِي
نَقْلِ نَافِعٍ.

(١) انظر: المقنع: ٦٦، الوسيلة: ٤٠٤، الجميلة: ٦٤٦. وفي ش، ح: «عن الجحدري».

(٢) وعليه العمل.

(٣) انظر: المقنع: ١١، مختصر التبيين ٢/٣٩١، الوسيلة: ١٢١، الجميلة: ٣٠٣.

(٤) انظر: المقنع: ١١، وسكت عنه أبو داود في مختصر التبيين ٢/٣٩٢، الوسيلة: ١٢١،

الجميلة: ٣٠٣. والعمل على حذف ألف ﴿ضِعْفًا﴾. انظر: دليل الحيران: ١١٧،

سفير العالمين ١/١٧٠.

(٥) انظر: المقنع: ١١، ٢٠، مختصر التبيين ٢/٣٩٩، الوسيلة: ١٢١، الجميلة: ٣٠٣.

(٦) انظر: المقنع: ١١، مختصر التبيين ٢/٤٠٠، الوسيلة: ١٢٢، الجميلة: ٣٠٣.

(٧) ر، ح: «المرسوم».

وَأُتِّقَ عَلَى رِسْمٍ وَاوٍ وَأَلْفٍ بَعْدَ رَاءٍ نَحْوُ: ﴿إِنَّ أَمْرًا أَهْلَكَ﴾^(١) [١٧٦].
وروى نافعٌ حَذَفَ أَلْفٍ ﴿أَوْلَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هنا [٤٣] وبالمائدة^(٢) [٦]،
لا احتمال القراءتين.

وكذلك أَلْفٌ ﴿عَلَيْكُمْ فَلَقَتُلُوكُمْ﴾^(٣) [٩٠] - وقد قرأه الحسنُ بالقصر^(٤) -،
و﴿فِي الْأَرْضِ مُرَعَمًا﴾^(٥) [١٠٠]؛ للتخفيف.

وأما قولُ الفراءِ^(٦) والكسائيِّ: إنه في بعضِ مصاحفِ أهلِ الكوفةِ
(والجارِ ذَا الْقُرْبَى) [٣٦] بألفٍ^(٧)، فشاذاً.

قال الدَّانِي^(٨): «لم أرَ ذلك في شيءٍ من مصاحفِهِمْ، ولا قرأ بذلك أحدٌ
منهم».

وتعقَّبَه الجعبريُّ^(٩) بأنَّ عَدَمَ وِجْدَانِهِ لَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِهِمَا لِاحْتِمَالِ أَنْ
يَكُونَ وَقَفَ عَلَى الْبَعْضِ الْآخِرِ.

(١) انظر: المقنع: ٤٢، ٩٩، مختصر التبيين ٢/٤٢٩، الوسيلة: ٣٦٣، الجميلة: ٥٨٦.

(٢) انظر: المقنع: ١١، مختصر التبيين ٢/٤٠٢، الوسيلة: ١٢٢، الجميلة: ٣٠٥.

(٣) انظر: المقنع: ١١، مختصر التبيين ٢/٤٠٩، الوسيلة: ١٢٢، الجميلة: ٣٠٥.

(٤) انظرها في: مختصر شواذ القرآن: ٢٨، الوسيلة: ١٢٣، وتقدم ذكرها في قسم
القراءات.

(٥) انظر: المقنع: ١١، مختصر التبيين ٢/٤١٤، الوسيلة: ١٢٢، الجميلة: ٣٠٦.

(٦) معاني القرآن ١/٢٦٧.

(٧) أي: (ذا) بألف بعد الذال، بدلاً من الياء في: «ذي».

(٨) المقنع ١٠٣.

(٩) جميلة أرباب المراسد: ٣١٥.

قال: «ويؤيده ما رُوِيَتْهُ بالسندِ عن خَلْفِ أن مهاجر^(١) الزهريَّ قال: قرأتُ على حمزة ﴿وَأَلْجَارِذِي﴾ [٣٦]، ثم قلت: «إن مصاحفنا: (ذا)، أفما أقرؤها كذلك؟ قال: / لا تقرؤها إلا ﴿ذِي﴾. قال: وقوله: «ولا قرأ به أحدٌ» محمولٌ على علمه إذ قد قرأ بالألفِ ابنُ أبي عبلة^(٢) و[ابن] قيس^(٣) قيس^(٤)» انتهى.

[١/٢٧٩]

وَكُتِبَ ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [٦٦] بالألفِ في الشاميِّ، وبلا ألفٍ في الخمسة^(٥).



(١) كذا العبارة في النسخ، ولعل فيها سقطاً وتصحيفاً، وصوابه: «... ما رويته بالسند إلى عبد الله - هو: ابن أبي داود - حدثنا محمد، حدثني خلاد، عن خالد بن إسماعيل ابن مهاجر الزهري ...»، كما في مصدر النقل: «جميلة أرباب المراسد» للجعبري (ص ٣١٥)، وانظر: المصاحف لابن أبي داود ١/٢٥٩، الوسيلة ص ١٣٣، ولم نقف لخالد بن إسماعيل هذا على ترجمة أيضاً.

(٢) إبراهيم بن أبي عبلة - واسمه: شمّر - بن الخطاب بن يقظان، أبو إسماعيل، العُقَيْلي، الشامي، المقدسي، تابعي، ثقة، وله حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة، في صحة إسنادها إليه نظر، (ت: ١٥٢ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٢/١٤٠، غاية النهاية ١/١٩.

(٣) زيادة من الجميلة: ٣١٥، وهي كذلك في الوسيلة: ١٣٢، وهو علقمة بن قيس، تقدم. وفي النسخ: «وقيس».

(٤) وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر شواذ القرآن: ٢٦، الوسيلة: ١٣٢.

(٥) انظر: المقنع: ١٠٣، مختصر التبيين ٢/٤٠٤، الوسيلة: ١٣١.

المقطوع والموصول

أُتِفِقَ عَلَى قَطْعِ «أَم» المنقطعةِ والمتصلةِ عن «مَنْ» الاستفهاميةِ في أربعةِ مواضعٍ: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ هنا [١٠٩]، وموضعِ التوبةِ [١٠٩]، والصفاتِ [١١]، وفصلتِ [٤٠]، وعلى وصلِ ما عداها^(١)، نحو: ﴿أَمْ لَأَيِّدِي﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿أَمْ خَلَقَ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَمْ نَجِيْبُ الْمُضْطَرِّ﴾ [النمل: ٦٢].

واختلِفَ في قَطْعِ لامِ «كَلَّ» عن «ما» في قوله: ﴿كُلُّ مَارِدٍ إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ هنا [٩١]، وبالأعرافِ [٣٨]، والمؤمنينِ [٤٤]، والملكِ [٨].
واتفقوا على قَطْعِ موضعِ إبراهيمَ، وعلى وصلِ ما عدا الخمسةَ^(٢) نحو: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَ كُرْسُوكُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾ [٥٦]، ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا﴾ [المائدة: ٦٤].

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٣/١، المقنع: ٧١، مختصر التبيين ٤١٧/٢، الجميلة: ٦٦٤.

(٢) انظر: المقنع: ٧٤، ٩٣، ٩٦، ٩٨، مختصر التبيين ٤١٠/٢، الوسيلة: ٤٢٨، الجميلة: ٦٨٣.

والعمل على القطع -مما اختلف فيه- في موضعي النساء والمؤمنون، وعلى الوصل في موضعي الأعراف والملك. انظر: سفير العالمين ٤٢٦/٢.

واختلَفَ في ﴿ أَيَّمَاتُكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [٧٨]، والأكثر على القطع^(١).
 واتفقوا على قطع لام الجر عن المجرور في قوله: ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ﴾ هنا
 [٧٨]، والكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، وسأل [٣٦]، وعلى الوصل فيما سواها^(٢)
 نحو: ﴿ فَمَالِكُمْ ﴾ [٨٨]، ﴿ مَالِك ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ ﴾ [الليل:
 ١٩].



(١) والعمل على الوصل في موضع النساء. تقدم في مرسوم سورة البقرة، وراجع: سفير العالمين ٢/٤٣١.

(٢) انظر: المقنع: ٧٥، مختصر التبيين ٢/٤٠٦، الوسيلة: ٤٣٦، الجميلة: ٦٩٤.

الوقف والابتداء

﴿وَسَاءَ ﴿١﴾ ت. ﴿تَسَاءُلُونَ بِهِ﴾ [١] ك: على خفضٍ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على القسم، والابتداء بقوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [١]، ن: على تقدير الخفض، والعطف على هاء ﴿بِهِ﴾ [١]، وكذا على قراءة النصب للعطف بتقدير: واتقوا الأرحام، قاله الداني^(١).

وفي «المرشد»^(٢): «ويزعم بعضهم أن الوقف عند ﴿بِهِ﴾ لمن قرأ بالنصب، كأنهم ذهبوا إلى النصب على الإغراء، لا على العطف، فكأنه منقطع عما قبله، وتقديره: عليكم الأرحام فصلوها، والنصب على الإغراء ليس بالحسن؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه». ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ك: على القراءتين.

﴿رَقِيبًا﴾ [١]، و﴿بِالطَّيِّبِ﴾ [٢]. و﴿إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾، و﴿حُوبًا كَثِيرًا﴾ [٢]، ﴿وَرَبِيعَ﴾ [٣]، و﴿الَّتِي تَعُولُونَ﴾ [٣]، و﴿نِحْلَةً﴾ [٤]، و﴿مَرِيئًا﴾ [٤]، و﴿مَعْرُوفًا﴾ [٥]، و﴿إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ﴾ [٦]، و﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾ [٦]، و﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٦] ك. ﴿حَسِيبًا﴾ [٦] ت. ﴿مَفْرُوضًا﴾ [٧] ت.

(١) المكتفى: ٢١٥.

(٢) المرشد ١/٥٤٢-٥٤٣.

﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ [٨] ك. ﴿ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ [٨] ت، أو ك. ﴿ خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [٩] ك. ﴿ سَدِيدًا ﴾ [٩] ت. ﴿ نَارًا ﴾ [١٠] ك. ﴿ سَعِيرًا ﴾ [١٠] ت.

﴿ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [١١]، و ﴿ حَظَّ الْأَنْثَىٰ مِنَ ﴾ [١١]، و ﴿ ثُلَاثًا مَاتَرَكَ ﴾ [١١]، و ﴿ فَلَهَا الْتِصْفُ ﴾ [١١]، و ﴿ إِنْ كَانَ لَهُ وُلْدٌ ﴾ [١١]، و ﴿ فَلَا يُهِ الثُّلُثُ ﴾ [١١]، و ﴿ فَلَا يُهِ السُّدُسُ ﴾ [١١]، و ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [١١] ك، أو الأخير ت، وهذا على رَفِعِ ﴿ ءَابَاؤَكُمْ ﴾ [١١] بالابتداء، والخبر ﴿ لَا تَدْرُونَ ﴾ [١١]، فَإِنْ رَفَعْتَهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ بِتَقْدِيرِ: يوصي بها آباؤهم - قال في «المرشد»^(١): «وهو تقديرٌ فاسدٌ» - لم يَحْسُنِ الْوَقْفُ عَلَى ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ لِلْفَصْلِ بَيْنِ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ.

فإن قلت: إن قوله ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ متعلقٌ بما تقدمه من قسمة الموارث كلها، أي: هذه الأنصبا للورثة من بعد ما كان من وصية أو دين، وعلى هذا فليس من أول / الآية إلى ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ وقف.

أجيب بأن الطاقة تقصر عن امتداد النفس إلى تمام الكلام، فلا بد من تقطيع الأنفاس عند أواخر الفصول التي كل فصل منها مستقل بنفسه.

﴿ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ﴾ [١١] ك. ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٢] ت. ﴿ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُنَّ وُلْدٌ ﴾ [١٢]، و ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [١٢]، و ﴿ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وُلْدٌ ﴾ [١٢]، و ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [١٢]، و ﴿ فَكُلِّ وَحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ [١٢] ك. ﴿ أَوْ دَيْنٍ ﴾ الأخير [١٢] ن؛ لأن ﴿ غَيْرَ ﴾ [١٢]، بعده نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ ﴿ يُوصَى ﴾ [١٢].

﴿ غَيْرُ مُضَارٍّ ﴾ [١٢]، و﴿ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ ﴾ [١٢]، و﴿ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [١٢]،
و﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ [١٣]، و﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا ﴾ [١٣]، و﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [١٣]
ك. وقال الداني^(١): «﴿ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ [١٣] تامٌّ». ﴿ مُهَيِّتٌ ﴾ [١٤] ت.
﴿ أَرْبَعَةٌ مِّنكُمْ ﴾ [١٥] ك. ﴿ سَيِّلًا ﴾ [١٥] ت.
﴿ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ [١٦] ك. ﴿ رَحِيمًا ﴾ [١٦] ت. ﴿ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٧]،
و﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٧] ك. ﴿ الْفَنِّ ﴾ [١٨] ن: على جعل الواو بعده للعطف،
ولا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ك: على جعلها للاستئناف.
﴿ وَهُمْ كَفَّارٌ ﴾ [١٨] ك. ﴿ أَيْمًا ﴾ [١٨] ت.
﴿ كَرِهًا ﴾ [١٩] ك: على جعل ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [١٩] جزماً بالنهاي، ن:
على جعله منصوباً عطفاً على ﴿ تَرِثُوا النِّسَاءَ ﴾ [١٩]، ﴿ مُبَيِّنَةٌ ﴾ [١٩]،
و﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [١٩]، و﴿ كَثِيرًا ﴾ [١٩]، و﴿ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [٢٠]، و﴿ إِنَّمَا
مُيِّنَّا ﴾ [٢٠]، و﴿ غَلِيظًا ﴾ [٢١]، و﴿ سَلَفَ ﴾ [٢٢] ك. ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٢٢] ت.
و﴿ بَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ [٢٣]، و﴿ مِّنَ الرِّضْعَةِ ﴾ [٢٣]، و﴿ دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [٢٣]،
و﴿ مِن أَوْلَادِكُمْ ﴾ [٢٣]، و﴿ سَلَفَ ﴾ [٢٣] ك. و﴿ رَحِيمًا ﴾ [٢٣] ك، وليس
بتام؛ لأنَّ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾ [٢٤] بعده من جملة ما حرم. و﴿ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [٢٤]
ك. ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٤] ك. وقال الداني^(٢): «ت». ﴿ فَرِيضَةً ﴾ [٢٤]،
و﴿ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ﴾ [٢٤]، و﴿ حَكِيمًا ﴾ [٢٤] ك، أو الثالث ت.

(١) المكتفى ٢١٨.

(٢) المكتفى ٢١٩.

﴿ مِنْ فِتْيَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [٢٥]، و﴿ مِنْ بَعْضِ ﴾ [٢٥]، و﴿ أَخْدَانِ ﴾ [٢٥]،
 و﴿ أَلْعَابِ ﴾ [٢٥]، و﴿ أَلْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ [٢٥] ك. و﴿ خَيْرَ لَكُمْ ﴾ [٢٥]،
 و﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٥] ك، وقال الداني^(١): «تامين»، و﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٥]، أتم. بل
 قال الجعبري^(٢): «إنه كامل». و﴿ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٦]، و﴿ حَكِيمٌ ﴾
 [٢٦]، و﴿ عَظِيمًا ﴾ [٢٧] ك. و﴿ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ [٢٨] ك. ﴿ ضَعِيفًا ﴾
 [٢٨] ت.

﴿ عَنْ تَرَاوِضٍ مِّنْكُمْ ﴾ [٢٩]، و﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٢٩]، و﴿ رَحِيمًا ﴾
 [٢٩]، و﴿ نُصَلِّيهِ نَارًا ﴾ [٣٠] ك. ﴿ يَسِيرًا ﴾ [٣٠]، و﴿ كَرِيمًا ﴾ [٣١] ت.
 ﴿ عَلَى بَعْضِ ﴾ [٣٢]، و﴿ مِمَّا أَكْتَسَبُوا ﴾ [٣٢]، و﴿ مِمَّا أَكْتَسَبَنَ ﴾ [٣٢]،
 و﴿ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [٣٢]، و﴿ عَلِيمًا ﴾ [٣٢]، و﴿ الْأَقْرَبُونَ ﴾ [٣٣]، و﴿ نَصِيبُهُمْ ﴾
 [٣٣] ك. و﴿ شَهِدًا ﴾ [٣٣] ت.

﴿ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ [٣٤]، و﴿ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [٣٤]، و﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ [٣٤]،
 و﴿ سَبِيلًا ﴾ [٣٤]، و﴿ كَبِيرًا ﴾ [٣٤]، و﴿ يُوقِقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [٣٥] ك.
 ﴿ خَيْرًا ﴾ [٣٥] ت. ﴿ بِهِ شَيْئًا ﴾ [٣٦] ك. والابتداء بقوله: ﴿ وَيَا أُولِي الدِّينِ
 إِحْسِنَا ﴾ [٣٦]، أي: واستوصوا بالوالدين إحسانًا.

(١) الذي في المكتفى ٢١٩-٢٢٠ أن الوقف على ﴿ خَيْرَ لَكُمْ ﴾ تام، والوقف على ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ أتم منه.

(٢) وصف الاهتداء ١/١٤٤.

﴿ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [٣٦] ك. ﴿ فَخُورًا ﴾ [٣٦] ت: على جعلِ ﴿ الَّذِينَ ﴾ [٣٧] بعده رفعاً مبتدأً، وخبره محذوفٌ، تقديره: الذين ييخلون بما منحوا به، قاله البيضاوي^(١). وفي «المرشد»^(٢): «خبره ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [٤٠] ن: على جعله نصباً بدلاً من قوله: ﴿ مَنْ كَانَ ﴾، ﴿ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [٣٧]، و﴿ مُهَيَّنًا ﴾ [٣٧] ك، نصَّ على الأولِ الداني^(٣)، والأولى وصلهما للفصلِ بين المعطوف والمعطوفِ عليه.

و﴿ يَا أَيُّهَا الْآخِرِ ﴾ [٣٨] ك. وفي «المرشد»^(٤): «ت، إذا جعلت ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ [٣٧] منصوباً على البدل». ﴿ فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ [٣٨] ت. ﴿ رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ [٣٩] / ك، ﴿ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ [٣٩] ت، هذه الأربعة تتجه بالتمام والكفاية على نصبِ ﴿ الَّذِينَ ﴾، غير تامّة على الرفع للفصلِ بين المبتدأ والخبر. ﴿ وَثَقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [٤٠] ك. ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [٤٠] ت، أو ك. ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٤١] ك. ﴿ بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ [٤٢] ك: على جعلِ ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ﴾ [٤٢]؛ للاستئناف، وإلا فلا يحسن الوقف عليه؛ لأن ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ﴾ [٤٢]، داخلٌ في التمني. ﴿ حَدِيثًا ﴾ [٤٢] ت. ﴿ تَغْتَسِلُوا ﴾ [٤٣]، و﴿ وَأَيَّدِيكُمْ ﴾ [٤٣] ك، ﴿ غَفُورًا ﴾ [٤٣] ت. ﴿ السَّبِيلِ ﴾ [٤٤]، و﴿ بِأَعْدَائِكُمْ ﴾ [٤٥] ك.

(١) أنوار التنزيل ١/٢١٩.

(٢) المرشد ١/٥٦٤، وهو مذهب أجازة الزجاج في معاني القرآن ٢/٥١.

(٣) أي: إن الوقف على ﴿ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ كاف. انظر: المكثفي ٢٢٠.

(٤) المرشد ١/٥٦٤.

﴿ بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [٤٥] ك: على جعل ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [٤٦] خبر مبتدأ محذوف، صفتُه ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ [٤٦]، تقديره: من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفُونَ، ن: على جعله بياناً للذين أتوا نصيباً، وبياناً لأعدائكم أو صلة لـ ﴿ نَصِيرًا ﴾، ﴿ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ ﴾ [٤٦]، و﴿ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ ﴾ [٤٦] ك. ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٤٦] ت. ﴿ أَصْحَابَ السَّبْتِ ﴾ [٤٧] ك. ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٤٧] ت. ﴿ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [٤٨] ك. ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٤٨] ت. ﴿ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ [٤٩]، و﴿ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ ﴾ [٤٩]، و﴿ فِتْيًا ﴾ [٤٩]، و﴿ الْكَذِبِ ﴾ [٥٠] ك. ﴿ مُبِينًا ﴾ [٥٠] ت^(١). ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٥١]، و﴿ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾ [٥٢]، و﴿ نَصِيرًا ﴾ [٥٢]، و﴿ نَفِيرًا ﴾ [٥٣]، و﴿ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾ [٥٤]، و﴿ مَن صَدَعَتْهُ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ سَعِيرًا ﴾ [٥٥] ت. ﴿ نُضَلِّيهِمْ نَارًا ﴾ [٥٦]، و﴿ لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ [٥٦] ك. ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٥٦] ت. ﴿ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [٥٧] ك. ﴿ ظَلِيلًا ﴾ [٥٧] ت. ﴿ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [٥٨]، و﴿ يَعْظُمُ بِهِ ﴾ [٥٨] ك. ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [٥٨] ت. و﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [٥٩]، و﴿ الْآخِرِ ﴾ [٥٩] ك. ﴿ تَأْوِيلًا ﴾ [٥٩] ت. ﴿ وَقَدْ أَمَرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ [٦٠] ك، ولا يحسن^(٢) على ﴿ الطَّلُغُوتِ ﴾ [٦٠] على تقدير أن الواو في ﴿ وَقَدْ أَمَرُوا ﴾ [٦٠] بمعنى مع، أي: مع الأمر أن يكفروا به. ﴿ بَعِيدًا ﴾ [٦٠] ك.

(١) ش، ح: «ك».

(٢) أي: الوقف.

﴿ صُدُودًا ﴾ [٦١] ك، وإن تَعَلَّقَ ما بعده به لطولِ الكلام. ﴿ ثُمَّ جَاءَ وَكَأَنَّ يُحْلِفُونَ ﴾ [٦٢] ن؛ لتعلُّقِ ما بعده به. وزعم بعضهم^(١) أنه وقفٌ محتجاً بأنَّ معناه: ثم جاؤوك حالين، ويبتدأ ﴿ يَا لِلَّهِ ﴾، كأنه أوقع القسمَ على ما بعده، وقدّر محذوفاً، أي: يقولون: بالله ما أزدنا إلا إحساناً، ولا يخفى ما في ذلك.

و ﴿ وَتَوَفِّيْنَا ﴾ [٦٢]، و ﴿ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [٦٣] ك. ﴿ بَلِيغًا ﴾ [٦٣] ت. ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٦٤]، و ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٦٤] ك، ولو وُصِلَ الثاني بقوله ﴿ فَلَا ﴾ [٦٥] مع الوقفِ عليها جاز عند بعضهم؛ معللاً بأنَّ ﴿ فَلَا ﴾ ردٌّ لكلامٍ سابقٍ، كأنه قال: فلا، ليس الأمرُ كما يزعمون من الإيمان، بل هم على حالة الخلاف، ثم استأنف القسمَ بقوله ﴿ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦٥] وقد أجاز هذا كثير من أهل العلم، وقال الأكثرون: ﴿ فَلَا ﴾ توطئةٌ للنفي اللاحق. انتهى ملخصاً من «المرشد»^(٢).

﴿ تَسْلِيمًا ﴾ [٦٥]، و ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٦٦] ك، و ﴿ تَثِيئًا ﴾ [٦٦] ك، ووصله أحسن لعطف ﴿ وَإِذَا ﴾ [٦٧] على سابقه، ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ [٦٨] ت. ﴿ وَالصَّالِحِينَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ رَفِيقًا ﴾ [٦٩]، و ﴿ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ﴾ [٧٠] ك. ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٧٠] ت. ﴿ جَمِيعًا ﴾ [٧١] ك. ﴿ لِيَبْطِئَنَّ ﴾ [٧٢]، حُكي عن

(١) حكاها ابن الجزري ضمن أمثلة ما يتعسف به بعض المُعربين، أو يتكلفه بعض القراء. انظر:

النشر ١/ ٢٣١، منار الهدى: ١٠٢.

(٢) المرشد ١/ ٥٧٤-٥٧٥.

الأخفش^(١) الوقف عليها. ﴿شَهِيدًا﴾ [٧٢] ك.
 ﴿مَوَدَّةٌ﴾ [٧٣] ن، لتعلق ما بعده؛ لأنه هو المحكي عنه، و﴿كَأَنَّ لَوْتَكُنْ
 بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [٧٣] اعتراض بين القول ومقوله، وهو ﴿يَكَلِّتُنِي﴾
 [٧٣] إلى آخره. ﴿فَوَرَّاعَظِيمًا﴾ [٧٣]، و﴿بِالْآخِرَةِ﴾ [٧٤]، و﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾
 [٧٤]، و﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [٧٥] ك، ووصل الأخير أجود؛ لأن ما بعده من
 تمامه. ﴿نَصِيرًا﴾ [٧٥] ت.

[٢٨٠/ب]

﴿سَبِيلِ الطُّغُوتِ﴾ [٧٦]، و﴿أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ [٧٦] ك. ﴿ضَعِيفًا﴾ [٧٦]
 ت. ﴿خَشِيَّةً﴾ [٧٧]، و﴿إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [٧٧]، و﴿قَلِيلٌ﴾ [٧٧]، و﴿فَتِيلاً﴾
 [٧٧]، و﴿مُسَيِّدَةً﴾ [٧٨]، و﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٧٨] ك. ﴿حَدِيثًا﴾ [٧٨] ت.
 ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [٧٩]، و﴿رَسُولًا﴾ [٧٩] ك. ﴿شَهِيدًا﴾ [٧٩] ت. ﴿أَطَاعَ اللَّهَ﴾
 [٨٠]، و﴿حَفِظًا﴾ [٨٠] ك.

﴿طَاعَةً﴾ [٨١] ن؛ لأن فائدة الكلام فيما بعد. ﴿مَا يَبَيِّتُونَ﴾ [٨١]،
 ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [٨١] ك. ﴿وَكَيْلًا﴾ [٨١] ت. ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٨٢]،
 ﴿كَثِيرًا﴾ [٨٢]، و﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [٨٣]، و﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [٨٣]،
 ﴿الْإِقْلِيلًا﴾ [٨٣]، و﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٨٤]، و﴿حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٤]، و﴿الَّذِينَ
 كَفَرُوا﴾ [٨٤] ك. ﴿تَنكِيلًا﴾ [٨٤] ت.

(١) فيما نقله عنه النحاس، بأنه وقف تام. انظر: القطع والائتناف ١/ ١٧٣. وقال بهذا
 الوقف كذلك الأشموني في منار الهدى: ١٠٣، وقال العمّاني: «وحكى بعضهم عن
 الأخفش الوقف عند قوله: ﴿لَيَبْطِئَنَّ﴾، وهو مفهوم». المرشد ١/ ٥٧٦. ولم نقف
 على قول الأخفش في كتابه معاني القرآن.

﴿ كَفَلُ مِّنْهَا ﴾ [٨٥] ك، ﴿ مُّقِيَّتَا ﴾ [٨٥] ك، أو ت، ومعنى ﴿ مُّقِيَّتَا ﴾ مُّقْتَدِرًا، مِنْ أَقَاتٍ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا قَدَرَ.

﴿ أَوْرُدُوْهَا ﴾ [٨٦] ك، أو ت. ﴿ حَسِيْبًا ﴾ [٨٦] ت. ﴿ لَارِيْبَ فِيْهِ ﴾ [٨٧]، و ﴿ حَدِيْثًا ﴾ [٨٧] ك، أو ت. ﴿ يَمَّا كَسَبُوْا ﴾ [٨٨]، و ﴿ أَضَلَّ اللهُ ﴾ [٨٨]، و ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٨٨]، و ﴿ سَوَاءً ﴾ [٨٩]، و ﴿ فِي سَبِيْلِ اللهِ ﴾ [٨٩]، و ﴿ وَجَدْتُمْوَهُمْ ﴾ [٨٩] ك. ﴿ نَصِيْرًا ﴾ [٨٩] ن؛ لحرفِ الاستثناء، فهو ح يُوقِفُ عَلَيْهِ^(١) وَلَا يُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ.

﴿ يُقْتَلُوا أَوْ قَوْمَهُمْ ﴾ [٩٠]، و ﴿ سَبِيْلًا ﴾ [٩٠]، و ﴿ أَرْكَسُوا فِيْهَا ﴾ [٩١]، و ﴿ حَيْثُ تَقَفْتُمْوَهُمْ ﴾ [٩١] ك. ﴿ مُّبِيْنًا ﴾ [٩١] ت. ﴿ مُؤْمِنًا ﴾ [٩٢] ن؛ لموضع الاستثناء، و ﴿ خَطَاً ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ أَي: لَا يَقْتُلُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا حَالَ الْخَطَا، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ أَي: لَا يَقْتُلُهُ لَعْلَةً إِلَّا لِلْخَطَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

﴿ إِلَّا الْخَطَاً ﴾ [٩٢] ك. ﴿ إِلَّا أَنْ يَصْدَقُوا ﴾ [٩٢]، و ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [٩٢]، و ﴿ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [٩٢]، و ﴿ تَوْبَةً مِّنَ اللهِ ﴾ [٩٢]، و ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٩٢] ك، أو الأخير ت. ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٩٣] ت. ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [٩٤]، و ﴿ مَعَانِرُ كَثِيْرَةٌ ﴾ [٩٤] ك. ﴿ حَبِيْرًا ﴾ [٩٤] ت.

﴿ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾ [٩٥]، و ﴿ دَرَجَةً ﴾ [٩٥]، و ﴿ الْحَسَنَى ﴾ [٩٥] ك. ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٩٥] ن؛ لِنَصْبِ ﴿ دَرَجَتٍ ﴾ [٩٦]، بدلًا مِنْ ﴿ أَجْرًا ﴾ [٩٥]، أو على المصدر

(١) أي: لكونها فاصلة.

ك «ضربته أسواطاً». و ﴿رَحْمَةً﴾ [٩٦] ك. ﴿رَّحِيماً﴾ [٩٦] ت. ﴿فِيمَ كَثُرَ﴾ [٩٧]،
 و ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٩٧] ك. ﴿مَصِيراً﴾ [٩٧] ن؛ للاستثناء بعده.
 ﴿سَيْلًا﴾ [٩٨]، و ﴿أَنْ يَعْتُوْعَهُمْ﴾ [٩٩]، و ﴿غَفُورًا﴾ [٩٩]، و ﴿سَعَةً﴾
 [١٠٠]، و ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [١٠٠]، و ﴿رَّحِيماً﴾ [١٠٠]، و ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٠١] ك^(١).
 ﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [١٠١] ت^(٢)، فلا يُوصَلُ بلا حقه؛ لئلا يتوهم أن القصر مشروطٌ
 بالخوف فهو من الموصولِ المفصولِ؛ إذ إنه نَزَلَ ﴿مِنَ الصَّلَاةِ﴾، ثم انقطع
 الوحي، وبعد حولِ نَزَلَ ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ [١٠١] إلى آخرها^(٣)، فهو شرطٌ فيما
 بعده، وهو صلاةُ الخوفِ لا في صلاةِ القصرِ.

(١) سقط رمز الوقف من: ش، ح، ف.

(٢) ح: «ق»، والصواب المثبت؛ لأن المؤلف يذهب إلى تمام الكلام عندها على قصر
 صلاة المسافر. انظر: الإتيان للسيوطي ٥٧٩ / ٢، ٥٨١، منار الهدى للأشموني:
 ١٠٦.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٤٠٦ / ٧ - ٤٠٧، من طريق سيف عن
 أبي روق، عن أبي أيوب، عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: «سأل قوم من التجار
 رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي؟ فأنزل الله
 ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ثم انقطع الوحي فلما كان
 بعد ذلك بحول... فأنزل الله تبارك وتعالى بين الصلاتين ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمُ الَّذِينَ
 كَفَرُوا﴾ «...».

وفي إسناده: سيف، وهو ابن عمر التميمي الأخباري ضعيف في الحديث، وإن كان
 عمدة في التاريخ، كما تقدم. وعزاه السيوطي في الدر ٦٥٣ - ٦٥٤ لابن جرير فقط.
 وانظر لصلاة القصر والخوف: تفسير ابن كثير ٢٣٧ / ٤، ٢٤٦.

و ﴿عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [١٠١]، و ﴿أَسْلِحَتْهُمْ﴾ [١٠٢]، و ﴿مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [١٠٢]،
و ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [١٠٢]، و ﴿مُهَيْبًا﴾ [١٠٢]، و ﴿جُنُوبِكُمْ﴾ [١٠٣]، و ﴿فَأَقِمْوْا
الصَّلَاةَ﴾ [١٠٣] ك^(١)، ﴿مَوْفُوتًا﴾ [١٠٣] ت، أو ك. ومعنى ﴿مَوْفُوتًا﴾: فَرَضًا
محدود الأوقات، لا يجوز إخراجها عن أوقاتها في شيء من الأحوال.
﴿فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [١٠٤] ك، فيما حكى عن الأخفش^(٢). ﴿مَا لَا يَرْجُونَ﴾
[١٠٤] ك. ﴿حَكِيمًا﴾ [١٠٤] ت. ﴿بِمَا أَرْزَاكَ اللَّهُ﴾ [١٠٥]، و ﴿خَصِيمًا﴾ [١٠٥]
ك، أو الثاني ت. ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهُ﴾ [١٠٦]، و ﴿رَجِيمًا﴾ [١٠٦]، و ﴿أَنْفُسَهُمْ﴾
[١٠٧]، و ﴿أَثِيمًا﴾ [١٠٧]، و ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾ [١٠٨]، و ﴿مُحِيطًا﴾ [١٠٨]،
و ﴿وَكَيْلًا﴾ [١٠٩]، و ﴿رَجِيمًا﴾ [١١٠]، و ﴿عَلَى نَفْسِهِ﴾ [١١١] ك.
﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [١١١] ت.
﴿إِثْمًا مُّبِينًا﴾ [١١٢]، و ﴿أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [١١٣]، و ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [١١٣]، و ﴿مَا لَمْ
تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [١١٣] ك. ﴿عَظِيمًا﴾ [١١٣] ت^(٣). ﴿بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١١٤]،
و ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١١٤]، و ﴿نُضِّلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [١١٥] ك. و ﴿سَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [١١٥]
ت. ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [١١٦]، و ﴿بَعِيدًا﴾ [١١٦] ك، أو الثاني ت. ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾
[١١٨]، و ﴿خَلَقَ اللَّهُ﴾ [١١٩] ك، أو تَامَّان.

(١) ح، ش: «ت».

(٢) حكاه عن الأخفش أحمد بن موسى اللؤلؤي فيما ذكره العماني في المرشد ١/ ٥٩١،
وانظر: علل الوقوف ٢/ ٤٣٣، المقصد: ١٠٧، منار الهدى: ١٠٧، ولم نقف على قول
الأخفش في كتابه معاني القرآن.

(٣) سقط رمز الوقف من: ح، ش.

﴿ مُبِينًا ﴾ [١١٩]، و﴿ يُمَنِّيهِمْ ﴾ [١٢٠]، / و﴿ غُرُورًا ﴾ [١٢٠] ك.
 ﴿ مَحِيصًا ﴾ [١٢١] ت. ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا ﴾ [١٢٢]، و﴿ قِيلًا ﴾ [١٢٢]،
 و﴿ أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾ [١٢٣] ك، أو الأخيران تامَّان. ﴿ وَلَا نَصِيرًا ﴾ [١٢٣]،
 و﴿ تَقِيرًا ﴾ [١٢٤]، و﴿ حَنِيفًا ﴾ [١٢٥]، و﴿ خَلِيلًا ﴾ [١٢٥] ت. و﴿ مَا فِي
 الْأَرْضِ ﴾ [١٢٦]، و﴿ مُحِيطًا ﴾ [١٢٦] ك، أو الثاني ت. ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾ [١٢٧]
 ك. ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٢٧] ت. ﴿ الصُّلْحَ خَيْرٌ ﴾ [١٢٨]، و﴿ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ﴾
 [١٢٨]، و﴿ خَيْرًا ﴾ [١٢٨] ت^(١).

﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [١٢٩]، و﴿ كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ [١٢٩]، و﴿ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾
 [١٢٩]، و﴿ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [١٣٠] ك. ﴿ وَسِعَ أَحْكَيمًا ﴾ [١٣٠] ت. ﴿ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾
 [١٣١]، و﴿ وَكَيْلًا ﴾ [١٣٢] ك، أو الثاني ت. ﴿ وَيَأْتِ بِآخِرِينَ ﴾ [١٣٣] ك،
 ﴿ قَدِيرًا ﴾ [١٣٣] ت. ﴿ وَالْآخِرَةَ ﴾ [١٣٤] ك، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [١٣٤] ت.
 ﴿ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [١٣٥]، و﴿ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [١٣٥]، و﴿ أَنْ تَعْدِلُوا ﴾ [١٣٥] ك.
 ﴿ خَيْرًا ﴾ [١٣٥] ت. ﴿ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [١٣٦] ت عند الداني^(٢)
 كآبي حاتم^(٣). ﴿ بَعِيدًا ﴾ [١٣٦] ت. ﴿ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [١٣٧] ك.

(١) سقط رمز الوقف من: ح، ش.

(٢) انظر: المكتفى: ٢٢٧، وكذلك هو عند ابن الأنباري في الإيضاح ٦٠٧/٢.

(٣) انظر: المرشد ٥٩٨/١.

﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٣٨] ن؛ لَأَنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ نعتٌ للمنافقين السابق، وهو منصوبٌ بـ ﴿ بَشِّرِ ﴾ [١٣٨]، فإن جُعِلَ مرفوعاً مبتدأ فهو وقف كافٍ. ﴿ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣٩] ك: على جعلِ ﴿ الَّذِينَ ﴾ نعتاً كما مرّ، وإلا فهو ن؛ للفصل بين المبتدأ وخبره. ﴿ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [١٣٩]، و﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مَاتُمْ ﴾ [١٤٠] ك. ﴿ جَمِيعًا ﴾ [١٤٠] ك: على جعلِ ﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ ﴾ [١٤١] رفعاً بالابتداء، فإن قلنا: إنه نعتٌ للمنافقين فهو: ن.

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤١]، و﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [١٤١] ك. و﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٤١] ت. ﴿ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ ﴾ [١٤٢] ك. ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [١٤٢] ن؛ لَأَنَّ ﴿ مُذَبِّبِينَ ﴾ نصب على الحال من ﴿ قَامُوا ﴾، أو واو ﴿ يَرَاءُونَ ﴾، أو واو ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾، ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [١٤٣]، و﴿ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ ك. ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٤٣] ت. ﴿ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤٥] ك. ﴿ مُبِينًا ﴾ [١٤٥] ت. ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٤٥] ن؛ للاستثناء، ﴿ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤٦] ك. ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١٤٦] ت.

﴿ وَءَامَنُكُمْ ﴾ [١٤٧] ك. ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٤٧] ت: على قراءة الحسن (إلا من ظلم) [١٤٨] بفتح الظاء واللام، على أن الاستثناء منقطع أي: ولكن الظالم يفعل ما لا يحبّه الله. وأمّا على قراءة الضمّ فلا يكون تاماً لتعلّقه بقوله: ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَائِكُمْ ﴾ [١٤٧]، ﴿ مِنْ الْقَوْلِ ﴾ [١٤٨] ن، سواء قلنا: ﴿ إِلَّا ﴾ للاستثناء أو بمعنى لكن؛ لتعلّقها بالسابق.

﴿ مَنْ ظَلَمَ ﴾ [١٤٨] ك. ﴿ عَلِيمًا ﴾ [١٤٨]، و﴿ قَدِيرًا ﴾ [١٤٩] ت. ﴿ حَقًّا ﴾ [١٥١] ك. ﴿ مُهِينًا ﴾ [١٥١] ت. ﴿ أَجْرُهُمْ ﴾ [١٥٢] ك. ﴿ رَجِيمًا ﴾ [١٥٢] ت.

﴿سُلْطَنَا مُمِينًا﴾ [١٥٣]، و﴿غَلِيظًا﴾ [١٥٤]، و﴿إِلَاقِيَلًا﴾^(١) [١٥٥]، و﴿بُهْتَنًا عَظِيمًا﴾ [١٥٦]، و﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ [١٥٧]، و﴿شِبِّهِ لَهُمْ﴾ [١٥٧]، و﴿الظَّنِّ﴾ [١٥٧] ك.

والوقف على ﴿مَا قَتَلُوهُ﴾ [١٥٧] ت: على جَعَلَ الهَاءِ فِي ﴿قَتَلُوهُ﴾ [١٥٧]، عائدةً على المسيح، والابتداء ﴿يَقِينًا﴾ [١٥٧]، وهو قول اللؤلؤي^(٢)، فَإِنْ جَعَلْنَاهَا عَائِدَةً عَلَى الظن وَصَلَ ﴿قَتَلُوهُ﴾، ووقف على ﴿يَقِينًا﴾، وابتداءً بالتالي. ﴿رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [١٥٨]، و﴿حَكِيمًا﴾ [١٥٨]، و﴿شَهِيدًا﴾ [١٥٩]، و﴿بِالْبَاطِلِ﴾ [١٦١] ك. و﴿أَلِيمًا﴾ [١٦١] ت.

﴿وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [١٦٢] ك: على نصبِ ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ [١٦٢] على المدح، ن: على القول بالعطف السابق ذكره في محلّه من هذه السورة. ﴿وَالْيَوْمَ الْأَخِرِ﴾ [١٦٢] ك: على جعلِ ﴿أُولَئِكَ﴾ [١٦٢] مبتدأ خبره ﴿سَنُوتِيهِمْ﴾ [١٦٢]، ن: على جعله خبراً لـ ﴿لَكِنَّ الرِّسْحُونَ﴾ [١٦٢]. ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١٦٢] ت. ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ [١٦٣]، و﴿سَلِيمَنَ﴾ [١٦٣]، و﴿زُبُورًا﴾ [١٦٣]، و﴿لَمْ نَقْضُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [١٦٤] ك ﴿تَكْلِيمًا﴾ [١٦٤] ك: على نصبِ ﴿رُسُلًا﴾ [١٦٥] على المدح. ن: على الحال، وقد يسوغ لكونه فاصلةً. ﴿بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [١٦٥]، و﴿حَكِيمًا﴾ [١٦٥]، و﴿يَشْهَدُونَ﴾ [١٦٦] ك. ﴿شَهِيدًا﴾ [١٦٦]، و﴿بَعِيدًا﴾ [١٦٧] ت. ﴿طَرِيفًا﴾ [١٦٨] ن؛ للاستثناء.

(١) سقط هذا الموضع من ن.

(٢) انظر: القطع والانتاف ١/ ١٩١، المكتفى: ٢٣١.

واللؤلؤي هو: أحمد بن موسى بن أبي مريم، تقدّم.

﴿أَبَدًا﴾ [١٦٩] ك. ﴿يَسِيرًا﴾ [١٦٩] ت. / ﴿فَعَامِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [١٧٠] [٢٨١/ب]
ك، وانتصب بتقدير: إيماناً خيراً لكم، أو: اتتوا^(١) خيراً لكم مما أنتم عليه.

وقيل: تقديره: يكن الإيمان خيراً لكم، يعني: فكأنه خبر كان، ومنعه البصريون؛ لأنَّ «كان» لا تحذف مع اسمها إلا فيما لا بُدَّ منه^(٢)، ولأنه يُؤدِّي إلى حذف الشرط وجوابه، قاله البيضاوي^(٣).

﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٧٠] ك. ﴿حَكِيمًا﴾ [١٧٠] ت. ﴿إِلَّا الْحَقَّ﴾ [١٧١]،
و﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ [١٧١]، و﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [١٧١] ك، أو الأخير ت؛ لأنه آخر
القصة. ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ [١٧١] ك، وقال نافع والدينوري والأخفش^(٤):
ت، ومنعه الداني^(٥). ﴿خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [١٧١]، و﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [١٧١] ك.
﴿سُبْحٰنَهُ وَأَن يَكُونَ لَهُ وِلْدٌ﴾ [١٧١] ت، وقال الداني^(٦): ك. ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾
[١٧١] ك. ﴿وَكَيْلًا﴾ [١٧١] ت.

(١) ح، ر: «أمرأ خيراً»، د: «وآمنوا خيراً»، والمثبت هو الصواب.

(٢) قيَّد النحاة حذف «كان» مع اسمها بعد «إن»، و«لو»، نحو: «التمس ولو خاتماً من حديد». انظر: شرح الأشموني ١ / ٣٤٠.

(٣) أنوار التنزيل ١ / ٢٥٧.

(٤) انظر: القطع والائتناف ١ / ١٩٤، المكتفى: ٢٣٢-٢٣٣. ولم يرد قول الأخفش في كتابه: معاني القرآن.

(٥) ورجَّح أنه وقف كاف، المكتفى: ٢٣٣.

(٦) المكتفى ٢٣٣.

﴿ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [١٧٢]، و﴿ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ [١٧٢]، و﴿ مِّنْ فَضْلِهِ ﴾ [١٧٣] ك،
 ﴿ وَلَا نَصِيرًا ﴾ [١٧٣] ت. ﴿ نُورًا مُّبِينًا ﴾ [١٧٤] ك. ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ [١٧٥] ت.
 ﴿ فِي الْكَلَّةِ ﴾ [١٧٦] ك. و﴿ نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [١٧٦] ك. ﴿ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَّهَا وَلَدٌ ﴾
 [١٧٦]، و﴿ وَمَا تَرَكَ ﴾ [١٧٦]، و﴿ حَظُّ الْأُنثَىٰ ﴾ [١٧٦]، و﴿ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ [١٧٦]
 ك. ومعنى ﴿ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ أي: يبين لكم ضلالكم الذي من شأنكم إذا خليتم
 وطباعكم لتحترزوا عنه، وتتحروا خلافة. وقول الداني^(١) «لثلاثا تضلوا»،
 أي: فحذف «لا» وهو مذهب كوفي. وآخر السورة م.

* * *

(١) المكتفى: ٢٣٣، وانظر: القطع والانتناف ١/١٩٥.

ذِكْرُ تَجْزِئَتِهَا

- ﴿وَأَلَّكُمْ نِصْفَ مَا تَرَكَ﴾ [١٢] ربع^(١).
 ﴿وَأَلْمَحَصَنَتْ﴾ [٢٤] تكملة الحزب^(٢).
 ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٣٦] ربع^(٣)، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [٥٨] نصف^(٤).
 ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾ [٧٤] ربع^(٥)، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [٨٧] حزب^(٦).

- (١) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، وغيث النفع: ١٨٨، وقال: «اتفاقاً، كما في «المسعف» وغيره، وعند أهل المغرب: ﴿حَلِيمٌ﴾ بعده»، والقول الوجيز: ١٨٣.
 (٢) كذا في البيان: ٣١٧، فنون الأفتان: ٢٧٣، جمال القراء ١/١٤٢، وقال: «باتفاق»، وغيث النفع: ١٩٠، وقال: «بإجماع»، القول الوجيز: ١٨٣.
 (٣) كذا في غيث النفع: ١٩١، وقال: «بإجماع»، والقول الوجيز: ١٨٣، وهو أحد القولين في جمال القراء ١/١٥٦.
 (٤) كذا في البيان: ٣١٧، وغيث النفع: ١٩٢، وقال: «عند بعض، وعليه جرى عملنا»، والقول الوجيز: ١٨٤.
 (٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، غيث النفع: ١٩٢، وقال: «عند قوم»، ثم ذكر قولين آخرين، القول الوجيز: ١٨٤.
 (٦) كذا في البيان: ٣١٧، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٤٢، غيث النفع: ١٩٣، وقال: «بلا خلاف»، واعتمد في القول الوجيز: ١٨٤ ﴿حَدِيثًا﴾ [٨٧].

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ ﴾ [٩٧] ربع^(١)، ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ ﴾ [١١٤]، نصف^(٢).
 ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ ﴾ [١٣٥] ربع^(٣)، ﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾ [١٤٨]
 حزب^(٤).

﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [١٦٣] ربع^(٥)، آخر السورة نصف^(٦).



(١) كذا في جمال القراءة ١/١٥٦، وهو القول الثاني في غيث النفع: ١٩٤، والقول الأول فيه ﴿ عَفُورًا ﴾، وهو المعتمد في القول الوجيز: ١٨٤.

(٢) كذا في جمال القراءة ١/١٥٠، غيث النفع: ١٩٥، وقال: «للاكثر»، والقول الوجيز: ١٨٤.

(٣) كذا في جمال القراءة ١/١٥٦، وهو أحد الأقوال الأربعة في غيث النفع: ١٩٥.

(٤) كذا في البيان: ٣١٧، فنون الأفتان: ٢٧٣، جمال القراءة ١/١٤٣، غيث النفع: ١٩٦، القول الوجيز: ١٨٤.

(٥) كذا في جمال القراءة ١/١٥٦، غيث النفع: ١٩٧، وقال: «عند بعض، واقتصر عليه في اللطائف، والمشهور، بل نقل صاحب «المسعف» الاتفاق عليه، وقيل: ﴿ حَكِيمًا ﴾ بعده».

(٦) كذا في غيث النفع: ١٩٧، وقال: «على ما ذكره في اللطائف وعليه عملنا، والمشهور، بل حكى في «المسعف» الإجماع عليه، وقيل: ﴿ أَلْعِقَابِ ﴾ بسورة المائدة»، ومثله في القول الوجيز: ١٨٤.

سورة المائدة

وَتُسَمَّى: العقود^(١).

مدنية^(٢) إلا ﴿ أَيَوْمًا كَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [٣] فبعرفة عَشِيَّتِهَا.

وروى الإمام أحمد^(٣) من حديث أسماء بنت

(١) انظر: جمال القراءة ٣٦/١.

(٢) بإجماع، ولا اعتبار بالاستثناء المذكور على التعريف الراجح لمصطلح: «المكي والمدني». انظر: المحرر الوجيز ٥/٥، الجامع لأحكام القرآن ٦/٣٠، تفسير ابن كثير ٣/٣، التحرير ٦/٦٩.

(٣) في مسنده ٦/٤٥٥، ٥٦٩، وكذا إسحاق بن راهويه في مسنده، برقم (٢٢٩٨)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٤/١٧٨، برقم (١٧٨)، جميعهم، من طريق ليث بن أبي سليم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء به، مع اختلاف في اللفظ عمَّا ذكره المصنف.

وهو ضعيف بهذا الإسناد؛ ليث وشهر كلاهما ضعيف، الأول اختلط ولم يتميز حديثه قبل الاختلاط من بعده فترك، كما تقدم. وشهر صدوق كثير الإرسال والأوهام، كما في التقريب ٤٤١، برقم (٢٨٤٦)، وانظر في ترجمة ليث: المصدر نفسه ٨١٧-٨١٨، برقم (٥٧٢١).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٣: «رواه أحمد والطبراني بنحوه، وفيه شهر... وهو ضعيف وقد وثق». وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في عمدة التفسير ١/٦١٩، وفيه نظر، لما تقدم، نعم يمكن تحسين الحديث بشواهد، كما سيأتي؛ إذ له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وعمّ أم عمرو وعائشة - رضي الله عنهم -.

أما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أحمد في مسنده ٢/١٧٦، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٣: «فيه ابن لهيعة، والأكثر على ضعفه، وقد يُحسن حديثه، وبقيّة رجاله ثقات».

قلت: في إسناده أيضاً حيي بن عبد الله، ذكر ابن عدي في الكامل ٢/ ٨٥٥ - بعد أن ترجم له وساق له حديثين - «أن له بهذا الإسناد خمسة وعشرين حديثاً عامتها لا يتابع عليها».

ونقل عن البخاري أنه قال: «فيه نظر»، ففي قول الهيثمي: «بقية رجاله ثقات» نظر، وكذا أورد الحافظ ابن كثير الحديث في تفسيره ٥/ ٥، بإسناد الإمام أحمد، وقال: «تفرد به أحمد». وصحح إسناده أحمد شاكر في عمدة التفسير كما تقدم.

ورواه الترمذي في سننه ٥/ ١٥٠، ك: التفسير، ب: ومن سورة المائدة، برقم (٣٠٦٣)، مع زيادة: «والفتح»، والحاكم في المستدرک ٢/ ٣١١، ومن طريقه البيهقي في سننه ٧/ ١٧٢، من طريق حيي بن عبد الله به.

وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وفيه نظر لما تقدم من الكلام في حيي، وضعف إسناده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي: ٣٤٧، برقم (٣٠٦٣)، لكنه يتقوى بشواهد كما أشرت.

وأما حديث عمّ أم عمرو بنت عبس: فأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢/ ١٧٥، برقم (٦٦٠)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٢/ ٤٣٤، برقم (١٢٢٦)، والبيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٥، وعزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره ٥/ ٥ لابن مردويه أيضاً، جميعهم من حديث صالح بن سهيل عن عاصم الأحول، قال: حدثني أم عمرو عن عمها، وليس فيه: «آخر سورة نزلت»، إنما جاء فيه: «فنزلت عليه سورة المائدة...».

في إسناده: أم عمرو ولم أفق عليها، وإنما ذكرها ابن الأثير في أسد الغابة ٥/ ١٥٥، فقال: «أم عمرو بنت عيسى»، لعل صوابه: «عبس»، كما جاء في أكثر المصادر، وساق الحديث بإسناده عن أم عمرو، ومثلها تصلح للتقوية إن شاء الله تعالى.

وأما حديث عائشة - رضي الله عنها - فأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ٤٥، برقم (٤٤٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده، برقم (١٦٦٦)، وأحمد في مسنده ٦/ ١٨٨، والنسائي في تفسيره ١/ ٤٢٧، برقم (١٥٨)، وكذا في الكبرى، برقم (١١٠٧٣)، =

وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢/ ٢٣٢، برقم (٣٩٨)، والحاكم في المستدرک ٢/ ٣١١، ومن طريقه البيهقي في سننه ٧/ ١٧٢، وصحح الحاكم إسناده على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

فهذه الروايات تدل على أن المائدة هي آخر سورة نزلت من القرآن، بينما أخرج البخاري في صحيحه ٨/ ٣١٦ - مع الفتح -، ك: التفسير، برقم (٤٦٥٤)، عن البراء - رضي الله عنه - أنه قال: «آخر آية نزلت ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وآخر سورة نزلت: براءة».

وكذا أخرج مسلم في صحيحه ٤/ ٢٣١٨، برقم (٣٠٢٤)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: قال لي ابن عباس - رضي الله عنهما -: «تعلّم آخر سورة نزلت من القرآن، نزلت جميعاً؟ قلت: نعم ﴿إِذْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، قال: صدقت».

وكذا رواه النسائي في تفسيره ٢/ ٥٦٨، برقم (٧٣٣) بإسناد صحيح رجاله ثقات. وقد جمع الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/ ٣١٦، ٧٣٤، بين هذه الروايات فقال: «وأما السورة - أي براءة - فالمراد بعضها أو معظمها، وإلا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية، وأوضح من ذلك أن أول براءة نزل عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر - رضي الله عنه - وقد نزل ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وهي في المائدة في حجة الوداع سنة عشر، فالظاهر أن المراد معظمها، ولا شك أن غالبها نزل في غزوة تبوك، وهي آخر غزوات النبي ﷺ... وقد قيل: في آخريّة نزول البراءة أن المراد بعضها».

وذكر ابن حجر أيضاً عند تفسير سورة النصر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها آخر سورة نزلت من القرآن، وعزاه إلى النسائي، وكان الأولى عزوه إلى مسلم - كما تقدم تخريجه من عنده - فقال: «والجمع بينهما أن آخريّة سورة النصر نزولها كاملة، بخلاف براءة كما تقدم توجيهه»، وأقول: كذا المائدة كما سبق ذكرها.

يزيد^(١)، قالت: «إني لأخذة بزمام العَضْبَاءِ ناقة رسول الله ﷺ إذ نزلت عليه المائدة كلها، كادت من ثقلها تدق عَضْدَ الناقة».

وفي حديث عائشة^(٢) عند الحاكم^(٣): «إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلالٍ فاستحلوه، وما وجدتم من حرامٍ فحرّموه». حروفها: أحد عشر ألفاً وسبعمئة وثلاثة وثلاثون^(٤).

ويمكن أن نقول أيضاً: إن كل صحابي روى حسب ما علم من الآخريّة، أو أنه أريد بذلك آخريّة مخصوصة، كما ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ٣١٦/٨ فقال: «وأولى من ذلك أن كلاً منهما أراد آخريّة مخصوصة»، إذ يقال: إن المراد بالآخريّة في سورة براءة ما يتعلق بأحكام القتال، وفي سورة المائدة ما يتعلق بأحكام الدين وغيره، وأما سورة النصر فهي آخر سورة كاملة مطلقاً، والله أعلم.

وقال البيهقي في دلائل النبوة ١٣٩/٧ في الجمع بين هذه الروايات أنه: «يرجع والله أعلم إلى أن كل واحد منهم أخبر بما عنده من العلم».

وذكر أبو بكر الباقلاني أن كلاً قاله بضرب من الاجتهاد وتغليب الظن... ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك... بتصرف يسير. انظر: الانتصار له ٢٤٥/١، وانظر: الإتيان للسيوطي ١٨٤/١.

(١) ابن السكّن، أمّ سلّمة، الأنصارية الأوسية، الأشهلية، خطيبة النساء، وكانت من المبايعات، روت عن النبي ﷺ أحاديث، شهدت اليرموك، وعاشت بعد ذلك دهرأ. انظر: الاستيعاب ١٧٨٧/٤، الإصابة ٤٩٨/٧.

(٢) المثبت من: ر، م، ن، وهو الصواب، وبقية النسخ: «عبد الله» مكان «عائشة».

(٣) في المستدرک ٣١١/٢، وقد تقدم تخريجه قريباً في ص ١٩٢٣.

(٤) انظر: البيان: ١٤٩، حسن المدد: ٦١، البصائر ١/١٧٨، منار الهدى: ١١٤.

وَكَلِمُهَا: أَلْفَانِ وَثَمَانِمِئَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ^(١).

وَأَيُّهَا: مِئَةٌ وَعِشْرُونَ كُوفِي، وَاثْنَانِ حِرْمِي وَشَامِي، وَثَلَاثٌ بَصْرِي^(٢).

اِخْتِلَافُهَا^(٣) ﴿بِالْعُقُودِ﴾ [١]، وَ﴿عَنْ كَثِيرٍ﴾ [١٥] غَيْرِ كُوفِي، ﴿فَأَنَّكَ﴾

غَلِبُونَ ﴿[٢٣] بَصْرِي.

وَفِيهَا مَا يَشْبَهُ الْفَاصِلَةَ سَبْعَةً^(٤): ﴿مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾^(٥) [٤]، ﴿نَقِيبًا﴾

[١٢]، ﴿جَبَّارِينَ﴾ [٢٢]، ﴿لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [٤١]، ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [٤٨]،

﴿الْجَاهِلِيَّةِ يَبْعُونَ﴾ [٥٠]، ﴿عَلَيْهِمُ الْأُولَى﴾^(٦) [١٠٧].

رَوِيَّهَا: «لَمْ نَدْبِر». اللَّامُ ثَلَاثَةٌ ﴿السَّيْلِ﴾ [١٢، ٦٠، ٧٧].

(١) انظر: حسن المدد: ٦١، البيان: ١٤٩، وفيه: «أربع»، بدلاً من «أربع وأربعون»، ومثله

في البصائر ١/١٧٨، منار الهدى: ١١٤.

(٢) البيان: ١٤٩، فنون الأفتان: ٢٨٢، جمال القراء ١/٢٠١، البصائر ١/١٧٨.

(٣) البيان: ١٤٩، فنون الأفتان: ٢٨٢، جمال القراء ١/١٠٢، حسن المدد: ٦١، البصائر

١/١٧٨.

(٤) كذا في حسن المدد: ٦١. وفي ب: «تسعة». وانظر: البيان: ١٤٩، منار الهدى: ١١٤،

وفيها خمسة مواضع، وذكر صاحب القول الوجيز: ١٨٧ سبعة مواضع باختلاف،

ومثله في المحرر الوجيز: ٨٠.

(٥) زيد الموضوع الأول من ح، وهو في البيان: ١٤٩. وسقط من سائر النسخ وحسن

المدد.

(٦) قال الداني في البيان: ١٤٩: «على قراءة من قرأ بالجمع».

فواصلها^(١)

- ﴿ مَايْرِيْدُ ﴾ [١]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٢]، ﴿ رَجِيْمٌ ﴾ [٣]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْخَيْرِيْنَ ﴾ [٥]، ﴿ تَشْكُرُوْنَ ﴾ [٦]، ﴿ الصُّدُوْرِ ﴾ [٧]، ﴿ تَعْمَلُوْنَ ﴾ [٨]،
 ﴿ عَظِيْمٌ ﴾ [٩]، ﴿ الْجَحِيْمِ ﴾ [١٠]، ﴿ الْمُؤْمِنُوْنَ ﴾ [١١].
- / ﴿ السَّيْلِ ﴾ [١٢]، ﴿ الْمُحْسِنِيْنَ ﴾ [١٣]، ﴿ يَصْنَعُوْنَ ﴾ [١٤]، ﴿ مَّيْنٌ ﴾ [١٥]،
 ﴿ مُسْتَقِيْمٌ ﴾ [١٦]، ﴿ قَدِيْرٌ ﴾ [١٧]، ﴿ الْمَصِيْرُ ﴾ [١٨]، ﴿ قَدِيْرٌ ﴾ [١٩]،
 ﴿ الْعَالَمِيْنَ ﴾ [٢٠]، ﴿ خَيْرِيْنَ ﴾ [٢١]، ﴿ دَاخِلُوْنَ ﴾ [٢٢]، ﴿ مُؤْمِنِيْنَ ﴾ [٢٣]،
 ﴿ قَاعِدُوْنَ ﴾ [٢٤]، ﴿ الْفٰسِقِيْنَ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْفٰسِقِيْنَ ﴾ [٢٦].
- ﴿ الْمُتَّقِيْنَ ﴾ [٢٧]، ﴿ الْعَالَمِيْنَ ﴾ [٢٨]، ﴿ الظَّالِمِيْنَ ﴾ [٢٩]، ﴿ الْخَيْرِيْنَ ﴾ [٣٠]،
 ﴿ النَّدْمِيْنَ ﴾ [٣١]، ﴿ لَمَسْرُوفٌ ﴾ [٣٢]، ﴿ عَظِيْمٌ ﴾ [٣٣]، ﴿ رَجِيْمٌ ﴾ [٣٤]،
 ﴿ تُفْلِحُوْنَ ﴾ [٣٥]، ﴿ أَلِيْمٌ ﴾ [٣٦]، ﴿ مُقِيْمٌ ﴾ [٣٧]، ﴿ حَكِيْمٌ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ رَجِيْمٌ ﴾ [٣٩]، ﴿ شَوْءٍ قَدِيْرٌ ﴾ [٤٠].
- ﴿ عَظِيْمٌ ﴾ [٤١]، ﴿ الْمُقْسِطِيْنَ ﴾ [٤٢]، ﴿ بِالْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ [٤٣]،
 ﴿ الْكَافِرُوْنَ ﴾ [٤٤]، ﴿ الظَّالِمُوْنَ ﴾ [٤٥]، ﴿ لِلْمُتَّقِيْنَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْفٰسِقُوْنَ ﴾ [٤٧]،
 ﴿ تَخْتَلِفُوْنَ ﴾ [٤٨]، ﴿ لَفْسِقُوْنَ ﴾ [٤٩]، ﴿ يُوقِنُوْنَ ﴾ [٥٠].

[٢٨٢]

(١) انظر: البيان: ١٥٠، حسن المدد: ٦١، القول الوجيز: ١٨٧.

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥١]، ﴿ نَادِمِينَ ﴾ [٥٢]، ﴿ خَاسِرِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥٤]،
﴿ رَاكِعُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ اَلْقَالِبُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٧]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٥٨]،
﴿ فَاسِقُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ اَلسَّيِّئِ ﴾ [٦٠]، ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٢]،
﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ اَلْمُفْسِدِينَ ﴾ [٦٤]، ﴿ اَلنَّعِيمِ ﴾ [٦٥]، ﴿ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٦].
﴿ اَلْكَافِرِينَ ﴾ [٦٧]، ﴿ اَلْكَافِرِينَ ﴾ [٦٨]، ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ يَقْتُلُونَ ﴾ [٧٠]،
﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ مِنْ اَنْصَارِ ﴾ [٧٢]، ﴿ اَلَيْمٌ ﴾ [٧٣]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٧٤]،
﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ اَلْعَلِيمُ ﴾ [٧٦]، ﴿ اَلسَّيِّئِ ﴾ [٧٧]، ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ [٧٨]،
﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٩]، ﴿ خَلِدُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ فَاسِقُونَ ﴾ [٨١].
﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٨٢]، ﴿ اَلشَّاهِدِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ اَلصَّالِحِينَ ﴾ [٨٤]،
﴿ اَلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٨٥]، ﴿ اَلْجَحِيمِ ﴾ [٨٦]، ﴿ اَلْمُعْتَدِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ مُؤْمِنُونَ ﴾ [٨٨]،
﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٨٩]، ﴿ تُفْلِحُونَ ﴾ [٩٠]، ﴿ مُنْتَهُونَ ﴾ [٩١]، ﴿ اَلْمِيْنُ ﴾ [٩١]،
﴿ اَلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٩٣]، ﴿ اَلَيْمٌ ﴾ [٩٤]، ﴿ اَنْتِقَامِ ﴾ [٩٥]، ﴿ تُحْشَرُونَ ﴾ [٩٦].
﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٩٧]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٩٨]، ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٩٩]، ﴿ تُفْلِحُونَ ﴾ [١٠٠]،
﴿ حَلِيمٌ ﴾ [١٠١]، ﴿ كَافِرِينَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [١٠٣]، ﴿ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ [١٠٤]،
﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ اَلْاٰثِمِينَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ اَلظَّالِمِينَ ﴾ [١٠٧]، ﴿ اَلْفٰسِقِينَ ﴾ [١٠٨].
﴿ اَلْغُيُوْبِ ﴾ [١٠٩]، ﴿ مُبِيْنٌ ﴾ [١١٠]، ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [١١١]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٢]،
﴿ اَلشَّاهِدِينَ ﴾ [١١٣]، ﴿ اَلرَّزِقِينَ ﴾ [١١٤]، ﴿ اَلْعٰلَمِينَ ﴾ [١١٥]، ﴿ اَلْغُيُوْبِ ﴾ [١١٦]،
﴿ شَهِيدٌ ﴾ [١١٧]، ﴿ اَلْحٰكِمُ ﴾ [١١٨]، ﴿ اَلْعَظِيْمُ ﴾ [١١٩]، ﴿ قَدِيْرٌ ﴾ [١٢٠].

القراءات وتوجيهها

عن الحسن^(١) (وأنتم حُرْم) [١] بسكونِ الراء، وهي لغةٌ تميم^(٢)، يُسَكَّنون ضَمَّ فُعْلٍ جَمْعًا نَحْوُ: «رُسُل»^(٣).

تنبيه: ﴿ءَامِينَ﴾ [٢] لا يجوزُ فيه تَوْشُطٌ ولا قَصْرٌ لِوَرَشٍ من طريق الأزرِق، لما سبق في باب المد^(٤) أنه متى اجتمع سببان: قويٌّ وضعيفٌ عَمِلَ بالقويِّ، وألغِيَ الضعيفُ عَمَلًا بأقوى السببين، وهو المدُّ للسكونِ اللازمِ المشدِّد.

وعن المطَّوعِي عن الأعمش^(٥) (ولا آمي البيتِ الحرام) [٢] بحذفِ النونِ وجرِّ (البيتِ)، و(الحرام) بالإضافة.

وقرأ ﴿وَرُضُونَا﴾ [٢] بضمِّ الراءِ حيث أتى أبو بكر، ووافقه الحسنُ، إلا أنه اختلفَ عن أبي بكرٍ في الثاني من هذه السورة [١٦]^(٦).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٣، إيضاح الرموز: ٣٥٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/١٨٦.

(٣) انظر: المحتسب ١/٢٠٥، البحر المحيط ٥/٢٤.

(٤) انظر: ٣/١٠٠٨.

(٥) انظر: المبهج ٢/٢٠٧، إيضاح الرموز: ٣٥٦.

(٦) تقدّم ذكر الخلاف في سورة آل عمران عند الآية: ١٥.

وعن الأعمش^(١) (يُجْرِمَنَّكُمْ) في الموضوعين هنا [٨، ٢]، وفي هود [٨٩]،
بضمّ الياءِ مِنْ أَجْرَمَ رِباعياً^(٢).
وقراه الجمهور بفتحها مِنْ جَرَمَ الثلاثي.

واخْتَلَفَ فِي ﴿شَنَّانُ قَوْمٍ﴾، في الموضوعين من هذه السورة [٨، ٢]:
فابنُ عامر وأبو بكر، وكذا ابنُ وَرْدَانَ وابنُ جَمَّازٍ^(٣) بخُلْفٍ عنه بإسكانِ
النون، ووافقهم الحسن^(٤). وقرأ الباقون بفتحها.
وقد جَوَّزُوا^(٥) في كلِّ منهما أن يكونَ مصدرًا، شَنَّاهُ: بالغ في بُغْضِهِ
كالغَلْيَانِ والنَّزْوَانِ، في قول سيبويه^(٦)، أو / الساكنُ مخففٌ من المفتوح
لتوالي الحركات، فعلى هذا يكونان بمعنى واحدٍ، أو الساكنُ صفةٌ
كغَضْبَانٍ، يعني: لا يجرمَنَّكُمْ بَغِيضٌ قومٍ، وبغِيضٌ بمعنى مُبْغِضٍ اسمٌ فاعلٍ
من أبغض.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٠٧، إيضاح الرموز: ٣٥٦.

(٢) انظر: المحتسب ١/٢٠٦، الدر المصون ٤/١٨٩.

(٣) انظر: الغاية: ٢٣٢، النشر ٢/٢٥٣-٢٥٤، الإتحاف ١/٥٢٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٣، إيضاح الرموز: ٣٥٦.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/١٩٥، الحجة لابن زنجلة: ٢١٩،

الموضح ١/٤٣٥.

(٦) الكتاب ٤/١٤.

واختُلفَ في ﴿ أَنْ صَدُّوْكُمْ ﴾ [٢]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(١) بكسرِ الهمزةِ على أن: «إن» شرطيةٌ، وافقهما ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ^(٢).

واستُشكِلتْ هذه القراءةُ^(٣) من حيث إن الشرطَ يقتضي أن الأمرَ المشروطَ لم يَقَعْ، والفرضُ أنَّ صَدَّهم عن البيتِ كان قد وَقَعَ، ونزولُ هذه الآيةِ متأخراً عنه بمدةٍ، فإنَّ الصَّدَّ وقعَ عامَ الحديبيةِ وهي سنة ستَّ، والآيةُ نزلتْ سنة ثمانٍ.

وأيضاً: فإنَّ مكةَ كانت عامَ الفتحِ في أيديهم، فكيف يُصدُّون عنها؟ وأجيب: بأننا لا نسلِّمُ أنَّ الصَّدَّ كان قبل نزول الآية؛ فإن نزولها عامَ الفتحِ ليس مجمعاً عليه.

وذكر اليزيديُّ^(٤) أنها نزلتْ قبل الصَّدِّ فصار الصَّدُّ أمراً منتظراً، وبأننا وإن سلَّمنا أنَّ الصَّدَّ كان مُتَقَدِّماً على نزولها، فيكون المعنى^(٥): إن وَقَعَ صَدُّ مثلُ ذلك الصَّدِّ الذي وقعَ زَمَنَ الحديبيةِ، أو يستديموا ذلك الصَّدِّ الذي وقعَ منهم فلا يَجْرِمَنَّكم.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٦٩، النشر ٢/٢٥٤، الإتحاف ١/٥٢٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٠٧، إيضاح الرموز: ٣٥٦.

(٣) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢١٢، الحجة لابن زنجلة: ٢٢٠، الموضح ١/٤٣٦.

(٤) في النسخ: «الترمذي»، والتصويب من البحر ٣/٤٢٢، والدر المصون ٤/١٩٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/١٩٣.

ويؤيد قراءة الكسرِ قراءةُ ابنِ مسعود^(١) (إِنْ يَصُدُّوكُمْ).
ومنه قولُ الفرزدق^(٢):

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيبةَ حُرَّتَا جِهَاراً وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

وذلك شيءٌ قد كان ووقع، وإنما معناه: إن وقع مثل ذلك الغضب.

وقرأ الباقر بالفتح على أنها علةٌ للشَّانِ أي: لا يَكْسِبَنَّكُمْ، أو لا

يَحْمِلَنَّكُمْ بغضِّكم لِقَوْمٍ لأجل صَدَّهم إياكم عن المسجدِ الحرامِ.

وشدَّد تاء ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [٢] البزِّي، وافقه ابنُ محيَّصن^(٣) بخُلْفِ عنهما؛

لأنَّ الأصل: تتعاونوا فأذغَم، والباقر بحذفِ إحدى التاءين.

وشدَّد ياء^(٤) ﴿الْمَيْتَةُ﴾ [٣] أبو جعفر.

وأخفى أيضاً أبو جعفرِ نونَ ﴿الْمُنْخَقَّةُ﴾ [٣]، بخُلْفِ عنه، وبه^(٥) انفرد

ابنُ مهران^(٦) عن ابنِ بويانَ عن أبي نَشِيطٍ عن قالونَ.

ووقفَ يعقوبُ على ﴿وَأَحْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ [٣] بزيادةِ ياءٍ.

(١) انظر: المحتسب ٢٠٦/١.

(٢) البيت في ديوانه: ٨٥٥، الكتاب ١٦١/٣، الدر المصون ١٩٣/٤.

والفرزدق: هو هَمَّام بن غالب بن صَعَصَعَةَ، أبو فراس، التميمي، البصري، كان أشعر

أهل زمانه، (ت: ١١٠هـ). انظر: الشعر والشعراء ١/٤٧١، ٤٨٢، سير أعلام النبلاء

٥٩٠/٤.

(٣) تقدم ذكر الخلاف فيها في سورة البقرة، عند الآية: ٢٦٧.

(٤) تقدم ذكر الخلاف فيها في سورة البقرة، عند الآية: ١٧٣.

(٥) م، ر، س: «أي بالإخفاء».

(٦) انظر: الغاية ١٥٤.

وعن الحسن^(١) (على النَّصْب) [٣] بفتح النون وسكون الصاد، مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به.

وضمَّ نونَ ﴿فَمَنْ أَضْطَّرَّ﴾ [٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلْفٌ، وافقهُم اليزيديُّ^(٢)، وابنُ محيِصنٍ والشَّنبُوزي عن الأعمشِ، والباقون بالكسرِ وذُكِرَ بالبقرة [١٧٣].

وكسر طاءَ ﴿أَضْطَّرَّ﴾ [٣] أبو جعفر كما تقدم في البقرة [١٧٣].

وعن ابن محيِصنٍ من طريق المفردة^(٣) إدغامُ الضادِ في طاءٍ (اضطر)، وسَبَقَ ذكرُه في آخرِ الإدغامِ الكبيرِ^(٤).

وعن الحسن^(٥) (مُكَلِّين) [٤] بسكونِ الكافِ وتخفيفِ اللامِ^(٦).

وقراءةُ الجمهورِ بتشديدِ اللامِ وفتحِ الكافِ، وفَعَّلَ وأَفْعَلَ قد / يشتركان في معنى واحدٍ، إلا أن «كَلَّب» بالتشديدِ معناه: عَلَّمَهَا وَضَرَّاهَا، و«أكلب» معناه: صارَ ذا كِلاب.

[١/٢٨٣]

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٤، إيضاح الرموز: ٣٥٧.

(٢) اليزيدي يقرأ كأبي عمرو تماماً أي: بالكسر إلا في الواو واللام، فبالضم فيهما، وكذا في المصادر، فلعل ما هنا سبق قلم. وانظر: سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

(٣) قوله: «من طريق المفردة» زيادة من: ح. انظر: مفردة ابن محيِصن: ١٠١، وهو في المبهج كذلك ١/ ٢٩١.

(٤) انظر: ٢/ ٧٣٠.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٤، إيضاح الرموز: ٣٥٧.

(٦) انظر: المحتسب ١/ ٢٠٨، البحر المحيط ٣/ ٤٢٩، الدر المصون ٤/ ٢٠٢.

على أن الزَجَّاج^(١) قال: «يقال: رجلٌ مَكْلَبٌ، يعني بالتشديد، ومُكْلَبٌ يعني من أَكْلَبَ، وكَلَّابٌ، يعني بتضعيف اللام، أي: صاحب كلاب».

وعن المطوّعي^(٢) عن الأعمش (محصنين) [٥] بفتح الصادِ.

ويوقف على ﴿بِرُّهُ وَسِيكْرُ﴾ [٦] لحمزة بالتسهيل بينَ يَنَ على القياسِ، وبالحدفِ وهو الأوّلَى عند الآخذين باتباع الرسمِ، ونصَّ عليه غيرُ واحدٍ، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفِ عنه.

واختلَفَ في ﴿أَرْجَلَكُمُ﴾ [٦]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ^(٣)، بنصبِ اللام عطفاً^(٤) على ﴿أَيْدِيَكُمُ﴾ [٦]، فإنَّ حكمها الغسلُ كالوجهِ والأيدي، كأنه قيل: واغسلوا أرجلكم، وتؤيِّده السنَّةُ الشائعةُ^(٥)، وعملُ الصحابةِ، وقولُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٤٩/٢، ولم يرد فيه «مُكْلَبٌ».

(٢) انظر: المبهج ٢٠٨/٢، إيضاح الرموز: ٣٥٧.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٤٦٩/٢، النشر ٢٥٤/٢، الإتحاف ٥٣٠/١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢١٤/٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٢١،

الموضح ٤٣٧/١.

(٥) انظر لذلك: صحيح البخاري ١/٢٨٩، ٢٩٤ - مع الفتح -، ك: الوضوء، ب: مسح

الرأس كله لقول الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وب: غسل الرجلين إلى الكعبين،

برقم (١٨٥، ١٨٦)، وب: من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، وب: مسح الرأس

مرة، برقم (١٩١، ١٩٢). وصحيح مسلم ١/٢١٣، ٢١٦، ك: الطهارة، ب: وجوب

غسل الرجلين بكماهما، وب: وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة، وب:

خروج الخطايا مع ماء الوضوء، وب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، =

أكثر الأمة^(١)، والتحديد^(٢) في قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [٦]؛ إذ المسحُ لم يُحدَّ، فيكون ﴿وَأَمْسَحُوا﴾ [٦]؛ جملةً اعتراضيةً، وهي في القرآن وكلام العرب كثير.

لكن تَعَقَّبَ بعضهم ذلك: بأنه يَلْزَمُ منه الفصلُ بين المتعاطفين بجملةٍ غيرِ اعتراضيةٍ؛ لأنها مُنْشِئَةٌ حُكْمًا جديدًا فليس فيها تأكيدٌ للأولى.

وقال ابن عصفور^(٣) - وقد ذَكَرَ الفصلَ بين المتعاطفين -: «وأقْبَحُ ما يكونُ ذلكَ بالجمَلِ». فدَلَّ قوله على أنه لا يجوزُ تخريجُ الآية على ذلك.

وقال أبو البقاء^(٤) عكسَ هذا، فقال: «هو عطفٌ على الوجوه»، ثم قال: «وذلك جائزٌ في العربية بلا خلاف».

وجعل السُّنَّةَ الواردةَ بغَسْلِ الرجلين^(٥) مقويةً لهذا التخريجِ، وليس بشيء؛ فإنَّ لقائلٍ أن يقول: يجوزُ أن يكونَ النصبُ على محلِّ المجرورِ،

برقم (٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٦). فجاء في الأحاديث المذكورة غسل النبي ﷺ رجليه إلى الكعبين، وهكذا عن الصحابة إذا توضؤوا وضوء النبي ﷺ معلمين بذلك غيرهم من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم أجمعين -، وانظر: تفسير ابن كثير ٥/ ١١٠، ١٢٠، إذ عنون: «ذكر الأحاديث الواردة في غسل الرجلين وأنه لا بد منه»، ثم ساق الروايات من الصحيحين وغيرهما.

(١) ح: «الأئمة».

(٢) معطوف على: «السنة».

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١/ ٢٢٤.

(٤) التبيان ١/ ٤٢٢.

(٥) انظر: الصفحة السابقة.

وكان حكمها بالمسح، ولكن نُسخَ ذلك بالسُّنة، وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء، قاله صاحب «الدر المصون»^(١).

وعن الحسن^(٢) بالرفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، أي: وأرْجُلُكم مغسولةٌ أو ممسوحة^(٣).

وقرأ الباقر بالخفض عطفاً على ﴿بِرُّهُ وَسِيكْرُ﴾ [٦٦] لفظاً ومعنى، ثم نُسخَ ذلك بوجوب العَسَلِ، أو هو حكمٌ باقٍ، وبه قال جماعة^(٤).
أو يُحْمَلُ مَسْحُ الأَرْجُلِ على بعضِ الأحوالِ، وهو لُبْسُ الخُفِّ، وهو معنى قول الشافعي^(٥)، أراد بالنصب آخرين، وبالجر آخرين، أو الجرُّ للتنبيه على عدم الإسرافِ في الماءِ؛ لأنه مِظَنَّةٌ لَصَبِّ الماءِ كثيراً فَعُطِفَتْ على

(١) الدر المصون ٤/٢١٠. وفيه: «وكان حكمها المسح».

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٤، إيضاح الرموز: ٣٥٧.

(٣) انظر: المحتسب ١/٢٠٨، البحر المحيط ٣/٤٣٨، الدر المصون ٤/٢١٦.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٣/٤٣٧: «وهو مذهب الإمامية من الشيعة».

وقال ابن كثير في تفسيره ٥/١٠٩ عن الآثار التي توهم القول بالمسح: «آثار غريبة جداً، وهي محمولة على أن المراد بالمسح هو العَسَلُ الخفيف». وقال ابن حجر في فتح الباري ١/٢٦٦: «قد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله، وهو المبيّن لأمر الله...، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على عَسَلِ القدمين، رواه سعيد بن منصور»، وانظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/١٩٤، ١٩٦، منهاج السنة ٤/١٧١، ١٧٩.

(٥) انظر: الأم للشافعي ١/١٣١.

الممسوح، والمرادُ غَسَلُهَا، أو أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإنما خَفِضَ على الجوارِ، كقوله: «جَحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» وكان مِنْ حَقِّهِ الرَّفْعُ؛ لأنه صفةٌ في المعنى للجَحْرِ لصحة اتصافه به، والضَّبُّ لا يوصفُ به، وإنما جَرَّهُ على الجِوارِ^(١).

[ب/٢٨٣]

لكنَّ هذه المسألة عند التَّحْوِينِ^(٢) لها شرط / وهو أن يُؤْمَنَ اللَّبْسُ كما تقدَّم تمثيلاً، بخلافِ: «قام غلامٌ زيدٌ العاقلُ»، إذا جَعَلْتَ «العاقل» نعتَ الغلامِ امتنع جَرُّهُ على الجِوارِ لأجلِ اللَّبْسِ.

وهذا وإن كان وارداً، إلا أن التَّخْرِيجَ عليه ضعيفٌ؛ لضعفِ الجِوارِ في الجملة، وأيضاً فإن الخفضَ على الجِوارِ إنما ورد في النعتِ لا في العطفِ، وقد وردَ في التوكيدِ قليلاً في ضرورة الشعرِ، قال^(٣):

يا صاحِ بَلِّغْ ذَويَ الزَوجاتِ كُلَّهُمُ أن لیس وصلٌ إذا انحلتْ عُرُ الذَّنْبِ
بجراً: «كُلَّهُم»، وهو توكيدٌ لـ: «ذوي» المنصوب، وإذا لم يَرِدْ إلا في النعتِ أو ما شدَّ من غيرِه فلا ينبغي أن يُحَرَّجَ عليه كتابُ الله.
وممَّنْ نَصَّ على ضَعْفِ تَخْرِيجِ الآيَةِ على الجِوارِ مكِّيُّ بن أبي طالب^(٤).

(١) زاد في ش، ح، ف: «لأجل اللبس»، وهو سبق نظر لوجود هذه الكلمة بعد سطرين.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٢١٠.

(٣) البيت لأبي الغريب النصرى، وهو في لسان العرب (زوج) ٦/١٠٨، الدر المصون

٤/٢١٢، شذور الذهب: ٣٣١، المغني: ٦٨٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢٠٠، بل أنكره السيرافي وابن جنى كما في المغني: ٦٨٣.

وأمال ﴿مَرَضَى﴾ [٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، وبالتقليل أبو عمرو^(١).
 وقرأ ورش^(٢) بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.
 وقرأ ﴿أَوْجًا أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ [٦] بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية قالون والبزِّي
 وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريق أبي الطيب، وافقهم ابنُ محيصن
 واليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورُويسٌ من غير طريق
 أبي الطيب، بتسهيل الثانية بينَ بينَ، وبه قرأ الأزرق في أحد وجهيه، وقرأ
 في الوجه الآخر بإبدالها ألفاً من جنس سابقتها، ولم يزد على مقدار حرف
 المد.

وقرأ قُنبُلٌ بثلاثة أوجه: حذفِ الهمزة الأولى، وتحقيق الثانية، وبتسهيل
 الثانية، وتحقيق الأولى، وإبدال الثانية ألفاً من جنس سابقتها كالأزرق.
 وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ ورُوخٌ بتحقيقهما،
 وافقهم الأعمشُ والحسنُ^(٣).

وقَصْرٌ ﴿لَمَسْتُمْ﴾ [٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ^(٤)، ووافقهم
 الأعمشُ.

(١) وله الفتح أيضاً.

(٢) أي: من طريق الأزرق.

(٣) قوله: «والحسن» سقط من: ن، وهو في المصادر. انظر: مفردة الحسن: ٢٠٦، إيضاح

الرموز ١٤١.

(٤) تقدم ذكر الخلاف في سورة النساء عند الآية: ٤٣.

وعن المطوّعي عن الأعمش (واذكروا) [١١] بفتح الذالِ والكافِ
مشدّدتين، وسَبَقَ بالبقرة [٦٣].

ووقف على ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ [١١] بالهاءِ ابنُ كثيرٍ
وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ، وافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ
والحسن.

وسهّل همزة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [١٢] أبو جعفرٍ، وافقه المطوّعي عن الأعمش.
واختلِفَ في مدّه عن ورشٍ. وعن الحسنِ حَذْفُ الألفِ والياءِ، والوقفُ
عليها لحمزة في أولِ البقرة [٤٠].

واختلِفَ في ﴿قَلَيْسَةَ﴾ [١٣]:

فحمزةٌ والكسائيُّ^(١) بكسرِ السينِ وتشديدِ الياءِ من غيرِ ألفٍ.
قال الفارسيُّ^(٢): «ليست من ألفاظِ العربِ في الأصلِ، وإنما هي كلمةٌ
أعجميةٌ مُعَرَّبَةٌ»، يعني أنها مأخوذةٌ من قولهم: دَرَهَمٌ قَيْسِيٌّ^(٣): مغشوشٌ،
شَبَّةٌ قلوبهم في كونها غيرَ صافيةٍ من الكَدْرِ بالدراهمِ المغشوشةِ غيرِ
الخالصةِ /، وافقهما الأعمش^(٤).

(١) انظر: الروضة ٢/٦٢٢، النشر ٢/٢٥٤، الإتحاف ١/٥٣١.

(٢) انظر: الحجة ٣/٢١٧.

(٣) كَغْنِيٌّ فتكون فضته صلبة رديئة. انظر: التاج ٢٠/٧٨ (قسو).

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٠٩، إيضاح الرموز: ٣٤٦.

وقرأ الباقون بالألفِ والتخفيف، اسمَ فاعلٍ مِنْ قسا يَقْسُو^(١).
 وعن ابنِ محيصنٍ (يحرفون الكلام) [١٣] بفتح اللامِ وألفٍ من
 «المبهج»^(٢)، وبالكسرِ والحذفِ من «المفردة»^(٣) كما سبق في النساءِ [٤٦].
 وعن ابنِ محيصنٍ^(٤) أيضاً (على خيانة) [١٣] بكسرِ الخاءِ وزيادة ياءٍ
 مفتوحةٍ قبل الألفِ، وحذفِ الهمزة. والجمهورُ بفتحِ الخاءِ - من غير ياءٍ -
 والهمزِ.

قال الكَوَاشِي: «أي: لا تزال يا محمدُ تظهر على خائنة»^(٥)، فاعلٍ بمعنى
 مفعول، أو هو بمعنى المبالغةِ مثل: «راوية»، أو على تقدير: فرقة خائنة.
 ابن عباس^(٦): أي على معصية، وخيانتهم: نَقَضُهم العهدَ.
 وقرأ ﴿وَالْبَعْضَاءُ إِلَى﴾ في الموضوعين هنا [٦٤، ١٤] بتحقيق الهمزة الأولى
 وتسهيل الثانية كالياءِ نافعٌ، وابن كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ،
 وافقهم ابن محيصنٍ واليزيديُّ. وقرأ الباقون بتحقيقهما.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢١٦، الحجة لابن زنجلة: ٢٢٣،
 الموضوع ١/٤٣٨.

(٢) المبهج ٢/٢١٠.

(٣) مفردة ابن محيصن ١١٥.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٥، المبهج ٢/٢١٠، إيضاح الرموز: ٣٥٨.

(٥) المثبت من: ن، وسائر النسخ: «خيانة».

(٦) لم نقف عليه فيما بحثنا، وذكر هذا التفسير الشوكاني في تفسيره ٢/٢٢ بقوله:

«قل: خائنة: معصية»، ولم يعزه إلى أحد.

وعن ابن محيصن^(١) (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ) [١٦] بضم هائه وكذا كل هاءٍ ضميرٍ مكسورةٍ قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنة، إذا وقع بعدها ساكنٌ نحو ﴿بِهِ أَنْظِرْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، و﴿عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] على الأصل.

وقرأ ورث من طريق الأصبهاني بالضم كذلك من ﴿بِهِ أَنْظِرْ﴾ [الأنعام: ٤٦].
 وقرأ حفص كذلك في ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ في الفتح [١٠] و﴿أَنْسَيْنِي﴾ في الكهف [٦٣] منفرداً بها. وقرأ كذلك حمزة في ﴿لَأَهْلِهِ أَمْكُوثًا﴾ بطة [١٠]، والقصص [٢٩]، وافقه ابن محيصن والأعمش.

وعن الحسن (الظُّلُمَاتِ) [١٦] بسكون اللام، كما سبق في البقرة [١٧].
 وقرأ ﴿صِرَاطٍ﴾ [١٦] بالسين على الأصل قبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس^(٢)، ووافقهما ابن محيصن، والشَّنبُودِيُّ عن الأعمش، وأشَمُّ خَلَفٌ عن حمزة الصاد الزاي، ووافقَه المَطَّوِّعِيُّ، واختلَفَ عن خلاد^(٣)، والباقون بالصاد.

ويُوقَفُ على ﴿وَأَجَبُّوهُ﴾ [١٨] لحمزة بتحقيق همزته الأولى، وتسهيلها؛ لتوسطها بزائد، ومع كلٍ منهما تسهيلٌ الثانية مع المدِّ والقصرِ فتصير أربعة أوجه.

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٥، المبهج ٢/ ٢١٠، إيضاح الرموز: ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) مضى مثله في الفاتحة عند الآية: ٦.

(٣) هذا الخلف انفراداً لا يُقرأ بها له.

وعن ابن محيصن^(١) ضَمُّ مِيمٍ (قومٌ) [٢٠]، وباءٍ (قال ربُّ) [٢٥] المنادى.

وهمز ﴿أَنْبِيَاءَ﴾ [٢٠] نافعٌ.

وأمال ﴿جَبَّارِينَ﴾ هنا [٢٢]، والشعراء [١٣٠] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ.
واختلَفَ عن الأزرقِ عن ورشٍ، فالفتحُ له في «العنوان»، والتقليلُ في «الجزز» كأصله، والوجهان في «الشاطبية»^(٢)، والباقون بالفتح.
وعن الحسنِ فتحُ ياءِ الإضافةِ من (نَفْسِي وَأَخِي) [٢٥]، و(سَوْءَةَ أَخِي) [٣١]، وسكَّنَهَا الباقون في الثلاثة.

ويوقفُ على ﴿وَأَخِي﴾ لحمزةً بتسهيلِ الهمزِ بينَ يينَ، وبالتحقيقِ لا غيرَ، وأتباعُ الرسمِ مُتَّحِدٌ مع القياسِ.
وعن الحسنِ^(٣) (فَيُقْبَلُ) [٢٧] بالياءِ المثناةِ التحتيةِ موضعَ التاءِ المثناةِ الفوقيةِ، وفتحِ الباءِ الموحدةِ مخففةً، ورَفَعِ اللامِ.

/ وقرأ بفتحِ ياءِ الإضافةِ من ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ [٢٨] نافعٌ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيديُّ.

وباءٌ ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢٨] فتحها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

(١) سلف في البقرة، الكلمة الأولى عند الآية: ٥٤، والكلمة الثانية عند الآية: ١٢٦.

(٢) الشاطبية: ٢٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٦، إيضاح الرموز: ٣٥٩.

وفتح ياء ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٩] نافعٌ، وكذا أبو جعفر، وافقهما ابن محيصر من «المفردة»، وسكّنها من «المبهج» كالباقين.

ويوقف على ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [٢٩] لحمزة وهشام بخلفٍ عنه بالنقل على القياس، وبالإدغام المحكي عن بعض النحويين والقراء، ووافقهما الأعمش.

وأمال ﴿يُورِي﴾ [٣١]، ﴿فَأُورِي﴾ [٣١] الدوري بخلفٍ عن الكسائي، والباقون بالفتح، وبه قرأ الدوري عن الكسائي في الوجه الآخر، وهو طريق «التيسير» عنه، وذكره للإمالة فيه على طريق الحكاية، فلا وجه لذكر الشاطبي له.

وأمال أيضاً^(١) من طريق الضرير ﴿يُورِي﴾ بالأعراف [٢٦]، ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ في الكهف [٢٢].

وعن الحسن^(٢) (يا وَيَلْتِي) [٣١] حيث أتى، بكسر التاء وبياءٍ بعدها، بدل الألف؛ على الأصل. وقرأه الجمهور بقلب ياء المتكلم ألفاً، وهي لغة فاشية في المنادى المضاف إليها^(٣).

وأماله حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وأمالها الدوري عن أبي عمرو وبين بين^(٤)، وورش^(٥) بالفتح وبين اللفظين. والباقون بالفتح.

(١) أي: الدوري عن الكسائي.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٥، إيضاح الرموز: ٣٥٩.

(٣) انظر في لغات المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٢٨٣.

(٤) بخلف عنه.

(٥) أي: من طريق الأزرق.

وَوَقَّفَ عَلَى ﴿يَوَيْلَيْتَى﴾ [٣١] بِالْهَاءِ رُوَيْسٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ.

كَذَلِكَ حَكَمَ ﴿يَحْسَرَتَى﴾ بِالزَّمْرِ [٥٦].

وعن الحسن^(١) (أَعْجَزْتُ) [٣١] بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَهِيَ لُغَةٌ شَاذَةٌ، وَقِرَاءَةٌ الْجُمْهُورِ هِيَ الْفَصِيحَةُ، يُقَالُ (٢): عَجَزْتُ بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي أَعْجَزْتُ بِكَسْرِهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَإِنَّمَا الْمَشْهُورُ أَنْ يُقَالَ: عَجَزَتِ الْمَرْأَةُ بِالْكَسْرِ أَي: كَبُرَتْ عَجِيزَتُهَا.

وَأْتَفَقَ عَلَى فَتْحِ يَاءِ ﴿فَأُورِي﴾ [٣١]، عَطْفًا عَلَى ﴿أَكُونَ﴾ [٣١] الْمَنْصُوبَةِ بِـ ﴿أَنْ﴾ مُنْتَظِمًا فِي سِلْكِهِ، أَي: أَعْجَزْتُ عَنْ كَوْنِي مُشَبَّهًا لِلْغَرَابِ فَمُوَارِيًا.

وَقَرَأَ ﴿سَوَاءَةً﴾ [٣١] بِالْمَدِّ الْمُشْبِعِ وَالتَّوَسُّطِ وَصَلًا وَوَقْفًا وَرُشًّا مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَالْوَجْهَانِ فِي «الشَّاطِيبَةِ»، وَمَرَادُهُ بِالْقَصْرِ فِي قَوْلِهِ^(٣):

بَطُولٍ وَقَصْرٍ
التَّوَسُّطُ، عُلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ^(٤):

... .. سَقُوطُ الْمَدِّ
وَيُضَدُّ عَلَيْهِ قَصْرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِشْبَاعِ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٦، إيضاح الرموز: ٣٥٩.

(٢) انظر: الصحاح (عجز) ٣/٨٨٤.

(٣) تمامه: في الشاطبية: ١٥.

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٌ وَرُشٌّ وَوَقْفُهُ وَعِنْدَ سَكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا

(٤) تمامه: في الشاطبية: ١٥.

وَعِنْتَهُمْ سَقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرُشُّهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا

ووقف حمزةً بالنقلِ على القياسِ، والإدغامِ، كما ذهبَ إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد.
والثالثُ: التخفيفُ بينَ بينَ، ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيفٌ.

واختلفَ في ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ [٣٢]:

فأبو جعفر^(١) بكسر الهمزة ونقل حركتها إلى نون ﴿ مِنْ ﴾، وافقه الحسن^(٢)، أي: بسبب ذلك قضينا عليهم.

والأجلُ في الأصلِ مصدرُ أَجَلَ شِراً، إذا جناه، استُعْمِلَ في تعليلِ الجناياتِ، كقولهم: «مِنْ جَرَّاءِ فَعَلْتَهُ»، أي: مِنْ أَنْ جَرَّرْتَهُ، أي: جَنَيْتَهُ، ثم اتَّسَعَ فيه، فاستُعْمِلَ في كلِّ تعليلٍ، و﴿ مِنْ ﴾ ابتدائيةٌ متعلِّقةٌ بـ ﴿ كَتَبْنَا ﴾، أي: ابتداء الكُتُبِ وإنشأؤه من أجل ذلك، قاله البيضاوي^(٣).

وقرأ الباقر بفتح الهمزة، وهما لغتان^(٤).

وورثُ ينقل حركة الهمزة المفتوحة إلى النون، ووالاه حمزةً إذا وقفَ، وله السكتُ في الحالين، وهو الذي في «العنوان»، وخصه بعضهم برواية خَلَفَ عنه.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٥٨، النشر ٢/٢٥٤، الإتحاف ١/٥٣٥.

(٢) ش: «الأعمش الحسن»، والمثبت موافق لما في مفردة الحسن: ٢٦٦، إيضاح الرموز:

٣٦٠.

(٣) أنوار التنزيل ١/٢٧٢.

(٤) انظر: الصحاح (أجل) ٤/١٦٢١.

وأمال ﴿أَحْيَاهَا﴾ [٣٢] الكسائي، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح،
وبين اللفظين، والباقون بالفتح، وكذا / حكم الوقف على ﴿أَحْيَا﴾ من
﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾.

وقرأ ﴿رُسُلَنَا﴾ [٣٢] المضاف إلى نون العظمة، و﴿رُسُلَكُمْ﴾ [غافر: ٥٠]
المضاف إلى ضمير المخاطبين، و﴿رُسُلَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠١] المضاف
إلى ضمير الغائبين، بسكون ما قبل اللام أبو عمرو^(١) للتخفيف استثقلاً
للضمة، وافقه الحسن، والباقون بالضم.

وعن الحسن^(٢) (أو فساداً في الأرض) [٣٣] بالنصب على نزع
الخافض^(٣)، وقراءة الجمهور بالجر، وهي قراءة واضحة^(٤).

وعن ابن محيصن والحسن^(٥) (يُقْتَلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ) [٣٣] بالسكون
والتخفيف.

وقرأ ﴿يُحْزِنُكَ﴾ [٤١] بضم الياء وكسر الزاي من أحزن الرباعي نافع^(٦)،
وافقه ابن محيصن^(٧). وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي من حَزَنَهُ ثلاثياً^(٨).

(١) تقدم عند ﴿هُرُؤًا﴾ في البقرة [٦٧].

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٦٧.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ٢١٠، إعراب الشواذ ١/ ٤٣٧.

(٤) من قوله: «وعن الحسن ﴿أَوْفَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ ... وهي قراءة واضحة» زيادة من ح.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٥، مفردة الحسن: ٢٦٦، إيضاح الرموز: ٣٦٠.

(٦) انظر: النشر ٢/ ٢٤٤، مضى في آل عمران عند الآية: ١٧٦.

(٧) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٥، إيضاح الرموز: ٣٣٢.

(٨) «وقرأ الباقون ... من حزن ثلاثياً» زيادة من ح.

وأمال ﴿يُسْرِعُونَ﴾ [٤١] الدوري عن الكسائي.
 وقرأ ﴿لِلسُّحْتِ﴾ [٤٢] بإسكان الحاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة،
 وكذا خَلَفٌ^(١)، ووافقهم الأعمش، وضمَّها الباكون.

فالضمَّتان اسم للشيء المسحوت، والضمَّة والسكون تخفيف هذا الأصل.
 وقرأ ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ [٤٤] بزيادة ياء بعد النون في الوصل أبو عمرو،
 وكذا أبو جعفر، وافقهما اليزيدي والحسن، وزادها في الحالين يعقوب،
 والباكون بحذفها في الحالين.

وسكن ذال^(٢) ﴿الْأُذُنِ﴾ [٤٥]، حيث وقع نافع.

واختلِفَ في ﴿وَالْعَيْنِ﴾ [٤٥]، ﴿وَالْأَنْفِ﴾ [٤٥]، ﴿وَالْأُذُنِ﴾ [٤٥]،
 ﴿وَالسِّرِّ﴾ [٤٥]، ﴿وَالْجُرُوحِ﴾ [٤٥]:

فالكسائي^(٣) بالرفع في الخمسة^(٤) على أن تكون الواو عاطفة جملةً
 اسميةً على جملة فعلية، فتعطفَ الجملَ كما تعطفُ المفردات، يعني أن
 قوله تعالى ﴿وَالْعَيْنِ﴾ مبتدأ، و﴿يَالْعَيْنِ﴾ خبره، وكذا ما بعدها، والجملة
 الاسمية عطفٌ على الفعلية من قوله ﴿وَكَتَبْنَا﴾ [٤٥]، وعلى هذا فيكون
 ذلك ابتداءً تشريع، وبيان حُكْمٍ جديدٍ غيرٍ مندرجٍ فيما كُتِبَ في التوراة،
 قالوا: وليست مُشْرَكَّةً للجملة مع ما قبلها^(٥) لا في اللفظ ولا في المعنى.

(١) انظر: الروضة ٢/٦٢٤، النشر ٢/٢١٦، وتقدم في البقرة عند الآية: ٦٧.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٥٩، النشر ٢/٢١٦، تقدم في البقرة عند الآية: ٦٧.

(٣) انظر: الروضة ٢/٦٢٤، النشر ٢/٢٥٤، الإتحاف ١/٥٣٦.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٣/٢٢٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٢٦،

الموضح ١/٤٣٩.

(٥) ن: «فيما قبلها» مكان: «مع ما قبلها».

وعبر الزمخشري^(١) عن هذا الوجه بالاستئناف، قال: «أو للاستئناف، والمعنى: فرَضنا عليهم أن النفس مأخوذةٌ بالنفس، مقتولةٌ بها إذا قتلتها بغير حق، وكذلك العينُ مفقوءةٌ بالعين، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ أو مقطوعةٌ بالأذن، والسنُّ مقلوعةٌ بالسنِّ، والجروحُ قصاصٌ».

أو على أنها جملٌ معطوفةٌ على: ﴿أَنَّ﴾ وما في حيزها باعتبار المعنى؛ لأنها في حكم المكسورة فالمحلُّ مرفوعٌ على حدِّ ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وكأنه قيل: كتبنا عليهم النفسَ بالنفس، والعينَ بالعين، فإن الكتابة والقراءة يقعان على الجملِ كالقول. ولم يَجْزُ أن يُعطفَ على ﴿أَنَّ﴾، وما عَمِلْتُ فيه، لأنها في تقدير اسمٍ منصوبٍ.

وقال الزجاج^(٢): «عَطْفٌ عَلَى الضمير في الخبر»، وعبر عنه البيضاوي^(٣) بقوله: «أو على أن المرفوع معطوفٌ على المستكن في قوله ﴿بِالنَّفْسِ﴾» [٤٥]، قال: «وإنما ساغ لأنه في الأصل مفصولٌ عنه بالظرف، والجار والمجرور حالٌ مبيئةٌ للمعنى»^(٤) انتهى.

(١) الكشاف ١/٦٣٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٩.

(٣) أنوار التنزيل ١/٢٧٦.

(٤) فالمرفوع معطوف على الضمير المستتر في قوله: ﴿بِالنَّفْسِ﴾، وتقديره: «هي»، والتقدير الصناعي: كائنة هي بالنفس، والمجرورات على هذا متعلقةٌ بحالٍ محذوفة مبيئة للمعنى.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر بالنصب فيما عدا ﴿الْجُرُوحِ﴾، فإنهم يرفعونها قطعاً لها عما قبلها مبتدأ، وخبره ﴿قِصَاصٌ﴾، يعني: أنه ابتداءٌ تشريعٍ وتعريفٌ حكمٍ جديد.

قال أبو علي^(١): «فَمَنْ رَفَعَهُ يَقْطَعُهُ عَمَّا قَبْلَهُ. ويجوز / أن يُسْتَأْنَفَ ﴿الْجُرُوحِ قِصَاصٌ﴾ [٤٥]، يعني: أنه [ليس]^(٢) مِمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ، ولكنه على الاستئناف، وابتداءٌ تشريعٍ».

وافقه ابن محيصة واليزيدي والشنبوزي عن الأعمش^(٣).

وقرأ الباقر بالنصب في الجميع على اسم «إن» لفظاً، وهي ﴿الْتَفَسِ﴾، والجار بعده خبر، و﴿قِصَاصٌ﴾ خبر ﴿الْجُرُوحِ﴾، أي: وإنَّ الجروحَ قِصَاصٌ، وهذا من عطفِ الجمل^(٤)، عَطَفْنَا الْاسْمَ عَلَى الْاسْمِ، والخبر على الخبر، كقولك: «إن زيدا قائمٌ وعمراً منطلقٌ، عَطَفْتَ: «عمراً» على «زيد»، و«منطلق» على «قائم»، ويكون الكتُبُ شاملاً للجميع.

وأمال ﴿ءِثْرِهِمْ﴾ [٤٦] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري والدوري عن الكسائي، وافقه اليزيدي، وقرأ ورش من طريق الأزرق بين اللفظين. وقرأ الباقر بالفتح.

(١) الحجة ٣/ ٢٢٦.

(٢) زيادة من الحجة، وهي كذلك في الدر المصون ٤/ ٢٧٨.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٢١٣، إيضاح الرموز: ٣٦١.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ٢٧٧، وليس هذا من باب عطف الجمل، وإنما هو من باب

عطف الواو معمولين على معمولين، وهو عطف مفردات لا جمل.

وكذلك حكم ﴿ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ في الكهف [٦٤].
وعن الحسن (الأنجيل) [٤٧] بفتح الهمزة، وسبق أول آل عمران [٣].

واختلِفَ في ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ [٤٧]:

فحمزة^(١) بكسر اللامِ ونصبِ الميمِ جعلها لامَ كي^(٢)، فنصب الفعل بعدها بإضمارِ «أن» على ما تقرّر في علم النحو، وافقه الأعمش^(٣)، وقرأ الباقون بالسكونِ والجزم على أنها لامُ الأمرِ سُكِّنَتْ تشبيهاً بـ «كَيْفَ»، وإن كان أصلها الكسر، وقرأ بعضهم^(٤) بهذا الأصل.

وعن ابن محيِصن^(٥) (مُهَيِّمَنًا) [٤٨] بفتح الميمِ الثانية على بناءِ اسمِ المفعولِ، و﴿عَلَيْهِ﴾ في موضعِ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعلِ، كذا قاله ابن عطية^(٦). قال في «الدرّ المصون»^(٧): «وهذا إذا جعلنا (مُهَيِّمَنًا) [٤٨] حالاً من ﴿الْكِتَابِ﴾، أمّا إذا جعلناه حالاً من كافِ ﴿إِلَيْكَ﴾ [٤٨]، فيكون القائم مقامَ الفاعلِ ضميراً مُسْتَكِنًا يعود على النبي ﷺ».

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٧١/٢، النشر ٢٥٤/٢، الإتحاف ١/٥٣٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢٧/٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٢٧، الموضوع ٤٤٢/١.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢١٣، إيضاح الرموز: ٣٦١.

(٤) انظر: البحر ٣/٥٠٠.

(٥) انظر: مفردة ابن محيِصن: ١١٥، المبهج ٢/٢١٤، إيضاح الرموز: ٣٦١.

(٦) المحرر الوجيز ٥/١١٩.

(٧) الدرّ المصون ٤/٢٩٠.

والجمهورُ على كَسْرِها اسمَ فاعلٍ .
وعن المطوّعي^(١) عن الأعمش (أَفْحَكَمَ الجَاهِلِيَّةِ) [٥٠] بفتح الحاءِ
والكافِ ونصب الميم، وهو مفردٌ يراد به الجنسُ^(٢)؛ لأنَّ المعنى أَحْكَمَ
الجاهلية، ولا بدَّ من حذفِ مضافٍ في هذه القراءةِ تقديره: أَفْحَكَمَ حُكَّامَ^(٣)
الجاهلية.

والجمهورُ على ضمِّ الحاءِ وسكون الكافِ ونصب الميم، وهو مفردٌ
يراد به الجنسُ؛ لأنَّ المعنى: أَحْكَمَ الجَاهِلِيَّةِ^(٤)، ف ﴿ حُكِّرُ ﴾، مفعولٌ
مقدّمٌ، و ﴿ يَبْعُونَ ﴾ [٥٠] فعلٌ وفاعلٌ، وهو المُسْتَفْهَمُ عنه في المعنى.

واختلَفَ في ﴿ يَبْعُونَ ﴾ [٥٠]:

فابنُ عامرٍ^(٥) بناءَ الخطابِ على الالتفاتِ^(٦)، فيكون^(٧) أبلغَ في زَجْرِهِم
ورَدْعِهِم، ومباكَّةً لهم، حيث واجههم بهذا الاستفهام الذي يأنفُ منه ذوو
البصائر.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢١٤، إيضاح الرموز: ٣٦١.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢١٠، البحر المحيط ٣/ ٥٠٥.

(٣) ش، ف، ح: «حاكم».

(٤) هذا السياق من: ش، ح، وسائر النسخ أسقطت: «وهو مفرد... أحكام الجاهلية».

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٦٢٥، النشر ٢/ ٢٥٤، الإتحاف ١/ ٥٣٧.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٢٢٨، الحجة لابن زنجلة: ٢٢٨،

الموضح ١/ ٤٤٢.

(٧) ن، ف، م، ر: «ليكون».

وقرأ الباقون بياء الغيبة نَسَقًا على ما تقدّم من الأسماء الغائبة.
 وأمال ﴿فَتَرَى الَّذِينَ﴾ [٥٢] في الوصل السوسي بخُلفٍ عنه، وفتحها
 الباقون، وبه قرأ السوسي في الوجه الثاني.

وأمالها في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم
 الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق / بين بين، والباقون بالفتح.
 وأمال ﴿يُسْرِعُونَ﴾ [٥٢] الدوري عن الكسائي، وسَبَقَ قريباً^(١).
 وأمال ﴿نَحَّشَى﴾ [٥٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش.
 وقرأه ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح.

واختلفَ في ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٣]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٢) ﴿يَقُولُ﴾ بغير واوٍ قبل
 الياء، ورفع اللام، جملة مستأنفة سبقت جواباً لسؤالٍ مقدّر، كأنه لما تقدّم
 قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ﴾ إلى قوله: ﴿نَدِيمِينَ﴾ [٥٢] سأل سائلٌ
 فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيب بقوله: يقول الذين آمنوا إلى آخره،
 وهو واضح، ووافقهم ابنُ محيصة^(٣).

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوبُ بإثبات الواوٍ ونصب اللام عطفًا على
 ﴿فِيصْبِحُوا﴾ [٥٢] على أحد الوجهين في نصبٍ ﴿فِيصْبِحُوا﴾، يعني كونه

(١) تقدم في هذه السورة عند الآية: ٤١.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢ / ٤٧١، النشر ٢ / ٢٤٤-٢٤٥، الإنحاف ١ / ٥٣٧.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٥، إيضاح الرموز: ٣٦٢.

منصوباً بإضمار «أن» في جوابِ الترجي بعد الفاء؛ إجراءً للترجي مجرى التمني، وفيه خلافٌ مشهورٌ بين البصريين والكوفيين:

فالبصريون يمنعونه^(١)، والكوفيون يُجيزونه مستدلّين على ذلك بقراءة عاصم^(٢) ﴿يَزْكِي * أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعُهُ﴾ [عيس: ٣-٤] بنصب «تنفعه».

وهذا الوجه -يعني عطف ﴿وَيَقُولُ﴾، على ﴿فَتَصْبِحُوا﴾- قاله الفارسي^(٣)، وتبعه جماعةٌ، ونقله عنه ابنُ عطية^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وعزاه الجعبري له^(٦)، واستجاده أبو شامة^(٧)، وقال: «إنه لم يره لغير ابن الحاجب».

وتعقّب في «الدر المصون»^(٨) بأنه مشهورٌ عن أبي علي الفارسي، وأنه إنما يتمشى على قول الكوفيين، وهو مرجوح.

وقال البيضاوي^(٩) كغيره: «عطفاً على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾، باعتبار المعنى، فكأنه قال: عسى أن يأتي بالفتح».

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٣٤، الارشاف ٤/١٦٧٣.

(٢) وقرأ الباقر برفع ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾. انظر: النشر ٢/٣٩٨.

(٣) ذكر الفارسي في الحجة ٣/٢٢٩، وجوهاً للنصب، ولم يذكر هذا العطف في هذا الموضوع.

(٤) انظر: المحرر ٥/١٣٣، ذكر هذا القول ولم يعزّه إلى الفارسي.

(٥) ذكره عنه أبو شامة في إبراز المعاني ٣/٩٥.

(٦) كثر المعاني (خ) ١٩٠/ب.

(٧) انظر: إبراز المعاني ٣/٩٥.

(٨) الدر المصون ٤/٣٠٢-٣٠٣.

(٩) أنوار التنزيل ١/٢٧٩.

وافقهم اليزيدي^(١).

وقرأ الباقون بالواو والرفع، وهي قراءة واضحة؛ لأنها جملة ابتدئ بالإخبار بها، فالواو استثنائية لمجرد عطف جملة على جملة، والواو ثابتة في مصاحف الكوفة والمشرق^(٢)، والقارئ بذلك هو صاحب هذا المصحف.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [٥٤]:

فنافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر^(٣)، بدالين: الأولى مكسورة، والثانية مجزومة بفك الإدغام.

وامتنع الإدغام على الأصل؛ لأن الدال الثانية سكنت للجزم، ولا تُدغم إلا في متحرك. وعليها الرسم المدني والشامي والإمام^(٤).

وقرأ الباقون بدالٍ واحدة مفتوحة مشددة بالإدغام، وهو لغة بني تميم والإظهار لغة الحجاز.

ووجه الإدغام تخفيف المثليين^(٥)، وحركت الدال الثانية للساكين -محافظة على أصل الإدغام^(٦)- بالفتح تخفيفاً.

(١) في ح زيادة: «الحسن» بعد «اليزيدي»، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز: ٣٦٢.

(٢) لعله يقصد بذلك العراق. انظر: مرسوم هذه السورة.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٦٠، النشر ٢/٢٥٥، الإتحاف ١/٥٣٨.

(٤) قوله: «وامتنع الإدغام... والشامي والإمام»، سقط من ش، ح.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٣٢، الحجة لابن زنجلة: ٢٣٠،

الموضح ١/٤٤٥.

(٦) قوله: «أصل» سقط من: ن، ر.

قال الحسن فيما ذكره الكواشي: «عَلِمَ اللهُ بِرُجُوعِ قَوْمٍ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ / عن الإسلام، فلذلك قال ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾ [٥٤] الآية.

[٢٨٦/ب]

وقد ارتدَّ من العرب^(١) في أواخر عهده عليه السلام ثلاث فرق: بنو مَذْحِج^(٢) رئيسهم عبهلة العنسي الأسود^(٣)، تنبأ باليمن، وقتله فيروز الدَّيْلَمِي^(٤) على فراشه ليلة قُبُضَ رسولُ الله ﷺ، وأخبر به^(٥) عليه السلام

(١) من قوله: «وقد ارتدَّ» إلى قوله: «وحسن إسلامه» نحو صفحتين زيادة من س، ح، ر، م، واقتصر نُسَخُ: ب، ص، ط، على قدر سطر من قوله: «من العرب» إلى قوله: «بنو مذحج»، وشاركت «س» هذه النسخ الثلاث، لكن بحذف «بنو مذحج».

(٢) «مذحج» من ح، وسائر النسخ: «مدلج».

(٣) عَبْهَلَةُ بن كعب بن عوف، العنسي - وعنس بطن من مَذْحِج - وكان يقال له: «ذا الخمار»؛ لأنه كان يقول: يأتيني ذو خمار، أو لأنه كان متخمرًا معتمًا أبدًا، الكدَّاب، ادَّعى النبوة باليمن، وكان مشعوذًا كاهنًا، قُتِلَ في آخر حياة النبي ﷺ. انظر ترجمته وأخباره في: المنتظم في تاريخ الأمم ٤/١٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٥٢، تاريخ الإسلام ٢/١١.

(٤) ويقال: ابن الدَّيْلَمِي، أبو الضحَّاك، - ويقال في كنيته غير ذلك - اليمامي، ويقال له: الحِمَيْرِي لتزوله حمير، وهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن فنفوا الحبشة عنها، له صحبة، توفي في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة معاوية سنة ٥٣ هـ. انظر: تهذيب الكمال ٢٣/٣٢٢، الإصابة ٥/٣٧٩. والدَّيْلَمِي: نسبة إلى الدَّيْلَم، وهي بلاد بقرب قزوين، كلها جبال ووهاد - وهي الآن في إيران - انظر: آثار البلاد وأخبار العباد: ٣٣٠، مرصد الاطلاع ٢/٥٨١، الأنساب ٢/٥٢٧.

(٥) أخرجه الطبري في تاريخه ٣/٢٣٦، من طريق سيف بن عمر التميمي، عن أبي القاسم الثنوي، عن العلاء بن زياد، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «أتى الخبر النبي ﷺ من السماء الليلة التي قُتِلَ فيها العنسي لبيشَرنا، فقال: قُتِلَ العنسي البارحة، قتله رجل مبارك من أهل بيت مباركين، قيل: ومن هو؟ قال: هو فيروز فاز فيروز».

تلك الليلة، فسُرَّ المسلمون، وبنو حنيفة باليمامة رئيسهم مسيلمة الكذاب، واسمُه ثمامة بن قيس تنبأ في حياته عليه السلام آخر سنة عشر، وحاربه أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد موت الرسول عليه الصلاة والسلام، فقتله وحشي^(١) قاتل حمزة بعد حرب شديد^(٢)، وكان وحشي يقول: قَتَلْتُ بحربتي هذه^(٣) خيرَ الناس في الجاهلية، وشرَّ الناس في الإسلام.

إسناده ضعيف، فيه سيف بن عمر وهو مجمع على ضعفه في الحديث، منهم من قال فيه: ضعيف، ومنهم من قال فيه: متروك، ومنهم من اتهمه بالزندقة. انظر: تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٥-٢٩٦، وجاء في التقريب: ٤٢٨، برقم (٢٧٣٩): «ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه...»، فما يتعلق بقتل فيروز الديلمي الأسود العنسي أمر تاريخي يعتمد عليه في روايته، والله أعلم. ومن طريقه أورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٩/ ٤٣٥-٤٣٦، وكذا أورده الحافظ ابن حجر في الإصابة ٥/ ٣٨١.

وقال ابن كثير في البداية ٩/ ٤٣٦: وَقَدَّمْنَا أَنَّ خَبَرَ الْعَنْسِيِّ جَاءَ إِلَى الصَّديقِ فِي أواخرِ ربيعِ الأولِ بعدما جَهَّزَ جيشَ أسامة، وقيل: بل جاءت البشارة إلى المدينة صبيحة توفي رسول الله ﷺ والأول أشهر، والله أعلم.

(١) وحشي بن حرب، أبو دَسَمَة، ويقال: أبو حرب، الحَبَشِي، العبد، مولى جبير بن مطعم، وقيل: مولى طعمة بن عدي، قَتَلَ حمزة رضي الله عنه يوم أحد، ثم أسلم، وقَتَلَ مسيلمة الكذاب يوم اليمامة، سكن حمص، ومات بها في خلافة عثمان. انظر: تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٢٩، الإصابة ٦/ ٦٠١.

(٢) كذا في النسخ بالتذكير على لغة نادرة في «الحرب» حكاه الزبيدي في تاج العروس (حرب) ٢/ ٢٤٩.

(٣) «بحربتي هذه» زيادة من ح.

وبنو أسد ورئيسهم طليحة بن خويلد^(١)، وكان آخر من ارتدَّ وأدعى النبوة في حياة النبي ﷺ، وهو أول من قُتل بعد الوفاة النبوية، ثم أسلم وحسن إسلامه. واتفق على حرف البقرة، وهو ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾ [٢١٧] بدالين لإجماع المصاحف عليه كذلك، واحتجَّ له في «النشر»^(٢): بأنَّ طولَ سورة البقرة يقتضي الإطناب، وزيادة الحرف من ذلك، قال: «ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في الأنفال [١٣] كيف أُجمع على فكّه، بخلاف ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ في الحشر [٤] أُجمع على إدغامه، وذلك لتقارب المقامين من الإطناب والإيجاز» انتهى.

واختلَفَ في ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ [٥٧]:

فأبو عمرو والكسائي بخفض الراء، وكذا يعقوب^(٣)، عطفاً^(٤) على الموصولِ المجرور بـ ﴿مَنْ﴾ ومعناه النهي عن اتخاذِ المستهزئين أولياء، ويؤيد هذه القراءة قراءة أبي^(٥) (ومن الكفار) بالإتيان بـ «من».

(١) ابن نوفل، الأسدي، الفقعسي، أسلم سنة ٩ هـ، ثم ارتدَّ، وأدعى النبوة في عهد أبي بكر، ثم أسلم وحسن إسلامه، وشهد اليرموك، ثم القادسية، فأبلى فيها بلاءً حسناً، وكان فارساً شجاعاً، استشهد بنهاوند سنة (٢١ هـ). انظر: تاريخ دمشق ١٤٩/٢٥، الاستيعاب ٧٧٣/٢، الإصابة ٥٤٢/٣.

(٢) النشر ٢٥٥/٢.

(٣) انظر: الروضة ٦٢٧/٢، النشر ٢٥٥/٢، الإتحاف ٥٣٨-٥٣٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٣٤/٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٣٠، الموضح ٤٤٦/١.

(٥) انظر: فتح الوصيد ٨٥٩/٣.

وأمالها أبو عمرو والدوري^(١) ووافقهما اليزيدي.

وقرأ الباقر بغير إمالة وبالنصب، عطفاً على الموصول الأول، أي: الذين اتخذوا، أي: لا تتخذوا المستهزئين ولا الكفار أولياء.

قال في «الدر»^(٢): «ولو ضوح قراءة الجر قال مكّي بن أبي طالب^(٣): ولولا اتفاق الجماعة على النصب لا خترت الخفض؛ لقوته في المعنى، ولقرب المعطوف من المعطوف عليه» انتهى.

قال الجعبري^(٤) بعد أن اختار الخفض لأدلة ذكرها: «ولا عذر لمكي في عدوله عنه، لكثرة قرأة النصب» انتهى.

وهذا الاختيار المذكور في هذه القراءة وغيرها مما اختاره الجعبري وغيره إنما هو من حيث التوجيه، وإلا فالمتواتر لا ترجيح لبعضه على الآخر.

ويُنغزُ بهذه فيقال: لنا راء يفخمها ورش بلا خلاف، وبعض القراء يُرَقِّقُها بلا خلاف؛ لأنَّ ورشاً لَمَّا فتَح الراء - كمن وافقه - لزمه التفخيم كعدم^(٥) الإمالة لَفَقْدِ السببِ وهو الكسر، فافهم.

(١) أي: الدوري عن الكسائي.

(٢) الدر المصون ٤/٣١٧.

(٣) الكشف له ١/٤١٤.

(٤) كتر المعاني (خ) ١٩٠/ب.

(٥) ن: «لعدم» والمثبت هو الصواب، لأن الذي يقرأ بفتح الراء في: ﴿وَالْكَفَّارُ﴾، وهو ورش ومن معه، لزمه التفخيم، كما لزمه عدم الإمالة لعدم وجود الكسر في الراء الذي هو سبب الإمالة.

وعن المطَّوعِي^(١) عن الأعمش (تَنَقَّمُونَ) [٥٩] حيث أتى بفتح القاف، والجمهورُ بكسرِها، والقراءتان مُفَرَّعتان على الماضي، وفيه لغتان: الفصحى، وهي التي حكاها ثعلب^(٢) في «فصيحته»: نَقَمَ بفتح القاف يَنْقِمُ بكسرِها. والأخرى: نَقِمَ بكسر القاف يَنْقِمُ بفتحها، وحكاها الكسائي^(٣).

واتفقوا على الفتح في قوله تعالى ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البروج: ٨].
وإدغامُ لامِ «هل» في التاء سبق في الإدغام^(٤).

وعن الحسن^(٥) (مَثُوبَةٌ) [٦٠] بسكون التاء، وفتح الواو.

قال السمين^(٦): «جعلها ابن جني^(٧) في الشذوذ كقوله: فاكهة مَقَوْدَةٌ للأذى، بسكون القاف وفتح الواو، يعني أنه كان من حَقِّها أن تُنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها، وتُقلب الواو ألفاً، فيقال: مَثَابَةٌ، ومَقَادَةٌ، كما يقال: مقام / والأصل: مَقَوْمٌ».

والجمهورُ بضمِّ التاء وسكونِ الواو.

(١) انظر: المبهج ٢/٢١٨، إيضاح الرموز: ٣٦٣.

(٢) إسفار الفصيح ١/٣٣٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٣١٧.

(٤) انظر: ٧٥٩/٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٧، إيضاح الرموز: ٣٦٣.

(٦) الدر المصون ٤/٣٢٦.

(٧) المحتسب ١/٢١٣، وانظر: الممتع: ٣١٤.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [٦٠]:

فحمزة^(١) بضم الباءِ وفتح الدالِ، وخفضِ ﴿الطاغوتِ﴾ ، على^(٢) أن ﴿عَبْدٌ﴾ واحدٌ يراد به الكثرة؛ كقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] وليس بجمعِ «عَبْدٌ» ؛ لأنه ليس في أبنية الجمع مثله، وقد جاء على فَعْلٌ ؛ لأنه بناءٌ يرادُ به الكثرةُ والمبالغةُ في نحو: «نَدُسٌ»^(٣)، كأنه قد ذهب في عبادة الطاغوت كلَّ مذهب، قاله الفارسي^(٤).

ومن ثمَّ قال الزمخشري^(٥): «معناه الغلوُّ في العبودية، كحَدْرٌ وفَطْنٌ للبلغ في الحَدْرِ والفِطْنَةِ».

فتأويل ﴿عَبْدٌ﴾ أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان، وجاز^(٦) هذا البناء في «عَبْدٍ» ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ، وإن كان قد استُعْمِلَ استعمالَ الأسماء، لا يُزيل ذلك عنه حكمَ الوصفِ كالأبطح^(٧) والأبرق^(٨) استُعْمِلَا استعمالَ

(١) انظر: الغاية: ٢٣٥، النشر ٢/٢٥٥، الإتحاف ١/٥٣٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٣٦، الحجة لابن زنجلة: ٢٣١، الموضوع ١/٤٤٦.

(٣) النَّدُسُ: الفَهْمُ الكَيِّسُ.

(٤) الحجة ٣/٢٣٧.

(٥) الكشف ١/٦٥٢.

(٦) انظر: الحجة ٣/٢٣٧.

(٧) الأبطح: المكان المتسع يمرُّ به السَّيْلُ.

(٨) الأبرق: المكان الغليظ.

الأسماء حتى جُمعاً جَمَعَهَا في قوله: «أبارق»، و«أباطح»، كأجادل جمع الأجدل^(١)، ثم لم يُزل ذلك عنها حكمَ الصفة، يَدُلُّك على ذلك مَنْعُهُم له الصَّرْفَ كأحمر، وإذا لم يخرج «العبد» عن الصفة لم يمتنع أن يُبنى بناء الصفات على فَعَلٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَاءِ^(٢) طاعناً في هذه القراءة: «إن كانت لغةً في «عَبْدٍ»^(٣)، وإلا فلا تجوزُ القراءة».

فأجيب عنه بأنه تواترَ نقلُهُ، وَصَحَّ في كلامِ العرب، وليس بمعنى «عَبْدٍ».

وَأَمَّا قَوْلُ نُصَيْرِ الرَّازِيِّ: «هذا وهمٌ مَنَّنَ قرأ به، فليتيق الله مَنْ قرأ به وليسأل حتى يُوقَفَ على أنه غيرُ جائز».

فأجيب: بأنهم قد سألوا عن ذلك العلماء، ووجدوه صحيحاً في المعنى بحمد الله، وإذا تواترت القراءةُ فلا التفاتُ إلى مُنْكَرٍ؛ لأنه خَفِيَ عنه ما وَصَحَ لغيره.

و﴿الطَّاغُوتِ﴾ مجرور بإضافته إليه، أي: وجعل منهم عَبْدَ الطَّاغُوتِ بمعنى خَدَمِ الطَّاغُوتِ، ووافق المَطَّوِّعِيُّ^(٤) عن الأعمش حمزةً.

(١) الأجدل: الصَّقْرُ.

(٢) معاني القرآن ١/٣١٤-٣١٥.

(٣) عبارة الفراء: «فهو وجه».

(٤) انظر: المبهج ٢/٢١٨، إيضاح الرموز: ٣٦٣.

وعن الحسن^(١) فتح العين والبدال وسكون الباء وخفض الطاغوت ﴿﴾، على أنه مفرد يُرادُ به الجنس، أُضيف إلى ما بعده.

وعن الشنبوذي^(٢) عن الأعمش ضم العين والباء، وفتح الدال، وخفض الطاغوت، على أن: «عُبدًا»، جمع «عبيد»، و«عبيدًا» جمع «عبيد»، فهو جمع الجمع، قاله الأخفش^(٣)، وأنشد^(٤):

انْسَبِ الْعَبْدَ إِلَى آبَائِهِ أَسْوَدَ الْجِلْدَةِ مِنْ قَوْمِ عُبْدٍ

وتابعه الزمخشري^(٥) على ذلك، يعني أن عبيدًا جمعاً بمنزلة رغيف مفرداً، فيُجمع جمعه، كما يقال: رغيف ورغيف.

وقال ثعلب^(٦): «إنه جمع عابد كشارف وشرُف»، وأنشد^(٧):

/ أَلَا يَا حَمَزُ لِلشَّرْفِ النَّوَاءِ وَهِنَّ مَعَقَّلَاتٌ بِالْفِنَاءِ

والثالث^(٨): أنه جمع عبد كسقف وسقف، ورهن ورهن.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٧، إيضاح الرموز: ٣٦٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢١٩، إيضاح الرموز: ٣٦٣.

(٣) ليس في معاني القرآن إشارة إلى ذلك. وانظر: البحر ٣/ ٥١٩، الدر المصون ٤/ ٣٣٢.

(٤) لا يُعرف قائله، وهو في المحرر ٥/ ١٤٥، اللسان ٩/ ١٠ (عبد).

(٥) الكشف ١/ ٦٥٢.

(٦) ليس في مجالسه إشارة إلى ذلك. انظر: الدر المصون ٤/ ٣٣٣.

(٧) لا يُعرف قائله، وهو في: المحرر ٥/ ١٤٥، اللسان ٧/ ٩٢ (شرف)، و(١٤/ ٣٤٤) (نوي)، التاج ٢٣/ ٤٩٨ (شرف).

والشُرف: جمع شارف، وهي الناقاة المسننة، والنَّوَاء: جمع ناوية: السمينة.

(٨) تقدم فيما سبق التوجيه الأول والثاني على أنه جمع عبيد أو جمع عابد.

والرابع: أنه جمع «عباد»، و«عباد» جمع «عبد» فيكون أيضاً جمع الجمع، مثل: ثمار وهو جمع ثمرة، ثم يُجمع على ثمر؛ وهذا لأنّ عبداً وثماراً جمعين بمنزلة «كتاب» مفرداً، و«كتاب» يجمع على كُتُب فكذلك ما وازنه^(١). انتهى.

وقرأ الباقون بفتح العين والباء ونصب تاء ﴿الطُعُوتُ﴾ على أَنَّ ﴿عَبَدَ﴾ فعل ماض مبني للفاعل، وفيه ضمير يعود على ﴿مَنْ﴾.

وفي هذه الآية قراءاتٌ أخرى^(٢) شاذةٌ ليست في قراءاتِ مَنْ في هذا المجموع، ومُحَصَّل ما فيها [من]^(٣) متواترٍ وغيره أربعٌ وعشرون قراءةً.

وأمال ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾ [٦٢] أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٤)، وكذا خَلَفٌ، وافقهم اليزيديُّ والأعمش.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالصغرى، والباقون بالفتح.

وكذا حكم ﴿تَرَنِينِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و﴿فَتَرَكُهُ﴾ [الزمر: ٢١]، و﴿تَرَلَّهُمْ﴾

[الأعراف: ١٩٨] الكلمات الأربع حيث أتين.

وأمال ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمْ﴾ [٦٣] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم

الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.

وكذا حكم ﴿وَيَنْهَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿يَنْهَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿أَتْنَهِنَا﴾

[هود: ٦٢]، حيث أتين.

(١) اقتبس المؤلف هذه التخريجات من صاحب «الدر المصون».

(٢) انظر: البحر ٣/٥١٩.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) وابن ذكوان من طريق الصوري أيضاً.

إرشاد

من الأدب المستحسن خَفُضَ الصوتِ^(١) قليلاً بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ...﴾ إلى قوله: ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ [٦٤]، ثمَّ رفعه عند ابتداء ﴿غَلَّتْ﴾ [٦٤] على سَنَنِ السَّابِقَةِ^(٢).

وقرأ ﴿وَالْبَعْضَاءُ إِلَى﴾ [٦٤] بتسهيل الثانية كالواو نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورويسٌ، وافقهم ابن محيسن، واليزيديُّ، وتقدّم^(٣).

واختلِفَ في ﴿رِسَالَتُهُ﴾ [٦٧]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ويعقوبُ^(٤) بالألف وكسرِ التاء على الجمع؛ لأنه^(٥) عليه الصلاة والسلام أتى بأنواعٍ شتى من الرسالة كأصول التوحيد والأحكام على اختلافِ أنواعِها. وافقهم الحسن^(٦).

(١) انظر: التبيان للنووي ١١٨.

(٢) في حاشية ر: «القراءة السابقة».

(٣) انظر: ٩٢٥/٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٤٧٢/٢، النشر ٢٥٥/٢، الإتحاف ٥٤٠/١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٣٩/٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٣٢،

الموضح ٤٤٧/١.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٢٦٩، إيضاح الرموز: ٣٦٣.

وقرأ الباقيون بغير ألفٍ، ونصبِ التاءِ على التوحيدِ، واسمُ الجنسِ المضافِ يعمُّ جميعَ أنواعِ الرسالة، وقد قال نوح عليه السلام ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢].

وقال صالح عليه السلام ﴿لَقَدْ أُنزِلَتْ رِسَالَةٌ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩] اعتباراً للمعنيين.

وعن ابن محيصن^(١) (والصائبين) [٦٩] بكسرِ الهمزةِ وبياءٍ بعدها بدلِ الواو عطفاً على لفظِ اسم^(٢) «إن»، وإن كان فيها مخالفةٌ لسوادِ المصحف فهي مخالفةٌ يسيرة، ولها نظائر كقراءة قنبل ﴿صَرَطَ﴾ [الفاحة: ٧] بالسين وهو مرسوم بالصاد في جميع^(٣) المصاحف، ونحو قراءة الجميع ﴿إِلَافِهِمْ﴾ [قريش: ٢] بالياء، والرسم بدونها في الجميع.

والجمهور بضمِّ الهمزة وبواو بعدها كما هو في مصاحف الأمصار / وفي رفعه أوجه^(٤):

أحدها: وهو قول جمهور أهل البصرة الخليل وسيبويه^(٥)، ومن تابعهما أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوفٌ لدلالة خبر الأول عليه، والنية به التأخر، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم إلى آخره، والصائبون كذلك، ونحوه: إن زيدا وعمرو قائمٌ، أي: إن زيدا قائمٌ وعمرو قائمٌ.

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٦، إيضاح الرموز: ٣٦٤.

(٢) انظر: المحتسب ١/٢١٧، البحر المحيط ٣/٥٣١.

(٣) المثبت من ن، وسائر النسخ: «سائر».

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢/١٥٥.

فإن قلت: فالتقديم والتأخير لا يكون إلا لفائدة فما هي؟
 فالجواب: فائدته التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صحَّ منهم
 الإيمان والعمل الصالح، فما الظنُّ بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء
 المعدودين ضلالاً وأشدُّهم عتياً، وما سُمُّوا صابئين إلا أنهم صَبَّؤا عن
 الأديان كلِّها أي: خرجوا، وقيل في توجيه الرفع غير ذلك.
 وقرأه بضمِّ الباء وحذفِ الهمزة نافعٌ، وكذا أبو جعفر^(١).
 وقرأ ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [٦٩] بفتح الفاء وحذف التنوين يعقوب^(٢)،
 ووافقه الحسن. وعن ابن محيصن بالرفع من غير تنوين.
 وأمال ﴿نَهَوَى﴾ [٧٠] حمزة والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، وافقهم
 الأعمش.

وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿الَّتَاكُونَ﴾ [٧١]:

فأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ^(٣) برفع النون على
 أن «أن» مخففة من الثقيلة^(٤)، واسمها ضميرُ الشأن محذوفٌ تقديره: أنه،

(١) مضى في البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ [٦٢].

(٢) تقدم في البقرة عند الآية: ٣٨.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٦٠، النشر ٢/٢٥٥، الإتحاف ١/٥٤١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٤٦، الحجة لابن زنجلة: ٢٣٣،

و﴿لَا﴾ نافية، و﴿تَكُونُ﴾ تامة، و﴿فِئْتَةٌ﴾ فاعلها، والجملة خبر «أن»، وهي مفسرة لضمير الأمر والشأن، وعلى هذا: ف«حسب» هنا للتيقن لا للشك، ومن مجيئها للتيقن قول الشاعر^(١):

حَسِبْتُ النَّقْيَ وَالْمَجْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا
وإنما اضْطُررنا إلى جَعْلِهَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِلتَّيْقِنِ؛ لِأَنَّ «أَنَّ» الْمَخْفِيفَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ تَيْقُنٍ. وافقهم اليزيديُّ والأعمش^(٢).

وقرأ الباكون بالنصب على أن «أن» الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفي ب«لا»، و«لا» لا تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها من ناصب ولا جازم، ولا جارًّا، فالناصب كهذه الآية، والجازم كقوله ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِئْتَةٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، والجارُّ نحو: جئتُ بلا زادٍ، و«حسب» هنا على بابها من الظنِّ، فالناصبَةُ لا تقع بعد عِلْمٍ، كما أنَّ الْمَخْفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ غَيْرِهِ.

وقد شدَّ وقوعُ الناصبةِ بعد يقين^(٣)، والأكثر بعد أفعالِ الشكِ النصبُ ب«أن»؛ ولذلك أُجمع على النصبِ في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

(١) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٤٦، الدر المصون ٤/ ٣٦٥.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢٢١، إيضاح الرموز: ٣٦٤.

(٣) نحو قول جرير:

نرضى عن الناس إن الناس قد علموا أن لا يدانينا في خلقه بشر
وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٤.

وأما قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُونَ إِلَىٰ مَلَاكٍ مُّسْتَلِيمِينَ ﴾ [طه: ٨٩] فالجمهور على الرفع؛ لأنَّ الرُّوْيَةَ تقع على العلم. والحاصل^(١) أن: «أن» متى وقعت بعد علمٍ وَجَبَ أن تكون المخففة.

وإذا وقعت بعد ما ليس بعلم، ولا شك، وَجَبَ أن تكون الناصبة. وإن وَقَعَتْ بعد فعلٍ / يَحْتَمِلُ اليقين والشك جاز فيها وجهان، باعتبارين: إن جعلناه يقيناً جعلناها المخففة، ورَفَعْنَا ما بعدها. وإن جعلناه شكاً جعلناها الناصبة ونَصَبْنَا ما بعدها، والآية الكريمة من هذا الباب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُونَ إِلَىٰ مَلَاكٍ مُّسْتَلِيمِينَ ﴾ [طه: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا إِنَّا لَا نَحْسِبُ اللَّهَ قَائِمًا بِمَا نَعْمَدُ ﴾ [العنكبوت: ٢٢] لكن لم يُقْرَأْ في الآية الأولى إلا بالرفع، ولا في الثانية إلا بالنصب؛ لأنَّ القِراءَةَ سُنَّةٌ مُّبْتَعَةٌ. وأمال ﴿ أَنِّي ﴾ [٧٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح والتقليل.

وبه قرأ الدُّورِيُّ عن أبي عمرو، وقالون من «العنوان»^(٢)، والباقون بالفتح. وبه قرأ الدُّورِيُّ عن أبي عمرو من «العنوان»^(٣).

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢، ٤٦، مغني اللبيب ١/ ٣٠.

(٢) قوله: «وقالون من العنوان» زيادة من ح.

(٣) قوله: «وبه قرأ الدُّورِيُّ عن أبي عمرو من العنوان» زيادة من ح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿عَقَدْتُمْ﴾ [٨٩]:

فابنُ ذَكْوَانَ^(١) بِالْأَلْفِ وَتَخْفِيفِ الْقَافِ عَلَى وَزْنِ «فَاعَلْتُمْ». قال الفارسي^(٢): «يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى فَعَلَ كـ «طَارَقْتُ النَّعْلَ، وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ».

وَالِإِضْمَارُ يُرَادُ بِهِ فَاعَلْتُ الَّتِي تَقْتَضِي فَاعَلَيْنِ، كَأَنَّ الْمَعْنَى: عَاقَدْتُمْ عَلَيْهِ الْإِيمَانَ، عَدَّاهُ بِـ «عَلَى» لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى عَاهَدَ، أَي بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ، كَمَا عُدِّي ﴿نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [٥٨]، بِـ «إِلَى»، ثُمَّ اتَّسَعَ فَحُذِفَ الْجَارُ، وَنُقِلَ الْفِعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ، كَمَا حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الْمَوْصُولِ، إِذْ صَارَ: بِمَا عَاقَدْتُمُوهُ الْإِيمَانَ، كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

قال العلامة شهابُ الدين السمين^(٣): «يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ مَعْنَى الْمَفَاعَلَةِ، فَاتَى بِهَذِهِ النِّظَائِرِ لِلتَّضْمِينِ، وَلِحَذْفِ الْعَائِدِ عَلَى التَّدرِيجِ، وَالْمَعْنَى: بِمَا عَاقَدْتُمْ عَلَيْهِ الْإِيمَانَ وَعَاقَدْتُمْ الْإِيمَانَ عَلَيْهِ، فَنَسَبَ الْمَعَاقِدَةَ إِلَى الْإِيمَانَ مَجَازًا».

وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ ﴿عَقَدْتُمْ﴾ بِالْقَصْرِ وَالتَّخْفِيفِ عَلَى الْأَصْلِ، عَلَى أَنَّ الْعَاقِدَ وَاحِدٌ، وَتَجِبُ الْمَوْاخِذَةُ بِيَمِينِ وَاحِدَةٍ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٤).

(١) انظر: الروضة ٢/٦٢٩، النشر ٢/٢٥٥، الإتحاف ١/٥٤٢.

(٢) الحجة ٣/٢٥٢، وانظر: الحجة لابن زنجلة ٢٣٤، والموضح ١/٤٤٩.

(٣) الدر المصون ٤/٤٠٤.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٢٢، إيضاح الرموز ٣٦٥.

وقرأ الباقون بالقصر والتشديد على التكثر؛ لأنَّ المخاطبَ به جماعةٌ،
أو أنه يَدُلُّ على توكيد اليمين نحو: والله الذي لا إله إلا هو، أو على تأكيد
العزم بالالتزام، وبهذه المعاني سَلِمَت القراءة من المُعارض.

واختلِفَ في ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا﴾ [٩٥]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ^(١) ﴿فَجَزَاءٌ﴾ بالتنوين
والرفع على الابتداء^(٢)، والخبرُ محذوفٌ تقديره: فعليه جزاءٌ، أو على أنه
خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجبُ جزاءٌ، أو أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ
أي: فيلزمه أو يجبُ عليه، و﴿مِثْلُ﴾ [٩٥] برفع اللام؛ لأنَّ ﴿مِثْلُ﴾ صفةٌ
لجزاءٍ أي: فعليه جزاءٌ موصوفٌ بكونه مثل ما قتله، أي: مُماتله.

وجوز مكي^(٣) وأبو البقاء^(٤) وغيرهما أن يرتفع ﴿مِثْلُ﴾ على البدلِ،
ولم يذكر الكواشي غيره، ووافقهم الأعمشُ والحسن^(٥).

وقرأ الباقون برفع ﴿فَجَزَاءٌ﴾ من غير تنوينٍ وخَفُضِ اللام، على أنَّ
«جزاء» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه أن يَجْزِيَ المقتولَ
من الصيدِ مثله من النعم، ثم حُذِفَ المفعولُ الأوَّلُ لدلالة الكلام عليه

(١) انظر: المستنير ١٢١/٢، النشر ٢٥٥/٢، الإتحاف ٥٤٢/١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٥٤/٣، الحجة لابن زنجلة ٢٣٥،
الموضح ٤٥٠/١.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢١٧.

(٤) التبيان ٤٦٠/١.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٦٩، والمبهيج ٢٢٢/٢، وإيضاح الرموز ٣٦٥.

/ وأضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: زيد فقير ويعجبني إعطاؤك الدرهم، أي إعطاؤك إياه الدرهم، أو أَنَّ ﴿مِثْلُ﴾ مقحمة^(١) كقولهم: مثلك لا يفعل ذلك أي: أنت لا تفعل ذلك، ونحو قوله تعالى ﴿فَإِن آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنَ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بما آمتم به.

وبهذا يُدْفَعُ قولُ الواحدي^(٢) وغيره: «ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المِثْلِ؛ لأنَّ عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، فإنه لا جزاء عليه لما لم يقتله». وتبيّن أنه لا التفات لذلك، وأيضاً فإن أكثر القراء على هذه القراءة المتواترة.

والذي عليه الجمهور: أَنَّ العامدَ والناسيَ سواءٌ في وجوبِ الجزاءِ عليه، فالقرآنُ دَلٌّ على وجوبِ الجزاءِ على المتعمّد، وعلى تأثيمه بقوله: ﴿لِيَذُوقَ وَيَلْأَمُرَهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [٩٥].

وجاءت السنة من أحكام النبي ﷺ^(٣) وأحكام أصحابه بوجوبِ الجزاءِ

(١) انظر: الدر المصون ٤/٤١٩.

(٢) لم نجده في كتابه: الوسيط ٢/٢٢٩، والوجيز ١/٣٣٦، انظر: مشكل إعراب القرآن ٢١٨ ففيه قول مماثل لقول الواحدي، ونقل كلام الواحدي صاحبُ الدر المصون ٤/٤١٩.

(٣) ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ٥/٣٥٨، كما عراه المصنف له، ونقل عن الزهري - رحمه الله - أنه قال: «دَلَّ الكتاب على العامد، وجرت السنة على الناسي» وذكره في ٥/٣٦٤، فقال: «ثم الجمهور من السلف والخلف على أنه متى قتل المحرم الصيد وجب الجزاء، ولا فرق بين الأولى والثانية، وإن تكرر ما تكرر، سواء الخطأ في ذلك والعمد» وروى عبد الرزاق في المصنف ٤/٣٩٤، عن وكيع عن الثوري =

في الخطأ، كما دلَّ الكتابُ عليه في العَمْد، وأيضاً فإنَّ قَتْلَ الصيدِ إِتْلَافٌ، والإِتْلَافُ مضمونٌ في العَمْدِ والنسيان، لكنَّ المتعمِّدَ مأثومٌ، والمخطئُ غيرُ ملومٍ، قاله ابن كثير^(١).

قال: أخبرني جابر عن الحكم قال: «كتب عمر بن الخطاب أن يحكم عليه كلما أصاب» في إسناده جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف رافضي كما في التقريب ١٩٢ برقم (٨٨٦).

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ٤/ ٣٩١ برقم (٨١٧٨)، عن معمر عن الزهري قال: «يحكم عليه في العمد، وهو في الخطأ سنة»، وأورد عبد الرزاق عدة روايات أيضاً عن مجاهد وعطاء والحكم والحسن. انظر: المصنف ٤/ ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣، وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٢١ في شرح كتاب جزاء الصيد عند البخاري باب قول الله تعالى: «لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم...» فقال: «ولم يذكر المصنف... في هذه الترجمة حديثاً، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع».

وأورد ابن جرير في تفسيره ٨/ ٧١٤، ٧١٦ عن ابن عباس وعطاء وغيرهما روايات في لزوم الجزاء على المحرم الذي قتل الصيد بالخطأ، وانظر تفسير ابن كثير ٥/ ٣٥٨، ٣٦٤ لبعض الروايات ومذاهب العلماء في ذلك، وأورد السيوطي في الدر المنثور ٥/ ٥١٢، ٥١٥ روايات كثيرة في الموضوع.

(١) تفسير القرآن العظيم ٣/ ١٨٤.

وزاد في ح: «وافقهم الحسن والأعمش واليزيدي وابن محيصن». وهو خطأ؛ لأن الحسن والأعمش تقدم ذكرهما في قراءة التنوين، فالصواب: وافقهم اليزيدي وابن محيصن، وإن سكت عنهما كما في سائر النسخ فصحيح؛ لأنهما مندرجان في قول المؤلف: «وقرأ الباقر».

واخْتَلَفَ فِي ﴿كَفَّرَةٌ طَعَامٌ﴾ [٩٥]:

فنافعُ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(١) ﴿كَفَّرَةٌ﴾ بغير تنوين ﴿طَعَامٌ﴾ بالخفض على الإضافة^(٢)؛ لأنَّ الكفَّارةَ لَمَّا تَنَوَّعَتْ إلى تكفيرٍ بالطعام، وتكفيرٍ بالجزءِ المماثلِ، وتكفيرٍ بالصيام، حَسُنَ إِضَافَتُهَا لِأَحَدِ أَنْوَاعِهَا تَبَيُّناً لِدَلِّكَ، وَالإِضَافَةُ تَكُونُ بِأَدْنَى مَلَابِسَةٍ كَقَوْلِهِ^(٣):

إِذَا كَوَّكِبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ أَذَاعَتْ سُلَيْمَى غَزَلَهَا فِي الْغَرَائِبِ
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ^(٤) بِالتَّنْوِينِ وَالرَّفْعِ، بَدَلٌ مِنْ ﴿كَفَّرَةٌ﴾؛ إِذْ هِيَ مِنْ جِنْسِهِ،
أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ لَهَا، قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(٥)، وَتَعَقَّبَهُ الشَّيْخُ أَبُو حِيَانَ^(٦): بِأَنَّ
مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ اخْتِصَاصُ عَطْفِ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِفِ دُونَ النِّكَرَاتِ.

(١) انظر: الكفاية ١٥٩، النشر ٢/٢٥٥، الإتحاف ١/٥٤٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٥٧، الحجة لابن زنجلة ٢٣٧،
الموضح ١/٤٥١.

(٣) لأيعرف قائله، وهو في المحتسب ٢/٢٢٨، وابن يعيش ٣/٨، والدر المصون ٤/١٠٢.
وأذاعت: فَرَّقَتْ. والخرقاء هي المرأة التي لا تُحَسِّنُ عَمَلًا. ورواية البغدادي في خزانة
الأدب ٣/١١٢: «القرائب» جمع قريبة، وشرح البيت بقوله: «أضاف الكوكب إلى
الخرقاء، بملايسة أنها لما فَرَّطَتْ فِي غَزَلِهَا فِي الصَّيْفِ وَلَمْ تَسْتَعِدْ لِلشَّتَاءِ اسْتَعَزَّزَتْ
قَرَابَتِهَا عِنْدَ طُلُوعِ سَهِيلِ سَحَرًا - وَهُوَ زَمَانُ مَجِيءِ الْبَرْدِ - فَبَسَبَبَ هَذِهِ الْمَلَابِسَةَ سُمِّيَ
سَهِيلُ كَوَّكِبِ الْخَرْقَاءِ».

(٤) وافقهم الحسن والأعمش واليزيديُّ وابنُ مُخَيَّصِنٍ. انظر: المبهج ٢/٢٢٣، إيضاح
الرموز ٣٦٥.

(٥) الحجة ٣/٢٥٨.

(٦) البحر ٤/٢٠.

وَتَعَقَّبَهُ السَّمِينُ^(١) بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَخَالِفُ فِي ذَلِكَ^(٢)، وَيَسْتَدِلُّ بِأَدْلَةٍ، مِنْهَا ﴿شَجَرَةَ مُبْرَكَةَ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فـ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ عِنْدَهُ عَطْفٌ بَيَانٍ لـ ﴿شَجَرَةٍ﴾، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فـ ﴿صَدِيدٍ﴾ عِنْدَهُ بَدَلٌ^(٣) مِنْ ﴿مَّاءٍ﴾ وَالبَدَلُ فِيهِمَا مُحْتَمِلٌ فَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَالبَدَلُ قَدْ يَجِيءُ لِلْبَيَانِ.

وَالثَّالِثُ مِنْ أَوْجِهِ الرَّفْعِ: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَي: هِيَ طَعَامٌ أَي: تِلْكَ كَفَارَةٌ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى الْجَمْعِ فِي ﴿مَسَكِينَ﴾ هُنَا [٩٥]؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْعَمُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ مَسَكِينَ وَاحِدًا، بَلْ جَمَاعَةً مَسَاكِينَ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْبَقْرَةِ [٨٣]؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ يُرَادُ بِهِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، وَالْجَمْعُ يُرَادُ بِهِ عَنْ أَيَّامٍ كَثِيرَةٍ. وَعَنِ الْحَسَنِ^(٤) (طُعْمُهُ) [٩٦] بَضْمُ الطَّاءِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَالْجَمْهُورُ يَفْتَحُ الطَّاءَ وَالْعَيْنَ وَبِالْأَلْفِ، وَالطَّعَامُ بِمَعْنَى الْإِطْعَامِ أَي: إِنَّهُ اسْمٌ مُصَدَّرٌ، وَيُقَدَّرُ الْمَفْعُولُ حِينَئِذٍ مَحذُوفًا أَي: إِطْعَامُكُمْ إِيَّاهُ أَنْفُسَكُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «طَعَامٌ» / بِمَعْنَى مَطْعُومٍ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ السَّابِقَةِ (وَطُعْمُهُ).

(١) الدر المصون ٤/ ٤٢٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٤٣.

(٣) كذا في النسخ، ولعله: بيان.

(٤) في قوله: ﴿وَطَعَامُهُ مَتَعَالَى كُمْ﴾. انظر: مفردة الحسن: ٢٧٠، وإيضاح الرموز

وعن المطوّعيّ^(١) كسر دالِ (دِمْتَم) [٩٦] على أنه من لغة مَنْ يقول: دام يدام كخاف يخاف.

وقرأ ﴿قِيَمًا﴾ [٩٧] بالقَصْرِ بوزن عِنَبِ ابْنِ عامِرٍ، وَسَبَقَ فِي النِّسَاءِ [٥]، وَاسْتَشْكَلَتْ^(٢) بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا عَلَى فِعْلٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى فِعَالٍ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحَّ الْوَاوُ كَحَوْلِ^(٣) وَعَوْضِ^(٤)، وَإِنْ كَانَ الثَّانِيَّ فَالْقَصْرُ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي شِعْرِ.

وقرأ ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمُ﴾ [١٠١] بتسهيل الثانية كالياء مع تحقيق الأولى نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم الزبيدي وابن مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ الباقيون بتحقيقهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وعن الحسن^(٥) (لا يَضْرُكُم) [١٠٥] بكسر الضادِ وجزمِ الراءِ مع تخفيفِها، مِنْ ضارِهِ يَضِيرُهُ كَبَاعَهُ يَبِيعُهُ^(٦).

(١) تقدم في آل عمران عند الآية: ٧٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٨١، ٤/ ٤٣٣، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي

٣/ ٢٥٨، الحجة لابن زنجلة ٢٣٧، الموضع ١/ ٤٥٢.

(٣) الحَوْلُ: التحول والحدق، وانظر: الممتع ٣٠٢-٣٠٣.

(٤) في النسخ «عَوْر» والتصويب من الدر.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٧٠، إيضاح الرموز ٣٦٥.

(٦) انظر: المحتسب ١/ ٢٢٠، البحر المحيط ٤/ ٣٧.

والجمهورُ بضم الضاد وتشديد الراء. وهذه القراءة تحتمل^(١) أن يكونَ الفعلُ فيها مجزوماً على جوابِ الأمرِ في ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [١٠٥]، وإنما ضُمَّتِ الراءُ^(٢) إتباعاً لضمِّ الضادِ، وضمُّ الضادِ هي حركةُ الراءِ الأولى، نُقلت للضادِ لأجلِ إدغامِها في الراءِ بعدها، والأصلُ: لا يَضُرُّكم.

ويجوز أن يكونَ الجزمُ لا على وجه الجوابِ للأمر بل على وجه أنه نهْيٌ مستأنفٌ.

ويَنصُرُ جوازَ الجزمِ هذا على المعنيين المذكورين من الجوابِ والنهْيِ قراءةُ الحسنِ والنخعي فإنهما نصَّ في الجزمِ، ولكنهما محتملان للجزمِ على الجوابِ أو النهْيِ.

واقفهم^(٣) ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ والشنبوذي عن الأعمش.

وعن الحسن^(٤) أيضاً بضمِّ الضادِ مخففاً، وهو أحد وجهيه.

وعن ابنِ مُحَيِّصٍ بخُلفٍ عنه^(٥) (لِمَلَأْتِمين) [١٠٦] بإدغامِ نونِ «مِن» في لامِ التعريفِ بعد نَقْلِ حركةِ الهَمْزَةِ من «أْتِمين» إليها اعتداداً بحركةِ النقلِ

(١) انظر: الدر المصون ٤/٤٥٢.

(٢) أي: الثانية، الساكنة للجزم.

(٣) قوله: «واقفهم ابن محيصن... وهو أحد وجهيه» زيادة من ح، وهو موافق لما في المصادر. انظر: المبهج ٢/٢٢٤، إيضاح الرموز ٣٦٥.

(٤) نسبها إلى الحسن في البحر ٤/٣٧، والدر المصون ٤/٤٥٢، ولم تذكر في مفردته هذه القراءة.

(٥) انظر: المبهج ٢/٢٢٤، إيضاح الرموز ٢٩٥.

وأدغم، وسَبَقَ عند قوله: ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وهي نظيرُ قراءةٍ مَنْ قرأ ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ [النجم: ٥٠] بالإدغام^(١).

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ [١٠٧]:

فَحَفْصٌ^(٢) بفتح التاءِ والحاءِ مبنياً للفاعلِ، وإذا ابتداءً كسر همزَ الوصلِ، ووافقهُ الحسن^(٣)، وقرأ الباقون بضمِّ التاءِ وكسرِ الحاءِ مبنياً للمفعولِ، وإذا ابتدؤوا ضمُّوا الهمزةَ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْأَوْلَيْنِ﴾ [١٠٧]:

فأبو بكرٍ وحمزة، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ^(٤) بتشديد الواوِ وكسرِ اللامِ بعدها وفتح النونِ، جمعَ أوَّلِ المقابلِ لآخر^(٥)، وفيه أوجهٌ: أحدها: أنه مجرورٌ صفةً لـ ﴿الَّذِينَ﴾.

الثاني: أنه بدلٌ منه، وهو قليلٌ لكونه مشتقاً.

الثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٠٧]، وحسنه هنا - وإن كان مشتقاً - عَدَمُ صلاحيةِ ما قبله للوصفِ، نَقَلَ هذينِ الأخيرينِ مكِّي^(٦).

(١) وهم نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوبٌ فقرؤوا بالنقل والإدغام حالة الوصل، والباقون بالهمز من غير نقل. انظر: النشر ١/ ٤١٠، والإتحاف ١/ ٢٥١.

(٢) انظر: التيسير: ١٠٠، إرشاد المبتدي ٣٠٠، النشر ٢/ ٢٥٦، الإتحاف ١/ ٥٤٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٠، إيضاح الرموز ٣٦٦.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٣٠٠، النشر ٢/ ٢٥٦، الإتحاف ١/ ٥٤٣، ٥٤٤.

(٥) أي: ﴿الْأَوْلَيْنِ﴾، وانظر في التوجيه: الحجة للفارسي ٣/ ٢٦٠، الحجة لابن زنجلة

٢٣٨، الموضع ١/ ٤٥٢.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢٢٤-٢٢٥.

الرابع: أنه منصوبٌ على المدح، ذكره الزمخشري^(١)، قال: «ومعنى الأَوْلِيَّةِ التقدُّمُ على الأَجانِبِ / في الشهادة لكونهم أَحَقَّ بها». وافقهم الأعمش^(٢).

وعن الحسن^(٣) (أَوْلَانِ) بتشديد الواو وفتح اللام من غير ياء مثني «أَوَّلِ» مرفوع بـ ﴿أَسْتَحَقُّ﴾ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وقرأ الباقون^(٤) ﴿أَلْأَوْلِيَيْنِ﴾ بإسكان الواو وفتح اللام وكسر النون، مثني أَوْلَى، فينتج من تركيب الكلمتين، عشرُ قراءات:

الأولى: لقالون وابن كثير وهشام، وكذا أبو جعفر ﴿أَسْتَحَقُّ﴾ بضم التاء وكسر الحاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسر الهاء وضم الميم، ﴿أَلْأَوْلِيَيْنِ﴾ بإسكان الواو على التثنية، وافقهم ابن مُحِيصِنٍ.

الثانية: لورش كذلك، إِلَّا أَنَّهُ بِنَقْلِ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ مِنْ ﴿أَلْأَوْلِيَيْنِ﴾. الثالثة: لابن ذكوان كذلك، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ السَّكْتِ عَلَى هَمْزِ ﴿أَلْأَوْلِيَيْنِ﴾ كما في «المبهج»^(٥) وغيره، والجمهورُ عنه على عدم السَّكْتِ، وعليه العمل.

(١) الكشاف ١/ ٦٨٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢٢٥، إيضاح الرموز ٣٦٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٢٧١، إيضاح الرموز: ٣٠٦.

(٤) أي: ممن يقرؤون بالمثني كما تقدم في الصفحة السابقة.

(٥) المبهج ١/ ٤٠٥ ذكره في باب الوقف.

الرابعة: لأبي عمرو ﴿أَسْتَحِقَّ﴾ بضمّ التاء وكسرِ الحاءِ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسرِ الهاءِ والميمِ، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ بإسكانِ الواوِ على الثنيةِ، وافقه اليزيديُّ.

الخامسة: لحفص ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بفتحِ التاءِ والحاءِ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسرِ الهاءِ وضمِّ الميمِ، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ بإسكانِ الواوِ على الثنيةِ^(١).

وعنه: السكتُ مِنْ طَرِيقِ عبيدِ بنِ الصباحِ باختلافٍ عن أصحابِ الأثنائي، ونصَّ عليه في «جامع البيان»^(٢).

السادسة: لشعبة ﴿أَسْتَحِقَّ﴾ بضمِّ التاءِ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسرِ الهاءِ وضمِّ الميمِ، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ بتشديدِ الواوِ وكسرِ اللامِ وفتحِ النونِ.

السابعة: لحمزة، وكذا خَلْفُ، ﴿أَسْتَحِقَّ﴾ بضمِّ التاءِ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضمِّ الهاءِ والميمِ، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ بالتشديدِ وكسرِ اللامِ، مع السكتِ بخَلْفِ عنهما، على ما هو مبينٌ في بابِه^(٣)، وافقهم المطوِّعِيُّ عن الأعمشِ.

ووقف حمزةٌ عليه بالتحقيقِ مع السكتِ أيضاً وبالنقلِ، وحُكي أيضاً التحقيقُ مِنْ غيرِ سكتٍ، لكنْ قال في «النشر»^(٤): «لا أعلمه نصّاً في كتابٍ من الكتبِ، ولا في طريقٍ من الطرقِ عن حمزة؛ لأنَّ أصحابَ عدمِ السكتِ على لامِ التعريفِ عن حمزة، أو عن أحدٍ مِنْ رُوّاته حالةِ الوصلِ، مُجمِعون

(١) زاد في ح: «وافقه اليزيديُّ» وهو سهو.

(٢) جامع البيان (خ): ١١٣/ب.

(٣) انظر: ٨٧١/٢.

(٤) النشر ١/٤٨٦-٤٨٧.

على النقلِ وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين خلافاً في ذلك منصوصاً يُعْتَمَدُ [عليه]^(١)، وقد رأيتُ بعضَ المتأخرين، يأخذ به لخلاَّد، اعتماداً على بعضِ شروح «الشاطبية»، ولا يَصِحُّ ذلك مِنْ طَرِيقٍ مِنْ طَرِقِهَا^(٢) انتهى. ووافقه^(٣) الأعمش.

الثامنة: للكسائي ﴿أَسْتَحِقُّ﴾ بضمِّ التاء، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضمِّ الهاءِ والميمِ، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ على التثنية.

التاسعة: ليعقوبَ ﴿أَسْتَحِقُّ﴾ بضمِّ التاءِ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بضمِّ الهاءِ والميمِ، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ بتشديد الواوِ على الجمعِ، وافقه الشنبوذي^(٤).

العاشرة: عن الحسنِ (استحق) بفتحِ التاءِ والحاءِ، (عليهم) بكسر الهاءِ والميمِ، (الأولان) من غيرِ ياءٍ.

وعن المطوِّعِيِّ عن الأعمشِ إسكانُ سينِ (الرُّسُلِ) [١٠٩]، وسَبَقَ في البقرة [٦٧].

(١) الزيادة من النشر.

(٢) ر، ن: «طرقنا» والمثبت موافق لما في النشر ١/٤٨٧، وهو الأولى؛ لأن ضمير الهاء يعود على الشاطبية.

(٣) ح: «وافقه الشنبوذي عن الأعمش»، وهو سهو؛ لأن الموافقة المذكورة هنا في وقف حمزة على «الأولين»، وليست في القراءة السابعة المذكورة، لأن المطوِّعِيِّ قد سبق ذكر موافقته في القراءة السابعة، وستأتي موافقة الشنبوذي ليعقوب في القراءة التاسعة.

(٤) قوله: «وافقه الشنبوذي» زيادة من: ن، علماً بأن الأعمش - من طريق المطوِّعِيِّ عنه - ذُكِرَ في القراءة السابعة مع السكت.

وقرأ ﴿الغَيُوبِ﴾ [١٠٩] بكسر الغين أبو بكرٍ وحمزة، وافقهما الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ بخُلفٍ عنه، وضمَّها الباكون، وبه قرأ ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة» وذكر في البقرة [١٨٩].

وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [١١٠] بتسهيلِ الهمزة أبو جَعْفَرٍ، وافقه / المطوّعيّ، وفي مَدَّها لورشٍ من طَرِيقِ الأزرقِ، خلافُ سَبَقَ^(١).
وعن الحسنِ حَذَفُ الألفِ والياءِ.

وقرأ ﴿فَكَوْنُ طَيْرٍ أَبَاذْنَيْ﴾ [١١٠] بألفٍ بعد الطاءِ ثم همزة مكسورة نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ، وافقهما الحسنُ. وزاد أبو جَعْفَرٍ إفرادَ الأوّلِ أيضاً، والباكون بغيرِ ألفٍ ولا همز فيهما، وسبق في آل عمران [٤٩].

واختلِفَ في ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ هنا [١١٠]، وفي أولِ يونس [٢]، وهود [٧]، والصف [٦]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٢) بالألفِ بعد السينِ وكسرِ الحاءِ في الأربعةِ، اسمَ فاعلٍ، والمشارُ إليه عيسى عليه السلام، ويحتمل أن يكون المرادُ به المصدرُ كقولهِ: عائداً بك، وعائداً بالله من شرِّها، وافقهم الأعمشُ^(٣).

(١) في سورة البقرة عند الآية: ٤٠.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٧٤/٢، النشر ٢٥٦/٢، الإتحاف ٥٤٥/١.

(٣) انظر: المبهج ٢٢٥/٢، إيضاح الرموز ٣٦٦.

وقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ كذلك في يونسَ .
 وقرأ الباقرُ بكسرِ السينِ وإسكانِ الحاءِ من غيرِ ألفٍ في الأربعةِ على
 المصدرِ .

والرسمُ يحتملُ القراءتين، والإشارةُ على هذه القراءةِ إلى ما جاء به
 من البيِّنات^(١)، أي: ما هذا الذي جاء به من الآياتِ الخوارقِ إلاَّ سِحْرٌ،
 ويُحتملُ أن تكونَ الإشارةُ إلى عيسى، جعلوه نفسَ السحرِ مبالغةً نحو:
 «رجلٌ عدلٌ»، أو على حذفِ مضافٍ أي: إلا ذو سحرٍ .

واختلفَ في ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [١١٢]:

فالكسائيُّ^(٢) بتاءِ الخطابِ لعيسى مع إدغامِ اللامِ في التاءِ، كما هو
 قاعدتهُ، و﴿ رَبُّكَ ﴾ [١١٢] بالنصبِ على التعظيمِ، أي: هل تستطيع سؤالَ
 ربِّكَ^(٣)؟ وهم لا يشكُّون، فالمعنى: هل يسهُلُ عليك أن تسألَ ربك كقول
 الآخر: «هل تستطيع أن تقوم»^(٤).

وقرأ الباقرُ بياءِ الغيبِ، ﴿ رَبُّكَ ﴾ [١١٢] مرفوعاً بالفاعلية.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٢٧٠، الحجة لابن زنجلة: ٢٣٩،
 الموضح ١/ ٤٥٤ .

(٢) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/ ٤٦٢، النشر ٢/ ٢٥٦، الإتحاف ١/ ٥٤٥ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٢٧٣، الحجة لابن زنجلة: ٢٤٠،
 الموضح ١/ ٤٥٥ .

(٤) قوله: «أن تقوم» زيادة من: ر .

قال في «الدر»^(١): «قال ابن الأنباري: لا يجوز لأحد أن يتوهم على الحواريين أنهم شكوا في قدرة الله تعالى».

وبهذا يظهر أن قول الزمخشري^(٢): إنهم ليسوا بمؤمنين ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع.

وهذه القراءة لا تدل له؛ لأن الناس أجابوا عن ذلك بأجوبة:

منها: أن معناه: هل يطيع ربك أي: هل يُجيبك^(٣) إن سألته، واستطاع بمعنى أطاع كاستجاب وأجاب، أو المراد: هل يفعل كما تقول لصاحبك: هل تستطيع أن تقوم وأنت تعلم استطاعته لذلك.

ومنها: أنهم سألوه سؤال مُستخبر: هل يُنزل أم لا؟ فإن كان يُنزل فأسأله لنا.

(١) الدر المصون ٤/ ٥٠٠.

(٢) الكشف ١/ ٦٩٣، وعبارته: «كلام لا يرد مثله عن مؤمنين مُعظمين لرّبهم».

(٣) تنقسم الاستطاعة إلى قسمين:

١- استطاعة متقدمة على الفعل ومصححة مجوزة له، وهي الاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس.

٢- استطاعة مقارنة للفعل موجبة له، ومحققة، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل.

والحواريون عندما قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ إنما استفهموا عن القدرة الكونية الموجبة للفعل، كما يقال للرجل: هل تقدر أن تفعل كذا؟ أي: هل تفعله؟ وهو مشهور في كلام الناس. انظر: مجموع الفتاوى ٨/ ٣٧٢، ٣٧٤.

ويوقف على ﴿وَتَظْمِينَ﴾ [١١٣] لحمزة بوجه واحد، وهو التسهيل كالياء، ووافقه الأعمش بخلف عنه.

وعن المطوّعي عن الأعمش^(١) (وتعلّم أن) [١١٣] بالتاء المثناة من فوق، والفعل مبني للفاعل، وهو ضمير القلوب. ولا يجوز أن تكون التاء للخطاب لفساد المعنى، وقرأ الباكون بالنون.

وعنه^(٢) أيضاً (تكن لنا) [١١٤] بحذف الواو وسكون النون مجزوماً على جواب الأمر في قوله ﴿أَنْزِلْ﴾.

قال الزمخشري^(٣): «وهما نظير ﴿يَرْتُنِي﴾، و﴿يَرْتُنِي﴾ يريد قوله تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرْتُنِي وَيَرِثُ﴾ [مريم: ٥، ٦]، بالرفع صفةً، وبالجزم جواباً»^(٤).

/ ولكن القراءتان هناك^(٥) متواترتان، والجزم هنا من الشواذ. وعن ابن محيصن^(٦) (الأولانا وأخرانا) [١١٤] مؤنث أول وآخر، وإنه منك^(٧) بهمزة مكسورة مقصورة ونون مفتوحة مشددة، موضع الياء وهاء مضمومة، والضمير: إمّا للعيد، وإمّا للإنزال.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٢٧، إيضاح الرموز ٣٦٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٢٨، إيضاح الرموز ٣٦٧.

(٣) الكشاف ١/٦٩٣.

(٤) انظر القراءات في الآية: ٦ من سورة مريم.

(٥) يعني في آية مريم: ٦.

(٦) المبهج ٢/٢٢٨، إيضاح الرموز ٣٦٧.

(٧) في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ مِنْكَ﴾.

واختلِفَ في ﴿ مُنَزَّلَهَا ﴾ [١١٥]:

فنافعُ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ بالتشديد^(١)، فقيـل^(٢): إنَّ أنزلَ ونَزَلَ بمعنى، وقيل: التشديدُ للتكثيرِ، ففي التفسيرِ: أَنَّهَا نَزَلَتْ مَرَّاتٍ متعددةً، وافقهم الحسنُ، وقرأ الباقون بالتخفيفِ.

وقرأ بفتح ياءِ الإضافةِ من ﴿ فَيَأْتِي أَعْدَبُهُ ﴾ [١١٥] نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخُلْفٍ، والتسكينُ له من «المبهج» والفتحُ من «المفردة».

وقرأ ﴿ ءَأَنْتَ ﴾ [١١٦] بتسهيلِ همزته الثانية مع تحقيقِ الأولى وإدخالِ ألفٍ بينهما، قالونُ وأبو عمرو وهشامٌ من طَرِيقِ ابنِ عبدانٍ وغيره عن الحُلوانِيِّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وافقهم اليَزِيدِيُّ.

وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ بالتسهيلِ بينَ بينَ من غيرِ ألفٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وهو أحدُ وجهي الأزرقِ عَن وَرَشٍ، والأكثرُون عنه على إبدالها ألفاً خالصةً مع المدِّ للساكنين.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ وَرَوْحٌ بالتحقيقِ من غيرِ ألفٍ، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ الجمالُ عن الحُلوانِيِّ عن هشامٍ بالتحقيقِ وإدخالِ ألفٍ بينهما.

(١) تقدم الخلاف فيه في سورة البقرة عند الآية: ٩٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٢٨٢، الحجة لابن زنجلة: ٢٤٢،

وقرأ بفتح ياء الإضافة من ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [١١٦] نافعٌ وأبو عمرو وابن عامر وحفص، وكذا أبو جعفر، وافقهم يزيدي.

وفتح ياء ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [١١٦] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابن محيصة واليزيدي.

وعن المطوّعي كسر دال (دمت) [١١٧] كما في آل عمران [٧٥].

واختلّف في ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ [١١٩]:

فنافع^(١) بالنصب على الظرف، وهو متعلّق في الحقيقة بخبر المبتدأ، أي: هذا واقعٌ أو يقع في يومٍ ينفع، أو على أن ﴿هَذَا﴾ منصوبٌ بـ ﴿قَالَ﴾ وأشير به إلى المصدر، فنصبه على المصدر.

وقيل: بل أُشير به إلى الخبرِ والقَصصِ المتقدّمة، فيجري في نصبه خلافٌ: هل هو منصوبٌ نَصَبَ المفعول به أو نَصَبَ المصادِر؟ لأنّه متى وقع بعد القولِ ما يُفهِمُ كلاماً نحو: «قلتُ شعراً وخطبةً» جرى فيه هذا القول^(٢).

وعلى كلّ تقدير، فـ ﴿يَوْمٌ﴾ منصوبٌ على الظرفِ بـ ﴿قَالَ﴾ أي: قال الله هذا القولُ أو هذه الأخبارُ في وقتِ نفعِ الصادقين، فالفتحةُ فتحةُ إعراب، أو على أن ﴿هَذَا﴾ مبتدأٌ و﴿يَوْمٌ﴾ خبره، وإنما بُني الظرفُ

(١) انظر: التيسير ١٠١، الغاية ٢٣٨، النشر ٢/٢٥٦، الإنحاف ١/٥٤٧.

(٢) أي: الخلاف المذكور، وهو كذلك في الدر المصون.

لإضافته إلى الجملة الفعلية، وإن كانت معربةً، وهذا مذهب الكوفيين^(١)،
واستدلُّوا عليه بهذه / القراءَة. [ب/٢٩١]

وأما البصريُّون فلا يُجيزون البناء، إلا إذا صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها
بفعلٍ ماضٍ، و﴿يَنْفَعُ﴾ [١١٩] في محلِّ خفضٍ بالإضافة.
وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢).

وقرأ الباقيون بالرفع على المبتدأ والخبر، والجملةُ في محلِّ نصبٍ
بالقول.



(١) انظر: البحر ٤/٦٣، الدر المصون ٤/٥٢٠.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٢٩، إيضاح الرموز ٣٦٨.

المرسوم

اتفقوا على رسم ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ﴾ [٢٩] بألفٍ بعد الواو^(١).
وروى نافعٌ حذفَ أَلِفِ ﴿سُبُلِ السَّلَامِ﴾، و﴿دَارِ السَّلَامِ﴾ هنا^(٢)
[١٦]، والأنعام [١٢٧].

والقاعدة: أن أَلِفَ ﴿السَّلَامِ﴾ كَلَّمَه محذوفة^(٣) لإفراد نافع^(٤).
وكذا روى حذفَ^(٥) أَلِفِ ﴿بَلَّغْتَ رِسَالَتِي﴾، و﴿يَجْعَلُ رِسَالَتِي﴾ بهما
[المائدة: ٦٧، الأنعام: ١٢٤]، والمراد أَلِفُ ﴿رِسَالَتِي﴾ الثاني الذي للجمع^(٦).

(١) انظر: المقنع ٤٣، مختصر التبيين ٣/٤٤٠، الوسيلة ٣٧٦، الجميلة: ٦١٠.
(٢) كذا في النسخ يعني الموضع الأول ﴿سُبُلِ السَّلَامِ﴾ هنا أي بالمائدة، والموضع الثاني: ﴿دَارِ السَّلَامِ﴾ بالأنعام.
(٣) انظر: المقنع ١١، ١٧، مختصر التبيين ٢/٤١٣، الوسيلة ١٢٣، الجميلة: ٣٠٥، ٤٤٤.

(٤) كذا في النسخ، ولعل الصواب: «لا أفراد نافع»، أي لا ما أفرده نافع بالذكر، وهما
الموضعان المذكوران. انظر: الجميلة: ٣٠٦.

(٥) ح: «رَوَى خَلْفَ»، ولم نجده في المصادر.

(٦) وهي الألف التي بعد اللام. وانظر: المقنع ١١، مختصر التبيين ٣/٤٥٣، ٥١٢، الوسيلة ١٢٣، الجميلة: ٣٠٥، أما الألف الأولى فتأبته فيهما على قراءة الأفراد، ومحذوفة على قراءة الجمع إلا المائدة فألفه الأولى ثابتة في الحالين. وانظر: دليل الحيران ٥٣، سفير العالمين ٨٩/١.

وروى نافعٌ أيضاً حذف ألف ﴿ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾^(١) [٤٢]، و﴿ هَدْيًا يَبْلُغُ
الْكَعْبَةَ ﴾^(٢) [٩٥] للتخفيفِ فيهما.

وكذا حذف ألف ﴿ قِيمًا لِلنَّاسِ ﴾ [٩٧]، و﴿ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَايِنِ ﴾^(٣) [١٠٧] في الرسم المدني كالبواعي، ووجهُ الحذفِ في هاتين احتمالُ القراءتين المتقدمتين، وخرجَ بقيد ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ في ﴿ قِيمًا ﴾، ﴿ لِكُرْقِيمًا ﴾ في النساء [٥]، وهي في حكمه.

وكتب في الإمام والمدني والشامي ﴿ يَزِيدُ مِنْكُمْ ﴾ [٥٤] بدالين، وفي المكي والكوفي والبصريّ بواحدة^(٤).

قال في «المقنع»^(٥): «وفيها -يعني المائدة- في مصاحف المدينة والشام ﴿ مَنْ يَزِيدُ ﴾ [٥٤] بدالين»، ثم قال: «وفي سائرِ المصاحف -يعني بقيتها- بدالٍ واحدةٍ»، فخرج عنه موضع البقرة [٢١٧]، ووجهُ الخُلفِ موافقةُ كلِّ من القراءتين رسماً صريحاً.

(١) انظر: المقنع ١١، مختصر التبيين ٣/٤٤٥، الوسيلة ١٢٤، الجميلة: ٣٠٧.

(٢) انظر: المقنع ١١، مختصر التبيين ٣/٤٥٩، الوسيلة ١٢٤، الجميلة: ٣٠٧.

(٣) انظر: الكلمتين في المقنع ١١، ومختصر التبيين ٣/٤٦١، ٤٦٢، الوسيلة ١٢٤، الجميلة: ٣٠٧.

(٤) انظر: المقنع ١٠٣، ١١١، مختصر التبيين ٣/٤٤٩، الوسيلة ١١٦، الجميلة: ٣١٦.

(٥) المقنع ١٠٣.

وَكُتِبَ ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [٩٥] في بعضِ المصاحفِ بِألفٍ، وفي بعضها بغيرِ أَلِفٍ^(١) لاحتِمَالِ القراءَتينِ صريحاً بخلافِ البقرة^(٢).
وعلى المشهور الإثباتُ قياسيٌّ والحذفُ اصطلاحِيٌّ، وقد قرأ بتوحيدها^(٣) أبو المتوكل^(٤) وأبو نَهِيك^(٥)، وَخَرَجَ بقيدِ ﴿طَعَامُ﴾ [٩٥]،
﴿عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ هنا [٨٩] المتفقُ على حَذْفِهِ.
وَكُتِبَ ﴿إِنَّ هَذَا لِأَسْحَرُمِّيْنُ﴾ هنا [١١٠]، و﴿إِنَّ هَذَا لِسَجْرُمِّيْنُ﴾ أَوَّلُ
يونسَ [٢]، و﴿إِنَّ هَذَا لِأَسْحَرُمِّيْنُ﴾ بهود [٧] في بعضِ المصاحفِ بِألفٍ،
وفي بعضها بغيرِ أَلِفٍ^(٦)، وَوَجْهُ حَذْفِ الألفِ في هذه: الاحتمالُ.

(١) انظر: المقنع ١١، ٩٣، مختصر التبيين ٣/٤٦٠، الوسيلة ١٢٥، الجميلة: ٣٠٨.
(٢) يعني بخلاف ما جاء من هذه الكلمة: «مساكين» في البقرة: [٨٣، ١٧٧، ١٨٤، ٢١٥]،
فإنها كلها بحذف الألف باتفاق المصاحف كما في المقنع: ١٠، مختصر التبيين
٢/١٧٣، ٢٤٧.

(٣) انظر: الوسيلة ١٢٦، الجميلة: ٣٠٩.

(٤) علي بن داود - ويقال: دُوَاد - أبو الْمُتَوَكَّل، النَّاجِي، السَّامِي - من بني ناجية بن سامة
ابن لؤي - البصري، من جِلَّةِ التابعين، مُحدِّث ثقة، (ت: ١٠٢هـ)، وقيل: (١٠٨هـ).
رويت عنه بعض الأحرف الشاذة. انظر: تهذيب الكمال ٢٠/٤٢٥، سير أعلام النبلاء
٨/٥.

(٥) عِلباء بن أحمر، أبو نَهِيك، اليَشْكُري، البصري، المقرئ، المحدث، وثقه ابن معين
وأبو زرعة وابن حبان وغيرهم، له حروف من الشواذ تُنسب إليه. انظر: تهذيب الكمال
٢٠/٢٩٣، غاية النهاية ١/٥١٥، التقريب ٦٨٨.

(٦) انظر: المقنع: ٩٣، ٩٤، مختصر التبيين ٣/٤٦٤، الوسيلة ١٢٥، الجميلة: ٣٠٨.

وَكُتِبَ أَيْضاً ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [٥٣] بواو العطف قبل الياء في الكوفيِّ
والبصريِّ، وبَحَذْفِهَا فِي الْحِجَازِيِّ وَالشَّامِيِّ^(١)، وَالْخِلَافُ لِمُوَافَقَةِ
الْقِرَاءَتَيْنِ صَرِيحاً.

وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ^(٢) عَلَى رَسْمِ الْهَمْزَةِ الْمَتْطَرَفَةِ وَاوَاءً، وَعَلَى زِيَادَةِ أَلْفٍ
بَعْدَهَا، وَحَذْفِ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا جَزَأُؤُا الَّذِينَ ﴾
[٣٣]، ﴿ وَذَلِكَ جَزَأُؤُا الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٩].



(١) انظر: المقنع: ١٠٣، ١١٠، مختصر التبيين ٣/٤٤٨، الوسيلة ١٣٤، الجميلة: ٣١٦.

(٢) انظر: المقنع: ٥٧، مختصر التبيين ٢/٤٤٣، الوسيلة: ٣٨٩، الجميلة: ٦١٤.

المقطوع والموصول

اتفقت المصاحف على قَطْع ﴿مِّنَ الْجَارَةِ عَنِ مَاءِ﴾ الموصولة من قوله تعالى: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّن فِتْيَتِكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] هنا^(١)، و﴿هَلْ لَّكُمْ مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّن شُرَكَاءَ﴾ / بالروم [٢٨]، واختلِفَ [٢/٢٩٢] في قَطْعِ ﴿وَأَنْفِقُوا مِن مَّارَزَقْتَكُمْ﴾ بالمنافقين [١٠]، وانفقوا على وَضَل ما عدا هذه الثلاثة^(٢)، نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ بالبقرة [٣]، و﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ بـ «يس» [٧١].

واختلِفَ في قطع ﴿فِي﴾ عن ﴿مَاءِ﴾ في قوله: ﴿وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَاءِ آتَانَكُمْ﴾ [٤٨]، وهو ثاني موضعٍ اختلف فيه^(٣).



(١) الصواب: في سورة النساء، وقد ثبت على الصواب في نسخة (ن).

(٢) انظر: المرسوم آخر سورة النساء، والعمل بالقطع في الثلاثة. انظر: دليل الحيران ٢٨٨، سفير العالمين ٢/٤٢٣.

(٣) انظر: المرسوم آخر سورة البقرة، والعمل على القطع. انظر: سفير العالمين ٢/٤٢٨.

هاء التأنيث التي كُتبت تاء

اتفقوا على كتابة ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ ثاني هذه
السورة [١١] بالتاء كموضع البقرة [٢٣١]، وتاليها [آل عمران: ١٠٣]، وموضعي
إبراهيم [٣٤، ٢٩] وثلاثة النحل [١١٤، ٨٣، ٢٧]، وموضع لقمان [٣١]، وفاطر [٣]،
والطور [٢٩]، وعلى رسم ما عداها بالهاء^(١) نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ﴾ أول هذه السورة [٧].

* * *

(١) انظر: المرسوم آخر سورة البقرة.

الوقف والابتداء

﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [١] ت. ﴿ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ [١] ك. ﴿ مَا يُرِيدُ ﴾ [١] ت.
﴿ وَرِضُونَا ﴾ [٢]، و ﴿ فَاصْطَادُوا ﴾ [٢]، و ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ [٢]، ﴿ وَالْعُدُونِ ﴾ [٢]،
و كذا ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [٢] ك. ﴿ الْعُقَابِ ﴾ [٢] ت.
﴿ يَا الْأَزَلِمِ ﴾ [٣] ك، والأحسن وصله بتاليه و ﴿ فَتَقَى ﴾ [٣] ك. ﴿ وَأَخْشَوْنَ ﴾ [٣]،
و ﴿ دِينَا ﴾ [٣] ك. ﴿ تَجِمْ ﴾ [٣] ت. و ﴿ أَحَلَّ لَهُمْ ﴾ [٤] ك، ﴿ اطَّيَّبَتْ ﴾ [٤]،
[٤] ن؛ للعطف في لاقفه، و ﴿ مُكَلِّينَ ﴾ [٤]، و ﴿ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ [٤]،
و ﴿ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [٤] ك. ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٤] ت.
﴿ الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ ﴾ [٥] ك. ﴿ وَطَعَامَكُمْ جَلَّ لَهُمْ ﴾ [٥] ك، إن جعلت
﴿ وَالْمُحْصَنَاتِ ﴾ [٥] بعده مستأنفاً، ن: إن جعلته معطوفاً، و ﴿ أَخْدَانِ ﴾ [٥]
ك، والخِذْنِ: الصديق، يقع على الذكر والأنثى ﴿ مِنَ الْخَيْرِينَ ﴾ [٥] ت.
﴿ بَرءٌ وَسِيكْرٌ ﴾ [٦] ك: على قراءة نَصْب ﴿ وَأَرْجَلَكُمْ ﴾؛ ليتضح
عطفه على غير الرؤوس، ن: على الخفض؛ للعطف. ﴿ فَأَظْهَرُوا ﴾ [٦]،
و ﴿ أَيَّدِكُمْ مِنْهُ ﴾ [٦]، و ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٦]، ﴿ وَأَطَعْنَا ﴾ [٧]، وكذا
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [٧] ك. ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٧] ت.
﴿ بِالْقِسْطِ ﴾ [٨]، و ﴿ تَعَدِلُوا ﴾ [٨]، و ﴿ لِلتَّقْوَى ﴾ [٨]، وكذا ﴿ وَاتَّقُوا ﴾ [٨]
﴿ اللَّهُ ﴾ [٨] ك. ﴿ يَمَانَعَمَلُونَ ﴾ [٨] ت. ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [٩] ت،

بتقدير: وعداً حسناً، فحذف ثاني مفعولي ﴿وَعَدَ﴾ استغناء بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [٩]، فإنه استئنافٌ بيّنه، ن: إن قلنا إنَّ الجملة في موضع المفعول، فإنَّ الوعدَ ضربٌ من القول، فكأنه قال: وَعَدَهُمْ هذا القول، و﴿عَظِيمٌ﴾ [٩]، و﴿الْجَحِيمِ﴾ [١٠] ت. و﴿أَيَّدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ [١١]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١١]، و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١١] ك، أو الثالث ت.

﴿نَقِيبًا﴾ [١٢]، و﴿الْأَنْهَرُ﴾ [١٢]، و﴿السَّبِيلِ﴾ [١٢]، و﴿لَعَنَاهُمْ﴾ [١٣]، و﴿قَلَسِيَّةَ﴾ [١٣]، و﴿ذُكْرُ أَبِيهِ﴾ [١٣]، و﴿الْإِقْلِيلَا مِنْهُمْ﴾ [١٣]، و﴿وَأَصْفَحَ﴾ [١٣]، و﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣]، و﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١٤] ك، أو الثالث^(١) وتالياه^(٢) ح، والتاسع^(٣) ت، و﴿يَصْنَعُونَ﴾ [١٤] ت.

﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [١٥]، و﴿مُبِينٌ﴾ [١٥]، و﴿سُبُلِ السَّلَامِ﴾ [١٦]، و﴿بِأَذْنِهِ﴾ [١٦] ك، أو الأول ت، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٦] ت. ﴿أَبْنُ مَرْيَمَ﴾ [١٧] ك. ﴿جَمِيعًا﴾ [١٧] ت. ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [١٧] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٧] ت.

﴿وَأَحْبَبُوهُ﴾ [١٨]، و﴿بِدُنُوبِكُمْ﴾ [١٨]، و﴿مِمَّنْ خَلَقَ﴾ [١٨] ك. ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٨] ت. ﴿وَمَا يَبْتَغِيهِمَا﴾ [١٨] ك. ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [١٨] ت.

(١) ﴿السَّبِيلِ﴾.

(٢) ﴿لَعَنَاهُمْ﴾، و﴿قَلَسِيَّةَ﴾.

(٣) ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَلَا نَذِيرٌ﴾ [١٩]، و﴿بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [١٩]، و﴿قَدِيرٌ﴾ [١٩] ك، أو الأخيران تامان، وثانيهما أتم.

﴿مُلُوكًا﴾ [٢٠]، و﴿مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٠]، و﴿كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [٢١]، و﴿خَلِيرِينَ﴾ [٢١]، و﴿جَبَّارِينَ﴾ [٢٢]، و﴿يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ [٢٢]، و﴿دَاخِلُونَ﴾ [٢٢]، و﴿عَلَيْهِمُ الْبَابُ﴾ [٢٣]، و﴿عَلِبُونَ﴾ [٢٣]، / و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٣]، و﴿مَا دَامُوا فِيهَا﴾ [٢٣]، و﴿قَاعِدُونَ﴾ [٢٣] ك.

﴿لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي﴾ [٢٥] ك، وهو عند اللؤلؤي^(١) تام، وكلاهما^(٢) على الرفع عطفًا على الضمير في ﴿لَا أَمْلِكُ﴾ أي: لا أملك أنا وأخي، إلا أنفسنا، أو على موضع^(٣) ﴿إِنِّي﴾ أي: لا أملك إلا نفسي وأخي كذلك^{(٤) (٥)}، ﴿وَأَخِي﴾^(٦) هو الوقف ك، على نصبه عطفًا على ﴿نَفْسِي﴾، أي: لا أملك إلا نفسي ولا أملك إلا أخي، كأنه قال: أملك نفسي وأخي؛ لأن أخاه كان مطيعاً له فكأنه ملكه، أو عطفًا على اسم «إن»، وهو ياء ﴿إِنِّي﴾، أي إنني وأخي لا نملك إلا أنفسنا.

(١) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٩٩، والمكتفى: ٢٣٦، منار الهدى: ١١٧.

واللؤلؤي هو: أحمد بن موسى بن أبي مريم، تقدّم.

(٢) أي: كلا الوقفين: ك، ت، على تقدير رفع كلمة ﴿أَخِي﴾ التالية.

(٣) جاز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المستتر لوجود الفاصل: ﴿نَفْسِي﴾.

(٤) أي: أنا لا أملك إلا نفسي، وأخي لا يملك إلا نفسه كذلك.

(٥) ونسبه ابن الأنباري لأبي حاتم السجستاني وردّه. انظر: إيضاح الوقف والابتداء

٦١٤-٦١٥.

(٦) هذا تعليل نصب ﴿أَخِي﴾.

﴿ الْفَلْسِقِينَ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [٢٦] ك، وَيَبْتَدِئُ
بـ ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ [٢٦] على أَنَّ العامل في الظرفِ النَّصَبِ: ﴿ يَتِيهُونَ ﴾،
فيكون التحريم مطلقاً، وقد قيل: لم يَدْخُلِ الأَرْضَ المقدسةَ أَحَدٌ مَّمن
قال: ﴿ وَإِنَّا لَنَنذِرُهَا ﴾ [٢٢]، بل هلكوا في التيه، وَإِنَّمَا قَاتَلَ الجبابةَ
أولادهم.

رُوي أَنَّهُم لَبِثُوا أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي سِتَّةِ فِرَاسِخٍ يَسِيرُونَ مِنَ الصَّبَاحِ إِلَى الْمَسَاءِ،
فَإِذَا هُمْ بِحَيْثُ ارْتَحَلُوا عَنْهُ^(١)، وَالْإِبْتِدَاءُ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾
أبي: يَتِيهُونَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَالْوَقْفُ عَلَى ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾^(٢)
[٢٦] ك، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾، فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ مُوقَّتًا غَيْرَ مُؤَبَّدٍ،

(١) رواه ابن جرير في تفسيره ٨/ ٣١٥ فقال: «كان تيههم ذلك أنهم كانوا يُصبحون أربعين
سنة كل يوم جادين في قدر ستة فراسخ للخروج منه، فيُمسون في الموضع الذي
ابتدؤوا السير منه»، وقال: حدثني بذلك المثنى قال: حدثنا إسحاق، قال: حدثنا عبد
الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع.

وأخرج ابن جرير في المصدر نفسه بإسناده عن مجاهد قال: «تاهت بنو إسرائيل
أربعين سنة، يصبحون حيث أمسوا، ويمسون حيث أصبحوا في تيههم»، وانظر:
تفسير ابن جرير ١٠/ ١٩٠-١٩١، ١٩٩-٢٠٠، تحقيق محمود وأحمد شاكر.
فهذه الرواية من الإسرائيليات وتعلق بهم ونقلت منهم فهي منقطعة، والله أعلم
بذلك.

(٢) قوله: ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ سقط من ن.

فلا يُخالف ظاهر قوله: ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [٢٦١]، ويؤيده ما رُوي^(١) أن موسى سار بعده بمن بقي من بني إسرائيل، ففتح أريحا، وأقام فيها ما شاء الله. والابتداء على هذا ﴿يَتِيهُونَ﴾ [٢٦٦]، أي: هم يتيهون، وعلى هذا لا يسوغُ الوقْفُ على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لِفَضْلِ العاملِ عن المعمولِ.

(١) أخرج ابن جرير في تفسيره ٢٨٥-٢٨٦/٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن زيد والسُّدي تفسير الأرض المقدسة بأريحا، وأخرج من طريق مجاهد وابن عباس رضي الله عنهما أنه عني بذلك الطور، وأخرج عن قتادة أنها هي الشام، ورجح ابن جرير أن أولى الأقوال بالصواب أن يقال: هي الأرض المقدسة.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٤٩/٥ - بعد أن أورد عن ابن عباس رضي الله عنهما والسُّدي وعزاه إلى ابن جرير رحمه الله في تفسير «الأرض المقدسة» بأريحا: «وفي هذا نظر؛ لأن أريحا ليست هي المقصودة بالفتح، ولا كانت في طريقهم إلى بيت المقدس وقد قدموا من بلاد مصر حين أهلك الله عدوهم فرعون...». وأورد أيضاً في تفسيره ٣٢٧/٩، ٣٣٧ في سورة طه، عند قوله: ﴿وَقَتْنَاكَ فُتُونًا﴾ حديث الفتون المشهور الطويل وعزاه إلى النسائي في كتاب التفسير من الكبرى ١٠/١٧٢، ١٨٣ برقم (١١٢٦٣). وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده ٥/١٠، ٢٩ برقم (٢٦١٨)، ورجلها ثقات، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٦٦: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير أصبغ بن زيد والقاسم بن أبي أيوب وهما ثقتان»، وجاء في الحديث المذكور: «أن موسى عليه السلام سار بهم متوجهاً نحو الأرض المقدسة...»، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٦/٦٤، ٦٩، سورة طه آية ٤٠ بتمامه.

وقال الحافظ ابن كثير في المصدر السابق ٩/٣٣٧: «وهو موقوف من كلام ابن عباس، وليس فيه مرفوع إلا قليل منه، وكأنه تلقاه ابن عباس - رضي الله عنهما - مما أبيع نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره والله أعلم. وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزني يقول ذلك أيضاً».

﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ ك. ﴿ الْفَلْسِقِينَ ﴾ [٢٦] ت. ﴿ مِنْ الْأَخْرِ ﴾ [٢٧]،
 ﴿ لَا قَتْلَنَّاكَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٨]، و ﴿ أَصْحَابِ
 النَّارِ ﴾ [٢٩]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٩]، و ﴿ سَوَاءَ أَخِيهِ ﴾ [٣١]، و ﴿ سَوَاءَ أَخِي ﴾
 [٣١] ك، و ﴿ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ [٣١] ت، قال في المرشد^(١): «في أصحَّ
 الأقاويل؛ لأنَّ ﴿ مِنْ ﴾ بعده ابتدائية متعلقة بـ ﴿ كَتَبْنَا ﴾ أي: ابتداء
 الكُتْب وإنشائه مِنْ أجل قتلِ قبايل أخاه هايل، كما تقدّم في محله من هذه
 السورة^(٢)، وهذا هو المشهورُ.

وعن نافع^(٣) التمام ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ على جَعَلٍ ﴿ مِنْ ﴾ متعلقة
 بـ ﴿ النَّادِمِينَ ﴾ أي: فأصبح نادماً من أجل قتله أخاه^(٤) انتهى. ﴿ أَحْيَا
 النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [٣٢] ت. ﴿ لَمَسْرِفُونَ ﴾ [٣٢] ك. و ﴿ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [٣٣]،
 و ﴿ فِي الدُّنْيَا ﴾ [٣٣] ك.

﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٣٣] ك: عند الداني^(٥). و عورض بالاستثناء اللاحق،
 ﴿ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [٣٤] ك: عند الداني^(٦).

(١) المرشد ٧٤/٢.

(٢) انظر: قراءات هذه السورة الآية: ٣٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف ٢٠٢/١، والمكتفى ٢٣٨.

(٤) أي: قول صاحب المرشد، ولم يرد قول نافع فيه.

(٥) المكتفى ٢٣٩.

(٦) المكتفى ٢٣٩.

وقال العَمَّانِي^(١): «وهو جائز، وليس بالجيد»، ﴿رَّحِيمٌ﴾ [٣٤] ت،
﴿نُقِلْحُونَ﴾ [٣٥] ت.

﴿مَاتَقُبِّلَ مِنْهُمُ﴾ [٣٦]، و﴿أَلِيمٌ﴾ [٣٦]، و﴿مِنْهَا﴾ [٣٧] ت، و﴿مُقِيمٌ﴾
[٣٧]، و﴿نَكَلًا مِنَ اللَّهِ﴾ [٣٨]، و﴿حَكِيمٌ﴾ [٣٨]، و﴿يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ [٣٩]،
و﴿رَّحِيمٌ﴾ [٣٩]، و﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٤٠] ك، أو الرابع والسابق للأخير
تامان. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٤٠] ت.

﴿قُلُوبُهُمْ﴾ [٤١] ك: على جَعَلَ ﴿سَمَّاعُونَ﴾ [٤١] مبتدأ، ﴿وَمِنَ الَّذِينَ
هَادُوا﴾ [٤١] خبره، أي ومن اليهود قومٌ سَمَّاعون، فإن جُعِلَ خبرٌ محذوف،
أي: هم / سَمَّاعون، و﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ عطفًا على ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا﴾
لم يكف الوقف على ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ [٤١]، وكفى على ﴿هَادُوا﴾ [٤١]، قاله
الدَّانِي^(٢).

﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [٤١]، و﴿لِلسُّحْتِ﴾ [٤٢]، و﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾
[٤١]، و﴿فَلْحَذَرُوا﴾ [٤١]، و﴿شَيْئًا﴾ [٤١]، و﴿أَعْرِضَ عَنْهُمْ﴾ [٤٢]،
و﴿فَلَنْ يَصْرُوكَ شَيْئًا﴾ [٤٢]، و﴿بِالْقِسْطِ﴾ [٤٢]، و﴿الْمُقْسِطِينَ﴾ [٤٢]،
و﴿مِن بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [٤٣] ك. و﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٣] ت. ﴿شُهَدَاءَ﴾ [٤٤]،
﴿وَأَخْشُونَ﴾ [٤٤]، و﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [٤٤]، و﴿الْكَافِرُونَ﴾ [٤٤] ك.

(١) المرشد ٢ / ٧٤.

(٢) المكتفى ٢٤٠.

﴿ بِالنَّفْسِ ﴾ [٤٥] ك: على قراءة الكسائي^(١) ﴿ أَلْعَيْنَ ﴾ [٤٥] والأربعة بعده بالرفع، قال الداني^(٢): «لأنه قطع ذلك ممّا قبله، والوقف بعده على ﴿ قِصَاصٌ ﴾ ك، وعلى قراءة رفع ﴿ الْجُرُوحَ ﴾ ونصب الأربعة الباقية، فالوقف على ﴿ أَلْسِنَ بِاللِّسِنِ ﴾ ك، لأنه غير داخل فيما عملت فيه ﴿ أَنْ ﴾ والابتداء بـ ﴿ الْجُرُوحَ ﴾، و﴿ قِصَاصٌ ﴾ وقف آخر أيضاً، وعلى قراءة نصب كلّها، فالوقف عند ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [٤٥].

﴿ فَهُوَ كَقَارِئِهِ ﴾ [٤٥]، و﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٤٥]، و﴿ مِنَ التَّورَةِ ﴾ [٤٦]، و﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٦]، و﴿ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾ [٤٧] ك. ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ [٤٧] ت. ﴿ وَمُهَيِّمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [٤٨]، و﴿ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [٤٨]، ﴿ وَمِنْهَا جَا ﴾ [٤٨]، و﴿ فِي مَا ءَاتَاكُمْ ﴾^(٣)، و﴿ فَاسْتَقُوا الْحَيَاتِ ﴾ [٤٨] ك.

﴿ تَخْتَفُونَ ﴾ [٤٨] ن؛ لعطف لاحقته على ﴿ الْكِتَابِ ﴾ أي أنزلنا إليك الكتاب والحكم، أو على ﴿ الْحَقِّ ﴾ أي: أنزلناه بالحق، وبأن احكم. ﴿ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [٤٩]، و﴿ يَبْعُضُ ذُنُوبَهُمْ ﴾ [٤٩]، و﴿ لَقَدْ سَقُونَ ﴾ [٤٩]، و﴿ يَبْعُونَ ﴾ [٥٠] ك، ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٥٠] ت.

﴿ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ ﴾ [٥١]، و﴿ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ ﴾ [٥١] ك، وقال أبو حاتم^(٤):

تأمان .

(١) تقدمت في قسم القراءات.

(٢) المكتفى ٢٤٠.

(٣) قوله: ﴿ فِي مَا ءَاتَاكُمْ ﴾: سقط من ش، ح.

(٤) وهو كذلك أيضاً عند نافع والأخفش والقتيبي. انظر: القطع ١/٢٠٦، والمرشد ٢/٧٩.

﴿ مِنْهُمْ ﴾ [٥١]، و﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥١]، و﴿ دَائِرَةً ﴾ [٥٢] ك، و﴿ نَادِمِينَ ﴾ [٥٢] ت^(١): على قراءة رفع ﴿ يَقُولُ ﴾ [٥٣] بالواو وبحذفها^(٢)، ن: على النصب بالعطف على ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ [٥٢] وقد يسوغ لكونه رأس آية. ﴿ لَمَعَكُمْ ﴾ ك. ﴿ خَسِرِينَ ﴾ [٥٣] ت.

﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٥٤]، و﴿ لَوْمَةً لَأِيمٍ ﴾ [٥٤]، و﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٥٤] ك، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥٤] ت. ﴿ رَاكِعُونَ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ الْغَالِبُونَ ﴾ [٥٦] ت. ﴿ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ﴾ [٥٧]، و﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٧]، ﴿ وَلَعِبَاءَ ﴾ [٥٨] ك. ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [٥٨]، و﴿ فَسِقُونَ ﴾ [٥٩] ت. ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ [٦٠]، و﴿ السَّبِيلِ ﴾ [٦٠]، و﴿ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [٦١]، و﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ﴾ [٦٢]، و﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٢] ك. ﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ [٦٣] ت.

﴿ مَعْلُومَةً ﴾ [٦٤]، و﴿ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٦٤]، و﴿ بِمَا قَالُوا ﴾ [٦٤]، و﴿ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [٦٤]، ﴿ وَكُفْرًا ﴾ [٦٤]، و﴿ الْفَيْصَمَةَ ﴾ [٦٤]، و﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٦٤]، و﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٦٥]، و﴿ أَرْجُلِهِمْ ﴾ [٦٦]، و﴿ مُقْتَصِدَةً ﴾ [٦٦] ك. ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٦] ت. ﴿ رِسَالَتَهُ ﴾ [٦٧]، و﴿ مِنَ النَّاسِ ﴾ [٦٧] ك. ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٦٧] ت.

﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [٦٨]، ﴿ وَكُفْرًا ﴾ [٦٨] ك. ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٦٨] ت. ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٦٩]، و﴿ رُسُلًا ﴾ [٧٠] ك. ﴿ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [٧٠] ن؛ لَأَنَّ ﴿ فَرِيقًا ﴾ [٧٠] جواب الشرط. ﴿ يَقْتُلُونَ ﴾ [٧٠] ك. ﴿ تُرْعَمُوا وَصَمُوا ﴾ [٧١] ن؛ لَأَنَّ قوله: ﴿ كَثِيرٌ ﴾ فاعل، والواو علامة الجمع، كقولهم: «أكلوني البراغيث»، ﴿ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [٧١] ك. ﴿ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [٧١] ت.

(١) س، ر، ن، ف: «ك».

(٢) انظر: قسم القراءات.

﴿أَبْنِ مَرْيَمَ﴾ [٧٢]، ﴿وَرَبَّكُمْ﴾ [٧٢]، ﴿وَمَا أَوْهَهُ النَّارُ﴾ [٧٢] ك. ﴿أَنْصَارٍ﴾ [٧٢] ت. ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [٧٣]، و ﴿إِلَهَ وَاحِدٌ﴾ [٧٣]، و ﴿أَلِيمٌ﴾ [٧٣]، ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [٧٤] ك، وبتأكد الوقف على الأول^(١)؛ لثلاثيهم الوصل بقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [٧٣] أنه من مقولهم. ﴿رَجِيمٌ﴾ [٧٣] ت.

﴿الطَّعَامِ﴾ [٧٥]، و ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [٧٥]، و ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ [٧٦] ك. ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٧٦] ت. ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [٧٧] ك. ﴿السَّبِيلِ﴾ [٧٧] ت^(٢). ﴿أَبْنِ مَرْيَمَ﴾ [٧٨]، و ﴿يَعْتَدُونَ﴾ [٧٨]، و ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٧٩]، و ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٨٠]، و ﴿خَالِدُونَ﴾ [٨٠] ك. ﴿فَلَسِقُونَ﴾ [٨١] ت.

﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [٨٢]، و ﴿نَضْرَى﴾ [٨٢]، و ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٨٢] ب/٢٩٣، و ﴿مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [٨٣]، و ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾^(٣) [٨٣]، و ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٨٤]، و ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [٨٥]، و ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٨٥] ك. ﴿الْجَحِيمِ﴾ [٨٦] ت. ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [٨٧]، و ﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [٨٧]، و ﴿طَيْبًا﴾ [٨٨] ك، ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨] ت.

(١) وهو: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾.

(٢) سقط الرمز من: ح.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ في الموضع الأول، والمؤلف في هذا الترتيب متابع للعماني في المرشد ٨٧/٢. أما قوله: ﴿وَمَجَاءَهُنَّ مِنَ الْحَقِّ﴾ في الآية التالية فمنع الوقف عليه السجاوندي والأشموني؛ لأن الواو عندهما حالية، والتقدير: ونحن نطمع. انظر: علل الوقوف ٢/٤٦٣-٤٦٤، ومنار الهدى: ١٢٤.

﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [٨٩]، و ﴿ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ [٨٩]، و ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [٨٩]، و ﴿ إِذْ أَحْلَفْتُمْ ﴾ [٨٩]، و ﴿ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ [٨٩] ك. ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٨٩] ت. ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [٩٠]، و ﴿ مُنْتَهُونَ ﴾ [٩١]، و ﴿ وَأَحْذَرُوا ﴾ [٩٢]، و ﴿ الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ﴾ [٩٢] ك. ﴿ صِيَامًا ﴾ [٩٥] ن؛ للام^(١)، ﴿ أَمْرٍ بِهِ ﴾ [٩٥]، و ﴿ عَمَّا سَلَفَ ﴾ [٩٥]، و ﴿ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [٩٥] ك. ﴿ ذُو أَنْتِقَامٍ ﴾ [٩٥] ت. ﴿ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [٩٦]، و ﴿ حُرْمًا ﴾ [٩٦] ك. ﴿ تَحْشُرُونَ ﴾ [٩٦] ت. ﴿ الْقَلْبِيدَ ﴾ [٩٧] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٩٧]، و ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٩٨] ت. ﴿ الْبَلَّغُ ﴾ [٩٩]، و ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٩٩]، و ﴿ الْأَخْيِيثُ ﴾ [١٠٠] ك. ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [١٠٠] ت. ﴿ نَسْؤُكُمْ ﴾ [١٠١]، و ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ﴾ [١٠١]، و ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [١٠١] ك. ﴿ كَافِرِينَ ﴾ [١٠٢] ت^(٢)، ﴿ وَلَا حَامٍ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ لَا يَعْقُلُونَ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا ﴾ [١٠٤] ك، ﴿ وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [١٠٤] ت. ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [١٠٥]، و ﴿ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ﴾ [١٠٥] ك. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٠٥] ت. ﴿ مُصِيبَةَ الْمَوْتِ ﴾ [١٠٦]، و ﴿ الْأَثْمِينَ ﴾ [١٠٦]، و ﴿ الْأُولَيْنِ ﴾ [١٠٧]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٠٧]، و ﴿ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [١٠٨]، ﴿ وَأَسْمَعُوا ﴾ [١٠٨]، و ﴿ الْفَاسِقِينَ ﴾ [١٠٨]، ﴿ الْغُيُوبِ ﴾ [١٠٩]، و ﴿ وَكَهَلًا ﴾ [١١٠]، و ﴿ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [١١٠] ك. ﴿ طَيْرًا بِإِذْنِي ﴾ [١١٠]، و ﴿ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي ﴾ [١١٠]، و ﴿ الْمَوْتَى بِإِذْنِي ﴾ [١١٠]، و ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ [١١٠]، ﴿ كُلُّهَا يُتَسَامَحُ فِيهَا لِقُصُورِ النَّفْسِ عَنِ التَّمَامِ.

(١) أي: لأن اللام في ﴿ لِيَذُوقَ ﴾ متعلقة بما قبلها.

(٢) ح: «ك»، والصواب المثبت. انظر: منار الهدى: ١٢٥.

﴿ مُبِينٌ ﴾ [١١٠]، و﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [١١١]، و﴿ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [١١٢]،
 و﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٢]، و﴿ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [١١٣]، و﴿ وَآيَةً مِّنكَ ﴾ [١١٤]،
 و﴿ الرَّزِيقِينَ ﴾ [١١٤]، و﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١١٥]، و﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [١١٦]، و﴿ مَا لَيْسَ لِي
 بِحَقِّ ﴾ [١١٦]، و﴿ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(١) [١١٦]، و﴿ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [١١٦] ك.
 ﴿ الْغُيُوبِ ﴾ [١١٦] ت. ﴿ وَرَبِّكُمْ ﴾ [١١٧]، و﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ [١١٧]،
 و﴿ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [١١٧] ك. ﴿ شَهِيدٌ ﴾ [١١٧] ت. ﴿ عَبَادِكَ ﴾ [١١٨] ك.
 ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١١٨] ت. ﴿ صِدْقُهُمْ ﴾ [١١٩]، و﴿ أَبَدًا ﴾ [١١٩]، ﴿ وَمَا فِيهِنَّ ﴾ ^(٢)
 [١٢٠]، ﴿ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [١١٩] ك، ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [١١٩]، و﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٢٠] م.

* * *

(١) هذا اللفظ لم يرد في: ن.

(٢) لم يرد ﴿ وَمَا فِيهِنَّ ﴾ في: س، وحقها التأخير بعد ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ الآتي.

التجزئة

- ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [١٢] ربع^(١) .
- ﴿ وَآتَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ ﴾ [٢٧] تكملة الحزب^(٢) .
- ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ ﴾ [٤١] ربع^(٣) ، ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [٤٩] نصف .
- وقيل^(٤) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ ﴾ [٥١] .
- ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ [٦٧] ربع^(٥) ، ﴿ لَتَجِدَنَّ ﴾ [٨٢] حزب^(٦) .

(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، والقول الوجيز ١٨٦، وهو أحد القولين في غيث النفع ٢٠١ .

(٢) وهو أول القولين في البيان ٣١٧، قال في جمال القراء ١/١٤٣: «ولم يوافقه على ذلك أحد» يعني الداني. انظر: غيث النفع ٢٠٢، وقال: «متتهى الحزب الحادي عشر عند المشاركة»، وانظر: القول الوجيز ١٨٧ .

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، غيث النفع ٢٠٢، وقال: «إجماعاً»، القول الوجيز ١٨٨ .

(٤) وهما قولان من الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٢٠٣، والمعتمد في القول الوجيز ١٨٨ هو القول الثاني على نهاية آية (٥٠) وهو مغاير لما في البيان ٣١٣، وجمال القراء ١/١٥٠ .

(٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٦، والقول الوجيز ١٨٨، وهو أحد القولين في غيث النفع ٢٠٤ .

(٦) كذا في البيان ٣١٧ وهو أحد القولين في فنون الأفتان ٢٦٩، وأحد الأقوال الأربعة في جمال القراء ١/١٤٣، وقال في غيث النفع ٢٠٤: «بلا خلاف»، وانظر: القول الوجيز ١٨٨ .

﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ﴾ [٩٧] ربع^(١) .

﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ [١٠٩] نصف^(٢) ، ﴿ وَلَهُ وَمَا سَكَنَ ﴾ في الأنعام

[١٣] ربع^(٣) .

* * *

(١) كذا في جمال القُرَّاء ١/١٥٦، وغيث النفع ٢٠٤، وقال: «اتفاقاً» والقول الوجيز

.١٨٨

(٢) كذا في القول الوجيز ١٨٨، وهو أحد القولين في غيث النفع ٢٠٥.

(٣) كذا في جمال القُرَّاء ١/١٥٦، وهو أحد الأقوال الأربعة في غيث النفع ٢٠٦، وعزاه

إلى اللطائف، وانظر: القول الوجيز ١٩١.

سورة الأنعام

مكية إلا ست آيات^(١): ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزَلْنَا مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلى آخر الآيات الثلاث [١٥١، ١٥٣]، وقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [٩١]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ إلى آخر الآيتين [٩٣-٩٤]، وذكر مقاتل^(٢) نحوه، وزاد آيتين قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ [٢٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [١١٤].

(١) كذا في معظم كتب التفسير، لكن قال ابن الحصّار عن سورة الأنعام - كما في «الإتقان» ١/ ٨٥-: «استثني منها تسع آيات، ولا يصحُّ به نقل، خصوصاً قد ورد أنها نزلت جملة»، وهو الظاهر من صنيع ابن كثير في تفسيره ٣/ ٢٣٣، فقد ساق الروايات من غير استثناء، وهو الذي رجحه رشيد رضا في المنار ٧/ ٢٨٣، وتبعه ابن عاشور في التحرير ٧/ ١٢٢، وانظر: المكي والمدني في القرآن الكريم ١/ ٢٨٩، ٣٠٥.

(٢) مقاتل بن سليمان بن كثير، أبو الحسن، الأزدي، الخراساني، البلخي، المفسر، من مؤلفاته: «التفسير الكبير»، «الأشباه والنظائر في القرآن الكريم»، (ت: ١٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠١، طبقات المفسرين للدوادري ٢/ ٣٣٠.

وعن ابن عباس^(١) - رضي الله عنهما - وقتادة^(٢): هي مكية إلا آيتين: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [٩١]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ [١٤١]. وفي رواية الطبراني^(٣) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال:

(١) أورده الماوردي - كما ذكر المصنف - في «النكت والعيون» ٩١ / ٢ فقال: «وقال ابن عباس وقتادة: هي مكية إلا آيتين منها نزلتا بالمدينة: إحداهما: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ نزلت في مالك بن الصيف، وكعب بن الأشرف اليهوديين، والأخرى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ نزلت في «ثابت بن قيس بن شماس»، وذكر مثله القرطبي في تفسيره ٣١٢ / ٨ وذكر كلاهما أن سورة الأنعام كلها مكية في قول الأكثرين. وقال ابن عاشور في تفسيره ١٢١ / ٧: «وهي مكية بالاتفاق» قلت: إلا ما ذكر من بعض الآيات، قيل آيتين أو أكثر، والله أعلم.

وأخرجه البيهقي في الدلائل من طريق مجاهد، وابن الضريس في فضائل القرآن من طريق شهر بن حوشب كلاهما، عن ابن عباس رضي الله عنهما، لكنه بدون استثناء الآيتين، ويتقوى هذا بما يأتي في الحاشية بعد التالية.

(٢) تقدم تخريجه في الحاشية السابقة.

(٣) في المعجم الكبير ١٢ / ١٦٦، برقم (١٢٩٣٠) وكذا أبو عبيد في فضائل القرآن ٧ / ٢ برقم (٤٥٠)، (٨١٤)، وابن الضريس في فضائل القرآن ١٥٧، برقم (١٩٧)، وهو ضعيف؛ في إسناده علي بن زيد بن جُدعان وهو ضعيف كما في التقريب ٦٩٦ برقم (٤٨٦٨)، وفي إسناده أيضاً يوسف بن مهران البصري، وهو لين الحديث ولم يرو عنه إلا ابن جُدعان كما في التقريب ١٠٩٦ برقم (٧٩٤٣) ولطرفه الأول متابعة عند البيهقي كما تقدم، وله شواهد أيضاً لعل الحديث يتقوى بها خصوصاً ما يتعلق بنزولها بمكة وتشيع الملائكة لها.

فمن شواهد: حديث أسماء بنت يزيد أخرجه الطبراني في الكبير ١٧٨ / ٢٤ برقم

«نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ بِمَكَّةَ لَيْلًا جَمَلَةً، حَوْلَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجَارُونَ حَوْلَهَا بِالتَّسْبِيحِ».

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده برقم (٢٢٩٨)، وليس عنده لفظ «جملة»، وفي إسنادهما شهر بن حوشب وهو ضعيف، وليث بن أبي سليم وترك حديثه؛ لاختلافه، وعدم تميز حديثه بعد الاختلاط من قبله.

وحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ١ / ٨١ ومن طريقه ابن مردويه كما عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره ٦ / ٧-٨، وكذا هو في مجمع البحرين ٦ / ٢٢ ك: التفسير برقم (٣٣١٦)، لكنه ضعيف جداً به، وفيه يوسف بن عطية الصفار وهو متروك كما في التقريب ١٠٩٤، برقم (٧٩٣٠) وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ٢٠ ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣ / ٤٤ .

وحديث علي -رضي الله عنه- أخرجه البيهقي في الشعب ٢ / ٤٧١ في تعظيم القرآن، برقم (٢٤٣٥)، قال البيهقي عقبه: «في إسناده من لا يعرف».

ومن حديث أبي بن كعب -رضي الله عنه- عزاه السيوطي في الدر ٦ / ٧-٨ إلى أبي الشيخ ولم نقف عليه مسنداً، لكن ذكره ابن الصلاح في فتاوى ومسائل ١ / ٢٤٩ فقال: «قد روينا من حديث أبي بن كعب عن النبي ﷺ وفي إسناده ضعف، ولم نر له إسناداً صحيحاً».

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢ / ٢٠٣ بإسناد صحيح رجاله ثقات غير أنه مرسل عن مجاهد باقتصار على آخره، وكذا عزاه السيوطي في الدر ٦ / ٨ إلى الفريابي وعبد ابن حميد وابن المنذر وإلى أبي الشيخ، ولفظه كما ساقه عن مجاهد قال: «نزلت سورة الأنعام كلها جملة، معها خمسمئة ملك يُرْفُونَهَا وَيَحْفُونَهَا» وكذا روى عبد الرزاق في المصدر السابق عن معمر نحوه.

وسياتي من شواهد حديث جابر وأنس رضي الله عنهم، وانظر: الدر المنثور للسيوطي ٦ / ٨-٩، لعدد من الروايات في هذا المعنى.

وفي «المستدرک»^(١) للحاکم - وقال: صحیح علی شرط مسلم - عن جابر^(٢) - رضي الله عنه - قال: «لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثم قال: «لقد شَيَّعَ هذه السورة من الملائكة ما سدَّ الأفق».

وعند / ابن مَرْدُويه^(٣) من حديث^(٤) أنس - رضي الله عنه - مرفوعاً:

[٢٩٤/١]

(١) ٢ / ٣١٤ - ٣١٥ ك: التفسير، سورة الأنعام ومن طريقة البيهقي في الشعب ٢ / ٤٧٠ سورة الأنعام، برقم (٢٤٣١)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله لم يدرك جعفر - أي: بن عون - السُّدي، وأظن هذا موضوعاً». والسُّدي هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة إذا الإسناد منقطع كما تقدم عن الذهبي.

(٢) ستأتي ترجمة جابر بن عبد الله رضي الله عنه في ٨ / ٣٦٤٧.

(٣) أحمد بن موسى بن مَرْدُويه - بفتح الميم وسكون الراء وضم الدال - أبو بكر، الأصبهاني، الحافظ، من كبار أئمة الحديث، من مؤلفاته: «التفسير الكبير»، «المستخرج على صحيح البخاري»، (ت: ٤١٠ هـ). انظر: تاريخ أصبهان ١ / ٢٠٦، سير أعلام النبلاء ١٧ / ٣٠٨، المغني في ضبط أسماء الرجال ٢٢٨.

(٤) ذكره ابن كثير ٦ / ٦ - ٧ في تفسيره بإسناد ابن مردويه بكامله وعزاه السيوطي في الدر ٦ / ٧ إليه بدون إسناد، وأخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجمه ٢ / ٥٥١ - ٥٥٢، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ٢ / ٤٧٠ ب: في تعظيم القرآن، سورة الأنعام برقم (٢٤٣٤)، وفي إسناده جهالة كما سيأتي.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ٧ / ٢٢٩ برقم (٦٤٤٣) تحقيق الطحان، وكذا البيهقي في الشعب ٢ / ٤٧٠ برقم (٢٤٣٣)، وأبو جعفر النحاس - كما ساق إسناده القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٣١١ - جميعهم من رواية أنس بن مالك مرفوعاً به.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ٢٠: «رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله

ابن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي ولم أعرفهما وبقية رجاله ثقات». =

«نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْعَامِ مَعَهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا سَدَّ مَا بَيْنَ (١) الْخَافِقِينَ لَهُمْ زَجَلٌ بِالتَّسْبِيحِ، وَالْأَرْضُ بِهِمْ تَرْتَجُّ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ (٢) الْعَظِيمِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

وَحُرُوفُهَا: اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَأَرْبَعُ مِئَةٍ وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ (٣).

وَكَلِمُهَا: ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَاثْنَتَانِ وَخَمْسُونَ (٤).

وَأَيُّهَا: مِئَةٌ وَسِتُونَ وَخَمْسُ كُوفِي، وَسِتُّ شَامِي وَبَصْرِي، وَسَبْعُ

حَرْمِي (٥).

= وقال السيوطي في الإتقان ١/ ٢٤٨: «أخرجه البيهقي في الشعب والطبراني بسند ضعيف عن أنس مرفوعاً».

وأما ما ذكره الهيثمي عن رجال الطبراني فالأول: وهو ابن عرس تابعه محمد بن إسحاق الصغاني عند البيهقي وهو ثقة كما في التقريب برقم (٥٧٥٨)، وروح بن الفرج عند النحاس.

أمَّا الثاني: فلم نقف عليه فيما بحثنا، نعم أشار إليه الخطيب في تاريخه ٦/ ٧١ في ترجمة إبراهيم ابن درستويه الفارسي إذ ذكره ضمن شيوخته فقط.

(١) ر، ف: «ما سد بين».

(٢) ف: «ربي».

(٣) انظر: البيان ١٥١، حسن المدد ٢٦٣، البصائر ١/ ١٨٦، باختلاف، وانظر: منار الهدى ١٢٧.

(٤) كذا في حسن المدد: ٦٣، وانظر: البيان ١٥١، البصائر ١/ ١٨٦، منار الهدى ١٢٧، لكن باختلاف في العدد.

(٥) كذا في حسن المدد: ٦٣، وانظر: البيان ١٥١، فنون الألفان ٢٨٣، جمال القراء

١/ ٢٠٢، حسن المدد ٦٣، البصائر ١/ ١٨٦، منار الهدى ١٢٧.

خلافها خمس^(١): ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [١] حرمي، ﴿مِّن طِينٍ﴾ [٢] مدني أول، ﴿يُوكِّيلِ﴾ [٦٦] كوفي، ﴿فَيَكُونُ﴾ [٧٣]، و﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [١٦١] غيره^(٢).

فيها شبه الفاصلة خمسة^(٣): ﴿مِّن طِينٍ﴾ [٢]، ﴿يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [٣٦]، ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [٤٨]، ﴿صِرَاطَ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [١٢٦]، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥].

ولا عكس^(٤).

رويتها: «لم نظر».



(١) كذا في حسن المدد ٦٣، البيان ١٥١، وقال: أربع آيات، بدلاً من خمس، ومثله في فنون الأفتان ٢٨٣، جمال القراء ٢٠٢/١، والبصائر ١/١٨٦، والقول الوجيز ١٨٩.

(٢) أي: غير الكوفي.

(٣) انظر: البيان ١٥٢، حسن المدد ٦٣، منار الهدى ١٢٧، القول الوجيز ١٩٠، وفيه: أحد عشر.

(٤) أي: ليس فيها عكس شبه الفاصلة.

فواصلها^(١)

﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [١]، ﴿ تَمَتَّرُونَ ﴾ [٢]، ﴿ تَكْسِبُونَ ﴾ [٣]، ﴿ مُعْرِضِينَ ﴾ [٤]، ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٥]، ﴿ ءآخِرِينَ ﴾ [٦]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧]، ﴿ يُنظَرُونَ ﴾ [٨]، ﴿ يَلْسُونَ ﴾ [٩]، ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ الْمَكْذِبِينَ ﴾ [١١]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٢].

﴿ الْعَالِمُ ﴾ [١٣]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٤]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٥]، ﴿ الْمَبِينُ ﴾ [١٦]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٧]، ﴿ الْحَبِيرُ ﴾ [١٨]، ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ تَرْعَمُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ مُشْرِكِينَ ﴾ [٢٣]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٧]، ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ يَزِرُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْجَاهِلِينَ ﴾ [٣٥].

﴿ يُرْجَعُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ يُحْشَرُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٣٩]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ يَضْرَعُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ مُبْلِسُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ الْعَالِينَ ﴾ [٤٥]، ﴿ يَصْدِفُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥٢]، ﴿ بِالشَّكِكِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٥٥]، ﴿ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [٥٦]، ﴿ الْفَصْلِينَ ﴾ [٥٧]، ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٥٨].

(١) انظر: البيان ١٥٣، حسن المدد ٦٣، القول الوجيز ١٩٠.

- ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٥٩]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٦٠]، ﴿ يَفْرَطُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ الْحَسِينِ ﴾ [٦٢]، ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ [٦٣]، ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ بَوَكِيلٍ ﴾ [٦٦]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٦٨]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٠]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧١]، ﴿ تُحْشَرُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ الْخَبِيرُ ﴾ [٧٣]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧٤]، ﴿ الْمُوقِنِينَ ﴾ [٧٥]، ﴿ الْأَفْلِحِينَ ﴾ [٧٦]، ﴿ الصَّالِينَ ﴾ [٧٧]، ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ [٧٨]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٧٩]، ﴿ تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨١]، ﴿ مُهْتَدُونَ ﴾ [٨٢]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٨٣]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٨٤]، ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [٨٥]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٨٧]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٨٨]، ﴿ يَكْفُرِينَ ﴾ [٨٩]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٩٠]، ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [٩١]، ﴿ يُحَافِظُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ تَزْعُمُونَ ﴾ [٩٤]، ﴿ تُوَفَّكُونَ ﴾ [٩٥]، ﴿ الْعَلِيمِ ﴾ [٩٦]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٩٧]، ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [٩٨]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٩٩]، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴾ [١٠١]، ﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [١٠٢]، ﴿ الْخَبِيرُ ﴾ [١٠٣]، ﴿ بِحَفِيظٍ ﴾ [١٠٤]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ بَوَكِيلٍ ﴾ [١٠٧]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٠٨]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [١١٠]، ﴿ يَجْهَلُونَ ﴾ [١١١]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [١١٢]، ﴿ مُقْتَرِفُونَ ﴾ [١١٣]، ﴿ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [١١٤]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [١١٥]، ﴿ يَخْرُصُونَ ﴾ [١١٦]، ﴿ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [١١٧]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٨]، ﴿ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ [١١٩]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [١٢٠]، ﴿ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [١٢١]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٢٢]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [١٢٣]، ﴿ يَمَكُرُونَ ﴾ [١٢٤]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٢٥]، ﴿ يَذَكَّرُونَ ﴾ [١٢٦].

﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢٧]، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٢٨]، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [١٢٩]، ﴿كَافِرِينَ﴾ [١٣٠]، ﴿عَافُونَ﴾ [١٣١]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٢]، ﴿ءَاخِرِينَ﴾ [١٣٣]، ﴿يُمَعِّجِينَ﴾ [١٣٤]، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [١٣٥]، ﴿يَحْكُمُونَ﴾ [١٣٦]، ﴿يَفْتَرُونَ﴾ [١٣٧]، ﴿يَفْتَرُونَ﴾ [١٣٨]، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٣٩]، ﴿مُهْتَدِينَ﴾ [١٤٠].

﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [١٤١]، ﴿عَدُوِّمِينَ﴾ [١٤٢]، ﴿صَادِقِينَ﴾ [١٤٣]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٤٤]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٤٥]، ﴿لَصَادِقُونَ﴾ [١٤٦]، ﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [١٤٧]، ﴿تَحْرُصُونَ﴾ [١٤٨]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٤٩]، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [١٥٠].

﴿تَعْقُلُونَ﴾ [١٥١]، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٥٣]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٥٤]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [١٥٥]، ﴿لَعَفْلِينَ﴾ [١٥٦]، ﴿يَصْدُقُونَ﴾ [١٥٧]، ﴿مُنْتَظِرُونَ﴾ [١٥٨]، ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [١٥٩]، ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [١٦٠]، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٦١]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٢]، ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ [١٦٣]، ﴿تَخْتَلِفُونَ﴾ [١٦٤]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٦٥].

القراءات / وتوجيهها

[ب/٢٩٤]

عن الحسن كَسْرُ دال (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [١٦]، على الإتيان.

وعنه أيضاً إسكان لام (الظُّلُمَاتِ) [١٦]، وسبقاً في البقرة وسابقتها^(١).

وعن البزِّي عن ابن محيصن من المفردة^(٢) (لِيَقْضِيَ أَجْلاً) [٢] بلام

مكسورة بعدها ياءٌ مُنَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ مُفْتُوْحَةٍ بَدَلًا مِنْ ﴿ثُمَّ﴾ مع إسكان

القاف وكسر الضاد.

ويوقف على ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَأُ﴾ [٥] لحمزة بالسكتِ على الميم وإبدال

الهمزة الثانية ألفاً مع المد والقصر والتوسط، ورومها مع المد والقصر، فهذه

خمسة مع التخفيف القياسي، وسبعة مع التخفيف الرّسمي، وهي المدُّ

والقصر والتوسط مع إسكان الواو، وثلاثة مع الإشمام، ورومها مع القصر،

فهذه اثنا عشر وجهاً، ومثلها مع عدم السكتِ، وافقه الأعمش بخُلفِ عنه.

وعن البزِّي أيضاً عن ابن مُحَيْصِنٍ من المفردة^(٣) أيضاً (وَلَبَسْنَا عَلَيْهِم) [٩]

بلام واحدة هي فاء الفعل، ولم يأت بلام في الجواب اكتفاءً بها في المعطوف

عليه، ﴿مَا يَلِكُ سَوْنٌ﴾ [٩] بفتح الياء وسكون اللام وكسر الباء وتخفيفها.

(١) يعني: سبق ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ في الفاتحة [٢]، و﴿ظُلُمَاتٍ﴾ في البقرة [١٧].

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن ١١٦، مصطلح الإشارات ٢٢٥، الفوائد المعتمدة: ٢٨٣،

ولم ترد في إيضاح الرموز.

(٣) انظر: المفردة ١١٧، إيضاح الرموز ٣٦٩.

وعن ابن محيصنٍ من «المبهج»^(١) (وَلَبَّسْنَا عَلَيْهِم) [٩] بلام واحدة وتشديد الباء للمبالغة.

وعنه أيضاً تشديد اللام وتخفيف الباء^(٢) على إدغام اللام في اللام، (يَلْبَسُونَ) [٩] بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء.

والجمهور ﴿وَلَبَّسْنَا﴾ [٩] بلامين مفتوحتين خفيفتين وفتح الباء وتخفيفها. ﴿مَا يَلْبَسُونَ﴾ بفتح الياء وسكون اللام وكسر الباء وتخفيفها.

وقرأ ﴿وَلَقَدْ أَتَّهَرَّى﴾ [١٠] بكسر الدال وصلأ على أصل التقاء الساكنين أبو عمرو وعاصم وحمزة، وكذا يعقوب، وافقه يزيد والحسن والمطوعي عن الأعمش.

والباقون بالضم على الإتياع، وذكر بالبقرة [١٧٣].

وأبدل همزة ﴿أَسْتَهَرَّى﴾ ياء خالصة أبو جعفر، كما سبق في الهمز المفرد^(٣).

وأمال ﴿فَحَاقَ﴾ [١٠] حمزة، وافقه الأعمش، والباقون بالفتح.

وكذا حكم ﴿فَحَاقَ﴾ بالأنبياء [٤١]، وما جاء من لفظه حيث وقع.

وقرأ ﴿لَا رَيْبَ﴾ [١٢] بالمد حمزة^(٤).

(١) المبهج ٢/ ٢٣٠.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢٣٠، إيضاح الرموز ٣٦٩.

(٣) انظر: الهمز المفرد ٢/ ٨٣٥.

(٤) تقدم في البقرة عند الآية: ٢.

وعن الحسن (ريباً) [١٢] بالتنوين^(١).

وعن الحسن والمطوعي^(٢) عن الأعمش (ولا يَطْعَمُ) [١٤] بفتح الياء والعين بمعنى: ولا يأكل، والضميرُ لله تعالى.

والجمهورُ ﴿وَهُوَ يَطْعَمُ وَلَا يَطْعَمُ﴾ بيناء الأوّل للفاعل والثاني للمفعول والضمير لله تعالى، والمعنى وهو يَرْزُقُ ولا يُرْزَقُ، وهو موافقٌ لقوله تعالى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ [الذاريات: ٥٧].

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي لَمُرْتٌ﴾ [١٤] نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ. وفتح ياء ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٥] أيضاً نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وافقهم اليزيدي وابن مُحَيْصِنٍ.

واختلفَ في ﴿مَنْ يُصْرَفُ﴾ [١٦]:

فأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ بفتح الياء وكسرِ الراء^(٣) مبنياً للفاعل^(٤)، وإسناده إلى ضمير ﴿رَبِّي﴾ تعالى، والمفعولُ محذوفٌ ضميرُ العذاب أي: من يَصْرِفُ ربي العذاب عنه، وَصَعَفَهُ مكي^(٥)؛ لأنها لا تُحَدَفُ إلا في صلة.

(١) انظر: البقرة الآية: ٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٢٧٣، المبهج ٢/ ٢٣٠، إيضاح الرموز ٣٧٠.

(٣) انظر: الغاية ٢٣٨، النشر ٢/ ٢٥٧، الإتحاف ٦/ ٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٢٨٥، الحجة لابن زنجلة ٢٤٣،

الموضح ١/ ٤٦١.

(٥) الكشف ١/ ٤٢٥.

والصوابُ خلافُه^(١)، بل تُحذف في الصلّة والخبر^(٢) والحال^(٣) والصفة^(٤). وافقهم الحسنُ والأعمش^(٥).

وقرأ الباقون بضمّ الياءِ وفتحِ الراءِ على ما لم يُسمِّ فاعله، والقائمُ مقامه ضميرُ العذاب، والضميرُ / في ﴿عَنْهُ﴾ يعودُ على ﴿مَنْ﴾ فقط أو القائمُ مقامَ الفاعلِ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: إمّا على حذفِ مضافٍ، أي: مَنْ يُصْرَفُ عنه فنُعْ يومئذٍ، وإمّا على قيامِ الظرفِ دونَ مضافٍ كقولك: «سير يومُ الجمعة»، وإنما بني ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ على الفتح لإضافته إلى غير متمكن^(٦).

وقرأ ﴿أَبْتَكُمُ لَتَشْهَدُونَ﴾ [١٩] بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ بين الهمزةِ والياءِ، وفصلَ بينهما بألفِ قالونٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورثٌ وابنٌ كثيرٌ بالتسهيلِ كذلك لكنْ من غيرِ فصلٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ.

(١) انظر: الدر المصون ٤ / ٥٦٠.

(٢) نحو: «السمنُ مَنْوان بدرهم» أي: منه، وقول الشاعر:

وخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتنا

أي: يحمده.

(٣) نحو: «مررت بالبرِّ قفيز بدرهم» أي: قفيز منه. انظر: الارتشاف ٣ / ١٦٠٦.

(٤) نحو: «أم مال أصابوا» أي: أصابوه. انظر: ابن عقيل ٢ / ١٨٣.

ويقصد مكبي الحذف الكثير، أمّا ما ذكره من مواضع الحذف في غير الصلّة فهو خلاف الأصل، ويحتاج إلى تقدير.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٧٣، المبهج ٢ / ٢٣٠-٢٣١، إيضاح الرموز ٣٧٠.

(٦) أي: مبني وهو «إذ»، وتنين «إذ» للتعويض عن جملة.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا روحٌ وخلفٌ بالتحقيق من غير فصلٍ، وافقهم الأعمشٌ والحسن. وبه قرأ الدَّاجونيُّ عن هشامٍ عند جمهورِ العراقيين وغيرهم، وهو في «المبهج»^(١) مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ.

وقرأ بالمدِّ مع التحقيق الحُلَوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانٍ مِنْ طَرِيقِ «التيسير»^(٢) من قراءته على أبي الفتح، ومن طريقِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ فِي «التجريد»^(٣) وهو المشهورُ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عِنْدَ جُمُهورِ الْعِرَاقِيِّينَ، وطريقِ الشذائي عن الدَّاجونيِّ كما في «المبهج»^(٤).

وكذا اِخْتَلَفَ عَنِ رُوَيْسٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: فَحَقَّقَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ خِلَافاً لِأَصْلِهِ، وَأَجْرَى لَهُ الْوَجْهَيْنِ التَّسْهِيلَ وَالتَّحْقِيقَ صَاحِبُ «الغاية»^(٥)، وهو بِالْقَصْرِ عَلَى أَصْلِهِ.

وَإِخْتَلَفَ فِي ﴿تَحْشُرُهُمْ جَمِيعَاتُهُ نَقُولُ﴾ ﴿هنا [٢٢]، وفي سبأ [٤٠]:

فيعقوبُ بِيَاءِ الْعَيْبَةِ فِيهِمَا^(٦) وهو الله تعالى، وقرأ حفصٌ كذلك في

(١) المبهج ١/٣٢٤.

(٢) التيسير ٣٢.

(٣) التجريد ١٢٢.

(٤) المبهج ١/٣٢٤.

(٥) غاية الاختصار ١/٢٢٧.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٣٠٦، النشر ٢/٢٥٧، الإتحاف ٧/٢.

سبأ^(١) فقط، وافقهما فيهما في السورتين ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوِّعي^(٢) عن الأعمش. وقرأ الباقر بنون العظمة فيهما في السورتين. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ والمطوِّعي^(٣) عن الأعمش في أول يونس (يَحْشُرُهُمْ) [٢٨]، و(يُقُولُ) [٢٨] بالياء فيهما، والجمهور بالنون.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تُرْوَكُنْ فَتَنْتَهُمْ﴾ [٢٣]:

فنافعٌ وأبو عمرو وشعبة من غير^(٤) طَرِيقِ العُلَيْمِيِّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ وَخَلَفٌ^(٥) ﴿تَكُنْ﴾ بقاء التانيث ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ بالنصب، على أَنَّ ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ خبر مقدم^(٦)، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٢٣] اسم مؤخر.

وهذه القراءة وإن كان فيها جَعْلُ الأعرافِ اسماً إلا أَنَّ فيها لحاقَ علامة التانيث في الفعلِ مع تذكيرِ الفاعلِ، ولكنه بتأويلٍ، فقول: لأن قوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٢٣] في قوة مقاتلهم، وقيل: لأنه هو الفتنة في المعنى، وإذا أُخبر عن الشيء بمؤنثٍ اكتسب تانيثاً، فعومل معاملته. وافقهم اليزيديُّ والشنوذِي^(٧).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٧٦، النشر ٢/٢٥٧، الإتحاف ٢/٧.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١١٧، المبهج ٢/٢٣١، إيضاح الرموز ٣٧٠.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٣، المبهج ٢/٣٤٠، إيضاح الرموز: ٣٧٠.

(٤) قوله: «غير» سقط من: ش، ح، والصواب إثباته. انظر: المستنير ٢/١٢٨، النشر ٢/٢٥٧.

(٥) انظر: المستنير ٢/١٢٨، النشر ٢/٢٥٧، الإتحاف ٢/٨.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٨٨، الحجة لابن زنجلة ٢٤٣،

الموضح ١/٤٦٢.

(٧) انظر: المبهج ٢/٢٣١-٢٣٢، إيضاح الرموز ٣٧٠-٣٧١.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص بالتأنيث والرفع على أن ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ اسمٌ ﴿تَكُنْ﴾؛ ولذلك أنث الفعل لإسناده إلى مؤنث، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٢٣] خبرها، وافقهم ابن مُحَيِّصٍ والحسن^(١).

وقرأ أبو بكر من طريق العليمي وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب بالتذكير والنصب، وهي أفصح هذه القراءات لإجرائها على القواعد من غير تأويل. وذلك أن ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ خبرٌ مقدمٌ، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ بتأويل اسم مؤخر، والتقدير: (ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم)، وإنما / كانت أفصح؛ لأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما أعرف، فالأحسن جعله اسماً مُحَدَّثاً عنه، والآخر خبراً حديثاً عنه، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ يشبه المضمرة، والمضمرة أعرف المعارف، وهذه القراءة جَعِلَ الأعراف فيها اسماً لـ «كان»، وغير الأعراف خبرها، ولم يؤنث الفعل لإسناده إلى مذكّر.

وأما قراءة ابن كثير ومن معه: ففيها جعل غير الأعراف اسماً، والأعراف خبراً، فليست في القوة كهذه.

وقرأ المطوّعي^(٢) عن الأعمش بتذكير (لم يكن) ورفَع (فتنتهم) [٢٣] على أنه اسم، والخبر ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾.

(١) قوله: «والحسن» من: ن، س، ح، ط، وفي سائر النسخ مكانه: «اليزيدي»، والمثبت موافق لما في المصادر، علماً بأن «اليزيدي» تقدّم ذكره في القراءة السابقة. انظر: مفردة ابن محييصن ١١٧، مفردة الحسن ٢٧٣، إيضاح الرموز ٣٧١.

(٢) قوله: «وقرأ المطوّعي... أربع قراءات» زيادة من ح، وهو موافق لما في المصادر، وجاء في سائر النسخ مكانه: «وافقهم المطوّعي». وهو مخالف لما في إيضاح الرموز ٣٧١، وقد جعل صاحب الإتحاف ٨/٢ قراءة المطوّعيّ مثل قراءة حمزة ومن معه بالتذكير والنصب.

فينتج من تركيب الكلمتين أربع قراءات^(١).

واختلَفَ فِي ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ [٢٣]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٢)، بنصبِ الباءِ: إمَّا^(٣) على النداءِ أي: يا ربنا، وإمَّا على المدحِ، قاله ابنُ عطية^(٤) والبيضاوي^(٥)، وإمَّا على إضمارِ أعني، قاله أبو البقاء^(٦).

قال في «الدرِّ»^(٧): «وعلى كلِّ تقديرٍ فالجملةُ معترضةٌ بين القَسَمِ وجوابه، وهو قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [٢٣].»

وافقهم الأعمش^(٨).

وقرأ الباقر بالجرِّ على النعتِ أو البدلِ أو عطفِ بيان.

(١) وهي: ١- التأنيث والنصب لنافع ومن معه.

٢- التأنيث والرفع لحفص ومن معه.

٣- التذكير والنصب لحمزة ومن معه.

٤- التذكير والرفع للمطوعي عن الأعمش.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٧٧/٢، النشر ٢٥٧/٢، الإتحاف ٨/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٩١/٣، الحجة لابن زنجلة ٢٤٤،

الموضح ٤٦٣/١.

(٤) المحرر الوجيز ٢٦/٦.

(٥) أنوار التنزيل ٣٠٦/١.

(٦) التبيان ٤٨٧/١.

(٧) الدر المصون ٥٧٥/٤.

(٨) انظر: المبهج ٢٣٢/٢، إيضاح الرموز ٣٧١.

واختلَفَ في ﴿ وَلَا تُكذِّبْ ... وَنَكُونُ ﴾ [٢٧]:

فحفصٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوب^(١)، بنصبِ الباءِ والنونِ منهُما على إضمارِ «أَنَّ» بعدِ الواوِ التي بمعنى «مع»^(٢) كقوله: ليت لي مالاً وأُنْفِقَ منه، فالفعلِ منصوبٍ بإضمارِ «أَنَّ»، و«أَنَّ» مصدريةٌ منسبٌ منها ومن الفعلِ بعدها مصدرٌ، والواوِ حرفِ عطفٍ، فيستدعي معطوفاً عليه، وليس قبلها في الآيةِ الكريمةِ إلا فعلٌ، فكيف يُعطفُ اسمٌ على فعلٍ؟ فلا جرمَ أَنَّا نُقدِّرُ متوهماً نعطفُ هذا المصدرِ المنسبِ من «أَنَّ» وما بعدها عليه، والتقدير: ياليتنا لنا رَدٌّ، وانتفاءُ تكذيبِ آياتِ ربنا، وكونٌ من المؤمنين، أي: ياليتنا لنا رَدٌّ مع هذين الشيئين، فيكون عدمُ التكذيبِ والكونُ من المؤمنين متميّنين أيضاً، فهذه الثلاثةُ الأشياءُ - أعني الرَدَّ وعدمَ التكذيبِ والكونُ من المؤمنين - متمناةٌ بقيدِ الاجتماعِ، لا أَنَّ كُلَّ واحدٍ متمنىٌ وحده؛ لأن هذه الواوِ شرطٌ لإضمارِ «أَنَّ» بعدها أن يَصْلُحَ «مع» في مكانها. ووافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ ابنُ عامرٍ برفعِ الأولِ ونصبِ الثاني.

وعن الشنبوذِي^(٤) عن الأعمش (ولا تُكذِّبْ) [٢٧] بالنصبِ (ونَكُونُ)

[٢٧] بالرفعِ.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٠٧، النشر ٢/٢٥٧، الإتحاف ٢/٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٩٢، الحجة لابن زنجلة ٢٤٥، الموضح ١/٤٦٣.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٣٢-٢٣٣، إيضاح الرموز ٣٧١.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٣٣-٢٣٤، إيضاح الرموز ٣٧١ حاشية ٨.

وقرأ الباقي بالرفع فيهما على العطفِ على الفعلِ قبلهما وهو ﴿ نُرَدُّ ﴾ [٢٧]، ويكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء: الردَّ إلى الدنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين، أو على أنَّ الواوَ وأو الحال، والمضارعُ خبر مبتدأ مضمَّر، والجملةُ الاسميَّةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من مرفوع: ﴿ نُرَدُّ ﴾، والتقدير: ياليتنا نُردُّ غير مكذِّبين وكاثنين من المؤمنين، فيكون تمنِّي الردِّ مقيداً بهاتين الحاليتين، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمنيِّ. وقد استُشِكل^(١) هذان الوجهان بأنَّ التمنيَّ إنشَاءٌ، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب، وإنما يدخلان الأخبارَ، وهذا قد داخله الكذب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [٢٨].

/ وأجيب: بأنَّ هذا تمنٌّ تَضَمَّنَ معنى العِدَّة، فجاز أن يدخله التكذيب، كما يقول الرجل: «ليت الله يرزقني مالاً فأحسِّنَ إليك، وأكافئك على صنيعك»، فهذا مُتَمَّنٌّ في معنى الواعد، فلو رُزِقَ مالاً ولم يُحسِّنْ إلى صاحبه ولم يكافئه، كذب، وصحَّ أن يقال له: كاذب^(٢).
وأيضاً فإنَّ قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [٢٨] ليس متعلقاً بالتمنيِّ^(٣)، بل هو مَحْضُ إخبارٍ من الله تعالى بأنهم دَيَّدَنَهُم الكذبَ، وهَجَّيراهم ذلك، فلم يدخل الكذبُ في التمنيِّ^(٤). انتهى.

(١) انظر: البحر ٤/١٠٢، الدر المصون ٤/٥٨٥.

(٢) وهذا الجواب عزاه صاحب الدر للزمخشري، وهو في كشافه ٢/١٥، وهو الجواب الأول من ثلاثة أجوبة ذكرها.

(٣) ش، ح: «بالتمني».

(٤) وهذا الجواب الثاني، قال السمين عقبه: «وهذان الجوابان واضحان، وثانيهما أوضح».

الدر المصون ٤/٥٨٦.

ويُحتمل أن يكون الرفع في الآية أن قوله: ﴿وَلَا تُكذِّبَ... وَنَكُونَ﴾ [٢٧] خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استثنائية لا تعلق لها بما قبلها، وإنما عطف هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حيزها، فليست داخله في التمني أصلاً، وإنما أخبر تعالى عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عطف عليه في محل نصب بالقول، كأن التقدير: فقالوا ياليتنا نردُّ، وقالوا: نحن لا نكذب ونكون من المؤمنين^(١).

وأما قراءة ابن عامر^(٢) فظاهرة بما تقدم؛ لأن الأول مرتفع على حد ما تقدم من التأويلات، وكذلك نصب الثاني على ما تقدم أيضاً، ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أن المنصوب يحتمل أن يكون من تمام قوله: ﴿نُرَدُّ﴾، أي: تمنوا الرد مع كونهم من المؤمنين.

وهذا ظاهر إذا جعلنا ﴿وَلَا تُكذِّبَ﴾ معطوفاً على ﴿نُرَدُّ﴾ أو حالاً منه، وأما إذا جعلنا ﴿وَلَا تُكذِّبَ﴾ [٢٧] مستأنفاً، فيجوز ذلك أيضاً، ولكن على سبيل الاعتراض. انتهى من «الدر المصون»^(٣).

(١) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٤.

(٢) برفع الأول ونصب الثاني.

(٣) الدر المصون ٥٩٠/٤.

وعن المطوّعي^(١) عن الأعمش (ولورْدُوا) [٢٨] بكسر الراء خالصةً، وكذا (رِدَّت) حيث جاء^(٢)؛ لأنَّ الفعلَ الثلاثيَّ المضاعفَ العينِ واللامِ يجوزُ في بنائه إذا بُني للمفعولِ الثلاثةُ الأوجهِ المذكورةُ في فاءِ الثلاثيِّ المعتلِّ العينِ، إذا بُني للمفعولِ نحو: «قيل»، و«بيع»، ووافقهُ السَّنْبُوذِي في غير هذه السورة.

وعن الحسنِ (بَعْتَةً) [٣١] بفتح الغين حيث جاء^(٣).

واختلِفَ في ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [٣٢]:

فابنُ عامرٍ^(٤) بلامٍ واحِدَةٍ كما هو في المصحفِ الشاميِّ^(٥) - وهي لامُ الابتداء^(٦) - وتخفيفِ الدالِ، فالمحذوفُ لامُ التعريفِ للتجريدِ منه للإضافة، و﴿الْآخِرَةَ﴾ بخفض التاء على الإضافة، وفي هذه القراءة تأويلان:

- (١) انظر: المبهج ٢/ ٢٣٤، إيضاح الرموز ٣٧١.
- (٢) ورد لفظ ﴿رُدُّوا﴾ في أربعة مواضع، في النساء: ٩١، والأنعام: ٦٢، ويونس: ٣٠، وهنا، وورد لفظ ﴿رِدَّت﴾ مرتين في يوسف في الآية: ٦٥.
- (٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٣، إيضاح الرموز ٣٧٢.
- (٤) انظر: إرشاد المبتدي ٣٠٧، النشر ٢/ ٢٥٧، الإتحاف ٢/ ٩.
- (٥) انظر: المرسوم في آخر السورة.
- (٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٠٠، الحجة لابن زنجلة ٢٤٦، الموضوع ١/ ٤٦٤.

أحدهما: قول البصريين^(١) وهو أنه من حَذَفِ الموصوف وإقامة الصفةٍ مُقَامَهُ، والتقدير: «ولدار الساعة الآخرة»، أو «لدار الحياة الآخرة»^(٢)، يدل عليه ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ [٣٢]، ومثله: مسجدُ الجامع، التقدير: مسجدُ المكانِ الجامع.

وحسّن ذلك في الآية الكريمة كونُ هذه الصفةِ جَرَتْ مَجْرَى الجوامِدِ في إيلائها العواملَ كثيراً / وكذلك كلُّ ما جاء ممّا تُوهَّم فيه إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِهِ، وإنما احتاجوا إلى ذلك؛ لئلا يَلْزَمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه، وهو ممتنعٌ؛ لأنَّ الإضافةَ: إمّا للتعريفِ أو للتخصيصِ، والشيء لا يُعرِّفُ نفسه، ولا يُخصِّصها.

والثاني: وهو قول الكوفيين أنه إذا اختلفَ لفظُ الموصوفِ وصفتهُ جاز إضافتهُ إليها.

وقرأ الباقون بلامين: الأولى لامُ الابتداءِ، والثانية للتعريفِ مع التشديدِ للإدغام، ورفع ﴿الْآخِرَةُ﴾ على أنها صفةٌ للدار و﴿خَيْرٌ﴾ خبرها، وكذا هو في مصاحفهم، كما يأتي إن شاء الله تعالى^(٣).

ولا خلاف في حرف يوسف [١٠٩] أنه بلامٍ واحدةٍ لاتفاق المصاحف عليه.

(١) انظر: المسألة في الإنصاف ٢/٤٣٦، والدر ٤/٦٠٠.

(٢) في النسخ: «ولدار الحياة الدنيا»، وهو سبق قلم، والتصويب من الدر المصون ٤/٦٠٠.

(٣) انظر: المرسوم آخر هذه السورة.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٣٢﴾، وفي الأعراف [١٦٩]، ويوسف

[١٠٩]، ويس [٦٨]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ^(١) بتاء الخطاب في الأربعة على الالتفات^(٢)، وافقهم هنا الحسن^(٣).

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ كذلك، فيما عدا يس^(٤). وقرأ أبو بكر بالخطاب كذلك في يوسف.

واخْتَلَفَ عن ابنِ عامرٍ في يسَ، فالأكثر عن الداجونيِّ عن هشامٍ، وعن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذكوانٍ بالخطابِ.

وقرأ الباقرُ بالغيب في الأربعة رَدًّا على ما تقدّم من الأسماء الغائبة. وبه قرأ الحُلوانِي عن هشامٍ، والشذائيُّ عن الداجونيِّ عن أصحابه عنه، وزيد عن الرملي عن الصوريِّ في موضع «يسَ» خاصّةً.

وقرأ ﴿لِيَحْزِنَنَّكَ﴾ [٣٣] بضم الياء وكسر الزاي من أحزن الرباعيِّ، نافعٌ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ. والباقرُ^(٥) بفتح الياء وضمّ الزاي، من «حزنه» ثلاثياً، وافقهم الحسن واليزيديُّ والأعمش.

(١) انظر: الغاية ٢٤٠-٢٤١، النشر ٢/٢٥٧، الإتحاف ٢/١٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٢٩٥، الحجة لابن زنجلة ٢٤٦، الموضح ١/٤٦٥.

(٣) مفردة الحسن ٢٧٤، إيضاح الرموز ٣٧٢. زاد في: (ح): «واليزيدي» وليس في المصادر.

(٤) قوله: «فيما عدا يسَ»: زيادة من: ن، س. زاد في س، ر: «هنا وفي الأعراف ويوسف» وهي زيادة توضيحية.

(٥) قوله: «والباقر... والأعمش» زيادة من (ح) وهي موافقة لما في المصادر. التي تقدم ذكرها في آل عمران عند الآية: ١٧٦.

واختلَفَ في ﴿يَكْذِبُونَكَ﴾ [٣٣]:

فنافع والكسائي^(١) بالتخفيف من أكذب. وقرأ الباقون بالتشديد من كذَّب.

وقد قيل^(٢): إنَّ القراءتين بمعنى واحدٍ مثل: أكثر وكثّر، وأنزل ونزّل، وقيل بالفرق بينهما.

قال الكسائي^(٣): «العرب تقول: كذَّبتُ الرجلَ بالتشديد، إذا نَسَبْتَ الكذبَ إليه، وأكذَّبْتُهُ، إذا نَسَبْتَ الكذبَ إلى ما جاء به دون أن تنسبه إليه»، وتقول أيضاً: أكذَّبتُ الرجلَ، إذا وَجَدْتَهُ كاذباً، كأحمدتُهُ، إذا وَجَدْتَهُ محموداً، فمعنى ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ مخففاً: لا ينسبون الكذب إليك، ولا يجدونك كاذباً.

وأما التشديدُ فيكونُ خبراً محضاً عن عدم تكذيبهم إياه. فإن قيل: هذا مُحالٌ؛ لأنَّ بعضهم قد وُجِدَ منه تكذيبه ضرورة؟ فالجواب: أنَّ هذا وإن كان منسوباً إلى جميعهم يعني عدم التكذيب، فهو إنمَّا يُرادُ بعضهم مجازاً، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبتُ قَوْمُ لُوطٍ﴾ [الشعراء: ١٦٠]، وإن كان فيهم مَنْ لم يُكذِّبْهُ، فهو عامٌّ يُراد به الخاصُّ.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر: ٤٦٦/٢، والنشر ٢٥٧/٢-٢٥٨، الإتحاف ١٠/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٠٢، الحجة لابن زنجلة ٢٤٧،

الموضح ٤٦٦/١.

(٣) انظر: البحر ١١١/٤.

والثاني: أنه نفى التكذيب لانتفاء ما يترتب عليه من المضار، فكأنه قيل: فإنهم لا يكذبونك تكديماً ثبالي به ويضرك؛ لأنك لست بكاذب، فتكذيبهم كلاً تكذيب، فهو من نفي السبب لانتفاء مسببه.

وقال الزمخشري^(١): «والمعنى: إن تكذيبك أمرٌ راجعٌ إلى الله تعالى؛

/ لأنك رسوله المصدق، فهم لا يكذبونك في الحقيقة إنما يكذبون الله بجحود آياته، فانتبه عن حزنك، كقول السيد لغلالمه، وقد أهانه بعض الناس: لن يهينوك، وإنما أهانوني، وعلى هذه الطريقة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وعن المطوّعي إسكان سين (رُسل) [٣٤]^(٢).

وأمال ﴿أَتْلَهُمْ نَصْرَنَا﴾ [٣٤] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح. وكذا حكم ما وقع من هذا اللفظ بقصر الهمزة بمعنى المجيء، نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ﴾ [يونس: ٥٠]، و﴿أَتْلَاهَا﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿أَتَى﴾ [النحل: ١]، و﴿أَتَاكَ﴾ [طه: ٩]، و﴿فَاتْلَهُمْ﴾ [الزمر: ٢٥]، و﴿أَتَدْنَا﴾ [المدثر: ٤٧]، الجملة سبع كلمات.

ويوقف لحمزة وهشام - ويوافقهما الأعمش - على ﴿مِنْ بَيِّئِي﴾ [٣٤] بإبدال الهمزة ألفاً على القياس لسكونها وقفاً وانفتاح سابقتها، وبإبدالها

(١) الكشاف ١٨/٢.

(٢) تقدّم في البقرة عند الآية: ٦٧.

ياءً ساكنةً بحركةٍ سابقَتِها لسكون الوقف، وبياءٍ مكسورةٍ بحركةٍ نفسِها، فإن سكنت للوقف اتحدا^(١)، وتجاوزُ الإشارةُ بالرَّومِ، فهذه ثلاثةٌ، والرابعُ تسهيلُها بينَ بينَ.

وقرأ ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٣٦] بفتح الياءِ وكسرِ الجيمِ مبنياً للفاعلِ يعقوبُ، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمَطَّوِّعِي عن الأعمشِ، وسبقَ في البقرة [٢٨].
وقرأ ﴿أَنْ يُنْزَلَ آيَةً﴾ [٣٧] بالتخفيفِ ابنِ كثيرٍ وحده^(٢)، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والباقون بالتشديد.

وعن الحسنِ (الظُّلُمَاتِ) [٣٩] بسكون اللامِ، وتقدَّم في البقرة [١٧].
وقرأ ﴿صِرَاطٍ﴾ [٣٩] بالسین قبلَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ مجاهدٍ، وكذا رويسٌ^(٣)، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ والشنبوذِي عن الأعمشِ.
وقرأ حَلَفٌ عن حمزةَ بالإشمامِ، ووافقه المَطَّوِّعِي عن الأعمشِ، واختلَفَ عن خلادٍ^(٤)، والباقون بالصاد.

وقرأ ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾ [٤٠] وبابه، وهو «رأى» الماضي المسبوقُ بهمزةُ الاستفهامِ، المتصلُ بتاءِ الخطابِ والمخاطبينِ، لِحِقَّتْهُ كافُ الخطابِ أم لا بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ بينَ بينَ، قالونُ وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ.

(١) أي: الرسم والقياس.

(٢) تقدم الخلاف في البقرة عند الآية [٩٠].

(٣) تقدم في الفاتحة [٦].

(٤) وجه الإشمام انفرادة لا يُقرأ بها له.

وَاخْتَلَفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ: فَأَبْدَلَهَا بَعْضُهُمْ أَلْفًا خَالِصَةً مَعَ الْمَدِّ الْمُشْبَعِ لِالتَّعَارُفِ السَّاكِنِينَ، وَبَعْضُهُمْ سَهَّلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، فَصَارَ لُورِشٍ وَجِهَانٌ: التَّسْهِيلُ كَقَالُونَ، وَابْتَدَأَ (١).

وَمَا قِيلَ (٢) مِنْ إِشْبَاعِ مَدِّ الْمَسْهَلَةِ لَهُ لِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ السَّاكِنِ فِي امْتِنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا، وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ، خَطَأً؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِيهِ بِحَرْفِ مَدٍّ وَلَا حَرْفِ لِينٍ، وَلَا مَدٍّ فِي غَيْرِهِمَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مَتَحْرِكَةٌ، وَتُمَدُّ (٣) إِذَا أُبْدِلَتْ لِلحَّجَزِ (٤)، كَمَا ذُكِرَ.

قَالَ الْعَلَامَةُ شَهَابُ الدِّينِ السَّمِينِ (٥): «وَالنَّحَاةُ يَسْتَضْعِفُونَ إِبْدَالَ هَذِهِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا، بَلِ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ عَنْ نَافِعٍ، لَكِنَّهُ قَدْ نَقَلَ الْإِبْدَالَ الْمَحْضَ قَطْرَبٌ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ. وَنَقَلَ أَبُو عَيْبِدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ إِبْدَالَهَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَنَافِعٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهُمْ يُسْقِطُونَ الْهَمْزَةَ، وَيَدْعُونَ أَنَّ الْأَلْفَ (٦) خَلْفٌ مِنْهَا».

(١) أي: إبدالها حرف مد مشبع.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١/ ٣٠٥، الحجة لابن زنجلة ٢٥٠، الموضح ٤٦٧/١.

(٣) بياض في: ش، ح، وأثبتنا «وتمد» من سائر النسخ.

(٤) أي: للحجز ما بين الهمزتين.

(٥) الدر المصون ٤/ ٦١٥.

(٦) في النشر ١/ ٣٩٨: «يُسْقِطُونَ الْهَمْزَةَ غَيْرَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ الْأَلْفَ خَلْفًا مِنْهَا».

قال / في «الدرّ»^(١): «وهذه العبارة تُشعرُ بأنَّ هذه الألفَ ليست بدلاً عن الهمزة بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة» انتهى.

فاندفع قول مَنْ قال: إنه غَلَطَ عليه - أي: على نافع -؛ لأنه يؤدِّي إلى الجمع بين الساكِنين؛ لأنَّ الياءَ بعدها ساكنةٌ.

وقد قال مكِّي^(٢): «وأبدل ورش الهمزة ألفاً؛ لأنَّ الرواية عنه أنه يمدُّ الثانية، والمدُّ لا يتمكَّن^(٣) إلا مع البدل، وحسَّن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكنٌ أن الأولَ حرفٌ مدٌّ ولين، فالمدُّ الذي يحدث^(٤) مع السكون [يقوم]^(٥) مقام حركةٍ يتوصَّل بها إلى النطق بالساكن».

وقرأ الكسائيُّ بحذف الهمزة الثانية في ذلك كُله، وهي فاشيةٌ نثراً ونظماً، ومنه قوله^(٦):

أرَيْتَ إنْ جَاءَتْ به أَمْلُودا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودا

وزعم الفراء^(٧) أن هذه اللغة لغة أكثر العرب. قال: «في «أرأيت» لغتان ومعنيان:

(١) الدر المصون ٤/٦١٦.

(٢) الكشف ١/٤٣١.

(٣) ن: «لا يمكن».

(٤) الكشف: «يحذف» وهو تصحيف.

(٥) قوله: «يقوم»: زيادة من الكشف.

(٦) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣، والمحتسب ١/١٩٣، والخصائص ١/١٣٦.

والأملود: الناعم اللين، والمرجّل: مَنْ زَيَّنَ شَعْرَهُ.

(٧) معاني القرآن له ١/٣٣٣، والمؤلف ينقل كلام الفراء عن «الدر المصون» الذي ينقل بالمعنى.

أحدهما: أن يسأل الرجل: أرأيت زيدا أي: أعلمت؟ فهذه مهموزة.
وثانيهما: أن تقول: أرأيت بمعنى أخبرني، فهاهنا تترك الهمزة إن شئت، وهو كلام أكثر العرب، وهو يومئ^(١) إلى ترك الهمزة للفرق بين المعنيين».

قال في «الدر»^(٢): «وفي حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه استثقل الجمع بين همزتين في فعل اتصل به ضمير، فخففه بإسقاط إحدى الهمزتين، وكانت الثانية أولى لأنه حصل بها الثقل، ولأن حذفها ثابت في مضارع هذا الفعل نحو: أرى ويرى وترى، ولأن حذف الأولى يخل بالتفاهم إذ هي للاستفهام» انتهى.

وهذا الوجه منعه الجعبري^(٣)، فقال ما لفظه: «وجه حذف الهمزة إجراء الماضي والمضارع على سنن واحد عند أمن الإجحاف بالسابقة لا لاجتماع الهمزتين؛ لأنه جمع المجتمع، فالمفروق أولى^(٤)، والمعنى واحد». انتهى.
والثاني^(٥): أنه أبدل الهمزة ألفاً كنافع في رواية ورش، فالتقى ساكنان فحذف أولهما وهو الألف.

(١) كذا في النسخ، وفي الدر المصون: «وتومئ» بحذف «هو»، وهو أنسب.

(٢) الدر المصون ٤/٦١٧.

(٣) كنز المعاني (خ): ١٩٤ ب.

(٤) في حاشية ن: «المجتمع: ك ﴿ءَأَنشَر﴾ [البقرة: ١٤٠]، والمفروق ك ﴿أَرِيَّتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]؛ إذ الهمزتان فصل بينهما الراء».

(٥) من وجوه صاحب الدر المصون.

والثالث: أنه أبدلها ياءً، ثم سكتها، ثم حذفها لالتقاء الساكنين. قاله أبو البقاء^(١)، واستبعده الشيخ شهاب الدين السمين^(٢).
وقرأ الباقر بإثباتها محققةً على الأصل.

ويوقف عليه لحمزة بوجه واحد وهو التسهيل بين بين، وحكي الإبدال ألفاً، كما في «الكافي»^(٣) و«التبصرة»^(٤)، ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه.

واختلِفَ في ﴿فَتَحَّنَا﴾ هنا [٤٤]، والأعراف [٩٦]، والقمر [١١]،
و﴿فُتِحَتْ﴾ في الأنبياء [٩٦]:

فابنُ عامرٍ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ^(٥)، بتشديد التاء في الأربعة وهو^(٦) مُؤَذِّنٌ بالتكثير؛ لأنَّ بعده ﴿أَبَوَابًا﴾ فناسب التكثير، ومن ثمَّ اتفقوا على تخفيفِ ﴿فَتَحَّنَا عَلَيْهِمْ أَبَابًا﴾ [الحجر: ١٤]؛ لأنَّ ﴿بَابًا﴾ فيها مفرد، والتشديد يقتضي التكثير.

وقرأ ابنُ جَمَّازٍ وَرَوَّحٌ بالتشديد في القمر والأنبياء.
وقرأ رُوَيْسٌ كذلك في الأنبياء فقط. واخْتَلِفَ عنه في الثلاثة الباقية:
فروى النخاسُ عنه تشديدها، وروى أبو الطيبِ التخفيفَ.

(١) التبيان ١/ ٤٩٤.

(٢) الدر المصون ٤/ ٦١٧.

(٣) الكافي ٧٠.

(٤) التبصرة ١٩٢.

(٥) انظر: الغاية ٢٤١، النشر ٢/ ٢٥٨، الإتحاف ٢/ ١١.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٢٥٠، الموضح ١/ ٤٦٨.

/ واخْتَلَفَ عن ابنِ جَمَّازٍ هنا والأعراف، فروى الأشناني عن الهاشمي عن إسماعيل^(١) تشديدها، وكذا روى ابن حبيب^(٢) عن قتيبة^(٣) كلاهما عنه. وقرأ الباقون بالتخفيف في الأربعة على الأصل، فقد جرى ابنُ عامرٍ وابنُ وردانٍ على نَمَطٍ واحدٍ في هذا الفعلِ، وَمَنْ شَدَّدَ وَخَفَّفَ جَمَعَ بين اللغتين.

وَأَمَّا موضعُ الزمر [٧٣، ٧١] فيأتي إن شاء الله تعالى.

وقرأ ﴿بِهِ أَنْظِرْ﴾ [٤٦] بضم الهاء الأصبهاني عن ورش، ووافقه ابنُ مَحِيصِنٍ.

وقرأ ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦] بالإشمام حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ ورؤيس^(٤) بخُلفٍ عنه، وافقهم الأعمش^(٥).

وعن الحسن^(٦) (بَعْتَة) [٤٧] بفتح الغين.

وعن ابنِ مَحِيصِنٍ^(٧) (يَهْلِكُ) [٤٧] بفتح الياء وكسر اللام مبنياً للفاعل.

(١) هو: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، تقدّم.

(٢) يونس بن حبيب بن عبد القاهر، أبو بشر، العجلي مولا هم، الأصبهاني، المقرئ، المحدث، راوي «المسند» عن أبي داود الطيالسي، ثقة حجة ضابط، (ت ٢٦٧). انظر: تاريخ أصبهان ٢/ ٣٢٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٩٦، غاية النهاية ٢/ ٤٠٦.

(٣) هو: قتيبة بن مهران الأزاذني، تقدّم.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٢٠٢، النشر ٢/ ٢٥٠، ٢٥١، الإتحاف ٢/ ١٢.

(٥) انظر: المبهج ٢/ ١٩٨، إيضاح الرموز ٣٤٨.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٧٣، إيضاح الرموز ٣٧٢.

(٧) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٧، المبهج ٢/ ٢٣٧، إيضاح الرموز ٣٧٣.

وقرأ ﴿ لا خوف ﴾ [٤٨] بحذف التنوين مبنياً على الفتح يعقوب^(١).
وافقه الحسن.

وعن ابن مَحِيصِنِ الرَّفْعِ من غير تنوين، والباقون بالرفع والتنوين.

وعن الأعمش (يفسقون) [٤٩] بكسر السين، وذكر في البقرة [٥٩].

وأمال ﴿ إَلَامَايُوحَى ﴾ [٥٠] حمزةً والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ والتقليل. والباقون بالفتح.

وكذلك حُكْمُ ﴿ إَلَامَايُوحَى إِلَيَّ ﴾ في الأعراف [٢٠٣]، ﴿ إَلَامَايُوحَى ﴾،
﴿ وَأَتَّبِعْ مَايُوحَى ﴾ بيونس [١٠٩، ٥٠]، ﴿ يُوْحَى إِلَيْكَ ﴾ بهود [١٢]، ﴿ يُوْحَى إِلَيَّ ﴾
بالكهف [١١٠]، ﴿ قُلْ إِنَّمَايُوحَى ﴾ بالأنبياء [١٠٨]، ﴿ مَايُوحَى ﴾ بالأحزاب
[٢]، ﴿ إِنْ يُوْحَى ﴾ بـ «ص» [٧٠]، ﴿ إِنَّمَايُوحَى ﴾ بـ «الأنبياء» [١٠٨]، ﴿ إَلَامَا
يُوحَى ﴾ بالأحقاف [٩]، الجملة بالأولى إحدى عشرة كلمة.

وكذلك في ﴿ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ هنا [٥٠]، وبهود ﴿ كَالْأَعْمَى ﴾ [٢٤]، وبالرعد
﴿ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ [١٦]، و﴿ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ [١٩]، وفي طه ﴿ حَشْرَتِي أَعْمَى ﴾
[١٢٥]، وبالنور ﴿ الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ [٦١]، وبفاطر ﴿ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ [١٩]، وبغافر
﴿ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ [٥٨]، وفي الفتح ﴿ الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ [١٧]، الجملة تسع
كلمات.

(١) تقدّم في البقرة عند الآية: ٣٨.

واختلِفَ في ﴿بِالْغَدْوَةِ﴾ هنا [٥٢]، وفي الكهف [٢٨]:

فابنُ عامرٍ^(١) بضمِّ الغَيْنِ وإسكانِ الدالِ وواوٍ بعدها مفتوحةٌ.
والأشهرُ في «الغدوة»^(٢) أنها معرفةٌ بالعلمية^(٣)، وهي علميةُ الجنسِ
كأسماءةٍ في الأشخاصِ، ولذلك مُنعت من الصرفِ.
قال الفراء في كتاب «المعاني»^(٤): «والعربُ لا تُدخِلُ الألفَ واللامَ في
الغدوة؛ لأنها مُعرِّفةٌ بغير ألف ولا م».

وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة، فقال: «إنما نرى
ابن عامرٍ والسُّلميّ^(٥) قرآ تلك القراءة أتباعاً للخطِّ، وليس في إثبات الواوِ
في الكتاب دليلٌ على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا ﴿الصَّلَاةَ﴾، و﴿الزُّكُوةَ﴾
بِالواوِ، ولفظُهما على تركها، وكذلك «الغدوة»، على هذا وجدنا العربَ».
وقال الفارسي^(٦): «الوجهُ قراءةُ العامَّةِ ﴿بِالْغَدْوَةِ﴾ [٥٢]؛ لأنها تستعمل
نكرةً ومعرفةً باللامِ، فأما «غدوة» فمعرفةٌ وهو علمٌ، وُضِعَ للتعريفِ، وإذا
كان كذلك فلا ينبغي أن يدخلَ عليه الألفُ واللامُ للتعريفِ، كما لا يدخلُ

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٠٨، النشر ٢/٢٥٨، الإتحاف ٢/١٢.

(٢) انظر: العين ٧٠٧، تهذيب اللغة ٨/١٧٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣١٩، ٥/١٤٠ الحجة لابن زنجلة

٢٥١، الموضوع ١/٤٦٩.

(٤) معاني القرآن ٢/١٣٩.

(٥) هو: عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن السُّلميّ، تقدّم.

(٦) الحجة ٥/١٤٠.

على سائر الأعلام، وإن كانت قد كُتبت بالواو؛ لأنها تدلُّ على ذلك، ألا ترى إلى ﴿ الصَّلَاةِ ﴾، و﴿ الزَّكَاةِ ﴾ بالواو ولا يُقرآن بها، / فكذلك الغدوة^(١). وقال سيبويه^(١): «غدوة»، و«بكرة» جعل كل واحدٍ منهما اسماً للحنين» انتهى.

[ب/٢٩٨]

ولا يلتفت إلى هذا الطعن^(٢)، وكيف يُظنُّ بمن تقدم أنهم يلحنون، والحسن البصري^(٣) يقرأ بها، وهو ممن يُستشهد بكلامه فضلاً عن قراءته، ونَصْرُ بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العلم عن أبي الأسود الدَّيْلِي^(٤) يَنْبوع الصناعة، وابن عامر لا يعرف اللحن لأنه عربيٌّ، وقرأ على عثمان^(٥) بن عفان وغيره من الصحابة؟ ولكنَّ أبا عبيد لم يعرف أن تنكير «غدوة» لغةٌ ثابتةٌ عن العرب^(٦)، حكاها سيبويه والخليل.

قال سيبويه^(٧): «زعم الخليل أنه يجوز أن يقول: آتيك اليوم غُدُوَّةً وبُكْرَةً، فجَعَلَهُمَا مثْلَ ضَحْوَةٍ».

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٦٤٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٦٣٩، الإتحاف ٢/ ١٢، وليس في مفردته.

(٤) يقال فيه: «الدُّوْلِي»، و«الدَّيْلِي»، كما تقدّم في ترجمته.

(٥) كما في المستنير ١/ ٢٥٣، ٢٦٣، قال ابن الجَزَرِيّ في غايته ١/ ٤٢٤: وهو محتمل

وذكر في إسناد ابن عامر تسعة أقوال: أصحُّها أنه قرأ على المغيرة على عثمان ...

(٦) يعنون بتنكيرها أنه مصروف، ويعنون بتعريفها منعها من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٩٤.

وقال المَهْدَوِيُّ^(١): «حكى سيويوه والخليل أن بعضهم يُنكّر فيقول: «عُدْوَةٌ» بالتنوين، وبذلك قرأ ابنُ عامرٍ كأنه جعله نكرةً، فأدخل عليها الألفَ واللامَ»^(٢).

وقال أبو علي الفارسي^(٣): «وَجُهْ دخولِ الألفِ واللامِ عليها أنه يجوزُ - وإن كانت معرفةً - أن تُنكّر كما حكى أبو زيد^(٤): «لَقَيْتُهُ فَيِنَّةً» غيرَ مصروفٍ^(٥)، والفَيْنَةُ بعد الفينة، أي: الحينَ بعد الحين، فألحق لامَ التعريفِ ما استعمل معرفةً، ووجهُ ذلك أنه يُقدَّرُ فيه التنكيرُ والشُّيوعُ، كما يُقدَّرُ^(٦) فيه ذلك إذا ثنَّي.»

وقال النحاس^(٧): «قرأ ابنُ عامرٍ ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ [٥٢]، قال: «وبابُ عُدْوَةٌ أن تكونَ معرفةً، إلا أنه يجوزُ تنكيرُها كما تُنكّر الأسماءُ الأعلامُ، فإذا نُكِّرتْ دخلتْها الألفُ واللامُ للتعريف.»

(١) شرح الهداية ٢/٢٧٨.

(٢) فيقرأ ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾.

(٣) الحجة ٥/١٤٠، والكلام منقول بالمعنى، وانظر: الحجة ٣/٣٢٠.

(٤) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تقدّم.

(٥) أي: إنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث على الرغم من تجرّده من الألف واللام، ثم لمحوها فيه التنكير والشُّيوع فأدخلوا عليه الألف واللام على الرغم من كونه معرفة.

(٦) ش، س، ح: «تقرر»، وفي ن: بالوجهين.

(٧) إعراب القرآن ٢/٦٨.

وقال مكِّي بن أبي طالب^(١): «إنما دخلت الألفُ واللامُ على «غداة» لأنها نكرةٌ، وأكثرُ العربِ يجعلُ «عُدوةً» معرفةً فلا ينونها، وكلُّهم يجعلُ «غداة» نكرةً فينوّنها، ومنهم مَنْ يجعلُ عُدوةً نكرةً، وهم الأقلُّ».

فثبت بهذه النقولِ التي ذكرتها عن هؤلاءِ الأئمةِ أن قراءة ابنِ عامرٍ سالمَةٌ من طَعْنِ أبي عبيدٍ، وكأنه لم يحفظها لغةً. انتهى^(٢).

وقرأ الباقون بفتحِ الغينِ والدالِ وبالألفِ؛ لأنَّ «غداة» اسمٌ لذلك الوقتِ ثم دَخَلَتْ عليها لامُ التعريفِ.

وعن الحسن^(٣) (فتنًا) [٥٣] بتشديدِ التاءِ، والجمهور بتخفيفها.

واختلَفَ في ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ ... فَأَنَّهُ غَفُورٌ ﴾ [٥٤]:

فنافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٤)، بفتحِ الهَمْزَةِ في الأولى والكسرِ في الثانية.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ، بفتحِ الهَمْزَةِ فيهما. وافقهم

الحسنُ والسَّنْبُوذِيُّ^(٥) عن الأعمشِ.

فأمَّا قراءةُ فتحِ الأولى ففيها وجوهٌ^(٦):

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٣٦.

(٢) انتهى نقله من الدرّ المصون ٤/٦٤١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٤، وإيضاح الرموز ٣٧٤.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٠٩، النشر ٢/٢٥٨، الإتحاف ٢/١٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٧٤، والمبهج ٢/٢٣٨، إيضاح الرموز ٣٧٤.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣١١، الحجة لابن زنجلة ٢٥٢،

أحدها: أنها بدلٌ من ﴿الرَّحْمَةَ﴾ بدلُ شَيءٍ من شَيءٍ، والتقدير: كتب على نفسه أنه مَنْ عمل إلى آخره، فإنَّ نفسَ هذه الجملةِ المتضمنةِ للإخبارِ بذلكِ رحمةٌ.

والثاني: أنها في محلِّ رفعٍ على أنها مبتدأ، والخبر محذوفٌ، أي: عليه أنه مَنْ عَمِلَ إلى آخره.

/ والثالث: أنها فُتِحَتْ على تقديرِ حذفِ حرفِ الجرِّ، والتقديرُ: لَأنَّه مَنْ عَمِلَ، فلمَّا حُذِفَتْ اللامُ جرى في محلِّها الخلفُ المشهورُ. وأما فتحُ الثانيةِ فعلى أنها في محلِّ رفعٍ على أنها مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، أي: فغفرَأنه ورحمتهُ حاصلان أو كائنان، أي: فعليه غُفِرَأنه ورحمتهُ.

وقد أجمع القراءُ على فتح ما بعد فاءِ الجزاءِ في قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ وَمَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَمَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤]، كما أجمعوا على كسرها في قوله: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣]، أو على أنها خبرٌ مبتدأ محذوفٍ، أي: فأمره أو شأنه أنه غفور رحيمٌ.

وقرأ الباقر بالكَسْرِ فيهما، فكسَّرُ الأولى على أنها مستأنفة، وأن الكلام تام قبلها وجيء بها وبما بعدها كالتفسيرِ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ رَبُّكَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [٥٤]، أو كُسِرَتْ بعد قولٍ مقدرٍ أي: قال الله تعالى ذلك، وهذا في المعنى كالذي قبله أو أُجْرِيَ «كُتِبَ» مُجْرَى «قال»، فكُسِرَتْ بعده كما تُكسَّرُ في القولِ الصريحِ، وهذا لا يتمشى على أصولِ البصريين^(١).

وَأَمَّا كَسْرُ الثَّانِيَةِ فَعَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا فِي صَدْرِ جَمَلَةٍ وَقَعَتْ خَبْرًا لـ «مَنْ» الموصولة، أو جواباً لها إن كانت شرطاً، أو أنها عَطْفٌ عَلَى الْأُولَى وَتَكْرِيرٌ لَهَا.

وَيُعْتَرِضُ عَلَى هَذَا بِأَنَّهُ يَلْزَمُ بَقَاءُ الْمَبْتَدَأِ بِلا خَبْرٍ، وَالشَّرْطُ بِلا جِزَاءٍ. وَأَجِيبُ عَنْهُ: بِأَنَّ خَبْرَ «مَنْ» مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ فَيُؤْخَذُ فَتَحُ الْأُولَى وَكَسْرُ الثَّانِيَةِ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَاخْتُلِفَ فِي ﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلٌ﴾ [٥٥]:

فَنَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(١) بِتَاءِ الْخَطَابِ، ﴿سَبِيلٌ﴾ بِالنَّصْبِ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ، وَكَذَا يَعْقُوبُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَالرَّفْعِ، وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(٢). وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفُ بِيَاءِ التَّذْكِيرِ وَالرَّفْعِ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ.

وَهَذِهِ الْقِرَاءَاتُ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ دَائِرَةٌ عَلَى تَذْكِيرِ «السَّبِيلِ» وَتَأْنِيثِهِ وَتَعَدِّيِ «اسْتِبَانٍ» وَلِزُومِهِ.

(١) انظر: المستنير ٢/ ١٣١، النشر ٢/ ٢٥٨، الإتحاف ٢/ ١٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٢٣٩-٢٤٠، إيضاح الرموز ٣٧٤، الإتحاف ٢/ ١٣. إلا أن صاحب

الفوائد المعتمدة: ٢٨٤ نسب للحسن التذكير، وسيأتي أن الحسن يسكن اللام من

﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾.

وإيضاح^(١) هذا: أن لغة تميم ونجدٍ تذكيرُ «السييل»^(٢)، وعليه قوله تعالى: ﴿وإن يروا سييلاً الرُّشدُ لا يتَّخِذُوهُ سَيْلًا وإن يروا سييلاً الغيِّ يتَّخِذُوهُ سَيْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ولغة الحجازِ التأنيثُ، وعليه ﴿قُلْ هَذِهِ سَيِّلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقوله^(٣):

حَلَّ السَّيْلَ لَمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهَا
وَأَمَّا «استبان» فيكونُ متعدياً، نحو: اسْتَبَنْتُ الشَّيْءَ، ويكونُ لازماً، نحو:
استبان الصُّبْحُ، بمعنى بان.

فَمَنْ قرأ بالياء من تحُتْ ورفَعْ / فإنه أسند الفعل إلى «السييل»، فرَفَعَهُ
على أنه مذكَّر، وعلى أن الفعل لازمٌ.

ومن قرأ بالتاء مِنْ فوق فكَذَلِكَ، ولكن على لغة التأنيث، وَمَنْ قرأ بالتاء
مِنْ فوق وَنَصَبَ «السييل» فإنه أسند الفعل إلى المخاطبِ، وَنَصَبَ «السييل»
على المفعولية، وذلك تعدية الفعلِ، أي: ولتستبين أنت سييلَ المجرمين،
فالتاءُ في «تستبين» مختلفةُ المعنى، فإنها في إحدى القراءتين للخطابِ،
وفي الأخرى للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة، و«تستبين»
منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» بعد لامِ «كي».

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣١٤، الحجة لابن زنجلة ٢٥٣،
الموضح ١/ ٤٧١.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٦٥٥.

(٣) عجزه:

وإبرُزُ بَبْرَزَةٍ حيث اضطرَّك القَدْرُ

والبيت لجرير في ديوانه ٢١١، والكتاب ١/ ٢٥٤.

وعن الحسن^(١) سكونُ لامٍ (وَلْتَسْتَبِينَ)، والجمهورُ على كسرها.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَقُضُّ الْحَقُّ﴾ [٥٧]:

فنافعٌ وابنٌ كثيرٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(٢) بالصاد المشددة المهملة المرفوعة، مِنْ قَصَّ الْحَدِيثَ^(٣)، أَوْ مِنْ قَصَّ الْأَثْرَ أَي: تَبَّعَهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَنْ نَقُضْ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، وافقهم ابنٌ مُحَيِّصِنٍ^(٤).

وقرأ الباقون بقافٍ ساكنةٍ وضادٍ معجمةٍ مكسورةٍ خفيفةٍ من القضاء، ويؤيدها قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلَيْنِ﴾ [٥٧]، فَإِنَّ الْفَصْلَ يَنَاسِبُ الْقَضَاءَ وَلَمْ يُرْسَمِ إِلَّا بِضَادٍ، كَأَنَّ الْيَاءَ حُذِفَتْ خَطًّا، كَمَا حُذِفَتْ لِفْظًا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ: ﴿فَمَا تَعْنِ الْأُنْدُرُ﴾ [القمر: ٥]، وكَمَا حُذِفَتْ الْوَاوُ فِي ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿وَيَمَحُّ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: ٢٤].

وُنُصِبَ ﴿الْحَقُّ﴾ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: يَقْضِي الْقَضَاءَ الْحَقَّ، أَوْ أَنَّهُ ضُمِّنَ ﴿يَقُضُّ﴾ مَعْنَى يُنْفِذُ^(٥)، فَلِذَلِكَ عَدَّاهُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، أَوْ أَنَّ «قَضَى» بِمَعْنَى صَنَعَ، فَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ، أَوْ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَي: يَقْضِي بِالْحَقِّ، فَلَمَّا حُذِفَ انْتَصَبَ مَجْرُورُهُ

(١) انظر: إيضاح الرموز ٣٧٤، ولم نجد لها في مفردته في المظان.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٣٠٩، النشر ٢/٢٥٨، الإتحاف ٢/١٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/٣١٨، الحجة لابن زنجلة ٢٥٤،

الموضح ١/٤٧٢.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ١١٧، إيضاح الرموز ٣٧٥.

(٥) في ر: يفعل.

على حَدِّ قوله^(١):

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا

ولا خلاف في النمل [٧٦] أنه ﴿يُقْضُ﴾ بالصادِ المهملةِ بمعنى القراءة الأولى، كما نَبَّه عليه صاحبُ «النجوم»^(٢).

ووقف عليه يعقوبُ بالياء.

وأمال ﴿لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ﴾ [٦٠] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. أمالها ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ، وله الفتحُ مِنْ طَرِيقِهِ أيضاً كالباقيين.

وكذا حكم ﴿يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ ب «طه» [١١٤]، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ بفاطر [٣٦]، الثلاث.

وقرأ ﴿جَاءَ أَحَدَكُمْ﴾ [٦١] بإسقاطِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وتحيق الثانية قالون والبزِّيُّ وأبو عمرو، كذا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

(١) عجزه:

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنٌ حَرَامٌ

والبيت لجريير وهو في ديوانه ٥١٢، ورواية الصدر فيه:

أَتَمُّصُونَ الرِّسْمَ وَلَا تُحَيَّا

وهو في ابن يعيش ٨/٨، والدر المصون ١/١١٢.

(٢) النجوم الزاهرة (خ) ٦٧/ب.

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ
أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بين، وبه قرأ الأزرقُ في أحدِ
الوجهين عَن وَرَشٍ، وقرأ في الوجهِ الآخرِ بإبدالِهَا أَلْفًا.

وقرأ قنبلٌ مِنْ طَرِيقِ ابنِ شَنبُوذٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وتحقيقِ الثَّانِيَةِ،
وقرأ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ بتحقيقِ الْأُولَى وتسهيلِ الثَّانِيَةِ، وبتحقيقِ الْأُولَى
وإبدالِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا كالأزرقِ.

وقرأ ابنُ عامِرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وَرَوْحٌ بتحقيقِهُمَا،
/ وافقهم الأعمش والحسن.

[٣٠٠]

واختلَفَ فِي ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلَنَا﴾ [٦١]:

فحمزة^(١) بِالْفِ مِمَالَةٍ بَعْدَ الْفَاءِ وَضَمِّ سَيْنٍ ﴿رُسُلَنَا﴾.

وتحتمل قراءة ﴿تَوَفَّاهُ﴾ وجهين^(٢)، أظهرهما: أنه ماضٍ، وإنما حُذِفَ
تاءُ التَّأْنِيثِ لوجهين، أحدهما: كونه تَأْنِيثًا مجازيًا. والثاني: الفصلُ بين
الفاعلِ وفاعلِهِ بالمفعولِ.

والثاني: أنه مضارعٌ، وأصلُهُ تَتَوَفَّاهُ بتاءينِ فَحُذِفَتْ إحداهما على خلافِ
في أَيْتَهُمَا، كـ ﴿تَنَزَّلُ﴾ [القدر: ٤]، ووافقهُ الأعمش^(٣).

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٦٨، النشر ٢/ ٢٥٨، الإتحاف ٢/ ١٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٢١، الحجة لابن زنجلة ٢٥٤،
الموضح ١/ ٤٧٣.

(٣) المبهج ٢/ ٢٤١، إيضاح الرموز ٣٧٥.

وفي «الدر المصون»^(١): «وقرأ الأعمش (يَتَوَفَّاه) مضارعاً بياء الغيبة اعتباراً بكونه مؤنثاً مجازياً أو للفصل، فهو كقراءة حمزة في الوجه الأول من حيث تذكير الفعل، وكقراءته في الوجه الثاني من حيث إنه أتى به مضارعاً».

ووجه الإمالة أنها يائية، فجرى فيها على أصله السابق.

وقرأ الباقر بياء ساكنة من غير ألف ولا إمالة.

وأسكن سين ﴿رُسُلْنَا﴾ أبو عمرو، ووافقه الحسن، والباقر بضمها.

وعن الحسن^(٢) (مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ) [٦٢] بالنصب، والجمهور بالخفض.

واختلِفَ فِي ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ﴾ [٦٣]، و﴿قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ﴾ بعدها [٦٤]،

وفي يونس ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢]، و﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [١٠٣]، و﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[١٠٣]، وفي الحجر ﴿إِنَّا لَمُتَّجُوهُمْ﴾ [٥٩]، وفي مريم ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ﴾ [٧٣]،

وفي العنكبوت ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾ [٣٢]، وفيها ﴿إِنَّا مُتَّجُونَ﴾ [٣٣]، وفي الزمر

﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ﴾ [٦١]، وفي الصف ﴿تُنَجِّكُمْ﴾ [١٠]:

فنافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان^(٣) بتسكين النون وتخفيف الجيم

في الثاني من هذه السورة فقط. وافقهم ابن محيصن^(٤) وانفرد المفسر

بذلك عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام.

(١) الدر المصون ٤/٦٦٧.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٧٥، وإيضاح الرموز ٣٧٥.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٠، النشر ٢/٢٥٩، الإتحاف ٢/١٥.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٤٣، وإيضاح الرموز ٣٧٦.

وقرأ الكسائيُّ وحفصُ الثالثُ من يونسَ كذلك، وافقهما المطوعيُّ^(١) عن الأعمش، وقرأ حمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ كذلك في الحِجْرِ والأوَّل من العنكبوت، وافقهما المطوعيُّ^(٢) عن الأعمش.

وقرأ الكسائيُّ كذلك في موضع مريم، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٣)، وكذلك من «المبهج»^(٤) في أحدِ الوجهين عنه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ الثانيُّ من العنكبوت كذلك، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمش^(٥).
وأما مَوْضِعُ الزمرِ فخَفَّفَهُ رَوْحٌ.

وقرأ يعقوبُ بتخفيفِ ما عدا الزمرَ والصفَّ، وهي تسعةُ أحرفٍ، وقرأ الباقون بالتشديد في سائرهنَّ.

وأما حرفُ الصفِّ فشَدَّه ابنُ عامرٍ، وخَفَّفَهُ الباقون، وذلك مِنْ نَجَّى وأنجى، فالتضعيفُ والهمزةُ كلاهما للتعديَّة، فالمُتَّقِلُونَ التزموا التعديَّة بالتضعيف^(٦).

(١) انظر: المبهج ٢/ ٣٥١، إيضاح الرموز: ٣٧٦.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ٢١، إيضاح الرموز: ٣٧٦.

(٣) مفردة ابن محيصة ١٣٣، وإيضاح الرموز ٣٧٦.

(٤) المبهج ٣/ ٩٨.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة ١٤١، والمبهج ٣/ ٢١، وإيضاح الرموز ٣٧٦.

(٦) بعده في نيباض بمقدار ثلاث كلمات.

واختلَفَ في ﴿ خَفِيَّةٌ ﴾ هنا [٦٣]، والأعراف [٥٥]:

فأبو بكر^(١) بكسر الخاء. وقرأ الباقون بضمها، وهما لغتان، كالعدوة والعدوة، والإسوة والأسوة^(٢).

وأما ﴿ خَيْفَةٌ ﴾ آخر الأعراف [٢٠٥]، فلا مدخل له في ذلك كما نبه عليه الحِكْرِيُّ^(٣)، ومن قبله الجَعْبَرِيُّ^(٤) /؛ إذ هو من الخوف.

واختلَفَ في ﴿ أُنْجِنَا مِنْ هَذِهِ ﴾ [٦٣]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٥) بالف مماله بعد الجيم من غير ياء ولا تاء بلفظ الغيبة؛ مراعاة لقوله: ﴿ يَدْعُونَهُ ﴾ [٧١]، ووافقهم الأعمش^(٦).

وقرأ عاصم كذلك لكنه بغير إمالة.

وقرأ الباقون بياء ساكنة بعد الجيم بعدها تاء مفتوحة على الخطاب حكايةً لخطابهم في حالة الدعاء. وقد قرأ كلُّ بما رُسِمَ في مصحفه^(٧).

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٨٣/٢، النشر ٢٥٩/٢، الإتحاف ١٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٢٥٥، الموضح ٤٧٦/١.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ٦٧/ب.

(٤) كنز المعاني (خ): ١٩٦/أ.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٠، النشر ٢٥٩/٢، الإتحاف ١٦/٢.

(٦) انظر: المبهج ٢/٢٤٢، إيضاح الرموز ٣٧٦.

(٧) كما سيأتي في المرسوم آخر السورة.

واختلِفَ في ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ [٦٨]:

فابنُ عامرٍ^(١) بفتح النونِ وتشديدِ السينِ مِنْ نَسَى. وقرأ الباقون بتخفيفها مِنْ أنسى، وهما لغتان^(٢)، والتعدِّي جاء في هذا الفعل مرةً بالهمزة، وبالتضعيفِ أخرى، كما في أنجى ونَجَّى، والمفعول الثاني محذوفٌ في القراءتين، تقديره: وإمّا ينسيك الشيطان الذِّكْرَ أو الحقَّ. والأحسنُ أن يُقدَّرَ ما يليق بالمعنى أي: وإمّا يُنْسِيَنَّكَ الشيطانُ ما أمرت به من تركِ مُجالسةِ الخائضين بعد ذِكْرِكَ له، فلا تَقْعُدْ بعد ذلك معهم.

واختلِفَ في ﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾ [٧١]:

فحمزة^(٣) بالفتحِ مماله بعد الواوِ، وافقه الأعمش^(٤). وقرأ الباقون بالتاء الساكنة من غير ألفٍ، وتوجيه القراءتين معلومٌ ممّا تقدّم في ﴿تَوَقَّتَهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١]. وعن المطوِّعي^(٥) عن الأعمش (الشيطان) [٦٨] بالتوحيد. قال الكسائي^(٦): «وهي كذلك في مصحفِ ابنِ مسعودٍ».

(١) انظر: التذكرة ٣٢٧/٢، النشر ٢٥٩/٢، الإتحاف ١٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٢٤، الحجة لابن زنجلة ٢٥٦، الموضوع ١/٤٧٥.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٤٨٠/٢، النشر ٢٥٨/٢، الإتحاف ١٦/٢.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٤٤، وإيضاح الرموز ٣٧٥.

(٥) انظر: المبهج ٢/٢٤٤، وإيضاح الرموز ٣٧٧.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤/١٥٨.

وعن الحسن^(١) بالواوِ وفتح النون، والجمهورُ بالجمع ورفع النون، وجعلوها^(٢) لَحْنًا، ولا تصل إلى اللحنِ إلا أنها لُغِيَّةٌ رديئةٌ، سُمع: «حول بستانِ فلانٍ بساتون وله سلاطون».

ويحكى أنه لَمَّا حُكِيَتْ قِراءةُ الحسنِ لَحْنَهُ بَعْضُهُمْ. فقال الفراء^(٣): «إي والله يُلحِّنون الشيخ، ويستشهدون بقول رؤبة!»!

قال في «الدر»^(٤): «ولعمري لقد صدقَ الفراء في إنكاره ذلك» انتهى.

ووقف حمزة^(٥) على ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ [٧١] بالبدل ألفاً.

واختلفَ في الإمالةِ مع البدلِ: فقال الداني في «جامعه»^(٦) كما حكاها في «النشر»^(٧): «يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ: الْفَتْحَ وَالْإِمَالََةَ. فَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمَوْجُودَةَ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ فَتْحِ الدَّالِ هِيَ الْمَبْدَلَةُ مِنَ الْهَمْزَةِ دُونَ الْأَلْفِ ﴿الْهُدَى﴾، وَالْإِمَالََةُ عَلَى أَنَّهَا أَلْفٌ ﴿الْهُدَى﴾ دُونَ الْمَبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ» قال: «والوجهُ الأوَّلُ أَقْبَسُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ ﴿الْهُدَى﴾ قَدْ كَانَتْ ذَهَبَتْ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فِي حَالِ الْوَصْلِ، فَكَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعَ الْمَبْدَلِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ، وَالتَّخْفِيفُ عَارِضٌ» انتهى.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٢٠، ٢٧٤، وتقدم في البقرة عند الآية: ١٠٢.

(٢) أي: قراءة الحسن.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٦٨٥، ولم يرد القول في «معانيه».

(٤) الدر المصون ٤/٦٨٥.

(٥) زيد «حمزة» من (ب)، وفي حاشية: م، ر: مسبوقة بـ: «لعله». وزاد في ر، م: «وافقه

الأعمش». وتقدّم في باب وقف حمزة وهشام.

(٦) جامع البيان ١٤٧/ب.

(٧) النشر ٢/٧٩.

قال في «النشر»^(١): «والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك، والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح» انتهى.

وعن الحسن^(٢) أيضاً (كُنْ فَيَكُونُ) [٧٣] بنصب النون هنا.

وعنه^(٣) (في الصُّور) [٧٣] حيث جاء بفتح الواو، والجمهور بسكونها.

واختلَفَ في معناه على قراءتهم، فقيل: جمع «صورة» كالصوف جمع صوفة، والثوم جمع ثومة.

وهذا ليس جمعاً صناعياً / وإنما هو اسم جنس، إذ يُفَرَّقُ بينه وبين واحده بقاء التأنيث. وأيدوا هذا القول بقراءة الحسن المتقدمة.

وقال جماعة: الصور: القرن. قال بعضهم: هي لغة اليمن، وأيدوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة. قال ﷺ: «كيف أنعم وصاحب القرن قد التقمه»^(٤) انتهى.

(١) النشر ٢/ ٨٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٧٥، وإيضاح الرموز ٢٨٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٥، وإيضاح الرموز ٣٧٧.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٢٦/١ وابن أبي شيبة في المصنف ١٠/١٢٧ ك: الدعاء، ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٢/١٠٠ برقم (١٢٦٧١)، ومن غير طريقه برقم (١٢٦٧٠)، وابن جرير في تفسيره ٢٣/٤١٨-٤١٩، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ١٤/١٧٩ والحاكم في المستدرک ٤/٥٥٩ جميعهم من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وتتمة الحديث: «التقم القرن وحنى جبهته، يسمع =

متى يؤمر فينفتح، فقال أصحاب محمد: كيف نقول؟ قال: قولوا: حسبنا الله، ونعم الوكيل على الله توكلنا» واللفظ لأحمد.

وعطية العوفي ضعفه العلماء كما في التهذيب ٧/ ٢٢٥-٢٢٦، وبه ضعفه الذهبي في «تلخيص المستدرک»، والهشيمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٣١، ١٠/ ٣٣١.

وأخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٧، ٧٣، والترمذي في سننه ٤/ ٢٢٦-٢٢٧ ك: صفة القيامة والرقائق والورع، ب: ما جاء في شأن الصور برقم (٢٤٣١)، وفي ٥/ ٢٩٠ ك: التفسير، ب: ومن سورة الزمر برقم (٣٢٤٣)، وحسنه في الموضوعين، وينزل تحسينه على الحسن لغيره لضعف عطية العوفي، ومتابعة أبي صالح له، كما صرح الشيخ الألباني بذلك.

وأخرجه ابن ماجه في سننه ٢/ ١٤٢٨ ك: الزهد، ب: ذكر البعث برقم (٤٢٧٣)، والحميدي في مسنده ٢/ ٣٣٢-٣٣٣، برقم (٧٥٤) وعبد بن حميد في المنتخب ٢/ ٧٨، ٧٦ برقم (٨٨٤)، وأبو الشيخ في كتاب العظمة ٣/ ٨٥٢-٨٥٣، ٨٥٤ برقم (٣٩٧-٣٩٦)، جميعهم من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً. والبقية من طرق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري.

وتابع عطية العوفي أبو صالح السمان عند أبي يعلى في مسنده ٢/ ٣٣٩-٣٤٠ برقم (١٠٨٤)، وعند ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٣/ ١٠٥ برقم (٨٢٣)، والحاكم في المستدرک ٤/ ٥٥٩.

وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم: (٢٤٣١)، وأورده في الصحيحة ٣/ ٦٦، ٦٨ برقم: (١٠٧٩)، واستوعب الكلام على طرقه وشواهدة ودراسة أسانيده، فيكون الحديث صحيحاً بطرقه وشواهدة.

تنبيه: وقع في بعض الروايات: «كيف أنتم» بدل «كيف أنعم» والأخير ورد في أكثر الروايات ووقع في رواية أبي يعلى «كيف أنعم أو كيف أنتم» بالشك وأورد هذه الروايات الحافظ ابن كثير في النهاية ١/ ٢٦٧-٢٧٠ ومعنى: «كيف أنعم» أي: أفرح وأنعم كما في تحفة الأحوذى ٦/ ٣٠٢.

واختلَفَ في ﴿ءَاَزَّرَ﴾ [٧٤]:

فيعقوب^(١) برفع الراء على أنه منادى حُذِفَ حرفُ نداءه، كقوله تعالى:
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩].

ويؤيده ما في مصحف أبي (يا آزر) بإثبات حرفه . وهذا إنما يتمشى
على دعوى أنه عَلِمَ^(٢)، وأما على دعوى وَصَفِيَّتِهِ فَيَضَعُفُ؛ لَأَنَّ حَذْفَ
حرفِ النداءِ يَقلُّ منها . وافقه الحسن^(٣).

وقرأ الباقر بنصبها، بدلً من ﴿لِأَيِّهِ﴾، أو عطفُ بيان له، إن كان آزرُ
لقباً له، وإن كان صفةً بمعنى المخطئ - كما قاله الزجاج^(٤)، أو المَعْوَجُ
كما قاله الفراء^(٥)، أو الشيخ الهَرَمِ كما قاله الضحاك^(٦)، فيكون نعتاً
﴿لِأَيِّهِ﴾ أو حالاً منه بمعنى: وهو في حال اعوجاجٍ أو خطأ، ويُنسَبُ
للزجاج.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٨٣/٢، النشر ٢٥٩/٢، الإتحاف ١٧/٢.

(٢) انظر: المحتسب ٢٢٣/١، البحر المحيط ١٦٤/٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٦، وإيضاح الرموز ٣٧٧.

(٤) معاني القرآن له ٢٦٥/٢.

(٥) معاني القرآن له ٣٤٠/١.

(٦) انظر: تفسير القرطبي ٤٣٣/٨.

والضحاك هو: ابن مَزَاحِم، أبو محمد، وقيل: أبو القاسم، الهلالي، الخراساني،
التابعي، المُفسِّر، روايته عن الصحابة مرسلة، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن،
وله: «التفسير»، (ت: ١٠٢هـ) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٢٩١/١٣، غاية
النهاية ٣٣٧/١، كشف الظنون ٤٥٢/١.

وإن قيل: إن آزرَ اسْمٌ صنمٍ كان يعبدُه أبوه، فيكونُ إذ ذاك عطفَ بيانٍ ﴿لِأَيِّهِ﴾، أو بدلاً منه.

ووجهُ ذلك أنه لما لازمَ عبادته نُزِبَ به^(١)، وصار لقباً له، أو يكون على حذفٍ مضاف، أي: لأبيه عابدٍ آزر، ثم حُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامه، وعلى هذا فيكونُ «عابد» صفةً لأبيه أُعْرِبَ هذا بإعرابه، أو يكون منصوباً على الذمِّ، وهو ممنوعٌ للصرف للعُجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ.

وقرأ ﴿إِنِّي﴾ [٧٤] بفتح ياء الإضافة نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم الزبيديُّ وابنُ محيَّصنٍ.

وأمال ﴿إِنِّي أَرَبُّكَ وَقَوْمِكَ﴾ [٧٤] أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢)، وافقهم الزبيديُّ والأعمش. وقرأ ورشٌ من طريقي الأزرق بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وكذا الخلف في ﴿أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ بالأنفال [٤٨]، و﴿لَكِنِّي أَرَبُّكُمْ﴾، و﴿إِنِّي أَرَبُّكُمْ﴾ بهود [٢٩، ٨٤]، و﴿أَرَبُّنِي أَعَصِرُ حَمْرًا﴾، و﴿أَرَبُّنِي أَحْمِلُ﴾، و﴿أَرَى سَبْعَ﴾ ييوسف [٣٦، ٤٣]، و﴿أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ بـ «طه» [٤٦]، و﴿أَرَى فِي الْمَنَامِ﴾ في الصافات [١٠٢]، و﴿إِلَّا مَا أَرَى﴾ بغافر [٢٩]، و﴿وَلَا كِنِّي أَرَبُّكُمْ﴾ بالأحقاف [٢٣]، الجملة إحدى عشرة كلمة.

وأما «رأى» الماضي، ويكون بعده متحركٌ وساكنٌ، والأوّل يكون ظاهراً ومضمراً.

(١) أي: لُقِّبَ به.

(٢) وابن ذكوان بخلفه أيضاً.

فالظاهر سبعة مواضع: ﴿رَاءَ الْكُوكَبَا﴾ هنا [٧٦]، و﴿رَاءَ أَيَدِيهِمْ﴾ في هود [٧٠]، ﴿رَاءَ أَقْمِيصُهُ﴾، و﴿رَاءَ ابْرَهَنَ رَبِّهِ﴾ بيوسف [٢٤، ٢٨]، و﴿رَاءَ نَارًا﴾ في طه [١٠]، ﴿مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿لَقَدْ رَأَى﴾ في النجم [١٨].
والمضمر تسعة: ﴿رَاءَكَ﴾ بالأنبياء [٣٦]، و﴿رَاءَاهَا﴾ بالنمل [١٠]، والقصاص [٣١]، و﴿فَرَّاهُ﴾ بفاطر [٨]، والصافات [٥٥]، و﴿رَاءَهُ﴾ بالنمل [٤٠]، والنجم [١٣]، والتكوير [٢٣]، والعلق [٧].

وأما الذي بعده ساكنٌ ففي ستة مواضع، وهي ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾، / ﴿رَاءَ الشَّمْسِ﴾ هنا [٧٧-٧٨]، و﴿رَاءَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، و﴿وَادَارَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ بالنحل [٨٥-٨٦]، و﴿رَاءَ الْمُجْرِمُونَ النَّارَ﴾ في الكهف [٥٣]، و﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ بالأحزاب [٢٢]:

فاختلفَ القراءُ فيها بالنسبة إلى الإمامةِ وعدمِها: فقرأ قالون وورشٌ من طريقي الأصبهاني وابن كثيرٍ وحفص، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ بفتح الراءِ والهمزة جميعاً من الأفعالِ السبعة التي لم يقع بعدها ضميرٌ، والتسعة التي بعدها الضميرُ، وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسنُ.

وقرأ وورشٌ من طريق الأزرقي بإمالتها^(١) بينَ في القسمين: الظاهر والمضمر.

وقرأ الدورِيُّ عن أبي عمرو بإمالة الألفِ وفتح الراءِ في القسمين.

(١) بإمالة الراءِ والهمزة.

وقرأ السوسي بإمالة الألف، وله في الرء وجهان في القسمين أيضاً، كما في الشاطبية^(١)، لكنه ليس من طرُقها، بل ولا من طرق «النشر» كما نبّهت عليه في بابه^(٢).

قرأ ابن ذكوان بإمالتهما جميعاً مع المظهر من جميع طرقه، إلا ما انفرد به زيد عن الرملي عن الصوري من فتح الرء وإمالة الهمزة، وإلا ما انفرد به صاحب «المبهج»^(٣) عن الصوري من فتحهما.

وأما مع المضمير فأمالهما النقاش عن الأخفش عنه، وفتحهما ابن الأخرم عن الأخفش. وأمال الهمزة وفتح الرء الجمهور عن الصوري. وقرأ الجمهور عن الحلواني عن هشام بفتح الرء والهمزة في القسمين، والأكثر عن الداجوني عنه بإمالتهما فيهما.

وقرأ أبو بكر في جميع القسم الأول بإمالة الرء والهمزة في رواية الجمهور عن يحيى، وإمالتهما في الأنعام فقط، وفتحهما في غيرها في رواية الجمهور عن العليمي، وفتحهما في المواضع السبعة من طريق «المبهج» عن أبي عون^(٤) عن يحيى^(٥) وعن الرزاز عن العليمي، وفتح الرء وإمالة الهمزة، وهي طريق «العنوان» في أحد وجهيه، عن شعيب

(١) الشاطبية ٥١.

(٢) انظر: باب الإمالة في ٣/١١٠٣.

(٣) المبهج ٢/٢٤٤-٢٤٧.

(٤) هو: محمد بن عمرو بن عون الواسطي، تقدّم.

(٥) هو: ابن آدم الصّلحي، تقدّم.

عن يحيى، وكذلك الخلف له في القسم الثاني، إلا أن العَلَمِيَّ عنه فتح
الراء والهمزة جميعاً في الجميع، وأمالهما^(١) فيهما^(٢) يحيى عنه على ما
تقدّم^(٣).

وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ، بإمالتهما فيهما، وافقهم الأعمش.
فوجه إمالة الألف كونها يائية، ولزِمَ من إمالتها إمالة الهمزة وأميلت
فتحة الراء لإتباعها لإمالة الهمزة.

هذه عبارتهم، وفي الحقيقة الإمالة إنما هي للألف لانقلابها عن الياء،
والإمالة - كما قررته في بابها-^(٤): أن يُنْحَى بالألف نحو الياء، وبالفتحة
نحو الكسرة، فمن ثمَّ صَحَّ أن يقال: أميلت الراء لإمالة الهمزة لا سيما
وهي^(٥) راء، وأيضاً لاصقت الهمزة، ومن ثمَّ لم تجز إمالة فتحة النون من
﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥].

وأما تفصيل ابن دكوان بالنسبة إلى اتصاله بالضمير وعدمه فوجهه أن
الفعل لما اتصل بالضمير بعدت ألفه عن الطرف فلم تمل .
وأما الذي بعده ساكن فقرأه السوسي بإمالة الراء والهمزة معاً بخلاف
عنه كما في «الشاطبية»^(٦).

(١) أي: الراء والهمزة.

(٢) أي: في القسمين.

(٣) انظر: ١١٠٣/٣.

(٤) انظر: ١١٠٣/٣.

(٥) الفصيح أن يقول: ولا سيما هي.

(٦) الشاطبية ٥٢.

لكن تَعَقَّبَهُ شَيْخٌ مَشَايخُنَا الْعَلَامَةُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْجَزْرِيِّ^(١): بِأَنَّ / إِمَالَةَ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةَ عَنِ السُّوسِيِّ مِمَّا قَرَأَ بِهِ صَاحِبُ «التَّيْسِيرِ» عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا قَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ [غَيْرِ]^(٢) طَرِيقَ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: «وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِئِيَّةِ» وَأَصْلُهَا، وَلَا مِنْ طَرُقِ كِتَابِنَا - يَعْنِي «النَّشْرَ» - سَبِيلٌ».

قال: «وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر «الشاطئية» يأخذ للسوسيين في ذلك بأربعة أوجه، وهي: فتحهما، وإمالتها، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وإمالة الراء وفتح الهمزة، ولا يصحُّ منها من طريق «الشاطئية»، و«التيسير» سوى الأول.

وأما الثاني: فمن طريق مَنْ قَدَّمْنَا، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ الْبِتَّةِ، إِنَّمَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِي الْيَزِيدِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِهِمَا حَكَاهُ فِي «التيسير»^(٣).

وأما الرابع: فحكاها ابن سعدان وابن جبير عن اليزيدي، ولا نعلمه وردَّ عن السُّوسِيِّ الْبِتَّةَ بِطَرِيقِ مِنَ الطَّرِيقِ» انتهى.

(١) النشر ٤٧/٢-٤٨.

(٢) زيادة من النشر ٤٧/٢ يقتضيها السياق. انظر: جامع البيان (خ) ٢٢٢/أ، والموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ٥١١، وقد جاءت العبارة سليمة عند القسطلاني في باب الإمالة، انظر: ١١٠٣/٣.

(٣) التيسير ١٠٤.

وقرأ شعبةً بإمالةِ الرءِ، وله في الهمزةِ وجهان: الفتح، طريقُ أبي حمدون والصَّرِيفيني عنه^(١) فعنه^(٢)، والإمالةُ، وهي طريقُ خَلْفٍ عن يحيى عنه. لكنْ ذَكَرَ الشاطبي^(٣) للخلافِ في الهمزةِ ممَّا تعقَّبَه في «النشر»^(٤) وقال: «إنه ممَّا انفرد به؛ لأنَّ إمالةَ الهمزةِ عن شعبةٍ إنمار رواها خَلْفٌ عن يحيى عنه، وقد خالفَ سائرَ الناسِ ابنُ مجاهدٍ في كونه كان يأخذ منْ طريقِ خَلْفٍ عن يحيى بإمالتِهِما، فلم يأخذوا لأبي بكرٍ من جميعِ طرقِهِ إلا بإمالةِ الرءِ وفتحِ الهمزةِ.

وقد صَحَّحَ أبو عمرو والدانيُّ الإمالةَ فيهما، يعني منْ طريقِ خَلْفٍ حَسَبَما نصَّ في «التيسير»^(٥)، فحَسِبَ الشاطبيُّ أن ذلك منْ طريقِ كتابه، فحكى فيه خلافاً عنه، والصوابُ الاقتصارُ على إمالةِ الرءِ دونَ الهمزةِ من جميعِ طرقِ كتاب «النشر»^(٦) انتهى.

وقرأ حمزة، وكذا خَلْفٌ، بإمالةِ الرءِ وفتحِ الهمزةِ^(٧)، وافقهما الأعمشُ، وقرأ الباقون بالفتح.

(١) أي: عن يحيى بن آدم.

(٢) أي: عن شعبة.

(٣) الشاطبية ٥٢.

(٤) النشر ٤٦/٢-٤٧.

(٥) التيسير ١٠٤.

(٦) عبارة النشر ٤٧/٢: «من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق الشاطبية والتيسير».

(٧) يعني: من ﴿رَأَى﴾ الذي بعده ساكن.

وهذا حكمُ الوصلِ فإن زال الساكنُ بالوقفِ عادت الألفُ وجرى كلُّ على مذهبه في المتحركِ الذي ليس بعده ضميرٌ ولا ساكنٌ من الفتح والإمالة الكبرى والصغرى.

ووجهُ إمالة هذه الهمزة بعد الساكنِ^(١) في الوصلِ مراعاةُ الألفِ، وإن كانت محذوفةً، إذ حذفها عارضٌ، ثم منهم من اقتصر على إمالة الهمزة؛ لأنَّ اعتبارَ وجودها ضعيفٌ، ومنهم من لم يقتصر فأعطاهما حكمَ الموجودِ حقيقةً، وأتبع الراء الهمزة في ذلك. انتهى^(٢).

وقد سبق ذكرُ مسألة ﴿رَأَى﴾ في بابِ الإمالة^(٣)، وذكرْتُ هنا تذكيراً لبعدها عن هذا المحلِّ جزياً على عادتي في إعادة ما يبعُدُ ذكره تذكيراً وتثبيتاً، على أن ذلك غالباً / لا يخلو عن فائدةٍ، فالتكرارُ حينئذٍ مغتفرٌ. والله تعالى أسألُ المعونة على الإتمام والنفع، إنه جوادٌ كريمٌ.

ووقف على ﴿بَرِيءٌ﴾ [٧٨] بالبدلِ مع الإدغامِ، وبالإشارة إلى الروم والإشمام حمزةً وهشامٌ بخلفٍ عنه، ووافقهما الأعمش على الثلاثة الأوجه بخلفٍ عنه.

وعن ابنِ مُحيصنٍ ضمُّ ميم (يا قَوْمُ)^(٤) [٧٨]، وسبَقُ بالبقرة [٥٤].

(١) كذا في النسخ، وصوابه: «قبل الساكن».

(٢) أي: انتهى النقل من الدر المصون.

(٣) انظر: باب الإمالة ٣/١١٠٣.

(٤) زاد في حاشية: (ح): «من طريق المبهج» وهو كذلك كما تقدم، وانظر: المبهج

وقرأ ﴿ وَجَّهِيَ لِلَّذِي ﴾ [٧٩] بفتح ياء الإضافة نافع وابن عامرٍ وحفص، وكذا أبو جعفرٍ.

واختلِفَ في ﴿ اَنْحَجُوْنِي ﴾ [٨٠]:

فنافعٌ وابنُ دَكْوَانَ وهشامٌ بخُلفٍ عنه، وكذا أبو جعفرٍ^(١) بلا خلافٍ بنونٍ خفيفةٍ. وقرأ الباقون بنونٍ ثَقِيْلَةٍ، والثَقِيْلُ هو الأصل^(٢)؛ لأنَّ النونَ الأولى نونُ الرفعِ في الأمثلة الخمسة، والثانية نونُ الوقاية، فاستثقل اجتماعهما.

وفيهما لغاتٌ ثلاثٌ: الفكُّ، وتَرَكُّهما على حالِهما، والإدغامُ، والحذفُ، وقد فُرِّئَ بهذه اللغاتِ الثلاثِ كلُّها في قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤]، وهنا لم يُقرأ إلا بالحذفِ أو الإدغامِ، فنافعٌ ومن معه بحذفِ إحدى النونين.

واختلَفَ النحاةُ في أَيْتِهما المحذوفة: فمذهبُ سيبويه^(٣) ومن تبعه: أنَّ المحذوفةَ هي الأولى، ومذهبُ الأحفش^(٤) ومن تبعه: أنَّ المحذوفةَ هي الثانيةُ.

(١) انظر: المستنير ٢/ ١٣٤، النشر ٢/ ٢٥٩، الإتحاف ٢/ ٢٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٣٣، الموضح ١/ ٤٨٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٥١٩، وانظر: المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٠، الارتشاف ٢/ ٩٢٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ١٦، ونسب أبو حيان هذا المذهب للمبرد. انظر: الارتشاف

استدلَّ سيبويه على ذلك: بأنَّ نونَ الرفعِ قد عُدَّ حذفُها دونَ ملاقاتِ مثل، لا يُقال: إنَّ النونَ حُدِّفَتْ جزماً في جوابِ الشرط؛ لأنَّ الفاءَ هنا واجبةٌ الدخولِ لعدمِ صلاحيةِ الجملةِ الجزائيةِ شرطاً. وإذا تفرَّرتْ وجوبُ الفاءِ، وإنما حُدِّفَتْ ضرورةً، ثبتَ أنَّ نونَ الرفعِ كانَ مِنْ حَقِّها الثبوتُ، إلاَّ أنها حُدِّفَتْ ضرورةً.

واستدلُّوا^(١) لسبويه أيضاً بأنَّ نونَ الوقايةِ مكسورةٌ، فبقاؤها على حالها لا يلزمُ منه تغييرٌ بخلافِ ما لو ادَّعينا حذفها، فإنَّا يلزمنا تغييرُ نونِ الرفعِ من فتحٍ إلى كسرٍ، وتقليلُ العملِ أولى.

واستدلَّ الأَخفش^(٢) بأنَّ الثَّقَلَ إنما حصلَ بالثانية، ولأنَّه قد استُغنيَ عنها، فإنه إنما أتى بها لتَقْيِي الفعلِ من الكسرِ، وهو مأمونٌ لوقوعِ الكسرِ على نونِ الرفعِ، ولأنَّها لا تَدُلُّ على معنىٍ بخلافِ نونِ الرفعِ، وأيضاً فإنَّها تُحذفُ في نحو: «ليتني» فيقال: ليتي.

وأمال الكسائيُّ وحده ﴿هَدَّنِي﴾ [٨٠]، وورث من طَرِيقِ الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين، والباقون بالفتحِ.

وقرأ ﴿هَدَّنِي﴾ بزيادةِ ياءٍ بعد النونِ في الوصلِ أبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وافقهما اليزيديُّ والحسن، وأثبتها يعقوب في الحالين. وعن الحسن^(٣) (يرفع) [٨٣]، و(يشاء) [٨٣] بياءِ العِيَّةِ فيهما. والجمهورُ بنونِ العظمةِ فيهما.

(١) انظر: الدر المصون ١٨/٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٦، إيضاح الرموز ٣٧٧.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ [٨٣]، ويوسف [٧٦]:
 فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، بالتونين فيهما.
 فيَحْتَمَلُ^(٢) : / النصب على الظرفِ، و«مَنْ» مفعولٌ، أي: نرفع مَنْ نشاء
 مراتبَ ومنازلَ، أو منصوبٌ على أنه مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ على الأولِ، وذلك
 يحتاج إلى تضمينِ ﴿ نَرَفَعُ ﴾ [٨٣] معنى فِعْلٍ يتعدَّى لاثنين، وهو «نعطي»
 مثلاً، أي: نعطي بالرَّفْعِ مَنْ نشاء درجاتٍ، أي: رُتَباً، فالدرجاتُ هي المرفوعة،
 كقوله ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ﴾ [غافر: ١٥]، وإذا رُفِعَتِ الدرجةُ فقد رُفِعَ صاحبُها، أو
 النصبَ على حذفِ حرفِ الجرِّ، أي: إلى منازلٍ وإلى درجاتٍ.
 وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ يعقوب بالتونين هنا فقط، وقرأ الباكون بغير تونين فيهما على
 الإضافة ف ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ مفعول ﴿ نَرَفَعُ ﴾ [٨٣].
 وقرأ ﴿ مَنْ نَشَأُ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ [٨٣] بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانيةِ
 واواً مكسورةً، وبتسهيلها كالياء، نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا
 أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وحكي أيضاً عنهم تسهيلها كالواو، وضَعَّفَ. وافقهم
 ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وقرأ الباكون بتحقيقهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

(١) انظر: الغاية ٢٤٤، النشر ٢/٢٦٠، الإتحاف ٢/٢٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٣٦، الحجة لابن زنجلة ٢٥٨،

الموضح ١/٤٨٢.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٤٨، إيضاح الرموز: ٣٧٨.

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْيَسَعَ﴾ هُنَا [٨٦]، وَفِي صَ [٤٨]:

فحزمة والكسائيُّ، وكذا خلف^(١)، بتشديد اللام المفتوحة وإسكان الياءِ في الموضوعين، على أنَّ (٢) أصله «لَيْسَعَ» كَصَيْغَمٍ، وهو اسم أعجمي، ودخولُ الألفِ واللامِ عليه للتعريفِ، كأنه قُدِّرَ تنكيرُه، ثم أُدغمت لامُ التعريفِ في لامِ «لَيْسَعَ» فصارت واحدةً مشددةً مفتوحةً، والياء على سكونها، أو أنَّه اسمٌ أعجميٌّ لا اشتقاق له؛ لأنَّ «اليسع» يقال: إنه يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام، فالألفُ واللامُ فيه مُعرِّفتان أو زائدتان، كقوله^(٣):

رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

قال الفراء^(٤): «قراءة التشديد أشبه بأسماء العجم».

وافقه الأعمش^(٥).

وقرأ الباقر بتخفيفها وفتح الياءِ في الموضوعين على أنه منقول من فعل مضارع، والأصل «يُوسِع» كيَوْعَد، فوقعت الواو بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ تقديرية؛ لأنَّ الفتحة إنما جيء بها لأجل حرف الحلق، فحذفت كحذفها في يَضَعُ وَيَدْعُ وَيَهْبُ وَبَابِهِ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٨٤/٢، النشر ٢٦٠/٢، الإتحاف ٢١/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٣٧/٣، الحجة لابن زنجلة ٢٥٩، الموضوع ٤٨٣/١.

(٣) البيت لابن ميادة، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٤٢/١ والإنصاف ٣١٧/١، وابن يعيش ٤٤/١، والدر المنصون ٢٩/٥.

(٤) معاني القرآن ٣٤٢/١.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠٥، المبهج ٢٤٨/٢، إيضاح الرموز ٣٧٨.

وقرأ ﴿ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ [٨٩] بالهمز نافعٌ.

وقرأ ﴿ صِرَاطٍ ﴾ [٨٧] بسينٍ على الأصل قبلَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وكذا رُوِيَ^(١)، وافقهما ابنُ مُحَيَّصِنٍ من «المفردة» والشَّنبُوذِي عن الأعمش^(٢).

وقرأ بالإشمام خلفَ عن حمزة، ووافقهُ المطوعي عن الأعمش، واختلفَ عن خلَّاد^(٣)، كما ذكر في أمِّ القرآن [٦].

وأجمعوا على إثباتِ هاءِ السكتِ في ﴿ أَقْتَدَةَ ﴾ [٩٠] وقفًا، على الأصلِ سواءً قلنا: إنها للسكتِ أو للضميرِ.

واختلفوا في إثباتها وصلًا: فأثبتها فيه ساكنةٌ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٤)، فيحتمل وجهين^(٥)، أحدهما: أنها هاءُ السكتِ، ولكنها ثبتتُ وصلًا إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ، كقوله: ﴿ يَتَسَنَّنَةً ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

(١) زاد في (ح): «مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ» والزيادة غير صحيحة. انظر: النشر ١/ ٢٧١، وانظر ما تقدم في الفاتحة [٦].

(٢) قوله: «والشَّنبُوذِي عن الأعمش» زيادة من: ن. انظر: الفاتحة الآية [٦].

(٣) حُلفَ خلَّاد بالإشمام انفراداً لا يقرأ بها له.

(٤) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/ ٤٧٠، النشر ٢/ ١٤٢، الإتحاف ٢/ ٢١، وانظر الوقف على مرسوم الخط ٣/ ١٢٣٤.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٥١، الحجة لابن زنجلة ٢٦٠، الموضح ١/ ٤٨٤.

والثاني: أنها ضمير المصدرِ يعني الاقتداء، سَكَنْتَ وصللاً إجراءً للوصل مُجرى / الوقف نحو: ﴿تَوْتِيَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وافقهم الحسنُ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج»^(١).

وقرأ بإثباتها مكسورةً هشامٌ دونَ مدٍّ.

فأمَّا وجهُ الكسرِ فعلى أنها ضميرُ الاقتداءِ المفهوم من ﴿أَقْتَدِهِ﴾ أو ضمير الهدى، وجاز أن تكون هاء السكت على ما أجازهُ ثعلبٌ من تحريكها حملاً على هاء الضمير، كما حُمِلَتْ هاءُ الضمير عليها فسكَّنت.

وأما وجه القصر فالحاقاً لها بأصلها في نحو: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥].
وقرأ بإثباتها ممدودةً ابنُ ذكوانٌ بخُلفٍ عنه، وهذا يُعَبِّرُ عنه القُرَاءُ بالصلة تارة، وبالإشباعِ أخرى، ويُسَوِّغُه هنا القياسُ؛ لأنها بين متحركين، والإشباعُ عنه هو الذي في «التيسير»^(٢)، و«المفردات»^(٣)، و«الجامع»^(٤) و«التبصرة»^(٥)، و«الهداية»^(٦)، و«الكفاية الكبرى»^(٧)، و«التلخيص»^(٨) وفاقاً للجمهور، ورُوي عنه الكسرُ من غير إشباع.

(١) المبهج ٢/ ٢٤٩، إيضاح الرموز ٢٤٤، تقدم في آل عمران عند الآية: ١٤٥.

(٢) التيسير ١٠٥.

(٣) المفردات ٣١٧.

(٤) جامع البيان (خ): ٢٢٢/ب.

(٥) التبصرة ١٩٦.

(٦) انظر: شرح الهداية ١/ ٢٠٥.

(٧) الكفاية الكبرى ١٦٥.

(٨) كذا في النسخ، وفي «النشر»: «التلخيصين». انظر: التلخيص للطبري ٢٥٩، وتلخيص

قال في «النشر»^(١): «وهي طريق زيد^(٢) عن الرَّملي عن الصُّوري عنه، كما نصَّ عليه أبو العز في «الإرشاد»^(٣) ومَنْ تبعه على ذلك من الواسطيين كابن مؤمن^(٤) والديواني وابن زُرَيْق^(٥) الحدَّاد وغيرهم، وكذا رواه ابنُ مجاهد^(٦) عن ابن دَكْوَانَ فيكون ذلك مِنْ رِوَايَةِ الثعلبي^(٧) عن ابن دَكْوَانَ، وكذا رواه

(١) النشر ١٤٢/٢.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٤٧٠/٢.

(٣) إرشاد المبتدي ٣١٤.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٤٧٠/٢.

(٥) المثبت من: ن، ب، ط، ح: وهو الذي في النشر ١٤٢/٢، وباقي النسخ: «زريق» بتقديم الراء.

والمعروف بابن زُرَيْق من القُرَّاء اثنان، أولهما: المبارك بن أحمد بن زريق، أبو الفتح، الحدَّاد، الواسطي، إمام جامع واسط، مقرئ محقق حاذق، قرأ القراءات على أبي العز القلانسي، صنف في القراءات ورأس فيها، (ت: ٥٥٣هـ). انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ١٠٣٣/٣، غاية النهاية ٣٧/٢.

الثاني: ولده المبارك بن المبارك بن أحمد، أبو جَعْفَر، الحداد، الواسطي، إمام جامعها بعد أبيه، قرأ الروايات على أبيه وجماعة، من مؤلفاته: «الخيرة في القراءات العشر» اختصر فيه «إرشاد» القلانسي نظماً، (ت: ٥٩٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٧/٢١، غاية النهاية ٤١/٢، الفهرس الشامل القراءات ٩٠.

وإطلاق المصنف محتمل لكليهما، ولم نستطع الجزم بأيِّهما المراد هنا.

(٦) السبعة ٢٦٢.

(٧) المثبت من: ف، ح، ط: وهو الذي في التيسير ١٣، والتذكرة لابن غَلْبُونِ ٢٥/١،

وسائر النسخ بالثاء المثلثة: «والثعلبي» وكذا في النشر ١٤٢/١.

الدَّاجُونِيَّ عن أصحابه عنه، وقد رواها الشاطبية عنه، ولا أعلمها وَرَدَتْ عنه من طريقه^(١). ولا شك في صحتها عنه^(٢)، لكنها عريضة من طرق كتابنا» انتهى.

وقرأ بَحَذْفِ الهاءِ في الوصلِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ، على أنها للسكت، فقياسُها في الوصلِ الحذفُ، إذ مَحَلُّها الوقفُ. وافقهم الأعمش وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»، واليزيديُّ^(٣) فخالف أبا عمرو.

وعن الحسن^(٤) (حَقَّ قَدْرُهُ) [٩١] بفتح الدال.

واختلِفَ في ﴿بَجَعَلُونَهُ قَرَأَيْسَ بُدُونَهَا وَتُحْفُونَ﴾ [٩١]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(٥) بالغيبِ في الثلاثة على إسنادِه^(٦) إلى الكفار مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا﴾ [٩١]، وقوله: ﴿وَعَلَّمَ مَالَهُ لَتَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلآءِ آبَاؤُكُمْ﴾ [٩١]، التفاتٌ إليهم أو للمسلمين،

(١) في النشر ٢/ ١٤٢: «من طريق» يعني من طريقِ الشاطبية والتيسير.

(٢) أي: عن ابن ذكوان.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٦٤٥، مفردة ابن محيصة ١١٧، المستنير ٢/ ١٣٤، المبهج ٢/ ٢٤٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٧٥، إيضاح الرموز ٣٧٨.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٤، النشر ٢/ ٢٦٠، الإتحاف ٢/ ٢٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٥٤، الحجة لابن زنجلة ٢٦٠، الموضح ١/ ٤٨٤.

معتزٌ بين الأمرين في ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾ [٩١]، و﴿قُلِ اللَّهُ تَزَوَّجَهُمْ﴾ [٩١]. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(١).

وقرأ الباقر بالخطاب فيهنَّ على الإسناد إليهم باعتبار الأمر، أي: قل لهم ذلك.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلِتُنذِرَ﴾ [٩٢]:

فأبو بكر^(٢) بياءِ العيبة، والضمير للقرآن، وهو الظاهر، أي: يُنذر بمواعظه وزواجره، ويجوز أن يعودَ على الرسول عليه الصلاة والسلام للعلم به. وقرأ الباقر بتاءِ الخطابِ للرسول ﷺ.

وأمال ﴿أَمْرًا الْقُرْبَى﴾ [٩٢] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم اليَزِيدِيُّ والأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالتقليل، والباقر بالفتح.

وعن الحسن^(٣) (صَلَوَاتِهِمْ) [٩٢] بالجمع.

وأمال ﴿فُرَادَى﴾ [٩٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، / وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، والباقر بالفتح. وكذا حكم ﴿وَفُرَادَى﴾ في سبأ [٤٦].

[١/٣٠٤]

(١) انظر: المبهج ٢/٢٤٩، إيضاح الرموز ٣٧٨.

(٢) انظر: الغاية ٢٤٥، النشر ٢/٢٦٠، الإتحاف ٢/٢٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٨، إيضاح الرموز ٣٧٩.

وأمال ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ ﴾ [٩٤] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ^(١)، وافقهم الأعمش واليزيدي^(٢). وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ، والباقون بالفتح.

وَيُوقَفُ عَلَى ﴿ شُرَكَاءُ ﴾ [٩٤] ونحوه مِمَّا رُسِمَتْ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فِيهِ وَاوًا لحمزة وهشام بالإبدال ألفاً مع المدِّ والقصرِ والتوسطِ، والتسهيلِ بَيْنَ بَيْنَ مع المدِّ والقصرِ، فهذه خمسةٌ أوجهٍ.

وَإِذَا أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ وَاوًا عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فالمدُّ والقصرُ والتوسطُ مع سكونِ الواوِ، والقصرُ مع رَوْمِ حَرَكَتِهَا، والمدُّ والقصرُ، والتوسطُ مع إِشْمَامِ حَرَكَةِ الْوَاوِ، فتصيرُ اثني عشرَ وجهاً، ويوافقهما الأعمشُ بخَلْفٍ عَنْهُ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [٩٤]:

فَنَافِعٌ وَحَفْصٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(٣) بِنَصْبِ النُّونِ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ^(٤) مَضْمُرٌ يَعُودُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَالْإِتِّصَالُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا حَتَّى يَعُودَ عَلَيْهِ ضَمِيرٌ، لَكِنَّهُ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَفْظَةُ ﴿ شُرَكَاءُ ﴾، فَإِنَّ الشَّرْكَةَ تُشْعِرُ بِالْإِتِّصَالِ.

(١) وكذا ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٢) قوله: «اليزيدي» زيادة من: (ح) وهي في إيضاح الرموز ٢٠١. انظر: باب الإمالة

١٠٧٠، ١٠٦٧/٣.

(٣) انظر: المستنير ٢/١٣٥، النشر ٢/٢٦٠، الإتحاف ٢/٢٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٥٧، الحجة لابن زنجلة ٢٦١،

الموضح ١/٤٨٧.

والمعنى: لقد تَقَطَّعَ الاتصال بينكم، فانتصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾ على الظرفية. وافقهم الحسن^(١).

وقرأ الباقيون بالرفع على أنه اتَّسَعَ في هذا الظرفِ فأسندَ الفعلُ إليه، فصار اسماً كسائرِ الأسماءِ المتصرِّفِ فيها، ويَدُلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، فاستعمله مجروراً بـ «مِنْ»، أو على أن «بين» اسمٌ غيرُ ظرفٍ، وإنما معناها الوصلُ، أي: لقد تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ، فيستعمل للوَصْلِ والفراقِ، وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والأعمش^(٢).

وأمال ﴿التَّوَى﴾ [٩٥] حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ، وقرأ ورثٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، والباقيون بالفتح. وقرأ ﴿الْمَيْتِ﴾ [٩٥] بتشديد الياء مكسورةً نافع^(٣) وحفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ وخَلَفٌ ويعقوبٌ، وافقهم الأعمش. والباقيون بالتخفيف.

وعن المطوعي^(٤) عن الأعمشِ (فَلَقَّ الحَبَّ) [٩٥] بفتح اللام والقافِ من غيرِ ألفٍ فعلاً ماضياً، ونصبِ (الحَبَّ) مفعولاً.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٧٧، إيضاح الرموز ٣٧٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٥١، إيضاح الرموز: ٣٧٩.

(٣) تقدم عند الآية: ٢٧ من آل عمران.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٥١، إيضاح الرموز ٣٧٩.

قال صاحب «المبهج»^(١) فيما نقله ابن القاصح^(٢): «وتقتضي روايته أن يَقْرَأَ (فَلَقَّ الْإِصْبَاحَ) [٩٦] كذلك، ولم أره منصوصاً، والإشارة إليه تجعل فيه وجهين» انتهى.

وقال السمين^(٣) بعد أن عزا الأولى لعبد الله، والثانية للنخعي وغيره: «وهذا أدل دليل على أن القراءة عندهم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ؛ ألا ترى إلى عبد الله كيف قرأ (فَلَقَّ الْحَبَّ) [٩٥] فعلاً ماضياً، وقرأ ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [٩٦]، اسم فاعل».

وعن الحسن^(٤) (الأصباح) [٩٦] بفتح الهمزة، وهو جمعٌ صحيحٌ، نحو: قُفْلٌ وَأَقْفَالٌ، وِبُرْدٌ وَأَبْرَادٌ. والجمهور بالكسر على المصدر.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [٩٦]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٥) بفتح العين واللام، من غير ألفٍ فعلاً ماضياً، و﴿أَلَيْلٌ﴾ بالنصب مفعولٌ به / مناسبة لما بعده^(٦)؛ فإن بعده أفعالاً ماضية نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ النَّجْمَ﴾ [٩٧]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ﴾ [٩٨].

(١) المبهج ٢/ ٢٥١.

(٢) في كتابه: «مصطلح الإشارات» ٢٣٣.

(٣) الدر المصون ٥/ ٥٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٧٧، إيضاح الرموز ٣٨٠.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٥، النشر ٢/ ٢٦٠، الإتحاف ٢/ ٢٣.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٦١، الحجة لابن زنجلة ٢٦٢،

ووافقهم الأعمش^(١).

وقرأ الباقر بالألف وكسر العين ورفع اللام، وخفض **﴿الليل﴾**.
ف**﴿جاعل﴾** يحتمل أن يكون بمعنى المضي، وهو الظاهر، ويؤيده
القراءة السابقة، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع أل خلافاً لبعضهم
في منع إعمال المعرف بها، وللكسائي^(٢) في إعماله مطلقاً^(٣).

وعن ابن محيصن^(٤) (والشمس والقمر) [٩٦] بالرفع فيهما على
الخبر^(٥)، والجمهور بالنصب: إمّا مفعولان أو لان، **﴿حسباناً﴾** ثانٍ، وإمّا
صاحباً حالٍ، والمفعول الثاني هو الأول، والحال لا بُدَّ أن تكون صادقةً
على ذي الحال، فيكون الخبر حيثئذٍ محذوفاً، تقديره: مجعولان حساباناً،
أو مخلوقان حساباناً.

واختلف في **﴿فمستقر﴾** [٩٨]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا رَوْح^(٦)، بكسر القاف اسم فاعل، والمراد به
الأشخاص^(٧)، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فمنكم شخص مستقر: إمّا

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٥١، إيضاح الرموز ٣٨٠، وسقطت من: ن.

(٢) معطوف على قوله: «لبعضهم».

(٣) انظر: الدر المصون ٥/ ٦١.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ٢٥٢، إيضاح الرموز ٣٨٠.

(٥) صوابه: «على الابتداء» كما في الدر المصون، وهو كذلك في إحدى نسخ «الإيضاح»
وفي حاشية نسخة «س».

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٨٤، النشر ٢/ ٢٦٠، الإتحاف ٢/ ٢٤.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٦٤، الحجة لابن زنجلة ٢٦٢،

في الأصلاب، أو في البطون، أو في القبور. وافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليَزِيدِيُّ والحسن^(١).

وقرأ الباقون بفتحها على أن يكون مكاناً وأن يكون مصدراً، أي: فلكم مكانٌ تَسْتَقِرُّون فيه، وهو الصلْبُ أو الرَّحِمُ، أو الأرض، أو لكم استقرارٌ. وعن الحسن^(٢) ضمُّ تاءٍ (فمُسْتَقِر) [٩٨]، وفتحها الجمهورُ. واتفقوا على فتح دالٍ ﴿مُسْتَوْدِعٌ﴾ [٩٨]؛ لأنَّ المعنى: أَنَّ اللهَ استودعه فهو مفعولٌ.

وعن المطوِّعي^(٣) عن الأعمش (يَخْرُجُ مِنْهُ) [٩٩] بالياء المفتوحة، وضمَّ الرءاء مبنياً^(٤) للمفعول و(حَبٌّ) [٩٩] بالرفع قائمٌ مقامَ فاعله، و﴿مُتْرَاكِبًا﴾ صفةٌ لـ(حَبٌّ). والجمهورُ مسنداً إلى ضميرِ الْمُعْظَمِ نفسه، و﴿حَبَّامُتْرَاكِبًا﴾ [٩٩]، بالنصب.

وعن المطوِّعي عن الأعمش أيضاً (قُنُونَ) [٩٩] بضم القاف وهي لغةٌ قيس^(٥)، والجمهورُ بالكسر وهي لغة الحجاز.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٥٢، وإيضاح الرموز ٣٨٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٧٨، إيضاح الرموز ٣٨٠.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٥٢، ومصطلح الإشارات ٢٣٤، إيضاح الرموز ٣٨٠.

(٤) كذا جاء في النسخ، ولا يناسب ما ذكره من ضبط القراءة، ولعل الوهم جاء من نقله التوجيه عن السمين ٥/٦٩ إذ قال: «يخرج» بياء الغيبة مبنياً للمفعول، «حب» قائم مقام فاعله. فصواب العبارة: «(يَخْرُجُ مِنْهُ) بالياء المفتوحة، وضمُّ الرءاء مبنياً للفاعل، و(حَبٌّ) بالرفع فاعله...»، وقد تابع صاحب الإتحاف ٢/٢٤ القسطلاني في هذا الوهم، وانظر: مصادر توثيق القراءة.

(٥) انظر: اللسان ١١/٣٣١ (قنو).

وعن الحسن والمطوعي^(١) (وجناتٌ من أعناب) [٩٩] برفع التاء على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، قدَّره الزمخشريُّ^(٢) متقدِّماً، أي: وثُمَّ جناتٌ، وقدَّره أبو البقاء^(٣): «ومن الكرم جناتٌ. وهذا تقديرٌ حسنٌ لمقابلةِ قوله: «ومن النخل كذا، ومن الكرم كذا». وقدَّره النحاس^(٤): «ولهم جناتٌ. وقدَّره الفراء^(٥) متأخراً فقال: أي وجنات من أعناب أخر جناها.

ويحتمل أن يكون الرفع عطفاً على ﴿قِنَوَانٌ﴾ تغليباً للجوار، والجمهورُ نَصَبُ عطفاً على ﴿نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٩٩]، أي: وأخرجنا به جناتٍ.

واختلَفَ في ﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾ مَوْضِعِي هذه السورة [٩٩، ١٤١]، وفي يَسَّ ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [٣٥]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٦) بضمِّ الثاءِ والميم، ويحتمل وجوهاً^(٧) أحدها: أن يكون اسماً مفرداً كَعُنُق.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٧٨، المبهج ٢/٢٥٣، إيضاح الرموز ٣٨١.

(٢) الكشف ٢/١٠٠.

(٣) التبيان ١/٥٢٥.

(٤) إعراب القرآن ٢/٨٦.

(٥) عبارته: في معاني القرآن ١/٣٤٧: «ولورفعت «الجنات» تتبع القنوان كان صواباً» وأشار النحاس إلى أن الفراء أجاز مثل «ولهم جنات» من غير ذكر التقدير المتأخر. وأعاد المصنف الضمير على الفراء أخذاً من عبارة السمين في الدر ٥/٧٦: «ومثل هذا اتفق على جوازه سيبويه والكسائيُّ والفراء وقدَّره متأخراً»، وانظر: حاشية محقق الدر المصون.

(٦) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٤٧١، النشر ٢/٢٦٠، الإتحاف ٢/٢٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٦٦، الحجة لابن زنجلة ٢٦٤،

الموضح ١/٤٨٩.

والثاني: أنه جمعُ الجمع، فثُمَّر جمع ثِمَارٍ، وثِمَارٌ جمع ثَمَرٍ، وذلك نحو: أُنْمِ جمع إكَامٍ، وإكَامٌ جمع أكَمَّةَ، فهو نظير: كِتَابٌ وکُتُبٌ .
والثالث: أنه جمع ثَمَرٍ كما قالوا: أَسَدٌ وَأُسُدٌ.

/ والرابع: أنه جمعُ «ثَمَرَةٍ» قال الفارسي^(١): «والأحسن^(٢) أن يكون جمعُ «ثَمَرَةٍ» كخَشَبَةٍ وَخُشْبٍ».

وافقهـم الأعمش^(٣). وقرأ الباـقون بفتحـهما فيهنـ، على أن الثمر اسمُ جنسٍ مفردُهُ ثَمَرَةٌ كَشَجَرٍ وَشَجَرَةٌ، وَبَقَرٍ وَبَقْرَةٌ، وَجَزَرٍ وَجَزْرَةٌ.
وَأَمَّا ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾، و﴿أَحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ مَوْضِعِي الكهف [٤٢، ٣٤]،
فِيآيَاتين إن شاء الله تعالى.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنِ^(٤) (وِينَعِه) [٩٩] بضم الياء، وهي لغةٌ بعض نجد^(٥).

واختلَفَ في ﴿وَخَرَقُوا﴾ [١٠٠]:

فنافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٦) بتشديد الراء من التكثير^(٧)؛ لأن القائلين بذلك خلَقَ كثيرَ وَجَمٍّ غفِيرٌ. وقرأ الباـقون بالتخفيفِ بمعنى الاختلاقِ .

(١) الحجة ٣/٣٦٦-٣٦٧، وانظر: الدر ٥/٨٠. وفي ن: زيادة «والأخفش» وليس النقل عنه في «معاني القرآن» له.

(٢) في الحجة: «الأبين».

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٥٣، إيضاح الرموز ٣٨١.

(٤) انظر: مفردة ابن محيـصن: ١١٧، إيضاح الرموز: ٣٨١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٥٠.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٨٥، النشر ٢/٢٦١، الإتحاف ٢/٢٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٧٢، الحجة لابن زنجلة ٢٦٤،

قال الفراء^(١): «ويقال: خَلَقَ الإفكَ، وخرَقَه، واختلقه، وافتراه وافتعله، بمعنى كَذَبَ. وقيل: هما لغتان. والتخفيفُ هو الأصلُ».

وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يكونَ مِنْ «خرَقَ الثوبَ»^(٣) إذا شَقَّه، أي: اشتقُّوا له بنين وبنات».

وأمال ﴿تَعَلَّى﴾ [١٠٠] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ، وافقهم الأعمش، وقرأ الأزرُق عَنْ وَرَشٍ بِالْفَتْحِ والتقليل، والباقون بالفتح.

وكذا حكمُ ﴿تَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بيونس [١٨]، و﴿سُبَّحَنَّهُ وَتَعَلَّى﴾ بالنحل [١]، وفيها ﴿بِالْحَقِّ تَعَلَّى﴾ [٣]، وبالإسراء ﴿وَتَعَلَّى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]، وبقد أفلح ﴿فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٩٢]، وبالقصص ﴿وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٦٨]، وبالروم ﴿وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٤٠]، وبالزمر ﴿وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٦٨]، وبالجن ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا﴾ [٣].

وكذا حكمُ ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ﴾ [١٠١]، إلا أنَّ الدُّورِيَّ عن أبي عمرو قرأه بالتقليل، أي بخَلْفٍ عنه، والوجهُ الثاني له الفتحُ كالسوسي^(٤).

(١) معاني القرآن ١/٣٤٨.

(٢) الكشف ٢/٥٣.

(٣) ط، ن، ر، م: «النقب».

(٤) قوله: «أي بخَلْفٍ عنه، والوجه الثاني له الفتح كالسوسي» زيادة: من: «ر» وهو صحيح.

واختلَفَ في ﴿ دَرَسَتْ ﴾ [١٠٥]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(١) بألفٍ بعد الدالِ، وسكونِ السينِ وفتحِ التاءِ على وزنِ «قَابَلْتُ»، أي^(٢): دارسَتْ يا محمدُ غيرَكَ من أهلِ الأخبارِ الماضيةِ والقرونِ الخاليةِ، حتى حَفِظْتُهَا، فنَقَلْتُهَا، كما حكى عنهم، فقال: ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِشَرِّ لِسَانٍ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي ﴾ [النحل: ١٠٣]، وفي التفسير^(٣): أنهم كانوا يقولون: هو يُدَارِسُ سلمان^(٤) وَعَدَّاسًا^(٥).

ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(٦).

(١) انظر: الغاية ٢٤٧، النشر ٢/٢٦١، الإتحاف ٢/٢٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/٣٧٣، الحجة لابن زنجلة ٢٦٤، الموضح ١/٤٩١.

(٣) انظر: زاد المسير ٤/٤٩٤، تفسير القرطبي ١٢/٤٢٩.

(٤) سلمان، أبو عبد الله، الفارسي، ويقال له: سلمان الخير، أصله من فارس، شهد الخندق وجميع المشاهد بعدها مع رسول الله ﷺ، (ت: ٣٥هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٦٣٤، الإصابة ٣/١٤١.

(٥) عدَّاس، مولى شيبه بن ربيعة، كان نصرانياً من أهل «نَيْنَوَى» من قرى الموصل، له ذِكْرٌ في الصحابة، وله ذِكْرٌ في صفة النبي ﷺ قبل مبعثه، وقد لقي النبي ﷺ في خروجه إلى الطائف للدعوة إلى الإسلام. انظر: أسد الغابة ٣/٢٣٠، البداية والنهاية ٤/٣٢، ٣٤٠، الإصابة ٤/٤٦٦.

(٦) انظر: المبهم ٢/٢٥٤، إيضاح الرموز ٣٨١.

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ، بغير ألفٍ، وفتحِ السينِ، وسكونِ التاءِ، بزنةٍ ضربتُ، أي: بَلَيْتُ^(١) وَقَدُمْتُ، وتكرَّرت على الأسماعِ، يشير إلى أنها من أحاديثِ الأوَّلين، كما قالوا: أساطيرُ الأوَّلين. وافقهما الحسن^(٢)، إلا أنه ضمَّ الراءَ.

وقرأ الباقرُ بغير ألفٍ وسكونِ السينِ وفتحِ التاءِ أي: حَفِظْتَ وَأَثَقَنْتَ بالدَّرْسِ أخبارَ الأوَّلين، كما حكى الله عنهم ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥]، أي: تُكْرَرُ عليه بالدَّرْسِ ليحفظَها.

وعن الأعمش^(٣) (وَلِيَبَيِّنَنَّ لِقَوْمٍ) [١٠٥] بالياءِ.

واختلِفَ في ﴿عَدَوًّا﴾ [١٠٨]:

فيعقوبُ^(٤) بضمِّ العينِ والِدالِ وتشديدِ الواوِ. يقال^(٥): عدا فلانٌ عَدَوًّا وَعُدُوًّا وَعَدَاءً وَعُدَوَانًا. وافقه الحسن^(٦).

وقرأ الباقرُ بالفتحِ والسكونِ والخفِّ، ونُصِبَ على المصدرِ، أو مفعولٌ من أجله أي: لأجلِ العدو، أو على أنه واقعٌ موقعِ الحالِ المؤكدة؛ لأنَّ السَّبَّ لا يكونُ / إلا عَدَوًّا.

[ب/٣٠٥]

(١) المثبت من: ف، ر، م، وكذا في الدر المصون ٩٦/٥، وفي سائر النسخ: «تليت».

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٧٩.

(٣) المثبت من: ح، وكذا في المبهج ٢/٢٥٥، وإيضاح الرموز ٣٨٢، وسائر النسخ:

«الحسن» مكان «الأعمش» ولم نجده في المصادر.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٦، النشر ٢/٢٦١، الإتحاف ٢/٢٦.

(٥) انظر: الموضح ١/٤٩٢.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٧٩، إيضاح الرموز ٣٨٢.

وقرأ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩] بإسكان الراء أبو عمرو ومن أكثر الطرق عنه، ورؤي عنه الاختلاس، وهو الإتيان بثلاثي الحركة، وروى أكثر أهل الأداء الاختلاس عن الدوري، والإسكان من رواية السوسي، وعكس بعضهم. وبعضهم روى الإتمام عن الدوري، وأطلق الصفاوي الخلاف في الإتمام والإسكان والاختلاس عن أبي عمرو بكامله، ووافق ابن محيصن من «المبهج»^(١) على الإسكان، والاختلاس من «المفردة»^(٢). والباقون بالإتمام، وتقدم ما في ذلك من المباحث في سورة البقرة [٥٤]، وأعدت هذه المسألة هنا كنظائر لها لبعده العهد بها.

واختلف في ﴿أَنهَذَا إِذَا جَاءَتْ﴾ [١٠٩]:

فابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلاف عنه، وكذا يعقوب وخلف^(٣) بكسر همزة ﴿إِنَّهَا﴾ وهي رواية العليمي عن أبي بكر. قال في «الدر»^(٤): «وهي قراءة واضحة استجودها الخليل وغيره؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه، ولو جاءتهم كل آية».

(١) المبهج ٤٧/٢.

(٢) مفردة ابن محيصن ١٠٢.

(٣) انظر: المستنير ١٣٧/٢، النشر ٢٦١/٢، الإتحاف ٢٦/٢.

(٤) الدر المصون ١٠١/٥-١٠٢، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٧٥،

الحجة لابن زنجلة ٢٦٥، الموضح ١/٤٩٢.

قال سيبويه^(١): «سألت الخليل عن هذه الآية -يعني قراءة الفتح- . فقلت: ما منع أن يكون كقولك: ما يُدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يَحْسُنُ ذلك في هذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم ابتداءً فَأَوْجَبَ، فقال: ﴿إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ولو فتح فقال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لكان عُذْرًا لَهُمْ».

وقد شرح الناس قول الخليل وأوضحوه، فقال الواحدي^(٢) وغيره: «لأنَّكَ لو فَتَحْتَ «أَنَّ» وَجَعَلْتَهَا التي في نحو: «بلغني أن زيداً منطلق» لكان عُذْرًا لِمَن أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؛ لأنه إذا قال القائل: «إنَّ زيداً لا يؤمن» فقلت: وما يدريك أنه لا يؤمن؟ كان المعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عُذْرًا لِمَن نُفِيَ عَنْهُ الْإِيمَانُ، وليس مرادُ الآية الكريمة إقامة عُذْرِهِمْ، ووجودَ إيمانهم.

وقال الزمخشري^(٣): «وقرئ ﴿إِنَّهَا﴾ بالكسرِ على أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قبله، بمعنى: وما يُشْعِرُكُمْ ما يكونُ منهم، ثم أخبرهم بعلمه فيهم، فقال:

(١) الكتاب ٣/١٢٣.

(٢) علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن، الواحدي، النيسابوري، الشافعي، المفسر، النحوي، صاحب التفاسير الثلاثة: «الوجيز»، و«الوسيط»، و«البسيط»، وأسباب النزول»، (ت: ٤٦٨ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/٢٢٣، سير أعلام النبلاء ١٨/٣٣٩، طبقات المفسرين للداودي ١/٣٨٧.

ولم نجد النصَّ بهذا السياق في كتابه: الوسيط ٢/٣١١، والوجيز ١/٣٧٠، وقد ذكره السمين في الدر ٥/١٠٢.

(٣) الكشف ٢/٥٧.

﴿ إِنهَآ إِذَآ جَآءَتْ لَآ يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠٩]، وثاني مفعولي ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ [١٠٩]

محذوف أي: وما يدريكم إيمانهم، أو ما يكون منهم.

واقفهم ابن مَحْيِصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(١).

وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ أبو بكر في وجهه الثاني، وهي رواية

العراقيين قاطبة عن يحيى عنه، وهو الذي في «العنوان»^(٢).

وَوُجَّهَ الْفَتْحَ بِأَوْجِهَ:

أظهرها: أنها بمعنى «لعل». حكى الخليل^(٣): «أيت السوق أنك

تشتري لنا منه شيئاً»، أي: لعلك، فهذا من كلام العرب، كما حكاه

الخليل شاهداً على كون «أن» بمعنى «لعل». قالوا: ويدل على ذلك

أنها في مصحف أبي وقراءته^(٤) (وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا

يؤمنون).

ورجحوا ذلك أيضاً بأن «لعل» قد كثر دورها في مثل هذا التركيب،

كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧]، ﴿ وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ

يَزِيدُكَ ﴾ [عبس: ٣].

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٥٥، إيضاح الرموز ٣٨٢.

(٢) العنوان ٩٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٣.

(٤) في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٠، أي: قراءة أبي (لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون) ليس فيها

(وما أدراكم) مكان ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾.

الثاني: أن تكون «لا» مزيدة، وهذا رأي الفراء^(١) وشيخه^(٢) قال: «ومثله / ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، أي: أن تسجد، فيكون التقدير: وما يُشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون. والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا. وإنما حمّله على زيادتها ما تقدّم من أنها لو لم تُقدّر زائدة لكان ظاهر الكلام عُذراً للكفار، وأنهم يؤمنون، كما عرفت تحقيقه أولاً.

إلا أن الزجاج^(٣) نسب ذلك إلى الغلط فقال: «والذي ذكر أن «لا» لغوٌ غلط؛ لأن ما يكون لغواً لا يكون غير لغو. ومن قرأ بالكسر فالإجماع على أن «لا» غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظ مرة النفي، ومرة الإيجاب في سياق واحد».

وانتصر الفارسي^(٤) لقول الفراء، ونفى عنه الغلط؛ فإنه قال: «يجوز أن تكون «لا» في تأويل [زائدة، وفي تأويل] غير زائدة، كقول الشاعر^(٦):
أبي جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود نائله
يُشدد بالوجهين، أي: بنصب «البخل» وجره. فمن نصبه كانت زائدة، أي: أبي جوده البخل. ومن خفض كانت غير زائدة، وأضاف «لا» إلى البخل».

(١) معاني القرآن / ١ / ٣٥٠.

(٢) وهو الكسائي. وانظر: الدر المصون / ٥ / ١٠٤.

(٣) معاني القرآن / ٢ / ٢٨٣.

(٤) الحجة / ٣ / ٣٨٠-٣٨١.

(٥) زيادة من الدر المصون / ٥ / ١٠٥ يقتضيها السياق، وهي كذلك عند الفارسي في الحجة.

(٦) لا يُعرف قائله، وهو في الخصائص / ٢ / ٣٥، والمغني ٢٤٨، وفيه «قاتله» والدر المصون

الثالث: أن الفتح على تقدير لام العلة، والتقدير: إنما الآيات التي تقترحونها عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ اعتراض بين العلة والمعلول، وصار المعنى: إنما الآيات عند الله -أي: المقترحة- لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم وإصرارهم على كفرهم على حد قوله: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ ﴾ [الإسراء: ٥٩] -أي: المقترحة- ﴿ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي: كذب من قبلهم لما جاءتهم.

واختلف في ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠٩]:

فابن عامر وحمزة^(١) بالخطاب مناسبة^(٢) لقوله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ على أن الخطابين للمشركين. ووافقهما^(٣) الأعمش.

وقرأ الباقون بالغيب على توجيه الكاف إلى المؤمنين، والياء إلى المشركين، أو على الالتفات فيختلف، قاله الجعبري^(٤).

وأما: ﴿ فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾ فيأتي في الجاثية [٦] حكمه إن شاء الله تعالى بعونه.

وعن المطوعي^(٥) عن الأعمش (وتقلّب) [١١٠] بالتأنيث مبنياً للمفعول، (أفندتْهم وأبصارْهم) بالرفع على قيامه مقام الفاعل.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٨٦/٢، النشر ٢٦١/٢، الإتحاف ٢٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/٣٨٢، الحجة لابن زنجلة ٢٦٧، الموضح ٤٩٣/١.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٥٧، إيضاح الرموز ٣٨٢.

(٤) كنز المعاني (خ): ٢٠٠/أ.

(٥) انظر: المبهج ٢/٢٥٧، إيضاح الرموز ٣٨٢.

وعن الأعمش^(١) (ويَدْرُهُمْ) [١١٠] بياء الغيبة والجزم عطفاً على ﴿لِيُؤْمِنُوا﴾، والمعنى: جزاءً على كُفْرِهِمْ، وأنه لم يَدْرُهُمْ في طغيانهم بل بَيْنَ لَهُمْ، أو يكون التسكين لتوالي الحركات.

واختلَفَ في ﴿قُبَلًا﴾ [١١١]:

فنافعٌ وابن عامرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٢)، بكسر القاف وفتح الباء بمعنى مقابلةً أي: معاينة ومشاهدة^(٣)، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيد والفراء^(٤) والزجاج^(٥)، ونقله الواحدي^(٦) عن جميع أهل اللغة. يقال: لقيته قبلاً، أي: عياناً.

وقال ابن الأنباري: «قال أبو ذر^(٧): قلت للنبي ﷺ أنبيأ كان آدم؟ فقال:

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٥٧، إيضاح الرموز ٣٨٣.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ١٣٨، النشر ٢/ ٢٦٢، الإتحاف ٢/ ٢٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٣٨٣، الحجة لابن زنجلة ٢٦٧، الموضح ١/ ٤٩٤.

(٤) معاني القرآن له ١/ ٣٥١.

(٥) معاني القرآن له ٢/ ٢٨٣.

(٦) الوسيط ٢/ ٣١٢.

(٧) حديث أبي ذر المذكور لم نقف عليه في كتب ابن الأنباري، ولا على إسناده، وإنما عزاه السمين له أيضاً في الدر المصون ٥/ ١١٢، بدون إسناد ويبدو أن المصنف نقله منه بحرفه. والله أعلم.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات ١/ ٥٤، والإمام أحمد في مسنده ٥/ ١٧٨-١٧٩ كلاهما عن عبيد بن الخشخاش، عن أبي عمرو، عن أبي ذر به مختصراً عند الأول ومطولاً عند الثاني وفيه هذا الطرف بنحوه.

وإسناده ضعيف؛ فيه أبو عمرو والدمشقي، ضعيف كما في التقريب ١١٨١، برقم (٨٣٢٨)، وأيضاً عبيد بن الخشخاش - بمعجمات - وقيل: بمهملات، لئن كما في المصدر نفسه ٦٤٩ برقم (٢٤٠٢).

وأخرجه الطبري في تاريخه ١/ ١٥١ وأبو الشيخ في كتاب العظمة ١٥٥٣/٥ - ١٥٥٤ عن أبي ذر به مختصراً.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه جعفر بن الزبير متروك، كما في التقريب ١٩٩ برقم (٩٤٧).

وأخرج الطبراني في الأوسط ٧/ ١٦٥ برقم (٧٣٣١) وأبو بكر بن مردويه كما ساق إسناده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١/ ٣٦٢ البقرة آية (٣٥) عن أبي ذر نحوه، وفي إسنادهما سلمة بن الفضل متكلم فيه، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب ٤٠١ برقم (٢٥١٨): «صدوق كثير الخطأ».

وفي إسناده ميكائيل لم نقف على ترجمة له فيما بحثنا إلا قول الطبراني فيه: «شيخ كوفي» وكذا ليث - هو ابن أبي سليم - اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه قبل الاختلاط من بعده كما تقدم فترك حديثه.

والحديث أيضاً أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ٢٦٥ - ٢٦٦، والطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٢١٧ - ٢١٨ برقم (٧٨٧١) من طريق أبي أمامة به مطولاً نحوه وفي المسند: «حتى جاء أبو ذر فاقتم» فساقاه بطوله وفي آخره قلت: يا نبي الله فأى الأنبياء أول؟ قال: آدم. قلت: يا نبي الله أوني كان آدم؟ قال: «نعم نبي مكلم...».

وإسناده ضعيف أيضاً؛ فيه معان بن رفاعة السلامي أبو محمد الهمداني وعلي بن يزيد الألهماني الهمداني كلاهما ضعيف، وقال الحافظ - عن الأول - في التقريب ٩٥٣ برقم (٦٧٩٥): «لين الحديث كثير الإرسال». وقال عن الثاني: ضعيف كما في المصدر

نفسه ٧٠٧ برقم (٤٨٥١).

«نعم كان نبياً كلّمه الله قبلاً».

وبذلك فسّر لها^(١) ابنُ عباس وقتادة.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٦٩/١٤ ك: التاريخ ب: بدء الخلق برقم (٦١٩٠) والطبراني في الكبير ٨/١١٨-١١٩ برقم (٧٥٤٥) والحاكم في المستدرک ٢/٢٦٢ ك: التفسير، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/٢١٠: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن خلیل الحلبي، وهو ثقة».

وقال في ١/١٩٦ بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط - وهو فيه ١/٢٥٦، برقم (٤٠٥)-: «رجاله رجال الصحيح».

ورواه الطبراني في مسند الشاميين برقم (٢٨٦١) وساقه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١/٢٣٧ في قصة نوح عليه السلام بإسناد ابن حبان وقال: «وهذا على شرط مسلم ولم يخرجاه».

فالحديث صحيح من هذه الطريق والقدر المذكور في الروايات السابقة أن آدم نبي مكلم، يتقوى بمجموع الطرق وبالرواية المذكورة قريباً، وأورد السيوطي في الدر ١/٢٧٤، ٢٧٦ من حديث أبي ذر عدة مصادر راجعه إن شئت.

(١) أما تفسير ابن عباس فأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٩/٤٩٥ عن المثنى،

وابن أبي حاتم في تفسيره ٤/١٣٧٠ برقم (٧٧٨٣)، عن أبيه كلاهما عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس به.

والمثنى هو ابن إبراهيم شيخ الطبري، وهو وإن لم يعرف، فقد تابعه عليه أبو حاتم متابعة تامة، وبقية رجاله بين ثقة وصدوق، وحكم الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ص: ١٢-١٣ على هذا الإسناد في حديث لأبي عبيد رواه عن عبد الله بن صالح بمثل الإسناد المذكور فقال: «هذا إسناد صحيح عن ابن أبي طلحة، مشهور، وهو أحد أصحاب ابن عباس - رضي الله عنهما - الذين رووا عنه التفسير».

الثاني: أنها بمعنى ناحية وجهة، قاله المبرد^(١) وجماعة من أهل اللغة، وانتصابه حيثئذ على الظرف كقولهم: لي قبل فلان دينٌ.

/ وقرأ الباكون بضم القاف والباء، جمع قبيل بمعنى كفيل، كرغيف ورغف، وقضيب وقضب، ونصيب ونُصب، وانتصابه حالاً.
قال الفراء^(٢) والزجاج^(٣): جمع قبيل أي: كفيلاً بصدق محمد ﷺ.

= فروايتة عنه مرسله إلا أنه عرفت الوساطة بينه وبين ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو مجاهد كما في التهذيب لابن حجر ٣٣٩/٧، وذكر الطحاوي في مشكل الآثار ١٨٦/٣ وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٤٦١/١ أن الوساطة بينهما مجاهد وعكرمة، وهما ثقتان، وانظر للمزيد من الكلام على هذا الإسناد: تعليق الدكتور سليمان اللاحم محقق كتاب الناسخ والمنسوخ للنحاس ٤١٢/١، ٤١٤ حاشية رقم ٩. وزاد السيوطي في الدر ١٧٣/٦ عزوه إلى ابن المنذر أيضاً.
وتفسير قتادة أخرجه ابن جرير في المصدر السابق عن بشر - وهو ابن معاذ - عن يزيد - وهو ابن زريع عن سعيد، وهو ابن أبي عروبة - عن قتادة به.
ورجاله بين ثقة وصدوق، وسعيد بن أبي عروبة وإن كان اختلط إلا أنه من أثبت الناس في قتادة كما في التقريب ٣٨٤ برقم (٢٣٧٨)، فالإسناد حسن.
وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٣٧/٦ وزاد نسبه لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أيضاً.
وعزاه السيوطي في الدر ١٧٣/٦ إلى عبد بن حميد وأبي الشيخ أيضاً وفاته العزو إلى ابن جرير.

(١) انظر: الدر المصون ١١٢/٥.

(٢) معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٣.

وقيل: إنه جمع قبيل بمعنى جماعة جماعةً، وصنفاً صنفاً، والمعنى: وحشَرنا عليهم كلَّ شيء فوجاً فوجاً، ونوعاً نوعاً من سائر المخلوقات.

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٌ^(١) ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ بالكهف [٥٥] بضم القاف والباء، ووافقهم الأعمش^(٢)، وقرأه الباقون بالكسر والفتح.

ويأتي تحقيقٌ توجيه ذلك في سورته^(٣) إن شاء الله تعالى وبه المستعان.

وأمال ﴿وَلِتَصْغَى﴾ [١١٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(٤) (وليرضوه وليقتروا) [١١٣] بسكون اللام فيهما. ووجهٌ بوجهين، أحدهما: أنها لامٌ «كي»، وإنما سكتت إجراءً لها مع ما بعدها مجرى كيدٍ ونمر. قال ابن جني^(٥): «وهو قويٌّ في القياس، شاذٌّ في السماع».

(١) الروضة ٢/ ٧٦٠، النشر ٢/ ٣١١، الإنحاف ٢/ ٢١٨.

(٢) المبهج ٢/ ٢٥٨، إيضاح الرموز ٣٨٣.

(٣) انظر: الآية: ٥٥ من الكهف.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٨٠، إيضاح الرموز ٣٨٣.

(٥) المحتسب ١/ ٢٢٧. وفيه: «الاستعمال»، مكان «السماع».

والثاني: أنها لام الأمر. قال أبو البقاء^(١): «ليست لام الأمر؛ لأنه لم يُجزم الفعل»^(٢).

قال في «الدر»^(٣): «قد ثبت حرفُ العلةِ جزماً في المتواتر في مواضع، منها ﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا تَرْتَعِي وَنَلْعَبُ﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]. وفي كل ذلك تأويلات ستقف عليها إن شاء الله تعالى، وبه المستعان، فلتكن هذه القراءة الشاذة مثل هذه، وبالله التوفيق».

واختلَفَ فِي ﴿مُنزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [١١٤]:

فابن عامرٍ وحفصٌ بتشديد الزاي، والباقون بتخفيفها، وقد تقدّم في البقرة [٩٠] أَنَّ نَزَلَ وَأَنْزَلَ لغتان، أو بينهما فرقٌ.

واختلَفَ فِي ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ هنا [١١٥]، وفي يونس [٣٣]، وغافر [٦]:
فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ^(٤)، بغير ألفٍ على

(١) التبيان ١/٥٣٣.

(٢) أي: في قوله: «ولتصغى» كما في «التبيان»، و«الدر المصون»، وقد ذكر السمين فيه أيضاً إسكان اللام عن الحسن، والتوجيه الآتي عنه أيضاً يتعلق بالفعل: ﴿وَلِتَصْغَى﴾ وكان على المؤلف ألا يورد هنا هذا التخريج؛ لأنه يتعلق بقوله: ﴿وَلِتَصْغَى﴾، وهو لم يذكر فيه شيئاً للحسن تبعاً لإيضاح الرموز ٣٨٣، ومفردة الحسن للأهوازي.

(٣) الدر المصون ٥/١٢١.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٨٦، النشر ٢/٢٦٢، الإنحاف ٢/٢٨.

التوحيد في الثلاثة، على إرادة الجنس^(١). وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢).
 وقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرو كذلك في يونس وغافر، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ
 واليزيديُّ^(٣).

ويُوقف^(٤) لابن كثيرٍ وأبي عمرو والكسائيَّ على هذه الكلمة بالهاءِ،
 وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ، والباقون بالتاء موافقة
 للرسم.

وأمال الكسائيُّ الهاءَ والفتحة التي قبلها في الوقف، وروي أيضاً عن
 حمزة مع اختلاف عنه.

وقرأ الباقون بالجمع في الثلاثة؛ لأنَّ كلماته تعالى متنوعة بالنسبة إلى
 الأمر والنهي والوعد والوعيد.

وقد أجمع الجميع على الجمع في قوله تعالى: ﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾
 [١١٥]، و﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [٣٤].

وعن الحسن^(٥) (يُضَلُّ عن سبيله) [١١٧] بضم الياء.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣/٣٨٧، الحجة لابن زنجلة ٢٦٨،
 الموضح ١/٤٩٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٨١، المبهج ٢/٢٥٩، إيضاح الرموز ٣٨٣.

(٣) ش، ح: «ابن محيصن من المفردة»، ولم يقيده في إيضاح الرموز ٣٨٣، ولا في
 الإتحاف ٢/٢٨، وهما يقرآن بالتوحيد. انظر: المبهج ٢/٢٧٥.

(٤) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/١٢٢٨.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٨٠، إيضاح الرموز ٣٨٤.

واختلِفَ في ﴿ فَصَلْ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [١١٩]:

فنافعٌ وحفصٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبٌ^(١) بالفتح على بنائهما للفاعل^(٢)، وافقهما الحسن^(٣).

/ وقرأهما ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ووابنُ عامرٍ بضمِّ الفعلين على بنائهما للمفعول. وافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ^(٤).

وقرأ الأول بالفتح والثاني بالضمُّ أبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهما الأعمشُ، ولم يأت عكسُ هذا.

وقرأ ﴿ أَضْطَرِّرْتُمْ ﴾ [١١٩] بكسرِ الطاءِ ابنُ وَرْدَانَ بخَلْفٍ عنه، كما في البقرة [١٧٣].

واختلِفَ في ﴿ لِيُضِلُّوْنَ ﴾ هنا [١١٩]، و﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا عَن سَبِيلِكَ ﴾ في

يونس [٨٨]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٥) بضمِّ الياءِ فيهما.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٧، النشر ٢/٢٦٢، الإتحاف ٢/٢٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٩٠، الحجة لابن زنجلة: ٢٦٩، الموضح ١/٤٩٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٨٠، إيضاح الرموز ٣٨٤.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٦٠، إيضاح الرموز ٣٨٤.

(٥) انظر: الغاية ٢٤٩، النشر ٢/٢٦٢، الإتحاف ٢/٢٩.

وافقهم الحسن والمطوعي^(١) [وفارقهم الشنبوذي^(٢)] في يونس، فقرأه بالفتح^(٣) وقرأ الباقر بالفتح في السورتين.

والقراءتان واضحتان^(٤)؛ فإنه يقال: ضلَّ في نفسه، وأضلَّ غيره، فالمفعول محذوفٌ على قراءة حمزة ومن معه، وهي أبلغ في الذم؛ فإنها تتضمن قُبْحَ فِعْلِهِمْ حيث ضلُّوا في أنفسهم، وأضلُّوا السبيل، وقراءة الفتح لا تُخْرِجُ إلى حذف فرجِّها بعضهم بهذا، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في ص [٢٦] عند قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

وقرأ ﴿مَيْتًا﴾ [١٢٢] بتشديد الياء نافع، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(٥)، وافقهم الحسن^(٦).

واختلَفَ في ﴿رِسَالَتُهُ﴾ [١٢٤]:

فابن كثيرٍ وحفص^(٧) بالفراد، وافقهما ابن مُحَيِّصِن^(٨)، وقرأ الباقر بالجمع مكسورَ التاء، وتقدَّم توجيه ذلك في المائدة [٦٧]، إلا أن بعض مَنْ

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٨١، المبهج ٢/٢٦١، إيضاح الرموز ٣٨٤، ٤٤٠.

(٢) زيادة من المصادر، لا تستقيم العبارة إلا بها.

(٣) في ح: «بالضم» وهو سهو، والمثبت من سائر النسخ، ومثله في الإتحاف ٢/٢٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٩٢، الحجة لابن زنجلة ٢٧٠، الموضح ١/٤٩٨.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٤٦، النشر ٢/٢٢٤، الإتحاف ٢/٢٩.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٨١، إيضاح الرموز ٢٩٢.

(٧) انظر: الإقناع ٢/٦٤٣، النشر ٢/٢٦٢، الإتحاف ٢/٢٩.

(٨) انظر: مفردة ابن محيصة ١١٨، إيضاح الرموز ٣٨٤.

قرأ هناك بالجمع - وهو حفص^(١) - قرأ هنا بالإفراد، وبعض من قرأ هناك بالإفراد قرأ هنا بالجمع.

واختلِفَ في ﴿ضَيْقًا﴾ هنا [١٢٥]، والفرقان [١٣]:

فابن كثير^(٢) بسكون الياء مخففاً، وقرأ الباقون بالكسر مشدداً، وهما لغتان^(٣) كـ «مَيْت» و«مَيْت»، و«هَيْن» و«هَيْن»، وقيل: المخفف مصدر ضاق يَضِيقُ ضَيْقًا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٠]. والذي يظهر هنا في قراءة ابن كثير أنه عنده اسم صفة مخفف من «فَيْعِل»، وذلك أنه قد استقرت قراءته في مصدر هذا الفعل بالكسر دون الفتح^(٤) في سورة النحل [١٢٧]، والنمل [٧٠]، فلو كان هذا عنده مصدراً لكان الظاهر في قراءته الكسر كالموضعين المشار إليهما، وهذا من محاسن علم النحو والقراءات.

(١) تبع المؤلف في ذلك صاحب الدر المصون ١٣٩/٥، وهو وهم منهما؛ لأن حفصاً يقرأ بالإفراد في الموضعين المائدة والأنعام: وهو مخالف أيضاً لما ذكرنا من قراءة حفص في المائدة. كما أنه ليس هناك قارئ من القراء الأربعة عشر قرأ بالجمع في المائدة والإفراد بالأنعام؛ لأن الذين يقرؤون هنا في موضع الأنعام بالإفراد هم: ابن كثير وحفص، وابن محيصن فقط، وهم قرؤوا بالإفراد كذلك في المائدة.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٨، النشر ٢/٢٦٢، الإتحاف ٢/٢٩-٣٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٣٩٩، الحجة لابن زنجلة ٢٧١،

الموضح ١/٥٠١.

(٤) كما في النشر ٢/٣٠٥.

والخلاف الجاري هنا جارٍ في الفرقان [١٣].
 وقال الكسائي: «الضيق بالتشديد في الأجرام، وبالتخفيف في المعاني»،
 ووزن ضيق «فيعل» كميّت وسيد عند جمهور النحويين ثم أدغم، ويجوز
 تخفيفه، والأصل فيه «ضيق» مثل «كريم»، فجعلوا الياء الأولى ألفاً
 لتحركها وانفتاح ما قبلها من حيث أعلوا ضاق يضيق، ثم أسقطوا الألف
 لسكونها وسكون ياء فعل فأشفقوا من أن يلتبس فعيل بفيعل، فزادوا ياءً
 على الياء ليكمل بها بناء الحرف، ويقع بها فرق بين فعيل وفيعل.
 والذين خففوا قالوا: أمن اللبس؛ لأنه قد عرف أصل هذا الحرف فالثقة
 بمعرفته مانعة من اللبس^(١).

واختلف في ﴿حَرَجًا﴾ [١٢٥]:

/ فنافعٌ وأبو بكر، وكذا أبو جعفر^(٢) بكسر الراءٍ مثل: «دنف». وافقهم
 ابنٌ مُحَيِّصِنٌ والحسن^(٣). وقرأ الباقر بفتحهما.
 فقيل^(٤): هما بمعنى واحد، يقال: رجلٌ حَرَجٌ وحَرَجٌ. قال الفراء^(٥): «هو
 في كسره ونصبه بمنزلة الفرد والفرد، والدنف والدنف».

(١) انظر: الدر المصون ١٤١/٥.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٨٨/٢، النشر ٢٦٢/٢، الإتحاف ٣٠/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة ١١٨، ومفردة الحسن ٢٨١، المبهج ٢٦٤/٢، إيضاح الرموز
 ٣٨٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٠١/٣، الحجة لابن زنجلة ٢٧١،
 الموضح ٥٠١/١.

(٥) معاني القرآن ١/٣٥٣-٣٥٤.

وَفَرَّقَ الزَّجَّاجُ^(١) وَالْفَارِسِيُّ^(٢) بَيْنَهُمَا فَقَالَا: الْمَفْتُوحُ مُصَدَّرٌ، وَالْمَكْسُورُ اسْمٌ فَاعِلٌ.

قال الزَّجَّاجُ^(٣): «الْحَرْجُ أَضْيِقُ الضِّيْقِ» فمن قال: رجلٌ حَرْجٌ - يعني بالفتح - فمعناه: ذو حَرْجٍ في صدره، ومن قال بالكسر جعله فاعلاً، وقال الفارسي^(٤): «من فتح الراء كان وصفاً بالمصدر ومن قرأ بالكسر فهو مثلُ دَنِفٍ وْفَرِقٍ بكسر العين».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَصْعَدُ﴾ [١٢٥]:

فابنُ كثيرٍ^(٥) يَأْسَكَانِ الصَّادِ وَتَخْفِيفِ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، مُضَارِعٌ صَعِدَ أَي: ارتفع، وافقه ابنُ مُحَيْصِنٍ مِنْ «الْمَفْرَدَةِ»^(٦).

وقرأ أبو بكرٌ ﴿يَصْعَدُ﴾ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَبَعْدَهَا أَلْفٌ وَتَخْفِيفِ الْعَيْنِ، وَأَصْلُهَا^(٧): يَتَصَاعَدُ أَي: يتعاطى الصعودَ وَتِكَلَّفَهُ، فَأُدْغِمَ التَّاءُ فِي الصَّادِ تَخْفِيفاً.

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٢) الحجة ٣/ ٤٠١.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٤) الحجة ٣/ ٤٠١.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٨، النشر ٢/ ٢٦٢، الإنحاف ٢/ ٣٠.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٨، إيضاح الرموز: ٣٨٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٤٠١، الحجة لابن زنجلة ٢٧١،

الموضح ١/ ٥٠٢.

وعن المطوَّعي^(١) بتاءٍ بعد الياءِ وتخفيفِ الصادِ وتشديدِ العينِ في أحدِ وَجْهَيْهِ.

وقرأ الباقون بفتح الصادِ مشدَّدةً، وبتشديدِ العينِ دونَ ألفٍ بينهما من: «تَصَعَّدَ» أي: تَفَعَّلَ الصَّعُودَ وتكَلَّفَهُ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٢)، ومن الوجهِ الثاني من «المفردة»، والمطوَّعي في وجهه الثاني.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ﴾ هنا [١٢٨]، وثاني يونسَ، وهو: ﴿ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ ﴾ [٤٥]:

فحَفِصُ^(٣) بالياءِ فيهما على إِسْنَادِهِ^(٤) إلى ضميرِ اسمِ الله تعالى لتقدُّمه في قولهِ: ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [١٢٧]، و﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ [يونس: ٤٤]، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعي^(٥) فيهما.

وقرأ رُوْحٌ بالياءِ هنا فقط، وقرأ الباقون بالنونِ في الموضعين على إِسْنَادِهِ إلى اسمِ الله تعالى على وجهِ العظمة، أي: نَحْشُرُهُمْ نحن.

وخرج بثاني يونسَ الحرفُ الأوَّلُ منها [٢٨]، وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ ﴾ المتفقُ عليه بالنونِ من أجلِ قولهِ تعالى: ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ [٢٨]، إلا ما رَوَّه عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعي

(١) انظر: المبهج ٢/٢٦٥، إيضاح الرموز ٣٨٥.

(٢) المبهج ٢/٢٦٥.

(٣) انظر: الوجيز ١٧٨، ٢٠٣، النشر ٢/٢٦٢، الإتحاف ٢/٣٠.

(٤) انظر: الكشف ١/٤٥١، الموضح ١/٥٠٣.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٧، المبهج ٢/٢٦٥، إيضاح الرموز ٣٨٥.

من القراءة بالياء كما نَبَّهْتُ عليها أول هذه السورة [٢٢]، ويأتي في موضعه إن شاء الله تعالى^(١).

وأمال ﴿مَثَوَلَكُمْ﴾ [١٢٨] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح.

وكذا الخُلْفُ في موضع القتال [١٩].

واختلَفَ في ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ هنا [١٣٢]، وآخر هودٍ [١١١]، والنمل

[٩٣]:

فابنُ عامرٍ^(٢) بالخطاب في الثلاثة مراعاة^(٣) لما بعده مِنْ قوله: ﴿يُدْهَبُكُمْ... مِنْ بَعْدِكُمْ... أَنشَأَكُمْ﴾ [١٣٣]، وافقه الحسن^(٤) هنا. وقرأ نافعٌ وحفص، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ بالخطاب في هودٍ والنمل، ووافقهم الحسن^(٥) في هودٍ فقط.

وقرأ الباقون بالغيب فيهنَّ مراعاةً لقوله ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ﴾ [١٣٢].

وعن المطوّعي كسرُ ذالٍ (ذَرِّيَّة) [١٣٣]، وسَبَقَ في البقرة [١٢٤].

(١) انظر: سورة يونس، الآية: ٢٨.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٨٨/٢، النشر ٢٦٣/٢، الإتحاف ٣١/٢.

(٣) انظر: الكشف ٤٥٣/١، الموضح ٥٠٣/١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٨١، إيضاح الرموز ٣٨٥.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣٢٤.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(١) صَمُّ مِيمٍ (يا قوم) [١٣٥].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾، و﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ حَيْثُ وَقَعَا، وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ^(٢) مَوَاضِعَ / : ﴿قُلْ يَتَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَانَتِكُمْ﴾ هُنَا [١٣٥]، ﴿وَيَتَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ٩٣]، ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَانَتِكُمْ﴾ [بهود: ١٢١]، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ بـ«يس» [٦٧]، ﴿قُلْ يَتَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَيَّ مَكَانَتِكُمْ﴾ بِالزَّمْرِ [٣٩]:

فأبو بكر^(٣) بآلفٍ على الجمع فيها ليطابق ما بعدها^(٤)، فإن المخاطبين جماعةٌ، وقد أُضيفت إليهم، وقد عَلِمَ أن لكل واحدٍ مكانةً. وافقه الحسن^(٥)، وقرأ الباقون بالإنفراد على إرادة الجنس.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَكُونُ لَهُ﴾ هُنَا [١٣٥]، وَالْقِصَصَ [٣٧]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦)، بالتذكير فيهما، وافقهم الأعمش^(٧). وقرأ الباقون بالتأنيث، وهما واضحتان، فإن تأنيثهما غيرٌ حقيقي^(٨).

(١) تقدم عند الآية: ٥٤ من سورة البقرة.

(٢) المثبت من: «ح»، وسائر النسخ: «سته»، وهو سهو.

(٣) انظر: التذكرة ٢/٣٣٤، النشر ٢/٣٦٣، الإتحاف ٢/٣١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٠٦، الحجة لابن زنجلة ٢٧٢،

الموضح ١/٥٠٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٨٢، إيضاح الرموز ٣٨٦.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٣١٩، النشر ٢/٢٦٣، الإتحاف ٢/٣١.

(٧) انظر: المبهج ٢/٢٦٦، إيضاح الرموز ٣٨٦.

(٨) انظر: الكشف ١/٤٥٣، الموضح ١/٥٠٤.

واختلَفَ في ﴿بِزَعَمِهِمْ﴾ في الموضعين [١٣٦، ١٣٨]:

فالكسائي^(١) بضم الزاي فيهما وهي لغة بني أسد^(٢)، ووافقهُ الشَّبَوذِي^(٣) عن الأعمش.

وقرأ الباقر بفتحها فيهما، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى^(٤)، وهل الفتح والضمُّ بمعنى واحدٍ، أو المفتوح مصدرٌ والمضموم اسمٌ؟ خلافٌ.

واختلَفَ في ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [١٣٧]:

فابنُ عامرٍ^(٥) ﴿زَيْنَ﴾ بضم الزاي وكسر الياءِ على بناءِ للمفعول، ﴿قَتَلَ﴾ برفع اللامِ على ما لم يُسمِّ فاعله، وحُذِفَ للعلمِ به في قوله: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [٤٣]، ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ بنصبِ الدالِ على المفعول بالمصدر، ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ بخفضِ الهمزةِ على إضافةِ المصدرِ إليه فاعلاً^(٦).

وهذه قراءةٌ متواترةٌ صحيحة، وقارئها ابنُ عامرٍ أعلى القراء السبعة سنداً، وأقدمهم هجرةً.

(١) انظر: الغاية لابن مهران ٢٥٠، النشر ٢/٢٦٣، الإتحاف ٢/٣٢.

(٢) انظر: البحر ٤/٢٢٧.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٦٧، إيضاح الرموز ٣٨٦.

(٤) انظر: البحر ٤/٢٢٧.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٨٩، النشر ٢/٢٦٣، الإتحاف ٢/٣٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٠٩، الحجة لابن زنجلة ٢٧٣،

أَمَّا عَلُوُّ سُنْدِهِ: فَإِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَفَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ وَمَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَالْمَغِيرَةَ الْمَخْزُومِيَّ، بَلْ نَقَلَ الدَّمَارِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا قَدَمُ هَجْرَتِهِ: فَإِنَّهُ وُلِدَ ^(١) فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَاهِيكَ بِهِ أَنَّ هِشَامَ ابْنَ عَمَّارٍ أَحَدَ شُيُوخِ الْبَخَارِيِّ أَخَذَ عَنْ أَصْحَابِ أَصْحَابِهِ.
وَتَرَجَمْتُهُ ^(٢) مُتَشَعِّبَةً ذَكَرْتُهَا فِي «شَرْحِ الْقَصِيدِ» ^(٣)، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هُنَا هَذِهِ الْعُجَالَةَ تَنْبِيْهَا عَلَى خَطَأٍ مَنْ رَدَّ قِرَاءَتَهُ وَنَسَبَهُ إِلَى لَحْنٍ، أَوْ مَجْرَدِ اتِّبَاعِ الرُّسُومِ فَقَطْ ^(٤).

فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى طَعْنِ الطَّاعِنِينَ فِي قِرَاءَتِهِ هَذِهِ مِنْ جِهَةِ الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُضَافِ وَهُوَ: ﴿ قَتَلَ ﴾ وَبَيْنَ ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ وَهُوَ: ﴿ أَوْلَادَهُمْ ﴾، وَهُوَ عِنْدَ نَحْوِ الْبَصْرَةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرِ.

(١) ذكر صاحب غاية الاختصار ١/ ٣٤، أنه ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة في أولها. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢: «وهو الصحيح، وقيل: إنه وُلِدَ عام الفتح»، وقال الذهبي: «وهو بعيد».

(٢) العبارة: «وترجمته ...» إلى قوله: «... أو مجرد اتباع الرسوم فقط» انفردت بها نسخة «ش»، وعلى حاشيتها وبخط مغاير، وهي في الدر المصون ٥/ ١٦٢، وسقطت من سائر النسخ.

(٣) وهو بعنوان: «العقد النضيد في شرح القصيد»، للسمين الحلبي، طُبِعَ جزء منه. انظر: ١١٧/١.

(٤) هذا الكلام كلُّه منقول من الدر المصون ٥/ ١٦٢.

وممّن خاض في ذلك أبو علي الفارسي^(١)، فقال: «فُصِّلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالمفعولِ، وهو قبيحٌ قليلٌ في الاستعمالِ، ولو عُدِلَ عنها إلى غيرها كان أولى، وإذا منعوا فَصَّلَ الظرف في الكلام مع اتساعهم فيه، فمع المفعول أولى».

وقال أبو جعفر النحاس^(٢): «لا يجوزُ في شعرٍ ولا غيره».

وقال أبو عبيد^(٣): «لا أحبُّ هذه القراءة، لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأولى لصحتها في العربية، مع إجماع أهلِ الحرمين والمصرين عليها». أي: الكوفة والبصرة.

وقال ابن جني^(٤): «الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ كثيرٌ، لكنه من ضرورة الشاعر».

وقال مكِّي بن أبي طالب^(٥): «هي قراءةٌ بعيدةٌ، وإنما يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بالمفعولِ في الشعر».

/ وقال ابن عطية^(٦): «وهذه قراءةٌ ضعيفةٌ في استعمالِ العربِ؛ وذلك أنه أضاف الفعلَ إلى الفاعلِ وهو الشركاء، ثم فَصَّلَ بين المضافِ والمضافِ

(١) الحجة ٣/٤١٠-٤١١.

(٢) إعراب القرآن ٢/٩٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/١٦٤.

(٤) الخصائص ٢/٤٠٤.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٥٥.

(٦) المحرر الوجيز ٦/١٥٨.

إليه بالمفعول، ورؤساء العربية^(١) لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟».

وقال الزمخشري^(٢) - فأغلظ وأساء في عبارته -: «وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزأته؟». قال: «والذي حمّله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء - لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب انتهى».

فانظر ما أبشع هذا الكلام وأقبحه، ولكن هذا الرجل وإن كان قد أوتي من علوم القرآن أوفر حظاً، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ، ففي تفسيره الفائق أشياء متقدمة من تحريف معاني التنزيل، نصرة لمذهبه وعقيدته الفاسدة، مع تجرّئه بالطعن في القراءات المتواترة، وأمور كثيرة ارتكبها، يقف عليها من نظر في الحواشي المؤلفة في الانتقاد عليه، والله تعالى يرحم الإمام أثير الدين أبا حيان، حيث نبّه على وصمات هذا الحبر بما أودعه في «البحر»، حيث قال من جملة أبيات نظمها بعد أن مدّحه وتفسيره^(٣):

(١) في النسخ: «رؤساء العرب»، والتصويب من المحرر الوجيز والدر المصون ١٦٥/٥.

(٢) الكشف ٧٠/٢.

(٣) الأبيات في البحر ٨٥/٧، وهي من قصيدة أورد مطلعها صاحب الدر اللقيط (على

حاشية البحر) ٨٥/٧:

لِزِمْتُ انفرادي إذ قَطَعْتُ العلائقاً وجالستُ من ذاتي الصديقَ المُوافقا

ولكنه فيه مجالٌ لناقدٍ
 فَيُثَبِّتُ مَوْضِعَ الْأَحَادِيثِ جَاهِلًا
 وَيَشْتُمُّ أَعْلَامَ الْأُمَمَةِ ضَلَّةً
 وَيُسَهِّبُ فِي الْمَعْنَى الْوَجِيزِ دَلَالَةً
 يُقَوِّلُ فِيهَا لِلَّهِ مَا لَيْسَ قَائِلًا
 وَيُخْطِئُ فِي تَرْكِيهِهِ لِكَلَامِهِ
 وَيَنْسِبُ إِبْدَاءَ الْمَعَانِي لِنَفْسِهِ
 وَيُخْطِئُ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ
 وَكَمْ بَيْنَ مَنْ يُؤْتَى الْبَيَانَ سَلِيْقَةً
 وَيَخْتَالُ لِلْأَلْفَاظِ حَتَّى يُدِيرَهَا
 فِيَا خُسْرُهُ شَيْخًا تَخْرَقَ صِيْتُهُ
 لَيْتَنُ لَمْ تَدَارَكْهُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ

وَزَلَّاتُ سُوءٍ قَدْ أَخَذْنَ الْمَخَانِقَا
 وَيَعْزَوْنَ إِلَى الْمَعْصُومِ مَا لَيْسَ لِإِثْقَا
 وَلَا سِيْمَا إِنْ أَوْلَجُوهُ الْمَضَائِقَا
 بِتَكْثِيرِ الْفَظِّ تُسَمَّى الشَّقَائِقَا
 وَكَانَ مُجِبًّا فِي الْخَطَابَةِ وَإِمْقَا^(١)
 فَلَيْسَ لِمَا قَدَرَ كَبُوهُ مُوَافِقَا
 لِيُوْهِمَ أَغْمَارًا^(٢) وَإِنْ كَانَ سَارِقَا
 يُجَوِّزُ إِعْرَابًا أَبَى أَنْ يُطَابِقَا
 وَأَخْرَعَ عَانَاهُ فَمَا هُوَ لِاحِقَا
 لِمَذْهَبِ سُوءٍ فِيهِ أَصْبَحَ مَارِقَا
 مَغَارِبَ تَخْرِيقِ الصَّبَا وَمَشَارِقَا
 لَسَوْفَ يَرَى لِلْكَافِرِينَ مُرَافِقَا

وبالجملة فما عَصِمَ إلا الأنبياءُ، ولو وَرِثْتَهُمُ الْعُلَمَاءُ.

وحاصلُ كلامِ الطاعنين في الآية: أنه لا يُفْصَلُ بَيْنَ الْمُتَضَائِفِينَ إِلَّا بِالظَرْفِ فِي الشَّعْرِ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ؛ لِأَنَّ الْمُضَائِفِينَ لِشَدَّةِ افْتِقَارِهِمَا صَارَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، أَوْ أَنَّهُمَا أَشْبَهَا الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ غَالِبًا، وَإِنَّمَا

(١) الواثق: المُجِبِّ.

(٢) الأغمار: جمع غَمْر، وهو الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَجْرُبِ الْأُمُورَ.

اغترفوا فَصَلَّهَما في الشعرِ لضرورةِ الوزنِ بظرفِ الزمانِ لمناسبةِ الذواتِ والأحداثِ بافتقارهما إليه وعمومه بخلافِ المكانِ، وحَمَلُوا الفصلَ / بالجاءِ والمجرورِ عليه لتقديره به. انتهى^(١).

وهذه الأقوال لا يُعَوَّلُ عليها وإن كانت صادرةً عن أئمةٍ أكابرٍ؛ لأنها طَعْنٌ في المتواترِ.

وقد انتصر لهذه القراءة مَنْ يقابلهم، وأوردَ من لسانِ العربِ نظمه ونثره ما يَشْهَدُ لصحتها.

فأمَّا في النثر: فقال أبو بكر بن الأنباري^(٢): «هذه قراءةٌ صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: «هو غلامٌ إن شاء الله أخيك» يريدون: غلامٌ أخيك، فأنَّ يُفَصَّلَ بالمفردِ أسهلُّ» انتهى.

وقرئ شاذًّا^(٣) (فلا تَحْسَبَنَّ اللهُ مُخْلِفاً وَعَدَهُ رُسُلِهِ) [إبراهيم: ٤٧]، بنصب (وعده) وخفضِ (رسله)، وصحَّ من كلامه ﷺ: «هل أنتم تاركولي صاحبي»^(٤)،

(١) لم تقف على مصدر النقل، وإن كان المؤلف هنا لخص الأقوال الواردة في الدر المصون ٥/١٦٢، ١٦٦.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٣/١٥٤، الدر المصون ٥/١٦٦.

(٣) انظر: البحر ٥/٤٣٩، النشر ٢/٢٦٥.

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٧/١٨ مع الفتح، ك: فضائل الصحابة، ب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ برقم (٣٦٦١)، وكذا في ٨/٣٠٣ ك: التفسير، ب: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾ برقم (٤٦٤٠)، وسبب الحديث كلامٌ ومغاضبةٌ وقعت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

«تاركو لي أمرائي»^(١) أي تاركو صاحبي لي، وتاركو أمرائي لي، ففصل بالجار والمجرور وهو فرعُ فصلِ الظرف.

وقال ابن جني في كتاب «الخصائص»^(٢): «باب ما يرد عن العربي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك، نُظِر في حال العربي وما جاء به: فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس فإن الأولى أن يُحَسِّنَ الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون وصل إليه من لغة قديمة طال عهدُها، وعفا رَسْمُها»، ثم روى بسنده^(٣) إلى عمر رضي الله عنه: «كان الشعر علم قوم

(١) رواه مسلم في صحيحه ٣/ ١٣٧٣ ك: الجهاد والسير، ب: استحقاق القاتل سلب القتل، برقم (١٧٥٣)، وسبب هذه المقالة أن عوف بن مالك قتل رجلاً من العدو: «فأراد سلبه فمنعه خالد بن الوليد وكان والياً عليهم، فأتى رسول الله ﷺ عوف بن مالك فأخبره، فقال لخالد: «ما منعك أن تعطيه سلبه؟» قال: استكثرته يا رسول الله! قال: «ادفعه إليه» فمرَّ خالد بعوف فجرَّ -أي: عوف- بردائه -أي: رداء خالد- ثم قال: هل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله ﷺ؟ فسمعه رسول الله ﷺ فاستغضب... الحديث، والرواية عنده «تاركون» بالنون، وذكر الإمام النووي أنه ورد في نسخة من «صحيح مسلم» بدون نون «تاركو»، وصحَّح هذه الرواية، ثم قال: «وهي لغة معروفة وقد جاءت بها أحاديث كثيرة». انظر: شرح النووي على مسلم ١٢/ ٦٤-٦٥.

(٢) الخصائص ١/ ٣٨٥.

(٣) الخصائص ١/ ٣٨٦ وقال: أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج، عن أبي خليفة الفضل بن الحباب قال: قال ابن عون، عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فذكره؛ ومن طريقه أورده السيوطي في المزهر ١/ ٢٤٨-٢٤٩ به، وكذا ذكره في ٢/ ٤٧٣ بقوله: قال ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فذكره.

لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه، فلما جاء الإسلامُ اشتغلوا عنه بالجهادِ والغزوِ، فلما تمهدتِ الأمصارُ وهلكَ مَنْ هلكَ راجعوه فوجدوا أقلَّه وذهب عنهم أكثرُه».

وروى^(١) أيضاً عن أبي عمرو بن العلاء قال: «ما انتهى إليكم ممَّا قالتِ العربُ إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ».

وفي إسناده أكثر من علة:

أولاً: شيخ ابن جني جعفر بن محمد بن الحجاج لم نقف عليه.

ثانياً: أبو خليفة الفضل بن الحباب متكلم فيه، وذكره ابن حبان في الثقات ٩/٨-٩ وقال: «والحبابُ لقبه واسمه عمرو» وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان ٤/٥١٣-٥١٤ برقم (٦٥٤٨) فقال: «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو يعلى الخليلي: احترقت كتبه، منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب».

وقال مسلمة بن قاسم: «كان ثقة مشهوراً، كثير الحديث وكان يقول بالوقف، وهو الذي نُقِمَ عليه».

ثالثاً: الانقطاع بين أبي خليفة وبين ابن عون؛ إذ توفي أبو خليفة - كما في مصادر ترجمته - في سنة ٣٠٥هـ، وتوفي عبد الله بن عون على الصحيح في سنة ١٥٠هـ كما في التهذيب ٥/٣٤٨ فيبينهما أكثر من مئة وخمسين سنة.

وأيضاً الانقطاع بين ابن سيرين وعمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ إذ توفي ابن سيرين في شوال سنة عشر ومئة، وهو ابن سبع وسبعين سنة، كما في التهذيب ٩/٢١٦، فلا يمكن أن يدرك عمر - رضي الله عنه -، إذا فهو ضعيف به.

(١) أبو الفتح بن جني في الخصائص ١/٣٨٦ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة قال: قال يونس بن حبيب قال أبو عمرو: فذكره به، إسناده ضعيف، فيه من لم يُعرف إلى جانب الانقطاع فيه. وأورده السيوطي في المزهرة ١/٢٤٩ و ٢/٤٧٤ بقوله: «قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو: فذكره».

قال أبو الفتح^(١): «فإذا كان الأمر كذلك لم يُقَطَّعْ على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهورَ بالخطأ» انتهى.

وقال في «الدر»^(٢): «وقراءة ابن عامرٍ بهذه الحثيثة بل بطريق الأولى والأخرى لو لم تكن متواترةً، فكيف وهي متواترة؟».

وقال صاحب «المقرب»^(٣): «يجوز فَضْلُ المصدرِ المضافِ إلى فاعله بمفعوله لتقدير التأخير».

وقال في «التسهيل»^(٤): «ويُفْصَلُ في السَّعَةِ بالقَسَمِ مطلقاً وبالمفعولِ إن كان المضافُ مصدرًا، نحو: «أعجبنى دَقُّ الثوبِ القصارِ».

وأما النظمُ فمنه قول عمرو بن قميئة^(٥):

(١) الخصائص ١/٣٨٧.

(٢) الدر المصون ٥/١٦٨.

(٣) لم نعره عليه في «المقرب» لابن عصفور. وللمبرد النحوي «المقرب في النحو». انظر: كشف الظنون ٢/١٨٠٥، وانظر: النص في إبراز المعاني ٣/١٥٥، وعزاه إلى ابن خروف.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٦.

(٥) ديوانه ٣٣٧، والكتاب ١/١٧٨، والمقتضب ٤/٣٧٧، والإنصاف ٤٣٢، ومعجم البلدان ٣/١٦٨.

وعمر بن قميئة هو: ابن سعد بن مالك، الضُّبَعي، نديم جاهلي، استصحبه امرؤ القيس لما خرج إلى بلاد الروم، فمات في سفرته تلك فسمَّته بكر بن وائل: عمراً الضائع. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٩-١٦٠، الشعر والشعراء ١/٣٧٦.

لما رأت ساتيدما استعبرتُ
 أي: دُرَّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ، ففَصَّلَ بِالظَّرْفِ، و«ساتيدما» موضعٌ، واستعبرتُ:
 بَكَتُ.

ومنه قولُ الآخر^(١):

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخاله إذا خاف يوماً نبوءةً ...
 يريد: مَنْ لا أخاله في الحرب، ففَصَّلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ.
 ومنه ما أنشده الأَخْفَشُ النَحْوِيُّ وَالْفَرَاءُ^(٢):

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

فَفَصَّلَ بِالْمَفْعُولِ، إِلا أَنْ الْفَرَاءُ^(٣) قَالَ بَعْدَ إِشْرَاحِهِ لَهُ: «وَنَحْوِيُّو أَهْلِ الْمَدِينَةِ
 يَنْشُدُونَهُ بِنَسْبِ الْقَلُوصِ»، قَالَ: «وَالصَّوَابُ: زَجَّ الْقَلُوصِ بِالْخَفْضِ». قَالَ
 فِي «الدر»^(٤): «فَقَوْلُهُ: / وَالصَّوَابُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةِ، أَي:
 إِنَّ الصَّوَابَ خَفَّضَهُ عَلَى الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسِ،
 وَإِنْ لَمْ يُرَوْ إِلا بِالنَّصْبِ».

(١) البيت لذُرْنَى بنت عَبَّيْة أو عمرة الخثعمية. وهو في الكتاب ١/ ١٨٠، والخصائص

٢/ ٤٠٥، وابن يعيش ٣/ ١٩، وتمام البيت: فدعاهما.

(٢) لم يرد البيت في معاني الأَخْفَشِ، ولا يُعرف قائله، وهو في معاني القرآن للفراء

١/ ٣٥٧، والخصائص ٢/ ٤٠٦، وابن يعيش ٣/ ١٩. والضمير للراحلة، والزَّجُّ:

الطَّعْنَ بَسْنَانَ الرَّمْحِ. وَالْقَلُوصُ: النَّاقَةُ الْفَتِيَّةُ.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٥٨.

(٤) الدر المصون ٥/ ١٧٠.

ثم قال ابن جني^(١): «وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدرِ إلى الفاعلِ عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعولِ، ألا تراه ارتكَبَ هذه الضرورةَ مع تمكنه من تركها لا لشيءٍ غيرِ الرغبةِ في إضافة المصدرِ إلى الفاعلِ دونِ المفعولِ» انتهى.

ومنه قول المتنبي^(٢):

بَعَثْتُ إِلَيْهَا مِنْ لِسَانِي رِسَالَةً سَقَاها الحِجَا سَقِي الرِّياضِ السَّحَابِ

أي: سَقِي السَّحَابِ الرِّياضِ، وقد عَلِمَ بما ذُكِرَ خطأً مَنْ قال: «إن ذلك قبيحٌ أو سَمِجٌ مردودٌ»، ويكفيه من الإثم جرأته بالطعنِ في قراءةٍ متواترةٍ موافقةٍ لأفصحِ العربِ ولرسمِ المصحفِ العثماني.

وأما قوله: إنه اعتمد في ذلك على مصحفِ الشام ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ [١٣٧] بالياء، ففيه تصريحٌ باعتقاده أن القُرَّاءَ اعتمدوا في وجوهِ القراءاتِ على كتابةِ المصاحفِ، وشأبوا ذلك بأرائهم، ولا ريب أن هذا اعتقادٌ فاسدٌ، وهل يَحِلُّ لمسلمٍ أن يقرأ القراءةَ بما يجدُ في المصحفِ من غيرِ نَقْلِ؟ فابنُ عامرٍ إنما قرأ بما تلقى وتلقَّن، وروى وسمع ورأى.

(١) الخصائص ٤٠٦/٢.

(٢) ديوانه بشرح العكبري ١/١٥٨، البحر ٤/٢٣٠. والحجا: العقل.

والمُتَنَبِّيُّ: هو أحمد بن الحسين بن الحسن، أبو الطيب، الجعفي، الكوفي، الشهير بـ«المُتَنَبِّيِّ»، شاعر زمانه، ادَّعى النبوة، فحبس دهرًا حتى تاب، (ت: ٣٥٤هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/١٠٢، نزهة الألباء ٢٥٥، سير أعلام النبلاء ١٦/١٩٩.

على أن هذا الذي قاله، وإن كان كافياً في الدلالة على جرّ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، فليس فيه ما يدلُّ على نصب ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾؛ إذ المصحف الكريم مهملٌ من الشكل والنقْط، فلم يبقَ له حجةٌ في نصب ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾، إلا النقلُ المَحْضُ.

وأيضاً فليس رَسْمُ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالياء مختصاً بمصحفِ الشام، بل هي كذلك أيضاً في مصحفِ الحجاز، ولم يقرأ أهلُ الحجاز بالخفض في ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾؛ لأنَّ الرسمَ سُنَّةٌ متبعةٌ قد توافقه التلاوةُ وقد لا توافقه. لكن يُشكَل عليه قولهم: إنَّ كلَّ قراءةٍ تابعةٌ لرسمِ مصحفها، على أنَّ المشهورَ عند الناسِ - موافقةً لقول الداني - أنَّ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالياء إنما هو في مصحفِ الشامِ دونَ مصاحفِ الأمصار، لكنَّ أبو البرهسَم^(١) ثقة، وقد قال: «في سورة الأنعام في إمامِ أهلِ الشامِ وأهلِ الحجاز ﴿أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [١٣٧] بالياء، وفي إمامِ أهلِ العراقِ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، فيقبل ما نقله؛ لأنه ثقةٌ.

(١) المثبت من: ط، ن، ب، وكذا في «الدر المصون» وسائر النسخ: أبو البرهسَم، وفي (ح): أبو الهيثم، وعبارة المصنف فيها اختصار شديد وهو ينقل عن السمين. انظر النقل بتمامه في الدر المصون ٥/ ١٧٥. وأبو البرهسَم - كَسَفَرَجَل - هو عمران ابن عثمان الزُّبَيْدِي، الشامي، الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، روى الحروف عن يزيد بن قطيب السكوني، وعنه: شريح بن يزيد الحضرمي. انظر: فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده ١٧١، غاية النهاية ١/ ٦٠٤، تاج العروس ١٦/ ٥١ (برهسَم).

وأما ما احتجَّ به أبو عبيد من اتفاق أهل الحرمين والمصريين على القراءة الأخرى فلا يدلُّ على كراهتها؛ لأنها أحدُ الجائزين.

وأما مَنْ زعم أنه لم يأت في الكلام المنشور مثله، فلا يُعَوَّل عليه؛ لأنه نافٍ، ومن أسند هذه القراءة مُثَبَّتٌ، والإثباتُ مُرَجَّحٌ على النفي اتفاقاً، ولو نُقِلَ إلى هذا الزاعمِ عن بعض العرب - ولو أمةً أو راع^(١) - أنه استعمله في الثرِّ لَرَجَعَ إليه، فكيف وفي الإثباتِ تابعيٌّ عن الصحابةِ عمَّن لا ينطقُ عن الهوى ﷺ؟ فقد بطلَ قولهم، وثبتت هذه القراءةُ سالمةً / من المُعارضِ، والله الحمد.

وقرأ الباقون ﴿زَيْنَ﴾ [١٣٧] بفتح الزاي والياء مبنياً للفاعل، ﴿قَتَلَ﴾ بنصب اللام على المفعوليَّة، ﴿أَوْلَدَهُمْ﴾ بخفض الدال على الإضافة، ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ برفع الهمزة على الفاعليَّة، وهي قراءةٌ واضحة التركيب والمعنى؛ والأصل: زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين شركاءُهم أن قتلوا أولادهم خوف العارِ والعيلة.

وعن المطوَّعي^(٢) (حُجْرٌ) [١٣٨] بضم الحاء والجيم، ويجوز أن يكون مصدراً، وقد جاء من المصادرِ للثلاثي ما هو على وزن «فُعَل» بضمّ الفاء والعين نحو: حُلْمٌ، ويجوز أن يكونَ جَمَعَ حَجْرٍ بفتح الحاء وسكونِ الجيم، وفُعَلٌ قد جاء قليلاً جمعاً لـ «فُعَل» نحو: سَقْفٌ وسُقْفٌ، ورَهْنٌ ورُهْنٌ، وأن يكونَ جمعاً لـ «فُعَل» بكسرِ الفاء، وفُعَلٌ أيضاً قد جاء جمعاً لـ «فُعَل» بكسرِ الفاء وسكونِ العين، نحو: جُدْعٌ وجُدْعٌ.

(١) كذا في النسخ: «أو راع» بالخفض، وصوابه: «أو راعياً» كما تقتضيه القواعد.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٦٨، إيضاح الرموز ٣٨٧.

وعن الحسن^(١) ضمَّ الحاء وسكون الجيم، وهو مخفف من المضمومها فيجوزُ أن يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ جمعاً لحُجْرٍ أو حُجْر. والجمهورُ بكسرِ الحاءِ وسكونِ الجيمِ.

وعن المطوّعي^(٢) (خالصه) [١٣٩] برفع الصادِ والهاءِ، وبحذفِ التنوينِ، على التذكيرِ. ورَفَعُه: إمَّا على البدلِ من الموصولِ بدلِ بعضٍ من كلِّ، و﴿لَذِكُورِنَا﴾ [١٣٩] خبرُ الموصولِ، وإمَّا على أنه مبتدأٌ، و﴿لَذِكُورِنَا﴾ خبرُه، والجملةُ خبرُ الموصولِ.

والجمهورُ ﴿خَالِصَةٌ﴾ بالتأنيثِ على أنه خبرُ «ما» الموصولةِ، والتأنيثُ: إما حملاً على المعنى؛ لأنَّ الذي في بطونِ الأنعامِ أنعامٌ ثم حُمِلَ على لفظها في قوله: ﴿وَمَحَرَّمٌ﴾، وإمَّا لأنَّ التأنيثَ للمبالغةِ كهو في علامة ونسابة وراوية.

واختلفَ في ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [١٣٩]:

فنافعٌ وأبو عمرو وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخلف^(٣) ﴿يَكُنْ﴾ بالتذكيرِ ﴿مَيِّتَةً﴾ بالنصبِ، وافقهم اليزيديُّ والأعمش^(٤).

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٨٢، إيضاح الرموز ٣٨٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٦٩-٢٧٠، إيضاح الرموز ٣٨٧.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٨٩، النشر ٢/٢٦٦، الإتحاف ٢/٣٥.

(٤) انظر: المبهج ٢/٢٧٠-٢٧١، إيضاح الرموز ٣٨٨.

وقرأ ابنُ عامرٍ من غيرِ طَرِيقِ الداجونيِّ عن هشامٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ «تَكُنْ»
بالتأنيث، «مَيْتَةٌ» بالرفع، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(١)، وأبو جعفرٍ على أصلِهِ في
تشديدِ الياء.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ ﴿يَكُنْ﴾ بالتذكير،
(مَيْتَةٌ) بالرفع.

وقرأ أبو بكرٍ ﴿تَكُنْ﴾ بالتأنيث ﴿مَيْتَةٌ﴾ بالنصب، وافقه الحسنُ^(٢).
والتذكيرُ والتأنيثُ واضحان^(٣)؛ لأنَّ المَيْتَةَ تَأْنِثُ مجازيٌّ؛ لأنها تقع على
الذكر والأُنثى من الحيوان، فمن أُنْث فباعبارِ اللفظِ، ومن ذَكَر فباعبارِ
المعنى، هذا عند مَنْ يرفع (مَيْتَةٌ) بـ ﴿يَكُنْ﴾.

وأما مَنْ ينصبُها فإنه يُسْنِدُ الفعلَ حينئذٍ إلى ضميرٍ، فيذكَرُ باعتبارِ لفظِ
«ما» في قوله: ﴿مَا فِي بُطُونٍ﴾ [١٣٩]، وَيُؤَنَّثُ باعتبارِ معناها.

ومنْ نصب ﴿مَيْتَةٌ﴾ فعلى خبر «كان» الناقصة.

ومنْ رفع فيحتمل وجهين: أحدهما: أن تكونَ التامة، وهذا هو الظاهرُ
أي: وإن وُجِدَتْ مَيْتَةٌ أو حَدَّثَتْ، وأن تكونَ الناقصة، وحينئذٍ يكون خبرها
محدوفاً، أي: وإن يكن هناك أو في البطون مَيْتَةٌ / وهو رأيُ الأَخْفَشِ^(٤)،
فيكون تقديرُ قراءةِ ابنِ كثيرٍ: يَحْدُثُ حيوانٌ مَيْتَةٌ، أو وإن يكن في البطونِ
مَيْتَةٌ، على حسب التقديرين تماماً ونقصاناً.

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٨، المبهج ٢/ ٢٧٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٨٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/ ٤١٤، الحجة لابن زنجلة ٢٧٤،

الموضح ١/ ٥٠٨.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٨٨، وانظر: الدر المصون ٥/ ١٨٦.

وتقديرُ قراءة ابنِ عامرٍ كتقديرِ قراءته، إلا أنه أُنثَ الفعلُ باعتبارِ لفظِ مرفوعه، وتقديرِ قراءة أبي بكر: وإن تكن الأنعام أو الأجنَّة ميتةً، فأنثَ حملاً على المعنى.

وتقديرِ قراءة نافعٍ ومَن معه كتقديرِ قراءته، إلا أنهم ذكروا باعتبار اللفظ.

وقرأ ﴿ قَتَلُوا ﴾ [١٤٠] بتشديدِ التاء ابن كثيرٌ وابنُ عامرٍ^(١)، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ^(٢).

وقرأ ﴿ أَكَلَهُ ﴾ [١٤١] بسكونِ الكافِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ^(٣)، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ.

وقرأ ﴿ تُمِرُّه ﴾ [١٤١] بضمِ التاءِ والميمِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤)، وافقهم الأعمشُ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ حَصَادِهِ ﴾ [١٤١]:

فأبو عمرو وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ^(٥) بفتحِ الحاءِ، ونُسب

(١) تقدم في سورة آل عمران عند الآية: ١٦٨ .

(٢) انظر في توجيه القراءات: الكشف / ١ / ٤٥٥، الموضح / ١ / ٥٠٩ .

(٣) تقدم في البقرة عند الآية: ٦٧، ٢٦٥ .

(٤) تقدم الخلاف فيها في هذه السورة عند الآية: ٩٩ .

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٣٢٣، النشر ٢ / ٢٦٦، الإتحاف ٢ / ٣٦ .

لتميمٍ ونجدٍ^(١)، وافقهم اليزيديُّ^(٢)، وقرأ الباقون بالكسر، ونسبه الفراء^(٣) لأهل الحجاز.

قال في «الدر»^(٤): «وهما لغتان في المصدر كقولهم: جَدَادٌ وجِدَادٌ^(٥)، وقَطَافٌ وقِطَافٌ». قال سيبويه^(٦): «جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعال، وربما قالوا فيه: فَعَالٌ» يعني: أن هذا مصدرٌ خاصٌّ دالٌّ على معنى زائدٍ على مُطْلَقِ المصدر؛ فإنَّ المصدرَ الأَصْلَ^(٧) إنما هو الحَصْدُ، فَالْحَصْدُ ليس فيه دلالة على انتهاء زمان ولا عَدْمُهَا، بخلاف الحِصَادِ والحَصَادِ.

واختار أبو عبيد الفتح، قال: «للفخامة، وإن كانت الأخرى فاشيةً غيرَ مدفوعةٍ»، ومكيُّ^(٨) الكسر، قال: «لأنه الأَصْلُ، وعليه أكثر الجماعة»^(٩).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤١٦/٣، الحجة لابن زنجلة ٢٧٥، الموضح ١/٥١٠.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٧١، إيضاح الرموز ٣٨٨.

(٣) لم نقف عليه في «معاني القرآن»، وانظر: الدر المصون ٥/١٨٩.

(٤) الدر المصون ٥/١٨٩.

(٥) الجَدَاد: أَوَانٌ قطع ثمر النخل.

(٦) الكتاب ٤/١٢.

(٧) في الدر المصون ٥/١٨٩: «... المصدرَ الأَصْلِيَّ...».

(٨) الكشف ١/٤٥٦.

(٩) هذا آخر النقل من الدر المصون.

وقرأ ﴿حُطَوَاتٍ﴾ [١٤٢] بالضم قُنْبَلٌ وَالْبَزِيُّ بِخُلْفٍ عَنْهُ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(١).
وعن الحسن فَتَحُ خَائِهَا.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَمِنَ الْمَعَزِ﴾ [١٤٣]:

فابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وهشام من غير طريق الداجوني، وكذا يعقوب^(٢) بفتح العين، وافقهم ابن مُحَيِّصٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(٣).
وقرأ الباقر بالسكون، وهما لغتان في جمع «ماعز»^(٤)، وقد تقرر أن فاعلاً يُجمع على فَعَلَ تارة، وعلى فَعَلَ أُخْرَى كَتَاجِرٍ وَتَجْرٍ، وَخَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَيُجمع أيضاً على مِعْزَى.

وَاخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَةِ تَسْهِيلِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ فِي ﴿ءَ الذَّكْرَيْنِ﴾ كِلَاهُمَا [١٤٣-١٤٤] مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى إِبْدَالِهَا أَلْفًا خَالِصَةً مَعَ الْمَدِّ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

وَعَلَّلَ ذَلِكَ الْجَعْبَرِيُّ^(٥) كَغَيْرِهِ بِأَنَّ حَذْفَهَا يُؤَدِّي إِلَى التَّبَاسِ الْاسْتِفْهَامِ بِالْخَبْرِ لِتَمَاثُلِ الْحَرْكَتَيْنِ، وَالتَّحْقِيقُ يُؤَدِّي إِلَى إِثْبَاتِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ بِالْوَصْلِ،

(١) تقدم الخلاف في البقرة عند الآية: ٦٧، ١٦٨.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٩٠، النشر ٢/٢٦٦، الإنحاف ٢/٣٦.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٧١، إيضاح الرموز ٣٨٨، (حسب نسخة (أ) كما في الحاشية).

(٤) انظر: الصحاح (معز) ٣/٨٩٦، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤١٨،

الحجة لابن زنجلة ٢٧٥، الموضح ١/٥١١.

(٥) كنز المعاني ٢/٤٠٧.

وهو لحنٌ، والتسهيلُ فيه شيءٌ من لفظِ المحققة، فتعيَّن البدلُ، وكان ألفاً لأنها مفتوحةٌ، وبه قرأ الدانيُّ^(١) على أبي الحسن، واختاره في «الحرز»^(٢) حيث قال:

... .. فأمُدُّه مُبْدِلاً

... .. فلكلُّ ذا أُولى ...

[٣١١/١]

قال الجعبريُّ^(٣): «هو المشهورُ في الأداء، القويُّ عند / التصريفيين»، وهو لأكثر النحاة، كما صرَّح به الدانيُّ.

وذهب آخرون إلى تسهيلها بينَ قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليهنَّ همزة الاستفهام، وهو مذهبُ صاحبِ «العنوان»^(٤) وشيخه عبد الجبار^(٥).

والوجهان في «الحرز» كأصله، ولم يفصِّلوا بين الهمزتين بألفٍ - كما يجوزُ في همزة القطع^(٦) - لضعفها عن همزة القطع، وأجمعوا على عدم التحقيق لعدم الفصلِ.

(١) انظر: التيسير ٣٢، ١٢٢، والنشر ١/٣٧٦.

(٢) الشاطبية ١٦. وتمام البيتين:

وإن همزٌ وصلٍ بينَ لامٍ مُسكَّنٍ

فلكلُّ ذا أُولى ويقصره الذي يُسهِّلُ عن كلِّ كالان مُثلاً

(٣) كنز المعاني ٢/٤٠٧.

(٤) العنوان ٤٦.

(٥) ابن أحمد الطرسوسي، تقدَّم.

(٦) المثبت من: «ص». وهو الذي في النشر ١/٣٧٨، وسائر النسخ: «في همزة الوصل»،

والسياق يأباه.

وكذا الحكمُ في ﴿ءَأَلْقَنُ﴾ مَوْضِعِي يونس [٥١، ٩١]، و﴿ءَأَلَلُّهُ﴾ فيها [٥٩]، والنمل [٥٩].

وقرأ ﴿شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّكُمْ اللَّهُ﴾ [١٤٤] بتسهيلِ الثانيةِ كالياءِ وتحقيقِ الأولى نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وأمال ﴿وَصَّكُمْ اللَّهُ﴾، ﴿ذَلِكَ وَمَ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ﴿وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ﴿وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ هنا [١٤٤، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣]، و﴿مَا وَصَّي بِهِ نُوحًا﴾ في الشورى [١٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمشُ على الخمسةِ.

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ والتقليلِ فيها، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [١٤٥]:

فنافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ^(١) ﴿يَكُونَ﴾ بالتذكير ﴿مَيْتَةً﴾ بالنصب، واسمٌ ﴿يَكُونَ﴾^(٢) عائِدٌ على قوله: ﴿مُحَرَّمًا﴾ [١٤٥]، أي: إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُحَرَّمِ. وقَدَّره أبو البقاء^(٣) ومكيُّ^(٤) وغيرُهما: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ إِذَا ذَاكَ مَيْتَةً.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٩٠، النشر ٢/٢٦٦، الإنحاف ٢/٣٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٢٢، الحجة لابن زنجلة ٢٧٦،

الموضح ١/٥١١.

(٣) التبيان ١/٥٤٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٥٩-٢٦٠.

وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش^(١)، لكن التذكير من غير طريق المطوّعي.

وقرأ ابن كثير وحمزة بالتأنيث والنصب على أن اسم ﴿تَكُونُ﴾ مضمراً عائداً على مؤنث أي: إلا أن يكون المأكول، وإنما أتت الفعل لتأنيث الخبر. وافقهما ابن محيصن^(٢).

وقرأ ابن عامر، وكذا أبو جعفر بالتأنيث والرفع، يعني: إلا أن توجد ميتة، و﴿تَكُونُ﴾ تامة عنده، ويجوز أن تكون الناقصة، والخبر محذوف تقديره: إلا أن تكون هناك ميتة، ونقل عن الأخفش^(٣).

وقرأ ﴿فَمِنْ أَضْطَرَّ﴾ [١٤٥] بكسر النون أبو عمرو وعاصم وحمزة، وكذا يعقوب^(٤)، وافقهم اليزيدي والحسن والمطوّعي.

وقرأ بكسر طائه أبو جعفر.

وعن الحسن^(٥) (ظفر) [١٤٦] بسكون الفاء.

وهي إحدى اللغات الخمس في هذه اللفظة. وثانيها: ضمّ الظاء والفاء، وهي أعلاها، وبها قرأ الجمهور. وثالثها: كسرهما^(٦). ورابعها: كسر الظاء وسكون الفاء. خامسها: أظفور.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٧٢، وإيضاح الرموز ٣٨٩. وفي «ح»: «والأعمش من طريق الشنبوذي».

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١١٨.

(٣) لم يذكر الأخفش في «معاني القرآن» إعراب هذه الآية، لكنه ذكر في ٢/ ٢٨٨ في الآية:

١٣٨ مثل هذا الإعراب، وانظر: الدر المصون ٥/ ١٩٧.

(٤) انظر: الآية: ١٧٣ من سورة البقرة.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٨٣، إيضاح الرموز ٣٨٨.

(٦) وهي قراءة أبي السّمّال. انظر: مختصر ابن خالويه: ١٤، والدر المصون ٥/ ٢٠١.

وأمال ﴿الْحَوَايَا﴾ [١٤٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالصَّغْرَى، وَالْباقُونَ بِالْفَتْحِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢] حَيْثُ وَقَعَ، إِذَا كَانَ بِالتَّاءِ الْمَنْفْرَدَةِ خُطَاباً وَحَسَنَ مَعَهَا تَاءً أُخْرَى:

فَحَفْصٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(١) بِتَخْفِيفِ الذَّالِ حَيْثُ وَقَعَ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّائِينَ^(٢)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: تَذَكَّرُونَ.

وَهَلِ الْمَحذُوفَةُ تَاءُ الْمَضَارَعَةِ أَوْ تَاءُ التَّفْعُلِ؟ خِلَافٌ / مَشْهُورٌ، وَافَقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٣).

[ب/٣١١]

وَقَرَأَ الْباقُونَ بِتَشْدِيدِهَا فَأَدْغَمُوا التَّاءَ فِي الذَّالِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ [١٥٣]:

فَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٤) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ عَلَى

الاسْتِنَافِ.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٢٤، النشر ٢/٢٦٦، الإتحاف ٢/٣٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٢٤، الحجة لابن زنجلة ٢٧٧، الموضوع ١/٥١٢.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٧٢، وإيضاح الرموز ٣٨٩.

(٤) انظر: الغاية ٢٥١، النشر ٢/٢٦٦، الإتحاف ٢/٣٨.

قراءة الأعمش مثل قراءة حمزة ومن معه، وقراءة الحسن واليزيدي وابن محيصن مثل قراءة أبي عمرو، ومن معه. انظر: المبهج ٢/٢٧٢، إيضاح الرموز ٣٩٠.

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ بفتح الهمزة وتخفيف النون، على أنها مخففةٌ من الثقلية، واسمها ضميرُ الأمر والشأن، أي: وأنه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠].

وقرأ الباقون بفتح الهمزة وتشديد النون، على أنها في محلِّ نصبٍ نسقاً على ما حرّم، أي: أتل ما حرّم، وأتل أن هذا صراطي مستقيماً، والمراد بالمتكلم النبي ﷺ؛ لأن صراطه صراطُ الله تعالى. وهذا قولُ الفراء^(١)، قال: «بفتح ﴿أَنَّ﴾ مع وقوع ﴿أَتَلُ﴾ عليها، يعني: أتل عليكم أن هذا صراطي مستقيماً»، أو على أنها في محلِّ جرٍّ نسقاً على الضميرِ المجرورِ في «به»، أي ﴿ذَلِكَ وَمَصَلَّتْكُمْ بِهِ﴾ [١٥١] وبأن هذا، وهو قولُ الفراء^(٢) أيضاً.

وقرأ ﴿صِرَاطِي﴾ [١٥٣] بالسين قبلَ بخلفٍ، وكذا رويس^(٣)، وافقهما ابنُ مَحِيصِنٍ بخلفٍ، والشنبوذِي.

وقرأ بالإشمام خَلْفٌ عن حمزة، وافقه المطوّعي عن الأعمش، واختلفَ عن خلّاد^(٤)، والباقون بالصاد، وبه قرأ قبلُ في الوجه الثاني عنه.

وفتح ياءها ابنُ عامرٍ، ووافقه الحسنُ، وسكّنها الباقون. وقرأ ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [١٥٣] بتشديد التاء البزِيّ وابنُ مَحِيصِنٍ بخلفٍ عنهما^(٥).

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٦٤.

(٣) تقدم في الفاتحة عند الآية: ٦.

(٤) وجه الإشمام لخلّاد انفرادة لا يقرأ بها له.

(٥) تقدم في البقرة عند الآية: ٢٦٧.

وعن الحسن والشَّنبُوزي^(١) عن الأعمش (الذي أَحَسَّنُ) [١٥٤] بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: على الذي هو أحسن، فحذَفَ العائدَ وإن لم تَطُلِ الصلة، فهي شاذةٌ من جهة ذلك، أو يكون ﴿الَّذِي﴾ واقعاً موقع «الذين». وأصل (أحسن) أحسنوا، بواو الضمير، حذفت الواو اجتزاءً بحركة ما قبلها^(٢).

وعن ابن محيَّصن من المفردة^(٣) (أن يقولوا) [١٥٦]، (أو يقولوا) [١٥٧]، بالغيبِ فيهما، ومن «المبهج» بالخطابِ كالجُمهورِ. وأمال ﴿أَهْدَى مِنْهُمْ﴾ [١٥٧] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقيِّ بالفتحِ والتقليلِ، والباقون بالفتح. وقرأ ﴿يَصْدِفُونَ﴾ كلاهما [١٥٧] بالإشمامِ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ورُوِيَ بِخِلافٍ عنه، وافقهم الأعمشُ، وذُكِرَ فِي النِّساءِ [٨٧].

واختلِفَ فِي ﴿تَأْتِيَهُمُ الْمَلَايِكَةُ﴾ هنا [١٥٨]، وفي النحل [٣٣]:
فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بالياءِ على التذكيرِ فيهما؛ لأنَّ التَّأْنِيثَ مجازيٌّ، وهو نظيرُ ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَايِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وافقهم الأعمش^(٥)، وقرأ الباكون بالتَّأْنِيثِ.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٨٤، والمبهج ٢/٢٧٣، وإيضاح الرموز ٣٩٠. قوله: «الشَّنبُوزي عن» زيد من: ح، وهو كذلك في المصادر.

(٢) نسبه صاحب الدر المصون ٥/٢٢٨ إلى التبريزي.

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٣٩٠، ولم نجد هذا الخلاف في مفردة ابن محيَّصن. انظر: مصطلح الإشارات ٢٤٣، فإنه ذكر الخلاف في الحرف الأول فقط.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٩١، النشر ٢/٢٦٦، الإتحاف ٢/٣٩.

(٥) انظر: المبهج ٢/٢٧٣، إيضاح الرموز ٣٩١.

واختلَفُوا فِي ﴿فَرَّقُوا﴾ هُنَا [١٥٩]، وَفِي الرَّومِ [٣٢]:
 فحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ^(١) بِالْأَلِفِ بَعْدَ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ مِنَ الْمَفَارِقَةِ.
 وَفِيهَا وَجْهَانِ^(٢): أَحَدُهُمَا: أَنَّ فَاعَلَ بِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ: ضَاعَفْتُ الْحِسَابَ
 وَضَعَّفْتُهُ.

وَقِيلَ: هِيَ مِنَ الْمَفَارِقَةِ، وَهِيَ التَّرْكَ وَالتَّخْلِيَةُ، وَمَنْ فَرَّقَ دِينَهُ فَأَمِنَ
 بَعْضٌ وَكَفَرَ بَعْضٌ، فَقَدْ فَارَقَ الدِّينَ الْقَيِّمَ. وَوَافَقَهُمَا الْأَعْمَشُ^(٣)، وَقَرَأَ
 الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ / أَلْفٍ فِيهِمَا.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [١٦٠]:
 فَيَعْقُوبُ^(٤) ﴿عَشْرٌ﴾ بِالتَّنْوِينِ، ﴿أَمْثَالُهَا﴾ بِالرَّفْعِ صِفَةً لـ ﴿عَشْرٌ﴾، أَي:
 فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِ تِلْكَ الْحَسَنَةِ^(٥)، وَوَافَقَهُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ فِي أَحَدٍ
 وَجْهِهِ فِي ﴿أَمْثَالِهَا﴾.

(١) انظر: الغاية: ٢٥٢، النشر ٢/٢٦٦، الإتحاف ٢/٣٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٣٨، الحجة لابن زنجلة ٢٧٨،
 الموضح ١/٥١٥.

(٣) المثبت موافق لما في المبهج ٢/٢٧٤، وإيضاح الرموز ٣٩١، وفي: ر، م: «الحسن»
 مكان الأعمش، وكذا في الإتحاف ٢/٣٩، ولعله سهو.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٩١، النشر ٢/٢٦٦، الإتحاف ٢/٣٩.

(٥) زيادة: «وافق الحسن والأعمش في أحد وجهيه في ﴿أَمْثَالِهَا﴾» من: ح. انظر: مفردة

الحسن ٢٨٤، والمبهج ٢/٢٧٤، وإيضاح الرموز ٣٩١.

وعن الأعمش^(١) (عشرٌ) بالتنوين، (أمثالها) بالنصب، وقرأ الباقون ﴿عَشْرٌ﴾ بغير تنوين، ﴿أَمْثَالِهَا﴾ بالخفض على الإضافة، وإنما^(٢) ذُكِرَ العددُ، والمعدودُ مؤنثٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لها تأثيرٌ فاكتسى المذكر من المؤنثِ، فأعطي حكمَ المؤنثِ في سقوطِ التاءِ مِنْ عدده^(٣)، ولذلك يُؤنَّثُ فعَلُهُ حالَ إضافته لمؤنثٍ، نحو: ﴿يَلْتَقِظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، أو لأنَّ هذا المذكَّرَ عبارةٌ عن مؤنثٍ، فرُوعي المرادُ دونَ اللفظِ، وعليه قوله^(٤):

وإنَّ كِلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ

لم يُلحِقِ التاءَ في عددِ «أبطن» وهي مذكرة^(٥) لَمَّا كانت عبارةً عن النسوة^(٦)، وهذا^(٧) أحسنُ ممَّا قبله للتصريح بالمؤنثِ في قوله^(٨):

... .. كاعبان ومُعَصِرُ

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٧٤، إيضاح الرموز : ٣٩١.

(٢) انظر: الموضح ١/ ٥١٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/ ٢٣٧.

(٤) البيت للنَّوَّاحِ الكلابي، وهو في الكتاب ٣/ ٥٦٥، والمقتضب ٢/ ١٤٨، والخصائص ٢/ ٤١٧.

(٥) قال في اللسان (بطن) ١/ ٤٣٣: «البطن مذكر وحكى أبو عبيدة أن تأنيثه لغة».

(٦) في الدر المصون ٥/ ٢٣٧: «عبارة عن مؤنث وهي القبائل» والمصنف خلط بين هذا الشاهد وما يليه كما يتبين من شرحه التالي.

(٧) يعني به الشاهد الذي سيذكره المؤلف.

(٨) تمامه:

وكان مِجَنِّي دونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثلاثُ شخوصٍ كاعبان ومُعَصِرُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠ فلم يلحق التاء في عدد «شخوص» وهي مذكرة لَمَّا كانت عبارة عن النسوة.

وهذا كما أنه إذا أُريد بلفظ مؤنثٍ معنى مذكّرٍ، فإنهم ينظرون إلى المراد دون اللفظ، فيلحقون التاء في عدد المؤنث.

وأمال ﴿ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا ﴾ هنا [١٦٠]، و﴿ لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ بطه [١٥]، و﴿ أَيَوْمَ تُجْزَىٰ ﴾، و﴿ فَلَا يُجْزَىٰ ﴾ بغافر [١٧، ٤٠]، و﴿ لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ بفصلت^(١) والجاثية [٢٢]، و﴿ نُمَّ يُجْزَىٰ ﴾ بالنجم [٤١] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش في السبع كلمات، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿ رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ ﴾ [١٦١] بفتح ياء الإضافة نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي.

واختلَفَ في ﴿ دِينَاقِيمًا ﴾ [١٦١]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٢)، بكسرِ القافِ وفتح الياءِ مخففاً كالشَّبَعِ، مصدرٌ «قام»، وافقهم الأعمش^(٣) أي: ديناً دائماً^(٤). وقرأ الباقون بفتح القافِ وكسرِ الياءِ مشددةً كـ «سَيِّدٌ» مصدرٌ على «فَيْعَلٌ» كـ^(٥) «قَيِّومٌ» فأبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياء الساكنة فيها، أي: ديناً مستقيماً.

(١) كذا في النسخ، وليس في فصلت هذه الكلمة، ولعله أراد: ﴿ لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ بطه: ١٥، والجاثية: ٢٢.

(٢) انظر: المستنير ١٤٤/٢، النشر ٢٦٧/٢، الإتحاف ٣٩/٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/٦٦٠، المبهج ٢/٢٧٥، إيضاح الرموز ٣٩١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣/٤٣٩، الحجة لابن زنجلة ٢٧٨، الموضح ١/٥١٧.

(٥) في الإتحاف ٢/٣٩: «فأصله: قَيِّومٌ».

وقرأ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٦١] بالألف هشام وابنُ ذَكْوَانَ^(١) بخُلْفٍ عنه.

وعن الحسن^(٢) (وَنُسْكِ) [١٦٢] بسكون السين.

وقرأ ﴿مَحْيَاكَ﴾ [١٦٢] بسكونِ آخره نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، لكن بخُلْفٍ

عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وفيها الجمعُ بين ساكنين.

وقد طَعَنَ بعضهم على هذه القراءةِ بالجمعِ بين السَّاكِنَيْنِ، وَتَعَجَّبَ مِنْ

كُونِ هَذَا الْقَارِي يُحْرَكُ يَاءٌ ﴿وَمَمَاتِي﴾ [١٦٢] وَيُسَكَّنُ يَاءٌ ﴿وَمَحْيَاكَ﴾،

وَلَا يُلْتَفَتُ لِدَلِكِ، فَالْقِرَاءَةُ مُتَوَاتِرَةٌ^(٣)، وَزِيَادَةُ الْمَدِّ فَاصِلَةٌ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ،

وَالإِسْكَانُ فِيهَا إِجْرَاءٌ لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ. وَأَمَالُهُ الدُّورِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ،

وَقَرَأَهُ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالصَّغْرَى، وَالباقون بالفتح.

وَإِذَا وَقَفَ مَنْ فَتَحَ الْيَاءَ جَازَ لَهُ الثَّلَاثَةُ الْأَوْجِهَ لِأَجْلِ عُرُوضِ السُّكُونِ؛

لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ لِلْسَّاكِنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ / فِي يَاءِ

[٣/١٢ب]

الإِضَافَةِ الْإِسْكَانِ، فَإِنَّ حَرَكَةَ هَذِهِ الْيَاءِ صَارَتْ أَصْلًا آخَرَ مِنْ أَجْلِ سُّكُونِ

مَا قَبْلُهَا، وَذَلِكَ نَظِيرُ «حَيْثُ»، وَ«كَيْفُ» فَإِنَّ حَرَكَةَ الثَّاءِ وَالْفَاءِ صَارَتْ

أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِمَا السُّكُونُ؛ فَلِذَلِكَ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِمَا جَازَتْ

الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةُ.

وهذه الحركةُ مِنْ ﴿مَحْيَاكَ﴾ غَيْرُ الْحَرَكَةِ مِنْ نَحْوِ: ﴿دُعَايَ الْإِفْرَارِ﴾

[نوح: ٦]، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ فِي مِثْلِ هَذَا عَرَضَتْ مِنْ أَجْلِ التَّقَاءِ الْيَاءِ بِالْهَمْزَةِ،

(١) تقدم في البقرة عند الآية: ١١٢٤.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٨٥، وإيضاح الرموز ٣٩٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٢٣٩.

فإذا وَقَفَ عليها زال الموجبُ، فعادتْ إلى سكونها الأصليِّ؛ فلذلك جاء لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأزرِقِ في ﴿دُعَايَ﴾ في الوقفِ ثلاثةُ أوجهٍ دون الوصلِ، قاله في «النشر»^(١).

وقرأ ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [١٦٢] بفتحِ ياءِ الإضافةِ نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ.
 وقرأ ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [١٦٣] بالمدِّ نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وسَبَقَ في البقرة [٢٥٨].

(١) النشر ١٧٦/٢.

المرسوم

اتفقوا على رسم الهمزة واو آفي ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَتْبَؤُا﴾^(١) [٥٥]، و﴿فِيكُمْ شُرَكَؤُا﴾ [٩٤]، وعلى زيادة ألف بعدها وحذف الألف التي قبلها^(٢).

اتفقوا على رسم الهمزة المكسورة المتوسطة بهمزة الاستفهام ياء في ﴿أَيْتَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾^(٣) [١٩].

وكتبوا ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ حَيْرٌ﴾ [٣٢] بلام واحدة في الشامي، وبلامين في بقيتها^(٤). وجه الإثبات والحذف احتمال القراءتين، فيكون كل على صريح الرسم.

واتفقوا على رسم ﴿مِن نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣٤] بياء بعد الألف^(٥). وكتب ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٦]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [٤٠] في بعض المصاحف بألف بعد الراء، وفي بعضها بغير ألف^(٦).

(١) انظر: ٩٦٣/٣.

(٢) انظر: المقنع ٥٧، مختصر التبيين ٣/٤٦٩، ٥٠٣، الوسيلة ٣٧٧، الجميلة: ٦١٤.

(٣) انظر: المقنع ٥١، مختصر التبيين ٣/٤٧٣، الوسيلة ١٩٨، الجميلة: ٥٩٨.

(٤) انظر: المقنع ١٠٣، ١١١، مختصر التبيين ٣/٤٧٨، الوسيلة ١٤٠، الجميلة: ٣٢٣.

(٥) انظر: المقنع ٤٧، مختصر التبيين ٢/٣٦٩، الوسيلة ٣٤٩، الجميلة: ٥٧٦.

(٦) انظر: المقنع ٩٩، مختصر التبيين ٣/٤٨٣، الوسيلة ٢٤٦، الجميلة: ٤٢٧. والعمل

على الحذف في المفرد والجمع فيه؛ لاحتمال القراءات. انظر: سفير العالمين

وكتبوا في كلِّ المصاحف ﴿بِالْغَدُوَّةِ﴾ هنا [٥٢]، وفي الكهف [٢٨] بالواو الدالة على الألف^(١)؛ لأنه من غدا يغدو، فقراءة الواو قياسية، وقراءة الألف اصطلاحية توافقته تقديراً كـ ﴿الزَّكْوَةَ﴾ للكُلِّ.

وقول السخاوي^(٢): «وَرُسِمَتْ واواً على مرادِ التَّفخِيمِ»^(٣)، كقول صاحب «الكشاف»^(٤) في ﴿الصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٣]، قال الجعبري^(٥): «غير مستقيم؛ لأنَّ ألفه»^(٦) مرققة بإجماع القراء والنحاة».

وكتبوا ﴿لِيُنزِّلَ عَلَيْنَا مَاءً غَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٤]، وكذلك ﴿أَتَحْجُونَ﴾ [٨٠]، و﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾ [١٥٨]، و﴿هَدَيْتَنِي رَبِّي﴾ [١٦١]^(٧).

وروى نافع عن المدني حذف ألف ﴿وَلَا ظَلِمَ بَطِيرٌ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [٣٨]، ﴿وَمَنْ آبَاءَهُمْ وَذُرِّيَّتُهُمْ﴾ [٨٧]، وألف ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا﴾^(٨) [١٢٣]، ووجه الحذف في الثلاثة التخفيف.

(١) انظر: المقنع ٥٤، مختصر التبيين ٣/ ٤٨٥، الوسيلة ١٣٥، الجميلة: ٣١٨.

(٢) الوسيلة ١٣٦.

(٣) المقابل للإمالة.

(٤) الكشاف ٤٠/ ١.

(٥) جميلة أرباب المراصد ٦٣٣.

(٦) يريد ألف ﴿بِالْغَدُوَّةِ﴾.

(٧) المثبت ﴿هَدَيْتَنِي رَبِّي﴾ من: ح، وهو كذلك في المقنع ٤٥، مختصر التبيين ٢/ ٢٢٢،

الجميلة: ٥٧١، وسائر النسخ: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ بدلاً من ﴿هَدَيْتَنِي رَبِّي﴾، ومثله في الإنحاف

٤١/ ٢، وهو تصحيف.

(٨) انظر: الكلمات الثلاث في المقنع ١١، مختصر التبيين ٣/ ٤٨١، ٥٠٠، ٥١٣، الوسيلة

١٣٨، الجميلة: ٣٢٠.

وكتبوا ﴿لَيْنَ أَجْيَتَنَا﴾ [٦٣] بسنتين في الكوفي وبثلاث في بقيتها^(١)،
 وَوَجْهٌ حَذَفِ التاء مطابقة قراءة ﴿أَجْدْنَا﴾، فالحرفُ الأولُ ياءٌ صورةُ الألفِ
 المنقلبة عنها بدليل الإمالة، ووجهُ إثباتها مطابقةُ قراءة ﴿أَجْيَتَنَا﴾.
 وكتبوا ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾ [٩٥]، ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [٩٦] بألف، وفي بعضها
 بالحذف^(٢).

وقرأ الأعمش في رواية المطوّعي عنه كما قدّمته^(٣) (فَلَقَ) ماضياً ونصب
 (الْحَبِّ).

وخرَجَ بقيد ﴿الْحَبِّ﴾، ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [٩٦]، ومقتضاه الإثبات، لكن
 قرأ النخعي كما ذكرته^(٤) (فَلَقَ الْإِصْبَاحَ)، ووجهُ حَذَفِ أَلِفٍ ﴿جَعَلَ﴾
 احتمالُ القراءتين، وكذا ﴿فَالِقُ﴾، وعلى المشهور هو كـ ﴿طَبِيرًا﴾ [آل عمران:
 ٤٩].

وَكُتِبَ فِي الْمَصَاحِفِ الْعِرَاقِيَّةِ / ﴿لِيُحُونَ إِلَى أُولِيَآئِهِمْ﴾ [١٢١]، ﴿وَقَالَ
 أُولِيَآئِهِمْ﴾ [١٢٨] بِحَذَفِ يَاءِ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ وَوَاوِ الْمَضْمُومَةِ.

(١) انظر: المقنع ١٠٣، مختصر التبيين ٣/ ٤٩٠، الوسيلة ١٣٩، الجميلة: ٣٢١.

(٢) انظر: المقنع: ٩٣، مختصر التبيين ٣/ ٥٠٤-٥٠٥، الوسيلة: ١٣٩، الجميلة: ٣٢١.

وجرى عملُ المشاركة على إثبات الألف في ﴿فَالِقُ﴾ معاً، وعملُ المغاربة على
 الحذف في ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾، والإثبات في ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ واتفقوا على الحذف في
 ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾. انظر: دليل الحيران ١٣٣، ١٣٥، سفير العالمين ٢/ ٥٠٣.

(٣) في قسم القراءات من هذه السورة.

(٤) في قسم القراءات من هذه السورة.

وكذلك ﴿أُولِيَايِكُمْ﴾ في الأحزاب [٦]، و﴿مَنْ أُولِيَاؤُكُمْ﴾ بفصّلت [٣١]^(١).

وكتبوا ﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [١٣٧] بالياء في الشامي، وبواوٍ في غيره^(٢)، وهذا هو المشهور.

وقال أبو البرهسم^(٣): «إنه بالياء في إمام أهل الشام وأهل الحجاز» وهو ثقةٌ مقبولٌ^(٤).

وكتبوا في كلِّ المصاحفِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾ [١٥٩] بلا ألفٍ بعد الفاءِ هنا وفي الرومِ [٣٢]^(٥) احتمالاً للقراءتين، فالقاصرُ يوافقُ صريحاً، والمادُّ تقديراً.



-
- (١) انظر: المقنع ٣٧، مختصر التبيين ٢/٣٠١، الوسيلة ٣٩٠، الجميلة: ٦١٦.
- (٢) انظر: المقنع ١٠٣، مختصر التبيين ٣/٥١٨، الوسيلة ١٤٠، الجميلة: ٣٢٣.
- (٣) حكاه أبو شامة في إبراز المعاني ٣/١٤٨.
- (٤) قاله السمين في الدر المصون ٥/١٧٦.
- (٥) انظر: المقنع ٨٥، مختصر التبيين ٣/٥٢٥، الوسيلة ١٣٨، الجميلة: ٣١٨.

المقطوع والموصول

اتفقت الرسومُ على قطع «أن» المصدرية عن «لم» أين وقعت^(١)، نحو: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ هنا [١٣١]، و﴿كَأَنَّ لَّمْ تَعَنَّ﴾ [يونس: ٢٤]، وعلى وَصَل «أم» في قسميها بـ«ما» الاسمية حيث جاءت^(٢) نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ هنا [١٤٣]، و﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، و﴿أَمَّا ذَاكُنْتُمْ﴾ بالنمل [٥٩، ٨٤].

واختلفَ في قطع «في» عن «ما» في قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [١٤٥]، و﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ اتَّكُمُ إِنَّ﴾ [١٦٥]، وتقدّم التنبيه عليهما في آخر البقرة^(٣)، وبقي ممّا اختلفت فيه ستة مواضع تأتي إن شاء الله تعالى.

واتفقت الرسومُ على قطع «إن» المكسورة عن «ما» الموصولة هنا فقط ﴿إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لِآتٍ﴾ [١٣٤].

واختلفَ في ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ في النحل [٩٥]، واتفقوا على وَصَل ما عداهما^(٤) نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَجِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لِصَادِقٍ﴾ [الذاريات: ٥]، ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لِوَقْعٍ﴾ [المرسلات: ٧]، ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَوَحْدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ [الكهف: ١١].

(١) انظر: المقنع ٧٠، الوسيلة ٤٢١، الجميلة: ٦٧٠.

(٢) انظر: المقنع ٧١، مختصر التبيين ٣/٥٢٠، الوسيلة ٤٢١، الجميلة: ٦٧٠.

(٣) انظر: المرسوم آخر سورة البقرة.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣١٣، المقنع ٧٣، مختصر التبيين ٣/٥١٥، الوسيلة ٤٢٣،

الجميلة: ٦٧٥. والعمل على الوصل بموضع النحل. انظر: سفير العالمين ٢/٤٢١.

وأما حكم «أنما» المفتوحة فيأتي في الأنفال^(١) والحج^(٢) إن شاء الله تعالى.

ومن تاءات الإفراد والجمع: اتفقوا على كتابة ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [١١٥] بالتاء كأول يونس [٣٣]. واختُلف في ثانيه [٩٦]، كما اختلف في موضع غافر [٦] مع الاتفاق على حذف الألف من الأربعة^(٣) وعلى أن متفقة التوحيد بالهاء، ومتفقة الجمع بالتاء نحو: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿ قَبَّلَ أَنْ تَفْذَكَّ كَلِمَتُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ١٠٩].



(١) انظر: المرسوم آخر الأنفال.

(٢) انظر: المرسوم آخر الحج.

(٣) انظر: المقنع ٧٩، مختصر التبيين ٥١١/٣، الوسيلة ٤٥٧، الجميلة: ٧٢٤. والعمل

على رسم ما اختلفوا فيه بالتاء، رعاية لقراءة الجمع، سفير العالمين ٤٠٩/٢.

الوقف والابتداء

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [١] ك، ﴿ وَالنُّورَ ﴾ [١] ك، واحتج له ^(١) بأن الحمد لا يكون واقعا على ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [١]، وعورض ^(٢) بأنه «أريد توبيخ الكفار على عدولهم عن خالق السموات والأرض والليل والنهار فقال: الحمد لله الذي أظهر هذه القدرة لخلقه، والكفار مع مشاهدتها يعدلون عن عبادته» انتهى.

﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [١] ت. ﴿ طِينٍ ﴾ [٢] ك، و﴿ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾ [٢] ك، وهو أجل الموت، والثاني ^(٣) أجل القيامة. وحسن الوقف على الأول الفصل بينه وبين أجل القيامة.

﴿ تَمَتَّرُونَ ﴾ [٢] ك أو ت، ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ [٣] ك؛ لأنه مبتدأ وخبر. ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [٣] ك، والمعنى: هو المعبود في السموات وفي الأرض. قاله أبو البقاء ^(٤) البغدادي. واختار وصل السابق به مع الوقف عليه في «المرشد» ^(٥).

(١) أي: لهذا الوقف.

(٢) الذي اعترض على القائل بهذا الوقف العماني في المرشد ٩٦/٢؛ إذ قال: «وهذا الوقف عندي ليس بشيء...» ثم ذكر ما أورده المؤلف.

(٣) في قوله: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾.

(٤) التبيان ١/٤٨٠.

(٥) المرشد ٩٨/٢.

﴿ تَكْسِبُونَ ﴾ [٣]، و﴿ مُعْرِضِينَ ﴾ [٤] ك. ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٥] ت.
 ﴿ قَرَنَاءَ آخَرِينَ ﴾ [٦]، و﴿ يَذُوبُهُمْ ﴾ [٦]، و﴿ سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [٧]، و﴿ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾
 [٨] ك. ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٨]، و﴿ يَلْبَسُونَ ﴾ [٩]، و﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [١٠]،
 / و﴿ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [١١] ت. ﴿ قُلْ لِلَّهِ ﴾ [١٢]، و﴿ الرَّحْمَةَ ﴾ [١٢] ك. ﴿ لَأَرِيبَ فِيهِ ﴾ [١٢] ت. ﴿ لَأَيُّومُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ وَالنَّهَارِ ﴾ [١٣] ك. ﴿ الْعَلِيمِ ﴾
 [١٣] ت.

﴿ وَلَا يَطْعَمُ ﴾ [١٤]، و﴿ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ [١٤]، و﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٤]،
 و﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٥]، و﴿ رَحْمَهُ ﴾ [١٦]، و﴿ الْمُبِينِ ﴾ [١٦]، و﴿ الْإِهُوَ ﴾ [١٧]،
 و﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١٧]، و﴿ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [١٨]، و﴿ الْخَبِيرُ ﴾ [١٨]، و﴿ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾
 [١٩]، ﴿ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ [١٩]، و﴿ قُلْ لَّا أَشْهَدُ ﴾ [١٩] ك. ﴿ مِمَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [١٩] ت.
 ﴿ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [٢٠] ك^(١). ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٢٠] ت.

(١) سقط رمز الوقف من نسخة «س» فاشترك حكم الوقف على ﴿ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ مع حكمه على ﴿ لَأَيُّومُونَ ﴾ في التمام. وسائر النسخ على أن الوقف على ﴿ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ وقف كاف، وهو قول أبي حاتم السجستاني والداني. وقال ابن الأنباري والعَمَّاني بأنه حسن، وهو في مصطلح ابن الأنباري مساوٍ للكافي. وذكر الداني والأشموني قولاً ثانياً أنه تام. وذهب السجاوندي إلى أنه وقف لازم، قال: «لأنه لو وُصِلَ لصار ﴿ الَّذِينَ خَيْرُوا ﴾ نعتاً لأبناء عبد الله بن سلام وأصحابه المؤمنين» علل الوقوف ٢/ ٤٧٥، وانظر: إيضاح الوقف ٢/ ٦٣٠، والقطع والالتفاف ١/ ٢٢١، والمكتفى ٢٤٨، والمرشد ٢/ ١٠٠، ومنار الهدى ١٢٨.

﴿ بِعَايَتِهِ ﴾ [٢١]، و﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢١]، و﴿ تَزْعُمُونَ ﴾ [٢٢]، و﴿ مُشْرِكِينَ ﴾ [٢٣]، و﴿ يَقْتُرُونَ ﴾ [٢٤]، و﴿ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [٢٥]، ﴿ وَفِيءَ إِذَا دَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [٢٥]، و﴿ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ [٢٥]، و﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ وَيَنْعُونَ عَنْهُ ﴾ [٢٦]، ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٢٦] ك.

﴿ يَلِيَعْتَنَّا تَرُدُّ ﴾ [٢٧] ك: على قراءة الرفع إذا جعلنا ﴿ وَلَا تُكَذِّبُ ﴾ [٢٧]، ﴿ وَنَكُونُ ﴾ [٢٧] خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية، لا تعلق لها بما قبلها، فلا تدخل في التمني، وعلى قراءة النصب^(١)، والعطف في قراءة الرفع^(٢)، ورفع الأول ونصب الثاني^(٣) يكون الوقف عند ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٧] ك، لا على ﴿ تَرُدُّ ﴾ للفصل بين التمني وجوابه في النصب والعطف في الرفع.

﴿ مِنْ قَبْلِ ﴾ [٢٨]، و﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [٢٨]، و﴿ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [٢٩]، و﴿ بِالْحَقِّ ﴾ [٣٠]، و﴿ بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [٣٠] ك. ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ [٢٧] ك^(٤)، وجوابه محذوف أي: ولو تراهم حين يوقفون على النار حتى يُعَايِنُوهَا، فيعرفون مقدارَ عذابها لرأيت أمراً شنيعاً.

(١) ن: «الرفع»، والصواب المثبت، أي: على قراءة النصب في الفعلين: ﴿ وَلَا تُكَذِّبُ ... وَنَكُونُ ﴾.

(٢) أي: في قراءة رفع الفعلين: ﴿ وَلَا تُكَذِّبُ ... وَنَكُونُ ﴾، عطفاً على ﴿ تَرُدُّ ﴾.

(٣) أي: وعلى قراءة رفع الفعل الأول ﴿ وَلَا تُكَذِّبُ ﴾، ونصب الفعل الثاني ﴿ وَنَكُونُ ﴾.

(٤) ن: «ت».

﴿عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [٣١]، و﴿مَائِزِرُونَ﴾ [٣١]، و﴿لَعَبٌ وَلَهْوٌ﴾ [٣٢]، و﴿يَتَّقُونَ﴾ [٣٢] ك. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٣٢] ت. ﴿الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [٣٣] ك. ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٣٣] ت. ﴿نَصْرَنَا﴾ [٣٤]، و﴿لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [٣٤]، و﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣٤] ك. ﴿فَتَأْتِيهِمْ بَيِّنَةٌ﴾ [٣٥] ك^(١)، وجواب الشرط محذوفٌ تقديره: فافعل.

﴿مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [٣٥] ك. ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٣٦] ت. ﴿يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [٣٦] ك. ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٣٦] ت. ﴿مِن رَّبِّهِ﴾ [٣٧] ك. ﴿أَن يُنزِلَ آيَةً﴾ [٣٧] ن؛ لتعلق ﴿لَكِنَّ﴾ بالسابق. ﴿لَا يَعْمُونَ﴾ [٣٧] ت. ﴿أُمَمٌ أُمَّتًا لَّكُمْ﴾ [٣٨]، ﴿مَا قَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٣٨] ك، والمراد اللوح المحفوظ؛ فإنه مشتمل على ما يجري في العالم من جليل ودقيق، أو القرآن؛ فإنه قد دُوِّن فيه ما يحتاج إليه من أمر الدين مفصلاً أو مجملاً^(٢).

﴿يُحْشَرُونَ﴾ [٣٨] ت. ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [٣٩] ك أوت. ﴿يُضِلُّهُ﴾ [٣٩] ك. ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٣٩] ت. ﴿صَادِقِينَ﴾ [٤٠] ك^(٣). ﴿مَا تَشْرِكُونَ﴾ [٤١] ت^(٤). ﴿يَتَضَرَّعُونَ﴾ [٤٢]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٤٣]، و﴿أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٤٤]، و﴿مُبْلِسُونَ﴾ [٤٤] ك، و﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٤٥] ت، و﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [٤٦] ك. ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦]، و﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٤٧] ت.

(١) سقط رمز الوقف من: ن.

(٢) انظر: أنوار التنزيل ١/ ٣٠٩.

(٣) ش، ح: «ت».

(٤) ر: «ك».

﴿ وَمُنْذِرِينَ ﴾ [٤٨]، و﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٤٨] ك، و﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [٤٩] ت. ﴿ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ ﴾، ﴿ وَالْبَصِيرُ ﴾ [٥٠] ك. ﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٥٠] ت. ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٥١]، و﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [٥٢] ك. ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥٢] ك، وهو جواب النهي، وقوله: ﴿ فَطَرَدَهُمْ ﴾ [٥٢] جواب النفي، وسَوَّغَ الفِضْلَ بين كل واحدٍ من النهي والجحد وجوابه بالوقف طول الكلام بينهما وقصر النفس عن بلوغ التمام مع رؤوس الآي.

﴿ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ [٥٣]، و﴿ بِالشَّكَايَاتِ ﴾ [٥٣] ك. ﴿ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٥٤] ك عند الداني^(١) كابن الأنباري^(٢). وعُورِض^(٣) بتعلُّق ما بعده به، أي: قُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، وقل لهم: كتب ربكم.

﴿ الرَّحْمَةَ ﴾ [٥٤] ك: على قراءة كسر همزة ﴿ أَنَّهُ ﴾، و﴿ فَإِنَّهُ ﴾ على الاستئناف، ن: على قراءة الفتح بدلاً من ﴿ الرَّحْمَةَ ﴾، فلا يُفْصَلُ بين البدل والمبدل منه. / ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٥٤] ك.

[٢/٣١٤]

﴿ نُفْصِلُ الْآيَاتِ ﴾ [٥٥] ن؛ لتعلق لام ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ ﴾ [٥٥] بسابقتها. ﴿ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٥٥]، و﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٥٦] ك^(٤). ﴿ مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [٥٦] ت. ﴿ وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ﴾ [٥٧]، و﴿ تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ﴾ [٥٧] ك. ﴿ الْفَاصِلِينَ ﴾ [٥٧] ت. ﴿ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [٥٨]، و﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٥٨]، و﴿ إِلَّا هُوَ ﴾ [٥٩]،

(١) المكتفى ٢٥٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٦٣٣/٢، وعبر عنه بالحسن، وهو كافٍ عند غيره.

(٣) المعارض لهذا الوقف العَمَّاني في المرشد ١٠٦/٢؛ إذ قال: «وما أراه حسناً»، ثم ذكر التعليل الذي أورده المؤلف.

(٤) سقط رمز الوقف من: ش، ح.

﴿ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [٥٩]، و﴿ كَتَبَ مُبِينًا ﴾ [٥٩]، و﴿ مُسَمًّى ﴾ [٦٠] ك.
 ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٦٠] ت، ﴿ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ [٦١]، و﴿ الْحَقِّ ﴾ [٦٦]، و﴿ يَوَكِّلِ ﴾ [٦٦]، و﴿ مُسْتَقَرًّا ﴾ [٦٧]، و﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٦٧]، و﴿ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ [٦٨]،
 و﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٦٨]، و﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٦٩]، و﴿ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [٧٠]، ﴿ وَلَا
 شَفِيعٌ ﴾ [٧٠]، و﴿ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا ﴾ [٧٠]، و﴿ بِمَا كَسَبُوا ﴾ [٧٠] ك. ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٠]
 ت. ﴿ حَيْرَانَ ﴾ [٧١]، و﴿ الْهُدَىٰ أَتَيْنَا ﴾ [٧١]، و﴿ هُوَ الْهُدَىٰ ﴾ [٧١] ك، أو الأولى ت. ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧١]، ن؛ لتعلق لاحقه بسابقه.

﴿ وَأَتَقَّوْهُ ﴾ [٧٢]، و﴿ تُحْشِرُونَ ﴾ [٧٢] ك. ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ [٧٣] ن: على
 نصبِ الظرفِ بعده بالعطفِ على هاءِ ﴿ وَأَتَقَّوْهُ ﴾، أو على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾؛
 للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ك: على نصبه بفعلٍ مضميرٍ تقديره:
 واذكر يوم يقول كن. ﴿ كُنْ ﴾ [٧٣] ك، ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٧٣] ك، أوت: على
 رفع ﴿ الحق ﴾ بالابتداء.

﴿ الْحَقُّ ﴾ [٧٣] ك. ﴿ الصُّورِ ﴾ [٧٣] ك: على رفع ﴿ عِلْمٌ ﴾ بتقدير: هو، ن:
 على جعله نعتاً لقوله: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [٧٣] قاله الداني^(١)، وهو معنى قول
 الجعبري^(٢): ﴿ فِي الصُّورِ ﴾ [٧٣] ص^(٣): على هو^(٤)، أو رفعه بمفسر^(٥)، ن:
 على صفة ﴿ الَّذِي ﴾، ﴿ الشَّهَادَةِ ﴾ [٧٣] ك. ﴿ الْخَيْرِ ﴾ [٧٣] ت.

(١) المكتفى: ٢٥٢، وعبارته: «لم يكف الوقف على ﴿ فِي الصُّورِ ﴾».

(٢) أي: صالح، وانظر: وصف الالهتاء ١/١٩٦.

(٣) سقط رمز الوقف من: ش، ح.

(٤) أي: على تقدير: هو عالم في الآية التالية.

(٥) لعله يعني أن التقدير: الممدوح عالم.

﴿ لِأَيِّهِ ﴾ [٧٤] ك: على قراءة يعقوب برفع ﴿ آزَرَ ﴾؛ للفرق بين القراءتين والابتداء بـ ﴿ آزَرَ ﴾، أي: يا آزر، ن: على النصب، فالوقف على ﴿ آزَرَ ﴾، وهو ك. والابتداء باللاحق^(١)، و﴿ آلهة ﴾ [٧٤]، و﴿ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [٧٤]، و﴿ الْمُوقِنِينَ ﴾ [٧٥]، و﴿ هَذَارِي ﴾ [٧٦]، و﴿ الْأَفْلِينَ ﴾ [٧٦]، و﴿ هَذَارِي ﴾ [٧٧]، و﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [٧٧]، و﴿ هَذَا كَبْرُ ﴾ [٧٨]، و﴿ وَمَا تُشْرِكُونَ ﴾ [٧٨]، و﴿ حَنِيفًا ﴾ [٧٩]، و﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٧٩]، و﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ﴾ [٨٠]، و﴿ وَقَدْ هَدَيْنَ ﴾ [٨٠]، و﴿ رَبِّي شَيْئًا ﴾ [٨٠]، و﴿ عِلْمًا ﴾ [٨٠]، و﴿ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٨٠]، و﴿ سُلْطَنَا ﴾ [٨١] ك.

﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨١] ت: على جعل ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [٨٢]، استئنافاً من الله، أو من الخليل^(٢)، مبتدأ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [٨٢]، ن^(٣): على تقدير: فأَي الفريقين أحق بالأمن، الذين آمنوا، أو^(٤) الذين لم يؤمنوا؟ فأضمر الفريق الآخر.

﴿ وَلَمْ يَلْسُوا إِيمَانَهُمْ بُظْمًا ﴾ [٨٢] ك: على جعل ﴿ أُولَئِكَ ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ لَهُمْ ﴾. ﴿ مُهْتَدُونَ ﴾ [٨٢]، و﴿ مَنْ نَشَأُ ﴾ [٨٣]، و﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٨٣]، و﴿ وَيَعْقُوبَ ﴾ [٨٤]، و﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [٨٤]، و﴿ وَهَارُونَ ﴾ [٨٤]،

(١) وهو: ﴿ اتَّخِذُوا صَبْرًا ﴾.

(٢) أي: من قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام على أحد وجهي التفسير. انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٩، وزاد المسير ٣/٧٧.

(٣) في ب: «ك»، والمثبت هو الصواب. انظر: المرشد ٢/١١٣.

(٤) في النسخ: «و»، والتصويب من المرشد ٢/١١٣.

﴿ الْمَحْسِنِينَ ﴾ [٨٤]، ﴿ وَلُوطًا ﴾ [٨٦]، ﴿ وَإِلْيَاسَ ﴾ [٨٥]، و﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٦]،
 ﴿ وَإِخْوَانِهِمْ ﴾ [٨٧]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٨٧]، و﴿ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [٨٨]، و﴿ يَعْمَلُونَ ﴾
 [٨٨]، ﴿ وَالنَّبَوَّةَ ﴾ [٨٩] ك.

﴿ أَقْتَدَةَ ﴾ [٩٠] ت. ﴿ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [٩٠] ك. ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٩٠] ت. ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾
 [٩١]، و﴿ لِلنَّاسِ ﴾ ك، قال العماني^(١): «على قراءتي الياء والتاء»^(٢).
 ﴿ وَلَا آءَابَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ﴾ [٩١]، و﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [٩١]، ﴿ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [٩٢]،
 و﴿ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [٩٢] ك. ﴿ يُحَافِظُونَ ﴾ [٩٢] ت.

﴿ أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [٩٣]، و﴿ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٩٣]، و﴿ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٩٣]، و﴿ وَرَأَى
 طُهْرِيكُمْ ﴾ [٩٤]، و﴿ شُرَكَاءُ ﴾ [٩٤]، و﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ [٩٤] على القراءتين^(٣) ك.
 ﴿ تَزْعُمُونَ ﴾ [٩٤] ت. ﴿ التَّوَى ﴾ [٩٥]، و﴿ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [٩٥]، و﴿ تُؤَفِّكُونَ ﴾
 [٩٥] ك.

﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾ [٩٦] ت^(٤)، وعلى ﴿ جَعَلَ ﴾ أتم^(٥). ﴿ سَكَّنَا ﴾ ت،
 وعلى ﴿ جَعَلَ ﴾ أتم^(٦). ﴿ الْإِصْبَاحِ ﴾ [٩٦] ك: على قراءة ﴿ وَجَعَلَ ﴾،

(١) المرشد ١١٥/٢.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ تَجْعَلُونَهُ ... بُدُونَهَا وَتُخْفُونَ ﴾.

(٣) بفتح النون من ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ أو بضمها.

(٤) المثبت سياق س، و، وسائر النسخ أقحمت جملة: «قال الجعبري» بين ﴿ فَالِقُ ﴾ وبين

﴿ الْإِصْبَاحِ ﴾، والمذكور هو رأي الجعبري في وصف الاهتداء ٢٠١/١.

(٥) أي: يصبح الوقف على قراءة ﴿ جَعَلَ ﴾ بالماضي أتم على ﴿ الْإِصْبَاحِ ﴾.

(٦) أي: يصبح الوقف على قراءة ﴿ وَجَعَلَ ﴾ باسم فاعل أتم على ﴿ سَكَّنَا ﴾.

وعلى قراءة ﴿وَجَعَلَ﴾ الوقف على ﴿حُسْبَانًا﴾ [٩٦]، لا على ﴿الْإِصْبَاحِ﴾، وهو^(١) على القراءتين ك. ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٩٦]، و﴿وَالْبَحْرِ﴾ [٩٧]، و﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٩٧]، و﴿مُسْتَوْدَعٌ﴾ [٩٨]، و﴿يَفْقَهُونَ﴾^(٢) ك.

و﴿دَانِيَةٌ﴾ [٩٩] ك: على قراءة الحسن والمطوَّعي برفع (جنات) [٩٩]؛ لأنَّه مستأنف مبتدأ خبره مضمَّرٌ /، أي: لهم جنات، ن: على قراءة النصب لعطفه على ﴿خَضِرًا﴾ فلا يُفصلُ بما عطف عليه. وحسن الوقف ليعلم أنه غير معطوفٍ على ﴿قَتَوَانٌ﴾ [٩٩]؛ إذ العنب لا يخرج من النخل. وفي «المرشد»^(٣): إنه معطوفٌ على ﴿حَبَّامُتْرَاكِبًا﴾ [٩٩]، وفي البيضاوي^(٤):
على ﴿نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٩٩].

﴿مِنَ أَعْنَابٍ﴾ [٩٩]، و﴿وَعَيْرُمُتَشَبِهٍ﴾ [٩٩]، و﴿وَيَنْعِيهِ﴾ [٩٩]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٩٩]، و﴿وَحَلَقَهُمْ﴾ [١٠٠]، و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١٠٠] ك، أو ﴿وَيَنْعِيهِ﴾، ولاحقه تامان. ﴿يَصْفُونَ﴾ [١٠٠] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٠١]، و﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [١٠١]، و﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [١٠١]، و﴿عَلِيمٌ﴾ [١٠١]، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٠٢]، و﴿فَاعْبُدُوهُ﴾، و﴿وَكَيْلٌ﴾ [١٠٢] ك.

﴿الْخَيْرِ﴾ [١٠٣] ت. ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ [١٠٤]، و﴿فَعَلَيْهَا﴾ [١٠٤]، و﴿بِحَفِيفٍ﴾ [١٠٤] ك. ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٠٥] ت. ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [١٠٦]،

(١) أي: الوقف على ﴿حُسْبَانًا﴾.

(٢) سقط رمز الوقف من: ن.

(٣) المرشد ٢/ ١١٨.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ٣٢٣.

﴿إِلَٰهُو﴾ [١٠٦]، و﴿عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٠٦]، و﴿مَا أَشْرَكُوا﴾ [١٠٧]،
 و﴿حَفِظًا﴾ [١٠٧]، و﴿بِوَكِيلٍ﴾ [١٠٧]، و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١٠٨]، و﴿عَمَلَهُمْ﴾
 [١٠٨]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٠٨]، و﴿لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا﴾ ك.

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩] ت: على قراءة كسر ﴿إِنَّهَا﴾؛ لأنها استئناف
 إخبار. ن؛ لتعلق اللاحق بال سابق^(١). ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]، و﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾
 [١١٠] ك. و﴿يَعْمَهُونَ﴾ [١١٠] ت. ﴿يَجْهَلُونَ﴾ [١١١]، و﴿عُرُورًا﴾ [١١٢]،
 و﴿يَقْتَرُونَ﴾ [١١٢]، و﴿مُقْتَرِفُونَ﴾ [١١٣]، و﴿مُقْضَلًا﴾ [١١٤] ك. ﴿حَكَمًا﴾
 [١١٤] ن؛ لتعلق لاحقه بسابقه^(٢).

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٤] ت. ﴿وَعَدَلًا﴾ [١١٥]، و﴿لِكَلِمَاتِهِ﴾ [١١٥]
 ك. ﴿الْعَلِيمُ﴾ [١١٥] ت. ﴿عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١١٦] ك. ﴿يَخْرُصُونَ﴾ [١١٦]
 ت. ﴿عَن سَبِيلِهِ﴾ [١١٧]، و﴿بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [١١٧]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨]،
 و﴿مَا أَضْطَرَّتُمْ إِلَيْهِ﴾ [١١٩]، و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١١٩]، و﴿بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [١١٩]
 ك. ﴿وَبِأَطْنَهٗ﴾ [١٢٠] ت أو ك. ﴿يَقْتَرِفُونَ﴾ [١٢٠] ت.

﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [١٢١] ت أو ك^(٣). ﴿لِيَجْذَلُواكُمْ﴾ [١٢١] ك. ﴿لَمُشْرِكُونَ﴾
 [١٢١] ت. ﴿بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [١٢٢]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢٢]، و﴿لِيَمَّكُرُوا فِيهَا﴾
 [١٢٣]، و﴿وَمَا يُشْعُرُونَ﴾ [١٢٣] ك. ﴿رُسُلَ اللَّهِ﴾ [١٢٤] ت؛ لأن اللاحق

(١) أي: على قراءة الفتح.

(٢) قال العَمَّانِي: «ولا يوقف عند قوله: ﴿أَبْتَنِي حَكَمًا﴾؛ لأن ما بعده متعلق به، ومعناه:
 أفعير الله أبتغي حَكَمًا وهو الإله، ومنزل الكتاب الذي فيه الأحكام»، المرشد ١٢١/٢.

(٣) في: ش، ح زيادة: «جواباً» قبل ﴿لِيَجْذَلُواكُمْ﴾.

استئناف للرد على قريش بأن النبوة ليست بالنسب والمال، وإنما هي بفضائل نفسانية يخص الله بها مَنْ يشاء من عباده^(١).

﴿رِسَالَتَهُ﴾ [١٢٤]، و﴿يَمَكُرُونَ﴾ [١٢٤]، و﴿لِلْإِسْلَامِ﴾ [١٢٥]، و﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [١٢٥]، و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٢٥]، و﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [١٢٦] ك، أو الأول والأخير تامان. ﴿يَذَكَّرُونَ﴾ [١٢٦] ت. ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢٧]، و﴿مِنَ الْإِنْسِ﴾ [١٢٨]، و﴿أَجَلَتْ لَنَا﴾ [١٢٨]، و﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [١٢٨]، و﴿حَكِيمٌ عَلَيْهِمُ﴾ [١٢٨] ك.

و﴿يَكْسِبُونَ﴾ [١٢٩] ت. ﴿يَوْمَكُمُ هَذَا﴾ [١٣٠]، و﴿عَلَى أَنْفُسِنَا﴾ [١٣٠] ك. ﴿كَافِرِينَ﴾ [١٣٠]، و﴿عَافِلُونَ﴾ [١٣١] ت. ﴿مِمَّا عَمِلُوا﴾ [١٣٢] ك. ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٢] ت.

﴿ءَاخِرِينَ﴾ [١٣٣] ت عند أبي حاتم^(٢). ﴿لَاتٍ﴾ [١٣٤] ك. ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [١٣٤] ت. و﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [١٣٥] ك^(٣) أو ت. ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ [١٣٥] ك. ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥] ن؛ لأنه عامل في لاققه.

﴿لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [١٣٥]، و﴿إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾ [١٣٦]، و﴿مَا يَتَّخِذُونَ﴾ [١٣٦]، و﴿عَلَيْهِمْ دِينُهُمْ﴾ [١٣٧]، و﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ [١٣٧]، و﴿يَقْتَرُونَ﴾ [١٣٧]، و﴿حَجْرٌ﴾ [١٣٨]، و﴿أَفْتَرَاءَ عَلَيْهِ﴾ [١٣٨]، و﴿يَقْتَرُونَ﴾ [١٣٨]، و﴿شُرَكَاءُ﴾ [١٣٩]، و﴿وَصَفَّهُمْ﴾ [١٣٩] ك. ﴿حَكِيمٌ عَلَيْهِمُ﴾ [١٣٩] ت. ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [١٤٠] ك. ﴿مُهْتَدِينَ﴾ [١٤٠] ت.

(١) انظر: أنوار التنزيل ١ / ٣٣٠.

(٢) نسبة إليه العماني في المرشد ٢ / ١٢٣، وانظر: إيضاح الوقف ٢ / ٦٤٤، المكتفى ٢٦٠.

(٣) سقط رمز الوقف من: ش، ح.

﴿ مُتَشَبِهٍ ﴾ [١٤١]، و ﴿ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [١٤١]، و ﴿ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [١٤١]،
 و ﴿ فَرَشًا ﴾ [١٤٢]، و ﴿ خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [١٤٢]، و ﴿ عَدُوِّمِينَ ﴾ [١٤٢]
 [١٤٢]، و ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٤٣]، و ﴿ إِذْ وَصَّيْنَا اللَّهُ يَهْدَا ﴾ [١٤٤] ك، أو
 الأول ت. و ﴿ بَعِيرٍ عَلِيمٍ ﴾ [١٤٤] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٤٤] ت. ﴿ فَإِنَّهُ وَرَجَسَ ﴾
 [١٤٥]، و ﴿ أَهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [١٤٥]، و ﴿ رَّجِيمٌ ﴾ [١٤٥]، و ﴿ ذِي ظُنْفُرٍ ﴾
 [١٤٦]، و ﴿ بَعْظِمٍ ﴾ [١٤٦]، و ﴿ لَصَدِيقُونَ ﴾ [١٤٦]، و ﴿ وَاسِعَةٍ ﴾ [١٤٧]
 ك.

﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٤٧] ت. ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [١٤٨]، و ﴿ بَأْسَنَا ﴾ [١٤٨]،
 و ﴿ فَتَخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ [١٤٨] ك^(١)، و ﴿ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [١٤٨]، و ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [١٤٨]
 [١٤٩] ت. ﴿ حَرَّمَ هَذَا ﴾ [١٥٠]، و ﴿ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [١٥٠] ك، و ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [١٥٠]
 [١٥٠] ت. ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [١٥١]، و ﴿ مِّنْ أُمَّلِقٍ ﴾ [١٥١]، ﴿ وَإِيَّاهُمْ ﴾ [١٥١]
 [١٥١]، ﴿ وَمَابَطْنَ ﴾ [١٥١]، و ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [١٥١]، و ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [١٥١]،
 و ﴿ أَشُدَّهُ ﴾ [١٥٢]، و ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾ [١٥٢]، و ﴿ إِلَّا أَوْسَعَهَا ﴾ [١٥٢]، ﴿ وَيَعْبُدِ اللَّهَ
 أَوْفُوا ﴾ [١٥٢] ك.

﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [١٥٢] ت^(٢): على قراءة كسرة همزة ﴿ وَإِنْ ﴾ [١٥٣] على

(١) سقط رمز الوقف من: ش، ح.

(٢) س، ر: «ك»، والأشهر أن الوقف تام على قراءة الكسر، وذهب النحاس إلى أنه وقف

الاستئناف، ن: على الفتح^(١) / ؛ للعطف^(٢) . و ﴿ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [١٥٣]، و ﴿ عَنِ سَبِيلِهِ ﴾ [١٥٣]، و ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٥٣]، و ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٥٤]، و ﴿ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [١٥٥] ك. ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [١٥٥] ن؛ لتعلق ما بعده بالسابق، أي: لأن تقولوا. وقد يوقف عليه لكونه رأس آية.

﴿ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ﴾ [١٥٧]، ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ [١٥٧]، ﴿ وَصَدَفَ عَنْهَا ﴾ [١٥٧]، و ﴿ يَصْدِفُونَ ﴾ [١٥٧]، و ﴿ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ [١٥٨]، و ﴿ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [١٥٨] ك. ﴿ مُنْتَظِرُونَ ﴾ [١٥٨] ت. ﴿ فِي شَيْءٍ ﴾ [١٥٩] ك. ﴿ يَقْعَلُونَ ﴾ [١٥٩] ت. ﴿ عَشْرًا مَثَالِهَا ﴾ [١٦٠] ك. ﴿ يُظْلَمُونَ ﴾ [١٦٠] ك^(٣).

﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [١٦١] ك أيضاً، ويبدأ ﴿ دِينًا ﴾ [١٥٩] على تقدير: أعني ديننا. ﴿ حَنِيفًا ﴾ [١٦١] ك. ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٦١] ت. ﴿ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ [١٦٣] ك. ﴿ أَوْلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [١٦٣] ت. ﴿ وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [١٦٤]، و ﴿ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ [١٦٤]، و ﴿ وَزُرَّ أُخْرَى ﴾ [١٦٤]، و ﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [١٦٤]، و ﴿ فِي مَاءِ آتَاكُمْ ﴾ [١٦٥] ك. ﴿ أَلْعِقَابِ ﴾ ن؛ لأن اللاحق مقرون بالسابق، وجوزّه الجعبري^(٤) كغيره^(٥) وقال: «حَسَنَ الْوَقْفِ التَّغَايُرُ، وَالْوَصْلُ التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ، وَ﴿ لَعْفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [١٦٥] م.

(١) في ﴿ وَأَنَّ ﴾ سواء أشدّت النون أم خففت.

(٢) على الهاء في قوله: ﴿ ذَالِكُمْ وَصَلَكُمْ بِهِ ﴾، والتقدير: وصاكم به وبأن هذا، أو معطوفة على «ما» من قوله: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي ﴾، والتقدير: اتل ما حرّم واتل أن هذا. انظر: إيضاح الوقف ٢/٦٤٦، والمكتفى ٢٦٣.

(٣) س، ش، ح، ر، ب: «ت».

(٤) في وصف الاهتداء ١/٢١٢.

(٥) كالسجاوندوي في علل الوقوف ٢/٤٩٥.

ذكر تجزئتها

من قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ في المائدة [١٠٩]، إلى قوله: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾ [١٣] ربع^(١).

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ [٣٦] تكملة الحزب^(٢).

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [٥٩] ربع^(٣). ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [٧٤] نصف^(٤).

﴿إِنَّ اللَّهَ قَالِقُ الْحَبِّ﴾ [٩٥] ربع^(٥). ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا﴾ [١١١] حزب^(٦).

﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [١٢٨] ربع^(٧)، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَشْأَجَّتِ﴾ [١٤١] نصف^(٨).

(١) تقدم التوثيق في تجزئة المائدة.

(٢) وهو أحد القولين في البيان ٣١٧، وجمال القراء ١/١٤٣، غيث النفع ٢٠٧، وقال: «باتفاق»، ولم يذكر في القول الوجيز ١٩١ غيره.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، وغيث النفع ٢٠٧، والقول الوجيز ١٩١.

(٤) وهو أحد القولين في غيث النفع ٢٠٩، وقال: «وهو عند جميع المشاركة».

(٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، والقول الوجيز ١٩١، وقال في غيث النفع ٢١٢: «على المشهور».

(٦) كذا في البيان ٣١٧، وفنون الأفتان ٢٧٣، وقال في جمال القراء ١/١٤٣: «باتفاق» غيث النفع ٢١٤ وقال: «من غير خلاف»، والقول الوجيز ١٩١.

(٧) كذا في القول الوجيز ١٩٢، وهو أحد القولين في غيث النفع ٢١٦، وهو مغاير لما في جمال القراء ١/١٥٧.

(٨) كذا في البيان ٣١٣، والقول الوجيز ١٩٢، وفي غيث النفع ٢١٩، «عند الأكثر، وحكى القادري في مسعفه الاتفاق عليه». وهو مغاير لما في جمال القراء ١/١٥٠.

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [١٥١] ربع^(١)، آخر السورة حزب^(٢)، وهو آخر ربع القرآن^(٣) العظيم^(٤).



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، والقول الوجيز ١٩٢، وهو قول الجمهور في غيث النفع ٢١٦.

(٢) كذا في غيث النفع ٢٢٠، وهو أحد القولين في البيان ٣١٧، وجمال القراء ١/١٤٣، وهو مغاير لما في فنون الأفتان ٢٧٤، والقول الوجيز ١٩٤.

(٣) كذا في غيث النفع ٢٢٠، وأحد القولين في جمال القراء ١/١٢٧، ١٢٩، وهو مغاير لما في البيان ٣٠٢، وفنون الأفتان ٢٥٤.

(٤) جاء في نهاية المجلد الأول من «ش»: وكان الفراغ من تكملته وقت أذان الظهر من يوم الاثنين ثالث ذي حجة الحرام سنة إحدى وعشرين وتسعمئة على يد فقير رحمة ربه الغني أحمد بن محمد المدني.

/ (١) سورة الأعراف

مكيّة^(٢).قال مجاهد^(٣) وقتادة^(٤): «إلا قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [١٦٣].

(١) بداية المجلد الثاني من نسخة «ش»، وبتريقيم مستقل.

(٢) هذا ورد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣، ٧٥ مِنْ طَرِيقِ عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولكن إسناده ضعيف جداً، فيه عمر بن هارون متروك.

وأخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ ٣٥٨/٢ مِنْ طَرِيقِ مجاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقال السيوطي في الإتقان ١/٥٠ (طبعة المجمع): «إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات من علماء العربية المشهورين» قلت: في بعض رواته مَنْ هو صدوق. وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٧/١٤٣-١٤٤ مِنْ طَرِيقِ مجاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- لكن في إسناده عبد العزيز البالسي، اتهمه الإمام أحمد وقال ابن حبان: «لا يحل الاحتجاج به»، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة، وانظر: الميزان ٦٣١/٢ برقم (٥١١٢).

وعزاه السيوطي في الدر ٦/٣١٠ إلى ابن مردويه أيضاً.

وكذا أخرجه ابن مردويه في تفسيره عن عبد الله بن الزبير أنه قال: أنزل بمكة «الأعراف» كما في المصدرين السابقين.

(٣) كذا عزاه إلى مجاهد وقتادة الجعبري في حسن المدد في فن العدد ٦٥، ولم نقف له على إسناده.

(٤) أخرجه ابن المنذر، وأبو الشيخ عنه كما عزاه إليهما السيوطي في الدر ٦/٣١٠، والشوكاني في تفسيره ٢/١٩٤، ولم نقف له على إسناده، ورجح الألوسي في تفسيره روح المعاني ٨/٧٤ أن السورة كلها مكية إذ قال: «وأخرج غير واحد عن ابن عباس وابن الزبير أنها مكية ولم يستثنا شيئاً».

وحروفها: أربعة عشر ألفاً وثلاثمئة وعشرة^(١).

وكلمتها: ثلاثة آلاف وثلاثمئة^(٢) وخمسة وعشرون^(٣).

وأيتها: مئتان وخمسة بصرى^(٤) وشامى^(٥)، وست حرمى^(٦) وكوفى^(٧).

خلافها: خمس^(٨) ﴿الْمَصَّ﴾ [١] كوفى^(٩)، و﴿تَعَوُّدَاتٍ﴾ [٢٩] كوفى^(١٠) أيضاً،

﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٢٩] بصرى^(١١) وشامى^(١٢)، ﴿ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ﴾ [٣٨]، و﴿الْحُسْنَى عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [١٣٧] حرمى^(١٣).

وقيل: ﴿يُسْتَضْعَفُونَ﴾ [١٣٧] مدنى^(١٤) أول.

وفيهما شبه الفاصلة تسعة^(١٥):

﴿فَدَلَّهُمَا بِرُورٍ﴾ [٢٢]، ﴿فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [٤٠]، ﴿وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ﴾ [٣٨]،

و﴿بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [٨٦]، ﴿فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [١٣٠]، و﴿مُوسَىٰ

صَبَعًا﴾ [١٤٣]، ﴿وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [١٤٨]، ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [١٦٤]،

ورابع «بني إسرائيل»^(١٦) [١٣٨].

(١) سقط من «ص» قوله: «وثلاثمئة».

(٢) انظر: البيان ١٥٥، حسن المدد ٦٥، البصائر ٢٠٣/١، منار الهدى ١٤٢، القول الوجيز ١٩٣.

(٣) انظر: البيان ١٥٥، فنون الأفتان ٢٨٣، جمال القراء ٢٠٢/١، حسن المدد ٦٥، البصائر ٢٠٣/١، منار الهدى ١٤٢.

(٤) انظر: البيان ١٥٥، فنون الأفتان ٢٨٣، جمال القراء ٢٠٢/١، البصائر ٢٠٣/١، منار الهدى ١٤٢.

(٥) ذكر الداني في البيان ١٥٥ أربعة مواضع، ومثله في منار الهدى ١٤٢، وقال في حسن المدد ٦٥ تسعة، ومثله في الإتحاف ٤٣/٢، وقال في القول الوجيز ١٩٣ إنها سبعة.

(٦) نص الآية: ﴿... بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾.

وعكسه^(١) ستة: ﴿وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [١٢]، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [١٢٣]، ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [١٢٤]، وثلاثة من ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الأول^(٢).
 وروبوها: «من دل»، الدال «ص»^(٣)، واللام ثالث ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤)

[١٣٧].

(١) عكسه: أي: عكس شبه الفاصلة، فهي آيات وفواصل معدودة، لكن لا تشبه الفواصل التي قبلها أو بعدها، وهي ستة مواضع كما في حسن المدد ٦٥.

(٢) هي في الآيات (١٠٥، ١٣٤، ١٣٧).

(٣) أي: الحرف الأخير من صاد من: ﴿الْمَصَّ﴾.

(٤) في عدِّ مَنْ عَدَّهُ وهو حِزْمِي (مدني ومكي). ويُلاحظ أن هذا الموضوع لم يُذكر في

الفواصل، كما لم تذكر ﴿لَهُ الدِّبْرُ﴾ [٢٩]، و﴿ضَعْفَاءُ مِنَ النَّارِ﴾ [٣٨]، و﴿عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [١٣٧]، مما اختلف فيها، وكلها لا يعدُّها الكوفي مما يدلُّ على أنَّه سرَّد الفواصل على

عدِّ الكوفيِّ تبعاً للجعبريِّ في «حسن المدد».

فواصلها^(١)

﴿ الْمَصَّ ﴾ [١]، ﴿ لِلمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٣]، ﴿ قَائِلُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [٥]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٦]، ﴿ غَائِبِينَ ﴾ [٧]، ﴿ الْمَفْلِحُونَ ﴾ [٨]،
 ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [٩]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٠]. ﴿ السَّاجِدِينَ ﴾ [١١]، ﴿ مِنْ طِينٍ ﴾
 [١٢]، ﴿ الصَّغِيرِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ الْمُنْظَرِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
 [١٦]، ﴿ شَاكِرِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٩]، ﴿ الخَالِدِينَ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ التَّصْحِيحِينَ ﴾ [٢١]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْخَسِرِينَ ﴾ [٢٣]، ﴿ إِلَى حِينٍ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ تُخْرِجُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ تَعُودُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ مُهْتَدُونَ ﴾ [٣٠].

﴿ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ يَسْتَفْقِدُونَ ﴾
 [٣٤]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ كَافِرِينَ ﴾ [٣٧]، ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ تَكْسِبُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤١]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾
 [٤٢]، ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ كَفَرُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ يَظْمَعُونَ ﴾
 [٤٦].

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ تُحْزَنُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ الْكَاذِبِينَ ﴾
 [٥٠]، ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٥٣]،

(١) انظر: البيان ١٥٦، حسن المدد ٦٥، القول الوجيز ١٩٤.

- ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [٥٥]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٥٦]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٥٨]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٥٩]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٦٠]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٦١]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ عَمِينَ ﴾ [٦٤]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ الْكٰذِبِينَ ﴾ [٦٦]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٦٧]، ﴿ أٰمِينَ ﴾ [٦٨]، ﴿ تَقْلِحُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ الصّٰدِقِينَ ﴾ [٧٠]، ﴿ الْمُتَنظِّرِينَ ﴾ [٧١]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٧٢]، ﴿ اٰلِمْ ﴾ [٧٣]، ﴿ مُفْسِدِينَ ﴾ [٧٤]، ﴿ مُؤْمِنُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ كٰفِرُونَ ﴾ [٧٦]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٧٧]، ﴿ جٰثِمِينَ ﴾ [٧٨]، ﴿ التّٰصِحِحِينَ ﴾ [٧٩]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٠]، ﴿ مُسْرِفُونَ ﴾ [٨١]، ﴿ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [٨٢]، ﴿ الْعٰدِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ الْمَجْرِمِينَ ﴾ [٨٤]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٥]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ الْحٰكِمِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ كَرِهِينَ ﴾ [٨٨]، ﴿ الْفٰتِحِينَ ﴾ [٨٩]، ﴿ لٰخِسُونَ ﴾ [٩٠]، ﴿ جٰثِمِينَ ﴾ [٩١]، ﴿ الْخٰسِرِينَ ﴾ [٩٢]، ﴿ كٰفِرِينَ ﴾ [٩٣]، ﴿ يَضْرَعُونَ ﴾ [٩٤]، ﴿ لٰيَشْعُرُونَ ﴾ [٩٥]، ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ نٰبِئُونَ ﴾ [٩٧]، ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [٩٨]، ﴿ الْخٰسِرُونَ ﴾ [٩٩]، ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [١٠١]، ﴿ لَفٰسِقِينَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [١٠٣]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٠٤]، ﴿ اِسْرَءِيلَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ الصّٰدِقِينَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [١٠٧]، ﴿ لِلتّٰنظِّرِينَ ﴾ [١٠٨]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٠٩]، ﴿ تَأْمُرُونَ ﴾ [١١٠]، ﴿ حٰشِرِينَ ﴾ [١١١]، ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [١١٢]، ﴿ الْعٰلِيْنَ ﴾ [١١٣]، ﴿ الْمَقْرِبِينَ ﴾ [١١٤]، ﴿ الْمَلٰٓئِقِينَ ﴾ [١١٥]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١١٦]، ﴿ يَأْكُوفُونَ ﴾ [١١٧]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١١٨]، ﴿ صٰغِرِينَ ﴾ [١١٩]، ﴿ سٰجِدِينَ ﴾ [١٢٠]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٢١]، ﴿ هٰرُونَ ﴾ [١٢٢]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [١٢٣]، ﴿ اٰجْمَعِينَ ﴾ [١٢٤]،

﴿مُنْقَلِبُونَ﴾ [١٢٥]، ﴿مُسَامِين﴾ [١٢٦]، ﴿قَهْرُونَ﴾ [١٢٧]، ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [١٢٨]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٩]، ﴿يَذَكَّرُونَ﴾ [١٣٠]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٣١]، ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٢]، ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [١٣٣]، ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [١٣٤]، ﴿يَنْكُتُونَ﴾ [١٣٥]، ﴿غَافِلِينَ﴾ [١٣٦]، ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧]، ﴿تَجْهَلُونَ﴾ [١٣٨]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٩]، ﴿الْعَامِينَ﴾ [١٤٠]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٤١].

﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ [١٤٢]، / ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٣]، ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [١٤٤]، ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [١٤٥]، ﴿غَافِلِينَ﴾ [١٤٦]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٧]، ﴿ظَالِمِينَ﴾ [١٤٨]، ﴿الْخَاسِرِينَ﴾ [١٤٩]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٥٠]، ﴿الرَّحِيمِينَ﴾ [١٥١]، ﴿الْمُفْتَرِينَ﴾ [١٥٢]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٥٣]، ﴿يَرْهَبُونَ﴾ [١٥٤]، ﴿الْغَافِرِينَ﴾ [١٥٥].

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٥٦]، ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٥٧]، ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٨]، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [١٥٩]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [١٦٠]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٦١]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [١٦٢]، ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [١٦٣]، ﴿يَتَّقُونَ﴾ [١٦٤]، ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [١٦٥]، ﴿خَاسِعِينَ﴾ [١٦٦]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٦٧]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [١٦٨]، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [١٦٩]، ﴿الْمُصْلِحِينَ﴾ [١٧٠].

﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٧١]، ﴿غَافِلِينَ﴾ [١٧٢]، ﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ [١٧٣]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [١٧٤]، ﴿الْغَاوِينَ﴾ [١٧٥]، ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [١٧٦]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [١٧٧]، ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [١٧٨]، ﴿الْغَافِلُونَ﴾ [١٧٩]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٨٠]، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [١٨١]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٨٢]، ﴿كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [١٨٣]، ﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [١٨٤]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٨٥]، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [١٨٦]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٨٧]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٨٨].

﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [١٨٩]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [١٩٠]، ﴿يُخْلِقُونَ﴾ [١٩١]، ﴿يَنْصُرُونَ﴾ [١٩٢]، ﴿صَالِحِينَ﴾ [١٩٣]، ﴿صَادِقِينَ﴾ [١٩٤]، ﴿تُظِرُّونَ﴾ [١٩٥]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٩٦]، ﴿يَنْصُرُونَ﴾ [١٩٧]، ﴿يَبْصُرُونَ﴾ [١٩٨]، ﴿الْجَاهِلِينَ﴾ [١٩٩]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٠٠]، ﴿مُبْصِرُونَ﴾ [٢٠١]، ﴿لَا يُقْصِرُونَ﴾ [٢٠٢]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٠٣]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [٢٠٤]، ﴿الْغَافِلِينَ﴾ [٢٠٥]، ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [٢٠٦].

* * *

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿الْمَصَّ﴾ [١] بالسَّكْتِ على كلِّ حرفٍ منها كغيرها من فواتح السورِ
أبو جعفر^(١).

واخْتَلَفَ فِي ﴿قَلِيلًا مَا تَدَّكَّرُونَ﴾ [٣]:

فابنُ عامرٍ^(٢) بِيَاءٍ قَبْلَ التَّاءِ مع تخفيفِ الذالِ إسناداً له إلى غَيْبٍ^(٣).
وقرأ الباقر بن بقاءٍ واحداً من غيرِ ياءٍ قبلها، إسناداً له إلى المخاطبين
المذكورين في ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [٣]، وخَفَّفَ الذالَ حفصُ
وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٤)، على أصلِهِم في تخفيفِ الذالِ، وافقهم
الأعمشُ.

وقرأ الباقر بتشديدِها، فتاءُ التَفَعُّلِ مدغمةٌ للمشدِّدين، ومحدوفةٌ
للمخفِّفينِ.

واتفقوا على قراءة^(٥) ﴿مَعَلِشَ﴾ [١٠] بغيرِ همزٍ.

(١) تقدَّم في البقرة عند الآية: ١.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٩٣/٢، النشر ٢٦٧/٢، الإتحاف ٤٤/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٧٩، الموضح
٥٢١/٢.

(٤) تقدَّم عند الآية: ١٥٢ من الأنعام.

(٥) انظر: السبعة ٢٧٨، والإتحاف ٤٤/٢.

قال في «الصحاح»^(١): «المعيشةُ جمعُها معايشٌ بلا همزٍ إذا جَمَعَتْهَا على الأصلِ، وأصلُها مَعِيشَةٌ، وتقديرُها مَفْعِلَةٌ، والياءُ أصليةٌ متحركةٌ فلا تنقلبُ في الجمعِ همزةً، وكذلك «مكايل»، و«مبايع» ونحوها» انتهى.

وقد خَرَجَ خارجةً^(٢)، فروى عن نافع^(٣) (معائش) بالهمز، وغَلَطَهُ النَّحْوِيُّونَ^(٤)؛ لَأَنَّهُ لَا يُهْمَزُ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا كَانَ فِيهِ حَرْفُ الْمَدِّ زَائِداً نَحْو: «صحائف» و«مدائن»، وأما «معائش» فالياءُ أصلٌ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْعَيْشِ^(٥).

وقرأ ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [١١] بِضَمِّ التَّاءِ فِي الْوَصْلِ أَبُو جَعْفَرٍ، ووافقهُ الشَّنْبُوذِيُّ^(٦).

وأمال ﴿دَعَوْنَهُمْ﴾ [٥] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقَهُم الأعمشُ، وبالتقليلِ أبو عمرو^(٧) وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ^(٨)، وله الفتحُ.

وعن المطوِّعِيِّ عن الأعمشِ^(٩) (مذوماً) [١٨] بواوٍ واحدةٍ من غيرِ همزٍ في الحالينِ^(١٠).

(١) الصحاح (عيش) ٣/١٠١٣.

(٢) خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج، الضبي، السرخسي، أخذ القراءة عن نافع، وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، (ت: ١٦٨ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/٣٢٦، غاية النهاية ١/٢٦٨.

(٣) انظر: السبعة ٢٧٨، وقال: «وهو غلط».

(٤) انظر: الممتع ٣٢٦، الدر المصون ٥/٢٥٨.

(٥) انظر في توجيه «معائش»: الحجة للفارسي ٩/٤، والموضح ٢/٥٢٢.

(٦) انظر: الآية: ٣٤.

(٧) بخلف عنه.

(٨) في د، ش زيادة: «وقالون من العنوان» بعد قوله: «من طريق الأزرق».

(٩) انظر: المبهج ٢/٢٧٧، إيضاح الرموز ٣٩٣.

(١٠) أي: وصلاً ووقفاً.

ويَحْتَمَل وجهين، أحدهما: قال في «الدر»^(١): «- ولا ينبغي أن يُعَدَلَ عنه - أنه تخفيفٌ ﴿مَدَّوَمَا﴾ في القراءة المشهورة بِنَقْلِ حركةِ الْهَمْزَةِ إلى الذالِ، وحُدِفَتِ الْهَمْزَةُ على القاعدةِ المستقرةِ في تخفيفِ مثله، فوزنُ الكلمةِ آل إلى «مَفُول» بحَذْفِ العينِ.

والثاني: أن هذه القراءة مأخوذةٌ مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: ذِمَّتْهُ أَذِيْمُهُ^(٢)، كَبِعْتَهُ أْبِيْعُهُ، وكان / من حَقِّ اسْمِ الْمَفْعُولِ على هذه اللُغَةِ «مَدِيْم» كـ «مَبِيْع»، إِلَّا أَنَّهُ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ مِنْ الْبَاءِ على حَدِّ قَوْلِهِمْ: «مَكُول» في «مَكِيل» مع أَنَّهُ من الْكَيْلِ. وَيُوقَفُ عَلَيْهِ لِحَمْزَةٍ بِالْتَّقْلِ كَذَلِكَ، وَحُكِيَ التَّخْفِيفُ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَوَأْفَقَهُ الْأَعْمَشُ.

وَيُوقَفُ لِحَمْزَةٍ على ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٨] بتسهيلِ الهمزتين بَيْنَ بَيْنَ، وَبِتَحْقِيقِ الْأُولَى لِتَوْسُطِهَا بِزَائِدٍ وَتَسْهِيلِ الْأُخْرَى. وَحُكِيَ على اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَحُكِيَ تَسْهِيلُ الْأُولَى بَيْنَ بَيْنَ، وَإِبْدَالُ الثَّانِيَةِ أَلْفًا خَالِصَةً مَعَ الْمَدِّ الْمُشْبَعِ؛ لِلْفُضْلِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ. وَتَخْصِيصُ الثَّانِيَةِ بِالْبَدْلِ دُونَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ فِيهَا الْمَدُّ لِلْسَّاكِنَيْنِ، وَحَيْثُذِ يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْإِيجَابُ نَفِيًّا عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَالتَّحْقِيقُ^(٣) فِي الْأُولَى وَالْإِبْدَالُ فِي الثَّانِيَةِ أَلْفًا، مَعَ^(٤) الْمَدِّ، وَالْإِبْدَالُ فِي الْأُولَى أَلْفًا وَحَذْفُهَا، وَالتَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْمَدِّ، فَتَصِيرُ سِتَّةَ أَوْجِهٍ.

(١) الدر المصون ٥ / ٢٧٢.

(٢) نقل هذه اللغة ابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة ١٥ / ٢٥.

(٣) المثبت من: ح، ه، ش، وسائر النسخ: «التخفيف»، ولعله تصحيف.

(٤) ح: «يمنع».

ولا يَصِحُّ منها غيرُ الأوَّلَيْنِ فقط، ووجَّها الحذفِ أشدُّ ضَعْفًا من سابقهما لإِخْلالهما، وأشدُّ ضَعْفًا منهما: إبدالُ الأولى ألفًا من غيرِ حَذْفٍ مع مَدِّها، والبَدَلُ في الثانية مع مَدِّها، والبَدَلُ في الأولى مع المَدِّ، وإسقاطُ الثانية^(١).
 وأمال ﴿مَآنَهَا كَمَا﴾ [٢٠] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ، وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتحِ وبينَ اللَّفْظَيْنِ، والباقون بالفتح.

وكذلك الخُلْفُ في ﴿نَهَدَكُمُ عَنْهُ﴾ بالحقير [٧]، وكذلك في ﴿فَدَلَّاهُمَا يُغْرورِ﴾ [٢٢].

وعن الحسن^(٢) (يَخِصَّفَانِ عَلَيَّهِمَا) [٢٢] بكسرِ الياءِ والخاءِ وتشديدِ الصادِ، والأصلُ «يَخْتَصِفَانِ»، فأدغمت التاءُ في الصادِ، ثم أُتْبِعَت الخاءُ الصادَ في حركتها.

وأمال ﴿وَنَادَاهُمَا﴾ [٢٢] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ. وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتحِ والصغرى، والباقون بالفتح.
 وعن الحسن^(٣) (سَوَّاهُمَا) [٢٠]، و(سَوَّاهُمَا) [٢٦] بالإفْرَادِ حَيْثُ وَقَعَ، والجمهورُ بالجمعِ.

(١) من قوله: «ويوقف لحمزة» إلى قوله: «إسقاط الثانية» من: ش، ح، غ، ولم نجد هذه الزيادة بهذا السياق الطويل في «النشر» في باب وقف حمزة وهشام ١/ ٤٢٨، ٤٩١.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٨٧، إيضاح الرموز ٣٩٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٨٦، مصطلح الإشارات ٢٤٥، إيضاح الرموز ٣٩٤.

وَاحْتَلَفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي مَدَّهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجْرَى ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿كَهَيْئَةِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿سَوَاءَةً﴾ [المائدة: ٣١]، ومنهم مَنْ اسْتثْنَاهَا، وَأَجْرَى الْخِلَافَ فِيهَا الشَّاطِبِيُّ^(١).

وَأَمَّا مَا وَقَعَ لِلْعَلَّامَةِ الْجَعْبَرِيِّ^(٢) أَنْ جَعَلَ فِي الْوَاوِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، وَضَرَبَهَا فِي ثَلَاثَةِ الْهَمْزَةِ، فَبَلَغَتْ تِسْعَةً، فَتَعَقَّبَهُ شَيْخُ مَسَايِخِنَا ابْنُ الْجَزْرِيِّ^(٣): «بِأَنَّ لَمْ نَجِدْ أَحَدًا رَوَى إِشْبَاعَ اللَّيْنِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَنْي «سَوَاءَاتٍ»، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْخِلَافُ دَائِرًا بَيْنَ التَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، وَأَيْضًا كُلُّ مَنْ وَسَّطَهَا مَذْهَبُهُ فِي الْهَمْزِ الْمَتَقَدِّمِ التَّوَسُّطُ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ: تَوَسُّطُ الْوَاوِ مَعَ الْهَمْزَةِ، طَرِيقُ الدَّانِيِّ وَالْأَهْوَايِيِّ، وَثَلَاثَةٌ فِي الْهَمْزَةِ مَعَ قَصْرِ الْوَاوِ»، وَنَظَّمَهَا فِي بَيْتٍ فَقَالَ:

و«سَوَاءَاتٍ» قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثًا
وَوَسَّطُهُمَا فَالْكَلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرٍ
/ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا فِي الْمَدِّ^(٤).

[ب/٣]

وَيُوقَفُ عَلَيْهَا لِحَمْزَةٍ بِالنَّقْلِ عَلَى الْقِيَاسِ وَبِالْإِدْغَامِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ إِحْقَاقًا لَهُ بِالزَّائِدِ.

(١) الشاطبية ١٥. وانظر: النشر ١/٣٤٧.

(٢) كنز المعاني ٢/٣٧٦.

(٣) النشر ١/٣٤٧.

(٤) انظر: باب المد.

وحكى بعضهم في ذلك التخفيف بينَ بينَ، كما ذكره الحافظُ أبو العلاء^(١) وُضِعَف. وافقه الأعمشُ بخُلْفٍ.

واختلِفَ في ﴿ وَمَنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ هنا [٢٥]، وفي الروم ﴿ وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [١٩]، وهو الأولُ منها، وفي الزخرف [١١]، وآخر الجاثية [٣٥]:
فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢)، بفتحِ الحَرْفِ الأوَّلِ وَضَمِّ الرَّاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ^(٣)، ووافقهم الأعمشُ^(٤) في الأربعةِ.
وقرأ ابنُ ذُكْوَانَ، وكذا يعقوبُ كذلك هنا، وافقه الحسنُ^(٥).

وقرأ ابنُ ذُكْوَانَ أيضاً في الزخرف كذلك، واختلِفَ عنه في الروم: فرواه عبدُ العزيزِ الفارسيُّ عن النقاشِ عن الأخفشِ كقراءته هنا، والزخرف، وهي روايةُ هبةِ الله عن الأخفشِ أيضاً، وبذلك قرأ اللدانيُّ على الفارسيِّ عن النقاشِ كما في «المفردات»^(٦)، ولم يُصَرِّحْ به في «التيسير»^(٧) هكذا، ولا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ «التيسير» بسواه.

- (١) والذي ذكره الحافظُ أبو العلاء في غايته ٢٥٣/١ التخفيفَ بينَ بينَ في نحو: ﴿ سَيِّئَاتٌ ﴾، و﴿ سَوَاءٌ ﴾ ونحوهما، مما كان قبل الواو والياء حركتهما، أما إذا كان قبلهما فتحة نحو: «سَوَاءَاتٌ» فلم يذكر في أمثاله ٢٥٢/١ إلا النقل والإدغام، وانظر: النشر ٤٨٠/١.
(٢) انظر: الروضة ٦٦١/٢، والنشر ٢٦٧/٢، والإتحاف ٤٥/٢.
(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٨٠، الموضح ٥٢٤/٢.
(٤) انظر: المبهج ٢٧٨/٢، إيضاح الرموز ٣٩٤.
(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٨٦.
(٦) المفردات السبع ٣١٩، وانظر: جامع البيان (خ): ٣٠٥.
(٧) التيسير ١٧٥.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ سَائِرُ الرِّوَاةِ مِنْ سَائِرِ الطَّرِيقِ حَرْفَ الرُّومِ بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَبِذَلِكَ انْفَرَدَ عَنْهُ زَيْدٌ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ فِي مَوْضِعِ الزَّخْرِفِ «انتهى من «النشر»^(١).

واقفه الحسن^(٢) في الزخرف.

وقرأ الباقر بضم التاء وفتح الراء في الأربعة مبنياً للمفعول.

ولا خلاف في بناء الفاعل للكُلِّ في ثاني الروم [٢٥]، وهو ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذْ أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، وكذلك ﴿يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ موضع الحشر [١٢].

قال في «النشر»^(٣): «وعبارة الشاطبي موهمة له لولا ضبط الرواية، لأنَّ مَنَعَ الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم؛ ولهذا قال بعده: ﴿وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].»

وقال الجعبري^(٤): «وأراد -يعني الشاطبي- بقوله: ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾ كلمة الجائية [٣٥]، ويندرج فيه ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ في الحشر [١٢]، وهو متفق الفتح، ومن ثمَّ نصَّ في «التيسير»^(٥) عليها «انتهى».

(١) النشر ٢/٢٦٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٨٦.

(٣) النشر ٢/٢٦٨.

(٤) كثر المعاني (خ): ٢٠٦/أ.

(٥) التيسير ١٠٩.

وكذلك اتفقوا على قوله: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ بـ «سأل» [٤٣] حملاً على قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ﴾ [٤٣].

وعن الحسن^(١) (وَرِيَاشاً) [٢٦] بفتح الياء وألف بعدها جمع «ريش»، فيكون كـ «شعب» و«شعاب»^(٢).
وأمال ﴿يُورِي﴾ [٢٦] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَثْمَانَ الضَّرِيرِ، وفتحها مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ كَالْبَاقِينَ.

واختلَفَ في ﴿وَلِبَاسِ التَّقْوَى﴾ [٢٦]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر^(٣) بنصبِ السنين نَسَقاً^(٤) على ﴿لِبَاسًا﴾، أي: أنزلنا لباساً مُوَارِيّاً وزينة، وأنزلنا أيضاً لباسَ التقوى. وافقهم الحسنُ والشَّنبُوذِيُّ عن الأعمش^(٥).
وقرأ الباقون بالرفع، فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﴿لِبَاسٌ﴾ مبتدأ، و﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ ثانٍ، و﴿خَيْرٌ﴾ خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبرُ الأولِ، والرابطُ هنا اسمُ الإشارة. وهذا أحدُ الروابطِ الخمسةِ^(٦) المتفقِ عليها.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٨٨، إيضاح الرموز ٣٩٤.

(٢) انظر: المحتسب ١/٢٤٦، البحر المحيط ٤/٢٨٢.

(٣) انظر: الغاية ٢٥٣، النشر ٢/٢٦٨، الإتحاف ٢/٤٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٢، الحجة لابن زنجلة: ٢٨٠، الموضح ٢/٥٢٥.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٨٨، المبهج ٢/٢٧٨، إيضاح الرموز ٣٩٤.

(٦) الرابط: هو الضمير الراجع إلى المبتدأ، والإشارة إلى المبتدأ، أو تكراره بلفظه، أو عموم يدخل تحته المبتدأ، أو كانت جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى. انظر: شرح ابن عقيل ١/١٩٢.

ويحتمل أن يكون ﴿لِبَاسٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو لباس التقوى، وهذا قول أبي إسحاق^(١).

قال في «الدر»^(٢): «وكأنَّ / المَعْنِيَّ بهذه الجملة التفسيرُ للباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ جملةً أخرى من مبتدأ وخبر، وقدَّره مكِّي^(٣) بأحسن من تقدير الزجاج^(٤) فقال: «سَتَرُ العورة لباسُ التقوى».

وأمال ﴿إِنَّهُ يَرَلُّكُمْ﴾ [٢٧]، و﴿هَلْ يَرَلُّكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧]، وبالنور ﴿لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ [٤٠]، وبالشعراء ﴿الَّذِي يَرَبُّكَ﴾ [٢١٨] أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٥)، وكذا خلف، وافقهم الأعمش واليزيدي في الكلمات الأربع. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وأمال ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [٣٠] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، وكذا ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح. وقرأ ﴿بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ﴾ [٢٨] بتحقيق الأولى وإبدال الثانية ياء محضة مفتوحة نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورويس، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٨.

(٢) الدر المصون ٥/٢٨٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٧٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٩.

(٥) وابن ذكوان من طريق الصوري أيضاً.

واختلَفَ في ﴿ خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [٣٢]:

فنافع^(١) بالرفع خبر المبتدأ، وهو «هي» ضمير الزينة. و﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ متعلق بـ﴿ خَالِصَةً ﴾.

وقرأ الباقر بن النصب على الحال^(٢)، و﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ خبر لـ«هي» فيتعلّق بالاستقرار المقدر، أي: قل الطيبات كائنة أو مستقرة للمؤمنين في الحياة الدنيا حال كونهم مقدرًا خلوصها لهم^(٣).

وفتح ياء الإضافة من ﴿ حَرَرَرِي الْفَوَاحِشِ ﴾ [٣٣] غير حمزة، ووافق حمزة على التسكين ابن مُحَيِّصٍ والحسنُ والمطوَّعِيُّ عن الأعمش.

وقرأ ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ [٣٤] بإسقاطِ الهمزة الأولى وتحقيق الثانية قالونُ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُوِيَ من طَرِيقِ أَبِي الطَّيْبِ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ورُوِيَ من غيرِ طَرِيقِ أَبِي الطَّيْبِ، بتسهيل الهمزة الثانية بينَ يينَ.

وبه قرأ ورشٌ من طَرِيقِ الْأَزْرَقِ في أحدِ الوجهين عنه. وقرأ في الوجه الثاني بإبدالها ألفاً خالصةً، ولا يجوزُ له المدُّ كـ﴿ ءَامَنُوا ﴾ [البقرة: ٩]، لعروضِ حرفِ المدِّ بالإبدالِ وَضَعْفِ السَّبَبِ بِتَقْدُّمِهِ على الشرط. وقيل في التعليل غير ذلك، كما مرَّ في بابه^(٤).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٢٨، النشر ٢/٢٦٩، الإنحاف ٢/٤٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٣، الحجة لابن زنجلة ٢٨١، الموضح ٥٢٥/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٣٠٢.

(٤) انظر: ٣/١٠٠٢.

وقرأ قُنبُلٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذِ بَحْدَفِ الأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ، وَقَرَأَ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ بِتَحْقِيقِ الأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَالثَّالِثُ لَهُ: تَحْقِيقُ الأُولَى وَإِبْدَالُ الثَّانِيَةِ أَلْفًا كَالْأَزْرَقِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، وَرَوَّحٌ بِتَحْقِيقِهِمَا، وَافْتَقَهُمُ الحَسَنُ والأَعْمَشُ.

وعن المَطَوِّعِيِّ^(١) ﴿ إِذَا أَدَّارَكُوا ﴾ [٣٨] (تَدَارَكُوا) بِنَاءٍ مَفْتُوحَةٍ مَوْضِعَ هَمْزَةِ الوَصْلِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ، وَهِيَ أَصْلُ قِرَاءَةِ الجُمهُورِ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ^(٢) فِي الدَّالِ، وَاجْتَلِبَتْ لَهَا هَمْزَةٌ / الوَصْلِ، وَمِثْلُهُ^(٣) ﴿ فَأَدَّارَأْتُمْ ﴾ [البقرة: ٧٢].

وقرأ ﴿ هَوَّاءٌ أَضْلُونًا ﴾ [٣٨] بِتَحْقِيقِ الهَمْزَةِ الأُولَى وَإِبْدَالِ الثَّانِيَةِ يَاءً خَالِصَةً مَفْتُوحَةً، نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوَيْسٌ. وَافْتَقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَاليَزِيدِيُّ، وَقَرَأَ الباقونَ بِتَحْقِيقِهِمَا.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ وَلكِنْ لَا تَعْمُونَ ﴾ [٣٨]:

فأبو بكرٍ^(٤) بِيَاءِ الغَيْبِ. وَيُحْتَمَلُ^(٥) أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى الطَّائِفَةِ السَّائِلَةِ تَضْعِيفَ العَذَابِ، أَوْ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ، أَي: لَا يَعْلَمُونَ قَدْرَ مَا أُعِدَّ لَهُمْ مِنَ العَذَابِ.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٨٠، إيضاح الرموز ٣٩٥.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢٤٧، البحر المحيط ٤/ ٢٩٦.

(٣) أي في التوجيه المذكور، وإلا فالمَطَوِّعِيُّ لم يقرأه (تدارأتم) كما قد يفهم من كلام المؤلف.

(٤) انظر: المستنير ٢/ ١٤٨، النشر ٢/ ٢٦٩، الإتحاف ٢/ ٤٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٧، الحجة لابن زنجلة ٢٨١، الموضح

وقرأ الباقر بالخطاب: إمَّا خطاباً للسائلين، وإمَّا خطاباً لأهل الدنيا، أي: ولكن لا تعلمون ما أُعِدَّ من العذاب لكلِّ فريق. واتفق على الخطاب في ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٣]، وخرَجَ بقيد ﴿لَكِنَّ﴾: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [٣٢]، فالمختلف فيه هنا رابعُ أفعالِ السورة.

واختلف في ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابُ﴾ [٤٠]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ، ويعقوبٌ^(١) بتاءِ التأنيثِ والتشديدِ.

وقرأ أبو عمرو بالتأنيثِ والتخفيفِ، وافقه ابنُ مُحَيَّصِنٍ واليزيديُّ^(٢)، وعن اليزيديِّ^(٣) بفتحِ التاءِ الفوقيةِ مبنياً للفاعلِ مع التأنيثِ، ونُصِبَ (أَبْوَاب) فخالفَ أبا عمرو.

(١) انظر: الروضة ٢/٦٦٤، النشر ٢/٢٦٩، الإتحاف ٢/٤٨.

(٢) قوله: «واليزيديُّ» زيادة من غ، ف، وكذا في المستنير ٢/١٤٨، والمبهبج ٢/٢٨١، وإيضاح الرموز ٣٩٥، والفوائد المعتمدة (ضمن إتحاف البررة) ٣٨٦.

(٣) انظر: الكامل (خ) ١٩٤/أ، التقريب والبيان ٢٩٩. فصارت عن اليزيديِّ روايتان، فخالفَ أبا عمرو في روايته الثانية، أمَّا حسب روايته الأولى فهو موافق فيها لأبي عمرو كما تقدم في الحاشية السابقة. ووجهُ قراءةِ اليزيديِّ المذكورة: (لَا تَفْتَحُ لَهُمُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ) أن الضميرَ في (تفتح) يعود على الآيات المدلول عليها بقوله: ﴿يَكَايَلُنَا﴾، وإسناد الفعل إليها؛ لأنها السبب لذلك؛ لتكذيبهم بها وإعراضهم عنها. انظر: القراءات الشاذة ٤٨.

وقرأ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالتذكيرِ والتخفيفِ، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(١) بِخُلْفٍ عن المَطَوِّعِيَّ في التذكيرِ، وكلُّهم ضمَّ حرف المضارعةَ إِلَّا الحسنَ فإنه فتحه، وإلَّا المَطَوِّعِيَّ، فإنه فتحه مع التذكيرِ وضمَّه مع التأنيثِ، وفي «المصطلح»^(٢) لابن القاصح: «وروى المَطَوِّعِيُّ وجهين بالياء والتاء وفتحهما» انتهى.

فأمَّا قراءةُ التذكيرِ^(٣) والتأنيثِ فباعتبارِ الجمعِ والجماعةِ. وأمَّا التخفيفُ والتضعيفُ فباعتبارِ التكريرِ وعدَمِهِ. قال في «الدر»^(٤): «والتضعيفُ هنا أوضحُ لكثرةِ المتعلِّقِ».

والفعلُ في هذه القراءاتِ مبنيٌّ للمفعولِ، إلَّا في قراءةِ الحسنِ والمَطَوِّعِيَّ^(٥)، وعنهما نصبُ (أبواب) على المفعوليةِ بـ (يَفْتَحُ)^(٦).

وَأَدْعَمَ ﴿جَهَتْرَمَهَادٌ﴾ [٤١] رُوِيَ بِخُلْفٍ عَنْهُ كَأَبِي عَمْرٍو، ومن «المصباح» الإدغامُ ليعقوبَ كسائرِ المثليينِ، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنُ من «المفردة».

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢٨٩، المبهج ٢/٢٨١.

(٢) مصطلح الإشارات ٢٤٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٨، الحجة لابن زنجلة ٢٨٢، الموضح ٥٢٧/٢.

(٤) الدر المصون ٥/٣١٨.

(٥) وكذلك اليزيديُّ في روايته التي خالف فيها أبا عمرو.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٢٨٩، المبهج ٢/٢٨١، والفاعل ضمير في: (يَفْتَحُ) يعود على

الله تعالى، وفي الكلام التفات من التكلم إلى الغيبة. انظر: القراءات الشاذة ٤٧.

وعن ابنِ مُخَيَّنٍ^(١) (الجُمَّل) [٤٠] بِضَمِّ الجِيمِ وتَشْدِيدِ المِيمِ^(٢) مُفْتوحَةً وهو القَلَسُ، والقَلَسُ حَبْلٌ عَظِيمٌ^(٣) يُجْمَعُ مِنْ حَبَالٍ كَثِيرَةٍ، فَيُقْتَلُ، وهو حَبْلُ السَّفِينَةِ. وقيل: الحَبْلُ الذي يُضَعَدُ به النخلُ.

ويُروى عن ابنِ عباسٍ^(٤) أنه قال: «إن الله أحسنُ تشبيهاً من أن يُشَبَّهَ بالجُمَّل»، كأنه رأى - إن صحَّ عنه - أنَّ المناسبَ لِسَمِّ الإبرة شيءٌ يَناسبُ الخيَطَ المسلوكَ فيها.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٢٨١، إيضاح الرموز: ٣٩٥.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢٤٩.

(٣) ص، ت: «عظيم طويل» وفي الدر: «غليظ».

(٤) أورده أبو حيان في البحر ٤/ ٢٩٧، فقال: «رُوي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ولعله لا يصح...»، وكذا أورده السمين في الدر المصون ٥/ ٣٢١.

أما القراءة المذكورة فهي صحيحة عنه وإن كانت شاذة - كما سيأتي - فقد رواها عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عدد من تلاميذه، كما ذكر أبو حيان في البحر ٤/ ٢٩٧. وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/ ١١٩ برقم (٦١٥) وسعيد بن منصور في سننه ٥/ ١٤٢، ك: التفسير، برقم (٩٥٢) وابن جرير الطبري في تفسيره ١٠/ ١٩٢، ثلاثتهم مِنْ طَرِيقِ عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وإسناد أبي عبيد وسعيد بن منصور صحيح، رجالهما ثقات، وصحح إسناد سعيد بن منصور محققه د. سعد آل حميد.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ٥/ ١٣٩ - ١٤٠ برقم (٩٤٩) وابن جرير في تفسيره ١٠/ ١٩١، ١٩٢، كلاهما مِنْ طَرِيقِ المغيرة عن مجاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وحسنه محقق سنن سعيد بن منصور د/ سعد مِنْ طَرِيقِ مجاهد عنه من مجموع الطريقتين عنه.

وقال الكسائي^(١): «الراوي ذلك عن ابن عباسٍ أعجميٍّ^(٢) فشَدَّ الميمَ». وضعَّف ابنُ عطية^(٣) قولَ الكسائيِّ بكثرةِ روايتها عن ابنِ عباسٍ قراءةً، والجمهورُ بفتحِ الجيمِ وتخفيفِ الميمِ، وهو تشبيهٌ في غايةِ الحُسْنِ، وذلك أنَّ الجَمَلَ أعظمُ حيوانٍ عند العربِ وأكبرُهُ. وسَمَّ الإبرةَ / في غايةِ الضَّيقِ، فلمَّا كان المَثَلُ يُضْرَبُ بعَظَمِ هذا وكِبَرِهِ، وبضِيقِ ذلك، قيل: لا يدخلون الجنةَ حتى يَدْخُلَ أعظمُ الأشياءِ وأكبرُها عند العربِ في أضيِّقِ الأشياءِ وأصغرِها، كأنَّه قيل: لا يدخلون الجنةَ حتى يوجدَ هذا المستحيلُ.

واختلَفَ في ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا ﴾ [٤٣]:

فابنُ عامرٍ^(٤) بغيرِ واوٍ قبلُ^(٥)، على أنَّها مُبَيَّنَةٌ للأولى، وقرأ الباقون بإثباتِ الواوِ. وفيها وجهان^(٦) أظهرُهما: أنه واوُ الاستئنافِ، والجملةُ بعدها مستأنفةٌ. والثاني أنها حاليةٌ.

وقرأ ﴿ أَوْرِثْتُمُوهَا ﴾ [٤٣] بالإظهارِ على الأصلِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ وَعَاصِمٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ويعقوبُ.

(١) انظر: الدر المصون ٥ / ٣٢٠.

(٢) ص: «عجمي».

(٣) المحرر الوجيز ٧ / ٦٠.

(٤) انظر: المستنير ٢ / ١٤٩، النشر ٢ / ٢٦٩، الإتحاف ٢ / ٤٩.

(٥) أي: قبل «ما».

(٦) انظر: الدر المصون ٥ / ٣٢٥.

وأمال ﴿وَنَادَى﴾ [٤٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش.
وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَبَيْنَ بَيْنَ وَالْباقون بِالْفَتْحِ.

واختلَفَ فِي ﴿نَعَمْ﴾ [٤٤]:

فالكسائي^(١) بكسر العين حيث جاء، وهو في موضعين من هذه السورة [١١٤، ٤٤]، وفي الشعراء [٤٢]، والصفات [١٨]، وهي لغة^(٢) كِنَانَةٌ وَهَذَا بِلِ.
وطعن أبو حاتم^(٣) عليها، وقال: «ليس الكسرُ بمعروفٍ».

واحتجَّ الكسائيُّ لقراءته^(٤) بما يُحكي عن عمر بن الخطاب^(٥) رضي الله عنه: أنه سأل قوماً، فقالوا: نَعَمْ بِالْفَتْحِ، فقال: أَمَّا النَعَمُ فَالْإِبْلُ، فقولوا: نَعَمْ، أي: بالكسرِ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٩٤/٢، النشر ٢٦٩/٢، الإتحاف ٤٩/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٩/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٨٢، الموضح ٥٢٩/٢.

(٥) أخرجه أبو حاتم -السجستاني- مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: «سَأَلَ عُمَرَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالُوا: «نَعَمْ...» فَذَكَرَهُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو حَاتِمٍ أَيْضاً مَرْفُوعاً مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ خَثْعَمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَنْتَ تَزْعَمُ أَنَّكَ نَبِيٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ بِكُسْرِ الْعَيْنِ»، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ ٦٤/٧، وَقَالَ أَيْضاً: «وَفِي كِتَابِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْكَسَائِيِّ عَنِ شَيْخٍ مِنْ وَلَدِ الزَّبِيرِ قَالَ: مَا كُنْتُ أَسْمَعُ أَشْيَاخَ قَرِيْشٍ يَقُولُونَ: إِلَّا نَعِمَ بِكُسْرِ الْعَيْنِ، ثُمَّ فَقَدْتُهَا بَعْدَهُ».

أورد السمين في الدر المصون ٣٢٦/٥ أثر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كما ذكره المصنف، بدون إسناد.

قال أبو عبيد: «ولم نرَ العربَ يعرفون ما رَوَوْه عن عمرَ ونراه مؤلِّداً». قال في «الدر»^(١): «هذا طَعْنٌ في المتواترِ فلا يُقبل» انتهى. وافقه الشَّنبُوذِيُّ^(٢) عن الأعمشِ، وقرأ الباقون بالفتح، وهو لبقية العرب، والشائعُ.

قال الجعبريُّ^(٣): «فَقَوْلُ بعضِ وَلَدِ الزبيرِ: «ما كنت أسمعُ أشياخَ قريشٍ يقولون إلا نَعِمَ بالكسرِ» وفاقاً لما رُوِيَ عن عمرَ رضي الله عنه، يُحْمَلُ على أنها مرجوحةٌ لهم».

وقرأ ﴿مُؤِدِّنٌ﴾ [٤٤] بإبدالِ الهَمْزَةِ واوًا وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ، وكذا أبو جَعْفَرٍ.

واختلَفَ في ﴿أَنْ لَعَنَهُ اللهُ﴾ [٤٤]:

فنافعٌ وقُتَيْبٌ بخُلفٍ عنه وأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ^(٤)، بفتحِ الهَمْزَةِ، وإسكانِ ﴿أَنْ﴾ مخففةً، ورفعِ ﴿لَعَنَهُ﴾؛ على أَنْ ﴿أَنْ﴾ مخففةٌ من التَّقْيِيلَةِ فقدَّرَ اسمُها ضميرَ شأنٍ^(٥)، و﴿لَعَنَهُ﴾ مبتدأ، خبرُه الجارُّ والمجرورُ، والجملةُ خبرٌ ﴿أَنْ﴾. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٦) واليزيديُّ.

(١) الدر المصون ٣٢٦/٥-٣٢٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٨٢، إيضاح الرموز ٣٩٦.

(٣) كنز المعاني (خ) ٢٠٧/أ.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ١٧١، النشر ٢/٢٦٩، الإتحاف ٢/٤٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢١، الحجة لابن زنجلة ٢٨٣، الموضح ٢/٥٢٩.

(٦) الذي في مفردة ابن محيصة ١١٨ التشديد والنصب، لا التخفيف والرفع. وذكر الوجهان

عنه في المبهج ٢/٢٨٣، ومصطلح الإشارات: ٢٤٨، وإيضاح الرموز: ٣٩٦.

وقرأ الباقر بالفتح والتشديد والنصب؛ لأنه الأصل في «أن» المخففة،
وفُتحت لوقوع الفعلِ عليها، أي: بأنَّ، و﴿لَعْنَةَ﴾ نُصِبَ على أنه اسمُها،
و﴿عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ خبرُها. وافقهم ابنُ مُحَيَّصِنٍ من «المبهج»^(١) والحسنُ
والأعمش^(٢)، وأمَّا موضع النور [٧] فيأتي فيها إن شاء الله تعالى.

وقرأ ﴿تَلَقَّأَصْحَابٍ﴾ [٤٧] بإسقاطِ الهمزةِ الأولى وتحقيقِ الثانيةِ قالونُ
والبزيُّ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طَرِيقِ أبي الطيبِ، وافقهم ابنُ مُحَيَّصِنٍ
من «المفردة» واليزيديُّ.

وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ / ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وَرُويسٌ من غيرِ
طَرِيقِ أبي الطيبِ بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ.
وبه قرأ الأزرقُ في أحدِ وجهَيْهِ عَنَ وَرَشٍ، وقرأ في الوجهِ الآخرِ^(٣)
بإبدالِها ألفاً.

وقرأ قُبَيْلٌ مِنْ طَرِيقِ ابنِ شَنْبُوذٍ بِحَذْفِ الهمزةِ الأولى وتحقيقِ الثانيةِ.
وقرأ مِنْ طَرِيقِ غيرِهِ بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ، وبتحقيقِ الأولى،
وإبدالِ الثانيةِ ألفاً كالأزرقِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وَرُوْحٌ، بتحقيقِهما.
وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

(١) في أحد وجهيه، انظر: المبهج ٢/ ٢٨٣.

(٢) قوله: «وافقهم... والأعمش»: زيادة من: ح، انظر: مصطلح الإشارات ٢٤٨، وإيضاح
الرموز ٣٩٦.

(٣) ح، ش: «الأخير».

وأمال ﴿ مَا أَغْنَىٰ ﴾ هنا [٤٨]، و﴿ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ ﴾ بالتوبة [٧٤]، و﴿ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ ﴾ بالحجر [٨٤]، والشعراء [٢٠٧]، والزمر [٥٠]، وغافر [٨٢]، والأحقاف [٢٦]، ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ ﴾ بالنجم [٤٨]، و﴿ مَا أَغْنَىٰ ﴾ بالحاقة [٢٨]، و﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ ﴾ بالمسد [٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمش على العشرة.

وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ بِالْفَتْحِ والتقليل. وقرأ الباقون بالفتح. وكذلك الحكمُ في ﴿ فَأَلْيَوْمَ نَسْتَهُمُ ﴾ هنا [٥١]، و﴿ أَلْيَوْمَ نَسْتَكُومُ ﴾ بالجائية [٣٤].

وقرأ ﴿ مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا ﴾ [٥٠] بتحقيقِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وإبدالِ الثَّانِيَةِ يَاءً خَالِصَةً مَفْتُوحَةً، نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ^(١) وقرأ الباقون بتحقيقهما. وعن ابنِ مُحَيِّصٍ (فَضَّلْنَاهُ) [٥٢] بالضادِ المعجمة^(٢)، أي: فَضَّلْنَاهُ عَلَى غيرِهِ مِنَ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ.

والجمهورُ بِالْمَهْمَلَةِ صَفَةً لِلْكِتَابِ، والمرادُ بِتَفْصِيلِهِ إِضْاحُ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ، أو تنزيلهُ في فصولٍ مختلفةٍ كقولهِ: ﴿ وَقُرْءَانَا فَرَّقْنَاهُ ﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وعن الحسنِ^(٣) (أَوْ نُرْدُ فَنَعْمَلُ) [٥٣] بَرَفِعِ الدَّالِ وَاللَّامِ.

(١) سقط من: د، ص، ت، والمثبت هو الصواب. انظر: إيضاح الرموز ١٤٢، وتقديم في الهمزتين ٩٢٨/٣.

(٢) ليس في مفردته: ١١٩، ذكره صاحب المبهج ٢/٢٨٣، وإيضاح الرموز ٣٩٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٨٩، وإيضاح الرموز ٣٩٧.

والجمهورُ بَرَفَعِ الدالِ ونصبِ اللامِ، فَرَفَعُ ﴿نُرْدُ﴾ على أنه عطفُ
جملةٍ فعليةٍ، وهي ﴿نُرْدُ﴾ على جملةٍ اسميةٍ، وهي ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شَفَعَاءَ
فَيَشْفَعُوا﴾، وَرَفَعُ (فَنَعْمَلُ) [٥٣]، أي: فنحنُ نعملُ . وَنُصِبَ ﴿فَنَعْمَلُ﴾
على ما انتصب عليه ﴿فَيَشْفَعُوا﴾.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُعْشَى الْيَلِّ﴾ هنا [٥٤]، وفي الرعد [٣]:

فأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ، ويعقوبُ^(١)، بفتحِ الغين
وتشديدِ الشينِ مِنْ غَشَى على فَعَلَّ. وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢).
وقرأ الباقرُ بالتخفيفِ مِنْ أَغَشَى على أَفَعَلَ، فالهمزةُ والتضعيفُ
كلاهما للتعدية^(٣)، أكسبا الفعلَ مفعولاً ثانياً؛ لأنه في الأصلِ متعدِّدٌ لواحدٍ،
فصارَ الفاعلُ مفعولاً، ف﴿الْيَلِّ﴾ فاعلٌ معنَى، و﴿الْتَهَارَ﴾ مفعولٌ لفظاً
ومعنى، وذلك أن المفعولَيْنِ في هذا البابِ^(٤) متى صَلَحَ أن يكونَ كلُّ منهما
فاعلاً ومفعولاً في المعنى وَجَبَ تقديمُ الفاعلِ معنَى؛ لئلا يلتبسَ، نحوُ:
أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، فَإِنْ لَمْ يَلْتَبَسْ نَحْوُ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»، و«كسوتُ
عَمْرًا جُبَّةً» جاز.

(١) انظر: الروضة ٢/٦٦٥، النشر ٢/٢٦٩، الإتحاف ٢/٥١.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٨٩، المبهج ٢/٢٨٣، إيضاح الرموز ٣٩٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٦، الحجة لابن زنجلة ٢٨٤، الموضح

٥٣٠/٢.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/٤٩١.

فهذه الآية من باب «أعطيتُ زيداً عمراً»؛ لأنَّ كُلاًّ من الليل والنهار يَصْلُحُ أن يكون غاشياً مَغْشِيّاً فَوَجَبَ جَعْلُ ﴿أَلَيْلٍ﴾ هو الفاعل المعنويّ، و﴿النَّهَارِ﴾ هو المفعول / من غيرِ عكسٍ.

واختلِفَ في ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ هنا [٥٤]، وفي

النحل [١٢]:

فابنُ عامرٍ^(١) في السورتين بَرَفِعَ ﴿الشَّمْسِ﴾ وما عَطَفَ عليها، ورفع ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ على الابتداء والخبر، جَعَلَهَا مُسْتَقَلَّةً بالإخبارِ عنها بأنها مُسَخَّرَاتٌ لنا من الله تعالى لمنافعنا.

وقرأ حفصُ بَرَفِعَ ﴿وَالنُّجُومِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ في النحل [١٢]؛ لأنَّ الناصبَ في النحل ﴿سَخَّرَ﴾، وهو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ [١٢]، فلو نصب ﴿وَالنُّجُومِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ لصار اللفظُ: سَخَّرَهَا مُسَخَّرَاتٍ، فيلزم التأكيدُ؛ فلذلك عَطَفَهَا على الأولِ، ورَفَعَهَا جملةً مستقلةً. وقرأ الباقون بالنصبِ في الموضعين.

فالنصبُ في هذه السورة على عَطْفِهَا على ﴿السَّمَوَاتِ﴾^(٢)، أي: وَخَلَقَ الشمسَ، ويكون ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ على هذا حالاً من هذه المفاعيلِ. ويجوزُ أن تكونَ هذه منصوبةً بـ«جَعَلَ» مقدَّراً، فتكون هذه المنصوباتُ مفعولاً أولَ، و﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ مفعولاً ثانياً.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٩٥/٢، والنشر ٢٦٩/٢، والإتحاف ٥١/٢.

(٢) انظر: الكشف ٤٦٥/١، الموضح ٥٢١/٢.

وأما موضع النحل [١٢] فعلى الحال المؤكدة، وهو مستفيض في كلامهم،
أو على إظهار فعل قبل ﴿وَالنُّجُومُ﴾، أي: وجعل النجوم مسخراتٍ.
وقرأ ﴿خَفِيَّةً﴾ [٥٥] بكسر الخاء أبو بكر، وذكر في الأنعام [٦٣].
وقرأ ﴿الرِّيحَ﴾ [٥٧] بالجمع نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم، وكذا
أبو جعفر، ويعقوب^(١)، وافقهم الحسن^(١) واليزيدي.

واختلف في ﴿بُشْرًا﴾ هنا [٥٧]، وفي الفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]:
فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(٢)، بضم النون
والشين جمع «ناشر»، كبازل وبزل، وشارف وشرف، وهو جمع شاذ في فاعل.
ثم إن «ناشر» هذا اختلف في معناه: ف قيل هو على النسب: إمّا إلى النشر
ضد الطّي، وإمّا إلى الشور بمعنى الإحياء.
وافقهم ابن محيصن واليزيدي^(٣).

وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة، وإسكان الشين، مخففة من قراءة نافع
ومن معه، كما قالوا في رُسل: رُسل، وكُتب: كُتب، فسكنوا الضمة تخفيفاً،
وإذا كانوا فعلوا ذلك في المفرد الذي هو أخف من الجمع، كقولهم في
عُنق: عُنق، فما بالهم في الجمع الذي هو أثقل من المفرد؟
ووافقهم الحسن^(٤).

(١) تقدّم في البقرة عند الآية: ١٦٤.

(٢) انظر: المستنير ٢/١٥٠، النشر ٢/٢٦٩، الإتحاف ٢/٥٢.

(٣) انظر: المبهيج ٢/٢٨٥، إيضاح الرموز ٣٩٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٩٠.

وقرأ عاصمٌ بالباءِ الموحدة المضمومة، وإسكانِ الشينِ في الثلاثة، جمعٌ بشيرِ كَنْذِيرٍ وَنُذْرٍ، ورغيفٍ ورُغْفٍ، وهي ^(١) مأخوذةٌ في المعنى من قولهِ تعالى: ﴿أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، أي: تُبَشِّرُ بالمطر، ثم خُفِّفَتْ الضمَّةُ.

ويؤيِّده قراءةُ ابنِ عباسٍ ^(٢) (بُشْرًا) بضمِّهما، وهي مرَّويَةٌ عن عاصمٍ نفسه.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بالنونِ المفتوحة، وسكونِ الشينِ، مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، بمعنى: ناشِرةٌ، أو منشورةٌ، أو ذاتَ نَشْرٍ، وافقهم الأعمشُ.

وقد أُنتِجَ من تركيبِ ﴿الرِّيحِ﴾، و﴿بُشْرًا﴾ خمسُ قراءاتٍ: الأولى: نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ ﴿الرِّيحِ﴾ بالجمع، ﴿نُشْرًا﴾ بضمِّ النونِ والشينِ. وافقهم اليَزِيدِيُّ.

الثانية: ابنُ كثيرٍ بالإفرادِ وضمِّ النونِ والشينِ، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

الثالثة: ابنُ / عامرٍ بالجمعِ وضمِّ النونِ وإسكانِ الشينِ، وافقه الحسنُ.

الرابعة: عاصمٌ بالجمعِ ﴿بُشْرًا﴾ بالموحدةِ المضمومة، وإسكانِ

الشينِ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٢/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٨٥، الموضح

٥٣٣/٢.

(٢) البحر ٣١٦/٤.

الخامسة: حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالتوحيد والنون المفتوحة وسكونِ الشين. وافقهم الأعمش.

وقرأ ﴿ مَيِّتٍ ﴾ [٥٧] بتشديد الياءِ مكسورةً نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ وخَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وذُكِرَ بالبقرة [١٧٣].
وقرأ ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٧] بتخفيفِ الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، وافقهم الأعمش.

واختلَفَ في ﴿ إِنْ أَنْكَدَا ﴾ [٥٨]:

فأبو جعفرٍ بفتحِ الكافِ^(٢). قال الزَّجَّاجُ^(٣): «وهي قراءةُ أهلِ المدينة». وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٤) سكونُها، وهما مصدران.
وقال مكِّي^(٥): «هو تخفيف «نكد» بالكسرِ مثل «كتف» في «كتف»، وقرأ الباقون بكسرها.

وأمال ﴿ إِنْ أَنْزَلْنَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [٦٠]، ﴿ إِنْ أَنْزَلْنَاكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾ [٦٦]، أبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ^(٦)، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ فيهما. وبالتقليلِ قرأ وَرُشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فيهما، والباقون بالفتح.

(١) تقدّم في الأنعام عند الآية: ١٥٢.

(٢) انظر: الغاية ٢٥٦، النشر ٢/٢٧٠، الإتحاف ٢/٥٢، وفات المؤلف التنبه على قراءة ابن وردان بخلف عنه في ﴿ لا يخرج إلا نكدًا ﴾ بضم الياء وكسر الراء من طريق الدرّة ص: ٢٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٤٦.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة: ١١٩، المبهج (خ) ١٠٤/ب، وسقطت من المطبوع، وإيضاح الرموز ٣٩٨.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٨١.

(٦) وابن ذكوان من طريق الصوري أيضاً.

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ (يا قَوْمُ اعْبُدُوا اللَّهَ) [٦٥] بَضَمِّ الميمِ بلا خِلافٍ، و(يا قَوْمُ لَيْسَ) [٦٧]، بخِلافٍ عنه، كما في أولِ البقرة [٥٤].

واختلَفَ في ﴿مَنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ﴿هنا [٥٩]، وفي هود [٥٠]، والمؤمنون [٢٣]:

فالكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(١)، بخفضِ الراءِ وكسرِ الهاءِ بعدها على النعتِ^(٢) أو البدلِ من ﴿إِلَهٍ﴾ لفظاً، ووافقهما المطوِّعِيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣) من «المبهج»، وفي وجهٍ من «المفردة»، والوجهُ الثاني عنه منها: نَصَبُ الراءِ، وضَمُّ الهاءِ على الاستثناءِ.

وقرأ الباكون بَرَفَعِ الراءِ وضَمِّ الهاءِ على النعتِ أو البدلِ من موضعِ ﴿إِلَهٍ﴾؛ لأنَّ ﴿مَنْ﴾ مزيْدَةٌ فيه، وموضِعُهُ رَفَعٌ: إمَّا بالابتداءِ، وإمَّا بالفاعليةِ. وقراءةُ الرَفَعِ والجرِّ أرجحُ؛ لأنَّ الكلامَ متى كان غيرَ إيجابٍ رَجَحَ الإتيانُ على النصبِ على الاستثناءِ.

وفتحِ ياءِ الإضافةِ من ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٥٩] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جَعْفَرٍ، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

ويوقف لحمزةً وهشامٌ -ويوافقهما الأعمشُ - على ﴿أَلْمَلَأُ﴾ [٦٠]، كلُّ ما في هذه السورةِ ونحوه ممَّا كُتِبَ بالألفِ بإبدالِ الهَمْزَةِ ألفاً وتسهيلها بينَ بينِ على الرَّومِ. ولا يجوزُ إبدالُها بحركةِ نفسِها؛ لمخالفةِ الرسمِ وعدمِ صحتهِ روايةً، كما في «النشر»^(٤).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٣٢، والنشر ٢/٢٧٠، والإتحاف ٢/٥٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤٠، الحجة لابن زنجلة ٢٨٦، الموضح ٢/٥٣٤.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة ١١٩، والمبهج ٢/٢٨٥، وإيضاح الرموز ٣٩٨.

(٤) النشر ١/٤٦٩.

واخْتَلِفَ فِي ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَا [٦٢، ٦٨]، وَفِي

الْأَحْقَافِ [٢٣]:

فَأَبُو عَمْرٍو^(١) بِسُكُونِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ^(٢).
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهَا، وَالْهَمْزَةُ وَالتَّضْعِيفُ لِلتَّعْدِيَةِ كَأَنْزَلَ
وَنَزَّلَ^(٣).

وَعَنْ الْمَطَّوْعِيِّ^(٤) (وَأَذَكَّرُوا)^(٥) [٦٩، ٧٤] بِفَتْحِ الذَّالِ وَالْكَافِ
وَتَشْدِيدِهِمَا.

وَأَمَّا ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ﴾ [٦٩] ابْنُ ذَكْوَانَ وَهَشَامٌ بِخُلْفٍ عَنْهُمَا وَحَمْزَةً،
وَافَقَهُمُ الْأَعْمَشُ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَهَشَامٌ فِي الْوَجْهِ
الثَّانِي عَنْهُمَا.

وَقَرَأَ ﴿بَصَّطَةً﴾ [٦٩] بِالسُّنَنِ الدُّورِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَهَشَامٌ وَخَلْفٌ،
وَكَذَا رُوَيْسٌ^(٦)، وَافَقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالحَسَنُ.

وَاخْتَلِفَ عَنْ قُبَيْلٍ وَالسُّوسِيِّ / وَابْنِ ذَكْوَانَ وَحَفْصِ وَخَلَادٍ، وَافَقَهُمُ
ابْنُ مُحَيْصِنٍ بِخُلْفٍ أَيْضاً.

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٩٦/٢، النشر ٢٧٠/٢، والإتحاف ٥٣/٢.

(٢) انظر: المبهج ٢٨٦/٢، إيضاح الرموز ٣٩٨.

(٣) انظر: الكشف ٤٦٧/١، الموضح ٥٣٥/٢.

(٤) انظر: المبهج ٤٧/٢، إيضاح الرموز ٣٩٨، وتقدم في البقرة آية: ٦٣.

(٥) ص، ت: ﴿فَأَذَكَّرُوا﴾، وهذه الكلمة موجودة أيضاً في الآية: ٦٩.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٣٣٢، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٥٣/٢.

وعن الأعمش^(١) (وإلى ثمود) [٧٣] بخفض الدالِ منونَةً، وكذلك بصرفِ هذا الاسمِ سواءً كان مرفوعاً أو في موضع جرٍّ، نحو: ﴿بَعَدَتْ ثَمُودٌ﴾ [هود: ٩٥]، ﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا﴾ [الفجر: ٩] ونحوه.

والجمهورُ بضمِّ الدالِ في المرفوعِ، وفتحها في المجرورِ، وحذفِ التنوينِ.

ويُستثنى من ذلك ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾ في سورة فصلت [١٧]، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

و«ثمود» اسمُ رجلٍ، ثم سُمِّيت به هذه القبيلةُ، والأكثرُ منعهُ اعتباراً بما ذكرتهُ. ومنهم مَنْ جعله اسماً للحَيِّ، فصرفه، وعليه قراءة الأعمش.

وسيأتي لك خلافٌ بين القراء في سورة هود [٦١]، وغيرها إن شاء الله تعالى.

وعن الحسن^(٢) (وتنحاتون) [٧٤] بفتح الحاءِ وألفٍ بعدها، في هذه السورةِ [٧٤] خاصةً.

وقرأ ﴿بِئُوتَا﴾ [٧٤] بكسرِ الباءِ قالونُ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٣)، وافقهم الأعمشُ.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٨٦، وإيضاح الرموز ٣٩٩.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٩٠، وإيضاح الرموز ٣٩٩.

(٣) تقدّم في البقرة عند الآية: ١٨٩.

واختلِفَ في ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ [٧٥] بعد ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [٧٤] في قصة

صالح:

فابنُ عامرٍ^(١) بزيادةٍ واو عطف قبل ﴿قَالَ﴾، نَسَقًا لهذه الجملة على ماضيها.

وقرأ الباكون بغير واو: إمَّا اكتفاءً بالرَّبُّطِ المعنويِّ، وإمَّا لآثته جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ^(٢).

وقرأ ﴿إِنَّا كُفِّرْنَا تُونَ﴾ [٨١] بهمزةٍ واحدةٍ على الخبرِ نافعٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وقرأ الباكون بهَمْزَتَيْنِ على الاستفهام.

فابنُ كثيرٍ، وكذا رُوَيْسٌ، بتسهيلِ الثانية من غيرِ إدخالِ أَلْفٍ بينهما، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وقرأ أبو عمرو بالتسهيلِ وإدخالِ الألفِ، وافقه اليزيديُّ.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوْحٌ وخَلْفٌ، بالتحقيقِ من غيرِ إدخالِ أَلْفٍ. وبه قرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وفي «المبهج»^(٣) مِنْ طَرِيقِ الجمالِ عن الحُلْوَانِيِّ.

وافقهم الأعمشُ والحسنُ.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٢، والنشر ٢/٢٧٠، والإتحاف ٢/٥٤.

(٢) انظر: الكشف ١/٤٦٧، الموضح ٢/٥٣٦.

(٣) المبهج ١/٣٢٥.

وقرأ الحلواني عن هشام من طريق ابن عبدان^(١) بالتحقيق والمد، وهو في «التيسير»^(٢) من قراءته على أبي الفتح، وفي «المبهج»^(٣) من طريق الشذائي عن الداجوني.

وذهب جماعة إلى الفصل بينهما بالألف من طريق الحلواني من غير خلاف. وقرأ ﴿صِرَاطٍ﴾ [٨٦] بالسین قُنْبُلٌ، وكذا رُويسٌ، وافقهم ابن مُحَيصِنٍ بخُلفٍ عنه^(٤) وعن الأول^(٥)، وبالإشمام خَلْفٌ عن حمزة. وافقه المطوَّعي. واختلَفَ عن خلاد^(٦).

وقرأ ﴿نَبِيٍّ﴾ [٩٤] بالهمزة نافع.

وأمال ﴿إِذْ جَعَلْنَا اللَّهُ﴾ هنا [٨٩]، و﴿فَلَمَّا نَجَّكُمُ﴾ بالإسراء [٦٧]، و﴿الَّذِي نَجَّيْنَا﴾، ب(قد أفلح) [٢٨]، و﴿فَلَمَّا نَجَّيْتَهُمُ﴾ بالعنكبوت [٦٥]، ولقمان [٣٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش. وكذا حكم ﴿فَكَيْفَ آسَى﴾ [٩٣].

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل فيهما، و[به]^(٧) قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح، وبه قرأ ورش من طريق الأصبهاني^(٨) والله أعلم.

(١) في «ص»: الداجوني وفي المبهج: «من ابن عبدان».

(٢) التيسير ٣٢.

(٣) المبهج ١/ ٣٢٥ لكن فيه: «والحلواني من طريق الشذائي». انظر: النشر ١/ ٣٧٠.

(٤) بالسین عنه في مفردته ١٠٥، وبالصاد في المبهج ٢/ ٦-٨، وبالوجهين في إيضاح الرموز ٤٠٠.

(٥) وهو: قنبل.

(٦) وهي وجه الإشمام لخلاد انفرادة لا يُقرأ بها له.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) قوله: «وقرأ قالون...» إلى قوله: «... من طريق الأصبهاني» زيادة من: ح.

وقرأ ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ [٩٦] بالتشديد ابنُ عامرٍ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ وابنُ جَمَّازٍ وَرُوَيْسٌ بخُلْفٍ عنهما، وَذُكِرَ بأوائل الأنعَامِ [٤٤].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [٩٨]:

[٧/ب] فَنَافِعُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(١)، / بِسُكُونِ الْوَاوِ، عَلَى أَنْ «أَوْ» بِجَمَلَتِهَا حَرْفٌ عَطْفٍ، وَمَعْنَاهَا حِينَئِذٍ التَّقْسِيمُ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢).
 وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا عَلَى أَنْ «وَأَوْ» الْعَطْفِ دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ مُقَدِّمَةً عَلَيْهَا لِفِظًا، وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَهَا تَقْدِيرًا^(٣) عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ هُنَا: التَّوْبِيخُ وَالتَّقْرِيعُ، وَوَرَّشٌ عَلَى أَصْلِهِ فِي النِّقْلِ.
 وَقَرَأَ ﴿نَشَاءُ أَصَبْتَهُمْ﴾ [١٠٠] بِتَحْقِيقِ الْأُولَى، وَإِبْدَالِ الثَّانِيَةِ وَأَوَّاءَ مُحَضَّةً مَفْتُوحَةً، نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالزِّيْدِيُّ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَحْقِيقِهَا.
 وَقَرَأَ ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [١٠١] بِسُكُونِ السَّيْنِ أَبُو عَمْرٍو، وَافْقَهُ الزِّيْدِيُّ وَالْحَسَنُ^(٤).

(١) انظر: الروضة ٢/٦٦٧، النشر ٢/٢٧٠، الإتحاف ٢/٥٥.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٠، إيضاح الرموز ٤٠٠.

(٣) زاد في ش، ح بعد قوله: «تقديرًا»: «وكذا ابن جَمَّازٍ في رواية الهذلي عن الهاشمي»، وحقها أن تكون بعد قوله: «وورش على أصله في النقل» لأن الهذلي انفرد عن الهاشمي عن ابن جَمَّازٍ بالنقل كمنهـب ورش تمامًا كما في الكامل (خ): ١٣٥/ب، والنشر ١/٤٠٩، وهذه الانفراد لا يُقرأ بها لابن جَمَّازٍ.

(٤) ش: «وافقه ابن محيصة واليزيدي والحسن». وهو سهو؛ لأن ابن محيصة يخالف أبا عمرو، فلا يوافقه في إسكان السين من ﴿رُسُلُهُمْ﴾، بل هو مع الجمهور بضم السين. انظر: مفردة ابن محيصة ١١٥، وتقدم في البقرة عند الآية: ٦٧.

واختلَفَ في ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ﴾ [١٠٥]:

فنافع^(١) بفتح الياءِ مشددةً فـ«عَلَيَّ» التي هي حرفُ جرٍّ^(٢) دخلتْ على ياءِ المتكلمِ فقلبتْ أَلْفُها ياءً وأدغمتْ فيها، وفُتِحَتْ على قياسِها.

وفيهما وجهان، أحدهما: أن يكون الكلامُ قد تمَّ عند قوله: ﴿حَقِيقٌ﴾، ﴿عَلَيَّ﴾ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿أَنْ لَا أَقُولَ﴾ مبتدأ، كأنه قيل: عليَّ عدمُ قولٍ غيرِ الحقِّ، أي: فلا أقولُ إلا الحقَّ.

الثاني: أن يكونَ ﴿حَقِيقٌ﴾ خبراً مقدماً، و﴿أَنْ لَا أَقُولَ﴾ مبتدأ. وافقه الحسنُ.

وقرأ الباقيون بالألفِ لفظاً، على أن «عَلَيَّ» التي هي حرفُ جرٍّ داخلَةٌ على «أَنْ».

قال الزمخشري^(٣): «وفي المشهورة إشكالٌ، ولا تخلو من وجوه، أحدها: أن يكون ممَّا قَلِبَ من الكلامِ، وعلى هذه القراءة تصير هذه القراءة كقراءة نافعٍ في المعنى، إذ الأصل: قولُ الحقِّ حَقِيقٌ عَلَيَّ، فقلبتْ اللفظُ، فصار: أنا حَقِيقٌ على قولِ الحقِّ».

(١) انظر: المستنير ١٥٣/٢، والنشر ٢٧٠/٢، والإتحاف ٥٥/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥٦/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٨٩، الموضح ٥٤٢/٢.

(٣) الكشاف ١٣٧/٢.

قال: «والثاني: أن ما لَزِمَكَ فقد لَزِمْتَهُ، فلمَّا كان قولُ الحقِّ حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قولِ الحقِّ، أي: لازماً له. والثالث: أن يُضَمَّنَ معنى ﴿حَقِيقٌ﴾: «حريص». والرابع^(١): أن تكون «على» بمعنى الباء» انتهى.

قال الأَخْفَشُ^(٢) والفراء^(٣): «على» بمعنى الباء»، كالعكس في ﴿يَكُلُّ صِرَاطٍ﴾ [٨٦]، ويتعلَّقُ بـ ﴿حَقِيقٌ﴾، أي: حقيقٌ بقولِ الحقِّ ليس إلَّا. وفتح ياء الإضافة مِنْ ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ﴾ [١٠٥] حفصٌ وحده.

وقرأ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ هنا [١١١]، وفي الشعراء [٣٦] بهمزة ساكنة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وأبو بكر من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم ونفطويه، عن الصّريفيّني، عن ابنِ آدم أيضاً، وكذا يعقوب^(٤)، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسن^(٥).

وقرأ الباقر غير همزة في الموضوعين، فينتج من اختلافهم في الهمزة وهاء الكناية السابق ذكرها مفصلاً في بابها ستُّ قراءات متواترة: ثلاثة مع الهمز، وثلاثة مع تركه.

(١) لم يرد في «الكشاف».

(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٧.

(٣) معاني القرآن ١/٣٨٦.

(٤) تقدم في هاء الكناية ٢/٨١٠.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٢٩١، ومفردة ابن محيصة ١٢٠، (لم تذكر فيهما هذه الكلمة لأنهما يوافقان في ذلك أبو عمرو)، وانظر: مصطلح الإشارات ٢٥١، وإيضاح الرموز

فَأَمَّا ^(١)الثلاثة التي مع تَرْكِ الهمز:

فَأَوْلُهَا: قراءةُ قَالُونَ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ هَارُونَ عَنِ الْفَضْلِ ^(٢)،
وهبةُ اللَّهِ بنِ جَعْفَرٍ مِنْ طَرَفِهِ ﴿أَرْجِهْ﴾ بِكسْرِ الهَاءِ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ وَلَا هَمْزٍ اجْتِزَاءً
بِالْكَسْرِ.

الثانية: قراءةُ وَرَشٍ وَالْكَسَائِيِّ، وكذا ابنُ جَمَّازٍ وابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ
ابنِ شَيْبٍ عَنِ الْفَضْلِ، وَخَلَفٌ ﴿أَرْجِهْ﴾ بِإِشْبَاعِ كَسْرَةٍ ^(٣) الهَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ.
ثالثها: قراءةُ عَاصِمٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ^(٤) أَبِي حَمْدُونَ وَنَفْطُويهِ، وَحَمْزَةٌ
﴿أَرْجِهْ﴾ بِإِسْكَانِ الهَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وافقهما الأعمش.

وَأَمَّا الثلاثةُ التي مع الهمز:

فَأَوْلُهَا: قراءةُ ابنِ كَثِيرٍ وَهَشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ ﴿أَرْجِهْ﴾ بِضَمِّ الهَاءِ
مَعَ الْإِشْبَاعِ وَالْهَمْزِ، عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّمِيرِ، وافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ.
الثانية: قراءةُ أَبِي عَمْرٍو وَهَشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ
أَبِي حَمْدُونَ، وَنَفْطُويهِ عَنِ الصَّرِيفِيِّ، كِلَاهِمَا عَنِ يَحْيَى عَنْهُ، وكذا يَعْقُوبُ،
﴿أَرْجِهْ﴾ بِاخْتِلَاسِ ضَمِّ الهَاءِ مَعَ الضَّمِيرِ، وافقهما الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

(١) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفراسي ٤/ ٥٨، الحجة لابن زنجلة ٢٨٩، الموضح ٥٤٣/٢.

(٢) هو: ابن شاذان الرازي، تقدّم.

(٣) حدث في هذا الموضوع من مخطوطة (ش) خطأ في الترقيم، فكتب رقم اللوحة (٩) بدلاً من (٨).

(٤) المثبت من: س، غ، وهو الصواب كما في النشر ١/ ٣١٢، وسائر النسخ «من طريق»، وهو سهو.

الثالثة: قراءةُ ابنِ ذَكْوَانَ ﴿أَرْجِيئُهُ﴾ بالهمزِ وكسرِ الهاءِ من غيرِ إشباعٍ، فيكونُ لهشامٍ وجهان: الهمزُ مع اختلاسِ ضمةِ الهاءِ، والثاني: الهمزُ مع إشباعِ ضمةِ الهاءِ، ولأبي بكرٍ وجهان أيضاً: تركُ الهمزِ مع إسكانِ الهاءِ، وبالهمزِ مع اختلاسِ ضمةِ الهاءِ، ولابنِ وَرْدَانَ تركُ الهمزِ مع اختلاسِ كسرةِ الهاءِ، وتركُ الهمزِ مع إشباعِ كسرةِ الهاءِ.

فأمَّا قراءةُ الهمزِ وعَدَمِهِ فلغتان مشهورتان يقال: أَرَجَاتُهُ وَأَرْجِيئُهُ، أي: أَخْرَجْتُهُ، كقولهم: تَوَضَّأتُ وتَوَضَّيْتُ. وهل هما مادتان أصليتان، أم المبدلُ فَرَعُ الهمزِ؟ احتمالان.

وقد طَعَنَ قومٌ على قراءةِ ابنِ ذَكْوَانَ، فقال الفارسيُّ^(١): «كسرُ الهاءِ مع الهمزِ لا يجوزُ؛ لأنَّ الهاءَ لا تُكسَرُ إلا بعد كسرٍ أو ياءٍ ساكنةٍ». وقال البيضاويُّ^(٢): «لا يَرْتَضِيهِ النحاةُ».

وأجيب: بأنَّ الهمزةَ ساكنةٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حَاصِنٍ، وكأنَّ الهاءَ وَلِيَّتِ الجيمِ المكسورةَ فلذلك كُسِرَتْ.

وأيضاً فإنَّ الهمزةَ كثيراً ما يَطْرَأُ عليها التغييرُ، وهو هنا في مَعْرِضٍ أَنْ تُبَدَلَ ياءً لسكونها بعد كسرةٍ، فكأنَّها وَلِيَّتِ ياءً^(٣).

(١) الحجة ٦٢/٤.

(٢) أنوار التنزيل ١/٣٦٢.

(٣) ح، ش: «وليته ياء».

وقد اعترض أبو شامة^(١) على هذين الجوابين بثلاثة أوجه، أحدها: أن الهمزَ حاجزٌ مُعتدٌّ به بإجماعٍ في قوله: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿نَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]، والحكم واحدٌ في ضميرِ الجمعِ والمفردِ فيما يَرْجِعُ إلى الكسْرِ والضمِّ.

الثاني: أنه كان يَلزُمُه صلةُ الهاءِ؛ إذ هي في حُكْمِه، وقد وَلَّيتَ الجيمَ.
الثالث: أن الهمزَ لو قُلبَ ياءً لكان الوجهُ المختارُ ضمَّ الهاءِ مع صريحِ الهمزةِ انتهى.

واستضعفَ أبو البقاء^(٢) قراءةَ ابنِ كثيرٍ وهشامٍ، فإنه قال: ﴿وأرجئه﴾ يُقرأ بالهمزِ وضمَّ الهاءِ من غيرِ إشباعٍ، وهو الجيدُ، وبالإشباعِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الهاءَ خفيةٌ؛ فكأنَّ الواوَ التي بعدها تتلو الهمزةَ، وهو قريبٌ من الجمعِ بين الساكِنينِ، ومن هاهنا ضُعِفَ قولُهُم «عليه مال» بالإشباعِ.

وأجاب في «الدر»^(٣): «بأنَّ هذا التضعيفَ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ إشباعَ حركةِ الهاءِ بعد الساكنِ / مطلقاً لغةً ثابتةٌ عن العربِ، وتقدَّم أن هذا أصلٌ لابنِ كثيرٍ ليس مختصاً بهذه اللفظة، بل قاعدته: كلُّ هاءٍ كنايةً بعد ساكنٍ أن يُشْبِعَ حركتها حتى يتولَّدَ منها حرفٌ مدٌّ نحو: ﴿منه﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿عنه﴾ [النساء: ٣١]، و﴿أرجئه﴾ [١١١]، إلَّا قبل ساكنٍ^(٤)، فإنَّ المدَّ يُحذفُ لالتقاءِ

[٩/ب]

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٧.

(٢) التبيان ١/ ٥٨٧.

(٣) الدر المصون ٥/ ٤١١.

(٤) أي: إلَّا إذا كانت هاء الكناية قبل ساكن نحو: ﴿مِنهُ أَثْنَا عَشْرَةَ عَيْتًا﴾.

الساكنين إلا في موضع واحد رواه البزّي عنه، وهو ﴿عَنْ تَأْهَى﴾ [عبس: ١٠]، بتشديد التاء^(١).

واختلّف في ﴿يَكُلُّ سَجِرٍ﴾ هنا [١١٢]، وفي يونس ﴿أَتْتُونِي بِكُلِّ سَجِرٍ﴾ [٧٩]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٢)، بتشديد الحاء والفاء بعدها في الموضعين على وزن «فَعَّال»، وأمالها الدورّي عن الكسائي.

وقرأ الباقون بالفاء بعد السين وكسّر الحاء خفيفةً كفاعلٍ من غير إمالة، و«ساحر وسحّار»، مثل: عالم وعلّام، وقد عُرف أنّ فَعَّالاً مثالٌ مبالغة.

ويترجّح ﴿سَحَّارٍ﴾^(٣) لمجاورته لـ ﴿عَلِيمٍ﴾؛ لأنّ كلاهما مثالٌ مبالغة، ويترجّح ﴿سَجِرٍ﴾ لتقدّم مثله في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا السَّجِرُ﴾ [الأعراف: ١٠٩]، ولا خلاف في تشديد موضع الشعراء [٣٤].

وعلّله في «النشر»^(٤) «بأنه جوابٌ لقولِ فرعون فيما استشارهم فيه من أمرِ موسى بعد قوله: ﴿إِنَّ هَذَا السَّجِرُ عَلِيمٌ﴾ فأجابوه بما هو أبلغ من قوله، إعانة^(٥) لمراده، بخلاف التي في الأعراف؛ فإنّ ذلك جوابٌ لقولهم، فناسب اللفظان. وأمّا التي في يونس [٧٩]، فهي أيضاً جوابٌ من فرعون لهم حيث قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا السَّجِرُ مُبِينٌ﴾، فرَفَعَ مقامه عن المبالغة انتهى.

(١) تقدم في البقرة عند الآية: ٢٦٧.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٤٩٦/٢، النشر ٢٧٠/٢، الإتحاف ٥٧/٢.

(٣) انظر: النشر ٣٦٩/١.

(٤) النشر ٢٧١/٢.

(٥) النشر: «رعاية».

وقرأ ﴿ إِنَّ ﴾ [١١٣] بهمزة واحدة على الخبر نافع وابن كثير وحفص، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ الباقيون بهمزتين على الاستفهام^(١). وهم على أصولهم تحقيقاً وتسهيلاً ومداً وقصراً السابق تقريره قريباً هنا في ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ [٨١].

واختلِفَ في ﴿ تَلَقَّفُ ﴾ هنا [١١٧]، وفي طه [٦٩]، والشعراء [٤٥]:
فحفص^(٢) بسكون اللام وتخفيف القاف في الثلاثة، من لَقَفَ يَلْقَفُ
كَعَلِمَ يَعْلَمُ وَرَكِبَ يَرْكَبُ يقال: لَقَفْتُ الشَّيْءَ أَلْقَفُهُ لَقْفًا وَلَقَفْنَا، وَتَلَقَّفْتُهُ
أَتَلَقَّفُهُ، إِذَا أَحَدْتَهُ بِسُرْعَةٍ، فَأَكَلْتَهُ أَوْ ابْتَلَعْتَهُ.

وقرأ الباقيون بفتح اللام وتشديد القاف فيهن من تَلَقَّفَ يَتَلَقَّفُ، فالأصل
تَتَلَقَّفَ بتاءين، فحذفت إحداهما^(٣). وتقدم تشديد تائه للبرزي وموافقه ابن
محيصن له بخلف عنهما في البقرة [٢٦٧].

وَأَمَّا ﴿ آمَنَسْتُمْ بِهِ ﴾ هنا [١٢٣]، وفي طه [٧١]، والشعراء [٤٩] ﴿ آمَنَسْتُمْ لَهُ ﴾:
فالقراء فيها على أربع مراتب: الأولى قراءة قالون وورش من طريق الأزرق
والبرزي وأبي عمرو وابن ذكوان وهشام من طريق الحلواني والداجوني من
طريق زيد، وكذا أبو جعفر، بهمزة محققة^(٤)، وأخرى / مسهلة وألف على
الاستفهام الإنكاري في السور الثلاث، وافقهم البريدي.

(١) تقدم في ٩٠٢/٣.

(٢) انظر: الغاية ٢٥٨، والنشر ٢/٢٧١، والإتحاف ٢/٥٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٦٦، الحجة لابن زنجلة ٢٩٢، الموضح

.٥٤٧/٢

(٤) س، ش: «مخففة».

وفيها لورشٍ أَوْجُهُهُ الثَّلَاثَةُ، ولقالونَ التَّخْيِيرُ فِي صَلَةِ المِيمِ، وهي لِلْبَزِيِّ
وجهاً واحداً، ولم يُبَدَلِ الثَّانِيَةَ أَلْفًا عَنِ الأَزْرَقِ عَنِ وَرْشٍ أَحَدٌ، كما في
﴿ءَآلِھِتْنَا﴾ [الزخرف: ٥٨].

وأما قولُ الجَعْبَرِيِّ^(١): «وَوَرْشٌ عَلَى بَدَلِهِ بِهَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ^(٢) وَأَلْفٍ بَدَلٍ
عَنِ الثَّانِيَةِ وَأَلْفٍ أُخْرَى عَنِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ بِحَذْفِ^(٣) إِحْدَاهُمَا لِلسَّاكِنِينَ تَبَعًا^(٤)»
لما حكاہ الدانيُّ في «الإيجاز».

فَتَعَقَّبَهُ فِي «النشر»^(٥): «بأنه وجهٌ قال به بعضٌ مَنْ أبدلها في نحو:
﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٦]، و[^(٦) ليس بسديد لما تقدَّم في ﴿ءَآلِھِتْنَا﴾] قال:
«ولعل ذلك وهمٌ من بعضهم حيث رأى بعضُ الرواةِ عَنِ وَرْشٍ يَقْرَؤُهَا
بِالْخَبْرِ فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ البَدَلِ، ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى الأَلْفَيْنِ. وليس
كذلك، بل هي روايةُ الأَصْبَهَانِيِّ عَنِ أَصْحَابِهِ عَنِ وَرْشٍ وَروايةُ أَحْمَدَ بْنِ
صَالِحٍ^(٧) وَيونسَ بْنِ عبدِ الأَعْلَى، وأبي الأَزهَرِ، كُلُّهُم عَنِ وَرْشٍ، كُلُّهُم

(١) كنز المعاني ٢/ ٤٠٢.

(٢) ش، غ، ح: «مخففة».

(٣) كنز المعاني: «يحذف».

(٤) ص: «تحذف إحداهما تبعاً للساكين بما حكاہ الداني».

(٥) النشر ١/ ٣٦٩.

(٦) الزيادة من النشر.

(٧) أبو جَعْفَرٍ، المصري، المعروف بابن الطبري، ثقة حافظٌ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً

على ورش وقالون وغيرهما، (ت: ٢٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٦٠، غاية

النهاية ١/ ٦٢.

يقرأونها بهمزة واحدة كحفص، فمن كان من هؤلاء يرى^(١) المدّ لما بعد الهمز يمدُّ ذلك فيكون مثل ﴿ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ٩٩]، لا^(٢) أنه بالاستفهام وأبدل وحذف انتهى.

فقد ظهر أن من يقرأ عن ورش بهمزة واحدة إنما يقرأ بالخبر، وإذا كان القارئ يصرّح بأن القراءة التي يقرأها بالخبر، فلا يحمل بعد ذلك على غيره. وقد بان بهذا أن قوله: «قلت: ليس على إطلاقه» فيه نظر، بل هو على إطلاقه. المرتبة الثانية: لورش من طريق الأصبهاني وحفص، وكذا رؤيس، بهمزة محققة بعدها ألف في الثلاثة، وهي تحتمل الخبر المحض المتضمن للتوبيخ وتحتمل الاستفهام، ولكنه حذف لفهم المعنى. وافقهم ابن محيصن.

المرتبة الثالثة: لقبيل، وهو مفرق بين السور الثلاث:

فأما سورة الأعراف فأبدل همزتها الأولى واواً خالصةً مع صلة الميم حالة الوصل؛ لأن الهمزة إذا كانت مفتوحةً بعد ضمة جاز إبدالها واواً، سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة، نحو: ﴿يُؤَاذِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، أم في كلمتين كهذه الآية^(٤)، واختلّف عنه في الهمزة الثانية: فسهّلها عنه ابن مجاهد، وحقّقها مفتوحةً ابن شبنوذ.

(١) النشر: «يروي». يعني الجعبري في كنز المعاني ٢/٤٠٢.

(٢) المثبت من: ف، وهو موافق لما في النشر ١/٣٦٩، وسائر النسخ «إلا».

(٣) في قراءة ورش وأبي جعفر، فإنهما أبدلا الهمزة في المثالين واواً، كما تقدم ذلك في باب الهمز المفرد. ٢/٨٣٥.

(٤) وهي: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمِنْتُمْ﴾، فالضم في كلمة، والهمزة في كلمة أخرى.

وأما إذا ابتدأ بهمزتين: أولاهما محققة، والثانية مُسهَّلةٌ بينَ بينَ، وألفٍ بعدها كقراءةِ رفيقه البزِّيِّ.

وأما طه والشعراءُ فسَبَقَ البحثُ فيهما^(١)، ويُعادُ إن شاء اللهُ تعالى ذلك في السورتين^(٢).

المرتبةُ الرابعةُ: لهشامٍ - فيما رواه عنه الدَّاجونيُّ مِنْ طَرِيقِ الشَّدائِي - وأبي بكرٍ وحمزة والكسائيِّ، وكذا رَوْحٌ وَخَلْفٌ بِهَمْزَتَيْنِ مُحَقَّقَتَيْنِ وَأَلْفٍ فِي / السُّورِ الثَّلَاثِ، مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارٍ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ.

ولم يختلفوا في إبدالِ الهَمْزَةِ الثَّلَاثَةِ أَلْفًا؛ لِأَنَّهَا فَأٌ الْكَلِمَةِ أُبْدِلَتْ لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ «أَأْمَتُّمُ» بِثَلَاثِ هَمْزَاتٍ: الْأُولَى لِلِاسْتِفْهَامِ، وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةٌ «أَفْعَلُ»، وَالثَّلَاثَةُ فَأٌ الْكَلِمَةِ، فَالثَّلَاثَةُ يَجِبُ قَلْبُهَا أَلْفًا، وَأَمَّا الْأُولَى فَمُحَقَّقَةٌ لَيْسَ إِلَّا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَهِيَ الَّتِي فِيهَا الْخِلَافُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ.

ولم يُدْخِلْ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ مَدًّا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، سِوَاءً فِي ذَلِكَ مَنْ حَقَّقَ أَوْ سَهَّلَ؛ لِثَلَا تَجْتَمِعُ أَرْبَعُ مُتَشَابِهَاتٍ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ وَالْحَسَنِ^(٣) (لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ... وَلَا أَصْلِبَنَّكُمْ) هُنَا [١٢٤]،

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمة ٣/ ٨٩٥.

(٢) انظر: سورة طه الآية: ٧١، وسورة الشعراء الآية: ٤٩.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٠، ومفردة الحسن ٢٩١، المبهج ٢/ ٢٩٢، وإيضاح

وفي طه [٧١]، والشعراء [٤٩] بفتح الهمزة فيهما، وسكون القاف والصاد وتخفيف اللام، والطاء وفتحها^(١) من قطع وصلب الثلاثي. والجمهور بضم الهمزة فيهما، وفتح القاف والصاد، وكسر الطاء وتشديدها، واللام.

وعن الحسن^(٢) (ويذكر) [١٢٧] بالرفع على أنها عطف على ﴿أَتَذَرُ﴾ [١٢٧]^(٣)، أي: أتطلق له ذلك؟ أو استئناف إخبار بذلك أو حال، ولا بد من إضمار مبتدأ، أي: وهو يذرك.

والجمهور بالنصب عطفاً على ﴿لِيُقْسِدُوا﴾ [١٢٧]، أو على جواب الاستفهام، كما يُنصب في جوابه بعد الفاء، وأنشد عليه البيضاوي^(٤) قول الحطيئة^(٥):

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

(١) أي: بفتح الطاء، ولم يتعرض المؤلف لحركة اللام الثانية من الفعل الثاني، فتكون مكسورة كما هي في قراءة الجمهور، وهي كذلك في الفوائد المعتمدة: ٢٨٦، ونص صاحب الإتحاف ٦٠/٢ على أن اللام بالضم، وهو الذي اعتمده صاحب القراءات الشاذة، ثم قال: «ولعل لهما روايتين في اللام، وقد ذكر القاموس أن: «صلب من باب ضرب ونصر».

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٩٣، إيضاح الرموز ٤٠٢.

(٣) انظر: المحتسب ١/٢٥٦، البحر المحيط ٤/٢٦٧.

(٤) أنوار التنزيل ١/٣٦٤.

(٥) ديوانه ٩٨، والكتاب ٣/٤٣.

والحطيئة هو: جرول بن أوس بن مالك، أبو مليكة، العبسي، شاعر مخضرم، أدرک الجاهلية والإسلام، من فحول الشعراء وفصحائهم، وكان هجاءً، لُقّب بالحطيئة لقربه من الأرض، فإنه كان قصيراً، (ت: ٤٥ هـ). انظر: الشعر والشعراء ١/٣٢٢، فوات الوفيات ١/٢٧٦.

أي: كيف يكون الجمع بين تَرْكِكِ موسى وقومه مفسدين وبين تَرْكِهِمْ إياك وعبادة آلهتك؟، أي: لا يمكن وقوع ذلك.

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ والحسن^(١) (وَإِلَاهَتِكَ) [١٢٧] بكسرِ الهمزة وفتح اللام وبعدها ألفٌ على أن (إِلاهة) اسمٌ للمعبود، ويكون المرادُ بها معبودَ فرعونَ.

وفي التفسير^(٢): أنه كان يعبد الشمس، وهي تُسَمَّى «إِلاهة» علماً عليها؛ ولذلك مُنِعَتِ الصِّرفَ لِلْعَلَمِيَّةِ والتأنيث.

أو على أن «إِلاهة» مصدرٌ بمعنى العبادة. ولم يَذْكَرِ البيضاوي^(٣) غيره، أي: ويَذْكَرُ عبادتِك؛ لأنَّ قومه كانوا يعبدونه.

والجمهورُ على فَتْحِ الهمزة ممدودةً، وكسرِ اللام من غيرِ ألفٍ على الجمع، أي: معبوداتِك.

وفي التفسير: أنه كان يعبدُ آلهةً متعددةً كالبقرة والحجارة والكواكب أو آلهته التي شرعَ عبادتها لهم تقرباً إليه، ولذلك قال: ﴿أَنَارُكُمْ لِأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤].

واختلَفَ فِي ﴿سُنُقَتِّلْ﴾ [١٢٧]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٤)، بفتحِ النون، وإسكانِ القافِ وضمِّ التاءِ مخففةً، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٥).

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٩٣، مفردة ابن محيصة ١٢٠، إيضاح الرموز ٤٠٢.

(٢) انظر: زاد المسير ٣/ ٢٤٤، تفسير القرطبي ٩/ ٣٠٠.

(٣) أنوار التنزيل ١/ ٣٦٤.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٣٣٧، النشر ٢/ ٢٧١، الإتحاف ٢/ ٦٠.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٠، إيضاح الرموز ٤٠٣.

وقرأ الباقون بضمّ النون وفتحِ القافِ، وكسّرِ التاءِ مشددةً على التضعيفِ
للتكثيرِ ولتعددِ (١) المحالِّ (٢).

وعن الحسنِ (٣) (يُورثُها) [١٢٨] بفتحِ الواوِ وتشديدِ / الراءِ على
المبالغةِ.

وعنه أيضاً (٤) (طِيرُهُم) [١٣١] بياءٍ ساكنةٍ بعد الطاءِ من غيرِ ألفٍ ولا
همزةٍ (٥). قال البيضاويُّ (٦): «وهو اسمُ الجمعِ، وقيل: هو جمعٌ». وكذلك (أَلزَمْنَا طَيْرَهُ) في الإسراءِ [١٣]، و(طَيْرُكُمْ مَعَكُمْ) في يسَ
[١٩٩].

وعن الحسنِ (٧) أيضاً (وَالْقَمَلُ) [١٣٣] بإسكانِ الميمِ وتخفيفِها (٨)، كذا
في «المصطلح» (٩)، و«مفتاح الكنوز» (١٠).

(١) سقطت الواو من: غ، ش، ح، وفي ص: «للتكثير المتعدد المحال».

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤ / ٧١، الحجة لابن زنجلة ٢٩٤، الموضح
٥٥٠ / ٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٩٢، إيضاح الرموز ٤٠٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٩٢، إيضاح الرموز ٤٠٣.

(٥) انظر: المحتسب ١ / ٢٥٧، البحر المحيط ٤ / ٣٧٠.

(٦) أنوار التنزيل ١ / ٣٦٥.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٢٩٣، إيضاح الرموز ٤٠٣.

(٨) انظر: المحتسب ١ / ٢٥٧، البحر المحيط ٤ / ٣٧٣.

(٩) مصطلح الإشارات ٢٥٤.

(١٠) يعني: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ٤٠٣.

وفي «الدر المصون»^(١): بفتح القافِ وسكون الميم، قال: «فيكون فيه لغتان: كقراءة الجمهور - يعني بضم القافِ وفتح الميم مشددةً-، والقمل كقراءة الحسن - يعني بفتح القافِ-، قيل: هو الشُّوس الذي يَخْرُجُ من الحنطة، وقيل: نوعٌ من الجراد أصغرُ منه، وقيل: القملُ المعروف، يكون في بدن الإنسان وثيابه. ويؤيد هذا قراءة الحسنِ يعني بالفتح».

ووقف على ﴿ كَلِمَتٌ ﴾ [١٣٧] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب، وافقه ابن محيصن واليزيدي والحسن. والباقون بالتاء.

واختلفَ في ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ هنا [١٣٧]، وفي النحل [٦٨]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ^(٢) بضمِّ الراءِ فيهما، وافقهما الحسنُ^(٣).

وقرأ الباقون بالكسرِ فيهما وهما لغتان، يقال: عَرَشَ الكَرَمَ يَعْرِشُهُ وَيَعْرِشُهُ، والكسرُ لغةُ الحجاز. قال اليزيدي^(٤): «وهي أفصح».

وقرأ ﴿ إِسْرَءِيلَ ﴾ [١٣٧] بالتسهيلِ أبو جعفرٍ، وافقه المطوّعيُّ.

وعن الحسنِ مقصورٌ من غير ياءٍ بعد الهمزة على وزنٍ «اسرعل». وثلث ورشٌ همزته بخلفٍ عنه.

(١) الدر المصون ٤٣٤/٥.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٤، النشر ٢/٢٧١، الإتحاف ٢/٦١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٩٣، إيضاح الرموز ٤٠٤.

(٤) انظر: البحر ٣٧٧/٤.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [١٣٨]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا الورَّاقُ عن خَلْفٍ، وإدريسٌ عنه^(١) بِخُلْفٍ بكسرِ الكافِ، وهي لغةُ أسدٍ، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢)، والباقون بالضم، وهي لغةُ بقيةِ العربِ^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَإِذْ أُنجَيْنَاكُمْ﴾ [١٤١]:

فابنُ عامرٍ^(٤) بِالْفِ بعد الجيمِ من غيرِ ياءٍ ولا نونٍ مسنداً إلى ضميرِ الله تعالى جَرِيًّا على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾ [١٤٠]، وقرأ الباقون بياءٍ ونونٍ وألفٍ بعدها، مسنداً إلى المعظمِ. وأفاد في «النشر»^(٥) أَنَّ ابْنَ مجاهدٍ لم يذكُر هذا الحَرْفَ في كتابِ «السبعة» متعجباً منه.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [١٤١]:

فنافعٌ^(٦) بفتحِ الياءِ وسكونِ القافِ وَصَمَّ التاءِ مخففةً على الأصلِ؛ لأنَّه مضارعٌ قتل.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٦٧٠، والنشر ٢/ ٢٧١، والإتحاف ٢/ ٦١.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٩٣، والمبهج ٢/ ٢٩٤، وإيضاح الرموز ٤٠٤.

(٣) انظر: الكشف ١/ ٤٧٥، الموضح ٢/ ٥٥١.

(٤) انظر: المستتير ٢/ ١٥٧، والنشر ٢/ ٢٧١، والإتحاف ٢/ ٦١.

(٥) النشر ٢/ ٢٧١، ولعل ذلك بناء على ما اطلع عليه في نسخته، وإلا فهذا الحَرْفُ مذكور في كتاب السبعة المطبوع: ٢٩٣.

(٦) انظر: الغاية ٢٥٨، والنشر ٢/ ٢٧١، والإتحاف ٢/ ٦١.

وقرأ الباقون بضمَّ الياءِ وفتحِ القافِ وكسرِ التاءِ مشددةً من فَعَلٍ للمبالغة^(١).
 وقرأ ﴿وَعَدْنَا﴾ [١٤٢] بغيرِ ألفٍ أبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(٢) ويعقوب^(٣)،
 ووافقه اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ^(٤) بخُفِّ عنه.

وعن ابنِ مُحَيِّصٍ بخُفِّ عنه صَمُّ باءِ (رَبُّ أَرْنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ) [١٤٣].
 وسكَّن راءَ ﴿أَرْنِي﴾ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بخُفِّ عنه، وكذا يعقوبُ
 بإسكانها، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ. واختلس حركتها الدُّورِيُّ، وكلُّها مذكورةٌ
 في البقرة^(٥).

وأمال ﴿تَجَلَّى﴾ [١٤٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، / وافقهم الأعمشُ.
 وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ بالفتحِ وبالصغرى، والباقون بالفتحِ.

واختلَفَ في ﴿دَكَّاءَ﴾ هنا [١٤٣]، والكهف [٩٨]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦)، بالمدِّ والهمزِ من غيرِ تنوينٍ فيهما
 على وزن «حَمَراء»^(٧) من قولهم: ناقةٌ دَكَّاءٌ، أي: منبسطةُ السَّنامِ، غيرُ

(١) انظر: الكشف ١/ ٤٧٤، الموضح ٢/ ٥٥٠.

(٢) سقط من هنا «أبو جعفر» من النسخ، زدناه من كلام المؤلف في سورة البقرة عند الآية: ٥١.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٠٨، والنشر ٢/ ٢٧١، والإتحاف ٢/ ٦١.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة ١٠٧، و١٢٠، ذكر له بالألف، وحذف الألف له من المبهج

٢/ ٣٦، وانظر الوجهين في: إيضاح الرموز ٤٠٤، وصاحب الإتحاف ١/ ٣٩١ لم

يذكر له إلا حذف الألف مخالفاً لما في أصله «اللطائف».

(٥) انظر: الآيات: ٥١، ١٢٦، ١٢٨، ٢٦٠.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٣٣٨، والنشر ٢/ ٢٧١، والإتحاف ٢/ ٦٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٧٥، الحجة لابن زنجلة ٢٩٥، الموضح

مرتفعة، أو مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ دَكَّاءٌ، للناشزة، وفي التفسير: أنه لم يذهب كلُّه، بل ذهب أعلاه، فهذا يناسبه.

وقرأ عاصمٌ كذلك في الكهف فقط، وافقهم على الموضوعين في السورتين الأعمش.

وقرأ الباقر بالتنوين من غير مدٍّ ولا همزٍ في السورتين مصدرٌ، واقعٌ موقع المفعول به، أي: مَدَّكَوْكَأً أو مُنَدَّكَأً، أو على حَذْفِ مضاف، أي: ذَا دَكَّ.

وفي انتصابه على القراءتين وجهان^(١): المشهورُ أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «جَعَلَ» بمعنى صَيَّرَ. والثاني: -وهو رأي الأخصس^(٢)- أنه مصدرٌ على المعنى، إذ التقديرُ: دَكَّهُ دَكَّاءً.

وأمَّا على القراءة الأولى فهو مفعولٌ فقط، أي: صَيَّرَهُ مِثْلَ نَاقَةٍ دَكَّاءَ، وَالدَّكُّ وَالدَّقُّ بِمَعْنَى، وَهُوَ تَفْتِيْتُ الشَّيْءَ وَسَحَقْتُهُ. وقيل: تَسْوِيْتُهُ بِالْأَرْضِ. قال ابنُ عباسٍ^(٣): «صار تراباً».

(١) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٩.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ١/٢١٢، وابن جرير في تفسيره ١٠/٤٢٧، وابن أبي حاتم في تفسيره ٥/١٥٦٠، ثلاثهم من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾، قال: «ما تجلى عنه إلا مثل الخنصر، قال: فجعله ﴿دَكَّاءً﴾، قال: تراباً...».

وضعف الشيخ الألباني في تخريجه لكتاب السنة إسناد ابن أبي عاصم، لأجل الحسين ابن علي بن الأسود، وهو صدوق يخطئ كثيراً كما في التقريب ٢٤٨، والحسين بن عمرو العنقري، وهو أيضاً ضعيف، قال أبو حاتم: لِيْن، يتكلمون فيه، وقال أبو زرعة: =

وقال الحسن^(١): «ساخ في الأرض».

وقرأ ﴿وَأَنَا أَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٣] بمد ﴿أَنَا﴾ نافع، وكذا أبو جعفر.

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [١٤٤] ابن كثير وأبو عمرو،

ووافقهما ابن محيصن.

واختلف في ﴿بِرِسَالَتِي﴾ [١٤٤]:

فنافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر، وروح بالتوحيد، والمراد به المصدر،

أي: بإرسالتي إليك^(٢).

لا يصدق، لكنّه تابعه الحسين بن الأسود والهيثم بن جنادة، فيتقوى به خصوصاً
تفسيره: «صار تراباً»، إذ هو موافق للغة، إلا أن مداره على أسباط بن نصر وهو صدوق
كثير الخطأ كما في التقريب ١٢٤، ومثله لا يُحسن حديثه إذا انفرد.

لكن طرفه الأول والأخير يشهد له حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً؛ أخرجه أحمد في
مسنده ١٩/٢٨١، ٢٠، ٤١١، برقم: ١٢٢٦٠، ١٣١٧٨، والترمذي في سننه ١٥٧/٥،
برقم: ٣٠٧٤، وقال: حسن صحيح غريب، وابن جرير في تفسيره ١٠/٤٢٩، والحاكم
في المستدرک ١/٢٥، ٢/٣٢٠، وصححه، وكذا صححه الشيخ الألباني في السنة
١/٢١٠-٢١١، برقم: ٤٨١، ٤٨٣، وفي صحيح سنن الترمذي برقم: ٣٠٧٤، وعزاه
السيوطي في الدر ٦/٥٥٨، إلى أبي الشيخ والبيهقي في كتاب الرؤية.

(١) أورد أبو حيان في تفسيره ٤/٣٨٤ عن سفيان أنه قال: رُوي أنه انساخ في الأرض. ولم
نقف عليه من قول الحسن، لكنه تقدّم من حديث أنس مرفوعاً بإسناد صحيح في هذا
المعنى.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٧٧، الحجة لابن زنجلة ٢٩٥، الموضح

ويجوزُ أن يكونَ بحدْفِ مضافٍ، أي: بتبليغِ رسالتي، والرسالةُ نفسُ المرسلِ به إلى الغيرِ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.
وقرأَ الباِقونَ بالألفِ على الجمعِ اعتباراً بالأَنواعِ. وتقدَّم ذلك في المائدة [٦٧]، والأَنعام [١٢٤].

وعن المطوِّعِي (بكلمي) [١٤٤] بكسر اللام والقصر^(١)، جَمْعُ كلمة، والجمهورُ بالفتحِ والمدِّ، وهو يَحْتَمَلُ أن يرادَ به المصدرُ، أي: بتكليمي إياك، فيكونُ قَولُه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].
ويحتملُ أن يكونَ المرادُ به التوراةُ وما أوحاه اللهُ إليه، من قولهم: القرآنُ كلامُ اللهِ، تسميةً للشيءِ بالمصدرِ. وقدَّم الرسالةَ على الكلامِ لأنَّها أسبقُ، أو ليرتقى إلى الأشرفِ، وكُرِّرَ حرفُ الجرِّ تنبيهاً على مغايرةِ الاصطفاءِ^(٢).
وفتَحَ ياءَ الإضافةِ من ﴿ءَايَاتِي الَّذِينَ﴾ [١٤٦] غيرُ ابنِ عامرٍ وحمزة، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ والمطوِّعِيُّ على الإسكانِ.

واختلَفَ في ﴿سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ [١٤٦]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ، بفتحِ الراءِ والشينِ، وافقهم الأعمشُ.
وقرأَ الباِقونَ بضمِّ الراءِ وسكونِ الشينِ.
واختلَفَ^(٣): هل هما بمعنى واحدٍ؟ فقال الجمهورُ: لغتان في المصدرِ كالبخلِ والبخلِ، والسُّقْمِ والسَّقْمِ، والحُزْنِ والحَزْنِ.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٩٦، إيضاح الرموز ٤٠٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٥١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٧٨، الحجة لابن زنجلة ٢٩٥، الموضح

/ وقال أبو عمر وبن العلاء: «الرُّشْدُ بضمِّه وسكونِ: الصِّلاحُ في النظر، وبفتحتين: الدِّين». ^[١٢]

قالوا: ولذلك أُجمع على قوله: ﴿فَإِنَّ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦٦]، بالضمِّ والسكون، وعلى قوله: ﴿فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]، بفتحتين.

واخْتَلَفَ فِي ﴿مِنْ حَلِيهِمْ﴾ [١٤٨]:

فحمزة والكسائي^(١) بكسرِ الحاءِ واللامِ وتشديدِ الياءِ مكسورةً على الإتيانِ لكسرةِ اللامِ، وافقهما الأعمش^(٢).

وقرأ يعقوبُ بفتحِ الحاءِ وسكونِ اللامِ وتخفيفِ الياءِ، وهي مُحْتَمَلَةٌ لِأَنَّ يَكُونُ «الْحَلِيَّ» مُفْرَدًا أُرِيدَ بِهِ الْجَمْعُ، أَوْ اسْمَ جِنْسٍ، مُفْرَدُهُ حَلِيَّةٌ عَلَى حَدِّ قَمْحٍ وَقَمْحَةٍ.

وقرأ الباقون بضمِّ الحاءِ وكسرِ اللامِ، وتشديدِ الياءِ مكسورةً، جَمْعُ^(٣) حَلِيٍّ كَحَقِيٍّ^(٤)، فيُجْمَعُ عَلَى فَعُولٍ كَفَلَسَ وَفَلُوسٌ، فَأَصْلُهُ حُلُويٌّ، فَاجْتَمَعَتْ الواوُ والياءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَقَلِبَتِ الواوُ ياءً، وَأُدْغِمَتْ وَكُسِرَتِ اللامُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مضمومةً لِتَصِحَّ الياءُ^(٥). ثم لك فيه بعد ذلك وجهان^(٦): تَرَكَ الْفَاءَ عَلَى ضَمِّهَا، أَوْ إتيانها للعين في الكسرة.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٣٨، النشر ٢/٢٧٢، الإتحاف ٢/٦٢.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٩٧، إيضاح الرموز: ٤٠٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٨٠، الحجة لابن زنجلة ٢٩٦، الموضح ٢/٥٥٥.

(٤) مفردة «حَقْوٌ»، وهو: الحَصْرُ والإِزَار.

(٥) أي: كُسِرَتِ اللامُ المضمومة حتى تبقى الياء على حالها، ولو بقيت الضمة على اللام لقلبت الياء واوًا.

(٦) انظر: الممتع في التصريف ٣٥٠.

وهذا مطرّدٌ في كلِّ جَمْعٍ على فُعُولٍ من المعتلِّ اللام، سواءً كان الاعتلالُ بالياءِ كحُلِّيٍّ وثُدِّيٍّ، أم بالواوِ نحو: عَصِيٍّ ودُلِّيٍّ، جَمْعُ عَصَاٍ ودَلْوٍ. وقال الجَعْبَرِيُّ^(١): «كُسِرَتِ اللامُ إِتِّبَاعاً لِّالياءِ^(٢)، لا أنها^(٣) كُسِرَتِ لَتَعْتَلَّ^(٤) الواوُ، لَعَدَمِ تَوَقُّفِ «طِيٍّ»^(٥) عليه، خلافاً لِمَدَّعِيهِ»^(٦).

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَيْنَ لَمْ يَرَحْمَنًا رَبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [١٤٩]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بِالخَطَابِ فِيهِمَا^(٧) وَنَصَبِ الْبَاءِ مِنْ ﴿رَبَّنَا﴾، فَالِنَصَبُ^(٨) عَلَى أَنَّهُ مَنَادِي، فَنَاسَبَهُ الْخَطَابُ، وَافْقَهُمِ الْأَعْمَشُ^(٩).

(١) كتر المعاني (خ): ٢١٠/أ.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٥١.

(٣) ت، ص: إلا أنها.

(٤) ت، ص: «لثقل» والمثبت موافق لما في الكنز.

(٥) أي: إن: «طِيٍّ» بقي فيه ما قبل الياء مفتوحاً على أصله، مع وجود الواو بعده، وأصله طَوِيٍّ.

(٦) مذهب الجَعْبَرِيِّ فيما جُمِعَ على فُعُولٍ كحُلِّيٍّ لا يَخْتَلِفُ عَنْ جَمْهُورِ التَّصْرِيفِيِّينَ فِي أَنَّ أَصْلَهُ حُلُوِيٍّ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، فَصَارَ حُلِّيٍّ، وَلَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ مَعَهُمْ فِي سَبَبِ كَسْرِ اللَّامِ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ اللَّامَ كُسِرَتِ لِمَجَانَسَةِ الْيَاءِ إِتِّبَاعاً، وَكَسَرَ الْحَاءَ إِتِّبَاعاً لِلإِتِّبَاعِ السَّابِقِ فِي اللَّامِ، كَمَا يَقُولُ فِي الْكَنْزِ (خ) ٢١٠/أ. وَهُم يَقُولُونَ: إِنْ كَسَرَةَ اللَّامَ لِتَصَحِّحِ الْيَاءِ، فَلَوْ لَمْ نَكْسِرِ الْيَاءَ لِأَصْبَحَتِ الْكَلِمَةُ «حُلُوًّا». انظر: الممتع: ٣٤٩.

(٧) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٥، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٣.

(٨) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٨٨، الحجة لابن زنجلة ٢٩٦، الموضح ٥٥٦/٢.

(٩) انظر: المبهج ٢/٢٩٧، إيضاح الرموز ٤٠٦.

وقرأ الباقيون بياء الغيب فيهما، ورَفَعِ ﴿رَبُّنَا﴾، فالرفع على أنه فاعلٌ، فيجوزُ أن يكونَ هذا الكلامُ صَدَرَ من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفةٍ، وهذا من طائفةٍ: فمن غَلَبَ عليه الخوفُ، وقَوِيَ على المواجهة، خاطب مستقيلاً مِنْ ذَنْبِهِ، ومن غَلَبَ عليه الحياءُ أخرج كلاماً^(١) مُسْتَحْيٍ من الخطابِ، فأسندَ الفعلَ إلى الغائبِ.

وقرأ ﴿مِنْ بَعْدَى أَجَلْتُمْ﴾ [١٥٠] بفتح ياءِ الإضافةِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ.

واختلَفَ في ﴿أَبْنُ أُمَّ﴾ هنا [١٥٠]، وفي طه [٩٤]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ^(٢)، بكسر الميمِ فيهما، وهو على رأيِ البصريين^(٣) كَسْرُ بناءٍ لأجلِ ياءِ المتكلمِ بمعنى: أَنَا أَصَفْنَا هذا الاسمَ المركبَ لياءِ المتكلمِ فكسِرَ آخرُه، ثم اجتزئ عن الياءِ بالكسرةِ.

وعلى رأيِ الكوفيين تكونُ الكسرةُ كسرةَ إعرابٍ، وحُدِفَتِ الياءُ مُجْتزَأً عنها بالكسرةِ كما اجتزئ عن ألفها بالفتحةِ. وافقهم الأعمشُ والحسنُ^(٤). وقرأ الباقيون بفتحها فيهما.

(١) سائر النسخ: «كلامه» وما أثبتناه من: غ، ح.

(٢) انظر: الروضة ٢/٦٧٣، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٥/٢٢٠٧، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٨٩،

الحجة لابن زنجلة ٢٩٧، الموضح ٢/٥٥٧.

(٤) انظر: الروضة ٢/٦٧٣، ومفردة الحسن ٢٩٤، والمبهبج ٢/٢٩٨.

وفيها مذهبان: مذهبُ البصريين: أنهما بُنِيا على الفتح لتركيبها تركيبَ خمسةَ عشرَ بالشَّبهِ اللفظيِّ، فعلى هذا ليس «ابن» مضافاً لـ «أم» بل هو مركبٌ معها، فحركتها حركةُ بناءٍ.

والثاني: مذهبُ الكوفيين / وهو أنَّ «ابن» مضافٌ لـ «أم» و«أم» مضافةٌ لياءِ المتكلمِ، وياءُ المتكلمِ قد قَلِبَتْ ألفاً تخفيفاً، فانفتحت الميمُ كقوله^(١):

يا بنةَ عمّا لا تلومي واهجعي

ثم حَذَفُوا الألفَ، وبقيت الفتحةُ دالةً عليها، وناداه بالأُمُّ لأنها أقربُ إلى الرحمةِ، وكانا من أب وأم.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٢) (تَشَمَّتْ) [١٥٠] بفتحِ التاءِ والميمِ، جَعَلَ «شَمَت» لازماً، فَرَفَعَ به (الأعداءُ) على الفاعليةِ، فالنهي للفظِ المخاطبِ، والمرادُ به غيرُه، أي: لا يَكُنْ منك ما يقتضي أن تَشَمَّتْ بي الأعداءُ^(٣).

والجمهورُ بضمِّ التاءِ وكسرِ الميمِ من «أشمت» رباعياً، ﴿الأعداءُ﴾ مفعول به.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ ضمُّ باءِ (ربُّ اغفر لي) [١٥١] بلا خلافٍ، كما في البقرة [١٢٦].

(١) البيت لأبي النجم، وهو في ديوانه: ١٣٤، والكتاب ٢/ ٢١٤، والمحتسب ٢/ ٢٣٨.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٠، إيضاح الرموز ٤٠٦.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ٢٥٩، البحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

وقرأ ﴿ تَشَاءُ أَنْتَ ﴾ [١٥٥] بتحقيق الهمزة الأولى وقلب الثانية واواً محضةً مفتوحةً نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورؤيس، وافقهم ابنٌ مَحِيصِنٍ واليزيدي. وقرأ ابنٌ عامرٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ، بتحقيقهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وفتح ياء الإضافة من ﴿ عَذَابِي أُصِيبُ ﴾ [١٥٦] نافعٌ، وكذا أبو جعفر. وأمال ﴿ مُرْسَلَهَا ﴾ هنا [١٨٧]، وفي هود [٤١] حمزةٌ والكسائي، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمشُ وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(١) (من أساء) [١٥٦] بسينٍ مهملةٍ وفتح الهمزة على المضى، لكن قال الداني فيما نقله في «الدر»^(٢): «لا تصح هذه القراءة عن الحسن، ولا عن طاوس^(٣)».

وقرأها يوماً سفيان بن عيينة، واستحسنها، فقام إليه عبد الرحمن المقرئ^(٤)، فصاح به وأسمعه، فقال سفيان: «لم أفطن لما يقول أهل البدع».

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٩٤، إيضاح الرموز ٤٠٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٧٨.

(٣) طاوس بن كيسان، أبو عبد الرحمن، الفارسي، ثم اليمني، الجندي -نسبة إلى مدينة باليمن- ثقة، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن، (ت: ١٠٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/٣٨، غاية النهاية ١/٣٤١.

(٤) لم نهتد إلى المراد به، ولعله: أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ (ت: ٢١٢هـ). انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٤٦٣.

يعني عبد الرحمن: أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ تَعَلَّقُوا بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ لَهُ، فَاعْتَذَرَ سَفِيَانٌ عَنْ ذَلِكَ».

وقرأ ﴿التَّيِّبَةَ﴾ بالهمزة [١٥٧] نافعٌ.

وأمال ﴿التَّوْرِيَةَ﴾ [١٥٧] بينَ بَيْنَ قَالُونَ بِخُلْفِ عَنهُ، وَوَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ. وَأَمَالُهَا كَبْرَى وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ وَحَمْزَةٌ بِخُلْفِ عَنهُ، وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ، وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ.

وبالصغرى قرأ حمزةٌ مِنْ طَرِيقِ «الشَّاطِيبِيَّةِ» كأصلها، و«العنوان»، وفاقاً لجمهور المغاربة. وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الْإِمَالَةِ^(١). وَفِي أَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ [٣]، ك(الأنجيل) [٣] بفتح الهمزة للحسن.

وقرأ ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [١٥٧] بالاختلاسِ والسكونِ الدُّورِيِّ والسوسِيِّ، وَافْقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصِينَ مِنْ «المبهج» عَلَى الْإِسْكَانِ^(٢). وَرَوَى بَعْضُهُمُ الْإِتْمَامَ عَنِ الدُّورِيِّ كَقِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ وَمَعَهُمُ الْيَزِيدِيُّ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧]:

فابنُ عامرٍ^(٣) بفتح الهمزة ومدّها وفتحِ الصادِ وألفٍ بعدها على الجمعِ.

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١١١٤.

(٢) المبهج ٢/ ٤٧، تقدم في البقرة عند الآية: ٥٤.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ١٥٩، والنشر ٢/ ٢٧٢، والإتحاف ٢/ ٦٥.

[١٣/٢]

وقرأ / الباقون بكسرِ الهمزة والقصرِ وإسكانِ الصادِ من غيرِ ألفٍ على الأفرادِ، فمن جمع فباعبار متعلقاته وأنواعه^(١)، وهي كثيرة، ومن أفرد فلأنه اسمُ جنس.

وعن المطوِّعي^(٢) (عشرة عينا) [١٦٠] بكسرِ الشين، وعنه إسكانُها مخيراً، فالكسرُ لغة تميم، والسكونُ لغة الحجاز^(٣)، وبه قرأ الجمهورُ وجهاً واحداً. وأمال ﴿إِذْ أَنْتَسَقَفَهُ﴾ [١٦٠] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ بالتقليلِ والفتح، وبه قرأ الباقون. وعن المطوِّعي^(٤) (ما رَزَقْتَكُمْ) [١٦٠] بالتاءِ مضمومةً بدلَ النونِ مِنْ غيرِ ألفٍ على الأفرادِ.

وقرأ ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [١٦١] بالإشمامِ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ ﴿تُغْفَرُ﴾ [١٦١] بالتأنيثِ مبنياً للمفعولِ نافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، ويعقوبُ، والباقون بالنونِ مبنياً للفاعل^(٥) كما في البقرة [٥٨].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩٣/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٩٨، الموضح ٥٥٨/٢.

(٢) انظر: المبهج ٢/٢٩٩-٣٠٠، إيضاح الرموز ٤٠٧.

(٣) انظر: البحر ٤/٤٠٦.

(٤) المبهج ٢/٢٩٩-٣٠٠، إيضاح الرموز ٤٠٧.

(٥) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٩٤/٤، الحجة لابن زنجلة ٢٩٨، الموضح ٥٥٩/٢.

فينتج من هذه الآية ومن ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ هنا [١٦١] أربع قراءات:
 الأولى: لنافع، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿ تَغْفِرُ ﴾ بالتأنيث، مبنياً
 للمفعول ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ بجمع السلامة مرفوعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله.
 الثانية: ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي، وكذا خلف، ﴿ تَغْفِرُ ﴾
 بنون العظمة، ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ بجمع السلامة منصوباً بالكسر على
 القاعدة، وافقهم ابن مُحَيِّصٍ والحسن^(١) والأعمش، لكن في الوجه الثاني
 عن ابن مُحَيِّصٍ في ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾.

الثالثة: لأبي عمرو ﴿ تَغْفِرُ ﴾ بالنون ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ على وزن «عطاياكم»
 جمع تكسير، وافقه اليزيدي وابن مُحَيِّصٍ في الوجه الآخر من «المبهج»^(٢)،
 ولا خلاف عنه في النون.

الرابعة: لابن عامر ﴿ تَغْفِرُ ﴾ بالتأنيث مبنياً للمفعول ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾
 بالتوحيد والرفع، وهو واقع موقع الجمع اختصاراً لفهم المعنى، قاله
 الحكري^(٣).

وأما موضع «نوح» [٢٥] فأبو عمرو بوزن «قضاياكم»، وافقه اليزيدي
 والحسن، والباقون بجمع السلامة مخفوضاً بالكسرة.

(١) سقط: «والحسن» من: د، ص، ت، والمثبت موافق لما في مفردة الحسن ٢١٥، ٢٩٤،

وإيضاح الرموز ٤٠٧.

(٢) المبهج ٣٠١/٢.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ٧٣/أ.

واتفقوا على ﴿خَطَايَكُمُ﴾ في البقرة [٥٨] للرَّسْم^(١).
وعن الحسن^(٢) (يُسَبِّتُونَ) [١٦٣] بَضَمَّ الياءِ وكسِرِ الباءِ الموحدة من
«أَسْبَت»، أي: دَخَلَ في السبِّ.
وعن المطوِّعِيَّ عن الأعمش^(٣) بفتحِ الياءِ وَضَمَّ الموحدة.
واخْتَلَفَ في ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ [١٦٤]:

فحفص^(٤) بالنصبِ على المفعولِ من أَجْلِهِ^(٥)، أي: وعظناهم لأجلِ
المعذرة، ولو قال^(٦) رجلٌ لرجلٍ: معذرة إلى الله، وإليك من كذا، لانتصب،
أو النصب على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ من لفظها، تقديرُه: نعتذر معذرةً، أو
انتصب [انتصاب] ^(٧)المفعولِ به؛ لأنَّ المعذرةَ تتضمنُ كلاماً، والمفردُ

(١) في النشر ٢/٢٧٢ «من أجل الرسم» لأن الكلمة ﴿خَطَايَكُمُ﴾ في البقرة [٥٨]،
رسمت على خمسة أحرف من غير ألف قبل الياء وبعدها، ورسمت التي في الأعراف
[١٦١]، ونوح [٢٥] على ستة أحرف هكذا «خطيتكم»، و«خطيتهم» بقاء زائدة في
الموضعين. انظر: المقنع ٦٤، ومختصر التبيين ١٤٢/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٩٦، وإيضاح الرموز ٤٠٨.

(٣) الذي ذكره في المبهج ٢/٣٠١ عن المطوِّعِيَّ بَضَمَّ الياء مثل قراءة الحسن، وفي إيضاح
الرموز ٤٠٨، والإتحاف ٢/٦٦ «يُسَبِّتُونَ» بفتح الياء وَضَمَّ الباء الموحدة، ومثله في
الفوائد المعبرة ٢٨٧.

(٤) انظر: المستنير ٢/١٦٠، النشر ٢/٢٧٢، الإتحاف ٢/٦٦.

(٥) انظر: الكشف ١/٤٨١، الموضح ٢/٥٦٠.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ١/٣٢٠.

(٧) زيادة من الدر المصون ٥/٤٩٥.

المتضمّنُ لكلامٍ إذا وقع بعد القولِ [نصب] ^(١) نصبَ المفعولِ به، كقُلْتُ خطبة، وافقه اليزيدي ^(٢)، فخالف أبا عمرو. والباقون بالرفعِ خبرَ مبتدأٍ مضمّرٍ، أي: مَوْعِظَتُنَا مَعْدِرَةٌ. والعُذْرُ: التنصُّلُ من الذَّنْبِ.

واختلَفَ في ﴿بَعِيسٍ﴾ [١٦٥]:

فنافعٌ وهشامٌ من طريقي الداجوني، وكذا أبو جعفر ^(٣)، بكسرِ الباءِ الموحدةِ وياءٍ / ساكنةٍ بعدها من غيرِ همزٍ مثل «عيسٍ» على أن أصله ^(٤) «ييسٍ» على وزن «كَيْفٍ»، ثم أُتبعَتِ الباءُ للهمزة في الكسرِ، ثم سُكِّنَتِ الهمزةُ، ثم أُبدِلَتِ ياءٌ كـ «بيرٍ» و«ذيبٍ»، أو أنّه في الأصلِ فعلٌ ماضٍ سُمِّيَ به فأعربَ كقوله عليه السلام ^(٥): «أنهاكم عن قيلٍ وقالٍ» بالإعرابِ.

(١) زيادة من الدر المصون ٥/٤٩٥.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣٠١، إيضاح الرموز: ٤٠٨.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٩٩، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٦.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٤/٩٩، الحجة لابن زنجلة ٣٠٠، الموضح ٢/٥٦٠.

(٥) والحديث صحيح متفق عليه ورد بألفاظ مختلفة كما سيأتي، واللفظ الذي ذكره المصنف «أنهاكم عن قيلٍ وقالٍ» عزاه السيوطي في جمع الجوامع برقم (٤٦٠٤)، وكذا هو في جامع الأحاديث الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير ٢/٤٦٥، برقم (٦٦٥٨) إلى أبي يعلى والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن بسرة ولم نقف عليه فيهما.

وكذا عزاه إلى الضياء في الأحاديث المختارة.

وقرأ ابنُ ذُكْوَانَ وهشامٌ من غيرِ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ بِكسرِ الموحدةِ وهمزة ساكنةٍ من غيرِ ياءٍ على أنه «بئس» كحذر، فُنُقِلَتْ كسرةُ الهمزةِ إلى الباءِ وأتبعَتْ، ثم سُكِّنَتْ كَفَخَذ.

وعن الحسن^(١): كَسُرُ الباءِ وهمزةٌ ساكنةٌ بعدها، وفتحُ السينِ من غيرِ تنوينٍ، جَعَلَهَا التي لِلدَّمِّ في نحو «بئس الرجلُ زيدٌ».

واخْتَلَفَ عن أبي بكرٍ: فالجمهورُ عن يحيى بنِ آدمَ عنه بباءٍ موحدةٍ مفتوحةٍ، ثم ياءٍ ساكنةٍ، ثم همزةٌ مفتوحةٍ، على وزنِ «ضَيْعَم» وهي صفةٌ على «فَيْعَل»، وهي كثيرةٌ في الأوصافِ.

وأخرجه البخاري في صحيحه ٣٠٦/١١، مع الفتح، ك: الرقاق، ب: ما يكره من قيل وقال، برقم (٦٤٧٣)، وكذا في الاعتصام، ب: ما يكره من كثرة السؤال... برقم (٧٢٩٢) ولفظه - وهو من حديث المغيرة بن شعبة - «كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال».

وأخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٣٤٠-١٣٤١، ك: الأفضية، ب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة... بعد رقم ٥٩٣ من حديث المغيرة بلفظ: «ونهى عن ثلاث: عن قيل وقال...» وجاء عنده أيضاً برقم (١٧١٥)، من حديث أبي هريرة والمغيرة بلفظ: «يكره لكم قيل وقال...» ولفظ المغيرة: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال...» ورواه أحمد في مسنده ٤/٢٤٦، باللفظ المذكور، وكذا في ٤/٢٥٠-٢٥١، ٢٥٤، بلفظ: «نهى عن ثلاث عن قيل وقال...» و«كان ينهى عن قيل وقال...»، وصحح الحديث محققوا المسند ٣٠/٧٩، ١٢٧، ١٦٨-١٦٩.

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٩٥، وإيضاح الرموز ٤٠٨-٤٠٩.

وروى الجمهورُ عن يحيى العُلَيْمِيِّ عنه بفتحِ الباءِ وكسرِ الهَمْزَةِ وياءِ ساكنةٍ على وزنِ «رئيس»، على أنه وصفٌ على «فعليل» كـ«شديد» وهو للمبالغة، أو على أنه مصدرٌ وُصِفَ به، أي: بعذابٍ ذي بأسٍ، فبئس مصدرٌ مثل النذير والنكير، وبه قرأ الباقر، أي: على وزن «رئيس».

وكلُّهم كسرَ السينَ منونةً إلا الحسنَ، فإنه فَتَحَهَا مِنْ غيرِ تنوينٍ كما تقدَّم. ويُوقَفُ عليها لحمزةٌ بالتسهيلِ كالياءِ. قيل^(١): ويأبدلها ياءً، وُضِعَفَ. ووافقهُ الأعمشُ بخُلْفٍ عنه.

وعن الأعمش (يَفْسِقُونَ) [١٦٥] بكسرِ السينِ كالبقرة [٥٩].

وعن الحسنِ^(٢) (وَرَّثُوا الْكِتَابَ) [١٦٩] بَضَمِّ الواوِ وتشديدِ الراءِ مبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله.

وقرأ ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [١٦٩] بالخطابِ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وأبو جعفر ويعقوب^(٣) على الالتفاتِ^(٤) من الغيبةِ إلى الخطابِ.

والمراد بالضمائرِ حينئذٍ شيءٌ واحدٌ، أو الخطابُ لهذه الأمة، أي: أفلا تعقلون أنتم هؤلاء وما هم عليه، وتتعجبون من حالهم؟ والباقر بالغيبِ جَرِيًّا على ما تقدَّم من الضمائرِ. وذَكَرَ في الأنعام [٣٢].

(١) سقطت من: ص، ت، والمثبت موافق لما في النشر ١/ ٤٨٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٩٦، إيضاح الرموز ٤٠٩.

(٣) سقط من هنا «وأبو جعفر ويعقوب» من النسخ، وزدناهما من كلام المؤلف في سورة الأنعام عند الآية: ٣٢، وانظر: النشر ٢/ ٢٥٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٣٠١، الموضح ٢/ ٥٦٢.

وَسَهَّلَ ﴿ تَأَذَّنَ ﴾ [١٦٧] ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ بغيرِ خِلافٍ، وَسَبَقَ فِي الهمزِ المِفرِدِ^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ يُمَسِّكُونَ ﴾ [١٧٠]:

فأبو بكرٍ بسكونِ الميمِ، وتخفيفِ السينِ^(٢)، من أَمَسَكَ. وقرأ الباقون بالفتح والتشديد مِنْ مَسَّكَ بمعنى تَمَسَّكَ^(٣)، حكاه أهل التصريف^(٤)، أي: إِنْ «فَعَّلَ» بمعنى «تَفَعَّلَ».

وعلى هذا فالباءُ لِلآلَةِ كهي في «تَمَسَّكْتُ بِالْحَبْلِ»، وهما لغتان يقال: مَسَّكْتُ وَأَمَسَّكْتُ، ولكنَّ «أَمَسَّكَ» متعدٍ قال تعالى: ﴿ وَيُمَسِّكُ السَّمَاءَ ﴾ [الحج: ٦٥]، فعلى هذا مفعولٌ فِعْلِهِ محذوفٌ، تقديرُه: يُمَسِّكُونَ دِينَهُم وَأَعْمَالَهُم بِالْكِتَابِ، فالباءُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ وَأَنْ تَكُونَ لِلآلَةِ، أي: مصاحبين للكتابِ، أي: لأوامره ونواهيهِ.

/ وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ هنا [١٧٢]، ويس [٤١]، والأول والثاني

[١/١٤]

من الطور [٢١]:

فنافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٥)، بإفرادِ أولِ الطورِ والجمعِ في الثلاثة مع كسرِ التاءِ فيها، وضمُّها أولِ الطورِ.

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٤١.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٣٤١، والنشر ٢/ ٢٧٣، والإتحاف ٢/ ٦٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٠٢، الحجة لابن زنجلة ٣٠١، الموضح ٢/ ٥٦٣.

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ١٧٤.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٦، والنشر ٢/ ٢٧٣، والإتحاف ٢/ ٦٨.

وقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالإفرادِ في الأربعةِ مع ضَمِّ تاءِ أولِ الطورِ، وفَتَحِها^(١) في الثلاثةِ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ^(٢).

وقرأ أبو عمروٌ بالجمعِ في الأعرافِ، وموضعيّ الطورِ، مع كسرِ التاءِ في الثلاثةِ، وبالإفرادِ في يسّ، ومع فتحِ التاءِ فيه، وافقه اليزيديُّ .
وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ، بالجمعِ في الأربعةِ، مع رفعِ التاءِ في أولِ الطورِ، وكسرها في الثلاثةِ.

وعن الحسنِ، كأبي عمرو، إلا أنه رفع أولِ الطورِ.
فكلُّهم رَفَعَ تاءَ أولِ الطورِ، إلا أبا عمروٍ واليزيديُّ فكسراها، لكن قال ابن القاصحِ في «المصطلح»^(٣): «وأُجْمِعُ على ضَمِّ التاءِ» يعني القراءَ الذين جَمَعَهُم فيه^(٤): أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ وخلفٌ، وابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ والأعمشُ.

فأمّا قراءةُ الجمعِ^(٥) هنا فيُحتملُ أن يكونَ مفعولٌ ﴿أَخَذَ﴾ محذوفاً لفهمِ المعنى، و﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ بدلٌ من ضميرِ ﴿ظُهُورِهِمْ﴾ كما أن ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾

(١) أي: وفتح التاء.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢١، والمبهج ٢/٣٠٤، إيضاح الرموز ٣٠٩.

(٣) مصطلح الإشارات ٥٠١.

(٤) أي: في كتابه: «مصطلح الإشارات».

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٠٤، الحجة لابن زنجلة ٣٠١،

بدلٌ من ﴿بَنِيَّ آدَمَ﴾، والمفعول المحذوف هو الميثاق لقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا عَلِيًّا﴾ [الأحزاب: ٧]، وتقدير الكلام: وإذ أخذ ربك من ظهور ذريّات بني آدم ميثاق التوحيد. واستعار أن يكون أخذ الميثاق من الظهور، كأن الميثاق لصعوبته والارتباط به شيءٌ ثقيلٌ يُحمَلُ على الظَّهر.

وأما قراءة الأفراد فيتعيّن أن يكون ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ مفعولاً بـ ﴿أَخَذَ﴾ وهو على حذفٍ مضافٍ، أي: ميثاق ذريّاتهم، يعني أنه لم يَجْزُ فيه ما جاز في ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ من أنّه بدلٌ، والمفعول محذوفٌ، وذلك واضح^(١)؛ لأنّ مَنْ قرأ ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بالأفراد لم يقرأه إلا منصوباً، ولو كان بدلاً من «هم» في ﴿ظُهُورِهِمْ﴾ لكان مجروراً، بخلاف ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ بالجمع، فإنّ الكسرة تصلح أن تكون علامةً للجراً والنصبِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ، قاله في «الدر»^(٢).

والمعنى: أخرج الله من أصلاهم نسلهم على ما يتوالدون قرناً بعد قرنٍ، وأشهدهم على أنفسهم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، أي: نصّب لهم دلائل ربوبيّته، وركّب في عقولهم ما يدعوهم إلى الإقرار بها، حتى صاروا بمنزلة مَنْ قيل [لهم]^(٣): ألسن بربكم، قالوا بلى، فنزل تمكينهم من العلم بها، وتمكنهم

(١) ت، ص: «أرجح».

(٢) الدر المصون ٥١٢/٥.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من البيضاوي.

منه، منزلة الإشهاد والاعتراف على طريقة التمثيل^(١). ويُدلُّ / عليه قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [١٧٢]، قاله البيضاوي^(٢).

وقال الجعبري^(٣): «في الخبر^(٤): مسح الله ظهر آدم بيده، فاستخرج منه مَنْ هو مولودٌ إلى يوم القيامة كهيئة الذرِّ، فقال^(٥): يا آدم هؤلاء ذريَّتكَ

(١) هذا القول الذي نقله المصنف عن البيضاوي يخالف ما عليه عامة أهل العلم؛ إذ قرروا أن المراد بالأخذ المذكور في الآية هو الميثاق الأول الذي أخذه الله على بني آدم بعد أن أخرجهم من ظهر آدم، فأشهدهم على أنفسهم وقرّهم بالتوحيد، واستدلوا على ذلك بآيات وأحاديث منها: حديث ابن عباس مرفوعاً: «أخذ الله الميثاق من ظهر آدم فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرهم بين يديه، ثم كلمهم قُبلاً، قال: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾» الآيتين، وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم: ٢٤٥٥، وابن أبي عاصم في السنة برقم: ٢٠٨، والنسائي في السنن الكبرى برقم: ١١١٩١، وانظر: السلسلة الصحيحة ٤/ ١٥٨، ١٦٣. وقد حكم جمع من أهل العلم بأن الأحاديث الواردة في تفسير هذه الآية متواترة تواتراً معنوياً، ومن هؤلاء العلماء: النحاس في معاني القرآن ٣/ ١٠١، وابن عطية في المحرر الوجيز ٦/ ١٣٤، وابن جزي الكلبي في التسهيل ٢٣٠، والثعالبي في تفسيره ٢/ ٦٤، والمقبلي في الأبحاث المسددة في فنون متعدّدة ١٥٠، والألباني في السلسلة الصحيحة ٥/ ١٥٨، ١٦٣. وحكى ابن عبد البر في التمهيد - شروح الموطأ ٨/ ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩ - إجماع أهل السنة على مقتضى هذه الأحاديث.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ٣٧٦.

(٣) كنز المعاني (خ): ٢١٢/أ.

(٤) سيأتي تخريجه في ص: ٢٢٢٦.

(٥) في ص: «وقال».

أَخَذْتُ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ بَأَن يَعْبُدُونِي، وَلَا يُشْرِكُوا بِي شَيْئاً، وَعَلَيَّ رِزْقُهُمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، فَقَالُوا: بَلَى، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ شَهِدْنَا، فَقَطَّعَ عُنُقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» انتهى.

وعن المطَّوعِي كسرُ ذالِ (ذِرِّيَّتِهِمْ) هذه [١٧٢]، و(ذِرِّيَّة) بعدها [١٧٣] كالبقرة [١٢٤].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ [١٧٢]، ﴿أَوْ تَقُولُوا﴾ [١٧٣]:

فأبو عمرو^(١) بالغيبِ فيهما جَزِيًّا^(٢) على الأسماءِ المتقدمة، أي: أشهدهم كراهةً أو لئلا يَعْتَذروا، يقولوا: ما شَعَرْنَا، أو الذَّنْبُ لَأَسْلَافِنَا، قاله الجَعْبَرِيُّ^(٣).

وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤) واليزيديُّ.

وقرأ الباقر بن تاءِ الخطابِ. وهذا واضحٌ على قولنا: إِنَّ ﴿شَهِدْنَا﴾ مسندٌ إلى ضميرِ الله سبحانه وتعالى.

وقيل: على قراءةِ الغيبِ يتعلق ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ بِأَشْهَدَهُمْ، ويكون ﴿قَالُوا... شَهِدْنَا﴾ معترضاً بين الفعلِ وعلته^(٥)، والخطابُ على الالتفاتِ،

(١) انظر: الروضة ٢/٦٧٦، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٦٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٠٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٠٢، الموضح ٢/٥٦٤.

(٣) كنز المعاني (خ): ٢١٢/أ.

(٤) ت: «وافقه الأعمش بخُلفِ عنه»، وهو سهو. انظر: المبهج ٢/٣٠٥، إيضاح الرموز

(٥) في: ش، ح: «بين الفعل وفاعله وعلته».

فتكون الضمائر لشيء واحد، وعن ابن عمرو^(١) مرفوعاً: «أخذ ربك من بني آدم

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٥٥٢/١٠، وساقه ابن كثير في تفسيره ٤٣٨-٤٣٩/٦ بإسناد ابن جرير من طريق أحمد بن أبي طيبة عن سفیان بن سعيد، عن الأجلح، عن الضحاك وعن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً. وكذا رواه ابن منده في كتاب الرد على الجهمية ٦٣-٦٤، معلقاً عن مجاهد عنه، وقال: «لا يثبت».

وقال ابن جرير في المصدر السابق ٥٦٤/١٠: «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما روي عن رسول الله ﷺ إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفه على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه» والحرف الذي أشار إليه الطبري هو قوله: «فقال لهم: ألسنت بربكم قالوا: بلى»، قالت الملائكة: «شهدنا أن يقولوا... إلى آخره».

فأعل ابن جرير رواية أحمد بن أبي طيبة المرفوعة والمنفردة بالزيادة في آخرها برواية المتقين الحفاظ الذين رووها موقوفة على عبد الله بن عمرو ومن غير الزيادة المذكورة، ثم ساقها ابن جرير في تفسيره ٥٥٢-٥٥٣/١٠ عن ابن بشار عن يحيى بن سعيد عن سفیان، وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره ١٦١٣/٥ برقم (٨٥٣٢) من طريق يحيى بن يمان عن سفیان وشريك كلاهما عن منصور به، وكذا ابن جرير من طريق جرير عن منصور به موقوفاً. وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة... برقم (٩٩٣) من طريق أبي إسحاق عن سفیان به موقوفاً، وتصحّف فيه ابن عمرو إلى ابن عمر، فكلهم رووه موقوفاً.

ورجح الحفاظ ابن كثير في تفسيره ٤٣٩/٦ الموقوف فقال: «أحمد بن أبي طيبة هذا هو أبو محمد الجرجاني قاضي قومس، كان أحد الزهاد، أخرج له النسائي في سننه، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه - وهو في الجرح والتعديل ٦٤/٢ برقم (١٠٨) - وقال ابن عدي: حدث بأحاديث أكثرها غرائب.

من ظهورهم ذريتهم، كما يؤخذ بالمشط من الرأس فقال لهم: ألسنتُ بربكم؟ قالوا: بلى، فقالت الملائكة: شهدنا عليكم بالإقرار بالربوبية؛ لثلاثا تقولوا).

وأظهر ثاءً ﴿يَأْهَتْ﴾ [١٧٦] عند ذال ﴿ذَلِكَ﴾ نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وهشامٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ بخُلفٍ عنهم، وسبَقَ في حروفٍ قُرِبَتْ مَخارجُها^(١).
ويوقف على قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ﴾ [١٨٠] ونحوه لحمزةً بالنقلِ والسكتِ في الهمزة الأولى، وفي الثانية البدلُ ألفاً مع المدِّ والتوسطِ والقصرِ والرَّومِ بالتسهيلِ مع المدِّ والقصرِ. فهذه عشرةٌ أوْجُهٍ.

ويمتنع وجهُ عدمِ السكتِ وعدمِ النقلِ لعدَمِ صحتهِ رواية، كما تقدَّم في أولِ البقرة عند قوله^(٢): ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [٤]، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفٍ عنه.

واختلِفَ في ﴿يُلْجِدُونَ﴾ هنا [١٨٠]، والنحل [١٠٣]، وفصلت [٤٠]:
فحمزة^(٣) بفتحِ الياءِ والحاءِ في الثلاثةِ مِنْ لَحْدٍ ثلاثياً، وافقه الأعمشُ^(٤).
وقرأ الكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، كذلك في النحل. وقرأ الباقون بضمِّ الياءِ وكسرِ الحاءِ في الثلاثةِ مِنْ «ألحد».

وقد روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قوله، وكذا رواه ابن جرير عن منصور، وهذا أصح، والله أعلم. وقال الحافظ في التقریب ٩٢ برقم (٥٢): في ترجمة أحمد بن أبي طيبة، «صدوق له أفراد» فلعله من أفرادهِ وغرائبهِ، أي الرفعِ والزيادةِ في آخرِ الرواية.

(١) انظر: ٧٦٣/٢.

(٢) انظر: سورة البقرة الآية: ٤.

(٣) انظر: المستنير ١٦١/٢، النشر ٢٧٣/٢، الإتحاف ٧٠/٢.

(٤) انظر: المبهج ٣٠٥/٢، إيضاح الرموز ٤١٠.

ف قيل^(١): هما بمعنى واحدٍ، وهو المَيْلُ والانحرافُ، ومنه: لَحْدُ القبرِ؛ لأنَّهُ يُمالُ بحَفْرِهِ إلى جانبِهِ بخلافِ الصَّريحِ، فَإِنَّهُ يُحْفَرُ فِي وَسْطِهِ. وَنُقِلَ عَنِ الكَسَائِي^(٢) أَنَّهُ قَالَ: «ألحد: أعرض، ولحد: مال»؛ ولهذا وافق حمزة في النحل؛ إذ معناه: يميلون إليه.

وأبدلَ همزة ﴿فِيَّائِي﴾ [١٨٥] ياءً مفتوحةً وَرَشَّ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، كَمَا ذَكَرَ فِي الهمزِ المِفرِدِ^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [١٨٦]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(٤) بنونِ العِظْمَةِ على الِاتِّفَاتِ^(٥) مِنَ الغَيْبَةِ إلى التَّكْلِمْ تَعْظِيمًا، وَرَفَعَ الرِّاءَ على الاستِثْنافِ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٦).

وقرأ / أبو عمرو وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ بالياءِ على الغَيْبَةِ جَرِيًّا على اسمِ اللَّهِ تعالى، وَرَفَعَ الرِّاءَ على الاستِثْنافِ، وافقهم اليَزِيدِيُّ والحسنُ.

[١/١٥]

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٨/٤، الحجة لابن زنجلة ٣٠٣، الموضح ٥٦٦/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٢٣/٥.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٨٣٧/٢.

(٤) انظر: الغاية ٢٦٢، النشر ٢٧٣/٢، الإتحاف ٧٠/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٩/٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٠٣، الموضح ٥٦٧/٢.

(٦) ص، د: «اليَزِيدِيُّ والحسنُ»، والمثبت هو الصواب. انظر: المبهج ٣٠٦/٢، إيضاح الرموز ٤١١. ولم تُذكر هذه الكلمة في مفردة ابن محيصة في سورة الأعراف.

وقرأ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالياءِ وجَزَمِ الرَاءِ نَسَقًا على مَحَلٍّ قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [١٨٦]؛ لأنَّ الجملة المنفيَّة جوابُ الشرط، فهي في محلِّ جَزَمٍ، فَعُطِفَ على محلِّها، أو أنَّه سكونٌ تخفيفٌ لتوالي الحركاتِ كقراءة أبي عمرو ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ونحوهما.

وأمال ﴿طُعَيْنَهُمْ﴾ [١٨٦] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ.

وقرأ ﴿السُّوءِ إِنَّ﴾ [١٨٨] بتحقيقِ الأولى وإبدالِ الثانيةِ واواً مكسورةً، وبتسهيلها بين الهمزة والياءِ، -وحكى ثالثٌ: وهو تسهيلها بين الهمزة والواوِ، وضَعَّفَ - نافعٌ^(٢) وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ. وقرأ الباقون بتحقيقهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٣).

وقرأ ﴿إِن أَنَا إِلَّا﴾ [١٨٨] بالمدِّ، قالونٌ بخُلْفٍ عنه كما في البقرة [٢٥٨].

وأمال ﴿تَعَشَّهَا﴾ [١٨٩] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتحِ والتقليلِ، والباقون بالفتحِ.

(١) وافقهم الأعمشُ كما في المبهج ٣٠٦/٢.

(٢) فاعل: «قرأ».

(٣) قوله: «وافقهم الحسن والأعمش» زيادة من ح، وهي موافقة لما في مفردة الحسن

واختلِفَ في ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ [١٩٠]:

فنافعٌ وأبو بكرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ^(١) بكسرِ الشينِ وإسكانِ الراءِ وتنوينِ الكافِ من غيرِ همزٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢).

وقرأ الباقرُ بضمِّ الشينِ وفتحِ الراءِ، وبالمدِّ والهمزِ مفتوحاً من غيرِ تنوينِ الكافِ، جمعَ شريك. فالشُّرْكُ^(٣) مصدرٌ لا بُدَّ^(٤) من حَذْفِ مضافٍ، أي: ذوي شِرْكَ، بمعنى: إشراك، فهو في الحقيقة اسمُ مصدرٍ، وقيل: المرادُ بالشُّرْكِ النصيبُ، وهو ما جَعَلَاهُ مِنْ رِزْقِهِمَا له يأكله معهما، وكانا يأكلان ويشربان وحدهما، فالضميرُ «له» يعود على الولدِ الصالحِ.

واختلِفَ في ﴿يَتَّبِعُوكُمْ﴾ هنا [١٩٣]، و﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ في الشعراء [٢٢٤]:

فنافعٌ^(٥) بسكونِ التاءِ وفتحِ الباءِ الموحدةِ فيهما. وافقه الحسنُ^(٦).

وقرأ الباقرُ بفتحِ التاءِ مشددةً، وكسرِ الباءِ، فيهما.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٠١/٢، النشر ٢٧٣/٢، الإتحاف ٧١/٢.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢١، المبهج ٣٠٧/٢، إيضاح الرموز ٤١١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١١١/٤، الحجة لابن زنجلة ٣٠٤، الموضوع ٥٦٨/٢.

(٤) زاد في: خ، غ: «لا بد لعدم صحته رواية من». وجملة النعت فيها ضمير مقدر، أي: فيه.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٣٤٢، النشر ٢٧٣-٢٧٤، الإتحاف ٧١/٢.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٢٩٧، إيضاح الرموز ٤١١.

ف قيل: هما لغتان^(١)، ولهذا جاء في قصة آدم ﴿فَمَنْ تَبِعَ﴾ [البقرة: ٣٨]، وفي مكان آخر ﴿أَتَّبَعَ﴾ [طه: ١٢٣]. وقيل: تبع اقتفى أثره، وأتبع بالتشديد: اقتدى به، والأول أظهر.

واختلِفَ في ﴿يَبْطِشُونَ﴾ هنا [١٩٥]، و﴿يَبْطِشُ بِالَّذِي﴾ في القصص [١٩]، و﴿نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكَبْرَى﴾ في الدخان [١٦]:
فأبو جعفر^(٢) بضم الطاء في الثلاثة، وافقه الحسن^(٣)، وقرأ الباقر بالكسر فيهن. والبطش: الأخذ بالقوة.

وقرأ ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [١٩٥] بزيادة الياء في الوصل أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني، وكذا أبو جعفر، وافقه الحسن، وأثبتها في الحالين قنبل من طريق ابن شنبوذ، وهشام من طريق الحلواني، وكذا يعقوب.
وأثبت الياء من ﴿فَلَا تَنْظُرُونَ﴾ [١٩٥] في الحالين يعقوب، وعن الحسن إثباتها في الوصل فقط، والباقر بالحذف فيهما.

واختلِفَ في ﴿إِنْ وَلِيَّيَ اللَّهُ﴾ [١٩٦]:

فابن حبش عن السوسي^(٤) بياء واحدة مفتوحة مشددة، وكذا روى ابن نصر الشذائي عن ابن جمهور عن السوسي، وشجاع عن أبي عمرو،
(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١١٣/٤، الحجة لابن زنجلة ٣٠٠، الموضوع ٥٦٨/٢.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٧، النشر ٢٧٤/٢، والإتحاف ٧١/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٩٧، إيضاح الرموز ٤١١.

(٤) انظر: غاية الاختصار ١٨٢/١، النشر ٢٧٤/٢، والإتحاف ٧٢/٢.

وأبو خلّاد^(١) عن اليَزِيدِيّ عن أبي عمرو نصّاً، وعبد الوارث عن أبي عمرو أداءً. وخرّج هذه القراءة صاحب «الدر»^(٢) على تخريجين، أحدهما: - ونسبه لأبي علي^(٣) - أن ياءَ فَعِيلٍ مدغمةٌ في ياءِ المتكلمِ، والياءُ التي هي لامُ الكلمةِ محذوفةٌ. ومنعَ من العكس.

الثاني: أن يكونَ ﴿وَلِيٌّ﴾ اسمًا، وهو اسمٌ نكرةٌ غيرُ مضافٍ لياءِ المتكلمِ. والأصلُ: إنَّ وَلِيًّا اللهُ، فـ «وَلِيًّا» اسمُها، و«الله» خبرها، ثم حُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكّنين، ولم يبقَ إلا الإخبارُ عن نكرةٍ بمعرفةٍ وهو واردٌ. قال الشاعر^(٤):

وإنَّ حراماً أن أسبَّ مُجاشعاً
بآبائي الشَّمِّ الكرامِ الحَضارمِ

قال في «النشر»^(٥): «وبعضهم يُعبّرُ بالإدغامِ، وهو خطأ؛ إذ المشدّدُ لا يُدغمُ في المخفّفِ، وبعضهم أدخله في الإدغامِ الكبيرِ، ولا يصحُّ ذلك لخروجه عن أصوله، ولأنَّ راويه يرويه مع عدمِ الإدغامِ الكبيرِ، فقد نصَّ عليه صاحبُ «الروضة»^(٦) لابن حبش عن السوسيّ، مع أنَّ الإدغامَ الكبيرَ لم يكن في «الروضة»^(٧) عن السوسيّ، ولا عن الدُّورِيّ انتهى.

(١) سليمان بن خلّاد - على الصحيح - أبو خلّاد، السَّامَرِيّ، النحوي، المقرئ، المؤدب، أخذ القراءة عن اليَزِيدِيّ، وله عنه نسخة، قال ابن أبي حاتم: صدوق، (ت: ٢٦١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٩٤، غاية النهاية ١/ ٣١٣.

(٢) الدر المصون ٥/ ٥٤٣.

(٣) الحجة ٤/ ١١٧.

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٤٤، والدر المصون ٣/ ٣١٤.

(٥) النشر ٢/ ٢٧٤.

(٦) الروضة ١/ ٢٧٦.

(٧) انظر: أسانيد أبي عمرو في الروضة ١/ ١١٨، ١٢١، ١٥١، ١٦٠.

وافقه الحسن^(١) من غير خُلفٍ عنه.

روى الشَّنبُوذِيُّ عن ابن جمهورٍ عن السوسيِّ كَسَرَ الياءَ المشدَّدةَ بعد الحذف^(٢)، ويلزَمُ منه ترقيقُ الجلالةِ على القاعدةِ.

ووجَّه في «النشر» هذه القراءة^(٣): بأنَّ المحذوفَ ياءُ المتكلمِ لملاقاتها ساكناً، كما تُحذفُ ياءات الإضافةِ عند لقيها الساكنَ قال: «فقليل: فعلى هذا إنما يكون الحذفُ حالة الوصلِ فقط، وإذا وَقَفَ أعادها، وليس كذلك، بل الروايةُ الحذفُ وصلًا ووقفًا. فعلى هذا لا يُحتاج إلى إعادتها وقفًا، بل أُجرى الوقفَ مُجرى الوصلِ، كما فَعَلَ في ﴿وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿يَقِضَ الْحُقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ويحتمل أن يُخَرَّجَ على قراءة حمزة في ﴿مُصْرِحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]، الآتي إن شاء الله تعالى» انتهى.

وقرأ الباقون بياءين الأولى مشدَّدةً مكسورةً، والثانية مخففةً مفتوحةً.

واختلَفَ في ﴿طَافٍ﴾ [٢٠١]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوب^(٤) بياءٍ ساكنةٍ من غير ألفٍ ولا همزٍ على وزنِ «كَيْفٍ» من طاف يطيف^(٥)، كباع يبيع، أو أنه

(١) انظر: مفردة الحسن ٢٩٨، إيضاح الرموز ٤١٢.

(٢) والوجهان صحيحان عن السوسي. انظر: النشر ٢/ ٢٧٤، وطيبة النشر ٧٦.

(٣) يعني القراءة بكسر الياء. انظر: النشر ٢/ ٢٧٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٦٧٨-٦٧٩، النشر ٢/ ٢٧٥، الإتحاف ٢/ ٧٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٢٠، الحجة لابن زنجلة ٣٠٠،

مخففٌ من «طَيْفٍ» بتشديد الياءِ، فحُذِفَ عَيْنُ الكَلِمَةِ، كقولهم في مَيِّتٍ مَيِّتٍ، وفي هَيِّنَ هَيِّنًا.

ثم إنَّ طَيْفًا الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَافٍ يَطِيفُ، أَوْ مِنْ طَافٍ يَطُوفُ، وَالْأَصْلُ طَيُّوفٌ، فَقُلِبَ وَأُدْغِمَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ (١).

واقفهم الزبيدي والشنوبذي عن الأعمش (٢).

وقرأ الباقون بالألفِ وهمزة مكسورةٍ من غيرِ ياءٍ، اسمَ فاعلٍ من طَافٍ يَطُوفُ، فيكون كقائم (٣)، وإن كان من طَافٍ يَطِيفُ كبايع (٤) ومائل.

واختلَفَ في ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ [٢٠٢]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر (٥) بضمِّ الياءِ وكسر الميم من أمد (٦). وقرأ الباقون بفتحِ الياءِ وضمِّ الميم من مدَّ.

وأبدل همزة ﴿قَرِيئٍ﴾ [٢٠٤] ياءً مفتوحةً أبو جعفرٍ. ونقل حركةً همزة ﴿الْقُرَّانُ﴾ [٢٠٤] إلى الراءِ ابنُ كثيرٍ، وافقه ابنُ مَحْيَينٍ.

(١) انظر: الدر المصون ٥٤٦/٥.

(٢) انظر: المبهج ٣٠٨/٢، إيضاح الرموز ٤١٢.

(٣) في النسخ: «كقيام»، والتصويب من الدر المصون ٥٤٦/٥.

(٤) أي: فهو.

(٥) انظر: المستنير ١٦٣/٢، النشر ٢٧٥/٢، الإتحاف ٧٣/٢.

(٦) انظر: الكشف ٤٨٧/١، الموضح ٥٧٠/٢.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة سبع، ومن الزوائد ثنتان^(١)، ذُكِرَ كُلُّ
 في موضعه.
 وفيها من الإدغام الكبير خمسة وخمسون^(٢) موضعاً.

(١) انظر: النشر ٢/ ٢٧٥، الإتحاف ٢/ ٧٥.

(٢) كذا في الإدغام الكبير للداني ٢٠٩، والتلخيص في القراءات الثمان ٢٧٣-٢٧٤،
 إلا أنه أسقط ﴿هُوَ قَبِيلُهُ﴾ و﴿عَدَّ﴾ و﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾، وقال صاحب الروضة ١/ ٢٨٦-
 ٢٨٧، والكنز في القراءات العشر ٢/ ٤٩١ «سنة وخمسون موضعاً»؛ لأنهما أدخلتا
 فيها ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾، وهو ليس من الإدغام الكبير كما نبه عليه ابن الجزري في النشر
 ٢/ ٢٧٤.

المرسوم

كتبوا ﴿قَلِيلًا مَّا تَدَكَّرُونَ﴾ [٣] بياءٍ قبل التاء في مصحف [الشاميين] ^(١)،
وبحذفها في باقي المصاحف ^(٢). ووجه الخلاف في القراءتين. وقد خرج
بقيد «ما» ﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [٢٦].

وكتب في بعض المصاحف (يُورِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيَاشًا) [٢٦] بألفٍ بعد
الياءِ وقبل الشين ^(٣). وفي بعضها بغير ألفٍ بينهما ^(٤)، والجمهورُ على القصرِ
كما سبق ^(٥).

وأنفق على كتابة ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [٥٣]، و﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [١٤٣]،
و﴿فَسَوْفَ تَرِنِّي﴾ [١٤٣]، و﴿أَسْتَصَعْفُونِي وَكَادُوا يُقْتُلُونَنِي﴾ [١٥٠]، و﴿فَهُوَ
الْمُهْتَدَى﴾ [١٧٨] بالياءِ في كلها ^(٦).

(١) زيادة ضرورية من جملة أرباب المراصد ص ٣٣٦، وسقطت من سائر النسخ عدا
نسخة غ ففي مكانها بياض.

(٢) انظر: المقنع ١٠٣، مختصر التبيين ٣/ ٥٣٠، الوسيلة ١٥٣، الجميلة ٣٣٦.

(٣) وهي قراءة الحسن.

(٤) انظر: المقنع ٩٣، مختصر التبيين ٣/ ٥٣٦، الوسيلة ١٥٠، الجميلة ٣٣٣.

(٥) في قسم القراءات.

(٦) انظر: المقنع ٤٥، مختصر التبيين ٢/ ٢٢٢، الوسيلة ٣٢٤، ٣٤٨، الجميلة ٥٧١.

وكتب في المصحف الشامي ﴿ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ [٤٣] بلا واوٍ، وفي غيره بالواو^(١).

واتفقت المصاحف على رسم ﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةً ﴾ [٦٩] بالصاد، وخرج ﴿ بَسْطَةَ فِي الْعِلْمِ ﴾ بالبقرة [٢٤٧] المتفق عليه بالسين. ووجه الصاد الدلالة على الفرع، كما ذكر في ﴿ يَبْضُطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وكتب ﴿ مفسدين ﴾ وقال الملاء الذين ﴿ في قصة صالح [٧٥-٧٤] بواو العطف في المصحف الشامي، وبغير واو في بقية المصاحف^(٢)، ليوافق كل من القراءتين رسماً تحقيقاً.

وخرج بالقييد السابق ﴿ قَالَ ﴾ الذي^(٣) قبله، بعد ﴿ بَضْطَةً ﴾ [٦٩] ﴿ قَالَ قَدَّ وَقَعَ ﴾ [٧١]، و﴿ قَالَ يَكْفُومُ ﴾ [٧٣]، والذي بعده ﴿ قَالَ الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا ﴾ [٧٦].

وكتب في بعض المصاحف ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتُنُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ هنا [١١٢]، وآخر يونس [٧٩] بألفٍ بعد الحاء، وفي بعضها قبلها^(٤)، فقراءة «فاعل» على التقديم /، وقراءة «فَعَّال» على التأخير، ولم يُصَرِّح في «الرأية»^(٥) كالمقنع هنا بإثباتٍ وحذفٍ.

(١) انظر: المقنع ١٠٦، مختصر التبيين ٣/ ٥٤١، الوسيلة ١٥٣، الجميلة ٣٣٦.

(٢) انظر: المقنع ١٠٤، مختصر التبيين ٣/ ٥٤٩، الوسيلة ١٥٢، الجميلة ٣٣٤.

(٣) في النسخ: «الذين» والتصويب من الجميلة.

(٤) انظر: المقنع ٩٣-٩٤، مختصر التبيين ٣/ ٥٥٩، الوسيلة ١٤٩، الجميلة ٣٣٠.

(٥) وهي منظومة عقيلة أتراب القصائد. انظر: ص ٨.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «لكن في الأصل يُعَلَم من ترجمة الباب أن الألفَ محذوفةٌ ومُثَبَّةٌ، ويُعَلَم أيضاً من قوله في «الرائية»^(٢):

وساحِرٌ غيرُ أخرى الذاريات بدا

فذكر في الحذفِ والإثباتِ خلافاً، وهذا الخلافُ مُفَرَّعٌ عن ذلك، فالخلافُ هنا في تقديرها.

واتفق على كتابة ﴿بَأْسُنَا ضُحَى﴾ [٩٨] بالياء بدل الألف المنقلبة عن الواو^(٣).

ونَقَلَ نافعٌ عن المدني حَذَفَ أَلْفِ ﴿إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤) [١٣١]، ولم يتعدَّ^(٥) إلى نحو: ﴿طَيْرُهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، و﴿طَيْرِكُمْ﴾ [النمل: ٤٧].

ونقل أيضاً حَذَفَ أَلْفِ ﴿وَيَبْطُلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ * قَالَ ﴿هنا [١٣٩]- [١٤٠]، ﴿وَيَبْطُلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ * أَفْمَنَ ﴿[هود: ١٦-١٧]^(٦)، وخرج ﴿وَيَبْطُلُ أَلْبَطِلُ﴾ [الأنفال: ٨].

(١) الجميلة ٣٣٠.

(٢) عقيلة أتراب القصائد ١٥، وانظر: الوسيلة ٢٨٩، وعجزه:

والكلُّ ذو أَلْفٍ عن نافعٍ سَطَّرَا

(٣) انظر: المقنع ٦٦، مختصر التبيين ١٦٦/٢، ٥٥٣/٣، الوسيلة ٤٠٥، الجميلة ٦٤٧.

(٤) انظر: المقنع ١٠-١١، مختصر التبيين ٣٤٥/٢، ٥٦٥/٣، الوسيلة ١٤٤.

(٥) كذا في الجميلة ٣٢٦، وفيه نظر؛ لأن الحذف جارٍ على الجميع وليس مقصوداً على الحرف المذكور.

(٦) انظر: المقنع ١١، مختصر التبيين ١٣٤/٢، وقال: «حيث ما وقع وكيف ما تصرف»،

الوسيلة ١٤٣، الجميلة ٣٢٥.

وَكُتِبَ فِي الشَّامِيِّ ﴿وَأَذَانَجِيَّتَاكَ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [١٤١] بياء^(١) بين الجيم والكاف، صورة الألف^(٢)، وفي باقي المصاحف بياء ونون وألف صورتهما بينهما^(٣)، ووجه الخلاف موافقة القراءتين وهو في الأولى قياسي وفي الثانية اصطلاحية^(٤).

وروى نافع عن المدني حذف ألف ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ هنا [١٥٨]^(٥)، و﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ بالكهف [٢٧]، و﴿يُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ في

(١) ص: «بياءين»، غ: «ما بين الجيم».

(٢) والذي يظهر من كلام الداني في المقنع ١٠٤: «في مصاحف أهل الشام: ﴿وَأَذَانَجِيَّتَاكَ﴾ قِرْنَ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ بألف من غير ياء ولا نون، وفي سائر المصاحف ﴿أَنْجِيَّتَاكَ﴾ بالياء والنون من غير ألف» أن الألف بعد الجيم ثابتة في المصاحف الشامية، وهذا غير صحيح بدليل ما ذكره في ص: ١١١: «وفيها - مصاحف أهل الشام - ﴿وَأَذَانَجِيَّتَاكَ﴾ بغير نون» وفي ص: ١٠٣ بعد أن ذكر رسم ﴿أَنْجِيَّتَاكَ﴾ في الأنعام، قال: «وليس في شيء منها ألف بعد الجيم» وهذا يشمل كل ما جاء من هذا اللفظ ﴿أَنْجِيَّتَاكَ﴾ فكتب الألف على صورة الياء في جميع المواضع على مراد الإمالة. انظر: الوسيلة ١٣٩، ١٥٤، سفير العالمين ٢/٤٧٨.

(٣) هذه العبارة: «وألف صورتهما بينهما» لا معنى لها هنا؛ لأن الألف التي في هذه القراءة «أنجيتكم» هي التي بين النون والكاف، وهذه الألف ليس أصلها الياء، وهي أيضاً محذوفة في الرسم، وظاهر عبارة المؤلف توهم أنها ثابتة، وأصلها الياء، وهو مخالف للواقع.

(٤) هذا سبق قلم من المؤلف رحمه الله؛ لأن موافقة القراءتين للرسم قياسية في القراءتين معاً، فكل قرأ حسب ما في مصحفه. انظر: النشر ٢/٢٧١ إلا إذا نُظِرَ إِلَى إِحْقَاقِ الْأَلْفِ فَكَلْتَاهُمَا اصطلاحية. انظر: جميلة أرباب المقاصد ٣٣٧.

(٥) سقط موضع الأنفال وهو قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [٧]، وهو

مما شمله حكم الحذف. انظر: الوسيلة: ١٤٣، الجميلة ٣٢٥.

الشورى^(١) [٢٤]، قال في «المقنع»^(٢): «كلماته حيث وقعت» فتمحض^(٣) تكرارها في مواضعها، ومن ثم قال في «الرائية»^(٤):

... .. مع كلماته متى ظهرا

وضابطه هاء ضمير الواحدة، مع قَطْعِ النظر عمَّا يدخل عليها.

فخرج عنه ﴿كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

وقد قرأ الذي في الأعراف [١٥٨] بالقصر مجاهدٌ والجحدريُّ^(٥)، وبقصر

الأَنْفَالِ [٧] الضحَّاكُ وأبو السَّمَّالِ^(٦).

ووجهُ الحذفِ التخفيفُ، واحتمالُ القراءتين في المختلفِ فيه.

(١) انظر: المقنع ١١-١٢-١٣، مختصر التبيين ٣/٨٢٤، ٥/١٢١٢-١٢١٣، الوسيلة

١٤٣، الجميلة: ٣٢٥.

(٢) المقنع ١٣.

(٣) ت، ص: «فيختص».

(٤) العقيلة ٧، وتمام البيت:

ونافعٌ باطلٌ معاً وطائرُهم
بالحذفِ معَ كلماته متى ظهرا

انظر: الوسيلة ١٤٣.

(٥) مختصر ابن خالويه ٤٦، الوسيلة ١٤٥.

(٦) مختصر ابن خالويه ٤٩، الوسيلة ١٤٥. وأبو السَّمَّالِ هو: قَعْنَبُ بن هلال بن أبي

قعب، العدويُّ، البصريُّ، المقرئ، له قراءة شاذة في «الكامل» للهللي، وسندها لا

يصح، وكان رأساً في العربية. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ١/٢٦٦، ٣٠٧، ٣٥٢، غاية

النهاية ١/٢٧، بغية الوعاة ٢/٢٦٥.

وروى نافعٌ أيضاً حَذَفَ أَلْفٍ ﴿ تَعَفَّرَ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ هنا [١٦١]،
 و﴿ مِمَّا خَطِيئَتَيْهِمْ أَعْرِفُوا ﴾ بـ «نوح» [٢٥]، وفيهما صورتا «ياء» و«تاء»^(١).
 قال أبو عبيد^(٢): «رأيت في الإمام الذي في البقرة [٨١] بحرف واحد».
 أي: بشكل ياء.

قال: «وأَحَسَبُ الأخيرتين بحرفين^(٣)». أي: موضع الأعراف ونوح
 بشكل ياءٍ وتاءٍ فيه. فوجه الحذف احتمالُ القراءات.
 فَمَنْ صَحَّحَ^(٤) فعنده أَلْفُ الجَمْعِ محذوفةٌ تخفيفاً، ولا صورةٌ للهمزة،
 والحرفُ الأوَّلُ ياءٌ فعيلة^(٥) والثاني تاءُ الجَمْعِ^(٦)، ومن كَسَّرَهُ^(٧) فعنده أَلْفُ
 التَكْسِيرِ محذوفةٌ تخفيفاً، والحرفُ الأوَّلُ صورةٌ الياءِ المبدلةِ من الهمزة،
 والثاني صورةٌ الألفِ المبدلةِ عن الأخرى، تنبيهاً على جواز الإمالةِ، ومَنْ وَحَدَّ
 فللحرفِ الأوَّلِ عنده صورةٌ ياءِ فعيلة، والثاني تاءُ التأنِيثِ، فهي قياسيةٌ بخلافها.

(١) في النسخ بتقديم «تاء» على «ياء» والتصويب من الجميلة، وانظر: المقنع ١١، ١٤،

مختصر التبيين ٣/ ٥٧٩، الوسيلة ١٤٦، الجميلة ٣٢٧.

(٢) انظر: الوسيلة ١٤٦، الجميلة ٣٢٨.

(٣) في النسخ: «بحرف»، والتصويب من الوسيلة ١٤٦، الجميلة ٣٢٨، ويؤيده شرح

المؤلف له، والمراد من الحرفين الستتان الدالتان على الحرفين وهما الياء والتاء كما

قال المؤلف.

(٤) يعني: من قرأ بجمع المؤنث السالم «خطيئاتكم».

(٥) ش، ح، ت، خ: «فعلية».

(٦) في النسخ: ياء الجمع، وهو تصحيف، والتصويب من الجميلة ٣٢٩.

(٧) أي: قرأه بجمع التفسير.

وَنَقَلَ أَيْضاً / حَذَفَ أَلْفٍ ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ هنا [١٥٧]،
و﴿ أَلَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ بِالْأَنْبِيَاءِ ^(١) [٧٤].

ووجه حَذَفِ الألفِ التَخْفِيفُ، والياءُ التي بعد الباءِ صورةُ الهَمْزَةِ.
وَكُتِبَ فِي أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ ﴿ سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَلْسِقِينَ ﴾ [١٤٥] بزيادة واوٍ
بين الألفِ والراءِ ^(٢).

وَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿ إِذَا مَسَّ هُمْ طَيْفٌ ﴾ [٢٠١] بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الطَّاءِ،
وَفِي بَعْضِهَا بِالْأَلْفِ ^(٣)، و﴿ طَيْفٌ ﴾، و﴿ طَيْفٌ ﴾ قراءتان مشهورتان،
وكلُّ من القراءتين موافقُ رسمِ مصحفٍ صريحاً.



(١) انظر: المقنع ١١-١٢، مختصر التبيين ٣/٥٧٧، ٤/٨٦٣، الوسيلة ١٤٨، الجميلة ٣٢٨.

(٢) انظر: المقنع ٥٣، مختصر التبيين ٣/٥٧٢، الوسيلة ٣٥٨، الجميلة ٥٨٥.

(٣) انظر: المقنع ١١، مختصر التبيين ٣/٥٩٢، الوسيلة ١٥١، الجميلة ٣٣٢.

المقطوع والموصول

اتفقت المصاحفُ على قطعِ نونِ «أن» الناصبة للفعل، والناصبة للاسم، عن «لا» النافية في عشرة مواضع، منها: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾، و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، كلاهما هنا [١٠٥، ١٦٩]، وبقيتها تأتي إن شاء الله في التوبة [١١٨]، وهود [٢٦، ١٤]، والحج [٢٦]، ويس [٦٠]، والدخان [١٩]، والممتحنة [١٢] ^(١).

واختلفَ في موضع الأنبياء [٨٧].

واتفقوا على وصل ما عدا ذلك ^(٢) نحو: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ اتَّبَعَتْهُمْ إِذَا مَلَآتِ الْجَنَابِلُ﴾ [هود: ٢]، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ اتَّبَعَتْهُمْ إِذَا مَلَآتِ الْجَنَابِلُ﴾ [يوسف: ٤٠].

واتفقوا أيضاً على قطعِ «عن» عن «ما» الموصول في قوله: ﴿عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [١٦٦]، وعلى وصلها فيما سواه بالاسمية مطلقاً والحرفية ^(٣) نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

(١) هذه تسعة مواضع، والموضع العاشر في سورة القلم (٢٤).

(٢) انظر: إيضاح الوقف ١/ ١٤٥، المقنع ٦٨، مختصر التبيين ٣/ ٥٥٤، الوسيلة ٤١٠، الجميلة ٦٥٦، والعمل في موضع الأنبياء أيضاً على القطع كالمواضع العشرة. انظر: سفير العالمين ٢/ ٤١٦.

(٣) انظر: المقنع ٦٩، مختصر التبيين ٣/ ٥٨١، الوسيلة ٤١٨، الجميلة ٦٦٩.

واختُلِفَ في قَطْعِ لامِ «كل» عن «ما» من ﴿كَلَّمَادَخَلَتْ﴾ [٣٨]، كما
 نُبِّهَ عليه في النساء^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة النساء.

هاء التانيث التي كتبت تاء

اتفقت الرسوم كلها على كتابة ﴿ إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٥٦] بالتاء كالبقرة [٢١٨]، وهود [٧٣]، ومريم [٢]، والروم [٥٠]، وموضعي الزخرف [٣٢]، وما عداها بالهاء.

واتفقوا على كتابة ﴿ كَلِمَتٌ ﴾ بالتاء من ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى ﴾ [١٣٧]، وعلى ما سواها من متفق التوحيد^(١) بالهاء نحو: ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، ﴿ وَأُولَا كَلِمَةً سَبَقَتْ ﴾ [يونس: ١٩].



(١) أي: التي اتفق القراء على قراءتها بالتوحيد.

الوقف والابتداء

﴿الْمَصَّ﴾ [١] ت^(١): على جَعَلَهُ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أي: هذه أو هذا ﴿الْمَصَّ﴾، أو منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، أي: اقرأ ﴿الْمَصَّ﴾؛ لأنه يكون جملةً مستقلةً بنفسها: إمَّا من مبتدأٍ وخبرٍ، أو من فعلٍ وفاعلٍ، أو على: أنا الله أعلم.

﴿أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [٢]، و﴿حَرَجَّ مِنْهُ﴾ [٢] ك، و﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢] ت: ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ [٣]، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]، و﴿قَائِلُونَ﴾ [٤]، و﴿ظَالِمِينَ﴾ [٥]، و﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٦]، و﴿بِعِلْمٍ﴾ [٧]، و﴿غَائِبِينَ﴾ [٧]، و﴿يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [٨]، و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٨] ك. أو الأول والثاني تامان، وكذا ﴿غَائِبِينَ﴾ [٧]. ﴿يَظْلُمُونَ﴾ [٩] ت. ﴿مَعِيشَ﴾ [١٠] ك. ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [١٠] ت. ﴿لِأَدْرَ﴾ [١١]، ﴿السَّاجِدِينَ﴾ [١١] ت. ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [١٢]، و﴿مِنْ طِينٍ﴾ [١٢]، و﴿مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [١٣]، و﴿يُبْعَثُونَ﴾ [١٤]، و﴿مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [١٥]، و﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ [١٦]، و﴿عَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [١٧]، و﴿شَاكِرِينَ﴾ [١٧]، و﴿مَدَّوْمًا مَدْحُورًا﴾ [١٨] ك.

﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٨] ت؛ لأنه رجع من خطاب إبليس إلى خطاب آدم عليه السلام. ﴿مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [١٩]، و﴿مِنْ سَوَاءِ تَهُمَا﴾ [٢٠]، / و﴿مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [٢٠]،

[ب/١٧]

﴿لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [٢١]، و﴿يَعْرُورٍ﴾ [٢٢]، و﴿مِنَ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [٢٢]، و﴿عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [٢٢]، و﴿أَنفُسَنَا﴾ [٢٣] ك. ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٢٣] ت. ﴿أَهْبِطُوا﴾ [٢٤]، و﴿لِبَعْضِ عَدُوٍّ﴾ [٢٤]، و﴿إِلَى حِينٍ﴾ [٢٤] ك.

و﴿تَخْرُجُونَ﴾ [٢٥] ت. ﴿وَرِيثًا﴾ [٢٦] ك: على رفع ﴿لِبَاسٌ﴾ مبتدأ، خبره ﴿ذَلِكَ﴾، ن: على قراءة النصب؛ لعطف اللاحق على السابق. ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [٢٦] ك، ﴿يَذْكُرُونَ﴾ [٢٦] ت. ﴿سَوَاءَ تِهَمًا﴾ [٢٧] ك. ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [٢٧] ت^(١)، عند أبي حاتم^(٢)، وقال الداني^(٣) ك.

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٧]، و﴿أَمَرْنَا بِهَا﴾ [٢٨]، و﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [٢٨] ك. ﴿مَا لَا تَعْمُونَ﴾ [٢٨] ت. ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [٢٩]، و﴿كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [٢٩]، و﴿تَعُودُونَ﴾ [٢٩]، و﴿الضَّلَالَةَ﴾ [٣٠] ك.

﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٣٠] ت. ﴿وَأَشْرَبُوا وَلَا تُشْرَفُوا﴾ [٣١] ك. ﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [٣١] ت. ﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾ [٣٢]، و﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٣٢] ك. ﴿لِقَوْمٍ يَعْمُونَ﴾ [٣٢] ت. ﴿مَا لَا تَعْمُونَ﴾ [٣٣]^(٤)، و﴿أَجَلٌ﴾ [٣٤]^(٥) ك، ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [٣٤]، و﴿يَخْرُجُونَ﴾ [٣٥] ت. ﴿خَالِدُونَ﴾ [٣٦]، و﴿بِعَايَتِهِ﴾ [٣٧]، و﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾ [٣٧]، و﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [٣٧] ك. ﴿كَافِرِينَ﴾ [٣٧] ت. ﴿فِي النَّارِ﴾ [٣٨]،

(١) د، ص، ت: «وعند أبي حاتم وفاقاً للداني ك».

(٢) انظر: المرشد ١/ ١٣٥.

(٣) المكتفى: ٢٦٧.

(٤) بعدها في ت: ت.

(٥) ح، ش: «و﴿أَجَلٌ﴾، و﴿لَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، و﴿يَخْرُجُونَ﴾ ت».

﴿لَعَنَّتُ أُمَّهَا﴾ [٣٨]، و﴿مِنَ النَّارِ﴾ [٣٨]، ﴿لَا تَعْمُونَ﴾ [٣٨]، و﴿مِنْ فَضْلِ﴾ [٣٩] ك. ﴿تَكْسِبُونَ﴾ [٣٩] ت.

﴿سَمَّ الْخِيَاطِ﴾ [٤٠]، و﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [٤٠]، و﴿عَوَاشٍ﴾ [٤١] ك، ومعنى ﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [٤٠]: حتى يدخل البعير في ثقب الإبرة، وذلك مما لا يكون، فكذاك ما توقَّف عليه.

و﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٤١] ت، و﴿أَصْحَابِ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٤٢] ت^(١)، ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ ثانٍ، و﴿هُمْ فِيهَا﴾ خبر الثاني، والجملة خبر الأول، و﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٤٢] اعتراض بين المبتدأ والخبر للترغيب في اكتساب النعيم المقيم.

﴿مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ [٤٣] ك. ﴿هَدَيْنَا لِهَذَا﴾ [٤٣] ك: على قراءة ﴿مَا﴾ بغير واو؛ للاستئناف، ن: على إثباتها، للعطف. ﴿رُسُلٌ رَبَّيَا بِالْحَقِّ﴾ [٤٣] ك، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٤٣] ت. ﴿رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [٤٤]، و﴿نَعَمْ﴾ [٤٤] ك. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٤٤] ن؛ لأن ﴿الَّذِينَ﴾ [٤٥] صفة له، فلا يُفصل بينهما.

﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾ [٤٦]، و﴿كُلًّا سَيَمَنَّهُمْ﴾ [٤٦]، و﴿أَنْ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [٤٦]، و﴿يَظْمَعُونَ﴾ [٤٦] ك. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٤٧]، و﴿تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٤٨]، و﴿بِرَحْمَةٍ﴾ [٤٩]، و﴿تَخْرَبُونَ﴾ [٤٩] ت. ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [٥٠] ك، ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [٥٠] ك، أو ت: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، خبره ﴿فَالْيَوْمَ﴾ [٥١] ن: على جعله صفة لـ ﴿الْكَافِرِينَ﴾، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٥١] ك. ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٥١] ت.

(١) قوله: «ت» سقط من: س، ص، ت، د.

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٢]، و﴿إِلَاتًا وَيَلَهُ﴾ [٥٣]، و﴿كُتَّاعَمَلٍ﴾ [٥٣] ك.
 ﴿يَقْتَرُونَ﴾ [٥٣] ت. ﴿حَيْثَا﴾ [٥٤] ك: على قراءة ابنِ عامرٍ برَفْعٍ
 تاليه^(١) مبتدأ، خبره ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ [٥٤]، ن: على النصب عطفاً على
 ﴿السَّمَوَاتِ﴾ [٥٤]، و﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ على الحال، و﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرٍ﴾
 [٥٤] ك^(٢): على القراءتين.

﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [٥٤] ك. ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٥٤] ت. و﴿حُفِيَّةً﴾ [٥٥]
 ك. ﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [٥٥] ت. ﴿طَمَعًا﴾ [٥٦] ك. ﴿مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]
 ت. ﴿يَدَى رَحْمَتِهِ﴾ [٥٧]، و﴿مِنْ كُلِّ الشَّجَرَاتِ﴾ [٥٧] ك، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾
 [٥٧] ت. ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [٥٨]، و﴿نِكَدًا﴾ [٥٨] ك. ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [٥٨] ت.
 ﴿غَيْرُهُ﴾ [٥٩]، و﴿عَظِيمٍ﴾ [٥٩]، و﴿مُبِينٍ﴾ [٦٠]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٦١]،
 و﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦٢]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ [٦٣]، و﴿فِي الْفُلْكِ﴾ [٦٤]،
 و﴿بِنَائِبَتِنَا﴾ [٦٤] ك. ﴿عَمِينَ﴾ [٦٤] ت؛ لأنه آخرُ القصة.

﴿غَيْرُهُ﴾ [٦٥] ك. ﴿تَتَّقُونَ﴾ [٦٥] ت. / ﴿مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [٦٦]،
 و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٦٧]، و﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [٦٨]، و﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ [٦٩]، و﴿بَصَّطَةً﴾
 [٦٩]، و﴿تُقْلِحُونَ﴾ [٦٩]، و﴿ءَابَاؤُنَا﴾ [٧٠]، و﴿مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [٧٠]،
 و﴿عَضْبٌ﴾ [٧١]، و﴿مِنَ سُلْطَانٍ﴾ [٧١]، و﴿مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ [٧١]، و﴿بِرَحْمَةٍ
 مِّنَّا﴾ [٧٢] ك.

(١) وهو: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾.

(٢) سقط الرمز من: ص، ت.

﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٧٢] ت. ﴿غَيْرُهُ﴾ [٧٣]، و﴿مَنْ رَبِّكُمْ﴾ [٧٣]، و﴿لَكُمْ﴾
 آيَةً﴾ [٧٣]، و﴿فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ [٧٣]، و﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ [٧٣]، و﴿بُيُوتًا﴾
 [٧٤]، و﴿آءِ الْآءِ اللَّهِ﴾ [٧٤] ك. ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [٧٤] ت. ﴿مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾
 [٧٥]، و﴿مُؤْمُونَ﴾ [٧٥]، و﴿كَفِرُونَ﴾ [٧٦]، و﴿مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٧٧]،
 و﴿جَلِيمِينَ﴾ [٧٨] ك. ﴿التَّصْحِيحِينَ﴾ [٧٩] ت^(١). ﴿الْفَحِشَةَ﴾ [٨٠]، و﴿مَنْ﴾
 الْعَلَمِينَ﴾ [٨٠] ك. ﴿مُسْرِفُونَ﴾ [٨١] ت. ﴿يَتَطَهَّرُونَ﴾ [٨٢]، ﴿مِنَ﴾
 الْعَابِرِينَ﴾ [٨٣] ك.

﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [٨٤] ت. ﴿مَنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [٨٥]، و﴿الْمِيرَاتِ﴾ [٨٥]،
 و﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [٨٥]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٨٥]، و﴿عَوَجًا﴾ [٨٦]،
 و﴿فَكَفَّرَكُمْ﴾ [٨٦]، و﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ [٨٦]، و﴿بَيْنَنَا﴾ [٨٧] ك.
 ﴿الْحَكِيمِينَ﴾ [٨٧] ت. ﴿فِي مِلَّتِنَا﴾ [٨٨]، و﴿كَرِهِينَ﴾ [٨٨]، و﴿بَجَعْنَا اللَّهُ﴾
 مِنْهَا﴾ [٨٩]، و﴿يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [٨٩]، و﴿كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [٨٩]، و﴿عَلَى اللَّهِ﴾
 تَوَكَّلْنَا﴾ [٨٩] ك. ﴿حَيْرًا الْقَاتِحِينَ﴾ [٨٩] ت.

﴿إِذَا الْخَلْسُونَ﴾ [٩٠]، و﴿جَلِيمِينَ﴾ [٩١] ك، ﴿كَأَنَّ لَمْ يَعْتَوِّفِيهَا﴾ [٩٢]
 ك أيضاً: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ الثانية [٩٢] مبتدأ، خبره ﴿كَانُوا هُمْ﴾،
 ﴿الْخَلْسِينَ﴾ [٩٢] ك. ﴿قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [٩٣] ت. ﴿يَضْرَعُونَ﴾ [٩٤]،
 و﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾ [٩٥]، ن: للعطف بعده.

(١) سقط الهمزة من د.

﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٩٥]، و﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٩٦]، و﴿ نَائِمُونَ ﴾ [٩٧]،
و﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [٩٨]، و﴿ أَفَأَمْنُوا مَكْرَ اللَّهِ ﴾ [٩٩] ك. ﴿ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾
[٩٩] ت^(١). ﴿ يَذُنُّوهُمْ ﴾ [١٠٠] ك. ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [١٠٠] ت.

﴿ مِنْ أَنْبِيَآئِهَا ﴾ [١٠١]، و﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [١٠١]، و﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [١٠١]، و﴿ مِّنْ
عَهْدٍ ﴾ [١٠٢]، و﴿ لَفٰسِقِينَ ﴾^(٢) [١٠٢]، و﴿ فَظٰلِمُوْا بِهَا ﴾ [١٠٣] ك، أو^(٣)
﴿ لَفٰسِقِينَ ﴾ [١٠٢] تام. ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [١٠٣] ت.

﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٠٤]، و﴿ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ [١٠٥]، ﴿ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [١٠٥]،
و﴿ الصّٰدِقِينَ ﴾ [١٠٦]، و﴿ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٧]، و﴿ لِلنّٰظِرِينَ ﴾ [١٠٨] ت^(٤)،
﴿ مِّنْ أَرْضِكُمْ ﴾ [١١٠] ك: على جعل التالي من قول فرعون وسابقه من
الملا؛ ليحصل الفرق بين قوله لهم وجواب فرعون، ن: على جعله من تمام
الحكاية عن الملا.

﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [١١٠] ك، ﴿ حٰشِرِينَ ﴾ [١١١] ن؛ لأن تاليه من تمامه؛
لأنه جواب الأمر، ولذلك جزم بحذف نونه. ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [١١٢]، و﴿ لِمَنْ
الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [١١٤]، و﴿ الْمَلٰٓئِكَةِ ﴾ [١١٥] ك^(٥). ﴿ بِسِحْرِ عَظِيمٍ ﴾ [١١٦]
ت.

(١) ف: «ك».

(٢) ص: بعدها ت.

(٣) المثبت «أو» من: س، ف، ش، ح، وسائر النسخ: «و».

(٤) ف، غ: «ك».

(٥) سقط الهمزة من: ح.

﴿ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [١١٧]، و﴿ صَغِيرِينَ ﴾ [١١٩] ك، و﴿ سَاجِدِينَ ﴾ [١٢٠] ن عند العمّاني^(١) قال: «لأن المعنى عندي - والله أعلم بكتابه - وألقي السحرة ساجدين قائلين: رب موسى وهارون، كأنهم سجدوا وهم يقولون هذا القول» انتهى.

﴿ وَهَرُونَ ﴾ [١٢٢] ت^(٢). ﴿ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمَّ ﴾ [١٢٣]، و﴿ مِنْهَا أَهْلَهَا ﴾ [١٢٣]، ﴿ فَسَوْفَ تَعْمُونَ ﴾ [١٢٣]، و﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [١٢٤]، و﴿ مُنْقَلِبُونَ ﴾ [١٢٥]، و﴿ لَمَّا جَاءَتْنَا ﴾ [١٢٦] ك. ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [١٢٦] ت، و﴿ إِلَهَتَكَ ﴾ [١٢٧] ك^(٣)، ﴿ قَهْرُونَ ﴾ [١٢٧] ت.

﴿ أَصْبِرُوا ﴾ [١٢٨]، و﴿ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [١٢٨]، و﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٢٨]، و﴿ مَا جِئْتَنَا ﴾ [١٢٩] ك، أو ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٢٩] ت. ﴿ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٢٩] ت، ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ [١٣٠]، و﴿ لِنَاهِذِهِ ﴾ [١٣١] ك. و﴿ مَنْ مَعَهُ وَ ﴾ [١٣١] ت، أو كافٍ، ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١٣١] ت أيضاً.

﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣٢]، و﴿ مُفْصَلَاتٍ ﴾ [١٣٣]، و﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [١٣٣]، و﴿ بَنَى إِسْرَائِيلَ ﴾ [١٣٤]، و﴿ يَنْكُتُونَ ﴾ [١٣٥]، و﴿ غَفْلِينَ ﴾ [١٣٦]، / و﴿ بَرَكْنَا فِيهَا ﴾ [١٣٧]، و﴿ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [١٣٧]، و﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ [١٣٧]، و﴿ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾ [١٣٨]، و﴿ لَهُمْ إِلَهَةٌ ﴾ [١٣٨] ك. ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ [١٣٨] ت.

(١) المرشد ٢/١٤٨، وعبارته: «صالح».

(٢) ف: «ك».

(٣) وبه قال الداني في المكتفى ٢٧٥.

﴿ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٣٩]، و﴿ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [١٤٠]، و﴿ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾ [١٤١]، و﴿ نِسَاءَ كُومٍ ﴾ [١٤١]، و﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٤١]، و﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [١٤٢] ك. ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [١٤٢] ت. ﴿ أَنْظِرْ لِيكَ ﴾ [١٤٣]، و﴿ فَسَوْفَ تَرَنِّي ﴾ [١٤٣] ك. و﴿ لَنْ تَرَنِّي ﴾ [١٤٣] ن؛ لحرف الاستدراك. ﴿ صَعِقًا ﴾ [١٤٣] ك. ﴿ أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤٣] ت.

﴿ بِكَلْبِي ﴾ [١٤٤]، و﴿ مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [١٤٤]، و﴿ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [١٤٥]، و﴿ يَا حَسَنَهَا ﴾ [١٤٥]، و﴿ الْفٰسِقِينَ ﴾ [١٤٥]، و﴿ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [١٤٦]، و﴿ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ [١٤٦]، و﴿ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [١٤٦]، و﴿ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [١٤٦] ك. أو ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ [١٤٤] ت. و﴿ غٰفِلِينَ ﴾ [١٤٦] ت.

﴿ حَاطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [١٤٧]، و﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٤٧] ك. ﴿ لَهُ، حُوَارٍ ﴾ [١٤٨] ت، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٤٨]، و﴿ وَكَانُوا ظٰلِمِينَ ﴾ [١٤٨]، و﴿ مِنَ الْخٰسِرِينَ ﴾ [١٤٩]، و﴿ أَمْرًا بِكُمْ ﴾ [١٥٠]، و﴿ يَجْرُهُ إِلَيْهِ ﴾ [١٥٠]، و﴿ يَقْتُلُونِي ﴾ [١٥٠] ك. ﴿ مَعَ الْقَوْمِ الظَّٰلِمِينَ ﴾ [١٥٠] ت. وقال الداني^(١): «أكفى من سابقه»، ﴿ فِي رَحْمَتِكَ ﴾ [١٥١] ك^(٢). ﴿ الرَّحْمِينَ ﴾ [١٥١] ت^(٣).

﴿ فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا ﴾ [١٥٢] ك. ﴿ الْمُفْتَرِينَ ﴾ [١٥٢] ت. ﴿ لَعَنُوا رَجِمًا ﴾ [١٥٣] ت. ﴿ الْأَلْوَابِ ﴾ [١٥٤]، و﴿ يَرْهَبُونَ ﴾ [١٥٤]، و﴿ لَمِيقَاتِنَا ﴾ [١٥٥]، و﴿ إِلَيْنِي ﴾ [١٥٥]، و﴿ السَّفَهَاءَ مَتًّا ﴾ [١٥٥]، و﴿ نُضَلُّ بِهَا مِنْ شَأْنٍ ﴾ [١٥٥]،

(١) المكتفى: ٢٧٦.

(٢) ص، ت: «ت».

(٣) ص، ت: «ك».

وكذا ﴿ تَهْدِي مَنْ نَشَاءُ ﴾ [١٥٥]، و﴿ الْغَفِيرِينَ ﴾ [١٥٥]، و﴿ هُدًى نَاقِلِينَ ﴾ [١٥٦]،
و﴿ مَنْ أَشَاءُ ﴾ [١٥٦]، و﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [١٥٦] ك.

﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٥٦] ت^(١): على جعل التالي^(٢) مبتدأ، خبره ﴿ يَأْمُرُهُمْ ﴾ [١٥٧]، أو خبرٌ مبتدأ مضمرة تقديره: هم الذين، ن: على جعله بدلاً من
﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴾ [١٥٧]؛ للفصل بين البديل والمبدل منه، وقد يسوغ لبعد
ما يصلح وقفاً. ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٥٧] ك. ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [١٥٧] ت، و﴿ مُلْكُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [١٥٨] ك. وقال في «المرشد»^(٣): ت .

﴿ وَيُؤْتِيكَ ﴾ [١٥٨]، و﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [١٥٨]، و﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [١٥٩]، و﴿ أَمَّا ﴾ [١٦٠]،
و﴿ الْحَجَرِ ﴾ [١٦٠]، و﴿ عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [١٦٠]، و﴿ مَشَرَبَهُمْ ﴾ [١٦٠]،
و﴿ السَّلَوى ﴾ [١٦٠]، و﴿ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [١٦٠]، و﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [١٦٠]،
و﴿ حَاطِيَعَتِكُمْ ﴾ [١٦١]، و﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٦١]، و﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [١٦٢] ك^(٤)، أو ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [١٥٨]، و﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [١٥٩]، تامين .

﴿ وَيَوْمَ لَا يَسْتَبِشُونَ لِآتَائِهِمْ ﴾ [١٦٣] ت: على تأويل أنها كانت لا تأتيهم
في غير السبت أصلاً، وأمّا على تأويل أن إتيانها في السبت شرّعا، أي:
ظاهرة على وجه الماء كثيرة، وفي غير السبت قليلة، يكون الوقف على
﴿ كَذَلِكَ ﴾ [١٦٣]، والتأويل الأول أشهر.

(١) ح، غ، ف: «ك».

(٢) وهو قوله: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴾.

(٣) المرشد ٢ / ١٥٤.

(٤) سقط رمز: «ك»، من: د، ف، ص، ت.

﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [١٦٣]، و﴿ شَدِيدًا ﴾ [١٦٤] ك. ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ﴾ [١٦٤] ن؛ لأن تاليه صفة له، ولا يفصل بين الصفة وموصوفها. ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [١٦٤]، و﴿ عَنِ السُّوءِ ﴾ [١٦٥]، و﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [١٦٥]، و﴿ خَاسِعِينَ ﴾ [١٦٦]، و﴿ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾ [١٦٧] ك، و﴿ إِنَّهُ لَغَوْرٌ رَّجِيمٌ ﴾ [١٦٧] ك أيضاً. واختير وصله بقوله: ﴿ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ﴾ [١٦٧] لما لا يخفى.

﴿ أَمَّا ﴾ [١٦٨]، و﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ [١٦٨]، و﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [١٦٨]، و﴿ سَيُعْفَرْنَاهُ ﴾ [١٦٩]، و﴿ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [١٦٩]، و﴿ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾ [١٦٩]، و﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [١٦٩] ك^(١). ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [١٦٩] ت. ﴿ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [١٧٠] ك، ﴿ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ [١٧١] ك أيضاً؛ لأنه كالمنفصل^(٢) من تاليه؛ إذ هو على إضمار القول، وقلنا خذوا، أو قائلين خذوا^(٣) وإن كان فيه شبه الاتصال بسابقه. ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [١٧١] ت؛ لاستئناف / لاحقه.

[١/١٩]

﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [١٧٢] ك أو ت، وهو مَرَوِيٌّ عن نافع^(٤) والدينوري لقول السدي ﴿ شَهِدْنَا ﴾ [١٧٢] خبر من الله عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم. وحسن الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾ [١٧٢]؛ لأن كلام الذرية انقطع، وعلى هذا يكون ﴿ أَوْ تَقُولُوا ﴾ [١٧٣] متعلقاً بـ ﴿ شَهِدْنَا ﴾، وهو العامل

(١) ص، ت: «ت».

(٢) ص: «كالمتصل» ش، ح: «كالتفصيل».

(٣) سقط: «أو قائلين خذوا» من ش، ح.

(٤) انظر: المكتفى ٢٧٨.

فيه النصب. وقال آخرون: بل الوقفُ على قوله: ﴿شَهَدْنَا﴾ [١٧٢]، وهو مروئيٌّ عن أبي حاتم، والأخفش^(١) لقول ابن عباس^(٢): ﴿شَهَدْنَا مِنْ قَوْلِ الذَّرِيَّةِ﴾، وعلى هذا يكون ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ [١٧٣]، متعلقاً بمضمرة، تقديره: فَعَلْنَا ذَلِكَ لثَلَا يَقُولُوا.

﴿عَلَفَيْنَ﴾ [١٧٢] ن؛ للعطف بـ ﴿أَوْ﴾ [١٧٣] بعده^(٣). ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [١٧٣]، و﴿الْمُبْطُونَ﴾ [١٧٣] ك، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [١٧٤] ت. ﴿الْفَاوِينَ﴾ [١٧٥]، ﴿هُونَهُ﴾ [١٧٥]، ﴿أَوْتَرَكَهُ يَلْهَثُ﴾ [١٧٦]، ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [١٧٦] ك. ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [١٧٦]، و﴿يُظَلِمُونَ﴾ [١٧٧]، و﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [١٧٨] ت. ﴿الْمُهْتَدَى﴾ [١٧٨]، و﴿الْإِنْسِ﴾ [١٧٩]، و﴿لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [١٧٩]، و﴿بَلْ هُمْ آضَلُّ﴾ [١٧٩] ك. ﴿الْغَفْلُونَ﴾ [١٧٩] ت. ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [١٨٠]، و﴿فِي أَسْمَائِهِ﴾ [١٨٠]، و﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [١٨٠] ك. و﴿يَعْدِلُونَ﴾ [١٨١] ت. ﴿مَنْ حَيْثُ لَا يَعْمَلُونَ﴾ [١٨٢] ك، و﴿أُمْلِي لَهُمْ﴾ [١٨٣] ك، قال^(٤) الجعبريُّ^(٥): «وَحَسَّنَ الْوَصْلَ التَّهْدِيدُ»، أي: وَصَلَ ﴿يَعْمَلُونَ﴾، بـ ﴿أُمْلِي﴾، و﴿أُمْلِي لَهُمْ﴾

(١) انظر: القطع والائتلاف ١/ ٢٦٥، المكتفى ٢٧٨، المرشد ٢/ ١٥٩.

(٢) كذا ذكره القرطبي في تفسيره ٩/ ٣٨٢، سورة الأعراف، عن ابن عباس وأبي بن كعب - رضي الله عنهما - بدون إسناد نحوه.

(٣) ص: «وبعده».

(٤) د: «قاله».

(٥) وصف الاهتداء ١/ ٢٣٠.

عنده^(١) كامل، وعند الداني^(٢) كافي^(٣)، و﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٨٢] تام، ﴿مَتِينٌ﴾ [١٨٣] ت، و﴿يَتَفَكَّرُوا﴾ [١٨٤] ت؛ لأنَّ ﴿مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ [١٨٤] استئناف.

﴿مِن جِنَّةٍ﴾ [١٨٤] ك. ﴿مُتِينٌ﴾ [١٨٤]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٨٥] ت. ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [١٨٦] ك: على قراءة رفع ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [١٨٦] مع الياء والنون للاستئناف، ن: على الجزم للعطف، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [١٨٦] ت. ﴿مُرْسَاهَا﴾ [١٨٧]، و﴿إِلَّا هُوَ﴾ [١٨٧]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [١٨٧] ك. ﴿إِلَّا بَعْتَهُ﴾ [١٨٧] ت، ﴿حَتَّىٰ عَنَّا﴾ [١٨٧] ك. ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٨٧] ت.

﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [١٨٨] ك. ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [١٨٨] ك أو ت، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٨٨] ت. ﴿لَيْسَ كُنَّ إِلَيْهَا﴾ [١٨٩]، و﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [١٨٩]، و﴿مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [١٨٩] ك، ﴿فِيمَاءَ آتِلُهُمَا﴾ [١٩٠] ك. وقال الداني^(٤): ت؛ لأنه آخرُ القصة، والتالي خطابٌ لكفار قريش.

وبهذا يزول الإشكال؛ إذ ظاهرُ الآية كلها أنها في قصة آدم وحواء^(٥)، وذلك مشكلٌ من حيث إنَّ آدمَ نبيٌّ معصومٌ من الشرك، وفي حديث عند

(١) وصف الاهتداء ١/ ٢٣٠.

(٢) المكتفى ٢٨١، وفي (ت): «أبو حاتم» كما في المرشد ١/ ١٦١.

(٣) أثبت ياء «كافي» على لغة من يثبت في الوقف ياء المنقوص المجرد من أل والإضافة.

انظر: شرح المفصل ٨/ ٧٥.

(٤) المكتفى ٢٨٢.

(٥) د، ت، ص: «وولدهما».

الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ سَمْرَةَ^(١)

(١) أخرجه الترمذي في سننه ١٦٠/٥ ك: التفسير، ب: ومن سورة الأعراف، برقم (٣٠٧٧) وقال: «حديث حسن غريب...»، والحاكم في المستدرک ٥٤٥/٢ ك: التاريخ وصححه ووافقه الذهبي هنا وتعقبه في الميزان ١٧٩/٣ في ترجمة عمر بن إبراهيم بعد أن أورد الحديث من طريقه فقال: «صححه الحاكم؛ وهو حديث منكر كما ترى».

وإسناده ضعيف؛ لأن عمر بن إبراهيم ضعيف في روايته عن قتادة خاصة كما في التقريب ٧١٤ برقم (٤٨٩٧) وبذلك أعله ابن عدي في الكامل ١٧٠٠/٥.

وأخرجه أحمد في مسنده ١١/٥، والبزار في مسنده ٤٢٨/١٠-٤٢٩ برقم (٤٥٨٠)، والرويانى في مسنده ٥٢/٢ برقم (٨١٦)، وابن جرير في تفسيره ٦٢٣/١٠، وابن أبي حاتم في تفسيره ١٦٣١/٥ برقم (٨٦٣٧، ٨٦٤١)، والطبرانى في الكبير ٢١٥/٧ برقم (٦٨٩٥)، وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير ٤٨١/٦، وابن عدي في الكامل ١٧٠٠/٥ جميعهم مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.

وأعلّله الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٨١/٦ بعد إيراد الحديث من طرق عن عمر ابن إبراهيم فقال: «إن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه...» ثم ذكرها وخلاصتها: إعلاله الحديث بضعف عمر، وبأنه روى عن سمرة من قوله، وبأن الحسن الراوى عن سمرة فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً، لما عدل عنه، ثم ساق الروايات بإسناد ابن جرير عن الحسن بحمله الآية على ذرية آدم وعلى بعض أهل الملل، ثم قال: «وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسّر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو ولا غيره، لا سيما مع تقواه وورعه، فهذا يدلُّ على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقّاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم، مثل كعب أو وهب بن منبه وغيرهما... إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع»، وانظر المصدر نفسه لابن كثير ٤٨٤/٦-٤٨٥ لأخبار أهل الكتاب وأقسامها.

مرفوعاً التصريح بأن الآية في قصتهما.

وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ^(١) الْآيَةَ عَلَى غَيْرِ قِصَّةِ آدَمَ وَحَوَاءَ، وَأَنَّهَا فِي غَيْرِهِمَا كَانَا فِي أَهْلِ الْمَلَلِ، وَحَكَّمَ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِالنَّكَارَةِ فَأَخْطَأَ، وَقَوْلُ السُّدِّيِّ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١٩٠]: هذه فصل من آية آدم، خاصة في آلهة العرب، توضح أن آخر قصة آدم وحواء ﴿فِيمَاءَ آتَاهُمَا﴾ [١٩٠]، وأن ما بعده يخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية. ولو كانت القصة واحدة لقال: عمّا يشركان.

﴿يُشْرِكُونَ﴾ [١٩٠]، و﴿يُخْلِقُونَ﴾ [١٩١]، و﴿يَنْصُرُونَ﴾ [١٩٢]، و﴿لَا يَتَّبِعُونَكَ﴾ [١٩٣] ك. / ﴿صَمِتُونَ﴾ [١٩٣] ت. ﴿صَادِقِينَ﴾ [١٩٤]، و﴿يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [١٩٥] ك، ﴿فَلَا تَنْظُرُونَ﴾ [١٩٥] ت. ﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾ [١٩٦] ك. ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٩٦] ت، والواو اللاحقة للاستئناف لا للعطف.

وكذا ضعف الحديث الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي ٣٥٠ برقم (٣٠٧٧)، والضعيفة ١/٥١٦-٥١٧، برقم ٣٤٢.

وذهب بعض الأئمة إلى أن الشرك المذكور المراد به الشرك في التسمية، لا في العبادة، وهذا الذي رجحه ابن جرير الطبري في ١٠/٦٢٩ فقال: «أولى الأقوال بالصواب قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ في الاسم لا في العبادة...».

(١) تقدم ذكره في الحاشية السابقة.

﴿ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَبْصُرُونَ ﴾ [١٩٧]، و ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [١٩٨] ك. ﴿ وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ ﴾ [١٩٨] ت^(١). ﴿ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [١٩٩]، و ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [٢٠٠] ك^(٢). ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٢٠٠] ت. ﴿ مَبْصُرُونَ ﴾ [٢٠١]، ﴿ ثُمَّ لَا يُفْصِرُونَ ﴾ [٢٠٢]، و ﴿ لَوْلَا أَجْتَبَيْتَهَا ﴾ [٢٠٣]، و ﴿ مِنْ رَبِّي ﴾ [٢٠٣] ك. ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٢٠٣] ت^(٣). ﴿ تَرْحَمُونَ ﴾ [٢٠٤] ك أو ت. ﴿ الْغَافِلِينَ ﴾ [٢٠٥] ت أو ك. ﴿ يَسْجُدُونَ ﴾ [٢٠٦] م.

* * *

(١) سقط رمز «ت» من: ص.

(٢) سقط رمز «ك» من: ص.

(٣) ص: «ك».

ذكر تجزئتها

- ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ [٢٩] ربع^(١)، ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ ﴾ [٤٧] نصف^(٢).
 ﴿ نَاصِحٌ أَمِينٌ * أَوْعَجِبْتُمْ ﴾ [٦٨-٦٩] ربع^(٣)، ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ﴾ [٨٨]
 حزب^(٤).
 ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ ﴾ [١١٧] ربع^(٥)، ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾ [١٤٢] نصف^(٦).

- (١) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٢٢٣، واعتمد في القول الوجيز ١٩٤ على الآية (٣٠).
 (٢) كذا في البيان ٣١٣، وغيث النفع ٢٢٣، والقول الوجيز ١٩٤، وخالفهم السخاوي في جمال القراء ١/١٥٠، فجعل نصف الربع على الآية (٤٣).
 (٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٢٢٥، واعتمد في القول الوجيز ١٩٤ على الآية (٦٤). وقوله: ﴿ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ قيد أخرج ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ ﴾ الذي بعد ﴿ مَا لَأَعْمُونَ ﴾.
 (٤) أي: بداية حزب جديد، كذا في البيان ٣١٨، وفنون الأفنان ٢٧٤، وغيث النفع ٢٢٦، والقول الوجيز ١٩٥. وهو أحد القولين في جمال القراء ١/١٤٤.
 (٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، وغيث النفع ٢٢٧، والقول الوجيز ١٩٥.
 (٦) كذا في غيث النفع ٢٢٨، والقول الوجيز ١٩٥، وما في البيان ٣١٣، وجمال القراء ١/١٥٠ مختلف عما عند المؤلف.

﴿وَأَكْتَبْنَا لَنَا﴾ [١٥٦] ربع^(١)، ﴿وَأَذِنْتَنَا الْجَبَلَ﴾ [١٧١] حزب^(٢).
 ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ﴾ [١٨٩] ربع^(٣)، و﴿إِذْ يُغَشِّكُمْ﴾ في سورة
 الأنفال [١١] نصف^(٤).



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، وغيث النفع ٢٢٩، والقول الوجيز ١٩٥.

(٢) كذا في البيان ٣١٨، وغيث النفع ٢٣٠، والقول الوجيز ١٩٥، وهو أحد القولين في
 جمال القراء ١/١٤٤، وخالفهم ابن الجوزي في فنون الأفتان ٢٧٤، فجعل نهاية
 الحزب على الآية: ١٦٧.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، والقول الوجيز ١٩٥، وهو الذي ذكره في غيث النفع
 ٢٣٠ عن المشاركة.

(٤) لم نجد من وافقه عليه، والذي في المصادر المذكورة أن نصف الحزب الثامن عشر
 على نهاية الأعراف. إلا أن صاحب الغيث: ٢٣٢ بعد أن ذكر القول المذكور قال:
 «وقيل: ﴿كَرِيمٌ﴾ في سورة الأنفال آية: ٤».

سورة الأنفال

مدنيةٌ. وقيل: هي أول المدني.

واختلِفَ^(١) في ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [٣٣].

وحرُوفُها: خمسةُ آلاف ومِئتان وأربعٌ وتسعون.

وكَلِمُها: ألفٌ ومِئتان وإحدى وثلاثون^(٢).

وآيُها: سبعون وخمسةُ آيات كوفي، وست حجازي وبصري، وسبع

شامي^(٣).

اختلافُها: ثلاث آيات^(٤): ﴿ ثُمَّ يَغْلِبُونَ ﴾ [٣٦] بصريٌّ وشاميٌّ

(١) كذا في حسن المدد: ٦٨، يعني اختلفوا هل الآية مكية أو مدنية؟ قال ابن الجوزي في

زاد المسير ٣/٣١٦ عن سورة الأنفال: «هي مدنية بإجماعهم»، واستثنى الماوردي في

تفسيره ٢/٢٩٢ منها سبع آيات من قوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا... ﴾

[٣٦، ٣٠] إلى آخر سبع آيات، ومنها الآية المذكورة: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾، لكن

قال ابن حجر في الفتح ٩/٤١ عن الاستثناء المذكور: «وهذا غريب جداً»، وانظر:

الإتقان ١/٨٧.

(٢) انظر: البيان ١٥٨، البصائر ١/٢٢٢، باختلاف في عدد الحروف والكلم، وانظر: حسن

المدد ٦٨، منار الهدى ١٥٥، القول الوجيز ١٩٦.

(٣) انظر: البيان ١٥٨، فنون الأفتان ٢٨٤، جمال القراء ١/٢٠٣، حسن المدد ٦٨، البصائر

١/٢٢٢، القول الوجيز ١٩٦.

(٤) انظر: البيان ١٥٨، فنون الأفتان ٢٨٤، جمال القراء ١/٢٠٣، حسن المدد ٦٨، البصائر

١/٢٢٢، القول الوجيز ١٩٦.

﴿أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ الأولى [٤٢] غير كوفي، ﴿بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦٢] غير بصري.

وفيها شبه الفاصلة ثمانية^(١):

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٤]، ﴿رَجَزَ الشَّيْطَانِ﴾ [١١]، ﴿فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [١٢]،
﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [٣٤]، ﴿إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [٣٤]، ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [٤١]، ﴿يَوْمَ
الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [٤١]، وثاني ﴿كَانَ مَفْعُولًا﴾ [٤٤].

رويها: «ندم قطرب». الدال ﴿لِلْعَبِيدِ﴾ [٥١]، والقاف ﴿الْحَرِيقِ﴾
[٥٠]، والطاء ﴿مُحِيطٌ﴾ [٤٧]، والرء عشرة، والباء أربعة ﴿الْعِقَابِ﴾ [١٣]،
[٥٢، ٤٨، ٢٥].

* * *

(١) انظر: البيان ١٥٨، حسن المدد ٦٨، منار الهدى ١٥٥، القول الوجيز ١٩٧، وذكر
عشرة مواضع.

فواصلها^(١)

﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١]، ﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٢]، ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ [٣]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٤]،
 ﴿ لَكَرِهُونَ ﴾ [٥]، ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٦]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٧]، ﴿ الْمَجْرُمُونَ ﴾ [٨]،
 ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ [٩]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [١٠]، ﴿ الْأَقْدَامَ ﴾ [١١]، ﴿ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [١٢]،
 ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [١٣]، ﴿ عَذَابِ النَّارِ ﴾ [١٤]، ﴿ الْأَذْبَارَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾
 [١٦]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٧]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٩]، ﴿ تَسْمَعُونَ ﴾
 [٢٠]، ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ [٢١].

﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ تُحْشَرُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾
 [٢٥]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾
 [٢٩]، ﴿ الْمَلَائِكِينَ ﴾ [٣٠]، ﴿ الْأَوْلِيَاءِ ﴾ [٣١]، ﴿ إِلِيمِ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾
 [٣٣]، ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ يُحْشَرُونَ ﴾ [٣٦]،
 ﴿ الْخَاسِرُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ الْأَوْلِيَاءِ ﴾ [٣٨]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٣٩]، ﴿ التَّصِيرُ ﴾ [٤٠].
 ﴿ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٤١]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٤٢]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْأُمُورِ ﴾
 [٤٤]، ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ الصَّابِرِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ مُحِيطٌ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾
 [٤٨]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٤٩]، ﴿ الْحَرِيقِ ﴾ [٥٠]، ﴿ لِلْعَبِيدِ ﴾ [٥١]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٥٢]،
 ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥٣]، ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [٥٤]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٥٦]،
 ﴿ يَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ الْخَائِبِينَ ﴾ [٥٨]، ﴿ لَا يَعْبُرُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ نَظَامُونَ ﴾ [٦٠].

(١) انظر: البيان ١٥٩، حسن المدد ٦٨، القول الوجيز ١٩٨.

﴿الْعَلِيمُ﴾ [٦١]، ﴿وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦٢]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٦٣]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾
 ﴿[٦٤]، ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٦٥]، ﴿الصَّابِرِينَ﴾ [٦٦]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٦٧]، ﴿عَظِيمٌ﴾
 ﴿[٦٨]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٦٩]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٧٠]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٧١]، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٧٢]،
 ﴿كَبِيرٌ﴾ [٧٣]، ﴿كَرِيمٌ﴾ [٧٤]، ﴿شَيْءٌ عَلِيمٌ﴾ [٧٥].

* * *

القراءات وتوجيهها

عن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بِخُلْفٍ عَنْهُ (عَلَّنْفَال) يَادْغَامِ نُونٍ ﴿عَنِ﴾ فِي لَامِ
﴿الْأَنْفَالِ﴾ [١٦]، كَ ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ فِي الْبَقْرَةِ [١٨٩].

وَأَمَّا ﴿زَادَتْهُمْ﴾ [٢٧] ابْنُ ذَكْوَانَ / وَهَشَامٌ بِخُلْفٍ عَنْهُمَا وَحَمْزَةٌ،
وَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَهَشَامٌ فِي ثَانِي
وَجْهَيْهِمَا.

وَأَمَّا ﴿إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ [٧] فِي الْوَقْفِ حَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا
خُلْفٌ، وَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ، وَبِالتَّقْلِيلِ وَبِالْفَتْحِ قَرَأَ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ،
وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.

وَعَنْ ابْنِ مُحَيِّصِنٍ (إِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى) [٧] بِوَصْلِ الْهَاءِ، فَتَصِلُ الْهَاءُ
بِحَاءٍ، وَتُسْقِطُ الْهَمْزَةُ. وَمِثْلُهُ (فَجَاءَتْهُ أَحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَيَّ) [الْقَصَصُ:
٢٥]، وَ(أَنْكَحَكَ إِحْدَى) [الْقَصَصُ: ٢٧]، وَ(إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ) [التَّوْبَةُ: ٥٢]،
وَ(لَا إِحْدَى الْكَبْرَى) [الْمَدَّثَرُ: ٣٥] وَمَا جَاءَ مِنْهُ.

وَالْجُمْهُورُ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا، وَسَبَقَ فِي النِّسَاءِ [٢٠].

وَإِخْتِلَفَ فِي ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]:

فَنَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ بِفَتْحِ الدَّالِ^(١)، اسْمٌ مَفْعُولٌ أُسْنِدًا إِلَى

(١) انظر: المستنير ١٦٧/٢، النشر ٢٧٥/٢، الإتحاف ٧٧/٢.

ضمير «ألف»^(١) بمعنى مُرْدَفَيْنِ بغيرهم.

وقرأ الباقون بالكسر اسمَ فاعلٍ مسندٍ إلى أحدهما^(٢)، أي: مُرْدَفَيْنِ مثلهم. وفي التفسير^(٣): أنه كان وراءَ كلِّ مَلَكٍ مَلَكٌ رَدِيفاً له.

فقراءة الفتح^(٤) تُشْعِرُ أَنْ غَيْرَهُمْ أَرْدَفَهُمْ لِرُكُوبِهِمْ خَلْفَهُمْ. وقراءة الكسر تُشْعِرُ بِأَنَّ الرَّكَبَ خَلْفَ صَاحِبِهِ قَدْ أَرْدَفَهُ، فَصَحَّ التَّعْبِيرُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ تَارَةً، وباسمِ الْمَفْعُولِ أُخْرَى.

وما رُوِيَ عَنْ قُنْبَلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ كِنَافِعٍ فَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ، بَلْ قَالَ فِي «النَّشْرِ»^(٥): «إِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ عَنِ ابْنِ مَجَاهِدٍ».

وَإِخْتِلَافَ فِي ﴿يُعْشِكُكُمْ﴾ [١١]:

فابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو^(٦) بفتح الياءِ وسكونِ الغينِ، وفتحِ الشينِ، وألفٍ

(١) ص، د، ت: «ضمير الفاعل»، وعلى ما أثبتناه فإن ﴿مُرْدَفَيْنِ﴾ حال، أي: ممدكم بألف مُرْدَفَيْنِ بألف، و﴿مُرْدَفَيْنِ﴾ مشتق تحمّل ضميراً يعود على «ألف». انظر: الموضح ٥٧٤/٢.

(٢) فأحد الألفين أردف الألف الأخرى. تقول العرب: بنو فلان يُردفوننا، أي: يجيئون بعدنا. انظر: الحجة للفراسي ١٢٥/٤.

(٣) أورد هذا القول ابن عطية في المحرر ٢٠/٨ ثم ضعه.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١٢٤/٤، الحجة لابن زنجلة ٣٠٧، الموضح ٥٧٤/٢.

(٥) النشر ٢٧٥/٢.

(٦) انظر: الغاية ٢٦٣، النشر ٢٧٦/٢، الإتحاف ٧٧/٢.

بعدها لفظاً^(١)، ﴿النُّعَاسُ﴾ [١١] بالرفع، مِنْ غَشِي يَعْشَى^(٢)، و﴿النُّعَاسُ﴾ فاعل، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِي^(٣).

وقرأ نافعٌ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، بَضَمَّ الياءِ وسكونِ الغينِ وبياءِ بعدها، و﴿النُّعَاسُ﴾ بالنصبِ، مِنْ أَعْشَى، وفاعله ضميرُ الباري تعالى، و﴿النُّعَاسُ﴾ مفعولٌ به، وافقهما الحسنُ^(٤).

وقرأ الباقون بَضَمَّ الياءِ، وفتحِ الغينِ، وكسرِ الشينِ مشددةً وياءِ بعدها، وَنَصَبِ ﴿النُّعَاسُ﴾، مِنْ عَشَى بالتشديدِ، و﴿النُّعَاسُ﴾ مفعولٌ به. وَعَشَى وَأَعْشَى لغتان.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ تسكينُ ميمِ (أمنة) [١١]، وَذُكِرَ بِآلِ عمران [١٥٤].
وقرأ ﴿يُنزِلُ﴾ [١١] بسكونِ النونِ وتخفيفِ الزاي، مِنْ أَنْزَلَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِي. وقرأ الباقون بالتشديدِ، كما في البقرة [٩٠].

وقرأ ﴿الرُّعْبُ﴾ [١٢] بَضَمَّ العينِ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ، وهو مذكور في البقرة [٦٧] أيضاً.

(١) أي: تُلفظ ولا ترسم.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٢٦، الحجة لابن زنجلة ٣٠٨، الموضح ٢/٥٧٥.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣١١، وإيضاح الرموز ٤١٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠٠.

وعن الحسن^(١) (وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرُهُ) [١٦]، بسكونِ الباءِ كقولهم:
عُنُقُ فِي عُنُقٍ .

وكذا باء (دُبْر) و(قُبْل) في سورة يوسف [٢٥-٢٦].

وقرأ ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [١٧] بتخفيفِ النونِ ورفعِ الجلالةِ الشريفةِ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم / الأعمشُ.

[ب/٢٠]

وكذا الخُلْفِ فِي ﴿ وَاللَّيْلُ لِلَّهِ رَهْمَى ﴾ [١٧]، لكنَّ الحسنَ يوافقهم في هذه، كما تقرَّر في البقرة [١٠٢]، وقد جاءت «لكن» هنا أحسنَ مجيءٍ لوقوعها بين نفي وإثباتٍ.

وأمال ﴿ رَهْمَى ﴾ [١٧] شعبةٌ من جميع طرق المغاربة وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ. وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالتقليلِ والفتحِ، وبه قرأ الباقون، وهو الذي رواه جمهورُ العراقيين عن شعبة، ومذهبُ الأصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرَشٍ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ مُوهِنٌ كَيْدٍ ﴾ [١٨]:

فابنُ عامرٍ وشعبةُ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخَلَفٌ^(٢) بسكونِ الواوِ، وتخفيفِ الهاءِ والتنوينِ، على أَنَّهُ اسْمٌ فاعِلٍ^(٣) من «أوهن» كأكرم

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٠١، إيضاح الرموز ٤١٤.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٠٣/٢، والنشر ٢٧٦/٢، والإتحاف ٧٨/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ١٢٧/٤، الحجة لابن زنجلة ٣٠٩،

مُعَدَّى بالهمزة والتنوين على الأصل في اسمِ الفاعلِ، و﴿ كَيْدٌ ﴾ بالنصبِ على المفعولِ به، وافقهم الأعمش^(١).

وقرأ حفصٌ بالتخفيفِ مِنْ غيرِ تنوينٍ و﴿ كَيْدٌ ﴾ بالخفضِ على الإضافةِ وافقه الحسن^(٢).

وقرأ الباقون بفتحِ الواوِ وتشديدِ الهاءِ وبالتنوينِ، ونصبِ ﴿ كَيْدٌ ﴾ مفعولٌ به أيضاً، وقراءةُ الكوفيينِ جاءتْ على الأكثرِ؛ لأنَّ ما عَيْنُه حرفٌ حَلَقِي غيرَ الهمزةِ تعديته بالهمزةِ، ولا يُعَدَّى بالتضعيفِ إلا كَلِمٌ محفوظةٌ، نحو: وَهَنْتُهُ وَضَعَفْتُهُ.

واختلفَ في ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٩]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ^(٣) بفتحِ همزةِ «أَنَّ» على تقديرِ لامِ العلةِ^(٤)، أي: ولأنَّ الله مع المؤمنين، أو خبرٌ مبتدأ، أي: والأمر أن الله. وقرأ الباقون بالكسرِ على الاستئنافِ.

وشدَّد تاءَ ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا ﴾ [٢٠] وصلاً البزِّيُّ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخُلفٍ عنهما، كما في البقرة [٢٦٧].

(١) انظر: المبهج ٣١١/٢، إيضاح الرموز ٤١٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٠١.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٣٤٦، والنشر ٢/٢٧٦، والإتحاف ٢/٧٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٢٨، الحجة لابن زنجلة ٣١٠،

الموضح ٢/٥٧٨.

وأمال ﴿ فَأَوْرِكُمْ ﴾ هنا [٢٦]، و ﴿ أَوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ ﴾، و ﴿ أَوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ ﴾ بيوسف [٩٩، ٦٩] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وقرأها ورث من طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ والصغرى، والباقون بالفتح. وبه قرأ ورث من طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ.

وعن المطوَّعِيِّ^(١) عن الأعمش (هُوَ الْحَقُّ) [٣٢]، (وَيَكُونُ الدِّينُ) [٣٩] بالرفع فيهما، على أَنَّ (هُوَ) مبتدأ، و(الحق) خبره، والجملة خبر الكون، كقوله^(٢):

تَحْنُ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ
وهي لغة تميم^(٣).

وقال ابن عطية^(٤): «ويجوز في العربية رَفَعُ «الحق» على خبر «هو» والجملة خبر لـ «كان».

وَأَمَّا قَوْلُ الزَّجَّاجِ^(٥): «فلا أعلمُ أحداً قرأ بهذا الجائز»، فتعقَّبه في «الدر»^(٦) بأنه قد ظهر مَنْ قرأ به، وهما رجلان جليان: الأعمش وزيد بن علي.

(١) انظر: المبهج ٣١١/٢، إيضاح الرموز ٤١٦.

(٢) البيت لقيس بن ذريح، وهو في الكتاب ٣٩٣/٢، والمقتضب ١٠٥/٤، وابن يعيش ١١٢/٣، والملا: ما اتسع من الأرض.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٩٦/٥.

(٤) المحرر الوجيز ٥٢/٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤١١/٢.

(٦) الدر المصون ٥٩٧/٥.

وأَمَّا (وَيَكُونُ) [٣٩] فرفعٌ على الاستئناف.

وقرأ ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوِائْتِنَا﴾ [٣٢] بتحقيقِ الهمزةِ الأولى، وإبدالِ الثانيةِ ياءً خالصةً مفتوحةً نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وقرأ ﴿تَصَدِيَّةً﴾ [٣٥] / بإشمامِ صادهِ حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ورؤيسٌ بخَلْفٍ عنه، ووافقهم الأعمشُ، وسَبَقَ في النساءِ [٨٧].

وقرأ ﴿لِيُمَيِّزَ اللَّهُ﴾ [٣٧] بضمِّ الأولى وفتحِ الميمِ وكسرِ الياءِ الثانيةِ مشددةً حمزةُ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ^(١) وخَلْفٌ. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ، والباقون بفتحِ الياءِ وكسرِ الميمِ وسكونِ الياءِ^(٢).

ووقف على ﴿سُنَّتٌ﴾ [٣٨] بالهاءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ.

واختلَفَ في ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بِصِيرٌ﴾ [٣٩]:

فَرُؤَيْسٌ^(٣) بالخطابِ، وافقه الحسنُ^(٤) وقرأ الباقون بالغيبِ.

(١) ص: «وكذا خَلْفٌ، ورؤيسٌ بخَلْفٍ عن يعقوبٍ» والمثبت موافق لما في المصادر، لعله اشتبه على الناسخِ الخلافِ في ﴿تَصَدِيَّةً﴾ السابق.

(٢) تقدم في آلِ عمران عند الآية: ١٧٩.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٩، النشر ٢/٢٧٦، الإتحاف ٢/٧٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠١، إيضاح الرموز ٣٠١.

واختلِفَ في ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ [٤٢]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(١) بكسرِ العينِ في الموضعين، وافقهم الحسنُ واليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ^(٢).

وقرأ الباقرُ بضمِّهما^(٣)، وهما لغتان في شَطِّ^(٤) الوادي وشفيره.

وقد أنكر أبو عمرو بنُ العلاء^(٥) الضمَّ، ووافقه الأخفشُ^(٦)، فقال: «لم يُسمَعْ من العربِ إلَّا الكسرُ».

ونقل أبو عبيد اللغتين، إلَّا أنه قال: «الضمُّ أكثرُها»، وقال اليزيديُّ:

«الكسرُ لغةُ الحجاز» ولا وَجَهَ لِانْكَارِ الْكَسْرِ وَلَا الضَّمِّ لِتَوَاتُرِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَيُحْمَلُ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْهُ.

وأمال حمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ، ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَتَّ﴾ هنا [٤٢]،

و﴿نَبُوتٌ وَيَحْيَىٰ﴾ ب(قد أفلح) [٣٧]، والجاثية [٢٤]، وافقهم على الثلاثة

الأعمشُ. وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالصَّغْرَى وَالْفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ الْبَاقُونَ

كَالْأَصْبَهَانِيِّ عَنِ وَرَشٍ.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٦٨١، النشر ٢/ ٢٧٦، الإتحاف ٢/ ٧٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٣١٢، إيضاح الرموز ٤١٦.

(٣) وافقهم الأعمشُ كما في المصدرين السابقين.

(٤) في: ت، ص: «شطء».

(٥) انظر: الدر المصون ٥/ ٦٠٩-٦١٠.

(٦) أثبت في معاني القرآن ٢/ ٣٢٣ اللغتين.

واختلفَ في ﴿مَنْ حَتَّ﴾ [٤٢]:

فنافعٌ والبزِّيُّ وقُنبُلٌ من طَرِيقِ ابنِ شَنبُوذٍ وأبو بكرٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ويعقوبٌ وخَلْفٌ^(١) بكسرِ الياءِ الأولى، وفكُّ الإدغامِ، وفتحِ الثانيةِ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٢) ومن الوجهِ الثاني من «المفردة»^(٣).
وقرأ الباقرُ بياءٍ مُشَدَّدةٍ مفتوحةٍ، وبذلك قرأ قُنبُلٌ من طَرِيقِ ابنِ مجاهدٍ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من الوجهِ الآخرِ من «المفردة».

والإظهارُ والإدغامُ في هذا النوعِ لغتان^(٤) مشهورتان في كلِّ ما آخَرُه ياءان من الماضي، أو لاهما مكسورةٌ نحو: عَيِيَّ وحَيِيَّ.
فمَنْ أظهرَ فعلى الأصلِ، ولأنَّ الإدغامَ يُؤدِّي إلى تَضْعِيفِ حَرفِ العِلَّةِ، وهو ثَقِيلٌ في ذاته، ولأنَّ الياءَ الأولى يَتَعَيَّنُ فيها الإظهارُ في بعضِ الصُورِ، وذلك في مضارعِ هذا الفعلِ لانقلابِ الثانيةِ ألفاً في يحيا ويعيا، فحُمِلَ الماضي عليه طَرْدًا للبابِ، ولأنَّ الحركةَ في الثاني عارضةٌ لزوالياها في «حييت» وبابه، ولأنَّ الحركتينِ مختلفتانِ، واختلافُ الحركتينِ كاختلافِ

(١) انظر: المستنير ١٦٩/٢، النشر ٢٧٦/٢، الإتحاف ٢/٨٠.

(٢) المبهج ٣١٢/٢.

(٣) لم نجد هذه الكلمة في المفردة. انظرها في مصطلح الإشارات ٢٦٤، وإيضاح الرموز ٤١٦، فلا يؤخذ من المفردة إلا التشديد حسب منهجه في السكوت إذا وافق ابنُ مُحَيِّصِنٍ أبا عمرو.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٢٩/٤، الحجة لابن زنجلة ٣١١،

الموضح ٥٧٩/٢.

الحرفين قالوا: ولذلك قالوا: «لَحِحَّتْ عَيْنُهُ»^(١) «مَشِشَتْ الدَّابَّةُ»^(٢) / وإذا لم يُدْغَمَ مع لزوم الحركة فهو مع عُرُوضِهَا أُولَى.

ومن أدغَمَ فلاستثقالِ ظهورِ الكسرةِ في حرفٍ يُجانِسُهُ، ولأنَّ حركةَ التأنِيثِ لازمةٌ؛ لأنها حركةٌ بناءٍ، ولا يَضُرُّ زَوُّهَا في نحو: مَشِشَتْ الدَّابَّةُ كما لا يَضُرُّ ذلك فيما يجب إدغامه من الصحيح نحو: ظلت، وهذا كله فيما كانت [حركته] ^(٣) حركةً بناءً، ولذلك قِيدَ به ^(٤) الماضي. أمَّا إذا كانت حركةٌ إعرابٍ فالإظهارُ فقط نحو: لن يحييَ ولن يُعَيِّي.

وأمال ﴿أَرَبِكُمْ﴾ [٤٣] أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٥)، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الزبيدي والأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقٍ بالتقليلِ والفتح، وبه قرأ الباقون.

ولم يقرأ ورشٌ ممَّا فيه راءٌ بوجهين إلا ﴿أَرَبِكُمْ﴾ فقط، فالفتحُ له فيها قُطِعَ به صاحبُ «العنوان»^(٦)، والإمالةُ قُطِعَ بها في «التيسير»^(٧)، وأطلق الوجهين معاً الشاطبي في «الحرز»^(٨)، وهما صحيحان عن الأزرق، والله أعلم.

(١) لَحِحَّتْ عينه: لصقت بالرَّمَصِ.

(٢) مَشِشَتْ الدَّابَّةُ: إذا ظهر في وظيفها المَشَشُ، والوظيف: مستدقُّ الذراع. والمَشَشُ داءٌ يلحق الدابة.

(٣) زيادة من الدر المصون ٦١١/٥، والمصنف ينقل عنه.

(٤) ت، ص: «وكذلك ما قيد».

(٥) وابن ذكوان من طريق الصوري أيضاً.

(٦) العنوان ١٠٠.

(٧) التيسير ٤٧.

(٨) الشاطبية ٢٦.

وقرأ ﴿ تَرَجُّعَ الْأُمُورِ ﴾ [٤٤] بالبناء للفاعل ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخلفٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ من غيرِ طريقٍ^(١) الشَّنْبُوذِيّ، والحسنُ، وذكر في البقرة [٢٨]، كتشديد تاء ﴿ وَلَا تَتَزَعَّوْا ﴾ [٤٦] للبرزِّي^(٢)، وموافقة ابنِ مُحَيِّصِنٍ له بخُلفٍ عنهما.

وأبدل همزة ﴿ فِعَّةً ﴾ [٤٥]، و﴿ الْفِتَّانِ ﴾ [٤٨]، و﴿ رِيَاءَ النَّاسِ ﴾ [٤٧]، ياءً في الثلاثة أبو جعفرٍ.

وعن الحسن^(٣) (فتفشلوا) [٤٦] بكسر الشين، لكن قال أبو حاتم^(٤): «هذا غير معروف». وقال غيره: «إنها لغة ثابتة».

وعن المطوِّعي^(٥) (وتذهب ريحكم) [٤٦] بالجزم عطفاً على فعل النهي قبله. وفتح ياء الإضافة من ﴿ إِنِّي أَرَى ﴾ [٤٨]، ﴿ إِنِّي أَخَافُ ﴾ [٤٨] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وأمال ﴿ أَرَى ﴾ أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ^(٦)، وكذا خلفٌ، وافقهم اليزيديُّ والأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقٍ بالتقليل، والباقون بالفتح.

(١) قوله: «غير طريق»: من: غ، ت، ص، ف، وسائر النسخ «من طريق» وهو سهو. انظر:

المبهج ٢/ ٢٢، إيضاح الرموز ٢٦٦.

(٢) يعني ذكر في البقرة أيضاً عند الآية: ٢٦٧.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣٠٢، إيضاح الرموز ٤١٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٦١٦.

(٥) انظر: المبهج ٢/ ٣١٣، إيضاح الرموز ٤١٧.

(٦) وابن ذكوان بخلفه أيضاً

واختلِفَ في ﴿إِذِيتَوَفَّى﴾ [٥٠]:

فابنُ عامرٍ^(١) بالتاءِ على التأنِيثِ لتأنِيثِ الجماعةِ^(٢). وهشامٌ على أصلِهِ في إدغامِ الذَّالِ في التاءِ. وقرأَ الباقونَ بالتذكيرِ على أَنَّ الفاعلَ هم الملائكةُ، وإنما ذُكِرَ للفُضْلِ، ولأنَّ التأنِيثَ مجازيٌّ، أو على أَنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على الله تعالى لتقدمِ ذكْرِه. ﴿الْمَلَكَةُ يُضَرِّبُونَ﴾ [٥٠] جملةٌ اسميةٌ حاليةٌ، واستغني عن الواوِ بالضميرِ.

وعن المطوِّعِي^(٣) عن الأعمشِ (فشرِّذ) بالذالِ المعجمةِ، قيل: وهذه المادةُ - أعني الشينِ والراءِ والذالِ المعجمة - مهملةٌ في لغةِ العربِ، وقال قطرب^(٤): «شَرِّذَ بالمعجمةِ: التنكيلُ، وبالمهملةِ التفریقُ».

وهذا يُقَوِّي قولَ مَنْ قال: إن هذه المادةُ / ثابتةٌ في لغةِ العربِ، وقولَ مَنْ قال: إنها كذلك - يعني بالمعجمة - في مصحفِ عبدِ الله، يعني ابنَ مسعودٍ^(٥).

فتعقَّبَهُ في «الدر»^(٦): بأنَّ النَّقْطَ والشَّكْلَ أمرٌ حادثٌ أحدثه يحيى بنِ يعمر، فكيف يوجد ذلك في مصحفِ ابنِ مسعودٍ؟

(١) انظر: الغاية ٢٦٥، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢/٨١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٣١١، الموضح ٢/٥٨٠.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣١٤، إيضاح الرموز ٤١٧.

(٤) انظر: التاج (شرذ) ٩/٤٢٥.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه: ٥٠.

(٦) الدر المصون ٥/٦٢١.

واختلَفَ فِي ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هُنَا [٥٩]، وَالنُّورِ [٥٧]، وَفِي
﴿سَبَقُوا إِيَّاهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ هُنَا [٥٩]:

فَلِلْقِرَاءِ فِي ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا وَفَتْحِ
هَمْزَةِ ﴿إِيَّاهُمْ﴾ [٥٩] الْمُخْتَصِّ بِابْنِ عَامِرٍ^(١) سِتُّ قِرَاءَاتٍ:

الأولى: لِنَافِعِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالكَسَائِي، وَكَذَا يَعْقُوبُ وَإِسْحَاقُ
وَإِدْرِيسُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الشُّطْبِيِّ بِالخَطَابِ فِي السُّورَتَيْنِ وَكَسْرِ السَّيْنِ فِيهِمَا،
عَلَى إِسْنَادِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لِتَقْدِيمِهِ^(٢)، وَ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٩] مَفْعُولٌ أَوَّلٌ،
وَ﴿سَبَقُوا﴾ [٥٩] مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالشُّبُوذِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ^(٣).

الثانية: لِابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةٌ بَفَتْحِ السَّيْنِ فِيهِمَا وَالْغَيْبِ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَدٌّ
إِلَى ضَمِيرٍ يُفَسِّرُهُ السِّيَاقُ، تَقْدِيرُهُ: وَلَا يَحْسَبَنَّ هُوَ، أَي: قَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ
الرَّسُولِ، أَوْ حَاسِبٌ، أَوْ يَكُونُ الضَّمِيرُ عَائِداً عَلَى ﴿مَنْ خَلَفَهُمْ﴾ [٥٧]،
وَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِيجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مَفْعُولاً أَوَّلًا،
وَ﴿سَبَقُوا﴾ جَمَلَةٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا ثَانِيًا. وَافْقَهُمَا الْحَسَنُ^(٤).

الثالثة: لِأَبِي بَكْرٍ بِالخَطَابِ وَفَتْحِ السَّيْنِ فِيهِمَا، وَافْقَهُ الْمَطَّوْعِيُّ عَنِ
الْأَعْمَشِ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٠٤، ٥٠٥، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢/٨١-٨٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٥٤، الحجة لابن زنجلة ٣١٢،

الموضح ٢/٥٨١.

(٣) انظر: المبهج ٢/١٢٩، ٣١٣، إيضاح الرموز ٤١٨.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠٣.

الرابعة: لحفصٍ بالغيبِ في الأنفال، والخطابِ في النور، وفتحِ سِينِهما.

الخامسة: لأبي جعفرٍ بالغيبِ هنا، والخطابِ في النور، مع فتحِ السِينِ فيهما، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخُلْفٍ عنه في خطابِ النورِ.

السادسة: لإدريس عن خَلْفٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّطِّيِّ بالغيبِ فيهما، مع كسرِ السِينِ كذلك، وكلُّهُم كَسَرَ هَمْزَةَ ﴿إِنَّهُمْ﴾ على الاستئناف، إلا ابنَ عامرٍ فبالفتحِ مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ على الغيبِ، أو على إسقاطِ لامِ العلةِ، أي: لأنَّهُم.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (يَعْجِزُونَ) [٥٩] بكسرِ النونِ، وشَدَّدَها في أحدِ الوجهين من «المبهج»^(١) فأدغمَ نونَ الرفعِ في نونِ الوقايةِ، وحَذَفَ ياءَ الإضافةِ مُجْتَزِئاً عنها بالكسرةِ، وخَفَّفَها من «المفردة»، ومن الوجهِ الثاني من «المبهج»، وأثبتَ الياءَ من «المبهج» بخُلْفٍ عنه في الحالين، ولم يُثَبِّتْها من «المفردة».

وعن الحسنِ^(٢) (رُبُّط) [٦٠] بضمِّ الراءِ والباءِ من غيرِ ألفٍ نحو: كتابٌ وكتبٌ.

وأما قولُ ابنِ عطية^(٣): «وفي جَمْعِهِ، وهو مصدرٌ غيرٌ مختلِفٍ نظرٌ»

(١) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢١، المبهج ٣١٥/٢، إيضاح الرموز ٤١٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٠٢، إيضاح الرموز ٤١٨.

(٣) المحرر الوجيز ١٠١/٨.

فَتَعَقَّبَهُ فِي «الدر»^(١) فقال: «لَا نُسَلِّمُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنَّهُ مُصَدِّرٌ، بَلْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ^(٢) أَنَّ «رِبَاطًا»: الْخَمْسُ مِنَ الْخَيْلِ فَمَا فَوْقَهَا، وَأَنَّ جَمْعَهَا رُبُطٌ /، وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ مُصَدِّرٌ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ تَخْتَلِفْ أَنْوَاعُهُ».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تُرْهَبُونَ﴾ [٦٠]:

فَرَوَيْسٌ^(٣) بِتَشْدِيدِ الْهَاءِ عَدَاهُ بِالتَّضْعِيفِ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: تُرْهَبُونَ عَدُوَّ اللَّهِ قَتَالَكُمْ أَوْ لِقَاءَكُمْ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٤) (يُرْهَبُونَ) بِيَاءِ الْغَيْبِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْهَاءِ. قَالَ الْعَلَّامَةُ السَّمِينُ^(٥): «وَهِيَ قِرَاءَةٌ وَاضِحَةٌ؛ فَإِنَّ الضَّمِيرَ حِينَئِذٍ يَرْجِعُ إِلَى مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ ضَمِيرُ ﴿لَهُمْ﴾، فَإِنَّهُمْ إِذَا خَافُوا خَوَّفُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ».

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ، وَتَخْفِيفِ الْهَاءِ.

وَقَرَأَ ﴿لِلنَّاسِ﴾ [٦١] بِكَسْرِ السِّينِ شَعْبَةً^(٦)، وَافَقَهُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْحَسَنُ، وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ لَغْتَانِ بِمَعْنَى الصَّلْحِ.

وَهَمْزٌ ﴿الَّتِيءُ﴾ [٧٠] نَافِعٌ، وَذَكَرَ بِالْبَقْرَةِ [٦١]، وَالْهَمْزُ الْمَفْرَدُ^(٧).

(١) الدر المصون ٥/٦٢٩.

(٢) هو: سعيد بن أوس بن ثابت، تقدّم.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٣٤٧، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢/٨٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠٢، إيضاح الرموز ٤١٨.

(٥) الدر المصون ٥/٦٢٨.

(٦) تقدم في البقرة عند الآية: ٢٠٨.

(٧) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٥٣.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا﴾ [٦٥]، و﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [٦٦]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، بالياءِ من تحتُ على التذكيرِ فيهما للفصلِ^(٢) بين الفعلِ وفاعلهِ بقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾، ولأنَّ التأنِيثَ مجازيٌّ؛ إذ المرادُ بالمئةِ الذكورُ. وافقهما الأعمشُ^(٣).

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوبٌ بالتذكيرِ في الأولِ^(٤) لِمَا ذُكِرَ، ولأنهم لحظوا قوله: ﴿يَغْلِبُوا﴾. والتأنِيثِ في الثاني^(٥) لقوةِ التأنِيثِ بوصفه بالمؤنثِ في قوله: ﴿صَابِرَةٌ﴾، وافقهما اليزيديُّ والحسنُ^(٦).

وقرأ الباقرُ بالتأنِيثِ فيهما لأجلِ اللفظِ.

وخرج بإسناده إلى المِئَةِ ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ﴾ [٦٥]، و﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ﴾ [٦٥] المتفقُ على التذكيرِ فيهما.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ١٨٠، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢/٨٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤/١٦٠، الحجة لابن زنجلة ٣١٣، الموضح ٢/٥٨٣.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣١٥، إيضاح الرموز ٤١٩.

(٤) أي: في الآية: ٦٥ ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ أول الموضعين المذكورين.

(٥) أي: في الآية: ٦٦ ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ ثاني الموضعين المذكورين.

(٦) كذا في إيضاح الرموز ٤١٩، لكن صاحب مفردة الحسن ٣٠٣، ومصطلح الإشارات

٢٦٦، ذكرا للحسن التذكير في الموضعين المذكورين.

واختلِفَ في ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [٦٦]:

فعاصمٌ وحمزة، وكذا خَلَفٌ^(١) بفتح الضاد، وافقهم الأعمش^(٢) في غير رواية المطوّعي.

وقرأ الباقر بضمها، وكلاهما مصدرٌ. وقيل: بالفتح في الرأي والعقل، وبالضم في البدن، وهذا قول الخليل بن أحمد، كما نقله الراغب^(٣).

وقرأ أبو جعفر ﴿ ضَعَفَاءَ ﴾ بفتح العين والمد والهمزة مفتوحة من غير تنوين جمعاً على «فُعلاء» كظريف وظُرفاء، وافقهم المطوّعي. وقرأ الباقر بإسكان العين والتنوين من غير مد ولا همز.

واختلِفَ في ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ ﴾ [٦٧]:

فأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب^(٤) بالتأنيث مراعاةً لمعنى الجماعة^(٥)، وافقهم الزبيدي والحسن^(٦). وقرأ الباقر بالتذكير مراعاةً للفظ الجمع.

(١) انظر: الروضة ٢/٦٨٤، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢/٨٣.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣١٦، إيضاح الرموز ٤١٩.

(٣) المفردات ٥٠٧، وانظر: العين ٥٤٩، ثم قال: «يقال: هما لغتان جائزتان في كل وجه».

(٤) انظر: المستنير ٢/١٧٢، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢/٨٣.

(٥) انظر: الكشف ١/٤٩٥، الموضح ٢/٥٨٥.

(٦) انظر: المبهج ٢/٣١٧، إيضاح الرموز ٤١٩.

واختلِفَ في ﴿لَهُ أُسْرَى﴾ [٦٧]، و﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾ [٧٠]:

فأبو عمرو^(١) بفتحِ الهمزة وسكونِ السينِ في الأول، وضمِّ الهمزة وفتحِ السين، وبالفِ بعدها في الثاني مع الإمالَةِ فيهما. وافقه اليزيديُّ^(٢).
وقرأ حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بغيرِ ألفٍ مع الإمالَةِ فيهما، وافقهم الأعمشُ^(٣).

/ وقرأ أبو جَعْفَرٍ بضمِّ الهمزة فيهما وفتحِ السينِ على وزنِ «فَعَالَى» من غيرِ إمالَةٍ، شبّه أُسْرَى بكَسْلَانٍ فجمعَ على فُعَالَى ككُسَالَى، كما شبّهوا به كَسْلَانٌ فجمعوه على «كَسْلَى»^(٤).

وقرأ الباقون بفتحِ الهمزة وسكونِ السينِ من غيرِ ألفٍ على وزنِ «فَعَالَى»، وهو قياسُ فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ^(٥)، لكن أمالهما ورشٌ صغرى من طَرِيقِ الأزرقِ، وفتحها من طَرِيقِ الأصبهانيِّ كالباقين.

وأظهر ﴿أَخَذْتُ﴾ [٦٨] ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رُويسٌ، بخُلْفٍ عنه كما في الصغيرِ^(٦).

(١) انظر: الغاية ٢٦٦، النشر ٢/٢٧٧، الإنحاف ٢/٨٤.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣١٧، إيضاح الرموز ٤١٩.

(٣) ش: «وافقه اليزيديُّ والأعمشُ»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٦٣، الحجة لابن زنجلة ٣١٤،

الموضح ٢/٥٨٦.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢/١٤٢.

(٦) انظر: باب الإدغام الصغير ٢/٧٧٧.

وعن الحسنِ والمطوَّعيِّ^(١) (أَخَذَ مِنْكُمْ) [٧٠] بفتحِ الهمزةِ والخاءِ مبنياً للفاعلِ وهو اللهُ تعالى.

وَاحْتَلَفَ فِي ﴿مِنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ هُنَا [٧٢]، وَالكَهْفِ [٤٤]:

فحمزة^(٢) بكسرِ الواوِ فيهما، وافقه الأعمش^(٣). وقرأ الكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بالكسرِ كذلك في الكهف .

وقرأ الباقون بفتحِ الواوِ فيهما، فقليل: لغتان. وقيل: بالفتحِ من النصرِ والنسبِ، وبالكسرِ من الإمارة.

وقد خطأ الأصمعيُّ قراءةَ الكسرِ، فقال في «الدر»^(٥): «وهو المخطئ؛ لتواترها وقد سُمِعَ الكسرُ والفتحُ في اللغتين جميعاً»^(٦).



(١) انظر: مفردة الحسن ٣٠٤، المبهج ٣١٧/٢، إيضاح الرموز ٤٢٠.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٠٦/٢، النشر ٢٧٧/٢، الإتحاف ٨٤/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣١٨/٢، إيضاح الرموز ٤٢٠.

(٤) قوله: «كذا خَلَفٌ» سقط من هنا من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف في الكهف

(٥) الدر المصون ٦٤٠/٥.

(٦) زاد بعدها في ح: «عن الشَّنبُوزي عن الأعمش (وَفَسَادٌ كَثِيرٌ) [٧٣]، بالثاء المثلثة، وهي معنى حسنٌ. وقرأ الباقون بالباء الموحدة»، ولم نجدها في المصادر للشنبوزي، لكن

عزاها صاحب المبهج ٣١٨/٢ للشيزري عن الكسائي.

المرسوم

نَقَلَ نافعٌ عن الرَّسْمِ المدنيِّ ﴿تَخَوُّوا أَمَنَتِكُمْ﴾ ﴿هنا [٢٧]﴾، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ﴾، بـ «قد أفلح» [٨]، بغير ألفٍ بعد النون^(١)، لكن كلام «الرائية»^(٢) كالمقنع^(٣) عامٌّ في الألفين، إلا أن السخاويَّ قال: «المرادُ هنا ألفُ الجمع»^(٤).

قال الجعبريُّ^(٥): «فعله ظَفَرَ بتخصيصِ روايةِ نافعٍ، أو شافهه به الناظمُ، قال: ومن ثمَّ تبعناه في الشرح».

واتفقت المصاحفُ على حذفِ ألفِ عينٍ ﴿لَا خَلْفَ أَلْفٍ فِي الْمِعَادِ﴾ ﴿هنا [٤٢] خاصَّةً، وإثباتِ ألفِ ما عداه^(٦) نحو: ﴿لَا تُخْلِفُ الْمِعَادَ﴾ ﴿آل عمران: ١٩٤﴾.

(١) انظر: المقنع ١١-١٢، مختصر التبيين ٣/٥٩٧، ٤/٨٨٦، الوسيلة ١٥٥، الجميلة: ٣٣٨.

(٢) انظر: العقيلة ٨.

(٣) المقنع ١١-١٢.

(٤) الوسيلة ١٥٥.

(٥) الجميلة ٣٣٨.

(٦) انظر: المقنع ١٩، مختصر التبيين ٢/٣٢٩، ٣/٦٠١، الوسيلة ٢٨٣، الجميلة: ٤٧٢، وقيل في الفرق بين ما في الأنفال وغيره: إن ما في الأنفال ميعاد من المخلوق، وهو قد يتخلف، فناسبه الحذف، بخلاف ما في غير الأنفال فإنه ميعاد من الخالق تعالى، وهو لا يتخلف فناسبه الإثبات. انظر: دليل الحيران ١٤٥.

المقطوع والموصول

اختلفَ في قَطْعِ ﴿أَنَّمَا﴾ المفتوحةِ الهمزةِ من قوله: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾
 هنا [٤١]، فوُصِلَتْ في العراقيِّ وفاقاً للشاميِّ، وقُطِعَتْ في المدنيِّ^(١).
 واتفقت الرسومُ على قَطْعِ مَوْضِعِي الحِجِّ [٦٢]، ولقمان [٣٠]، وعلى
 وَصْلِ ما عدا ذلك^(٢) نحو: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠].



(١) انظر: المقنع ٧٤، مختصر التبيين ٣/٦٠٠، الوسيلة ٤٢٥، الجميلة: ٦٧٩.

(٢) انظر: المقنع ٧٣، مختصر التبيين ٤/٩٩٣، الوسيلة ٤٢٥، الجميلة: ٦٧٨.

هاء التأنيث التي رسمت تاءً مجرورةً

اتفقت الرسومُ على كتابة ﴿سُنَّتُ﴾ من قوله: ﴿فَقَدَمَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ هنا [٣٨]، كثلاثة فاطر [٤٣]، وآخر غافر [٨٥]، وعلى ما عدا هذه الخمسة بالهاء^(١)، نحو: ﴿سُنَّةً مِّن قَدَأٍ سَلْنَا﴾ [الإسراء: ٧٧]، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا﴾ [الأحزاب: ٣٨].



(١) انظر: المقنع ٧٨، مختصر التبيين ٣/٦٠٠، الوسيلة ٤٤٨، الجميلة: ٧١٠.

الوقف والابتداء

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ [١]، ﴿ وَالرَّسُولِ ﴾ [١]، و ﴿ ذَاتَ بَيْنٍ ﴾ [١] ك. ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١] ت. ﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٢] ت: على جعل ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ [٣] مبتدأ، خبره ﴿ أُولَئِكَ ﴾ [٤]، غير تام^(١): على جعل ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ [٣] بدلاً من ﴿ الَّذِينَ ﴾ الأول [٢]، والوقف على هذا على ﴿ يَنْفِقُونَ ﴾ [٣] ت، والابتداء / ب ﴿ أُولَئِكَ ﴾ على الاستئناف، مبتدأ، خبره ﴿ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٤]، ولا يحسن الوقف على ﴿ يَنْفِقُونَ ﴾ [٣]؛ للفصل بين المبتدأ وخبره.

﴿ حَقًّا ﴾ [٤] ك: على الوجهين، ﴿ وَرِزْقٍ كَرِيمٍ ﴾ [٤] ك عند الداني^(٢). وقال العماني^(٣): ت: على جعل كاف ﴿ كَمَا ﴾ متعلقة بـ ﴿ يُجِدُونَكَ ﴾ في الحق ﴿ [٦] ﴾ و ﴿ لَكَرِهُونَ ﴾ [٥] ك، إذالم تعلق الكاف^(٤) بـ ﴿ يُجِدُونَكَ ﴾، فإن تعلق بها فلا. ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٦]، ﴿ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [٧] ك^(٥). ﴿ ذَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴾ [٧] ن؛ للام التالي.

(١) لكن لا ينكر جواز الوقف عليه لأنه رأس آية. انظر: المرشد ١٦٦/٢.

(٢) المكتفى ٢٨٤، على ترجيح أن كاف ﴿ كَمَا ﴾ متعلقة بقوله: ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ ﴾.

(٣) المرشد ١٦٧/٢.

(٤) ح: الحق.

(٥) خ: «ت».

﴿ الْمَجْرُوتِ ﴾ [٨] ت^(١): على نصبٍ موضعٍ «إذ» بـ «اذكر» ك: على
البدلِ من ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ﴾ [٧]، أو التعلق بقوله: ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ ﴾ [٨].
﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ [٩]، و ﴿ قُلُوبِكُمْ ﴾ [١٠]، و ﴿ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾، و ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [١٠]،
و ﴿ الْأَقْدَامَ ﴾ [١١]، و ﴿ فَشَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١٢]، و ﴿ الرُّعْبَ ﴾، و ﴿ كُلَّ
بَنَانٍ ﴾ [١٢]، و ﴿ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [١٣]، و ﴿ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [١٣] ك أو ﴿ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ﴾، و ﴿ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾، وما بينهما: ت.

﴿ فَذُوقُوهُ ﴾ [١٤] ت عند الداني^(٢) كابن الأنباري^(٣)، ويُتدأ بالتالي
بتقدير: واعلموا أن للكافرين، ومنعه العماني^(٤)، وحكى إجماع القراء على
منع الابتداء بـ «أن»، و «أن».

﴿ فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ [١٥]، و ﴿ يَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ ﴾ [١٦]، و ﴿ جَهَنَّمَ ﴾
و ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [١٦]، ﴿ وَالْكَيْنَ اللَّهُ قَاتِلَهُمْ ﴾ [١٧] ك^(٥)، ﴿ وَالْكَيْنَ اللَّهُ رَحِيًّا ﴾
[١٧] ن؛ لتعلق تاليه بسابقه. ﴿ بَلَاءٌ حَسَنًا ﴾ [١٧]، و ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [١٧] ك.
﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٨] ت^(٦).

(١) ص: «ن».

(٢) المكتفى ٢٨٤.

(٣) الإيضاح ٦٨٠/٢.

(٤) المرشد ١٦٩/٢.

(٥) سقط رمز «ك» من: د، ت، ص.

(٦) خ: ك، ش، ح: «ن».

﴿ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [١٩] ك، ﴿ وَلَوْ كَثُرَتْ ﴾ [١٩] ك أو ت: على قراءة كسرٍ
 ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾ للاستئناف^(١)، ن^(٢): على الفتح للعطف. ﴿ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
 [١٩] ت. ﴿ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ [٢٠] ك. ﴿ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [٢١] ت. ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾
 [٢٢]، ﴿ لَا تَسْمَعَهُمْ ﴾ [٢٣] ك.

﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٢٣] ت^(٣). ﴿ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾، و ﴿ تُحْشِرُونَ ﴾ [٢٤]،
 و ﴿ خَاصَّةً ﴾ [٢٥]، و ﴿ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٢٦] ت.
 ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٨] ت.

﴿ وَيَعْفِرْ لَكُمْ ﴾ [٢٩]، و ﴿ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [٢٩] ك أو ت. على
 تقدير: «واذكر إذ يمكر بك الذين كفروا». ﴿ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾، و ﴿ وَيَمْكُرُونَ ﴾
 [٣٠] ك يَقِفُ على أيهما، لا على كلِّ.

﴿ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ [٣٠]، و ﴿ الْمَلَكِينَ ﴾ [٣٠] ك، أو الأخير ت. ﴿ لَوْ نَشَاءُ
 لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ [٣١] ن؛ لأنَّ اللاحق من مَقُولِ الكفار، فهو متعلقٌ بسابقه
 مع ما فيه مِنْ بشاعةِ الابتداءِ المُوهمَةِ بإسنادِ الإخبارِ إلى المبتدئ^(٤) به.

﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣١]، و ﴿ بَعْدَابِ إِلِيمِ ﴾ [٣٢] ك، ﴿ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [٣٣] ك^(٥):
 على جَعْلِ ضمير ﴿ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ للكفار، و ﴿ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ - بالميم - للمؤمنين

(١) ف، ح، ش: «وللاستئناف».

(٢) سقط رمز «ن» من: ص. وفي ت: «ت».

(٣) سقط رمز «ت» من: د، ص. وفي ف: «ك».

(٤) ص، ت: «المسند».

(٥) ص: «ت».

ليفرق بينهما، ن: على جَعَلَ الضميرين^(١) للكفار. ﴿يَسْتَغْفِرُونَ﴾ ت^(٢):
 على سائر التأويلات، وقال الدَّانِي^(٣): كَافٍ ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ هُوَ﴾ [٣٤] ك.
 ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣٤] ت. و ﴿تَصَدِيَةً﴾ [٣٥] ك. ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [٣٥] ت.
 ﴿لِيُصَدِّدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٣٦]، و ﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [٣٦]، و ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾
 [٣٧] ك. ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [٣٧] ت، وقال الداني: كَافٍ^(٤). ﴿سَلَفَ﴾ [٣٨]،
 و ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾ [٣٨]، و ﴿الَّذِينَ كُفِّرُوا كُفْرَهُمُ لِلَّهِ﴾ [٣٩]، و ﴿بَصِيرٌ﴾ [٣٩]،
 و ﴿مَوْلَاكُمْ﴾ [٤٠] ك. ﴿النَّصِيرُ﴾ [٤٠] ت. ﴿الْجَمْعَانِ﴾ [٤١]، و ﴿قَدِيرٌ﴾
 [٤١]، و ﴿أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [٤٢] ك. ﴿فِي الْمَيْعَدِ﴾ [٤٢] ن؛ لتعلق ﴿وَلَكِنْ﴾
 اللاحق بالسابق، ﴿مَفْعُولًا﴾ [٤٢] ن؛ لتعلق ما بعده بما قبله.
 ﴿عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [٤٢] ك، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٤٢] ك، أو ت: على تقدير «اذكر».
 ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [٤٣] ن^(٥): على البدلية من ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [٤١]،
 أو تعلقه ب ﴿عَلِيمٌ﴾، ﴿قَلِيلًا﴾ [٤٣]، / ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [٤٣]،
 و ﴿الصُّدُورِ﴾ [٤٣]، و ﴿مَفْعُولًا﴾ [٤٤] ك.

(١) ص، غ: الضمير.

(٢) ش، ح: «ك».

(٣) المكتفى ٢٨٦.

(٤) المكتفى ٢٨٦، وقد أورد المحقق هذا النص من نسخة «ف» من المكتفى في

الحاشية.

(٥) سقط رمز «ن» من: ص.

﴿الْأُمُورُ﴾ [٤٤] ت. ﴿نُقْلِحُونَ﴾ [٤٥]، ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [٤٦]، ﴿وَنَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [٤٦]، وكذا ﴿وَأَصْبِرُوا﴾ [٤٦]، و﴿الصَّابِرِينَ﴾ [٤٦]، و﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٤٧]، و﴿مُحِيطٌ﴾ [٤٧]، و﴿جَارُّكُمْ﴾ [٤٨]، و﴿مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [٤٨]، و﴿أَخَافُ اللَّهَ﴾ [٤٨]، و﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [٤٨]، و﴿هَؤُلَاءِ يَنْهَهُمْ﴾ [٤٩] ك، أو الأخير^(١) ت. ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٤٩] ت.

﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٠] ت، وهو مَرْوِيٌّ^(٢) عن نافع، أي: الله يتوفاهم^(٣)، فالوقف هنا يبين^(٤) أن فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾ هو الله تعالى، وأن الملائكة هم الضاربون، والأحسن أن يكون فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾ الملائكة، ويدل عليه قراءة ابن عامر ﴿تتوفى﴾ بالتاء، وعلى هذا فلا يُوقَفُ على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بل على ﴿أَدْبَرَهُمْ﴾ [٥٠]. وقال بعضهم: على ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ واحتجوا بأنه لبيان أن فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾ الملائكة، ولم يصلوه خوف إيهام حَضِرِ الضَّرْبِ دُونَ التَّوَفَّى، والابتداء عندهم بـ ﴿يَضْرِبُونَ﴾ [٥٠]، على تقدير: هم يضربون. والوقف على ﴿أَدْبَرَهُمْ﴾ [٥٠] أولى من الآخرین^(٥).

(١) ت، د: «والأخير».

(٢) انظر: المكنى ٢٨٧.

(٣) ح: «يتوفاكم».

(٤) د، ش: «يعين». ت، ص، ف: «فبين».

(٥) ش، ح، ت: «الأخيرين».

﴿ الْحَرِيقِ ﴾ [٥٠] ك، ﴿ لِلْعَيْدِ ﴾ [٥١] ك، وقال نافع^(١): تام. وقال الدَّانِي^(٢): ح فعلى قاعدته في الحَسَن لا يبتدأ بتاليه. ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [٥٢]، قال الدِّينُورِيُّ^(٣): د^(٤). وقال الدَّانِي^(٥): ح. ﴿ يَذُوبُهُمْ ﴾ [٥٢]، و﴿ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [٥٢]، و﴿ سَمِيعٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [٥٣]، و﴿ آءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ [٥٤] ك. ﴿ ظَلَمِينَ ﴾ [٥٤] ت.

﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٥] ت: على جَعَلَ اللّاحِقِ مرفوعاً بالابتداء، ن: على جَعَلِهِ بدلاً من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بدل البعض. وسوّغ الوقف عليه كونه فاصلة. ﴿ لَا يَتَّقُونَ ﴾ [٥٦]، و﴿ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [٥٧]، و﴿ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ [٥٨] ك. ﴿ الْخَائِبِينَ ﴾ [٥٨] ت. ﴿ سَبَقُوا ﴾ [٥٩] ك: على قراءة كسر همزة ﴿ إِنَّهُمْ ﴾ للاستئناف، ن^(٦): على الفتح لتعلقه بالسابق.

﴿ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [٥٩]، و﴿ رَبَّاطِ الْخَيْلِ ﴾ [٦٠] ك، أو الأولى ت، ﴿ وَعَدُّوكُمْ ﴾ [٦٠] ن؛ لأن التالي منصوب بـ ﴿ تَرْهَبُونَ ﴾، فلا يفصل بينهما. ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمْ ﴾ [٦٠] ك^(٧)، ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [٦٠] ت. ﴿ لَا تَنْظُمُونَ ﴾ [٦٠]، و﴿ عَلَى اللَّهِ ﴾ [٦١]، و﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٦١]، و﴿ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ [٦٢] ك.

(١) انظر: المكتفى ٢٨٧.

(٢) المكتفى ٢٨٧.

(٣) انظر: المكتفى ٢٨٧، ونقل الداني عنه أنه تام.

(٤) سقط رمز «د» من: ت، ص، ولم نعلم المراد به.

(٥) المكتفى ٢٨٧.

(٦) سقط رمز «ن» من: ص.

(٧) ص: «ت».

﴿ وَالْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [٦٣] ك عند الدَّانِي^(١)، ت عند العُمَانِي^(٢): ﴿ أَلْفَ بَيْنَهُمْ ﴾ [٦٣] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٦٣] ت. ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ ﴾ [٦٤] ك: على رفع ﴿ وَمِنْ ﴾ بالابتداء، بتقدير: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك، أو نصبه، بتقدير: يكفيك الله ويكفي من اتبعك، وعُورِض^(٣) بأنه لا يخلو من العطفِ على كلِّ تأويل؛ فالوقفُ فَصَلَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

﴿ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦٢] ت. ﴿ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ [٦٥]، و ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [٦٥]، و ﴿ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [٦٦]، و ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٦٦] ك. ﴿ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [٦٦] ت. ﴿ يُشْخِنُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [٦٧]، و ﴿ الْأَخْرَةَ ﴾ [٦٧]، و ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٦٧]، و ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٦٨]، و ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [٦٩] ك. ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٦٩] ت. و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [٧٠]، و ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٧٠]، و ﴿ فَأَمَّا كَنْ مِنْهُمْ ﴾ [٧١] ك. ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [٧١] ت.

﴿ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ ﴾ [٧٢]، ﴿ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ [٧٢]، و ﴿ مِيثَقٌ ﴾ [٧٢] ك. وقال نافع^(٤): ﴿ يُهَاجِرُوا ﴾ تام. ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٧٢] ت. ﴿ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ ﴾ [٧٣] ك؛ لأنَّ تاليه حرفُ شرطٍ لا استثناء، أي: إن لم تفعلوا تكن فتنة. و ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [٧٣] ت. ﴿ حَقًّا ﴾ [٧٤] ك. ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٧٤] ت، ﴿ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [٧٥]، و ﴿ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [٧٥] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٧٥] م^(٥).

(١) المكتفى ٢٨٨.

(٢) المرشد ٢ / ١٨٠.

(٣) انظر: المرشد ٢ / ١٨١.

(٤) انظر: المكتفى ٢٨٩.

(٥) ص، ت: «ت».

التجزئة

/ من قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ بالأعراف [١٨٩] إلى قوله فيها^(١): ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمْ﴾ [١١] ربع، وهو تكملة النصف^(٢) من ﴿وَإِذْ تَقَنَّا الْجِبَل﴾ [الأعراف: ١٧١].

﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ﴾ [٢٦] ربع^(٣)، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [٤١] حزب^(٤).
﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ [٦٠] ربع^(٥). آخر السورة نصف^(٦).



(١) يعني سورة الأنفال التي هو فيها.

(٢) تقدم التوثيق في تجزئة الأعراف.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، لكن جعل صاحب غيث النفع ٢٣٣، والقول الوجيز ١٩٨ الربع على الآية: ٢١.

(٤) كذا في البيان ٣١٨، وفنون الأفتان ٢٧٠، وجمال القراء ١/١٤٤.

(٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٧، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٢٣٤. لكن صاحب القول الوجيز ١٩٨ جعل الربع على الآية: ٦١.

(٦) كذا في جمال القراء ١/١٥١، وهو أرجح القولين في غيث النفع ٢٣٥ فقال: «ومنتهى النصف للأكثرين، وعليه عملنا، وقيل: ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ بعده في التوبة [٤]».

سورة التوبة

لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى التَّيِّبِ﴾ [١١٧]، وتُسمى براءة^(١)، وسورة العذاب.

قال حذيفة^(٢): «إنكم تُسمونها سورة التوبة، وإنما هي سورة العذاب، والله ما تَرَكَتْ أحداً إلا نالت منه».

وتُسمى «المقشقة»؛ لأنها تُقشِقُ من النفاق، أي: تُبرِّئ منه. وتُسمى «المبعثرة»؛ لأنها بَعَثَتْ عن أسرار المنافقين، و«الحافرة»؛ لأنها حَفَرَتْ عن أسرارهم، و«الفاضحة»^(٣). وهي مدنية^(٤).

(١) انظر: ما ورد في أسمائها: الإتيان ٢/٣٥٧.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٣٣٠-٣٣١، ك: التفسير، تفسير سورة التوبة، صححه ووافقه الذهبي، ورواه أيضاً أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/٤٨، برقم: ٤٥٢.

(٣) هذه التسمية في صحيح البخاري ٨/٦٢٨-٦٢٩ - مع الفتح -، ك: التفسير، ب: سورة الحشر، برقم: ٤٨٨٢، وعند مسلم أيضاً في صحيحه ٤/٢٣٢٢، ك: التفسير، ب: في سورة براءة والأفوال والحشر، برقم: ٣٠٣١. وسميت الفاضحة لأنها فضحت المنافقين. زاد المسير ٣/٣٨٩.

(٤) عزا السيوطي في الدر ٧/٢٢٢ إلى أبي الشيخ وابن مردويه أنهما أخرجا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعزا لابن مردويه أنه أخرج مثله عن عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه -، وكذا عزا لابن المنذر عن قتادة أيضاً مثله، وكذا لعدد من المصنفين =

وحرُوفُها: عشرةُ آلافٍ وثمانمئةٍ وسبعةٌ وثلاثون.

وكَلِمُها: ألفان وأربعمئةٍ وسبعٌ وسبعون^(١).

وأَيُّها: مئةٌ وتسعٌ وعشرون كوفي، وثلاثون في الباقي^(٢).

وخلَافُها: خمس آيات^(٣):

﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ معاً [٣-٤] أحدهما: [بصري^(٤)] بخُلفه^(٥):

المُعَلَّى^(٦) عن الجحدريِّ عدِّ الأول^(٧) لا الثاني، وشهاب^(٨) عنه بعكسه،

أنهم أخرجوا عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه: «وكانت «براءة» من آخر القرآن نزولاً...»، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم: ١٦٨-١٦٩، وضعيف سنن الترمذي برقم: ٥٩٩.

(١) انظر: حسن المدد ٧٠، البيان ١٦٠، وفيه: «... سبع وتسعون كلمة» ومثله في البصائر ٢٢٧/١ لكن باختلاف في تعداد الحروف. انظر: منار الهدى ١٦٢، القول الوجيز ١٩٩، لكن باختلاف في تعداد الحروف.

(٢) انظر: البيان ١٦٠، فنون الأفتان ٢٨٥، جمال القراء ٢/٢٠٣، حسن المدد ٧٠، البصائر ٢٢٧/١.

(٣) انظر: حسن المدد ٧٠، البيان ١٦٠، وفيه: «اختلافها ثلاث آيات»، ومثله في فنون الأفتان ٢٨٥، وجمال القراء ٢/٢٠٣.

(٤) زيادة من حسن المدد ٧٠ يقتضيها السياق. انظر: البيان ١٦١.

(٥) ت، ص: «مختلفة المعنى». غ: «عن الجحدريِّ عدِّ الأول لا الثاني».

(٦) هو: ابن عيسى الوراق، تقدّم.

(٧) الموضوع الأول معدود بإجماع. انظر: البيان ١٦١، القول الوجيز ١٩٩.

(٨) شهاب بن شرنفة، تقدم، وقد شد بذلك عن علماء العدِّ، إذ لم يعدّ الموضوع الأول فلهذا

لم يعتمده الداني في البيان ١٦١.

﴿الَّذِينَ الْقَبِمْ﴾ [٣٦] حمصي، ﴿يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [٣٩] دمشق. وقيل: شامي، ﴿قَوْمٌ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ [٧٠] حرّمي. وفيها شبه الفاصلة ست عشرة^(١):

﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣ أو ٤]،^(٢) عند من لم يعدها، ﴿وَقَتَلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣٦]، ﴿بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾ [٢١]، ﴿وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ [٤٨]، ﴿فِي الرِّقَابِ﴾ [٦٠]، ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦١]، ﴿فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [٥٨]، ثاني ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [٧٤]، ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [٩١]، ﴿لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ﴾ [٩١]، ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [١٠٠]، ﴿بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٧]، ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١]، ﴿أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [١١٣]، ﴿مَا يَتَّقُونَ﴾ [١١٥]، ﴿أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾ [١٢٦].

وعكسه ثنتان: من يعدُّ ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣ أو ٤]، و﴿قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [١٤].

روياها: «لم نرب». اللام: ﴿قَلِيلٌ﴾ [٣٨]، والباء: ﴿الْغُيُوبِ﴾ [٧٨].

(١) انظر: البيان ١٦٠، حسن المدد ٧٠، منار الهدى ١٦٢، القول الوجيز ٢٠٠، باختلاف، المحرر الوجيز ٨٩.

(٢) في النسخ: ﴿أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٦]، تبعاً لما في حسن المدد: ٧٠، وهو سبق قلم؛ لأن ﴿أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ لم يعدها أحد.

فواصلها^(١)

﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٢]، ﴿ الْاِيمِ ﴾ [٣]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٤]،
 ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٥]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٧]، ﴿ فَلَيْسُوا ﴾ [٨]،
 ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩]، ﴿ الْمَعْتَدُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١١]، ﴿ يَنْتَهُوْنَ ﴾ [١٢]،
 ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٤]، ﴿ حٰكِمٌ ﴾ [١٥]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٦]،
 ﴿ خٰلِدُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [١٨].

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٩]، ﴿ الْفٰئِزُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ مُقِيمٌ ﴾ [٢١]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٢]،
 ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْفٰلِسِقِينَ ﴾ [٢٤]، ﴿ مُدْبِرِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٢٦]،
 ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٧]، ﴿ حٰكِمٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ صٰغِرُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ يُؤَفِّكُونَ ﴾ [٣٠]،
 ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ الْكٰفِرُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [٣٣]،
 ﴿ الْاِيمِ ﴾ [٣٤]، ﴿ تَكْزُرُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٣٧]،
 ﴿ قَلِيلٌ ﴾ [٣٨]، ﴿ شَيْءٌ قَدِيرٌ ﴾ [٣٩]، ﴿ حٰكِمٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٤١]،
 ﴿ لَكٰذِبُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ الْكٰذِبِينَ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَا الْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٤]،
 ﴿ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [٤٥].

﴿ الْقٰعِدِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ كَرِهُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [٤٩]،
 ﴿ فَرِحُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ مُتَرَبِّصُونَ ﴾ [٥٢].

(١) انظر: البيان ١٦٠، حسن المدد ٧٠، القول الوجيز ٢٠٢.

﴿فَلْسِقِينَ﴾ [٥٣]، ﴿كَارِهُِونَ﴾ [٥٤]، ﴿كَافِرُونَ﴾ [٥٥]، ﴿يَفْرُقُونَ﴾ [٥٦]، ﴿يَجْمَحُونَ﴾ [٥٧]، ﴿يَسْخَطُونَ﴾ [٥٨]، ﴿رَاعِبُونَ﴾ [٥٩].

﴿حَكِيمٌ﴾ [٦٠]، ﴿أَلِيمٌ﴾ [٦١]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٦٢]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٦٣]، ﴿تَحَذِرُونَ﴾ [٦٤]، ﴿تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٦٥]، ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [٦٦]، ﴿الْفَلْسِفُونَ﴾ [٦٧]، ﴿مُقِيمٌ﴾ [٦٨]، ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [٦٩]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [٧٠]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٧١]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٧٢]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٧٣]، ﴿وَلَا نَصِيرَ﴾ [٧٤].

﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٧٥]، ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٧٦]، ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [٧٧]، ﴿الْغُيُوبِ﴾ [٧٨]، ﴿أَلِيمٌ﴾ [٧٩]، ﴿الْفَلْسِقِينَ﴾ [٨٠]، ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٨١]، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٨٢]، ﴿الْخَالِفِينَ﴾ [٨٣]، ﴿فَلْسِفُونَ﴾ [٨٤]، ﴿كَافِرُونَ﴾ [٨٥]، ﴿الْقَالِعِينَ﴾ [٨٦]، ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ [٨٧]، ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٨٨]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٨٩]، ﴿أَلِيمٌ﴾ [٩٠]، ﴿رَحِيمٌ﴾ [٩١]، ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٩٢].

﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٩٣]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٩٤]، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٩٥]، ﴿الْفَلْسِقِينَ﴾ [٩٦]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٩٧]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٩٨]، ﴿رَحِيمٌ﴾ [٩٩]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [١٠٠]، ﴿عَظِيمٍ﴾ [١٠١]، ﴿رَحِيمٌ﴾ [١٠٢]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٠٣]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١٠٤]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٠٥]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [١٠٦]، ﴿لَكَذِبُونَ﴾ [١٠٧]، ﴿الْمُظْهِرِينَ﴾ [١٠٨]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٠٩]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [١١٠].

﴿الْعَظِيمُ﴾ [١١١]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٢]، ﴿الْجَحِيمِ﴾ [١١٣]، ﴿حَلِيمٌ﴾ [١١٤]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١١٥]، ﴿نَصِيرٍ﴾ [١١٦]، ﴿رَحِيمٌ﴾ [١١٧]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١١٨]، ﴿الصَّادِقِينَ﴾ [١١٩]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢٠]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢١].

﴿يَحْذُرُونَ﴾ [١٢٢]، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [١٢٣]، ﴿يَسْتَبِشِرُونَ﴾ [١٢٤]،
 ﴿كَافِرُونَ﴾ [١٢٥]، ﴿يَذَكَّرُونَ﴾ [١٢٦]، ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [١٢٧]،
 ﴿رَحِيمٌ﴾ [١٢٨]، ﴿الْعَظِيمِ﴾ [١٢٩].



القراءات وتوجيهها

يُوقَفُ عَلَى ﴿بَرَاءَةٌ﴾ [١] لحمزةً بالتسهيلِ بينَ بينَ، ويجوزُ في الألفِ المدُّ والقصرُ إلغاءً للعارضِ، واعتداداً به.

وعن الحسنِ^(١) كسرُ همزة (إن الله بريء) [٣] على إضمارِ القولِ، وهو مذهبُ البصريين^(٢)، أو أُجْرِي الأذَانُ مُجْرَى القولِ، وهو مذهبُ الكوفيين.

وأدغم ﴿بَرِيءٌ﴾ أبو جَعْفَرٍ بِخُلْفٍ عنه كما في الهمزِ المفردِ^(٣).

وعن الحسنِ^(٤) (بريء من المشركين) [٣]، و(عاهدتم من المشركين) [٤] بكسرِ نونِ (من) في الموضوعين على أصلِ التقاءِ الساكِنَيْنِ، أو على الإتياعِ للميمِ. وخرج بنونِ (من) نونٌ ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ المتفقُ على فتحه، والله أعلم.

واتفقوا على الرفعِ في ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [٣] عطفاً^(٥) على الضميرِ المستكنِ في ﴿بَرِيءٌ﴾، أو على محلِّ «إِنَّ» واسمِها في قراءةٍ من كسرِ «إِنَّ».

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٠٥، إيضاح الرموز ٤٢١.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/٦.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٨٥١/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠٥، إيضاح الرموز ٤٢١.

(٥) انظر: الدر المصون ٧/٦.

نعم روى زيد^(١) عن يعقوب مما هو في «المصطلح»^(٢) وغيره النصب، وهو عطفٌ على اسم «إن» وليس من طرفنا.

وقرأ ﴿أَبَمَّةَ﴾ هنا [١٢]، والأنبياء [٧٣]، والقصص معاً [٥]، [٤١]، وآل السجدة [٢٤] بالتسهيل مع القصرِ قالون، وورث من طريق الأزرق، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا رؤيس^(٣)، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ ورث من طريق الأصبهاني بالتسهيل كذلك لكن مع المد في ثاني القصص [٤١]، وفي السجدة [٢٤]، كما نص عليه الأصبهاني في كتابه، وهو المأخوذ به من جميع طرقه. وقرأ أبو جعفر كذلك في الخمسة من غير خلف.

واختلف عنهم في كيفية التسهيل^(٤): فذهب الجمهور من حذاق القراء كابن مجاهد إلى أنه بين اعتباراً باللفظ، وهو الذي في «الشاطبية» وفاقاً «للتيسير».

وذهب آخرون إلى إبدائها خالصةً.

وفي «الشاطبية» كجامع البيان وغيرهما أنه مذهب النحاة، وليس المراد أن كل القراء سهلوا، وكل النحاة أبدلوا، بل الأكثر من كل على ما ذكر.

(١) زيد بن أحمد بن إسحاق، أبو علي، الحضرمي، ابن أخي يعقوب الحضرمي، روى

القراءة عرضاً عن عمه يعقوب. انظر: غاية النهاية ١/ ٢٩٦.

(٢) مصطلح الإشارات ٢٦٨.

(٣) انظر خلاف القراء في هذه الكلمة في باب الهمزتين من كلمة ٣/ ٩١٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٦٧، والموضح ٢/ ٥٨٧.

وَتَعْقَبَ الْجَعْبَرِيُّ^(١) مَنْ أَضَافَ هَذَا الْمَذْهَبَ لِلنَّحَاةِ بِأَنَّ تَسْهِيلَ الثَّانِيَةِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ؛ لِأَنَّ تَخْفِيفَ الْهَمْزَاتِ مِنْ أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ لَا النَّحْوِ.

وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ «الْأُمَّة» عَلَى وَزْنِ «أَفْعِلَةٌ»، جَمْعُ إِمَامٍ، فَتَقَلَّتْ كَسْرَةُ الْمِيمِ الْأُولَى إِلَى الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا؛ لَيْسَكْنَ أَوْلُ الْمِثْلِينَ فَيَدْغَمُ؛ إِذَا قَاعَدَ كَذَلِكَ فِي [غَيْرِ]^(٢) نَحْوِ: قَرَّدَ وَطَلَّلَ^(٣)، وَكَأَنَّ الْإِبْدَالَ مِنْ أَجْلِ السَّكُونِ، فَكَانَ / الْقِيَاسُ إِبْدَالِهَا أَلْفًا، لَكِنْ لَوْ قَالَ أُمَّةٌ لَاتَّبَسَ بِجَمْعِ «أُمَّ»^(٤)، فَأَبْدَلَهَا بِاعْتِبَارِ أَصْلِهَا، وَكَانَ يَاءً مَكْسُورَةً لِانْكَسَارِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ «الْكَشَافِ»^(٥): «وَالتَّصْرِيفُ بِالْيَاءِ لَيْسَ بِقِرَاءَةٍ، وَلَا

(١) كنز المعاني ٤١٦/٢.

(٢) زيادة من كنز المعاني ٤١٦/٢.

(٣) إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدرا نحو: دَدَنَ، ولم يكن ما هما فيه اسماً على فُعَلٍ نحو: دُرَّرَ، أو على فُعُلٍ نحو: دُذِّلَ، أو على فَعَلٍ نحو: لِمَمَ، أو فَعَلٍ نحو: طَلَّلَ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم نحو: جُسَّسَ جمع جاسَّ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة نحو: اخصَصَ ابني، وأصله اخصَصُ أبي، ولا ما هما فيه ملحَقاً بغيره نحو: قَرَّدَ (ما ارتفع من الأرض) لأن الدال الثانية مزيدة لأجل الإلحاق بجعفر. انظر: الكتاب ٤/٤٢٤، الحجة للفارسي ٤/١٦٩، كنز المعاني ٤١٦/٢، ابن عقيل ٥٣٨/٢.

(٤) قال الجعبري في كنز المعاني ٤١٧/٢: «أُمَّ بِمَعْنَى قَاصِدٍ...»، ومثله في الإتحاف

١٩٢/١.

(٥) الكشاف ٢/٢٥١.

يجوز، ومن صرح به فهو لاجنّ مُحَرَّفٌ» فقال الجعبري^(١): «أي ليست بقراءة قويّة ترجيحاً للفظ».

وقال في «النشر»^(٢): «والصحيحُ ثبوتُ كلِّ من الوجوه الثلاثة: - التحقيق وبينَ وبينَ والياء المحضه - عن العربِ وصحته في الرواية، ولكلِّ وجهٍ من العربية سائغٌ قبُولُهُ» انتهى.

ولا يجوزُ الفصلُ بينَ الهمزتين مع الإبدالِ ياءً خالصةً عن أحد. وقرأ ابنُ ذكوانَ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ورَوْحٌ، بالتحقيقِ مع القصرِ في الخمسةِ على الأصلِ، لكنْ ضَعَّفَه النحاةُ لزيادةِ ثِقَلِهِ باللزوم.

قال ابنُ جنِّي في «شواذ الهمز» من كتاب «الخصائص»^(٤) كما حكاه في «النشر»^(٥) وغيره: «ومنْ شاذُّ الهمزِ عندنا قراءةُ الكسائيِّ في «أئمة» بالتحقيقِ فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمةٍ واحدةٍ إلا أن يكونا عينيْن نحو: سَأَرٌ وجَأَرٌ. فأما التقاؤُهُما على التحقيقِ من كلمتين فضعيفٌ عندنا، وليس لَحْنًا».

(١) كنز المعاني ٤١٧/٢.

(٢) النشر ٣٨٠/١.

(٣) ص: «حتى قال».

(٤) الخصائص ١٨٢/١، بعبارة قريبة.

(٥) النشر ٣٧٩/١.

ثم قال: «لكنَّ التقاؤهما في كلمةٍ واحدةٍ غيرَ عَيْنَيْنِ لِحْنٍ إِلَّا مَا شَدَّ». وأجيب^(١). وافقهم الأعمش والحسن^(٢).

وقرأ هشامٌ بالتحقيق، واختلَفَ عنه في المدِّ والقصر، فالمدُّ له مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ^(٣)، وغيره عن الحلوانيِّ عند أبي العزِّ^(٤)، وقَطَعَ به لهشامٌ مِنْ طُرُقِهِ أَبُو الْعَلَاءِ^(٥).

وأما قوله في «اليسير»^(٦): «إنه قرأ له بالمدِّ على أبي الفتح». يعني مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ، فقال في «النشر»^(٧): «إنه لم يقرأ عليه مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ إِلَّا بِالْقَصْرِ، كما صرَّح به في «جامع البيان»^(٨) قال: «فهذا من جملة ما وَقَعَ فيه خلطُ طريقِ بطريق، والقصرُ له في «العنوان»^(٩) وفاقاً لجمهور المغاربة» انتهى.

(١) وفي بعض النسخ: بياض بعد «أجيب». انظر: النشر ١/ ٣٧٩ وقد حكى عن أبي علي الفارسي.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٢٠٦، المبهج ١/ ٣٢٠.

(٣) المثبت من: ح، وكذا في النشر ١/ ٣٨٠، وسائر النسخ: «ابن عبدان وعن غير الحلواني».

(٤) انظر: الكفاية ١٨١.

(٥) انظر: غاية الاختصار ١/ ٢٢٨.

(٦) اليسير ١١٧.

(٧) النشر ١/ ٣٨٠.

(٨) جامع البيان (خ): ٢٣٩/أ.

(٩) العنوان ١٠٢.

واختار الجَعْبَرِيُّ^(١) التسهيلَ مُعَلَّلاً بتغليبِ جانبِ اللفظِ كالنظائرِ.

واختلِفَ في ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [١٢]:

فابنُ عامرٍ بكسرِ الهمزة^(٢)، وهو مصدرُ آمنَ يؤمنُ إيماناً، وهو من الأمانِ.

وفي معناه حينئذٍ وجهان^(٣)، أحدهما: أنهم لا يؤمنون في أنفسهم، أي: لا يُعْطُونَ أماناً بعد نكثهم وطعنهم، ولا سبيل إلى ذلك.

الثاني: الإخبار بأنهم لا يُوفون لأحدٍ بعهدٍ يَعْقِدونه له.

قال الجَعْبَرِيُّ^(٤): «وهذا أولى من جعله مصدراً من صدق^(٥)، أي: لا

إسلام لهم؛ لأنه معلوم من ﴿أَيِّمَةَ الْكُفْرِ﴾ [١٢] انتهى.

وعلى القول بأن المراد الإسلامُ تَشَبَّثَ به من لم يقبل توبة المرتد، وهو

ضعيفٌ لجواز أن يكون بمعنى: لا يؤمنون على الإخبارِ عن قومٍ معينين، أو

ليس لهم إيمانٌ، فیراقبوا لأجله» قاله البيضاوي^(٦).

(١) كنز المعاني ٢/ ٣٩٠.

(٢) انظر: الروضة ٦٨٦، النشر ٢/ ٢٧٨، الإتحاف ٢/ ٨٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٧٧، الحجة لابن زنجلة ٣١٥،

الموضح ٢/ ٥٨٨.

(٤) كنز المعاني (خ): ٢١٦/ ب.

(٥) يعني: من الإيمان الذي بمعنى التصديق.

(٦) أنوار التنزيل ١/ ٤٠٧.

وافقه الحسن^(١).

وقرأ الباقون بالفتح وهو جمع يمين، وهذا مناسب للنكث.

وقد أُجمِعَ على فتح الثانية^(٢).

ومعنى نفي الأيمان عن الكفار: أئهم لا يُوفون بها، وإن صدرت منهم،

واستشهد به الحنفية على أن يمين / الكافر لا تكون يميناً شرعيةً، وعند

الشافعي يمين شرعيةٌ بدليل وَصَفَهَا بِالنَّكْثِ.

وقرأ ﴿يُخْزِهِمْ﴾ [١٤] بِضَمِّ الهاءِ رُوِيَ، وَسَبَقَ فِي البقرة^(٣).

وعن الحسن^(٤) (وَيُتَوَبُّ) [١٥] بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ «أَنْ» عَلَى^(٥) أَنْ

التوبة داخلَةٌ فِي جَوَابِ الأَمْرِ مِنْ طَرِيقِ المعنى، قال بعضهم^(٦): «إِنَّهُ لَمَّا

أَمَرَهُم بِالمَقَاتِلَةِ شَقَّ^(٧) ذَلِكَ عَلَى بَعْضِهِمْ، فَإِذَا قَدَمُوا^(٨) عَلَى المَقَاتِلَةِ

صَارَ ذَلِكَ العَمَلُ جَارِيًا مَجْرَى التوبة من تلك الكراهة، فيصير المعنى: إن

تقاتلوهم يُعَذِّبُهُمْ وَيُتَبُّ عَلَيْكُمْ مِنْ تِلْكَ الكراهةِ لِقَاتِلِهِمْ».

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٠٥، إيضاح الرموز ٤٢١.

(٢) وهي في قوله تعالى: ﴿أَلَا تَنْتَلُونَ قَوْمًا نَكَتُوا أَيْمَانَهُمْ...﴾ [١٣].

(٣) بل في الفاتحة عند الآية: ٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠٦، إيضاح الرموز ٤٢١.

(٥) انظر: المحتسب ١ / ٢٨٥، البحر المحيط ١٧ / ٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٧ / ٦.

(٧) في ص: «وشق».

(٨) كذا في النسخ، وفي الدر المصون: «أقدموا».

وهذه القراءة رواها ابن العَلَّاف عن النخَّاس عن رُوَيْسٍ منفرداً بذلك، فيما حكاها في «النشر»^(١) قال: «وهي رواية رُوْحِ بْنِ قُرَّةَ^(٢) وفَهْدِ بْنِ الصَّقْرِ^(٣)، كلاهما عن يعقوب، ورواية يونس عن أبي عمرو، وقراءة زيد ابن علي، واختيار الزَّعْفَرَانِيِّ^(٤)» انتهى.

واختلِفَ في ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٥) بالتوحيد، ويحتمل^(٦) أن يراد به مسجدُ عينه، وهو المسجدُ الحرامُ لقوله: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٩]، وأن يكون اسمَ جنس، فيندرج فيه سائرُ المساجدِ، ويدخلُ المسجدُ الحرامُ دخولاً أوّلياً. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(٧).

(١) النشر ٢/ ٢٧٨.

(٢) البصري، المقرئ، قرأ على يعقوب الحضرمي، وقرأ عليه أبو عبد الله الزبيري، وهو غير روح بن عبد المؤمن، كما رجح ذلك ابن الجزري رحمه الله. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٢٩، غاية النهاية ١/ ٢٨٥.

(٣) روى القراءة عَرْضاً عن يعقوب الحضرمي، وهو من جلة أصحابه. انظر: غاية النهاية ٢/ ١٣.

(٤) الحسين بن مالك، أبو عبد الله، له اختيار في القراءة، قرأ اختيار العباس بن الفضل على أبي سنبل، قرأ عليه: عبد الملك بن حاشد. انظر: الكامل للذهلي (خ): ٦٣/أ، ٦٥/أ، غاية النهاية ١/ ٢٤٩.

والزَّعْفَرَانِيُّ: قد يكون منسوباً إلى «الزَّعْفَرَانِيَّة» من قرى بغداد، وقد يكون منسوباً إلى بيع «الزَّعْفَرَان» الذي تُصَفَّرُ به الثياب. انظر: الأنساب ٣/ ١٥٣.

(٥) انظر: المستنير ٢/ ١٧٦، النشر ٢/ ٢٧٨، الإتحاف ٢/ ٨٨.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٧٨، الحجة لابن زنجلة ٣١٦، الموضح ٢/ ٥٨٩.

(٧) انظر: المبهج ٢/ ٣١٩، إيضاح الرموز ٤٢١.

وقرأ الباقون بالجمع، وهي أيضاً محتملة للأمرين.
 ووجه الجمع: إمّا لأنَّ كلَّ بقعةٍ من المسجد الحرام يُقال لها: مَسْجِدٌ،
 وإمّا لأنَّه قِبْلَةٌ سائر المساجدِ، فصَحَّ أن يُطلَقَ عليه لفظُ الجمعِ لذلك.
 وخرج بـ ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧]: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٨]
 الثاني المتفق على الجمع فيه عند الجمهور؛ لأنه^(١) يريد جميع مساجد أقطار
 الأرض، لكنَّ وَرَدَ عن ابنِ مُحَيِّصٍ^(٢) التوحيدُ كالأولِ، وتوجيهه يُؤخذ منه.
 وقرأ ابنُ وَرْدَانَ^(٣) فيما انفرد به الشَّطَوِي ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ﴾ [١٩] بِضَمِّ السِّينِ
 وَحَذْفِ الياءِ بعد الألفِ، جمعُ «ساقٍ» كـ «رامٍ» و«رُماةٍ»، و﴿عَمْرَةَ﴾ [١٩]
 بفتحِ العينِ وَحَذْفِ الألفِ جمعَ عامرٍ مثل: صانعٍ وصنعةٍ، وهي رواية
 القُورُسِيِّ^(٤) عن أبي جعفرٍ، وكذا روى أحمدُ بن جبير الأنطاكيُّ عن ابنِ
 جَمَّازٍ، وهي قراءةُ عبدِ الله بن الزبير، قاله في «النشر»^(٥).

(١) ح، ش: إلا أنه.

(٢) انظر: المبهج (خ): ١٠٩/أ - وسقطت من المبهج المطبوع - مصطلح الإشارات

. ٢٦٩

(٣) هذه الانفرادة مقروء بها في الكلمتين من طريقي تحبير التيسير ٣٨٨، والدرة ٢٩.

(٤) في النسخ: «الفوارسي»، والمثبت من الكامل (خ): ١٩٨/أ، والنشر ٢/٢٧٨، وهو

الصواب. والقُورُسِيِّ: نسبة إلى «قُورُس» قال السمعاني: «وطني أنها من قرى حلب».

وقال ابن الجزري: «أبو بكر القورسي وأخوه، لا أعرفهما، قيل: إنهما قرآ على نافع

قراءته وقراءة أبي جعفر... وقد انفردا في قراءة أبي جعفر بغرائب». انظر: الأنساب

٤/٥٥٨، غاية النهاية ١/١٨٥.

(٥) النشر ٢/٢٧٨.

وقرأ ﴿يَيْشُرُ﴾ [٢١] بالفتح والسكون والتخفيف حمزةً، وافقه المطوّعيُّ،
وسَبَقَ بآل عمران [٣٩]، كضمِّ راءٍ ﴿رُضْوَانٍ﴾ [٢١] لأبي بكرٍ مع موافقة
الحسن له^(١).

وقرأ ﴿أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا﴾ [٢٣] بتسهيلِ الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ كَالْيَاءِ مَعَ تَحْقِيقِ
الأولى نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمروٌ وأبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنٌ مُحَيِّصِنِ
واليزيديُّ.

وقرأ ابنٌ عامرٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحَ وَخَلْفٌ بِتَحْقِيقِهِمَا،
وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿عَشِيرَتُكُمْ﴾ هُنَا [٢٤]:

فأبو بكرٍ^(٢) بِالْفِ جَمَعَ سَلَامَةً؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ عَشِيرَةً^(٣)،
فَحَسَّنَ الْجَمْعُ.

/ وزعم الأَخْفَشُ^(٤) أَنَّهَا لَا تُجْمَعُ إِلَّا عَلَى عَشَائِرٍ، والقراءةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

وعن الحسنِ^(٥) (عشائركم) جمع تكسير، قيل: وهي أكثرُ من

﴿عشيرتكم﴾.

(١) تقدم الخلاف في ﴿وَرِضْوَانٌ﴾ في سورة آل عمران آية: [١٥] أيضاً.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٣٥١، النشر ٢/٢٧٨، الإتحاف ٢/٨٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤/١٨٠، الحجة لابن زنجلة ٣١٦،
الموضح ٢/٥٨٩.

(٤) لم نَفَقَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ: «معاني القرآن»، وانظر: الدر المصون ٦/٣٤.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣٠٦، إيضاح الرموز ٤٢٢.

وقرأ الباقون بغير ألفٍ على الأفراد، على تقدير: عشيرة كل منكم.
 وخرج بالتقييد بهنا موضع المجادلة [٢٢] المتفق على إفراده من هذه
 الطرق.

وعُلِّلَ بأنَّ المقامَ ليس مقامَ بَسْطٍ وإِطْنابٍ، ألا تراه عَدَّدَ هنا ما لم يُعَدِّدْهُ
 في المجادلة، وأتى هنا بالواوِ وهناك بـ «أو».

وأمال ﴿ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ﴾، و﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ﴾ هنا [٢٥، ١١٨]،
 و﴿ضَاقَ﴾ يهود [٧٧]، والعنكبوت [٣٣] حمزة، وافقه الأعمش في الخمسِ
 كلماتٍ، وقرأ الباقون بالفتح.

وأمال ﴿شَاءَ﴾ [٢٨] ابنُ ذُكْوَانَ وحمزة، وكذا خَلَفٌ، وافقه الأعمش.
 واخْتَلَفَ عن هشامٍ: فالإمالةُ عنه مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، والفتحُ للحُلُوَانِيِّ،
 والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [٣٠]:

فعاصمٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ^(١)، بالتنوينِ مكسوراً في الوصلِ لالتقاءِ
 الساكِنَيْنِ على الأصلِ.

و«عُزَيْرٌ» عربيٌّ من التعزير، وهو التعظيمُ، فهو اسمٌ أمكنُ منصرفٌ
 مبتدأ، و«ابن» خبره، فتنوينه على الأصلِ^(٢).

(١) انظر: الكفاية الكبرى ١٨٢، النشر ٢/٢٧٩، الإتحاف ٢/٨٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/١٨١، الحجة لابن زنجلة ٣١٦،

وقال أبو حاتم: «عبراني». وقال الزمخشري^(١): «مكبرٌ كسليمان». وقال أبو عبيد: «مُصَغَّرُ عَزَّرَ كنوح»، وعلى هذا فصرّفه على جَعَلَهُ ثلاثياً ساكنَ الوسطِ، ولا أثر لياء التصغيرِ ولا للعُجْمَةِ فيه خلافاً للجُرْجَانِيّ. ولا يجوزُ ضمُّه في مذهبِ الكسائيّ على قاعدته في نحو: ﴿مَحْطُورًا * أَنْظَرُ﴾ [الإسراء: ٢٠-٢١]؛ لأنّ الضمةَ في «ابن» هنا ضمةُ إعرابٍ وافقهم ابنُ محيِصنٍ^(٢) والحسنُ واليزيديُّ فخالفَ أبا عمرو.

وقرأ الباقرُ بغير تنوينٍ على أنّه حُذِفَ لالتقاء الساكِنين، وهو اسمٌ منصرفٌ مرفوعٌ بالابتداءِ و«ابن» صفتُهُ والخبرُ محذوفٌ، أي: عزيزُ بنُ الله نبينا، أو إمامنا، أو رسولنا، أو معبودنا.

وقد تقرّر^(٣) أنه متى وقع الابنُ صفةً بين عَلمَين غيرَ مفصولٍ بينه وبين موصوفه، حُذِفَت أَلْفُهُ خَطًّا، وتَنَوِينُهُ لَفْظًا، ولا تُثَبِّتُ إلا ضرورةً، أو حُذِفَ للساكِنينَ لِلخِفَّةِ، حَمَلًا لِلنُونِ على حرفِ المدِّ بجامعِ الصوتِ كما قرئَ عن أبي عمرو مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ شَاذًا (أحدُ الله الصمد) [الإخلاص: ١-٢].

وأمال ﴿النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [٣٠] وَصَلًا السوسِيّ بِخُلْفٍ عنه. وقرأ الباقرُ بالفتح، وبه قرأ السوسِيّ في الوجهِ الآخرِ عنه، وأماله وَقَفًا أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ. وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالتقليلِ، والباقرُ بالفتح.

(١) لم نقف عليه في الكشف.

(٢) زيادة: «ابن محيِصن» من: ح، وهي ضرورية. انظر: مفردة ابن محيِصن ١٢٢، والمبهبج ٣٢٠/٢، ومفردة الحسن ٣٠٦، وإيضاح الرموز ٤٢٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٨.

وقرأ ﴿يُضَلِّهِمْ﴾ [٣٠] بهاءٍ مكسورةٍ بعدها همزةٌ مضمومةٌ بعدها واوٌ عاصمٌ، وافقه ابنٌ مُحَيِّصِنٌ^(١). وقرأ الباقون بضمِّ الهاءِ وواوٍ بعدها.

وقيل^(٢): هما بمعنى واحدٍ، وهو المشابهةُ / وفيه لغتان: ضاهأتُ وضاهيتُ بالهمزِ والياءِ، والهمزُ لغةٌ ثقيفٍ^(٣). وقيل: الياءُ فرعٌ عن الهمزِ، كما قالوا: قرأتُ وقرئتُ، وتوضأتُ وتوضيتُ.

وأمال ﴿أَنْزِلُكَ﴾ [٣٠] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين، والدُّرويُّ عن أبي عمروٍ وبين بين أيضاً. والباقون بالفتح.

وكذلك حكمٌ ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ﴾ [٣٢] إذا وَقَفَ عليه، إلا أن الدُّوريَّ فَتَحَهُ.

وأمال ﴿الْأَجْرَارِ﴾ [٣٤] أبو عمروٍ وابنٌ ذُكْوَانٌ من طريقِ الصُّوريِّ والدُّوريِّ عن الكسائيِّ، وافقهم اليَزِيدِيُّ.

وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بين اللفظين، والباقون بالفتحِ، وهو الوجهُ الثاني عن ابنِ ذُكْوَانَ، وبه قرأ ورشٌ من طريقِ الأَصْبَهَانِيِّ.

وعن الحسنِ^(٤) (تُحْمَى) [٣٥] بالتأنيثِ، أي: النارُ، والجمهورُ بالياءِ. يُقال: حَمَيْتُ الحَديدَةَ، وأَحْمَيْتُهَا، أي: أوقدت عليها لتُحْمَى، والفاعلُ محذوفٌ، وهو النارُ، تقديره: يوم تُحْمَى النارُ عليها.

(١) «وافقه ابن محيصن» زيادة من: (ح) هنا، وجاءت في سائر النسخ بعد قراءة الباقين وهو خطأ. انظر: المبهج ٢/ ٣٢١، وإيضاح الرموز ١٥٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٨٦، الموضح ٢/ ٥٩٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٠٧، إيضاح الرموز ٤٢٣.

قال البيضاوي^(١): «فَجْعَلِ الإِحمَاءُ لِلنَّارِ مبالغةً، ثم حُذفت النَّارُ، وأُسند الفعلُ إلى الجارِّ والمجرور تنبيهاً على المقصود، فانتقل من صيغة التانيث إلى صيغة التذكير» انتهى.

وقيل: المعنى: يُحمى الوقود.

وأمال ﴿يُحْمَى﴾ [٣٥]، و﴿فَتُكْوَى﴾ [٣٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهَم الأعمش. وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿أَشْأَعَ شَرَ﴾ [٣٦]، و﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]:

فأبو جعفر^(٢) بإسكان العين في الثلاثة ومدَّ ألف ﴿أَشْأَعَ﴾ للساكنين. واستكْرَهَتْ هذه القراءةُ من حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حدِّهما^(٣).

لكن في «النشر»^(٤) أنه فصيحٌ مسموعٌ من العربِ في قولهم: «التقت حلقتا البطان» بإثباتِ ألف «حلقتا»، قال: «وهي روايةٌ هبيرةٌ عن حفص

(١) أنوار التنزيل ١/ ٤١٤.

(٢) انظر: الغاية ٢٦٨، النشر ٢/ ٢٧٩، الإتحاف ٢/ ٩١.

(٣) قال ابن يعيش (شرح المفصل ٩/ ١٢١): «والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين: أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً كدابة».

(٤) النشر ٢/ ٢٧٩.

مِنْ طَرِيقِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَقِرَاءَةٌ شَبِيهَةٌ وَطَلْحَةُ فِيمَا رَوَاهُ الْحُلَوَانِيُّ. وَانْفَرَدَ النَّهْرَوَانِيُّ عَنْ زَيْدٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَهِيَ لُغَةٌ أَيْضًا. انتهى.

وقرأ الباقر بفتح العين في الجميع.

وقرأ ﴿النَّسِيُّ﴾ [٣٧] بإبدال الهمزة ياءً مع الإدغام ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر.

وقرأ الباقر بهمزة بعد الياء، وسبق في الهمز المفرد^(١) كوقف حمزة وهشام بخلف عنه في بابه^(٢) بالإدغام كذلك وبالإشارة إلى الروم والإشمام، ووافقهما على الثلاثة الأوجه الأعمش بخلف عنه.

ويُلغزُ بهذه فيقال: لنا مدُّ مُتَّصِلٌ أجمع القراء على مدّه إلا ورشاً وأبا جعفر فقصره؛ لأنّهما لما أبدلا الهمزة ياءً سقطت موجب المد، وهو الهمز، فلزم القصر، فاعلم.

/ واختلّف في ﴿يُضَلُّ بِهِ﴾ [٣٧]:

فحفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣) بضم الياء وفتح الضاد مبنياً للمفعول، ووافقهم الأعمش^(٤) من رواية الشنوذلي.

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٥٠.

(٢) انظر: وقف حمزة وهشام ٣/ ٩٣٩.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٠٨، النشر ٢/ ٢٧٩، الإتحاف ٢/ ٩١.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٦٨٨، المبهج ٢/ ٣٢٢، إيضاح الرموز ٤٢٣.

وقرأ يعقوبُ بضمِّ الياءِ وكسرِ الضادِ مبنياً للفاعلِ مِنْ أَضَلَّ، وفي الفاعلِ وجهان^(١)، أحدهما: ضميرُ الباري تعالى، أي: يُضِلُّ اللهُ الذين كفروا. والثاني: أن الفاعلَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ، أي: يُضِلُّ الذين كفروا أتباعهم.

وافقه الحسن^(٢) والمطوَّعِيُّ عن الأعمشِ.

وقرأ الباقون بفتحِ الياءِ وكسرِ الضادِ مبنياً للفاعلِ، والموصولُ فاعلٌ به. وقرأ ﴿سَوْءَ أَعْمَلِهِمْ﴾ [٣٧] بتحقيقِ الهمزةِ الأولى وإبدالِ الثانيةِ واواً محضَةً مفتوحةً نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ. وقرأ الباقون بتحقيقِهما.

وقرأ ﴿لِيُؤَاطُوا﴾ [٣٧]، ﴿وَيُطْفُوا﴾ [٣٢] أبو جعفرٍ بضمِّ الطاءِ والفاءِ وواوٍ ساكنةٍ من غيرِ همزٍ ولا ياءٍ، والباقون بكسرٍ وهمزةٍ مضمومةٍ، وسَبَقَ في الهمزِ المفرد^(٣).

ووقفَ عليه حمزةٌ بالتسهيلِ بينَ الهمزةِ والواوِ على مذهبِ سيبويه^(٤) كالجمهورِ، وبإبدالِ الهمزةِ ياءً على مذهبِ الأخفشِ^(٥)، وبالتسهيلِ بين

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ١٩٤، الحجة لابن زنجلة ٣١٨، الموضوع ٢/ ٥٩٤.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٠٧.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٣٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٥) انظر: معاني القرآن له ١/ ٤٢.

الهمزة والياء، وهو الوجهُ المُعْضَلُ^(١)، وبالإبدالِ واواً، وكلاهما لا يَصِحُّ، وبالْحَذْفِ مع ضَمِّ ما قبل الواوِ كما تقدَّم، وهو مختارُ الدَّانِيِّ وَمَنْ^(٢) أَخَذَ باتباعِ الرسمِ، وحُكِيَ كَسْرُ ما قبلِ الواوِ، وهو الوجهُ الخامس، فصار ستة أوجهٍ، الصحيحُ منها ثلاثة: الأول والثاني والخامس. وافقه الأعمشُ.

وكذا حكم ﴿قُلِ اسْتَهِزُّوا﴾ [٦٤] في الوقف لهما^(٣).

وأمال ﴿الْغَارِ﴾ [٤٠] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، والدُّورِيِّ عن الكسائي^(٤).

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بينَ اللفظين، والباقون بالفتح، وبه قرأ اليزيدي^(٥) فخالفَ أبا عمرو.

وعن المطوِّعي^(٦) (تثاقلت) [٣٨] بالتاءِ موضعَ همزةِ الوصلِ وتخفيفِ

(١) يشير إلى كلام الشاطبي في الشاطبية: ٢٠:

حكى فيهما كاليا وكالواوِ أعضلا ومن

(٢) «مَنْ» هنا موصولة معطوفة.

(٣) «لهما»: أي: لحمزة والأعمش.

(٤) زاد في: د، ص بعد «الكسائي»: «وافقهم اليزيدي» وهو سهو، بدليل قوله بعد سطر: «والباقون بالفتح، وبه قرأ اليزيديُّ فخالفَ أبا عمرو».

(٥) قوله: «وبه قرأ اليزيديُّ فخالفَ أبا عمرو»: سقط من ش، وجمعت النسخ: د، ص، ت، هـ، س، بين الزيادتين وهو غريب، إلا إذا ثبت أن لليزيديِّ عنه روايتين في اختياره، ولم نجد ذلك في المصادر.

(٦) انظر: المبهج ٢/٣٢٣، إيضاح الرموز ٤٢٤.

التاء، بوزن «تَفَاعَلْتُمْ» على الأصل؛ لأنَّ الأصل «تثاقلتم» فلَمَّا أُريدَ الإدغامُ سَكَنتِ التاءُ فَاجْتَلَبَتْ هَمْزَةُ الوصلِ كما في ﴿فَادَّارَاتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، وأصله تَدَارَاتُمْ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ﴾ [٤٠]:

فيعقوبُ^(١) بنصبِ التاءِ. قال البيضاويُّ^(٢): «عطفًا على ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ﴾ [٤٠]»، قال: «والرفعُ أبلغُ لما فيه من الإشعارِ بأنَّ كلمةَ اللهِ عَالِيَةٌ في نَفْسِهَا، وإنَّ فاقَ غيرُها فلا ثباتَ لتفوقه ولا اعتبار.»

وإفقه الحسنُ والمطوَّعِيُّ عن الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون برفعها على الابتداء. ويجوزُ أن يكونَ مبتدأً ثانيًا، و﴿أَلْعَلِيَّا﴾ [٤٠] خبرها، والجملةُ خبرُ الأولِ^(٤).

وأمال ﴿مَا زَادُوكُمْ﴾ [٤٧] ابنُ ذُكْوَانَ وهشامُ بخُلفِ عنهما وحمزةُ / وإفقه الأعمشُ. وقرأ الباقون بالفتح، ومعهم ابنُ ذُكْوَانَ وهشامُ في الوجهِ الثاني عنهما.

وشدَّد تاءَ ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [٥٢] في الوصلِ البزِّيُّ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخُلفِ عنهما، وسبَقَ التنبيةُ عليه في البقرة [٢٦٧].

(١) انظر: الروضة ٢/٦٨٩، النشر ٢/٢٧٩، الإنحاف ٢/٩٢.

(٢) أنوار التنزيل ١/٤١٦، وانظر: الموضح ٢/٥٩٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣٠٨، المبهج ٢/٣٢٣، إيضاح الرموز ٤٢٤.

(٤) زاد في ح: «وافقه ابن محيصة والحسن واليزيدي والشنبوذي عن الأعمش»، وهي زيادة صحيحة إلا أن إدخال الحسن فيهم غير صحيح لتقدمه في موافقته ليعقوب.

وأدغم لام ﴿هَلْ﴾ [٥٢] في تاء ﴿تَرَيُّوْنَ﴾ هشامٌ بخُلْفٍ عنه، وحمزةٌ، والكسائيُّ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ، والباقون بالإظهارِ. وذكُر في لام هل وبل^(١).

وقرأ ﴿كُرْهَا﴾ [٥٣] بضمِّ الكافِ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الحسنُ والأعمشُ، وتقدّم في النساء [١٩].

واختلِفَ في ﴿تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [٥٤]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢) بالتذكير^(٣).

وافقهم الشَّنبُوذِيُّ عن الأعمش^(٤).

وعن المطوِّعيِّ^(٥) (نُقِبَلُ) [٥٤] بنون العظمةِ مفتوحةً (نَفَقَتْهُمْ) [٥٤]

بالإفرادِ والنصبِ على المفعوليَّةِ.

وقرأ الباكون بالتأنيثِ، وهو والتذكيرِ واضحان، فوجهُ التذكيرِ لأنَّ تأنيث

﴿نَفَقَتْهُمْ﴾ مجازيٌّ.

ووجهُ التأنيثِ اعتباراً بلفظه. وكلُّهم جَمَعَ ﴿نَفَقَتْهُمْ﴾ ورفعَ إلا

المطوِّعيِّ كما مرَّ.

(١) انظر: ٧٥٩/٢.

(٢) انظر: المستنير ١٧٩/٢، النشر ٢٧٩/٢، الإتحاف ٩٣/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٩٦/٤، الحجة لابن زنجلة ٣١٩،

الموضح ٥٩٦/٢.

(٤) انظر: المبهج ٣٢٣/٢، إيضاح الرموز: ٤٢٤.

(٥) انظر: المبهج ٣٢٣/٢، إيضاح الرموز: ٤٢٤.

ويُوقف على ﴿مَدَجًّا﴾ [٥٧] لحمزةً بوجهٍ واحدٍ وهو التسهيلُ بينَ بينَ. وحُكي فيه وجهٌ ثانٍ، وهو الإبدالُ ألفاً، ووافقه الأعمشُ بخُلفٍ عنه.

واختلِفَ في ﴿مُدَّخَلًا﴾ [٥٧]:

فيعقوبُ^(١) بفتحِ الميمِ، وإسكانِ الدالِ، مخففةً^(٢) من دَخَلَ. ووافقه الحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣).

وقرأ الباقرُ بالضمِّ والتشديدِ. ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٤). و«المُدَّخَلُ» مُفْتَعَلٌ من الدخولِ، وهو بناءٌ مبالغَةٍ في هذا المعنى، والأصلُ «مُدَّتَخَلٌ» فأدْغَمَتِ الدالُّ في تاءِ الافتعالِ كادَّانٍ من الدَّينِ.

واختلِفَ في ﴿يَلْمِزُكَ﴾ [٥٨]، و﴿يَلْمِزُونَ﴾ [٧٩]، ﴿وَلَا تَلْمِزُوا﴾

[الحجرات: ١١]:

فيعقوبُ^(٥) بفتحِ حرفِ المضارعةِ، وضمِّ الميمِ في الثلاثة. ووافقه الحسنُ^(٦).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٣٥٤، النشر ٢/٢٧٩، الإتحاف ٢/٩٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/٥٩٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣٠٨، المبهج ٢/٣٢٤، إيضاح الرموز ٤٢٤.

(٤) لم تذكر هذه الكلمة في مفردة ابن محيصة ١٢٢، وهذا على منهجه بإغفال ذكر الكلمة التي وافق فيها ابن محيصة أبا عمرو.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى ١٨٣، النشر ٢/٢٧٩-٢٨٠، الإتحاف ٢/٩٤.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٣٠٩، إيضاح الرموز ٤٢٥.

وقرأ الباقون غير المطوَّعيّ بفتح حرف المضارعة أيضاً، وكسر الميم فيهما، وهما لغتان في المضارع^(١).
وعن المطوَّعيّ^(٢) ضمُّ حرف المضارعة وفتح اللام، وتشديد الميم في الثلاثة.

وأسكن ذال ﴿أُذُنٌ﴾ [٦١] نافع، كما في البقرة [٦٧].
وعن الحسن^(٣) (أُذُنٌ خَيْرٌ) [٦١] بتنوين الاسمين، ورفع (خَيْرٌ) وصفٌ لـ ﴿أُذُنٌ﴾، أو على أنّه خبرٌ بعد خبرٍ.
و(خير) يجوزُ أن يكونَ وصفاً من غير تفضيل، أي: أُذُنٌ ذو خير لكم، ويجوزُ أن تكونَ للتفضيل على بابها، أي: أكثرُ خيرٍ لكم.
وجوزَ صاحبُ «اللوامح»^(٤) أن يكونَ (أُذُنٌ) مبتدأ و(خَيْرٌ) خبرها، وساغ الابتداء هنا بالنكرة؛ لأنها موصوفةٌ تقديراً، أي: أُذُنٌ لا يؤاخذكم خير لكم من أُذُنٍ يؤاخذكم.

والجمهورُ بغير تنوين، وخَفَضَ ﴿خَيْرٍ﴾ على الإضافة.

واختلَفَ في ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٦١]:

/ فحمزة^(٥) بخَفَضَ ﴿رَحْمَةً﴾ نَسَقاً على ﴿خَيْرٍ﴾ المخفوض^(٦) بإضافة

(١) انظر: الموضح ٥٩٦/٢.

(٢) انظر: المبهج ٣٢٤/٢، إيضاح الرموز ٤٢٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣٠٩، إيضاح الرموز ٤٢٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٧٣/٦.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٥٠٩/٢، النشر ٢٨٠/٢، الإتحاف ٩٤/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٠٣/٤، الموضح ٥٩٨/٢.

﴿أُذُنٌ﴾ إليه، والجملة على هذه القراءة معترضة بين المتعاطفين، تقديره: أذنٌ خيرٌ ورحمة.

وافقه المطوِّعِيُّ^(١) عن الأعمش.

والباقون بالرفع نَسَقًا على ﴿أُذُنٌ﴾، وقيل: عطفاً على ﴿يُؤْمِنُ﴾ [٦١]؛ لأنَّ ﴿يُؤْمِنُ﴾ في محلِّ رفعِ صفةٍ لـ ﴿أُذُنٌ﴾، تقديره: أذنٌ يؤمن ورحمة.

واختُلِفَ في ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾ [٦٦]:

فعاصم^(٢) ﴿نَعَفُ﴾ بنونِ العظمةِ مفتوحةً وفاءٍ مضمومةٍ مبنياً للفاعل، وهو اللهُ تعالى، و﴿عَنْ طَائِفَةٍ﴾ في محلِّ نصبٍ^(٣)، ﴿نُعَذِّبُ﴾ بنونِ العظمةِ وكسرِ الذالِ مبنياً للفاعل أيضاً، ﴿طَائِفَةً﴾ الثاني منصوبٌ على المفعوليَّةِ.

وقرأ الباقون ﴿يُعَفُ﴾ بياءٍ مضمومةٍ وفتحِ الفاءِ مبنياً للمفعول، ﴿نُعَذِّبُ﴾ بقاءٍ مضمومةٍ وفتحِ الذالِ كذلك، ﴿طَائِفَةً﴾ بالرفعِ على قيامها مقامَ الفاعلِ، والقائمُ مقامَ الفاعلِ في الفعلِ الأولِ الجارُّ بعده.

(١) انظر: المبهج ٢/ ٣٢٥، إيضاح الرموز ٤٢٥، وزاد في ح: «والحسن»، وهو مخالف لما في المصادر.

(٢) انظر: الغاية ٢٦٩-٢٧٠، النشر ٢/ ٢٨٠، الإتحاف ٢/ ٩٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٠٥، الحجة لابن زنجلة ٣٢٠، الموضح ٢/ ٥٩٩.

ووقف حمزة وهشام، ووافقهما الأعمش بخلفٍ عنهما، على ﴿الْمَيَاتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ﴾ هنا [٧٠] بالإبدال ألفاً، وبالتسهيل بينَ بينَ على الرُّوم فقط.

وعن الأعمش (ثمود) [٧٠] المجرور، بالصرفِ والتنوين. وتقدّم في الأعراف [٧٣].

وأبدل ﴿وَالْمُؤْتَفَكَّتْ﴾ [٧٠] قالونُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ كما في «الكفاية»، وهو الصحيحُ عن الحُلوانيّ، ووزُّش من طريقيه، وأبو عمرو^(١)، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي، ورواه الجمهورُ عن قالونَ بالهمز. وقرأ ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [٧٠] بسكونِ السينِ أبو عمرو، وافقه اليزيديُّ والحسنُ، كما في البقرة [٩٨].

وقرأ ﴿رُضْوَانٌ﴾ [٧٢] بضمِّ الراءِ أبو بكرٍ، ووافقَه الحسنُ، وتقدّم في آلِ عمران [١٥].

وعن الحسن^(٢) (وبما كانوا يكذبون) [٧٧] بضمِّ الياءِ وفتحِ الكافِ، وتشديدِ الذالِ.

وفتحِ ياءِ الإضافةِ من ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [٨٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ. وفتحها مِنْ ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [٨٣] حفصٌ، وسكنهما الباقون.

(١) أي: بخلف عنه.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣١٠، إيضاح الرموز ٤٢٦.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [٩٠]:

فيَعْقُوبُ^(١) بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الذَّالِ مَخْفَفَةً مِنْ أَعْدَرَ يُعْذِرُ كَأَكْرَمِ يُكْرِمُ. وَافَقَهُ الشَّنْبُودِيُّ^(٢) عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الذَّالِ.

وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ^(٣) أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ «فَعَلٌّ» مُضَعَّفًا. وَمَعْنَى التَّضْعِيفِ فِيهِ التَّكْلُفُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنْ لَهُ عُذْرًا وَلَا عُذْرَ لَهُ.

/ وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ «افْتَعَلَ»، وَالْأَصْلُ: اعْتَذَرَ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الذَّالِ بِأَنْ قَلِبَتْ تَاءُ الْافْتِعَالِ ذَالًا، وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَهُوَ الْعَيْنُ.

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ^(٤) (الْمُعْتَذِرُونَ) عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ^(٥) وَالْقِرَاءِ^(٦) وَالْأَخْفَشِ^(٧) وَغَيْرِهِمْ.

(١) انظر: الروضة ٢/٦٩١، النشر ٢/٢٨٠، الإتحاف ٢/٩٦.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣٢٦، إيضاح الرموز ٤٢٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٣٢١، الموضح ٢/٦٠٠.

(٤) انظر: البحر ٥/٨٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٦٤.

(٦) معاني القرآن له ١/٤٤٧.

(٧) معاني القرآن له ٢/٣٣٥.

وعن الحسن^(١) (كَذَّبُوا اللَّهَ) [٩٠] مُشَدِّدًا، أي: لم يُصَدِّقُوا ما جاء به الرسول ﷺ عن ربِّه ولا امتثلوا أمره.

والجمهور بالتخفيف، أي: كَذَّبُوا في إيمانهم.

وأمال ﴿ مِنْ أَحْبَارِكُمْ ﴾ [٩٤] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري والدوري عن الكسائي، وافقهم الزيدي. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالصغرى، والباقون بالفتح، وبه قرأ الأصبهاني عن ورش.

وأمال ﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ [٩٤] في الوصل السوسي بخلف عنه، كتفخيمه لام الجلالة وترقيقها. وقرأ الباقر بالفتح ومعهم السوسي في وجهه الثاني.

وأماله في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالصغرى، والباقون بالفتح.

وأمال ﴿ لَا يَرْضَى ﴾ [٩٦] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقر.

واختلف في ﴿ دَائِرَةُ السَّوءِ ﴾ هنا [٩٨]، وثاني الفتح [٦]:

فابن كثير وأبو عمرو^(٢) بضم السين فيهما. وافقهما ابن محيصة والزيدي^(٣). والباقون بالفتح فيهما.

(١) انظر: مفردة الحسن ٣١٠، إيضاح الرموز ٤٢٧.

(٢) انظر: المستنير ١٨١/٢، النشر ٢٨٠/٢، الإتحاف ٩٦/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٢، والمبهيج ٣٢٦/٢، إيضاح الرموز ٤٢٧.

فمعنى الفتح^(١): الفسادُ والرداءةُ، والضمُّ: الهزيمةُ والبلاءُ والضرُّ، قاله مكِّي^(٢). قال في «الدر»^(٣): «وظاهرُ هذا أنهما اسمان».

وقال غيره^(٤): «المضمومُ: العذابُ والضرُّ، والمفتوحُ للذمِّ»^(٥).
 وخرج بالقييد بـ ﴿دَائِرَةٌ﴾ موضعُ مريمَ، وهو ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا﴾ [٢٨]، وبثاني الفتح أولها وثالثها وهما: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنِّ السَّوِّ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿وَظَنَّتُمْ ظَنِّ السَّوِّ﴾ [١٢] المتفقُ على الفتحِ فيهما؛ لأنَّ المراد المصدرُ فوصفَ به للمبالغةِ، كما تقول: «هو رجلٌ سوءٍ في ضدِّ قولك: رجلٌ صدقٍ».

وخرج أيضاً ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوِّ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، و﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوِّ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سَوْءًا﴾ [الأحزاب: ١٧] المتفقُ على ضمِّه؛ لأنَّ المرادُ به المكروهُ والبلاءُ، ولَمَّا صلحَ كلٌّ من ذلك في الموضوعين الأولين اختلفَ فيهما.
 وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ في الوجه الثاني.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٠٦/٤، الحجة لابن زنجلة ٣٢١،

الموضح ٦٠١/٢.

(٢) الكشف ٥٠٥/١.

(٣) الدر المصون ١٠٦/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٦/٦.

(٥) في الدر ١٠٦/٦: «المفتوح: الذم».

ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِيهِمَا - كالمفتوحِ السَّيْنِ المَتَفَقِ عَلَيْهِ - المَدُّ المَشْبَعُ وَالتَّوَسُّطُ، كما في باب المَدِّ^(١).

وَوَقَفَ حَمزَةٌ وَهَشَامٌ بِالنَّقْلِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْإِدْغَامِ إِحْقَاقًا بِالزَّائِدِ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ. وَحُكِيَ فِي ذَلِكَ التَّخْفِيفُ بَيْنَ بَيْنَ، وَضَعْفٌ. وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ.

وَقَرَأَ ﴿ فَرْبَةً ﴾ [٩٩] بِضَمِّ الرَّاءِ وَرَشٍ / ، وَوَأَفَقَهُ المَطْوَعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِسُكُونِهَا.

فَقِيلَ^(٢): هُمَا لَغْتَان. وَقِيلَ: السُّكُونُ الْأَصْلُ وَالضَّمُّ إِتْبَاعٌ. وَقِيلَ: الضَّمُّ أَصْلٌ، وَالسُّكُونُ تَخْفِيفٌ، وَهَذَا أُجْرِي عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ؛ إِذْ مَبْنَاهَا الْهَرَبُ مِنَ الثَّقَلِ إِلَى الْخِفَّةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ ﴾ [١٠٠]:

فَيَعْقُوبُ^(٣) يَرْفَعُ الرَّاءَ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ^(٤)، خَبَرَهُ ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [١٠٠]، أَوْ عَطَفَ عَلَى ﴿ وَالسَّيِّقُونَ ﴾ [١٠٠]. وَوَأَفَقَهُ الْحَسَنُ^(٥).

(١) انظر: باب المد ٣/ ١٠٣٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٠٩، الحجة لابن زنجلة ٣٢٢، الموضوع ٢/ ٦٠٢.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٣٥٥، النشر ٢/ ٢٨٠، الإتحاف ٢/ ٩٧.

(٤) انظر: الموضوع ٢/ ٣٠٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣١٠، إيضاح الرموز ٤٢٧.

وقرأ الباقون بالخفضِ نَسْقاً على ﴿ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ [١٠٠] يعني أنَّ السابقين من هذين الجنسين.

واختلَفَ في ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا ﴾ [١٠٠] الأخير من هذه السورة:

فابنُ كثيرٍ^(١) ب ﴿ مِنْ ﴾ الجارَّة، وخفضِ تاءِ ﴿ تَحْتَهَا ﴾، كما هو في سائرِ المواضع، و ﴿ مِنْ ﴾ لا ابتداءً الغاية متعلقةٌ بـ ﴿ تَجْرِي ﴾، و ﴿ تَحْتَهَا ﴾ مجرورٌ بها.

واقفه ابنُ مُحَيِّصٍ^(٢).

وقرأ الباقون بحذفِ ﴿ مِنْ ﴾ وفتحِ التاءِ على المفعولِ^(٣) فيه.

وعن الحسنِ^(٤) (تَطَهَّرُهُمْ) [١٠٣] بجزمِ الراءِ جواباً للأمر، قاله البيضاويُّ^(٥).

واختلَفَ في ﴿ إِنَّ صَلَوَاتِكَ ﴾ هنا [١٠٣]، وبهود ﴿ أَصَلَّوْتُكَ ﴾ [٨٧]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦)، بالتوحيدِ هنا، وفتحِ التاءِ، اكتفاءً بالواحدِ عن الجمعِ^(٧)؛ لأنها بمعنى الدُّعاء، وهو جنسٌ يقع على

(١) انظر: الكفاية الكبرى ١٨٥، النشر ٢/٢٨٠، الإتحاف ٢/٩٧.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٢، المبهج ٢/٣٢٨، إيضاح الرموز ٤٢٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/٦٠٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣١١، إيضاح الرموز ٤٢٧.

(٥) أنوار التنزيل ١/٤٣١.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٥١٠، النشر ٢/٢٨١، الإتحاف ٢/٩٧.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢١٣، الحجة لابن زنجلة ٣٢٢/،

الموضح ٢/٦٠٣.

القليل والكثير. وافقهم الأعمش^(١).

وقرأ الباقون بالجمع فيهما، وكسر التاء هنا، على إرادة اختلاف أنواع العبادة، ولا خلاف في رفع التاء بهود.

وعن الحسن^(٢) (أَلَمْ تَعْلَمُوا) [١٠٤] بالخطاب للمتخلفين الذين قالوا: ما هذه الخاصة التي اختص بها هؤلاء؛ أو على أنه التفات من غير إضمار قول. والمراد التائبون، أو على إضمار قول، أي: قل لهم يا محمد: ألم تعلموا.

وقرأ ﴿مُرَجُّونَ﴾ [١٠٦] بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة ابن كثير^(٣) وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي والحسن وابن محيصن. وقرأ الباقون بترك الهمز.

وهما لغتان^(٤)، يقال: أَرَجَأُ كَأَنْبَأُ، وَأَرْجِي كَأَعْطِي.

قال الجعبري^(٥): «وَجْهٌ تَرْكُ الْأَسَدِيَّةِ: أَصْلُهُ مُرَجِّيُونَ حُذِفَتْ ضِمَّةُ الْيَاءِ تَخْفِيفًا، ثُمَّ الْيَاءُ لِلْوَاوِ وَالْأَلْفِ لَهَا^(٦). وِجَازٌ أَنْ تَكُونَ مَخْفَفَةً مِنَ الْمَهْمُوزِ

(١) انظر: المبهج ٢/٣٢٨، إيضاح الرموز ٤٢٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣١٢، إيضاح الرموز ٤٢٨.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٥٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٣٢٣، الموضح ٢/٦٠٤.

(٥) كثر المعاني (خ): ٢١٨/أ. وقد مهَّد لكلامه بنسبة لغة الهمز إلى تميم، ونسبة ترك الهمز إلى أسد.

(٦) يشير إلى مذهبي أهل التصريف، بعد اتفاقهم على أن أصله مُرَجِّيُونَ: إمَّا بِحَذْفِ ضِمَّةِ الْيَاءِ لِاسْتِقْطَالِهَا فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، فَتَحْذَفُ الْيَاءُ، أَوْ نَقُولُ: تَحْرَكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلِبْتَ أَلْفًا، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ.

[مناسبة] ^(١) ل ﴿تُقَوِّي﴾، معناهما التأخير.

واختُلفَ في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [١٠٧]:

فنافعُ وابنُ عامر، وكذا أبو جَعْفَرٍ ^(٢) بغير واوٍ قبل ﴿الَّذِينَ﴾ [١٠٧]، كمصاحفهم، ف﴿الَّذِينَ﴾ على هذه القراءة ^(٣) مبتدأ، خبره محذوف، أي: وفيمن وصَفنا ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [١٠٧].

وقال الدَّانِي ^(٤): «خبره ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمْ﴾ [١١٠]، وقيل: ﴿لَا تَقَمُّ فِيهِ أَبَدًا﴾

[١٠٨].»

وقرأ الباقر بالواو كمصاحفهم عطفاً على ما تقدّم من قصصهم السابقة نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجَّوْنَ﴾ [١٠٦]، ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ﴾ [٦١].

المطوَّعِيُّ عن الأعمش ^(٥) قرأ قوله تعالى: ﴿لَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ﴾ [١٠٧] بالواو ^(٦)، والوجه أن ﴿مَنْ﴾ يصلح للواحد والجمع، وهي قراءة حسنة؛

(١) زيادة من الجَعْبَرِيِّ.. أي: في قوله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَأٍ مِثْلَهُنَّ وَتُقَوَّى إِلَيْكَ مِنْ نَشَأٍ﴾ [الأحزاب: ٥١] فمن حَذَفَ الهَمْزَةَ في ﴿تُرْجَى﴾ فلمناسبة قراءته بالتخفيف في ﴿تُقَوَّى﴾ بإبدال الهَمْزَةَ واوًا، وهو أبو جَعْفَرٍ المدني. انظر: النشر ١/ ٣٩٠، ٤٠٦، والإتحاف ٢/ ٣٧٧، وانظر: باب الهمز ٢/ ٨٥٦.

(٢) انظر: الغاية ٢٧١، النشر ٢/ ٢٨١، الإتحاف ٢/ ٩٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/ ٦٠٥.

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء ٢٩٨.

(٥) المبهج ٢/ ٣٢٩، إيضاح الرموز: ٤٢٨. وقوله: «المطوَّعِيُّ عن الأعمش... وقرأ

الباقر بالمفرد» انفردت به نسخة: ح، وهي في المصادر.

(٦) أي: بالواو بعد الباء على الجمع: (حاربوا).

لأنَّ الحربَ أكثرَ ما تكون من جماعة، ووافق بما نزل فيه^(١)، وهو أبو عامر^(٢) الراهب؛ فإنه هَرَبَ إلى الشام ليجيء بجيش من قيصر، فأهلكه الله في الطريق عليه^(٣)، لعنة الله عليه لعنةً بعد لعنةٍ. وقرأ الباقر بالمفرد.

[٣٠]

واخْتَلَفَ / فِي ﴿أَسَسَ بُيُوتَهُ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ [١٠٩]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ بضمِّ الهمزة وكسرِ السينِ فيهما مبنياً للمفعول^(٤)، ورفَعِ النونِ فيهما؛ لقيامه مقامَ الفاعل^(٥).

وقرأ الباقر بفتحهما مبنياً للفاعل، ونَصَبِ ﴿بُيُوتَهُ﴾ بعدهما مفعولٌ به، والفاعلُ ضميرٌ ﴿مَنْ﴾.

وَضَمَّ راءَ ﴿رُضْوَانٍ﴾ [١٠٩] أبو بكر^(٦)، ووافقهُ الحسنُ.

وقرأ ﴿جُرْفٍ﴾ [١٠٩] بسكون^(٧) الراءِ ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٨٧٨/٦، وابن جرير في تفسيره ١١/٦٧٥-٦٧٦، والبيهقي في الدلائل ٥/٢٦٢-٢٦٣، جميعهم من طريق أبي صالح - عبد الله بن صالح - عن معاوية عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله، ويُحسن إسناده.
(٢) واسمه: عبد عمرو بن صَيْفِي، وهو والد حنظلة الغسيل، كان يسمى في الجاهلية: الرَّاهِبَ، فسماه رسول الله ﷺ: الفاسق، مات منافقاً بالحبشة. انظر: طبقات ابن سعد ٣٧/٢، زاد المعاد ٣/١٩٦، ٥٤٧.

(٣) كذا في نسخة (ح) التي انفردت بهذه الزيادة، و«عليه» لعلها زائدة، أو مصحفة من (إليه).
(٤) انظر: غاية الاختصار ٥١١/٢، النشر ٢٨١/٢، الإتحاف ٩٨/٢.
(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢١٨، الحجة لابن زنجلة ٣٢٣، الموضح ٢/٦٠٥.

(٦) تقدم في آل عمران عند الآية: ١٥.

(٧) انظر: سورة البقرة الآية: ٦٧.

الحُلُوَانِيّ، وأبو بكر وحمزة، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الحسن^(١) والأعمش. وقرأ الباقر بالضمّ.

فقيل^(٢): لغتان. وقيل: الساكنُ فرُعٌ عن المضموم نحو: عُنُقٌ وَعُنُقٌ. والجُرْف: البئرُ التي لم تُطو. وقيل: الهُوّة، وما يَجْرُفُه السَّيْلُ من الأودية. قاله أبو عبيد^(٣). وقيل: هو المكانُ الذي يأكله الماءُ فيَجْرُفُه، أي: يذهب به، ورجلٌ جُرْفٌ، أي: كثير النكاح، قاله الراغب^(٤) فيما نقله في «الدر»^(٥).

وأمال ﴿هَارٍ﴾ [١٠٩] قالونُ وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِي وابن الأخرم عن الأخفش عنه بخُلفٍ عنهما، وأبو عمرو وأبو بكر والكسائيُّ من غير خُلفٍ، وافقهم اليَزِيدِيُّ. وقرأ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالتقليل، والباقر بالفتح، وهو الوجهُ الثاني عن قالون، وابنِ ذَكْوَانَ من رواية الأخفش عنه مِنْ طَرِيقِ النقاش، وَوَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ.

(١) سقط: «الحسن» من: ش، والمثبت هو الصواب كما في مفردته ٣١١، وتقدم في البقرة عند الآية: ٦٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٢١، الحجة لابن زنجلة ٣٢٤، الموضح ٢/ ٦٠٦.

(٣) كذا في النسخ، وفي الدر: «أبو عبيدة»، وانظر: قوله في المجاز ١/ ٢٦٩.

(٤) المفردات ١٩٢.

(٥) الدر المصون ٦/ ١٢٥.

وإذا رُكِبَ ﴿جُرْفٍ﴾ [١٠٩]، و﴿هَارٍ﴾ [١٠٩]، و﴿فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [١٠٩] الممال كبرى لأبي عمرو وابن ذكوانٍ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، والدورِيِّ عن الكسائيِّ، واليزيديِّ، وصُغْرَى لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ، المفتوح للباقيين، أُنْتَجَ من الثلاثة ثمانِي قراءاتٍ.

الأولى: لقالون ﴿جُرْفٍ﴾ بضمِّ الراءِ، ﴿هَارٍ﴾ بالإمالة، و﴿فِي نَارٍ﴾ بالفتح.

الثانية: لقالون أيضاً، وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ وابنِ كثيرٍ وهشامٍ من غيرِ طَرِيقِ الحُلوانِيِّ وحفصٍ، وكذا أبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ ﴿جُرْفٍ﴾ بالضم أيضاً، وبالفتح في ﴿هَارٍ﴾، و﴿نَارٍ﴾، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

الثالثة: لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالضم وبالإمالة الصغرى في الاسمين.

الرابعة: لأبي عمرو والدُّورِيِّ عن الكسائيِّ بالضم، وبالكبرى في الاسمين، وافقهما اليزيديُّ.

الخامسة: لهشامٍ مِنْ طَرِيقِ الحُلوانِيِّ، والنقَّاشِ عن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذَكْوَانَ، وحمزة، وكذا خَلَفٌ بسكونِ راءٍ ﴿جُرْفٍ﴾، وفتح ﴿هَارٍ﴾، و﴿نَارٍ﴾، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

السادسة: للصُّورِيِّ عن ابنِ ذَكْوَانَ ﴿جُرْفٍ﴾ بالسكون، و﴿هَارٍ﴾، و﴿نَارٍ﴾ بإمالتِهما.

/ السابعة: لابنِ الأَخرَمِ عن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذَكْوَانَ وأبي بكرٍ بسكونِ الراءِ، وإمالةِ الأولى في ﴿هَارٍ﴾ وفتحِ الثانية.

الثامنة: لأبي الحارث عن الكسائي الضم، والإمالة في ﴿هَارٍ﴾، والفتح في ﴿نَارٍ﴾ أعادنا الله منها.

واختلَفَ في ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ [١١٠]:

فيعقوب^(١) بتخفيف اللام على أنها حرف جر^(٢). وافقه الحسن^١ والمطوَّعي عن الأعمش^(٣).

وقرأ الباقر بتشديدها على أنها حرفُ استثناءٍ، والمستثنى منه محذوفٌ، والتقدير: لا يزال بنيانهم ربيبةً في كلِّ وقتٍ إلا وقتَ تَقَطَّعَ قلوبهم، أو في كلِّ حالٍ إلا حالَ تقطيعها.

واختلَفَ في ﴿تَقَطَّعَ﴾ [١١٠]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزة، وكذا أبو جَعْفَرٍ، ويعقوبُ^(٤) بفتحِ التاءِ مبنياً للفاعل. والأصل: تتقطع بتائين، فحذفت إحداهما^(٥). وافقهم الحسن^١ والأعمش^(٦).

(١) انظر: الغاية ٢٧٢، النشر ٢/٢٨١، الإتحاف ٢/٩٩.

(٢) انظر: الموضح ٢/٦٠٧.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣١٢، المبهج ٢/٣٣١، إيضاح الرموز ٤٢٩.

(٤) انظر: الروضة ٢/٦٩٤، النشر ٢/٢٨١، الإتحاف ٢/٩٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٣٠، الحجة لابن زنجلة ٣٢٤،

الموضح ٢/٦٠٧.

(٦) انظر: الروضة ٢/٦٩٤، وسقط من المبهج ٢/٣٣١ المطبوع، وهو في المخطوط:

١١٠/أ، مفردة الحسن ٣١٢، إيضاح الرموز ٤٢٩.

وقرأ الباقر بضمّها، وهو مبني للمفعول، مضارع قطع بالتشديد.
 وقرأ ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١] ببناء الأول للمفعول، والثاني
 للفاعل^(١) حمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقه المطوّعي عن الأعمش.
 وقرأ الباقر ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول، وذكر بآل عمران [١٩٥].
 وأمال ﴿التَّورَةَ﴾ [١١١] صغرى قالون من طريق المغاربة وحمزة
 وورش من طريق الأزرق، وأمالها كبرى وورش من طريق الأصبهاني وأبو
 عمرو وابن ذكوان وحمزة في الوجه الثاني عنه والكسائي، وكذا خلف،
 وافقه اليزيدي والأعمش.

وروى العراقيون الفتح عن قالون، فصار لقالون وجهان: الإمالة بين بين
 من طريق المغاربة، والفتح من طريق العراقيين.
 ولورش الإمالة الكبرى من طريق الأصبهاني، والصغرى من طريق
 الأزرق وهي التي في «الشَّاطِئَةِ»، وحمزة وجهان أيضاً: الكبرى
 والصغرى.

وعن الحسن (الأنجيل) [١١١] بفتح الهمزة، وذكر بأول آل عمران [٣].
 وقرأ ﴿الْقُرْآنِ﴾ [١١١] بالنقل ابن كثير، ووافقه ابن محيصن كما في باب
 النقل^(٢).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٣١، الحجة لابن زنجلة ٣٢٥،

الموضح ٦٠٨/٢.

(٢) انظر: باب النقل ٨٦٩/٢.

وقرأ إبراهيم ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ - الأخيران^(١) - : ﴿أَسْتَعْفَاؤُاِبْرَاهِيمَ﴾ [١١٤]، و﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١١٤] بألفٍ هشامٍ وابنُ ذَكْوَانَ بِخُلْفٍ عنه، وتقدّم بالبقرة [١٢٤].

واختلَفَ في ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧]:

فحفصٌ وحزمة^(٢) بالياءِ على التذكير، وعلى هذه القراءة يحتمل^(٣) أن يكون اسمُ ﴿كَادَ﴾ ضمير / شأن، و﴿قُلُوبُ﴾ مرفوع بـ ﴿يَزِيغُ﴾، والجملة في محلِّ نصبٍ خبراً لها، أي: لـ ﴿كَادَ﴾، وأن يكونَ اسمُها ضمير القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذكرُ المهاجرين والأنصار؛ ولذلك قدره أبو البقاء^(٤) وابنُ عطية^(٥): من بعد ما كاد القومُ، قاله في «الدر»^(٦). ووافقهما الأعمش^(٧).

وقرأ الباقر بالتأنيث، وعليها يحتمل أن يكون في ﴿كَادَ﴾ ضميرُ شأنٍ كما تقدّم، و﴿قُلُوبُ﴾ مرفوع بـ ﴿تَزِيغُ﴾، وأنت لتأنيث الجمع، وأن يكونَ ﴿قُلُوبُ﴾ اسمُها، و﴿تَزِيغُ﴾ خبرٌ مقدم^(٨)، ولا محذور في ذلك؛ لأنَّ الفعل قد أنثَّ انتهى.

(١) على تقدير: هما الأخيران.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ١٨٤، النشر ٢/ ٢٨١، الإنحاف ٢/ ٩٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٣٤، الحجة لابن زنجلة ٣٢٥،

الموضح ٢/ ٦١٠.

(٤) التبيان ٢/ ٦٦٢.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٢٩٤.

(٦) الدر المصون ٦/ ١٣٣.

(٧) انظر: الروضة ٢/ ٦٩٥، المبهج ٢/ ٣٣٢، إيضاح الرموز ٤٣٠.

(٨) زاد في د: «ولا يكون هذا التقدير في وجه التذكير»، وليست في الدر.

وإنما قَدَّرَ هذا الإعرابُ؛ لأنَّ الفعلَ لا يدخلُ على الفعلِ، فإذا وقع ذلك لفظاً، فيكون بينهما اسمٌ مقدرٌ؛ فلذا قالوا هنا: اسمٌ ﴿كَادَ﴾ ضميرُ شأنٍ إلى آخره، وهذا مثل قولِ سيبويه^(١): «ليس خَلَقَ اللهُ مثله».

وقرأ ﴿العُسْرَةَ﴾ [١١٧] بِضَمِّ السَّيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ^(٢)، وتقدَّم في البقرة [٦٧]، [٢٨٠]، كقصرِ همزة ﴿رَوْفٌ﴾ [١٢٨] من غيرِ واوٍ لأبي عمرو وأبي بكرٍ وحمزة والكسائيِّ، وكذا يعقوبٌ وخلف^(٣)، وموافقة اليزيديِّ والمطوِّعيِّ، وتسهيلِ أبي جعفر له بينَ بينَ في الحالين.

ووقف حمزة والأعمش بالتسهيل بينَ بينَ، وحكاية إبداله واواً مضمومةً للرسم فيه عنهما مع تضعيفه.

وكذلك حكمُ الوقفِ لحمزة والأعمش على ﴿يَطَّوْنُ﴾ [١٢٠]، إلا أنه حُكي فيه وجهٌ آخرٌ، وهو الحذفُ كقراءة أبي جعفرٍ كما نصَّ عليه الهذليُّ وغيره.

وأما ﴿يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [١٢٣] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ والدروبيِّ عن الكسائيِّ، وافقهم اليزيديُّ. وقرأ وَرُشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالتقليلِ، والباقون بالفتح.

(١) الكتاب ١/١٤٧.

(٢) زاد في ت: «يعقوب» ص: «خلف»، والمثبت هو الصواب. انظر: النشر ٢/٢١٦، وطيبة النشر ٦٣.

(٣) تقدَّم الخلاف فيه في سورة البقرة عند الآية: ١٤٣.

وكذا حكم ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ بالفتح [٢٩]، و﴿إِلَى الْكُفَّارِ﴾ مَوْضِعِي الممتحنة [١٠-١١]، و﴿مِنَ الْكُفَّارِ﴾ بالمطففين [٣٤].

وعن المَطْوَعِي^(١) (غَلْظَةً) [١٢٣] بفتح الغين، وهي لغة الحجاز والجمهور بالكسر، وهي لغة أسد.

وأصل الغِلْظَةُ في الأجرام، فاستعيرت هنا للشدة والصبر والتجلد. وأمال ﴿زَادَتْهُ﴾ [١٢٤]، و﴿فَزَادَتْهُمْ﴾ [١٢٥] ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ بخلفٍ عنهما وحمزة، وافقهم الأعمش، وقرأ الباقون بالفتح، ومعهم ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ في الوجه الثاني عنهما.

وأمال ﴿ضَاقَتْ﴾ [١٢٥] حمزة.

وحذف همزة ﴿يَطَّوْنُ﴾ [١٢٠] أبو جعفر.

واختلِفَ في ﴿أَوْلَايَرُونَ﴾ [١٢٦]:

فحمزة، وكذا يعقوب^(٢)، بالخطاب للذين آمنوا على جهة التعجب لحال المذكورين^(٣)، أي: أولاترون أيها المؤمنون تكرر افتتاحهم وغفلتهم عن التوبة والاعتبار.

(١) انظر: المبهج ٢/٣٣٣، إيضاح الرموز ٤٣٠.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٣٥٧، النشر ٢/٢٨١، الإتحاف ٢/١٠٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٣٢، الحجة لابن زنجلة ٣٢٦،

وافقهما الأعمش^(١).

وقرأ الباقر بالغيب رُجوعاً على ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [١٢٥]، وهم المنافقون على جهة التقرير والتويخ / ، أي: أولاً يرى المنافقون أنهم يُتَكَلَّمُونَ بأصنافِ البَلِيَّاتِ، أو بالجهاد مع رسول الله ﷺ، فيعاينون ما يظهر عليه من الآيات. والرؤية هنا يُحتمل أن تكون بصرية، وأن تكون قلبيةً.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(٢) (من أَنْفَسِكُمْ) [١٢٨] بفتح الفاء من النفاسة، أي: من أَشْرَفِكُمْ^(٣).

والجمهورُ بضمها صفةً للرسول ﷺ، أي: من صميم العرب، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وعنه^(٤) تسكينُ ياءِ الإضافة من (حَسْبِي اللهُ) [١٢٩]، وفتحها الجمهورُ. وعنه أيضاً^(٥) (رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) هنا [١٢٩]، وفي «قد أفلح» (رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) [٨٦]، و(رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ) [١١٦]، وفي النمل (رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) [٢٦] برفع الميم في الأربعة نعتاً للربِّ. والجمهورُ بالجرِّ فيهن صفةً لـ ﴿الْعَرْشِ﴾.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٦٩٥، المبهج ٢/ ٣٣٣، إيضاح الرموز ٤٣١.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٣٣٣، إيضاح الرموز ٤٣١.

(٣) انظر في توجيه القراءة: المحتسب ١/ ٣٠٦، البحر المحيط ٥/ ١١٨.

(٤) انظر: المبهج ٢/ ٣٣٣، إيضاح الرموز ٤٣٢.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة ١٢٢، والمبهج ٢/ ٣٣٣، إيضاح الرموز ٤٣١.

وقال أبو بكر الأصم^(١): «وهذه القراءة أعجب إليّ؛ لأنَّ جعلَ ﴿الْعَظِيمِ﴾ ﴿الْعَرْشِ﴾. وفي هذه السورة من الإدغام الكبير سبعة وعشرون موضعاً^(٢)، ومن ياءات الإضافة ثلاثة^(٣).



(١) انظر: الدر المصون ٦/ ١٤٢.

(٢) انظر: الإدغام الكبير ٢١٢، الروضة ١/ ٢٨٨، التلخيص ٢٨١، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٠٠.

(٣) ح: «ثنتان، وليس فيها زوائد» والمثبت هو الصواب؛ لأن ياءات الإضافة التي ذُكِرَتْ ثلاثة: ثنتان متواترتان، وثالثة شاذة لابن محيصر، وهي في قوله تعالى: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾

المرسوم

اتفقت المصاحفُ على حَذْفِ أَلِفِ ﴿مَسْجِدَ﴾ سواءً كان بألفٍ ولامٍ أم لا. ونقل نافعٌ عن المدني كالباقي^(١) حَذْفَ أَلِفِ ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧]، وهو الأولُ من هذه السورة^(٢).

ووجهُ الحذفِ احتمالُ القراءتين، فقراءةُ الحاذفِ قياسيةٌ والمُثَبِّتِ اصطلاحيةٌ.

واحتُرِزَ بالأولِ عن الثاني ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾^(٣) [٨]، وقد قرأه بالتوحيد ابنُ سلمة^(٤) عن ابنِ كثيرٍ، ومحبوبٌ^(٥) عن أبي عمرو^(٦)، وعن الثالثِ ﴿عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾ [١٩] المتفق على توحيدِهِ.

(١) يعني: كبقية المصاحف.

(٢) انظر: المقنع ١١، ١٨، مختصر التبيين ٣/٦١٧، الوسيلة ١٥٥، الجميلة: ٣٣٨.

(٣) المتفق على جمعه عند القراء العشرة. كما في النشر ٢/٢٧٨، الإتحاف ٢/٨٨.

(٤) حمّاد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة، البصري، البرّاز، المقرئ، المحدث، النحوي، أخذ القراءة عَرْضاً عن عاصم، وابن كثير، (ت: ١٦٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/٤٤٤، غاية النهاية ١/٢٥٨.

(٥) محمد بن الحسن بن إسماعيل، أبو جَعْفَرٍ، القَوَارِيرِيُّ، البصري، يعرف بمحبوب، روى حروفاً في القراءات عن أبي عمرو، وهو من المُثَبِّتِينَ عنه. انظر: غاية النهاية ٢/١١٥.

(٦) وكذلك ابنُ محيصنٍ كما تقدّم، وهي قراءة شاذة. انظر: الدر المصون ٦/٣١.

وَكُتِبَ بِالمصاحفِ العِراقِيةِ الهمزةُ الثانيةُ في ﴿أَيِّمَةٌ﴾ الخمسةُ:
﴿أَيِّمَةٌ الْكُفْرِ﴾ هنا [١٢]، ﴿أَيِّمَةٌ يَهْدُونَ﴾ بالأنبياء [٧٣]، ﴿أَيِّمَةٌ
وَنَجَعَلَهُمْ﴾، و﴿أَيِّمَةٌ يَدْعُونَ﴾ بالقصص [٥، ٤١]، ﴿أَيِّمَةٌ يَهْدُونَ﴾
بالسجدة [٢٤]، بالياء^(١).

قال ابن النِّبَّاء^(٢): «لأن أصله أُمَّمَةٌ جمع إمام على وزن أَفْعَلَةٌ، نُقِلَتْ
كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها لارتباط الحرفين باجتماع الطرفين
تنبيهاً على رجوع حكم المأموم إلى الإمام، فسكنت الميم، فأدغمت في
الميم، وأبدلت الهمزة المكسورة ياءً محضةً».

وَكُتِبَ ﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ﴾ [١٩] في المصاحفِ القديمةِ محذوفتي
الألفِ ك﴿أَلْفِيكِمَةَ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿جَمَلْتُ﴾ [المرسلات: ٣٣]^(٣).

قال شيخُ مشايخنا الشمسُ بن الجَزَرِيِّ^(٤): «رأيتها^(٥) في المصاحفِ
القديمةِ، ثم رأيتها كذلك في مصحفِ المدينة الشريفة، ولم أعلم / أحداً
نصَّ على إثبات الألفِ فيهما ولا في أحدهما، وقراءةُ ابنِ وردانَ السابقةُ
تدلُّ على حذفها فيهما؛ إذ هي محتملةٌ للرسم».

(١) انظر: المقنع ٥٢، مختصر التبيين ٦١٢/٣، الوسيلة ٣٧٠، الجميلة: ٥٩٨.

(٢) عنوان الدليل ٥٢.

(٣) في النسخ: «حمالة» وألفها ثابتة، والتصويب من النشر. انظر: النشر ٢/٢٧٨، وألف:

﴿جَمَلْتُ﴾ محذوفة مثل: ﴿أَلْفِيكِمَةَ﴾.

(٤) النشر ٢/٢٧٨.

(٥) عبارة النشر: «وقد رأيتها في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كقيمة وجملت».

ولم يُرْسَمْ ﴿عَزِيزُ أَبْنُ﴾ [٣٠] ونحوه إلا ثابت الألف^(١).
 وروى نافع أيضاً عن المدني كغيره حذف ألف ﴿بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ﴾
 [٨١]^(٢).

وكتب أكثر النقلة للمرسوم في ﴿وَلَا تَوْضِعُوا خِلَالَكُمْ﴾ [٤٧] بزيادة
 ألف بين الألف المعانقة للام والواو، ولم يزدْها أقلهم، وزادها كلهم
 في ﴿أَوْلاً أذْبَحْتَهُ﴾ بالنمل [٢١] بين الألف المعانقة للام وبين الذال،
 وزادها بعضهم في ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ بآل عمران [١٨٥]، كما مر^(٣)،
 ﴿إِنْ مَرَجِعُهُمْ لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾ بالصفات [٦٨]، وترك زيادتها البعض الآخر^(٤).
 قال الجعبري^(٥): «وجه زيادة الألف حمل الخط على اللفظ، فكما أنهم
 قووا لفظ الهمزة بزيادة مد قبلها، كذلك قووا صورتها بمد قبلها مناسبة،
 وكان ألفاً؛ لأنه الأصل في المديّات، ومجانسةً لصورة الهمزة وهذا منطبق
 على المذهب الثاني.

(١) انظر: المقنع ٣٠، مختصر التبيين ١٧٩/٢، ٦١٩/٣، الوسيلة ٣١٨، الجميلة: ٥١٥.

(٢) انظر: المقنع ١١، مختصر التبيين ٦٣٣/٣، الوسيلة ١٥٦، الجميلة ٣٤٠.

(٣) في مرسوم سورة آل عمران.

(٤) انظر: المقنع ٤٥، المحكم ١٧٥، مختصر التبيين ٣٧٩/٢، ٦٢٥/٣، الوسيلة ١٥٦ -

١٥٧.

(٥) الجميلة ٣٤٣، وقوله: «وكتب أكثر النقلة...» إلى آخره أيضاً منقول من كتابه: الجميلة

٣٤٢.

وقال في «الكشاف»^(١): «كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي ثم وُضع العربي^(٢) قريباً من نزول القرآن، وقد بقي في الطباع أثرٌ من ذلك الاصطلاح، ولم يكن فيه أولٌ وضعه شكلاً، فكتبوا الألفَ عَلمَ الفتحة»^(٣)، وهذا منطبقٌ على المذهب الأول.

وقيل: قصدوا التنبيه على جواز إشباع الفتحة حتى تتولد ألفٌ أخرى، وينطبقُ هذا على المذهبين، ووجهُ عدمِها أن الألفَ المعانقة للآم صورةُ الهَمْزة فلا حاجةً إلى أخرى.

وكتب في المصحف المكي في ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [١٠٠] بزيادة ﴿من﴾ الجارة قبل ﴿تحتها﴾، ويحذفها من سائر المصاحف^(٤) فوافق كلٌّ من القراءتين رسماً صريحاً.

وكتب في المصحف الشامي والمدني ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [١٠٧] بغير واو، وفي المكي والعراقي بواو العطف^(٥)، فجرت كلٌّ من القراءتين على رسمٍ صريح.

والصحيح أن واو ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ هنا [٦٧] ثابتةٌ في كل المصاحف^(٦).

(١) الكشاف ٢/ ٢٧٧.

(٢) أي: الخط العربي، وكذا في الكشاف ٢/ ٢٧٧.

(٣) في الكشاف ٢/ ٢٧٧: «... فكتبوا صورة الهَمْزة ألفاً وفتحتها ألفاً أخرى...».

(٤) انظر: المقنع ١٠٤، مختصر التبيين ٣/ ٦٣٦، الوسيلة ١٥٩، الجميلة ٣٤٣.

(٥) انظر: المقنع ١٠٤، مختصر التبيين ٣/ ٦٣٩، الوسيلة ١٦٠، الجميلة ٣٤٤.

(٦) انظر: المقنع ٣٥، الوسيلة ٣٥٧، الجميلة ٥٨٤.

المقطوع

اتفقوا على قطع ﴿أَنْ﴾ عن ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [١١٨]، وهو الثالثُ من العشرة المتفقِ على قطعها^(١).

واتفقوا أيضاً على قطع «أم» عن «من» في ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ﴾ [١٠٩]، وهو ثاني الأربعة المتفقِ عليها^(٢).



(١) تقدم التوثيق في مرسوم سورة الأعراف.

(٢) تقدم التوثيق في مرسوم سورة النساء.

الوقف والابتداء

/ ﴿عَهْدُكُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١]، و﴿مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [٢] ك: على رفع ﴿وَأَذِّنْ﴾ [٣]، أو بتقدير: عليكم أذانٌ لاستثناؤه بالأمر، أو عطفاً على ﴿بِرَاءَةٍ﴾ [١]، وسوِّغَ الوقفَ طولُ الكلام.

[٣٢/ب]

﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [٣] ك: على قراءة الحسن^(١) (إنَّ الله بريء) [٣]، بكسرِ الهمزة. وقولُ ابن الأنباري^(٢): إنه تامٌّ، تَعَقَّبَهُ فِي «المرشد»^(٣) بَأَنَّ الهمزة وإن كُسِرَتْ، فإنها متعلِّقةٌ بسابقتها؛ لأنها في موضعٍ رفعٍ على موضع الحكاية، فيجب وصلٌ ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بما قبله.

﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣] ك، عند ابن الأنباري^(٤) على قراءة رفعِ الرسولِ، وعبارته: «والوجهُ الآخرُ أن يقول: رفعته على الاستثنافِ، وأضمرتُ له رافعا، كأني قلت: إنَّ الله بريء من المشركين، ورسولُهُ بريءٌ منهم، فعلى هذا المذهبِ يَحْسُنُ الوقفُ على ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ ولا يَحْسُنُ على الرسولِ» انتهى.

(١) تقدم ذكره في قسم القراءات من هذه السورة.

(٢) الإيضاح ٦٨٩/٢.

(٣) المرشد ١٨٥/٢.

(٤) الإيضاح ٦٩٠/٢.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَمَانِيُّ فِي «المرشد»^(١)، فقال: «وهذا الكلامُ فاسدٌ، ووقفٌ غيرُ مرضِيٍّ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا ابتداءً فقال: ﴿وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٣] لا يُفِيد، ولا يُعَلِّمُ الفعلُ المضمُرُ ما هو؟» ثم قال: «وعلى سائرِ الوجوه والتقديرَات لا يجوزُ الوقفُ على ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾.»

﴿عَيْرٌ مُّعْجِزِي اللَّهِ﴾ [٣] ك. ﴿بِعَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [٣] ن؛ للاستثناء.

﴿إِلَىٰ مَدَنِيهِمْ﴾ [٤]، و﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٤]، و﴿كُلَّ مَرَّصِدٍ﴾ [٥]، و﴿سَبِيلَهُمْ﴾ [٥]، و﴿رَحِيمٌ﴾ [٥]، و﴿أَبْلَغُهُ مَا مَنَّهُ﴾ [٦] ك. ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٦] ت^(٢).

﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [٧]، و﴿لَهُمْ﴾ [٧]، و﴿يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [٧]، و﴿إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ﴾ [٨]، و﴿فَلْيَسْقُونَ﴾ [٨]، و﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٩]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٩]، و﴿الْمُعْتَدُونَ﴾ [١٠]، و﴿فِي الدِّينِ﴾ [١١]، و﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [١١]، و﴿أَيَّمَةَ الْكُفْرِ﴾ [١٢] ك. أو ﴿فِي الدِّينِ﴾ [١١] ت.

﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [١٢] ن؛ لتعلق ما بعده بـ ﴿فَقَاتِلُوا﴾ [١٢] قبله. ﴿يَنْتَهُونَ﴾ [١٢]، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [١٣] ك. ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٣] ت، ﴿وَيَذْهَبَ غِيْظٌ قُلُوبِهِمْ﴾ [٨] ت؛ لأن ما بعده ابتداءً إخباراً بأنَّ بعضهم يتوبُ عن كفره، ن: على قراءة الحسنِ بالنصب.

(١) المرشد ٢/١٨٦.

(٢) خ: «ك».

قال البيضاوي^(١): «على إضمار أن على أنه من جملة ما أُجِيب به الأمر، فإن القتال كما تَسَبَّب لتعذيب قوم تَسَبَّب لتوبة قوم آخرين» انتهى.

وقد يجوز الوقف عليه.

﴿ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [١٥] ك^(٢). ﴿ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴾ [١٥] ت. ﴿ وَلِيَجَّةً ﴾ [١٦] ك. ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٦] ت. ﴿ بِالْكَفْرِ ﴾ [١٧]، و﴿ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [١٧] ك. و﴿ مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [١٨] ت. ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [١٩]، وكذا ﴿ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [١٩] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٩] ت. ﴿ الْفَآئِرُونَ ﴾ [٢٠]، و﴿ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [٢٢] ك. ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٢] ت.

﴿ عَلَى الْإِيمَنِ ﴾ [٢٣] ك. ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٣] ت. ﴿ يَأْتِي اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [٢٤] ك. ﴿ الْفَلْسِقِينَ ﴾ [٢٤] ت. ﴿ مُدْبِرِينَ ﴾ [٢٥]، و﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٢٦]، و﴿ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٢٧] ت. ﴿ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [٢٨]، / و﴿ إِنْ شَاءَ ﴾ [٢٨] ك. ﴿ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴾ [٢٨] ت، ﴿ صٰلِعُونَ ﴾ [٢٩] ت أيضاً. ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [٣٠]، و﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [٣٠]، و﴿ أَذَى يُؤَفِّكُونَ ﴾ [٣٠] ك. ﴿ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [٣١] ت، أو ك. ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [٣١]، و﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [٣١] ك.

(١) أنوار التنزيل ١/ ٤٠٨.

(٢) سقط رمز «ك» من: ص.

﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [٣٢]، و ﴿ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [٣٣] ت^(١). ﴿ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [٣٤] ك، أو ت على جعل ﴿ وَالَّذِينَ يَكْفُرُونَ ﴾ [٣٤] رُفِعَ بِالابتداء، خبره ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٣٤] ن: على النصبِ بالعطفِ على ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٣٤]. ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٣٤] ن؛ لأنَّ الظرفَ التاليَ معمولٌ سابقه، لكن تَسَوَّغَهُ الفاصلة. ﴿ وَظُهُورُهُمْ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ [٣٥] ت.

﴿ أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ [٣٦]، و ﴿ الْقِيَمُ ﴾ [٣٦]، و ﴿ فِيهِتَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٣٦]، و ﴿ كَافَّةً ﴾ [٣٦] ك. ﴿ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٣٦] ت. ﴿ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ [٣٧] ك: على قراءة ضَمِّ ياءٍ ﴿ يُضَلُّ ﴾ [٣٧] وفتح ضادها، وقراءة ضَمِّ الياءِ وكسر الضاد؛ لأنه عليهما منقطعٌ عن سابقه، على أَنَّ الفعلَ لله، أي: يُضَلُّ اللهُ، ن: على قراءة فتحِ الياءِ وكسرِ الضاد؛ لجعلِ الزيادةِ والضلالةِ من فعلهم، كأنه قال: زادوا في الكفر فضلوا، فيحلُّوا ما حَرَّمَ اللهُ.

و ﴿ سَوْءُ أَعْمَالِهِمْ ﴾ [٣٧] ك. ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٣٧] ت. ﴿ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [٣٨]، و ﴿ مِنَ الْأَخِرَةِ ﴾ [٣٨] ك^(٢). ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [٣٨] ت، أو ك؛ لأنَّ لاققه في معنى الشرطِ المجزومِ بحذفِ النونِ، و ﴿ يُعَذِّبُكُمْ ﴾ [٣٩]، جوابه، وهو مجزومٌ أيضاً، أي: إن لم تنفروا، فليس ﴿ إِلَّا ﴾ هنا حرفَ استثناءٍ.

(١) سقط رمز «ت» من: ص.

(٢) سقط رمز «ك» من: ش، ح.

﴿ لَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾ [٣٩]، و﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٣٩] ك. ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ [٤٠]، ن؛ لتعلق الظرف بما قبله. والمعنى: إن لم تنصروه فسينصره الله كما نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين، ولم يكن معه إلا رجل واحد، فحذف الجزاء، وأقيم ما هو كالدليل عليه مقامه، أو إن لم تنصروه فقد أوجب الله له النصر حتى نصره في مثل ذلك الوقت، فلن يخذله في غيره. قاله البيضاوي^(١).

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [٤٠] ك. ﴿ سَكِينَتُهُ عَلَيْهِ ﴾ [٤٠] ك: إذا جعلت الضمير لأبي بكر، ن: على جعله للرسول عليه الصلاة والسلام. ﴿ السُّفْلَى ﴾ [٤٠] ت: على قراءة رفع ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ ﴾ [٤٠]، بالرفع^(٢) للاستئناف، ن: على قراءة يعقوب بالنصب للعطف على ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةً ﴾ [٤٠]، السابق. ﴿ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [٤٠] ك: على القراءتين.

﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٤٠] ت. ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [٤١]، و﴿ تَعَلَّمُونَ ﴾ [٤١]، و﴿ الشُّقَّةُ ﴾ [٤٢]، و﴿ لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [٤٢]، و﴿ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [٤٢] ك. ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [٤٢] ت.

﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ﴾ [٤٣] ن؛ لأنه صلة لاحقه. وقال الداني^(٣): «كاف إذا جعل ذلك افتتاح كلام، كما يقال: أعزك الله أليس قد كان كذا وكذا».

(١) أنوار التنزيل ١/ ٤١٥.

(٢) كذا في النسخ، ولعل الصواب: «فالرفع».

(٣) المكتفى ٢٩٤.

وقال الجعبري^(١): ﴿عَنكَ﴾ [٤٣] ذ^(٢)، على تجريده للدعاء أتم. ﴿وَقَعَمَ الْكٰذِبِينَ﴾ [٤٣] ت. و ﴿أَنفُسِهِمْ﴾ [٤٤]، و ﴿يَالْمُتَّقِينَ﴾ [٤٤]، و ﴿يَتَرَدَّدُونَ﴾ [٤٥]، و ﴿مَعَ الْفٰلِعِينَ﴾ [٤٦]، و ﴿سَمِعُونَ لَهُمْ﴾ [٤٧]، و ﴿يَالظَّٰلِمِينَ﴾ [٤٧]، و ﴿كَرِهُونَ﴾ [٤٨] ت.

﴿وَلَا تَفْتَحِي﴾ [٤٩]، و ﴿سَقَطُوا﴾ [٤٩] ك^(٣). ﴿يَالْكَٰفِرِينَ﴾ [٤٩] ت. ﴿تَسُوهُمْ﴾ [٥٠] ك. ﴿فَرِحُونَ﴾ [٥٠] ت. ﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾ [٥١]، / و ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٥١] ك. ﴿إِلَّا أَحَدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [٥٢] ك، إلا أن فائدة^(٤) الكلام في تاليه. ﴿أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [٥٢]، و ﴿مُتَرَبِّصُونَ﴾ [٥٢] ^(٥) ك. ﴿فَلَسِقِينَ﴾ [٥٣] ت. ﴿كَرِهُونَ﴾ [٥٤] ك. ﴿وَلَا أَوْلَادَهُمْ﴾ [٥٥] ك، أو ﴿كَرِهُونَ﴾ [٥٤] ت^(٦).

﴿وَهُمْ كٰفِرُونَ﴾ [٥٥]، و ﴿يَفْرُقُونَ﴾ [٥٦]، و ﴿يَجْمَحُونَ﴾ [٥٧]، و ﴿يَسْخَطُونَ﴾ [٥٨]، و ﴿حَسَبْنَا اللَّهَ﴾ [٥٩]، وكذا ﴿وَرَسُولَهُ﴾ [٥٩] ك. ﴿رَغِبُونَ﴾ [٥٩] ت. ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [٦٠]، و ﴿حَكِيمٌ﴾ [٦٠]، و ﴿هُوَ أَدْنَىٰ﴾ [٦١] ك، أو ﴿حَكِيمٌ﴾ [٦١] ت.

(١) وصف الاهتداء ٢٤٧/١.

(٢) المراد بهذا الرمز الوقف المتجاذب، وهو ما تجاذب فيه الطرفان، فاستوى فيه الوصل والوقف، لكنه يرجح بمرجع. انظر: وصف الاهتداء ٣٠/١.

(٣) بعده في غ، ف: «أو ﴿كَرِهُونَ﴾»، سيأتي في الآية: ٥٤.

(٤) ت: «تمام».

(٥) ص: «فتربصوا».

(٦) قوله: «أو ﴿كَرِهُونَ﴾ ت» زيادة من ش، ح.

﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ [٦١] ت. ﴿الْيَمِّ﴾ [٦١]، ﴿لِيُرْضَوْكُمْ﴾ [٦١] ك، أو الأول ت. ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٦٢] ت. ﴿خَالِدًا فِيهَا﴾ [٦٣]، و﴿الْعَظِيمِ﴾ [٦٣]، و﴿قُلُوبِهِمْ﴾ [٦٤]، و﴿تَحْذَرُونَ﴾ [٦٤]، ﴿وَنَلْعَبُ﴾ [٦٥]، و﴿تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٦٥] ك، ﴿إِيْمَانِكُمْ﴾ [٦٦] ت، أو ك، ﴿كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [٦٦] ت أيضاً. ﴿فَنَسِيهِمْ﴾ [٦٧] ك. ﴿الْفَلْسِفُونَ﴾ [٦٧] ت (١).

﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [٦٨]، و﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ [٦٨]، وكذا ﴿وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [٦٨] ك. ﴿مُقِيمٌ﴾ [٦٨] ن؛ لكاف التشبيه بعده. ﴿كَالَّذِي خَاصُوا﴾ [٦٩]، ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [٦٩] ت. ﴿وَالْمُوتِفِكَاتِ﴾ [٧٠]، و﴿بِالْبَيْتَاتِ﴾ [٧٠] ك. ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [٧٠] ت. ﴿أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ﴾ [٧١]، و﴿رَسُولَهُ﴾ [٧١]، ﴿سَيَرَحْمَهُمُ اللَّهُ﴾ [٧١] ك. ﴿حَكِيمٌ﴾ [٧١] ت.

﴿عَدَنٍ﴾ [٧٢]، و﴿مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [٧٢] ك. ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٧٢] ت. ﴿وَاعْتَظَ عَلَيْهِمْ﴾ [٧٣]، وكذا ﴿وَمَا أُولَاهُمْ جَهَنَّمَ﴾ [٧٣]، ﴿وَيَسَّسَ الْمَصِيرُ﴾ [٧٣]، و﴿مَا قَالُوا﴾ [٧٤]، و﴿بِمَا لَمْ يَتَالُوا﴾ [٧٤]، ﴿وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٧٤]، ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [٧٤]، ﴿وَلَا تَصِيرُ﴾ [٧٤]، و﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [٧٥]، ﴿وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [٧٦] ك، أو ﴿وَيَسَّسَ الْمَصِيرُ﴾ [٧٣]، ﴿وَلَا تَصِيرُ﴾ [٧٤] تامين (٢). ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [٧٧] ت (٣).

(١) سقط رمز «ت» من: ص.

(٢) كذا في النسخ على الحالية، والعامل مقدر.

(٣) س: «ك».

﴿عَلَّمَ الْعُيُوبِ﴾ [٧٨] ت، وهو عند العَمَّاني^(١) حسن، وهو الكافي في اصطلاحنا، فالكافي على أن التالي بدلٌ من الضمير في ﴿سِرَّهُمْ﴾ [٧٨] المنصوب بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، والتمامُ على تقدير: هم، أي: هم الذين هم^(٢)، لانفصاله من السابق. ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [٧٨] ك. ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ [٧٩] ت. ﴿أَوْ لَا تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [٨٠]، و﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [٨٠]، و﴿بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [٨٠] ك. ﴿الْفٰسِقِينَ﴾ [٨٠] ت. ﴿فِي الْحَرِّ﴾ [٨١]، و﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٨١]، و﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٨٢]، و﴿مَعِيَ عِدْوًا﴾ [٨٣]، و﴿الْخٰلِفِينَ﴾ [٨٣]، و﴿عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ [٨٤]، و﴿فَلَسُقُونَ﴾ [٨٤] ك. ﴿وَأَوْلَادَهُمْ﴾ [٨٥] ك، وسبق ما فيه. ﴿كَافِرُونَ﴾ [٨٥]، و﴿الْقٰلِعِدِينَ﴾ [٨٦]، و﴿الْخٰوِلِفِ﴾ [٨٧] ك. ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٨٧] ك، أو ت؛ لأن ما بعده استئناف. ﴿الْمُقَلِحُونَ﴾ [٨٨] ت. ﴿خٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [٨٩] ك. ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٨٩] ت. ﴿وَرَسُولَهُ﴾ [٩٠] ك. ﴿أَلِيمٌ﴾ [٩٠] ت. ﴿وَرَسُولِهِ﴾ [٩١]، و﴿سَبِيلِ﴾ [٩١] ك. ﴿رَحِيمٌ﴾ [٩١]، قال الداني^(٣): «ت؛ لأن ما بعده في عِرْباض بن سارية^(٤) وأصحابه» انتهى. وفي تمامه نظرٌ لعطفٍ لاحقٍ عليه على ﴿الضُّعَفَاءِ﴾ [٩١]، أو على ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٩١]، وسُوغُ الوقفِ عليه للفاصلة، واغْتَفَرَ الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه لُبْعِدِ ما بينهما.

(١) المرشد ١٩٩/٢.

(٢) كذا في النسخ، ولعل «هم» الثانية مقحمة.

(٣) المكتفى ٢٩٧.

(٤) أبو نَجِيح، السُّلَمي، صحابي، كان من أهل الصُّفَّة، سكن الشام، وهو ممن نزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، (ت: ٧٥ هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: الاستيعاب ٣/١٢٣٨، الإصابة ٤/٤٨٢.

﴿ مَا يُنْفِقُونَ ﴾ [٩٢] ك أوت. ﴿ الْخَوَالِفِ ﴾ [٩٣] ك. ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [٩٣]
 ت. ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ﴾ [٩٤]، ﴿ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [٩٤]، و ﴿ عَمَّا كُمْ وَرَسُولُهُ ﴾
 [٩٤] ك. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩٤] ت. ﴿ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾ [٩٥]، و ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾
 [٩٥] ك. ﴿ الْفٰسِقِينَ ﴾ [٩٦] ت. ﴿ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [٩٧] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾
 [٩٧] ت. ﴿ الدَّوَابِّ ﴾ [٩٨]، و ﴿ السَّوَاءِ ﴾ [٩٨] ك. / ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٩٨] ت.
 ﴿ وَصَلَاتِ الرَّسُولِ ﴾ [٩٩]، ﴿ قُرْبَةً لَهُمْ ﴾ [٩٩]، و ﴿ رَحْمَتِهِ ﴾ [٩٩] ك.
 ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٩٩] ت.

﴿ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ [١٠٠] ن: على قراءة ﴿ وَالْأَنْصَارِ ﴾ [١٠٠] بالخفض
 عطفاً على ﴿ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ [١٠٠]، وعلى قراءة الرفع أيضاً عطفاً على
 ﴿ وَالسَّيِّقُونَ ﴾ [١٠٠]؛ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ك:
 على رفعه^(١) مبتدأ، خبره ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [١٠٠]، كما تقدم عند
 ذكر الاختلاف في قراءة الآية، وهو استدراك^(٢) يردُّ على العماني حيث
 قال^(٣): «إِنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: الوقفُ عند ﴿ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ على قراءة مَنْ رَفَعَ
 ﴿ وَالْأَنْصَارِ ﴾ قولٌ فاسدٌ؛ لأن ﴿ وَالْأَنْصَارِ ﴾ إذا رُفِعَ كان معطوفاً على
 ﴿ وَالسَّيِّقُونَ ﴾» فحصر الرفع فيه، وقد خرَّجه غيره وهو العلامة أبو العباس
 السمين^(٤) على الابتداء والخبر، فاعلم.

(١) أي على رفع: ﴿ وَالْأَنْصَارِ ﴾.

(٢) سقط «استدراك» من: غ، ف.

(٣) المرشد ٢/٢٠٢.

(٤) الدر المصون ٦/١١٠.

﴿ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [١٠٠]، و﴿ أَبَدًا ﴾ [١٠٠]، و﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [١٠٠]، و﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ ﴾ [١٠١]، و﴿ مَخْنُوعَةً لَهُمْ ﴾ [١٠١]، و﴿ عَظِيمِ ﴾ [١٠١]، و﴿ سَيِّئًا ﴾ [١٠٢]، و﴿ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٠٢] ك. ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [١٠٢] ت. ﴿ سَكَنَ لَهُمْ ﴾ [١٠٣] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٠٣] ت. ﴿ التَّوَابِ الرَّحِيمِ ﴾ [١٠٤]، ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠٥]، و﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٠٥]، و﴿ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٠٦] ك^(١).

﴿ حَكِيمٌ ﴾ [١٠٦] ت: على قراءة ﴿ الَّذِينَ ﴾ [١٠٧] بغير واو مبتدأ، ك: على قراءة الواو؛ لأنه عطفٌ جملةً على جملة، فكأنه استئنافٌ كلامٍ آخر. ﴿ إِلَّا الْحَسَنَى ﴾ [١٠٧] ك. ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [١٠٧] ت، إن لم تجعل ﴿ لَا تَقَمُّ فِيهِ ﴾ [١٠٨] خبر ﴿ الَّذِينَ أَخَذُوا ﴾ [١٠٦]، فإن جعلته خبراً كما سبق ذكره لم يَتَمَّ.

﴿ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [١٠٨] ك، أو ت، ﴿ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [١٠٨]، ﴿ يَتَطَهَّرُوا ﴾ [١٠٨] ك. ﴿ الْمُظْهِرِينَ ﴾ [١٠٨] ت. ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ [١١٠] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [١١٠] ت. ﴿ وَالْفُرَّانِ ﴾ [١١١]، ﴿ مِنْ اللَّهِ ﴾ [١١١]، و﴿ بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾ [١١١] ك.

﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [١١١] ت: على رفع التالي على المدح، أي: هم التائبون، أو مبتدأٌ حُذِفَ خبره، تقديره: التائبون من أهل الجنة، أو نصبه على المدح^(٢)، ك: على قراءة الجرِّ بدلاً من ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، وجاز مع البدلية لطول الكلام

(١) خ: «ت».

(٢) انظر: المرشد ٢/٢٠٥.

بين البدل والمبدل منه. ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٢]، و﴿الْحَجِيمُ﴾ [١١٣]، و﴿إِيَّاهُ﴾ [١١٤]، و﴿تَبَرَّأْمَنَّهُ﴾ [١١٤] ك. ﴿لَا وَهَّ حَلِيمٌ﴾ [١١٤]، و﴿يَتَقُونَ﴾ [١١٥]، و﴿عَلِيمٌ﴾ [١١٥] ت. ﴿وَيُمِيتُ﴾ [١١٦] ك.

﴿نَصِيرٍ﴾ [١١٦] ت. ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١١٧]، و﴿رَّحِيمٌ﴾ [١١٧] ك، وإن كان التالي متعلقاً بسابقه فهو فاصلة، ﴿لِيَتُوبُوا﴾ [١١٨]، و﴿صَلِّحْ﴾ [١٢٠] ك. ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢٠] ك^(١)، وإن عطف ما بعده على ما قبله فهو سائغ للفاصلة مع الطول.

﴿لَهُمْ﴾ [١٢١] ك عند الداني^(٢)، وقال: «ليس بتام؛ لأن اللام في ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [١٢١] لام كي، فهي متعلقة بقوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [١٢١]».

وقال أبو حاتم^(٣): «هي لام القسم. والأصل: لِيَجْزِيَنَّهُمْ، فحذفت النون، وكُسرت اللام، وكانت مفتوحة، فأشبهت في / اللفظ لام كي، فنصبوا بها، كما نصبوا بلام كي، وجعل الوقف عليها تاماً».

قال أبو عمرو^(٤): «وقد أجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله خطأ لا يصح في لغة ولا قياس» انتهى.

(١) ح، س: «ت».

(٢) المكتفى ٣٠٠.

(٣) انظر: الإيضاح ٧٠٠/٢، القطع ٢٩٧/١، المكتفى: ٣٠٠، المرشد ٢٠٧/٢.

(٤) المكتفى ٣٠٠.

﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٢١] ك. ﴿ يَحْذَرُونَ ﴾ [١٢٢] ت. ﴿ غِلَظَةً ﴾ [١٢٣]،
 و﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [١٢٣]، و﴿ إِيمَانًا ﴾ [١٢٤]، و﴿ يَسْتَبَشِرُونَ ﴾ [١٢٤] ك.
 ﴿ كَافِرُونَ ﴾ [١٢٥] ت^(١). ﴿ يَذَكَّرُونَ ﴾ [١٢٦]، و﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا ﴾
 [١٢٧] ك^(٢). ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [١٢٧] ت. ﴿ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [١٢٨]، و﴿ عَلَيْكُمْ ﴾
 [١٢٨]، و﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١٢٨]، و﴿ إِلَٰهًا هُوَ ﴾ [١٢٨] ك. ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [١٢٩] م.

* * *

(١) ص، خ: «ك».

(٢) ص: «ت».

تجزئتها

﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾ [١٩٩] ربع^(١)، ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [٣٣]، تكملة الحزب^(٢).

﴿ لَقَدْ أَبْتَغَوْا الْفِتْنَةَ ﴾ [٤٨] ربع^(٣)، ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ ﴾ [٦٠]، نصف^(٤).
 ﴿ وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ ﴾ [٧٥] ربع^(٥).
 ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾ [٩٢] حزب^(٦).

(١) أي: بداية ربع، كذا في جمال القراء ١/ ١٥٧، غيث النفع: ٢٣٧، القول الوجيز: ٢٠٢.

(٢) انظر: البيان: ٣١٨، وهو أحد القولين في فنون الأفنان: ٢٧٤، وقال في الغيث: ٢٣٧: «منتهى الحزب التاسع عشر بلا خلاف»، القول الوجيز: ٢٠٢.

(٣) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٧، وفي غيث النفع: ٢٣٨: ﴿ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [٤٥] منتهى الربع للأكثر»، وكذا في القول الوجيز: ٢٠٢. وفي س، ح، غ، خ: ﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ ﴾ نصف»، ولم نجده في المصادر.

(٤) في جمال القراء ١/ ١٥١، بتقديم آية، وفي غيث النفع: ٢٣٨: ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٦٠] منتهى النصف على المشهور، وقيل: ﴿ رَغْبُونَ ﴾ [٥٩] قبله».

(٥) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٧، غيث النفع: ٢٣٨، القول الوجيز: ٢٠٢.

(٦) انظر: البيان: ٣١٨، جمال القراء ١/ ٢٧٤، غيث النفع: ٢٣٨، القول الوجيز: ٢٠٢.

﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ ﴿١١١﴾ ربيع ^(١) .
 ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا ﴾ [١٢٣] نصف ^(٢) .

* * *

(١) وهو أحد القولين في غيث النفع: ٢٣٩، وجعل السخاوي ١٥٧ / ١ من الآية: ١٠٨،

ومثله في القول الوجيز: ٢٠٢.

(٢) وهو أحد الأقوال في غيث النفع: ٢٣٩، وبداية النصف عند السخاوي ١٥١ / ١ من

الآية: (١٢٢)، وهو المختار في غيث النفع: ٢٣٩.

سورة يونس عليه السلام

مكية^(١).

وحروفها: سبعة آلاف وخمسمئة وسبعة وستون كهود.

وكلمها: ألف وثمانمئة واثنان وثلاثون^(٢).

وأيها: مئة وتسع آيات غير شامي، وعشر شامي^(٣).

اختلافها: ثلاث آيات^(٤):

﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [٢٢] شامي، ﴿وَشِفَاءَ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [٥٧] شامي

أيضاً، وترك ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [٢٢].

(١) انظر: حسن المدد: ٧٢، وفي تفسير الماوردي ٢/ ٤٢٠: هي مكية كلها عند الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إلا ثلاث آيات من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ﴾ [٩٤] إلى آخرهن. وكذا في تفسير البغوي ٤/ ١١٩، وانظر: زاد المسير لابن الجوزي ٣/ ٤.

(٢) انظر: البيان: ١٦٣، حسن المدد: ٧٢، البصائر ١/ ٢٣٨، باختلاف في تعداد الكلم والحروف، منار الهدى: ١٧٢، القول الوجيز: ٢٠٣.

(٣) انظر: البيان: ١٦٣، فنون الأفسان: ٢٨٥، جمال القراء ٢/ ٢٠٣، حسن المدد: ٧٢، البصائر ١/ ٢٣٨، القول الوجيز: ٢٠٣.

(٤) انظر: البيان: ١٦٣، فنون الأفسان: ٢٨٥، جمال القراء ٢/ ٢٠٣، حسن المدد: ٧٢، البصائر ١/ ٢٣٨، القول الوجيز: ٢٠٣.

وفيها شبه الفاصلة ثلاثة^(١):

﴿الر﴾ [١]، ﴿مَتَّعٌ فِي الدُّنْيَا﴾ [٧٠]، ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [٩٣].

وعكسه موضع واحد: ﴿عَلَى اللَّهِ الْكِذْبَ لَا يَفْلِحُونَ﴾ [٦٩].

ورويها: «ملن»^(٢)، اللام ﴿يُوكِيلِ﴾ [١٠٨].



(١) انظر: حسن المدد: ٧٢، وقد سقط منه الموضع الأول وهو في طبعة المجمع ٣٣٥،

والبيان: ١٦٣، منار الهدى: ١٧٢، القول الوجيز: ٢٠٤ (باختلاف).

(٢) غ، ص: «من»، ف، خ: «مكن»، والمثبت هو الصواب، لعدم وجود فواصل تنتهي

بالكاف. انظر: البصائر ١/ ٢٣٨، وتصحف في حسن المدد: ٧٢ إلى: «فلن».

فواصلها^(١)

- ﴿ الْحَكِيم ﴾ [١]، ﴿ لَسَجْرُ مَيْبُتٍ ﴾ [٢]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٣]، ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٥]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٦]، ﴿ عَظِمُوا ﴾ [٧]، ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٨]،
 ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٩]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٠].
- ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [١١]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٤]،
 ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٥]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ الْمُنتَظِرِينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ تَمَكَّرُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ [٢٢]،
 ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٢٥].
- ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ لَعَلَّيَاتٍ ﴾ [٢٩]،
 ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ تُصْرَفُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٣]،
 ﴿ تُؤَفِّكُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ تَحْكُمُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٣٧]،
 ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٣٨]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٣٩]، ﴿ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٤١]،
 ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ مُهْتَدِينَ ﴾ [٤٥]،
 ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٤٨]، ﴿ يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [٤٩]،
 ﴿ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ تَكْسِبُونَ ﴾ [٥٢].

(١) انظر: البيان: ١٦٤، حسن المدد: ٧٢، القول الوجيز: ٢٠٤.

- ﴿ بِمَعْجِرَاتٍ ﴾ [٥٣]، ﴿ يُظْلَمُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٧]، ﴿ يَجْمَعُونَ ﴾ [٥٨]، ﴿ تَقَارُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٦٠]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٦١]، ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٦٤]، ﴿ الْعَلِيمِ ﴾ [٦٥]، ﴿ يَخْرُصُونَ ﴾ [٦٦]، ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ يُفْلِحُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٠].
- ﴿ تُنظَرُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٧٢]، ﴿ الْمُنذِرِينَ ﴾ [٧٣]، ﴿ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [٧٤]، ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٧٥]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧٦]، ﴿ السَّحْرُونَ ﴾ [٧٧]، ﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٧٨]، ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٧٩]، ﴿ مُلْقُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٨١]، ﴿ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [٨٢]، ﴿ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [٨٤]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٨٥]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ الْآلِيمَ ﴾ [٨٨]، ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [٨٩].
- ﴿ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٩٠]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٩١]، ﴿ لَعٰفِلُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ الْمُعْتَرِينَ ﴾ [٩٤]، ﴿ الْخٰسِرِينَ ﴾ [٩٥]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ الْآلِيمَ ﴾ [٩٧]، ﴿ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [٩٨]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٩٩]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠١]، ﴿ الْمُنتَظِرِينَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٣]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٤]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١٠٧]، ﴿ يَوْكِلِ ﴾ [١٠٨]، ﴿ الْحٰكِمِينَ ﴾ [١٠٩].

/ القراءات وتوجيهها

[٣٥]

أمال الرء من ﴿الر﴾ هنا [١]، وهود [١]، ويوسف [١]، وإبراهيم [١]،
والحجر [١]، ومن ﴿الم﴾ أول الرعد أبو عمر و وابن عامر وأبو بكر
وحمزة والكسائي، وكذا خلف. قال البيضاوي^(١): «إجراء لألف الرء
مُجرى المنقلبة من الياء». ووافقهم اليزيدي والأعمش.
وقرأ ورش من طريق الأزرق بين بين مراعاةً للأمرين. وقرأ الباقون
بالفتح على الأصل، وبه قرأ الأصبهاني عن ورش.
وسكت على الألف واللام أبو جعفر، وسبق ذكره^(٢).
وقرأ ﴿لَسَجِرٌ﴾ [٢] بالألف وكسر الحاء ابن كثير وعاصم وحمزة
والكسائي، وكذا خلف^(٣)، إشارة إلى الرسول ﷺ، وفيه اعتراف بأنهم
صادفوا من النبي ﷺ أموراً خارقةً للعادة معجزةً إياهم عن المعارضة^(٤).
وافقهم ابن محيصن والأعمش^(٥). وقرأ الباقون بغير ألف.

(١) أنوار التنزيل ٤٣٨/١.

(٢) انظر: إمالة الرء في باب الإمالة ٣/١١٣٤، وانظر أول البقرة الآية: ١.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٥٩، النشر ٢/٢٥٦، الإتحاف ٢/١٠٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٥١، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٧،

الموضح ٢/٦١٤.

(٥) انظر: الروضة ٢/٦٩٦، مفردة ابن محيصن: ١٢٢، المبهج ٢/٢٢٥، إيضاح الرموز:

ويُحتمل أن تكون إشارة إلى القرآن، ويحتمل أن تكون إشارة إلى الرسول ﷺ، ولكن لا بد من تأويل على هذا القول، أي: ذو سحرٍ، وتقدّم ذكره في آخر البقرة^(١).

وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣] بتخفيفِ الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، ووافقهم الأعمش. والباقون بالتشديد، وتقدّم في آخر الأنعام [١٥٢].

واختلِفَ في ﴿إِنَّهُ وَيَبَدُّوا﴾ [٤]:

فأبو جعفر^(٢) بفتحِ الهمزة على أنه منصوبٌ بالفعل الذي نصب ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [٤]، أي: وَعَدَ اللَّهُ بَدءَ الخلق ثم إعادته، والمعنى إعادة الخلق بعد بدئه، أو على حذفِ لامِ الجرِّ، أي: لأنه.

وافقه الأعمش^(٣). وقرأ الباقون بالكسرِ على الاستئنافِ.

وقرأ ﴿ضِيَاءً﴾ هنا [٥]، وفي الأنبياء [٤٨]، والقصاص [٧١] قبلَ بقلْبِ الياء همزة، فتصير ألفاً بين همزتين.

وأوَّكَّت على أنه مقلوبٌ^(٤)، قُدِّمَتْ لامُه التي هي همزةٌ إلى موضعِ عينه، وأُخِّرَتْ عينُه التي هي واوٌ إلى موضع اللامِ فوقعت الياءُ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ فقلِّبَتْ همزةٌ على حدِّ «رداء».

(١) كذا في النسخ، وصوابها: آخر المائة: ١١٠.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥١٣/٢، النشر ٢٨٢/٢، الإتحاف ١٠٤/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣٣٤/٢، إيضاح الرموز ٤٣٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٥٨/٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٨،

واستبعدت^(١) هذه القراءة من حيث إن اللغة مبنية على تسهيل الهمز، فكيف يتحيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه؟! وأجيب: بأنهم قد قلبوا حروف العلة في مواضع لا تحصر إلا بعسر، إلا أنه ثقيل لاجتماع الهمزتين، ولذا ضعّفها أبو شامة^(٢)، وأجيب: بأن المحذور تلاصقهما لا اجتماعهما في كلمة ك: ﴿بَرَاءٌ﴾ [الزخرف: ٢٦]، للفاصل.

وقرأ الباقون بالياء الخالصة قبل الألف، وبعد الضاد، فتكون بهمزة واحدة / جمع ضوء كسَوَطٍ وسياط، والياء فيه منقلبة عن الواو كما مرّ في باب الهمز المفرد^(٣).

[ب/٣٥]

ويجوز أن يكون مصدرَ ضاء يَضُوءُ ضياءً، كعاد يعود عياداً، والمضاف محذوفٌ، أي: جَعَلَ الشمسَ ذاتَ ضياءٍ، والقمرَ ذا نور. وعن ابن محيصن^(٤) (أنَّ الحمدَ لله) [١٠] بتشديد النونِ ونصب (الحمد) على أنه اسمُها، وهذا يؤيد أنها المخففة من الثقيلة في قراءة الباقيين.

(١) انظر: الدر المصون ٦/ ١٥٢.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٣/ ٢١٩.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٥٤.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٢، المبهج ٢/ ٣٣٥، وانظر: توجيهها في المحتسب

٣٠٨/١، إيضاح الرموز: ٤٣٣.

واختلَفَ في ﴿يُقَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [٥]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وحفصٌ، وكذا يعقوبُ^(١) بياءِ الغيبةِ، جَرِيًّا^(٢) على اسمِ الله تعالى في قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٥]. وافقهم الحسن واليزيدي^(٣). وقرأ الباكون بنون العظمة التفاتاً من الغيبة إلى التكلم للتعظيم.

وسهّل همزة ﴿أَطْمَأْتَوْا﴾ [٧] ورش من طريق الأصبهاني.

وعن الحسن كسرُ دال (الحمد لله) [١٠] كأولِ أم القرآن [الفتحة: ٢].

واختلَفَ في ﴿لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [١١]:

فابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ بفتحِ القافِ^(٤) والضادِ، وقلبِ الياءِ ألفاً مبنياً للفاعلِ، وهو الله تعالى، ﴿أَجَلُهُمْ﴾ [١١] بالنصبِ مفعولاً به. وافقهما المطوعيُّ عن الأعمش^(٥). وقرأ الباكون بضمِّ القافِ وكسرِ الضادِ وفتحِ الياءِ مبنياً للمفعولِ ﴿أَجَلُهُمْ﴾ [١١] بالرفعِ لقيامه مقامَ الفاعلِ^(٦).

(١) انظر: الغاية: ٢٧٣، النشر ٢/٢٨٢، الإتحاف ٢/١٠٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٥٢، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٨، الموضح ٢/٦١٥.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ٤٣٣.

(٤) انظر: المستنير ٢/١٨٨، النشر ٢/٢٨٢، الإتحاف ٢/١٠٥.

(٥) انظر: المبهج ٢/٣٣٦، إيضاح الرموز: ٤٣٤.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٥٣، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٨، الموضح ٢/٦١٦.

وفتح ياء الإضافة من ﴿لِيَأْنُ أَبَدَلُهُ﴾ [١٥]، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٥] نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن محيصر واليزيدي.

وفتحها من ﴿نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ﴾ [١٥] نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيدي.

واختلف في ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [١٦]، و﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾

[القيامة: ١]، الأولى منها:

فابن كثير بخلف عن البزِّي^(١) بحذف الألف التي بعد اللام، جعل اللام لام الابتداء^(٢)، فتصير لام توكيد، أي: لو شاء الله ما تلوته عليكم، ولأعلمكم به من غير واسطتي: إما بواسطة ملك أو رسول غيري من البشر، ولكنه خصني بهذه الفضيلة، فالأولى نفي، والثانية إيجاب.

وبهذه قرأ الداني^(٣) للبزِّي على عبد العزيز الفارسي، عن النقاش، عن أبي ربيعة وفاقاً لجميع العراقيين، من طريق أبي ربيعة في الموضوعين.

(١) انظر: المستنير ٢/١٨٨، النشر ٢/٢٨٢، الإتحاف ٢/١٠٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٥٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٨،

الموضح ٢/٦١٧.

(٣) جامع البيان (خ) ٢٤٣/ب.

وعن الشنبوذي^(١) (وَلَا أَنْذَرْتُكُمْ بِهِ) [١٦] ^(٢) بنون ساكنة وذال معجمة مفتوحة وراء ساكنة وتاء مضمومة، من الإنذار.

وعن الحسن^(٣) (وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ) [١٦] بهمزة ساكنة وتاء مرفوعة، على أن الهمزة مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن ياء / لانفتاح ما قبلها، وهي لغة لعقيل^(٤)، حكاة قطرب. يقولون في أعطيتك: أعطأتك. وقيل: إن الهمزة أصلية، واشتقاقه من الدرء، وهو الدفع.

وقرأ الباقون بإثبات الألف على أنها «لا» النافية مؤكدة؛ لأن^(٥) المعطوف على المنفي منفي، وليست «لا» هذه التي يُنفي بها الفعل؛ لأنه لا يصح نفي الفعل بها إذا وقع جواباً، والمعطوف على الجواب جوابٌ.

فلو قلت: لو كان كذا لا كان كذا، لم يَجْزُ، بل تقول: ما كان كذا. ومعنى الآية على هذه: لو شاء الله ما تلوته عليكم، ولا أعلمكم به على لساني، فالأول والثاني منفيان.

(١) بدلاً من: ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ﴾ كما في مصطلح الإشارات ٢٧٩، والذي في المبهج

٣٣٧/٢، وتقريب البيان: ٣٣٨، وله: (ولا أنذرتكم به)، على أن «لا» النافية دخلت

على (أنذرتكم)، وهي كذلك في القراءات الشاذة ٥٢.

(٢) كذا في النسخ، لكن في المصادر: (وَلَا أَنْذَرْتُكُمْ بِهِ).

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣١٥، إيضاح الرموز: ٤٣٤، وانظر في توجيهها: المحتسب

٣٠٩/١.

(٤) انظر: الدر المصون ١٤٦/٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١٦٤/٦.

ويأتي توجيهه موضع سورة القيامة فيها إن شاء الله تعالى^(١).
وهذه القراءة رواية ابن الحباب عن البرزي فيهما، وبه قرأ الداني^(٢) على
أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس؛ وفاقاً لجميع المصريين والمغاربة
عن البرزي من طريقه.

وخرج بقيد القيامة البلد، وبأولى القيامة ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالتَّقْوَى﴾ الثانية [٢]
المتفق على الإثبات فيهما؛ لأنها فيهما نافية.

وأمال ﴿وَلَا أَذْرِبْكُمْ بِهِ﴾ [١٦] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق ابن الأخرم،
وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم المطوعي عن الأعمش
واليزيدي. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين بين. والباقون بالفتح، وبه قرأ
ابن ذكوان من طريق النقاش.

وكذا حكم ﴿أَذْرِبْكَ﴾ حيث وقع، إلا أنه اختلف عن أبي بكر فيما عدا
هذه السورة، فأخذ له العراقيون بالفتح، والمغاربة بالإمالة.
وأدغم ﴿لَيْتُ﴾ [١٦] أبو عمرو وابن عامر^(٣)، وحمزة والكسائي وكذا
أبو جعفر. وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، وسبق في
الصغير^(٤).

(١) انظر: سورة القيامة الآية: ١.

(٢) جامع البيان (خ) ٢٤٣/ب.

(٣) كذا في ح، وهو الصواب كما في النشر ١٦/٢، وسائر النسخ: «وابن ذكوان من طريق
الصوري وهشام»، بدلاً من «ابن عامر»، ولهذا قال صاحب الإتحاف ١٠٦/٢: «وذكر
في الأصل - يعني اللطائف - هنا الخلاف عن ابن ذكوان، ولعله سبق قلم».

(٤) انظر: الإدغام الصغير ٧٧٦/٢.

وقرأ ﴿ أَتَّبُونَ اللَّهَ ﴾ [١٨] بحذفِ الهمزة، وضمَّ ما قبلها أبو جعفرٍ.
واختلِفَ في ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ هنا [١٨]، وفي موضعي النحل [١، ٣]،
وفي الروم [٤٠]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(١) بالخطابِ على إسناده^(٢) إلى المشركين
المخاطبين في قوله: ﴿ أَتَدْعُونَ اللَّهَ بِمَالٍ ﴾ [١٨]، وغيره من ألفاظِ الخطابِ.
وافقه الأعمش^(٣)، وقرأ الباقر بالغيب في الأربعة، استأنف بعد
انتهاء خطابهم يُنزّه نفسه عن إشراكهم، أو عن الشركاء الذين يشركونهم
به.

واختلِفَ في ﴿ مَا تَمَكَّرُونَ ﴾ [٢١]:

فَرَوْحٌ^(٤) بالغيبِ جَرِيًّا^(٥) على ما سَبَقَ. وافقه الحسن^(٦). / وقرأ الباقر
بالخطابِ مبالغةً في الإعلامِ بمكرهم، والتفاتاً لقوله: ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ [٢١]؛ إذ
التقدير: قل لهم، فناسب الخطاب.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٦١، النشر ٢/٢٨٢، الإتحاف ٢/١٠٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٦٣، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٩،
الموضح ٢/٦١٨.

(٣) انظر: الروضة ٢/٦٩٨، المبهج ٢/٣٣٨، إيضاح الرموز: ٤٣٥.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨٨، النشر ٢/٢٨٢، الإتحاف ٢/١٠٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/٦١٩.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣١٥، إيضاح الرموز: ٤٣٥.

واختلِفَ في ﴿ يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [٢٢]:

فابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(١) ﴿ يَنْشُرُكُمْ ﴾ بفتحِ الياءِ وبنونٍ ساكنةٍ بعدها وشينٍ معجمةٍ مضمومةٍ من النَّشْرِ ضِدَّ الطَّيِّ، والمعنى^(٢): يُفَرِّقُكُمْ، وَيُبَيِّضُكُمْ. وافقهما الحسن^(٣).

وقرأ الباقون بضمِّ الياءِ وسينٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، بعدها ياءٌ مكسورةٌ مشددةٌ من التسيير، أي: يَحْمِلُكُمْ عَلَى السَّيْرِ، وَيُمَكِّنُكُمْ مِنْهُ. والتضعيفُ فيه للتعديّة.

وأمال ﴿ فَأَمَّا أَنْجَاهُمْ ﴾ هنا [٢٣]، وكذا ﴿ أَنْجَاكُمْ ﴾ بإبراهيم [٦]، ﴿ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ ﴾ بالعنكبوت [٢٤] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، وافقهم الأعمش في الثلاثة. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالتقليلِ والفتحِ. وبه قرأ الباقون.

واختلِفَ في ﴿ مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [٢٣]:

فحفصٌ^(٤) بنصبِ العينِ على الظرفِ الزماني^(٥)، نحو: مَقْدَمَ الْحَاجِّ، أي: زَمَنَ مَتَاعِ الْحَيَاةِ، أو يكون منصوباً على المصدرِ الواقعِ موقعَ الحالِ، أي: متمتعين.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥١٥/٢، النشر ٢٨٢/٢، الإتحاف ١٠٧/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٦٥/٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٢٩، الموضوع ٦٢٠/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣١٥، إيضاح الرموز: ٤٣٥.

(٤) انظر: الغاية: ٢٧٥، النشر ٢٨٣/٢، الإتحاف ١٠٧/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١٧٤/٦.

والعاملُ في هذا الظرفِ والحالِ الاستقرارُ الذي في الخبرِ، وهو ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾^(١) [٢٣]، ولا يجوز أن يكونا^(٢) منصوبين بالمصدر^(٣)؛ لأنه يَلْزَمُ منه الفِضْلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ^(٤) بالخبرِ^(٥)، وقد تَقَرَّرَ أنه لا يُخْبِرُ عن الموصولِ إلا بعد تمامِ صلته^(٦)، أو منصوبٌ على المفعولِ به بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه المصدرُ، أي: تَبْغُونِ متاعَ الحياة. ولا جائزٌ أن ينتصبَ بالمصدرِ لما تقدمَ، أو منصوبٌ على المفعولِ من أجله، أي: لأجلِ متاعٍ، والعاملُ فيه: إمَّا الاستقرارُ المقدرُ في ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [٢٣]، وإمَّا فعلٌ مقدرٌ، قاله في «الدر»^(٧).

ووافقه الحسن^(٨).

وقرأ الباقر بالرفع على أنه خبر ﴿بَغْيِكُمْ﴾ [٢٣]^(٩)، و﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [٢٣] صلته، أي: تَعَدِّي بعضكم على بعضٍ انتفاعٌ قليلُ المدة، ثم يضمحلُّ

(١) في النسخ والدر المصون: «عليكم»، والصواب: ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾.

(٢) أي: الظرف أو الحال، على اختلاف التقدير.

(٣) المصدر: ﴿بَغْيِكُمْ﴾.

(٤) الذي هو الظرف أو الحال.

(٥) الخبر متعلقٌ ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾.

(٦) أي: تذكر معمولات المصدر قبل الإخبار عنه، وليس بعد الإخبار عنه، وفي الآية جاء

الخبر ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ قبل معمول المصدر، وهو ﴿مَتَّعَ﴾.

(٧) الدر المصون ٦/ ١٧٤-١٧٥.

(٨) انظر: مفردة الحسن: ٣١٥، إيضاح الرموز: ٤٣٥.

(٩) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٦٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٠،

الموضح ٢/ ٦٢٠.

وتبقى بَعْتُهُ، قاله الجعبري^(١) كغيره، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ تقديره: ذلك، أو هو متاعُ الحياة، و﴿عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [٢٣] خبرٌ ﴿بِعْيُكُمْ﴾، قاله البيضاوي^(٢) مع غيره.

وعن الحسن^(٣) (وَأَزَيْنَتْ) [٢٤] بهمزة قطعٍ وزايٍ ساكنةٍ وتخفيفِ الياءِ على وزنِ أَفَعَلَتْ.

وأفَعَلَ هنا بمعنى صار ذا كذا، كأَحْصَدَ الزرعُ وأَعَدَّ البعيرُ. والمعنى: صارت ذاتُ زينةٍ، أي: حضرت زينتها وحانت، فكان من حقِّ الياءِ على هذه / القراءة أن تُقَلَّبَ ألفاً، فيقال: أزانَتْ كأبانَتْ، فتُعَلُّ بنقلِ حركتها إلى الساكنِ قبلها، فيتحرَّك حيتنَّ، وينفتح ما قبلها، فتُقَلَّبُ ألفاً، إلا أنها صحَّتْ شذوذاً^(٤).

وعن المطوعي عن الأعمش^(٥) (وتَزَيَّنَتْ) [٢٤] بتاءٍ مفتوحةٍ موضعِ ألفِ الوصلِ وفتحِ الزاي، وتشديدِ الياءِ على تَفَعَّلَتْ.

والجمهورُ بوصلِ همزةٍ وتشديدِ الزاي والياء، والأصل: وتَزَيَّنَتْ، كقراءةِ المطوعي، فلماً أريدَ إدغامُ التاءِ في الزاي بعدها قلبت زايًا، وسكَّنتْ فاجتَلِبَتْ همزةُ الوصلِ؛ لتعذرُ الابتداءِ بالساكنِ، فصارَ أزيَّنتْ.

(١) كنز المعاني (خ) ٢٢١/أ.

(٢) أنوار التنزيل ١/٤٤٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣١٨، إيضاح الرموز: ٤٣٥، وانظر: توجيهها في المحتسب ٣١١/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/١٧٤.

(٥) انظر: المبهج ٢/٣٣٩، إيضاح الرموز: ٤٣٥.

وعن الحسن^(١) (كأن لم يَغْن) [٢٤] بالتذكير على أن الضمير يعودُ على الحصد؛ لأنه أقربُ مذكورٍ، وقيل: يعودُ على الزخرف، وقيل: يعود على النبات والزرع المقدرِ مضافاً، أي: كأن لم يَغْن زَرْعُهَا ونباتُهَا.

وقرأ ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [٢٥] بتحقيقِ الهمزةِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ كالياءِ، وبإبدالِها واواً مكسورة - وحكي تسهيلُها كالواوِ إلا أَنَّهُ ضَعْفٌ، كما بُنِيَ عليه في بابِه^(٢) - نافع^(٣) وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ.

وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ. وقرأ الباقرُ بتحقيقِهما.

وعن الحسنِ والمطوعي^(٤) (قَتْرٌ) [٢٦] بإسكانِ التاءِ. والجمهورُ بفتحِها، وهما لغتان: كَقَدَّرٍ وَقَدَّرٍ^(٥).

واخْتَلَفَ فِي ﴿قَطَعًا﴾ [٢٧]:

فابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ^(٦) بإسكانِ الطاءِ.

قال أهلُ اللغة^(٧): الْقِطْعُ ظُلْمَةٌ آخِرُ اللَّيْلِ. وقال الأَخْفَشُ^(٨) في

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣١٦، إيضاح الرموز: ٤٣٦.

(٢) انظر: ٩٢٧/٣.

(٣) قوله: «نافع» فاعل: «قرأ» مؤخر.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣١٦، المبهج ٢/٣٣٩، إيضاح الرموز: ٤٣٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/١٨٣.

(٦) انظر: الروضة ٢/٦٩٩، النشر ٢/٢٨٣، الإتحاف ٢/١٠٨.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٦٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٠،

الموضح ٢/٦٢١.

(٨) ليس في معانيه، والمؤلف ينقل عن الدر المصون ٦/١٨٦.

قوله تعالى: ﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ يَقِطَعَنَّ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ [هود: ٨١] بسوادٍ من الليل. وقال بعضهم: طائفة من الليل.

وقرأ الباقر بفتحها جمع: قِطْعَةٌ نحو: دِمْنَةٌ وِدْمَنٌ، وِكْسِرَةٌ وِكْسَرٌ. فوجه الإسكان جَعْلُهُ واحداً، كأنما أُلِّسَ وَجْهُ كُلِّ إِنْسَانٍ قِطْعَةً مِنَ اللَّيْلِ لَفَرْطِ سَوَادِهِ، ووجه الفتح جعله جمعاً؛ لأنَّ الوجوه جمعٌ، ولكلُّ قطعة.

وعلى القراءتين يختلف إعرابُ ﴿ مُظْلَمًا ﴾ [٢٧]، فإنه على قراءةِ الأولِ يجوزُ أن يكون نعتاً لـ ﴿ قِطْعًا ﴾، ووصف بذلك مبالغةً في وصفِ وجوههم بالسواد، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من قِطَعٍ^(١)، وجاز ذلك لتخصيصه بالوصفِ بالجارِّ بعده وهو ﴿ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ [٢٧]، أو حال من ﴿ اللَّيْلِ ﴾، أو من الضمير المستتر في الجارِّ لوقوعه صفةً.

وعن ابن محيصنٍ والمطوعيّ (ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول) [٢٨] بالياء، كما ذكر بأول الأنعام^(٢).

واختلِفَ في ﴿ تَبَلَّوْا ﴾ [٣٠]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٣) / بتاءين منقوطين من فوق، أي: تَطَلَّبُ وتَتَبَّعُ ما أسلفته من أعمالها^(٤)؛ لأنها هي التي تقوده إلى الجنة أو

(١) أي: النكرة، والغالب مجيء الحال من المعرفة.

(٢) انظر: سورة الأنعام [٢٢].

(٣) انظر: المستنير ٢/ ١٩٠، النشر ٢/ ٢٨٣، الإتحاف ٢/ ١٠٨-١٠٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٧١، الحجة لابن زنجلة: ٣٣١،

النار كقوله^(١):

إِنَّ الْمَرِيْبَ يَتَّبِعُ الْمُرِيْبَا كَمَا رَأَيْتَ الذِّبَابَ يَتْلُو الذِّبَابَا
 أَي: يَطْلُبُهُ وَيَتَّبِعُهُ، أَوْ يَكُونُ مِنَ التَّلَاوَةِ الْمُتَعَارِفَةِ، أَي: تَقْرَأُ كُلُّ نَفْسٍ
 مَا عَمَلَتْهُ مُسَطَّرًا فِي صُحُفِ الْحِفْظَةِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا * أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٣-١٤].
 وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباكون بالتاء المشناة من فوق، والباء الموحدة، من البلاء وهو
 الاختبار، أي: تختبر ما قدّمت من عملٍ، فتُعَايِنُ قُبْحَهُ وَحُسْنَهُ، وَقَبُولَهُ
 وَرَدَّهُ.

وقرأ ﴿الْمَيِّتِ﴾ [٣١] معاً نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ
 ويعقوبٌ وخلفٌ، بتشديد الياء مع كسرِها. وافقهم الأعمش وذكرَ بالبقرة
 [١٧٣].

وأما ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [٣٢]، و﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [٣٤] حمزةٌ والكسائيُّ،
 وكذا خلفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقي بالفتح
 والتقليل، وبه قرأ الدُّورِيُّ عن أبي عمرو، والباكون بالفتح.
 وقرأ ﴿كَلِمَتٌ﴾ [٣٣] بالتوحيدِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ
 والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ويعقوبٌ.

(١) لا يُعرف قائله، وهو في البحر ٥/١٥٣، والدر المصون ٦/١٩٣.

(٢) انظر: الروضة ٢/٧٠٠، المبهج ٢/٣٤٠، إيضاح الرموز: ٤٣٦.

وافقهـم ابنُ محيـصن والأعمشُ والحسنُ واليزيديُّ، وسبَقَ ذكرُه في الأنعام [٣٤].

واختلَفَ في ﴿أَمَّنْ لَّا يَهْدِي﴾ [٣٥]:

فأبوبكر^(١) بكسرِ الياءِ والهَاءِ وتشديدِ الدالِ. وقرأ حفصُ، وكذا يعقوبُ بفتحِ الياءِ وكسرِ الهاءِ وتشديدِ الدالِ.

فأمَّا كسرُ الهاءِ فلالتقاءُ الساكنين^(٢)، وذلك أن أصله: يهتدي، فلما أُريد إدغامُه سُكنتِ التاءُ، والهاءُ قبلها ساكنةٌ، فكُسِرَتِ الهاءُ للساكنين، وأدغمتِ التاءُ في الدالِ بعد القلبِ للتشريكِ في المَخْرَجِ، وأبوبكرٍ أتبعَ الياءَ للهَاءِ في الكسرِ.

قال الحِكرِيُّ^(٣): «ليعملَ اللسانُ عملاً واحداً في ثلاثِ كَسَرَاتٍ».

وقرأ قالونُ وأبو عمرو، وكذا ابنُ جَمَازٍ بفتحِ الياءِ واختلاسٍ فتحةِ الهاءِ وتشديدِ الدالِ بخُلْفٍ عنهم في الاختلاسِ؛ لأنهم لمَّا نقلوا الفتحةَ للإدغامِ اختلسوا الفتحةَ، تنبيهاً على أنَّ الهاءَ ليس أصلها الحركةُ بل السكونُ.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٦٢-٣٦٣، النشر ٢/٢٨٣، الإتحاف ٢/١٠٩.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٤/٢٧٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٣١،

الموضح ٢/٦٢٤.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ٧٨/ب.

وعَبَّرَ اليزيديُّ وغيره عن ذلك بالإشمام، فقال كما في «التيسير»^(١): «كان أبو عمرٍ ويُسَمُّ الهاءَ شيئاً من الفتح»، وبعضُهُم عَبَّرَ بالإخفاء، وبعضُهُم بتضعيفِ الصوتِ. وآخرون بالإشارة، وهو عَسِرٌ في النطقِ، تُدَلِّلُهُ الرياضةُ بالشيخ مع الإدمان.

والإختلاسُ لقالون اختاره الدانيُّ وفاقاً لأكثر المغاربة وبعضِ المصريين، وبالإسكانِ / له أخذ العراقيون جميعُهُم، وبعضُ المغاربةِ والمصريين، ولم يُذَكَّرْ في «العنوان»^(٢) سواه، ونصَّ عليه الدانيُّ مع اختياره للإختلاسِ كما مرَّ، ولم يذَكُرْ الشاطبيُّ^(٣) السكونَ له. قال الجعبريُّ^(٤): «وليس بجيِّدٍ؛ لأنَّهُ نَقَصَ من الأصلِ، وعُدُولٌ عن الأشهر».

وأما أبو عمرٍ فالإختلاسُ له مَرُويٌّ عن جميعِ المغاربةِ، وكثيرٍ من العراقيين، وبالإتمامِ أخذ له ابنُ مجاهدٍ تيسيراً على المبتدئين، وعليه أكثرُ العراقيين. وفي «العنوان»^(٥): «الإسكانُ عنه في روايته وجهاً واحداً»^(٦). ووافقهُ اليزيديُّ على الإختلاسِ والسكونِ.

وأما ابنُ جَمَّازٍ فأكثرُ أهلِ الأداءِ عنه على الإسكانِ^(٧)، والآخرون عنه على الإختلاسِ.

(١) التيسير ١٢٢.

(٢) العنوان ١٠٥.

(٣) الشاطبية ٥٩.

(٤) كنز المعاني (خ) ٢٢١/ب.

(٥) العنوان ١٠٥.

(٦) وهي انفرادة لصاحب العنوان لذا لم يعرج عليها في الطيبة: ٧٩.

(٧) كرفيقة ابن وردان.

وقرأ ابن كثير وورش وابن عامر بإكمالِ فتحةِ الياءِ والهاءِ وتشديدِ الدالِ، وفتحةِ الياءِ أصليةٌ، وفتحةُ الهاءِ هي المنقولةُ إليها من التاءِ المدغمةِ في الدالِ.

وافقهم ابن محيصن والحسن^(١).

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بفتحِ الياءِ وسكونِ الهاءِ، وتخفيفِ الدالِ مِنْ هَدَى يَهْدِي، بمعنى اهتدى، أو أنه متعَدٌّ، ومفعولُه محذوفٌ، وافقهم الأعمش، وكلُّهم كَسَرَ الدالَّ.

وقرأ أبو جعفرٍ بفتحِ الياءِ وإسكانِ الهاءِ وتشديدِ الدالِ، كالوجهِ الثاني لقالون وأبي عمرو.

واستشكِلت هذه القراءةُ من حيث الجمعُ بين الساكنين.

قال النحاس^(٢): «لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ». وقال المبرد^(٣): «مَنْ رَامَ هَذَا لَا بَدَأَ أَنْ يُحَرِّكَ حَرَكَةً خَفِيفَةً». وأجاب البيضاوي^(٤): «بأنَّ المُدْغَمَ فِي حَكْمِ الْمُتَحَرِّكِ».

وأجاب السمين^(٥): بأنه لا بُعْدَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ يَقْرَأُ^(٦)

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٣، المبهج ٢/ ٣٤٣، إيضاح الرموز: ٤٣٧.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٢٥٤.

(٣) ورد قول المبرد في إعراب القرآن النحاس ٢/ ٢٥٤.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ٤٤٧.

(٥) الدر المصون ٦/ ٢٠٠.

(٦) انظر: ﴿بِعَمَّا﴾ في النشر ٢/ ٢٣٥، و﴿لَا تَعْدُوا﴾ في ٢/ ٢٥٣، و﴿يَخْصِمُونَ﴾ في

﴿ نِعْمًا ﴾ [النساء: ٥٨]، و ﴿ لَا تَعْدُوا ﴾ [النساء: ١٥٤] بالجمع بين الساكنين، ويأتي مثل ذلك في ﴿ يَخْضَمُونَ ﴾ [يس: ٤٩].

وأمال ﴿ إِلَّا أَنْ يَهْدَى ﴾ [٣٥] حمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح. وقرأ ﴿ الْقُرْآنُ ﴾ [٣٧] بالنقل ابن كثير، ووافقه ابن محيصة. وأشم صاد ﴿ تَصْدِيقَ ﴾ [٣٧] حمزة والكسائي، وكذا خلف ورؤيس بخلف عنه^(١). وافقهم الأعمش.

وأمال ﴿ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ هنا [٣٧]، ويوسف ﴿ حَدِيثًا يُفْتَرَى ﴾ [١١١] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم اليزيدي والأعمش. وقرأ الأزرق عن ورش بالتقليل، والباقون بالفتح.

وقرأ «لا» التي للتبرئة^(٢) من ﴿ لَأَرْيَبَ فِيهِ ﴾ [٣٧] بالمد حمزة^(٣).

وعن الحسن تنوين (ريباً)، كما في البقرة [٢].

/ ويوقف على ﴿ بَرِيْتُونَ ﴾ [٤١] لحمزة بوجه واحد، وهو البدل مع الإدغام، وحكي بين بين، وضَعَفَ، ووافقهم الأعمش بخلف عنه.

وقرأ ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ ﴾ [٤٤] بتخفيف النون ورفع السين - ومن ضرورة ذلك كَسَّرُ النون في الوصل - حمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش. ودُكِرَ بالبقرة [١٠٢].

(١) تقدّم هذا الإشمام في سورة النساء عند الآية: ٨٧.

(٢) خ، ش، ص، غ: «للتنزيه».

(٣) تقدّم في سورة البقرة عند الآية: ٢.

وقرأ ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ كَانُوا لَمْ ﴾ ثاني هذه السورة [٤٥] بالياء حفص، وافقه ابن محيصن والمطوعي، والباقون بالنون، وسبق بأواخر الأنعام [١٢٨].
 وقرأ ﴿ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا ﴾ [٤٩] بإسقاطِ الهمزة الأولى وتحقيقِ الثانيةِ قالون والبزِّي وأبو عمرو، وكذا رويس من طريق أبي الطيب. وافقهم ابن محيصن من «المفردة» واليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب بتحقيقِ الهمزة الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بين، وبه قرأ الأزرق في أحد وجهيه عن ورش أيضاً. وقرأ في وجهه الثاني بإبدالِ الثانيةِ ألفاً. وقبل بثلاثة أوجه: حذفِ الهمزة الأولى وتحقيقِ الثانيةِ، وتسهيلِ الثانيةِ وتحقيقِ الأولى، وبتحقيقها وإبدالِ الثانيةِ ألفاً من جنسِ سابقها كالأزرق.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح، بتحقيقهما. وافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ [٥٠] بتسهيلِ الهمزة الثانيةِ قالون وورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، وقرأ ورش من طريق الأزرق بإبدالها ألفاً خالصةً مع الإشباع للساكنين، وبالتسهيل بينَ بين كالأصبهاني. وقرأ الكسائي بحذفِ الهمزة، والباقون بالتحقيق على الأصل.

واتفقوا على الاستفهام في ﴿ ءَأَلْكَنَ ﴾ في الموضعين [٥١، ٩١]، وإثباتِ همزةِ الوصلِ وتسهيلها.

واختلفوا في كيفية تسهيلها: فذهب كثيرٌ إلى إبدالها ألفاً خالصةً مع المدِّ للساكين، ومنهم مَنْ رآه جائزاً، ومنهم مَنْ رآه لازماً. وذهب آخرون إلى تسهيلها بينَ بين، ومنهم من رأى تسهيلها جائزاً، ومنهم من رآه لازماً. فإذا قُرئَ لنافعٍ وأبي جعفرٍ بوجهِ إبدالِ همزةِ الوصلِ ألفاً، ونَقِلَ حركةِ الهمزةِ إلى اللامِ جاز لهما في هذه الألفِ المبدلةِ المدُّ باعتبارِ استحبابِ حكمِ المدِّ للساكين^(١)، والقصرُ باعتبارِ الاعتدادِ بالعارضِ / على ما تَقَرَّرَ من القاعدةِ السابقةِ في بابِ المدِّ.

[٣٩]

فإن وَقِفَ لهما عليها كان مع كلِّ واحدٍ من هذين الوجهين في الألفِ التي بعد اللامِ ثلاثةُ سكونِ الوقفِ: المدُّ والتوسطُ والقصرُ. وأمَّا ورشٌ من طريقِ الأزرقِ فله بالنظرِ إلى مدِّ الهمزتين على القولِ بلزومِ البدلِ وجوازه أوجهٌ. وقد حقق المسألةُ في «النشر»^(٢).

فعلى القولِ بلزومه يلتحق ببابِ حرفِ المدِّ الواقعِ بعد الهمزِ، فيجري فيها الثلاثةُ كـ ﴿ءَأْمَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، وعلى القولِ بجوازِ البدلِ يلتحق ببابِ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] للأزرقِ عنه، فإن اعتدنا بالعارضِ فالقصرُ كـ ﴿ءَأَلَّهُ﴾ [النمل: ٦٠]، وإن لم نَعْتَدْ به فالمدُّ كـ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ولا يكون من بابِ ﴿ءَأْمَنَ﴾، فلا يسوغ فيها التوسطُ على هذا التقديرِ.

(١) ت، د: «للساكين»، والمثبت موافق لما في النشر.

(٢) النشر ١/٣٥٧، ٣٧٧.

فإذا قرئَ بالمدِّ في الأولى جاز في الثانية ثلاثة: المدُّ والتوسطُ والقصرُ، فالمدُّ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يُعتدَّ بالعارض، والتوسطُ في الثانية مع مدِّ الأولى لهذين^(١) التقديرين المذكورين، والقصرُ في الثانية مع مدِّ الأولى على تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى.

ولا يحسنُ أن يكونَ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض لتصادم المذهبين، والأوجهُ الثلاثة في «الشاطبية»، وغيرها.

وإذا قرئَ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان: وهما: التوسطُ والقصرُ، وامتنع المدُّ فيها، من أجل التركيب، فتوسطُ الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسطُ الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض، وقصرُ الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى.

وإذا قرئَ بقصرِ الأولى جاز في الثانية القصرُ ليس إلا؛ لأنَّ قصرَ الأولى: إمَّا أن يكونَ على تقدير لزوم البدل، فيكون على مذهب من لم ير المدَّ بعد الهمز كطاهر بن غلبون، فعدمُ جوازه في الثانية من بابِ أولى، وإمَّا أن يكونَ على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض، كظاهر ما يُخرَج من «الشاطبية»، فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى، فيمتنع إذاً مع قصرِ الأولى مدُّ الثانية، وتوسطها.

(١) في النشر: «بهذين» بالباء.

فالجملة ستة أوجه، لا يجوز غيرها على مذهب من أبدل، ونظّمها في قوله:

لِلأَزْرَقِ فِي آلَانِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي
فَمُدٌّ وَثَلْثٌ ثَانِيًا ثُمَّ وَسَطُنٌ بِهِ وَبَقْصَرٍ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ
وَأَمَّا عَلَى وَجْهِ تَسْهِيلِهَا فَيُظْهِرُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ فِي الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ: الْمُدُّ
وَالْقَصْرُ وَالتَّوَسُّطُ، لَكِنَّ الْقَصَرَ غَرِيبٌ فِي طَرِيقِ الْأَزْرَقِ؛ لِأَنَّ طَاهِرَ بْنَ
عَلْبُونَ وَابْنَ بَلَيْمَةَ اللَّذِينَ رَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ فِي بَابِ ﴿ءَامَنَ﴾، مَذْهَبُهُمَا فِي
هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْإِبْدَالُ لَا التَّسْهِيلُ، وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ يُخْرِجُ^(١)
مِنْ اخْتِيَارِهِ، وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَوِيًّا مِنْ «العنوان»، وَهُوَ طَرِيقُ الْأَصْبَهَانِيِّ
عَنْ وَرْشٍ، وَهُوَ أَيْضًا لِقَالُونَ لِأَبِي جَعْفَرٍ. انْتَهَى مُلَخَّصًا^(٢) مِنْ «النشر»^(٣)
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ويوقف لحمزة عليها، ووافقه الأعمش بخلف عنه بالتحقيق مع السكت،
وهو أحد الوجهين في «الشاطبية» كأصلها وفاقاً لطاهر بن غلبون، وصاحب
«العنوان».

والوجه الثاني: النقل، وهو الثاني في «الشاطبية» كاليسير وفاقاً لفارس
ابن أحمد، والمهدوي، والجمهور^(٤).

(١) ص، د، ت: «يخرج من العنوان من اختياره ويحتمل احتمالاً قوياً»، والمثبت موافق لما في النشر ١/٣٥٩، وفيه: «مُخْرَجٌ مِنْ اخْتِيَارِهِ».

(٢) زيادة: «ملخصاً» من خ.

(٣) النشر ١/٣٥٧، ٣٥٩، وناظم البيتين المذكورين ابن الجزري.

(٤) انظر: النشر ١/٤٨٦. وفيه: «والجمهور من أهل الأداء...».

ويجوز له على هذا الوجه الستة المذكورة لنافع وأبي جعفر، وهي: المدُّ والقصرُ في الألفِ المبدلة مضروبةً في ثلاثة الوقف فتبلغ الستة.
وأما ما حُكي من التحقيق من غير سكتٍ فضعيفٌ لا يُعَوَّل عليه، والله أعلم.

وقرأ ﴿ قِيلَ ﴾ [٥٢] بالإشمام هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ. وافقهم الحسنُ والسَّنْبُوذِيُّ.

وقرأ ﴿ وَيَسْتَنْبُونَكَ ﴾ [٥٣] بضمِّ الباءِ وحذفِ الهمزة أبو جعفرٍ، وسبق في الهمزِ المفرد^(١).

ووقفَ حمزةٌ بالتسهيل بين الهمزة والواوِ على مذهبِ سيبويه^(٢)، والإبدالِ ياءً على مذهبِ الأَخْفَشِ^(٣)، والتسهيلِ بين الهمزة والياءِ، والإبدالِ واوًا، وبالْحذفِ^(٤) مع ضمِّ الباءِ كقراءةِ أبي جعفرٍ، وهو مذهبُ أتباعِ الرسمِ، وحُكي كسُرُّ ما قبل الواوِ وهو «الخامل»^(٥)، فهي ستة^(٦) أوجهٍ، يجوز في كلِّ منها المدُّ والتوسطُ أيضاً، والقصرُ ما عدا الأخيرَ، فلا يجوز فيه إلا القصرُ؛ لأنَّ الحركةَ قبل الواوِ غيرُ مجانسةٍ لها.

(١) انظر: الهمز المفرد ٢/ ٨٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٢.

(٤) غ: «بالحذف»، والمثبت موافق لما في النشر ١/ ٤٥٨.

(٥) الشاطبية ٢٠، وانظر: النشر ١/ ٤٤٣.

(٦) قال في النشر ١/ ٤٨٥: «الصحيح منها ثلاثة... فيجوز في كل وجه من الأوجه المذكورة كلُّ من الثلاثة الأوجه من المدِّ والتوسطِ والقصر».

وافقهم الأعمش.

وفتح ياء الإضافة من ﴿وَرَبِّيَ إِنَّهُ﴾ [٥٣] نافعٌ وأبو عمرو / ، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيدي.

وعن الحسن^(١) (يُرْجَعُونَ) [٥٦] بالغيب، والجمهورُ بالخطاب، وقرأ (تَرْجَعُونَ) بفتح أوله وكسر الجيم مبنياً للفاعل يعقوب. وافقه ابنُ محيصن والمطوعي، والباقون مبنياً للمفعول، كما ذُكر في أول البقرة [٢٨].

واختلَفَ في ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [٥٨]:

فرويس^(٢) بتاء الخطاب، وهي قراءة^(٣) عثمانَ وأبيٍّ وأنسٍ رضي الله عنهم. قال الزمخشري^(٤): «وهي الأصلُ والقياس». وقال أبو حيان^(٥): «إنها لغةٌ قليلةٌ»، يعني أن القياس أن يُؤمَرَ المخاطبُ بصيغةِ «افْعَلْ».

وبهذا الأصل قرأ أبيُّ (فَافْرَحُوا) موافقةً لمصحفه، وهذه قاعدةٌ كليَّةٌ، وهي أن الأمر باللام يكثر في الغائب^(٦)، والمخاطبُ المبنى للمفعول.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣١٧، إيضاح الرموز: ٤٣٨.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨٩، النشر ٢/ ٢٨٥، الإتحاف ٢/ ١١٦.

(٣) انظر: البحر ٥/ ١٧٢.

(٤) الكشاف ٢/ ٣٥٣.

(٥) البحر ٥/ ١٧٢.

(٦) سواء كان في المبنى للفاعل أو المفعول بدليل ذكره المثالين.

- مثال الأول: «لَيْقُمَ زيد»^(١)، وكالآية الكريمة في قراءة الباقرين^(٢).
 ومثال الثاني^(٣): «لِتُعَنَّ بِحَاجَتِي»، و«لِتُصْرَفِ يَا زَيْدًا».
 فإن كان^(٤) مبنيًا للفاعل [كان قليلاً]^(٥)، كقراءة رؤيس هذه^(٦).
 وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ»^(٧).

(١) مثال الغائب المبني للفاعل.

(٢) أي: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالبناء للفاعل الغائب.

(٣) مثال المخاطب المبني للمفعول.

(٤) أي: المخاطب.

(٥) زيادة من الدر المصون ٦/ ٢٢٥، يعني: أن استعمال اللام في المخاطب المبني للفاعل لغة قليلة.

(٦) أي: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾.

(٧) أورده القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١١/ ١١، وأبو حيان في البحر المحيط ٥/ ١٧٢، وكذا السمين الحلبي في الدر المصون ٦/ ٢٢٥، جميعهم بدون عزو، ولا إسناد، ولم نقف على إسناد له فيما بحثنا.

والذي ورد بالإسناد في سنن الترمذي ٥/ ٢٨٥-٢٨٦، ك: التفسير، ب: ومن سورة ص، برقم: ٣٢٣٥، ولفظه: -وهو في حديث طويل- فقال لنا: «على مصافقكم كما أنتم»، وقال: «حسن صحيح»، وقال: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: «حديث حسن صحيح»، وكذا هو في مسند الإمام أحمد باللفظ المذكور ٥/ ٢٤٣، ولا شاهد فيه.

لكن يمكن الاستشهاد بحديث مسلم الذي رواه في صحيحه ٢/ ٩٤٣، ك: الحج، ب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً، برقم: ١٢٩٧، من رواية جابر بلفظ: «لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحجُّ بعد حجتي هذه»، والحديث مخرج، عند غير مسلم أيضاً.

بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة «أفعل»، نحو: قم يا زيد، وقوموا، ولذلك يَضْعَفُ الأمر باللام للمتكلم وحده، أو ومعه غيره، نحو: لأقم، تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله ﷺ: «قوموا فلاصّل لكم»^(١).

ومثال الثاني: «لنقم»، أي: نحن، وكذلك النهي.

واقفه الحسنُ والمطوعي^(٢).

وقرأ الباقر بالغيب، وكلهم سكن اللام إلا الحسن، فإنه كسرَها، وهو الأصل.

واختلَفَ في ﴿يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨]:

فابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس^(٣) بالخطابِ على الالتفاتِ إلى الكفار^(٤) أو خطابٍ لقوله^(٥): ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ﴾ [٥٧].

وهذه القراءة تناسبُ قراءةَ الخطابِ في قوله: ﴿فَلْتَفَرَّ حُوا﴾ [٥٨].

(١) رواه البخاري في صحيحه، ٤٨٨/١ - مع الفتح -، ك: الصلاة، ب: الصلاة على الحصير، برقم: ٣٨٠، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) انظر: المبسوط: ٢٣٤ لقراءة الحسن، وفي مفردته: ٣١٧ كالجمهور إلا أنه كسر اللام، فعنه روايتان. انظر: المبهج ٢/٣٤٦، إيضاح الرموز: ٤٣٨.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٥١٦، النشر ٢/٢٨٥، الإتحاف ٢/١١٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٨٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٣، الموضح ٢/٦٢٨.

(٥) أي لمناسبة قوله، وفي ص، ت: «خطاب قوله».

وفي سنن أبي داود^(١) بإسنادٍ صحيح^(٢)، من حديث أبي بكرٍ وأبي بن كعب: «أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرُّ حُواهُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾﴾﴾ بالخطابِ فيهما. وافقهم الحسن^(٣).

(١) ١٨٤/٤، ك: الحروف والقراءات، الباب الأول بدون عنوان، من حديث أبي رضي الله عنه فقط كاملاً مرفوعاً، برقم: ٣٩٨١، وإلى قوله: «فلتفرحوا» برقم: ٣٩٨٠، من قراءته، وحسن المصنف إسناده الحديث، برقم: ٣٩٨١.

وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢/٤٩٠-٤٩١، برقم: ٣٩٨٠، ٣٩٨١، بقوله في الموضوعين: «حسن صحيح».

وورد الحديث أيضاً عن أبي بن كعب رضي الله عنه بلفظ: «أن رسول الله ﷺ قال: إن الله أمرني أن أعرض القرآن عليك، فقال: أسماني لك ربك؟ قال: نعم، فقال أبي: ﴿بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرُّ حُواهُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾﴾﴾، فهو محتمل للرفع إذ يحتمل أنه قرأه في وقت إخباره ﷺ له بذلك، ولعله يترجح هذا، والله أعلم.

رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢/١٨٩، برقم: ٧٨٨، واللفظ له، وأحمد في مسنده ٥/١٢٢-١٢٣، وإسناده حسن، والحديث صحيح كما تقدم في الحاشية.

ورواه سعيد بن منصور في سننه برقم: ١٠٦٢، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٠/٦٤، ١٢/١٤١-١٤٢، وابن أبي حاتم ٦/١٩٥٩، والحاكم في المستدرک ٣/٣٠٤، وصححه، ووافقه الذهبي. ولكنه لم يذكر تمام الآية، اكتفى إلى قوله: ﴿فَلْيَفَرُّ حُوا﴾﴾﴾، ووقع عنده بالياء بدل التاء، وكذا في الإتحاف لابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن أبزي عن أبي رضي الله عنه، وعزاه للحاكم وأحمد، وعنده بالتاء وهو تصحيف.

(٢) المثبت من: س، خ، وسائر النسخ: «حسن».

(٣) انظر: المبسوط: ٢٣٤، إيضاح الرموز: ٤٣٨، وفي مفردة الحسن: ٣١٨ بالياء.

وقرأ الباقون بالغيبِ على الإخبارِ عنهم على جهة الغيبةِ مناسبةً لما قبله.

﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٥٩] سبق حكمه قريباً^(١).

وأنفق على إثباتِ همزةِ الوصلِ الواقعةِ بعد همزةِ الاستفهامِ، وبتسهيلها في ﴿ءَاللهُ أَذِنَ﴾ [٥٩]، كموضع النمل ﴿ءَاللهُ خَيْرٌ﴾ [٥٩]. إلا أنه اختلفَ في كيفية تسهيلها: فكثيرٌ منهم على إبدالها ألفاً خالصةً مع المدِّ للساكنين، ورجَّحه في «الشاطبية»، وفاقاً لقراءة الداني على أبي الحسن، وجلة المغاربة والمشاركة.

وذهب آخرون إلى تسهيلها بينَ قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح / إذا وليهنَّ همزةُ الاستفهامِ، وهو مذهب صاحب «العنوان»^[٤٠/١] كعبد الجبار، والوجهان في «الشاطبية» كالتيسير، ولم يفصلوا بين الهمزتين بألفٍ، كما في همزةِ القطعِ لضعفها^(٢) عن همزةِ القطعِ.

واختلفَ في ﴿وَمَا يَعْرِزُبُ﴾ معاً هنا [٦١]، وفي سبأ [٣]:

فالكسائي^(٣) بكسر الزاي. وافقه الأعمش^(٤). وقرأ الباقون بضمِّها.

وهما لغتان في مضارع: عَزَبَ يَعْرِزُبُ وَيَعْرِزُبُ، أي: غابَ حتى خفيَ. ومعنى الآية: لا يغيبُ عن علمه.

(١) عند الآية: ٥٠ من هذه السورة.

(٢) أي: همزة الوصل.

(٣) انظر: الغاية: ٢٧٧، النشر ٢/٢٨٥، الإتحاف ٢/١١٦.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٤٧، إيضاح الرموز: ٤٣٩.

واختلَفَ في ﴿وَلَا أَصْغَرَ... وَلَا أَكْبَرَ﴾ هنا [٦١]:

فحمزة، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ^(١) برفعِ الراءِ فيهما عطفاً على محلِّ ﴿مَثْقَالِ﴾^(٢) [٦١]، إذ هو مرفوعٌ بالفاعلية، و «مِنْ» مزيدة فيه، كقوله: «ما قام من رجل ولا امرأة، بجرِّ امرأة»، ورفعها، أو على الابتداء.

قال جارُّ الله^(٣): «والوجهُ النصبُ على نفي الجنس، والرفعُ على الابتداء ليكونَ كلاماً برأسه، وفي العطفِ على محلِّ ﴿مِنْ مَثْقَالِ ذَرَقٍ﴾، أو على لفظِ ﴿مَثْقَالِ ذَرَقٍ﴾ فتحاً في موضعِ الجرِّ - أي على جعلِ الفتحِ بدَلَّ الكسرِ لامتناعِ الصرفِ - إشكالٌ؛ لأنَّ قولك: لا يَعْرُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب، مشكَلٌ» انتهى. وهذا مختارُ الزجاجِ^(٤) وغيره. ووجهُ إشكاله: أنه يصير التقديرُ: إلا في كتابٍ مبينٍ فيعْرُبُ، وهو كلامٌ لا يصحُّ.

وقد أجاب أبو البقاء^(٥) والبيضاوي^(٦) وغيرهما بأنه استثناءٌ منقطع، أي: لكن كلُّ ذلك في كتاب.

قال الجعبري^(٧): «أو يُقدَّر: ليس شيءٌ من ذلك إلا في كتاب».

(١) انظر: الروضة ٢/٧٠٣، النشر ٢/٢٨٥، الإتحاف ٢/١١٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٨٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٤،

الموضح ٢/٦٣٠.

(٣) الكشف ٢/٣٥٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٦.

(٥) التبيان ٢/٦٧٩.

(٦) أنوار التنزيل ١/٤٥٢.

(٧) كنز المعاني (خ) ٢٢٢/أ.

وافقهم الحسن والأعمش^(١).

وقرأ الباقر بال نصب عطفاً على لفظ ﴿مَثْقَالٍ﴾، أو ﴿ذَرِّقٍ﴾، فهما معجوران، وإنما كان بالفتح؛ لأنهما لا ينصرفان للوزن والوصف، أو على أن: «لا» نافية للجنس، و﴿أَصْغَرَ﴾، و﴿أَكْبَرَ﴾ اسمها، فهما مبنيان على الفتح.

وخرج بالتقييد بـ «هنا» موضعاً سبأ [٣] المتفق على الرفع فيهما؛ لأنه ليس قبلهما حرف جر. لكن في «المصطلح»^(٢) لابن القاصح نصُّهما عن المطوعي.

وقرأ ﴿لَا خَوْفَ﴾ [٦٢] بفتح الفاء من غير تنوين يعقوب. ووافقه الحسن. وعن ابن محيصن بالرفع من غير تنوين، وسبق بأول البقرة [٢٨].
وقرأ ﴿يُخزِنَكَ﴾ [٦٥] بضم الياء وكسر الزاي نافع. ووافقه ابن محيصن.
وقرأ الباقر بالفتح، وسبق بأخر آل عمران [١٧٦].

وقرأ ﴿شُرَكَاءَ إِنْ﴾ [٦٦] بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية كالياء نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورويس. وافقهم ابن محيصن واليزيدي. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا روح وخلف / بتحقيقهما. وافقهم الحسن والأعمش.

وعن ابن محيصن ضم ميم (يا قوم) [٧١].

(١) انظر: الروضة ٢/٧٠٣، مفردة الحسن: ٣١٨، المبهج ٢/٣٤٧، إيضاح الرموز: ٤٣٩.

(٢) مصطلح الإشارات ٤٣٠، وهو كذلك في المبهج ٣/٢٢٨، علماً بأن ذكر هذه القراءة

للمطوعي في سورة سبأ مما فات صاحب إيضاح الرموز: ٦٠١.

واختلِفَ في ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١]:

فَرُوسٌ^(١) بخُلْفٍ عنه بوَصْلِ الهمزةِ وفتحِ الميمِ مِنْ جَمَعَ يَجْمَعُ^(٢)، ضدُّ فَرَقَ.

وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحةً وكسرِ الميمِ أمراً مِنْ أَجْمَعَ، بقطع الهمزة، يقال: أَجْمَعَ في المعاني، وَجَمَعَ في الأعيانِ، فيقال: «أَجْمَعْتُ أمري»، و«جَمَعْتُ الجيشَ»، هذا هو الأكثر.

واختلِفَ في ﴿وَشُرَكَاءَكُمُ﴾ [٧١]:

فيعقوبُ^(٣) برفعِ الهمزةِ نَسَقاً^(٤) على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بـ ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ [٧١] قبله، وجاز ذلك من غير أن يُؤكِّدَ للفصلِ، قاله البيضاوي^(٥). ويجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر، تقديرُه: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم.

وقرأ الباقون بالنصبِ عطفاً على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ بتقديرِ حذفِ مضافٍ كقوله: «وأمر شركائكم» على حدِّ قوله: ﴿وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أو بإضمارِ فعلٍ لائقٍ نحو: فادعوا.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٦٤، النشر ٢/ ٢٨٥، الإتحاف ٢/ ١١٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٨٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٤، الموضح ٢/ ٦٣٠.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ١٩٣، النشر ٢/ ٢٨٦، الإتحاف ٢/ ١١٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/ ٦٣٤.

(٥) أنوار التنزيل ١/ ٤٥٤.

وقرأ ﴿تُظْرُونَ﴾ [٧١] بإثبات ياء بعد النون في الحالتين^(١) يعقوب. وعن الحسن إثباتها في الوصل فقط، والباقون بحذفها فيهما.
 وفتح ياء الإضافة من ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [٧٢] نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن محيصن واليزيدي.
 وعن المطوعي إسكان سين (رُسلًا) [٧٤] المجرّد عن ضمير، وسبق في البقرة [٦٧، ٧٨].

واختلف في ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ﴾ [٧٨]:

فأبو بكر من طريق العليمي^(٢) وغيره بالتذكير؛ لأنه تأنيث مجازي. وافقه الحسن^(٣). وقرأ الباقر بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ^(٤)، وبه قرأ أبو بكر من طريق ابن آدم.

وقرأ ﴿سَجِرٍ﴾ [٧٩] بوزن فاعل نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب. وافقهم الأعمش وابن محيصن واليزيدي والحسن.

وقرأ الباقر بتشديد الحاء وألف بعدها على وزن فعّال، فالإشارة بهذا

(١) أي: وقفًا ووصلًا.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨٩، النشر ٢/٢٨٦، الإتحاف ٢/١١٨.

(٣) «وافقه الحسن» زيادة من ح، وهي موافقة لما في مفردته: ٣١٩، وإيضاح الرموز:

.٤٤٠

(٤) انظر في توجيه القراءتين: البحر المحيط ٥/١٨٢، الدر المصون ٦/٢٤٨.

في القراءة الأولى إلى موسى، وفي الثانية إلى الذي جاء به: من قلب العصا حيَّةً، وإخراج يده بيضاء كالشمس^(١).

وقرأ ﴿السِّحْرُ﴾ [٨١] بهمزة قطع وبعدها ألف محضة، بدل عن همزة الوصل الداخلة على لام التعريف أبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(٢).

فيجوز لكل واحد منهما الوجهان من البدل والتسهيل، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، ف«ما» استفهامية^(٣) مبتدأ، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ [٨١] خبر،

و﴿السِّحْرُ﴾ [٨١] خبر مبتدأ محذوف، أي: أي شيء أتيتم به أهو السحر؟

أو ﴿السِّحْرُ﴾ بدل من «ما» كقولك: ما عندك أدينار أم درهم؟

واقفهما الزيدي / والشنبوذي عن الأعمش^(٤).

وعن المطوعي^(٥) بحذف الهمزة والألف واللام، فيصير: ما جئتم به

سحرًا، وأثبت التنوين للتنكير.

(١) هذا وهم من المصنف؛ فإن «سَحَارًا» يفيد المبالغة في الفعل، أما «ساحر» فهو اسم فاعل. والإشارة في القراءتين إلى طلب فرعون من أتباعه بأن يأتوا بالسحرة العالمين بالسحر، وليس إلى موسى عليه الصلاة والسلام، وانظر في توجيه القراءتين ما ورد في سورة الأعراف عند الآية: ١١٢.

(٢) انظر: الغاية: ٢٧٨، النشر ١/ ٣٧٨، الإتحاف ٢/ ١١٨، وتقدم في باب الهمز من كلمة ٩١٢/٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٢٩٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٥، الموضح ٢/ ٦٣٤.

(٤) انظر: المبهمج ٢/ ٣٤٩، إيضاح الرموز: ٤٤٠.

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

وقرأ الباقون بهمزة وصلٍ على الخبر، فَتَسْقُطُ وصلًا، وتُحذفُ ياءُ الصلّةِ التي بعد الهاءِ للسّاكنين، و «ما» موصولةٌ مبتدأ، و ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ صلّتها، و ﴿السَّحَرُ﴾ خبره، أي: الذي جتّم به السّحرُ، ومعناه: إخباره بأنّه علِمَ حقيقةَ حالِهم، وسبقَ في الهمزتين من كلمة^(١).

وعن المطوعيّ (ذريّة) [٨٣] بكسرِ الذالِ.

وأما ﴿تَبَوَّأَ﴾ [٨٧] المحكيّ في «الشاطبية»^(٢) إبدالُ همزته ياءً مفتوحةً في الوقف لحفصٍ فغيرُ صحيح، كما صرّح به في قوله: «لم يصحَّ فيحْمَلًا»^(٣)، أي: لم يثبُت فينقل.

وأما وقفُ حمزة وهشامٍ عليه فبتسهيل الهمزة كالألفِ أو بحذفها، وافقهما الأعمشُ.

وقرأ ﴿يَبُوتَكُمْ﴾ [٨٧]، و ﴿يَبُوتَا﴾ [٨٧] بكسر الباءِ قالون وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمشُ، وتقدم في البقرة [١٨٩].

وقرأ ﴿لِيُضِلُّوْا﴾ [٨٨] بضمِّ الياءِ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الحسنُ والمطوعيُّ عن الأعمشُ، وهو في الأنعام [١١٩].

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمة ٩١٢/٣.

(٢) الشاطبية: ٥٩، وانظر: السبعة: ٣٢٩، التيسير: ١٢٣.

(٣) تمام البيت في الشاطبية: ٥٩.

واختلَفَ في ﴿تَتَبَّعَانِ﴾ [٨٩]:

فابنُ ذُكْوَانَ والداجونيُّ عن هشام^(١) بفتحِ التاءِ المثناةِ وتشديدها وكسْرِ الباءِ، وتخفيفِ النونِ.

فيُحتملُ أن تكونَ «لا» نافيةً^(٢)، فيكونَ اللفظُ لفظَ الخبرِ، ومعناه النهيُّ، كقوله: ﴿لَا تُضَارُّوْا وَاٰلِهٖ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، على قراءةٍ مَنْ رَفَعَ، وأن تكونَ ناهيةً. فإن كانت نافيةً كانت نونٌ رَفَعَ، والجملةُ فيها حينئذٍ أوجهٌ:

أحدها: أنها في موضعِ الحالِ من ﴿فَأَسْتَقِيْمَا﴾ [٨٩]، أي: فاستقيما غيرَ مُتَّبِعِينَ، إلا أن هذا معترَضٌ: بأنَّ المضارعَ المنفيَّ بـ«لا» كالمثبتِ في كونه لا تباشِرُهُ وأو الحالِ، إلا أن يُقَدَّرَ قبلَه مبتدأً، فتكونُ الجملةُ اسميةً، أي: وأنتما لا تتبعانَّ.

والثاني: أنه نفيٌّ في معنى النهيِّ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُوْا اِلَّا اللّٰهَ﴾

[البقرة: ٨٣].

والثالث: أنه خبرٌ محضٌ مستأنفٌ، لا تعلقٌ له بما قبلَه، والمعنى: إنما أُخْبِرَا بأنهما لا يتبعان سبيلَ الذين لا يعلمون، وإن كانت للنهي كانت النونُ للتوكيدِ وهي الخفيفةُ، وكُسِرَتْ كما كُسِرَتْ الثِقيلةُ أو كُسِرَتْ لالتقاءِ الساكنينِ في رجلاَنٍ ويفعلانِ، وهذا لا يراه سيبويه^(٣) والكسائيُّ، يعني

(١) انظر: الروضة ٢/٧٠٥، النشر ٢/٢٨٦، الإتحاف ٢/١١٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٩٢، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٦،

الموضح ٢/٦٣٥.

(٣) الكتاب ٣/٥١٩.

وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تثنية، أو ألف فصل^(١) بين نون الإناث و نون التوكيد، نحو: هل تَضْرِبُنَا^(٢) يا نسوة. وقد أجاز يونس^(٣) والفراء^(٤) وقوع الخفيفة بعد الألف، وعلى قولهما تتخرَّج القراءة. وقيل: أصلها التشديد، وإنما خُفِّفت / للثقل فيها. وانفرد ابن مجاهد^(٥) عن ابن ذكوان بتخفيف التاء الثانية وإسكانها، وفتح الباء مع تشديد النون، وروى ذلك سلامة بن هارون أداء^(٦) عن الأخفش عن ابن ذكوان، والوجهان في «الشاطبية»^(٧)، ولم يذكر في «التيسير»^(٨) عن ابن ذكوان غير الأول، فالثاني من زيادات «الشاطبية» عليه. لكن قال الداني^(٩): «إنَّ ذلك غلطٌ من أصحابِ ابنِ مجاهد، ومن سلامة؛ لأن جميع الشاميين رَوَوْا ذلك عن ابنِ ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً بتخفيفِ النونِ وتشديدِ التاء» انتهى من «النشر»^(١٠).

(١) في النسخ: «وصل»، والتصويب من الدر المصون ٦/٢٦٢.

(٢) في النسخ: «تضربان». والتصويب من الدر المصون ٦/٢٦٢.

(٣) انظر رأي يونس في: الكتاب ٣/٥٢٧.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين. انظر: الارتشاف ٢/٦٦٥.

(٥) انظر: كتاب السبعة: ٣٢٩.

(٦) سقطت كلمة «أداء» من: ت، ص، والمثبت موافق لما في النشر ٢/٢٨٦.

(٧) الشاطبية: ٦٠.

(٨) التيسير ١٢٣.

(٩) جامع البيان (خ) ٢٤٧/ب.

(١٠) النشر ٢/٢٨٦.

وقرأ الباقون بتشديد التاء والنون، وعلى هذا فتكون «لا» فيها للنهي، ولذلك أكد الفعل بعدها، ويضعف أن تكون نافية؛ لأن تأكيد النفي ضعيف. وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٩٠] بتسهيل الهمزة أبو جعفر. وافقه المطوعي. واختلِفَ في مدّها لورشٍ من طريق الأزرق. وعن الحسن حذف الألف والياء.

وعن الحسن^(١) (وجوزنا) [٩٠] بالقصر وتشديد الواو، وهو من «فعل» المرادف لفاعل، كضعف وضاعف، وليس التضعيف للتعدية؛ إذ لو كان كذلك لتعدى بنفسه.

وعنه^(٢) أيضاً (فاتبهم) [٩٠] بالوصل وتشديد التاء.

واختلِفَ في ﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ﴾ [٩٠]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣) بكسر همزة ﴿إِنَّهُ﴾، على الاستئناف^(٤)؛ فلذلك كسرت لوقوعها ابتداءً كلام، فكأنه أقر بالإيمان، ثم ابتداءً، فقال: إنه لا إله إلا الذي، أو على إضمار القول، أي: فقال إنه، ويكون هذا القول مفسراً لقوله: ﴿ءَامَنْتُ﴾، أو على أن ﴿ءَامَنْتُ﴾ ضمّن معنى القول؛ لأنه قول.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣١٩، إيضاح الرموز: ٤٤١.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: المستنير ٢/١٩٥، النشر ٢/٢٨٧، الإتحاف ٢/١٢٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٢٩٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٦،

وافقهم^(١) الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بفتحها على أنها في محل نصب على المفعول به، أي: آمنت توحيد الله لأنه بمعنى صدقت^(٣)، أو على أنها في موضع نصب بعد إسقاط الجار، أي: لأنه.

وقرأ ﴿نُنَجِّكَ﴾ [٩٢]، ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [١٠٣]، و﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣] بتخفيف جيمه بعد تسكين نونه في الثلاثة من: أنجى يعقوب. وقرأ حفص والكسائي الثالث كذلك. وافق المطوعي على الثاني والثالث، وسبق في الأنعام [٦٣].

وقرأ ﴿فَسَلِّ﴾ [٩٤] بالنقل ابن كثير والكسائي، وكذا خلف. وافقهم ابن محيصر.

ووقف يعقوب على ﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣] بالياء، والباقر بغير ياء للرسم. وقيل: لا يوقف عليه لمخالفة الأصل.

(١) في النسخ: «وافقه»، والمذكورون حمزة والكسائي وخلف، فجاء التصويب بناء على هذا السياق.

(٢) انظر: الروضة ٢/٧٠٥، المبهج ٢/٣٥٠، إيضاح الرموز: ٤٤١.

(٣) قال الطبري: ﴿ءَأَمَنْتُ﴾ يقول: أقررت: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ له المتقادين بالذلة له، المعترفين بالعبودية: الآن تُقرُّ له بالعبودية... وقد عصيته قبل نزول نعمته بك، فأسخطته على نفسك وكنت من المفسدين... فهلاً وأنت في مهل، وباب التوبة لك منفتح، أقررت بما أنت به الآن مُقرٌّ؟». تفسير الطبري (١٢/٢٧٤، ٢٧٩).

ولا خلاف في ثبوت ياء ﴿نُتَجِّى رُسَلَنَا﴾ [١٠٣].
 وقرأ ﴿كَأَمَّتْ﴾ [٩٦] بالإنفراد ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة
 والكسائي / ، وكذا يعقوب وخلف^(١). وافقهم ابن محيصن واليزيدي
 والحسن والأعمش.

ووقف بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب^(٢) ووافقهم
 ابن محيصن واليزيدي والحسن.
 وسهل ﴿أَفَأَنْتَ﴾ [٩٩] ورش من طريق الأصبهاني بين كوقف حمزة
 والأعمش عليها.

واختلف في ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾ [١٠٠]:

فأبو بكر^(٣) بنون العظمة لمناسبة ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ [٩٨]، و﴿مَتَّعْنَاهُمْ﴾
 [٩٨]. وقرأ الباقون بياء الغيبة على إسناده إلى ضمير اسم الله تعالى في قوله:
 ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٤) [١٠٠].

وقرأ ﴿قُلْ أَنْظِرُوا﴾ [١٠١] بكسر اللام عاصم وحمزة، وكذا يعقوب،
 وافقهم الحسن والمطوعي.
 وسكن سين ﴿رُسَلَنَا﴾ [١٠٣] أبو عمرو. ووافقهم اليزيدي والحسن.

(١) تقدم في سورة الأنعام عند الآية: ١١٥.

(٢) قوله: «وكذا يعقوب» سقط من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف في الأصول. انظر:
 ١٢٢٦-١٢٢٧/٣.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٦٦، النشر ٢/٢٨٧، الإتحاف ٢/١٢٠.

(٤) انظر في التوجيه: الكشف ١/٥٢٣.

وأمال ﴿يَتَوَفَّكُمُ﴾ [١٠٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش.
 وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقر.
 وكذلك حكم ﴿فَمَنْ أَهْتَدَى﴾ هنا [١٠٨]، و﴿مَنْ أَهْتَدَى﴾ بالإسراء [١٥]،
 ﴿فَمَنْ أَهْتَدَى﴾ بالنمل [٩٢]، والزمر [٤١].

* * *

المرسوم

أُتِفِقَ على حذفِ الفِ ياء ﴿ءَايَكْتُ﴾ كيف أتت نحو: ﴿ءَايَكْتُ مُحَكَّمْتُ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿لَأَيَّتِ لِأُولِي﴾ [آل عمران: ١٩٠]، إلا في موضعين في هذه السورة^(١)، وهما: ﴿وَإِذْ أَنْتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيَّنَّتْ﴾ [١٥]، و﴿إِذْ أَلْهَمَّ مَكْرُفِي آيَاتِنَا﴾ [٢١].

وكتب في المصحفِ الشامي ﴿هُوَ الَّذِي يَنْشُرُكُمْ﴾ [٢٢] بتقديم الحرفِ المطولِ وهو النون، وفي سائرِها بتأخيرِها، وعبارة المقنع^(٢): «بالنون والشين، والسين والياء»، وهي لا تُنبئُ عن المقصودِ كقولِ الرائية^(٣):
 وحرَفُ يَنْشُرُكم بالشام
 لأنَّ الوضعَ الأوَّلَ لا نَقُطُ فيه.

وقد اتفقت الرسومُ كُلُّها على كتابةِ حرفين^(٤) بين الطرفين^(٥):

(١) انظر: المقنع: ٢٠، مختصر التبيين ١٢٣/٢، الوسيلة: ٢٨٧، الجميلة ٤٧٧.

(٢) المقنع ١٠٤.

(٣) وتمامه:

ودونَ واوِ الذينِ للشامِ والمدني وحرَفُ يَنْشُرُكم بالشامِ قد نشرا

انظر: العقيلة: ٨، الوسيلة: ١٦٠.

(٤) هما: النون والشين في قراءة ابن عامر الشامي، والسين والياء في قراءة الباقيين.

(٥) هما: الياء في أول اللفظ، والراء في آخره.

ذو^(١) شكل واحد، وذو^(٢) ثلاثة متماثلة، وفرَّق بينهما^(٣) بتطويل المفتوحة^(٤)، فقدم هذا^(٥) بالشامي فصار ﴿يَشْرُكُم﴾، وأخر في غيره، فصار ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾، ولزم من كل واحد اللفظ المستعمل^(٦)، فالخلاف إذاً من نوع التقديم والتأخير؛ لتجري كل من القراءتين على صريح الرسم. ونقل بعض الرواة حذف ثاني نوني ﴿لِنُنْظِرْكَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ هنا^(٧) [١٤]، و﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ بغافر^(٨) [٥١]، تبيهاً على أنها مخفأة حملاً على الإدغام بجامع السّتر، ولم يرسم كالتنوين بجامع الغنة^(٩). وردّ هذه الرواية محمد بن عيسى^(١٠)، فقال: «هو في الجُدُد، وفي العُتُق بنونين»^(١١).

- (١) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا اللفظ ذو شكل واحد، فوجد هذا اللفظ برسم موحد في جميع المصاحف من حيث المبدأ والمنتهى، أي: في أوله ياء وفي آخره راء.
- (٢) أي: الرسم بين الياء والراء ذو ثلاثة متماثلة، ويعني بذلك السنّات الثلاث.
- (٣) أي بين الحرفين المذكورين وفق القراءتين، ومعنى: «فرَّق» جعل هذا التطويل فارقاً بين سنّة الحرف الأول، وبين سنّات الحرف الثاني.
- (٤) يعني بتطويل السنّة المفتوحة الممطوطة في السطر.
- (٥) أي هذا الحرف المطول. انظر: سفير العالمين ٢/ ٤٨٠، فقد ذكر هذه الكلمة تحت عنوان: «ما ورد برسمين على وجه التعيين».
- (٦) أي: المقروء به.
- (٧) انظر: المقنع: ٩٠، مختصر التبيين ٣/ ٦٤٨، الوسيلة: ١٦١، الجميلة ٣٤٦.
- (٨) انظر: المقنع: ٩٩، مختصر التبيين ٣/ ٦٤٩، الوسيلة: ١٦١.
- (٩) ذكر هذه العلة السخاوي في الوسيلة: ١٦٢.
- (١٠) التيمي، الأصبهاني، تقدّم.
- (١١) انظر: المقنع: ٩٠.

قال الجعبري^(١): «ومقتضاه التضعيفُ لا البطلانُ^(٢)، فإثباتها أرجحُ، وهو الأصلُ، فالنونُ الأولى صورة المضارعة والثانية صورةُ الفاء». وروى نافعٌ ﴿حَفَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ / [٣٣]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦] بحذفِ الألفِ عن المدني كغيره^(٣). واتفقوا على كتابة ﴿مِنْ تَلَقَّائِ نَفْسِي﴾ [١٥] بألفٍ بعد [ها] ^(٤) الياء ^(٥)، وعلى كتابة ﴿يُؤَيِّلَتِيَّ أَلِدُّ﴾ [هود: ٧٢] بالياءِ بدلَ الألفِ ^(٦).

[٤٢/ب]

(١) الجميلة ٣٤٧.

(٢) سقط «لا البطلان» من: ح، ش.

(٣) انظر: المقنع: ١١، مختصر التبيين ٣/ ٥١١، الوسيلة: ٢١٩، الجميلة ٤٠١.

وذلك على قراءة مَنْ يقرؤها على الجمع كما تقدم، أما على قراءةٍ من يقرأ بالإنفراد فلا ألفَ عنده، ولا حَذَفَ.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: المقنع: ٤٧، ٨٥، وقال: بالياء بعد الألف، وكذا في مختصر التبيين ٣/ ٦٥٢، الوسيلة: ٣٤٩، الجميلة ٥٧٦.

(٦) انظر: المقنع: ٦٥، مختصر التبيين ٣/ ٦٩١، الوسيلة: ٤٠٣، الجميلة ٥٠٦.

التاءات من الكلمات المختلف في أفرادها وجمعها

اتفقوا على كتابة ﴿ كَلِمَتٌ ﴾ بالتاء من قوله: ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا ﴾ أول هذه السورة [٣٣] كالأنعام^(١) [١١٥].
واختلف في ﴿ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٩٦] ثاني هذه السورة [٩٦]، فرسم بالهاء في العراقية، وبالتاء في الحجازية والشامية.
وكذلك اختلف في موضع غافر^(٢) كما يأتي^(٣) إن شاء الله تعالى.
واتفقوا على حذف الألف في الأربعة^(٤).



(١) انظر: المقنع: ٧٩، ٨٥، مختصر التبيين ٣/٦٥٧، الوسيلة: ٤٥٧، الجميلة ٧٢٤.

(٢) انظر: المقنع: ٧٩، مختصر التبيين ٣/٥١١، الوسيلة: ٤٥٧، ٧٢٥.

(٣) انظر: مرسوم سورة غافر.

(٤) وهي المذكورة. انظر: المقنع: ١١، ١٤، مختصر التبيين ٣/٥١١، الوسيلة: ٢١٩، الجميلة

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الر﴾ [١] ك، أو ت، كما في أول البقرة [١]. ﴿الحكيم﴾ [١].
 [١]. قال في «المرشد»^(١): ك، وقال الداني^(٢): ت، وقال الجعبري^(٣): م.
 ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [٢] ك، وقال أبو حاتم^(٤): ت. ﴿لَسَلِحْرُمَيْنِ﴾ [٢]
 ت. ﴿الْعَرْشِ﴾ [٣] ك، أو على ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [٣]؛ لتعلُّقه بسابقه، أي:
 استوى على العرش لتدبير الأمر، أو هو كلام مستأنف فيبتدأ به.
 ﴿مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [٣]، و﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [٣]، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]، و﴿مَرْجِعَكُمْ﴾
 جميعاً [٤] ك. ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ [٤] ك: على قراءة كسر همزة ﴿إِنَّهُ﴾
 [٤] استئنافاً، ن: على الفتح نصباً بما نصب ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ [٤]، أو بما نصب
 ﴿حَقًّا﴾، كما سبق.
 ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [٤]، و﴿يَكْفُرُونَ﴾ [٤]، و﴿وَالْحِسَابِ﴾ [٥] ت. ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
 [٥] ك: على قراءتي^(٥) النون والياء، إلا أنه رجَّحه في «المرشد»^(٦) على

(١) انظر: المرشد ٢/٢٠٩.

(٢) المكتفى ٣٠٣.

(٣) وصف الاهداء ٢/٢٥٨، رمز له الجعبري بـ: «ك»، وهو مساوٍ لـ «م» عند القسطلاني.

(٤) انظر: المرشد ٢/٢٠٩.

(٥) أي في قوله: ﴿يُقْصَلُ﴾.

(٦) المرشد ٢/٢١٠.

قراءة النون للالتفات من الغيبة إلى الخطاب. ومنعه الداني^(١) على قراءة الياء لرجوع ما بعده إلى الضمير في قوله: ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ﴾ [٥]، فلا يُقْطَعُ منه. انتهى.

﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٦]، و﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٨] ت. ﴿ وَأَطْمَأَنُّوْا بِهَا ﴾ [٧] ن؛ لأنَّ ما بعده متعلِّق بما قبله. ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ ﴾ [٩]، و﴿ جَنَّاتِ التَّعْوِيرِ ﴾ [٩]، و﴿ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴾ [١٠]، و﴿ فِيهَا سَلَمٌ ﴾ [١٠] ك. ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٠] ت.

﴿ لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ ﴾ [١١]، ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [١١] ت. ﴿ أَوْ قَائِمًا ﴾ [١٢]، ﴿ إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ ﴾ [١٢]، و﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٢]، و﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ [١٣]، و﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٣]، و﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ أَوْ بَدَلَهُ ﴾ [١٥]، و﴿ يُوحَىٰ إِلَىٰ ﴾ [١٥] ك. ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٥] ت.

﴿ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [١٨] ك. ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [١٨] ت. ﴿ فَآخْتَلَفُوا ﴾ [١٩]، و﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [١٩]، و﴿ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [٢٠]، و﴿ مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ ﴾ [٢٠]، و﴿ فِي آيَاتِنَا ﴾ [٢٠]، و﴿ أَسْرَعُ مَكْرًا ﴾ [٢١] ك. ﴿ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [٢١] ت. ﴿ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [٢٢]، و﴿ مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [٢٢] ك.

﴿ بَعِيرٍ لَّحِقٍ ﴾ [٢٣] ك، أو ت. ﴿ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [٢٣] ت، أو ك: على رفع تاليه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو متاع الحياة الدنيا، وخبر ﴿ بَعِيْكُمْ ﴾ [٢٣] قوله: ﴿ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [٢٣]، ن: على رفعه خبراً لقوله: ﴿ بَعِيْكُمْ ﴾، أي: بغيكم متاع الحياة الدنيا.

﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٢٣] ت. / ﴿وَالْأَنْعَامُ﴾ [٢٤]، ﴿بِالْأَمْسِ﴾ [٢٤] ك، ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢٤]، و﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢٥] ت. ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ [٢٦]، ﴿وَلَاذِلَّةٌ﴾ [٢٦]، و﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [٢٦] ك، ﴿خَالِدُونَ﴾ [٢٦] ت. و﴿مُظْلَمًا﴾ [٢٧] ك، ﴿خَالِدُونَ﴾ [٢٧] ت. ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [٢٨]، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [٢٨]، و﴿لِعَافِيَتٍ﴾ [٢٩] ك. ﴿يَفْتَرُونَ﴾ [٣٠] ت.

﴿وَمَنْ يُدْبِرِ الْأَمْرَ﴾ [٣١]، و﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٣١]، ﴿رَبُّكُمْ الْحَقُّ﴾ [٣٢]، و﴿تُصْرَفُونَ﴾ [٣٢] ك. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٣٣] ت. ﴿مَنْ يَبْدَأِ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [٣٤]، و﴿تُؤْفَكُونَ﴾ [٣٤]، و﴿إِلَى الْحَقِّ﴾ [٣٥]، و﴿لِلْحَقِّ﴾ [٣٥]، و﴿إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾ [٣٥] ك. ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ [٣٥] ك.

قال ابن الأنباري^(١): «على معنى التوبيخ»، وقال الزجاج^(٢): «﴿فَمَا لَكُمْ﴾ تَمَّ الكلام، والمعنى: وأي شيء لكم في عبادة الأوثان؟» انتهى.

﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [٣٥] ت. ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ [٣٦]، و﴿مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [٣٦] ك. ﴿بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [٣٦] ت.

﴿مِنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٣٧]، و﴿صَادِقِينَ﴾ [٣٨]، و﴿تَأْوِيلُهُ﴾ [٣٩]، و﴿عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [٣٩]، و﴿مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾ [٤٠]، و﴿بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [٤٠]، و﴿وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [٤١]، و﴿مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٤١]، و﴿يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [٤٢]، و﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤٢]، و﴿يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾ [٤٣] ك.

(١) انظر: الإيضاح ٧٠٦/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٠/٣.

و ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ [٤٣]، و ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [٤٤] ت. ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [٤٥]،
و ﴿مُهْتَدِينَ﴾ [٤٥]، و ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٤٦]، و ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾ [٤٧]، و ﴿لَا
يُظْلَمُونَ﴾ [٤٧]، و ﴿صَادِقِينَ﴾ [٤٨]، و ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [٤٩]، و ﴿أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾
[٤٩] ك. ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [٤٩]، و ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ [٥٠] ت. ﴿تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [٥١]
ك^(١). ﴿تَكْسِبُونَ﴾ [٥٢] ت^(٢).

﴿وَيَسْتَنْبِغُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [٥٣] ك، أو ت؛ لأنَّ ﴿أَحَقُّ﴾ مبتدأ، والضمير
مرتفعُ به، سادُّ مسدَّ الخبر، أو خبرٌ مقدَّم، والجمله في موضع نصبٍ
بـ ﴿يَسْتَنْبِغُونَكَ﴾، ثم الابتداء بـ ﴿إِي وَرَبِّي﴾ [٥٣]، مع الوقفِ عليه: على
جعلِ تاليه مستأنفاً، أو يوصلُ بلا حقه: على جعله كلاماً واحداً، أو يوصلُ
قوله: ﴿أَحَقُّ هُوَ﴾، بقوله: ﴿قُلْ إِي﴾ ويوقفُ عليه؛ ليكون آتياً بالسؤال
والجوابِ الذي هو ﴿وَيَسْتَنْبِغُونَكَ﴾ المفسَّرُ بـ «يستخبرونك أحق ما
تقول من الوعد أو ادعاء النبوة؟»، و ﴿إِي﴾ بمعنى: نعم، ثم يُبتدأ بالتالي،
على أنه مستأنفٌ، وحينئذٍ يكون القسم واقعاً على قوله: ﴿إِنَّهُ لَأَحَقُّ﴾ [٥٣]،
والقسم وجوابه كلامٌ مستقلٌّ.

﴿لَأَحَقُّ﴾ [٥٣] ت: على أن التالي مستأنفٌ غير معطوف، ن: على العطفِ.
﴿بِمُعْجِزَاتِنَا﴾ [٥٣]، و ﴿لَأَقْتَدَتْ بِهِ﴾ [٥٤]، ﴿رَأَوْا الْعَذَابَ﴾ [٥٤] ك. ﴿وَهُمْ
لَا يَظْلَمُونَ﴾ [٥٤] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٥٥] ك، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٥٥]^(٣)، ﴿وَالِيَهُ

(١) خ، ح، ش: «ت».

(٢) خ، ش، ح: «ك».

(٣) كذا في ش، خ، ح، غ، ف، س، وهو موافق لما في المرشد ٢/ ٢٢٠، والمكتفى ٣٠٩،

وفي سائر النسخ: «﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٥٥] ك».

﴿ تَرْجَعُونَ ﴾ [٥٦]، و﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٧] ت. ﴿ فَمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [٥٨]، و﴿ حَلَّالًا ﴾ [٥٩]، و﴿ تَقَرَّرُونَ ﴾ [٥٩]، و﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [٦٠] ك.

﴿ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [٦٠] ك. و﴿ تُفَيْضُونَ فِيهِ ﴾ [٦١] ت^(١). ﴿ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [٦١] ك^(٢)؛ لأن تاليه على قراءة النصبِ كلامٌ برأسه مقررٌ لسابقه، و«لا» نافيةٌ، و﴿ أَصْغَرَ ﴾ اسمها، و﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ [٦١] خبرها، وعلى قراءة الرفع على الابتداء والخبر^(٣). ن^(٤): على العطفِ على لفظِ ﴿ مِثْقَالٍ ﴾ [٦١]، وجعلِ الفتحِ بدلَ الكسرِ لامتناعِ الصرفِ / أو عطفاً على محلِّ ﴿ مِثْقَالٍ ﴾ المرفوعِ بالفاعلية، مع تقديرِ زيادةِ «مِنْ» كما تقدّم^(٥) في محله للفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

[٤٣/ب]

﴿ مُبِينٍ ﴾ [٦١] ت. ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٦٢] ت: على جعلِ ﴿ الَّذِينَ ﴾ [٦٣] مبتدأً، خبره ﴿ لَهُمُ الْبَشَرَى ﴾ [٦٤]، ن: على جعله صفةً لقوله: ﴿ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾ [٦٢] المنصوب بـ«إِنَّ» للفُضْلِ. وحينئذٍ فالوقفُ على هذا التقديرِ على قوله: ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٦٣] ت، وهو على تقديرِ خبريةٍ ﴿ لَهُمُ الْبَشَرَى ﴾ [٦٤] ن^(٦)؛ للفُضْلِ بين المبتدأ والخبر.

(١) سقط الرمز من: خ، ص.

(٢) ش: «ت».

(٣) أي: ك أيضاً.

(٤) سقط الرمز من: ص.

(٥) انظر: قسم القراءات الآية: ٦١ من هذه السورة.

(٦) أي الوقف على ﴿ يَتَّقُونَ ﴾.

﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [٦٤]، و﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [٦٤] ك. ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٦٤] ت. ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [٦٥] ت؛ لأن ما بعده استئناف كلام من الله تعالى، لا حكاية قول المشركين، وحيثذ فالوقف يرفع توهم أن كسرة همزة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾ لإتيانه بعد القول، وهو ممنوع؛ فإن المشركين لو قالوا: إن العزة لله جميعاً لانتفى الشرك عنهم، والحزن عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

وقال البيضاوي^(١): «استئناف بمعنى التعليل، ويدل عليه القراءة بالفتح^(٢)، كأنه قيل: لا تحزن لأن العزة^(٣) لله، لا يملك غيره شيئاً منها، فهو يقهرهم وينصرك عليهم» انتهى، أي: لا تحزن لما تتأذى به من أقاويلهم؛ لأن العزة لله القادر، وهم لا يقدرون على ضرك. وعلى هذا التأويل والقراءة الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ [٦٥] ن؛ لتعلق اللاحق بالسابق.

﴿الْعَلِيمُ﴾ [٦٥] ت. ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [٦٦]، و﴿شُرَكَاءَ﴾ [٦٦] ك. ﴿يَخْرُصُونَ﴾ [٦٦] ت. ﴿مُبْصِرًا﴾ [٦٧] ك، ﴿لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [٦٧] ت. ﴿سُبْحَانَهُ﴾ [٦٨] ك، أو الأحسن وصله بـ ﴿الْغَنِيِّ﴾ [٦٨]، مع الوقف عليه. ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٦٨]، و﴿بِهَذَا﴾ [٦٨] ك. ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦٨] ت. ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾ [٦٩] ك، أو ت. ﴿يَكْفُرُونَ﴾ [٧٠] ت. ﴿تَوَكَّلْتُ﴾ [٧١] ك. ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١] ن؛ لتعلق ما بعده بما قبله، أمّا على قراءة

(١) أنوار التنزيل ١/ ٤٥٢.

(٢) وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو بحرية. انظر: المنتهى سورة يونس: ٦٥.

(٣) أنوار التنزيل: «الغلبة».

النصب^(١) فللعطفِ على ﴿أَمْرِكُمْ﴾، وأما الرفعُ فلعطفُه على الضميرِ في قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ [٧١].

﴿وَلَا تَنْظُرُونَ﴾ [٧١]، و﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [٧٢]، و﴿خَلِّفَ﴾ [٧٣]، و﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [٧٣]، و﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [٧٤]، و﴿مُجْرِمِينَ﴾ [٧٥]، و﴿لِسِحْرٍ مُّبِينٍ﴾ [٧٦] ك. ﴿لَمَّا جَاءَكُمْ﴾ [٧٧] ك، أي: إنه لِسِحْرٌ، فحذفَ المحكيَّ المقولَ لدلالة ما قبله عليه، ولا يجوز أن يكونَ ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ [٧٧]؛ لأنهم بتوا القول، بل هو استئنافٌ من قولِ الله تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ [٧٧].

وكذا ﴿وَلَا يَفْلِحُ السَّحْرُونَ﴾ [٧٧] ك، وهو من تمامِ كلامِ موسى للدلالة على أنه ليس بسِحْرٍ، أي: فكيف يكون سحراً، وقد أفلح من أتى به والساحر لا يفلح؟ ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٧٨] ت. ﴿سَجِرَ عَلِيمٍ﴾ [٧٩]، و﴿مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ [٨٠] ك.

﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ﴾ [٨١] ك، على قراءة أبي عمرو ﴿السِّحْرُ﴾ [٨١] بالمد؛ لأن «ما» مرفوعة بالابتداء، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ [٨١] خبرها، و﴿السِّحْرُ﴾ خبرٌ مبتدأ محذوفٌ، أو مبتدأ خبره محذوفٌ، ن: على الوصل؛ لأنَّ «ما» موصولة مبتدأ، و﴿السِّحْرُ﴾ خبره، أي: الذي جئتم به هو السِحْرُ، فلا يُفصلُ بينهما، وكذا رَفَعَهُ على / البدلِ مِنْ «ما» للاتصال، فالوقف حينئذٍ على قوله: ﴿السِّحْرُ﴾ ك.

(١) أي: في قوله: ﴿شُرَكَاءُ﴾.

﴿ سَيَبْطِلُهُ ﴾ [٨١] ك، أو ت: على القراءتين. ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٨١]،
 ﴿ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [٨٢]، و ﴿ أَنْ يَفْتِنَهُمْ ﴾ [٨٣] ك. ﴿ لِمَنِ الْمُسْرِفِينَ ﴾
 [٨٣] ت. ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ [٨٤]، و ﴿ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ [٨٥]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾
 [٨٥]، و ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٨٦]، و ﴿ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٧]، و ﴿ الدُّنْيَا ﴾ [٨٨]،
 و ﴿ عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ [٨٨]، و ﴿ الْأَلِيمَ ﴾ [٨٨]، و ﴿ فَاسْتَقِيمَا ﴾ [٨٩] ك، أو
 ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٨٦] ت. ﴿ لَا يَعْمُونَ ﴾ [٨٩] ت.

﴿ بَعِيًّا ﴾ [٩٠]، و ﴿ عَدْوًا ﴾ [٩٠] ك. ﴿ قَالَ ءَأَمَنْتُ ﴾ [٩٠] ك: على قراءة
 كسر همزة: ﴿ إِنَّهُ ﴾ للاستئناف، ن: على الفتح لتعلُّقه لسابقه، وكذا على
 الكسر بتأويل القول؛ لأن ما بعده حكاية. ﴿ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [٩٠]، و ﴿ مِنْ
 الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٩٠]، و ﴿ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٩١]، و ﴿ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةً ﴾ [٩٢] ك، أو
 الأخير ت. ﴿ لَعَفُلُونَ ﴾ [٩٢] ت، ﴿ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ [٩٣]، و ﴿ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ ﴾
 [٩٣]، و ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٩٣]، و ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [٩٤]، و ﴿ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [٩٤] ك، أو
 ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٩٣] ت.

﴿ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ [٩٥] ت. ﴿ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [٩٧] ك. ﴿ إِلَى حِينٍ ﴾ [٩٨] ت.
 ﴿ جَمِيعًا ﴾ [٩٩] ك. ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٩٩] ت. ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [١٠٠] ك. ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾
 [١٠٠] ت. ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [١٠١]، و ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠١]، و ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾
 [١٠٢]، و ﴿ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ ﴾ [١٠٢] [ك^(١)]، و ﴿ الَّذِينَ ءَأْمَنُوا ﴾ [١٠٣] ك: على
 جعل كاف ﴿ كَذَلِكَ ﴾ متعلقة بلا حقيها، أو الوقف على ﴿ كَذَلِكَ ﴾

(١) زيادة من المرشد ٢/٢٢٨ يقتضيها السياق.

وهو قول القُتبي^(١)؛ لأن الكاف متعلقةٌ بسابقها، أي: ننجي الذين آمنوا كما ننجي رسلنا.

﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٤] ت. و ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٠٥]، و ﴿ يَتَوَفَّاكُمْ ﴾ [١٠٤]،
 و ﴿ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ [١٠٦]، و ﴿ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٠٦]، و ﴿ الْإِلَهُو ﴾ [١٠٧]، و ﴿ فَلَا رَادَّ
 لِفَضْلِهِ ﴾ [١٠٧] ك. ﴿ الْغُفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [١٠٧] ت. ﴿ يُوَكِّلِ ﴾ [١٠٨]، ﴿ مِنْ
 رَبِّكُمْ ﴾ [١٠٨]، و ﴿ يَحْكُمَ اللَّهُ ﴾ [١٠٩] ك. ﴿ الْحَاكِمِينَ ﴾ [١٠٩] م.

* * *

(١) انظر: المكتفى ٣١٢، والقُتبي، هو: عبد الله بن مسلم، تقدّم.

ذكر تجزئتها

من قوله في التوبة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا﴾ [١٢٣] إلى قوله في هذه السورة ﴿وَلَوْ يَعَجِلُ اللَّهُ﴾ [١١] ربع (١).
 ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢٥] تكملة الحزب، وقيل (٢)،
 ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَأَكَّاؤُا يُفْتَرُونَ﴾ [٣٠-٣١]، وهذا هو المشهور المعروف.
 ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ [٤٥] ربع (٣)، ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ [٧١] نصف (٤).
 ﴿وَجَوْرْنَا﴾ [٩٠] ربع (٥). آخر السورة حزب (٦)، والله أعلم.

- (١) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٧، غيث النفع: ٢٤٠، القول الوجيز: ٢٠٤.
 (٢) والقولان في البيان: ٣١٨، والأول في فنون الأفنان: ٢٧٤، وهما في جمال القراء ١/ ١٤٤، وزاد قولين آخرين.
 وقال في غيث النفع: ٢٤٠، عن القول الأول: «متتهى الحزب باتفاق عند المغاربة وعلى قول عند المشاركة، والمشهور المعروف عندهم: ﴿يَفْتَرُونَ﴾ [٣٠] بعده». واعتمد في القول الوجيز الأول. انظر: ٢٠٤.
 (٣) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٧، وهو أحد القولين في غيث النفع: ٢٤١، وهو المعتمد في القول الوجيز: ٢٠٥.
 (٤) قال في البيان: ٣١٤: ﴿بِكُلِّ سَلْجَرٍ عَلِيمٍ﴾ [٧٩]، لكن وافق المؤلف صاحب غيث النفع: ٢٤٧، وهو المعتمد في القول الوجيز: ٢٠٥.
 (٥) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٧، وهو أحد القولين في غيث النفع: ٢٤٦، ونسبه إلى المشاركة، وعليه اعتمد في القول الوجيز: ٢٠٥.
 (٦) وهو أحد القولين في البيان: ٣١٨، وغيث النفع: ٢٤٧، ولم يذكره في فنون الأفنان: ٢٧٤، وهو أحد الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/ ١٤٤.

سورة هود عليه السلام

وسمّيت به دون مَنْ ذُكِرَ فيها^(١) من الأنبياء لخِفةِ اسمِهِ، ولم تُسمَّ بـ«نوح»؛ لأن السورة الأخرى تُسمّى سورة نوح، ولا سورة لوط؛ لأن قصة لوطٍ لم تنفرد بها دون إبراهيم.

وهي مكية^(٢).

حروفها: سبعة آلاف وخمسمئة وسبعة وستون.

وكلمتها: ألف وتسعمئة وخمسة عشرة^(٣).

وآيها: مئة وعشرون وواحدة حرمي وبصري، إلا المدني الأول، وثمان

مدني أول وشامي، وثلاث كوفي^(٤).

(١) انظر: جمال القراء ١/٣٦.

(٢) انظر: حسن المدد: ٧٤، وفي تفسير الماوردي ٢/٤٥٥: مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة: إلا آيةً وهي قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [١١٤]، كذا في تفسير البغوي ٤/١٥٩، بدون ذكر أصحاب الأقوال، وانظر: زاد المسير ٤/٧٢.

(٣) انظر: البيان: ١٦٥، حسن المدد: ٧٤، البصائر ١/٢٤٦ باختلاف في عدد الحروف والكلمات، منار الهدى: ١٨٢، ولكن باختلاف في عدد الحروف فقط، القول الوجيز: ٢٠٥.

(٤) انظر: البيان: ١٦٥، فنون الأفسان: ٢٨٦، جمال القراء ٢/٢٠٤، حسن المدد: ٧٤، البصائر ١/٢٤٦، منار الهدى: ١٨٢.

خلافها: سبع آيات^(١):

﴿ مِمَّا نَشْرِكُونَ ﴾ [٥٤] كوفي وحمصي، ﴿ إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [٧٠] حرمي
وكوفي ودمشقي، ﴿ مِّن سِجِّيلٍ ﴾ [٨٢] مدني أخير ومكي. ﴿ مِّنْضُودٍ ﴾
[٨٢]، و﴿ إِنَّا عَمِلُونَ ﴾ [١٢١] غيرهما، ﴿ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٦] حمصي
وحرمي، ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [١١٨] غيره.

وفيهما شبه الفاصلة تسعة^(٢):

﴿ الر ﴾ [١]، ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ ﴾ [٥]، و﴿ مَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٥]، / ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ
نَذِيرٌ ﴾ [١٢]، ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ وَقَارَ السُّورِ ﴾
[٤٠]، ﴿ فَيَنصَاعِيْقًا ﴾ [٩١]، ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ ﴾ [١٠٣].
وعكسه: موضع: ﴿ كَمَا تَشْخَرُونَ ﴾ [٣٨].
ورويها: «ذق ظلم بطن صرد بز»^(٣).

(١) انظر: البيان: ١٦٥، فنون الألفان: ٢٨٦، جمال القراءة ٢/ ٢٠٤، حسن المدد: ٧٤،

البصائر ١/ ٢٤٦، منار الهدى: ١٨٢، القول الوجيز: ٢٠٦.

(٢) كذا في حسن المدد: ٧٤، وقال في البيان: ١٦٥: «... ستة مواضع»، ومثله في منار
الهدى: ١٨٢، القول الوجيز: ٢٠٧، وقال: خمسة.

(٣) كذا في: ش، خ، غ، ح، وفي ف: «بن» بدلاً من «بز» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما
في حسن المدد: ٧٤، وعلى هذا تكون الباء مكررة لوجودها في «بطن»، ومثال الزاي
﴿ الْعَزِيْزُ ﴾ [٦٦]، ﴿ يَعْرِيْزِيْرٍ ﴾ [٩١].

وسقط من حسن المدد: ٧٤: «بطن»، فلم يذكر الجعبري الحرفين: وهما الطاء والنون،
وأمثلتهما كثيرة، وقال في القول الوجيز: ٢٠٦: «ذق ظل مصطبر نرد»، فجاء بجميع
حروف رويها من غير تكرار، وهي: اثنا عشر حرفاً.

فواصلها^(١)

﴿ حَبِيرٍ ﴾ [١]، ﴿ وَبَشِيرٌ ﴾ [٢]، ﴿ كَبِيرٍ ﴾ [٣]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٤]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾

[٥].

﴿ مُبِينٍ ﴾ [٦]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧]، ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٨]، ﴿ كَفُورٌ ﴾ [٩]،

﴿ فَخُورٌ ﴾ [١٠]، ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [١١]، ﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [١٢]، ﴿ صَدِيقِينَ ﴾ [١٣]،

﴿ مُسَامُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ لَا يُبْخَسُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ كَافِرُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾

[٢١]، ﴿ الْأَخْسَرُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٢٣].

﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٢٦]، ﴿ كَذِبِينَ ﴾

[٢٧]، ﴿ كَرِهُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾

[٣١]، ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ بِمُعْجِزِينَ ﴾ [٣٣]، ﴿ تُرْجِعُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ تُجْرِمُونَ ﴾

[٣٥]، ﴿ يَقْعَلُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ مُعْرِفُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ تَسْحَرُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ مُقِيمٌ ﴾

[٣٩]، ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [٤٠].

﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٤١]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٤٢]، ﴿ الْمَعْرِقِينَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٤]،

﴿ الْحَكِيمِينَ ﴾ [٤٥]، ﴿ الْجَاهِلِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْخَسِرِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٤٨]،

(١) انظر: البيان: ١٦٦، حسن المدد: ٧٤، القول الوجيز: ٢٠٨، وذكر الفواصل على عدِّ

الكوفي في المواضع المختلف فيها.

- ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٤٩]، ﴿مُفْتَرُونَ﴾ [٥٠]، ﴿تَعْقُلُونَ﴾ [٥١]، ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [٥٢]، ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٥٣]، ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [٥٤]، ﴿تُنظُرُونَ﴾ [٥٥]، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٥٦]، ﴿حَفِظْتُ﴾ [٥٧]، ﴿غَلِظْتُ﴾ [٥٨]، ﴿عَنَيْدٍ﴾ [٥٩]، ﴿قَوْمِ هُودٍ﴾ [٦٠].
- ﴿مُجِيبٌ﴾ [٦١]، ﴿مُرِيبٌ﴾ [٦٢]، ﴿تَخْسِيرٍ﴾ [٦٣]، ﴿قَرِيبٌ﴾ [٦٤]، ﴿مَكْدُوبٌ﴾ [٦٥]، ﴿الْعَزِيزُ﴾ [٦٦]، ﴿جَثْمِينَ﴾ [٦٧]، ﴿لِثَمُودَ﴾ [٦٨]، ﴿حَنِيدٍ﴾ [٦٩]، ﴿قَوْمِ لُوطٍ﴾ [٧٠]، ﴿يَعْقُوبَ﴾ [٧١]، ﴿عَجِيبٌ﴾ [٧٢]، ﴿مَجِيدٌ﴾ [٧٣]، ﴿فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [٧٤]، ﴿مُنِيبٌ﴾ [٧٥]، ﴿مَرْدُودٍ﴾ [٧٦]، ﴿عَصِيبٌ﴾ [٧٧]، ﴿رَشِيدٌ﴾ [٧٨]، ﴿مَانِئِدٌ﴾ [٧٩]، ﴿شَدِيدٌ﴾ [٨٠]، ﴿بِقَرِيبٍ﴾ [٨١]، ﴿مَنْصُودٍ﴾ [٨٢]، ﴿بِبَعِيدٍ﴾ [٨٣].
- ﴿مُحِيطٌ﴾ [٨٤]، ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [٨٥]، ﴿بِحَفِيفٍ﴾ [٨٦]، ﴿الرَّشِيدُ﴾ [٨٧]، ﴿أَنِيبٌ﴾ [٨٨]، ﴿بِبَعِيدٍ﴾ [٨٩]، ﴿وَدُودٌ﴾ [٩٠]، ﴿بِعَزِيزٍ﴾ [٩١]، ﴿مُحِيطٌ﴾ [٩٢]، ﴿رَقِيبٌ﴾ [٩٣]، ﴿جَثْمِينَ﴾ [٩٤]، ﴿بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ [٩٥]، ﴿مُبِينٌ﴾ [٩٦]، ﴿بِرَشِيدٍ﴾ [٩٧]، ﴿الْمَوْرُودُ﴾ [٩٨]، ﴿الْمَرْفُودُ﴾ [٩٩]، ﴿وَحَصِيدٌ﴾ [١٠٠]، ﴿تَتِيبٌ﴾ [١٠١]، ﴿شَدِيدٌ﴾ [١٠٢]، ﴿مَشْهُودٌ﴾ [١٠٣]، ﴿مَعْدُودٌ﴾ [١٠٤]، ﴿وَسَعِيدٌ﴾ [١٠٥]، ﴿وَشَهِيْقٌ﴾ [١٠٦]، ﴿لِمَا يُرِيدُ﴾ [١٠٧].
- ﴿مَجْدُودٍ﴾ [١٠٨]، ﴿مَنْقُوصٌ﴾ [١٠٩]، ﴿مُرِيبٌ﴾ [١١٠]، ﴿خَبِيرٌ﴾ [١١١]، ﴿بَصِيرٌ﴾ [١١٢]، ﴿تُنصَرُونَ﴾ [١١٣]، ﴿لِلذَّاكِرِينَ﴾ [١١٤]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١١٥]، ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [١١٦]، ﴿مُصْلِحُونَ﴾ [١١٧]، ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١١٩]، ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢٠]، ﴿عَمَلُونَ﴾ [١٢١]، ﴿مُنْتَظَرُونَ﴾ [١٢٢]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣].

القراءات وتوجيهها

سكت على الألف واللام من ﴿الر﴾ [١] - كما سبق^(١) - أبو جعفر.
 وأمال الراء أبو عمرو و ابن عامر وأبو بكرٍ و حمزة والكسائي، وكذا خلف.
 وافقهم اليزيدي والأعمش.
 وأمالها ورش من طريق الأزرق بين بين، والباقون بالفتح كالأصبهاني
 عن ورش، وذكر قريباً^(٢).
 وعن ابن محيصن^(٣) (يُمْتَعَم) [٣] بسكون الميم وتخفيف التاء من:
 أَمَعَ، وهذه مثل قراءة ابن عامر، وموافقة المطوعي في ﴿فَأَمَّتَعُهُ﴾ في
 البقرة [١٢٦].

وعن ابن محيصن^(٤) أيضاً (وإن تُؤَلِّوا) [٣] بضم التاء والواو واللام مبنياً
 للمفعول، وهو فعلٌ ماضٍ، فلما بُني للمفعول ضُمَّ أوله على الفاعل، وضمَّ
 ثانيه أيضاً؛ لأنه مفتتح بتاء المطاوعة، وكلُّ ما افتتح بتاء المطاوعة^(٥) ضُمَّ
 أوله وثانيه، وضمَّت اللام أيضاً، وإن كان أصلها الكسر، والأصل: تُؤَلِّوا،

(١) في سورة البقرة عند الآية: ١.

(٢) في سورة يونس عند الآية: ١.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٤٣، ولم تذكر هذه القراءة في مفردته.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٤٣، ولم تذكر هذه القراءة في مفردته.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٢٨٣.

نحو: تُدْخِرِ جِوَا، / فَاسْتَثْقَلْتَ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ^(١)، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِأَنَّهَا
أَوْلُهُمَا، فَبَقِيَ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ مَكْسُورًا، فَضُمَّمٌ لِيُجَانِسَ الضَّمِيرَ، فَصَارَ
وَزْنُهُ: تَفْعُؤَا بِحَذْفِ لَامِهِ، وَالْوَاوُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ.

وَالْجُمْهُورُ بَفَتْحِ التَّاءِ وَالْوَاوِ وَاللَّامِ الْمَشْدُودَةِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مَضَارِعُ
«تَوَلَّى»، وَحُذِفَ مِنْهَا إِحْدَى التَّائِينَ تَخْفِيفًا، نَحْو: تَنَزَّلُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛
وَلِذَلِكَ جَاءَ الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [٣]، أَوْ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ مُسْنَدٌ
لِضَمِيرِ الْغَائِبِينَ، وَجَاءَ الْخَطَابُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَي: فَقُلْ لَهُمْ: إِنِّي
أَخَافُ عَلَيْكُمْ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ التَّرْكِيبُ^(٢): فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْهِمْ.

وَفَتْحَ يَاءِ الْإِضَافَةِ مِنْ ﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾ [٣] نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا
أَبُو جَعْفَرٍ. وَافْتَقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ.

وَعَنْ ابْنِ مَحِيصِنٍ^(٣) أَيْضًا (وَيُعْلَمُ مُسْتَقَرُّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا) [٦] بِنَاءِ الْفِعْلِ
لِلْمَفْعُولِ، وَرَفَعَ الْأَسْمِينَ.

وَشَدَّدَ تَاءَ ﴿وَإِن تَوَلَّوْا﴾ [٣] الْبَزِّيُّ، وَوَافَقَهُ ابْنُ مَحِيصِنٍ بِخُلْفِ عَنْهُمَا كَمَا
فِي الْبَقْرَةِ [٢٦٧].

وَعَنْ الْمَطْوَعِيِّ^(٤) (أَنْكُمْ مَبْعُوثُونَ) [٧] بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

(١) فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ: «فَحُذِفَتِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ».

(٢) د، ن، ص: «التَّارِيبِ».

(٣) انظر: المبهج ٢/٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٤٣، ولم تذكر هذه القراءة في مفردته.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٤٣.

قال جار الله^(١): «على أنها بمعنى: لعل، من قولهم: «آيت السوق أنك تشتري لحماً»، أي: لعلك، أي: ولئن قلتَ لهم: لعلكم مبعوثون بمعنى: تَوَقَّعُوا بَعْثَكُمْ، وَظَنُّوهُ، وَلَا تَبْتُّوا الْقَوْلَ بِإِنْكَارِهِ، لِقَالُوا...، أَوْ عَلَى أَنْ يُضَمَّنَ الْقَوْلُ مَعْنَى ذَكَرْتَ». يعني ففتح الهمزة لأنها مفعولٌ «ذَكَرْتَ».

والجمهورُ على الكسرِ على أنه محكيٌّ بالقولِ.

وقرأ ﴿سَاحِرٌ﴾ [٧]، على وزن «فَاعِلٌ» حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ،

على أن المراد به النبيُّ ﷺ. وافقهم الأعمش.

وقرأ الباقون ﴿سِحْرٌ﴾ [٧] بكسر السين من غير ألفٍ إشارةً إلى البعث

المدلول عليه بما تقدّم أو إشارةً إلى القرآن؛ لأنه ناطقٌ بالبعثِ.

ويجوز أن يراد به على هذا أيضاً النبيُّ ﷺ، ويكون جعلوه سحراً مبالغةً،

أو على حذفٍ مضاف، أي: إلا ذو سِحْرٍ. ويجوز أن يُراد بـ ﴿سَجِرٍ﴾ نفسُ

القرآن مجازاً، كقولهم: شعرٌ شاعرٌ، وسبقَ ذكرُ ذلك في المائدة [١١٠].

وفتح ياء الإضافة من ﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾ [١٠] نافعٌ وأبو عمرو، وأبو جعفرِ.

وافقهم اليزيديُّ.

وعن الحسن والمطوعي^(٢) (يُوفَّ إِلَيْهِمْ) [١٥] بياء الغيبة، والضميرُ لله

تعالى، والجمهورُ بنونِ العظمة، والفاءُ على القراءتين بالتشديد.

(١) الكشاف ٢/ ٣٨٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٢١، المبهج ٢/ ٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٤٤.

وسبق في أمّ القرآن ضمُّ هاءٍ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧] ^(١) لحمزة، وكذا يعقوب، وموافقة الأعمش لهما.

وعن الحسن ^(٢) (مُريّة) [١٧] بضمّ الميم، وهي لغة أسدٍ وتميم ^(٣)، والجمهورُ بكسرِها، وهي لغة أهل الحجاز، وهي أشهر من الأولى / ومعناها: الشكّ.

وقرأ ﴿يُضَعَفُ﴾ [٢٠] بالتشديد والقصرِ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ. وافقهم الحسنُ وابنُ محيصنٍ بخُلفٍ عنه، وسبقَ ذكْرُه ^(٤) كمدٍ ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٢٢] للمبالغة والتبرئة ^(٥) لحمزة.

وفي ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٢٢] خلافٌ بين النحويين: ومذهبُ سيبويه ^(٦) وفاقاً للجمهورِ أنهما رُكبا من «لا» النافية، و«جرَمٌ»، وبُنيا على تركيبهما تركيبَ خمسةَ عشر، وصار معناه ما معنى فِعْلٍ، وهو: «حقٌّ»، فعلى هذا يرتفع ما بعدهما بالفاعلية.

(١) مقصود المؤلف أن ضم هاءٍ ﴿إِلَيْهِمْ﴾ هنا في هود الآية: ١٥ سبق بيان نظيرها في الفاتحة.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٢١، إيضاح الرموز: ٤٤٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٦ / ٣٠١.

(٤) تقدم ﴿فِيضَعَفَهُ﴾ في سورة البقرة [٢٤٥]، والمد في نحو: ﴿لَا جَرَمَ﴾ فيها أيضاً عند الآية: ٢.

(٥) دت، ف، غ: «التنزيه».

(٦) الكتاب ٣ / ١٣٨.

فقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، أي: حقٌّ وثبت كون النار لهم واستقرارها لهم. وقيل: معناهما لا محالة ولا بُدَّ، وقيل غير ذلك. وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٤] بتخفيف الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش.

واختلَفَ في ﴿إِنِّي لَكُمُ نَذِيرٌ﴾ في قصة نوح [٢٥]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ بكسرِ الهمزةِ على إضمارِ القولِ^(١). وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ أبو عمرو و ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، وخلفٌ بفتح الهمزةِ على إضمارِ حرفِ الجرِ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسن^(٣).

وفتح ياءِ الإضافةِ من ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢٦] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ.

وأمال ﴿مَا نُرِيدُكَ﴾ الموضوعين [٢٧]، ﴿وَمَا نُرِيدُ لَكُمْ﴾ [٢٧]، و﴿لَنُرِيدَنَّ﴾ [٩١]، أبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بالتقليل. وقرأ الباقرُ بالفتح.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣١٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٧، الموضح ٢/ ٦٤٢.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٣٥٣، إيضاح الرموز ٤٤٤.

(٣) سقط: «والحسن» من غ، والمثبت هو الصواب كما في المصادر.

وقرأ ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ [٢٧] بالهمزِ أبو عمرو^(١)، أي: أولَ الرأي، بمعنى^(٢): أنه غيرُ صادرٍ عن رويّةٍ وتأملٍ، بل من أولِ وهلةٍ. وافقه الحسن واليزيدي^(٣).
وقرأ الباكون بغير همزٍ.

ويحتمل على هذه القراءة أن يكون أصله كما تقدّم، وأن يكون من بدا يبدو، أي: ظهر، والمعنى: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو تُؤمّل لعُرِفَ باطنه، وهو في المعنى كالأول^(٤).

واختلَفَ في ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ﴾ هنا [٢٨]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ووابنُ عامرٍ وشعبةٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٥)، بالفتحِ والتخفيفِ مبنياً للفاعل^(٦)، وهو ضميرٌ ﴿بَيْنَةَ﴾، ومعناه: فخفيت عليكم.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٥١٩، النشر ١/٤٠٧، الإتحاف ٢/١٢٤، وقد تقدّم في باب الهمز المفرد ٢/٨٥٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣١٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٨، الموضح ٢/٦٤٣.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ٤٤٤.

(٤) انظر في توجيهه: الحجة للفارسي ٤/٣١٧، الكشف ١/٥٢٦، الموضح ٢/٦٤٣.

(٥) انظر: الغاية: ٢٨٠، النشر ٢/٢٨٨، الإتحاف ٢/١٢٤.

(٦) انظر في توجيهه: الحجة للفارسي ٤/٣١٥، الكشف ١/٥٢٧، الموضح ٢/٦٤٣.

قال الحِكرِيُّ^(١) كالجِعبَرِيِّ^(٢): «معناه: عَمُوا عن الرحمة التي عَمِيَتْ عنهم». زاد الأوَّلُ: «فهو من باب المقلوبِ، كقولهم: أدخلتُ القبرَ زِيداً، وأدخلتُ القلنسوةَ رَأْسِي».

وافقهم ابنُ محيِصِنٍ واليزيديُّ^(٣) والحسن^(٤).
 وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا / خَلَفَ بضمِّ العينِ وتشديدِ الميمِ، والأصل: عَمَّاها اللهُ عليكم، أي: أَبْهَمَهَا عقوبةً لكم، ثم بُنِيَ الفعلُ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فحُذِفَ للعلمِ به، وهو اللهُ تعالى، وأُقيِمَ المفعولُ - وهو ضمير الرحمة - مُقامه. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ أَبِي بهذا الأصلِ^(٥): (فَعَمَّاها اللهُ عليكم).

وافقهم الأعمش^(٦).

وخرج بالتقييد بـ«هنا» موضعُ القصص [٦٦] المتفقُ على تخفيفه.
 وفتح ياء الإضافة من ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [٢٩٦] نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنُ محيِصِنٍ^(٧) واليزيديُّ.

(١) النجوم الزاهرة (خ) ٨٠/أ.

(٢) كنز المعاني (خ) ٢٢٣/ب.

(٣) في ح، غ، ش زيادة: «والمطوعي»، وهو مخالف لما في المصادر.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٥٤، إيضاح الرموز: ٤٤٥.

(٥) انظر: البحر ٥/٢١٦، بإسقاط لفظ الجلالة.

(٦) ش: «وافقهم الحسن واليزيدي والأعمش» بزيادة: «الحسن واليزيدي»، وهو مخالف لما في المصادر.

(٧) سقط من غ: «ابن محيِصِنٍ»، والمثبت هو الموافق لما في المصادر.

وفتح ياء ﴿وَلَكِنِّي أُرِيدُكُمْ﴾ [٢٩] نافعٌ والبزِّيُّ^(١) وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيديُّ.

وفتح ياء ﴿إِنِّي إِذًا لَمِنَ﴾ [٣١]، و﴿نُصِّحِي إِنْ﴾ [٣٤] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٣٤] بفتح أوله وكسر الجيم مبنياً للفاعل يعقوبُ. وافقه ابنُ محيصنٍ والمطوعيُّ.

وقرأ ﴿بري﴾ [٣٥] بالإبدال مع الإدغام أبو جعفرٍ بخُلفٍ عنه في الحالين، كوقفِ حمزةً وهشامٍ، ويجوز لهما أيضاً الإشارةُ إلى الروم والإشمام. وحُكي في ذلك: الحذفُ على وجهِ اتِّباعِ الرسمِ ولا يَصِحُّ^(٢)؛ إذ هو مُتَّحِدٌ مع الإدغام. وافقهما الأعمشُ.

وقرأ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [٤٠] بإسقاطِ الهمزةِ الأولى وتحقيقِ الثانيةِ، قالونٌ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريقِ أبي الطيبِ. وافقهم ابنُ محيصنٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ ورُويسٌ من غيرِ طريقِ أبي الطيبِ، بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ، وبه قرأ الأزرقُ في أحدِ الوجهين عنه. وقرأ في الوجه الثاني عنه بإبدالِ الثانيةِ ألفاً مع تحقيقِ الأولى.

(١) سقط: «والبزِّيُّ» من ش، ح، والمثبت هو الصواب.

(٢) ت، ص: «ولا يجوز».

وقرأ قنبلٌ من طريقِ ابنِ شنبوذٍ بحذفِ الهمزةِ الأولى وتحقيقِ الثانية، ومن طريقٍ غيره بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانية، وبتحقيقِ الأولى وإبدالِ الثانية ألفاً كالأزرق.

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوِّحٌ، بتحقيقهما. وافقهما الأعمشُ والحسن.

وكذلك الخُلفُ في ﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجِيئًا هُودًا﴾ [٥٨]، و﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجِيئًا صَالِحًا﴾ [٦٦]، و﴿إِنَّهُ وَقَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [٧٦]، و﴿جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِهًا﴾ [٨٢]، و﴿جَاءَ أَمْرُنَا نَجِيئًا شَعِيبًا﴾ [٤٠]، و﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [١٠١]، كلها في هذه السورة.

واختلَفَ في ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ هنا [٤٠]، وفي «قد أفلح» [٢٧]: فحفصٌ^(١) بتنوين ﴿كُلِّ﴾ فيهما على تقدير^(٢) مضافٍ محذوفٍ، وجعل التنوينُ عوضاً منه، أي: من كلِّ حيوان، و﴿زَوْجَيْنِ﴾ مفعول الأمر. وافقه المطوعيُّ، والحسن^(٣).

وقرأ الباقرُ بغير تنوين على الإضافة: / ﴿كُلِّ﴾ إلى ﴿زَوْجَيْنِ﴾، و﴿أَثْنَيْنِ﴾ مفعول الأمر، و﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال^(٤) من المفعول^(٥)؛ لأنه كان صفةً للنكرة، فلما قُدِّم عليها نُصِبَ حالاً. وقيل:

(١) انظر: الروضة ٧٠٨/٢، النشر ٢٨٨/٢، الإتحاف ١٢٥/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٢٤/٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٣٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٢١، المبهج ٣٥٥/٢، إيضاح الرموز: ٤٤٥.

(٤) د، ش، س، ت، ص: «الحالين».

(٥) وهو: ﴿أَثْنَيْنِ﴾ والنظم في الأصل: اثنين كائنين من كلِّ زوجين.

بل ﴿ مِنْ ﴾ زائدة، و﴿ كَلَّ ﴾ مفعول، و﴿ أَثْنَيْنِ ﴾ نعت ل﴿ زَوْجَيْنِ ﴾ على التأكيد.

واختلَفَ في ﴿ مَجْرَدِهَا وَمُرْسَلَهَا ﴾ [٤١]:

فقالون وابن كثير وابن عامر وأبو بكر، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١) بضم الميمين من غير إِمَالَةٍ في الكلمتين. وافقهم ابن محيصن^(٢).

وقرأ ورش بضم الميمين، وبالتقليل في الكلمتين، وفتح في الثانية من طريق الأزرق، لكن ظاهر عبارة «العنوان»^(٣) تقتضي فتح ﴿ مُرْسَلَهَا ﴾ لورش^(٤).

قال في «النشر»^(٥): «والصواب إدخاله في الضابط، فيمال^(٦) له بين بين بلا نظر».

وقرأ أبو عمرو بضم الميمين، وإمالة الأولى، وفتح الثانية. وافقه اليزيدي.

وقرأ حفص بفتح ميم ﴿ مَجْرَدِهَا ﴾ مع الإمالة، وضم ميم ﴿ مُرْسَلَهَا ﴾ من غير إمالة، ولم يمل حفص في القرآن غير ﴿ مَجْرَدِهَا ﴾.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٢٠١، النشر ٢/ ٢٨٨، الإتحاف ٢/ ١٢٥.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٣٥٦، إيضاح الرموز: ٤٤٥، ولم تذكر الكلمة في مفردته.

(٣) العنوان ١٠٧.

(٤) أي: فتح الألف التي بعد السين.

(٥) النشر ٢/ ٥٠.

(٦) في النشر ٢/ ٥٠: «فيؤخذ له بين بين بلا نظر».

وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ بفتح الميم في الأولى وضمَّها في الثانية مع الإمالة فيهما. وافقهم الشنوذبي عن الأعمش.
وعن المطوعي^(١) عنه فَتَحَ الميمين مع الإمالة فيهما، فالفتحُ فيهما لأنهما مِن: جَرَتْ وَرَسَتْ الثلاثيَّ، والضمُّ لأنهما من: أَجْرَى وَأرْسَى الرباعيَّ.
وعن الحسن^(٢): (مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا) بياء ساكنة فيهما بدل الألف مع كسر الراء والسين، اسما فاعلين من: أَجْرَى وَأرْسَى، وتخريجُهما على أنهما بدلان من اسم الله تعالى.

واختلِفَ في ﴿يَبِّي﴾ هنا [٤٢]، وفي يوسف [٥]، وفي لقمان ثلاثة مواضع [١٣، ١٦، ١٧]، وفي الصفات [١٠٢]:

فحفص^(٣) بفتح الياء في الستة على^(٤) أن «ابنًا» أصله: بَنَوْ فُصِرَ على بُيُوء، فاجتمعت ياء التصغير والواو التي هي لام الكلمة، فقلبت ياءً، وأدغمت فيها على حَدِّ هَيْن. ثم لحقها ياء الإضافة، فاستثقلت اجتماعها^(٥) مع الكسرة فقلبت ألفاً، ثم حُذِفَت الألفُ تخفيفاً اجتزاءً عنها بالفتحة.

(١) انظر: المبهج ٢/٣٥٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٢، إيضاح الرموز: ٤٤٥.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٦٩، النشر ٢/٢٨٩، الإتحاف ٢/١٢٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٣٣، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٠، الموضح ٢/٦٤٤.

(٥) د، ص ت، ف: «اجتماعهما». والمثبت هو الصواب، والضمير في «اجتماعها» يعود على ياء الإضافة.

وقيل: بل حُذِفَت الألفُ لالتقاء الساكنين؛ لأنه وقع بعدها راء ﴿أَرْكَبُ﴾. قال في «الدر»^(١): «وهذا تعليلٌ فاسدٌ جداً بدليلِ سقوطِها في سورة لقمان في ثلاثة مواضع: [١٧، ١٦، ١٣]، حيث لا ساكنان، وكأنَّ هذا المعلل لم يَعْلَمْ بقراءته^(٢) في غير هذه السورة. وقد نقل ذلك أبو البقاء^(٣) ولم يُنكره، وكذلك الزمخشري^(٤) انتهى.

وقرأ بالفتح كذلك هنا فقط أبو بكر. وقرأ البزِّيُّ بالفتح أيضاً ﴿يَبْتِي أَقِرَّ الصَّلَاةَ﴾ آخر لقمان [١٧]، ووافقه ابنُ محيصن^(٥). وقرأه - أعني آخر لقمان - قبلُ بسكونِ الياءِ مخففةً، حَذَفَ ياءَ المتكلم، ثم استثقل الياءَ المشددةً، فحَذَفَ الياءَ الأخيرة، وهي لامُ الكلمة، فبقيت الياءُ الأولى وهي ياءُ التصغير، ذَكَرَهُ فِي «النجوم الزاهرة»^(٦). وقرأ ابن كثير ﴿يَبْتِي لَا تُشْرِكُ﴾ الأول من لقمان [١٣] بسكونِها مخففةً أيضاً جَمْعاً بين اللغتين واتباعاً للأثر، ووافقه ابنُ محيصن، ولا خلافَ عنهما في كسرِ الياءِ مشددةً / في الحرف الأوسط من لقمان، وهو ﴿يَبْتِي إِنَّهَا﴾ [١٦].

(١) الدر المصون ٦ / ٣٣١.

(٢) الدر المصون: «بقرأة عاصم».

(٣) التبيان ٢ / ٦٩٩.

(٤) الكشف ٢ / ٣٩٦.

(٥) انظر: المبهج ٢ / ٣٥٧-٣٥٨، إيضاح الرموز: ٤٤٦، ولم تُذكَر الكلمةُ في مفردة ابن محيصن.

(٦) قوله: «ذَكَرَهُ فِي النجوم الزاهرة» زيادة من: خ، ف، غ، س، وانظر: النجوم الزاهرة (خ)

وعن المطوعي^(١) سكونها مُخَفَّفَةٌ في سورة هود [٤٢]، وكَسْرُهَا مُشَدَّدَةٌ في غيرها.

وقرأ الباقون بكسرِ الياءِ مشددةً في الستةِ الأحرَفِ على حَذْفِ الياءِ أيضاً تخفيفاً.

وقد تحصّل أن موضعَ هود [٤٢] فيه ثلاث قراءات: فتحُ الياءِ مع التشديدِ لحفصٍ وأبي بكرٍ، والسكونُ مع التخفيفِ عن المطوِّعيِّ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين.

وفي موضعِ يوسف [٥] قراءتان: فتحُ الياءِ مع التشديدِ لحفصٍ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين.

وفي أول لقمان [١٣] ثلاثُ قراءات: الفتحُ مع التشديدِ لحفصٍ، والتسكينُ مع التخفيفِ لابنِ كثيرٍ وابنِ محيصنٍ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين.

وفي ثاني لقمان [١٦] قراءتان: الفتحُ مع التشديدِ لحفصٍ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين.

وفي ثالث لقمان [١٧] ثلاثُ قراءاتٍ: الفتحُ مع التشديدِ لحفصٍ والبزِّيِّ وابنِ محيصنٍ، والتسكينُ مع التخفيفِ لقبيلٍ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين.

وفي الصافات [١٠٢] قراءتان: الفتحُ مع التشديدِ لحفصٍ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين.

(١) انظر: المبهج ٢/٣٥٧-٣٥٨، إيضاح الرموز: ٤٤٦.

وأدغم باء ﴿بَرْكَبٌ﴾ [٤٢] في ميم ﴿مَعْنَا﴾ [٤٢] للتقارُبِ في المخرج
 أبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب. وافقهم الحسن واليزيدي^(١).
 واختُلِفَ عن قالون وابن كثير وخلاد. وافقهم ابن محيصن والأعمش،
 والباقون بالإظهار.

وأشَمَّ ﴿وَقِيلَ... وَغِيضٌ﴾ [٤٤] هشامٌ والكسائي، وكذا رؤيس، وافقهم
 الحسن والشنبوذي.

وقرأ ﴿يَسْمَاءُ أَقْلَعِي﴾ [٤٤] بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واواً خالصةً
 مفتوحةً نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس. وافقهم
 ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ وروحٌ بتحقيقهما.
 وافقهم الأعمش والحسن.

وعن المطوعي^(٢) (على الجودي) [٤٤] بسكون الياء مع التخفيف،
 والجمهورُ بالتشديد.

قال ابن عطية^(٣): «وهما لغتان». قال في «الدر»^(٤): «الصواب أن يقال:
 خُفِّتْ ياءُ النَّسَبِ، وإن كان لا يجوز ذلك في كلامهم الفاشي».

(١) انظر: المبهج ٢/٣٥٩، إيضاح الرموز: ٤٤٦. انظر: الإدغام الصغير ٢/٧٦٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣٥٩، إيضاح الرموز: ٤٤٦.

(٣) المحرر الوجيز ٩/١٦٠.

(٤) الدر المصون ٦/٣٣٤.

وَضَمَّ بَاءَ (رَبُّ) [٤٥] الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ابْنَ مُحِیصِنٍ، كَمَا سَبَقَ فِي الْبَقْرَةِ [١٢٦].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [٤٦]:

فَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبُ^(١) بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ اللَّامِ، فِعْلًا^(٢) مَاضِيًا مِنْ بَابِ عَلِمَ، فَتُكْسَرُ مِيمُهُ، وَتَفْتَحُ لَامُهُ، وَ﴿غَيْرَ﴾ بِالنَّصْبِ، وَيَتَعَيَّنُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى ابْنِ نُوحٍ، وَفَاعِلٌ ﴿عَمِلَ﴾ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَ﴿غَيْرَ﴾ مَفْعُولٌ بِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١].

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَرَفْعِ اللَّامِ مَنْوَنَةً عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ، وَ﴿غَيْرَ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى / مَعْنَى أَنَّهُ ذُو عَمَلٍ، أَوْ جَعَلَ ذَاتَهُ ذَاتَ الْعَمَلِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الذَّمِّ. وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فِي الضَّمِيرِ أَوْجَهُ:

أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى ابْنِ نُوحٍ، وَيَكُونُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالمَصْدَرِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ فِي «رَجُلٍ عَدْلٍ»^(٣).

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٢، النشر ٢/٢٨٩، الإتحاف ٢/١٢٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٤١، الحجة لابن زنجلة: ٣٤١، الموضح ٢/٦٤٧.

(٣) وهي: وَضَعَ عَدْلٌ مَوْضِعَ عَادِلٍ، أَوْ حَذَفَ مَضَافٍ، أَي: ذُو عَدْلٍ، أَوْ الْمَبَالِغَةُ بِجَعْلِ الْعَيْنِ نَفْسَ الْمَعْنَى. انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٨٦.

وقيل: إنه يعود إلى السؤال المفهوم من النداء. وفيه خطرٌ عظيمٌ ينبغي تنزيه أول الرسل إلى أهل الأرض عنه، وكذا صَعَفَهُ الزمخشري^(١). واستدلَّ مَنْ قال بذلك أن في حرف عبد الله بن مسعود^(٢): (إنه عملٌ غيرُ صالحٍ سألتني)، وهذا مخالفٌ للسَّوَادِ^(٣).

ويحتمل أن يعود على تَرْكِه الركوب، أي: إنَّ تَرْكَهُ الركوبَ وكونه مع الكافرين عملٌ غيرُ صالحٍ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَلَا تَسْكُنِ﴾ [٤٦]:

فقالون وابنُ ذكوان^(٤) بفتح اللام وتشديد النون مكسورةً من غير ياء، على أن أصله^(٥) «تسألنني»، فحُذِفَتْ نونُ الوقايةِ لاجتماع النونات، وكُسِرَتْ الشديدةُ للياء، ثم حُذِفَتْ اكتفاءً بالكسرة، على أنها نونُ التوكيد، والفعلُ متصلٌ بياءِ المتكلم، فيلزم الكسر.

(١) الكشاف ٢/٣٩٩.

(٢) انظر: البحر ٥/٢٢٩.

(٣) السَّوَادُ هنا: عبارة عن رسم المصحف العثماني؛ ولعلَّ ذلك لأنه كُتِبَ بالحبر الأسود، وقد وَرَدَ فِي كُتُبِ القراءات ما يدل على ذلك، منها ما قاله الخزاعيُّ في المنتهى ١٤٢: «قال أبو الفضل: وقرأتُ على أبي الحسين أيضاً... باختيار طلحة بن مُصَرِّفٍ، وفيه ما خالف السَّوَادَ، لذلك تركناه»، وانظر: المحكم ١٩.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٢٠، النشر ٢/٢٨٩، الإتحاف ٢/١٢٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٤٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٣،

الموضح ٢/٦٤٩.

وقرأ ورش، وكذا أبو جعفرٍ بفتح اللامِ وتشديدِ النونِ مكسورةً وإثباتِ الياءِ في الوصلِ دونِ الوقفِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وهشامٌ بخُلْفٍ عنه بفتحِ اللامِ وتشديدِ النونِ مفتوحةً من غيرِ ياءٍ، على أنَّ النونَ للتوكيدِ، والفعلُ ليس متصلاً بياءِ المتكلمِ. وافقهما ابنُ محيِصن^(١).

وقرأ أبو عمرٍ وبإسكانِ اللامِ وتخفيفِ النونِ مكسورةً، وإثباتِ الياءِ في الوصلِ فقط؛ على أنَّ النونَ نونُ الوقايةِ. وافقهما اليزيديُّ والحسنُ. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بتخفيفِ النونِ مكسورةً، وحَذْفِ الياءِ في الحالينِ. وافقهما الأعمشُ.

وقرأ يعقوبُ بتخفيفِ النونِ مكسورةً، وإثباتِ الياءِ في الحالينِ. والوقفُ لحمزةً عليه بالنقلِ، وحُكي التسهيلُ بينَ بينَ، وهو ضعيفٌ جداً. وافقه الأعمشُ.

وأما موضع الكهف ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [٧٠] فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٢) بفتحِ اللامِ وتشديدِ النونِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخَلْفٌ بالتخفيفِ فيهما^(٣). وافقهما ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٤).

(١) انظر: المبهج ٢/ ٣٦٠، إيضاح الرموز: ٤٤٧.

(٢) انظر: الغاية: ٣٠٩، النشر ٢/ ٣١٢، الإتحاف ٢/ ٢٢٠.

(٣) الضمير في: «فيهما» يعود على تسكين اللام وتخفيف النون.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٧٠، إيضاح الرموز: ٤٤٧.

واتفقوا على كسرِ النونِ فيه، وإنما فَتَحَ ابنُ كثيرٍ موضعَ هود [٤٦]، دون الكهف [٧٠]؛ لأن الياءَ في هود ساقطةٌ في الرسم، فكانت قراءته بفتحِ النونِ محتملةً، بخلافِ الكهفِ فإن الياءَ ثابتةٌ في الرسم، ولا يُوافق فيها^(١) فَتَحُهَا^(٢)؛ ولذا اتفقوا على إثباتِ الياءِ إلا ما اختلفَ عن ابنِ ذكوانَ من الحذفِ في الحالين والإثباتِ في الحالين، والإثباتِ في الوصل، وحذفها في الوقف، وحذفها في الوصلِ دون الوقف.

[١/٤٨]

ووجهُ الحذفِ حملُ الرسمِ على الزيادةِ تجاوزاً / من حروفِ المدِّ ﴿السَّيْلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿الطُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولًا﴾ [الأحزاب: ٦٦] مما كُتِبَ رَسْمًا بالألف، وقُرِيَ بِحَذْفِهِ في بعضِ القراءاتِ الصحيحة^(٣)، وليس ذلك معدوداً من مخالفةِ الرسمِ.

وفتح ياءِ الإضافةِ ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾ [٤٦]، و﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ [٤٧] نافعٌ وابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وعن ابنِ محيصنٍ: ضمُّ ميمٍ (يا قوم) [٥٠]، وتقدّم في البقرة [٥٤] ذكْرُه كتشديد تاء^(٤) ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [٥٧] للبزِّيِّ وابنِ محيصنٍ بخلفِ عنهما. وقرأ ﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ [٥٠، ٦١، ٨٤] بخفضِ الراءِ وكسرِ الهاءِ - كما في الأعراف [٥٩] - الكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهما المطوعيُّ وابنُ محيصنٍ

(١) أي: في سورة الكهف.

(٢) أي: فتح النون.

(٣) انظر: سورة الأحزاب الآيات: ١٠، ٦٦، ٦٧.

(٤) أي: تقدم التشديد أيضاً في البقرة عند الآية: ٢٦٧.

من «المبهج» وفي وجه من المفردة». والوجه الثاني عنه فيها نصبُ الراءِ، وضُمُّ الهاءِ، والباقون بضمِّ الراءِ والهاءِ.

وفتح ياءِ الإضافةِ من ﴿فَطَرْنِي أَقْلًا﴾ [٥١] نافعٌ والبزِّيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وافقهم ابنُ محيصنٍ^(١).

وفتح ياءِ ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [٥١] نافعٌ وأبو عمرو و ابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

وأمال ﴿إِلَّا عَمْرِيكَ﴾ [٥٤] أبو عمرو و حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وافقهم اليزيديُّ والأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بين اللفظين والباقون بالفتح.

وفتح ياءِ ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ [٥٤] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ. وأثبت الياءَ بعد نون ﴿لَا تُنظَرُونَ﴾ [٥٥] في الحاليين يعقوبٌ، وفي الوصل الحسنُ، والباقون بحذفها في الحاليين. وخَلْفٌ ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [٥٨] مرَّ قريباً^(٢).

وأمال ﴿كُلِّ جَبَّارٍ﴾ هنا [٥٩]، وإبراهيم [١٥]، و﴿مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ بغافر [٣٥]، و﴿عَلَيْهِمْ جَبَّارٍ﴾ بـ «ق» [٤٥] أبو عمرو و ابنُ ذكوان من طريقِ الصُّوريِّ، والدُّوريُّ عن الكسائيِّ. وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالصغرى، والباقون بالفتح.

(١) في النسخ: «الأعمش»، وهو مخالف لما في المصادر، والصواب المثبت. انظر: مفردة

ابن محيصن: ١٢٤، المبهج (خ) ١٢٤/أ (وسقط من المطبوع)، إيضاح الرموز: ٢٥٠،

(٢) في سورة هود: ٤٠.

وعن الأعمش^(١) (وإلى ثمود) [٦١] بالكسر، وذهب به مذهب الحيّ والجمهور على منع الصّرفِ للعلميّة والتأنيث، ذهبوا به مذهب القبيلة. وقرأ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٦٣] بتسهيلِ الهمزة الثانية بينَ يينَ قالون، وورش من طريق الأصبهانيّ، وكذا أبو جعفر.

واختلفَ عن ورشٍ من طريق الأزرق فأبدلها قومٌ ألفاً خالصة مع المدّ المُشَبَّع لأجل الساكنين، وسهّلها آخرون بينَ يينَ، فتحصّل لورش: التسهيلُ كقالون، والبدلُ.

وقرأ الكسائيُّ بحذفِ الهمزة الثانية، والباقون بالتحقيق.

واختلفَ في ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [٦٦]، وفي «سأل» ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾

[المعارج: ١١]:

فنافعٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ بفتح الميمِ فيهما على أنها^(٢) حركةٌ بناءً لإضافته إلى غير / متمكّن. وافقهم الشنبوذِيّ.

وقرأ الباقر بالكسرِ فيهما إجراءً لـ «يوم» مُجرى الأسماء، فأعربَ وإن أُضيفَ إلى «إذ» لجواز انفصاله عنها.

وأما ﴿مِنْ فَرْعِ يَوْمِئِذٍ﴾ بالنمل [٨٩]: فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، بتنوين ﴿فَرْعٍ﴾ على إعمال المصدرِ في الظرف. وافقهم المطوعيُّ.

(١) تقدم ذكره في سورة الأعراف عند الآية: ٧٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٤٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٤،

وقرأ الباقون بغير تنوينٍ على إضافةِ الفَرْعِ إلى المفعول فيه بعد أن صيَّرَه مفعولاً على السَّعَةِ.

وفتح ميم ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلْفٌ. وافقهم الأعمش.

ويُحتمل في قراءةٍ مَنْ نَوَّنَ ما قبل ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أن تكون الفتحةُ فتحةً إعرابٍ أو فتحةً بناءً، و«إذ» مضافٌ لجملةٍ محذوفةٍ عَوَّضَ عنها التنوينُ، تقديرُه: إذ جاء أمرنا.

واختلَفَ في ﴿أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا﴾ هنا [٦٨]، وفي الفرقان ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ [٣٨]، وفي العنكبوت ﴿وَتَمُودًا وَقَدَّبَتِينَ لَكُم﴾ [٣٨]، وفي النجم ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ [٥١]:

فحفصٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوبٌ^(١) بغير تنوينٍ في الأربعة ممنوعاً من الصرفِ^(٢) للتأنيثِ والعلمية على إرادةِ القبيلة أو الأم^(٣)، وعليه أنشد^(٤):

ونادى صالحٌ ياربُّ أنزلِ
بآلِ ثمودٍ منك غداً عذاباً

ووقفوا بغير ألفٍ كما جاء منصوصاً عنهم.

وافقهم الحسن^(٥).

(١) انظر: الروضة ٢/٧١٠، النشر ٢/٢٨٩، الإتحاف ٢/١٢٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٥٣، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٤، الموضح ٢/٦٥٣.

(٣) «أو الأم» سقط من: ش، ح.

(٤) لا يُعرف قائله، وهو في الدر المصون ٦/٣٥١.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٢، المبهج ٢/٣٦٢-٣٦٣، إيضاح الرموز: ٤٤٨.

وقرأ أبوبكرٍ كذلك في النجم [٥١] فقط جمعاً بين اللغتين.
 وقرأ الباقر بالتونين مصروفاً على إرادة الحيّ أو الأب، وأنشد
 عليه^(١):

دَعَتْ أُمُّ عَمْرٍو أَمْرَ شَرٍّ عَلِمْتُهُ بِأَرْضِ ثَمُودٍ كُلِّهَا فَأَجَابَهَا

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿الْأَبْعَدَ الثَّمُودَ﴾ [٦٨]:

فالكسائي^(٢) بكسر الدال مع التونين. وافقه الأعمش^(٣). وقرأ الباقر
 بغير تنوينٍ مع فتحها.

وتحصّل لنافع وابن كثيرٍ وأبي عمرو وابن عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٍ
 بالتونين في الأولِ هنا [٦٨]، والفرقان [٣٨]، والعنكبوت [٣٨]، والنجم [٥١]،
 وبعده في ﴿لِثَمُودَ﴾ هنا [٦٨]. وافقهم ابن محيصنٍ واليزيديُّ.
 ولأبي بكرٍ عَدَمُ التونينِ في ﴿لِثَمُودَ﴾ [٦٨]، وموضع النجم [٥١]،
 والتونينُ في الثلاثة الباقية.

ولحفصٍ وحمزة، وكذا يعقوبُ بغير تنوينٍ في الخمسة، وافقهم
 الحسن.

وللكسائي التونينُ فيها كلّها. وافقه الأعمش فيها.
 وسكّن سينَ ﴿رُسُلَنَا﴾ [٦٩] أبو عمرو، ووافقه اليزيديُّ والحسنُ.

(١) لا يُعرف قائله، وهو في الدر المصون ٦/٣٥١.

(٢) انظر: المستنير ٢/٢٠٥، النشر ٢/٢٩٠، الإتحاف ٢/١٣٠.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣٦٣، إيضاح الرموز: ٤٤٨.

واختلَفَ فِي ﴿ قَالَ سَلَّمَ ﴾ هُنَا [٦٩]، وَالذَّارِيَاتِ [٢٥]:

فَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ^(١) بِكَسْرِ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ، مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ فِي السُّورَتَيْنِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَاللَّامِ، وَبِأَلْفٍ فِي السُّورَتَيْنِ.

وَهُمَا لَغْتَانِ^(٢)، كَحِرْمٍ وَحَرَامٍ، وَحِلٍّ وَحَلَالٍ، وَعَلَيْهِ / قَوْلُهُ^(٣):

مَرَّرْنَا فِقْلَنَا إِلَيْهِ سِلْمٌ فَسَلَّمَتْ كَمَا اِكْتَلَّ بِالْبَرْقِ الْغَمَامُ اللَّوَائِحُ

وَقِيلَ: بِمَعْنَى سَأَلَمَهُ، ضِدُّ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّهُ خَافَهُمْ عِنْدَ امْتِنَاعِ الْأَكْلِ، قَالَه

مَكِّي^(٤). قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٥): «وَيَقْوِيهِ مَغَايِرَةُ الْإِعْرَابِ، وَيُضْعَفُهُ تَقَدُّمُهُ^(٦) عَلَى

الامتناع».

وَخَرَجَ بِقَيْدِ ﴿ قَالَ ﴾، ﴿ قَالُوا سَلَّمَا ﴾ [٦٩] الْمَتَّفِقُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقِرَاءِ الثَّلَاثَةِ

عَشْرَ الْمَذْكُورِينَ^(٧).

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٧١، النشر ٢/ ٢٩٠، الإتحاف ٢/ ١٣٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣٥٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٦، الموضوع ٢/ ٦٥٤.

(٣) لا يعرف قائله، وهو في المحرر ٩/ ١٨٣، والبحر ٥/ ٢٤١، والدر المصون ٦/ ٣٥٢، واكتل: اتخذ إكليلاً. واللوائح: التي لاح برقها.

(٤) الكشف ١/ ٥٣٤.

(٥) كنز المعاني (خ) ٢٢٥/ ب.

(٦) أي: تقدّم السلام في الآية: ٧٠.

(٧) والرابع عشر الأعمش حيث تأتي قراءته فيما بعد.

وانتصبَ على المصدر، أي: سلّمنا عليك سلاماً، ويجوز نصبُه بـ ﴿قَالُوا﴾ على معنى: ذكروا سلاماً، وارتفع الثاني بالابتداء، أي: جوابي سلام، أو: وعليكم سلام، فهو حكايةُ قوله، وهو أبلغُ لاستمراره كرفع ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

وعن الأعمش^(١) (قالوا سلّم قال سلّم) [٦٩] بالكسرِ والسكونِ والقصرِ، ورفع الميمين فيهما في السورتين^(٢).
والجمهورُ على نصبِ الميمِ في الحرفين الأولين من السورتين ورفع الثانيين منهما، كما مرَّ.

وأمال ﴿رء آ﴾ [٧٠] بين اللفظين ورش من طريق الأزرق، وفتح الراء.
وأمال الألف السوسي، واختلَف عنه في الراء.
وقرأ ابنُ ذكوان بإمالتهما جميعاً من جميع طُرُقِه إلا ما انفردَ به زيدٌ عن الرّملي عن الصُّوري من فتح الراء وإمالةِ الهمزة، وإلا ما انفردَ به صاحب «المبهج» عن الصوريِّ من فتحهما.

وقرأ الجمهورُ عن الحلواني عن هشامٍ بفتحِ الراءِ والهمزة في القسمين، والأكثرُ عن الداخوني عنه بإمالتهما.

وقرأ أبو بكرٍ بإمالةِ الراءِ والهمزة في رواية الجمهورِ عن يحيى، وبالفتحِ فيهما في رواية الجمهورِ عن العُلَيمي، وبفتحهما من طريق «المبهج» عن أبي عون عن يحيى، وعن الرزّاز عن العُلَيمي، وبفتحِ الراءِ وإمالةِ الهمزة كما في «العنوان» في أحدِ وجهَيْهِ عن شعيبٍ عن يحيى.

(١) انظر: المبهج ٢/٣٦٣، إيضاح الرموز: ٤٤٨.

(٢) ونصُّ الذي في الذاريات (٢٥) ﴿قَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمَ﴾.

وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خلف بإمالتهما. وافقهم الأعمش.
 وقرأ بالفتح فيهما قالون وورش من طريق الأصبهاني وابن كثير وحفص،
 وكذا أبو جعفر ويعقوب، وافقهم ابن محيصة واليزيدي والحسن.
 وقرأ بمد ﴿رء آيْدِيَهُمْ﴾ [٧٠] وصلًا وورش مدًا مُشْبَعًا، عملاً بأقوى
 السبيين، وهو المدُّ لأجل الهمز بعد حرف المدِّ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾، فإن وَقَفَ
 على ﴿رء آ﴾ [٧٠] جازت الثلاثة الأوجه، بسبب تقدُّم الهمز على حرف
 المدِّ، وذهاب سببِ المدِّ بعد.

واختلِفَ في ﴿يَعْقُوبَ * قَالَتْ﴾ [٧١-٧٢]:

حفص وابن عامر وحمزة^(١) بفتح الباء.

وهل الفتح علامة نصبٍ أو جرٍ^(٢)؟ والقائلون بأنها علامة نصبٍ اختلفوا:
 فقيل: منصوبٌ عطفاً على قوله: ﴿بِإِسْحَاقَ﴾ [٧١]، قال جار الله^(٣): «وكانه
 قيل / ووَهَبْنَا له إِسْحَاقَ ومن وراء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ، على طريق قوله^(٤)»:

... .. ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٣، النشر ٢/ ٢٩٠، الإتحاف ٢/ ١٣١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣٦٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٦،
 الموضح ٢/ ٦٥٥.

(٣) الكشاف ٢/ ٤١١.

(٤) تمام البيت:

مشائِمٌ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

وهو للأخوص الرِّياحي. انظر: الكتاب ١/ ١٦٥، الخصائص ٢/ ٣٥٤، ابن يعيش

يعني أنه عَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ^(١)، فنصب، كما عَطَفَ الشَّاعِرُ عَلَى تَوْهُمٍ
وجودِ الباءِ في خبر «ليس»، فَجَرَّ، ولكنه لا ينقاس.

وقيل: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره ما دلَّ عليه الكلام، أي: وَهَبْنَا
يعقوب، وهو على هذا غيرٍ داخلٍ في البشارة، هذا تقدير سيبويه^(٢).

وقيل: هو منصوبٌ على موضعٍ ﴿يَاسَّحَقَ﴾، لأنَّ موضعه نصبٌ كقوله:
﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنصبِ عطفًا على ﴿بِرْءٍ وَسِكْرٍ﴾ [المائدة: ٦].

قال في «الدر»^(٣): «والفرق بين هذا الوجه والوجه الأول: أن الأول
ضَمَّنَ الفِعْلُ معنى «وَهَبْنَا» تَوْهُمًا، وهنا باقٍ على مدلوله من غير تَوْهُمٍ».

ومن قال بأنه مجرورٌ جَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى لفظٍ ﴿يَاسَّحَقَ﴾، وَفَتَحَهُ علامةُ
جَرِّهِ لِمَنْعِهِ الصِّرفَ بِالْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ. قال البيضاوي^(٤): «وَرُدَّ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ
وبين ما عَطَفَ بِهِ بِالظَّرْفِ».

وافقه المطوعي^(٥).

(١) قال القسطلاني عند الآية: ٩٠ من سورة يوسف رادًا على القول بالتَوْهُمِ: «وهذه
عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة الشَّبه اللفظي، ولا يقال:
للتَوْهُمِ».

(٢) لم نقف على تقديره في الآية نفسها في الكتاب، وهذا تقدير الفارسي في الحجة
٣٦٥/٤، وإنما ذكر سيبويه أمثلة كثيرة على إضمار الفعل. انظر: الكتاب ١/٢٥٧،
٢٩٧.

(٣) الدر المصون ٦/٣٥٦.

(٤) أنوار التنزيل ١/٤٧٤.

(٥) انظر: المبهج ٢/٣٦٤، إيضاح الرموز: ٤٤٩.

وقرأ الباقون بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره الظرف السابق، فقدّره الزمخشري^(١): مولود أو موجود، وقدّره غيره بكائن، أو على أنه على الفاعلية بالجارّ قبله. وهذا يجيء على رأي الأخفش^(٢)، أو على إضمارِ فعل، أي: ويحدّث من وراء إسحاق، ولا مدخل له في البشارة، أو على أنه على القطع، أي: الاستئناف، وهو راجع لأحد ما تقدّم من كونه مبتدأ وخبراً، أو فاعله^(٣) بالجارّ أو بفعلٍ مقدرٍ.

وأشَمَّ سين^(٤) ﴿سِتَّةَ بِهِمْ﴾ [٧٧] نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ. وافقهم ابنُ محيٍصن من «المفردة» - وهو الوجه الثاني عنه من «المبهج» -، والحسنُ والشنبوذِيُّ.

وقرأ ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ [٧١] بتسهيلِ الهمزةِ الأولى، وتحقيقِ الثانية، قالونٌ والبزِّيُّ، فيجري في المدَّ الوجهان من قاعدة:

وإن حرفٌ مدٌّ قبلَ همزٍ مُغيِّرٍ

لكن المدُّ أرجحُ، كما قال الشاطبي^(٥):

... .. والمدُّ ما زالَ عدلاً

وهو معنى قولِ «اليسير»: «أوجه». وافقهما ابنُ محيٍصنٍ.

(١) الكشاف ٤١١/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٥٧/٦.

(٣) في الدر المصون: «فاعلاً».

(٤) لم يراع المؤلفُ ترتيبَ الآيات.

(٥) الشاطبية: ١٧، وتمامُ الشطرِ الثاني:

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب بتسهيل الثانية بينَ بين. وبه قرأ الأزرق عنه في أحد وجهيه، والوجه الثاني عنه إبدال الثانية ياء ساكنة من جنس سابقها، وعلى هذا فيزداد في مدِّ حرف المدِّ ليحجز بين الساكنين.

وقرأ قبل من طريق ابن شنوبذ بإسقاط الأولى، وتحقيق الثانية^(١)، فيكون كالبرزي في المدِّ وعدمه، فإن قلنا: الساقطة الثانية فالمدُّ ليس إلَّا. وله أيضاً / من طريق الأكثرين تسهيل الثانية بينَ بين، وإبدالها ياء خالصة، فيزيد في حرف المدِّ، كما قدمنا لورش، فيكون له ثلاثة أوجه.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رويس من طريق أبي الطيب، بحذف الأولى وتحقيق الثانية. وافقهما يزيد و ابن محيصن من «المفردة».

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح بتحقيق الهمزتين معاً. وافقهم الأعمش والحسن.

وأمال ﴿يَوَلِّيَّ﴾ [٧٢] بين ورش والدوري عن أبي عمرو بخلف عنهما، وحمزة والكسائي، وكذا خلف بالإمالة المحضة؛ لأن الظاهر كون الألف منقلبة عن ياء المتكلم.

ووقف عليها بهاء السكت رويس.

وعن الحسن كسر التاء، وإبدال الألف ياءً، وسبق في المائة [٣١].

وقرأ ﴿ءَالِدٌ﴾ [٧٢] بتسهيل الهمزة الثانية وإدخال ألف بين الهمزتين قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر. وافقهم يزيد.

(١) ص: «وتحقيق سابقها وعلى هذا فيكون».

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني والأزرق - في أحد وجهيه عنه - وابن كثير، وكذا رويس بتسهيلها بين بين من غير ألف. وافقهم ابن محيصن. وقرأ الأزرق في وجهه الثاني عن ورش بإبدالها ألفاً خالصةً مع القصير لعروض حرف^(١) المدّ بالإبدال، وضعف السبب بتقدمه على الشرط.

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طرق الداجوني، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح بالتحقيق من غير ألف.

وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشام بالتحقيق وإدخال ألف بينهما. وعن المطوعي^(٢) عن الأعمش (شَيْخ) [٧٢] بالرفع على أنه خبرٌ بعد خبر، أو أنه خبر «إن» في معنى خبر واحد، نحو: هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ، أو خبر ﴿هَذَا﴾، و﴿بَعْلِي﴾ [٧٢] بيان أو بدل، و(شَيْخ) بدلٌ من ﴿بَعْلِي﴾، أو ﴿بَعْلِي﴾ مبتدأ، و(شَيْخ) خبره، والجملة خبرٌ الأول، أو (شَيْخ) خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو شيخ، والشيخ مقابله: عجوز. ويقال: «شَيْخَةٌ» قليلاً، كقوله^(٣):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
... ..

(١) س، د، ف، خ، ش: «حروف».

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٣٦٥، إيضاح الرموز: ٤٤٩.

(٣) عجزه:

كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً
... ..

والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات: ١٥٨، المحتسب

والجمهورُ ﴿شَيْخًا﴾ على الحال من فاعل ﴿ءَالِدٌ﴾ [٧٢]، أي: كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين^(١)؟.

ووقف على ﴿رَحِمَتْ﴾ [٧٣] بالهاءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائي، وكذا / يعقوبُ. وافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ والحسنُ. وأمالُ ﴿ضَاقَ﴾ [٧٧] حمزةُ، ووافقهُ الأعمشُ.

وأثبتَ ياءُ ﴿تُحْزِنُ﴾ [٧٨] في الوصلِ أبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهما اليزيديُّ والحسنُ. وأثبتها في الحالين يعقوبُ، وحذفها فيهما الباقيون. وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿ضَيْفَى أَيْسَ﴾ [٧٨] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ.

وعن المطوَّعي (رُسل) [٨١] بسكونِ السين، وسبق في البقرة [٦٧، ٨٧]. وضمَّ ميمَ (يا قومُ) [٧٨] ابنُ محيصةٍ، وسبق في البقرة [٥٤].

واختلِفَ في ﴿فَأَسْرٍ﴾ هنا [٨١]، وفي الحجر [٦٥]، وفي الدخان ﴿فَأَسْرٍ بَعِيدِي﴾ [٢٣]، وفي طه [٧٧]، والشعراءُ ﴿أَنَّ أَسْرٍ﴾ [٥٢]: فنافعٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفرٍ^(٢) بهمزةٍ وصلٍ تَسْقُطُ دَرَجًا، وتثبتُ مكسورةً ابتداءً، وكسِرَ «أن» للساكنين. وافقهم ابن محيصة^(٣). وقرأ الباقيون بهمزةٍ قطعٍ تَثَبَّتْ مَفْتُوحَةٌ دَرَجًا وابتداءً.

(١) انظر في التوجيه: المحتسب ١/ ٣٢٥، البحر المحيط ٥/ ٢٤٤، الدر المصون ٦/ ٣٥٧.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٢٢، النشر ٢/ ٢٩٠، الإتحاف ٢/ ١٣٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٢٤، المبهج ٢/ ٣٦٦، إيضاح الرموز: ٤٥٠.

والقراءتان^(١) مأخوذتان من لُغْتَي هذا الفعل فإنه يقال: سَرَى، ومنه ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَّ﴾ [الفجر: ٤]، وأسرى، ومنه ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾ [الإسراء: ١]. وهل هما بمعنى واحد، أو بينهما فرق؟ خلافٌ، فقيل: هما بمعنى واحد، وهو قول أبي عُبَيْدٍ. وقيل: بل «أسرى» لأول الليل، و«سرى» لآخره، وهو قول الليث^(٢).

وأما «سار» فمختصٌ بالنهار، وليس مقلوباً من سرى^(٣).

واختُلفَ في ﴿أَمْرَاتِكَ﴾ خاصةً هنا [٨١]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(٤) برفع التاء على أنه^(٥) بدلٌ من ﴿أَحَدٌ﴾ على اللغَةِ الفصحى الراجحة؛ بناءً على القولِ بأنه لم يُنَّه عن الإسراءِ، فالاستثناء من حكم الالتفات^(٦).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣٦٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٧، الموضوع ٢/ ٦٥٥.

(٢) الليث بن نصر بن سَيَّار - وقيل: غير ذلك -، الخراساني، اللغوي، النحوي، صاحب الخليل بن أحمد، قال: أملى عليَّ الخليل ترتيب كتاب «العين»، وقيل: أتمَّه بعد وفاته، وقيل: هو مصنّفه. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٤٢، معجم الأدباء ٥/ ٢٢٥٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٤) انظر: الغاية: ٢٨٣، النشر ٢/ ٢٩٠، الإتحاف ٢/ ١٣٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣٦٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٧، الموضوع ٢/ ٦٥٦.

(٦) من قوله: «بناء...» إلى قوله: «... الالتفات» زيادة من: س، خ، ف.

قال في «الدر»^(١): «وهذا الوجهُ قد رَدَّه أبو عبيد بأنه يلزمُ منه أنهم نُهوا عن الالتفاتِ إلا المرأة، فإنها لم تُنَّه عنه، وهذا لا يجوز. ولو كان الكلام: (ولا يلتفتُ) برفع (يلتفتُ)، يعني على أن تكون «لا» نافية، فيكونُ الكلامُ خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته، فإنها تلتفتُ، لكان الاستثناءُ بالبدليةِ واضحاً، لكنه لم يقرأ برفع (يَلْتَفِتُ) أحدٌ».

وقد استحسن ابنُ عطية^(٢) هذا الإلزامَ من أبي عبيد، وقال: إنه واردٌ على القولِ باستثناءِ المرأةِ من ﴿أَحَدٌ﴾، سواءَ رَفَعَتِ المرأةُ أو نَصَبَتِها.

قال العلامة السمين^(٣): «وهذا صحيح؛ فإن أبا عبيد لم يَرُدِّ الرفعَ لخصوصِ كونه رفعاً، بل لفسادِ المعنى، وفسادُ المعنى دائرٌ مع الاستثناءِ من ﴿أَحَدٌ﴾، وأبو عبيد يُخَرِّجُ النصبَ على الاستثناءِ مِنْ ﴿بِأَهْلِكَ﴾ [٨١]، ولكنه يلزمُ من ذلك إبطالُ قراءةِ الرفعِ، ولا سبيلَ إلى ذلك لتواترها».

وقد أجاب / المبرِّد^(٤): بأن النهيَ في اللفظِ لـ ﴿أَحَدٌ﴾، وهو في المعنى لِلِوْطِ عليه السلام؛ إذ التقدير: لا تَدَعُ أحداً منهم يلتفت، كقولك لخدملك: «لا يقيم أحد»، النهي لـ «أحد»، وهو في المعنى للخدادم إذ المعنى: لا تَدَعُ أحداً يقوم.

(١) الدر المصون ٦/٣٦٥.

(٢) المحرر الوجيز ٩/٢٠١.

(٣) الدر المصون ٦/٣٦٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/٣٦٦.

قال في «الدر»^(١): «فَالْجَوَابُ إِلَى أَنْ الْمَعْنَى: لَا تَدَعُ أَحَدًا يَلْتَفِتُ إِلَّا امْرَأَتَكَ فَدَعَهَا تَلْتَفِتُ. هَذَا مَقْتَضَى الْإِسْتِثْنَاءِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَدَعُ أَحَدًا يَقُومُ إِلَّا زَيْدًا، مَعْنَاهُ: فَدَعَهُ يَقُومُ. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ إِذِ الْمَحْذُورُ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ مَوْجُودٌ هُوَ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ هُنَا» انتهى.

وقال البيضاوي^(٢): «وَالأَوَّلَى جَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾ [٨١]، مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرُهَا بِاللْتَفَاتِ، بَلْ عَدَمُ نَهْيِهَا عَنْهُ اسْتِصْلَاحًا؛ وَلِذَلِكَ عَلَّمَهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [٨١] انتهى».

ويُحْتَمَلُ أَنْ الرِّفْعَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ.

قال الجعبري^(٣): «وَيُشْكَلُ بِأَنَّهَا مِنَ الْأَهْلِ، وَمَنْدَرَجَةٌ فِي ﴿أَحَدٌ﴾».

وقال في «مغني اللبيب»^(٤): «وَوَجْهُ الرِّفْعِ: أَنَّهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبْرُ وَالْمُسْتَثْنَى الْجُمْلَةُ، وَنَظِيرُهُ ﴿لَمَسَتْ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ* إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ* فَيَعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤]».

وافقه ابن محيصة واليزيدي والحسن^(٥).

وقرأ الباقر بالنصب على أنه مستثنى من ﴿بِأَهْلِكَ﴾.

(١) الدر المصون ٦/٣٦٦.

(٢) أنوار التنزيل ١/٤٧٦.

(٣) كنز المعاني (خ) ٢٢٦/أ.

(٤) مغني اللبيب ٢/٤٢٧.

(٥) انظر: المبهج ٢/٣٦٦، إيضاح الرموز: ٤٥٠.

واستشكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى، وهو أنه يلزم ألا يكون سَرَى بها، لكنَّ الفَرَضُ أنه سَرَى^(١) بها، يَدُلُّ عليه أنها التفتت، ولو لم تكن معهم لَمَا حَسُنَ الإخبارُ عنها بالالتفاتِ، فالالتفاتُ يَدُلُّ على كونها سَرَتْ معهم قطعاً.

وأجيب: بأنه لم يَسِرْ هو بها، ولكن لَمَّا سَرَى هو وبتناه تَبِعْتَهُمْ، فالتفتت.

ويدلُّ على أنه استثناءها من الأهل قراءة ابن مسعود^(٢) وسقط من مصحفه (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)، ولم يذكر قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، أو هو مستثني من ﴿أَحَدٌ﴾، وكان الأحسنُ الرفعُ إلا أنه كقراءة ابن عامر ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] بالنصب، مع تَقَدُّمِ النفي الصريح.

قال في «المغني»^(٣): «والذي أجزمُ به أن قراءة الأكثرين لا تكون مَرْجُوحَةً، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطعٌ بدليل سقوطه في آية الحجر [٦٥]، ولأن المراد بالأهل المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [٤٦].

(١) ش، ح: «أسرى»، والمثبت موافق لما في الدرالمصون.

(٢) انظر: البحر ٥/٢٤٨.

(٣) مغني اللبيب ٢/٥٩٨.

وفتح ياء ﴿إِنِّي أُرِيكُمْ﴾ [٨٤] نافعٌ والبيزيُّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ وافقهم اليزيديُّ.

وتقدّم قريباً الخُلفُ في ﴿أُرِيكُمْ﴾ [٨٤] إمالةً وفتحاً وتقليلاً^(١).

وفتح الياء من ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٨٤] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ.

وعن المُطَوِّعِيَّ (تَبَخَّسُوا) [٨٥]، و(تَعْتُوا) [٨٥] بكسرِ التاءِ فيهما، ومرّ في أمّ القرآن [٥].

وعن الحسن^(٢) (تَقِيَّةُ اللَّهِ) [٨٦] بالتاءِ المثناةِ من فوقٍ موضعَ

الموحدة.

قال البيضاوي^(٣): «وهي تقواه التي تكفُّ عن المعاصي».

والجمهورُ بالموحَّدة، أي: ما أبقاه لكم من الحلالِ بعد التنزُّه عمَّا حرَّم عليكم.

وقيل: البقية: الطاعة؛ لقوله: / ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٤٦].

ووقف عليها بالهاءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ.

وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسن.

والباقون بالتاءِ على الرسمِ.

(١) انظر: الآية ٥٤ من هذه السورة.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٣، إيضاح الرموز: ٤٥٠.

(٣) أنوار التنزيل ١/ ٤٧٨.

وقرأ ﴿أَصْلَوْتُكَ﴾ [٨٧] بالإفراد حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمشٌ.

ولا خلافٌ في رفع التاء هنا [٨٧]، وسبق في التوبة [١٠٣].

وقرأ ﴿مَا نَشَأُ إِنَّكَ﴾ [٨٧] بتحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الثانية واواً محضةً مكسورةً، نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ورويسٌ، وبتسهيلها كالياء.

ونقل ابنٌ شريح في «الكافي»: تسهيلها كالواو، ولكن نوزع فيه.

وافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ. وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وأمال ﴿إِلَى مَا أَنهَكُم عَنْهُ﴾ [٨٨] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقون.

وفتح ياء الإضافة مِنْ ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [٨٨] نافعٌ وأبو عمرو وابنٌ عامر، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ.

وعن الأعمش^(١) ضمُّ ياء (يُجْرِمَنَّكُمْ) [٨٩]، مِنْ: أجرَمَ الرباعي^(٢).

وفتح ياء الإضافة مِنْ ﴿شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ﴾ [٨٩] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ.

وفتح ياء ﴿أَرْهَطِيْ أَعْرُ﴾ [٩٢] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وابنٌ ذكوان، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ، واختلف عن هشام.

(١) انظر: المبهج ٢/٢٠٧، إيضاح الرموز: ٤٥١، وتقدم الحرف في المائة [٢].

(٢) انظر في التوجيه: المحتسب ١/٣٢٧، الدر المصون ٦/٣٧٦.

وسبق إمالة ﴿ إِنَّا لَنَرُّكَ ﴾ [٩١] قريباً^(١) كما ظهر ﴿ وَأَخَذْتُمُوهُ ﴾ [٩٢] في الإدغام الصغير^(٢) لابن كثير وحفص، وكذا رويس، لكن بخلف عنه، وبالإدغام رواه عنه أبو الطيب وابن مقسم، وبالإظهار الجمهور عن النحاس، والباقون بالإدغام.

وقرأ ﴿ مَكَانَتِكُمْ ﴾ [٩٣] بالجمع أبوبكر. وافقه الحسن، ومرّ في الأنعام [١٣٥].

وأدغم تاء ﴿ بَعَدَتْ ﴾ [٩٥] في ثاء ﴿ تَمُودٌ ﴾ أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي. وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش. لكن اختلف عن ابن ذكوان فالإدغام عنه من رواية الأخفش، والإظهار من رواية الصوري عنه، والباقون بالإظهار.

وعن الأعمش صرف (تمود) [٩٥]، وتقدّم في الأعراف [٧٣].
وأمال ﴿ زَادُوهُمْ ﴾ [١٠١] ابن ذكوان وهشام بخلف عنهما وحمزة. وافقهم الأعمش. وقرأ الباقر بالفتح، وبه قرأ ابن ذكوان وهشام في الوجه الثاني عنهما.

وأمال ﴿ خَافَ ﴾ [١٠٣] حمزة. وافقه الأعمش وسبق، كتشديد تاء ﴿ لَاتَكَلَّمْ ﴾ [١٠٥] وصلّ للبرّي وابن محيصن بخلاف عنهما في البقرة [٢٦٧].
وقرأ ﴿ يَوْمَيَاتٍ ﴾ [١٠٥] بزيادة الياء في الوصل، وحذفها في الوقف نافع / وأبو عمرو والكسائي، وكذا أبو جعفر.

(١) انظر: ٢٤٢٨/٦.

(٢) انظر: باب الإدغام الصغير ٧٥٦/٢.

وافقهم الحسن واليزيدي.

وقرأ بإثباتها في الحالين ابن كثير، وكذا يعقوب. وافقهم ابن محيصن. وحذفها الباقون في الحالين لقصد التخفيف^(١)، على حد: لا أدري، ولا أبال، اجتزأ عن الياء بالكسرة، وسيأتي إن شاء الله تعالى الخلف في كتابتها في المرسوم^(٢).

وعن الحسن^(٣) (شُقُوا) [١٠٦] بضمّ الشين استعمله متعدياً، يقال: شقاه الله تعالى، كما يقال: أشقاه الله. والجمهور بفتحها على أنه من: شقي، فعلٌ قاصر^(٤).

واختلف في ﴿سُعدُوا﴾ [١٠٨]:

فحفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف بضمّ السين. وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بفتحها.

فالضم مبني للمفعول^(٥) من سَعِدَهُ اللهُ، بمعنى أسعده الله، حكاها الفراء^(٦) عن هذيل.

(١) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٤/ ٣٧٣، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٨، الموضح ٢/ ٦٥٧.

(٢) انظر: المرسوم في آخر هذه السورة.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٣، إيضاح الرموز: ٤٥١. أي: بالبناء للمجهول.

(٤) انظر في التوجيه: الدر المصون ٦/ ٣٨٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣٧٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٤٩، الموضح ٢/ ٦٥٨.

(٦) لم نقف عليه في معانيه. انظر: الدر المصون ٦/ ٣٨٩.

وقال الجوهرِيُّ^(١): «سَعِدَ فهو سعيد كَسَلِمَ فهو سليم، وسُعِدَ فهو مَسْعُودٌ».

وقال ابن القشيري^(٢): «وَرَدَ: سَعَدَهُ اللهُ فهو مَسْعُودٌ، وأَسْعَدَهُ فهو مُسْعِدٌ. وقيل: يقال: سَعَدَهُ وَأَسْعَدَهُ، فهو مَسْعُودٌ، استغنوا باسم مفعول الثلاثي.

وحكى الكسائيُّ: أسعده الله وسعده بمعنى، يعني فَعَلَ وَأَفْعَلَ. وقال أبو عمرو بن العلاء: «يقال: سَعُدَ الرجل كما يقال: حَسُنَ»^(٣).

لكن قال مكي^(٤): «سُعِدَ بضم السين حَمَلًا على قولهم: مسعود، وهي لغة قليلة شاذة، وقولهم: «مسعود» إنما جاء على حذف الزوائد، كأنه من أسعده الله، ولا يقال: سَعَدَهُ اللهُ، وهو مثل قولهم: «أَجَنَّهُ اللهُ»^(٥) أتى على «جنه الله»، وإن كان لا يقال ذلك، كما لا يقال: سَعَدَهُ اللهُ، وضم السين بعيد عند أكثر النحويين إلا على حذف الزوائد».

(١) الصحاح (سعد) ٢/٤٨٧.

(٢) عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، أبو نصر، القشيري، النيسابوري، المفسر، النحوي، الشافعي، من مؤلفاته: «التفسير» مخطوط، (ت: ٥١٤ هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧/١٥٩، ١٦٦، سير أعلام النبلاء ١٩/٤٢٤، طبقات المفسرين للدودي ١/٢٩١، الفهرس الشامل (التفسير وعلومه) ١/١٣١.

(٣) في الدر المصون: «يقال: سَعِدَ الرجل كما يقال: جُنَّ».

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٥٥-٣٥٦.

(٥) زاد في المشكل، والدر المصون: «فهو مجنون»، وفي ص، د: «أَجَبَهُ اللهُ أتى على حبه الله».

وقال أبو البقاء^(١): «وهذا غير معروف في اللغة ولا هو مقيس، والفتح على البناء للفاعل من اللازم».

وعن ابن محيصن^(٢) (لَمْوْفُوهم) [١٠٩] بسكون الواو وتخفيف الفاء من أوفى. والجمهور بفتح الواو، وتشديد الفاء، من وقاه مشدداً.

واختلَفَ في ﴿وَأَنَّ كَلًّا﴾ هنا [١١١]، وفي ﴿لَمَّا﴾ هنا [١١١]، و«يس» [٣٢]، والزخرف [٣٥]، والطارق [٤]:

فنافع وابن كثير^(٣) بتخفيف نون ﴿إِنْ﴾، وميم ﴿لَمَّا﴾ هنا، على^(٤) إعمال ﴿إِنْ﴾ المخففة، وهي لغة ثابتة عن العرب.

قال سيبويه^(٥): «حَدَّثَنَا مَنْ نَقَى بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَمْرَأَ لِمَنْطَلَقٌ».

وهذا مذهب البصريين^(٦)، يعني أن هذه الأحرف إذا خُفِّفَ بعضها جاز أن تعمل، وأن تهمل، كـ «إِنْ»، والأكثر الإهمال.

(١) التبيان ٢/ ٧١٥.

(٢) انظر: المبهج ٢/ ٣٦٨، إيضاح الرموز: ٤٥١.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٧١٣-٧١٤، النشر ٢/ ٢٩٠-٢٩١، الإتحاف ٢/ ١٣٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤/ ٣٨٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٠،

الموضح ٢/ ٦٥٨.

(٥) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٦) غ: «سيبويه». انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥، مغني اللبيب ١/ ٢٤.

وقد أجمع عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ / في أول يس [٣٢]، وبعضها يجب إعماله، كـ «أَنْ» بالفتح، و«كَأَنَّ»، ولكنهما لا يعملان في مُظْهِرٍ، ولا ضميرٍ بارزٍ إلا ضرورةً، وبعضها يجب إهماله عند الجمهور، كـ «لكن».

وأما الكوفيون فيوجبون الإهمال في «إِنْ» المخففة، والسماع حجةٌ عليهم، بدليل هذه القراءة المتواترة.

وأما «لَمَّا» في هذه القراءة، فاللام فيها لامٌ: «إِنْ» الداخلة في الخبر، و«ما» يجوز أن تكون موصولةً بمعنى: «الذي» واقعةً على مَنْ يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، فأوقع «ما» على العاقل، واللام في ﴿لِيُؤْفِيَنَّهُمْ﴾ [١١١] جوابٌ قسم مضمرة، والجملة من القسم وجوابه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإن كلاً للذين والله ليؤفيناهم.

ويجوز أن تكون «ما» نكرةً موصوفةً، والجملة القسمية وجوابها صفةٌ لـ «ما». والتقدير: وإن كلاً لخلق، أو لفريق، والله ليؤفيناهم. والموصول وصلته، أو الموصوف وصفته خبرٌ لـ «إِنْ».

وافقهما ابن محيصة^(١).

وقرأ أبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب وخلفٌ بتشديد ﴿إِنَّ﴾، وتخفيف ﴿لَمَّا﴾، قال في «الدر»^(٢): «وهي قراءة واضحة جداً، فإنها «إِنْ»

(١) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٢٤، المبهج ٢/٢٦٨، إيضاح الرموز: ٤٥٢.

(٢) الدر المصون ٦/٤١٢.

المشددة عَمَلَتْ عَمَلَهَا، واللامُ الأولى لامُ الابتداءِ الداخلةُ على خبر «إِنَّ»،
والثانية جوابُ قسمٍ محذوفٍ، أي: وَإِنَّ كَلًّا لِلَّذِينَ، واللهُ لِيُؤْفِينَهُمْ، وقد
تقدَّمَ وقوعُ «ما» على العقلاء». وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةُ، وكذا أبو جعفرٍ بتشديدهما^(١) على أَنَّ
«إِنَّ» المشددة على حالها؛ فلذلك نُصِب ما بعدها على أنه اسمها.
وأما «لما» فذهب الفراء^(٢) وجماعة من نحاة البصرة والكوفة أَنْ الأصل
«لِمَنْ ما» بكسر الميم، على أنها مِنْ الجارَّةِ دَخَلَتْ على «ما» الموصولة أو
الموصوفة، أي: لِمَنْ الذين والله لِيؤْفِينَهُمْ، أو لِمَنْ خَلَقَ اللهُ لِيؤْفِينَهُمْ، فلما
اجتمع النونُ ساكنةً قبل ميمٍ وَجَبَ إدغامُها فيها، فقلبتْ ميمًا، وأدغمت،
فصار في اللفظِ ثلاثُ ميمات، فخُففت الكلمةُ بحذفِ أحدها، فصار اللفظُ
كما ترى: لِمَا.

وقال نصر بن علي الشيرازي: «وُصِلَ «مِنْ» الجارة بـ «ما» فانقلبت النون
أيضاً ميمًا للإدغام، فاجتمعت ثلاثُ ميماتٍ، فحُذِفَتْ إحداهنَّ، فبقي: لِمَا
بالتشديد»^(٣).

وقد عيَّن المهدوي^(٤) المحذوفة، فقال: «حُذِفَت الميمُ المكسورة،
والتقدير: لِمَنْ خَلَقَ اللهُ لِيؤْفِينَهُمْ».

(١) أي: بتشديد النون في: «إِنَّ»، والميم في: «لما».

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٢٩.

(٣) انظر: الموضح ٢/٦٦٠.

(٤) انظر: شرح الهداية ٢/٣٥٤.

وذهب مكِّي^(١) والمهدوي^(٢) إلى أنَّ الأصل: «لَمَنْ ما» بفتح ميم «مَنْ» على أنها موصولة أو موصوفة، و«ما» بعدها مزيدة. قال: «فُقِلَّتِ النونُ ميماً وأُدغمتُ في الميمِ التي بعدها، فاجتمعت ثلاثُ ميمات، فحُذفتُ / الوسطى منهنَّ، وهي المُبدلة من النونِ فقيل: لَمَّا.

[١/٥٣]

قال مكِّي^(٣): «والتقدير: وإنَّ كلاً لخلقٍ^(٤) ليوفينهم ربُّك أعمالهم، فرجع إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف».

قال المازني^(٥): «وقيل: أصلها بالتخفيف، فتثقلَ في الوقف، لما أرادوا الوقف، كما يُشَدُّ الموقوفُ عليه في بعض اللغات، ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف».

ووافقهم الشنبوذي عن الأعمش.

وقرأ أبو بكرٍ بتخفيفِ النونِ وتشديدِ الميم. قال الجعبري^(٦): «جعل «إنَّ» نافيةً كـ«ما» و«لَمَّا» كـ«إلَّا»». قال الخليل وسيبويه^(٧): «هُذَلِيَّةٌ، تقول:

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٥٦.

(٢) انظر: شرح الهداية ٢/٣٥٤.

(٣) مشكل القرآن وإعرابه: ٣٥٦.

(٤) في مشكل إعراب القرآن: «لمن خلقي».

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٤١٠. وقوله: «قال المازني» لم يرد في: ش، ح، غ، وقوله: «قيل» ليس في الدر.

(٦) كنز المعاني (خ) ٢٢٦/ب.

(٧) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قولهم: أفسمتُ عليك إلا فعلتُ ولمَّا فعلتُ... ولكنهم أجازوا هذا، لأنهم شبهوه بـ: نَشَدْتُكَ اللهُ». الكتاب ٣/١٠٥.

نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ». وأصله: ما أسألك إلا فعلك، و﴿كَلَّا﴾ منصوب بمُفَسِّرٍ بقوله: ﴿لِيُؤْفِقْتَهُمْ﴾، أي: وما كلاً ليوفين^(١) ليوفينهم. وافقه الحسن^(٢).

وعن المطوعي^(٣) تخفيف: «إِنْ»، ورفع «كل»، وتشديد «لَمَّا» على أنها «إِنْ» النافية، و«كل» مبتدأ، و«لما» مشددة بمعنى إلا، و﴿لِيُؤْفِقْتَهُمْ﴾ جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وذلك القسمُ وجوابُه خبرُ المبتدأ، وهي قراءةٌ جَلِيَّةٌ واضحةٌ، كما قرؤوا كلهم ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]، ومثله: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وحكم ﴿لَمَّا﴾ بالطارق [٤]، كموضع هود [١١١] تشديداً وتخفيفاً للمذكورين.

وأما موضع يس ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [٣٢] فمشددة لابن عامرٍ وعاصمٍ وحمزة، وكذا ابنُ جَمَازٍ على أن «لما» بمعنى إلا، و«إِنْ» نافية، وكلُّهم رَفَعٌ بالابتداء^(٤)، خبرُه تاليه، أي: «وما كلُّ إلا».

وافقهم الحسن.

وحفَّفه نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوبُ وابنُ وردانٍ وخلفٌ، على أن «إِنْ» مخففةٌ ومُلغاةٌ، واللامُ الفارقة، و«ما» فاصلة.

(١) سقطت من: د، ص، وفي الدر ٦/٤٠٨: «وإن كلاً إلا ليوفين ليوفينهم».

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٣.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣٦٨-٣٦٩، إيضاح الرموز: ٤٥٢.

(٤) أي: كلهم رَفَعٌ لفظ «كل».

وافقهم ابنٌ محيصن واليزيديُّ والأعمشُ.
 وَأَمَّا ﴿لَمَّا تَمَعُ الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا﴾ في الزخرف [٣٥] فقراً نافعٌ وابنٌ كثير
 وأبو عمرو وابنٌ ذكوان، وكذا ابنٌ وردانٌ ويعقوبٌ وخلفٌ بالتخفيف.
 وافقهم ابنٌ محيصن واليزيديُّ.
 وشدده هشامٌ بخلفٍ عنه، وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا ابنٌ جَمَّاز.
 وافقهم على التشديدِ الحسنُ والأعمشُ.

واختلِفَ في ﴿وَرُلَقَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [١١٤]:

فأبو جعفر^(١) بضمِّ اللامِ جمع: زُلْفَةٌ، والضمُّ للإتباع، كما قالوا: بُسْرَةٌ
 وبُسْر، بضمِّ السينِ إتباعاً لضمِّه الباء^(٢)، أو أنه اسمٌ مفردٌ على هذه الزنَّة،
 كعُنق ونحوه، أو جَمْعُ زَلِيفٍ.
 قال أبو البقاء^(٣): «وقد نُطِقَ به»، يعني أنهم قالوا: زَلِيفٌ، وفعلٌ يُجمع
 على فُعَلٍ نحو: رَغِيفٌ ورُغْفٌ، وقَضِيبٌ وقُضْبٌ.
 وافقه الشنوذبيُّ^(٤).

/ وعن الحسنِ وابنِ محيصن^(٥) بإسكانِ اللامِ، ويُحتملُ أن يكونَ مخفِّفاً

[ب/٥٣]

(١) انظر: المستنير ٢/٢٠٧، النشر ٢/٢٩١، الإتحاف ٢/١٣٦.

(٢) انظر في التوجيه: المحتسب ١/٣٣٠، البحر المحيط ٥/٢٧٠، الدر المصون
 ٤٢٠/٦.

(٣) التبيان ٢/٧١٨.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٧٠، إيضاح الرموز: ٤٥٢.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٤، مفردة الحسن: ٣٢٤.

من ضمّ العين، فيكون فيه ما تقدّم، ويُحتمل أنه سكون أصل، فيكون من باب اسم الجنس، نحو: بُسْرَة وبُسْر من غير إتياع^(١).
 وقرأ الباقون بفتح اللام جمع زُلْفَة بسكون اللام نحو: عُرفَ في جمع عُرفَة، وظلمَ في جمع ظلمَة.

وكلُّهم نونٌ إلا ابن محيصن في وجه ثانٍ من «المبهج»^(٢)، فيكون وزنه «حُبلى» على صفة الواحدة المؤنثة اعتباراً بالمعنى؛ لأن المعنى: على المنزلة الزلّفى أو الساعة الزلّفى، أي: القريبة.
 وقد قيل: إنه يجوز أن يكون قد أُبدل التنوين ألفاً، ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف، فإنه يقرأ بسكون اللام، وهو مُحتملٌ.

واختلّف في ﴿بَقِيَّةٍ﴾ [١١٦]:

فابن جَمَّاز^(٣) بكسر الباء، وإسكان القاف، وتخفيف الياء. وقرأ الباقون بفتح الباء وكسر القاف وتشديد الياء.
 وسهّل همزة ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١١٩] الثانية، وأبدل همزة ﴿فَوَادِكْ﴾ [١٢٠] واواً مفتوحةً ورشاً من طريق الأصبهاني.

(١) انظر: الدر المصون ٦/٤٢٠، والتمثيل المثبت من: ت، وفي باقي النسخ: «بُسْر وبُسْر».

(٢) المبهج ٢/٣٧٠.

(٣) انظر: الكامل (خ) ٢٠٥/أ، المصباح (خ) ٣٦٦/أ، النشر ٢/٢٩٢، الإتحاف

وقرأ ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾ [١٢٣] ببناء ﴿يُرْجَعُ﴾ للمفعولِ نافعٌ وحفصٌ (١).

وقرأ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] بالخطابِ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ، على إسنادِهِ إلى المخاطبينِ مناسبةً (٢) لقوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ [١٢١]، و﴿أَنْتَظِرُوا﴾ [١٢٢]. وافقهم الحسن (٣).

وقرأ الباقرُ بالغيبِ رُجوعاً إلى قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٢١]. وتقدّم التنبيهُ عليه في الأنعام [١٣٢]، ويأتي موضعُ آخِرِ النمل [٩٣]، فيها إن شاء الله تعالى، وبه القوةُ والحولُ.

وفي هذه السورة من ياءاتِ الإضافةِ ثماني عشرة، ومن الزوائدِ أربع (٤)، وكلُّ في محلِّه مذكورٌ.

وفيها من الإدغامِ الكبيرِ سبعةٌ وعشرون (٥).

* * *

(١) تقدم في سورة البقرة عند الآية: ٢٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٣٨٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٣، الموضح ٢/ ٦٦٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٣، إيضاح الرموز: ٤٥٣.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٢٩٢، الإتحاف ٢/ ١٣٨.

(٥) انظر: الإدغام الكبير: ٢١٤، التلخيص للطبري: ٢٩٢، الروضة ١/ ٢٨٩، الكنز ٥١١/٢.

المرسوم

﴿أَلَا إِنَّ تَمُودًا﴾ [٦٨] بالألف في الإمام كبقية الرسوم، وكذا في الفرقان

[٣٨]، والعنكبوت [٣٨]، والنجم [٥١].

وهذا مما رُسِمَ على اللفظ^(١)، فوجه الألف في هذه المواضع الدلالة على جواز الصّرف، وعَدَمُها في غيرها الدلالة على منعه، فالمنون قياسيٌّ وغيره اصطلاحِيٌّ.

وقولُ أبي عبيد^(٢): «لولا مُخالفةُ الكتابِ ما كان الوجهُ إلا المنع»، تعقبه الجعبريُّ^(٣) فقال: «فيه نظر؛ لأنَّ مثلَ هذه المخالفةِ ثابتةٌ باتفاقٍ، وسَوَى سيبويه^(٤) بين الأمرين بالاعتبارين».

وكتبوا ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [٥٥] بالياء^(٥).

وكتبوا صورةَ الهمزةِ واوًا في ﴿نَشْتَوْا إِنَّكَ﴾ [٨٧] مع / حذفِ الألفِ

قبلها، وزيادة ألف بعدها^(٦).

(١) انظر: المقنع: ٤١، مختصر التبيين ٣/ ٦٩٠، الوسيلة: ٢٥٢، الجميلة ٤٣١.

(٢) انظر: الوسيلة ٢٥٣.

(٣) انظر: جميلة أرباب المقاصد ٤٣٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٥٢.

(٥) انظر: المقنع: ٤٥، مختصر التبيين ٢/ ٢٢٢.

(٦) انظر: المقنع: ٥٨، مختصر التبيين ٣/ ٦٩٧، الوسيلة: ٣٧٨، الجميلة ٦١١.

وَكُتِبَ فِي مِصْحَفِ أَبِي ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [١٠١] بِيَاءٍ بَعْدَ الْجِيمِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا^(١)، وَكَذَا ﴿جَاءَ تَهُمَّ﴾ الْمَسْنَدُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ الْغَائِبِينَ، نَحْوُ: ﴿جَاءَ تَهُمَّ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا﴾ [إبراهيم: ٩].

وَكَذَا كُتِبَ فِي الْمِصْحَفِ الْمَكِّي ﴿جَاءَ﴾ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ الْغَائِبِينَ الْمَرْفُوعِ، أَوْ مَنْصُوبِهِمْ نَحْوُ: ﴿جَاءَ وَأَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿وَجَاءَ وَعَلَى﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ هُمْ مَا﴾ [البقرة: ٨٩]، ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾ [ص: ٤]، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الصف: ٦]، وَوَجْهُهُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَكُتِبَ ﴿يَوْمَ رِيَاتٍ﴾ [١٠٥] بِالْيَاءِ فِي بَعْضِهَا، وَبِحَدْفِهَا فِي الْأُخْرَى^(٢)، وَفِي مِصْحَفِ أَبِي إِثْبَاتُهَا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ السَّمِين^(٣): «وَهُوَ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهَا لَا مُ الْكَلِمَةِ، وَإِنَّمَا حَدَفُوهَا فِي الْقَوَافِي وَالْفَوَاصِلِ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ وَقُوفٍ، وَقَالُوا: لَا أَدْرِي، وَلَا أَبَالِ». وَقَالَ جَارِ اللَّهِ^(٤): «إِنَّ الْاجْتِرَاءَ بِالْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ كَثِيرٌ فِي لُغَةِ هَذِيلِ».



(١) انظر: المقنع: ٦٦، الوسيلة: ٤٠٤، الجميلة: ٦٤٥، فجاء الرسم هكذا: «جياً».

(٢) انظر: المقنع: ٣١، ١٠١، مختصر التبيين ٣/ ٧٠١، الوسيلة: ٣٢٩، الجميلة: ٥٥٦.

(٣) الدر المصون ٦/ ٣٨٧.

(٤) الكشف ٢/ ٤٢٩.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع نون ﴿وَأَنْ﴾ عن ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٤]، و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [٢٦]، وهما الرابع والخامس من العشرة المتفق على قطع «أَنْ» فيها عن «لا» النافية^(١).

واتفقوا أيضاً على وصل «إِنْ» الشرطية بـ«لَمْ» في قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ هنا [١٤]، وعلى قطع ما عداه^(٢) نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [القصص: ٥٠].



(١) انظر: مرسوم سورة الأعراف .

(٢) انظر: المقنع: ٧٠، مختصر التبيين ٣/٦٧٩، الوسيلة: ٤١٨، الجميلة ٦٦٩.

هاء التأنيث التي كتبت تاءً

اتفقوا على رسم ﴿رَحِمَتْ اللهُ﴾ بالتاء هنا [٧٣]، كالبقرة [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، ومريم [٢]، وموضعي الزخرف^(١) [٣٢].
وعلى كتابة ﴿بَقِيَّتُ اللهُ﴾ بالتاء هنا [٨٦] فقط، وعلى الهاء في غيره^(٢)، نحو: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ﴾ بالبقرة [٢٤٨].

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

(٢) انظر: المقنع: ٨١، مختصر التبيين ٣/٦٩٦، الوسيلة ٤٤٩، الجميلة ٧١١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الر﴾ [١] ك، أو ت: على قول ابن عباس^(١)، معناه: أنا الله أعلم^(٢)، وكذا إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا ﴿الر﴾؛ لأنها جملة مستقلة بنفسها، ن: على جعل ﴿الر﴾ مبتدأ، خبره ﴿كُتِبَ﴾.
﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [٢] ك، أي: لئلا تعبدوا، فهو متعلق بالسابق، وعلى قول البيضاوي^(٣): «إنه يجوز أن يكون كلاماً مبتدأً للإغراء على التوحيد، أو الأمر بالتبرؤ من عبادة الغير، كأنه قيل: ترك عبادة غير الله بمعنى / الزموها أو اتركوها تركاً»، يكون^(٤) الوقف على ﴿خَيْرٍ﴾ [١]، لكني لم أره منصوباً، والله أعلم.

نعم قال الجعبري: ﴿خَيْرٍ﴾ [١] ت^(٥)، ك ﴿بَشِيرٍ﴾ [٦] [٢]، و ﴿كُلِّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [٣]، و ﴿يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [٣]، و ﴿قَدِيرٍ﴾ [٤]، و ﴿لَيْسَتْ خَفْؤُا مِنْهُ﴾ [٥]، و ﴿يُعْلِنُونَ﴾ [٥] ك.

(١) انظر: المكتفى ٣٠٢.

(٢) تقدم تخريجه ١٦٤٣/٤.

(٣) أنوار التنزيل ١/٤٦٠-٤٦١.

(٤) قوله: «يكون» مرتبط بقوله: «وعلى قول البيضاوي».

(٥) الذي في وصف الاهتداء ٢/٢٧١: «ف»، أي: الكافي.

(٦) سقطت الكاف من: ف، غ، ص، س، ت.

﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٥] ت. و ﴿ وَمُسْتَوَدَعَهَا ﴾ [٦]، و ﴿ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [٦]، و ﴿ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [٧]، و ﴿ سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [٧]، و ﴿ مَا يَحْسِبُهُ ﴾ [٨]، و ﴿ يَسْتَهْرِئُونَ ﴾ [٨]، و ﴿ كَفُورٌ ﴾ [٩]، و ﴿ أَلْسِنَاتٌ عَنِّي ﴾ [١٠] ك، أو ﴿ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [٦] ت.

﴿ فَخُورٌ ﴾ [١٠] ك: على جعل ﴿ إِلَّا ﴾ بمعنى لكن، ﴿ الَّذِينَ ﴾ مبتدأ، خبره ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [١١]، ن: على جعل الاستثناء من الإنسان؛ لأن المراد به الجنس، فإذا كان مُحَلَّى باللام أفاد الاستغراق، وحينئذ فالوقف على قوله: ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [١١]، وأما على التأويل الأول فالوقف بعد ﴿ فَخُورٌ ﴾ [١٠] على ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [١١].

﴿ مَعَهُ مَلَكٌ ﴾ [١٢]، و ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [١٢] ك. ﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [١٢] ك أو ت، و ﴿ أُمَّ ﴾ بمعنى بل، فيما قاله الزجاج^(١). وقيل: المراد أَيْكَدُّبُونَكَ فيما آتيتهم به من القرآن أم يقولون: افتريته، وحذف أَيْكَدُّبُونَكَ؛ لأنَّ ﴿ أُمَّ يَقُولُونَ ﴾ [١٢] يدل على الاستفهام المحذوف. وردّه علي بن عيسى^(٢)، وجزم بأنَّ ﴿ أُمَّ ﴾ هنا هي المنقطعة، لا المعادلة، ولم يذكُر البيضاوي^(٣) غيره.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١/٣.

(٢) انظر: المرشد ٢٣١/٢. وعلي بن عيسى هو: الرماني، وقد تقدّم.

(٣) أنوار التنزيل ٤٦٣/١.

﴿ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [١٣]، و﴿ إِلَٰهُوَ ﴾ [١٤] ك. ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [١٤] ت عند العَمَّاني^(١) كالداني^(٢)، كامل عند الجَعْبَرِي^(٣). ﴿ لَا يَبْخَسُونَ ﴾ [١٥] ت أيضاً. ﴿ إِلَّا النَّارُ ﴾ [١٦] ك. ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٦] ت. ﴿ شَاهِدْ مِنْهُ ﴾ [١٧] ك، أي: شاهد من الله بصحته وهو جبريل، أو لسان الرسول عليه الصلاة والسلام.

﴿ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [١٧] ك. ﴿ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [١٧] ت. ﴿ فَالْتَارُ مَوْعِدُهُ ﴾ [١٧] ك. ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٧] ت. ﴿ كَذِبًا ﴾ [١٨]، و﴿ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [١٨]، و﴿ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [١٩]، و﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [٢٠]، و﴿ يُضَعِفُ لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ [٢٠]، و﴿ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [٢٠]، و﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٢١] ك، وقيد الداني^(٤) كونَ الْعَذَابِ ﴿ كَافِيًا ﴾^(٥)، بجعلِ «ما» بعدها نافيةً.

﴿ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴾ [٢٢] ت^(٦). ﴿ الْجَنَّةَ ﴾ [٢٣] ك. ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٢٣] ت. ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ [٢٤] ك. ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ [٢٥] ت^(٧): على قراءة كسرِ همزةِ التالي على إضمارِ القولِ بتقدير: فقلنا له:

(١) انظر: المرشد ٢/ ٢٣١.

(٢) المكتفى ٣١٤.

(٣) وصف الابهتداء ٢/ ٢٧٢.

(٤) المكتفى ٣١٤.

(٥) أي: الوقف على ﴿ الْعَذَابِ ﴾ كاف.

(٦) غ: «ك».

(٧) ح، ش: ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ ك، ﴿ إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ ت، ت، ص، د: ﴿ تَذَكَّرُونَ إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ ك.

قل إني أو فقال: إني، ن: على النصب^(١) للتعلّق بما تقدّم. قاله العمّاني^(٢)
/ كابن الأنباري^(٣)، وتعبّه^(٤) الداني^(٥) بأنّ كسرّها بتقدير: فقال، فهي
محكيّة بعد القولِ فهي في كلا الوجهين متعلّقة بالإرسال. انتهى.

﴿عَذَابٌ يَوْمَ إِلِيمٍ﴾ [٢٦]، و﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [٢٧]، و﴿كَذِيبِينَ﴾ [٢٧]،
و﴿لَهَا كَرهُونٌ﴾ [٢٨]، و﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [٢٩]، و﴿تَجْهَلُونَ﴾ [٢٩]، و﴿إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾
[٣٠]، و﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣٠]، و﴿وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [٣١] ك.

﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [٣١] ك عند الداني^(٦)، ليس بالجيد عند العمّاني^(٧)،
ونسب الوقف عليه للعوامّ، وعلل بأنّ قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ﴾
[٣١] جوابه ﴿إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [٣١]، وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾
[٣١] اعتراض، ولكنه أجاز له طول الكلام. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٣١] أك^(٨) من
سابقه عند الداني^(٩)، ت عند العمّاني^(١٠).

(١) أي: على قراءة فتح همزة ﴿أَنِّي﴾.

(٢) المرشد ٢/ ٢٣٤.

(٣) الإيضاح ٢/ ٧١١.

(٤) أي: تعقب الداني ابن الأنباري.

(٥) المكتفى: ٣١٥.

(٦) المكتفى: ٣١٥.

(٧) المرشد ٢/ ٢٣٥.

(٨) بمعنى: أكفى.

(٩) انظر: المكتفى: ٣١٥.

(١٠) انظر: المرشد ٢/ ٢٣٥.

﴿ مِنْ الصّٰدِقِيْنَ ﴾ [٣٢]، و ﴿ بِهٖ اَللّٰهُ اِنْ شَاءَ ﴾ [٣٣]، و ﴿ بِمَعَجِزِيْنَ ﴾ [٣٣]،
و ﴿ اَنْ يُعْوِيْكُمْ ﴾ [٣٤]، و ﴿ تُرْجَعُوْنَ ﴾ [٣٤] ك، أو الأخيرت. ﴿ مِمَّا تُجْرِمُوْنَ ﴾
[٣٥] ت^(١). ﴿ اِلَّا مَنْ قَدَّءَ اَمْنًا ﴾ [٣٦]، و ﴿ يَفْعَلُوْنَ ﴾ [٣٦]، و ﴿ وَوَحِيْنًا ﴾ [٣٧]،
و ﴿ مُّعْرِضًا ﴾ [٣٧]، و ﴿ سَخِرُوْا مِنْهُ ﴾ [٣٨]، و ﴿ كَمَا سَخَّرُوْنَ ﴾ [٣٨] ك.
﴿ فَسَوْفَ تَعْمَلُوْنَ ﴾ [٣٩] ك: على ما نقله الداني^(٢) عن الفراء^(٣) أنه أجاز
أن يكون ﴿ مَن ﴾ [٣٩] في موضع رفع بالابتداء، والخبر ﴿ يُخْزِيْهِ ﴾ [٣٩]،
ن: على ما في «المرشد»^(٤) أنها في موضع نصبٍ مفعولٌ لـ ﴿ تَعْمَلُوْنَ ﴾،
﴿ عَذَابٌ مُّقِيْمٌ ﴾ [٣٩] ك. ﴿ وَفَارَ التَّنُوْرُ ﴾ [٤٠] ن؛ لتعلُّق ما بعده به.
﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجِيْنَ اٰثْنِيْنَ ﴾ [٤٠]، ك عند الداني^(٥)، و يُبْتَدَأُ ﴿ وَاَهْلَكَ ﴾
[٤٠]، وخرَّجه غير الداني على أن معناه: وأهلك من الهلاك، كأنه قال:
أهلك سائرهم إلا قوماً منهم، فإنه أنقذهم، وأخلصهم^(٦) من الغرق، لكنه
ضَعَّف. أو الوقفُ على ﴿ وَاَهْلَكَ ﴾ [٤٠]، وإليه ذهب أبو حاتم^(٧)، ولم يُجِدْهُ
العَمَّانِي^(٨)؛ لأجل حرف الاستثناء بعده.

(١) غ: «ك».

(٢) انظر: المكتفى: ٣١٥.

(٣) لم نقف عليه.

(٤) انظر: المرشد ٢/٢٣٦.

(٥) المكتفى: ٣١٦.

(٦) في س: و«خلصهم».

(٧) انظر: القطع ١/٣١٨، المرشد ٢/٢٣٧.

(٨) المرشد ٢/٢٣٧، وفيه: «ولا أراه جيداً»، والمثبت من ش، ح، وسائر النسخ: «يُجِدُّهُ».

﴿ وَمَنْ ءَامَنَ ﴾ [٤٠] أكَ^(١) من سابقه. وقال في «المرشد»^(٢): ت. ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [٤٠] ت أيضاً. ﴿ وَمُرْسَلَهَا ﴾ [٤١]، و﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٤١]، و﴿ كَالْجِبَالِ ﴾ [٤٢]، و﴿ مَعَ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٤٢]، و﴿ مِنْ الْمَاءِ ﴾ [٤٣]، و﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [٤٣]، و﴿ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ [٤٣]، و﴿ أَقْلَعِي ﴾ [٤٤] ك، أو ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٤١] ت. و﴿ عَلَى الْجُودِيَّ ﴾ [٤٤] ك عند أبي حاتم^(٣)، ن عند ابن الأنباري^(٤)؛ للنسق بعده على ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [٤٤]. ورجح في «المرشد»^(٥) أنه للاستئناف، لا للعطف.

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٤] ت. ﴿ الْحٰكِمِينَ ﴾ [٤٥] ك. ﴿ إِنَّهُ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [٤٦] ك. قال العماني^(٦): «على الأحوال كلها». ﴿ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [٤٦]، و﴿ مِنْ الْجَاهِلِينَ ﴾ [٤٦]، و﴿ مِنَ الْخٰسِرِينَ ﴾ [٤٧]، و﴿ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ [٤٨]، و﴿ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ [٤٨]، و﴿ نُوحِيهَا إِلَيْكَ ﴾ [٤٩]، و﴿ مِنْ قَبْلِ هٰذَا ﴾ [٤٩] ك، ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٩] ت.

﴿ مُفْتَرُونَ ﴾ [٥٠]، و﴿ أَجْرًا ﴾ [٥١]، و﴿ فَطَرَنِي ﴾ [٥١]، و﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [٥١]، و﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٥٢]، و﴿ بِبَيِّنَةٍ ﴾ [٥٣]، و﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٣]،

(١) هذا الرمز بمعنى أكفى، كما في المكتفى ٣١٦.

(٢) المرشد ٢/٢٣٨.

(٣) انظر: القطع ١/٣١٩، المرشد ٢/٢٣٩.

(٤) الإيضاح ٢/٧١٢.

(٥) المرشد ٢/٢٣٩.

(٦) المرشد ٢/٢٣٩.

﴿ بِسُوءٍ ﴾ [٥٤] ك. ﴿ ثُمَّ لَا تَنْظُرُونَ ﴾ [٥٥] ت، و﴿ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾ [٥٦] ت أيضاً.
 ﴿ ءَاخِذُوا بِنَاصِيَتِهَا ﴾ [٥٦]، و﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٥٦]، و﴿ لَا تَضُرُّوهُ وَشَيْئًا ﴾ [٥٧]،
 و﴿ حَفِظٌ ﴾ [٥٧]، و﴿ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ [٥٨]، و﴿ عَنِيدٍ ﴾ [٥٩]، و﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾
 [٦٠]، و﴿ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ [٦٠] ك. ﴿ قَوْمٍ هُودٍ ﴾ [٦٠] ت.

﴿ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ [٦١]، و﴿ تَوْبُوا إِلَيْهِ ﴾ [٦١]، و﴿ مُجِيبٌ ﴾ [٦١]، و﴿ مُرِيبٌ ﴾
 [٦٢]، و﴿ إِنَّ عَصِيئَهُ ﴾ [٦٣]، و﴿ غَيْرِ خَسِيرٍ ﴾ [٦٣]، و﴿ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ [٦٤]،
 و﴿ فِي أَرْضِ اللَّهِ ﴾ [٦٤]، و﴿ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ [٦٤]، و﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [٦٥]،
 و﴿ مَكْدُوبٌ ﴾ [٦٥]، و﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [٦٦]، و﴿ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾ [٦٦]،
 و﴿ كَانَ لَمْ يَعْتَرِفْ بِهَا ﴾ [٦٨] ك.

﴿ بَعْدَ الثَّمُودِ ﴾ [٦٨] ت. ﴿ قَالُوا سَلَمًا ﴾ [٦٩]، و﴿ يَعِجَلِ حَنِيدٍ ﴾ [٦٩]،
 و﴿ إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [٧٠]، و﴿ لَا تَخَفْ ﴾ [٧٠]، و﴿ فَضَحِكْتُمْ ﴾ [٧١] ك، ﴿ بِإِسْحَاقَ ﴾
 [٧١] ك: على قراءة / رفع ﴿ يَعْقُوبَ ﴾ [٧١]، بعده للاستئناف، كما قدمناه،

و على نصبه بفعلٍ مقدر، أي: وَوَهَبْنَا يَعْقُوبَ؛ لأنه حيثُ غيرُ داخلٍ في
 البشارة، كما تقدّم في القراءات، ن: على الفتح عطفاً على ﴿ بِإِسْحَاقَ ﴾ .

﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [٧١]، و﴿ بَعْلَى شَيْخًا ﴾ [٧٢]، و﴿ لَشَىءٍ عَجِيبٍ ﴾
 [٧٢] ك. و﴿ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [٧٣] ت. ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [٧٣]، و﴿ مَجِيدٌ ﴾ [٧٣]،
 و﴿ فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [٧٤] ك.

و﴿ أَوَاهُ مُنِيبٌ ﴾ [٧٥]، و﴿ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ [٧٦] ت^(١). و﴿ عَصِيبٌ ﴾ [٧٧]،

(١) سقط الرمز من: د، ص، ت.

و ﴿يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [٧٨]، و ﴿فِي ضَيْغِي﴾ [٧٨]، و ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [٧٨]،
و ﴿مَا تُرِيدُ﴾ [٧٩]، و ﴿رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [٨٠]، و ﴿إِلَّا أَمْرَاتِكَ﴾ [٨١]، و ﴿مَا
أَصَابَهُمْ﴾ [٨١]، و ﴿إِنَّ مَوْعَدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [٨١]، و ﴿بِقَرِيبٍ﴾ [٨١] ك.
﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [٨٣] ت. ﴿مَنْصُودٍ﴾ [٨٢] ت لنافع ومحمد بن عيسى^(١)،
والأخفش^(٢)، ومنعه الداني^(٣) وصاحب «المرشد»^(٤)؛ لأنَّ ﴿مُسْوَمَةً﴾
[٨٣] نعت للحجارة، فلا يُفصل بين النعت ومنعوتها. ﴿مِنَ الظَّالِمِينَ بَعِيدٍ﴾
[٨٣] ت. ﴿الْمِيزَانَ﴾ [٨٤]، و ﴿يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾ [٨٤] ك. ﴿مُفْسِدِينَ﴾
[٨٥] ت. ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٨٦]، و ﴿بِحَفِيطٍ﴾ [٨٦]، و ﴿مَا نَشْتَوُا﴾
[٨٧]، و ﴿الرَّشِيدُ﴾ [٨٧]، و ﴿رَزَقًا حَسَنًا﴾ [٨٨]، و ﴿أَنَّهُكُمْ عَنَّهُ﴾ [٨٨]،
و ﴿مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [٨٨]، و ﴿إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [٨٨]، و ﴿إِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [٨٨] ك.
﴿أَوْ قَوْمٍ صَالِحٍ﴾ [٨٩] ت، أو ك. ﴿بِعِيدٍ﴾ [٨٩]، و ﴿وَدُودٍ﴾ [٩٠]، و ﴿ظَهْرِيًّا﴾
[٩٢]، و ﴿مُحِيطٌ﴾ [٩٢] ك. ﴿إِنِّي عَلِمْتُ﴾ [٩٣] ك، ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾
[٩٣] ن؛ لأنَّ تاليه معموله، ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ [٩٣]، و ﴿رَقِيبٌ﴾ [٩٣]،
و ﴿بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [٩٤] ك. ﴿كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [٩٥] ت عند الداني^(٥) كغيره^(٦).
﴿بَعِدَتْ تَمُودُ﴾ [٩٥] ت أيضاً.

(١) الأصبهاني، وقد تقدّم.

(٢) انظر: القطع ١/ ٣٢٤، المكتفى: ٣١٩.

(٣) المكتفى: ٣١٩.

(٤) المرشد ٢/ ٢٤٦.

(٥) المكتفى: ٣٢٠.

(٦) كابن الأنباري في الإيضاح ٢/ ٧١٨.

﴿ أَمْرَفَرَعُونَ ﴾ [٩٧]، و ﴿ بَرَشِيدٍ ﴾ [٩٧]، و ﴿ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [٩٨]،
 و ﴿ الْمَوْزُودُ ﴾ [٩٨]، و ﴿ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [٩٩]، و ﴿ الْمَرْفُودُ ﴾ [٩٩]،
 و ﴿ وَحَصِيدٌ ﴾ [١٠٠]، و ﴿ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [١٠١]، و ﴿ أَمْرَرِيكَ ﴾ [١٠١]، و ﴿ غَيْرَ
 تَنْبِيئٍ ﴾ [١٠١]، و ﴿ وَهِيَ ظَلِمَةٌ ﴾ [١٠٢]، و ﴿ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [١٠٢]، و ﴿ عَذَابِ
 الْآخِرَةِ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾ [١٠٣]،
 و ﴿ لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴾ [١٠٤]، و ﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [١٠٥]، و ﴿ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [١٠٥]،
 و ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [١٠٧]، و ﴿ فَعَالٌ لِّمَآئِرٍ ﴾ [١٠٧]، و ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [١٠٨]،
 و ﴿ غَيْرَ مَجْدُودٍ ﴾ [١٠٨] ك، أو ﴿ وَحَصِيدٌ ﴾ [١٠٠] ت.

ومعنى ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [١٠٧]، أي: أبداً دائماً لا
 ينقطع، والعربُ إذا أرادوا التأييد قالوا: دائمٌ دَوَامٌ السمواتِ والأرض.

﴿ مِمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ ﴾ [١٠٩] ت، وقال الداني^(١): ك، ﴿ ءَابَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾
 [١٠٩] ك. ﴿ غَيْرَ مَنْقُوصٍ ﴾ [١٠٩] ت^(٢). ﴿ فَاخْتَلَفَ فِيهِ ﴾ [١١٠]، و ﴿ لَقَضَى
 بَيْنَهُمْ ﴾ [١١٠] ك. ﴿ مُرِيبٍ ﴾ [١١٠] ت. ﴿ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [١١١]، و ﴿ حَيْرٌ ﴾
 [١١١]، و ﴿ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾ [١١٢]، وكذا ﴿ وَلَا تَطْغَوْا ﴾ [١١٢] ك.

﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [١١٢] ت، ﴿ فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ ﴾ [١١٣] ت، و ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾
 [١١٣]، و ﴿ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [١١٣]، و ﴿ مِنْ أَلْيَلٍ ﴾ [١١٤]، و ﴿ السَّيِّئَاتِ ﴾ [١١٤]،
 و ﴿ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [١١٤]، و ﴿ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١١٥] ك. أو ﴿ تُنصَرُونَ ﴾ [١١٣] ت،

(١) المكتفى ٣٢١.

(٢) غ: « ﴿ غَيْرَ مَنْقُوصٍ ﴾، ﴿ فَاخْتَلَفَ فِيهِ ﴾، و ﴿ لَقَضَى بَيْنَهُمْ ﴾ ك».

﴿مَمَّنَ أَمْحِينَا مِنْهُمْ﴾ [١١٦] ك، أوت. ﴿عَنِ الْفَسَادِ﴾ [١١٦] ن ك ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [١١٦]؛ للنهي عنهما، أي: إذا كان النهي عنهما مثلاً فلا يُفصلُ بينهما، ولحرف الاستثناء التالي.

﴿مَمَّنَ أَمْحِينَا مِنْهُمْ﴾ [١١٦] ك، أوت. ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [١١٦]، و ﴿مُصْلِحُونَ﴾ [١١٧] ت. ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [١١٨] ك. ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [١١٩] ك، وقال العماني^(١): «ت». ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١١٩] ت. ﴿بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [١٢٠]، و ﴿ذِكْرِي لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢٠]، و ﴿عَمِلُونَ﴾ [١٢١] / ك.

[١/٥٦]

﴿مُنْتَظِرُونَ﴾ [١٢٢] ت. ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [١٢٣] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] م.

* * *

تجزئتها

﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [٢٤] ربع^(١). ﴿وَقَالَ أَرْكَبُوا﴾ [٤١] نصف^(٢).
 ﴿قَالُوا أَيَصِلِحُ﴾ [٦٢] ربع^(٣). ﴿مِنَ الظَّالِمِينَ بَعِيدٍ﴾ [٨٣] حزب^(٤). ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ
 سَعَدُوا﴾ [١٠٨] ربع^(٥).



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وغيث النفع عند الجمهور: ٢٤٨، القول الوجيز: ٢٠٨.

(٢) كذا في غيث النفع: ٢٤٨ على المشهور، والقول الوجيز: ٢٠٨، لكن قال في جمال القراء ١/١٥١: نصف الحزب على الآية: ٤٤.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وأحد القولين في غيث النفع: ٢٤٩، والقول الثاني على الآية: ٦٠، وهو المعتمد في القول الوجيز: ٢٠٨.

(٤) وهو أول الأقوال الثلاثة في البيان: ٣١٨، والأربعة في جمال القراء ١/١٤٤، وليس هذا القول في فنون الأفنان: ٢٧٤، وقال في غيث النفع: ٢٥٢: «متهى الحزب الثالث والعشرين بإجماع».

(٥) وهو أحد القولين في جمال القراء ١/١٥٨، وغيث النفع: ٢٥٣، وقال: «عند جمهور أهل المشرق»، وقال: «وعند جمهور أهل المغرب: ﴿مَعْدُودٍ﴾ [١٠٤] قبله»، وذكر قولين آخرين.

سورة يوسف عليه السلام

مكية^(١).

وحرروفها: سبعة آلاف ومئة وستة وستون^(٢).

وكلمتها: ألف وسبعمئة وستة وسبعون^(٣).

وآئها: مئة وإحدى عشرة^(٤).

وفيهما شبه الفاصلة اثنا عشر^(٥):

﴿الر﴾ [١]، ﴿مَنْهَنْ سَكِينًا﴾ [٣١]، ﴿السَّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ [٣٦]، ﴿وَأَخْرَا بِاسْتٍ﴾
 معاً [٤٣، ٤٦]، ﴿حَمَلٌ بَعِيرٍ﴾ [٧٢]، ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [٦٥]، ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾
 كلاهما [٨٣، ١٨]، ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [٩٣]، ﴿لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [١١١].

(١) كذا في حسن المدد ٧٦، وتفسير البغوي ٤/ ٢١١، وفي زاد المسير ٤/ ١٧٦: «مكية بالإجماع»، وجاء في تفسير الماوردي ٣/ ٥: «مكية كلها»، وقال ابن عباس وقتادة -رضي الله عنهم- إلا أربع آيات منها.

(٢) كذا في البيان: ١٦٧، منار الهدى: ١٩١، باختلاف فيهما، حسن المدد: ٧٦، البصائر ٢٥٥/ ١، القول الوجيز: ٢٠٩.

(٣) انظر: البيان: ١٦٧، باختلاف، حسن المدد: ٧٦، البصائر ١/ ٢٥٥، منار الهدى: ١٩١، القول الوجيز: ٢٠٩.

(٤) انظر: البيان: ١٦٧، وقال: «ليس فيهما اختلاف»، فنون الألفان: ٢٨٧، جمال القراء ٢٠٤/ ١، حسن المدد: ٧٦.

(٥) كذا في حسن المدد: ٧٦، لكن في البيان: ١٦٧، منار الهدى: ١٩١، القول الوجيز: ٢١٠ باختلاف فيها.

وعكسه موضعان: ﴿عِشَاءٌ يَبْكُونَ﴾ [١٦]، ﴿يَضَعُ سِنِينَ﴾ [٤٢].
ورويها: «لم نر»، اللام: ﴿وَكَيْلٌ﴾ [٦٦].

* * *

وفواصلها^(١)

- ﴿ الْمُبِين ﴾ [١]، ﴿ تَعْقُلُونَ ﴾ [٢]، ﴿ الْغَفِيلِينَ ﴾ [٣]، ﴿ سَجِدِينَ ﴾ [٤]،
﴿ مُبِينٌ ﴾ [٥]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٦].
- ﴿ لِلْسَّائِلِينَ ﴾ [٧]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٨]، ﴿ صَالِحِينَ ﴾ [٩]، ﴿ فَعْلِينَ ﴾ [١٠]،
﴿ لَنْصَحُونَ ﴾ [١١]، ﴿ لِحَفْظُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ عَافِلُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ لَخَسِرُونَ ﴾ [١٤]،
﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ يَبْكُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ تَصِفُونَ ﴾ [١٨]،
﴿ يِعْمَلُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ الزَّاهِدِينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ يِعَامُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢٢]،
﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْمُخَاصِيصَ ﴾ [٢٤]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْكَذِبِينَ ﴾ [٢٦]،
﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٢٧]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ الْخَاطِعِينَ ﴾ [٢٩].
- ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣٠]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٣١]، ﴿ الصَّغِيرِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ الْجَهْلِينَ ﴾ [٣٣]،
﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٣٤]، ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٣٥]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ كَفِرُونَ ﴾ [٣٧]،
﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ الْقَهَّارُ ﴾ [٣٩]، ﴿ يِعْلَمُونَ ﴾ [٤٠]، ﴿ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [٤١]،
﴿ سِنِينَ ﴾ [٤٢]، ﴿ تَعْبُرُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَعْلَمِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ فَارْسُلُونَ ﴾ [٤٥]،
﴿ يِعْلَمُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ تَأْكُلُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ مُحْصُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ يَعِصِرُونَ ﴾ [٤٩]،
﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥٠]، ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْخَائِبِينَ ﴾ [٥٢].

(١) انظر: البيان: ١٦٨، حسن المدد: ٧٦، القول الوجيز: ٢١٠.

﴿رَحِيمٌ﴾ [٥٣]، ﴿أَمِينٌ﴾ [٥٤]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٥٥]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦]،
 ﴿يَتَّقُونَ﴾ [٥٧]، ﴿مُنْكَرُونَ﴾ [٥٨]، ﴿الْمُنْزِلِينَ﴾ [٥٩]، ﴿تَقْرُبُونَ﴾ [٦٠]،
 ﴿لَقَدْ عَلَوْنَا﴾ [٦١]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٦٢]، ﴿لَحَافِظُونَ﴾ [٦٣]، ﴿الرَّاحِمِينَ﴾ [٦٤]،
 ﴿يَسِيرٌ﴾ [٦٥]، ﴿وَكَيْلٌ﴾ [٦٦]، ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [٦٧]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٦٨]،
 ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٦٩]، ﴿لَسَدِرُ قُوتٍ﴾ [٧٠]، ﴿تَفْقِدُونَ﴾ [٧١]، ﴿زَعِيمٌ﴾ [٧٢]،
 ﴿سَدْرِقِينَ﴾ [٧٣]، ﴿كَذِبِينَ﴾ [٧٤]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٧٥]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٧٦]،
 ﴿تَصِفُونَ﴾ [٧٧]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٧٨]، ﴿لَظَّالِمُونَ﴾ [٧٩]، ﴿الْحَاكِمِينَ﴾ [٨٠]،
 ﴿حَافِظِينَ﴾ [٨١]، ﴿لَصَدِيقُونَ﴾ [٨٢]، ﴿الْحَاكِمِ﴾ [٨٣]، ﴿كَظِيمٌ﴾ [٨٤]،
 ﴿الْهَالِكِينَ﴾ [٨٥]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٨٦]، ﴿الْكَافِرُونَ﴾ [٨٧]،
 ﴿الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [٨٨]، ﴿جَاهِلُونَ﴾ [٨٩]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٩٠]، ﴿لِخَاطِئِينَ﴾ [٩١]،
 ﴿الرَّاحِمِينَ﴾ [٩٢]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٩٣]، ﴿تُفْسِدُونَ﴾ [٩٤]، ﴿الْقَدِيمِ﴾ [٩٥]،
 ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٩٦]، ﴿خَاطِئِينَ﴾ [٩٧]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [٩٨]، ﴿ءَامِنِينَ﴾ [٩٩]،
 ﴿الْحَاكِمِ﴾ [١٠٠].

﴿بِالصَّالِحِينَ﴾ [١٠١]، ﴿بِمَكْرُونٍ﴾ [١٠٢]، ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣]، ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٠٤]،
 ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [١٠٥]، ﴿مُشْرِكُونَ﴾ [١٠٦]، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [١٠٧]،
 ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٠٨]، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩]، ﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [١١٠]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١١١].

[١١١]

القراءات وتوجيهها

سَبَقَ ذِكْرُ السَّكْتِ عَلَى حُرُوفِ ﴿الر﴾ [١] لأبي جعفر في فاتحة البقرة [١١]، كإمالةِ الراءِ لأبي عمرو وابنِ عامرٍ وأبي بكرٍ وحمزةَ والكسائيِّ، وكذا خَلَفَ، وموافقةِ (١) اليزيديِّ / والأعمشِ لهم، وتقليلها لورشٍ من طريق الأزرقِ في فاتحةِ يونس [١٦]. ونَقَلَ ﴿قُرْآنًا﴾ [٢] لابنِ كثيرٍ، وموافقةِ ابنِ محيصةٍ له في بابهِ (٢)، وتسهيلِ همزةِ ﴿رَأَيْتَ﴾ [٤]، و﴿رَأَيْتَهُمْ﴾ [٤]، لورشٍ من طريقِ الأصبهانيِّ في «المفرد» (٣).

[ب/٥٦]

وقرأ ﴿أحدَ عشر﴾ [٤] بسكونِ العينِ أبو جعفرٍ، كأنه قَصَدَ التَّنْبِيهَ بهذا التَخْفِيفِ عَلَى أَنَّ الاسْمِينَ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، وتقدَّم في التوبة [٣٦]. وسبق فتح ﴿يَبْنَى﴾ [٥] مع التشديدِ لِحَفْصٍ، والكسرُ مع التشديدِ للباقيين في السابقة [هود: ٤٢].

واختلِفَ فِي ﴿يَكَّابِتِ﴾ هُنَا [٤]، ومريم [٤٢]، والقصص [٢٦]، والصفات

[١٠٢]:

فابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ (٤) بفتحِ التاءِ فِي السُّورِ الأربعةِ. وقرأ الباقيون بكسرِ التاءِ فِيهِنَّ.

(١) أي: وسبق ذِكْرُ موافقةِ اليزيديِّ والأعمشِ.

(٢) انظر: ٨٦٩/٢.

(٣) انظر: باب الهمزِ المفرد ٨٣٩/٢.

(٤) انظر: المستنير ٢/٢١١، النشر ٢/٢٩٣، الإتحاف ٢/١٣٩.

قال البيضاوي^(١): «أصله يا أبا فَعُوْضٍ عن الياءِ تاءُ التأنِيثِ لتناسُبِهِما في الزيادة؛ ولذا قلبها هاءً في الوقف ابنُ كثير وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ». ووافقهم ابنُ محيِصن^(٢).

فالكسرُ ليدلَّ على الياءِ المحذوفة، والفتحُ^(٣) لأنها حركةٌ أصلها، أو لأنه كان «يا أبتا»، فحذَفَ الألفَ، وبَقِيَ الفتحَةُ لتدلَّ عليها، ولم يَجْزُ «يا أبتى»، لأنه جَمَعُ بين العِوَضِ والمُعَوِّضِ».

وقال في «الدر»^(٤): «ويجوز الجَمْعُ بين هذه التاءِ والألفِ^(٥) ضرورةً، كقولهِ^(٦):

يا أبتا عَلَّكَ أو عَسَاكَ

لكنَّ كلامَ الزمخشري^(٧) يُؤذِنُ بأنَّ الجمعَ بين التاءِ والألفِ ليس ضرورةً انتهى.

وقد عورض «يا أبتا» بأنه جَمَعُ بين العِوَضِ والمُعَوِّضِ عنه. وأجيب كما قاله الجعبري^(٨): بأنه جمع بين العوضين.

(١) أنوار التنزيل ٤٨٦/١، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٩٠/٤، الحجة

لابن زنجلة: ٣٥٣، الموضح: ٦٦٦/٢.

(٢) انظر: المبهج ٣٧٢/٢، إيضاح الرموز: ٤٥٥.

(٣) أي: على قراءة من يقرأ بفتح التاء.

(٤) الدر المصون ٤٣١/٦.

(٥) في الدر: «بين هذه التاء وبين كل من الياء والألف».

(٦) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه: ١٨١، والكتاب ٣٧٥/٢، والخصائص ٩٦/٢.

(٧) الكشف ٤٤٢/٢.

(٨) كتر المعاني (خ) ٢٢٧/ب.

ووقف بالهاء ابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب. وافقهم ابن محيصن.

وأبدل همزة ﴿رُويَاك﴾ [٥] أبو عمرو^(١)، وكذا أبو جعفر، لكن يَقلب الواو المبدلة ياءً، ويُدغمها في الياء التي بعدها. وافق اليزيديُّ أبا عمرو وعلى البدل. وأمالها محضة الدورِّي عن الكسائي، وكذا إدريس عن الشطي^(٢)، وبالتقليل والفتح قرأ ورش من طريق الأزرق، وأبو عمرو، والفتح له، عليه أكثر العراقيين، وهو الذي في «العنوان»، و«المجتبى»، وبين وبين له هو الذي في «الشاطبية» كأصلها. ووافقهما اليزيديُّ.

وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ أبو الحارث عن الكسائي، وإدريس من غير رواية الشطي، وهو الذي في «المبهج»، و«الكامل» عنه.

واختلفَ في ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [٧]:

فابن كثير^(٣) بالإفراد على إرادة الجنس^(٤). وافقه ابن محيصن^(٥).
وقرأ الباقون بالجمع تصريحاً بالمراد؛ لأنها كانت علامات كثيرة.

(١) أي: بخلف عنه، وقرأه الأصبهانيُّ عن ورش أيضاً بالإبدال.

(٢) أي: من طريق الشطي عن إدريس عن خلف.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٧٨، النشر ٢/٢٩٣، الإتحاف ٢/١٤٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٩٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٥،

الموضح: ٢/٦٦٨.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٥، المبهج ٢/٣٧٤، إيضاح الرموز: ٤٥٥.

واختلِفَ في ﴿عَيْبَتِ﴾ [١٠]:

[١/٥٧] فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بالجمع في / الحرفين من هذه السورة ﴿وَأَلْقَاهُ فِي عَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [١٠]، ﴿وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي عَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [١٥] جعل^(٢) ذلك المكان أجزاء، وسُمِّي كلُّ جزءٍ غيابة. قال الحكري^(٣) كالبيضاوي^(٤): «أو في الجبِّ غيابات». وقال الجعبري^(٥): «أو أراد بالجبِّ الجنس، أي: بعض غيابات، أو بالغ فيه كقوله^(٦)»:

يَرِيءُ الْغُلَامُ الْخِفَّ عَنْ صَهَوَاتِهِ «...».

وقرأ الباقر بالإفراد؛ لأنه لم يُلقَ إلا في غيابة واحدة، ولأن الإنسان لا تحويه أمكنة متعددة.

والغِيَابَةُ: شبه طاقٍ في البئرِ فَوَيْقَ الماءِ، يغيب ما فيه عن العيون.

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٥، النشر ٢/٢٩٣، الإتحاف ٢/١٤٠-١٤١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٣٩٩، الحجة لابن زنجلة: ٥٣، الموضح: ٢/٦٧٠.

(٣) النجوم الزاهرة (خ) ٨٣/أ.

(٤) أنوار التنزيل ١/٤٨٨.

(٥) كنز المعاني (خ) ٢٢٨/ب.

(٦) البيت لامرئ القيس، وعجزه:

ويُلوي بأثوابِ العنيفةِ المُثقلِ

وهو في ديوانه ٢٠. ويُلوي: يرمي، ويذهب.

وعن الكلبي^(١): يكون في قعر الجُبِّ؛ لأنَّ أسفله واسعٌ ورأسه ضيقٌ، فلا يكاد الناظرُ يرى ما في جوانبه.
والجُبُّ: البئر التي لم تُطوَّ^(٢).
وعن الحسن^(٣) كسرُ الغين وبياء ساكنة بعدها من غير ألفٍ فيهما،
و(تلتقطه) [١٠] ^(٤) بالتاء من فوق لتأنيث المعنى^(٥)، وإضافته إلى المؤنث،
وقالوا: «قُطِعَتْ بعضُ أصابعه».

واختلَفَ في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [١١]:

فأبو جعفر^(٦) بالإدغام الخالص من غير إشمام ولا روم، فينطقُ بنونٍ مفتوحةٍ مدغمةٍ. وافقه الشنَّبُوزِيُّ عن الأعمش^(٧).
وعن المطوَّعي^(٨) عن الأعمش الإظهارُ المَحْضُ، فينطقُ بنونين:
أولاهما مضمومةٌ، والثانية مفتوحةٌ؛ مبالغةً^(٩) في بيان إعرابِ الفعلِ وللمحافظة على حركة الإعرابِ.

(١) انظر: البحر ٥/ ٢٨٤.

(٢) أي: لم تُبْنَ بالحجارة والآجر، يقال: طَوَى الرَّكِيَّةَ طَيًّا: عرَشَهَا بالحجارة والآجر. (لسان العرب: طوى).

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٧-٣٢٨، إيضاح الرموز: ٤٥٦.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٨، إيضاح الرموز: ٤٥٦.

(٥) انظر: البحر ٥/ ٢٨٤، الدر المصون ٦/ ٤٤٧.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٢٦، النشر ١/ ٣٠٣، الإتحاف ٢/ ١٤١.

(٧) انظر: المبهج ٢/ ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٤٥٦.

(٨) انظر: المصدرين السابقين.

(٩) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٤٠٠، الموضح: ٢/ ٦٧١.

وقرأ الباقون بالإدغام مع الإشارة، واختلفوا فيها:
فبعضهم يجعلها روماً، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن
الحركة لا تُسكَّنُ رأساً، بل هو تضعيفُ الصوتِ بالحركة، والفصلُ بين
النونين، لا أن النونَ تُسكَّنُ.

قال الجعبريُّ^(١): «والإظهارُ والاختلاسُ الأصلُ^(٢)، والفعلُ مرفوعٌ،
والإظهارُ نصٌّ عليه، والضمَّةُ ثقيلةٌ، فحُقِّفت بالاختلاس». وبهذا الوجه
قَطَعَ الشاطبيُّ^(٣).

وقال الدانيُّ^(٤): «إنه الذي ذهب إليه أكثرُ العلماءِ من القُرَّاءِ والنحويين»،
ومفهومُ إطلاقِ الشاطبيِّ أن كلَّ النقلةِ رَوَّه عن السبعة.

قال الجعبريُّ^(٥): «وليس كذلك؛ لإطباقِ العراقيين على خلافه»،
وبعضهم يجعلها إشمأماً كابن مجاهدٍ^(٦) وغيره، والإشمأُّ عبارةٌ عن
ضمِّ الشفتين إشارةً إلى حركةِ الفعلِ مع الإدغامِ الصريح، كما يشير إليها
الواقفُ، وفيه عُسْرٌ كبير.

(١) كتر المعاني (خ) ٢٢٨/ب.

(٢) ش، ح: «أصل».

(٣) الشاطبية: ٦١.

(٤) جامع البيان (خ) ٢٥٣/ب.

(٥) كتر المعاني (خ) ٢٢٨/أ.

(٦) السبعة ٣٤٥.

قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام، فيصحّ معه^(١) حيثئذٍ الإدغام، أو قبل كماله، وبهذا الوجه قطع سائر أهل الأداء من المؤلفين، وحكاها الشاطبي أيضاً.

/ واختاره في «النشر»^(٢)، وقال: «لأنني لم أجد نصّاً يقتضي خلافه، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نصُّ الأصبهاني»^(٣).

ووجه الإدغام التخفيف، والإشمام الدلالة على حركة المدغم^(٤).
والإشمام يقع بإزاء معانٍ^(٥)، وهذا من جملتها.

ومنها: إشراب الكسرة شيئاً من الضمّ، نحو: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١]،
﴿وَعِضَ﴾ [هود: ٤٤]، وبابه، وقدمته أول البقرة [١١].

ومنها: إشمام أحد حرفين شيئاً من الآخر، كإشمام الصاد زائياً في
﴿أَصْرَاطُ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]، وبابهما، كما تقدّم في
النساء [٨٧] كالفاتحة [٦].

(١) سقط «معه» من: ش، ح.

(٢) النشر ٣٠٤/١.

(٣) يعني بالأصبهانيّ ابن مهران في الغاية: ٢٨٥، فقال: «﴿لَاتَأْتِنَا﴾ بلا شم يزيد...»،
وقال في المبسوط ٢٤٤: «قرأ أبو جعفر: ﴿مَالِكٌ لَاتَأْتِنَا﴾ مشددة النون من غير
إشمام».

(٤) ح، ش: «النون».

(٥) انظر: الدر المصون ٤٤٨/٦.

فهذا خَلَطُ حرفٍ بحرفٍ كما أنَّ ما قبله خَلَطُ حركةٍ بحركةٍ.
ومنها: الإشارةُ إلى الضمة في الوقفِ خاصةً، وإنما يراه البصير دون
الأعمى.

قال في «النجوم»^(١): «وَشَدَّ الإِدْغَامُ بلا إِشْمَامٍ^(٢)، وَشَدَّ الإِظْهَارُ^(٣)، وَإِنْ
كَانَ هُوَ الأَصْلُ»، وَخَطُّ المَصْحَفِ بنونٍ وَاحِدَةٍ، فَقِراءَةُ الإِظْهَارِ المَحْضِ
مخالفَةٌ له.

واختلَفَ في ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ [١٢]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٤) بالياءِ مِنْ تحتَ فيهما إسناداً للفعلِ إلى يوسفَ،
وكسرِ عينِ ﴿يَرْتَعُ﴾ [١٢] من غيرِ ياءٍ؛ على أَنه جُزِمَ بحذفِ حرفِ العلةِ^(٥)،
وجَعَلَهُ مأخوذاً من: ارتعى افتعل من الرَّعْيِ كـ «يرتمي» من الرَّمي، والفِعْلانِ
مجزومان في جواب الشرط المقدر.

وقرأ البزِّيُّ بالنونِ فيهما إسناداً للفعلِ إلى الجميع.

(١) النجوم الزاهرة (خ) ٨٣/أ.

(٢) الإدغام المحض من غير إشمام، قرأ به أبو جعفر من القراء العشرة، كما تقدّم، فقراءته ليست شاذة إلا إذا أراد أنه انفرد بها من بين العشرة.

(٣) وهذا صحيح، قرأ به المطوعي عن الأعمش كما تقدم، لم يوافقه أحد من العشرة.

(٤) انظر: الروضة ٧١٨-٧١٩، النشر ٢٩٣/٢، الإتحاف ١٤١/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤٠٢، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٥،

ويُحتمل^(١) أنهم لم يكونوا يومئذٍ أنبياء^(٢)، أو على طريق الاستباق والانتضال؛ للاستعانة بذلك في قتال الأعداء لا للهو. ويؤيده ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا لَنَسْتَبِقُ﴾ [١٧]، فُسِّمِيَ لَعِبًا؛ لأنه في صورته. وقال الجعبري^(٣): «أو معناه التشاغل، على حدّ قوله عليه الصلاة والسلام لجابر: «هَلَّا بَكَرَّا تَلَاعِبُهَا، وَتَلَاعِبُكَ»^(٤).

(١) قوله: «ويحتمل... في صورته» منقول من النجوم الزاهرة (خ) ٨٣/أ.

(٢) قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾: «لم يقم دليل على نبوة إخوة يوسف، وظاهر هذا السياق يدل على خلاف ذلك، ومن الناس من يزعم أنهم أوحى إليهم بعد ذلك، وفي هذا نظر، ويحتاج مدّعي ذلك إلى دليل، ولم يذكروا سوى قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا... الْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وهذا فيه احتمال؛ لأن بطون بني إسرائيل يقال لهم الأسباط، كما يقال للعرب قبائل، وللعجم شعوب، يذكر تعالى أنه أوحى إلى الأنبياء من أسباط بني إسرائيل، فذكرهم إجمالاً؛ لأنهم كثيرون، ولكن كل سبط من نسل رجل من إخوة يوسف، ولم يقم دليل على أعيان هؤلاء أنهم أوحى إليهم، والله أعلم». تفسير ابن كثير ٤/٣٧٢.

(٣) كنز المعاني (خ) ٢٢٨/ب.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/٣٢٠، - مع الفتح-، ك: البيوع، ب: شراء الدواب والحمير، برقم: ٢٠٩٧، بلفظ: «... أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك؟...»، وفي الوكالة، ب: إذا وكل رجل رجلاً أن يعطي شيئاً...»، وفي ٤/٤٨٥، برقم: ٢٣٠٩، بلفظ: «... فهلا جارية...»، وكذا في النكاح، ب: تزويج الثيات...، برقم: ٥٠٧٩، باللفظ المذكور الأخير، وكذا مثله في النكاح، ب: طلب الولد، برقم: ٥٢٤٥، ٩/٣٤١، وفي ب: تستحدّ المغيبة وتمشط الشعثة، برقم: ٥٢٤٧، ٩/٣٤٢-٣٤٣، بلفظ المصنف. ومسلم في صحيحه ٢/١٠٨٧، ١٠٩٠، ك: الرضاع، ب: استحباب نكاح ذات الدين، وب: استحباب نكاح البكر، برقم: ١٤٦٦، برقم: ٥٤، ٥٨ داخل الكتاب، باللفظين المذكورين مع زيادة: «تضاحكك وتضاحكها»، وهو في السنن ومسنّد أحمد وغيرها.

وَكَسَّرَ^(١) العَيْنَ من غير ياءٍ^(٢) أيضاً.

وقرأ قبلاً كذلك، إلا أنه أثبت الياء من طريق ابن شنبوذ وصلماً ووقفاً على لغة مَنْ يُثَبِّتُ حَرْفَ الْعَلَةِ فِي الْجَزْمِ، وَيُقَدَّرُ حَذْفَ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ على حرف العلة، وأصله مِنْ رَعَى، مِنَ الرَّعْيِ، فوزنه يفتعل: يرتعي، فاستثقلت الضمة على الياء ثم حذفت للجزم، وهي رواية أبي ربيعة وابن الصَّبَّاح^(٣) والزيني، ونظيف^(٤) وغيرهم عنه.

وحذفها من طريق ابن مجاهد وصلماً ووقفاً، وهي رواية العباس بن الفضل، وعبد الله بن أحمد البلخي، وأحمد بن محمد اليقطيني^(٥)، والوجهان في «الشاطبية»^(٦) كأصلها^(٧)، لكن طريقهما عن قبل إنما هي طريق ابن مجاهد، فذكر الإثبات في «التيسير» مما خرج فيه عن طريقه، وتبعه الشاطبي، وليس ذلك من طريقهما.

(١) أي: البزِّي عن ابن كثير.

(٢) يعني في: ﴿يَرْتَعُ﴾.

(٣) هو: محمد بن عبد العزيز بن عبد الله الصَّبَّاح، أبو عبد الله، المكي، من جلة المقرئين. انظر: معرفة القراء الكبار ٥٦٢/٢، غاية النهاية ١٧٢/٢.

(٤) في النسخ: «ابن نظيف»، وهو سهو، وهو: نظيف بن عبد الله، أبو الحسن، الكسروي - مولى بني كسرى -، الحلبي، نزيل دمشق، من كبار القراء، أخذ القراءة عن اليقطيني، وقبل، وغيرهما. انظر: معرفة القراء الكبار ٥٩٥/٢، غاية النهاية ٣٤١/٢.

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، اليقطيني، قرأ على قبل، وذكر الداني أن اسمه: محمد، وصوب ابن الجزري تسميته: أحمد. انظر: غاية النهاية ١٢١/١.

واليقطيني: نسبة إلى «يقطين» بفتح الياء، وسكون القاف، وكسر الطاء: نسبة لبعض أجداده. انظر: الأنساب ٧٠٣/٥.

(٦) الشاطبية: ٣٦.

(٧) التيسير: ١٣١.

وقد تجرأ بعض الناس وردّها. وقال ابن عطية^(١): «هي قراءة لا تجوز إلا في الشعر /، وقيل: هي لغة من يجزم بالحركة المقدرة، وأنشد^(٢):

ألم يأتيك والأنباء تنمي
... ..

وقرأ أبو عمرو وابن عامر بالنون فيهما وسكون العين، على الجزم بحذف الحركة.

ووافقهما اليزيدي^(٣).

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف بالياء فيهما، وسكون العين. ووافقهم الحسن والأعمش.

ووجه إسكان العين على الوجهين: أنه مضارع رتّع: انبسط في الخصب، فيكون صحيح الآخر، جزمه بالسكون.

وعن ابن محيصن^(٤) (يرتّع) [١٢] بضم الياء، وكسر التاء، وسكون العين.

وقرأ ﴿لِيُخْرِتْنِي﴾ [١٣] بضم الياء وكسر الزاي نافع. ووافق ابن محيصن.

والباقون بفتح الياء وضم الزاي، وتقدم بآل عمران [١٧٦].

وفتح ياء الإضافة منها: نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر. ووافقهم ابن

محيصن.

(١) المحرر الوجيز ٢٥٨/٩.

(٢) البيت لقيس بن زهير، وهو في الكتاب ٣/٣١٦، وسر الصناعة ١/٨٨، وابن يعيش ٨/٢٤، وعجزه:

بما لاقت لبون بني زياد

(٣) انظر: المبهج ٢/٣٧٦-٣٧٧، إيضاح الرموز: ٤٥٦.

(٤) انظر: المصدرين السابقين، ولم تذكر هذه القراءة في مفردته: ١٢٥.

وأبدلَ همزة ﴿الذَّيْبِ﴾ [١٣] ورشَّ وأبو عمرو^(١) والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم اليزيديُّ.

ووقف عليه حمزةٌ كذلك، ووافقهُ الأعمشُ بخَلَفٍ.

وعن الحسن والمطوعي^(٢) (عُشاء) [١٦] بضم العين، قال أبو البقاء^(٣): «والأصلُ عُشاءٌ مثل: غازٍ وغُزاة، فحُذِفَتِ الهاءُ، وزِيدتِ الألفُ عوضاً منها، ثم قُلبتِ الألفُ همزةً».

وقال في «الدر»^(٤): «هي من العِشوةِ والعُشوةِ، وهي الظَّلام»^(٥).

والجمهورُ بكسْرِها جمعِ عاشٍ كقائمٍ وقيام^(٦).

وعن الحسن^(٧) (بدم كذب) [١٨] بالبدال المهملة.

قال صاحب «اللوائح» فيما نقله في «الدر»^(٨): «معناه ذي كذب، أي: أثر؛ لأن الكدِبَ هو بياضٌ يخرج في أظافرِ الشبابِ، ويؤثِّر فيها، فهو كالنقشِ، ويُسمَّى ذلك البياضُ: الفُوفُ، فيكون هذا استعارةً لتأثيره في القميصِ، كتأثير ذلك في الأظافرِ».

(١) أي: بخَلَفٍ عنه.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٨، إيضاح الرموز: ٤٥٧.

(٣) التبيان ٧٢٥/٢.

(٤) الدر المصون ٤٥٥/٦.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: المحتسب ١/٣٣٥، البحر ٥/٣٨٨.

(٦) هذا أحد الوجهين في التوجيه، والوجه الثاني: أنه ظرف زمان، أي: جاؤوه في هذا الوقت، قال السمين: «وهو الذي لا ينبغي أن يقال غيره». الدر المصون ٦/٤٥٤.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٣٢٩، إيضاح الرموز: ٤٥٧.

(٨) الدر المصون ٦/٤٥٧.

وقيل: هو الدَّمُّ الكَدِرُ، وقيل: الطَّرِيُّ، وقيل: اليابس». وأمال ﴿فَأَدَلَّى دَلْوَهُ﴾ [١٩٩] حمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والصغرى، والباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿يَبْشَرِي﴾ [١٩٩]:

فقالون وابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١) بياء مفتوحة بعد الألف من غير إمالة إضافة إلى نفسه^(٢)، وفتحت الياء على القياس. وافقهم الحسن.

ولكنه اختلف عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش. وقرأ ورش كذلك، لكن عنه من طريق الأزرق التقليل جرياً على أصله، ومن طريق الأصبهاني الفتح.

وقرأ أبو عمرو وبإثبات / الياء أيضاً مفتوحة، لكن عنه في الراء ثلاثة أوجه: الفتح، وهو رواية عامة أهل الأداء، والإمالة المحضة، ورواها عنه جماعة كابن مهران والهدلي، والإمالة الصغرى كما نص عليه ابن جبير، والثلاثة في الشاطبية^(٣) لأبي عمرو، والفتح أصح رواية، والإمالة أقيس.

[ب/٥٨]

(١) انظر: المستنير ٢/٢١٤، النشر ٢/٢٩٣، الإتحاف ٢/١٤٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤/٤١٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٧،

الموضح ٢/٦٧٤.

(٣) الشاطبية: ٦١.

واقفه اليزيدي^(١) في الإمالة والفتح والقراءة.

وقرأ حفصٌ بحذفِ الياءِ من غيرِ إمالةٍ فلم يُضِفْهُ، نداءً للبشرى، أي: أقبلي.

وقرأ أبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، بإمالةِ الراءِ محضةً، وحذفِ ياءِ الإضافة. وافقهم الأعمش. والإمالةُ لأبي بكرٍ من طريقِ العَلَمِيِّ من أكثرِ طرقه، والفتحُ طريقُ يحيى بن آدم من جمهورِ طرقه، والوجهان صحيحان عن أبي بكر.

وأمال ﴿مَثْوَهُ﴾ [٢١] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ والتقليل، والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿هَيْتَ﴾ [٢٣]:

فنافعٌ وابنُ ذكوان، وكذا أبو جعفر^(٢) بكسرِ الهاءِ، وياءِ ساكنةٍ، وتاءٍ مفتوحةٍ.

وفتَحَ الهاءِ وكسرها لغتان^(٣).

ومن فتح التاء بناها على الفتح تخفيفاً نحو: أين وكيف، ولهشامٍ فيها خُلفٌ: فالحُلوانِيُّ عنه من جميعِ طرقه بكسرِ الهاءِ وهمزةٍ ساكنةٍ

(١) انظر: المبهج ٢/٣٧٩-٣٨٠، إيضاح الرموز: ٤٥٧.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٨٠، النشر ٢/٢٩٣-٢٩٤، الإتحاف ٢/١٤٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤١٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٧،

وتاء مفتوحة، وهي التي قَطَعَ بها في «التيسير»^(١)، ولم يَذكر في «العنوان»^(٢) ولا كُلُّ مَنْ أَلْفَ في القراءات من المغاربة عن هشام سواها.

لكنَّ في «جامع البيان»^(٣) - وفاقاً لأبي عليِّ الفارسي في كتاب «الحجَّة»^(٤) له - تَوْهيمَ الحلوانيِّ في ذلك، وعلَّله بكونِ هذه الكلمة إذا هُمِزَتْ صارت من التهيؤ، والخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهياً لها بدليل قوله: ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ [٢٣]، و﴿أَنِّي لَرَأَخْنُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [٥٢].

وأيضاً فإنه لم يَزَلْ يَفِرُّ منها ويتباعِدُ عنها، وهي تُراوِدُهُ وتَطْلُبُهُ، وتَقْدُّ^(٥) قميصه، فكيف يُخبر أنه تهيأ لها؟

وأجيب^(٦): بأن القراءةَ صحيحةً، وراويها غيرُ واهم، ومعناها: تهيأ لي أمرُك؛ لأنها لم تكن تقْدِرُ على الخلوَّةِ به في كلِّ وقتٍ، أو يكون المعنى: حَسُنْتَ هَيْئَتَكَ. و﴿لَكَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ على سبيل البيان، كأنها قالت: القولُ لك، أو الخطاب، كهي في «سقيا لك».

(١) التيسير ١٢٨.

(٢) العنوان ١١٠.

(٣) جامع البيان (خ) ٢٥٥/أ.

(٤) الحجَّة ٤/٤٢٠.

(٥) س، ت: «وقدت».

(٦) انظر: شرح الفاسي على الشاطبية ٤٢/٣.

وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام كَسَرَ الهاءِ مع الهمزة وضمَّ التاءِ، قال الداني في «الجامع»^(١): «وهو الصواب»، وجمع الشاطبي بين الوجهين عن هشام^(٢).

لكن قال في «الدر المصون»^(٣): «وهذه القراءة التي استشكلها الفارسي^(٤) / هي المشهورة عن هشام، وأما ضمُّ التاءِ فغير مشهور عنه». وقرأ ابن كثير بفتح الهاءِ وياء ساكنةٍ وضمَّ التاءِ تشبيهاً بـ «حيثُ». وعن ابن محيصن^(٥) كسرُ الهاءِ وسكونُ الياءِ، وفتحُ التاءِ^(٦) كنافعٍ ومن معه، وفتحُ الهاءِ، وسكونُ الياءِ، وكسرُ التاءِ على أصلِ التقاء الساكنين^(٧). وكسرُ الهاءِ، وسكونُ الياءِ، وضمُّ التاءِ^(٨)، وكسرُ الهاءِ وسكونُ الياءِ، وكسرُ التاءِ^(٩)، وكسرُ الهاءِ وهمزةٌ ساكنةٌ، وكسرُ التاءِ^(١٠).

(١) جامع البيان (خ) ٢٥٥/أ.

(٢) زاد في النشر ٢/٢٩٤: «... فخرج بذلك عن طرق كتابه، لتحري الصواب...». وجاءت هذه الزيادة باختلاف يسير في: س من نسخ اللطائف، ومثله في الإتحاف.

(٣) الدر المصون ٦/٤٦٦.

(٤) الحجة ٤/٤١٦-٤١٧.

(٥) مفردة ابن محيصن: ١٢٥، المبهج ٢/٣٨٠-٣٨١، إيضاح الرموز: ٤٥٧.

(٦) (هَيْت).

(٧) (هَيْت).

(٨) (هَيْت).

(٩) (هَيْت).

(١٠) (هَيْت).

وقرأ الباقون بفتح الهاء، وسكون الياء، وفتح التاء.
وهل هذه الكلمة عربية أو معرّبة^(١)؟

حكى عن مجاهد أن الجمهورَ على عربيتها، وهي كلمة حث وإقبال،
وهي اسمُ فعلٍ.

وأما على قراءة كسر الهاء وضم التاء فيحتمل أن تكون اسم فعل بُنيت
على الضم كـ «حيث»، وأن تكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المتكلم من هاء
الرجل يهيء كجاء يجيء، وله حينئذ معنيان: أن يكون بمعنى: حَسُنْتَ
هَيْئَتَهُ، أو بمعنى: تَهَيَّأ، يقال: هَيْئْتُ، أي حَسُنْتَ هَيْئَتِي، أو تَهَيَّأْتُ.

وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾ [٢٣] نافِعٌ وابن كثير وأبو عمرو،
وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن محيصة واليزيدي.

وأما ﴿مَثْوَايَ﴾ [٢٣] الدوري عن الكسائي. وقرأ ورش من طريق
الأزرق بالتقليل والفتح.

لكن ظاهر عبارة «التيسير»^(٢) الفتح له من طريق الأزرق وجهاً واحداً؛
لأنه لما نصَّ على الإمالة فيه للدوري عن الكسائي، وأضاف إليه ﴿رُءْيَاكَ﴾
[٥] نصَّ بعد ذلك على إمالة ﴿رُءْيَاكَ﴾ بين لورش وأبي عمرو دون
الباقي، وقد نصَّ في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرَّح به نصاً في كتاب
«الإمالة»^(٣).

(١) انظر في احتمال كونها معرّبة من القبطية أو السريانية أو العبرانية أو الحورانية: الدر

المصون ٤٦٣/٦.

(٢) التيسير ٤٩-٥٠.

(٣) الموضح لأبي عمرو الداني: ٣٥٠.

قال في «النشر»^(١) بعد أن نبّه على ذلك: «وهو الصوابُ خلافاً لمن تعلقَ بظاهرِ عبارته في «التيسير».

والصوابُ إدخالُ ذلك في الضابطِ، فيؤخذُ له بينَ بينَ بلا نظيرٍ، والله أعلم.

وقرأ الباقون بالفتح، وخرجَ كلُّ من حمزةَ والليث^(٢) وغيرهما عن أصله للتنبيه على رسمها بالألفِ.

وأمال الراءَ والهمزةَ مِنْ ﴿رِءَا﴾ في الموضعين هنا [٢٨، ٢٤] ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بينَ بينَ. وأمال الألفَ مَحْضَةً، وفتحَ الراءَ، الدُّوريُّ عن أبي عمرو.

وأمال الألفَ أيضاً مَحْضَةً السوسيُّ. وله في الراءِ وجهان: الإمالةُ والفتحُ.

وأمالهما في الموضعين ابنُ ذكوانٌ من جميع طرُقِهِ، إلا ما انفرد به صاحبُ «المبهج»^(٣) عن الصُّوريِّ من الفتحِ فيهما، وإلا ما انفرد به زيدٌ عن الرمليِّ عن الصُّوريِّ من فتحِ الراءِ وإمالةِ الهمزة. والجمهورُ عن الحُلوانيِّ عن هشامٍ بفتحِ الراءِ والهمزة، والأكثرُ عن الداغونيِّ عنه بإمالتهما فيهما.

(١) النشر ٢/٥٠.

(٢) هو: أبو الحارث، عن الكسائيِّ.

(٣) المبهج ٢/٢٤٤، ٢٤٦.

وأمال أبو بكرِ الهمزة والراء في رواية الجمهورِ عن يحيى، وفتحهما في رواية / الجمهور عن العُلَيْمي، وفتحهما من طريق «المبهج»^(١)، عن أبي عونٍ عن يحيى، وعن الرِّزَّازِ^(٢)، عن العُلَيْمي، وفتحِ الراء، وإمالة الهمزة، وهي طريق «العنوان»^(٣) في أحدَ وَجْهَيْهِ عن شعيب عن يحيى.

وأمالها حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ فيهما. وافقهم الأعمشُ. وفتحهما فيهما قالونٌ وورشٌ من طريقِ الأصبهاني وابن كثير وحفص، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ. ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ والحسنُ.

وسَهَّل الهمزة الثانية كالياء مع تحقيقِ الأولى من ﴿وَأَلْفَحْشَاءَ إِنَّهُ﴾ [٢٤] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ. ووافقهم اليزيديُّ وابن محيصة.

وقرأ ابن عامر وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوْحٌ بتحقيقهما. وافقهم الحسن والأعمش.

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [٢٤] حيث جاء بـ«أل»، وفي ﴿مُخْلِصًا﴾

في مريم [٥١]:

(١) المبهج ٢/٢٤٤، ٢٤٦.

(٢) ش، ح: «اليزار».

(٣) العنوان ٩١.

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ^(١) بفتح اللام على أنه اسم مفعول^(٢) من: أخلصهم الله، أي: اجتباهم، واختارهم، أو أخلصهم من كل سوءٍ.

وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ بفتح لامٍ ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [٢٤] خاصة. وقرأ الباقون بالكسر فيهما على أنه اسمٌ فاعلٍ، والمفعولٌ محذوفٌ تقديره: المُخْلِصِينَ أَنْفُسَهُمْ، أو دينَهُمْ.

وعن الحسن^(٤) (دُبْر) الثلاثة [٢٥، ٢٧، ٢٨] بسكونِ الباءِ، وكذا بَاءُ (قُبْل) [٢٦] تخفيفاً، وهي لغةُ الحجازِ وأسد^(٥).

وعن الحسن^(٦) (رَا قَمِيصَه) [٢٨] بألفٍ ساكنةٍ من غير همزةٍ في هذه الكلمةٍ للإتباع^(٧).

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٦، النشر ٢/ ٢٩٥، الإتحاف ٢/ ١٤٥.

(٢) انظر في توجيهه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٤٢٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٨، الموضح ٢/ ٦٧٧.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٣٨١، إيضاح الرموز: ٤٥٨.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٠، إيضاح الرموز: ٤٥٨، وتقدم في سورة الأنفال عند الآية: ١٦.

(٥) انظر: البحر ٥/ ٢٩٨.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٤، إيضاح الرموز: ٤٥٨.

(٧) صورة الإتياع هنا غير ظاهرة، كأنه جعل عين الفعل ألفاً مثل لامه، ثم حذفها اكتفاءً بنظيرها، أو حمل الماضي على المستقبل في ﴿ يَرَى ﴾. وذكر هذا الأخير أبو البقاء في إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٩٥.

ووقف على ﴿أَمْرَاتُ﴾ في الموضوعين [٥١، ٣٠] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب. وافقهم ابن محيصن والحسن واليزيدي.

وأمال ﴿فَتَهَا﴾ هنا [٣٠]، و﴿لِفَتَهُ لَا أَبْرَحُ﴾، و﴿لِفَتَهُ إِتَاغْدَاءَنَا﴾ بالكهف [٦٢، ٦٠] حمزة والكسائي، وكذا خلف. ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباكون.

وعن الحسن وابن محيصن^(١) (شَعَفَهَا) [٣٠] بالعين المهملة. قال البيضاوي^(٢): «من شَعَفَ البعيرَ، إذا هَنَأَهُ بالقَطِرَانِ فأحرقه». وفي «الدر»^(٣): «قال الشعبي: الشَّعْفُ: الجنون، والمَشْعُوفُ: المجنون». والجمهورُ بالغين المعجمة، أي: خَرَقَ شَغَافَ قلبها، وهو مأخوذٌ من الشَّغَافِ، وهو حِجَابُ القلبِ، جُلَيْدَةٌ رَقِيْقَةٌ. وقيل: سُودَاءُ القلبِ. وقيل: داء يصل إلى القلب من أجل الحُبِّ. وقيل: جُلَيْدَةٌ رَقِيْقَةٌ، يقال لها: لسان القلب، ليست محيطة به.

ومعنى شَغَفَ قلبه، أي: خَرَقَ حِجَابَهُ، أو أصابه فأحرقه / لِحَرَارَةِ الحُبِّ. والمَشْعُوفُ: مَنْ وَصَلَ الحُبُّ لِقَلْبِهِ^(٤).

[١/٦٠]

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٦، مفردة الحسن: ٣٣٠، المشهج ٢/ ٣٨٢، إيضاح

الرموز: ٤٥٩.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ٤٩٣.

(٣) الدر المصون ٦/ ٤٧٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: المحتسب ١/ ٣٣٩، البحر المحيط ٥/ ٣٠١، الدر

وأمال ﴿ إِنَّا لَنَرُّهَا ﴾ [٣٠] أبو عمرو ووحمة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل. وقرأ الباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿ مُتَّكَأ ﴾ [٣١]:

فأبو جعفر^(١) بتشديد التاء منوناً من غير همزٍ بوزنٍ: مُتَّقَى، خُفِّفَ بتركِ الهمزِ، كقولهم: تَوَضَّيْتُ في تَوَضَّات.

وعن المطوعي^(٢) (مُتَّكَأ) بسكون التاء وبالهمز.

وعن الحسن^(٣) (مُتَّكَأ) بتشديد التاء مفتوحةً، والمدُّ قبل الهمز، أشْبَعَ الفتحه^(٤) فتولَّد منها أَلْفٌ. والمُنْكَ: الأُتْرُجُ^(٥).

وقرأ الباقون بتشديد التاء والهمزة مع القصر، أي: أَعَدَّتْ لهنَّ ما يَتَكَيَّنَ عليه من الوسائل^(٦).

وقيل: ﴿ مُتَّكَأ ﴾: طعاماً، أو مجلسَ طعام، فإنهم كانوا يتكئون للطعام والشرابِ تَرْفُهاً، ولذلك نُهي عنه^(٧).

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٢١٣، النشر ١/٣٩٩، الإتحاف ٢/١٤٥.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣٨٢، إيضاح الرموز: ٤٥٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٠، إيضاح الرموز: ٤٥٩.

(٤) في الأصول: «الألف»، والتصويب من الدر المصون ٦/٤٧٨.

(٥) انظر في توجيه القراءات: المحتسب ١/٣٣٩، إعراب القراءات الشواذ ١/٦٩٧، البحر المحيط ٥/٣٠٢.

(٦) انظر: أنوار التنزيل ١/٤٩٣.

(٧) كأنه يشير إلى الحديث الذي رواه البخاري - وغيره - في صحيحه ٩/٥٤٠ - مع الفتح - ك: الأُطعمة، ب: الأكل متكئاً، من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إني لا أكل متكئاً»، وفي لفظ: فقال لرجلٍ عنده: «لا أكل وأنا متكى»، برقم: ٥٣٩٨-٥٣٩٩، والحديث عند أصحاب السنن وغيرهم أيضاً.

واختلِفَ في ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [٣١]:

فأبو عمرو^(١) بألفين: أَلِفٍ بعد الحاءِ وأَلْفٍ بعد الشينِ في كلمتي هذه السورة [٥١، ٣١] وَصَلًا، على أصلِ الكلمة^(٢)، وبحذفِ الألفِ الثانيةِ وقفًا اتِّباعًا للرسم.

ووافقهُ اليزيديُّ وابن محيصن والمطوعي^(٣).

وعن الحسن^(٤) (حاشا الإله) في الموضعين [٥١، ٣١] بلامٍ ساكنةٍ بعد فتحةِ الشينِ، بعدها همزةٌ مكسورةٌ ولا مُمفوتحةٌ بدل ﴿لِلَّهِ﴾ في قراءةِ الجمهورِ، ففكَّه عن الإدغام، وهو مصدرٌ أقيم مُقام المفعول، ومعناه: المعبود^(٥). وحُذفت الألفُ من ﴿حَشَّ﴾ للتخفيف، قاله ابنُ عطية^(٦)، وصاحبُ «اللوامح». وتُعقَّب^(٧): بأنه لا يتعيَّن حذفُ الألفِ، إلا أن يُنقلَ عنه أنه يقفُ في هذه القراءةِ بسكونِ الشينِ، فإن لم يُنقلَ عنه في ذلك شيءٍ فيُحتملُ أن تكونَ الألفُ حُذفتُ لالتقاء الساكنين؛ [إذ]^(٨) الأصلُ: حاشى الإله، ثم

(١) انظر: الغاية: ٢٨٧، النشر ٢/ ٢٩٥، الإتحاف ٢/ ١٤٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٤٢٢، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٩، الموضح ٢/ ٦٧٨.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ٣٨٣، إيضاح الرموز: ٤٥٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٣١، إيضاح الرموز: ٤٥٩.

(٥) انظر في توجيه قراءة الحسن: المحتسب ١/ ٣٤١، البحر المحيط ٥/ ٣٠٣.

(٦) لم نقف على هذا التعليل في محرره ٩/ ٢٩١، لكنه ذكر قراءة الحسن المذكورة.

(٧) الذي تعقبه هو أبو حيان في البحر ٥/ ٣٠٣.

(٨) زيادة من البحر يقتضيها السياق.

نَقَلَ فَحَذَفَ الهمزة، وحرَّكَ اللامَ بحركتها، ولم يَعْتَدَّ بهذا التحريك، لأنه عارضٌ، كما تُحذفُ في نحو: يخشى الإله، ولو اعتدَّ بالحركة لم يحذف الألف.

وأجيب^(١): بأنَّ الظاهرَ أن الحسنَ يقفُ في هذه القراءة بسكونِ الشينِ، ويُستأنس له بأنه وردَ عنه سكونُها في روايةٍ أخرى وَصلاً ووقفاً، كأنه أُجْرِيَ الوصلَ مُجرى الوقفِ، فلمَّا جيءَ بشيءٍ محتملٍ ينبغي أن يُحملَ على ما صرَّحَ به. انتهى.

وقرأ الباقون ﴿حَشَّ﴾ بحذفِ الألفِ اتِّباعاً للرسم. ولمَّا طال اللفظُ حُسِّنَ تخفيفُهُ بالحذفِ.

ونقل الفراء^(٢) أن الإتمامَ لغةً بعضِ العربِ، والحذفَ لغةً أهلِ الحجاز.

وقد عدَّ النحاةُ «حاشَّ» من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية، فإن جَرَّتْ فهي / حرفٌ جرٌّ، وإن نَصَبَتْ فهي فعلٌ ماضٍ مأخوذٌ من الحَشَا: [٦٠/ب] الناحية، وهي من أدواتِ الاستثناءِ، ولم يَعْرِفْ سيبويه^(٣) فِعْلِيَّتَهَا وَعَرَفَهَا غَيْرُهُ، وموضعُها التنزيه والبراءة، والمعنى: جانبَ يوسفَ البَشَرَ لِحَرِّيَّتِهِ وَعِفَّتِهِ، أو تنزيهاً لله من صفاتِ العَجْزِ، وتعجباً من قدرته على خَلْقِ مثله.

(١) الذي أجاب هو السمين في الدر المصون ٤٨٨/٦.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن. انظر: الدر المصون ٤٨٦/٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٩، وقال: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرُّ ما بعده، وفيه معنى

واتفقوا كلهم على الوقفِ بغيرِ ألفٍ، إلا ما رواه الجعبريُّ^(١) عن الأعمشٍ من إثباتها في الحالين، وهو خلافُ ما في «المصطلح»^(٢) وكتاب القباقبي^(٣).

وعن ابنِ محيصنٍ ضمُّ باءِ (رَبُّ السَّجْنِ) [٣٣]، والجمهورُ على كسرِ الباءِ؛ لأنه مضافٌ لياءِ المتكلمِ اجتزأَ عنها بالكسرة، وهي الفصحى. ورُفِعَ نونُ ﴿السَّجْنِ﴾ [٣٣] على أنه مبتدأ، والخبرُ ﴿أَحَبُّ﴾ [٣٣]. والسَّجْنُ: الحَبْسُ، والمعنى: دخولُ السجنِ، وتقدمُ بالبقرة [١٢٦].

واختلَفَ في ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾ [٣٣]:

فيعقوبُ^(٤) بفتحِ سينِ هذه اللفظةِ خاصَّةً على أنه مصدرٌ^(٥)، أي: الحَبْسُ أَحَبُّ، و﴿إِنِّي﴾ متعلقٌ بـ ﴿أَحَبُّ﴾، وفي الحقيقة ليست أفعلٌ على بابها من التفضيل؛ لأنه لم يحبَّ ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شرَّان، فأثر أحدَ الشرَّين على الآخر.

وقرأُ الباقيون بالكسر^(٦).

(١) كنز المعاني (خ) ٢٢٩/أ.

(٢) مصطلح الإشارات ٢٩٩.

(٣) إيضاح الرموز ٤٥٩.

(٤) انظر: الروضة ٧٢٢/٢، النشر ٢٩٥/٢، الإتحاف ١٤٦/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٦٧٩/٢.

(٦) أي: كسر السين من ﴿السَّجْنِ﴾.

وخرج بقيد ﴿ رَبِّ السِّجْنِ ﴾ [٣٣] قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ ﴾ [٣٦]،
 و﴿ يَصْلِحِي السِّجْنَ ﴾ [٣٩]، و﴿ فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ بِضَعِ سِنِينَ ﴾ [٤٢] المتفق
 على كسر سينهن؛ لأن المراد بهنَّ المحتبس، وهو المكان الذي يُحبس
 فيه.

ولا يصحُّ أن يُرادَ به المصدر، بخلافِ الأول؛ فإنَّ إرادة المصدر فيه
 ظاهرة؛ ولهذا قالوا: أراد يعقوبُ بفتحهِ أن يُفَرِّقَ بين الاسمِ والمصدرِ، ونَبَّه
 عليه في «النشر»^(١).

وعن الحسن^(٢): (لَتَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) [٣٥] بالخطاب، فيكون خاطبَ
 بعضهم بعضاً بذلك، ويحتمل أن يكونَ خوطبَ به العزيزُ تعظيماً له^(٣).

وفتح ياء الإضافة من ﴿ إِنِّي ﴾ في الموضعين السابقين لـ ﴿ أَرْنِي ﴾ [٣٦]
 نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهم اليزيديُّ.

وفتح ياء ﴿ أَرْنِي أَعْصِرُ ﴾ [٣٦]، و﴿ أَرْنِي أَجْمَلُ ﴾ [٣٦] نافعٌ وابن كثير
 وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيصن واليزيديُّ.

وأما ﴿ إِنَّا نَرِيكَ ﴾ [٣٦] أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، وافقهم
 الأعمشُ. وقرأ الأزرق عن ورشٍ بالتقليل، والباقون بالفتح.

(١) النشر ٢/٢٩٥.

(٢) انظر: إيضاح الرموز: ٤٦٠، الفوائد المعتبرة (ضمن إتحاف البررة بالمتون العشرة):

٢٩٢، ولم تذكر الكلمة في مفردته.

(٣) انظر في توجيه قراءة الحسن: البحر المحيط ٥/٣٠٧.

وقرأ ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ [٣٧] باختلاس كسرة الهاءِ قالون، وكذا ابنُ وردانَ بخُلفِ عنهما، وهو في «كفاية» أبي العز^(١)، و«غاية» أبي العلاء^(٢)، عن أبي نَشِيطِ عن قالون.

ورواه الطبريُّ عن الحُلواني^(٣)، ورواه أبو بكرِ بن هارون الرازيُّ عن ابنِ وِرْدَانَ.

وقرأ الباقلون بالإشباع، وهو الوجه الثاني لقالون، وابن وردان. وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّ إِنِّي﴾ [٣٧] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيديُّ.

ومن ﴿آبَاءِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٣٨] نافعٌ وابنُ كثيرٌ وأبو عمرو وابنُ عامر، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابنُ محيِصن واليزيديُّ.

وعن المُطَوِّعِي^(٤) عن الأعمش (آباءِ) [٣٨] بتسهيل الهمزة الثانية. وسهّل الهمزة الثانية وحقق الأولى مع إدخال ألفٍ بينهما من ﴿آزَابُ﴾ [٣٩] قالون وأبو عمرو وهشام من طريقِ ابنِ عبدانَ وغيره عن / الحُلواني، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ وابنِ كثير، وكذا رويسٌ بالتسهيل كذلك من غير ألفٍ. وافقهم ابنُ محيِصن، وهو أحدُ وَجْهِي الأزرقِ عن ورشٍ. والأكثرُون عنه على الإبدال ألفاً مع المدِّ للساكنين.

(١) الكفاية الكبرى ١٩٧.

(٢) غاية الاختصار ١/٣٨٢.

(٣) انظر: المستنير ٢/٢١٦.

(٤) انظر: المبهج ٢/٣٨٥، إيضاح الرموز: ٤٦٠.

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طُرُقِ الداجوني وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلفٌ وروحٌ بالتحقيق من غير ألفٍ. وافقهم الأعمش والحسن.

وقرأ الجمال عن الحلواني، عن هشام بالتحقيق وإدخالِ ألفٍ بينهما. وأبدل الهمزة الثانية واواً محضةً مفتوحةً وبتحقيقِ الأولى من ﴿الْمَلَأُ أَفْتُونِي﴾ [٤٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورويسٌ. وافقهم ابنُ محيصن واليزيدي. وقرأ الباقر بتحقيقهما.

وأمال ﴿فَأَنسَهُ﴾ هنا [٤٢]، و﴿مَا أَنَسْنِيهِ﴾ بالكهف [٦٣]، و﴿فَأَنسَهُمْ ذَكَرَ اللَّهُ﴾ بالمجادلة [١٩]، ﴿فَأَنسَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ بالحشر [١٩] حمزةٌ والكسائي، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقر بالفتح.

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [٤٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وأبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيصن واليزيدي. وأمال ﴿لِلرَّيِّآ﴾ هنا [٤٣]، و﴿قَدَّصَدَّقَتِ الرُّيَّآ﴾ بالصافات [١٠٥]، و﴿الرُّيَّآ بِالْحَقِّ﴾ بسورة الفتح [٢٧] الكسائي بكماله^(١) وكذا خلفٌ. وقرأ أبو عمرو بالصغرى. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقر بالفتح.

كذا حكم موضع الإسراء [٦٠] إذا وُفِّ عليه.

ولا خلاف عن الأعمش في الفتح في ذلك كله.

(١) قوله: «وكذا خَلَفَ» ساقط من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف في باب الإمالة ٣/ ١٠٦٣.

وأبدل همزة ﴿لِلرُّوْيَا﴾ [٤٣] واواً أبو عمرو^(١)، ووافقه اليزيدي، وكذا أبو جعفر مع الإدغام كما سبق قريباً^(٢)؛ لأنه لما قلبت الهمزة واواً لكونها بعد ضمة اجتمعت ياءٌ وواوٌ، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء.

وهذه القراءة عندهم ضعيفة؛ لأنَّ البدل غير لازم، فكأنه لم توجد واوٌ نظراً إلى الهمز، قاله في «الدر»^(٣).

وعن الحسن^(٤) (وأذكر) [٤٥] بذال معجمة، والجمهور ببدالٍ مهملة، وأصله «أذتكر» افتعل من الذكر، ف وقعت تاءُ الافتعال بعد الذالِ فأبدلتُ دالاً، فاجتمع متقاربان فأبدل الأول من جنس الثاني، وأدغم.

ووجَّهوا^(٥) قراءة الحسن بأنه أبدل التاء ذالاً من جنس الأول، وأدغم. وعن الحسن^(٦) أيضاً (بعد أمه) [٤٥] بفتح الهمزة وتخفيف الميم، وبهاء في الحاليين منونة في الوصل، من الأمه وهو النسيان^(٧)، يقال: أمه يأمه أمهاً وأمهاً بفتح الميم وسكونها، والسكون غير مقيس.

(١) أي: بخلف عنه، وقرأه الأصهباني عن ورش أيضاً بالإبدال، وانظر الهمز المفرد ٨١٩/٢.

(٢) عند الآية: ٥ من هذه السورة.

(٣) الدر المصون ٥٠٥/٦.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٢، إيضاح الرموز: ٤٦٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٠٧/٦.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٢، إيضاح الرموز: ٤٦٠.

(٧) انظر في التوجيه: المحتسب ١/ ٣٤٤، البحر المحيط ٧/ ٣١٤، الدر المصون ٥٠٧/٦.

وقرأ الجمهور ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [٤٥] بضمّ الهمزة وتشديد الميم وتاء منونة، وهي المدّة الطويلة.

وقرأ ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ﴾ [٤٥] بمدّ ﴿أَنَا﴾ نافع، وكذا أبو جعفر، / وتقدم [٦١/ب] في البقرة [٢٥٨].

وعن الحسن^(١) (ءَاتِيكُمْ) [٤٥] بهمزة مفتوحة ممدودة، وبعدها تاء مكسورة وياء ساكنة، مضارع أتى من الإتيان. والجمهور ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ من الإنباء^(٢).

وزاد ياء في ﴿فَأَرْسَلُونِ﴾ [٤٥] يعقوب، وعن الحسن زيادتها في الوصل.

وفتح ياء الإضافة من ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾ [٤٦] نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

واختلّف في ﴿دَابَّأ﴾ [٤٧]:

فحفص^(٣) بفتح الهمزة، والباقون بسكونها، وهما لغتان في مصدر دأب يدأب، أي: داوم على الشيء ولازمه^(٤).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٢، إيضاح الرموز: ٤٦٠.

(٢) انظر في التوجيه: البحر المحيط ٣١٤/٥، الدرر ٥٠٨/٦.

(٣) انظر: المستنير ٢١٧/٢، النشر ٢٩٥/٢، الإتحاف ١٤٨/٢.

(٤) انظر في التوجيه: الحجة للفراسي ٤٢٥/٤، الكشف ١١/٢، الموضح ٦٨٠/٢.

واختلَفَ فِي ﴿يَعَصْرُونَ﴾ [٤٩]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ^(١) بالخطاب. وافقهم الأعمش^(٢). وقرأ
الباقون بالغيب.

وهما واضحتان لتقدّمِ مخاطب^(٣) نحو: ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [٤٧]، وغائب، وهو
ضميرٌ ﴿التَّاسُ﴾. فكلُّ قراءةٍ تَرَجُّعُ إلى ما يليقُ بها، والمعنى: يُغاثون^(٤)
بمطرٍ وَيَعَصِرُونَ نحوَ العنبِ والزيتون.

وأبدل همزة ﴿الْمَلِكُ أَتُونِي﴾ [٥٠]، و﴿قَالَ الْمَلِكُ أَتُونِي﴾ [٥٤] من جنسِ
سابقِها أبو عمرو وبخلفٍ عنه وورش، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابنُ محيصر
واليزيديُّ بخلفٍ عنه كأبي عمرو.

وسبَقَ فِي الهمزِ المفرد^(٥)، وكنقلِ همزة ﴿فَسَعَلَهُ﴾ [٥٠] للسين لابنِ كثير
والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم ابنُ محيصر.

وعن الحسن^(٦) (حُصِّصَ) [٥١] بضمِّ الحاءِ الأولى، وكسرِ الثانيةِ على
البناءِ للمفعول^(٧).

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٨١، النشر ٢/٢٩٥، الإتحاف ٢/١٤٨-١٤٩.

(٢) انظر: المبهج ٢/٣٨٥، إيضاح الرموز: ٤٦١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤٢٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٥٩،
الموضح ٢/٦٨٠.

(٤) في النسخ: «يغاث»، والمثبت ملائم للسياق.

(٥) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٤٠، وباب النقل ص ٢/٨٦٩.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٣، إيضاح الرموز: ٤٦١.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٧١٠، البحر المحيط ٥/٣١٧.

وفتَح ياء الإضافة من ﴿نَفْسِي إِنَّ﴾ [٥٣] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ وافقهم اليزيديُّ.

وسهّل الهمزة الأولى كالياء من ﴿بِالسُّوِّ الْآ﴾ [٥٣]، وحقَّق الثانية قالونٌ والبزِّيُّ طَرْدًا للباب، ولم يذكره صاحبُ «العنوان»^(١) عنهما، وهو في «الشاطبية»^(٢) من زيادته على «التيسير»^(٣)، ويجري الخلافُ في المدِّ لتغيُّر سببه بالتسهيل.

وذهب الجمهورُ من المغاربة وسائر العراقيين إلى إبدال الأولى منهما واوًا مكسورةً وإدغام التي قبلها فيها. قال في «النشر»^(٤): «وهذا هو المختارُ روايةً مع صحته في القياس». وافقهما ابنُ محيصة من «المبهج»^(٥).

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورويسٌ من غير طريق أبي الطيبٍ بتسهيل الثانية بينَ بين، وبه قرأ ورشٌ أيضاً من طريق الأزرق في أحد الوجهين عنه.

والوجه الثاني عنه من طريق الأزرق إبدالها ياءً ساكنةً، فيُزاد مدُّ الحَجَزِ للساكنين.

(١) العنوان ٤٧.

(٢) الشاطبية ١٧.

(٣) التيسير ١٢٩.

(٤) النشر ٣٨٣/١.

(٥) انظر: المبهج ٣٨٩/٢، إيضاح الرموز: ١٤٠-١٤١.

وقرأ قبل من طريق ابن شنبوذ بإسقاطِ الأولى وتحقيقِ الثانية، وعلى هذا الوجه يكون له في المدِّ الخُلْفُ كرفيقه^(١)، وإن قلنا: الساقطةُ الثانيةُ فالمدُّ ليس إلا. وقرأ أيضاً من غير طريقِ ابنِ شنبوذ / بتسهيل الثانية بينَ بإبدالها ياءً محضةً فتزيد على الوجه الثالث كورش.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رويس من طريق أبي الطيب بحذفِ الأولى وتحقيقِ الثانية. وافقهما اليزيديُّ وابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(٢).
وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوِّحٌ بتحقيقهما. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿رَجَمَ رَبِّي إِنَّ﴾ [٥٣] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ.

واختلَفَ فِي ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [٥٦]:

فابنُ كثيرٍ^(٣) بالنون على أنها نونُ العظمةِ لله تعالى^(٤).
وجوز أبو البقاء^(٥) أن يكونَ الفاعلُ ضميرُ يوسفَ، قال: «لأن مشيئته من مشيئة الله تعالى». قال العلامة السمين^(٦): «وفيه نظر؛ لأنَّ نَظْمَ الكلامِ يَأْبَاهُ».

(١) يعني به البيزي.

(٢) انظر: إيضاح الرموز: ١٤٠، وليس في «مفردته» على منهجه.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٨، النشر ٢/٢٩٥، الإتحاف ٢/١٤٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤٢٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٠،

الموضح ٢/٦٨٢.

(٥) التبيان ٢/٧٣٦.

(٦) الدر المصون ٦/٥١٦.

وافقه الحسن والشَّنبوذِيُّ عن الأعمش.

وقرأ الباقر بالياءِ على أنه ضميرُ يوسفَ. وجوّز العلامةُ أبو حيان^(١) أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الله تعالى، ويكونَ التفاتاً.

وخرج بـ ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [٥٦]، قوله تعالى: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ﴾ [٥٦] المتفقُ عليه بالنونِ.

وسهّل الهمزةُ الثانيةُ كالياءِ، وحقّق الأولى من ﴿وَجَاءَ إِخْوَهُ﴾ [٥٨] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ. وافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيدي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ بتحقيقهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿أَنْتِي أَوْ فِي﴾ [٥٩] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ بخلافِ عنه.

وزاد ياءَ بعد نونِ ﴿تَقْرُبُونَ﴾ [٦٠] في الحاليين يعقوبٌ، وعن الحسن في الوصلِ فقط.

واختلَفَ في ﴿لِفَتْيَانِهِ﴾ [٦٢]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ بألفٍ بعد الياءِ ونونٍ مكسورةٍ بعدها، وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢). وقرأ الباقر بغير ألفٍ بعد الياءِ وبتاءٍ مثناةٍ بدلَ النونِ.

(١) البحر ٥/٣٢٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٣، المبهج ٢/٣٨٧، إيضاح الرموز: ٤٦٢.

وَالْفِتْيَانُ: جَمْعُ كَثْرَةٍ^(١)، وَالْفِتْيَةُ: جَمْعُ قَلَّةٍ، فَالتَّكْثِيرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَأْمُورِينَ، وَالْقَلَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى المِتَنَاولِينَ، وَفَتَى يُجْمَعُ عَلَى: فِتْيَانٍ وَفِتْيَةٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ نَكَتَلَّ ﴾ [٦٣]:

فَحِمَزَةٌ وَالكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ^(٢) بِالياءِ مِنْ تَحْتِ، أَي: يَكْتَلُّ أَحْوَنًا^(٣).
وَوَافِقُهُمُ الأَعْمَشُ^(٤).

وَقَرَأَ الباقُونَ بِالنونِ، أَي: نَكْتَلُ نَحْنُ، وَهُوَ مَجْزُومٌ عَلَى جِوَابِ الأَمْرِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ خَيْرٌ حَفِظًا ﴾ [٦٤]:

فَنافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(٥).
﴿ خَيْرٌ ﴾ بِالتَّنْوِينِ، ﴿ حَفِظًا ﴾ بِكسْرِ الحاءِ وَإِسْكانِ الفاءِ وَالنَّصْبِ بِوزنِ: «جَعَلًا».

وَافِقُهُمُ / ابْنُ مُحِيسِنٍ مِنْ «المبهِج»^(٦) - وَالوَجْهَ الثَّانِي عَنْهُ مِنْ

[٦٢/ب]

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٤٣٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٦١، الموضوع ٢/ ٦٨٣.

(٢) انظر: الغاية: ٢٨٨، النشر ٢/ ٢٩٥، الإتحاف ٢/ ١٥٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٤٣٢، الحجة لابن زنجلة: ٣٦١، الموضوع ٢/ ٦٨٣.

(٤) انظر: المبهِج ٢/ ٣٨٨، إيضاح الرموز: ٤٦٢.

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٧٢٥، النشر ٢/ ٢٩٥-٢٩٦، الإتحاف ٢/ ١٥٠.

(٦) المبهِج ٢/ ٣٨٩.

«المفردة»^(١) - واليزيدي^(٢) والحسن^(٣) على جَعَلِه مصدرًا^(٤)، أي: حَفِظُ خَيْرٌ من حِفْظِكُمْ طَبَقٌ «وِقْرًا».

ولم يجيزوا^(٥) في هذه القراءة غيرَ النصب على التمييز؛ لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت من صفة ما يَصْدُقُ عليه ﴿خَيْرٌ﴾، ولا يَصْدُقُ ذلك على ما يَصْدُقُ عليه ﴿خَيْرٌ﴾؛ لأنَّ الحِفْظَ معنى من المعاني^(٦).

ومَنْ تَأَوَّلَ: «زيد عدلٌ» على المبالغة، أو على حَذْفِ المضاف، أو على وقوع المصدرِ موقعَ الوصفِ يُجيز في ﴿حِفْظًا﴾ أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تعسفٌ.

وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ﴿خَيْرٌ﴾ بالتثوين، ﴿حَفِظًا﴾ بفتح الحاءِ وألفٍ بعدها وكسرِ الفاءِ على جَعَلِه اسمَ فاعلٍ، أي: حافظُ الله خيرٌ من حِفْظِكُمْ، طَبَقٌ «يحافظون»^(٧).

(١) أي: ﴿حَفِظًا﴾. انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٥.

(٢) من قوله: «واليزيدي...» إلى قوله: «... وقرأ» سقط من ف.

(٣) انظر: المبهج ٢/٣٨٨-٣٨٩، إيضاح الرموز: ٤٦٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤٣٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٢، الموضوع ٢/٦٨٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥١٩.

(٦) تكون الحالُ صفةً لما يتقدمها، أي: تَصْدُقُ عليه، ولا تكون مصدرًا، أي: معنى من المعاني. فإذا قلنا: رأيت زيدا كريماً؛ فإن الكرم من صفة زيد، ويَصْدُقُ عليه، ولا يقال: حضر زيدٌ كريماً، وإذا أعربنا ﴿حَفِظًا﴾ تمييزاً جازاً؛ لأن التمييز يقع مصدرًا، ولا يقع وصفاً.

(٧) كذا في النسخ، ولعل صواب العبارة: ﴿لَحَفِظُوتُ﴾ [٦٣] لأنه يريد أن يُنْظَرُ باسم فاعل. قال المهدي: «وهو أشبه بجواب قولهم: ﴿وَأَنَّا لَهُ لَحَفِظُوتُ﴾». شرح الهداية ٢/٣٦٤.

وفي نصبه وجهان: أحدهما: أنه تمييزٌ، وهو الأظهر. والثاني: أنه حالٌ. وافقهم ابنٌ محيِصن في الوجه الآخر من «المفردة» والشنبوذِيّ. وعن المطوعيّ^(١) (خيرٌ) بغير تنوينٍ، (حافظٌ) بالألف بعد الحاء مع الخفضِ على الإضافة.

وعن الأعمش^(٢) كَسْرُ راءٍ (رِدَّتْ إلينا) [٦٥] على نقلِ حركةِ الدالِ المكسورة المدغمة إلى الراءِ بعد توهُمِ خُلُوقِها من حركتها، وهي لغةُ بني ضَبَّةَ^(٣).

وتقدّم في الأنعام عند قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨]. وزاد ياءً بعد نون ﴿تُؤْتُونَ﴾ [٦٦] في الوصلِ أبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ والحسن^(٤). وفي^(٥) الحالين ابنٌ كثير، وكذا يعقوبٌ. وأمال ﴿قَصَبَهَا﴾ [٦٨] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورثٌ من طريقِ الأزرقِ بينَ بينَ والفتح^(٦). والباقون بالفتح.

(١) انظر: المبهج ٢/٣٨٨-٣٨٩، إيضاح الرموز: ٤٦٢.

(٢) المثبت من ح، وهو موافق لما في المصادر، وسائر النسخ: «الحسن» بدلاً من «الأعمش». انظر: المبهج ٢/٢٣٢، إيضاح الرموز: ٤٦٢، الدر المصون ٦/٥١٩، الإتحاف ٩/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٥١٩. وقد جاء فيه: «على أن قَطْرَباً حكى عن العرب نَقَلَ حركة العين إلى الفاء في الصحيح، فيقولون: «ضَرَبَ زيدٌ»، بمعنى ضَرَبَ زيدٌ».

(٤) «والحسن» زيادة من: ح، ف، غ، س، وهو الصواب.

(٥) ص: «في الحالين وابن كثير».

(٦) قوله: «والفتح» زيادة من ح.

وكذا الخُلفُ في ﴿ءَاوَى﴾ [٦٩].

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [٦٩] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن محيصة واليزيدي.

وأبدل همزة ﴿مُؤَذَّنٌ﴾ [٧٠] واواً مفتوحةً ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر، كما في الهمز المفرد^(١).

وعن ابن محيصة^(٢) (بالله) [٧٣] بالباء الموحدة، وكذلك كلُّ قَسَمٍ بالتاء فإنه يَقْرُؤُهُ بالموحَّدة. والجمهورُ بالتاء المثناة، وهي عند الجمهورِ بدلٌ من واو القسم^(٣).

وعن الحسن^(٤) (وُعَاءٍ أَخِيهِ) [٧٦] حيث جاء، بضمِّ الواو لَغَةً^(٥) كالكسر، ونُقلت عن نافع أيضاً^(٦).

وأبدل الهمزة الثانية ياءً خالصةً مفتوحةً مع تحقيقِ الأولى نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس. وافقهم ابن محيصة واليزيدي.

وقرأ الباقر بتحقيقهما.

(١) انظر: الهمز المفرد ٢ / ٨٣٥.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٢٦، المبهج ٢ / ٣٨٩، إيضاح الرموز: ٤٦٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١ / ١١٦.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٤، إيضاح الرموز: ٤٦٣.

(٥) انظر: المحتسب ١ / ٣٤٨، البحر المحيط ٥ / ٣٣٢، الدر ٦ / ٥٣٢.

(٦) انظر: البحر ٥ / ٣٣٢، الدر المصون ٦ / ٥٣٢، ولكنها لم تتواتر عنه.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ نَزَعَ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ ﴾ [٧٦]:

فيعقوب^(١) بالياءِ فيهما، والفاعلُ اللهُ، وقرأَ الباقرُ بالنون.

وقرأَ ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ بالتَّوِينِ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ.

وافقه الأعمشُ. وسبق في الأنعام [٨٣].

كـ ﴿ أَسْتَيْسُوا ﴾^(٢) [٨٠]، ﴿ وَلَا تَأْتِيَسُوا مِنْ ﴾ [٨٧]، و﴿ لَا يَأْتِيَسُ ﴾ [٨٧]،

﴿ حَقَّ إِذَا أَسْتَيْسَ ﴾ هنا [١١٠]، / ﴿ أَفَلَمْ يَأْتِيَسِ الَّذِينَ ﴾ بالرعد [٣١] بألفٍ

[١/٦٣]

بعد التاء، ثم ياءٍ مفتوحةٍ في الهمز المفرد^(٣) للبيزيِّ من طريق النقاشِ عن أبي

ربيعةٍ عنه في الخمسة، وكذا ابنُ وَرْدَانَ من طريقِ هبةِ الله فيما انفرد به الحنبليُّ.

قال الجعبريُّ^(٤): «كُلُّ كَلِمَتَيْنِ اتَّفَقَتَا فِي الْحُرُوفِ، وَاخْتَلَفَتَا بِالتَّقْدِيمِ

والتَّأخِيرِ فَهَمَا: إِمَّا أَصْلَانِ نَحْو: وَقَلَّ^(٥)، وَقَالَ، أَوْ إِحْدَاهُمَا: أَصْلٌ،

وَالْأُخْرَى مَقْلُوبَةٌ مِنْهَا كَمَا سَأَلْتِنَا.

ولمعرفة القلبِ طرقٌ؛ أحدها: الأصلُ، فَأَيْسَ فرُعُ يَيْسَ لليأسِ، واستفعل

بمعنى فعلٍ، كاستعجب. واليأسُ من الشيءِ عدمُ توفُّعِهِ. وقيل ﴿ أَفَلَمْ يَأْتِيَسِ ﴾

[الرعد: ٣١] بمعنى يعلم، لغة النَّخَعِ، وأنشدوا عليها^(٦):

أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ تَأْسِرُونِي أَلَمْ تَيْسُوا أَنِي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمِ

(١) انظر: المستنير ٢/٢١٨، النشر ٢/٢٩٦، الإتحاف ٢/١٥١.

(٢) في حاشية ح: قوله كـ ﴿ أَسْتَيْسُوا ﴾ الكاف للتشبيه، يعني سبق في الهمز المفرد،

كما سبق في الأنعام تنوين ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾.

(٣) انظر: الهمز المفرد ٢/٨٥٠.

(٤) كنز المعاني (خ) ٢٣٠/أ.

(٥) وَقَلَّ فِي الْجِبَلِ يَقْلُ وَقَلًّا وَوُقُولًا، صَعَّدَ فِيهِ، وَرَفَعَ رَجُلًا وَأَثَبَتْ أُخْرَى.

(٦) البيت لسحيم بن وثيل، وهو في اللسان (يسر)، والدر المصون ٢/٤٠٥.

فَوَجَّهَ الهمزِ الأَصْلُ ؛ لأنَّ الأَصْلَ تَقْدِيمُ الياءِ على الهمزِ كما سَبَقَ التَّنْبِيهُ عليه في باب الهمزِ المفردِ^(١).

ووجهُ الألفِ والياءِ أنها مقلوبةٌ أُخِّرَتِ الفاءُ التي هي ياءٌ ساكنةٌ إلى موضعِ العينِ التي هي همزةٌ مفتوحةٌ، وأُعْطِيَ كُلُّ صِفَةٍ الآخِرَ لِحُلُولِهِ مَحَلَّهُ، وانفتحتِ الياءُ، وَسَكَنَتِ الهمزةُ، ثم قُبِلَتِ أَلْفًا لِسُكُونِهَا بَعْدَ الفَتْحِ جَبْرًا^(٢) لِلْفَرْعِ بِالْخِفَّةِ^(٣)، ولتكمَلِ لغةُ التَّخْفِيفِ. ووزنُها الآن استعفل، وتَعْفَلُ، وعليها^(٤) رُسِمَ: ﴿يَأْيَعِسُ﴾، ﴿وَلَاتَأْيَسُوا﴾، انتهى». وسيأتي في الرسم إن شاء الله^(٥).

واتفقوا على رَفَعِ ﴿وَمِنْ قَبْلِ مَا فَرَطْتُمْ﴾ [٨٠] على قَطْعِهِ عن الإضافة لفظاً، أي: مِنْ قَبْلِ هَذَا، و﴿مَا﴾ مَزِيدَةٌ.

وفتح ياءِ الإضافةِ مِنْ ﴿يَأْذَنَ لِي أَيْ﴾ [٨٠] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ.

وفتح ياءِ ﴿أَيُّ أَوْ يَحْكُمُ اللَّهُ لِي﴾ [٨٠] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(٦). وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ.

ونَقَلَ همزةُ ﴿وَسَلْ﴾ [٨٢] إلى السينِ ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ. والباقون بالهمزة.

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٥١.

(٢) ش، ح: «خبراً للفتح»، الجعبري: «خبراً».

(٣) س: «للخفة».

(٤) ش: «وعليهما».

(٥) انظر: المرسوم آخر السورة.

(٦) قوله: «وكذا أبو جعفر» سقط من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف في باءات الإضافة.

انظر: ٣/ ١٢٥٩.

وعن الحسن^(١) (يا أسْفِي) [٨٤] بكسرِ الفاءِ وياء ساكنةٍ.

والجمهورُ بفتحِ الفاءِ وألفٍ بعدها، وهي منقلبةٌ عن ياءِ المتكلم، وإنما قُلبتِ ألفاً لأن الصوتَ معها أتمُّ، ونداؤه على سبيلِ المجازِ، كأنه قال: هذا أو أنك فاحْضُرْ، نحو: ﴿يَحْسَرَنَّ﴾ [الزمر: ٥٦]. والأسْفُ: أشدُّ الحُزنِ.

وأمال ﴿وَتَوَلَّى﴾ [٨٤]، و﴿يَأْسَفَى﴾ [٨٤] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهما الأعمش على الكلمتين.

وقرأهما ورث من طريق الأزرق بالفتح والتقليل. وقرأ الدُّوري عن أبي عمرو بفتح الأولى. واختلَفَ عنه في ﴿يَأْسَفَى﴾ [٨٤]، وبالإمالة له روى صاحب «الهداية»، و«الهادي» وجهاً واحداً.

قال في «النشر»: «وهو ظاهر كلام الشاطبيِّ، وبالفتح نصُّ له الداني».

وذكر صاحب «التبصرة» الوجهين، وأنه قرأ بالفتح، وبه قرأ الباقون.

وسَبَقَ في الإمالة^(٢)، كوقفِ رُويسٍ ﴿يا أسْفَه﴾ [٨٤] / بهاءِ السكتِ

[ب/٦٣]

بِخُلْفٍ عنه في الوقفِ على مرسومِ الخطِّ^(٣)، كوقفِ حمزةَ وهشامٍ بِخُلْفٍ

عنه في بابه^(٤) على ﴿تَفَتَّوْا﴾ [٨٥] المرسومِ بالواو بالإبدالِ واواً مضمومة

ثم تُسَكَّنُ، وإن وَقَفَ بالإشارة جاز الرومُ والإشمامُ، فهذه ثلاثةٌ أوجه،

والرابع: التسهيلُ كالواو مع الروم. والخامس: إبدالها ألفاً لانتفاع ما قبلها،

وسكونها وقفاً، على التخفيف القياسيِّ. ووافقهما الأعمش.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٥، إيضاح الرموز: ٤٦٣.

(٢) انظر: باب الإمالة ١٠٨٦/٣.

(٣) انظر: ١٢٣٤/٣.

(٤) انظر: ٩٦٤/٣.

وعن الحسن^(١) (حتى يكون) [٨٥] بالغيب.

و(حُرْضاً) [٨٥] بضمّ الحاءِ والراءِ^(٢) يقال: رجل حُرْضٌ، بضمّتين، نحو: جُنْبٌ وَعُرْبٌ^(٣).

والجمهورُ بفتحِ الراءِ والحاءِ. والحرَضُ: الإشفاء على الموت. وقيل: الحرَضُ^(٤) الذي أذابه همٌّ أو مَرَضٌ. يقال: حَرَضَ الرجلُ يَحْرُضُ حَرَضاً بفتحِ الراءِ، فهو حَرِضٌ بكسرها، فالحرَضُ مصدرٌ، فيجيء في الآية الأوجهُ في: «رجل عدلٍ».

وعن الحسن^(٥) أيضاً (وحَزَنِي) [٨٦] بفتحيتين.

وفتحَ ياءَ الإضافةِ منها: نافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم اليزيديُّ.

وعن الحسن^(٦) أيضاً (من رُوحِ الله) [٨٧] كليهما بضمّ الراءِ.

قال ابن عطية^(٧): «وكأنَّ معنى هذه القراءة: لا تَيْسُّوا من حيٍّ معه روح

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٥، إيضاح الرموز: ٤٦٣.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧١٦/١.

(٣) العُرْب: الغريب.

(٤) د، ص: «الحريض»، وانظر: أنوار التنزيل ٥٠٦/١.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٥، إيضاح الرموز: ٤٦٣.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٣، إيضاح الرموز: ٤٦٤.

(٧) المحرر الوجيز ٣٦٣/٩.

الله الذي وهبه، فَإِنَّ مَنْ بَقِيَ رُوحَهُ يُرْجَى، ومنه قولُ الشاعر^(١):

... .. وفي غيرِ مَنْ قَدِ وارتِ الأَرْضُ فَاطْمَعِ

والجمهورُ على الفتح، وهو رحمةٌ وتنفيسه.

وقال أبو البقاء^(٢): «فتحُ الراءِ مصدرٌ في معنى الرحمة، إلا أنَّ استعمالَ

الفعلِ معه قليلٌ، وإنما يُستعمل بالزيادةِ مثل: أراح وروَّح. ويقرأ بضمِّ الراءِ،

وهي لغةٌ فيه» انتهى.

وأمال ﴿مُزَجَلَةٌ﴾ [٨٨] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش.

وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بينَ وبينَ وبالفتح، وبه قرأ الباكون.

وقرأ ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠] بهمزةٍ واحدةٍ ابنُ كثير، وكذا

أبو جعفر^(٣). ووافقهما ابنُ محيصة.

فِيُحْتَمَلُ^(٤) أن يكونَ خبراً محضاً، فيكونوا تحققوا معرفته، فأخبروا،

وتحتمل الأمارات: إمَّا بثناياه حين تبسّم، أو بشبهِ الشامةِ في رأسه لمَّا رفع

التاجَ عن رأسه.

(١) البيت لأرطاة بن سُهَيْبَة، وصدرة:

عن الدهرِ فاصفَحَ إنه غيرُ مُعْتَبَرٍ

وهو في الحماسة ١ / ٨٩٤ (بشرح المرزوقي)، والأغاني ١٣ / ٤٠، وتاريخ دمشق

٧ / ٨.

(٢) التبيان ٢ / ٧٤٣.

(٣) انظر: المستنير ٢ / ٢١٩، النشر ١ / ٣٧٢، الإنحاف ٢ / ١٥٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤ / ٤٤٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٣،

الموضح ٢ / ٦٨٦.

واستبعدَ كونه خبراً من حيث تخالفُ القراءتين، مع أن القائل واحدٌ. وأجيب: بأنَّ بعضَهم قاله استفهاماً، وبعضهم قاله خبراً. ويحتمل أن يكون استفهاماً حُذِفَ منه الأداةُ لدلالةِ السِّيَاقِ، والقراءةُ الأخرى عليه.

وقرأ الباقيون بالاستفهام التقريري. قال البيضاوي^(١): «ولذلك حُقِّقَ بـ «إِنَّ» واللام». وهم على أصولهم: فقالون وأبو عمرو بتسهيل الهمزة الثانية مع الفصل بين الهمزتين بالألف. وافقهما اليزيديُّ.

وقرأ ورثٌ، وكذا رويسٌ، بالتسهيل كذلك من غير فصلٍ. وقرأ ابنُ ذكوانَ وعاصمٌ / وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ورُوْحٌ، بالتحقيق فيهما من غير فصلٍ. وبه قرأ هشامٌ من طريقِ الداجونيِّ، وفي «المبهج» من طريقِ الجمَّال عن الحُلوانِي، وافقهم الأعمش والحسنُ.

وقرأ الحُلوانِيُّ من طريقِ ابنِ عبدانَ عن هشامٍ من قراءةِ الدانِيِّ على أبي الفتح بالتحقيق والفصل، وهو طريقُ الجمَّال عن الحُلوانِيِّ، والشَّدائِيُّ عن الدَّاجونيِّ، كما في «المبهج».

وقرأ ﴿يَتَّقِي﴾ [٩٠] بإثباتِ الياءِ وصلًا ووقفًا قبلَ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ، وهو طريقُ أبي ربيعةَ، وابنِ الصَّبَّاحِ، وابنِ بُويانٍ، وغيرِهم، وكلُّهم عن قبلٍ،

(١) أنوار التنزيل ١/٥٠٧.

ولم يذكر في «الشاطبية»^(١) كـ «التيسير»^(٢)، و«الكفاية»^(٣)، و«التلخيص»^(٤)، و«الكافي»^(٥)، و«التبصرة»^(٦)، و«التذكرة»^(٧)، و«الهداية»^(٨) غيره.
ووجّهه^(٩) بأنّه على لغة بعض العرب في إثبات حرف العلة في الجزم،
وعليه قول قيس بن زهير^(١٠):

ألم يأتيك والأبَاءُ تَنَمِّي
بما لاقت لبون بني زياد

(١) الشاطبية ٣٥.

(٢) التيسير ٧٠.

(٣) كذا في النسخ، وهذا المصدر ليس في النشر ١٨٧/٢ وهو الصواب؛ لأن في الكفاية: ٢٠٠ وجهين عن قبل، والمصادر المذكورة ليس فيها إلا وجه واحد، وهو الذي يدلُّ عليه سياق المؤلف: «ولم يذكر... غيره».

(٤) تلخيص العبارات: ٦٤، وليس المراد به تلخيص أبي معشر، لأنه ذكر الخلاف عن قبل.
(٥) الكافي ١٣٤.

(٦) التبصرة ٢٣١.

(٧) التذكرة ٢/٣٨٤.

(٨) شرح الهداية ٢/٣٦٥.

(٩) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/٤٤٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٤،
الموضح ٢/٦٨٧.(١٠) البيت في الكتاب ٣/٣١٦، وسر الصناعة ١/٨٨، وأمالي الشجري ١/١٢٧.
قال ابن الشجري في الأمالي ١/١٢٨: «نزل الياء منزلة الحرف الصحيح، فقدّر فيها الحركة، فكأنّ الجازم دخل ولفظ الفعل: يأتيك كـ «بضربك»، فأسقط الحركة المقدره كما يُسقط الحركة الملفوظ بها».

وقيس هو: ابن زهير بن جديمة، العبّسي، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم مدة، ثم ارتدّ وتسنك، (ت: ١٠ هـ). انظر: معجم الشعراء للمرزباني: ١٧٨.

ومذهب سيبويه^(١) أن الجزم بحذف الحركة المقدرية^(٢)، وإنما تبعتها حرف العلة في الحذف تفرقة بين المرفوع والمجزوم.
واعترض عليه^(٣): بأن الجازم يُبين أنه مجزومٌ، وعَدَمَه يُبين أنه غير مجزوم.

وأجيب: بأنه في بعض الصور يلتبس، فاطرد الحذف.
بيانه: أنك إذا قلت: زُرني أعطيك، بثبوت الياء احتمال أن يكون: أعطيك جزاءً لزيارته، وأن يكون خبراً مستأنفاً، فإذا قلت: «أعطك» بحذفها تعيّن أن يكون جزاءً له، فقد وقع اللبس بثبوت حرف العلة، وفقد بحذفه، فيقال: حرف العلة يُحذف عند الجازم لا به.

ومذهب ابن السراج^(٤) أن الجازم أثر في نفس الحرف فحذفه.
ويُحتمل أنه - يعني ﴿يَتَّقِي﴾ - مرفوعٌ غير مجزوم، و﴿مَنْ﴾ موصولة، والفعل صلتهما، فلذلك لم تُحذف لامه.
واعترض على هذا بأنه قد عُطِف عليه مجزومٌ، وهو قوله: ﴿وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠]، فإن قُبُلًا لم يَقْرَأْه إلا بسكونِ الراء.

(١) الكتاب ٣/٣١٦.

(٢) نقل محقق «الكتاب» عن السيرافي في شرح كلام سيبويه قوله: «أي جارياً في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف». الكتاب ٣/٣١٦.

(٣) انظر في تفصيل أقوال النحاة: شرح التذيل ١/٢٠٧.

(٤) الأصول ٢/١٦٤.

وأجيب: بأنَّ التسكينَ لتوالي الحركات، وإن كان من كلمتين، كقراءة أبي عمرو ﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وبأنه جَزْمٌ على التوهّم، يعني لما كانت «مَنْ» الموصولة تُشبه «مَنْ» الشرطية. وهذه عبارةٌ فيها غَلَطٌ^(١) على القرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاةُ السببه اللفظي^(٢)، ولا يقال: للتوهّم.

وأجيب أيضاً: بأنه سُكِّنَ للوقفِ ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرَى الوقفِ، وبأنه إنما جُزِمَ حملاً لـ «مَنْ» الموصولة على «مَنْ» الشرطية؛ لأنها مثلها في المعنى، ولذلك دَخَلَتِ الفاءُ في خبرها، / قاله في «الدر»^(٣).

وروى ابنُ شنبوذ عن قُبَيْلٍ حَذَفَهَا في الحالين، وهو روايةُ الزينبيِّ وابنِ عبدِ الرزاقِ، واليَقْطِينِي^(٤) وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه. ووافق ابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(٥) من رواية أبي معشرٍ قبلاً في الإثبات في الحالين، وروى عنه غيره منها^(٦) الحذفَ في الحالين كالباقين. وفتح ياءِ الإضافةِ من ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٩٦] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

(١) ف، س، غ: «غلط».

(٢) أي: بين «من» الموصولة و«من» الشرطية.

(٣) الدر المصون ٥٥٣/٦.

(٤) في ح: «البيطيني»، والمثبت موافق لما في النشر ١٨٧/٢.

(٥) مفردة ابن محيصن: ١٢٥.

(٦) أي: وروى عن ابن محيصن غير أبي معشر من مفردة ابن محيصن: ١٢٥.

وَسَبَقَ حَذْفُ هَمْزِ ﴿خَاطِينَ﴾ [٩٧]، و﴿الْخَاطِينَ﴾ [٢٩] لأبي جعفر،
كوقف حمزة وموافقة الأعمش له بالتسهيل بينَ بينَ، وبحذف الهمزة
كما حكاها جماعةٌ، واختاره الآخزون باتباع الرسم، وحكي إبدالها ياءً،
وُضِعَفَ.

وزاد الياء بعد نون ﴿تُفَنِّذُونَ﴾ [٩٤] في الحالين يعقوبٌ. وعن الحسن
في الوصل فقط.

وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّي إِنَّهُ هُوَ﴾ [٩٨] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ.
وافقهم اليزيديُّ.

وأبدل همز ﴿رُوبَايَ﴾ [١٠٠] واواً أبو عمرو^(١). ووافقه اليزيديُّ بخُلْفٍ
عنه.

وكذا أبدلها أبو جعفرٍ، لكن مع الإدغام، وسبق كوقف حمزة، وموافقة
الأعمش له بإبدال الهمزة واواً، وفيه مخالفة للرسم؛ لأنها مرسومةٌ بغير
واوٍ، وكان القياس الواو، لكنها جاءت على غير قياس.

وهذا الوجه مع الإظهار نظراً إلى أصلها من الهمز، وبوجه ثانٍ: وهو قلبُ
الواوِ ياءً، وإدغامها في الياء بعدها، فتقول: «الرَّيِّا»، وهو مذهبُ الهذليِّ^(٢)
ومن تبعه^(٣)، وُضِعَفَ الأكثرون، وإن كان موافقاً للرسم، والحذف^(٤) أتباعاً

(١) أي: بخُلْفٍ عنه، وقرأه الأصبهاني عن ورش أيضاً بالإبدال.

(٢) الكامل (خ) ١٤٠/أ.

(٣) وهو أبو العلاء في غاية الاختصار ٢٥١/١.

(٤) أي: يوقف له بالحذف...، معطوف على قوله: «وجه ثان».

لرسم؛ فإنها لم تُصوّر^(١)، فتقول: «الرِّيا» بياءٍ خفيفةٍ، حكاها المرادِيُّ تبعاً لأبي عبد الله الفاسي^(٢) وغيره، وضعَّفه^(٣)، فالصحيح الأول دونهما، وعليه أنشد المرادِيُّ:

في همزِ رؤياك كيف جاء لحمزةٍ في الوقفِ إبدالاً مع الإظهارِ
ويقال بالإدغام وهو مُضَعَّفٌ والحذفُ للمرسوم أيضاً جاري
وأمالها بينَ بينَ ورشٍ من طريقِ الأزرقِ، وأبو عمرو بخُلفٍ عنهما.
ووافقهما اليزيديُّ بخُلفٍ أيضاً، وأمالها محضَّةَ الكسائيِّ، وكذا إدريسُ
عن خُلفٍ بخُلفٍ عنه.

وقرأ الباقر بالفتح. وبه قرأ الأصبهانيُّ عن ورشٍ، وهو الثاني عن الأزرق وأبي عمرو واليزيديِّ.

وفتح ياء الإضافة من ﴿بِإِذَاخْرَجَنِي﴾ [١٠٠] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ. ومن ﴿إِخْوَتِيْ إِنْ﴾ [١٠٠] ورشٌ من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفرٍ.

وسهّل الهمزة الثانية كالياء من ﴿لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ﴾ [١٠٠] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وبإبدالها واواً محضَّةً مكسورةً، وحُكي / وجه ثالثٌ ذكره صاحب «الكافي» وغيره، وهو تسهيلها كالواو، ولا خلاف في تحقيق الأولى. وافقهم ابن محيصن واليزيديُّ. وقرأ الباقر بتحقيقهما.

(١) يعني أن الهمزة لا صورة لها في هذه الكلمة.

(٢) شرح الشاطبية للفاسي ١/٣٢٢.

(٣) غ، س، ح، ف: «وَضَعَّفَ».

وقرأ ﴿ وكائِن ﴾ [١٠٥] بألفٍ ممدودةٍ بعد الكافِ، بعدها همزةٌ مكسورةٌ على وزنِ كاعِن، ابنٌ كثير، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهما الحسن، لكن سَهَّل أبو جعفرٍ.

وعن ابنِ محيصنٍ (كَانَ) بهمزةٌ مكسورةٍ من غير ألفٍ بوزنِ «كَعِن». والباقون بهمزةٍ وياءٍ مكسورةٍ مشددةٍ من غير ألفٍ.

ووقف على الياءِ أبو عمرو، وكذا يعقوبُ. وافقهما اليزيديُّ والحسن. ووقف الباقون على النون.

وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿ سَبِيلِي أَدْعُوا ﴾ [١٠٨] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ.

واختلِفَ في ﴿ نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ هنا [١٠٩]، وفي النحل [٤٣]، وأول

الأنبياء [٧]، و﴿ نُوحِي إِلَيْهِ ﴾ ثاني الأنبياء [٢٥]:

فحفصٌ وحده بنون العظمة، وكسِرِ الحاءِ في الأربعةِ مبنياً للفاعل اعتباراً^(١) بقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ [١٠٩].

وقرأ حمزةٌ والكسائي، وكذا خلفٌ كذلك في ثاني الأنبياء [٢٥]. وافقهم الأعمش.

وقرأ الباقون بضمِّ الياءِ مِنْ تَحْتُ وفتحِ الحاءِ، مبنياً لما لم يُسمَّ فاعلهُ، على طريقِ كلامِ الملوكِ والعظماءِ، أو على أنَّ الموحى إليه المَلِك.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤/ ٤٤٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٥،

وخرج بقيد ﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِ﴾ ضمير الغائبين والغائب نحو^(١):
﴿مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ١٠٩].

وقرأ ﴿تَعْقُلُونَ﴾ [١٠٩] بالخطاب نافع وابن عامر وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب. وسبق في الأنعام [٣٢].

كتسكين سين ﴿الرُّسُلُ﴾ [١١٠] في البقرة [٦٧، ٨٧] عن المطوعي.
ووقف حمزة على ﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ [١١٠]، و﴿يَأْيَسَسُ﴾ [٨٧] وبابه، بالنقل
على القياس المطرد، وبالإدغام فيما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد،
وحكي ثالث، وهو التسهيل بين بين، وضَعَّفَ، وذكر الهذلي^(٢) رابعاً: وهو
الألف على القلب كالبري^(٣).
ووافقه الأعمش.

واختلِفَ في ﴿كُذِبُوا﴾ [١١٠]:
فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ، بالتخفيف.
وافقه الأعمش، ورُويت عن عائشة بخلاف^(٤).

(١) فاعل: «خرج».

(٢) الكامل (خ) ١٣٩/ب.

(٣) فيقرأ: (استأيسوا).

(٤) قوله: «ورُويت عن عائشة بخلاف» سقط من: ش، ح. وفي د، ص: «رويس» بدل:

«رويت».

وقد اضطربت أقوال الناس فيها^(١)، ورؤي عن عائشة: أنها أنكرت ذلك، قالت: «معاذ الله! لم تكن الرُّسُلُ تظُنُّ ذلك برَّبِّها». رواه البخاري^(٢). قال في «الدر»^(٣): «وهذا لا ينبغي أن يصحَّ عنها لتواتر القراءة». وقد وجَّهوها بوجوه:

منها: - وهو أجودها- أن الضمير في ﴿وَضُّوْاْ﴾ عائدٌ على المرسل إليهم لتقدّمهم في قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [١٠٩]؛ ولأن

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤ / ٤٤١، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٦، الموضح ٢ / ٦٩١.

(٢) في صحيحه ٨ / ٣٦٧، - مع الفتح-، ك: التفسير، ب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾، برقم: ٤٦٩٥، وانظر الفتح ٨ / ٣٦٧، ٣٧٠ لتوجيه القراءة في عود ضمير: ﴿وَضُّوْاْ﴾، إلى الرسل أو إلى أتباعهم، وكذلك قراءة ﴿كُذِّبُواْ﴾ بالتخفيف أو التشديد، وقد ذكر المصنف رحمه الله عدة توجيهات لذلك.

وقال الحافظ ابن حجر: «قد قرأها بالتخفيف أئمة الكوفة من القراء: عاصمٌ ويحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة، والكسائي، ووافقهم من الحجازيين أبو جعفر بن القعقاع، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، ومحمد بن كعب القرظي في آخرين. وقال الكرمانى: لم تنكر عائشة القراءة، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس -رضي الله عنهما- كذا قال، وهو خلاف الظاهر». الفتح ٨ / ٣٦٨. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أن قراءة التخفيف لا يمكن إنكارها، وقد تأولها ابن عباس رضي الله عنهما، وظاهر الكلام معه، والرُّسُلُ لا يَشْكُونُ فيما عَلِمُوا أن الله أخبر به، لكن قد يظنون في الموعود به ما ليس هو فيه بطريق الاجتهاد منهم. مجموع الفتاوى ١٥ / ١٧٦، ١٨٠.

(٣) الدر المصون ٦ / ٥٦٣. ولا وجه لتشكيك السمين في الرواية عن عائشة؛ فإنها في «صحيح البخاري».

الرسَلْ تَسْتَدْعِي مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿أَنْهَرُ﴾، وَ﴿كُذِبُوا﴾ عَائِدٌ عَلَى الرِّسْلِ، أَي: وَظَنَّ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرِّسْلَ قَدْ كُذِبُوا، أَي: كَذَّبَهُمْ مَنْ أَرْسَلُوا إِلَيْهِ بِالْوَحْيِ وَبَنَصْرِهِمْ عَلَيْهِمْ.

ومنها: أن الضمائر الثلاثة عائدة على الرسل. قال الزمخشري^(١) في تقرير هذا الوجه: «حتى إذا استئسوا من النصر، وظنوا أنهم قد كذبوا، أي: كذبتهم أنفسهم حين^(٢) حدثتهم أنهم يُنصرون^(٣)، أو رجاؤهم كقولهم^(٤): رجاء صادق، ورجاء / كاذب، والمعنى: أن مدة التكذيب والعداوة من الكفار، وانتظار الفرج من الله تعالى وتأميله قد تطاولت عليهم وتمادت، حتى استشعروا القنوط، وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا، فجاءهم نصرنا» انتهى.

[ب/٦٥]

فقد جعل الفاعل المقدّر: إما أنفسهم، وإما رجاؤهم، وجعل الظنّ بمعنى التوهم، فأخرجه عن معناه الأصلي - وهو ترجيح أحد الطرفين - وعن مجازة، وهو استعماله في المتيقن.

(١) الكشاف ٢/ ٥١٠.

(٢) في النسخ: «حتى»، والتصويب من الكشاف، والدر المصون.

(٣) في النسخ: «لا ينصرون»، والتصويب من الكشاف والدر المصون، قال ابن المنير

في حاشية الكشاف: «لا يلزم أن الله وعدهم بالنصر في الدنيا، بل كانوا يظنون ذلك

ويرجونه، لا عن إخبار وحي».

(٤) د، غ، ش، س، ح: «لقولهم».

ومنها: أن الضمائر كلها أيضاً عائدة على الرسل، والظن على بابِه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابن عباس^(١) وابن مسعود^(٢) وابن جبير^(٣)، قالوا: والرُّسُلُ بشرٌ، فضَعُفُوا وساء ظَنُّهُمْ.

وهذا لا ينبغي أن يصحَّح عن هؤلاء؛ فإنها عبارة غليظة على الأنبياء، وحاشى الأنبياء، ولذلك ردَّت عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل، وأعظموا أن تُنسبَ الأنبياءُ إلى شيءٍ من ذلك.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٩٥/١٣، تفسير سورة يوسف، عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «كانوا بشرا ضَعُفُوا وَيَسُؤُوا»، والطبراني في الكبير ١٠١/١١، برقم: ١١٢٤٥، وعزاه السيوطي في الدر ٨/٣٥٣ أيضاً لابن المنذر، وأبي الشيخ، وابن مردويه.

والأثر أخرجه البخاري في صحيحه ٨/١٨٨، -مع الفتح-، ك: التفسير، ب: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾...، برقم: ٤٥٢٤-٤٥٢٥، مختصراً، وصحح الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/٣٦٩ إسناد ابن جرير.

(٢) أخرجه سفيان الثوري في تفسيره: ١٤٨، برقم: ٤٣٢، وابن جرير في تفسيره ٣٩٣-٣٩٤/١٣، من طريق ابن بشار، عن مؤمِّل وعن أبي عامر، كلاهما عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله به. ورجال الثوري ثقات كلهم، وكذا رجال ابن جرير سوى مؤمِّل بن إسماعيل البصري، صدوق سيء الحفظ، كما في التقريب ص ٩٨٧، برقم: ٧٠٧٨، لكنّه تابعه أبو عامر العقدي متابعة تامة، وهو ثقة. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/٢٦٩ -بعد أن صحح إسناد ابن مسعود-: «ليس في هذا أيضاً ما يقطع به على أن ابن مسعود أراد أن الضمير للرسل... فلم يتعين أنه أراد الرسل».

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٩٤/١٣، بإسناد رجاله ثقات.

قال الزمخشري^(١): «إِنَّ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَدْ أَرَادَ بِالظَّنِّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ أَوْ يَهْجِسُ فِي الْقَلْبِ مِنْ شِبْهِ الْوَسْوَسَةِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْبَشَرِيَّةُ. وَأَمَّا الظَّنُّ الَّذِي هُوَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ^(٢) عَلَى الْآخَرِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَا بَالُ رَسَلِ اللَّهِ الَّذِينَ هُمْ أَعْرَفُ النَّاسِ بِرَبِّهِمْ».

قال في «الدر»^(٣): «وَلَا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ: خَطَرَ بِبَالِهِمْ شِبْهُ الْوَسْوَسَةِ؛ فَإِنَّ الْوَسْوَسَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَهِيَ مَعْصُومُونَ مِنْ ذَلِكَ».

وقال الفارسي^(٤): «إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: ظَنَّ الرَّسُلَ الَّذِينَ^(٥) وَعَدَّ اللَّهُ أُمَّمَهُمْ عَلَى لِسَانِهِمْ النَّصَرَ قَدْ كَذَّبُوا فِيهِ فَقَدْ أَتَى عَظِيماً، لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ مِثْلُهُ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا إِلَى صَالِحِي عِبَادِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ^(٦) ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّسَلَ قَدْ ضَعُفُوا، فَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ أَخْلَفُوا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْمِعَادَ، وَلَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ».

(١) الكشاف ٢/ ٥١٠.

(٢) الكشاف: «الجائزين».

(٣) الدر المصون ٦/ ٥٦٤.

(٤) الحجة ٤/ ٤٤٣.

(٥) الحجة: «ظَنَّ الرَّسَلَ أَنَّ الَّذِي وَعَدَّ اللَّهُ أُمَّمَهُمْ عَلَى لِسَانِهِمْ قَدْ كَذَّبُوا أَوْ كَذَّبُوا فَقَدْ أَتَى...».

(٦) أظهر الحافظ ابن حجر - في الفتح ٨/ ٣٦٩ - تعجبه من ابن الأنباري في جزمه بعدم صحة حديث ابن عباس، ومن الزمخشري في توقفه عن صحة ذلك عنه، فقال: «فإنه صحَّ عنه، لكن لم يأت عنه التصريح بأن الرسل هم الذين ظنوا ذلك، ولا يلزم ذلك من قراءة التخفيف».

ومنها: أن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم، أي: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما ادَّعوا من النبوة، وفيما يُوعدون به مَنْ لم يُؤْمِنْ من العقاب قبل^(١)، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود، وابن جبير، ومجاهد^(٢).

(١) في النسخ: «قيل»، والتصويب من الدر المصون ٦/ ٥٦٥.

(٢) هذا التأويل أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٣/ ٣٨٣-٣٩٤، من عدة طرق عن ابن عباس -رضي الله عنهما- من طريق مسلم أبي الضحى، وسعيد بن جبير، وعمران بن الحارث السلمي، وعبد الرحمن بن معاوية، وعلي بن أبي طلحة، وعطية العوفي، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/ ٣٦٨ أن فاعل ﴿ظَنُّوا﴾ الرسل، ثم قال: «ويحتمل أن يكون أتباعهم، ويؤيده ما رواه الطبري بأسانيد متنوعة...» فذكر المذكورين غير عبد الرحمن، فقال: «كلهم عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية قال: «أيس الرسل من إيمان قومهم، وظن قومهم أن الرسل كذبوا».

وكذا أورد الحافظ ابن كثير في تفسيره ٨/ ٩٧، هذه الروايات من طرق عن ابن عباس، وكذا من رواية ابن مسعود وسعيد بن جبير ومجاهد بإسناد ابن جرير المتقدم في أول هذه الحاشية.

ورواية ابن مسعود أخرجه ابن جرير ١٣/ ٣٩٠-٣٩١، لكن في إسناده جحش بن زياد الضبي مجهول الحال كما في التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٢٥٣، برقم: ٢٣٧٠، والجرح والتعديل ٢/ ٥٥٠.

لكن الأثر صحيح عنه، أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ١/ ٣٢٩، وسعيد بن منصور في سننه ٥/ ٤١٧-٤١٨، التفسير، برقم: ١١٥٠، والطبراني في الكبير ٩/ ١٣٧، برقم: ٨٦٧٥، وصحح إسناده محقق سنن سعيد بن منصور د. سعد آل حميد، وكذا صححه من طريق عمران بن الحارث برقم: ١١٤٧، وإسناد مجاهد أيضاً صحيح رجال بعض طرقه ثقات، ورجال بعض طرقه الأخرى بين ثقة وصدوق.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٨/ ٩٨- بعد أن ذكر القراءة المخففة عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وأن الضمير يعود إلى أتباع الرسل -: «فهاتان الروايتان عن =

قالوا: ولا يجوز عودُ الضمائرِ على الرسلِ؛ لأنهم معصومون. ويُحكى أن ابنَ جبير حين سُئِلَ عنها فقال: نعم إذا استئیس الرسلُ من قومهم أن يُصدّقوهم، وظنَّ المرسلُ إليهم أن الرُّسلَ قد كذبوهم، فقال الضحاک بن مزاحم - وكان حاضراً - : «لورحلتُ في هذه المسألة إلى اليمينِ كان قليلاً» انتهى.

وقولُ ابنِ جبیر هذا إلى آخره رواه / ابن جرير^(١) بسنده بلفظ: «سأل فتى من قریشٍ سعيد بن جبیر: كيف هذا الحرف، فإني إذا أتيتُ عليه تمنيتُ أني لا أقرأ هذه السورة؟ فذكره»، والله أعلم.

وقرأ الباقون بالتحديد على عودِ الضمائرِ على الرسلِ، أي: وظنَّ الرُّسلُ أنهم قد كذبهم أممهم فيما جاؤوا به لطول البلاء عليهم. وفي البخاري^(٢) عن عائشة قالت: هم أتباع الأنبياء الذين آمنوا بربهم، وصدّقوا، طال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استئیس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنّت الرسلُ أن قومهم كذبوهم جاءهم نصرُ الله عند ذلك، وبهذا تتحد القراءتان.

كل من ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وقد أنكرت ذلك عائشة رضي الله عنها على من فسرها بذلك، وانتصر لها ابن جرير، ووجه المشهور عن الجمهور، وزيف القول الآخر بالكلية، ورده وأباه، ولم يقبله ولا ارتضاه، والله أعلم.

(١) في تفسيره ٣٨٧/١٣، من طريق إبراهيم بن أبي حرة الجزري، ومسلم بن يسار عنه، وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وانظر: الحاشية السابقة.

(٢) في صحيحه ٣٦٧/٨، - مع الفتح -، ك: التفسير، ب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾، برقم: ٤٦٩٥، وهو الطرف الأخير من الحديث السابق الذي تقدّم تخريجه.

والظنُّ هنا يجوز أن يكونَ على بابِه، وأن يكونَ بمعنى اليقين، وأن يكونَ بمعنى التوهُم.

واختلَفَ في ﴿فَنَجَّى مَن شَاءَ﴾ [١١٠]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ^(١) بنونٍ واحدةٍ وتشديدِ الجيمِ وفتحِ الياءِ على أنه فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، و«من» قائمَةٌ مقامُ الفاعلِ.
وعن ابنِ محيصنٍ^(٢) (نجا) بنونٍ واحدةٍ وجيمٍ مفتوحتين، وألفٍ بعدِ الجيمِ مع تخفيفها فعلاً ماضياً.

وقرأ الباقون بنونين: الأولى مضمومة^(٣)، والثانية ساكنةٌ، وجيمٌ مكسورةٍ مخففةً، والياءُ ساكنةٌ، على أنه مضارعٌ أنجى، و«مَن» مفعولُهُ، والفاعلُ ضميرُ المتكلمِ المعظمُ نفسه.

وقرأ ﴿تَصَدِّقُ﴾ [١١١] بإشمامِ الصادِ زياً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) ورؤيسٌ، بخلافٍ عنه. وافقهم الأعمش، وذكر في النساء [٨٧].
وياءات الإضافة في هذه السورة: اثنتان وعشرون، والزوائد ست^(٥)، والإدغام الكبير سبعة وثلاثون موضعاً^(٦).

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٩٩، النشر ٢/٢٩٦، الإتحاف ٢/١٥٧.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٦، المبهج ٢/٣٩٥، إيضاح الرموز: ٤٦٥.

(٣) في النسخ: «مفتوحة»، والتصويب من المصادر.

(٤) قوله: «وخلَفَ» زيادة انفردت بها نسخة ح، وهي في المصادر.

(٥) انظر: النشر ٢/٢٩٦-٢٩٧، والإتحاف ٢/١٥٨.

(٦) كذا في النسخ، وفي الإدغام الكبير: ٢١٥: «تسعة وثلاثون»، ومثله في التلخيص:

٢٩٧، والكنز في القراءات العشر ٢/٥١٨. وفي الروضة ١/٢٩٠: «أربعون».

المرسوم

كُتِبَ ﴿قُرْءَانًا﴾ [٢] بحذف الألف كالزخرف^(١) [٣]، وقال في «المقنع» بسنده إلى نافع ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّالِئِلِينَ﴾ [٧]^(٢)، و﴿فِي غَيْبَاتِ الْجِبِّ﴾ [١٠] بحذف الألفين في الحرفين^(٣)، وكذلك في فاطر ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيْتَاتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠]^(٤)، ومراده بالحرفين: موضعا ﴿غَيْبَاتٍ﴾، وبالألفين: ألفا الجمع من كل واحدٍ منهما، والألف التي بعد الياء محذوفة أيضاً.

وَأَمَّا ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّالِئِلِينَ﴾ [٧] فَأَلْفُهَا التي بعد الهمزة متفق الحذف في كل الرسوم^(٥)، كما نبّه عليه في الرائية^(٦) بقوله:

وَكُلُّ مَا زَادَ أَوْلَاهُ عَلَىٰ أَلْفٍ
... ..

(١) انظر: المقنع: ١٩، مختصر التبيين ٣/٧٠٥، الوسيلة: ٢٨٨، الجميلة: ٤٧٩.

(٢) انظر: المقنع: ١١، ٣٨، ٤٠، مختصر التبيين ٣/٧٠٧، الوسيلة: ١٦٣، الجميلة: ٣٤٩.

(٣) انظر: المقنع: ١١، ٨١، ٨٥، مختصر التبيين ٣/٧٠٧، الوسيلة: ١٦٣، الجميلة:

٣٤٩.

(٤) انظر: المقنع: ١٣، ٣٩، ٨١، مختصر التبيين ٤/١٠١٨، الوسيلة: ١٦٣.

(٥) كذا في الجميلة: ٣٥٠، ولعلّه يريد إحدى الألفين إذا اجتمعتا كما يدلُّ عليه البيت المذكور، وإلا فالألف التي بعد الهمزة ثابتة باتفاق كما أن الألف بعد الياء محذوفة باتفاق.

(٦) انظر: العقيلة: ١٦، وعجزه:

بِوَاحِدٍ فَاعْتَمِدْ مِنْ بَرَقِهِ الْمَطَرَا
... ..

وروى أبو عبيد القاسم بن سلام^(١) عن مصحف الإمام ﴿ءَايَاتٌ﴾ [٧] بالألف والتاء، وكذا ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ بفاطر [٤٠]. فالاختلاف لاحتمال القراءتين كما مرّ في نحوه.

وأُتفق على رسم ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنُتَا﴾ [١١] بنونٍ واحدةٍ، وحذف الأخرى^(٢) على الإدغام كـ ﴿مَكَّنَا﴾ [٢١]، وهو معنى قول الداني^(٣): «على لفظ الإدغام الصحيح»، يعني به العاري من الروم؛ لأنه حينئذٍ يُوجب إظهاره على ما بحث في «التيسير»^(٤).

وتوهم السخاوي^(٥) أنه يريد بالصريح، أي: العاري من الإشمام، فنظّر بقراءة أبي جعفر، وهو مرسومٌ على مطلق الإدغام^(٦) - لا الإدغام المطلق^(٧) -؛ لشمول الإذهاب، فالمُدغم قياسيٌّ، والمُظهر اصطلاحِيٌّ.

(١) حكاه عنه في الوسيلة: ١٦٤، والجميلة: ٣٥٠.

(٢) انظر: المقنع: ١٣٣، المحكم: ٨٢، مختصر التبيين ٣/٧٠٨، الوسيلة: ٢٦٢، الجميلة: ٤٣٧.

(٣) المقنع: ١٣٣.

(٤) التيسير ١٢٧-١٢٨.

(٥) فتح الوصيد في شرح القصيد ٣/١٠٠٨، والذي وهم السخاوي هو الجعبري في الجميلة: ٤٤٠.

(٦) تاماً كان أو ناقصاً.

(٧) يعني به الإدغام التام.

وَأُتِفِقَ عَلَى حَذْفِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزِ فِي بَابِ: «الرُّوْيَا»^(١)،
نحو: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ [٥]، و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٤٣]، و﴿هَذَا تَأْوِيلُ
رُءْيَايَ﴾ [١٠٠].

وَكُتِبَ ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ [٢٥] بِالْفِ بَعْدَ الدَّالِ فِي كُلِّ الْمَرْسُومِ مُطَابَقَةً
لِلْفِظِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ بِغَاغِرِ [١٨]، ففِي بَعْضِهَا بِالْيَاءِ، وَفِي
بَعْضِهَا بِالْأَلْفِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْيَاءِ^(٢) تَنْبِيْهًا عَلَى مَالَهَا إِلَى الْيَاءِ نَحْوُ:
﴿لَدَيْنَا﴾ [٥٤].

وَوَجْهُ التَّفْرِيقِ إِلَى عَدَمِ تَحْقُوقِ أَصْلِهَا أَوْ اخْتِلَافِ مَعْنَاهَا؛ إِذْ هِيَ فِي
يُوسُفَ بِمَعْنَى: «عِنْدَ»، وَفِي غَاغِرَ بِمَعْنَى: «فِي».

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ﴿حَشَّ﴾ [٣١] بِغَيْرِ أَلْفٍ^(٣) لِلتَّخْفِيفِ مُطَابَقَةً لِلْفِظِ
الْجُمْهُورِ وَوَقَفَ الْمَادِّ، وَيُوَافِقُ أَصْلَهُ تَقْدِيرًا^(٤).

وَكُتِبَ ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ هُنَا [٨٧]، ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسْ﴾

(١) انظر: المقنع: ٣٦، مختصر التبيين ٣/ ٧٠٦، ٧١٨، ٧٣١، الوسيلة: ٣٦٠، الجميلة: ٦٠٦.

(٢) انظر: المقنع: ٦٥، ٨٥، ٩٧، مختصر التبيين ٣/ ٧١٣، الوسيلة: ١٦٦، الجميلة: ٣٥٢، والعمل فيه على الياء، سفير العالمين ٢/ ٣٩٣.

(٣) انظر: المقنع: ١٥، مختصر التبيين ٣/ ٧١٤، الوسيلة: ١٦٥، الجميلة: ٣٥١.

(٤) يعني على قراءة مَنْ أَثْبَتَ الْأَلْفَ وَصَلًا بَعْدَ الشَّيْنِ: وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ: «حَاشِي يَحَاشِي». انظر: الوسيلة: ١٦٥.

بالرعد [٣١] بألفٍ مكانَ الياءِ في كلِّ الرسوم^(١).
 وَكُتِبَ ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [٨٠]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾
 [١١٠] بلا ألفٍ في كلِّها^(٢)، لكن قال في «المقنع»^(٣): «ووجدت في بعض
 مصاحفِ العراق ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا﴾ [٨٠]، و﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ﴾ في يوسف
 [١١٠] بالألفِ، وفي بعضها بغيرِ ألفٍ».

فَجَزَمَ الشاطبيُّ في الرائية^(٤) بحذفِها^(٥)، وتبعه في «الدر المصون»^(٦)
 مؤهِّمًا للعلامةِ أبي شامة^(٧)، وفيه نظرٌ، وإن جَزَمَ به نُصِرٌ.
 فوجهُ إثباتِ الألفِ على قراءةِ التقديمِ واضحٌ؛ لأنه قياسيٌّ، وعلى قراءةِ
 التأخيرِ زِيدَتْ للفرقِ بينِ المعرِدِ وبينِ «بئس»^(٨)، وبينِ ذي الضميرِ^(٩)،
 وبينِ ﴿يَسْأَلُونَ مِنْ رَحْمَتِي﴾ [العنكبوت: ٢٣]، ك﴿مائة﴾، و﴿منه﴾.

(١) انظر: المقنع: ٨٦، مختصر التبيين ٧٢٧/٣، الوسيلة: ١٧٠، الجميلة: ٣٥٦.

(٢) انظر: المقنع: ٨٦، مختصر التبيين ٧٢٥/٣، الوسيلة: ١٧٠، الجميلة: ٣٥٦.

(٣) المقنع: ٨٦.

(٤) العقيلة: ٩.

(٥) أي: بحذف الألف في الفعلين المذكورين.

(٦) الدر المصون ٥٣٨/٦.

(٧) إبراز المعاني ٢٧٢/٣.

(٨) أي: بين «بئس»، و«بيئس»، لأنهما يشبهان إذا جُرِّدتا من النقطِ والشكلِ. انظر: الطراز

في شرح ضبط الخراز: ٣٥٠.

(٩) الذي هو ﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾ في الآية: ٨٧ من سورة يوسف. يعني: زيدت الألف في هذا

الفعل ذي الضمير للفرق بينه وبين قوله: ﴿يَسْأَلُونَ مِنْ رَحْمَتِي﴾. انظر: الطراز في شرح

ضبط الخراز: ٣٥٢.

وَكُتِبَ ﴿ مَا نَبِّغِي هَلْ دِهِهٖ ﴾ [٦٥]، و ﴿ اَنَا وَمَنْ اَتَّبَعَنِي ﴾ [١٠٨] بالياءِ فيهما^(١).
وَكُتِبَ ﴿ فَتَجِي مَن نَّشَاءُ ﴾ هنا [١١٠] بنونٍ واحدةٍ في كلِّ الرسومِ،
و ﴿ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بالأنبياء [٨٨]^(٢).
فَوَجَّهَ حَذْفِ النونِ على قراءةِ النونينِ التخفيفُ، كما في ﴿ لِنَنْظُرَ ﴾
[يونس: ١٤]، وعلى قراءةِ النونِ الواحدةِ المطابقةُ والتنبيهُ على الإدغامِ في
الثانية، وسيأتي البحثُ فيها في توجيهِ قراءاتِ سورةِ الأنبياء [٨٨] إن شاء
الله تعالى.



(١) انظر: المقنع: ٤٥، مختصر التبيين ٢/٢٢٢، الجميلة: ٥٧٢.

(٢) انظر: المقنع: ٨٦، ٩١، مختصر التبيين ٣/٧٣٣، الوسيلة: ١٦٧، الجميلة: ٣٥٤.

هاء التأنيث التي كتبت تاء

أجمعوا على رسم ﴿أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ﴾ [٣٠]، / و ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ لَنْ﴾ [٦٧/١] [٥١] بالتاء، كموضع آل عمران [٣٥]، والقصاص [٩]، وثلاثة التحريم [١٠-١١]، وعلى غيرها بالهاء^(١).

ومما اختلف في جمعه وتوحيده:

اتفقت الرسوم على كتابة ﴿وَإِخْوَتَهُ هَيْأَتٌ﴾ [٧] بالتاء كموضع العنكبوت [٥٠]، وعلى غيرهما بالهاء^(٢) من المتفق على توحيده نحو: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، و ﴿جَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠].

وأنفق أيضاً على رسم ﴿غَيْبَتٍ﴾ في الموضعين [١٥، ١٠] بالتاء فيهما، وعلى ﴿يَتَابَتٍ﴾ [٤] بالتاء حيث وقع^(٣)، نحو: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ﴾، ﴿وَخَرُّوْا لَهُ سُجْدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ﴾ هنا [٤، ١٠٠]، كمریم [٤٢] وغيرها.

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٥، المقنع: ٧٨، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٣، الوسيلة: ٤٤٧، الجميلة: ٧١٠.

(٢) انظر: المقنع: ٨١، مختصر التبيين ٣/ ٧٠٧، ٤/ ٩٨٠، الوسيلة: ٤٥٤، الجميلة: ٧٢١.

(٣) انظر: المقنع: ٨١، مختصر التبيين ٣/ ٧٠٧، الوسيلة: ٤٥٤، ٤٦٢، الجميلة: ٧٢٢.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الر﴾ [١] ك، أوت، كما سبق. ﴿الْمُبِين﴾ [١] ك، أوت. ﴿تَعْقُلُونَ﴾^(١) [٢] ت. ﴿الْعَفْلِينَ﴾ [٣] ك، أوت^(٢). ﴿سَجِدِينَ﴾ [٤]، و﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [٥]، و﴿عَدُوِّمِينَ﴾ [٥]، و﴿إِبْرَاهِيمَ وَاسْحَقَ﴾ [٦] ك. ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [٦] ت، ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ [٧] ك.

﴿وَمَنْ عَصَبَةٌ﴾ [٨] ك عند بعضهم^(٣)، ولم يَرْتَضِه في «المرشد»^(٤) للابتداء بقوله: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [٨]، والوقف على ﴿مُبِينٍ﴾ [٨]؛ لأنَّ تاليه من جملة المحكيِّ بعد قوله: ﴿إِذْ قَالُوا﴾، ولما فيه من بشاعة الابتداء بـ ﴿أَقْتُلُوا﴾ [٩]، وإن لم يقصده القارئ، وقال الجعبري^(٥): «ولا إيهام للحكاية».

﴿صَالِحِينَ﴾ [٩] ت، ﴿فَعْلِينَ﴾ [١٠] ت أيضاً. ﴿لَنصْحُونَ﴾ [١١] ك. ﴿غَدًا﴾ [١٢] ن: على كلِّ القراءات لكونه جواب الأمر فلا يُفصل بينهما.

(١) س: «﴿تَعْقُلُونَ﴾ ك أوت».

(٢) سقط: «ك أوت» من س.

(٣) كالأشموني في منار الهدى: ١٩٠.

(٤) المرشد ٢/٢٥٣.

(٥) وصف الاهتداء ٢/٢٨٢.

﴿ يَرْتَع وَيَلْعَب ﴾ [١٢]، و﴿ لَحْفُظُونَ ﴾ [١٢]، و﴿ عَنَّهُ غَلْفُلُونَ ﴾ [١٣]،
 و﴿ لَخَيْسِرُونَ ﴾ [١٤]، و﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(١) [١٥]، و﴿ يَبْكُونَ ﴾ [١٦]،
 و﴿ فَأَكَلَهُ الذَّبَابُ ﴾ [١٧]، و﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٧]، و﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [١٨]،
 و﴿ أَنْفُسِكُمْ أَمْراً ﴾ [١٨]، و﴿ تَصِفُونَ ﴾ ^(٢) [١٨]، و﴿ هَذَا غُلْمٌ ﴾ [١٩]،
 و﴿ وَأَسْرُوهُ بِضَعَّةً ﴾ [١٩]، و﴿ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٩]، و﴿ الزَّاهِدِينَ ﴾ [٢٠]،
 و﴿ أَوْ تَتَّخِذَهُ وُوداً ﴾ [٢١]، و﴿ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [٢١]، و﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢١]،
 و﴿ وَعِلْمًا ﴾ [٢٢]، و﴿ نَجْرِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٢٢]، و﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٢٣]، و﴿ أَحْسَنَ
 مَتَوَايَ ﴾ [٢٣] ك^(٣)، أو ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [١٥]، و﴿ تَصِفُونَ ﴾ [١٨] ت.

﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٢٣] ت. ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ [٢٤] ك، أو ت: على قطعه عن
 التالي على تقدير التقديم والتأخير، أي: لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها، ولكنه
 لم يَهَمَّ لمكان عِصْمَتِهِ، وحينئذٍ يتدعى ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾
 [٢٤]، وهو وجهٌ حسنٌ.

إلا أنه لا يجوز أن يُجعل ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ جواب ﴿ لَوْلَا ﴾ كما قاله
 البيضاوي ^(٤) وغيره؛ لأنها في حكم أدوات الشرط، فلا يتقدم عليها جوابها،
 وحينئذٍ فيوصل ﴿ هَمَّتْ بِهِ ﴾ [٢٤] بلا حقه، ويكون المرادُ بهمه والله أعلم

(١) ف، س: «ت».

(٢) ف، س: «ت».

(٣) سقط الرمز من: ش.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ٤٩٢.

- كما قاله البيضاوي^(١) - مَيْلِ الطَّبَعِ وَمَنَازِعَةَ الشَّهْوَةِ، لَا الْقَصْدَ الْاِخْتِيَارِيَّ، وذلك ممَّا لا يدخل تحت التكليف، بل / الحقيقُ بالمدح والأجرِ الجزيلِ مَنْ يَكْفُفُ نَفْسَهُ عَنِ الْفِعْلِ عِنْدَ قِيَامِ هَذَا الْهَمِّ أَوْ مِشَارِفَةِ الْهَمِّ كَقَوْلِكَ: قَتَلْتَهُ لَوْ لَمْ أَخْفِ اللهُ.

وعلى هذا فيكون الوقفُ على ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ لِيُعْلَمَ اتِّصَالَ الْكَلَامَيْنِ، ثمَّ يبتدئُ ﴿ لَوْلَا أَنْ رَأَى أَبْرَهَانَ رَبِّهٖ ﴾ [٢٤]، أي: لولا أن رأى ذلك لأَمْضَى مَا هَمَّ بِهِ. وقد قيل: إنه رأى جبريل عليه السلام. وقيل: تَمَثَّلَ لَهُ يَعْقُوبُ عَاضًا عَلَى أَنْمَلِهِ. وقيل: نُودِيَ يَا يُوسُفُ أَنْتَ مَكْتُوبٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَتَعْمَلُ عَمَلِ السَّفَهَاءِ. ويجوزُ الوقفُ على «به» للترفة بين هَمَّهَا وَهَمَّ يَوْسُفَ؛ إِذْ هَمَّ يَوْسُفَ كَانَ مِنْ غَيْرِ عَزْمٍ، وَهَمَّهَا مَعَهُ.

﴿ لَوْلَا أَنْ رَأَى أَبْرَهَانَ رَبِّهٖ ﴾ [٢٤] ك: على جَعَلَ كَافٍ ﴿ كَذَلِكَ ﴾ متعلقةً بفعلٍ مضمَّر، تَقْدِيرُهُ: فَعَلْنَا بِيُوسُفَ ذَلِكَ لِنُصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ، ن: عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ الْمَرْأَةُ، وَهَمَّ هُوَ بِهَا كَذَلِكَ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿ لَوْلَا أَنْ رَأَى ﴾ [٢٤] مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ: ﴿ لِنُصْرِفَ ﴾ [٢٤]، أَي: أَرَيْنَاهُ الْبِرْهَانَ لِنُصْرِفَ عَنْهُ مَا هَمَّ بِهِ، فَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَالْفَحْشَاءَ ﴾ [٢٤] ك: على جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ.

﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [٢٤]، و﴿ لَدَا الْبَابِ ﴾ [٢٥]، و﴿ عَذَابُ الْيَمِّ ﴾ [٢٥]، و﴿ عَن نَّفْسِي ﴾ [٢٦]، و﴿ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [٢٦]، و﴿ فَكَذَّبَتْ ﴾ [٢٧]، و﴿ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [٢٧]، و﴿ مِنْ كَيْدِكُنَّ ﴾ [٢٨] ك: ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٨] ت: ﴿ أَعْرِضْ عَن هَذَا ﴾ [٢٩] ت: ﴿ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [٢٩] ت: ﴿ ضَلَّالٍ مُّبِينٍ ﴾ [٣٠]، و﴿ عَلِيَّهِنَّ ﴾ [٣١] ك:

﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [٣١] ن^(١)؛ لما بعده من حكاية النسوة، ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [٣١] ك، قاله الداني^(٢) كابن الأنباري^(٣). وعُورِضَ^(٤) ببشاعة الابتداء بقوله: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [٣١]؛ لأن ظاهره نفى البشريّة، وجعله من الملائكة، وإن كان القارئ^(٥) لا يعتقد^(٦).

﴿ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [٣١]، و﴿ لَمُتَنِّ فِيهِ ﴾ [٣٢]، و﴿ فَاسْتَعَصَمَ ﴾ [٣٢] ك. ﴿ مِنْ الصَّغِيرِينَ ﴾ [٣٢] ت. ﴿ يَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾ [٣٣] ك؛ لأن ما بعده بمعنى الشرط، أي: وإن لم تصرف. ﴿ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [٣٣] ك. ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ ﴾ [٣٦] ن؛ لتعلق تاليه به. ﴿ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ [٣٤] ك. ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٣٤] ك؛ لأن ما بعده منقطع عنه.

﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٣٥] ت. ﴿ فَتَيَانٍ ﴾ [٣٦]، و﴿ الطَّيْرُ مِنْهُ ﴾ [٣٦]، و﴿ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣٦]، و﴿ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ﴾ [٣٧]، و﴿ وَمَا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ [٣٧]، و﴿ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [٣٧]، و﴿ يَعْتُوبَ ﴾ [٣٨]، ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [٣٨] ك. ﴿ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [٣٨] ت. ﴿ الْفَهَّارُ ﴾ [٣٩] ك.

(١) سقط الرمز من: د، ص.

(٢) المكتفى ٣٢٦.

(٣) الإيضاح ٧٢٢/٢، وقال: «حسن».

(٤) انظر: المرشد ٢٦١/٢.

(٥) ص، ح، د: «غير القارئ».

(٦) د: «يعتقده».

﴿ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ [٤٠] ت، ﴿ إِلَّا آيَاتُهُ ﴾ [٤٠] ك، ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٤٠] ت،
 ﴿ فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ﴾ [٤١] و، ﴿ مِنْ رَأْسِهِ ﴾ [٤١] ك، أو الأخير ت. ﴿ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾
 [٤١] ت^(١). ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [٤٢] ك. ﴿ بِضَعِ سِنِينَ ﴾ [٤٢] ت. ﴿ وَأُخْرَ
 يَا لَيْسَتْ ﴾ [٤٣] و، ﴿ تَعْبُرُونَ ﴾ [٤٣] و، ﴿ أَحْلَمِ ﴾ [٤٤] و، ﴿ يَعْلَمِينَ ﴾ [٤٤]،
 و ﴿ يَتَأْوِيلُهُ ﴾ [٤٥] ك^(٢). ﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴾ [٤٥] ت^(٣).

﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٤٦] و، ﴿ دَابَّأَ ﴾ [٤٧] و، ﴿ مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ [٤٧] و، ﴿ تُخْصِنُونَ ﴾
 [٤٨] و، ﴿ يَعْصِرُونَ ﴾ [٤٩] و، ﴿ أَتُؤْنِفِي بِهِ ﴾ [٥٠] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥٠] ت. ﴿ عَنْ
 نَفْسِهِ ﴾ [٥١] و، ﴿ مِنْ سُوءٍ ﴾ [٥١] و، ﴿ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [٥١] و، ﴿ لِمَنِ الصَّالِحِينَ ﴾
 [٥١] ك، أو الأخير ت؛ إذ قوله: ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ ﴾ [٥٢] من قول يوسف.
 / ﴿ كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ [٥٢] ك^(٤). ﴿ إِلَّا مَا رَجَرَّتْ ﴾ [٥٣] ك. ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٥٣] ت.
 ﴿ اسْتَخْلَصَهُ لِنَفْسِي ﴾ [٥٤] و، ﴿ أَمِينٌ ﴾ [٥٤] و، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥٥] و، ﴿ حَيْثُ
 يَشَاءُ ﴾ [٥٦] و، ﴿ مَنْ نَشَاءُ ﴾ [٥٦] و، ﴿ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٥٦] ك.

﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٥٧] ت. و ﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٥٨] و، ﴿ حَيْرَ الْمُزْلِينَ ﴾ [٥٩]،
 و ﴿ لَا تَقْرُبُونَ ﴾ [٦٠] و، ﴿ وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ ﴾ [٦١] و، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٦٢] و، ﴿ لِحَلْفُطُونَ ﴾
 [٦٣] و، ﴿ عَلَىٰ أُخْيِهِ مِنْ قَبْلِ ﴾ [٦٤] و، ﴿ الرَّحِيمِينَ ﴾ [٦٤] ك.

(١) غ: «ك».

(٢) سقط الرمز من غ.

(٣) ف: «ك».

(٤) ش، س، ف، ح، غ: «ت».

(٥) ح: «الأول»، يعني ﴿ رَبِّي ﴾ الأول من الآية المذكورة.

﴿ مَا نَبِغِي ﴾ [٦٥] ك؛ لأنَّ تاليه استئنافٌ موضحٌ له، أي: بقوله: ﴿ مَا نَبِغِي ﴾،
 ﴿ كَيْلٌ يَسِيرٌ ﴾ [٦٥] ك. ﴿ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [٦٦]، و ﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [٦٦]
 ك^(١)، ﴿ قَالَ ﴾ [٦٦] ن؛ لفضله بين القول ومقولِه، وإن كان بعضُ الجهلةِ
 يقفُ عليه، ويبتدئ ﴿ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ [٦٦]، فأهل العلم على خلافه،
 والله الموفق.

﴿ مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ﴾ [٦٧]، و ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [٦٧]، و ﴿ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ [٦٧]،
 و ﴿ أَلَمْ تَوَكِّلُونَ ﴾ [٦٧]، و ﴿ قَضَاهَا ﴾ [٦٨]، و ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٦٨]، و ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾
 [٦٩]، و ﴿ لَسْرِقُونَ ﴾ [٧٠]، و ﴿ تَفْقَدُونَ ﴾ [٧١]، و ﴿ صَوَاعِقُ الْمَلِكِ ﴾ [٧٢]،
 و ﴿ زَعِيمٌ ﴾ [٧٢]، و ﴿ سَرِقِينَ ﴾ [٧٣]، و ﴿ كَاذِبِينَ ﴾ [٧٤]، و ﴿ جَزَاؤُهُ ﴾
 الثاني^(٢) [٧٥]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٧٥]، و ﴿ مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ ﴾ [٧٦]، و ﴿ كَذَّبْنَا يُوسُفَ ﴾
 [٧٦] ك.

و ﴿ يَشَاءُ اللَّهُ ﴾ [٧٦] ك: على قراءة ﴿ نَرَفَعُ ﴾ بالنون، والياء^(٣)، إلا أنه
 مع [النون]^(٤) أحسن؛ لانتقاله من الغيبة إلى الخطاب^(٥)، قاله العماني^(٦).

(١) سقط الرمز من س.

(٢) قوله: «الثاني» زيادة من ح.

(٣) عند العماني: «أو الياء».

(٤) زيادة من المرشد للعماني.

(٥) كذا في النسخ الخطية والمرشد ٢/ ٢٦٨، والصواب: «التكلم» كما في منار الهدى:

وقال الدَّانِيُّ^(١): «هو كافٍ على قراءة النون، ومَنْ قرأً بالياء فهو كلامٌ واحدٌ لا يُفصلُ بعضُه عن بعضٍ». وقال الجعبريُّ^(٢): «كامل: على نون ﴿نَرَفَعُ﴾، صالح: على ياء يعقوب^(٣)». ﴿مَنْ نَشَاءُ﴾ [٧٦] ك: على الكل. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٧٦]، و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٧٧]، و﴿يُبْدِهَا لَهُمْ﴾ [٧٧]، و﴿شَرَّمَكَنَا﴾ [٧٧]، و﴿بِمَا تَصِفُونَ﴾ [٧٧]، و﴿مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٧٨]، و﴿لَظَلِمُونَ﴾ [٧٩]، و﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [٨٠] ك. ﴿مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ﴾ [٨٠] ن: على جعل «ما» مصدريةً في موضع النصبِ بالعطفِ على مفعولٍ ﴿تَعَلَّمُوا﴾، أي: ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الله وألم تعلموا تفريطكم، أو على اسم «أن»، وخبره ﴿فِي يُوسُفَ﴾، أو ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، ولا بأس بالفصلِ بين العطفِ والمعطوفِ بالظرفِ على جعلها زائدةً، أو مصدريةً في موضع رفعٍ بالابتداء وخبره ﴿قَبْلُ﴾، أي: ومن قبل تفريطكم.

﴿مَا قَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [٨٠] ك. ﴿خَيْرُ الْحَكِيمِينَ﴾ [٨٠] ت. ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ [٨١]، و﴿حَفِظْتِ﴾ [٨١]، و﴿لَصَدِقُونَ﴾ [٨٢]، و﴿أَنْفُسَكُمْ أَمْراً﴾ [٨٣]، و﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [٨٣]، و﴿بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [٨٣]، و﴿الْحَكِيمُ﴾ [٨٣]، و﴿كَظِيمٌ﴾ [٨٤]، و﴿مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [٨٥]، و﴿حُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٨٦]، و﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٨٦]، و﴿مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [٨٧]، و﴿الْكَافِرُونَ﴾ [٨٧]،

(١) المكتفى ٣٢٨.

(٢) وصف الاهتداء ٢/٢٨٨.

(٣) أي: على قراءة يعقوب ﴿يَرَفَعُ﴾ بالياء.

و ﴿تَصَدَّقَ عَلَيْنَا﴾ [٨٨]، و ﴿الْمُتَّصِدِّقِينَ﴾ [٨٨]، و ﴿جَاهِلُونَ﴾ [٨٩]،
و ﴿لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [٩٠]، و ﴿وَهَذَا أَخِي﴾ [٩٠]، و ﴿قَدَّمَ مَنَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [٩٠]،
و ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٩٠]، و ﴿لَخَطِيبِينَ﴾ [٩١] ك.

﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومَ﴾ [٩٢] ك، أو ت: على تعلق ﴿الْيَوْمَ﴾ بالشرب،
فهو معموله، أي: مفعول فيه. ومعنى ﴿لَا تَتْرِبَ﴾ لا تعبير، أو لا تفرغ، أو
لا توبخ، والابتداء على هذا التقدير بقوله: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [٩٢].

[٦٨/ب]

وإن قلنا: / إن ﴿الْيَوْمَ﴾ متعلق بـ ﴿يَغْفِرُ﴾، أي: يغفر الله لكم اليوم؛
لأنه صَفَحَ عن جريمتهم، واعترفوا بها حينئذ، فالوقف على ﴿لَا تَتْرِبَ﴾
عَلَيْكُمْ ك، والابتداء ﴿الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [٩٢]، ﴿الرَّحِيمِينَ﴾
[٩٢] ت.

﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٩٣]، و ﴿أَنْ تَفْنَدُونَ﴾ [٩٤]، و ﴿الْقَدِيرِ﴾ [٩٥]، و ﴿مَا لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [٩٦]، و ﴿خَطِيبِينَ﴾ [٩٧]، و ﴿أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [٩٨]، و ﴿الرَّحِيمِ﴾
[٩٨]، و ﴿ءَامِنِينَ﴾ [٩٩]، و ﴿رَبِّي حَقًّا﴾ [١٠٠]، و ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِ﴾ [١٠٠]،
و ﴿لِمَا يَشَاءُ﴾ [١٠٠] ك. ﴿الْحَكِيمِ﴾ [١٠٠]، و ﴿تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [١٠١] ت.
﴿بِالصَّالِحِينَ﴾ [١٠١]، و ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [١٠٢] ك. ﴿يَمَكُرُونَ﴾ [١٠٢] ت.
﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣] ك. ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٠٤] ت. و ﴿الْأَرْضِ﴾ [١٠٥] ك.
﴿مُعْرِضُونَ﴾ [١٠٥]، و ﴿مُشْرِكُونَ﴾ [١٠٦]، و ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [١٠٧] ت.
﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [١٠٨]، و ﴿وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [١٠٨] ك. ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٠٨]

﴿ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ [١٠٩]، و ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [١٠٩] ت^(١)، أو ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٠٨] ت. ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [١٠٩]، و ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [١٠٩]، و ﴿ فَفُجِيَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ [١١٠] ك، أو الثاني ت. ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [١١٠] ت. ﴿ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [١١١] ك. ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [١١١] م.

* * *

(١) لعلها: «ك»، بدليل قوله بعد: «أو ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ت». انظر: المرشد ٢/ ٢٧٤، والمكتفى ٣٣٢.

تجزئتها

من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ بهود [١٠٨]، إلى قوله: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾ [١٦] ربيع^(١)، وهو تكملة النصف من ﴿وَالِى مَدِينَةٍ﴾ [هود: ٨٤].
وقيل^(٢) إلى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [١٩].
﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ﴾ [٣٦] ربيع^(٣)، ﴿كَيْدَ الْخَائِبِينَ﴾ [٥٢]، حزب^(٤).
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [٧٦] ربيع^(٥)، ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي﴾ [١٠١]،
نصف^(٦).

(١) وافقه صاحب جمال القراء ١٥٨/١ في البداية على أحد القولين وخالفه في النهاية ١٥١/١، فجعلها على الآية: ١٤ أو ١٣، ووافقه فيهما على قول صاحب غيث النفع: ٢٥٣، ٢٥٥، وقال: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [١٥]، انتهى النصف على ما اقتصر عليه في اللطائف، وعليه عملنا بالمغرب الأدنى، وذكر قولين آخرين، واعتمد نهاية الربع في القول الوجيز ٢١٠ على الآية: ٦.

(٢) أي: وقيل: الربع إلى ﴿وَجَاءَتْ﴾، ولم نجد هذا القول في المصادر.

(٣) كذا في جمال القراء ١٥٨/١، وغيث النفع: ٢٥٨، قال: «وعليه عملنا»، ثم ذكر أقوالاً أخرى. واعتمد نهاية الربع في القول الوجيز: ٢١١ على الآية: ٢٩، وهو أحد الأقوال في غيث النفع: ٢٥٨.

(٤) كذا في البيان: ٣١٨، وفنون الأفتان: ٢٧٤، وجمال القراء ١٤٤/١، وغيث النفع: ٢٥٨.

(٥) كذا في جمال القراء ١٥٨/١، وغيث النفع: ٢٥٩، والقول الوجيز: ٢١١.

(٦) كذا في غيث النفع: ٢٦٠، والقول الوجيز: ٢١١، وخالفهم صاحب جمال القراء

١٥١/١، فجعل النصف على الآية: ١٠٥.

سورة الرعد

مكية في قول ابن عباس^(١) ومجاهد^(٢) وابن جبير^(٣)، مدنية في قول قتادة^(٤)،
إلا ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣١]، وعنه: من أولها إلى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾ [٣١].

(١) أخرجه النحاس في ناسخه ٤٧٨ / ٢، برقم: ٦٣٠، بإسناده من طريق مجاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وإسناده حسن؛ إذ رجاله بين ثقة وصدوق، وأورده ابن الجوزي في زاد المسير ٢٩٩ / ٤، من طريق علي بن أبي طلحة عنه به، ثم قال: «وبه قال الحسن، وسعيد بن جبير، وعطاء وقتادة، وروى أبو صالح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها مكية إلا آيتين منها، قوله: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إلى آخر الآية، وقوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾».

(٢) أورده النحاس في المصدر السابق بقوله: «روى حميد عن مجاهد، قال: سورة الرعد مكية، ليس فيها ناسخ ولا منسوخ»، برقم: ٦٣١.

(٣) كذا عزاه السيوطي في الدر ٣٥٩ / ٨، لسعيد بن منصور وابن المنذر، ولم نقف عليه في سنن سعيد بن منصور في قسم التفسير، تفسير سورة الرعد.

(٤) أورده النحاس في الناسخ والمنسوخ ٤٧٨ / ٢، برقم: ٦٣٢، بقوله: «روى سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة...» به، وعزاه السيوطي في الدر ٣٥٩ / ٨ لابن المنذر، وأبي الشيخ. ثم قال النحاس: «القول الأول أولى، لأنه المتعارف» أي: أنها مكية.

وأورد السيوطي في الدر ٣٥٩ / ٨ رواية عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها مدنية، وعزاه لأبي الشيخ وابن مردويه، وكذا أورده ابن الجوزي في تفسيره ٢٩٩ / ٤، فقال: القول الثاني: أنها مدنية، رواه عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبه قال جابر بن زيد، وروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها مدنية إلا آيتين نزلتا بمكة، وانظر: تفسير القرطبي ٥ / ١٢.

وحروفها: ثلاثة آلاف وخمسمئة وستة^(١).

وكلمتها: ثمانمئة وخمس وخمسون^(٢).

وآيتها: أربعون وثلاث كوفي، وأربع حرمي، وخمس بصري، وسبع

شامي^(٣).

خلافها: ست^(٤): ﴿ خَلَقَ جَدِيدٍ ﴾ [٥]، ﴿ الظَّالِمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [١٦] غير

كوفي، ﴿ الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ [١٦] دمشقي، ﴿ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ ﴾ [١٧] حمصي،

﴿ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ ﴾ [١٨] شامي، ﴿ مِّنْ كُلِّ بَابٍ ﴾ [٢٣] عراقي وشامي.

وفيها شبه الفاصلة خمسة^(٥): ﴿ الْمَرَّ ﴾ [١]، ﴿ وَمَا تَعِضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾

[٨]، ﴿ لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى ﴾ [١٨]، ﴿ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾ [٣٠].

وعكسه: موضع ﴿ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [١٧].



(١) انظر: البيان: ١٦٩، حسن المدد: ٧٨، البصائر ١/ ٢٦٢، منار الهدى: ١٩٩، القول الوجيز: ٢١٢.

(٢) انظر: البيان: ١٦٩، حسن المدد: ٧٨، البصائر ١/ ٢٦٢، وفيه ستون بدلاً من خمسين، منار الهدى: ١٩٩، القول الوجيز: ٢١٢.

(٣) انظر: البيان: ١٦٩، فنون الأفتان: ٢٨٧، جمال القراء ١/ ٢٠٤، حسن المدد: ٧٨.

(٤) كذا في حسن المدد: ٧٨، لكن في البيان: ١٦٩: خمس، وكذا في فنون الأفتان: ٢٧٨، ومنار الهدى: ١٩٨، جمال القراء ١/ ٢٠٤، وفيه أربع آيات.

(٥) كذا في حسن المدد: ٧٨، لكن في البيان: ١٦٩: موضع واحد، وكذا في منار الهدى: ١٩٩، القول الوجيز: ٢١٣ باختلاف.

وفواصلها^(١)

- ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١]، ﴿تُوقِنُونَ﴾ [٢]، ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٣]، ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [٤].
- ﴿خَلِدُونَ﴾ [٥]، ﴿الْعِقَابِ﴾ [٦]، ﴿هَادٍ﴾ [٧]، ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [٨]،
- ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [٩]، ﴿بِالنَّهَارِ﴾ [١٠]، ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [١١]، ﴿الثَّقَالِ﴾ [١٢]،
- ﴿الْمِحَالِ﴾ [١٣]، ﴿فِي ضَلَالٍ﴾ [١٤]، ﴿وَالْأَصَالِ﴾ [١٥]، ﴿الْقَهْرُ﴾ [١٦]،
- ﴿الْأَمْثَالِ﴾ [١٧]، ﴿الْمِهَادُ﴾ [١٨].
- ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [١٩]، ﴿الْمِيثَقِ﴾ [٢٠]، ﴿الْحِسَابِ﴾ [٢١]، ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾
- [٢٢]، ﴿مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [٢٣]، ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾ [٢٤]، ﴿سُوءِ الدَّارِ﴾ [٢٥]، ﴿مَتَعٌ﴾
- [٢٦]، ﴿مَنْ أَنَابَ﴾ [٢٧]، ﴿الْقُلُوبِ﴾ [٢٨]، ﴿مَتَابٍ﴾ [٢٩]، ﴿مَتَابٍ﴾ [٣٠]،
- ﴿الْمِيعَادِ﴾ [٣١]، ﴿عِقَابٍ﴾ [٣٢]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٣٣]، ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [٣٤].
- ﴿النَّارِ﴾ [٣٥]، ﴿مَتَابٍ﴾ [٣٦]، ﴿وَلَا وَاقٍ﴾ [٣٧]، ﴿كِتَابٌ﴾ [٣٨]،
- ﴿الْكِتَابِ﴾ [٣٩]، ﴿الْحِسَابِ﴾ [٤٠]، ﴿الْحِسَابِ﴾ [٤١]، ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾
- [٤٢]، ﴿الْكِتَابِ﴾ [٤٣].

(١) انظر: البيان: ١٧٠، حسن المدد: ٧٨، القول الوجيز: ٢١٣.

/ القراءات وتوجيهها

سبق السكت على حرف ﴿الْمَر﴾ [١] لأبي جعفر، كما ماله رائها في فاتحة يونس [١] لأبي عمرو وابن عامر وأبي بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، إجراءً للألف مُجرى المنقلبة من الياء، وموافقةً اليزيدي والأعمش لهم، والتقليل لورشٍ من طريق الأزرق، والفتح للباقيين.

وقرأ ﴿يُعْشَى﴾ [٣] بفتح الغين، وتشديد الشين من «عَشَى»، أبو بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ ويعقوبٌ. وافقهم الحسن والأعمش، والباقون بسكون الغين وتخفيف الشين من «أعشى»، وسبق في الأعراف [٥٤].

وعن الحسن^(١) (نُدْبَر) [٢] بالنون، قال ابن القاصح^(٢): «هذه فقط».

والجمهورُ بالياء جَرِيًّا على ضمير اسم الله.

وعن الحسن^(٣) أيضاً (قَطْعاً مُتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَاتٍ) [٤] بالنصب في الثلاثة، والتاء مكسورةٌ في (متجاورات)، و(جنات) لفظاً على إضمار «جعل».

واقفه المطوّعِيُّ على (جنات)، وفيها^(٤) أوجهٌ:

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٧، وقال: «هذه فقط»، وانظر: إيضاح الرموز: ٤٦٨.

(٢) مصطلح الإشارات ٣٠٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٧-٣٣٨، إيضاح الرموز: ٤٦٨.

(٤) أي: وفي إعراب ﴿جَنَّتْ﴾. انظر: الدر المصون ٧/١٢.

أحدها: أنه جُرَّ عطفاً على ﴿كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾.
 والثاني: أنه نُصِبَ نسقاً على ﴿زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [٣]، قاله الزمخشري^(١).
 والثالث: نُصِبَ نسقاً على ﴿رَوْسِيَّ﴾ [٣].
 والرابع: نُصِبَ بإضمار «جَعَلَ»، وهو أوَّلَى لكثرة الفواصل في الأوجه قبله.

والجمهورُ على الرفع في الثلاثة: إمَّا على الابتداء، وإمَّا على الفاعلية بالجارِّ قبله. وافقهم المطوِّعِيُّ^(٢) في الأوَّلَيْنِ.
 وأمال ﴿مُسَمَّى﴾ [٢] المنونَ في الوقفِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقر.

واختلِفَ في ﴿زَرَعٌ وَنَحِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ [٤]:
 فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا يعقوبُ^(٣) برفع الأربعة، فترفع ﴿زَرَعٌ وَنَحِيلٌ﴾ للنسق^(٤) على ﴿قَطْعٌ﴾، وأمَّا ﴿صِنَوَانٌ﴾ فلكونه تابِعاً لـ ﴿نَحِيلٌ﴾، و﴿غَيْرٌ﴾ لعطفه عليه.

(١) الكشاف ٢/٥١٢.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣، إيضاح الرموز: ٤٦٨.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٣٢، النشر ٢/٢٩٧، الإنحاف ٢/١٦٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٩، الموضح

وتَعَقَّبَ أَبُو حِيَانَ^(١) ابْنَ عَطِيَّةَ^(٢) فِي قَوْلِهِ: «عَطْفًا عَلَى ﴿قَطَعٌ﴾»، بِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ مُحَرَّرَةً؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا لَيْسَ بِعَطْفٍ، وَهُوَ ﴿صِنَوَانٌ﴾. وَأَجَابَ فِي «الدِّر»^(٣): بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا غَيْرُ مَعْيَبٍ؛ لِأَنَّهُ عَطْفٌ مُحَقَّقٌ، غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ تَابِعٌ، فَلَا يُقَدِّحُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(٤).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ فِيهَا؛ مِرَاعَاةً لـ ﴿أَعْنَبٍ﴾ [٤]. وَقَدْ طَعَنَ قَوْمٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَقَالُوا: لَيْسَ الزَّرْعُ مِنَ الْجَنَّاتِ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْجَنَّةَ / احْتَوَتْ عَلَى النَخِيلِ وَالْأَعْنَابِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَبٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): «وَقِيلَ: الْمَعْنَى: وَنَبَاتِ زَرْعٍ، فَعَطْفُهُ عَلَى الْمَعْنَى». وَتَعَقَّبَهُ فِي «الدِّر»^(٦): «بِأَنَّ الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ الْجَنَّةُ مِنَ الزَّرْعِ يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ مِنَ نَبَاتِ الزَّرْعِ، وَأَيُّ فَرْقٍ؟!» انْتَهَى.

(١) البحر ٥/٣٦٣.

(٢) المحرر ٨/١١٦.

(٣) الدر المصون ٧/١٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/٣، إيضاح الرموز: ٤٦٨.

(٥) التبيان ٢/٧٥١.

(٦) الدر المصون ٧/١٤.

واختلِفَ في ﴿يُسْقَى﴾ [٤]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ^(١) بالياء المثناة من تحت، أي^(٢): يُسقى ما^(٣) ذَكَرَ. وافقهم ابن محيصن والحسن^(٤). وقرأ الباقون بالتاء من فوق مراعاةً للفظ ما تقدّم، وللتأنيث في قوله: ﴿بَعْضَهَا﴾ [٤].
وأمال ﴿يُسْقَى﴾ [٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح. وكذلك الحكمُ في ﴿يُسْقَى مِنْ مَاءٍ﴾ بإبراهيم [١٦]، و﴿تُسْقَى مِنْ عَيْنِ آيَةٍ﴾ بالغاشية [٥].

واختلِفَ في ﴿وَنَفْضُ﴾ [٤]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٥) بالياء من تحت مبنياً للفاعل. وافقهم ابن محيصن والأعمش^(٦). وقرأ الباقون بنون العظمة^(٧). وقرأ ﴿الْأَكْلِ﴾ [٤] بسكون الكافِ نافعٌ وابن كثير.

(١) انظر: الغاية: ٢٩٠-٢٩١، النشر ٢/٢٩٧، الإتحاف ٢/١٦٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٦٩، الموضح ٦٩٨/٢.

(٣) المثبت من: غ، ف، وهو موافق لما في الدر المصون ٧/١٥، وفي سائر النسخ: «لما».

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٨، مفردة ابن محيصن: ١٢٦، المبهج ٣/٤.

(٥) انظر: الروضة ٢/٧٢٨-٧٢٩، النشر ٢/٢٩٧، الإتحاف ٢/١٦٠.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٦، المبهج ٣/٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٠، الموضح ٦٩٩/٢.

وافقهما ابنُ محيصنٍ، وسبق في البقرة [١٨٨].
 وإذ اركب ﴿يُسْقَى﴾ [٤]، و﴿نَفْضُلٌ﴾، و﴿أَلْأَكْلِ﴾ [٤]، أنتج ستَّ قراءاتٍ:
 الأولى: لقالونَ وابنِ كثيرٍ ﴿تُسْقَى﴾ بالمشناة من فوقٍ من غيرِ إمالةٍ،
 و﴿وَنَفْضُلٌ﴾ بالنون، و﴿أَلْأَكْلِ﴾ بسكون الكاف.
 الثانية: لورشٍ كذلك، لكنه من طريق الأزرق يُميل ﴿تُسْقَى﴾ صغرى،
 ويفتحها كالأصبهانيِّ.

الثالثة: لأبي عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء من فوقٍ من غيرِ
 إمالةٍ، و﴿وَنَفْضُلٌ﴾ بالنون، و﴿أَلْأَكْلِ﴾ بالضم. وافقهما اليزيديُّ.
 الرابعة: لابنِ عامرٍ وعاصمٍ، وكذا يعقوبُ ﴿يُسْقَى﴾ بالمشناة من تحتٍ من
 غيرِ إمالةٍ، و﴿وَنَفْضُلٌ﴾ بالنون، و﴿أَلْأَكْلِ﴾ بالضم. وافقهم الحسن.
 الخامسة: لحمزةَ والكسائيِّ، وكذا خَلْفٌ ﴿تُسْقَى﴾ [٤] بالتاء من فوقٍ
 مع الإمالةِ المحضة، و﴿وَيُفْضَلُ﴾ بالياءِ من تحتٍ، و﴿الأَكْلُ﴾ بالضم.
 وافقهم الأعمش.

السادسة: لابنِ محيصنٍ ﴿يُسْقَى﴾ بالياءِ من تحتٍ من غيرِ إمالةٍ
 ﴿وَيُفْضَلُ﴾ بالياءِ من تحتٍ، و﴿أَلْأَكْلِ﴾ بالسكون.
 وأدغم باء ﴿تَعَجَّبَ﴾ في فاء ﴿فَعَجَبٌ﴾ [٥] أبو عمرو والكسائيُّ
 واختلف عن هشامٍ وخَلَادٍ^(١)، ووافقهم ابنِ محيصنٍ واليزيديُّ، والأعمشُ،
 والحسنُ. وسَبَقَ في الإدغامِ الصغيرِ^(٢).

(١) هذا سياق انفردت به ح، وليس في سائر النسخ ذكْرُ خَلْفٍ لهشامٍ، وفيها زيادة يعقوب،
 وكلاهما سهو. انظر: النشر ٨/٢، والإتحاف ١٦٠/٢.

(٢) انظر: باب الإدغام الصغير ٧٦٣/٢.

كقراءة ﴿أءَذَاكَتُرَابًاأَنَالَفِيحَلْقِجَدِيدٍ﴾ [٥] في الهمزتين^(١) من كلمة بالاستفهام / في الأول والإخبار في الثاني لنافع والكسائي، وكذا يعقوب^(٢).

وكلُّ في الاستفهام على أصله: فقالون بالتسهيل والمدّ. وورثُ، وكذا رُويسُ، بالتسهيل والقصر. والكسائي، وكذا رُوخٌ بالتحقيق والقصر.

وقرأ ابنُ عامر، وكذا أبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وكلُّ على أصله في الاستفهام أيضاً: فابنُ عامرٍ بالتحقيق من غير فصلٍ بين الهمزتين، إلا أنَّ أكثر الطرق عن هشامٍ على الفصل، كما في «الشاطبية»^(٣) كأصلها^(٤)، وفاقاً لسائر المغاربة وأكثر المشاركة، وبالخلف له أخذَ الهذليُّ^(٥) والصفراويُّ^(٦)، وهو الظاهر قياساً، كما في «النشر»^(٧). وأما أبو جعفرٌ فبالتسهيل والمدّ.

وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما، فابنُ كثيرٍ بتسهيلها^(٨) من غير فصلٍ. وافقه ابن محيصن.

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمة ٣/٩٠٤.

(٢) انظر: غاية الاختصار ١/٢٣٠، وما بعدها، النشر ١/٣٧٢، وما بعدها، الإتحاف ٢/١٦٠.

(٣) الشاطبية ٦٢.

(٤) التيسير ١٣١-١٣٢.

(٥) الكامل (خ) ١٣٠/ب.

(٦) انظر: النشر ١/٣٧٤.

(٧) النشر ١/٣٧٤.

(٨) أي: بتسهيل الهمزة الثانية في كل من الاستفهامين.

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَبِالتَّسْهِيلِ وَالْمَدِّ. وَوَأَفْقَهُ الْيَزِيدِيُّ.
وَأَمَّا عَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ، وَكَذَا خَلْفٌ، فَبِالتَّحْقِيقِ وَالْقَصْرِ. وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ
وَالْأَعْمَشُ.

ثم الوجيه^(١) في قراءة من استفهم في الأول والثاني قَصْدُ المبالغة
في الإنكار، فأتى به في الجملة الأولى، وأعادته في الثانية تأكيداً
له.

والوجيه في قراءة من أتى به مرة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل
جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكَّر في أحدهما حَصَلَ الإنكار في الأخرى،
وكذا حكم ما تكرر استفهامه في موضعي الإسراء [٤٩، ٩٨]، وموضع
(قد أفلح) [٨٢]، والسجدة [١٠]، والثاني من الصفات [٥٣]، وسيأتي كل في
موضعه إن شاء الله تعالى.

وكذا في باقي الأحد عشر موضعاً المكررة الاستفهام، المنبّه عليها في
الهمزتين من كلمة.

وَوَقَفَ عَلَى ﴿هَادٍ﴾ كِلَيْهِمَا [٣٣، ٧]، و﴿وَالِ﴾ [١١]، و﴿وَاقٍ﴾ كِلَيْهِمَا
[٣٧، ٣٤] بالياء - على الأصل لأنها لامات - ابن كثير. وافقه ابن محيصر.
وسَبَقَ في باب / الوقف على المرسوم^(٢).

(١) انظر: في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ١٠/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٠،
الموضح ٧٠٠/٢.

(٢) انظر: باب المرسوم ١٢٣٦/٣.

كإمالة ﴿بِمَقْدَارٍ﴾ [٨] أبو عمرو^(١) وابنُ ذكوان من طريق الصُّوري، والدُّوريُّ عن الكسائيِّ. وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بينَ بينَ، والباقون بالفتح في باب الإمالة^(٢).

كإظهارِ ذال ﴿أَفَلْتَحَدِّثُ﴾ [١٦] عند تائها لابنِ كثيرٍ وحفصٍ، وكذا رُويسُ بخُلفٍ عنه، والباقون بالإدغام^(٣).

وأثبت الياءَ في ﴿الْمَتَعَالِ﴾ [٩] في الحاليين ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوبُ. وافقهم ابنُ محيصنٍ. قال أبو حيان^(٤): «وهو الكثيرُ في لسان العرب».

وورد عن ابنِ شنبوذ عن قنبلٍ من طريقِ ابنِ الطَّبَرِ حَذْفُ الياءِ في الحاليين، ومن طريقِ الهذليِّ^(٥) حَذْفُهُمَا وَقْفًا. قال في «النشر»^(٦): «والذي نأخذ به هو الأول».

وعن الحسنِ إثباتها في الوصل فقط.

وأثبت ياءَ ﴿مَتَابٍ﴾ كليهما [٣٦، ٢٩]، و﴿عِقَابٍ﴾ [٣٢]، و﴿مَتَابٍ﴾

[٣٠] في الحاليين يعقوبُ، وفي الوصل الحسنُ.

(١) التقدير: أمالها أبو عمرو.

(٢) أي تقدم ذلك في باب الإمالة، وانظر ٣/ ١٠٨٨.

(٣) انظر: باب الإدغام الصغير ٢/ ٧٧٧.

(٤) البحر ٥/ ٣٧٠.

(٥) الكامل (خ) ١٤١/ ب.

(٦) النشر ٢/ ١٩٢.

وقرأ الباقون بحذفها فيهما أتباعاً للرسم^(١)، واستسهل سيبويه^(٢) حذفها في الفواصل والقوافي.

واختلَفَ في ﴿هَلَّ تَسْتَوِي﴾ الثانية [١٦]:

فأبوبكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٣) بالياء من تحت. وافقهم الأعمش^(٤)، وقرأ الباقون بالتاء من فوق.

والوجهان صحيحان^(٥) باعتبار أنَّ الفاعل مجازيُّ التأنيث، فيجوز في فعله التذكيرُ والتأنيثُ كَنظائرَ له تَقَدَّمتُ.

ولم يَقْرَأْ أَحَدٌ بِإِدْغَامِ لَامِ ﴿هَلَّ﴾ في تاءِ ﴿تَسْتَوِي﴾ [١٦]؛ لأنَّ المُدْغِمِينَ قرؤوا بالتذكير، لكن نَصَّ صاحب «المبهج»^(٦) على الإدغام والإظهار فيه لهشام، إلا أنَّ الأكثرين عنه على الإظهار، كما في «الشاطبية»^(٧) كالتيسير^(٨) وغيره.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٣/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٢، الموضح ٧٠٠/٢.

(٢) الكتاب ٤/١٨٤-١٨٥.

(٣) انظر: الغاية: ٢٩١، النشر ٢/٢٩٧، الإتحاف ٢/١٦١.

(٤) انظر: المبهج ٣/٧، إيضاح الرموز: ٤٦٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٥/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٢، الموضح ٧٠٢/٢.

(٦) المبهج ١/٢٩٩.

(٧) الشاطبية ٢٢.

(٨) التيسير ٤٣.

وعن ابن محيصن الإدغام، كما يُؤخَذُ ممَّا تقرَّر هنا، وفي الإدغام الصغير^(١)، والله الموفق.

وعن الحسن والمطوّعي عن الأعمش^(٢) (بقدرها) [١٧] بسكون الدال.

واختلِفَ في ﴿يُوقَدُونَ﴾ [١٧]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ^(٣) بالياء من تحت، أي: الناس^(٤) حملاً على الغائبين مناسبة لقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [١٦]. وافقهم ابن محيصن من «المفردة»، ومن الوجه الثاني من «المبهج»، والمطوّعي^(٥).

وقرأ الباقر بالتاء من فوق على الخطاب. وافقهم ابن محيصن من الوجه الآخر من «المبهج»، والشنبوذي عن الأعمش.

وأمال ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾ [٢٢]، ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [٢٤]، و﴿عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [٣٥]، و﴿وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ التَّارِ﴾ [٣٥]، و﴿لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [٤٢] في الوقف حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ. وافقهم الأعمش على الخمس^(٦) كلمات. وقرأها ورشٌ من طريق الأزرق بين بين وبالفتح، وبه قرأ الباقر.

(١) انظر: الإدغام الصغير ٧٦٠/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٩، المبهج ٢٧/٣، إيضاح الرموز: ٤٦٩.

(٣) انظر: الروضة ٧٢٩/٢، النشر ٢٩٧-٢٩٨، الإتحاف ١٦١-١٦٢.

(٤) انظر في توجيه القراءة تين: الحجة للفارسي ١٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٣، الموضح

٧٠٢/٢.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٧، المبهج ٧/٣، إيضاح الرموز: ٤٦٩.

(٦) كذا على لغة تعريف المضاف.

وعن المطوّعيّ كسر ذال (ذِرِّيَّاتِهِمْ) [٢٣]، و(ذِرِّيَّةً) [٣٨]، وسبق بالبقرة

[١٢٤].

وعن ابن محيصن^(١) (وَحُسْنَ مَابٍ) [٢٩] بنصبِ النونِ عطفاً على ﴿طُوبَىٰ﴾

[٢٩] المنصوبِ بإضمارِ فعلٍ، أي: وجعل لهم طوبى.

واختلَفَ في ﴿وَصُدُّوا﴾ هنا [٣٣]، وفي غافر ﴿وَصَدَّعِنَ السَّبِيلِ﴾ [٣٧]:

[٧٨/١]

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ^(٢) / بضم الصادِ فيهما

على البناء للمفعول. وافقهم الحسن^(٣). وقرأ الباكون بالفتح فيهما على

البناء للفاعل.

و«صدَّ» جاء لازماً^(٤) ومتعدّياً. فالقراءةُ الأولى^(٥) من المتعدّي فقط.

والثانية يُحتمل أن يكون من المتعدّي، ومفعولُه محذوفٌ، أي: صدّوا

غيرهم أو أنفسهم، وأن يكون من اللازم، أي: أعرضوا وتولّوا.

وعن الأعمش^(٦) كسرُ الصادِ فيهما على البناء للمفعول، أجرأه مُجرى:

«قِيلَ»، و«بيعَ»، فهو كقراءة (رِدَّتْ إلينا) [يوسف: ٦٥] المتقدمة.

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٧، المبهج ٨/٣، إيضاح الرموز: ٤٦٩.

(٢) انظر: المستنير ٢/٢٢٨، النشر ٢/٢٩٨، الإتحاف ٢/١٦٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٩، إيضاح الرموز: ٤٧٠.

(٤) تكررت «لا» في النسخ، والتصحيح من الدر المصون ٧/٥٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٣، الموضح

٧٠٣/٢.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢٩، إيضاح الرموز: ٤٧٠.

وقرأ ﴿أَكَلُهَا﴾ [٣٥] بسكون الكاف نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو. ووافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ والحسنُ، وسبق في البقرة [٢٦٥].

واختلَفَ فِي ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ [٣٩]:

فابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ^(١)، بسكون الثاءِ وتخفيفِ الباءِ الموحدةِ مِنْ أثبت. وافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ والحسنُ والشَّنبُوذِي عن الأعمش^(٢).

وقرأ الباقرُ بالفتح والتشديد والتضعيفِ، والهمزةُ للتعدية^(٣). قال في «الدر»^(٤): «ولا يَصِحُّ أن يكونَ التضعيفُ للتكثيرِ؛ إذ مِنْ شرطِهِ أن يكونَ مُتَعَدِّياً قبلَ ذلك، ومفعولٌ ﴿يُثَبِّتُ﴾ محذوفٌ، أي: ويثبت ما يشاء».

واختلَفَ فِي ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفِّرُ﴾ [٤٢]:

فابنٌ عامرٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٥) ويعقوبٌ^(٦) بضمِّ الكافِ وتَقَدُّمِ الفاءِ، وفتحِها، جمعَ تكسيرِ على معنى التهديد^(٧) لجميعهم

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٩١، النشر ٢/٢٩٨، الإتحاف ٢/١٦٣.

(٢) انظر: المبهج ٣/٩، إيضاح الرموز: ٤٧٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٠، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٤، الموضح ٧٠٤/٢.

(٤) الدر المصون ٧/٦٠.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٢، النشر ٢/٢٩٨، الإتحاف ٢/١٦٣.

(٦) قوله: «ويعقوب» ساقط من النسخ وزدناه من النشر ٢/٢٩٨، الإتحاف ٢/١٦٣.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢١، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٤، الموضح ٧٠٥/٢.

موافقاً للمعنى. وافقهم الأعمش والحسن^(١). وقرأ الباكون بفتح الكاف وتأخير الفاء وكسرها على الأفراد لإرادة الجنس كالإنسان. وعن الحسن والمطوّعي^(٢) (ومن عنده) [٤٣] جازٌّ ومجرورُه خبرٌ مقدّمٌ، و﴿عَلِمُ﴾ [٤٣] مبتدأ مؤخر.

والجمهورُ ﴿وَمَنْ﴾ بفتح الميم اسم موصول، و﴿عِنْدَهُ عَلِمُ الْكِتَابِ﴾ [٤٣] صلته.

وأما قراءة^(٣) (من عنده)، جازٌّ ومجرورٌ، و(عَلِمَ) مبنياً للمفعول، و(الكتاب) رُفِعَ به، فليس من طرق هذا الكتاب، والله الموفق للصواب.



(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٣٩، المبهج ٣/٩، إيضاح الرموز: ٤٧٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٠، المبهج ٣/١٠، إيضاح الرموز: ٤٧١.

(٣) وهي قراءة عليّ وابن السّمّيع والحسن بخلاف عنه. انظر: البحر ٥/٤٠٢.

المرسوم

اتفقوا على حَذْفِ أَلْفٍ ﴿ تُرْبَا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَيْدَاكُمْ تَاتُرَابًا ﴾ هنا [٥]، و﴿ أَيْدَاكُمْ تَاتُرَابًا وَآبَاؤُنَا ﴾ في النمل [٦٧]، و﴿ كُنْتُ تُرْبًا ﴾ بالنبأ^(١) [٤٠].

واتفقوا على إثبات أَلْفٍ ﴿ كِتَابٌ ﴾، ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ هنا [٣٨]، وفي الحجر ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [٤]، وفي الكهف ﴿ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ ﴾، [٢٧]، وفي النمل ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ ﴾ [١] ^(٢).

وكتب في الإمام كالبوافي ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ ﴾ [٤٢] بلا أَلْفٍ^(٣) فهو متفق الألف لفظاً، والخلاف في التقديم والتأخير والحذف رسماً. وَجْهُ الحَذْفِ احتمالُ القراءتين، فالموحّد^(٤) يُقدِّرُ الألفَ قبل الفاء^(٥)، والجامع^(٦) بعدها.

وكتب ﴿ هَادٍ ﴾ [٧]، و﴿ وَاقٍ ﴾ [٣٤]، و﴿ وَالٍ ﴾ [١١] بغير ياء^(٧).

(١) انظر: المقنع: ١٩، مختصر التبيين ٧٣٦/٣، الوسيلة: ٢٨٣، الجميلة: ٤٧٢.

(٢) انظر: المقنع: ٢٠، مختصر التبيين ٧٤٢/٣، الوسيلة: ٢٨٦، الجميلة: ٤٧٦.

(٣) انظر: المقنع: ١٢، ١٥، مختصر التبيين ٧٤٣/٣، الوسيلة: ١٦٩، الجميلة: ٣٥٤.

(٤) أي: من قرأ بالتوحيد والإفراد.

(٥) تصحّفت في النسخ: «الفاء» إلى «الألف».

(٦) أي: من يقرأ بالجمع يقدِّرُ الألفَ بعد الفاء.

(٧) انظر: المقنع: ٣٤، مختصر التبيين ٢/٢٤١، ٣/٧٣٧، ٧٤١، ٧٤٢، الوسيلة: ٣٤٠.

المقطوع والموصول

/ اتفقوا على قطع «إن» الشرطية عن «ما» الزائدة من ﴿وَإِنَّمَا نُزِّيْنَاكَ بَعْضَ﴾ [٧١/ب]
 هنا [٤٠] وعلى وُضِل ما عداه^(١) نحو: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُونَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿وَإِنَّمَا نُزِّيْنَاكَ﴾ [يونس: ٤٦]، في غير هذه السورة.

* * *

(١) انظر: المقنع: ٧٠، مختصر التبيين ٣/٧٤٣، الوسيلة: ٤١٢، الجميلة: ٦٥٧.

الوقف والابتداء

آخرُ البسملة م. ﴿الْمَرَّ﴾ [١] ك، أو ت، على ما سبق البحث فيه عند نظيره. ﴿ءَايَتُ الْكِتَابِ﴾ [١] ت^(١): على جعل ﴿تِلْكَ﴾ مبتدأ، و﴿ءَايَتُ﴾ خبره، أو تامٌّ: على رفع ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [١] بالابتداء، وخبره ﴿الْحَقُّ﴾. فإن قلنا: إنه^(٢) في موضع جرٍّ عطفًا على ﴿الْكِتَابِ﴾، عطفَ العامِّ على الخاصِّ، أو إحدى الصفتين على الأخرى، فليس الوقف تامًّا لتعلقِ اللاحقِ بالسابق.

﴿مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [١] ك: على الابتداء والخبر، إلا أنه عورض بـ ﴿لَكِنَّ﴾ الموضوعَ للاستدراك. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١] ت. ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ﴾ [٢] ك عند الداني^(٣)؛ لأنه مبتدأ وخبر، وحينئذٍ فالابتداء بقوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ [٢]، أي: تَرَوْنَهَا بلا عَمَدٍ، أو الوقف على ﴿عَمَدٍ﴾ ك: على أن الضمير في ﴿تَرَوْنَهَا﴾ للسَّمَوَاتِ، لا للعَمَدِ، أي: تَرَوْنَ السَّمَوَاتِ قائمَةً بغيرِ عَمَدٍ، وذلك أبلغ في القدرة، والابتداء حينئذٍ بـ ﴿تَرَوْنَهَا﴾، أي: ترونها كذلك، أو الوقف على ﴿تَرَوْنَهَا﴾ [٢] ك: على أن الضمير في ﴿تَرَوْنَهَا﴾ للعَمَدِ، أي: إنها مَعْمُودَةٌ، ولكنَّا لا نرى العَمَدِ.

(١) ف: «ن»، ح: «ت».

(٢) أي: ﴿وَالَّذِي﴾.

(٣) المكنى: ٣٣٣.

﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [٢] ك، ﴿ وَالْقَمَرَ ﴾ [٢] ك أيضاً، ﴿ مُسَمًّى ﴾ [٢] ت، أو ك. ﴿ تَوْقُونَ ﴾ [٢] ت؛ لأنَّ وَاوَ التَّالِي لِلِاسْتِنْفَافِ. ﴿ وَأَنْهَرَا ﴾ [٣] ك، والابتداء ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [٣] بتقدير: وجعل من كل الثمرات زوجين، أي: صِنْفَيْنِ اثْنَيْنِ كَالْحُلُوِّ وَالْحَامِضِ، وَالْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَحَيْثُذِ فَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى ﴿ الثَّمَرَاتِ ﴾، أَوِ الْوَقْفِ عَلَى ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ك: عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِ﴿ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَحَيْثُذِ فَالابتداءُ بقوله: ﴿ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ﴾ [٣]، وَعَلَى هَذَا فَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى ﴿ الْأَرْضِ ﴾، وَالْأَوَّلُ أَجُود.

﴿ اثْنَيْنِ ﴾ [٣] ك، ﴿ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ [٣] ك أيضاً، ﴿ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٣] ت؛ لأنَّ وَاوَ الْلاحِقِ لِلِاسْتِنْفَافِ. ﴿ وَغَيْرِ صُنُوفٍ ﴾ [٤]، و﴿ بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾ [٤]، و﴿ فِي الْأَكْلِ ﴾ [٤] ك. ﴿ يَقُولُونَ ﴾ [٤] ت، ﴿ جَدِيدٍ ﴾ [٥] ك، ﴿ خَلَدُونَ ﴾ [٥] ت (١)، ﴿ الْمَثَلَتِ ﴾ [٦]، و﴿ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [٦] ك (٢). ﴿ الْعَقَابِ ﴾ [٦] ت. ﴿ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [٧]، و﴿ مُنْذِرٌ ﴾ [٧] ك. ﴿ هَادٍ ﴾ [٧] ت. ﴿ وَمَاتَرْدَادُ ﴾ [٨]، و﴿ بِمِقْدَارٍ ﴾ [٨]، و﴿ الْمُتَعَالِ ﴾ [٩] ك، أَوْ كُلُّ ت.

﴿ وَمَنْ جَهَرَبِهِ ﴾ [١٠] ن - وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (٣): إِنَّهُ حَسَنٌ -؛ لِأَنَّ جُمْلَةَ ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ ﴾ [١٠] إِلَى ﴿ بِالنَّهَارِ ﴾ [١٠] كَلَامٌ وَاحِدٌ فَلَا يُفْصَلُ

(١) ح: «ك».

(٢) ح: «ت».

(٣) الإيضاح ٧٣٣، وقال الداني: كاف.

بعضه/ من بعض، أشار إليه العمّاني^(١). ﴿وَسَارِبٌ يَّالْتَهَارِ﴾ [١٠] ك.
 ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [١١] ت^(٢). ﴿مَا يَأْنِفُسِيهِمْ﴾ [١١]، و﴿فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [١١]،
 و﴿مِنْ وَالٍ﴾ [١١]، و﴿مِنْ خِيفَتِهِ﴾ [١٣]، و﴿شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ [١٣]،
 و﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [١٤] ك، أو الأخير ت.

﴿بِلَغِيهِ﴾ [١٤]، و﴿فِي ضَلَالٍ﴾ [١٤] ت^(٣). ﴿وَالْأَصَالِ﴾ [١٥]، و﴿قُلِ اللَّهُ﴾ [١٦]،
 و﴿صِرًا﴾ [١٦]، و﴿وَالنُّورِ﴾ [١٦]، و﴿الْحَلَقِ عَلَيْهِمْ﴾ [١٦]، و﴿الْقَهْرُ﴾ [١٦]،
 و﴿زَيْدًا رَابِعًا﴾ [١٧]، وكذا ﴿زَيْدٌ مِّثْلُهُ﴾ [١٧]، و﴿وَالْبَطَلِ﴾ [١٧]،
 و﴿فَيَمَكُّكَ فِي الْأَرْضِ﴾ [١٧] ك.

و﴿يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [١٧]، و﴿لِرَبِّهِمُ الْحَسَنَى﴾ [١٨] ت، وهي الجنة^(٤).
 ﴿لَا قَتَدَ وَأَبِيهِ﴾ [١٨]، و﴿وَمَا وَنَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ [١٨] ك. ﴿الْيَهَادُ﴾ [١٨] ت. ﴿كَمَنْ
 هُوَ أَعْمَى﴾ [١٩] ك، ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [١٩] ت: على جعل ﴿الَّذِينَ يُوفُونَ﴾ [٢٠] مبتدأ،
 خبره ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عُقُوبَةُ الدَّارِ﴾ [٢٢]، وما بين المبتدأ والخبر كلامٌ منسوقٌ على
 المبتدأ، ن: على جعله وصفاً لسابقه للفصل بين الصفة والموصوف.

﴿وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾ [٢٢] ك، أو ت: على أن اللاحق مبتدأ وخبر.
 ﴿الْمَيْثِقِ﴾ [٢٠]، و﴿الْحِسَابِ﴾ [٢١] ن؛ لأن ما بعدهما عطفٌ على ما

(١) المرشد ٢/٢٧٩.

(٢) د، ص: «ك».

(٣) ت: «ك».

(٤) وهو قول قتادة. انظر: جامع البيان للطبري ١٣/٥٠٥.

قبلهما، وقد يُسوّغهما طول الكلام وكثرة المعطوفات، وعند الجعبري^(١):
 هما تامان، والداني^(٢) كافيان. ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾ الأول [٢٢] ك، ﴿وَذُرِّيَّتِهِمْ﴾
 [٢٣] ك؛ لأن الواو في تاليه للاستئناف.

﴿مَنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [٢٣] ك. ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾ [٢٤] الثاني ت^(٣)، ﴿لَهُمُ الْعَذَّةُ﴾
 [٢٥] ك. و﴿سُوءُ الدَّارِ﴾ [٢٥] ت. و﴿وَيَقْدِرُ﴾ [٢٦] ك، أو ت. ﴿بِالْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا﴾ [٢٦] ك. ﴿الإِمْتَعُ﴾ [٢٦] ت. ﴿آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٢٧] ك. ﴿مَنْ أَنَابَ﴾
 [٢٧] ن؛ لأن تاليه نصبٌ نعتاً له، وعند الداني^(٤) ك، والجعبري^(٥) ت: على
 أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، فيما قاله البيضاوي^(٦). ﴿وَتَطْمِئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾
 [٢٨] ك. ﴿الْقُلُوبُ﴾ [٢٨] ك، أو ت.

﴿الصَّالِحَاتِ﴾ [٢٩] ت؛ لأنه مبتدأ وخبر. ﴿وَحُسْنُ مَعَابٍ﴾ [٢٩]،
 و﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [٣٠]، و﴿بِالرَّحْمَنِ﴾ [٣٠]، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٣٠] ك. ﴿مَتَابٍ﴾
 [٣٠] ت، أو ك. ﴿أَوْكَلِمَةٍ بِهَ الْمَوْتَى﴾ [٣١] ك، وعن الأخفش^(٧) ت: ﴿بَلِ لِلَّهِ
 الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [٣١] ت، ﴿النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [٣١]، و﴿وَعَدُّ اللَّهِ﴾ [٣١] ك، ﴿الْمِيعَادِ﴾
 [٣١] ت.

(١) وصف الاهتداء ٢/ ٢٩٥.

(٢) المكتفى ٢٣٦.

(٣) هذا الرمز في ش، ن غير ظاهر.

(٤) المكتفى ٣٣٦.

(٥) وصف الاهتداء ٢/ ٢٩٥.

(٦) أنوار التنزيل ١/ ٥١٩.

(٧) ووافقه أبو حاتم. انظر: القطع والائتناف ١/ ٣٤٤، المرشد ٢/ ٢٨٤.

﴿ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ﴾ [٣٢] ك. ﴿ عِقَابٍ ﴾ [٣٢] ت: على جعل ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا ﴾ [٣١] شرطاً محذوف الجواب، تقديره: لكان هذا القرآن. ﴿ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [٣٣] ك، أو ت؛ لاستئناف تاليه. ﴿ سَمُوهُمْ ﴾ [٣٣]، و ﴿ أَمْرٍ بظهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ ﴾ [٣٣]، و ﴿ عَنِ السَّبِيلِ ﴾ [٣٣]، و ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾ [٣٣]، و ﴿ الْآخِرَةَ أَشَقُّ ﴾ [٣٤]، و ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٣٤] ك، أو ﴿ سَمُوهُمْ ﴾ [٣٣] ت.

﴿ مِنْ وَاقٍ ﴾ [٣٤] ت. ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [٣٥] ك: على أنه مبتدأ وخبر، ن^(١): على أن المراد صفة ﴿ الْجَنَّةِ ﴾: ﴿ تَجْرِي ﴾؛ لأن تاليه^(٢) هو الخبر. ﴿ الْأَنْهَارُ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ وَظِلُّهَا ﴾ [٣٥] ت، و ﴿ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [٣٥]، و ﴿ النَّارُ ﴾ [٣٥] ت. ﴿ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ [٣٦]، و / ﴿ مَنْ يُنْكِرْ بَعْضَهُ ﴾ [٣٦]، و ﴿ إِلَيْهِ مَعَابٍ ﴾ [٣٦] ك. ﴿ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٣٨]، وكذا ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [٣٨] ت.

﴿ وَمَا يَشَاءُ وَيُنشِئُ ﴾ [٣٩]، و ﴿ أَمْرُ الْكِتَابِ ﴾ [٣٩] ك، أو الأخير ت. ﴿ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾ [٤٠]، ﴿ مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ [٤١] ت^(٣)، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٤١]، و ﴿ الْمَكْرُ جَمِيعًا ﴾ [٤٢]، و ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [٤٢] ك، ﴿ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [٤٢] ت^(٤). ﴿ مُرْسَلًا ﴾ [٤٣] ك، ﴿ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [٤٣] ك: على قراءة كسر (ومِنْ). ﴿ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [٤٣] م.

(١) ت: «ت».

(٢) أي: جملة ﴿ أَكُلُّهَا دَابِعٌ ﴾.

(٣) ت: «ك».

(٤) ت: «ك».

تجزئتها

من قوله في السابقة: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ١٠١]، إلى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [٥] ربع (١).

﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ﴾ [١٩] تكملة الحزب (٢)، ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ﴾ [٣٣] ربع (٣).



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وغيث النفع: ٢٦٣، على قول، قال: «وعليه اقتصر في

اللطائف»، وهو الذي في القول الوجيز: ٢١٤.

(٢) كذا في البيان: ٣١٨، وفنون الأفنان: ٢٧٤، وغيث النفع: ٢٦٤.

(٣) وهو أحد القولين في جمال القراء ١/١٥٨، وغيث النفع: ٢٦٤، واعتمد في القول

الوجيز على الآية: ٣٤.

سورة إبراهيم عليه السلام

مكية، قال ابن عباس^(١): «إلا آيتين في قتلى كفار قريش بيدر: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَآتَمَّتْ خَلْفَهُمْ حُلُوفُ حَقِيظٍ﴾ [٢٨] إلى آخرها»^(٢).
 وحروفها: ثلاثة آلاف وأربع مئة وأربعة وثلاثون^(٣).
 وكلمها: ثمانمئة وإحدى وثلاثون^(٤).
 وآيها: إحدى وخمسون بصري، واثنان كوفي، وأربع حرمي، وخمس شامي^(٥).

(١) أخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢/ ٤٨٠، بإسناده من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورجاله بين ثقة وصدوق، وأورد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله.

وعزه السيوطي في الدر ٨/ ٤٨٦، لابن مردويه من رواية ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم أنها نزلت بمكة بدون استثناء الآيتين.

وقال ابن الجوزي في تفسيره ٤/ ٣٤٣: «وهي مكية من غير خلاف علمناه بينهم إلا ما روي عن ابن عباس وفتادة أنهما قالوا: سوى آيتين منها وهما قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَآتَمَّتْ خَلْفَهُمْ حُلُوفُ حَقِيظٍ﴾ والتي بعدها» الآيتين: ٢٨-٢٩.

(٢) كذا في النسخ وحسن المدد، والصواب إلى آخرهما أي آخر الآيتين.

(٣) انظر: البيان: ١٧١، حسن المدد: ٧٩، البصائر ١/ ٢٦٨، وفيه: «سته آلاف» بدلاً من «ثلاثة»، منار الهدى: ٢٠٤، باختلاف يسير، القول الوجيز: ٢١٥.

(٤) انظر: البيان: ١٧١، حسن المدد: ٧٩، البصائر ١/ ٢٦٨، منار الهدى: ٢٠٤، القول الوجيز: ٢١٥.

(٥) انظر: البيان: ١٧١، فنون الأفتان: ٢٨٨، جمال القراء ١/ ٢٠٥، حسن المدد: ٧٩.

خلافها: سبع^(١) آيات: ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ موضعان [٥، ١] حِرْمِي وشامي، ﴿عَادٍ وَثُمُودَ﴾ [٩] حِرْمِيٌّ وَبَصْرِيٌّ، ﴿بِخَلْقِ جَدِيدٍ﴾ [١٩] كوفي ودمشقي ومدني أول، ﴿وَفَرَعَهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [٢٤] تركها^(٢) غير الأول، وغير بصري: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [٣٣]، ﴿عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [٤٢] شامي^(٣).

وفيهما شبه الفاصلة سبعة^(٤):

﴿الرَّ﴾ [١]، ﴿يُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [٢٧]، ﴿دَائِبِينَ﴾ [٣٣]، ﴿يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [٤٤]، ﴿أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [٤٤]، ﴿غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ﴾ [٤٨]، ﴿مِّن قَطْرَانٍ﴾ [٥٠].

وعكسه ثلاثة: ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [٢٧]، ﴿فِيهَا سَلَامٌ﴾ [٢٣]، ﴿وَأَفْنَدْتُهُمْ هَوَاءً﴾ [٤٣].



(١) انظر: المصادر السابقة بصفحاتها.

(٢) كذا في النسخ، والصواب: «عُدَّها» كما في المصادر. انظر: البيان: ١٧١، حسن المدد: ٧٩، القول الوجيز: ٢١٦.

(٣) تكرر لفظ «شامي» في النسخ قبل الآية وبعدها سهواً.

(٤) كذا في حسن المدد: ٧٩، لكن في البيان: ١٧٢، أربعة، وكذا في منار الهدى: ٢٠٤، القول الوجيز: ٢١٦، وفيه ستة مواضع.

وفواصلها^(١)

﴿ الْحَمِيدِ ﴾ [١]، ﴿ شَدِيدِ ﴾ [٢]، ﴿ بَعِيدِ ﴾ [٣]، ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٤]،
﴿ شَكُورِ ﴾ [٥]، ﴿ عَظِيمِ ﴾ [٦]، ﴿ لَشَدِيدِ ﴾ [٧]، ﴿ حَمِيدِ ﴾ [٨]، ﴿ مُرِيبِ ﴾
[٩].

﴿ مُبِينِ ﴾ [١٠]، ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١١]، ﴿ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٣]،
﴿ وَعِيدِ ﴾ [١٤]، ﴿ عَنِيدِ ﴾ [١٥]، ﴿ صَدِيدِ ﴾ [١٦]، ﴿ غَلِيظِ ﴾ [١٧]،
﴿ الْبَعِيدِ ﴾ [١٨]، ﴿ جَدِيدِ ﴾ [١٩]، ﴿ بَعَزِيزِ ﴾ [٢٠]، ﴿ مَحِيصِ ﴾ [٢١]، ﴿ أَلِيمِ ﴾ [٢٢]،
﴿ سَلَمِ ﴾ [٢٣]، ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ [٢٤]، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ مِنْ
قَرَارِ ﴾ [٢٦]، ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٢٧].

﴿ الْبَوَارِ ﴾ [٢٨]، ﴿ الْقَرَارِ ﴾ [٢٩]، ﴿ إِلَى النَّارِ ﴾ [٣٠]، ﴿ وَلَا خِلَافَ ﴾ [٣١]،
﴿ الْأَنْهَرِ ﴾ [٣٢]، ﴿ وَالنَّهَارِ ﴾ [٣٣]، ﴿ كَقَارٍ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْأَصْنَامِ ﴾ [٣٥]،
﴿ رَجِيمِ ﴾ [٣٦]، ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ [٣٨]، ﴿ الدُّعَاءِ ﴾ [٣٩]،
﴿ دُعَاءِ ﴾ [٤٠]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٤١]، ﴿ الْأَبْصُرِ ﴾ [٤٢]، ﴿ هَوَاءَ ﴾ [٤٣]، ﴿ مِنْ
زَوَالِ ﴾ [٤٤]، ﴿ الْأَمْثَالِ ﴾ [٤٥]، ﴿ الْجِبَالِ ﴾ [٤٦]، ﴿ أَنْتِقَامِ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْقَهَارِ ﴾ [٤٨]،
﴿ الْأَصْفَادِ ﴾ [٤٩]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٥١]، ﴿ الْأَلْبَابِ ﴾ [٥٢].

(١) انظر: البيان: ١٧٢، القول الوجيز: ٢١٧.

القراءات وتوجيهها

سبق السَّكْتُ لأبي جعفر على ﴿الرَّ﴾ [١]، كما ماله الراء لأبي عمرو وابن عامر وأبي بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وموافقة اليزيدي والأعمش لهم، وتقليل الأزرق عن ورش، والفتح لغيرهم في غير ما موضع^(١).

واختلَفَ في قراءة ﴿اللَّهِ الَّذِي﴾ [٢]:

[١/٧٣] فنافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر^(٢) / برفع هاءِ الجلالةِ الشريفةِ في حالة الوصل والوقف، على أنه مبتدأ^(٣)، خبره الموصولُ بعده، أو محذوفٌ، تقديره: الله الذي له ما في السمواتِ وما في الأرض العزيز الحميد، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم عليه. ويُحتمل أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمَر، أي: هو الله، وذلك على المدح، وكذا قرأ رويس في الابتداء. ووافقهم الحسن^(٤) في الحالين.

(١) انظر: سورة يونس، الآية: ١.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٣٤ / ٢، النشر ٢٩٨ / ٢، الإتحاف ١٩٦ / ٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٨ / ٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٧، الموضح ٧١٠ / ٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٤١، إيضاح الرموز: ٤٧٢.

وقرأ الباكون بالجرِّ على البدلِ مما قبله عند أبي البقاء^(١) وابن عطية^(٢)، وعطف بيان له ﴿الْعَزِيزِ﴾ عند الزمخشري^(٣)، قال: «لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبيته على المعبود بحق كالنجم للثريا»^(٤).

وعن الحسن^(٥) (وَيُصِدُّونَ) [٣] بضمَّ الياءِ وكسر الصاد من أَصَدَّ، وَأَصَدَّ منقولٌ من صَدَّ اللّازم، والمفعولُ محذوف، أي: غيرهم أو أنفسهم. والجمهورُ بفتح الياءِ وضمَّ الصاد.

وعن المطوّعي^(٦) عن الأعمش (بِلَسْنِ قومه) [٤] بفتح اللام وسكون السين من غير ألف.

والذي في البيضاوي^(٧) وغيره بكسر اللام كريش ورياش، وعن غيره ضمُّ اللام والسين^(٨) جمع لسان ككتاب وكُتِب، ولكنه ليس من طرق هذا الكتاب. والجمهورُ ﴿بِلِسَانِ﴾ [٤] بكسر اللام بزنة «كتاب»: إلا بلغة قومه الذي^(٩) هو منهم وبُعث فيهم.

(١) التبيان ٧٦٢/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٥٨/١٠.

(٣) الكشاف ٥٣٧/٢، وعبارته: «لغلبيته واختصاصه بالمعبود الذي تحقق له العبادة».

(٤) زاد في ت: «ولا يوقف على هذه القراءة على ما قبله» وهو في حاشية د.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٤١، إيضاح الرموز: ٤٧٢.

(٦) انظر: المبهج ١٣/٣، إيضاح الرموز: ٤٧٢.

(٧) قال البيضاوي ٥٢٤/١: «وقرئ (بلسن) وهو لغة فيه كريش ورياش».

(٨) انظر: البحر ٤٠٥/٥، وعزاها لأبي رجاء وأبي المتوكل والجحدري.

(٩) قوله: «الذي» نعت للرسول المفهوم من السياق.

وأمال ﴿صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [٥] أبو عمرو وابنُ ذكوان من طريق الصوري، والدوريُّ عن الكسائيِّ. وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح، وبه قرأ ابنُ ذكوان في الوجه الثاني عنه.

وأسكنَ السينَ والباءَ من ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [٩، ١٠، ١١]، و﴿سُبُلَنَا﴾ [١٢] أبو عمرو، ووافقهُ اليزيديُّ والحسنُ كما في البقرة [٦٧، ٨٧].

وعن ابن محيصنٍ (ويذبحون) [٦] بفتح الياء وسكون الذال وفتح الباء^(١)، ومرَّ ذكرُه في البقرة [٤٩] أيضاً، ووقف حمزة وهشام، ووافقهما الأعمشُ بخُلفٍ عنهما على ﴿الْمَرِيَاتِ كُمْ نَبِؤُا﴾ [٩].

وأمال ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ هنا [١٣]، و﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ﴾ بالنحل [٦٨]، و﴿مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ بالإسراء [٣٩]، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ بمريم [١١]، و﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ﴾ بـ «فصلت» [١٢]، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ﴾ بالنجم [١٠]، و﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾ بالزلزال [٥]، حمزة والكسائيُّ، وكذا خُلفٌ.

وافقهم الأعمشُ على السبع كلمات. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقر.

وأمال ﴿وَحَابَ كُلُّ﴾ هنا [١٥]، ﴿وَقَدْحَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾، و﴿وَقَدْحَابَ مَنِ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ كلاهما ببطه [٦١، ١١١]، و﴿وَقَدْحَابَ مَنِ دَسَّهَا﴾ في الشمس [١٠] حمزة وابنُ ذكوان وهشامٌ بخُلفٍ عنهما. وافقهما الأعمشُ في الأربع كلمات.

(١) أي: مع تخفيفها. انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠٧، إيضاح الرموز: ٢٦٩.

والإمالة لابن ذكوان من طريق الصوري، والفتح / من طريق الأخفش. واختلِفَ عن الدَّاجوني عن هشام: فالإمالة له في «التجريد»^(١)، و«الروضة»^(٢)، والفتحُ عند أبي العزِّ^(٣) وابنِ سِوار^(٤).

وأمال ﴿خَاف﴾ [١٤] حمزة، ووافقه الأعمش.

وأثبت ياء ﴿وَعَيْدٌ﴾ [١٤] في الوصل ورث، وافقه الحسن، وأثبتها في

الحالين يعقوب.

وعن ابن محيصن^(٥) (واستفتحوا) [١٥] بكسر التاء الثانية على صيغة الأمر، أمرٌ للرسول بطَلَبِ النَّصْرَةِ، ورُوِيَت عن ابن عباس^(٦) ومجاهد^(٧).

والجمهورُ بالفتح على صيغة الماضي، والضميرُ للرسول عليهم الصلاة والسلام.

وقرأ ﴿الرَّيْحِ﴾ [١٨] بالجمع نافع، وكذا أبو جعفر، وسبق في البقرة

[١٦٤].

(١) التجريد ١٧١.

(٢) الروضة ١/٣٥٣.

(٣) الإرشاد ١٩٨.

(٤) المستنير ١/٥٢٦.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٧، المبهج ٣/١٣، إيضاح الرموز: ٤٧٢.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٣/٦١٥، بإسناده من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعطية صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، كما في التقريب

٦٨٠، برقم: ٤٦٤٩، فهو ضعيف به.

(٧) انظر: المحتسب ١/٣٥٩، الدر المصون ٧/٧٩.

واختلِفَ فِي ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [١٩]، و﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ ﴾ فِي

النور [٤٥]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بألفٍ بعد الخاء، وكَسَرَ اللام، ورَفَعَ القاف، اسمَ فاعلٍ^(٢)، وخفضِ ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ على الإضافة، و﴿ الأَرْضِ ﴾ عطفًا عليه، وخفضِ ﴿ كُلِّ ﴾ في النور [٤٥] على الإضافة أيضًا. وافقهم الأعمشُ والحسن^(٣).

وقرأ الباقر بفتح الخاء واللام من غير ألفٍ وفتح القاف، فعلاً ماضياً، ونصبِ ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ بالكسرة و﴿ الأَرْضِ ﴾، و﴿ كُلِّ ﴾ بالفتح على المفعولية.

وفتح ياء الإضافة من ﴿ لِي عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٢] حفصٌ وحده.

واختلِفَ فِي ﴿ بِمُصْرِحِي ﴾ [٢٢]:

فحمزة بكسر الياء^(٤)، وهي لغة بني يربوع^(٥). وافقه الأعمش^(٦).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٣٤، النشر ٢/ ٢٩٨، الإتحاف ٢/ ١٦٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٦، الموضح ٧٠٩/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٤١، المبهج ٣/ ١٤، إيضاح الرموز: ٤٧٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣٣٣، النشر ٢/ ٢٩٨، الإتحاف ٢/ ١٦٧.

(٥) انظر: البحر ٥/ ٤٢٠.

(٦) انظر: المبهج ٣/ ١٤، إيضاح الرموز: ٤٧٣.

قال في «الدر»^(١): «وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً»^(٢)، فَمِنْ مُجْتَرِي عَلَيْهَا، مُلْحِنٍ لِقَارِئِهَا، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا بِضَعْفٍ.

قال حسين الجعفي^(٣): «سألت أبا عمرو بن العلاء عنها فأجازه». وفي رواية أنه قال: «بالخفض حسنة».

وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو وتحسينه لها، ولا التفات إليه؛ لأنَّ أبا عمرو عَلِمَ من أعلام القرآن واللغة والنحو، واطَّلَعَ على ما لم يَطَّلِعَ عليه.

وقد وجَّهوا هذه القراءة بوجوه، منها: أن الكسرة على أصلِ التقاء الساكنين، وذلك أن أصله «مُضْرخين»، فحُذِفَت النونُ بالإضافة، فالتقى ساكنان: ياءُ الإعرابِ، وياءُ المتكلم أصلها السكونُ، فلَمَّا التَقِيَ كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين.

(١) الدر المصون ٧/ ٨٨.

(٢) انظر في توجيه القراءة تين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٧، الموضح ٧١٠/٢.

(٣) في النسخ: «جبير الجعفي»، والتصويب من الدر المصون ٧/ ٨٩.

وهو: حسين بن علي بن فتح، أبو عبد الله - ويقال: أبو علي - الجعفي مولاهم، الكوفي، برع في القرآن والحديث، قرأ القرآن على حمزة، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، (ت: ٢٠٣ هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٤٤، غاية النهاية ٢٤٧/١.

ومنها: أنها تُشبه هاء الضمير في أن كلاً منهما ضميرٌ على حرف واحدٍ، وهاء الضمير تُوصل بواوٍ إذا كانت مضمومةً، وياءٍ إذا كانت مكسورةً، وتُكسرُ بعد الكسرة والياء الساكنة، فتُكسر كما تُكسر الهاءُ في «عليه».

[١/٧٤] / وبنو يربوع يَصْلُونَهَا بِيَاءٍ، كما يصل ابن كثيرٌ نحو: «عليه»، فحَمْزَةٌ كسر هذه الياء من غير صلّةٍ، إذ أصلُه يقتضي عَدَمَهَا، أو^(١) يقال: زاد ياءً بعد ياءٍ الإضافة صلّةٌ لها حملاً على هاء الضمير المكسورة في نحو: ﴿بِءٍ﴾، ثم حُذِفَت الياء الزائدة للتخفيف، وأبقيت الكسرة دليلاً عليها^(٢).

والقراءة متواترة، والطاعن فيها غلطٌ، ونفي النافي في سماعها من العرب لا يدلُّ على عدمها، فمن سمعها مقدّم عليه؛ إذ هو مُثَبَّتٌ. وقرأ الباقون بفتح الياء؛ لأنَّ الياء المدغم فيها تفتح أبداً، لا سيما^(٣) وقبلها كسرتان.

وأثبت ياء ﴿أَشْرِكُونِ﴾ [٢٢] وصللاً أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهما اليزيديُّ والحسن، وأثبتها في الحالين يعقوب، ورُويت عن ابن شنبوذ لقنبل^(٤).

(١) ص، د، ت: «و»، ش: «إذ».

(٢) انتهى النقل من الدر المصون بتصرف.

(٣) الأفضح أن يقول: «ولا سيما قبلها»، بحذف الواو.

(٤) غ، ف: «لقنبل»، والمثبت موافق لما في النشر ٢/٣٠١.

وعن الحسن^(١) (وَأُدْخِلَ الَّذِينَ) [٢٣] برفع اللام مضارعاً مسنداً للمتكلم، وهو الله تعالى. والجمهورُ بفتحها ماضياً مبنياً للمفعول، والفاعلُ اللهُ أو الملائكة، فَمَحَلُّ الموصول على الأولى نصب، وعلى الثانية رفعٌ.

وقرأ ﴿أَكَلَهَا﴾ [٢٥] بسكون الكاف نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو. وافقهم ابن محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ، وسبق بالبقرة [٢٦٥].

ككسر^(٢) تنوينِ ﴿حَيْثَ أَجْتَّتْ﴾ [٢٦] لقبلى وابن ذكوان بخلفٍ عنهما، وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوبٌ. وافقهم الحسنُ والمطوِّعِيُّ.

والكسرُ لابنِ ذكوانٍ من طريقِ الأخفش، والضمُّ من طريقِ الصوريِّ، والكسرُ لقبلى من طريقِ ابنِ شنبوذ، والضمُّ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ.

وأمال ﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [٢٦] أبو عمرو وابنُ ذكوانٍ من طريقِ الصوريِّ والكسائيِّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم اليزيديُّ والأعمشُ. وقرأ ورثٌ من طريق الأزرق وفاقاً لجمهور المغاربة بين اللفظين، وهو الذي في «الشاطبية»، وأصلها، [و]^(٣) عن حمزة بكماله، ورُوي عنه الإمالة بالكبرى كما في «العنوان» وغيره، وخصه جمهورُ العراقيين بخلفٍ، وقَطَعُوا الخَلَادِ بالفتح، وقرأ الباقر بالفتح.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٢، إيضاح الرموز: ٤٧٣.

(٢) يعني: سبق كسر التنوين أيضاً في البقرة عند الآية: ١٧٣.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

وأمال ﴿ذَارَ الْوَارِ﴾ [٢٨] أبو عمرو وابنُ ذكوانَ من طريقِ الصُّوري والدُّوريِّ عن الكسائيِّ. وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق وحمزةُ بين اللفظين وبالفتح، وهو الذي رواه عن حمزة سائرُ العراقيين، والذي في «الشاطبية» كأصلها عنه الصغرى.

وأبدلَ الهمزةُ الثانيةَ واواً محضةً مفتوحةً من ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ * أَلَمْ﴾ [٢٧-٢٨] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ / وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيقهما. وافقهم الحسن والأعمش.

وَوَقَفَ عَلَى ﴿نِعْمَتَ﴾ [٢٨] بالهاءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ. وافقهم ابنُ محيصنٍ، واليزيديُّ والحسنُ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٣٠]، وفي الحجِّ ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٩]، وفي لقمانٍ ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٦]، وفي الزمرِ ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٨]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بفتح الياء في الأربعة^(١) إخباراً عن ضلالهم أنفسهم^(٢).

وقرأ رؤيسٌ كذلك في غيرِ لقمان من غيرِ طريقِ أبي الطيب، فتعيَّن له من طريقِ أبي الطيبِ فيها الضمُّ، وروى عنه أبو الطيبِ بعكس ذلك، ففتح الياء

(١) انظر: غاية الاختصار ٤٨٧/٢، النشر ٢٩٩/٢، الإتحاف ١٦٩/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٣٧٨، الموضح ٧١١/٢.

في لقمان، وضمَّها في الباقي. وافقهم ابنُ محيَّصنٍ واليزيديُّ على الفتحِ في الأربعة، والحسنُ^(١) في الزمر. وقرأ الباقون بالضمِّ في الأربعة من «أضَلَّ» رباعياً، إخباراً بإضلالهم غيرهم.

واللامُ هي لامُ الجرِّ مُضمرةً «أن» بعدها، وهي لامُ العاقبة لَمَّا كان ما لهم إلى ذلك. ويجوز أن تكونَ للتعليلِ. وقيل: هي مع فتح الياءِ للعاقبة فقط، ومع ضمِّها محتملةٌ للوجهين.

قال في «الدر»^(٢): «وكانَ هذا القائلُ توهمَ أنهم لم يجعلوا الأندادَ لضلالهم، وليس كما زعم؛ لأنَّ منهم مَنْ كفر عناداً، واتخذ الآلهة ليضللَّ بنفسه» انتهى.

وفتح ياءِ الإضافة من ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ [٣١] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا رُويسٌ وأبو جعفرٍ وخلفٌ. وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ﴿لَا يَبِغُّ فِيهِ وَلَا خِلْلٌ﴾ [٣١] بالرفع والتنوينِ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٌ. وافقهم الأعمش^(٣). وعن الحسن والأعمش^(٤) (وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) [٣٤] بتنوين «كُلِّ». وفي «ما» على هذه القراءة وجهان: أحدهما: أنها نافيةٌ، الثاني: أنها موصولة بمعنى الذي. والجمهورُ على إضافة «كُلِّ» إلى «ما» وتكون «من» تبعيضيةً.

(١) انظر: المبهج ٣/ ١٥، إيضاح الرموز: ٤٧٤.

(٢) الدر المصون ٧/ ١٠٣.

(٣) انظر: المبهج ٢/ ١١٨، إيضاح الرموز: ٤٧٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٢، المبهج ٣/ ١٥، إيضاح الرموز: ٤٧٤.

قال البيضاوي^(١) - كغيره - : «أي: بعض جميع ما سألتموه، يعني: من كل شيء سألتموه شيئاً، فإنَّ الموجودَ من كلِّ صنِفٍ بعضٌ ما في قدرة الله». قال السمين^(٢): «وعلى هذا فالمفعول محذوفٌ، وتقديرُه: وآتاكم شيئاً من كلِّ ما سألتموه^(٣)، وهذا رأي سيبويه^(٤)».

وأمال ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [٣٦] الكسائيُّ، وقرأها ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقر.

وأمال ﴿وَمَا يَخْفَى﴾ [٣٨] حمزةٌ / والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقر بالفتح.

وعن ابن محيصنٍ ضمُّ باءٍ (رَبُّ اجْعَلْ) [٣٥]، و(رَبُّ اجْعَلْنِي) [٤٠]، و(رَبُّ إِنَّهِنَّ) [٣٦]، لكن بخَلْفٍ في الثالث كما مرَّ في البقرة [١٢٦]. وقرأ ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ [٣٥] بألفٍ عوضَ الياءِ ابنُ عامرٍ، إلا النقاش عن الأخفش، عن ابنِ ذكوان، فإنه بالياءِ كالباقي، كما مرَّ في البقرة [١٢٤]. وفتح ياءِ الإضافة من ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ [٣٧] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وعن المطوّعي (ذِرِّيَّتِي) [٣٧] بكسر الذال وسبق^(٥).

(١) أنوار التنزيل ١/ ٥٣٢.

(٢) الدر المصون ٧/ ١٠٩.

(٣) قوله: «وعلى هذا ... سألتموه» زيادة من نسخة هـ، وهو في الدر المصون.

(٤) لم نقف عليه في «الكتاب» له.

(٥) أي: في سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

واختلَفَ في ﴿أَفْعِدَّةٌ مِنَ النَّاسِ﴾ هنا [٣٧]:

فهشامٌ من طريقِ الحُلوانِي من جميعِ طُرُقِه بِياءِ بعدِ الهمزةِ^(١) لِعَرَضِ المبالغةِ على لغةِ المشبِعينِ من العَرَبِ على حدِّ: «الصياريف»، و«الدراهيم»^(٢)، وقد حكى الفراءُ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ: «أَكَلْتُ لحمًا شاةً» يريد لحمَ شاةٍ.

فقول الطاعن في هذه القراءة: إِنَّ الإشباعَ من ضرورةِ الشعرِ، وَإِنَّ هشامًا سَهَّلَ الهمزةَ كالياءِ، فعَبَّرَ الراوي عنها على ما فَهَمَ بِياءِ بعدِ الهمزةِ، والمرادُ بِياءِ عوضٍ منها، مردودٌ بما تقدَّم، وبقولِ الإمامِ أبي عبد الله بن مالك^(٣): «إِنَّ الإشباعَ من الحركاتِ الثلاثِ لغةً معروفةً».

والقراءُ كانوا أعلمَ الناسِ، وأضبطهم بالقراءةِ، وليس يُفْضِي بهم الجهلُ إلى أن يُعْتَقَدَ فيهم ما نُسِبَ إليهم، وتخفيفُ هذه الهمزةِ بالحذفِ بعد نَقْلِ حركتهِ لِمَا قبله، ولا يجوزُ تسهيلُها كالياءِ كما زعم هذا الطاعنُ، على أَنَّ الحُلوانِيَّ لم ينفردْ بذلك عن هشامِ، بل شاركه فيه شيخُ ابنِ مجاهدِ أبو العباسِ البكراوي، بل ولا انفرد بها هشامُ عن ابنِ عامرٍ، فرواها عنه

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٣٤/٢، النشر ٢٩٩/٢، الإتحاف ١٧٠/٢.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٥/١، شرح جمل الزجاجي ١٥٩/٣. والصياريف: جمع

صَيْرَف، وهو الخبير بالنقد.

(٣) لم نقف عليه في كتب ابن مالك.

العباس بن الوليد^(١) كما نبّه عليه في «النشر»^(٢).

وروى الدّاجوني من أكثر الطرق عن أصحابه، وسائر أصحاب هشام عنه بغير ياء، جمع «فؤاد»، ك«غراب»، و«أغربة».

وخرج بالتقييد ب«هنا» نحو: ﴿أَفَعِدَّتْهُمْ هَوَاءً﴾ [٤٣] المُجْمَع على تَرَكَ الهمز^(٣) فيه؛ لأنه جمع فؤاد، وهو القلب، ومعنى ﴿وَأَفَعِدَّتْهُمْ هَوَاءً﴾، أي: قلوبهم فارغة من العقول.

وعن ابن محيصن (وهبني على الكبير) [٣٩] بالنون عوضاً من اللام^(٤). وأثبت الياء في قوله تعالى: ﴿دُعَاءٍ﴾ [٤٠] وَصَلًّا، وحذفها وقفاً ورشاً وأبو عمرو وحمزة، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيدي والأعمش، وكذا ابن محيصن من «المبهج». وأثبتها في الحالين البيزي وقنبل من طريق ابن شنبوذ، وكذا يعقوب، / وحذفها الباقون في الحالين.

وقرأ ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ [٤٢] بفتح السين ابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا أبو جعفر^(٥). ووافقهم الحسن والمطوّعي، ودُكر بأواخر سورة البقرة [٢٧٣].

(١) ابن مزيد، أبو الفضل، العُدري، البيروتي، الشّامي، المقرئ، المحدث، روى عن ابن عامر (إبراهيم) بالألف في القرآن كله، وثقه غير واحد من الأئمة، (ت: ٢٦٩ هـ). انظر:

تاريخ دمشق ٢٦/٤٤٩، تهذيب الكمال ١٤/٢٥٥، غاية النهاية ١/٣٥٥.

(٢) النشر ٢/٣٠٠.

(٣) كذا في النسخ، ويعني: أنهم أجمعوا على ترك الهمز من غير إشباع.

(٤) انظر: المبهج ٣/١٥، إيضاح الرموز: ٤٧٥، وليس في مفردته.

(٥) قوله: «وكذا أبو جعفر» زيادة ضرورية انفردت بها نسخة ح.

واختلِفَ في ﴿إِتْمَايُوحِرُهُمْ﴾ [٤٢]:

فَرُؤِيسٌ فيما انفرد به القاضي أبو العلاء^(١) عن النَّحَّاسِ عنه بنون العظمة. ووافقه الحسن^(٢). والجمهورُ بالياءِ لتقدُّمِ اسمِ الله تعالى. وعن المطوِّعيِّ (رُسل) [٤٤] بسكون السين^(٣).

واختلِفَ في ﴿لِتَزُولَ﴾ [٤٦]:

فالكسائيُّ بفتح اللامِ الأولى، ورفعِ الثانية^(٤) على أن «إن» مُخَفَّفَةٌ من الثِقيلة^(٥)، والهَاءُ مُقَدَّرَةٌ^(٦)، واللامُ هي الفارقةُ بينِ المُخَفَّفَةِ والنافية^(٧)، والفعلُ مرفوعٌ بمعنوي إذا خلا من الناصبِ والجازمِ، أي: وإنه كان مكرهم. قال البيضاوي^(٨): «ومعناه تعظيمُ مكرهم». وزاد الجعبري^(٩): «يُوهم أنه يُزيل ما هو في القُوَّة كالجبالِ من تقريرِ الشرائعِ، ومعجزاتِ النبي ﷺ»

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٩٤، الكفاية الكبرى: ٢٠٣، وهي قراءة شاذة.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٣، إيضاح الرموز: ٤٧٥.

(٣) تقدم ذكره في البقرة عند الآية: ٦٧.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٣٥، النشر ٢/٣٠٠، الإتحاف ٢/١٧١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣١، الحجة لابن زنجلة: ٣٧٩، الموضح ٧١٣/٣.

(٦) على مذهب مَنْ يرى أن المُخَفَّفَةَ عاملة عمل الثِقيلة، فتحتاج إلى مقدر بالهاء، أي: إنَّه. انظر: الهمع ١/٤١٥.

(٧) فتلحق اللامُ المُخَفَّفَةَ من الثِقيلة.

(٨) أنوار التنزيل ١/٥٣٥.

(٩) كنز المعاني (خ) ٢٣٥/أ.

على حَدِّ ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا ﴾ [نوح: ٢٢]. وافقه ابن محيصن^(١).
 وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى ونصب الثانية على أن «إن» نافية
 ك«ما» واللام لام الجحود، والفعل منصوب ب«أن» مضمرة بعدها نحو:
 ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

وعن الحسن (رُسله) [٤٧] بإسكان السين.
 وأمال ﴿ وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٤٩] في الوصل السوسي بخلف عنه،
 والباقون بالفتح كالوجه الثاني عن السوسي، وأمالها في الوقف حمزة
 وأبو عمرو والكسائي، وكذا خَلَفُ^(٢). ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من
 طريق الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح.

وأمال ﴿ وَتَعَشَىٰ وَجُوهَهُمْ ﴾ [٥٠] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ، ووافقهم
 الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.
 في هذه السورة من ياءات الإضافة ثلاث ياءات، ومن الزوائد كذلك^(٣)،
 ومن الإدغام الكبير سبعة عشر موضعاً^(٤).

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٨، المبهج ١٦/٣، إيضاح الرموز: ٤٧٥.

(٢) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٠٠-٣٠١، الإتحاف ٢/١٧٢.

(٤) قال الصفاقسي في غيث النفع: ٢٦٧: «ومدغمها ستة عشر إن لم نَعُدَّ: ﴿ أَلَّا بَيِّبِ ﴾

بسم الله»، وسبعة عشر: إن عَدَّناه». انظر: الإدغام الكبير: ٢١٦، التلخيص: ٣٠٣،

وقالا: «ستة عشر»، والروضة ١/٢٩٠، والكنز في القراءات العشر ٢/٥٢٦، وقالوا:

«سبعة عشر لأنهما عدا آخر السورة مع البسمة».

المرسوم

روى نافع عن المدني كبقية المرسوم حَذَفَ أَلْفِ^(١) ﴿إِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [١٨]؛ ليحتمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً.

واختلف^(٢) في ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ في الحجر [٢٢]: فأثبت الألف بعضهم، وحذفها الآخرون. ووجه الخلف إرادة موافقة كل من القراءتين تحقيقاً.

وفي بعض المصاحف ﴿وَدَكَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [٥] بياء بين المشددة والميم. وفي بعضها بألف مكانها^(٣)، وهذا من نوع البدل، فالياء للتبنيه على جواز الإمالة كمذهب قُتَيْبَةَ، والألف على القياس.

وكتب ﴿تَلُومُونِي﴾ [٢٢]، و / ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي﴾ [٣٦] بالياء فيهما^(٤).
واتفقوا على كتابة صورة الهمزة واوا في ﴿فَقَالَ الضُّعَفَاءُ﴾ [٢١]، وحذف الألف التي قبلها، وزيادة ألف بعدها^(٥)، وعلى كتابة ﴿نَبَأُ﴾ [٩]

(١) انظر: المقنع: ١٢، مختصر التبيين ٧٤٩/٣، الوسيلة: ١٧٢، الجميلة: ٣٥٨.

(٢) انظر: المقنع: ٩٤، مختصر التبيين ٧٥٦/٣، الوسيلة: ١٧٢، الجميلة: ٣٥٨.

(٣) انظر: المقنع: ٩٤، مختصر التبيين ٧٤٥/٣، الوسيلة: ١٧٢، الجميلة: ٣٥٩.

(٤) انظر: المقنع: ٤٥، مختصر التبيين ٢٢٢/٢، لكنهما لم يذكر إلا الأخير منهما، الجميلة: ٥٧٢.

(٥) انظر: المقنع: ٥٨، مختصر التبيين ٧٤٩/٣، الجميلة: ٦١٤.

بواوٍ وألفٍ بعد الباء^(١)، وعلى كتابة ﴿عَصَانِي﴾ [٣٦] بالياء^(٢).

* * *

(١) انظر: المقنع: ٥٥، مختصر التبيين ٣/٧٤٧، الوسيلة: ٣٨١، الجميلة: ٦١٥.
 (٢) أي: بعد النون، وهذا محلُّ اتفاق عند علماء الرسم، فلهذا لم يتعرَّضوا لها، وإنما ذكروا
 رسمَ هذه الكلمة بالألف بعد الصاد بدلاً من الياء، كما في المقنع: ٦٤، مختصر التبيين
 ٢/٦٩، الوسيلة: ٣٩٨، الجميلة: ٦٣٦.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع لام ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَآسَأَلْتُمُوهُ﴾ هنا [٣٤] فقط،
واختلَفَ في أربعة مواضع: بالنساء [٥٦]، والأعراف [٣٨]، والمؤمنين [٤٤]،
والملك [٨]، وعلى وَضِلِ ما عدا الخمسة^(١)، نحو: ﴿كَلَّمَا حَبَّتْ زِدْنَهُمْ﴾
[الإسراء: ٩٧]، كما تَقَرَّرَ في سورة النساء [٥٦].

* * *

(١) انظر: المقنع: ٧٤، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٠، الوسيلة: ٤٤٤، الجميلة: ٦٨١.

هاء التأنيث التي رسموها تاء

اتفقوا على كتابة ﴿بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [٢٨]، و﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ هنا [٣٤] كآل عمران [١٠٣]، وسابقتها [البقرة: ٢٣١] وثاني المائدة^(١) [١١]، وثلاثة النحل [٧٢، ٨٣، ١١٤]، وموضع لقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩]، وعلى رسم غيرها بالهاء^(٢)، نحو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ﴾ أول هذه السورة [٦].



(١) المثبت من ش، وسائر النسخ: «الرابعة».

(٢) انظر: المقنع: ٧٧، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٠، الوسيلة: ٤٤٤، الجميلة: ٧٠٩.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الر﴾ [١] ك، أو ت كما مر^(١). ﴿الْحَمِيدِ﴾ [١] ت: على قراءة رفع الجلالة الشريفة، مبتدأ، خبره الموصول، أو مبتدأ حُذِفَ خبره، والموصول صفته. ن: على قراءة الجرّ بدلاً من السابق، أو عطف بيان كما سبق في القراءات^(٢)، وقد يُوقف عليه ولا يُبتدأ بما بعده كسائر الوقوف الحسنة. ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٢] ك: على القراءتين، أو ت.

﴿شَدِيدِ﴾ [٢] ت، إذا جعلت لآحقه مبتدأ، ن^(٣): على جعله صفة لـ ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ السابق، لكنه تُسوِّغه الفاصلة، على أن الأولى وصله، والوقف على ﴿عَوَجًا﴾ [٣]، والابتداء بـ ﴿أُولَئِكَ﴾ [٣] على أنه مبتدأ، ن، إذا ابتدئ بـ ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ﴾ [٣]، وقدّر أنه مبتدأ، لأنَّ ﴿أُولَئِكَ﴾ خبره. ﴿فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [٣] ك: على الوجهين. ﴿بِلِسَانٍ قَوِّمِهِ﴾ [٤] ن؛ لتعلق «لام» كي بسابقه.

﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [٤]، ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [٤] ك. ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٤] ت. ﴿بِأَيِّدِ اللَّهِ﴾ [٥]، و﴿شُكُورٍ﴾ [٥]، و﴿نِسَاءٍ كُفْرٍ﴾ [٦]، و﴿عَظِيمٍ﴾ [٦]، و﴿إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [٧] ك. ﴿لَعْنِي حَمِيدٌ﴾ [٨] ت، و﴿وَتَمُودٌ﴾ [٩] ت،

(١) في سورة يونس، الآية: ١.

(٢) أي: قراءات هذه السورة عند الآية: ١.

(٣) انظر: المرشد ٢/ ٢٩٢.

عند أبي حاتم^(١)، وُخِّرَ على أن التالي مبتدأ، خبره ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [٩]: ن: على أنه عطفٌ على ما قبله، وحينئذٍ فالوقفُ على ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [٩] ك، والابتداءُ بتاليه، ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [٩] ك: على التقديرين.

﴿مُرِيبٍ﴾ [٩]، و﴿مِنْ عِبَادِهِ﴾ [١١]، و﴿إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [١١]، و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١١]، و﴿عَلَى مَاءٍ أَدْبُسُومُونَا﴾ [١٢] ك. ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [١٢] ت. ﴿مِلَّتَنَا﴾ [١٣]، و﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [١٤]، و﴿خَافَ وَعِيدِ﴾ [١٤] ك، أو الأخير ت. ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا﴾ [١٥] ك، ذَكَرَ بعضهم الوقفَ عليها، قال في «المرشد»^(٢): «وهو حسنٌ، غيرَ أني لا أَحِبُّ / أن يَتَفَوَّه القارئُ بكلمةٍ واحدةٍ ثم يَقِفُ عليها».

﴿كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [١٥]، و﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [١٧] ك. ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [١٧] ت. ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ﴾ [١٨] ك: على أنه مبتدأ، خبره محذوفٌ، أي: مَثَلُ الذين كفروا بربهم شرٌّ مَثَلٍ، أو خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: فما يَتَلَى عليكم، أو يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الذين، وحينئذٍ فالتالي جملةٌ مستأنفةٌ لبيان مَثَلِهِمْ، ن: على أنه مبتدأ، خبره ﴿أَعْمَلُهُمْ﴾ [١٨]، أو ﴿أَعْمَلُهُمْ﴾ بدلٌ من ﴿مَثَلٍ﴾، والخبر ﴿كَرَمَادٍ﴾ [١٨]، فافهم.

(١) انظر: المرشد ٢/٢٩١.

(٢) المرشد ٢/٢٩٢.

﴿ وَمَا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [١٨] ك، ﴿ الْبَعِيدُ ﴾ [١٨] ت، ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ [١٩]، و﴿ جَدِيدٍ ﴾ [١٩] ك. ﴿ بَعَزِيزٍ ﴾ [٢٠] ت، أو ك. ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [٢١] ك، ﴿ مَّحِيصٍ ﴾ [٢١] ت، ﴿ أَشْرَكَتُمْ مِّن قَبْلُ ﴾ [٢٢] ك، أو ت، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٢٢] ت. ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [٢٣] ك، أو ت. ﴿ سَلَّمَ ﴾ [٢٣]، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٥]، و﴿ مِنْ قَرَارٍ ﴾ [٢٦] ت.

﴿ وَفِي الْأَخِرَةِ ﴾ [٢٧]، و﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٢٧] ت. ﴿ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [٢٨] ن، لأنَّ تاليه عطفُ بيان له كما قاله البيضاوي^(١)، ك: على قول مَنْ جَعَلَهُ مُسْتَأْنَفًا، وأعمل الفعل، فنَصَب ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ بالفعل الذي بعدها. ﴿ يَصَلُّونَهَا ﴾ [٢٩] ك. ﴿ وَبِئْسَ الْقَرَارُ ﴾ [٢٩] ت. ﴿ لِيُضِلُّوْا عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [٣٠] ك. ﴿ إِلَى النَّارِ ﴾ [٣٠] ت، ﴿ وَلَا يَخْلُلُ ﴾ [٣١] ت.

﴿ رَزَقًا لِّكُمْ ﴾ [٣٢]، و﴿ بِأَمْرِهِ ﴾ [٣٢]، و﴿ الْأَنْهَارِ ﴾ [٣٢]، و﴿ دَابَّيْنِ ﴾ [٣٣]، و﴿ النَّهَارِ ﴾ [٣٣] ك. ﴿ سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [٣٤] ت. ﴿ لَا تَخْصُوهَا ﴾ [٣٤] ك. ﴿ كَفَّارٌ ﴾ [٣٤] ت. ﴿ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [٣٥]، و﴿ مِنَ النَّاسِ ﴾ [٣٦]، و﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْمُحَرَّمِ ﴾ [٣٧]، ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٣٧] ك. ﴿ وَمَا نُعَلِّمُ ﴾ [٣٨]، و﴿ السَّمَاءِ ﴾ [٣٨] ت. ﴿ لَسَمِيعِ الدُّعَاءِ ﴾ [٣٩]، و﴿ دُرِّيَّتِي ﴾ [٤٠]، و﴿ تَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ [٤٠] ك، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٤١] ت أو ك.

﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٤٢] ك. ﴿ فِيهِ الْأَبْصُرُ ﴾ [٤٢] ن؛ لتعلُّق تاليه به لكونه منصوباً حالاً.

﴿إِلَيْهِمْ طَرَفُهُمْ﴾ [٤٣]، قال الداني^(١): «ك»، وقيل: ت، وحكى في «المرشد»^(٢) أن بعضهم^(٣) عزا الوقف عليه لأبي حاتم، قال: «وقد أخطأ في الحكاية عليه، وإنما ذكر أبو حاتم هذه الكلمة، ووصلها بما بعدها، فقال ﴿طَرَفُهُمْ وَأَفْعِدْتُهُمْ هَوَاءً﴾ [٤٣]، فتوهم^(٤) الحاكي أنه نص عليه منفرداً، وليس كذلك. قال^(٥): «وذكر النقاش أن الأصمعي روى عن سعيد^(٦) عن أبي عمرو أن الوقف على ﴿طَرَفُهُمْ﴾ [٤٣]. ﴿هَوَاءً﴾ [٤٣] ت. ﴿وَنَتَبِعَ الرَّسُلَ﴾ [٤٤] ت أيضاً.

﴿مِنْ زَوَالٍ﴾ [٤٤] ك، وقال الداني^(٧) - كأبي حاتم^(٨) -: «ت؛ لأن ما بعده خطابٌ لغيرهم» انتهى. ﴿مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [٤٦]، و﴿رُسُلَهُ﴾ [٤٧] ك. ﴿ذُوَاتِقَامٍ﴾ [٤٧] ك. على أن تاليه^(٩) مقدرٌ بـ «اذكر»، أو لا يُخلفُ وعده.

(١) المكتفى ٣٤١.

(٢) المرشد ٢/٢٩٩.

(٣) انظر: القطع والائتناف ١/٣٥١.

(٤) ش: «ففهم».

(٥) انظر: المرشد ٢/٣٠٠، وفيه: «... أن الوقف عند قوله: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ﴾ على

﴿طَرَفُهُمْ﴾، والتمام عندي هو قوله: ﴿وَأَفْعِدْتُهُمْ هَوَاءً﴾، وهو الذي لا تنازع فيه».

(٦) كذا في «ح» والمرشد ٢/٣٠٠، وفي بقية النسخ: «شعبة» بدل «سعيد».

(٧) المكتفى ٣٤١.

(٨) ت، ص: «ك»، ولم نقف على قول أبي حاتم.

(٩) أي: ﴿يَوْمَ بُدِّلُ﴾.

أو بَدَلُ مَنْ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ [٤٤]، أو من الأول ﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾ [٤١] ن أو^(١) ظرف للانتقام؛ للفصل^(٢) بين العامل والمعمول، ولا يجوز أن يتصبَّب بـ ﴿مُخْلَفَ﴾ [٤٧]؛ لأنَّ ما قبل «إِنَّ» لا يعمل فيما بعده.

/ ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [٤٨] ك، والتبديل يكون في الذوات. وعن علي^(٣) رضي الله عنه: «تُبَدَّلُ أَرْضاً مِنْ فُضْيَةٍ، وَسَمَوَاتٍ مِنْ ذَهَبٍ».

[١/٧٧]

(١) كذا في النسخ، ولعل صوابه: على أن تاليه ظرف للانتقام، ويعني بالتالي: ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ﴾.

(٢) أي: حتى لا يفصل بين العامل ﴿أَنْتَقَامُ﴾ والمعمول ﴿يَوْمَ﴾.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة برقم: ٦٢، وفي الأهوال برقم: ٦٨، وابن جرير في تفسيره ٧٣٣-٧٣٤، من طريق المجاشع أو المجاشعي عن سمع علياً يقول: الأثر... والمجاشعي يقال له: عبد الكريم أو أبو عبد الكريم، كما جاء في الرواية التي بعدها عنده، قال: ثني هذا الرجل أراه بسمرقند، أنه سمع علي بن أبي طالب قرأ هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ الأثر، فهو ضعيف به، لوجود راوٍ مبهم في إسناده، وكذا ساقه عن ابن عباس بإسناد ضعيف.

وعن أنس رضي الله عنه أيضاً، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٢٣٦/٨، عن ابن عباس وأنس ومجاهد، بدون عزو إلى مصدر.

وعزاه في الدر ٥٧٦/٨، لابن المنذر وابن أبي حاتم أيضاً، ولفظ المصنف موافق لما في تفسير الحافظ ابن كثير والبداية والنهاية له ٤٠٠/١٩، نقلاً عن الأهوال، وفي الدر: «السماء». وفي تفسير ابن جرير وصفة الجنة والأهوال لابن أبي الدنيا: «الأرض من فضة والجنة من ذهب».

وعن ابن مسعود^(١) وأنس^(٢): «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى أَرْضٍ بِيضَاءَ لَمْ يُخْطَى عَلَيْهَا أَحَدٌ خَطِيئَةً».

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٧٣٠-٧٣١/١٣، وأحمد في العلل ١٣٨/٣، وأبو الشيخ في العظمة ١١٠٠/٣، برقم: ٥٩٨، والحاكم في مستدرکه ٥٧٠/٤، والطبراني في الكبير ٢٠٥/٩، برقم: ٩٠٠١، كلُّهُم من طريق عمرو بن ميمون عن ابن مسعود به، سوى الطبراني فمن طريق زر بن حبیش، عن ابن مسعود به، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٥/٧، عن إسناد الطبراني: «إسناده جيد»، وقد روى هذا الحديث مرفوعاً عنه لكن إسناده ضعيف، أخرجه البزار في مسنده ٢٤٦/٥، برقم: ١٨٥٩، وأخرجه الطبراني في الكبير ١٠/١٦١، برقم: ١٠٣٢٣، وأخرجه أيضاً في الأوسط ٨/٨٢، برقم: ٧١٦٣ كلاهما من طريق جرير بن أيوب عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود عن النبي ﷺ مرفوعاً به، وقال البزار: «لا نعلم رواه إلا جرير وليس بالقوي».

وقال الهيثمي - بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط والكبير - في مجمع الزوائد ٤٥/٧: «وفيه جرير بن أيوب البجلي، وهو متروك»، وقال في ١٠/٣٤٥ - بعد أن عزاه للبزار - : «وفيه جرير بن أيوب وهو مجمع على ضعفه».

وأورده الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٧٥/١١، - بعد عزوه إلى عبد الرزاق وابن حميد والطبري - وقال: «رجاله رجال الصحيح، وهو موقوف»، ورواه البيهقي من وجه آخر مرفوعاً، وقال: «الموقوف أصح»، وعزاه أيضاً للطبري والحاكم من طريق عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود بلفظ: «أرض بيضاء كأنها سبيكة فضة»، ورجاله موثقون أيضاً».

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٧٣١-٧٣٢/١٣، من حديث أنس رضي الله عنه، وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، وكذا هو في الفتح ١١/٣٧٥.

وعن ابن عباس^(١): «هي تلك الأرض، وإنما تُعَيَّرُ صفاتها». ولا يَلْزَمُ على الأول أن يكونَ الحاصلُ بالتبديل أرضاً وسماً على الحقيقة. ولا يَبْعُدُ على الثاني أن يَجْعَلَ اللهُ الأرضَ جهنمَ، والسمواتِ الجنةَ، على ما أشعر به قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، وقوله: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْفَجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٧]، قاله البيضاوي^(٢).
 ﴿الْقَهَّارِ﴾ [٤٨]، و﴿فِي الْأَصْفَادِ﴾ [٤٩]، و﴿النَّارِ﴾ [٥٠]، و﴿كَسَبَتْ﴾ [٥١]، و﴿سَرِيعَ الْحِسَابِ﴾ [٥١] ك. ﴿الْأَلْبَابِ﴾ [٥٢] م.

* * *

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور ٨/ ٥٧٧، للبيهقي في البعث، ولم نقف عليه في

المطبوع، وهو ناقص.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ٥٣٥.

التجزئة

من الربع في قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ﴾ في السورة الماضية [الرعد: ٣٣] إلى قوله: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [١٠] ربع. وقيل إلى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا الَّذِينَ﴾ [٩]، وهو تكملة النصف^(١)، إلى ﴿الَّذِينَ بَدَلُوا﴾ [٢٨] ربع^(٢). آخر السورة حزب^(٣).



(١) وهو أحد القولين في غيث النفع: ٢٦٥، وهو المعتمد في القول الوجيز: ٢١٧، وخالفهما السخاوي في جمال القراء ١/١٥١.

(٢) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وغيث النفع: ٢٦٦، القول الوجيز: ٢١٧.

(٣) كذا في البيان: ٣١٨، فنون الأفنان: ٢٧٥، وجمال القراء ١/١٤٥، غيث النفع: ٢٦٦.

سورة الحجر

مكية^(١).

حروفها: ألفان وسبعمئة وأحد وسبعون.

وكلمتها: ستمئة وأربع وخمسون^(٢).وأيها: تسع وتسعون^(٣).وفيها شبه الفاصلة: موضع^(٤) ﴿الر﴾ [١].

(١) انظر: حسن المدد: ٨٠، تفسير البغوي ٤/٣٦٧. وفي تفسير ابن الجوزي ٤/٣٧٩:

«وهي مكية كلها من غير خلاف نعلمه»، وفي تفسير الماوردي ٣/١٤٧: «مكية باتفاق

إلا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾، فمدنية.

(٢) انظر: البيان: ١٧٣، حسن المدد: ٨٠، البصائر ١/٢٧٢، منار الهدى: ٢٠٨، القول

الوجيز: ٢١٨، للحروف والكلمات.

(٣) انظر: البيان: ١٧٣، فنون الأفتان: ٢٨٩، جمال القراء ٢/٢٠٥، حسن المدد: ٨٠.

(٤) كذا في حسن المدد: ٨٠، وأما البيان: ١٧٣، ومنار الهدى: ٢٠٨، والقول الوجيز:

٢١٨، فلم يذكروا فيها شيئاً.

وفواصلها^(١)

﴿ مُبِينٍ ﴾ [١]، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [٢]، ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [٣]، ﴿ مَعْلُومٌ ﴾ [٤]،
 ﴿ يَسْتَخِرُونَ ﴾ [٥]، ﴿ لَمَجْنُونٌ ﴾ [٦]، ﴿ الصّٰدِقِينَ ﴾ [٧]، ﴿ مُنْظِرِينَ ﴾ [٨]،
 ﴿ لِحَافِطُونَ ﴾ [٩]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [١١]، ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٢]،
 ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ يَعْرَجُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ مَسْحُورُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ لِلنَّظِيرَاتِ ﴾
 [١٦]، ﴿ رَجِيمٍ ﴾ [١٧]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٨]، ﴿ مَوْزُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ بَرَزِقِينَ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ مَعْلُومٍ ﴾ [٢١]، ﴿ بِخَزَائِنٍ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْوَارِثُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْمُسْتَخِرِينَ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ مَسْنُونٍ ﴾ [٢٦]، ﴿ السَّمُورِ ﴾ [٢٧]، ﴿ مَسْنُونٍ ﴾
 [٢٨]، ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ السَّاجِدِينَ ﴾ [٣١]،
 ﴿ السَّاجِدِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ مَسْنُونٍ ﴾ [٣٣]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٣٤]، ﴿ الدِّينِ ﴾ [٣٥]،
 ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْمُنْظِرِينَ ﴾ [٣٧]، ﴿ الْمَعْلُومِ ﴾ [٣٨]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾
 [٣٩]، ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٤١]، ﴿ الْغَاوِينَ ﴾ [٤٢]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾
 [٤٣]، ﴿ مَقْسُومٌ ﴾ [٤٤]، ﴿ وَعُيُونٍ ﴾ [٤٥]، ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ مُتَّقِلِينَ ﴾
 [٤٧]، ﴿ بِمُخْرَجَاتٍ ﴾ [٤٨].

﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٤٩]، ﴿ الْأَلِيمُ ﴾ [٥٠]، ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٥١]، ﴿ وَجَلُونَ ﴾ [٥٢]،
 ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٥٣]، ﴿ تَبَشِّرُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْقَلَنْطِينِ ﴾ [٥٥]، ﴿ الصَّالُونَ ﴾ [٥٦]،

(١) انظر: البيان: ١٧٣، والقول الوجيز: ٢١٨.

﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٥٨]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٥٩]، ﴿ الْغَائِبِينَ ﴾ [٦٠]، ﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ يَمْتَرُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ لَصَادِقُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ تَوَمَّرُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ مُضْجِحِينَ ﴾ [٦٦]، ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ تَفْضَحُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ تُخْزُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧٠]، ﴿ فَعَالِينَ ﴾ [٧١]، ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ مُشْرِقِينَ ﴾ [٧٣]، ﴿ مِّن سِجِّيلٍ ﴾ [٧٤]، ﴿ لِّمْتَوَسِّمِينَ ﴾ [٧٥]، ﴿ مُّقِيمٍ ﴾ [٧٦]، ﴿ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٧٧]، ﴿ لِّظَالِمِينَ ﴾ [٧٨]، ﴿ مُّبِينٍ ﴾ [٧٩]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٨٠]، ﴿ مُعْرِضِينَ ﴾ [٨١]، ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ [٨٢]، ﴿ مُضْجِحِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ الْجَمِيلَ ﴾ [٨٥]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٨٦]، ﴿ الْعَظِيمَ ﴾ [٨٧]، ﴿ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٨]، ﴿ الْمُبِينُ ﴾ [٨٩]، / ﴿ الْمُقْتَسِمِينَ ﴾ [٩٠]، ﴿ عَضِيَّتَ ﴾ [٩١]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٩٢]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٩٤]، ﴿ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴾ [٩٥]، ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ يَقُولُونَ ﴾ [٩٧]، ﴿ السَّاجِدِينَ ﴾ [٩٨]، ﴿ الْيَقِينُ ﴾ [٩٩]، والله أعلم.

[٧٧/ب]



القراءات وتوجيهها

سَبَقَ السَّكَّتُ^(١) على هجاء ﴿الر﴾ [١] لأبي جعفر .
وكذا إمالة الراء لأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر وحمزة والكسائي،
وكذا خَلَفٌ، وموافقةُ الزبيديِّ والأعمشِ لهم، والتقليلُ لورش من
طريق الأزرق، والفتح للآخرين في غير ما موضع^(٢)، كنقل ﴿قُرآن﴾
لابن كثير، وموافقة ابن محيصن له^(٣) كوقف حمزة عليه، وموافقة الأعمش
له^(٤).

والسكت لحمزة وصلًا على الراء، كما هو مذهبُ ابن سوار وأبي علي
المالكي والقلانسي وسبُط الخياط^(٥)، وفاقًا لجمهور العراقيين، ولابن
ذكوان في «المبهج»^(٦) من جميع الطرق، وخصَّه القلانسي بطريق العَلَوِي،
عن النقاش عن الأخفش، لكن الجمهورَ على عدم السَّكَّتِ عنه مطلقاً،

(١) في أول سورة البقرة عند الآية: ١.

(٢) انظر: سورة يونس، الآية: ١.

(٣) انظر: النقل في ٢/ ٨٦٩.

(٤) انظر: لوقف حمزة وموافقة الأعمش في ٣/ ٩٣٦.

(٥) انظر: المستنير ١/ ٥٠٩، الروضة ١/ ٣٣٥، إرشاد المبتدي: ١٨٥، المبهج ١/ ٤٠٤ -

٤٠٥.

(٦) المبهج ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥.

ووردَ السكُّتُ أيضاً عن حفص^(١) من طريق عبيد بن الصَّبَّاحِ باختلافٍ عن أصحابِ^(٢) الأُسْثُناني، وكذا اختلفَ أيضاً في السكِّتِ عن خَلْفِ^(٣) في اختياره.

واختلفَ في ﴿رُبَمَا﴾ [٢]:

فنافعٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(٤) بتخفيف الباء الموحَّدة، والباقون بتشديدها^(٥).

وفيها لغاتٌ ثمانٍ: ضمُّ الراءِ، وفتحُه مع التشديد والتخفيفِ، وبتاءِ التأنِيثِ، ودونها، أشهرُها هاتان المقروءُ بهما، و«ما» تكفُّه عن الجَرِّ، فيجوز دخوله على الفعلِ، وحقُّه أن يدخلَ الماضيَ، لكن لما كان المترقِّبُ في إخبارِ الله تعالى كالماضي في تحقُّقه أُجْرِيَ مُجْرَاهُ، قاله البيضاوي^(٦).
وقرأ ﴿وَيُلْهِهُمُ الْأَمْلَ﴾ [٣] بضمِّ الهاءِ الثانيةِ رُوِيَ بِخُلْفِ عنه.

واختلفَ في ﴿مَنْزِلَ الْمَلَيْكَةِ﴾ [٨]:

فأبو بكر^(٧) بضمِّ التاءِ وفتحِ النونِ، وفتحِ الزاي مشددةً مبنياً للمفعول،

(١) انظر: النشر ١/ ٤٢٣.

(٢) ش، ح: «صاحب».

(٣) انظر: النشر ١/ ٤٢٤.

(٤) انظر: الإرشاد: ٣٩٦، غاية الاختصار ٢/ ٥٣٦، النشر ٢/ ٣٠١، الإتحاف ٢/ ١٧٣.

(٥) انظر: المبهج ٣/ ٢١٨، إيضاح الرموز: ٤٧٧.

(٦) أنوار التنزيل ١/ ٥٣٧.

(٧) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٩٦، النشر ٢/ ٣٠١، الإتحاف ٢/ ١٧٤.

﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ بالرفع لقيامه^(١) مقام فاعله، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلَ الْمَلَكَةَ تَنْزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]، ولأنها لا تُنزل إلا بأمر الله، فغيرها هو المنزل لها، وهو الله تعالى.

وقرأ حفص وحزمة والكسائي، وكذا خلف بنونين: الأولى مضمومة، والأخرى مفتوحة، وكسر الزاي مشددةً مبنياً للفاعل، وإسناده إلى الله تعالى بنون العظمة، ﴿ الْمَلَائِكَةَ ﴾ بالنصب مفعولاً به، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ [الأنعام: ١١١]، ويناسب قوله قبل ذلك: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا ﴾ [٤]، وقوله تعالى بعده: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ﴾ [٩]، وما بعده من ألفاظ التعظيم^(٢).

وافقهم الأعمش^(٣).

/ وعن ابن محيصن^(٤) بنونين: أولاهما مضمومة والثانية ساكنة، والزاي مكسورة مخففة، و(الملائكة) [٨] بالنصب.

وقرأ الباقون بفتح التاء والنون، والزاي مشددةً مبنياً للفاعل. وإسناده إلى ﴿ الْمَلَائِكَةَ ﴾، وأصله «تَنْزَلُ الملائكة» بتاءين، فحذفت إحداهما تخفيفاً كظائر السابغة، و﴿ الْمَلَائِكَةَ ﴾ بالرفع على الفاعلية، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا ﴾ [القدر: ٤].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٢، الحجة لابن زنجلة: ٣٨١، الموضح ٧١٧/٢.

(٢) ش، ح: «التعميم».

(٣) انظر: المبهج ٣/ ١٩، إيضاح الرموز: ٤٧٧.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ١٩، إيضاح الرموز: ٤٧٧، وليس في مفرده.

وقرأ بتشديد تائه موصولةً بـ «ما» البزِّي، أدغم التاء المحذوفة كغيره في تاليها، بعد أن نزلها منزلةً جزءٍ من الكلمة السابقة لتوقّف الإدغام على تسكين المدغم، وتعذر التسكين في المبدوء به، كما تقرّر في أواخر البقرة [٢٦٧]، ووافقه ابن محيصن بخلفٍ عنهما.

واتفق على تشديد ﴿وَمَا نُنزِلُ إِلَّا بِقَدَرٍ﴾ [٢١]؛ لأن ما تكرّر وقوعه شيئاً بعد شيءٍ يجيء مثقلاً غالباً، ولما كان هذا الموضع بعد قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيُنُهُ﴾ [٢١]، وكان تنزّل ذلك شيئاً بعد شيءٍ حسنَ التثقيب.

وعن المطوّعي (يعرجون) [١٤] بكسرِ الراء^(١)، وهي لغةٌ هذيل^(٢) في عَرَجٍ يَعْرِجُ، أي: صعد.

واختلفَ في ﴿سُكِّرَتْ﴾ [١٥]:

فابن كثيرٍ مبنياً للمفعول مع تخفيف الكاف^(٣). ووافقه ابن محيصن والحسن^(٤)، وقرأ الباقر كذلك إلا أنهم شدّدوا الكاف. فالقراءة الأولى^(٥) يجوزُ أن تكونَ بمعنى المشددة؛ فإنَّ التخفيفَ يصلح

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٠، إيضاح الرموز: ٤٧٧.

(٢) انظر: البحر ٥/ ٤٤٨.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٣٦، النشر ٢/ ٣٠١، الإتحاف ٢/ ١٧٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٥، ومفردة ابن محيصن: ١٢٨، المبهج ٣/ ٢٠، إيضاح الرموز: ٤٨٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٣، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٢، الموضح

للقليل والكثير، وهما مأخوذتان من السُّكْر - بكسر السين -، وهو السَّدُّ، فالمعنى: حُبِسَتْ أَبْصَارُنَا وَسُدَّتْ، وقيل: غُطِّيَتْ، وقيل: أُخِذَتْ، وقيل: سُجِرَتْ. وقيل: المشدَّد من سِكْرِ الماء بالكسر، يقال: سَكَّرْتُ النهرَ، أي: حَبَسْتُ ماءه، والمخفف من سُكْرِ الشراب بالضم، فإن قلت: المشهور أن «سَكْرًا» لا يتعدَّى، فكيف بُنِيَ للمفعول؟.

فأجاب صاحبُ «الدر»^(١) رحمه الله: «بأنَّ الذي قاله المحققون أنَّ: «سَكْرًا» إنَّ كان من سُكْرِ^(٢) الشراب، أو من سَكْرِ^(٣) الريح، فالتضعيفُ فيه للتعدية، وإنَّ كان من سَكْرِ^(٤) الماء، فالتضعيفُ فيه للتكثير. يقال: سَكَّرَتْ الرِّيحُ تَسْكُرُ سَكْرًا إذا رَكَدَتْ، وسَكَّرَ الرَّجُلُ مِنَ الشَّرَابِ سَكْرًا إذا رَكَدَ، ولم يَنْفِذْ لِحاجته، فهذان قاصران، فالتضعيفُ فيهما للتعدية، ويقال: سَكَّرْتُ الماءَ في مجاريه إذا مَنَعْتَهُ مِنَ الْجَرِيِّ، فهذا متعدِّ، فالتضعيفُ فيه للتكثير. وأمَّا قراءة ابن كثيرٍ فإنَّ كانتِ مِنْ سَكْرِ الماء، فواضحةٌ لأنَّه متعدِّ^(٥) نحو: رَجَعَ زَيْدٌ، وَرَجَعَهُ غَيْرُهُ» انتهى.

(١) الدر المصون ٧/١٤٩.

(٢) سَكَّرَ سُكْرًا وَسُكْرًا وَسَكْرًا وَسَكْرَانًا: نقيض صحا.

(٣) نَصَّتِ المَعَاجِمُ عَلَى: سَكَّرَتْ الرِّيحُ سُكُورًا وَسَكْرَانًا إِذَا سَكَّنَتْ، وَلَمْ تَنْصَعْ عَلَى «سَكْرًا» مصدرًا.

(٤) سَكَّرَ الماءَ سَكْرًا إِذَا سَدَّهُ.

(٥) في الدر المصون: «وإنَّ كانتِ مِنْ سَكْرِ الشَّرَابِ أَوْ سَكْرِ الرِّيحِ، فيجوز أن يكون الفعل اسْتَعْمَلَ لازماً تارة، ومتعدياً أخرى نحو...». وزاد في: د، ص، ت، بعد قوله: «لأنَّه متعدِّ»: «فالتضعيفُ فيه للتكثير». وليست في الدر المصون.

وقرأ ﴿الرَّيْحَ﴾ [٢٢] بالإفراد حمزةً، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش وابنُ محيصنٍ بخلافٍ عنه كما في البقرة [١٦٤].

وأمال ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [٣١] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمشُ. وقرأ الأزرق عن ورش بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان» / ، والباقون بالفتح.

وعن الحسن (والجأن) [٢٧] بهمزة مفتوحة بعد الجيم من غير ألفٍ حيث وقع ^(١).

وعن ابنِ محيصنٍ ضمُّ باء (رَبُّ فَأَنْظِرْنِي) [٣٦]، و(رَبُّ بِمَا) [٣٩]، بخُلْفٍ، وسبق في البقرة [١٢٦].

كقراءة فَتَحِ لَامِ ﴿الْمُخَلِّصِينَ﴾ [٤٠] في يوسف [٢٤] لنافعٍ وعاصمٍ وحمزةً والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ، وموافقة الحسنِ والأعمشِ لهم

وقراءة ﴿صِرْطٌ﴾ [٤١] بالسین على الأصل في أمِّ القرآن [٧] لِقُنْبَلٍ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ، وكذا رُوَيْسٌ، وموافقة ابنِ محيصنٍ والشَّنبوذِيِّ، والإشمامِ لخَلَفٍ عن حمزةً، وانفرادِ ابنِ عُبَيْدٍ عن الصَّوَّافِ عن الوَزَّانِ عن خَلَادٍ بالإشمام ^(٢) كرفيقه خَلَفٍ، والصادِ للباقيين.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٥، إيضاح الرموز: ٤٧٨.

(٢) هذه الانفرادة لا يُقرأ بها له.

واختلِفَ في ﴿صِرَاطَ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٤١]:

فيعقوبُ بكسر اللام ورفع الياء منونة^(١). قال البيضاوي^(٢): «مِنْ عُلُوِّ الشرف»، ووافقه الحسن^(٣).

وقرأ الباقر بفتح اللام والياء من غير تنوين، أي: مَنْ مَرَّ عَلَيْهِ مَرَّ عَلِيٍّ، أي: على رضواني وكرامتي^(٤).

وقرأ ﴿جُزْءٌ﴾ [٤٤] بضم الزاي أبوبكر^(٥) وسبق في البقرة [٢٦٠] كحذف الهمزة، وتشديد الزاي في الهمز المفرد لأبي جعفر^(٦)، وكأنه ألقى حركة الهمزة على الزاي، ووقفَ عليها، فشَدَّهَا على حَدِّ قَوْلِهِمْ: «خالد»، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقف.

وقرأ ﴿عِيُونٍ﴾ [٤٥] بكسر العينِ ابنُ كثيرٍ وابنُ ذكوانٍ وأبوبكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ^(٧). وافقهم ابنُ محيصنٍ من «المبهج» والأعمش، وسبق في البقرة [١٨٩].

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٩٧، النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٧٥.

(٢) أنوار التنزيل ١/٥٤٢، وانظر: توجيه القراءتين: الموضح ٢/٧٢٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٦، إيضاح الرموز: ٤٧٨.

(٤) الصراط المستقيم يدلُّ على الله وعلى عبادته وطاعته، فلا يجيد سالكُه عن ذلك، بل هو متوكِّلٌ على الله، مضمون له السعادة، والله متولِّي أمره دون الشيطان. انظر: مجموع الفتاوى ١٥/٢١٤، ٢١٦.

(٥) في النسخ الخطية: «لأبي».

(٦) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٥٢.

(٧) في النسخ زيادة: «وكذا خلف» بعد: «والكسائي»، وهو سهو، ومخالف لما في المصادر، وتقدّمت العبارة على الصواب في سورة البقرة عند الآية: ٦٧.

كقراءة كسر تنوينه في الوصل^(١) لقبيلٍ بخُلفٍ عنه وأبي عمرو وابن ذكوانٍ بخُلفٍ عنه، وعاصمٍ وحمزة، وموافقةً اليزيديِّ والحسنِ والمطوّعيِّ. وقرأ رُوَيْسٌ فيما رواه القاضي وابن العَلاف والكارزيني، ثلاثتهم^(٢) عن النَّخَّاسِ [وهو]^(٣) وأبو الطيب والسَّنْبُوذِيُّ ثلاثتهم عن التَّمَّارِ عنه بضمِّ تنوين ﴿عُيُونٍ﴾ [٤٥]، وكسرِ خاءٍ ﴿ادْخُلُوهَا﴾ [٤٦] مبنياً للمفعول. ووجَّهه أنه أخذه من «أدخل» رباعياً، فألقى حركةً همزة القطع على التنوين، ثم حذَفَها.

وقرأ الباكون بضم الخاء، أي: يُقال لأهل الجنة: ادْخُلُوهَا، ورواه السعيدِيُّ والحَمَّامِيُّ كلاهما عن النَّخَّاسِ، وهبةُ الله كلاهما^(٤) عن التَّمَّارِ عن رُوَيْسٍ، ولا خلاف في الابتداء في القراءتين بضم همزة ﴿ادْخُلُوهَا﴾ [٤٦].

وأبدل همزة ﴿نَبِيِّ﴾ [٤٩] أبو جعفرٍ كوقف حمزة. وفتح ياء الإضافة من ﴿نَبِيِّ عِبَادِي﴾ [٤٩]، و﴿أَنْتِ أَنَا﴾ [٤٩] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ وابنُ محيِصنٍ.

(١) يعني: أنه تقدم ذلك أيضاً في سورة البقرة عند الآية: ١٧٣.

(٢) انظر: رواية القاضي في إرشاد المبتدي: ٣٩٧، ورواية ابن العلاف في المستنير ٢/٢٣٨، ورواية الكارزيني في التلخيص: ٣٠٤، وهو شيخ أبي معشر، وانظر: النشر ٢/٣٠١، الإتحاف ٢/١٧٦.

(٣) زيادة من النشر ٢/٣٠١، ولا تستقيم العبارة إلا بها.

(٤) أي: النخاس وهبة الله.

وعن الحسن^(١) (تُوجَل) [٥٣] بضمّ التاء مبنياً للمفعول من الإيجال. والجمهورُ بفتحها من وَجَل كَشَرِب يَشْرَب، والفتحُ قياس «فَعَلَ». وقرأ ﴿يَبْشُرُكَ﴾ [٥٣] بالتخفيف حمزةً. ووافقهُ المَطَّوْعِيُّ، وسبق بآل عمران [٣٩].

واختلَفَ في ﴿تَبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]:

[١/٧٩]

فنافعٌ بكسرِ النونِ مخففةً^(٢)، والأصل^(٣): / تبشرونني، فالنونُ الأولى علامةُ الرفعِ، والثانيةُ للوقايةِ، وياءُ المتكلمِ مفعولُهُ، واستثقل اجتماعُ النونينِ، فحذِفَ نونُ الوقايةِ؛ لأنَّ الثقلَ إنما حَصَلَ بها، وحذِفَ الياءُ أيضاً على حَدِّ ﴿أَكْرَمِينَ﴾ [الفجر: ١٥]، مُجْتَزاً عنها بالكسرة المنقولة إلى النونِ الأولى، وهذا مذهبُ الأَخْفَشِ^(٤)، ومذهبُ سيبويه^(٥) أنَّ المحذوفةَ الأولى.

واستدلَّ له بأنَّ نونَ الوقايةِ مكسورةٌ فبقاؤها على حالها لا يلزَمُ منه تغييرٌ، بخلاف ما لو قلنا بحذفها، فإنه يلزَمُ منه تغييرُ نونِ الرفعِ من فتحٍ إلى كسرٍ، وتقليلُ العملِ أولى.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٦، إيضاح الرموز: ٤٧٩.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٣٧/٢، النشر ٣٠٢/٢، الإتحاف ١٧٧/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٤/٤٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٢، الموضح

٧٢٢/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١٦/٥.

(٥) الكتاب ٥١٩/٣.

وقد طَعَنَ في هذه القراءة طاعنون، فقال أبو حاتم^(١): «تكون في الشعر اضطراراً». وقال غيره: «بعيدة المخرج في العربية؛ لأنَّ حَذَفَ النون التي تصحب الياء لا يَحْسُنُ إلا في الشعر، وإن قَدَّرْتَ حَذَفَ النون الأولى حَذَفْتَ عَلَمَ الرفعِ من غيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ، ولأن نون الرفع كسرُها قبيح، إنما حَقُّها الفتح».

ولا يُلْتَفَتُ لذلك؛ فالقراءة متواترة، وقد عُهِدَ حَذَفُ نونِ الرفعِ دونَ ملاقةٍ مثل^(٢)، وكذلك عُهِدَ حَذَفُ نونِ الوقاية في نحو: ليتني، فيقال: ليتي. وقرأ ابنُ كثيرٍ بكسرِ النونِ مشددةً، أدغمَ النونَ الأولى في الثانية تخفيفاً، وحذفَ ياءَ الإضافةَ للدلالةِ الكسرةِ عليها، وافقه ابنُ محيصن^(٣).

تنبیه:

قال في «النشر»^(٤): «إِذَا وُقِفَ عَلَى الْمَشْدَدِّ بِالسُّكُونِ نَحْوُ: ﴿صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿الدَّوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢]، و﴿تَبْشُرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] عَمَّنْ شَدَّدَ النونَ فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدرِ هذا المدِّ وقفاً ووصلاً. ولو قيل بزيادة في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً، فقد قال كثيرٌ منهم بزيادة ما شُدِّدَ على غيرِ المُشَدَّدِ، وزادوا مدَّ «لام» من ﴿المر﴾ [البقرة: ١] على مدِّ «ميم» من أجلِ التشديد، فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن» انتهى.

(١) انظر: البحر ٥/٤٥٨.

(٢) أي: دون اجتماع نون أخرى معها.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٨، إيضاح الرموز: ٤٧٩.

(٤) النشر ٢/١٢٧.

وقرأ الباقون بفتحها مخففةً على أنها نونُ الرفع بَقِيَتْ على حالها مفتوحةً، ولم يُدْكَرْ مفعولُ التبشيرِ لتقدمه، فلم يُحْتَجَّ إلى نون وقاية. وعن الأعمش^(١) (من القنطين) [٥٥] بغير ألف كَفَرِحَ.

واختلِفَ في ﴿يَقْنِطُ﴾ هنا [٥٦]، و﴿يَقْنِطُونَ﴾ في الروم [٣٦]، و﴿تَقْنِطُوا﴾ في الزمر [٥٣]:

فأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوبُ وخَلَفٌ^(٢) بكسرِ النونِ. وافقهم اليزيديُّ والحسنُ والأعمش^(٣). وقرأ الباقون بفتحها.

وفي الماضي^(٤) لغتان: قَنَطَ بكسرِ النون، يَقْنِطُ بفتحها، وقَنَطَ بفتحها، يَقْنِطُ بكسرِها لغةُ أهلِ الحجازِ / وأسدٍ. فوجهُ الكسرِ اللغةُ الحجازيةُ، ووجهُ الفتحِ الأخرى.

قال في «الدر»^(٥): «ولولا أنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ لكان قياسُ مَنْ قرأ ﴿يَقْنِطُ﴾، بالفتحِ أن يقرأ ما ضيَّه «قَنِطًا» بالكسر، لكنهم أجمعوا على الفتح في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ في الشورى [٢٨]، فالفتح في الماضي هو الأكثرُ، ولذلك أُجمِعَ عليه».

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢١، إيضاح الرموز: ٤٧٩.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي: ٣٩٨، النشر ٢/ ٣٠٢، الإتحاف ٢/ ١٧٧.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٢١، إيضاح الرموز: ٤٧٩.

(٤) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٣،

الموضح ٢/ ٧٢٣.

(٥) الدر المصون ٧/ ١٦٧.

وقرأ ﴿ لَمُنْجُوهُمْ ﴾ [٥٩] بالتخفيف حمزةً والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ
 وخَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ، وسبق في الأنعام [٦٣].
 والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان^(١) من: نَجَّى وأنجى، كنزٌ وأنزل،
 قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وفي موضع آخر ﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ ﴾
 [يونس: ٢٣].

واختلِفَ في ﴿ قَدَّرْنَا ﴾ هنا [٦٠]، والنمل [٥٧]:

فأبو بكرٍ بتخفيفِ الدالِ^(٢). وقرأ الباقون بتشديدها، وهما لغتان^(٣) بمعنى
 التقدير لا القدرة، أي: دَبَّرْنَا وكتَبْنَا.

وأسقط الهمزة الأولى وحقَّقَ الثانيةَ مِنْ ﴿ جَاءَ آلٌ ﴾ [٦١] قالونُ
 والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريق أبي الطيب. وافقهم اليزيديُّ
 وابنُ محيصنٍ من «المفردة».

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ ورُويسٌ من غير^(٤)
 طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بين، وبه قرأ الأزرق
 عن ورشٍ في أحدٍ وجهيه. وقرأ في الوجه الثاني عنه بإبدالِ الهمزة الثانيةَ
 ألفاً مع تحقيق الأولى.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٨/٥، الموضح ٧٢٤/٢.

(٢) انظر: المستنير ٢٤٠/٢، النشر ٣٠٢/٢، الإتحاف ١٧٨/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٨/٥، الموضح ٧٢٤/٢.

(٤) سقط «غير» من د.

وقرأ قبل من طريق ابن شنبوذ بحذف الهمزة الأولى، وتحقيق الثانية. وقرأ من طريق غيره بتحقيق الأولى وبتسهيل الثانية ألفاً مع تحقيق الأولى، وتحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفاً كالأزرق.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ورُوْحٌ بتحقيقهما. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وكذلك الحكمُ في ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ﴾ من هذه السورة [٦٧]. وأدغم لامٌ ﴿ءَالَ﴾ في لامٍ ﴿لُوطٍ﴾ اثنان هنا [٥٩، ٦١]، والنمل [٥٦]، والرابع بالقمر [٣٤] أبو عمرو، وكذا يعقوب من «المصباح». وافقهما اليزيديُّ والحسنُ وابنُ محيٍصنٍ من «المفردة» والمطوَّعيُّ عن الأعمش. لكنه اختلفَ عن أبي عمرو في إدغامه، فقال جماعةٌ من نَقَلَةِ الإدغام بإظهاره لقلَّةِ حروفه.

وعُورِضَ بإدغامٍ ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] المتفقِ على إدغامه، وهو على حَرْفَيْنِ باعتبار الاتصال، وعلى حرفٍ باعتبار الانفصال، فلو كانت قلَّةُ الحروفِ مانعةً للإدغام لامتنع هذا بطريق الأولى. فلو احتجَّ القائلُ بالإظهار -على تقدير صحَّته وثبوته- بتكرارِ إعلالٍ / عينه لَرَجَحَ على مانعِهِ لسلامته عن المعارضة.

وبيانهُ أن أصلَ ﴿ءَالَ﴾ أهل، وأبدلت من الهاء همزةٌ لأنها من مَخْرَجِها، ثم أبدلت الهمزةُ ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، والإدغامُ أصحُّ للتماثل والرواية انتهى^(١).

(١) لم يحدد المؤلف بداية النقل، ولم نهتد إلى قائله، والكلام المذكور بمعناه في جامع البيان (خ) ٦٧/ب، والنشر ١/٢٨١-٢٨٢، وانظر: باب الإدغام الكبير ٢/٦٩٤.

وقرأ ﴿قَاسِرٍ﴾ [٦٥] بهمزة وصلٍ تَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ، وَتَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَكْسُورَةً مَعَ كَسْرِ «أَنْ» لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ^(١) نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ. وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ.

وقرأ الباقيون بهمزة قطعٍ مَفْتُوحَةً تَثْبُتُ وَصَلًا وَابْتِدَاءً، كَمَا فِي سُورَةِ هُودٍ [٨١].

وَأَثْبَتَ يَاءِي ﴿تَفَضُّحُونَ﴾ [٦٨]، وَ﴿تَحْزُونَ﴾ [٦٩]، فِي الْحَالِينِ يَعْقُوبُ، وَفِي الْوَصْلِ الْحَسَنِ، وَحَذَفَهَا فِي الْحَالِينِ الْبَاقُونَ. وَفَتْحَ يَاءَ الْإِضَافَةِ مِنْ ﴿بَنَاتِي إِنْ﴾ [٧١] نَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَسَكَّنَهَا الْبَاقُونَ.

وَعَنِ الْمَطَّوَعِيِّ ^(٢) (سُكَّرْتَهُمْ) [٧٢] بِضَمِّ السَّيْنِ. وَعَنِ الْحَسَنِ ^(٣) (يَنْحَتُونَ) هُنَا [٨٢]، وَفِي الشُّعْرَاءِ [١٤٩] بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَرَوَيْتُ عَنْ أَبِي حَيَّوَةَ ^(٤).

وقرأ ﴿بِيُوتًا﴾ [٨٢] بِكَسْرِ الْبَاءِ قَالُونَ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ، وَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ، وَسَبَقَ فِي الْبَقْرَةِ [١٨٩]. كَالْإِمَالَةِ ^(٥) ﴿أَعْنَى﴾ [٨٤] لِحَمْزَةِ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ، وَمُوَافِقَةُ الْأَعْمَشِ لَهُمْ، وَالْفَتْحُ وَبَيْنَ بَيْنَ لُورِشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَالْفَتْحُ لِلْبَاقِينَ.

(١) أي: في الآية: ٧٧ من طه، والآية: ٥٢ من الشعراء ﴿أَنْ أَسْرٍ﴾.

(٢) أي: عن الأعمش. انظر: المبهج ٣/ ٢١، إيضاح الرموز: ٤٨٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣٤٦، إيضاح الرموز: ٤٨٠.

(٤) انظر: المحتسب ٢/ ٥، البحر ٥/ ٤٦٣.

(٥) أي: تقدّم ذكرها أيضاً في باب الإمالة.

وعن المطوّعي^(١) (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَالِقُ) [٨٦] بألف بعد الخاء وكسر اللام مخففةً، وكذا هو في مصحف أبي^(٢).
وقال البيضاوي^(٣): «وفي مصحف عثمان وأبي (هو الخالق)، وهو يَصْلِحُ للقليل والكثير».

والجمهورُ بتشديد اللام مفتوحةً من غير ألف^(٤)، وهو مختصٌّ بالكثير. وفتح ياء الإضافة من ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا﴾ [٨٩] نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابن محيصة واليزيديُّ.
وقرأ ﴿فَأَصْدَعُ﴾ [٩٤] بإشمام الصاد الزاي^(٥) حمزةً والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، بخلفٍ عنه وخلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالصاد الخالصة. وفي هذه السورة من ياءات الإضافة أربعٌ، ومن الزوائد ثنتان^(٦)، ومن الإدغام الكبير تسعة مواضع^(٧).



(١) انظر: المبهج ٣/ ٢١، إيضاح الرموز: ٤٨٠، الإتحاف ٢/ ١٧٩.

(٢) انظر: البحر ٥/ ٤٦٥.

(٣) أنوار التنزيل ١/ ٥٤٦.

(٤) أي: من غير ألف بعد الخاء، لأنهم يؤخرونها إلى ما بعد اللام.

(٥) تقدّم ذكر ذلك في سورة النساء عند الآية: ١٢٢.

(٦) انظر: النشر ٢/ ٣٠٢، الإتحاف ٢/ ١٧٩.

(٧) كذا في النسخ، ولكن ذكّر في الإدغام الكبير: ٢١٧ عشرة مواضع، ومثله في التلخيص:

٣٠٥، والروضة ١/ ٢٩١، والكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٣٠، وذكر صاحب كنز

المعاني (خ) ٢٣٦/ ب ثمانية مواضع.

المرسوم

فقد سَبَقَ الخُلْفُ في كتابة ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [٢٢] في السابقة^(١)،
إثباتاً وحذفاً.

واتفقوا^(٢) على إثبات ألف تاء ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [٤].

وكتبوا ﴿قَالَ أَشْرَثُمُونِي﴾ [٥٤]، و﴿سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [٨٧]، بالياء^(٣).

* * *

(١) أي: في السورة السابقة. انظر: مرسوم سورة إبراهيم.

(٢) انظر: المقنع: ٢٠، مختصر التبيين ٣/٧٥٣، الوسيلة: ٢٨٦، الجميلة: ٤٧٦.

(٣) انظر: المقنع: ٤٥، مختصر التبيين ٢/٢٢٢، الجميلة: ٥٧٢.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م، ﴿الر﴾ [١] ك، أوت كما سبق^(١). و﴿قُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [١]، و﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٢] ت. و﴿يُلْهِمُهُمُ الْآمَلَ﴾ [٣]: قال الداني^(٢): «ك»، وقيل: ت، وهو قول أبي حاتم^(٣)، قال^(٤): ثم هَدَدَهُمْ / فقال: ﴿فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾ [٣]، وقال ابن الأنباري^(٥): «غَيْرُ تَامٍّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾ تَهْدِيدٌ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ».

﴿فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾ [٣] ت، ﴿مَعْلُومٌ﴾ [٤]، ﴿وَمَا يَسْتَعِزُّونَ﴾ [٥] ت أيضاً. ﴿لَمَجْنُونٌ﴾ [٦] ك؛ للفاصلة. ﴿مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [٧] ت؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ. ﴿مُنْظَرِينَ﴾ [٨] ت، ﴿نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [٩] ك: على جَعَلِ الضميرِ في ﴿لَهُ﴾ [٩] للرسول عليه الصلاة والسلام، أي: وإنا لمحمد لحافظون، ن: على جَعَلِهِ للذكر، ﴿لِحَفِظُونَ﴾ [٩] ت، أيضاً. ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٠]، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [١١] ك.

(١) في آخر سورة يونس في قسم الوقف والابتداء.

(٢) المكتفى ٣٤٤.

(٣) انظر: الإيضاح ٧٤٤/٢، المرشد ٣٠٣/٢.

(٤) الأظهر أن القائل هو أبو حاتم.

(٥) انظر: الإيضاح ٧٤٤/٢.

﴿ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٢] ك، أي: كذلك نَسَلِكُ الضلال في قلوب المجرمين، ثم بيّن فقال: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [١٣]، ن: على جعل ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [١٣] حالاً من ضمير ﴿ نَسَلِكُهُ ﴾ [١٢]. ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [١٣] ت، وفاقاً لنافع والدينوري^(١)، وأباه الداني^(٢) لاتصال تاليه به؛ إذ هو تخويف للكفار السابقين، وهو عنده كاف.

﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣] ك. ﴿ مَسْحُورُونَ ﴾ [١٥] ت. ﴿ يَعْرُجُونَ ﴾ [١٤] ن؛ لتعلق ما بعده بما قبله؛ لأنَّ لَامٌ ﴿ لَقَالُوا ﴾ [١٥]، جواب «لو» في ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا ﴾ [١٤]، فلا يفصل بينه وبين جوابه. ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٨] ك. ﴿ مَعِيشَ ﴾ [٢٠] ن؛ لأنَّ تاليه عطفٌ عليه، أو على محلِّ ﴿ لَكُمُّ ﴾، فلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

﴿ بَرَزِينَ ﴾ [٢٠] ت^(٣)، ﴿ خَزَائِنُهُ ﴾ [٢١]، ﴿ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [٢١] ت. ﴿ بِخَزَائِنٍ ﴾ [٢٢]، و﴿ أَلْوَارِثُونَ ﴾ [٢٣]، و﴿ الْمُسْتَخْرِينَ ﴾ [٢٤] ك. ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٥] ت.

﴿ مَسْنُونٍ ﴾ [٢٦]، و﴿ السَّمُورِ ﴾ [٢٧]، و﴿ سَجِدِينَ ﴾ [٢٩]، و﴿ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [٣١]، و﴿ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ الثاني [٣٢]، و﴿ مَسْنُونٍ ﴾ [٣٣]، و﴿ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [٣٥]، و﴿ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [٣٦]، و﴿ أَلْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ [٣٨]، و﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [٤٠]، و﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٤١]، و﴿ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [٤٢]، و﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٤٣] ك.

(١) كما في المكتفى ٣٤٤.

(٢) المكتفى ٣٤٤.

(٣) ش، ح: «ك».

﴿مَقْسُومٌ﴾ [٤٤] ت. ﴿ءَامِنِينَ﴾ [٤٦]، ﴿مُتَقَلِّبِينَ﴾ [٤٧] ك، ﴿بِمُخْرَجِينَ﴾ [٤٨] ت.

﴿الْأَلِيمُ﴾ [٥٠]، و﴿وَجِلُونَ﴾ [٥٢]، و﴿بِعَلْمِ عَلِيمٍ﴾ [٥٣]، و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]، و﴿الْقَدِيطِينَ﴾ [٥٥]، و﴿الصَّالُونَ﴾ [٥٦]، و﴿أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [٥٧]، و﴿أُمَّرَاتُهُ﴾ [٦٠]، و﴿قَدَرْنَا﴾ [٦٠]، و﴿لِمَنِ الْغَابِرَاتُ﴾ [٦٠]، و﴿يَمْتَرُونَ﴾ [٦٣]، و﴿لَصَادِقُونَ﴾ [٦٤]، و﴿تُؤْمَرُونَ﴾ [٦٥]، و﴿مُصْبِحِينَ﴾ [٦٦]، و﴿يَسْتَبَشِّرُونَ﴾ [٦٧]، ﴿فَلَا تَقْضَحُونُ﴾ [٦٨]، و﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [٦٩]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٧٠] ك.

﴿فَعَالِينَ﴾ [٧١] ت. ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [٧٢]، و﴿مُشْرِقِينَ﴾ [٧٣]، و﴿مِّن سَجِيلٍ﴾ [٧٤]، و﴿لِّمَتَوَسِّمِينَ﴾ ^(١) [٧٥]، و﴿مُقِيمٍ﴾ [٧٦]، و﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧٧] ك^(٢). ﴿لِيَأْمُرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧٩] ت، وفاقاً لأبي حاتم^(٣)، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٨٠]، و﴿مُعْضِينَ﴾ [٨١]^(٤)، و﴿ءَامِنِينَ﴾ [٨٢]، و﴿مُصْبِحِينَ﴾ ك^(٥) [٨٣]، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٨٤]، و﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٨٥] ت. ﴿الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [٨٥] ك. ﴿الْعَلِيمُ﴾ [٨٦]، و﴿الْعَظِيمَ﴾ [٨٧] ت.

(١) ف: «ك».

(٢) ف: «ت».

(٣) انظر: المرشد ٢/ ٣١٠.

(٤) كذا في: غ، ف، ش، وفي سائر النسخ: «ك».

(٥) المثبت من ش، ف، وسائر النسخ ليس فيها رمز الوقف هنا.

﴿أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [٨٨]، و﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [٨٨]، و﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨] ك. ﴿الْمُقْتَسِمِينَ﴾ [٩٠] ن؛ لأنَّ الموصولَ صفةٌ له. ﴿عَضِيَّتٍ﴾ [٩١] ك، وهو جمعُ عَضَةٍ مِنْ عَضَا^(١) الشاةِ، إِذَا جَعَلَهَا أَعْضَاءً، أَي: جَزَّوْا / الْقِرَانَ أَجْزَاءً كَأَنَّهُمْ اقْتَسَمُوهُ، فَكُلُّ قَالٍ فِيهِ شَيْئًا، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: سِحْرٌ، وَبَعْضُهُمْ: كَذِبٌ، وَبَعْضُهُمْ: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ، وَهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. انْتَهَى^(٢).

﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٩٣] ك، ﴿عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٩٤] ك، أَيضًا. ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [٩٥] ت: عَلَى جَعَلٍ مَا بَعْدَهُ مَبْتَدَأً، خَبَرُهُ ﴿فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ﴾^(٣) [٩٦]، ن: عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ. ﴿ءَاخَرَ﴾ [٩٦] ك، وَقِيلَ: ت. ﴿فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ﴾ [٩٦] ت. ﴿الْيَقِينُ﴾ [٩٩] م.



(١) س: «عضة»، ولعلها: «عَضَةٌ» وهي بمعنى «عَضَا».

(٢) انتهى ملخصاً من المرشد ٣١١/٢.

(٣) وهو الأجود عند العمّاني كما في المرشد ٣١٢/٢.

التجزئة

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ﴾ [٤٧] ربع^(١).
 آخرُ السورةِ نصف^(٢). والله أعلم.

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وهو آخر القولين في غيث النفع: ٢٦٧.

(٢) وهو أول القولين في غيث النفع: ٢٦٩، وقال: «وجعله بعض المغاربة: ﴿رَجِيمٌ﴾، بعده في النحل: ٧، ولم يُعتبر هذا الخلاف».

سورة النحل

وَتُسَمَّى^(١) سورة النعم، وسورة النعيم.

مكية، غير ثلاث آياتٍ في آخرها^(٢) ﴿وَإِن عَاقَبْتُمْ﴾ إلى آخرها [١٢٦-١٢٨] مدنية، نزلت^(٣) حين هم رسول الله ﷺ أن يُمثل بسبعين من قريش لما مثل بحمزة.

وقال ابن عباس^(٤): «بين مكة والمدينة عقيب مُنصرَفِه من أحد».

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٦.

(٢) كذا في البيان: ١٧٥، حسن المدد: ٨١، النكت والعيون ٣/ ١٧٧، معالم التنزيل ٥/ ٧، وانظر: زاد المسير ٤/ ٤٢٥.

(٣) أخرجه محمد بن إسحاق كما في تفسير ابن كثير ٨/ ٣٦٩، عن بعض أصحابه عن عطاء مرسلًا، ومن طريقه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٤/ ٤٠٣، عن ابن حميد عن سلمة عنه به، وابن حميد ضعيف.

قال الحافظ ابن كثير في المصدر السابق: «وهذا مرسل، وفيه رجل مبهم، وقد روي هذا من وجه آخر متصل...»، ثم ساقه بإسناد البزار - وهو في مسنده كما في كشف الأستار ٢/ ٣٢٧ ك: الهجرة والمغازي، ب: غزوة أحد، برقم: ١٧٩٥-، ثم قال الحافظ ابن كثير: «وهذا إسناد فيه ضعف؛ لأن صالحاً هو ابن بشير المرّي ضعيف عند الأئمة، وقال البخاري: هو منكر الحديث»، وليس في هذه الرواية استثناء الآيات الثلاث. وبه ضَعَفَه الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ١١٩ بعد عزوه الحديث إلى البزار والطبراني.

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير ١١/ ٥٢-٥٣، برقم: ١١٠٥١، وليس فيه ما ذكره المصنف، وإنما فيه: «لأمثلن بثلاثين» بدل سبعين، وأخرجه البيهقي في الدلائل ٣/ ٢٨٨ =

وحروفها: سبعة آلاف وسبعمئة وسبعة.^(١)
 وكلمتها: ألف وثمانمئة^(٢) وأربعون^(٣).
 وآيها: مئة وعشرون وثمانى آيات^(٣).

وكذلك ليس فيه ما ذكره المصنف، وعزاه السيوطي في الدر ١٣٥ / ٩، إلى ابن المنذر وابن مردويه أيضاً. وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ١٢٠ بعد عزوه إلى الطبراني، بأحمد بن أيوب بن راشد.

وهناك رواية أخرى صحيحة؛ أخرجها الترمذي في سننه ٥ / ٢٠١ ك: التفسير، برقم: ٣١٢٩، وعبد الله بن أحمد في زياداته على المسند ٥ / ١٣٥، والنسائي في التفسير برقم: ٢٩٩، وفي الكبرى برقم: ١١٢١٥، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - برقم: ٤٨٧، والحاكم في المستدرک ٢ / ٣٥٨-٣٥٩، والبيهقي في الدلائل ٣ / ٢٨٩، والضياء في المختارة برقم: ١١٤٣-١١٤٤، من حديث أبي بن كعب - رضي الله عنه - أنه قال: «لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستة منهم حمزة، فمَثَلُوا بهم، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لنربينَّ عليهم، قال: فلما كان يوم فتح مكة، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ الآية، فقال رجل: لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله ﷺ: «كُفُّوا عن القوم إلا أربعة»، وقال الترمذي - واللفظ له -: «هذا حديث حسن غريب من حديث أبي بن كعب»، وصححه الحاكم وذكره الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم: ٢٥٠١، وفي السلسلة الضعيفة تحت رقم: ٥٥٠ ضمناً، وصححه من حديث أبي - رضي الله عنه -.

(١) سقط لفظ: «مئة» من ش.

(٢) كذا في حسن المدد: ٨١، والبصائر ١ / ٢٧٨، وقال في البيان: ١٧٥: «... إحدى

وأربعون...»، منار الهدى: ٢٠٨، وفيه: «... وأحد وسبعون...»، ومثله في القول

الوجيز: ٢١٨.

(٣) انظر: البيان: ١٧٥، جمال القراء ٢ / ٢٠٥، فنون الألفان: ٢٨٩، حسن المدد: ٨١.

وفيها شبه الفاصلة اثنا عشر^(١):

﴿ فَصَّدُ السَّيْلِ ﴾ [٩]، ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَسْرُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ لَاجِرَ مَا أَنْتَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ مَا يَشَاءُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ الْمَلَتِكَةُ طَيِّبَاتٌ ﴾ [٣٢]، ﴿ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ أَفَيَا بَطِلٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ هَلْ يَسْتَوُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِاقٍ ﴾ [٩٦]، ﴿ مَتَّعَ قَلِيلٌ ﴾ [١١٧].

وعكسه خمسة:

﴿ وَخَلَقُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٨]، ﴿ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٤٠]، ﴿ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبُ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [١١٦].

* * *

(١) كذا في حسن المدد: ٨١، لكن قال الداني في البيان: ١٧٥: «إنها تسعة مواضع...»، وكذا في منار الهدى: ٢١١، القول الوجيز: ٢٢٠، وفيه سبعة.

وفواصلها^(١)

- ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [١]، ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [٢]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٣]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٤]،
 ﴿ تَأْكُلُونَ ﴾ [٥]، ﴿ تَسْرَحُونَ ﴾ [٦]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٧]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨]،
 ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٩]، ﴿ تُسِيمُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [١١]،
 ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٤]،
 ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ تَذْكُرُونَ ﴾ [١٧]،
 ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٨]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يُخْلَقُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [٢١]،
 ﴿ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ مَا يَزِيدُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢٧]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ الْمَتَكَبِّرِينَ ﴾ [٢٩].
- ﴿ الْمَتَّقِينَ ﴾ [٣٠]، ﴿ الْمَتَّقِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَظْلَمُونَ ﴾ [٣٣]،
 ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْمِيْنُ ﴾ [٣٥]، ﴿ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ تُصْرِفُونَ ﴾ [٣٧]،
 ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ كَذِبِينَ ﴾ [٣٩]، ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٤٠]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٤١]،
 ﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٤٥]،
 ﴿ بِمُجْعَجِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [٤٧]، ﴿ دَاخِرُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٤٩]،
 ﴿ يُؤْمَرُونَ ﴾ [٥٠].

(١) انظر: البيان: ١٧٥-١٧٦، حسن المدد: ٨١، القول الوجيز: ٢٢١.

﴿ فَآرَهُبُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ تَجْعُرُونَ ﴾ [٥٣]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ تَقْتَرُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ كَظِيمٌ ﴾ [٥٨]، ﴿ يَحْكُمُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٦٠]، ﴿ يَسْتَفْقِدُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ مُفْرَطُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٦٣]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ لِلشَّرِيبِينَ ﴾ [٦٦]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٧٠]، ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٧٣]، ﴿ لَا تَعَامُونَ ﴾ [٧٤].

﴿ لَا يَعَامُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٧٦]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٧٧]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٨]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٧٩]، ﴿ إِلَىٰ الْحِينِ ﴾ [٨٠]، ﴿ تُسَلِّمُونَ ﴾ [٨١]، ﴿ أَلْمِينٌ ﴾ [٨٢]، ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [٨٣]، ﴿ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ يُنْظَرُونَ ﴾ [٨٥]، ﴿ لَكَاذِبُونَ ﴾ [٨٦]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٨٧]، ﴿ يُفْسِدُونَ ﴾ [٨٨]، ﴿ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [٨٩]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٩٠]، ﴿ تَفْعَلُونَ ﴾ [٩١]، ﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٩٤]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٩٥]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٧]، ﴿ الرَّجِيمِ ﴾ [٩٨]، / ﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٩٩]، ﴿ مُشْرِكُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠١]، ﴿ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [١٠٣]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٠٤]، ﴿ الْكَاذِبُونَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٠٦]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [١٠٧]، ﴿ الْغَافِلُونَ ﴾ [١٠٨]، ﴿ الْخَاسِرُونَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [١١٠]، ﴿ يُظْلَمُونَ ﴾ [١١١]، ﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ [١١٢]، ﴿ ظَلِمُونَ ﴾ [١١٣]، ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [١١٤]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [١١٥]، ﴿ يُفْلِحُونَ ﴾ [١١٦]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١١٧].

﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [١١٨]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [١١٩]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٢٠]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [١٢١]، ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [١٢٢]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١٢٣]، ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [١٢٤]، ﴿ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [١٢٥]، ﴿ لِلصَّابِرِينَ ﴾ [١٢٦]، ﴿ يَمْكُرُونَ ﴾ [١٢٧]، ﴿ مُحْسِنُونَ ﴾ [١٢٨].



القراءات وتوجيهها

أمال ﴿ أَيْ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [١] ابنُ ذكوانٍ بخُلْفٍ عنه، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش، وقرأ ورثٌ بالفتح وبين اللفظين من طريق الأزرق، والباقون بالفتح.

ومعنى ﴿ أَيْ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [١] أَنَّ الأَمْرَ الموعودَ به بمنزلةِ الآتي المُحَقِّقِ، من حيث إنه واجبُ الوقوع.

وقرأ ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ في الموضعين [٣، ١] بتاء الخطاب حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. والباقون بالغيب. وسَبَقَ بيونس [١٨]، فالخطابُ جَرِيًّا^(١) على الخطابِ في ﴿ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [١]، والغيبُ عوداً على الكفار.

واختلَفَ في ﴿ يُنزِلُ المَلآئِكَةَ ﴾ [٢]:

فقرأ ﴿ يُنزِلُ ﴾ بياء مضمومة وكسر الزاي ﴿ المَلآئِكَةَ ﴾ بالنصب، كلُّ القراء إلا رَوْحاً^(٢) فبتاءٍ مفتوحةٍ موضعِ الياءِ المضمومة، وفتحِ الزاي المشددة، ﴿ الملائكةُ ﴾ بالرفع^(٣). وافقه الحسن^(٤).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٣٨٤، الموضح ٧٢٩/٢.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٠٠، النشر ٣٠٢/٢، الإتحاف ١٨٠/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٥٣/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٥، الموضح

٧٢٩/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٨، إيضاح الرموز: ٤٨٢.

وهم - غير رَوْحٍ والحسن - على أصولهم المتقدمة في البقرة [٩٠] في فتح النون وتشديد الزاي: فابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ بسكونِ النون وتخفيفِ الزاي. وافقهم ابن محيصن واليزيديُّ، وقرأ الباقون بالتشديد. واتفقوا على قوله تعالى: ﴿ تَنْزِيلُ الْمَلَكِ ﴾ بسورة القدر [٤]، أنه بفتح التاءِ والزايِ المشددة، ورفع ﴿ الْمَلَكِ ﴾ كقراءة رَوْحٍ والحسنِ هنا. وأثبت الياء في ﴿ فَاتَّقُونَ ﴾ [٢] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن، وحذفها فيهما الباقون. ووقف^(١) على ﴿ دِفءٌ ﴾ [٥] بالنقل مع إسكان الفاء، وتجوز فيه الإشارة بالرَّوم والإشمام.

واختلَفَ في ﴿ بِشِقِّ الْأَنْفِسِ ﴾ [٧]:

فأبو جعفر^(٢) بفتح الشين، وافقه اليزيديُّ^(٣)، فخالف أبا عمرو. وقرأ الباقون بكسرها. فقيل: هما مصدران بمعنى واحد، أي المشقة، وقيل: المفتوحة: المصدر، والمكسورة: الاسم. وقيل: بالكسرِ نصفُ الشيءِ. في التفسير: إلا بنصف أنفسكم كما تقول: «لم تنلْه إلا بقطعةٍ من كبدك» على المجاز.

(١) أي: لحمزة وهشام بخلفٍ عنه.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٣٩/٢، النشر ٣٠٢/٢، الإتحاف ١٨١/٢.

(٣) انظر: التقريب والبيان: ٤٠١، ولم نجد لها في المستنير ٢/٢٤٤، والمبهبج ٣/٢٣،

وقال البيضاوي^(١): «كأنه ذَهَبُ نَصْفُ قُوْتِهِ بِالتَّعْبِ». وقرأ ﴿لَرَوْفٌ﴾ [٧] بقصر الهمزة أبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ. وافقهم المَطَوِّعِيُّ واليزيديُّ وسبق في البقرة [٢٠٧]، كإشمام صاد ﴿قَصْدُ السَّيْلِ﴾ [٩] زائياً في النساء [٨٧] لحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ / وَرُوَيْسٌ بخُلْفٍ عنه. وافقه الأعمش.

٨٢/٤

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ﴾ [١١]:

فأبو بكر^(٢) بالنون على إسناده إلى الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ على طريق الالتفات^(٣).

وقرأ الباقر بياء الغيبة، على إسناده إلى ضمير اسم الله تعالى المتقدم، وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ [١٠].

وقرأ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [١٢] برفعهما ابنُ عامر، وقرأ أيضاً هو وحفص ﴿وَالنَّجْمُ مَسْحَرَاتٌ﴾ [١٢] بالرفع فيهما، وسَبَقَ في الأعراف [٥٤].
كإمالة ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ﴾ [١٤] في الوصل في الإمالة^(٤) للسوسي بخُلْفٍ عنه، والفتح للباقرين، ومعهم السوسي في الوجه الثاني.

(١) أنوار التنزيل ١/ ٥٤٩.

(٢) انظر: الغاية: ٢٩٦، النشر ٢/ ٣٠٢، الإتحاف ٢/ ١٨١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٥٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٦، الموضع ٧٣١/٢.

(٤) انظر الآية: ٥٥ من سورة البقرة.

وأماله في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(١) (وبالنُّجْم) [١٦] بضمّ النون وسكونِ الجيم هنا، وفي سورة النجم [١٠]، على أنها مخففةٌ من قراءة ابن وثاب^(٢) بضمّ النون والجيم، أو لغةٌ مستقلة^(٣).

والجمهورُ على فتح النون وسكونِ الجيم على التوحيد، فقليل: المرادُ به كوكبٌ بعينه كالجدّي والثريّا. وقيل: هو اسم جنس.

وقرأ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [١٧] بتخفيف الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش، ومرّ ذكرُهُ بسورة الأنعام [١٥٢].

واختلِفَ في ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [٢٠]:

فعاصمٌ، وكذا يعقوبُ^(٤) بياءِ الغيبةِ على الالتفاتِ^(٥) من خطابٍ عامٍّ للمؤمنين إلى غيبٍ خاصٍّ للكافرين. وافقهما الحسن^(٦).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٨، إيضاح الرموز: ٤٨٢.

(٢) انظر: البحر ٥/٤٨٠.

(٣) انظر: المحتسب ٨/٢، البحر المحيط ٥/٤٨٠.

(٤) انظر: الروضة ٧٣٨/٢، النشر ٣٠٣/٢، الإتحاف ١٨٢/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٥٨، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٧، الموضح

٧٣٣/٢.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٩، إيضاح الرموز: ٤٨٣.

وقرأ الباقون بتاء الخطاب مناسبة لـ ﴿تُسْرُونَ﴾ [١٩]، و﴿تُعْلُونَ﴾ [١٩] على الالتفات من الخطاب العام إلى الخاص، أي: تَدْعُونَ أَنْتُمْ، أو^(١) جَرَى على سَنَنِ واحد، قاله الجعبري^(٢).

وأشَمَّ قَاف ﴿قِيلَ﴾ [٢٤] هشام والكسائي، وكذا رويس. وافقهم الحسنُ والشنبوذي.

وأمال ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ﴾ [٢٥] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي. وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح. وعن ابن محيصن^(٣) (السُقْف) [٢٦] بضم السين والقاف على الجمع. والجمهور على فتح السين وسكون القاف على الأفراد.

واخْتَلَفَ فِي ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ [٢٧]:

فالبيضي بخلفٍ عنه بحذفِ الهمزة مخففةً على غير قياس، وبه قرأ الداني^(٤) على أبي الحسن، وقطع به ابن مجاهد، وذكره الداني في «التيسير»^(٥)، حيث قال في قول البيضي «بخلافٍ عنه»، وتبعه الشاطبي حيث قال^(٦):

... .. / وفي شُرَكَاءِ الخُلْفُ في الهمز هَلْهَلَا

[ب/٨٢]

(١) ح، ش: «و».

(٢) كنز المعاني (خ) ٢٣٦/ب.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٨، المبهج ٣/٢٥، إيضاح الرموز: ٤٨٣.

(٤) انظر: المفردات السبع: ١٩٥.

(٥) التيسير: ١٣٧.

(٦) الشاطبية: ٦٤، وصدرة:

وَيُنْبِتُ نُورٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ

وفيه إشارة إلى قلة إحكام هذه اللغة بقلّة الاستعمال، من قولهم: «هَلْهَلْ النَّسَاجُ الثَّوْبَ» إذا لم يُحْكَمْ نَسَجُهُ، لكن هذا ممّا عدّه ابنُ الجزريّ ممّا انفرد به الدانيّ، وأنه انفرد به عن النقاش عن أصحابه عن البزّيّ، وهو وجهٌ ذكّره حكايةً لا روايةً؛ لأن الذين قرأ عليهم الدانيّ هذه الرواية من هذه الطريق^(١) كعبد العزيز الفارسي وفارس بن أحمد لم يُقرئوه إلا بالهمزِ حَسْبَمَا نَصَّ فِي كِتَابِهِ^(٢).

وأما قراءته بحذفِ الهمزة على أبي الحسن فهو من طريقِ مُضَرِّ^(٣) والجُدِّي^(٤) عن البزّيّ، وليس من طرقِ^(٥) «الشاطبية» ولا «التيسير»، وهو خروجٌ منهما عن طريقهما المبنيّ عليها^(٦) كتابهما.

(١) ح، ف: «الطرق»، والمثبت موافق لما في النشر ٢/٣٠٣.

(٢) انظر: المفردات السبع: ١٩٥، وقال: «والعمل على الهمز فيه».

(٣) س، د، ت: «نصر»، والمثبت من: غ، ف، ح، وهو موافق لما في النشر ٢/٣٠٣.

وهو: مُضَرُّ بن محمد بن خالد، أبو محمد، الضَّبِّيّ، الأَسديّ، الكوفيّ، روى القراءة عن البزّيّ، روى القراءة عنه ابنُ شنبوذ، وابن مجاهد، ثقة، (ت: ٢٧٧ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/٢٦٨، غاية النهاية ٢/٢٩٩.

(٤) ف: «الجدلي»، والنشر: «الجندي». والصواب المثبت، كما في التذكرة لابن غلبون ١/٢٤-٢٥.

وهو: سعدان بن كثير، أبو صالح، الجُدِّيّ، المكيّ، عَرَضَ القراءة على البزّيّ والنَّبَال، روى القراءة عنه: محمد بن عيسى بن بندار، والزينيّ (ت: ٢٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية ١/٣٠٤. والجُدِّيّ: لعله منسوب إلى جُدَّة، المدينة الساحلية المشهورة بالمملكة العربية السعودية. انظر: الأنساب ٢/٣٢.

(٥) المثبت من: غ، ف، وهو موافق لما في النشر ٢/٣٠٣، وسائر النسخ: «طريق».

(٦) ش: «عليه»، غ: «عليهما»، من سائر النسخ، والمثبت موافق لما في النشر.

وقد تعجّب أبو شامة^(١) من الدانيّ حيث ذكرها مع ضَعْفِهَا، وتَرَكَ قِراءاتٍ شهيرةً واضحةً، وكذا مارُويّ عنه من تَرَكَ الهمزِ، في نحو: ﴿دُعَايَ﴾ [نوح: ٦]، و﴿وَرَأَى﴾ [مریم: ٥] في كلِّ القرآنِ، فليس من طَرَقنا^(٢) أيضاً. وقد طَعَنَ النُّحاةُ^(٣) في هذه القراءة من جهة أن الممدود لا يُقَصِّرُ إلا في ضرورة الشعر.

وأجيب: بأنَّ قَصَرَ الممدودِ على نوعين: لغةً في السَّعة، وضرورةً لمجردِ الوزنِ، والقراءة من الأولِ كَقَصْرِ^(٤) ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى﴾ في العلق [٧]، وقد ثبت حَذْفُ همزة ﴿شُرَكَاءِ﴾ عن البزيّ، لكن ليس من طَرَقنا، وبالجملة فقَصُرُ الممدودِ جائزٌ في الكلامِ على قَلْبِهِ.

وعن الحسن^(٥) بحذفِ الياءِ كهذه الرواية عن البزيّ، إلا أنه عمَّ كلَّ ما كان مثله. وروى سائرُ الرواةِ عن البزيّ إثباتَ الهمزة فيها على الأصلِ كالباقين، وهو الذي لا يجوز من طَرَقنا غيره.

وعن ابن محيصنٍ إسكانُ يائه هنا من «المبهج»^(٦)، وفتحُها من «المفردة»^(٧) كالباقين.

(١) إبراز المعاني ٣/٣٠٨.

(٢) انظر: النشر ٢/٣٠٣.

(٣) انظر: البحر ٥/٤٨٦.

(٤) المقصودُ حَذْفُ الألفِ بعد الهمزة.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٠، إيضاح الرموز: ٤٨٣.

(٦) المبهج ٣/٣٣.

(٧) لم تُدَكَّرْ هذه الكلمة في مفردته: ١٢٩، لموافقته الجماعة، ومنهم أبو عمرو، وانظر:

إيضاح الرموز: ٤٨٣.

واختلِفَ في ﴿تَشَاقُّونَ﴾ [٢٧]:

فنافع^(١) بكسر النون مخففةً، والأصل^(٢): تشاقونني، فحذف مُجْتَرِئًا بالكسرة على نحو ما سبق في ﴿تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].
وقرأ الباقون بفتحها مخففةً أيضاً، ومفعوله محذوفٌ، أي: تُشَاقُّون المؤمنين، أو تشاقون الله.

واختلِفَ في ﴿تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ في الموضعين هنا [٣٢، ٢٨]:

فحمزة، وكذا خَلَفَ^(٣) بالياء فيهما على التذكير. وافقهما الأعمش^(٤).
وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وهما واضحتان كـ ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ هنا [٣٣]، المقروء بالتذكير - كما نُبه عليه بالأنعام [١٥٨] - لحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ، والأعمش^(٥) موافقةً لهم، وبالتأنيث للباقيين من اعتبار اللفظ والمعنى.

وأمال ﴿حَاقَ﴾ [٣٤] حمزة، ووافقه الأعمش.

وعن المطوّعي / (الرُّسُل) [٣٥] بسكون السّين كما مرّ في البقرة [٦٧]، [٨٣/١]

[٢٥٣].

(١) انظر: الروضة ٢/٧٣٩، النشر ٢/٣٠٣، الإتحاف ٢/١٨٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٥٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٨، الموضح ٢/٧٣٤.

(٣) انظر: المستنير ٢/٢٤٥، النشر ٢/٣٠٣، الإتحاف ٢/١٨٤.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٦، إيضاح الرموز: ٤٨٤.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٧، إيضاح الرموز: ٤٨٤.

واختلِفَ في ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [٣٧]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بفتح الياء وكسرِ الدالِ على البناءِ للفاعلِ، ويحتمل^(٢) أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله تعالى: أي لا يهدي الله مَنْ يُضِلُّه، فـ«مَنْ» مفعول بـ﴿يَهْدِي﴾، ويؤيده قراءة^(٣) أبيّ: (فإن الله لا هادي لمن يُضِلُّه ولمن أضلَّهُ)^(٤)، وأنه في معنى قوله: ﴿مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

واقفهم الحسنُ والأعمشُ^(٥).

وقرأ الباقرُ بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ على البناءِ للمفعولِ، والموصولُ قائمٌ مقامَ فاعلهِ، وعائده محذوفٌ.

وقرأ ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠] بالنصبِ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وسَبَقَ في

البقرة [١١٧].

كإبدالِ همزة ﴿لَنْبِؤْتَنَّهُمْ﴾ [٤١] ياءً مفتوحةً في الهمزِ المفرد^(٦)

لأبي جعفر، كَوَقَفِ حمزة عليه، وموافقةِ الأعمشِ له في بابه^(٧).

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٧، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٤.

(٢) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٦٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٨٨، الموضوع ٢/٧٣٥.

(٣) انظر: البحر ٥/٤٩٠، الدر ٧/٢١٨.

(٤) في النسخ: «أضل»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٤٩، المبهج ٣/٢٧، إيضاح الرموز: ٤٨٤.

(٦) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٣٦.

(٧) انظر: باب وقف حمزة وهشام ٣/٩٤٧.

وقرأ ﴿ نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ [٤٣] بالنون مبنياً للفاعل حفص، وتقدم في آخر يوسف [١٠٩].

كالنقل في ﴿ فَسَعَلُوا ﴾ [٤٣] في بابه^(١) لابن كثير والكسائي، وكذا خلف، وموافقة ابن محيصن لهم.

وتسهيل ورش من طريق الأصبهاني همزة ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ [٤٥] الثانية في الهمز المفرد^(٢).

واختلف في ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ ﴾ [٤٨]:

فهمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣)، بالخطاب جريراً^(٤) على قوله: ﴿ فَإِنَّ رَبَّكُمُ ﴾ [٤٧]. وافقهم الأعمش^(٥). وقرأ الباقر بالغيب جريراً على قوله: ﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا ﴾ [٤٥].

واختلف في ﴿ يَتَفَيَّؤُوا ﴾ [٤٨]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب، بالتأنيث مراعاةً لتأنيث الجمع. وافقهما اليزيدي^(٦). وقرأ الباقر بالتذكير؛ لأن التأنيث مجازي.

(١) انظر: باب النقل ٨٦٩/٢.

(٢) انظر: باب الهمز المفرد ٨٤٠/٢.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٠٢، النشر ٣٠٤/٢، الإتحاف ١٨٤-١٨٥.

(٤) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٠، الموضح

٧٣٧/٢.

(٥) انظر: المبهج ٢٨/٣، إيضاح الرموز: ٤٨٤.

(٦) انظر: المبهج ٢٩/٣، إيضاح الرموز: ٤٨٥.

وأثبت الياء بعد نون ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [٥١] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن، وحذفها فيهما الباقيون.

وأمال ﴿يَتَوَارَى﴾ [٥٩] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري وحمزة والكسائي، وكذا خلف. ووافقهم اليزيدي والأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين بين، والباقيون بالفتح، وبه قرأ الأصبهاني عن ورش وابن ذكوان من طريق الأخفش.

وأمال ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [٦٠] حمزة والكسائي، وكذا خلف. ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقيون. وكذا حكم موضع الروم [٢٧].

وأسقط الهمزة الأولى وحقق الثانية من ﴿جَا أَجْلُهُمْ﴾ [٦١] قالون والبزي وأبو عمرو، وكذا رؤيس من طريق أبي الطيب. ووافقهم اليزيدي وابن محيصن من «المفردة».

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورؤيس من غير طريق أبي الطيب / بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ الأزرق عن ورش في أحد وجهيه، وقرأ في الوجه الثاني عنه بإبدال الثانية ألفاً.

وقرأ قبل بثلاثة أوجه: إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وبتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وبتحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفاً كورش.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوْح وخلف بتحقيقهما، ووافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٦٢] بالمدِّ للتنزيه حمزة^(١).

واختلَفَ في ﴿مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢]:

فنافعٌ بكسرِ^(٢) الراءِ مخففةً اسمَ فاعلٍ^(٣) مِنْ أَفْرَطٍ، إِذَا تَجَاوَزَ.

والمعنى: أَنَّهُمْ يَتَجَاوِزُونَ الْحَدَّ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وقرأ أبو جعفرٍ بكسرِها مشددة، من فَرَطٍ في كذا، أي: قَصَرَ، وقرأ الباقر

بالفتح مع التخفيف اسمَ مفعولٍ مِنْ أَفْرَطْتُهُ خَلْفِي، أي: تَرَكْتُهُ، ونسبته.

حكى الفراء^(٤) أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: أَفْرَطْتُ مِنْهُمْ نَاسِيًا، أي: خَلَفْتُهُمْ^(٥).

والمعنى: أَنَّهُمْ مَنَسِيُونَ مَتْرُوكُونَ فِي النَّارِ، أَوْ يَكُونُ مِنْ أَفْرَطْتُهُ، أي: قَدَّمْتُهُ

إِلَى كَذَا.

وأمال ﴿فَأَحْيَاهُ﴾ [٦٥] الكسائيُّ، وبالتقليل والفتح ورشٌ من طريق

الأزرق، والباقر، بالفتح.

واختلَفَ في ﴿تُسْقِيكَ﴾ هنا [٦٦]، وفي «قد أفلح» [٢١]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وكذا يعقوبُ^(٦) بالنونِ المفتوحة فيهما، مضارعٌ

(١) انظر: الآية: ٢ من البقرة.

(٢) انظر: الروضة ٧٤١/٢، النشر ٣٠٤/٢، الإتحاف ١٨٥/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٧٣/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٩١، الموضح

٧٣٩/٢.

(٤) معاني القرآن ١٠٧/٢.

(٥) زاد الفراء: «ونسبتهم».

(٦) انظر: الغاية: ٢٩٨، النشر ٣٠٤/٢، الإتحاف ١٨٦/٢.

«سقى»^(١)، وعليه قوله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. وافقهم اليزيديُّ والحسنُ والشنبوذي^(٢).

وقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرو وحفصُ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بالنون المضمومة، مضارعٌ «أسقى»، وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢]. وافقهم ابنُ محيصنٍ والمطَّوعِيُّ. وعلى القراءتين قول لبيد^(٣):

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى
نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالِ

وهل سَقَى وأسقى لغتان بمعنى واحد، أم بينهما فرق؟

وقرأ أبو جعفرٍ بالتاء المفتوحة على التأنيث. قال ابن عطية^(٤): «وهي ضعيفة»، قال أبو حيان^(٥): «لأنه أنث في ﴿سُقِّكُمْ﴾، وذكر في قوله: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [٦٦]، قال: «ولا ضَعْف؛ لأنَّ التذكير والتأنيث باعتبارين». وقال في «الدر»^(٦): «ضَعْفُهَا عِنْدَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَهُوَ: أَنَّ الْمَقْصُودَ الْاِمْتِنَانَ عَلَى الْخَلْقِ، فَنَسَبَةُ السَّقِيِّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمَلَائِمُ، لَا نَسَبَتُهُ إِلَى الْأَنْعَامِ».

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٧٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٩١، الموضح

٢/ ٧٣٩.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٠، المبهج ٣/ ٣٠، إيضاح الرموز: ٤٨٥.

(٣) انظر: ديوانه: ٩٣، النوار: ٢١٣.

(٤) المحرر ٨/ ٤٥٦.

(٥) البحر ٥/ ٥٠٨.

(٦) الدر المصون ٧/ ٢٥٢.

واتفقوا على ضم ﴿وَلَسَقِيَهُ وَمِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَأَنْاسِيًّا﴾ في الفرقان [٤٩]، على أنها من الرباعي مناسبة لما عطفَ عليه، وهو قوله تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، إلا ما روي عن المطوّعي عن الأعمش^(١) من فتحها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقرأ ﴿بِيُوتًا﴾ [٦٨] بكسر / أوله قالون وابن كثير وأبو بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش، وذكر بالبقرة [١٨٩].
كقراءة ﴿يَعْرُشُونَ﴾ [٦٨] بضمّ الراء في الأعراف [١٣٧] لابن عامر وأبي بكر، وموافقة الحسن لهما.

واختلف في ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٧١]:

فأبو بكرٍ، وكذا رويس^(٢) بالخطابِ مراعاة^(٣) لقوله: ﴿بَعْضَكُمْ﴾ [٧١]،
وقرأ الباقر بالغيبة مراعاة لقوله: ﴿فَمَا الَّذِينَ فَضَّلُوا﴾ [٧١].
وعن ابن محيصن في رواية البزّي من «المفردة»^(٤) (أيما توجهه) [٧٦]
بالخطاب على الالتفات، ومن «المبهج»^(٥) بالغيب قراءة الجمهور.

(١) انظر: المبهج ٣/ ١٨٠، وانظر: سورة الفرقان الآية: ٤٩.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٢٤٧، النشر ٢/ ٣٠٤، الإتحاف ٢/ ١٨٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٧٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٢، الموضح ٧٤٠/ ٢.

(٤) مفردة ابن محيصن: ١٢٩.

(٥) لأن صاحب المبهج ٣/ ٣١ لم يذكر في هذه الكلمة خلافاً له، فقراءته كقراءة الجماعة.

وفي الكلام حَذْفُ المقابلِ لقوله تعالى: ﴿أَحَدُهُمَا أَبْيَكُمُ﴾ [النحل: ٧٦] كأنه قيل: والآخر ناطقٌ متصرفٌ في ماله، وهو خفيفٌ على مولاه أينما يُوجَّهه يأتِ بخير، ودلَّ على ذلك قوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [٧٦]. وقد سَبَقَ السَّيْنُ فِي ﴿صِرَاطٌ﴾ [٧٦] بِالْفَاتِحَةِ [٧] لِقَبْلِ بِخُلْفِ عَنْهُ، وَكَذَا لِرُؤَيْسٍ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ، وَمُوَافِقَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ مِنْ «المفردة» وَالشَّنبُوذِي لَهَا^(١)، وَإِشْمَامُ الصَّادِ زَائِياً لَخَلْفٍ وَلِخِلَادٍ، لَكِنْ انْفَرَدَ بِهِ ابْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ عَنْهُ^(٢).

كإدغام ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ لأبي عمرو، - وكذا الرُّؤَيْسِ - كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ [٧٢، ٨٠، ٨١]، وَكَذَا مِنْ «المصباح» ليعقوب. وافقهم اليزيديُّ والحسنُ وابنُ مُحَيْصِنٍ وَالْمَطَّوْعِيُّ.

وَقَرَاءَةُ ﴿إِمَّهَاتِكُمْ﴾ [٧٨] بِكَسْرِ الهمزةِ وَالْمِيمِ مَعاً فِي النِّسَاءِ [١٩] لِحَمْزَةِ وَالْأَعْمَشِ، وَكَسْرِ الهمزةِ فَقَطْ لِلْكَسَائِيِّ.

وَاخْتِلَافٍ فِي ﴿الْمَرِيرُوا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [٧٩]:

فابنُ عامرٍ وَحَمْزَةٌ، وَكَذَا يَعْقُوبُ وَخَلْفٌ^(٣) بِالْخَطَابِ. وافقهم الحسنُ وَالْأَعْمَشُ^(٤). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْغَيْبِ^(٥).

(١) أي: لقنبل ورؤيس.

(٢) وهذه الانفرادة عن خلاد لا يُقرأ بها له.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٠٤، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٥١، المبهج ٣/٣٠-٣١، إيضاح الرموز: ٤٨٤.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٣٩٢، الموضح ٢/٧٤٢.

وقد تحَصَّل من مجموع هذه الآية والسابقة وهي ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [٤٨] أن حمزة وخلفاً بالخطاب فيهما. ووافقهما الأعمش.

وأن ابن عامر بالغيبة في الأولى، والخطاب في الثانية، وأن الكسائي بالخطاب في الأولى، والغيبة في الثانية، وأن الباقر بالغيبة فيهما. فأما توجيهه الأول فقد تقدَّم (١).

وأما الخطاب في الثانية فجرياً على قوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [٧٨]. وأما الغيبة فجرياً على قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلى آخره [٧٣].

وأما تفرقة الكسائي بين الموضعين فجمعاً بين الاعتبارين، وكل منهما صحيح.

واختلف في ﴿طَعَنَكُمْ﴾ [٨٠]:

فابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف (٢) بإسكان العين. ووافقهم الأعمش (٣). وقرأ الباقر بفتحها.

وهما لغتان (٤) بمعنى كالنَّهْرِ والنَّهْرِ. وزعم بعضهم أن الأصل الفتح، والسكون لأجل حرفِ الحلقِ كالشَّعْرِ والشَّعَرِ.

(١) عند الآية: ٤٨ من هذه السورة.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٨، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٧.

(٣) انظر: المبهج ٣/٣١، إيضاح الرموز: ٤٨٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٧٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٣، الموضح

وأمال ﴿ وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا ﴾ [٨٠] أبو عمرو، وابنُ ذكوان من طريق الصوريِّ، والدوريُّ عن الكسائيِّ. وافقهم اليزيديُّ على الكلمتين، وقرأهما الأزرق عن ورشٍ بالتقليل، والباقون بالفتح.

ووقف على ﴿ نَعَمْتَ ﴾ [٨٣] بالهاء ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ. وافقهم ابنُ محيصنٍ والحسنُ واليزيديُّ. وسَبَقَ في الوقف على المرسوم (١).

كإمالة راء ﴿ رَاءَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [٨٥]، و﴿ إِذَارَاءَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [٨٦]، وفتحِ الهمزة وَصَلًا لأبي بكرٍ وحمزة، وكذا الخلفِ، وموافقة الأعمش لهم.

وإمالة الهمزة لأبي بكرٍ لِيَسَتْ من طُرُقِنَا. واختُلفَ عن السوسيِّ: فالإمالة له في الراءِ والهمزة معاً ليس من طرق «الشاطبية» وأصلها، بل ولا من طُرُقِنَا.

وأما إمالة الهمزة وفتحِ الراءِ فلا يَصِحُّ من طريق السوسيِّ البتة، وكذا إمالة الراءِ وفتحِ الهمزة. وقرأ الباقون بالفتح.

فإن زال السكون بالوقف فورُش من طريق الأزرق وابنِ ذكوان، وأبو بكرٍ في رواية الجمهور عن يحيى بإمالة الراءِ والهمزة معاً، وأبو عمرو

(١) انظر: باب الوقف على المرسوم ٣/١٢٢٦.

(٢) سقط لفظ «راء» من: ش، ح.

بإمالة الهمزة فقط، وبذلك قرأ أبو بكر، وهي طريقُ صاحب «العنوان» في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى. وانفرد الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي، فخالف فيه سائر الناس.

وهشامٌ من طريقِ الحُلواني بخُلفٍ عنه، وأبو بكرٍ من «المبهج» عن أبي عونٍ عن يحيى، وعن الرزّاز عن العُلّيمي بفتح الراء والهمزة، والمشهورُ عن هشامٍ من طريق الداجوني إمالتُهما، والباقون بالفتح فيهما.

ووقف على ﴿وَيْتَايَ﴾ [٩٠] ونحوه مما رُسم^(١) بياءٍ بعد الألف حمزةً وهشامٌ بخُلفٍ عنه بالبدلِ ألقاً في الهمزة الثانية مع المدِّ والقصر والتوسط، وبالتسهيل بينَ بينَ مع المدِّ والقصر، فتصير خمسةً أوجه.

وإذا أُبدلتْ ياءٌ على التخفيفِ الرَّسميِّ فالمدُّ والتوسطُ والقصرُ مع سكونِ الياءِ، والقصرُ مع رَوْمِ حركتها، فتصير تسعةً أوجه. وأمّا الهمزةُ الثانيةُ المتوسطةُ بزائد، ففيها لحمزةُ التسهيلِ والتحقيقِ، فصارت ثمانية عشرَ وجهاً. ووافقهما الأعمشُ بخُلفٍ عنه.

وقرأ ﴿تَذَكُّرُونَ﴾ [٩٠] بتخفيفِ الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمشُ، كما مرَّ في أواخر الأنعام [١٥٢].

كالوقفِ^(٢) على ﴿بَاقٍ﴾ [٩٦] بالياءِ في باب الوقفِ على المرسومِ^(٣)

/ لابنِ كثيرٍ وموافقةِ ابنِ محيَّصنٍ له.

(١) د: «رسم الكسر».

(٢) أي: تقدم كتقدم الوقف على ﴿بَاقٍ﴾.

(٣) انظر: باب الوقف على المرسوم ٣/ ١٢٣٦.

وأمال ﴿الْأَعْلَى﴾ هنا [٦٠]، والروم [٢٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وبالفتح وبين اللفظين ورش^(١).

و﴿يَنْهَى﴾ [٩٠]، و﴿أَرْبَى﴾ [٩٢]، و﴿أَجْتَبَهُ وَهَدَنَهُ﴾ [١٢١] كذلك.

واختلَفَ في ﴿لَنْجَزِينَ الَّذِينَ﴾ [٩٦]:

فابنٌ كثيرٌ وعاصمٌ وابنٌ عامرٌ بخلافٍ عنه، وكذا أبو جعفر^(٢) بنون العظمة مراعاةً لما قبله^(٣). وافقهم ابنٌ محيصن.

وهي رواية النقاش عن الأخفش والمطوَّعي عن الصُّوري، كلاهما عن ابن ذكوان. وبها قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي عن النقاش، وكذا روى الدا جوني عن أصحابه عن هشام.

وقول «التيسير»^(٤): «وكذلك - أي: بالنون - قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهم؛ لأنَّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه^(٥) عن ابن ذكوان بالياء».

تَعَقَّبَهُ الجعبري^(٦): بأنَّ النونَ قد صَحَّتْ عن ابن ذكوان من طريق

(١) أي: من طريق الأزرق عنه.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٤٢/٢، النشر ٣٠٤/٢، الإتحاف ١٨٩/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٧٨/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٣، الموضح ٧٤٣/٢.

(٤) التيسير ١٣٨.

(٥) غ، ف: «كتابه»، والمثبت موافق لما في التيسير: ١٣٨، والنشر ٣٠٥/٢.

(٦) كنز المعاني (خ) ٢٣٧/ب.

الصورى ومن طريق الألفش طريق هبة الله والنقاش في نقل ابن النضر وغيره . فقوله: «وهو عندي وهمٌ» وهمٌ، واعتماده على نص كتاب الألفش غير كافٍ؛ لاحتمال أنه ذكر أحد الوجهين، والإقراء مُقَدَّم عليها.

وقرأ الباقر بياء الغيبة حملاً على ما قبله، وهو قوله: ﴿وَمَاعِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [٩٦]، وليجري الكلام على نسق واحد، وهذا هو الذي نص عليه المغاربة قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً^(١) وجهاً واحداً، وهو الذي في «العنوان»^(٢)، و«المجتبى»^(٣) وغيرهما^(٤).

وقد خرج بالتهيء بـ ﴿الَّذِينَ﴾ قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [٩٧]، المتفق على النون فيه لأجل ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ﴾ [٩٧] قبله.

وقرأ ﴿يُنزِّلُ﴾ [١٠١] بسكون النون، وتخفيف الزاي ابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب. وافقهم ابن محيصن واليزيدي، وسبق في البقرة [٩٠] تقريره.

كقراءة ﴿الْقُدْسِ﴾ [١٠٢] بسكون الدال لابن كثير^(٥)، وموافقة ابن محيصن له.

(١) أي: بالياء.

(٢) العنوان ١١٨.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٠٥.

(٤) انظر: النشر ٢/٣٠٥.

(٥) تقدم أيضاً في سورة البقرة، الآية: ٦٧، ٨٧.

كنقلِ همزة ﴿ الْقِرَان ﴾ [٩٨] لرأيه لهما فيها^(١)، كوقف حمزة وسكته على الرءِ مطلقاً، كما روي عن ابن ذكوان وحفص^(٢)، وكذا خَلَفُ في رواية إدريس عنه، وموافقة الأعمش لحمزة في الوقف بخُلْفٍ.
وكقراءة ﴿ يَلْحَدُونَ ﴾ [١٠٣] بفتح الياء والحاء في الأعراف [١٨٠] لحمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ، وموافقة الأعمش لهم.

واختلِفَ في ﴿ فُتِنُوا ﴾ [١١٠]:

فابنُ عامرٍ^(٣) بفتح الفاء والتاء مبنياً للفاعل^(٤)، أي: من بعد ما أكرهوا المؤمنين كعكرمة بن أبي جهل / وعمّه^(٥)، وسهيل بن عمرو^(٦) ثم أسلموا^(٧)، أو فتنوا أنفسهم بلفظ الكفر.

[٨٥/ب]

(١) أي: لابن كثير وابن محيصن في سورة البقرة عند الآية: ١٨٥.

(٢) انظر: النشر ١/ ٤٢٠، وانظر أيضاً: باب السكت ٢/ ٨٧٤.

(٣) انظر: الغاية: ٢٩٩، النشر ٢/ ٣٠٥، الإتحاف ٢/ ١٩٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٧٩، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٤، الموضح ٧٤٥/٢.

(٥) الحارث بن هشام بن المغيرة، أبو عبد الرحمن، القرشي، المخزومي، أخو أبي جهل، أسلم يوم فتح مكة وحسن إسلامه، استشهد في الشام في خلافة عمر. انظر: الاستيعاب ٣٠١/١، الإصابة ١/ ٦٠٥.

(٦) ابن عبد شمس، أبو يزيد، القرشي، العامري، خطيب قريش، وهو الذي تولى أمر الصلح يوم الحديبية مع النبي ﷺ، أسلم عام الفتح وحسن إسلامه، (ت: ١٨ هـ). انظر: الاستيعاب ٢/ ٦٦٩، الإصابة ٣/ ٢١٢.

(٧) زاد في: د، ص، ت، غ، ف: «وأفتنوا».

وقرأ الباقون بضم الفاءِ وكسْرِ التاءِ مبنياً للمفعولِ، أي: مِنْ بَعْدِ مَا فَتَنَهُمُ الْكُفْرَ بِالْإِكْرَاهِ^(١) عَلَى التَّلْفِظِ بِالْكَفْرِ، وَقُلُوبُهُمْ مَطْمَئِنَّةٌ بِالْإِيمَانِ

(١) ذكر ابن جرير في تفسيره ٣٧٣/١٤، أن هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر وقوم كانوا أسلموا، ففتنهم المشركون عن دينهم، فثبت على الإسلام بعضهم، وافتتن بعض، ثم ساق الروايات في ذلك.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣١٢/١٢: «والمشهور أن الآية المذكورة -أي: قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ في سورة النحل - نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر...».

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٣٦٠/١/٢، عن معمر عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن أبي عبيدة به، ومن طريقه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية برقم: ٣١٨٩، وعبد بن حميد في مسنده كما في الفتح ٣١٢/١٢، به مرسلًا. وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٤٩/٣، وابن جرير في تفسيره ٣٧٤-٣٧٥، والحاكم في المستدرک ٣٥٧/٢، وأبو نعيم في الحلية ١٤٠/١، جميعهم من طريق عبد الكريم الجزري به.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، «وهو مرسل رجاله ثقات» كما ذكر ابن حجر، ثم قال: «وأخرجه البيهقي من هذا الوجه، فزاد في السند، فقال: عن أبي عبيدة بن محمد ابن عمار عن أبيه، وهو مرسل أيضاً». قلت: هو عند الحاكم أيضاً بهذه الزيادة. وكذا أخرج ابن جرير في تفسيره ٣٧٤/١٤، عن قتادة قال: «ذُكِرَ لَنَا أَنَّهَا نَزَلَتْ -أي: الآية المذكورة في الإكراه- في عمار بن ياسر...».

وأورد الحافظ ابن حجر عن الفاكهي أنه أخرج من مرسل زيد بن أسلم فذكر نحوه، وقال: «في سنده ضعف»، وقال أيضاً: «أخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين، أن رسول الله ﷺ لقي عمار بن ياسر وهو يبكي...» الحديث، ثم قال: «ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً؛ وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض».

كعمار بن ياسر^(١) وِصْهَيْبٍ^(٢) وبلال^(٣).

وعن الحسن^(٤) (والخوف)^[١١٢] بنصبِ الفاء عطفاً على ﴿لِبِاسٍ﴾

[١١٢].

وقال أبو البقاء^(٥): «على موضع ﴿الْجُوعِ﴾ [١١٢]؛ لأنه مفعولٌ في

المعنى للمصدر، التقدير، أي: ألبسهم الجوع والخوف».

وكذا أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣٧٣/١٤، من طريق عطية العوفي، وهو ضعيف، وبه ضعفه الحافظ ابن حجر في الفتح ٣١٢/١٢، وكذا رواه ابن جرير في المصدر السابق له من طريق حصين عن أبي مالك، ومن طريق مغيرة عن الشعبي به نحوه. فهذه المراسيل يتقوى بعضها ببعض كما ذكر الحافظ ابن حجر، وهي كثيرة كما تقدم تخريجها هنا في هذه الحاشية.

(١) ابن عامر، أبو اليقظان، العنسي، مولى بني مخزوم، صحابي جليل، من السابقين الأولين، وكان وأمه سُمَيَّة ممن عُدَّبَ في الله، قُتِلَ مع عليٍّ بصفين سنة (٣٧ هـ). انظر: الاستيعاب ١١٣٥/٣، الإصابة ٥٧٥/٤.

(٢) صُهَيْبُ بْنُ سِنَانِ بْنِ مَالِكِ، أَبُو يَحْيَى، النَّوْرِيُّ، الرُّومِي، وقيل له ذلك لأنَّ الرومَ سَبَّوْهُ صَغِيرًا، فأخذ لسانهم، كان من المستضعفين، وهاجر إلى المدينة في آخر من هاجر، ومناقبه كثيرة، مات بالمدينة سنة (٣٨ هـ). انظر: الاستيعاب ٧٢٦/٢، الإصابة ٤٤٩/٣.

(٣) ابن رباح، أبو عبد الله، الحبشي، مُؤَدَّنُ النَّبِيِّ ﷺ، كان المشركون يُعَدُّبُونَهُ، فاشتراه أبو بكرٍ فأعتقه، فلزم النبي ﷺ، وخرج بعد النبي ﷺ مجاهدًا، مناقبه كثيرة، مات بالشام سنة (٢٠ هـ). انظر: الاستيعاب ١٧٨/١، الإصابة ٣٢٦/١.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٥١، إيضاح الرموز: ٤٨٧.

(٥) انظر: التبيان ٨٠٨/٢.

واستبعده في «الدر»^(١) لأنَّ اللباس اسمٌ ما يُلبَسُ، وهو استعارةٌ بليغةٌ.
والجمهورُ على الجَرِّ نسقاً على ﴿الْجُوعِ﴾.
والوقفُ على ﴿نِعَمَتَ﴾ [١١٤] سبق قريباً^(٢).
وقرأ ﴿الْمِيَّتَةَ﴾ [١١٥] بتشديد الياء أبو جعفرٍ.
وعن الحسن^(٣) (الكذب) [١١٦] بالخفض، بدلاً من الموصول، أي:
للذي تصفه ألسنتكم الكذب، ووصف ألسنتهم بالكذب مبالغةٌ في وصف
كلامهم بالكذب كأنَّ حقيقةَ الكذب كانت مجهولةً، وألسنتهم تصفها
وتُعرفُها بكلامهم هذا، قاله البيضاوي^(٤).
والجمهورُ على النصبِ على المفعولِ به، وناصبه ﴿تَصِفُ﴾، و«ما»
مصدرية، ويكون معمولَ القولِ الجملة من قوله: ﴿هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾
[١١٦]، و﴿لِمَا تَصِفُ﴾ علةٌ للنهي عن قول ذلك.
وقرأ ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [١١٥] بكسرِ النونِ أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا
يعقوبٌ. وافقهم اليزيديُّ والحسنُ والمطوَّعيُّ، وسبق البحثُ فيه بسورة
البقرة [١٧٣].
كقراءة ﴿إبراهيم﴾ موضعي هذه السورة [١٢٠، ١٢٣] بالألفِ بدلَ الياءِ
لابنِ عامرٍ^(٥) إلا النقاش عن الأخفش عن ابنِ ذكوانٍ.

(١) الدر المصون ٧/ ٣٩٣.

(٢) انظر الآية: ٨٣ من هذه السورة.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٢، إيضاح الرموز: ٤٨٧.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ٥٧٣.

(٥) انظر الآية: ١٢٤ من البقرة.

وكإمالة ﴿أَجْتَبَهُ﴾ هنا [١٢١]، و﴿ثُمَّ أَجْتَبَهُ رَبُّهُ﴾ بطه [١٢٢]، و﴿أَجْتَبَكُمْ﴾ بالحج [٧٨]، و﴿فَأَجْتَبَهُ رَبُّهُ﴾ في ن [القلم: ٥٠] لحمزة والكسائي وكذا خَلَفٌ، وموافقة الأعمش. والفتح والصغرى لورشٍ من طريق الأزرق وقالون من «العنوان»، والفتح للباقيين.

وعن اليزيدي والحسن والمطوّعي^(١) (جَعَلَ) [١٢٤] بفتح الجيم والعين مبنياً على الفاعل، (السبت) [١٢٤] بالنصب، مفعولٌ به، فخالف اليزيدي أبا عمرو.

والجمهورُ على بناءه للمفعول، و﴿السَّبْتُ﴾ [١٢٤] بالرفع لقيامه مقامه.

واختلَفَ في ﴿ضَيِّقٍ﴾ هنا [١٢٧]، والنمل [٧٠]:

فابنٌ كثيرٌ^(٢) بكسر الضاد. وافقه ابنٌ محيصن^(٣)، وقرأ الباقر بالفتح. وافقهم ابنٌ محيصن في وجه ثانٍ من «المبهج»^(٤).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٢، المبهج ٣/٣٢، إيضاح الرموز: ٤٨٧، وليس فيهما ذكرٌ لليزيدي، ولا في المستنير ٢/٢٤٩، ولم يُذكر اختياره هذا إلا صاحبُ التقريب والبيان: ٤٠٩.

(٢) انظر: الروضة ٢/٧٤٣، النشر ٢/٣٠٥، الإتحاف ٢/١٩١.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٢٩، إيضاح الرموز: ٤٨٧.

(٤) المبهج ٣/٣٣.

فَقِيلَ^(١): القراءتان لغتان بمعنى في هذا المصدرِ كالقولِ والقيلِ . وقيل: المفتوحُ من / ضَيَّقَ كَمَيْتٍ فِي مَيْتٍ .
وفي هذه السورة زائدتان^(٢)، ومن الإدغام الكبير ثلاثة وخمسون موضعاً^(٣).

[١/٨٦]

* * *

(١) انظر توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٨٠/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٥، الموضح

٧٤٦/٢.

(٢) انظر: النشر ٣٠٦/٢، الإتحاف ١٩١/٢.

(٣) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٣٨/أ، وهي أربعة وخمسون في الإدغام الكبير: ٢١٧-٢١٨،

والكنز في القراءات العشر ٢/٥٣٥-٥٣٦، وانظر: الكامل للهذلي (خ) ١٠٧/أ،

والتلخيص للطبري: ٣٠٨-٣٠٩.

المرسوم

فكتبوا ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ﴾ [١١١] بالياء^(١).
 واتفقوا على رسم ﴿وَإِيتَايَ﴾ [٩٠] بالياء^(٢)، وعلى كتابة ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾
 [٤٨] بواو وألف بعدها^(٣).



-
- (١) انظر: المقنع: ٤٥، مختصر التبيين ٧٦٧/٣، الجميلة: ٥٧٢.
 (٢) انظر: المقنع: ٤٧، مختصر التبيين ٧٧٨/٣، الوسيلة: ٣٤٩، الجميلة: ٥٧٦.
 (٣) انظر: المقنع: ٥٥، مختصر التبيين ٧٧٢/٣، الوسيلة: ٣٨٤، الجميلة: ٦١٥.

المقطوع والموصول

اختلفت الرُسومُ في «إن» من ﴿إِتْمَاعِنْدَ اللَّهِ﴾ [٩٥]، فُوصلتُ في العراقي كالشامي، وَقُطِعَتْ في المدني^(١).

واتفقوا على وَصَلِ ﴿أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ [٧٦]، كـ ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فِشْرًا﴾ بالبقرة

[١١٥].



(١) انظر: المقنع: ٧٤، مختصر التبيين ٣/٧٧٩، الوسيلة: ٤٢٦، الجميلة: ٦٧٩. والعمل

على وَصَلِهِ. انظر: سفير العالمين ٢/٤٢٠.

هاء التانيث التي كتبت تاء

أجمعوا على رسم ﴿وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢]، ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٨٣]، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [١١٤] بالتاء كموضع البقرة [٢٣١] (١)، وآل عمران [١٠٣]، وثاني المائدة [١١]، وموضعي إبراهيم [٢٨، ٣٤]، وموضع لقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩]، وعلى غيرها بالهاء.

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [١] ت. و ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [١] ك. ﴿مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [٢] ن^(١)؛ لتعلق اللاحق بالسابق، فلا يُفصل بينهما، كما عُرِفَ في نظائره. ﴿فَأَتَقُونِ﴾ [٢] ت. ﴿بِالْحَقِّ﴾ [٣]، و ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٣]، و ﴿مُبِينٌ﴾ [٤] ك، ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ [٥] ك أيضاً. وانتصاب ﴿الْأَنْعَمَ﴾ بمضمر يفسره ﴿خَلَقَهَا﴾، أو بالعطفِ على ﴿الْإِنْسَانَ﴾ [٤]، و ﴿خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [٥] بيان لما خُلِقَ لأجله، وما بعده تفصيل له، قاله البيضاوي^(٢). وحينئذٍ فالابتداء بقوله: ﴿لَكُمْ﴾ [٥]، أو الوقف على ﴿خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [٥]، والابتداء ﴿فِيهَا دِفْءٌ﴾ [٥]^(٣).

﴿مَنْلَفَعٌ﴾ [٥]، و ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [٥]، و ﴿تَسْرَحُونَ﴾ [٦]، و ﴿الْإِبْشِقَ الْأَنْفُسِ﴾ [٧]، و ﴿لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [٧] ك. ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ [٨] ن؛ لعطفِ لاحقِهِ عليه. قال ابن الأنباري^(٤): «حسن، ثم نبتدئ ﴿وَزِينَةً﴾ [٨] على معنى: وزينة فَعَلْ ذلك».

(١) خلافاً لنافع الذي قال: إنه تمام، وقد غلَّطه ابن النحاس في القطع ١/ ٣٦٠، والعماني

في المرشد ٢/ ٣١٣.

(٢) أنوار التنزيل ١/ ٥٤٩.

(٣) بعدها في غ: «ن». وفي غيرها زيادة ﴿حَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [٤] ك. وهو تكرر لما سبق.

(٤) الإيضاح ٢/ ٧٤٦.

﴿ وَزِينَةً ﴾ [٨] ت^(١). ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٨] ك، ﴿ وَمِنْهَا جَائِرٌ ﴾ [٩] ك.
 ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٩] ت. ﴿ تُسِيمُونَ ﴾ [١٠] ك. ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [١١]،
 و﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [١١] ك.

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [١٢] ت على قراءة رَفَعِ ابن عامر التواليا
 على الابتداء، والخبرُ ﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [١٢]، وما بينهما بالعطف على المبتدأ،
 ن: على قراءة نَصَبِهِنَّ مفعولاً به، و﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [١٢] حالاً، وكذا على
 قراءة حفص التالين^(٢) بالنصب عطفاً على ﴿ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾، وتاليهما
 بالرفع، وحينئذٍ فالوقفُ على قراءة حفصِ على ﴿ الْقَمَرَ ﴾ [١٢] ك، وابتدئ
 ﴿ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [١٢]، على أنه مبتدأٌ وخبر، وعلى قراءة الآخرين
 ﴿ بِأَمْرِهِ ﴾ [١٢] وهو ك.

﴿ يَعْقُلُونَ ﴾ [١٢] ك: على نصبِ ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ ﴾ [١٣] بالإغراء،
 / أي: انظروا ما ذرأ لكم، ن: على عطفه على ﴿ الَّيْلَ ﴾ [١٢]، إلا أنه
 سائغ لطول الكلام بين المعطوف والمعطوف عليه. ﴿ أَلْوَانُهُ ﴾ [١٣] ك،
 ﴿ يَذَكَّرُونَ ﴾ [١٣] ت. ﴿ تَلْبَسُونَهَا ﴾ [١٤]، و﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٤]
 ك. ﴿ وَعَلِمَتِ ﴾ [١٦] ك أيضاً. ﴿ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [١٦] ت. ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾
 [١٧]، و﴿ تَخْضَبُونَهَا ﴾ [١٨]، و﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٨] ك، ﴿ وَمَا تَعْلَمُونَ ﴾ [١٩] ك
 أيضاً.

(١) ش، ح: «ك».

(٢) أي: ﴿ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾.

﴿يُخْلَقُونَ﴾ [٢٠] ت: على رفع لاحقه بتقدير: هم أموات، ن: على رُفَعِه (١) بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ... أَمْوَاتٌ﴾ [٢٠-٢١] (٢).

﴿آيَاتٍ يَبْعَثُونَ﴾ [٢١] ت. ﴿إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [٢٢] ت. ﴿مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [٢٢]، ﴿وَمَا يَعْلَمُونَ﴾ [٢٣]، و﴿الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ [٢٣] ك (٣). ﴿الْأُولَئِكَ﴾ [٢٤] ن؛ للام كي في تاليه، ك بتقدير جَعَلَهَا لَامَ الْأَمْرِ. و﴿يَغَيِّرُ عَلِيمٌ﴾ [٢٥] ك.

﴿مَا يَزِرُونَ﴾ [٢٥] ت. ﴿الْقَوَاعِدِ﴾ [٢٦]، و﴿مِنْ قُوَّهِمْ﴾ [٢٦] ك (٤)، وفاقاً لابن مقسم (٥)، ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [٢٦] ك، ﴿تَشْتَقُونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧] ك (٦).

﴿عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [٢٧] ت (٧): على جَعَلَ الموصول بعده خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، ن: على جَعَلَهُ نعتاً له، وقد يُتسامح فيه للفاصلة. ﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [٢٨] ك.

﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [٢٨] ك، أوت، وفاقاً لأبي حاتم (٨)، والداني (٩)

(١) أي: على رفع ﴿أَمْوَاتٌ﴾.

(٢) أي: ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، خبره: ﴿أَمْوَاتٌ﴾.

(٣) سقط الرمز من: ش، ح.

(٤) سقط الرمز من: س، ت.

(٥) انظر: المرشد ٣١٧/٢.

(٦) ش: «ت».

(٧) ت: «ك».

(٨) في المرشد ٣١٨/٢ عن أبي حاتم: «حسن».

(٩) انظر: المكتفى ٣٥٠.

كابن الأنباري^(١). قال الجعبري^(٢): ﴿ مِنْ سُوءٍ ﴾، يكون ك: على التقديرين»، والمراد بالتالي^(٣): الملائكة أو الله أو أولو العلم. والوقف على ﴿ بَلَى ﴾ [٢٨] ت، وفاقاً لنافع والقتبي^(٤). قال في «المرشد»^(٥): «والأول هو الاختيار»^(٦). ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٨]، و﴿ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾ [٢٩] ك، أو الثاني ت، وفاقاً لأبي حاتم^(٧). ﴿ الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [٢٩] ت؛ لَقَطْعِهِ عَنْ تَالِيهِ. ﴿ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [٣٠] ك. ﴿ خَيْرًا ﴾ [٣٠] ت: على الاستئناف، أي: قال الله. ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾ [٣٠] ن: على أَنَّ اللامَ تتعلّق به. ﴿ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ [٣٠]، و﴿ الأَخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ [٣٠] ك. ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٣٠] ت؛ وفاقاً^(٨) للداني^(٩) كغيره على جَعَلِهِ^(١٠) على رَفَعٍ ما بعده مبتدأً، خبره في ﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ن: على البدل، أو بتقدير: هي جناتٌ يدخلونها.

(١) انظر: الإيضاح ٢/٤٨٧.

(٢) وصف الاهداء ٢/٣١١.

(٣) يقصد بالتالي: الكلمة القرآنية ﴿ بَلَى ﴾، واختلف المفسرون في تعيين قائل هذه الكلمة:

الملائكة أو الله أو أولو العلم. انظر: أنوار التنزيل ١/٥٥٣.

(٤) انظر: المكتفى ٣٥٠.

(٥) المرشد ٢/٣١٨.

(٦) ت، ص: «الأحسن».

(٧) انظر: المرشد ٢/٣١٩.

(٨) ش، ح: «قال الداني».

(٩) انظر: المكتفى ٣٥١.

(١٠) كذا في النسخ: «على جعله»، ولعلها مقحمة؛ لأن العبارة بدونها مستقيمة.

﴿الْأَنْهَرُ﴾ [٣٠]، و﴿فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾ [٣١] ك. ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٣١] ت: على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ [٣٢] خبر مبتدأ محذوف، ن على جعله وصفاً للمتقين، وقد يسوغ للفاصلة. ﴿طَيِّبِينَ﴾ [٣٢]، و﴿سَلَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [٣٢] ك^(١). ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٣٢] ت. ﴿أَمْرًا رَبِّكَ﴾ [٣٣]، و﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٣٣]، و﴿يَظْلِمُونَ﴾ [٣٣]، و﴿مَا عَمِلُوا﴾ [٣٤] ك. و﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٣٤] ت.

﴿وَلَاءَ آبَاؤُنَا﴾ [٣٥]، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [٣٥]، و﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٣٥] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٢). ﴿الْبَالِغُ الْمُمِينُ﴾ [٣٥] ت. ﴿الطَّغُوتَ﴾ [٣٦]، و﴿الضَّلَالَةَ﴾ [٣٦] ك. ﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾ [٣٦] ت. ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ [٣٧]، و﴿مَنْ نَصْرَيْنَ﴾ [٣٧] ك^(٣). ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [٣٨] ك^(٤)، وقد ردَّ الله عليهم أبلغ ردًّا، فقال: ﴿بَلَى﴾، أي: يبعثهم، أو الوقف على ﴿بَلَى﴾ [٣٨] ت، وفاقاً لنافع والقتبي^(٥)، أي: يبعثهم الله.

قال ابن مِقْسَم^(٦): «يُصْلِحُ الْوَقْفُ عَلَى ﴿بَلَى﴾، من جهة الاختيار^(٧) / والكلام يُتِمُّ بقوله: ﴿مَنْ يَمُوتُ﴾ [٣٨]، فاختر الوقف على إكذابهم، والردُّ عليهم» انتهى.

(١) د، ص، ت: «ت».

(٢) انظر: المرشد ٢/ ٣٢١.

(٣) سقط الرمز من ف.

(٤) ش: «ت».

(٥) انظر: المكتفى ٣٥١.

(٦) انظر: المرشد ٢/ ٣٢١.

(٧) د، ص: «الإخبار»، والمثبت موافق لما في المرشد ٢/ ٣٢١.

وخيّر في «المرشد»^(١) القارئ في الوقف على أيهما أراد.

﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣٨] ن؛ لتعلق اللام بعده بما قبل، وأجيز للفاصلة^(٢)،
 ﴿كَذِبِينَ﴾ [٣٩] ت، ﴿كُنْ﴾ [٤٠] ك؛ على رفع ﴿فَيَكُونُ﴾ خبر مبتدأ
 محذوف، أي: فهو يكون، ن: على العطف على المعنى، أي: يكونه فيكون،
 أو العطف على ﴿نَقُولُ﴾؛ للفصل بين المتعاطفين، وليس عطفًا بالواو،
 فيُحْمَلُ على الاستئناف، بل هو بالفاء الموجبة للتعقيب من غير مُهَلَّةٍ، بل
 مَنَعَ العَمَّانِي^(٣) الوقف عليه في كل التقادير إلا على وَجْهِ التسامح، وأما
 على النصب فلا وقف على ﴿كُنْ﴾ بوجه من الوجوه.

﴿فَيَكُونُ﴾ [٤٠] ت. ﴿فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [٤١] ك؛ على جعل ما بعده
 متعلقًا به، ت: على جعله منقطعاً، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٤١] ت^(٤): على جعل
 الموصول خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، أو أولئك الذين، ك^(٥): على
 جعله بدلاً من ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ [٤١] لكونه فاصلةً. ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾ [٤٢]
 ت. ﴿بِالْبَيْتِ وَالزُّبُرِ﴾ [٤٤]، و﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [٤٤] ك. ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾
 [٤٤] ت.

(١) المرشد ٢/ ٣٢١.

(٢) وهو اختيار الأشموني في منار الهدى: ٢١٥.

(٣) المرشد ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) ش: «ك».

(٥) ش: «ت».

﴿لَا يَسْعُرُونَ﴾ [٤٥]، و﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [٤٦] ك^(١). ﴿لَرَأَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾ [٤٧] ت. ﴿خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٤٨]، و﴿السَّمَاوَاتِ﴾ [٤٨] ك، ﴿دَاخِرُونَ﴾ [٤٨] ت. ﴿وَالْمَلَكِيَّةُ﴾ [٤٩] ك. ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٤٩] ك. ﴿يَوْمُونَ﴾ [٥٠] ت. ﴿أَشْنِينَ﴾ [٥١]، و﴿فَارْهَبُونَ﴾ [٥١]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [٥٢]، و﴿وَاصِبًا﴾ [٥٢] ك. ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [٥٢] ت: على جعلِ تاليه مستأنفاً، ن: على وَصَلِهِ بسابقه كأنه قال: أفغيره تتقون وفي نعمه تتقلبون، إلا لضرورة انقطاع نفسٍ ونحوه.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [٥٣] ك، و﴿تَجْعُرُونَ﴾ [٥٣] ك أيضاً. ﴿يُسْرِكُونَ﴾ [٥٤] ن؛ لتعلقِ لام «كي» بما قبل. ﴿بِمَاءٍ آتَيْنَاهُمُ﴾ [٥٥] ك، وبيتدئُ ﴿فَتَمْتَعُوا﴾ [٥٥]، أمر تهديد، ﴿فَسَوْفَ تَعْمُونَ﴾ [٥٥] أغلظ وعيد. ﴿فَسَوْفَ تَعْمُونَ﴾ [٥٥]، و﴿مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [٥٦]، و﴿تَفْتَرُونَ﴾ [٥٦]، و﴿سُبْحٰنَهُ﴾ [٥٧] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للداني^(٢): على رفع ما بعده بالابتداء^(٣).

﴿يَشْتَهُونَ﴾ [٥٧]، و﴿كَظِيمٍ﴾ [٥٨] ك، و﴿مُسَوِّدًا﴾ [٥٨] ن؛ لتعلق ما بعده به. ﴿مِنْ سُوءٍ مَا بُشِّرَبِهِ﴾ [٥٩]، و﴿فِي التُّرَابِ﴾ [٥٩] ك. ﴿يَحْكُمُونَ﴾ [٥٩] ت. ﴿مِثْلُ السُّوءِ﴾ [٦٠]، و﴿الْأَعْلَى﴾ [٦٠] ك. ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٦٠] ت. ﴿مُسَمَّى﴾ [٦١] ك. ﴿لَا يَسْتَخِرُونَ سَاعَةً﴾ [٦١] ك، ويتأكد الوقف عليه، لئلا يؤهم وَصَلُهُ بقوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [٦١] العطف على جواب الشرط.

(١) سقط الرمز من: د، س، ت، ص.

(٢) انظر: المكتفى ٣٥٣.

(٣) وهو قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ مكون من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، كما ذكر ذلك الداني

﴿ يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [٦١] ت. ﴿ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ [٦٢]، و ﴿ الْحُسْنَى ﴾ [٦٢] ك،
 ﴿ لَأَجْرَمَ ﴾ [٦٢] حرف واحد، فلا يُوقَف على ﴿ لَا ﴾ دون ﴿ جَرَمَ ﴾؛ لأنَّ
 ﴿ لَا ﴾ مبنيةٌ مع ﴿ جَرَمَ ﴾، فلا يُفْصَلُ بينهما. ﴿ مُفْرَطُونَ ﴾ [٦٢] ت.
 ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٦٣]، و ﴿ وَلِيْلَهُمْ أَيُّومَ ﴾ [٦٣] ك. / ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٦٣]، و ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦٤] ت. ﴿ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [٦٥] ك. ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ [٦٥] ت.

[٨٧/ب]

﴿ لِلشَّارِبِينَ ﴾ [٦٦] ك، أو ت. ﴿ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ [٦٧] ك. ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٦٧] ت.
 ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ [٦٨]، و ﴿ ذُلًّا ﴾ [٦٩] ك. ﴿ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [٦٩] ك. ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٦٩] ت. ﴿ ثُمَّ يَتَوَفَّكُم ﴾ [٧٠]، و ﴿ عَلِمَ شَيْئًا ﴾ [٧٠] ك. ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٧٠] ت.
 ﴿ فِي الرِّزْقِ ﴾ [٧١]، و ﴿ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ [٧١] ك، ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ [٧١] ت. ﴿ مِنْ
 الطَّيِّبَاتِ ﴾ [٧٢]، و ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٢]، و ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٧٣]، و ﴿ الْأَمْثَالَ ﴾ [٧٤] ك. ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَعْمَلُونَ ﴾ [٧٤] ت.

﴿ يَسْتَوُونَ ﴾ [٧٥] ك^(١). ﴿ لَا يَعْمَلُونَ ﴾ [٧٥] ت. ﴿ مَثَلًا رَجُلَيْنِ ﴾ [٧٦]
 ك. ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٧٦] ت^(٢). ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [٧٧]، و ﴿ أَقْرَبُ ﴾ [٧٧] ك.
 ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٧٧] ت، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٨] ت أيضاً. ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [٧٩] ك.
 ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٧٩] ت، و ﴿ إِلَى حِينٍ ﴾ [٨٠] ت أيضاً. ﴿ تَقِيكُمْ بِأَسْمِكُمْ ﴾ [٨١]
 ، و ﴿ تُسَلِّمُونَ ﴾ [٨١]، و ﴿ الْبَالِغُ الْمُمِينُ ﴾ [٨٢]، و ﴿ الْكٰفِرُونَ ﴾ [٨٣]،
 و ﴿ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [٨٤]، و ﴿ هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [٨٥]، و ﴿ مِنْ دُونِكَ ﴾ [٨٦]،
 و ﴿ لَكَ ذُبُونٌ ﴾ [٨٦] ك.

(١) س: «ت».

(٢) ش، ح: «ك».

﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٨٧] ت، على أنَّ التالي مبتدأ، وخبره ﴿ زِدْنَهُمْ ﴾ [٨٨]،
 ﴿ يُفْسِدُونَ ﴾ [٨٨]، و ﴿ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ ﴾ [٨٩] ك. ﴿ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [٨٩]
 ت. و ﴿ إِيْتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [٩٠] ك. و ﴿ الْبَغْيِ ﴾ [٩٠] ت، وفاقاً للداني^(١)
 كابن الأنباري^(٢) والسجستاني^(٣). ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٩٠]، و ﴿ إِذْ أَعْتَدْتُمْ ﴾ [٩١]،
 و ﴿ كَفِيلًا ﴾ [٩١]، و ﴿ تَفْعَلُونَ ﴾ [٩١]، و ﴿ أَنْكَنَّا ﴾ [٩٢]، و ﴿ أَرْبَىٰ مِنْ
 أُمَّةٍ ﴾ [٩٢] ك.

﴿ تَحْتَلِفُونَ ﴾ [٩٢] ت. ﴿ مِنْ يَشَاءُ ﴾ [٩٣] ك. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩٣]، و ﴿ عَظِيمٌ ﴾
 [٩٤] ت^(٤). ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٩٥] ك^(٥). ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٩٥] ت. ﴿ بَاقٍ ﴾ [٩٦] ك.
 ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٦] ت. ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٧]، و ﴿ الرَّجِيمِ ﴾ [٩٨]، و ﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾
 [٩٩] ك^(٦). ﴿ مُشْرِكُونَ ﴾ [١٠٠] ت. ﴿ بِمَا يُنزَّلُ ﴾ [١٠١] ن؛ لأنَّ قوله: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا
 آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ [١٠١]، جوابه ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ [١٠١]، فلا يفصل
 بينهما.

﴿ مُفْتَرٍ ﴾ [١٠١] ك^(٧). ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١٠١] ت. ﴿ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [١٠٢]
 ت. ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِشَرِّ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٠٤]،

(١) المكتفى ٣٥٦.

(٢) الإيضاح ٧٥٠.

(٣) انظر: المرشد ٢/٣٣٢.

(٤) ش: «ك».

(٥) ش: «ت».

(٦) غ: «ت».

(٧) ت، د، ص: «ت».

و﴿الْكَذِبُونَ﴾ [١٠٥] ت. ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٠٦] ك. ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [١٠٧]،
و﴿الْغَافِلُونَ﴾ [١٠٨] ت. ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [١٠٩] ك. ﴿وَصَبْرًا﴾ [١١٠]
ن؛ لَأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي تَالِيهِ.

﴿لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١١٠] ك: على تقدير: اذكر^(١)، ن: على نَصْبِهِ
بـ ﴿رَّحِيمٌ﴾ [١١١]، ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [١١١]، و﴿يَصْنَعُونَ﴾ [١١٢] ت^(٢).
﴿وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [١١٣] ك، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [١١٤] ت. ﴿لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [١١٥]،
و﴿عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١١٥] ك^(٣). ﴿لِتَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [١١٦] ت؛ وفاقاً
لأبي حاتم^(٤). ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾ [١١٦]، و﴿الِيمُ﴾ [١١٧] ت. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾
[١١٨]، و﴿يُظْلَمُونَ﴾ [١١٨] ك^(٥).

﴿لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١١٩] ت. ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٢٠] ك، أو الوقف على
﴿شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ﴾ [١٢١] ك^(٦). ﴿فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [١٢٢]، و﴿الصَّالِحِينَ﴾
[١٢٢] ك، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٢٣] ت. ﴿أُخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [١٢٤] ك. ﴿يُخْتَلِفُونَ﴾
[١٢٤] ت. ﴿الْحَسَنَةَ﴾ [١٢٥] ك^(٧). ﴿هِيَ أَحْسَنُ﴾ [١٢٥] ت. ﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾
[١٢٥] ك. ﴿بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [١٢٥] ت. ﴿مَا عَوْقَبْتُمْ بِهِ﴾ [١٢٦]، و﴿لِلصَّابِرِينَ﴾
[١٢٦] ك. ﴿مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [١٢٧] ت. ﴿مُحْسِنُونَ﴾ [١٢٨] م.

(١) أي: على نصب ﴿يَوْمَ﴾ بـ «اذكر».

(٢) خ: «ك».

(٣) ت: «ت».

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٣٣٤.

(٥) سقط الرمز من غ.

(٦) ف: «ت».

(٧) ت: «ت».

تجزئتها

﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ﴾ [٢٨] ربع^(١)، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٢) [٥٠]، / تكملة
الحزب. ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ﴾ [٧١] ربع^(٣). ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [٩٠]
نصف^(٤). ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بِجُودِلٍ﴾ [١١١] ربع^(٥). آخر السورة حزب^(٦)،
والله أعلم.

(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع: ٢٧٠، واعتمد

نهاية الربع في القول الوجيز: ٢٢١ على الآية: ٢٩.

(٢) كذا في البيان: ٣١٨، وهو أحد الأقوال الأربعة في جمال القراء ١/١٤٥، وقال في

غيث النفع: ٢٧٠ ﴿يُؤْمَرُونَ﴾ [٥٠]: «متهى الحزب بلا خلاف»، وكذا في القول

الوجيز: ٢٢١، وخالفهم ابن الجوزي في فنون الأفتان: ٢٧٥.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وهو أحد القولين في غيث النفع: ٢٧١، واعتمد في

القول الوجيز: ٢٢١ نهاية الربع على الآية: ٧٤ وهو القول الثاني في غيث النفع.

(٤) كذا في غيث النفع: ٢٧١، قال: «وشدَّ بعضهم فجعله ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٩٠] بعده»، وما

ذكره المؤلف هو الذي اعتمد عليه في القول الوجيز: ٢٢١. وخالفهم السخاوي في

جمال القراء ١/١٥١.

(٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وهو أحد القولين في غيث النفع: ٢٧٢، ولم يذكر في

القول الوجيز: ٢٢٢ غيره.

(٦) كذا في البيان: ٣١٨، وجمال القراء ١/١٤٥، وكذا في فنون الأفتان: ٢٧٠ عند ذكره

لنهايات الأجزاء الثلاثين، وخالفهما عند ذكره لنهايات الأحزاب الستين: ٢٧٥.

سورة الإسراء

وُسُمِّيَ (١) سورة «سبحان»، وسورة «بني إسرائيل» .
مكية^(٢) .

حروفها: ستة آلاف وأربع مئة وستون .
وكلمها: ألف وخمس مئة وثلاثة^(٣) وثلاثون^(٤) .
وآياتها: مئة وعشر آياتٍ في غير الكوفيِّ، وإحدى عشرة فيه .
اختلفها^(٥): آية ﴿لِلذَّقَانِ سُجَّدًا﴾ [١٠٧] كوفي .
فيها شبه الفاصلة أربعة عشر^(٦) :

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٦-٣٧ .

(٢) كذا في حسن المدد ٨٣، ومعالم التنزيل للبغوي ٥/ ٥٧، وجاء في تفسير الماوردي ٣/ ٢٢٣: «مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس وقتادة: إلا ثماني آيات من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ إلى قوله: ﴿سُلْطَنًا نَّصِيرًا﴾»، وفي زاد المسير ٥/ ٣: «هي مكية في قول الجماعة، إلا أن بعضهم يقول: فيها مدني...» .

(٣) سقط: «ثلاثون» من د، ص، ت .

(٤) انظر: البيان: ١٧٧، حسن المدد: ٨٣، منار الهدى: ٢٢١، القول الوجيز: ٢٢٣، البصائر ١/ ٢٨٨، وفيه: «... وثلاث وستون» .

(٥) انظر: البيان: ١٧٧، حسن المدد: ٨٣، منار الهدى: ٢٢١، القول الوجيز: ٢٢٣ .

(٦) كذا في حسن المدد: ٨٣، والإتحاف ٢/ ١٠٩، ولم يذكر الداني في البيان: ١٧٧ منها إلا ستة مواضع، ومثله في منار الهدى: ٢٢١. وفي القول الوجيز: ٢٢٣ خمسة .

﴿ لَيْبَىٰ إِسْرَائِيلَ ﴾ [٢]، ﴿ بِأَيْسٍ شَدِيدٍ ﴾ [٥]، ﴿ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٩]،
 ﴿ السَّيِّئِينَ وَالْحَسَابَ ﴾ [١٢]، ﴿ لِمَنْ يُرِيدُ ﴾ [١٨]، ﴿ وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا ﴾ [٢٣]،
 ﴿ قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾ [٣٣]، ﴿ لَوْلِيَّهُ سُلْطَانًا ﴾ [٣٣]، ﴿ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ [٥٩]،
 ﴿ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [٥٨]، ﴿ وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٢]، ﴿ وَصَمًّا ﴾ [٩٧]، ﴿ وَبِالْحَقِّ
 نَزَّلَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ [١٠٩].

عكسه آيتان: ﴿ الْجِبَالُ طُورًا ﴾ [٣٧]، ﴿ بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ [١٠٤].



فواصلها^(١)

﴿ الْبَصِيرُ ﴾ [١]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٢]، ﴿ شَكُورًا ﴾ [٣]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٤]، ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٥]، ﴿ نَفِيرًا ﴾ [٦]، ﴿ تَتَبِيرًا ﴾ [٧]، ﴿ حَصِيرًا ﴾ [٨]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٩]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٠]، ﴿ عَجُولًا ﴾ [١١]، ﴿ تَقْصِيلًا ﴾ [١٢]، ﴿ مَنشُورًا ﴾ [١٣]، ﴿ حَسِيْبًا ﴾ [١٤]، ﴿ رَسُولًا ﴾ [١٥]، ﴿ تَدْمِيرًا ﴾ [١٦]، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [١٧]، ﴿ مَدْحُورًا ﴾ [١٨]، ﴿ مَشْكُورًا ﴾ [١٩]، ﴿ مَحْظُورًا ﴾ [٢٠]، ﴿ تَفْضِيلًا ﴾ [٢١]، ﴿ مَخْذُولًا ﴾ [٢٢].

﴿ كَرِيمًا ﴾ [٢٣]، ﴿ صَغِيرًا ﴾ [٢٤]، ﴿ غَفُورًا ﴾ [٢٥]، ﴿ تَبْذِيرًا ﴾ [٢٦]، ﴿ كَفُورًا ﴾ [٢٧]، ﴿ مَيْسُورًا ﴾ [٢٨]، ﴿ مَحْسُورًا ﴾ [٢٩]، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٣٠]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٣١]، ﴿ سَيْيلًا ﴾ [٣٢]، ﴿ مَنصُورًا ﴾ [٣٣]، ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [٣٤]، ﴿ تَأْوِيلًا ﴾ [٣٥]، ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [٣٦]، ﴿ طُولًا ﴾ [٣٧]، ﴿ مَكْرُوهًا ﴾ [٣٨]، ﴿ مَدْحُورًا ﴾ [٣٩]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٤٠]، ﴿ نُفُورًا ﴾ [٤١]، ﴿ سَيْيلًا ﴾ [٤٢]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٤٣]، ﴿ غَفُورًا ﴾ [٤٤]، ﴿ مَسْئُورًا ﴾ [٤٥]، ﴿ نُفُورًا ﴾ [٤٦]، ﴿ مَسْحُورًا ﴾ [٤٧]، ﴿ سَيْيلًا ﴾ [٤٨]، ﴿ جَدِيدًا ﴾ [٤٩].

﴿ حَدِيدًا ﴾ [٥٠]، ﴿ قَرِيبًا ﴾ [٥١]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٥٢]، ﴿ مُسِينًا ﴾ [٥٣]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٥٤]، ﴿ زُبُورًا ﴾ [٥٥]، ﴿ نَحْوِيلًا ﴾ [٥٦]، ﴿ مَحْدُورًا ﴾ [٥٧].

(١) انظر: البيان: ١٧٧، حسن المدد: ٨٣، القول الوجيز: ٢٢٤.

﴿ مَسْطُورًا ﴾ [٥٨]، ﴿ تَخْوِيفًا ﴾ [٥٩]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٦٠]، ﴿ طِينًا ﴾ [٦١]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٦٢]، ﴿ مَوْفُورًا ﴾ [٦٣]، ﴿ غُرُورًا ﴾ [٦٤]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٦٥]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٦٦]، ﴿ كَفُورًا ﴾ [٦٧]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٦٨]، ﴿ تَبِيْعًا ﴾ [٦٩].

﴿ تَقْضِيْلًا ﴾ [٧٠]، ﴿ فِتْيْلًا ﴾ [٧١]، ﴿ سَيْلًا ﴾ [٧٢]، ﴿ خَلِيْلًا ﴾ [٧٣]، ﴿ قَلِيْلًا ﴾ [٧٤]، ﴿ نَصِيْرًا ﴾ [٧٥]، ﴿ قَلِيْلًا ﴾ [٧٦]، ﴿ تَحْوِيْلًا ﴾ [٧٧]، ﴿ مَشْهُودًا ﴾ [٧٨]، ﴿ مَحْمُودًا ﴾ [٧٩]، ﴿ نَصِيْرًا ﴾ [٨٠]، ﴿ زَهُوقًا ﴾ [٨١]، ﴿ خَسَارًا ﴾ [٨٢]، ﴿ يَنْوَسًا ﴾ [٨٣]، ﴿ سَيْلًا ﴾ [٨٤]، ﴿ قَلِيْلًا ﴾ [٨٥]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٨٦]، ﴿ كَبِيْرًا ﴾ [٨٧]، ﴿ ظَهِيْرًا ﴾ [٨٨]، ﴿ كُفُورًا ﴾ [٨٩]، ﴿ يَنْبُوعًا ﴾ [٩٠]، ﴿ تَفْجِيْرًا ﴾ [٩١]، ﴿ قَبِيْلًا ﴾ [٩٢]، ﴿ رَسُوْلًا ﴾ [٩٣]، ﴿ رَسُوْلًا ﴾ [٩٤]، ﴿ رَسُوْلًا ﴾ [٩٥]، ﴿ بَصِيْرًا ﴾ [٩٦]، ﴿ سَعِيْرًا ﴾ [٩٧]، ﴿ جَدِيْدًا ﴾ [٩٨].

﴿ كُفُورًا ﴾ [٩٩]، ﴿ قَتُورًا ﴾ [١٠٠]، ﴿ مَسْحُورًا ﴾ [١٠١]، ﴿ مَثْبُورًا ﴾ [١٠٢]، ﴿ جَمِيْعًا ﴾ [١٠٣]، ﴿ لَفِيْفًا ﴾ [١٠٤]، ﴿ نَذِيْرًا ﴾ [١٠٥]، ﴿ تَنْزِيْلًا ﴾ [١٠٦]، ﴿ سُجْدًا ﴾ [١٠٧]، ﴿ لَمْفَعُوْلًا ﴾ [١٠٨]، ﴿ خُشُوْعًا ﴾ [١٠٩]، ﴿ سَيْلًا ﴾ [١١٠]، ﴿ تَكْبِيْرًا ﴾ [١١١].

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿أَسْرِي﴾ [١] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم اليزيدي والأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بينَ بينَ، والباقون بالفتح.

/ وأمال ﴿الْأَقْصَا﴾ [١] في الوقف حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وبالتقليل والفتح ورش^(١).

[٨٨/ب]

وعن الحسن^(٢) (لنريه) [١] بفتح النون، كذا في «المصطلح»^(٣) و«الإيضاح»^(٤)، وبالياء من تحت في «الدر المصون»^(٥)، وذكرها البيضاوي^(٦) من غير عَزْوٍ، أي: الله تعالى.

قال في «الدر»^(٧): «وعلى هذه القراءة يكون في هذه الآية أربعة التفاتات: وذلك أنه التفت أولاً من الغيبة في قوله: ﴿أَسْرِيَّ بَعْدَهُ﴾ [١] إلى التكلم

(١) أي: من طريق الأزرق.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٨٨.

(٣) مصطلح الإشارات: ٣٢٤.

(٤) إيضاح الرموز: ٤٨٨.

(٥) الدر المصون ٧/٣٠٧.

(٦) أنوار التنزيل ١/٥٧٦.

(٧) الدر المصون ٧/٣٠٧.

في قوله: ﴿بَرَكَاتًا﴾ [١]، ثم التفت ثانياً من التكلم في ﴿بَرَكَاتًا﴾ [١]، إلى الغيبة في (لِيرِيهِ) [١] على هذه القراءة، ثم التفت ثالثاً من هذه الغيبة إلى التكلم في ﴿ءَايَاتِنَا﴾ [١] ثم التفت رابعاً من هذا التكلم إلى الغيبة في قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [١] على الصحيح في الضمير أنه لله، وأما على قول نقله أبو البقاء^(١) أن الضمير في ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ للنبي ﷺ فلا يجيء ذلك، وعلى قراءة الجمهور يكون فيها التفات واحد.

وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٢] بتسهيل الهمزة أبو جعفر. ووافقه المطوِّعِيُّ. وعن الحسن حذف ألفه ويائه، وذكر في أوائل البقرة [٤٠].

واختلف في ﴿الَّتِي تَخْذُوا﴾ [٢]:

فأبو عمرو^(٢) بالغيب جرياً^(٣) على قوله: ﴿لَبِئْسَ إِسْرَائِيلَ﴾ [٢]. وفاقه اليزيدي^(٤). وقرأ الباقر بالخطاب على الالتفات. وعن المطوِّعِي (ذرية من) [٣] بكسر الذال، وسبق بالبقرة [١٢٤]. وعن الحسن^(٥) (عبيداً لنا) [٥] بفتح العين، وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة بعدها، على وزن «فعليل». والجمهور ﴿عِبَادًا﴾ على وزن «فِعال».

(١) انظر: التبيان ١١١/٢.

(٢) انظر: المستنير ٢٥١/٢، النشر ٣٠٦/٢، الإتحاف ١٩٢/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٨٣/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٦، الموضح ٧٤٨/٢.

(٤) انظر: إيضاح الرموز: ٤٨٨.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٣، إيضاح الرموز: ٤٨٨.

وعن الحسن^(١) أيضاً (خَلَّلَ الديار) [٥] بفتح الخاء من غير ألف، والجمهورُ ﴿ خَلَّلَ ﴾ بكسر الخاء وألفٍ؛ جَمَعَ خَلَّلَ كَجِبَالَ فِي جَبَلٍ، ويحتمل أن يكونَ اسمَ مفردٍ بمعنى وسط، ويُدلُّ له قراءةُ الحسنِ السابقة.

واختلَفَ فِي ﴿ لَيْسَتْ أَوْجُوهَكُمْ ﴾ [٧]:

فقرأ الكسائي^(٢) بنونِ العظمة ونصبِ الهمزة على الإفراد، أي: لنسوء نحن^(٣)، وهو موافقٌ لما قبله من قوله: ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا ﴾ [٥]، و﴿ رَدَدْنَا ﴾ [٦]، و﴿ أَمَدَدْنَاكُمْ ﴾ [٦]، ولما بعده مِن قوله: ﴿ عَدْنَا ﴾ [٨]، و﴿ جَعَلْنَا ﴾ [٨]، والفعلُ منصوبٌ بلامِ كي.

وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ، وكذا خَلَفُ بالياء والهمزة المفتوحتين، والفاعلُ: إِمَّا اللَّهُ تَعَالَى، وإِمَّا الوعدُ، وإِمَّا البعثُ أو النفير^(٤). وافقهم الأعمش^(٥).

وقرأ الباقر بالياء وضمَّ الهمزة، وبعدها وأو ضمير الجمع العائد على العباد أو على النفير؛ لأنه اسمُ جمعٍ، وهو موافقٌ لما بعده من قوله: ﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتَبِيرًا ﴾ [٧].

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٤، إيضاح الرموز: ٤٨٨.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٠٦، النشر ٣٠٦/٢، الإتحاف ١٩٣/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٨٥/٥، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٧، الموضح ٧٤٩/٢.

(٤) ت، د، ص: «والنفير».

(٥) انظر: الروضة ٧٤٤/٢، المبهج ٣٦/٣، إيضاح الرموز: ٤٨٨.

[١/٨٩]

/ وقرأ ﴿ وَيَبْشُرُ ﴾ [٩] بفتح الياء وسكون الباء الموحدة وضمّ الشين مخففة حمزة والكسائي. وافقهما المطوّعي، وسبق بآل عمران [٣٩]، كوقف قبل، وكذا يعقوبُ على ﴿ وَيَدْعُ ﴾ [١١] بواو في باب الوقف على المرسوم^(١). وعن الحسن^(٢) (ألزمناه طيره) [١٣] بغير ألف.

واختلَفَ فِي ﴿ وَنُحِجُّ لَهُ ﴾ [١٣]:

فأبوجعفر^(٣) بالياء المشناة من تحت مضمومة وفتح الراء، مبنياً للمفعول^(٤). والقائم مقام الفاعل ضمير «طائر». وقرأ يعقوبُ بالياء المفتوحة وضمّ الراء مضارع خرج. وافقه ابن محيصن والحسن^(٥).

وقرأ الباقر بنون العظمة المضمومة وكسر الراء، مضارع أخرج، و﴿ كِتَابًا ﴾ بالنصب مفعول به، وعلى الحال في السابقتين^(٦).

واختلَفَ فِي ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ [١٣]:

فابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٧) بضمّ الياء وفتح اللام، وتشديد القاف،

(١) انظر: باب الوقف على المرسوم ٣/ ١٢٤٠، وذكر أن الوقف للجميع بحذف الواو، أتباعاً للرسم. وانظر: النشر ٢/ ٤١.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٤، إيضاح الرموز: ٤٠٣.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩، النشر ٢/ ٣٠٦، الإتحاف ٢/ ١٩٤.

(٤) انظر: الموضح ٢/ ٧٥٠.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٤، مفردة ابن محيصن: ١٢٩، المبهج ٣/ ٣٦، إيضاح الرموز:

٤٨٩.

(٦) أي: نُصِبَ ﴿ كِتَابًا ﴾ على الحالية في القراءتين السابقتين: أبي جعفر، ويعقوب.

(٧) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٤٥، النشر ٢/ ٣٠٦، الإتحاف ٢/ ١٩٤.

مضارع^(١) لَقِيَ بالتشديد وقرأ الباقون بالفتح والسكون والتخفيف مضارع لقي.

وأماله ابنُ ذكوان بخُلفٍ عنه، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمشُ، وبالتقليلِ والفتحِ ورشٌ من طريق الأزرق. وقرأ الباقون بالفتح. وإذا رُكِّبَ ﴿نُخْرِجُ﴾ مع ﴿يَلْقَهُ﴾، أنتج سبعَ قراءاتٍ. الأولى: لقالونِ وابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ ﴿نُخْرِجُ﴾ بالنون المضمومة، وكسرِ الراءِ، ﴿يَلْقَهُ﴾ بفتحِ الياءِ وسكونِ اللامِ من غيرِ إمالةٍ ﴿يَلْقَهُ﴾. وافقهم اليزيديُّ.

الثانية: لورشٍ كذلك، لكنْ مع الإمالةِ الصغرى والفتحِ من طريق الأزرق، وله الفتحُ من طريق الأصبهانيِ وجهاً واحداً. الثالثة: لابنِ ذكوانٍ ﴿نُخْرِجُ﴾ بضمِ النونِ وكسرِ الراءِ، ﴿يَلْقَاهُ﴾، بضمِّ الياءِ وفتحِ اللامِ وتشديدِ القافِ، والإمالةِ من طريقِ الصوريِّ في روايةِ الأكثرينِ عنه. الرابعة: لهشامٍ كذلك، مِنْ غيرِ إمالةٍ كالأكثرينِ عن الأخفشِ عن ابنِ ذكوانِ.

الخامسة: لحمزةٌ والكسائيِ، وكذا خَلَفٌ ﴿نُخْرِجُ﴾ بضمِّ النونِ وكسرِ الراءِ، ﴿يَلْقَاهُ﴾ بفتحِ أولِهِ وسكونِ اللامِ، مع الإمالةِ. وافقهم الأعمشُ. السادسة: ليعقوبٍ ﴿يَخْرِجُ﴾ بفتحِ الياءِ وضمِّ الراءِ ﴿يَلْقَهُ﴾ بفتحِ أولِهِ وسكونِ اللامِ، من غيرِ إمالةِ. وافقه ابنُ محيِصنٍ والحسنُ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٨٧، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٨، الموضح

السابعة: لأبي جعفرٍ ﴿يُخْرِجُ﴾ بضمّ الياء وفتحِ الراءِ ﴿يُلْقَاهُ﴾ بضمّ الياء وفتح اللامِ وتشديدِ القافِ من غيرِ إمالة.
وأبدل ﴿اقْرَأ﴾ [١٤] أبو جعفرٍ، كوقف حمزة وهشامٍ، والأعمش بخُلْفٍ.

واختلَفَ / في ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦]:

فيعقوب^(١) بمدّ الهمزة - ورُوِيَتْ^(٢) عن ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ ونافعٍ من غير هذه الطرق - وافقه الحسن^(٣) في «المصطلح»^(٤)، والهمزة فيه للتعديّة^(٥).

وقرأ الباقرُ بالقصر والتخفيفِ من الأمر الذي هو ضدُّ النهي.
واختلَفَ في متعلّق الأمر: فعن ابنِ عباس^(٦): «أمرناهم بالطاعة، وقال البيضاوي^(٧): «وقيل: أمرناهم بالفسق لقوله: ﴿فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ كقوله:

(١) انظر: الغاية: ٣٠٠، النشر ٣٠٦/٢، الإتحاف ١٩٥/٢.

(٢) ذكر ذلك عنهم ابن مجاهد في السبعة: ٣٧٩، وهي انفرادة لم تتواتر عنهم.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٥، إيضاح الرموز: ٤٩٠.

(٤) مصطلح الإشارات: ٣٢٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: المحتسب ١٥/٢، الحجة للفراسي ٩١/٥، الموضح ٧٥٢/٢.

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره ٥٢٧/١٤، من طريق ابن جريج عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمرهم بطاعة الله فعصوا»، ولم يَعْزُهُ السيوطي في الدر ٢٨٣/٩ لغيره.

وهو ضعيف؛ في إسناده سُنيِد - وهو لقبه - واسمه الحسين بن داود، ضعيف، كما في

التقريب ٤١٨، برقم: ٢٦٦١، وكذا شيخ الطبري لم نقف له على ترجمة، وهو مع

ذلك منقطع إذ لم يلق ابنُ جريج ابنَ عباس رضي الله عنهما كما في جامع التحصيل

٢٢٩-٢٣٠.

(٧) أنوار التنزيل ١/٥٨٠.

«أمرته فقراً»، فإنه لا يُفهم منه إلا الأمر بالقراءة، على أن الأمر مجازٌ من الحملِ عليه أو التسببِ له، بأن صبَّ عليهم من النعم ما أبطرهم، وأفضى بهم إلى الفسوق.

ويحتمل ألا يكون له مفعولٌ منويٌّ كقولهم: أمرته فعصاني. وقيل: معناه كثرنا، يقال: أمرتُ الشيءَ وأمرته فأمر، إذا كثرته. وفي الحديث: «خيرُ المالِ سكةٌ مأبورة، ومُهرةٌ مأمورة»^(١)، أي: كثيرةُ النتائج.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٤٦٨/٣، وابن سعد في طبقاته ٧٩/٧، والبخاري في التاريخ الكبير ٤٣٩/١، والطبراني في الكبير ٩١/٧، برقم: ٦٤٧١، والبيهقي في السنن الكبير ١٠/١٠٦٤ ك: الأيمان، والبغوي في شرح السنة ٣٨٧/١٠، برقم: ٢٦٤٧، جميعهم من طريق إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ به، وعزاه الحافظ ابن حجر في الكافي الشاف ٢/٦٥٥، أيضاً لإسحاق وابن أبي شيبه، والحرث وأبي عبيد، من رواية مسلم بن بديل عن إياس بن زهير به.

وجاء لفظه عند بعضهم كما ذكره المصنف، وعند بعضهم قُدمت الجملة الأخيرة على الأولى، وجاء في بعض المصادر، قال روح -في إسناده- عن سويد بن هبيرة: سمعت رسول الله ﷺ، ولم يرفعه إلا روح ووهب في ذلك، إذ خالفه غيره كما صرح أبو حاتم بذلك، وذكر الفسوي في المعرفة والتاريخ ٣/٦٩: أن سويداً ليست له صحبة. وذكره ابن حبان في الثقات ٤/٤٢٣، ضمن ثقات التابعين.

وانظر المصدر السابق للبخاري والجرح والتعديل ٤/٢٣٣، لمعرفة مخالفة روح بقية الرواة في رفعه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/٢٥٨: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات»، قلت: إياس بن زهير أبو طلحة البصري، ذكره الحافظ في تحجيل المنفعة: ٣٣، وقال: «وثقه ابن حبان»، ولم يُذكر في الرواة عنه غير مسلم بن بديل، فهو مجهول العين إذاً، إلا أنه جاء عنده مسلم بن نذير، وهو تصحيف وجاء =

وهو أيضاً مجازٌ من معنى الطلب، ويؤيده قراءة يعقوب السابقة» انتهى.

وأمال ﴿جَهَتَّمْ يَصَلِّهَا﴾ هنا [١٨]، وبالانشقاق ﴿يَصَلِّي﴾ [١٢]، وبالغاشية ﴿تَصَلِّي نَارًا﴾ [٤]، وبالليل ﴿لَا يَصَلِّهَا﴾ [١٥]، وبالمسد ﴿سَيَصَلِّي نَارًا﴾ [٣]، حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش على الخمسة، وقرأها ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وهو لقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن المطوّعي^(١) (وقضَاء رَبِّكَ) [٢٣] بالمدّ والهمزة مصدرًا مرفوعاً بالابتداء، (رَبِّكَ) بالجرّ على الإضافة، و﴿الْأَتَعْبُدُوا﴾ [٢٣]، خبره. والجمهورُ بالقصر فعلاً ماضياً، ﴿رَبُّكَ﴾ بالرفع على الفاعلية. وقرأ ﴿مَحْظُورًا * أَنْظُرْ﴾ [٢٠]، و﴿مَسْحُورًا * أَنْظُرْ﴾ [٤٧] بكسر التينين أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الأخفش، وعاصمٌ وحمزة، وكذا يعقوب. وافقهم المطوّعي والحسن، وسبق في البقرة [١٧٣].

على الصواب في ترجمته: ٢٦١، وهو مرسل أيضاً، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٤٢٩، برقم: ٢٩٢٦، فقال: «ضعيف».

وقوله: «سكة مأبورة»: السكة: الطريقة المصطفة المستوية من النخل، والمأبورة: التي قد أبرت ولقحت، والمهر: أول ما ينتج من الخيل والحمر الأهلية وغيرها. انظر: شرح السنة للبيهقي ١٠/٣٨٧، السنن الكبرى ١٠/٦٤، المعجم الوسيط (مهر).

(١) انظر: المبهج ٣/٣٨، وجاء فيه: «قرأ الأعمش والشنبوذي»، وصوابه: «قرأ الأعمش إلا الشنبوذي». كما في المخطوط ١٢٩/ب، وانظر: إيضاح الرموز: ٤٩٠.

كإمالة ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [٢٣] في بابها^(١) لحمزة والكسائي، وكذا لخلف، وموافقة الأعمش لهم.

وبالتقليل والفتح لورش من طريق الأزرق. والفتح هو الذي عليه الجمهور من طريقه وجهاً واحداً كالباقين؛ لأنَّ ألفها منقلبة عن واو لإبدال التاء منها في «كلتا».

والقائل بالإمالة يُقلِّل بكسر الكاف^(٢)، أو بأنَّ ألفها منقلبة عن ياء^(٣) فالإمالة للدلالة عليها.

واختلف في ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾ [٢٣]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٤)، بألفِ التشية قبل نونِ التوكيد / المشددة المكسورة، على أنَّ^(٥) الألفَ ضميرُ الوالدين لتقدم ذكرهما، و﴿أَحَدُهُمَا﴾ بدلٌ منه بدلٌ بعض، و﴿كِلاهُمَا﴾ عطفٌ على ﴿أَحَدُهُمَا﴾ فاعلاً أو بدلٌ كلٌّ، ولذلك لم يَجْزُ أن يكون تأكيداً للألف. وافقهم المطوِّعي^(٦).

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٧٦.

(٢) أي: بسبب كسر الكاف.

(٣) انظر مذاهب الصرفيين في «كلتا» في: الكتاب ٣/ ٣٦٣، سر الصناعة ١/ ١٤٩، شرح المفصل ١/ ٥٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٧٤٥، النشر ٢/ ٣٠٦، الإتحاف ٢/ ١٩٦.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٩٦، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٩، الموضح ٢/ ٧٥٣.

(٦) انظر: المبهج ٣/ ٣٩، إيضاح الرموز: ٤٩٠.

وقرأ الباقيون بغير ألفٍ وفتح النونِ على التوحيد، و﴿كَلَاهُمَا﴾ عطفٌ عليه، والنون المؤكدة تُفتح مع غيرِ الألفِ. ومعنى ﴿عِنْدَكَ﴾ أن يكونا في كَنَفِهِ وَكَفَالَتِهِ.

وَاخْتُلِفَ فِي ﴿أُفٍ﴾ هُنَا [٢٣]، وَالْأَنْبِيَاءَ [٦٧]، وَالْأَحْقَافَ [١٧]:
فَنَافِعٌ وَحَفْصٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(١) بِكَسْرِ الْفَاءِ مَنْوَنَةً فِي الثَّلَاثَةِ لِلتَّنْكِيرِ^(٢).
وَافْقَهُمُ الْحَسَنُ^(٣).

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ بِفَتْحِ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ فِيهَا
لِلتَّخْفِيفِ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ^(٤).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ.
وَبُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلِقَصْدِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ
صَوْتُ يَدُلُّ عَلَى تَضَجُّرٍ.

وَلِغَاثِهِ أَرْبَعُونَ: اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ مَعَ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ: أُفٌّ، أُفٌّ، أُفٌّ، أُفٌّ
بِالتَّشْدِيدِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَعَدَمِهِ، أُفٌّ، أُفٌّ، أُفٌّ، أُفٌّ بِالتَّخْفِيفِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَعَدَمِهِ،
أُفٌّ بِالسُّكُونِ وَالتَّخْفِيفِ، أُفٌّ بِالسُّكُونِ وَالتَّشْدِيدِ، أُفٌّ، أُفٌّ، أُفٌّ، أُفٌّ^(٥) أَفًّا مِنْ
غَيْرِ إِمَالَةٍ، وَبِالإِمَالَةِ الْمَحْضَةِ، وَبِالإِمَالَةِ بَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، أُفُّو، أُفِّي بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ.

(١) انظر: المستتير ٢/٢٥٢، النشر ٢/٣٠٦، الإتحاف ٢/١٩٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٩٤، الحجة لابن زنجلة: ٣٩٩، الموضح ٢/٧٥٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٧، إيضاح الرموز: ٤٩٠.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٠، المبهج ٣/٣٩.

(٥) المثبت هو سياق د، ص، س، غ، وهو موافق لما في الدر المصون ٧/٣٤١، وسائر

النسخ فيها زيادة: «بالتخفيف».

وإحدى عشرة مع كسرِ الهمزة: إِفَّ، إِفِّ، بِالتشديد مع التنوين، وعدمه. إِفُّ، إِفِّ، إِفِّ بِالتخفيف مع التنوين، وعدمه، إِفا بِالإمالة، وست مع فتح الهمزة، أَفَّ، أَفِّ، مع التنوين، وعدمه. أَفُّ بِالسكون، أَفا بِالألف، فهذه تسعةٌ وثلاثون، ذَكَرَهَا الرَّمَّانِيُّ، وتَمَامُ الأربَعين: أَفا بهاء السكت كما ذَكَرَهُ ابن عطية^(١).

وغيرُ الثلاثةِ الأولى المقروءِ بها المضمومةِ الهمزة من غيرِ خلافٍ عند القراءِ المذكورين شاذُّ.

وَمَنْ لَمْ يُتَوَّنْ جَعَلَهُ مَعْرَفَةً، وَضَمُّهُ الْفَاءِ إِتْبَاعاً^(٢) لُضْمَةِ الهمزة. قال الجعبري^(٣): «ولغةُ أهلِ الحجازِ الكسْرُ^(٤) بِالتنوينِ - كأهلِ اليمينِ - وبعْدَمِهِ، وقيسُ بالفتحِ، وأسدُّ به وبالتنوينِ، وبعْضُ الضمِّ. والكسْرُ بلا تنوينٍ هي الفصحى الخفيفةُ^(٥) المؤيَّدةُ بالأصاليةِ» انتهى.

وَسَبَقَ ضُمُّ بَاءِ (رَبُّ) [٢٤] عَن ابْنِ مَحِيصِنٍ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٦) (إِنَّ الْمُيْدِرِينَ) [٢٧] بِسكونِ الباءِ وتخفيفِ الذالِ والجمهورُ بالفتحِ والتشديدِ.

(١) المحرر الوجيز ١٠/٢٧٨.

(٢) كذا في النسخ، وعبارة الفاسي: «على الإتياع». انظر: شرح الشاطبية ٣/٨٩.

(٣) كثر المعاني (خ) ٢٣٨.

(٤) أي: في الفاء.

(٥) كذا في ح، غ، س، ف، ش: «الخفيفة»، وهو الأنسب لسياق الجعبري، وسائر النسخ: «الحقيقة».

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٦، إيضاح الرموز: ٤٩١.

وإنما كانوا إخوان الشياطين؛ لأنهم يُطيعونهم في الإسراف والصرف في المعاصي، أعاذنا الله من كل مكروهٍ بمَنِّه وكرمه.

واختلَفَ في ﴿خِطَاءًا﴾ [٣١]:

فابنُ كثيرٍ^(١) بكسرِ الخاءِ وفتحِ الطاءِ والمدِّ. ووافقه ابنُ محيِصنٍ^(٢).

وهو: إمَّا لغة فيه^(٣)، [أو]^(٤) مصدرُ خاطأ / يُخاطِئُ خِطَاءً مثل: قاتل يُقاتل قِتالاً.

قال البيضاوي^(٥): «وهو وإن لم يُسمَعْ، لكنَّه جاء (تخاطأ) في قوله^(٦):

تَخاطَاهُ القَنَاصُ حتى وَجَدْتُهُ وَخُرطومُهُ في مَنقَعِ المَاءِ راسِبٌ
وهو مبنِيٌّ عليه؛ لأنَّ تفاعَلَ مطاوعٌ فاعَلَ.

وقرأ ابنُ ذكوان وهشامٌ من غيرِ طريقِ الحُلوانِي، وكذا أبو جعفرٍ بفتح الخاءِ والطاءِ اسمَ مصدرٍ من أخطأ يُخطِئُ.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٠٩، النشر ٣٠٧/٢، الإتحاف ١٩٧/٢.

(٢) انظر: المبهج ٤٠/٣، ولم تذكر الكلمة في مفردته، وانظر: إيضاح الرموز: ٤٩١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٠، الموضح

٧٥٥/٢.

(٤) ما بين معقوفين من البيضاوي، والمصنف ينقل عنه.

(٥) أنوار التنزيل ٥٨٤/١.

(٦) لا يُعرف قائله، وهو في الحجة للفارسي ٩٧/٥، وتفسير القرطبي ٢٥٣/١٠، والبحر

٣٢/٦.

وقال الزجاج^(١): «مصدر خَطِيءٍ خَطَأٌ كَوْرِمَ وَرَمًا، بمعنى أْثِمَ، أو لم يُصِبْ، وعليه قوله^(٢)»:

والناسُ يَلْعَوْنَ الأَمِيرَ إِذَا هُمُ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ المُرْشِدُ
وعن الحسن^(٣) بفتح الخاءِ وسكونِ الطاءِ مصدرَ خَطِيءَ بالكسر، ورُوِيَتْ
عن ابنِ عامرٍ^(٤) مِنْ غَيْرِ طَرْقِنَا.

وقرأ الباقون بكسر الخاءِ وسكونِ الطاءِ من غير مدٍّ، وبه قرأ هشامٌ من
طريق الحُلوانِي، وهو مصدر خَطِيءٍ خِطْئًا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدَ الذنبَ^(٥) كَأْثِمَ إِثْمًا.
وأمال ﴿الزِّيِّ﴾ [٣٢] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش.
وبالتقليل والفتح ورشٌ من طريق الأزرق، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَلَا يُسْرِفُ﴾ [٣٣]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٦) بِالخَطَابِ لِلإِنْسَانِ^(٧)، أو القاتِلِ ابتداءً

(١) معاني القرآن ٣/٢٣٦.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه: ٤٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٨٩،
والمحتسب ٢/٢٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٥، إيضاح الرموز: ٤٩١.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٩، ولكنها لم تتواتر عنه.

(٥) في الدر المصون ٧/٣٤٧: «إِذَا تَعَمَّدَ الكَذِبَ»، وفي الفاسي ٣/١٠٠: «إِذَا أَثِمَّ بِتَعَمُّدِ
الذنبِ»، وما ذكره المصنف سهوً منه.

(٦) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٠، النشر ٢/٣٠٧، الإتحاف ٢/١٩٧.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٩٩، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٢، الموضح

بِالْقَتْلِ الْعُدْوَانِ^(١)، أَوِ الْقَاتِلِ اسْتِفَاءً^(٢)، أَوْ وَلِيِّ الْقَتِيلِ بَعْدَ الدِّيَةِ أَوْ الْعَفْوِ، أَوْ بَغَيْرِ الْمِمَاتِلَةِ^(٣)، أَوْ بِقَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ، أَوْ بِغَيْرِ الْقَاتِلِ، كَعَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٤).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْغَيْبَةِ حَمَلًا عَلَى الْإِنْسَانِ، أَوِ الْوَالِي.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿بِالْقِسْطِ﴾ هُنَا [٣٥]، وَفِي الشُّعْرَاءِ [١٨٢]:

فَحَفْصٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٥) بِكَسْرِ الْقَافِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٦). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَضْمَهَا فِيهِمَا.

وَهُمَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ^(٧)، فَالضَّمُّ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْكَسْرُ لُغَةُ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْقَرْسَطُونَ^(٨). وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ مِيزَانٍ، وَهُوَ رُومِيٌّ عَرَبٌ، وَلَا يَقْدَحُ فِي عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْعَجْمِيَّ إِذَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ، وَأَجْرَتْهُ مُجْرَى كَلَامِهِمْ فِي الْإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَنَحْوِهِمَا صَارَ عَرَبِيًّا، قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ^(٩) وَغَيْرُهُ.

(١) كَذَا فِي ص: «بِالْقَتْلِ الْعُدْوَانِ». وَسَائِرُ النُّسخ: «بِالْقَتْلِ الْعَدْوِ».

(٢) أَي: قِصَاصًا.

(٣) أَي: أَوْ بِالْقَتْلِ بِغَيْرِ الْمِمَاتِلَةِ.

(٤) انظر: الروضة ٧٤٦/٢، المبهج ٤١/٣، إيضاح الرموز: ٤٩١.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٥٤٧/٢، النشر ٣٠٧/٢، الإتحاف ١٩٧/٢.

(٦) انظر: المبهج ٤٢/٣، إيضاح الرموز: ٤٩١.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠١/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٢،

الموضح ٧٥٧/٢.

(٨) ميزان من نوع خاص، وهو تعريب (خَرَسْتِيُون) باليونانية. انظر: معاني القرآن للزجاج

٣/٢٣٨، القول الأصيل ص: ١٧٨.

(٩) أنوار التنزيل ١/٥٨٤.

ويوقف لحمزة على ﴿مَسْئُولًا﴾ [٣٤] بوجه واحد وهو النقل، وأمّا التسهيل بين بين فضعيفٌ جداً. ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه.

واختلفَ في / ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [٣٨]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحَمْزَةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بضمِّ الهمزة والهاءِ، وإلحاقها واواً في اللفظ على الإضافة والتذكير^(٢).

والإشارةُ بـ ﴿ذَلِكَ﴾ على هذه القراءة إلى جميع ما تقدّم، وفيه السّيئُ والحسنُ، فأضاف السّيئُ إلى ضمير^(٣) ما تقدّم، ويؤيّده قراءة^(٤) عبد الله (كُلُّ ذلك كان سيئاته) بالجمع مضافاً للضمير، والمعنى: كلُّ ما تقدّم ذكره ممّا أمرتم به ونهيتم عنه كان سيئه - وهو ما نهيتم عنه خاصة - أمراً مكروهاً. قال في «الدر»^(٥): «وهذا أحسنُ ما يُقدّر في هذا الموضع».

وقال الجعبريُّ^(٦): «أي: سيئ المنهي، أو سيئ المذكور، وهو فعل المنهي عنه، وتركُ الأمور به، وهو مرفوعٌ اسمٌ ﴿كَانَ﴾، و﴿مَكْرُهَا﴾ [٣٨] خبرها».

(١) انظر: الغاية: ٣٠١، النشر ٣٠٧/٢، الإتحاف ١٩٧/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٢/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٣، الموضح ٧٥٧/٢.

(٣) ش: «جميع».

(٤) البحر ٣٨/٧.

(٥) الدر المصون ٣٥٥/٧.

(٦) كتر المعاني (خ) ٢٣٩/ب.

واقفهم الحسنُ والأعمش^(١).

وقرأ الباقون بفتح الهمزة ونصب تاء التانيث مع التنوين على التوحيد. ويَحْتَمَلُ أَنْ تَقَعَ الْإِشَارَةُ فِيهَا بِ ﴿ذَلِكَ﴾ إِلَى مَصْدَرِي النَّهْيَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ قَرِيبًا، وَهَمَا قَفُوْهُ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَالْمَشْيُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا، أَوْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُنَاهِي، وَاسْمٌ ﴿كَانَ﴾ ضَمِيرُ الْإِشَارَةِ، أَي: كَانَ ذَلِكَ الْمُنْهَى، وَ﴿سَيِّئَةً﴾ نَصَبٌ خَبْرُهَا، وَأَنْتَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى ﴿كُلُّ﴾، ثُمَّ قَالَ ﴿مَكْرُوهًا﴾ حَمَلًا عَلَى لَفْظِهَا.

ويوقف لحمزة عليه^(٢) بوجهين: التسهيل كالواوِ على رأي سيبويه^(٣)، والإبدال ياءً على رأي الأخفش^(٤)، واختاره الآخزون بالتخفيف الرّسمي. وحكي ثالثٌ: وهو التسهيل كالياء، وهو المُعْضَلُ. ورابعٌ: وهو الإبدال واوًا، وكلاهما لا يصحُّ.

ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه.

وأمال ﴿فَتَلَقَى فِي جَهَنَّمَ﴾ [٣٩]، و﴿تَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالأنبياء [١٠٣]، ﴿أَوْ يُلَقَىٰ إِلَيْهِ كَنُزٌ﴾ بالفرقان [٨]، و﴿أَنْ يُلَقَىٰ إِلَيْكَ﴾، ﴿وَلَا يُلَقَّاهَا﴾ بالقصص [٨٠، ٨٦]، ﴿وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾، و﴿أَفَمَنْ يُلَقَىٰ﴾ بفصلت [٣٥، ٤٠] حمزة والكسائي، وكذا خلفٌ. واقفهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقون.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٧، المبهج ٣/٤٢، إيضاح الرموز: ٤٩١.

(٢) أي: على قراءة حمزة ﴿سَيِّئَةً﴾.

(٣) الكتاب ٣/٥٤٢.

(٤) معاني القرآن ١/٤٢.

وكذلك الخُلفُ في ﴿أَفَأَصْفَدَكُمْ﴾ هنا [٤٠]، و﴿وَأَصْفَدَكُمْ بِالْبَيْنِ﴾
بالزخرف [١٦].

وسهّل الهمزة الثانية من ﴿أَفَأَصْفَدَكُمْ﴾ [٤٠] ورش من طريق
الأصبهاني.

وعن الحسن^(١) (صَرَفْنَا) [٤١] بتخفيف الراء. والجمهور بالتشديد،
فقليل: هما بمعنى، وفَعَلَ وفَعَّلَ / قد يشتركان^(٢).

[٩١/ب]

واختُلفَ في ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ هنا [٤١]، وفي الفرقان ﴿لِيَذْكُرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ
النَّاسِ﴾ [٥٠]، و﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ بمريم [٦٧]، و﴿أَنْ يَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ
شُكُورًا﴾ بالفرقان [٦٢]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٣) بإسكان الدالِ وضم الكافِ مخففةً في
الموضعين الأولين، مضارعٌ ذَكَرَ مِنَ الذِّكْرِ أَوْ الذُّكْرِ. وافقهم الأعمش^(٤).
وقرأ الباقر بفتح الدالِ، والكافُ مشددةٌ فيهما، والأصل^(٥): ليتذكروا،
فأدغم التاء في الدالِ، وهو من الاعتبار والتدبر.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٧، إيضاح الرموز: ٤٩٢.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٢١، البحر المحيط ٦/٤٠.

(٣) انظر: الروضة ٢/٧٤٧، النشر ٢/٣٠٧، الإتحاف ٢/١٩٨.

(٤) انظر: المبهج ٣/٤٣-٤٤، إيضاح الرموز: ٤٩٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٠٤، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٣،

الموضح ٢/٧٥٨.

وقرأ حمزة، وكذا خَلَفٌ^(١) ﴿أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ موضع الفرقان [٦٢]،
بالتخفيف. وافقهما الأعمش^(٢).

وقرأ نافع وابنُ عامرٍ وعاصمٌ^(٣) ﴿أَوَّلَا يَذَّكَّرُ﴾ بمريم [٦٧]، بالتخفيف
أيضاً. وافقهم الحسن^(٤).

وقرأ الباقون بالتشديد في السورتين.

واختلَفَ في ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ [٤٢]:

فابنُ كثيرٍ وحفصٌ^(٥) بالغيب^(٦). وافقهم ابنُ محيصنٍ والشنبوذي^(٧).
وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلَفَ في ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ورُوْحٌ
ورُوَيْسٌ من غير طريق أبي الطيب بالغيب^(٨). وافقهم ابنُ محيصنٍ^(٩)

(١) انظر: المستنير ٢/٣٢٩، النشر ٢/٣٣٤، الإتحاف ٢/١٩٨.

(٢) انظر: المبهج ٣/١٨١، إيضاح الرموز: ٤٩٢.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٢٩، النشر ٢/٣١٨، الإتحاف ٢/١٩٨.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٧، إيضاح الرموز: ٤٩٢.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١١، النشر ٢/٣٠٧، الإتحاف ٢/١٩٨-١٩٩.

(٦) انظر: الكشف ٢/٤٩، الموضح ٢/٧٥٩.

(٧) انظر: المبهج ٣/٤٤، (ولم تذكر الكلمة في مفردة ابن محيصن)، إيضاح الرموز: ٤٩٢.

(٨) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٤٧-٥٤٨، إلا أنه ذكر أن أبا الطيب عن رُوَيْسٍ يقرأ بالغيب، وليس

بالخطاب، عكس ما ذكره المؤلف، تبعاً لما في النشر ٢/٣٠٧، ومثله في الإتحاف ٢/١٩٩.

(٩) انظر: المبهج ٣/٤٥، إيضاح الرموز: ٤٩٢.

واليزيديُّ والحسنُ. وقرأ الباكون بالخطاب، وبه قرأ رُوَيْسٌ من طريق أبي الطيب.

فَتَحَصَّلَ فِي الْآيَتَيْنِ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ وَحَفْصًا يقرآن بالغيب فيهما. ووافقهما ابنُ محيِصِنٍ.

وَأَنَّ نَافِعًا وَأَبَا عَمْرٍو وَابْنَ عَامِرٍ وَأَبَا بَكْرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرَوْحٌ وَرُوَيْسٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِالخَطَابِ فِي الْأَوَّلِ، وَالغَيْبِ فِي الثَّانِي. وَاقْفَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

وَأَنَّ حَمزَةَ وَالْكَسَائِيَّ، وَكَذَا خَلْفٌ وَرُوَيْسٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِالخَطَابِ فِيهِمَا. وَاقْفَهُمُ الْمَطَّوْعِيُّ.

وَأَنَّ الشَّنْبُوزِيَّ بِالغَيْبِ فِي الْأَوَّلِ، وَالخَطَابِ فِي الثَّانِي. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ خَلْفَ رُوَيْسٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِي.

فَالْوَجْهُ^(١) فِي قِرَاءَةِ الْغَيْبِ فِيهِمَا^(٢) حَمْلُ الْأَوَّلِ^(٣) عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمُ إِلَّا نُفُورًا﴾ [٤١]، وَحَمْلُ الثَّانِي عَلَيْهِ^(٤).

وَفِي قِرَاءَةِ الْخَطَابِ فِيهِمَا حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ: قُلْ لَهُمْ يَا مُحَمَّدُ: لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ، وَحَمْلُ الثَّانِي عَلَيْهِ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٥، الموضح ٧٥٩/٢.

(٢) فيهما: أي في قوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ [٤٢]، وقوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣].

(٣) أي: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾.

(٤) أي: على أقرب مذكور وهو: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾.

وفي قراءة الخطاب في الأول والغيب في الثاني، على طريق الالتفات.
وفي قراءة الغيب في الأول والخطاب في الثاني، حُمِلَ الأوَّلُ على قوله:
﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ [٤١]، والثاني التَّفَتَ فيه إلى خطابهم.
وقال البيضاوي^(١): «على أَنَّ الأوَّلِيَّ^(٢) ممَّا أمر الرسولُ أن يخاطبَ به
المشركين، والثانية^(٣) ممَّا نَزَّهَ به نفسه عن مقالهم».

واختلَفَ في ﴿سُبِّحْ لَهُ﴾ [٤٤]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وكذا / أبو جعفرٍ ورؤيسٌ^(٤) من
طريق التَّمَارِ عن أبي الطيبِ بالياء على التذكير. وافقهم ابنُ محيِصنٍ^(٥).
وعن المطوَّعي^(٦) (سَبَّحَتْ) بالسين بحذفِ التاء قبل السين، وإثباتِ تاءٍ
ساكنةٍ بعد الحاءِ فعلاً ماضياً.
وقرأ الباقرُ بالتاء على التأنِيثِ، فالتذكيرُ^(٧) على تأويلِ الجمعِ، والتأنِيثُ
على تأويلِ الجماعةِ.

(١) أنوار التنزيل ١/ ٥٨٦.

(٢) أي: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾.

(٣) أي: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾.

(٤) انظر: الغاية: ٣٠٢، النشر ٢/ ٣٠٧، الإتحاف ٢/ ١٩٩.

(٥) انظر: المبهج ٣/ ٤٧، ولم تذكر الكلمة في مفردته، إيضاح الرموز: ٤٩٣.

(٦) انظر: المبهج ٣/ ٤٧، إيضاح الرموز: ٤٩٣.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٠٦، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٥، الموضح

وقرأ ﴿أَاءَدَا﴾، ﴿أَاءَنَا﴾ الموضعين^(١) من هذه السورة [٤٩٨، ٤٩٩] بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني في كلٍّ من الموضعين نافعٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ.

وكلُّ على أصله: فقالون بالتسهيل والمدِّ، وورش، وكذا رويسٌ بالتسهيل والقصر، والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ بالتحقيق والقصر.

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني.

وكلُّ على أصله أيضاً: فابنُ عامرٍ بالتحقيق من غير فصلٍ بين الهمزتين، إلا أن أكثرَ الطرق عن هشامٍ على الفصل، وأبو جعفرٍ بالتسهيل والمدِّ. وقرأ الباقون بالاستفهام في الأول والثاني منهما، فابنُ كثيرٍ بتسهيلهما من غير فصل. وافقه ابنُ محيصة.

وقرأ أبو عمروٍ بتسهيلهما مع المدِّ. وافقه اليزيديُّ. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ بتحقيقهما مع القصر، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وأدغم ثاءً ﴿لَيْثُتُمْ﴾ [٥٢] في تائها أبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ وابنُ محيصةٍ والأعمشُ، وسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ^(٢).

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمة ٣/٩٠٤.

(٢) انظر: الإدغام الصغير ٢/٧٧٦.

كضم زاي ﴿زُبُوراً﴾ [٥٥] في آخر النساء [١٦٣] لحمزة، وكذا خَلْفٍ، وموافقة الأعمش لهما. وكَسَرَ لَامَ^(١) ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ [٥٦] عاصمٌ وحمزة ويعقوب، ووافقهم المطوّعيُّ والحسنُ.

وإبدالُ ﴿الرُّويَا﴾ [٦٠] في «المفرد»^(٢) لأبي عمرو^(٣)، وموافقة اليزيدي له، وإبدالُها لأبي جعفر، وإدغامُها في الياء اللاحقة لها بعد قلبها ياءً، وإمالتها وَقْفًا للكسائي، وكذا خَلْفٌ^(٤)، وبالتقليل لورشٍ - من طريق الأزرق في أحد وجهيه - ولأبي عمرو^(٥). وبالفتح^(٦) للباقيين، وبه قرأ ورشٌ في الوجه الثاني من طريق الأزرق، ومن طريق الأصبهاني وجهاً واحداً كما نبّه عليه بيوسف [٥]. وعن المطوّعي (يُخَوِّفُهُمْ) [٦٠] بياء الغيبة. والجمهورُ بنون العظيمة.

وقرأ ﴿للملائكة اسجدوا﴾ [٦١] بضمّ التاء وصلّاً أبو جعفرٍ من / رواية ابن جَمَّاز، ومن غير طريق هبة الله وغيره^(٧) عن ابنِ وَرْدَانَ. وافقه الشنبوذي. وروى هبة الله وغيره عن ابنِ وَرْدَانَ إشمَامَ كسرتها الضم، وسَبَقَ في البقرة [٣٤].

(١) تقدم في البقرة عند الآية: ١٧٣.

(٢) أي: تقدم ذلك في باب الهمز المفرد ص ٨١٩/٢.

(٣) بخلفه، وكذلك أبدله الأصبهاني عن ورش.

(٤) قوله: «وكذا خلف» ساقط من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف في باب الإمالة

١٠٦٣/٣.

(٥) أي: في أحد وجهيه.

(٦) ش، ح: «بالفتح وللباقيين».

(٧) أي: من غير طريق هبة الله.

كتسهيل الهمزة الثانية وتحقيق الأولى مع إدخال ألفٍ بينهما في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [٦١] في الهمزتين من كلمة^(١) لقالون وأبي عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، وموافقة اليزيدي لهم، وقرأ ورش من طريق الأصبهاني والأزرقي في أحد وجهيه عنه، وابن كثير، وكذا رؤيس بتسهيل الثانية كذلك، لكن من غير إدخال ألفٍ. ووافقهم ابن محيصة.

وقراءة الأزرق عن ورش في الوجه الثاني بالإبدال في الثانية ألفاً مع المد للساكنين، وقراءة ابن ذكوان من غير طريق الصوري وهشام من مشهور طرق الداخوني، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا روح وخلف بالتحقيق في الهمزتين من غير إدخال ألفٍ. ووافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ الصوري من جميع طرقه عن ابن ذكوان بتسهيل الثانية. وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشام بتحقيقهما، وإدخال ألفٍ بينهما.

وقرأ ﴿أَرْزَيْتَكَ﴾ [٦٢] بتسهيل الهمزة الثانية قالون وورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر. وقرأ ورش من طريق الأزرق بإبدالها ألفاً خالصة مع الإشباع للساكنين، وبالتسهيل بين يين كالأصبهاني. وقرأ الكسائي بحذفها، والباقون بالتحقيق.

وعن المطوّعي (ذرية) [٦٢] بكسر الدال، وسبق في البقرة [١٢٤].

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمة ٣/ ٨٨٣.

وأثبت ياء المتكلم في ﴿لَيْنَ أَخْرَزْنِي﴾ [٦٢] وصلأً، وحذفها وقفاً نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم الحسنُ واليزيديُّ. وقرأ ابن كثير، وكذا يعقوب، بإثباتها في الحالين. وافقهم ابنُ محيصن.

والباقون بحذفها فيهما.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ في سورة المنافقين [١٠] فانفقوا على إثبات الياء فيه وصلأً ووقفاً لثبوتها في رسم المصحف. وأدغم باءً ﴿أَذْهَبَ﴾ في فاء ﴿فَنَنْ﴾ [٦٣] أبو عمرو وهشامٌ وخلاَّدٌ بخلفٍ عنهما والكسائيُّ. وافقهم ابنُ محيصنُ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ.

واختلَفَ في ﴿رَجِيكَ﴾ [٦٤]:

فحفصٌ^(١) بكسر الجيم مفردٌ أريد به الجمع^(٢)، لغةً في «رَجُلٌ»، بمعنى راجل كندس ونَدِس^(٣)، وحذُرٌ وحذِرٌ.

وقرأ الباقون بسكون الجيم اسم جمع^(٤) راجل كالصَّحْبِ والرَّكْبِ.

وسهَّلَ الهمزة الثانية من ﴿أَفَأَمِنْتُمْ﴾ [٦٨] ورشٌ من / طريق الأصبهاني.

[١/٩٣]

(١) انظر: الروضة ٢/٧٥٠، النشر ٢/٣٠٨، الإتحاف ٢/٢٠١.

(٢) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٠٩، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٥، الموضوع ٢/٧٦١.

(٣) رجلٌ نَدِسٌ ونَدِسٌ: فَهْمٌ سَرِيْعٌ السَّمْعِ فَطِنٌ، وَجَمَعُهُ: نَدِسُونَ.

(٤) من أنواع اسم الجمع ما كان مفردُه ليس على أوزان جمع التكسير، مثل فَعَلَ هنا، وعند الأَخْفَشِ أنه جمع تكسير. انظر: شرح الشافية ٢/٢٠٣.

واختلِفَ في ﴿ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ... أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٦٨]، ﴿ أَنْ يُعِيدَكُمْ... فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ... فَيُغْرِقَكُمْ ﴾ [٦٩]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو^(١) بنونِ العظيمةِ في الخمسةِ على سبيلِ الالتفاتِ^(٢) من الغائبِ في ﴿ رَبُّكُمْ ﴾ [٦٦] إلى آخره^(٣). وافقهما ابنُ محيصنٍ^(٤).

وقرأ أبو جعفرٍ ورؤيسٌ ﴿ فَتُغْرِقُكُمْ ﴾ [٦٩]، فقط بالتأنيث، أسند الفعل لضميرِ ﴿ الرِّيحِ ﴾.

وقرأ الباقرُ بالياءِ في الخمسةِ على الغيبةِ على سَنَنِ قوله: ﴿ يُرْجَى ﴾ [٦٦].

وانفرد الشَّطَوِيُّ^(٥) عن ابنِ هارونَ عن الفضلِ عن ابنِ وردانَ بتشديدِ الراءِ.

وقرأ ﴿ الرِّيحِ ﴾ [٦٩] بالجمعِ أبو جعفرٍ، والباقرُ بالإفرادِ. وعن الحسنِ^(٦) (ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا) [٦٩] بالياءِ من تحتِ. والجمهورُ بالتاءِ من فوقِ.

(١) انظر: المستنير ٢/٢٥٦، النشر ٢/٣٠٨، الإتحاف ٢/٢٠٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١١١، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٦، الموضح ٢/٧٦٢.

(٣) أي: في ﴿ الَّذِي يُرْجَى ﴾.

(٤) المبهج ٣/٤٦، إيضاح الرموز: ٤٩٤.

(٥) وهذه الانفرادة مقروءٌ بها من طريق الدرّة. انظر: الدرّة: ٣٢، وتحرير التيسير: ٤٣٩.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٨، إيضاح الرموز: ٤٩٤.

وعن الحسن^(١) أيضاً (يُدْعَوَا)^(٢) [٧١] بياء الغيبة أيضاً، أي: الله تعالى، أو المَلَك.

و(كُلُّ أَنْاسٍ) [٧١] برفع اللام، على البدل من الواو، أو الفاعلية^(٣)، والواو على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(٤).

وأمال ﴿أَعْمَى﴾ في الموضعين من هذه السورة [٧٢] أبوبكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ؛ لأنهما من ذوات الياء^(٥).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٥٨، إيضاح الرموز: ٤٩٤، الدر المصون: ٣٨٩/٧.

(٢) ضبطنا قراءة الحسن (يُدْعَوَا) من المحتسب ٢٢/٢، والدر المصون ٣٨٩/٧، واكتفى في مفردة الحسن: ٣٥٨، بقوله: «يدعو بالياء»، وقد اعتمدنا الضبط الأول، لأنه موافق للتوجيه الذي ذكره المؤلف، وحُذفت نون الرفع على لغة من لغات العرب. انظر: الدر المصون ٣٨٩/٧.

(٣) ويقصد نائب الفاعل. وفي ص، س: «من واو الفاعلية». غ، ت: «والفاعلية»، وسقطت: «من الواو» من ش، ح.

(٤) سقط قوله: «والواو على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»» من: ش، س، ح، غ، ف. وانظر: الدر المصون ٣٨٩/٧، وفيه: «والواو علامة، على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة». وهذا طرف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه ٣٣/٢ - مع الفتح -، ك: مواقيت الصلاة، ب: فضل صلاة العصر، برقم: ٥٥٥، ومسلم في صحيحه ٤٣٩/١، ك: المساجد ومواضع الصلاة، برقم: ٦٣٢، ولفظه: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر...» الحديث.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١١٢/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٧، الموضح

وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين فيهما. وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب، بإمالة الأول؛ لأنه ليس أفعل تفضيل، فألفه متطرفة لفظاً وتقديراً^(١)، والأطراف محل التغيير غالباً من حيث إنها تصرياً في الثنية، وفتح الثاني^(٢)؛ لأنه للتفضيل، ولذلك عطف عليه ﴿وَأَضَلُّ﴾، فألفه في حكم المتوسطة؛ لأن «مِنْ» الجارة للمفضول كالمفوظ بها، وهي شديدة الاتصال بأفعل التفضيل، فكان الألف وقعت حشواً، فتحصنت عن التغيير، كذا قدره الفارسي^(٣) والزمخشري^(٤). وتُعقب^(٥) بأنهم أمالوا ﴿وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَٰلِكَ﴾ [المجادلة: ٧]، مع التصريح بـ«مِنْ» فلأن يميلوا ﴿أَعْمَى﴾، مُقَدَّرًا معه «مِنْ» أولى وأحرى. وافقهما اليزيدي.

وقرأ الباقون بالفتح فيهما على الأصل. وأما ﴿أَعْمَى﴾ بطه [١٢٤] فأماله حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وأماله بين بين أبو عمرو^(٦) وورش من طريق الأزرق، والباقون بالفتح، ولم يميله أبو بكر، وإن كان يميله هنا، وكأنه جمع بين الأمرين، وهو مقيدٌ باتباع الأثر.

(١) ص: غ: «أو تقديراً»، والمثبت موافق لما في الدر المصون ٧/ ٣٩١.

(٢) وهو قوله: ﴿فَهَوِّي الْأَخْرَةَ أَعْمَى﴾.

(٣) الحجة ٥/ ١١٣.

(٤) الكشف ٢/ ٦٨٣.

(٥) الذي تعقب هو السمين في الدر المصون ٧/ ٣٩١.

(٦) بخلف عنه.

وقد فرَّق بعضهم بأن ﴿أَعْمَى﴾ في طه [١٢٤] مِنْ عَمَى البَصَرِ، وفي الإسراء [٧٢] مِنْ عَمَى البصيرة؛ ولذلك فسَّروه^(١) فيها بالجَهْلِ، فأَمِيلَ في الإسراء، ولم يُمَلِّ هناك للفرق بين المعنيين.

قال في «الدر»^(٢): «والسؤال باقٍ؛ إذ لقائل أن يقول: فلمُ خُصِّصَتْ / هذه بالإمالة؟ ولو عكس الأمر لكان الفارق قائماً».

[٩٣/ب]

واختلِفَ في ﴿يَلْبَسُونَ﴾ [٧٦]:

فروَّحَ من طريق أبي الحسن العلاف عن أصحابه، عن المعدل، عن ابن وهب عنه بضم الياء، وفتح اللام، وتشديد الباء، لكنه مخالفٌ لسائر أصحاب رَوْحٍ وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدل، كما نبه عليه في «النشر»^(٣).

وقرأ الباقر بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف الباء، وهو الذي رواه سائر أصحاب رَوْحٍ.

قال ابن الجزري وابن القاصح^(٤): «ولا خلاف في فتح الباء»، وعلى هذا، فتكون القراءة الأولى مبنية للمفعول مِنْ لَبَّثْتَهُ بالتشديد. لكن قال في «الدر»^(٥): «إن يعقوب كَسَرَ الباءَ مشدَّدةً، فجَعَلَهُ مبنياً للفاعل»، فالله أعلم.

(١) انظر: أنوار التنزيل ١/٥٩٣.

(٢) الدر المصون ٧/٣٩٢.

(٣) النشر ٢/٣٠٨.

(٤) النشر ٢/٣٠٨، مصطلح الإشارات: ٣٢٩.

(٥) الدر المصون ٧/٣٩٤.

واختلِفَ في ﴿خِلْفِكَ﴾ [٧٦]:

فنافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرو وأبو بكرٍ، وكذا أبو جعفر^(١) بفتح الخاء وإسكان اللام من غير ألفٍ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ بكسر الخاء وفتح اللام وألفٍ بعدها. وافقهم الحسنُ والأعمش^(٢).

والقراءتان بمعنى واحد^(٣)، أي: بعد خروجك، وأنشدوا على ذلك^(٤):

عَفَتِ الدِّيَارُ خِلْفَهُمْ فَكَأَنَّمَا بَسَطَ الشَّوَابِطُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا

الشوَابِطُ: النساء اللواتي يَشُقُّقْنَ الجريدَ؛ لِيُعْمَلَ منه الحَصِيرُ، يصفُ دُرُوسَ ديارِ الأحيابِ.

وقال تعالى: ﴿خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١]. وقيل: خلافاً، أي: مخالفتك.

وقرأ ﴿رُسُلَنَا﴾ [٧٧] بإسكان السينِ أبو عمرو، ووافقهُ اليزيديُّ والحسنُ،

والباقون بضمها.

وقرأ ﴿قُرَانًا﴾ [٧٨] بنقلٍ همزته إلى الراءِ ابنُ كثيرٍ، ووافقهُ ابنُ محيصنٍ.

كوقِفِ حمزة والأعمش، والباقون بالهمز، وسبَقَ كالسكتِ لحمزةُ وابن ذكوانٌ وحفصٌ، وكذا خَلَفٌ، لكن بِخُلْفٍ عنهم.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤١٢، النشر ٢/٣٠٨، الإتحاف ٢/٢٠٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٥٩، المبهج ٣/٤٨، إيضاح الرموز: ٤٩٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١١٣، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٨،

الموضح ٢/٧٦٤.

(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في مجاز القرآن ١/٢٦٤، البحر ٦/٦٦.

وعن ابن محيصن (ربُّ أدخُلني) [٨٠] بضمِّ الباء، وسَبَقَ في البقرة

[١٢٦].

وعن الحسن (مَدْخَلٌ صِدْقٍ) [٨٠]، و(مَخْرَجٌ صِدْقٍ) [٨٠] بفتح الميم فيهما: إمَّا لأنهما مصدران على حَذْفِ الزائد ك ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، وإمَّا لأنهما منصوبان بمقدرٍ موافقٍ لهما تقديره: أَدْخُلْنِي فَأَدْخُلْ مَدْخَلًا، وَأَخْرَجْ مَخْرَجًا، وتقدّم البحث فيه في سورة النساء [٣١].

﴿مُدْخَلٌ صِدْقٍ﴾، و﴿مُخْرَجٌ صِدْقٍ﴾ [٨٠] من إضافة التبيين، وعند الكوفيين^(١) من إضافة الموصوف لصفته؛ لأنه يُوصف به مبالغةً. وقرأ ﴿نُزِلٌ﴾ كليهما [٩٣، ٨٢] بالتخفيف أبو عمرو، وكذا يعقوب. وافقهما اليزيديُّ وذكّر بالبقرة [١٠٥].

واختلَفَ في / ﴿وَنَشَأِ بِجَانِبِهِ﴾ هنا [٨٣]، وفي فصلت [٥١]:

فابنُ ذكوان، وكذا أبو جعفر^(٢) بتقديم الألفِ على الهمزة^(٣)، فيصير على وزن «شاء» مِنْ: ناء ينوء، أي: نهض.

وقرأ الباقر بتقديم الهمزة على حرفِ العلةِ على وزنِ «فَعَلَّ» من النَّأْيِ، وهو البُعْدُ، يعني: لَوَى عِطْفَهُ، وَبَعَدَ بِنَفْسِهِ عَنْهُ، كأنه مُسْتَعْنٍ مُسْتَبَدُّ بِأَمْرِهِ.

(١) انظر: الدر المصون ٤٠٢/٧.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٢، النشر ٣٠٨/٢، الإتحاف ٢٠٣/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١١٥/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٨، الموضح

وأمال همزتها فقط هنا، وفي «فصلت» السوسي وخَلَّادٌ، إلا أنه اختلفَ عن السوسي، وإمالة له مما انفرد به فارس بن أحمد في أحد وجهيه، وتبعه الشاطبيُّ، فذكر له الوجهين، وبالفتح له فيهما قطع الأكثرون، ولم يُصرِّح في «التيسير» بالخلاف، إنما قال^(١): «وقد روي عن أبي عمرو مثل ذلك». أي: بفتح النون، وإمالة الهمزة.

وأمال النون والهمزة معاً في الموضعين خَلَفٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢). ووافقهم المطوِّعيُّ^(٣).
وقرأ ورث من طريق الأزرق بتقليل الهمزة وفتح النون، وفتحهما في السورتين.

واختلفَ عن أبي بكر على أربعة أوجهٍ، الأول: إمالة الهمزة وفتح النون في الإسراء [٨٣] فقط. والثاني: إمالة الهمزة والنون فيها أيضاً خاصة. والثالث: إمالة الهمزة فقط في السورتين. والرابع: الفتح فيهما في السورتين. والباقون بفتحهما فيهما.

وأما الوقفُ عليها: فَخَلَفٌ يُسَهِّلُ الهمزة مع إمالة النون والهمزة، المنبّه عليه قريباً، وخَلَّادٌ كذلك، لكن يَفْتَحُ النون، ويُمِيلُ الهمزة فقط، وهذا على التخفيف القياسي.

(١) التيسير: ١٤١، ولفظه: «وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك».

(٢) أي: في اختياره، وسقطت: «وكذا خلف» من: ت، ص، وقوله في الموضع الأول: «خَلَفٌ»، أي: عن حمزة.

(٣) ت، ص: «ابن محيصن والمطوِّعي»، والمثبت موافق لما في المبهج ٤٩/٣، وإيضاح الرموز: ٤٩٥.

وَأَمَّا الرَّسْمِيُّ فـ ﴿ نَكَأ ﴾ كتب بألفٍ واحدةٍ بعد النون، فإن قُدِّرَ حَذْفُ الثانيةِ فَيُوقَفُ لَخَلْفِ بِأَلْفٍ مِمَالَةٍ إِنْ أُخِذَ بِالرَّسْمِ فِي حَذْفِهَا، وَيَجُوزُ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ وَالتَّوَسُّطُ.

وَيُوقَفُ لَخَلَاذِ بِأَلْفٍ غَيْرِ مُمَالَةٍ مَعَ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يُؤْخَذَ بِالرَّسْمِ فِي حَذْفِهَا وَقَفَ عَلَى الْأَصْلِ، فَيَتَّحِدُ مَعَ الْقِيَاسِيِّ (١)، وَكَذَا يَتَّحِدُ التَّخْفِيفُ الْقِيَاسِيُّ وَالرَّسْمِيُّ إِنْ قُدِّرَ حَذْفُ الْأُولَى (٢).

وَأَمَّا هَشَامٌ فَيَحَقِّقُ عَلَى الْقِيَاسِيِّ وَالرَّسْمِيِّ إِنْ قُدِّرَ حَذْفُ الْأُولَى، وَإِلَّا فَإِنْ أُتْبِعَ الرَّسْمُ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ فَكَخَلَادٍ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَطْرَفَةً، وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذَ بِهِ اتَّحَدَ مَعَ الْقِيَاسِيِّ.

ووافق الأعمش خلفاً، إلا أن الشنوبذي لم يمل.

وأمال ﴿ فَأَبَى ﴾ [٨٩] حمزة والكسائي، وكذا خلفٌ وافقهم الأعمش. وبالتقليل والفتح لورشٍ من طريق الأزرق، وبالفتح للباقيين.

وكذا الخلفُ في ﴿ لِيَذْكُرُوا فَأَبَى ﴾ بالفرقان [٥٠].

واختلفَ في ﴿ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا ﴾ [٩٠]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ (٣) بفتح التاء وسكونِ

(١) ش: «مع القياسي والرسمي».

(٢) ش، ح: «الألف».

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٥٠، النشر ٢/٣٠٨، الإتحاف ٢/٢٠٤.

الفاء، وضمّ الجيم مخففة^(١)، مضارع: فَجَّرَ الأرض، أي: شَقَّها. وافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢).

وقرأ / الباقون بضمّ التاء وفتح الفاء وكسر الجيم مشددة، مضارع «فَجَّرَ» للتكثير.

وخرج بـ ﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا﴾ [٩٠]، ﴿فَتَفْجِرَ الْأَنْهَارُ﴾ ثانية هذه السورة [٩١]، المتفق على تشديدها للتصريح بمصدرها.

واختلَفَ في ﴿كِسْفًا﴾ هنا [٩٢]، والشعراء [١٨٧]، والروم [٤٨]، وسبأ [٩]: فنافعٌ وأبو بكر^(٣) بفتح السين في الإسرائ، والروم، وبالإسكان في الشعراء، وسبأ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخَلَفُ بالفتح في الروم، والإسكان في الثلاثة. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٤).

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ بالفتح في الإسرائ، والإسكان في الثلاثة، لكن اختلَفَ عن هشام في موضع الروم: فروى عنه ابنُ مجاهدٍ من جميعِ طُرُقِهِ الإسكان، ولم يذكُر في «العنوان»^(٥) غيره. وروى الداجوني

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٥/١١٨، الحجة لابن زنجلة: ٤٠٩، الموضح ٧٦٧/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٠، المبهج ٣/٤٩، إيضاح الرموز: ٤٩٥.

(٣) انظر: الغاية: ٣٠٤، النشر ٢/٣٠٩، الإتحاف ٢/٢٠٥.

(٤) انظر: المبهج ٣/٥٠، إيضاح الرموز ٢/٤٩٥.

(٥) العنوان ١٥١.

عن أصحابه عنه الفتح. وصحح في «النشر»^(١) الوجهين عن الحلواني والداجونيّ عنه.

وقرأ حفصُ بفتح السينِ في الأربعة.

فَمَنْ فَتَحَ السَّيْنَ جَعَلَهُ جَمْعَ كِسْفَةٍ^(٢)، نحو: قِطْعَةٌ وَقِطْعٌ، أَي: تُسْقَطُ عَلَيْنَا قِطْعَةً، وَمَنْ سَكَّنَ جَعَلَهُ جَمْعَ كِسْفَةٍ أَيْضاً كِسْدَرَةٌ وَسِدْرٌ، وَقَمْحَةٌ وَقَمْحٌ^(٣). وَمَنْ فَرَّقَ فَللَاثِرِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

وخرج بتعيين هذه المواضع سورة الطور ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا﴾ [٤٤] المتفقُ على إسكانه لوصفه بالواحد المذكّر من قوله: ﴿سَاقِطًا﴾.

وأمال ﴿تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ﴾ [٩٣] حمزة والكسائي، وكذا خلفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح.

واختلفَ في ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [٩٣]:

فابن كثيرٍ وابنُ عامر^(٤) ﴿قَالَ﴾ بالألف فعلاً ماضياً، إخباراً^(٥) عن الرسول عليه السلام بذلك، وفاقاً لمُصَحِّفَيْهِمَا^(٦). وافقهما ابنُ محيِصنٍ^(٧).

(١) النشر ٣٠٩/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ١١٩/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٠، الموضح ٧٦٧/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٤١٠/٧. ويعني بالتنظير: مجيء المفرد والجمع ساكني العين.

(٤) انظر: الروضة ٧٥٢/٢، النشر ٣٠٩/٢، الإتحاف ٢٠٥/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ١٢٢/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٠، الموضح ٧٦٨/٢.

(٦) كما سيأتي في مرسوم هذه السورة.

(٧) انظر: مفردة ابن محيِصنٍ: ١٣٠، المبهج ٥٢/٣، إيضاح الرموز: ٤٩٦.

وقرأ الباقون بغير ألفٍ وسكونِ اللامِ على الأمرِ؛ أمراً منه تعالى لنبِيِّهِ ﷺ أن يقول ذلك، وفاقاً لمصاحفهم.

وأثبت الياء في ﴿الْمُهْتَدَى﴾ [٩٧] في الوصل نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم الزيديُّ والحسن، وأثبتها في الحالين يعقوبٌ.

وقرأ ﴿لَارِيَبَ فِيهِ﴾ [٩٩] بالمدِّ حمزةٌ.

وعن الحسن^(١) (رَبِيَّاً) بالتونين مع النصب، والجمهورُ بغير تنوين مع النصب أيضاً.

وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّي إِذَا﴾ [١٠٠] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم الزيديُّ.

واختلِفَ / في ﴿لَقَدْ عَامَتْ﴾ [١٠٢]:

فالكسائيُّ^(٢) بضم التاء؛ أسند الفعل لضمير موسى، أي: إني متحققٌ أن ما جئتُ به هو منزلٌ من عند الله تعالى. ووافقه الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بالفتح على إسناده^(٤) لضمير فرعون، أي: قال موسى: لقد تحققت يا فرعون أن ما جئتُ به منزلٌ من عند الله، وإنما كُفركُ عنادٌ، على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

(١) انظر: مفردة الحسن: ٢١٠.

(٢) انظر: المستنير ٢/٢٦٠، النشر ٢/٣٠٩، الإتحاف ٢/٢٠٦.

(٣) انظر: المبهج ٣/٥٢، إيضاح الرموز: ٤٩٦.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٥/١٢٢، الحجة لابن زنجلة: ٤١١، الموضوع

وسَهَّلَ الهمزة الأولى بينَ بينَ مِنْ ﴿هَؤُلَاءِ إِلَّا﴾ [١٠٢] قالونُ والبرِّيُّ،
فِيخْتَلَفُ فِي المَدِّ المتصلِ لتَغْيِيرِ سببِهِ بالتسهيلِ، وَيَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ
فِي ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ بالبقرة [٣١]، وَهُوَ وَاضِحٌ. وَوَأَفْقَهُمَا ابْنُ مُحِیصِنٍ مِنْ
«المبهج»^(١).

وَقَرَأَ وَرَشٌّ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ
أَبِي الطَّيْبِ بِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عَنِ الْأَزْرَقِ عَنِ
وَرَشٍّ، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ عَنْهُ: إِبْدَالُهَا يَاءً مَحْضَةً. وَيَلْزَمُ مِنْهُ مَدُّ حَرْفِ المَدِّ
لِلسَّاكِنِينَ.

وَقَرَأَ قَبْلُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودٍ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ، وَيَلْزَمُ
مِنْهُ إِجْرَاءُ الخُلْفِ فِي المَدِّ كَالْبَرِّيِّ، إِلَّا إِنْ قَدَّرْنَا أَنَّ السَّاقِطَةَ الثَّانِيَةَ فَمَتَّصِلٌ
لَا خِلَافَ فِيهِ.

وَقَرَأَ قَبْلُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودٍ بِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَكَذَا بِإِبْدَالِهَا
يَاءً مَحْضَةً، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيْضاً مَدُّ حَرْفِ المَدِّ كَوَرَشٍ. وَقَدْ تَحَصَّلَ لِقَبْلِ
ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا رُوَيْسٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيْبِ، بِحَذْفِ الْأُولَى
وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ. وَأَفْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ وَابْنُ مُحِیصِنٍ مِنْ «المفردة».
وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا رَوْحٌ وَخَلْفٌ بِتَحْقِيقِ
الهمزتين. وَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ.

وقرأ ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوكُمُ الرَّحْمَنَ ﴾ [١١٠] عاصمٌ وحمزةٌ بكسر اللام والواو. وافقهما الحسنُ والمطوّعي. وقرأ يعقوبُ بضمِّ الأولِ فقط، والباقون بضمِّهما معاً.

وعن ابنِ محيِصنٍ^(١) (فرَّقناه) [١٠٦] بتشديد الراءِ، فالتضعيفُ للتكثيرِ، أي: فرَّقنا آياته بين أمرٍ ونهيٍ وحِكمٍ وأحكامٍ ومواعظٍ وأمثالٍ وقصصٍ وأخبارٍ ماضيةٍ ومستقبليةٍ، أو يكون المرادُ التفريقُ، والتنجيمُ. والجمهورُ بتخفيفها، أي: بيَّنا حلاله وحرامه، أو فرَّقنا فيه بين الحقِّ والباطل.

ووقف على الياء من ﴿ أَيَّامًا ﴾ دون ﴿ مَا ﴾ [١١٠] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، موافقةً للرسم.

وفي هذه السورة ياءٌ إضافة وزائدتان^(٢)، وأحد وثلاثون / موضعاً من الإدغام الكبير^(٣).

[ب/٩٥]



(١) انظر: مفردة ابن محيِصنٍ: ١٣٠، المبهج ٣/ ٥٣، إيضاح الرموز: ٤٩٦، المرشد ٣٤٠/٢.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٣٠٩، الإتحاف ٢/ ٢٠٧، الإيضاح ٢/ ٧٥٢.

(٣) انظر: الإدغام الكبير: ٢٢٠، التلخيص: ٣١٤، وفيهما أربعة وثلاثون موضعاً، وفي الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٤٢: ثلاثة وثلاثون حرفاً.

المرسوم

فاتفتت المصاحف على حذف ألف ﴿سُبْحَانَ﴾ حيث أتى، للتخفيف، نحو: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾ [١]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى﴾ [الأنعام: ١٠٠].
واختلف^(١) في ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [٩٣]: فالإثبات فيها قياسي، والحذف اصطلاحى.

واتفقوا^(٢) على كتابة ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [١] بالألف، وروى نافع^(٣) ﴿الزَّيْنَةُ طَلَبَهُ﴾ [١٣] بحذف ألف ﴿طَلَبَهُ﴾، للتخفيف، أو احتمال القراءتين، فقد قرأها بالقصر الحسن كما قدمته^(٤)، وروى عن أبي^(٥) وابن مسعود^(٦).

(١) انظر: المقنع: ١٧، مختصر التبيين ٧٩٦/٣، والعمل عند المشاركة على إثبات الألف،

وعند المغاربة على حذفها. انظر: دليل الحيران: ١١٤، سفير العالمين ١/١٢٥.

(٢) انظر: المقنع: ٦٤، مختصر التبيين ٦٩/٢، الوسيلة: ٣٩٨، الجميلة: ٣٦٠-٣٦١.

(٣) انظر: المقنع: ١٢، مختصر التبيين ٧٨٦/٣، الوسيلة: ١٧٤، الجميلة: ٦٣٥.

(٤) عند الآية: ١٣ من قراءات هذه السورة.

(٥) سقط «أبي» من ح، ش.

(٦) انظر: الوسيلة: ١٧٤، الجميلة: ٣٦٠.

واختلِفَ في ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [٢٣]: ففي بعضِ المصاحفِ بألفٍ بعد اللام، وفي بعضها بالحذفِ للتخفيفِ، ولم تُصَوِّر الألفُ ياءً في شيءٍ من الرسوم^(١).

واتفقوا^(٢) على كتابة ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ [١١] بحذفِ الواوِ.

واختلِفَ في إثباتِ الألفِ وحذفِها في ﴿ قُلْ ﴾ من قوله: ﴿ حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ ﴾ [٩٣]: ففي المصحفِ المكي والشامي إثباتُها، وفي المدني والعراقي حذفُها^(٣)، وعلى هذا الخُلفِ تجري كلُّ قراءةٍ على صريحِ الرسمِ.



(١) انظر: المقنع: ٩٤، مختصر التبيين ٣/٧٨٨، الوسيلة: ١٧٤، الجميلة: ٣٦٠.

(٢) انظر: المقنع: ٣٥، مختصر التبيين ٣/٧٨٧، الوسيلة: ٣٥٦، الجميلة: ٥٨٤.

(٣) انظر: المقنع: ١٠٤، مختصر التبيين ٣/٧٩٥، الوسيلة: ١٧٥، الجميلة: ٣٦١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ [١] ك. ﴿ الْبَصِيرُ ﴾ [١] ت. ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٢] ك، وفاقاً لابن^(١) الأنباري، والداني^(٢)، والسجستاني^(٣). قال الداني^(٤): «إِذَا نُصِبَ ﴿ ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا ﴾ [٣] عَلَى النِّدَاءِ الْمُضَافِ» انتهى. وَتَعَقَّبَهُ فِي «المرشد»^(٥): بِأَنَّ السَّبَبَ الَّذِي تُودَوْنَ مِنْ أَجْلِهِ، مُتَقَدِّمٌ عَلَى النِّدَاءِ، تَقْدِيرُهُ: لَا تَتَّخِذُوا مِنِّي دُونِي وَكَيْلًا يَا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ. وَالنِّدَاءُ يَجِبُ أَنْ يَقْتَرْنَ بِالسَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ يُنَادَى، فَلَا يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَى مَا دُونَهُ لِذَلِكَ.

ن^(٦) باتفاق: عَلَى أَنَّهُ^(٧) أَحَدُ مَفْعُولِي ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا ﴾، وَ﴿ دُونِي ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿ وَكَيْلًا ﴾، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨٠]، أَي: لَا تَتَّخِذُوا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَكَيْلًا. ﴿ مَعَ نُوحٍ ﴾ [٣] ك.

(١) الإيضاح ٧٥٢/٢.

(٢) المكتفى: ٣٥٨.

(٣) انظر: المرشد ٣٣٧/٢.

(٤) المكتفى: ٣٥٨.

(٥) المرشد ٣٣٧/٢.

(٦) سقط الرمز من: غ، ت، ص.

(٧) أي: ﴿ ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا ﴾.

﴿ شَكُورًا ﴾ [٣] ت. ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٤]، و﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٥]، و﴿ نَفِيرًا ﴾ [٦]،
و﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [٧]، و﴿ تَتَبِيرًا ﴾ [٧] ك.

﴿ أَنْ يَرْحَمَكُمُ ﴾ [٨] ك، على أن ما بعده استئنافٌ، ﴿ عُدْنَا ﴾ [٨] ك^(١).
﴿ حَصِيرًا ﴾ [٨] ت. ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٩] ن^(٢)؛ لِعَطْفِ ما بعده عليه. ﴿ عَدَابًا أَلِيمًا ﴾
[١٠] ت. ﴿ دُعَاءُهُ بِالْحَيْرِ ﴾ [١١] ك. ﴿ عَجُولًا ﴾ [١١] ت، ﴿ آيَاتَيْنِ ﴾ [١٢] ك.
﴿ وَالْحِسَابِ ﴾ [١٢] ت. ﴿ تَفْصِيلًا ﴾ [١٢]، و﴿ عُنُقِهِ ﴾ [١٣]، و﴿ مَنشُورًا ﴾
[١٣] ك.

﴿ حَسِيْبًا ﴾ [١٤] ت^(٣). ﴿ فَإِنَّمَا يَصِلُ عَلَيْهَا ﴾ [١٥]، و﴿ وَزُرْأُخْرَى ﴾ [١٥]،
و﴿ رَسُولًا ﴾ [١٥]، و﴿ تَدْمِيرًا ﴾ [١٦]، و﴿ بَعْدَ نُوحٍ ﴾ [١٧] ك^(٤). ﴿ بَصِيرًا ﴾
[١٧] ت^(٥). ﴿ مَدْحُورًا ﴾ [١٨]، و﴿ مَشْكُورًا ﴾ [١٩] ك.

﴿ كَلَّا نُنمِدُّ هُنَّوَلَاءَ ﴾ [٢٠] ك، أو الوقف^(٦) على ﴿ هُنَّوَلَاءَ ﴾^(٧) الثاني [٢٠]
موصولاً بما قبله ك، والابتداء ﴿ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾ [٢٠]، بتقدير: هو، أو ذلك
من عطاء ربك، أو كله يُوصل، ويوقف على ﴿ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾، / وهو ك؛

[١/٩٦]

(١) غ: «ت».

(٢) أجاز ابنُ مِقْسَمِ الوقف عليه. انظر: المرشد ٣٣٨/٢.

(٣) ش، ح ت، س: «ك».

(٤) ت: «ت».

(٥) ت: «ك».

(٦) ت، ص: «والوقف».

(٧) غ: «﴿ هُنَّوَلَاءَ ﴾ ك، أو الوقف على ﴿ هُنَّوَلَاءَ ﴾ الثاني».

وفاقاً للداني^(١)، ت؛ وفاقاً للعَمَّاني^(٢) مُدَّعِيَا عَدَمَ الْخِلَافِ، مُعَلَّلًا بِأَنَّ
المعنى: كلاًّ نمُدُّ من عطائنا، فما لم يذكر لم تظهر الفائدة. انتهى.
ف ﴿ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾، متعلق بـ ﴿ نُؤَمِّدُ ﴾.

و ﴿ مَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [٢٠] ت. ﴿ عَلَى بَعْضِ ﴾ [٢١] ك، على أَنَّ
ما بعده استئناف، واللام للابتداء^(٣). ﴿ تَقْضِيلاً ﴾ [٢١]، و ﴿ مَخْذُولًا ﴾ [٢٢]
ك^(٤)، ﴿ إِلَّا آيَاتُهُ ﴾ [٢٣] ك، والابتداء ﴿ وَبِأَلْوَالِدَيْنِ ﴾، بتقدير: واستوصوا
إحساناً. و ﴿ كَرِيمًا ﴾ [٢٣]، و ﴿ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [٢٤]، و ﴿ صَغِيرًا ﴾ [٢٤]،
و ﴿ عَفُورًا ﴾ [٢٥]، و ﴿ تَبْذِيرًا ﴾ [٢٦]، و ﴿ كَفُورًا ﴾ [٢٧]، و ﴿ مَيْسُورًا ﴾
[٢٨]، و ﴿ مَحْسُورًا ﴾ [٢٩]، و ﴿ وَيَقْدِرُ ﴾ [٣٠] ك، أو الرابع ت.

﴿ بِصِيرًا ﴾ [٣٠] ت. ﴿ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ [٣١]، و ﴿ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [٣١]، و ﴿ كَبِيرًا ﴾
[٣١]، و ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٣٢]، و ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [٣٣]، و ﴿ مَنْصُورًا ﴾ [٣٣]، و ﴿ أَشَدَّهُ ﴾،
[٣٤]، و ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [٣٤] ك^(٥)، أو الخامسة ت، ﴿ تَأْوِيلًا ﴾ [٣٥] ت. ﴿ بِهِ عِلْمٌ ﴾
[٣٦] ك. ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [٣٦] ت. ﴿ مَرَحًا ﴾ [٣٧]، و ﴿ طُولًا ﴾ [٣٧] ك^(٦). ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾
[٣٨] الوقف على هذا اللفظ؛ لأنَّ ﴿ مَكْرُوهًا ﴾ [٣٨] منتصبٌ بدلاً من
﴿ سَيِّئُهُ ﴾ [٣٨]، أو صفة لها محمولة على المعنى، فإنها بمعنى سيئاً، وقد

(١) المكتفى ٣٦٩.

(٢) المرشد ٢/ ٣٤٠.

(٣) في ﴿ وَالْآخِرَةَ ﴾.

(٤) س، ح، ش: «ت».

(٥) ت، ح: «ت».

(٦) سقط الرمز من: د، ص.

قَرِيءَ بِهِ^(١)، وحينئذ فلا فائدة في الابتداء بمنصوب ليس في الكلام دليلٌ على إعرابه ولا معناه انتهى^(٢).

﴿مَكْرُوهًا﴾ [٣٨]، و﴿مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [٣٩] ك. ﴿مَدْحُورًا﴾ [٣٩]، و﴿عَظِيمًا﴾ [٤٠] ت. ﴿الْأَنْفُورًا﴾ [٤١]، و﴿سَيِّلًا﴾ [٤٢]، و﴿كَبِيرًا﴾ [٤٣]، و﴿مَنْ فِيهِنَّ﴾ [٤٤]، و﴿تَسْيِيحَهُمْ﴾ [٤٤]، و﴿عَفُورًا﴾ [٤٤]، و﴿مَسْتُورًا﴾ [٤٥]، و﴿وَقْرًا﴾ [٤٦] ك. ﴿نُفُورًا﴾ [٤٦]، و﴿مَسْحُورًا﴾ [٤٧] ت. و﴿سَيِّلًا﴾ [٤٨]، و﴿جَدِيدًا﴾^(٣) [٤٩]، و﴿مَتَى هُوَ﴾ [٥١] ك. ﴿قَرِيبًا﴾ [٥١] ك، وانتصاب الظرف التالي بتقدير:

يعيدكم يوم.

﴿الْأَقْلِيلًا﴾ [٥٢] ت. ﴿هِيَ أَحْسَنُ﴾ [٥٣] ك. ﴿مُيِّنَا﴾ [٥٣] ت^(٤)، ﴿أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [٥٤]، و﴿يُعَذِّبُكُمْ﴾ [٥٤] ك. ﴿وَكَيْلًا﴾ [٥٤] ت. و﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٥٥]، و﴿زُبُورًا﴾ [٥٥] ك. ﴿وَلَا تَحْيَلًا﴾ [٥٦] ت. ﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [٥٧] ك. ﴿مَحْدُورًا﴾ [٥٧] ت. ﴿شَدِيدًا﴾ [٥٨] ك. ﴿مَسْطُورًا﴾ [٥٨] ت، ﴿الْأَوَّلُونَ﴾ [٥٩] ت، أيضاً.

﴿فَطَلَمُوا بِهَا﴾ [٥٩] ك. ﴿تَخَوُّفًا﴾ [٥٩] ت. ﴿أَحَاطَ بِالنَّاسِ﴾ [٦٠]، و﴿فِي الْقُرْآنِ﴾ [٦٠] ك. ﴿طَعَيْنًا كَبِيرًا﴾ [٦٠] ت. ﴿طِينًا﴾ [٦١]، و﴿الْأَقْلِيلًا﴾ [٦٢]، و﴿مَوْفُورًا﴾ [٦٣]، و﴿وَعَدَهُمْ﴾ [٦٤] ك. ﴿الْإِعْرُورًا﴾ [٦٤] ت. ﴿عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾ [٦٥] ك^(٥). ﴿وَكَيْلًا﴾ [٦٥] ت.

(١) أي: (سيتاً). انظر: مختصر ابن خالويه: ٧٧.

(٢) انتهى نقله بالمعنى من المرشد ٢/ ٣٤٢.

(٣) س، ف ﴿حَدِيدًا﴾ [٥٠].

(٤) سقط الرمز من: ش، ح.

(٥) سقط الرمز من: ص.

﴿ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [٦٦]، و﴿ رَحِيمًا ﴾ [٦٦]، و﴿ إِلَّا آيَاتُهُ ﴾ [٦٧]، و﴿ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [٦٧]، و﴿ كَفُورًا ﴾ [٦٧] ك. ﴿ تَبِيعًا ﴾ [٦٩] ت. ﴿ تَقْضِيلاً ﴾ [٧٠] ت: على تقدير: اذكروا، أو احذروا يوم ندعو، ن: على تقدير: يعيدكم الذي فطركم، وهو منسوب للزجاج^(١). لكن قال العماني^(٢): «والأحسن في العبارة عندي أن يُقال: هو بدلٌ من قوله: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ [٥٢]، وهو يَتَّصِبُ بقوله: ﴿ يُعِيدُكُمْ ﴾. وحينئذٍ فالوقف عليه كاف^(٣) لبعْدِ ما بين الكلامين. والأول، وهو الانتصابُ بالمضمر أحسنُ لطول الكلام.

وقال البيضاوي^(٤): «نُصِبَ بِإِضْمَارِ «اذكر»، أو ظرفٌ لِمَا دَلَّ عليه ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ ﴾ [٧١]»، ﴿ فَتِيلاً ﴾ [٧١] ت، ﴿ سَيِّلاً ﴾ [٧٢] ت أيضاً. ﴿ خَلِيلاً ﴾ [٧٣]، و﴿ قَلِيلاً ﴾^(٥)، ﴿ قَلِيلاً إِذَا ﴾ [٧٤] ك. ﴿ نَصِيراً ﴾ [٧٥] ت. ﴿ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [٧٦] ك، وانتصابُ ﴿ سُنَّةَ ﴾ [٧٧] على المصدر، أي: سنَّ الله ذلك سنةً، ن: على تقديرِ حَذْفِ الكافِ، أي: لم يكونوا يلبثون / إلا قليلاً كسنة من قد أرسلنا، وهو أن يُهْلِكَ كُلُّ أمةٍ أخرجوا رسولهم من بين أظهرهم، فالسنة لله، وأضافها إلى الرُّسُلِ؛ لأنَّها من أجلهم، ويُدلُّ عليه ﴿ وَلَا تَحْدُ لِسُنَّتِنَا ﴾ [٧٧].

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٥٢.

(٢) المرشد ٢/ ٣٤٦.

(٣) سقط «كاف» من: ش.

(٤) أنوار التنزيل ١/ ٥٩٢.

(٥) أي: من قوله: ﴿ قَلِيلاً إِذَا ﴾ [٧٤] التالي.

﴿ مِنْ رُسُلِنَا ﴾ [٧٧] ك، ﴿ تَحْوِيلًا ﴾ [٧٧] ت، و ﴿ غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ [٧٨] ك،
 وفاقاً لأبي حاتم^(١)، أو الوقف. ﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ [٧٨] ك، ﴿ مَشْهُودًا ﴾
 [٧٨]، و ﴿ نَافِلَةٌ لَكَ ﴾ [٧٩]، و ﴿ مَحْمُودًا ﴾ [٧٩]، و ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٨٠]، و ﴿ الْبَطْلَ ﴾
 [٨١] ك.

﴿ زَهُوقًا ﴾ [٨١] ت. ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٢] ك. ﴿ حَسَارًا ﴾ [٨٢] ت^(٢)، ﴿ يَوْسَا ﴾
 [٨٣]، و ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٨٤]، و ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٨٥] ك. ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٨٦]، ن^(٣)؛
 لحرف الاستثناء. قال البيضاوي^(٤): «ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً،
 بمعنى: ولكن رحمة». وحينئذٍ ﴿ مِّن رَّبِّكَ ﴾ [٨٧] ك.

﴿ كَبِيرًا ﴾ [٨٧]، و ﴿ ظَهِيرًا ﴾ [٨٨] ت. ﴿ كُفُورًا ﴾ [٨٩] ك. ﴿ يَتَّبِعُونَ ﴾
 [٩٠]، و ﴿ تَفَجِيرًا ﴾ [٩١]، و ﴿ قَبِيلًا ﴾ [٩٢] كله ن؛ للعطف. ويسوغ الوقف
 الفاصلة، وطول الكلام.

﴿ كِتَابًا نَقَرُوهُ ﴾ [٩٣] ت، ﴿ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ معاً [٩٤-٩٣]، و ﴿ مَلَكًا
 رَسُولًا ﴾ [٩٥] ت، ﴿ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [٩٦] ك، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٩٦] ت. ﴿ الْمُهْتَدِ ﴾
 [٩٧]، و ﴿ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [٩٧]، و ﴿ وَصَمًّا ﴾ [٩٧]، و ﴿ سَعِيرًا ﴾ [٩٧] ك^(٥).
 ﴿ جَدِيدًا ﴾ [٩٨]، و ﴿ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [٩٩] ت^(٦).

(١) انظر: المرشد ٢/٣٤٧.

(٢) د، ت: «ك».

(٣) د، ت: «ت».

(٤) أنوار التنزيل ١/٥٩٦.

(٥) سقط الرمز من: ش، ح.

(٦) ت، د، ص: «ك».

﴿الْإِنْفَاقِ﴾ [١٠٠]ك، وفاقاً للسجستاني^(١). ﴿قَتُورًا﴾ [١٠٠]ت. ﴿بَيْنَتِ﴾ [١٠١]، و﴿مَسْحُورًا﴾ [١٠١]، و﴿مَثْبُورًا﴾ [١٠٢]، و﴿يَسْتَفِرَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [١٠٣]، و﴿لَفِيْفًا﴾ [١٠٤]، و﴿بِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [١٠٥]ك^(٢). ﴿وَنَذِيرًا﴾ [١٠٥]ك، أو ت، وفاقاً للداني^(٣)؛ لأنَّ تاليه منصوبٌ بتقدير: وآتيناك، أو أنزلنا قرآنًا، أو بـ ﴿فَرَّقْنَاهُ﴾ [١٠٦]، كنصب ﴿الْقَمَرَ﴾ بـ ﴿فَدَرَزْنَاهُ﴾ [يس: ٣٩].

﴿عَلَىٰ مَكِّهِ﴾ [١٠٦]ك. ﴿تَنْزِيلًا﴾ [١٠٦]ت. ﴿أَوْ لَا تُوْمِنُوا﴾ [١٠٧]، و﴿لَمَفْعُولًا﴾ [١٠٨]، و﴿خُشُوعًا﴾ [١٠٩]، و﴿أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [١١٠]، و﴿الْحُسْنَىٰ﴾ [١١٠]، ﴿وَلَا تَخَافَتْ بِهَا﴾ [١١٠]، و﴿سَيِّلًا﴾ [١١٠]ك، أو الأول والثالث أو الأخيران^(٤) ت^(٥). ﴿وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [١١١]م.



(١) انظر: المرشد ٢/ ٣٥٠.

(٢) الذي في المكتفى: ٣٦٤: «﴿لَفِيْفًا﴾، ﴿نَزَلَ﴾، ﴿وَنَذِيرًا﴾: تام، ﴿عَلَىٰ مَكِّهِ﴾ كاف».

(٣) المكتفى ٣٦٤.

(٤) قوله: «أو الأخيران» سقط من: ف.

(٥) غ، ت: «تامان».

تجزئتها

- ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [٢٣] ربيع^(١).
 ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾ [٥٠] نصف^(٢).
 ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [٧٠] ربيع^(٣).
 ﴿ لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ * ﴿ أُولَئِكَ يَرَوْنَ ﴾ [٩٨-٩٩] حزب^(٤).



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وغيث النفع: ٢٧٣، القول الوجيز: ٢٢٤.

(٢) كذا في غيث النفع: ٢٧٣، والقول الوجيز: ٢٢٤، وهو أول القولين في جمال القراء ١/١٥٢.

(٣) يعني بذلك بداية الربع، فتكون نهاية الربع السابق على ﴿ تَبِيَعًا ﴾ [٦٩] كما في غيث النفع: ٢٧٤، وقال: «بإجماع»، والقول الوجيز: ٢٢٤، وخالفهما السخاوي في جمال القراء ١/١٥٨، إذ جعل النهاية بعدها بآية، وهي ﴿ تَقْضِيلاً ﴾ [٧٠].

(٤) كذا في البيان: ٣١٨، وهو أحد القولين في جمال القراء ١/١٤٥، وغيث النفع: ٢٧٥، وخالفهم ابن الجوزي في فنون الأفتان، فجعله على الآية: ٩٦.

سورة الكهف

مكية^(١).

وحروفها: ستة آلاف وثلاثمئة وستون.

وكلمتها: ألف وخمسمئة وسبع وتسعون^(٢).

وأيتها: مئة وخمسة حرمي، وست شامي، وعشر كوفي، وإحدى عشرة

بصري^(٣).وخلأفها: إحدى عشرة^(٤):﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ [١٣] غير شامي^(٥)، ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [٢٢]

مدني أخير، ﴿ غَدَاً ﴾ [٢٣] غيره، ﴿ بَيْنَهُمَا زَبْعًا ﴾ [٣٢]، ﴿ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴾

[٨٤] مدني أخير وعراقي وشامي، ﴿ هَذِهِ أَبْدًا ﴾ [٣٥] مدني أول مكي

(١) انظر: حسن المدد: ٨٥، تفسير البغوي ٥/١٤٣، وفي تفسير الماوردي ٣/٢٨٣: مكية

كلها في قول الحسن وعكرمة، وعطاء وجابر، وقال ابن عباس وقتادة: إلا آية منها،

وهي قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ [٢٨]، وانظر: زاد المسير ٥/١٠٢.

(٢) انظر: البيان: ١٧٩، حسن المدد: ٨٥، وسقط منه: «وستون»، والبصائر ١/٢٩٧،

ومنازل الهدى: ٢٢٨، والقول الوجيز: ٢٢٥ باختلاف فيها.

(٣) انظر: البيان: ١٧٩، جمال القراء ٢/٢٠٦، حسن المدد: ٨٥، منازل الهدى: ٢٢٨،

القول الوجيز: ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) انظر: المصادر المذكورة، وقال في جمال القراء ٢/٢٠٦: «اختلافها عشر آيات...».

(٥) انظر: البيان: ١٧٩، وحسن المدد: ٨٥، منازل الهدى: ٢٢٨، القول الوجيز: ٢٢٦.

وعراقي، ﴿فَأَتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [٨٥]، ﴿ثُمَّ أَتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [٨٩] عراقي، ﴿ثُمَّ أَتَّبَعَ سَبَبًا﴾ [٩٢]، ﴿عِنْدَهَا قَوْمًا﴾ [٨٦] غير مدني أخير وكوفي، ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [١٠٣] عراقي وشامي.

وفيها شبه الفاصلة اثنا عشر^(١):

﴿قِيَمًا﴾ [٢]، ﴿بِأَسَاسٍ شَدِيدًا﴾ [٢]، ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢]، ﴿وَهُمْ رُفُودٌ﴾ [١٨]، ﴿عَلَيْهِمْ بُدِينًا﴾ [٢١]، ﴿بِسُلْطَنٍ بَيْنٍ﴾ [١٥]، ﴿مِرَاءَ ظَهْرًا﴾ [٢٢]، ﴿ثِيَابًا خُضْرًا﴾ [٣١]، ﴿وَلَمْ تَنْظُرْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [٣٣]، ﴿عَلَى رِيكٍ صَفَا﴾ [٤٨]، / ﴿ءَاذَانِهِمْ وَقَرًا﴾ [٥٧]، ﴿مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا﴾ [٩٣].

* * *

(١) كذا في حسن المدد: ٨٥، والإتحاف ٢/٢٠٨، لكن في البيان: ١٧٩، ومنار الهدى: ٢٢٨، والقول الوجيز: ٢٢٧ باختلاف.

فواصلها^(١)

﴿عَوَجًا﴾ [١]، ﴿حَسَنًا﴾ [٢]، ﴿أَبَدًا﴾ [٣]، ﴿وَلَدًا﴾ [٤]، ﴿كَذِبًا﴾ [٥]،
 ﴿أَسْفًا﴾ [٦]، ﴿عَمَلًا﴾ [٧]، ﴿جُرْزًا﴾ [٨]، ﴿عَجَبًا﴾ [٩]، ﴿رَشَدًا﴾ [١٠]،
 ﴿عَدَدًا﴾ [١١]، ﴿أَمَدًا﴾ [١٢]، ﴿هُدَى﴾ [١٣]، ﴿شَطَطًا﴾ [١٤]، ﴿كَذِبًا﴾
 [١٥]، ﴿مَرْفَقًا﴾ [١٦].

﴿مُرْشِدًا﴾ [١٧]، ﴿رُعْبًا﴾ [١٨]، ﴿أَحَدًا﴾ [١٩]، ﴿أَبَدًا﴾ [٢٠]، ﴿مَسْجِدًا﴾
 [٢١]، ﴿أَحَدًا﴾ [٢٢]، ﴿ذَلِكَ عَدَا﴾ [٢٣]، ﴿رَشَدًا﴾ [٢٤]، ﴿تِسْعًا﴾ [٢٥]،
 ﴿أَحَدًا﴾ [٢٦]، ﴿مُلْتَحِدًا﴾ [٢٧]، ﴿فُرْطًا﴾ [٢٨]، ﴿مُرْتَفَقًا﴾ [٢٩]، ﴿عَمَلًا﴾
 [٣٠]، ﴿مُرْتَفَقًا﴾ [٣١].

﴿زَرَعًا﴾ [٣٢]، ﴿نَهْرًا﴾ [٣٣]، ﴿نَفْرًا﴾ [٣٤]، ﴿أَبَدًا﴾ [٣٥]، ﴿مُنْقَلَبًا﴾
 [٣٦]، ﴿رَجُلًا﴾ [٣٧]، ﴿بِرِّي أَحَدًا﴾ [٣٨]، ﴿وَوَلَدًا﴾ [٣٩]، ﴿زَلْفًا﴾ [٤٠]، ﴿طَلَبًا﴾
 [٤١]، ﴿بِرِّي أَحَدًا﴾ [٤٢]، ﴿مُنْتَصِرًا﴾ [٤٣]، ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤]، ﴿مُقْتَدِرًا﴾
 [٤٥]، ﴿أَمَلًا﴾ [٤٦]، ﴿مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [٤٧]، ﴿مَوْعِدًا﴾ [٤٨]، ﴿رَبِّكَ أَحَدًا﴾ [٤٩]،
 ﴿بَدَلًا﴾ [٥٠].

﴿عَصْدًا﴾ [٥١]، ﴿مَوْبِقًا﴾ [٥٢]، ﴿مَصْرِفًا﴾ [٥٣]، ﴿جَدَلًا﴾ [٥٤]، ﴿قُبَلًا﴾
 [٥٥]، ﴿هُزُؤًا﴾ [٥٦]، ﴿أَبَدًا﴾ [٥٧]، ﴿مَوْبِلًا﴾ [٥٨]، ﴿مَوْعِدًا﴾ [٥٩].

(١) انظر: البيان: ١٧٩، حسن المدد: ٨٥، القول الوجيز: ٢٢٨.

﴿ حُفْبًا ﴾ [٦٠]، ﴿ سَرِيًّا ﴾ [٦١]، ﴿ نَضْبًا ﴾ [٦٢]، ﴿ عَجْبًا ﴾ [٦٣]، ﴿ قَصَصًا ﴾ [٦٤]، ﴿ عِلْمًا ﴾ [٦٥]، ﴿ رُشْدًا ﴾ [٦٦]، ﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [٦٧]، ﴿ بِهِ خُبْرًا ﴾ [٦٨]، ﴿ لَكَ أَمْرًا ﴾ [٦٩]، ﴿ ذِكْرًا ﴾ [٧٠]، ﴿ إِمْرًا ﴾ [٧١]، ﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [٧٢]، ﴿ عُسْرًا ﴾ [٧٣]، ﴿ تُكْرًا ﴾ [٧٤].

﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [٧٥]، ﴿ عُدْرًا ﴾ [٧٦]، ﴿ أَجْرًا ﴾ [٧٧]، ﴿ صَبْرًا ﴾ [٧٨]، ﴿ غَضَبًا ﴾ [٧٩]، ﴿ وَكُفْرًا ﴾ [٨٠]، ﴿ رُحْمًا ﴾ [٨١]، ﴿ صَبْرًا ﴾ [٨٢]، ﴿ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ [٨٣]، ﴿ سَبِيًّا ﴾ [٨٤]، ﴿ سَبِيًّا ﴾ [٨٥]، ﴿ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ [٨٦]، ﴿ تُكْرًا ﴾ [٨٧]، ﴿ يُسْرًا ﴾ [٨٨]، ﴿ سَبِيًّا ﴾ [٨٩]، ﴿ سِرًّا ﴾ [٩٠]، ﴿ خُبْرًا ﴾ [٩١]، ﴿ سَبِيًّا ﴾ [٩٢]، ﴿ قَوْلًا ﴾ [٩٣]، ﴿ سَدًّا ﴾ [٩٤]، ﴿ رَدْمًا ﴾ [٩٥]، ﴿ قَطْرًا ﴾ [٩٦]، ﴿ نَقْبًا ﴾ [٩٧]، ﴿ رَبِّي حَقًّا ﴾ [٩٨].

﴿ جَمْعًا ﴾ [٩٩]، ﴿ عَرْضًا ﴾ [١٠٠]، ﴿ سَمْعًا ﴾ [١٠١]، ﴿ نُزُلًا ﴾ [١٠٢]، ﴿ أَعْمَلًا ﴾ [١٠٣]، ﴿ صُنْعًا ﴾ [١٠٤]، ﴿ وَزْنًا ﴾ [١٠٥]، ﴿ هُزُؤًا ﴾ [١٠٦]، ﴿ نُزُلًا ﴾ [١٠٧]، ﴿ حَوْلًا ﴾ [١٠٨]، ﴿ مَدَدًا ﴾ [١٠٩]، ﴿ أَحَدًا ﴾ [١١٠].

القراءات وتوجيهها

عن الحسن (الحَمْدُ لله) [١] بكسر الدال.

وسكت وَصَلًا على الألفِ المبدلةِ من التنوينِ في ﴿عَوَجًا﴾ [١]
 حفصٌ^(١) سكتةً لطيفةً من غير تنفُسٍ إشعاراً^(٢) بأنَّ ﴿قِيَمًا﴾ [٢] ليس متصلاً
 بـ ﴿عَوَجًا﴾؛ لأنه إمَّا حالٌ من ضمير ﴿لَهُ﴾، إنَّ جُعِلَتْ ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾ [١]
 حالاً، وإمَّا منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: جَعَلَهُ أو أنزله قِيَمًا، أو على الحالِ من
 ﴿الْكِتَابِ﴾، على أنَّ الواوَ في ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾ [١] للحال.

وقد يتأيدُ السكتُ بها في بعض مصاحفِ الصحابةِ (ولم يجعل له عوجاً
 لكنْ جَعَلَهُ قِيَمًا)، قال في «البحر»^(٣): «ويُحْمَلُ ذلك على تفسير المعنى،
 لا أنها قراءة» انتهى.

ثم إنَّ بعضهم كأبي حيان^(٤) والأهوازي^(٥)، وغيرهما، أطلق السكتَ
 على ﴿عَوَجًا﴾ من غير أن يقولَ على الألفِ المبدلةِ من التنوينِ، وهو كما
 قال الجعبري^(٦): «تُنزَلُ على الألفِ المبدلةِ» كما ذكرته.

(١) انظر: الروضة ٢/٧٥٣، النشر ١/٤٢٥، الإتحاف ٢/٢٠٨.

(٢) انظر: الموضح ٢/٧٧٢.

(٣) البحر ٦/٩٦.

(٤) البحر ٦/٩٦.

(٥) الوجيز للأهوازي: ١٢٠.

(٦) كنز المعاني (خ) ٢٤١/أ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ^(١): «وفي إبدال التنوين ألفاً نظراً؛ فإنه لو وَقَفَ على التنوين لكان أدلّ على غَرَضِهِ، وهو أنه واقفٌ بنية الوصل^(٢)».

وكذا يسكت حفصٌ أيضاً على ألف ﴿مَرَقَدِنَا﴾، وبيتدي ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]، لثلاثيَّوهم أنه صفةٌ لـ ﴿مَرَقَدِنَا﴾، فالسكتُ بينَ انقضاءِ كلامِ الكفارِ، وأنه ليس من كلامهم، بل ابتداءُ قولِ الملائكةِ أو المؤمنين. وَيَسْكُتُ أيضاً على نون ﴿مَنْ﴾، وبيتدي ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]؛ لثلاثيَّوهم أنها كلمةٌ واحدةٌ، وللإشعارِ بَعْدَمِ وجوبِ الإدغامِ والتَّخْلُصِ مِنْ ثِقَلِ التقاربِ.

/ ويسكتُ أيضاً على لام ﴿بَلْ﴾، وبيتدي ﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، وَمِنْ لازمِ السكتِ على النونِ واللامِ عَدَمُ الإدغامِ.

قال أبو شامة^(٣): «ولو لَزِمَ الوقْفُ على اللامِ والنونِ لِيُظْهَرَ اللَّزِمُ ذلك في كل مُدْغَمٍ انتهى».

وَتُعَقَّبُ: بأنه غيرُ لازمٍ لَعَدَمِ النَّقْلِ، والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

وقال أبو شامة أيضاً^(٤): «وأولى من هذه المواضع -أي: الأربعة- بمراعاة الوقفِ عليها ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]،

(١) انظر: إبراز المعاني ٣/ ٣٢٧.

(٢) هنا بياض في الأصول.

(٣) إبراز المعاني ٣/ ٣٢٨.

(٤) إبراز المعاني ٣/ ٣٢٩.

ينبغي الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾؛ لثلاثيَّتوهم أن ما بعده هو المقول، وكذا ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٦-٧]، ينبغي أن يُعْتَنَى بالوقف على ﴿النَّارِ﴾؛ لثلاثيَّتوهم^(١) الصفة.

وتعقبه في «الدر» فقال^(٢): «توهم هذه الأشياء من أبعد البعيد».

وقرأ الباقيون بغير سكت في المواضع الأربعة على الأصل، ولفهم المعنى في ذلك.

واختلف في ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [٢]:

فأبو بكر^(٣) بإسكان الدال مع إشمامها الضم، وكسر النون والهاء وصلتها بياء لفظية، فتصير ﴿مِّن لَّدُنْهِ﴾^(٤)، فتسكين الدال تخفيفاً؛ كتسكين عين «عَضد»، والنون ساكنة فالتقى ساكنان، فكُسِرَت للالتقاء بهما^(٥)، وكان حقه أن يكسر الأول، إلا أنه يلزم منه العود إلى ما قر منه، ولما كسر النون كسر الهاء للإلتباع، ووصلها بياء لأنها بين متحركين، والسابق كسرة، وأشم الدال تنبيهاً على أصلها في الحركة.

والإشمام هنا عبارة عن ضم الشفتين مع الدال من غير نُطْقٍ.

(١) أي: قوله: ﴿الَّذِينَ﴾.

(٢) الدر المصون ٧/٤٣٦.

(٣) انظر: المستنير ٢/٢٦٣، النشر ٢/٣١٠، الإتحاف ٢/٢٠٩.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٥/١٢٤، الحجة لابن زنجلة: ٤١٢، الموضح

٧٧٢/٢.

(٥) ح: «بها»، وفي الدر المصون: «فكسر النون لالتقاء الساكنين».

قال الفارسي^(١) وغيره: «هو تهيئة العُضْوِ، وليس حركة»، وتَجَوَّزَ الأهوازي^(٢) بتسميته اختلاساً.

وقال في «الدر»^(٣): «الإشمامُ المشارُ إليه إنما يتحقَّقُ عند الوقفِ على آخرِ الكلمةِ، فلا يكون إلا إشارةً إلى حركة الحرفِ الأخيرِ المرفوعِ إذا وُقفَ عليه، نحو: جاء الرجلُ». قال: «وهذا ذكره التَّحْوِيون^(٤)، وأمَّا كونه يُؤْتَى به في وسطِ الكلمةِ فلا يُتصوَّرُ إلا أن يقفَ على ذلك الساكن، ثم ينطقُ بباقي الكلمةِ، وإذا جرَّبتَ نُطَقَ في هذا الحرفِ الكريمِ وجَدتَ الأمرَ كذلك، لا تَنطِقُ بالبدالِ ساكنةً مشيراً إلى ضمِّها إلا حتى تقف^(٥) عليها، ثم تأتي بباقي الكلمة» انتهى.

وهذا مَصِيرٌ منه إلى أنَّ الإشمامَ بعد الدالِ كالوقفِ، وهو قولُ مكِّي^(٦) وغيره.

وتَعَقَّبَ الجعبري^(٧) فقال: «ليس بعده؛ لأنه^(٨) إن لم يكن على حرف^(٩)،

(١) الحجة ١/٣٤٦.

(٢) لم نجده في كتابه الوجيز في المظان، والنص في كنز المعاني (خ) ٢٤١/ب.

(٣) الدر المصون ٧/٤٣٨.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٨٠٨.

(٥) كذا في الدر والنسخ كافة، والعبارة فيها نظر، ولعلها مصحفة من قوله: «إلا حين تقف».

(٦) التبصرة ٢٤٧.

(٧) الكنز (خ) ٢٤١/ب.

(٨) أي: الإشمام.

(٩) يعني: على الحرف نفسه، الذي هو «الدال».

ومعنى الكلام التعجب، أي: ما أكبرها كلمة، سُمِّيت كلمة، كما يُسمَّون القصيدة كلمةً.

وأبدل ﴿وَهَيَّيْ لَنَا﴾ [١٠]، و﴿يُهَيَّيْ لَكُمْ﴾ [١٦] وصللاً ووقفاً أبو جعفر، فتصير ياءين، الثانية خفيفة، فأبدل الهمزة ياءً، وإن كان سكونها عارضاً. ولحمزة وهشام في الوقف عليهما خمسة أوجه:

الأول: الإبدال ياءً - كأبي جعفر - لسكونها بعد كسرة. الثاني: التحقيق، واختاره ابن مجاهد لحمزة، وأبو الطيب بن علبون لهشام؛ لأنَّ السكون في ذلك عارضٌ، إلا أن الأصل الحركة، فلم يحسن تغييره مرةً ثانية بالبدل؛ ولهذه العلة حققه أبو عمرو. والثالث: حذف حرف المد المبدل من الهمزة؛ لأجل الجزم. حكاها صاحب «الروضة»^(١)، لكن ضعَّف في «النشر»^(٢) الأخيرين، وأتباع الرسم مندرج في الأول الصحيح^(٣) على مذهب مَنْ يقول: إنَّ صورتها ياءٌ، وإلا فيوقف بالالف؛ لأنه يرى صورتها ألفاً^(٤). ووافقهما الأعمش بخلف.

وأمال ﴿ءَاثِرِهِمْ﴾ [٦]، و﴿ءَاثِرِهِمَا﴾ [٦٤] أبو عمرو والدوريُّ عن الكسائي، وبالتقليل ورش^(٥)، وقرأ الباقون بالفتح.

(١) الروضة ١/٢٤١.

(٢) النشر ١/٤٦٩.

(٣) في ت: «والصحيح» بزيادة الواو، وهو سهو.

(٤) الوجه الرابع في قوله: «وأتباع الرسم»، والخامس في قوله: «وإلا فيوقف...»، والمقروء به هو الأول فقط.

(٥) من طريق الأزرق، وكذلك ابن ذكوان بخلف عنه كما تقدم أكثر من مرة.

وأمال ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [١١] الدوريُّ عن الكسائيِّ، والباقون بالفتح.
 وأمال ﴿أَحْصَى لِمَالِثُوًّا﴾، و﴿إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ هنا [٤٩، ١٢]، و﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ﴾
 بمريم [٩٤]، و﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ﴾ بالمجادلة [٦]، و﴿أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ﴾ بالجن
 [٢٨] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهـم الأعمشُ في الخمسة وقرأ
 ورشٌ بالفتح وبين اللفظين من طريق الأزرق، وقرأ الباـقون بالفتح، وبه قرأ
 الأصهبـاني عن ورش.

واختلِفَ في ﴿مَرْفَقًا﴾ [١٦]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(١) بفتح الميم وكسرِ الفاءِ. وافقهـم
 الأعمش^(٢)، وقرأ الباـقون بكسر الميم وفتح الفاءِ.
 فقيل^(٣): القراءتان بمعنى واحدٍ وهو ما يُرْتَفَقُ به، وليس بمصدرٍ. وقيل:
 / هو بالكسر في الميم لليد، وبالفتح للأمر، وقد يُستعمل كلُّ واحدٍ منهما
 مَوْضِعَ الآخر، حكاه الأزهرِيُّ^(٤) عن ثعلب.
 وأنشد الفراءَ جَمْعاً بين اللغتين في الجارحة^(٥):

بِتْ أَجَافِي مَرْفَقًا عَن مَرْفِقِي

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤١٥، النشر ٢/ ٣١٠، الإتحاف ٢/ ٢١٠.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٧٥٤، المبهج ٣/ ٥٥، إيضاح الرموز: ٤٩٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٣٠، الحجة لابن زنجلة: ٤١٢،

الموضح ٢/ ٧٧٤.

(٤) حكاه عن يونس والليث. انظر: تهذيب اللغة ٩/ ١١٢.

(٥) لا يُعرف قائله، وهو في الدر المصون ٧/ ٤٥٥، وليس في معاني القرآن للفراء.

وقيل: يستعملان معاً في الأمر وفي الجارحة، حكاه الزجاج^(١). وحكى مكِّي^(٢) عن الفراء^(٣) أنه قال: «لا أعرف في الأمر، ولا في اليد، ولا في كلِّ شيءٍ، إلا كَسَرَ الميم». قال العلامة شهاب الدين السمين^(٤): «وتواتر قراءة نافع والشاميين يردُّ عليه».

تنبيه:

مَنْ كَسَرَ الميمَ رَقَّقَ الرء، وَمَنْ فَتَحَهَا فَخَمَّهَا.

وأمال ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾ [١٧] وصللاً السوسيُّ بخُلْفٍ عنه، وقرأ الباقون بالفتح كالسوسي في وجهه الثاني. وأماله في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائي وكذا خَلَفٌ^(٥). وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَزَوَّرُ﴾ [١٧]:

فابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ^(٦) بإسكانِ الزاي، وتشديدِ الرء، من غيرِ ألفٍ على وزنِ «تَحَمَّرُ»^(٧).

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٧٢.

(٢) في الهداية إلى بلوغ النهاية ٦/ ٤٣٤١.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٣٦.

(٤) الدر المصون ٧/ ٤٥٦.

(٥) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٦) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٤، النشر ٢/ ٣١٠، الإتحاف ٢/ ٢١٠-٢١١.

(٧) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٥/ ١٣٢، الحجة لابن زنجلة: ٤١٣، الموضح

وأصل الزَّورِ الميلُ، ومنه: زاره، أي: مال إليه، ومنه الأزورُ، وهو المائلُ بعينه، وبغيرها، وقيل: تَزَوَّرُ بمعنى تَنْقَبُضُ، من أزوَرَ، أي: انقبض.
 وقرأ عاصم وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بفتح الزاء مخففةً، وألفٍ بعدها، وتخفيفِ الراءِ مضارعَ تَزَاوَرَ مَيْلاً بعد مَيْلٍ، وأصلها تَتَزَاوَرُ بتاءينِ على وزنٍ تتطاولُ، فحذفوا إحدى التاءين تخفيفاً.
 وافقهم الأعمش^(١).

وقرأ الباقون بفتح الزاي مشددةً، وألفٍ بعدها، وتخفيفِ الراءِ، أدغم التاءَ في الزاي.

ومعنى الآية: أنهم كانوا لا يُصيبهم شمسُ البتَّةِ، أو كانت تُصيبهم في الشتاءِ لما في مسَّها من صلاحِ أجسامهم؛ لأنه كان لهم حاجبٌ من جهة الجنوب^(٢)، وحاجب من جهة الدَّبُورِ^(٣).

وقيل: كان بابُ الغارِ مستقبلَ بناتِ نَعَشٍ^(٤)، فتميلُ الشمسُ عند طلوعِها وتركُّهم عند غروبها، فلا تصلُ إليهم، فتغيِّرُهم.

وأثبت ياء ﴿الْمُهْتَدِ﴾ [١٧] في الوصلِ نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم الزبيديُّ والحسنُ. وأثبتها في الحاليين يعقوبُ، وحذفها فيهما الباقون.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٧٥٤، المبهج ٣/ ٥٦، إيضاح الرموز: ٤٩٨.

(٢) الجهة التي تهب منها ريح الجنوب، وهي ريح طيبة.

(٣) هي الرياح التي تهب من جهة المغرب، وهي مهلكة.

(٤) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

وقرأ ﴿ وَتَحَسَّبُهُمْ ﴾ [١٨] بفتح السين، ابن عامر وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم الحسنُ والمطوعيُّ. وسبقَ بالبقرة [٢٧٣].
وعن الحسن^(١) (وتَقَلَّبُهُمْ) [١٨] بتاءٍ مفتوحةٍ، وقافٍ ساكنةٍ، / ولامٍ مخففةً، مضارعَ قلبٍ مخففاً.

والجمهورُ بنون مضمومة وقافٍ مفتوحة، ولامٍ مشددةٍ مضارعاً مسنداً للمعظم نفسه. قال أبو حيان في «البحر»^(٢): «وفيه مزيدٌ اعتناءً الله بهم، حيث أسندَ التقلب^(٣) إليه تعالى، وأنه هو الفاعلُ ذلك». وعن المطوِّعيِّ (لَوُ اطَّلَعْتَ) [١٨] بضمِّ الواو، وذُكِرَ بآلِ عمران [٩١].

واختلِفَ في ﴿ وَلمَلِئْتَ ﴾ [١٨]:

فنافعٌ وابن كثير، وكذا أبو جعفر^(٤) بتشديد اللامِ الثانيةِ للمبالغة^(٥). وافقهم ابنُ محيصن^(٦). وقرأ الباقر بتخفيفها.
وأبدلَ همزها ياءً أبو عمرو^(٧)، والأصبهانيُّ، وأبو جعفر^(٨)، وحمزةٌ وقفاً.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٦١، إيضاح الرموز: ٤٩٩.

(٢) البحر ١٠٨/٦.

(٣) ما أثبتناه من: ص والبحر، وسائر النسخ: «التقلب».

(٤) انظر: غاية الاختصار ٥٥٣/٢، النشر ٣١٠/٢، الإنحاف ٢/٢١١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٣٤/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٣، الموضح ٧٧٦/٢.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٠، المبهج ٥٧/٣، إيضاح الرموز: ٤٩٩.

(٧) أي: بخلف عنه.

(٨) زيادة: «والأصبهاني وأبو جعفر» من ح، وهو موافق لما في المصادر.

وقرأ ﴿رُعْبًا﴾ [١٨] بضم العين ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وأبو جعفرٍ.

وأدغم ﴿لَيْثُمَّ﴾ [١٩] أبو عمروٍ وابنُ عامرٍ^(١) وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ.

واختلَفَ في ﴿يُورِقِكُمْ﴾ [١٩]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحفصٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ^(٢)، بكسرِ الراءِ^(٣). وافقهم ابنُ محيصنٍ والحسنُ^(٤).

وعن ابنِ محيصنٍ^(٥) إدغامُ القافِ في الكافِ.

وقرأ أبو عمروٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ، وكذا رُوْحٌ وخَلْفٌ، بإسكانِها. وافقهم الأعمشُ واليزيديُّ.

وكذلك ابنُ محيصنٍ من غيرِ «المصطلح»^(٦) و«المفتاح»^(٧) مع الإدغامِ أيضاً. واستضعفوه من حيث الجمعُ بين ساكنين على غيرِ حدِّهما.

(١) المثبت من ح، وفي سائر النسخ: «هشام وابن ذكوان من طريق الصوري»، بدلاً من

«ابن عامر» وهو سهو. انظر: النشر ١٦/٢، وتقدم في الإدغام ٧٧٦/٢.

(٢) انظر: الغاية: ٣٠٥، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢١١-٢١٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٣٥/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٣،

الموضح ٧٧٧/٢.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٠، إيضاح الرموز: ٥٠٠، ولم تُدَكِّرِ الكلمة في مفردة الحسن.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٠١.

(٦) مصطلح الإشارات ٣٣٣.

(٧) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز: ٥٠٠.

وأجيب: بأنه وَقَعَ في المتواتر نحوُه ك ﴿يَعْمًا﴾ [النساء: ٥٨]، و ﴿لَاتَعْدُوا﴾ في السَّبْتِ ﴿[النساء: ١٥٤]، و ﴿الْحُلْدِ جَرَاءً﴾ [فصلت: ٢٨]، و ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

وكسّر راء (ورقكم) هو الأصل، والتسكين تخفيفٌ منه كنبق في نَبَقِ. والورق: الفِضَّةُ مضروبةٌ كانت أو غيرها، قاله البيضاوي^(١). ومدّ ﴿لَارِيْبَ﴾ [٢١] حمزةً.

وعن الحسن تنوين (ريباً) منصوباً.

وعن الحسن^(٢) أيضاً (غلبوا) [٢١] بضمّ الغين، وكسّر اللام على بناءه للمفعول. والجمهورُ بفتحهما على بناءه للفاعل.

وعن ابن محيصنٍ من «المبهج»^(٣) إدغامٌ بغنة التنوين عند الراء من ﴿ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ﴾ [٢٢]، وبالواقعة ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(٤) [٧].

وعن ابن محيصنٍ^(٥) من «المبهج» (خمسة) [٢٢] بكسر الميم. وعنه كسرُ الخاء والميم من «المبهج» أيضاً.

وفي «المفردة»^(٦) عنه إدغامُ التنوين في السين بغير غنة.

(١) أنوار التنزيل ٧/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٢، إيضاح الرموز: ٥٠٠.

(٣) المبهج ٥٨/٣.

(٤) أي: بإدغام التنوين عند الثاء كما في المبهج، وقال: «وهذا عندي متروك».

(٥) المبهج ٥٨/٣.

(٦) مفردة ابن محيصن: ١٠١.

وفي «البحر»^(١) وغيره: الكسرُ في الحرفين، والإدغامُ كذلك. لكن تَعَقَّب هذه القراءةَ في «الدر»^(٢) بأنها ثَقِيْلَةٌ جَدًّا؛ تتوالى كسرتان وثلاثُ سينات، / قال: «ولا أَظُنُّ مَثَلُ هذا إِلا غَلَطًا على مثله».

وفي «المفردة»^(٣) أيضاً: إدغامُه التَّوِينِ والنونَ في الثاءِ والسين حيث وقع ذلك»، نحو: ﴿أَرْوَجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

وفتَحَ ياءَ الإضافة من ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ [٢٢] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ، وسكَّنَها الباقون.

وأثبت ياءَ ﴿يَهْدِينِ﴾ [٢٤] وصلًا نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ.

وافقهم الحسنُ واليزيديُّ. وفي الحالين ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوبُ. وافقهما ابنُ محيِصنٍ. وحذَفَها الباقون في الحالين.

وأمال ﴿تَمَارِ فِيهِمْ﴾ [٢٢] الدوريُّ عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضريير.

ورقق راءَ ﴿مِرَاءً﴾ [٢٢] ورشٌ من طريق الأزرق^(٤).

واختلَفَ في ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [٢٥]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ^(٥) بغيرِ تنوينٍ على الإضافة، فأوقعوا الجمعَ

(١) البحر ١١٤/٦.

(٢) الدر المصون ٤٦٦/٧.

(٣) مفردة ابن محيِصنٍ: ١٠١.

(٤) أي: بخلفه كما تقدم في ٣/١١٦٩، وزيادة: «ورش من طريق الأزرق» من حاشية ح.

(٥) انظر: الروضة ٧٥٥/٢، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢/٢١٢.

موقع المفرد^(١)؛ لأنَّ مميّز الثلاثة إلى العشرة مجموعٌ مجرورٌ كثلاثة أيام، فقياسه: ثلاث مئات، أو مئتين، لكن وُحِّدًا اعتماداً على العَقْدِ^(٢) السابق. ومميّزُ المئةِ والمئاتِ موحدٌ مجرورٌ فقياسه ثلاثمئة سنة، وكذا هو في مصحف عبد الله، وبه قرأ أبيّ، فالجمعُ تنبيهٌ على الأصل، وهو معنى قول الفراء^(٣): «من العرب من يضع «سنين» موضع «سنة»»، وعليه قوله تعالى^(٤): ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، و﴿سِنِينَ﴾ مجرورٌ بالإضافة. وافقهم الحسن^(٥) والأعمش^(٦).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٣٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٤، الموضح ٧٧٨/٢.

(٢) ما ذكره النحاة في علة التوحيد أنهم اكتفوا بلفظ المئة، لأنها تدل على الجمع، وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع كما في «أسرار العربية» لابن الأنباري (ص ٢٢٣)، وما ذكره المصنف في علة التوحيد، ونقله عن الجعبري، أن «مئة» المسبوقة بالعدد «ثلاث» وُحِّدَت، لأنها موحدةٌ في لفظة «ثلاث» ولكن لفظة «ثلاث» لا تسمى عقداً وألفاظ العقود هي: العشرة والعشرون إلى التسعين.

(٣) معاني القرآن ١٣٨/٢.

(٤) أي: إنه أوقع «أعمالاً» موقع «عمالاً» والنكتة في ذلك ما قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/٦: «جَمَعَ المميّزُ للإيدان بأن خسرانهم إنما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة، وأما إذا قلت: عندي خمسة عشر عبداً، فالعدّة معلومةٌ من العدد، ولم يبق إلا بيان الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع».

(٥) المثبت من: ش، ح، خ، ف، وهو موافق لما في المصادر، وسائر النسخ، بزيادة: «ابن محيصن»، بعد: «الحسن».

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٢، المبهج ٥٩/٣، إيضاح الرموز: ٥٠٠.

وقرأ الباقيون بالتنوين، فلم يروا إضافة مئة إلى الجمع على الأصل، وعلى هذا فيكون ﴿سَيْنٍ﴾ بدلاً من ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ أو عطف بيان عند الكوفيين، ولا يجوز عند البصريين.

وأبدل همزته ياءً أبو جعفر.

وعن الحسن^(١) (تَسْعَا) هنا [٢٥]، و(تَسْعٌ وَتَسْعُونَ) في ص [٢٣]، بفتح التاء في الثلاثة كعشر.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ [٢٦]:

فابنُ عامر^(٢) بالتاء على الخطاب، وجزم الكاف على النهي^(٣)، ولا تشرك أنت أيها الإنسان. وفيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب. ووافقه الحسنُ والمطوِّعِيُّ^(٤). وقرأ الباقيون بالغيب ورفع الكاف على الخبر، و«لا» نافية. وقرأ ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ [٢٨] بضم الغين وإسكان الدالِ وقلبِ الألفِ واواً ابنُ عامر، وسَبَقَ في الأنعام [٥٢].

وعن الحسن^(٥) (وَلَا تُعَدُّ عَيْنَيْكَ)^(٦) [٢٨] بضمّ التاء، وفتح العين، وكسر الدال مشددة هنا فقط، مِنْ: عَدَّيْ، عَدَّاه بالتشديد، قاله الزمخشري^(٧).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٣، إيضاح الرموز: ٥٠١.

(٢) انظر: الغاية: ٣٠٦، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢/٢١٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٤١/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٥، الموضح ٧٧٨/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٣، المبهج ٦٠/٣، إيضاح الرموز: ٥٠١.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٣، إيضاح الرموز: ٥٠١.

(٦) في النسخ الخطية: ﴿عَيْنَاكَ﴾ على القراءة المتواترة.

(٧) الكشاف ٧١٧/٢.

وَتُعَقَّبَ بأنه لو كان تعديةً / لتَعَدَّى لاثنين، وهو في هذه القراءة ناصبٌ مفعولاً واحداً، فدلَّ على أنه ليس مُعَدَّى، قاله أبو حيان في «البحر»^(١). قال: «وقد أقرَّ الزمخشريُّ^(٢) بذلك حيث قال: عدَّاه إذا جاوزه، وإنما عدِّي بـ «عن» لتضمُّنه معنى^(٣) علا، فحينئذ يكون أفعل وفعل ممَّا وافقاً المجرد».

قال السمين^(٤): «وهو اعتراض حسن».

و(عينك) منصوبٌ بالياء على المفعولية.

والجمهورُ بفتحِ التاءِ وسكونِ العينِ وضمِّ الدالِ. و﴿عَيْنَاكَ﴾ مرفوعٌ بالألفِ على الفاعلية، ومفعولُه محذوفٌ تقديره: ولا تُعدُّ عينَاكَ النظرَ. وعن ابن محيصن^(٥) (واستبرق) [٣١] - حيث أتى - بوصلِ الهمزة، وفتح القافِ من غير تنوين.

قال في «البحر»^(٦): «جعلهُ فعلاً ماضياً على وزنِ «استفعل» من البريق، ويكونُ «استفعل» فيه موافقاً للمجردِ الذي هو بَرِقَ كما تقول: قرَّ، واستقرَّ».

(١) البحر ٦/١٢٢.

(٢) الكشاف ٢/٧١٧.

(٣) زاد في الكشاف: «ونبا»، ونبا البصر عن الشيء: أعرض عنه.

(٤) الدر المصون ٧/٤٧٤.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٠، المبهج ٣/٦١، إيضاح الرموز: ٥٠١.

(٦) البحر ٦/١٢٢.

قال ابن جني^(١): «فتُح القاف سهوً أو كالتسهو» انتهى.
وقال السمين^(٢): «كأنه زعم أنه منعه الصرْف، ولا وجه لمنعه؛ لأن شرطَ
منع الاسم الأعجمي أن يكون علماً، وهذا اسم جنس».
وأما حذف الهمزة فيجوز أن يكون تخفيفاً على غير قياس، ويجوز أنه
جعله عربياً من بَرَقَ يَبْرُقُ بَرِيقاً، ووزنه استَفْعَل، فلَمَّا سُمِّي به عاملاً معاملةً
الفاعل في وصل الهمزة، قاله صاحب «اللوائح»^(٣).
وعنه^(٤) في سورة الإنسان [٢١] خُلِفٌ، فَقَطَعَهُ من «المبهج»^(٥)، وَوَصَلَهُ
من «المفردة»^(٦)، ووافقته الحسن^(٧) في سورة الإنسان [٢١].
والجمهور على قطع الهمزة والتنوين في الجميع؛ لأنه اسم جنس،
فاعمله معاملة المتمكن^(٨) من الأسماء في الصرف والتنوين.
وأكثر التفاسير^(٩) على أنه عربي، وهو غليظُ الدِّياج، والسُّنْدُس رقيقه.
وَجُمِعَ بينهما للدلالة على أن فيها ما تشتهي الأنفس، وتلذُّ الأعين.

(١) المحتسب ٢/٢٩.

(٢) الدر المصون ٧/٤٨٤.

(٣) انظر: البحر ٦/١٢٢.

(٤) أي: عن ابن محيصر.

(٥) المبهج ٣/٤٠٥.

(٦) مفردة ابن محيصر: ١٥٩.

(٧) انظر: إيضاح الرموز: ٥٠١، وقال في مفردة الحسن: ٥٤١ بالرفع ولم يشر إلى ترك

التنوين.

(٨) أي: المعرب.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ٩/٣٠٢.

وحذف همزة ﴿مَتَكِين﴾ [٣١] أبو جعفر، وسبق في الهمز المفرد^(١)،
كوقف حمزة والأعمش بخلفٍ عنه بالتسهيل بينَ وبينَ وبالحدفِ اتِّباعاً
للرسم، وبإبدالِها ياءً، وُضِعَف.

واختلَفَ في إمالة ﴿كَلَّتَا﴾ [٣٣] في الوقف عن أصحاب الإمالة:
فنصَّ العراقيون قاطبة كابن سوار^(٢) وأبي العزِّ^(٣) على إمالتها لهم
في الوقف^(٤)، وعَلَّوه بأن الألفَ للتأنيث. ووزن / ﴿كَلَّتَا﴾ فعلى
كـ «إحدى» و«سيما»^(٥)، والتاءُ مبدلةٌ من الواو. والأصلُ كِلَوَى وهو مذهبُ
البصريين^(٦).

[١٠٠/ب]

ونصَّ الجمهورُ على الفتح، وحكى الإجماعُ عليه ابنُ شُريح^(٧) وغيره،
وجاء منصوصاً عن الكسائي^(٨). وعَلَّوه بأنَّ أَلْفَ ﴿كَلَّتَا﴾، أَلْفُ تثنيةٍ،
وواحدٌ ﴿كَلَّتَا﴾ كَلَّتْ، وهو مذهب الكوفيين^(٩)، خلافاً لسيبويه^(١٠).

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٣٩.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٢٥٢، ومثله في المبهج ٣/ ٦١.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٤١٦.

(٤) قوله: «في الوقف» زيادة من: ح.

(٥) وزنها فعلى على القول بأن أصلها سومي، ثم قلبت الواو ياءً، وعلى القول بأنها عفى،
حدث فيها قلبٌ مكاني من وسمى إلى سومي. انظر: معجم مفردات الإعلال: ١٥٠.

(٦) انظر: الممتع: ٢٥٥، معجم مفردات الإعلال: ٢٣٣.

(٧) الكافي ٦٥.

(٨) انظر: الموضح للداني: ٧١٠، النشر ٢/ ٧٩.

(٩) انظر: الممتع: ٢٥٥، معجم مفردات الإعلال: ٢٣٣.

(١٠) الكتاب ٣/ ٣٦٤.

وعلى هذا فيقف أبو عمرو وبالإمالة الصغرى - لأنها كما قدّمناه على وزن فعلى - كورشي^(١). وحمزة والكسائي، وكذا خلف - والأعمش موافق لهم - بالفتح؛ لأنها عند الكوفيين للتثنية، كما نصّ عليه سيويه^(٢).
 وقرأ ﴿أَكَلَهَا﴾ [٣٣] بسكون الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو. وافقهم ابن محيصر واليزيدي والحسن.
 وعن الأعمش^(٣) (وفجرنا خلالهما) [٣٣] بتخفيف الجيم. والجمهور بتشديدها.

قال الفراء^(٤): «إنما سُدد، وهو نهرٌ واحدٌ؛ لأن النهرَ يمتدُّ، فكأنَّ التفجيرَ فيه كله». وقال السمين^(٥): «مبالغةً فيه»، والتشديدُ في سورة القمر أظهر لقوله: ﴿عِيُونًا﴾ [١٢].

واختلِفَ في ﴿وَكَانَ لَهُ نُورٌ﴾ [٣٤]، و﴿وَاحِيطٌ بِشَمْرِهِ﴾ [٤٢]:
 فعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وروح^(٦) بفتح الثاء والميم^(٧). قال أبو حيان^(٨):
 «ولا إشكال أنه يعني به حمل الشجر».

(١) أي: من طريق الأزرق عنه.

(٢) مذهب سيويه أن التاء أصلية مبدلة من واو، والألف زائدة للتأنيث. انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٤.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٦٢، إيضاح الرموز: ٥٠٢.

(٤) معاني القرآن ٢/ ١٤٤.

(٥) الدر المصون ٧/ ٤٨٧.

(٦) انظر: الروضة ٢/ ٧٥٦، النشر ٢/ ٣١٠، الإنحاف ٢/ ٢١٤.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٤٢، الحجة لابن زنجلة: ٤١٦، الموضح

٧٨٠/٢

(٨) البحر ٦/ ١٢٥.

وقرأ رُوَيْسُ الأوَّلُ كذلك فقط. وافقهم ابنُ محيصنٍ فيهما من «المفردة»^(١).
 وقرأ أبو عمرٍ و بضمِّ الثاءِ وإسكانِ الميمِ فيهما؛ تخفيفاً، أو جمع ثَمَرَةَ
 كَبَدَنَةٍ و بُدْنٍ. وافقه الحسن واليزيديُّ.

وقرأ الباقرُ بضمِّ الثاءِ والميمِ جَمْعُ ثِمَارٍ، وافقهم ابنُ محيصنٍ فيهما^(٢)
 من «المبهج»، ورُوَيْسُ في الثاني.

وقال ابن عباس^(٣) وقتادة^(٤): بالضم جمعُ المالِ من الذهب والفضة

(١) الذي في مفردته: ١٣١ أنه قرأ برفع الثاء والميم، وانظر: المبهج ٣/ ٦٢، إيضاح الرموز:
 ٥٠٢.

(٢) «فيهما» زيادة من: خ، س.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٥/ ٢٦٠، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس
 -رضي الله عنهما- وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره كما عزاه له السيوطي في الدر
 -٩/ ٥٤٠، وهو في القسم المفقود من تفسيره، وفسَّر الثمر بالمال، ورجاله بين ثقة
 وصدوق، وهذا الإسناد صححه العلماء كما تقدم في ١/ ٥ حاشية (٢).

وأخرج أيضاً من طريق قتادة قال: «قرأها ابن عباس ﴿ وكان له ثَمْرٌ ﴾ بالضم، وقال:
 يعني أنواع المال». ورجال الطبري بين ثقة وصدوق غير هارون لم يتبين لي مَنْ هو؟
 والغالب أنه هارون بن موسى العتكي الأعور، وهو ثقة مقرئ إلا أنه رُمي بالقدر كما
 في التقريب ١٠١٦، وانظر: المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري ٢/ ٦٠٦،
 وهو أيضاً منقطع؛ لأن قتادة لم يسمع من الصحابة إلا من أنس -رضي الله عنه- كما
 في جامع التحصيل: ٢٥٥، وهو مدلس أيضاً.

وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٩/ ١٣٦، عن ابن عباس ومجاهد وقتادة. وعزاه
 السيوطي في الدر المنثور ٩/ ٥٤٠ لأبي عبيد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/ ٤٠٤، عن معمر عن قتادة به، ومن طريقه ابن جرير

الطبري في تفسيره ١٥/ ٢٦٠ عن الحسن بن يحيى عنه به، وإسناد عبد الرزاق صحيح، =

والحيوان، وغير ذلك.

وقال النابغة^(١):

مَهْلًا فِدَاءَ لِكَ الْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ وَمَا أُتْمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

وقال مجاهد^(٢): الذهبُ والفضة خاصة.

وقرأ ﴿أَنَا أَكْثَرُ﴾ [٣٤]، و﴿أَنَا أَفَلَّ﴾ [٣٩] بالمدِّ نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿خَيْرًا مِنْهَا﴾ [٣٦]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ^(٣) بزيادةٍ ميمٍ بعد الهاءِ على الشنية^(٤)، وعودُ الضميرِ إلى الجنتين؛ موافقةً لمصاحفِ مكةَ والمدينةِ والشامِ^(٥). وافقه ابنُ محيصنٍ^(٦).

= وفي إسناده ابن جرير الحسن بن يحيى لا بأس به كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٢٤٤، برقم: ١٣٠١، وبقية رجاله ثقات.

وأخرجه ابن جرير في المصدر السابق عن بشر وهو ابن معاذ عن يزيد بن زريع، عن سعيد عن قتادة به، ورجاله بين ثقة وصدوق.

(١) ديوانه: ٢١، وابن يعيش ٧٠/٤، والدر المصون ١/٤٨٤.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/٤٠٤، ورجاله ثقات. وعزاه السيوطي في الدر ٩/٥٤٠ لابن أبي شيبه وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٣) انظر: المستنير ٢/٢٦٦، النشر ٢/٣١٠-٣١١، الإتحاف ٢/٢١٤.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٤٤، الحجة لابن زنجلة: ٤١٦، الموضح ٢/٧٨١.

(٥) كما سيأتي في مرسوم هذه السورة.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٠، المبهج ٣/٦٣، إيضاح الرموز: ٥٠٢.

وقرأ الباكون بغير ميم على الأفراد وعود الضمير على الجنة المدخولة، وهي أقرب مذكور، وهو قوله: ﴿جَنَّتُهُ﴾ [٣٥] المفرد بعد ذكر التثنية، اكتفاءً بالواحد للعلم بالحال، وهي موافقة لمصاحف الكوفة والبصرة.

واختلَفَ في / ﴿لَكِنَّتَاهُ اللَّهُ﴾ [٣٨]:

فابنُ عامر، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس^(١) بإثباتِ الألفِ بعدِ النونِ في الوصلِ والوقفِ.

والأصلُ في هذه الكلمة^(٢): «لكن أنا» كما رُسمت في مصحف أبي^(٣)، فنقل حركة همزة «أنا» إلى نون «لكن»، وحُذِفَتِ الهمزة، فالتقى المثلان، فأدغمَ أحدهما في الآخر. قال في «الدر»^(٤): «وهذا أحسنُ الوجهين».

وقيل: حُذِفَ الهمزُ من «أنا» على غيرِ قياسٍ، فالتقتْ نونُ «لكن»^(٥) مع نونِ «أنا» فأدغمَتَ فيها، فإثباتُ الألفِ في الوصلِ لتعويضِها من الهمزة، أو لإجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ.

وقرأ الباكون بحذفِها وصلّاً وإثباتِها وقفاً، على حدِّ ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، فالوقفُ وفاقٌ أتباعاً للمصحفِ الكريم، وقد جَرَّوا على مقتضى قواعدهم في حذفِ ألفِ «أنا» وصلّاً، وإثباتِها وقفاً.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤١٧، النشر ٣١١/٢، الإتحاف ٢/٢١٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٤٤، الحجة لابن زنجلة: ٤١٧، الموضح ٧٨٢/٢.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه: ٨٠.

(٤) الدر المصون ٧/٤٩٣.

(٥) زاد في: ف: «وهي ساكنة».

وقد تقدّم أن نافعاً ومَنْ وافقه يُثبت ألف «أنا» وصلاً قبل همزة مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة على تفصيل سبق في البقرة [٢٥٨]، وهنا لم يصادف همزة، فهو على أصله أيضاً، ولو أثبت الألف هنا لكان أقرب من إثبات غيره؛ لأنه أثبتتها في الوصل في الجملة.

وأما ابنُ عامرٍ فإنه خرّج عن أصله بالجملة؛ إذ ليس من مذهبه إثبات هذه الألف وصلاً في موضع ما، وإنما اتّبع الرسم، وهي لغة تميم^(١). وعن الحسن^(٢) (لكن) بتخفيف النون، وزيادة (أنا) ضمير المتكلم على الأصل من غير نقل ولا إدغام.

وفتح ياء الإضافة من ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ في الموضعين [٤٢، ٣٨]، و﴿رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [٤٠] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ على الثلاثة، وسكّنها الباقون.

وأثبت ياء ﴿أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [٤٠] وصلاً نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ، وفي الحاليين ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوب. ووافقهما ابنُ محيصةٍ، والباقون بحذفها فيهما^(٣).

فصار نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ﴿رَبِّي﴾ بفتح الياء، ﴿يُؤْتِيَنِي﴾ بالياء وصلاً، وحذفها وقفاً.

(١) انظر: البحر ٦/١٢٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٥، إيضاح الرموز: ٥٠٣.

(٣) أي: في الوصل والوقف.

وابن كثير - ووافقه ابن محيصن - بفتح ياء ﴿رَبِّي﴾، وإثبات ياء ﴿يُوتَيْنِ﴾ في الحالين.

ويعقوبُ بسكونِ ياء ﴿رَبِّي﴾، وإثبات ياء ﴿يُوتَيْنِ﴾ في الحالين. والحسن كذلك، لكن أثبت ياء ﴿يُوتَيْنِ﴾ في الوصل فقط، والباقون بالسكون والحذف في الحالين.

وأثبت ياء ﴿إِنْ تَرِنَ أَنَا أَقَلُّ﴾ [٣٩] وصلاً قالون وورش من طريق / الأصبهاني، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم الحسن واليزيدي، وفي الحالين ابن كثير، وكذا يعقوب. وافقهما ابن محيصن، وحذفها فيهما الباكون.

[١٠١/ب]

واختلفَ في ﴿وَلَرَّتْكَ لَهْرُ﴾ [٤٣]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بالياء على التذكير^(٢) إسناداً له إلى الفئة، وهو مؤنث غير حقيقي. وافقهم الأعمش^(٣). وقرأ الباكون بالتاء على التأنيث اعتباراً للفظه.

وقرأ ﴿أَوْلِيَّةُ﴾ [٤٤] بكسر الواو حمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش، وذكر في الأنفال [٧٢].

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٥، النشر ٣١١/٢، الإتحاف ٢/٢١٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٤٩/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٨، الموضح ٧٨٣/٢.

(٣) انظر: الروضة ٧٥٨/٢، المبهج ٦٥/٣، إيضاح الرموز: ٥٠٣.

واختلَفَ في ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [٤٤]:

فأبو عمرو والكسائي^(١) برفع قاف ﴿الْحَقِّ﴾، على أنه^(٢) خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو ما أوحيناه إليك، أو مبتدأ، وخبره مضمّر، أي: الحقُّ ذلك، وهو ما قلناه، أو صفةٌ للولاية. وافقهما اليزيدي^(٣). وقرأ الباقر بالجرّ على أنه صفةٌ للجلالة الشريفة.

وقرأ ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤] بسكونِ القافِ عاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الحسنُ والأعمشُ. وقرأ الباقر بضمّها.

ف قيل^(٤): هما لغتان كالقُدُس، والقُدُس. وقيل: الأصلُ الضمُّ، والسكونُ تخفيفٌ منه. وقيل: بالعكسِ كالعُسْرِ واليُسْرِ، وهو عكسٌ معهودٌ^(٥) اللغة.

وإذا رُكِّبَ ﴿أَوْلِيَّةُ﴾، و﴿الْحَقِّ﴾، و﴿عُقْبًا﴾ أنتج خمسَ قراءات: الأولى: ﴿أَوْلِيَّةُ﴾ بفتح الواو، ﴿الْحَقِّ﴾ بالخفض، ﴿عُقْبًا﴾ بضمّ القافِ لنافعِ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ، وكذا لأبي جعفرٍ ويعقوبَ. ووافقهم ابنُ محيِصنٍ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٥٥، النشر ٢/ ٣١١، الإتحاف ٢/ ٢١٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٤٩، الحجة لابن زنجلة: ٤١٩، الموضح ٢/ ٧٨٤.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ٥٠٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٥٠، الحجة لابن زنجلة: ٤١٩، الموضح ٢/ ٧٨٥.

(٥) ص: «مفهوم».

الثانية: بالفتح والرفع والضم لأبي عمرو، ووافقه اليزيدي.
الثالثة: بالفتح والخفض والسكون لعاصم، ووافقه الحسن.
الرابعة: بالكسر والخفض والسكون لحمزة، وكذا خَلَفٌ. ووافقهما الأعمش.

الخامسة: بالكسر والرفع والضم للكسائي.
وقرأ ﴿الرَّيْحُ﴾ [٤٥] بالتوحيد حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقه الأعمش، وسبق بالبقرة [١٦٤].

واختلَفَ فِي ﴿سُسَيْرِ الْجِبَالِ﴾ [٤٧]:

فابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(١) بضم التاء المشناة من فوق وفتح الياء المشناة من تحت مبنياً للمفعول، ﴿الْجِبَالُ﴾ بالرفع لقيامه مقام الفاعل، وحذف الفاعل للعلم به^(٢)، وهو الله تعالى أو من يأمره من الملائكة. وهذه القراءة موافقة لما اتفق عليه في قوله: ﴿وَسُسَيْرَاتِ الْجِبَالِ﴾ [النبا: ٢٠]. ووافقه اليزيدي والحسن^(٣).

وعن ابن محيصن^(٤) (تسير) بفتح التاء المشناة من فوق، / وكسر السين، من سارت تسير، ﴿الْجِبَالُ﴾ بالرفع على الفاعلية.

(١) انظر: الغاية: ٣٠٨، النشر ٣١١/٢، الإتحاف ٢/٢١٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٥١/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤١٩، الموضح ٧٨٥/٢.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ٥٠٣.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣١، المبهج ٦٦/٣، إيضاح الرموز: ٥٠٣.

وقرأ الباقون بنون العظمة مضمومةً، وفتح السين وكسر الياء مشددةً من سَيَّرَ بالتشديد، ﴿الْجِبَالُ﴾ بالنصب مفعولٌ به، وهي مناسبةٌ لما بعدها من قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ﴾ [٤٧].

وأمال ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ﴾ [٤٧]، ﴿فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ﴾ [٤٩] في الوصل السوسيُّ بخُلفٍ عنه، والباقون بالفتح كالوجه الثاني للسوسي، وأماله في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وبالتقليل ورش من طريق الأزرق، والباقون بالفتح.

وأدغم لام ﴿بَلْ﴾^(١) في زاي ﴿زَعَمْتُمْ﴾ [٤٨] هشامٌ والكسائي، وافقهما ابنٌ محيصنٌ من طريقه^(٢).

ووقف على «ما» من ﴿مَالٍ﴾ [٤٩] دون اللام أبو عمرو - فيما ذكره جمهورُ المغاربة - والكسائيُّ بخُلفٍ، وكذا يعقوبٌ فيما ذكره ابنُ فارسٍ، ووافقهم اليزيديُّ. والباقون يقفون على اللام دون «ما»، والأصحُّ جوازُ الوقف على «ما» للجميع؛ لأنها كلمةٌ مستقلةٌ، على أن أكثر الأئمة لم يذكروا فيها عن أحد شيئاً كسائر الكلمات المفصولات.

وقرأ ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [٥٠] بضم التاء أبو جعفر^(٣)، ووافقهُ الشنبوذيُّ. وعن المطوِّعِي كسرُ ذالِ (ذِرِّيَّة) [٥٠]، وتقدم بالبقرة [١٢٤].

(١) قوله: «وأدغم لام «بل»... من طريقه» زيادة من: ح، وهي موافقة لما في المصادر.

انظر: باب إدغام بل، وهل في ٧٥٩/٢.

(٢) أي: من طريقي مفردته والمبهج.

(٣) وله من رواية ابن وردان إشمام الكسرة الضم، كما تقدم في سورة البقرة الآية: ٣٤.

واختلَفَ في ﴿أَشْهَدُ تُهُمَّ خَلَقَ﴾ [٥١]:

فأبو جعفر^(١) بنونٍ وألفٍ على الجمع للعظمة، وقرأ الباقون بالتاء المضمومة من غير ألفٍ على ضمير المتكلم، أي: إبليس وذريته، أو ما أشهدتُ الملائكة فكيف يعبدونهم؟ أو ما أشهدتُ الكفار، فكيف ينسبون إليّ ما لا يليقُ بجلالي، أو ما أشهدتُ جميع الخلق.

واختلَفَ في ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾ [٥١]:

فأبو جعفر^(٢) بفتح التاء خطاباً للنبي ﷺ، والمعنى: إخباراً من الله تعالى عن نبيه ﷺ، وخطاباً منه تعالى له في انتفاء كينونته مُتَّخِذَ عَصِدٍ من المضلين، بل هو مذ كان ووجد عليه الصلاة والسلام في غاية التبرؤ منهم، والبُعدِ عنهم؛ لتعلم أمته أنه لم يزل محفوظاً من أولِ نشأته، لم يعتصم بمُضِلٍّ، ولا مال إليه ﷺ. قاله في «البحر»^(٣).
وافقه الحسن^(٤).

وقرأ الباقون بالضم إخباراً عن الله تعالى عن ذاته المقدسة، وبه قرأ ابن جَمَّاز فيما انفرد به الهذلي^(٥) عن الهاشمي، عن إسماعيل^(٦) عنه.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٧٦٠، النشر ٢/ ٣١١، الإتحاف ٢/ ٢١٧.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٢٦٨، النشر ٢/ ٣١١، الإتحاف ٢/ ٢١٧.

(٣) البحر ٦/ ١٣٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٥، إيضاح الرموز: ٥٠٤.

(٥) الكامل (خ) ٢١٤/ ب.

(٦) هو: إسماعيل بن جعفر الأنصاري، تقدّم.

وعن الحسن^(١) (عَضْدًا) [٥١] بفتح الضاد / حيث أتى، فتصير بفتحيتين، وهي إحدى اللغات في هذا الحرف^(٢).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ [٥٢]:

فحمزة^(٣) بنون العظمة مناسبة^(٤) لقوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ [٥٢]. وافقه الأعمش^(٥). وقرأ الباقر بياء الغيبة مناسبة لقوله ﴿شُرَكَاءِي﴾ [٥٢]، أي: اذكر يا محمد يوم يقول الله: نادوا.

وأمال الراء والهمزة معاً من ﴿رَاءَ الْمَجْرُمُونَ﴾ [٥٣] وصللاً السوسي بخُلفٍ عنه، كما في «الشاطبية» لكن الإمالة فيهما له ليست من طريق «التيسير»، بل ولا من طرق «النشر».

وأما أخذ بعضهم له فيها بأربعة أوجه: فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وفتح الهمزة وإمالة الراء عملاً بظاهر «الشاطبية»: فلا يصح من طرق «الشاطبية» وأصلها سوى فتحهما، وأما إمالتها فمن طريق أبي عمران موسى بن جرير. وأما الثالث فلا يصح من طريق السوسي، وأما الرابع فكذلك.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٦، إيضاح الرموز: ٥٠٤.

(٢) انظر: البحر ٦/١٣٧.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٤١٨، النشر ٢/٣١١، الإتحاف ٢/٢١٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٥٢، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٠، الموضح

٧٨٦/٢.

(٥) انظر: المبهج ٣/٦٦، إيضاح الرموز: ٥٠٤.

وقرأ شعبه بإمالة الراء، وله في الهمزة وجهان: الفتحُ طريقُ أبي حمدون والصَّرِيفيني عنه فعنه، والإمالةُ طريقُ خَلْفٍ عن يحيى عنه. و صَوَّبَ في «النشر»^(١) الاقتصارَ على إمالةِ الراءِ دون الهمزة له من طريقه.

وقرأ حمزة، وكذا خَلْفٌ، بإمالةِ الراءِ وفتح الهمزة. ووافقهما الأعمش، والباقون بالفتح.

فإن زال الساكنُ بالوقفِ فَيَفْتَحُ الراءَ والهمزة معاً قالونُ وورشٌ من طريقِ الأصهبانيِّ، وابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ. ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ والحسنُ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالتقليلِ في الراءِ والهمزة معاً. وقرأ الدُّوريُّ عن أبي عمروٍ بإمالةِ الألفِ وفتح الراءِ والسوسيُّ بإمالةِ الألفِ، وله في الراءِ وجهان.

وقرأ ابنُ ذكوانٍ بإمالتهمَا معاً من جميعِ طُرُقِهِ، إلا ما انفرد به زيدٌ عن الرملي عن الصُّوريِّ من فتح الراءِ وإمالةِ الهمزة، وإلا ما انفرد به صاحبُ «المبهج» عن الصُّوريِّ من فتحهما. وقرأ الجمهورُ عن الحُلواني عن هشامٍ بفتح الراءِ والهمزة، والأكثرُ من الداجوني عنه بإمالتهمَا.

وقرأ أبو بكرٍ بإمالتهمَا معاً في روايةِ الجمهورِ عن يحيى، وبفتحهما في روايةِ الجمهورِ عن العُلَيميِّ، وبفتحِ الراءِ وإمالةِ الهمزة - وهي طريقُ «العنوان» - في أحدِ وَجْهَيْهِ عن شُعَيْبٍ عن يحيى.

وقرأ حمزةً والكسائيُّ وكذا خَلَفٌ بِإِمَالَتِهِمَا. وافقهم الأعمش.

وقرأ / ﴿ الْقُرْآن ﴾ [٥٤] بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ ابْنُ كَثِيرٍ، ووافقهُ

ابنُ محيِصِنٍ.

وقرأ ﴿ فُبَلًّا ﴾ [٥٥] بِضَمِّ الْقَافِ وَالْبَاءِ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وكذا

أبو جعفرٍ وخَلَفٌ، جمع قَيْلٍ^(١)، أي: يجيئهم العذابُ أنواعاً وألواناً. وافقهم

الأعمش.

وقرأ الباكون بكسر القاف وفتح الباء، أي: عياناً. وقيل: الضمُّ لغة في

«قبل»، لأنَّ^(٢) أبا عبيدة^(٣) حكاهما بمعنى واحد^(٤) في المقابلة^(٥) وسبق^(٦).

ويوقف على ﴿ مَوَيْلًا ﴾ [٥٨] لحمزةً بالنقل وبالإدغام، وحُكِيَ ثَلَاثٌ،

وهو البدلُ ياءً مكسورةً على التخفيف الرَّسْمِي، لكن قال في «النشر»^(٧):

«فيه نظرٌ لمخالفته القياس، وضعفه في الرواية، وحكوا وجوهاً أُخَرَ

ضعيفةً». ووافقهُ الأعمش.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٥٣، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٠، الموضح

٧٨٧/٢.

(٢) ت، ص، د: «إلا أن».

(٣) مجاز القرآن ١/ ٢٠٤، ٤٠٧.

(٤) أي: جعله مفرداً مثل ﴿ فُبَلًّا ﴾، ومعناها: المقابلة. انظر: شرح الفاسي على الشاطبية

٤٠٧/٢.

(٥) عند الآية: ١١١ من سورة الأنعام.

(٦) في النسخ: «القابلة»، والتصويب من المجاز وشرح الفاسي.

(٧) انظر: النشر ١/ ٤٨٠.

وأمال ﴿ لِفَتَّهٖ ﴾ [٦٠] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش، وبالفتح والصغرى ورش.

واختلَفَ في ﴿ لِمَهْلِكِهِمْ ﴾ هنا [٥٩]، و﴿ مَهْلِكِ أَهْلِهِ ﴾ في النمل [٤٩]: فأبو بكر^(١) بفتح الميم واللام التي بعد الهاء فيهما، مصدر^(٢) هَلَكَ أو اسم زمانٍ منه، أي: لهلاكهم، كمشهد، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ أو المفعولِ عند مُعَدِّيه بنفسِه، وهم التميميون على حَدِّ ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، قاله الجعبري^(٣).

وقرأ حفصُ بفتح الميم وكسر اللام فيهما، مصدرَ هَلَكَ يَهْلِكُ^(٤). وقرأ الباقون بضم الميم وفتح اللام فيهما، جَعَلُوهُ مصدرًا ميميًّا لـ «أهلك» مضافًا إلى المفعولِ كمخرج، أو اسمَ زمانٍ منه^(٥).

وقرأ ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ [٦٣] بتسهيل الهمزة الثانية قالون وورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، وقرأ ورش من طريق الأزرق بإبدالها ألفاً مع الإتيان للساكنين، وبالتسهيل كالأصبهاني. وقرأ الكسائي بحذفها والباقون بالتحقيق.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٥٦/٢، النشر ٣١١/٢، الإتحاف ٢١٨/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٥٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٢١، الموضح ٧٨٧/٢.

(٣) كتر المعاني (خ) ٢٢٣/ب.

(٤) على غير قياس؛ لأن المصدر الميمي القياسي «مَفْعَلٌ».

(٥) أي: لوقتِ هلاكِهِمْ.

وأمال ﴿أَسْنِينُهُ﴾ [٦٣] الكسائي منفرداً به، وورث من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين. والباقون بالفتح، ووصل هاء^(١) بياء عملاً بالأصل ابن كثير، ووافقه ابن محيصن.

وقرأ حفص بضم الهاء من غير صلة وصلًا. قيل^(٢): لأن الياء هنا أصلها الفتح، والهاء بعد الفتحة مضمومة، فنظر هنا إلى الأصل. وكذا ضم هاء ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ في سورة الفتح [١٠]؛ لأن الياء عارضة، إذ أصلها الألف والهاء بعد الألف مضمومة، فنظر إلى الأصل أيضاً. وقرأ الباقر بالكسر نظراً إلى اللفظ.

وقد جمع حفص في قراءته / بين لغات هاء الكناية، فإنه ضم الهاء من ﴿أَسْنِينُهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] من غير صلة. ووصلها بياء في قوله: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، ووافق أكثر القراء فيما سوى ذلك، والله أعلم.

وأثبت ياء ﴿نَبِّغْ﴾ [٦٤] وصلًا نافع وأبو عمرو والكسائي، وكذا أبو جعفر. ووافقهم الحسن واليزيدي، وفي الحالين ابن كثير وكذا يعقوب، ووافقهما ابن محيصن، والباقر بحذفها فيهما.

وأثبت ياء ﴿أَنْ تَعْلَمِينَ﴾ [٦٦] في الوصل نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. ووافقهم الحسن واليزيدي. وفي الحالين ابن كثير، وكذا يعقوب، ووافقهما ابن محيصن، وحذفها في الحالين الباقر.

(١) المثبت من ت، د، وسائر النسخ: «ووصلها».

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفراسي ٥ / ١٥٤، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٢، الموضح

واختلِفَ في ﴿مِمَّا عَلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [٦٦]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب، بفتح الراء والشين. ووافقهما الحسن واليزيدي.

وقرأ الباقر بضمّ الراء، وسكون الشين، وسبق في الأعراف [١٤٦]. وهل القراءتان بمعنى واحد أم لا؟

وخرج بـ ﴿عَلِّمْتَ رُشْدًا﴾، ﴿هَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ٢٤] المتفق على فتح الراء والشين فيهما. والرُّشد بالضمّ هو الصلاح، وبالفتح هو العلم. وموسى عليه السلام إنما طلب من الخضر العلم، كذا نقل^(١) عن أبي عمرو بن العلاء.

قال في «النشر»^(٢): «وهذا في غاية الحُسْنِ. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] كيف أُجْمِعَ على ضمّه؟ وقوله: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رُشْدًا﴾ [الكهف: ٢٤] كيف أُجْمِعَ على فتحه؟ ولكنّ جمهور أهل اللّغة على أنّ الفتح والضمّ في الرُّشد والرَّشد لغتان كالبُخل والبَحْل، والسُّقم والسَّقْم، والحُزن والحَزْن، فيحتمل عندي أن يكون الاتّفاق على الحرفين الأوّلين لمناسبة رؤوس الآي، وموازنتها لما قبل، ولما بعد، نحو: ﴿عَجَبًا﴾ [٩]، و﴿عَدَدًا﴾ [١١]، و﴿أَمَدًا﴾ [١٢]، بخلاف الثالث، فإنه وقع قبله ﴿عِلْمًا﴾ [٦٥]، وبعده ﴿صَبْرًا﴾ [٦٧]، فمن سَكَنَ فللمناسبة أيضاً، ومن فَتَحَ فالحاقاً بالنظير» انتهى.

(١) انظر: النشر ٢/٣١١.

(٢) النشر ٢/٣١٢.

وفتح ياء الإضافة من ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ في الثلاثة [٦٧، ٧٢، ٧٥] حفصٌ وحدّه، وسكّنها الباقون.

وعن الحسن (خُبراً) بضم الباء في الموضعين [٦٨، ٩١]، فتصير بضميتين، وتقدّم في البقرة [٦٧].

وفتح ياء الإضافة من ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [٦٩] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وسكّنها الباقون.

واختلَفَ في ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [٧٠]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ^(١) بفتح اللام، وتشديد النون.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ، بإسكان اللام وتخفيفِ النون.

وافقهـم ابنُ محيـصنٍ والأعمشُ واليزيديُّ والحسن، وذُكر بهود [٤٦].

/ «وإنما كَسَرَ ابنُ كثيرٍ النونَ هنا وفتحها في هود؛ لأنَّ الياءَ في هود ساقطةٌ في رسم المصحفِ الكريم، فكانت قراءته فيه بفتح النون محتملةً، بخلافها هنا فإنَّ الياءَ ثابتةٌ فيه، فلا يُوافقُ الفتحُ فيها.

ولهذا اتفقوا على إثباتِ الياءِ بعد النون في حالِي الوصلِ والوقفِ، إلا ما رُوِيَ عن ابنِ ذكوانَ من الخُلفِ، فروى الحذفَ عنه في الحالين جماعةً من طريق الأَخفش، ومن طريق الصُّوريِّ، فالحذفُ حملاً للرسم على الزيادة تجاوزاً على حدِّ قراءة ﴿ثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]، بغير تنوين، والوقفُ عليه بغير

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٧، النشر ٢/٣١٢، الإتحاف ٢/٢٢٠.

ألف ك ﴿السَّيْلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و ﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، وغيرها ممَّا كُتِبَ رسمًا، وُقِرَّ بِحَدْفِهِ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ الصَّحِيحَةِ انتهى^(١).

وقد أطلق الخلافَ في ﴿تَسْتَأْنِي﴾ [٧٠] لابن ذكوان في «التيسير»^(٢) ونصَّ في «جامع البيان»^(٣) أنه قرأ بالحدف والإثبات جميعاً على أبي الحسن بن غلبون، وبالإثبات على فارسٍ، وعلى الفارسيِّ عن النقاش عن الأخفش، وهي طريق «التيسير».

وروى زيدٌ عن الرَّملي عن الصُّوري حذفها في الحالين، وذكر بعضهم عنه الحدف في الوصل دون الوقف، والمشهورُ الإثباتُ عنه كالجماعة، وفي «الشاطبية»^(٤)، و«الكافي»^(٥)، و«التلخيص»^(٦) الوجهان عنه.

قال في «البحر»^(٧): «وعن ابنِ عامرٍ في حذْفِ الياءِ خلافُ عَجيبٍ»^(٨). وقال في «النشر»^(٩): «والحدْفُ والإثباتُ كلاهما صحيحٌ عن ابنِ ذكوانَ نصًّا وأداءً».

(١) أي: من النشر ٢/٣١٢-٣١٣، بتصرف.

(٢) التيسير ١٤٧.

(٣) جامع البيان (خ) ٢٧٨/أ.

(٤) الشاطبية ٣٦.

(٥) الكافي ١٤٩.

(٦) تلخيص العبارات ١١٦.

(٧) البحر ٦/١٤٨.

(٨) البحر: «غريب».

(٩) النشر ٢/٣١٣.

واختلَفَ في ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بفتح الياء المثناة من تحت، وسكون الغين، وفتح الراء على الغيب^(٢)، و﴿أَهْلَهَا﴾ بالرفع على الفاعلية، وفتحوا حرف المضارعة، وسكنوا الغين؛ لأنه مضارعٌ «غَرِقَ» القاصر. وافقهم الأعمش^(٣). وقرأ الباقون بضمّ التاء المثناة من فوق، وكسر الراء مخففةً مع سكون الغين على الخطاب، و﴿أَهْلَهَا﴾ بالنصب على المفعولية، وضمُّوا حرف المضارعة وكسروا الغين؛ لأنه مضارعٌ أغرق المتعدّي بالهمزة، أي: لتُغْرِق أنتَ أهلها.

وعن الحسن^(٤) بضمّ التاء المثناة من فوق، وكسر الراء مشددةً للتكثير، ويلزمُ منه فتح الغين^(٥)، و﴿أَهْلَهَا﴾ بالنصب.

واختلَفَ في ﴿زَكَاةً﴾ [٧٤]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس^(٦) بألف بعد الزاي، وتخفيفِ الياء، اسمَ فاعلٍ^(٧) من زكا، أي: طاهرةً من الذنوب، ووصفها

(١) انظر: الغاية: ٣٠٩، النشر ٢/٣١٣، الإتحاف ٢/٢٢١.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٥/١٥٨، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٢، الموضح ٧٩٠/٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/٧٦٢، المبهج ٣/٧٠، إيضاح الرموز: ٥٠٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٦٧، إيضاح الرموز: ٥٠٦.

(٥) فتصير: (لتُغْرِقَ).

(٦) انظر: الروضة ٢/٧٦٣، النشر ٢/٣١٣، الإتحاف ٢/٢٢١.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٤٢٤، الموضح ٧٩٠/٢.

بهذا الوصف؛ لأنه لم يرها أذنبت قبل، أو لأنها صغيرة لم تبلغ الحنث. وقوله: ﴿بَغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [٧٤] يَرُدُّه^(١)، ولو كان لم يَحْتَلِمَ لم يَجِبْ قَتْلُهُ بِنَفْسٍ ولا بغير نفس.

وافقه ابن محيصة، واليزيدي^(٢).

وقرأ الباقون بتشديد الياء من غير ألف، أخرجوه إلى فَعِيلَة للمبالغة؛ لأنَّ فَعِيلًا المحول من فاعل يدل على المبالغة.

/ قال أبو عمرو - فيما نقله عنه البيضاوي^(٣) -: «الزَاكِيَةُ التي لم تُذَنِّبْ قَطُّ، وَالزَّكِيَّةُ التي أذنبت، ثم غفرت».

[١٠٤/ب]

وعن اليزيدي - فيما نقله الجعبري^(٤) -: «الزَاكِيَةُ التي لم تُذَنِّبْ إِلَيْكَ^(٥)، وَالزَّكِيَّةُ التي لم تُذَنِّبْ مَطْلَقًا».

وقال في «البحر»^(٦): «وكان هذا الغلام لم يَبْلُغِ الحُلْمَ؛ ولهذا قال: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [٧٤]، وقيل: بل كان بالغاً شاباً، والعربُ تبقي على الشابِّ اسمَ الغلام».

(١) أي: يرد القول بأنها صغيرة.

(٢) انظر: المبهج ٧١/٣، إيضاح الرموز: ٥٠٦.

(٣) أنوار التنزيل ٢١/٢.

(٤) كنز المعاني (خ) ٢٤٤/أ.

(٥) غ، ش: «كثيراً» بدلاً من «إليك». والمثبت موافق لما في الكنز.

(٦) البحر ١٥٠/٦.

وقيل: أصله من الاغترام، وهو شدة الشَّبَق، وذلك إنما يكون في الشباب الذين قد بلغوا الحُلْم، ويتناول الصبيَّ الصغيرَ تَجَوُّزاً، تسميةً للشيء باسم ما يُؤوَل إليه.

وحكى القرطبي^(١) عن صاحب «العرس والعرائس»^(٢) أن موسى عليه السلام^(٣) لما قال للخضر عليه السلام: ﴿أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [٧٤]، غضب، واقتلع كَنَفَ الصبيِّ الأيسر، وقَشَرَ اللحمَ عنه، وإذا في عَظْمِ كَتِفِهِ مكتوب: «كافر لا يؤمن بالله أبداً» انتهى.

(١) تفسير القرطبي ٢١/١١.

(٢) يعني كتاب «عرائس المجالس»، وهو في قصص الأنبياء، ومؤلفه هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، الثعلبي، النيسابوري، المفسر، المقرئ، من مؤلفاته: «الكشف والبيان في تفسير القرآن»، (ت: ٤٢٧ هـ). وذكر ابن الأثير أنه يقال في نسبته: «الثعالبي» أيضاً، وأن ذلك لقب له، وليس بنسب، وعزا ذلك إلى بعض العلماء. انظر: اللباب ٢٣٨/١، سير أعلام النبلاء ١٧/٤٣٥، طبقات المفسرين للداودي ١/٦٥.

(٣) أورده القرطبي في الجامع ١٣/٣٣١، وعزاه لكتاب العرائس بدون ذكر إسناده. أمَّا كون الغلام طبع كافراً - بدون ذكر أنه مكتوب في كتفه - فرواه مسلم في صحيحه ٤/٢٠٥٠ ك: القدر، ب: معنى: كل مولود يولد على الفطرة...، برقم: ٢٦٦١، عن أبي بن كعب مرفوعاً: «إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافراً ولو عاش لأرهب أبويه طغيانا وكفراً»، ورواه غيره أيضاً، وانظر: مسند الإمام أحمد ٥/١١٩، ١٢١، وانظر: المسند بتحقيق: شعيب الأرنؤوط ومن معه، في التعليق على الحديث ذي الرقم: ٢١١١٨، وصححه على شرط الشيخين، وحديث: ٢١١٢٠، وصححه، وحديث: ٢١١٢١-٢١١٢٢، وصححه، وانظر لمزيد تخريجه المواضع المذكورة من المسند المحقق ٣٥/٥٢، ٥٩، ٦٠، ٦١، التعليقات على الأحاديث المذكورة أرقامها.

وقرأ ﴿تُكْرًا﴾ في الموضعين [٧٤، ٨٧] بضم الكاف نافعٌ وأبوبكرٍ وابنُ ذكوان، وكذا أبو جعفرٍ، ويعقوبُ. وقرأ الباكون بالسكون فيهما. وذكرها بالبقرة [٦٧].

وهل هما لغتان أو إحداهما أصل؟ ومعناه: منكرًا.

وقرأ (فلا تَصْحَبْنِي) [٧٦] بفتح التاء، وإسكان الصاد، وفتح الحاء من صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ، رُوِّحَ فيما انفرد به هبة الله بن جعفر عن المعدل عنه. والباقون ﴿نُصَّجِنِي﴾ بضم التاء وفتح الصاد وكسر الحاء من باب المفاعلة.

واخْتُلِفَ فِي ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [٧٦]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ^(١) بضم الدالِ وتخفيفِ النون.

قال في «البحر»^(٢): «وهي نون «لذن» اتصلت بياء المتكلم، وهو القياس؛ لأن أصل الأسماء إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لم تُلحَقْ نونُ الوقاية، نحو: غلامي وفرسي» انتهى.

لكن مَنَعَ من ذلك سيبويه^(٣)، وقال: «لا يجوز أن تأتي بـ«لذن» مع ياء المتكلم دون نونِ وقاية».

(١) انظر: المستنير ٢/ ٢٧٠، النشر ٢/ ٣١٣، الإتحاف ٢/ ٢٢٢.

(٢) البحر ٦/ ١٥١، وانظر في توجيه القراءات أيضاً: الحجة للفارسي ٥/ ١٦٠، الحجة

لابن زنجلة: ٤٢٤، الموضع ٢/ ٧٩٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٠.

قال في «الدر»^(١): «وهذه القراءة حجةٌ عليه». ثم قال: «فإن قيل: لم لا يقال: إن هذه النون نون الوقاية، وإنما اتصلت بـ «لُد» لغةً في «لُدُن» حتى يتوافق قولٌ سيبويه مع هذه القراءة؟»

فالجواب: لا يصحُّ ذلك؛ لأنَّ نون الوقاية إنما جيء بها لتقي الكلمة الكسرة محافظةً على سكونها، ودون النون لا سكون^(٢)؛ لأنَّ الدالَّ مضمومةٌ، فلا حاجةً إلى النون، ولأنَّ سيبويه^(٣) يمنع أن يقال: لُدُنِي بالتخفيف».

وقرأ أبو بكرٍ بتخفيفِ النونِ، واختُلِفَ عنه في ضمَّةِ الدالِ، فالأكثرُون على إشمائها الضمَّ بعد إسكانها، ولم يذكُر في «الشاطبية»^(٤) كالتيسير^(٥) غيره، وبه قرأ الداني^(٦) من طريق الصّريفيّني. ووردَ النصُّ به عن العَلَمي وعن موسى بن حزام^(٧) عن يحيى، وهو الذي في «الكافي»^(٨)، و«الهداية»^(٩)،

(١) الدر المصون ٧/ ٥٣١.

(٢) الدر: «لا يكون».

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٠.

(٤) الشاطبية ٦٧.

(٥) التيسير: ١٤٥.

(٦) جامع البيان (خ) ٢٧٥/أ.

(٧) أبو عمران الترمذي، نزيل بلخ، المقرئ، المحدث، وثقة النسائي، وقال الترمذي:

«الرجل الصالح»، (ت: ٢٥١هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٩/ ٥٢، غاية النهاية

٢/ ٣١٨.

(٨) الكافي ١٥٠.

(٩) انظر: شرح الهداية ٢/ ٣٩٩.

و«التذكرة»^(١)؛ وفاقاً لأكثر كتب المغاربة، وكذا هو في كتب أبي العز^(٢)،
/ وسبب الخياط^(٣)، وابن مهران^(٤).

وذهب كثير إلى اختلاس ضمة الدال كالهذلي^(٥) والحافظ أبي العلاء^(٦)
وابن سوار^(٧)، ونص على الوجهين الداني في «جامعه»^(٨) و«مفرداته»^(٩)،
فالإشارة منبهة على الأصل.

ويُحتمل أن تكون النون في هذه القراءة أصلية، وأن تكون للوقاية. فإذا
قلنا: إنها أصلية فالسكون تخفيف، كتسكين ضاد «عَضُد» وبابه وكسر النون
مع سكون الدال لالتقاء الساكنين كـ«أمس».

وقرأ الباقر بضم الدال وتشديد النون، أدخلوا نون الوقاية على «لُدن»
لتقيها من الكسر، محافظة على سكونها، كما حُوِّظ على نون «من»،
و«عن» فألْحَقَتْ بهما نون الوقاية، فيقولون: مني وعني بالتشديد، فأدغموا
النون الأولى في نون الوقاية المتصلة بياء المتكلم.

(١) التذكرة ٢/٤١٧.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٤٢٠.

(٣) انظر: المبهج ٣/٧٢.

(٤) انظر: المبسوط ٢٨١.

(٥) انظر: الكامل (خ) ٢١٣/ب.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٥٧.

(٧) انظر: المستنير ٢/٢٧١.

(٨) انظر: جامع البيان (خ) ٢٧٥/أ.

(٩) انظر: المفردات السبع ٣٢٩.

وعن ابن محيصن والمطوّعي^(١) (يُضَيِّفُوهُمَا) [٧٧] بكسر الضاد وسكون الياء مخففة، مِنْ أَضَافِهِ^(٢) يُضَيِّفُهُ بالتخفيف. والجمهورُ بفتح الضاد وكسر الياء مشددةً مِنْ ضَيِّفَهُ يُضَيِّفُهُ بالتشديد. قال البيضاوي^(٣): «وأصل التركيب للميل يقال: ضاف السهم عن الغرض، إذا مال».

وعن المطوّعي^(٤) (أَنْ يُنْقَضَ) [٧٧] بضم الياء وتخفيف الضاد مبنياً للمفعول، قال في «البحر»^(٥): «وهي مَرْوِيَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». والجمهورُ على فتح الياء وتشديد الضاد، أي: يَسْقُطُ، من انقضاض الطائر، ووزنه انفعل، نحو: انجر. وقيل: وزنه أفعَلٌ من النقض كـ«أحمر». وإسنادُ الإرادةِ إلى الجدارِ من المجازِ البليغِ، والاستعارةِ البارعةِ، وكثيراً ما يُوجدُ في كلامِ العربِ إسنادُ أشياء تكون من كلام العقلاء إلى ما لا يَعْقِلُ من حيوانٍ وجمادٍ، والمعنى: لو كان^(٦) الجمادُ والحيوانُ الذي لا يَعْقِلُ لكان صادراً منه ذلك الفعل، واستشهدوا لذلك بنحو قوله^(٧):

يَريدُ الرُّمْحُ صَدْرَ أَبِي بَرَاءٍ وَيَعْدِلُ عَن دِمَاءِ بَنِي عَقِيلٍ

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣١، المبهج ٣/٧٣، إيضاح الرموز: ٥٠٦.

(٢) في النسخ: «ضافه»، والتصويب من المصادر.

(٣) أنوار التنزيل ٢/٢١.

(٤) انظر: المبهج ٣/٧٣، إيضاح الرموز: ٥٠٧.

(٥) البحر ٦/١٥٢. ولم نقف عليه عن النبي ﷺ فيما بحثنا.

(٦) «كان» هنا تامة.

(٧) نسبه في مجاز القرآن ١/٤١٠ إلى الحارثي، وهو في الكشاف ٢/٧٣٧، والقرطبي

١٣/٣٣٧، واللباب لابن عادل ١٢/٥٤٣.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَتَخَذَنَّ﴾ [٧٧]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(١) بتاء مفتوحة مخففة، وخاء مكسورة من غير ألفٍ مِنْ: تَخَذَ بكسر العين^(٢)، يَتَخَذُ بفتحها كَتَعَبَ يَتَعَبُ، ومنه قوله^(٣):

وقد تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ عَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ
واقفهم ابن محيصن واليزيدي والحسن^(٤).

وقرأ الباقون بهمزة وَصَلْ وتشديد التاء وفتح الخاء، افتعل من اتَّخَذَ، أدغمت التاء التي هي فاء الكلمة في تاء / الافتعال.

قال أبو حيان في «البحر»^(٥): «والتاء أصل عند البصريين، وليس من الأخذ». وزعم بعضهم أنَّ الاتخاذَ افتعالٌ من الأخذ، وأنهم ظنُّوا التاء أصليَّةً، فقالوا في الثلاثي: تَخَذَ، كما قالوا: تَقِيَ من اتَّقَى انتهى.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٥٧/٢، النشر ٣١٤/٢، الإتحاف ٢٢٣/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ١٦٣/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٥، الموضح ٧٩٢/٢.

(٣) البيت للممَرَّق العبدى، وهو في الأصمعيات: ١٦٥، والمفردات: ١٦٥، والخصائص ٢٨٧/٢.

والعرز: ركاب الرحل، من جلد، والنسيف: أثار رَكُض الرَّجُلِ بِجَنْبِي البعير، والقطاة المطرَّق: هي التي حان خروجُ بيضها. الأفحوص: حفرة تحفرها القطاة أو الدجاجة في الأرض لتبيض وترقد فيها.

(٤) انظر: المبهج ٧٤/٣، إيضاح الرموز: ٥٠٧.

(٥) البحر ١٥٢/٦.

وفي هذه الكلمة بالنظر لهاتين القراءتين مع الخُلفِ في إدغامِ الذالِ في التاءِ المقرر في بابه أربع قراءات:

الأولى: ﴿لَتَخِذْتُ﴾ بتاءٍ مفتوحةٍ مخففةٍ، مع كسر الخاء، وإظهارِ الذالِ لابنِ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ بخُلفٍ عنه في الإظهارِ.

الثانية: كذلك، لكن مع إدغامِ الذالِ في التاءِ لأبي عمرو، وكذا لروحٍ ورُويسٍ في وجهه الثاني. ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ والحسن.

الثالثة: بتشديد التاء وفتح الخاء مع الإظهارِ لحفص.

الرابعة: كذلك، لكن مع الإدغامِ لنافعٍ وابنِ عامرٍ وشعبةٍ وحمزةً والكسائي، وكذا أبو جعفرٍ، وخُلفٌ.

فصار - كما تَبَّه عليه الجَعْبَرِيُّ^(١) -: «ابنُ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ في أحدِ وجهيه، بتخفيفِ التاءين^(٢)، وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ في وَجْهه الآخر، وَرُوْحٌ - ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ^(٣) والحسن - بتخفيفِ الأولى وتشديدِ الثانية، وحفصٌ بتشديدِ الأولى، وتخفيفِ الثانية، والباقون بتشديدِ التاءين».

واختُلِفَ في ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ هنا [٨١]، وفي التحريم ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ [٥]

وفي ن ﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾ [٣٢]:

فنافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ^(٤) بفتح الموحدة وتشديدِ الدالِ في

(١) انظر: كنز المعاني (خ) ٢٤٣/ب.

(٢) أي: التاء الأولى والأخيرة.

(٣) خ: «الأعمش»، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز: ٥٠٧.

(٤) انظر: الغاية: ٣١٠، النشر ٢/٣١٤، الإنحاف ٢/٢٢٣.

الثلاثة^(١) مِنْ «بَدَلَّ»^(٢). وافقهم الزبيدي^(٣).

وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب بسكونِ الموحدة، وتخفيفِ الدالِ مِنْ أبدالٍ في الثلاثة. وافقهم ابن محصين والحسن والأعمش^(٤).

وقد قيل^(٥): «هما لغتان بمعنى واحدٍ». وقال ثعلب^(٦): «الإبدالُ: تَنْحِيَةُ جوهرة^(٧)، واستئنافُ أخرى، وأنشد^(٨):

عَزَلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلِ

نَحَى جِسْمًا، وَجَعَلَ مَكَانَهُ آخَرَ، وَالتَّبْدِيلُ: تَغْيِيرُ الصُّورَةِ إِلَى غَيْرِهَا، وَالْجَوْهَرَةُ بَاقِيَةٌ بَعَيْنِهَا، وَمَنْ نَمَّ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ عَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، هل يتغير الجسمُ والصفةُ، أو الصفةُ دونَ الجسمِ؟.

(١) أي: في الأفعال الثلاثة.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٦٤، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٧، الموضح ٧٩٥/٢.

(٣) انظر: إيضاح الرموز: ٥٠٧.

(٤) انظر: مفردة ابن محصين: ١٣١، مفردة الحسن: ٣٦٨، المبهج ٧٥/٣.

(٥) وهو قول الفراء في معانيه ٢/ ٢٥٩.

(٦) ليس في مجالسه، وانظر: شرح الفاسي ٣/ ١٣٠، الدر المصون ٧/ ٥٣٨.

(٧) ت، ص: «جوهرة، آخر».

(٨) البيت لأبي النجم، وهو في ديوانه ٢٠٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٩.

وقرأ ابن كثير وأبو بكر، وكذا يعقوب ﴿وَلْيَبْدُلْهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ﴾ في النور [٥٥] بالتخفيف، ووافقهم الحسن^(١) وابن محيصن، والباقون بالتشديد.

وقرأ ﴿رُحْمًا﴾ [٨١] بضم الحاء كالراء ابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، والباقون بضم وسكون، وسبق في البقرة [٦٧] تقريره. ومعنى الآية: أن يرزقهما ربهما بدلكه ولداً خيراً منه زكاة، أي: طهارة من الذنوب والأخلاق الرديئة، و﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [٨١]، أي: أوصل للرحم.

/ قيل: ولدت لهما غلاماً مسلماً^(٢)، وقيل: جارية تزوجها نبي، فولدت نبياً، هدى الله به أمة من الأمم.

واختلف في ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ [٨٥]، ﴿تُرَاتَّبَع سَبِيًّا﴾ [٨٩، ٩٢]:

فابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣)، بقطع الهمزة وإسكان التاء في المواضع الثلاثة. ووافقهم الأعمش^(٤).

(١) سقط من ص، والمثبت موافق لما في المصادر. انظر: مفردته: ٣٦٨، إيضاح الرموز: ٥٠٧.

(٢) انظر: البحر ٦/ ١٥٥، يعني: أن الرحم ولدت غلاماً مسلماً، وهو خير من الولد الذي قتله الخضر.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٧٦٦، النشر ٢/ ١٣٤، الإنحاف ٢/ ٢٢٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٧٦٦، المبهج ٣/ ٧٦، إيضاح الرموز: ٥٠٧.

وقرأ الباقيون بَوَصَلِ الهمزة وتشديد التاء مفتوحةً، جعلوه^(١) افتعل، وأدغموا أول^(٢) التاءين في الأخرى، ف قيل: القراءتان بمعنى واحد، فيتعديان لمفعولٍ واحدٍ.

وقيل: ﴿أَتَبَعَ﴾ بالقطع متعدِّ لاثنتين، حُذِفَ أحدهما، تقديرُه: فأتبع سبباً سبباً آخر، أو فأتبع أمره سبباً، ومنه ﴿وَأَتَّبَعَهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢] فعدها لاثنتين. ومن حَذَفِ أحد المفعولين ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠]، أي: أتبعوا جنودهم.

والظاهرُ كما قال في «البحر»^(٣): أن القراءتين بمعنى واحدٍ. وعن يونس ابن حبيبٍ وأبي زيد أنه بقطع الهمزة: المُجِدُّ المُسْرِعُ الحثيثُ الطلبِ، وبوصلها إنما يتضمَّن الاقتضاء دون هذه الصفات. وأصلُ السببِ: الحَبْلُ، ثم تُوسَّع فيه، حتى صار يُطلقُ على ما يتوصَّل به إلى المقصود.

واختلِفَ فِي ﴿عَيْنِ حَمَّةٍ﴾ [٨٦]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا يعقوبُ^(٤) بالهمز من غير

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٦٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٨، الموضح ٧٩٦/٢.

(٢) المناسب أن تكون العبارة: «أولى».

(٣) البحر ١٥٩/٦.

(٤) انظر: المستنير ٢/٢٧٢، النشر ٢/٣١٤، الإتحاف ٢/٢٢٣.

ألفٍ على جعلها^(١) صفةً مشبّهة، يقال: حَمَيْتُ البئرَ تَحْمًا، فهي حَمِيَةٌ، إذا صار فيها الطين، وحمًا تُها نَزَعْتُ حمًا تُها، وأحمًا تُها أبقيتُ فيها الحمأة.

وفي التوراة: تغرب في وثاطٍ وهو الحمأة، ومنه قولُ تَبِعَ^(٢):

فرأى مَغِيبَ الشمسِ عند مآبِها في عينِ ذي حُلْبٍ وثأطٍ حَرَمِدٍ
ووافقهم اليزيديُّ^(٣).

وقرأ الباقون بألفٍ بعد الحاء، وإبدال الهمزة ياءً، اسمَ فاعلٍ مِنْ حَمِيٍّ يَحْمَى، والمعنى: في عينِ حارّة، واختارها أبو عبيد، قال^(٤): «لأنَّ عليها جماعةٌ من الصحابة» انتهى.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٦٩ / ٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٢٨، الموضح ٧٩٧ / ٢.

(٢) البيت في تهذيب اللغة ٥ / ١٤، واللسان (ثأط)، والبحر ٦ / ١٥٩، والدر المصون ٥٤١ / ٧.

الحُلْبُ: الطين. والثَّاطُ: جمع ثَأْطَة وهي الحمأة. والحَرَمَدُ: المتغيّر اللون. وتَبِعَ هو: تَبِعَ بن حَسَّان بن تبع، الحَمِيرِي، وتَبِعَ: لقب للملك الأكبر بلغة اليمن، يقال: هو أول من كسا الكعبة، قال ابن عساكر: «من اليوم الذي مات فيه تبع إلى اليوم الذي ولد فيه النبي ﷺ ألف سنة». انظر: تاريخ دمشق ٣ / ١١، البداية والنهاية ٣ / ١٢٢، الروض الأنف ١ / ٦٨.

(٣) انظر: المبهج ٣ / ٧٧، إيضاح الرموز: ٥٠٧.

(٤) انظر: الدر ٧ / ٥٤١.

وفي حديث أبي ذر^(١) قال: «كنت رديفَ رسول الله ﷺ عند غروب الشمس، فقال: أتدري أين تَغْرُبُ هذه الشمس؟»^(٢) قلت: الله ورسوله أعلم. قال: إنها تَغْرُبُ في عينِ حاميةٍ» رواه...^(٣).

وفي حديث ابنِ عمرٍ و^(٤) أنه ﷺ نظرَ إلى الشمس حين غابت، فقال: «نار

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٤/١٩٠-١٩١ ك: الحروف والقراءات، برقم: ٤٠٠٢، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢/٤٩٤، وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ٦/٢٠٩ ك: التفسير، سورة الأنعام، برقم: ٥٦٩٩، مع زيادة بعد: «عين حامية»، وقال البوصيري: «هذا إسناد صحيح»، والحاكم في المستدرک ٢/٢٤٤ ك: التفسير، وصححه، ووافقه الذهبي. وعندهم - غير أبي داود -: «ردف».

وعزه السيوطي في الدر ٩/٦٦٦، لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه أيضاً. والحديث رواه البخاري في صحيحه ٨/٥٤١، مع الفتح ك: التفسير، تفسير سورة يس، برقم: ٤٨٠٢، وكذا في بدء الخلق، ب: صفة الشمس والقمر، وفي التوحيد، ب: ﴿وَكَانَتْ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، ومسلم في صحيحه ١/١٣٨-١٣٩ ك: الإيمان، ب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، برقم: ٢٥٠، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وعندهما قوله: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش...» بدل قوله: «تغرب في عين حامة»، موضع الشاهد، ودون ذكر ردفه معه على الحمار.

(٢) قوله: «الشمس» سقط من: د، ص.

(٣) بياض في النسخ.

(٤) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة وابن منيع، وأبو يعلى في مسانيدهم كما في المطالب العالية ٤/١٣٤، وأحمد في مسنده ٢/٢٠٧، وابن جرير في تفسيره ١٥/٣٧٨، جميعهم من حديث عن عبد الله بن عمرو، قال: «نظر رسول الله ﷺ إلى الشمس حين غابت...» الحديث.

الله الحامية لولا ما يَزَعُهَا^(١) من أمرِ الله لأَحْرَقَتْ ما على الأرض». رواه...^(٢).
ولا تنافي بين القراءتين؛ لجواز أن تكون العينُ جامعةً للوَصْفَيْنِ:
الحرارةُ وكونها من / طين.

واختلَفَ في ﴿ فَلهُ جَزَاءٌ الحَسَنَى ﴾ [٨٨]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ويعقوبُ^(٣) بفتح الهمزة المنونة منصوباً على أنه مصدرٌ^(٤) بموضع الحال، أي: فله المثوبةُ الحسنَى، مجازاً كقولك: في الدار قائماً زيدٌ، لكن قال أبو علي^(٥): «قال أبو الحسن^(٦): هذا لا تكادُ العربُ تكلِّمُ به مقدماً إلا في الشعر».

وعزاه السيوطي في الدر ٩/٦٦٦، أيضاً لابن مردويه، وهذا الإسناد فيه جهالة، ولذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/١٣٤: «رواه أحمد، وفيه راو لم يُسَمَّ وبقية رجاله ثقات»، والراوي المبهم هو مولى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وقال الحافظ ابن كثير - في تفسيره ٩/١٨٦-١٨٧، بعد أن ساقه بإسناد أحمد وابن جرير -: «وفي صحة رفع هذا الحديث نظر، ولعله من كلام عبد الله بن عمرو من زاملتيه اللتين وجدهما يوم اليرموك، والله أعلم»، وجاء عند البعض: «لأهلكت» بدل: «لأحرقت». وما جاء في النسخ: «ابن عمر» تصحيف، وكذا: «يروعها»، إنما هو «يزعها»، كما أثبتناه، أي: يكفُّها ويمنعها.

(١) ت: «ما يردها»، ص: «ما يردعها».

(٢) بياض في النسخ.

(٣) انظر: إرشاد المتدي: ٤٢١، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٤.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٧٠، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٠، الموضح ٧٩٧/٢.

(٥) الحجة ٥/١٧٠.

(٦) هو الأخفش، وليس في معانيه.

وقيل: انتصب بمصدر^(١) مؤكّد لفعلٍ مضميرٍ، أي: يُجْزَى جزاءً. وقال الفراء^(٢): «هو منصوب على التفسير». ويكسر التنوين في هذه القراءة لأجل التقاء الساكنين. ووافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقيون بالرفع من غير تنوينٍ على الابتداء، والخبر الجارُّ قبله، ﴿الْحُسْنَى﴾ مضاف إليها، والمرادُ بها على قراءة النصبِ الجنة، وعلى الأخرى الفعلةُ الحسنَةُ.

وقال أبو علي^(٤): «جزاء الخلال الحسنه التي أتاها، وعمل بها». وفي ﴿جَزَاءً﴾ بالنظر إلى القراءتين، وإمالة ﴿الْحُسْنَى﴾ وفتحها خمسُ قراءات:

الأولى: ﴿جَزَاءً الْحُسْنَى﴾، بالرفع من غير تنوين، و﴿الْحُسْنَى﴾ بغير إمالة لقالون وورشٍ - من طريق الأصبهاني، والوجه الثاني من طريق الأزرق - وابن كثيرٍ وابن عامرٍ وأبي بكر، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابن محيصنٍ والحسن.

الثانية: كذلك لكن مع التقليل في ﴿الْحُسْنَى﴾ لورشٍ من طريق الأزرق وهو الوجهُ الآخرُ عنه.

(١) كذا في النسخ وصوابها: «مصدراً مؤكداً». انظر: شرح الفاسي ٣/١٣٤، والدر المصون ٥٤٢/٣.

(٢) معاني القرآن ٢/١٥٩. قال السمين في الدر المصون ٧/٥٤٣: «يعني التمييز وهو بعيد».

(٣) انظر: الروضة ٢/٧٦٧، المبهج ٣/٧٨، إيضاح الرموز: ٥٠٨.

(٤) الحجة ٥/١٧٠، بعبارة قريية.

الثالثة: كذلك، لكن مع الإمامة الكبرى^(١) لأبي عمرو. وافقه اليزيدي. الرابعة: ﴿جَزَاءٌ﴾ بالتونين والنصب وفتح ﴿أَلْحَسَنَى﴾ لحفص، وكذا يعقوب.

الخامسة: كذلك، لكن مع الإمامة المَحْضَةِ لحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ. ووافقهم الأعمش.

وعن ابن محيصن والحسن^(٢) (مَطَّلَعٌ) [٩٠] بفتح اللام، وهو القياس، والجمهورُ بكسرِها. قال في «الدر»^(٣): «والمضارع يَطَّلَعُ بالضم، فكان القياسُ فَتَحَ اللام في المَفْعَلِ، ولكنها مع أخواتِ لها سُمِعَ فيها الكسرُ^(٤)، وقياسُها الفتح، وقد قرأ به الحسن وابن محيصن» انتهى.

واخْتَلَفَ فِي ﴿بَيْنَ السَّيِّدَيْنِ﴾ [٩٣]:

فابن كثير وأبو عمرو وحفص^(٥) بفتح السين. وافقهم ابن محيصن واليزيدي^(٦). وقرأ الباكون بضمِّها.

فقيل^(٧): هما لغتان بمعنى واحد. وقيل: المضموم لما خلقه الله،

(١) كذا في النسخ، والصواب من مذهب أبي عمرو وفي ﴿أَلْحَسَنَى﴾ الإمامة الصغرى بخلف عنه.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣١، مفردة الحسن: ٣٦٩، إيضاح الرموز: ٥٠٨.

(٣) الدر المصون ٥٤٣/٧.

(٤) انظر: شرح الشافية ١/١٨١.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٨، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٥.

(٦) انظر: المبهج ٣/٧٨، إيضاح الرموز: ٥٠٩.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٧١، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٠، الموضح

والمفتوح لما عمله الناس. وتُعقَّب^(١): بأن السدِّين هنا جَبَلَان / سدَّ ذو القرنين بينهما بسدٌّ، فهما من فعل الله، والسدُّ الذي فعله ذو القرنين من فعل المخلوق، فعلم أنهما لغتان كالصَّعْفِ والصُّعْفِ. انتهى.

وقيل: ما رَأَتْه عينك فبالضمِّ، وما لا يُرى فبالفتح. وقال الخليل^(٢): «المضموم اسمٌ، والمفتوح مصدرٌ». قال السمين^(٣): «وهذا هو الاختيار».

واختلَفَ في ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٩٣]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٤) بضمِّ الياء وكسرِ القافِ من أفقه غيره معدِّي بالهمز^(٥)، فالمفعول الأول محذوف.

قال في «البحر»^(٦): «أي لا يُفهِمون السَّامعَ كلامهم، ولا يُبَيِّنونه؛ لأنَّ لغتهم غريبةٌ مجهولةٌ». وقال البيضاوي^(٧): «لتلَعَثُهم فيه». وقال غيره: لُعْجَمَةُ ألسنتهم، أي: لا يُفْقَهُونَ غيرهم قولاً وافقهم الأعمش^(٨).

(١) انظر: شرح الفاسي: ١٣٧، الدر المصون ٧/ ٥٤٤.

(٢) ليس في العين، وانظر: الدر المصون ٧/ ٥٤٥.

(٣) الدر المصون ٧/ ٥٤٥.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٥٩، النشر ٢/ ٣١٥، الإتحاف ٢/ ٢٢٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٧٢، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٢، الموضح ٧٩٩/٢.

(٦) البحر ٦/ ١٦٣.

(٧) أنوار التنزيل ٢/ ٢٥.

(٨) انظر: الروضة ٢/ ٧٦٧، المبهج ٣/ ٧٩، إيضاح الرموز: ٥٠٨.

وقرأ الباقون بفتح الياء والقاف من فقه الثلاثي فيتعدى إلى واحد، أي: لا يفهمون كلام غيرهم لجهلهم بلسان من يخاطبهم. وقال البيضاوي^(١): «لغرابة لغتهم وقلة فطنتهم».

وقرأ ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ هنا [٩٤]، وفي الأنبياء [٩٦] بهمزة ساكنة فيهما، عاصمٌ، وهي - كما سبق في باب الهمز المفرد -^(٢) لغة بني أسد. ووافقهُ الأعمشُ.

وقرأ الباقون بالفاء خالصة من غير همز في السورتين^(٣)، وهما ممنوعان من الصرف. فمن زعم أنهما أعجميتان كهاروت وماروت؛ فللعجمة والعلمية. ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً والألف بدلاً عنها، أو بالعكس؛ لأن العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية.

ومن زعم أنهما عربيان فللعلمية والتأنيث؛ لأنهما اسما قبيلة. وقال الأخفش^(٤): «إن جعلنا ألفهما أصلية فـ ﴿يَأْجُوجَ﴾ يفعل، و﴿وَمَأْجُوجَ﴾ مفعول» كأنه من أجيج النار، وهو التهاؤها وشدة توقدها. وقيل: من الأجة، وهو الاختلاط. قال تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ١٠٠]، أو شدة الحر. وقيل: من الأج، وهو سرعة العدو،

(١) أنوار التنزيل ٢ / ٢٥.

(٢) انظر: باب الهمز ٢ / ٨٢٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ١٧٢، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٢، الموضح

٧٩٩ / ٢.

(٤) معاني القرآن له ٢ / ٣٩٩.

ومنه قوله^(١):

تَوْجُّجٌ كَمَا أَجَّ الظَّيْمُ المُنْفَرُّ

وقيل: من أَجَّ الماءُ يُؤَجُّ أجوجاً، إذا كان مِلْحاً مُرّاً، وهذا ظاهرٌ على قراءةٍ عاصمٍ ومَنْ وافقه.

وأما قراءةُ الباقيين فيُحْتَمَلُ أن تكونَ الألفُ بدلاً من الهمزة الساكنةِ إلا أنَّ فيه أن مَنْ هُوَ لاءٍ مَنْ ليس أصلُهُ قَلْبَ الهمزة الساكنةِ، وهم الأكثرُ. ولا ضيرَ في ذلك؛ لأنَّ القراءةَ سنةً متبعةً.

وهذا كله على القولِ بأنَّ أَلْفَهُما أصليةٌ. فإن قلنا: إنهما زائدتان، فوزنُهُما / فاعُول من يَجَّ ومَجَّ، ويحتمل أن يكونَ ما جوج من ما ج يَمْوجُ، أي: اضطرب، ومنه: «الموجُ»، فوزنُهُ «مفعول»، والأصلُ مَوْجوج، فَوَجَّهُ الهمز على أنه عربيٌّ: الأصلُ، وعلى أنه أعجميٌّ: أَجْرَوهُ مُجْرَى العربيةِ، ووجهُ عدمه على أنه عربيٌّ: تخفيفُ^(٢) الهمزة، وعلى أنه أعجميٌّ: الأصلُ.

ويأجوجُ وما جوجُ قبيلتان من ولدِ يافث بن نوح. وقيل: يأجوج من الترك، وما جوج من الجبيل^(٣) والديلم.

(١) لا يُعرف قائله، وصدرة:

فراحتَ وأطرافُ الصَّوى مُحْرَئَلَّةٌ

وهو في اللسان (أجج)، والصَّوى: جمع صُوة، وهي: العلامةُ في الطريق. والمُحْرَئَلَّةُ: المرتفع. والبيت في وصف ناقة.

(٢) خبر: «وجه عدمه»، وانظر الكنز (خ) ٢٤٥/أ.

(٣) في غ: «الجبيل»، وانظر شيئاً من أخبار يأجوج وما جوج في: الكامل في التاريخ

وعن السُّدِّي والضَّحَّاك: التَّركُ شِرْذِمَةً مِنْهُمْ، خَرَجَتْ تُغَيِّرُ فِجَاءَ ذُو الْقَرْنَيْنِ، فَضْرَبَ السَّدَّ، فَبَقِيَتْ فِي هَذَا الْجَانِبِ. وَقِيلَ: الْأَوَّلُ لِذِكْرَانِهِمْ، وَالثَّانِي: لِإِنَانِهِمْ. وَإِفْسَادُهُمْ: بِالْقَتْلِ وَالتَّخْرِيْبِ وَإِتْلَافِ الزَّرْعِ.
قِيلَ: إِنْهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ أَيَّامَ الرَّبِيعِ فَلَا يَتْرُكُونَ شَيْئًا أَخْضَرَ إِلَّا أَكَلُوهُ، وَلَا يَابَسًا إِلَّا أَحْتَمَلُوهُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى أَلْفٍ ذَكَرٍ مِنْ صُلْبِهِ كُلُّ قَدْ حَمَلَ السَّلَاحَ. قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(١): «وَالِيهِ الْإِشَارَةُ فِي الصَّحِيحِ فِي بَعْثِ^(٢) النَّارِ مِنْكُمْ وَاحِدًا وَمِنْهُمْ أَلْفًا».

وَإِخْتِلَافَ فِي ﴿خَرَجًا﴾ هُنَا [٩٤]، وَالْأَوَّلُ مِنْ «قَدْ أَفْلَحَ» [٧٢]:
فَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٣) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْفِ بَعْدَهَا فِي الْمَوْضِعِينَ^(٤).

وَافْقَهُمُ الْحَسْنَ وَالْأَعْمَشُ^(٥).
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ فِيهِمَا.

(١) كنز المعاني (خ) ٢٤٥/أ.

(٢) يشير إلى الحديث المتفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً الذي رواه البخاري في صحيحه - مع الفتح - ٦/٣٨٢، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قصة يأجوج ومأجوج، برقم: ٣٣٤٨، وكذا برقم: ٤٧٤١، ٦٥٣٠، ٧٤٨٣، وفيه: «... قال: أبشروا؛ فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألف...»، ومسلم في صحيحه ١/٢٠١، ك: الإيمان، ب: قوله: «يقول الله لأدم: أخرج بعث النار...»، برقم: ٢٢٢.

(٣) انظر: الغاية: ٣١٢، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٥-٢٢٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٧٤، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٣، الموضح ٨٠٠/٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٠، ٤٠٠، المبهج ٣/٨٠-٨١، إيضاح الرموز: ٥٠٨.

وأما الثاني في «قد أفلح» وهو ﴿فَخَرَجَ رَيْكَ حَيْرٌ﴾ [٧٢]، فقرأه ابنُ عامرٍ بإسكانِ الراءِ، والباقون بالألفِ بعد الفتح.

فصار نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ، ويعقوبٌ بغير ألفٍ في الأوَّلَيْنِ، وبالألفِ في الثالثِ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وصار ابنُ عامرٍ بغير ألفٍ في الثلاثةِ، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بالألفِ في الثلاثةِ. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

فالقراءتان في السورتين بمعنى واحدٍ كالنول والنوال. وقيل: بالألفِ ما ضَرَبَ على الأرضِ من كلِّ عامٍ، وبغير ألفٍ بمعنى الجعلِ، أي: نُعْطِيك من أموالنا مرةً واحدةً ما تستعين به على ذلك. واختار مكِّي^(١) تركَ الألفِ، قال: «لأنهم إنما عَرَضُوا عليه أن يُعْطوه عَطِيَّةً واحدةً على بنائه، لا أن يُضْرَبَ ذلك عليهم كلِّ عامٍ».

وقيل: الخَرْجُ ما كان على الرؤوس، والخَرَجُ على الأرضِ. يقال: أدَّخَرَجَ رأسك / وخَرَجَ أرضك، قاله ابنُ الأعرابي^(٢). وقيل: الخَرْجُ المصدر، والخَرَجُ اسمٌ لما يُعْطَى.

واختلِفَ في ﴿سَدًّا﴾ هنا [٩٤]، وفي موضعي يسَ [٩]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ^(٣) بفتح السينِ في الثلاثةِ. ووافقهم الأعمشُ.

(١) انظر: الكشف ٧٨/٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٥٤/٧.

(٣) انظر: الروضة ٧٦٨/٢، النشر ٣١٥/٢، الإتحاف ٢٢٦/٢.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير كذلك في سورة الكهف فقط. ووافقهما ابن محيصن واليزيدي. وقرأ الباقون بضمها في الثلاثة، ومرّ توجيه القراءتين قريباً^(١).

واختلِفَ في ﴿مَكِّيَّ﴾ [٩٥]:

فابن كثير^(٢) وحده بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة بالإظهار على الأصل.

وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة مكسورة بإدغام النون التي هي لام الفعل في نون الوقاية^(٣)، وكل وافق مُصَحِّفَه^(٤).

واختلِفَ في ﴿رَدْمًا * أَتُونِي﴾ [٩٥-٩٦]، ﴿قَالَ أَتُونِي أَوْعِ﴾ [٩٦]:

فأبو بكر^(٥) في رواية العُلَيْمي عنه وأبي حمدون عن يحيى عنه بهمزة ساكنة بعد التنوين المكسور في الأول وصلاً، وهمزة ساكنة بعد اللام في الثاني في الوصل أيضاً، أمر من الثلاثي بمعنى المجيء، وبذلك قرأ الداني على فارس بن أحمد، واختاره في «المفردات»^(٦)، ولم يذكر في «العنوان»^(٧) غيره.

(١) انظر: سورة الكهف [٩٣]

(٢) انظر: المستنير ٢/٢٧٣، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٧٧، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٣، الموضح ٨٠١/٢.

(٤) كما سيأتي في المرسوم من هذه السورة.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٢٣، النشر ٢/٣١٥، الإتحاف ٢/٢٢٦.

(٦) المفردات ٤٣٩.

(٧) العنوان ١٢٤-١٢٥.

ويحتاج في هذه القراءة إلى كسر تنوين ﴿رَدَمًا﴾ كما تقدّم لالتقاء الساكنين؛ لأن همزة الوصل تسقطُ دَرَجًا، والابتداءُ على هذه بكلمتي ﴿ايتوني﴾ بهمزة مكسورة، ثم ياء ساكنة، بدلٍ عن الهمزة التي هي فاء الكلمة، وفي الدَّرَجِ تَسْقُطُ همزةُ الوصلِ، فتعود الهمزة لزوالِ موجبِ إبدالِها.

وروى الصّريفيُّ عن يحيى عن أبي بكرٍ قَطَعَ الهمزة ومدّها فيهما في الحالين، مِنْ «أتى» الرباعي بمعنى الإعطاء، وبه قَطَعَ جميعُ العراقيين والابتداءُ على هذا بالهمزة مفتوحةً كالوَصْلِ، وروى عنه بعضهم الأوّل بوجهين، والثاني بالقطع وجهاً واحداً، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن. وقَطَعَ له بعضهم بالوَصْلِ في الأوّل، وفي الثاني بالوجهين، وهو الذي في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢).

وأطلق بعضهم الوَجْهَيْنِ له في الحرفين جميعاً، وهو الذي في «الكافي»^(٣) وغيره، والصوابُ هو الأوّل، قاله في «النشر»^(٤).

وقرأ حمزةُ الثانيَ بهمزة ساكنة بعد اللام من الإتيان كالوجهِ الأوّلِ لأبي بكرٍ، وابتدئ مثله بكسرِ همزةِ الوصلِ، وإبدالِ الهمزة الساكنة بعدها ياءً. ووافقهُ المطوعي^(٥).

(١) الشاطبية ٦٨.

(٢) التيسير ١٤٦.

(٣) الكافي ١٥١.

(٤) النشر ٣/٢٠٣.

(٥) انظر: المبهج ٣/٨٣، إيضاح الرموز: ٥٠٩.

وقرأ الباقون بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من الإعطاء كالوجه الثاني لأبي بكر.

واختلفَ في ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٦]:

فابن كثير وأبو عمرو^(١) وابن عامر، وكذا يعقوب^(٢) بضم الصاد والdal. قال اليزيدي عن أبي عمرو / وهي لغة قريش^(٣). ووافقهم اليزيدي وابن محيصن من «المبهج» والحسن^(٤).

وقرأ أبو بكر بضم الصاد وإسكان الdal، وهي تخفيف من القراءة الأولى. وافقه ابن محيصن من «المبهج» أيضاً و«المفردة»^(٥).

وقرأ الباقون بفتحهما. قال الفراء^(٦): «وهي لغة أهل الحجاز».

وقال بعض اللغويين - فيما قاله أبو حيان في «البحر»^(٧) والسمين في «الدر»^(٨) - : «وَفَتَّحَهُمَا لُغَةً تَمِيمٌ، وَضَمَّهُمَا لُغَةً حِمَيْرٌ».

(١) في د: «أبو بكر» بدلاً من: أبي عمرو، وهو خطأ.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٢١٩، النشر ٢/٣١٦، الإتحاف ٢/٢٢٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٥/١٧٧، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٤، الموضح

٢/٨٠٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/٨٣، إيضاح الرموز: ٥٠٩.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣١.

(٦) لم نقف عليه في معاني القرآن.

(٧) لم نقف عليه في البحر.

(٨) انظر: الدر المصون ٧/٥٤٩.

والصَّدْفَان: ناحيتا الجبلين، وقيل: أن يتقَابَل جَبَلَان وبينهما طريق، فالناحيتان صَدْفَان، لتقَابُلِهِمَا وتصادُفُهُمَا، مِنْ صادفتُ الرجلَ، أي: لاقيته وقَابَلْتُهُ. وقال أبو عبيد^(١): «الصَّدْفُ كُلُّ بناءٍ عظيمٍ مرتفعٍ».

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ [٩٧]:

فحَمْزَةٌ^(٢) بتشديد الطاءِ أدغم التاءَ فيها لاتحاد المخرج^(٣)، وهو إدغامٌ على غيرِ حُدِّهِ، ومن ثَمَّ طَعَنَ فِيهَا الزَّجَّاجُ^(٤)، وأبو علي^(٥).
وأجيب: بأنها متواترةٌ، وبأنَّ الجَمْعَ بين الساكنين وصلًا جائزٌ مسموعٌ في مثله، ويُقَوِّيه قراءةُ أبي عمرو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] بالإدغامِ المسموعِ من العرب، فيما حكاه الكوفيون كما نبّهتُ عليه مع غيره آخرِ الإدغامِ الكبير^(٦).

وقد قال الداني^(٧): «ومِمَّا يُقَوِّى ذلك -أي: التشديد- هنا وَيُسَوِّغُهُ: أَنَّ الساكنَ الثاني لَمَّا كان اللسانُ عنده يَرْتَفِعُ عنه وعن المُدْغَمِ ارتفاعاً واحداً، صارَ بمنزلةِ حرفٍ متحركٍ، فكأنَّ الساكنَ الأولَ قد وَلِيَ متحركاً» انتهى.

(١) المثبت من «ف»، وهو موافق لما في غريب الحديث لأبي عبيد ٢٠٨/١-٢٠٩، والدر المصون، وسائر النسخ: «أبو عبيدة».

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٦٠/٢، النشر ٣١٦/٢، الإتحاف ٢٢٧/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٧٨/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٥، الموضح ٨٠٤/٢.

(٤) معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٥) الحجة ١٧٨/٥.

(٦) انظر: باب الإدغام الكبير ٢/٦٩٨.

(٧) جامع البيان (خ) ٢٧٦/ب.

وقرأ الباقون بتخفيفها بحذف التاء تخفيفاً.
 وخرج ب ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾: ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا﴾ [٩٧] المُجْمَعُ على إظهاره.
 وقرأ ﴿دَكَآءٌ﴾ [٩٨] بالمدّ والهمز، ممنوع الصرف^(١) عاصم وحمزة
 والكسائي، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش. والباقون ﴿دَكَاً﴾ منونة من
 غير همزٍ مصدر دَكَّكْتُهُ، قال في «البحر»^(٢): «الظاهر أنه جعله بمعنى صَيَّرَهُ،
 ف ﴿دَكَاً﴾ مفعول ثانٍ»، وسبق بالأعراف [١٤٣].

وعن الحسن (في الصُّور) [٩٩] بفتح الواو، وسبق في الأنعام [٧٣].
 وعن ابن محيصن^(٣) (أَفْحَسْبُ) [١٠٢] بسكون السين، أي: أفكافيهم،
 ورَفَعَ الباء على الابتداء، والخبر ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ [١٠٢].
 وقال الزمخشري^(٤): «أو على الفعل والفاعل؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إنَّ
 اعتمد على الهمز ساوى الفعل في العمل، كقولك: أقائم الزيدان، وهي
 قراءةٌ محكمةٌ انتهى».

وتعقبه أبو حيان في «البحر»^(٥) فقال: «الذي يظهر أن هذا الإعراب لا
 يجوز؛ لأنَّ «حَسْباً» ليس باسمِ فاعلٍ فيعمل، ولا يلزم من تغيير / شيء

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٨٢، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٥، الموضح

٨٠٥/٢.

(٢) البحر ٦/ ١٦٥.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٢، المبهج ٣/ ٨٦، إيضاح الرموز: ٥١٠.

(٤) الكشف ٢/ ٧٤٩.

(٥) البحر ٦/ ١٦٦.

بشيء أن تجري عليه جميع أحكامه، وقد ذكر سيويوه^(١) أشياء من الصفات التي تجري مجرى الأسماء، وأن الوجه فيها الرفع». ثم قال: «وذلك نحو: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءً عليه الخير والشرُّ، ومررتُ برجلٍ حسَبُك من رجلٍ هو، ومررتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو» انتهى^(٢).

ولا يُعَدُّ أن يرتفع به الظاهرُ، فقد أجازوا في «مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه» ارتفاعَ «أبوه» بأبي عشرة؛ لأنه في معنى والد عشرة». انتهى^(٣).

والمعنى على هذه القراءة: أن ذلك لا يكفيهم ولا ينفعهم عند الله.

والجمهورُ على كسرِ السينِ وفتحِ الباءِ فعلاً ماضياً، و﴿أَنْ يَتَّخِذُوا﴾، سادُّ مسدَّ المفعولين، والاستفهام للإنكار.

وفتح ياء الإضافة ﴿مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ [١٠٢] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهم اليزيديُّ. وسكَّنَها الباقون.

وحَقَّقَ الهمزةَ الأولى وَسَهَّلَ الثانيةَ كالياءِ من ﴿أَوْلِيَاءَ إِنَّا﴾ [١٠٢] نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ. وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحٌ وخَلْفٌ، بتحقيقهما. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [١٠٤] بفتح السينِ على الأصلِ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ^(٤) ووافقهم الحسنُ والمطوعيُّ. والباقون بكسرها، ودُكِّرَ بالبقرة [٢٧٣].

(١) الكتاب ٢/٢٤-٢٥.

(٢) أي: انتهى النقل عن سيويوه.

(٣) أي: انتهى النقل عن أبي حيان.

(٤) قوله: «وكذا أبو جعفر» سقط من النسخ، وأضفناه من كلام المؤلف في سورة البقرة عند الآية: ٢٧٣.

وعن الحسن إسكان سين (رُسلي) [١٠٦]، وذكر بالبقرة أيضاً [٦٧، ٨٧].
 كإبدال همزة ﴿هَزُورًا﴾ [١٠٦] واوًا خالصةً وصلًا ووقفًا لحفصٍ. وافقه
 الشنبوذيُّ، وإسكان زايها مع الهمزة لحمزة، وكذا خَلَفٌ. ووافقهما
 المَطَّوَعِيُّ. وقرأ الباقون بضمِّها مع الهمزِ.
 وكوقف حمزة بالنقلِ على وجه القياسِ، وبإبدالِ الهمزة واوًا مفتوحةً
 على وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَحُكْيَ تَشْدِيدِ الزَّايِ، لَكِنْ ضَعَّفَ، وَحُكِيَ ضَمُّ
 الزَّايِ فِي الْوَقْفِ مَعَ إِبْدَالِ الهمزةِ واوًا اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ، وَلزومًا لِلْقِيَاسِ.
 ووافقهُ المَطَّوَعِيُّ.

واختلِفَ فِي ﴿أَنْ تَنْفَدَ﴾ [١٠٩]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالياءِ المثناةِ من تحتِ على التذكيرِ؛
 لأن التَّأْنِيثَ مجازيًّا، أو على تأويله بالكلامِ. ووافقهم الأعمش^(٢).
 وقرأ الباقون بالتاءِ من فوقِ على التَّأْنِيثِ لتأنيثِ اللفظِ.
 وعن ابنِ محيِصنٍ والمَطَّوَعِيِّ^(٣) (ولو جِئْنَا بِمِثْلِهِ مِدَادًا) [١٠٩] بكسرِ
 الميمِ، وألفِ بين الدالينِ كالأولِ.

قال أبو الفضل الرازي - فيما نقله أبو حيان في «البحر»^(٤) - : «ويجوز
 أن يكون نصبه على المصدر بمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً، ثم ناب

(١) انظر: الغاية: ٣١٣، النشر ٢/٣١٦، الإنحاف ٢/٢٢٨.

(٢) انظر: الروضة ٢/٧٧١، المبهج ٣/٨٦، إيضاح الرموز: ٥١٠.

(٣) انظر: مفردة ابن محيِصنٍ: ١٣٢، المبهج ٣/٨٦-٨٧، إيضاح الرموز: ٥١٠.

(٤) البحر ٦/١٦٨.

[ب/١٠٩] المَدَدُ مَنْابَ الإِمْدَادِ مِثْلَ / ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نباتًا﴾ [نوح: ١٧]، وعند أبي البقاء^(١) منصوبٌ على التمييز. وفي هذه السورة من ياءاتِ الإِضَافَةِ تسعٌ، ومن الزوائد ست^(٢)، ومن الإدغام الكبير ثلاثون موضعاً^(٣).

(١) التبيان ٢/ ٨٦٤.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٣١٦، الإتحاف ٢/ ٢٣٠.

(٣) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٤٦/ ب، وانظر: الإدغام الكبير: ٢٢٠، التلخيص في القراءات الثمان: ٣٢١، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٥١، وفيها أحد وثلاثون موضعاً.

المرسوم

فروى نافعٌ كبقية الرسوم حَذَفَ أَلِفٍ ﴿ طَلَعَتْ تَزَوُّرٌ ﴾^(١) [١٧]؛ لتحتمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً، وكذلك ﴿ نَفَسَا زَكِيَّةٌ ﴾^(٢) [٧٤]، ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ ﴾^(٣) [٧٧]، و﴿ مِدَادًا لِكَلِمَاتٍ رَبِّي ﴾ [١٠٩]، و﴿ قَبِلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ [١٠٩]، للتخفيف فيهما^(٤).

واتفقوا^(٥) على إثبات أَلِفِ تَاءٍ ﴿ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ ﴾ [٢٧]، وعلى كتابة ﴿ كَلَّمَ الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [٣٣] بِالْأَلِفِ^(٦)، وفي بعض المصاحف ﴿ تَذَرُوهُ الرِّيحُ ﴾ [٤٥] بِالْأَلِفِ، وفي بَعْضِهَا بِحَذْفِهَا^(٧). وعلى هذا الخلاف تجري كل من القراءتين على صريح رسمه، وكذلك^(٨) ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ هنا [٩٤]، و﴿ أَمَرْتَهُمْ خَرْجًا ﴾ بِالْمُؤْمِنِينَ [٧٢].

(١) انظر: المقنع: ١٢، مختصر التبيين ٣/ ٨٠٤، الوسيلة: ١٧٦، الجميلة: ٣٦٢.

(٢) انظر: المقنع: ١٢، مختصر التبيين ٣/ ٨١٤، الوسيلة: ١٧٦، الجميلة: ٣٦٢.

(٣) انظر: المقنع: ١٢، ٨٦، مختصر التبيين ٣/ ٨١٦، الوسيلة: ١٧٦، الجميلة: ٣٦٣.

(٤) أي: في اللفظين: ﴿ لِكَلِمَاتٍ ﴾، و﴿ كَلِمَاتُ ﴾، وانظر: المقنع: ١٢، مختصر التبيين

٣/ ٨٢٤، الوسيلة: ١٧٦، الجميلة: ٣٦٤.

(٥) انظر: المقنع: ٢٠، مختصر التبيين ٣/ ٦١-٦٢، الوسيلة: ٢٨٦، الجميلة: ٤٧٦.

(٦) انظر: المقنع: ٤٤، مختصر التبيين ٣/ ٨٠٧، الوسيلة: ٤٠٠، الجميلة: ٦٣٥.

(٧) انظر: المقنع: ٩٥، مختصر التبيين ٣/ ٨٠٩، الوسيلة: ١٧٩، الجميلة: ٣٦٤.

(٨) أي: بألف في بعضها، وبحذفها في بعضها الآخر في الكلمتين. انظر: المقنع: ٩٥، ٩٦،

مختصر التبيين ٣/ ٨٢٠، ٤/ ٨٩٣، الوسيلة: ١٧٨، الجميلة: ٣٦٢.

واتفقوا^(١) على إثبات ألف ﴿فَخَرَّاجُ رَبِّكَ﴾ بالمؤمنين [٧٢].
 وأما قول السخاوي^(٢): «رأيتُه في مصحفٍ شاميٍّ عتيقٍ بلا ألفٍ»، فحملَه
 الجعبريُّ^(٣) على أنه غيرُ العثماني.
 وفي المصحف المدني ممَّا رواه نافعٌ ﴿فَلَا تُصَحِّبْنِي﴾ [٧٦] بلا ألفٍ^(٤).
 وقرأ الجحدريُّ والنخعيُّ (فَلَا تُصَحِّبْنِي) [٧٦] بضمِّ^(٥) التاء والقصرِ
 وتشديدِ النونِ^(٦).

وكتبوا ﴿رَدَّمَا *ءَأُوْتِي﴾ [٩٥-٩٦]، و﴿قَالَ ءَأُوْتِي﴾ [٩٦] بألفٍ وتاءٍ من غيرِ
 ألفٍ ثانيةٍ ولا ياءٍ^(٧)، والحذفُ هنا يحتملُ القراءتين اصطلاحاً، فالمحذوفُ

-
- (١) انظر: المقنع: ٩٦، هذا وخالف بعضُ الباحثين في الاتفاق المذكور بحجة قول
 السخاويِّ المذكور. انظر: مختصر التبيين ٨٩٣/٤، وكلام الباحث في الحاشية: ٤.
 (٢) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة: ١٧٨، والعمل على الإثبات فيه، والحذف في غيره،
 انظر: سمير الطالبين: ٤٦.
 (٣) جميلة أرباب المقاصد ٣٦٥.
 (٤) انظر: المقنع: ١٤، مختصر التبيين ٨١٥/٣، الوسيلة: ٢٤٠.
 (٥) ت: «بفتح التاء»، والمثبت موافق لما في مصدر التوثيق.
 (٦) وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر شواذ القرآن: ٨١، الوسيلة: ٢٤٢، الجميلة: ٤٢٣،
 ولم يذكروا فيها تشديدَ النون لهما.
 (٧) قال السخاوي في الوسيلة: ١٨٠: «والمعروف في الكتابة أن يكتب بالياء ﴿ءَأُوْتِي﴾
 ... فإذا فهمت هذا علمت أن من قال: كتبوا ﴿ءَأُوْتِي﴾ بغير ياء لم يحسن العبارة، لأنه
 يوهم أن الكاتب حذف الياء».
 أما الياء الأخيرة فهي ثابتة في الكلمتين. انظر: المقنع: ٣٠.

عند القاطع ألفٌ حُذِفَ تخفيفاً اعتماداً على السابق، وعند الواصل ياءٌ حُذِفَ تخفيفاً كـ «رؤياً».

وكتبوا ﴿لَا جِدْنَ خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [٣٦] بغيرِ ميمٍ بعد الهاء على التوحيد في المصحفِ الكوفي والبصري، وبميمٍ بعدها على الشنية^(١) في المصحفِ المدني والمكي والشامي^(٢).

وكتبوا ﴿أَتَبَعْتَنِي﴾ [٧٠] بالياءِ، وكذلك ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [٧٠]^(٣).

وكتبوا ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ﴾ [٩٥] بنونين في المصحفِ المكي، وبنونٍ واحدة في سائرهما^(٤).

وكتبوا في كل المصاحف ﴿مِن دُونِهِ مَوْيَلًا﴾ [٥٨] بياءٍ بعد الواو^(٥).
وكتبَ في الكوفيِّ والبصري ﴿فَلَهُ جَزَاءٌ﴾ [٨٨] بواو وألفٍ^(٦).



(١) أي: ﴿مِنْهُمَا﴾.

(٢) انظر: المقنع: ١٠٤، مختصر التبيين ٨٠٧/٣، الجميلة: ٣٦٧.

(٣) انظر: المقنع: ٤٦، مختصر التبيين ٨١٣/٣، الجميلة: ٥٧٢.

(٤) انظر: المقنع: ١٠٤، مختصر التبيين ٨٢١/٣.

(٥) انظر: المقنع: ٤٣، الوسيلة: ٣٧٥، الجميلة: ٦٠٨.

(٦) انظر: المقنع: ٥٧، ٩٥، مختصر التبيين ٨١٩/٣، الوسيلة: ٣٨٠، الجميلة: ٦١٦.

المقطوع والموصول

اتفقت المصاحفُ على وَضَلِ «أن» المصدرية بـ «لن» الناصبة في موضعين ﴿أَلَّنَّ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ هنا [٤٨]، و﴿أَلَّنَّ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بالقيامة [٣]، وعلى قَطَعَ ما سواهما نحو: ﴿أَنَّ لَنَّا يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾^(١) [الفتح: ١٢].
 واتفقوا^(٢) على فَضَّلَ لام الجر عن المجرور في ﴿مَالِ هَذَا﴾ [٤٩] كالنساء [٧٨]، والفرقان [٧]، وسأل [٣٦] / [١١٠].

* * *

(١) انظر: المقنع: ٧٠، مختصر التبيين ٣/ ٨١٠، الوسيلة: ٤١٧، الجميلة: ٦٦٦.
 (٢) انظر: المقنع: ٧٥، مختصر التبيين ٣/ ٨١١، الجميلة: ٦٩٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿عَوَجًا﴾ [١] ك، وفاقاً لنافع وعاصم ويعقوب^(١): على نصب ﴿فَيِّمًا﴾ [٢] بمضمر، تقديره: جعله قِيَمًا^(٢)، أو حالاً من الضمير في ﴿لَهُ﴾ أو من ﴿الْكِتَابِ﴾، على أن الواو في ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾ للحال دون العطف؛ إذ لو كان للعطف لكان المعطوف فاصلاً بين أبعاض المعطوف عليه؛ ولذلك قيل^(٣) فيه تقديم وتأخير، أي: الذي أنزل على عبده الكتاب^(٤) قِيَمًا، ولم يجعل له عوجاً.

والوقف على ﴿فَيِّمًا﴾ [٢] ك، دون ﴿عَوَجًا﴾ [١]، وفاقاً للأخفش والسجستاني والدينوري والقتبي ونصير^(٥). وعورض بلام «كي» التالية له، فالأحسن الوقف على ﴿عَوَجًا﴾، ويُقوِّيه أنه رأس آية. قال ابن مقسم - فيما ذكره في «المرشد»^(٦) -: «وفي اتصال اللام بـ ﴿فَيِّمًا﴾ دليل على قوة الوقف على ﴿عَوَجًا﴾، والابتداء بـ ﴿فَيِّمًا﴾؛ لأن المعنى: «أنزل قِيَمًا لينذر».

(١) انظر: القطع ١/ ٣٨٤، المكتفى: ٣٦٦.

(٢) وهو قول قتادة كما في المكتفى: ٣٦٦.

(٣) وهو قول ابن عباس ومجاهد كما في المكتفى: ٣٦٧.

(٤) ت، ص: «﴿الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾».

(٥) انظر: المكتفى: ٣٦٦، المرشد ٢/ ٣٥٢.

(٦) المرشد: ٢/ ٣٥٢.

﴿ حَسَنًا ﴾ [٢] ك، و ﴿ مَكِينٍ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [٣] ك، أو ت، ﴿ وَوَلَدًا ﴾ [٤]،
 و ﴿ لَا لِأَبَائِهِمْ ﴾ [٥] ت. ﴿ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [٥] ك. ﴿ أَسْفًا ﴾ [٦] ت. ﴿ عَمَلًا ﴾
 [٧]، و ﴿ جُرُزًا ﴾ [٨] ك، أو الثاني ت، وفاقاً للداني^(١). ﴿ عَجَبًا ﴾ [٩] ن؛ لتعلق
 ما بعده بما قبله، وقد يحسنُ للفاصلة. ﴿ رَشَدًا ﴾ [١٠] ك، ﴿ سِينِينَ عَدَدًا ﴾
 [١١] ك؛ لكونه فاصلة.

﴿ أَمَدًا ﴾ [١٢] ت. ﴿ نَبَاهُمْ بِالْحَقِّ ﴾ [١٣]، و ﴿ زِدْنَهُمْ هُدًى ﴾ [١٣] ك.
 ﴿ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [١٤] ن؛ لأنَّ العاملَ في الظرفِ النصبُ بما قبله، وتقديره:
 «وربطنا على قلوبهم حين قاموا فقالوا»، فلا يفصل بينهما. ﴿ شَطَطًا ﴾ [١٤]،
 و ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [١٤]، و ﴿ آءِ الْهَةِ ﴾ [١٥]، و ﴿ بِسُلْطَنٍ بَيْنَ ﴾ [١٥]
 ك، أو ت^(٢). ﴿ كَذِبًا ﴾ [١٥] ك، أو ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٣).

﴿ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [١٦] ن؛ وفاقاً للعمّاني^(٤)؛ لأنَّ ما بعده متعلقٌ بما
 قبله، وجوّزه الجمهور^(٥)، وأضمرُوا للظرفِ ما يتعلّق به. ﴿ مَرْفَقًا ﴾ [١٦]
 ك، ﴿ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ﴾ [١٧] ك، أو ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٦). ﴿ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾
 [١٧] ت. ﴿ فَهُوَ الْمَهْتَدِ ﴾ [١٧]، و ﴿ مُرْشِدًا ﴾ [١٧]، ﴿ وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [١٨]،

(١) المكتفى: ٣٦٧.

(٢) سقط «أوت» من: غ.

(٣) انظر: المرشد ٢ / ٣٥٤.

(٤) المرشد ٢ / ٣٥٤.

(٥) وهو اختيار الداني في المكتفى: ٣٦٥.

(٦) انظر: المكتفى: ٢ / ٣٥٤.

﴿وَذَاتِ الشَّمَالِ﴾ [١٨]، و﴿بِالْوَصِيدِ﴾ [١٨]، و﴿رُعْبًا﴾ [١٨]، و﴿بَيْنَهُمْ﴾ [١٩]،
و﴿لَبِثْتُمْ﴾ [١٩]، و﴿أَوْعَصَّ يَوْمَ﴾ [١٩]، و﴿بِكُمْ أَحَدًا﴾ [١٩]، و﴿فِي مِلَّتِهِمْ﴾
[٢٠]، و﴿إِذَا أَبَدًا﴾ [٢٠] ك^(١).

﴿لَارِيبَ فِيهَا﴾ [٢١] ن؛ لأن ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿أَعْرَبْنَا﴾ [٢١]، أي: أعثرنا
عليهم حين يتنازعون، فلا يحسنُ الفصلُ بينهما. ﴿بُنَيْنًا﴾ [٢١] ك.
﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ [٢١] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٢). ﴿مَسْجِدًا﴾ [٢١] ك، أوت؛
وفاقاً لأبي حاتم^(٣). ﴿رَجَمًا بِالْغَيْبِ﴾ [٢٢] ك^(٤). ﴿سَبْعَةٌ﴾ [٢٢] ت، وفاقاً
للزجاج^(٥)؛ لأنَّ الله تعالى أخبر بما يقولون، ثم أتى بحقيقة ذلك، فقال:
﴿وَتَأْمَنُهُمَّ كَلْبُهُمْ﴾ [٢٢]. والوقف على / ﴿وَتَأْمَنُهُمَّ كَلْبُهُمْ﴾ [٢٢] ك.
﴿إِلَّا لِقَلِيلٍ﴾ [٢٢]، و﴿مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [٢٢] ك. ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [٢٤] ت؛
وفاقاً لأبي حاتم^(٦) ك؛ وفاقاً للداني^(٧). ﴿إِذَا نَسِيتَ﴾ [٢٤] ك. ﴿رَشَدًا﴾ [٢٤]
ت، أو ك. ﴿تِسْعًا﴾ [٢٥] ت. ﴿بِمَالِثُوا﴾ [٢٦] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٢٦]،
و﴿وَأَسْمِعَ﴾ [٢٦]، و﴿مِنْ وَلِيِّ﴾ [٢٦] ك. ﴿فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [٢٦] ت.

(١) ت، ص: «ت».

(٢) انظر: القطع ١/٣٨٦، المرشد ٢/٣٥٥.

(٣) انظر: المرشد ٢/٣٥٥.

(٤) غ: «ن».

(٥) معاني القرآن ٣/٢٧٧.

(٦) انظر: المرشد ٢/٣٥٦.

(٧) المكتفى ٣٦٨.

﴿مُلْتَحَدًا﴾ [٢٧]، و﴿وَجْهَهُ﴾ [٢٨]، و﴿أَلْحَيَوَةُ الدُّنْيَا﴾ [٢٨] ك. ﴿فُرُطًا﴾ [٢٨] ت.
 ﴿فَلْيَكْفُرْ﴾ [٢٩] ك، على التهديد لا الإذن في الكفر. ﴿سُرَادِقُهَا﴾ [٢٩]،
 و﴿يَشْوَى أُلُجُوهَ﴾ [٢٩]، و﴿يَشْسُ الشَّرَابُ﴾ [٢٩] ك. ﴿مُرْتَفَقًا﴾ [٢٩] ت،
 ومعناه: متكأ^(١). ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [٣٠] ت: على جعل ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾
 خبر المبتدأ، وإن قلنا: الخبر ﴿أَوْلَيْكَ﴾، و﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتراض بين
 المبتدأ والخبر فليس بتمام.

﴿الْأَرَايِكُ﴾ [٣١] ت: على الوجهين، أو ك، وفاقاً للداني^(٢). ﴿نِعَمَ الثَّوَابِ﴾
 [٣١] ك. ﴿وَحَسَنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [٣١] ت. ﴿مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ [٣٢]، و﴿زَرَعًا﴾ [٣٢]،
 و﴿مِنَّهُ شَيْئًا﴾ [٣٣]، و﴿خَلَلَهُمَا نَهْرًا﴾ [٣٣]، و﴿وَأَعَزُّ نَفْرًا﴾ [٣٤]، و﴿ظَالِمٌ
 لِنَفْسِهِ﴾ [٣٥]، و﴿مُنْقَلَبًا﴾ [٣٦]، و﴿سَوَّكَ رَجُلًا﴾ [٣٧]، و﴿بِرِّي أَحَدًا﴾
 [٣٨]، و﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [٣٩]، و﴿طَلَبًا﴾ [٤١] ك.

﴿بِرِّي أَحَدًا﴾ [٤٢] ت؛ لأن ما بعده استئناف. ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٤٣] ك^(٣).
 ﴿مُنْتَصِرًا﴾ [٤٣] ت: على أن تاليه متعلق بما بعده^(٤). ﴿هُنَالِكَ﴾ [٤٤] ت^(٥)،
 وفاقاً للدنيوري^(٦)، أي: لم يكن يصل أيضاً إلى نُصْرَةِ نَفْسِهِ هنالك، حينئذ

(١) انظر: الكشاف ٧١٩/٢.

(٢) المكتفى ٣٦٨.

(٣) سقط الرمز من: ص، ت.

(٤) ت: «بما قبله».

(٥) سقط قوله: «هنالك ت» من: د، ت، ص.

(٦) انظر: المكتفى ٣٦٨.

فالعامل فيه ﴿مُنْتَصِرًا﴾، ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤] ت. ﴿الرَّيْحُ﴾ [٤٥] ك. ﴿مُقْتَدِرًا﴾ [٤٥] ت. ﴿زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٤٦] ك. ﴿أَمَلًا﴾ [٤٦] ت. ﴿مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [٤٧] ك. ﴿مَوْعِدًا﴾ [٤٨] ت، ﴿صَفًّا﴾ [٤٨]، و ﴿مِمَّا فِيهِ﴾ [٤٩]، و ﴿إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [٤٩] ك.

﴿حَاضِرًا﴾ [٤٩] ت، ﴿أَحَدًا﴾ [٤٩] ت أيضاً، والتالي منصوب بتقدير: واذكر إذ قلنا، وكُرِّرَ ذلك في مواضع، كما قاله البيضاوي^(١)؛ «لكونه مقدمة للأمور المقصود ببيانها في تلك المحال، وهاهنا لما شنع على المفتخرين، واستقبح صنيعهم قرَّرَ ذلك بأنه من سنن إبليس، أو لما بين حال المغرور بالدنيا والمعرض عنها، وكان سبب الاغترار بها حب الشهوات وتسويل الشيطان، زهدهم أولاً في زخارف الدنيا بأنها عرضة الزوال، والأعمال الصالحة خير وأبقى من أنفسها وأعلاها، ثم نفرَّهم عن الشيطان بتذكير ما بينهم من العداوة القديمة، وهذا مذهب كل تكرير في القرآن» انتهى.

﴿أَمْرٍ رَيْبَةٍ﴾ [٥٠] ك. ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [٥٠]، و ﴿بَدَلًا﴾ [٥٠]، و ﴿لَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [٥١]، و ﴿عَضْدًا﴾ [٥١] ت. ﴿مَوْبِقًا﴾ [٥٢] ك. ﴿مَصْرِفًا﴾ [٥٣] ت. ﴿مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [٥٤] ك. ﴿جَدَلًا﴾ [٥٤]، و ﴿فُبْلًا﴾ [٥٥] ت. ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ [٥٦]، و ﴿هُزُؤًا﴾ [٥٦]، و ﴿يَدَاهُ﴾ [٥٧] ك. ﴿وَقَرًا﴾ [٥٧]، و ﴿أَبَدًا﴾ [٥٧] ت^(٢). ﴿ذُورِ الرَّحْمَةِ﴾ [٥٨]، و ﴿مَوْعِدٌ﴾ [٥٩] ك. ﴿لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [٥٨] / ت. ﴿مَوْيَلًا﴾ [٥٨] ت أيضاً. ﴿حُقْبًا﴾ [٦٠] ك، أي: أسيرُ زماناً طويلاً.

(١) أنوار التنزيل ٢/ ١٥-١٦.

(٢) المثبت من: خ، غ، ش، وسائر النسخ: «ك».

﴿ سَرَبًا ﴾ [٦١] ك، وانتصابه مفعولٌ ثانٍ لقوله: ﴿ فَاتَّخَذَ ﴾ [٦١]،
 ﴿ نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ [٦٣] ك، ﴿ أَنْ أذْكُرُهُ ﴾ [٦٣] ك. ﴿ فِي الْبَحْرِ ﴾ [٦٣] ت، وفاقاً
 لعيسى بن عمر، وبعض أهل التأويل كالْحَسَنِ^(١) على تقدير: أَعْجَبُ لذلك
 عَجَبًا، وهو جوابُ^(٢) موسى عليه السلام لقولِ يوشعَ تَعَجُّبًا من ذلك، ك:
 على الحال؛ وفاقاً للْجَعْبَرِيِّ^(٣). فإذا قلنا ﴿ عَجَبًا ﴾ من كلام يوشع لا يَحْسُنُ
 الوقفُ على ﴿ الْبَحْرِ ﴾؛ لأنه كلام واحد. ﴿ عَجَبًا ﴾ [٦٣] ك.

﴿ مَا كُنَّا نَبْعُ ﴾ [٦٤] ت؛ وفاقاً لللداني^(٤) كالسجستاني^(٥) أو ك؛ وفاقاً لغيرهما،
 وقال العمّاني^(٦): «صالح». ﴿ ءَأَتَاهِمَا ﴾ [٦٤] ت، وفاقاً للأخفش^(٧) بتقدير:
 يَقْضَانُ قَصْصًا، وهو بالكاف أشبه، أو^(٨) ﴿ قَصَصَا ﴾ [٦٤] ك.

﴿ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [٦٥]، و﴿ رُشْدًا ﴾ [٦٦]، و﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [٦٧]، و﴿ خُبْرًا ﴾
 [٦٨]، و﴿ لَكَ أَمْرًا ﴾ [٦٩]، و﴿ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ [٧٠]، و﴿ حَرْقَهَا ﴾ [٧١]، و﴿ لِتُغْرَقَ
 أَهْلَهَا ﴾ [٧١]، و﴿ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ [٧١]، و﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [٧٢]، و﴿ عُسْرًا ﴾ [٧٣]،
 و﴿ فَتَقْتَلُهُ ﴾ [٧٤]، و﴿ بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ [٧٤]، ﴿ شَيْئًا تُكْرَأُ ﴾ [٧٤]، و﴿ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [٧٥]،

(١) انظر: المكنف: ٣٧٠، المرشد ٢/ ٣٦٢.

(٢) ص، ت: «طلب».

(٣) انظر: وصف الالتهداء ٢/ ٣٢٧.

(٤) انظر: المكنف: ٣٧١.

(٥) انظر: المرشد: ٣٦٣.

(٦) انظر: المرشد: ٣٦٣.

(٧) انظر: المكنف: ٣٧١.

(٨) المثبت من ت، د، ص، وسائر النسخ: «و» بدلاً من «أو».

﴿ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا ﴾ [٧٦]، و﴿ فَأَقَامَهُ ﴾ [٧٧]، و﴿ أَجْرًا ﴾ [٧٧]، و﴿ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [٧٨] ك.

﴿ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [٧٨] ت. ﴿ غَضَبًا ﴾ [٧٩]، و﴿ أَقْرَبَ رَحْمًا ﴾ [٨١]، و﴿ كَنْزًا لَهُمَا ﴾ [٨٢]، و﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [٨٢]، و﴿ عَن أَمْرِي ﴾ [٨٢] ك، ﴿ صَبْرًا ﴾ [٨٢] ت. ﴿ مِّنْهُ ذِكْرًا ﴾ [٨٣]، و﴿ قَوْمًا ﴾ [٨٦]، و﴿ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ [٨٦]، و﴿ نُكْرًا ﴾ [٨٧]، و﴿ الْحُسْنَى ﴾ [٨٨]، و﴿ يُسْرًا ﴾ [٨٨] ك.

﴿ سِتْرًا ﴾ [٩٠] ك كذلك^(١)، أي: الذين كانوا في ذلك الموضع كانوا لا يستترون بكهف جبل ولا ببناءٍ يُكنُّهم منها، ومن حرَّها، بل كانوا بارزين لها، وحيثُ ف ﴿ كَذَلِكَ ﴾ متعلق بتاليه، أي: إنا كذلك قد علمناهم، وأحطنا بما عنده من الجيوش والآلات، أو الوقف على ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ت^(٢).

قال البيضاوي^(٣): «أي: أمرُ ذي القرنين كذلك في رفعة المكان وبسطة الملك، أو أمره فيهم كأمره في أهل المغرب من الاختيار. ويجوز أن يكون صفة مصدرٍ محذوفٍ لـ «وجد»، أو «نجعل»، أو صفة «قوم»، أي: على قومٍ مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليهم الشمس في الكفر والحكم» انتهى.

﴿ حُبْرًا ﴾ [٩١] ك: على الوجهين. ﴿ قَوْلًا ﴾ [٩٣]، و﴿ بَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾ [٩٤]، و﴿ رَبِّي حَيْرٌ ﴾ [٩٥]، و﴿ زُبُرُ الْحَدِيدِ ﴾ [٩٦]، و﴿ أَنْفُحُوا ﴾ [٩٦]، و﴿ قِطْرًا ﴾ [٩٦]،

(١) سقط الرمز من: د، ص، ت.

(٢) ت: «ك».

(٣) أنوار التنزيل ٢ / ٢٤.

و ﴿نَقَبًا﴾ [٩٧] ك. ﴿وَعَدْرِي حَقًّا﴾ [٩٨] ت، وفاقاً للعماني^(١). ﴿يَمُوحُ فِي بَعْضِ﴾ [٩٩]، و ﴿جَمْعًا﴾ [٩٩] ك. ﴿سَمْعًا﴾ [١٠١] ت. ﴿عَرَضًا﴾ [١٠٠] ن؛ لأنَّ الموصول بدلٌ من الكافرين.

﴿أَوْلِيَاءَ﴾ [١٠٣] ك. ﴿نُزُلًا﴾ [١٠٢] ت. ﴿أَعْمَلًا﴾ [١٠٣] ت: على أنَّ اللاحق مبتدأ خبره ﴿أُولَئِكَ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف ن^(٢): على أنه^(٣) نعت لـ ﴿بِالْأَخْسَرِينَ﴾ [١٠٣]، ﴿صُبْعًا﴾ [١٠٤] ت: على أن ﴿الَّذِينَ﴾ نعت لـ ﴿بِالْأَخْسَرِينَ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف، ن: على أنه^(٤) مبتدأ، خبره ﴿أُولَئِكَ﴾، ﴿وَزَنًا﴾ [١٠٥] ك. ﴿هَزُورًا﴾ [١٠٦]، و ﴿حَوْلًا﴾ [١٠٨]، و ﴿مَدَدًا﴾ [١٠٩] ت. ﴿إِلَهٌ وَحِدٌ﴾ [١١٠] ك. و ﴿أَحَدًا﴾ [١١٠] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٢/٣٦٧.

(٢) سقط الرمز من: ص، ش، غ.

(٣) أي: ﴿الَّذِينَ﴾.

(٤) أي: ﴿الَّذِينَ﴾.

التجزئة

من قوله في السابقة: ﴿ خَلَقًا جَدِيدًا * أَوْلَمَ يَرَوْا ﴾ [الإسراء: ٩٨-٩٩] إلى قوله: ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا ﴾ [١٧] ربع (١)، و﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مِّثْلًا لِّجُلَيْنِ ﴾ [٣٢] نصف (٢).

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [٥٠] ربع (٣). ﴿ شَيْئًا تُكْرَهُ ﴾ [٧٤] حزب (٤).
﴿ اَلْحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [١٠٢] ربع (٥)، والله أعلم.



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وهو الراجح في غيث النفع: ٢٧٧، ولم يذكر غيره المخللاتي في القول الوجيز: ٢٢٨.

(٢) كذا في غيث النفع: ٢٧٩، والقول الوجيز: ٢٢٨، وخالفهما السخاوي في جمال القراء ١/١٥٢.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٤٨، وغيث النفع: ٢٨٠، وخالفهما في القول الوجيز: ٢٢٨، فجعل على الآية: ٥٠.

(٤) كذا في البيان: ٣١٨، وفنون الأفتان: ٢٧٥، وجمال القراء ١/١٤٥.

(٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع: ٢٨٣، وما اعتمده في القول الوجيز: ٢٢٩ هو على الآية: ٩٨.

سورة مريم

وَتُسَمَّى سُورَةَ ﴿كَهَيَّصَ﴾^(١).

مكية^(٢)، وقال / مقاتل: «إلا آية السجدة فمدنية». ونزلت بعد مهاجرة

[ب/١١١]

المؤمنين إلى الحبشة.

حروفها: ثلاثة آلافٍ وثمانمئةٍ وحرفان.

(١) انظر: جمال القراء ٣٧/١.

(٢) ويدل على مكيّتها: حديث أم سلمة -رضي الله عنها- في قصة الهجرة، وفيه: أن

النجاشي قال لجعفر بن أبي طالب: هل معك ممّا جاء به -يعني رسول الله ﷺ- عن الله شيء؟ قال: نعم. فقرأ عليه صدرًا من ﴿كَهَيَّصَ﴾، فبكى النجاشي... الحديث.

أخرجه محمد بن إسحاق في السيرة كما في سيرة ابن هشام ١/٢٦٤، وما بعدها،

قال ابن إسحاق: حدثني محمد بن مسلم الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن

الحارث بن هشام المخزومي عن أم سلمة... الأثر، ومن طريقه أحمد في المسند

١/٢٠١، ٥/٢٩٠، والبيهقي في الدلائل ٢/٣٠١-٣٠٦، وفيها قصة الهجرة

إلى الحبشة بكاملها، فهذا دليل أنها نزلت بمكة قبل هجرتهم. وإسناده حسن؛ لأنَّ

ابن إسحاق صرَّحَ بالتحديث فزالت شبهة التدليس، وتعيَّن الحمل على الاتصال.

أما كون آية السجدة منها نزلت بالمدينة، فلم نر رواية في ذلك، إلا ما ذكره ابن الجوزي

في زاد المسير ٥/٢٠٤، عن مقاتل أنها مدنية، وكذا ابن عاشور في تفسيره ١٦/٥٧.

ولكن ابن عاشور ردّه بأنه لا يستقيم؛ لاتصال تلك الآية بالآيات قبلها، إلا أن تكون

ألحقت بها في النزول، وهو بعيد.

وكلمها: سبعمئة وثمان وستون كلمة^(١).

وأيتها: تسعون وثمان آيات عراقي وشامي ومدني أول، وتسع مكي ومدني أخير^(٢).

اختلافها: ثلاث آيات^(٣):

﴿كَهَيْعَصَ﴾ [١] كوفي، وترك ﴿لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [٧٥]، ﴿فِي الْكِتَابِ
إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤١] مكي ومدني أخير.
وفيها شبه الفاصلة: أربعة^(٤):

﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [٤]، ﴿وَقَرِي عَيْنًا﴾ [٢٦]، ﴿لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [٢٦]، ﴿أَهْتَدُوا
هُدًى﴾ [٧٦].



(١) كذا في حسن المدد: ٨٧، وانظر: البيان: ١٨١، البصائر ١/ ٣٠٥، منار الهدى: ٢٣٦، القول الوجيز: ٢٢٩، باختلاف فيها في عدد الكلمات.

(٢) كذا في المصادر المذكورة، وجمال القراء ٢/ ٢٠٦، وحسن المدد: ٨٧.

(٣) انظر: البيان: ١٨١، جمال القراء ٢/ ٢٠٧، وحسن المدد: ٨٧، والقول الوجيز: ٢٢٩.

(٤) كذا في حسن المدد: ٨٧، وانظر: البيان: ١٨١، منار الهدى: ٢٣٦، القول الوجيز:

٢٢٩، وذكر ثلاثة مواضع، ثم قال: «زاد القسطلاني ﴿لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾...».

فواصلها^(١)

- ﴿ كَهَيْصَ ﴾ [١]، ﴿ عَبْدُهُ وَرَكْرِيًّا ﴾ [٢]، ﴿ نِدَاءَ حَفِيًّا ﴾ [٣]، ﴿ شَقِيًّا ﴾ [٤]، ﴿ وَلِيًّا ﴾ [٥]، ﴿ رَضِيًّا ﴾ [٦]، ﴿ سَمِيًّا ﴾ [٧]، ﴿ عَتِيًّا ﴾ [٨]، ﴿ شَجِيًّا ﴾ [٩]، ﴿ سَوِيًّا ﴾ [١٠]، ﴿ وَعَشِيًّا ﴾ [١١]، ﴿ صَبِيًّا ﴾ [١٢]، ﴿ تَقِيًّا ﴾ [١٣]، ﴿ عَصِيًّا ﴾ [١٤]، ﴿ حِيًّا ﴾ [١٥]، ﴿ شَرَقِيًّا ﴾ [١٦]، ﴿ سَوِيًّا ﴾ [١٧]، ﴿ تَقِيًّا ﴾ [١٨]، ﴿ رَكِيًّا ﴾ [١٩]، ﴿ بَغِيًّا ﴾ [٢٠]، ﴿ مَقْضِيًّا ﴾ [٢١]، ﴿ فَصِيًّا ﴾ [٢٢]، ﴿ مَنَسِيًّا ﴾ [٢٣]، ﴿ سَرِيًّا ﴾ [٢٤]، ﴿ جَنِيًّا ﴾ [٢٥]، ﴿ إِنْسِيًّا ﴾ [٢٦]، ﴿ فَرِيًّا ﴾ [٢٧]، ﴿ بَغِيًّا ﴾ [٢٨]، ﴿ صَبِيًّا ﴾ [٢٩]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٣٠]، ﴿ حِيًّا ﴾ [٣١]، ﴿ شَقِيًّا ﴾ [٣٢]، ﴿ حِيًّا ﴾ [٣٣]، ﴿ يَمْرُونُ ﴾ [٣٤]، ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٣٥]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٣٦]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣٨]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ يُرْجَعُونَ ﴾ [٤٠]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٤١]، ﴿ شَيْئًا ﴾ [٤٢]، ﴿ سَوِيًّا ﴾ [٤٣]، ﴿ عَصِيًّا ﴾ [٤٤]، ﴿ وَلِيًّا ﴾ [٤٥]، ﴿ مَلِيًّا ﴾ [٤٦]، ﴿ حَفِيًّا ﴾ [٤٧]، ﴿ شَقِيًّا ﴾ [٤٨]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٤٩]، ﴿ عَلِيًّا ﴾ [٥٠]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٥١]، ﴿ نَحِيًّا ﴾ [٥٢]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٥٣]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٥٤]، ﴿ مَرَضِيًّا ﴾ [٥٥]، ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٥٦]، ﴿ عَلِيًّا ﴾ [٥٧]، ﴿ بُكِيًّا ﴾ [٥٨]، ﴿ عِيًّا ﴾ [٥٩]، ﴿ شَيْئًا ﴾ [٦٠]، ﴿ مَاتِيًّا ﴾ [٦١]، ﴿ وَعَشِيًّا ﴾ [٦٢]، ﴿ تَقِيًّا ﴾ [٦٣]، ﴿ نَسِيًّا ﴾ [٦٤]، ﴿ سَمِيًّا ﴾ [٦٥]، ﴿ حِيًّا ﴾ [٦٦]، ﴿ شَيْئًا ﴾ [٦٧]

(١) انظر: البيان: ١٨٢، حسن المدد: ٨٧، القول الوجيز: ٢٣٠.

﴿ جِثِيًّا ﴾ [٦٨]، ﴿ عَيْتًا ﴾ [٦٩]، ﴿ صِلِيًّا ﴾ [٧٠]، ﴿ مَقْضِيًّا ﴾ [٧١]، ﴿ جِثِيًّا ﴾ [٧٢]، ﴿ نَدِيًّا ﴾ [٧٣]، ﴿ رِيًّا ﴾ [٧٤]، ﴿ جُنْدًا ﴾ [٧٥]، ﴿ مَرْدًا ﴾ [٧٦]، ﴿ وَوَلَدًا ﴾ [٧٧]، ﴿ عَهْدًا ﴾ [٧٨]، ﴿ مَدًّا ﴾ [٧٩]، ﴿ فَرْدًا ﴾ [٨٠]، ﴿ عِزًّا ﴾ [٨١]، ﴿ ضِدًّا ﴾ [٨٢]، ﴿ تَوَزُّهُمَ أَزًّا ﴾ [٨٣]، ﴿ عَدًّا ﴾ [٨٤]، ﴿ وَقَدًّا ﴾ [٨٥]، ﴿ وَرَدًّا ﴾ [٨٦]، ﴿ عَهْدًا ﴾ [٨٧]، ﴿ وَوَلَدًا ﴾ [٨٨]، ﴿ إِدًّا ﴾ [٨٩]، ﴿ هَدًّا ﴾ [٩٠]، ﴿ وَوَلَدًا ﴾ [٩١]، ﴿ وَوَلَدًا ﴾ [٩٢]، ﴿ عَبْدًا ﴾ [٩٣]، ﴿ عَدًّا ﴾ [٩٤]، ﴿ فَرْدًا ﴾ [٩٥]، ﴿ وَوَدًّا ﴾ [٩٦]، ﴿ لُدًّا ﴾ [٩٧]، ﴿ رِكْرًا ﴾ [٩٨].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال الهاء والياء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [١] إمالةً صغرى قالونُ وورشٌ من طريق الأزرقٍ بخلفٍ عنهما فيهما.

واتفق العراقيون على الفتح لقالون، وبه قرأ الدانيُّ له على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي من طريق أبي نشيط، وهو طريقُ «التيسير»، ولم يذكره فيه، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريقه، وبه قرأ الأصبهانيُّ عن وورشٍ. ورواه كثيرٌ من المغاربة عن الأزرقٍ عنه. وروى الآخرون عن الأزرق بين اللفظين، وهو الذي في «الشاطبية» كأصلها، وكذا رواه الهذليُّ عن قالونٍ منفرداً به.

وقرأ ابنٌ كثيرٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ بفتح الهاء والياء، ووافقهم ابنٌ محيصنٍ والحسنُ.

وقرأ أبو عمرو وبإمالة الهاء محضةً. وأمّا الياءُ فالمشهورُ عنه فَتْحُهَا من الروایتين، وقد رُوِيَ عنه إمالتها لكن من غير طُرُقنا، كما نَبَّهْتُ عليه في الإمالة^(١)، وعلى أن ما ذُكِرَ في «التيسير» من أنه قرأ به للوسوسي على فارس ابن أحمد ليس من طريق أبي عمران^(٢) التي هي طريقُ «التيسير»، وذكرت العُدْرَ عن الشاطبي في اتِّباعه.

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١١٣٤.

(٢) موسى بن جرير الرِّقِّي، تقدّم.

ووافق اليزيديُّ على إمالةِ الهاءِ والفتحِ في الياءِ.
 وقرأ أبو بكر والكسائيُّ بإمالةِ الهاءِ والياءِ محضةً.
 وقرأ هشامٌ في المشهورِ عنه وابنُ ذكوانٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ بفتحِ الهاءِ
 وإمالةِ الياءِ محضةً، / ووافقهم الأعمشُ.

وروى جماعةُ الفتحِ لهشامٌ في الياءِ كصاحب «التجريد».
 وأظهر دالَّ «صاد»^(١) عند ذال ﴿ذِكْرٌ﴾ [٢] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ،
 وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ، وأدغمها الباقون.

وسكت أبو جعفرٌ على حروفِ هجائها مبالغةً في تمييزِ بعضها عن بعضِ.
 وقد أنتج مجموعٌ ما ذُكر ثمانِي قراءات:
 الأولى: التقليل في الهاءِ والياءِ جميعاً مع إظهارِ الدالِّ^(٢) لقالونٍ وورشٍ
 من طريق الأزرقِ.

الثانية: الفتح فيهما^(٣) مع الإظهار لقالونٍ وورشٍ من طريقه^(٤) في
 وجههما الثاني^(٥)، وابنِ كثيرٍ وحفصٍ، وكذا يعقوبُ.

(١) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [١٧].

(٢) أي: دال «صاد».

(٣) أي: في الهاءِ والياءِ.

(٤) أي من الطريقتين: الأزرقِ والأصبهانيِّ، وفي د: «طريقه»، والمثبت هو الصواب.

(٥) ويُفهم منه أن الأصبهانيِّ له التقليل أيضاً، وهو ظاهر كلام ابن الجزريِّ في الطيبة: ٥٣،

لكنه قال في النشر ٢/ ٦٨ أن الهدليَّ انفرد بالتقليل عن الأصبهانيِّ عن ورشٍ. لكن قال

عنه الشيخ الضباع في «القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهانيُّ الأزرقُ» ص ٢٦

بعد أن ذكر انفراد الهدليِّ: «فقد حقق الأزميري أن أبا معشر ذكره في تلخيصه أيضاً،

وحينئذ فلا انفراد ولا مانع من الأخذ به». انظر: تلخيص أبي معشر ٣٢٢.

الثالثة: إمالة الهاءِ فقط مع الإدغامِ لأبي عمرو، ووافقه اليزيديُّ، وما في «الشاطبية» كـ«التيسير» من إمالة الياءِ ليست من طُرُقهِ^(١).

الرابعة: فتحُ الهاءِ، وإمالة الياءِ مع الإدغامِ لهشام، وابنِ ذكوانَ وحمزة، وكذا خَلَفُ. ووافقهم الأعمش.

الخامسة: عدمُ الإمالةِ مع الإدغامِ لهشامٍ فيما رواه صاحب «التجريد» وغيره، ووافقه ابنُ محيِصنٍ والحسنُ.

السادسة: إمالةُ الهاءِ والياءِ جميعاً مع الإظهارِ لأبي بكر.

السابعة: كذلك لكن مع الإدغامِ للكسائيِّ.

الثامنة: الفتح مع السكتِ على ﴿كَهَيْعَصْ﴾، ويَلْزَمُ منه الإظهارُ لأبي جعفرٍ.

والمشهورُ إخفاءُ نونِ «عين» قبل الصادِ لأنها تُقاربها^(٢)، ويشتركان في الفم. وبعضهم - وهو مَرَوِيٌّ عن حفص - يَظْهَرُها؛ لأنها حروفٌ مقطعةٌ بقصدِ تمييزِ بعضها من بعضٍ.

ويجوز في «عين» المدُّ لالتقاء الساكنين، واختاره الشاطبيُّ، وخصَّه في «الهداية» بورشٍ من طريق الأزرق، والتوسطُ نظراً لفتحِ ما قبل الحرفِ، ورعايةِ الجمعِ بين الساكنين، وهو الثاني في «الشاطبية» كجامع البيان، والقَصْرُ^(٣) إجراءً لها مُجرى الحروفِ الصحيحة.

(١) أي: من طرق التيسير، وفي ش وهـ: «طرقنا».

(٢) ص: «تقابلها».

(٣) قوله: «والقصر» معطوف على «التوسط».

وعن الحسن^(١) ضمُّ الهاءِ من (كهيعص) [١].
وفي «البحر»^(٢)، و«الدر»^(٣) عنه ضمُّ «كاف»، كأنه جعلها معربةً، ومنَعها
من الصَّرفِ للعلمية والتأنيث.
وقال الداني^(٤): «معنى الضمِّ في الهاءِ إشباعُ التفخيم، وليس بالضمِّ
الذي يُوجبُ القلبَ».

والجمهورُ على تسكينِ أو آخرِ هذه الأحرِفِ المقطعة.
ووقف على ﴿رَحَمَتِ﴾ [٢] بالهاءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا
يعقوبُ، ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسن، والباقون بالتاءِ.
وحقَّقَ الهمزةَ الأولى، وسهَّلَ الثانيةَ كالياءِ من ﴿عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ * إذ ﴿
[٢-٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم
ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وكذا رَوْحٌ بهمزتين محقتين.
وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ﴿زَكَرِيَّا﴾ بالقصر / من
غير همز. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.
وعن ابنِ محيصنٍ ضمُّ باءٍ (قال ربُّ إني) [٤]، و(ربُّ أنى يكون لي) [٨]،
و(ربُّ اجعل لي) [١٠]، ونحو ذلك.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٧١، إيضاح الرموز: ٥١٢.

(٢) انظر: البحر ١٧٢/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٦١/٧.

(٤) لم نقف عليه فيما بين أيدينا من كتب الداني. انظر: البحر ١٧٢/٦.

وفتح ياء الإضافة ﴿ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ ﴾ [٥] ابن كثير، ووافقه ابن مُحيصن، وسكَّنها الباقون.

واختلَفَ في ﴿ يَرْتُنِّي وَيَبْرُثُ ﴾ [٦]:

فأبو عمرو والكسائي^(١) بجزمهما، فالأول على جواب الدعاء^(٢)، أو جواب شرطٍ مقدرٍ، والثاني معطوفٌ عليه. وافقهما اليزيدي والشنبوذي^(٣).

وقرأ الباقون بالرفع في الفعلين على أن الأولَ صفةٌ لـ ﴿ وَلِيًّا ﴾ [٥]، أي: ولياً وارثاً، والفعلُ المضارع إنما يرتفع لوقوعه موقعَ الاسم، والصفاتُ أسماءً، والثاني معطوفٌ عليه أيضاً^(٤).

والمرادُ بالإرث: إرثُ العلم؛ لأن الأنبياء لا تُورثُ المال، وقيل: يرثني الحُبورة، وكان حبراً، ويرث من آل يعقوب المُلْك. يقال: ورثته وورثتُ منه، لغتان.

وقيل: «من» للتبعيض، لا للتعدية؛ لأن آل يعقوب ليسوا كلُّهم أنبياء ولا عُلماء، قاله في «البحر»^(٥).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٧٧١، النشر ٢/ ٣١٧، الإتحاف ٢/ ٢٣٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ١٩١، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٨، الموضوع ٨١١/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٩٠، إيضاح الرموز: ٥١٢.

(٤) بعده في: د، ص، هـ: «أي: ولياً وارثاً».

(٥) البحر ٦/ ١٧٤.

وحقق الهمزة الأولى وسهّل الثانية كالياء، وأبدلها واواً مكسورةً وسهّلها كالواو من ﴿يَزَكِّرِيَا إِنَّا﴾ [٧] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم ابنٌ محيصنٍ واليزيديُّ، إلا أنهم ضَعَفُوا الوجهَ الثالث، كما سبق في موضعه.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وكذا رُوِحٌ بهمزيّين محققين.
 وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ﴿يَزَكِّرِيَا﴾ [٧] بالقصر من غير همزٍ. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ، فِيمَدُّ لَهُمْ وَصَلًا عَلَى مراتبهم السابقة.
 وقرأ ﴿نَبْشُرُكُ﴾ [٧] بالتخفيف حمزةٌ، ووافقَه المَطَّوَعِيُّ، وسبقَ بآلِ عمران [٣٩].

كإمالة ﴿أَذَى يَكُونُ﴾ في الموضعين [٨، ٢٠] بابها لحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ.

والتقليل^(١) والفتح لورشٍ من طريق الأزرق، والتقليلِ فقط لأبي عمرو^(٢)، والفتح للباقيين، وهو أحدُ وَجْهَيْ أَبِي عمرو.

واختلَفَ فِي ﴿عَتِيَّا﴾ [٨]، و﴿جِثِيَّا﴾ [٦٨]، و﴿صَلِيَّا﴾ [٧٠]، و﴿بِكِيَّا﴾ [٥٨]:

فحمزةٌ والكسائيُّ^(٣) بكسر أوائل الأربعة. ووافقهما الأعمشُ^(٤).

(١) معطوف على: «إمالة».

(٢) أي للدوريّ عنه كما في الإتحاف.

(٣) انظر: المستنير ٢/٢٧٩، النشر ٢/٣١٧، الإتحاف ٢/٢٣٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/٧٧٢، المبهج ٣/٩٠-٩٣، إيضاح الرموز: ٥١٣.

وقرأ حفصٌ كذلك إلا في ﴿بُكِيًّا﴾، للجمع بين اللغتين، وأتباعاً للأثر.
وقرأ الباقون بضمّها على الأصل^(١).

وعن الحسن^(٢) (عليّ هين) [٩] بكسر ياء المتكلم، وعليه قول
النايعة^(٣):

عليّ لعمرٍو نعمةٌ بعد نعمةٍ لوالده ليست بذات عقاربٍ
بكسر ياء المتكلم، وكسرها شبيهة بقراءة حمزة ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾
[إبراهيم: ٢٢].

واختلَفَ فِي ﴿وَقَدَخَلْتِكَ﴾ [٩]:

فحمزة والكسائي^(٤) بنونٍ مفتوحةٍ وألفٍ / أسندها إلى الواحد المعظم
نفسه مناسبة^(٥) لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [٧]، ووافقهما الأعمش^(٦).
وقرأ الباقون بالتاء المضمومة من غير ألفٍ، وهي تاء المتكلم مناسبة
لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [٩].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ١٩٢، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٩، الموضح
٨١٢ / ٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٣، إيضاح الرموز: ٥١٣.

(٣) ديوانه: ٥٥، والمحتسب ٤٩ / ٢. ليست بذات عقارب: لا يُكدرها شيء.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٢٧، النشر ٣١٧ / ٢، الإتحاف ٢٣٤ / ٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ١٩٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٣٩، الموضح
٨١٤ / ٢.

(٦) انظر: الروضة ٧٧٢ / ٢، المبهج ٩٢ / ٣، إيضاح الرموز: ٥١٣.

وأمال ﴿ مِنْ الْمَحْرَابِ ﴾ [١١] ابنُ ذكوان.

وقرأ ورشٌ بترقيقِ الرء منه، والباقون بالفتحِ والتفخيمِ.

وفتح ياء ﴿ إِنِّي أَعُوذُ ﴾ [١٨] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ.

وافقهـم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ. وسكَّنها الباقون.

وعن الحسن^(١) (برأاً) في الحرفين^(٢) [٣٢، ١٤] بكسر الباء على حَذْفِ

مُضَافٍ، أي: ذا بَرٍّ، أو على المبالغةِ في جَعَلِهِ نَفْسَ المَصْدَرِ، مِنْ فَرَطِ بَرِّهِ.

والجمهورُ على الفتحِ.

وفتَحَ ياءَ الإِضَافَةِ مِنْ ﴿ لِيَأَيَّ آيَةٍ ﴾ [١٠] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ،

وافقهـم اليزيديُّ، وسكَّنها الباقون.

واختَلَفَ فِي ﴿ لِأَهَبَ لَكَ ﴾ [١٩]:

فقالونُ بخُلْفٍ عنه، وورشٌ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٣) بالياءِ بعد

اللامِ.

والظاهرُ^(٤) أن الضميرَ للربِّ، أي: لِيَهَبَ رَبُّكَ الذي اسْتَعَذَّتْ به مني؛

لأنه سبحانه هو الواهبُ على الحقيقةِ، أو على إيدالِ الهمزةِ ياءً لانكسارِ ما

قبلها نحو: لِيَلَا. وافقهـم الحسنُ واليزيديُّ^(٥).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٣، إيضاح الرموز: ٥١٣.

(٢) يعني في الموضوعين.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٢١، النشر ٢/٣١٧، الإتحاف ٤/٢.

(٤) انظر: الحجة للفارسي: ٥٩٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٠، الموضح ٢/٨١٥.

(٥) انظر: المبهج ٣/٩٢، إيضاح الرموز: ٥١٣.

وقرأ الباقون بالهمز، والضمير للمتكلم، والمرادُ به المَلَكُ، وأسندَه لنفسه على طريق المجاز، أو ^(١) لأنه سببٌ فيه.
وقال أبو حيان في «البحر» ^(٢): «ويحتمل أن يكون محكيًا بقول محذوف، أي: قال لأهَبَّ».

وعن الحسن ^(٣) (فأجاها المخاض) [٢٣] بغير همز بعد الجيم.
وقرأ ﴿يَلَيَّتَنِي مِتُّ﴾ [٢٣] بكسر الميم نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقه الأعمشُ وابنُ محيصنٍ بخُلْفٍ عنه، كما في آل عمران [١٥٧-١٥٨].

واختلِفَ في ﴿نَسِيًا﴾ [٢٣]:

فحفصٌ وحمزةٌ ^(٤) بفتح النون، وقرأ الباقون بكسرها ^(٥).
قال الفراء ^(٦): «هما لغتان كالوتر والوتر، والكسرُ أحبُّ إليَّ» ^(٧).
وقال أبو عليّ الفارسيُّ ^(٨): «الكسرُ أعلى اللغتين، ومعناه الشيء المتروك».

(١) ش: «و».

(٢) البحر ٦/١٨٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٣، إيضاح الرموز: ٥١٤.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٦٣، النشر ٢/٣١٨، الإنحاف ٢/٢٣٥.

(٥) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٩٦، الحجة لابن زنجلة: ٤٤١، الموضح ٢/٨١٥.

(٦) معاني القرآن ٢/١٦٤.

(٧) في معانيه زيادة: «وسائر العرب تكسر النون».

(٨) الحجة ٥/١٩٦.

وأمال ﴿فَنَادَيْهَا﴾ [٢٤] حمزة والكسائي^(١)، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش^(٢) بالفتح والتقليل، والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ [٢٤]:

فنافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وروحٌ وخَلَفٌ^(٣) بكسر الميم^(٤) وجرٌّ ﴿تَحْتِهَا﴾، على الجارِّ والمجرورِ، والفاعلُ مضمَرٌ، قيل: جبريل.

ومعنى كونه من تحتها، أي: في مكانٍ أسفل منها؛ لأنه كان تحت أكمة. ويدلُّ له ما قرئ^(٥) ﴿فَنَادَاهَا مَلَكٌ مِنْ تَحْتِهَا﴾، فصرَّح به، والجارُّ والمجرورُ متعلقٌ بالنداءِ من هذه الجهة. ويُحتمل أن يكون الضميرُ لعيسى، أي: فنادها المولودُ من تحت ذيلها.

/ ووافقهم ابن محيصن في الوجهين عنه من «المبهج»^(٦)، والحسن^(٧) والأعمش^(٨).

(١) سقط «والكسائي» من النسخ زدناه من كلام المؤلف في باب الإمالة.

(٢) أي: من طريق الأزرق.

(٣) انظر: الغاية: ٣١٦، النشر ٣١٨/٢، الإتحاف ٢٣٥/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٩٦/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٤١، الموضح

٨١٥/٢.

(٥) وهي قراءة ابن عباس، كما في البحر ١٨٣/٦.

(٦) المبهج ٩٤/٣.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٣.

(٨) انظر: الروضة ٧٧٣/٢، إيضاح الرموز: ٥١٤.

وقرأ الباقون بفتح الميم ونصب ﴿تَحْتَهَا﴾، فتكون ﴿مَنْ﴾ موصولةً،
والظرفُ صلتها. والمراد بالموصول: إمَّا جبريلُ، وإمَّا عيسى .
ووافقهم ابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(١)، ومن الوجه الثاني من
«المبهج».

واختلَفَ في ﴿تُسَقِطُ﴾ [٢٥]:

فحمزة^(٢) بفتح التاء من فوقٍ على التأنيث والقافِ، وتخفيفِ السينِ،
والأصل^(٣): تتساقطُ، فحَدَفَ حمزةٌ إحدى التاءين تخفيفاً نحو:
﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ووافقهُ الأعمشُ^(٤).

وقرأ حفصٌ بضمِّ التاءِ من فوقٍ، وتخفيفِ السينِ أيضاً، وكسرِ القافِ،
جَعَلَهُ مضارعَ ساقِطٍ، مُتَعَدٍّ^(٥)، أي: تُساقطُ النخلةُ و﴿رُطْبًا﴾ مفعولُهُ،
أو يُقَدَّرُ: تُساقطُ ثمرها، ف﴿رُطْبًا﴾ تمييز، قاله الجعبريُّ^(٦). ووافقهُ
الحسنُ^(٧).

(١) الذي في مفردته ١٣٢: «بكسر التاء والميم» كقراءة حفصٍ ومن معه.

(٢) انظر: الروضة ٢/٧٧٤، النشر ٢/٣١٨، الإتحاف ٢/٢٣٥.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفراسي ٥/١٩٨، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٢، الموضح

٢/٨١٦.

(٤) انظر: المبهج ٣/٩٦، إيضاح الرموز: ٥١٤.

(٥) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو متعد.

(٦) كتر المعاني (خ) ٢٤٧/ب.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٣٧٤.

وقرأ أبو بكر من طريق العَلِيمِيّ، وكذا يعقوبُ بالياء من تحت مفتوحةً على التذكير وتشديد السينِ، وفتحِ القافِ، والفعلُ على هذه القراءة مسندٌ إلى الجذعِ، وهو بعضُ النخلةِ.

وقرأ الباقرُ بفتح التاء من فوقِ، وتشديد السينِ، وفتحِ القافِ، أدغموا التاءَ الثانيةَ في السينِ.

والفعلُ على هذه القراءة والأولى^(١) لازمٌ، وفاعلهُ مضمراً، أي: تُساقطُ النخلةُ أو الجذعُ أو ثمرتها، و﴿رُطْبًا﴾ تمييزٌ أو حال.

وهذه القراءة رواها سائرُ أصحاب يحيى بن آدم عنه عن أبي بكر. ووقف على ﴿أَمْرًا﴾ [٢٨] وشبهه ممّا همزته مفتوحةً كسابقتها بإبدالها ألفاً فقط حمزةً وهشامٌ، ووافقهما الأعمشُ، فلا يجوز غيرُه.

وأمال ﴿ءَاتَانِي﴾ [٣٠]، و﴿أَوْصَنِي﴾ [٣١] الكسائيُّ وحده، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين فيهما، والباقرُ بالفتحِ.

وسكّن ياءَ الإضافةِ من ﴿آتَانِي الْكِتَابَ﴾ [٣٠] حمزةً، ووافقه ابن محيصنٌ والحسنُ والمطوّعيُّ، وفتحها الباقرُ.

وقرأ ﴿نَبِيًّا﴾ [٣٠] بالهمزِ نافعٌ كـ ﴿النَّبِيِّينَ﴾ [٥٨] وسبق في الهمزِ المفرد^(٢).

(١) أي: قراءة حمزة.

(٢) انظر: الهمز المفرد ٢/٨٥٣.

ككسرِ دال (مَا دِمْتُ حَيًّا) [٣١]، بآلِ عمران [٧٥] عن المَطْوَعِي، وفي: «دام» لغتان، يقال: دُمْتُ تَدُومُ، وهي اللغة الغالبة، ودِمْتُ تَدَامُ كخِفْتُ تخاف^(١).

واختلَفَ في ﴿قَوْلِ الْحَقِّ﴾ [٣٤]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ^(٢) بنصبِ اللام^(٣)، على أنه مصدرٌ مؤكَّد لمضمونِ الجملة، أي: هذا الإخبار عن عيسى أنه ابنُ مريمَ ثابتٌ صدقٌ، ليس منسوباً لغيرها، أي: إنها وَلَدَتْهُ مِنْ غَيْرِ مَسِّ بَشَرٍ كقوله^(٤): «هو عبدُ الله الحقُّ لا الباطلُ»، أي: أقول قولَ الحقِّ، فالحقُّ الصدقُ، وهو من إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ، أي: القولُ الحقُّ كقوله: ﴿وَعَدَّ الصِّدْقُ﴾ [الأحقاف: ١٦]، أي: الوعد الصدق.

/ ويجوز أن يكونَ منصوباً على المدحِ إن أُريدَ بالحقِّ الباري تعالَى، و﴿الَّذِي﴾ نعتٌ للقولِ إن أُريدَ به عيسى، وسُمِّيَ قولاً كما يُسمَّى كلمةً؛ لأنه عنها نشأ.

قال الفراء^(٥): «العربُ تقول: هذا زيدٌ الأسدُ»، أي: أمدحه. وقيل: هو منصوبٌ بإضمارِ أعني. وقيل: على الحال من ﴿عِيسَى﴾.

(١) انظر: اللسان (دوم).

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٢٨١، النشر ٢/ ٣١٨، الإتحاف ٢/ ٢٣٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٠١، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٣، الموضح ٨١٨/٢.

(٤) في الدر المصون ٧/ ٥٩٨: «كقولك».

(٥) معاني القرآن ٢/ ١٦٨.

وافقه الحسنُ والشنبوذِيُّ^(١).

وقرأ الباقرُ بالرفعِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو - نُسِبَتْهُ إِلَى أُمَّه فَقَطْ - قولُ الحقِّ^(٢). و﴿أَبْنُ مَرْيَمَ﴾ يجوزُ أن يكونَ نعتاً، أو بدلاً، أو بياناً، أو خبراً ثانياً. وعن المطوِّعي^(٣) (فيه تَمْتَرُونَ) [٣٤] بناءً الخطاب، والجمهورُ ببناء الغيبة. وامتَرَى افتعل: إمَّا من المَرِيَةِ وهي الشكُّ، وإمَّا من المِرَاءِ، وهو المجادَلَةُ، والمُلاحَاة.

وقرأ ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٣٥] بالنصبِ ابنُ عامرٍ كما تقدَّم في البقرة [١١٧].

واختلَفَ فِي ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ [٣٦]:

فقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ^(٤) بفتحِ الهمزةِ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ متعلقاً بما بعده، والتقدير: ولأنَّ اللهَ ربي وربُّكم فاعبدوه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. والمعنى: لو حَدَانِيَّتَهُ أَطِيعُوهُ، وإليه ذهب الزمخشريُّ^(٥) تَبَعًا لِلخَلِيلِ وسيبويه^(٦)، أو يكونُ عطفاً على «الصلاة»، والتقدير: وأوصاني بالصلاة،

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٤، المبهج ٩٦/٣، إيضاح الرموز: ٥١٥.

(٢) قال في النهر المادَّ ٢/٣٨٧: «أي: نسبته إلى أمه خاصة فقط الحق».

(٣) انظر: المبهج ٩٦/٣، إيضاح الرموز: ٥١٥.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٢٨، النشر ٢/٣١٨، الإتحاف ٢/٢٣٧.

(٥) الكشف ١٧/٣.

(٦) ذهب الخليل إلى أن الموضع بعد حذف اللام في محلِّ نصب، وقوى سيبويه موضع

الجر. انظر: الكتاب ١/٤٦٤-٤٦٥.

وبأنَّ الله، وإليه ذهب الفراء^(١)، ولم يَدُكِّرْ مكي^(٢) غيرَه، ويؤيِّده ما في مصحف^(٣) أبي: (وبأنَّ الله ربي) بإظهار الباءِ الجارَّةِ، وقد استُبعِدَ هذا القولُ لكثرةِ الفواصلِ بين المتعاطفين.

وأما ظهورُ الباءِ في مصحفِ أبي فلا يُرَجِّحُ هذا؛ لأنها باءُ السببيةِ، والمعنى: بسبب أن الله ربي وربكم فاعبدوه، فهي كاللام. ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ والحسن^(٤).

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحٌ وخَلْفٌ بكسرها على الاستئنافِ. ووافقهم الأعمش.

ويؤيدها قراءةُ أبي^(٥): (إن الله) بالكسر دون واو.

وقرأ ﴿صِرَاطٌ﴾ [٣٦] بالسین قُبْلٌ بخُلْفٍ، وكذا رُوِّسٌ باتِّفاق، ووافقهما ابنُ محيِصنٍ والشَّنبوذيُّ. وقرأ خَلْفٌ عن حمزة بإشمامِ الصاد الزاي. ووافقه المطَّوعِيُّ. وبه قرأ الصَّوَّافُ عن الوزَّانِ لخَلَّادٍ فيما انفرد به^(٦)، والباقون بالصاد.

وقرأ ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٤٠] بالياء من تحتُ مَبْنِيًّا للفاعل يعقوبٌ. وافقه ابنُ محيِصنٍ والمطَّوعِيُّ. وقرأ الباقون بالياء من تحتُ أيضاً مَبْنِيًّا للمفعول، وسبق في سورة البقرة [١٨].

(١) معاني القرآن ٢/١٦٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٣٠.

(٣) انظر: البحر ٦/١٩٠.

(٤) انظر: المبهج ٣/٩٦، إيضاح الرموز: ٥١٥.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه ٨٦.

(٦) وهذه الانفرادة لا يُقرأ بها لخَلَّادٍ.

قراءة / ﴿إِبْرَاهَامَ﴾ الثلاثة [٤١، ٤٦، ٥٨] بالألف فيها^(١) لهشام، وابن ذكوان بخُلفٍ عنه.

وقراءة ﴿يَا أَبَتَّ﴾ [٤٢، ٤٤، ٤٥]: بفتح التاء بيوسف [٤، ١٠٠] لابن عامر، وكذا لأبي جعفر، وكسرها للباقيين، كالوقوفٍ بالهاء عليها لابن كثير وابن عامر، وكذا لأبي جعفر ويعقوب مع موافقة ابن محيصن لهم.

وكفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٤٥] في بابها^(٢) لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وكذا لأبي جعفر وموافقة ابن محيصن، واليزيدي لهم، وسكونها للباقيين.

وفتح لام ﴿مُخَلَّصًا﴾ [٥١]، بيوسف [٢٤] لعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خُلفٌ مع موافقة الأعمش والحسن، أي: أَخْلَصَهُ اللهُ لِلْعِبَادَةِ وَالنَّبُوَّةِ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، وكسر اللام للباقيين، أي: أَخْلَصَ الْعِبَادَةَ مِنَ الشُّرْكِ وَالرِّيَاءِ، أو أَخْلَصَ نَفْسَهُ وَأَسْلَمَ وجهه.

وكسر ذال (ذُرِّيَّة) معاً [٥٨]، بالبقرة [١٢٤] عن المطوَّعيِّ.

وتسهيل ياء ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٥٨] فيها^(٣) أيضاً لأبي جعفر، مع موافقة المطوَّعيِّ، وحذف ألفه ويائه عن الحسن، والخُلف في مدِّ همزه في بابهِ^(٤)

(١) «فيها» أي: في البقرة [١٢٤].

(٢) انظر: ٣/ ١٢٥٧.

(٣) أي: في البقرة [٤٠].

(٤) انظر: ٣/ ١٠١١.

لورش، ووقَّف حمزة عليه بتسهيل الهمزة الثانية مع المدِّ والقصر، وبتحقيق الأولى مع تسهيل الثانية مع المدِّ والقصر أيضاً، مع موافقة الأعمش له بخُلفٍ عنه.

وعن الحسن^(١) (أَضَاعُوا الصَّلَوَاتِ) [٥٩] بالجمع وَنَصَبِ التاء بالكسرة، والجمهورُ على الأفرادِ وفتح التاء.

وقرأ ﴿يُدْحَلُونَ﴾ [٦٠] بضمِّ الياء من تحْت، وفتح الخاء مبنياً للمفعول ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وأبو بكرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، ووافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ، وسبق في النساء [١٢٤].

وعن الحسن^(٢) (جَنَّةٌ عَدْنٍ) [٦١] بالتوحيد ورفع التاء.

وعن المطوِّعِي^(٣) كذلك، إلا أنه نَصَبَ التاء، وهي كذلك - يعني بالتوحيد - في مصحف عبد الله^(٤).

وعن الشنبوذيِّ بالألفِ على الجمع مع رفع التاء، على أنها خبر مبتدأ مضمرة تقديره: تلك، أو هي جنات عدن، أو على أنها مبتدأ، قاله جار الله^(٥). يعني: ويكون خبرها ﴿الَّتِي وَعَدَ﴾ [٦١]. والجمهورُ بالجمع والنصبِ على أنها بدلٌ من الجنة.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٥١٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٥، إيضاح الرموز: ٥١٦.

(٣) انظر: المبهج ٩٧/٣، إيضاح الرموز: ٥١٦.

(٤) انظر: البحر ٢٠١/٦.

(٥) الكشاف ٢٧/٣.

واختلِفَ في نُورِثُ ﴿٦٣﴾:

فَرُويَسُّ (١) بفتح الواوِ وتشديدِ الراءِ، مِن وَرَثَ مُضَعَّفًا، ووافقهُ الحسَنُ والمطوَّعِيُّ (٢)، وقرأ الباقون بسكونِ الواوِ وتخفيفِ الراءِ مضارعَ أورثَ. وقرأ ﴿إِذَا مَا مِثُّ﴾ [٦٦] بهمزة واحدة على الخبرِ ابنُ ذكوانَ من طريقِ الصوري وغيره عن ابنِ الأخرمِ عن الأَخفشِ عنه، ووافقهُ الشنبوذِيُّ. وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهامِ، وبه قرأ النقَّاشُ وغيرُهُ عن ابنِ ذكوانَ، وهم على أصولهم: فقالونُ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ بتسهيلِ الثانيةِ / مع المدِّ بينهما. ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورثُ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُويَسُّ بالتسهيلِ والقصرِ. ووافقهم ابنُ محيصنٍ.

وقرأ ابنُ ذكوانَ من طريقِ النقَّاشِ وهشامُ من طريقِ الداجوني، ومن طريقِ الجَمَّالِ عن الحُلوانِي كما في «المبهج» وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بالتحقيقِ والقصرِ، ووافقهم الحسَنُ والأعمشُ. وقرأ الحُلوانِي من طريقِ ابنِ عبدان (٣) عن هشامٍ من طريقِ «اليسير» من قراءته على أبي الفتحِ بالتحقيقِ والمدِّ، وهي طريقِ الشَّدائِي عن الداجوني كما في «المبهج»، وروى كثيرونَ الفَصْلَ بألفٍ من طريقِ الحُلوانِي عن هشامٍ بلا خلافٍ، وسبق في بابِ الهمزِ تقريرُهُ (٤).

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٢٢، النشر ٢/٣١٨، الإتحاف ٢/٢٣٧.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٦، المبهج ٣/٩٧، إيضاح الرموز: ٥١٦.

(٣) زاد قوله: «عنه» في غ.

(٤) انظر: ٣/٩٠٣.

كقراءة ﴿مِثٌ﴾ [٦٦] بكسر الميم بآل عمران [١٥٧] لنافعٍ وحفصٍ وحمزةٍ والكسائي، وكذا خَلَفٌ، مع موافقة ابنٍ محيصنٍ من «المفردة» والأعمش لهم.

وكقراءة ﴿أَوْلَايَذْكَرُ﴾ [٦٧] بتخفيف الذال والكاف المضمومة مضارع ذكر - وسبق بالإسراء [٤١] - لنافعٍ وابنِ عامرٍ وعاصمٍ مع موافقة الحسن، وتشديدهما مع فتح الكاف مضارع تَذَكَّرَ للباقيين، والأصل: يَتَذَكَّرُ فأُدْغِمَتِ التاء في الذال، وقد قرأ بهذا^(١) الأصل وهو (يتذكر) أبي^(٢).

وكقراءة ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ﴾ [٧٢] بالتخفيف من «أنجى» في الأنعام [٦٣] للكسائي، وكذا يعقوب، وموافقة ابنٍ محيصنٍ لهما بخُلْفٍ عنه، وضمَّ النونِ الأولى وفتحِ الثانيةِ وتشديدِ الجيمِ مِنْ «نَجَّى» مُصَعَّفًا للباقيين. وعن ابنٍ محيصنٍ^(٣) (يُتَلَى) [٧٣] بالياء من تحت على التذكير، والجمهورُ بالتاء من فوق على التأنيث.

واخْتَلَفَ فِي ﴿مَقَامًا﴾ [٧٣]:

فابنٌ كثيرٌ^(٤) بضم الميم، ووافقه ابنٌ محيصنٍ^(٥)، وقرأ الباقون بفتحها.

(١) ص: «هنا».

(٢) انظر: البحر ٦/٢٠٦.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٣، المبهج ٣/٩٨، إيضاح الرموز: ٥١٧.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٦٥، النشر ٢/٣١٨، الإتحاف ٢/٢٣٩.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٣، إيضاح الرموز: ٥١٧.

وعلى كلتا القراءتين^(١) يحتمل أن يكون اسم مكان، أو اسم مصدر: **إِمَّا مِنْ قَامِ ثَلَاثِيًّا** أو من أقام، أي: خير مكان قيام أو إقامة، وانتصابه على التمييز.

وقرأ ﴿ **أَثَاوَرِيًّا** ﴾ [٧٤] بتشديد الياء من غير همزٍ قالون وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، فيحتمل^(٢) أن يكون مهموز الأصل من الرواء^(٣)، وهو ما يرى من ري^(٤) الإنسان، إشارة إلى حُسن البَشرة كأنه قال: أحسن أثاثاً ونضارةً، وسُهلت همزته بإبدالها ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء.

ويحتمل أيضاً أن يكون من الرِّيِّ مصدر رَوَى يَرُوِي رِيًّا، إذا امتلأ من الماء؛ لأن الرِّيَّان من الماء له من الحُسن والنضارة ما يُستحبُّ ويُستحسَنُ.

وقرأ الباكون بالهمز من رَوِيَةِ العَيْنِ فَعَلَ بمعنى مفعول؛ إذ هو حَسَنُ المنظر.

ووقف حمزة، ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه، بالبدلِ ياءً على أصله مع الإظهارِ اعتباراً بالأصل، وبالإدغامِ اعتباراً باللفظ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٠٥/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٦، الموضح ٨٢٢/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٠٩/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٦، الموضح ٨٢٣/٢.

(٣) ص، د: «الرؤيا».

(٤) كذا في ح، وسائر النسخ: «زي».

قال السمين^(١): «وفي الإظهارِ صعوبةٌ / لا تخفى، وفي الإدغامِ إيهام^(٢) أنها مادة أخرى، وهي الرِّيُّ الذي بمعنى الامتلاء والنَّضارة، كما مرَّ؛ ولذلك تَرَكَ أبو عمرو أصله في تخفيفِ الهمزِ» انتهى.

ولأجل ذلك حكى المرادِيُّ كصاحب «التذكرة»^(٣) التحقيق، والمهدوي^(٤)، وقال: «إنه جاء عن حمزة أنه كان إذا رأى الكلمة بعد التسهيل تغيَّر معناها، أو يقع فيها اللبس، حتَّى ولم يُسهَّل». لكن قال في «النشر»^(٥): «ولا يُؤخذ به لمخالفته النصَّ والأداء». وأمَّا الوجهان الأوَّلانِ فنصَّ له عليهما غيرٌ واحدٍ من الأئمة كالشاطبي والداني وغيرهما.

ورجَّح في «جامع البيان»^(٦) الإدغامَ لمجيئه منصوباً عن حمزة مع موافقته للرسم، ولم يذكر في «العنوان»^(٧) غيره. وذكر المرادِيُّ كأبي عبد الله الفاسي^(٨) وجهاً رابعاً، وهو حذفُ الهمزةِ اتِّباعاً للرسم؛ لأنَّ الهمزةَ فيه لا صورةَ لها؛ لأنه كان الأصلُ أن ترسم

(١) الدر المصون ٧ / ٦٣٠.

(٢) كذا في سائر النسخ، وفي الدر، غ: «إيهام».

(٣) التذكرة ٢ / ٤٢٦.

(٤) انظر: شرح الهداية ١ / ٦٩.

(٥) النشر ١ / ٤٧١.

(٦) جامع البيان (خ) ١٠٦ / أ.

(٧) العنوان: ٥٣.

(٨) د، ص: «الفارسي»، والمثبت هو الصواب. انظر: شرح الفاسي ١ / ٣٢١.

بياءين، وإنما حذفوا إحداهما كراهية اجتماع صورتين في الخط، لكن قال شيخُ مشايخنا في «النشر»^(١): «إنه لا يَصْحُحُ، بل ولا يَحِلُّ»، قال: «وأما أتباع الرسم فهو متحدٌ في الإدغام» انتهى.

فالمقروءُ به الوجهانِ الأوَّلانِ دون الآخرين^(٢).

وقرأ ﴿ أَفْرَأَيْتَ ﴾ [٧٧] بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ بينَ بينَ نافعٍ وكذا أبو جعفرٍ، وبالإبدالِ ألفاً خالصةً مع المدِّ للساكنين ورشٌّ، فيما روي عن بعض المصريين عن الأزرق، وب حذفِ الهمزةِ الكسائيُّ، وبتحقيقها الباقون، وسبق تقريره بالأنعام [٤٠].

ويوقف عليه لحمزةٌ بالتسهيلِ بينَ بينَ، ووافقهُ الأعمشُ بخُلْفٍ.

واختلِفَ في ﴿ وَوَلَدًا ﴾ هنا، وهو أربعة مواضع [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفي الزخرف ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَوَلَدٌ ﴾ [٨١]:
فحمزةٌ والكسائيُّ^(٣) بضمِّ الواوِ وسكونِ اللامِ في الخمسةِ، جمع: وكَدَ كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ.

وقرأ الباقون بفتح الواوِ واللامِ فيهنَّ، اسمٌ مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمعِ^(٤).
وقيل: القراءتان بمعنى واحدٍ لغتانِ كالعُربِ والعَرَبِ، والعُدْمِ والعَدَمِ.

(١) النشر ١/ ٤٧١-٤٧٢.

(٢) د، ص: «الآخرين».

(٣) انظر: الغاية: ٣١٨، النشر ٢/ ٣١٩، الإتحاف ٢/ ٢٤٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢١١، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٧، الموضح

وأما ﴿ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ ۚ ﴾ بنوح [٢١] فيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .
ويوقف على ﴿ تَوَزُّهُم ۚ ﴾ [٨٣] لحمزة بالتسهيل بين بين، وحكي فيه
ثانٍ، وهو البدل أو أواً مضمومة للرسم. ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه.
وعن الحسن^(١) (يُحْشَرُ الْمُتَّقُونَ) [٨٥] بضمَّ الياء من تحت، وفتح الشين
على ما لم يُسمَّ فاعله، و(الْمُتَّقُونَ) بالرفع بالواو، لقيامه مقامَ الفاعل، وكذا
قوله: (وَيَسَاقُ الْمُجْرِمُونَ) [٨٦]، أيضاً على ما لم يُسمَّ فاعله، والجمهورُ
بناء الفعلين للفاعل و﴿ الْمُتَّقِينَ ۚ ﴾، و﴿ الْمُجْرِمِينَ ۚ ﴾ بالنصب بالياء.

واختلف في ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ ۚ ﴾ هنا [٩٠]، وفي الشورى [٥]:
فأما هنا فنافعٌ والكسائي^(٢) ﴿ يَكَادُ ۚ ﴾ بالياء من تحت، على التذكير^(٣)،
﴿ يَتَفَطَّرْنَ ۚ ﴾ بفتح الياء من تحت، والتاء من فوق والطاء مشددة من فطره،
إذا شققه، وكرّر فيه الفعل.

وقرأ ابن كثيرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ﴿ تَكَادُ ۚ ﴾ بالتاء من فوق
على التأنيث /، ﴿ يَتَفَطَّرْنَ ۚ ﴾ بفتح الياء والتاء وتشديد الطاء، ووافقهم
ابن محيصرٍ والحسنُ والمطوّعي^(٤).

[١/١١٦]

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٧، إيضاح الرموز: ٥١٧.

(٢) انظر: الروضة ٧٧٨/٢، النشر ٣١٩/٢، الإتحاف ٢٤١/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٢١٣/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٤٨، الموضح

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٧، مفردة ابن محيصر: ١٣٣، إيضاح الرموز: ٥١٧.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة، وكذا يعقوب وخلف ﴿تَكَادُ﴾
 بالتأنيث، ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ بالياء من تحت ونون ساكنة وكسر الطاء مخففة
 من فطره إذا شقه. وافقهم اليزيدي والشنبوزي.

وأما موضع الشورى [٥] فسيأتي فيها إن شاء الله تعالى.

وقرأ ﴿لِتَبَشُرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [٩٧] بالتخفيف حمزة، ووافقه المطووعي،
 وذُكِرَ بآل عمران [٣٩].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ست^(١)، وليس فيها من الزوائد
 شيء^٦.

وفيها من الإدغام الكبير ثلاثة وثلاثون^(٢) موضعاً^(٣).



(١) انظر: النشر ٣١٩/٢، الإتحاف ٢٤١/٢.

(٢) في سائر النسخ: «خمسة وعشرون» وفي كثر المعاني (خ) ٢٤٨/ب: «ستة وعشرون»،
 والمثبت من ح، وهو موافق لما في سائر المصادر.

(٣) كذا في الإدغام الكبير: ٢٢١، وغيث النفع: ٢٨٦، وقال: «وقال الجعبري: ستة
 وعشرون، وقال القسطلاني وابن القاضي: خمسة وعشرون، ولا أدري ما هذا، فإنهم
 علماء جهاذة ثقات مثبتون، فكيف يخفى عليهم هذا الأمر الجلي، لا سيما من يذكر
 المدغمات، فتجدها مخالفة لما ذكره من العدد، ولعله تحريف من النساخ؟»

وقال في التلخيص: ٣٢٥، والكنز في القراءات العشر ٥٥٥/٢: إنها اثنان وثلاثون
 حرفاً.

المرسوم

كتبوا ﴿خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [٩] بغير ألفٍ قبل الكافِ في كلِّ المصاحف^(١)؛ لتحتمل القراءتين، فعلى قراءةِ القصرِ قياسيةً، والحرفُ الذي بعد القافِ صورةُ التاء. وعلى قراءةِ المدِّ اصطلاحيةٌ؛ حُذِفَ الألفُ تخفيفاً، والذي بعده صورةُ النونِ.

وروى نافعٌ عن المدني كبقية الرسوم ﴿سَلَطَ﴾ بحذف الألف^(٢) للتخفيف أو الاحتمال.

وكتبوا ﴿لَأَهَبَ لَكَ﴾ [١٩] بلامٍ وألفٍ في الإمام^(٣) كبقية الرسوم. وكتبَ ﴿أَيُّهُمْ﴾ [٦٩] الياء متصلةً بالهاء^(٤).

وبه رُدَّ قولُ ابنِ الطَّراوة^(٥) أن: (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر، و«أَيُّ» مضاف لمحذوف، وأنَّ «أَيًّا» إذا لم تُضَفْ أُعْرِبَتْ باتِّفاق، قاله في «مغني اللبيب»^(٦).

(١) انظر: المقنع: ٨٦، مختصر التبيين ٤/ ٨٢٦، الوسيلة: ١٨٣، الجميلة: ٣٦٩.

(٢) انظر: المقنع: ١٢، مختصر التبيين ٤/ ٨٣٠، الوسيلة: ١٨٤، الجميلة: ٣٧٠.

(٣) انظر: المقنع: ٤٢، مختصر التبيين ٤/ ٨٢٨، الوسيلة: ٣٧١، الجميلة: ٤٥٣.

(٤) لم نجد هذه الكلمة في المصادر المذكورة.

(٥) سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين، السَّبَّاثي، المألقي، الأندلسي، النحوي، قال الضبيُّ: «لم يكن أحدٌ أحفظَ منه لكتاب سيويوه...»، من مؤلفاته: «الترشيح» في النحو، (ت: ٥٢٨ هـ). انظر: بغية الملتبس: ٣٠٤، بغية الوعاة ١/ ٦٠٢.

(٦) المغني لابن هشام ١/ ٧٨.

هاء التأنيث التي كتبت تاء

أجمعوا على رسم ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾ [٢] بالتاء المجرورة كالبقرة [٢١٨]،
والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، والروم [٥٠]، وموضعي الزخرف [٣٢]، وباقيها
بالحاء^(١)، وعلى كتابة ﴿يَتَأَبَّتِ﴾ [٤٢] بالتاء كسورة يوسف [٤].

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

أخِرُ البسملَةِ م. ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [١] ت: إذا قُدِّرَ القَطْعُ عن تاليها، بحيث لا يحتاج إليه، أو ك: على نحو ما سَبَقَ^(١) في ﴿الرَّ﴾ [البقرة: ١]، و﴿الرَّ﴾^(٢) [يونس: ١]، وشبههما. ﴿خَفِيًّا﴾ [٣] ك. ﴿رَحِمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢] ت، أي: هذا ذِكْرُ رحمةِ ربك، أو هو ك. ﴿عَبْدَهُ، رَكَرِيًّا﴾ [٢] ن؛ لتعلّق ما بعده به. ﴿شَقِيًّا﴾ [٤] ك. ﴿مِنَ لَدُنكَ وَلِيًّا﴾ [٥] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ صِفَةٌ لـ ﴿وَلِيًّا﴾، على قراءة الرفع، ولا يُفْصَلُ بين الصِّفَةِ والموصوفِ، أو جوابٌ للأمر، ولا يُفصل بينهما أيضاً. ﴿مِنْ أَلِ يَعْقُوبَ﴾ [٦] ك^(٣). ﴿رَضِيًّا﴾ [٦] ت^(٤). ﴿سَمِيًّا﴾ [٧]، ﴿عَتِيًّا﴾ [٨] ك. ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [٩] ت. و﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾ [١٠] ن؛ للفصلِ بين الناصبِ والمنصوبِ؛ لأنَّ تاليه منصوبٌ على الحال، أي: حال كونك سَوِيًّا الخلق ما بك من خَرَسٍ ولا بَكَمٍ. ﴿أَجْعَلِ لِي آيَةً﴾ [١٠] ك^(٥). و﴿سَوِيًّا﴾ [١٠] ك، أو ت، وفاقاً للسجستاني^(٦).

(١) انظر: سورة البقرة: الوقف والابتداء.

(٢) انظر: سورة يونس: الوقف والابتداء.

(٣) خ: «ت».

(٤) خ: «ك».

(٥) سقط الرمز من ح، ش.

(٦) انظر: المرشد ٢/ ٣٧٠.

﴿بُكْرَةٌ وَعَاشِيَاءٌ﴾ [١١] ت^(١). ﴿وَزَكْوَةٌ﴾ [١٣]، و﴿تَقِيًّا﴾ [١٣]، و﴿عَصِيًّا﴾ [١٤] ك. ﴿حَيًّا﴾ [١٥] ت. ﴿وَأَذْكُرِي الْكِتَابِ﴾ [١٦] ن؛ لأن / الظرف اللاحق منصوبٌ بالسابق. ﴿شَرِيفًا﴾ [١٦]، و﴿حِجَابًا﴾ [١٧]، و﴿سَوِيًّا﴾ [١٧]، و﴿تَقِيًّا﴾ [١٨]، و﴿رَكِيًّا﴾ [١٩]، و﴿بَغِيًّا﴾ [٢٠] ك.

﴿عَلَىٰ هَيْئٍ﴾ [٢١] ت، وفاقاً للسجستاني^(٢) على قطعه عن التالي، أي: وَلَنَجْعَلَنَّهُ^(٣)، إلا أنه لما لم يؤت بنون التوكيد كسرت اللام، فأشبهت لام «كي»، ونُصب بها كما نُصبَ بها، ووقع مثل ذلك كثيراً في الكتاب العزيز. ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ [٢١] ت. ﴿مَقْضِيًّا﴾ [٢١]، و﴿مَنْسِيًّا﴾ [٢٣]، و﴿سَرِيًّا﴾ [٢٤] ك. ﴿جَنِيًّا﴾ [٢٥] ن، قال العمّاني^(٤): «لأن الفاء جوابُ الأمر».

﴿وَقَرِي عَيْنًا﴾ [٢٦] ك. ﴿مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [٢٦] ن؛ لأن فاء اللاحق جوابُ الشرط، ﴿إِنْسِيًّا﴾ [٢٦] ك. ﴿تَحْمَلُهُ﴾ [٢٧]، و﴿فَرِيًّا﴾ [٢٧]، و﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ [٢٩]، و﴿صَبِيًّا﴾ [٢٩]، و﴿أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [٣١]، و﴿بَرًّا بِوَالِدَتِي﴾ [٣٢]، و﴿شَقِيًّا﴾ [٣٢]، و﴿أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [٣٣] ك. ﴿عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [٣٤] ك؛ وفاقاً ليعقوب الحَضْرَمِيِّ^(٥): على نصب ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾، بتقدير: أقول قول الحق، ن^(٦): على الرفع، أي: هو قول الحق.

(١) د، ح، ص: «ك».

(٢) انظر: المرشد ٢ / ٣٧٠.

(٣) ف، س، ت: «ولنجعله».

(٤) انظر: المرشد ٢ / ٣٧٢.

(٥) انظر: المكتفى ٣٧٥.

(٦) خ، د: «ك».

﴿ يَمَرُّونَ ﴾ [٣٤] ت: على الوجهين.

﴿ مِنْ وَلَدٍ ﴾ [٣٥] ك؛ وفاقاً لصاحب «المرشد»^(١)، أو الوقف على
﴿ سُبْحَانَهُ ﴾ [٣٥] ك^(٢)؛ وفاقاً للداني^(٣) كالسجستاني^(٤). ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٣٥]

ت: على قراءة كسر همزة التالي على الاستئناف، ن: على النصب، بتقدير:
وبأن الله، أو على تقدير سائر التقادير المذكورة في القراءات. ﴿ فَأَعْبُدُوهُ ﴾
[٣٦] ك، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٣٦] ك، أو هما: ت؛ وفاقاً للداني^(٥). ﴿ مِنْ بَيْنِهِمْ ﴾
[٣٧] ك. ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٣٧] ت.

﴿ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ [٣٨] ك. ﴿ ضَلَّلِ مُبِينٍ ﴾ [٣٨]، و ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٩]،
و ﴿ يُرْجَعُونَ ﴾ [٤٠] ت. ﴿ نَبِيًّا ﴾ [٤١] ن؛ لأن التالي بدل من ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٤١]،
وما بينهما اعتراض، أو متعلق بـ ﴿ كَانَ ﴾، أو بـ ﴿ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾ فلا يفصل
بينهما. ﴿ وَلَا يَغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ [٤٢]، و ﴿ سَوِيًّا ﴾ [٤٣] ت. ﴿ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾
[٤٤] ك. ﴿ عَصِيًّا ﴾ [٤٤] ت، ﴿ وَلِيًّا ﴾ [٤٥] ت. أيضاً.

﴿ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ [٤٦] ك، ثم يتدىء ﴿ يَيَّا إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٤٦]، أو الوقف على
﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ت؛ وفاقاً للدانوري^(٦)، واستجوده العماني^(٧). ﴿ مَلِيًّا ﴾ [٤٦] ت.

(١) المرشد ٢/٣٧٧.

(٢) سقط الرمز من: غ.

(٣) المكتفى ٣٧٥.

(٤) انظر: المرشد ٢/٣٧٣.

(٥) المكتفى ٣٧٥.

(٦) انظر: المكتفى ٣٧٦.

(٧) المرشد ٢/٣٧٥.

﴿سَلَّمَ عَلَيْكَ﴾ [٤٧]، ﴿لَكَ رَبِّي﴾ [٤٧] ك، أو يوقف على أحدهما. و﴿حَفِيًّا﴾ [٤٧]، و﴿شَقِيًّا﴾ [٤٨]، و﴿يَعْقُوبَ﴾ [٤٩]، و﴿نَبِيًّا﴾ [٤٩] ك^(١). ﴿عَلِيًّا﴾ [٥٠] ت^(٢)، و﴿نَبِيًّا﴾ [٥١]، و﴿بِحَيَّا﴾ [٥٢] ك. و﴿هَرُونَ نَبِيًّا﴾ [٥٣] ت.
 ﴿رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [٥٤] ت. ﴿مَرْضِيًّا﴾ [٥٥] ت. ﴿صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [٥٦]،
 و﴿مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [٥٧]، و﴿أُجَبَيْنَا﴾ [٥٨]، و﴿بُكَيَّا﴾ [٥٨]، و﴿الشَّهَوَاتِ﴾ [٥٩] ك. ﴿يَلْفَوْنَ عَيًّْا﴾ [٥٩] ن؛ للاستثناء وقد يسوغُ للفاصلة. ﴿بِالْغَيْبِ﴾ [٦١]، و﴿مَاتِيًّا﴾ [٦١]، و﴿عَشِيًّا﴾ [٦٢] ك. ﴿مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [٦٣] ت. ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [٦٤]، و﴿مَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [٦٤] ك.

﴿نَسِيًّا﴾ [٦٤] ت: على تقدير: هوربُ السموات، ن: على البديلة
 لتعلق بالسابق، لكن تسوُّغه الفاصلة. ﴿وَأَصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [٦٥]، و﴿سَمِيًّا﴾ [٦٥] ك. ﴿أَخْرَجُ حَيًّا﴾ [٦٦] ت. ﴿جِثِيًّا﴾ [٦٨]، و﴿عِيًّا﴾ [٦٩] ك.
 ﴿صَلِيًّا﴾ [٧٠] ت. ﴿إِلَّا أَوَارِدْهَا﴾ [٧١]، و﴿مَقْضِيًّا﴾ [٧١] ك. و﴿جِثِيًّا﴾ [٧٢] ت. ﴿نَدِيًّا﴾ [٧٣]، و﴿وَرِيًّا﴾ [٧٤]، و﴿مَدًّا﴾ [٧٥] ك^(٣). ﴿جُدًّا﴾ [٧٥] ت، ﴿الَّذِينَ أَهْتَدَوْا هُدَى﴾ [٧٦] ت أيضاً. ﴿مَرَدًّا﴾ [٧٦] ت كذلك.
 ﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] ك. ﴿كَلًّا﴾ [٧٩] ك / ؛ لأنه نفِيٌّ وَرَدُّ لما قبله. ﴿مَدًّا﴾ [٧٩] ك، ﴿فَرَدًّا﴾ [٨٠] ك أيضاً، ﴿كَلًّا﴾ [٨٢] ت: على جعلها بمعنى النفى،
 والردُّ للسابق، وعليه الجمهور^(٤). ﴿ضِدًّا﴾ [٨٢] ت.

(١) سقط الرمز من: ح، ش.

(٢) ش، ح: «ك»، وسقط الرمز من: خ.

(٣) خ: «ت».

(٤) انظر: المكتفى ٣٧٧.

﴿أَزَا﴾ [٨٣]، و﴿عَدَا﴾ [٨٤]، و﴿وَرَدَا﴾ [٨٦]، و﴿عَهَدَا﴾ [٨٧]، و﴿إِدَا﴾ [٨٩]، و﴿أَنْ دَعَوُ اللَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [٩١]، و﴿أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [٩٢]، و﴿عَبَدَا﴾ [٩٣]، و﴿فَرَدَا﴾ [٩٥]، و﴿وُدَا﴾ [٩٦]، و﴿قَوْمًا لُدَا﴾ [٩٧]، و﴿مِنْ قَرْنٍ﴾ [٩٨] ك، ويتأكد الوقف على ﴿وَرَدَا﴾ [٨٦]؛ لثلاثيهم وصله الحال^(١).
و﴿رِكَزًا﴾ [٩٨] م.



(١) أي في الجملة التالية: ﴿لَا يَمَلِكُونَ الشَّقْعَةَ﴾ [٨٧].

تجزئتها

من قوله: ﴿أَحْسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالكهف [١٠٢]، إلى قوله: ﴿وَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَدَتْ﴾ [٢٢] ربع، وهو تكملة النصف^(١).
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [٥٨] ربع^(٢).
 آخر السورة حزب^(٣)، والله أعلم.



(١) كذا في غيث النفع: ٢٨٤، وقال: «عند جميع المغاربة وجمهور المشاركة»، وهو المعتمد في القول الوجيز: ٢٣٠، وانفرد السخاوي في جمال القراء ١/١٥٢، بأن جعل النصف على الآية [٢٤].

(٢) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، والقول الوجيز: ٢٣٠، وهو أول الأقوال الأربعة في غيث النفع: ٢٨٥.

(٣) كذا في غيث النفع: ٢٨٦، والقول الوجيز: ٢٣٦، وأول القولين في البيان: ٣١٨، وأحد الأقوال الأربعة في جمال القراء ١/١٤٥.

سورة طه

وُسُمِّيَ سورةَ الكليم^(١).

مكية^(٢).

حروفها: خمسةُ آلافٍ ومِئتانِ واثنان.

وكَلِمُها: ألفٌ وثلاثمئة، وإحدى وأربعون^(٣).

وآياتها: مئةٌ وثلاثون وآيتان، بصري، وأربع حجازي، وخمسٌ كوفي،

وثمانٍ حمصي، وأربعون دمشقي^(٤).

اختلافها: أربعٌ وعشرون آية^(٥).

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٧.

(٢) انظر: حسن المدد: ٨٨، تفسير البغوي ٥/ ٢٦١، زاد المسير ٥/ ٢٦٨، وفيه: «وهي مكية كلها بإجماعهم»، وكذا في تفسير القرطبي ١٤/ ٥.

(٣) كذا في حسن المدد: ٨٨، ومنار الهدى: ٢٤١، لكن في البيان: ١٨٣: «واثنان وأربعون حرفاً» كما في نسخة ح، ومثله في البصائر ١/ ٣١٠، وانظر: القول الوجيز: ٢٣٢، مع اختلاف في عدد الكلمات.

(٤) انظر: البيان: ١٨٣، فنون الأفتان: ٢٩٢، جمال القراء ١/ ٢٠٧، حسن المدد: ٨٨.

(٥) كذا في حسن المدد: ٨٨، الإتحاف ٢/ ٢٤٢، لكن في البيان: ١٨٣، وفنون الأفتان: ٢٩٢، وجمال القراء ١/ ٢٠٧، والبصائر ١/ ٣١٠، والقول الوجيز ٢٣٢: «اختلافها إحدى وعشرون آية...»، والذي ذكره صاحب المحرر الوجيز ١٠٦: «ثلاثة وعشرون موضعاً». والمواضع المذكورة عند القسطلاني أيضاً ثلاثة وعشرون موضعاً، مع الموضع الرابع والعشرين في حسن المدد ٨٨: ﴿يَسْلَمِرِي﴾ [٩٥]، وأسقطه المؤلف؛ لأن الخلاف الذي ذُكر مرجوح.

﴿ طه ﴾ [١] كوفي، ومثلها ﴿ مَا عَشِيَهُمْ ﴾ [٧٨]، و﴿ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴾ [٩٢]، وترك ﴿ مَنِّي هُدَى ﴾ [١٢٣]، و﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [١٣١] غيره^(١)، والحمصي ﴿ فِي الْيَمِّ ﴾ [٣٩]، ﴿ ضَنْكًا ﴾ [١٢٤] له، ﴿ نُسِّحَكَ كَثِيرًا ﴾ [٣٣]، و﴿ وَتَذَكَّرُ كَثِيرًا ﴾ [٣٤] غير بصري .

﴿ مَحَبَّةً مِّنِّي ﴾ [٣٩] حجازي ودمشقي. ﴿ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ [٤٠] شامي، ومثلها ﴿ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ [٤٠]، و﴿ مَعَنَابِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٤٧]، ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى ﴾ [٧٧]^(٢). ﴿ فَنُونًا ﴾ [٤٠] بصري وشامي، ﴿ وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ [٤١] كوفي وشامي. ﴿ غَضَبِنَ أَسْفًا ﴾ [٨٦] مكّي ومدني أول، ومثلها ﴿ وَإِلَهُ مُوسَى ﴾ [٨٨]، ﴿ مُوسَى فَنَسِي ﴾ [٨٨] غيرهما. ﴿ وَعَدَّ أَحْسَنًا ﴾ [٨٦]، ﴿ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [٨٩] مدني أخير - قيل^(٣): وشامي - ﴿ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ﴾ [٨٧] غيره^(٤)، ﴿ قَاعًا صَفْصَفًا ﴾ [١٠٦] عراقي وشامي. وفيها شبه الفاصلة تسعة^(٥):

﴿ فَأَعْبَدْنِي ﴾ [١٤]، ﴿ بِعَائِلَتِي ﴾ [٤٢]، ﴿ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [٧٢]، ﴿ عَلَيكُمْ غَضَبِي ﴾ [٨١]، ﴿ ثُرَأْتُوا صَفًا ﴾ [٦٤]، ﴿ بَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾ [٥٨]، ﴿ وَلَا يَرَأْسِي ﴾ [٩٤]، و﴿ لِأَمْسَاسٍ ﴾ [٩٧]، ﴿ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [١٢٣].

(١) أي: هي معدودة عند غير الكوفي.

(٢) زاد في س، خ: «الثلاثة شامي ك ﴿ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ [٤٠]».

(٣) وكذا في الإتحاف، ولم نجد هذا القول في المصادر التي رجعنا إليها.

(٤) أي: غير المدني الأخير.

(٥) كذا في حسن المدد: ٨٨، لكن قال في البيان ١٨٤: «سته مواضع»، وذكر في القول

فواصلها^(١)

- ﴿ طه ﴾ [١]، ﴿ لَتَشْفَى ﴾ [٢]، ﴿ يَخْشَى ﴾ [٣]، ﴿ الْعَلَى ﴾ [٤]، ﴿ أَسْتَوَى ﴾ [٥]، ﴿ الْزَّرَى ﴾ [٦]، ﴿ وَأَخْفَى ﴾ [٧]، ﴿ الْحُسْنَى ﴾ [٨]، ﴿ مُوسَى ﴾ [٩]، ﴿ هُدَى ﴾ [١٠]، ﴿ يَمْوَسَى ﴾ [١١]، ﴿ طَوَى ﴾ [١٢]، ﴿ لِمَا يُوحَى ﴾ [١٣]، ﴿ لِيُذَكِّرَى ﴾ [١٤]، ﴿ بِمَا تَسْعَى ﴾ [١٥]، ﴿ فَتَرَدَى ﴾ [١٦]، ﴿ يَمْوَسَى ﴾ [١٧]، ﴿ أُخْرَى ﴾ [١٨]، ﴿ يَمْوَسَى ﴾ [١٩]، ﴿ تَسْعَى ﴾ [٢٠]، ﴿ الْأُولَى ﴾ [٢١]، ﴿ أُخْرَى ﴾ [٢٢]، ﴿ الْكُبْرَى ﴾ [٢٣]، ﴿ طَغَى ﴾ [٢٤]، ﴿ صَدْرَى ﴾ [٢٥]، ﴿ أَمْرَى ﴾ [٢٦]، ﴿ مِّن لِّسَانَى ﴾ [٢٧]، ﴿ قَوْلَى ﴾ [٢٨]، ﴿ مِّنْ أَهْلَى ﴾ [٢٩]، ﴿ هَرُونَ أَخَى ﴾ [٣٠]، ﴿ أَرْزَى ﴾ [٣١]، ﴿ فِي أَمْرَى ﴾ [٣٢]، ﴿ كَثِيرَا ﴾ [٣٣]، ﴿ كَثِيرَا ﴾ [٣٤]، ﴿ بَصِيرَا ﴾ [٣٥]، ﴿ يَمْوَسَى ﴾ [٣٦]، ﴿ أُخْرَى ﴾ [٣٧]، ﴿ مَا يُوحَى ﴾ [٣٨]، ﴿ عَلَى عَيْنَى ﴾ [٣٩]، ﴿ يَمْوَسَى ﴾ [٤٠]، ﴿ لِنَفْسَى ﴾ [٤١]، ﴿ فِي ذِكْرَى ﴾ [٤٢]، ﴿ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [٤٣]، ﴿ أَوْ يَخْشَى ﴾ [٤٤]، ﴿ يَطْغَى ﴾ [٤٥]، ﴿ وَارَى ﴾ [٤٦]، ﴿ الْهُدَى ﴾ [٤٧]، ﴿ وَتَوَلَّى ﴾ [٤٨]، ﴿ يَمْوَسَى ﴾ [٤٩]، ﴿ تُرْهِدَى ﴾ [٥٠]، ﴿ الْأُولَى ﴾ [٥١]، ﴿ وَلَا يَنْسَى ﴾ [٥٢]، ﴿ شَتَّى ﴾ [٥٣]، ﴿ النَّهَى ﴾ [٥٤].

(١) انظر: البيان: ١٨٥، القول الوجيز: ٢٣٦.

﴿أُخْرَى﴾ [٥٥]، ﴿وَأَبَى﴾ [٥٦]، ﴿يَمُوسَى﴾ [٥٧]، ﴿سُورَى﴾ [٥٨]، ﴿ضُحَى﴾ [٥٩]، ﴿ثُمَّ أُنزِلَ﴾ [٦٠]، ﴿أَفْتَرَى﴾ [٦١]، ﴿النَّجْوَى﴾ [٦٢]، ﴿الْمُثَلَّى﴾ [٦٣]، ﴿أَسْتَعْلَى﴾ [٦٤]، ﴿مَنْ أَلْقَى﴾ [٦٥]، ﴿تَسْعَى﴾ [٦٦]، ﴿مُوسَى﴾ [٦٧]، ﴿الْأَعْلَى﴾ [٦٨]، ﴿حَيْثُ أَتَى﴾ [٦٩]، ﴿وَمُوسَى﴾ [٧٠]، ﴿وَأَبْنَى﴾ [٧١]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٧٢]، ﴿وَأَبْنَى﴾ [٧٣]، ﴿وَلَا يَخْبَى﴾ [٧٤]، ﴿الْعَلَى﴾ [٧٥]، ﴿مَنْ نَزَّى﴾ [٧٦]، ﴿وَلَا يَخْشَى﴾ [٧٧]، ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ [٧٨]، ﴿وَمَا هَدَى﴾ [٧٩]، ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [٨٠]، ﴿فَقَدَّهَوَى﴾ [٨١]، ﴿أَهْتَدَى﴾ [٨٢].

﴿يَمُوسَى﴾ [٨٣]، ﴿لِتَرْضَى﴾ [٨٤]، / ﴿السَّامِرِيُّ﴾ [٨٥]، ﴿مَّوْعِدَى﴾ [٨٦]، ﴿السَّامِرِيُّ﴾ [٨٧]، ﴿فَنَسَى﴾ [٨٨]، ﴿نَفَعَا﴾ [٨٩]، ﴿أَمْرَى﴾ [٩٠]، ﴿مُوسَى﴾ [٩١]، ﴿ضَلُّوا﴾ [٩٢]، ﴿أَمْرَى﴾ [٩٣]، ﴿قَوْلَى﴾ [٩٤]، ﴿يَسْمِرِيُّ﴾ [٩٥]، ﴿نَفْسَى﴾ [٩٦]، ﴿نَسَفَا﴾ [٩٧]، ﴿عِلْمَا﴾ [٩٨]، ﴿زِكْرَا﴾ [٩٩]، ﴿وَزْرَا﴾ [١٠٠]، ﴿جَمَلَا﴾ [١٠١]، ﴿زُرْقَا﴾ [١٠٢]، ﴿عَشْرَا﴾ [١٠٣]، ﴿يَوْمَا﴾ [١٠٤]، ﴿نَسَفَا﴾ [١٠٥]، ﴿صَفْصَفَا﴾ [١٠٦]، ﴿وَلَا أَمْتَا﴾ [١٠٧]، ﴿هَمْسَا﴾ [١٠٨]، ﴿قَوْلَا﴾ [١٠٩]، ﴿بِهِ عِلْمَا﴾ [١١٠].

﴿ظُلْمَا﴾ [١١١]، ﴿هَضْمَا﴾ [١١٢]، ﴿زِكْرَا﴾ [١١٣]، ﴿عِلْمَا﴾ [١١٤]، ﴿عَزْمَا﴾ [١١٥]، ﴿إِبْلِيسَ﴾ [١١٦]، ﴿فَتَشَقَّى﴾ [١١٧]، ﴿تَعْرَى﴾ [١١٨]، ﴿تَضْحَى﴾ [١١٩]، ﴿لَا يَبْلَى﴾ [١٢٠]، ﴿فَعْوَى﴾ [١٢١]، ﴿وَهَدَى﴾ [١٢٢]، ﴿وَلَا يَشْقَى﴾ [١٢٣]، ﴿أَعْمَى﴾ [١٢٤]، ﴿بَصِيرَا﴾ [١٢٥]، ﴿تُنْسَى﴾ [١٢٦]، ﴿وَأَبْنَى﴾ [١٢٧]، ﴿النَّهَى﴾ [١٢٨]، ﴿مُسَمَّى﴾ [١٢٩]، ﴿تَرْضَى﴾ [١٣٠].

﴿وَأَبْقَى﴾ [١٣١]، ﴿لِلتَّقْوَى﴾ [١٣٢]، ﴿الْأُولَى﴾ [١٣٣]، ﴿وَمَخَزَى﴾ [١٣٤]،
﴿أَهْتَدَى﴾ [١٣٥].

الممال منها:

من أولها إلى ﴿طغى﴾ * قال رب ﴿[٢٤-٢٥]، إلا ﴿واقم الصلوة لذكري﴾ [١٤].

ثم من ﴿يموسى﴾ [٣٦]، إلى ﴿لترضى﴾ [٨٤]، إلا ﴿عيتى﴾ [٣٩]،
و﴿ذكرى﴾ [٤٢]، و﴿ماغشيهم﴾ [٧٨].

ثم ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ [٩١] ممال، ثم من ﴿إلا إيليس أبى﴾ [١١٦] إلى
آخرها، إلا ﴿بصيرا﴾ [١٢٥].

فائدة:

﴿شقى﴾ [٥٣] لا يُنَوَّن ويمال، و﴿أمّتا﴾ [١٠٧] منوَّن ولا تمال، و﴿ضحى﴾ [٥٩] منوَّن ويمال.

وعلة ذلك أن ﴿شقى﴾، و﴿ضحى﴾ ألفهما للتأنيث^(١) بخلاف ﴿أمّتا﴾.



(١) ألف: ﴿ضحى﴾ أصلية، وليست للتأنيث.

القراءات وتوجيهها

فتح طاء ﴿طه﴾ [١] وهاءها قالون في المشهور عنه، وابن كثير، وابن عامر وحفص، وكذا يعقوب، وأبو جعفر. وافقهم ابن محيصن، والحسن. وفتح الطاء وأمال الهاء مَحْضَةً ورش من طريق الأزرق، وهو الذي في «الشاطبية» كالتيسير له^(١)، وبالتقليل له أخذ آخرون، ولم يمل ورش من هذه الطرق مَحْضَةً إلا هذه.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بفتحهما^(٢).

وفي «الكامل»^(٣) إمالة الطاء بينَ بينَ عن نافع سوى الأصبهاني، وتبعه الطبري في «تلخيصه»^(٤)، والعطار عن الطبري، عن أصحابه، عن أبي نسيط.

وقرأ أبو عمر وفتح الطاء وإمالة الهاء مَحْضَةً. ووافقه الزبيدي. وقرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بإمالة الطاء والهاء، ووافقهم الأعمش. ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء. وسكت على الطاء وعلى الهاء أبو جعفر.

(١) سقط «له» من: ص.

(٢) في حاشية ح: «الهاء والطاء».

(٣) الكامل (خ) ٩٤/ب.

(٤) انظر: التلخيص: ٣٢٧، وقال: «بين بين نافع»، ولم يستثن الأصبهاني.

وعن الحسن^(١) بسكون الهاء من غير ألفٍ بعد الطاء، على أن الأصل «طأ» بالهمزة أمرٌ من وَطِئَ يَطِئُ، ثم أَبَدَلَ الهمزة هاءً، كإبدالِهم لها في هَرَفْتُ ونحوه، أو على إبدالِ الهمزة ألفاً كأنه أخذه من وَطِئَ يَطِئُ بالبدل، ثم حَذَفَ الألفَ حَمَلًا للأمر على المجزوم، وتناسياً^(٢) لأصل الهمزة، ثم أَلْحَقَ هاءَ السكتِ، وأجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ.

ونَقَلَ ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٢]، و﴿قُرْآنًا﴾ [١١٣] ابنُ كثيرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وأمالَ ﴿لِتَشْفَى﴾ [٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وكذلك حكمُ جميعِ فواصلِ هذه السورةِ كالنجمِ والمعارجِ والقيامةِ والنازعاتِ وعبسِ وَسَبَّحَ^(٣) والشمسِ والليلِ والضحىِ والعلقِ^(٤).

وقرأها ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بينَ بينِ سواءَ كانت من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياءِ، إلا ما يُسْتَثْنَى مِمَّا سِيَأْتِي إن شاء اللهُ تعالى في سورةِ النازعاتِ والشمسِ، وهذا مذهبُ الدانيِّ في «التيسير». والمسألةُ فيها خمسُ مذاهبَ عن ورشٍ كما في «النشر»^(٥)، وسبق التنبيهُ عليها في بابها^(٦).

وقرأها أبو عمروٍ بالتقليلِ سواءَ اتصلت بها هاءُ تَأْنِيثٍ أم لم تتصل، واوياً كان أو / يائياً، إلا ذواتِ الراءِ فُتُمالَ كبرى، وقرأها الباقون بالفتحِ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٩، إيضاح الرموز: ٥١٩.

(٢) في النسخ: «تناسبا»، والتصويب من الدر المصون.

(٣) وهي: سورة الأعلى.

(٤) تقدم حكم الوقف على رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة في باب

الإمالة ٣/ ١٠٥٩.

(٥) النشر ٢/ ٤٨.

(٦) انظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٧٨.

تنبيه

﴿ طه ﴾ [١] ليست فاصلةً عند المدني والبصري، وقد أمالها أبو عمرو وورث من طريق الأزرق.

و﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [١٣١]، و﴿ مِثِّي هُدَى ﴾ [١٢٣] ليستا فاصلتين عند الكوفي، وقد أمالهما حمزة والكسائي ومن معهما.

فأما إمالة أبي عمرو وورث ﴿ طه ﴾ فإنما هي باعتبار كونها حرف هجاء كهجاء مريم، ولهذا مَحْضَاهَا.

وأمال حمزة ومن معه ﴿ مِثِّي هُدَى ﴾ [١٢٣]، و﴿ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [١٣١] باعتبار الياء و«فُعَلَى». وأمالوا ﴿ إِلَى مُوسَى ﴾ [٧٧] باعتبار رسم الياء والحمل على «فُعَلَى».

ومعنى الآية: ما أنزلنا عليك القرآن لتتعب بفرط تأسفك على كفر قريش؛ إذ ما عليك إلا أن تبْلَغَ، أو بكثرة الرياضة، وكثرة التهجد، والقيام على ساق، والشقاء سائغٌ بمعنى التعب، ومنه: «أشقى من راض المهر»، و«سيد القوم أشقاهم»، ولعله عدل إليه للإشعار بأنه أنزل عليه لیسعد.

وقيل: ردُّ وتكذيبٌ للكفرة؛ فإنهم لما رأوا كثرة عبادته قالوا: إنك لتشقى بترك ديننا، وإن القرآن أنزل عليك لتشقى به، قاله البيضاوي^(١).

وقرأ ﴿رَعَا﴾ [١٠] بفتح الراءِ والهمزة معاً قالونٌ وورشٌ من طريق الأصبهانيِّ، وابنٌ كثيرٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوب، ووافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ والحسنُ.

وقرأ وورشٌ من طريق الأزرقٍ بالتقليلِ فيهما، وقرأ الدُّوريُّ عن أبي عمروٍ بإمالةِ الهمزةِ وفتحِ الراءِ، وبه قرأ السوسيُّ، إلا أنه اختلفَ عنه في الراءِ. وقرأ ابنٌ ذكوانٌ بإمالتهما جميعاً، وانفرد زيدٌ عن الرَّمليِّ^(١) عن الصُّوريِّ عنه، ففتحَ الراءِ وأمالَ الهمزةَ. وانفرد صاحب «المبهج» عن الصُّوريِّ بفتحهما معاً.

وقرأ هشامٌ في روايةِ الجمهورِ عن الحلوانيِّ بفتحِ الراءِ والهمزة، والأكثرُ عن الداجونيِّ عنه بإمالتهما، وقرأ أبو بكرٍ في روايةِ الجمهورِ عن يحيى بإمالةِ الراءِ والهمزةِ وبفتحهما من طريق «المبهج» عن أبي عَوْنٍ عن يحيى، وعن الرزازِ عن العُلَيميِّ، وبفتح الراءِ وإمالةِ الهمزة، وهي طريقُ «العنوان» في أحدٍ وجهيه عن شعيب عن يحيى.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بإمالتهما.

وقرأ ﴿لَأَهْلُهُ أَكْثَرًا﴾ هنا [١٠]، والقصاص [٢٩] بضمِّ هاءِ الضميرِ على الأصل^(٢) ﴿أَسْنِيَةٌ﴾ [الكهف: ٦٣] [٣]، أو إتباعاً لضمِّ الكافِ

(١) سقط «عن الرَّمليِّ» من: ص، وفي ت، د: «الولي»، وهو تصحيف.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٢١، الحجة لابن زنجلة: ٤٥٠، الموضح

(٣) أي: كما ضمَّ الهاءَ في ﴿أَسْنِيَةٌ﴾ حفصٌ على الأصل.

حمزة^(١)، ووافقه الأعمش وابن محيصن^(٢). والباقون بالكسر لمناسبة كسر اللام.

وَفَتَحَ يَاءَ الْإِضَافَةِ مِنْ ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [١٠] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وَفَتَحَ يَاءَ ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ [١٠] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي^(٣).

واخْتَلَفَ فِي ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [١٢]:

فنافعٌ بفتح ياءِ الإضافةِ مع كسرِ الهمزة: إمَّا على إضمارِ القولِ^(٤) كما هو رأيُ البصريين^(٥)، وإمَّا على أنْ / النداءِ في معنى القولِ عند الكوفيين. [١١٨/ب]

وقرأ ابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر بفتح ياءِ الإضافةِ، والهمزة، على تقدير الباء، أي: بأني؛ لأن النداء يُوصَلُ بها تقول: نادَيْتَهُ بكذا، وجَوَزَ ابنُ عطية^(٦) أن يكونَ بمعنى لَأَجَلٍ. قال السمين^(٧): «وليس بظاهر».

(١) انظر: المستنير ٢/٢٨٧، النشر ١/٣١٣، الإتحاف ٢/٢٤٤.

(٢) انظر: المبهج ٣/١٠٤، لأنه لم يذكر ابن محيصن. انظر: إيضاح الرموز: ٣٥٨، ٥١٩.

(٣) قوله: «ابن محيصن» مكانه بياض في: ش، ه، ف، غ.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢١٨، الحجة لابن زنجلة: ٤٥١، الموضح

٨٢٩/٢.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٣٠.

(٦) المحرر الوجيز ١١/٦٦.

(٧) الدر المصون ٨/١٦.

ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ.

وقرأ الباِقون بكسرِ الهمزة وسكونِ ياءِ الإِضافةِ.

ووقَفَ على ﴿ بِالْوَادِ ﴾ [١٢] بالياءِ يعقوبُ، كما مرَّ بالوقفِ على

المرسوم^(١).

واختلَفَ في ﴿ طَوِي ﴾ هنا [١٢]، والنازعات [١٦]:

فابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ بضمِّ

الطاءِ مع التنوينِ فيهما مصرُوفاً؛ لأنَّه أوَّلُ بالمكانِ، ووافقهم

ابنُ محيِصنٍ.

وعن الحسنِ والأعمش^(٢) أيضاً كَسَرُ الطاءِ مع التنوينِ أيضاً.

وأماله في الوقفِ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ، ووافقهم الأعمشُ،

وهو رأسُ آيةِ كما مرَّ.

وقرأ الباِقون بالضمِّ من غيرِ تنوينٍ على عدمِ صَرَفِهِ؛ للتأنيثِ باعتبارِ

البُقعةِ، فمُنِعَ للتعريفِ والتأنيثِ، أو العدلِ عن طاوٍ، أو لأنه اسمٌ أعجميُّ،

فمُنِعَ للعجميةِ والعلميةِ.

وأماله ورشٌ من طريقِ الأزرقِ كقالونَ من «العنوان»، وأبو عمروٍ وبينَ

بينَ وقفاً ووصلاً. والباِقون بالفتحِ.

(١) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/١٢٣٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٧٩، المبهج ٣/١٠٥، إيضاح الرموز: ٥٢٠.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ [١٣]:

فحمزة^(١) ﴿ وَأَنَا ﴾ بفتح الهمزة وتشديد النون، ﴿ اخترناك ﴾ بنون مفتوحة، وبعدها ألف ضمير المتكلم المعظم نفسه، ووافقه الأعمش^(٢).
وقرأ الباقون بتخفيف النون مع فتح الهمزة أيضاً ﴿ اخْتَرْتُكَ ﴾ بالتاء مضمومة بدل النون من غير ألف على لفظ الواحد؛ حملاً على ما قبله^(٣) من ﴿ أَيُّ أَنَا رَبُّكَ ﴾ [١٢]، وبعده من ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ [١٤] المفتوح ياءً إضافته لنافع وابن كثير وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.
وفتح ياء ﴿ لِيَذْكُرِي * إِنَّ السَّاعَةَ ﴾ [١٤-١٥] نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. ووافقهم اليزيدي.

ووقف على ﴿ أَنْتَوَكَّؤُا ﴾ [١٨] حمزة وهشام بخلف عنه بإبدال الهمزة واواً مضمومة ثم تُسَكَّنُ، وإن وَقَفَ بالإشارة جاز الروم والإشمام، فهذه ثلاثة أوجه. والرابع: التسهيل كالواو مع الروم. والخامس: إبدالها ألفاً على التخفيف القياسي كما سبق في ﴿ تَقَتَّؤُا ﴾ بيوسف [٨٥].
ووافقهما الأعمش.

وَفَتَحَ يَاءً ﴿ وَلِي فِيهَا ﴾ [١٨] ورش من طريق الأزرق وحفص.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٣٣، النشر ٢/ ٣٢٠، الإتحاف ٢/ ٢٤٥.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٧٨٠، المبهج ٣/ ١٠٦، إيضاح الرموز: ٥٢٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٢١، الحجة لابن زنجلة: ٤٥١، الموضح

وأمال ﴿الْكَبْرَى﴾ * أَذْهَبَ ﴿ [٢٣-٢٤] السوسىُّ بخُلفِ عنه، والباقون بالفتح كالوجه الثاني للسوسىِّ.

وأماله^(١) في الوقفِ أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ^(٢)، وكذا خَلَفَ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورثُ من طريقِ الأزرقِ بالصغرى، وقرأ الباكون بالفتح.

وعن ابنِ مُحِصِنٍ (رَبُّ اشْرَح) [٢٥] بضمِ الباءِ، ومَرَّ في البقرة [١٢٦].

كَفَّتَحِ يَاءِئِي (اشْرَحَ لِي صَدْرِي) [٢٥] للحسن.

كَفَّتَحِ يَاءِئِ الإضافة من ﴿لِي أَمْرِي﴾ [٢٦] نافع^(٣) وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، مع موافقةِ اليزيديِّ والحسنِ / لهم، وتسكينها للباقيين.

وفتح ياءِ ﴿أَخِي﴾ [٣٠] ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، مع موافقةِ اليزيديِّ وابنِ مُحِصِنٍ من «المبهج» لهما، وتسكينها للباقيين، مع موافقةِ ابنِ مُحِصِنٍ من «المفردة» لهم.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَخِي﴾ * أَشْدُدَّ ﴿ [٣١]، وفي ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ [٣٢]:

فابنُ عامرٍ، وكذا ابنُ وردانٍ^(٤)، فيما رواه النهرواني عن أصحابه عن ابنِ شبيب عن الفضلِ ﴿أَشْدُدَّ﴾ [٣١] بقطعِ الهمزةِ وفتحِها؛ لأنه^(٥) من فعلِ

(١) أي: كلمة ﴿الكبرى﴾.

(٢) وكذا ابن ذكوان من طريق الصوريِّ أيضاً.

(٣) قوله: «نافع» فاعل لفعل مضمَر تقديره: قرأها.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٢٥، النشر ٢/ ٣٢٠، الإتحاف ٢/ ٢٤٦.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٢١، الحجة لابن زنجلة: ٤٥٢، الموضح

ثلاثي، وهمزة المضارع قطعٌ، وحُكْمُهَا أَنْ تُثَبَّتَ فِي الْحَالَيْنِ^(١) مفتوحةً من الثلاثي. وجُزِمَ الْفِعْلُ جَوَاباً لِلدَّعَاءِ، (وَأَشْرِكُهُ) [٣٢] بضم الهمزة مع القطع؛ لأنه فعلٌ مضارعٌ من رباعي، وجُزِمَ نَسَقاً عَلَى مَا قَبْلَهُ. ووافقهما الحسن^(٢).

وقرأ الباقر بوصلِ همزة ﴿أَشَدُّ﴾ وضمّها في الابتداء، وفتحِ همزة ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾، وهو الذي رواه سائر أصحابِ ابنِ وردانٍ عنه، على أنهما دعاءٌ من موسى لربه عزَّ وجلَّ بصيغة الأمر، وهمزة الأمر من (شَدَّ) همزة وصلٍ، وحكمها أن تثبت في الابتداء، وتُحذف في الوصلِ مضمومةً لضمِّ العَيْنِ.

والمعنى على هذه القراءة: الدُّعَاءُ بِشَدِّ الْأَزْرِ، وتشريكِ هَارُونَ فِي النُّبُوءَةِ. قال أبو حيان^(٣): «وكأنَّ الْأَمْرَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ لَا يَرِيدُ بِهِ النُّبُوءَةَ، بَلْ يَرِيدُ تَدْبِيرَهُ وَمَسَاعِدَتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِمُوسَى أَنْ يُشْرِكَ فِي النُّبُوءَةِ أَحَدًا».

* * *

(١) وصلاً ووقفاً.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٨٠، إيضاح الرموز: ٥٢٠.

(٣) البحر ٦/٢٤٠.

تنبيه

قال في «النشر»^(١): «ومقتضى أصل مذهب أبي جعفر فتحها -يعني ﴿أَخِي﴾ أَشَدُّ ﴿[٣١]- لَمَنْ قَطَعَ الْهَمْزَةَ عَنْهُ، وَلَكِنِّي لَمْ أَجِدْهُ مَنْصُوصاً﴾ انتهى.

وأبدل همزة ﴿سُؤْلَكَ﴾ [٣٦] ورش من طريق الأصبهاني وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. ووافقهم الشنوذلي واليزيدي بخلف عنه كأبي عمرو^(٢).

واختلَفَ فِي ﴿وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ [٣٩]:

فأبو جعفر^(٣) بسكون اللامِ وجزَمِ العين، فَعَلَ أَمْرٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ سَكُونِ الْعَيْنِ إِدْغَامُهَا فِي عَيْنِ «عَلَى» كَرَوَيْسٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالْيَزِيدِيِّ. وقرأ الباقر بكسر اللامِ على البناءِ للمفعول، وَنَصَبِ الْفِعْلِ بِإِضْمَارِ «أَنْ» بَعْدَ لَامِ كِي، أَي: وَلِتُرَبِّي وَيُحَسِّنَ إِلَيْكَ.

قال النحاس^(٤): «هو معطوفٌ على عَلَّةٍ محذوفة، أَي: وَلِيَتَلَطَّفَ بِكَ وَلِيَتُصَنَعَ».

(١) النشر ٢/٣٢٣.

(٢) أي: كالحُلف عن أبي عمرو.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٦٨، النشر ٢/٣٢٠، الإتحاف ٢/٢٤٦.

(٤) ليس في إعرابه، وسقطت سورة «طه» من معانيه المطبوع، وانظر: البحر ٦/٢٤٢.

وفتح ياء الإضافة من ﴿عَيْنِي * إِذْ﴾ [٣٩-٤٠] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي.

وأدغم ثاء ﴿فَلَيْتَ﴾ [٤٠] في تائها أبو عمرو وهشامٌ وابنُ ذكوانٍ من طريق الصوري^(١) وحمزةٌ والكسائي، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيدي والأعمش^(٢).

وفتح ياءِ الإضافة من ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي أَذْهَبَ﴾ [٤١-٤٢]، و﴿ذِكْرِي * أَذْهَبًا﴾ [٤٢-٤٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيدي.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٣) (أَنْ يُفْرَطَ) [٤٥] بضمِّ حرفِ ياءِ المضارعةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، قَالَ الْبِيضَاوِيُّ^(٤): «مَنْ أَفْرَطْتَهُ إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الْعَجَلَةِ، أَي: نَخَافُ أَنْ يَحْمِلَهُ / حَامِلٌ مِنْ اسْتِكْبَارٍ أَوْ خَوْفٍ عَلَى الْمَلِكِ، أَوْ شَيْطَانٌ إِنْسِيٌّ أَوْ جِنِّيٌّ عَلَى الْمَعَاجِلَةِ بِالْعِقَابِ».

والجمهورُ بفتحِ الياءِ وضمِّ الرَّاءِ مِنْ فَرَطَ إِذَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهُ: الْفَارَطُ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْوَارِدَةَ، وَفَرَسٌ فَرَطٌ: يَسْبِقُ الْخَيْلَ، أَي: نَخَافُ أَنْ يَعْجَلَ عَلَيْنَا بِالْعُقُوبَةِ وَلَا يَصْبِرَ إِلَى إِتْمَامِ الدَّعْوَةِ^(٥) وَإِظْهَارِ الْمَعْجِزَةِ.

(١) ابن ذكوان يدغم من طريقه، وما ذكره المؤلف سهو. انظر: الإتحاف ٢/ ٢٤٧.

(٢) سقط «الأعمش» من: د، ص، ت، وهو في إيضاح الرموز: ١٩٠.

(٣) انظر: مفردة ابن محيِصنٍ: ١٣٣، المبهج ٣/ ١٠٧، إيضاح الرموز: ٥٢١.

(٤) أنوار التنزيل ٢/ ٥١.

(٥) ص: «الدعوى».

وعن المطوّعي^(١) (كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) [٥٠] بفتح اللام فعلاً ماضياً في موضع الصفة لـ ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾، ومفعول ﴿أَعْطَى﴾ [٥٠] الثاني حُذِفَ اقتصاراً، أي: أعطى كل مخلوق ما يُصلحُه.

والجمهورُ بسكونِها، أي: أعطى كل شيءٍ مما خلق خَلَقْتَهُ وصورته على ما يناسبه من الإتيان، لم يجعل خلق الإنسان في خلق البهائم، ولا خلق البهائم في خلق الإنسان، أو أعطى خَلِيقَتَهُ كل شيءٍ يحتاجون إليه، ويرتفقون به، فأعطى العينَ الهيئةَ التي تطابق الإبصار، والأذنَ الشكلَ الذي يوافق الاستماع، وكذلك الأنفُ، واللسانُ، واليدُ، والرجلُ.

وعن ابنِ محيِصنٍ والحسنِ^(٢) (لا يُضِلُّ رَبِّي) [٥٢]، أي: لا يُضِلُّ ربي الكتابَ، أي: لا يُضِيعُه. يقال: أَضَلَّتْ الشَّيْءَ، أي: أَضَعْتُهُ، فـ ﴿رَبِّي﴾ فاعِلٌ على هذا التقدير.

وقيل: تقديره: لا يُضِلُّ أحدُ ربي عن علمه، أي: عن عِلْمِ الكتابِ، فيكون الربُّ منصوباً على التعظيم.

والجمهورُ بالفتح، أي: لا يُضِلُّ عن معرفة الأشياءِ، فيُحيطُ بكلِّ المعلوماتِ ولا يَنسَى، إشارةً إلى بقاء ذلك العلمِ أبداً الأباد، على حاله لا يَتَغَيَّرُ، قاله القَفَّالُ^(٣).

(١) انظر: المبهج ٣/١٠٧-١٠٨، إيضاح الرموز: ٥٢١.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٣٨٠، مفردة ابن محيِصنٍ: ١٣٤، المبهج ٣/١٠٨.

(٣) انظر: البحر ٦/٢٤٨.

واختُلفَ في ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ هنا [٥٣]، وفي الزخرف [١٠]:
فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بفتح الميم وإسكانِ الهاء من
غيرِ أَلْفٍ فيهما. وافقهم الأعمش^(٢). وقرأ الباقون بكسرِ الميمِ وفتحِ الهاءِ،
وألفٍ بعدها فيهما.

ف قيل^(٣): إنهما على القراءتين مصدران بمعنى واحدٍ. يقال: مَهَّدْتُهُ مَهْدًا
ومَهَادًا. وقيل: مختلفان، فالمَهَادُ هو الاسم، والمَهْدُ هو الفعل^(٤)، أو أنَّ
مَهَادًا جمعُ مَهْدٍ، نحو: فَرَّخَ وفِرَاخٍ، وكَعَبَ وكِعَابٍ، ووصَفَ الأَرْضَ
بالمهد: إمَّا مبالغةً، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذات مَهْدٍ.

والمعنى: أنه تعالى جَعَلَهَا لَهِمْ يَتَصَرَّفُونَ عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ
وَمَنَافِعِهِمْ، ونهَجَ لَكُمْ فِيهَا طُرُقًا لِمَقَاصِدِكُمْ؛ حتى لا تتعذَّرَ عليكم
مصالحكم، قاله في «البحر»^(٥).

الفقيه، اللغوي، المفسر، المعروف بالقفال الكبير، له: «التفسير»، ينصر فيه مذهب
الاعتزال، قال الذهبي: «ولعله رَجَعَ عَنْهُ»، (ت: ٣٦٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء
١٦/٢٨٣، طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٠٠، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٩٦.
والقفال: نسبة إلى عمل الأقفال. انظر: الأنساب ٤/٥٣٣.

(١) انظر: الغاية: ٣٢١، النشر ٢/٣٢٠، الإتحاف ٢/٢٤٧.

(٢) انظر: المبهج ٣/١٠٨، إيضاح الرموز: ٥٢١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٢٣، الحجة لابن زنجلة: ٤٥٣، الموضح
٢/٨٣٣.

(٤) أي: المصدر.

(٥) البحر ٦/٢٥١.

وخرج بالتقييد هنا وبالزخرف ﴿مِهْدًا﴾ في النبأ [٦] المتفق على كسره مع الألف مناسبة لرؤوس الآي.

واختلِفَ في ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾ [٥٨]:

فأبو جعفر^(١) بإسكان الفاء جزماً على جواب الأمر. ويلزَمُ من ذلك منع الصلة له^(٢).

وقرأ الباقر بالرفع / على الصفة لموعد، ويلزَمُ منه الصلة لهم.

[١٢٠]

واختلِفَ في ﴿سَوَى﴾ [٥٨]:

فابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا يعقوب وخلف^(٣) بضم السين والتنوين. وافقهم الأعمش^(٤).

وعن الحسن^(٥) ضم السين من غير تنوين، أجرى الوصل مجرى الوقف. قال في «الدر»^(٦)، و«البحر»^(٧): «ولا جائز أن يكون مُنِعَ صَرْفُهُ لِلْعَدَلِ عَلَى فَعَلٍ كَعَمَرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ. وَأَمَّا فَعَلٌ فِي الصِّفَاتِ نَحْوُ: «حُطِّمَ»، و«لُبِّدَ» فمصرفة».

(١) انظر: الروضة ٢/ ٧٨١، النشر ٢/ ٣٢٠، الإتحاف ٢/ ٢٤٧.

(٢) أي: صلة الهاء.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٢٩٠، النشر ٢/ ٣٢٠، الإتحاف ٢/ ٢٤٨.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٧٨١، المبهج ٣/ ١٠٩، إيضاح الرموز: ٥٢١.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٣٨١، إيضاح الرموز: ٥٢١.

(٦) الدر المصون ٨/ ٥٧.

(٧) البحر ٦/ ٢٥٣.

وقرأ الباقون بكسر السين مع التنوين، والضم والكسر لغتان بمعنى واحد^(١).

وأماله في الوقف أبو بكر من طريق المغاربة والمصريين، وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق وأبو عمرو بالتقليل^(٢)، والباقون بالفتح، وهو الثاني عن أبي بكر، وبه قرأ الأصبهاني عن ورش.

وأمال ﴿أَعْطَى﴾ هنا [٥٠]، وفي النجم [٣٤]، والليل [٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش على الثلاثة، وورش بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح.

وعن الحسن والمطوّعي^(٣) (يوم الزينة) [٥٩] بنصب (يوم)، أي: وعدكم كائن يوم الزينة، كقولك: القتال يوم كذا، والسفر غداً.

والجمهور على الرفع خبراً لـ ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ [٥٩]، فإن جعلت ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ زماناً، لم تحتج إلى حذف مضاف؛ إذ التقدير: زمان الوعد يوم الزينة، وإن جعلته مصدرًا احتجت إلى حذف مضاف تقديره: وعدكم وعد يوم الزينة. قاله في «الدر»^(٤).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٢٤، الحجة لابن زنجلة: ٤٥٣، الموضح:

(٢) بخلف عن أبي عمرو وبين الفتح والتقليل.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٣٨١، إيضاح الرموز: ٥٢٢، ولم نجد رواية المطويعي في المبهج.

(٤) الدر المصون ٨/ ٥٩.

ويوم الزينة كان عيداً لهم ويوماً مشهوراً، وصادفَ يومَ عاشوراءَ. وقيل: هو يومُ كَسْرِ الخليجِ^(١) الباقي إلى اليومِ بمصرَ المحروسةِ. وقيل: يومُ النيروز^(٢).

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَيْسَجِّتَكُمُ﴾ [٦١]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ وخَلَفٌ^(٣) بضمِّ الياءِ وكسرِ الحاءِ من أَسَحَتَ رباعياً، وهي لغةُ نجدٍ وتميمٍ^(٤)، ووافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بفتح الياءِ والحاءِ من سَحَتَه^(٥) ثلاثياً، وهي لغةُ الحِجازِ. وأصلُ هذه المادةِ الدَّلالةُ على الاستقصاءِ والنفادِ، ومنه: سَحَتَ الحائِقُ الشَّعْرَ، أي: استقصاه، فلم يترك منه شيئاً، ويُسْتعملُ في الإهلاكِ والإذْهابِ.

(١) كسر الخليج أو الخِلْجان - وهي المنافذ المَجعولة على النيل - يكون لإرسال الزائد من مياهه إلى الأراضي البعيدة عن مجراه للسقي، فتنتقل المياه إلى جميع النواحي، فيزرعون عليها. وقد جرت العادة باجتماع الناس في هذا اليوم في حضور السلطان فيشهد كسره. انظر: صبح الأعشى ٣/ ٥٩٢، كوكب الروضة للسيوطي: ١٥٨، التحرير والتنوير ١٦/ ٢٤٦.

(٢) ش: «البروز»، وانظر: البحر ٦/ ٢٥٤.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٣٤، النشر ٢/ ٣٢٠، الإنحاف ٢/ ٢٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/ ٦٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٢٨، الحجة لابن زنجلة: ٤٥٤، الموضح

وأمال ﴿ خَابَ ﴾ [٦١] حمزةُ وابنُ عامرٍ بخُلْفٍ عن الداجونيِّ عن هشامٍ، فأماله صاحبُ «الروضة»، و«التجريد» في آخرين، وفتح ابنُ سوار وغيره.

وكذلك اختلفَ فيها عن ابنِ ذكوانَ، فأمالها عنه الصوريُّ، وفتحها الأخفشُ / كالباقين.

واختلفَ في ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانِ ﴾ [٦٣]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ وخلفٌ بتشديدِ ﴿ إِنَّ ﴾، و﴿ هَذَا ﴾ بالألفِ وتخفيفِ النونِ، ووافقهم الشنوذِيُّ والحسنُ.

قال في «الدر»^(١): «وفي هذه القراءة أوجه، أحدها: أن ﴿ إِنَّ ﴾ بمعنى نعم، و﴿ هَذَا ﴾ مبتدأ، و﴿ لَسَجْرَانِ ﴾ خبره، وقد كثرَ وُرُودُ «إِنَّ» بمعنى نعم. وقال رجلٌ لابنِ الزبير: «لَعَنَ اللهُ ناقةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ»، فقال: «إِنَّ وصاحبها»، أي: نعم. ولعنَ صاحبها، وهذا رأي المبرد^(٢) في آخرين» وتُعقَّب^(٣): بعدم ثبوت «إِنَّ» بمعنى نعم.

وأما قولُ ابنِ الزبير فهو من حذف المعطوفِ عليه وإبقاء المعطوف، وحذفِ خبرِ «إِنَّ» للدلالة عليه، تقديره: إنها وصاحبها ملعونان، وفيه

(١) الدر المصون ٦٥ / ٨.

(٢) نقل هذا القول عن المبرد الزجاج في معاني القرآن ٣ / ٣٦٣.

(٣) الذي تعقبه هو السمين في الدر المصون ٦٥ / ٨.

تَكْلُفٌ لَا يَخْفَى، وَبِأَنَّ دَخُولَ اللَّامِ عَلَى خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ غَيْرِ الْمَوْكَّدِ بِ«إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ غَيْرُ سَائِعٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَقَعُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ^(١):

أُمُّ الْحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَه تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمِ الرَّقْبَه

وقد يُجاب^(٢) عنه: بِأَنَّ اللَّامَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْخَيْرِ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: لَهُمَا سَاحِرَانِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلزَّجَاجِ^(٣). قَالَ فِي «الْبَحْرِ»^(٤): «وَاسْتَحْسَنَ هَذَا الْقَوْلَ شَيْخُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ^(٥) وَالْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ» انْتَهَى.

الثاني^(٦): أَنَّ اسْمَهَا ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، وَهُوَ «هَا» الَّتِي قَبْلَ «ذَانٍ» وَلَيْسَتْ بِ«هَا» الَّتِي هِيَ لِلتَّنْبِيهِ، الدَّاخِلَةُ عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الْقِصَّةَ ذَانٍ لِسَاحِرَانِ.

وقد رَدُّوا هَذَا مِنْ جِهَةِ الْخَطِّ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ «إِنَّهَا»، فَيَصِلُوا الضَّمِيرَ بِالْحَرْفِ قَبْلَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، فَكَتَبْتُهُمْ إِيَّاهَا مَفْصُولَةً مِنْ «إِنَّ» مُتَّصِلَةً بِاسْمِ الْإِشَارَةِ يَمْنَعُ كَوْنَهَا ضَمِيرًا، وَهُوَ وَاضِحٌ.

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٠، وابن يعيش ٣/ ١٣٠، والشهري: الكبيرة.

(٢) المجيب هو السمين في الدر المصون ٨/ ٦٦.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٣٦٣.

(٤) البحر ٦/ ٢٥٥.

(٥) نقل هذا الاستحسان عن المبرد تلميذه الزجاج في معانيه ٣/ ٢٦٣.

(٦) أي: الوجه الثاني من أوجه قراءة ﴿إِنَّ هَذَا﴾ المذكورة عن السمين.

قال في «المغني»^(١): «قول بعضهم في ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾ «إنها»
 إن واسمها^(٢)، أي: إنَّ القصة، و«ذان» مبتدأ، وهذا يَدْفَعُهُ رَسْمٌ ﴿إِنَّ﴾
 منفصلة، و﴿هَذَا﴾ متصلة»^(٣).

الثالث: أن اسمها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، والتقديرُ: إنَّه، أي: الأمر
 والشَّأن، وخبر «إِنَّ» الجملة من قوله: ﴿هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾ واللامُ في
 ﴿لَسَجْرَانٍ﴾ داخلة على خبر المبتدأ.
 وتُعَقَّبُ^(٤): بأنه حُذِفَ اسمُ «إِنَّ»، وهو غيرُ جائزٍ إلا في الشعر، بشرط ألا
 تباشِرَ «إِنَّ» فعلاً كقوله^(٥):

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظِيَاءً
 الرابع: أن ﴿هَذَا﴾ اسمُها، و﴿لَسَجْرَانٍ﴾ خبرُها. وتُعَقَّبُ^(٦): بأنه
 كان ينبغي أن يكون «هذين» بالياء كقراءة أبي عمرو.
 وأجيب بأنه جاء على لغة بعض العرب من إجراء / المثنى بالألف دائماً،
 واختاره أبو حيان في «البحر»^(٧).

(١) مغني اللبيب ٢ / ٥٩٥. وفيه: «أحدها: قول بعضهم»، فيكون «قول» خبراً لـ «أحدها»،
 والمصنف أسقط المبتدأ «أحدها» فاختلَّ الكلام.

(٢) يعني: أن الهاء التي كُتِبَتْ متصلة بـ «ذان» اسمها.

(٣) زيادة من: س، خ، وحاشية «ح».

(٤) انظر: الدر المصون ٨ / ٦٧.

(٥) البيت للأخطل، في ديوانه ٢٧٦ (بيروت)، وابن يعيش ٣ / ١١٥. والجؤذر: ولد البقرة
 الوحشية. والشاهد وقوع اسم «إِنَّ» ضمير الأمر والشَّأن، ولم تُباشِر «إِنَّ» فعلاً.

(٦) انظر: الدر المصون ٨ / ٦٧.

(٧) البحر ٦ / ٢٥٥.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(١): «هو مذهبُ سيبويه^(٢)، وهي لغةٌ^(٣) لكنانةٌ - حكي ذلك أبو الخطاب - ولبني الحارث بن كعب وخنعم وزُبيد، حكاها الكسائيُّ، ولبني العنبر وبني الهُجَيم ومراد وعُدرة».

قال أبو زيد^(٤): «سمعتُ من العربِ مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ ياءٍ يفتح ما قبلها ألفاً» يجعلون المشنى كالمقصور، فيُثَبِّتون ألفاً في جميعِ أحواله، ويُقدِّرون إعرابه بالحركات، وعليه قوله^(٥):

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى
مَسَاغاً لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَصَمَمَا
أي: لِنَابِيهِ.
وقوله^(٦):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قد بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
أي: غَايَتَيْهَا.

وقرأ ابنُ كثيرٍ^(٧) وحده بتخفيف ﴿إِنْ﴾، و﴿هَذَا﴾ بالألفِ وتشديد النون.

(١) كتر المعاني (خ): ٢٥٠ أ.

(٢) لم تقف عليه في الكتاب.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٥٥٨، وفي المساعد ١/٤١ أن الأخفض سمعها من أحد الفصحاء.

(٤) النوادر ٥٨.

(٥) البيت للمتملمس، وهو في ديوانه ٢، وابن يعيش ٣/١٢٨.

(٦) البيت لأبي النجم، وهو في ديوانه ٢٢٧، وابن يعيش ١/٥١، والدر المصون ٨/٦٨.

(٧) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٢٦، النشر ٢/٣٢٠، الإتحاف ٢/٢٤٨.

وقرأ حفصُ كابنِ كثير، إلا أنه خَفَّفَ النونَ^(١)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٢). وهاتان القراءتان أوضحُ القراءاتِ في هذه الآية معنًى ولفظاً وخطاً؛ وذلك أنَّ «إن» المخففة من الثقيلة، فأُهملت، و﴿هَذَا﴾ مبتدأ، و﴿لَسِحْرَانِ﴾ الخبر، واللام للفرق بين «إن» النافية، و«إن» المخففة من الثقيلة على رأيِ البصريين؛ لأنها لما أهملت - كما هو الأصحُّ من وجهيها - خيفَ التباسها بالنافية، فجيء باللام فارقةً في الخبر^(٣).

وهذه القراءةُ توافقُ خطَّ المصحفِ، فإنَّ ﴿هَذَا﴾ فيه غير ألفٍ ولا ياءٍ كما يأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى^(٤).

وقرأ أبو عمرو و﴿إِنَّ﴾ بتشديدِ النون، و﴿هَذَا﴾ بالياء، وتخفيفِ النون. وهذه القراءة واضحة من حيث الإعرابُ والمعنى. أما الإعرابُ: ف﴿هَذَا﴾ اسمٌ ﴿إِنَّ﴾، وعلامةُ نصبه الياء، و﴿لَسِحْرَانِ﴾، خبرها، ودخلت اللامُ توكيداً. وأمَّا المعنى فإنهم أثبتوا لهما السحرَ بطريقِ تأكيدٍ من طرفيه.

ولكنهم استشكلوها من حيث خطُّ المصحفِ، وذلك أنه رُسِمَ ﴿هَذَا﴾ بغيرِ ألفٍ ولا ياءٍ، فإتيانُه بالياءِ زيادةٌ على خطِّ المصحفِ. وهذا لا ينبغي أن يردَّ^(٥)

(١) أي: من قوله: ﴿هَذَا﴾.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٣٣، المبهج ٣/ ١١٠، إيضاح الرموز: ٥٢٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/ ٢٣١.

(٤) في مرسوم هذه السورة.

(٥) سائر النسخ: «يُردُّ به»، وما أثبتناه من ص ت.

على أبي عمرو. وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس^(١) مع صحّة القراءة به، وتواترها، وإذا ثبت التواتر فلا يلتفت إلى طعن الطاعن، وقراءة أبي عمرو متواترة، والله الحمد.
ووافقه اليزيدي والمطوّعي^(٢).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤]:

فأبو عمرو^(٣) بوصل الهمزة وفتح الميم من جمع يجمع ضد فرق، وفاقه^(٤) اليزيدي.

وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الميم، أمر^(٥) من أجمع رباعياً [ب/١٢١] /، أي: اغزموا، واجعلوه مجمعاً عليه؛ حتى لا تختلفوا، ولا يختلف واحد منكم كالمسألة المجمع عليها.

وعن الحسن^(٦) (وعصيتهم) [٦٦] - في «الدر»^(٧)، و«البحر»^(٨): «حيث

(١) د، ص: «حد القياس».

(٢) انظر: المبهج ٣/ ١١١، إيضاح الرموز: ٥٢٢.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٩١، النشر ٢/ ٣٢١، الإتحاف ٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

(٤) انظر: إيضاح الرموز: ٥٢٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٣٢، الحجة لابن زنجلة ٤٥٦، الموضح ٨٤١/٢.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٣٨٥، إيضاح الرموز ٥٢٢.

(٧) الدر ٨/ ٧٤.

(٨) البحر ٦/ ٢٥٩.

وقع^(١) - بضم العين، وهو الأصل، والجمهورُ على كسرها إبتاعاً للصاد، وكسرِ الصاد إبتاعاً للياء، والأصل: عُصُو^(٢) بواوين، فأعلَّ كما ترى بقلب الواوَيْن ياءَيْن استثقلاً لهما، فكُسرَت الصادُ لتصحَّ الياءُ، وكُسرَت العينُ إبتاعاً.

واختلَفَ في ﴿يُخَيَّلُ﴾ [٦٦]:

فابنُ ذَكْوَانَ، وكذا رَوْحُ^(٣) بالتاء من فوقٍ مضمومةٌ وفَتَحِ الياءِ من تحتُ، على أنَّ الفعلَ مسندٌ لضميرِ الحبالِ^(٤) والعِصِيِّ، أي: تُخَيَّلُ الحِبَالَ والعِصِيَّ، و﴿أَنَّهَا تَسْعَى﴾ بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ، ووافقهما الحسن^(٥).

ولم يذكُرْ ابنُ مجاهدٍ كابنِ أبي هاشمِ هذا الحَرْفَ، فتَوَهَّمَ بعضهم الخلافَ فيه لابنِ ذَكْوَانَ، ولا خلافَ فيه، كما نبّه عليه في «النشر»^(٦).

وقرأ الباقرُ بالياءِ المضمومةِ بدلَ التاءِ مبنياً للمفعول، و﴿أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [٦٦] مرفوعٌ بالفعلِ قبلَه لقيامه مَقَامَ الفاعلِ، تقديرُه: يُخَيَّلُ إليه سعيها.

ويُرَوَى أنهم جعلوا في الحِبَالِ والعِصِيِّ زَبُقاً، وحفروا الأَرْضَ، وجعلوا تحتها ناراً، فلما أصابتها حرارةُ الأَرْضِ تحرَّكتْ، وكان هذا من

(١) «حيث وقع» من: خ، س، وحاشية «ح».

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ١٨٧.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٢٦، النشر ٢/٣٢١، الإنحاف ٢/٢٥٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٤٥٧، الموضع ٢/٨٤١.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣٨٣، وإيضاح الرموز ٥٢٣.

(٦) النشر ٢/٣٢١.

باب الدَّكَّ^(١). وقيل: لم تتحرَّكْ؛ بل كان ذلك من سِحْرِ العيون، كما صرَّح به في قوله تعالى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦].

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَلَقَّفَ﴾ [٦٩]:

فابنُ ذُكْوَانَ^(٢) بفتح اللام وتشديد القاف ورفع الفاء على الاستئناف^(٣)، أو على الحال من المُلقَى.

وقرأ حفصُ بإسكانِ اللام والفاءِ مع تخفيفِ القافِ من لَقَفَ يَلْقَفُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ، كما مرَّ بالأعراف [١١٧]. وقرأ الباقون بالتشديد والجزم على جواب الأمر.

وأصلُه كما قال البيضاوي^(٤) كغيره: تَلَقَّفَ، فحُذِفَتْ إحدى التاءين. وقال في «البحر»^(٥): «وفي قوله: «تلقف» حَمْلٌ على معنى «ما» لا على لفظها؛ إذ أُطْلِقَتْ «ما» على العصا، والعصا مؤنثة، ولو حُمِلَ على اللفظ لكان بالياء».

(١) انظر: البحر ٦/ ٢٦٠. والدَّكُّ: السَّعُودَةُ، وإظهار الشيء على غير حقيقته بالاعتماد على خداع الحواس. انظر: إعلام الموقعين ٣/ ٣٣١، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/ ٤٢٥ (حاشية المحقق: إحسان عباس)، المعجم الوسيط (شعبذ).

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٦٩، النشر ٢/ ٣٢١، الإتحاف ٢/ ٢٥٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٣٥، الحجة لابن زنجلة ٤٥٧، الموضح ٢/ ٨٤٣.

(٤) أنوار التنزيل ٢/ ٥٤.

(٥) البحر ٦/ ٢٦٠.

وشدّد التاء في الوصلِ البزّيِّ، ووافقه ابنُ محيصنٍ بخُلفٍ عنهما كما في

البقرة [٢٦٧].

واختلَفَ في ﴿ كَيْدِ سَحْرِ ﴾ [٦٩]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف، أي: كيد ذي سحر، أو ذوي سحر، أو هم نفسُ السَّحْرِ على المبالغة^(٢)، أو يُبَيِّنُ الكيد؛ لأنّه يكون سحراً وغيره، كما تُبَيِّنُ المئةُ بدرهم، ونحوه: علمٌ فقهٍ، وعلمٌ قراءاتٍ، وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بفتح السين وبالألف وكسر الحاء، فاعلٌ من سَحَرَ، وأُفْرِدَ من حيث إنّ فِعْلَ الجميع نوعٌ واحدٌ من السَّحْرِ، وذلك^(٤) الجبال والعصي، فكانه صدرَ من ساحرٍ واحدٍ لعدم اختلاف أنواعه. / قاله في «البحر»^(٥).

وقرأ ﴿ءَامَنَتُمْ﴾ [٧١] بهمزة واحدة على الخبر ورشٌّ من طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ وقبيلٌ من طَرِيقِ ابنِ مجاهدٍ وحَفْصٍ، وكذا رُوَيْسٌ. وافقهم ابنُ محيصنٍ. وقرأ هشامٌ مَمَّارواه الدَّاجُونِيُّ من طَرِيقِ الشَّدَائِيِّ، وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلَفٌ بهَمْزَتَيْنِ محققَتَيْنِ. وافقهم الأعمشُ والحسنُ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٧٠/٢، النشر ٣٢١/٢، الإتحاف ٢٥١/٢.

(٢) انظر: شرح الفاسي ١٧٠/٣، والبحر ٢٦٠/٦.

(٣) انظر: المبهج ١١٤/٢، إيضاح الرموز ٥٢٣.

(٤) أي: وذلك السحر هو الجبال والعصي.

(٥) البحر ٢٦٠/٦.

وقرأ قالونُ وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ وَالْبَرْيِّ وَقَبْلَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذٍ^(١)
وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الْحُلُونِيِّ وَالِدَّاجُونِيِّ مِنْ طَرِيقِ
زَيْدٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ بِهَمْزَتَيْنِ، الْأُولَى: مُحَقَّقَةٌ، وَالثَّانِيَةُ: مَسْهَلَةٌ ثُمَّ أَلْفٌ.
وَإِفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ، وَلَمْ تُبَدَّلِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا عَنِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ، كَمَا مَرَّ التَّنْبِيهُ
عَلَيْهِ فِي الْهَمْزَتَيْنِ^(٢).

وَعَنْ ابْنِ مَحِيصِنٍ وَالْحَسَنِ^(٣) (فَلَا قَطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ... وَلَا صَلَبَنَّكُمْ) [٧١]
بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا وَسُكُونِ الْقَافِ وَالصَّادِ، وَفَتْحِ الطَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا، مِنْ قَطَعَ
وَصَلَبَ الثَّلَاثِي. قِيلَ^(٤): وَفِرْعَوْنُ أَوَّلُ مَنْ صَلَبَ.

وَأُتِفِقَ عَلَى نَصْبِ ﴿الْحَيَوَةَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾
[طه: ٧٢]، عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لـ ﴿تَقْضِي﴾، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تَقْضِي
غَرَضَكَ وَأَمْرَكَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ ﴿الْحَيَوَةَ﴾ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ.
وَيَدُلُّ لِذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي حَيَوَةَ^(٥) (تَقْضِي) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، (الْحَيَاةُ) بِالرَّفْعِ
لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أُتْسِعَ فِي الظَّرْفِ، فَأُجْرِيَ مُجْرَى الْمَفْعُولِ
بِهِ، ثُمَّ بَقِيَ الْفِعْلُ كَذَلِكَ وَرُفِعَ بِهِ، كَمَا تَقُولُ: «صِيَمَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ».

وَقَرَأَ ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [٧٥] بِكَسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةِ قَالُونَ وَالسُّوسِيِّ فِي
وَجْهِهِ الثَّانِي^(٦)، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ وَرُوَيْسٌ^(٧) بِخُلْفِ عَنْهُمْ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ

(١) قوله: «وقبل من طريق ابن شنبوذ» سقط من النسخ زدناه من كلام المؤلف من ٣/ ٨٩٧.

(٢) انظر: باب الهمزتين ٣/ ٨٩٥.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٤، المبهج ٣/ ١١٤، إيضاح الرموز: ٤٠٢، ولم تذكر
قراءة الحسن في مفردته.

(٤) انظر: أنوار التنزيل ٢/ ٥٥.

(٥) انظر: البحر ٦/ ٢٦٢.

(٦) ذكر المؤلف هذا الوجه للسوسي مثل قالون سهو؛ لأن له وجهي الإسكان والصلة فقط.

(٧) سقط: «ورويس» من: ف.

في أحد وجهيه، وبذلك قرأ الداني لقالون على أبي الحسن، وبالصلة له قرأ على أبي الفتح. وفي «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢) إطلاق الخلاف عنه. وروى الاختلاس عن ابن وزدان هبة الله وابن العلاف والوراق وابن مهران عن أصحابهم عن الفضل، ورواه عن رؤيس جميع العراقيين، وروى الإشباع عنه^(٣) النهرواني وابن هارون الرازي، ورواه عن رؤيس طاهر بن غلبون^(٤).

وبه قرأ ورث وابن كثير والدوري عن أبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وابن جَمَّازِ وروح، ووافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش.

وقرأ السوسي في الوجه الآخر بإسكان الهاء، وهو الذي في «الشاطبية» كأصلها، ورواه الداني من جميع طرقه؛ وفاقاً لسائر المغاربة. وروى عنه الصلّة صاحب «العنوان» / وابن سوار؛ وفاقاً لسائر العراقيين، ووافقه اليزيدي في الوجه الآخر أيضاً.

وقرأ ﴿أَنْبَسِرِ﴾ [٧٧] بهمزة وصل ساقطة درجاً، ثابتة مكسورة ابتداءً نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن، وقرأها الباقون بهمزة قطع مفتوحة في الحاليين، ومرّ البحث فيهما بهود [٨١].

(١) الشاطبية: ١٤.

(٢) التيسير: ١٥٢.

(٣) في حاشية «ح»: أي: عن ابن وزدان.

(٤) التذكرة في القراءات الثمان ٢/٤٣٢.

وعن الحسن^(١) (يَبْسَأُ) [٧٧] بسكون الباء، والجمهورُ بفتحها، فقيل:
 هما مصدران، وقيل: بالإسكان المصدرُ، وبالفتح الاسمُ.
 وقال جار الله^(٢): «لَا يَخْلُو الْيَيْسُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَخْفِئاً مِنَ الْيَيْسِ، أَوْ
 صِفَةً عَلَى فَعْلٍ كَصَعَبَ، أَوْ جَمَعَ يَابِسٍ كصَاحِبٍ وَصَحْبٍ، وَصِفَ بِهِ
 الْوَاحِدُ تَأْكِيداً كَقَوْلِهِ^(٣)»:

كَأَنَّ قُتُودَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَزًا وَمَعَى جِيَاعاً
 جَعَلَهُ لَفْرَطٍ جُوعَهُ كَجَمَاعَةٍ جِيَاعٍ .

وقال في «الدر»^(٤): «هُوَ صِفَةٌ لـ «طَرِيقٍ» وَصِفَ بِهِ لِمَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
 لَمْ يَكُنْ يَبْسَأُ بَعْدُ، وَإِنَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ الصَّبَا فَجَفَّفَتْهُ».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تَخْفُ﴾ [٧٧]:

فحَمْزَةٌ^(٥) بِالْقَصْرِ وَالْجَزْمِ عَلَى أَنَّهُ^(٦) جَوَابُ الْأَمْرِ، أَوْ عَلَى النَّهْيِ الْمُسْتَأْنَفِ،

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٨٣، إيضاح الرموز ٥٢٤.

(٢) الكشف ٧٧/٣.

(٣) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٨، وهو في اللسان (معي)، والكشاف ٧٧/٣، والدر
 المصون ٨١/٧. والقُتود: عيدان الرَّحْلِ. والحالبان: العرقان المكتنفان بالسُّرَّة.
 والغُرَزُ: القليلة اللبن. والمعَى: واحد الأمعاء، وهو مذكر وقد يؤنث، وخبر «كأن» في
 البيت التالي.

(٤) الدر المصون ٨١/٧.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٥٧٠/٢، النشر ٣٢١/٢، الإتحاف ٢٥٣/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٣٩/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٥٨، الموضح

قاله الزجاج^(١)، ووافقه الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بالمدِّ والرفع على الاستئناف فلا محلَّ له، أو على أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعلٍ «اضرب»، أي: اضرب غير خائفٍ.

ولا خلاف في إثبات ألفٍ ﴿وَلَا تَحْشَى﴾ [٧٧]: أما على قراءة رفعٍ ﴿لَا تَحْفُ﴾ فمعطوفةٌ عليه، وأما على قراءة الجزمِ فقليل: مجزومٌ بحذفِ الحركة تقديراً؛ إجراءً لحرفِ العلةِ مُجرى الحرفِ الصحيح.

وقيل: إنه مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ، وهذه الألفُ ليست تلك، أعني: لامِ الكلمة، إنما هي ألفُ إشباعٍ أتتِ بها موافقةً للفواصلِ ورؤوسِ الآي، فهي كالفِ ﴿الرَّسُولَ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّيْلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿الظُّنُونَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، قاله السمين^(٣).

وعن المطوّعي^(٤) (فغشاهم من اليمِّ ما غشاهم) [٧٨] بفتح الشين مشددةً، وألفٍ بعدها مضعفاً في الكلمتين، أي: غطَّاهم من اليمِّ ما غطَّاهم، والفاعلُ هو الله تعالى^(٥)، أي: فغشاهم الله أو فرعون؛ لأنه الذي ورط جنوده، وتَسَبَّبَ لهلاكِهِمْ.

وقرأ أبو جعفرٍ ﴿إِترَّيَل﴾ [٨٠] بالتسهيل.

(١) معاني القرآن ٣/٣٦٩-٣٧٠.

(٢) انظر: المبهج ٣/١١٤، إيضاح الرموز ٥٢٤.

(٣) الدر المصون ٨/٨٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/١١٤، إيضاح الرموز ٥٢٤.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٨١، البحر المحيط ٦/٢٦٤.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أُبْحِنَاكُمْ﴾ [٨٠]، و﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ [٨٠]، و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾ [٨١]:
 فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١) بقاء المتكلم من غير ألف في الثلاثة؛
 مناسبة^(٢) لقوله تعالى: ﴿فَيَجَلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [٨١]، ووافقهم الأعمش^(٣).
 وقرأ الباقر بنون العظمة مفتوحةً وألفٍ بعدها فيهن؛ مناسبةً لقوله:
 ﴿وَنَزَّلْنَا﴾ [٨٠] المتفق على أنه بالنون.
 وقرأ ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ [٨٠] بغير ألف أبو عمرو^(٤)، وكذا أبو جعفر، ووافقهم
 ابن محيصن من «المفردة»، واليزيدي.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَيَجَلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [٨١]، / ﴿وَمَنْ يَحْلُلُ﴾ [٨١]:
 فالكسائي^(٥) بضمِّ الحاء من ﴿فَيَحْلُلُ﴾، واللام من ﴿وَمَنْ يَحْلُلُ﴾
 من حَلَّ يَحْلُلُ إِذَا نَزَلَ^(٦)، ومنه ﴿أَوْحَلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]، ووافقهم
 الشَّنبُذِيُّ^(٧).

[١٢٣]

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٥٥٩، النشر ٢/٣٢١، الإتحاف ٢/٢٥٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٤١، الحجة لابن زنجلة ٤٦١، الموضح ٨٤٧/٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/٧٨٥، المبهج ٣/١١٥، إيضاح الرموز ٥٢٤.

(٤) تقدم في سورة البقرة عند الآية [٥١].

(٥) انظر: المستنير ٢/٢٩٣، النشر ٢/٣٢١، الإتحاف ٢/٢٥٣-٢٥٤.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٤٢، الحجة لابن زنجلة ٤٦١، الموضح ٨٤٨/٢.

(٧) انظر: المبهج ٣/١١٥، إيضاح الرموز ٥٢٤.

وقرأ الباقون بكسرِها مِنْ حَلَّ عليه كذا، أي: وَجَبَ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنُ يُحَلُّ، أي: وَجَبَ قضاؤه، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَخَرَجَ بقوله: ﴿فِيحَلَّ﴾ قوله: ﴿أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يُحَلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [٨٦] المتفق على كسْرِ حائه؛ لأن المراد به الوجوب، لا النزول.

وعن الحسن^(١) (قال هُمُ أَوْلَاءُ عَلَيَّ أَثْرِي) [٨٤] بتسهيل همزة ﴿أَوْلَاءُ﴾ تخفيفاً، قال ابن القاصح^(٢): «بكسرة مُلَيَّنَةٍ من غيرِ همزٍ ولا مدٍّ ولا ياءٍ». قال في «الدر»^(٣) كالبحر^(٤): «بياءٍ مكسورة».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿عَلَيَّ أَثْرِي﴾ [٨٤]:

فَرُوَيْسٌ^(٥) بكسر الهمزة وسكون المثلثة^(٦)، والباقون بفتحهما.
وعن ابن محيصن (ربُّ لترضى) [٨٤] بضم الباء، كما مرَّ في البقرة [١٢٦].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَمْلِكُنَا﴾ [٨٧]:

فنافعٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(٧) بفتح الميم. وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بضمها، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٨). وقرأ الباقون بكسرِها.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٣٨٤، إيضاح الرموز ٥٢٥.

(٢) مصطلح الإشارات ٣٥٧.

(٣) الدر المصون ٨٨/٧.

(٤) البحر ٢٦٧/٦.

(٥) انظر: الكثر في القراءات العشر ٥٥٩/٢، النشر ٣٢١/٢، الإتحاف ٢٥٤/٢.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٨٣/٢، البحر المحيط ٢٦٧/٦.

(٧) انظر: الكفاية الكبرى ٢٢٧، النشر ٣٢١/٢، الإتحاف ٢٥٤/٢.

(٨) انظر: الروضة ٧٨٧/٢، مفردة الحسن ٣٨٥، المبهج ١١٦/٣، إيضاح الرموز ٥٢٥.

فَقِيلَ: لَغَاتٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(١). وَقِيلَ: الْمَضْمُومُ مَعْنَاهُ: لَمْ يَكُنْ لَنَا مَلِكٌ فَخَلِيفٌ مَوْعِدُكَ بِسُلْطَانِهِ، وَإِنَّمَا أَخْلَفْنَاهُ بِنَظَرٍ أَدَّى إِلَيْهِ مَا فَعَلَ السَّامِرِيُّ، فَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ لَهُمْ مَلِكًا، وَإِنَّمَا هَذَا كَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ^(٢):

لَا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدْبٌ
أَي: لَا يَكُونُ فِيهَا سَقَطَةٌ فَتُشْتَكَى.

وَفَتَحَ الْمِيمَ مَصْدَرٌ مِنْ مَلِكٍ أَمْرَهُ، وَالْمَعْنَى: مَا فَعَلْنَاهُ بِأَنَّ مَلِكُنَا الصَّوَابُ، وَلَا وَقَفْنَا لَهُ، بَلْ غَلَبَتْنَا أَنْفُسُنَا. وَكَسَرَ الْمِيمَ كَثْرَ اسْتِعْمَالِهِ فِيمَا تَحْوِزُهُ الْيَدُ وَتَحْوِيهِ، وَلَكِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُبْرِمُهَا الْإِنْسَانُ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الَّتِي قَبْلَهَا. وَالْمَصْدَرُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مِضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَقْدَّرٌ، أَي: بِمِلْكِنَا الصَّوَابِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿حُمِلْنَا﴾ [٨٧]:

فَنَافَعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ^(٣) بَضْمٌ

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٤٤، الحجة لابن زنجلة ٤٦١، الموضوع ٨٤٩/٢.

(٢) ديوانه ١/ ٤٤، والحجة ٣/ ٤٩٠. وذو الرُّمَّة هو: عَيْلَانُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ بُهَيْشٍ، أَبُو الْحَارِثِ، الْمُصَرِّي، قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: «افْتُتِحَ الشُّعْرَاءُ بِأَمْرِ الْقَيْسِ، وَخْتَمُوا بِذِي الرُّمَّةِ». وَالرُّمَّةُ: الْحَبْلُ. وَالسَّقَطَةُ: الْعَثْرَةُ. وَحَدِبَ ظَهْرُهَا مِنَ الْهُزَالِ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤٩، الشعر والشعراء ١/ ٥٢٤.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٤٣٨، النشر ٢/ ٣٢٢، الإتحاف ٢/ ٢٥٥.

الحاء وكسر الميم مشددة، عُدِّي بالتضعيف^(١) إلى آخر^(٢)، وبُني للمفعول، والضمير المنصوب المتصل مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل، أي: حَمَلَهُمُ الْعَيْرُ عَلَى ذَلِكَ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ^(٣).

وقرأ الباقر بفتح الحاء والميم مخففةً، مبنياً للفاعل، متعدياً لواحد، أي: حَمَلْنَا نَحْنُ.

والأوزار: الأثقال، أُطْلِقَ عَلَى مَا كَانُوا اسْتَعَارُوا مِنَ الْقِبْطِ بَرَسْمِ التَّزْيِينِ أَوْزَارًا لِثِقَلِهَا.

وقال البيضاوي^(٤): «وقيل: هي ما ألقاه البحرُ على الساحل فأخذوه، ولعلمهم سَمَّوْهَا أَوْزَارًا لِأَنَّهَا آثَامٌ؛ فَإِنَّ الْغَنَائِمَ لَمْ تَكُنْ تَحِلُّ بَعْدُ» انتهى.

[ب/١٢٣] وإذا رُكِبَتْ ﴿يَمَلِكَنَا﴾ [٨٧] مع ﴿حَمَلْنَا﴾ [٨٧] أنتج / خمس قراءات.

الأولى: ﴿يَمَلِكَنَا﴾ [٨٧] بفتح الميم، ﴿حَمَلْنَا﴾ بضم الحاء مع كسر الميم مشددة، لنافع وحفص، وكذا لأبي جعفر.

الثانية: بكسر الميم وضم الحاء وكسر الميم مشددة لابن كثير وابن عامر، وكذا رؤيس، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ.

الثالثة: بكسر الميم وفتح الحاء والميم لأبي عمرو، وكذا رُوْحٌ وافقهما اليزيديُّ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٤٦/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٦٢، الموضح ٨٤٩/٢.

(٢) أي: إلى مفعول آخر.

(٣) انظر: المبهج ٣/١١٧-١١٨، إيضاح الرموز ٥٢٥.

(٤) أنوار التنزيل ٥٨/٢.

الرابعة: بفتح الميم والحاء والميم لأبي بكر.

الخامسة: بضم الميم، وفتح الحاء والميم لحمزة والكسائي، وكذا لخلف، ووافقهم الحسن والأعمش.

وعن الحسن^(١) (وَأَنَّ رَبَّكُمْ) هذه [٩٠] فقط بفتح الهمزة، وهي رواية عن أبي عمرو^(٢)، على [أَنَّ]^(٣) (أَنَّ) وما بعدها في تأويل المصدر في موضع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: والأمر أَنَّ رَبَّكُمْ الرحمن، فهو من عَطَفِ جملة على جملة، لا مِنْ عَطَفِ المفردات، وَقَدَّرَهُ أبو حاتم فيما عزاه له في «البحر»^(٤): «وَلَأَنَّ رَبَّكُمْ الرحمن».

والجمهور على الكسر؛ لأنها بعد القول لا بمعنى الظن.

وأثبت الياء في ﴿تَتَّبِعَنَّ﴾ [٩٣] في الوصل نافع وأبو عمرو، ووافقهما اليزيدي والحسن، وفي الحالين ابن كثير، وكذا أبو جعفر ويعقوب. ووافقهم ابن محيصن.

قال في «النشر»^(٥): «إِلَّا أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يَفْتَحُهَا وَصَلًّا. وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ مَجَاهِدٍ فِي كِتَابِهِ «قِرَاءَةٌ نَافِعٌ»، حَيْثُ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنِ قَالُونَ^(٦)، كَمَا وَهَمَ

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٨٧، إيضاح الرموز ٥٢٥.

(٢) انظر: البحر ٦/٢٧٢.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) البحر ٦/٢٧٢.

(٥) النشر ٢/٣٢٣.

(٦) والذي في كتابه السبعة: ٤٢٣ إثباتها في الوصل دون الوقف لقالون.

في «جامعه»، حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبه على ذلك الحافظ أبو عمرو^(١) الداني انتهى.

وقرأ ﴿يَكْبُؤِرُ﴾ [٩٤] بكسر الميم ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٢). وافقهم الحسن والأعمش.

وفتح ياء الإضافة من ﴿بِرَأْسِيَّ إِنِّي﴾ [٩٤] نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، وسبق بالأعراف [١٥٠].

وعن المطوعي^(٣) (بصرت) [٩٦] بكسر الصاد - كما في «البحر»^(٤) - (بما لم يبصروا) [٩٦] بفتح الصاد، والجمهور على ضمّه^(٥).

واختلف في ﴿يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [٩٦]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٦) بالتاء من فوق خطاباً^(٧) لموسى وقومه أو تعظيماً له، كقوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، ووافقهم الأعمش^(٩). وقرأ الباقرن بالياء من تحت على الغيبة عن قومه.

(١) جامع البيان (خ) ٢٨٥/أ.

(٢) تقدم في سورة الأعراف عند الآية [١٥٠].

(٣) انظر: المبهج ٣/١١٩، إيضاح الرموز ٥٢٥.

(٤) النسبة في البحر إلى الأعمش وأبي السمال. انظر: البحر ٦/٢٧٣.

(٥) أي: بضم الصاد في الكلمتين.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٧١، النشر ٢/٣٢٢، الإتحاف ٢/٢٥٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٤٩، الحجة لابن زنجلة ٤٦٢، الموضح

٨٤٩/٢.

(٨) نص الآية: ﴿يَأْيُهَا النَّيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾.

(٩) انظر: الروضة ٢/٧٨٨، المبهج ٣/١١٩، إيضاح الرموز ٥٢٦.

وعن الحسن^(١) (فَقَبَضْتُ قُبَصَةً) [٩٦] بالصاد المهملة فيهما، وهي القَبْضُ بأطراف الأصابع، وبضم القاف من الكلمة الثانية كالغُرْفَةِ. والجمهور على المعجمة فيهما وفتح القاف، وهو القَبْضُ بجميع الكف. وأدغم الضاد المعجمة في تاء المتكلم مع بقاء صفة الإطباق والتشديد ابن محيصن.

وأدغم ذال ﴿فَبَذَّتْهَا﴾ [٩٦] في تائها أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام بخلف عنه، وكذا خلف، لكن بغير خلف. وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش وابن محيصن بخلف عنه.

وأدغم باء ﴿فَأَذْهَبَ﴾ في فاء ﴿فَإِنَّ﴾ [٩٧] أبو عمرو والكسائي وهشام وخلافاً بخلف عنهما، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش. وسبق الثلاثة في الإدغام الكبير والصغير^(٢).

واختلِفَ في ﴿تُخَلِّفُهُ﴾ [٩٧]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٣) بضم التاء، وكسر اللام، مبنياً للفاعل متعدياً^(٤) لمفعولين، أحدهما: الهاء ضمير الموعود،

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٨٤، إيضاح الرموز ٥٢٦، وانظر في توجيه القراءة: المحتسب

٥٥ / ٢، البحر المحيط ٦ / ٢٧٣.

(٢) انظر: باب الإدغام ٧٧٨ / ٢.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٤٣٨، النشر ٣٢٢ / ٢، الإتحاف ٢ / ٢٥٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٤٩ / ٥، الحجة لابن زنجلة ٤٦٢، الموضح

والثاني: محذوف، أي: لن يُخْلَفَهُ اللهُ، ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسن^(١).

وقرأ الباقون بفتحها على البناء للمفعول، متعدِّ لاثنين أيضاً، أحدهما: الضميرُ المستتر المرفوع نائباً عن الفاعل، والثاني: الهاءُ، أي: لن يُخْلَفَكَ اللهُ إياه، قاله في «النجوم»^(٢).

وعن^(٣) المَطْوَعِي (ظَلَّتْ عَلَيْهِ) [٩٧] بكسر الظاء، ورُوِيَتْ عن ابنِ مسعودٍ وقاتدة^(٤)، والجمهورُ على فَتْحِهَا، والأصل: ظَلَلَتْ بكسر اللام الأولى، والجمهورُ حذفوا أحدَ المثلين تخفيفاً، وأبقوا الظاءَ على حالِهَا مِنْ حركتها. والمطوعيُّ نقلَ كسرةَ اللامِ إلى الظاءِ بعد سَلْبِ حركتها لتدُلَّ عليها.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾ [٩٧]:

فابنُ جَمَّازٍ^(٥) بضمِّ النون، وإسكانِ الحاءِ، وكسرِ الرَّاءِ مخفَّفَةً مِنْ أَحْرَقَ رباعياً^(٦)، ووافقهُ الحسنُ^(٧).

(١) انظر: المبهج ١١٩/٣، إيضاح الرموز ٥٢٦.

(٢) النجوم الزاهرة (خ) ٩٩/أ.

(٣) انظر: المبهج ١٢٠/٣، إيضاح الرموز ٥٢٦.

(٤) انظر: مختصر ابن خالويه: ٨٩، البحر المحيط ٣٧٦/٦.

(٥) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٦٠/٢، النشر ٣٢٢/٢، الإتحاف ٢٥٦/٢.

(٦) انظر: المحتسب ٥٨/٢، البحر المحيط ٢٧٦/٦.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٣٨٧، إيضاح الرموز ٥٢٦.

وقرأ ابنُ وَرْدَانَ بفتح النون وسكون الحاء وضمَّ الرَّاءِ، فيجوز^(١) أن يكون منْ أحرَق وحرَّق بمعنى، كأنزل ونزل. وافقه الأعمش^(٢).

وقرأ الباقون بضم النون وفتح الحاء وكسر الرَّاءِ مشددةً مِنْ حرَّقه يُحرِّقه بالتشديد، أي: بالنار، أو مِنْ حرَّق نابُ البعير، إذا وَقَعَ عَضُّ بعض أنيابه على بعض، والصوتُ المسموع منه يقال له: الصَّريف، والمعنى: لَنَبْرَدَتَهُ بالمِبْرَدِ، تَمَحَّقَهُ به، كما يَفْعَلُ البعيرُ بأنيابه بعضها على بعض.

واخْتَلَفَ فِي يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴿١٠٢﴾:

فأبو عمرو^(٣) بنون العظمة مفتوحةً مبنياً للمفعول، على إسنادِ النفخ إلى الأمرِ به^(٤)، والنافخُ هو إسرَافيلُ، ولكرامته^(٥) أسنَدَ ما يتولاهُ إلى ذاته المقدسة.

وقرأ الباقون بالياء من تحت مضمومةً، وفتحِ الفاءِ مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرور بعده. وقد خالفَ^(٦) اليزيديُّ أبا عمرو، ووافقَ الباقيين.

(١) هذا تخريج لابن وردان، وابن جَمَّاز.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ١٢٠.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٧١، النشر ٢/ ٣٢٢، الإتحاف ٢/ ٢٥٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٥٠، الحجة لابن زنجلة ٤٦٣، الموضح

٢/ ٨٥٣.

(٥) ص، ت: «ولكن الله» مكان «ولكرامته».

(٦) انظر: المبهج ٣/ ١٢٠، إيضاح الرموز ٥٢٧.

وعن الحسن (الصُّور) [١٠٢] بفتح الواو، جمع «صُورة»^(١) كُغْرِفِ جمعُ غُرْفَةٍ، وذُكِرَ بالأنعام [٧٣].

وعن الحسن^(٢) أيضاً (يُحْشَر) [١٠٢] بالياء من تحت مبنياً للمفعول، (المجرمون) [١٠٢] مرفوعٌ به، والجمهورُ بنون العظمة مبنياً للفاعل و﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ منصوب به.

وأمال ﴿خَابَ﴾ [١١١] حمزةُ وابنُ عامرٍ بخلفٍ عنه، ووافقهم الأعمش.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [١١٢]:

فابنُ كثيرٍ^(٣) بالقَصْرِ والجُزْمِ على النهي^(٤)، ووافقهُ ابنُ محيِصنٍ^(٥). وقرأ الباقون بالمدِّ والرفع على الخبر لمبتدأ محذوفٍ، أي: فهو لا يخاف.

واخْتَلَفَ فِي / ﴿يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [١١٤]:

فيعقوبُ^(٦) بنون العظمة مفتوحةً، وكسرِ الضادِ مبنياً للفاعل^(٧)، وفتح الياء نصباً على تسمية الفاعل، ﴿وَحْيِهِ﴾ [١١٤] بالنصب مفعول به، ووافقهُ

(١) انظر في التوجيه: المحتسب ٥٩/٢، البحر المحيط ٢٧٨/٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٨٦، إيضاح الرموز ٥٢٧.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٢٨، النشر ٣٢٢/٢، الإتحاف ٢٥٧/٢.

(٤) انظر: الكشف ١٠٧/٢، الموضح ٨٥٣-٨٥٤.

(٥) انظر: مفردة ابن محيِصنٍ ١٣٤، المبهج ١٢١/٣، إيضاح الرموز ٥٢٧.

(٦) انظر: المستنير ٢٩٥/٢، النشر ٣٢٢/٢، الإتحاف ٢٥٧/٢.

(٧) انظر: الموضح ٨٥٤/٢.

الحسنُ والأعمشُ^(١)، لكن في «الدر»^(٢) - ك «البحر»^(٣) - : تسكينُ لامِ الفعل^(٤) عن الأعمش، وقال: «استثقل الحركة، وإن كانت خفيفة، على حرفِ العلة» انتهى. وهو معنى قول صاحب «اللوامح»^(٥): «على لغةٍ مَنْ لا يرى فَتَحَ الياءِ بحالٍ إذا انكسر ما قبلها، وحَلَّت طرفاً».

وقرأ الباقون بالياءِ مِنْ تَحْتِ مضمومة وفتح الضاد على بناء الفعل للمفعول، و﴿وَحْيُهُ﴾ مرفوعاً لقيامه مقامِ الفاعل.

ومعنى الآية: النهي عن الاستعجال في تَلْقِي الوَحْيِ من جبريلٍ ومساوقته^(٦) في القراءة حتى يُتِمَّ وَحْيَهُ.

وعن ابنِ محيِصنٍ ضمُّ باءِ (رَبُّ زِدْنِي عِلْماً) [١١٤]، وَسَبَقَ ذِكْرُهُ غيرَ مرةٍ^(٧).

والمراد بالعلم هنا القرآن، قاله مقاتل^(٨)، وقيل: فهماً. وقيل: حِفْظاً.

وقال البيضاوي^(٩): «أَي سَلِّ اللهُ زِيَادَةَ الْعِلْمِ بَدَلِ الْإِسْتِعْجَالِ، فَإِنَّ مَا

أَوْحِيَ إِلَيْكَ تَنَالَهُ لَا مَحَالَةَ».

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٨٨، المبهج ٣/ ١٢٢، إيضاح الرموز ٥٢٧.

(٢) الدر المصون ٨/ ١١١.

(٣) البحر ٦/ ٢٨٢.

(٤) الذي هو الياء في ﴿نَقَضِي﴾ على القراءة بالنون.

(٥) انظر: البحر ٦/ ٢٨٢.

(٦) أي: مجاراته ومسايرته.

(٧) تقدم في البقرة عند الآية [١٢٦].

(٨) انظر: زاد المسير ٥/ ٣٢٧.

(٩) أنوار التنزيل ٢/ ٦٢.

وقال في «البحر»^(١): «وقيل: ما أمر الله رسوله بطلب الزيادة في شيء إلا في طلب العلم».

وقرأ ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [١١٦] بضمّ التاء أبو جعفر، ووافقه الشنّوذّي، وسبق في البقرة [٣٤].

واختلف في ﴿وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُونَ﴾ [١١٩]:

فنافع وأبو بكر^(٢) بكسر الهمزة عطفاً^(٣) على ﴿إِنَّ لَكَ﴾، أو على الاستئناف. وقرأ الباقون بفتحها.

قال في «البحر»^(٤): «عطفاً على المصدر المنسب من ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ [١١٨]، أي: إن لك انتفاء جوعك وانتفاء ظمئك. وجاز عطف ﴿أَنَّكَ﴾ على «أن» لاشتراكهما في المصدر، ولو باشرتها «إن» المكسورة لم يجز ذلك، وإن كان على تقديرها، ألا ترى أنها معطوفة على اسم «إن» وهو ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾، لكنه يجوز في العطف ما لا يجوز في المباشرة» انتهى. وتحتمل أن يكون «وبأنك».

وعن الحسن^(٥) (فبدت لهما سوءتئهما) [١٢١] بالإنفراد، والجمهور بالجمع.

(١) البحر ٦/٢٨٢.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٤٣٩، النشر ٢/٣٢٢، الإتحاف ٢/٢٥٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٥١، الحجة لابن زنجلة ٤٦٤، الموضح ٨٥٥/٢.

(٤) البحر ٦/٢٨٤.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣٨٦، إيضاح الرموز ٣٩٤، ومضى في الأعراف عند الآية [٢٠].

وَأَخْتَلَفَ فِي مَدِّ وَاوِهَا عَن وَرْشٍ، فَأَجْرَاهَا بَعْضُهُمْ مُجْرَى ﴿شَيْءٍ﴾،
فَلَمْ يَسْتثنِهَا كَالِدَانِي لِمُرَاعَاةِ اللَّفْظِ، وَاسْتثنَاهَا صَاحِبَا «التَّبْصِرَةِ»، وَ«الْهَادِي»
كَالْجُمْهُورِ لِأَعْتَابِ^(١) حَرَكَةِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَحَقُّهُ الْفَتْحُ. وَتَقْرِيرُ هَذَا وَقَعِ
التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْمَدِّ^(٢) مَعْرُوضًا لِلْجَعْبَرِيِّ، فَلْيُرَاجَعِ.

وَفِي «الشَّاطِبِيَّةِ» إِطْلَاقَ الْخِلَافِ فِي الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، فَإِنْ أَعْتَبَرْنَا أَصْلَ
وَرْشٍ فَلَهُ فِي الْوَاوِ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ مَعَ ثَلَاثَةِ فِي «ءَاتُ»^(٣) / فَتْلِكَ سِتَّةً، وَإِنْ
أَعْتَبَرْنَا قَصَرَ الْوَاوِ مَعَهَا فَتِسْعَةً، قَالَه الْحِكْرِيُّ^(٤) كَالْجَعْبَرِيِّ^(٥).

لَكِنَّهُ مُتَعَقِّبٌ بِمَا فِي «النَّشْرِ»^(٦) بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا رَوَى إِشْبَاعَ اللَّيْنِ إِلَّا
وَهُوَ يَسْتثنِي «سَوَاءَاتٍ»، وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْبَاعَ فِيهَا. قَالَ: وَكُلُّ مَنْ وَسَّطَهَا
فَمَذْهَبُهُ فِي الْهَمْزِ الْمَتَقَدِّمِ التَّوَسُّطُ، وَعَلَى هَذَا لَا يَسُوعُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَّا
أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ: تَوَسُّطُ الْوَاوِ مَعَ الْهَمْزَةِ، وَثَلَاثَةٌ فِي الْهَمْزِ مَعَ قَصْرِ الْوَاوِ.
وَيُوقَفُ عَلَيْهَا لِحَمْزَةِ النَّقْلِ وَبِالإِدْغَامِ أَيْضًا إِحْقَاقًا لَهُ بِالزَّائِدِ، وَبَيْنَ بَيْنَ
وَضَعْفٍ. وَوَأَفْقَهُ الْأَعْمَشُ بِخُلْفٍ.

وَعَنِ الْحَسَنِ (يَخِصِّفَانِ) [١٢١] بِكسْرِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ، وَالْجُمْهُورُ

(١) ص، ر، ت: لمراعاة الواو.

(٢) انظر: باب المد ٣/١٠٢٨.

(٣) من ﴿سَوَاءَتُهُمَا﴾.

(٤) النجوم الزاهرة (خ) ١٨/١.

(٥) كنز المعاني ٢/٣٨١.

(٦) النشر ١/٣٤٧.

بفتح الياء وسكون الخاء، وسَبَقَ بالأعراف [٢٢].
 كإمالة ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [١٢٣] في بابها^(١) للدُّورِيِّ عن الكسائيِّ،
 وبالتقليلِ والفتح لورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ، وبالفتحِ للباقيين.
 وعن الحسنِ^(٢) (صَنَّكِي) [١٢٤] بألفٍ بغير تنوين في الحالين كـ«سكرى»
 مع الإمالة المحضة. وفي هذه الألف احتمالان، أحدهما: أنها بدلٌ من
 التنوين؛ وإنما أُجْرِي الوصلُ مُجْرَى الوقفِ كَنظائِرٍ له مرَّت. والثاني: أن
 تكونَ أَلْفَ التَّأْنِيثِ بُنْيَ المصدرِ على «فَعَلَى» نحو: «دعوى».
 والجمهورُ بالتنوين من غير إمالة، وأبدلوا التنوين أَلْفًا في الوقف.
 وفتح ياء الإضافة من ﴿حَشْرَتِي أَعْمَى﴾ [١٢٥] نافعٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا
 أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ محيٍصنٍ.
 وسَبَقَ إمالة ﴿أَعْمَى﴾ [١٢٤] لحمزة والكسائيِّ، وكذا خَلَفٌ، وموافقةُ
 الأعمشِ لهم، وتقليلُ أبي عمرو^(٣) وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ، والباقون
 بالفتح بالإسراء [٧٢].

ويوقفُ على ﴿وَمِنَ آتَايَ﴾ [١٣٠] ونحوه مما كُتِبَ بياءٍ بعد الألفِ لحمزة
 وهشامٍ بخُلْفٍ عنه بالبدلِ أَلْفًا في الهمزة الثانية مع المدِّ والقصرِ والتوسطِ،
 وبالتسهيلِ بينَ بينَ مع المدِّ والقصرِ، فتصيرُ خمسةً أوجهٍ. وإذا أُبدلتِ ياءُ
 على التخفيفِ الرَّسْمِيِّ فالمدُّ والقصرُ والتوسطُ، والقصرُ مع سكونِ الياءِ،
 والقصرُ مع رَوْمِ حَرَكَتِهَا، فتصيرُ تسعةً، ولحمزة في الأولى السكتُ وعدمه
 والنقلُ، تصيرُ سبعةً وعشرين وجهاً، وافقهما الأعمشُ بخُلْفٍ عنه.

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٦٤.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٨٨، إيضاح الرموز ٥٢٨.

(٣) أي: بخلف عنه؛ لأنه رأس آية، أما لفظ ﴿أَعْمَى﴾ في الآية [١٢٥] فليس له فيه إلا الفتح.

وعن الحسن^(١) أيضاً (وَأَطْرَافِ النَّهَارِ) [١٣٠] بالجِزِّ عطفاً على ﴿ءَانَايِ اللَّيْلِ﴾، والجمهورُ على نصبه عطفاً على محلِّ ﴿وَمِنْ ءَانَايِ اللَّيْلِ﴾ [١٣٠].

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَرْضَى﴾ [١٣٠]:

فأبو بكر والكسائي^(٢) بضمِّ التاء مبنياً للمفعول، وحذف الفاعل^(٣)، وهو الله تعالى للعلم به، أي: لعلَّ الله يُعْطِيكَ ما يُرْضِيكَ، أو لعلَّه يَرْضَاكَ، وقرأ الباقون بفتحها مبنياً للفاعل، أي: لعلَّكَ تَرْضَى بها.

واخْتَلَفَ فِي ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ﴾ [١٣١]:

فيعقوب^(٤) بفتح الهاء. وافقه الحسن^(٥)، وقرأ الباقون بسكونها، فقليل: القراءتان بمعنى واحد كجَمْرَةٍ وَجَمْرَةٍ. والزَّهْرَةُ بفتح الهاء وسكونها كَنَهْرٍ وَنَهْرٍ: ما يَرُوقُ مِنَ النَّوْرِ، وسراجٌ زاهرٌ؛ لبريقه^(٦).

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٨٨، إيضاح الرموز ٥٢٩.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٦١ / ٢، النشر ٣٢٢ / ٢، الإتحاف ٢ / ٢٥٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٢٥٢، الحجة لابن زنجلة ٤٦٤، الموضح ٨٥٧ / ٢.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٢٨، النشر ٣٢٢ / ٢، الإتحاف ٢ / ٢٥٩.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣٨٨، إيضاح الرموز ٥٢٩.

(٦) انظر: الموضح ٨٥٧ / ٢.

/ واخْتَلَفَ فِي ﴿أَوْلَمَ تَاتِهَر﴾ [١٣٣]:

فنافعٌ وأبو عمرو وحفص، وكذا يعقوبُ وابنُ جَمَّازٍ^(١) بالتاء من فوق على التأنيث حملاً^(٢) على لفظ ﴿بَيْنَةُ﴾. وافقهم اليزيديُّ والحسن^(٣). وقرأ الباكون بالياء من تحتُ على التذكير حملاً على معنى البيان، أو^(٤) المرادُ بها القرآن؛ ولأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ.

وقرأ ﴿أَصْرَطِ﴾ [١٣٥] بالسين قبلُ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ، وكذا رُويسُ. وافقهما ابنُ محيصنٍ من «المفردة». وقرأ خَلَفٌ عن حمزة بالإشمام، ووافقهُ الأعمشُ. واخْتَلَفَ عن خَلَّاد^(٥)، والباكون بالصاد. وفي هذه السورة^(٦) من ياءاتِ الإضافةِ ثلاثة عشر، ومن الزوائدِ واحدة، ومن الإدغامِ الكبيرِ ستة وعشرون موضعاً^(٧).

(١) وكذا ابن وردان بخلف عنه. انظر: إرشاد المبتدي ٤٣٩، النشر ٢/ ٣٢٢، الإتحاف ٢٥٩/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٥٣، الحجة لابن زنجلة ٤٦٥، الموضح ٨٥٧/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ١٢٢، إيضاح الرموز ٥٢٩.

(٤) ص، د، ت: «و» مكان «أو».

(٥) خَلَفٌ خَلَّاد بالإشمام انفراداً لا يُقرأ بها له.

(٦) انظر: النشر ٢/ ٣٢٣، الإتحاف ٢/ ٢٦٠.

(٧) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٥١ / ب، وفي نسخة «ح»: «ثمانية». وهو موافق لما في الإدغام الكبير: ٢٢٢، التلخيص: ٣٣١، والكثر في القراءات العشر ٢/ ٥٦٣.

وأما المرسوم

فاتفقوا على كتابة ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا﴾ [١٨] بواو وألف بعد الكاف^(١).
وكتبوا ﴿وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ﴾ [١٣] بغير أَلِفٍ قَبْلَ الكَافِ فِي كُلِّ المَصَاحِفِ^(٢)
لاحتمال القراءتين.

وكتبوا ﴿مَهْدًا﴾ هنا [٥٣] حيث وقع بعد ﴿الْأَرْضَ﴾ بِحَذْفِ الأَلْفِ
فيما رواه نافع^(٣). واتفقوا^(٤) على إثبات الألف في العاري عن ذكر
﴿الْأَرْضَ﴾^(٥).

وكتبوا في الكوفي والبصري ﴿جَزَاءً مِّن تَرْكِي﴾ [٧٦] بواو وألف بعد
الزاي^(٦).

واتفقوا على حَذْفِ أَلِفِ ﴿قَدْ أَجْمَعَتْنَا كَوْمًا مِّنْ عَدُوِّكُمْ﴾ [٨٠]، لاحتمال

(١) انظر: المقنع ٥٥، ١٠٠، مختصر التبيين ٤/٨٤٢، الوسيلة ٣٨٤، الجميلة: ٦١٥.

(٢) انظر: المقنع ٨٦، مختصر التبيين ٤/٨٤٢، الوسيلة ١٨٣، الجميلة: ٣٦٩.

(٣) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٤/١٠٩٧، الوسيلة ٢٤٩، الجميلة: ٤٢٧.

(٤) انظر: الوسيلة ٢٤٨-٢٤٩، الجميلة: ٤٢٩، دليل الحيران ١٧٠-١٧١.

(٥) نحو: ﴿لَهُمْ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ في الأعراف [٤١].

(٦) انظر: المقنع ٥٧، ١٠٠، مختصر التبيين ٤/٨٤٩، الوسيلة ٣٨٠، الجميلة: ٦١٦.

(٧) انظر: المقنع ١٧، مختصر التبيين ٢/٧٣، الوسيلة ٢٧٤، الجميلة: ٤٥٨، مورد الظمان

القراءتين، وعلى كتابة ﴿أَسْرِبَعِبَادِي﴾ [٧٧]، و﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾^(١) [٩٠]، و﴿النَّاسُ ضُحَى﴾ [٥٩] بالياء^(٢)، وعلى كتابة: ﴿وَمِنَ آيَاتِي اللَّيْلُ﴾ [١٣٠] بالياء^(٣).

وَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿وَلَا ضَلَّيْنَاكُمْ﴾ [٧١] بواو بين الألف والصاد^(٤)، وكذا في الشعراء [٤٩].

واتفقوا^(٥) على رَسْمِ همزة «أم» مِنْ ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾ [٩٤] موصولة بالنون.

قال ابن البنا^(٦): «وذلك علامة تعريفٍ بمعنى لطيف: وهو أنه لما أخذ موسى برأس أخيه اعتذر له، فناداه مِنْ قرب على الأصل الظاهر في الوجود، ولَمَّا تمادى ناداه بحرف النداء ينبهه؛ لُبْعِدِه عنه في الحال، لا في المكان، مؤكِّداً بصلة^(٧) الرَّحِمِ بينهما بالربط، فلذلك وُصِلَ في الخَطِّ، ويَدُلُّك عليه نَصْبُ الميم ليجمعهما الاسمُ بالتعميم» انتهى.

- (١) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٢، ودُكر فيها الموضوعان.
- (٢) انظر: المقنع ٦٦، مختصر التبيين ٢/١٦٦، الوسيلة ٤٠٥، الجميلة: ٦٤٧.
- (٣) انظر: المقنع ٤٧، مختصر التبيين ٤/٨٥٥، الوسيلة ٣٤٩، الجميلة: ٥٧٦.
- (٤) انظر: المقنع ٥٣، مختصر التبيين ٤/٨٤٨، الوسيلة ٣٥٩، الجميلة: ٥٨٦.
- (٥) انظر: المقنع ٧٦، ٨٦، المحكم ١٨١، مختصر التبيين ٣/٥٧٦، ٤/٨٥٢، الوسيلة ٣٦٧، الجميلة: ٥٩٥.

(٦) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل ١٢٧، وفيه: «... في الوجوه...» بدلاً من: «... في الوجود».

(٧) ح: «لصلة»، ش، س: «لوصلة».

وأما موضع الأعراف [١٥٠]، ف ﴿ اِبْنُ اُمِّمٌ ﴾ مفصولٌ بألفين على الأصل^(١).

وكتبوا في بعض المصاحف ﴿ لَا تَخْفُ دَرَكًا ﴾ [٧٧] بألف، وفي بعضها بغير ألف^(٢)، فالخُلفُ لتوافق كلِّ قراءةٍ صريحٍ رَسَمٍ. واتفقوا على كتابة ﴿ لَا تَظْمُؤُا ﴾ [١١٩] بواو وألفٍ بعد الميم على الجمع^(٣).



(١) انظر: مرسوم سورة الأعراف.

(٢) انظر: المقنع ٩٥، مختصر التبيين ٤/٨٥٠، الوسيلة ١٨٤، والعمل على حَذْفِ ألفه. سفير العالمين ١/١٣٢.

(٣) انظر: المقنع ٥٥، ١٠٠، الوسيلة ٣٨٤، ولم نجده في مختصر التبيين في المظان.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿طه﴾ [١] ت: على تقدير: هذا أو هذه طه، أو ك؛ وفاقاً للسجستاني^(١) وغيره، فالتالي استئناف، ن: على جعله مبتدأ، خبره ﴿مَا أَنْزَلْنَا﴾ [٢]، أو منادى، أي: يا رجل، أو قسماً به؛ لأنَّ النداء للتنبية على اللاحق، والقسم يفتقر للجواب.

﴿لِمَنْ يَخْشَى﴾ [٣] ك^(٢). و ﴿الْعَلَى﴾ [٤] ك. ﴿أَسْتَوَى﴾ [٥]، و ﴿الْثَرَى﴾ [٦]، و ﴿وَأَخْفَى﴾ [٧] ت. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٨] ك. ﴿الْحُسْنَى﴾ [٨] ت. ﴿هُدَى﴾ [١٠]، و ﴿طَوَى﴾ [١٢]، و ﴿لِذِكْرِي﴾ [١٤]، و ﴿فَاعْبُدْنِي﴾ [١٤]، و ﴿بِمَا تَسَعَى﴾ [١٥] ك. / ﴿فَرَدَدَى﴾ [١٦] ت^(٣). ﴿يَمُوسَى﴾ [١٧]، و ﴿مَعَارِبُ أُخْرَى﴾ [١٨]، و ﴿أَلْقَاهَا لِمُوسَى﴾ [١٩]، و ﴿حَيَّةٌ تَسَعَى﴾ [٢٠]، و ﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [٢١] ك.

﴿الْكُبْرَى﴾ [٢٣] ت. ﴿إِنَّهُ طَعَنَى﴾ [٢٤]، و ﴿يَفْقَهُوا قَوْلَى﴾ [٢٨] ك. ﴿أَخَى﴾ [٣٠] ك: على قراءة وصل الألف، ويبتدأ ﴿أَشَدَّدَ﴾ [٣١] على الأمر بضم الهمزة، ن: على القطع؛ لأن الفعل جُزِمَ جواب الأمر، فلا يُفصل بينهما.

(١) انظر: المكتفى ٣٧٨.

(٢) ص: «ت».

(٣) سقط الرمز من: د، ت، ص.

﴿بَصِيرًا﴾ [٣٥] ت: على الوجهين. ﴿وَنَذَرُكَ كَثِيرًا﴾ [٣٤]، و﴿سُؤْلَكَ يَمْوَسَى﴾ [٣٦]، و﴿وَعَدُوَّهُ﴾ [٣٩] ك، ﴿عَلَى عَيْنِي﴾ [٣٩] ن؛ لتعلق لاحقه بسابقه.

﴿مَنْ يَكْفُلُهُ﴾ [٤٠] ك. ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾ [٤٠]، و﴿فَتُونَا﴾ [٤٠]، و﴿قَدَرِ يَمْوَسَى﴾ [٤٠]، و﴿فِي ذِكْرِي﴾ [٤٢]، و﴿إِنَّهُ طَعَنِي﴾ [٤٣]، و﴿أَوْحَشَنِي﴾ [٤٤]، و﴿أَوْ أَنْ يَطْعَنِي﴾ [٤٥]، و﴿مَنْ رَزَيْكَ﴾ [٤٧]، و﴿مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾ [٤٧]، و﴿وَتَوَلَّى﴾ [٤٨]، و﴿يَمْوَسَى﴾ [٤٩]، و﴿ثُمَّ هَدَى﴾ [٥٠]، و﴿الْأُولَى﴾ [٥١] ك.

﴿وَلَا يَنْسَى﴾ [٥٢] ك: على أن الموصول خبرٌ لمحذوف، ن: على جعله صفةً لـ ﴿رَبِّي﴾ [٥٢]، ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [٥٣] ك؛ لأن سابقه محكيٌّ عن موسى، ولاحقه خبر الله سبحانه عن نفسه المقدسة. ﴿مَنْ نَبَاتِ شَتَّى﴾ [٥٣] ك، ﴿أَنْعَمَكُمُ﴾ [٥٤]، و﴿الْتَهَى﴾ [٥٤] ك أيضاً، ﴿تَارَةً أُخْرَى﴾ [٥٥] ت.

﴿فَكَذَّبَ وَأَبَى﴾ [٥٦]، و﴿بِسِحْرِ مِثْلِهِ﴾ [٥٨]، و﴿مَوْعِدًا﴾ [٥٨]، و﴿سَوَى﴾ [٥٨]، و﴿ضُحَى﴾ [٥٩]، و﴿ثُمَّ آتَى﴾ [٦٠]، و﴿بِعَدَابٍ﴾ [٦١]، و﴿مَنْ أَفْتَرَى﴾ [٦١]، و﴿الْتَجَوَى﴾ [٦٢]، و﴿صَفَا﴾ [٦٤]، و﴿أَسْتَعْلَى﴾ [٦٤]، و﴿الْقَى﴾ [٦٥]، و﴿بَلَّ الْقَوْمَ﴾ [٦٦]، و﴿أَنَّهَا لَسَعَى﴾ [٦٦]، و﴿خَيْفَةَ مُوسَى﴾ [٦٧]، و﴿أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [٦٨]، و﴿مَا صَنَعُوا﴾ [٦٩]، و﴿سَحِرٍ﴾ [٦٩]، و﴿أَتَى﴾ [٦٩]، و﴿وَمُوسَى﴾ [٧٠]، و﴿أَنْ أَدْنَى لَكُمْ﴾ [٧١] ك. و﴿وَأَبَقَى﴾ [٧١] ك، أوت.

و﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [٧٢]، و﴿قَاضٍ﴾ [٧٢]، و﴿الَّذِي﴾ [٧٢] ك. ﴿مِنَ السِّحْرِ﴾ [٧٣] ك أو^(١) ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٢). ﴿وَأَبَقَى﴾ [٧٣] ت. و﴿وَلَا يَحْيَى﴾ [٧٤] ك.

(١) سقط «ك أو» من: د، ت، ص.

(٢) انظر: المرشد ٢/ ٣٨٧.

﴿الدَّرَجَاتِ الْعُلَى﴾ [٧٥] ن؛ لأن ﴿جَتَّتْ﴾ بدلٌ من ﴿الدَّرَجَاتِ﴾، فلا يُفصلُ بين البدلِ والمُبدلِ منه، وقد تُسوِّغه الفاصلةُ. ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ [٧٦] ت، ﴿مَنْ تَزَكَّى﴾ [٧٦] ت أيضاً.

﴿يَبَسًا﴾ [٧٧] ك، ولو وُقف على ﴿دَرَكًا﴾ [٧٧] في قراءة حمزة: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [٧٧] ^(١) على النهي مجزوماً؛ للفصل بين النهي الذي في ﴿لَا تَخَفْ﴾، والإخبار في ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ [٧٧]، أي: وأنت لا تخشى الغرق، كان جيداً. ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ [٧٧] ت. ﴿مَا عَشِيَهُمْ﴾ [٧٨] ك. ﴿وَمَا هَدَى﴾ [٧٩] ت. ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [٨٠]، و﴿غَضَبِي﴾ [٨١] ك. ﴿فَقَدَّهَوَى﴾ [٨١] ت، ﴿ثُمَّ أَهْتَدَى﴾ [٨٢] ت أيضاً.

﴿يَكْمُوسَى﴾ [٨٣]، و﴿لِتَرْضَى﴾ [٨٤]، و﴿السَّامِرِيُّ﴾ [٨٥]، و﴿أَسْفَا﴾ [٨٦]، و﴿حَسَنًا﴾ [٨٦]، و﴿مَوْعِدِي﴾ [٨٦] ك. ﴿فَنَسِيَ﴾ [٨٨] ت، ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ [٨٩] ت أيضاً. ﴿فُتِنْتُمْ بِهِ﴾ [٩٠]، و﴿أَمْرِي﴾ [٩٠]، و﴿إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [٩١]، و﴿أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [٩٣]، و﴿وَلَوْ تَرَفُّبَ قَوْلِي﴾ [٩٤]، و﴿يَسْلَمِرِيُّ﴾ [٩٥]، و﴿لِي نَفْسِي﴾ [٩٦]، و﴿لَا مِسَاسَ﴾ [٩٧]، و﴿لَنْ نُخْلِفَهُ﴾ [٩٧] ك. ﴿فِي أَيْمِرٍ سَفَا﴾ [٩٧] ت. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩٨] ك. ﴿كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [٩٨] ت. ﴿قَدْ سَبَقَ﴾ [٩٩]، و﴿ذِكْرًا﴾ [٩٩]، و﴿خَلِيدِينَ فِيهِ﴾ [١٠١] ك. ﴿جَمَلًا﴾ [١٠١] ت: على تقدير: احذر.

(١) في النسخ: «و﴿لَا تَخَفْ﴾» بالواو، والتصويب من المرشد ٢/ ٣٨٨.

﴿يَوْمٌ يُنْفَخُ﴾ [١٠٢] ن: على نصبه بدلاً من قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [١٠١]، وقد تُسَوِّغُه الفاصلة. ﴿الْأَعْشْرَا﴾ [١٠٣] ك؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١).
﴿الْأَيَّوَمَا﴾ [١٠٤] ت.

﴿وَلَا أَمْتًا﴾ [١٠٧]، و ﴿لَاعِوَجَ لَهُ﴾ [١٠٨]، و ﴿إِلَّا هَمْسًا﴾ [١٠٨] ك.
و ﴿لَهُ قَوْلًا﴾ [١٠٩] ت، ﴿بِهِ عِلْمًا﴾ [١١٠] ت أيضاً. ﴿لِحَيِّ الْقِيَوْمِ﴾ [١١١] ك. ﴿حَمَلٌ ظُلْمًا﴾ [١١١]، و ﴿هَضْمًا﴾ [١١٢]، و ﴿زِكْرًا﴾ [١١٣]،
/ ﴿الْمَلِكِ الْحَقِّ﴾ [١١٤]، و ﴿وَحْيِهِ﴾ [١١٤]، و ﴿زِدْنِي عِلْمًا﴾ [١١٤]، [ب/١٢٦]
و ﴿لَهُ عَزْمًا﴾ [١١٥] ت. ﴿إِبْلِيسَ ابْنِي﴾ [١١٦]، و ﴿فَنَشَقِّي﴾ [١١٧] ك.
﴿وَلَا تَعْرَى﴾ [١١٨] ك: على استئناف التالي في قراءة الكسر^(٢).
﴿وَلَا تَضْحَى﴾ [١١٩] ت.

﴿لَا يَبْحَى﴾ [١٢٠]، و ﴿مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [١٢١]، و ﴿فَعَوَى﴾ [١٢١]، و ﴿هَدَى﴾ [١٢٢]،
و ﴿جَمِيعًا﴾ [١٢٣]، و ﴿عَدُوٌّ﴾ [١٢٣]، ﴿وَلَا يَشْقَى﴾ [١٢٣]، و ﴿الْقِيَمَةَ﴾ [١٢٢]،
﴿أَعْمَى﴾ [١٢٤]، و ﴿بَصِيرًا﴾ [١٢٥]، و ﴿تُنْسَى﴾ [١٢٦] ك. ﴿بِعَايَتِ رَبِّهِ﴾ [١٢٧] ت،
و ﴿أَبْقَى﴾ [١٢٧] ت أيضاً. ﴿فِي مَسَكِينِهِمْ﴾ [١٢٨] ك. ﴿النَّهَى﴾ [١٢٨] ت،
﴿مُسَمَّى﴾ [١٢٩] ت أيضاً. و ﴿وَقَبْلَ عُرْوَيْهَا﴾ [١٣٠]، و ﴿تَرْضَى﴾ [١٣٠] ك.

(١) انظر: المرشد ٢/ ٣٩٠.

(٢) في قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾.

﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [١٣١] ك؛ وفاقاً للداني^(١)، أوت؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(٢)،
 ﴿وَأَبَى﴾ [١٣١] ت. ﴿رِزْقًا﴾ [١٣٢] ك. ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ [١٣٢] ت؛ وفاقاً لأبي
 حاتم^(٣)، أو ك؛ وفاقاً للداني^(٤). ﴿لِلتَّقْوَى﴾ [١٣٢] ت. ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ [١٣٣]،
 و﴿الْأُولَى﴾ [١٣٣]، و﴿مُخْزَى﴾ [١٣٤]، و﴿فَرَّضُوا﴾ [١٣٥] ك. ﴿أَهْتَدَى﴾
 [١٣٥] م.

* * *

(١) المكتفى ٣٨٤.

(٢) المرشد ٢/٣٩٣ وهو قول أبي حاتم.

(٣) انظر: المرشد ٢/٣٩٣.

(٤) المكتفى ٣٨٤.

تجزئتها

- ﴿ قَالَ فَمَابَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾ [٥١] ربع^(١).
 ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ ﴾ [٨٣] نصف^(٢).
 ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ ﴾ [١١٥] ربع^(٣).
 آخر السورة حزب^(٤)، والله أعلم.

(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، لكن في غيث النفع: ٢٨٧: «﴿ أَلْتَهَى ﴾ [٥٤] عند الأكثر»، ولم يذكُر غيره في القول الوجيز: ٢٣٧.
 (٢) كذا في غيث النفع ٢٩١، والقول الوجيز ٢٣٧، مخالفاً لما في جمال القراء ١/١٥٢.
 (٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وجعله في غيث النفع ٢٩١ على الآية [١٧٠]، وكذا في القول الوجيز ٢٣٧.
 (٤) كذا في البيان ٣١٨، وفنون الأفنان ٢٧٥، وجمال القراء ١/١٤٥.

سورة الأنبياء عليهم السلام

وَتُسَمَّى سورة «اقترب»^(١).

مكية^(٢).

حُرُوفُهَا: أربعة آلاف وثمانمئة وتسعون.

وَكَلِمَاتُهَا: ألفٌ ومئة وثمانٍ وستون^(٣).

وَأَيُّهَا: مئة وإحدى عشرة آيةً فيما عدا الكوفي، واثنتا عشرة آية في

الكوفي^(٤).

واختلافُهَا: آية^(٥) ﴿وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [٦٦].

وفيها شبه الفاصلة أربعة^(٦):

﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٢٤]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ﴾ [٢٨]، ﴿لَكُمْ وَلِمَا

تَعْبُدُونَ﴾ [٦٧]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ [٩٨].

(١) انظر: جمال القراء ٣٧/١.

(٢) كذا في تفسير البغوي ٣٠٩/٥، حسن المدد: ٩٠، زاد المسير ٣٣٨/٥، وفيه: «وهي مكية بإجماعهم من غير خلاف نعلمه»، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٠/١٤، وفيه: «مكية في قول الجميع».

(٣) كذا في البيان ٨٧، وحسن المدد ٩٠، ومنار الهدى ٢٤٧، والقول الوجيز ٢٣٧، وجاء في البصائر ٣١٧/١ وحروفها أربعة آلاف وثمانمئة وسبعون.

(٤) انظر: البيان ١٨٧، فنون الأفتان ٢٩٤، جمال القراء ٢/٢٠٨، وحسن المدد ٩٠، البصائر ٣١٧/١.

(٥) انظر: المصادر المذكورة السابقة.

(٦) كذا في حسن المدد ٩٠، الإتحاف ٢/٢٦١، وفيما عداهما «موضعان».

فواصلها^(١)

﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [١]، ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [٢]، ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾ [٣]، ﴿ أَلْعَلِيمُ ﴾ [٤]، ﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ [٥]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٧]، ﴿ خَالِدِينَ ﴾ [٨]، ﴿ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [٩]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ آخِرِينَ ﴾ [١١]، ﴿ يَرْكُضُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ نَسْتَأْذِنُ ﴾ [١٣]، ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [١٤]، ﴿ حَمِيدِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ أَلْعِينِ ﴾ [١٦]، ﴿ فَعَلِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ نَصِفُونَ ﴾ [١٨]، ﴿ يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ يُنْشِرُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ يُسْأَلُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ [٢٥]، ﴿ مُكْرِمُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ مُشْفِقُونَ ﴾ [٢٨].

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَسْبَحُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ الْخَالِدُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ كَفِرُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ نَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٣٨]، ﴿ بُنْصُرُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ يُنْظَرُونَ ﴾ [٤٠]، ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يُصْحَبُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْغَالِبُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ يُنْذَرُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ حَسِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٨]، ﴿ مُشْفِقُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٥٠].

(١) انظر: البيان ١٨٨، حسن المدد ٩٠، القول الوجيز ٢٣٨.

﴿ عَلِيمِينَ ﴾ [٥١]، ﴿ عَاكِفُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ عَابِدِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ مُبِينِينَ ﴾ [٥٤]،
 ﴿ اللَّعِينِينَ ﴾ [٥٥]، ﴿ الشَّاهِدِينَ ﴾ [٥٦]، ﴿ مُدْبِرِينَ ﴾ [٥٧]، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٥٨]،
 ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥٩]، ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٦٠]، ﴿ يَشْهَدُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ يَكْفُرْهُمْ ﴾ [٦٢]،
 ﴿ يَنْطِقُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ يَنْطِقُونَ ﴾ [٦٥]،
 ﴿ وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴾ [٦٦]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ فَاعِلِينَ ﴾ [٦٨]، ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٦٩]،
 ﴿ الْأَخْسَرِينَ ﴾ [٧٠]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٧١]، ﴿ صَالِحِينَ ﴾ [٧٢]، ﴿ عَابِدِينَ ﴾ [٧٣]،
 ﴿ فَاسِقِينَ ﴾ [٧٤]، ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [٧٥]، ﴿ الْعَظِيمَ ﴾ [٧٦]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٧٧]،
 ﴿ شَاهِدِينَ ﴾ [٧٨]، ﴿ فَاعِلِينَ ﴾ [٧٩]، ﴿ شَاكِرُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ عَلِيمِينَ ﴾ [٨١]،
 ﴿ حَافِظِينَ ﴾ [٨٢].

﴿ الرَّاحِمِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ لِلْعَابِدِينَ ﴾ [٨٤]، ﴿ الصَّابِرِينَ ﴾ [٨٥]،
 ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٨]،
 ﴿ الْوَارِثِينَ ﴾ [٨٩]، ﴿ خَاشِعِينَ ﴾ [٩٠]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٩١]، ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [٩٢]،
 ﴿ رَاجِعُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ كَاتِبُونَ ﴾ [٩٤]، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٩٥]،
 ﴿ يَنْسِلُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [٩٧]، ﴿ وَارِدُونَ ﴾ [٩٨]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٩٩]،
 ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ مُبْعَدُونَ ﴾ [١٠١]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [١٠٢]،
 ﴿ تُوْعَدُونَ ﴾ [١٠٣]، ﴿ فَاعِلِينَ ﴾ [١٠٤]، ﴿ الصَّالِحُونَ ﴾ [١٠٥]،
 ﴿ عَابِدِينَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [١٠٧]، ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [١٠٨]،
 ﴿ تُوْعَدُونَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [١١٠]، ﴿ إِلَى حِينٍ ﴾ [١١١]، ﴿ تَصِفُونَ ﴾ [١١٢].

القراءات وتوجيهها

[١٢٧]

أمال / ﴿ النَّجْوَى الَّذِينَ ﴾ [٣] وقفاً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ،
ووافقهم الأعمش. وقرأ أبو عمرٍ وبالتقليل^(١)، وبه قرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ
الأزرق، وزاد الفتح أيضاً كالأصبهانيِّ عنه وجهاً واحداً، وبه قرأ الباقر.
واخْتَلَفَ فِي ﴿ قَالَ رَبِّي ﴾ [٤]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بفتح القافِ وألفٍ على
الخبز^(٣)، والضميرُ للرسولِ عليه السلام، ووافقهم الأعمش^(٤). وقرأ الباقر
بضمِّ القافِ بغير ألفٍ على الأمر له عليه الصلاة والسلام، وتأتي الأخيرةُ في
محلِّها [١١٢] إن شاء الله تعالى.

وقرأ ﴿ نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ [٧] بنونِ العظمةِ مبنياً للفاعلِ حفصٌ، أي: نوحى
نحن، و﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ منصوبُ المَحَلِّ، والمفعولُ محذوفٌ، أي: نُوحى إليهم
القرآنُ أو الذِّكْرُ. وقرأ الباقر بالياء من تحت، وفتح الحاءِ مبنياً للمفعول.
و﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ مرفوعُ المحلِّ لقيامه مقامَ الفاعلِ، وسبق تقريرُ القراءةِ بيوسف
[١٠٩].

(١) أي: بخلف عنه.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٤٠، النشر ٢/ ٢٢٣، الإتحاف ٢/ ٢٦١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٥٤، الحجة لابن زنجلة ٤٦٥، الموضح
٨٦٠/٢.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٧٩١، المبهج ٣/ ١٢٤، إيضاح الرموز ٥٣١.

وقرأ ﴿ فَسَلُّوا ﴾ [٧] بالنقل ابن كثير والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم ابن محيصن، ومر ذكره غير مرة^(١).

وعن الحسن^(٢) (يُنشرون) [٢١] بفتح حرف المضارعة، من نشره، ورُويت عن مجاهد^(٣)، والجمهور بضمه من أنشَر.

قال في «المفتاح»^(٤): «وكلُّهم بكسر الشين». وقال السمين^(٥): «وقرأ الحسن بفتح الياء وضمَّ الشين».

وقَفَحَ ياءَ الإِضافةِ مِنْ ﴿ مَعِيَ وَذِكْرٌ ﴾ [٢٤] حفصٌ وحده، وسكَّنها الباقون.

وعن ابن محيصن من «المفردة»^(٦) وَمِنْ أَحَدِ وَجْهَيْ «المبهج»^(٧) (الحق فهم) [٢٤] بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف^(٨)، والجمهور بالنصب مفعول ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢٤]، وبه قرأ ابن محيصن في الوجه الثاني من «المبهج».

(١) تقدم في سورة النساء عند الآية [٣٢].

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٩١، إيضاح الرموز ٥٣١.

(٣) انظر: المحتسب ٦٢ / ٢، إعراب القراءات الشواذ ٢٠١ / ٢، البحر المحيط ٣٠٤ / ٦.

(٤) أي: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ٥٣١.

(٥) الدر المصون ١٤١ / ٨.

(٦) مفردة ابن محيصن: ١٣٥.

(٧) المبهج ١٢٤ / ٣.

(٨) البحر المحيط ٣٠٤ / ٦.

وقرأ ﴿نُوحَىٰ إِلَيْهِ﴾ [٢٥] بالنون مبنياً للفاعل^(١) حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ الباقون بضم الياء من تحتُ، وفتحِ الحاءِ مبنياً للمفعول، وكلُّهم بغيرِ إمالةٍ إلَّا ورشاً من طَرِيقِ الأزرقِ فبالثقلِ والفتحِ. وأثبت الياءَ في ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ في الموضعين [٢٥، ٩٢] في الحالين يعقوبُ. وعن الحسنِ إثباتها في الوصلِ فقط، وحدَفَها فيهما الباقون.

وأمال ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ هنا [٢٨]، و﴿ارْتَضَى لَهُمْ﴾ بالنور [٥٥]، و﴿مَنِ ارْتَضَى﴾ بالجن [٢٧] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ في الثلاثة، وورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بين اللفظين وبالفتح، وقرأ الباقون بالفتح.

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي إِلَهُ﴾ [٢٩] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهم اليزيديُّ، وسكَّنَها الباقون.

واختلِفَ في ﴿أولم ير الذين كفروا﴾ [٣٠]:

فابنُ كثيرٍ^(٢) بحدَفِ الواوِ بين همزة الاستفهامِ و«لم»، ووافقهُ ابنُ محيِصنٍ^(٣) /، وقرأ الباقون بإثباتها عطفاً على السابق^(٤)، والاستفهامُ توبيخٌ لمن ادَّعى مع الله آلهة.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٢٥٥، الحجة لابن زنجلة ٤٦٦، الموضح

(٢) انظر: المستنير ٢ / ٢٩٩، النشر ٢ / ٣٢٣، الإتحاف ٢ / ٢٦٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيِصنٍ: ١٣٥، المبهج ٣ / ١٢٥، إيضاح الرموز ٥٣١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٤٦٧.

وَأُتْفِقَ عَلَى ﴿كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [٣٠] بِالْخَفْضِ صَفَةً لـ ﴿شَيْءٍ﴾. وقُرِئَ شَاذًا^(١) مِنْ غَيْرِ قِرَاءَتِنَا بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ ﴿جَعَلْنَا﴾ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ لَعْوًا، أَيْ: لَيْسَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ ﴿جَعَلْنَا﴾. وقرأ ﴿مَتَّ﴾ [٣٤] بِكسر الميم نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمشُ وابنُ محيصنٍ بخُلْفٍ عنه، كما في آل عمران [١٥٧].

وعن الْمُطَوِّعِيِّ^(٢) (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ) [٣٥] بِالتَّنْوِينِ، (الموت) [٣٥] بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَصْلِ. وعنه أَيْضًا حَذْفُ التَّنْوِينِ مَعَ نَصْبِ (الموتِ)، حَذْفَ التَّنْوِينِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَإِرَادَتِهِ.

وقرأ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٣٥] بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ يَعْقُوبُ، وَوَأَفَقَهُ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْمَطَوِّعِيُّ، وَمَرَّ بِالْبَقْرَةِ [٢٨].

وقرأ ﴿رَاءَكَ﴾ [٣٦] بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةَ مَعًا قَالُونَ وَوَرِشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ. وافقهم ابنُ محيصنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ، وَقَرَأَ وَرِشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالتَّقْلِيلِ.

وقرأ أبو عمروٌ بِإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَنِ السُّوسِيِّ فِي الرَّاءِ.

(١) انظر: البحر المحيط ٦/٣٠٩.

(٢) تقدم في آل عمران عند الآية [١٨٥].

وقرأ ابن ذكوان مِنْ طَرِيقِ النِقَاشِ عَنِ الْأَخْفَشِ بِإِمَالَتِهِمَا، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ بَفَتْحِهِمَا.

وقرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الْجُمْهُورِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْهُ بَفَتْحِهِمَا، وَالْأَكْثَرُونَ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْهُ^(١) بِإِمَالَتِهِمَا.

وقرأ أبو بكر بفتحِ الرَّاءِ وَإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْعُلَيْمِيِّ، وَبَفَتْحِهِمَا مِنْ طَرِيقِهِ.

وقرأ حمزةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ بِإِمَالَتِهِمَا، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ.

وقرأ ﴿هُزُوا﴾ [٣٦] بضمِّ الزاي، وإبدالِ الْهَمْزَةِ وَأَوَّافِصُ، وَوَأَفْقَهُ الشَّيْبُودِيُّ. وقرأ حمزةٌ، وَكَذَا خَلَفٌ بِإِسْكَانِ الزاي وَالْهَمْزَةِ، وَوَأَفْقَهُمَا الْمَطَّوْعِيُّ. وقرأ الْبَاقُونَ بضمِّ الزاي مَعَ الْهَمْزَةِ.

وَوَقَّفَ بِالنَّقْلِ حَمْزَةً عَلَى الْقِيَاسِ، وَبِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَأَوَّافِصُ عَلَى الرَّسْمِ. وَحُكِيَ تَشْدِيدُ الزاي وَضَعْفٌ، وَوَأَفْقَهُ الْمَطَّوْعِيُّ.

وَأَثَبَتِ الْيَاءَ فِي ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٣٧] فِي الْحَالِينَ يَعْقُوبٌ. وَعَنِ الْحَسَنِ إِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ فَقَطْ. وَحَدَفَهَا الْبَاقُونَ فِيهِمَا.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّرُّ﴾ هُنَا [٤٥]، وَفِي النَّمْلِ [٨٠]، وَالرُّومِ

: [٥٢]

فابنُ عامرٍ^(٢) هُنَا ﴿تُسْمِعُ﴾ بضمِّ التاءِ مِنْ فَوْقَ وَكسْرِ الميمِ. وَالْفَاعِلُ

(١) أي: عن هشام.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي، ٤٤٢، النشر ٣٢٣/٢، الإتحاف ٢/٢٦٤.

ضميرُ المخاطبِ^(١)، وهو الرسول ﷺ، ﴿الصَّمَّ﴾ بالنصب على المفعولية، وكذلك ﴿الدَّعَاءُ﴾ [٤٥]، ووافقه الحسن^(٢).

وقرأ الباقون ﴿يَسْمَعُ﴾ بفتح / الياء من تحت والميم، و﴿الصَّمَّ﴾ بالرفع، والفعل مسندٌ للضمير، و﴿الدُّعَاءَ﴾ نصبٌ مفعولاً به. وأما موضع النمل والروم: فابن كثيرٌ ﴿يَسْمَعُ﴾ بالياء من تحت مفتوحة مع فتح الميم، و﴿الصَّمَّ﴾ بالرفع، ووافقه ابن محيصن^(٣). وقرأ الباقون ﴿تُسْمِعُ﴾ بالتاء من فوق وضمها وكسر الميم، ونصب ﴿الصَّمَّ﴾.

وسهل الهمزة الثانية مع تحقيق الأولى من ﴿الدُّعَاءَ إِذَا﴾ [٤٥] نافعٌ وابن كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس، ووافقه اليزيديُّ وابن محيصن.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ بتحقيقهما، ووافقه الحسن والأعمش^(٤).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٢٥٥، الحجة لابن زنجلة ٤٦٧، الموضح ٨٦١ / ٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٩١، إيضاح الرموز ٥٣٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن ١٤٠، المبهج ٣ / ٢٠٤، إيضاح الرموز ٥٣٢.

(٤) أقحمت هنا النسح كلها سوى نسخة: خ، س، ف زيادة: «وأما التصريح... فلا يُطعن فيها» الآية في محلها في كلمة: ﴿أَيَّمَةَ﴾ الآية [٧٣] في ص ٢٩٢٩..

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مِثْقَالٌ﴾ هُنَا [٤٧]، وَفِي لِقْمَانَ [١٦]:

فَنَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(١) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَةٌ، أَي: وَإِنْ وُجِدَ مِثْقَالٌ^(٢). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ. وَاسْمُهَا مِثْمَرٌ، أَي: وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ، وَ﴿مِنْ خَرَدَلٍ﴾ [٤٧] صِفَةٌ لـ ﴿حَبَّةٍ﴾. وَقَرَأَ ﴿ضِيَاءٌ﴾ [٤٨] بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَدَلَ الْيَاءِ قَبْلُ، وَذُكِرَ فِي آخِرِ الْهَمْزِ الْمَفْرُودِ^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿جُذَادًا﴾ [٥٨]:

فَالْكَسَائِيُّ^(٤) بِكَسْرِ الْجِيمِ. وَافْتَقَهُ الْأَعْمَشُ^(٥)، وَمَنْ «الْمَفْرُودَةُ»^(٦) ابْنُ مَحِيصِنٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ مِنْ «الْمَبْهَجِ»^(٧). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالضَّمِّ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ «الْمَبْهَجِ». قَالَ قَطْرِبُ^(٨): «هِيَ فِي لُغَاتِهَا كُلِّهَا مَصْدَرٌ، فَلَا تُثَنَّى، وَلَا تُجْمَعُ، وَلَا تُؤَنَّثُ».

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٠٠، النشر ٢/ ٣٢٤، الإتحاف ٢/ ٢٦٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٥٦، الحجة لابن زنجلة ٤٦٨، الموضح ٢/ ٨٦٢.

(٣) سقط: «المفرد» من: غ، وانظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٥٤.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٧٤، النشر ٢/ ٣٢٤، الإتحاف ٢/ ٢٦٥.

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٧٩٢، المبهج ٣/ ١٢٦، إيضاح الرموز ٥٣٢.

(٦) مفردة ابن محيصن ١٣٥.

(٧) المبهج ٣/ ١٢٦.

(٨) انظر: الدر المصون ٨/ ١٧٣.

والظاهر أن المضموم اسمٌ للشيء المُكسّر^(١) كالحطام والرّفات
والفُتات، بمعنى الشيء المُفْتت والمُحطّم.

وسهّل الهمزة الثانية مع تحقيق الأولى، وإدخال ألفٍ بينهما من
﴿أَنْتَ فَعَلْتَ﴾ [٦٢] قالون وأبو عمرو وهشامٌ من طريقي ابن عبدان وغيره
عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي.

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهاني وابن كثير، وكذا رؤيس بالتسهيل كذلك
لكن من غير ألفٍ، ووافقهم ابن محيصن، وهو أحد وجهي الأزرق عن
ورشٍ، والوجه الثاني عنه وعليه الأكثرون: إبدالها ألفاً والمد للساكنين. وقرأ
ابن ذكوان وهشامٌ من مشهور طرُق الداجوني وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي،
وكذا خلفٌ وروحٌ بتحقيقهما من غير ألفٍ، ووافقهم الحسن والأعمش.
وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشامٍ بالتحقيق فيهما مع إدخال الألف.
وقرأ ﴿فَسَلُّوهُمْ﴾ [٦٣] بالنقل ابن كثير والكسائي، وكذا خلفٌ. ووافقهم
ابن محيصن، وسبق قريباً^(٢).

كقراءة ﴿أَفِّ﴾ [٦٧] بكسر الفاء منونةً لنافعٍ وحفصٍ، وكذا / لأبي جعفر،
ووافقهم الحسن، وبفتح الفاء من غير تنوين لابن كثير وابن عامر، وكذا
يعقوب، ووافقهم ابن محيصن، وبكسرها من غير تنوين للباقيين. وسبق
تقرير ذلك بالإسراء [٢٣].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٥٧، الحجة لابن زنجلة ٤٦٨، الموضح

وقرأ ﴿أَيِّمَةً﴾ [٧٣] بتحقيق الهمزتين ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ وَرَوْحٌ مع القصر، وافقهم الأعمشُ والحسنُ.
 وقرأ الباقون بالتسهيل بينَ بَيْنَ وبالقصر، وبياء خالصةٍ، وفَصَلَ بينهما أبو جعفرٍ حال تسهيله بألفٍ، واختَلَفَ عن هشام، ولا فَصَلَ بينهما مع الإبدال عن أحدٍ.

فأمَّا قراءة التحقيق وبينَ وبينَ فَضَعَّفَهَا جماعةٌ كالفارسيِّ^(١) وغيره.
 ومن القُرَّاء أيضاً مَنْ ضَعَّفَ التحقيقَ مع روايته له وقراءته به لأصحابه^(٢).
 ومنهم مَنْ أنكر التسهيلَ بينَ بينَ فلم يَقْرَأْ به لأصحاب التخفيف، وقرأ بياءٍ خفيفةٍ^(٣) الكسر، ونَصُّوا على ذلك في كتبهم.

وأمَّا القراءة بالياء فهي التي ارتضاها الفارسيُّ^(٤) وجماعةٌ؛ لأنَّ النطقَ بالهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ [ثقيل]^(٥)، وهمزةٌ بينَ بينَ بزنة المحققة^(٦)، وجعل الزمخشري^(٧) صريح الياء لحنًا، «وتحقيقُ الهمزتين قراءةٌ مشهورةٌ

(١) الحجة ٤/ ١٦٩.

(٢) غ: «ولأصحابه».

(٣) ت: «بياء خالصة خفيفة».

(٤) الحجة ٤/ ١٦٩.

(٥) قوله: «ثقيل» سقط من النسخ هنا، وزدناها من كلام المؤلف في سورة التوبة، وهي زيادة لازمة، ووردت في الدر المصون ٦/ ٢٤ في هذا الموضع.

(٦) غ: «المخففة».

(٧) الكشاف ٢/ ٢٥١.

متواترة، وإن لم يقبلها البصريون^(١). وأما التصريحُ بالياءِ فلا يجوز، ومن قرأ بها فهو لاجنٌ مُحَرَّفٌ»^(٢).

قال أبو حيان^(٣): «كيف يجعلُ الزمخشريُّ ذلك لحنًا، وقد قرأ بها أبو عمرو وابن كثيرٍ ونافعٌ؟» انتهى. قيل^(٤): «لا يُنقَمُ على الزمخشري ما قاله؛ لأنه إنما قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزمُ من ذلك ألا يقبلها».

وأما التصريحُ بالياءِ فهو مَعْدُورٌ فيه؛ لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيلُ بينَ بينَ لا البدلُ المحضُ، حتى إن الشاطبيَّ جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، لكنَّ القراءة بها متواترةٌ فلا يُطعنُ فيها^(٥).

واختلِفَ في ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ [٨٠]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفر^(٦) بالتاء من فوقٍ على التانيث، والفاعلُ الصَّنَعَةُ أو الدَّرُوعُ^(٧)، وهي مؤنثةٌ، أو اللَّبُوسُ لأنها يُراد بها ما يُلبَسُ، وهي الدَّرُوعُ، ووافقهم الحسنُ^(٨).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٩.

(٢) آخر كلام الزمخشري.

(٣) البحر ١٥/٥.

(٤) القائل هو: السمين في الدر المصون ٢٤/٦.

(٥) هذه الفقرة وضعناها في هذا الموضوع وفقاً لما في: خ، س، وأقحمتها سائر النسخ في آخر الآية [٤٥] سهواً في ص ٢٩٢٥ كما تقدم.

(٦) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٦٥/٢، النشر ٣٢٤/٢، الإتحاف ٢٦٦/٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٥٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٦٩، الموضح

٨٦٤/٢.

(٨) انظر: مفردة الحسن ٣٩٢، إيضاح الرموز ٥٣٣.

وقرأ أبو بكر، وكذا رُويس بنون التعظيم لمناسبة ﴿وَعَلَّمَنَّهُ﴾ [٨٠].
 وقرأ الباقر بالياء من تحت على التذكير، والفاعل الله تعالى، وفيه
 التفاتٌ على هذا الوجه، إذ تقدّمه ضمير المتكلم في قوله: ﴿وَعَلَّمَنَّهُ﴾، أو
 داود^(١) أو التعلیم أو اللبوس.

وقرأ (وَلَسْلَيْمَانَ الرَّيَّاحِ) [٨١] بالجمع أبو جعفر، ووافقه الحسن كما في
 البقرة [١٦٤].

كإمالة ﴿إِذْ نَادَى﴾ [٨٣]، و﴿فَنَادَى﴾ [٨٧] في بابها^(٢) لحمزة
 والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقه الأعمش، ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ
 بالفتح والتقليل، وللباقين بالفتح.
 وفتح ياء الإضافة مِنْ ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾ [٨٣] الجميع إلا حمزة فسكّنها،
 ووافقه ابن محيصن والمطوّعي.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَقَدَّرَ عَلَيْهِ﴾ [٨٧]:

فيعقوب^(٣) بالياء المضمومة من تحت، ودالٍ مفتوحة مبنياً للمفعول^(٤)،
 وقرأ الباقر بنون العظمة المفتوحة وكسر الدال، والمفعول محذوف،
 أي: / الجهات والأماكن، والمعنى: أن لن نُضَيِّقَ عليه.

وعن الحسن (الظُّلُمَاتِ) [٨٧] بسكون اللام، كما في البقرة [١٧].

(١) أي: أو الفاعل داود.

(٢) انظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٥١.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٠، النشر ٢/ ٣٢٤، الإتحاف ٢/ ٢٦٦.

(٤) انظر: الموضح ٢/ ٨٦٥.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكر^(١) بحذفِ إحدى النونين وتشديدِ الجيم^(٢)، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف^(٣).

وقد طعنَ الزجاج^(٤) والفراسي^(٥) فيها بأنها لحنٌ. وقال الجعبري^(٦): «لمنع الإدغام في المشدّد. أجيب على ضعفٍ بجواز الإدغام في المشدّد على لغةٍ تخفيفِ المضاعفِ».

وقيل: هي مضارعٌ أنجى، وأدغمت النون في الجيم. قال الجعبري^(٧): «لتجانسهما في الانفتاح والاستفال، والجهر والترقيق، على حدِّ إجماع^(٧) وإجانة». وتُعقَّب: بآئه لا يجوز إدغام النون في الجيم.

وأجيب عن الطعن أيضاً بأجوبة، أحسنها كما في «الدر»^(٨): بأنَّ أصلها نُجِّي بضمِّ النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله: ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكُ نَزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥].

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٧٥، النشر ٢/ ٣٢٤، الإتحاف ٢/ ٢٦٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٥/ ٢٥٩، الحجة لابن زنجلة ٤٦٩، الموضح ٢/ ٨٦٦.

(٣) انظر: المقنع: ٨٧.

(٤) معاني القرآن ٣/ ٤٠٣.

(٥) الحجة ٥/ ٢٥٩.

(٦) كنز المعاني (خ): ٢٥٢/ ب.

(٧) أصله إنجاص وهو ضربٌ من الفاكهة. وقيل: هما لغتان. انظر: اللسان (أجص)، والإجانة: وعاء تُغسل فيه الثياب وأصله الإنجانة. انظر: اللسان (أجن).

(٨) الدر المصون ٨/ ١٩١.

قال في «شرح الكافية»^(١): «وفي هذه القراءة دليلٌ على المحذوفة من تاءي «تنزل» حين قال «تَنَزَّلُ» إنما هي الثانية؛ لأنَّ المحذوفة من نوني^(٢) «نُزِّلُ» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.

قال المرادي^(٣) في «شرح ألفية ابن مالك»: «قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى في قراءة ابن عامرٍ وعاصمٍ: ﴿نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨]، أصله: نُنَجِّي؛ ولذلك سَكَنَ آخِرُهُ» انتهى.

وقرأ الباقون بضمِّ النونِ وسكونِ الثانية، وتخفيفِ الجيمِ من: أنجى يُنجي.

وسَهَّلَ الهمزة الثانية كالياء من ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ﴾ [٨٩] مع تحقيق الأولى نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي. وقرأ ابن عامرٍ وأبو بكر، وكذا رُوْحٌ بهَمْزَتَيْنِ محققين. وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ﴿زَكَرِيَّا﴾ بالقصر من غير همز، ووافقهم الحسنُ والأعمش.

وعن ابن محيصنٍ ضمُّ باء (رَبُّ لَا تَدْرِي) [٨٩] كما في البقرة [١٢٦]. وعن الأعمش^(٤) (رُغْبًا ورُهْبًا) [٩٠] بضمِّ راءيهما وسكون الغين والهاء

(١) لم نقف عليه في شرح الرضي على الكافية.

(٢) في النسخ: «نون ﴿نُزِّلَ﴾»، والتصويب من توضيح المقاصد.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٦٤٧.

(٤) انظر: الروضة ٢/٧٩٣، المبهج ٣/١٢٨، إيضاح الرموز ٥٣٤.

فيهما، وزُويت عن أبي عمرو فيما رواه عنه وهيبُ بن عمرو^(١) النحوي، وهارون^(٢) وأبو مَعْمَر^(٣) والأصمعيُّ واللؤلؤي ويونس^(٤) وأبو زيد، سبعتهم عنه، لكن قال في «البحر»^(٥): «والأشهر عن الأعمش بضمّتين فيهما».

وعن الحسن^(٦) (أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ) [٩٢] بالرفع فيهما على أن يكون^(٧) ﴿أُمَّتِكُمْ﴾ خبر «إن»، و(أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ) بدلٌ منها بدلٌ نكرة من معرفة،

(١) ت، ص: عمر، وهو: وهيب - ويقال: وهب - بن عمرو بن عثمان، أبو عثمان، أو أبو عمرو النَّمري، روى القراءة عن هارون بن موسى البصري، روى القراءة عنه يحيى بن الفضل، وثقه ابن حبان. انظر: تهذيب الكمال ٣١/١٦٨، غاية النهاية ٢/٣٦١، ٣٦٢، تقريب التهذيب ١٠٤٥.

و«النحوي»: هكذا هو في النسخ الخطية، و«البحر المحيط» ٦/٣٣٦ مصدر النقل، ولعله تصحيف من لفظ «النمري»، والله أعلم.

(٢) هو: ابن موسى الأعمور، تقدّم.

(٣) عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، أبو مَعْمَر، التميمي، المنقريُّ مولا هم، البصري، المُقَعَّد، المحدث، المقرئ، ثقة قيّم بحرف أبي عمرو، ضابط له، (ت: ٢٢٤ هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٥/٣٥٣، غاية النهاية ١/٤٣٩.

(٤) في النسخ: وأبو يونس، والمثبت من «التقريب والبيان» للصفراوي [رسالة دكتوراه] ص ٤٧٦، والبحر المحيط ٦/٣٣٦. وهو: يونس بن حبيب الضبيُّ النحوي، تقدّم.

(٥) البحر ٦/٣٣٦.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٣٩٢، إيضاح الرموز ٥٣٤.

(٧) انظر: المحتسب ٢/٦٥، البحر ٦/٣٣٦.

أو تكون (أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ) خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: هي أُمَّةٌ واحدةٌ، ورُويت هذه القراءة عن أبي حَيوةٍ وابن أبي عَبْلَةَ والجُعْفِي (١) وهارون عن أبي عمرو (٢).

والجمهورُ / على نصبهما (٣) على الحال. وقيل: على البدل من «هذه»، فيكون قد فُصِّل بالخبر بين البدلِ والمبدلِ منه نحو: إنَّ زيدا قائم أخاك.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَحَرَامٌ﴾ [٩٥]:

فأبو بكر وحمزة والكسائي (٤) بكسر الحاء وسكون الراء من غير ألفٍ. وافقهم الأعمش (٥)، وقرأ الباقر بفتح الحاء والراء وبألفٍ بعدهما، وهما لغتان كالجِلِّ والحَلال (٦).

وقرأ ﴿فُتِّحَتْ﴾ [٩٦] بالتشديد ابنُ عامر، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، وسَبَقَ في الأنعام [١١٩]، كقراءة ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٦] بالهمزة لعاصم، وموافقة الأعمش له.

(١) هو: الحسين بن علي بن فتح، تقدّم.

(٢) انظر: البحر ٦/٣٣٧.

(٣) المثبت من: ش، ح، غ، وسائر النسخ: «نصبها».

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٥٦٥، النشر ٢/٣٢٤، الإتحاف ٢/٢٦٧.

(٥) انظر: الروضة ٢/٧٩٣، المبهج ٣/١٢٨، إيضاح الرموز ٥٣٤.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦١، الحجة لابن زنجلة ٤٧٠، الموضح

وعن ابن محيصنٍ من «المفردة»^(١) في أحد الوجهين (حَصْبُ جَهَنَّمَ) [٩٨] بسكون الصاد، وهو مصدرٌ^(٢) يُراد به المفعول، أي: المَحْصُوب^(٣)، أو على المبالغة، رُوِيََتْ هذه القراءةُ عن محبوب وأبي حاتم عن ابن كثيرٍ^(٤).

والجمهورُ على فَتْحِهَا، وهو ما يُحْصَبُ به، أي: يُرْمَى في النار. ولا يقال له «حَصَب» إلا وهو في النار. فأما قبل ذلك فَحَطَبُ بالطاء، وبه قرأ أُبَيٌّ وَعَلِيٌّ^(٥) وعائشةُ وابنُ الزبيرِ وزيدُ بن علي^(٦). وقيل: قال «حَصَب» بالصاد قبل الإلقاء في النار.

وإفقههم^(٧) ابنُ محيصنٍ من «المبهج»، والثاني من «المفردة». وأبدلَ الهمزةَ الثانيةَ ياءً خالصةً من ﴿هُؤُلَاءِ إِلَهَةٌ﴾ [٩٩] مع تحقيق الأولى نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس، ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ، وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وَرَوْحٌ بتحقيقهما، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٥، إيضاح الرموز: ٥٣٤.

(٢) انظر: المحتسب ٦٦/٢، البحر المحيط ٦/٣٤٠.

(٣) كذا في: ت، والبحر، وفي سائر النسخ: «المحصبون».

(٤) انظر: البحر ٦/٣٤٠.

(٥) سقط: «وعلي» من: د، ص، ت.

(٦) انظر في التوجيه: المحتسب ٦٧/٢، إعراب القراءات الشواذ ١١٩/٢.

(٧) أي: وافق الجمهور.

وقرأ ﴿ لَا يُحْزِنُهُمْ ﴾ [١٠٣] بضمّ الياء وكسر الزاي، مضارعٌ أحزن، أبو جعفرٍ، وهي لغةٌ تميم^(١)، ووافقه ابنُ محيصنٍ، وسبق بآلِ عمران [١٣٩].

واخْتَلَفَ فِي ﴿ نَطَوِي ﴾ [١٠٤]:

فأبو جعفر^(٢) بضمّ التاء من فوق على التأنيث وفتح الواو على البناء للمفعول، و﴿ السَّمَاءُ ﴾ بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل.
وقرأ الباقر بنون العظمة، والفاعلُ هو اللهُ تعالى، و﴿ السَّمَاءُ ﴾ بالنصب مفعول به.

وعن الحسن^(٣) (السَّجَلِ) [١٠٤] بسكون الجيم وتخفيف اللام^(٤)، والجمهورُ بكسر الجيم وتشديد اللام، لغتان.
قال أبو حيان^(٥): «قال أبو عمرو: وقراءةُ أهلِ مكةَ مثلُ قراءةِ الحسن». وقال مجاهد^(٦): «السَّجَلُ: الصحيفة».

(١) انظر: اللسان (حزن).

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣١، النشر ٢/٣٢٤، الإتحاف ٢/٢٦٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣٩٣، إيضاح الرموز ٥٣٥.

(٤) انظر: المحتسب ٢/٦٧، البحر المحيط ٦/٣٤٣.

(٥) البحر ٦/٣٤٣.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٦/٤٢٤-٤٢٥ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَعَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ كِلَاهِمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: «كُتِبَتِ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْكِتَابِ»، وَكَذَا عَنْ مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقِ وَرْقَاءَ وَعَيْسَى جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْهُ قَالَ: «السَّجَلُ الصَّحِيفَةُ» وَرَجَّاهُ بَيْنَ ثِقَةٍ وَصَدُوقٍ وَإِسْنَادِهِ حَسَنٌ، وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ ٤٧٥، وَأَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ كَمَا فِي تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ ٤/٢٥٩ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْهُ بِهِ. =

وقيل: هو مخصوصٌ من الصحف بصحيفة العهد^(١)، والمعنى: طياً مثل طَيِّ السجل.

و«طَيِّ»: مصدر مضاف إلى المفعول، أي: لِيُكْتَبَ فيه، أو لما يُكْتَبُ فيه من المعاني الكثيرة، فالأصل: كطَيِّ الطاوي السَّجِلِّ، فحُذِفَ الفاعلُ.

وقيل: السَّجِلُّ^(٢): اسمٌ مَلَكٌ يَطْوِي كُتُبَ أَعْمَالِ بني آدم.

وعزاه السيوطي في الدر ٣٩٦/١٠ أيضاً لعبد بن حميد وابن المنذر، وكذا عزاء أثر ابن عباس مِنْ طَرِيقِ علي عنه لابن أبي حاتم أيضاً، ونقل البخاري في صحيحه ٤٣٥/٨ مع الفتح، ك: التفسير، سورة الأنبياء، بعد رقم: (٤٧٣٩)، تفسير السجل بالصحيفة عن مجاهد معلقاً بالجزم، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤٣٧/٨: «وصله الفريابي من طريقه وجزم به الفراء».

ورجح ابن جرير هنا هذا التفسير فقال: «وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال: السجل في هذا الموضع الصحيفة؛ لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب...».

(١) ت، د، ص: «العبد».

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٢٣/١٦ من قول ابن عمر -رضي الله عنهما- ومن قول السدي به، وكذا ابن أبي حاتم من قولهما كما عزاه إليه الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٥٤/٩ والسيوطي في الدر المثور ٣٩٦/١٠، وساقه ابن كثير بإسناده، وفيه يحيى ابن يمان العجلي، صدوق يخطئ كثيراً وقد تغير.

وقول السدي عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح ٤٣٧/٨ أيضاً لابن المنذر وقال أيضاً: «عند الطبري من وجه آخر عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مثله، وعند عبد بن حميد مِنْ طَرِيقِ عطية مثله، وبإسناد ضعيف عن علي مثله.

وقيل: اسم رجل^(١) كان يكتب للنبي ﷺ

وكذا أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٤٣٣ من طريق ابن السدي عن السدي به.

وابن السدي هو عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحمن لم نقف عليه فيما بحثنا وبقية رجاله ثقات.

وكذا جاء تفسير السجل بالملك عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١/ ١٨٩ برقم (١٠٠٤)، وأورده ابن كثير في تفسيره ١/ ٣٤١-٣٤٢ و٥/ ٤٥٤، وابن عساكر في تاريخه ٤/ ٣٣٣، وقال الحافظ ابن كثير في الموضع الأول: «وهذا أثر غريب، وبتقدير صحته إلى أبي جعفر محمد بن علي الباقر، فهو نقله عن أهل الكتاب، وفيه نكارة توجب رده، والله أعلم. والنكارة في غير تفسير السجل، لأن فيه زيادة فيها نكارة، إسناده ضعيف أيضاً؛ فيه راوٍ مبهم وهو الراوي عن أبي جعفر الباقر.

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٣/ ٢٣٤، ك: الخراج...، ب: في اتخاذ الكاتب برقم (٢٩٣٥)، والنسائي في الكبرى ١٠/ ١٨٧، ك: التفسير، سورة الأنبياء برقم (١١٢٧٢) تحقيق شعيب و برقم (١١٣٣٥) في النسخة الأخرى، وابن جرير في تفسيره ١٦/ ٤٢٤، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ٩/ ٤٥٤، والطبراني في الكبير ١٢/ ١٣٢-١٣٣ برقم (٢٧٩٠) والعقيلي في الضعفاء ٤/ ٤٢٠، وابن عدي في الكامل ٧/ ٢٦٦٢ في ترجمة يحيى بن عمرو النكري، والبيهقي في سننه الكبرى ١٠/ ١٢٦، ك: آداب القاضي، ب: اتخاذ الكاتب، وكذا ابن مردويه كما في الإصابة ٣/ ٣٣ في ترجمة السجل، وكذا في الفتح ٨/ ٤٣٧، وأيضاً ابن عساكر في تاريخه ٤/ ٣٣٢، جميعهم من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به.

ضعيف، في إسناد أبي داود والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي في طريق، وكذا ابن عساكر في طريق عنده يزيد بن كعب العوذلي مجهول، كما في التقريب ١٠٨١ =

برقم (٧٨١٨)، وفي إسناد الطبراني والعقيلي وابن عدي والطريق الأخرى عند البيهقي وابن عساكر يحيى بن عمرو بن مالك النكري ضعفه ابن معين والنسائي والعقيلي، وابن عدي، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف» كما في التقريب ١٠٦٣ برقم (٧٦٦٤). وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٨ / ١٧٥ في ترجمة حمدان بن سعيد البغدادي ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٤ / ٣٣٣، وكذا ابن مردويه وابن منده وأبو نعيم كما في الإصابة ٣ / ٣٤، جميعهم من طريق نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال ابن منده كما في تاريخ دمشق ٤ / ٣٣٢: «هذا حديث غريب» قلت: ولعل الآفة من حمدان بن سعيد إذ ترجمه الخطيب ولم يذكر فيه شيئاً، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٩ / ٤٥٥ بعد أن ساق الرواية بإسناد الخطيب: «وهذا حديث منكر جداً من حديث نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- لا يصح أصلاً، وكذلك ما تقدم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- من رواية أبي داود وغيره لا يصح أيضاً، وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه -وإن كان في سنن أبي داود- منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجاج المزني...».

وقال أيضاً: «وقد تصدّى الإمام أبو جعفر بن جرير لهذا الحديث، وردّه أتمّ ردّاً، وقال: لا يعرف في الصحابة أحد اسمه السجل -وصدق رحمه الله تعالى في ذلك- وهو من أقوى الأدلة على نكارة هذا الحديث، وأمّا من ذكر في أسماء الصحابة هذا فإنما اعتمد على هذا الحديث، لا على غيره، والله أعلم.

والصحيح عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن السجل هي الصحيفة، قاله علي بن أبي طلحة والوفوي عنه، ونص على ذلك مجاهد وقتادة وغير واحد، واختاره ابن جرير، لأنه المعروف...».

وكذا حكّم بوضعه شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقل عنه تلميذه ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود مع عون المعبود ٥ / ٣٣٩ إذ قال: «سمعت شيخنا أبا العباس... يقول: «هذا الحديث موضوعٌ... والآية مكية، ولم يكن لرسول الله ﷺ كاتب بمكة».

وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ٢٣٣ برقم (٢٩٣٥).

قال^(١): «وعلى هذين القولين يكون المصدرُ مضافاً لفاعله»، والكتاب اسم للصحيفة المكتوب فيها.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لِلْكُتُبِ﴾ [١٠٤]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائي^(٢)، وكذا خَلَفٌ / بضم الكاف والتاء من غير ألفٍ على الجمع^(٣). وافقهم الأعمش^(٤).

[١٣٠]

وقرأ الباقر بكسر الكاف وفتح التاء مع الألف على الأفراد، والرسمٌ يحتملهما، فالإفراد يُراد به الجنس، والجمعُ للدلالة على الاختلاف. وقرأ ﴿الزُّبُورِ﴾ [١٠٥] بضم الزاي حمزةً، وكذا خَلَفٌ. وافقهما الأعمش كما في النساء [١٦٣].

وأخرج النسائي في سننه ١٨٧/١٠ وابن جرير في تفسيره ٤٢٤/١٦ وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ٤٥٤/٩، وكذا ابن عساكر في تاريخه ٤/٣٣٢، مِنْ طَرِيقِ عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «السجل: الرجل» وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة ٣/٣٤: «زاد ابن مردويه: والسجل هو الرجل بالحشية».

وإسناد هذه الرواية حسن، إذ رجاله بين ثقة وصدوق، فيحمل عليه كلام الحافظ ابن حجر في حكمه لصحة الحديث، والله أعلم.

(١) البحر ٦/٣٤٣.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٥٦٦، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٦٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦٣، الحجة لابن زنجلة ٤٧٠، الموضوع ٨٦٨/٢.

(٤) انظر: الروضة ٢/٧٩٤، المبهج ٣/١٣٠، إيضاح الرموز ٥٣٥.

وسكَّن ياءَ الإضافة من ﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ [١٠٥] حمزةً، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمَطْوِوعِيُّ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿قَلَّ رَبِّ﴾ [١١٢]:

فحفصُ^(١) ﴿قَلَّ﴾ بصيغة الماضي خبراً عن الرسول عليه السلام^(٢)، وقرأ الباقر ﴿قَلَّ﴾ بصيغة الأمر.

واخْتَلَفَ فِي ﴿رَبِّ أَحْكُمُ﴾ [١١٢]:

فأبو جعفرٍ بضمِّ الباءِ.

قال صاحب «اللوامح»^(٣) على أنه منادى مفردٌ، وحذفتُ حرفِ النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لـ «أي» بعيداً، بابه الشعر.

وتعقبه في «الدر»^(٤) كالبحر^(٥): بأنه ليس من نداء النكرة المقبل عليها^(٦)، بل هو من اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: يا غلامي، وهي أن تبنيته على الضمِّ وأنت تنوي الإضافة، لما قطعتَه عن الإضافة، وأنت تريدها، بِنَيْتِهِ، فمعنى (رَبُّ) يا ربي.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤٥، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٦٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦٤، الحجة لابن زنجلة ٤٧١، الموضح ٨٧٠/٢.

(٣) انظر: البحر ٦/٣٤٥.

(٤) الدر المصون ٨/٢١٨.

(٥) البحر ٦/٣٤٥.

(٦) أي: المقصودة المبنية على الضم.

وافقه ابنٌ محيِصنٍ.

وقرأ الباكون بكسر الباء اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى.

وَاخْتُلِفَ فِي ﴿مَا تَصِفُونَ﴾ [١١٢]:

فابنُ دُكَّوَانٍ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ^(١) بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ عَلَى الْغَيْبِ^(٢)، وَهِيَ رِوَايَةُ التَّغْلِبِيِّ عَنْهُ. وَافَقَهُ الْأَعْمَشُ^(٣)، وَقَرَأَ الْبَاكُونَ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ عَلَى الْخَطَابِ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَخْفَشِ عَنْ ابْنِ دُكَّوَانٍ. وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ أَرْبَعٌ، وَمِنْ الزَّوَائِدِ ثَلَاثٌ^(٤)، وَمِنْ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ سَبْعَةٌ مَوَاضِعٌ^(٥).

* * *

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٥٦٦، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٦٨.

(٢) انظر: الكشف ٢/١١٥، الموضح ٢/٨٧٠.

(٣) انظر: الروضة ٢/٧٩٥، المبهج ٣/١٣١، إيضاح الرموز ٥٣٥.

(٤) انظر: النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٦٩.

(٥) كذا في الإدغام الكبير: ٢٢٣، التلخيص: ٣٣٣، الكنز في القراءات العشر ٢/٥٦٥،

وفي ت: «تسعة»، ح: «ثمانية».

وأما المرسوم

فكتبوا في مصحف الكوفة ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ ﴾ الأول من هذه السورة [٤] بألفٍ، وفي سائر المصاحف بغير ألفٍ^(١).
وفي المصحف المكي ﴿ أَوْلَمَيْرَ الَّذِينَ ﴾ [٣٠] بغير واو عطفٍ بين الهمزة واللام^(٢)، وفي سائرهما بواو العطف^(٣).
فوجه حذف الألف^(٤) والواو^(٥) وإثباتهما: تخريج كل قراءة على صريح رسم^(٦).

﴿ قَتَلَ ﴾ في الأخير [١١٢] للماد^(٧) حذفت الألف تخفيفاً.
وروى نافع عن المدني كبقية الرسوم حذف ألف ﴿ جُدَادًا ﴾ [٥٨] الأول^(٨)،
وألف ﴿ يُسْرِعُونَ ﴾ [٩٠] للتخفيف فيهما^(٩).

- (١) انظر: المقنع ٩٥، مختصر التبيين ٨٥٧/٤، الوسيلة ١٨٦، الجميلة: ٣٧٣.
- (٢) في النسخ: الواو بدل اللام، وهو سبق قلم، والتصويب من مصدر النقل. انظر: الجميلة ٣٧٣.
- (٣) انظر: المقنع ١١٠، الوسيلة ١٨٦، الجميلة: ٣٧٣، ولم نجد الكلمة في «مختصر التبيين» في المظان.
- (٤) في: ﴿ قَالَ ﴾ الأولى أول السورة.
- (٥) بحذف الواو في ﴿ أَوْلَمَيْرَ ﴾ للذي يحذف.
- (٦) في خ: «رسمه».
- (٧) يعني الذي يمد القاف ويقرأ: ﴿ قَتَلَ ﴾، وهو حفص.
- (٨) أي التي بين الذالين. انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٨٦٢/٤، الوسيلة ١٨٥، الجميلة: ٣٧١.
- (٩) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٨٦٦/٤، الوسيلة ١٨٥، الجميلة: ٣٧١.

وكتبوا في كل الرسوم ﴿وَحَرَامٌ﴾ [٩٥] بِحَذْفِ الْأَلْفِ^(١)؛ لاحتمال القراءتين تحقيقاً وتقديراً.

واتفقوا على كتابة ﴿أَفَايِنَ مَتَّ﴾ [٣٤] بِيَاءٍ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ^(٢).

وكتبوا في أكثر المصاحف ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ [٣٧] بزيادة واوٍ بين الألف والراء^(٣).

(١) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٤/٨٦٦، الوسيلة ١٨٥، الجميلة: ٣٧١.

(٢) انظر: المقنع ٤٨، مختصر التبيين ٤/٨٦١، الوسيلة ٣٤٩، الجميلة: ٥٧٧.

(٣) انظر: المقنع ٥٣، مختصر التبيين ٣/٥٧٢، الوسيلة ٣٥٨، الجميلة: ٥٨٥.

المقطوع والموصول

اختلفوا في قطع «أن» عن «لا» من قوله: ﴿أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [٨٧] [ب/١٣٠] وَوَصَلِهِ^(١).

وكذا اختلفوا في قطع «في» عن «ما» في قوله: ﴿فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢)، [١٠٢]، وهو الخامس مما اختلف فيه.



(١) والعمل على القطع. انظر: سفير العالمين ٢/٤١٦، وقد تقدم في مرسوم سورة الأعراف.

(٢) والعمل على القطع. انظر: سفير العالمين ٢/٤٢٩، وقد تقدم في مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة^(١) م. ﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [١] ك، والاقتراب هو بالإضافة إلى ما مضى أو عند الله، لقوله: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ وَبَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٦]، ولأنَّ كلَّ ما هو آتٍ قريب، وإنما البعيد ما انقضى ومضى. و﴿ فِي عَقَلَةٍ ﴾ [١]، وتاليه خبران للضمير، قاله البيضاوي^(٢) ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [١] ت؛ وفاقاً للعمّاني^(٣).

﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [٣] ك، أو الوقف على ﴿ النَّجْوَى ﴾ [٣] ك؛ وفاقاً للداني^(٤) كابن الأنباري^(٥) بتقدير: هم، أو أعني الذين. وتعقبه العمّاني^(٦): بأنَّ الموصول رَفْعٌ بَدَلًا مِنْ وَاو ﴿ أَسْرُؤًا ﴾ [٣]، أو خفض صفة لـ ﴿ لِلنَّاسِ ﴾، أي: اقترب للناس الذين ظلموا. ولا يجوزُ الفصلُ بين البدلِ والمبدلِ منه، ولا بين الصفةِ وموصوفها، أو يكون رفعاً بتقدير: هم، أو نصباً على الذمِّ، أي: أعني الذين؛ لأنَّ الابتداء بـ ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْلَ هَذَا إِلَّا الْبَشَرَ مِثْلَكُمْ ﴾ [٣]

(١) ف، خ، غ، ش: «ت».

(٢) أنوار التنزيل ٦٦/٢.

(٣) المرشد ٣٩٤/٢.

(٤) المكتفى ٣٨٥.

(٥) الإيضاح ٧٧٧/٢، وفيه: «حسن».

(٦) المرشد ٣٩٤/٢-٣٩٥.

لا يفيد معنىً، وحينئذ فالوقفُ على ﴿التَّجَوَّى﴾ غير حسن على سائر الوجوه، ولا على ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾؛ لأنَّ تاليه هو المبيِّن عمَّا أسرَّوه . انتهى ملخصاً^(١) .

﴿وَأَنْتُمْ بُصُورٌ﴾ [٣] ت . ﴿الْعَلِيمُ﴾ [٤] ك ، ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [٥] ك ، أيضاً . ﴿الْأَوَّلُونَ﴾ [٥] ت . ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ [٦] ك . ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٦] ت . ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٧] (٢) ، و ﴿الطَّعَامَ﴾ [٨] ، و ﴿خَالِدِينَ﴾ [٨] ك^(٣) . ﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [٩] ت ، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠] ت أيضاً . ﴿ءآخِرِينَ﴾ [١١] ، و ﴿يَرْكُضُونَ﴾ [١٢] ، و ﴿تُسَلُّونَ﴾ [١٣] ، و ﴿ظَالِمِينَ﴾ [١٤] ك . ﴿خَمِيدِينَ﴾ [١٥] ت^(٤) . ﴿لَعِينَ﴾ [١٦] ك^(٥) . ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ [١٧] ت : على أن ﴿إِنْ كُنَّا﴾ نافية .

﴿فَعَلِينَ﴾ [١٧] ، و ﴿زَاهِقٌ﴾ [١٨] ، و ﴿تَصْفُونَ﴾ [١٨] ك ، ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [١٩] ك^(٦) : على جعل التالي مستأنفاً مبتدأ، خبره ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [١٩] ، ن : على عطفه على ﴿مَن فِي السَّمَوَاتِ﴾ للفصل بين المتعاطفين، وحينئذ فالوقفُ على ﴿وَمَن عِنْدَهُ﴾ [١٩] ك ، والابتداء ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [١٩] ، وهو على جعل ﴿وَمَن عِنْدَهُ﴾ مبتدأ، ن ؛ للفصل بين المبتدأ وخبره

(١) انتهى ملخصاً من المرشد ٢ / ٣٩٥ .

(٢) ت : «ك» .

(٣) خ ، ت : «ت» .

(٤) د ، ص ، ت : «ك» .

(٥) خ : «ت» .

(٦) ت : «ت» .

﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ [١٩]: على الوجهين ك^(١).
 ﴿ يَفْتُرُونَ ﴾ [٢٠] ك. ﴿ يَنْشُرُونَ ﴾ [٢١] ت^(٢). ﴿ لَسَدَاتَا ﴾ [٢٢] ك^(٣).
 ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [٢٢] ت. ﴿ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [٢٣]، و ﴿ يُسْأَلُونَ ﴾ [٢٣]، و ﴿ آءِ الْهَاءِ ﴾ [٢٤]، و ﴿ بُرْهَانِكُمْ ﴾ [٢٤]، و ﴿ مِنْ قَبْلِي ﴾ [٢٤] ك^(٤). ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢٤]
 ن: على قراءة النصب؛ لأن اللاحق معموله، ك: على قراءة ابن محيصن
 بالرفع، بتقدير: هو الحق؛ للاستئناف.

﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٢٤] ت^(٥). ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [٢٥]، و ﴿ سُبْحَانَهُ ﴾ [٢٦]،
 و ﴿ مُكْرَمُونَ ﴾ [٢٦]، و ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ وَمَا خَلَفَهُمْ ﴾ [٢٨]، و ﴿ لِمَنِ
 أَرْتَضَى ﴾ [٢٨]، و ﴿ مُشْفِقُونَ ﴾ [٢٨]، و ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ [٢٩] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٩]
 ت. ﴿ فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ [٣٠]، و ﴿ حَيٍّ ﴾ [٣٠]، و ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٠]، و ﴿ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ [٣١]
 [٣١]، و ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [٣١]، و ﴿ مَحْفُوظًا ﴾ [٣٢] ك.

﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٣٢] ت. ﴿ وَالْقَمَرَ ﴾ [٣٣] ك. ﴿ يَسْبَحُونَ ﴾ [٣٣]،
 و ﴿ الْخَالِدُونَ ﴾ [٣٤] ت. ﴿ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [٣٥]، و ﴿ وَشَنَةَ ﴾ [٣٥]، و ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ [٣٥]
 [٣٥]، و ﴿ آءِ الْهَتَكِ ﴾ [٣٦] / ك. ﴿ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [٣٦] ت. ﴿ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [٣٧]،
 و ﴿ فَلَا تَسْتَعِجِلُونَ ﴾ [٣٧] ك. ﴿ صَدِيقِينَ ﴾ [٣٨] ت.

(١) خ: «ت».

(٢) ت: «ك».

(٣) ت: «ت».

(٤) خ: «ت».

(٥) غ: «ك».

﴿وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [٣٩] ك. ﴿وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ [٤٠]، و﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٤١] ت. ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ [٤٢]، و﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٤٢]، و﴿مِن دُونِنَا﴾ [٤٣]، و﴿يُصْحَبُونَ﴾ [٤٣] ك. ﴿عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [٤٤] ت. ﴿مِنَ أَطْرَافِهَا﴾ [٤٤] ك. ﴿الْغَالِبُونَ﴾ [٤٤] ت، ﴿أَنْذِرْكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [٤٥] ت أيضاً. ﴿يُنْذِرُونَ﴾ [٤٥] ك. ﴿ظَالِمِينَ﴾ [٤٦] ت. ﴿فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [٤٧] ك. ﴿حَسِبِينَ﴾ [٤٧] ت^(١). ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٤٨] ن؛ لأن الموصول صفته، ك بتقدير: هم الذين.

﴿مُشْفِقُونَ﴾ [٤٩] ك. ﴿مُنْكَرُونَ﴾ [٥٠] ت. ﴿عَلِيمِينَ﴾ [٥١]، و﴿عَاكِفُونَ﴾ [٥٢]، و﴿عَبِيدِينَ﴾ [٥٣]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٥٤]، و﴿اللَّعِينِينَ﴾ [٥٥]، و﴿فَطَرَهُنَّ﴾ [٥٦]، و﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [٥٦]، و﴿مُدْبِرِينَ﴾ [٥٧]، و﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٥٨]، و﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٥٩]، و﴿يُقَالُ لَهُ إِتْرَاهِيمُ﴾ [٦٠]، و﴿يَشْهَدُونَ﴾ [٦١]، و﴿يَتْلُو آيَاتِهِمْ﴾ [٦٢] ك.

﴿بَلْ فَعَلَهُو﴾ [٦٣] ك، إسناداً للفعل إلى ضمير ﴿فَقَى﴾ أو ﴿إِتْرَاهِيمُ﴾، و﴿كَبَّرُهُمْ هَذَا﴾ مبتدأ وخبر، وحينئذ فلم يُسند الفعل لكبير الأصنام. أو الوقف على ﴿كَبَّرُهُمْ هَذَا﴾ [٦٣] ك، وأُسند الفعل إليه تَجَوُّزاً على سبيل الاستهزاء والتبكيك^(٢) وليس كذباً، وما

(١) ت، د، ص: «ك».

(٢) غ: أو التنيكيت.

رُوي^(١): «لإبراهيم ثلاث كذبات»^(٢) فتسمية للمعاريض كذباً لما شابَهَتْ صورتها صورته، أو الوقف على ﴿إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [٦٣] هو ك: على أن المعنى متعلق بقوله: ﴿فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [٦٣]، أي: إن كان لهم نُطقٌ وضُرٌّ ونفعٌ فقد فعله كبيرهم، وما بينهما اعتراضٌ، و﴿يَنْطِقُونَ﴾ متعلق بقوله: ﴿فَسَأَلُوهُمْ﴾، أي: إن كانوا ينطقون فاسألوهم هم.

﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٦٤]، و﴿يَنْطِقُونَ﴾ [٦٥]، و﴿وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [٦٦]، و﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٦٧]، و﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٦٧]، و﴿فَاعْلَيْنَ﴾ [٦٨]، و﴿عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٦٩]، و﴿الْأَخْسَرِينَ﴾ [٧٠]، و﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٧١] ك. ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ [٧٢] ك، أوت؛ وفاقاً لنافع والأخفش^(٣)، ثم يبتدئ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ٣٩٥ - مع الفتح - ك: أحاديث الأنبياء، ب: يزفون: النسلان في المشي، برقم: ٣٣٦١، وكذا في ك: التفسير، ب: ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ هَمَلٍ مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾، برقم: ٤٧١٢، ومسلم في صحيحه ١/ ١٨٤ - ١٨٥، ك: الإيمان، ب: في أدنى أهل الجنة منزلة، برقم: ١٩٤، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً - وهو لفظ البخاري - : «إني قد كنت كذبت ثلاث كذبات...».

(٢) الحديث الذي أشار إليه المصنف أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ٣٨٨ - مع الفتح -، ك: الأنبياء، ب: قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾...، برقم: (٣٣٤٩)، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٨٤٠، ك: الفضائل، ب: من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، برقم: (٢٣٧١)، أوله: «لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات...»، لفظ البخاري، مختصر هنا بقدر المذكور، ولفظ مسلم مفصل ببيان الكذبات الثلاث.

(٣) انظر: المكتفى ٣٨٨.

﴿وَيَعْقُوبَ﴾ [٧٢]؛ لأنَّ يعقوب نافلةٌ لإسحاق^(١)، وهو نافلة لإبراهيم فهو وقف تمييز، كما وسمه^(٢) به في «المرشد»^(٣)، أو الوقف على ﴿نَافِلَةٌ﴾ [٧٢] ك.

﴿صَالِحِينَ﴾ [٧٢] ك. ﴿عَلِيدِينَ﴾ [٧٣] ت. ﴿مِنَ الْكُرْبِ الْعَظِيمِ﴾ [٧٦]، و﴿بِأَيَّتِنَا﴾ [٧٧] ك. ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٧٧] ت. ﴿فَفَهَّمَهَا سُلَيْمَانَ﴾ [٧٩]، و﴿وَعَلَّمَآ﴾ [٧٩]، و﴿وَالطَّيْرَ﴾ [٧٩]، و﴿فَاعْلَمِينَ﴾ [٧٩]، و﴿شَاكِرُونَ﴾ [٨٠]، و﴿بَدْرِكُنَا فِيهَا﴾ [٨١]، و﴿عَلَمِينَ﴾ [٨١]، و﴿دُونَ ذَلِكَ﴾ [٨٢] ك. ﴿حَفَظِينَ﴾ [٨٢] ت. ﴿الرَّحِمِينَ﴾ [٨٣] ك، ﴿مِنْ ضُرِّ﴾ [٨٤] ك أيضاً. ﴿لِلْعَالِيِينَ﴾ [٨٤] ت.

﴿وَذَا الْكِفْلِ﴾ [٨٥]، و﴿مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [٨٥] ك. ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٨٦] ت، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٨٧]، و﴿مِنَ الْغَمِّ﴾ [٨٨] ك^(٤). ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨] ت. ﴿الْوَارِثِينَ﴾ [٨٩]، و﴿لَهُ وَوَجْهَةٌ﴾ [٩٠] ك. ﴿خَاشِعِينَ﴾ [٩٠]، و﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٩١] ت. ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [٩٢]، و﴿أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [٩٣]، و﴿رَاجِعُونَ﴾ [٩٣]، و﴿لِسَعْيِهِ﴾ [٩٤] ك. ﴿كَتَبُونَ﴾ [٩٤] ت. ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ [٩٥] ك.

(١) سقط: «لإسحاق» من: غ.

(٢) خ: «وجَّهه».

(٣) المرشد ٢/٤٠٤-٤٠٥.

(٤) د، ت: «ت».

﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٩٧] ك: على أن قوله: ﴿ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ [٩٧] جواب ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ﴾ [٩٦]، أو على أن ﴿ شَخِصَةً ﴾ [٩٧] فيه ما يغني عن الجواب، وحينئذ فيبتدئ بـ ﴿ يَوَيْلَنَا ﴾ [٩٧] بتقدير: يقولون: يا ويلنا، ق^(١): على أن الجواب ﴿ يَوَيْلَنَا ﴾ مع إضمار القول، أي: إذا فتحت يأجوج ومأجوج قالوا: يا ويلنا. ﴿ بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [٩٧] ك. ﴿ وَارْدُونَ ﴾ [٩٨] ت. ﴿ مَا وَرَدُوها ﴾ [٩٩]، و﴿ خَالِدُونَ ﴾ [٩٩] ك. / ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [١٠٠] ت.

[١٣١/ب]

﴿ مُبْعَدُونَ ﴾ [١٠١]، و﴿ خَالِدُونَ ﴾ [١٠٢]، و﴿ الْأَكْبَرُ ﴾ [١٠٣]، ﴿ الْمَلَيْكَةُ ﴾ [١٠٣]، و﴿ تُوعَدُونَ ﴾ [١٠٣]، و﴿ نُعِيدُهُ ﴾ [١٠٤]، و﴿ عَلَيْنَا ﴾ [١٠٤] ك. ﴿ فَعَلِينَ ﴾ [١٠٤]، و﴿ الصَّالِحُونَ ﴾ [١٠٥]، و﴿ عِيدِينَ ﴾ [١٠٦]، و﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [١٠٧] ت. ﴿ إِلَهٌ وَحِدٌ ﴾ [١٠٨]، و﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [١٠٨]، و﴿ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ [١٠٥]، و﴿ تُوعَدُونَ ﴾ [١٠٩]، و﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [١١٠] ك، و﴿ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [١١١] ك. ومن قرأ ﴿ قُلْ ﴾ بالقصر كأولها ابتدأ به للاستئناف. ومن قرأ بالألف لم يبتدئ بـ ﴿ قُلْ ﴾؛ لأنه متصل بسابقه، فلا يفصل منه. و﴿ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [١١٢] ت. ﴿ تَصِفُونَ ﴾ [١١٢] م.

تجزئتها

﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] ربع^(١).
 ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ [٥١] نصف^(٢).
 و﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [٨٢] ربع^(٣)، آخر السورة حزب^(٤).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وغيث النفع ٢٩٣، وذكر في القول الوجيز ٢٣٩ على الآية التي قبلها [٢٨].

(٢) كذا في غيث النفع ٢٩٤، على الراجح، ولم يذكر في القول الوجيز ٢٣٩ غيره، مخالفاً لما في جمال القراء ١/١٥٢.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٨، وليس هذا القول في غيث النفع ٢٩٤، ضمن أقواله الثلاثة، وجعله في القول الوجيز ٢٣٩، على الآية [٨٢].

(٤) كذا في البيان ٣١٨، وفنون الأفتان ٢٧٥، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٤٥.

سورة الحج

مَكِّيَّةٌ إِلَّا ﴿ هَذَا خَصْمَانِ ﴾ [١٩]، إلى تمام ثلاث آيات، قاله ابنُ عباس^(١)

(١) أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٥٠٩/٢ بإسناده عن مجاهد أنه سأل ابن عباس -رضي الله عنهما- عن السور المكية والمدنية، فقال عن سورة الحج مكية... وفي إسناده يموت بن المزرع وهو كما قال الذهبي: العلامة الأخباري... الأديب... وما أعلم به بأساً، كما تقدم وبقية رجاله بين ثقة وصدوق، فإسناده لا يقل عن درجة الحسن، والله أعلم، وأورده السيوطي في الإتقان ١/٤٨-٥٠ وساقه بإسناد النحاس وقال: «إسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات من علماء العربية المشهورين» هكذا قال؛ بينما بعض الرواة منهم من هو صدوق.

وأورده ابن عطية في محرّره ١١/١٧٣، والقرطبي في تفسيره ١٤/٣٠٦، عن ابن عباس ومجاهد، ولكنه بدون إسناد.

وكذا أوردا في المصدرين السابقين عن ابن عباس والضحاك أنها مدنية، أي: سورة الحج، وكذا عزاه السيوطي في الدر ١٠/٤٠٩ والإتقان ١/٦٧-٦٨ لابن مردويه، وكذا الشوكاني في فتح القدير ٣/٤٣٣ أنه أخرج عن ابن عباس وعبد الله بن الزبير -رضي الله عنهما- قالوا: «نزلت سورة الحج بالمدينة»، وكذا أوردا ابن عاشور في تفسيره ١٧/١٨٠ القولين. إلا أن السيوطي قال: «أخرجه ابن مردويه من طريق العوفي عن ابن عباس وهو ضعيف».

أما الحديث في نزول الآية ﴿ هَذَا خَصْمَانِ أَحْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ وأنها نزلت في المباراة يوم بدر بين عليّ وحمزة وعبيدة -رضي الله عنهم- وبين مبارزتهم من الكفار، فأخرجه البخاري في صحيحه ٧/٢٩٦ مع الفتح، ك: المغاري، ب: قتل أبي جهل برقم (٣٩٦٦)، وفي ٨/٤٤٣-٤٤٤، ك: التفسير، ب: ﴿ هَذَا خَصْمَانِ أَحْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ برقم (٤٧٤٣-٤٧٤٤).

ومجاهد^(١).وعن ابن عباس^(٢) أيضاً: إِنَّهِنَّ أَرْبَعُ آيَاتٍ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾

.[١٩]

وقال الضحاك^(٣): «هي مدنية».وقال قتادة^(٤): مدنية، إلا من قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ﴾ إلى

﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [٥٥-٥٢].

ومسلم في صحيحه ٤ / ٢٣٢٣، ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿هَذَا نِ حَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ برقم (٣٠٣٣) كلاهما من حديث أبي ذر - رضي الله عنه - ولفظه وهو للبخاري: «أنه كان يقسم فيها قسماً: إن هذه الآية ﴿هَذَا نِ حَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه، وعتبة وصاحبيه يوم برزوا في يوم بدر»، وأخرجه البخاري من حديث علي - رضي الله عنه - أيضاً.

(١) انظر: الحاشية السابقة.

(٢) أورده ابن عطية في المحرر الوجيز ١١ / ١٧٣، وكذا القرطبي في تفسيره ١٤ / ٣٠٦ بدون إسناد.

(٣) تقدم ذكره قبل حاشيتين، وذكره السيوطي في الإتقان ١ / ٦٨.

(٤) عزاه السيوطي في الدر ١٠ / ٤٠٩ لابن المنذر أنه أخرجه عن قتادة، وكذا الشوكاني في تفسيره ٣ / ٤٣٣، كلاهما بدون إسناد، وكذا أورده القرطبي في تفسيره ١٤ / ٣٠٦ عنه مثله، وكذا السيوطي في الإتقان ١ / ٦٨ وقال القرطبي: «قال الجمهور: السورة مختلطة، منها مكّي ومنها مدني. وهذا هو الأصح؛ لأن الآيات تقتضي ذلك، لأن ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ مكّي و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ مدني»، ونقل أيضاً عن الغزنوي قوله: «وهي من أعاجيب السور، نزلت ليلاً ونهاراً، سفرأ وحضراً، مكياً ومدنياً، سلمياً وحريراً، ناسخاً ومنسوخاً، محكماً ومتشابهاً؛ مختلف العدد».

وقال الجمهور: منها مكِّيٌّ، ومنها مدنيٌّ، قاله أبو حيان^(١).
 وزاد الجَعْبَرِيُّ^(٢): قال أبو ذر^(٣): أقسم بالله لقد نزلت بالمدينة في
 المتبارزين ببدرٍ علي وحمزة^(٤) وعبيدة^(٥) - رضي الله عنهم - ثم عتبة وشيبة
 والوليد، وهي ﴿هَذَا نِ حَصَمَانٍ﴾ [١٩].
 وحروفُها: خمسة آلاف ومئة وسبعون^(٦).
 وكَلِمُها: ألف ومئتان وإحدى وتسعون^(٧).
 وأيُّها: سبعون وأربع: شامي، وخمس: بصري، وست: مدني، وسبع:
 مكِّي، وثمان: كوفي^(٨).

(١) البحر ٦/٣٤٩.

(٢) حسن المدد: ٩٢.

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم، أبو عمارة، القرشي، الهاشمي، عمُ النبي ﷺ وأخوه
 من الرِّضَاعَة، أسد الله وسيد الشهداء، استشهد بأحد. انظر: الاستيعاب ١/٣٦٩،
 الإصابة ٢/١٢١.

(٥) ش، ح: عبيد، وباقي النسخ: عبيد الله، والصواب المثبت. وهو عبيدة بن الحارث بن
 المُطلب، أبو الحارث، القرشي، المُطَلبي، أسلم قديماً، ثم هاجر وشهد بدرًا، وهو
 أحدُ الثلاثة الذين بارزوا المشركين يوم بدرٍ، توفي بالصفراء مرجعهم من بدر. انظر:
 أسد الغاية ٣/١٩٢، الإصابة ٤/٤٢٤.

(٦) كذا في حسن المدد ٩٢، لكن في البيان ١٨٩: «... وخمسة وسبعون حرفاً...»، ومثله
 في منار الهدى ٢٥٤، والقول الوجيز ٢٤٠.

(٧) انظر: المصادر المذكورة، والبصائر ٣٢٣.

(٨) انظر: المصادر المذكورة، وجمال القراء ١/٢٠٦، وفنون الأفتان ٢٩٤، والبصائر

خلافها: خمس^(١):

﴿ الْحَمِيمُ ﴾ [١٩]، ﴿ وَالْجُلُودُ ﴾ [٢٠] كوفي، ﴿ وَعَادُ وَثَمُودُ ﴾ [٤٢] تركها شامي، ﴿ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴾ [٤٣] حجازي وكوفي، ﴿ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٧٨] مكِّي.

وفيها شبه الفاصلة أربعة^(٢):

﴿ نِيَابٌ مِّن نَّارٍ ﴾ [١٩]، و ﴿ النَّارُ ﴾ [٧٢]، ﴿ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ [٥١].

وعكسه: ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [١٨]، ﴿ مِنْ حَدِيدٍ ﴾ [٢١]، ﴿ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾

[٣٢].

(١) كما في المصادر المذكورة.

(٢) كذا في حسن المدد ٩٢، والإتحاف ٢/ ٢٧٠، والبيان ١٩٠، ومنار الهدى ٢٥٤، والقول الوجيز ٢٤٢ ثلاثة مواضع.

وفواصلها^(١)

- ﴿عَظِيمٌ﴾ [١]، ﴿شَدِيدٌ﴾ [٢]، ﴿مَرِيدٌ﴾ [٣]، ﴿السَّعِيرِ﴾ [٤]، ﴿بِهَيْجٍ﴾ [٥]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٦]، ﴿أَلْقُبُورِ﴾ [٧]، ﴿مُنِيرٍ﴾ [٨]، ﴿الْحَرِيقِ﴾ [٩]، ﴿لَلْعَبِيدِ﴾ [١٠]، ﴿الْمَمِينُ﴾ [١١]، ﴿الْبَعِيدُ﴾ [١٢]، ﴿الْعَاشِرُ﴾ [١٣]، ﴿مَا يُرِيدُ﴾ [١٤]، ﴿يَغِيظُ﴾ [١٥]، ﴿مَنْ يُرِيدُ﴾ [١٦]، ﴿شَهِيدٌ﴾ [١٧]، ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [١٨].
- ﴿الْحَمِيمُ﴾ [١٩]، ﴿وَالْجُلُودُ﴾ [٢٠]، ﴿مِنْ حَدِيدٍ﴾ [٢١]، ﴿الْحَرِيقِ﴾ [٢٢]، ﴿حَرِيرٌ﴾ [٢٣]، ﴿الْحَمِيدِ﴾ [٢٤]، ﴿الْيَمِّ﴾ [٢٥]، ﴿السُّجُودِ﴾ [٢٦]، ﴿عَمِيقٍ﴾ [٢٧]، ﴿الْفَقِيرِ﴾ [٢٨]، ﴿الْعَتِيقِ﴾ [٢٩]، ﴿الزُّورِ﴾ [٣٠]، ﴿سَجِيقٍ﴾ [٣١]، ﴿الْقُلُوبِ﴾ [٣٢]، ﴿الْعَتِيقِ﴾ [٣٣]، ﴿الْمُخْتَبِنِ﴾ [٣٤]، ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٣٥]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٣٦]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٣٧].
- ﴿كَفُورٍ﴾ [٣٨]، ﴿لَقَدِيرٌ﴾ [٣٩]، ﴿عَزِيزٌ﴾ [٤٠]، ﴿الْأُمُورِ﴾ [٤١]، ﴿وَتَمُودٌ﴾ [٤٢]، ﴿وَقَوْمٌ لُوطٍ﴾ [٤٣]، ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٤]، ﴿مَشِيدٍ﴾ [٤٥]، ﴿الضُّدُورِ﴾ [٤٦]، ﴿تَعْدُونَ﴾ [٤٧]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٤٨]، ﴿مُسِينٌ﴾ [٤٩]، ﴿كَرِيمٌ﴾ [٥٠]، ﴿الْجَحِيمِ﴾ [٥١]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٥٢]، ﴿بَعِيدٍ﴾ [٥٣]، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٥٤]، ﴿عَقِيمٍ﴾ [٥٥]، ﴿النَّعِيمِ﴾ [٥٦]، ﴿مُهَيَّبٌ﴾ [٥٧]، ﴿الرَّزَقِينَ﴾ [٥٨]، ﴿حَلِيمٌ﴾ [٥٩].

(١) انظر: البيان ١٩٠، وحسن المدد ٩٢، القول الوجيز ٢٤٢.

﴿ غَفُورٌ ﴾ [٦٠]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٦١]، ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٦٢]، ﴿ حَبِيرٌ ﴾ [٦٣]،
 ﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٦٤]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٦٥]، ﴿ لَكُفُورٌ ﴾ [٦٦]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٦٧]،
 ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ يَسِيرٌ ﴾ [٧٠]، ﴿ مِنْ نَصِيرٍ ﴾
 [٧١]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٧٢]، ﴿ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ [٧٣]، ﴿ عَزِيزٌ ﴾ [٧٤]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾
 [٧٥]، ﴿ الْأُمُورُ ﴾ [٧٦]، ﴿ تُفْلِحُونَ ﴾ [٧٧]، ﴿ التَّصِيرُ ﴾ [٧٨].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾ [٢] في الوصل السوسي / بخُلْفٍ عنه. وقرأ
الباقون بالفتح، وبه قرأ السوسي في الوجه الثاني عنه، وأماله في الوقف
أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ
طَرِيقِ الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿سُكْرَى وَمَاهُرٍ سَكْرَى﴾ [٢]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بفتح السين وإسكان الكاف مع حذف
الألف والإمالة، فوزنه^(٢) حَمْرًا عَلَى وَصْفِ^(٣) المؤنثة بذلك.
قال سيبويه^(٤): «جعلوه مثل مَرَضَى؛ لأنهما شيئان يدخلان على
الإنسان، ثم جعلوا رَوْبَى مثل سَكْرَى، وهم المُسْتَقْبِلُونَ نومًا من شُرْبِ
الرائب».

وقال الفارسي أبو علي^(٥): «ويصح أن يكون جمع سَكْرٍ كزمن وزمى.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٤٧، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٧٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦٦، الحجة لابن زنجلة ٤٧٢، الموضح
٢/٨٧٢.

(٣) خ: «على وزن».

(٤) الكتاب ٣/٦٤٩.

(٥) الحجة ٥/٢٦٦-٢٦٧.

وحكى سيويه^(١): رجل سَكِر، بمعنى سكران، فيجىء سَكِرَى حينئذ لتأنيث الجمع.

وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بضم السين وفتح الكاف مع الألف على وزن كَسَالِي. وهل هذه الصيغة جمع تكسير أو اسم جمع؟

وأما لهما أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري، وورش من طريق الأزرق بالتقليل. والباقر بالفتح، وبه قرأ ابن ذكوان من طريق الأخفش، وورش من طريق الأصبهاني.

والمعنى: كأنهم سُكَارَى، وما هم بسكاري على الحقيقة، فأثبت أنهم سُكَارَى على طريق التشبيه، ثم نفى عنهم الحقيقة، وهي السُّكْر من الخمر، وذلك لما هم فيه من الحيرة وتخليط العقل لما شاهدوا بساط العزة وسلطنة الجبروت وسرادق الكبرياء حتى يقول كل نبي: نفسي نفسي.

وعن المطوعي^(٣) (إِنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ) [٤] بكسر الهمزة فيهما على إضمار «قيل»، أو على أن ﴿كُتِبَ﴾ بمعنى قيل، أو على حكاية المكتوب كما هو، كأنه قيل: كُتِبَ عليه هذا اللفظ، كما تقول: كتب: إن الله يأمر بالعدل، ورؤيت هذه القراءة عن أبي عمرو والجعفي^(٤).

(١) الكتاب ٦٤٦/٣.

(٢) انظر: الروضة ٧٩٦/٢، المبهج ١٣٣/٣، إيضاح الرموز ٥٣٧.

(٣) انظر: المبهج ١٣٣/٣، إيضاح الرموز ٥٣٧.

(٤) ش، ح، ص، غ: «الجعفي». وفي البحر ٣٥١/٦: «وقرأ الأعمش والجعفي عن أبي عمرو»، وانظر: مختصر ابن خالويه: ٩٤.

وقرأ الجمهورُ بالفتحِ فيهما، فالأولى في موضعِ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله. والفاء في الثانية جوابُ «مَنْ» الشرطية أو الداخلة في خبر «مَنْ» إن كانت موصولةً «فأنه» على تقدير: فشأنه أنه ﴿يُضِلُّهُ﴾، أي: إضلاله، أو فله أن يُضله.

وقال الزمخشري^(١): «فمن فتح فلأنَّ الأولى^(٢) فاعل كتب». يعني به مفعولاً لم يُسمَّ فاعله، قال: «والثاني عطف عليه» انتهى.

قال في «البحر»^(٣): «وهذا لا يجوز؛ لأنك إذا جعلت «فأنه» عطفاً على «أنه» بقيت «أنه» بلا استيفاء خبر؛ لأنَّ ﴿مَنْ تَوَلَّاهُ﴾، «مَنْ» فيه مبتدأ، فإنَّ قدرتها موصولةً فلا خبر لها حتى تستقلَّ خبراً لـ«أنه»، وإن جعلتها شرطيةً فلا جواب لها، إذ جعلت «فأنه» عطفاً على «أنه». ومثل قولِ الزمخشري^(٥) قال ابنُ عطية^(٦)، قال: «و«أنه» في موضع رفعٍ على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، و«فأنه» الثانية عطفٌ على الأولى مؤكدة مثلها، وهذا خطأ لما بيناه». انتهى من «البحر».

(١) الكشاف ٣/١٤٣-١٤٤.

(٢) الكشاف: الأول.

(٣) البحر ٦/٣٥١.

(٤) في النسخ: «إذا»، وأثبتنا ما في البحر ٦/٣٥١، والدر المصون ٨/٢٢٨.

(٥) الكشاف ٣/١٤٣-١٤٤.

(٦) المحرر الوجيز ١١/١٧٦.

وعن الحسن (البَعَثِ) [٥] بفتح العين^(١)، وهي لغةٌ فيه كالجَلْبِ والطَّرْدِ في الجَلْبِ والطَّرْدِ، وإسكانُ العين عند الكوفيين تخفيفٌ^(٢)، يقيسونه فيما وَسَطُهُ حَرْفٌ حَلَقٍ كالنَّهْرِ / والنَّهْرِ، والشَّعْرِ والشَّعَرِ، والبصريون لا يقيسونه، وما وَرَدَ من ذلك فهو عندهم مما جاء فيه لغتان.

والمعنى: إن ارتبتم في البعثِ فمزيلُ ربيكم أن تنظروا في بدءِ خلقكم من ترابٍ، أي: أصلكم آدمٌ، وسُلِّطَ الفعلُ عليهم من حيث هم من ذريته أو باعتبارِ وسائطِ التولد؛ لأن المنيَّ ودمَ الطمَثِ يتولدان من الأغذية، والأغذيةُ حيوان ونبات، والحيوان يعود إلى النبات، والنبات من الأرض. وأمال ﴿ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَقَّى ﴾ [٥] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بينَ بينَ وبالفتح، وبه قرأ الباقر. وكذلك الخُلْفُ في ﴿ يُتَوَقَّى ﴾ بغافر [٦٧].

وقرأ ﴿ مَا نَشَأُ إِلَى ﴾ [٥] بتسهيل الثانية كالياء وإبدالها واواً نافعاً وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، والباقرن بالتحقيق. وأمال ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ ﴾ [٥] وصللاً السوسيُّ بخُلْفٍ عنه. وقرأ الباقرن بالفتح، وبه قرأ السوسيُّ في وجهه الآخر، وأماله وقفاً أبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ. ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بينَ بينَ، وقرأ الباقرن بالفتح.

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٥٢، إيضاح الرموز ٥٣٧.

(٢) انظر: البحر ٣٥٢/٦.

واخْتَلِفَ فِي ﴿ أَهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ ﴾ ﴿ هنا [٥]، وفي حمّ السجدة [٣٩]:
 فأبو جعفر^(١) بهمزة مفتوحة بعد الموحدة فيهما، أي: ارتفعت
 وأشرفت^(٢)، يقال: فلانٌ يَرَبُّاً بنفسه عن كذا، أي: يرتفع عنه.
 قال ابن عطية^(٣): «وَوَجْهُهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ رَبَّاتِ الْقَوْمِ، إِذَا عَلَوَتْ
 شَرَفًا مِنَ الْأَرْضِ طَلِيعَةً، فَكَأَنَّ الْأَرْضَ بِالْمَاءِ تَتَطَاوَلُ وَتَعْلُو»
 انتهى.

وَرُوِيَتْ^(٤) هذه القراءة عن أبي عمرو وعبد الله بن جعفر^(٥).
 وقرأ الباقون بحذف الهَمْزَةِ فيهما، أي: زادت من ربا يربو.
 وعن الحسن^(٦) (لَا رَبِيًّا) [٧] بالتونين، وسبق في البقرة [٢]، كمدّ (لا)
 النافية لحمزة.

وعن الحسن (ثَانِي عَطْفِهِ) [٩] بفتح العين، مصدرٌ بمعنى التعطف، أي:
 مانعٌ تَعَطَّفَهُ، فَوَصَفَهُ بِالْقَسْوَةِ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى الْكُسْرِ، وَهُوَ الْجَانِبُ، كُنِّيَ
 بِهِ عَنِ التَّكْبُرِ.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٢، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٧١.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٧٤، البحر المحيط ٦/٣٥٣.

(٣) المحرر الوجيز ١١/١٧٩.

(٤) انظر: البحر ٦/٣٥٣.

(٥) في النسخ «عبيد الله بن جعفر» والمثبت من: ش، ف، ح، خ، وهو الذي في: المحرر

الوجيز ١١/١٧٩، والبحر المحيط ٦/٣٥٣، والدر المصون ٨/٢٣٤.

(٦) انظر: إيضاح الرموز ٥٣٨.

وقرأ ﴿لِيُضِلَّ﴾ [٩] بفتح الياء ابن كثير وأبو عمرو، وكذا رُويس، أي^(١): ليضل هو في نفسه. وافقهم ابن محيصن واليزيدي. وقرأ الباقون بضمها، والمفعول محذوف، أي: ليضل غيره. وسبق بإبراهيم [٣٠].

وسهل همزة ﴿أَطْمَأَنَّ﴾ [١١] ورش من طريق الأصبهاني، وسبق في الهمز المفرد^(٢)، كوقف حمزة عليه^(٣)، مع موافقة الأعمش له.

وقرأ رُوخ فيما انفرد به ابن مهران^(٤) (خاسر) [١١] بألف بعد الخاء ونصب الراء على وزن فاعل^(٥)، اسم منصوب على الحال، (والآخرة) [١١] بالجر عطفاً على ﴿الَّذِي﴾ [١١] المجرورة بالإضافة، / ورويت هذه القراءة^(٦) عن مجاهد وحميد الأعرج والجحدري. وافقه ابن محيصن^(٧). وقرأ الباقون بحذف الألف فعلاً ماضياً.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٤٧٣، الموضح ٨٧٣ / ٢.

(٢) انظر: باب الهمز المفرد ٨٤٠ / ٢.

(٣) انظر: باب وقف حمزة وهشام ٩٤٧ / ٣.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٢، النشر ٣٢٥ / ٢، الإتحاف ٢٧٢ / ٢.

(٥) انظر: المحتسب ٧٥ / ٢، البحر المحيط ٣٥٥ / ٦.

(٦) انظر: المحتسب ٧٥ / ٢.

(٧) قوله: «وافقه ابن محيصن» زيادة من «ح»، وهي في المبهج ١٣٥ / ٣، والنشر

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعْ﴾ [١٥]، و﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [٢٩]:

فورش وأبو عمرو وابن عامر^(١)، وكذا رؤيس بكسر اللام فيهما على الأصل في لام الأمر فرقاً بينهما وبين لام التأكيد^(٢). وافقهم اليزيدي^(٣) فيهما.

وقرأ قبل ذلك في ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [٢٩] فقط؛ للجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر، ووافقه ابن محيصن من «المفردة»^(٤). وقرأ الباقر بالسكون طلباً للتخفيف إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، وافقهم ابن محيصن من «المبهج»^(٥)، وانفرد ابن مهران^(٦) عن رَوْح بكسر اللام فيهما.

وقرأ ﴿الصَّيِّينَ﴾ [١٧] بحذف الهمزة نافع، وأبو جعفر، وسبق في الهمز المفرد^(٧).

وقرأ ﴿هَذَانِ﴾ [١٩] بتشديد النون ابن كثير كما في النساء [١٦].

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٤٧، النشر ٣٢٦/٢، الإتحاف ٢/٢٧٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦٩، الحجة لابن زنجلة ٤٧٣، الموضح ٨٧٣/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/١٣٤، إيضاح الرموز ٥٣٨.

(٤) والذي في مفردة ابن محيصن ١٣٦ هو إسكان اللام في الكلمتين، لكن ما ذكره المؤلف هو في مصطلح الإشارات: ٣٧٠، وإيضاح الرموز: ٥٣٨.

(٥) المبهج ٣/١٣٤.

(٦) الغاية لابن مهران: ٣٣١.

(٧) انظر: باب الهمز المفرد ٨٣٨/٢.

وعن الحسن^(١) (يُصَهَّر) [٢٠] بفتح الصادِ وتشديد الهاءِ مبالغةً وتكثيراً لذلك. قال في «البحر»^(٢): «ورويت عن فرقة». والجمهورُ على سكونِ الصادِ وتخفيفِ الهاءِ. والضميرُ في «به» لـ ﴿الْحَمِيمُ﴾ [١٩].
والصَّهْرُ: الإذابةُ. يُقال: صَهَرْتُ الشَّحْمَ، أي: أذَبْتَهُ، والصَّهارةُ الأليَّةُ المُذابةُ، وسُمِّي الصَّهْرُ صِهْرًا لامتزاجه بأصهاره، تخيلاً لِشِدَّةِ المخالطةِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَوْلَا﴾ هنا [٢٣]، وفاطر [٣٣]:

فنافعٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(٣) بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ^(٤) تقديرُه: وَيُؤْتُونَ لَوْلَا. ويحتملُ أن يكونَ عطفاً على موضعِ ﴿مِنَ أَسَاوِرَ﴾ [٢٣]، على حَدِّ ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنصبِ عطفاً على محلِّ ﴿بِرءُوسِكُمْ﴾. وقرأ يعقوبُ كذلك هنا فقط.

وقرأ الباقون بالجرِّ في الموضعين عطفاً على ﴿أَسَاوِرَ﴾ وعلى ﴿مِنَ ذَهَبٍ﴾ [٢٣]؛ لأنَّ السَّوَارَ يُتَّخَذُ مِنَ اللُّوْلُو أيضاً ينضمُّ بعضُه إلى بعضٍ. وتَعَقَّبَهُ أبو البقاء^(٥) بأنَّ السَّوَارَ لا يكونُ مِنَ اللُّوْلُو في العادةِ، فلا يُعْطَفُ على ﴿مِنَ ذَهَبٍ﴾.

(١) انظر: مفردة الحسن ٣٩٤، إيضاح الرموز ٥٣٩.

(٢) البحر ٦/٣٦٠.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٥٧٧/٢، النشر ٣٢٦/٢، الإتحاف ٢/٢٧٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦٧، الحجة لابن زنجلة ٤٧٤، الموضع

٨٧٦/٢.

(٥) التبيان ٢/٩٣٨.

وأُجيب: بأنّه قد يُتخذ منه السّوار في العادة. قال الجعبريُّ^(١): «أو بتأويلٍ ترصيع اللؤلؤ في الذهب» ونَقَلَ الأصمعيُّ^(٢) أنها في المصحف الإمام «لؤلؤ» بغير ألفٍ بعد الواو. ونَقَلَ الجحدريُّ ثبوتها فيه بعدها، فالله أعلم.

وأبدل الهمزة الأولى وواو أبو عمرو^(٣) وأبو بكر، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيديُّ، ولم يُبدله ورشٌ من طريقيه: أمّا طريق الأصبهانيِّ فاستثنوه. وأمّا طريق الأزرق فلم يُبدل ممّا كان عيناً إلا: ﴿بَيْس﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿بَيْر﴾ [الحج: ٤٥]، و﴿الذَّيْب﴾ [يوسف: ١٣]، وحَقَّق ما عداها.

وقد تحصّل في هذه الكلمة من قراءة النصبِ والجرِّ وإبدالِ الهمزة وتحقيقها، أربع قراءات:.

/ الأولى: النصبُ مع تحقيق الهمز لنافعٍ وحفصٍ، وكذا يعقوبُ.

[ب/١٣٣]

الثانية: النصبُ والبدلُ في الهمزة الأولى لشعبة، وكذا لأبي جعفر.

الثالثة: البدلُ في الهمزة الأولى مع الجرِّ لأبي عمرو، ووافقه

اليزيديُّ.

الرابعة: الهمزُ مع الجرِّ لابن كثيرٍ وابنِ عامرٍ وحمزة والكسائيِّ^(٤)، وكذا

خَلْفٌ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ والحسنُ والأعمشُ.

(١) كنز المعاني (خ): ٢٥٣/ب.

(٢) انظر: البحر ٦/٣٦١.

(٣) بخُلفه.

(٤) وكذلك أبو عمرو وفي وجهه الثاني.

وَيُوقَفُ عَلَيْهِ لِحَمْزَةٍ، وَوَافِقَهُ الْأَعْمَشُ بِخُلْفٍ عَنْهُ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَאוּ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَبِتَحْقِيقِهَا عَلَى مَا رَوَاهُ الْعَجَلِيُّ^(١). وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ فَأَبْدَلَهَا وَاوًا سَاكِنَةً لِسُكُونِهَا بَعْدَ ضَمِّ، وَسَهَّلَهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ^(٢) فِي الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ الضَّمِّ، وَبِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ^(٣)، وَكَذَلِكَ قَرَأَ هِشَامٌ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا وَقَفَ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَرَأَ ﴿صِرَاطٍ﴾ [٢٤] بِالسِّينِ قَبْلَ مَنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَكَذَا رُوَيْسٌ، وَوَافِقَهُمَا الشَّنْبُودِيُّ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ بِخُلْفٍ عَنْهُ. وَقَرَأَ خَلْفٌ وَخَلَادٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ^(٤) بِالْإِشْمَامِ وَوَافِقَهُمَا الْمَطَّوْعِيُّ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالصَّادِ.

وَإِخْتِلَفَ فِي ﴿سَوَاءً أَلْعَلْفُ﴾ [٢٥]:

فَحَفِصٌ^(٥) بِنَصْبِ ﴿سَوَاءً﴾ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَجَعَلَ^(٦)، إِنْ جَعَلْنَاهُ يَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا يَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَانَ حَالًا مِنْ هَاءٍ ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ [٢٥]،

(١) عبد الله بن صالح بن مسلم، أبو أحمد، العجلي، الكوفي، نزيل بغداد، مقرئ مشهور ثقة، أخذ القراءات عرضاً على حمزة الزيات، وعن سليم عن حمزة، (ت: ٢١١هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٤٧٧، غاية النهاية ١/ ٤٢٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٣) معاني القرآن له ١/ ٤٢.

(٤) خُلْفٌ خَلَادٌ الْمَذْكُورُ انْفِرَادَهُ لَا يُقْرَأُ بِهَا لَهُ.

(٥) انظر: المستنير ٢/ ٣٠٧، النشر ٢/ ٣٢٦، الإتحاف ٢/ ٢٧٣.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٧٠، الحجة لابن زنجلة ٤٧٥، الموضح

وعلى التقديرين فـ ﴿ الْعَاكِفُ ﴾ مرفوعٌ به على الفاعلية لأنه مصدرٌ وُصِفَ به، فهو في قوة اسمِ الفاعلِ المشتقِّ، تقديرُه: جَعَلْنَاهُ مُسْتَوِيًّا فِيهِ الْعَاكِفُ. وقرأ الباقر بالرفع على أنه خبرٌ مقدَّم، والعاكفُ والبادي مبتدأ مؤخر، وإنما وُحِدَ الخبرُ وإن كان المبتدأ اثنين؛ لأنَّ ﴿ سَوَاءً ﴾ في الأصلِ مصدرٌ وُصِفَ به.

وأما قوله: ﴿ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ ﴾ في الجاثية [٢١] فقرأه حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالنصب، ووافقهم ابنُ محيصةٍ من «المفردة»، والأعمش^(٢). وقرأ الباقر بالرفع، وبه قرأ ابنُ محيصةٍ من «المبهج»^(٣) و«المفردة»^(٤).

وأثبت ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوبُ ياء ﴿ وَالْبَادِ ﴾ [٢٥] وصلاً ووقفاً، وافقهما ابنُ محيصةٍ، وأثبتها في الوصلِ خاصةً ورشٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهما الزبيرِيُّ والحسنُ، وحذفها في الحالين الباقر، وهي محذوفة في الإمام، وعن ابنِ محيصةٍ من «المفردة»^(٥).

وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾ [٢٦] نافعٌ وهشامٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وسكَّنَها الباقر.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٦، النشر ٢/٣٧٢، الإتحاف ٢/٤٦٧.

(٢) مفردة ابن محيصة: ١٤٩، وانظر: إيضاح الرموز: ٥٣٩.

(٣) المبهج ٣/٣١١.

(٤) الذي في مفردته ١٤٩ هو النصب.

(٥) قوله: «وعن ابن محيصةٍ من المفردة» سقط من: ش، ح.

وعن ابن محيصنٍ من «المفردة»^(١) (وَأَذِنَ فِي النَّاسِ) [٢٧] بتخفيف الذال فعلٌ ماضٍ^(٢)، والجمهورُ بتشديد الذال: بمعنى ناد. وافقهم ابنُ محيصنٍ من «المبهج»^(٣)، وكلُّهم قَصَرَ الهَمْزَةَ.

وأما قولُ ابن عطية^(٤): «وتصحَّف»^(٥) هذا على ابن جني^(٦) فإنه حكى عن ابن محيصنٍ (وَأَذِنَ) على فعلٍ ماضٍ / وأَعْرَبَ ذلك: بأنَّ جَعَلَهُ عَطْفًا على ﴿بَوَّأْنَا﴾ [٢٦]، فقال في «البحر»^(٧): «فليس بتصحيح، بل قد حكى أبو عبد الله بن خالويه في «شواذ القراءات»^(٨)، وصاحبُ^(٩) «اللوامح»، وهو عطفٌ على ﴿وَأَذِنَ﴾ فيصير في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ»^(١٠).

(١) مفردة ابن محيصن ١٣٦.

(٢) انظر: المحتسب ٧٨/٢، البحر المحيط ٦/٣٦٤.

(٣) ت، ص: «من المفردة والمبهج».

(٤) المحرر الوجيز ١١/١٩٣.

(٥) قال ابن عطية: «وقرأ الحسن بن أبي الحسن وابن محيصن (وَأَذِنَ) بِمَدَّةٍ وَتَخْفِيفِ الذالِ وَتَصَحَّفَ...»، وانظر: الدر المصون ٨/٢٦٤.

(٦) المحتسب ٧٨/٢.

(٧) البحر ٦/٣٦٤.

(٨) مختصر ابن خالويه: ٩٥. وابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، الهمداني، النحوي اللغوي، دخل بغداد فأخذ عن جلة العلماء فيها كابن الأنباري وابن دُرَيْد، ثم استوطن حلب، من مؤلفاته: «ليس في كلام العرب»، (ت: ٣٧٠هـ). انظر: وفيات الأعيان ٢/١٧٨، بغية الوعاة ١/٥٢٩.

(٩) هو: أبو الفضل الرازي، تقدّم.

(١٠) قال في البحر ٦/٣٤٦: «ويصير ﴿يَأْتُوكَ﴾ جزماً على جواب الأمر الذي هو ﴿وَطَهَّرَ﴾»

وعن الحسن (بالحج) [٢٧] بكسر الحاء، والجمهورُ بفتحها^(١).
 والمعنى: نادٍ في الناسِ بدعوة الحج والأمر به. وقيل: إنه قصّدَ أبا قُبَيْسَ،
 فقال: يا أيها الناسُ حُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، فَأَسْمَعَهُ اللهُ مَنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ
 وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ فِيمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مِمَّنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَحُجَّ^(٢).
 وقيل: الخطابُ لرسول الله ﷺ أَمْرَ بِذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، قَالَ^(٣)
 الْبِيضَاوِيُّ^(٤).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلْيُوفُوا... وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [٢٩]:

فابنُ ذَكْوَانَ^(٥) بكسر اللام فيهما على الأصل. والباقون بالسكون فيهما
 على التخفيف، فالإسكان مع الواو؛ لأنها حرفٌ من حروف الكلمة،
 والتحريك مع ﴿ثُمَّ﴾^(٦)؛ لأنها حرفٌ مستقلٌّ يمكنُ الوقفُ عليه.

(١) ت، ص: «في الموضعين»، وانظر: إيضاح الرموز: ٥٤٠.

(٢) أخرجه بنحوه ابن أبي شيبه في المصنف برقم ١١٨٦٧، والحاكم في المستدرک
 (٣٨٨/٢) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث حجة الوداع أخرجه مسلم في صحيحه ٢/٨٨٦، ٨٩٢ ك: الحج، ب: حجة
 النبي ﷺ برقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: «إن
 رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج. ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله
 ﷺ حاج. فقدم المدينة بشرُّ كثير...» الحديث.

وأخرجه البخاري مفرقاً في صحيحه ٣/٤٠٥ مع الفتح، ك: الحج في أبواب متفرقة.
 منها: باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية، والأزر، برقم (١٥٤٥، ١٦٢٥،
 ١٧٣١). وينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٣/٣٢١، ٣٤٤.

(٤) أنوار التنزيل ٢/٩٠.

(٥) انظر: الروضة ٢/٧٩٨، النشر ٢/٣٢٦، الإنحاف ٢/٢٧٤.

(٦) سبق بيان الخلاف في ﴿لَيَقْضُوا﴾ عند الآية [٢٩] من هذه السورة.

واخْتَلِفَ فِي ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [٢٩]:

فأبوبكر^(١) بفتح الواو وتشديد الفاء مضارع^(٢) «وَفَى» مضعفاً لِقَصْدِ التَّكْثِيرِ. وقرأ الباقر بالإسكان والتخفيف، مضارعاً أوفى مخففاً، لغةً في «وَفَى».

واخْتَلِفَ فِي ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ [٣١]:

فنافع^(٣)، وكذا أبو جعفر بفتح الخاء، وتشديد الطاء مفتوحةً، مضارعاً «تَخَطَّفَهُ»^(٤)، وأصله فتَخَطَّفَهُ، فحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ عَلَى حَدِّ «تَكَلَّمٌ» أو مضارع اختطفه أصله فَتَخَطَّفَهُ فَنَقَلَتْ فَتَحَةً تَاءِ الْاِفْتِعَالِ إِلَى الْخَاءِ، وَأَدْغَمَتْ فِي الطَّاءِ لِلِاشْتِرَاكِ، وَفُتِحَتْ^(٥) لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ. وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ، قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٦).

وعن الحسن^(٧) كسُرُ الْخَاءِ وَالطَّاءِ وَتَشْدِيدُهَا، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ وَغَيْرِهِ فِيمَا قَالَ فِي «الْبَحْرِ»^(٨).

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٧٥، الحجة لابن زنجلة ٤٧٥، الموضح ٨٧٨/٢.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٥٧٨/٢، النشر ٣٢٦/٢، الإتحاف ٢٧٤/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٧٦، الحجة لابن زنجلة ٤٧٦، الموضح ٨٧٩/٢.

(٥) أي: الطاء.

(٦) كنز المعاني (خ) ٢٥٣ / ب.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٣٩٥، إيضاح الرموز ٥٤٠.

(٨) البحر ٣٦٦/٦.

وعن المطَّوعِي^(١) فَتُحُ الحاءِ وَكَسْرُ الطاءِ وَتَشْدِيدُهَا.
 وقرأ الباقون بسكون الحاءِ وَفَتْحِ الطاءِ مَخْفَفَةً، مَضارِعَ «خَطِفٍ». وَكُلُّهُمْ
 رَفَعَ الفاءَ إِلاَّ المَطَّوعِيَّ فَإِنَّهُ نَصَبَهَا.
 وَأَمالٌ ﴿تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [٣٢] وَقَفًّا حَمزَةً وَالكسائيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ. وَافْتَهُم
 الأعمشُ. وَقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ وَأَبوعمرٍ وَبالتقليلِ، وَزاد ورشٌ مِنْ
 طَرِيقِ الأزرقِ الفَتْحَ كالباقين. وَبه قرأ الأصبهانيُّ عَن وَرْشٍ وَجهاً واحداً.
 وَقرأ ﴿الرِّياحُ﴾ [٣١] بالجمع أَبوجعفرٍ بخُلفٍ عَنْهُ، وَافقه الحسنُ مِنْ
 غيرِ خُلفٍ، كما في البقرة [١٦٤].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مَنْسَكًا﴾ فِي الحرفينِ هُنَا [٦٧، ٣٤]:
 فَحَمزَةٌ وَالكسائيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٢) بِكسرِ السينِ فِيهِمَا. وَافْتَهُم الأعمشُ^(٣)،
 وَقرأ الباقون بفتحها فِيهِمَا، فَقِيلَ: هُمَا بِمعنى واحدٍ^(٤).
 وَالمِرادُ /بِالمَنْسَكِ: مَكَانُ النَّسْكِ أَوِ المِصدرُ. وَقِيلَ: المَكسورُ مَكَانُهُ،
 وَالمِفتوحُ: مِصدرٌ. وَقَالَ الجَعْبَرِيُّ^(٥): «المَكسورُ: لُغَةٌ أُسِدِّ، وَالمِفتوحُ لُغَةٌ
 الحِجازِ».

[ب/١٣٤]

(١) انظر: المبهج ١٣٩/٣.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣، النشر ٢/٣٢٦، الإتحاف ٢/٢٧٥.

(٣) انظر: المبهج ١٣٩/٣، ٢٣٣، إيضاح الرموز: ٥٤٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٧٨، الحجة لابن زنجلة ٤٧٦، الموضح

٨٧٩/٢.

(٥) كثر المعاني (خ): ٢٥٣/ب.

وأما قول ابن عطية^(١): «الكسرُ في هذا من الشاذِّ، ولا يسوغ فيه القياس، ويشبه أن يكون سَمِعَهُ من العرب»، فتعقبه السمين^(٢) فقال: «هذا الكلامُ منه غير مرْضِيٍّ، وكيف يقول: ويشبه أن يكون الكسائيُّ سَمِعَهُ، والكسائيُّ يقول: قرأتُ به وكيف يحتاج إلى سماعٍ، مع تَمَسُّكِهِ بأقوى السَّماعاتِ، وهو روايتهُ لذلك قرآناً متواتراً؟».

وقوله: «من الشاذِّ» يعني: قياساً لا استعمالاً؛ فإنه فصيح في الاستعمال؛ وذلك أن فَعَلَ يَفْعُلُ بضمِّ العين في المضارع قياسُ المَفْعَلِ منه: أن تُفْتَحَ عَيْنُهُ مطلقاً، أي: سواء أريد به الزمانُ أم المكانُ أم المصدرُ انتهى. وأصلُ النَسْكِ^(٣) الغُسْلُ والنظافة، وعليه قوله^(٤):

وَلَا تُنْبِتُ المَرعى سِبَاحُ عُرَاعِرٍ وَلَوْ نُسِكتَ بالماءِ ستَةَ أَشْهُرٍ
وقال مجاهد^(٥): «الْمَنْسَكُ المَذْبَحُ وإِراقةُ الدماءِ، يقال: نَسَكَ إِذا ذَبَحَ،

(١) المحرر الوجيز ١١/٢٠٠.

(٢) الدر المصون ٨/٢٧٤.

(٣) ت: المنسك.

(٤) لا يعرف قائله، وهو في الصحاح (نسك) ٤/١٦١٢، شرح الفاسي ٣/١٩٧. والسَّبَخَةُ: أرض ذات مِلْحٍ ورطوبة، وجمعها سِبَاح. وعُرَاعِر: موضع يُجلب منه المِلْح. انظر: تاج العروس ١٣/١٣.

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره ١٦/٦٢٦-٦٢٧ الحج آية [٦٧] مِنْ طَرِيقِ ابن جريج، وابن أبي نجیح، كلاهما عن مجاهد به. إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق. وعزاه السيوطي في الدر ١٠/٤٩٢ لابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم أيضاً.

والذبيحة نسيكة، وجمعها نُسكٌ».

وقال ابن عَرَفَةَ^(١): «مَنْسَكًا: مذهباً^(٢) من طاعة الله».

وقال الفراء^(٣): «عيداً». وقال قتادة^(٤): «حَجًّا».

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٥) وأحد الوجهين من «المبهج»^(٦) عنه

وأخرج الحاكم في المستدرک ٣٩١ / ٢، والبيهقي في الشعب ٤٧٤ / ٥، برقم (٧٣٢٣) كلاهما مِنْ طَرِيقِ زهير بن محمد العنزي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن علي بن الحسين ... قال: «ذُبْحُهم ذابحوه...» مع زيادة في آخره، وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «زهير ذو مناكير، وابن عقيل ليس بالقوي».

وأخرج ابن حميد كما في الدر ٥٣٧ / ١٠ عن عكرمة مثله.

(١) انظر: البحر ٣٦٩ / ٦.

(٢) ص: «طريقاً».

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٣٠، وعبارته: «الموضع الذي تعتاده وتألفه». وهذا ثبت عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وكان الأولى عزوه إليه وقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٦ / ٦٢٦ سورة الحج آية [٦٧] مِنْ طَرِيقِ علي بن أبي طلحة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وإسناده لا يقل عن درجة الحسن، ورجاله بين ثقة وصدوق، وكذا عزاه السيوطي في الدر ١٠ / ٤٩٢ سورة الحج آية [٣٤] لابن أبي حاتم وهو في القسم المفقود منه.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢ / ٤١ عن معمر عن قتادة به، وكذا الطبري في تفسيره ١٦ / ٦٢٧ مِنْ طَرِيقِ ابن ثور عن معمر به، ولفظه «ذبحاً وحجاً»، وإسناده عبد الرزاق صحيح، ورجاله ثقات.

وعزاه السيوطي في الدر ١٠ / ٥٣٧ لابن أبي حاتم أيضاً، وهو في القسم المفقود منه.

(٥) مفردة ابن محييين ١٣٦.

(٦) المبهج ٣ / ١٤٠.

(والمُقيمين) [٣٥] بإثبات النون، و(الصَّلَاة) بالنصب على الأصل، ورُويت عن ابن مسعود^(١)، والجمهورُ بِحَذْفِ النونِ وخفضِ ﴿الصَّلَاةِ﴾ على الإضافة، وحُذِفَتِ النونُ لأجلها، ووافقهم ابنُ محيَسنٍ في الوجهِ الثاني عنه من «المبهج».

وعن الحسن^(٢) (والبُذُن) [٣٦] بضمِّ الدال، وهي الأصلُ، ورُويت^(٣) عن نافع وأبي جعفر.

وقرأ الجمهورُ بسكونها تخفيفاً من الضمِّ، وقيل: كلُّ منهما أصلٌ، وهما جمعان لـ «بَدَنَةٌ»، نحو: ثَمَرَةٌ وَثُمْرٌ وَثُمْرٌ.

وعن الحسن^(٤) (صَوَافِي) [٣٦] بكسر الفاء مخففة وبعدها ياءٌ مفتوحة، جمعٌ صافية، أي: خالصة لوجهه، ورُويت^(٥) عن أبي موسى الأشعريِّ ومجاهدٍ وزيد بن أسلم^(٦) وغيرهم^(٧).

وقرأ الجمهورُ بفتح الفاء وتشديدها ومدِّ الألفِ قبلها من غير ياءٍ، ونَصَبُها على الحال، أي: مصطفةً جَنَبَ بعضها إلى بعضٍ.

(١) انظر: مختصر ابن خالويه: ٩٥، البحر المحيط ٦/٣٦٩.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٣٩٦، إيضاح الرموز ٥٤١.

(٣) انظر: البحر ٦/٣٦٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٣٩٦، إيضاح الرموز ٥٤١.

(٥) انظر: البحر ٦/٣٦٩.

(٦) زيد بن أسلم، أبو عبد الله، العدوي، المدني، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الإمام الفقيه، ثقة، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن، وله تفسير رواه عنه ابنه عبد الرحمن (ت: ١٣٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥/٣١٦، غاية النهاية ١/٢٩٦.

(٧) انظر: المحتسب ٢/٨١.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ... وَلَكِنْ يَنَالُهُ﴾ [٣٧]:

فيعقوب^(١) بالتاء من فوق على التأنيث فيهما اعتباراً باللفظ^(٢)، ورؤيت^(٣) عن مالك بن دينار^(٤) / والأعرج والزُّهريّ وابن يَعْمَر وإسحاق الكوفي^(٥) عن عاصم، وقرأ الباقر بالياء من تحت فيهما على التذكير؛ لأنَّ التأنيث مجازيٌّ، وقد وُجد الفصلُ بينهما.

[١/٣٥]

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ [٣٨]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٦) بفتح الياء والفاء وإسكان الدال من غير ألفٍ كـ «يَضْرَبُ»^(٧) أُسند إلى ضمير اسم الله^(٨)، لأنه الدَّافِعُ وحده.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٤٩، النشر ٢/٣٢٦، الإتحاف ٢/٢٧٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/٨٨٠.

(٣) انظر: البحر ٦/٣٧٠.

(٤) مالك بن دينار، أبو يحيى، السامي، الناجي، البصري، الزاهد، وردت الرواية عنه في حروف من القرآن، سمع أنس بن مالك، وكان من أحفظ الناس للقرآن، (ت: ١٢٧هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٧/١٣٥، غاية النهاية ٢/٣٦.

(٥) لعله: إسحاق بن عيسى بن جبير، الضَّبِّي، الكوفي، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، روى القراءة عنه إبراهيم بن الحسن النقاش. انظر: غاية النهاية ١/١٥٧، والكامل للهللي (خ): ٦٧/ب، وفي الكامل: «الطائي» بدل «الضبي».

(٦) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٣، النشر ٢/٣٢٦، الإتحاف ٢/٢٧٦.

(٧) لعل الفعل مِنْ ضَرَبٍ يَضْرَبُ - بكسر الراء في الماضي وفتحها في المضارع - ضَرَبًا، بمعنى: أصابه البردُ أو غيره فضره. المعجم الوسيط ٥٣٦.

(٨) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٧٨، الحجة لابن زنجلة: ٤٧٧، الموضح

وافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ^(١).

وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح الدال، وألفٍ بعدها مع كسر الفاء كـ «يقاتل». وأسندَ أيضاً إلى الله تعالى على جهة المفاعلة من واحدٍ نحو: سافرت، وعاقبتُ، وطارقتُ، وداويتُ. وقال جار الله^(٢): «معناه يُبالغ في الدَّفْعِ عنهم كما يبالغ مَنْ يغالبُ فيه؛ لأنَّ فِعْلَ المغالِبِ يجيء أقوى وأبلغ».

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَذْنَ﴾ [٣٩]:

فنافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ والشَّطيُّ عن إدريس^(٣) بضمِّ الهمزة مبنياً للمفعول. وافقهم الحسنُ واليزيديُّ^(٤)، وقرأ الباقون بفتحها مبنياً للفاعل^(٥).

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُقْتَلُونَ﴾ [٣٩]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ بفتح التاء مبنياً للمفعول؛ لأنَّ المشركين قاتلوهم^(٦).

(١) انظر: المبهج ٣/ ١٤١، إيضاح الرموز: ٥٤١.

(٢) الكشاف ٣/ ١٥٩.

(٣) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/ ٥٧٠، النشر ٢/ ٣٢٦، الإتحاف ٢/ ٢٧٦.

(٤) انظر: إيضاح الرموز ٥٤٢، وليس في مفردة الحسن.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٨٠، الحجة لابن زنجلة ٤٧٨، الموضح ٨٨٢/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٨٠، الحجة لابن زنجلة ٤٧٨، الموضح ٨٨٢/٢.

وقرأ الباقون بكسرها مبنياً للفاعل، أي: يقاتلون المشركين، والمأذونُ فيه - وهو القتال - محذوف لدلالة ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ عليه. وهذه أول آية أذن فيها بالقتال بعدما نُهي عنه في نَيْفٍ^(١) وسبعين آية.

وقد تحصّل من مجموع الآيتين أربع قراءات:

الأولى: لنافع وحفص، وكذا أبو جعفرٍ بالبناء للمفعول في الفعلين.

الثانية: لابن كثيرٍ وحمزة والكسائي، وكذا خلف، من غير طريق الشطبي عن إدريس بنائهما للفاعل، ووافقهم ابن محيصة والأعمش.

الثالثة: لأبي عمرو وأبي بكر، وكذا يعقوب والشطبي عن إدريس ببناء الأول للمفعول والثاني للفاعل، ووافقهم اليزيدي والحسن.

الرابعة: لابن عامرٍ ببناء الأول للفاعل، والثاني للمفعول.

وقرأ ﴿دَفَعُ﴾ [٤٠] بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها نافع، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوب. ووافقهم الحسن^(٢) وسبق بالبقرة [٢٥١].

واختلف في ﴿لَهْدِمَتْ صَوْمِعُ﴾ [٤٠]:

فنافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر^(٣) بتخفيف الدال وإظهار التاء عند الصاد، وقرأ أبو عمرو وابن ذكوان وهشام بخلف عن الحلواني وحمزة والكسائي، وكذا خلف بتشديد الدال وإدغام التاء في الصاد، ووافقهم اليزيدي والحسن والمطوّعي^(٤).

(١) خ: «اثنين».

(٢) في ش زيادة: «اليزيدي»، والمثبت موافق لما في المصادر. انظر: إيضاح الرموز: ٣٠٤.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٢٣٣، النشر ٢/٣٢٧، الإتحاف ٢/٢٧٦.

(٤) انظر: المبهج ٣/١٤٢، إيضاح الرموز ٥٤٢.

وقرأ عاصمٌ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ، وكذا يعقوبٌ بالتشديد مع الإظهار، وهو / لهشامٌ في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢)؛ وفاقاً للجمهور.
وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ والشَّنْبُوذِيِّ التَّخْفِيفُ مع الإِدْغَامِ.
والتشديد يدل على التَّكْثِيرِ^(٣)؛ لأنَّ الصَّوَامِعَ والبَيْعَ والمساجدَ كثيرةٌ متعدِّدةٌ، والتخفيف على الأصل.

وعن الأعمش تنوين (ثَمُودٌ) [٤٢] المرفوع، كما في الأعراف [٧٣].
وأمال ﴿تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنَّ تَعْمَى الْقُلُوبُ﴾ [٤٦] وفاقاً حمزةً والكسائي،
وكذا حَلَفٌ. وافقهم الأعمش على الكلمتين. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ
بِالْفَتْحِ وبين اللفظين. والباقون بالفتح.
وأظهر ذال ﴿أَخَذْتُهُمْ﴾ [٤٤] ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رُوَيْسٌ بخُلْفٍ
عنه، وسبق في الإِدْغَامِ الصَّغِيرِ^(٤).

وأثبت ياء ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٤] في الوصل ورشٌ. وافقه الحسن، وأثبتها في
الحالين يعقوبٌ، وحذفها فيهما الباقيون.
وقرأ ﴿فَكَائِنٌ﴾، ﴿وَكَائِنٌ﴾ الموضوعين [٤٥، ٤٨] على وزن «فاعل»
ابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، لكنه سهَّلَ الهمزة.

(١) الشاطبية: ٢٢.

(٢) التيسير: ٤٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٧٩ / ٥، الحجة لابن زنجلة ٤٧٩، الموضح

.٨٨٣ / ٢

(٤) انظر: باب الإِدْغَامِ الصَّغِيرِ ٧٧٧ / ٢.

وعن ابن محيصن^(١) بهمزة مكسورة من غير ألفٍ على وزن فَعِلٍ.

وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة وباءٍ مكسورةٍ مشددة من غير ألفٍ، وهي الأصل.

وَوَقَفَ عَلَى الْيَاءِ مِنْهَا أَبُو عَمْرٍو، وكذا يعقوبُ. وافقهما الزَّيْدِيُّ والحسن، وَوَقَفَ الْبَاقُونَ عَلَى النُّونِ، وَسَبَقَ بآلِ عِمْرَانَ [١٤٦].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَهْلَكَتَهَا﴾ [٤٥]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٢) بالتاء من فوقٍ مضمومةً من غير ألفٍ مناسبة^(٣) لقوله: ﴿فَأَمَلَيْتُ﴾ [٤٤]، و﴿أَخَذْتُهَا﴾ [٤٨]، ووافقهما الزَّيْدِيُّ والحسن^(٤). وقرأ الباقون بنون العظمة مفتوحةً، وبعدها ألفٌ مناسبةٌ لَنَحْوِ قوله: ﴿أَهْلَكَتَهَا فَجَاءَهَا﴾ [الأعراف: ٤].

وأبدل همزة ﴿وَبِيرٍ﴾ [٤٥] ورشٌ من طريقيه وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم الزَّيْدِيُّ، وسبق في الهمز المفرد^(٥) كوقف حمزة والأعمش في بابه^(٦).

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٣٦، مفردة الحسن: ٣٩٨، إيضاح الرموز: ٥٤٢.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٧٠، النشر ٢/ ٣٢٧، الإتحاف ٢/ ٢٧٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٨١، الحجة لابن زنجلة ٤٧٩، الموضح ٨٨٤/٢.

(٤) إيضاح الرموز ٥٤٢.

(٥) وإبدال أبي عمرو بخلف عنه. انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٢١.

(٦) انظر: باب وقف حمزة وهشام ٣/ ٩٣٣.

وقد تحَّصل من تركيب ﴿فَكَائِنٌ﴾ مع ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، و﴿وَيْبُرٌ﴾ ثماني قراءات:

الأولى: لقالون وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ ﴿فَكَائِنٌ﴾ بهمزة مشددة كـ «هَيْن»، ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بنون العظمة، ﴿وَيْبُرٌ﴾ بالهمز. وافقهم الأعمش.

الثانية: كذلك لورشٍ من طريقه، لكنه بإبدال همزة ﴿وَيْبُرٍ﴾ ياء. الثالثة: لابن كثيرٍ ﴿فَكَائِنٌ﴾ بوزن «فاعل»، ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بالنون، ﴿وَيْبُرٌ﴾ بالهمز.

الرابعة: لأبي عمروٍ ﴿فَكَائِنٌ﴾ بهمزة وياءٍ مكسورةٍ مشددةٍ بغير ألفٍ كـ «هَيْن»، ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بالتاء، ﴿وَيْبُرٍ﴾ بالبدل. وافقه الزبيديُّ بخلاف عنهما في البدل.

الخامسة: لأبي جعفرٍ ﴿فَكَائِنٌ﴾ كفاعِل، ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بالنون، ﴿وَيْبُرٍ﴾ بالبدل.

السادسة: ليعقوبٍ ﴿فَكَائِنٌ﴾ كـ «هَيْن»، ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ / بالتاء، ﴿وَيْبُرٌ﴾ بالهمز^(١).

السابعة: عن ابنٍ محيصنٍ (فَكَيْنٌ) بهمزةٍ مكسورةٍ من غير ألفٍ، (أَهْلَكْنَاهَا) بالنون، (وَيْبُرٌ) بالهمز.

الثامنة: عن الحسن (فَكَيْنٌ) «كَعْنٌ» كذلك، (أَهْلَكْتُهَا) بالتاء، (وَيْبُرٌ) بالهمز.

(١) وكذلك أبو عمرو في وجهه الثاني.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَعْدُونَ﴾ ﴿هنا [٤٧]:

فابن كثير وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بالياء من تحت على الغيب مناسبة^(٢) لقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ﴾ [٤٧]. وافقه ابن محيصر والأعمش^(٣).

وقرأ الباقر بالتاء من فوق على الخطاب إجراء له على العموم في خطاب المسلمين والكفار. وخرج بالتقيد بـ«هنا» موضع «الم السجدة» [٥] المتفق على الخطاب فيه.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مُعْجِزِينَ﴾ ﴿هنا [٥١]، وفي موضعي سبأ [٣٨، ٥]:

فابن كثير وأبو عمرو^(٤) بالقصر وتشديد الجيم في الثلاثة^(٥). قال الجعبري^(٦): «اسم فاعل من عجزه معدى، أي: قاصدين التعجيز بالإبطال مثبتين» انتهى.

(١) انظر: إرشاد المبتدي، ٤٥٠، النشر ٢/٣٢٧، الإتحاف ٢/٢٧٧.

(٢) انظر في توجيه القراءة تين: الحجة للفارسي ٥/٢٨٣، الحجة لابن زنجلة ٤٨٠، الموضح ٨٨٥/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصر ١٣٦، المبهج ٣/١٤٣، إيضاح الرموز ٥٤٣.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٤، النشر ٢/٣٢٧، الإتحاف ٢/٢٧٨.

(٥) انظر في توجيه القراءة تين: الحجة للفارسي ٥/٢٨٤، الحجة لابن زنجلة ٤٨٠، الموضح ٨٨٦/٢.

(٦) كتر المعاني (خ) ٢٥٤/أ.

وزاد في «الدر»^(١): «أي ناسبين أصحاب النبي ﷺ إلى العجز، نحو: فسقته، أي: نسبته إلى الفسق». وافقهم الزبيدي^(٢).

وعن ابن محيصن من «المبهج»^(٣) كذلك هنا وثاني سباً [٣٨]، وهو أحد الوجهين من «المفردة»^(٤)، وعنه كذلك الأول من سباً فقط [٥] من «المفردة» جمعاً بين اللغتين وأتباع الأثر.

وقرأ الباقون بالمدِّ والتخفيفِ في الثلاثة اسمَ فاعلٍ من عاجزه فأعجزه، وعجزه إذا سبقه فسبقه؛ لأن كلاً من المتسايقين يطلب إعجاز الآخر عن اللحاق به. وافقهم ابن محيصن هنا وثاني سباً من الوجه الآخر من «المفردة»، ووافقهم في أول سباً من «المبهج»، فله الخلاف في كل المواضع الثلاثة.

وأمال ﴿إِذَا تَمَّتْ﴾ [٥٢] حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل والفتح، وبه قرأ الباقون. وقرأ ﴿فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ [٥٢] بتخفيف الياء أبو جعفر، والباقون بتشديدها، وسبق في البقرة [٧٨].

(١) الدر المصون ٨/ ٢٩١.

(٢) انظر: إيضاح الرموز: ٥٤٣.

(٣) المبهج ٣/ ١٤٣.

(٤) مفردة ابن محيصن: ١٤٣.

والأُمْنِيَّةُ: القراءة. قال البيضاوي^(١): «وإلقاء الشيطان فيها أن تكلمَ بذلك رافعاً صوته، بحيث ظنَّ السَّامعون أنه من قراءة النبي ﷺ».

ووقف على ﴿لَهَادِ الَّذِينَ﴾ [٥٤] بالياء يعقوبُ.

وقرأ ﴿قُتِلُوا﴾ [٥٨] بتشديد التاء ابنُ عامرٍ، وسبق بآل عمران [١٥٦].

وانفرد ابن العلاف عن رُويسٍ^(٢) بإدغام ﴿عَاقَبَ بِمِثْلِ﴾ [٦٠] كأبي عمرو واليزيديِّ.

وقرأ ﴿مَدَّخَلًا﴾ [٥٩] بفتح الميم نافع، وكذا أبو جعفر^(٣).

واختلَفَ في / ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ هنا [٦٢]، وفي لقمان

[ب/١٣٦]

[٣٠]:

فأبو عمرو وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخلفٌ^(٤) بالياء مِنْ تحتُ على الغيب مناسِبَةٌ^(٥) لـ (يَعْدُونَ) [٤٧]^(٦)، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٧).

(١) أنوار التنزيل ٩٦/٢. وهذا المعنى مروى عن ابن عباس فيمارواه البخاري معلقاً مجزوماً به (٨/٤٣٨ مع الفتح) وروى عن غيره كذلك. انظر: تفسير ابن كثير ١٠/٨٦-٨٧.

(٢) انظر: الإدغام الكبير ٢/٧٠١.

(٣) مضى في سورة النساء عند الآية [٣١].

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٤، النشر ٢/٣٢٧، الإتحاف ٢/٢٧٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٨٥، الحجة لابن زنجلة ٤٨٢.

(٦) هذا التوجيه يناسب قراءة من قرأ بالياء التحتية في الحرفين (يَعْدُونَ) [٤٧]، و﴿يَدْعُونَ﴾ [٦٢]، وهم حمزةٌ والكسائيُّ، وخلفٌ.

(٧) انظر: المبهج ٣/١٤٤، إيضاح الرموز ٥٤٣، وليس في مفردة الحسن.

وقرأ الباقر بالتاء من فوقٍ على الخطابٍ للمشركين الحاضرين، ومناسبة لـ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٦٨] والفعلُ فيهما مبنيٌّ للفاعل.

وقرأ ﴿السَّمَا أَنْ تَقَعَ﴾ [٦٥] بإسقاطِ الهمزةِ الأولى وتحقيق الثانية قالونُ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طَرِيقِ أبي الطيب، ووافقهم ابنُ محيصةٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ ورُويسٌ من غيرِ طَرِيقِ أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ، وبه قرأ الأزرقُ في أحدِ وجهيه عن ورشٍ، وقرأ في الوجه الآخر عنه بإبدالِ الثانية ألفاً.

وقرأ قبلُ من طَرِيقِ ابنِ سَنبُوذ بحذفِ الهمزةِ الأولى وتحقيق الثانية، وقرأ من غير طريقه بتحقيق الأولى، وإبدالِ الثانية ألفاً كالأزرق.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ بتحقيقهما، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ ﴿لَرُؤْفٌ﴾ [٦٥] بالقصرِ أبو عمرو وأبو بكر وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ. ووافقهم اليزيديُّ والمطووعيُّ، وسبق البحثُ فيه في البقرة [١٤٣].

وأمال ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ [٦٦] الكسائيُّ. وقرأه ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بالتقليلِ والفتح، وبه قرأ الباقر.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [٧٣]:

فيعقوب^(١) بالياء من تحت على الغيب، والباقون بالتاء من فوق على الخطاب، وهو في كليهما مبني للفاعل.

وَأَمَّا ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ بسورة العنكبوت [٤٢]: فقرأه أبو عمرو وعاصم، وكذا يعقوب بالغيب. وافقهم اليزيدي، وقرأ الباقون بالخطاب.

ولا خلاف في غيبة موضع سورة الرعد [١٤].

وَقَرَأَ ﴿تَرْجِعُ﴾ [٧٦] ببنائه للفاعل ابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف. وافقهم ابن محيصن والحسن والمطوعي.

وَأَمَّا ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ﴾ [٧٨] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، وبالتقليل والفتح ورش من طريق الأزرق، والباقون بالفتح. وفي هذه السورة من ياءات الإضافة واحدة، ومن الزوائد ثنتان^(٢)، ومن الإدغام^(٣) الكبير سبعة وعشرون^(٤) موضعاً.



(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٥١، النشر ٣٢٧/٢، الإتحاف ٢/٢٧٩.

(٢) انظر: النشر ٣٢٧/٢، الإتحاف ٢/٢٨٠.

(٣) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٥٤/ب، وفي الإدغام الكبير ٢٢٤، والتلخيص لأبي معشر ٣٣٨، والكنز في القراءات العشر ٥٧١/٢، وغيث النفع ٢٩٨: اثنان وثلاثون.

(٤) ح: أحد وثلاثون.

المرسوم

كُتِبَ مِمَّا رَوَاهُ نَافِعٌ / ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَاهُمْ بِسُكْرَىٰ﴾ [٢] بِحَذْفِ الألفِ فيهِمَا^(١).

و ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [٢٣] بِألفٍ متطرفةٍ في كلِّ المصاحفِ مِنْ غيرِ حُلفٍ^(٢).

و اختلفَ في ﴿لُؤْلُؤًا﴾ بفاطر [٣٣]: فنافعٌ عن المدنيِّ، والفراءُ^(٣) عنه^(٤) وعن الكوفي، إثباتُ الألفِ^(٥).

روى نُصيرٌ عن مصاحفِ الأمصارِ وعاصمٌ عن الإمامِ أنه^(٦) فيها بلا ألفٍ.

وقال الجحدريُّ^(٧): «كلُّ «لؤلؤ» في القرآنِ بألفٍ عنه سواها نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و ﴿كَأَمْثَلِ اللُّؤْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٣]»، وروى

(١) انظر: المقنع ١٤، مختصر التبيين ٢/٤٠٢، الوسيلة ٢٤٠، الجميلة: ٤٢١.

(٢) انظر: المقنع ٤٠، مختصر التبيين ٤/٨٧٢، الوسيلة ٢٥٨، الجميلة: ٤٣٦.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٢٠.

(٤) أي: المصحف المدني.

(٥) انظر: المقنع ٤١، مختصر التبيين ٤/٨٧٢، ٨٧٤، الجميلة: ٤٣٦.

(٦) أي: ﴿لُؤْلُؤًا﴾ المذكور.

(٧) انظر: المقنع ٤٠-٤١، مختصر التبيين ٤/٨٧٣، الجميلة: ٤٣٧.

محمد بن عيسى^(١) عن المصحف البصري إثبات الألف في ﴿ مِنْ ذَهَبٍ
وَلَوْلُوا ﴾ بالحج [٢٣]، و ﴿ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا ﴾ ب «هل أتى» [الإنسان: ١٩]، وبحدفها
عنه منه^(٢) في غيرهما^(٣).

فوجه إثبات ألف «اللؤلؤ» المنسوب المنون أنه بدل التنوين، فهو من
زيادة الألف على اللفظ، وغير المنون^(٤) تشبيهاً بنحو «قالوا» وشبهه حملاً
على واو الجمع؛ لأنها واو متطرفة.

وروى نافع^(٥) عن المدني كالبواقي ﴿ فِيءَ آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ ﴾ هنا [٥١]،
وسورة سبأ [٥] بحذف ألف ﴿ مُعْجِزِينَ ﴾، فيحتمل القراءتين تحقيقاً
وتقديرًا، و ﴿ أُذُنَ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ ﴾ بالأولى^(٦) [٣٩] بحذف الألف^(٧) للتخفيف
إذ هو متفق المد لفظاً.

(١) الأصبهاني، تقدم.

(٢) قوله: «عنه» أي: عن المصحف البصري، و«منه» أي: من اللفظ، «غيرهما»، أي: غير
الموضعين.

(٣) والعمل عند المشاركة على حذف الألف في السور الثلاث: الطور والرحمن والواقعة،
واختار المغاربة زيادتها في حرف الرحمن. انظر: دليل الحيران ٢٥٢، سمير الطالبين
٧٥.

(٤) يدخل في ذلك المنون المجرور وغير المنون.

(٥) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٤/ ٨٨٠، الوسيلة ١٨٧، الجميلة: ٣٧٤.

(٦) في النسخ: «الأولى»، والتصويب من الجميلة: ٣٧٤، يعني بها سورة الحج المذكورة
أولاً قبل سبأ.

(٧) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٤/ ٨٧٧، الوسيلة ١٨٧، الجميلة: ٣٧٤.

وَكُتِبُوا ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ ﴾ [٣٨] في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها
 بغير ألف^(١)، وَوَجْهَ الْخُلْفِ جَعَلُ كُلِّ مِنَ الْقَرَاءَتَيْنِ عَلَى رِسْمٍ قِيَاسِيٍّ.
 وَأَجْمَعُوا عَلَى كِتَابَةِ ﴿ مِنْ تَوَلَّاهُ ﴾ [٤] بِالْأَلْفِ^(٢).



(١) انظر: المقنع ١٢، ٩٥، مختصر التبيين ٤/٨٧٦، الوسيلة ١٨٨، الجميلة: ٣٧٤.

(٢) انظر: المقنع ٦٤، ٨٧، مختصر التبيين ٤/٨٧٠، الوسيلة ٣٩٨، الجميلة: ٦٣٦.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع «أن» عن «لا» من قوله: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [٢٦]، وهو السادس من المواضع المتَّفَقِ على قَطْعِهَا^(١).
 واتفقت الرسوم على قطع «أن» من ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ هنا [٦٢]، وموضع لقمان [٣٠].
 واختلَفَ في مَوْضِعِي الأَنْفَالِ [٢]، والنحل [٤٠]، كما سبق التنبيه على ذلك^(٢).

واتفقوا على وَصْلَ ما عدا ذلك، نحو: ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكُفْرِ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، و﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا﴾ [ص: ٧٠]، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا﴾ [المائدة: ٩٢].

واتفقوا على وصل «لكي» بـ«لا» في ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ﴾ هنا^(٣) [٥]، كآل عمران [١٥٣]، والأحزاب [٥٠]، والحديد [٢٣].



(١) انظر: المقنع ٦٨، مختصر التبيين ٤/ ٨٧٥، الوسيلة ٤١١، الجميلة: ٦٥٦.

(٢) انظر: مرسوم سورة الأنفال.

(٣) انظر: المقنع ٨٧، مختصر التبيين ٤/ ٨٧٠، الجميلة: ٦٩٠، وانظر: مرسوم سورة

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿آتَقُوا رَبَّكُمْ﴾ [١]، و﴿شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [١] ك. ﴿شَدِيدٌ﴾ [٢] ت. ﴿مَرِيدٌ﴾ [٣] ك. ﴿السَّعِيرِ﴾ [٤] ت. ﴿لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ﴾ [٥] ك؛ لأن التالي استئناف، ﴿لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ﴾ [٥] ك. ﴿مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَيْئًا﴾ [٥] ت. ﴿بِهَيْجٍ﴾ [٥] ك^(١). ﴿الْقُبُورِ﴾ [٧] ت^(٢). ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٩] ك. و﴿فِي الدُّيَاتِ خِزْيٌ﴾ [٩]، و﴿الْحَرِيقِ﴾ [٩] ك^(٣). ﴿لَلْعَبِيدِ﴾ [١٠] ت. ﴿يَدَاكَ﴾ [١٠] ن؛ لأن تاليه خفض على تقدير: بما قدمت يدك وبأن الله.

﴿وَجِهِهِ﴾ [١١]، و﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [١١]، و﴿الْمُبِينِ﴾ [١١]، و﴿وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ [١٢]، و﴿الْبَعِيدُ﴾ [١٢] ك، ﴿مِنْ نَفْعِهِ﴾ [١٣] ك، ولام ﴿لَمَنْ﴾ [١٣] لليمين، و﴿مَنْ﴾ موضعُه نصبٌ، أي: يدَعُو الله مَنْ صُورَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ. ﴿وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [١٣] ت. ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [١٤] ك، ﴿يُرِيدُ﴾ [١٤]، ﴿مَا يَعِطُّ﴾ [١٥] ك. ﴿مَنْ يُرِيدُ﴾ [١٦] ت. ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [١٧] ك.

/ ﴿شَهِيدٌ﴾ [١٧] ت. ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [١٨] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤):

(١) أثبت في «ح» قوله: ﴿قَدِيرٌ﴾ [٦]، وكتب لها رمزاً لم يتضح، وسقط ذلك من باقي النسخ.

(٢) سقط الرمز من: ص.

(٣) سقط الرمز من: ص.

(٤) وهو قول نافع والكسائي وأحمد بن جعفر. انظر: القطع والائتناف ٤٤١/٢، المرشد

على أن لاحقَه مبتدأ، خبره ﴿حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾، منقطعٌ عن السابق، غيرٌ داخلٍ في السجود على عَطْفِ اللاحقِ على الساجدين، أي: وكثير من الكفار يسجدون. ﴿حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [١٨] ك، ﴿مِنْ مُكْرِمٍ﴾ [١٨] ك أيضاً. ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [١٨] ت.

﴿فِي رَبِّهِمْ﴾ [١٩]، و﴿وَالْجُلُودُ﴾ [٢٠]، و﴿مِنْ حَدِيدٍ﴾ [٢١]، و﴿أَعِيدُوا فِيهَا﴾ [٢٢] ك. ﴿الْحَرِيقِ﴾ [٢٢] ت. ﴿الْأَنْهَارُ﴾ [٢٣] ك، ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ [٢٣] ك: على قراءة نصب التالي بتقدير: ويؤتون. ن: على تقدير العطف على موضع ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [٢٣] في النصب أو العطف على الأساور أو الذهب، في وجه الخفض للفصل بين المتعاطفين و﴿لَوْلَا﴾ [٢٣] ك: على القراءتين ﴿حَرِيرٌ﴾ [٢٣] ك.

﴿الْحَمِيدِ﴾ [٢٤] ت، ﴿جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ [٢٥] ت، أو ك؛ وفاقاً للداني^(١): على قراءة رفع ﴿سَوَاءً﴾ مبتدأ. ق^(٢): على قراءة النصب سواء قلنا: إنه مفعول ثانٍ لجعل، أو حالاً من ضميره. ﴿وَالْبَادِ﴾ [٢٥] ك: على القراءتين^(٣). ﴿الْيَمْرِ﴾ [٢٥] ت. ﴿السُّجُودِ﴾ [٢٦] ك. ﴿ضَامِرٍ﴾ [٢٧] ن؛ لأنَّ ﴿يَأْتِينَ﴾ [٢٧] صفة له، فلا يُفصل بينهما، خلافاً للأخفش^(٤) في جعله الوقف على ﴿ضَامِرٍ﴾ تاماً.

(١) المكتفى ٣٩٣.

(٢) أي: ناقص.

(٣) أي: برفع ﴿سَوَاءً﴾ ونصبه.

(٤) انظر: المكتفى ٣٩٥.

﴿عَمِيقٍ﴾ [٢٧] ق؛ لتعلق لاحقه به. ﴿مِّنْ بَيْهِمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [٢٨] ت.
 ﴿الْفَقِيرَ﴾ [٢٨] ك. ﴿الْعَتِيقِ﴾ [٢٩] ك، عند الأكثرين، وقال آخرون^(١):
 ﴿ذَلِكَ﴾ [٣٠] ك: على أنه منفصل مما بعده مبتدأ، أي: ذلك مفروض
 عليكم، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك. وقيل غير ذلك. وعلى كل
 تقدير فوصله بما بعده أولى من إفراده؛ لأنَّ تعلقه به أكثر مما قبله فافهم.
 ﴿عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [٣٠] ك. ﴿مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [٣٠]، و﴿قَوْلَ الزُّورِ﴾
 [٣٠]، و﴿مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [٣١]، و﴿سَجِيقٍ﴾ [٣١] ك، و﴿وَوَصَّلُ﴾ [٣٢] ﴿ذَلِكَ﴾ [٣٢]
 أولى من الوقف عليه، كما ذكر في سابقه. ﴿الْقُلُوبِ﴾ [٣٢] ك، ﴿الْعَتِيقِ﴾
 [٣٣]، و﴿مُسَمَّى﴾ [٣٣]، و﴿بَيْهِمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [٣٤]، و﴿أَسَامُوا﴾ [٣٤] ك.
 ﴿الْمُخْتَبِينَ﴾ [٣٤] ت^(٢): على تقدير: هم الذين، ق: على أن الموصول
 صفته، والمختبين المتواضعين أو المخلصين.
 ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٣٥] ك، ﴿فِيهَا خَيْرٌ﴾ [٣٦]، و﴿صَوَافٍ﴾ [٣٦]، و﴿وَالْمَعْتَرِ﴾
 [٣٦]، و﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٣٦]، و﴿مِنْكُمْ﴾ [٣٧]، و﴿هَدَانِكُمْ﴾ [٣٧] ك.
 ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٣٧] ت. ﴿ءَامَنُوا﴾ [٣٨] ك. ﴿كَفُورٍ﴾ [٣٨] ت^(٣). و﴿ظَلِمُوا﴾
 [٣٩]، و﴿لَقَدِيرٌ﴾ [٣٩] ت^(٤): على تقدير: هم الذين ﴿أُخْرِجُوا﴾ [٤٠] كافيًا،

(١) انظر: القولين في المرشد ٢/٤٠٧.

(٢) د: «ك».

(٣) د: «ك».

(٤) د: «ك».

ن: على أن ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا﴾ بدل من ﴿لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾، والأحسن الوصل لما يلزم من الوقف الفصل بين البدل والمبدل منه.

﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [٤٠] ك. ﴿كَثِيرًا﴾ [٤٠] ت^(١). ﴿مَنْ يَنْصُرُهُ وَ﴾ [٤٠] ك. ﴿عَزِيزٌ﴾ [٤٠] ت: على تقدير: هم الذين إن مكناهم، ن: على جعله وصف ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا﴾، على أن طول الكلام يحسن الوقف عليه. ﴿وَنَهَوْنَا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [٤١] ك. و﴿الْأُمُورِ﴾ [٤١] ت. ﴿وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ﴾ [٤٤] ك^(٢). ﴿وَكَذَّبَ مُوسَى﴾ [٤٤] ك، ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ﴾ [٤٤] ك. ﴿نَكِيرٌ﴾ [٤٤] ت، أو ك. ﴿مَشِيدٌ﴾ [٤٥] ت.

﴿يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [٤٦]، و﴿الْصُّدُورِ﴾ [٤٦]، و﴿وَعَدَهُ﴾ [٤٧]، / و﴿تَعْدُونَ﴾ [٤٧]، و﴿ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [٤٨] ك. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٤٨] ت. ﴿مُبِينٌ﴾ [٤٩]، و﴿كَرِيمٌ﴾ [٥٠] ك. ﴿الْجَبِيمِ﴾ [٥١] ت. ﴿يُحْكِمُ﴾ [٥٢] ك^(٣). ﴿حَكِيمٌ﴾ [٥٢] ن؛ للام «كي» التالية فهو علة للسابق، فلا يفصل بينه وبين معلوله، لكن قد يسوغ الوقف للفاصلة وطول الكلام. ﴿وَالْقَاسِيَةَ فُلُوبُهُمْ﴾ [٥٣] ت. ﴿شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [٥٣] ن؛ لأن لام ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ [٥٤] لام «كي» مع عطفه على ما قبله، وقد يحسن للفاصلة وطول الكلام. ﴿لَيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ﴾ [٦٠] ك، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٦١] ك أيضاً. ﴿الْكَبِيرُ﴾ [٦٢]

(١) د، ص: «ك».

(٢) خ: «ت».

(٣) خ: «ت».

ت. ﴿مُخَضَّرَةً﴾ [٦٣] ك. ﴿خَيْرٌ﴾ [٦٣] ت. ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٦٤] ك. ﴿الْحَمِيدُ﴾ [٦٤] ت. ﴿بِإِذْنِهِ﴾ [٦٥] ك. ﴿لَرَأَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾ [٦٥] ت. ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [٦٦] ك. ﴿لَكَفُورٌ﴾ [٦٦] ت. ﴿نَاسِكُوهُ﴾ [٦٧] ك.

﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٦٧]، و ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٦٨]، و ﴿تَخْتَلِفُونَ﴾ [٦٩] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٧٠]، ﴿فِي كِتَابٍ﴾ [٧٠] ك^(١). ﴿يَسِيرٌ﴾ [٧٠] ت. ﴿عَلْمٌ﴾ [٧١] ك. ﴿نَصِيرٍ﴾ [٧١] ت. ﴿الْمُنْكَرُ﴾، و ﴿ءَايَاتِنَا﴾ [٧٢] ك. ﴿مِن ذَلِكُمْ﴾ [٧٢] ك، بتقدير: هو النار، أو يكون مبتدأ، خبره ﴿وَعَدَهَا اللَّهُ﴾ [٧٢]، ﴿كَفَرُوا﴾ [٧٢] ك^(٢). ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٧٢]، ﴿فَأَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [٧٣] ت^(٣).

﴿أَجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [٧٣] ك. ﴿لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [٧٣]، ﴿وَالْمَطْلُوبُ﴾ [٧٣]، و ﴿حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [٧٤]، و ﴿عَزِيزٌ﴾ [٧٤] ت. ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [٧٥]، و ﴿بَصِيرٌ﴾ [٧٥]، و ﴿وَمَا خَلَفَهُمْ﴾ [٧٦] ك. ﴿الْأُمُورُ﴾ [٧٦] ت. ﴿وَأَعْبَدُوا رَبَّكُمْ﴾ [٧٧]، و ﴿تُقَدِّحُونَ﴾ [٧٧]، و ﴿جِهَادِهِ﴾ [٧٨]، و ﴿أَجْتَبَاكُمْ﴾ [٧٨] ك، ﴿مِنْ حَرَجٍ﴾ [٧٨] ك: على تقدير: الزموا ملة، ن: على نصبه بنزع الخافض، أي: كملة.

(١) خ: «ت».

(٢) سقط الرمز من: د، ص.

(٣) ص: «ك».

﴿وَأَبْرَاهِيمَ﴾ [٧٨] ك: على جَعَلِ الضمير في ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ﴾ لله تعالى، أي: الله سَمَّاكم المسلمين من قبلُ في ملة إبراهيم. ﴿وَفِي هَذَا﴾ [٧٨]، أي: القرآن، انتهى^(١).

﴿وَفِي هَذَا﴾ [٧٨] ن؛ لتعلق اللام بالسابق. ﴿عَلَى النَّائِسِ﴾ [٧٨]، ﴿الزَّكَاةِ﴾ [٧٨]، ﴿وَأَعْتَصَمُوا بِاللهِ﴾ [٧٨] ك. ﴿التَّصِيرُ﴾ [٧٨] م. والله أعلم.

* * *

(١) لم يتضح مراده من قوله: «انتهى».

تجزئتها

- ﴿ هَذَا خِصْمَانِ ﴾ [١٩] ربع^(١) .
- ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهَ ﴾ [٣٧] نصف. وقيل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ ﴾ [٣٨]، وهو المشهور^(٢) .
- ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا ﴾ [٥٨] ربع^(٣) .
- آخر السورة حزب^(٤) .



- (١) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، غيث النفع: ٢٩٥، القول الوجيز: ٢٤٢ .
- (٢) القول الثاني هو المذكور في غيث النفع ٢٩٦، والقول الوجيز ٢٤٢، وجعله السخاوي في جمال القراء ١/١٥٢، على الآية [٣٩]، ولم يذكر هذين القولين .
- (٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وجعل في غيث النفع ٢٩٧، والقول الوجيز ٢٤٣ على الآية ﴿ حَلِيمٌ ﴾ [٥٩] .
- (٤) كذا في البيان ٣١٨، وفنون الأفتان ٢٧٥، وجمال القراء ١/١٤٦ .

سورة المؤمنون

مكية^(١).

حُرُوفُهَا: أربعة آلاف وثمانمئة وحر فان.

وَكَلِمُهَا: ألفٌ وثمانمئة^(٢) وأربعون^(٣).

وَآيُهَا: مئةٌ وثمانية عشرة آية كوفي وحمصي، وتسع عشرة فيما بقي^(٤).

اِخْتِلَافُهَا: آية^(٥) ﴿وَأَخَاهُ هَدْرُونَ﴾ [٤٥]، تَرَكَهَا غَيْرُهُمَا^(٦).

وَفِيهَا شِبْهُ الْفَاصِلَةِ ثَلَاثَةٌ^(٧): ﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [٣٣]، ﴿وَقَارَ التَّنُورُ﴾

[٢٧]، ﴿عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [٧٧].

(١) انظر: تفسير البغوي ٤٠٧/٥، حسن المدد ٩٤، زاد المسير ٤٥٨/٥، وفيه: «مكية في

قول الجميع»، وكذا في تفسير القرطبي ٥/١٥.

(٢) ش: وثمان وأربعون.

(٣) كذا في البيان ١٩١، وحسن المدد ٩٤، ومنار الهدى ٢٦٠، والقول الوجيز ٢٤٣، إلا أن

محققه نقل عن بيان عبد الكافي ما يخالف المذكور كالفيروزبادي في البصائر ١/٣٢٩.

(٤) كذا في البيان ١٩١، من غير ذكر «حمصي» ومثله في جمال القراء ٢/٢٠٩، ولكن

صاحب فنون الأفتان ٢٩٥، ذكر أهل حمص أيضاً ومثله في حسن المدد ٩٤.

(٥) البيان ١٩١، فنون الأفتان ٢٩٥، جمال القراء ٢/٢٠٩، حسن المدد ٩٤.

(٦) أي: غير الكوفي والحمصي.

(٧) كذا في حسن المدد ٩٤، لكن ذكر الداني في البيان ١٩١ موضعين، ومثله في منار

الهدى ٢٦٠، والقول الوجيز ٢٤٤.

وفواصلها^(١)

﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١]، ﴿خَشِعُونَ﴾ [٢]، ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٣]، ﴿فَاعِلُونَ﴾ [٤]،
 ﴿حَافِظُونَ﴾ [٥]، ﴿مَلُومِينَ﴾ [٦]، ﴿الْعَادُونَ﴾ [٧]، ﴿رَاعُونَ﴾ [٨]،
 ﴿يَحَافِظُونَ﴾ [٩]، ﴿الْوَارِثُونَ﴾ [١٠]، ﴿خَالِدُونَ﴾ [١١]، ﴿مِّن طِينٍ﴾ [١٢]،
 ﴿مَّكِينٍ﴾ [١٣]، ﴿الْحَافِقِينَ﴾ [١٤]، ﴿لَمِيَّتُونَ﴾ [١٥]، ﴿تُبْعَثُونَ﴾ [١٦]،
 ﴿عَافِلِينَ﴾ [١٧]، ﴿لَقَادِرُونَ﴾ [١٨]، ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [١٩]، ﴿لِأَكْلِيلٍ﴾ [٢٠]،
 ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [٢١]، ﴿تُحْمَلُونَ﴾ [٢٢]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [٢٣]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [٢٤]،
 ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [٢٥]، ﴿بِمَا كَذَّبُونَ﴾ [٢٦]، ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٢٧]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٢٨]،
 ﴿الْمَنْزِلِينَ﴾ [٢٩]، ﴿لَمُبْتَلِينَ﴾ [٣٠]، / ﴿ءآخِرِينَ﴾ [٣١]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [٣٢]، ﴿تَشْرَبُونَ﴾ [٣٣]،
 ﴿لَخَسِرُونَ﴾ [٣٤]، ﴿مُخْرَجُونَ﴾ [٣٥].

﴿تُوَعَدُونَ﴾ [٣٦]، ﴿بِمَبْعُوثَاتٍ﴾ [٣٧]، ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٣٨]، ﴿بِمَا كَذَّبُونَ﴾ [٣٩]،
 ﴿نَادِمِينَ﴾ [٤٠]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٤١]، ﴿ءآخِرِينَ﴾ [٤٢]، ﴿يَسْتَعْجِرُونَ﴾ [٤٣]،
 ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٤٤]، ﴿مُسِينَ﴾ [٤٥]، ﴿عَالِينَ﴾ [٤٦]، ﴿عِيدُونَ﴾ [٤٧]،
 ﴿الْمُهَلَّكِينَ﴾ [٤٨]، ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [٤٩]، ﴿وَمَعِينٍ﴾ [٥٠]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٥١]،
 ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٥٢]، ﴿فَرِحُونَ﴾ [٥٣]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [٥٤]، ﴿وَبَيْنَ﴾ [٥٥]،
 ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [٥٦]، ﴿مُشْفِقُونَ﴾ [٥٧]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٨]، ﴿لَا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩]،

(١) انظر: البيان ١٩١، حسن المدد ٩٤، القول الوجيز ٢٤٤.

- ﴿ رَجِعُونَ ﴾ [٦٠]، ﴿ سَلِثُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ يُظْلَمُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ عَمِلُونَ ﴾ [٦٣]،
 ﴿ يَجْرُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ نُصْرُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ تَنْكُصُونَ ﴾ [٦٦]، ﴿ تَهْجُرُونَ ﴾ [٦٧]،
 ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٦٨]، ﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ كَرِهُونَ ﴾ [٧٠]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٧١]،
 ﴿ الرَّزِيقِينَ ﴾ [٧٢]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٧٣]، ﴿ لَنَاكِبُونَ ﴾ [٧٤].
- ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ يَنْضَرَعُونَ ﴾ [٧٦]، ﴿ مُبْلِسُونَ ﴾ [٧٧]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٨]،
 ﴿ تُحْشِرُونَ ﴾ [٧٩]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ [٨١]، ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [٨٢]،
 [٨٢]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٨٥]،
 ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٨٦]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [٨٧]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٨]، ﴿ تَسْحَرُونَ ﴾ [٨٩]،
 ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [٩٠]، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [٩١]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [٩٣]،
 [٩٣]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٩٤]، ﴿ لَقَدِرُونَ ﴾ [٩٥]، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ الشَّيْطَانِ ﴾ [٩٧]،
 [٩٧]، ﴿ يَحْضُرُونَ ﴾ [٩٨]، ﴿ أَرْجِعُونَ ﴾ [٩٩]، ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [١٠١]،
 [١٠١]، ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [١٠٣]، ﴿ كَالِحُونَ ﴾ [١٠٤]، ﴿ تُكَاذِبُونَ ﴾ [١٠٥]،
 [١٠٥]، ﴿ ضَالِّينَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ ظَالِمُونَ ﴾ [١٠٧]، ﴿ تُكَلِّمُونَ ﴾ [١٠٨]، ﴿ الرَّحِمَاتِ ﴾ [١٠٩]،
 [١٠٩]، ﴿ تَضْحَكُونَ ﴾ [١١٠]، ﴿ الْفَائِزُونَ ﴾ [١١١]، ﴿ سِنِينَ ﴾ [١١٢]، ﴿ الْعَادِينَ ﴾ [١١٣]،
 [١١٣]، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [١١٤]، ﴿ تُرْجِعُونَ ﴾ [١١٥]، ﴿ الْكَرِيمِ ﴾ [١١٦]،
 ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [١١٧]، ﴿ الرَّحِيمِينَ ﴾ [١١٨].

القراءات وتوجيهها

نقل حركة همزة ﴿فَدَ أَفْلَحَ﴾ [١] بعد حذفها إلى دال ﴿فَدَ﴾ ورش على قاعدته المقررة في بابهِ (١)، كهمزة في الوقف (٢)، ووافقه الأعمش بخلفٍ عنهما. وأمّا قول أبي البقاء (٣): «مَنْ ألقى حركة الهمزة على الدال وحذفها، فعَلَّتْهُ أَنْ الهمزة بعد حذف حَرَكَتِهَا صِيرَتْ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الدالِ قَبْلُهَا فِي الْأَصْلِ، وَلَا يُعْتَدُّ بِحَرَكَةِ الدالِ؛ لِأَنَّهَا عَارِضَةٌ»، فتعقبه السمين (٤) «من وجهين، أحدهما: أن اللغة الفصيحة في النقل حذف الهمزة من الأصل، فيقولون: المرّة والكمّة في المرآة والكمّاة، واللغة الضعيفة فيه إبقاؤها وتديبها بحركة ما قبلها، فيقولون: المرآة والكمّاة بمدّة بدل الهمزة كـ «راس»، و«فاس» فيمن خففهما. فقوله: «صِيرَتْ أَلْفًا» ارتكابٌ لأضعف اللغتين.

الثاني: أنه وإن سُلِّمَ أنها صِيرَتْ أَلْفًا، فلا تُسَلِّمُ أَنْ حَذَفَهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الدالِ فِي الْأَصْلِ، بَلْ حَذَفَهَا لِسَاكِنٍ مُحَقَّقٍ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ الْفَاءُ مِنْ ﴿أَفْلَحَ﴾، وَمَتَى وُجِدَ سَبَبٌ ظَاهِرٌ أُحِيلَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ دُونَ السَّبَبِ الْمَقْدَرِ» انتهى.

(١) انظر: باب النقل ٢/ ٨٥٨.

(٢) انظر: باب وقف حمزة وهشام ٣/ ٩٤٤.

(٣) التبيان ٢/ ٩٥٠.

(٤) الدر المصون ٨/ ٣١٣.

وأمال ﴿فَمَنْ أَبْغَى﴾ هنا [٧]، وفي المعارج [٣١] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وبالتقليل والفتح قرأ ورش من طريق الأزرق، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لِأَمْنَتِهِمْ﴾ هنا [٨]، وفي المعارج [٣٢] أيضاً:
 فابن كثير^(١) بغير ألفٍ على الأفراد مصدر^(٢) يُفْهَمُ منه التعدد، ويُراد معنى الجنس على حدّ ﴿عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ووافق ابن محيصن^(٣).
 وقرأ الباقيون بالألف بعد النون على الجمع تنيهاً على الأنواع؛ لأنه يَصْدُقُ على كلِّ تكليف على حدّ قوله: ﴿تُؤَدُّوْا الْأَمْنَتِ﴾ [النساء: ٥٨]. وخرج بقيد «هنا والمعارج» النساء [٥٨]، والأنفال [٢٧] المُجْمَعُ على جَمْعِهِمَا.

واخْتَلَفَ فِي ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ وهو الثاني هنا [٩]:
 فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٤) بالإفراد على إرادة الجنس^(٥). ووافقهم الأعمش^(٦).

-
- (١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٧٣/٢، النشر ٣٢٨/٢، الإتحاف ٢٨١/٢.
 (٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٨٧/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٨٢، الموضوع ٨٩٠/٢.
 (٣) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٦، المبهج ١٤٥/٣، إيضاح الرموز ٥٤٥.
 (٤) انظر: إرشاد المبتدي ٤٥٣، النشر ٣٢٨/٢، الإتحاف ٢٨٢/٢.
 (٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٨٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٨٣، الموضوع ٨٩١/٢.
 (٦) انظر: المبهج ١٤٥/٣، إيضاح الرموز ٥٤٥.

وقرأ الباقر بالجمع على إرادة الصلوات الخمس أو غيرها^(١) كالوترِ والسُنَنِ الراتبَةِ، وليس ذلك تكريراً لما وَصَفَهُمْ^(٢) به أولاً؛ فإن الخشوعَ في الصلاة غيرُ المحافظة عليها، قاله البيضاوي^(٣)، وسَبَقَهُ إليه الزمخشريُّ^(٤).

/ ثم قال: «وُحِّدَتْ - أي: الصلاة - أَوْلَا لِيُقَادَ الخشوعُ في جنس الصلاة، أيَّ صلاةٍ كانت، وجمعت آخرًا لتفاد المحافظة على أعدادها» انتهى.
وتُعقَّب: بأنه إنما يتَّجِهُ على قراءة غير حمزة ومن معه، فإنهم قرؤوا بالإفراد أولاً وآخرًا.

على أن الزمخشريُّ^(٥) قد حكى الخلافَ في جمع الصلاة الثانية وإفرادها بالنسبة إلى القراءة. وخرج بالثاني الأول المتفق على إفراده، وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ [٢]، كالأنعام [٩٢]، والمعارج [٢٣، ٣٤]؛ لأنه لم يكتنفها فيهما ما اكتنفها هنا قبل وبعد، من تعظيم الوصف في المتقدم وتعظيم الجزاء في المتأخر، فناسَبَ لفظَ الجمع، ولم يكن كذلك في غيرها فناسَبَ الإفراد.

(١) أي: الصلوات الخمس مع غيرها.

(٢) في النسخ: «وصفه»، والتصويب من أنوار التنزيل ١٠٣/٢.

(٣) أنوار التنزيل ١٠٣/٢.

(٤) الكشف ١٧٧/٣.

(٥) الكشف ١٧٧/٣.

واختلِفَ في ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ﴾ [١٤]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكر^(١) بفتح العين وإسكان الظاء من غير ألف في الكلمتين على التوحيد إرادة للجنس^(٢) على حدِّ قوله: ﴿وَهَبَ الْعِظْمُ مِنِّي﴾ [مریم: ٤٤].

وقول الزمخشري^(٣): «وَصَّحَ الْوَاحِدَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ لَزَوَالِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ ذُو عِظَامٍ كَثِيرَةٍ». تَعَقَّبَهُ فِي «الْبَحْرِ»^(٤) بِأَنَّ سَيِّوِيَةَ^(٥) وَأَتْبَاعَهُ لَا يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَأَنْشَدَ^(٦):

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا
... ..

وقال: «ومعلوم أن هذا لا يلتبس؛ لأنهم كلهم ليس لهم بطنٌ واحدٌ، ومع هذا خصَّوا مجيئه بالضرورة» انتهى.

واقفهما في الأول فقط المَطْوَعِيُّ^(٧)، ورُوي عن قتادة والأعرج ومجاهد.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٧٣، الإتحاف ٢/ ٢٨٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٨٨، الحجة لابن زنجلة ٤٨٤، الموضح ٨٩١/٢.

(٣) الكشاف ٣/ ١٧٨.

(٤) البحر ٦/ ٣٩٨.

(٥) الكتاب ١/ ٢١٠.

(٦) البيت لا يعرف قائله، وهو في الكتاب ١/ ٢١٠، والمحتسب ٢/ ٨٧، وعجزه:

فإنَّ زمانكم زَمَنٌ خَمِيضٌ
... ..

(٧) انظر: المبهج ٣/ ١٤٦، إيضاح الرموز ٥٤٥.

وقرأ الباقر بالجمع فيهما على الأصل؛ لأنه مطابق لما يُراد به، وهو على حدِّ قوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

واخْتَلَفَ فِي ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [٢٠]:

فنافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(١) بكسر السين، وبالهمز كحزباء وهي لغة بني كنانة^(٢)، وهو جبل موسى بين أيلة^(٣) ومصر، وقيل: بفلسطين، وقد يُقال له: طور سينين^(٤).

ولا يخلو من أن يكون الطورُ الجبل، وسيناء اسم / بقعة أضيف إليها، أو المركبُ منهما عَلَمٌ كامرئ القيس. والهمزةُ فيه ليست للتأنيث؛ إذ ليس في الكلام فعلاء بكسر الأول وهمزته للتأنيث، بل للإلحاق فهي كعلباء^(٥)، فتكون الهمزة منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ؛ لأنَّ الإلحاق يكون فيهما. فلَمَّا وقع حَرْفُ الْعِلَّةِ متطرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ قَلِبَ همزةٌ كَرِدَاءٍ وَكِسَاءٍ. وقال في «الدر»^(٦): «وجعل أبو البقاء^(٧) هذه الهمزةُ أصليةً، وهو مخالفٌ

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٥، النشر ٢/٣٢٨، الإتحاف ٢/٢٨٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٨٩، الحجة لابن زنجلة ٤٨٤، الموضح ٢/٨٩٢.

(٣) انظر: معجم البلدان ١/٢٩٢.

(٤) انظر: معجم البلدان ٤/٤٨.

(٥) العلباء: عصب عنق البعير.

(٦) الدر المصون ٨/٣٢٦.

(٧) التبيان ٢/٩٥٢ عَدَّ الهمزةُ أصليةً على قراءة كسر السين، وعَدَّها زائدةً للتأنيث على قراءة فتح السين.

لما تقدم من كونها بدلاً من زائد مُلْحَقٍ بالأصل، على أن كلامه محتملٌ للتأويل إلى ما تقدم، وعلى هذا فَمَنْعُ الصَّرْفِ للتأنيث المعنوي والتعريف؛ لأنَّها اسمٌ بقعةٌ بعينها لا للألف. وقيل: للتعريف والعجمة».

قال في «البحر»^(١): «والأصحُّ أنَّ «سيناء» اسمٌ بقعةٌ، وأنه ليس مشتقاً من السَّناء لاختلاف المادتين، على تقدير أن يكون «سيناء» عربيَّ الوضع؛ لأنَّ نونَ السَّناء عينُ الكلمة وعين «سيناء» ياء».

واقفهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ^(٢).

وعن المطوَّعي^(٣) كَسْرُ السينِ والتنوين من غير مدِّ على وزن «ديناً».

وقرأ الباكون بالفتح والهمز، وهو لغةٌ أكثر العرب، وبها قرأ عمرُ بن الخطاب^(٤). ومُنَعِ الصَّرْفُ لألفِ التأنيثِ اللازمة، فوزنه فعلاء كصَفراء لا فعْلال. قال البيضاوي^(٥): «إذ ليس في كلامهم».

واخْتَلَفَ فِي ﴿ تَنْبُتُ بِالدَّهْنِ ﴾ [٢٠]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا رُوِيَ^(٦) بضمِّ التاء وكسرِ الموحدة مضارع^(٧)

(١) البحر ٤٠١/٦.

(٢) انظر: المبهج ٣/١٤٦، إيضاح الرموز ٥٤٥.

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٥٤٥.

(٤) انظر: البحر ٤٠١/٦.

(٥) أنوار التنزيل ٢/١٠٤.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٨٢، النشر ٢/٣٢٨، الإتحاف ٢/٢٨٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٩١، الحجة لابن زنجلة ٤٨٤، الموضع

أُنبت فهو مِنْ باب أَفْعَل يُفْعَلُ على أَنَّ أُنبت بمعنى نبت، فهو كقول زهير^(١):
 رأيتُ ذوي الحاجاتِ عند بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أُنبتَ البقلُ
 فهو مما اتفق فيه فَعَلَ وأَفْعَلَ. لكن قال في «البحر»^(٢): «كان الأصمعيُّ
 يُنكر ذلك، أي: القول بأنَّ أُنبت لازمٌ كُنبت، ويتَّهم مَنْ روى أُنبت في بيتِ
 زهير» انتهى.

أو على أَنَّ الهمزة للتعدية، و﴿بِالدُّهْنِ﴾ مفعولٌ، والباء زائدة، التقدير:
 تنبت الدهن. وقيل: المفعول محذوفٌ، أي: تُنبت جناها، و﴿بِالدُّهْنِ﴾
 في موضع الحال من المفعول المحذوف، أي: تنبت جناها، ومعه الدُّهنُ،
 ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ^(٣).

وقرأ الباقر بفتح التاء وضمَّ الباء، مضارعٌ نبت لازمٌ من بابِ فَعَلَ يفْعَلُ.
 والباء في ﴿بِالدُّهْنِ﴾ على هذا للحال، أي: تُنبت مصحوبةً بالدهن، أي:
 ومعها الدهنُ.

وعن المطوَّعي^(٤) (صِبغاً) [٢٠] بالنصب نَسَقاً^(٥) على موضع ﴿بِالدُّهْنِ﴾
 المنصوب على الحال كقراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في أحد محتملاته.

(١) ديوانه ١١١، والمحتسب ٨٩/٢. والقطين: سُكَّان الدار، يصلح للجمع والواحد،
 يعني: أن الناس يقيمون عندهم وقت القحط حتى يُخصبوا.

(٢) البحر ٤٠١/٦.

(٣) انظر: المبهج ١٤٧/٣، إيضاح الرموز ٥٤٥.

(٤) انظر: المبهج ١٤٨/٣، إيضاح الرموز ٥٤٦.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٥٥/٢، البحر المحيط ٤١٠/٦.

والجمهورُ على الجرِّ نسقاً على ﴿يَالدَّهْنِ﴾. وقد قيل: إن هذه الشجرة أول شجرة نبتت بعد الطوفان وهي شجرة الزيتون.
/ وقرأ ﴿نَسْفِكُمْ﴾ [٢١] بالنون المفتوحة نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكر، وكذا يعقوبٌ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ والحسنُ والشَّنبُوذِيُّ. وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بالنون المضمومة، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ والمطَّوعِيُّ. وقرأ أبو جعفرٍ بالتاء المفتوحة على التأنيث، وسبق بالنحل [٦٦].

[١٤٠/أ]

وعن ابنِ محيِصنٍ ضمُّ ميم (يا قومُ اعبدوا الله) [٢٣]، وسَبَقَ بالبقرة [٥٤].
وقرأ ﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ [٢٣] بخفضِ الراءِ وكسرِ الهاءِ بعدها الكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهما المطَّوعِيُّ وابنُ محيِصنٍ من «المبهج» وفي وجه من «المفردة». وعنه نصبُ الراءِ وضمُّ الهاءِ، وهو الثاني من «المفردة». وقرأ الباقون برفعِ الراءِ وضمِّ الهاءِ، وسَبَقَ بالأعراف [٥٩].

ويُوقف لحمزةً وهشامٍ، ووافقهما الأعمشُ ﴿فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في قصة نوح [٢٤] المرسوم بالواو كثلاثة النمل: [٣٨، ٣٢، ٢٩] بإبدالِ الهمزة ألفاً على القياس، ويجوز تسهيلها كالواو مع الرُّوم. وعلى الرسم تُبَدَلُ واواً مضمومة، ثم تُسَكَّنُ، ويجوز الإشارةُ إلى حركتها بالرُّوم والإشمام، فهذه خمسة أوجه.

وأثبت الياء في ﴿ كَذَّبُونَ ﴾ الموضعين [٣٩، ٢٦] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن.

وأسقط الهمزة الأولى من ﴿ جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ [٢٧]، وحقق الثانية قالون والبزِّي وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريق أبي الطيب. وافقهم ابن محيصن من «المفردة» واليزيدي.

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورُويسٌ من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وبه قرأ ورشٌ من طريق الأزرق في أحد الوجهين عنه. وقرأ في الوجه الآخر بإبدالها ألفاً.

وقرأ قبل من طريق ابن شنبوذٍ بحذف الهمزة الأولى وتحقيق الثانية، ومن طريق غيره بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وتحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفاً كالأزرق.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوخٌ بتحقيقهما، وافقهم الحسنٌ والأعمش.

وكذا الخلف في ﴿ جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ ﴾ في هذه السورة [٢٩].
وقرأ ﴿ مِنْ كُلِّ ﴾ [٢٧] بالتنوين حفصٌ، ووافقه الحسنٌ والمطوَّعيُّ، وذكر بهود [٤٠].

واختلف في ﴿ أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا ﴾ [٢٩]:

فأبو بكر^(١) بفتح الميم وكسر الزاي، أي: مكان نزول، وقرأ الباقر بضم

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٧٣/٢، النشر ٣٢٨/٢، الإتحاف ٢٨٣/٢.

الميم وفتح الزاي، فيجوز^(١) أن يكون مصدراً ومكاناً، أي: إنزالاً أو موضع إنزال.

ويوقف لحمزة وهشام، ووافقهما / الأعمش بخلفٍ عنهما على ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [٣٣] المرسوم بالألف كالأعراف [٦٠] بإبدال الهمزة ألفاً بحركة ما قبلها، وبتسهيلها بينَ بينَ على الروم. وقرأ ﴿مِثْمَرٌ﴾ [٣٥] بكسر الميم نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش وابنُ محيصنٍ من «المفردة»، والباقون بالضم، وسَبَقَ بآلِ عَمْرَانَ [١٥٧].

[١٤٠/ب]

واخْتَلَفَ فِي ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ كليهما [٣٦]:

فأبو جعفر^(٢) بكسر التاء من غير تنوين فيهما، وهي لغةٌ تميم وأسد، ورُويت عن شَيْبَةَ^(٣) وغيره، وقرأ الباقون بالفتح فيهما من غير تنوين أيضاً، وهي لغةُ الحجازيين.

وإنما بنوه لوقوعه موقع المبنّي أو لشبّهه بالحرف. وفيها لغاتٌ أُخْرُ تَزِيدُ على الأربعين، قُرئ بسبعٍ منها في الشاذِّ^(٤) غير قراءة أبي جعفر.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٩٣/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٨٦، الموضح

٨٩٤/٢.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٤٥٤، النشر ٣٢٨/٢، الإتحاف ٢٨٤/٢.

(٣) انظر: البحر ٤٠٤/٦.

(٤) انظر: البحر ٤٠٤/٦.

وَجَزَمَ السَّمِينُ فِي «الدر»^(١): «بأنه لم يتواتر منها إلا قراءة الفتح المذكورة». وفيه نظر على قول مَنْ يقول بتواتر قراءة أبي جعفر كرفيقه^(٢)، كما تقدّم البحث فيه أول الكتاب في الوسائل.

قال أبو حيان^(٣): «وهيات اسم فعل لا يتعدى يرفع الفاعل ظاهراً أو مضمراً، وهنا جاء التركيب ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوَعَّدُونَ﴾، لم يظهر الفاعل، فوجب أن يُعْتَقَدَ إضماره، تقديره «هو»، أي: إخراجكم. وجاءت اللام للبيان، أي: أعني لما توعدون، كهي في «سقيالك»، فتتعلق بمحذوف، ويبيّن المستبعد ما هو؟ بعد اسم الفعل الدال على البعد، كما جاءت في ﴿هَيَّتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، لبيان المُهَيَّتِ به^(٤).

وقال الزجاج^(٥): «البُعدُ لما توعدون أو بُعدُ لما توعدون»، وينبغي أن يُجْعَلَ كلامه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنّه لم تثبت مصدرية ﴿هَيَّاتَ﴾، وقول الزمخشري^(٦): «فمن نَوَّه نَزَّله منزلة المصدر» ليس بواضح؛ لأنهم قد نَوَّهوا أسماء الأفعال، ولا نقول: إنها إذا نُوتت تَنَزَّلتْ منزلة المصدر». انتهى^(٧).

(١) الدر المصون ٣٣٨/٨.

(٢) وهما: خَلْفٌ ويعقوبٌ. وهو الصحيح انظر ما تقدم في: ١٣٨/١.

(٣) البحر ٤٠٥/٦.

(٤) أي: الشخص المنادى. انظر: تاج العروس ١٤٦/٥ (مادة: هيت). وفي ص: «الهيئة به».

(٥) معاني القرآن ١٣/٤، وليس فيه التنكير.

(٦) الكشف ١٨٧/٣.

(٧) أي: انتهى قول أبي حيان في البحر ٤٠٥/٦.

وَوَقَّفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ الْبَرْزِيِّ وَقَبْلُ بِخُلْفٍ عَنْهُ، وَالْكَسَائِيُّ، وَهُوَ الَّذِي لَقِبْنَا فِي «الهادي» و«الهداية» و«التجريد» و«الكافي»؛ وفاقاً لجميع العراقيين، وافقهم ابنُ محيِصِنٍ من «المفردة».

وَوَقَّفَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ وَهُوَ الَّذِي لَقَّبْنَا فِي «الشاطبية» كـ«التيسير» و«العنوان» و«التبصرة» و«التذكرة»، إِلَّا أَنَّ الْخِلَافَ فِي «العنوان» و«التذكرة» لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأَوَّلِ.

وانفرد صاحبُ «العنوان»^(٢) عن أبي الحارثِ بِالتَّاءِ فِي الثَّانِيَةِ كَالْبَاقِينَ، وَعِبَارَتُهُ: «وَوَقَّفَ الْبَرْزِيُّ / وَالدَّوْرِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ عَلَى ﴿هَيْهَاتَ﴾ الثَّانِي بِالْهَاءِ. وَوَقَّفَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ، وَلَا خِلَافَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ بِالتَّاءِ» انْتَهَى. وَقَرَأَ ﴿رُسُلَنَا﴾ [٤٤] بِإِسْكَانِ السِّينِ أَبُو عَمْرٍو، وَوَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ. وَعَنِ الْمَطَّوْعِيِّ إِسْكَانُ سِينِ (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ) [٥١]، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ السِّينِ فِيهِمَا، وَذُكِرَ بِالْبَقْرَةِ [٦٧، ٨٧].

[١٤١]

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَرَى﴾ [٤٤]:

فَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(٣) بِالتَّنْوِينِ مَنْصَرَفًا^(٤)، وَوَزَنُهُ فَعْلٌ كَفَلَسَ، فَقَوْلُهُ: «تَرَى» كَقَوْلِهِ: «نَصْرْتُهُ نَصْرًا».

(١) أي: الوجهان لِقَبْلِ.

(٢) العنوان: ١٣٦.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٨٤، النشر ٢/ ٣٢٨، الإتحاف ٢/ ٢٨٤.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٢٩٥، الحجة لابن زنجلة ٤٨٧، الموضح

لكن قال في «الدر»^(١): «وقد رُدَّ هذا الوجهُ: بأنَّه لم يُحفظْ جَرِيَانُ حركات الإعراب على رايه، فيقال: هذا تَتَرٌ، ومررت بتتيرٍ، ورأيت تتراً كـ«هذا» نصرٌ، ورأيت نصرأً، ومررت بنصرٍ، فلمَّا لم يُحفظْ ذلك بَطَلَّ أن يكونَ وزنه فَعَلًا.

وقيل: أُلْفه للإلحاق كجعفر كهبي في «أرطى»، فلمَّا نُونٌ ذهبت لالتقاء الساكَّين، وهذا أقربُ مما قبله، لكنه يَلزَمُ منه وجودُ أَلْفِ الإلحاق في المصادر وهو نادر».

ووافقهم اليزيديُّ^(٢).

وأمال أبو عمرٍ وراءها إذا وَقَف، على أنَّ الألفَ للإلحاق^(٣)، وفتحها على أنَّ الألفَ بدلٌ من التنوين، وهو مُوافقٌ لأكثر البصريين^(٤)، وعليه الرسمُ، ووافقه اليزيديُّ أيضاً.

وقرأ الباقون بالألف بغير تنوين، مصدرٌ كالِدَعْوَى .

وأمال الرءاء منهم حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ في الحالين: الوصلِ والوقف. ووافقهم الأعمشُ، وبالتقليل فيهما^(٥) ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ، والباقون بالفتح، والألفُ فيها للتأنيث؛ لأنَّ الرُّسُلَ جماعةٌ.

(١) الدر المصون ٨ / ٣٤٥.

(٢) انظر: إيضاح الرموز: ٥٤٦.

(٣) انظر: النشر ٢ / ٨٠.

(٤) قوله: «وهو موافق لأكثر البصريين» ليس في: غ، ش..

(٥) أي: في الوصل والوقف.

والتاء على القراءتين بدلً من الواوِ كُتِّجَاهُ^(١). قال أبو حيان^(٢): «وهو منصوبٌ على الحالِ، أي: متواترين واحداً بعد واحد» انتهى.

وسَهَّلَ الهمزة الثانية كالواو من ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [٤٤] وحقَّقَ الأولى نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم ابنُ محيَّصينَ واليزيديُّ، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وليس في القرآن همزةٌ مفتوحةٌ بعدها همزةٌ مضمومةٌ من كلمتين إلا هذه. وقرأ ﴿رَبَّوْقَةٍ﴾ [٥٠] بفتحِ الراءِ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ. ووافقهما الحسنُ. وعن المطوِّعيِّ كسرها.

وضمَّها الباقون، وسَبَقَ في البقرة [٢٦٥].

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [٥٢]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ^(٣) بفتحِ الهمزة وتشديدِ النونِ على حذفِ^(٤) اللام، أي: ولأنَّ هذه، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ جَرَى الخلافُ المشهورُ، أو على أنها منسوقةٌ على ﴿بِمَاتَعْمَلُونَ﴾ [٥١]، أي: إني عليمٌ بما تعملون وبأنَّ هذه، أو على أنَّ في الكلامِ حذفاً، تقديرُه: واعلموا أنَّ هذه أمتكم.

(١) أصلُ تُجَاهِ وُجَاهِ، فأبدلت الواو تاء. انظر: الممتع: ٢٥٤.

(٢) البحر ٦/٤٠٧.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٨٤، النشر ٢/٣٢٨، الإتحاف ٢/٢٨٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٩٦، الحجة لابن زنجلة ٤٨٨، الموضح

وافقهم / ابن محيصن^(١) واليزيدي والحسن^(١).
 وقرأ ابن عامر وحده بفتح الهمزة وتخفيف النون على أنها المخففة من
 الثقيلة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف بكسر الهمزة وتشديد النون
 على الاستئناف. وافقهم الأعمش.

و﴿هَذِهِ﴾ مرفوع على الابتداء في قراءة ابن عامر، و﴿أُمَّة﴾ منصوب
 على الحال في القراءات الثلاث.

وأثبت الياء في ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٥٢] في الحاليين يعقوب، وفي الوصل
 الحسن، وحذفها في الحاليين الباقيين.

وقرأ ﴿أَيَّحْسِبُونَ﴾ [٥٥] بفتح السين ابن عامر وعاصم وحمزة، ووافقهم
 الحسن والمطوعي، كما في البقرة [٢٧٣].

وأمال ﴿سَارِعٌ﴾ [٥٦]، و﴿يَسْرِعُونَ﴾ [٦١]، و﴿طَغَيْنَاهُمْ﴾ [٧٥]، الدوري
 عن الكسائي.

وعن ابن محيصن^(٢) (سَمَرًا) [٦٧] بضم السين، وحذف الألف، وفتح
 الميم مشددة، جمع سامر^(٣)، وهو مقيس لفاعل الصفة نحو: ضَرَبَ فِي

(١) انظر: المبهج ٢/ ١٥٢، إيضاح الرموز ٥٤٧، ولم يرد في مفردة الحسن، ولا في مفردة
 ابن محيصن.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٧، المبهج ٣/ ١٥٢، إيضاح الرموز ٥٤٧.

(٣) انظر: المحتسب ٢/ ٩٧، البحر المحيط ٦/ ٤١٣.

ضارب، وزُوِيَتْ^(١) هذه القراءةُ عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عباسٍ وأبي حيوَةَ وعكرمةٍ ومحبوبٍ عن أبي عمرو.

والأفصح الإفراد؛ لأنَّه يقع على ما فوق الواحد بلفظ الإفراد، تقول: قوم سامرٌ.

والسامر من السَّمر، وهو سهر الليل، مأخوذ من السَّمر، وهو ما يقع على الشجر من ضوء القمر فيجلسون إليه، ويتحدثون مستأنسين به قال^(٢):

كَأَن لَمْ يَكُن بَيْنَ الْحَجَّونِ إِلَى الصَّفا أَنيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سامِرُ
وَكانوا يَجتمعون^(٣) حَوْلَ البَيْتِ بِاللَّيْلِ يَسْمُرُونَ، وَكانَ عامَّةً سَمَرَهُمْ ذَكَرَ
القرآنِ وَالطَّعْنَ فِيهِ، وَتسميته سِحْرًا وَشِعْرًا إِلَى غيرِ ذلك. وَقال الراغب^(٤):
«السامر: اللَّيْلُ المَظْلَم».

(١) انظر: البحر ٤١٣/٦.

(٢) البيت للحارث الجرهمي، أو عمرو بن الحارث، وهو في اللسان (حجن) والدر المصون ٣٥٨/٨. والحجون: جبل بمكة.

(٣) انظر: الدر المنثور ١٠/٦٠٧ إذ عناه لعبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن مردويه، وكذا لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه، ومن وجه آخر الجميع من قول ابن عباس -رضي الله عنهما- وهو عند الطبراني برقم (١١٠٨٩)، والحاكم في المستدرک ٢/٢٤٦ وصححه وتعقبه الذهبي بأن «يحيى -وهو ابن سلمة ابن كهيل - متروك، قاله النسائي».

(٤) المفردات ٤٢٥.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧]:

فنافع^(١) بَضَمَ التاء وكسر الجيم من أَهْجَرَ إهْجَاراً، أي: أفحش في مَنْطِقِهِ^(٢).

قال ابن عباس^(٣): أي: سبُّ الصحابة. وافقه ابنُ محيصن^(٤).

وقرأ الباقر بنفتح التاء وضمَّ الجيم، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أنها من الهَجْر بسكون الجيم، وهو القَطْعُ وَالصَّدُّ، أي: تَهْجُرُونَ^(٥) آياتِ الله ورسوله، وتَزْهَدُونَ فيهما، فلا تَصِلُونَهُمَا.

والثاني: أنها من الهَجْر بفتحها، وهي الهَذْيَانُ يقال: هَجَرَ المَرِيضُ هَجْرًا، أي: هَذَى.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٧٤/٢، النشر ٣٢٩/٢، الإتحاف ٢/٢٨٦.
(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٩٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٨٩، الموضح ٨٩٧/٢.

(٣) أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره ١٧/٨٥ المؤمنون آية [٦٧] مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي تَفْسِيرِ ﴿تَهْجُرُونَ﴾ قَالَ: «تَقُولُونَ هَجْرًا»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رَجَالُهُ بَيْنَ ثِقَةٍ وَصَدُوقٍ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَى تَفْسِيرِهِ الْمَذْكُورِ بِسَبِّ الصَّحَابَةِ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَوْلَهُ: ﴿سَلِمَرَاتُ تَهْجُرُونَ﴾ قَالَ: «السَّبُّ».

وكذا أخرج عن عكرمة أنه قرأ ﴿سَلِمَرَاتُ تَهْجُرُونَ﴾، أي: «تسبون» لكن إسناده ضعيف؛ فيه ابن حميد وهو ضعيف. وانظر: الدر المنثور ١٠/٦٠٦-٦٠٧.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٧، إيضاح الرموز ٥٤٧.

(٥) غ، ش: «أتهجرون».

وقرأ ﴿ خَرَجَا ﴾ [٧٢] الأول بفتح الراءِ وألفٍ بعدها حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الحسنُ والأعمشُ، وقرأ الباكون بإسكان الراءِ من غير ألفٍ.

وقرأ ﴿ فَخَرَجُ رَبِّكَ ﴾ [٧٢] الثاني بإسكان الراءِ ابنُ عامرٍ، وقرأ الباكون بالألف بعد الفتح.

فصار نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ بغير ألفٍ في الأول / وبألفٍ في الثاني. وافقهم ابنُ محيصةٍ واليزيديُّ. [١/١٤٢]

وأما ابنُ عامرٍ فبغير ألفٍ فيهما. وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بالألفِ فيهما، وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وسَبَقَ البحثُ في ذلك بسورة الكهف [٩٤].

وقرأ ﴿ أَذَامَتْنَا ﴾ [٨٢]، و﴿ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [٨٢] نافعٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ بالاستفهام في الأولِ والإخبارِ في الثاني، وكلُّ على أصله في الاستفهام: فقالون بالتسهيل والمدِّ، وورشُ، وكذا رُوَيْسٌ بالتسهيل والقصر، والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ، بالتحقيق والقصر، وقرأ بالإخبارِ في الأولِ والاستفهامِ في الثاني ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ.

وكلُّ على أصله: فابنُ عامرٍ بالتحقيق والقصر، إلا أن أكثرَ الطرقِ عن هشامٍ على المدِّ، كما في «الشاطبية» كأصلها؛ وفاقاً لسائر المغاربة، وأبو جعفرٍ بالتسهيل والمدِّ.

وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما، فابن كثير بتسهيلهما مع القصر. وافقه ابن محيصن، وقرأ أبو عمر بتسهيلهما مع المد. وافقه اليزيدي، وقرأ عاصم وحمزة، وكذا خلف بتحقيقهما مع القصر. وافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٨٥] بتخفيف الذال حفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش، وسبق في آخر الأنعام [١٥٢].

وعن ابن محيصن^(١) (رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) [٨٦] برفع الميم على أنه نعت للرب. والجمهور على الجر نعتاً لـ ﴿الْعَرْشِ﴾.

واختلف في ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ الأخيرين [٨٧، ٨٩]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٢) بإثبات ألف الوصل قبل اللام، ورفع هاء الجلالتين جواباً على اللفظ^(٣)؛ لأنَّ المسؤول به مرفوع المحل، وهو «مَنْ» فجاء جوابه مرفوعاً مطلقاً مطابقاً له لفظاً، ورفعُه مبتدأ لخبرٍ محذوفٍ تقديره: الله ربُّها. وافقهما اليزيدي^(٤).

وقرأ الباقر ﴿لِلَّهِ﴾ بغير ألفٍ وجرِّ الهاء في الموضعين، وهو جوابٌ على المعنى؛ لأنه لا فرق بين قوله: ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ [٨٦]، وبين قوله:

(١) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٧، المبهج ٢/٣٣٣، إيضاح الرموز ٤٣١.

(٢) انظر: المستنير ٢/٣١٦، النشر ٢/٣٢٩، الإتحاف ٢/٢٨٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٠٠، الحجة لابن زنجلة ٤٩٠، الموضح

٨٩٩/٢.

(٤) انظر: المبهج ٣/١٥٤، إيضاح الرموز ٥٤٨.

لَمَنْ السَّمَاوَاتِ، وَلَا بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَبِيدُهُ﴾، وَلَا «لَمَنْ لَهُ» إِلَّا جَاؤُهُ^(١)،
وهذا كقوله: «مَنْ رَبُّ هَذِهِ الدَّارِ»، فيقال: زَيْدٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَزَيْدٍ؛ لِأَنَّ
السُّؤَالَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ لَمَنْ هَذِهِ الدَّارِ، وَمَنْ رَبُّهَا؟
وَقَدْ خَرَجَ بِقَيْدِ الْأَخِيرَيْنِ الْأَوَّلِ الْمُتَّفَقُ عَلَى أَنَّهُ ﴿لِلَّهِ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ مُوَافِقَةً
لِلرَّسْمِ^(٢)، وَجَاءَ الْجَوَابُ بِاللَّامِ كَمَا فِي السُّؤَالِ، وَلَوْ حُذِفَتْ مِنَ الْجَوَابِ
لِجَاؤِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ: لِمَنْ الْأَرْضُ، وَمَنْ رَبُّ الْأَرْضِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ
أَحَدٌ.

وَقْرَأَ ﴿قُلْ مَنْ يَبِيدُهُ﴾ [٨٨] / بِاخْتِلَافِ كَسْرَةِ الْهَاءِ رُوَيْسٌ، وَقْرَأَ الْبَاقُونَ

[١٤٢/ب]

بِإِشْبَاعِهَا.

وَأَمَّا ﴿فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ [٨٩] حَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ. وَافْقَهُم
الْأَعْمَشُ، وَقْرَأَ الْقَلُونَ مِنْ «الْعُنْوَانِ» وَوَرِثُ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَأَبُو عَمْرٍو
مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ بِالتَّقْلِيلِ، وَزَادَ الْأَزْرَقُ الْفَتْحَ كَالْبَاقِينَ، وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو
مِنْ «الْعُنْوَانِ».

وَاخْتُلِفَ فِي ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ [٩٢]:

فَنَافِعٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَخَلْفٌ^(٣) بَرَفِ الْمِيمِ

(١) تصحفت: «إلا جأؤه» في النسخ إلى «الإحسان»، والتصويب من الدر المصون

(٢) كما سيأتي في مرسوم هذه السورة.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢ / ٥٧٥، النشر ٢ / ٣٢٩، الإتحاف ٢ / ٢٨٧.

على القطع^(١) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو عالم، قاله أبو علي^(٢). وافقهم الحسنُ والمطوّعيُّ^(٣).

وقرأ الباقون بالجرّ على ما قال جارُ الله^(٤): «صفة لله تعالى» كأنه محض الإضافة، فتعرّف المضاف^(٥). قال البيضاوي^(٦): «وهو دليل آخر على نفي الشريك بناءً على توافقهم في أنه المنفرد بذلك، ولهذا رتب عليه ﴿فَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٩٢] بالفاء».

واختلفَ عن رُويسٍ في الابتداء به: فرَوَى الجوهريُّ وابنُ مِقْسَمِ الرِّفَعِ في حالةِ الابتداء، وباقي أصحابه الجرّ في الحالين من غير اعتبارِ وقفٍ ولا ابتداء. وحَدَفَ ياءٌ ﴿أَرْجِعُونَ﴾ [٩٩] في الحالين، وفتح ياءٌ ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ [١٠٠] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ، وحَدَفَ ياءٌ ﴿أَرْجِعُونَ﴾ [٩٩]، وسكَّن ياءٌ ﴿لَعَلِّي﴾ [١٠٠] عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ. وافقهم الأعمش. وأثبت ياءٌ ﴿أَرْجِعُونَ﴾ في الحالين، وسكَّن الياء في ﴿لَعَلِّي﴾ يعقوبٌ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٠٢/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٩١، الموضح ٩٠٠/٢.

(٢) الحجة ٣٠٢/٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٢٠، المبهج ١٥٥/٣، إيضاح الرموز ٥٤٨.

(٤) الكشف ٢٠٠/٣.

(٥) أي: إنه في الآية جعل الإضافة محضة مفيدة للتعريف، والأصل في إضافة اسم الفاعل أن تكون غير محضة مفيدة للتنكير.

(٦) أنوار التنزيل ١١٣/٢.

وعن الحسن إثبات ياء (ارْجِعُونَ) وَصَلًا وَتَسْكِينِ يَاءِ (لَعَلِّي).
وأثبت ياءَ ﴿يَحْضُرُونَ﴾ [٩٨] في الحالين يعقوب، وفي الوصلِ
الحسن.

وعن الحسن (الصُّور) [١٠١] بفتح الواوِ جمعَ صُورَةٍ كما في الأنعام [٧٣].
وأدغم ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [١٠١] رُوَيْسٌ كَأبي عمرو واليزيديِّ
وسَبَقَ^(١).

واخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَقَوْنَا﴾ [١٠٦]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٢) بفتح الشين والقاف والمد. وافقهم
الحسن والأعمش^(٣)، وقرأ الباقون بالكسر والسكون والقصر.
وهما مصدران بمعنى واحد^(٤)، والأولى لغة فاشية، والثانية كثيرة في
الحجاز، والشقاوة: سوء العاقبة. وقيل: الشُّقوة: الهوى وقضاء اللذات؛
لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى الشُّقوة^(٥)، وأُطْلِقَ اسْمُ الْمَسَبِّ عَلَى السَّبَبِ، قاله

(١) انظر: باب الإدغام الكبير ٦٩٩/٢.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٨٥/٢، النشر ٣٢٩/٢، الإتحاف ٢٨٨/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٠٢، المبهج ١٥٦/٣، إيضاح الرموز ٥٤٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٠٢/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٩١، الموضح

٩٠١/٢.

(٥) الشُّقَاءُ وَالشُّقُوءَةُ وَالشُّقُوءَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

الجُبَّائِي^(١). وقيل: ما كُتِبَ / علينا في اللوح المحفوظ، وَسَبَقَ فِي عِلْمِكَ. وَأَظْهَرَ ذَالَ ﴿فَأَتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾ [١١٠] ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ، وَكَذَارُ وَيْسٌ بِخِلَافٍ عَنْهُ، وَالْباقون بالإدغام.

وَأَثَبَتْ يَاءٌ ﴿وَلَا تَكَلِّمُون﴾ [١٠٨] فِي الْحَالِينِ^(٢) يَعْقُوبٌ، وَفِي الْوَصْلِ الْحَسَنُ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿سِخْرِيًّا﴾ هُنَا [١١٠]، وَصَّ [٦٣]:

فَنَافِعٌ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَخَلَفٌ^(٣) بِضَمِّ السِّينِ فِي السُّورَتَيْنِ. وَافْتَقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٤). وَقَرَأَ الْباقون بِكسرها فيهما. قَالَ فِي «الدر»^(٥) كـ «البحر»^(٦): «وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُمَا^(٧)، فَقِيلَ: وَاحِدٌ،

(١) ت، ص: «الجبائي». ش: «الجباوي»، والمثبت موافق لما في البحر ٦/٤٢٢.

وهو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام، أبو علي، البصري، الجبائي، شيخ المعتزلة وكبيرهم، من مؤلفاته: «التفسير الكبير»، «متشابه القرآن»، (ت: ٣٠٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/١٨٣، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٨٩. والجبائي: بضم الجيم وتشديد الباء المفتوحة، نسبة إلى قرية بالبصرة. انظر: الأنساب ٢/١٧.

(٢) أي: في الوقف والوصل.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨١٢، النشر ٢/٣٢٩، الإتحاف ٢/٢٨٨.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨١٢، المبهج ٣/١٥٦، إيضاح الرموز ٥٤٩.

(٥) الدر المصون ٨/٣٧١.

(٦) البحر ٦/٤٢٣.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٠٣، الحجة لابن زنجلة: ٤٩١، الموضح

وهو قول الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والكسائي وأبي زيد. وقال يونس^(٣): «إن أريد الخدمة والسُّخْرَةَ فالضَّمُّ لا غير، وإن أريد الهُزْءَ فالضَّمُّ والكسْرُ».

ورجَّح أبو علي^(٤) - وتبعه مكِّي^(٥) - قراءة الكسر، قال^(٦): «لأنَّ ما بعدها أليق لها؛ لقوله: ﴿وَكُنْتُمْ مِّنْهُمْ تَضَحَكُونَ﴾ [١١٠].»

وتعقبهما السَّمِين^(٧) فقال: «ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنهم جَمَعُوا بين الأمرين: سَخَّرُوهم في العمل، وسَخَرُوا منهم استهزاءً. والسُّخْرَةُ بالتاء الاستخدام، و﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضمُّ منها، والسُّخْرُ بدونها^(٨): الهُزْءُ، والمكسور منه. وقال الأَعشى^(٩):

إني أتاني حديثٌ لا أُسْرُ بهِ مِنْ عَلْوٍ لا كِذْبٍ فيه ولا سُخْرٍ

(١) العين ٤١٥.

(٢) ليس في الكتاب. وقال النحاس في إعرابه ٣/١٢٤: «فَرَّقَ أبو عمرو بينهما، ولا يَعْرِفُ هذا التفریقَ الخليلُ وسيبويه».

(٣) الحجَّة ٥/٣٠٢.

(٤) الحجَّة ٥/٣٠٣.

(٥) الكشف ٢/١٣١.

(٦) ص: «قال».

(٧) الدر المصون ٨/٣٧١.

(٨) أي: بدون تاء.

(٩) البيت لأعشى باهلة، وهو في اللسان (سخر)، والبحر ٦/٤٢٣، والدر المصون ٨/٣٧١، والخزانة ١/١٩١. وقد أجازوا في هذا المصدر سَخْرًا، وسَخْرًا، وسُخْرًا، وسُخْرًا. انظر: تاج العروس (سخر).

وقد تعقّب أبو حيان^(١) ابن عطية^(٢) في دعواه إجماع القراء على ضمّ السين في قوله: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَحَرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] مُعَلَّلًا بِتَخَلُّصِ الأَمْرِ فِيهِ لِلتَّخْدِيمِ، فَقَالَ: «وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ إِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ عَلَى ضَمِّ السِّنِّ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ ابْنَ مَحِيصِنٍ وَابْنَ مُسْلِمٍ^(٣) كَسَرُوا فِي الزَّخْرَفِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جُبَارَةَ فِي «الْكَامِلِ»^(٤)» انتهى.

والياء في ﴿سَحَرِيًّا﴾ و﴿سِحْرِيًّا﴾ لِلنَّسَبِ، زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُوَّةِ الْفِعْلِ، فَالسُّخْرِيُّ أَقْوَى مِنَ السُّخْرِ كَمَا قِيلَ فِي الْخُصُوصِ: «خُصُوصِيَّةٌ» دَلَالَةٌ عَلَى قُوَّةِ ذَلِكَ، قَالَ مَعْنَاهُ^(٥) الزَّمْخَشَرِيُّ^(٦)، وَهُوَ مُرَادُ الْبِيضَاوِيِّ^(٧) بِقَوْلِهِ: «زِيدَتْ فِيهِمَا يَاءُ النَّسَبِ لِلْمَبَالِغَةِ».

(١) البحر ٦/٤٢٣.

(٢) المحرر الوجيز ١١/٢٥٦.

(٣) في النسخ: ابن مسلمة، والتصويب من الكامل للذهلي (خ): ٢٢٢/ب، والبحر ٦/٤٢٣، ٨/١٣، وهو: الوليد بن مُسلم، أبو العباس، القرشي، الدمشقي، مولى بني أمية، عالم أهل الشام، ثقة، لكنه كان كثير التديس، روى القراءة عَرَضاً على: يحيى الذّمّاري، ونافع بن أبي نعيم، (ت: ١٩٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣١/٨٦، غاية النهاية ٢/٣٦٠.

(٤) الكامل (خ): ٢٢٢/ب.

(٥) ت، ص: «معناها».

(٦) الكشف ٣/٢٠٥.

(٧) أنوار التنزيل ٢/١١٥.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَنَّهُمْ﴾ [١١١]:

فحمزة والكسائي^(١) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقرأ الباقون بالفتح، مفعول ثانٍ لـ ﴿جَزَيْتُهُمْ﴾، أي: جَزَيْتُهُمْ فَوَزَهُمْ، قاله جار الله الزمخشري^(٢).

قال في «البحر»^(٣): «والظاهر أنه تعليل، أي: جَزَيْتُهُمْ لأنهم». قال:

«والكسر على الاستئناف، وقد يرادُ به التعليل / فيكون الكسر مثل الفتح [١٤٣/ب] من حيث المعنى لا من حيث الإعراب؛ لا اضطرار المفتوحة إلى عامل» انتهى.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿قَلَّ كَلِمَاتُهُ﴾ [١١٢]:

فابن كثير وحمزة والكسائي^(٤) بغير ألفٍ على الأمر^(٥)، والمخاطب مَلَكٌ يسألهم، أو بعض أهل النار، فإذا^(٦) قال عَبَّرَ عن القوم^(٧)، قاله في

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٨٥، النشر ٢/٣٢٩، الإتحاف ٢/٢٨٨.

(٢) الكشاف ٣/٢٠٥.

(٣) البحر ٦/٤٢٤.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٧، النشر ٢/٣٣٠، الإتحاف ٢/٢٨٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢/٣٠٧، الحجة لابن زنجلة ٤٩٣، الموضح

٢/٩٠٣.

(٦) البحر: «فلذا»، وهو تصحيف.

(٧) انظر: تفسير القرطبي ١٥/٩٦.

«البحر»^(١). وافقهم ابنُ محيِصنٍ والأعمش^(٢)، وأظْهَرَ الثَّاءَ مِنْ ﴿لَيْثًا﴾^(٣) منهم ابنُ كثير.

وقرأ الباقر بالالف على الخبر عن الله أو الملك المأمور بسؤالهم، وأدغم الثاء منهم أبو عمرو وهشام وابنُ ذَكْوَانَ بخلافِ عنه، وحمزةُ والكسائيُّ وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليَزِيدِيُّ والحسنُ.

وأدغم الثاء من ﴿لَيْثًا﴾ [١١٤] أبو عمرو وهشامُ وابنُ ذَكْوَانَ^(٣) مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ محيِصنٍ واليَزِيدِيُّ والحسنُ والأعمشُ. وقرأ الباقر بالإظهار، وبه قرأ ابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الأَخْفَشِ، وذُكِرَ فِي الإِدْغَامِ الصَّغِيرِ.

وعن الحسن^(٤) (فَسَلِ العَادِينَ) [١١٣] بتخفيف الدال جمع عادٍ، اسم فاعلٍ من عدا، أي: الظلِّمة، فإنهم يقولون كما نقول^(٥)، ورُوِيََتْ هَذِهِ القِرَاءَةُ عَنِ الكَسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ^(٦).

(١) البحر ٤٢٤/٦.

(٢) مفردة ابن محيِصنٍ ١٣٧، المبهج ٣/١٥٩، إيضاح الرموز ٥٤٩.

(٣) أعاد المؤلفُ ذَكَرَ الإِدْغَامَ والإِظْهَارَ فِي ﴿لَيْثًا﴾، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الفِئْرَةِ السَّابِقَةِ مَعَ إِغْفَالِهِ لِابْنِ مُحْيِصِنٍ والأَعْمَشِ مَعَ المَدْغَمِينَ.

وَأَمَّا ذِكْرُهُ لِلخِلَافِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الإِتْحَافِ ٢/٢٨٩، فَلَيسَ لَهُ إِلا الإِدْغَامَ فَقَطْ كَهَشَامِ. وَقَدْ وَقَعَ ذِكْرُ القِرَاءَةِ عَلَى الصَّوَابِ فِي بَابِ الإِدْغَامِ الصَّغِيرِ ٧٧٦/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٠٢، إيضاح الرموز ٥٤٩.

(٥) فِي د: «تَقُول»، وَكَذَا فِي البَحْرِ ٤٢٤/٦.

(٦) لَكِنها لَمْ تَتَوَاتَرَ عَنْهُ. انظر: البحر ٤٢٤/٦.

والجمهورُ بالتشديدِ جمع عادٌّ من العدد. قال مجاهد^(١): «هم الملائكةُ، أي: الذين يحفظون أعمال بني آدم، ويُحصون عليهم ساعاتهم». وقال البيضاوي^(٢): «الذين يتمكنون من عدِّ أيامها إن أرَدتَ تحقيقها، فإنهم^(٣) لِمَا هم فيه من العذابِ مشغولون عن تَدَكُّرِها وإحصائها». وقرأ ﴿ فَسَلْ ﴾ بنقل الهمزة للسين^(٤) ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقه ابنُ محيصنٍ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ قَلَّ إِنْ لَيْتُمْ ﴾ [١١٤] أيضاً:

فحمزةٌ والكسائيُّ^(٥) بغير ألفٍ على الأمر. وافقه الأعمش^(٦)، وقرأ الباكون على الخبر، ويأتي البحثُ في رَسْمِ الموضعين إن شاء اللهُ تعالى قريباً^(٧).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٧/١٣١، مِنْ طَرِيقِ عيسى بن ميمون وورقاء، وكذا مِنْ طَرِيقِ ورقاء ابن أبي حاتم في تفسيره ٨/٢٥١٢ كلاهما عن ابن أبي نجیح - وهو عبد الله بن يسار - عن مجاهد به، إسناد ابن جرير صحيح، وإسناد ابن أبي حاتم حسن، ويتقوى بمتابعاته، ويرتقي إلى درجة الصحيح لغيره. وعزاه السيوطي في الدر ١٠/٦٢٩ أيضاً إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

(٢) أنوار التنزيل ٢/١١٦.

(٣) البيضاوي: «فإنا».

(٤) أي: وحذِفِ الهمزة من «فاسأل» بعد نقل حركتها.

(٥) انظر: الروضة ٢/٨١٢، النشر ٢/٣٣٠، الإتحاف ٢/٢٨٩.

(٦) انظر: المبهج ٣/١٥٨، إيضاح الرموز: ٥٤٩.

(٧) انظر: مرسوم هذه السورة.

وقرأ ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ [١١٥] بينائه للفاعل حمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف. وافقهم ابن محيصن والحسن والمطوعي، وسبق تقريره بالبقرة [٢٨].

وعن ابن محيصن (ربُّ العرشِ الكريمِ) [١١٦] برَفَع الميمِ نعتٌ للربِّ. وزُوِيَتْ^(١) عن أبان بن تغلب^(٢)، وإسماعيل^(٣) عن ابن كثير. ووُصِفَ ﴿ الْعَرْشِ ﴾ بذلك^(٤) لتَنَزُّلِ الخيراتِ منه، أو لنسبته إلى أكرم الأكرمين.

وعن الحسن^(٥) (إنه لا يَفْلَحُ) [١١٧] بفتح الياء، وقال في «الدر»^(٦) ك«البحر»^(٧): بفتح الياء واللام مضارع فَلَحَ بمعنى أَفَعَلَ، وفَعَلَ و أَفَعَلَ فيه بمعنى.

(١) انظر: البحر المحيط ٦/٤٢٤.

(٢) ح، ش، د: «تغلب»، والصواب المثبت، وهو: أبان بن تغلب بن زباح، أبو سعد - ويقال: أبو أميمة - الرُّبَيْعِيُّ، الكوفي، المقرئ، النحوي، المحدث، ثقة، قرأ على عاصم والأعمش، وهو أحد الثلاثة الذين ختموا عليه، (ت: ١٤١هـ). انظر: تهذيب الكمال ٦/٢، غاية النهاية ٤/١، بغية الوعاة ١/٤٠٤.

(٣) هو: ابن عبد الله بن قسطنطين القسطنطي، تقدّم.

(٤) أي: بـ ﴿ الْكَرِيمِ ﴾ في القراءة المتواترة ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴾.

(٥) مفردة الحسن ٤٠٣، إيضاح الرموز ٥٥٠.

(٦) الدر المصون ٨/٣٧٦.

(٧) البحر ٦/٤٢٥.

وعن ابنِ محيِصنٍ ضمُّ باءِ (رَبُّ اغْفِرْ) [١١٨] وسَبَقَ ذكره^(١).
وقد افتتح السورة بتقرير فلاح المؤمنين، وختمها بنفي الفلاح عن الكافرين، فانظر تفاوت ما بين الافتتاح والاختتام، ثم أمر رسوله عليه السلام المغفور له مطلقاً بأن يَسْتَغْفِرَهُ، ويسترِحِمَهُ.
وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ياءٌ واحدةٌ، ومن الزوائد^(٢) ستُّ،
ومن الإدغام^(٣) الكبير اثنا عشر موضعاً.

(١) تقدم في سورة البقرة عند الآية [١٢٦].

(٢) النشر ٢/٣٣٠، الإتحاف ٢/٢٩٠.

(٣) كذا في الإدغام الكبير: ٢٢٤، والتلخيص: ٣٤١، والكنز في القراءات العشر ٢/٥٧٦.

المرسوم

روى نافع عن المدني كغيره ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ﴾

[١٤] / بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِيهِمَا^(١)، فيحتمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً فيهما. [١٤٤/١]

وكذلك أولى^(٢) ﴿سَلِمَرَاتِهِ جُرُونَ﴾ [٦٧]، للتخفيف^(٣)، أو ليحتمل قراءة

ابن مُحَيِّصِنِ الْمُتَقَدِّمِ تَقْرِيرُهَا.

وكتبوا صورة الهَمْزَةِ فِي ﴿الْمَلُؤُا﴾ الْأَوَّلِ وَهُوَ ﴿فَقَالَ الْمَلُؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا

مِنْ قَوْمِهِ﴾ فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ [٢٤] كَالثَّلَاثَةِ فِي النَّمْلِ [٣٨، ٣٢، ٢٩]

وَأَوَّاءَ، مَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَهَا، كَمَا فِي وَاءِ «قَالُوا» وَنَحْوِهَا^(٤).

وَاتَّفَقُوا عَلَى كِتَابَةِ ﴿تَرَّا﴾ [٤٤] بِالْأَلْفِ^(٥).

وَكَتَبُوا فِي الْإِمَامِ وَالْبَصْرِيِّ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلٌّ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٨٧]،

و﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلٌّ فَإِنَّ لِسُحْرُونَ﴾ [٨٩] بِالْفِ الْأَوَّلِ الْجَلَالَتَيْنِ قَبْلَ اللَّامِ.

(١) أي: فِي ﴿عِظْمًا﴾، و﴿الْعِظْمَ﴾. انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٤/ ٨٨٧، الوسيلة

١٨٨، الجميلة: ٣٧٥.

(٢) أي: أَلْفِ ﴿سَلِمَرًا﴾ الْأَوَّلَى الَّتِي بَعْدَ السِّينِ.

(٣) كما فِي الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ.

(٤) انظر: المقنع ٥٦، مختصر التبيين ٤/ ٨٨٨، الوسيلة ٣٨٢، الجميلة: ٦١٥.

(٥) انظر: المقنع ٤٤، مختصر التبيين ٤/ ٨٩١، الوسيلة ٤٠٠، الجميلة: ٦٣٥.

وفي الحجازي والكوفي والشامي ﴿لِلَّهِ﴾ بحذف الألف فيهما^(١)،
وعلى هذا تجري كل من القراءتين السابقتين على صريح رسم.
وأجمعوا على أن الحرف الأول، وهو ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾
[٨٥] بغير ألف.

وكتبوا في الكوفي ﴿قَلَّ كَرِبْتُمْ﴾ [١١٢]، ﴿قَلَّ إِنْ لَيْتُمْ﴾ ﴿قَلَّ﴾ بلا
ألف، في الحرفين.
وفي مصاحف مكة والمدينة والشام والبصرة ﴿قَلَّ﴾ بالألف
فيهما^(٢).

فحمزة والكسائي ومن تبعهما، وافقوا مصاحف الكوفة، وخالفها
عاصم، أو وافقها على تقدير حذف الألف من الرسم، وإرادتها، وابن كثير
وافق مصحف مكة في الثاني، وفي الأول غيرها أو إياها على تقدير حذف
الألف من الرسم وإرادتها، وأما الباقيون فوافقوا مصاحفهم في الأول
والثاني.

(١) انظر: المقنع ١٥، ٩٥، ١٠٥، ١١١، مختصر التبيين ٤/ ٨٩٥، الوسيلة ١٩٠، الجميلة:

(٢) انظر: المقنع ١٠٥، مختصر التبيين ٤/ ٨٩٨، الوسيلة ١٨٩، الجميلة: ٣٧٦.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع «من» عن «ما» التي هي جزء اسمٍ معربٍ، حيث جاء^(١) نحو: ﴿ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَينَ ﴾ هنا [٥٥]، و﴿ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِيءَاتَمَكَّرُ ﴾ بالنور [٣٣]، و﴿ مِنْ مَّارِجٍ ﴾ [الرحمن: ١٥]، و﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾ [النور: ٤٥]، وعلى وَصْلِها بـ«من» الموصولة، و«ما» الاستفهامية أين وقعا^(٢) نحو: ﴿ مِمَّنِ اتَّبَعَ ﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿ مِمَّنِ افْتَرَى ﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿ مِمَّنِ كَذَبَ ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، ﴿ مِمَّنِ دَعَا ﴾^(٣) [فصلت: ٣٣].

واختُلِفَ في قطع ﴿ كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةً ﴾ [٤٤]^(٤)، كما نَبَّهْتُ عليه بالنساء^(٥). وكتبوا اتفاقاً ﴿ هِيَ هَاتَ هَيْهَاتَ ﴾ [٣٦] بالتاء فيهما^(٦).

(١) انظر: المقنع ٦٩، الوسيلة ٤١٤، الجميلة: ٦٦١.

(٢) انظر: المقنع ٦٩، الوسيلة ٤١٤، الجميلة: ٦٦٢.

(٣) مثال على «ما»: ﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾ الطارق: ٥.

(٤) انظر: المقنع ٤٧، مختصر التبيين ٢/٤١٠، ٤/٨٩٢.

(٥) انظر: مرسوم سورة النساء.

(٦) انظر: المقنع ٨١، مختصر التبيين ٤/٨٩٠، الوسيلة ٤٥٦، الجميلة: ٧٢٤.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١] ن؛ لأن اللاحق نعت للمؤمنين كالمعطوفات بعده وهي خمسة، وكلها الوقف دونها ناقص، إلا أن النفس لا يبلُغ آخرها لبُعدِه، فَرَجَعَ الأمرُ إلى الفواصل، ف﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١] ك؛ وفاقاً للداني^(١) كالسجستاني^(٢)، أو ت؛ وفاقاً للعمّاني^(٣) على جعلِ تاليه مستأنفاً مبتدأ، خبرُه ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [١٠].

﴿خَشِعُونَ﴾ [٢]، و﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٣]، و﴿فَاعِلُونَ﴾ [٤] ك، والذي أراه وَصَلُ ﴿حَفِظُونَ﴾ بـ ﴿إِلَّا﴾، والوقفُ على ﴿غَيْرِ مُلْمِئِينَ﴾ [٦] ك، ﴿الْعَادُونَ﴾ [٧]، / و﴿رَاعُونَ﴾ [٨] ك^(٤).

[ب/١٤٤]

﴿يُحَافِظُونَ﴾ [٩] ت؛ وفاقاً للعمّاني^(٥)؛ على جعلِ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ [٢]، نعتاً لـ ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ والابتداء بـ ﴿أُولَئِكَ﴾؛ لأنه مستأنفٌ مبتدأ، خبرُه التالي، وعلى الوجهين ﴿الْوَارِثُونَ﴾ [١٠] ت، إنَّ جَعَلْتُ ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ﴾ [١١] مبتدأ، وخبرُه ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [١١] ق:

(١) المكتفى ٤٠٠.

(٢) انظر: المرشد ٢/٤٢٩.

(٣) المرشد ٢/٤٢٩.

(٤) د، ص، ت: «ت».

(٥) المرشد ٢/٤٢٩.

على جَعَلِه نعتاً له، ولا يُفصلُ بينهما. ﴿الْفِرْدَوْسَ﴾ [١١١] ن؛ لأنَّ ما بعده في موضع الحال، ك: على جَعَلِه^(١) مبتدأً وخبراً. ﴿خَالِدُونَ﴾ [١١١] ت: على سائر الوجوه.

﴿مِّن طِينٍ﴾ [١١٢] ك، والإنسان: آدم، خُلِقَ من صَفْوَةٍ سُئِلَتْ من الطين، أو الجنس؛ فإنهم خُلِقُوا من سُلالات جُعِلَتْ نُطفاً بعد أدوار، وقيل: المراد بالطين آدم؛ لأنَّه خُلِقَ منه والسُّلالة نطفته، قاله البيضاوي^(٢). ﴿فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [١١٣] ك، أي: مستقر حصين يعني الرَّحْم، ﴿الْعِظَمَ لَحْمًا﴾ [١١٤] ك، ﴿خَلْقَاءَ آخَرَ﴾ [١١٤] ك، والخلقُ الآخِرُ هو صورةُ البدنِ أو الروح أو القوى.

﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [١١٤] ك. ﴿لَمَيِّتُونَ﴾ [١١٥] ك، ﴿تُبْعَثُونَ﴾ [١١٦] ت، ﴿سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ [١١٧] ك^(٣)، أي: سبع سموات؛ لأنها طُرُقٌ بعضها فوق بعض، ﴿غَفْلِينَ﴾ [١١٧] ك، ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [١١٨]، و﴿لَقَدَرُونَ﴾ [١١٨]، و﴿لِلَّاكِلِينَ﴾ [٢٠]، و﴿لِعِبْرَةٍ﴾ [٢١]، و﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [٢١] ك. ﴿تُحْمَلُونَ﴾ [٢٢] ت. ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٢٣] ك. و﴿فِي آبَائِنَا الْأُولَى﴾ [٢٤] ن؛ لتعلق ما بعده به، وقد يَحْسُنُ الوقفُ عليه للفاصلة.

(١) أي: على جعل ما بعده: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ مبتدأً وخبراً.

(٢) أنوار التنزيل ١٠٣/٢.

(٣) ص: «ت».

﴿ حَتَّىٰ حِينَ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ كَذَّبُونَ ﴾ [٢٦]، و ﴿ وَوَحَيْنَا ﴾ [٢٧] ك^(١)، ﴿ أَشْنَيْنِ ﴾ وَأَهْلَكَ ﴿ [٢٧] ن؛ لحرف الاستثناء اللاحق. ﴿ الْقَوْلُ مِنْهُمْ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ مُغْرَقُونَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٨]، و ﴿ خَيْرَ الْمُنْزِلِينَ ﴾ [٢٩]، و ﴿ لَمْبَتَيْنِ ﴾ [٣٠]، و ﴿ آخِرِينَ ﴾ [٣١]، و ﴿ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [٣٢] ك. و ﴿ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [٣٣]، و ﴿ لَحْخِيسُونَ ﴾ [٣٤]، و ﴿ مُخْرَجُونَ ﴾ [٣٥]، و ﴿ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾ [٣٦]، و ﴿ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [٣٧]، و ﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣٨] ك، وَسَوْغَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا - وَإِنْ كَانَ مَا يَتْلُوهَا^(٢) حكاية قول الكفار - الطول^(٣) والفاصلة.

﴿ كَذَّبُونَ ﴾ [٣٩] ك، ﴿ نَدِيمِينَ ﴾ [٤٠]، و ﴿ عُثَاءَ ﴾ [٤١]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤١]، و ﴿ فُرُونًا آخِرِينَ ﴾ [٤٢]، و ﴿ يَسْتَعْرُونَ ﴾ [٤٣]، و ﴿ تَتْرًا ﴾ [٤٤]، و ﴿ كَذَّبُوهُ ﴾ [٤٤]، و ﴿ أَحَادِيثَ ﴾ [٤٤]، و ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٤٤]، و ﴿ عَالِينَ ﴾ [٤٦]، و ﴿ عَيْدُونَ ﴾ [٤٧] ك. و ﴿ مِنَ الْمُهْلِكِينَ ﴾ [٤٨] ت^(٤). ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾^(٥) [٤٩]، ﴿ وَأُمَّهٖ وَآيَةٌ ﴾ [٥٠] ك^(٦)، و ﴿ وَمَعِينٍ ﴾ [٥٠] ت.

﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٥١] ت: على قراءة كسر ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ ﴾ [٥٢]، للاستئناف، ن: على جعله عطفاً على ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [٥١]، أي: بما تعملون

(١) سقط الرمز من: د، غ، ت، ص، خ.

(٢) يعني الآية [٣٣].

(٣) ص: «لطول الفاصلة».

(٤) خ: «ك».

(٥) ص: «ك».

(٦) ص: «ت».

وب ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ في قراءة النصب. ﴿فَأَتَّقُونَ﴾ [٥٢] ك. ﴿بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [٥٣] ت. ﴿فَرِحُونَ﴾ [٥٣]، و ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [٥٤] ك، و ﴿وَبَيْنَ﴾ [٥٥] ك؛ وفاقاً للداني^(١)، قال: «و» «أَنَّ» كافية في مفعولي الحسبان^(٢) انتهى.

وفي «المرشد»^(٣) عن السجستاني: «أنه كلامٌ منقطعٌ غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿أَيَحْسَبُونَ﴾ [٥٥] يتعدى إلى مفعولين، وتام المفعولين ﴿فِي الْخَيْرَاتِ﴾».

وقال الزجاج^(٤): «المعنى: أياحسبون / أن الذي نمدهم به من مال وبنين نُسارع لهم به في الخيرات، وفي الجملة لا يُوقفُ على قوله: ﴿مِن مَّالٍ وَبَيْنَ﴾ [٥٥] انتهى».

و ﴿فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [٥٦] ك. ﴿بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [٥٦] ت. ﴿مُشْفِقُونَ﴾ [٥٧]، و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٨]، و ﴿لَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩]، و ﴿رَاجِعُونَ﴾ [٦٠] ن؛ للفصل بين المبتدأ الذي هو ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِّنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾ [٥٧]، والخبر الذي هو ﴿أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ﴾ [٦١]، إلا أنه لطول الكلام والفاصلة يكفي الوقف عليها. ﴿سَاقُونَ﴾ [٦١] ت^(٥).

﴿إِلَّا وَسِعَهَا﴾ [٦٢]، و ﴿لَّا يُظْلَمُونَ﴾ [٦٢]، و ﴿مِّنْ هَٰذَا﴾ [٦٣] ك. ﴿عَمِلُونَ﴾ [٦٣]، و ﴿يَجْرُونَ﴾ [٦٤]، و ﴿لَّا تَنْصُرُونَ﴾ [٦٥]، و ﴿تَنْكِصُونَ﴾ [٦٦] ك^(٦).

(١) المكتفى ٤٠١.

(٢) يعني بذلك: أن المصدر المؤول من قوله: ﴿أَمَّا يُدْهَرُ بِهِ﴾ سد مسد المفعولين.

(٣) المرشد ٢/٤٣٤.

(٤) معاني القرآن ٤/١٦.

(٥) سقط الرمز من: ص.

(٦) ت، د: «ت»، وسقط الرمز من: ص.

﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ [٦٧] ك، وفاقاً لأبي حاتم^(١) وابن الأنباري^(٢)، أو الوقف على ﴿ بِهِ ﴾ [٦٧] ك، مع وصل سابقه؛ وفاقاً للعباس بن الفضل^(٣) أو هو: ت؛ وفاقاً لابن عبد الرزاق^(٤).

﴿ تَهَجَّرُونَ ﴾ [٦٧] ت^(٥). ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٦٨]، و ﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ بِهِ ﴾ [٧٠]، و ﴿ كَرِهُونَ ﴾ [٧٠]، و ﴿ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ [٧١]، و ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٧١]، و ﴿ الرِّزْقِينَ ﴾ [٧٢]، و ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٧٣]، و ﴿ لَتَنْكِبُونَ ﴾ [٧٤]، و ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [٧٥]، و ﴿ وَمَا يَضُرَّعُونَ ﴾ [٧٦]، و ﴿ مُبْلِسُونَ ﴾ [٧٧]، و ﴿ وَالْأَفْعِدَةَ ﴾ [٧٨]، و ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٨]، و ﴿ تَحْشَرُونَ ﴾ [٧٩]، و ﴿ وَيَمِئْتُ ﴾ [٨٠] ك.

﴿ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [٨٠] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٦). ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [٨٠]، و ﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ [٨١]، و ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [٨٢] ك. ﴿ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٨٣] ت، ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٨٤] ك، ﴿ لِلَّهِ ﴾ [٨٥] ك أيضاً. ﴿ تُسْحَرُونَ ﴾ [٨٩] ك كذلك، ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [٩٠] ت. ﴿ إِلَهِ ﴾ [٩١]، و ﴿ خَلَقَ ﴾ [٩١]، و ﴿ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [٩١] ك، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [٩١] ت: على قراءة رفع ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٩٢] ك^(٧): على قراءة الخفض. ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٩٢] ت.

(١) انظر: المرشد ٤٣٥.

(٢) الإيضاح ٧٩٢/٢، وفيه: «حسن».

(٣) انظر: المكتفى ٤٠٢.

(٤) في النسخ: «عبد الرزاق»، والمثبت من المكتفى: ٤٠٢، وهو إبراهيم بن عبد الرزاق ابن الحسن، أبو إسحاق الأنطاكي، المقرئ، تقدم.

(٥) ف: «ك»، وسقط الرمز من: ص.

(٦) انظر: المرشد ٤٣٧/٢.

(٧) ف: «ك». وسقط الرمز من: ص.

﴿يُوعَدُونَ﴾ [٩٣] ك. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٩٤] ت^(١). ﴿لَقَدِرُونَ﴾ [٩٥]،
 ﴿أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ [٩٦]، و﴿يَصِفُونَ﴾ [٩٦]، و﴿يَحْضُرُونَ﴾ [٩٨] ك.
 ﴿أَرْجِعُونَ﴾ [٩٩] ن؛ لتعلق لاحقه بسابقه. ﴿فِيمَا تَرَكْتُمْ﴾ [١٠٠] ك: على
 أَنَّ ﴿كَلَّا﴾ بمعنى حقاً، أو ألا^(٢)، ن: على جعلها بمعنى الردّ، أي: لا
 يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَحِينَئِذٍ فَالْوَقْفُ عَلَى ﴿كَلَّا﴾ [١٠٠] ت^(٣). والحاصل:
 أَنَّ ﴿كَلَّا﴾ إِنَّ جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى حَقًّا، ابْتَدِئْ بِهَا، وَوَقِفْ عَلَى سَابِقِهَا، وَإِنْ
 جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى الرَّدِّ لَمَّا قَبْلَهَا وَقِفْ عَلَيْهَا مَوْصُولَةً بِسَابِقِهَا.
 ﴿هُوَ قَائِلُهَا﴾ [١٠٠] ك، ﴿يُبْعَثُونَ﴾ [١٠٠]، و﴿وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١٠١]،
 و﴿الْمُقَلِّحُونَ﴾ [١٠٢]، و﴿خَالِدُونَ﴾ [١٠٣] ك. ﴿كَلِجُونَ﴾ [١٠٤] ت.
 ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [١٠٥]، و﴿ضَالِّينَ﴾^(٤) [١٠٦]، و﴿ظَالِمُونَ﴾ [١٠٧]،
 و﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٠٨] ك. ﴿الرَّحِيمِينَ﴾ [١٠٩] ن؛ لتعلق لاحقه بسابقه.
 ﴿تَضْحَكُونَ﴾ [١١٠] ك.
 ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ [١١١] ك: على قراءة كَسْرِ هَمْزٍ ﴿إِنَّهُمْ﴾ [١١١] للاستئناف،
 ن: على الفتح؛ لتعلقه بـ ﴿جَزَيْتُهُمْ﴾ [١١١]. ﴿الْفَائِرُونَ﴾ [١١١] ت^(٥).
 ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ [١١٢]، و﴿الْعَادِينَ﴾ [١١٣]، و﴿تَعْلَمُونَ﴾ [١١٤] ك^(٦).

(١) ف: «ك».

(٢) سقط «ألا» من: ت.

(٣) خ: «ك».

(٤) ص، ر، خ، ت: «ت».

(٥) سقط الرمز من: ص.

(٦) ت: «ت».

﴿لَا تَرْجِعُونَ﴾ [١١٥] ت، ﴿الْكَرِيمِ﴾ [١١٦] ت أيضاً، ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ﴾
﴿بِهِ﴾ [١١٧]، و﴿عِنْدَ رَبِّي﴾ ك. ﴿الْكَافِرُونَ﴾ [١١٧] ت. ﴿حَيْرَ الرَّحِمِينَ﴾
[١١٨] م.



تجزئتها

﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ ﴾ [٣٦] ربع^(١).

﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَهُمْ ﴾ [٧٦] نصف^(٢).

آخر السورة / ربع^(٣).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، والقول الوجيز ٢٤٤، وهو أحد القولين في غيث النفع ٢٩٩.

(٢) لم نجده في المصادر المذكورة، إنما المذكور في غيث النفع ٢٩٩، والقول الوجيز ٢٤٤ نهاية النصف على الآية [٧٤]، وهو أحد القولين في جمال القراء ١/١٥٢.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، والقول الوجيز ٢٤٦، وهو أول الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٣٠١.

سورة النور

مدينة بلا خلاف^(١).

وحرّوفها: خمسة آلاف وستمئة وثمانون.

وكلمها: ألف وثلثمئة وست عشرة^(٢).

وأيها: ستون وثمان حجازي، وثلاث حمصي، وأربع عراقي

ودمشقي^(٣).

وخلافها ثلاث^(٤): ﴿بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ [٣٦]، و﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصِرِ﴾ [٤٣]

عراقي وشامي، ﴿لِأُولَى الْأَبْصِرِ﴾ [٤٤] غير حمصي.

وفيها شبه الفاصلة^(٥) اثنان: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١٩]، ﴿لَمْ تَمَسَّهُ نَارٌ﴾ [٣٥].

وعكسه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧].

(١) انظر: حسن المدد: ٩٦، تفسير البغوي ٧/٦، زاد المسير ٣/٦، وتفسير القرطبي

١٠٠/١٥، وفيه: مدينة بالإجماع.

(٢) انظر: البيان ١٩٣، وحسن المدد ٩٦، البصائر ١/٣٣٤، منار الهدى ٢٦٥.

(٣) انظر: المصادر المذكورة وفنون الأفتان ٢٩٦، جمال القراء ١/٢٠٩.

(٤) في المصادر المذكورة آيتان، ما عدا ابن الجوزي فإنه ذكر ثلاثة مواضع، ومثله في

حسن المدد ٩٦، والإتحاف ٢/٢٩١؛ لأنهم يذكرون عد الحمصي، وسكت عنه الآخرون ممن ذكروا.

(٥) انظر: البيان ١٩٣، وحسن المدد ٩٦، منار الهدى ٢٦٥، القول الوجيز ٢٤٦، وفيه

موضع واحد، والإتحاف ٢/٢٩١.

فواصلها^(١)

- ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [١]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣]، ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٥]، ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٦]، ﴿ الْكَاذِبِينَ ﴾ [٧]، ﴿ الْكَاذِبِينَ ﴾ [٨]،
 ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٩]، ﴿ حَاكِمٌ ﴾ [١٠]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١١]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٢]،
 ﴿ الْكَاذِبُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٤]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٥]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٦]،
 ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ حَاكِمٌ ﴾ [١٨]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢١]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٢٢]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٣]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ الْمُبِينُ ﴾ [٢٥]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٢٦]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٣٢]،
 ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٣٣]، ﴿ لِمَتَّقِينَ ﴾ [٣٤]،
 ﴿ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٣٥]، ﴿ وَالْأَصَالِ ﴾ [٣٦]، ﴿ وَالْأَبْصُرُ ﴾ [٣٧]، ﴿ حِسَابٍ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٣٩]، ﴿ مِنْ نُورٍ ﴾ [٤٠]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٤٢]،
 ﴿ بِالْأَبْصَرِ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْأَبْصَرِ ﴾ [٤٤]، ﴿ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٤٥]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٤٦]،
 ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ مُذْعِنِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٥٠]،
 ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ الْفَاقِرُونَ ﴾ [٥٢]،

(١) انظر: البيان ١٩٣، حسن المدد ٩٦، القول الوجيز ٢٤٦.

﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٥٣]، ﴿الْمُيْنُ﴾ [٥٤]، ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ [٥٥]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [٥٦]،
 ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٥٧]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٥٨]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٥٩]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٦٠]،
 ﴿تَعْقَلُونَ﴾ [٦١]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٦٢]، ﴿الْيَمُّ﴾ [٦٣]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٦٤].

* * *

القراءات وتوجيهها

نَقَلَ همزة ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ [١] إلى سكونِ تنوين ﴿سُورَةٌ﴾ ورشُّ مطلقاً، كحمزة والأعمش موافقاً له وقفاً، وسبقاً في بايهما كالسكت^(١).

واتفقوا على رفع ﴿سُورَةٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه سورة، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فيما أوحينا إليك، أو فيما يتلى عليكم، و﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ [١] في موضع الصفة.

وفي رواية محبوب عن أبي عمرو^(٢) وابن محيصن فيما ذكره نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسي^(٣)، وليست من طرقتنا، ورؤيت عن عمر بن عبد العزيز وغيره بالنصب على إضمار فعل، أي: اتلوا سورة، و﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ صفة.

وجوزوا أن يكون من باب الاشتغال، أي: أنزلنا سورة أنزلناها، ف«أنزلنا» مفسر لـ«أنزلنا» المضمرة، فلا موضع لها من الإعراب، لكن فيه

(١) انظر: النقل لورش في باب النقل ٨٥٨/٢، ووقف حمزة والأعمش في باب وقف

حمزة وهشام ٩٤٤/٣، والسكت لحمزة في باب السكت ٨٧٢/٢.

(٢) الكامل (خ) ٢٢٢/ب.

(٣) في الجامع له (خ) ٧٧/ب.

الابتداء بالنكرة من غير مُسَوِّغ^(١)، إلا إن اعتُقِدَ حَذْفُ وصف^(٢)، أي: سورة مُعَظَّمَةٌ، أو موضحةٌ، أنزلناها فيجوز ذلك. انتهى ملخصاً من «البحر»^(٣).

واختلِفَ في ﴿قَرَضْنَهَا﴾ [١]:

فابن كثير وأبو عمرو^(٤) بتشديد الراء: إمَّا للمبالغة^(٥) في الإيجاب وتوكيده، وإمَّا لكثرة المفروض / عليهم، ووافقهم ابن محيَّصن واليزيدي^(٦).

[١٤٦/أ]

وقرأ الباقر بالتخفيف بمعنى: جعلناها واجبةً مقطوعاً بها.

وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١] بتخفيف الذال حفص وحمزة والكسائي، وكذا

خلف، ووافقهم الأعمش، وسبق بالأنعام [١٥٢].

وعن المطوَّعي^(٧) (ولا يأخذكم بهما) [٢] بالياء من تحت على التذكير؛

لأن تأنيث الرأفة مجازيٌّ. وحسن ذلك الفصل بالمفعول والجار، والجمهور بالتأنيث مراعاة للفظ.

(١) غ: «شيع».

(٢) خ: «وصفها».

(٣) انظر: البحر ٤٢٧/٦.

(٤) انظر: الكثر في القراءات العشر ٥٧٧/٢، النشر ٣٣٠/٢، الإتحاف ٢٩١/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٠٩/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٩٤، الموضح

٩٠٦/٢.

(٦) انظر: المبهج ١٦٠/٣، إيضاح الرموز ٥٥١.

(٧) انظر: المبهج ١٦٠/٣، إيضاح الرموز ٥٥١.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿رَأْفَةٌ﴾ هُنَا [٢]، وَفِي الْحَدِيدِ [٢٧]:

فَقَبَّلَ وَأَبُو رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ^(١) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ هُنَا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالسُّكُونِ، وَافْقَهُمُ ابْنُ الْحَبَابِ عَنِ الْبَزِّيِّ.

وَأَمَّا مَوْضِعُ الْحَدِيدِ [٢٧] فَابْنُ شَنْبُوذٍ عَنِ قَبِيلِ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا بِوَزْنِ «رَفَاعَةٍ»، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالسُّكُونِ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مَجَاهِدٍ، وَكُلُّهَا^(٢) لُغَاتٌ فِي مَصَادِرِ رَأْفٍ يَرَأْفُ.

وَأَبْدَلَهَا وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَبُو عَمْرٍو^(٣)، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ. وَافْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ.

وَقَرَأَ ﴿الْمُحْصِنَاتُ﴾ [٤] بِكَسْرِ الصَّادِ الْكَسَائِيِّ. وَافْقَهُ الْحَسَنُ، وَسَبَقَ فِي النِّسَاءِ [٢٥].

وَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ وَأَوَّاحِضَةً مَكْسُورَةً مِنْ ﴿شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [٦] نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُؤَيْسٌ، وَقَرَأُوا أَيْضاً بِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، وَبِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، لَكِنْ ضَعَّفَ هَذَا الْأَخِيرُ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَحْقِيقِهَا.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٨٧/٢، النشر ٣٣٠/٢، الإنحاف ٢/٢٩٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٠/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٩٥، الموضح

٩٠٧/٢.

(٣) أي: بخلف عنه.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ [٦]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بَرَفَعِ الْعَيْنِ^(٢) عَلَى أَنَّهُ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَشَهَدَةٌ﴾. وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بنصبها على المصدر، وارتفع ﴿فَشَهَدَةٌ﴾ خبيراً على إضمار مبتدأ، أي: فالحكمُ أو الواجبُ، أو مبتدأ على إضمارِ الخبرِ متقدماً، أي: فعليه أن يشهدَ، أو مؤخراً، أي: كافيةٌ أو واجبةٌ، قاله في «البحر»^(٤).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْ لَعَنَتُ اللَّهَ﴾ [٧]، و﴿أَنْ غَضِبَ﴾ [٩]:

فنافع^(٥) بِإِسْكَانٍ ﴿أَنْ﴾ فِيهِمَا، مَخْفَفَةٌ^(٦) و﴿لَعَنَتُ اللَّهَ﴾ بَرَفَعِ التَّاءَ، وَجَرَّ «هَاءَ» الْجَلَالَةِ، و﴿أَنْ غَضِبَ﴾ بِكَسْرِ الضَّادِ وَفَتْحِ الْبَاءِ فِعْلاً مَاضِياً، وَرَفَعَ الْجَلَالَةَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، و﴿أَنْ﴾ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلَمَّا خُفِفَتْ حُذِفَ اسْمُهَا، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ الْمَقْدَّرِ.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٧، النشر ٢/ ٣٣٠، الإتحاف ٢/ ٢٩٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣١٠، الحجة لابن زنجلة ٤٩٥، الموضوع ٩٠٧/٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٨١٤، المبهج ٣/ ١٦١، إيضاح الرموز ٥٥١.

(٤) البحر ٦/ ٤٣٤.

(٥) انظر: المستنير ٢/ ٣١٩، النشر ٢/ ٣٣٠، الإتحاف ٢/ ٢٩٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣١٤، الحجة لابن زنجلة ٤٩٦، الموضوع ٩٠٨/٢.

وهذه القراءة نَصَّ عليها مَنْ عَلَّمْتُهُ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي الْمَوْضِعِينَ لِنَافِعِ
/ كَالشَّاطِبِيِّ^(١) فِي النُّورِ [٩،٧]، وَالْأَعْرَافِ [٤٤]، وَالْدَانِيَّ^(٢)، وَصَاحِبِ
«العنوان»^(٣)، وَابْنِ الْجَزْرِيِّ^(٤) وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى صَاحِبِ «الدر»^(٥)،
حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ شَيْخَهُ أَبَا حَيَّانَ^(٦) انْفَرَدَ بِنَقْلِ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى - وَهِيَ
﴿لَعَنَتُ اللَّهُ﴾ - عَنْ نَافِعٍ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ بِإِسْكَانٍ ﴿أَنَّ﴾ فِيهِمَا أَيْضاً، وَرَفَعَ ﴿لَعَنَتُ﴾ وَجَرَّ الْجَلَالَةَ،
وَ﴿غَضِبُ﴾ بِفَتْحِ الضَّادِ وَرَفَعَ الْبَاءَ وَجَرَّ «هَاءَ» الْجَلَالَةَ، وَاقْفَهُ الْحَسْنَ^(٧)،
وَخُرَّجَتِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْجَارُّ بَعْدَهَا خَيْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ ﴿أَنَّ﴾.
قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٨): «و﴿أَنَّ﴾ الْخَفِيفَةُ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ^(٩) فِي قَوْلِهِ:
﴿أَنَّ غَضِبَ﴾ قَدْ وَلِيَهَا الْفِعْلُ.

(١) الشاطبية: ٥٤، ٧٢.

(٢) التيسير: ١١٠، ١٦١.

(٣) العنوان: ٩٥، ١٣٨.

(٤) انظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٥) الدر المصون ٨/٣٨٧، قوله: «وهو يردُّ» أي: صنيع هؤلاء الأئمة.

(٦) البحر ٦/٤٣٤.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٤٠٤، إيضاح الرموز ٥٥١.

(٨) المحرر الوجيز ١١/٢٧٥.

(٩) وفي المحرر: «... على قراءة نافع...»، مكان «... على قراءة الرفع...»، والمؤلف

تبع في ذلك صاحب الدر المصون ٨/٣٨٨، والمراد بالرفع: رفع لفظ الجلالة في:

﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾ في قراءة نافع.

قال أبو علي^(١): وأهل العربية يَسْتَقْبِحُونَ أن يليها الفعلُ إلا أن يُفَصَلَ بينها وبينه بشيء، نحو: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، فأما قوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾ [النجم: ٣٩]، فذلك لقلة تمكُّن «ليس» في الأفعال. وأما قوله: ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]، فـ ﴿بُورِكَ﴾ في معنى الدعاء، فلم يَجْزُ دخولُ الفواصل^(٢)؛ لثلاثا يَفْسُدُ المعنى «انتهى»^(٣).

قال السمين^(٤): «فظاهره أنَّ ﴿غَضِبَ﴾ ليس دعاءً، بل هو خبرٌ عن غضب الله عليها. والظاهرُ أنه دعاءٌ، كما أنَّ ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ كذلك، وليس المعنى على الإخبار فيهما، فاعتراضُ أبي عليٍّ ليس بمرضيٍّ انتهى. وقرأ الباقر بتشديد ﴿أَنَّ﴾ فيهما على الأصل ونَصَبِ ﴿لَعَنَتْ﴾، و﴿غَضِبَ﴾ مصدران منصوبان اسم لـ «أَنَّ» مضافان إلى الجلالة بعدها المجرورة بالإضافة، و﴿عَلَيْهَا﴾^(٥) الخبر.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَالْحَمِيسَةَ﴾ الأخيرة [٩]:

فحفص^(٦) بالنصب عطفاً^(٧) على ما قبلها من المنصوب، وهو:

(١) الحجة ٥/٣١٥.

(٢) يعني بالفواصل: الحروف التي تفصل بين «أَنَّ» وجملة الخبر، كالسين وسوف وقد. انظر في تفصيلها: شرح الكافية الشافية ١/٤٩٧.

(٣) كلام ابن عطية.

(٤) الدر المصون ٨/٣٨٨.

(٥) في الآية [٩]، وفي الآية [٧] ﴿عَلَيْهِ﴾.

(٦) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٥٧٧، النشر ٢/٣٣١، الإتحاف ٢/٢٩٣.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣١٤، الحجة لابن زنجلة: ٤٩٦، الموضح

﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ [٨]. وقرأ الباقون بالرفع على الابتداء، وما بعده الخبر.
 وخرج بـ ﴿وَالْحَيْسَةَ﴾ الأخيرة: الأولى المتفق على رفعها.

واختلف في ﴿كِبْرَهُ﴾ [١١]:

فيعقوب^(١) بضم الكاف، ورؤيت عن محبوب عن أبي عمرو،
 وسورة عن الكسائي^(٢)، وهي^(٣) قراءة الزُّهريِّ وسفيانِ الثوري
 ومجاهد.

وقرأ الباقون بكسرها، فقليل^(٤): هما لغتان في مصدر كَبُرَ الشيء، أي:
 عَظُمَ، لكن غَلَبَ في الاستعمال أن المضموم^(٥) في السنِّ والمكانة. يقال:
 هو كَبُرَ القوم بالضم، أي: أكبرهم سنًّا أو مكانةً. وقيل: بالضم معظم الإفك،
 وبالكسر البُداءة به. وقيل: بالكسر الإثم.

وقرأ ﴿إِدْتَلَّقُونَهُ﴾ [١٥]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [٥٤] / بتشديد التاء وصلًا البزِّي،
 وافقه ابنُ محيصنٍ بخلافٍ عنهما، وسبق ذكرهما عند قوله: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾
 [البقرة: ٢٦٧]، وهو هناك سَهْلٌ؛ لأنَّ ما قبله حرفٌ لينٍ بخلافه
 هنا.

(١) انظر: غاية الاختصار ٥٨٧/٢، النشر ٣٣١/٢، الإتحاف ٢/٢٩٣.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه: ١٠١، الكامل للذهلي (خ) ٢٢٣/أ.

(٣) انظر: البحر ٤٣٧/٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٩١١/٢.

(٥) أي: ضم الكاف في المصدر.

وأدغم الذال في التاء^(١) أبو عمرو وهشامٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، فيما انفرد به الكارزيني، وخَلَفٌ، وافقهم ابنُ محيصن^(٢) واليزيديُّ والحسنُ.

وقرأ ﴿رُؤْفٌ﴾ [٢٠] بالقصر أبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ، ووافقهم اليزيديُّ والمطوَّعِيُّ، وسَبَقَ بالبقرة [١٤٣]، كتثليث ورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ^(٣) في باب المدِّ، والوقفِ بالتسهيل بينَ لَحْمَزَةٍ مع موافقةِ الأعمشِ له في بابه^(٤) والبقرة [١٤٣].

كقراءة أبي جعفر بالتسهيل بينَ أيضاً على قاعدته في المضمومة بعد الفتح.

وقراءة ﴿حُطَوَاتٍ﴾ [٢١] بضمِّ الطاءِ والخاءِ في البقرة [١٦٨] لِقُنْبَلٍ وابنِ عامرٍ وحَفْصٍ والكسائيِّ، وكذا يعقوبٌ وأبو جعفرٍ مع الخَلْفِ للبريِّ في الطاءِ كفتح الخاءِ وإسكانِ الطاءِ عن الحسنِ، وضمِّ الخاءِ وإسكانِ للباقيين. وعن الحسنِ^(٥) (مَا زَكَّى) [٢١] بتشديد الكاف، والجمهورُ على تخفيفها مِنْ: زكا يزكو.

(١) في قوله: ﴿إِدْتَلَفُونَهُ﴾.

(٢) زادت ش: «من المفردة» بعد ابن محيصن، وإدغامُ ابن محيصن هنا من مفردته: ٩٩، والمبهج ١/ ٢٩٥ على السواء. انظر: إيضاح الرموز: ١٨٣.

(٣) أي: مدّ البدل.

(٤) أي: باب وقف حمزة وهشام ٣/ ٩٤٧.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٤٠٥، إيضاح الرموز: ٥٥٢.

وانفرد ابن مهران^(١) عن أصحابه عن رَوْحِ بَضْمِ الزاي، وكَسْرِ الكافِ مشددةً.

واتفقوا على عدم الإمالة في ﴿زَكَّى﴾ تنبيهاً على أصلها؛ لأنها من ذوات الواو. وأمّا ما ذكره في «البحر»^(٢) من الإمالة فيها لحمزة والكسائي والأعمش فليس من طرُقنا.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [٢٢]:

فأبو جعفر^(٣) بهمزة مفتوحة بين التاء واللام وتشديد اللام وفتحها، على وزن يتفعل مضارع تألّى بمعنى حَلَفَ، ومنه قوله^(٤):

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرِدْنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

ووافق الحسن^(٥)، وهي قراءة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة^(٦) وزيد بن أسلم، فيما قاله أبو حيان^(٧).

(١) انظر: الغاية لابن مهران ٣٣٨، النشر ٣٣١ / ٢.

(٢) البحر ٤٣٩ / ٦.

(٣) انظر: المستنير ٣٢٠ / ٢، النشر ٣٣١ / ٢، الإتحاف ٢٩٥ / ٢.

(٤) البيت لزيد الفوارس بن الحصين، وهو في الحماسة ٢٨٨ / ١، والدر المصون ٣٩٤ / ٨. والمفائد: ج المفائد، وهو المسعر، أي: حَلَفَ ليأسرتني وسوف يمتن عليّ فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهنَّ وجداً بي.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٠٤، إيضاح الرموز ٥٥٣.

(٦) في النسخ والبحر: «بن ربيعة» بدلاً من «بن أبي ربيعة»، والتصويب من النشر ٣٣١ / ٢، ومصادر الترجمة.

(٧) البحر ٤٤٠ / ٦.

وقرأ الباقون بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفة من ألوت، أي: قَصَّرْتُ، أي: ولا يُقَصِّرُ، ومنه قوله^(١):

وما المرء ما دامت حُشاشة نفسه بمُدركِ أطرافِ الخُطوبِ ولا آلٍ
أو مضارع «اتتلى» افتعل من الألية، وهي الحَلِفُ، فتكون القراءتان
بمعنى.

وأبدل الهمزة ألفاً ورش من طريقه وأبو عمرو^(٢)، ووافقهما الزبيدي.
وعن الحسن^(٣) (وليعفوا وليصفحوا) [٢٢] بكسر اللام فيهما.

واختلَفَ في ﴿يُوقِرْتَشَهْدُ﴾ [٢٤]:

/ فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٤) بالياء من تحت على التذكير؛ لأنَّ
التأنيث مجازي^(٥)، وقد وَقَعَ الفُضْلُ. وقرأ الباقون بالتاء من فوق على
التأنيث مراعاةً للفظ.

[ب/١٤٧]

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٣٩، والدر المصون ٣/ ٣٦٥. قوله: «وآل» اسم فاعل من ألا يألُو، إذا قَصَّرَ، أصله أَلُو، تطرفت الواو وانكسر ما قبلها، وأَعَلَّتْ في الفعل فقلبت ياء، فصار آلي.

(٢) بخلفه.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٠٥، إيضاح الرموز ٥٥٣.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٧٨/٢، النشر ٣٣١/٢، الإتحاف ٢/ ٢٩٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٧/٥، الحجة لابن زنجلة: ٤٩٦، الموضح

وقرأ (جِيُوبِهِنَّ) [٣١] بكسر الجيم ابن كثير وابن ذكوان وأبو بكر بخلافٍ عنه وحمزة والكسائي^(١)، وافقهم ابن محيصن من «المبهج» والأعمش. وقرأ الباقون، وهم: نافع وأبو عمرو وهشام وحفص وأبو بكر من رواية شُعيب عن يحيى عنه، وكذا يعقوب وأبو جعفر وخلف بالضم. وافقهم اليزيدي والحسن وابن محيصن من «المفردة».

واختلف في ﴿عَبْرَ أُولَى الْأَرْبَةِ﴾ [٣١]:

فابن عامر وأبو بكر، وكذا أبو جعفر^(٢) بنصب الراء على الاستثناء^(٣) أو على الحال، وقرأ الباقون بالجر نعتاً أو بدلاً أو بياناً. ووقف على ﴿أَيُّهُ الْمَوْمُونُ﴾ [٣١] بالألف على الأصل أبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم اليزيدي والحسن، كموضع^(٤) الزخرف [٤٩]، والرحمن [٣١]، وخرج بهذه غيرها كـ ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، حملاً لها على الأصل، والرسم سنة متبعة، والله أعلم بما فيه من الحكم وبدائع الأسرار.

(١) انظر: سورة البقرة الآية [١٨٩].

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٨٨/٢، النشر ٣٣٢/٢، الإتحاف ٢/٢٩٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٩٦، الموضح ٩١١/٢.

(٤) من قوله: «كموضع» إلى قوله: «وبدائع الأسرار» تأخرت في: غ، ف، بعد قوله: «اتباعاً للرسم».

وقرأ (أَيْه) [٣١] بَضَمَّ الهاءِ ابنُ عامرٍ؛ لأنَّ الألفَ لَمَّا حُدِفَتْ لالتقاء الساكِنَيْنِ استَحَقَّت الفتحَةَ على حرفٍ خفيٍّ فَضُمَّتْ الهاءُ إِتِّبَاعاً للياءِ^(١). قال أبو حيان^(٢): «وَضَمُّ «ها» التي للنتييه بعد «أَيِّ» لغةٌ لبني مالكٍ رَهْطِ شقيق بن سلمة»، وإذا وَقَفَ ابنُ عامرٍ سَكَّنَ الهاءَ كالباقين إِتِّبَاعاً للرَّسْمِ.

وأمال ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيْمَنِي﴾ [٣٢] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ قالون من «العنوان»، وورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بالتقليلِ، وله الفتح أيضاً من طريقه كالباقين، وبه قرأ الأَصْبَهَانِيُّ عَن وَرْشٍ.

وعن الحسن^(٣) (مِنْ عَيْدِكُمْ) [٣٢] بفتح العين وكسر الموحدة، بعدها ياءٌ ساكنة، والجمهورُ بكسر العين وفتح الموحدة وبعدها ألف.

وسهّلَ الهمزة الأولى بين الهمزة والياء من ﴿عَلَى الْيَعْلَامِ إِنَّ﴾ [٣٣] مع تحقيق الثانية قالون، والبزِّيُّ، فالمدُّ متصلٌ إن استصحَبْنَا حالة التحقيق وألغينا العارض، وإلا فمفصلٌ. ووافقهما ابنُ محيصنٍ، وقرأ وورشٌ من طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ، وهو أحدُ أوجه الأزرقِ عنه؛ وكذا أبو جعفرٍ، ورؤيسٌ من غيرِ طَرِيقِ أبي الطيب بتسهيل الثانية وتحقيق الأولى.

وقرأ الأزرقُ / في الوجه الثاني عَن وَرْشٍ بإبدال الثانية ياءً ساكنة من جنس السابقة مع زيادة المدِّ للحجَزِ بين الساكِنَيْنِ. وقرأ أيضاً بجعلِ

[١/٤٨]

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣١٩، الحجة لابن زنجلة ٤٩٧، الموضح

.٩١٢/٢

(٢) البحر ٦/٤٥٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٠٥، إيضاح الرموز ٥٥٣.

الثانية ياءً مكسورة خفيفة الكسر، وهو الثالثُ عنه، لكن في «النشر»^(١) أن صاحب «الجامع»^(٢) حكى أن أبا الفتح وأبا الحسن والخاقاني استثنوا ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾ [٣٣] فجعلوا الثانية منهما ياءً مكسورة محضة الكسر.

وقرأ قُتَيْبٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذٍ بِاسْقَاطِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ، فَالْمُدُّ مُنْفَصِلٌ، وَإِنْ قَلْنَا: السَّاقِطَةُ الثَّانِيَةُ فَمَتَّصِلٌ. وَقَرَأَ قُتَيْبٌ أَيْضاً مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذٍ بِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ وَيَبْدَأُهَا يَاءً مُحْضَةً مَعَ زِيَادَةِ الْمَدِّ كُورِشٍ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو^(٣) - وَهُوَ كَمَا ذَهَبَ قَبْلُ^(٤) - وَكَذَا رُوَيْسٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِحَذْفِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ. وَافْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ مِنَ «المفردة».

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وَرَوْحٌ بِتَحْقِيقِهَا. وَافْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ.

وَأَمَّا ﴿إِكْرَاهَهُنَّ﴾ [٣٣] ابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ هِبَةَ اللَّهِ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَليْسَ مِنْ طَرِيقِ «التيسير» كما تقدّم التنبيه عليه في باب الإمالة^(٥)، ورواه سائرُ أهلِ الأداء عن ابنِ ذَكْوَانَ بِالْفَتْحِ، وَالْوَجْهَانِ فِي «الشاطبية»، وَفِي

(١) النشر ١/٣٨٥.

(٢) يعني: الداني، وتقدم في باب الهمزتين من كلمتين.

(٣) قوله: «وهو كمذهب قبل»، زيادة من ف، خ.

(٤) أي: من طريق ابن شنبوذ.

(٥) انظر: باب الإمالة ٣/١١٢٥.

«العنوان» التقليل له، وعبارته^(١) في سورة النور: ﴿بَعْدِ أَكْرَهَيْنِ﴾ [٣٣] بإشمام الراء الكسر ابن ذكوان انتهى، وقرأ الباقون بالفتح.

وقرأ ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾ كلاهما [٤٦، ٣٤] بفتح الياء نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم اليزيدي وابن محيصن بخلف عنه، وسبق بالنساء [١٩].

وأمال ﴿كِمَشَكَوْفٍ﴾ [٣٥] الدوري عن الكسائي لتقدم الكسرة وإن وجد الفاصل، وفتحها الباقون.

واختلف في ﴿دُرِّيُّ﴾ [٣٥]:

فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب وخلف^(٢) ووافقهم ابن محيصن والحسن بضم الدال وتشديد الراء، من غير مد ولا همز، نسبة إلى الدر لصفائها وظهور إشراقها. ويحتمل أن يكون أصله الهمزة، وأبدل من الهمزة ياءً، وأدغم.

وقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال، وياء بعدها همزة، ممدودة، صفة كوكب على المبالغة^(٣)، وهو بناء كثير في الأسماء نحو: «سكّين»، وفي الأوصاف نحو: «سكّير». ووافقهما اليزيدي.

(١) العنوان: ١٣٩.

(٢) انظر: المستنير ٣٢٢/٢، النشر ٣٣٢/٢، الإتحاف ٢/٢٩٧.

(٣) انظر في توجيه القراءة: الحجة للفارسي ٣٢٢/٥، الحجة لابن زنجلة ٤٩٩، الموضح

وقرأ أبو بكرٍ وحمزةٌ بضمِّ الدال / ثم ياءٍ ساكنةٍ، ثم همزةٌ ممدودةٌ^(١) من الدَّرءِ بمعنى الدَّفْعِ، أي: يَدْفَعُ بعضها بعضاً، أو يَدْفَعُ ضوءها خفاءها. ووزنه فُعَيْلٌ قِيلٌ: ولا يُوجد إلا قولهم: «مُرِّيْقٌ» للعصفر، و﴿دُرِّيٌّ﴾ في هذه القراءة. وقيل: و«سُرِّيَّةٌ» إذا قيل: إنها مشتقةٌ من السُّرورِ، وأبدل من أحد المضعَّفات الياءُ فأدغمت فيها ياءُ فُعَيْلٍ، وسُمِعَ أيضاً «مُرِّيخٌ» للذي في داخل القَرْنِ اليابس بضمِّ الميم وكسرِها. وقيل: دُرِّيٌّ. ووزنه في الأصل «فُعُولٌ» كسُبُوحٍ، فاستثقل الضمُّ^(٢) فَرُدَّ إلى الكسرِ، وكذا قيل في «سُرِّيَّةٍ» و«دُرِّيَّةٍ». ووافقهما^(٣) المطوَّعِيُّ عن الأعمشِ، والشنبوذِيُّ عنه كذلك إلا أنه فتح الدالَ، ورُوِيَتْ عن قتادة وأبان بن عثمان وغيرهما^(٤). قال ابن جني^(٥): «وهو بناءٌ عَزِيْزٌ لم يُحْفَظْ منه إلا «السَّكِيْنَةُ» بفتح الفاء وتشديد العين» انتهى. وقد حكى الأَخْفَشُ فيما ذَكَرَهُ في «الدرِّ»^(٦) كـ «البحر»^(٧): «فعلية السَّكِيْنَةُ وَالْوَقَارُ». و«كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ» من دَرَأْتُهُ.

(١) حال من الياء.

(٢) في الدر ٤٠٦/٨: «توالي الضم».

(٣) انظر: المبهج ٣/١٦٩، إيضاح الرموز ٥٥٤.

(٤) البحر ٤٥٦/٦.

(٥) المحتسب ١١٠/٢.

(٦) الدر المصون ٤٠٧/٨.

(٧) البحر ٤٥٦/٦.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يُوقَدُ﴾ [٣٥]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ^(١) بياءٍ من تحت مضمومةٍ وإسكانِ الواوِ، وتخفيفِ القافِ، ورفَعِ الدالِ على التذكيرِ مبنياً للمفعول، من أوقَدَ، أي: المصباح.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ويعقوبُ بتاءٍ من فوقٍ مفتوحةٍ، وفتحِ الواوِ والدالِ وتشديدِ القافِ، على وزن تَفَعَّلَ فعلاً ماضياً^(٢) فيه ضميرٌ يعود على المشكاة أو الزجاجة على حدِّ: أوقَدْتُ القنديلَ والمسجدَ وافقهم اليزيديُّ^(٣).

وقرأ أبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ بالتاء من فوقٍ مضمومةً وإسكانِ الواوِ وتخفيفِ القافِ ورفعِ الدالِ على التأنيثِ، مضارعٌ أوقَدَ، وهو مبنٍ للمفعول. والقائمُ مقامِ الفاعلِ ضميرٌ يعود على الزجاجة والمشكاة، فاستترَ في الفعل، ووافقهم الأعمشُ^(٤).

وعن ابنِ محيصنٍ والحسنِ^(٥) بتاءٍ من فوقٍ مفتوحةٍ، وضمِّ الدالِ، وفتحِ الواوِ والقافِ مشددةً، مضارعٌ تَوَقَّدَ، والأصلُ: تتوقَّدُ بتاءينِ فحذفت إحداهما كـ«تتذكَّرُ»، والضميرُ للزجاجة.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٣٩، النشر ٢/٣٣٢، الإتحاف ٢/٢٩٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٢٤، الحجة لابن زنجلة ٥٠٠، الموضح ٢/٩١٥.

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٥٥٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٢٠، المبهج ٣/١٧٠.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٧، مفردة الحسن ٤٠٦.

والزجاجة: القنديل، والمصباح: السراج، أي: الفتيلة الموقودة^(١).

والمشكاة: الطاقة غير النافذة، أي: الأنبوبة في القنديل.

وقد تحصّل في ﴿دُرِّيُّ﴾، و﴿يُوقَدُ﴾ ثمان قراءات، في كلِّ أربع^(٢).

فالأولى: ﴿دُرِّيُّ﴾ بضمِّ الدال / وتشديد الياء مرفوعةً من غير همزٍ،
﴿يُوقَدُ﴾ بضمِّ الياء من تحتُ وفتحِ القافِ مخفّفةً وضمِّ الدالِ، لنافع وابن
عامرٍ وحفصٍ.

والثانية: ﴿دُرِّيُّ﴾ بضمِّ الدال، من غير همزٍ، ﴿تَوَقَّدَ﴾ بفتح التاء من فوق
والواو والقاف المشددة والدال، لابن كثيرٍ، وكذا لأبي جعفر ويعقوب.

والثالثة: ﴿دِرِّيٌّ﴾ بكسر الدال والهمز، ﴿تَوَقَّدَ﴾ بفتح التاء من فوق
والواو والقاف المشددة والدال، لأبي عمرو وواقه اليزيدي.

والرابعة: ﴿دُرِّيَّةٌ﴾ بضمِّ الدال والهمز، ﴿تَوَقَّدَ﴾ بالتاء من فوق
مضمومةً، وفتح القاف مخففة وضمِّ الدال، لأبي بكر وحمزة، وافقهما
المطوّعي.

والخامسة: ﴿دِرِّيٌّ﴾ بكسر الدال والهمز، ﴿تَوَقَّدَ﴾ بضمِّ التاء من
فوق وسكون الواو وفتحِ القافِ مخفّفةً وضمِّ الدال، للكسائي.

والسادسة: ﴿دُرِّيُّ﴾ بضمِّ الدال من غير همزٍ، ﴿تَوَقَّدَ﴾ بضمِّ التاء من
فوق، وفتحِ القافِ مخففة، وضمِّ الدال، لخلفٍ في اختياره.

(١) كذا في النسخ، ولعلها: «الموقدة».

(٢) أي: في كل كلمة من: ﴿دُرِّيُّ﴾، و﴿يُوقَدُ﴾ أربع قراءات.

والسابعة: (دَرِّيُّ) كذلك، (تَوَقَّدُ) بفتح التاء من فوق والقاف مشددةً وضمّ الدالِ، لابن محيصنٍ والحسن.

والثامنة: (دَرِّيُّ) بفتح الدال وتشديد الياء من غير همز، (تَوَقَّدُ) بضمّ التاء من فوق وسكون الواو وفتح القاف مخففةً، وضمّ الدال، للشنبوذي.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُسَبِّحُ﴾ [٣٦]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكر^(١) بفتح الموحدة مبنياً للمفعول، والقائمُ مقام الفاعل أحد المجرورات الثلاث^(٢)، والأولى منها الأولى؛ لاحتياج العامل إلى المرفوع، فالذي يليه أولى. و﴿رِجَالٌ﴾ [٣٧] على هذه القراءة مرفوعٌ بفعل مضمرٍ وكأنه جوابٌ سؤالٍ مقدّر، كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحُه؟ فقيل: يُسَبِّحُه رجالٌ. ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: المُسَبِّحِ رجالٌ.

وقرأ الباقون بكسرها مبنياً للفاعل، والفاعل ﴿رِجَالٌ﴾.

وعن ابنِ محيصنٍ مِنْ طَرِيقِ البَزِّيِّ من «المفردة»^(٣) (يوماً تَقَلَّبَ) [٣٧] بتاءٍ واحدةٍ مشددةٍ على الإدغام في التاء على حدِّ ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] للبزِّيِّ عن ابنِ كثيرٍ، وإذا ابتدأ بتاءٍ واحدةٍ، وعنه من «المبهج»^(٤) بتاءين خفيفتين كالجمهور في الحاليين.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٧٩، النشر ٢/ ٣٣٢، الإتحاف ٢/ ٢٩٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٢٥، الحجة لابن زنجلة ٥٠١، الموضح

٩١٦/٢.

(٣) مفردة ابن محيصن ١٣٧.

(٤) المبهج ٣/ ١٧٠ ولم يذكر له خلافاً يخصه.

ويُوقف على ﴿الْظَّمَانُ﴾ [٣٩] لحمزةً بوجهٍ واحدٍ وهو النقل، وضعّفوا التسهيل بينَ بينَ، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفٍ عنه.

وأمال ﴿فَوَقَّهْ﴾ [٣٩]، و﴿يَعْشَهُ﴾ [٤٠] حمزةً / والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان» والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿سَحَابٌ طُلُمْتُ﴾ [٤٠]:

فالبزِّيُّ^(١) ﴿سَحَابٌ﴾ بغير تنوين، ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ بالجرِّ على الإضافة^(٢) كـ «سحاب رحمة ومطر». وافقه ابنُ محيصنٍ من «المفردة»^(٣).
وقرأ قبيلُ ﴿سَحَابٌ﴾ بالتنوين، ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ بالجرِّ بدلاً من ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ الأولى^(٤).

وقرأ الباقرُ بالتنوين والرفع فيهما، على تقدير خبرٍ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هذه أو تلك ظلمات. وأجاز الحوفيُّ أن يكون ﴿ظُلُمْتُ﴾ مبتدأ، والجملة من قوله: ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ خبر.

(١) انظر: غاية الاختصار / ٢ / ٥٩٠، النشر / ٢ / ٣٣٢، الإتحاف / ٢ / ٢٩٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي / ٥ / ٣٢٩، الحجة لابن زنجلة / ٥٠١، الموضح / ٢ / ٩١٧.

(٣) مفردة ابن محيصن: ١٣٧.

(٤) في قوله: ﴿أَوْكَلُمْتُ﴾، الآية [٤٠].

وتعقبه في «الدر»^(١) كالبحر^(٢): «بأنه لا يجوز لعدَم المُسَوِّغ فيه للابتداء بالنكرة، إلا إن قَدَّرت صفةً محذوفة، أي: ظلماتٌ كثيرة أو عظمة بعضها فوق بعض». وافقهم ابنٌ محيصنٌ من «المبهج»^(٣).

وعن الحسن (ظُلُمَاتٌ) [٤٠] بسكون اللام، كما سَبَقَ بالبقرة [١٧].

وعن الحسن^(٤) أيضاً (تَفْعَلُونَ) [٤١] بالتاء من فوق على الخطاب وفيه وعيدٌ

وتخويفٌ، ورُوِيَتْ^(٥) عن هارون^(٦) عن أبي عمرو، والجمهورُ بالغيبِ.

وأبدل همزة ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [٤١] واواً ورشاً من طريقه، وكذا أبو جعفرٍ

بخلفٍ عن ابنِ وَرْدَانَ^(٧)، ووافقهما الشَّنْبُوذِيُّ، وسَبَقَ في الهمزِ المفردِ^(٨).

وأمال ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ﴾ [٤٣] وصلأ السوسى بخلافٍ عنه، وفتحه الباقون،

وهو ثاني وَجْهِي السوسى، وأماله وقفاً أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٩)،

وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش.

(١) الدر المصون ٨ / ٤١٥.

(٢) البحر ٦ / ٤٦٢.

(٣) المبهج ٣ / ١٧٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٠٦، إيضاح الرموز ٥٥٦.

(٥) كما في البحر ٦ / ٤٦٤.

(٦) ابن موسى الأعور، تقدّم.

(٧) بل هو يبده قولاً واحداً كابن جَمَّاز كما تقدم في باب الهمز المفرد ٢ / ٨٣٥، أنه لم

يختلف عن ابن وردان في هذا الباب إلا في ﴿يُؤَيِّدُ﴾ بآل عمران الآية [١٣]، فما

ذكره المؤلف هنا من خلفه في ﴿يُؤَلِّفُ﴾ هو سَبَقُ قلمٍ منه رحمه الله.

(٨) انظر: باب الهمز المفرد ٢ / ٨٣٥.

(٩) وكذلك ابن ذكوان بخلف عنه.

وقرأ قالونُ من «العنوان» وورث من طريقي الأزرقِ بالتقليل، والباقون بالفتح كقالون من غير «العنوان» وورث من طريقي الأصبَهانيِّ.
وعن الأعمش^(١) (خلله) [٤٣] بفتح الخاءِ بغير ألفٍ بين اللامين بالإنفراد.
واختلف: هل «خلال» مفرد كحجاب، أو جمع كجبال جمع جبل؟
ورويت عن أبي عمرو، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس^(٢).

واختلف في ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [٤٣]:

فأبو جعفر^(٣) بضم الياء وكسر الهاء من أذهب.

وقد ذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تخطئة أبي جعفر في هذه القراءة،
قالا: «لأن الياء تُعاقب الهمزة» قال أبو حيان^(٤): «وليس بصواب؛ لأنه
لم يكن ليقرأ إلا بما روى، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين عن جلة
الصحابة أبي وغيره، ولم ينفرد بها أبو جعفر، بل قرأ بها / شيبه، وخرج
ذلك على زيادة الباء، أي: يذهب الأبصار، وعلى أن الباء بمعنى «من»،
والمفعول محذوف، تقديره: يذهب النور من الأبصار، كقوله^(٥):

... .. شربَ النَّزيفِ ببردِ ماءِ الحَشْرِجِ

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٢١، المبهج ٣/ ١٧٢، إيضاح الرموز ٥٥٦.

(٢) انظر: البحر ٦/ ٤٦٤.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٣٢٣، النشر ٢/ ٣٣٢، الإتحاف ٢/ ٣٠٠.

(٤) البحر ٦/ ٤٦٥.

(٥) صدره:

... .. فلثمَّتْ فَاها آخذاً بقرُونِها

وهو لجميل في ديوانه ٤٢، ونسبه في اللسان (حشرج) إلى عمر بن أبي ربيعة، والنزيف:
المحموم الذي مُنِعَ من الماء. الحشرج: الماء العذب، أو الكوز الرقيق.

يريد: «من برد» انتهى. فهي على حَدِّ ﴿تَبَّتْ بِالذَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، المقروء به في الْمُتَّفِقِ على تواتره.

وأمال ﴿بِالْأَبْصِرِ﴾ [٤٣] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق [الصوري] و^(١) الدوري عن الكسائي. وافقهم اليزيدي. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وحمزة وأبو الحارث من «العنوان». وقرأ الباقون بالفتح^(٢).

وقرأ ﴿خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [٤٥] بألفٍ بعد الخاء وكسر اللام ورفع القاف، وجرَّ ﴿كُلِّ﴾ على الإضافة حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش والحسن، وسبق إبراهيم [١٩].

وسهل الهَمْزَةَ الثانية كالياء من ﴿يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ﴾ [٤٥] نافِعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس، وبإبدالها واواً مكسورةً، وبتسهيلها كالواو، ولكنه ضعيفٌ، كما نبه عليه في «النشر»^(٣). وافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وكذلك حَكْمٌ ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [٤٦].

وقرأ ﴿صَرِطٍ﴾ [٤٦] بالسین قبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رؤيس. وافقهما ابن محيصن من «المفردة»، والشنبوذي، وقرأ خَلَفٌ عن حمزة

(١) زيادة يقتضيها السياق، وانظر: باب الفتح والإمالة ٣/ ١٠٨٨.

(٢) من قوله: «أبو عمرو وابن ذكوان...» إلى قوله: «... بالفتح» ألحقناه من ص، د، وسقط من باقي النسخ.

(٣) النشر ١/ ٣٨٨.

بإشمام الصاد الزاي، ووافقه المطوّعي، واختلّف عن خلّاد^(١)، والباقون بالصاد.

وأمال ﴿تُرْتَوَى﴾ [٤٧] حمزة والكسائي، وكذا خلّف. وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(٢) (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ) [٥١] برّفح اللام. قال في «الدر»^(٣): «على أنه اسمُ كان، و«أن» وما في حيزها الخبر، وهي عندهم مرجوحة؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فالأولى جعلُ الأعرافِ الاسم، وإن كان سبويه^(٤) خير في ذلك بين كلّ معرفتين، ولم يُفرّق هذه التفرقة». والجمهورُ على نصبه خبراً لـ«كان»، والاسم «أن» المصدرية وما بعدها.

وقرأ ﴿لِيُحْكَمَ﴾ في الموضوعين [٤٨، ٥١] مبنياً للمفعول أبو جعفر. قال أبو حيان^(٥): «والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضميرُ المصدر، أي: ليُحْكَم هو، أي: الحكم، والمعنى: ليفعل الحكمُ بينهم، ومثله قولهم: جُمع بينهما، وألّف بينهما» انتهى. وسبّق تقريرُ القراءة بالبقرة [٢١٣].

(١) خلّف خلّاد بالإشمام انفراداً لا يقرأ بها له.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٠٧، إيضاح الرموز ٥٥٧.

(٣) الدر المصون ٨/٤٢٨.

(٤) الكتاب ١/٤٩.

(٥) البحر ٦/٤٦٨.

وقرأ ﴿يَتَّقْهُ﴾ [٥٢] بكسر الهاء من غير إشباع^(١) قالون وحفص، وكذا يعقوب، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وهشام/ من طريق الداجوني بإسكانها، ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش، واختلف في الإسكان عن هشام من طريق الحلواني وعن خلاد، وكذا عن ابن وردان، واختلف في الاختلاس أيضاً عن هشام، وابن ذكوان، وكذا عن ابن جمّاز .

[١٥٠/ب]

وحاصل ما تقرّر في المسألة: أنّ لقالون وحفص، وكذا يعقوب كسر الهاء من غير إشباع، ولأبي عمرو وأبي بكر الإسكان فقط، ووافقهما اليزيدي والحسن والأعمش. ولهشام السكون والإشباع والاختلاس، ولابن ذكوان، وكذا ابن جمّاز الإشباع والاختلاس، ولخلاد، وكذا ابن وردان الإسكان والإشباع، وللباقين الإشباع من غير خلف، وهم: ورش وابن كثير وخلف والكسائي، وكذا خلف في اختياره، ووافقهم ابن محيصن .

وقرأ حفص بسكون القاف مع اختلاس الهاء السابق تقريره، فسكون القاف على لغة من قال^(٢):

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقَ اللَّهُ مُؤْتَابًا وَغَادِي

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٢٧/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٠٣، الموضوع ٩١٩/٢.

(٢) لا يعرف قائله، وهو في الصحاح (أوب) ٨٩/١، والخصائص ٣٠٦/١، واللسان (وقي) ٣٧٨/١٥، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤، و«اثناب»، مثل «آب» فعّل وافتعل بمعنى.

فسكَّن القاف تخفيفاً ك «كَتَفِ» إجراءً للمنفصل مُجرى المتصل.
 وقيل: جَعَلَ الياء نِسِيًّا، وَسَلَّطَ الجازمَ على القاف، وكَسَرَ الهاءَ بلا صلة،
 وكان حَقُّها الضمُّ على قراءته ك «منه»؛ لأنه لَمَّا كان سكونُ القاف عارضاً
 أجراها على أصلها لاعتباره بالياء المحذوفة، قاله مكِّي^(١).
 وعُورِضَ بصلة ﴿يُؤَدُّوهُ﴾ [آل عمران: ٧٥] وهو منقولٌ عن الشاطبيِّ، كما
 قدَّمته في هاء الكناية^(٢). وقيل: لَمَّا سَكَّنَ الهاءَ ثم القافَ التقى ساكنان،
 فحرَّكَ الثاني بالكسر لتطرُّفه، قاله أبو علي الفارسي^(٣). وعُورِضَ بكثرة
 التغيير.

وقرأ ﴿تَوَلَّوْا﴾ [٥٤] بتشديد التاء وصللاً البزِّيُّ، ووافقَه ابنُ مُحَيِّصِنٍ
 بخُلْفٍ عنهما، وذَكَرَ بالبقرة [٢٦٧].

واخْتَلَفَ فِي ﴿كَمَا اسْتَخَلَفَ﴾ [٥٥]:

فأبو بكر^(٤) بضمِّ التاء وكسر اللام مبنياً للمفعول، فالموصول مرفوعٌ
 لقيامه مقام الفاعل^(٥)، وإذا ابتداءً بهمزة الوصلِ ضمَّها، ووافقَه الأعمش^(٦)،

(١) الكشف ١٤٠/٢، مشكل الإعراب ٤٨١.

(٢) انظر: باب هاء الكناية ٨٠٦/٢.

(٣) الحجة ٣٢٩/٥.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٤٠، النشر ٣٣٢/٢، الإتحاف ٣٠١/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٣١/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٠٤، الموضح

٩٢١/٢.

(٦) انظر: المبهج ١٧٣/٣، إيضاح الرموز: ٥٥٧.

وقرأ الباكون بفتحهما مبنياً للفاعل، والموصول منصوب، وإذا ابتدؤوا بهمزة الوصل كسروها.

وقرأ ﴿وَلْيَبْدَأْهُمْ﴾ [٥٥] بسكون الموحدة وتخفيف الدال من أبدل ابن كثير وأبو بكر، وكذا يعقوب. وافقهم ابن محيصن والحسن، وذكر بالكهف [٨١].

كقراءة ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [٥٧] بالغيب في الأنفال [٥٩] لابن عامر وحمزة، وكذا إدريس^(١) عن خلف بخلف، ووافقهم الحسن وابن محيصن بخلف / إلا أن إدريس بكسر السين، ووافقه ابن محيصن.

وهي قراءة حسنة واضحة^(٢)؛ فإنَّ الفاعل فيها مضمّر يعود على ما دلَّ السياق عليه، أي: لا يحسبنَّ حاسباً أو أحدٌ خلافاً لمن لحن قارئها، كأبي حاتم^(٣) والفراء^(٤).

قال النحاس^(٥): «ما علمتُ أحداً من أهل العربية بصرياً ولا كوفياً إلا

[١/١٥١]

(١) في سائر النسخ: «رويّس»، والمثبت من: (ح)، وهو الصواب.
 (٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٣٢، الحجة لابن زنجلة ٥٠٥، الموضح ٩٢٢/٢.
 (٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٤٦.
 (٤) معاني القرآن ٢/ ٢٥٩.
 (٥) إعراب القرآن ٣/ ١٤٦. والنحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر، المرادي، المصري، النحوي، إمام العربية، من مؤلفاته: «إعراب القرآن»، «الناسخ والمنسوخ»، (ت: ٣٣٨هـ). انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٦، سير أعلام النبلاء ٤٠١/١٥.

وهو يُلحَّن^(١) قراءة حمزة، فمنهم مَنْ يقول: هي لحن؛ لأنه لم يأت إلا مفعولٌ واحدٌ ﴿تَحَسَّبَنَّ﴾. وقال الفراء^(٢): «هو ضعيفٌ». وأجازه على حذف المفعول الثاني بتقدير: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين». قال صاحب «الدر»^(٣): «وسبب تلحينهم هذه القراءة أنهم اعتقدوا أن ﴿الَّذِينَ﴾ فاعل، ولم يكن في اللفظ إلا مفعولٌ واحدٌ، وهو ﴿مُعْجِزِينَ﴾، فلذلك قالوا ما قالوا. والجواب عن ذلك: أن الفاعل مضمّرٌ يعودُ على ما تقدّم، أو على ما يفهم من السياق^(٤)، إلا أن حذف أحد المفعولين ضعيفٌ عند البصريين».

وقال الكوفيون: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ المفعول الأول، و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ الثاني. قال أبو حيان^(٥): «قيل: وهو خطأ؛ وذلك لأن ظاهر ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ تعلّقه بـ ﴿مُعْجِزِينَ﴾ فلا يكون مفعولاً ثانياً».

وأما قراءة الباقيين بالخطابِ فالتقدير: لا تحسبن أيها المخاطب». ويمتنع - أو يبعد - أن يندرج فيه الرسول ﷺ؛ لأنّ مثل هذا الحُسابان لا

(١) في «إعراب القرآن» للنحاس: «يحظر».

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٩، قوله: «وقال الفراء... معجزين» من كلام النحاس في إعراب القرآن.

(٣) الدر المصون ٨/٤٣٦.

(٤) ذكر السمين وجهاً ثانياً، فقال: «الثاني: أن المفعول الأول محذوف تقديره: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين».

(٥) البحر ٦/٤٧٠.

يُتَصَوَّرُ مِنْهُ حَتَّى يُنْهَى عَنْهُ. وَفَتَحَ السَّيْنَ مِنْ هُوَ لَاءِ عَاصِمٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَوَأَفْقَهُمَا الْمَطْوَعِيُّ.

وَعَنِ الْمَطْوَعِيِّ^(١) (الْحُلْمُ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ [٥٨-٥٩] بِسُكُونِ اللَّامِ فِيهِمَا، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ.

وَإِخْتِلَافَ فِي ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [٥٨]:

فَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٢) ﴿ثَلَاثٌ﴾ بِالنَّصْبِ بَدَلُ^(٣) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ الْمَنْصُوبِ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ، أَي: ثَلَاثَ أَوْقَاتٍ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَي: ثَلَاثَ اسْتِثْنَاءَاتٍ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، أَي: اتَّقُوا أَوْ احذَرُوا ثَلَاثًا، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٤).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَرَفْعِهَا خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: هُنَّ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ. وَخَرَجَ بِ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [٥٨] الْمَتَّفِقُ عَلَى نَصْبِهِ لظَرْفِيَّتِهِ أَوْ مَصْدَرِيَّتِهِ، كَمَا ذُكِرَ.

وَقَرَأَ ﴿بُيُوتٍ﴾ [٦١] بِضَمِّ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَرُشُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ عَلَى الْأَصْلِ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ^(٥) وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

(١) انظر: المبهج ٣/ ١٧٤، إيضاح الرموز ٥٥٨.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٣٢٥، النشر ٢/ ٣٣٣، الإتحاف ٢/ ٣٠٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٣٣، الحجة لابن زنجلة ٥٠٥، الموضح ٩٢٣/٢.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٨٢٣، مفردة الحسن ٤٠٨، المبهج ٣/ ١٧٤، إيضاح الرموز ٥٥٨.

(٥) ت، ص: «الأعمش»، والمثبت هو الصواب، كما في سورة البقرة الآية [١٨٩].

وقرأ ﴿إِمَّهَاتِكُمْ﴾ [٦١] بكسر / الهمزة والميم معاً حمزةً، ووافقه الأعمش، وكسر الكسائي الهمزة وحدها، وسبقاً بالبقرة [١٨٩] والنساء [١١]. وعن الحسن^(١) (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ نَبِيِّكُمْ) [٦٣] بتقديم النون على الموحدة المكسورة، بعدها ياء مشددة مخفوضة، مكان: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ الظرف في قراءة الجمهور، بدل من (الرَّسُولِ) أو عطف، (نَبِيِّكُمْ) بيان له؛ لأن النبي بإضافته إلى المخاطبين صار أشهر من الرسول، أو على النعت. لا يقال: إنه لا يجوز؛ لأن هذا كما تقرر أعرف، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت، بل إِمَّا أَقْلٌ، أو مساوٍ؛ لأن الرسول صار علماً بالغلبة على محمد ﷺ، فقد تساوبا تعريفاً؛ إذ ما في القرآن والسنة من لفظ الرسول إنما يفهم منه أنه محمد ﷺ. وقرأ ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٦٤] بفتح الياء التحتية وكسر الجيم مبنياً للفاعل يعقوب، ووافقه ابن محيصن والمطوعي، وقرأ الباقر بالبناء للمفعول كما في البقرة [٢٨]، وعلى كلا القراءتين فيجوز أن يكون في الكلام التفات من الخطاب في قوله: ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [٦٤] إلى الغيبة في قوله: ﴿يُرْجَعُونَ﴾، ويجوز أن يكون ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ خطاباً عاماً لكل أحد. والضمير في ﴿يُرْجَعُونَ﴾ للمناققين خاصة فلا التفات حينئذ، والله أعلم.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير سبعة وعشرون^(٢) موضعاً^(٣).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٠٨، إيضاح الرموز ٥٥٨.

(٢) ح: «أحد وثلاثون»، وهو موافق لما في معظم المصادر، والمثبت موافق لما في كثر المعاني (خ): ٢٥٨/أ.

(٣) انظر: الإدغام الكبير للداني ٢٢٥، التلخيص في القراءات الثمان ٣٤٥، الكنز في القراءات العشر ٢/٥٨٠، غيث النفع ٣٠٥.

المرسوم

كتبوا ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّانِي﴾ [٢] بالياء، وكذلك ﴿أَمَّا يَعْبُدُونَنِي﴾ [٥٥] ^(١).
 واتفقوا على كتابة ﴿وَيَدْرُؤًا﴾ [٨] بواو وألف بعد الراء ^(٢)، وعلى كتابة
 ﴿كَمِشْكُوفٍ﴾ [٣٥] بواو بدل الألف كـ ﴿الصَّلَاةِ﴾، و﴿الزَّكَاةِ﴾ ^(٣)،
 وعلى رسم ﴿مَازَكِي مِنْكُمْ﴾ [٢١] بالياء ^(٤) مناسبة لـ ﴿يُرَكِّي﴾ [٢١].
 قال أبو حيان ^(٥) وصاحب «الدر» ^(٦): «وهو شاذٌّ؛ لأنَّه من ذوات الواو
 كغزا يغزوا، وإنما حُمِلَ على لغة مَنْ أَمال، أو على لغة مَنْ شَدَّدَ الكاف». واتفقوا على حَذْفِ ألف «ها» ^(٧) ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١]، ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾
 بالزخرف [٤٩]، و﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ بالرحمن [٣١]، وتقدَّم تقريرُ الوقف
 عليه ^(٨).

(١) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٢.

(٢) انظر: المقنع ٥٥، مختصر التبيين ٤/٩٠١، الوسيلة ٣٨٤، الجميلة: ٦١٥.

(٣) انظر: المقنع ٥٤، مختصر التبيين ٤/٩٠٥، الوسيلة ٣٩٣.

(٤) انظر: المقنع ٦٦، مختصر التبيين ٤/٩٠٣، الوسيلة ٤٠٥، الجميلة: ٦٤٨.

(٥) البحر ٦/٤٣٩.

(٦) الدر المصون ٨/٣٩٣.

(٧) سقطت «هاء» من: غ.

(٨) انظر: المقنع ٢٠، مختصر التبيين ٤/٩٠٤، الوسيلة ٢٨٤، الجميلة: ٤٧٣، وانظر فيما

تقدَّم: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/١٢٢٤.

المقطوع والموصول

اتفقت الرسومُ على قطع «عن» عن «مَنْ» الموصولة في موضعين^(١):
 ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنِ يَشَاءُ﴾ [٤٣]، و﴿عَنْ مَنِ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا﴾ بالنجم [٢٩]، وعلى
 وَضَلَّ «أَنْ» المصدرية بـ«لَنْ» الناصبة في موضعين ليس غيرهما^(٢):
 ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ بالكهف [٤٨]، و﴿أَلَّنْ نَجْمَعَّ عِظَامَهُ﴾ بالقيامة [٣].



(١) انظر: المقنع ٧١، الوسيلة ٤١٧، الجميلة: ٦٦٦.

(٢) انظر: المقنع ٧٠، مختصر التبيين ٣/٨١٠، الجميلة: ٧١٢.

هاء التأنيث / التي كتبت تاء

[١٥٢/أ]

اتفقوا على رسم ﴿ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [٧] بالتاء كآل عمران [٦١]، وما عداهما بالهاء، وتقدم بآل عمران^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة آل عمران.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١] ك، أو الوقف على ﴿سُورَةٌ﴾ ت^(١) بتقدير: «هذه»، كما عند الجعبري^(٢)، وفيه شيء من جهة الفصل بين الصفة، وهي ﴿أَنْزَلْنَا﴾، وبين موصوفها، فافهم. ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١] ت: على أن التاليتين مرفوعان بالابتداء^(٣)، والخبر لاجتماعهما، ك، بتقدير: فيما فرضنا، أو أنزلنا حكم الزاني والزانية وهو الجلد. ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [٢] ك. و﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٢] ك. ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢] ت. ﴿أَوْ مُشْرِكُ﴾ [٣] ك. ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣] ت^(٤). ﴿ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [٤] ك.

﴿أَبَدًا﴾ [٤] ك: على أن الاستثناء بعد تاليه من ﴿الْفَاسِقُونَ﴾، ومقتضاه أنه لا تقبل له شهادة إلى آخر عمره. وإن تاب، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٥)، كما أشار إليه البيضاوي^(٦)، ن: على أن الاستثناء من ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾ [٤]، للفصل بين المستثنى والمستثنى منه. والمعنى: ولا تقبلوا لهم شهادة

(١) سقط الرمز من: ر.

(٢) وصف الاهداء ٢/ ٣٦٤.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾.

(٤) سقط الرمز من: ت، ص، د.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٢٧٣.

(٦) أنوار التنزيل ٢/ ١١٨.

أبدأ إلا الذين تابوا فاقبلوا شهادتهم. ﴿الْفٰسِقُونَ﴾ [٤] ن: على الوجهين للاستثناء.

﴿رَحِيمٌ﴾ [٥] ت. ﴿لَمِنَ الصّٰدِقِينَ﴾ [٦]، و﴿مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [٧] ك. ﴿لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [٨] ك، لكن مَنْ نصب ﴿الْخَمْسَةَ﴾ [٩] التالية لهذه عطفًا على ﴿أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ﴾ [٨]، لا يَسُوغُ له الابتداء بها؛ لتعلق بالسابق، وحينئذ فالوقف على ﴿الْكَذِبِينَ﴾ إنما هو في وجه رفع ﴿الْخَمْسَةَ﴾ مبتدأ وخبراً كما تقرر في القراءات (١).

﴿مِنَ الصّٰدِقِينَ﴾ [٩] ك (٢). ﴿حَكِيمٌ﴾ [١٠] ت، وتُرك جوابُ سابقه للتعظيم، أي: ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته لَفَضَحَكُم وعاجلكم (٣) بالعقوبة. ﴿شَرًّا لَّكُمْ﴾ [١١] ك. ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [١١]، و﴿مِنَ الْإِثْمِ﴾ [١١]، و﴿عَظِيمٌ﴾ [١١]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٢]، و﴿شُهَدَاءَ﴾ [١٣]، و﴿الْكَذِبُونَ﴾ [١٣] ك. ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٤] ن؛ لتعلق ﴿إِذْ﴾ بـ ﴿لَمَسَّكُمْ﴾ لكن يَسُوغُه الفاصلة.

﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١٤]، و﴿بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [١٦]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧]، و﴿الْآيَاتِ﴾ [١٨] ك. ﴿حَكِيمٌ﴾ [١٨] ت. ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [١٩]، و﴿لَاتَعَامُونَ﴾ [١٩] ك. ﴿رَحِيمٌ﴾ [٢٠] ت. ﴿خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [٢١]، و﴿الْمُنْكَرِ﴾ [٢١]،

(١) انظر قراءات هذه السورة الآية [٩].

(٢) خ: «ت».

(٣) ت، ص، د: «أو عاجلكم».

﴿أَبَدًا﴾ [٢١]، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢١] ك، أوت؛ وفاقاً للسجستاني^(١)،
﴿رَحِيمٌ﴾ [٢٢] ت. ﴿عَظِيمٌ﴾ [٢٣]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٢٤] ك. ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾
[٢٥] ت.

﴿لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [٢٦]. و﴿مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [٢٦] ك. ﴿كَرِيمٌ﴾ [٢٦] ت. ﴿عَلَىٰ
أَهْلِهَا﴾ [٢٧]، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٧]، و﴿يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [٢٨]، و﴿أُزْكَىٰ لَكُمْ﴾
[٢٨] ك. ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢٨] ت. ﴿مَتَّعَ لَكُمْ﴾ [٢٩] ك. ﴿تَكْتُمُونَ﴾ [٢٩] ت.
﴿أُزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [٣٠]، و﴿يَصْنَعُونَ﴾ [٣٠]، و﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [٣١]، و﴿جُيُوبِهِنَّ﴾
[٣١]، و﴿عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [٣١]، و﴿مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [٣١]، و﴿تُقَلِّحُونَ﴾ [٣١]،
و﴿وَمَا يَكُمُّ﴾ [٣٢]، و﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٢]، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٣٢] ك، أو الخامس^(٢)
وتاليه ت؛ وفاقاً للداني^(٣).

﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٣] ت، ﴿الَّذِيءَاتَاكُمْ﴾ [٣٣] ت أيضاً. ﴿الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
[٣٣] ك. ﴿رَحِيمٌ﴾ [٣٣] ت، ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٣٤] ت. ﴿السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [٣٥]،
و﴿فِيهَا مَصْبَاحٌ﴾ [٣٥]، و﴿فِي رُجَاةٍ﴾ [٣٥]، و﴿زَيْتُونَةٍ﴾ [٣٥]، و﴿وَلَا عَرَبِيَّةٍ﴾
[٣٥]، و﴿تَسْسَهُ نَارٌ﴾ [٣٥]، و﴿عَلَىٰ نُورٍ﴾ [٣٥]، و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٣٥]،
و﴿الْأَمْثَلِ لِلنَّاسِ﴾ [٣٥] ك.

(١) انظر: المرشد ٢/٤٤٨.

(٢) يعني بالخامس: ﴿عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [٣١]، ويعني بتاليه: ﴿مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [٣١]، و﴿تُقَلِّحُونَ﴾

[٣١].

(٣) المكتفى ٤٠٨.

﴿عَلِيمٌ﴾ [٣٥] ت؛ وفاقاً لللداني^(١)، والعماني^(٢). وهو مُتَّجِهٌ عَلَى أَنَّ التالى متعلق بـ ﴿يُسَبِّحُ﴾ [٣٦] بعده، وفيها تكريرٌ مؤكِّدٌ، أو بمحذوف مثل: سبحوا في بيوت، ن: على تعلُّقه بـ «مشكاة» أو بـ ﴿مُصْبِحٌ﴾ أو بـ ﴿يُوقَدُ﴾ قبله^(٣)، أي: كمشكاة في بعض بيوت، أو كمشكاة فيها مصباح، والمصباح في بيوت، أو توقد في بيوت. ﴿فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [٣٦] ك^(٤) على أَنَّ ﴿يُوتٍ﴾ متعلقٌ بسابقه، وإن قلنا إِنَّه متعلقٌ بلاحقه فلا وقف عليه.

و﴿الْأَصَالِ﴾ [٣٦] ك: على فتح باء ﴿يُسَبِّحُ﴾ [٣٦]، وتقديره: يُسَبِّحُه رجال، ن: على قراءة كسرِها؛ للفضل بين الفعلِ وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾ وفاعله الذي هو ﴿رِجَالٌ﴾ [٣٧]. ﴿وَإِيَّاءِ الزُّكُوةِ﴾ [٣٧] ك: على أَنَّ ما بعده مستأنفٌ، ن: على أنه من صفةِ ﴿رِجَالٌ﴾.

﴿الْأَبْصُرُ﴾ [٣٧] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٥): على أَنَّ اللام هي المفتوحة الداخلة معها النون الثقيلةُ أو الخفيفةُ، فحُذفت للتخفيف، وكُسرت اللامُ فَعَمِلَتْ عَمَلَ لَامِ «كي» لَشَبَهَها بها لفظاً لا معنى، ن^(٦): على جَعَلها لامَ

(١) المكتفى ٤٠٩.

(٢) المرشد ٤٥١/٢.

(٣) يعني أَنَّ الكلمات الثلاث المذكورة كلها من قبل: ﴿فِي يُوتٍ﴾.

(٤) سقط الرمز من: ت، ص، د.

(٥) انظر: المرشد ٤٥٢/٢.

(٦) سقط الرمز من: د، ت، ص.

«كي». ﴿مِّن فَضْلِهِ﴾ [٣٨] ك^(١). ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [٣٨] ت. ﴿حِسَابَهُ﴾ [٣٩] ك، ﴿الْحِسَابِ﴾ [٣٩] ن؛ للعطف بـ «أو»^(٢) على السَّابِق، وقد تَسَوَّغَهُ الفاصلة. ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ [٤٠] ك، أو ت؛ وفاقاً للدينوري. وَرَدَّهُ الدَّانِي^(٣): بِأَنَّ ﴿سَحَابٌ﴾ صِلَةٌ لـ ﴿مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ [٤٠]، و﴿فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [٤٠] ك، ﴿يَرِيهَا﴾ [٤٠] ت. ﴿مِنْ نُورٍ﴾ [٤٠] ت أيضاً. ﴿صَفَّاتٍ﴾^(٤) [٤١]، ﴿وَتَسْبِيحَهُ﴾ [٤١] ك. ﴿يَقْعَلُونَ﴾ [٤١] ت. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٤٢] ت أيضاً. ﴿مِن خَلِيلِهِ﴾ [٤٣]، و﴿عَنْ مَّن يَشَاءُ﴾ [٤٣] ك. ﴿بِالْأَبْصَرِ﴾ [٤٣]، و﴿وَالنَّهَارِ﴾ [٤٤]، و﴿الْأَبْصُرُ﴾ [٤٤] ت^(٥). ﴿مِّن مَّاءٍ﴾ [٤٥]، و﴿على أربع﴾ [٤٥]، و﴿مَا يَشَاءُ﴾ [٤٥] ك^(٦). ﴿قَدِيرٌ﴾ [٤٥] ت. ﴿مُبَيَّنَاتٍ﴾ [٤٦]، و﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٤٦]، و﴿مِّن بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [٤٧]، و﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧]، و﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٤٨]، و﴿مُدْعِينَ﴾ [٤٩] ك، أو الأَخِيرَت^(٧)؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٨). ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [٥٠] ك^(٩). ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٥٠] ت^(١٠). ﴿وَأَطَعْنَا﴾ [٥١] ك.

(١) د، ت، ص: «ت».

(٢) في قوله تعالى: ﴿أَوْ كُفِّلْتِ﴾ [٤٠].

(٣) المكتنفي ٤١٠، وانظر: الإيضاح ٧٩٩/٢.

(٤) ت: «﴿صَفَّاتٍ﴾ ت».

(٥) سقط الرمز من: خ، ص، ك.

(٦) سقط الرمز من: د، ت، ص.

(٧) سقط الرمز من: ص.

(٨) انظر: المرشد ٤٥٤/٢.

(٩) خ: «ت».

(١٠) خ: «ك».

﴿ الْمُقَلِّحُونَ ﴾ [٥١]، و ﴿ الْفَائِرُونَ ﴾ [٥٢] ت، ﴿ لَا تَقْسِمُوا ﴾ [٥٣] ت أيضاً،
ويبتدئ بالتالي بتقدير: طاعة معروفة أولى بكم^(١)، أو: المطلوب منكم
طاعة، أو الزموا^(٢). ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾ [٥٣] ك. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٥٣] ت.
﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [٥٤]، و ﴿ تَهْتَدُوا ﴾ [٥٤] ك. ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٤] ت. ﴿ آمَنَّا ﴾
[٥٥]، و ﴿ فِي شَيْئًا ﴾ [٥٥] ك.

﴿ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [٥٥]، و ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [٥٦] ت. ﴿ النَّارُ ﴾ [٥٧] ك^(٣)،
﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٥٧] ت. ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ [٥٧] ك^(٤). / ﴿ صَلَاةُ الْعِشَاءِ ﴾ [٥٨] ك،
بتقدير: هي ثلاث عورات، أو مبتدأ خبره ما بعده، ن: على النصب بدلاً من
﴿ تِلْكَ مَرَاتٍ ﴾ [٥٨]، ولم يُفرق العَمَّاني^(٥) بل قال: «إنه على الرفع أحسن»،
والأوجه ما ذكرته، فافهم. ﴿ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴾ [٥٨] ت. ﴿ بَعْدَهُنَّ ﴾ [٥٨]،
و ﴿ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [٥٨]، و ﴿ الْآيَاتِ ﴾ [٥٨] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٥٨] ت.
﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [٥٩]، و ﴿ آيَاتِهِ ﴾ [٥٩] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٥٩] ت. ﴿ بِيْرِيْنَةٍ ﴾
[٦٠]، و ﴿ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ [٦٠] ك، ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [٦٠] ت^(٦). ﴿ أَوْ صَدِيقِكُمْ ﴾ [٦١]،

(١) غ: «لكم».

(٢) على قراءة اليزيدي بنصب (طاعة). انظر: مختصر ابن خالويه ١٠٣، الدر المصون ٤٣٣/٨.

(٣) سقط الرمز من: ت، ص.

(٤) خ: «ت».

(٥) المرشد ٤٥٦/٢.

(٦) في ش، س، ح، خ، غ، ف زيادة: «أو الثاني ت».

﴿أَشْتَاتَا﴾ [٦١]، و﴿طَيِّبَةً﴾ [٦١] ك. ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٦١]، و﴿يَسْتَدْرِيهِ﴾ [٦٢] ت.

﴿وَرَسُولِهِ﴾ [٦٢]، و﴿أَلْهَمُ اللَّهَ﴾ [٦٢] ك. ﴿رَّحِيمٌ﴾ [٦٢] ت. ﴿بَعْضًا﴾ [٦٣] ت أيضاً؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١). ﴿لِوَادَا﴾ [٦٣] ك. ﴿أَلِيمٌ﴾ [٦٣] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٦٤]، و﴿أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [٦٤]، و﴿عَمِلُوا﴾ [٦٤] ك. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٦٤] م.

(١) انظر: المرشد ٤٥٧/٢.

تجزئتها

- ﴿ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [٢٠] ربع، وهو تكملة^(١) الحزب^(٢).
 ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [٣٥] ربع^(٣).
 ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ [٥٣] نصف^(٤).
 ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ ﴾ [٦٣] ربع^(٥).



(١) سقط قوله: «تكملة» من: ص، ت.

(٢) كذا في البيان ٣١٨، وفنون الأفنان ٢٧٥، وهو أول الأقوال الأربعة في جمال القراء ١٤٦/١.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، والقول الوجيز ٢٤٧، وهو أول القولين في غيث النفع ٣٠٣.

(٤) كذا في غيث النفع ٣٠٣، والقول الوجيز ٢٤٧، وجعله في جمال القراء ١/١٥٢ على الآية [٥٠].

(٥) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٣٠٤.

سورة الفرقان

مَكِّيَّةٌ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ^(١).

وقال ابنُ عباس^(٢) وقتادة^(٣): «إِثْلَاثُ آيَاتٍ نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَهِيَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [٦٨]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٧٠]».

وقال الضحاك^(٤): «مَدِينَةٌ، إِلَّا مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ [٣] فَمَكِّيَّةٌ».

(١) انظر: تفسير القرطبي ٣٦٤/١٥.

(٢) كذا أورده الماوردي في تفسيره ١٣٠/٤، وابن الجوزي في زاد المسير ٧١/٦ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقتادة وعزاه القرطبي في تفسيره ٣٦٤/١٥ لهما بدون ذكر إسناده.

وأخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٥٦٨/٢ بإسناد حسن، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تقدم بيان الحكم على إسناده غير مرة. انظر: ٥/١ حاشية (٢)، لكنه بدون استثناء الآيات الثلاث: ولفظه: «سورة الفرقان نزلت بمكة فهي مكية». وبهذا اللفظ عزاه السيوطي في الدر ١٣٣/١١، أيضاً لابن الضريس وابن مردويه والبيهقي في الدلائل - وهو عنده في ٧/١٤٢، ١٤٤ - وكذا أورده في المصدر نفسه عن ابن الزبير أنها نزلت بمكة بدون استثناء آيات. وزاد ابن الجوزي فيمن قال بمثل قول ابن الزبير وابن عباس الأخير: الحسن ومجاهداً وعكرمة في المصدر السابق.

(٣) انظر: الحاشية السابقة.

(٤) عزاه له ابن عطية في المحرر الوجيز ٥/١٢، وأبو حيان في البحر المحيط ٦/٤٨٠، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٣٦٤/١٥ بدون ذكر إسناده، وانظر: تفسير الضحاك ٦٢٣/٢، جمع د/ محمد شكري.

حُرُوفُهَا: ثلاثة آلافٍ وسبعُ مئةٍ وثلاثةٌ وثمانون.

وَكَلِمُهَا: ثمانمئةٌ وثلثانٌ وتسعون^(١).

وَأَيُّهَا: سبعٌ وسبعونٌ بلا خلافٍ^(٢).

وفيها شبهُ الفاصلةِ تسعة^(٣): ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [٢]، ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [٣]،

﴿قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [٤]، ﴿أَسْطِيرُ الْأُولَى﴾ [٥]، ﴿وَعَدَّ الْمُتَّقُونَ﴾ [١٥]،

﴿مَا يَشَاءُونَ خَلِيدِينَ﴾ [١٦]، ﴿صَرَفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [١٩]، ﴿فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾

[٦١]، ﴿عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [٦٣].

وعكسه موضعان: ﴿ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ [١٧]، ﴿ظَلَمًا وَزُورًا﴾ [٤].

(١) انظر: البيان ١٩٤، حسن المدد ٩٧، البصائر ١/٣٤٠، منار الهدى ٢٧١، القول الوجيز

٢٤٧.

(٢) انظر: البيان ١٩٤، فنون الأفتان ٢٩٦، جمال القراء ٢/٢٠٩، حسن المدد ٩٧ البصائر

٣٤٠/١، منار الهدى ٢٧١.

(٣) كذا في حسن المدد ٩٧، والإتحاف ٢/٣٠٤، لكن قال في البيان ١٩٤: سبعة مواضع،

وقال في منار الهدى ٢٧١: ستة مواضع، وفي القول الوجيز ٢٤٦: موضع واحد.

فواصلها^(١)

- ﴿ نَذِيرًا ﴾ [١]، ﴿ تَقْدِيرًا ﴾ [٢]، ﴿ نُشُورًا ﴾ [٣]، ﴿ وَرُزُورًا ﴾ [٤]، ﴿ وَأَصِيلًا ﴾ [٥]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٦]، ﴿ نَذِيرًا ﴾ [٧]، ﴿ مَسْحُورًا ﴾ [٨]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٩]، ﴿ فُصُورًا ﴾ [١٠]، ﴿ سَعِيرًا ﴾ [١١]، ﴿ زَفِيرًا ﴾ [١٢]، ﴿ نُبُورًا ﴾ [١٣]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [١٤]، ﴿ وَمَصِيرًا ﴾ [١٥]، ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [١٦]، ﴿ السَّيِّلَ ﴾ [١٧]، ﴿ بُورًا ﴾ [١٨]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [١٩]، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٢٠].
- ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٢١]، ﴿ مَحْجُورًا ﴾ [٢٢]، ﴿ مَنُورًا ﴾ [٢٣]، ﴿ مَقِيلًا ﴾ [٢٤]، ﴿ تَنَزِيلًا ﴾ [٢٥]، ﴿ عَسِيرًا ﴾ [٢٦]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٢٧]، ﴿ خَلِيلًا ﴾ [٢٨]، ﴿ خَذُولًا ﴾ [٢٩]، ﴿ مَهْجُورًا ﴾ [٣٠]، ﴿ وَنَصِيرًا ﴾ [٣١]، ﴿ تَرْتِيلًا ﴾ [٣٢]، ﴿ تَفْسِيرًا ﴾ [٣٣]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٣٤]، ﴿ وَزِيرًا ﴾ [٣٥]، ﴿ تَدْمِيرًا ﴾ [٣٦]، ﴿ أَيْمًا ﴾ [٣٧]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٣٨]، ﴿ تَنْبِيرًا ﴾ [٣٩]، ﴿ نُشُورًا ﴾ [٤٠]، ﴿ رَسُولًا ﴾ [٤١]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٤٢]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٤٣]، ﴿ سَيِّلًا ﴾ [٤٤]، ﴿ دَلِيلًا ﴾ [٤٥]، ﴿ يَسِيرًا ﴾ [٤٦]، ﴿ نُشُورًا ﴾ [٤٧]، ﴿ طَهُورًا ﴾ [٤٨]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٤٩]، ﴿ كُفُورًا ﴾ [٥٠]، ﴿ نَذِيرًا ﴾ [٥١]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٥٢].
- ﴿ مَحْجُورًا ﴾ [٥٣]، ﴿ قَدِيرًا ﴾ [٥٤]، ﴿ ظَهِيرًا ﴾ [٥٥]، ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ [٥٦]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٥٧]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [٥٨]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [٥٩]، ﴿ نُفُورًا ﴾ [٦٠].

(١) انظر: البيان ١٩٥، حسن المدد ٩٧، القول الوجيز ٢٤٨.

﴿ مُنِيرًا ﴾ [٦١]، ﴿ شُكُورًا ﴾ [٦٢]، ﴿ سَلَمًا ﴾ [٦٣]، ﴿ وَفَيْمًا ﴾ [٦٤]،
 ﴿ غَرَامًا ﴾ [٦٥]، ﴿ وَمُقَامًا ﴾ [٦٦]، ﴿ قَوَامًا ﴾ [٦٧]، ﴿ أَثَامًا ﴾ [٦٨]، ﴿ مُهَانًا ﴾ [٦٩]،
 ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٧٠]، ﴿ مَتَابًا ﴾ [٧١]، ﴿ كِرَامًا ﴾ [٧٢]، ﴿ وَعُمَيَانًا ﴾ [٧٣]،
 ﴿ إِمَامًا ﴾ [٧٤]، ﴿ وَسَلَمًا ﴾ [٧٥]، ﴿ وَمُقَامًا ﴾ [٧٦]، ﴿ لِرَامًا ﴾ [٧٧].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿فَهِيَ تُمَلَّى﴾ [٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش
 وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ / والصغرى، وبها^(١) قرأ قالونٌ من
 «العنوان»، والباقون بالفتح.

ووقفَ على «ما» دون اللام من ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [٧] أبو عمرو،
 ووافقه اليزيديُّ.

واختلِفَ عن الكسائيِّ، فروى عنه الدانيُّ وتبعه الشاطبيُّ في آخرين
 وجهين: الوقفَ على «ما» أو على اللام بعدها، واتفق آخرون عنه على
 الوقف على «ما»، وذكر ابنُ فارس^(٢) في «جامعه» كذلك عن يعقوب،
 ورُويَ عَن وَرْشٍ الْوَقْفُ عَلَى «ما» كأبي عمرو، وكذلك رواه أبو العز^(٣)
 مِنْ طَرِيقِ الْقَاضِي أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ رُوَيْسٍ، ولم يَذْكُرْ ذَلِكَ^(٤) في «الإرشاد»،
 ووقف الباقر على اللام دون «ما» كما صرَّح به بعضهم. والأصحُّ جَوَازُ
 الوقف على «ما» للجميع؛ لأنها كلمةٌ برأسها، ولم يتعرَّضْ لهذه الكلمة
 صاحبُ «العنوان» بل ولا سائرُ المؤلِّفين.

(١) ش: «بهما»، ح: «به».

(٢) أي: الخياط.

(٣) ش، ح: «العراقيون». انظر: الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٤) أي: طريق القاضي عن رويس. انظر: إرشاد المبتدي: ٢٨٦.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿جَتَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ^(١) بنون الجمع^(٢)، أي: يأكلون هم من ذلك البستان، ووافقهم الأعمش^(٣)، وقرأ الباقرن بالياء من تحت، أي: الرسول ﷺ يأكل منها، ويستغني عن طعامنا.

وقرأ ﴿مَسْحُورًا * أَنْظَرُ﴾ [٨-٩] بكسر التنوين أبو عمرو وعاصم وابن ذكوان من طريق الأخفش^(٤) وحمزة، وكذا يعقوب، ووافقهم الزبيدي والحسن والمطوعي وسبق بالبقرة [١٧٣].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ [١٠]:

فابن كثير وابن عامر وأبو بكر^(٥) برفع اللام على الاستئناف، أي: وهو يجعل^(٦). وقال الزمخشري^(٧) - وتبعه البيضاوي^(٨) -: «عطفًا على ﴿جَعَلَ﴾؛ لأنَّ الشرطَ إِذَا وَقَعَ ماضياً جاز في جوابه الجزمُ والرفعُ، كقوله^(٩):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٨١، النشر ٢/ ٣٣٣، الإتحاف ٢/ ٣٠٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٣٥، الحجة لابن زنجلة ٥٠٧، الموضوع ٢/ ٩٢٥.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٨٢٤، المبهج ٢/ ١٧٥، إيضاح الرموز ٥٥٩.

(٤) في النشر ٢/ ٢٢٥، وطيبته: ٦٥ أن ابن ذكوان له وجهان من طريقه الأخفش والصورى.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤١، النشر ٢/ ٣٣٣، الإتحاف ٢/ ٣٠٥.

(٦) انظر: الحجة للفارسي ٥/ ٣٣٦، الحجة لابن زنجلة: ٥٠٨، الموضوع ٢/ ٩٣٦.

(٧) الكشف ٣/ ٢٦٦.

(٨) أنوار التنزيل ٢/ ١٣٩.

(٩) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٥٣، والبحر ٦/ ٤٨٤.

قال في «البحر»^(١): «وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري^(٢) ليس مذهب سيبويه، إذ مذهبه^(٣) أنَّ الجواب محذوف، وأن هذا المضارع المرفوع النية به التقديم، ولكون الجواب محذوفاً لا يكون فعل الشرط إلا بصيغة الماضي.

وذهب الكوفيون^(٤) والمبرد^(٥) إلى أنه هو الجواب، وأنه على حذف الفاء، وذهب غير هؤلاء إلى أنه هو الجواب، وليس على حذف الفاء، ولا على التقديم، ولما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضي اللفظ، ضَعَفَ عن العمل في فعل الجواب، فلم تعمل فيه، وبقي مرفوعاً انتهى.

ووافقهم ابنُ محيصة^(٦).

وقرأ الباقر بجزمها عطفاً على محلّ ﴿جَعَلَ﴾؛ لأنه جواب الشرط، ولا يخفى لزوم الإدغام على هذه القراءة لاجتماع مثلين أولهما ساكن، ويحتمل أن يكون مرفوعاً / وإنما سَكَّنَ لأجل الإدغام، قاله جار الله^(٧).

(١) البحر ٦/٤٨٤.

(٢) الكشف ٣/٢٦٦.

(٣) الكتاب ٣/٦٦.

(٤) التقدير الذي نقله صاحب «الإنصاف» ٢/٦٢٦ عن الكوفيين: «يقول إن أتاه».

(٥) المقتضب ٢/٦٩.

(٦) انظر: المبهج ٣/١٧٥، إيضاح الرموز ٥٥٩.

(٧) الكشف ٣/٢٦٦.

وَتُعَقَّبَ^(١): بَأَنَّ مِنْ جُمْلَةٍ مَنْ قَرَأَ بِذَلِكَ نَافِعٌ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ
وَلَيْسَ مِنْ أَصُولِهِمُ الْإِدْغَامُ حَتَّى يُدْعَى لَهُمْ. نَعَمْ أَبُو عَمْرٍو وَأَصْلُهُ الْإِدْغَامُ،
وَهُوَ يَقْرَأُ هُنَا بِسُكُونِ اللَّامِ فَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَتِهِ.

وَقَرَأَ ﴿ ضَبَّيْقًا ﴾ [١٣] بِسُكُونِ الْيَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ^(٢).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُولُ ﴾ [١٧]:

فابنُ عامرٍ^(٣) بنونِ العِظْمَةِ فِيهِمَا عَلَى طَرِيقِ الْإِلْتِفَاتِ^(٤) لِلخُرُوجِ مِنَ
الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلَمِ، وَافَقَهُ الْحَسَنُ وَالشَّيْبَوِذِيُّ^(٥).

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ فِيهِمَا
مُنَاسِبَةً لِقَوْلِهِ: ﴿ كَانَ عَلَى رَيْلِكَ ﴾ [١٦]، وَافَقَهُمُ ابْنُ مُحِیصِنٍ وَالْمَطَّوْعِيُّ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ فِي الْأَوَّلِ وَبِالْيَاءِ فِي الثَّانِي مُنَاسِبَةً لِمَا قَبْلَهُ، وَلِلخُرُوجِ
أَيْضاً مِنْ تَكْلَمٍ إِلَى غَيْبَةٍ.

وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ بَيْنَ بَيْنَ مِنْ ﴿ ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ ﴾ [١٧]، وَحَقَّقَ الْأُولَى،
وَأَدْخَلَ بَيْنَهُمَا أَلْفًا، قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ وَغَيْرِهِ عَنِ
الْحُلَوَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ.

(١) انظر: الدر المصون ٨/٤٦٠.

(٢) مضى في سورة الأنعام عند الآية [١٢٥].

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٧٦، النشر ٢/٣٣٣، الإتحاف ٢/٣٠٥-٣٠٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٣٧، الحجة لابن زنجلة ٥٠٨، الموضح

٢/٩٢٦.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٤٠٩، المبهج ٣/١٧٦، إيضاح الرموز: ٥٥٩.

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَضْبَهَانِيِّ وابنُ كَثِيرٍ، وكذا رُوَيْسٌ بالتسهيل كذلك، لكنْ من غير ألفٍ بينهما، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ، وبه قرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، والأكثرُ عنه بإبدالها ألفاً خالصة مع المدِّ للساكنين.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ عنه وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيقهما من غير ألفٍ. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ. وقرأ الجمالُ عن الحُلوانِيِّ بتحقيقهما وإدخال الألف.

وأبدل الهمزة الثانية ياءً مفتوحةً من ﴿هَلْؤُلَاءِ أَمْ﴾ [١٧] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورويسٌ، ووافقهم ابنُ محيِصنٍ واليزيديُّ. وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيق الهمزتين، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْ تَتَّخِذَ﴾ [١٨]:

فأبو جعفرٍ^(١) بَضَمَ النونَ وفتح الخاء مبنياً للمفعول.

و«اتخذ» ممَّا يتعدَّى تارةً لواحدٍ، كقوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنْ الْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وتارةً إلى اثنين كقوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْبَهُ﴾ [الجن: ٢٣]، فقيل: هذه القراءة منه، والأول الضميرُ في ﴿تَتَّخِذُ﴾، والثاني ﴿مِنْ أَوْلِيَاءِ﴾ [٢٣]، و«مِنْ» للتبعيض، أي: لا تَتَّخِذْ بَعْضَ أَوْلِيَاءِ، قاله الرمخشريُّ^(٢).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٦٦، النشر ٢/٣٣٣، الإتحاف ٢/٣٠٦.

(٢) الكشاف ٣/٢٧٠.

وقال ابن جنى^(١): ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ في موضع الحال، ودخلت «مِنْ» لزيادة النفي المتقدم كقولك: ما اتخذت / زيداً من وكيل. وقيل: إن ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ هو المفعول الثاني، إلا أن «مِنْ» مزيدة في المفعول الثاني. قال في «الدر»^(٢) كـ «البحر»^(٣): «وهذا مرْدودٌ: بأنَّ «مِنْ» لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأول» انتهى. وافقه الحسن^(٤).

[ب/١٥٤]

وقرأ الباقر بفتح النون وكسر الخاء مبنياً للفاعل و﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ مفعوله، وزيدت فيه «مِنْ»، وحسّن زيادتها انسحابُ النفي على ﴿ تَتَّخِذُ ﴾؛ لأنه معمولٌ لـ ﴿ يَتَّبِعِي ﴾، فإذا انتفى الابتغاء لزم منه انتفاء متعلقه، وهو اتخاذُ وليٍّ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

واختلِفَ في ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ ﴾ [١٩]:

فروى ابنُ شنبوذ^(٥) عن قبل بالياء من تحت، أي^(٦): فقد كَذَّبكم الآلهة بما يقولون: ﴿ سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ ﴾ إلى آخره. وقيل:

(١) المحتسب ٢/١٢٠، بعبارة قريبة.

(٢) الدر المصون ٨/٤٦٥.

(٣) البحر ٦/٤٨٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٠٩، إيضاح الرموز ٥٦٠.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤١، النشر ٢/٣٣٤، الإتحاف ٢/٣٠٧.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٣٩، الحجة لابن زنجلة ٥٠٩، الموضح

المعنى فقد كذبتهم أيها المؤمنون الكفار بما يقولون من الافتراء عليكم، ووافقه المطوّعي^(١).

وقرأ الباقر كرواية ابن مجاهد عن قُنبَل بالتاء من فوق على الخطاب للكفار، والمعنى: فقد كذّبوكم^(٢) المعبودون بما تقولون من أنهم أضلُّوكم.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٩]:

فحفص^(٣) بالتاء من فوق على خطاب العابدين، أي: فقد كذبتهم آلهتكم بما يقولون عنهم، فما تستطيعون أنتم صرّف العذاب، ولا نصرّكم ممّا نزل بكم، ووافقه الأعمش^(٤).

وقرأ الباقر بالياء من تحت على الغيب والمراد المعبودون، أي: فقد كذّبكم من أشركتم بهم، فما يستطيعون هم صرّفه عنكم، ولا نصرّاً لكم.

وعن^(٥) المطوّعي (وَيَقُولُونَ حُجْرًا) [٢٢] بضمّ الحاء والجيم، وعن الحسن ضمّ الحاء فقط. والجمهور على كسر الحاء وسكون الجيم.

(١) انظر: المبهج ٣/١٧٨، إيضاح الرموز ٥٦٠.

(٢) كذا على لغة: أكلوني البراغيث.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٥٨١، النشر ٢/٣٣٤، الإتحاف ٢/٣٠٧.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٢٥، المبهج ٣/١٧٨، إيضاح الرموز ٥٦٠.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤١٠، المبهج ٣/١٧٨، إيضاح الرموز ٥٦٠.

وكلُّها لغات. وذكر سييويه^(١) «حِجْرًا» في المصادر المنصوبة غير المتصرِّفة، وأنه واجبٌ إضمارٌ ناصبها، وهي من حَجَره، إذا مَنَعه؛ لأنَّ المستعِيذَ طالبٌ من الله أن يمنعه المكروه ولا يلحقه، فكأنَّ المعنى: أسأل الله أن يمنعه منعاً، ويَحْجِرُه حِجْرًا، والحِجْر: العقل؛ لأنه يَمْنَعُ صاحبه.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَشَقَّقُ السَّمَاءُ﴾ هنا [٢٥]، وفي ق ﴿تَشَقَّقُ الْأَرْضُ﴾ [٤٤]: فأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بتخفيف الشين فيهما، حذفوا تاءَ المضارعة أو تاءَ التفعُّل^(٣)، على خلافٍ في ذلك، ووافقهم الأعمش واليزيديُّ^(٤).

وقرأ الباقون بالتشديد فيهما، أدغموا تاءَ التفعُّل في الشين؛ لما بينهما من المقاربة، وهما ك ﴿تَظْهَرُونَ﴾ حذفاً وإدغاماً، كما سبقَ بالبقرة [٨٥]. واخْتَلَفَ فِي ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٢٥]:

فابنٌ كثيرٌ^(٥) بنونين / : الأولى مضمومة، والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي المكسورة ورفع اللام مضارعٌ أنزل، و(المَلَائِكَةُ) بالنصب مفعولٌ

(١) الكتاب ١/٣٢٦.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٦٦، النشر ٢/٣٣٤، الإتحاف ٢/٣٠٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٤١، الحجة لابن زنجلة ٥١٠، الموضح ٢/٩٢٩.

(٤) انظر: المبهج ٣/١٧٨، إيضاح الرموز: ٥٦٠.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٩٢، النشر ٢/٣٣٤، الإتحاف ٢/٣٠٨.

به^(١)، وكان من حَقِّ المصدرِ أن يجيء بعد هذه القراءة على إنزال. قال أبو علي^(٢): «لَمَّا كَانَ أَنْزَلَ وَنُزِّلَ يَجْرِيَانِ مَجْرَى وَاحِدًا أَجْزَأُ مَصْدَرُ أَحَدِهِمَا عَنْ مَصْدَرِ الْآخَرِ، وَأَنْشَدَ^(٣)»:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحِضْبِ

لَأَنَّ تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَيْتُ بِمَعْنَى». ومثله ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]. وافقه^(٤) ابنُ محيصنٍ، وهي كذلك في المصحف المكي^(٥).
وقرأ الباقر بنونٍ واحدةً وكسّر الزاي المشددة وفتح اللام، ماضياً مبنياً للمفعول، ﴿أَلْمَلِكَةُ﴾ بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، وهي موافقةٌ لمصدرها ولمصاحفهم.

وَفَتَحَ يَاءٌ ﴿يَلِيَّتِي﴾ [٢٧] أبو عمرو. وافقه اليزيديُّ.
وأظهر ذالَ ﴿أُتَّخَذْتُ﴾ [٢٧] في تائها ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رؤيسٌ بخلافٍ عنه.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٤١، الحجة لابن زنجلة ٥١٠، الموضح ٩٢٩/٢.

(٢) الحجة ٥/ ٣٤١-٣٤٢ بنحوه.

(٣) البيت لرؤية وهو في ديوانه ١١٦، والكتاب ٤/ ٨٢، وابن يعيش ١/ ١١٢، والحضب: ذكّر الحيات.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٨، المبهج ٣/ ١٧٩، إيضاح الرموز ٥٦٠.

(٥) انظر: مرسوم هذه السورة.

وأمال ﴿يُؤَلِّقِي﴾ [٢٨] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش،
 وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»
 والدُّوري عن أبي عمرو وبخلاف عنه. والباقون بالفتح، وبه قرأ أبو عمرو
 من «العنوان».

ووقفَ بهاء السكت رُوَيْسٌ (١).

وعن الحسن (٢) (يا وَيَلَيْتِي) [٢٨] بكسر التاء وإبدالِ الألفِ ياءً على الأصل.

وأمال ﴿جَاءَنِي﴾ [٢٩] حمزة وابنُ ذَكْوَانَ وهشامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِي،

وكذا أمالها خَلَفٌ، والباقون بالفتح.

وفتح ياء ﴿قَوْمِي إِتَّخَذُوا﴾ [٣٠] نافعٌ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ

ورَوْحٌ. وافقهم البزِيدِي.

ونقل ﴿الْقُرْآنُ﴾ [٣٠] ابنُ كثيرٍ، وواقفه ابنُ محيِصنٍ، كوقف حمزة،

والأعمشٍ بخلافٍ عنه.

وأبدل الهمزة الثانية ياءً محضه من ﴿مَطَرُ السَّوَاءِ أَفْلَمُ﴾ [٤٠] مع تحقيق

الأولى نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورُوَيْسٌ، ووافقهم ابنُ

محيِصنٍ والبزِيدِي، وقرأ الباقون بتحقيقهما. ولورشٍ مِنْ طَرِيقِ الأزرق

إشباعٌ مدِّ الواو، والتوسطُ (٣).

وقرأ ﴿نَبِّعْ﴾ [٣١] بالهمزة نافعٌ.

(١) أي: بخلف عنه.

(٢) تقدم عند الآية [٣١] من سورة المائدة.

(٣) وله القصر أيضاً كما تقدم في ٣/١٠٢٨.

وقرأ ﴿ وَثُمُودًا ﴾ [٣٨] بغير تنوين حفصٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوبٌ، ممنوعاً من الصرف للتأنيث والعلمية على إرادة القبيلة، ووافقهم الحسنٌ، وقرأ الباقون بالتنوين مصروفاً على إرادة الحيّ، وسبقَ بهود [٦١].

وقرأ ﴿ هُزُوا ﴾ [٤١] بإبدال الهمزة واواً حفصٌ، والباقون / بالهمز. وأسكن الزاي حمزةً، وكذا خَلَفٌ، ووافقهما المطوّعيُّ.

ووقف حمزةً بالنقل على القياس وبإبدال الهمزة واواً مفتوحةً على الرسم، وضَعَفَ بتشديد الزاي، ووافقهُ المطوّعيُّ، وسبقَ بالبقرة [٦٧].

وقرأ ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ [٤٣] بتسهيل الهمزة الثانية قالونٌ، وورشٌ من طريق الأصبهانيّ، وكذا أبو جعفرٍ، واختلَفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، فُرُوِي إِبْدَالُهَا أَلْفًا خَالِصَةً مَعَ الْمَدِّ الْمَشْبَعِ لِلْسَّاكِنِينَ، وَرُوِي تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ، فَصَارَ لُورْشٍ وَجِهَانٌ: التَّسْهِيلُ كَقَالُونَ، وَالْبَدَلُ. وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ بِحَذْفِ الهمزة، وحقّقها الباقون، وسبقَ بالأنعام [٤٠].

وسهّل الهمزة الثانية من ﴿ أَفَأَنْتَ ﴾ [٤٣] ورشٌ من طريق الأصبهانيّ.

وقرأ ﴿ الرِّيحَ ﴾ [٤٨] بالتوحيد على إرادة الجنس ابنٌ كثيرٌ، ووافقهُ ابنٌ محيصنٌ.

وقرأ ﴿ شُرًّا ﴾ [٤٨] بالنون المضمومة والشين، جمعٌ ناشرٌ، كشارفٍ وشُرْفٍ نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ، ووافقهم ابنٌ محيصنٌ واليزيديُّ.

وقرأ ابنٌ عامرٌ بالنون مضمومةً وإسكانٍ الشين مخففةً من الأولى. وفاقهُ

الحسن.

وقرأ عاصمٌ بالموحدة من تحت المضمومة، وإسكان الشين، وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بالنون مفتوحةً، وسكون الشين، ووافقهم الأعمشُ وسَبَقَ بالأعراف [٥٧].

وقرأ ﴿مَيْتًا﴾ [٤٩] بالتشديد أبو جعفرٍ كما في البقرة [١٧٣].

وعن المطوعي (ونسقيّه) [٤٩] بفتح النون، وسَبَقَ التنبيه عليه في النحل [٦٦]، وأسقى وسقى لغتان، ورُوِيَتْ عن عاصمٍ وأبي عمرو^(١)، وهي قراءةُ عمر بن الخطاب فيما روي.

وسَبَقَ ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [٥٠] بتخفيف الكاف مضمومةً، وسكون الذال حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، بالإسراء [٤١]^(٢).

وأمال ﴿شَاءَ﴾ [٥٧] ابنُ ذُكْوَانَ وهشامٌ من طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وحمزة، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ.

وأسقط الهمزة الأولى من ﴿شَأْنٌ﴾ [٥٧] / مع تحقيق الثانية قالونُ والبرزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُوِيَ من طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ، ووافقهم اليزيديُّ وابنُ محيَّصينٍ من «المفردة».

وقرأ ورشٌ من طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جعفرٍ ورُوِيَ من غير طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بين، وبه قرأ ورشٌ في أحدِ وَجْهَيِ الْأَزْرَقِ، وقرأ في الوجه الثاني بإبدال الثانية ألفاً، وقرأ قبلُ من طَرِيقِ ابْنِ سَنُودٍ بحدفِ الأولى وتحقيق الثانية، وتحقيق الأولى وبتسهيل الثانية، وتحقيق الأولى، وإبدال الثانية ألفاً كالأزرق.

(١) قوله: «وأبي عمرو» سقط من: غ.

(٢) أي: سبق ذلك الخلاف بالإسراء.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وروُحٌ بتحقيقهما، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ ﴿ فَسَلْ ﴾ [٥٩] بالنقلِ ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم ابنُ محيِصنٍ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ لِمَاتًا مُرْنَا ﴾ [٦٠]:

فحمزةٌ والكسائيُّ^(١) بالياءِ من تحتُ بالغيبِ على إسنادِ الفعلِ إلى النبيِّ ﷺ^(٢)، أي: وإذ قال النبيُّ ﷺ للكفار: اسجدوا للرحمن، قال بعضهم لبعضٍ مستهزئين: أنسجد للذي يأمرنا محمدٌ بالسجودِ له أو الرحمن؟ ووافقهما الأعمشُ^(٣)، وقرأ الباقون بقاء الخطاب، أي: قال الكفار للنبيِّ ﷺ: أنسجدُ للذي تأمرنا يا محمدُ؟

وأمال ﴿ وَزَادَهُمْ ﴾ [٦٠] ابنُ ذكوانَ وهشامٌ بخُلْفٍ عنهما وحمزةٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ الباقون بالفتح، ومعهم ابنُ ذكوانَ وهشامٌ في وجههما الثاني.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ سِرَجًا ﴾ [٦١]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بضمِّ السينِ والراءِ من غير ألفٍ على

(١) انظر: المستنير ٣٢/٢، النشر ٣٣٤/٢، الإتحاف ٣١٠/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٤٦/٥، الحجة لابن زنجلة ٥١١، الموضح

٩٣١/٢.

(٣) انظر: الروضة ٨٢٧/٢، المبهج ١٨٠/٣، إيضاح الرموز ٥٦١.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٤٦٧، النشر ٣٣٤/٢، الإتحاف ٣١٠/٢.

الجمع^(١)، نحو: «حُمُر» في حِمَار، وِجْمَعُ باعتبار الشمس والكواكب النيرات، وإنما ذُكِرَ القمرُ تشرِيفاً له كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] بعد انتظامهما في الملائكة، ووافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بكسر السين وفتح الراء وألفٍ بعدها على التوحيد، والمراد به الشمس. ويؤيده ذُكُرُ القمر بعده.

وعن الأعمش (قُمراً) [٦١] بضمّ القاف، وسكون الميم، لغةً في القَمَرِ كالرُّشْدِ والرَّشْدِ. وقيل: جمع قَمَرَاءِ كحُمُرٍ من حمراء، والمعنى: وذا ليال قُمَرٍ منيراً^(٣)، فَحَذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه، ثم التفت إلى المضاف^(٤) بعد حَذْفِهِ، فوصفه بـ «منيراً»^(٥)، ولو لم يعتبره لقال: منيرةٌ، ورُوِيَتْ^(٦) هذه القراءة عن النَّخَعِيِّ وعصمة^(٧) عن عاصم. / وعن الحسن^(٨) (قُمراً) بفتح القاف وسكون الميم.

[ب/١٥٦]

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٤٧/٥، الحجة لابن زنجلة ٥١٢، الموضح ٩٣٢/٢.

(٢) انظر: الروضة ٨٢٧/٢، المبهج ١٨٠/٣، إيضاح الرموز ٥٦٢.

(٣) في جميع النسخ: «منير»، والتصويب من الدر المصون ٤٩٥/٨.

(٤) أي: «ذا».

(٥) في جميع النسخ: «تميزاً»، والتصويب من الدر المصون ٤٩٥/٨.

(٦) انظر: البحر ٥١١/٦.

(٧) ابن عروة الفقيمي، تقدّم.

(٨) انظر: مفردة الحسن ٤١١، إيضاح الرموز ٥٦٢.

وقرأ ﴿ أَنْ يَذْكَرَ ﴾ [٦٢] بسكون ذاله وضم كافه مخففة^(١) مضارع ذَكَرَ حمزة، وكذا خَلَفٌ. وافقهما الأعمش كما في الإسراء [٤١].

واخْتَلَفَ فِي ﴿ وَلَمْ يَفْتَرُوا ﴾ [٦٧]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٢) بضم الياء وكسر التاء من «أَفْتَرَ»^(٣). وأنكر^(٤) أبو حاتم «أفتر» رباعياً. وقال: «لا يناسب هنا؛ فإنَّ «أفتر» بمعنى افتقر، ومنه ﴿ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٦]».

وأجيب: بأنَّ الأصمعيَّ وغيره حكوا أفتر بمعنى ضَيَّقَ^(٥).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ بفتح الياء وكسر التاء. وافقهم ابنُ محيصنٍ والحسنُ واليزيديُّ^(٦)، وقرأ الباقر بفتح الياء وضمَّ التاء، وهما بمعنى، مضارعُ قَتَرَ كعكف يَعْكُفُ بالضمَّ كيقْتُلُ وبالكسرِ كِيَحْمِلُ. والإسرافُ: الإنفاقُ في المعصية، وإن كان قليلاً. وقيل: مجاوزةُ الحدِّ في النفقة، وإن حَلَّ^(٧).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٤٨، الحجة لابن زنجلة ٥١٣، الموضح ٩٣٢/٢.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤٢، النشر ٢/ ٣٣٤، الإتحاف ٢/ ٣١١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٤٨، الحجة لابن زنجلة ٥١٣، الموضح ٩٣٢/٢.

(٤) انظر: البحر ٦/ ٥١٤.

(٥) انظر: التاج (قتر) ١٣/ ٣٦١.

(٦) انظر: المبهج ٣/ ١٨١، إيضاح الرموز ٥٦٢.

(٧) د، ت: «وإن وجد».

وفي «سنن ابن ماجه»^(١) مرفوعاً: «إِنَّ مِنَ السَّرْفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَهُ».

(١) ١١١٢/٢، ك: الأُطعمة، ب: من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت، برقم (٣٣٥٢)، وأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الجوع (برقم ١٨١)، وأبو يعلى في مسنده ١٥٤/٥ برقم ٢٧٦٥، وابن حبان في المجروحين ٤٧/٣، وأبو نعيم في الحلية ٢١٣/١٠، والبيهقي في الشعب ٤٦/٥ برقم ٥٧٢١، ٥٧٢٣، ب: في المطاعم والمشارب، فصل في ذم كثرة الأكل، وابن الجوزي في الموضوعات ٣/١٨١-١٨٢ من طرق، ومداره عند الجميع على نوح بن ذكوان وهو ضعيف، كما في التقريب ١٠١٠ برقم (٧٢٥٥) وبه ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة ٣/٩٥، وابن حبان في المصدر السابق إذ أورده في ترجمة نوح وعدّه من مناكيره، وقال عنه: «منكر الحديث جداً».

وفي إسناده عندهم - غير ابن الجوزي - أيضاً يوسف بن أبي كثير، وهو مجهول كما في التقريب ١٠٩٥ برقم (٧٩٣٤)، وفي إسناده ابن الجوزي أيضاً يحيى بن عثمان وهو منكر الحديث جداً، وذكر ابن الجوزي الحكم بعدم صحته عن رسول الله ﷺ.

وتعقبه السيوطي في اللآلئ ٢/٢٤٦-٢٤٧ ببراءة يحيى بن عثمان من عهده إذ تابعه عن بقية هشام بن عمار وسويد بن سعيد ويحيى بن سعيد بن كثير من طريقهم أخرجه ابن ماجه...»، وقد تقدم تخريجه منه.

وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ٢/٨٣٤ وقال: «وقد صحح الحاكم إسناده لمتن غير هذا وحسنه غيره».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الحسن عن أنس لا أعلم رواه عنه إلا نوح».

وحكم عليه الشيخ الألباني بأنه موضوع. انظر: السلسلة الضعيفة ١/٤١٤-٤١٥، برقم (٢٤١) وضعيف ابن ماجه ٢٧٣ برقم (٣٤١٥) وضعيف الجامع الصغير برقم (١٩٩٥).

وقال أبو الفيض الغماري في المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي ٢/٥٤٠-

٥٤١: «فعله الحديث هو نوح بن ذكوان، فإنه... يفرد عن الحسن بمناكير، ويؤيد ذلك =

والإقتار: التقليل نقيض الإسراف، أو التقصير عن طاعة الله.

وأدغم ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [٦٨] أبو الحارث.

واختلَفَ في ﴿يُضَلَعَف... وَيَحْلَدُ﴾ [٦٩]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكر^(١) برَفَعِ الفاء على الاستئناف^(٢)، كأنه جوابُ ما

الآثام؟ ورفع ﴿وَيَحْلَدُ﴾ عطفاً عليه.

وقرأ الباقر بالجزم فيهما بدلَ الجزاء، وهو ﴿يَلْقَى﴾ بدلَ اشتمال؛ لأنَّ

الفعلُ يُبدَلُ من الفعلِ إذا كان بمعناه؛ إذ لُقِيَ جِزَاءُ الإثمِ تَضَعِيفُ عَذَابِهِ^(٣)،

أن هذا الكلام مروى عن الحسن عن عمر -رضي الله عنه- من قوله: قلت: ورواه أحمد في الزهد ١٥٣ بإسناده عن الحسن قال: دخل عمر على ابنه عبد الله وإذا عندهم لحم، فقال: ما هذا اللحم؟ فقال: اشتهيته، قال: أو كلما اشتهيت شيئاً أكلته، كفى بالمرء سرفاً أن يأكل كُلَّ ما اشتهاه».

ثم قال الغماري: «فكان نوح بن ذكوان سمع هذا من الحسن هكذا، فركب له إسناداً عن أنس ورفع، والله أعلم».

فإن كان الأمر كما ذكره الغماري فصحيح حُكْمٌ مَنْ حَكَمَ بوضعه، وإلا ليس في إسناده وضاع ولا كذاب ولا مُتَّهَمٌ حتى يُحكَمَ عليه بأنه موضوع، نعم كل ما في الأمر أن نوحاً مجمع على ضعفه، وله مناكير، وأنه ينفرد عن الحسن بمناكير، ومعنى الحديث ليس مما ينكر -والله أعلم- فغايبته أنه ضعيف جداً أو منكر، والله أعلم.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٩٤، النشر ٢/٣٣٤، الإتحاف ٢/٣١١.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٥/٣٥٠، الحجة لابن زنجلة ٥١٤، الموضوع ٢/٩٣٣.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/٢٠٩.

ومنه قوله^(١):

متى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بنا في ديارنا تجدُ حَطَبًا جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا
فأبدل من الشرط كما أُبدل من الجزاء.

وقرأ ﴿يُضَعَّفُ﴾ [٦٩] بالقصرِ وتشديد عينه ابنُ كثير وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ. ووافقهم الحسنُ وابنُ محيصنٍ بخلافٍ عنه كما في البقرة [٢٦١].

وقرأ ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ [٦٩] بصلّة ياءٍ في هاء «فيه» ابنُ كثيرٍ وحفصُ، ووافقهما ابنُ محيصنٍ، فالمكيّان على أصلهما، وحفصُ لقصد الجمع بين اللغتين. وقيل: أراد بالصلة مدّ الصوت تسميعاً بحالِ العاصي، ومضاعفة العذاب؛ لأجل انضمام المعصية إلى الكفر.

وإِذَا رَكَّبَ ﴿يُضَعَّفُ... وَيَخَلِّدُ﴾ مع ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ أنتج من ذلك سبع قراءات:

الأولى: بتخفيف ﴿يُضَعَّفُ﴾ مع الجزمِ فيها، وفي ﴿وَيَخَلِّدُ فِيهِ مَهَانًا﴾ من غيرِ صلّةٍ لنافعٍ وأبي عمروٍ وحمزةٍ / والكسائيِّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ والأعمشُ.

- والثانية: بالتشديد والجزمِ والصلّة، لابن كثير. وافقه ابنُ محيصنٍ.
- والثالثة: بالتشديد والرفعِ فيهما من غيرِ صلّة، لابن عامرٍ.
- والرابعة: التخفيفُ والجزمُ والصلّة، لحفصٍ.

(١) البيت لعبيد الله بن الحرّ الجعفي، وهو في الكتاب ٨٦/٣، وابن يعيش ٥٣/٧.

والخامسة: بالتخفيف والرفع من غير صلة، لأبي بكرٍ.
والسادسة: بالتشديد والجزم مع عدم الصلة، لأبي جعفر ويعقوب.
وافقهما الحسن.

والسابعة: بالتخفيف من «المفردة» والجزم والصلة عن ابن محيصن.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَدُرِّبَتَنَا﴾ [٧٤]:

فأبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالإفراد على إرادة الجنس^(٢)، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ^(٣). وقرأ الباكون بجمع السلامة إظهاراً للمعنى وبيانه.

وعن المطوّعيّ كسر الذال كما في البقرة [١٢٤].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يُلَقَّوْنَ﴾ [٧٥]:

فأبو بكرٍ وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف، من لَقِيَ يَلْقَى مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ مُعَدِّيٌّ إِلَى وَاحِدٍ^(٥)، وهو ﴿نَحِيَّةً﴾، ووافقهم الأعمشُ^(٦).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٢٨، النشر ٢/ ٣٣٥، الإتحاف ٢/ ٣١١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٥٢، الحجة لابن زنجلة ٥١٥، الموضح ٩٣٥/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ١٨٣، إيضاح الرموز: ٥٦٣.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ١٧٦، النشر ٢/ ٣٣٥، الإتحاف ٢/ ٣١١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٥٤، الحجة لابن زنجلة ٥١٥، الموضح ٩٣٦/٢.

(٦) انظر: المبهج ٣/ ١٨٣، إيضاح الرموز ٥٦٣.

وقرأ الباقون بضمّ الياءِ وفتح اللامِ وتشديدِ القافِ من الرباعي مبنياً
 للمفعول مُعدّي إلى اثنين، أحدهما: الضميرُ الذي أُقيمُ مُقامَ الفاعلِ، وهو
 الواو، والثاني: ﴿تَحِيَّةٌ﴾.

وفيهما من ياءات الإضافة ثنتان^(١)، ومن الإدغام الكبير ثمانية عشر^(٢).

* * *

(١) انظر: النشر ٢/٣٣٥، الإتحاف ٢/٣١٢.

(٢) انظر: الإدغام الكبير ٢٢٦، كنز المعاني (خ): ٢٥٩/ب، غيث النفع ٣٠٧.

المرسوم

كُتِبَتْ فِي الْإِمَامِ كَبْقِيَةِ الْمَصَاحِفِ ﴿وَعَادَاوَتْمُودًا وَأَصْحَابَ﴾ هُنَا [٣٨]، وَفِي الْعَنْكَبُوتِ ﴿وَعَادَاوَتْمُودًا أَوْقَدَ﴾ [٣٨]، وَفِي النُّجُومِ ﴿وَتَمُودًا أَمَّا أَبْقَى﴾ [٥١] بِالْأَلْفِ (١).

وَكُتِبَ فِي الْمَكِّيِّ ﴿وَنُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٢٥] بِنُونَيْنِ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَاحِفِ بِنُونٍ وَاحِدَةً (٢).

وَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [٤٨] بِالْفَاءِ بَعْدَ الْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْحَذْفِ (٣)، وَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَّجًا﴾ [٦١] بِالْفَاءِ بَعْدَ الرَّاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِحَذْفِهَا (٤).

وَرَوَى نَافِعٌ عَنِ الْمَدَنِيِّ كَالْبِوَاقِي ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤] بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْيَاءِ، وَكَذَا ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بِسُورَةِ يَسَّ [٤١]،

(١) «بالألف» زيادة من: ش، وانظر: المقنع ٤١، مختصر التبيين ٣/٦٩٠، الوسيلة ٢٥٢، الجميلة: ٤٣١.

(٢) انظر: المقنع: ١٠٦، ١١٠، مختصر التبيين ٤/٩١٢، الوسيلة ١٩٥، الجميلة: ٣٨١.

(٣) انظر: المقنع ١٢، ذكر فيها الحذف، وفي ص: ٨٧ ذكر فيها الإثبات باتفاق، مختصر التبيين ٤/٩١٥، اختار فيها الحذف، الوسيلة ١٩٣-١٩٤. ذكر الوجهين، والعمل على الحذف ليشمل الرسم القراءتين.

(٤) انظر: المقنع ١٢، ٩٦، مختصر التبيين ٤/٩١٦، الوسيلة ١٩٣، الجميلة: ٣٨١.

﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ بالطور^(١) [٢١]، لاحتمال القراءتين تحقيقاً وتقديراً.

واتفقوا على كتابة ﴿ مَا يَعْبَأُ ﴾ [٧٧] بواو وألف بعد الباء^(٢).



(١) انظر: المقنع ١٢، ١٣، ١٤، مختصر التبيين ٣/٥٨٣، ولكنه لم يذكر موضع الفرقان، الوسيلة ١٩٤، الجميلة: ٣٨١.

(٢) انظر: المقنع ٥٦، مختصر التبيين ٤/٩١٩، الوسيلة ٣٨٤، الجميلة: ٦١٥.

المقطوع والموصول

اتفقوا على فصل اللام مِنْ ﴿مَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾ هنا [٧]، / كالنساء [٧٨]، [١٥٧/ب] والكهف [٤٩]، والمعارج [٣٦].

* * *

الوقف والابتداء

آخِرُ البِسْمَلَةِ م. ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [١] ن؛ للام العلة في التالفة. ﴿نَذِيرًا﴾ [١] ك، أوت بتقدير: «هو الذي له»، ن: على أنه بدلٌ من الموصول الأول، للفصل بين البدلِ والمبدلِ منه. ﴿فِي الْمَلِكِ﴾ [٢] ك: على استئناف تاليه، ن: على جعله من تمام صلة ﴿الَّذِي﴾، ﴿تَقْدِيرًا﴾ [٢] ك، أوت؛ وفاقاً للداني^(١) لانقضاء القصة.

﴿يَخْلُقُونَ﴾ [٣] ك. ﴿شُورًا﴾ [٣] ت. ﴿ءَاخِرُونَ﴾ [٤]، و﴿وَزُورًا﴾ [٤] ك^(٢). ﴿وَأَصِيلًا﴾ [٥] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٦]، و﴿رَحِيمًا﴾ [٦]، و﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]، و﴿مَسْحُورًا﴾ [٨] ك. ﴿يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [٩] ت. ﴿الْأَنْهَارُ﴾ [١٠] ك^(٣): على قراءة الرفع: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ [١٠]؛ للاستئناف، ن: على قراءة الجزم للعطف على ما قبله.

﴿قُصُورًا﴾ [١٠] ك، أوت؛ وفاقاً للداني^(٤). ﴿سَعِيرًا﴾ [١١]، و﴿وَزَفِيرًا﴾ [١٢]، و﴿ثُبُورًا﴾ [١٣] ك. ﴿كَثِيرًا﴾ [١٤] ت. ﴿الْمُتَّقُونَ﴾ [١٥]، و﴿وَمَصِيرًا﴾ [١٥]،

(١) المكتفى ٤١٤.

(٢) خ: «ت».

(٣) خ: «ت».

(٤) المكتفى ٤١٥.

و﴿خَلِيدِينَ﴾ [١٦]، و﴿مَسْئُولًا﴾ [١٦] ك^(١). ﴿مَا يَشَاءُونَ﴾ [١٦] ن؛ لأنَّ
التالي نصبٌ على الحال من أحد الضمائر السابقة. ﴿خَلِيدِينَ﴾ [١٦]^(٢)
ك، ﴿مَسْئُولًا﴾ [١٦]^(٣)، ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [١٧] ك^(٤)، لكن كرهه العُماني^(٥)؛
لتعلّق ما بعده به. وفَصَّل بعضهم^(٦) فمنعه على قراءة النون^(٧).
﴿بُورًا﴾ [١٨] ك، ﴿نَصْرًا﴾ [١٩] ك أيضاً. ﴿كَبِيرًا﴾ [١٩] ت. ﴿فِي الْأَسْوَاقِ﴾
[٢٠]، و﴿أَنْصِرُونَ﴾ [٢٠] ك، أو لا يُجمع الوقفُ عليهما، بل على أيّهما
شاء. ﴿بَصِيرًا﴾ [٢٠] ت. ﴿أَوْزَرِي رَبَّنَا﴾ [٢١] ك؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٨) وابن
الأنباري^(٩)، أو ت؛ وفاقاً لللداني^(١٠). ﴿كَبِيرًا﴾ [٢١] ت. ﴿الْمَلَكَةَ﴾
[٢٢] ك: على النصب^(١١) بتقدير: اذكر يومَ، والابتداء ﴿لَا بُشْرَى﴾ [٢٢].

(١) ش: «ت».

(٢) أعاد المصنف حكم الوقف على ﴿خَلِيدِينَ﴾، و﴿مَسْئُولًا﴾، وقد ذكّر ذلك الحكم
قبل قليل.

(٣) سقط ﴿مَسْئُولًا﴾ من: د، ت، خ، س.

(٤) سقط الرمز من: د، ت.

(٥) المرشد ٢/٤٦٠.

(٦) وهو: العُماني، قال: «والوقف الكافي في ﴿خَلِيدِينَ﴾ ثم الكافي في ﴿مَسْئُولًا﴾،
وهو على قراءة ﴿تَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون أحسن منه على قراءة من قرأ بالياء، وعلى القراءتين
هو وقف كاف». المرشد ٢/٤٠٦.

(٧) أي: في ﴿تَحْشُرُهُمْ... نَقُولُ﴾ كما تقدم في قسم القراءات.

(٨) انظر: المكتفى ٤١٥.

(٩) الإيضاح ٢/٨٠٣ قال: «حسن».

(١٠) المكتفى ٤١٥.

(١١) على نصب: ﴿وَيَوْمَ﴾.

﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا ﴾ [٢٢] ت؛ وفاقاً لما رُوي عن الحسن^(١) وهو من قولِ المجرمين. و﴿ مَحْجُورًا ﴾ [٢٢] من كلام الله ردّاً عليهم، أو يُوصل ﴿ حِجْرًا ﴾، بـ ﴿ مَحْجُورًا ﴾ ويوقف على ﴿ مَحْجُورًا ﴾ ت: على أن الكلمتين من كلامِ المجرمين استعادةً وطلباً من الله أن يمنع لقاءهم، وهذا كما كانوا يقولون في الدنيا عند لقاء عدوّهم أو هجوم مكرّوه، أي: حراماً محرّماً دماؤنا، أو هو من قول الملائكة يقولونه لهم عند سؤالهم أن يبشّروهم بالجنة، فيقولون: حراماً محرّماً أن يكون البشري اليوم إلا للمؤمنين .

﴿ مَنُورًا ﴾ [٢٣] ت، ﴿ مَقِيلًا ﴾ [٢٤] ت أيضاً: على نصب الظرف التالي بـ «اذكُر» يوم، أو ذكّرهم يوم، أو ظرفاً لـ ﴿ أَلْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾، أي: الملك للرحمن يوم تشقق . ﴿ تَنْزِيلًا ﴾ [٢٥] ت. ﴿ لِلرَّحْمَنِ ﴾ [٢٦] ك، ﴿ عَسِيرًا ﴾ [٢٦] ك أيضاً، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٢٧]، و﴿ خَلِيلًا ﴾ [٢٨] ك؛ للفاصلة فيهما مع طول الكلام، وإلا فهما ناقصان؛ لأنّ التالي لهما متعلق بهما. ﴿ إِذْ جَاءَنِي ﴾ [٢٩] ت، قال السجستاني^(٢): «لأنّه تمام كلام الظالم».

﴿ خَذُولًا ﴾ [٢٩] /، و﴿ مَهْجُورًا ﴾ [٣٠] ت. ﴿ مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٣١] ك، أو ت؛ وفاقاً للداني^(٣). ﴿ وَنَصِيرًا ﴾ [٣١] ت. ﴿ جُمَلَةٌ وَجِدَةٌ ﴾ [٣٢] ك، أو ت، أي: هلاً نزل دُفْعَةً واحدةً كالكتب الثلاثة، فقال الله تعالى له عليه السلام:

(١) انظر: المرشد ٢/٤٦١.

(٢) انظر: المرشد ٢/٤٦١.

(٣) المكتفى ٤١٧.

أَنْزَلْنَاهُ كَذَلِكَ مَفْرَقًا لِنَقْوِي بِتَفْرِيقِهِ فَوَإِذْكَ عَلَى حِفْظِهِ وَفَهْمِهِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ يُخَالَفُ حَالَ مُوسَى وَدَاوُدَ وَعِيسَى؛ حَيْثُ كَانَ أُمِّيًّا، وَكَانُوا يَكْتُبُونَ، فَلَوْ أُلْقِيَ إِلَيْهِ جُمْلَةٌ تَعْنَى^(١) بِحِفْظِهِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَسْتَتِبْ^(٢) لَهُ؛ فَإِنَّ التَّلْقُفَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا شَيْئًا فُشِيئًا، وَلِأَنَّ نَزُولَهُ بِحَسَبِ الْوَقَائِعِ يُوجِبُ مَزِيدَ بَصِيرَةٍ وَعَوَّصٍ فِي الْمَعْنَى، قَالَ الْبِيضَاوِيُّ^(٣).

وعلى هذا ف ﴿ كَذَلِكَ ﴾ [٣٢] متعلقة بلاحقها، فهي من قول الله تعالى، أو توصل ﴿ وَحِدَةً ﴾ [٣٢] ب ﴿ كَذَلِكَ ﴾ [٣٢]، ويُوقف عليها على جعلها متعلقة بسابقها فهي من كلام المشركين. قال البيضاوي^(٤): «فيكون حالاً، والإشارة إلى الكتب السابقة». ﴿ فَوَإِذْكَ ﴾ [٣٢] ك: على الوجهين. ﴿ تَرْتِيلًا ﴾ [٣٢] ت، ﴿ تَفْسِيرًا ﴾ [٣٣] ت أيضاً: على أن التالي مبتدأ، خبره: ﴿ أَوْلَيْتِكَ شَرُّ مَكَانًا ﴾ [٣٤]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٣٤] ت أيضاً. ﴿ وَزِيْرًا ﴾ [٣٥] ك، ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا ﴾ [٣٦] ك، أي: فذهب إليهم، فكذبوهم فدمرناهم، فهو من قول الله تعالى منفصل عن السابق، فيبتدأ به لذلك، ويُوقفُ دونه. ﴿ تَدْمِيرًا ﴾ [٣٦] ك. ﴿ لِلنَّاسِ آيَةٌ ﴾ [٣٧] ك. ﴿ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [٣٧] ن؛ لِأَنَّ تَالِيَهُ عَطْفٌ عَلَى «هَمْ» فِي ﴿ جَعَلْنَاهُمْ ﴾ [٣٧]، أَوْ عَلَى ﴿ لِلظَّالِمِينَ ﴾ [٣٧]؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَوَعَدْنَا الظَّالِمِينَ، لَكِنَّهُ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ لِلْفَاصِلَةِ وَبُعْدِ مَا بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

(١) في النسخ: «لعباً»، والتصويب من البيضاوي.

(٢) كذا في البيضاوي، وفي النسخ: لم يستتبت، لم يثبت.

(٣) أنوار التنزيل ٢/١٤٤.

(٤) أنوار التنزيل ٢/١٤٤.

﴿ كَثِيرًا ﴾ [٣٨] ك، ﴿ لَهَ الْأَمْثَل ﴾ [٣٩] ك أيضا. ﴿ تَبِيرًا ﴾ [٣٩] ت. ﴿ يَرَوْنَهَا ﴾ [٤٠]، و ﴿ نُشُورًا ﴾ [٤٠] ك، أو كُلُّ مِنْهَمَات، كما عند الداني^(١) ﴿ هُزُورًا ﴾ [٤٠] ك: على إضمار القول، أي: يقولون: أهذا الذي بعث الله. ﴿ رَسُولًا ﴾ [٤١] ك، ﴿ صَبْرَتَا عَلَيَّهَا ﴾ [٤١] ك أيضا. ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٤٢] ت. ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٤٣]، و ﴿ يَعْقُلُونَ ﴾ [٤٤] ك^(٢). ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٤٤] ت^(٣). ﴿ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [٤٥]، و ﴿ يَسِيرًا ﴾ [٤٦]، و ﴿ سُبَاتًا ﴾ [٤٧]، و ﴿ نُشُورًا ﴾ [٤٧]، و ﴿ رَحْمَتِهِ ﴾ [٤٨] ت^(٤)، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٤٩] ت^(٥).

﴿ لِيَذْكُرُوا ﴾ [٥٠]، و ﴿ كُفُورًا ﴾ [٥٠]، و ﴿ نَذِيرًا ﴾ [٥١]، و ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٥٢]، و ﴿ أُجَاجٌ ﴾ [٥٣]، و ﴿ مَحْجُورًا ﴾ [٥٣]، و ﴿ وَصَهْرًا ﴾ [٥٤] ك، أو ت. ﴿ قَدِيرًا ﴾ [٥٤] ت. ﴿ يَضْرَهُمُ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ ظَهِيرًا ﴾ [٥٥] ت^(٦). ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ [٥٦] ك^(٧). ﴿ سَبِيلًا ﴾ [٥٧] ت^(٨)، ﴿ بِحَمْدِهِ ﴾ [٥٨]، ﴿ حَبِيرًا ﴾ [٥٨]^(١٠)

(١) المكتفى ٤١٨.

(٢) خ: «ت».

(٣) خ: «ك».

(٤) د، ش: «ك».

(٥) خ: «ك».

(٦) ص: «ك».

(٧) ص: «ت».

(٨) د، ص، ت: «ك».

(٩) سقط الرمز من هنا، وهو: «ك» كما في المرشد ٤٦٧/٢.

(١٠) في النسخ: «بصيرا»، والتصويب من المرشد ٤٦٧/٢.

ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ مَخْفُوضٌ بَدَلًا مِنْ ﴿الْحَيِّ﴾ [٥٨]، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، ك: عَلَى جَعَلَهُ^(١) مَبْتَدَأً، خَبَرَهُ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [٥٩].

﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ [٥٩] ك^(٢)، بِتَقْدِيرٍ: هُوَ الرَّحْمَنُ، ن: عَلَى جَعَلَ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [٥٩]، خَبَرُ الْمَوْصُولِ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [٥٩] ك، ﴿حَيِّرًا﴾ [٥٩] ك، أَوْ ت، أَي: سَلَّ عَنِ اللَّهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِهِ يُخْبِرُونَ. ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٦٠] ك: عَلَى قِرَاءَةِ (يَأْمُرُنَا) بِالْيَاءِ [٦٠]. قَالَ الدَّانِي^(٣): «لَأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ / مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، ن: عَلَى التَّاءِ^(٤)؛ لِتَعْلُقِهِ بِمَا قَبْلَهُ، وَجَعَلَهُ الْعَمَّانِي^(٥) حَسَنًا عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى التَّاءِ أَحْسَنُ.

﴿نُفُورًا﴾ [٦٠] ت. ﴿مُنِيرًا﴾ [٦١]، و﴿شُكُورًا﴾ [٦٢]، و﴿سَلَامًا﴾ [٦٣]، و﴿وَقِيمًا﴾ [٦٤]، و﴿غَرَامًا﴾ [٦٥]، و﴿وَمُقَامًا﴾ [٦٦]، و﴿قَوَامًا﴾ [٦٧]، و﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ [٦٨] ك. ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٦٨] ك: عَلَى قِرَاءَةِ ﴿يَضَاعِفُ﴾ [٦٩] بِالرَّفْعِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، ن: عَلَى الْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ﴿يَلْقَ﴾ [٦٨] فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ [٦٩] ك: عَلَى أَنَّ «إِلَّا» بِمَعْنَى «لَكِنْ» حَكَاهُ فِي «الْمُرْشِدِ»^(٦).

(١) أَي: عَلَى جَعَلَ ﴿الَّذِي﴾ فِي الْآيَةِ [٥٩].

(٢) سَائِرُ النُّسخ: «ت»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ: ش، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْمَصَادِرِ.

(٣) الْمَكْتَفَى ٤١٩.

(٤) أَي: عَلَى قِرَاءَةِ التَّاءِ.

(٥) الْمُرْشِدُ ٢/٤٦٩.

(٦) الْمُرْشِدُ ٢/٤٧٠.

﴿حَسَنَتٍ﴾ [٧٠]، و﴿رَّحِيمًا﴾ [٧٠] ك. ومعنى الآية كما قال البيضاوي^(١):
 «أن يمحو الله تعالى سوابق معاصيهم بالتوبة، ويثبت مكانها لواحق طاعاتهم، أو يبدل ملكة المعصية في النفس بملكة الطاعة. وقيل: بأن يوفقه لأضداد ما سلف منه، أو بأن يثبت له بدل كل عقاب ثواباً، حققنا الله بحقائق ذلك.

﴿مَتَابًا﴾ [٧١]، و﴿كَرَامًا﴾ [٧٢]، و﴿وَعُمِّيَانًا﴾ [٧٣]، و﴿قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [٧٤]، و﴿إِمَامًا﴾ [٧٤]، و﴿وَسَلْمًا﴾ [٧٥]، و﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ [٧٦] ك.
 ﴿وَمُقَامًا﴾ [٧٦] ت. ﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ ك. ﴿لِزَامًا﴾ [٧٧] م.

* * *

تجزئتها

من قوله: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ﴾ بالنور [٦٣] إلى قوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ
بَصِيرًا﴾ [٢٠] ربع، وهو تكملة الحزب^(١).
﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا﴾ [٥١] ربع^(٢).
آخر السورة نصف^(٣).



(١) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفتان ٢٧٥، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١٤٦/١.

(٢) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وهو أحد الأقوال الخمسة في غيث النفع ٣٠٦، وجعله في القول الوجيز ٢٤٨ على الآية [٥٢].

(٣) وهو الراجح في غيث النفع: ٣٠٧، وقال: منتهى نصف الحزب عند جميع المشاركة وبعض المغاربة، ولم يذكر في القول الوجيز: ٢٤٨ سواه.

سورة الشعراء

وَسَمَّيْ سُوْرَةَ «طُسَم»^(١).

مكيّة^(٢) في قول الجمهور، إلا أربع آياتٍ من: ﴿وَالشُّعْرَاءُ﴾ إلى آخر السورة [٢٢٤-٢٢٧]، قاله ابنُ عباس^(٣)، وقتادة^(٤)، وعطاء^(٥).

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٧.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١٦/ ٥.

(٣) أخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢/ ٥٧١ بإسناده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: «سورة الشعراء نزلت بمكة، فهي مكية، سوى خمس آيات من آخرها نزلن بالمدينة...»، وإسناده حسن كما تقدم، وساقه السيوطي بإسناده بتمامه في الإتقان ١/ ٤٨، ٥٠ وقال: «إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات...» قلت: في رواته من هو صدوق كما سبق التنبيه عليه. انظر: ١/ ٥ حاشية (٢).

وأورده الماوردي في النكت والعيون ٤/ ١٦٣ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقتادة لكنه جاء عنده: «إلا أربع آيات منها نزلن بالمدينة...». وكذا ابن الجوزي في زاد المسير ٦/ ١١٥، والقرطبي في تفسيره ١٦/ ٥، كلاهما مثله.

وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣، وابن مردويه كما في الدر ١١/ ٢٣٧ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وكذا ابن مردويه عن عبد الله بن الزبير -رضي الله عنهما- قالوا: «نزلت سورة الشعراء، بمكة بدون استثناء الآيات المذكورة».

(٤) تقدم في الحاشية السابقة.

(٥) لم نقف على قول عطاء فيما بحثنا.

وقال مقاتل^(١): ﴿أَوْلَىٰ يَكُن لَّهُمْ آيَةٌ﴾ الآية مدنية». و
 وحروفها: خمسة آلاف وخمسمئة واثنان وأربعون .
 وكلمتها: ألف ومئتان وسبع وتسعون^(٢) .
 وآيها: مئتان وعشرون وست آيات بصريٌّ ومكيٌّ ومدني الأخير، وسبعٌ
 كوفي وشامي ومدني الأول^(٣) .
 اختلافها: أربع آيات^(٤): ﴿طَسَمَ﴾ [١٦] كوفي، وترك ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾
 [٤٩]، ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [٩٢] تركها بصريٌّ، ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾
 [٢١٠] تركها مكيٌّ ومدني الأخير.
 وفيها شبه الفاصلة موضع^(٥): ﴿وَلِيدًا﴾ [١٨] .
 وعكسه موضعان: ﴿مَعَنَابِي إِسْرَائِيلَ﴾ [١٧]، ﴿مِنْ عُمْرِكَ سِنِينَ﴾ [١٨] .

(١) كذا أورده ابن عطية في محرره ٤٩/١٢، والقرطبي في تفسيره ٥/١٦، بدون إسناد، ومثله في التحرير والتنوير ٩٠/١٩.

(٢) انظر: البيان ١٩٦، وحسن المدد ٩٨، البصائر ١/٣٤٤، منار الهدى ٢٧٦، وفيه: «... ألفان...» مكان «ألف»، القول الوجيز ٢٤٩.

(٣) انظر: البيان ١٩٦، فنون الأفتان ٢٩٦، جمال القراء ٢/٢١٠، البصائر ١/٣٤٤، القول الوجيز ٢٤٩.

(٤) انظر: البيان ١٩٦، فنون الأفتان ٢٩٦، جمال القراء ٢/٢١٠، حسن المدد ٩٨، البصائر ١/٣٤٤، القول الوجيز ٢٤٩.

(٥) انظر: البيان ١٩٦، حسن المدد ٩٨، القول الوجيز ٢٤٩.

وفواصلها^(١)

- ﴿ طَسَمَ ﴾ [١]، ﴿ الْمَيِّينِ ﴾ [٢]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٣]، ﴿ خَضِعِينَ ﴾ [٤]، ﴿ مُعْرِضِينَ ﴾ [٥]، ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٦]، ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٧]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٨]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٩]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [١١]، ﴿ يُكذِّبُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ هَدْرُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ يَقْتُلُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ مُسْتَمِعُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [١٧]، ﴿ سِينِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [١٩]، ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٢١]، ﴿ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٣]، ﴿ مُوقِنِينَ ﴾ [٢٤]، ﴿ تَسْتَمِعُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٢٦]، ﴿ لَمَجْنُونٌ ﴾ [٢٧]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣٠]، ﴿ الصّٰدِقِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٣٢]، ﴿ لِلنَّظِيرِينَ ﴾ [٣٣]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٣٤]، ﴿ تَأْمُرُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ حٰشِرِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٣٧]، ﴿ مَعْلُومٍ ﴾ [٣٨]، ﴿ مُجْتَمِعُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ الْغٰلِبِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ الْغٰلِبِينَ ﴾ [٤١]، ﴿ الْمُفْرَبِينَ ﴾ [٤٢]، ﴿ مُلْفُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْغٰلِبُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ يَأْفِكُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ سٰجِدِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْعٰلَمِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ وَهْرُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ مُنْقَلِبُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْمُوْمِنِينَ ﴾ [٥١].
- ﴿ مُتَّبِعُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ حٰشِرِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ قٰلِلُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ لَعَاظُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ حٰذِرُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ وَعِيُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٥٨]، ﴿ إِسْرَائِيلَ ﴾ [٥٩]،

[١/١٥٩]

(١) انظر: البيان ١٩٧، حسن المدد ٩٨، القول الوجيز ٢٤٩.

- ﴿ مُشْرِقِينَ ﴾ [٦٠]، ﴿ لَمُدْرَكُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ [٦٢]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٦٣]،
 ﴿ الْآخِرِينَ ﴾ [٦٤]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٦٥]، ﴿ الْآخِرِينَ ﴾ [٦٦]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٦٧]،
 ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٦٨]، ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٦٩]، ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [٧٠]، ﴿ عَٰكِفِينَ ﴾ [٧١]،
 ﴿ تَدْعُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ يَضْرُوتْ ﴾ [٧٣]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٤]، ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [٧٥]،
 ﴿ الْأَقْدَمُونَ ﴾ [٧٦]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧٧]، ﴿ يَهْدِينِ ﴾ [٧٨]، ﴿ وَيَسْقِينِ ﴾ [٧٩]،
 ﴿ يَشْفِينِ ﴾ [٨٠]، ﴿ يُحْيِينَ ﴾ [٨١]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [٨٢]، ﴿ بِالصَّلٰحِينَ ﴾ [٨٣]،
 ﴿ الْآخِرِينَ ﴾ [٨٤]، ﴿ التَّعِيمِ ﴾ [٨٥]، ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [٨٧]،
 ﴿ وَلَا بَنُونَ ﴾ [٨٨]، ﴿ سَلِيمِ ﴾ [٨٩]، ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٩٠]، ﴿ لِلْعَاوِينَ ﴾ [٩١]،
 ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [٩٢]، ﴿ يَنْتَصِرُونَ ﴾ [٩٣]، ﴿ وَالْعَاوُونَ ﴾ [٩٤]، ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ [٩٥]،
 ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [٩٦]، ﴿ مُبِينِ ﴾ [٩٧]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٩٨]، ﴿ الْمَجْرُمُونَ ﴾ [٩٩]،
 ﴿ شٰفِعِينَ ﴾ [١٠٠]، ﴿ حَمِيمِ ﴾ [١٠١]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٢]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٣]،
 ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١٠٤]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٠٥]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٠٦]، ﴿ آمِينَ ﴾ [١٠٧]،
 ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [١٠٨]، ﴿ الْعٰلَمِينَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [١١٠].
- ﴿ الْأَزْدَلُونَ ﴾ [١١١]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١١٢]، ﴿ تَشْعُرُونَ ﴾ [١١٣]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٤]،
 ﴿ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [١١٥]، ﴿ الْمَرْجُومِينَ ﴾ [١١٦]، ﴿ كَذَّبُونَ ﴾ [١١٧]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٨]،
 ﴿ الْمَسْحُورِ ﴾ [١١٩]، ﴿ الْبَاقِينَ ﴾ [١٢٠]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٢١]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١٢٢]،
 ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٢٣]، ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٢٤]، ﴿ آمِينَ ﴾ [١٢٥]، ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [١٢٦]،
 ﴿ الْعٰلَمِينَ ﴾ [١٢٧]، ﴿ تَعْبَثُونَ ﴾ [١٢٨]، ﴿ تَخْلُدُونَ ﴾ [١٢٩]، ﴿ جَبَارِينَ ﴾ [١٣٠]،
 ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [١٣١]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [١٣٢]، ﴿ وَبَنِينَ ﴾ [١٣٣]، ﴿ وَعِيُونَ ﴾ [١٣٤]،

- ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٣٥]، ﴿الْوَعِظِينَ﴾ [١٣٦]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧]، ﴿بِمَعَدَّيْنِ﴾ [١٣٨]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٩]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١٤٠]، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٤١]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٤٢]، ﴿أَمِينَ﴾ [١٤٣]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٤٤]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٤٥]، ﴿ءَامِينَ﴾ [١٤٦]، ﴿وَعُيُونَ﴾ [١٤٧]، ﴿هَضِيمٌ﴾ [١٤٨]، ﴿فَرِهِينَ﴾ [١٤٩]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٥٠]، ﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [١٥١]، ﴿يُصْلِحُونَ﴾ [١٥٢]، ﴿الْمُسْحَرِينَ﴾ [١٥٣]، ﴿الصَّادِقِينَ﴾ [١٥٤]، ﴿مَعْلُومٌ﴾ [١٥٥]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٥٦]، ﴿نَادِمِينَ﴾ [١٥٧]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٥٨]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١٥٩]، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٦٠]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٦١]، ﴿أَمِينَ﴾ [١٦٢]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٦٣]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٤]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٥]، ﴿عَادُونَ﴾ [١٦٦]، ﴿الْمُخْرَجِينَ﴾ [١٦٧]، ﴿الْقَالِينَ﴾ [١٦٨]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٦٩]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٧٠]، ﴿فِي الْغَايِبِينَ﴾ [١٧١]، ﴿الْآخِرِينَ﴾ [١٧٢]، ﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [١٧٣]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧٤]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١٧٥]، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٧٦]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٧٧]، ﴿أَمِينَ﴾ [١٧٨]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٧٩]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٨٠].
- ﴿الْمُخْسِرِينَ﴾ [١٨١]، ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾ [١٨٢]، ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [١٨٣]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٨٤]، ﴿الْمُسْحَرِينَ﴾ [١٨٥]، ﴿الْكَاذِبِينَ﴾ [١٨٦]، ﴿الصَّادِقِينَ﴾ [١٨٧]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٨٨]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٨٩]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٩٠]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [١٩١]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٩٢]، ﴿الْأَمِينَ﴾ [١٩٣]، ﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [١٩٤]، ﴿عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [١٩٥]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٩٦]، ﴿إِسْرَاءَ يَلٍ﴾ [١٩٧]، ﴿الْأَعْجَمِينَ﴾ [١٩٨]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٩٩]، ﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [٢٠٠]، ﴿الْأَلِيمَ﴾ [٢٠١]، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [٢٠٢]، ﴿مُنْظَرُونَ﴾ [٢٠٣]، ﴿يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [٢٠٤]، ﴿سِنِينَ﴾ [٢٠٥]، ﴿يُوعَدُونَ﴾ [٢٠٦]،

﴿ يَمْتَعُونَ ﴾ [٢٠٧]، ﴿ مُنذِرُونَ ﴾ [٢٠٨]، ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [٢٠٩]، ﴿ الشَّيَاطِينَ ﴾ [٢١٠]، ﴿ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٢١١]، ﴿ لَمَعَزُولُونَ ﴾ [٢١٢]، ﴿ الْمَعَدَّيْنَ ﴾ [٢١٣]، ﴿ الْأَقْرَبِينَ ﴾ [٢١٤]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢١٥]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢١٦]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٢١٧]، ﴿ حِينَ تَقُومُ ﴾ [٢١٨]، ﴿ السَّاجِدِينَ ﴾ [٢١٩]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٢٢٠]، ﴿ الشَّيَاطِينَ ﴾ [٢٢١]، ﴿ أَثِيمٍ ﴾ [٢٢٢]، ﴿ كَذِبُونَ ﴾ [٢٢٣]، ﴿ الْغَاوُونَ ﴾ [٢٢٤]، ﴿ يَهِيمُونَ ﴾ [٢٢٥]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٢٢٦]، ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [٢٢٧].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال طاء ﴿جَسَمَ﴾ [١] أبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ نافعٌ من «العنوان» بتقليلها؛ وفاقاً لما / انفراد به الهذلي، إلا أنه^(١) لقالون ليس من هذه الطرق. وقرأ الباقر بالفتح وسكت أبو جعفرٍ على «ط»، و«س»، و«م»، وهي كذلك مقطّعةٌ في مصحف عبد الله. وأظهر السينَ منها عند الميم حمزة؛ لأنه في الأصل منفصلٌ عمّا بعده، ووافقهُ المطوّعي.

ويلزم من السّكت لأبي جعفرٍ الإظهار؛ فإن السّكتَ على «سين» لا يَتِمُّ إلا بإظهارها. وقرأ الباقر بالإدغام، كما سَبَقَ في الصغير^(٢).

وأبدل حمزة ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ [٤] الثانية^(٣) ياءً مفتوحة مع تحقيق الأولى نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم ابنُ محيصنٍ والبيزدي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ ورُوْحٌ بتحقيقهما، ووافقهم الأعمش والحسن.

(١) أي: التقليل.

(٢) انظر: باب الإدغام الصغير ٧٨٣/٢.

(٣) صفة لـ «همزة».

وعن ابن محيصن^(١) ضَمُّ بَاءِ (رَبُّ) [١٢]، كما في البقرة [١٢٦].
 وفتح ياء ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ في الموضوعين [١٢، ١٣٥] نافع وابن كثير وأبو عمرو،
 وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.
 وأثبت الياء في ﴿أَنْ يُكْذِبُونَ﴾ [١٢] في الحاليين يعقوب، وفي الوصل
 الحسن.

وكذا حكم ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [١٤].

واختلَفَ في ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي﴾ [١٣]:

فيعقوب^(٢) بنصب القاف منهما عطفاً^(٣) على ﴿يُكْذِبُونَ﴾، فتكون
 الأفعال الثلاثة: ﴿يُكْذِبُونَ وَيَضِيقُ... وَلَا يَنْطَلِقُ﴾ تتعلق بالخوف، وعدم
 انطلاق اللسان هو ما يحصل من الخوف وضيق الصدر؛ لأن اللسان إذ ذاك
 يتلجلج، ولا يكاد يبين عن مقصود الإنسان.

وقرأ الباقر بالرفع على الاستئناف، أخبر بذلك، أو على أنه معطوف
 على خبر «إن» وهو ﴿أَخَافُ﴾ فالمعنى أنه يفيد ثلاث عِلل: خوف
 التكذيب، وضيق الصدر، وامتناع انطلاق اللسان.

وفي قوله: ﴿فَأَرْسَلْ إِلَىٰ هَرُونَ﴾ [١٣] حَذَفُ بعض المراد من القول للدلالة
 باقيه عليه، أي: يُعينني ويؤازرنني، وكان هارون فصيحاً واسع الصدر، وليس

(١) ت، ص: «الحسن» مكان: «ابن محيصن»، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٥٩٦/٢، النشر ٣٣٥/٢، الإتحاف ٣١٤/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٩٣٩/٢.

ذلك تعليلاً وتوقفاً فيما أمره الله به ، بل طلباً^(١) لما يكون معونة، وطلبُ العون دليلٌ على القبول. ومفعولٌ ﴿أَرْسِلْ﴾ محذوفٌ فقيل: جبريل. وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [١٧] بتسهيل الهمزة أبو جعفر، ووافقه المطوِّعِيُّ. واختلفَ في مدها عن وَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وفي «العنوان» النصُّ على المدِّ كظاهر «الكافي»، واستناها في «الشَّاطِئِيَّة» ك«التيسير».

وعن الحسنِ / حَذَفُ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَيُوقَفُ لِحَمْزَةٍ عَلَيْهِ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ عَلَى ﴿بَنِي﴾، وبالسكت وبالنقل وبالإدغام، وبالتسهيل بينَ بَيْنَ، وَضَعْفٍ. وفي الهمزة الثانية التسهيلُ مع المدِّ والقصر، فتلك عشرة، ووافقه الأعمشُ بخُلْفٍ^(٢).

وأدغم ثاء ﴿لَبِثْتَ﴾ [١٨] في تائها أبو عمرو وهشامٌ وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ^(٣) وحمزة والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر، ووافقه ابنُ محيِصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ.

وقيل: لبث فيهم ثلاثين، ثم خرج إلى مَدِينَةِ عَشْرٍ سَنِينَ، ثم عاد إليهم يدعوهم إلى الله ثلاثين، ثم بقي بعد الغرق خمسين^(٤).

وعن^(٥) المطوِّعِيُّ (لِمَا خِفْتُمْ) [٢١] بكسر اللامِ وتخفيفِ الميم، أي: لتخوُّفي منكم. و«ما» مصدرية، ورُوِيَتْ عَنْ حَمْزَةٍ وَغَيْرِهِ فِي الشَّوَادِ، وَهِيَ

(١) الأولى: «بل طلبٌ».

(٢) سقط قوله: «بخلف» من: د، خ، س.

(٣) ليس لابن ذكوان إلا الإدغام فقط كهشام. انظر: ٧/ ٣٠٢٩ الحاشية الثالثة.

(٤) أنوار التنزيل ١٥٥/٢.

(٥) انظر: المبهج ٣/ ١٨٥، إيضاح الرموز ٥٦٤.

تُشْبِهُ قِرَاءَةَ ﴿لَمَاءَ آتَيْتُكُمْ﴾ فِي آلِ عَمْرَانَ [٨١]. وَالْجُمْهُورُ عَلَى فَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَهِيَ «لَمَّا» الَّتِي هِيَ حَرْفٌ وَجُوبٌ لَوْ جُوبٌ^(١)، أَوْ بِمَعْنَى «حِينَ» عِنْدَ الْفَارْسِيِّ^(٢).

وَعَنْ ابْنِ مَحِيصَنِ^(٣) (أَنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ) [٢٤] بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

وَأَدغَمَ ذَالِ ﴿أَخَذَتْ﴾ [٢٩] فِي تَائِهَا نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرَوْحٌ وَرُوَيْسٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ وَابْنِ مِقْسَمٍ وَخَلْفٌ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصَنِ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ. وَقَرَأَ ﴿أَرْجِهْ﴾ [٣٦] بِكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ الْقَصْرِ مِنْ غَيْرِ هَمْزِ قَالُونَ، وَكَذَا ابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ هَارُونَ عَنِ الْفَضْلِ^(٤) وَهَبَةُ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مِنْ طَرِيقِهِ. وَقَرَأَ وَرْشٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ وَابْنُ جَمَّازٍ وَابْنُ وَرْدَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَيْبٍ عَنِ الْفَضْلِ ﴿أَرْجِهْ﴾ بِكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ الْمَدِّ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ بِالْهَمْزِ وَالضَّمِّ مَعَ الْمَدِّ، وَأَفْقَهُمَا ابْنُ مَحِيصَنِ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ وَنَفْطُوْبِهِ، وَكَذَا يَعْقُوبُ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ بِالْهَمْزِ وَضَمِّ الْهَاءِ مَعَ الْقَصْرِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

(١) وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيْبِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ. انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٢) الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ١٨٥، إيضاح الرموز ٥٦٤.

(٤) هو: الفضل بن شاذان، تقدّم.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانُ ﴿أَرْجِنْتَهُ﴾ بالهمزِ والكسرِ من غيرِ إشباعٍ.
 وقرأ عاصمٌ من غيرِ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ ونفطويه، وحمزةُ ﴿أَرْجِهَ﴾
 بإسكان الهاء من غير همز، ووافقهما الأعمشُ. فهذه ستُّ قراءاتٍ في هذه
 الكلمة، وقد سَبَقَ البحثُ فيها بسورة الأعراف [١١١].
 ووقف حمزةُ والأعمشُ كَوَصَلِهِ من غيرِ هَمَزٍ.

/ وعن الأعمش^(١) (بِكُلِّ سَاحِرٍ) [٣٧] بوزن «فاعل»، ورُوِيَ عن
 عاصم، والجمهورُ بوزن «فَعَّال»؛ لأنه لَمَّا قال: ﴿إِنَّ هَذَا السَّاحِرَ عَلِيمٌ﴾
 [٣٤] عارضوه بقوله: ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [٣٧]، فجاؤوا بكلمة الاستغراق
 والبناء الذي للمبالغة؛ لِيُنْفَسُوا عنه بعض ما لحقه من الكَرَبِ.
 ويُوقف لحمزةُ على قوله تعالى: ﴿وَأَخَاهُ﴾ [٣٦] بالتسهيل بينَ
 والتحقيق، وجهان وأجاز بعضهم الوَقْفَ بالألف اتِّبَاعاً للرسم. قال ابنُ
 الجَزَرِيِّ^(٢): «لا يجوز ولا تَحَلُّ التلاوةُ به لمخالفة اللغة، وعَدَمِ صحة
 نقله».

وأمال ﴿سَجَّارٍ﴾ [٣٧] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانُ - مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ -
 والدوريُّ عن الكسائيِّ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ
 بالتقليل، وبه قرأ قالونٌ وحمزةُ وأبو الحارث من «العنوان». وقرأ الباكون
 بالفتح.

(١) انظر: المبهج ٣/ ١٨٥، إيضاح الرموز ٥٦٥.

(٢) النشر ١/ ٤٦٢.

وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ ﴿أَبْنَنَّ لَنَا﴾ [٤١] مع إدخال ألفٍ بينها وبين الأولى المحققة قالون وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورش وابن كثير، وكذا رؤيس بالتسهيل كذلك، من غير ألفٍ، ووافقهم ابن محيصن.

وقرأ ابن ذكوان وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا روهٌ وخلفٌ بتحقيق الهمزتين من غير ألفٍ، ووافقهم الأعمش والحسن.

وبه قرأ هشامٌ من طريق الداجوني، وهو في «المبهج» من طريق الجمال عن الحلواني عنه. وقرأه بالمد مع التحقيق الحلواني عن هشام أيضاً من طريق ابن عبدان. وذهب بعضهم إلى المد من طريق^(١) الحلواني من غير خلاف.

وقرأ ﴿نَعِم﴾ [٤٢] بكسر العين الكسائي، ووافقه الشنبوذي. وشدد تاء الفعل وصلًا من ﴿فَأَذَاهِيَ تَلْقَفُ﴾ [٤٥] البزّي، ووافقه ابن محيصن بخلافٍ عنهما.

قال ابن عطية^(٢): «ويُنزَمُ على هذه القراءة إذا ابتداءً أن يجلب^(٣) همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة، كما لا تدخل على أسماء الفاعلين» انتهى.

(١) ت: «من غير طريق»، والمثبت هو الصواب. انظر: النشر ١/ ٣٧٠.

(٢) المحرر الوجيز ١٢/ ٦٠.

(٣) في النسخ: «يحذف»، والتصويب من «المحرر».

وتعقبه في «البحر»^(١) فقال: «كأنه تَخَيَّلَ أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلا باجتلاب همزة الوصل، وليس ذلك بلازم، كثيراً ما يكون الوصل مخالفاً للوقف، أو الوقف مخالفاً للوصل، ومن له تَمَرُّنٌ في القراءات عَرَفَ ذلك» انتهى.

قال في «الدر»^(٢): «يريد»^(٣) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [٤٥]؛^(٤) إذ الأصل / «تَلْقَفُ» فحُّه أن يُفَكَّ ولا يُدْغَم؛ لئلا يُبتدأ بساكنٍ وهو غير ممكن، وقول ابن عطية^(٥): «ويُلزَمُ على هذه القراءة...» إلى آخره تضعيفٌ للقراءة؛ لما ذكره هو من أن همزة الوصل لا تَدْخُلُ على الفعل المضارع، ولا يمكنُ الابتداءُ بساكنٍ، فمن ثمَّ صَعَفَتْ، وجوابُ الشيخ - يعني قوله في «البحر» الذي حكَّيته تَعَقُّباً - بمنع الملازمة حَسَنٌ، إلا أنه كان ينبغي أن يُبَدَّلَ لفظة الوقف بالابتداء؛ لأنَّه هو الذي وَقَعَ الكلامُ فيه، أعني الابتداء بكلمة ﴿تَلْقَفُ﴾ انتهى.

[١٦٦]

وقد تقدَّم في أواخر سورة البقرة [٢٦٧] ما في هذه المسألة من البحث.

وقرأها بإسكان اللام وتخفيف القاف حفص، كما في الأعراف [١١٧].

(١) البحر ١٦/٧.

(٢) الدر المصون ٥٢٠/٨.

(٣) أي: أبو حيان.

(٤) زاد في «الدر»: «فإن البَرِّيَّ يشدد التاء».

(٥) المحرر الوجيز ٦٠/١٢.

وقرأ ﴿ءَامَنَتُمْ﴾ [٤٩] بهمزة واحدة على الخبر ورش من طريق الأصبهاني، وحفص، وكذا رويس، وافقهم ابن محيصن. وقرأ قالون ورش من طريق الأزرق والبرقي وقنبل وأبو عمرو وابن ذكوان وهشام من طريق الحلواني والداجوني من طريق زيد، وكذا أبو جعفر بهمزة محققة فمسهلة وألف. وافقهم الزبيدي.

واتفقوا على أن ورشاً من طريق الأزرق لم يبدل الثانية ألفاً كما أبدلها في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وقرأ هشام في رواية الداجوني من طريق الشاذلي وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا روح وخلف بهمزتين محقتين ثم ألف. وافقهم الحسن والأعمش. وعن ابن محيصن والحسن (لأَقْطَعَنَّ... وَلَا ضَلْبَنَكُم) [٤٩] بفتح الهَمْزَة فيهما، وسكون القاف والصاد، وتخفيف اللام والطاء وفتحها، وذكر بالأعراف [١٢٤].

وقرأ ﴿أَن يَأْسِرِ﴾ [٥٢] بالوصل نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن، وذكر بهود [٨١].
وفتح ياء الإضافة ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ [٥٢] نافع، وكذا أبو جعفر.

واختلف في ﴿حَذِرُونَ﴾ [٥٦]:

فابن ذكوان وهشام من طريق الداجوني وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) بالمد، ووافقهم الأعمش^(٢).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٧٠، النشر ٢/٣٣٥، الإتحاف ٢/٣١٥-٣١٦.

(٢) انظر: الروضة ٢/٨٣٠، المبهج ٣/١٨٦، إيضاح الرموز ٥٦٤.

وقرأ الباقون بالقصر^(١)، فقال أبو عبيد^(٢): «هما بمعنى واحد». يقال: رجلٌ حَذِرٌ وحَذورٌ وحاذِرٌ بمعنى واحد. وقيل: بل بينهما فرقٌ، فالحَذِرُ: المتيقِّظُ، والحاذِرُ: الخائفُ. والحَذِرُ: المخلوق مجبولاً على الحَذِرِ، والحاذِرِ ما عَرَضَ فيه ذلك.

وقرأ ﴿عِيُونٍ﴾ [٥٧] بكسر العين ابنٌ كثيرٌ وابنٌ ذُكوانٌ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، ووافقهم ابنٌ محيصنٍ من «المبهج» والأعمشُ، وسَبَقَ بالبقرة [١٨٩].

وعن الحسن^(٣) / (فَاتَّبَعُوهُمْ) [٦٠] بوصل الهَمْزَةِ وتشديد التاء بمعنى اللحاق، والجمهورُ بالقطع والتخفيف من أتبعه، أي: ألحقه نفسه، فحذف الثاني.

وأمال راءٌ ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [٦١] دون الهَمْزَةِ حمزةً، وكذا خَلَفٌ في الوصل، ووافقهما الأعمشُ. وقرأ الباقون بفتحهما فيه، فإذا وقف ورُشٌ: فيُميل الهَمْزَةُ بين اللفظين، ويفتحها. وأمَّا الكسائيُّ فيميلُها فيه كبرى على أصله في اليائي.

وأما حمزةٌ فيسهِّلُ الهَمْزَةَ بين الهَمْزَةِ والياء، ويميلُها من أجل إمالة الألفِ بعدها، وهو لام تفاعَلَ^(٤)؛ لأنها طرفٌ منقلبةٌ عن الياء التي حُذفت

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٥٨ / ٥، الحجة لابن زنجلة ٥١٧، الموضح ٩٤١ / ٢.

(٢) كذا في النسخ، ولعله أبو عبيدة؛ لأن النصَّ بمعناه في مجاز القرآن ٨٦ / ٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤١٢، إيضاح الرموز ٥٦٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٦٠ / ٥، الموضح ٩٤١ / ٢.

في الوصل للساكنين إجماعاً. ومن ضرورة إمالتها^(١) إمالة فتحة الهمزة المُسَهَّلة، ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الراء قبلها، ويجوز مع ذلك في الألف التي قبل الهمزة المد والقصر؛ لأنه حرفٌ مدٌّ قبل همزٍ مُغَيَّرٍ، وهذا الوجهُ الصحيح الذي لا يجوز غيره ولا يؤخذ بسواه وهو القياسي، ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه.

وأما الرَّسْمِيُّ^(٢): فاعلم أن أصل هذه الكلمة «ترائي» كتفاعلٍ وتضاربٍ وتقاتلٍ، فلما تحرك حرفُ العلة الذي هو الياء، وانفتح ما قبله قلبُ ألفاً، فصارت تراءى بهمزةً بين ألفين^(٣)، إلا أنهم لم يرُسِّموها كراهةً اجتماع الأمثال، ثم لما حذفت صورتها التقى ألفان، فحذفت إحداهما لما حذفت له صورة الهمزة من كراهة الاجتماع.

واختلف في المحذوفة، ف قيل: الأولى لكونها زائدةً، والزائدُ أولى بالحدف، وقيل: الأخيرة لوقوعها في الطرف الذي هو محلُّ التغير؛ لأنها تسقط من اللفظ في حال الوصل، ولأنَّ حذفت إحدى الألفين إنما يُثبت كراهةُ اجتماع المثلين، والاجتماع إنما يتحقق بالثانية فكان حذفتها أولى. فإن قدر حذفت الأولى حذفت الهمزة أتباعاً للرسم، ولم تُحذف الأولى^(٤)، وإن كانت محذوفة في الرسم على هذا التقدير؛ لأنَّ حمزة لا يتبع الرسم في حذف

(١) ش: إمالتها.

(٢) انظر: جميلة أرياب المراصد: ٤٩٨.

(٣) ش، ح: «الألفين».

(٤) غ: «في الأولى».

غير الهمز إذا كان متوسطاً، فإذا حُذِفَتِ الهمزة - كما ذُكِرَ - التقى ألفان، فيبقيان^(١)، ويَمَدُّ بقدرهما إسقاطاً لأثر المحذوفة، أو يَزَادُ في المدَّ قَدْرُ ألفٍ أخرى، فيصير قَدْرُ ثلاثِ أَلْفَاتٍ: الأولى، والتي زِيدت للهمز، والثالثة الأخيرة.

وإن قُدِّرَ حَذْفُ الأخيرةِ جاز ثلاثة:

أحدها: اتِّبَاعُ الرَّسْمِ فِي الهمزةِ فقط فتُحذف، وإذا حُذِفَت اجتمع / ألفان، فيجوز فيها الأوجه الثلاثة السابقة على تقدير حَذْفِ الأولى، وتندرج^(٢) فيها.

[١٦٢]

والثاني: اتِّبَاعُهُ فِي الألفِ^(٣) فقط فتُحذف، وإذا حُذِفَت تصير الهمزة متطرفةً، فتُبَدَّلُ أَلْفًا مَمَالَةً مُقَرَّبَةً من الياء على حَسَبِ تَقْرِيْبِ الفتحَةِ التي في الرء من الكسرة، فيكون لفظها كلفظ الألفِ الممالةِ التي قبلها، ويلتقي معها، فيجوزُ فيها المدُّ والقصرُ والتوسطُ، كما تَقَدَّمَ في نظيره، وتندرجُ هذه الثلاثة فيما تقدّم.

والثالثُ: اتِّبَاعُهُ فِي الهمزةِ والألفِ، فيُحذفان، ويوقف بالألفِ مَمَالَةً. ويجوزُ فيها المدُّ والقصرُ لكونها حرفَ مدِّ قبل همزٍ مُعَيَّرٍ، ويندرجان أيضاً. وَضَعْفٌ لِمَا فِيهِ من الإخلال؛ لِحذفِ حرفين، وهما عينُ الكلمة ولائها.

(١) ش، ص: «فيقي».

(٢) ف، خ، س: «ويندرج».

(٣) ت، د: «الأول»، ص: «الأولى».

وَأَمَّا مَا حُكِيَ مِنْ إِبْدَالِهَا يَاءً سَاكِنَةً فَلَا وَجْهَ لَهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ؛
لمخالفته الرسم والقياس.

وَأَمَّا هَشَامٌ فَيَقْرَأُ^(١) بِهَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ بَيْنَ أَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَسِّطَةٌ، وَكَذَلِكَ عَلَى
الرَّسْمِ، إِنْ جَعَلْتَ الْأَلْفَ صَوْرَةَ الثَّانِيَةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَهَا صَوْرَةَ الْأُولَى،
وَلَمْ تَتَّبِعِ الرَّسْمَ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ الْأَخِيرَةِ، وَإِنْ تَبِعْتَهُ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ فَقَطْ
أَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا، وَجَازَ فِيهَا الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي نَحْوِ: «جَاءَ»، وَإِنْ تَبِعْتَ
الرَّسْمَ فِي الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ مَعًا حَذَفْتَهُمَا، وَمَدَدْتَ الْأَلْفَ الْبَاقِيَةَ أَوْ قَصَّرْتَ؛
لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ، فَيَنْدَرِجَانِ فِي وَجْهَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ.
وَالرَّاجِحُ فِي التَّسْهِيلِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الْقِيَاسِيَّ. وَقَدْ نَظَمَ الْمُرَادِيُّ الْمَسْأَلَةَ
فَقَالَ^(٢):

لِحَمْزَةٍ يَا أَخَا الذِّكَاةِ	حُذِّ أَوْجُهُ الْوَقْفِ ^(٣) فِي تَرَاءِي
بَيْنَ الْمُمَالَيْنِ فِي الْأَدَاءِ	فَإِنْ تَبِعْتَ الْقِيَاسَ سَهَّلْ
فَالْمَدُّ مَا زَالَ ذَا اغْتِيَاءِ	وَاقْصُرْ لِتَغْيِيرِهِ أَوْ امْدُدْ
يُمَالٌ لَا غَيْرُ بَعْدَ رَاءِ	وَقِفْ عَلَى رَسْمِهِ بِمَدِّ
فَوَجْهُهُ لَيْسَ ذَا خَفَاءِ	وَاقْصُرْ إِذَا شِئْتَ أَوْ فَوْسَطْ
إِذْ أَجْحَفَ الرَّسْمُ بِالْبِنَاءِ	هَذَا وَوَجْهُ الْقِيَاسِ أَقْوَى

(١) غ: «فيقف له»، ح: «فنقله»، ت، ص: «فتأتي».

(٢) انظر: غيث النفع: ٣٠٩.

(٣) ت: «الوقف لحمزة».

وَقَدْ حَكَى بَعْضُهُمْ تَرَايَا
 أَمَّا هَشَامٌ فَإِنْ تُحَقِّقُ
 وَمَنْ يَرِ اللَّامَ لَمْ تُصَوِّرْ
 يَحْذِفُ لَهُ هَمْزَةً وَوَلَامًا
 مَعَ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ فَافْهَمْ
 نَظْمًا جَلَا غَايَةَ الْجَلَاءِ^(١)

/ وَفَتْحَ يَاءِ الْإِضَافَةِ مِنْ ﴿إِنْ مَعِيَ رَبِّي﴾ [٦٢٢] حَفْصٌ.

[١٦٢/ب]

وَأُثِبَتِ يَاءُ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٦٢٢] فِي الْحَالِينِ يَعْقُوبُ، وَفِي الْوَصْلِ الْحَسَنُ،
 وَحَذَفَهَا فِيهِمَا الْبَاقُونَ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَرَقِ﴾ [٦٣٣]:

فَجَمُهَوْرُ الْمَغَارِبَةِ وَالْمَصْرِيِّينَ إِلَى تَرْقِيقِ رَائِهِ مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْقَافِ،
 وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى تَفْخِيمِهِ لِحَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ.

وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ كَالْيَاءِ مِنْ ﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٦٩٩] مَعَ تَحْقِيقِ الْأُولَى
 نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُؤَيْسٌ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَحِيصِنٍ
 وَالْيَزِيدِيُّ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا رَوْحٌ وَخَلْفٌ
 بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَتَيْنِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ.

وَقَرَأَ ﴿أَفْرَأَيْتُمْ﴾ [٧٥] بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ قَالُونَ وَوَرُشٌ
 مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَبِهِ قَرَأَ وَرُشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي
 أَحَدِ وَجْهَيْهِ، وَالثَّانِي عَنْهُ مِنْ طَرِيقِهِ: إِبْدَالُهَا أَلْفًا خَالِصَةً مَعَ الْمَدِّ الْمُشْبَعِ
 لِلْسَّاكِنِينَ. وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ بِحَذْفِهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِثْبَاتِهَا مُحَقَّقَةً.

(١) غ: «انجلاء».

وفتح ياء ﴿عَدُوِّي إِلَّا﴾ [٧٧] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي.

وأثبت الياء في ﴿يَهْدِين﴾ [٧٨]، و﴿وَيَسْقِين﴾ [٧٩]، و﴿يَشْفِين﴾ [٨٠]، و﴿يُحْيِين﴾ [٨١] في الحاليين يعقوب، وفي الوصل الحسن.

وعن الحسن^(١) (خَطَايَايَ) [٨٢] بفتح الطاء وألفٍ بعدها وياءٍ مفتوحةٍ وألفٍ بعدها ياءً مفتوحةً جَمَعَ تكسير، والجمهورُ ﴿خَطِيئَتِي﴾ بالإفراد، قال ذلك هضماً لنفسه وتعليماً للأمة أن يجتنبوا المعاصي ويكونوا على حذرٍ وطلبٍ لأن يُغْفَرَ لهم ما يَفْرُطُ منهم، واستغفاراً^(٢) لما عسى يندُر منهم^(٣) من الصغائر، وحمَلُ الخطيئة على الكلمات الثلاث: ﴿إِنِّي سَاقِمْ﴾، ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، «هي أختي»، ضعيفٌ؛ لأنها معارِضٌ وليست خطايا، قاله البيضاوي^(٤).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤١٢، إيضاح الرموز ٥٦٦.

(٢) معطوف على «هضماً».

(٣) كذا في النسخ، وفي تفسير البيضاوي: «منه»، ولعله أنسب، والضمير عائذ على إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

(٤) أنوار التنزيل ٢/ ١٦٠، وهذا التفسير الذي صَعَفَهُ البيضاوي مَرُويٌّ عن مجاهد بسند قويٍّ، ولم يرد عن السلف خلافة، فيتعيَّن الأخذُ به. ويؤيده اعتذار إبراهيم عليه السلام عن الشفاعة معللاً بهذه الكلمات وعده ذلك ذنباً. تفسير الطبري ١٧/ ٥٩٣، وابن أبي حاتم ٨/ ٢٧٨، وتقدم في ٢/ ٢٩٥٠ حاشية (٢) من هذا المجلد. تخريج الكذبات الثلاث التي وردت عن إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

وقال أبو عبد الله الرازي^(١): «والجوابُ الصحيح: أن يُحْمَلَ ذلك على تَرْكِ الأَوَّلِيَّ».

وعن ابنِ محيِصِنٍ (رَبُّ هَبِّ لِي) [٨٣]، بَضَمِّ بَاءِ (رَبُّ)، و(رَبُّ إِنْ قَوْمِي) في قصة نوح [١١٧]، و(رَبُّ نَجَّيْنِي) في قصة لوط [١٦٩]، وذُكِرَ في البقرة [١٢٦].
وَفَتَحَ يَاءَ الإِضَافَةِ مِنْ ﴿وَأَغْفِرْ لَأَبْنَيْ إِتَهْ﴾ [٨٦] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ.

وَفَتَحَ يَاءَ ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في خمسة مواضع هنا: [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠] نافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ محيِصِنٍ. وأثبت ياءَ ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ في الثمانية هنا: [١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩] في الحاليين يعقوبٌ، وفي الوصل الحسنُ.

/ وكذا الحكمُ في ﴿كَذَّبُونَ﴾ [١١٧].

[١/١٦٣]

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَاتَّبَعَكَ﴾ [١١١]:

فيعقوبُ^(٢) بقطعِ الهمزة وسكونِ التاءِ، وبألفٍ بعدِ الباءِ، ورفعِ العينِ^(٣) جمعَ تابعٍ كصاحبٍ وأصحابٍ، أو تبعٍ كشريفٍ وأشرافٍ، أو تبعٍ ك «بَرَمٍ» و«أَبْرَامٍ»^(٤).

(١) تفسير الرازي ١٤٦/٢٤، وهو على مذهب بعضهم في تأويل مثل هذه النصوص، وانظر الحاشية السابقة.

(٢) انظر: المستنير ٢/٣٣٤، النشر ٢/٣٣٥، الإتحاف ٢/٣١٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/٩٤٣.

(٤) البرَم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله.

وفي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، و﴿الْأَزْدُونَ﴾ خبره، والجملةُ حاليةٌ. والثاني: أنه عطفٌ على الضمير^(١) الذي في قوله: ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ﴾ [١١١]، وحسن ذلك للفصل بـ﴿لَكُمْ﴾، ورُوِيَ^(٢) هذه القراءة عن ابن عباسٍ وأبي حيوة وغيرهما.

وقرأ الباقر بالالفِ الموصولة وتشديد التاء والعينِ المفتوحة دون ألفٍ، فعلاً ماضياً، وهي جملةٌ حاليةٌ من كافٍ ﴿لَكُمْ﴾. وفتح ياءٍ ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] ورشٌ وحفصٌ. وأمال ﴿جَبَّارِينَ﴾ [١٣٠] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ، وقرأ ورشٌ من طريقي الأزرقِ بالتقليل كما في «الحَرْز» كـ«التيسير»، وبالفتح كما في «العنوان» و«التجريد» والوجهان معاً في «الحَرْز»، والباقر بالفتح. وقرأ ﴿إِنَّا إِنَّا إِلَّا﴾ [١١٥] بالمدِّ في الوصل قالون بخلاف كما في البقرة [٢٥٨].

واختلفَ في ﴿خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ^(٣) بضمِّ الخاءِ واللامِ، أي هذا الذي جِئنا به إلا عادةً الأولين. وافقهم الأعمش^(٥). وقرأ

(١) في «الدر»: «الضمير المرفوع».

(٢) انظر: البحر ٣١/٧.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٥٨٦/٢، النشر ٣٣٥/٢، الإتحاف ٣١٨/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٦٥/٥، الحجة لابن زنجلة ٥١٨، الموضح

٩٤٣/٢.

(٥) انظر: الروضة ٨٣١/٢، المبهج ١٨٧/٣، إيضاح الرموز ٥٦٦.

الباقون بفتح الخاء وسكون اللام، أي: ما هذا الذي جئنا به إلا كذب الأولين، فأنت على مناهجهم.

وعن الأعمش (ثمود) [١٤١] المرفوع بالتنوين، كما في الأعراف [٧٣].

وعن الحسن^(١) (وَتَنْحُتُونَ) [١٤٩] بفتح الحاء.

وقرأ ﴿يُوتَا﴾ [١٤٩] بكسر الباء قالون وابن كثير وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف. ووافقهم الأعمش.

واختلِفَ في ﴿فَرِهَيْنَ﴾ [١٤٩]:

فابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٢) بألفٍ بعد الفاء، أي: حاذقين^(٣)، ووافقهم الأعمش^(٤). وقرأ الباقر بغير ألفٍ، أي: أشيرين.

واختلِفَ في ﴿أَصْحَبُ لَيْكَةِ﴾ هنا [١٧٦] وفي موضع ص [١٣]:

فنافع وابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر^(٥) ﴿لَيْكَةِ﴾ بلام مفتوحة من غير ألفٍ وصلٍ قبلها ولا همزٍ بعدها، وفتح تاء التانيث غير منصرفٍ، جعلوه^(٦) اسماً غير معرّفٍ بأل مضافاً إليه ﴿أَصْحَبُ﴾، ووافقهم ابن محيصن^(٧).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤١٣، إيضاح الرموز ٥٦٧.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤٤، النشر ٢/٣٣٦، الإتحاف ٢/٣١٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٦٦، الحجة لابن زنجلة ٥١٩، الموضح ٩٤٤/٢.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٣٠، المبهج ٣/١٨٧، إيضاح الرموز ٥٦٧.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٩٨، النشر ٢/٣٦٦، الإتحاف ٢/٣١٩.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٦٧، الحجة لابن زنجلة ٥١٩، الموضح ٩٤٤/٢.

(٧) انظر: مفردة ابن محيصن ١٣٨، المبهج ٣/١٨٨، إيضاح الرموز ٥٦٧.

وقرأ الباقيون بهمزة الوصل وسكون اللام وبعدها همزة مفتوحة وتاء مكسورة في الموضعين.

قال ابن عباس^(١) والخليل^(٢): الأيكة وليكة: الغيضة، فيكونان مترادفين. وقيل: اسم لأبنة ملتبسة بأشجار / . وقال البيضاوي^(٣): «الأيكة غيضة تُنبِت ناعمَ الشجر، يريد غيضةً بقرب مدينَ تسكنها طائفة». وقيل: شجرٌ مُلتَفٌّ، وكان شجرهم الدوم وهو المُقل. و«ليكة» اسمٌ بلدهم.

وقال في «البحر»^(٤): «فأما قراءة الفتح، فقال أبو عبيد: «وجدنا في بعض التفاسير أن «ليكة» اسمٌ للقرية، و«الأيكة» البلاد كلها، كمكة وبكة»، أي: فلا ترادف^(٥). ورأيتهما^(٦) في الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه في الحجر [٧٨]، وق [١٤] ﴿الْأَيْكَةَ﴾، وفي الشعراء وص ﴿لَيْكَةَ﴾ واجتمعت مصاحف الأمصار كلها بعد على ذلك ولم تختلف» انتهى^(٧).

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٧٥ / ٢٣، من طريق أبي بكر الخطيب بإسناده عن يخبيره عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كانوا أصحاب غيضة بين ساحل البحر إلى مدين». وإسناده ضعيف؛ لإبهام الراوي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وعزاه السيوطي في الدر ٢٩٠ / ١١ لإسحاق بن بشر أيضاً.

(٢) العين ٥١، وفسر «الأيكة»، ولم يفسر «ليكة».

(٣) أنوار التنزيل ١٦٥ / ٢.

(٤) البحر ٣٧ / ٧.

(٥) قوله: «أي: فلا ترادف» ليس في البحر.

(٦) الكلام لأبي عبيد الذي ينقل عنه أبو حيان.

(٧) أي: انتهى النقل عن أبي عبيد الذي ينقل عنه أبو حيان.

وقد طَعَنَ في هذه القراءة المبرد^(١)، وابن قتيبة^(٢)، والزجاج^(٣)، وأبو علي الفارسي^(٤)، والنحاس^(٥)، وتبعهم الزمخشري^(٦)، وهما القراء، وقالوا: حَمَلَهُمْ على ذلك كونُ الذي كَتَبَ المصحفَ كَتَبَ في هذين الموضعين على اللفظ فيمن نقل حركة الهمز إلى اللام، وأسقطَ الهمزةَ، فتَوَهَّم أَنَّ اللامَ من بنية الكلمة، ففتح التاء، وكان الصوابُ أن تجرَّ^(٧)، ثم مادة «ل ي ك» لم يُوجد منها تركيب، فهي مادةٌ مهملةٌ، كما أهملوا مادة «خ ذ ج» منقوباتٍ.

وهذه نزعةٌ اعتزالية: يعتقدون أن بعضَ القراءةِ بالرأي لا بالرواية. وهذه قراءةٌ متواترةٌ، لا يُمكن الطَّعْنُ فيها، ويُقربُ إنكارُها من الرِّدَّةِ، والعياذُ بالله.

أما نافعٌ فقرأ على سبعين من التابعين، وهم عربٌ فصحاءٌ، ثم هي قراءةُ أهلِ المدينةِ قاطبةً. وأما ابنُ كثيرٍ فقرأ على سادة التابعين ممَّن كان بمكة كـمجاهدٍ وغيره، وقد قرأ عليه إمامُ البصرة أبو عمرو بن العلاء، وسأله

(١) انظر: إبراز المعاني ٤٣/٤.

(٢) انظر: الكشف لمكي ٣٢/٢.

(٣) معاني القرآن ٩٨/٤.

(٤) الحجة ٣٦٨/٥.

(٥) إعراب القرآن ١٩٠/٣.

(٦) الكشف ٣٣٢/٣.

(٧) في البحر: «يجيز».

بعض العلماء: أقرأت على ابن كثير؟ قال: نعم ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة. قال أبو عمرو: ولم يكن بين القراءتين كبير^(١)، يعني خلافاً.

وأما ابن عامر فهو إمام أهل الشام، وهو عربي فُحَّ قد سبق اللحن، أخذ عن عثمان وعن أبي الدرداء وغيرهما، فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة: الحرمان: مكة والمدينة، والشام. وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صحَّ ذلك كانت الكلمة أعجمية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير^(٢) من مواد كلام العرب، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث انتهى^(٣).

ولا ريب أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والتواتر قطعي فلا يُعارض بالظن. وخرج بقيد «هنا وص» [١٣]، الحجر [٧٨]، وق [١٤] المتفق على الهمزة / وتسكين اللام فيهما؛ لإجماع المصاحف عليهما كذلك.

وقرأ ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [١٨٢] بكسر القاف حفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٤)، ووافقهم الأعمش.

(١) ت: «فرق كبير»، والمثبت موافق لما في البحر.

(٢) البحر: «مخالفة في كثير مواد».

(٣) أي: انتهى نقل المؤلف من البحر.

(٤) مر في سورة الإسراء عند الآية [٣٥].

وعن الحسن^(١) (وَالْجُبَلَّةُ) [١٨٤] بِضَمِّ الْجِيمِ وَالْبَاءِ، وَالْجَمْهُورُ بِكَسْرِ هِمَا، وَهَمَا لَغْتَانِ فِي الْجَمْعِ الْكَثِيرِ الْعَدَدِ مِنَ النَّاسِ. وَسَيَأْتِي فِي سُورَةِ يَسَّ [٦٢]، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَرَأَ ﴿ كِسْفًا ﴾ [١٨٧] بِفَتْحِ السِّينِ حَفْصٌ، وَسَبَقًا^(٢) بِالْإِسْرَاءِ [٣٥، ٩٢].
وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الْأُولَى بَيْنَ بَيْنَ ﴿ مِنْ أَلْسَمًا. إِنْ كُنْتَ ﴾ [١٨٧] قَالُونَ
وَالْبَزِّيُّ، وَوَأَفْقَهُمَا ابْنُ مُحَيْصِنٍ مِنَ «الْمَبْهَجِ».

وَقَرَأَ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ
أَبِي الطَّيِّبِ بِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْ الْأَزْرَقِ عَنِ وَرَشٍ، وَالثَّانِي
عَنْهُ: إِدْأَلُهَا يَاءً سَاكِنَةً مَعَ الْمَدِّ لِلْسَّاكِنِينَ.

وَقَرَأَ قَبْلُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودَ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى، وَمِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ
بِتَحْقِيقِهِمَا وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَالْقِرَاءَةُ الثَّلَاثَةُ لَهُ: إِدْأَلُ الثَّانِيَةِ يَاءً مُحَضَّةً
كُورَشٍ مَعَ الْمَدِّ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا رُوَيْسٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِحَذْفِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ
الثَّانِيَةِ. وَأَفْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ مِنَ «الْمَفْرَدَةِ».

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا رَوْحٌ وَخَلْفٌ بِتَحْقِيقِ
الْهَمْزَتَيْنِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ.

وَفَتْحِ يَاءٍ ﴿ رَبِّي أَعْلَمُ ﴾ [١٨٨] نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ،
وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ.

(١) انظر: مفردة الحسن ٤١٣، إيضاح الرموز ٥٦٧.

(٢) أي: كلمتا ﴿ بِالْقِسْطَيْنِ ﴾، و﴿ كِسْفًا ﴾.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٩٣]:

فنافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بتخفيف الزاي، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ بالرفع فيهما^(٢)، على إسناد الفعل لـ ﴿الرُّوحُ﴾، و﴿الْأَمِينُ﴾ نعتُهُ، والمرادُ به جبريلُ عليه الصلاة والسلام، فإنه أمينُ الله سبحانه وتعالى على وَحْيِهِ. وافقهم ابنُ محيصنٍ. والظاهرُ تَعَلَّقُ ﴿بِلِسَانٍ﴾، بـ ﴿نَزَلَ﴾ [١٩٥] فكان عليه الصلاة والسلام يَسْمَعُ مِنْ جبريل حروفاً عربيةً. قال ابن عطية^(٣): «وهو القولُ الصحيحُ»، وتكون صِلْصلةُ الجرسِ صفةً لشدةِ الصوتِ، قاله أبو حيان^(٤).

وقرأ الباقر بالتشديد مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى، و﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ منصوبان على المفعول. و﴿الْأَمِينُ﴾ صفته أيضاً.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [١٩٧]:

فابنُ عامرٍ^(٥) بالتاء من فوقُ ﴿آيَةٌ﴾ بالرفع^(٦). قال في «الدر»^(٧):

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤٤، النشر ٢/٣٣٦، الإتحاف ٢/٣٢٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٦٨، الحجة لابن زنجلة ٥٢٠، الموضح ٢/٩٤٥.

(٣) المحرر الوجيز ١٢/٧٩.

(٤) نقلاً عن ابن عطية انظر: البحر ٧/٤٠.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٤٧٢، النشر ٢/٣٣٦، الإتحاف ٢/٣٢٠.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٦٩، الحجة لابن زنجلة ٥٢١، الموضح ٢/٩٤٦.

(٧) الدر المصون ٨/٥٥٢.

«فيحتمل «تكن» أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة. فإن كانت تامة جاز أن يكون ﴿لَهُمْ﴾ متعلقاً بها، و﴿ءَايَةً﴾ فاعلاً بها، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾: إمّا بدلٌ من ﴿ءَايَةً﴾، وإمّا خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: أولم يحدث لهم علامة علم علماء بني إسرائيل. وإن كانت ناقصةً جاز أن يكون اسمها مضمراً فيها بمعنى القصة، و﴿ءَايَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ جملة اسمية، قُدّم فيها الخبر، واقعةً موقع خبر ﴿تَكُنْ﴾.

ويحتمل أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً، و﴿لَهُمْ﴾ خبرٌ مقدّم، و﴿ءَايَةً﴾ مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ﴿تكن﴾، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾: إمّا بدلٌ من ﴿ءَايَةً﴾، وإمّا خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هي أن يعلمه. ويحتمل أن يكون ﴿لَهُمْ﴾ خبرٌ ﴿تكن﴾ مقدماً على اسمها و﴿ءَايَةً﴾ اسمها، و﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ على الوجهين المتقدمين: البدلية وخبر ابتداء مضمّر، والتأنيث للفظ الآية أو القصة.

وقرأ الباقون بياء التذكير، ونصب ﴿ءَايَةً﴾ على جعل ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ اسمها و﴿ءَايَةً﴾ خبرها /، أي: علم علماء بني إسرائيل بنبوّة محمد ﷺ بنعته في الكتب. قال البيضاوي^(١): «وهو تقريرٌ لكونه دليلاً» وذكر لإسناده إلى مذكر. وعن الحسن^(٢) (الأعجميين) [١٩٨] بياءين: الأولى مكسورة مشددة، والثانية ساكنة جمع: «أعجمي»، والجمهور بياءٍ واحدة ساكنة جمع أعجمي بالتخفيف.

(١) أنوار التنزيل ١٦٧/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤١٤، إيضاح الرموز ٥٦٨.

قال في «التحريز»^(١): «ولولا هذا التقدير لم يَجُزْ أَنْ يُجْمَعَ جمع سلامة».

قال في «الدر»^(٢): «وكان سبب [منع]^(٣) جَمَعِهِ أنه من باب أَفْعَلَ فَعَلَاءَ كَأَحْمَرَ حَمْرَاءَ، والبصريون لا يجيزون جَمَعَهُ جمع سلامة، إلا ضرورة كقولهِ^(٤):

... .. حلائل أسودين وأحمرينا

فلذلك قدره منسوباً مخفف الياء. وقال الفراء^(٥): «الأعجمين جمع أعجم أو أعجمي على حذف ياء النسب، كما قالوا: الأشعرين، وواحدهم أشعري». وعن الحسن^(٦) أيضاً (فتأْتِيهِمْ بَعْتَةٌ) [٢٠٢] بالتأنيث أنت ضمير العذاب؛ لأنه في معنى العقوبة. وقال الزمخشري^(٧): «أنت على أن الفاعل ضمير الساعة».

(١) وهو كتاب: «التحريز والتحبير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير» لابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨ هـ، وانظر المسألة في شرح الكافية ١/١١٩، ٣/٣٧٦، البحر ٧/٤١.

(٢) الدر المصون ٨/٥٥٤.

(٣) زيادة من «الدر»، وليست في النسخ.

(٤) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي، وصدرة:

فما وجدتُ بناتُ بني نزارٍ

وهو في شرح الكافية للرضي ١/١١٩، وشرح الشافية ٢/١٧١.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٣ بعبارة قريبة.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٤١٤، إيضاح الرموز ٥٦٨.

(٧) الكشف ٣/٣٣٧ بعبارة قريبة.

وعنه أيضاً (بَعْتَةً) بفتح الغين.

وعنه أيضاً كما في البقرة [١٠٢]، (الشَّيَاطُونُ) [٢١٠] المرفوع بالواو مكان الياء، والنون مفتوحةٌ إجراءً له مُجرى جمع السلامة.

وهذه القراءةُ قد رَدَّها جماعةٌ من النَّحْوِيِّين، فقال النَّحَّاسُ^(١): «هو غَلَطٌ عند جميع النحويين». وقال المهدي^(٢): «هو غيرُ جائزٍ في العربية». وقال أبو حاتم^(٣): «غلط منه أو عليه».

وقد أثبت جماعةٌ من أهل العلم هذه القراءة، ودفَعوا عنها الغَلَطَ؛ فإن القارئ بها من العلم بمكان مكين، وأجابوا عنها بأجوبة جيدة: فقال النضر ابن شميل^(٤): «قال يونس بن حبيب: سمعت أعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون»، فقلت: «ما أشبه هذه بقراءة الحسن». وخرَّجها بعضهم على أنها جمعُ شَيَاطٍ بالتشديد مثال مبالغة، مثل صَرَّابٍ وَقَتَّالٍ، على أن يكون مشتقاً من شاطٍ يشيط، أي: أحرق، ثم جُمع جمع سلامةٍ مع تخفيف الياء، فوزَّنه فَعَالون مخففاً من فَعَّالين بتشديد العين.

ووجهها آخرون: بأنه لما كان يُشبه يَبْرِين وفلسطين، أُجْرِي إعرابه تارة على النون، وتارة بالحرف، كما قالوا: هذا يبرينُ وفلسطينُ، ويبرون وفلسطينون، قاله في «الدر»^(٥).

(١) إعراب القرآن ٣/ ١٩٤.

(٢) انظر: البحر ٧/ ٤٦.

(٣) انظر: البحر ٧/ ٤٦.

(٤) انظر: البحر ٧/ ٤٦.

(٥) الدر المصون ٨/ ٥٦٣، وفيه: «بأن آخره لما كان يشبه آخر...».

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَوَكَّلْ﴾ [٢١٧]:

فنافعُ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ^(١) بالفاء جعلوا^(٢) فيها / ما بعد الفاء كالجزاء لما قبلها مترتباً عليه، وقرأ الباكون بالواو على مجرد عطف جملةٍ على أخرى.

وقرأ ﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ﴾ [٢٢١] بتشديد التاء في الموضعين [٢٢٢-٢٢١] البزِّيُّ، ووافقه ابنُ محيصنٍ بخلافٍ عنهما، والأصلُ تَنَزَّلُ بتاءين فأُدغم كما مرَّ، والإدغامُ في الثاني^(٣) سهلٌ لتحرك ما قبل المدغم، وفي الأوَّل^(٤) صعبٌ لسكون ما قبله وهو نونُ «من»، وقد سَبَقَ تقريرُ هذه القراءة بالبقرة [٢٦٧].

وقرأ ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ [٢٢٤] بسكون التاء وفتح الموحدة نافعٌ، ووافقه الحسنُ، وسَبَقَ بالأعراف [١٥٧].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثلاثة عشرة^(٥)، ومن الزوائد ست عشرة، ومن الإدغام الكبير تسعة وعشرون^(٦) موضعاً^(٧).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٥٩٩، النشر ٢/ ٣٣٦، الإتحاف ٢/ ٣٢١-٣٢٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٧٠، الحجة لابن زنجلة ٥٢٢، الموضح ٩٤٧/٢.

(٣) الموضع الثاني: ﴿الشَّيْطَانُ * تَنَزَّلُ﴾ (٢٢١-٢٢٢).

(٤) الموضع الأول: ﴿مَنْ تَنَزَّلُ﴾ (٢٢٢).

(٥) انظر: النشر ٢/ ٣٣٦، الإتحاف ٢/ ٣٢٢.

(٦) خ، س: «سته»، ح: «أحد وعشرين»، وكلاهما مخالف لما في المصادر.

(٧) كذا في كثر المعاني (خ) ٢٦٠/ب، وانظر: الإدغام الكبير ٢٢٧، التلخيص في القراءات

الثمان ٣٥٢، غيث النفع ٣١٠، ففيها: «أحد وثلاثون موضعاً».

المرسوم

كتبوا في المصحف الكوفي والبصري ﴿فَسَيَأْتِيَهُمْ أَنْبَأُ﴾ [٦] بواوٍ وألفٍ بعد الباء الموحدة^(١).

وكتبوا في بعض المصاحف ﴿حَذِرُونَ﴾ [٥٦]، و﴿فَرِهَيْنَ﴾ [١٤٩] بألفٍ فيهما، وبغير أَلِفٍ في الأكثر فيهما^(٢).

واتفقوا على رسم صورة الهمزة الثانية في ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [٤١] بالياء^(٣)، وعلى رسم الهمزة واوًا، وعلى حذف الألف التي قبلها وزيادة أَلِفٍ بعدها في ﴿عَلَّمَ ابْنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [١٩٧]^(٤).

وكتبوا في المدني والشامي ﴿فَتَوَكَّلْ﴾ [٢١٧] بفاء العطف، وفي المكي والعراقي بواو^(٥)، فكلُّ قراءةٍ توافقُ صريحَ رسمٍ.

(١) انظر: المقنع ٥٧، ١٠٠، مختصر التبيين ٤/٩٢١، الوسيلة ٣٧٧، الجميلة: ٦١٦، وانظر ٣/٩٦٣.

(٢) انظر: المقنع ٩٦، مختصر التبيين ٤/٩٢٥، ٩٣٤، الوسيلة ١٩٥، الجميلة: ٣٨٢، والعمل على الحذف في الكلمتين، سفير العالمين ٢/٥٠٧.

(٣) انظر: المقنع ٥٢، ٨٧، مختصر التبيين ٤/٩٢٣، الوسيلة ١٩٨، الجميلة: ٥٩٨.

(٤) انظر: المقنع ٥٧، ١٠٠، مختصر التبيين ٤/٩٣٨، الوسيلة ٣٨٢، الجميلة: ٦١٤.

(٥) انظر: المقنع ١٠٦، ١٠٩، ١١١، مختصر التبيين ٤/٩٤٠، الوسيلة ١١٧، الجميلة:

المقطوع والموصول

اتفقت المصاحف على قطع «في» عن «ما» الموصولة هنا لا غير في ﴿أَتُزَكُّونَ فِي مَا هُنَّ أُمَّهَاتٌ لِمَن يَنبَغِي لَهُنَّ أَنتُزَكُّونَ﴾ [١٤٦] ^(١).

واختلف بين القطع والوصل في عشرة حروف تقدّم التنبؤ عليها في البقرة ^(٢).

واختلفت الرسوم في قطع ﴿أَيُّ مَأْكُوتٍ تَعْبُدُونَ﴾ [٩٢] كالأحزاب [٦١]، وسبق تقريره بالنساء ^(٣).



(١) انظر: المقنع ٧٢، مختصر التبيين ٤/ ٩٣٤، الوسيلة ٤٢٣، الجميلة: ٦٧٣.

(٢) انظر: مرسوم سورة البقرة.

(٣) والعمل في موضع الشعراء بالقطع. انظر: سفير العالمين ٢/ ٤٣٢، ومرسوم سورة النساء.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م . ﴿ طَسَمَ ﴾ [١] ت، بتقدير: اتل، أو هذا طسم، ويؤيده قول مَنْ قال: إنها فاصلة^(١)، وقيل: ك، والبحث فيه كالبحث في ﴿ الْمَرَّ ﴾ [البقرة: ١] وما أشبهه. ﴿ الْمَبِينِ ﴾ [٢]، و ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٣]، و ﴿ خَضِعِينَ ﴾ [٤]، ﴿ مُعْرِضِينَ ﴾ [٥] ك، أو الأول^(٢) ت؛ وفاقاً للداني^(٣) كابن الأنباري^(٤)، ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا ﴾ [٦] ك؛ وفاقاً له^(٥).

﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٦] ت. ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٧]، و ﴿ لَّيْلَةٍ ﴾ [٨] ك. ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٨] ك، / أو ت؛ وفاقاً للداني^(٦) كابن الأنباري^(٧). ﴿ الرَّجِيمُ ﴾ [٩] ت: على استئناف التالي بتقدير: اذكر، أو ظرف لما بعده. ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴾ [١١] ك، والابتداء بـ ﴿ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ [١١]؛ للاستئناف. ﴿ يُكَذِّبُونَ ﴾ [١٢] ك: على قراءة رفع التالي؛ للاستئناف، ن: على النصب لعطفه عليه، فلا يُفصل بينهما. ﴿ أَنْ يَقْتُلُونَ ﴾ [١٤] ك. ﴿ قَالَ كَلَّا ﴾ [١٥] ت^(٨)، أي: لا يَقْدِرُونَ على قتلِكَ.

(١) وهي كذلك في العدِّ الكوفي.

(٢) سقط «أو الأول» من: ص، ت.

(٣) المكتفي ٤٢١.

(٤) الإيضاح ٨١٢/٢.

(٥) أي: لابن الأنباري، وقال: «حسن». الإيضاح ٨١٢/٢.

(٦) المكتفي ٤٢١.

(٧) الإيضاح ٨١٢/٢.

(٨) سقط الرمز من: ف.

﴿مُسْتَمْعُونَ﴾ [١٥]، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [١٧]، و﴿الْكَافِرِينَ﴾ [١٩]، و﴿الضَّالِّينَ﴾ [٢٠]، و﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢١] ك^(١). ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [٢٢] ت، أو ك؛ وفاقاً للداني^(٢). ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٣] ك، ﴿مُوقِنِينَ﴾ [٢٤]، و﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [٢٦]، و﴿لَمَجْنُونٍ﴾ [٢٧]، و﴿تَعْقُلُونَ﴾ [٢٨]، و﴿مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [٢٩]، و﴿مُبِينٍ﴾ [٣٠]، و﴿الصَّادِقِينَ﴾ [٣١]، و﴿تُعَبَّانُ مُبِينٌ﴾ [٣٢]، و﴿لِلنَّظِيرِينَ﴾ [٣٣] ك.

﴿بِسِحْرِهِ﴾ [٣٥] ن؛ لأن تاليه من قول فرعون باتفاق، بخلاف ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ بالأعراف [١١٠]، فاختلف فيه، ف قيل: من قول الملاء، وقيل: من قول فرعون. ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [٣٥] ك، ﴿سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [٣٧]، و﴿مَعْلُومٍ﴾ [٣٨]، و﴿هُمُ الْعَالِيِينَ﴾ [٤٠]، و﴿الْعَالِيِينَ﴾ [٤١]، و﴿الْمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٢]، و﴿مُفْلُونَ﴾ [٤٣]، و﴿الْعَالِبُونَ﴾ [٤٤]، و﴿يَأْفِكُونَ﴾ [٤٥] ك.

﴿سَاجِدِينَ﴾ [٤٦] ن؛ لأن ﴿قَالُوا﴾ [٤٦] بدلٌ من ﴿فَأَلْقَى السَّحْرَةَ﴾ [٤٦] بدل الاشتمال، فلا يفصل بينهما. ﴿وَهَارُونَ﴾ [٤٨]، و﴿السِّحْرَ﴾ [٤٩]، و﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٤٩]، و﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٤٩]، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [٥٠]، و﴿مُنْقَلِبُونَ﴾ [٥٠] ك. ﴿أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥١] ت. ﴿مُتَّبِعُونَ﴾ [٥٢]، و﴿حَشِيرِينَ﴾ [٥٣]، و﴿حَذِرُونَ﴾ [٥٦] ك.

(١) سقط الرمز من: د، ت، ص.

(٢) المكتفى ٤٢٢.

﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٥٨] ك، ثم يبتدئ ﴿ كَذَلِكَ ﴾ [٥٩]، أي: كذلك فعلنا بهم، أو الوقف على ﴿ كَذَلِكَ ﴾ [٥٩] ت؛ وفاقاً لنافع والدينوري^(١)، أي: مثل ذلك الإخراج أَخْرَجْنَا، أو مثل ذلك المقام الذي كان لهم، على أنه صفةُ مقام، وعلى هذا فلا وقف على ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٥٨]؛ لتعلق ﴿ كَذَلِكَ ﴾ بما قبله.

وإذا قلنا: إِنَّ الْوَاوَ فِي ﴿ فَاتَّبَعُوهُمْ ﴾ [٦٠] لفرعون، والهاء والميم لموسى عليه السلام و[من]^(٢) معه، أي: تَبَعَ فرعونُ موسى وأصحابه، لم يَحْسُن الوقفُ على ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ولا سابقها؛ لِأَنَّ ﴿ فَاتَّبَعُوهُمْ ﴾ متعلقٌ بـ(أَخْرَجْنَا)، أي: أَخْرَجْنَاهم فخرجوا، وأتبعوهم، ولا يُفصل بينهما إلا على التجوُّز لطول الكلام. وإن قلنا: الواو ضميرُ موسى، والهاء لفرعون وأصحابه، أي: إن موسى وأصحابه استتبعوا فرعون، أي: جَدَّبُوهم^(٣) إلى البحر بما أروهم من العبور والأمن، فيجوز الوقفُ عليهما.

﴿ إِسْرَاءِ بِلَ ﴾ [٥٩] ك، ﴿ مُشْرِقِينَ ﴾ [٦٠]، و﴿ لَمُدْرَكُونَ ﴾ [٦١] ك، ﴿ كَلَّا ﴾ [٦٢] ك أيضاً، ولا يُبتدأ بها هنا اتفاقاً. ﴿ سَيَهْدِينَ ﴾ [٦٢] ت. ﴿ الْبَحْرَ ﴾ [٦٣]، و﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٦٣]، و﴿ ثَمَّ الْأَخْرِينَ ﴾ [٦٤]، و﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٦٥]، و﴿ الْأَخْرِينَ ﴾ [٦٦]، و﴿ لَأَيَّةَ ﴾ [٦٧]، و﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٦٧] ك. ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٦٨] ت.

(١) انظر: المكتفى ٤٢٢.

(٢) زيادة من المرشد ٤٧٨/٢، وسقطت من النسخ.

(٣) وردت «حذفوهم» مصحفة في النسخ، والتصويب من المرشد ٤٧٨/٢.

﴿ نَبَأًا بَرَّهِيمَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [٧٠]، و ﴿ عَاكِفِينَ ﴾ [٧١]،
 و ﴿ يَضْرُوتْ ﴾ [٧٣]، و ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٤]، و ﴿ الْأَقْدَمُونَ ﴾ [٧٦] ك. ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾
 [٧٧] ن: على أن التالي صفته، فلا يُفصل بينهما، والفاء في ﴿ فَهُوَ ﴾ [٧٨]
 للعطف. ك: على جعله مبتدأ، والفاء للسببية .

﴿ يَهْدِينَ ﴾ [٧٨]، و ﴿ يَسْقِينِ ﴾ [٧٩]، و ﴿ يَشْفِينِ ﴾ [٨٠]، و ﴿ يُخَيِّينِ ﴾ [٨١]،
 و ﴿ الَّذِينَ ﴾ [٨٢]، و ﴿ بِالصَّلَاحِينَ ﴾ [٨٣]، و ﴿ فِي الْأَخْرِينَ ﴾ [٨٤]، و ﴿ التَّعِيمِ ﴾
 [٨٥]، و ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [٨٦]، و ﴿ سَلِيمِ ﴾ [٨٩]، و ﴿ لِمَتَّقِينَ ﴾ [٩٠]، و ﴿ لِلْعَاوِينَ ﴾
 [٩١] ك. ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [٩٢] ن؛ لتعلق اللاحق بالسابق، والاستفهام له صدر
 الكلام.

﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٩٣] ك، والابتداء بالاستفهام، ﴿ أَوْ يَنْصُرُونَ ﴾ [٩٣] ك،
 ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ [٩٥]، و ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٩٨]، و ﴿ حَمِيمِ ﴾ [١٠١]، و ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
 [١٠٢]، و ﴿ لآيَةٍ ﴾ [١٠٣]، و ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٣] ك. ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١٠٤] ت.
 ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٠٥]، و ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٠٦]، و ﴿ أَمِينٌ ﴾ [١٠٧]، و ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾
 [١٠٨]، و ﴿ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [١١١]، و ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١١٢]، و ﴿ تَشْعُرُونَ ﴾ [١١٣]،
 و ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٤]، و ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١١٥]، و ﴿ الْمَرْجُومِينَ ﴾ [١١٦]، و ﴿ فَتَحًا ﴾
 [١١٨]، و ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٨]، و ﴿ الْمَشْحُونِ ﴾ [١١٩]، و ﴿ الْبَاقِينَ ﴾ [١٢٠]،
 و ﴿ لآيَةٍ ﴾ [١٢١] ك. ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١٢٢] ت.

﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٢٣]، و ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [١٢٤]، و ﴿ أَمِينٌ ﴾ [١٢٥]، و ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾
 [١٢٦]، و ﴿ مِنْ أَجْرِ ﴾ [١٢٧]، و ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٢٧]، و ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ [١٣٠]،

﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٣١]، و﴿وَعُيُونَ﴾ [١٣٤]، و﴿عَظِيمٍ﴾ [١٣٥]، و﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧]، و﴿بِمَعْدِبِينَ﴾ [١٣٨]، و﴿فَاهْلَكَ كَهْمُ﴾ [١٣٩]، و﴿لَايَةً﴾ [١٣٩]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٩] ك. ﴿الرَّجِيمُ﴾ [١٤٠] ت.

﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٤١]، و﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٤٢]، و﴿أَمِينٌ﴾ [١٤٣]، و﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٤٤]، و﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ [١٤٥]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٤٥]، و﴿ءَامِنِينَ﴾ [١٤٦]، و﴿هَضْبِيٌّ﴾ [١٤٨]، و﴿فَرِهِينَ﴾ [١٤٩]، و﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٥٠] ك. ﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [١٥١] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ وَصَفٌ مُوَضَّحٌ لِإِسْرَافِهِمْ كَمَا قَالَهُ الْبِيضَاوِيُّ (١).

﴿يُصَلِّحُونَ﴾ [١٥٢]، و﴿الْمُسْحَرِينَ﴾ [١٥٣]، و﴿الصَّادِقِينَ﴾ [١٥٤]، و﴿مَعْلُومٍ﴾ [١٥٥]، و﴿عَظِيمٍ﴾ [١٥٦]، و﴿الْعَذَابُ﴾ [١٥٨]، و﴿لَايَةً﴾ [١٥٨]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٥٨] ك. ﴿الرَّجِيمُ﴾ [١٥٩] ت. ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٦٠]، و﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٦١]، و﴿أَمِينٌ﴾ [١٦٢]، و﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٦٣]، و﴿أَجْرٍ﴾ [١٦٤]، و﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٤] ك. ﴿مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٥] ن؛ للعطف في التَّالِيَّ.

﴿عَادُونَ﴾ [١٦٦] ك، و﴿مِنَ الْمُحْرَجِينَ﴾ [١٦٧]، و﴿الْقَالِينَ﴾ [١٦٨]، و﴿مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٦٩]، و﴿الْغَابِرِينَ﴾ [١٧١]، و﴿مَطْرًا﴾ [١٧٣]، و﴿الْمُنذَرِينَ﴾ [١٧٣]، و﴿لَايَةً﴾ [١٧٤]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧٤] ك. ﴿الرَّجِيمُ﴾ [١٧٥] ت.

﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٧٦]، و﴿الَّتِي تَتَّقُونَ﴾ [١٧٧]، و﴿أَمِينٌ﴾ [١٧٨]، و﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [١٧٩]، و﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ [١٨٠]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٨٠]، و﴿مُفْسِدِينَ﴾ [١٨٣]، و﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٨٤]، و﴿الْمُسْحَرِينَ﴾ [١٨٥]، و﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾ [١٨٦]،

/ و ﴿مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾ [١٨٧]، و ﴿بِمَا تَعْمَلُوْنَ﴾ [١٨٨]، و ﴿الظُّلَّةَ﴾ [١٨٩]، [١٦٦/ب]
و ﴿عَظِيْمٍ﴾ [١٨٩]، و ﴿لآيَةً﴾ [١٩٠]، و ﴿مُؤْمِنِيْنَ﴾ [١٩٠] ك.
﴿الرَّحِيْمُ﴾ [١٩١] ت. ﴿رَبِّ الْعَالَمِيْنَ﴾ [١٩٢]، و ﴿مُؤْمِنِيْنَ﴾ [١٩٥] ك. ﴿الْأَوَّلِيْنَ﴾ [١٩٦] ت. ﴿إِسْرَائِيْلَ﴾ [١٩٧]، و ﴿مُؤْمِنِيْنَ﴾ [١٩٩]، و ﴿الْمُجْرِمِيْنَ﴾ [٢٠٠]،
و ﴿الْأَلِيْمَ﴾ [٢٠١]، و ﴿يَشْعُرُوْنَ﴾ [٢٠٢]، و ﴿مُنْظُرُوْنَ﴾ [٢٠٣]،
و ﴿يَسْتَعْجِلُوْنَ﴾ [٢٠٤]^(١)، و ﴿يَمْتَعُوْنَ﴾ [٢٠٧] ك.
﴿مُنْذِرُوْنَ﴾ [٢٠٨] ت: على أن ﴿ذِكْرِيْ﴾ [٢٠٩] مرفوعٌ مبتدأ، أي: هذه،
أو خبرٌ محذوفٌ، أي: إنذارنا ذكري، ن: على النصب على العلة^(٢) أو مرفوعٌ
صفته ﴿مُنْذِرُوْنَ﴾ بإضمار ذوو^(٣)، فلا يفصل بينهما، وحيثذ فالوقف
على ﴿ذِكْرِيْ﴾ ت^(٤)، أو ك. ﴿ظَالِمِيْنَ﴾ [٢٠٩] ك، أو ت؛ وفاقاً للداني^(٥).
و ﴿يَسْتَطِيْعُوْنَ﴾ [٢١١]، و ﴿لَمَعَزُوْلُوْنَ﴾ [٢١٢]، و ﴿الْمُعَدِّبِيْنَ﴾ [٢١٣]،
و ﴿الْأَقْرَبِيْنَ﴾ [٢١٤]، و ﴿الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [٢١٥] ك. ﴿تَعْمَلُوْنَ﴾ [٢١٦] ت.
﴿فِي السَّجِدِيْنَ﴾ [٢١٩] ك. ﴿الْعَلِيْمُ﴾ [٢٢٠] ت. ﴿الشَّيْطٰنِيْنَ﴾ [٢٢١]، و ﴿أَثِيْمٍ﴾ [٢٢٢]،
و ﴿كَذِبُوْنَ﴾ [٢٢٣] ك. ﴿الْغَاوُوْنَ﴾ [٢٢٤] ت. ﴿ظٰلِمُوْا﴾ [٢٢٧] ت أيضاً.
﴿يَنْقَلِبُوْنَ﴾ [٢٢٧] م.

(١) سكوت المصنف عن آيتي ﴿سِنِيْنَ﴾ [٢٠٥]، و ﴿يُوعَدُوْنَ﴾ [٢٠٦] دليل على أنه لا يوقف
عليهما. انظر: منار الهدى ٢٨٢.

(٢) أي: مفعول من أجله.

(٣) في النسخ: «ذو»، والتصويب من «الدر» ٨ / ٥٦١، ص: «ذوي».

(٤) سقط الرمز من: ف.

(٥) المكتفى ٤٢٤.

تجزئتها

- ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ ﴾ [٥٢] ربع^(١) .
- ﴿ قَالُوا أَنْوُومِن لَّكَ ﴾ [١١١] تكملة الحزب^(٢) .
- ﴿ أَنَا تُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ [١٦٥] ربع^(٣) .
- آخر السورة نصف^(٤) .



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، والقول الوجيز ٢٥١، وغيث النفع ٣٠٨، وقال: «واقصر عليه في اللطائف»، ثم ذكر قولين آخرين.

(٢) وهو أول القولين في البيان ٣١٨، وأول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٤٦، وقال في غيث النفع ٣٠٩: «متتهى الحزب السابع والثلاثين بلا خلاف».

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، وهو أحد الأقوال المرجوحة في غيث النفع ٣١٠، والمذكور في القول الوجيز ٢٥٢ على الآية [١٨٠] فقط.

(٤) وهو آخر الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٥٢، وأزجج القولين في غيث النفع ٣١٠، وليس في القول الوجيز ٢٥٣ غيره.

سورة النمل

مكيّة^(١)، وتُسمّى سورة «طس»، وسورة «سليمان».
 وحُرُوفها: أربعةُ آلاف وسبعمئة وسبعون^(٢).
 وكَلِمُها: ألف ومئة وتسع وأربعون^(٣).
 وآيُها: تسعون وثلاثُ آيات كوفيٌّ وأربعُ بصريٍّ وشاميٍّ وخمس
 حجازيٍّ^(٤).

اختلافها آيتان^(٥): ﴿بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [٣٣] حجازي، ﴿مِنْ قَوَارِيرَ﴾ [٤٤]
 تَرَكَها كوفي.
 وفيها شبهُ الفاصلة^(٦): ﴿طَس﴾ [١]، ﴿عَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [٢٢]، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾
 [٦٥].

(١) انظر: حسن المدد ١٠١، معالم التنزيل ١٤٣، زاد المسير ٦/١٥٣، وفيه: «مكية كلها
 بإجماعهم»، وفي تفسير القرطبي ٩٩/١٦ نحوه.

(٢) كذا في حسن المدد ١٠١، لكن في البيان ١٩٩، ومنار الهدى ٢٨٢، والقول الوجيز
 ٢٥٢: «... تسعون» وفي البصائر ١/٣٤٨: «تسع وتسعون».

(٣) البيان ١٩٩، وحسن المدد ١٠١، البصائر ١/٣٤٨، منار الهدى ٢٨٢.

(٤) البيان ١٩٩، فنون الأفتان ٢٩٧، جمال القراء ٢/٢١٠، وحسن المدد ١٠١، البصائر
 ٣٤٨/١.

(٥) البيان ١٩٩، فنون الأفتان ٢٩٧، جمال القراء ٢/٢١٠، حسن المدد ١٠١، البصائر
 ٣٤٨/١، القول الوجيز ٢٥٣.

(٦) كذا في حسن المدد ١٠١، لكن في البيان ١٩٩، ذكر موضعاً واحداً، القول الوجيز
 ٢٥٣، ونقله عن القسطلاني.

فواصلها^(١)

﴿ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [١]، ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢]، ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٣]، ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [٤]، ﴿ الْأَخْسَرُونَ ﴾ [٥]، ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٦]، ﴿ تَصْطَلُونَ ﴾ [٧]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٩]، ﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١١]، ﴿ فَلَيْسِقِينَ ﴾ [١٢]، ﴿ مُّبِينٌ ﴾ [١٣]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [١٤]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْأُمِّيْنَ ﴾ [١٦]، ﴿ يُورَعُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [١٨]، ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [١٩]، ﴿ الْغَائِبِينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ مُّبِينٌ ﴾ [٢١]، ﴿ بِنَبَايَقِينَ ﴾ [٢٢]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٢٣]، ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ تُعْلَنُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٢٦].

﴿ الْكَاذِبِينَ ﴾ [٢٧]، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٢٩]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٣٠]، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ تَشْهَدُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ تَأْمُرِينَ ﴾ [٣٣]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ تَفْرَحُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ صَاحِبُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [٣٨]، ﴿ أَمِينَ ﴾ [٣٩]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [٤٢]، ﴿ كَافِرِينَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ نُفْتَنُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ يُصْلِحُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ لَصَدِقَاتٍ ﴾ [٤٩]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٥١]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٥٣]، ﴿ تَبْصُرُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ [٥٥].

(١) انظر: البيان، ١٩٩، حسن المدد، ١٠١، القول الوجيز، ٢٥٣.

﴿يَتَطَهَّرُونَ﴾ [٥٦]، ﴿الْفَٰغِرِينَ﴾ [٥٧]، ﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [٥٨]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩]، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [٦٠]، ﴿لَا يَعْمَلُونَ﴾ [٦١]، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٦٣]، ﴿صَادِقِينَ﴾ [٦٤]، ﴿يُبْعَثُونَ﴾ [٦٥]، ﴿عَمُونَ﴾ [٦٦]، ﴿لَمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [٦٨]، ﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [٦٩]، ﴿يَمْكُرُونَ﴾ [٧٠]، ﴿صَادِقِينَ﴾ [٧١]، ﴿تَسْتَعِجِلُونَ﴾ [٧٢]، ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [٧٣]، ﴿يُعَلِّمُونَ﴾ [٧٤]، ﴿مُبِينٍ﴾ [٧٥]، ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [٧٦]، ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧٧]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٧٨]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧٩]، ﴿مُدِيرِينَ﴾ [٨٠]، ﴿مُسَامِحِينَ﴾ [٨١].

﴿يُوقِنُونَ﴾ [٨٢]، ﴿يُوزَعُونَ﴾ [٨٣]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٨٤]، ﴿يَنْطِقُونَ﴾ [٨٥]، / ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٨٦]، ﴿دَاخِرِينَ﴾ [٨٧]، ﴿تَفْعَلُونَ﴾ [٨٨]، ﴿ءَامِنُونَ﴾ [٨٩]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٩٠]، ﴿الْمُسَامِحِينَ﴾ [٩١]، ﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [٩٢]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال طاء ﴿جس﴾ [١] أبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ نافعٌ من «العنوان» بتقليلها؛ وفاقاً لما انفرد به في «الكامل»، لكنه لقالون ليس من طرقنا^(١). وقرأ الباقون بالفتح. وسَبَقَ ذلك كسكت أبي جعفرٍ على «ط»، وعلى «س»، في أول السابقة [الشعراء: ١]، وكنقل همزة ﴿القرآن﴾ [١] إلى رائه في البقرة [١٨٥]، لابن كثيرٍ مع موافقة ابنٍ محيٍصنٍ له.

فإن قلت: كيف يَصِحُّ أن يُشارَ لاثنتين أحدهما مؤنثٌ، والآخر مذكراً باسم إشارة المؤنث، وهو قوله: «تلك»؟ ولو قلت: «تلك هند وزيد» لم يَجْز. فالجواب: أن المراد بالكتاب هو الآيات؛ لأنَّ الكتابَ عبارةٌ عن آياتٍ مجموعةٍ. فلمَّا كانا شيئاً واحداً صَحَّتِ الإشارةُ إليهما بإشارة الواحد المؤنث، أو أنه على حَذْفِ مضافٍ، أي: وآيات كتاب مبین. وأضاف الآياتِ إلى القرآن، والكتابِ المبین، على سبيل التّفخيم لها.

والكتاب المبین: إمّا اللوحُ المحفوظُ، وإبانتُه أن قد خُطَّ فيه كلُّ ما هو كائنٌ، وإمّا السورةُ، وإمّا القرآن، وإبانتُهما أنهما يُبَيِّنان ما أُودعاه من العلوم والحكم والشرائع. وإذا أُريد به القرآنُ فعَطْفُهُ مِنْ عَطْفِ إحدى الصفتين

(١) أي: من طرق النشر وطيبته.

على الأخرى، لتغايرهما في المدلول عليه بالصفة، من حيث إنَّ مدلول «القرآن» الاجتماع، ومدلول الكتاب الكتابة. وقيل: القرآن والكتاب اسمان عَلَّمان على المُنزَّل على الرسول عليه السلام، قاله في «البحر»^(١).

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي أَنَسْتُ﴾ [٧] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.

واختلَفَ في ﴿إِشْهَابٍ﴾ [٧]:

فعاصم^(٢) وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف، بالتنوين^(٣) على أن قسماً من «شهاب»، أو صفة له؛ لأنه بمعنى مقبوس. وافقهم الأعمش^(٤).
وقرأ الباقر وغير تنوين بالإضافة على البيان؛ لأنَّ الشهاب يكون قسماً وغيره.

والشهاب: الشُعْلة، والقَبَس: القطعة منها، يكون في عود وغير عود، و«أو» على بابها من التنوين.

وقرأ ﴿رَأَاهَا﴾ [١٠] بالتسهيل ورش من طريق الأصبهاني^(٥).

(١) البحر ٥٢/٧.

(٢) انظر: النشر ٣٣٧/٢، الإتحاف ٣٢٣/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٧٢/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٢٢، الموضح ٩٥٠/٢.

(٤) انظر: المبهج ١٩١/٣، إيضاح الرموز: ٥٧٠.

(٥) تسهيل ﴿رَأَاهَا﴾ للأصبهاني عن ورشٍ خاصٍّ بموضع القصص [٣١]، أما موضع

النمل هذا فيقرؤه كالجماعة، وما ذكره المؤلف هنا سهو. انظر: النشر ٣٩٩/١.

وأمال الراء والهمزة معاً بينَ بينَ ورش من طريق الأزرق. وقرأ / أبو عمرو بإمالة الهمزة فقط، واختلف عن السوسي في إمالة الراء، كما [١٦٧/ب] في «الشاطبية» إلا أنه ليس من هذه الطرق^(١). وقول صاحب «التيسير»: «وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة» لا يدلُّ على ثبوته من طريقه، فإنه صرَّح بخلافه في «جامع البيان».

وقرأ هشامٌ من طريق الحلواني، وقرأ ابنُ ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش، ورواه الأكثرون عن الداجوني عن هشام، وأبوبكرٍ من طريق يحيى، وحمزة والكسائي، وكذا خلفٌ بإمالتهما معاً، ووافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالفتح فيهما، ورواه جمهورُ العراقيين عن ابن ذكوان، وهو طريقُ ابنِ الأخرم عن الأخفش، وهشامٌ من طريق الجمهور عن الحلواني، وأبوبكرٍ من طريق العليمي.

وأمال الهمزة وفتح الراء الجمهورُ عن الصوري.

وأمال ﴿وَلَّى مَدْبَرًا﴾ [١٠] حمزة والكسائي، وكذا خلفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان». وقرأ الباقون بالفتح.

وعن المطوَّعي (ثمَّ بدَّلَ حَسَنًا) [١١] بفتح الحاءِ والسين، والجمهورُ بضمِّ الحاءِ وسكونِ السين، وتقدَّم ذكْرُهُما^(٢) بالبقرة [٨٣].

(١) أي: من طرق النشر وطيبته.

(٢) أي: ذكر القراءتين.

واختلَفَ في ﴿لَا يُحِطُّمَنَّكُمْ﴾ [١٨]:

فَرُويسٌ بسكونِ نونِ التوكيد. وافقه الشنبوذِيُّ، وسبق بأخر آلِ عمران [١٩٦].

وعن الْمُطَوِّعِيِّ^(١) (لَا يُحِطُّمَنَّكُمْ) بضمِّ الياء وفتح الحاء وتشديد الطاء والنون، مضارعٌ حَطَّمَهُ بالتشديد، والجمهورُ بفتح الياء وسكون الحاء وتخفيف الطاء وتشديد النون.

وَوَقَفَ على ﴿وَادٍ﴾ [١٨] بالياء الكسائيُّ، وكذا يعقوبُ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بخُلْفٍ ضمُّ باءٍ (رَبُّ أَوْزِعِنِي) [١٩] كما في البقرة [١٢٦].

وفتح ياء ﴿أَوْزِعِنِي أَنْ﴾ ورشٌ من طريق الأزرقِ والبزِّيِّ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وأمال ﴿تَرَضُّهُ﴾ [١٩] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان». والباقون بالفتح.

وفتح ياء ﴿مَالِي لَأَ﴾ [٢٠] ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ وعاصمٌ، واختلَفَ عن هشامٍ، وكذا عن ابنِ وردانٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من غيرِ خُلْفٍ عنه، والباقون بالإسكان.

(١) انظر: المبهج ٣/١٩٣، إيضاح الرموز ٥٧٠.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَيَأْتِيَنِي﴾ [٢١]:

فابن كثير^(١) بنون التوكيد المشددة، وبعدها نون الوقاية، وهذا هو الأصل^(٢) مع موافقته / للمصاحف المكيّة^(٣)، ووافقه ابن مُحَيِّصِن^(٤)، وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة.

[١/١٦٨]

قال في «الدر»^(٥): «والأظهر أنها نون التوكيد الشديدة تُوصَل بكسرها لياء المتكلم. وقيل: بل هي نون التوكيد الخفيفة أُدْغِمَت في نون الوقاية، وليس بشيءٍ لمخالفة الفعلين قبله» انتهى.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَمَكَثَ﴾ [٢٢]:

فعاصمٌ، وكذا رَوْحٌ^(٦) بفتح الكاف، وقرأ الباقون بضمّها، وهما لغتان^(٧)، إلا أن الفتح أشهر.

واخْتَلَفَ فِي ﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾ هنا [٢٢]، وفي سورة سبأ [١٥]:

فالبزِّيُّ وأبو عمرو^(٨) بفتح الهمزة من غير تنوين ممنوعاً من الصرف

(١) انظر: الغاية ٣٤٧، النشر ٢/٣٣٧، الإتحاف ٢/٣٢٤.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ٥/٣٨٠، الحجة لابن زنجلة: ٥٢٤، الموضح ٢/٩٥٢.

(٣) كما سيأتي في مرسوم هذه السورة.

(٤) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِن ١٣٩، المبهج ٣/١٩٤، إيضاح الرموز ٥٧١.

(٥) الدر المصون ٨/٥٩٣.

(٦) انظر: الروضة ٢/٨٣٣، النشر ٢/٣٣٧، الإتحاف ٢/٣٢٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٨١، الحجة لابن زنجلة: ٥٢٥، الموضح

٢/٩٥٣.

(٨) انظر: المستنير ٢/٣٣٩، النشر ٢/٣٣٧، الإتحاف ٢/٣٢٥.

لِلْعَلَمِيَّةِ^(١) والتأنيث، على أنه اسمٌ للقبيلة أو البقعة، ووافقهما ابن مُحَيِّصٍ
واليزيدي^(٢).

وقرأ قنبلٌ بسكونِ الهمزة، كأنه نَوَى الوقفَ، وأجرى الوصلَ مُجْراه،
وقرأ الباقون بالكسرِ والتنوينِ جعلوه اسماً للحَيِّ أو المكانِ.

وفي قوله: ﴿مِنْ سَبَابِ بَنِي﴾ [٢٢] تجنيسُ التصريف، وهو: أن تنفردَ
كُلُّ كلمةٍ من الكلمتين عن الأخرى بحرفٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ
تَفْرَحُونَ... وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥].

واختلفَ في ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥]:

فالكسائيُّ، وكذا رُويسٌ وأبو جعفر^(٣) بهمزةٍ مفتوحةٍ وتخفيفِ اللامِ
على^(٤) أن ﴿أَلَا﴾ للاستفتاح.

واختلف النحاة^(٥) في «يا» هذه، ف قيل: حرفُ تنبيهٍ، وقيل: للنداء،
والمنادى محذوفٌ تقديره: يا هؤلاء اسجدوا. والمُرَجَّحُ أن تكونَ للتنبيه،
لئلا يُؤدِّيَ إلى حَذْفِ كثيرٍ من غير بقاءِ ما يَدُلُّ على المحذوفِ. ألا ترى

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٨٢، الحجة لابن زنجلة: ٥٢٥، الموضح
٩٥٣/٢.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ١٩٤، إيضاح الرموز ٥٧١.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٤٧٥، النشر ٢/ ٣٣٧، الإتحاف ٢/ ٣٢٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٨٣، الحجة لابن زنجلة: ٥٢٦، الموضح
٩٥/٢.

(٥) انظر: البحر ٧/ ٦٨.

أَنَّ جَمَلَةَ النِّدَاءِ حُذِفَتْ، فَلَوْ ادَّعِيَ حَذْفُ المِنَادِي كَثْرَ الحَذْفِ، وَلَمْ يَبْقَ مَعْمُولٌ يَدُلُّ عَلَى عَامِلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا جُعِلَتْ لِلتَّنْبِيهِ، وَلَكِنْ عُرِضَ بِسَبْقِ حَرْفِ تَنْبِيهِ آخِرٍ، وَهُوَ «أَلَا».

وَأَجِيب: بِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدًا. وَقَدْ سُمِعَ فِي النُّثْر: «أَلَا يَا أَرْحَمُونَ أَلَا يَا أَصْدَقُوا عَلَيْنَا»، وَفِي النِّظْمِ نَحْوَ قَوْلِهِ (١):

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالِ
وقوله (٢):

فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمَعْ أَعْظَمَكَ بِخُطْبَةٍ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَانْطِقِي وَأُصِيبِي

وَلَهُ أَنْ يَقْفَ عَلَى «أَلَا يَا» مَعًا وَيَبْتَدِئُ «اسْجِدُوا» بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ فَعَلَّ

أَمْرٍ، وَلَهُ أَنْ يَقْفَ عَلَى «أَلَا» وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ مُنْفَصِلَانِ، / وَعَلَى «يَا» وَحْدَهَا. [١٦٨/ب]

وهذان الوقفان وقف اختبار - بالموحدة -، لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا

يتم معنهما إلا بما يتصلان به، وإنما يفعله القراء امتحاناً وبياناً.

ووافقهم الحسنُ والشَّنْبُودِيُّ، وكذلك المطوَّعِيُّ (٣) فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ،

(١) البيت للشماخ، وعجزه:

... .. وقَبْلَ مَنَائِمَا قَدْ حَضَرْنَا وَأَجَالِ

وهو في ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٤/ ٢٢٤. وسنجال: قرية.

(٢) لا يعرف قائله، وهو في الإنصاف ١/ ١٠٢، والدر المصون ٨/ ٦٠١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤١٨، المبهج ٣/ ١٩٥، إيضاح الرموز ٥٧١.

والوجه الآخر عنه ^(١) (هَلَّا يَسْجُدُوا) بقلْبِ الهمزة هاءً، وتشديد اللام موافقةً لمصحف عبد الله وحرْفه ^(٢).

وقرأ الباقون بالهمزة وتشديد اللام على أن «ألا» أصلها: أن لا، ف«أن» ناصبةٌ للفعل بعدها، ولذلك سقطت نونُ الرفع، و«لا» مزيْدَةٌ، وأدْغِمَتْ النونُ فيها، كما في ﴿لَتَلَّيَعَلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: أن يسجدوا له، و«أن» وما بعدها في موضع مفعول ﴿يَهْتَدُونَ﴾ بإسقاطِ «إلى» أي: إلى أن يسجدوا، أو على أنه بدلٌ من ﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ [٢٤]، وما بين المُبدَلِ منه والبدلِ اعتراضٌ، تقديرُه: وزَيْنَ لهم الشيطانُ عدمَ السجودِ لله، أو في موضع جرِّ بدلٍ من ﴿السَّبِيلِ﴾ [٢٤] على زيادةِ «لا» أيضاً. والتقدير: فصَدَّهُم عن السجودِ لله، و﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [٢٤] اعتراضٌ بين المُبدَلِ منه والبدلِ.

وقد كُتِبَتْ ﴿ألا﴾ بألفٍ ولامٍ أَلِفٍ من غيرِ نونٍ، كما سيأتي ^(٣)، فمِنْ ثَمَّ امتنعَ وَقَفُ الامتحانِ في هذه القراءةِ على «أن» وحدَّها؛ لاتصالها بـ«لا» كتابةً، بل يُوقَفُ لهم على «أن لا» بجملتها، وهذا مذهبُ القراءِ، وأمَّا النَّحْوِيُّونَ فَوَقَفُوا الاختبارَ ^(٤) عندهم على كلِّ كلمةٍ لضرورةِ البيان، وكونُ النونِ مدغمةً في «لا» غيرُ مانعٍ من ذلك.

(١) أي: عن المطوَّعي.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه: ١٠٩.

(٣) انظر: مرسوم هذه السورة.

(٤) د، ح، ص، غ: «الاختيار»، وهو تصحيف، لأن وقف الاختيار يكون إذا تمَّ الكلام.

وَوَقَّفَ عَلَى ﴿ٱلْحَبَّءِ﴾ [٢٥] بِالنَّقْلِ مَعَ إِسْكَانِ الْبَاءِ لِلْوَقْفِ - وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمَطْرُودُ - حَمْزَةٌ وَهَشَامٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ. وَافْتَقَهُمَا الْأَعْمَشُ، وَحَكَى فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ ^(١) ﴿ٱلْحَبَّءِ﴾ بِالْأَلْفِ، وَلَهُ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ الْإِشْبَاعُ، حَكَاهُ سَيَّبُويه ^(٢) وَغَيْرُهُ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مُخْفُونٍ﴾، وَ﴿تُعْلِنُونَ﴾ [٢٥]:

فَحَفِصٌ وَالْكَسَائِيُّ ^(٣) بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقَ فِيهِمَا عَلَى الْخَطَابِ؛ لِأَنَّ ^(٤) قَبْلَهُ أَمَرَهُمْ بِالسُّجُودِ وَخَطَابَهُمْ بِهِ.

قَالَ فِي «الْبَحْرِ» ^(٥): «فِيحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّفَاتَاً، كَأَنَّهُ نَزَّلَهُمْ مِنْزَلَةَ الْحَاضِرِينَ الْمَخَاطِبِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خُطَاباً لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْحَاضِرِينَ مَعَهُ؛ إِذْ يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ مُحَاوَرَةً الْهُدُودِ لِسُلَيْمَانَ وَهُمَا لَيْسَ مَعَهُمَا أَحَدٌ، وَكَمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَخَاطَبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [٢٢] جَازَ أَنْ يَخَاطَبَهُ وَالْحَاضِرِينَ مَعَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [٢٥]،

(١) فِي غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ ١/٢٤٧.

(٢) الْكِتَابُ ٣/٥٤٥.

(٣) انْظُرْ: الْكِفَايَةُ الْكُبْرَى ٢٤٧، النُّشْرُ ٢/٣٣٧، الْإِتْحَافُ ٢/٣٢٦.

(٤) انْظُرْ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَتَيْنِ: الْحِجَّةُ لِلْفَارَسِيِّ ٥/٣٨٥، الْحِجَّةُ لِابْنِ زَنْجَلَةَ ٥٢٨، الْمَوْضِعُ

٢/٩٥٥.

(٥) الْبَحْرُ ٧/٧٠.

بل خطابه بهذا ليس فيه ظهور^(١) شُفُوف^(٢)، بخلاف ذلك الخطاب^(٣).
ووافقهم الشنبوذي^(٤).

وقرأ الباقون بالياء من تحت على الغيبة لتقدم / الضمائر الغائبة في قوله:
﴿لَهُمْ﴾ [٢٤]، و﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ [٢٤]، و﴿فَصَدَّهُمْ﴾ [٢٤].

وقال ابن عطية^(٥): «القراءة بياء الغيبة تعطي أن الآية^(٥) من كلام الهدهد،
وبناء الخطاب تُعْطِي أنها من خطاب الله لأمة محمد ﷺ».

وعن ابن مُحَيِّصِين^(٦) (رُبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) برفع الميم نعتاً للرب،
أو مقطوعاً عن تَبَعِيَّةِ الْعَرْشِ إِلَى الرَّفْعِ بِإِضْمَارٍ مَبْتَدَأً.

وقرأ ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ [٢٨] بكسر الهاء من غير إشباعِ قَالُونَ، وابنُ ذَكْوَانَ
بخلافِ عنه، وكذا يعقوب، وقرأ بإسكانِ الْهَاءِ أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمَزَةُ
وَالدَّاجُونِيُّ عَنْ هِشَامٍ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ وابنُ جَمَّازٍ بخلافِ عنهما. وافقهم
اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ بغيرِ خُلْفٍ، واخْتَلَفَ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ
فِي الْإِخْتِلَاسِ.

(١) سقط «ظهور» من: غ.

(٢) الشفوف جمع شَفٌّ وهو الفضل والزيادة. يريد أبو حيان أن خطاب الهدهد لسليمان
في قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ أولى بالقبول، وليس فيه إظهار فضل الهدهد
وتميزه، كما هو الحال في قوله: ﴿أَحَطُّ بِمَا لَمْ تَحِطْ بِهِ﴾، وفي ص: ح: «شفوق»،
وهو تصحيف.

(٣) انظر: المبهج ٣/١٩٦، إيضاح الرموز ٥٧٢.

(٤) المحرر الوجيز ١٢/١٠٦.

(٥) في النسخ «الأمر»، والتصويب من ابن عطية، ونُقِلَ السمين عنه.

(٦) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِين ١٣٩، المبهج ٣/١٩٦، إيضاح الرموز ٥٧٢.

فتلخَّص من هذا أنَّ قالونَ، وكذا يعقوبُ بالاختلاس من غير خُلْفٍ، وأنَّ أبا عمرو وعاصماً وحمزة بالسكونِ من غير خُلْفٍ، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ، وأنَّ ابنَ ذكوانَ بالقصرِ والإشباع، وأنَّ هشاماً بالسكونِ والإشباعِ والقصرِ، وأنَّ أبا جعفرٍ بالسكونِ والقصرِ، وقرأ الباقونَ بالإشباع.

وقرأ ﴿ الْمَلَأُوا إِيَّاي ﴾ [٢٩] بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية واواً مكسورة نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ.

وحُكي عن كلِّ تسهيلها بين الهمزة والواوِ، إلا أنه نُوزع نُقلًا ولفظاً، كما نُبه عليه في باب الهمزتين من كلمتين^(١)، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

ويوقف لحمزة وهشامٍ، ووافقهما الأعمشُ بخُلْفٍ عنهما ﴿ الْمَلَأُوا ﴾ الثلاثة في هذه السورة [٣٨، ٣٢، ٢٩] بالإبدالِ واواً ثم تُسكَّن، ويجوز فيها الإشمامُ والرومُ فهذه ثلاثة. والرابع: التسهيلُ بينَ بينَ مع الرومِ. والخامس: إبدالها ألفاً على التخفيفِ القياسي وهو مذهبُ الحجازيين والجدادة^(٢).

وفتَح ياءٌ ﴿ إِنِّي إِلْقَيْتِي ﴾ [٢٩] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ فقط. وأثبت الياءَ في ﴿ حَتَّى تَشْهَدُونَ ﴾ [٣٢] في الحالينِ يعقوبُ، وفي الوصلِ الحسنُ، وحَدَفَهَا فيهما الباقون.

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمتين ص ٩٢٩/٣.

(٢) أي: هو الطريق الذي عليه معظم النحاة واللغويين. انظر: شرح شافية ابن الحاجب

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَتْمِدُّونَ بِمَالِ فَمَاءَ أَتْنِةٍ﴾ [٣٦]:

فنافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(١) ﴿أَتْمِدُّونَ﴾ بنونين خفيفتين أولاهما مفتوحة، والثانية مكسورة، وإثبات الياء بعدها وصلاً ﴿ءَاتْنِةٍ﴾ / بياء مفتوحة في الوصل، واختلف عن قالون وأبي عمرو في حذفها وإثباتها في الوقف. وافقهم اليزيدي^(٢)، والحذف لورش وأبي جعفر في الوقف من غير خُلفٍ.

وأمال ورش من طريق الأزرق ﴿ءَاتِينِ﴾ بين اللفظين، وفتحها، وبه قرأ من طريق الأصبهانيّ وجهاً واحداً.

وقرأ ابن كثير ﴿أَتْمِدُّونَ﴾ بنونين^(٣) كذلك، وإثبات الياء في الحاليين، ﴿ءَاتْنِ﴾ بحذف الياء في الوصل، واختلف عن قنبل. وأمّا البرّقي فلا خلاف عنه في حذفها، ووافق ابن محيصن^(٤).

وقرأ ابن عامر وشعبة ﴿أَتْمِدُّونَ﴾ بنونين أيضاً، وحذف الياء في الحاليين، وكذلك ياء ﴿ءَاتْنِ﴾، وقرأ حفص بالإظهار كذلك^(٥)، وحذف الياء في الحاليين، ﴿ءَاتْنِةٍ﴾ بياء مفتوحة في الوصل، واختلف عنه في الوقف.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/٦٠١، النشر ١/٣٠٣، الإتحاف ٢/٣٢٧.

(٢) انظر: إيضاح الرموز ٥٧٢.

(٣) انظر في التوجيه: الحجة للفارسي ٥/٣٨٧، الحجة لابن زنجلة: ٥٢٨، الموضح

٢/٩٥٨.

(٤) انظر: المبهج ٣/١٩٧.

(٥) أي: بنونين مظهرتين.

وقرأ حمزة ﴿ أَتْمِدُونِي ﴾ بإدغام نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ وإثباتِ الياءِ بعدها وصلاً ووقفاً، ﴿ ءَاتِنِ ﴾ بحذفِ الياءِ في الحالين. وافقه الأعمش.
وقرأ الكسائي ﴿ أَتْمِدُونِ ﴾ بالإظهارِ، وحذفِ الياءِ في الحالين، ﴿ ءَاتِنِ ﴾ بالإمالة المحضه، وحذفِ الياءِ في الحالين، وكذا خَلَفٌ، لكنْ بغيرِ إمالةٍ.

وقرأ يعقوب ﴿ أَتْمِدُونِي ﴾ بالإدغامِ وبالياءِ في الحالين أيضاً، ﴿ ءَاتِنِ ﴾ بياءٍ مفتوحة في روايةِ رُوَيْسٍ، وحذفِها في روايةِ رُوْحٍ في الوصل، وأثبتها في الوقفِ من روايتيهما.
وعن الحسن (أَتْمِدُونِ) بالإظهارِ، وإثباتِ الياءِ في الوصل دون الوقفِ، (آتان) بحذفِ الياءِ في الحالين.

وقرأ ﴿ أَنَاءِتِيكَ ﴾ [٤٠، ٣٩] بمد ألفٍ ﴿ أَنَا ﴾ نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ.
وأمال حمزة ﴿ ءَاتِيكَ بِهِ ﴾ في الموضعين من هذه السورة [٤٠، ٣٩] حمزةً، وكذا خَلَفٌ، ووافقهما الأعمش، لكن اختلف عن خَلَادٍ، وبالفتحِ قرأه الداني على أبي الفتح، وهو الذي في «العنوان»، وفي «الشاطبية» إطلاقِ الوجهين لحمزةً بكماله كـ«التيسير»، وقرأ الباقون بالفتح.
وأصل ﴿ ءَاتِيكَ ﴾^(١) بهمزة مفتوحة وأخرى ساكنة مضارع أتى، ووزنه أَفْعَلُكُ بفتح فسكونٍ فكسرٍ فضمٍّ، وفاعله مضمَّرٌ فيه يعودُ على المتكلمِ،

(١) عبارة: «وأصل ﴿ ءَاتِيكَ ﴾...» إلى قوله: «... لتتفق حروف المضارعة، ولا تختلف» نحو ثلاث صفحات زبدت من: ش، ح، ه، غ، وهذه الزيادة في الموضح للداني:

ومفعولاه: الكافُ والجارُ والمجرورُ بعدها، وسُكَّنتِ الهمزةُ الثانيةُ لدخول حرفِ المضارعةِ عليها كضاد «يَضْرِبُ»، وأُبدِلتِ ألفاً^(١) لوجوبها^(٢) لسكونها بعد فتح، كطاب وخاب^(٣)، وسُكَّنتِ الياءُ استثقلاً للضمّةِ عليها. وأمِلت فتحةُ همزةِ المضارعةِ لُتَمَالَ الألفُ المبدلةُ نحو الياءِ؛ ليتناسبَ الصوتُ فيهما وفي الكسرةِ والياءِ، تخفيفاً وتحسيناً لللفظ، لكن استُشكِلتِ إمالةُ الألفِ من جهةِ كونها منقلبةً / عن همزةٍ، والمنقلبُ عن الشيءِ بمنزلةٍ ما انقلب عنه، فكما لا تسوغُ إمالةُ الهمزةِ لا تسوغُ إمالةُ ما انقلبت عنه.

وأجيب: بأنَّ القلبَ الذي أُلزِمتهُ قد صيرَّها حرفَ مدٍّ ولينٍ خالصاً، كما صيرَّ الياءَ والواوَ المحركتين الواقعتين عيناً ولاماً في الأفعال نحو: رمى وسعى وسجا، وجاء، وشاء، وخاب حرفَ مدٍّ ولينٍ صحيحاً، فكما تمال^(٤) هذه الألفُ المنقلبةُ عن الياءِ والواوِ مع امتناعِ ما انقلبت عنه من الإمالة، كذلك تُمالُ تلك الألفُ المنقلبةُ عن الهمزةِ مع امتناعِ الهمزةِ من الإمالة.

(١) في النسخ: «ياء»، وهو سهو.

(٢) أي: لموجب هذا الإبدال وهو سكون الهمزة الثانية بعد همزة مفتوحة.

(٣) تمثيل من المؤلف يقصد به التشبيه في الإمالة بين ألف ﴿ءَاتِيكَ﴾، وألف ﴿طَابَ﴾، و﴿حَابَ﴾، قال أبو عمرو الداني في الموضح ٦٠١: «... فكما تمال هذه الألف المنقلبة عن الياء والواو مع امتناع ما انقلبت عنه من الإمالة، كذلك تمال تلك الألف المنقلبة عن الهمزة مع امتناع الهمزة من الإمالة سواء»، والمؤلف نقل عن الداني واختصر كلامه هنا فاختل المعنى، لكنه نقل النص بتمامه في الصفحة التالية.

(٤) ش: «لا تمال».

وأيضاً فإنَّ العربَ أجزت الألفَ المنقلبةَ عن الهمزةِ مُجرى الألفِ المنقلبةِ عن الياءِ والواوِ، في أنْ أوقعتْ كلَّ واحدةٍ منهما ردفاً^(١) في الشعر الذي هو مبنيٌّ على التعادل والتساوي نحو داب^(٢) وذاب وراب، وذلك من حيث الاشتراك في خلوص السكون ومدِّ الصوت، فكما أُجري المنقلبةُ عن الهمزةِ مُجرى المنقلبةِ عن الياءِ واواً في ذلك، كذلك أُجريت مُجراها في الإمالة.

ويُقوِّيه: أنَّ من العربِ مَنْ يُدغمُ الواوَ الساكنةَ المنقلبةَ عن الهمزةِ في الياءِ فيقول: الرِّيا ورِيَّة^(٣)، كما يُدغمُ التي ليست بمنقلبة عنها في نحو: «طيِّ» وشبهه.

وأوجهُ ممَّا ذُكر^(٤) خَلَفُ بن هشام البزارُ أن حمزةً لم يُمَلِّ أَلْفَ ﴿أَنَاءُ تَيْكَ﴾ من حيث إنه فعل مضارع على مثال أَفْعِلْ، بل من حيث إنه

(١) الرَّدْفُ في الشعر: أَلْفٌ أو ياءٌ أو واوٌ سواكن قبل حروف الرويِّ، وسُمِّيَ رِدْفاً لأنه ملحق في التزامه بالرويِّ، فَجَرى مَجَرى الرَّدْفِ للراكب لأنه يليه وملحق به. انظر: الكافي ١٢٠.

(٢) في النسخ: «صاب» والتصويب من الموضَّح، ومثَّل بالألف المنقلبة عن الهمزة ثم الواو ثم الياء.

(٣) في النسخ: «ترية» والتصويب من الكتاب ٤/ ٣٦٨ قال: «فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدلٍ من شيء».

(٤) هنا بعد: «ذُكر» بياض في ش، ح، هـ، من النسخ التي أُثبِتَتْ هذه الزيادة، ولعل العبارة مكان البياض: «ما حكاها»، وفي هـ: «وأوجه مما ذكرنا». انظر: الموضَّح للداني:

اسم على مثال فاعِل، لأنه قال: إنما أُمال لأن المعنى: أنا فاعِلُك، وحيثُذ فلا إشكال؛ لأنَّ الإمالةَ في الألفِ مطردةٌ، سواءً كانت الفاءُ فيها همزةً أو غيرها نحو: أمرٌ وأمنٌ وآسنٌ ونافعٌ ومالكٌ وجامعٌ وشارِبٌ وشبهه؛ لأنها زائدة للبناء وليست منقلبةً عن شيء، فهي مدَّةٌ خالصة، وكسرةٌ عينِ الفعل بعدها لازمة، فتقوى الإمالةُ بذلك. والكافُ على هذا في موضعِ خفضٍ بالإضافة.

وحجة^(١) الفتحِ الأصلُ وأتباعُ الأثرِ والجمعُ بين اللغتين، ولأنَّ الهمزة لما كانت همزة المضارعة، وكانت الياءُ التي للمضارعة نحو: «يأتيك» لو كانت موضعها لم تجلب هذه الكسرةُ والياءُ اللتان بعد الألفِ الإمالةَ^(٢) معها، فلذلك ينبغي ألا يجلبها مع الهمزة في ﴿ءَاتِيكَ﴾.

ألا ترى أنهم قالوا: «يَعُدُّ» فأعلُّوا فاءَ الفعلِ مع الياءِ، ثم أتبعوا سائرَ حروفِ المضارعةِ الياءَ / في ذلك^(٣)؛ ولذلك قالوا: «أنا أكرم»، فأسقطوا الهمزةَ الأصليةَ مع همزة الإخبارِ، ثم أسقطوها مع سائرِ حروفِ المضارعةِ إتباعاً للهمزة؛ لتتفق^(٤) حروفُ المضارعةِ في ذلك ولا تختلف، وكذلك هنا أيضاً لما كانوا يفتحون هذه الألفَ مع الياءِ، فتحوها مع الهمزة أيضاً إتباعاً لها؛ لتتفق حروفُ المضارعةِ في الفتحِ، ولا تختلف.

(١) انظر: الموضَّح للداني ٥٩٨.

(٢) غ، ش: «الممالة»، والتصحيح من الموضَّح ٥٩٩.

(٣) انظر: الممتع في التصريف ٢٨٠.

(٤) غ، ش: «المتفق»، والتصويب من الموضح.

وأمال ﴿ كِفْرَيْنَ ﴾ [٤٣] أبو عمرو وابنُ ذكوانَ بخُلْفٍ عنه والدُّورِيُّ عن الكسائيِّ، وكذا يعقوبُ، ووافقهم اليزيديُّ، ولم يُملِ رَوْحٌ من هذا اللفظِ سوى هذه. وأمالها ورشٌ من طريق الأزرقِ بين اللفظين، والباقون بالفتح، وبه قرأ نافع وأبو عمرو وابنُ ذكوان من «العنوان».

وسهَّل ﴿ رَأَاهُ مُسْتَقْرَأً ﴾ [٤٠]، و﴿ رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ ﴾ [٤٤] ورشٌ من طريق الأصبهاني.

وفتح ياء ﴿ لَيْتَلُونِي ﴾ [٤٠] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ.

وقرأ ﴿ ءَأَشْكُرُ ﴾ [٤٠] بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ وإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين قالونٌ وأبو عمرو وهشامٌ من طريقِ ابنِ عبدانَ وغيره عن الحُلواني، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ، ومن طريق الأزرقِ في أحد وجهيه وابنُ كثيرٍ، وكذا رويسٌ بتسهيلِ الثانيةِ أيضاً، لكن مع القصر، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وقرأ الأزرقُ في الوجه الآخر عن ورشٍ بإبدالها مع المدِّ للساكنين.

وقرأ ابنُ ذكوانَ وهشامٌ من مشهورِ طُرُقِ الداجونيِّ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيقِ الهمزتين من غيرِ ألفٍ، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ. وقرأ الجمَّالُ عن الحُلواني عن هشامٍ بتحقيقهما، وإدخالِ ألفٍ بينهما.

وَإِخْتَلَفَ فِي ﴿سَاقِيهَا﴾ [٤٤٤]، وَ﴿بِالسُّوقِ﴾ بـ «ص» [٣٣]، وَ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾

بسورة الفتح [٢٩]:

فَقُنِبِلْ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَدَلَ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ .

فَأَمَّا هَمْزَةُ الْأَلْفِ ^(١): فَعَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ أَسْلِيَّةٌ أَوْ فَرَعِيَّةٌ، كَهَمْزِ الْعَجَّاجِ فِي

قَوْلِهِ ^(٢):

... .. فِخْنِدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

وَعَلَيْهِ ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٦٤] أَوْ حَمَلًا عَلَى جَمْعِهِ، أَوْ تَشْبِيهًا

بِكَاسٍ وَرَأْسٍ .

وَأَمَّا هَمْزُ الْوَاوِ فِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا

يَقْبَلُهَا بَعْضُ الْعَرَبِ هَمْزَةً. قَالَ أَبُو حِيَانَ ^(٣) وَغَيْرُهُ: «هِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ،

وَعَلَيْهَا ^(٤):

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣٩١ / ٥، الحجة لابن زنجلة ٥٣٠،

الموضح ٩٦٢ / ٢ .

(٢) ديوانه ٤٦٢ / ١، وابن يعيش ١٣ / ١٠، وقبله:

... .. مَبَارِكٌ لِلْأَنْبِيَاءِ خَاتَمِ

(٣) البحر ٧٩ / ٧ - ٨٠:

(٤) البيت لجريز، وهو في ديوانه ١٤٧، ورواية صدره فيه: «الوافدان» والبيت في الخصائص

١٧٥ / ٢، والمحتسب ٤٧ / ١، وموسى وجعدة ولداه. وعجزه:

... .. وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوُقُودُ

وكان أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِي (١) يَهْمِزُ كُلَّ وَاوٍ فِي الْقُرْآنِ هَذَا وَصَفَهَا. الثاني: أن ساقاً على فَعَلَ كَأَسَدٍ فَجُمِعَ عَلَى فُعْلٍ بضم العين كَأَسَدٍ، والواو المضمومة تُقَلِّبُ همزةً نحو: «وَقَّتْ»، / ثم بعد الهمز سُكِّنَتْ. الثالث: أن المفرد سُمِعَ همزُهُ فجاءَ جَمَعُهُ عليه. ورُوي عن قُنْبَلٍ وجهُهُ آخِرٌ، وهو زيادة وَاوٍ (٢) بعد الهمزة المضمومة في ﴿بِالسُّوقِ﴾، و﴿سُوقِهِ﴾ في حرفي ص [٣٣] والفتح [٢٩]؛ لأنَّ ساقاً يُجمع على سُوقٍ بواو على فُعُولٍ كَطَلَلٍ وَطَلُولٍ، فَهَمِزَتِ الأُولَى لانضمامِها.

[١/١٧١]

واستُعْرِبَتْ هذه عن قُنْبَلٍ. وقيل: إنَّها ممَّا انفرد به الشَّاطِئِيُّ، وليس كذلك، فقد نصَّ الهذليُّ (٣) كما في «النشر» (٤)، على أنَّها طريقُ بَكَارٍ (٥) عن ابنِ مجاهدٍ وأبي أحمد السَّامِرِيِّ عن ابنِ سَنَبُودٍ. قال: «وقد أجمع الرواةُ عن بَكَارٍ عن ابنِ مجاهدٍ على ذلك في ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]» انتهى. وهي من زيادات «الحرز» على «التيسير»، ولم يذكُرْها فيه وفاقاً لابنِ مجاهدٍ وأبي عمرو عن ابنِ كثيرٍ.

(١) الهيثم بن الربيع بن زُرارة، أبو حَيَّةَ، النُّمَيْرِي، البصري، من شعراء الدولتين الأموية والعباسية، فصيح راجز، (ت: ١٧٠هـ، وقيل: ١٨٣هـ). انظر: الشعر والشعراء ٧٧٤، الأعلام ١٠٣/٨.

(٢) في النسخ: «واو مضمومة بعد الهمزة»، وهو سهو، والتصويب من النشر ٣٣٨/٢.

(٣) الكامل (خ) ١٢٤/أ، ١٢٥/ب.

(٤) النشر ٣٣٨/٢.

(٥) هو: ابن أحمد البغدادي، تقدّم.

قال الجعبري^(١): «وحاصله أن لابن مجاهد عن قنبل وجهين: الشنبوذِيُّ عنه على فُعَل، وبِكَارٍ عنه على فُعُول». وظاهرُ قولِ الشاطبيِّ^(٢):

مع السُّوقِ ساقِيها وسُوقِ اهِمِزوا زكا ووجهٌ بهمِزٍ بعده الواوُ وُكلا شمولُ الثلاثة، لكنْ حُصَّ المثنى بقرينةِ بنيةِ الجمعِ، فنُزِلَ على الآخرَينِ.

وقرأ الباقون بتركِ الهمزِ والواوِ في الأحرفِ الثلاثةِ على الأصلِ؛ لأنه ليس في أصلها همزٌ؛ لأنه ساق يسوق.

وقال الجعبري^(٣): «وجهُ ألفِ ﴿ساقِيها﴾ قلبُها عن الواوِ، وواوِ ﴿بِالسُّوقِ﴾، و﴿سُوقِهِ﴾ أنه جَمَعُ فَعَلٍ على فُعَلٍ كأسَدٍ وأُسْدٍ». وخرج بحضِرِ الثلاثةِ ﴿يُكشِفُ عَن ساقِ﴾ [الفلم: ٤٢]، ﴿وَأَلتَقَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] المتفقُ على تَرَكِ الهمزةِ فيه.

وعن الأعمشِ (وَإِلَى ثَمُودِ) [٤٥] بالتنوين، كما في الأعرافِ [٧٣].
وعن ابنِ مُحَيِّصِ (يَا قَوْمُ) [٤٦] المنادى بضمِّ الميمِ، وسَبَقَ بالبقرة [٥٤].

(١) كنز المعاني (خ) ٢٦١/ب.

(٢) الشاطبية ٧٥.

(٣) كنز المعاني (خ) ٢٦١/ب.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَبَّيْتَهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ [٤٩]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفُ^(١) بقاء الخطاب المضمومة وضم التاء المثناة الفوقية وهي لامُ الكلمة في الفعل الأول^(٢)، وبتاء الخطاب المفتوحة وضم اللام في الثاني على إسنادِ الخطابِ إلى بعض الحاضرين لبعض، أي: قال بعض الرهط للآخر: احلفوا بالله لَبَّيْتَهُ^(٣)، أي: لتقتُلَنَّ صالحاً ليلاً، والبيات: مباغته العدو ليلاً، ثم لتقولَنَّ لوليِّ دمه.

وأجاز الزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥) أن يكون ﴿تَقَاسَمُوا﴾ [٤٩] فعلاً ماضياً في موضع الحال. وعبرة الزمخشري^(٦): «تقاسموا يحتمل أن يكون أمراً وخبراً على محلِّ الحالِ بإضمار «قد»، أي: قالوا متقاسمين» انتهى.

[١٧١/ب] / قال أبو حيان^(٧): «لا يُحتاج إلى الإضمار، فقد كثر وقوعُ الماضي حالاً بغير «قد» كثرةً ينبغي القياسُ عليها».

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٧٧، النشر ٢/٣٣٨، الإتحاف ٢/٣٣٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٩٤، الحجة لابن زنجلة ٥٣٠، الموضح ٩٦٤/٢.

(٣) كذا في د، س، وسائر النسخ بالنون.

(٤) الكشف ٣/٣٧٢.

(٥) المحرر الوجيز ١٢/١١٩.

(٦) الكشف ٣/٣٧٢.

(٧) البحر المحيط ٧/٨٤.

وافقهم الأعمش^(١).

وقرأ الباقر بنون التكلم، وفتح التاء في الفعل الأول، وبنون المتكلم أيضاً، وفتح اللام في الثاني على حكاية إخبارهم عن أنفسهم؛ لأن النون للمتكلم ومن معه.

وقرأ ﴿مَهْلِكٌ أَهْلِيهِ﴾ [٤٩] بفتح الميم واللام أبو بكر، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقر بضم الميم وفتح اللام من «أهلك»، وسبق بالكهف [٥٩].

وهذه القراءة^(٢) تحتمل المصدر والزمان والمكان، أي: ما شهدنا إهلاك أهله، أو زمان إهلاكهم، أو مكان إهلاكهم.

وأما قراءة حفص فالقياس يقتضي أن تكون للزمان والمكان، أي: ما شهدنا زمان هلاكهم ولا مكانه، وعلى قراءة أبي بكر يقتضي القياس أن تكون مصدراً، أي: ما شهدنا هلاكه، قاله في «البحر»^(٣).

واختلف في ﴿أَنَادَمَرْنَا هُمْ﴾ [٥١]، و﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ [٨٢]:

فعاصم وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف^(٤) بفتح الهمزة فيهما على تقدير^(٥) حذف حرف الجرّ فيهما، و﴿كَانَ﴾ في الأولى تامة،

(١) انظر: الروضة ٢/٨٣٦، المبهج ٣/٢٠٠، إيضاح الرموز ٥٧٣.

(٢) أي: قراءة ﴿مَهْلِكٌ﴾.

(٣) البحر المحيط ٧/٨٤.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤٧، النشر ٢/٣٣٨، الإتحاف ٢/٣٣٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٣٩٦، الحجة لابن زنجلة ٥٣٢، الموضح

و﴿عَلِقِبَةُ﴾ فاعلٌ بها، و﴿كَيْفَ﴾ حالٌ، أو يكون ﴿أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ﴾ بدلاً من ﴿عَلِقِبَةُ﴾، أي: كيف كان تدميرنا إياهم، بمعنى كيف حدث؟ أو يكون خبرٌ مبتدأً محذوفٍ، أي: هي أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ، أي: العاقبة تدميرنا إياهم. ويجوزُ مع هذه الأوجهِ الثلاثة أن تكون ﴿كَانَ﴾ ناقصةً، ويُجعل ﴿كَيْفَ﴾ خبرها، فتصير الأوجهُ ستةً، ثلاثة مع تمام ﴿كَانَ﴾، وثلاثة مع نقصانها، وتزيد مع الناقصة وجهاً^(١) آخر، وهو أن تجعل ﴿عَلِقِبَةُ﴾ اسمها، و﴿أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ﴾ خبرها، و﴿كَيْفَ﴾ حالٌ، فهذه سبعة أوجه. ووافقهم الأعمش والحسن^(٢).

وقرأ الباقون بكسرهما على الاستئناف، وهو تفسيرٌ للعاقبة، و﴿كَانَ﴾ يجوز فيها التمام والنقصان والزيادة، و﴿كَيْفَ﴾ وما في حيزها في محلِّ نصبٍ على إسقاط الخافض؛ لأنه يتعلَّق بالنظر. ويأتي توجيه ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ [٨٢] قريباً إن شاء الله تعالى.

وقرأ ﴿يُؤْتُهُمْ﴾ [٥٢] بضم الباء ورش وأبو عمرو وحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب. ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ والحسنُ واليزيديُّ، وسَبَقَ بالبقرة [١٨٩]. وهذه البيوتُ هي التي قال فيها رسولُ الله ﷺ لأصحابه^(٣) عام تبوك:

(١) انظر: البحر المحيط ٧ / ٨٤.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤١٨، المبهج ٣ / ٢٠١، إيضاح الرموز ٥٧٣.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ٥٣٠ مع الفتح، ك: الصلاة، ب: الصلاة في مواضع الخسف والعذاب، وكذا في ٨ / ١٢٥ ك: المغازي، ب: نزول النبي ﷺ الحجر، برقم (٤٣٣)، (٤٤١٩)، (٤٤٢٠)، ومسلم في صحيحه ٤ / ٢٢٨٥ ك: الزهد والرفائق، ب: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، إلا أن تكونوا باكين، برقم (٢٩٨٠).

«لا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ^(١) إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِاِكِينٍ» / وفي التوراة: «ابن آدم لا تَظْلِمُ تَخْرِبُ بَيْتَكَ».

وقرأ ﴿أَبَيْتُكُمْ﴾ [٥٥] بهمزة محققة فأخرى مُسَهَّلَةٌ بَيْنَ بَيْنَ مَعَ الْمَدِّ بَيْنَهُمَا قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي.
وقرأ ورش وابن كثير، وكذا رؤيس بهمزة محققة، فمُسَهَّلَةٌ كَذَلِكَ مَعَ الْقَصْرِ. ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ ابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوْحٌ وَخَلْفٌ بِمَحَقَّقَتَيْنِ مَعَ الْقَصْرِ، ووافقهم الحسن والأعمش، وبه قرأ الداجوني عن هشام^(٢) أكثر العراقيين، وهو في «المبهج» من طريق الجمال عن الحلواني.
وقرأ بتحقيقهما مع المد الحلواني عن هشام أيضاً من طريق ابن عبدان من «اليسير» من قراءته على أبي الفتح، وهي طريق الشذائي عن الداجوني في «المبهج»، وأحد وجهي الشاطبية.

وعن الحسن^(٣) (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ) هنا [٥٦]، والعنكبوت [٢٩، ٢٤] بالرفع اسماً، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [٥٦] خبراً، وهو ضعيف، والجمهور بالنصب خبراً مقدماً، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ في موضع الاسم.
وقرأ ﴿قَدَرْنَاهَا﴾ [٥٧] بتخفيف الدال أبو بكر كما في الحجر [٦٠].

(١) ت، د، ص: «المغورين»، وهو تصحيف.

(٢) ص، د، ت: «عن».

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤١٩، إيضاح الرموز ٥٧٤.

وأمال ﴿أَصْطَفَى﴾ [٥٩] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وقرأ الباقر بالفتح.

واتفقوا على إثبات همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام، وعلى تسهيلها في ﴿ءَآلَهُ﴾ [٥٩] السابق ذكره في يونس [٥٩] مع ذكر اختلافهم في كيفية التسهيل: فكثيرٌ منهم أبدلها ألفاً صريحةً مع المدِّ للساكنين، وهو المرجحُ في «الحرز» وفاقاً لجلَّة المغاربة، وأخذ آخرون بتسهيلها بينَ بين، وهو صاحبُ «العنوان» وشيخه، و«الوجهان» في «الشاطبية» كأصلها، ولم يَفْصِلُوا بين الهمزتين بألفٍ، كما في همزة القطع؛ لضعفها^(١) عن همزة القطع.

وسهَّل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء مع الفصلِ بالألف بينها وبين الأولى المحققة من ﴿أَهْلَهُ﴾ الخمسة مواضع من هذه السورة [٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤] قالون وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. ووافقهم اليزيدي. وقرأ ورش وابن كثير، وكذا رويس كذلك، لكن مع عدم الفصل، ووافقهم ابن محيصن.

وقرأ ابن ذكوان وعاصمٌ وحمزة والكسائي، وكذا رَوْحٌ وخَلَفٌ بتحقيق الهمزتين من غير فصل، ووافقهم / الأعمش.

(١) أي: لضعف همزة الوصل في ﴿ءَآلَهُ﴾.

واختلَفَ عن هشام: فجمهورُ العراقيين من طريق الداجونيِّ عنه كذلك، وهو الذي في «المبهج» من طريق الجمال عن الحلوانيِّ، وذهب آخرون إلى الفصل مع التحقيق أيضاً من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح، و[هي] ^(١) طريقُ الشذائيِّ عن الداجوني كما في «المبهج».

واختلَفَ في ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩]:

فأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ ^(٢) بالياء من تحت على الغيب حملاً ^(٣) على ما قبله من قوله: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [٥٨] وما بعده من قوله: ﴿بَلْ أَكْتَرُهُمْ﴾ [٦١]، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ ^(٤).

وقرأ الباقر بالخطاب، وهو التفاتٌ للكفار بعد خطاب نبيِّه ﷺ. وخرج بقيد ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩]: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٦٣] المتفق على أنه بالياء.

ووقفَ على ﴿ذَاتَ﴾ [٦٠] بالهاء الكسائيُّ، والباقر بالتاء كما في الوقفِ على المرسوم ^(٥).

(١) الزيادة من النشر ١/ ٣٧٠.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٠٢، النشر ٢/ ٣٣٨، الإتحاف ٢/ ٣٣٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٥٣٣، الموضح ٢/ ٩٦٧.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٢٠٢، إيضاح الرموز ٥٧٤.

(٥) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/ ١٢٣٠.

وعن المطَّوعِيَّ^(١) (أَمَنْ خَلَقَ) [٦٠] وأخواتها الأربعة [٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤] بتخفيف الميم، جعلها همزة الاستفهام دخلت على «مَنْ» الموصولة، والجمهورُ على التشديد وهي ميم: «أَمْ» أدغمت في ميم «مَنْ».

واختلفَ في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]:

فأبو عمرو وهشام، وكذا رَوْحٌ^(٢) بالغيب مناسبة لما قبله^(٣)، وهو قوله: ﴿بَلْ هُمْ﴾ [٦٠]، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ﴾ [٦١]، ووافقهم اليزيديُّ^(٤).
وقرأ الباقر بالخطاب مناسبة لقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [٦٢]، و﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ﴾ [٦٣].

وقرأ بتخفيف ذال هذه الكلمة - كما في أواخر الأنعام [١٥٢] - حفصٌ وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش.
وينتج من ذلك ثلاثُ قراءات:

الأولى: التشديدُ والخطابُ لنافعِ وابنِ كثيرِ وابنِ ذكوانِ وأبي بكرِ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسِ. ووافقهم الحسنُ وابنُ مَحِيصِنِ.

والثانية: التشديدُ والغيبُ لأبي عمرو وهشام، وكذا رَوْحٌ، ووافقهم اليزيديُّ.

والثالثة: التخفيفُ والخطابُ لحفصٍ وحمزة والكسائيِّ، وكذا خَلَفٌ.

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٠٢، إيضاح الرموز ٥٧٤.

(٢) انظر: الغاية ٣٤٩، النشر ٢/ ٣٣٨، الإتحاف ٢/ ٣٣٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٣٩٩، الحجة لابن زنجلة: ٥٣٤، الموضح ٩٦٧/٢.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٢٠٢، إيضاح الرموز ٥٧٤.

ووافقهم الأعمش.

وعن الحسن (ظلمات) [٦٣] بسكون لامه، كما في البقرة [١٧].

وقرأ ﴿الرِّيحَ﴾ [٦٣] بالجمع، ﴿شُرًّا﴾ [٦٣] بضم النون والشين نافعٌ

وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم اليزيدي.

وبالإنفراد وضمّ النون والشين ابنٌ كثير، ووافقه ابنٌ مُحَيِّصٍ.

/ وقرأ بالجمع وضمّ النون وإسكانِ الشينِ ابنٌ عامر، ووافقه الحسنُ.

وقرأ بالجمع^(١)، و﴿بُشْرًا﴾ [٦٣] بالموحدة المضمومة وإسكانِ الشينِ

عاصمٌ، وقرأ بالتوحيد والنون المفتوحة وسكونِ الشينِ حمزةٌ والكسائيُّ،

وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش، وسبق بالأعراف [٥٧].

واختلَفَ في ﴿بَلِ أَدَارِكُ﴾ [٦٦]:

فنافعٌ وابنٌ عامرٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢) بوصلِ

الهمزة وتشديدِ الدالِ وألفٍ بعدها.

والأصل^(٣): «تدارك»، فأريد أدغامُ التاء في الدال للاتحاد في المخرج،

فأبدلتُ دالاً وسكّنت، فتعدّرتُ الابتداءً بها لسكونها، فاجتلبتُ همزةً الوصلِ،

فصار «أدارك»، فانتقل من تفاعلٍ إلى افتاعلٍ. والمعنى: تتابع حتى استحکم،

أو تتابع حتى انقطع، مِنْ «تدارك بنو فلان» إذا تتابعوا في الهلاك.

(١) أي: في لفظ ﴿الرِّيحَ﴾.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٨٣٧، النشر ٢/ ٣٣٩، الإتحاف ٢/ ٣٣٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٠٠، الحجة لابن زنجلة ٥٣٥، الموضح

وافقه الأعمش^(١).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب بهمزة واحدة مقطوعة مفتوحة، وإسكان الدال مخففة من غير ألف بعدها على وزن أحمر، ويحتمل أن يكون أفعال هنا بمعنى تفاعل، فتتحد القراءتان. وقيل: أدرك بمعنى بلغ وانتهى وفني، من قولهم: أدركت الثمرة؛ لأنها تلك غايتها التي عندها تُعدم^(٢).

وافقه اليزيدي والحسن.

وعن ابن محيصن^(٣) (أدرك) بهمزة ثم ألف بعدها، وأصلها همزتان^(٤) أبدلت ثانيتهما ألفاً تخفيفاً كراهة الجمع بين الهمزتين، وأنكرها أبو عمرو ابن العلاء. وقال أبو حاتم^(٥): «لا يجوز الاستفهام بعد «بل»؛ لأن «بل» إيجاب، والاستفهام في هذا الموضع إنكارٌ بمعنى: لم يكن، كقوله تعالى: ﴿أَشْهَدُ وَأَخْلَقَهُمْ﴾ الزخرف [١٩]، أي: لم يشهدوا، فلا يصح وقوعهما معاً للتنافي الذي بين الإيجاب والإنكار» انتهى.

وأجيب: بأن ﴿بَلِ﴾ لإضراب الانتقال، فقد أضرَبَ عن الكلام، وأخذ في استفهام ثانٍ. وعليه قول القائل: أخبزاً أكلت، بل أماء شربت، على ترك الكلام الأول والأخذ في الثاني.

(١) انظر: المبهج ٢٠٤، إيضاح الرموز ٥٧٥.

(٢) ف، ص: «تعدم».

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن ١٤٠، المبهج ٣/٢٠٤، إيضاح الرموز ٥٧٥.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٤٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٨/٦٣٦.

والجمهورُ بهمزةٍ واحدة.

وقرأ ﴿ إِذَا كُنَّا... آيَاتًا ﴾ [٦٧] بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني نافعٌ وكذا أبو جعفرٍ، وسهّل الثانية مع المدّ قالون، وسهّلها مع القصر ورشٌ، وكذا أبو جعفرٍ^(١).

وقرأ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني وزيادة نونٍ فيه.

وكلُّ على أصله في / الاستفهام: فابنُ عامرٍ بالتحقيق مع القصر، لكنَّ أكثرَ الطرق عن هشامٍ على المدِّ، والكسائيُّ بالتحقيق والقصر. وقرأ الباقرُ بالاستفهام في الأول والثاني، فابنُ كثيرٍ ورؤيسٌ بالتسهيل والقصر فيهما. ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ.

وقرأ أبو عمروٍ بالتسهيل والمدِّ فيهما، ووافقه اليزيديُّ. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلْفٌ ويعقوبٌ من طريق رَوْحٍ بتحقيقهما مع القصر، ووافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ ﴿ ضَيْقٍ ﴾ [٧٠] بكسر الضادِ ابنُ كثيرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ بخلفٍ عنه، والباقرُ بالفتح، وسَبَقَ بالنحل [١٢٧] وهما مصدران. وعن ابنِ مُحَيِّصٍ^(٢) (تَكُنُّ) هنا [٧٤]، والقصص [٦٩] بفتح تاء المضارعة^(٣) وضمّ الكافِ، مِنْ كَنَّ الشَّيْءَ: سَتَرَهُ، والجمهورُ بضمّ تاء المضارعةِ وكسر الكافِ، مِنْ أَكَنَّ الشَّيْءَ: أَخْفَاهُ.

(١) كذا في النسخ، وصوابه أنه مثل قالون، وكذا في الإتحاف ٢/٣٣٣.

(٢) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٤٠، المبهج ٣/٢٠٤، إيضاح الرموز ٥٧٥.

(٣) انظر: المحتسب ٢/١٤٤، الموضح ٧/٩٥.

وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٧٦] بتسهيل الهمزة أبو جعفر، ووافق المطوعي.
وعن الحسنِ قَصْرُهُ وَحَذْفُ يَاءِهِ. وَثَلَّثَ وَرَشَّ الهمزة بِخُلْفٍ.
وقرأ ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ هنا [٨٠] وفي الروم [٥٢]، بالغيبِ وَفَتَحِ الميمِ،
و﴿الصَّمَّ﴾ بالرفعِ ابنُ كثيرٍ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وسبقُ بالأنبياء [٤٥].
وسَهَّلَ الهمزة الثانيةً كالياءِ من ﴿الدَّعَاءَ إِذَا﴾ [٨٠] نافعٌ وابنُ كثيرٍ
وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ، وقرأ
الباقون بتحقيقهما.

واخْتَلَفَ فِي ﴿بِهَدْيِ الْعُمِّيِّ﴾ هنا [٨١]، وفي الروم [٥٣]:
فحمزة^(١) بالتاء من فوقٍ مفتوحةً، وإسكانِ الهاءِ من غيرِ ألفٍ فعلاً
مضارعاً^(٢)، ﴿الْعُمِّيِّ﴾ بالنصبِ على المفعول به، ووافقهُ الشنبوذِيُّ.
وعن المطوِّعِيِّ بكسرِ الباءِ الموحَّدة، وفتحِ الهاءِ وألفِ بعدها وتنوينِ
الدالِ، (الْعُمِّيِّ) بالنصبِ به وهو الأصلُ، وقرأ الباكون كذلك، لكنْ بغيرِ
تنوينِ مضافاً لـ ﴿الْعُمِّيِّ﴾.

واتفقوا على الوقفِ على ﴿بِهَدْيِ﴾ في هذه السورةِ بالياءِ موافقةً لخطِّ
المصحفِ الكريمِ. واختلفوا في الروم [٥٣]: فوقف حمزةً والكسائيُّ، وكذا
يعقوبُ بالياءِ. أمَّا حمزةٌ فلأنَّهُ يَقْرَأُهَا ﴿تَهْدِي﴾ فعلاً مضارعاً مرفوعاً،
فياؤه ثابتةٌ.

(١) انظر: المستنير ٢/٣٤٦، النشر ٢/٣٣٩، الإتحاف ٢/٣٣٤.

(٢) انظر: في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٠٤، الحجة لابن زنجلة: ٥٣٧، الموضح

قال الكسائي^(١): «مَنْ قرأ ﴿تَهْدِي﴾ لَزِمَهُ أَنْ يَقِفَ بِالْيَاءِ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدْخُلُهُ تَنْوِينٌ فِي الْوَصْلِ تُحْدَفُ لَهُ الْيَاءُ فَيَكُونُ فِي الْوَقْفِ كَذَلِكَ، كَمَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ عَلَى ﴿هَادٍ﴾ / وَنَحْوَهُ فَتَذْهَبُ الْيَاءُ فِي الْوَصْلِ، فَيَجْرِي الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ لَمَنْ^(٢) وَقَفَ بِغَيْرِ يَاءٍ» انتهى.

وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُوقَفَ عَلَى ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١] بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَلَكِنْ يَلْزَمُ حَمْزَةَ مَخَالَفَةِ الرَّسْمِ دُونَ الْقِيَاسِ. وَأَمَّا الْكَسَائِيُّ فَإِنَّهُ يَقْرَأُهَا ﴿بِهْدَى﴾ اسْمَ فَاعِلٍ كَالْجَمَاعَةِ، فَإِثْبَاتِهِ لِلْيَاءِ بِالْحَمْلِ عَلَى ﴿بِهْدَى﴾ فِي هَذِهِ السُّورَةِ [٨١]، وَفِيهِ مَخَالَفَةٌ لِلرَّسْمِ.

وَقَرَأَ ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ [٨٢] بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ -عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ^(٣)-، أَيْ: بِأَنَّ النَّاسَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبٌ وَخَلْفٌ^(٤)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّصْرِيحُ بِهَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ^(٥): (بِأَنَّ النَّاسَ)، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْبَاءَ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُعَدِّيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ سَبِيئَةً، أَيْ: تَحَدَّثْتَهُمْ بِأَنَّ النَّاسَ، أَوْ بِسَبَبِ انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ، وَوَاقِفَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ.

(١) انظر: الدر المصون ٨ / ٦٤١.

(٢) في الدر المصون: «كمن» بدلاً من «لمن».

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٤٠٦، الحجة لابن زنجلة ٥٣٨، الموضح ٩٧٣ / ٢.

(٤) وتقدم ذكر الخلاف فيه عند الآية [٥١] من هذه السورة.

(٥) انظر: البحر ٧ / ٩٧.

وقرأ الباقون بالكسرِ على الاستثناف. ثم هو محتملٌ لأن يكونَ من كلام الله وهو الظاهرُ، وأن يكونَ من كلامِ الدابةِ، فيعكر عليه ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُؤُونَ﴾ [٨٢]. ويُجاب عنه: إمَّا باختصاصِها فتصحُّ إضافةُ الآياتِ إليها، كقول أتباع الملوك: دوابُّنا وخيلُنا، وهي لِمَلِكِهِمْ، وإمَّا على حذفِ مضاف، أي: بآياتِ ربنا.

وعن الحسن (الصُّور) [٨٧] بفتح الواوِ كما في الأنعام [٧٣].

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَتَوْهُ﴾ [٨٧]:

فحفصٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ^(١) بقصرِ الهمزةِ وفتحِ التاءِ فعلاً ماضياً^(٢)، ومفعولُه الهاءُ، ووافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بالمدِّ والضمِّ، اسمَ فاعلٍ مضافاً للضميرِ، وهذا حَمَلٌ على معنى ﴿كُلُّ﴾، وهي مضافةٌ تقديراً، أي: وكلهم.

وعن الحسن^(٤) (دَخِرِينَ) [٨٧] بغيرِ ألفٍ، والجمهورُ بها.

وأمال ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ﴾ [٨٨] في الوصلِ السوسِيَّ بخَلْفٍ عنه، والباقون بالفتح، وهو الوجهُ الثاني للسوسي. وأماله في الوقفِ أبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ^(٥)، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بالتقليلِ، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤٩، النشر ٢/٣٣٩، الإتحاف ٢/٣٣٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٠٦، الحجة لابن زنجلة ٥٣٨، الموضح ٩٧٣/٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٣٨، المبهج ٣/٢٠٦، إيضاح الرموز: ٥٧٦.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤١٩، إيضاح الرموز ٥٧٦.

(٥) وكذا الصوريُّ عن ابن ذكوان.

وقرأ ﴿تَحْسَبُهَا﴾ [٨٨] بفتح السين ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفر ووافقهم الحسنُ والمطوعي، كما في البقرة [٢٧٣].

وحسبان الرائي الجبال جامدةً مع مرورها. قيل: لهول ذلك اليوم، فليس له ثبوت ذهنٍ في الفكر في ذلك حتى يتحقق كونها ليست بجامدة. وقال الرازي^(١): «الوجه في حسبانهم أنها جامدةٌ أن الأجسام الكبار إذا تحركت حركةً سريعةً على نهجٍ واحدٍ في السمّت^(٢) ظنّ الرائي إليها أنها واقفةٌ وهي تمرُّ مرّاً حثيثاً» انتهى.

وهذا الحال للجبال عقيب النفخ في الصور، وهي أول أحوال الجبال تموجٌ وتسير، ثم / ينسفها^(٣) الله، فتصير كالعهن، ثم تكون هباءً منبثاً في آخر الأمر.

واختلِفَ في ﴿تَفْعَلُونَ﴾ [٨٨]:

فابن كثيرٍ وأبو عمرو و ابن عامرٍ بخلافٍ عنه وأبو بكر^(٤) من طريق العليمي، وكذا يعقوبٌ بالغيب جرياً على قوله: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ﴾ [٨٧]^(٥)، وهو رواية الصوري عن ابن ذكوان، ورواه أبو علي العطّار عن النهرواني عن النقاش عن الأخفش.

(١) التفسير الكبير ٢٤ / ٢٢٠.

(٢) أضاف الرازي: «والكيفية».

(٣) ف: «ينفسها».

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢ / ٦٠٤، النشر ٢ / ٣٣٩، الإتحاف ٢ / ٣٣٦.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٤٠٧، الحجة لابن زنجلة ٥٣٩، الموضح

وكذا رواه ابن^(١) عبد الرزاق عن الأَخفش، وكذا رواه هبةُ الله^(٢) عن الأَخفش، وكذا سلامةُ بنُ هارون عن الأَخفشِ عنه، وكذا رواه ابنُ مجاهدٍ عن أصحابه عنه. وكذا التَّغْلبي عنه، وكذا رواه ابنُ عبدان عن الحُلوانِي عن هشام، وهي روايةُ أحمدَ بنِ سليمان^(٣) والحسنِ بنِ العباسِ، كلاهما عن الحُلوانِي عنه، وكذا رواه ابنُ مجاهد عن الأزرقِ الجمال، وهي روايةُ البكراوي، كلُّهم عن هشام، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح وأبي الحسن. ووافقهم ابنُ مُحيصنٍ واليزيديُّ^(٤).

وقرأ الباقرن بالخطاب جرياً على قوله: ﴿ وَتَرَى ﴾ [٨٨]؛ لأنَّ المرادَ النبيَّ ﷺ وأُمَّته، وهو الذي رواه سائرُ الرواةِ عن الأَخفشِ وعن ابنِ ذكوان، ولم يذكر سبَطُ الخياطِ سواه^(٥)، وكذا رواه الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام، وهي روايةُ ابنِ عباد^(٦) عن هشام، ورواه عن أبي بكرٍ: يحيى بنُ آدم، وهي

(١) في النسخ: «أبو»، وكذا في النشر ٢/٣٤٠، والصواب المثبت، وهو: إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن، تقدّم. وانظر: النشر المحقق: ١٨٤١.

(٢) هو: هبة الله بن جعفر، تقدّم.

(٣) ابن إسماعيل - وقيل: إسحاق - بن زبّان، بفتح الباء الموحدة المشددة، أبو بكر، الكندي، الدمشقي، روى القراءة عن الحلواني، وعنه: أحمد بن عمر بن محفوظ شيخ الداني، (ت: ٣٣٧هـ). انظر: الإكمال لابن ماكولا ٤/١٢٠، غاية النهاية ١/٥٩.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٠٧، إيضاح الرموز ٥٧٦.

(٥) كما في المبهج ٣/٢٠٧.

(٦) إبراهيم بن عبّاد، التميمي، البصري، قرأ على هشام بن عمّار، قرأ عليه: إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي. انظر: غاية النهاية ١/١٦.

رواية إسحاق الأزرق، وابن أبي حماد^(١)، ويحيى الجعفي^(٢)، والكسائي، وهارون بن حاتم^(٣)، كلهم عن أبي بكر.

وقرأ ﴿فَرَجَ﴾ [٨٩] بالتنوين عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٤)، ووافقهم المطوّعي^(٥).

وقرأ ﴿يَوْمِيذٍ﴾ [٨٩] بفتح الميم نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وسبقا^(٦) بهود [٦٦].

(١) الرواة عن أبي بكر بن عياش ممن يعرف بـ«ابن أبي حماد» اثنان، وهما أخوان، أحدهما: عبد الرحمن بن أبي حماد - واسمه: سُكين - أبو محمد، الكوفي، مقرئ مشهور، وهو أحد الخمسة الذين أخذوا القرآن عن أبي بكرٍ تلاوة. والثاني: عبد المؤمن بن أبي حماد، روى عن أبي بكرٍ الحروف. انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٩، ٤٧٢. والظاهر - والله أعلم - أن المراد هنا: الثاني منهما؛ فإن عادة المؤلف تأخير ذكر رواية الحروف إلى آخر القراءة. وانظر: الكامل للهللي ٦٧/ أ، والنشر ٢/ ٣٤٠، وغاية النهاية - ذكر الرواة عن أبي بكر - ١/ ٣٢٦.

(٢) ح، ش: «الحنفي»، والصواب المثبت، وهو: يحيى بن سليمان بن يحيى، أبو سعيد، الجعفي، الكوفي، نزيل مصر، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش، وله عنه نسخة، روى عنه البخاري في «الصحیح»، (ت: ٢٣٧هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٩، غاية النهاية ٢/ ٣٧٣.

(٣) في النسخ: «بن أبي حاتم»، والصواب المثبت، وهو: هارون بن حاتم، أبو بشر، الكوفي، البزاز - نسبة إلى بيع البز، وهو الثياب - مقرئ مشهور، صَعَفُوهُ، جمع «تاريخاً»، (ت: ٢٤٩هـ). انظر: معرفة القراء ١/ ٤١٨، غاية النهاية ٢/ ٣٤٥، الأنساب ١/ ٣٣٨.

(٤) انظر: غاية ٣٥٠، النشر ٢/ ٣٤٠، الإتحاف ٢/ ٣٣٦.

(٥) انظر: المبهج ٣/ ٢٠٧، إيضاح الرموز ٥٧٧.

(٦) يعني الكلمتين: ﴿فَرَجَ﴾، و﴿يَوْمِيذٍ﴾.

وقد حَصَلَ من تركيبِ الكلمتين ثلاثُ قراءاتٍ:
عدمُ التنوينِ في ﴿فَزَعٌ﴾، مع فتحِ الميمِ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ لنافعٍ، وكذا لأبي جعفرٍ،
ووافقهما الشنبوذِيُّ.

والتنوينُ مع الفتحِ لعاصمٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم
المُطَوِّعِيُّ.

وعدمُ التنوينِ مع كسرِ الميمِ للباقيين.

فعلى قراءةِ الكوفيينِ بالتنوينِ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ منصوبٌ على الظرفِ،
معمولٌ لقوله: ﴿ءَامُونٌ﴾ [٨٩]، أو لـ ﴿فَزَعٌ﴾، ويدلُّ على أنه معمولٌ
له قراءةٌ مَنْ أضافه إليه، أو في موضعِ الصفةِ لـ ﴿فَزَعٌ﴾، أي: كائن في
ذلك الوقت.

[١٧٥/أ]

وتنوينُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تنوينُ العِوضِ، حُذفتِ الجملةُ، وعُوضَ منها.
قال في «البحر»^(١): «والأولى أن تكونَ الجملةُ المحذوفةُ ما قَرَّبَ من
الظرفِ، أي: يومِ إذ جاء بالحسنةِ. ويجوز غيرُ ذلك»، وعلى قراءةِ نافعٍ
بحذفِ التنوينِ وفتحِ الميمِ بناءً، لإضافته إلى غيرِ مُتَمَكِّنٍ. وعلى القراءةِ
الثالثةِ إضافةُ ﴿فَزَعٌ﴾ إلى ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بكسرِ الميمِ.

قال البيضاوي^(٢): «وقرأ الكوفيون بالتنوين؛ لأن المراد فزَعٌ واحدٌ من
أفراع ذلك اليوم» انتهى.

(١) البحر ٧/١٠٢.

(٢) أنوار التنزيل ٢/١٨٥.

وقال أبو علي^(١) فيما نقله في «البحر»^(٢) ما معناه: «من فزع بالتنوين، أو بالإضافة، يجوز أن يُراد به فزعٌ واحدٌ، وأن يُراد به الكثرةُ لأنه مصدرٌ، فإن أُريد الكثرةُ شَمِلَ كلُّ فزعٍ يكونُ في القيامة، وإن أُريد الواحدُ فهو الذي أشير إليه بقوله: ﴿لَا يَخْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] انتهى.

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ (هذي البلدة) [٩١] بياء بدل الهاء من ﴿هَذِهِ﴾، كما في البقرة [٣٥].

واتفقوا على قراءة ﴿الْبَلَدَةُ الَّتِي حَرَّمَهَا﴾ [٩١] بالذال صفةً للربِّ، وقُرئ^(٣) فيما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ وابنِ مسعودٍ (التي) صفةً للبلدة، والسياق إنما هو للربِّ لا للبلدة.

وقرأ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣] بالخطابِ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٤)، مناسبةً^(٥) لقوله: ﴿سَرِيكُمْ﴾ [٩٣]. والباقون بالغيب؛ التفاتاً من ضميرِ الخطابِ إلى ضميرِ الغيبة.

(١) الحجة ٥/٤٠٩.

(٢) البحر ٧/١٠٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز (١٣٨/١٢)، والبحر ٧/١٠٢، والجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٢٦، وذكر ابن عباس رضي الله عنهما فقط، وجاء في زاد المسير ٦/١٩٨ عن ابن مسعود وأبي عمران الجوني.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٣٩، النشر ٢/٢٦٣، الإتحاف ٢/٣٣٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤١٠، الحجة لابن زنجلة ٥٤١، الموضح

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة خمس، ومن الزوائد ثلاث^(١)، ومن الإدغام الكبير ستة وعشرون موضعاً^(٢).

* * *

(١) انظر: النشر ٢/ ٣٤٠، الإتحاف ٢/ ٣٣٨.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٢٧-٢٢٨، وكنز المعاني (خ) ٢٦٣/أ، والكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٩٤، وغيث النفع ٣١٤. وقال في التلخيص ٣٥٧: «خمسة وعشرون موضعاً»، لكن المواضع التي سردها هي ستة وعشرون موضعاً.

المرسوم

اتفقوا على حذف ألف^(١) تاء ﴿الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ﴾^(٢) [١].
 وكتب في المصحف المكي ﴿أُولِيَّاتِي بِسُلْطَانٍ﴾ [٢١] بنونين، وفي
 بقية المصاحف بنون واحدة^(٣) فكلُّ قراءةٍ تُوافقُ صريحَ رسمٍ.
 واتفقوا على حذف ألفِ راءٍ ﴿تُرَابًا﴾ هنا [٦٧]، كالنبا [٤٠]، وسبق
 بالحجر^(٤).

وروى نافعٌ عن المدني كبقية الرسوم ﴿جَاءَ تَهْمَةً أَيْلَتَنَا مُبْصِرَةً﴾^(٥) [١٣]،
 ﴿قَالَ طَبْرُكُمُ﴾^(٦) [٤٧]، و﴿بَلْ إِدْرَاكَ عَائِمُهُمْ﴾^(٧) [٦٦] بحذف الألف التي
 بعد الياءِ والطاءِ والدالِ.

(١) ت: «ألف القرآن».

(٢) بل اتفقوا على رسم الألف بعد التاء هنا، كما تقدم في مرسوم سورة الرعد. وانظر:
 المقنع ٢٠، ومختصر التبيين ٩٤٢/٤.

(٣) انظر: المقنع ١٠٦، ١١٠، مختصر التبيين ٩٤٤/٤، الوسيلة ١٩٦، الجميلة: ٣٨٣.

(٤) بل سبق في مرسوم سورة الرعد.

(٥) انظر: المقنع ٢٠، مختصر التبيين ١٢٢/٢، الوسيلة ١٩٧، الجميلة: ٤٧٧.

(٦) انظر: المقنع ١٠، ١٢، مختصر التبيين ٣٤٥/٢، الوسيلة ١٩٧.

(٧) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٩٥٥/٤، الوسيلة ٣٨٣.

وانفقوا على كتابة ﴿يَتَأَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِلَيَّ﴾ [٢٩]، و﴿يَتَأَيُّهَا الْمَلَأُوْا أَقْتُونِي﴾ [٣٢]، و﴿يَتَأَيُّهَا الْمَلَأُوْا أَيْكُمْ﴾ [٣٨] بواوٍ وألفٍ بعد اللام في الثلاثة^(١).
 وكتبوا / ﴿أَيْتَالْمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧] بحرفين بين الألفين في كلِّ الرسوم، وهما صورةُ النونين في الشاميِّ، وصورةُ الياءِ - صورةُ الهمزة^(٢) - والنونِ في غيره^(٣).

[ب/١٧٥]

قال في المقنع^(٤): «قال محمد بن عيسى: ﴿أَيْتَالْمُخْرَجُونَ﴾ في النمل [٦٧] بالياء والنون حرفان».

قال الجعبري^(٥): «فقوله: «حرفان» معناه: جَعَلْنَاهُمَا ياء ونوناً، صورة الهمزة كـ ﴿أَيْتَالْمُخْرَجُونَ﴾ [الأعام: ١٩] لتوسطها لفظاً^(٦)، و﴿لَتَأْتُونَ﴾^(٧) [٥٥]، ونون الضمير المدغمُ فيها؛ لكونهما في المرسوم^(٨) حرفين احتمالاً لانصاً».

(١) انظر: المقنع ٥٦، مختصر التبيين ٨٨٩/٤، الوسيلة ١٩٧، الجميلة: ٦١٥.

(٢) قوله: «صورة الهمزة» سقط من: د، ت، ص.

(٣) انظر: المقنع ٥١، مختصر التبيين ٩٥٦/٤، الوسيلة ٣٨٢، الجميلة: ٥٩٨.

(٤) المقنع ٨٨، ومحمد بن عيسى: هو الأصبهاني الإمام المشهور.

(٥) في الجميلة في شرح العقيلة ٣٨٥.

(٦) ح، ش: «ألفاً»، والمثبت موافق لما في الجميلة، وهو الصواب، يعني كتبت الهمزة على صورة الياء لتوسطها.

(٧) ح، ش: «والباقون»، والمثبت هو الصواب، والمراد منه كـ ﴿أَيْتَالْمُخْرَجُونَ﴾ الآية [٥٥] من النمل، وسيعيد هذه الكلمة مستقلةً بعد أسطرٍ.

(٨) في الجميلة: «الرسوم».

وقال اليزيدي^(١): «إِنَّمَا كَتَبُوا ﴿أَيْنَا الْمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧] بِالْيَاءِ، كَمَا كَتَبُوا ﴿أَيْدَا﴾ بِالْوَاقِعَةِ [٤٧] بِالْيَاءِ. وَعَنْ ابْنِ عَامِرٍ: أَنَّ مَصَاحِفَ الشَّامِ فِي النَّمْلِ [٦٧]: ﴿أَيْنَا الْمُخْرَجُونَ﴾ بِنُونٍ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ^(٢).

قال الجعبري^(٣): «حَاصِلُهُ أَنَّ الرُّسُومَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَفَسَّرَ كُلُّ قِرَاءَتِهِ^(٤). وَجَهُ الحَرْفَيْنِ اِحْتِمَالُ القِرَاءَتَيْنِ صَرِيحًا».

وَكُتِبَ ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى﴾ هُنَا [٨١]، وَفِي الرُّومِ [٥٣] بِالْأَلْفِ فِي بَعْضِ المَصَاحِفِ، وَبِالحَذْفِ فِي بَعْضِهَا^(٥)، وَنَسَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى^(٦) فِي كِتَابِهِ لِأَهْلِ الكُوفَةِ.

وَكُتِبَ ﴿فَنَازِرَةٌ﴾ [٣٥] بِالْأَلْفِ، وَحَذَفِهَا^(٧)، وَبِالْيَاءِ ﴿بِهَدَى﴾ الأُولَى [٨١] وَبِغَيْرِ يَاءٍ فِي الثَّانِيَةِ^(٨).

وَاتَّفَقُوا عَلَى كِتَابَةِ ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [٥٥] صُورَةَ الهمزة المَكْسُورَةِ يَاءً^(٩)، وَكَذَلِكَ ﴿أَيْنَا الْمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧] كَمَا سَبَقَ^(١٠).

(١) كما في المقنع ٨٨.

(٢) انظر: المقنع ١١١.

(٣) في الجميلة في شرح العقيلة ٣٨٦.

(٤) الجميلة: «على قراءته».

(٥) انظر: المقنع ٩٦، مختصر التبيين ٤/٩٥٧، الوسيلة ١٩٩، الجميلة: ٣٨٧.

(٦) كما في المقنع ٩٢، ٩٦، ومحمد بن عيسى هو الأصبهاني، تقدّم.

(٧) انظر: المقنع ٩٦، مختصر التبيين ٤/٩٤٨، الوسيلة ١٩٩، الجميلة: ٣٨٦.

(٨) أي: موضع الروم الآية [٥٣]. انظر: المقنع ٤٦، ٩٦، مختصر التبيين ٤/٩٥٨.

(٩) انظر: المقنع ٥١، مختصر التبيين ٣/٤٧٣، ٤/٩٥٣، الوسيلة ١٩٨، الجميلة: ٥٩٨.

(١٠) تقدم أول مرسوم هذه السورة.

المقطوع والموصول

وكتبوا ﴿الْأَيْسَجُدُوا﴾ [٢٥] موصولة^(١)، أي: بغير نون. فقولهم في هذا ونحوه: «موصولاً»^(٢) فيه تجوُّزٌ وتسامحٌ؛ لأنَّ حقيقة الموصولِ أن يُثبتوا صورة النون، ويصلُّوها بالحرفِ، فيكتبون «أنلا»، ولكن لما أُدغمت فيما بعدها لفظاً وذهب لفظها إلى لفظٍ ما بعدها، قالوا ذلك تسامحاً.

التاءات:

اتفقوا على كتابة ﴿ذَاتَ﴾ بالتاء^(٣) حيث وقعت، كقوله: ﴿ذَاتَ بَهَجَةٍ﴾ [٦٠]، و﴿ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]، و﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣].

(١) انظر: المقنع ٦٨، مختصر التبيين ٣/ ٥٥٤، الوسيلة ٤١٠.

(٢) أي: كُتِبَ موصولاً.

(٣) انظر: المقنع ٨١، الوسيلة ٤٦١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿طَسَّ﴾ [١] ت، أو ك: على ما سبق^(١). ﴿مُبِينٍ﴾ [١] ك: على أَنَّ ﴿طَسَّ﴾ مبتدأ، خبره ﴿ءَايَاتُ الْقُرْآنِ﴾، و﴿وَكِتَابٍ﴾ [١] ن: على أَنَّ ﴿تِلْكَ﴾ مبتدأ، خبره ﴿هُدًى﴾ [٢]، فلا يُفصل بينهما. ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢] ن؛ لأنَّ التالي صفته، وقد يجوز للفاصلة. ﴿يُوقُونَ﴾ [٣] ت، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [٤] ت أيضاً.

﴿الْأَخْسَرُونَ﴾ [٥]، و﴿عَلِيمٌ﴾ [٦]، و﴿تَصْطَلُونَ﴾ [٧] ك. ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [٨] ن؛ لأنَّ التالي من تمام ما تُودي به، كما قاله البيضاوي^(٢)، ك: على أَنَّهُ ليس منه. ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٨] ك، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٩] ك أيضاً، والأحسن^(٣) وَصَلُهُ بِتَالِيهِ لِلْعَطْفِ. ﴿عَصَاكَ﴾ [١٠] ك، أو ت؛ وفاقاً لنافع^(٤).

﴿وَلَوْ يَعْقَبُ﴾ [١٠] ت^(٥). ﴿لَا تَخْفَ﴾ [١٠] ك، / أو ت؛ وفاقاً للأخفش^(٦).

(١) انظر: سورة البقرة: الوقف والابتداء.

(٢) أنوار التنزيل ١٧١ / ٢.

(٣) د: «أو الأحسن».

(٤) انظر: القطع ٤٩٨ / ٢، المكتفى ٤٢٥.

(٥) خ: «ك».

(٦) انظر: القطع ٤٩٨ / ٢، المكتفى ٤٢٥.

﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [١٠] ك، أوت؛ وفاقاً للنحاس^(١): على أن الاستثناء منقطع، استدرِك به ما يختلج في الصدر من نفي الخوف عن كلهم، أي: لكن مَنْ ظلم ثم مَنْ تاب، ن: على أنه متصل. ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [١١] ت، أوك؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(٢). ﴿ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ ﴾ [١٢] ك، ويبتدأ بالتالي، على تقدير: اذهب في تسع آيات، كما في تفسير البيضاوي^(٣)، وحكاه في «المرشد»^(٤)، وتَعَقَّبَهُ بأنه بمعنى مع، أي: مع تسع آيات، وحينئذٍ فلا يُوقَفُ على ﴿ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ ﴾؛ لاتصالِ تاليه به.

والتسعة آيات المذكورة هي: الفلق، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، والطمسة، والجذب في بواديهم، والنقصان في مزارعهم، ولمن عدَّ العصا واليد من التسع أن يعدَّ الأخيرين واحداً، ولا يعدُّ الفلق؛ لأنه لم يُبعث به إلى فرعون، قاله البيضاوي^(٥).

﴿ وَقَوْمِهِ ﴾ [١٢] ك، وليس بتام؛ لأن التالي تعليل للإرسال. ﴿ فَسَيَقِينِ ﴾ [١٢]، و﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٣]، و﴿ عَلَوًّا ﴾ [١٤] ك. ﴿ الْمَقْسِدِينَ ﴾ [١٤] ت. ﴿ عِلْمًا ﴾ [١٥]، و﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٥]، و﴿ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [١٦] ك^(٦)، ﴿ الْمُمِينِ ﴾ [١٦] ت. ﴿ يُوزَعُونَ ﴾ [١٧] ك. ﴿ وَجُودُهُ ﴾ [١٨] ت؛ لأنه انقضاء كلام النملة.

(١) القطع والائتلاف ٤٩٨/٢.

(٢) المرشد ٤٩١/٢.

(٣) أنوار التنزيل ١٧١/٢.

(٤) المرشد ٤٩١/٢.

(٥) أنوار التنزيل ١٧١/٢.

(٦) سقط الرمز من: خ.

﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [١٨] ك، أي: لا يشعرون أن سليمان يفقه قولهم،
 ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٩] ك، أوت^(١). ﴿الْهَدَّ هَدًّا﴾ [٢٠] ك، والابتداء ﴿أَمْ كَانَ﴾
 [٢٠] على معنى: أكان من الغائبين، حكاها العَمَّانِي^(٢). ﴿مُبِينٍ﴾ [٢١]،
 و﴿بَعِيدٍ﴾ [٢٢]، و﴿يَقِينٍ﴾ [٢٢]، و﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٢٣]، و﴿عَظِيمٍ﴾
 [٢٣]، و﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٢٤] ك. ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾ [٢٤] ت: على قراءة ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾
 بالتخفيف، ن: على قراءة التشديد، أي: لا يهتدون؛ لثلا يسجدوا، أو زين
 لهم ألا يسجدوا، على أنه بدلٌ من ﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ [٢٤]، أو لا يهتدون إلى أن
 يسجدوا بزيادة «لا»، قاله البيضاوي^(٣).

﴿يُعْلِنُونَ﴾ [٢٥]^(٤) ت. و﴿الْأَرْضِ﴾ [٢٥]، و﴿الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦]،
 و﴿مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [٢٧]، و﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٢٨]، و﴿كَرِيمٍ﴾ [٢٩]، و﴿مُسْلِمِينَ﴾
 [٣١] ك، أو الأخيرت^(٥). ﴿فِي أَمْرِي﴾ [٣٢]، و﴿تَشْهَدُونَ﴾ [٣٢]، و﴿تَأْمُرِينَ﴾
 [٣٣] ك. ﴿أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [٣٤] ت؛ وفاقاً للداني^(٦) كالسجستاني^(٧)،
 ورواه عن ابن عباس، والتالي من قول الله تعالى.

(١) وفاقاً للداني في المكتفى ٤٢٧.

(٢) المرشد ٤٩٢/٢.

(٣) أنوار التنزيل ١٧٤/٢.

(٤) سقط اللفظ القرآني من: ش، د، ح، ص، ت.

(٥) وفاقاً للداني في المكتفى ٤٢٩.

(٦) المكتفى ٤٢٩.

(٧) انظر: المرشد ٤٩٥/٢.

﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٣٤]، و﴿الْمُرْسَلُونَ﴾ [٣٥]، و﴿تَفْرَحُونَ﴾ [٣٦]، و﴿صَغُرُونَ﴾ [٣٧]، و﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٣٨]، و﴿مِنْ مَقَامِكَ﴾ [٣٩]، و﴿أَمِينَ﴾ [٣٩]، و﴿طَرَفُكَ﴾ [٤٠] ك. ﴿أَمْ أَكْفُرُ﴾ [٤٠] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١) والداني^(٢). ﴿لِنَفْسِهِ﴾ [٤٠] ك. ﴿كَرِيمٌ﴾ [٤٠] ت، ﴿كَافِرِينَ﴾ [٤٣] ت أيضاً، ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾ [٤٤]، و﴿مِنْ قَوَارِيرٍ﴾ [٤٤] ك.

و﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٤٤] ت. ﴿يَحْتَضِمُونَ﴾ [٤٥]، و﴿قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾ [٤٦]، و﴿تُرْحَمُونَ﴾ [٤٦]، و﴿وَيَمَنْ مَعَكَ﴾ [٤٧]، و﴿تُفْتَنُونَ﴾ [٤٧]، و﴿وَلَا يُصَلِحُونَ﴾ [٤٨]، و﴿لَصَدِقُونَ﴾ [٤٩]، و﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ [٥٠] ك^(٣). و﴿مَكْرِهِمْ﴾ [٥١] ك: على كسر ﴿أَنَا﴾ [٥١] استثناءً، وجعل ﴿كَانَ﴾ تامةً، استغنت بمرفوعها عن الخبر، و﴿كَيْفَ﴾ / حال، كأنه قال: كيف صار عاقبة مكرهم، ن: على الفتح، أي: لأننا؛ لتعلقه بالسابق، وسبق البحث في ذلك في القراءات^(٤).

[ب/١٧٦]

﴿أَجْمَعِينَ﴾ [٥١] ك، ﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾ [٥٢]، و﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٥٢] ك. ﴿يَتَّقُونَ﴾ [٥٣] ت. ﴿تَبْصُرُونَ﴾ [٥٤]، و﴿تَجْهَلُونَ﴾ [٥٥]، و﴿يَتَطَهَّرُونَ﴾ [٥٦]، و﴿مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [٥٧]، و﴿مَطَرًا﴾ [٥٨] ك^(٥).

(١) انظر: المرشد ٢/٤٩٩، وزاد في (خ): «ورواه عن ابن عباس».

(٢) المكتفى ٤٣٠.

(٣) خ: «ت».

(٤) في قراءات هذه السورة عند الآية [٥١].

(٥) سقط الرمز من: غ.

﴿ الْمُنذِرِينَ ﴾ [٥٨] ت، ﴿ الَّذِينَ أَصْطَفَى ﴾ [٥٩] ت أيضاً. ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٥٩]، و ﴿ بِهَجَةٍ ﴾ [٦٠]، و ﴿ شَجَرَهَا ﴾ [٦٠] ك.

و ﴿ أَلَيْسَ لَهٗ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٦٠]، و ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [٦٠]، و ﴿ حَاجِزًا ﴾ [٦١]، و ﴿ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٦١]، و ﴿ لَا يَعْمُونَ ﴾ [٦١]، و ﴿ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ﴾ [٦٢]، و ﴿ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٦٢]، و ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٦٢]، و ﴿ رَحْمَتِهِ ﴾ [٦٣]، و ﴿ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٦٣]، و ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٦٣]، و ﴿ يُعِيدُهُ ﴾ [٦٤]، و ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [٦٤]، و ﴿ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٦٤]، و ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٦٤]، و ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [٦٥]، و ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [٦٥] ك، أو الأخير، ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١).

﴿ فِي الْآخِرَةِ ﴾ [٦٦] ك^(٢). ﴿ عَمُونَ ﴾ [٦٦] ت، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٦٨] ت أيضاً. ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ يَمَكُرُونَ ﴾ [٧٠]، و ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٧١]، و ﴿ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [٧٢]، و ﴿ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [٧٣] ك. ﴿ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [٧٤] ت، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٧٥] ت أيضاً. ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٧٦] ك. ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٧٦] ت. ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٧٨] ك. ﴿ الْمُبِينِ ﴾ [٧٩] ت. ﴿ مُدْبِرِينَ ﴾ [٨٠]، و ﴿ ضَلَّلَتْ لَهُمْ ﴾ [٨١]، و ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [٨١] ك.

﴿ نَكَّامُهُمْ ﴾ [٨٢] ت: على قراءة كَسْرِ هَمْزَةِ التَّالِي لِلِاسْتِثْنَاءِ، ن: على الفتح على تقدير: بأنَّ النَّاسَ، وهو من كلام الدَّائِيَّةِ. ﴿ يُوزَعُونَ ﴾ [٨٣]، و ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨٤]، و ﴿ دَاجِرِينَ ﴾ [٨٧]، و ﴿ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [٨٨]، و ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [٨٨] ك.

(١) انظر: المرشد ٥٠٠/٢.

(٢) سقط الرمز من: ف.

﴿ تَفْعَلُونَ ﴾ [٨٨] ت. ﴿ ءَامِنُونَ ﴾ [٨٩]، و﴿ فِي النَّارِ ﴾ [٩٠] ك. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩٠] ت^(١). ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ [٩١]، و﴿ الْقُرْءَانَ ﴾ [٩٢]، و﴿ الْمُنذِرِينَ ﴾ [٩٢]، و﴿ فَتَعْرِفُونَهَا ﴾ [٩٣] ك^(٢). ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩٣] م.

* * *

(١) ف: «ك».

(٢) سقط الرمز من: «خ».

تجزئتها

﴿ قَالَ سَنَنْظُرُ ﴾ [٢٧] ربع (١).

﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ [٥٦] تكملة الحزب (٢). والمشهور:

﴿ وَلُوطًا ﴾ [٥٤].

و ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ ﴾ [٨٢] ربع (٣).



(١) كذا في جمال القراء ١/١٥٩، غيث النفع: ٣١١، القول الوجيز: ٢٥٣.

(٢) القول الأول في البيان: ٣١٩، وفنون الأفنان: ٢٧٥، وجمال القراء ١/١٤٦، وغيث

النفع: ٣١٢، وقال: بإجماع، ولم نجد القول الثاني.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٦٠، غيث النفع ٣١٤، القول الوجيز: ٢٥٣.

سورة القصص

مكيةٌ كُلُّهَا في قول الحسن^(١)، وعطاء^(٢)، وعكرمة^(٣).
وقال مقاتل^(٤): «فيها من المدني ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ إلى ﴿لَا تَبْتَغِي﴾
الْجَاهِلِينَ﴾ [٥٢، ٥٥]».

(١) أورده الماوردي في تفسيره «النكت والعيون» ٢٣٣/٤، وابن الجوزي في زاد المسير ٢٠٠/٦، والقرطبي في تفسيره ٢٢٨/١٦ ثلاثهم عن الحسن وعكرمة وعطاء به، لكنه بدون إسناد.

(٢) انظر: المصادر المذكورة في الحاشية قبلها.

(٣) انظر: البيان ٢٠١، زاد المسير ٢٠٠/٦.

وهذا القول معزو أيضاً لابن عباس رضي الله عنهما أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٥٧٤/٢ بإسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت بمكة، وكذا عزاه له السيوطي في الدر ٤٢١/١١ وزاد في العزو: ابن الضريس - وهو عنده في فضائل القرآن ٧٣، ٧٤ - وابن مردويه والبيهقي - وهو عنده في الدلائل ١٤٤/٧ وكذا عزاه لعبد الله بن الزبير في المصدر السابق، وقال: «أخرجه ابن مردويه»، وعزاه الماوردي في النكت ٢٣٣/٤ لابن عباس وقتادة وكذا عزاه ابن الجوزي في تفسيره ٢٠٠/٦ لابن عباس - رضي الله عنهما - أنها مكية كلها غير آية منها، وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ فإنها نزلت عليه وهو بالجحفة في وقت خروجه للهجرة» هذا لفظ ابن الجوزي، أما لفظ الماوردي «مكية إلا آية منها نزلت بين مكة والمدينة وقيل: الجحفة، وهي: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ...﴾ الآية».

(٤) تفسير مقاتل ٣٣٣-٣٣٤.

كذا أورده ابن عطية في تفسيره ١٤١/١٢، وابن الجوزي في تفسيره ٢٠٠/٦، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١٦، لكنه بدون إسناد.

وقال ابن سَلَام^(١): ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [٨٥] بالجحفة^(٢) وقت الهجرة إلى المدينة.
وحروفها^(٣): خمسة آلاف وثمانمئة.

(١) أورده ابن أبي زمنين في تفسيره ٣/٣٣٧، عن يحيى بلاغاً، وابن عطية في تفسيره ١٢/١٤١، لكنه بدون إسناد، وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره ٩/٣٠٢٦ برقم (١٧٢٠٤)، من طريق مقاتل عن الضحاك مراسلاً قال: «لما خرج النبي ﷺ من مكة فبلغ الجحفة اشتاق إلى مكة، فأنزل الله تبارك وتعالى عليه القرآن: ﴿لِرَأْدِكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ إلى مكة».

وأخرج ابن مردويه في تفسيره كما في الدر ١١/٥٢١ عن علي بن الحسين بن واقد مراسلاً أيضاً قال: كل القرآن مكّي أو مدني غير قوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِرَأْدِكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ فإنها نزلت على رسول الله ﷺ بالجحفة حين خرج مهاجراً إلى المدينة، فلا هي مكية ولا مدنية...».

وأخرج البخاري في صحيحه ٨/٥٠٩-٥١٠ مع الفتح كتاب التفسير، باب: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ برقم (٤٧٧٣)، من طريق عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ﴿لِرَأْدِكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ قال: «إلى مكة»، لكنه ليس فيه تصريح بنزول الآية كما هو ظاهر.

وابن سَلَام هو: يحيى بن سَلَام بن أبي ثعلبة، أبو زكريا، البصري، نزيل المغرب بإفريقية، أخذ القراءات عن أصحاب الحسن البصري، وله اختيار في القراءة من طريق الآثار، وكان ذا علم بالكتاب والسنة والعربية، من مؤلفاته: «تفسير القرآن» (ت: ٢٠٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٩/٣٩٦، غاية النهاية ٢/٣٧٣، طبقات المفسرين ٢/٣٧١.

(٢) أي: نزلت بالجحفة.

(٣) انظر: البيان ٢٠١، منار الهدى ٢٨٨.

وَكَلِمُهَا^(١): أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِئَةٌ وَإِحْدَى وَأَرْبَعُونَ.

وَأَيُّهَا: ثَمَانٍ وَثَمَانُونَ^(٢).

خِلَافُهَا^(٣): قَالَ ابْنُ شَيْطَانَ: «آيَاتَانِ ﴿طَسَمَ﴾ [١] كُوفِي، وَتَرَكَ ﴿مِنَ النَّاسِ﴾

[٢٣]، وَزَادَ الْجَعْبَرِيُّ^(٤) ﴿عَلَى الطَّيْنِ﴾ [٣٨] حَمْصِي، ﴿فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾

[٣٣] غَيْرُهُ^(٥).

وَفِيهَا شَبُهٌ الْفَاصِلَةِ^(٦): مَوْضِعٌ وَاحِدٌ: ﴿أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [٢٣].

وَعَكْسُهُ: مَوْضِعٌ: ﴿مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [٢٤].

(١) انظر: البيان ٢٠١، منار الهدى ٢٨٨.

(٢) انظر: البيان ٢٠١، جمال القراء ١/ ٢١٠.

(٣) انظر: البيان ٢٠٨.

(٤) حسن المدد ١٠٢.

(٥) أي: عدّه غير حمصي.

(٦) كذا في حسن المدد ١٠٢، لكن قال الداني: «وليس فيها شيء مما يشبه الفواصل».

انظر: البيان ٢٠١، ومثله في منار الهدى ٢٨٨.

وفواصلها^(١)

﴿ طَسَمَ ﴾ [١]، ﴿ الْمُبِينِ ﴾ [٢]، ﴿ يُؤْمُونَ ﴾ [٣]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْوَارِثِينَ ﴾ [٥]، ﴿ يَحْذَرُونَ ﴾ [٦]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٧]، ﴿ خَاطِعِينَ ﴾ [٨]،
 ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٩]، ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [١١]،
 ﴿ نَصْحُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٤]، ﴿ مُضِلُّ مِيْنٌ ﴾ [١٥]،
 ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [١٦]، ﴿ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ مِيْنٌ ﴾ [١٨]، ﴿ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [١٩]،
 ﴿ النَّاصِحِينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢١]، ﴿ السَّيِّئِ ﴾ [٢٢]، ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [٢٣]،
 ﴿ فَفِيْرٌ ﴾ [٢٤]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْأَمِيْنَ ﴾ [٢٦]، ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [٢٧]،
 ﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [٢٨].

﴿ تَصَطَّوْنَ ﴾ [٢٩]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٣٠]، ﴿ الْأَمَنِينَ ﴾ [٣١]،
 ﴿ فَسِقِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَقْتُلُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ أَنْ يُكَذِّبُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْغَالِبُونَ ﴾ [٣٥]،
 ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ الْكَذِبِينَ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ لَا يُرْجَعُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ يُنصَرُونَ ﴾ [٤١]،
 ﴿ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الشَّاهِدِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ مُرْسَلِينَ ﴾ [٤٥]،
 ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ كَافِرُونَ ﴾ [٤٨]،
 ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥٠].

(١) انظر: البيان ٢٠١-٢٠٢، حسن المدد ١٠٢، القول الوجيز ٢٥٥-٢٥٦.

- ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ مُسْلِمِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ يَنْفِقُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْجَاهِلِينَ ﴾ [٥٥]، ﴿ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [٥٦]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ الْوَارِثِينَ ﴾ [٥٨]، ﴿ ظَالِمُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٦٠]، ﴿ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [٦١]، ﴿ تَزْعُمُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٦٥]، ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [٦٦]، ﴿ الْمُفْلِحِينَ ﴾ [٦٧]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ يُعْلِنُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ [٧٠]، ﴿ تَسْمَعُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ تَبْصُرُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٣]، ﴿ تَزْعُمُونَ ﴾ [٧٤]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٧٥].
- ﴿ الْفَرِحِينَ ﴾ [٧٦]، ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٧٧]، ﴿ الْمَجْرُمُونَ ﴾ [٧٨]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٧٩]، ﴿ الصَّابِرُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ الْمُنتَصِرِينَ ﴾ [٨١]، ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [٨٢]، ﴿ لِمُتَّقِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٨٥]، ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ [٨٨].

القراءات وتوجيهها

قد سبق إمالة^(١) طاء ﴿طَسَّرَ﴾ [١] لأبي بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ مع موافقة الأعمش لهم، وتقليلها لنافع من «العنوان» كسكت أبي جعفر على: «ط»، و«س»، و«م»، وإظهار نون سين لحمزة، وكذا لأبي جعفر مع موافقة الْمُطَوِّعِيَّ لهما.

وإمالة ﴿مُوسَى﴾ [٣] لحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ مع موافقة الأعمش لهم، والتقليل لقالون من «العنوان» ولورش، والفتح أيضاً له من طريق الأزرق. واختلف عن أبي عمرو: فالتقليل له طريق المغاربة، والفتح طريق جمهور العراقيين، وهي طريق «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ (يَذْبَحُ) [٤] بفتح الياء والباء وسكون الذال، مضارع ذَبَحَ مخففاً، كما في البقرة [٤٩]، ورُوِيَتْ عن أبي حيوة^(٢).

وقرأ ﴿أَبَمَّةً﴾ في الموضعين [٥١، ٥] بتسهيل الهمزة الثانية منهما مع القصر قالون وورش من طريق الأزرق، وابن كثير وأبو عمرو، وكذا رويس، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي.

(١) أول الشعراء.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٢/١٤٢، البحر المحيط ٧/١٠٤.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني كذلك بالتسهيل مع المدّ في ثاني هذه السورة [٤١] كموضع السجدة [٢٤]. فالأول من هذه السورة بالقصر له كالأزرق، وقرأ أبو جعفر بالتسهيل والمدّ من غير خُلفٍ.

واختلف عن هؤلاء في كيفية التسهيل: فالجمهور على أنه بينَ بينَ، وذهب آخرون إلى أنه الإبدال ياءً خالصة، ولا يجوزُ الفصلُ في هذا الوجهِ عن أحد.

وقرأ ابنُ ذكوانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحٌ وخَلَفٌ بالتحقيق والقصر. وافقهم الحسنُ والأعمشُ، وقرأ هشامٌ بالتحقيق أيضاً، واختلف عنه في المدّ والقصر.

واختلفَ في ﴿ وَنَرِي فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ [٦]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) يياءٍ مفتوحةٍ وراءٍ مفتوحةٍ / ممالّةٍ، مضارعٌ رأى مسنداً إلى غائب^(٢)، و﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ مرفوعٌ فاعلهُ ﴿ وهامانُ وجنودُهُما ﴾ معطوفان عليه، ووافقهم الأعمشُ والحسنُ^(٣)، ولكنَّ الحسنَ لم يُملها.

وقرأ الباقران بالنون مضمومةً وكسِرِ الراءِ وفتحِ الياءِ، معطوفاً على المنصوب قبله، مضارعٌ أرى مُعدّىً بالهمزة مسنداً إلى المتكلمِ المُعظَّمِ

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٨٣، النشر ٢/ ٣٤١، الإتحاف ٢/ ٣٤٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لأبي علي ٥/ ٤١١، الحجة لابن زنجلة ٥٤١، الموضوع ٢/ ٩٧٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٤٢٤، المبهج ٣/ ٢٠٨، إيضاح الرموز: ٥٧٨.

نفسه، وُضِّمَتْ عَلَى قِيَاسِ الرَّبَاعِيِّ، وَ﴿فِرْعَوْنَ﴾ نَصَبٌ مَفْعُولُهُ،
﴿وَهَلَمْنَ وَجُنُودَهُمَا﴾ عَطْفٌ عَلَيْهِ، قَالَه الْجَعْبَرِيُّ^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿حَزَنًا﴾ [٨]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بضم الحاء وإسكان الزاي، ووافقهم
الأعمش^(٣)، وقرأ الباقون بفتح الحاء والزاي، وهي لغة قُرَيْشٍ^(٤).
والقراءتان لغتان بمعنى واحد^(٥) كالْعُدْمِ وَالْعَدَمِ. ولا خلاف في
موضع براءة ﴿مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾ [٩٢] أنه بالفتح، وموضع يوسف [٨٤]،
﴿عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ أنه بالضم.

وَوَقَفَ عَلَى ﴿أُمَّرَأَتِ فِرْعَوْنَ﴾ [٩]، و﴿فَرَّتْ عَيْنٌ﴾ [٩] بالهاء ابن كثير
وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ
والحسنُ، كما في باب الوقفِ على المرسومِ^(٦).

وأمال ﴿وَأَسْتَوَى﴾ [١٤] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم
الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون
من «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.

(١) كنز المعاني (خ) ٢٦٣/أ.

(٢) انظر: المستير ٢/٢٤٩، النشر ٢/٣٤١، الإنحاف ٢/٣٤١.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٠٨، إيضاح الرموز: ٥٧٨.

(٤) انظر: البحر ٧/١٠٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤١٢، الحجة لابن زنجلة ٥٤٢، الموضح

٩٧٩/٢.

(٦) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/١٢٢٦.

وعن الحسن^(١) (فَاسْتَعَانَهُ) [١٥] بالعين المهملة والنون من الإعانة. قال ابن عطية^(٢): «هي تصحيف».

وتُعْقَب^(٣): بأن نسبة التصحيف للحسن غير محمود، وقد عزا هذه القراءة ابن جُبارة صاحب «الكامل»^(٤) لابن مِقْسَم، وقال: «الاختيار قراءة ابن مِقْسَم؛ لأن الإعانة أولى في هذا الباب».

وتُعْقَب^(٥) بأن اختيار الشاذ غير مَرَضِيٍّ. والجمهور بالعين المعجمة والمثلثة، من الغوث، أي: طَلَبَ غَوْتَهُ وَنَصَرَه على القِبْطِيِّ.

وأمال ﴿فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [١٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وقرأ الباقر بالفتح.

/ والظاهر أن فاعل ﴿فَقَضَى﴾ ضمير عائذ على موسى، وقيل: يعود على الله تعالى، أي: فقضى الله عليه بالموت، ويحتمل^(٦) أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿فَوَكَّرَهُ﴾، أي: فقضى الوكز عليه، وكأن موسى

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٢٢، إيضاح الرموز ٥٧٨.

(٢) المحرر الوجيز ١٢/١٥١.

(٣) تعقبه أبو حيان في البحر ٧/١٠٩.

(٤) الكامل (خ) ٢٢٦/أ.

(٥) تعقبه كذلك أبو حيان في البحر ٧/١٠٩.

(٦) انظر: البحر ٧/١٠٩.

لم يَتَعَمَّدْ قَتْلَهُ، ولكن وافقتْ وَكَزَتْهُ الأَجَلَ، وَجَعَلَهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ
 لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِ الكُفَّارِ، وَلَا يُقَدِّحُ ذَلِكَ فِي عِصْمَتِهِ؛ لكونه خطأً، وإنما سَمَّاهُ
 ظُلْمًا، واستغفر منه على عاداتهم في استعظامِ مُحَقَّرَاتِ فَرَطَتْ مِنْهُمْ عَلَيْهِمُ
 الصلاة والسلام. وقال كعب^(١): «كان موسى إذ ذاك ابن اثنتي عشرة سنة».
 وعن ابن مُحَيِّصِنٍ بِخُلْفِ ضَمِّ بَاءِ (رَبِّ) المَنَادَى جَمِيعِ مَا فِي هَذِهِ
 السُّورَةِ [١٦، ١٧، ٢١، ٢٤، ٣٣].

وقرأ ﴿يَبْطِشُ﴾ [١٩] بضمّ الطاءِ أبو جعفرٍ، ووافقهم الحسَنُ، وسَبَقَ
 بالأعراف [١٩٥].

وأمال ﴿يَسْعَى﴾ هنا [٢٠]، ويسّ [٢٠]، والحديد [١٢]، والتحرّيم [٨]،
 وعبس [٨] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ
 من طريق الأزرق بالفتح وبالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وقرأ
 الباقر بالفتح.

وكذا حكمُ الوقفِ على ﴿أَفْصَا الْمَدِينَةِ﴾ هنا [٢٠]، ويسّ [٢٠].
 وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّ أَنْ﴾ [٢٢] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عميرٍ، وكذا
 أبو جعفرٍ، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ^(٢) واليزيديُّ.

(١) كعب بن ماتع، أبو إسحاق، الحِميري اليميني، المعروف بـ«كعب الأخبار»، أدرك النبي
 ﷺ، وأسلم في عهد عمر بن الخطاب، وكان خبيراً بكتب اليهود يحدث عنها، وكان
 حسن الإسلام عالماً، (ت: في خلافة عثمان رضي الله عنه). انظر: تهذيب الكمال
 ١٨٩/٢٤، سير أعلام النبلاء ٣/٤٨٩.

(٢) زاد في ف، س، خ: «والحسن»، وهو سهو. انظر: إيضاح الرموز: ٥٨٢.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُصَدِّرَ﴾ [٢٣]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وعاصمٌ، وكذا رَوْحٌ^(١) بضمِّ الياء وكسرِ الدال وبالصاد الخالصة، مضارعٌ أصدرُّ مُعَدِّيَّ بالهمزة، والمفعول محذوف^(٢)، أي: يُصَدِّرون مواشيهم، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣)، وورشٌ على أصله في تريقِ الرءاء.

وقرأ أبو عمرٍ ووابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ بفتحِ الياء وضمِّ الدالِ، وبالصادِ الخالصة أيضاً، من صَدَرَ يَصْدُرُ وهو قاصِرٌ، أي: يَصْدُرُونَ بمواشيهم، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ورؤيسٌ، بضمِّ الياء وكسرِ الدالِ وإشمامِ الصاد، ووافقهم الأعمشُ^(٤).
وقد تحصَّلَ فيها أربعُ قراءاتٍ.

وأمالُ ﴿فَسَقَى﴾ [٢٤] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ وبالتقليلِ، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وفتحِ ياءِ ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٧]، و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ [٢٧] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٠٦، النشر ٤١/٣٤١، الإتحاف ٢/٣٤١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤١٢، الحجة لابن زنجلة ٥٤٣، الموضح ٩٧٩/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٤٠، إيضاح الرموز: ٥٧٩.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٠٩.

وقرأ / ﴿ هَاتَيْنِ ﴾ [٢٧] بتشديد النون ابن كثير كما في النساء [١٦].

وقرأ ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ [٢٦] بفتح التاء ابن عامر، وكذا أبو جعفر، والباقون بكسرها، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن، وسبق بيوسف [٤].

وعن الحسن^(١) (أيما الأجلين) [٢٨] بياء ساكنة في (أيما) فحذف الياء الثانية^(٢) كما قال الشاعر^(٣):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

ورويت هذه القراءة عن العباس بن الفضل عن أبي عمرو^(٤).

والجمهور على التشديد، و«ما» زائدة، فعلى قراءة الجمهور مؤكدة لإبهام^(٥) «أي»، زائدة في شياعها^(٦).

وعلى القراءة الأولى الشاذة تأكيد للقضاء، كأنه قال: أيما الأجلين، صَمَّمْتُ عَلَى قَضَائِهِ، وَجَرَدْتُ عَزِيمَتِي لَهُ^(٧).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٢٢، إيضاح الرموز ٥٧٩.

(٢) انظر: المحتسب ١٥١ / ٢.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٤٧، والمحتسب ٤١ / ١، ١٠٨، والدر المصون ٦٦٧ / ٨. وتنظر: تأمل، والسماكان: نجمان نيران. و«نصر» هو ابن سيار.

(٤) انظر: البحر المحيط ١١٥ / ٧، الدر المصون ٦٦٦ / ٨.

(٥) في النسخ «الإبهام»، والتصويب من «الدر المصون».

(٦) ت: «شيوعها».

(٧) انظر: الكشاف ٤٠٦ / ٣.

وقرأ ﴿لَأَهْلُهُ أَكْثَرًا﴾ [٢٩] بضمّ الهاء حمزةً، ووافق ابن مُحَيِّصٍ والأعمش، وسبق في طه [٢٤].

وفتح ياء ﴿إِنِّي أَنَسْتُ﴾ [٢٩] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي.

وفتح ياء ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ [٢٩] المذكورون^(١)، وابنُ عامر. وأمال ﴿وَلَنْ مُدْبِرًا﴾ [٣١] حمزةً والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان» والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿جَذْوَةٌ﴾ [٢٩]:

فعاصِمٌ^(٢) بفتح الجيم، وقرأ حمزةً، وكذا خَلَفٌ بضمّها، ووافقهما الأعمش^(٣). وقرأ الباقر بكسرهما، وهي لغاتٌ^(٤) ثلاثٌ في الفاء كالرّشوة والرّبوة.

والجذوة - كما قال أبو عبيد^(٥) -: «العُود الغليظ وإن خلا من النار، أو الذي هي فيه، أو الشعلة منها، وليس المرادُ هنا إلا ما في رأسه نار».

(١) أي: في الآية السابقة.

(٢) انظر: الكتر في القراءات العشر ٢/ ٥٩٥، النشر ٢/ ٣٤١، الإنحاف ٢/ ٣٤٢.

(٣) انظر: المبهج (خ) ١٤٢/ ب، وسقط من المطبوع، إيضاح الرموز: ٥٧٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤١٣، الحجة لابن زنجلة ٥٤٣، الموضوع ٩٨٠/ ٢.

(٥) انظر: تاج العروس (جذو) ١٩/ ٢٧٦، ولم نَقِفْ على قول أبي عبيد في كتبه المطبوعة، ونصّ الزبيدي في التاج على أن هذا القول لأبي عبيد في كتابه المصنف، ولعله في الجزء غير المطبوع من الكتاب.

وَوَقَفَ حَمزَةٌ وَهَشَامٌ، ووافقهما الأعمشُ على ﴿مِنْ شَطِئِي﴾ [٣٠] بإبدال الهمزة ياءً ساكنةً بحركةٍ سابقتها بعد تقديرِ سكونها على القياس، وياءً مكسورةً بحركةٍ نفسِها على مذهب التميميين^(١)، فَإِنْ سَكَنْتَ لِلْوَقْفِ اتَّحَدَ^(٢) مع السابق لفظاً، وتجاوز الإشارة بالروم، والثالثُ تسهيلُها بينَ على رَومِ حركةِ الهمزة.

وَفَتَحَ يَاءً ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [٣٠] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ.

وَسَهَّلَ هَمْزَةً ﴿رَاءَهَا﴾ [٣١] ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ. وأمالِ الرءاءِ والهمزة صُغرى ورشٌ / من طريقِ الأزرق، وأمالِ أبو عمرو الهمزة فقط، وليست إمالةُ الرءاءِ للوسوسي من طُرُقِنَا، وقرأ ابنُ ذكوانٍ من طريقِ النقاشِ عن الأخفشِ بإمالتِهما، وفتحِهما من طريقِ ابنِ الأخرمِ عن الأخفشِ، وفتحِ الرءاءِ وإمالةِ الهمزة من طريقِ الجمهورِ عن الصُّوري.

وقرأ هشامٌ من طريقِ الجمهورِ عن الحُلوانِيّ بفتحِهما، وإمالتِهما من طريقِ الأكثرينِ عن الداجونيِّ. وقرأ أبو بكرٍ من طريقِ العُلميِّ بفتحِهما، وإمالتِهما من طريقِ يحيى. وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بإمالتِهما أيضاً، ووافقهما الأعمشُ والباقون بفتحِهما.

(١) انظر: شرح المفصل ٧٤/٩.

(٢) أي: الوجه الأخير.

واختلَفَ في ﴿الرَّهَبِ﴾ [٣٢]:

فابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بضمِ الراءِ وسكونِ الهاءِ، ووافقهم الشَّنْبُوذِيُّ^(٢). وقرأ حفصٌ بفتحِ الراءِ وسكونِ الهاءِ، وقرأ الباقون بفتحِهما، وكلُّها لغاتٌ^(٣) بمعنى الخوفِ.

وقرأ ﴿فَذَانِكَ﴾ [٣٢] بتشديدِ النونِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا رُوَيْسٌ، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ والشَّنْبُوذِيُّ، كما في النساءِ [١٦].

وأثبت الياءَ في ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [٣٣] في الحالين يعقوبُ، وفي الوصلِ الحسنُ.

وفتَحَ ياءَ ﴿مَعِيَ﴾ [٣٤] حفصٌ وحده.

ونقلَ همزةَ ﴿رِدَاءَ﴾ [٣٤] إلى الدالِ نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة» و«المبهج» في أحدِ وَجْهَيْهِ، إلا أنَّ أبا جعفرٍ أبدلَ من التنوينِ ألفاً في الحالين كنافعٍ في الوقفِ، وسبقَ التنبيةُ عليه في النقلِ^(٤).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٠٧، النشر ٢/٣٤١، الإتحاف ٢/٣٤٣.

(٢) انظر: المبهج ٣/٢٠٩، إيضاح الرموز: ٥٨٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤١٤، الحجة لابن زنجلة ٥٤٤، الموضح

٩٨١/٢.

(٤) انظر: باب النقل ٢/٨٦٩.

واختُلفَ في ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ [٣٤]:

فحمزةٌ وعاصمٌ^(١) برفع القافِ على الاستئناف^(٢) أو الصفة لـ ﴿رِدْءًا﴾،
أو الحالِ من الضميرِ في ﴿أَرْسَلَهُ﴾ أو من ضميرِ ﴿رِدْءًا﴾، وقرأ الباقون
بالجزم جواباً للأمر.

وفتح ياءٌ ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٣٤] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ،
ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيدي.

وأثبت الياءَ في ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [٣٤] في الحالين يعقوبٌ، وفي الوصلِ
ورشٌ. وافقه الحسنُ.

وعن الحسن^(٣) (عَضَدُكَ) [٣٥] بفتح الضاد، والجمهورُ بضمِّها^(٤).
والعَضُدُ: العضوُ المعروف، وهي قِوَامُ اليَدِ، وبشَدَّتْهَا تَشَدُّدٌ، أي:
سُنُقُوكَ بِأَخِيكَ.

وأمال ﴿مُفْتَرِي﴾ [٣٦] في الوقفِ أبو عمرو وابنُ ذكوان من طريقِ
الصوريِّ، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم اليزيديُّ والأعمشُ،
وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين، وبه قرأ القالون من
«العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٤٨٥، النشر ٢/٣٤١، الإتحاف ٢/٣٤٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٥/٤٢١، الحجة لابن زنجلة ٥٤٥، الموضح
٢/٩٨٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٢٣، الإتحاف ٢/٣٤٣.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٥٣، البحر المحيط ٧/١١٨.

واختلِفَ في ﴿ وَقَالَ مُوسَى ﴾ [٣٧]:

فابنٌ كثيرٌ^(١) بغيرِ واوٍ على الاستئناف^(٢)، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وقرأَ الباقونَ / بإثباتِ الواوِ عطفاً للجملَةِ على ما قبله، وكلُّ وافقٍ مصحفَه كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٣).

[١٧٩/ب]

وفتح ياء ﴿ رَبِّي أَعْلَمُ ﴾ في الموضعين [٣٧، ٨٥] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وقرأ ﴿ وَمَنْ يَكُونُ ﴾ [٣٧] بالياء من تحتُ على التذكير حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ كما في الأنعام [١٣٥].

وفتح ياء ﴿ لَعَلِّي أَطَّلِعُ ﴾ [٣٨] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وقرأ ﴿ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [٣٩] بينائه للفاعل نافعٌ وحمزةً والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ، ووافقهم الحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ والمُطَوِّعِيُّ كما في البقرة [٢٨].

واختلِفَ في ﴿ سِحْرَانِ ﴾ [٤٨]:

فعاصمٌ وحمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بكسرِ السينِ وسكونِ الحاءِ

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٥١، النشر ٢/ ٣٤١، الإتحاف ٢/ ٣٤٤.

(٢) انظر: الكشف ٢/ ١٧٤، الموضح ٢/ ٩٨٤.

(٣) انظر: مرسوم هذه السورة.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٥١، النشر ٢/ ٣٤١، الإتحاف ٢/ ٣٤٤.

من غير ألفٍ بعد السين، أي^(١): القرآن والتوراة، أو موسى وهارون، جعلوهما نَفَسَ السَّحْرِ على المبالغة، أو على حذفٍ مضافٍ، أي: ذوا سحرين، ولو صح هذا لكان ينبغي أن يُفرد سحر، ولكنه ثني تنبيهاً على التنويع.

وقيل: المراد موسى ومحمد صلى الله عليهما وسلم أو التوراة والإنجيل، ووافقهم المَطْوَعِيُّ.

وقرأ الباقون بفتح السين وألفٍ بعدها وكسرِ الحاء، أي: موسى وهارون، أو موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام.

وعن الحسن^(٢) (وَلَقَدْ وَصَلْنَا) [٥١] بتخفيفِ الصاد، والجمهورُ على التشديد، والمعنى: أن القرآن أتاهم متتابعاً متواصلاً قصصاً للأمم الخالية ونصائح ووعداً ووعيداً، أو نزل عليهم نزولاً متصلاً بعضه ببعض.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُجَبِّئُ﴾ [٥٧]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ^(٣) بالتاء من فوقٍ على التأنيثِ مناسبةً^(٤) للفظ ﴿ثَمَرَتْ﴾.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٣٢، الحجة لابن زنجلة ٥٤٧، الموضح ٩٨٤/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٢٣، إيضاح الرموز ٥٨١.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٠٨، النشر ٢/ ٣٤٢، الإتحاف ٢/ ٣٤٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٢٤، الحجة لابن زنجلة ٥٤٨، الموضح ٩٨٦/٢.

وقرأ الباقون بالياء من تحتُ على التذكير؛ لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ، وللفضل، أو^(١) لأنها بمعنى الرزق. والمعنى: يُحْمَلُ إِلَيْهِ، وَيُجْمَعُ فِيهِ، ﴿ثُمَّ رَتُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٥٧] عامٌّ مخصوصٌ يُرَادُ بِهِ الْكثْرَةُ.

وقرأ في (إِمَّهَا) [٥٩] بكسرِ الهمزةِ حمزةً والكسائيُّ، ووافقهما الأعمشُ، وذُكِرَ بالنساء [١١].

واخْتَلَفَ فِي ﴿تَعْقَلُونَ﴾ [٦٠]:

فأبو عمرو - بخُلفٍ عن السوسي^(٢) - بالياء من تحتُ على الغيبِ مناسبةً^(٣) لـ ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْمُونَ﴾ [٥٧] قبله، وفيها التفاتٌ؛ فإنه أَعْرَضَ عن خطابِهِمْ، وخاطَبَ غَيْرَهُمْ كأنه قال: انظروا إلى هؤلاء وسخافةِ / عقولِهِمْ، ووافقهُ اليزيديُّ. [١٨٠]

وقرأ الباقون بالتاء من فوقُ على خطابِهِمْ وتوبيخِهِمْ في كونِهِمْ أَهْمَلُوا العَقْلَ في العاقبةِ، ومناسبةٌ لقوله: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ﴾ [٦٠]. وقد قطع بالخطاب للسوسي ابنُ سِوَارٍ^(٤) والحافظُ أبو العلاء^(٥)،

(١) د: «و»، بدل «أو».

(٢) انظر: الغاية ٣٥٣، النشر ٣٤٢/٢، الإتحاف ٣٤٥/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٢٤/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٤٨، الموضع ٩٨٦/٢.

(٤) المستنير ٣٥٢/٢.

(٥) غاية الاختصار ٤٧٨/٢.

وبالغيب أكثر الأئمة، واختاره الداني^(١)؛ وفاقاً لأبي الحسن بن غلبون^(٢)، وقطع للراويين عن أبي عمروٍ بالتخيير بين الغيب والخطاب من غير ترجيح المهدوي^(٣) والهدلي^(٤) وغيرهما، وصحَّحهما في «النشر»^(٥) عن أبي عمروٍ مطلقاً، لكنه قال: «إنَّ الأشهرَ عنه الغيبُ، وبهما أخذ في رواية السوسي لثبوت ذلك عندي نصّاً وأداءً» انتهى.

وقرأ ﴿ثُمَّ هَوَ﴾ [٦١] بسكون الهاء إجراءً لـ«ثم» مُجرى الواو والفاء قالونُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ بخلافٍ عنه وعن قالون، وقرأ الباقرن بضمها على الأصل^(٦).

وقرأ ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٧٠] ببناءه للفاعل يعقوبُ، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ والمطوّعي^(٧).

وقرأ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ معاً [٧١-٧٢] بتسهيلِ الهمزة نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بإبدالِ الهمزة ألفاً ممدودةً للساكنين، وقرأ الكسائيُّ بحذفها، والباقرن بهمزةٍ محققةٍ، وسبق في الأنعام [٤٦].

(١) التيسير ١٧٢.

(٢) التذكرة ٢/٤٨٥.

(٣) شرح الهداية ٢/٢٧٦.

(٤) الكامل (خ) ١٨٧.

(٥) النشر ٢/٣٤٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٤٨، الموضح ٢/٩٨٧.

(٧) انظر: الآية [٢٨] من سورة البقرة.

وقرأ ﴿بِضَاءٍ﴾ [٧١] بهمزة مفتوحة بعد الضاد قبل، فتصير بهمزتين، والباقون بياء بدل الهمزة، وسبق في الهمز المفرد^(١).

وأمال ﴿فَبَعَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ هنا [٧٦]، و﴿بَعَىٰ بَعْضُنَا﴾ ب «ص» [٢٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

ويوقف على ﴿لَتَنُوًّا﴾ [٧٦] لحمزة وهشام بخلف عنه بالنقل والإدغام. ويجوز في كل من الوجهين الروم والإشمام، فهذه ستة، ووافق الأعمش بخلف عنه.

وفتح ياء ﴿عِنْدِي أَوْلَمٌ﴾ [٧٨] نافع وابن كثير - بخلاف عنه - وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي.

واختلَفَ في ﴿لِحَسَفٍ﴾ [٨٢]:

فحفص، وكذا يعقوب^(٢) بفتح الخاء والسين مبنياً للفاعل^(٣)، أي: الله، ووافقهما الحسن^(٤)، وقرأ الباقر بضم الخاء وكسر السين مبنياً للمفعول، و﴿يَتَا﴾ هو القائم مقام الفاعل.

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٥٤.

(٢) انظر: الروضة ٢/٨٤٤، النشر ٢/٣٤٢، الإتحاف ٢/٣٤٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٢٤، الحجة لابن زنجلة ٥٤٩، الموضح

٢/٩٨٨.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٢٤، إيضاح الرموز ٥٨١.

ووقفَ على الياء من قوله: ﴿وَيَكَانَ اللَّهُ﴾ [٨٢]، ﴿وَيَكَانَتْ﴾ [٨٢] الكسائيُّ، على أن «وَيَ» كلمةٌ / برأسها، وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ، أي: أنا، والكافُ للتعليلِ، و«أَنَّ» وما بعدها في حيزها مجرورٌ، أي: أَعْجَبُ؛ لأنه لا يفلح الكافرون، وعلى هذا يكونُ القياسُ الوقفَ على «وَيَ»، كما وقف الكسائيُّ، لكن نُقلَ عنه - كما في باب الوقف على المرسوم (١) - أنه يَعْتَقِدُ في الكلمة أن أصلها وَيَلِكُ، وهو يُنَافِي وَفْقَهُ.

ووافقهُ الْمُطَوِّعِيُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»، نصَّ (٢) لهما عليه الأهوازيُّ في «الإقناع».

ووقف عليها أبو عمرو، وكذا يعقوبُ من «المفردة» على الكاف، على أن «ويك» كلمةٌ برأسها، والكافُ حرفُ خطابٍ، و«أَنَّ» معمولةٌ لمحدوفٍ، أي: اعْلَمَ أنه لا يُفْلِحُ، قاله الأخفش (٣)، وكذلك إذا قلنا: إن أصلها وَيَلِكُ، كما ذهب إليه الكسائيُّ ويونس وأبو حاتم (٤). ووافقهُ اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج».

(١) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/ ١٢٤٤.

(٢) ص: «الحسن والمطوعي وابن مُحَيِّصِنٍ من المفردة». غ: «المطوعي والحسن وابن مُحَيِّصِنٍ من المفردة نص له عليهما». وفي حاشية ح: الضمير في «لهما» للحسن وابن مُحَيِّصِنٍ.

(٣) قال في معاني القرآن ٢/ ٣٤٢: «والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله».

(٤) انظر: البحر ٧/ ١٣٥.

ووقفَ الباكون على الكلمة كلها أتباعاً للرسم، فإنها رُسِمَتْ متصلةً في الموضعين كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى^(١)، وهذا كله في وقف الاختبار - بالموحّدة -، والابتداء في قراءة الكسائي ب ﴿كَأَنَّ اللَّهَ﴾، و ﴿كَأَنَّهُ﴾، وفي قراءة الواقف على الكاف بالهمزة فيهما.

وقرأ ﴿تَرْجَعُونَ﴾ [٨٨] بينائه للفاعل يعقوب^(٢)، وواقفه ابن مُحَيِّصٍ والمُطَوِّعِي.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثنتا عشرة ياءً، ومن الزوائد ثنتان^(٣)، ومن الإدغام الكبير ثمانية وعشرون^(٤) موضعاً^(٥).



(١) انظر: مرسوم هذه السورة.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/ ٩٨٨.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٣٤٢، الإتحاف ٢/ ٣٤٧.

(٤) ح: «ثلاثون» مكان «ثمانية وعشرون».

(٥) كذا في كنز المعاني ٢٦٤/ ب، وذكر الداني في الإدغام الكبير ٢٢٨ أنها ثلاثون حرفاً،

وهو موافق لما في نسخة «ح»، وكذا في الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٩٨، وغيث

النفع ٣١٧، وقال: «وقال الجعبري ومن قلده ثمانية وعشرون». وقال في «التلخيص»

٣٦١: «إنها تسعة وعشرون حرفاً».

المرسوم

روى نافع ﴿قَالَ لَوْ سَجِرَانٌ﴾ [٤٨] بِحَذْفِ أَلْفِ فَاعِلٍ^(١)، وإنما^(٢) حُذِفَ أَلْفُ التَّشْيِيعِ^(٣)، وَكُتِبَ ﴿فَرِيغًا﴾ [١٠] بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْأُولَى اتِّفَاقًا^(٤) لِلتَّخْفِيفِ.

وَكُتِبَ فِي الْمَكِّي ﴿قَالَ مُوسَى﴾ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَفِي سَائِرِ الْمَصَاحِفِ بِإِثْبَاتِهَا^(٥). وَكُتِبُوا ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ [٢٢] بِالْيَاءِ^(٦).

وَاتَّفَقُوا عَلَى رَسْمِ أَلْفٍ بَعْدَ الْوَاوِ فِي ﴿لَتَنُؤُوا بِالْأَعْصَبَةِ﴾^(٧) [٧٦]، وَعَلَى كِتَابَةِ ﴿أَفْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [٢٠] بِالْأَلْفِ، وَكَذَا مَوْضِعُ يَسَّ [٢٠]^(٨).



(١) انظر: المقنع ٩٦، مختصر التبيين ٤/ ٩٦٨، الوسيلة: ٢٠٠ ليحتمل الرسم القراءتين.

(٢) كذا في (ص)، وسائر النسخ: وأما.

(٣) الألف الثانية في: ﴿سَجِرَانٌ﴾.

(٤) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/ ٩٦٢، ٩٦٨، الوسيلة ٢٠٠، الجميلة: ٣٨٧.

(٥) انظر: المقنع ١٠٦، ١١٠، مختصر التبيين ٤/ ٩٦٧، الوسيلة ٢٠١، الجميلة: ٢٨٨.

(٦) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/ ٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.

(٧) انظر: المقنع ٤٣، مختصر التبيين ٤/ ٩٧٢، الوسيلة ٣٧٦، الجميلة: ٦١٠.

(٨) انظر: المقنع ٦٤، مختصر التبيين ٢/ ٦٩، الوسيلة ٢٩٨، الجميلة: ٦٣٥.

المقطوع والموصول

اتفقت الرسومُ على وَضَلِ ياءِ ﴿وَيَكَّانَ﴾، و﴿وَيَكَّاتَهُ﴾ موضعي هذه
السورة [٨٢] ^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع ٧٦، مختصر التبيين ٩٧٤ / ٤، الوسيلة ٤٣٥، الجميلة: ٦٩٢.

هاء التأنيث التي كتبت تاء مجرورة

اتفقوا على كتابة ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [٩] بالتاء كموضع آل عمران [٣٥] وموضعي يوسف [٥٠، ٣٠]، وثلاثة^(١) التحريم [١٠-١١]، وعلى ما عدا / ذلك بالهاء^(٢)، وعلى التاء في قوله: ﴿ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ ﴾ [٩]، وعلى الهاء [١٨١/١] في غيره^(٣) نحو: ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [الفرقان: ٧٤].



(١) انظر: المقنع ٨١، مختصر التبيين ٤/ ٩٦٢، الوسيلة ٤٥٠، الجميلة: ٧١٠.

(٢) انظر: مرسوم سورة آل عمران.

(٣) انظر: المقنع ٨١، مختصر التبيين ٤/ ٩٦٢، الوسيلة ٤٥٠، الجميلة: ٧١١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ طَسَمَ ﴾ [١] ت أو ك. ﴿ أَلْمِيْنِ ﴾ [٢] ت: على وصل
 ﴿ طَسَمَ ﴾ بتاليه، ك^(١): إذا وَقَفْتَ عَلَيْهِ^(٢)، وَجَعَلْتَ ﴿ تِلْكَ ﴾ [٢] مبتدأ،
 و﴿ آيَتِ ﴾ [٢] خبره. ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣] ت. ﴿ نِسَاءَهُمْ ﴾ [٤]، و﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾
 [٤] ك. ﴿ الْوَارِثِينَ ﴾ [٥] ك للفاصلة. ﴿ يَحْذَرُونَ ﴾ [٦] ت. ﴿ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾
 [٦] ك: على قراءة ﴿ وَيَرَى ﴾ بالياء، ن: على النون^(٣).

﴿ فِي الْيَمِّ ﴾ [٧]، و﴿ وَلَا تَحْزَنِي ﴾ [٧]، و﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٧] ك. و﴿ حَزَنًا ﴾
 [٨]، ﴿ خَطِئِينَ ﴾ [٨]، و﴿ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ ﴾ [٩] ك أو^(٤) ت؛ وفاقاً
 لنافع والدينوري والقتيبي^(٥)، ولا وَقَفَ على ﴿ قُرَّتْ عَيْنِي لِي ﴾ مع الإشارة
 إلى نفسه، ثم يبتدئ ﴿ وَكَأَنَّكَ ﴾، ولا على^(٦) ﴿ لَا ﴾؛ فإن ذلك تَعَسَّفٌ
 ممنوع^(٧). ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾ [٩] ك^(٨). ﴿ أَوْنَتَّخِذْهُ وَاوْلَدًا ﴾ [٩] ت؛ لانفصاله
 من تاليه.

(١) ص: «ت».

(٢) على ﴿ طَسَمَ ﴾.

(٣) أي: قراءة النون.

(٤) س: «ك».

(٥) انظر: المكتفى ٤٣٤.

(٦) أي: ولا وقف.

(٧) انظر: القطع ٥٠٩/٢، المكتفى ٤٣٥.

(٨) سقط الرمز من: د، ص، ت.

﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٩]، و ﴿ فَرِعَا ﴾ [١٠]، و ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠]، و ﴿ قُصِيهِ ﴾ [١١]، و ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [١١]، و ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [١٢]، و ﴿ أَنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ﴾ [١٣]، و ﴿ نَصْحُونَ ﴾ [١٢]، و ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٣]، و ﴿ عَلَمًا ﴾ [١٤]، و ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٤]، و ﴿ مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [١٥]، و ﴿ فَفَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [١٥]، و ﴿ الشَّيْطَانَ ﴾ [١٥]، و ﴿ مُضِلُّ ﴾ [١٥]، و ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٥]، و ﴿ فَغَفَرَلَهُ ﴾ [١٦]، و ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [١٦]، و ﴿ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٧]، و ﴿ حَافِيَا تَرْتَبُّ ﴾ [١٨]، و ﴿ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ [١٨]، و ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٨]، و ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَائِسُ ﴾ [١٩]، و ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ [١٩] ك.

و ﴿ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [١٩] ت. ﴿ التَّصْحِينَ ﴾ [٢٠]، و ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢١]، و ﴿ السَّبِيلِ ﴾ [٢٢]، و ﴿ يَسْقُونَ ﴾ [٢٣]، و ﴿ خَطْبُكُمْآ ﴾ [٢٣]، و ﴿ شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [٢٣]، و ﴿ فَقِيرٌ ﴾ [٢٤] أو الأخيرت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١)، والثاني والثالث والسابع ت؛ وفاقاً للداني^(٢). ﴿ عَلَىٰ أَسْتَحْيَاءَ ﴾ [٢٥]، و ﴿ سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [٢٥] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٥] ت، ﴿ الْأَمِينُ ﴾ [٢٦] ت أيضاً.

﴿ ثَمَنِي حَجَجَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ فَمَنْ عِنْدَكَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ أَشَقَّ عَلَيْكَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [٢٧]، و ﴿ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ﴾ [٢٨]، و ﴿ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [٢٨]، و ﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [٢٨]، و ﴿ تَصْطَلُونَ ﴾ [٢٩]، و ﴿ عَصَاكَ ﴾ [٣١] ك. ﴿ وَتُرِّيَعَقَّبَ ﴾ [٣١] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣). ﴿ مِنَ الْأَمْنِيَّتِ ﴾ [٣١]،

(١) انظر: المرشد ٥٠٨/٢.

(٢) المكنفى ٤٣٦.

(٣) انظر: المرشد ٥٠٩/٢.

﴿ مِنْ عَيْرِ سَوْءٍ ﴾ [٣٢٢]، و﴿ مِنْ الرَّهْبِ ﴾ [٣٢٢]، و﴿ وَمَلَايِزَةٍ ﴾ [٣٢٢]، و﴿ فَسِقِينَتِ ﴾ [٣٢٢]، و﴿ أَنْ يَقْتُلُونَ ﴾ [٣٣]، و﴿ أَنْ يُكَذِّبُونَ ﴾ [٣٤] ك.

﴿ رِدْعًا ﴾ [٣٤] ن؛ لأن تاليه إمّا مجزومٌ جواباً للشرط أو مرفوع على الصفة. ﴿ إِلَيْكُمَا يَأْتِيَنَا ﴾ [٣٥] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١) وغيره، وعليه أكثر أهل العلم؛ لتعلق الجارّ بـ ﴿ يَصِلُونَ ﴾، أي: لا يَصِلُونَ إليكما بسبب آياتنا، أو يتعلق بـ ﴿ أَلْغَلْبُونَ ﴾ [٣٥]، فيقف على ﴿ إِلَيْكُمَا ﴾؛ لأن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليهما؛ لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها، وقد غلبوا بها السحرة، ولم تمنع^(٢) عنهم فرعون، قاله الشيخ عز الدين^(٣).

﴿ أَلْغَلْبُونَ ﴾ [٣٥]، و﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٦]، و﴿ الدَّارِ ﴾ [٣٧]، و﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٣٧] ك / ، و ﴿ إِلَيْكَ إِلَهَ مُوسَى ﴾ [٣٨] ح^(٤)، لا يُبتدأ بما بعده لبشاعته.

[ب / ١٨١]

(١) انظر: المرشد ٢ / ٥١٠.

(٢) ص: «ولم يمتنع».

(٣) فوائد في مشكل القرآن ٢٠٧.

(٤) كذا ورد هذا الرمز في النسخ الخطية، ويريد به: «الحسن». قال العماني في المرشد ٥١١ / ٢: «منصوص عليه ولا أحبه. ولا أرى لأحد أن يتعمده لبشاعة الابتداء بما بعده». وقال الأشموني في «المنار» ٢٩١: «ولا يوقف على ﴿ إِلَهَ مُوسَى ﴾؛ لأن ما بعده من مقول فرعون أيضاً، ووسمه شيخ الإسلام بالكافي، وعليه فلا كراهة للابتداء بما بعده؛ لأن الوقف على هذا وما أشبهه، القارئ غير مُتَعَدِّ لمعناه. وإنما هو حكاية قول قائله حكاها الله عنه».

﴿ مِنْ الْكٰذِبِيْنَ ﴾ [٣٨] ك، ﴿ لَا يُرْجَعُوْنَ ﴾ [٣٩] ك؛ للفاصلة، ﴿ اَلَيْمٍ ﴾ [٤٠]، و ﴿ الظّٰلِمِيْنَ ﴾ [٤٠]، و ﴿ اِلَى النَّارِ ﴾ [٤١]، و ﴿ لَا يُنصِرُوْنَ ﴾ [٤١]، و ﴿ لَعْنَةً ﴾ [٤٢] ك. و ﴿ الْمَقْبُوْحِيْنَ ﴾ [٤٢]، و ﴿ يَتَذَكَّرُوْنَ ﴾ [٤٣] ت. ﴿ مِنْ الشّٰهِيْدِيْنَ ﴾ [٤٤]، و ﴿ الْعُمْرُ ﴾ [٤٥] ك.

﴿ مُرْسَلِيْنَ ﴾ [٤٥] ت. ﴿ يَتَذَكَّرُوْنَ ﴾ [٤٧]، و ﴿ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ [٤٧]، و ﴿ اٰوِيْ مُوسٰى ﴾ [٤٨]، و ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [٤٨]، و ﴿ تَطَهَّرَا ﴾ [٤٨]، و ﴿ كَفِرُوْنَ ﴾ [٤٨]، و ﴿ صٰدِقِيْنَ ﴾ [٤٩]، و ﴿ اَهْوَاءَهُمْ ﴾ [٥٠]، و ﴿ بِغَيْرِ هُدٰى مِّنْ اَللّٰهِ ﴾ [٥٠] ك. ﴿ الظّٰلِمِيْنَ ﴾ [٥٠] ت، ﴿ يَتَذَكَّرُوْنَ ﴾ [٥٠] ت أيضاً؛ لأنّ التالي إلى آخر الفاصلة مبتدأ وخبر.

﴿ يُؤْمِنُوْنَ ﴾ [٥٢]، ﴿ اٰمَنَابِهٖٔ ﴾ [٥٣]، و ﴿ مِنْ رَبِّنَا ﴾ [٥٣]، ﴿ مُسْلِمِيْنَ ﴾ [٥٣] ت؛ لأنّ تاليه مستأنف، ﴿ يُنْفِقُوْنَ ﴾ [٥٤] ك. ﴿ الْجٰهِلِيْنَ ﴾ [٥٥] ت. ﴿ اٰحْبَبْتَ ﴾ [٥٦]، و ﴿ مَن يَشَاءُ ﴾ [٥٦]، و ﴿ بِالْمُهْتَدِيْنَ ﴾ [٥٦]، و ﴿ مِّنْ اَرْضِنَا ﴾ [٥٧] ك. ﴿ لَا يَعْلَمُوْنَ ﴾ [٥٧]، و ﴿ الْوٰرِثِيْنَ ﴾ [٥٨]، و ﴿ اٰيٰتِنَا ﴾ [٥٩]، و ﴿ ظٰلِمُوْنَ ﴾ [٥٩] ت.

﴿ وَرَبِّيْنٰهَا ﴾ [٦٠]، و ﴿ اَبْقٰى ﴾ [٦٠] ك. ﴿ تَعْقِلُوْنَ ﴾ [٦٠] ت. ﴿ مِنَ الْمُحْصَرِيْنَ ﴾ [٦١]، و ﴿ تَرْعَمُوْنَ ﴾ [٦٢]، و ﴿ كَمَا عَوْنِنَا ﴾ [٦٢]، و ﴿ تَبَرَّأْنَا اِلَيْكَ ﴾ [٦٣] ك، وبيتدى ﴿ مَا كَانُوْا ﴾ [٦٣]، أي: لم يكونوا يعبدوننا، وإنما كانوا يعبدون أهواءهم. ﴿ يَعْبُدُوْنَ ﴾ [٦٣]، و ﴿ رَاَوْا الْعَذٰبَ ﴾ [٦٤]، و ﴿ يَهْتَدُوْنَ ﴾ [٦٤]، و ﴿ الْمُرْسَلِيْنَ ﴾ [٦٥]، و ﴿ لَا يَتَسَاءَلُوْنَ ﴾ [٦٦] ك.

﴿ مِنْ الْمُفْلِحِينَ ﴾ [٦٧] ت، و﴿ وَيَخْتَارُ ﴾ [٦٨] ت: على أن «ما» التالية نافية، وعليه الأكثرون^(١)، أي: ليس لهم أن يختاروا، ن: على أنها موصولة مفعولٌ لـ﴿ يَخْتَارُ ﴾، والراجعُ إليه محذوفٌ، أي: يختار. الذي كان لهم فيه الخيرة إلى الخير والصلاح، وحيثُ فلا يُفصلُ بين العاملِ ومعموله. و﴿ الْخَيْرَةُ ﴾ [٦٨] ت: على الوجهين.

﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٦٨] ت، ﴿ يَعْلَنُونَ ﴾ [٦٩] ت أيضاً. ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [٧٠]، و﴿ وَالْآخِرَةُ ﴾ [٧٠] ك. ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٧٠]، و﴿ بِضِيَاءٍ ﴾ [٧١]، و﴿ تَسْمَعُونَ ﴾ [٧١] ت^(٢). ﴿ تَسْكُونُ فِيهِ ﴾ [٧٢]، و﴿ أَفَلَا بَصُرْتُمْ ﴾ [٧٢]، و﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٣] ك^(٣). ﴿ تَزْعُمُونَ ﴾ [٧٤]، و﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٧٥] ت. ﴿ الْفَرِحِينَ ﴾ [٧٦]، و﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ [٧٧]، و﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٧٧]، و﴿ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ [٧٨]، و﴿ وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴾ [٧٨] ك.

﴿ الْمَجْرُمُونَ ﴾ [٧٨]، و﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٧٩] ت. ﴿ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ [٨٠] ت: على أن التالي من قولِ الله تعالى، ك: على أنه من كلام العلماء. ﴿ الصَّابِرُونَ ﴾ [٨٠] ت. ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٨١]، و﴿ الْمُنتَصِرِينَ ﴾ [٨١] ك. وأما ﴿ وَيَكَاذِبُونَ ﴾ [٨٢] فسبقَ البحثُ فيهما قريباً في القراءات^(٤)، والوقفُ إنما هو اختبارٌ - بالموحدة - ولا يسوغُ تعمده.

(١) من أهل التفسير والقراء كنافع ويعقوب وأحمد بن موسى ومحمد بن عيسى وأحمد

ابن جعفر ونصير وعبد الله بن مسلم وأبي حاتم. انظر: القطع ٥١٤ / ٢.

(٢) ف، ص، ع: «ك».

(٣) سقط الرمز من: ص.

(٤) انظر: قراءات هذه السورة الآية [٨٢].

﴿ وَيَقْدِرُ ﴾ [٨٢]، و﴿ لِحَسَفَ إِنَّا ﴾ [٨٢] ك. ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [٨٢] ت^(١).
و﴿ لَافْسَادًا ﴾ [٨٣] ك. ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٨٣] ت. ﴿ خَيْرٌ مِّمَّا ﴾ [٨٤] ك. ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾
[٨٤] ت^(٢)، ﴿ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ [٨٥] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣). والمعاد: المقام
المحمود الذي وعدّه أن يبعثه فيه^(٤)، أو مكة^(٥)، وقد رده إليها يومَ الفتح.
/ ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٨٥] ت. ﴿ أَنْ يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ ﴾ [٨٦] ن؛ لاستثناء اللاحق.
﴿ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [٨٦]، و﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [٨٦] ك. ﴿ أَنْزَلْتَ إِلَيْكَ ﴾
[٨٧] ت؛ وفاقاً للسخستاني^(٦). ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [٨٧]، و﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾
[٨٧]، و﴿ ءَاخِرٌ ﴾ [٨٨] ك. ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [٨٨] ت، و﴿ إِلَّا وُجْهَهُ ﴾ [٨٨]
ت أيضاً، أي: كل شيء هالكٌ إلا ذاته^(٧)؛ فإنَّ ما عداه ممكنٌ هالكٌ في حدِّ
ذاته معدومٌ. و﴿ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [٨٨] م.



(١) س: «ك».

(٢) د: «ك» وسقط الرمز من: ص، ت.

(٣) انظر: المرشد ٥١٧/٢.

(٤) أنوار التنزيل ٢٠٢/٢.

(٥) هذا القول مروى عن ابن عباس، أخرجه البخاري ٥٠٩/٨، برقم: ٤٧٧٣.

(٦) انظر: المرشد ٥١٧/٢.

(٧) قال الإمام الشنقيطي في أضواء البيان ٤٥٧/٦: «الوجه من الصفات التي يجب الإيمان

بها مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق».

تجزئتها

من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾ في السابقة [النمل: ٨٢] إلى
 ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ [١٢] ربع، وهو تكملة النصف^(١).
 ﴿أَسَلِكُ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ [٣٢] ربع^(٢).
 ﴿وَلَقَدْ وَصَلْنَا﴾ [٥١] حزب^(٣).
 ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ﴾ [٧١] ربع^(٤)، آخرها نصف^(٥).

* * *

- (١) كذا في غيث النفع ٣١٥، والقول الوجيز ٢٥٥، مخالفاً لما في جمال القراء ١/ ١٥٢
 فجعلَ النهايةَ على ﴿تَصْحُوتَ﴾ [١٢].
- (٢) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، وخالف في غيث النفع ٣١٦، والقول الوجيز ٢٥٦
 فجعلَ نهايةَ الربعِ ﴿وَكَيْلٌ﴾ [٢٨].
- (٣) كذا في البيان ٣١٩، وهو أول الأقوال في جمال القراء ١/ ١٤٦.
- (٤) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٣١٧، وجعلَ
 صاحب القول الوجيز: ٢٥٦ نهاية الربع على الآية [٧٥]، وهو أرجح الأقوال في غيث
 النفع: ٣١٧.
- (٥) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٣، وهو أحد القولين في غيث النفع: ٣١٧، والقول الوجيز:
 ٢٥٦.

سورة العنكبوت

مَكِّيَّةٌ فِي قَوْلِ جَابِرٍ ^(١) وَعَكْرَمَةَ وَالْحَسَنَ ^(٢).
 وَمَدْنِيَّةٌ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣) وَقَتَادَةَ ^(٤).
 وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَلَّامٍ ^(٥): مَكِّيَّةٌ، إِلَّا مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى: ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ الْمُنْفِقِينَ﴾ [١١].

(١) ابن زيد، الأزدي، البصري، أبو الشَّعْثَاء، ثقة فقيه، وردت له حروف في القرآن، (ت: ٩٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٨١، غاية النهاية ١/ ٨٩.

(٢) هكذا أورده الماوردي في النكت والعيون ٤/ ٢٧٤ بدون إسناد عن الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وكذا ابن الجوزي في زاد المسير ٦/ ٢٥٣، وزاد على المذكورين: قتادة ومقاتلاً، والقرطبي في تفسيره ١٦/ ٣٣٣.

(٣) أورده الماوردي في النكت ٤/ ٢٧٤، وابن الجوزي في زاد المسير ٦/ ٢٥٣، بدون إسناد، وأخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢/ ٥٧٤ بإسناد حسن -وقد تقدم- عن مجاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به، والبيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٣-١٤٤.

وجاء في قول آخر عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقتادة -وهو قول يحيى بن سَلَّام- أنها مكية كلها إلا عشر آيات من أولها فمدنية إلى قوله: ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ الْمُنْفِقِينَ﴾ كما في المصدر السابق للماوردي.

(٤) انظر: الحاشية السابقة.

(٥) انظر: الحاشية قبل السابقة.

وحرؤها: أربعة آلاف ومئة^(١) وخمسة وتسعون^(٢).

وكلّمها: سبعمئة وثمانون^(٣).

وآيها: تسع^(٤) وستون، غير حمصي، وسبعون فيه، قاله الجعبري^(٥).

واختلافها: خمس^(٦): ﴿الْمَرَ﴾ [١] كوفي، و﴿وَتَقَطُّعُونَ السَّبِيلَ﴾

[٢٩] حِزْمِي وحمصي، وكلُّ عدّه^(٧) بالفرقان [١٢٧]، والأحزاب [٤] إلا

الزخرف [٣٧]، ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٦٥] بصري ودمشقي. ﴿أَفِإِلْبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦٧]

حمصي.

وقال الصيدلاني^(٨): ﴿فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ﴾ [٢٩] مدني أول بخلاف^(٩).

(١) سقط قوله: «ومئة» من: ص.

(٢) البيان ٢٠٣، حسن المدد ١٠٤، البصائر ١/٣٥٩، القول الوجيز ٢٥٦.

(٣) البيان ٢٠٣، حسن المدد: ١٠٤، البصائر ١/٣٥٩، القول الوجيز ٢٥٦.

(٤) سقط قوله: «تسع» من: غ.

(٥) حسن المدد ١٠٤، وانظر: البيان ٢٠٣، وفنون الأفتان ٢٩٨، وجمال القراء ١/٢١١.

(٦) كذا في البيان ٢٠٣ وحسن المدد ١٠٤، وانظر: فنون الأفتان: ٢٩٨، وذكر أربعاً.

وجمال القراء ١/٢١١، وذكر ثلاثاً، ومثله في البصائر ١/٣٥٩، والقول الوجيز:

٢٥٦.

(٧) أي: ﴿السَّبِيلَ﴾.

(٨) انظر: حسن المدد: ١٠٤. والصيدلاني: لعله عبيد الله بن أحمد، تقدّم.

(٩) في النسخ: «وفيها شبه الفاصلة موضعان: ﴿بَنَصْرَ اللَّهِ﴾، ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾، وعكسه

موضع: ﴿يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ﴾». وهو وهم من المؤلف رحمه الله؛ لأن الآيات

المذكورة من سورة الروم، ويظهر - والله أعلم - أنه تبع الجعبري في ذلك. انظر: حسن

المدد: ١٠٤.

فواصلها^(١)

﴿الْمَرَّةَ﴾ [١]، ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾ [٢]، ﴿الْكَاذِبِينَ﴾ [٣]، ﴿يَحْكُمُونَ﴾ [٤]، ﴿الْعَلِيمُ﴾ [٥]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٦]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٧]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٨]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٩]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٠]، ﴿الْمُنْفِقِينَ﴾ [١١]، ﴿لَكَذِبُونَ﴾ [١٢]، ﴿يَقْتَرُونَ﴾ [١٣]، ﴿ظَالِمُونَ﴾ [١٤]، ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٥]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [١٦]، ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١٧]، ﴿الْمَيْبُتِ﴾ [١٨]، ﴿يَسِيرٌ﴾ [١٩]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٠]، ﴿تُقَلَّبُونَ﴾ [٢١]، ﴿نَصِيرٌ﴾ [٢٢]، ﴿الْبَيْرِ﴾ [٢٣]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٤]، ﴿نَّصِيرِينَ﴾ [٢٥].

﴿الْحَكِيمِ﴾ [٢٦]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٢٧]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٢٨]، ﴿الصَّادِقِينَ﴾ [٢٩]، ﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ [٣٠]، ﴿ظَالِمِينَ﴾ [٣١]، ﴿الْغَابِرِينَ﴾ [٣٢]، ﴿الْغَابِرِينَ﴾ [٣٣]، ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [٣٤]، ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [٣٥]، ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [٣٦]، ﴿جَلِيمِينَ﴾ [٣٧]، ﴿مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [٣٨]، ﴿سَلِيقِينَ﴾ [٣٩]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [٤٠]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٤١]، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٤٢]، ﴿الْعَالِمُونَ﴾ [٤٣]، ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٤]، ﴿تَصْنَعُونَ﴾ [٤٥].

(١) البيان ٢٠٣، حسن المدد ١٠٤، القول الوجيز ٢٥٧.

﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْكٰفِرُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْمَبْطُلُونَ ﴾ [٤٨]،
 ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ نَزِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [٥٠]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥١]، ﴿ الْخٰسِرُونَ ﴾
 [٥٢]، ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٥٣]، ﴿ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [٥٤]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾
 [٥٦]، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ الْعٰمِلِينَ ﴾ [٥٨]، ﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ الْعٰلِمُ ﴾
 [٦٠]، ﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٦٢]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٤]،
 ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٦]، ﴿ يَكْفُرُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾
 [٦٨]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٦٩].

* * *

القراءات وتوجيهها

[١٨٢/ب] / قد سبق التنبيه على السَّكْتِ على حروف ﴿الْمَ﴾ [١] لأبي جعفر غير مرة، كنقل همزة ﴿أَحْسِبَ﴾ [٢] إلى ميم ﴿الْمَ﴾ [١] في بابه^(١) لورش، وكذا ابنُ جمازٍ فيما انفرد به الهدلِيُّ عن أصحابه عن الهاشميِّ عنه، وهو روايةُ العُمريِّ^(٢) عن أصحابه عن أبي جعفر. وأمال «خَطَايَا»^(٣) الكسائيُّ، وورشٌ من طريقِ الأزرقِ بينَ وبينَ وبالفتح. وقرأ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [١٧] ببنائه للفاعل يعقوبٌ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمُطَوِّعِيُّ. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٤) (وَلِنَحْمِلُ) [١٢] بكسر لام الأمر^(٥)، وهي لغةُ

(١) انظر: باب النقل ٢/ ٨٥٩.

(٢) الزبير بن محمد، تقدّم.

(٣) في النسخ: «خطايانا».

(٤) كذا في النسخ ولم نجده في المصادر إلا في الإتحاف ٢/ ٣٤٨ وهو مُعْتَمِدٌ على «اللطائف»، ولعل صوابه: عن الحسن، وهو كذلك في مفردة الحسن ٤٢٦ وإيضاح الرموز ٥٨٣.

(٥) يبدو أن كسر اللام لغة العرب عدا سُلَيْمٍ، فإنها تفتحها. انظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٨٥. وحكّم الزجّاج عليها بالخطأ. معاني القرآن له ٢/ ٩٨. انظر: الارتشاف ٤/ ١٨٥٥، والمغني ١/ ٢٢٣، أمّا تسكين اللام بعد الفاء والواو فأكثرُ من تحريكها.

الحجاز في لام الأمر، ورُويت هذه القراءة عن عليٍّ (١)، والجمهور على إسكانها.

واختلِفَ في ﴿أَوْلَمَّ يَرَوُا كَيْفَ﴾ [١٩]:

فأبو بكرٍ من طريق يحيى بن آدم وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ (٢) بالتاء من فوقٍ على خطابٍ (٣) إبراهيم لقومه بذلك بقوله: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [١٦]، ووافقهم الشَّنبُوذِيُّ (٤).

وقرأ الباقر، ومنهم أبو بكرٍ من طريق العَلَيْمِيِّ، والمُطَوَّعِيُّ (٥) بالغيب ردًّا على الأممِ المكذبة.

وَوَقَّفَ حمزة وهشام، ووافقهما الأعمشُ على ﴿يُنشِئُ﴾ [٢٠] بإبدال الهمزة ياءً ساكنة لسكونها وقفًا بعد كسرة، على التخفيفِ القياسيِّ (٦) وبإبدالها ياءً مضمومة على ما نُقِلَ من مذهبِ الأَخْفَشِ (٧).

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١١٤.

(٢) انظر: المستنير ٢/٣٥٥، النشر ٢/٣٤٣، الإتحاف ٢/٣٤٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٢٦، الحجة لابن زنجلة ٥٤٩، الموضح ٩٩١.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢١٥، إيضاح الرموز ٥٨٣.

(٥) سقط «والمطوعي» من: غ.

(٦) ش: «الرسمي»، والمثبت موافق لما في النشر ١/٤٧٠.

(٧) معاني القرآن ١/٤٢.

فإن وَقَفَ بالسكون فهو كالسابق لفظاً، وتجاوز الإشارة إلى الرَّومِ والإشمام، فهذه ثلاثة. ويجوز تسهيلها كالواو على مذهب سيبويه^(١) في المضمومة بعد كسرٍ، وخامسٌ، وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الرَّومِ، لكنه الوجه المُعْضَل وتجري هذه الخمسة في نحو: ﴿يُبَدِّئُ﴾ [١٩] مما وَقَعَتِ الهمزة فيه مضمومةً بعد كسر.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿النَّشَاءَ﴾ ﴿هنا [٢٠]، وفي النجم [٤٧]، والواقعة [٦٢]:
فابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو^(٢) بألفٍ بعد الشين والمد^(٣)، ووافقهما ابن مُحَيِّصِنٍ
واليزيدي^(٤).

وقرأ الباقون بسكونِ الشين من غير ألفٍ ولا مدٍّ، وهما لغتان كالرَّأفةِ
والرَّأفةِ، وهي مرسومةٌ بالألفِ، وهي تُقَوِّي قراءةَ المدِّ.
وَسَكَتَ عَلَى الشين حمزةً، وهو مَرُويٌّ عن ابنِ ذكوانٍ في «المبهج»،
بخلافٍ في أحدِ الوجهين من جميعِ الطرقِ، / وَخَصَّهُ أَبُو العزِّ بِطريقِ
العَلَوِيِّ^(٥) عن النقاشِ عن الأَخْفَشِ، والجمهورُ عن ابنِ ذكوانٍ على عَدَمِ
السكِتِ، وعليه العملُ.

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٤٨٨، النشر ٢/ ٣٤٢، الإنحاف ٢/ ٣٤٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٢٧، الحجة لابن زنجلة ٥٤٩، الموضح

٢/ ٩٩٢.

(٤) المبهج ٣/ ٢١٥، إيضاح الرموز ٥٨٣.

(٥) عبد الله بن الحسين بن محمد، تقدّم.

ورُوي أيضاً السكتُ عن حفصٍ من طريقِ عبيد بن الصَّبَّاحِ بخلافٍ عن أصحابِ الأَشْنانِي (١).

وافقه المَطَّوعِيُّ.

وإذا وَقَفَ حمزةُ فبالنقل لا غيرُ، ويوافقه الأعمشُ بخلافٍ عنه.

وعن الحسن (جوابُ) [٢٤] بالرفع كما في النمل [٥٦].

وأظهر ذالٌ ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [٢٥] عند تائها ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رُويسٌ

بخلافٍ عنه.

واختلَفَ في ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [٢٥]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ (٢) برفعِ ﴿مَوَدَّةٌ﴾ من غير تنوينٍ خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ (٣)، أي: هي مودة، أي: ذاتُ مودة، أو جُعِلَتْ نفسَ المودة مبالغةً، وتكون «ما» موصولةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وهو المفعولُ الأولُ، و﴿أَوْتِنَّا﴾ [٢٥] مفعولٌ ثانٍ، والخبرُ ﴿مَوَدَّةٌ﴾. والتقدير: إن الذي اتخذهتموه أو ثانياً مودة، ﴿بَيْنِكُمْ﴾ بالخفض على الإضافة اتساعاً في الظرف ك (٤):

يا سارقِ الليلةِ أهلَ الدارِ

(١) وكذا إدريس عن خَلْفٍ بخلفٍ عنه. انظر: الإتحاف ٢/٣٤٩.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٥٢، النشر ٢/٣٤٣، الإتحاف ٢/٣٤٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٢٨، الحجة لابن زنجلة ٥٥٠، الموضح

.٩٩٢

(٤) لا يعرف قائله. وهو في الكتاب ١/١٧٥، ومعاني القرآن للقراء ٢/٨٠، وابن يعيش

.٤٥/٢

ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي^(١).

وقرأ حفصٌ وحمزةٌ، وكذا روحٌ بنصب ﴿مَوَدَّةٌ﴾ من غير تنوينٍ مفعولاً له، أي: اتخذتموها لأجل المودة فيتعدى إلى واحدٍ نحو: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨]، و﴿بَيْنَكُمْ﴾ [٢٥] بالخفضِ على الإضافة، ووافقهم الأعمشُ.

وقرأ الباقون بنصبِ ﴿مَوَدَّةٌ﴾ على المفعولية مع التنوين، ﴿بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب أيضاً على الأصل في الظرف، أو صفة ﴿مَوَدَّةٌ﴾ المنصوبة. وفتح ياء ﴿رَبِّتِ﴾ [٢٦] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

وعن الْمُطَوَّعِيِّ كسرُ ذال (ذَرِيَّتِهِ) [٢٧] كما في البقرة [١٢٤].

وقرأ ﴿التَّبَوُّةَ﴾ [٢٧] بالهمزِ نافعٌ.

وقرأ ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ﴾ [٢٨]، ﴿أَيْتَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾

[٢٩] بالإخبار في الأولِ والاستفهامِ في الثاني نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوب^(٢)، وهم على قاعدتهم: فقالون وكذا أبو جعفرٍ بالتسهيل والمدّ. وقرأ ورشٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا رويسٌ بالتسهيل مع القصرِ. ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا رُوْحٌ بالتحقيق مع القصر، إلا أن أكثرَ الطرقِ عن هشامٍ على المدّ.

(١) انظر: المبهج ٣/٢١٦، إيضاح الرموز: ٥٨٣.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦١١، النشر ١/٣٧٣، الإتحاف ٢/٣٥٠.

وقرأ أبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بالاستفهام
فيهما، ووافقهما اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ، وكلُّ على أصله: فأبو عمرو
بالتسهيل مع المدِّ، وواقفه / اليزيديُّ. [١٨٣/ب]

وأما أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ فبالتحقيق مع القصر،
ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (رَبُّ انْصُرْنِي) [٣٠] بضمِّ الموحَّدة كما في البقرة
[١٢٦].

وقرأ ﴿رُسُلَنَا﴾ [٣١] بإسكانِ السِّينِ أبو عمرو، وواقفه اليزيديُّ
والحسنُ.

وقرأ ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ الأخيرَ من هذه السورة [٣١] بألفٍ بدلَ الياءِ ابنُ عامرٍ
سوى النَّقَاشِ عن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذكوانَ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (هَذِي الْقَرْيَةِ) [٣٤، ٣١] بالياءِ بدلَ الهاءِ، وسَبَقَ كلُّ
بالبقرة^(١).

وقرأ ﴿لنُنَجِّيه﴾ [٣٢] بالتخفيفِ حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ،
ووافقهم المُطَوِّعِيُّ.

وقرأ ﴿مُنْجُوكَ﴾ [٣٣] بالتخفيفِ أيضاً ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ
والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخَلَفُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ، كما
في الأنعام [٦٣].

(١) أي: تقدم في البقرة ﴿رُسُلَنَا﴾ عند الآية [٦٧]، و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ عند الآية [١٢٤]،
و﴿هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ عند الآية [٥٨].

وقرأ ﴿سَعَى﴾ [٣٣] بالإشمام نافعُ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ بخلافٍ عنه، والحسنُ والشنبوذِيُّ.

وقرأ ﴿مُنزَّلُونَ﴾ [٣٤] بالتشديد ابنُ عامرٍ، وسَبَقَ بِأَلِ عمران [١٢٤].
وعن الأعمشِ (يَفْسِقُونَ) [٣٤] بكسر السين.

وعن ابنِ مُحَيِّصٍ (يَا قَوْمُ اعْبُدُوا) [٣٦] بضم الميم، كما مرَّ في البقرة [٥٤].

وقرأ ﴿وَتَمُودًا﴾ [٣٨] بغير تنوينٍ حفصٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوبُ، وسبق بهود [٦٨].

وقرأ ﴿الْبُيُوتِ﴾ [٤١] بضمِّ الباءِ ورثُ وأبو عمرو وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ والحسنُ، كما في البقرة [١٨٩].

واختلَفَ في ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ [٤٨]:

فأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ^(١) بياءِ الغيبِ حَمَلًا^(٢) على قوله:
﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [٤١] قبله، ووافقهم اليزيديُّ^(٣).
وقرأ الباقرُ بالخطابِ على الالتفاتِ إلى الكفار.

(١) انظر: الغاية ٣٥٦، النشر ٣٤٣/٢، الإنحاف ٣٥١/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٣٤/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٥٢، الموضح ٩٩٥/٢.

(٣) انظر: المبهج ٢١٩/٣، إيضاح الرموز ٥٨٥.

وأمال ﴿تَنْهَى﴾ [٤٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وقرأ الباقر بالفتح.

واختلَفَ في ﴿ءَايَاتُ مِّن رَّبِّهِ﴾ [٥٠]:

فابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١) بالإفراد على إرادة الجنس^(٢)؛ لأنَّ غالب ما جاء في القرآن كذلك، ووافقهم ابن مَحِيصِنٍ^(٣). وقرأ الباقر بالجمع / لمناسبة ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ﴾ [٥٠] المجمع على الجَمْعِ فيهما.

وأمال ﴿يَغْشَاهُمْ﴾ [٥٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقر بالفتح.

واختلَفَ في ﴿وَيَقُولُ دُوقُوا﴾ [٥٥]:

فنافعٌ وعاصمٌ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٤) بالياء من تحت، أي: الله تعالى^(٥) أو الملك الموكلٌ بعذابهم، ووافقهم الأعمش^(٦).

(١) انظر: الروضة ٢/٨٤٧، النشر ٢/٣٤٣، الإتحاف ٢/٣٥١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٣٥، الحجة لابن زنجلة ٥٥٢، الموضح ٩٩٥/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن مَحِيصِنٍ ١٤١، المبهج ٣/٢١٩، إيضاح الرموز ٥٨٥.

(٤) انظر: المستنير ٢/٣٥٧، النشر ٢/٣٤٣، الإتحاف ٢/٣٥١.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٥/٤٣٦، الحجة لابن زنجلة: ٥٥٣، الموضح ٢/٩٩٦.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢١٩، إيضاح الرموز: ٥٨٥.

وقرأ الباقون بنون العظمة لله تعالى أي^(١): نأمر بالقول لبعض الملائكة. وفتح ياء الإضافة من ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٦] نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن.

و﴿أَرْضِي وَاسِعَةً﴾ [٥٦] فتحها ابن عامر فقط.

وأثبت الياء في ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [٥٦] في الحاليين يعقوب، وفي الوصل الحسن. ومعنى الآية: أن أرضي واسعة، فإن لم تتمكنا في إخلاص العبادة في أرض^(٢) فاعبدوني في غيرها. نزلت في ضعفاء المسلمين الذين يستطيعون^(٣) الهجرة إلى المدينة، أو في قوم خافوا من ضيق العيش وتخلّفوا عن الهجرة.

وعن المطوّعي (ذاتمة) [٥٩] بالتنونين، ونصب (الموت)، بخلف عنه في حذف التنوين، فيتلخص له وجهان، كما في آل عمران [١٨٥] والأنبياء [٣٥].

واختلّف في ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٥٧]:

فأبو بكر^(٤) بالغيب حملاً على^(٥) ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ﴾ [٥٤]، و﴿يَغْشَاهُمْ﴾ [٥٥]، وبالبناء للمفعول، ووافقه الشنوذلي^(٦).

(١) غ: «أو».

(٢) ت، د، ص: «أرض مكة».

(٣) ش، ح، غ، ف: «لم يستطيعوا».

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٤٩٠، النشر ٣٤٣/٢، الإتحاف ٣٥٢/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لأبي علي ٤٣٧/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٥٤، الموضح

٩٩٨/٢.

(٦) انظر: المبهج ٢١٩/٣، إيضاح الرموز ٥٨٥.

وعن المطوَّعيِّ بالغيب أيضاً مبنياً للفاعل .

وقرأ الباكون بالخطاب حملاً على ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾ [٥٦] وكلُّ بناء

للمفعول، إلا يعقوبَ فللفاعل .

وأما ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ بالروم [١١]: فقرأه أبو عمرو وأبو بكر^(١) بالغيب حملاً

على قوله: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾ [الروم: ١١] وبنيها للمفعول، ووافقهما اليزيدي^(٢) .

وقرأ رَوْحٌ بالغيب كذلك مبنياً للفاعل، وبذلك قرأ رُوَيْسٌ من

«التذكرة»^(٣)، وقرأه الباكون بالخطاب، والكلُّ بالبناء للمفعول إلا ابن

مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعيِّ، فصار نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وابنٌ عامرٌ وحفصٌ وحمزةٌ

والكسائي، وكذا أبو جعفرٍ ورُوَيْسٌ وخَلَفٌ بالخطابِ في الموضعين،

ووافقهم / ابن مُحَيِّصِنٍ والحسنُ. [ب/١٨٤]

وقرأ أبو بكرٍ بالغيبِ فيهما، وقرأ أبو عمرو، وكذا رَوْحٌ بالخطاب

هنا وبالغيب في الروم، ووافقهما اليزيديُّ، وعن الأعمش بالغيب هنا

والخطابِ في الروم .

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَنْبَوْتَهُمْ﴾ [٥٨]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بمثلثة ساكنةٍ موضعَ الموحدةِ بعد

النون، وبياءٍ مفتوحةٍ بعد الواو المخففةِ من الثَّوَاءِ^(٥) .

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٥٤، النشر ٢/٣٤٤، الإتحاف ٢/٣٥٦ .

(٢) انظر: إيضاح الرموز ٥٨٧ .

(٣) التذكرة ٢/٤٩٤ .

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦١٢، النشر ٢/٣٤٣ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٣٨، الحجة لابن زنجلة ٥٥٤، الموضع

قال الزجاج^(١): «ثَوَى: أقام، وأثَوَيْتُهُ: أنزلتُه موضعَ الإقامة». وقال جار الله^(٢): «ثَوَى لازِمٌ وتُعَدِّيهِ الهمزة إلى واحد، وانتصاب ﴿عُرْفًا﴾: إمَّا على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، أي: في غرف، ثم اتَّسَعَ فحُذِفَ، وإمَّا على تضمينِ الفعلِ معنى التَّبَوُّةِ فيتعدَّى إلى اثنين، أو شَبَّه الظرفَ المكانيَّ المختصَّ بالمبهم، فوصلَ إليه الفعلُ»^(٣)، قاله في «البحر»^(٤) كغيره.

ووافقهم الأعمش^(٥).

وقرأ الباقون بموحدة مفتوحة بعد النون وهمزة مفتوحة بعد الباء من المباءة، أي: لنجعلنَّ لهم مكانَ مباءةٍ يَرجعون إليه، عُرفًا، أي: علالي. وقرأ ﴿وَكَاثِنٌ﴾ [٦٠] بوزن «ماءٍ» ابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهما الحسنُ، وسَهَّلَ همزتها أبو جعفرٍ، وقرأ الأصبهانيُّ فيما انفرد به أبو علي^(٦) العطار عن النهراونيِّ كأبي جعفرٍ بالمدِّ والتسهيل هنا فقط. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (كَانَ) بهمزة مكسورة من غير ألفٍ. وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة وياءٍ مكسورة مشددة من غير ألفٍ.

(١) معاني القرآن له ١٧٣/٤.

(٢) الكشاف ٤٦١/٣.

(٣) انظر: النهر الماد ٢/٦٧٨.

(٤) البحر ١٥٧/٧.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٢٠، إيضاح الرموز: ٥٨٥.

(٦) غ: «أبو العلاء»، والمثبت موافق لما في النشر ٢/٢٤٢.

وَوَقَّفَ عَلَى يَائِهَا أَبُو عَمْرٍو وَكَذَا يَعْقُوبُ، وَوَأَفْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ،
وَوَقَّفَ الْبَاقُونَ عَلَى النُّونِ، وَسَبَقَ بِأَلِ عِمْرَانَ [١٤٦].
وَأَمَالَ ﴿فَأَلَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [٦١] حَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ. وَأَفْقَهُمُ
الْأَعْمَشُ، وَقَرَأَ وَرُشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَبِهِ قَرَأَ نَافِعٌ
مِنْ «العنوان» وَأَبُو عَمْرٍو، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.
وَأَمَالَ ﴿فَأَحْيَايَهُ الْأَرْضَ﴾ [٦٣] الْكَسَائِيُّ، وَبِالتَّقْلِيلِ وَرُشٌ مِنْ طَرِيقِ
الْأَزْرَقِ وَبِالْفَتْحِ، وَبِهِ قَرَأَ الْبَاقُونَ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَيَتَمَتَّعُوا﴾ [٦٦]:

فَقَالُوا وَابْنُ كَثِيرٍ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(١) بِسُكُونِ اللَّامِ، وَهِيَ
ظَاهِرَةٌ فِي الْأَمْرِ^(٢)، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُخَيَّصِينَ وَالْأَعْمَشُ^(٣)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا.
قَالَ فِي «البحر»^(٤): «الظَّاهِرُ فِي ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ [٦٦] أَنَّهَا لَامٌ كِي، وَعُطِفَ
عَلَيْهِ ﴿وَلَيَتَمَتَّعُوا﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ اللَّامَ، وَالْمَعْنَى: عَادُوا / إِلَى شِرْكِهِمْ
لِيَكْفُرُوا، أَي: الْحَامِلُ لَهُمْ عَلَى الشَّرْكِ هُوَ كَفَرُهُمْ بِمَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى،
وَتَلَذُّهُمْ بِمَا مُتَّعُوا بِهِ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا بِخِلَافِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهُمْ إِذَا نَجَّوْا
مِنْ تِلْكَ الشَّدَةِ كَانَ ذَلِكَ جَالِبَ شُكْرِ اللَّهِ وَطَاعَةٍ لَهُ مُزْدَادَةً^(٥)».

[١/١٨٥]

(١) انظر: الغاية ٣٥٧، النشر ٣٤٤ / ٢، الإتحاف ٣٥٣ / ٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لأبي علي ٤٤٠ / ٥، الحجة لابن زنجلة ٥٥٥، الموضح ١٠٠٠ / ٢.

(٣) انظر: المبهج ٢٢١ / ٣، إيضاح الرموز ٥٨٦.

(٤) البحر ١٥٩ / ٧.

(٥) في النسخ: «مزادة»، وليس ثم «أزاد» حتى يكون لها اسم مفعول، والتصويب من البحر.

وقيل: اللام في ﴿لِيَكْفُرُوا وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ لام الأمر، ويؤيده قراءة مَنْ سَكَنَ لَامٌ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾. وهذا الأمر على سبيل التهديد، كقوله: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

وأمال ﴿مَثْوَى﴾ [٦٨] في الوقف حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والصغرى، وبه قرأ نافع من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿سُبُلَنَا﴾ [٦٩] بضم الباء نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وأبو جعفر وخلف، ووافقهم ابن محيصة والأعمش، وسبق بالبقرة [٦٧].

ومعنى الآية: لنهدينهم الطريق الموصلة إلى جناتنا وثوابنا، ولنزيدنهم هداية إلى سبيل الخير.

وفي هذه السورة من إيات الإضافة ثلاثة، ومن الزوائد واحدة^(١)، ومن الإدغام الكبير خمسة وعشرون موضعاً^(٢).

(١) انظر: النشر ٢/٣٤٤، الإتحاف ٢/٣٥٣.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٢٩، والتلخيص ٣٦٤، وكنز المعاني (خ) ٢٦٥/ب، والكنز

في القراءات العشر ٢/٦٠١.

المرسوم

رسموا ﴿يُنشِئُ النَّشْأَةَ﴾ [٢٠] بألفٍ بعد الشين الساكنة في كلِّ المصاحف، وكذلك ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ﴾ بالنجم [٤٧]، ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّشْأَةَ﴾ بالواقعة^(١) [٦٢].

واتفقوا على كتابة صورة الهمزة الثانية في ﴿أَبَيْكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [٢٩] ياء^(٢).

وكتبوا ﴿وَعَادَا وَثُمُودًا﴾ [٣٨] بالألف في ﴿ثَمُودًا﴾ في الإمام كبقية المصاحف^(٣).

وروى نافع عن المدني كبقية الرسوم ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ﴾ [٥٠] بغير ألف بعد الياء^(٤).

التاءات:

اتفقوا على كتابة ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ﴾ [٥٠] بالتاء كسورة يوسف [٧] وعلى غيرهما بالهاء^(٥).

(١) انظر: المقنع ٤٣، مختصر التبيين ٤/ ٩٧٨، الوسيلة ٣٧٥، الجميلة: ٦٠٨.

(٢) انظر: المقنع ٥٢، مختصر التبيين ٤/ ٩٧٩، الوسيلة ٣٦٩-٣٧٠، الجميلة: ٥٩٨.

(٣) انظر: المقنع ٤١، مختصر التبيين ٣/ ٦٩٠، الوسيلة ٢٥٢، الجميلة: ٤٣١.

(٤) انظر: المقنع ١٣، ٨١ مختصر التبيين ٤/ ٩٨٠، الوسيلة ٤٥٤، الجميلة: ٣٨٨.

(٥) انظر: مرسوم سورة يوسف.

الوقف والابتداء

آخرُ البسملة م. ﴿الْم﴾ [١] ت أو ك، كما مرَّ البحثُ فيه أول البقرة [١]. ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾ [٢]، و﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٣] ك. ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٣] ك أو ت وفاقاً للداني^(١). ﴿أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ [٤] ك. ﴿يَحْكُمُونَ﴾ [٤] ت. ﴿لَأَنْتِ﴾ [٥]، و﴿الْعَلِيمُ﴾ [٥]، و﴿لِنَفْسِهِ﴾ [٦] ك، أو ﴿الْعَلِيمُ﴾ [٥] ت؛ وفاقاً للداني^(٢). ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٦] ت. ﴿سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [٧] ك. ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٧] ت ﴿يَوْلِدِيهِ حُسْنًا﴾ [٨]، و﴿فَلَا تَطْعَمُهُمَا﴾ [٨] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٨]، و﴿فِي الصَّالِحِينَ﴾ [٩] ت.

﴿كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [١٠]، و﴿مَعَكُمْ﴾ [١٠]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [١٠] ك^(٣). ﴿الْمُنْفِقِينَ﴾ [١١] ت^(٤). ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [١٢] ك؛ لفضله بين قولهم وما قيل عنهم. ﴿لَكَذِبُونَ﴾ [١٢]، و﴿مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [١٣] ك /، ﴿يَفْتَرُونَ﴾ [١٣] ت، ﴿ظَالِمُونَ﴾ [١٤]، و﴿السَّفِينَةَ﴾ [١٥] ك^(٥). ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٥] ت. ﴿وَأَنْقَوُوهُ﴾ [١٦]، و﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٦] ك. ﴿إِنكَّ﴾ [١٧] ت، ﴿رِزْقًا﴾ [١٧] ك.

(١) المكتفى ٤٤٢.

(٢) المكتفى ٤٤٢.

(٣) ت، غ: «ت».

(٤) ت: «ك».

(٥) خ: «ت».

﴿وَأَشْكُرُ وَاللَّهُ﴾ [١٧] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١)، ﴿تَرْجَعُونَ﴾ [١٧] ت أيضاً، ﴿مَنْ فَبَلِكُمْ﴾ [١٨] ت أيضاً؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٢)، ﴿الْمُيِّنُ﴾ [١٨] ت أيضاً.

﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [١٩] ك. ﴿يَسِيرُ﴾ [١٩] ت. ﴿النَّشْأَةُ الْآخِرَةَ﴾ [٢٠]، و﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٠]، و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢١]، و﴿تُقَلَّبُونَ﴾ [٢١]، و﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [٢٢] ك^(٣). ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ [٢٢] ت. ﴿مِنْ رَحْمَتِي﴾ [٢٣]، و﴿الِيمُ﴾ [٢٣]، و﴿أَوْ حَرِقُوهُ﴾ [٢٤]، و﴿مِنَ النَّارِ﴾ [٢٤]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٤] ك.

﴿أَوْثْنَا﴾ [٢٥] ك: على قراءة رفع ﴿مَوَدَّةُ﴾ [٢٥] بتقدير: هي مودة، ن: على رفعها خبر «إن»، أو نصبها مفعولاً له، وتقدم البحث في ذلك في القراءات^(٤). ﴿مَنْ نَصْرِينِ﴾ [٢٥] ك^(٥)، ﴿فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [٢٦] ك، و﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٥] ك^(٦)؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٧).

﴿الْحَكِيمُ﴾ [٢٦]، و﴿فِي الدُّنْيَا﴾ [٢٧]، و﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٢٧]، و﴿وَيَعْقُوبَ﴾ [٢٧]، و﴿الْمُنْكَرَ﴾ [٢٩]، و﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٢٩] ك.

(١) انظر: المرشد ٢/ ٥٢١.

(٢) انظر: المرشد ٢/ ٥٢١.

(٣) سقط الرمز من: ص، ت.

(٤) انظر: قراءات هذه السورة الآية [٢٥].

(٥) خ: «ت».

(٦) «ك»، زيادة من: ف.

(٧) انظر: المرشد ٢/ ٥٢٣.

﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ ظَلَمِينَ ﴾ [٣١]، و ﴿ إِنِّ فِيهَا لُوطًا ﴾ [٣٢]،
 و ﴿ يَمَن فِيهَا ﴾ [٣٢] ك. ﴿ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ [٣٢] ت. ﴿ ذَرَعًا ﴾ [٣٣]،
 و ﴿ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ [٣٣]، و ﴿ الْغَابِرِينَ ﴾ [٣٣]، و ﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [٣٤] ك.
 ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٣٥] ت.

﴿ مُفْسِدِينَ ﴾ [٣٦]، و ﴿ جَثِمِينَ ﴾ [٣٧]، و ﴿ مُسْتَبْصِرِينَ ﴾ [٣٨]،
 و ﴿ سَلِيقِينَ ﴾ [٣٩]، و ﴿ يَذُنُّهُهُ ﴾ [٤٠]، و ﴿ أَعْرَفَنَا ﴾ [٤٠] ك.
 ﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [٤٠] ت، ﴿ الْعَنكَبُوتِ ﴾ [٤١] ت، ثم قصَّ قصَّتها
 فقال: ﴿ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ كذا قاله الأخفش^(١) فيما حكوه عنه.

وتُعقَّب^(٢): بأن التشبيه وقع بين البيت الذي تنسجُه العنكبوت الواهي الذي
 لا يُعتدُّ به وبين أصنامهم التي لا تنفع ولا تضرُّ. و ﴿ اتَّخَذَتْ ﴾ فعلٌ ماضٍ في
 موضع الحال، فلا يُفصلُ مما قبله، فالوقف عند قوله: ﴿ بَيْتًا ﴾ [٤١] ك.
 ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٤١] ت، ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٤٢] ت^(٣)، ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ [٤٣] ك.
 ﴿ الْعَالِمُونَ ﴾ [٤٣] ت. ﴿ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ [٤٤] ك. ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٤٤] ت.
 ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ [٤٥]، و ﴿ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [٤٥]^(٤)، و ﴿ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾
 [٤٥] ت، ﴿ تَصْنَعُونَ ﴾ [٤٥] ت.

(١) انظر: القطع ٥٢٤ / ٢، المرشد ٥٢٤ / ٢.

(٢) الذي تَعَقَّب: أبو حاتم كما في المرشد ٥٢٤ / ٢.

(٣) ش: «ك».

(٤) في د: «ك».

﴿ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [٤٦]، و ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ [٤٦]، و ﴿ إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ [٤٧]، و ﴿ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ [٤٧]، و ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [٤٧]، و ﴿ يَبْسِمِينَكَ ﴾ [٤٨]، و ﴿ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [٤٨]، و ﴿ أَوْتُوا الْعِلْمَ ﴾ [٤٩]، و ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٤٩]، و ﴿ آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [٥٠] ك^(١). ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٥٠] ت، ﴿ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ [٥١] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٢).

﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥١] ت. ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٥٢] ك. ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [٥٢] ت عند أبي حاتم^(٣)، ﴿ الْخَاسِرُونَ ﴾ [٥٢] ت. ﴿ لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [٥٣]، و ﴿ بِالْعَذَابِ ﴾ [٥٣] ك. ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٥٣] ت. ﴿ بِالْعَذَابِ ﴾ [٥٤]، و ﴿ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [٥٤]، و ﴿ أَرْجُلِهِمْ ﴾ [٥٥] ك.

﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٥٥]، و ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ [٥٦]، و ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٥٧] ت^(٤). ﴿ خَلِيدِينَ فِيهَا ﴾ [٥٨] ك، ﴿ الْعَمَلِينَ ﴾ [٥٨] ك^(٥): على جعلِ الموصولِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم الذين، ن: على جعله نعتاً للعاملين.

﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٥٩] ت^(٦)، ﴿ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ [٦٠] ن؛ لعدم الفائدة؛ إذ المراد أنه لا يرزقها وإياكم إلا الله؛ لأن رزق الكل بأسباب هو المسبب لها

(١) خ: «ت».

(٢) انظر: المرشد ٥٢٦/٢.

(٣) انظر: المرشد ٥٢٦/٢.

(٤) ف: «ك».

(٥) ش: «ت».

(٦) غ، س، خ: «ك».

وحده تعالى، لكن تفسيره / ب: لا تطيق حملها لضعفها، أو لا تدخره، وإنما تصبح ولا معيشة عندها^(١) يؤيد قول القائل كالداني^(٢) وغيره^(٣) إنه ك.

﴿الْعَلِيمُ﴾ [٦٠] ت. ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [٦١] ك. ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ * اللَّهُ ﴿ [٦١-٦٢] ت. ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [٦٢] ك. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٦٢] ت. ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [٦٣]، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [٦٣] ك. ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٦٣]، و﴿وَلَعِبٌ﴾ [٦٤] ت. ﴿يَعْمُونَ﴾ [٦٤] ك. و﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٦٥] ك. ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٦٥] ن؛ لأنَّ لام ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ [٦٦] لام «كي»، أي: يشركون ليكونوا كافرين - بشركهم - نعمة^(٤) النجاة^(٥)، قاله البيضاوي^(٦). ك: على أن اللام للأمر على معنى التهديد.

و﴿يَمَاءَ اتَيْنَاهُمُ﴾ [٦٦] ن: على أن لام التالي لام «كي»، ك: على أنها لام الأمر للتهديد كما مرَّ قريباً في القراءات^(٧). ﴿فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾ [٦٦] ت. ﴿مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [٦٧] ك، ﴿يَكْفُرُونَ﴾ [٦٧] ت. ﴿لَمَّا جَاءَهُ﴾ [٦٨] ك. ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [٦٨] ت. ﴿سُبُلَنَا﴾ [٦٩] ك. ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٦٩] م.

(١) ت، د، ص: «لها معيشة».

(٢) المكتفى ٤٤٥.

(٣) قال محمد بن عيسى: إنه تام. انظر: القطع ٥٢٧/٢.

(٤) ص: «لا بنعمة النجاة».

(٥) الباء في شركهم سببية، و«نعمة» مفعول «كافرين».

(٦) أنوار التنزيل ٢/٢١٤.

(٧) انظر: قراءات هذه السورة الآية [٦٦].

تجزئتها

﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [٢٤] ربع^(١).
 ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا﴾ [٤٦] نصف، وهو تكملة الحزب^(٢).
 آخرُ السورة ربع^(٣).



(١) لم نجد هذا القول في المصادر. بل ذكّر صاحبُ غيث النفع ٣١٨ والقول الوجيز ٢٥٧ نهاية الربع على الآية [٢٥]، وجعلَ صاحبُ جمال القراء ١/١٦٠ على نهاية الآية [٢١].

(٢) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفتان ٢٥٧، وجمال القراء ١/١٤٦.

(٣) كذا في جمال القراء ١/١٦٠، وهو أول القولين في غيث النفع ٣١٩، وهو المعتمد في القول الوجيز ٢٥٨.

سورة الروم

مكية^(١).وحروفها: ثلاثة آلاف وخمسمئة وأربعة وثلاثون^(٢).وكلمها: ثمانمئة وتسع عشرة^(٣).وأيها: تسع وخمسون مكى ومدنى أخير، وستون في الباقي^(٤).اختلافها: خمس^(٥): ﴿الْمَرَ﴾ [١] كوفى، ﴿عُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [٢] غير مكى

(١) كذا في تفسير البغوي ٦/٢٥٩، وحسن المدد ١٠٥، وجاء في تفسير ابن الجوزي ٦/٨٦: مكية كلها بإجماعهم، وكذا في المحرر ١٢/٢٤١، وتفسير الطبري ١٤/٢١.

(٢) كذا في حسن المدد ١٠٥، لكن في البيان ٢٠٥، والبصائر ١/٣٦٥ باختلاف، منار الهدى ٢٩٨، القول الوجيز ٢٥٨.

(٣) كذا في حسن المدد ١٠٥ لكن في البيان ٢٠٥ والبصائر ١/٣٦٥ باختلاف، منار الهدى ٢٩٨، القول الوجيز ٢٥٨.

(٤) انظر: البيان ٢٠٥، فنون الأفتان ٢٩٩، جمال القراء ١/٢١١، حسن المدد ١٠٥.

(٥) كذا في حسن المدد ١٠٥، لكن صاحب البيان ٢٠٥ قال: «أربع آيات»، ومثله في فنون الأفتان ٢٩٩، وجمال القراء ١/٢١١، والقول الوجيز ٢٥٨.

ومدني أخير، ﴿بِضْعِ سِنِينَ﴾ [٤] غيره^(١) وكوفي^(٢)، ﴿سَيَغْلُبُونَ﴾ [٣]
غير مكّي بخلاف، ﴿يُقَسِّمُ الْمَجْرُومَاتِ﴾ [٥٥] مدني أول.

* * *

(١) كذا في حسن المدد، والضمير لا يعود على «مدني أخير» بجزأيه، وإنما يعود على: «أخير» فقط، وهذا لا يستبعد من الجعبري الذي كان مولعاً بالاختصار الشديد، فصارت العبارة: غير الأخير، أي: من المدني، وهو يساوي غير المدني الأول، والمعنى على هذا أن غير المدني الأول وغير الكوفي يعدون هذا الموضع، ولم يعدّه المدني الأول والكوفي، وهذا المعنى مطابق لما في المصادر.

(٢) بالجرّ عطفاً على هاء الضمير في: «غيره»، أي: غير كوفي.

وفواصلها^(١)

- ﴿المر﴾ [١]، ﴿الرؤم﴾ [٢]، ﴿سيعلبون﴾ [٣]، ﴿المؤمنون﴾ [٤]، ﴿الرحيم﴾ [٥]، ﴿يعلمون﴾ [٦]، ﴿غفلون﴾ [٧]، ﴿لكفرون﴾ [٨]، ﴿يظلمون﴾ [٩]، ﴿يستهزون﴾ [١٠]، ﴿ترجعون﴾ [١١]، ﴿المجرمون﴾ [١٢]، ﴿كافرين﴾ [١٣]، ﴿يتفرقون﴾ [١٤]، ﴿يخبرون﴾ [١٥]، ﴿مخضرون﴾ [١٦]، ﴿نصيحون﴾ [١٧]، ﴿تظهرون﴾ [١٨]، ﴿تخرجون﴾ [١٩]، ﴿تنتشرون﴾ [٢٠]، ﴿يتفكرون﴾ [٢١]، ﴿للعلمين﴾ [٢٢]، ﴿يسمعون﴾ [٢٣]، ﴿يعقلون﴾ [٢٤]، ﴿تخرجون﴾ [٢٥]، ﴿قنوتون﴾ [٢٦]، ﴿الحكيم﴾ [٢٧]، ﴿يعقلون﴾ [٢٨]، ﴿نصرين﴾ [٢٩]، ﴿لا يعلمون﴾ [٣٠]، ﴿المشركين﴾ [٣١]، ﴿فرحون﴾ [٣٢]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٣٣]، ﴿تعلمون﴾ [٣٤]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٣٥]، ﴿يقنظون﴾ [٣٦]، ﴿يؤمنون﴾ [٣٧]، ﴿المفلقون﴾ [٣٨]، ﴿المضعفون﴾ [٣٩]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٤٠]، ﴿يرجعون﴾ [٤١]، ﴿مُشْرِكِينَ﴾ [٤٢]، ﴿يصدعون﴾ [٤٣]، ﴿يمهدون﴾ [٤٤]، ﴿الكافرين﴾ [٤٥]، ﴿تشكرون﴾ [٤٦]، ﴿المؤمنين﴾ [٤٧]، ﴿يستبشرون﴾ [٤٨]، ﴿لمبلسين﴾ [٤٩]، ﴿شيء قدير﴾ [٥٠]، ﴿يكفرون﴾ [٥١]، ﴿مدبرين﴾ [٥٢]، ﴿مسلمون﴾ [٥٣].

(١) انظر: البيان ٢٠٥، حسن المدد ١٠٥، القول الوجيز ٢٥٩.

﴿ الْقَدِيرُ ﴾ [٥٤]، ﴿ يُؤَفِّكُونَ ﴾ [٥٥]، ﴿ نَعْلَمُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ لِيَسْتَعْتَبُونَ ﴾
 [٥٧]، ﴿ مُبْطَلُونَ ﴾ [٥٨]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٦٠].

* * *

القراءات وتوجيهها

قد سبق تقريرُ السَّكْتِ على حروف ﴿آلَمَ﴾ [١] لأبي جعفر غير مرّة.

وأمال ﴿أَذْنَى الْأَرْضِ﴾ [٣] وقفاً حمزةً والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش.

وقرأ / ورشٌ بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون^(١) من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿رُسُلَهُمْ﴾ [٩] بسكون السين أبو عمرو، ووافقه الحسنُ واليزيديُّ، وسبقُ بالبقرة [٦٧، ٩٨].

واختلَفَ في ﴿عَقَبَةَ الَّذِينَ﴾ الثاني [١٠]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوب^(٢) بالرفع اسماً لـ ﴿كَانَ﴾^(٣) لتعريفها بالإضافة إلى ﴿الَّذِينَ اسْتَفْؤُا﴾، وخبرها ﴿السُّؤَامَى﴾، وهو تأنيثُ الأسوأ أفعل من السوء، و﴿أَن كَذَّبُوا﴾ مفعولٌ من أجله

(١) د، ح، س، ف، غ، ش: «نافع».

(٢) انظر: الروضة ٢/٨٤٩، النشر ٢/٣٤٤، الإتحاف ٢/٣٥٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٥/٤٤٢، الحجة لابن زنجلة ٥٥٦، الموضح

متعلق بالخبر^(١)، لا بـ ﴿أَسْتَوُوا﴾؛ لأن فيه الفصل بين الصلة^(٢) ومتعلقها^(٣) بالخبر^(٤)، وهو لا يجوز.

والمعنى: ثم كان عاقبتهم، فوضع المظهر موضع المضمير للعموم والتهم.

﴿السُّوَأَى﴾: العقوبة التي هي أسوأ العقوبات في الآخرة، وهي جهنم.

ويجوز أن يكون ﴿السُّوَأَى﴾ مصدراً على وزن «فُعَلَى» كالرُّجَعَى، ويكون خبراً أيضاً. ويجوز أن يكون مفعولاً بـ ﴿أَسْتَوُوا﴾، والمعنى: اقتربوا، أو صفة مصدر محذوف، أي: الإساءة السوءى، ويكون خبر كان ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾.

ووافقهم اليزيدي والحسن^(٥).

وقرأ الباقر بالنصب خبراً لـ ﴿كَانَ﴾ والاسم ﴿السُّوَأَى﴾، أو ﴿السُّوَأَى﴾ مفعول، و﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ الاسم.

وخرج بقيد الثاني: الأول [٩]، والثالث [٤٢]: ﴿كَيْفَ كَانَ عَقِبَهُ﴾ المتفق على رفعهما.

(١) مسوغ تعليقه كون أصله على نزع الخافض، أي: لتكذيبهم.

(٢) وهي: ﴿أَسْتَوُوا﴾.

(٣) وهو: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾.

(٤) وهو: ﴿السُّوَأَى﴾.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٢٢، إيضاح الرموز ٥٨٧.

وقرأ ﴿السُّوَّىٰ آء﴾ [١٠] بمدِّ هَمْزِهِ فِي الْوَصْلِ وَجَهًا وَاحِدًا مَشْبَعًا وَرُشَّ
 عملاً بأقوى السبيين، وهو المدُّ لأجل الهمزِ بعد حرفِ المدِّ في ﴿أَن كَذَّبُوا﴾.
 فَإِنْ وَقَفَ عَلَى ﴿السُّوَّىٰ﴾ جازت الثلاثة الأوجه بسبب تقدُّم الهمزِ
 على حرفِ المدِّ وذهابِ سببية الهمز بعد.

وأمالها صغرى ورشٌ من طريقِ الأزرقِ وأبو عمروٍ بخُلفٍ عنهما،
 وأمالها كبرى حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمشُ، وفتحها
 الباكون.

ووقفَ عليه حمزةٌ بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الواو، وهو القياسُ، وبالإبدال
 والإدغام، على وجه إجراء الأصلي مُجرى الزائد، كما ذهب إليه قومٌ.
 وحكي وجهٌ ثالث على وجه اتباع الرسم، وهو التسهيلُ بينَ بين، كما ذكره
 الحافظ أبو العلاء^(١) وغيره، وضَعَّف، ووافقهُ الأعمشُ بخُلفٍ.

وإذا وَقَفَ لورش من طريقِ الأزرقِ على ﴿يَسْتَهْرِيُونَ﴾ [١٠]: فمَنْ روى
 عنه المدَّ وَضلاً وَقَفَ كذلك، سواءً اعتدَّ بالعارضِ أو لم يعتدَّ، ومن روى
 عنه التوسطَ وَضلاً وَقَفَ به، إن لم يعتدَّ بالعارضِ، وبالمدِّ إن اعتدَّ به، ومن
 روى القَصْرَ كأبي الحسن بن غلبون / وابن بليمة، وَقَفَ كذلك إن لم يعتدَّ
 بالعارضِ، وبالتوسطِ، أو الإشباعِ إن اعتدَّ به.

وقرأ أبو جعفرٍ بحذفِ الهمزةِ وَضَمِّ الزايِّ وَضلاً وَقَفًا.

(١) ش، ح: «أبو عمرو بن العلاء»، والمثبت موافق لما في النشر ١/ ٤٨٠، وهو في غاية

وَوَقَفَ عَلَيْهِ حمزةٌ بالتسهيلِ بين الهمزةِ والواوِ على مذهبِ سيبويه^(١)، وهو الذي عليه الجمهورُ، ويبدلها ياءً على مذهبِ الأخفش^(٢)، واختاره الآخذون بالرسم كالدانيّ.

وحُكي التسهيلُ بين الهمزةِ والياءِ وهو المُعْضَلُ، وإبدالها واواً، وحُكي حَذْفُ الهمزةِ أيضاً مع ضمِّ الزايِ كأبي جعفرٍ، واختيرَ عند مَنْ أخذ بالرسم، وفي كلِّ من الخمسةِ ثلاثةٌ لسكون الوقف، وهي المدُّ، والتوسُّطُ، والقصرُ، فتصير الأوجهُ خمسةَ عشرَ وجهاً، وحُكي كسْرُ ما قبل الواوِ وهو الخاملُ. والصحيحُ من أوجه التسهيلِ ثلاثةٌ: كالواوِ، والإبدالُ ياءً، والحذفُ مع الضمِّ.

معنى الآية: ثم كان عاقبة الذين اقترفوا الخطيئةَ أن طبعَ اللهُ على قلوبهم حتى كذبوا الآياتِ، واستهزؤوا بها.

ويوقف لحمزةً وهشامٍ، ووافقهما الأعمشُ على ﴿يَبْدُوا الْخَالِقُ﴾ [١١] بالتسهيل.

وقرأ ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [١١] بالغيب^(٣) أبو عمرو وأبو بكرٍ ورُوْحٌ، ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ بنائهُ للفاعل يعقوبُ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعيُّ. وسَبَقَ التنبيهُ على ذلك قريباً بأواخر السابقة [العنكبوت: ٥٧].

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٢.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٤٤، الحجة لابن زنجلة ٥٥٦، الموضوع

ويوقف لحمزة وهشام على ﴿ شُفَعَاؤُا ﴾ [١٣] المرسوم بالواو بالبدلِ ألفاً، مع المدِّ والتوسطِ والقصرِ، والرَّوْمِ مع المدِّ والقصرِ، فهي خمسةٌ، ومع الإبدالِ واوًّا على الرسمِ بالمدِّ والقصرِ والتوسطِ مع سكونِ الواوِ، ومثلها مع الإشمامِ، وبالْقَصْرِ مع الرَّوْمِ، فهي اثنا عشر وجهاً.

وقرأ ﴿ أَلْمِيَّتِ ﴾ [١٩] بتشديد الياء نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وأبو جعفرٍ ويعقوبٌ، ووافقهم الأعمشُ.

وقرأ ﴿ وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ ﴾ الأول من هذه السورة [١٩] بفتح التاءِ وضمِّ الراءِ مبنياً للفاعل^(١) ابنُ ذكوانَ من طريقِ عبد العزيز الفارسيِّ عن النقاشِ عن الأخفشِ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢)، ووافقهم الأعمشُ^(٣).

وقرأ الباقرُ بضمِّ التاءِ وفتحِ الراءِ مبنياً للمفعول، وبه قرأ ابنُ ذكوانَ كما رواه عنه سائرُ الرواةِ من سائرِ الطرقِ. وخرج ثاني هذه السورة ﴿ إِذَا دَعَاكَ دَعْوَةٌ مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتَ تَخْرُجُونَ ﴾ [٢٥] المتفقُ على بنائه للفاعلِ / كموضعِ الحشرِ [١٢].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٤٥، الحجة لابن زنجلة ٥٥٧، الموضع ١٠٠٤/٢.

(٢) انظر: المستنير ٣٦٢/٢، النشر ٢٦٧/٢، الإتحاف ٣٥٦/٢.

(٣) انظر: المبهج ٢٢٣/٣، وكذلك هي قراءة الحسن أيضاً كما في مفردته ٢٨٦ وإيضاح الرموز ٥٨٧.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٢]:

فحَفْصٌ^(١) بكسر اللام الثانية جمع «عالم» ضدُّ الجاهل^(٢)؛ لأنَّ المتنفع بالآيات إنما هم أهل العلم، ويؤيده قوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]. وقرأ الباقون بفتحها جمع «عالم»، وهو كلُّ موجودٍ سوى الله تعالى، فهي لا تكاد تخفى على أحد.

ووقف على ﴿فِطْرَتَ﴾ [٣٠] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب. ووافقهم الحسن واليزيدي وابن محيصين.

وقرأ ﴿فَارُقُوا﴾ [٣٢] بألفٍ بعد الفاء وتخفيفِ الراءِ حمزة والكسائي. ووافقهما الأعمش، وسبقَ بآخر الأنعام [١٥٩].

وقرأ ﴿يَقِطُونَ﴾ [٣٦] بكسر النون أبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب وخلف. ووافقهم الحسن واليزيدي والأعمش، وسبق بالحجر [٥٦].

وقرأ ﴿أَتَيْتُمْ﴾ الأول [٣٩] بقصرِ الهمزة ابن كثيرٍ وحده، أي: وما جئتم^(٣)، وقرأ الباقون بالمدِّ بمعنى الإعطاء، وسبقَ بالبقرة [٢٢٩].

وخرج بقيد الأول: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ الثاني [٣٩] المتفق على مدِّه؛ لأنه من باب الإعطاء كقوله: ﴿آتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٩٣، النشر ٢/ ٣٤٤، الإتحاف ٢/ ٣٥٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٤٤، الحجة لابن زنجلة ٥٥٧، الموضح

١٠٠٤/٢.

(٣) ص، د، ت: «جئتم به».

وأمال ﴿مِنْ رِيًّا﴾ [٣٩] في الوقف حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. واختلَفَ عن ورشٍ من طريق الأزرق، والجمهورُ عنه على فتحه وجهاً واحداً؛ لكونه واوياً.

واختلَفَ في ﴿لَيْرَبُوا﴾ [٣٩]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوب^(١) بالتاء من فوقٍ مضمومةً، وسكون الواو، خطاباً للجماعة المتقدمين^(٢).

قال الجعبري^(٣): «وهو مضارعُ أَرَبِيٍّ مُعَدِّيٍّ بالهمزة، ومضارعه مضموم، وهو منقوصٌ واوياً اتصل به واوُ الضمير، وهو ساكن، فحُذِفَ الأول على قياس الساكنين، وحُذِفَت نونُ الإعرابِ لِنَصْبِهِ بـ«أَنَّ» مُقَدَّرَةً بعد لامٍ كي، ووافقهم الحسن^(٤).

وقرأ الباقيون بالغيب، وفتح الواو، أسندوا الفعل إلى ضمير ﴿رِيًّا﴾ وهو مضارعُ رَبَا: زاد، ومضارعُه مفتوحٌ، وواوُه لامٌ الكلمة، وفُتِحَت علامةُ النصب؛ لأنها حرفٌ إعراب.

وظاهرٌ معنى الآية التزهيد في الربا، والترغيبُ في الصدقة، وقيل: هي الهديةُ المطلوبُ بها أزيدُ» انتهى^(٥).

(١) انظر: غاية الاختصار ٦١٣/٢، النشر ٣٤٤/٢، الإتحاف ٣٥٧/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٤٧/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٥٨، الموضح ١٠٠٦/٢.

(٣) كثر المعاني (خ) ٢٦٦/أ.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٢٩، وإيضاح الرموز ٥٨٧.

(٥) أي: النقل عن الجعبري بتصرف.

وخرَجَ بقوله: ﴿لَيْرِيُوا﴾، ﴿فَلَا يَرِيُوا﴾ [٣٩] المتفق على غيبه.
 وقرأ ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٤٠] بالغيب^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر
 / وعاصم، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(٢)، ووافقهم ابن محيصن والحسن
 واليزيدي^(٣).

واختلِفَ في ﴿لِيُذِيقَهُمُ﴾ الأول [٤١]:
 فقبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رُوِّح^(٤)، بنون العظمة على طريق
 الالتفات^(٥) من الغيبة للتكلم. ووافقهما ابن محيصن^(٦).
 وقرأ الباقر بياء الغيبة، أسندوه إلى ضمير الله تعالى المتقدم في قوله:
 ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [٤٠]، وبذلك قرأ قبل في رواية الشطوي عن ابن سنبوذ
 عنه.

وانفرد القاضي أبو الفرج^(٧) عن ابن سنبوذ عنه بالنون، وانفرد بذلك
 عنه، وخرج بالأول الثاني [٦] المتفق على غيبه.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٤٧، الحجة لابن زنجلة ٥٥٩، الموضح
 ١٠٠٦/٢.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٥١٤، النشر ٢/٢٨٢، الإتحاف ٢/٣٥٨.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٢٣، إيضاح الرموز ٥٨٨.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٥١، النشر ٢/٣٤٥، الإتحاف ٢/٣٥٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٦٠، الموضح ١٠٠٦/٢.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصن ١٤١، المبهج ٣/٢٢٣، إيضاح الرموز ٥٨٨.

(٧) هو: المعافي بن زكريا الجريري. انظر: المستنير ١/٢١٩، ٢/٣٦٣.

وعن المطوعي (رُسلًا) [٤٧] بسكون السين، كما في البقرة [٦٧]،

[٩٨].

وقرأ ﴿الرَّيْحَ فَثِيْرٌ﴾ الثاني [٤٨] بالتوحيد^(١) ابن كثيرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ. وخرَجَ بالثاني: الأولُ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [٤٦] المتفق على جَمْعِهِ.

وفي إرسال الريح قدرة؛ فإنَّ الهواءَ اللطيفَ يصير بحيث يَقْلَعُ الشجرَ ويَهْدِمُ البناءَ، وهو ليس بذاته يفعلُ ذلك، بل بفاعلٍ مختارٍ. وفيه أيضاً حكمةٌ بالغةٌ، فإنه بنفسِ هبوبِهِ يُثِيرُ الشُّحْبَ، ويُخْرِجُ منها الماءَ، فينبِتُ الزرعَ ويُدِرُّ الضَّرْعَ^(٢).

وقرأ ﴿كِسْفًا﴾ [٤٨] بفتح السين^(٣) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍ وهشامٌ من طريق الداجوني، وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ويعقوب^(٤)، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ والأعمش^(٥).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١٠٠٧/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٧٨/٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٤٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٦، الموضح

١٠٠٨/٢.

(٤) انظر: المستنير ٣٦٣/٢، النشر ٣٤٥/٢، الإتحاف ٣٥٨/٢.

(٥) انظر: المبهج ٢٢٣/٣، إيضاح الرموز ٤٩٥.

وقرأ ابنُ ذكوانَ وهشامٌ من جميع طُرُقِ ابنِ مجاهد، وكذا أبو جعفرٍ بالإسكان، ولم يذكُر بالعنوان^(١) لهشامٍ غيرَه، وصَحَّحَ في «النشر»^(٢) الوجهين عن الحُلوانِي والداجونِي عنه.

وأمال ﴿فَتَرَى الْوَدَّاقَ﴾ [٤٨] في الوصلِ السوسِيُّ بخُلْفٍ عنه، وفَتَحَها الباقون وهو الثاني عن السوسِيِّ، وأماله وفقاً أبو عمرو وحمزةُ والكسائي^(٣)، وكذا خَلَفَ، ووافقهم الأعمش، وأمال ورشٌ من طريق الأزرقِ بينَ بينَ، وبه قرأ نافعٌ^(٤) من «العنوان» والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿ءَأَثِرِ﴾ [٥٠]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٥) بالجمع^(٦) على إرادة تعدُّدِ أثرِ المطرِ المعبرِ عنه بالرحمة / وهو إنباتُ الزَّرْعِ والأشجارِ وأنواعِ الثمار، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٧).

وأمالها الكسائيُّ في روايةِ الدُّوري، وفَتَحَها غيرُه. وقرأ الباقون بالتوحيد على إرادة الجنس.

(١) العنوان ١٥١.

(٢) النشر ٣٠٩/٢.

(٣) وكذا ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٤) ش: «قالون».

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٤٩٤، النشر ٣٤٥، الإتحاف ٣٥٨/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٤٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٦١، الموضح

١٠٠٨/٢.

(٧) انظر: مفردة الحسن: ٤٢٩، المبهج ٢٢٤/٣، إيضاح الرموز: ٥٨٨.

ووقَفَ على ﴿رَحِمَتِ﴾ [٥٠] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي والحسن.

وقرأ ﴿يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ [٥٢] بفتح الياء من تحت مع فتح الميم، و﴿الصُّمُّ﴾ بالرفع^(١) ابن كثير^(٢)، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ^(٣).

وسَهَّلَ الهمزة الثانية كالياء من ﴿الدُّعَاءُ إِذَا﴾ [٥٢] نافِعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس. ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي. وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين.

وقرأ ﴿تَهْدِي﴾ [٥٣] بفتح التاء من فوق، وإسكان الهاء من غير ألف، ﴿العُمِّيَّ﴾ [٥٣] بالنصب^(٤) حمزة، ووافقهم الشنوبذي.

وعن المطوِّعِيَّ بكسر الموحدة وفتح الهاء وألف بعدها مع التنوين، ﴿العُمِّيَّ﴾ بالنصب.

وقرأ الباقون كذلك لكن بغير تنوين مضافاً لـ ﴿العُمِّيَّ﴾.

ويوقف عليه بالياء لحمزة والكسائي، وكذا يعقوب، وسَبَقَ بالنمل [٨١].

واخْتَلَفَ فِي ﴿ضَعْفٍ﴾ [٥٤] في المواضع الثلاثة: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾، و﴿مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾، و﴿ضَعْفًا﴾:

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٤٩، الحجة لابن زنجلة ٥٦١، الموضح

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٤٨، النشر ٢/ ٣٣٩، الإتحاف ٢/ ٣٥٩.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٤٢، المبهج ٣/ ٢٠٤، إيضاح الرموز ٥٣٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٦١.

فأوبكرٍ وحفصٌ بخُلْفٍ عنه، وحمزة^(١) بفتح الضاد^(٢)، ووافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بضمِّها فيها، وهو الذي اختاره حفصٌ فيما رواه عنه عبيد^(٤) وعمرو^(٥).

وقد روي عنه أنه قال: «ما خالفتُ عاصماً في شيءٍ من القرآن، إلا في هذا الحرفِ»، وقد صحَّ عنه الفتحُ والضمُّ، فروى عنه عبيدٌ والزَّهراني^(٦) والفيلُ عن عمروٍ والفتح، وروى عنه هُبيرة^(٧) والقَوَّاسُ^(٨) وزرَّعانٌ عن عمروٍ عنه الضمُّ اختياراً، وبالوجهين قرأنا له.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٥٠٥، النشر ٢/٣٤٥، الإتحاف ٢/٣٥٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٥٠، الحجة لابن زنجلة ٥٦٢، الموضح ٢/١٠٠٩.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٥٢، المبهج ٣/٢٢٤ (وفي المطبوع سقط، يراجع المخطوط ١٤٤/ب)، إيضاح الرموز ٥٨٨. وكذلك الحسن كما في مفردته ٤٢٩.

(٤) أنوار التنزيل ٢/٢٢٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٦١.

(٦) سليمان بن داود، أبو الربيع، العتكي، البصري، نزيل بغداد، المقرئ المحدث، ثقة، روى القراءة عن حفص بن سليمان، (ت: ٢٣٤ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩/٣٨، تهذيب الكمال ١١/٤٢٣، غاية النهاية ١/٣١٣.

(٧) ابن محمد التَّمَّار، تقدم.

(٨) صالح بن محمد، أبو شعيب الكوفي، وقيل: البغدادي، عرض القراءة على حفص بن سليمان، وروى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني، وغيره. انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤١٢، غاية النهاية ١/٣٣٤. و«القواس»: نسبة إلى عمل القسيّ وبيعها. انظر: الأنساب ٤/٥٥٧.

قيل: وهما بمعنى. وقال كثيرٌ من اللغويين^(١): الضمُّ في البدن، والفتح في العقل.

قال البيضاوي^(٢): والضمُّ أقوى لقول ابن عمر^(٣): «قرأتُ على رسول الله ﷺ ﴿مَنْ ضَعَفَ﴾ فأقرأني ﴿مَنْ ضَعَفَ﴾».

(١) انظر: تهذيب اللغة ١/ ٤٨٢.

(٢) أنوار التنزيل ٢/ ٢٢٥.

(٣) في النسخ: «ابن عامر»، والتصحيح من النشر ٢/ ٣٤٦.

والحديث أخرجه أبو داود في سننه ٤/ ١٨٣، ١٨٤ ك: الحروف والقراءات، ب (١) بدون عنوان، برقم ٣٩٧٨، والترمذي في سننه ٥/ ٥٣، ٥٤ أبواب القراءات، ب: ومن سورة الروم، برقم (٢٩٣٦، ٢٩٣٦م) وأحمد في مسنده ٢/ ٥٨، وحفص بن عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ ١٣٧-١٣٨، برقم (٩١، ٩٢) والطحاوي في مشكل الآثار برقم (٣١٣٢)، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٢٣٨، والحاكم في المستدرک ٢/ ٢٤٧ من طرق عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- وفي إسناده عطية بن سعد العوفي وهو ضعيف كما تقدم، ولكنَّ الترمذي حسن الحديث فقال: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فضيل ابن مرزوق». وقال الحاكم: «تفرد به عطية العوفي ولم يحتج به، وقد احتج مسلم بالفضيل بن مرزوق». وقال الذهبي: «لم يحتج بعطية».

وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢/ ٤٩٠ وفي صحيح سنن الترمذي ٣/ ١٧١ وأحال إلى كتابه الروض النضير ٥٣٠.

ورواه الطبراني في الأوسط ١٠/ ١٧١ برقم (٩٣٦) وفي الصغير ٢/ ١٢٨ من طريق نافع عن ابن عمر به، لكنّه ضعيف جداً، لأنَّ في إسناده سلام بن سليم المدائني متروك كما في التقريب ص ٤٢٥ برقم (٢٧١٧)، وأخرجه أبو داود في سننه ٤/ ١٨٤ برقم (٣٩٧٩) عن أبي سعيد -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ (من ضَعَفَ)، وحسنه الشيخ الألباني أيضاً في صحيح سنن أبي داود ٢/ ٤٩٠ برقم (٣٩٧٩).

ومعنى ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾: من النطفة، كقوله: ﴿مِنْ مَاءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة: ٨]،
أو ابتدأكم^(١) ضعفاءً، كقوله: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنباء: ٣٧] يعني:
أساس أمرهم، وما عليه جبلتْهم، الضعفُ، والقوةُ التي تلي الضعفَ / هي
رَعْرَعَتُهُ^(٢) ونماؤه وقوته إلى فصل الاكتهال، والضعف الذي بعد القوة هو
حال الشيخوخة والهَرَمِ، والتَّرَادُ في هذه الهيئات بقُدرة الصانع، وعِلْمِهِ.
وأدغم ﴿لَيْتُمْ﴾ [٥٦] أبو عمرو وهشامُ وابنُ ذكوان من طريق الصوريِّ
وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ
والحسنُ والأعمشُ.

[١٨٩]

واختلَفَ فِي ﴿يَنْفَعُ﴾ هنا [٥٧]، والطَّوْلُ [عافر: ٥٢]:

فعاصِمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٣) بالتذكير فيهما.

قال البيضاوي^(٤) كغيره: «لأنَّ المَعْدِرَةَ بمعنى العُدْر، أو لأنَّ تأنيثها غيرُ
حقيقي، وقد فُصِّلَ بينهما».

ووافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٥).

وقرأ نافعٌ بالتذكير كذلك في سورة الطَّوْلِ فقط [٥٢] وبالتأنيث هنا جمعاً
بين اللغتين، واتباعاً للأثر، وقرأ الباقون بالتأنيث فيهما مراعاةً للفظ.

(١) غ، خ، ف: «ابتداؤكم».

(٢) انظر: البحر ٧/ ١٨٠. وفي د، ص، ت: «ثمرته».

(٣) انظر: الغاية ٣٥٨، النشر ٢/ ٣٤٦، الإتحاف ٢/ ٣٦٠.

(٤) أنوار التنزيل ٢/ ٢٢٥.

(٥) انظر: المبهج ٣/ ٢٢٤، إيضاح الرموز ٥٨٩، وليس في مفردة الحسن.

وقرأ ﴿وَلَا يَسْتَخْفِنُكَ﴾ [٦٠] بتخفيف نون التوكيد رُوِيَ. وسبق بآل

عمران [١٩٦].

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير اثنا عشر^(١)، وليس فيها ياءٌ إضافةٍ

ولا زائدةٌ.



(١) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٠، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٠٥، وفيهما: «ثلاثة عشر

موضعاً». وقال صاحب غيث النفع ٣٢٢: «ومُدَّعَمَهَا ثلاثة عشر بعد ﴿فَتَاتِ ذَا﴾،

واثنا عشر إن لم نعدّه». وكذا في التلخيص: ٣٦٦.

المرسوم

قال الغازي^(١): ﴿بِلِقَايِ رَبِّهِمْ﴾ [٨]، و﴿لِقَايِ الْأَخِرَةِ﴾ [١٦] «بالياء»^(٢) التحتية بعد الألف».

واتفقوا^(٣) على رسم ألف بعد الواو في ﴿أَسْتَوُوا السُّوَايَ﴾ [١٠]، وعلى كتابة صورة الهمزة واوًا، وحذف الألف التي قبلها، وزيادة ألف بعدها في ﴿مِن شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ﴾^(٤) [١٣].

واتفقوا على رسم ﴿يَبْدُوا﴾ [١١] بواو وألف بعد الدال.



(١) هو: ابن قيس، تقدّم. انظر: المقنع ٤٧، الجميلة: ٥٧٧.

(٢) وعليه العمل عند المشاركة، واختار المغاربة عدم الزيادة. انظر: مختصر التبيين ٩٨٥/٤، وسفير العالمين ١/٣٦٢.

(٣) انظر: المقنع ٢٥، مختصر التبيين ٩٨٥/٤، الوسيلة ٣٥٣، الجميلة: ٥٠٣.

(٤) انظر: المقنع ٥٨، ١٠٠، مختصر التبيين ٩٨٦/٤، الوسيلة ٣٧٧، الجميلة: ٦١٤.

(٥) المقنع ٥٦، ١٠٠، مختصر التبيين ٩٥٥/٤، الوسيلة ٣٨٤، الجميلة: ٦١٥.

المقطوع والموصول

اختلفوا^(١) في قَطْعِ «من» عن «ما» من قوله: ﴿هَلْ لَكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُكُمْ مِّن شُرَكَاءَ فِي مَآءٍ﴾ هنا [٢٨]، وهو السادس مِمَّا اِخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ هَذَا
 النوع.



(١) والعمل على القطع. انظر: المقنع ٦٩، ٨٨، مختصر التبيين ٢/٧٣، ٤/٩٨٦، الجميلة:

هاء التأنيث التي كتبت تاء

أجمع المصاحفُ على رَسْم ﴿إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠] بالتاء كموضع البقرة^(١) [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، ومريم [٢] وموضعي الزخرف [٣٢]، وعلى ما عدا هذه السبعة بالهاء.

وعلى رسم^(٢) ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ [٣٠] بالتاء.

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

(٢) انظر: المقنع ٨١، ٨٢، ١٠٠، مختصر التبيين ٤/٩٨٧، الجميلة ٧١١.

الوقف والابتداء

آخرُ البسملة م. ﴿الْمَ﴾ [١] ت، أو ك، كفاتحة البقرة [١٦]. ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [٣] ك. ﴿فِي يَضْعِ سِنِينَ﴾ [٤] ت. والبضع ما بين الثلاث إلى السبع، وقد ظهرت الروم على فارس يوم الحديبية^(١)، وهذه الآية من دلائل النبوة؛ لأنها

(١) أخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب ص: ٥٤ بإسناده عن عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب قال: «كان المشركون يجادلون المسلمين بمكة فيقولون: الروم أهل كتاب وقد غلبهم المجوس...» وفيه: «فكان ظهور فارس على الروم في سبع سنين، ثم أظهر الله الروم على فارس زمان الحديبية، وفرح المسلمون بنصر أهل الكتاب». وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٢/ ٣٣٢-٣٣٣ من طريق الليث بن سعد عن عُقيل به. فالإسناد صحيح مرسلًا، رجاله ثقات، وعزاه السيوطي في الدرر ١١/ ٥٧٨ لابن أبي حاتم وابن مَرْدُويه أيضاً. ولكن أخرج عدد من المحدثين من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- من طريق سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس -رضي الله عنهما- فذكر القصة وفي آخرها عند البعض قال سفيان: «فبلغني أنهم غلبوا يوم بدر».

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٣٢٢ برقم ٢٦٢٠ مختصراً، وفي خلق أفعال العباد ٢/ ٦٤-٦٥ برقم ١٢٢. بدون ذكر سفيان يوم بدر، والترمذي في سننه ٥/ ٢٥٣ - ٢٥٤ ك: التفسير، سورة الروم، برقم (٣١٩٢) من حديث أبي سعيد وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وبرقم (٣١٩٣) عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقال أيضاً: «حسن غريب إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة» وفي نسخة «حسن صحيح غريب...».

إخباراً عن الغيب. ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾ [٤]، و﴿بَيَّضَ اللَّهُ﴾ [٥]، و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٥] ك، أو كلُّ من الثلاثة ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١).

﴿الرَّحِيمُ﴾ [٥]، و﴿وَعَدَهُ﴾ [٦] ك. / ﴿يَعْمُونَ﴾ [٦] ت. ﴿الدُّنْيَا﴾ [٧] ك. ﴿غَفْلُونَ﴾ [٧]، ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [٨] ت. و﴿مُسَمَّى﴾ [٨] ك، أو ت؛

[١٨٩/ب]

والنسائي في تفسيره ١٤٩/٢-١٥٠ برقم ٤٠٩ وصحح محققه إسناده على شرط الشيخين، وأحمد في مسنده ٢٧٦/١، ٣٠٤، وابن جرير الطبري في تفسيره ١٨/٤٤٧-٤٤٨، والطبراني في الكبير ١٢/٢٣ برقم ١٢٣٧٧، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٦/١١)، والحاكم في المستدرک ٢/٤١٠ ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين ووافقهم الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة ٢/٣٣٠-٣٣١، والطحاوي في مشكل الآثار ٧/٤٣٨، ٤٤٠ برقم (٢٩٨٧)، جميعهم من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الثوري، به.

وصححه أيضاً الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد برقم (٢٤٩٥) والشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم (٣١٩٢).

أما تحقق وقوع ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغَلِبُونَ﴾ فقد جاء في الصحيحين عن ابن مسعود -رضي الله عنه- أخرجه البخاري في صحيحه ٨/٤٩٦، ٥٧١، ٥٧٤ مع الفتح، ك: التفسير، ب، ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ برقم (٤٧٦٧)، وفي باب: ﴿فَأَرْقَبَتْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ﴾ برقم (٤٨٢٠)، وباب ﴿يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ برقم (٤٨٢٥). ومسلم في صحيحه ٤/٢١٥٥-٢١٥٦ ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب الدخان برقم (٢٧٩٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «مضى الزمام، والبطش يوم بدر، ومضى الدخان، والقمر والروم» وكذا أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٦/١١ وعزاه لهما.

(١) انظر: المرشد ٢/٥٣٠.

وفاقاً لأبي حاتم^(١). ﴿لَكَفِّرُونَ﴾ [٨] ت، ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٩]، و﴿الْأَرْضُ﴾ [٩]، و﴿مِمَّا عَمُرُوهَا﴾ [٩]، و﴿بِالْبَيْتِ﴾ [٩]، و﴿يَظْلِمُونَ﴾ [٩]، و﴿بِقَايَةِ اللَّهِ﴾ [١٠] ك. ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٠] ت. ﴿تُرِيدُهُ﴾ [١١] ك: على قراءة ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء؛ لرجوعه إلى الخطاب من الغيبة^(٢)، ن: على قراءة الياء. ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١١] ك: على القراءتين.

﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ [١٢]، و﴿كَافِرِينَ﴾ [١٣]، و﴿يَتَفَرَّقُونَ﴾ [١٤]، و﴿يُخْبِرُونَ﴾ [١٥] ك. ﴿مُحْضَرُونَ﴾ [١٦] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٣). ﴿تُصْبِحُونَ﴾ [١٧]، و﴿تُظْهِرُونَ﴾ [١٨]، و﴿مِنَ الْمَيِّ﴾ [١٩]، و﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [١٩] ك. ﴿مُخْرَجُونَ﴾ [١٩]، و﴿تَنْتَشِرُونَ﴾ [٢٠]، و﴿رَحْمَةً﴾ [٢١]، و﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢١] ت^(٤). و﴿الْوَاكِرُ﴾ [٢٢] ك^(٥). ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٢] ت^(٦).

﴿مَنْ فَضَّلَهُ﴾ [٢٣] ك^(٧). ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٢٣] ت. ﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [٢٤] ك. ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [٢٤] ت. ﴿إِذَا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [٢٥] ت. ﴿وَالْأَرْضُ﴾ [٢٦] ك، أو الأحسن وصله والوقف على ﴿قَاتِنُونَ﴾ [٢٦] ت. ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٢٧]،

(١) انظر: المرشد ٢/ ٥٣٠.

(٢) ص، ت: «من الخطاب إلى الغيبة».

(٣) انظر: المرشد ٢/ ٥٣٠.

(٤) س: «ك».

(٥) س: «ت».

(٦) س: «ك».

(٧) س: «ت».

﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٢٧] ت أيضاً. ﴿ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [٢٨]، و﴿ كَخِيفَتِكُمْ ﴾
 ﴿ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٢٨]، و﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٢٨] ك. ﴿ مِّنْ أَضَلَّ اللَّهُ ﴾ [٢٩] ت؛ وفاقاً
 للداني^(١). ﴿ تَنْصِرِينَ ﴾ [٢٩] ك، أو ت^(٢).

﴿ حَنِيفًا ﴾ [٣٠]، و﴿ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [٣٠]، و﴿ الْقَيِّمُ ﴾ [٣٠]، و﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
 [٣٠] ك. ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [٣١] ك؛ للفاصلة. ﴿ وَكَانُوا شَيْعًا ﴾ [٣٢] ك.
 ﴿ فَرِحُونَ ﴾ [٣٢] ت. ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٣٣] ن؛ للام كي، ك: على أنها لامُ الأمرِ
 للتهديد. ﴿ بِمَاءِ آتَيْنَاهُمْ ﴾ [٣٤] ك؛ وفاقاً للداني^(٣) كأبي حاتم^(٤)، ثم قال:
 ﴿ فَتَسْتَعْوَأُ ﴾ [٣٤] على الوعيد لهم والتهديد.

﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣٤] ك، كما في «المرشد»^(٥)؛ للفاصلة، أو ت كما عند
 الداني^(٦). ﴿ بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ [٣٥]، و﴿ فَرِحُوا بِهَا ﴾ [٣٦] ك. ﴿ يَقْنَطُونَ ﴾ [٣٦]
 ت. ﴿ وَيَقْدِرُ ﴾ [٣٧]، و﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ [٣٨]، و﴿ وَجَهَ اللَّهُ ﴾
 [٣٨] ك. ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٣٨] ت. ﴿ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٣٩] ك. ﴿ الْمُضْجِعُونَ ﴾
 [٣٩]، و﴿ مِّنْ شَيْءٍ ﴾ [٤٠]، و﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٤٠] ت.

(١) المكتفى ٤٤٩.

(٢) وفاقاً للداني في المكتفى ٤٤٨.

(٣) المكتفى ٤٤٩.

(٤) انظر: المرشد ٥٣٦/٢.

(٥) المرشد ٥٣٦/٢ وقال: «صالح».

(٦) المكتفى ٤٤٩.

﴿أَيْدِي النَّاسِ﴾ [٤١] ك؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١)، على القسم، واللام مفتوحة، فلما حُذفت النون للتخفيف كُسرت اللام، فأشبهت لام كي، وعمِلت عملها، ن: على أنها لام العلة.

﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٤١] ت. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٤٢]، و﴿مُشْرِكِينَ﴾ [٤٢]، و﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [٤٣] ك. ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ [٤٣] ت. ﴿يَمَّهَدُونَ﴾ [٤٤] ن: على أن لام التالي لليلة، ك: على أنها لام القسم، كما مرَّ قريباً.

﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٤٥] ك. ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٤٥]، و﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٤٦] ت. و﴿أَجْرُمُوا﴾ [٤٧] ك. ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧] ت. ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ [٤٧] ك: على جعله خبر كان، وإضمار اسمها، أي: وكان انتقامنا حقاً.

وقال البيضاوي^(٢): «وقد يُوقف على ﴿حَقًّا﴾ على أنه متعلق بالانتقام» انتهى، وحينئذٍ فالابتداء بـ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧] على أنه مبتدأ وخبر، ن: / على جعله خبراً مقدماً لـ ﴿كَانَ﴾، واسمها ﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: وكان نصر المؤمنين حقاً علينا. ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧] ت.

﴿مِنْ خَلْقِهِ﴾ [٤٨]، و﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [٤٨]، و﴿لَمْبَلِسِينَ﴾ [٤٩]، و﴿بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [٥٠]، و﴿الْمَوْتِ﴾ [٥٠]، و﴿قَدِيرٌ﴾ [٥٠]، و﴿يَكْفُرُونَ﴾ [٥١]، و﴿مُدْبِرِينَ﴾ [٥٢]، و﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾ [٥٣] ك. ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٥٣] ت. ﴿مِنْ بَعْدِ ضَعْفِ قُوَّةٍ﴾ [٥٤] ك^(٣). ﴿وَسَيِّئَةٌ﴾ [٥٤] ت. ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [٥٤]،

(١) انظر: المرشد ٢/ ٥٣٧.

(٢) أنوار التنزيل ٢/ ٢٢٤.

(٣) قوله: «ك» زيادة من ص.

و ﴿ الْقَدِيرُ ﴾ [٥٤]، ﴿ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [٥٥] ن؛
 لأن القسم واقع على التالي.
 ﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾ [٥٥] ت. ﴿ يَوْمَ الْبَعْثِ ﴾ [٥٦]، و ﴿ لَا تَعْمُونَ ﴾ [٥٦] ك.
 ﴿ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [٥٧] ت. ﴿ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [٥٨]، و ﴿ مُبْطَلُونَ ﴾ [٥٨]،
 و ﴿ لَا يَعْمُونَ ﴾ [٥٩]، و ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا ﴾ [٦٠] ك. ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٦٠] م.

* * *

تجزئتها

من ﴿ مُنْبِئِينَ إِلَيْهِ ﴾ [٣١] ربع، وهو تكملة النصف^(١).

﴿ فَأَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ ﴾ [٥٠] ربع^(٢).

* * *

(١) كذا في القول الوجيز ٢٥٩، وهو أحد الأقوال في جمال القراء ١/١٥٣، وغيث النفع

.٣٢٠

(٢) كذا في جمال القراء ١/١٦٠، وخالفه صاحب غيث النفع ٣٢١، والقول الوجيز ٢٥٩

فجعل نهاية الربع على الآية [٥٣].

سورة لقمان

مَكِّيَّة^(١). قال ابن عباس^(٢): «إِلَّا ثَلَاثَ آيَاتٍ، أُولَٰهِنَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٧].».

وقال قتادة^(٣): «إِلَّا آيَتَيْنِ، أُولَهُمَا: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا﴾ [٢٧] إِلَىٰ آخِرِ الْآيَتَيْنِ.».

(١) انظر: تفسير البغوي ٦/ ٢٨٣.

(٢) أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن ص: ٧٣، وابن مردويه كما في الدرّ للسيوطي ١١/ ٦١٤، والبيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٢-١٤٤ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «أنزلت سورة «لقمان» بمكة» بدون ذكر الاستثناء، لكن إسناد ابن الضريس ضعيف جداً؛ فيه عمر بن هارون متروك كما تقدم، وإسناد البيهقي ضعيف فيه خفيف وهو ضعيف أيضاً كما تقدم.

وما ورد عند المصنف بذكر الاستثناء أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢/ ٥٧٩ برقم ٧٥٠ بإسناده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مثله. ورجاله بين ثقة وصدوق، ففي قول السيوطي في الإتقان ١/ ٥٠: «رجاله كلهم ثقات من علماء العربية المشهورين» نظر؛ إذ بين رجاله من هو صدوق يحسن حديثه، فالإسناد لا يقل عن درجة الحسن، وانظر: القرطبي ١٦/ ٤٥٥، والبحر المحيط ٧/ ١٨٣ للرواية.

(٣) أورده القرطبي في تفسيره ١٦/ ٤٥٥ عن قتادة، وكذا أبو حيان في البحر ٧/ ١٨٣ عنه مثله، لكنه بدون عزو ولا إسناد.

وقال الماوردي في تفسيره ٤/ ٣٢٦ فقال: «مكية كلها في قول الجميع إلا رواية عطاء أن آيتين منها نزلتا بالمدينة وهما قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ والتي بعدها»، وكذا ذكره ابن الجوزي في تفسيره ٦/ ٣١٤ أيضاً مثله. والجعبري في حسن المدد ١٠٦.

وسبب نزولها^(١): أن قريشاً سألت عن قصة لقمان مع ابنه، وعن برِّ والدَيْه، فنزلت.

وقيل^(٢): نزلت في المدينة الآيات الثلاث: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إلى آخرهنَّ لَمَا أُنزِلَ ﴿وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقول اليهود: إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَخَلَّفَهَا فِيْنَا وَمَعْنَا، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «التوراة فيها من الأنباء قليلٌ في علم الله، فنزل: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾» [٢٧].

(١) كذا ذكره أبو حيان في تفسيره ١٨٣/٧ بدون عزو وإسناد.

(٢) أخرجه ابن إسحاق - كما في تفسير ابن كثير ٧٨/١١ والدر المنثور ١١/٦٥٦ - قال: حدثني ابن أبي محمد عن سعيد بن جبیر، أو عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ومن طريقه ابن جرير في تفسيره ١٨/٥٧٢-٥٧٣ لكنه جاء عنده: حدثنا أبو كريب، قال: ثنا يونس بن بكير قال: ثنا ابن إسحاق، قال: ثنى رجل من أهل مكة عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.

والرجل المبهم هو: ابن أبي محمد كما جاء تعيينه في إسناد ابن إسحاق المتقدم، لكنه مجهول تفرد عنه محمد بن إسحاق كما في التقريب ص ٨٩٤ برقم (٦٣١٦) وعزاه السيوطي في المصدر السابق لابن أبي حاتم أيضاً.

وكذا أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٨/٥٧٣ بإسناده عن عكرمة مرسلًا، وإسناده صحيح مرسلًا، وكذا أخرج بإسناده عن عطاء بن يسار قال: «لما نزلت بمكة: ﴿وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ يعني اليهود؛ فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة أتاه أحنابٌ يهود...»، لكنه ضعيف؛ فيه أكثر من علة، محمد بن حميد شيخ الطبري ضعيف، وشيخ محمد بن إسحاق مبهم، وهذا بجانب كونه مرسلًا.

وحروفُها: ألفان ومئة وعشرة^(١) .
 وكلمُها: خمسمئة وثمان وأربعون^(٢) .
 وأيُّها: ثلاث وثلاثون حِرميًّا، وأربع فيما سواه^(٣) .
 واختلافُها: اثنتان^(٤) ﴿الْمَرَّ﴾ [١] كوفي، ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٣٢] بصريّ
 وشاميّ.
 وفيها شبه الفاصلة موضع: ﴿فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [١٥].
 وعكسه^(٥): موضع: ﴿الْحَمِيرِ﴾ [١٩].



-
- (١) انظر: البيان ٢٠٦، وحسن المدد ١٠٦، البصائر ١/٣٧٠، منار الهدى ٣٠٢، القول الوجيز ٢٦٠.
- (٢) انظر: البيان ٢٠٦، حسن المدد ١٠٦ وسقط منه «ثمان»، البصائر ١/٣٧٠، منار الهدى ٣٠٢، القول الوجيز ٢٦٠.
- (٣) انظر: البيان ٢٠٦، فنون الأفتان ٢٩٩، جمال القراء ١/٢١٢، حسن المدد ١٠٦، البصائر ١/٣٧٠.
- (٤) انظر: البيان ٢٠٦، فنون الأفتان ٢٩٩، جمال القراء ١/٢١٢، حسن المدد ١٠٦، البصائر ١/٣٧٠، القول الوجيز ٢٦٠.
- (٥) انظر: حسن المدد ١٠٧، والإتحاف ٢/٢٦١.

فواصلها^(١)

﴿ [١] الْمَ ﴾ ﴿ [٢] الْحَكِيم ﴾ ﴿ [٣] لِلْمُحْسِنِينَ ﴾ ﴿ [٤] يُوقِنُونَ ﴾ ﴿ [٥] الْمُفْلِحُونَ ﴾ ﴿ [٦] مُهَيَّنٌ ﴾ ﴿ [٧] أَلِيمٌ ﴾ ﴿ [٨] التَّعِيمِ ﴾ ﴿ [٩] الْحَكِيمُ ﴾ ﴿ [١٠] كَرِيمٌ ﴾ ﴿ [١١] مُبِينٌ ﴾ ﴿ [١٢] حَمِيدٌ ﴾ ﴿ [١٣] عَظِيمٌ ﴾ ﴿ [١٤] الْمَصِيرُ ﴾ ﴿ [١٥] تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ [١٦] حَيْرٌ ﴾ ﴿ [١٧] الْأُمُورِ ﴾ ﴿ [١٨] فَخُورٍ ﴾ ﴿ [١٩] الْحَمِيرِ ﴾ ﴿ [٢٠] مُنِيرٍ ﴾ ﴿ [٢١] السَّعِيرِ ﴾ .

﴿ [٢٢] الْأُمُورِ ﴾ ﴿ [٢٣] الصُّدُورِ ﴾ ﴿ [٢٤] عَلِيظٍ ﴾ ﴿ [٢٥] الْحَمِيدُ ﴾ ﴿ [٢٦] حَكِيمٌ ﴾ ﴿ [٢٧] بَصِيرٌ ﴾ ﴿ [٢٨] حَيْرٌ ﴾ ﴿ [٢٩] الْكَبِيرُ ﴾ ﴿ [٣٠] شَكُورٍ ﴾ ﴿ [٣١] كُفُورٍ ﴾ ﴿ [٣٢] الْغُرُورُ ﴾ ﴿ [٣٣] حَيْرٌ ﴾ ﴿ [٣٤] .



(١) انظر: البيان، ٢٠٦، حسن المدد، ١٠٦، القول الوجيز، ٢٦١.

القراءات وتوجيهها

قد تكرر ذُكر السَّكْتِ على حروف ﴿الْمَ﴾ [١] لأبي جعفر.

واختلَفَ في ﴿هُدَى وَرَحْمَةً﴾ [٣]:

فحمزة^(١) بالرفع، خبرٌ مبتدأ / محذوف، أو خبرٌ بعد خبر^(٢). وافقه الأعمش^(٣).

[ب/١٩٠]

وقرأ الباقر بال نصب على الحال من ﴿ءَايَاتُ﴾، والعامل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أو المدح.

وقرأ ﴿لِيَضِلَّ﴾ [٦] بفتح الياء ابن كثير وأبو عمرو، وكذا رُويس^(٤)، ووافقهم ابن مَحِيصِنٍ واليزيدي.

وقرأ الباقر بالضم^(٥) مِنْ أَضَلَّ غيرَه، مفعولُه محذوفٌ، وهو مستلزمٌ للضلال؛ لأنَّ مَنْ أَضَلَّ فقد ضلَّ من غير عكسٍ، وسبق إبراهيم [٣٠].

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٥٤، النشر ٢/ ٣٤٦، الإتحاف ٢/ ٣٦١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٥٢، الحجة لابن زنجلة ٥٦٣، الموضح ١٠١٢/٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٨٥٤، المبهج ٣/ ٢٢٤، إيضاح الرموز ٥٩٠.

(٤) من طريق أبي الطيب، فتعين له الضم من غير هذا الطريق.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٦٣، الموضح ١٠١٣/٢.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَتَّخِذَهَا﴾ [٦]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ^(١) بالنصب عطفاً^(٢) على ﴿لِيُضِلَّ﴾ تشريكاً في العِلَّةِ، ووافقهم الأعمشُ^(٣).

وقرأ الباقرن بالرفع عطفاً على ﴿يَشْتَرِي﴾ [٦] تشريكاً في الصَّلَةِ.

وقرأ ﴿هُزْءاً﴾ [٦] بسكون الزاي حمزةً، وكذا خَلَفٌ، ووافقه المطوعي^(٤).

وقرأ الباقرن بضمِّها.

وقرأ حفصٌ بإبدال همزتها واواً في الحالين، ووافقه الشَّنبوذِيُّ.

ويوقف لحمزةً وهشامٌ بالنقلِ على القياسِ، وبالإبدال واواً مفتوحةً أتباعاً للرسمِ، والوجهان صحيحان. وحُكي تشديدُ الزايِ، وُضِعَّفَ، ووافقه المطوعيُّ.

وأمال ﴿وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾ [٧] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم

الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون^(٥) من «العنوان»، والباقرن بالفتح.

وقرأ ﴿كَأَنَّ لَّمَّ﴾ [٧] بالتسهيلِ ورشٌ من طريق الأصبهاني.

(١) انظر: المستنير ٣٦٥ / ٢، النشر ٣٤٦ / ٢، الإتحاف ٣٦٢ / ٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٥٣ / ٥، الحجة لابن زنجلة ٥٦٣، الموضح

١٠١٣ / ٢.

(٣) الروضة ٨٥٤ / ٢، المبهج ٢٢٤ / ٣، إيضاح الرموز ٥٩٠.

(٤) ت، ص: «الأعمش».

(٥) ش، ح: «نافع».

وقرأ ﴿ اذْنَيْهِ ﴾ [٧] بإسكان الذالِ نافعٌ.

وقرأ ﴿ يَبْتِئُ ﴾ [١٧، ١٦، ١٣] بفتح الياءِ في المواضع الثلاثة حَفْصٌ، وقرأ البزِّيُّ كذلك في ﴿ يَبْتِئُ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ [١٧] فقط، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وقرأ قُنبُلٌ بإسكان الياءِ فيه. وقرأ الأولُ كذلك ابنُ كثيرٍ. ووافقه عليه ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وسبق بهود [٤٢]، ولا خلافَ عنهما في كسر الياءِ مشددةً في الحرفِ الأوسطِ من هذه السورة، وهو ﴿ يَبْتِئُ إِنَّهَا ﴾ [١٦]، والتصغيرُ فيه للإشفاق.

وحكّم لقمان كثيرةً مشهورة، ومنها: أنه قيل له: أيُّ الناس شرٌّ؟ قال: الذي لا يُبالي أن يراه الناسُ مُسيئاً.

وعن الحسن^(١) - رحمه الله - (وَفَصَّلَهُ) [١٤] بفتح الفاء، وسكون الصاد من غير ألفٍ.

قال البيضاوي^(٢): «وفيه دليلٌ على أن أقصى مدة الرِّضَاعِ حَوْلَان» انتهى. ورُوِيَتْ^(٣) هذه القراءةُ عن أبي رَجَاءٍ وقتادةَ والجحدريِّ.

والجمهورُ بكسر الفاء وفتح الصاد وبالألف / والمرادُ به على القراءتين: الفِطَامُ، وذكر ما تُكابدُه الأمُّ من المتاعبِ في حَمَلِهِ وفِصَالِهِ إيجاباً للتوصيةِ خصوصاً: ﴿ اِنْ اَشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ اِلَى الْمَصِيرِ ﴾ [١٤] فأجازيك^(٤).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٣٠، إيضاح الرموز ٥٩٠.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٢٢٨.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه ١١٧.

(٤) قوله: «فأجازيك» جواب لقوله تعالى في الآية: ﴿ اِنْ اَشْكُرْ ﴾ وهو من كلام

وقرأ ﴿مِثْقَالٌ﴾ [١٦] بالرفع نافع، وكذا أبو جعفر، وسَبَقَ بالأنبياء [٤٧].
 والمعنى: أن الخَصْلَةَ من الإساءة والإحسان إن تَكُ مَثَلًا فِي الصَّغَرِ كحَبَّةِ
 الخَرْدَلِ، فكانت مع صِغَرِهَا فِي أَخْفَى مَوْضِعٍ وَأَحْرَزَهُ كجوف صخرة، أو
 حيث كانت من العالمِ العُلُويِّ أو السُّفلي، يأتي بها الله يومَ القيامة، فيحاسبُ
 عليها، إن الله لطيفٌ يَصِلُ عِلْمُهُ إِلَى كل خفيٍّ، خبيرٌ عالمٌ بكنْهه.

واختلَفَ فِي ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ [١٨]:

فنافعٌ وأبو عمرو ووحمةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بتخفيفِ العينِ وألفِ
 قبلها، وهي لغةُ الحجازِ^(٢).

ووافقهم اليزيديُّ والأعمشُ^(٣).

وقرأ الباقر بتشديدِ العينِ من غيرِ ألفِ، وهي لغةُ تميمٍ، والقراءتان
 بمعنى واحدٍ، والمعنى: لا تُمِلْ حَدَّكَ لِلنَّاسِ، كما يَعْمَلُهُ المتكبرون. يعني:
 لا تُعْرِضْ عَنِ النَّاسِ بوجْهِكَ إِذَا كَلَّموكَ تَكْبُرًا.

واختلَفَ فِي ﴿عَلَيْكَ بِعَمَلِهِ﴾ [٢٠]:

فنافعٌ وأبو عمرو ووحفصٌ، وكذا أبو جعفر^(٤) بفتحِ العينِ جمعَ «نِعْمَةٍ»

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٩٦، النشر ٣٤٦/٢، الإتحاف ٣٦٢/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٥٥/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٦٥، الموضح

١٠١٥/٢.

(٣) انظر: الروضة ٨٥٤/٢، المبهج ٢٢٥/٣، إيضاح الرموز ٥٩١.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٥٦، النشر ٣٤٦/٢، الإتحاف ٣٦٣/٢.

مضافاً لها الضمير، ﴿ظَاهِرَةٌ﴾ حالٌ منها^(١)، ووافقهم الحسنُ واليزيدي^(٢).

وقرأ الباكون بسكونِ العينِ وتاءٍ مَنُونَةٍ، اسمَ جنسٍ يُرادُ به الجمعُ، ﴿ظَاهِرَةٌ﴾ نعتٌ لها.

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٢١] بالإشمام هشامٌ والكسائي، وكذا رُويسٌ، ووافقهم الحسنُ والشَّنبوذيُّ.

وعن الأعمش^(٣) (وَمَنْ يُسَلِّمُ) [٢٢] بفتحِ السينِ وتشديدِ اللامِ، مضارعٌ سَلَّمَ، والجمهورُ على التخفيفِ، مضارعٌ أَسَلَّمَ.

وقرأ ﴿يُحْزِنُكَ﴾ [٢٣] بضمِ الياءِ وكسرِ الزايِ مِنْ أَحْزَنَ، نافعٌ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وسبقَ بآلِ عمران [١٧٦].

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (نُمَتَّعُهُمْ) [٢٤] بسكونِ العينِ واختلاسِها، كما ذُكِرَ بالبقرة عند ﴿بَارِيكُمْ﴾ [٥٤].

واختُلفَ في ﴿وَالْبَحْرُ﴾ [٢٧]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٤) بالنصبِ عطفاً^(٥) على اسمِ «أنَّ»، أي: ولو أنَّ

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٥٧، الحجة لابن زنجلة ٥٦٥، الموضح ١٠١٦/٢.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ٢٥ (في المطبوع سَقَطَ أَكْمَلُ مِنْ خ/ ١٤٤/ ب)، إيضاح الرموز ٥٩١.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٨٥٥، المبهج ٣/ ٢٢٥، إيضاح الرموز ٥٩١.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦١٥، النشر ٢/ ٣٤٧، الإتحاف ٢/ ٣٦٤.

(٥) انظر: الكشف ٢/ ١٨٩، الموضح ١٠١٦/٢.

البحر، و﴿يَمُدُّهُ﴾ [٢٧] الخبر، ويُحتمل^(١) أن يكون نُصِبَ بفعلٍ مضميرٍ يُفسِّره ﴿يَمُدُّهُ﴾، والواوُ حينئذٍ للحال، والجملةُ حاليةٌ، ولم تَحْتَجْ إلى ضمير رابطٍ بين الحالِ وصاحبها للاستغناء عنه بالواو، والتقدير: ولو أن الذي في / الأرض^(٢) حال كون البحر ممدوداً بكذا.

ووافقهما اليزيدي^(٣).

وقرأ الباكون بالرفع عطفاً على «أن» وما في حيزها. وقد تقرر أن «أن» الواقعة بعد «لو» فيها مذهبان: مذهبُ سيبويه^(٤) الرفعُ على الابتداء، ومذهبُ المبرد^(٥) على الفاعلية بفعلٍ مقدرٍ، قاله في «الدر»^(٦).

وعن الحسن^(٧) (يُمُدُّه) بضم الياء وكسر الميم، من أمده.

وقرأ ﴿يَدْعُونَ﴾ [٣٠] بالغيب أبو عمرو ووحفص وحمزة والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ. وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش، وسبق بالحج [٦٢].
وعن المطوِّعي^(٨) (بنعماتِ الله) [٣١] بفتح النون والعين، وبألفٍ بعد الميم على الجمع.

(١) انظر: الدر المصون ٦٧/٩.

(٢) ش: «شجر الأرض».

(٣) انظر: المبهج ٢٢٥/٣، إيضاح الرموز ٥٩١.

(٤) الكتاب ١٢١/٣.

(٥) المقتضب ٧٧/٣، وانظر: شرح الأبيات المشككة للفارسي ٥٨٢.

(٦) الدر المصون ٦٨/٩.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٤٣١، إيضاح الرموز ٥٩٢.

(٨) انظر: المبهج ٢٢٥/٣، إيضاح الرموز ٥٩٢.

والجمهورُ على كسرِ النونِ وسكونِ العينِ من غيرِ ألفٍ على الإفرادِ اللفظيِّ .
وأمال ﴿ كَلَّ صَبَّارٍ ﴾ [٣١] أبو عمرو و ابنُ ذكوانَ من طريقِ الصُّوريِّ ،
والدوريُّ عن الكسائيِّ ، ووافقهم اليزيديُّ . وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ
بين اللفظين . وبه ^(١) قرأ نافعٌ وحمزةُ وأبو الحارثُ ، والباقون بالفتح .

وكذا الخُلْفُ في ﴿ كُلُّ خَتَّارٍ ﴾ [٣٢] كما في الإمالة ^(٢) .

وقرأ ﴿ وَيُنزِلُ الْعَيْثَ ﴾ [٣٤] بالتخفيفِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحمزةُ
والكسائيُّ ، وكذا يعقوبُ وخَلْفٌ . ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والمطوعيُّ
عن الأعمش ^(٣) .

وقرأ ﴿ يَا أَيُّ ﴾ [٣٤] بإبدالِ هَمْزِهِ ياءً مفتوحةً ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ ^(٤) .
وتقدَّم في الهمزِ المفرد ^(٥) .

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثمانية مواضع ^(٦) .



(١) هذه انفرادة لا يقرأ لهم بها .

(٢) انظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٨٨ .

(٣) المثبت من: ح، وكذا في المبهج ٣/ ٢٢٠ وسائر النسخ: «والأعمش» .

(٤) بخُلْفٍ عنه، كما في النشر ١/ ٣٩٦ .

(٥) انظر: الهمز المفرد ٢/ ٨٣٧ .

(٦) كذا في الإدغام الكبير ٢٣٠، والتلخيص ٣٦٨، والكنز في القراءات العشر ٢/ ٦٠٦،

وغيث النفع ٣٢٣ .

المرسوم

كُتِبَ ﴿ وَفَصَلِّ لَهُ ﴾ [١٤] بغير ألفٍ بعد الصاد^(١) على التخفيف، أو
 لِيَحْتَمَلَ قِراءَةَ الحِسنِ المذكُورة تحقِيقاً.
 واتفقوا على حذفِ ألفِ ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ ﴾ [١٨] فاحتمل^(٢) القَصْرَ والمدَّ
 تحقِيقاً وتقديراً.



(١) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/٩٩٢، الوسيلة ٢٠٢، الجميلة: ٣٨٩.

(٢) انظر: المقنع ١٣، ٨٩، مختصر التبيين ٤/٩٩٢، الوسيلة ٢٠٣، الجميلة: ٣٩٠.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قَطْع ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ﴾ هنا [٣٠] كالحج
 [٦٢]، واختُلِفَ بالأنفال كالمكسورة بالنحل [٤٠]، وأجمعوا على وَصَل ما
 عداهن^(١) ك﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا﴾ [الحديد: ٢٢].

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

هاء التأنيث التي رُسِمَتْ تاء

اتفقوا على كتابة ﴿ فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ ﴾ [٣١] كالبقرة [٢٣١]، وتالياتها [آل عمران: ١٠٣]، وموضع الرابعة^(١)، وموضعي إبراهيم [٣٤، ٢٨] وثلاثة النحل [١١٤، ٨٣، ١٨]، وموضع فاطر [٣]، والطور [٢٩] وعلى ما عداها بالهاء^(٢).

* * *

(١) من السور الطُّول، وهي المائدة، والمقصود الموضع الثاني منها الآية: ١١.

(٢) انظر: مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْمَ﴾ [١] ت، أو ك. ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٢] ك: على رفع ﴿وَرَحْمَةً﴾ [٣] بتقدير هو، ن / على النصب على الحال من ﴿ءَايَاتُ﴾ [٢]. ﴿يُوقِنُونَ﴾ [٤] ت؛ لأنَّ التَّالِيَّ مبتدأ، وخبره ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [٥]. ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥] ت. ﴿وَتَتَّخِذَهَا هُزُؤًا﴾ [٦] و ﴿مُهَيِّنٌ﴾ [٦] ك، أو الأخير ت، ﴿الْيَمِّ﴾ [٧] ت.

﴿التَّعْيِيرِ﴾ [٨] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿لَهُمْ﴾ أو مِن جَتَّتْ ﴿[٨]، وقد يسوغ الوقف للفاصلة. ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ [٩] ك، ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ [٩] ك. ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٩] ت، ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ [١٠] ت؛ وفاقاً للأخفش^(١)، ثم استأنف ﴿تَرَوْنَهَا﴾ [١٠]، أي: وأنتم ترونها كذلك بلا عَمَدٍ، أو الوقف على ﴿تَرَوْنَهَا﴾، أي: لها عَمَدٌ، ولكن لا تَرَوْنَهَا. ﴿مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [١٠]، و ﴿زَوْجِ كَرِيمٍ﴾ [١٠] ك. ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ [١١]، و ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ﴾ [١٢]، و ﴿حَمِيدٌ﴾ [١٢]، و ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٣] ت.

(١) انظر: القطع ٥٣٩/٢، المكتفى ٤٥٢. والأخفش هو الصغير، كما جاء منصوصاً عليه في المصدرين المذكورين.

وهو: علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، البغدادي، النحوي، سمع ثعلباً والمبرد، وكان ثقةً، من مؤلفاته: «كتاب الأنواء»، «كتاب التنبيه»، (ت: ٣١٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤٣٣/١١، إنباه الرواة ٢/٢٧٦.

﴿الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾ [١٤]، و﴿عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [١٤]، و﴿فِي عَامَيْنِ﴾ [١٤] ك؛ وفاقاً لللداني^(١) كأبي حاتم^(٢). وتعقبه العمّاني^(٣) بأنَّ ﴿أَنْ﴾ من ﴿أَنْ أَشْكُرُ﴾ [١٤] موضع نصب بـ ﴿وَوَصَّيْنَا﴾ [١٤]، وبأنَّ المعنى كما قاله الزجاج^(٤): «ووصَّينا الإنسان أن اشكر لي ولو والديك»، أي: وصَّيناه بشكرنا وشكر والديه، وحينئذٍ فلا وَقَفَ على واحدٍ من الثلاثة» انتهى.

وقال البيضاوي^(٥): «﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [١٤] تفسير لـ ﴿وَصَّيْنَا﴾ أو علةٌ له أو بدلٌ من ﴿والديه﴾ بدلٌ اشتمال». فافهم. ﴿لِوَالِدَيْكَ﴾ [١٤] ك، أو ت؛ وفاقاً لللداني^(٦). ﴿إِلَى الْمَصِيرِ﴾ [١٤]، ﴿فَلَا تُطْعَمَهُمَا﴾ [١٥]، و﴿مَعْرُوفًا﴾ [١٥]، و﴿مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [١٥] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٥] ت. ﴿يَأْتِيهَا اللَّهُ﴾ [١٦] ك. ﴿خَيْرٌ﴾ [١٦] ت.

﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [١٧]، و﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [١٧]، و﴿أَصَابَكَ﴾ [١٧]، و﴿الْأُمُورِ﴾ [١٧]، و﴿لِلنَّاسِ﴾ [١٨]، و﴿مَرَحًا﴾ [١٨]، و﴿فَخُورٍ﴾ [١٨]، و﴿فِي مَشِيكَ﴾ [١٩]، و﴿مِنْ صَوْتِكَ﴾ [١٩] ك. ﴿الْحَمِيرِ﴾ [١٩]، و﴿بَاطِنَةً﴾ [٢٠] ت^(٧).

(١) المكنفى ٤٥٢.

(٢) انظر: المرشد ٥٤٢/٢.

(٣) المرشد ٥٤٢/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٤.

(٥) أنوار التنزيل ٢٢٨/٢.

(٦) المكنفى ٤٥٢.

(٧) خ، س: «ك».

﴿ مَنِيرٍ ﴾ [٢٠]، و﴿ عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ [٢١] ك. ﴿ السَّعِيرِ ﴾ [٢١] ت. ﴿ الْوُثْقَى ﴾ [٢٢]، و﴿ الْأُمُورِ ﴾ [٢٢] ت.

﴿ كَفَرُهُ ﴾ [٢٣]، و﴿ بِمَاعْمَلُوا ﴾ [٢٣] ك، أو كلاهما ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١). ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢٥] ت. ﴿ الْأَرْضِ ﴾ [٢٦] ك. ﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٢٦] ت. ﴿ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٢٧] ت. ﴿ وَحِدَةٍ ﴾ [٢٨] ك. ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٨] ت. ﴿ حَبِيرٌ ﴾ [٢٩] ك. ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٣٠] ت.

﴿ مِّنْ عَائِلَتِهِ ﴾ [٣١]، و﴿ شَكُورٍ ﴾ [٣١]، و﴿ لَهُ الدِّينَ ﴾ [٣٢]، و﴿ مُقْتَصِدٌ ﴾ [٣٢]، ﴿ كَفُورٍ ﴾ [٣٢] ت^(٢). ﴿ شَيْئًا ﴾ [٣٣]، و﴿ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقُّ ﴾ [٣٣]، و﴿ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [٣٣] ك. ﴿ الْغُرُورُ ﴾ [٣٣] ت. ﴿ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [٣٤]، و﴿ الْغَيْثَ ﴾ [٣٤]، و﴿ الْأَرْحَامِ ﴾ [٣٤]، و﴿ عَدَا ﴾ [٣٤]، و﴿ تَمُوتُ ﴾ [٣٤] ك. ﴿ حَبِيرٌ ﴾ [٣٤] م.

(١) انظر: المرشد ٢/ ٥٤٤.

(٢) ت: «ك».

تجزئتها

من قوله: ﴿إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠] إلى ﴿عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [٢١] ربع، وهو تكملة الحزب^(١).

* * *

(١) وهو أول القولين في البيان: ٣١٩، وجمال القراء ١/١٤٦، وهو المعتمد في غيث النفع: ٣٢٢.

سورة السجدة

مكية^(١)، قيل: **إِلَّا خَمْسَ آيَاتٍ: ﴿تَتَجَافَى﴾ [١٦] إِلَى ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [٢٠].**

(١) أخرج أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٥٨٠ / ٢ بإسناده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «وسورة الم السجدة نزلت بمكة، فهي مكية سوى ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة في رجلين من قريش شجر بينهما كلام...» وقد تقدم الحكم على إسناده بأنه لا يقل عن درجة الحسن. انظر: ٥ / ١ حاشية (٢).

وقال الماوردي في تفسيره ٣٥٢ / ٤: «مكية في قول الجميع إلا الكلبي ومقاتل فإنهما قالا: إلا ثلاث آيات منها من: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا...﴾ إلى آخرهن. وقال غيرهما: «إلا خمس آيات من: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾ إلى ﴿الَّذِي كُفِّرُ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾». وقال ابن الجوزي في زاد المسير ٣٣٢ / ٦: «هي مكية بإجماعهم، ونقل عن الكلبي أن فيها من المدني ثلاث آيات أولها: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾. ونقل عن مقاتل: أن فيها آية مدنية، وهي قوله: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ...﴾ الآية، وقال غيرهما: «فيها خمس آيات مدنيات، أولها: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾».

وكذا أورد ابن عطية في تفسيره ٢٩ / ١٣ أن هذه السورة مكية غير ثلاث آيات نزلت بالمدينة...، وكذا في تفسير القرطبي ٥ / ١٧ وزاد الكلبي ومقاتل، وقال غيرهما: «إلا خمس آيات...» كما تقدم آنفاً.

وأخرجه الترمذي في سننه ٢٥٦ / ٥ ك: التفسير، ب: ومن سورة السجدة برقم (٣١٩٦)، من رواية يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك أن هذه الآية ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ نزلت في انتظار هذه الصلاة التي تدعى العتمة» وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٣١٩٦). وهذا أخرجه أيضاً الطبري في تفسيره ٦١١ / ١٨ بالإسناد الذي ساقه الترمذي وحكم بصحته.

قال ابن عباس ومقاتل والكلبي^(١): «إلا ثلاث^(٢) آياتٍ نَزَلَتْ بالمدينة: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [١٨]. وقال كفارُ قريشٍ^(٣): لم يبعثِ اللهُ محمداً ﷺ إلينا، وإنَّ ما جاء به اختلاقٌ منه، فنَزَلَتْ. وحرُوفُها: ألفٌ وخمسمئةٌ وثمانية عشر^(٤). كلُّها: ثلاثمئةٌ وثلاثون^(٥).

(١) تقدمت أقوال ثلاثهم ضمن تخريج الأثر قبله. انظر: الصفحة السابقة.

(٢) ص، ن: «ثمان».

(٣) لم نقف على رواية نزول الآية في قول كفار قريش، ولكن ذكر الطبري في تفسيره ٥٩٠/١٨ عند قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ...﴾ فقال: «يقول تعالى ذكره: يقول المشركون بالله: اختلق هذا الكتاب محمد من قبل نفسه، وتكذبه... ثم أكذبهم تعالى ذكره فقال: ما هو كما تزعمون وتقولون من أن محمداً افتراه، بل هو الحق والصدق من عند ربك يا محمد، أنزله إليك؛ ﴿لِئُنذِرَ قَوْمًا...﴾».

ثم ساق بإسناده قال: «حدثنا بشر - وهو ابن معاذ - قال: ثنا يزيد - وهو ابن زريع - قال: ثنا سعيد، عن قتادة ﴿لِئُنذِرَ قَوْمًا...﴾ قال: كانوا أمة أمية لم يأتهم نذير قبل محمد ﷺ. وهكذا أورده البغوي في معالم التنزيل ٢٩٩/٦ عنه به، وكذا الماوردي في تفسيره ٣٥٣/٤ وذكر مثل ما ذكر ابن جرير في تفسيره ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ...﴾ ثم أورد قول قتادة. وكذا عزاه السيوطي في الدرر ١١/٦٧٥ لابن أبي حاتم أيضاً.

(٤) انظر: البيان ٢٠٧، حسن المدد: ١٠٧، والقول الوجيز ٢٦٢، وباختلاف في البصائر ٣٧٣/١، ومار الهدى ٣٠٤.

(٥) كذا في حسن المدد، لكن جاء في البيان ٢٠٧ «وثمانون» بدلاً من «ثلاثين»، ومثله في منار الهدى ٣٠٤، وباختلاف في القول الوجيز ٢٦١.

وآيها: تسع وعشرون بصري، وثلاثون في الباقي^(١).
 واختلافها: ثنتان: ﴿الْمَ﴾ [١] كوفي، ﴿حَلَقٍ جَدِيدٍ﴾ [١٠] حجازي
 وشامي.

وفيهما شبه الفاصلة: ثلاثة^(٢): ﴿طِينٍ﴾ [٨]، ﴿يَسْتَوُونَ﴾ [١٨]، ﴿إِسْرَائِيلَ﴾
 .[٢٣]



(١) انظر: البيان ٢٠٧، فنون الأفتان ٣٠٠، جمال القراء ١/ ٢١٢، حسن المدد ١٠٧.

(٢) انظر: حسن المدد ١٠٧ والإتحاف ٢/ ٣٦٥.

وفواصلها^(١)

﴿الْمَ﴾ [١]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٢]، ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [٣]، ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ [٤]،
﴿نَعُدُّونَ﴾ [٥]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [٦]، ﴿مِنْ طِينٍ﴾ [٧]، ﴿مَّهِينٍ﴾ [٨]،
﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٩]، ﴿كَافِرُونَ﴾ [١٠].
﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١١]، ﴿مُوقِنُونَ﴾ [١٢]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٣]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٤]،
﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [١٥]، ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [١٦]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٧]،
﴿يَسْتَوُونَ﴾ [١٨]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٩]، ﴿تُكذِّبُونَ﴾ [٢٠]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٢١]،
﴿مُنْتَقِمُونَ﴾ [٢٢]، ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٢٣]، ﴿يُوقِنُونَ﴾ [٢٤]، ﴿يَحْتَلِفُونَ﴾ [٢٥]،
﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٢٦]، ﴿يُبْصِرُونَ﴾ [٢٧]، ﴿صَالِحِينَ﴾ [٢٨]، ﴿يُنظُرُونَ﴾ [٢٩]،
﴿مُنْتَظِرُونَ﴾ [٣٠].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٠٧، والقول الوجيز ٢٦٢.

القراءات وتوجيهها

قد كثر التنبية على السكت على حروف ﴿الْمَ﴾ [١] لأبي جعفر، كمدّ ﴿لَارِيْبَ فِيهِ﴾ [٢] مبالغةً للنفي لحمزة، وتنوينه عن الحسن، كإمالة ﴿أَفْتَرَلُهُ﴾ [٣] لأبي عمرو ولحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش واليزيدي. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين اللفظين، وبه قرأ نافع^(١) من «العنوان»، وقرأ الباقر بالفتح.

وسهل الأولى بَيْنَ بَيْنَ من ﴿السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [٦] قالون والبري. وافقهما ابن مَحِيصِنٍ من «المبهج».

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورؤيس من غير طريق أبي الطيب بتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ^(٢)، وهو أحد الوجهين عن الأزرق عنه، وأبدل الثانية ياءً خالصةً ساكنةً مع المد للساكنين^(٣) في الوجه الثاني عنه. وقرأ قبل من طريق ابن شنبوذ بحذف الأولى. وأمّا من غير طريقه فعنه وجهان: تسهيل الثانية بين بين، وإبدالها ياءً محضة^(٤).

(١) ش: «قالون»، وشطب في: ح.

(٢) «بين بين» سقط من: ح.

(٣) قوله: «مع المد للساكنين» كذا في النسخ، وهو سهو، والصواب: إبدالها ياء خالصة بلا إشباع لتحرك ما بعدها، وقد ورد على الصواب عند المؤلف في باب الهمزتين من كلمتين في ٣/٩٢٠، وانظر: النشر ١/٣٨٩، الإتحاف ٢/٣٦٥.

(٤) زاد في د، ص، ت: «ويمد».

وقرأ أبو عمرو، وكذا رُوِيَ من طريق أبي الطيبِ بِحَذْفِ الأُولَى، ووافقهما اليزيديُّ وابن مُخَيِّصِنٍ من «المفردة».

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بتحقيقهما^(١). ووافقهم الحسن والأعمش.

وعن الحسن والمطوعي^(٢) (مَمَّا يُعَدُّونَ) [٥] بالياء من تحتُ على الغيبة، ورُوِيَ عن ابن وثَّابٍ وغيره.

واختلَفَ في ﴿خَلَقَهُ﴾ [٧]:

فنافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٣) بفتح اللام، فعلٌ ماضٍ^(٤)، والجملةُ صفةٌ للمضافِ أو المضافِ إليه، فتكون منصوبةً المحلُّ أو مجرورته. ووافقهم الحسنُ والأعمش^(٥).

وقرأ الباقر بسكونها بدلاً من ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ [٧] بدلَ اشتمالٍ، أي: أَحَسَنَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ /، فالضمير في ﴿خَلَقَهُ﴾ عائد على ﴿كُلَّ﴾. وقيل: الضمير في ﴿خَلَقَهُ﴾ عائد على ﴿اللَّهُ﴾ [٤]، فيكون انتصابُهُ نَصَبَ المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة، كقوله: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، وهو قولُ سيبويه^(٦)، أي: خَلَقَهُ خَلْقًا.

(١) د: «بتحقيقها».

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٣٢، المبهج ٣/٢٢٥، إيضاح الرموز ٥٩٣.

(٣) انظر: الغاية ٣٦٠، النشر ٢/٣٤٧، الإتحاف ٢/٣٦٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٦٠، الحجة لابن زنجلة ٥٦٧،

الموضح ٢/١٠١٩.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٣٢، المبهج ٣/٢٢٥، إيضاح الرموز ٥٩٣.

(٦) الكتاب ١/٣٨١.

وَرُجِّحَ^(١) على بدلِ الاشتمال، فإنَّ فيه إضافة المصدرِ إلى الفاعلِ، وهو أكثرُ من إضافته إلى المفعول، وبأنه أبلغُ في الامتنان؛ لأنه إذا قال: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ كان أبلغَ من أَحْسَنَ خَلَقَ كل شيء؛ لأنه قد يَحْسُن الخَلْقُ وهو المحاولة^(٢)، ولا يكون الشيءُ في نفسه حَسَنًا. فإذا قال: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ اقتضى أن كل شيء خَلَقَهُ حَسَنٌ، بمعنى أنه وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ انتهى^(٣).

وقيل في هذا الوجه، وهو عَوْدُ الضميرِ في ﴿خَلَقَهُ﴾ على الله يكون بدلاً من ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾، بدلَ شيءٍ من شيءٍ وهما لعَيْنٍ واحدة. ومعنى أحسن: حَسُنَ؛ لأنه ما مِنْ شَيْءٍ خَلَقَهُ إِلَّا وهو مُرْتَبٌّ على ما تَقْتَضِيهِ الحِكْمَةُ، فالمخلوقات كلها حسنة، وإنْ تَفَاوَتْ في الحسنِ. وحُسْنُهَا من جهة المقصد الذي أُريد بها؛ ولهذا قال ابن عباس^(٤): «ليست القِرْدَةُ بِحَسَنَةٍ، وَلَكِنَّهَا مُتَقَنَةٌ بِحِكْمَةٍ».

(١) انظر: الدر المصون ٨٢/٩.

(٢) في البحر: «المجاز له» وهو تحريف.

(٣) أي: انتهى من قول أبي حيان في البحر ١٩٩/٧، وانظر: الدر المصون ٨٢/٩.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره ١٨/٥٩٧-٥٩٨ من طريقين عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ولفظه: «أما إن است القردة ليست بحسنة، ولكنه أحكم خلقها». ضعيف؛ في إسناده خَصِيفُ بن عبد الرحمن الجزري أبو عون، صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره ورمي بالإرجاء، كما في التقريب ص ٢٩٧ برقم (١٧٢٨). وكذا أورده ابن عطية في المحرر ٣٢/١٣، والقرطبي في تفسيره ١٤/١٧ كلاهما عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وأخره عندهما: «ولكنها متقنة ومحكمة» زاد القرطبي عكرمة مع ابن عباس -رضي الله عنهما-. وعزاه السيوطي في الدر ١١/٦٧٨ لابن أبي شيبه والحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» وابن المنذر أيضاً.

وعلى قراءةٍ من سَكَنَ لام ﴿خَلَقَهُ﴾، قال مجاهد^(١): «أعطى كلَّ جنسٍ شكَّله، والمعنى: خَلَقَ كلَّ شيءٍ على شكَّله الذي خصَّه به.

وقال الفراء^(٢): «أَلْهَمَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ فيما يحتاجون إليه، كأنه أعلمهم ذلك»، فيكون كقولهِ: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠] قاله في «البحر»^(٣).

وقرأ ﴿أَءَذَا... إِنَّا﴾ [١٠] بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، نافعٌ والكسائي، وكذا يعقوب، وكلُّ على أصله في الاستفهام: فقالون بالتسهيل مع الفصل بالألف بين الهمزتين. وورش، وكذا رُوِيَ بالتسهيل مع عَدَمِ الفصل، والكسائي، وكذا رُوِيَ بالتحقيق مع عدم الفصل.

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، بالإخبار في الأول وبالاستفهام في الثاني، وكلُّ على قاعدته أيضاً: فابنُ عامرٍ بتحقيق الهمزتين من غير فصلٍ بينهما، إلا أن أكثرَ الطرق عن هشامٍ على الفصل.

وقرأ بالتسهيل مع الفصل أبو جعفرٍ. وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما: فابنُ كثيرٍ بتسهيلهما من غير فصلٍ، ووافقه ابنُ مَحْيَصِنٍ.

وقرأ أبو عمروٍ بالتسهيل مع الفصل، ووافقه اليزيديُّ.

وقرأ / عاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ بالتحقيق من غير فصلٍ، ووافقهم

الحسنُ والأعمشُ.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٥٩٩/١٨ بإسناده من طريقٍ خفيفٍ عن مجاهد بنحوه.

وإسناده ضعيفٌ بخُصيفٍ كما تقدم ص: ٣٣٢٦ حاشية (٤)، وانظر: البحر المحيط

١٩٩/٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٣٠.

(٣) البحر ٧/١٩٩.

والقائل: ﴿أَءَاذًا ضَلَّلْنَا﴾ إلى آخره أبيُّ بن خَلَف^(١)، وإسناده إلى جميعهم لرضاهم به.

والناصب للظرف محذوفٌ يدلُّ عليه «إِنَّ» وما بعدها، تقديره: أُنبِعثُ إذا ضَلَّلْنَا^(٢). وَمَنْ قرأ ﴿أَءَاذًا﴾ [١٠] بغير استفهام فجوابٌ ﴿أَءَاذًا﴾ محذوفٌ، أي: إذا ضَلَّلْنَا في الأرض نُنبِعثُ، ويكون ذلك إخباراً منهم على طريق الاستهزاء.

وكذلك مَنْ قرأ ﴿إِنَّا﴾ على الخبر أكَّدوا ذلك الاستهزاء باستهزاءٍ آخر. وعن الحسن (صَلَّلْنَا) [١٠] بصاد^(٣) مهملة^(٤).

قال الفراء^(٥): «معناه صِرْنَا بَيْنَ الصَّلَّةِ، وهي الأرضُ اليابسةُ الصُّلْبَةُ».

(١) ابن وهب، الجُمحي، كان شديد الأذى والتكذيب لرسول الله ﷺ، قتله النبي ﷺ يوم أحد. انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٢٨٤، الكامل في التاريخ لابن الأثير ١/ ٦٦٩.

(٢) لأن ما بعد «إِنَّ» والاستفهام لا يعمل فيما قبلهما. انظر: الدر المصون ٩/ ٨٣.

(٣) اختلف في ضبط اللام في قراءة الحسن، فعند الفراء في معاني القرآن ٢/ ٣٣١، والزجاج في معاني القرآن ٥/ ٣٠٣، وابن جنِّي في المحتسب ٢/ ١٧٣ بكسرها، وفي معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣٠٢، والمحتسب ٢/ ١٧٤، ومفردة الحسن للأهوازي: ٤٣٢، والبحر المحيط ٧/ ٢٠٠، والدر المصون ٩/ ٨٤ بفتحها.

(٤) وفتح اللام، كما في المفردة ٤٣٢ وهو الظاهر من إيضاح الرموز ٥٩٣، ونقل السمين في الدر المصون ٩/ ٨٤ عن الحسن كسر اللام أيضاً.

(٥) معاني القرآن ٢/ ٣٣١ والذي فيه: تفسير قراءة الحسن بقول العرب: قد صَلَّ اللحم فهو يَصِلُّ، ولم يفسرها بالأرض الصُّلْبَةُ، وقد يكون تفسير الفراء هذا في غير كتابه «معاني القرآن».

وقرأ ﴿ تَرَجِعُونَ ﴾ [١١] مبنياً للفاعل يعقوبٌ. ووافق ابن مُحَيِّصٍ
والمطوعي، وسَبَقَ بالبقرة [١٨].

وقرأ ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ [١٣] بتسهيل الهمزة الثانية ورشٌ من طريق الأصبهاني^(١)
كوقف حمزة.

وأمال ﴿ تَتَجَافَى ﴾ [١٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم
الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ نافع^(٢)
من «العنوان»، والباقون بالفتح.

ومعنى الآية، أي: ترتفع وتَنَحَّى جنوبهم عن الفُرْش ومواضع
النوم، وفُسِّر بقيام الليل^(٣) في الحديث المرفوع^(٤). وعن

(١) كذا في: ح. وفي سائر النسخ: «الأزرق» مكان «الأصبهاني»، وهو سهو. انظر: النشر
٣٩٨/١.

(٢) ح، ش: «قالون».

(٣) زيادة «الليل» من: ت.

(٤) رجَّح ابن جرير تفسير ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ... ﴾ بقيام الليل في تفسيره
١٨/٦١٤ إذ قال: «فإنَّ توجيه الكلام إلى أنه معنيٌّ به قيام الليل أعجب إليّ؛ لأن ذلك
أظهر معانيه، والأغلب على ظاهر الكلام، وبه جاء الخبر عن رسول الله ﷺ»، ثم
ساق الحديث المرفوع وسيأتي تخريجه، وكذا القرطبي في تفسيره ١٧/٢٨-٢٩
فقال: «في الصلاة التي تتجافى جنوبهم لأجلها أربعة أقوال: أحدها التنفل بالليل، قاله
الجمهور من المفسرين وعليه أكثر النَّاس، وهو الَّذي فيه المدح، وهو قول مجاهد
والأوزاعي ومالك بن أنس والحسن بن أبي الحسن وأبي العالية...».

والحديث المرفوع الذي أشار إليه المصنف أخرجه أحمد في مسنده ٥/٢٣٢، ٢٤٢،
٢٤٨، وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة في مسنديهما كما في تخريج الكشاف =

للزليعي ٨٤ / ٣، وابن أبي الدنيا في التهجيد وقيام الليل ٢٤٨، والطبراني في الكبير ١٠٣ / ٢٠ برقم (٢٠٠) وابن مردويه كما في المصدر السابق للزليعي، جميعهم من طريق حماد ابن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن شهر بن حوشب عن مُعَاذ، عن النبي ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ...﴾ قال: «قيام العبد من الليل». وفي إسناده شهر ابن حوشب، صدوق كثير الإرسال والأوهام كما في التقريب ص ٤٤١ برقم (٢٨٤٦)، وأيضاً لم يسمع من مُعَاذ كما في جامع التحصيل ص ١٩٧، وبقية رجال الإسناد بين ثقة وصدوق، لكنّه ورد نحوه من طرق، وله شواهد يتقوّى بها، ولذلك ذكر محققو مسند الإمام أحمد ٣٦ / ٣٥٢ أنه: «صحيح بطرقه وشواهده». وأخرجه بمعناه الترمذي في سننه ٤ / ٣٦٢-٣٦٣ برقم (٢٦١٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه ٢ / ١٣١٤، برقم (٣٩٧٣)، وعبد الرزاق في مصنفه ١١ / ١٩٤ برقم (٢٠٣٠٣) وفي تفسيره ٢ / ١٠٩، وأحمد في مسنده ٥ / ٢٣١، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده ١ / ١٤٤، ١٤٦ برقم (١١٢)، والطبراني في الكبير ٢٠ / ١٣٠-١٣١ برقم (٢٦٦)؛ جميعهم من طريق معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مُعَاذ، قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فقلت: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة... إلى قوله: وصلاة الرجل من جوف الليل، قال: ثم تلا: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ حتى ﴿يَعْمَلُونَ﴾... الحديث، لكنّ أبا وائل - وهو شقيق بن سلمة - لا يعرف له رواية عن معاذ. انظر: جامع التحصيل ١٩٧ حاشية (٢)، فالإسناد منقطع، ولعلّ تصحيح الترمذي للحديث باعتبار مجموع طرقه، والله أعلم. وأخرجه النسائي في الكبرى برقم (٢٢٢٥)، وابن أبي شيبة في كتاب الإيمان برقم (١)، وأحمد في مسنده ٥ / ٢٣٣، ٢٣٧، وابن جرير في تفسيره ١٨ / ٦١٤، والطبراني في الكبير ٢٠ / ١٤٧-١٤٨ برقم (٣٠٤، ٣٠٥)؛ جميعهم من طريق عروة بن الزّال عن مُعَاذ به، وفيه قال شعبة: - الراوي عن الحَكَم في هذا الحديث - فقلت له - أي للحكم - سمعه من مُعَاذ؟ قال: لم يسمعه منه، وقد أدركه.

بعضهم^(١): هو صلاة العشاء والصبح في جماعة، وقيل:

وعروة بن الزغال مقبول حيث يتابع - كما في التقريب ص ٦٧٥ - وقد توبع من قبل غير واحد ولذا صححه محققو المسند كما تقدم، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٦١٥ / ١٨، والحاكم في المستدرک ٤١٢ / ٢ - ٤١٣، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. والبيهقي في الشعب ٤ / ٢٤٧ - ٢٤٨ برقم (٤٩٥٨ - ٤٩٥٩) من طريق ميمون بن أبي شبيب عن معاذ به مطولاً، وفيه الطرف المذكور سابقاً، وصححه الألباني في صحيح الترمذي ٣ / ٤٣، برقم (٢٦١٦)، وصحيح ابن ماجه ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ برقم (٣٢٢٤)، والإرواء برقم (٤١٣) وتخريج الإيمان لابن أبي شيبة ٢ / ١ - ٢. وورد هذا التفسير - أي: قيام الليل - لقوله: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ عن عدد من التابعين، منهم: الحسن ومجاهد وابن زيد. انظر: تفسير عبد الرزاق ٢ / ١١٠، وتفسير ابن جرير ١٨ / ٦١٢، وتفسير ابن عطية ١٣ / ٣٧، وتفسير القرطبي ١٧ / ٢٨ - ٢٩، والدر المنثور للسيوطي ١١ / ٦٩٤.

(١) نسبة الماوردي في تفسيره النكت ٤ / ٣٦٣ لأبي الدرداء وعبادة - رضي الله عنهما - ولم يذكر الإسناد ولا عزاه لأحد. وكذا البغوي في تفسيره ٦ / ٣٠٤ وزاد «أبأذر» على المذكورين ولم يسق إسناده، وقوّاه بالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه ١ / ٤٥٤ ك: المساجد، ب: فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة برقم (٦٥٦) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من صَلَّى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صَلَّى الصبح في جماعة فكأنما صَلَّى الليل كله»، ولفظ الحديث عند أبي داود برقم (٥٥٥)، والترمذي برقم (٢٢١): «من شهد العشاء في جماعة كان له قيام نصف ليلة، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له قيام ليلة» هكذا أورده القرطبي في تفسيره ١٧ / ٣٠، وأورد ابن عطية في تفسيره ١٣ / ٣٧ عن الضحاك مثله، وقال: «وهذا قول حسن يساعده لفظ الآية، وقال الجمهور من المفسرين: أراد بهذا التجافى صلاة النوافل بالليل»، وأورده القرطبي في تفسيره ١٧ / ٣٠ ونسبه لأبي الدرداء وعبادة والضحاك.

صلاة الأوابين بين العشاءين^(١).

(١) أخرج أبو داود في سننه ٢/ ٥٤ ك: الصلاة، ب: وقت قيام النبي ﷺ من الليل، برقم (١٣٢١-١٣٢٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣/ ٧٠ ك: الصلاة، ب: في الصلاة بين المغرب والعشاء، برقم (٥٩٧٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره ١٨/ ٦٠٩، ٦١٠؛ جميعهم من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه في هذه الآية ﴿تَتَجَاوَزُ جُنُوبَهُمْ...﴾ قال: «كانوا يتيقظون ما بين المغرب والعشاء يصلون» واللفظ لأبي داود، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/ ٣٦٢ برقم (١٣٢١-١٣٢٢).

وأخرج ابن المبارك في الزهد ٢/ ٧٦٩ برقم (٩٩٩) بإسناده عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: «صلاة الأوابين الخلوة التي بين المغرب والعشاء حتى يثوب الناس إلى الصلاة» فهو موقوف وإسناده ضعيف، لضعف موسى بن عبيدة الرّبذي، وقد تقدّم. وكذا أخرج عن محمد بن المنكدر يحدث أنّ النبي ﷺ قال: «من صلّى ما بين المغرب إلى صلاة العشاء فإنّها صلاة الأوابين». مرسل، ورجاله بين ثقة وصدوق، وكذا رواه البيهقي في سننه ٣/ ١٩ ك: الصلاة، باب: من فتر عن قيام فصلّى ما بين المغرب والعشاء من طريق ابن المنكدر وأبي حازم يقولان: ﴿تَتَجَاوَزُ جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ هي ما بين المغرب وصلاة العشاء، صلاة الأوابين. وأخرج ابن جرير الطبري في تفسيره ١٨/ ٦١٠ عن أنس رضي الله عنه: «أنّ هذه الآية ﴿تَتَجَاوَزُ جُنُوبَهُمْ...﴾ نزلت في رجال من أصحاب النبي ﷺ كانوا يصلّون فيما بين المغرب والعشاء» ثم ذكر الآية.

وكذا أخرجه ابن مردويه -كما في تخريج الكشاف للزيلعي ٣/ ٨٦- من طريق الحارث ابن وجيه عن مالك بن دينار عن أنس نحوه، وكذا ابن عدي في الكامل ٢/ ٦١٢ ونقل عن ابن معين أنه قال: «الحارث بن وجيه وليس حديثه بشيء».

وكذا رواه البزار في مسنده كما في كشف الأستار ٣/ ٢٦٥ برقم (٢٢٥٠) وكذا ابن مردويه في تفسيره كما في الدر ١١/ ٦٩١-٦٩٢، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٩٠: «رواه البزار عن شيخه عبد الله بن شبيب وهو ضعيف»، قلت: وفيه أيضاً عبد الحميد الخزاعي ضعيف كما في التقريب ص ٥٦٥، برقم (٣٧٨٨)، وأورد البغوي في تفسيره ٦/ ٣٠٣ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «إن الملائكة لتحفّ بالذين يصلون بين المغرب والعشاء، وهي صلاة الأوابين»، ولم يذكر إسناداً ولم يعزه لأحد.

وقيل: انتظار صلاة العشاء^(١).

واختلَفَ فِي ﴿أَخْفَى﴾ [١٧]:

فحمزة، وكذا يعقوب^(٢) بإسكان الياء فعلاً مضارعاً مسنداً لضمير المتكلم^(٣)، فلذلك سَكَنْتْ يَأْوَهُ؛ لأنه مرفوعٌ، ويُؤَيِّدُهَا قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٤) (نُخْفِي) بنون العظمة.

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ والأعمش^(٥) بفتح الهمزة والفاء فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى.

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٢٥٦/٥ ك: التفسير، ب: ومن سورة السجدة، برقم (٣١٩٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ نَزَلَتْ فِي انتِظَارِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَدْعَى الْعَتَمَةَ» أي: صلاة العشاء. وقال: «حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبإسناد الترمذي أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٦١١/١٨ مثله، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ٩٦/١١ فقال: «رواه ابن جرير بإسناد جيد».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٦٨٩/١١ أيضاً لابن أبي حاتم وابن مردويه ومحمد ابن نصر في كتاب الصلاة، وهو في مختصره ص ٩، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٣٠٢ برقم (٣١٩٦)، وأحال إلى التعليق الرغيب ١/١٦٠، وكذا أخرجه ابن مردويه في تفسيره من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - بنحوه كما في الدر المنثور ١١/٦٩١.

(٢) انظر: الروضة ٢/٨٥٦، النشر ٢/٣٤٧، الإتحاف ٢/٣٦٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٦٣، الحجة لابن زنجلة ٥٦٩، الموضح ١٠٢٠/٢.

(٤) انظر: مختصر ابن خالويه ١١٨.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٢٥، إيضاح الرموز ٥٩٣.

وأبدل الياء ألفاً ابن مُحِيصِنٍ وَالشَّنْبُوذِيَّ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَسَكَّنَهَا الْمَطْوَعِيُّ
عنه، وزاد بعدها تاء المتكلم، فصارت (أَخْفِيْتُ).

وقرأ الباقون بضمّ الهمزة، وكسر الفاء، وفتح الياء مبنياً للمفعول، فمن
ثُمَّ فَتَحَتْ يَأْوُهُ.

وعن الأعمش^(١) (من قَرَّات) [١٧] جمعاً بالألف والتاء^(٢)؛ لاختلاف
أنواعها، ورُوِيَتْ هذه القراءة^(٣) عن أبي الدرداء وأبي هريرة، وهي رواية
عن أبي عمرو وأبي جعفر.
وقرأ الجمهور بالإفراد.

/ وقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمَنَّ نَفْسٌ﴾ [١٧] نكرة في سياق النفي، فتعم جميع
الأنفس، وهذه عِدَّةٌ عظيمة لا تَبْلُغُ الأفهام كُنْهَهَا، بل ولا تفاصيلها. وما
أحسن قول الحسن^(٤): «أخفى القوم أعمالاً في الدنيا، فأخفى الله لهم ما لا

[١٩٤]

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٢٥، إيضاح الرموز ٥٩٤.

(٢) انظر في التوجيه: المحتسب ٢/ ١٧٤، البحر المحيط ٧/ ٢٠٢.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه ١١٨، البحر ٧/ ٢٠٢.

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٨/ ٦٢٣ بإسناده عن الحسن به، لكن في إسناده
سفيان بن وكيع متكلم فيه، قال الحافظ ابن حجر في التقریب ص ٣٩٥ برقم (٢٤٦٩): «كان
صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه». وكذا
أورده الماوردي في تفسيره النكت ٤/ ٣٦٤، والقرطبي في تفسيره ١٧/ ٣٦ بدون
إسناده. وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في صحيحه
٨/ ٥١٥ مع الفتح، ك: التفسير، باب: ﴿فَلَا تَعْلَمَنَّ نَفْسٌ مَّا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾
برقم (٤٧٧٩-٤٧٨٠)، ومسلم في صحيحه ٤/ ٢١٧٤ ك: الجنة وصفة نعيمها =

عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ».

وأبدلَ همزة ﴿الْمَأْوَى﴾ [١٩] ألفاً^(١) ورشٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. ووافقهم اليزيديُّ كهمزة في الوقف، ووافقه الأعمش. وأماله حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ نافع^(٢) من «العنوان» والباقون بالفتح. وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٢٣] بالتسهيل أبو جعفرٍ، ووافقه المطوّعيُّ. وثَلَّثَ هَمْزَه الأزرُقُ عن ورشٍ بخلافٍ.

وعن الحسنِ حَذَفُ أَلْفِهِ وِيَاثِهِ.

وَيُوقَفُ لِحَمْزَةِ عَلَى هَمْزَتِهِ الأُولَى مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ عَلَى يَاءٍ ﴿بَنِي﴾ [٢٣] وبالسَّكْتِ، وبالنقل، وبالإدغام، وبالتسهيل بَيْنَ بَيْنٍ، وَضَعْفٍ، وبالتسهيل في الهمزة الثانية مع المدِّ والقَصْرِ، فتصير عشرةً. وفاقه الأعمشُ بخلافٍ عنه.

وسَهَّلَ الهمزة الثانية من ﴿أَيَّمَةَ﴾ [٢٤] مع القَصْرِ قالونٌ وورشٌ من طريقِ الأزرقِ وابنِ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا رُوَيْسٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ

وأهلها، -واللفظ للبخاري-: قال الله تبارك وتعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر» قال أبو هريرة: إقرأوا إن شئتم ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾، وكذا رواه مسلم من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه مثله برقم (٢٨٢٥).

(١) أي: من طريق الأصبهاني .

(٢) ح، ش: «قالون».

واليزيديُّ. وقرأ ورث من طريق الأصبهاني بتسهيلها كذلك مع المدِّ، وقرأ أبو جعفر كذلك من غير خُلفٍ.

واختلف عن هؤلاء في كيفية التسهيل: فالجمهورُّ على أنه بينَ بينَ، وذهب جماعةٌ إلى أنه الإبدال ياءً خالصةً.

وقرأ ابنُ ذكوانَ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحَ وخَلَفٌ، بالتحقيق مع القصر. ووافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ هشامٌ بالتحقيق أيضاً إلا أنه اختلفَ عنه في المد.

والأئمة: القادة يُقتدى بهم.

واختلفَ في ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا رُوِّيسٌ^(١) بكسر اللام وتخفيف الميم، على أنها لامُ الجر^(٢)، و«ما» مصدرية والجارُّ متعلِّقٌ بالجعَلِ، أي: جعلناهم كذلك لصبرهم، ولإيقانهم.

وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بفتح اللام وتشديد الميم، وهي «لَمَّا» التي تقتضي جواباً. وفي هذه الآية وَعَدُّ وتسليّةٌ لنبيّه محمد عليه أفضلُ الصلاة والسلام وإرشادٌ لأصحابه وأُمَّته.

(١) انظر: المستنير ٢/٣٦٩، النشر ٢/٣٤٧، الإتحاف ٢/٣٦٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٥/٤٦٤، الحجة لابن زنجلة ٥٦٩، الموضوع

١٠٢١/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٢٦، إيضاح الرموز ٥٩٤.

وسهّل الهمزة الثانية كالياء من ﴿الْمَاءِ إِلَى﴾ [٢٧] نافع وابن كثير / وأبو عمرو وكذا أبو جعفر ورؤيس. وافقهم ابن محيصن واليزيدي. [١٩٤] ب
 وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف ورؤح، بتحقيق الهمزتين. ووافقهم الحسن والأعمش.
 وفي هذه السورة من الإدغام الكبير سبعة مواضع^(١).

(١) كذا في ح، وهو مطابق لما في الإدغام الكبير ٢٣١، والتلخيص ٣٦٩، والكنز في القراءات العشر ٢/٦٠٧، وغيث النفع ٣٢٣، وقال: «قال الجعبري: ستة، بإسقاط ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾». انظر: كنز المعاني (خ) ٢٦٩/ب. وسائر النسخ: «ستة»، كما عند الجعبري.

المرسوم^(١)

* * *

(١) بياض بالنسخ، وتقدم ما في هذه السورة من المرسوم. وانظر: مختصر التبيين

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْمَ﴾ [١٦] ت^(١) بتقدير: هذا. ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [٢٢] مبتدأ، وخبره ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٢٢] أو ﴿مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٢]، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حال، أي: تنزيل الكتاب من رب العالمين لا شك فيه، ن: إن جعلته قسماً، والمُقَسَّمُ عليه ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [٢٢]، أو مبتدأ، خبره ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾؛ لكرهة الفصل بين كل. ﴿الْكِتَابِ﴾ [٢٢] ن: على أن ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ منصوبٌ على الحال، أو مرفوعٌ خبراً لـ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [٢٢]. والأحسن أن يقف على ﴿الْمَ﴾ [١٦] ثم على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٢٢] ك، ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [٣] ك؛ للفصل بين ما حكي عنهم وبين الكلام الصادر من الله تعالى. قال البيضاوي^(٢): ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ إنكارٌ لكونه من ربِّ العالمين. وقوله: ﴿بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [٣] تقريرٌ له، ونظمُ الكلام على هذا: أنه أشار أولاً إلى إعجازه، ثم رتب عليه أن تنزِيله من ربِّ العالمين، وقرّر ذلك بنفي الرّيب عنه، ثم أضرب عن ذلك إلى ما يقولون فيه على خلاف ذلك إنكاراً له، وتَعْجُباً منه، فإنَّ ﴿أَمْ﴾ منقطعةٌ، ثم أضرب عنه إلى إثبات أنه الحقُّ المنزَّل من الله.

(١) ح، ت: «أو ك»، ت ص: «ك أو ت».

(٢) أنوار التنزيل ٢/٢٣٣.

﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [٣] ن؛ للام ﴿ لِتُنذِرَ ﴾ [٣] إذ هو علة الإنزال. ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ [٣] ت. ﴿ أَلْعَرْشِ ﴾ [٤]، و ﴿ وَلَا سَفِيْعَ ﴾ [٤] ^(١)، و ﴿ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٤] ك، ﴿ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [٥] ك ^(٢)؛ وفاقالما حكي عن الأخفش ^(٣). و عورض ^(٤) بالعطف التالي. ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٦] ن؛ لأن الموصول نعته، ك: على تقدير: هو الذي أحسن خلقه، و ﴿ مِنْ رُوحِهِ ﴾ [٩] ك، ﴿ وَالْأَفْئِدَةِ ﴾ [٩]، و ﴿ مَا تَشْكُرُونَ ﴾ [٩]، و ﴿ جَدِيدِ ﴾ [١٠] ك، ﴿ كَفِرُوتَ ﴾ [١٠] ت، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [١١]، ﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [١٢] ك: على تقدير: يقولون: ربنا أبصرنا.

﴿ مُوقِنُونَ ﴾ [١٢]، و ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [١٣] ك، و ﴿ يَوْمَكُمْ هَذَا ﴾ [١٤] ك، أو الأحسن ﴿ إِنَّا نَسِينَاكُمْ ﴾ [١٤] ك، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٤]، و ﴿ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [١٥] ك، ﴿ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ [١٦] ك: على جعل التالي مرفوعاً على الاستئناف، ن: على جعله حالاً. ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ [١٦]، و ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [١٧] ك.

﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٩] ت. وقد كان الشاطبي يختار ^(٥) الوقف على ﴿ أَفَقَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ﴾ [١٨] ^(٦)، / وابتدئ ﴿ لَا يَسْتَوُونَ ﴾ [١٨] أي لا يستوي المؤمن والفاسق. ﴿ لَا يَسْتَوُونَ ﴾ [١٨]، و ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٩]، و ﴿ فَمَا أُولَئِهِمُ النَّارُ ﴾ [٢٠]، و ﴿ جَنَّاتُ الْمَأْوَى ﴾ [١٩]، و ﴿ تُكذَّبُونَ ﴾ [٢٠] ك.

(١) أضاف في ح: «ت».

(٢) سقط الرمز من: د، ح، ت، ص.

(٣) انظر: القطع ٢/ ٥٤٤، المرشد ٢/ ٥٤٨.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٥٤٨.

(٥) ش: «يحب».

(٦) انظر: جمال القراء ٢/ ٥٨٨، النشر ١/ ٢٣٣.

﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٢١] ت. ﴿أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [٢٢] ك. ﴿مُنْتَقِمُونَ﴾ [٢٢] ت^(١).
 ﴿مِن لِّقَائِهِ﴾ [٢٣]، و ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٢٣] ك، ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [٢٥] ت. ﴿فِي﴾
 مَسَلِكِهِمْ﴾ [٢٦] ك. ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٢٦] ك^(٢)، ﴿وَأَنْفُسُهُمْ﴾ [٢٧]، و ﴿أَفَلَا﴾
 يُبْصِرُونَ﴾ [٢٧]، و ﴿صَالِقِينَ﴾ [٢٨]، و ﴿يُنظُرُونَ﴾ [٢٩] ك. ﴿مُنْتَظِرُونَ﴾
 م. [٣٠].

* * *

(١) ت: «ك».

(٢) ش، ح، س، ف، غ: «ت».

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ﴾ [لقمان: ٢٢] إلى قوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾
 [١١] ربيع^(١).
 آخر السورة نصف^(٢).

* * *

(١) كذا في غيث النفع ٣٢٣، والقول الوجيز ٢٦٢.

(٢) كذا في القول الوجيز ٢٦٣، وانظر أقوالاً أخرى في جمال القراء ١/١٥٣، وغيث النفع

سورة الأحزاب

مدنية^(١).وحرروفها: خمسةُ آلاف وسبعمئة وستة وتسعون^(٢).وكلمها: ألفٌ ومئتان وثمانون^(٣).

وآيها: ثلاثٌ وسبعون.

وفيها شبهُ الفاصلة: موضع^(٤) إلى ﴿أُولَآئِكَ مَعْرُوفًا﴾ [٦].

* * *

(١) انظر: معالم التنزيل ٥١٦/٦، وحسن المدد ١٠٨، وزاد المسير ٣٤٧/٦، وفيه: «وهي

مدنية بإجماعهم»، وكذا في تفسير القرطبي ٤٨/١٧.

(٢) انظر: البيان: ٢٠٨، حسن المدد: ١٠٨، البصائر ١/٣٧٧، منار الهدى: ٣٠٦، القول

الوجيز: ٢٦٣.

(٣) انظر: البيان: ٢٠٨، حسن المدد: ١٠٨، البصائر ١/٣٧٧، منار الهدى: ٣٠٦، القول

الوجيز: ٢٦٢.

(٤) انظر: البيان: ٢٠٨، حسن المدد: ١٠٨، منار الهدى: ٣٠٦.

وفواصلها^(١)

﴿ حَكِيمًا ﴾ [١]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [٢]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٣]، ﴿ السَّيْلَ ﴾ [٤]،
 ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٥]، ﴿ مَسْطُورًا ﴾ [٦]، ﴿ غَلِيظًا ﴾ [٧]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [٨]، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٩]،
 ﴿ الظُّنُونًا ﴾ [١٠]، ﴿ شَدِيدًا ﴾ [١١]، ﴿ عُرُورًا ﴾ [١٢]، ﴿ فِرَارًا ﴾ [١٣]،
 ﴿ يَسِيرًا ﴾ [١٤]، ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [١٥]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٦]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [١٧].
 ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٨]، ﴿ يَسِيرًا ﴾ [١٩]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٢٠]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٢١]،
 ﴿ تَسْلِيمًا ﴾ [٢٢]، ﴿ تَبْدِيلًا ﴾ [٢٣]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٢٤]، ﴿ عَزِيرًا ﴾ [٢٥]، ﴿ فَرِيْقًا ﴾ [٢٦]،
 ﴿ قَدِيرًا ﴾ [٢٧]، ﴿ جَمِيلًا ﴾ [٢٨]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٢٩]، ﴿ يَسِيرًا ﴾ [٣٠].
 ﴿ كَرِيمًا ﴾ [٣١]، ﴿ مَعْرُوفًا ﴾ [٣٢]، ﴿ تَطْهِيرًا ﴾ [٣٣]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [٣٤]،
 ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٣٥]، ﴿ مُبِينًا ﴾ [٣٦]، ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٣٧]، ﴿ مَقْدُورًا ﴾ [٣٨]،
 ﴿ حَسِيْبًا ﴾ [٣٩]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٤٠]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٤١]، ﴿ وَأَصِيلًا ﴾ [٤٢]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٤٣]،
 ﴿ كَرِيمًا ﴾ [٤٤]، ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ [٤٥]، ﴿ مُنِيرًا ﴾ [٤٦]، ﴿ كَثِيرًا ﴾ [٤٧]،
 ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٤٨]، ﴿ جَمِيلًا ﴾ [٤٩]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٥٠].
 ﴿ حَلِيمًا ﴾ [٥١]، ﴿ رَقِيْبًا ﴾ [٥٢]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٥٣]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٥٤]،
 ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٥٥]، ﴿ تَسْلِيمًا ﴾ [٥٦]، ﴿ مُهَيَّبًا ﴾ [٥٧]، ﴿ مُبِينًا ﴾ [٥٨]،
 ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٥٩].

(١) انظر: البيان: ٢٠٨، حسن المدد: ١٠٨، القول الوجيز: ٢٦٣.

﴿ قَلِيلًا ﴾ [٦٠]، ﴿ تَقْتِيلًا ﴾ [٦١]، ﴿ تَبْدِيلًا ﴾ [٦٢]، ﴿ قَرِيبًا ﴾ [٦٣]،
 ﴿ سَعِيرًا ﴾ [٦٤]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٦٥]، ﴿ الرَّسُولَ ﴾ [٦٦]، ﴿ السَّيْلَ ﴾ [٦٧]،
 ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٦٨]، ﴿ وَجِيهًا ﴾ [٦٩]، ﴿ سَدِيدًا ﴾ [٧٠]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٧١]، ﴿ جَهُولًا ﴾
 [٧٢]، ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٧٣].

* * *

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿التَّيِّبِ﴾ [١] بالهمز نافع.
 واختُلِفَ في ﴿يَمَاتَعَمَلُونَ حَيْرًا﴾ [٢]، و﴿يَمَاتَعَمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٩]:
 فأبو عمرو^(١) بالغيب فيهما^(٢) على أن الواو اَوْضَمِيرُ ﴿الْكَافِرِينَ وَالْمُنْفِقِينَ﴾ [١]،
 أي: إنَّ الله خبير بمكايدهم، فيدفعُها عنك.
 وافقه الحسنُ واليزيديُّ^(٣).

وكذا قرأ رُوَيْسٌ من «المبهج»^(٤) كما نقله عنه ابن القاصح^(٥).
 وقرأ الباقر بالخطاب؛ مناسبة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [١]،
 و﴿اتَّبِعْ﴾ [٢] في الأولى، ويجوز أن يكون من باب الالتفاتِ.
 والظاهر: أن الأمر للنبي ﷺ تفخيماً لشأن التقوى. وإذا كان هو ﷺ
 مأموراً بذلك فغيره أولى. وقيل: هو خطابٌ له ﷺ لفظاً ولأُمَّته معنًى، وفي
 الثانية مناسبة لقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [٩]،
 وقوله: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ﴾ [١٠] إلى آخرها.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٤٩٩، النشر ٢/٣٤٧، الإتحاف ٢/٣٦٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٦٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٠، الموضح

١٠٢٣/٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٢٦، إيضاح الرموز ٥٩٥.

(٤) المبهج ٣/٢٢٦.

(٥) في مصطلح الإشارات ٤٢٤.

واختلِفَ في ﴿ أَلْتَى ﴾ هنا [٤]، والمجادلة [٢]، وموضعي الطلاق [٤]:

فقالون/ وقنبل، وكذا يعقوب^(١) بحذف الياء وتحقيق الهمزة المكسورة على وزن القاض، بحذف يائه^(٢)، حذفوا الياء، واجتزأوا عنها بالكسرة. وقرأ ورث، وكذا أبو جعفر، بحذف الياء وتسهيل الهمزة بينَ بين، وافقه ابنُ محيصن^(٣).

وبذلك قرأ البزِّيُّ وأبو عمرو بخُفِّ عنهما، ووافقهما اليزيديُّ، وهذه طريقة العراقيين، وزعم بعضهم أنه لم يصحَّ عنهم غيرها، وهو تخفيفٌ قياسيٌّ. وقرأ البزِّيُّ وأبو عمرو - ووافقهما اليزيديُّ - في وجههما الثاني بياء ساكنة، حذفوا الياء بعد الهمزة تخفيفاً، ثم أبدلوا الهمزة ياءً، وسكَّنوها لصيرورتها ياءً مكسوراً ما قبلها، كياء القاضي والغازي، إلا أن هذا ليس بقياس، وإنما القياسُ جعلُ الهمزة بينَ بينَ.

قال أبو علي^(٤): «لا يُقدِّمُ على مثلِ هذا البدلِ إلا أن يُسمَعَ» انتهى. وأجيب^(٥): بأنَّ أبا عمرو بنَ العلاء قال: «إنها لغةُ قريشِ التي أمرَ الناسُ أن يقرؤوا بها» انتهى.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٥٧، النشر ١/٤٠٤، الإتحاف ٢/٣٦٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٦٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧١، الموضح ١٠٢٤/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن ١٤٣، المبهج ٣/٢٢٦، إيضاح الرموز ٥٩٥.

(٤) الحجة ٥/٤٦٧.

(٥) المجيب هو السمين في الدر ٩/٩٢.

قال أبو حيان^(١): «فهو بدلٌ مسموعٌ لا مقيسٌ» ويلزم من إبدالها ياءً اجتماعُ ساكنين، فتمدُّ لالتقاءهما.

وهذه طريقة المصريين والمغاربة، وهي التي في «التيسير»^(٢)، و«العنوان»^(٣)، والوجهان في «الشاطبية»^(٤) ك«جامع البيان»^(٥)، و«الإعلان»^(٦).

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بياء ساكنةٍ بعد الهمزة المكسورة على وزن «القاضي»، وهذا هو الأصلُ في هذه الكلمة؛ لأنه جمعُ «التي» معنًى. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وإذا وقفَ مَنْ سَهَّلَ بينَ بين، وهم ورشٌ والبزِّيُّ وأبو عمرو وأبو جعفر وابنُ محيصةٍ واليزيدي، فبالياء الساكنة. قيل: لتعذر الوقفِ على الهمزة المسهَّلة، فصيرت ياءً خالصةً، ووقفَ عليها.

قال الجعبريُّ^(٧): «وجهُ جعلها ياءً في الوقفِ الانتقالُ إلى الآتية؛ لاحتياج الوقفِ إلى زيادة التخفيف، لأنَّ التسهيلَ لا يتأتَّى في الوقفِ، كما تُؤمُّ؛ لما قررنا في وقف حمزة»^(٨).

(١) البحر ٧/٢١١.

(٢) التيسير ١٧٧.

(٣) العنوان ١٥٤.

(٤) الشاطبية ٧٧.

(٥) جامع البيان (خ) ٣٠٧/أ.

(٦) انظر: النشر ١/٤٠٤.

(٧) كنز المعاني (خ) ٢٦٧/ب.

(٨) كلام الجعبري زيد من: س، خ.

واختلِفَ في ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ هنا [٤] وموضعِي المجادلة [٢-٣]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١) بفتحِ التاء والهاءِ وتشديدها والظاءِ، من غير ألف^(٢) هنا، مضارعٌ تظَهَّرَ، والأصل: تتظَهَّرُونَ بتاءين فأدغم نحو تَدَكَّرُونَ.

ووافقهم^(٣) ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ^(٤).

وقرأ ابنُ عامرٍ بفتحِ التاءِ والهاءِ وتشديدِ الظاءِ، وبعدها ألفٌ، مضارعٌ تظَاهَرَ، والأصل أيضاً بتاءين، إلا أنه أدغم.

وقرأ عاصمٌ بضمِّ التاءِ وتخفيفِ / الظاءِ وألفٍ بعدها وكسرِ الهاءِ مخففةً على وزن «تُقَاتِلُونَ» من بابِ المفاعلة مضارعٌ ظاهرٌ.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بفتحٍ وتخفيفِ الظاءِ، وفتحِ الهاءِ مخففةً بعد الألفِ. والأصلُ بتاءين فحذفتُ إحداهما. ووافقهم الأعمشُ. وعن الحسن^(٥) ضمُّ التاءِ، وفتحُ الظاءِ مخففةً، وتشديدُ الهاءِ مكسورةً من غيرِ ألفٍ، مضارعٌ ظَهَّرَ مشدداً.

وأما المجادلة [٢-٣]: فعاصمٌ كقراءتِهِ هنا، ووافقهُ الحسنُ كهنا أيضاً.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦١٨، النشر ٢/٣٤٧، الإتحاف ٢/٣٧٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/١٠٢٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٢، الموضح ٤٦٧/٢.

(٣) في النسخ: «ووافقه»، والتصويب يقتضيه السياق.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٢٦، إيضاح الرموز ٥٩٥.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٣٤، إيضاح الرموز ٥٩٥.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ بفتح التاء،
وتشديدِ الظاءِ، وألفٍ بعدها، وفتحِ الهاءِ مخففةً كقراءة ابنِ عامرٍ هنا.

وقرأ الباقرُ كذلك، لكنْ بتشديدِ الهاءِ من غيرِ ألفٍ.

ومعنى الآية^(١): لم يجعل اللهُ تعالى الزوجةَ المُظَاهرةَ أمًّا؛ لأنَّ الأمَّ
مخدومةٌ مخفوضٌ لها جناحُ الدَّلِّ، والزوجةُ مستخدمَةٌ، مُتَصَرِّفٌ فيها
بالاستفراش وغيره كالمملوك، وهما حالتان متنافيتان.

والظُّهَارُ أن يقولَ الرجلُ لزوجته: أنتِ عليّ كظهرِ أمِّي، وعُدِّي الفعلُ
بـ«مِنْ»؛ لأنَّ الظُّهَارَ كان طلاقاً في الجاهلية، وكُنُوا عن البطنِ بالظهرِ إبعاداً
لما يُقاربُ الفَرْجَ، ولكونهم كانوا يقولون: يَحْرُمُ إتيانُ المرأةِ وظهرُها
للسماءِ، وأهلُ المدينة يقولون^(٢): يجيء الولدُ إذ ذاك أَحْوَل، فبالغوا في
التغليظِ في تحريمِ الزوجةِ تشبيهاً بالظهرِ، ثم بالغَ فجعلها^(٣) كظهِرِ أمِّه.

(١) انظر: البحر ٨ / ٢١١.

(٢) يشير المصنف - رحمه الله تعالى - إلى الحديث الوارد عن يهود المدينة، إذ أخرج
البخاري في صحيحه ٨ / ١٨٩ مع الفتح، ك: التفسير، باب: ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَنْتُمْ
حَرْثُكُمْ أَنْتُمْ شَيْئٌ وَقَدْ مَوَّأَ لَأَنْفُسِكُمْ ﴾ برقم (٤٥٢٨)، ومسلم في صحيحه ٢ / ١٠٥٨ ك:
النكاح، باب: جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للذبر،
برقم (١٤٣٥) من حديث جابر - رضي الله عنه - قال: «كانت اليهود تقول: إذا جامعها
من ورائها جاء الولد أحول، فنزلت: ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَنْتُمْ حَرْثُكُمْ أَنْتُمْ شَيْئٌ ﴾»،
واللفظ للبخاري.

(٣) كذا في النسخ بالإفراد.

وإذا رُكِبَ ﴿الَّتِي﴾ مع ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ هنا أنتج ذلك سبع قراءات.
الأولى: لقالون وقنبل، وكذا يعقوب ﴿الَّتِي﴾ بحذف الياء، وتحقيق
الهمزة المكسورة، ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بفتح التاء وتشديد الظاء والهاء من غير
ألف.

الثانية: لورش والبري وأبي عمرو، وكذا لأبي جعفر ﴿الَّتِي﴾ كذلك،
لكن بتسهيل الهمزة، ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بتشديد الظاء والهاء من غير ألف
كذلك.

ووافقهم ابن محيصن واليزيدي.

الثالثة: لأبي عمرو والبري^(١) أيضاً: ﴿الَّتِي﴾ بياء ساكنة من غير همز،
﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بتشديد الظاء والهاء كذلك. ووافقهما اليزيدي^(٢) أيضاً.
الرابعة: لابن عامر ﴿الَّتِي﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة، ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بفتح
التاء، وتشديد الظاء، وفتح الهاء، مع الألف.

الخامسة: لعاصم ﴿الَّتِي﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة، ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بضم
التاء وتخفيف الظاء مع الألف / ، وكسر الهاء.

السادسة: لحمزة والكسائي، وكذا خلف ﴿الَّتِي﴾ بياء ساكنة مع الهمزة،
﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بفتح التاء، وتخفيف الظاء وألف، وفتح الهاء مخففة.
ووافقهم الأعمش.

(١) ف، ش، ح: «للبري وأبي عمرو».

(٢) قوله: «ووافقهما اليزيدي أيضاً» سقط من ش، غ.

السابعة: عن الحسن (اللائي) بهمزة ثم ياء ساكنة، (تُظَهَّرُونَ) بضم التاء وفتح الظاء وكسر الهاء مشددة.

وقرأ ﴿التَّجِءُ أُولَى﴾ [٦٦]، ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ﴾ [٥٠] بتحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الثانية واواً خالصةً مفتوحةً نافعاً. وقرأ الباقون ﴿النَّبِيِّ﴾ بغير همزٍ مع الإدغام.

وإنما كان ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؛ لأنه ﷺ أرأفُ بهم، وأعطفُ عليهم؛ إذ يدعُوهم إلى النجاة، وأنفسُهم تدعوهم إلى الهلاك، جزاه الله عنا أفضل ما جرى نبياً عن أمته، وأماتنا على محبته، واتباع سنته، بمنته ورحمته.

واختلفَ في ﴿الظُّنُونَا﴾ هُنَالِكَ ﴿[١٠-١١]، و﴿الرُّسُولَا﴾ وَقَالُوا ﴿ [٦٦-٦٧]، و﴿السَّيْلَا﴾ رَبَّنَا ﴿ [٦٧-٦٨]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ [وكذا أبو جعفر] ^(١) بالفاءِ بعد النون، واللام وصللاً ووقفاً في الثلاثة موافقةً للرسم ^(٢).

وأيضاً فإنَّ هذه الألفَ تُشبه هاءَ السَّكْتِ لبيانِ الحركةِ، وهاءُ السَّكْتِ تُثَبِّتُ وَقفاً للحاجةِ إليها، وقد ثَبَّتُ وصللاً إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ، كما في البقرة [٢٥٩]، والأنعام [٩٠] فكذلك هذه الألفُ. ووافقهم الحسنُ والأعمش ^(٣).

(١) زيادة لازمة من المصادر. انظر: غاية الاختصار ٦١٨/٢، النشر ٣٤٨/٢، الإتحاف ٣٧١/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٦٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٢، الموضح ١٠٢٦/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٤٣٧، المبهج ٢٢٦/٣، الإيضاح ٥٩٥.

وقرأ ابن كثير وحفص والكسائي، وكذا خلف بإثباتها في الوقف دون
الوصل إجراءً للفواصل مُجرى القوافي في ثبوت ألف الإطلاق، كقوله^(١):

أَقْلِيَّ الْيَوْمَ عَاذِلٌ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

ولأنها كهاء السكت، وهي تُثَبَّتُ وقفاً، وتُحَذَفُ وصلًا.

قال في الدر^(٢): «قولهم تشبيهاً للفواصل بالقوافي، لا أحبُّ هذه العبارة؛
فإنها مُنْكَرَةٌ لفظاً».

وافقه ابن محيصة.

وقرأ الباقيون بحذفها في الحالين؛ لأنها لا أصل لها، وقولهم: «أُجْرِيَتْ
الفواصل مُجرى القوافي» غير معتد به؛ لأن القوافي يَلْزَمُ الوقفُ عليها غالباً،
والفواصل لا يَلْزَمُ ذلك فيها، فلا تُشَبَّهُ بها^(٣). وخرج بـ ﴿السَّيْلَا رَبَّنَا﴾،
﴿وَهُوَ يَهْدِي السَّيْلَ﴾ [٤] المتفق على حذف ألفه في الحالين.

واختلِفَ في ﴿مُقَامَ﴾ [١٣]:

حفص^(٤) بضم الميم اسم مكان^(٥) أي: لا مكان إقامة^(٦)، أو مصدرٌ،

(١) البيت لجري، وهو في ديوانه ٦٤، والكتاب ٤/٢٠٥، والمقتضب ١/٢٤٠،
والخصائص ١/١٧١، وابن يعيش ٤/١١٥.

(٢) الدر المصون ٩/٩٨-٩٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٩/٩٨.

(٤) انظر: الغاية ٣٦٣، النشر ٢/٣٤٨، الإتحاف ٢/٣٧١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٧١، الحجة لابن زنجلة ٥٤٧، الموضح
٢/١٠٢٩.

(٦) ت، ص: «مقامة».

أي: لا إقامة. وقرأ بالضم كذلك في ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ﴾ [الدخان: ٥١] نافع / وابن عامر، وكذا أبو جعفر^(١)، ووافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقون بالفتح في الموضعين اسم مكان من قام، أي: لا مكان قيام^(٣)، ويأتي المصدر منه أيضاً بالفتح، أي: لا قيام لكم، ولم يختلف في، ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٥٨، الدخان: ٢٦] أنه بالفتح.

وقرأ ﴿بِئُوتُنَا﴾ [١٣] بضم الباء ورش وأبو عمرو وحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب. ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وسبق بالبقرة [١٨٩].

وعن الحسن^(٤) (عورة) في الموضعين [١٣] بكسر الواو اسم فاعل، يقال: عور المنزل يعور عوراً وعورة، فهو عور، ويوت عورة. ورويت^(٥) هذه القراءة عن ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة وأبي رجاء وأبي حيو^(٦) وإسماعيل بن سليمان^(٧) عن ابن كثير.

والجمهور على سكون الواو فيهما، أي: ذات عورة. وقيل: غير حصينة نخاف عليها الشراق.

(١) انظر: الروضة ٢/٩١٣، النشر ٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٣٧١.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣٠٦، إيضاح الرموز ٥٩٦.

(٣) ت: «مقام».

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٣٥، إيضاح الرموز ٥٩٦.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه: ١١٨، البحر ٧/٢١٧.

(٦) «وأبي حيو» سقط من: ش، ح.

(٧) كذا هنا، وفي البحر ٧/٢١٨، والكامل ٢/٢٢٩ أو غيرها، ولم نقف على ترجمة له.

وأمال ﴿أَقْطَارِهَا﴾ [١٤] أبو عمرو وابنُ ذكوانٍ من طريقِ الصوريِّ، والدوريُّ عن الكسائي. ووافقهم الزبيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بينَ بينَ، وبه قرأ نافعٌ وحمزةُ وأبو الحارثِ من «العنوان». وقرأ الباقرُ بالفتح. وكذا الخُلفُ في ﴿أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ بالرحمن [٣٣].

وعن الحسن^(١) (سُئِلُوا الفتنَةَ) [١٤] بواوٍ ساكنةٍ بدلَ الهمزة. فيحتملُ أن يكونَ^(٢) أصلُها: سُئِلُوا، كقراءة الجمهورِ بهمزةٍ مكسورةٍ، ثم خففت الكسرة فسُكِّنَتْ كقولهم: ضُربَ بالكسرِ وضُربَ بالسكونِ، فسكنت الهمزةُ بعد ضمةٍ، فقلبت واواً نحو: بُوس، ويُحتملُ أن يكونَ من لغة الواو.

ويوقف عليها لحمزةٌ بالتسهيل كالياء، على مذهب سيبويه^(٣) والجمهورِ، وبالإبدالِ واواً على مذهب الأَخفش^(٤)، ونصَّ عليه الهذليُّ^(٥) والقلاسي^(٦)، وجاء منصوصاً عن خالدِ الطيبِ^(٧)، كما في «النشر»^(٨).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٣٥، إيضاح الرموز ٥٦٩.

(٢) انظر في التوجيه: المحتسب ١٧٧/٢، البحر المحيط ٢١٨/٧.

(٣) الكتاب ٥٤٢/٣.

(٤) معاني القرآن ٤٢/١.

(٥) الكامل (خ) ١٣٩/ب.

(٦) إرشاد المبتدي ١٨٢.

(٧) خالد بن يزيد بن زياد، أبو الهيثم، الأسدي، الكاهلي مولاهم، الكوفي، الطيب،

الكحَّال، ثقة، قرأ على حمزة الزيات، وهو من جِلَّة أصحابه، واحتجَّ به البخاري في

صحيحه، (ت: ٢١٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٩١/٨، معرفة القراء الكبار ١/٣٤٩،

غاية النهاية ١/٢٦٩، وانظر: النص عنه في الكامل (خ) ١٣٩/ب.

(٨) النشر ١/٤٨٦.

ووافقهُ الأعمشُ بخلافٍ عنه.

واختلِفَ في ﴿لَا تَوْهَا﴾ [١٤]:

فنافعٌ وابن كثير وابن ذكوان من طريق الصوريّ، وهي روايةُ التغلبيّ عنه، وطريقُ سلامةَ بنِ هارونَ وغيره عن الأخفش، وكذا أبو جعفر^(١) بقصُرِ الهمزةِ بمعنى المجيء^(٢) أي: لجاؤوها وغشيوها^(٣)، وقرأ الباقرُ بمدّها بمعنى الإعطاء، أي: لأعطوها، ومفعولُه محذوفٌ تقديرُه: لَا تَوْهَا السائلُ.

والمعنى: ولو دُخِلت البيوتُ / أو المدينةُ من جميع جوانبها، ثمَّ سُئِل أهلها الفتنة لم يمتنعوا من إعطائها، وقراءةُ المدِّ تستلزمُ قراءةَ القصر من غير عكسٍ بهذا المعنى الخاصّ.

وأمالُ ﴿يُعْشَى﴾ [١٩] حمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ وبين اللفظين، وبه قرأ نافع^(٤) من «العنوان»، وقرأ الباقرُ بالفتح.

وقرأ ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [٢٠] بفتح السين ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة، وكذا أبو جعفر. ووافقهم الحسنُ والمطوّعي.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٧٣، النشر ٢/ ٣٤٨، الإتحاف ٢/ ٣٧٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٧٢، الحجة لابن زنجلة ٥٧٤، الموضح ١٠٣٠/٢.

(٣) كذا في النسخ، وإعلاله بالحذف والنقل واجب، والصواب: «وغشوها».

(٤) ح: «قالون».

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ آبَائِكُمْ﴾ [٢٠]:

فَرْوَيْسٌ^(١) بتشديد السينِ المفتوحة وألفٍ بعدها^(٢). والأصل: يتساءلون، فأدغم التاء في السين، أي: يسأل بعضهم بعضاً، أي: يقول بعضهم لبعض: ما إذا سمعتَ؟ وماذا بلغك؟ أو يتساءلون الأعراب، كما تقول: تراءينا الهلال. ورويت^(٣) هذه القراءة عن زيد بن عليٍّ وقتادة وغيرهما. وقرأ الباقر بسكون السينِ بعدها همزةٌ من غير ألفٍ، مضارعٌ سأل. ويوقف عليه لحمزةٌ بوجهٍ واحد، وهو النقلُ لا غير^(٤). ووافقه الأعمشُ بخلافٍ عنه.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أُسُوَّةٌ﴾ [٢١] هنا، وفي حرفي الممتحنة [٤، ٦]:

فعاصمٌ^(٥) بضمِّ الهمزة في الثلاثة. وافقه الأعمش. وقرأ الباقر بكسرها، وهما لغتان^(٦) كالْعُدُوَّةِ وَالْعِدُوَّةِ، وَالْقُدُوَّةِ وَالْقِدُوَّةِ. والأسوة بمعنى الاقتداء، وهي اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ وهو

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٠١، النشر ٣٤٨/٢، الإتحاف ٣٧٣/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١٠٣١/٢.

(٣) انظر: البحر ٢٢١/٧.

(٤) ذكر في النشر ٤٨١/١ ثلاثة أوجه: النقل، وبين بين، وقال: «وهو ضعيف جداً، والوجه الثالث إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط». قال: «وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء»، وبذلك يكون ما ذكره المؤلف هو المقروء به له لا غير.

(٥) انظر: الكفاية ٢٥٨، النشر ٣٤٨/٢، الإتحاف ٣٧٣/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٧٢/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٥، الموضح

الائتساء، فالأُسوة من الائتساء كالقُدوة من الاقتداء. وَأَتَسَى^(١) فلانٌ بفلان: أي: اقتدى به.

وأمال ﴿زَادَهُمْ﴾ [٢٢] ابنُ ذكوانَ وهشامٌ بخلاف عنهما، وحمزةٌ. ووافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالفتح، ومعهم ابنُ ذكوانَ وهشامٌ في الوجه الثاني عنهما.

وأمال ﴿شَاءَ﴾ [٢٤] ابنُ ذكوانَ^(٢) وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالفتح.

وَوَقَفَ عليه هشامٌ وحمزةٌ بالبدلِ ألفاً مع المدِّ، والقصرِ، والتوسُّطِ. ووافقهما الأعمش.

وقرأ ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ تَوَبَّ﴾ [٢٤] بإسقاطِ الهمزةِ الأولى، وتحقيقِ الثانيةِ قالونُ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُوَيْسٌ من طريقِ أبي الطيب. ووافقهم اليزيديُّ وابنُ محيصنٍ من «المفردة».

/ وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصهبانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ ورُوَيْسٌ من غيرِ طريقِ أبي الطيب، بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ، وبه قرأ الأزرقُ في أحدِ الوجهين عنه، وقرأ في الوجه الثاني بإبدالِ الثانيةِ ألفاً.

وَأَمَّا قَبْلُ فله ثلاثةُ أوجهٍ: إسقاطُ الأولى، وتحقيقُ الثانيةِ. والوجهُ الثاني: تحقيقُ الأولى، وتسهيلُ الثانيةِ بينَ بينَ. والثالثُ: تحقيقُ الأولى وإبدالُ الثانيةِ ألفاً كورش.

(١) حذفت همزة الوصل من «أتسى» عندما سبقتها الواو.

(٢) وهشام بخلفه، كما في النشر ٦٠ / ٢.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ورَوْحٌ، بتحقيقهما.
ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ ﴿الرُّعْبُ﴾ [٢٦] بضمِّ العينِ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ
ويعقوبُ، كما في البقرة [٦٧].

وقرأ ﴿لم تَطَّوْهَا﴾ [٢٧] بواوٍ ساكنةٍ بعد طاءٍ مفتوحةٍ أبو جعفرٍ، أبدل
الهمزة ألفاً، فالتقت ساكنةً مع الواو فحُذِفَتْ، كقولك: لم تَرَوْهَا، وسبق في
الهمز المفرد^(١).

وقرأ ﴿مُبَيِّنَةٍ﴾ [٣٠] بفتح الياءِ ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ، ووافقهما ابنُ
محيسنٍ والحسنُ، وسَبَقَ بالنساء [١٩].

واختلَفَ في ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ [٣٠]:

فابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ^(٢) بنون العظمة، وتشديد العينِ مكسورةً من غير
ألفٍ قبلها، على البناءِ للفاعل، ﴿العَذَابُ﴾ بالنصبِ على المفعولِ به^(٣).
ووافقهما ابنُ محيسنٍ^(٤).

وقرأ أبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ بالياءِ من تحتُ وتشديد العينِ
مفتوحةً على البناءِ للمفعول، و﴿العَذَابُ﴾ بالرفعِ لقيامه مقامَ الفاعلِ.
ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ.

(١) انظر: الهمز المفرد ص ٨٣٨/٢.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٦١٩/٢، النشر ٣٤٨/٢، الإتحاف ٣٧٤/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٧٣/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٥، الموضح

١٠٣٢/٢.

(٤) انظر: المبهج ٢٢٧/٣، إيضاح الرموز ٥٩٧.

وقرأ الباقون بالياء من تحت، وتخفيف العين، وألف قبلها، من المُفاعلة مبنياً للمفعول، و﴿الْعَذَابُ﴾ بالرفع لقيامه مقام الفاعل.
وعن ابن محيصن وجه آخر تفرّد به من «المفردة»^(١) وهي بالنون والمد والكسر والتخفيف، ونصب (العذاب)، ورُوِيَتْ^(٢) عن زيد بن علي وخارجة عن أبي عمرو.

واختلِفَ في ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا﴾ [٣١]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف^(٣) بالياء من تحت على التذكير فيهما. ووافقهم الأعمش^(٤).

/ وقرأ الباقون بالتاء من فوق على التأنيث في الأوّل، والنون في الثاني. وأمّا الياء^(٥) من تحت في ﴿وَيَعْمَلْ﴾ فلاجل الحَمَلِ على لفظ «مَنْ»، والتاء من فوق حَمَلًا على معنى «مَنْ»؛ إذ المراد بها مؤنث، ويرشّح هذا تقدّم لفظ المؤنث، وهو ﴿مِنْكُمْ﴾. وأمّا ﴿يُؤْتِيهَا﴾ بالياء من تحت فالضمير لله تعالى لتقدّمه في ﴿لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [٣١]، والنون فهو نون العظمة، وفيه انتقال من الغيبة إلى التكلم.

[١٩٨/ب]

(١) انظر: مفردة ابن محيصن ١٤٣.

(٢) انظر: البحر ٧/٢٢٨.

(٣) انظر: الغاية ٣٦٣، النشر ٢/٣٤٨، الإنحاف ٢/٣٧٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٦٢، المبهج ٣/٢٢٧، إيضاح الرموز ٥٩٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٧٤، الحجة لابن زنجلة ٥٧٦، الموضح

وقرأ ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِن﴾ [٣٢] بتسهيلِ الهمزة الأولى قالونُ والبرِّيُّ. وافقهما ابنُ محيِصنٍ من «المبهج».

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ من غيرِ طريقِ أبي الطيبِ بتسهيلِ الثانية، وبه قرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ في أحدِ وجهيه. وقرأ في وجهه الثاني بإبدالِها ياءً ساكنةً من جنسِ سابقتها، فيزيدُ مدَّ الحَجَزِ للساكنين.

وقرأ قبلُ من طريقِ ابنِ شَنبُوذٍ بإسقاطِ الأولى وتحقيقِ الثانية، ومن طريقِ غيره بتسهيلِ الثانية.

وله وجهٌ ثالثٌ: إبدالُها ياءً مع المدِّ كورشٍ. وقرأ أبو عمرو، وكذا رؤيسٌ من طريقِ أبي الطيبِ بحذفِ الأولى وتحقيقِ الثانية. وافقهما ابنُ محيِصنٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ورُوْحٌ بتحقيقِهما. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وعن ابنِ محيِصنٍ^(١) (فَيَطْمَعُ) [٣٢] بكسر الميم مع فتحِ الياءِ. وهذا شاذٌّ حيثُ توافقَ الماضي والمضارع في حركة. ورُوِيَتْ^(٢) هذه القراءةُ عن الأعرجِ أيضاً.

(١) انظر: مفردة ابن محيِصن ١٤٣، المبهج ٣/٢٢٧، إيضاح الرموز ٥٩٨.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ١١٩، البحر ٧/٢٣٠.

واختلِفَ في ﴿ وَقَرَنَ ﴾ [٣٣]:

فنافعٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بفتح القافِ، أمرٌ^(٢) من قَرَرْتُ، بكسر
 الراءِ الأولى في المكانِ، أقرُّ به بالفتح، فاجتمع راءان في «اقرَرَنَ» فحُذِفَتِ
 الثانيةُ تخفيفاً، ونُقِلَتِ حركةُ الراءِ الأولى المفتوحةِ إلى القافِ، فحُذِفَتِ
 همزةُ الوصلِ استغناءً عنها، فصار «قَرَنَ»، ووزنه على هذا «فَعَنَ»، فإنَّ
 المحذوفَ هو اللامُ؛ لأنه حَصَلَ به الثَقُلُ. وقيل: المحذوفُ الراءُ الأولى؛
 لأنه لَمَّا نُقِلَتِ حركتها بقيت ساكنةً وبعدها أخرى ساكنةٌ، فحُذِفَتِ الأولى
 لالتقاء الساكنين، ووزنه على هذا / «فَلَنَ»، فإنَّ المحذوفَ هو العين.
 وقال أبو علي^(٣): «أبدلت الراءُ الأولى ياءً، ونُقِلَتِ حركتها إلى القافِ،
 فالتقى ساكنان، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقائهما»، فهذه ثلاثة أوجه، قال في
 البحر^(٤): «وهذا في غاية التَّمَحُّلِ^(٥) على عادته».

وقال أبو الفتح الهَمْدَانِي^(٦): أمرٌ من قار يَقَارُ، كخاف يخاف، إذا اجتمع.

[١٩٩]

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٧٥، النشر ٢/ ٣٤٨، الإتحاف ٢/ ٣٧٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/ ٤٧٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٧، الموضح
 ١٠٣٤/ ٢.

(٣) الحجة ٥/ ٤٧٥.

(٤) البحر ٧/ ٢٣٠.

(٥) د، ت: «التحمل»، البحر: «التحميل».

(٦) لعله: محمد بن جعفر بن محمد، أبو الفتح، الهَمْدَانِي، المعروف بابن المَراغي،
 النحوي، اللغوي، سكن بغداد، له كتاب «البهجة» على مثال «الكامل» للمبرد، (ت:
 ٣٧١هـ أو ٣٧٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٥٢، إنباه الرواة ٣/ ٨٣، تاريخ الإسلام
 ٨/ ٣٦٥. ووقع في «تاريخ بغداد»، «الهَمْدَانِي» بالبدال المهملة، وسكون الميم. وذكر
 في البحر المحيط ٧/ ٢٣٠ أن له كتاباً باسم «التبيان».

ومنه «القارة» لاجتماعها، وحُذِفَتِ العَيْنُ لالتقاء الساكنين، فقيل: قَرَنَ كخَفَنَ، ووزنه على هذا أيضاً «فَلَنَ».

وقد تكلم بعضهم في هذه القراءة من وجهين:

أحدهما: قال أبو حاتم: «يقال: قَرَزْتُ بالمكان بالفتح أَقْرُبُ به بالكسر، وقَرَّتْ عينه بالكسر، تَقَرَّرْتُ بالفتح، فكيف يُقرأ ﴿وَقَرَنَ﴾ بالفتح.

وأجيب: بأنه قد سُمِعَ في كلٍّ منهما^(١) الفتح والكسر، حكاها أبو عبيد^(٢).

الثاني^(٣): سَلَّمْنَا أنه يُقال: قَرَزْتُ بالمكان بالكسر، أَقْرُبُ به بالفتح، وأن

الأمر منه اقررن، إلا أنه لا مسوغ^(٤) للحذف؛ لأنَّ الفتحة خفيفة^(٥).

وقرأ الباقر بالكسر، أمرٌ من قَرَّ بالمكان بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع، وهي اللغة الفصيحة، ويَجِيءُ فيها التوجيهات الثلاثة المذكورة: إمَّا حذفُ الراءِ الثانيةِ أو الأولى، أو إبدالها ياءً وحذفها، كما قال الفارسي^(٦)، ولا اعتراض على هذه القراءة لمجيئها على مشهور اللغة، فيندفع اعتراض أبي حاتم، ولأنَّ الكسرَ ثَقِيلاً، فيندفع الاعتراضُ الثاني.

(١) أي: سُمِعَتِ اللغتان في كل من العين والمكان.

(٢) انظر: البحر ٧/ ٢٣٠.

(٣) وهو المأخذ الثاني على قراءة الفتح.

(٤) في النسخ: «لا يسوغ»، د، ت: «يسوغ»، والتصويب من «الدر» وهو ينقل عنه.

(٥) لم يُجِبْ عن هذا المأخذ، وأجاب عنه في «الدر» بأن المسوغ هو ثقل التكرار.

(٦) الحجة ٥/ ٤٧٥.

وقد يُلغزُ بها، فيقال: أين أتى راءٌ يفخِّمها ورشٌ من غير خلافٍ، وبعضُ القراء يُرَقِّقها بلا خلافٍ؛ لأنه -ومن وافقه كما مرَّ- يفتح القاف، ويلزمُ منه تفخيمُ الراء، كما يلزمُ من كسرِها الترقيقُ، فافهمُ.
وقرأ ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾ [٣٣]، و﴿ أَنْ تَبَدَّلَ ﴾ [٥٢] بتشديد التاء فيهما البزئيُّ، ووافقه ابنُ مُحَيصنٍ من «المفردة» بخلافِ عنهما.

واختلِفَ في ﴿ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ ﴾ [٣٦]:

فهشامٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ^(١) بالياءِ مِنْ تَحْتِ عَلِيٍّ التذكيرِ؛ لأنَّ ﴿ الْحَيْرَةَ ﴾ [٣٦] مجازيُّ التأنيث^(٢)، وللفُضْلُ أيضاً. ووافقهم الأعمشُ والحسنُ^(٣).

وقرأ الباقرُ بالتاءِ من فَوْقِ عَلِيٍّ التأنيثِ مراعاةً للفظها.

ومعنى الآية: أنه يجبُ على المؤمنين أن يجعلوا اختيارَهم تبعاً لاختيارِ الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ، ولما كان قوله: ﴿ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ﴾ [٣٦] في سياقِ النفيِ جاء الضميرُ مجموعاً على المعنى في قوله: ﴿ لَهُمْ ﴾ [٣٦] مُغَلَّباً فيه المذكَرُ على المؤنث.

وقولُ الزمخشري^(٤): «كان من حق الضمير أن يوحد كما تقول: ما جاءني

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٠٣، النشر ٢/٣٤٨، الإتحاف ٢/٣٧٦.

(٢) انظر في التوجيه: الحجة للفارسي ٥/٤٧٦، الكشف ٢/١٩٨، الموضح ٢/١٠٣٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٣٦، المبهج (خ) ١٤٥/ب (وسقط من المطبوع)، إيضاح الرموز ٥٩٨.

(٤) الكشاف ٣/٥٤٠ وقد أجاب عن ذلك بقوله: «نعم، ولكنهما وقعا تحت النفي فعما كل مؤمن ومؤمنة، فرجع الضمير على المعنى».

من رجلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا» تَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ»^(١) فقال: «ليس كما ذَكَرَ؛ لَأَنَّ هَذَا عَطْفٌ بِالْوَاوِ، فَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلِ الحَذْفِ أَي: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ إِلَّا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ كَذَا». ونقول: ما جاء زيدٌ ولا عمرو ولا ضرباً خالداً، ولا يجوز «إلا ضرباً»، إلا على الحَذْفِ كما قلنا انتهى.

وأمال ﴿نَحَّشَهُ﴾ [٣٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش.

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ نافعٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واختلَفَ فِي ﴿وَحَاتَمَ التَّيِّبِينَ﴾ [٤٠]:

فعاصم^(٢) بفتح التاء اسمٌ للآلة^(٣) التي يُخْتَمُ بِهَا، كَالطَّابَعِ وَالْقَالِبِ لِمَا يُطْبَعُ بِهِ، وَيُقَلَّبُ فِيهِ.

والمعنى: أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ختموا به، فهو كالخاتم والطابع لهم، صلواتُ الله وسلامه عليهم. وفاقه الحسن^(٤).

(١) البحر ٧/٢٣٤.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٥٩، النشر ٢/٣٤٨، الإنحاف ٢/٣٧٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٧٦، الحجة لابن زنجلة ٥٧٨، الموضح ١٠٣٦/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٣٦، إيضاح الرموز ٥٩٨.

وقرأ الباقون بكسرها على أنه اسمٌ فاعِلٌ. والمعنى: أنه ختمهم، أي: جاء آخِرهم، ولا يُعارض هذا بنزول عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام بعده؛ لأنه إذا نزل كان على شريعة نبينا مُصَلِّياً إلى قبَلته، كأنه من أمته، على أن المعنى: أنه لا يُنبأ أحدٌ بعده.

وعن الحسن (ظلمات) [٤٣] بسكون اللام كما في البقرة [١٧].
وأمال ﴿أَذْنَهُمْ﴾ [٤٨] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش.
وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ نافع^(١) من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿تَمَسَّوْهُنَّ﴾ [٤٩] بالضم والمد حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، أي: تُجامِعوهنَّ، والإسناد إلى الرجال للدلالة على أن العِدَّةَ حقٌّ للأزواج، كما أشعر به ﴿فَمَالَكُمْ﴾. وظاهر الآية أن العِدَّةَ بعد الجماع لا بمجرد الخلوَّة. وسبقت القراءة بالبقرة [٢٣٦].

وقرأ ﴿يَأْيُهَا النَّجِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ [٤٥]، و﴿النَّجِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ﴾ [٥٠] بهمزتين أو لهما محققة، والثانية مُسَهَّلةٌ بين الهمزة والياء نافعٌ وحده، وبإبدالها واواً مكسورة، وبتسهيلها كالواو، وفيما حكاها صاحب «الكافي» وغيره، لكنه ضَعَّف/ من جهة كونه لا يَصِحُّ روايةً ولا لفظاً، كما نبهت عليه في بابه^(٢).

وقرأ الباقون بتركِ الهمزة الأولى وتشديد الياء.

(١) ح: «قالون».

(٢) انظر: باب الهمزتين ص ٩٣٠/٣.

وعن الحسن^(١) (أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا) [٥٠] بفتح الهمزة بدلٌ من ﴿أَمْرًا﴾ بدلٌ اشتمال^(٢)، قاله أبو البقاء^(٣)، كأنه قيل: وأحللنا لك هبة المرأة نفسها لك، أو على حذف لام العلة، أي: لأنَّ وَهَبَتْ. وقرأ ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [٥٠]، و﴿يُوتَ النَّبِيُّ إِلَّا﴾ [٥٣] بإبدال الهمزة ياءً مشددةً قالون في الوصل، فإذا وَقَفَ فبالهمز. وقرأ ﴿تُرْجَى﴾ [٥١] بالهمزة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة، وكذا يعقوب^(٤). وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن^(٥). وقرأ الباقون بغير همز^(٦).

وقرأ ﴿وَتُوِي﴾ [٥١] بإبدال الهمزة واواً مع الإظهار أبو جعفر، فيجمع بين الواو المبدلة والأصلية، وذكر كل في الهمز المفرد^(٧). ووقفَ عليها بالإبدال واواً كذلك، مع الإظهار ومع الإدغام حمزةً، ونصَّ له على الوجهين غير واحدٍ. ورَجَّح الإدغام الداني في «جامعه»^(٨)، وعَلَّل بكونه قد جاء منصوباً عن حمزة مع موافقة الرسم.

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٣٦، إيضاح الرموز ٥٩٨.

(٢) انظر: المحتسب ١٨٢/٢، البحر ٢٤٢/٧.

(٣) التبيان ١٠٥٩/٢.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٥١٠/٢، النشر ٤٠٦/١، الإنحاف ٣٧٧/٢.

(٥) انظر: المبهج ٣٢٩/٣، إيضاح الرموز ٥٩٩.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٧٨/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٧٨، الموضح

١٠٣٧/٢.

(٧) تقدم ﴿النَّبِيِّ﴾ في ٨٥٤/٢، و﴿تُرْجَى﴾ في ص ٨٥٦، (وتؤوي) في ص ٨٢٨.

(٨) جامع البيان (خ) ١٠٦/أ.

وفي «الشاطبية»^(١) إطلاق الوجهين كـ «التيسير»^(٢).
ورجَّح صاحب «الكافي»^(٣) الإظهار، وقال في «التبصرة»^(٤): «إنه الذي عليه العمل».

ووافقه الأعمش بخلافٍ عنه.

وعن ابنٍ محيِصنٍ^(٥) (تُقَرَّر) [٥١] بضمِّ التاء وكسرِ القافِ مِنْ «أَقَرَّ»،
و(أَعِينَهُن) بالنصب، وفاعل (تُقَرَّر) ضميرُ الخطابِ أي: أنت. والجمهورُ
مبنيًا للفاعلِ مِنْ قَرَّتِ العَيْنُ.

واختلَفَ في ﴿لَا يَحِلُّ﴾ [٥٢]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٦) بالتاء من فوقٍ على التأنيث^(٧) اعتباراً باللفظِ.
ووافقه الميزيديُّ والحسنُ^(٨).

وقرأ الباقرُ بالبياء من تحتُ على التذكير؛ لأنه جنسٌ، وللفضلِ أيضاً.

وقرأ ﴿أَنْ تَبَدَّلَ﴾ [٥٢] بتشديدِ التاءِ البزِّيِّ. ووافقه ابنُ محيِصنٍ بخلافٍ

عنهما كما في البقرة [٢٦٧].

(١) الشاطبية ٢٠.

(٢) التيسير ٣٩.

(٣) الكافي ٤٩.

(٤) التبصرة ٩٢.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٢٧، إيضاح الرموز ٥٩٩.

(٦) انظر: الغاية ٣٦٥، النشر ٢/٣٤٩، الإتحاف ٢/٣٧٧.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٧٩، الحجة لابن زنجلة ٥٧٩، الموضح

١٠٣٨/٢.

(٨) المبهج ٢/٢٢٧، إيضاح الرموز ٥٩٩.

ومعنى الآية: أَنهِنَّ لَمَّا خَيْرَنَّ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَاخْتَرْنَ الْآخِرَةَ جَازِهِنَّ اللهُ بِتَحْرِيمِ التَّزْوُجِ بغيرهن، ثم نُسِخَ حَكْمُ هَذِهِ الْآيَةِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ^(١) الصَّحَاحُ، وَأَبَاحَ لَهُ التَّزْوُجَ أَيَّ عَدَدٍ أَرَادَ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ بَعْدَ

(١) منها: ما أخرجه الترمذي في سننه ٥/٢٦٩ ك: التفسير، ب: من سورة الأحزاب، برقم (٣٢١٦)، من طريق عطاء بن أبي رباح عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «ما مات رسول الله ﷺ حتى أحلَّ له النساء»، وقال: «حسن صحيح»، وأخرجه النسائي في سننه الصغرى ٦/٥٦ ك: النكاح، ب: ما افترض الله على رسوله عليه السلام برقم (٣٢٠٤)، وعبد الرزاق في المصنف ٧/٤٩١ برقم (١٤٠٠١)، والحميدي في مسنده برقم (٢٣٥)، وابن سعد في الطبقات ٨/١٩٤، وإسحاق بن راهويه في مسنده برقم (١١٨٤)، وابن أبي شيبة في المصنف ٦/١٨٩ ك: النكاح، ب: قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ برقم (١٧٠٧١)، ورجاله ثقات، وأخرجه أحمد في مسنده ٦/٤١، ٢٠١، وابن جرير الطبري في تفسيره ١٩/١٥٤، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٥٢١، ٥٢٣)، والبيهقي في سننه ٧/٥٤؛ كلهم من طريق عطاء عن عائشة -رضي الله عنها- به، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٣٠٨ برقم (٣٢١٦)، وصحيح سنن النسائي ٢/٦٧٤ برقم (٣٠٠٣) وقال: «صحيح الإسناد». وأخرجه النسائي أيضاً في سننه ٦/٥٦ ك: النكاح، برقم (٣٢٠٥) وكذا في تفسيره برقم (٤٣٥) وابن سعد في الطبقات ٨/١٩٥، وأحمد في مسنده ٦/١٨٠، والدارمي في سننه ٢/١٥٤، والطبري في تفسيره ١٩/١٥٤، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٥٢٢)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان برقم (٦٣٦٦)، والحاكم في المستدرک ٢/٤٣٧، والبيهقي في سننه ٧/٥٤؛ جميعهم من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة -رضي الله عنها- نحوه.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي وكذا الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ٢/٦٧٤ برقم (٣٠٠٤) من هذه الطريق. وذكر أبو جعفر النحاس في =

ذلك؛ لتكون المنَّة له عليه الصلاة والسلام.

وعن بعضهم معناه: لا تحلُّ لك النساء من بعد الأجناس الأربعة التي في قوله: ﴿إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ﴾ [٥٠] الآية فلا تحلُّ له عربية^(١) غير بنات عمِّه وعمَّاته وخاله وخالاته، ولا غير مهاجرة وإن كانت غير^(٢) قريبة، ولا غير مؤمنة / فقوله: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ على هذا تأكيد بخلافه في المعنى الأول. [ب/٢٠٠]

الناسخ والمنسوخ ٥٨٦/٢ فقال: «القول الأوَّل: إنَّ الآية منسوخة بالسنة يدل عليه حديث عائشة -رضي الله عنها-» ثم ساقه بإسناده، وكذا ذكره القرطبي في تفسيره ١٧/١٨٠، ١٩٦ في الموضوع الأوَّل قال: «والقول الأوَّل أصح لما ذكرناه. ويدل أيضاً على صحته ما خرَّجه الترمذي...» فذكر حديث عائشة -رضي الله عنها- وقول الترمذي: «حديث حسن صحيح». وفي الموضوع الثاني قال -بعد أن ذكر اختلاف العلماء على سبعة أقوال-: «الأوَّل: أنَّها منسوخة بالسنة، والناسخ لها حديث عائشة -رضي الله عنها-...» فذكره. وضعفه ابن العربي في أحكام القرآن ٣/١٥٧١؛ بينما في الناسخ والمنسوخ له ٣٣٢/٢، أورد حديث عائشة -رضي الله عنها- بعد أن قال: «قال بعضهم: هي من غريب المنسوخ، نسختها الآية بعدها في اللفظ وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾ وعن عائشة -رضي الله عنها-...» فذكر الحديث، ثم ذكر اللائي تزوج بهن بعد نزول هذا النهي...، ولم يتعرض لضعفه هنا، وفي الموضوع الثاني لم يجزم بضعفه وإنما يفهم من مفهوم المخالفة إذ قال: «لو كان حديث عائشة وأم سلمة صحيحاً، لكان أصلاً مختلفاً فيه، فإنَّه خبر واحد، وأخبار الأحاد لا ينسخ بها القرآن المتواتر». اهـ

(١) غ: «غريبة».

(٢) كذا في النسخ، والسياق يقتضي أن تكون العبارة: «ولا غير مهاجرة وإن كانت قريبة» بإسقاط «غير».

وأمال ﴿إِنَّهُ﴾ [٥٣] هشامٌ من طريق الحُلواني وحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش، وقرأ ورثٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح، وبه قرأ نافعٌ من «العنوان»^(١).

وقرأ ﴿فَسَلُّوهُنَّ﴾ [٥٣] بنقل حركة الهمزة إلى السين ابن كثيرٍ والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم ابن محيصن.

وسَهَّلَ الهمزة الأولى، وحقَّق الثانية من ﴿أَبْنَا إِخْوَانِهِنَّ﴾ [٥٥]، قالون والبرقي. ووافقهما ابن محيصن من «المبهج».

وقرأ ورثٌ من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ من غير طريق أبي الطيب، بتسهيل الثانية وتحقيق الأولى، وهو أحدُ وجهي الأزرق عن ورثٍ. والوجه الآخرُ عنه: إبدالها ياءً ساكنة من جنسٍ سابقتها مع المدِّ للساكنين، وبه قرأ قبلُ أيضاً في أحدِ أوجهه. والوجه الثاني عنه: تسهيل الثانية بينَ بين. والثالث: وهو من طريق ابن شنبوذٍ عنه إسقاطُ الأولى وتحقيقُ الثانية.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رؤيسٌ من طريق أبي الطيب، بحذفِ الأولى وتحقيق الثانية. وافقهم الزبيدي وابن محيصن.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا خَلَفٌ ورُوْحٌ، بتحقيقهما. ووافقهم الحسنُ والأعمش.

(١) في العنوان ١٥٥ في سورة الأحزاب قال: «﴿إِنَّهُ﴾ بالإمالة الأخوان وهشام»، ومقتضى كلام صاحب العنوان في الأصول ٦٠ أن نافعاً يقرأ جميع ذوات الياء بين اللفظين، و﴿إِنَّهُ﴾ منها.

وأبدل الهمزة الثانية ياءً محضةً متحركةً مع تحقيقِ الأولى من ﴿أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ [٥٥] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر وزُويْسٌ. وافقهما ابنُ محيِصن واليزيديُّ، وقرأ الباقون بتحقيقهما. وعن الحسن^(١) (تَقَلَّبُ وَجُوهُهُمْ) [٦٦] بفتحِ التاءِ، أي: تتَقَلَّبُ، (وَجُوهُهُمْ) فاعِلٌ به، ورُوِيَتْ^(٢) هذه القراءةُ عن أبي حيوَةَ.

واختلِفَ في ﴿سَادَتَنَا﴾ [٦٧]:

فابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ^(٣) بالجمع بالألفِ بعد الدالِ وكسرِ التاءِ^(٤). وافقهما ابنُ محيِصنٍ والحسنُ^(٥).

وقرأ الباقون بفتحِ التاءِ مِنْ غيرِ أَلِفٍ، على أنه جمعٌ تكسيرٍ غيرُ مجموعٍ بألفٍ وتاءٍ. ثمَّ إنَّ «سادةً» يجوز أن يكونَ جمعاً لسَيِّدٍ، ولكنَّ لا يَنْقاسُ^(٦)؛ لأنَّ فِعْلاً لا يُجْمَعُ على فَعْلَةٍ، و«سادةً» فَعْلَةٌ؛ إذ الأصلُ سَوَدَةٌ. ويجوز أن يكونَ جمعاً لسَائِدٍ نحو: فَاجِرٌ وَفَجْرَةٌ، وكافِرٌ وَكَفْرَةٌ، وهو أقربُ إلى القياسِ ممَّا قبله، وابنُ عامرٍ جَمَعَ هذا ثانياً بالألفِ والتاءِ، وهو غيرُ مَقْيَسٍ أيضاً نحو: بيوتاتٍ وجمالاتٍ.

[٢٠١]

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٣٧، إيضاح الرموز ٥٩٩.

(٢) انظر: البحر ٧/٢٥٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٦٤، النشر ٢/٣٤٩، الإتحاف ٢/٣٧٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٤٨٠، الحجة لابن زنجلة ٥٧٩، الموضح ١٠٤٠/٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٣٧، مفردة ابن محيِصن ١٤٣، المبهج ٣/٢٢٧ (خ ١٤٥/ب)، إيضاح الرموز: ٦٠٠.

(٦) انظر: الدر المصون ٩/١٤٤.

واخْتَلَفَ فِي ﴿كَبِيرًا﴾ [٦٨]:

فهشامٌ من طريق الداجونيِّ وعاصمٌ^(١) بالباءِ الموحدة من الكِبَرِ دليلاً^(٢) على أشدِّ اللُّغْنِ وأَعْظَمِهِ. وافقهما الحسنُ^(٣).

وقرأ الباكون بالمثلثة من الكثرة على معنى: العَنُهم مرةً بعد أخرى.

وعن المطَّوعِيَّ^(٤) (وكان عبداً لله) [٦٩] بفتح العينِ وبياءٍ موحدةٍ وتونينِ الدالِ منصوبةً، من العبودية، (الله) جازراً ومجروراً^(٥)، و(عبداً) خبرٌ كان، (وجيهاً) [٦٩] صفةٌ له.

قال ابنُ خالويه^(٦): «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ شَنْبُوذٍ فِي رَمَضَانَ فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ» انتهى.

وقد كان ابنُ شَنْبُوذٍ مولعاً بنقلِ الشاذِّ، وحكايته مع ابنِ مُقَلَّةِ الوزيرِ وابنِ مجاهدٍ في ذلك مشهورة^(٧).

والجمهورُ على ﴿عِنْدَ﴾ [٦٩] على الظرفية، مضافٌ إلى الله، و﴿اللَّهِ﴾ مجرورٌ بالإضافة.

(١) انظر: المستنير ٣٧٧/٢، النشر ٣٤٩/٢، الإتحاف ٣٧٨/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٨١/٥، الحجة لابن زنجلة ٥٨٠، الموضح ١٠٤٠/٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٣٨، إيضاح الرموز ٦٠٠.

(٤) انظر: المبهج ٢٢٨/٣، إيضاح الرموز ٦٠٠.

(٥) في حاشية ح: «وهذه القراءة حسنة. مؤلف»، وكذا في السمين ١٤٥/٩.

(٦) انظر: مختصر ابن خالويه ١٢١.

(٧) انظر: غاية النهاية ٥٥/٢.

وعن المطوّعي^(١) (ويتوبُ اللهُ) [٧٣] بالرفع على الاستئناف بجعل العلة قاصرةً على فعلِ الحامل، وابتدئ (ويتوبُ).
والجمهورُ على النصب عطفاً على ﴿لِيُعَذِّبَ﴾، أي: ليعذب اللهُ حاملاً الأمانة، ويتوبُ على غيره ممَّنْ لم يحملها.
وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثمانية مواضع^(٢).

* * *

(١) انظر: المبهج ٣/٢٢٨، إيضاح الرموز ٦٠٠.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٣١، والتلخيص ٣٧٢، كنز المعاني ٢٦٩/ب، الكنز في

القراءات العشر ٢/٦١٠، غيث النفع ٣٢٦.

المرسوم

اتفقوا على حذف الألفِ بعد اللام من ﴿الَّتِي﴾ هنا [٤]، وبالطلاق [٤]، وبياءٍ بعدها كـ «إلى» الجازة، وهي: ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿وَالَّتِي يَيْسَنَ... وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾^(١) [الطلاق: ٤]، وعلى حذف الألف التي بعد الظاء من ﴿تُظَاهِرُونَ﴾^(٢) [٤]، فاحتمل القصرَ والمدَّ تحقيقاً وتقديراً. وكتبوا ﴿وَتَطْنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [١٠] بألفٍ متطرفةٍ في الإمام^(٣) وفاقاً لقبيتها. وكتبوا ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ آبَائِكُمْ﴾ [٢٠] بغير ألفٍ بعد السين في أكثر المصاحف، وفي بعضها بالألف^(٤).

قال أبو عمرو^(٥): «ولم يقرأ بالمدِّ أحدٌ إلا رُويسٌ عن يعقوب». وقال الجعبري^(٦): «وقرأ الحسنُ البصري وعاصمُ الجحدريُّ ويعقوبُ من روايتي رُويسٍ وروح^(٧) ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [٢٠] بتشديد السين وألف^(٨).

(١) انظر: المقنع ١٨، ٤٨، مختصر التبيين ٤/٩٩٨، الوسيلة ٢٦٤، الجميلة: ٤٤٣، ٥٧٧.

(٢) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٢/١٧٦، الوسيلة ٣٥٤، الجميلة: ٣٩٠.

(٣) انظر: المقنع ٣٨-٣٩، مختصر التبيين ٤/٩٩٩، الوسيلة ٢٥٠، الجميلة: ٤٢٩.

(٤) انظر: المقنع ٩٧، مختصر التبيين ٤/١٠٠٠، الوسيلة ٢٠٥، الجميلة: ٣٩٠.

(٥) انظر: المقنع ٩٧.

(٦) الجميلة: ٣٩٢.

(٧) المتواتر عن يعقوب من رواية رويس فقط كما تقدم في قراءات هذه السورة.

(٨) ت، ص: «والمد».

فوجه الخُلفِ الاحتمال، فعلى الحذف: المشهورة^(١) قياسيةً، وعلى الأخرى^(٢) اصطلاحية مخففة^(٣)، وعلى الإثبات: المشهورة قياسية أيضاً؛ إذ الألف صورةُ الهمزة على القلبي^(٤) ك﴿الَّتَشَاءَ﴾^(٥) [العنكبوت: ٢٠]، إذ المتحركة بعد الساكن الصحيح لا تُرسم لها صورةٌ.

/ وفي الإمام وفاقاً لبقية المرسوم ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ [٦٦]، و﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [٦٧] بألف متطرفة^(٦).

قال أبو عبيد^(٧): «أحبُّ تَعَمَّدَ الوقفِ على ﴿الظُّنُونَا﴾ [١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [٦٦]؛ لأنني لو وصلتها بلا ألفٍ خالفتُ إجماعَ الرسوم، أو بألفٍ خالفتُ إجماعَ العربية، فإذا وَقَفْتُ وافقتُ الفريقين» انتهى.

وتعقبه الجعبري^(٨) فقال: «هذا غير مرضي؛ لأنه إن عُدَّ مَنْ حَذَفَ مِنْ لَفْظِهِ

(١) أي: القراءة المشهورة ﴿يَسْتَلُونَ﴾.

(٢) أي: على القراءة الأخرى ﴿يَسْتَلُونَ﴾.

(٣) أي: حذفت الألف تخفيفاً، وفي بعض النسخ: «محققة».

(٤) د، ص: «المعنى»، وسائر النسخ «المعلى»، وقد أثبتنا ما عند الجعبري في الجميلة ص ٣٩٢، وهي قياسية في صوغ أفعال التفضيل المؤنث المعرف بأل كالكبرى والصغرى، من الثلاثي: قَلَّ، ويعني الصورة القليلة الاستعمال والشيوخ في رسم الهمزة بعد الساكن الصحيح ألفاً، والصورة الشائعة أن هذه الهمزة لا ترسم لها صورة.

(٥) انظر: مرسوم سورة العنكبوت.

(٦) انظر: المقنع ٣٨، ٣٩، مختصر التبيين ٤/٩٩٩، الوسيلة ٢٥٠.

(٧) انظر: الوسيلة ٢٥٠، وكتر المعاني (خ) ٢٦٨/ب.

(٨) في كتابه: جميلة أرباب المقاصد ٤٣٠.

ألفاً ثابتة في الرسم مخالفاً لخالف الكل في ﴿لِشَأْيٍ﴾ [الكهف: ٢٣]، وعُدَّ مَنْ أثبت في لفظه ألفاً غير مرسومة مخالفاً، واللازم مُنتَفٍ، ولو كان مُجْرِي الوَصْلِ مُجْرِي الوقفِ لاحقاً لكان حاملاً الوقفِ على الوَصْلِ لاحقاً، وليس كذلك. وعموم ألف الإطلاق وأختيها^(١) في القوافي وأعاريضها^(٢) المُصَرَّعة دليل الجواز في السَّعة، فكيف يُدَّعى منعه في الضرورة؟ ووجه هذه الألف مناسبة الفواصل، وهو معنى قول محمد^(٣) بن عيسى: «لأنه رأس آية»^(٤) انتهى. لكن قال ابن البنَّا^(٥): «زِيدت الألفُ لبيانِ القسمينِ واستواءِ الظاهرِ والباطنِ، بالنسبةِ إلى حالةٍ أخرى غير تلك، ولم تُرْذ لتُناسبِ رؤوسَ الآيِ، كما قال قومٌ؛ لأنَّ في سورةِ الأحزابِ ﴿وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [٤] وفيها: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [٦٧]، وكلُّ واحدٍ منهما رأسُ آيةٍ، وثبتت الألفُ في الثاني دونَ الأولِ، فلو كان لتُناسبِ رؤوسِ الآيِ لثبتت في الجميع».

ولا خلاف في ﴿وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [٤] أنه بغير ألفٍ.

(١) يعني: الواو والياء.

(٢) الأعاريض: جمع عروض، وهو اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت، والضرب اسم لآخر جزء في النصف الآخر. وكل مُصَرَّع تكون العروض فيه على زنة الضرب، نحو: أيا صبا نجد متى هجت من نجد لقد زاد في مسراك وجداً على وجد

انظر: الكافي للتبريزي ص ١٥-١٦.

(٣) من قوله: «محمد ...» إلى: «انتهى» سقط من ش، ح، ومحمد بن عيسى هو: ابن رزين الأصبهاني، تقدّم.

(٤) الوسيلة ٢٥١.

(٥) عنوان الدليل ٦١-٦٢.

المقطوع والموصول

اتفقت الرسومُ على قطع ﴿ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ﴾ [الفتح: ١٢]، وكلُّ ما جاء من ذلك، إلا موضعين سبق التنبيهُ عليهما، وهما: ﴿ أَلَنْ تَجْعَلَ لِكُرْمِ مَوْعِدًا ﴾ بالكهف [٤٨]، و﴿ أَلَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ بالقيامة [٣] فإنهما بالوصل^(١).
واختلِفَ في قطع ﴿ أَيَّمَا تُقِفُوا ﴾ [٦١] كالشعراء [٩٢] كما سبق في النساء^(٢).

واتفقوا على وصلِ «كي» بـ«لا» في قوله: ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [٥٠] هنا كآل عمران [١٥٣]، والحج [٥]، والحديد [٢٣]، وعلى قطع ما عداها^(٣) نحو: ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [٣٧].



(١) انظر: المقطوع والموصول في مرسوم سورة الكهف، علماً بأن هذه الفقرة مكانها الصحيح آخر سورة الفتح؛ لأنه ليس في سورة الأحزاب ﴿ أَنْ ﴾ مع ﴿ لَنْ ﴾ لا مقطوعة ولا موصولة.

(٢) انظر: مرسوم سورة النساء.

(٣) انظر: مرسوم سورة آل عمران.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ [١] ك، ﴿ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ [١]، و ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١] ك أيضاً. ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [٢] ك، أو: ت على خطاب ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢]، قال الداني^(١): «لأنه استئنافُ أمرٍ من الله، أي: قُلْ / لهم يا محمد»، ن: على قراءة الغيب لتعلق الياءِ بسابقها، على أن الواو ضميرُ الكافرين والمنافقين، كذا فَرَّقَ بين الغيبة والخطاب الداني^(٢) والجعبري^(٣)، إلا أنه جعله كاملاً على الخطاب، صالحاً على الغيبة، ولم يُفَرِّق العَمَّاني^(٤) بل أطلق الكفاية. ﴿ حَبِيرًا ﴾ [٢]، و ﴿ عَلَى اللَّهِ ﴾ [٣] ك. ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٣] ت. ﴿ فِي جَوْفِهِ ﴾ [٤]، و ﴿ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [٤]، و ﴿ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [٤]، و ﴿ بِأَفْوَاهِكُمْ ﴾ [٤]، و ﴿ السَّبِيلَ ﴾ [٤]، و ﴿ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٥]، و ﴿ وَمَوْلِيكُمْ ﴾ [٥]، و ﴿ قُلُوبِكُمْ ﴾ [٥] ك. ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٥] ت. ﴿ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [٦]، و ﴿ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [٦] ك، و ﴿ أَلْمَهَجِرِينَ ﴾ [٦] ك^(٥): على أن الاستثناء منقطعٌ، أي: لكنْ فِعْلُكُمْ إلى أوليائكم جائز، قاله الزجاج^(٦)، ن^(٧): على أنه استثناءٌ من السابق، وعليه الأكثرُ.

(١) المكتفى ٤٥٧.

(٢) المكتفى ٤٥٧.

(٣) وصف الالتهاء ٣٩٢ / ٢.

(٤) المرشد ٥٥٢ / ٢.

(٥) خ: «ت».

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢١٦ / ٤.

(٧) ش: «استئناف».

﴿ مَعْرُوفًا ﴾ [٦٦] ك، ﴿ مَسْطُورًا ﴾ [٦٦] ت عند العمّاني^(١)، ويُقدّر التالي
 ب: اذكر، كما قاله البيضاوي^(٢). ﴿ وَعَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ [٧٧] ك. ﴿ غَلِيظًا ﴾
 [٧٧] ن؛ للام كي اللاحقة المُتَّفِقِ عليها، فليست للقَسَمِ، لكنّ الوقفَ عليها
 «ح»^(٣) للفاصلة، إلا أنه لا يُبتدأ بتاليها. ﴿ عَن صِدْقِهِمْ ﴾ [٨٨] ك. ﴿ أَلِيمًا ﴾
 [٩٩] ت. ﴿ لَمْ تَرَوْهَا ﴾ [٨٨]، و ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٩٩] ك. ﴿ الظُّنُونًا ﴾ [١٠٠] ت، وسبق
 في القراءاتِ ذِكْرُ الوقفِ على ألفها^(٤).

﴿ زَلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ [١١١]، و ﴿ غُرُورًا ﴾ [١٢٢]، و ﴿ فَارْجِعُوا ﴾ [١٣٣]، و ﴿ بِيُوتِنَا
 عَوْرَةً ﴾ [١٣٣] ك؛ للفصلِ بين قولهم وتكذيب^(٥) الله تعالى لهم، أو لا يُوقف
 عليه بل على ﴿ وَمَاهِي عَوْرَةً ﴾ [١٣٣] ك^(٦) كما عند ابن الأنباري^(٧) والداني^(٨)؛
 ليقترن تكذيبُ الله تعالى لهم بقولهم: إن بيوتنا غيرُ حصينة.

﴿ الْإِفْرَارًا ﴾ [١٣٣] ك. ﴿ لَاتَوَهَا ﴾ [١٤٤] ن؛ لتعلّق التالي بقوله: ﴿ الْفِتْنَةَ ﴾ [١٤٤]،
 أي: لاتوها غير متلبّثين. ﴿ الْأَدْبَرَ ﴾ [١٥٥] ك. ﴿ مَسْئُولًا ﴾ [١٥٥]، و ﴿ أَوَّلَ الْقَتْلِ ﴾ [١٦٦]،

(١) المرشد ٢/ ٥٥٤.

(٢) أنوار التنزيل ٢/ ٢٣٩.

(٣) يعني: حينئذ.

(٤) انظر: قراءات هذه السورة الآية ١٠.

(٥) غ، ف، خ، ح، ش: «بين قولهم وبين».

(٦) خ: «ت».

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٤١ وفيه: «حسن».

(٨) المكتفى ٤٥٨.

و ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٦] ت^(١). ﴿بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [١٧] ك، ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ [١٧] ت،
 ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٨] ك؛ للفاصلة، إلا أن لاحقه نُصِبَ حالاً من فاعل ﴿يَأْتُونَ﴾
 [١٨] أو ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾ [١٨].

﴿عَلَيْكُمْ﴾ [١٩] ك. ﴿مِنَ الْمَوْتِ﴾ [١٩]، و ﴿عَلَى الْخَيْرِ﴾ [١٩] ت^(٢)،
 و ﴿أَعْمَاهُمْ﴾ [١٩]، و ﴿يَسِيرًا﴾ [١٩]، و ﴿لَمْ يَدْهَبُوا﴾ [٢٠]، و ﴿فِي الْأَعْرَابِ﴾
 [٢٠]، و ﴿عَنْ أَنْبِيَائِكُمْ﴾ [٢٠] ك، ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٢٠] ت، و ﴿ذَكَرَ اللَّهُ كَثِيرًا﴾
 [٢١]، ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [٢٢]، و ﴿تَسْلِيمًا﴾ [٢٢] ك، أو الأول والآخر ت.

﴿تَبَدُّلًا﴾ [٢٣] ن: على أن لامَّ اللاحق للتعليل، ك؛ وفاقاً للسجستاني^(٣):
 على أنها لامُ القسم، وكُسرت لِحذفِ النون، كما مرَّ في نظائره. ﴿بِصِدْقِهِمْ﴾
 [٢٤]، ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٤]، و ﴿رَجِيمًا﴾ [٢٤]، و ﴿خَيْرًا﴾ [٢٥]، و ﴿الْقِتَالِ﴾
 [٢٥]، و ﴿عَزِيزًا﴾ [٢٥]، و ﴿الرُّعْبَ﴾ [٢٦]، و ﴿فَرِيقًا﴾ [٢٦]، و ﴿لَمْ تَطْطُوهَا﴾
 [٢٧] ك. ﴿قَدِيرًا﴾ [٢٧] ت. ﴿جَمِيلًا﴾ [٢٨] ك. ﴿عَظِيمًا﴾ [٢٩] ت. ﴿ضِعْفَيْنِ﴾
 [٣٠]، و ﴿يَسِيرًا﴾ [٣٠] ك. ﴿كَرِيمًا﴾ [٣١] ت. ﴿إِنْ أَنْتَقِيتَنَّ﴾ / [٣٢]،
 و ﴿مَعْرُوفًا﴾ [٣٢]، و ﴿الْأُولَى﴾ [٣٣]، و ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [٣٣]، و ﴿تَطْهِيرًا﴾ [٣٣]،
 و ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ [٣٤] ك. ﴿خَيْرًا﴾ [٣٤]، و ﴿عَظِيمًا﴾ [٣٥]، و ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾
 [٣٦] ت.

(١) ح: «ك».

(٢) سقط الرمز من: د، غ، ف، خ، ش.

(٣) انظر: المرشد ٢/٥٥٧، وعبارته: «حسن».

﴿ مُمِينًا ﴾ [٣٦]، و﴿ أَنْ تَخْشَهُ ﴾ [٣٧]، و﴿ وَطَرًا ﴾ [٣٧] ك^(١). ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [٣٧] ت. ﴿ فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ﴾ [٣٨]، و﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [٣٨] ك. ﴿ مَقْدُورًا ﴾ [٣٨] ت بتقدير: هم الذين، ن: على أنه صفة لـ ﴿ الَّذِينَ خَلَوْا ﴾. ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [٣٩] ك. ﴿ حَسِيبًا ﴾ [٣٩]، و﴿ وَخَاتَمَ التِّيغِينَ ﴾ [٤٠]، و﴿ عَلِيمًا ﴾ [٤٠] ت. ﴿ وَأَصِيلًا ﴾ [٤٢]، و﴿ رَجِيمًا ﴾ [٤٣]، و﴿ سَلَمٌ ﴾ [٤٤] ك.

﴿ كَرِيمًا ﴾ [٤٤] ت. ﴿ مُنِيرًا ﴾ [٤٦]، و﴿ فَضْلًا كَثِيرًا ﴾ [٤٧]، و﴿ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [٤٨] ك. و﴿ سَرَّاحًا جَمِيلًا ﴾ [٤٩] ت. ﴿ هَاجِرًا مَعَكَ ﴾ [٥٠] ن؛ لأنَّ ﴿ وَأَمْرًا ﴾ [٥٠] نُصِبَ عَلَى العطفِ، فلا يُفْصَلُ بينهما. ﴿ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٠] ت. ﴿ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ﴾ [٥٠]، و^(٢) ﴿ عَلَيْكَ حَرْجٌ ﴾ [٥٠] ك. ﴿ رَجِيمًا ﴾ [٥٠] ت. ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ [٥١] ك.

﴿ وَمَنْ عَزَلَتْ ﴾ [٥١] ن؛ لأن فاء التالي جوابُ الشرط، وهو ﴿ وَمَنْ أَبْتَغَيْتَ ... فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ [٥١].

﴿ كُلُّهُنَّ ﴾ [٥١]، و﴿ قُلُوبِكُمْ ﴾ [٥١] ك. ﴿ حَلِيمًا ﴾ [٥١] ت. ﴿ يَمِينُكَ ﴾ [٥٢] ك^(٣). ﴿ رَقِيبًا ﴾ [٥٢] ت. ﴿ غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ ﴾ [٥٣]، و﴿ لِحَدِيثٍ ﴾ [٥٣]، و﴿ فَيَسْتَحْيِيهِ مِنْكُمْ ﴾ [٥٣]، و﴿ مِنْ الْحَقِّ ﴾ [٥٣]، و﴿ حِجَابٍ ﴾ [٥٣]، و﴿ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ [٥٣] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤).

(١) ت: «﴿ وَطَرًا ﴾ ت. ﴿ مَفْعُولًا ﴾ ك».

(٢) ف: «أو» مكان الواو.

(٣) سقط الرمز من: غ.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٥٦٢.

﴿ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴾ [٥٣]، و﴿ عَظِيمًا ﴾ [٥٣] ك. ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٥٤] ت. ﴿ وَأَتَقِينَ اللَّهَ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٥٥] ت. ﴿ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [٥٦] ك. ﴿ تَسْلِيمًا ﴾ [٥٦] ت، و﴿ وَالْآخِرَةَ ﴾ [٥٧] ك. ﴿ مُهِينًا ﴾ [٥٧] ت، و﴿ مُبِينًا ﴾ [٥٨] ت أيضاً. ﴿ جَلِيدِيهِنَّ ﴾ [٥٩]، و﴿ فَلَا يُؤْذِنَنَّ ﴾ [٥٩] ك.

﴿ رَجِيمًا ﴾ [٥٩] ت. ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٦٠] ك: على أن ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ [٦١] نُصِبَ على الحال من قوله: ﴿ أَيَتَمَاتُفُوا أُخْذُوا ﴾ [٦١] ملعونين، إلا أن ما بعد كلمة^(١) الشرط لا يجوز أن يعمل فيما قبلها. قال الزجاج^(٢): «لا يجوز أن تقول: ملعوناً أين ما [تُقَف]»^(٣) أخذ زيد يُضرب، وحينئذ فالوقف عليه ن، ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ [٦١] ك: على نصبها حالاً من ﴿ لَا يَجَاوِرُونَكَ ﴾ [٦٠]، أي: لا يجاورونك إلا وهم ملعونون.

﴿ وَقَتَّلُوا تَقْتِيلًا ﴾ [٦١] ت. ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ [٦٢] ك. ﴿ تَبْدِيلًا ﴾ [٦٢] ت. ﴿ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٦٣] ك. ﴿ قَرِيبًا ﴾ [٦٣] ت. ﴿ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [٦٥]، ﴿ وَلَا نَصِيرًا ﴾ [٦٥]، و﴿ السَّبِيلًا ﴾ [٦٧]، و﴿ الرُّسُولًا ﴾ [٦٦] ك. ﴿ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ [٦٨] ت. ﴿ مِمَّا قَالُوا ﴾ [٦٩] ك. ﴿ وَجِيهًا ﴾ [٦٩] ت. ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [٧١] ك. ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٧١] ت. ﴿ وَأَسْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ [٧٢] ك. ﴿ جَهُولًا ﴾ [٧٢] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٤): على أن لام التالي للقسم، ن: على أنها لام «كي»، و﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [٧٣] ك. ﴿ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [٧٣] م.

(١) كلمة الشرط تشمل فعل الشرط والجواب.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٣٦.

(٣) زيادة من الزجاج.

(٤) انظر: المرشد ٢/٥٦٤.

تجزئتها

- ﴿ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ ﴾ [١٧] ربع^(١).
 ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ ﴾ [٣١] نصف، وهو تكملة الحزب^(٢).
 ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ ﴾ [٤٥] ربع^(٣).
 ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [٥٦] نصف^(٤).



- (١) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، وخالفه صاحب غيث النفع ٣٢٤ فجعل نهاية الربع في أحد قوليه على الآية ﴿ تَصَيِّرًا ﴾ [١٧]، وهو المذكور في القول الوجيز ٢٦٣.
 (٢) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفتان ٢٧٦، وهو أول القولين في جمال القراء ١/ ١٤٧.
 (٣) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، وذكر صاحب غيث النفع ٣٢٥ قولين، وليس هذا منهما. والمذكور في القول الوجيز ٢٦٤ على الآية [٥٠].
 (٤) لم نجده في المصادر، والمذكور في غيث النفع ٣٢٦، والقول الوجيز ٢٦٤ على الآية [٥٩].

سورة سبأ

مَكِّيَّةٌ^(١) بِإِجْمَاعٍ.قال ابنُ عطية^(٢): «إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [٦] فقالت فرقة:مدنية، فيمن أسلم من أهل الكتاب كعبد الله / بن سلام^(٣) وأشباهه».حروفيها: ثلاثة آلاف وخمسمئة واثناعشر^(٤).وكلمتها: ثمانمئة^(٥) وثلاث وثمانون^(٦).

(١) أخرج النحاس في الناسخ والمنسوخ ٥٩٤ / ٢ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بإسناد حسن، أنها مكية، وكذا البيهقي في الدلائل ١٤٢ / ٧ - ١٤٤ - وعزاه السيوطي في الدرّ المنثور ١٦٣ / ١٢ لابن المنذر عن قتادة، وذكره القرطبي في تفسيره ٢٥٢ / ١٧.

(٢) المحرر الوجيز ١٠٧ / ١٣. وهذا القول منسوب إلى مقاتل فيما ذكره القرطبي في تفسيره ٢٥٢ / ١٧ وغيره، وعن قتادة: هم أمة محمد ﷺ، وانظر: تفسير الطبري ٢١٤ / ١٩، والنكت والعيون ٤ / ٤٣٣.

(٣) ابن الحارث، أبو يوسف، الإسرائيلي، من ذرية يوسف بن يعقوب عليهما السلام، حليف الأنصار، وهو أحد الأخبار، أسلم لما قدم النبي ﷺ المدينة، (ت: ٤٣ هـ) في خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب ٩٢١ / ٣، الإصابة ١١٨ / ٤.

(٤) كذا في البيان ٢٠٩، وحسن المدد ١٠٩، ومنار الهدى ٣١١، والقول الوجيز ٢٦٤، لكن في البصائر ١ / ٣٨٢: «أربعة آلاف» بدلاً من «ثلاثة آلاف».

(٥) ت، د، ص: «ثلاثمئة».

(٦) كذا في البيان ٢٠٩، والبصائر ١ / ٣٨٢، ومنار الهدى ٣١١، والقول الوجيز ٢٦٤.

وأيُّها: خمسون وأربعُ آياتٍ فيما عدا الشاميِّ^(١)، وخمسةٌ في الشاميِّ^(٢).

اختلافُها: آية ﴿عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [٥١] شامي^(٣).

وفيهما شبهُ الفاصلة: أربعة^(٤): ﴿مُعْجِزِينَ﴾ كلاهما [٣٨، ٥]، ﴿كَلِّجَابٍ﴾ [١٣]، ﴿مَا يَشْتَهُونَ﴾ [٥٤].

وعكسه: موضع: ﴿قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [٤٤].

* * *

(١) كذا في البيان ٢٠٩، وفنون الأفنان ٣٠٠، وجمال القراء ٢١٢/١، وحسن المدد ١٠٩، ومنار الهدى ٣١١.

(٢) كذا في البيان ٢٠٩، وفنون الأفنان ٣٠٠، وجمال القراء ٢١٢/١، وحسن المدد ١٠٩، ومنار الهدى ٣١١.

(٣) كذا في البيان ٢٠٩، وفنون الأفنان ٣٠٠، وجمال القراء ٢١٢/١، والقول الوجيز ٢٦٤.

(٤) كذا في البيان ٢٠٩، وحسن المدد ١٠٩، وباختلاف في القول الوجيز ٢٦٤.

وفواصلها^(١)

﴿ الْحَيْرِ ﴾ [١]، ﴿ الْغَفُورُ ﴾ [٢]، ﴿ كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [٣]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٤]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٥]، ﴿ الْحَمِيدِ ﴾ [٦]، ﴿ جَدِيدٍ ﴾ [٧]، ﴿ الْبَعِيدِ ﴾ [٨]، ﴿ مُنِيبٍ ﴾ [٩].

﴿ الْحَدِيدِ ﴾ [١٠]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [١١]، ﴿ السَّعِيرِ ﴾ [١٢]، ﴿ الشَّكُورُ ﴾ [١٣]، ﴿ الْمُهَيَّبِينَ ﴾ [١٤]، ﴿ غَفُورٌ ﴾ [١٥]، ﴿ قَلِيلٍ ﴾ [١٦]، ﴿ الْكَفُورَ ﴾ [١٧]، ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ شَكُورٍ ﴾ [١٩]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ حَفِيفٌ ﴾ [٢١]، ﴿ ظَهِيرٍ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٢٣].

﴿ مُّبِينٍ ﴾ [٢٤]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٢٧]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ نَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ كَفْرُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ بِمُعَذِّبِينَ ﴾ [٣٥]، ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ ءَامُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُحَضَّرُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ الرَّازِقِينَ ﴾ [٣٩]، ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾ [٤٠]، ﴿ مُؤْمِنُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٤٣]، ﴿ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ [٤٤]، ﴿ نَكِيرٍ ﴾ [٤٥].

﴿ شَدِيدٍ ﴾ [٤٦]، ﴿ شَهِيدٌ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْغُيُوبِ ﴾ [٤٨]، ﴿ يُعِيدُ ﴾ [٤٩]، ﴿ قَرِيبٌ ﴾ [٥٠]، ﴿ قَرِيبٍ ﴾ [٥١]، ﴿ بَعِيدٍ ﴾ [٥٢]، ﴿ بَعِيدٍ ﴾ [٥٣]، ﴿ مُرِيبٍ ﴾ [٥٤].

(١) انظر: البيان ٢٠٩، حسن المدد ١٠٩، القول الوجيز ٢٦٤.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن كَسْرُ دال (الحمد لله) [١] على الإتياع، كما في أول الفاتحة [٢].
وأمال ﴿بِكَلِّ﴾ [٣] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ وأبو بكر بخلافٍ عنه،
ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين،
وأبو عمرو من روايته^(١) وبه قرأ نافعٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿عَلِمِ الْغَيْبِ﴾ [٣]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر ورؤيس^(٢)، ﴿عَلِمَ﴾ [٣] بوزن فاعِلٍ،
ورفع الميم على: هو عالم^(٣)، أو على أنه مبتدأ، وخبره ﴿لَا يَعْرُبُ﴾، أو
على أنَّ خبره مضمَّر، أي: هو، ذكره الحَوْفي^(٤).

(١) سقط «وأبو عمرو من روايته» من النسخ، وأضفناه من كلام المؤلف في باب الإمالة
٣/ ١٠٨٦، ونَبَّه في الإتحاف ٢/ ٣٨٠ إلى عدم أخذ ما في طيبة النشر ٥٢ من قصر
الخلافاً على الدوري عن أبي عمرو فقط.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي: ٥٠٥، النشر ٢/ ٣٤٩، الإتحاف ٢/ ٣٨٠.

(٣) انظر: الكشف ٢/ ٢٠١، الموضح ٣/ ١٠٤١.

(٤) عليُّ بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن، المصري، النحوي، المفسِّر، المقرئ، صاحب
أبي بكر الأَدفوي، قيِّم بعلل العربية، تخرَّج به كثير من المصريين، من مؤلفاته: «البرهان
في تفسير القرآن»، «إعراب القرآن» (ت: ٤٣٠ هـ). انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢١٩، سير
أعلام النبلاء ١٧/ ٥٢١، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨١. والحَوْفي: بفتح الحاء
وسكون الواو، وفي آخرها الفاء، نسبة إلى الحوف، قال ابن خلكان: «الناحية المعروفة
بالشرقية - يعني بمصر - التي قصبتها بلبيس، وريفها الحوف». وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٠،
وانظر: الأنساب ٢/ ٢٩٠، معجم البلدان ٢/ ٣٢٢.

قال السمين^(١): «وفيه بُعد».

وافقهم الحسن^(٢).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم، وكذا رَوْحٌ وَخَلْفٌ ﴿عَلِيمٍ﴾ على وزن فاعِلٍ أيضاً، وخفض الميم على أنه نعتٌ لـ ﴿وَرَبِّي﴾ [٣] أو بدلٌ منه، وإذا جعلناه نعتاً فلا بد من تقدير تعريفه. وقد تقرّر أن كلَّ صفةٍ يجوز أن تتعرّفَ بالإضافة إلا الصفة المشبهة.

وافقهم الشنبوذي وابن محيصن واليزيدي.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿عَلَامٍ﴾ بتشديد اللام، بوزن فَعَالٍ على صيغة المبالغة، وخفض الميم نعتاً لـ ﴿وَرَبِّي﴾، أو بدلاً منه، وهو قليلٌ لكونه مشتقاً.

/ وافقهما المطوعي.

وقرأ ﴿يَعْرَبُ﴾ [٣] بكسر الزاي الكسائي. وافقه الأعمش، وسبق تقريره

في سورة يونس [٦١].

وعن المطوعي^(٣) (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) [٣] بنصب الراء فيهما على نفي الجنس، ولا يجوز عطفه على ﴿ذَرَقٍ﴾ [٣] فإنه فُتِحَ في موضع الجرّ لامتناع الصرف؛ لأنَّ الاستثناء يمنعُه، إلا إذا جعلت الضمير في

(١) الدر المصون ١٤٨/٩.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٣٩، المبهج ٢٢٨/٣، إيضاح الرموز ٦٠١.

(٣) انظر: المبهج ٢٢٨/٣، إيضاح الرموز ٦٠.

﴿عَنْهُ﴾ للغيب، وجَعَلَت الغيب اسماً للخَفِيَّاتِ قبل أن تُكْتَبَ في اللُّوحِ؛ لأنَّ إثباتها في اللوحِ نوعٌ من البرُّوزِ عن الحجابِ، على معنى أَنَّهُ لا ينفصلُ عن الغيب شيءٌ، ولا يَزِلُّ^(١) عنه إلا مسطوراً في اللوحِ، قاله الزمخشري^(٢).

قال أبو حيان^(٣): «ولا يُحتاج إلى هذا التأويل إذا جَعَلْنَا الكتابَ المبيّنَ ليس اللوحَ المحفوظَ».

والجمهورُ بالرفعِ، ويحتملُ أن يكونَ معطوفاً على ﴿مِثْقَالُ﴾ [٣]، وأن يكونَ مبتدأً، والخبرُ في قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [٣]. وعلى الاحتمالِ الأولِ يكونُ ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [٣] توكيداً لما تَضَمَّنَ النفيُّ في قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾ [٣]، وتقديرُه: لكنه في كتابِ مبين^(٤)، وهو كنايةٌ عن ضبطِ الشيءِ والتحفُّظِ به، فكأنه في كتابٍ، وليس ثمَّ كتابٌ حقيقةً. وعلى التخرِيجِ^(٥) يكونُ الكتابُ هو اللوحَ المحفوظَ.

(١) ص، ت: «يتنزل»، ش، ح، غ: «ينزل»، البحر: «لا يزول»، وأثبتنا ما في الكشاف، وكذلك هو في الدر.

(٢) الكشاف ٣/٥٦٨.

(٣) البحر المحيط ٧/٢٥٨.

(٤) انظر: الدر ٩/١٤٩.

(٥) أي: الاحتمال الثاني في توجيه رفع ﴿وَلَا أَصْغَرُ... وَلَا أَكْبَرُ﴾، في قراءة الجمهور، وهو أن يكون مبتدأ والخبر في قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾. وقد ورد الأول قبل قليل، وقد حدث في مطبوعة البحر سهو فكتب: «وعلى التخرِيجِ الأول» والصواب ما قلناه.

وقرأ ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [٣٨، ٥] في الموضوعين هنا بالقصر وتشديد الجيم، ابن كثير وأبو عمرو. وافقهما اليزيدي وابن محيصن بخلف عنه، وسبق بالحجج [٥١].

والمعنى: مُعْجِزِينَ قدرة الله في رَعْمِهِمْ. وقال ابن الزبير^(١): «مثبتين عن الإيمان مَنْ أَرَادَهُ، مُدْخِلِينَ عَلَيْهِ الْعَجْزَ فِي نَشَاطِهِ». وقال قتادة^(٢): «مسابقين يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يَفُوتُونَنَا».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مِنْ رَجْزِ أَلِيمٍ﴾ هُنَا [٥]، وَالْجَائِثَةُ [١١]:

فابن كثير وحفص، وكذا يعقوب^(٣) برفع الميم فيها نعتاً ﴿عَذَابٌ﴾^(٤). وافقهم ابن محيصن^(٥).

وقرأ الباقر بخفضها في الموضوعين نعتاً ﴿رَجْزٍ﴾ وهو العذاب السيئ. وقد ضَعَّفَ مَكِّي^(٦) قراءة الرفع، واستبعدها، قال: «لأنَّ الرَّجْزَ هُوَ الْعَذَابُ السَّيِّئُ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: عَذَابٌ أَلِيمٌ مِنْ عَذَابٍ. وَهَذَا مَعْنَى غَيْرٍ مُمْكِنٍ»^(٧). قال: «والاختيار خَفُضُ الْمِيمِ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ فِي التَّقْدِيرِ وَالْمَعْنَى؛

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٢/١٣٥، البحر المحيط ٧/٢٥٨.

(٢) أورده في البحر المحيط ٧/٢٥٩، بدون إسناد.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٠، النشر ٢/٣٤٩، الإتحاف ٢/٣٨١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لأبي علي ٦/٦، الحجة لابن زنجلة ٥٨٢، الموضح

٣/١٠٤٢.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن ١٤٣، المبهج ٣/٢٢٨، إيضاح الرموز ٦٠١.

(٦) الكشف ٢/٢٠١.

(٧) الكشف: «متمكن»، وكذا في السمين ويحتمل في: (ش).

إذ تقديره: لهم عذابٌ من عذابِ أليم، أي: هذا الصَّنْفُ من أصنافِ العذاب؛ لأنَّ العذابَ بعضُه ألمٌ من بعضٍ».

وأجيبَ^(١): بأنَّ الرَّجَزَ مطلقُ العذابِ، فكأنه قيل لهم: هذا الصنف من العذاب من جنسِ العذابِ / وكأنَّ أبا البقاء^(٢) لَحَظَ ذلك حيث قال: «وبالرفعِ صفةٌ لعذاب. والرَّجَزُ مُطلقُ العذابِ».

وأمالُ ﴿وَيَرَى الَّذِينَ﴾ [٦٦] السوسيُّ بخلافِ عنه في الوصل، وفتحهُ الباقون، وهو الثاني للسوسيِّ، وأماله في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ^(٣)، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ بينَ بينَ من طريق الأزرق، وبه قرأ نافعٌ^(٤) من «العنوان»، وفتحهُ الباقون.

واتفقوا على قطعِ همزة ﴿جَدِيدٍ أَفْتَرَى﴾ [٨] مفتوحةً للاستفهام واستغني بها عن همزة الوصل.

واختلَفَ في ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ﴾ [٩]، و﴿نُسَقِطُ﴾ [٩]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٥) بالياءِ في الثلاثةِ إسناداً^(٦) للفعلِ إلى ضميرِ اللهِ تعالى المتقدمِ ذِكرُه. ووافقهم الأعمش^(٧).

(١) انظر: الدر: ١٥٢/٩.

(٢) التبيان ١٠٦٣/٢.

(٣) وكذا ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٤) ش: «قالون».

(٥) انظر: غاية الاختصار ٦٢٢/٢، النشر ٣٤٩/٢، الإتحاف ٣٨٢/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٧/٦، الحجة لابن زنجلة ٥٨٣، الموضح

١٠٤٣/٣.

(٧) انظر: الروضة ٨٦٦/٢، المبهج ٢٨٨/٣، إيضاح الرموز ٦٠٢.

وأدغم الكسائي وحده الفاء في الباء للتقارب^(١).
 وقرأ الباقر بنون العظمة في الثلاثة إخباراً من الله سبحانه وتعالى عن
 نفسه على حدّ قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾ [١٠].
 وقرأ ﴿كِسْفًا﴾ [٩] بفتح السين حفص، والباقر بالسكون، وسبق
 بالإسراء [٩٢].

وقرأ بتسهيل الهمزة الأولى وتحقيق الثانية ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾ [٩]
 قالون والبيزي، ووافقهما ابن محيصن من «المبهج». وقرأ ورش من
 طريق الأصبهاني وكذا أبو جعفر ورؤيس من غير^(٢) طريق أبي الطيب،
 بتسهيل الثانية وتحقيق الأولى، وبه قرأ الأزرق في أحد وجهيه عن ورش
 أيضاً.

وقرأ في الوجه الثاني بإبدال الثانية ياء محضة، ومدّها لالتقاء الساكنين،
 وبهذين الوجهين -التسهيل والإبدال- قرأ قبل، وزاد ثالثاً من طريق
 ابن شنبوذ، وهو إسقاط الأولى، وتحقيق الثانية.
 وبه قرأ أبو عمرو، وكذا رؤيس من طريق أبي الطيب.
 ووافقهما ابن محيصن من «المفردة» واليزيدي.
 وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح، بتحقيقهما.
 ووافقهم الحسن والأعمش.

(١) في قوله: ﴿إِنْ نَشَأْخَصِفْ بِهِمْ﴾ [٩].

(٢) سقط «غير» من: ف.

وعن الحسن^(١) (يا جبال أوبي) [١٠] بَوَصَلَ الهمزة، وسكون الواو مخففةً، أمراً من أب يؤوب، أي: رَجَّعِي مَعَهُ بالتسيح، والابتداء في هذه القراءة بضم الهمزة.

والجمهوز على قَطَعَ الهمزة مفتوحةً وتشديد الواو مكسورةً / بَدَأَ [٢٠٤/ب] وَوَصَلًا أمراً من التأويب، وهو الترجيع، أي: يُسَبِّحُ هو وَتُرَجَّعُ هي معه التسيح، أي: تُرَدُّهُ بالذكر.

وقرأ رَوْح^(٢) فيما انفرد به ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه، ورُوِيَت عن عاصم وأبي عمرو: و(الطَّيرُ) [١٠] برفع الراء نَسَقًا على لفظ (جبال) [١٠]، أو عطفًا على الضمير المستكن في (أوبي) [١٠]. وجاز ذلك للفصل بالظرف، أو على الابتداء، والخبر مضمَّرٌ، أي: والطير كذلك مُؤَوِّبَةٌ.

وقرأ الباقون بالنصب عطفًا على محلِّ ﴿يَجِبَالٌ﴾؛ لأنه منصوبٌ تقديرًا أو بإضمار فعل، أي: وَسَخَّرْنَا له الطير، أو عطفًا على ﴿فَضَلًا﴾ [١٠]. قاله الكسائي^(٣). ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ، تقديره: آتيناها فضلًا وتسيح الطير، فكان إذا قرأ الزبور صَوَّتت الجبال معه، وأصغى إليه الطير، فكانها فَعَلَتْ ما فَعَلَّ.

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٤٠، إيضاح الرموز ٦٠٢.

(٢) انظر: الغاية ٣٦٦، النشر ٣٤٩ / ٢، الإتحاف ٣٨٢ / ٢، لكن هذه القراءة شاذة، فلهذا لم

يذكرها ابن الجزري في الطيبة ٩١.

(٣) انظر: الدر المصون ١٥٩ / ٩.

واختلَفَ في ﴿الرِّيحِ﴾ [١٢]:

فأبو بكر^(١) بالرفع على الابتداء^(٢)، والخبرُ في الجارِّ والمجرورِ قبله، وهو ﴿لِسُلَيْمَانَ﴾ [١٢]، ويكون ﴿الرِّيحُ﴾ على حذفٍ مضافٍ، أي: تسخيرُ الرِّيحِ، أو على إضمارِ الخبرِ، أي: الرِّيحُ مُسَخَّرَةٌ. وافقه ابنُ محيِصن^(٣).

وقرأ الباقرُ بالنصب على إضمارِ فعلٍ، أي: وسخَّرنا لسليمانَ الرِّيحَ. وقرأ أبو جعفرٍ ﴿الرِّيحَ﴾ بالجمع، ووافقه الحسنُ، وسبَقَ بالبقرة [١٦٤].

وأثبت الياءَ في ﴿كَلِّجَوَابِ﴾ [١٣] وصلاً ورشاً وأبو عمرو، وكذا ابنُ زردانَ من طريقِ الحنبليِّ^(٤)، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ. وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوبُ، ووافقهما ابنُ محيِصن^(٥). وسكَّنَ ياءَ ﴿عِبَادِي الشُّكُورِ﴾ [١٣] حمزةٌ وانفرد بذلك الهذليُّ عن النخَّاسِ عن رُويسٍ. وعن ابنِ محيِصنٍ والمطوَّعي تسكينُها أيضاً، وحذفُها في الوصلِ.

(١) انظر: النشر ٢/٣٤٩، الإتحاف ٢/٣٨٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٩، الحجة لابن زنجلة ٥٨٣، الموضح ٣/١٠٤٥.

(٣) انظر: مفردة ابن محيِصن: ١٤٣، إيضاح الرموز: ٦٠٢.

(٤) وهي انفرادة عنه لا يُقرأ له بها. انظر: الإتحاف ٢/٣٨٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٠، الحجة لابن زنجلة ٥٨٤، الموضح ٣/١٠٤٥.

واختلِفَ في ﴿ مِنْسَأَتُهُ ﴾ [١٤]:

فنافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(١) بألف بعد السين من غير همز^(٢)، وهي لغة أهل الحجاز^(٣). وأنشد^(٤):

إِذَا وَثَبَتْ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كِبَرٍ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهْوُ وَالغَزْلُ^(٥)
وأصله مِنْسَأَتُهُ أُبدلت الهمزة ألفاً بدلاً غير قياسيٍّ، وبذلك طعن قومٌ على هذه القراءة.

وأجيب بأنها لغة حجازية ثابتة، فلا يُلتفتُ لطعن الطاعن، وقد قال أبو عمرو: «أنا لا أهمزها؛ لأنني لا أعرف لها / اشتقاقاً، فإن كانت ممَّا لا تُهمزُ فقد احتطتُ، وإن كانت تُهمزُ، فقد يجوزُ أن يُترك الهمزُ فيما يهمزُ» قال في «الدر»^(٦): «وهذا الذي ذكره أبو عمرو أحسنُ ما يُقال في هذا ونظائره» انتهى.

والمِنْسَاءُ: اسمُ آله من نَسَاءه، أي: آخره، كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَةِ.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٨٠، النشر ٢/ ٣٤٩، الإتحاف ٢/ ٣٨٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/ ١١، الحجة لابن زنجلة ٥٨٤، الموضح ١٠٤٦/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٩/ ١٦٣.

(٤) لا يُعرف قائله، وهو في مجاز القرآن ٢/ ١٤٥، والقرطبي ١٤/ ٢٧٩، والدر المصون ٩/ ١٦٣.

(٥) ف، غ: «واللعب».

(٦) الدر المصون ١٠/ ١٦٥.

واقفهم اليزيدي والحسن^(١).

وقرأ ابن ذكوان والداجونى عن هشام بهمزة ساكنة، وفيه وجهان، أحدهما: أنه أبدل الهمزة ألفاً، كما أبدلها نافعٌ ومنَّ معه، ثم أبدل هذه الألفَ همزةً على لغة مَنْ يقول: العَالَمُ والخَاتَمُ، ذكره ابن مالك^(٢).

وتعقبه في «الدر»^(٣) فقال: «وهذا لا أدري ما حَمَله عليه، كيف يُعْتَقَدُ أنه هَرَبَ من شيء، يعودُ إليه؟ وأيضاً فإنهم نَصُّوا على أنه إذا أُبْدِلَ من الألفِ همزةٌ فإن كان لتلك الألفِ حركةٌ^(٤) حُرِّكَتْ هذه الهمزةُ بحركةِ أصلِ الألفِ، وأنشد أبو الحسن بن عصفور^(٥) على ذلك^(٦):

وَلِي نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاةٌ
... ..

قال: والأصلُ زَوْزَاةٌ، وأصل هذا: زوزوة، فلما أبدل من الألفِ همزةً حَرَّكَهَا بحركةِ الواو. وإذا عَرَفْتَ هذا فكان ينبغي أن تُبَدَّلَ هذه الألفُ همزةً مفتوحةً؛ لأنها عن أصلٍ مُتَحَرِّكٍ وهو الهمزةُ المفتوحةُ، فتعودُ إلى

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٢.

(٢) لم نقف عليه، وانظر: الدر المصون ٩/ ١٦٤.

(٣) الدر المصون ٩/ ١٦٤.

(٤) الدر: «أصل».

(٥) المقرب ٢/ ١٦٠.

(٦) البيت لزيد بن كثوة، وعجزه:

لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الْغَابِ قَدِ وَتَبَا
... ..

وهو في الخصائص ٣/ ١٤٥، والمحتسب ١/ ٣١٠، والمقرب ٢/ ١٦٠ والزوزاة: من

قولك: زوزى إذا نَصَبَ ظهره وأسرع.

الأول، وهذا لا يُقال. الثاني: أنه سَكَّنَ الفتحة تخفيفاً، والفتحة قد سَكَنْتْ في مواضع تقدّم التنبيه عليها. ويُحَسِّنُه هنا أن الهمزة تُشْبِه حروف العلة، وحرف العلة تُسْتَثْقَلُ عليه الحركة من حيث الجملة، وإن كان لا تُسْتَثْقَلُ الفتحة لخفتها. وأنشد على تسكينِ همزتها^(١):

صريعٌ خميرٍ قام من وكاءته كقومة الشيخ إلى منسأته

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة، ونسبوا راويها إلى الغلط. قالوا: لأنّ قياس تخفيفها إنما هو تسهيلها بينَ بين، فظنَّ الراوي أنهم سَكَنُوا. وضَعَفَها أيضاً بعضهم بأنه يلزمُ كونُ^(٢) ما قبل تاء التانيث ساكناً غير ألفٍ وهو لم يُوجَدْ^(٣).

وأجيب: بأنه لا وجه لتضعيفها لثبوتها في النقل الصحيح.

وقرأ الباقون بالهمزة المفتوحة على الأصل؛ لأنها مفعلة كمكْنَسَة، وهي لغةٌ تميم^(٤).

والمِنْسَاءُ / : العَصَا، وكان داودُ أسَّسَ بيتَ المقدسِ في موضعِ فسْطاطِ موسى عليهما السلامُ، فمات قبلَ تمامه، فوصَّى به إلى سليمان، فاستعمل

(١) لا يُعرف قائله، وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٧/٧، والدر المصون ١٦٥/٩.

(٢) في النسخ: «سكون»، وهو تحريف. وفي الدر: «يلزم سكون ما قبل تاء التانيث وما قبلها واجب الفتح إلا الألف».

(٣) إلى هنا ينتهي نقله من الدر المصون.

(٤) انظر: الدر المصون ١٦٣/٩.

الْجِنِّ فِيهِ، فَلَمْ يَتَمَّ بَعْدُ، إِذْ دَنَا أَجْلُهُ، وَأُعْلِمَ بِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يُعَمِّيَ عَلَيْهِمْ مَوْتَهُ لِيَتَمُّوا، فَدَعَاهُمْ، فَبَنُوا عَلَيْهِ صَرْحًا مِنْ قَوَارِيرَ لَيْسَ لَهُ بَابٌ، فِقَامَ يُصَلِّي مُتَّكِنًا عَلَى عَصَاهُ، فَقُبِضَ رَوْحُهُ، وَهُوَ مُتَكَيٌّ عَلَيْهَا فَبَقِيَ كَذَلِكَ حَتَّى أَكَلَتْهَا الْأَرْضُ فَحَرَّ، ثُمَّ فَتَحُوا عَنْهُ.

وقيل: إن سليمان عليه السلام دخل الصَّرحَ مختلياً ليُصَفِّوْهُ لهُ يَوْمَ مِنَ الدَّهْرِ مِنَ الكَدْرِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ مَلَكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِ^(١) رَوْحِهِ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي طَلَبْتَ فِيهِ الصِّفَاءَ! فَقَالَ: طَلَبْتُ مَا لَمْ يُخْلَقْ، فَاسْتَوْثَقَ مِنَ الْاِتِّكَاءِ عَلَى عَصَاهُ، فَقَبِضَ رَوْحَهُ، وَبَقِيَ الْجِنُّ تَعْمَلُ عَلَى عَادَتِهَا، وَكَانَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَصَدَ تَعْمِيَةَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَقِيَ مِنْ تَمَامِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَمَلٌ سَنَةٌ، وَكَانَ عَمْرُهُ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ سَنَةً، مَلِكٌ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَابْتَدَأَ عِمَارَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِأَرْبَعِ مَضِيْنٍ مِنْ مُلْكِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ ﴾ [١٤]:

فَرُوَيْسٌ^(٢) بَضَمَ التَّاءَ الْأُولَى وَالْمَوْحِدَةَ وَكَسَرَ الْيَاءَ الْمَشْدُودَةَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ مُسْتَنَدًا إِلَى الْجِنِّ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ «تَبَيَّنَ» بِمَعْنَى بَانَ، أَي: ظَهَرَ، فَالْجِنُّ فَاعِلٌ، وَ«أَنْ» وَمَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْ «الْجِنِّ»، وَالْمَعْنَى: ظَهَرَ لِلنَّاسِ جَهْلُ الْجِنِّ عِلْمَ الْغَيْبِ،

(١) ت، د، ص: «ليقبض».

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٠٧، النشر ٣٥٠/٢، الإتحاف ٣٨٤/٢.

وَأَنَّ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ «تَبَيَّنَ» بِمَعْنَى عِلْمٍ وَأَدْرَكَ^(١).

وَقَرَأَ ﴿لِسَبَّأً﴾ [١٥] بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ الْبَزِيِّ وَأَبُو عَمْرٍو، وَوَافَقَهُمَا ابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ.

وَقَرَأَ قَبْلُ بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ، وَتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي النَّمْلِ [٢٢].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مَسَكِيهَةً﴾ [١٥]:

فَحَفِصٌ وَحَمْزَةٌ^(٢) بِسُكُونِ السَّيْنِ وَفَتْحِ الْكَافِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ عَلَى الْإِفْرَادِ^(٣).

قَالَ فِي «الْبَحْرِ»^(٤): «فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: سَكْنَاهُمْ، حَتَّى لَا يَكُونَ مَفْرَدًا يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ سَبْيُوِيَهَ^(٥) يَرَى ذَلِكَ ضَرْورَةً نَحْوُ^(٦):

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا
... ..

(١) فتكون أن وما بعدها في محل نصب مفعولاً به. انظر: الدر المصون ١٦٨/٩.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦١، النشر ٣٥٠/٢، الإتحاف ٤٨٤/٢.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ١٢/٦، الحجة لابن زنجلة: ٥٨٥، الموضح ١٠٤٨/٣.

(٤) البحر ٢٦٩/٧.

(٥) الكتاب ٢١٠/١.

(٦) لا يُعرف قائله، وعجزه:

فإن زمانكم زمنٌ خميصٌ

وهو في الكتاب ٢١٠/١، والمحتسب ٨٧/٢، وابن يعيش ٨/٥، والدر المصون

يريد: بطونكم، وقوله^(١):

... .. قد عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

أي: جُلود».

ووجه^(٢) فتح كافه اللغة الفصحى؛ لأنَّ الفعلَ متى ضُمَّتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ أَوْ فُتِحَتْ جَاءَ الْمَفْعَلُ مِنْهُ زَمَانًا وَمَكَانًا وَمَصْدَرًا بِالْفَتْحِ كَالْمَدْخَلِ /، وهو لغة أكثر العرب.

وقرأ الكسائي، وكذا خَلَفُ بالتوحيد وكسر الكاف وهو على غير قياسٍ لكنه مسموعٌ.

قال الفراء^(٣): «وهي لغة يمانية فصيحة» كالمَطْلَعِ والمَسْجِدِ، ووافقهما الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بفتح السين، وألِفٍ بعدها، وكَسَرَ الكافِ على الجمع، وهو الظاهر؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ مَسْكَنًا.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَكُلِ﴾ [١٦]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ^(٥) بتسكينِ الكافِ وبالتنوينِ على قَطْعِ الإِضَافَةِ، وجَعَلَهُ

(١) لا يُعرفُ قائله، وصدره:

الواردون وتيمُّ في ذرَا سَبَأِ

وهو في الجامع للقرطبي ١٣/ ١٨١، والبحر ٧/ ٦٦، والدر المصون ٨/ ٥٩٤.

(٢) انظر: الكشف ٢/ ٢٠٤، الموضح ٣/ ١٠٤٨.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٣٥٧.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٨٦٧، المبهج ٣/ ٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٣.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٢٣، النشر ٢/ ٣٥٠، الإتحاف ٢/ ٣٨٥.

عطف^(١) بيان؛ كأنه بين أن الأكل هذه الشجرة ومنها، قاله أبو علي^(٢).
 قال في «البحر»^(٣): «وهذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ إذ شرطُ
 عطف البيان^(٤) أن يكون معرفةً وما قبله معرفةً، ولا يُجيز ذلك في النكرة
 من النكرة إلا الكوفيون، فأبو علي أخذ بقولهم في هذه المسألة».
 وقال الزمخشري^(٥): «أو بدل كل على تقدير مضاف، أي: ذواتي^(٦) أكل
 أكل خَمَطٍ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أو وُصِفَ الأكلُ
 بالخَمَطِ، كأنه قيل: ذواتي أكل خَمَطٍ بِشَعٍ»^(٧) انتهى.
 وتُعقَّب^(٨) بأنه غير حسن؛ لأنَّ الخَمَطَ اسم لا صفةً، وكذلك البدلُ؛
 لأنَّ الخَمَطَ ليس بالأكلِ نفسه.
 قال أبو حيان^(٩): «وهو جائزٌ على ما قاله الزمخشريُّ؛ لأنَّ البدلَ حقيقةً
 هو ذلك المحذوفُ، فلَمَّا حُذِفَ أُعْرِبَ ما قامَ مقامه بإعرابه».
 ووافقهما ابن محيِصن^(١٠).

(١) انظر: الكشف ٢/٢٠٥، الموضح ٣/١٠٥٠.

(٢) الحجة ٦/١٥.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٦٧، المبهج ٣/٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٤/١٩٤٣.

(٥) الكشف ٣/٥٧٦.

(٦) انظر: الروضة ٢/٨٦٧، المبهج ٣/٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٣.

(٧) في النسخ: «مشبع». والتصويب من الكشف.

(٨) انظر: البحر ٧/٢٧١.

(٩) انظر: البحر ٧/٢٧١.

(١٠) انظر: مفردة ابن محيِصن ١٤٤، المبهج ٣/٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٣.

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب، بغير تنوين، في لام ﴿أَكُلِ﴾ على إضافته إلى ﴿خَمَطٍ﴾، وضم الكاف، أي: ثَمَرَ خَمَطٍ. وافقهما اليزيدي والحسن^(١).
 وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر وخلفٌ بضم الكاف مع التنوين أيضاً، وهي واضحة؛ إذ تعليلها كسابقتهما، ووافقهم الأعمش.
 والأكل: الثمرُ المأكول. والخمط: شَجَرُ الأراك. قاله ابن عباس^(٢).
 أو كلُّ شجرٍ مرٍّ، قاله الزجاج^(٣)، والأثل: الطَّرْفاء.

واختلِفَ في ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [١٧]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وأبو بكر^(٤)، وكذا أبو جعفر ﴿يُجْزَىٰ﴾ بالياء المضمومة وفتح الزاي، أسندوا^(٥) الفعل إلى ضمير الربِّ تعالى في قوله: ﴿رَزَقَ رَبِّكُمْ﴾ [١٥]، أي: وهل يجازي ربُّكم؟ ثم حذَفَ الفاعلَ للعلم به / وبناه للمفعول، ففتح عينه على قياسِ مثله، ورفع

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٨١، المبهج ٣/ ٢٢٩، الإيضاح ٦٠٣.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٩/ ٢٥٥، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في التعليل ٤/ ٢٨٩ من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به، وقد تقدّم أن العلماء يُصححون هذه الطريق عن ابن عباس. وعزاه السيوطي في الدر ١٢/ ١٩٥ أيضاً لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وذكره البخاري في صحيحه ٨/ ٥٣٥ مع الفتح معلقاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وكذا ورد عن مجاهد مثله في تفسير ابن جرير والدر المشور.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٩.

(٤) انظر: الغاية ٣٦٧، النشر ٢/ ٣٥٠، الإتحاف ٢/ ٣٨٥.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٧، الحجة لابن زنجلة ٥٨٧، الموضح

﴿الْكَفُورُ﴾ [١٧] لقيامه مقام الفاعل. ووافقهم ابنُ محيصنٍ واليزيديُّ والحسنُ^(١).

وأمالها بين اللفظين ورشٌ من طريق الأزرقِ بخلافٍ، وبه قرأ نافع^(٢) من «العنوان».

وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ بنون العظيمة وكسرِ الزاي، أسندوه إلى المتكلم، أي: نجازي نحن، وكُسِرَتْ عينُه على قياسه، و﴿إِلَّا الْكَفُورَ﴾ بالنصب مفعولٌ به ولم يملها منهم أحدٌ.

وأدغم الكسائيُّ لام ﴿وَهَلَّ﴾ [١٧] في النون، والمعنى: وهل نجازي بذلك العقابِ إلا الكفورَ، أي: المبالغِ في الكفرِ يُجازى بمثلِ كفره قدرًا بقدر^(٣)، وأمَّا المؤمنُ فيُجازى بكلِّ الطاعاتِ فقط؛ إذ الحسناتُ يُذهبن السيئاتِ، أو ببعضِ السيئاتِ الصغائر.

وأمال ﴿الْقُرَى الَّتِي﴾ [١٨] السوسِيُّ بخلافٍ عنه في الوصل، والباقون بالفتح، وبه قرأ السوسِيُّ في وجهه الثاني. وأمالها في الوقف أبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ^(٤)، وكذا خلفٌ.

ووافقهم الأعمشُ واليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ ونافعٌ من «العنوان» بين اللفظين، والباقون بالفتح، وكذلك الخلفُ في ﴿قَرَى ظَهْرَةَ﴾ [١٨] وقفًا.

(١) انظر: المبهج ٣/٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٣.

(٢) ح، ش: «قالون».

(٣) ف، غ: «قدرًا مقدورًا».

(٤) ومنهم ابن ذكوان من طريق الصوريِّ.

واختلَفَ في ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ﴾ [١٩]:

فابن كثير وأبو عمرو وهشام^(١) بنصب باء ﴿رَبَّنَا﴾ على النداء، و﴿بَعْدَ﴾ بكسر العين المشددة، وتسكين الدال من غير ألف، فَعَلَ طَلَبٌ، أَشْرًا مِنْهُمْ وَبَطْرًا^(٢). وافقهم ابن محيصن واليزيدي^(٣).

وقرأ يعقوب ﴿رَبَّنَا﴾ بضم الباء على الابتداء، و﴿بَاعَدَ﴾ بالألف وفتح العين والدال خبر. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بُعد أسفارهم التي طلبوها أولاً على^(٤) قُربها ودُنُوها.

وقرأ الباقون ﴿رَبَّنَا﴾ بالنصب ﴿بَعْدَ﴾ بالألف وكسر العين وسكون الدال، فَعَلَ طَلَبٌ أَيضًا مِنَ الْمَفَاعَلَةِ، وعلى قراءة التشديد والألف، ف﴿بَيْنَ﴾ مفعولٌ به؛ لأنهما فعلان متعديان، وليس ﴿بَيْنَ﴾ ظرفاً. ومعنى الآية: أنهم لما بطروا نعمة ربهم، وسألوا انتقالها، جازاهم جزاء مَنْ كَفَرَ نِعْمَهُ إِلَى أَنْ صَارُوا مَثَلًا، فقيل: تَفَرَّقُوا / أيادي سبأ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [١٩]، وقال كثير^(٥):

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٦٩، النشر ٢/ ٣٥٠، الإتحاف ٢/ ٣٨٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٩، الحجة لابن زنجلة ٥٨٨، الموضح ١٠٥١/٣.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٣.

(٤) «على» هنا بمعنى: «مع».

(٥) ديوانه ٣٢٨، وورصف المبانى ٣٥٧، برواية «فلن يحل»، والمغني ١/ ٢٨٥. وكثير هو: ابن عبد الرحمن بن أبي جُمعة، الخُزاعي، شاعر أهل الحجاز، وهو كثير عزة، توفي سنة (١٠٤هـ) وقيل غير ذلك. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤٠، الشعر والشعراء ٥٠٣/١.

أيادي سبأ يا عزُّ ما كنتُ بعدكم فلم يَحُلْ بالعينين بَعْدَكَ منظراً
وأمال ﴿أَسْفَارِنَا﴾ [١٩٦] أبو عمرو وابنُ ذكوانَ من طريقِ الصوريِّ،
والدُّوريُّ عن الكسائيِّ. ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورثُ من طريقِ الأزرقِ بين
اللفظين، وبه قرأ نافعٌ وحمزةٌ وأبو الحارث من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿صَدَّقَ﴾ [٢٠]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(١)، بتشديدِ الدالِ^(٢)، وعلى^(٣)
هذا ف ﴿ظَنَّهُ﴾ [٢٠] مفعولٌ به، والمعنى: أن ظنَّ إبليسَ ذهبَ إلى شيءٍ
فوافقَ، فصدَّقَ هو ظنُّه على المجازِ والاتساعِ. ومثله: كذَّبتُ ظني ونفسي
وصدَّقْتُهُما، وصدَّقاني وكذَّباني، وهو مجازٌ شائعٌ سائغٌ، أي: ظنَّ شيئاً فوقَ،
وأصله من قوله: ﴿لَأَعُوذَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿وَلَا ضَلَّانَهُمْ﴾ [النساء: ١١٩]،
وهذا إنما قاله ظناً منه، فصدَّقَ هذا الظنُّ.

ووافقهم الأعمش^(٤).

وقرأ الباقر بن تميمٍ بتخفيفها، ف ﴿ظَنَّهُ﴾ على هذا انتصب على ما تقدَّم من
المفعول به، كقولهم: أصبت ظني، وأخطأت ظني، أو على المصدرِ بفعلٍ
مقدَّر، أي: يظنُّ ظنَّه، أو على إسقاطِ الخافضِ، أي: في ظنَّه.

(١) انظر: المستنير ٢/٣٨٢، النشر ٢/٣٥٠، الإتحاف ٢/٣٦٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠، الحجة لابن زنجلة ٥٨٨، الموضح
١٠٥٢/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٩/١٧٦.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٦٩، المبهج ٣/٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٤.

واختلِفَ في ﴿لِمَنْ أذِنَ لَهُ﴾ [٢٣]:

فأبو عمرو ووحمة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١) بضمّ الهمزة مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعلِ الجارُ والمجرورُ^(٢). وافقهم الأعمشُ واليزيديُّ والحسن^(٣).

وقرأ الباقر بفتحها مبنياً للفاعل، أي: أذِنَ اللهُ، وهو المرادُ في القراءة الأخرى. وقد وُفِعَ التصريحُ به في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ بَعْدَ أَنْ يَأْذِنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النجم: ٢٦]، و﴿إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [طه: ١٠٩].

واختلِفَ في ﴿فَزَعَ﴾ [٢٣]:

فابن عامر، وكذا يعقوبُ بفتح الفاء والزاي المشددة مبنياً للفاعل^(٤)، فإن كان الضميرُ في ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ للملائكة، فالفاعلُ في ﴿فَزَعَ﴾ ضميرُ اسمِ الله تعالى لتقدّمِ ذِكْرِهِ، وإن كان للكفار فالفاعلُ ضميرُ مُغْوِيهِمْ، كذا قاله أبو حيّان^(٥).

قال في «الدر»^(٦): «والظاهرُ أنه يعودُ على الله مطلقاً».

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٠٨، النشر ٢/٣٥٠، الإتحاف ٢/٣٨٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢١، الحجة لابن زنجلة ٥٨٩، الموضح ٣/١٠٥٤.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٧٠، المبهج ٣/٢٢٩، إيضاح الرموز ٦٠٤.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٦، الحجة لابن زنجلة ٥٨٩، الموضح ٣/١٠٥٥.

(٥) البحر ٧/٢٧٨.

(٦) الدر المصون ٩/١٨١.

وعن الحسن^(١) (فُرِّغَ) بإهمال الزاي وإعجام الغين، من الفراغ مبنياً للمفعول، والفراغ الفناء، والمعنى^(٢): حتى إذا أفضى الله الوجَلَ، أو انتفى بنفسه، فلمَّا بُني للمفعول قام الجارُّ مقامه.

/ وقرأ الباقون ﴿فُرِّغَ﴾ بضم الفاء وكسر الزاي، من الفَرَغَ مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ بعده.

[ب/٢٠٧]

وفَعَلَ بالتشديد معناها السَّلْبُ هنا، نحو: قَرَدْتُ البعيرَ، أي: أزلتُ قُرَادَه^(٣)، كذا هنا، أي: أزال الفَرَغَ عنها^(٤).

وعن ابنِ محيِصن والمطوَّعيِّ تسكينُ ياءِ (أروني) [٢٧٧] وحذفها في الوصل^(٥).

وقرأ ﴿الْقُرْآنُ﴾ [٣١] بالنقلِ ابنُ كثير. وافقه ابنُ محيِصن.

وعن الحسن^(٦) (تُقَارِبُكُمْ) [٣٧] بألفٍ بعد القافِ وتخفيفِ الراءِ، والجمهورُ بغيرِ ألفٍ مشدداً.

والمعنى: أنَّ أموالهم وأولادهم التي افتخروا بها ليستْ بمُقَرَّبَةٍ من الله، وإنما يُقَرَّبُ الإيمانُ والعملُ الصالح.

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٤٢، إيضاح الرموز ٦٠٤.

(٢) انظر: المحتسب ١٩٢/٢، البحر المحيط ٢٧٨/٧.

(٣) جمع قُرَادَة، وهي دُويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة، تعيش على الدوابِّ والطيور. المعجم الوسيط (قرد).

(٤) انظر: الدر المصون ١٨١/٩.

(٥) أي: إنه يسكن الياء في الوصل، ثم يحذفها لالتقاء الساكنين.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٤٤١، إيضاح الرموز ٦٠٤.

واخْتَلَفَ فِي ﴿جَزَاءِ الضَّعْفِ﴾ [٣٧]:

فُرُوسٌ^(١) ﴿جَزَاءِ﴾ منوناً منصوباً على الحال^(٢)، والعاملُ فيها الاستقرارُ، وكُسِرَ التنوينُ في الوصل، و﴿الضَّعْفُ﴾ بالرفع كقولك: «في الدار قائماً زيداً»، وحكى هذه القراءة الدانيُّ عن قتادة، كما قاله في «البحر»^(٣).

وقرأ الباقرن ﴿جَزَاءِ﴾ بالرفع، و﴿الضَّعْفِ﴾ بالخفض على الإضافة.

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْعُرْفَةِ﴾ [٣٧]:

فحمزة^(٤) وحده بسكونِ الراءِ بلا ألفٍ على التوحيدِ على إرادةِ الجنسِ^(٥)، ولعدمِ اللَّبْسِ؛ لأنه معلومٌ أنَّ لكلِّ واحدٍ غرفةً تخصُّبه، وقد أُجمِعَ على التوحيدِ في قوله: ﴿يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥]؛ لأنَّ لفظَ الواحدِ أخفُّ، فوُضِعَ موضعَ الجمعِ مع أمنِ اللَّبْسِ.

وعن المطوِّعِيِّ والحسن^(٦) بسكونِ الراءِ وجمعِ السلامة.

وقرأ الباقرن بضمِّها وجمعِ السلامة، وقد أُجمِعَ على الجمعِ في قوله:

﴿لِنُؤْتِيَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨].

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٢، النشر ٢/٣٥١، الإتحاف ٢/٣٨٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١٠٥٥.

(٣) البحر ٧/٢٨٦.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٢٤، النشر ٢/٣٥١، الإتحاف ٢/٣٨٨.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٦/٢٢، الحجة لابن زنجلة ٥٩٠، الموضح ٣/١٠٥٦.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٤٤٢، المبهج ٣/٢٣٠، إيضاح الرموز ٦٠٥.

وعن المطوّعيّ (من عباده ويُقدّر له) [٣٩]، بضمّ أوله، وفتحِ القافِ،
وتشديدِ الدالِ، من التقدير.

والجمهورُ بفتحِ أوله، وسكونِ ثانيه، وتخفيفِ ثالثه، من التضييق، بدليل
مُقابله ﴿يَبْسُطُ﴾^(١) [٣٩]، وهذا هو الطَّباقُ البديعيُّ^(٢)، والمعنى: يوسّع
على من يشاء تارةً، ويضيّق عليه أخرى، فهذا في شخص واحدٍ باعتبار
وقتين، وما سبق في شخصين، فلا تكرير.

وقرأ ﴿يَحْشُرُهُمْ... ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٤٠] بالياء من تحت فيهما حفصٌ، وكذا
يعقوبٌ. وافقهما ابنُ مُحَيصِنٍ والمطوّعيُّ، وسبق في أول الأنعام [٢٢].
أي: يحشُرُ المكذّبين، مَنْ تَقَدَّمَ وَمَنْ تَأَخَّرَ، وخطابُ الملائكةِ تفرّيعٌ
للكفار، وقد عَلِمَ تعالى أَنَّ الملائكةَ مُنَزَّهونَ، بُرَاءً مِمَّا وُجِّهَ عليهم من
السؤال، وإنما ذلك على طريق توقيفِ الكفارِ على سوء ما ارتكبوه من
عبادة غير الله، وأنَّ مَنْ عبده مُتَبَرِّئٌ منهم.

وسَهَّلَ الهمزةَ الأولى، وحقَّقَ الثانية من ﴿أَهْوَلًا إِيَّاكُمْ﴾ [٤٠] قالونٌ
والبزيُّ. وافقهما ابنُ مُحَيصِنٍ من «المبهج».

وقرأ الأصبهانيُّ عَن وَرْشٍ، وكذا أبو جعفرٍ، ورؤيسٌ من غيرِ طريقِ
أبي الطيب، بتسهيل الثانية وتحقيق الأولى، وبذلك قرأ الأزرقُ عَن وَرْشٍ
في أحد الوجهين عنه، والوجه الآخر عنه: إبدالها ياءً ساكنةً، ومدّها
للساكنين.

(١) في النسخ: «لـ ﴿يَبْسُطُ﴾» بزيادة اللام.

(٢) الطباق في علم البديع: هو الجمع بين لفظين متضادين في المعنى.

وقرأ قبلاً مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنِوْذٍ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ، وَمِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ لَهُ وَجْهَانٌ: تَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ وَإِبْدَالُهَا يَاءً كُورِشٍ.
 وقرأ أبو عمرو، وكذا رُوَيْسٌ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ، بِحَذْفِ الْأُولَى، وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ. وَوَأَفْقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ وَابْنُ مُحَيِّصِنٍ مِنْ «المفردة».
 وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، وَرَوْحٌ بِتَحْقِيقِهِمَا.
 ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

[١/٢٠٨]

وأمال ﴿مُفْتَرَى﴾ [٤٣] في الوقف أبو عمرو وحمزة / والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ. ووافقهم اليزيديُّ والأعمشُ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْإِمَالَةِ الصَّغْرَى، وَبِهَا قَرَأَ قَالُونَ مِنْ «العنوان»، وَالباقون بالفتح.
 وعن الحسن (رُسلِي) [٤٥] بسكون السين كما في البقرة [٩٨، ٦٧].
 وأثبت الياءَ في ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٥] وصلاً ورشٌ. وافقه الحسن، وفي الحالين يعقوب.

وَإِخْتِلَافَ فِي ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ [٤٦]:

فَرُوَيْسٌ^(١) بِالْإِدْغَامِ هُنَا^(٢)، وَبِالنَّجْمِ ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ [٥٥]، وَقَرَأَ رَوْحٌ كَذَلِكَ فِي مَوْضِعِ النَّجْمِ خَاصَّةً، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ، وَبِهِ قَرَأَ رَوْحٌ هُنَا.
 وَفَتْحَ يَاءَ الْإِضَافَةِ مِنْ ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [٤٧] نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ. وَوَأَفْقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ.

(١) انظر: غاية الاختصار ١/ ١٨٠، النشر ١/ ٣٠٠، الإتحاف ٢/ ٣٨٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/ ١٠٥٧.

وفتح ياء ﴿رَبِّ آيَاتِهِ﴾ [٥٠] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ.
وقرأ ﴿الْغُيُوبِ﴾ [٤٨] بكسر الغين أبو بكرٍ وحمزةٌ. وافقهم الأعمشُ
وابنُ مُحَيِّنٍ بخلافٍ عنه.

وأمال ﴿وَأَنَّى﴾ [٥٢] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ. وافقهم الأعمشُ. وقرأ
قالونُ من «العنوان»، وورشٌ من طَرِيقِ الأزرِقِ بخلافٍ عنه، والدُّوريُّ عن أبي
عمروٍ بين اللفظين^(١). وقرأ الباقرُ بالفتح، وبه قرأ أبو عمرو من «العنوان».

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْتَأَوُّسُ﴾ [٥٢]:

فأبو عمرو وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢) بالمدِّ والهمز.
وافقهم اليزيديُّ والأعمشُ^(٣)، وقرأ الباقرُ بالواو المحضه من غير مدِّ.
فِيحْتَمَلُ^(٤) أن يكونا مادتين مستقلَّتَيْنِ مع اتحاد معناهما، وقيل: الهمزةُ
عن الواو لانضمامهما كَوُقَّتْ وَأُقَّتْ، وإليه ذهب جماعةٌ كثيرةٌ كالزجاج^(٥)،
والزمخشري^(٦)، وابن عطية^(٧)، وأبي البقاء^(٨).

(١) أي: بخُلفٍ عنه.

(٢) انظر: الغاية ٣٧٠، النشر ٣٥١/٢، الإتحاف ٣٨٩/٢.

(٣) انظر: الروضة ٨٧١/٢، المبهج ٢٣١/٣، إيضاح الرموز ٦٠٦.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٣/٦، الحجة لابن زنجلة ٥٩١، الموضح

١٠٥٨/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٩/٤.

(٦) الكشف ٥٩٣/٣.

(٧) المحرر الوجيز ١٣/١٥١.

(٨) التبيان ١٠٧١/٢.

/ قال الزجاج^(١): «كُلُّ واوٍ مضمومةٍ ضمةً لازمةً فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ همزتها، وإن شئتَ تركتَ همزتها، تقول: ثلاثُ أدوُرٍ بالهمز، وأدوُرٍ بغير همز». قال: «والمعنى: من أين لهم تناوُلُ ما طلبوه من التوبة بعد فواتِ وقتها؟! لأنها إنما تُقبل في الدنيا، فصارت على بُعدٍ من الآخرة، وذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [٥٢]».

وقال الزمخشري^(٢): «هُمِزَتِ الواوُ المضمومةُ، كما هُمِزَتِ في أُجُوهِ وأدوُرٍ».

وقال ابن عطية^(٣): «وأما «التناوُش» بالهمز فيُحتمل أن يكون من التناوش، وهُمِزَتِ الواوُ لَمَّا كَانَتْ مضمومةً ضمةً لازمةً كما قالوا: أُقِتَّتْ». انتهى.

قال أبو حيان^(٤): «وما ذكروه من أن الواوَ إذا كانت مضمومةً ضمةً لازمةً يجوزُ أن تُبدَلَ همزةً ليس على إطلاقه، بل لا يجوزُ ذلك في المتوسطِ إذا كانت مُدْغَمًا فيها، نحو: تَعوُدٌ، تَعوُذٌ^(٥)، مصدرين، ولا إذا صَحَّتْ في الفعلِ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٩.

(٢) الكشف ٣/ ٥٩٣.

(٣) المحرر الوجيز ١٣/ ١٥١.

(٤) البحر المحيط ٧/ ٢٩٤.

(٥) في مطبوعة البحر (ط: إحياء التراث): «يعود، يقوم»، وفي نسخ اللطائف: «تعوُدُ تعوُداً مصدرين»، وفي نسختي خ، س: «تعوُداً تعوُداً»، وأثبتنا ما في مطبوعة البحر - دار الكتب العلمية - وهو أقرب إلى الصواب.

نحو: تعاونَ تعاوناً، ولم يُسمَعْ همزٌ شيءٍ من ذلك، فلا يجوزُ «التناوُش» مثل التعاون، فلا يجوزُ همزُه؛ لأنَّ واوه قد صَحَّتْ في الفعل».

وفرَّق بعضهم بين المهموزِ وغيره فجعلَه بالهمزِ بمعنى التأخير، قال الزجاج^(١): «مِنْ نَأَشْتُ، أَي: تَأَخَّرْتُ»، وأنشد^(٢):

قَعَدْتُ زَمَانًا عَنِ طِلَابِكَ لِلْعُلَا وَجِئْتُ نَيْشًا بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْخَبْرُ

وقرأ ﴿وَجِيلٌ﴾ [٥٤] بإشمام الحاءِ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا رُوِيَ س. وافقهم الحسنُ والشَّنبوذي، وهو لغةٌ كثيرٌ من قيسٍ وعُقيلٍ ومن جاورهم وعامةُ بني أسد، وسَبَقَ بالبقرة [١١] تقريرُه.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة أربع، ومن الزوائد ثتان^(٣)، ومن الإدغام الكبير أحدَ عَشَرَ^(٤) موضعاً.



(١) كذا في النسخ، وليس النص في معاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإنما النص في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٥، ويقوي ذلك أن العبارة وردت في الدر المصون: «قال الفراء».

(٢) لا يُعرف قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٥، واللسان (نوش)، والدر المصون ٢٠٦/٩.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٣٥١، إيضاح الرموز ٦٠٦، الإتحاف ٢/ ٣٨٩.

(٤) كذا في الإدغام الكبير ٢٣٢، والتلخيص ٣٧٦، وكنز المعاني (خ): ٢٧٢/أ، والكنز في القراءات العشر ٢/ ٦١٥، وغيث النفع ٣٢٨.

المرسوم

كتبوا ﴿ عَلَيْهِ الْعَيْبِ ﴾ [٣] بغير ألفٍ اتفاقاً^(١).
﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ ﴾ [١٩] بغير ألفٍ أيضاً^(٢)، و ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِهُمْ ﴾
[١٥] بحذف الألفِ بعد السين^(٣) لتحتمل القراءاتِ المتقدمة. ﴿ وَهَلْ يُجْزَى
إِلَّا الْكُفُورُ ﴾ [١٧] بحذف الألفِ بعد الجيم^(٤).

* * *

(١) انظر: المقنع ٨٩، مختصر التبيين ٤/١٠٠٨، الوسيلة ٢٠٦، الجميلة: ٣٩٠.

(٢) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١٠١٢، الوسيلة ٢٠٧، الجميلة: ٣٩٣.

(٣) انظر: المقنع ١٣، ١٨، مختصر التبيين ٤/١٠١١، الوسيلة ٢٠٧، الجميلة: ٣٩٤.

(٤) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١٠١١، الجميلة: ٣٩٣.

التاءات

انفقوا على كتابة ﴿ وَهَرَفَ فِي الْعُرْفَاتِ ﴾ [٣٧] بالتاء، وعلى كتابة ﴿ إِالَّامِنِ ﴾
 اُعْتَرَفَ عُرْفَةً ﴿ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿ يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ ﴾ [الفرقان: ٧٥] بالهاء^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع ٨١، مختصر التبيين ٤/١٠١٤، الوسيلة ٤٥٥، الجميلة: ٧٢٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ الْحَكِيمُ الْحَيُّ ﴾ [١] ك. ﴿ الْغَفُورُ ﴾ [٢] ت: على الاستئناف فيما بعده، ن: على العطف. ﴿ قُلْ بَلَى ﴾ [٣] ك: على قراءة مَنْ جَرَّ ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٣] نعتاً لـ ﴿ الَّذِي ﴾ أو بدلاً منه، ثم يَتَدَيُّ ﴿ وَرَبِّي ﴾ [٣]، ثم يقفُ على ﴿ الْغَيْبِ ﴾ [٣]، وهو ^(١) ك، ثم الوقفُ على ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣] ت: على أن لَامَ التالِي للقسَم ^(٢)، وفاقاً لأبي حاتم ^(٣) كُنْظائره، ن: على جعلها عَلَّةً لقوله: ﴿ لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [٣]، وعلى رَفَعِ ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٣] فالوقفُ على ﴿ لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ ك، أوت، بتقدير: هو عالم، أو مبتدأ، خبره ﴿ لَا يَعْرُبُ ﴾ [٣]، والوقفُ على ﴿ الْغَيْبِ ﴾ [٣] ن؛ إن جُعِلَ ﴿ عَلِيمٍ ﴾ مبتدأ، خبره ﴿ لَا يَعْرُبُ ﴾ للفصل بين المبتدأ والخبر، ك: على أنه خبرٌ مضمَّرٌ. ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [٤] ك، أوت: على أن التالِي مبتدأٌ وخبر. ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [٤] ك، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٥] ت: على أن ﴿ وَيَرَى ﴾ [٦] مستأنفٌ، ن: على العطف على ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾ [٤]. ﴿ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [٦] ن؛ لأن ﴿ وَيَهْدِي ﴾ [٦]، معمولٌ ﴿ وَيَرَى ﴾ [٦]، فلا يُفصلُ بينهما.

(١) أي: الغيب.

(٢) في المرشد ٥٦٦/٢: «واللام الذي في قوله: ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾ يشبه أن تكون عند أبي حاتم في تأويل القسم».

(٣) انظر: القطع ٥٥٨/٢، المرشد ٥٦٦/٢.

﴿ الْحَمِيدِ ﴾ [٦] ت. ﴿ جَدِيدِ ﴾ [٧] ك، أو الوقفُ على ﴿ أَمَّ بِهِ جِنَّةً ﴾ [٨] ك. ﴿ الْبَعِيدِ ﴾ [٨] ت. و ﴿ الْأَرْضِ ﴾ [٩]، و ﴿ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [٩] ك. ﴿ مُنِيبِ ﴾ [٩] ت، ﴿ مِّنَّا فَضْلًا ﴾ [١٠] ك، والابتداءُ بتقدير: قلنا يا جبال. ﴿ وَالظَّيْرِ ﴾ [١٠] ك، ﴿ فِي السَّرْدِ ﴾ [١١]، و ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [١١] ك، ﴿ وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحِ ﴾ [١٢] ك. ﴿ عَيْنَ الْقَطْرِ ﴾ [١٢] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١)، أو ك. ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾ [١٢]، و ﴿ السَّعِيرِ ﴾ [١٢] ك، ﴿ رَّاسِيكَ ﴾ [١٣] ت. ﴿ آءَالَ دَاوُدَ ﴾ [١٣] ك: على نصب ﴿ شُكْرًا ﴾ [١٣] على المصدر، أي: اعملوا آل داود، واشكروا شكرًا، ن: على نصبه حالاً، أي: اعملوا آل داود شاكرين. ﴿ شُكْرًا ﴾ [١٣] ت: على الوجهين.

﴿ الشُّكُورُ ﴾ [١٣]، و ﴿ مِّنْسَاتُهُ ﴾ [١٤] ك. ﴿ الْمُهَيْنِ ﴾ [١٤] ت. ﴿ فِي مَسْكِيهِمْ ﴾ آيَةٌ [١٥] ك: على أن تاليه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره: الآية جنتان، ن^(٢): على أنه بدلٌ من ﴿ آيَةٌ ﴾ المرفوعِ اسمٌ ﴿ كَانَ ﴾ للفصل بين البدل والمبدل منه.

﴿ وَشِمَالِ ﴾ [١٥] ك. ﴿ وَأَشْكُرُوا لَهُ ﴾ [١٥] ت: على أن التالي مستأنفٌ. قال البيضاوي^(٣): «أي: هذه البلدة التي فيها رزقناكم»^(٤). ﴿ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ [١٥]، ﴿ غَفُورٌ ﴾ [١٥] ك، ﴿ سَيِّلَ الْعَرَمِ ﴾ [١٦]، و ﴿ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾ [١٦]،

(١) انظر: القطع ٢/ ٥٦٠، المرشد ٢/ ٥٦٩.

(٢) سقط الرمز من: د، ص، ت، ح.

(٣) أنوار التنزيل ٢/ ٢٥٨.

(٤) أنوار التنزيل: «رزقكم».

﴿ بِمَا كَفَرُوا ﴾ [١٧]، و﴿ إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ [١٧]، و﴿ فِيهَا السَّيْرَ ﴾ [١٨]،
 و﴿ ءَامِنِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ مُمَزَّقٍ ﴾ [١٩]، و﴿ شَكُورٍ ﴾ [١٩]، و﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
 [٢٠]، و﴿ فِي شَكِّ ﴾ [٢١] ك.

﴿ حَفِظٌ ﴾ [٢١] ت. ﴿ مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [٢٢]، و﴿ مِنْ يَشْرِكِ ﴾ [٢٢]،
 و﴿ مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [٢٢] ك. ﴿ أَذِنَ لَهُ ﴾ [٢٣]، و﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٢٣] ت. ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾
 [٢٤] ك، وَيَبْدِئُ بـ ﴿ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاتِكُمْ ﴾ [٢٤]، ويقف على الفاصلة، أو
 الأحسن وصله، والوقف على ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ [٢٤] ك، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٢٤] ك^(١)،
 ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٥]، و﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٢٦] ك.

﴿ شُرَكَاءَ ﴾ [٢٧]، ﴿ كَلَّا ﴾ [٢٧] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٢) كالأكثرين^(٣)،
 وهي رَدْعٌ للمشركين عن المشاركة. ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٢٧] ت. ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
 [٢٨]، و﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٢٩] ك. ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِمُونَ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾
 [٣١]، و﴿ بَعْضُ الْقَوْلِ ﴾ [٣١]، و﴿ لَكِنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٣١]، و﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٣٢]،
 و﴿ أُنْدَادًا ﴾ [٣٣]، و﴿ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ ﴾ [٣٣] ك.

﴿ كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [٣٣] ت. ﴿ كَفِرُونَ ﴾ [٣٤] ك. ﴿ بِمُعَذِّبِينَ ﴾ [٣٥]
 ت، ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٣٦] ت أيضاً. / ﴿ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ [٣٧] ن؛ لتعلق الاستثناء
 اللاحق بالسابق باتفاق^(٤).

(١) ش، ح: «ت».

(٢) انظر: القطع ٥٦٢/٢، المرشد ٥٧٢/٢.

(٣) كنافع والقتيبي والدينوري، وهو مذهب الخليل. انظر: القطع ٥٦٢/٢.

(٤) خالف أحمد بن موسى هذا الإجماع، وقال: إنه تام، وغلَّطه في القطع ٥٦٣/٢، وانظر:

﴿ءَامِنُونَ﴾ [٣٧] ت، ﴿مُحْضَرُونَ﴾ [٣٨]، ﴿وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [٣٩] ت أيضاً.
 ﴿فَهُوَ مُخْلِِفُهُ﴾ [٣٩]، و﴿الرَّزَقِينَ﴾ [٣٩]، و﴿يَعْبُدُونَ﴾ [٤٠] ك. ﴿الْحَيِّ﴾
 [٤١] ت. ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ [٤١]، و﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [٤٢]، و﴿إِنَّا كُفِّرَتِي﴾ [٤٣] ك.
 ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٤٣] ت. ﴿يَذْرُسُونَهَا﴾ [٤٤]، و﴿مِن تَذِيرٍ﴾ [٤٤]، و﴿رُسُلِي﴾
 [٤٥] ك.

﴿تَكْبِيرٍ﴾ [٤٥] ت. ﴿أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [٤٦] ن^(١)، و﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾
 [٤٦]، و﴿مِن جِنَّةٍ﴾ [٤٦]، و﴿شَدِيدٍ﴾ [٤٦] ت. ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [٤٧]، و﴿شَهِيدٌ﴾
 [٤٧]^(٢).

﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [٤٨] ن؛ لَأَنَّ التَّالِيَّ بَدَلٌ مِنَ الْمَسْتَكِنِّ فِي ﴿يَقْذِفُ﴾،
 و﴿الْغُيُوبِ﴾ [٤٨]، و﴿وَمَا يُعِيدُ﴾ [٤٩] ك. ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [٥٠] ت. ﴿مِن
 مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [٥١]، و﴿بَعِيدٍ﴾ [٥٢] ك. ﴿مُرِيبٍ﴾ [٥٤] م.

* * *

(١) وهو تامٌ عند نافع، أي: بكلمة واحدة، بجعل ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ في محلِّ مبتدأ محذوف،

أي: هي أن تقوموا. انظر: القطع ٥٦٤ / ٢، منار الهدى ٣١٤.

(٢) لم يكتب رمزاً، وهو تام عند أبي جعفر في القطع ٥٦٥ / ٢، وحسن عند العماني في

المرشد ٥٧٥ / ٢، وكافٍ عند الأشموني في منار الهدى ٣١٥.

تجزئتها

من ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] إلى قوله: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ ﴾ [٧] ربع^(١).
 ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [٢٣] نصف، وهو تكملة الحزب^(٢).
 ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ ﴾ [٤٦] ربع^(٣).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، وهو أحد الأقوال في غيث النفع ٣٢٦، وأرجحها فيه على الآية [٩٧]، وهو الذي في القول الوجيز ٢٦٥.

(٢) وهو أحد القولين في البيان ٣١٩، وأحد الأقوال الأربعة في جمال القراء ١/ ١٤٧، وقال في غيث النفع ٣٢٧: ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٢٣] ختام الحزب الثالث والأربعين إجماعاً.

(٣) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، والقول الوجيز ٢٦٥، وهو أول الأقوال في غيث النفع

سورة فاطر

مكية^(١)، وتُسَمَّى سورة الملائكة^(٢).

وحروفها: ثلاثة آلاف ومئة وثلاثون^(٣).

كَلِمُهَا: سبعمئة وسبع وتسعون^(٤).

وَأَيُّهَا: أربعون وأربع حمصي^٥، وخمسة حرمي^٦، إلا الأخير، وست^٧ دمشق^٨ ومدني^٩ الأخير^(٥).

اختلافها: سبع^(٦) آيات^(٧): ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [٧] بصري وشامي،

(١) انظر: معالم التنزيل ٦/٤١١، المحرر الوجيز ١٣/١٥٣، حسن المدد ١١٠، زاد المسير ٦/٤٧٣، وفيه: «وهي مكية بإجماعهم»، وكذا في تفسير القرطبي ١٧/٣٤٠.

(٢) انظر: زاد المسير ٦/٤٧٢، جمال القراء ١/٣٧.

(٣) كذا في البيان ٢١٠، وحسن المدد ١١٠، والقول الوجيز ٢٦٦، والبصائر ١/٣٨٦، وفيه «ثلاثون» بدلاً من «ثلاث وثلاثون».

(٤) انظر: البيان ٢١٠، وفيه «سبعون» بدلاً من «تسعون»، ومثله في البصائر ١/٣٨٦، والقول الوجيز ٢٦٦.

(٥) انظر: البيان ٢١٠، فنون الأفتان ٣٠٠، جمال القراء ١/٢١٢، وحسن المدد ١١٠، ومنار الهدى ٣١٥، البصائر ١/٣٨٦.

(٦) كذا في النسخ، وفي حسن المدد ١١٠: «تسع»، والآيات التي ذكرها المؤلف تسع وليست سبعة، فلعل «سبع» مصحف من «تسع».

(٧) انظر: البيان ٢١٠، فنون الأفتان ٣٠٠، جمال القراء ١/٢١٢، البصائر ١/٣٨٦.

﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ الْإِنذِيرُ ﴾ [٢٣] غير^(١) حمصي، ﴿ بِخَلْقِ جَدِيدٍ ﴾
 [١٦] غير بصري وحمصي، ﴿ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ [١٩]، ﴿ وَلَا التُّورُ ﴾ [٢٠]
 [غير]^(٢) بصري، ﴿ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ [٢٢] غير دمشقي، ﴿ أَنْ تَزُولَا ﴾ [٤١]
 بصري، ﴿ تَبَدَّلَا ﴾ [٤٣] بصري ومدني الأخير وشامي.



(١) سقط «غير» من: ح، ش.

(٢) زيادة ضرورية أثبتناها من حسن المدد ١١٠، وهو من مصادر «اللطائف» في هذا العلم، وفي النسخ: «بصري»، وانظر: البيان ٢١٠ أيضاً.

فواصلها^(١)

﴿ قَدِيرٌ ﴾ [١]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٢]، ﴿ تَوَفَّكُونَ ﴾ [٣]، ﴿ الْأُمُورُ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْغُرُورُ ﴾ [٥]، ﴿ السَّعِيرِ ﴾ [٦]، ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [٧]، ﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ [٨]،
 ﴿ النَّشُورُ ﴾ [٩]، ﴿ يَبُورُ ﴾ [١٠]، ﴿ يَسِيرٌ ﴾ [١١]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٢]،
 ﴿ قَطْمِيرٍ ﴾ [١٣]، ﴿ خَيْرٍ ﴾ [١٤].

﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [١٥]، ﴿ جَدِيدٍ ﴾ [١٦]، ﴿ بَعَزِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [١٨]،
 ﴿ وَالْبَصِيرُ ﴾ [١٩]، ﴿ وَلَا النُّورُ ﴾ [٢٠]، ﴿ وَلَا الْحُرُورُ ﴾ [٢١]،
 ﴿ الْقُبُورِ ﴾ [٢٢]، ﴿ نَذِيرٌ ﴾ [٢٣]، ﴿ نَذِيرٌ ﴾ [٢٤]، ﴿ الْمُنِيرِ ﴾ [٢٥]،
 ﴿ نَكِيرٍ ﴾ [٢٦]، ﴿ سُودٌ ﴾ [٢٧]، ﴿ غَفُورٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ لَنْ تَبُورَ ﴾ [٢٩]،
 ﴿ شَكُورٌ ﴾ [٣٠]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٣١]، ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٣٢]،
 ﴿ حَرِيرٌ ﴾ [٣٣]، ﴿ شَكُورٌ ﴾ [٣٤]، ﴿ لُغُوبٌ ﴾ [٣٥]، ﴿ كَفُورٍ ﴾ [٣٦]،
 ﴿ نَصِيرٍ ﴾ [٣٧]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٣٨]، ﴿ خَسَارًا ﴾ [٣٩]، ﴿ غُرُورًا ﴾ [٤٠].

﴿ غَفُورًا ﴾ [٤١]، ﴿ نُفُورًا ﴾ [٤٢]، ﴿ تَحْوِيلًا ﴾ [٤٣]، ﴿ قَدِيرًا ﴾ [٤٤]،
 ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٤٥].

(١) انظر: البيان ٢١٠، حسن المدد ١١٠، القول الوجيز ٢٦٨.

القراءات وتوجيهها

قد سَبَقَ كَسْرُ دالِ (الحمدِ لله) [١] فاتحة هذه السورة في سابقتها [سبأ: ١]، عن الحسن، كَأَمَّ الْقُرْآنَ [الفاتحة: ٢]، كقراءة (رُسُلًا) [١] بالإسكانِ في البقرة [٦٧، ٩٨] عن المَطْوَعِيِّ، وتسهيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ ﴿يَشَاءُ إِنَّ﴾ [١] كالياءِ، وإبدالِها واواً مكسورةً مع تحقيقِ الأولى فيهما لنافعِ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وحكي لهم تسهيلُ الثَّانِيَةِ كالواوِ، وَضَعْفٌ، مع موافقةِ / ابنِ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيِّ. وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وَوَقَفَ عَلَى ﴿نِعَمَتَ﴾ [٣] بالهاءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ والحسنُ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿غَيْرَ اللَّهِ﴾ [٣]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وَخَلَفٌ^(١) بجرِّ راءٍ ﴿غَيْرٍ﴾ نعتاً لـ ﴿خَلِيقٍ﴾ على اللفظِ^(٢)، و﴿مِنْ خَلِيقٍ﴾ [٣] مبتدأ، فزاد فيه ﴿مِنْ﴾. وفي خبره قولان، أحدهما: هو الجملة من قوله: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ [٣]، والثاني: أنه محذوف تقديره: لكم، ونحوه^(٣).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٧٢، النشر ٢/ ٣٥١، الإتحاف ٢/ ٣٩٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٦، الحجة لابن زنجلة ٥٩٢، الموضح

١٠٦١/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٩/ ٢١٢.

وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأَعْمَشُ^(١).
وقرأ الباقر بالرفع^(٢) خبرَ مبتدأ^(٣)، أو صفةً لـ ﴿خَلِيقٍ﴾ على الموضع،
كما كان الخبرُ نعتاً على اللفظ.

قال في «البحر»^(٤): «وهذا أظهرُ لتوافق القراءتين»، والخبرُ إمَّا محذوفٌ،
أو ﴿يَزْرُقُكُمْ﴾.

وأمال ﴿فَأَنَّى﴾ [٣] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمشُ.
وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»
والدُّورِيُّ عن أبي عمرو، والباقر بالفتح.

وقرأ ﴿تُرْجَعُ الأُمُورُ﴾ [٤] بَضَمِ التاء، وفتح الجيم، مبنياً للمفعول نافعٌ
وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ والشَّنبُذِيُّ،
وسَبَقَ بالبقرة [٢١٠].

واختلَفَ في ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾ [٨]:

فأبو جعفرٍ^(٥) بَضَمِ التاء وكسرِ الهاءِ مِنْ «أذهب» مسنداً للضمير المخاطب،
و﴿نَفْسُكَ﴾ بالنصب مفعول من أجله^(٦)، أي: فلا تُهَلِكِ نَفْسُكَ عليهم
للحسرات على غيِّهم وإصرارهم على التكذيب.

(١) انظر: مفردة ابن محيصة ١١٩، المبهج ٢٣٢/٣، إيضاح الرموز ٦٠٧.

(٢) أي: قرؤوا ﴿عَبْرٌ﴾ بالرفع.

(٣) وهو: ﴿مِنْ خَلِيقٍ﴾ و«من» زائدة.

(٤) البحر ٣٠٠/٧.

(٥) انظر: المستنير ٣٨٥/٢، النشر ٣٥١/٢، الإتحاف ٣٩١/٢.

(٦) كذا في النسخ، والصواب كما في الدر المصون ٢١٤/٩: ﴿نَفْسُكَ﴾ مفعول به. قوله:

﴿حَسْرَتٍ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله...، والثاني: أنه في موضع الحال.

وَجَمْعُ الْحَسْرَاتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَضَاعُفِ اعْتِمَادِهِ عَلَى أَحْوَالِهِمْ، أَوْ كَثْرَةِ أَعْمَالِهِمُ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْأَسْفِ. ﴿عَلَيْهِمْ﴾ متعلق بـ ﴿تُدْهَبُ﴾، كما تقول: هلك عليه حُبًّا، ومات عليه حُزْنًا.

وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالشَّيْبَوذِيُّ^(١). وقرأ الباقون بفتح التاء والهاء مبنياً للفاعل مِنْ «ذهب»، و﴿نَفْسُكَ﴾ فاعلٌ.

وقرأ ﴿الرَّيْحِ﴾ [٩] بالتوحيد ابنُ كثيرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْأَعْمَشُ.

وقرأ ﴿مَيِّتٍ﴾ [٩] بتشديد الياءِ نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ. وافقهم الأعمشُ، وذكرا بالبقرة [١٦٤، ١٧٣].

واختلَفَ فِي ﴿وَلَا يُنْقِضُ﴾ [١١]:

فيعقوبٌ بخلافٍ عن رُوَيْسٍ^(٢) / بفتح الياءِ وَضَمَّ الْقَافِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ^(٣). وافقه الحسنُ والمطوِّعِيُّ^(٤). وقرأ الباقون بضمِّ الياءِ وفتحِ الْقَافِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

وعن المطوِّعِيِّ^(٥) (من عُمره) [١١] بسكون الميم هنا خاصة.

(١) انظر: مفردة ابن محيصة ١٤٤، المبهج ٢٣٢/٣، إيضاح الرموز ٦٠٧.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥١١، النشر ٣٥٢/٢، الإتحاف ٣٩٢/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١٠٦٢/٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٤٤، المبهج ٢٣٣/٣، إيضاح الرموز ٦٠٧.

(٥) انظر: المبهج ١٨٥/٣، إيضاح الرموز ٦٠٨.

قال أبو حيان^(١): «و ﴿ مِنْ ﴾ فِي ﴿ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ زائدةٌ، وَسَمَاهُ بِمَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الطَّوِيلُ العُمُرِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ﴿ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ عَائِدٌ عَلَى ﴿ مُعَمَّرٍ ﴾ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ^(٢): يَعُودُ عَلَى «مُعَمَّر» الَّذِي هُوَ اسْمُ جِنْسٍ، وَالْمِرَادُ غَيْرُ الَّذِي يُعَمَّرُ، فَالْقَوْلُ تَضَمَّنَ شَخْصَيْنِ، يُعَمَّرُ أَحَدُهُمَا مِثْلًا مِئَةَ سَنَةٍ، وَيُنْقَضُ مِنَ الْآخَرِ.

وقال ابنُ عباسٍ أيضًا وابنُ جبیر^(٣): المِرَادُ شَخْصٌ وَاحِدٌ، أَيْ: يُخْصَى مَا مَضَى مِنْهُ، إِذَا مَرَّ حَوْلَ كُتِبَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَوْلٌ، فَهَذَا هُوَ النِّقْضُ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

حَيَاتُكَ أَنفَاسٌ تُعَدُّ فِكْلَمًا مَضَى نَفْسٌ مِنْكَ انْتَقَصَتْ بِهِ جُزْءًا

وَيُرَوَى^(٥) أَنَّهُ لَمَّا طَعِنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ: لَوْ دَعَا اللَّهُ لَزَادَ فِي أَجَلِهِ، فَانْكَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى قَائِلِهِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فَاحْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٦): «وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ مَرْدُودٌ يَقْتَضِي الْقَوْلَ بِالْأَجَلَيْنِ، وَبِنَحْوِهِ تَمَسَّكَ الْمُعْتَرِظَةُ».

(١) البحر ٣٠٤/٧.

(٢) ذكره ابن عطية في تفسيره ١٣/١٦١، وابن الجوزي في تفسيره ٦/٤٨٠-٤٨١.

(٣) انظر قول ابن عباس وسعيد بن جبير في المصدرين السابقين.

(٤) لا يُعرف قائله، وهو في تاريخ دمشق ٦/٣٤٧، والبحر المحيط ٧/٣٠٤.

(٥) أورده البغوي في تفسيره ٦/٤١٦، من قول كعب الأحبار أنه قال حين حضر عمر

-رضي الله عنه- الوفاة: «والله لو دعا عمر -رضي الله عنه- ربه أن يؤجل لأجله لأخر...»،

لكنه لم يذكر إسناده إليه، وكذا أورده ابن عطية في المحرر ١٣/١٦٢، بدون ذكر إسناد

ولا عزو. وهو معزوٌّ في مصدر النقل «البحر» إلى كعب الأحبار أيضًا.

(٦) المحرر الوجيز ١٣/١٦٢.

وأمال ﴿وَتَرَى الْأَفْكَانَ﴾ [١٢] في الوصل السوسيّ بخلافٍ عنه. وقرأ الباقون بالفتح، وهو الوجه الثاني للسوسيّ، وأماله وَقَفَا أَبُو عَمْرٍو وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ^(١)، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بين اللفظين، وبه قرأ نافعٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(٢) (والذين يدعون من دونه) [١٣] بالياء من تحت على الغيب، ورُوِيَتْ لِرَوْحٍ مِنْ «المبهج»^(٣)، و«المفردة» فيما ذكره في «المصطلح»^(٤). وهو إمَّا على الالتفات، وإمَّا على الانتقال إلى الإخبار. والفرقُ بينهما أنه على الالتفات يكون المراد بالضميرين واحداً، بخلاف الثاني، فإنهما غيران.

والجمهورُ بالخطاب لقوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾ [١٣].

ويوقفُ لحمزة على ﴿يُنَبِّئُكَ﴾ [١٤] بالتسهيل بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه^(٥) وعليه الجمهورُ، وبالإبدالِ ياءً على مذهب الأخفش^(٦)، واختاره الآخذون بالرسم، وحكي ثالثٌ، وهو التسهيلُ كالياء، وهو الْمُعْضَلُ، والرابع: وهو الإبدالِ واوًا، وكلاهما لا يَصِحُّ. ووافقهُ الأعمشُ بخَلْفٍ عنه.

(١) ومعهم ابن ذكوان أيضاً من طريق الصوري عنه.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٤٥، إيضاح الرموز ٦٠٨.

(٣) المبهج ٢٣٣/٣.

(٤) مصطلح الإشارات ٤٣٨.

(٥) الكتاب ٥٤٢/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٢/١.

وسهّل الهمزة / الثانية كالياء، وأبدلها واواً مكسورة من ﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ [١٥] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس، وحكي وجه ثالث، وهو تسهيلها كالواو، ولكنه ضعيف. وافقهم ابن محيصن واليزيدي. وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين.

وأمال ﴿وَمَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ﴾ [١٨] حمزة والكسائي، وكذا خلف. وافقهم الأعمش فيهما. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ نافع^(١) من «العنوان»، والباقون بالفتح فيهما.

وعن الحسن (الظلمات) [٢٠] بسكون اللام، كما في البقرة [١٧].

وأثبت الياء في ﴿نَكِيرٌ﴾ [٢٦] وصلاً ورش، وافقه الحسن، وفي

الحالين يعقوب.

وأدغم ﴿أَخَذْتُ﴾ [٢٦] غير ابن كثير وحفص، وكذا رؤيس، لكن بخلاف

عنه.

وأمال ﴿يُحْشَىٰ اللَّهُ﴾ [٢٨] في الوقف حمزة والكسائي. وافقهما

الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ نافع^(٢) من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ [٣٣] بضم الياء وفتح الخاء مبنيًا للمفعول أبو عمرو.

وافقه الحسن واليزيدي، وسبق بالنساء [١٢٤].

(١) ح: «قالون».

(٢) ح: «قالون».

وقرأ ﴿وَلَوْلَا﴾ [٣٣] بالنصب نافعٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ. وقرأ الباقر بالجر^(١). وأبدل همزه أبو عمرو^(٢) وأبو بكرٍ، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم الزبيدي. وقد تحصّل في هذه الكلمة من قراءة النصب والجر وبدل الهمزة وتحقيقها قراءاتٌ أربع: النصب مع تحقيق الهمزة لنافع وحفص، وكذا يعقوب^(٣)، والنصب والبدل في الهمزة الأولى لشعبة، وكذا لأبي جعفر، والبدل في الهمزة الأولى مع الجر لأبي عمرو بخلف، وافقه الزبيدي. والرابعة: تحقيق الهمزة مع الجر لابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا خلفٌ ويعقوب^(٤). وافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش.

ويوقفُ عليه لحمزة، ويوافقهُ الأعمش بخلفٍ عنه بإبدال الهمزة الأولى واواً على المشهور، وبتحقيقها على ما رواه العجلي. وأمّا الهمزة الثانية، فأبدلها واواً ساكنة لسكونها بعد ضمٍّ، وسهّلها بين الهمزة والياء، كما هو مذهبُ سيويه^(٥) في المكسورة بعد الضمٍّ، وسهّلها بين الهمزة / والواوِ على مذهب الأخفش^(٦)، وكذلك قرأ هشامٌ في الثانية إذا وقفَ أيضاً.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٩/٦، الحجة لابن زنجلة ٥٩٣، الموضح

١٠٦٣/٣.

(٢) أي: بخلفه.

(٣) قوله: «وكذا يعقوب» سبق قلم اتفقت عليه النسخ، وقد جاء على الصواب عند ذكر

المؤلف القراءتين في ﴿وَلَوْلَا﴾، ولعلّه اشتبه عليه هذا الموضع بموضع الحجج [٢٣]

الذي قرأه يعقوب بالنصب بخلاف موضع فاطر الذي يقرؤه بالجر لا بالنصب.

(٤) أضفنا «ويعقوب» من مضمون كلام المؤلف أول الآية.

(٥) الكتاب ٥٤٢/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٢/١.

واختلَفَ في ﴿مَجَزَى كُلٌّ﴾ [٣٦]:

فأبو عمرو^(١) بالياء التحتية المضمومة، وفتح الزاي، مبنياً للمفعول، و﴿كُلٌّ﴾ مرفوع به^(٢). وافقه الحسنُ واليزيديُّ^(٣).

وقرأ الباقون ﴿مَجَزَى﴾ بنون العظمة مبنياً للفاعل، و﴿كُلٌّ﴾ بالنصب مفعولٌ به.

وقرأ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٠] بتسهيل الهمزة الثانية بينَ قَالُونَ وورثُ مِنْ طَرِيقِ الْأَضْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، واختلفَ عَنْ وَرثٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فأبدلها بعضهم ألفاً خالصةً مع المَدِّ المُشْبَعِ لِالتقاء الساكِنَيْنِ، وبعضهم سَهَّلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، فصار لورش وجهان: التسهيل كقالون، والبدل، وقرأ الكسائيُّ بحذفِ الهمزة الثانية، وسبقَ بالأنعام [٤٦].

واختلَفَ في ﴿بَدِنَتْ مِنْهُ﴾ [٤٠]:

فابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو وحفصٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بغير ألفٍ على الأفراد^(٥). وافقهم المطوِّعِيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ^(٦). وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٣، النشر ٢/٣٥٢، الإتحاف ٢/٣٩٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٧، الحجة لابن زنجلة ٥٩٣، الموضح ١٠٦٣/٣.

(٣) انظر: المبهج ٢/٢٣٣، مصطلح الإشارات ٤٣٩، إيضاح الرموز ٦٠٨.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٢٧، النشر ٢/٣٥٢، الإتحاف ٢/٣٩٤.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٩، الحجة لابن زنجلة ٥٩٣، الموضح ١٠٦٤/٣.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢٣٤، إيضاح الرموز ٦٠٩.

وأمال ﴿أَهْدَى﴾ [٤٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ. وافقهم الأعمش.
وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وبه قرأ نافع^(١) من «العنوان»،
والباقون بالفتح.

وأمال ﴿إِحْدَى الْأُمْرِ﴾ [٤٢] في الوقف ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ،
وأبو عمرو وبخلافٍ عنهما، إمالةً صغرى، وأمالها كبرى حمزة والكسائي،
وكذا خَلَفَ. وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾ [٤٣]:

فَحَمَزَةٌ^(٢) بسكون الهمزة وصلًا^(٣). وافقه الأعمش^(٤).

وقد تجرأ قومٌ على هذه القراءة، وزعم الزجاج^(٥) أنها لحنٌ. قال
أبو جعفر^(٦): «وإنما صار لحنًا لأنه حَذَفَ الإعرابَ منه». وزعم محمد بن
يزيد^(٧) أن هذا لا يجوز في كلامٍ ولا شعرٍ؛ لأنَّ حركاتِ الإعرابِ دَخَلَتْ
للفرق بين المعاني.

(١) ح: «قالون».

(٢) انظر: الغاية ٣٧١، النشر ٣٥٢/٢، الإتحاف ٣٩٤/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٠/٦، الحجة لابن زنجلة ٥٩٤، الموضح

١٠٦٥/٣.

(٤) انظر: الروضة ٨٧٤/٢، المبهج ٢٣٤/٣، إيضاح الرموز ٦٠٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤.

(٦) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣٧٧/٣.

(٧) وهو المبرد، ولم نقف على قوله في «المقتضب».

وقد أعظم بعض النحويين^(١) أن يكون الأعمشُ يقرأ بها. وقال: «إنما كان يقفُ عليه فَعَطٌ من أدّى عنه. والدليل على هذا أنه تمامُ الكلام، وأنَّ الثاني^(٢) لمَّا لم يكن تمامَ الكلام أعربه، والحركةُ في الثاني أثقلُ منها في الأول؛ لأنها ضمةٌ بين كسرتين». وقال الزجاج^(٣) أيضاً: «قراءةُ حمزة ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾ [٤٣] موقوفاً^(٤) عند الحُذَّاق بالنحوِ لِحْنٍ لا يجوزُ، وإنما يجوزُ في الشعر للاضطرار».

/ وأجيب^(٥) بأنه أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ، أو أجرى المنفصلَ مُجرى المتصل، وحسنه كونُ الكسرةِ على حرفٍ ثَقِيلٍ بعد ياءٍ مشدَّدةٍ مكسورة. قال^(٦): «وقد أكثر أبو علي في «الحجة»^(٧) من الاستشهاد والاحتجاج للإسكانِ من أجلِ توالي الحركاتِ والاضطرارِ والوصلِ بنيةِ الوقف». قال: «فإذا ساغ ما ذكرناه في هذه القراءة من التأويل لم يسغ أن يُقال لِحْنٌ. وقال ابن القشيري^(٨): ما ثبتَ بالاستفاضة أو التواتر أنه قُرئ به فلا بدَّ من جوازه، ولا يجوزُ أن يقال: لِحْنٌ».

(١) كالزجاج في معانيه ٢٧٥/٤ حيث لحنها كما سيأتي.

(٢) أي: ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئِ﴾.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤.

(٤) أي: ساكناً.

(٥) انظر: البحر ٣١٩/٧.

(٦) القائل هو أبو حيان في البحر ٣١٩/٧.

(٧) انظر: الحجة ٣٢/٦.

(٨) انظر: البحر ٣٢٠/٧.

وقد رُوِيَتْ هذه القراءةُ عن عبد الوارث^(١) عن أبي عمرو، وقرئ بها مِنْ رِوَايَةِ ابنِ أَبِي سُرَيْجٍ^(٢) عن الكسائيِّ.

قال في «النشر»^(٣): «وناهيك بإمامي القراءة والنحو أبي عمرو والكسائيِّ».

وقرأ الباقون بهمزة مكسورة. ووقف هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ وحمزةٌ عليها يابدا لها ياءٌ خالصةٌ لسكونها وانكسارٍ ما قبلها.

وافقهما الأعمشُ بخلافٍ، وزاد هشامٌ الرَّوْمَ بينَ بينَ إشارةً للحركة بخلاف حمزة، فإنها ساكنةٌ عنده، فلا رَومَ.

وتقدّم حكمٌ ﴿السِّيِّئِ إِلَّا﴾ [٤٣]، قريباً في هذه السورة [١٥].

ووقف على ﴿سُنَّتْ﴾ [٤٣]، في المواضع الثلاثة بالهاء خلافاً للرسم ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ.

(١) هو: ابن سعيد العنبري، تقدّم.

(٢) س: «شريح» بالشين المعجمة والحاء المهملة، وتصحّف كذلك في «النشر» ٣٥٢/٢،

والتصويب من غ، ف، وهو: أحمد بن الصباح بن أبي سُرَيْجٍ - وقيل: أحمد بن عمر -

أبو جعفر، النَّهْشَلِيُّ، الرازي، ثم البغدادي، المقرئ، المحدث، شيخ البخاري، وأحد

أصحاب الشافعي، ثقة ضابط، (ت: بعد ٢٤٠هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣٥٥/١،

معرفة القراء الكبار ٤٣٣/١، غاية النهاية ٦٣/١. وينظر في ضبط اسمه: المشتبه

للذهبي ص: ٣٩٥.

(٣) النشر ٣٥٢/٢.

وأسقط الهمزة الأولى، وحقق الثانية من ﴿جَأَجْلُهُمْ﴾ [٤٥] قالون والبزِّي وأبو عمرو، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب. وافقهم ابن محيصن من «المفردة» واليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وبه قرأ ورش من طريق الأزرق في أحد وجهيه، وقرأ في الوجه الثاني بإبدالها ألفاً. وقرأ قنبل من طريق ابن شنبوذ بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، ومن غير طريقه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وله وجه ثالث: وهو إبدال الثانية ألفاً مع تحقيق الأولى كالأزرق.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح بتحقيقهما. وافقهم الحسن والأعمش.

وفي هذه السورة من الزوائد واحدة^(١)، ومن الإدغام الكبير عشرة مواضع^(٢).



(١) انظر: النشر ٢/٣٥٢، الإتحاف ٢/٣٩٥.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٣٢، والتلخيص ٣٧٨، وكنز المعاني (خ): ٢٧٢/أ، والكنز في

القراءات العشر ٢/٦١٧، غيث النفع ٣٣١.

المرسوم

في المصحف المدني، والفراء^(١) عنه وعن الكوفي ﴿لَوْلَا﴾ [٣٣] بإثبات الألف /، وروى نُصَيْرٌ عن مصاحف الأمصار، وعاصمُ الجحدريُّ عن الإمام، أنه فيها بلا أَلْفٍ^(٢).

واتفقوا على رَسْمِ صورة الهمزة واو آفي ﴿مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [٢٨]، مع حَذْفِ الألفِ التي قبلها، وزيادة ألف بعدها^(٣).

* * *

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر: المقنع ٤٠-٤١، مختصر التبيين ٤/ ٨٧٢، الوسيلة ٢٥٨، الجميلة: ٤٣٦.

(٣) انظر: المقنع ٥٧، ١٠٠، مختصر التبيين ٤/ ٩٣٨، الوسيلة ٣٨٢، الجميلة: ٦١٤.

تاء التأنيث

اتفقوا على كتابة ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٣] بالتاء، كموضع البقرة [٢٣١]، وتالياتها [آل عمران: ١٠٣]، وثاني المائدة [١١]، وموضعي إبراهيم [٢٨، ٣٤]، وثلاثة النحل [٧٢، ٨٣، ١١٤]، وموضع لقمان [٣١]، والطور [٢٩]، وما عداها بالهاء^(١) نحو: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي﴾ بالصفات [٥٧].

وأجمعوا على كتابة ﴿سُنَّتْ﴾ بالتاء في المواضع الثلاثة [٤٣]، كالأنفال [٣٨]، وآخر غافر [٨٥]، وما عدا الخمسة بالهاء^(٢).

واتفقوا على كتابة ﴿فَهَمَّ عَلَى بَيْتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠] بالتاء، وعلى غيره بالهاء^(٣) نحو: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [الأنعام: ٥٧].



(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

(٢) انظر: مرسوم سورة الأنفال.

(٣) انظر: المقنع ٣٩، ٨١، مختصر التبيين ٤/١٠١٨، الوسيلة ٣٨٢، الجميلة: ٧٢٤.

الوقف والابتداء

آخرُ البسملة م. ﴿وَرَبِّعَ﴾ [١١]، و﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [١١] ك، والآية الأخيرة مُتناوَلَةٌ زيادات الصور والمعاني كملاحة الوجه وحُسن الصوت، وسماحة النفس، قاله البيضاوي^(١). ﴿قَدِيرٌ﴾ [١١] ت^(٢). ﴿مُمْسِكَ لَهَا﴾ [٢٢]، و﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ [٢٢] ك. ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٢٢] ت. ﴿نِعَمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [٣]، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٣] ك. ﴿تُوقَفُونَ﴾ [٣] ت. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٣]، و﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [٤] ك. ﴿الْأُمُورِ﴾ [٤] ك. و﴿الْعُرُورُ﴾ [٥] ت. ﴿عَدُوًّا﴾ [٦] ك. ﴿السَّعِيرِ﴾ [٦] ت: على أن التالي مبتدأ، خبره ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [٧]، ن: على أنه بدلٌ من ﴿أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [٦].

﴿شَدِيدٌ﴾ [٧] ت. ﴿كَبِيرٌ﴾ [٧] ت أيضاً. ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [٨] ك: على أن المعنى: أفمن زَيْن له سوءُ عمله بأن غَلَبَ وَهْمُهُ وهواه على عقله حتى انتكس رأيه، فرأى الباطل حقاً، والقيح حسناً، كمن لم يُزَيِّن له، بل وُفِّقَ حتى عَرَفَ الحقَّ، واستحسن الأعمال، واستقبحها على ما هي عليه، فحذَفَ الجوابُ لدلالة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [٨] عليه، فالابتداءُ حينئذٍ بقوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ﴾ [٨]، أو الوقف إنما هو على قوله:

(١) أنوار التنزيل ٢/٢٦٦. وزاد فيه: «وخصافة العقل».

(٢) ت: ك.

﴿ حَسَرَاتٍ ﴾ [٨]، وهو ك: على أن المعنى كما قاله البيضاوي^(١) كالذي قبله: «أفمن زين له سوء عمله ذهب نفسك عليهم حسرات، فحُذِفَ الجوابُ لدلالة ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾ [٨]، أي: فلا تُهْلِكْ نَفْسَكَ عليهم للحسرات على غيِّهم وإصرارهم على التكذيب.

والفَاءُ الثَّلَاثُ لِلسَّبَبِيَّةِ^(٢)، غير أن الأولين دخلتا على السبب، والثالثة دخلت على المُسَبَّبِ. وجمَعَ الحَسَرَاتِ للدلالة على تَضَاعُفِ اغتمامه على أحوالهم، أو كثرة أفعالهم^(٣) المقتضية للأسف، و﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ليس صلة / لها؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدِّمه، بل صلة ﴿ تَذْهَبْ ﴾، أو بيان للمتحرِّس^(٤) انتهى.

[٢١٣/أ]

﴿ يَصْنَعُونَ ﴾ [٨] ت. ﴿ بَعْدَمَوْتِهَا ﴾ [٩] ك. ﴿ الشُّورُ ﴾ [٩]، ﴿ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [١٠] ت. و﴿ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [١٠] ك؛ وفاقاً للدَّانِي^(٥) أو ت؛ وفاقاً لما حكاه في «المرشد»^(٦)، على أنَّ العملَ الصَّالِحَ هو الذي يَرْفَعُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ الذي هو التوحيد؛ لأنَّه إذا خلا المَوْحِدُ عن الطاعاتِ والأوامرِ وارتكب المناهي

(١) أنوار التنزيل ٢/٢٦٨.

(٢) في الآية: ﴿ أَفَمَنْ زِين ﴾.

(٣) في البيضاوي: «مساوي أفعالهم».

(٤) في البيضاوي زيادة: «عليه».

(٥) المكنفى ٤٦٨.

(٦) المرشد ٢/٥٧٩.

لا ينفعه التوحيد^(١). وعلى هذا فالمستكن في «يرفعه» راجع إلى الكلم

(١) إن كان يقصد بعدم النفع أن أهل المعاصي يخلدون في النار فهذا قول المعتزلة، وقد خالفوا فيه نصوص الكتاب والسنة الدالة على أن أهل التوحيد لا يخلدون في النار، وإن دخلوها تطهيراً لذنوبهم، فقد قال تعالى في الكفار إذا ماتوا على ذلك: ﴿فَاتَّعَفَهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ مما هو واضح في أنه لا يشفع لهم الذين شفّعهم الله في أهل الذنوب من أهل التوحيد فتنفعهم شفاعتهم، وفي هذه الآية دلالة واضحة على أن الله تعالى ذكره مشفعٌ بعض خلقه في بعض. تفسير الطبري ٤٥٥ / ٢٣.

وفي حديث الشفاعة في الصحيحين من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير»، صحيح البخاري، برقم: ٤٤٠، ومسلم برقم: ١٩٣، ٣٢٥.

وفي رواية لهما من حديث أنس أيضاً أن النبي ﷺ قال: «يارب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله». صحيح البخاري برقم: ٧٥١٠، ومسلم برقم: ١٩٣، ٣٢٦. وأخبر النبي ﷺ: «أن شفاعة نائلة إن شاء الله من مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً» كما في صحيح مسلم برقم: ١٩٩، ٣٣٨.

وفي مسند البزار ٦٦ / ١٥ برقم: ٨٢٩٢، والمعجم الأوسط ٦ / ٢٧٣، برقم: ٦٣٩٦ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه»، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٧: «رجال رجال الصحيح»، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم: ٦٣١٠.

وإن كان يقصد أن التوحيد وحده لا يجعله في مأمن من العذاب، بل هو مستحق للوعيد، فهذا حق، وانظر: جامع العلوم والحكم ١ / ٥٢٢، ٥٢٧، ومعارج القبول ٤٢٧ / ٢ - ٤٢٨.

الطيب، ثم إنَّ صعودَهُما إليه تعالى مجازٌ عن قبوله^(١) إياهما، أو صعودِ
الكتَّبة بصحيفتهما، أو الوقفُ على ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ [١٠]: ك: على أنَّ
المستكنَّ راجعٌ إلى الله تعالى.

قال البيضاوي^(٢): «وتخصيصةُ العملِ بهذا الشرفِ لما فيه من الكُلْفَةِ»
انتهى.

أو الوقف على ﴿يَرْفَعُهُ﴾ [١٠]، وهو ك: وفاقاً للدَّانِي^(٣)، أو ت؛ وفاقاً
لما حُكي في «المرشد»^(٤)، على أنَّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ هو الذي يَرْفَعُ العملَ
الصَّالِحَ؛ لأنَّ العملَ لا يُقْبَلُ إلا مع التوحيد، فالمشركُ طاعته مردودةٌ،
وحينئذٍ فالمستكنُّ راجعٌ إلى العملِ الصَّالِحِ وهذا أحسنُ الثلاثةِ وقفاً،
وهو^(٥) تام على سائر الوجوه.

﴿شَدِيدٌ﴾ [١٠]: ك، ﴿يَبُورُ﴾ [١٠]: ت، ﴿أَزْوَجًا﴾ [١١]، و﴿إِلَّا يَعْلَمُهُ﴾
[١١]، و﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [١١]، و﴿يَسِيرٌ﴾ [١١]، و﴿الْبَحْرَانِ﴾ [١٢]، و﴿أُجَاجٌ﴾
[١٢]، و﴿تَلَبَّسُونَهَا﴾ [١٢]، و﴿تَشْكُرُونَ﴾ [١٢]، و﴿فِي اللَّيْلِ﴾ [١٣]،
﴿وَالْقَمَرَ﴾ [١٣]، و﴿مُسَمَّى﴾ [١٣]: ك.

(١) قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد ١/ ٢٥٥-٢٥٦: «أفليس العلم محيطاً - يا ذوي
الحجا والألباب - أن الربَّ - جل وعلا - فوق من يتكلم بالكلمة الطيبة، فتصعد إلى الله
كلمته؟ لا كما زعمت المعطلة الجهمية أنه تهبط إلى الله الكلمة الطيبة كما تصعد إليه...
[و] الرفعة في لغة العرب - الذين بلغتهم خوطبنا - لا تكون إلا من أسفل إلى أعلى وفوق».

(٢) أنوار التنزيل ٢/ ٢٦٨.

(٣) الذي في المكتفى ٤٦٨: تام.

(٤) المرشد ٢/ ٥٨٠.

(٥) د، ت: «فهو».

﴿لَهُ الْمَلَكُ﴾ [١٣] ت. ﴿مِنْ قَظْمِيرٍ﴾ [١٣]، و﴿بِشْرِكُمْ﴾ [١٤]،
 و﴿دُعَاءَكُمْ﴾ [١٤] ك. ﴿خَيْرٍ﴾ [١٤] ت، ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ [١٥]، و﴿الْحَمِيدُ﴾
 [١٥]، و﴿جَدِيدٍ﴾ [١٦]، و﴿بِعَزِينٍ﴾ [١٧]، ﴿وَرَزَّ أُخْرَى﴾ [١٨] ك. ﴿ذَاقُرْبَى﴾
 [١٨] ت. ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [١٨]، و﴿لِنَفْسِهِ﴾ [١٨] ك. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٨]
 ت، و﴿وَالْبَصِيرُ﴾ [١٩] ت؛ وفاقاً لما حُكي عن الأخفش^(١).

﴿وَلَا الْحُرُورُ﴾ [٢١] ت، ﴿وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [٢٢] ت أيضاً. ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾
 [٢٢]، و﴿مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [٢٢] ك، ﴿إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [٢٣]، ﴿وَنَذِيرًا﴾ [٢٤]،
 و﴿فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [٢٤]، ﴿الْمُنِيرِ﴾ [٢٥]، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٢٦] ك. ﴿نَكِيرٍ﴾
 [٢٦] ت. ﴿أَلْوَانُهَا﴾ [٢٧]، و﴿سُودٌ﴾ [٢٧] ك. ﴿أَلْوَانُهُ وَكَذَلِكَ﴾ [٢٨] ت،
 أي: كاختلاف الثمار والجبال، قاله البيضاوي^(٢) كغيره.

﴿الْعَلَمَاتُ﴾ [٢٨] ت، ﴿غَفُورٌ﴾ [٢٨] ت. ﴿لَنْ تَبُورَ﴾ [٢٩] ت؛ وفاقاً
 لأبي حاتم^(٣): على أن لام التالي للقسم، ن: على أنها لام كي. ﴿مَنْ فَضَّلَهُ﴾
 [٣٠] ك. ﴿شَكُورٌ﴾ [٣٠] ت. ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [٣١]، و﴿بَصِيرٌ﴾ [٣١]،
 و﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ [٣٢]، و﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [٣٢]، و﴿الْكَبِيرُ﴾ [٣٢]، ﴿وَوُؤُلُوا﴾
 [٣٣] ك. ﴿حَرِيرٌ﴾ [٣٣] ت. ﴿الْحَزَنَ﴾ [٣٤] ك. ﴿لُغُوبٌ﴾ [٣٥] ت،
 ﴿مِنْ عَذَابِهَا﴾ [٣٦] ت. ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ [٣٦] م.

(١) انظر: المرشد ٢/ ٥٨٢.

(٢) أنوار التنزيل ٢/ ٢٧٢.

(٣) انظر: المرشد ٢/ ٥٨٣.

﴿يَصْطَرِحُونَ فِيهَا﴾ [٣٧] ك: على إضمار القول في التالي، و﴿يَصْطَرِحُونَ﴾: يستغيثون^(١)، يفتعلون من الصّراخ، وهو الصياح، أو الأحسن^(٢) وصله بتاليه، والوقف على ﴿نَعْمَلُ﴾ [٣٧]، وهوت؛ لأنّ التالي جوابٌ من الله / وتويخ لهم.

[ب/٢١٣]

﴿وَجَاءَ كُرُّ النَّذِيرِ﴾ [٣٧] ك؛ وفاقاً للعمّاني^(٣)، وهو الرسول عليه الصّلاة والسلام، أو الكتاب، أو العقل، أو الشيب، أو موت الأقارب، أو الوقف على ﴿فَذُوقُوا﴾ [٣٧] وهوت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٤).

﴿مِنْ نَصِيرٍ﴾ [٣٧] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٣٨] ك. ﴿الصُّدُورِ﴾ [٣٨] ت. ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٣٩]، و﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [٣٩]، و﴿إِلَّا مَقْتًا﴾ [٣٩] ك. ﴿إِلَّا خَسَارًا﴾ [٣٩] ك؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٥)، ت؛ وفاقاً للعمّاني^(٦)؛ لأنّ تاليه مستأنف.

﴿يَبْنَتِ مِنْهُ﴾ [٤٠] ت، أو ك. ﴿إِلَّا عُرُورًا﴾ [٤٠] ت. ﴿تَرْوَلًا﴾ [٤١] ك، ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ [٤١] ك. ﴿عَفُورًا﴾ [٤١] ت، ﴿إِحْدَى الْأُمَمِ﴾ [٤٢]، و﴿نُفُورًا﴾ [٤٢] ك، ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ [٤٣] ت؛ وفاقاً للدّاني^(٧) كالسجستاني^(٨).

(١) ش: «يستعتبون».

(٢) زاد في نسخة: د بعد قوله: «أو الأحسن»: «وفاقاً للدّاني».

(٣) المرشد ٢/ ٥٨٥.

(٤) انظر: القطع ٢/ ٥٧٣، المرشد ٢/ ٥٨٥.

(٥) انظر: المرشد ٢/ ٥٨٥.

(٦) المرشد ٢/ ٥٨٥.

(٧) المكتفى ٤٧١.

(٨) انظر: المرشد ٢/ ٥٨٦.

﴿إِلَّا يَا أَهْلِي﴾ [٤٣] ك، أوت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١).
 ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [٤٣]، و﴿تَبْدِيلًا﴾ [٤٣] ك. و﴿تَحْوِيلًا﴾ [٤٣] ت. ﴿مِنْهُمْ قُوَّةٌ﴾،
 ﴿وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٤٤]، و﴿قَدِيرًا﴾ [٤٤] ك. ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ [٤٥] ك؛ وفاقاً
 لأبي حاتم^(٢)، وكرهه العَمَّاني^(٣) للابتداء ب﴿وَلَا كِنَ﴾، لما لا يَخْفَى،
 ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [٤٥] ك. ﴿بَصِيرًا﴾ [٤٥] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٥٨٧/٢.

(٢) انظر: المرشد ٥٨٧/٢.

(٣) المرشد ٥٨٧/٢.

تجزئتها

من قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ﴾ [سبأ: ٤٦]، إلى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [١٥] ربع، وهو تكملة النصف^(١).

﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ﴾ [٤١] ربع^(٢).

* * *

(١) على رأي الجمهور. انظر: غيث النفع ٣٢٩، القول الوجيز ٢٦٨.

(٢) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٠، وغيث النفع ٣٣٠، والقول الوجيز ٢٦٨.

سورة يس (١)

وهي قلب القرآن. مكيّة (٢)، إلا أن فِرْقَةً زَعَمَتْ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿وَنَكَّتُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [١٢] نزلت (٣) في بني سَلِمَةَ من الأنصار حين أرادوا أن

(١) غ، ت، ف: «عليه الصلاة والسلام».

(٢) انظر: تفسير البغوي ٧/٧، وزاد المسير ٣/٧، وقال: «فيها قولان: أحدهما: أنها مكية،

قاله ابن عباس والحسن وعكرمة وقتادة والجمهور... والثاني: أنها مدنية، حكاه

أبو سليمان الدمشقي، وقال: ليس بالمشهور»، وتفسير القرطبي ١٧/٤٠٣، وفيه:

«وهي مكية بإجماع... إلا فرقة قالت...» كما ذكر المصنف، وانظر: حسن المدد ١١١.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٥/٣٦٣-٣٦٤، ك: التفسير، ب: ومن سورة يس. برقم

(٣٢٢٦)، وعبد الرزاق في مصنفه ١/٥١٧، ك: الصلاة، ب: شهود الجماعة برقم

(١٩٨٢)، والطبري في تفسيره ١٩/٤١٠، والبخاري في مسنده وابن أبي حاتم في تفسيره

كما في تفسير ابن كثير ١١/٣٤٩، والحاكم في المستدرک ٢/٤٢٨-٤٢٩، ك: التفسير،

والبيهقي في الشعب ٣/٥٧، برقم (٢٨٩٠) كلهم - ما عدا البزار - من طريق الثوري

عن طريف بن شهاب عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال:

كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد، فنزلت هذه الآية:

﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ واللفظ للترمذي، وقال: «حديث حسن

غريب من حديث الثوري». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح غريب» ووافقه الذهبي،

فحكم الترمذي والحاكم على الحديث يتعقب بأن طريف بن شهاب ضعيف كما في

التقريب ٤٦٣، برقم (٣٠٣٠)، لكنه تابعه عند البزار شعبة وعبد الأعلى كلاهما عن

الجريري عن أبي نضرة به. وهذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات، وبه تقوى رواية طريف.

وعزاه السيوطي في الدر ١٢/٣٢٩ أيضاً لابن المنذر وابن مردويه، وأورده الشيخ

الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٣١٥-٣١٦ برقم (٣٢٢٦) وقال: «صحيح».

يتركوا ديارهم، وينتقلوا إلى جوار مسجد الرسول ﷺ.
قال أبو حيان^(١): «وليس زعماً صحيحاً. وقيل^(٢): إلاقوله: ﴿وَإِذْ أَيْدِي لَهُمْ
أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [٤٧] الآية» انتهى.

وله شاهد من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه ابن ماجه في سننه ١/٢٥٨،
ك: المساجد والجماعات، ب: الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً برقم (٧٨٥)،
وابن جرير في تفسيره ١٩/٤٠٩، وكذا الطبراني في المعجم الكبير ١٢/٧ برقم (١٢٣١٠)
من طرق عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.
وضعه البوصيري في مصباح الزجاجة ١/١٠١ بسماك، ونقل عن أحمد: «أنه مضطرب
الحديث»، وعن يعقوب بن شيبه أنه قال: «روايته عن عكرمة مضطربة وعن غيره صالحة».
وضعف الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٩٧ إسناد الطبراني بضعف شيخه عبد الله بن
محمد بن سعيد، إذ قال فيه: «وهو ضعيف».

وعزاه السيوطي في الدر ١٢/٣٣٠، أيضاً للقرطبي وأحمد في الزهد وعبد بن حميد
وابن المنذر وابن مردويه.

وصححه الشيخ الألباني أيضاً في صحيح سنن ابن ماجه ١/٢٤١ برقم (٧٩٢).

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١/٤٦٢ ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب:
كثرة الخطأ إلى المساجد، برقم (٦٦٥) من حديث جابر - رضي الله عنه - مرفوعاً
فذكر الحديث، لكنه بدون ذكر سبب نزول الآية في شأنهم، والله أعلم.

(١) البحر ٧/٣٢٢. وما ذكره أبو حيان في تفسيره من عدم صحة هذا الزعم فيه نظر كما
تقدم في تخريج الحديث في الحاشية السابقة.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/١٤٤، عن معمر عن الكلبي أنها نزلت في الزنادقة،
والكلبي متروك الحديث، وعزاه السيوطي في الدر ١٢/٣٥٤-٣٥٥ أيضاً إلى عبد بن
حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم أنهم أخرجوا عن قتادة أثراً في آخره هذا
الطرف الذي تقدم ذكره.

و حروفها : ثلاثة آلاف وعشرون^(١) .
 و كَلِمُهَا : تسعمئة^(٢) وسبع وعشرون .
 و آيُهَا : ثمانون و ثنتان ، غير كوفي ، و ثلاث فيه^(٣) .
 اختلافها : آية^(٤) ﴿ يَس ﴾ [١] كوفي .
 و فيها شبه الفاصلة : موضع^(٥) ﴿ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ [٢٠] .
 و عكسه : ثنتان ﴿ مِنَ الْعُيُونِ ﴾ [٣٤] ، و ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٨٢] .



(١) انظر: البيان ٢١١، البصائر ١/ ٣٩٠، وليس فيه: «عشرون»، منار الهدى ٣١٨، القول الوجيز ٢٦٨.

(٢) هذا موافق لأكثر النسخ، وحسن المدد المحقق، وفي غ: «سبعمئة»، وكذا في البيان: ٢١١، وحسن المدد: ١١١، البصائر ١/ ٣٩٠، منار الهدى: ٣١٨، والقول الوجيز: ٢٦٨.

(٣) انظر: البيان ٢١١، وجمال القراء ١/ ٢١٣، وحسن المدد ١١١.

(٤) انظر: البيان ٢١١، فنون الأفتان ٣٠١، جمال القراء ١/ ٢١٣، حسن المدد ١١١، القول الوجيز ٢٦٩.

(٥) كذا في حسن المدد ١١١.

وفواصلها^(١)

- ﴿يس﴾ [١]، ﴿الحكيم﴾ [٢]، ﴿المُرسَلين﴾ [٣]، ﴿مُستَقِيمٍ﴾ [٤]، ﴿الرَّجِيمِ﴾ [٥]، ﴿غَافِلُونَ﴾ [٦]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٧]، ﴿مُقَمَّحُونَ﴾ [٨]، ﴿يُبْصِرُونَ﴾ [٩]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠]، ﴿كَرِيمٍ﴾ [١١]، ﴿مُبِينٍ﴾ [١٢]، ﴿المُرسَلُونَ﴾ [١٣]، ﴿مُرسَلُونَ﴾ [١٤]، ﴿تَكْذِبُونَ﴾ [١٥]، ﴿لمُرسَلُونَ﴾ [١٦]، ﴿المُبينُ﴾ [١٧]، ﴿الْيَمِّ﴾ [١٨]، ﴿مُسْرِفُونَ﴾ [١٩]، ﴿المُرسَلين﴾ [٢٠]، ﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٢١]، ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢٢]، ﴿يُنْقَدُونَ﴾ [٢٣]، ﴿مُبِينٍ﴾ [٢٤]، ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [٢٥]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٢٦]، ﴿المُكْرَمِينَ﴾ [٢٧].
- ﴿مُزَلِّينَ﴾ [٢٨]، ﴿خَلِمَدُونَ﴾ [٢٩]، ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [٣٠]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٣١]، ﴿مُحْضَرُونَ﴾ [٣٢]، ﴿يَأْكُلُونَ﴾ [٣٣]، ﴿الْعُيُونَ﴾ [٣٤]، ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [٣٥]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٣٦]، ﴿مُظْلَمُونَ﴾ [٣٧]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٣٨]، ﴿الْقَدِيمِ﴾ [٣٩]، ﴿يَسْبَحُونَ﴾ [٤٠]، ﴿المَشْحُونَ﴾ [٤١]، ﴿يَرْكَبُونَ﴾ [٤٢]، ﴿يُنْقَدُونَ﴾ [٤٣]، ﴿إِلَى حِينٍ﴾ [٤٤]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [٤٥]، ﴿مُعْرِضِينَ﴾ [٤٦]، ﴿مُبِينٍ﴾ [٤٧]، ﴿صَلِّدِينَ﴾ [٤٨]، ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [٤٩]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٥٠]، ﴿يَنْسَلُونَ﴾ [٥١]، ﴿المُرسَلُونَ﴾ [٥٢]، ﴿مُحْضَرُونَ﴾ [٥٣]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٥٤]، ﴿فَكَهُونَ﴾ [٥٥]، ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [٥٦]، ﴿يَدْعُونَ﴾ [٥٧]، ﴿رَّجِيمٍ﴾ [٥٨]، ﴿المُجْرِمُونَ﴾ [٥٩].

(١) انظر: البيان ٢١١، حسن المدد ١١١، القول الوجيز ٢٦٩.

﴿ مُبِينٌ ﴾ [٦٠]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٦١]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ تُوعَدُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ [٦٤]، ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [٦٦]، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٦٩]، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ [٧٠]، ﴿ مَلِكُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ يَأْكُلُونَ ﴾ [٧٢]، ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٧٣]، ﴿ يُنْصِرُونَ ﴾ [٧٤]، ﴿ مُحْضَرُونَ ﴾ [٧٥]، ﴿ يُعَلِّمُونَ ﴾ [٧٦]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧٧]، ﴿ رَمِيمٌ ﴾ [٧٨]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٧٩]، ﴿ تُوقَدُونَ ﴾ [٨٠]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٨١]، ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٨٢]، ﴿ رُجْعُونَ ﴾ [٨٣].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفُ الياء من ﴿يَس﴾ [١] إمالةً محضةً؛ لأنها اسمٌ^(١) من الأسماء. قال الفارسي^(٢): «وإذا أمالوا «يا» وهي نداء، فلأن يميلوا «يا» من ﴿يَس﴾ أخرى». وافقهم الأعمش.

/ وروى جماعةٌ عن حمزة بينَ بينَ، وهو الذي في «العنوان»، و«التبصرة»، و«تلخيص» الطبري، لكنَّ المشهورَ عند الجمهورِ إمالتها مَحْضَةً، كما قَدَّمْتُهُ^(٣). وقرأ الباقون بالفتح، ورُوي التقليل عن نافع، وبه قَطَعَ له في «العنوان»، و«تلخيص» ابن بليمة وهو في «الكامل» للهُذليِّ من جميع طُرُقِهِ، فيدخلُ فيه الأصبهانيُّ، لكنَّ الجمهورَ عنه على الفتح، وسكت على «يا» وعلى «س» أبو جعفر.

وأدغم نون «س» في واو ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ [٢] هشامٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ للخِفة، ولأنه لَمَّا وُصِلَ التقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ كالمثلين. وافقهم الأعمش وابنُ مُحَيِّصِن.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٤، الحجة لابن زنجلة ٥٩٥، الموضح

١٠٦٨/٣.

(٢) الحجة ٦/ ٣٦.

(٣) انظر: باب الإمالة ٣/ ١١٣٥.

وقرأ أبو عمرو ووقبلٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ بالإظهار للمبالغة في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض؛ لأنه بنية الوقف، وهذا أُجْرِي على القياس في الحروف المقطعة. وافقهم الحسنُ واليزيديُّ^(١).

واختلفَ عن نافعٍ والبرزِّيِّ وابنِ ذَكْوَانَ وعاصمٍ: فبالإدغام قَطَعَ في «الشاطبية» كأصلها لورشٍ وابنِ ذَكْوَانَ وأبي بكرٍ، وبالإظهار لقالون والبرزِّيِّ وحفصٍ.

وعن الحسن^(٢) بكسر النون على أصلِ التقاء الساكِنَيْن، ولا يجوز أن يكون حركة إعراب.

وقرأ ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ [٢٦] بالنقل ابنُ كثيرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ، كما في البقرة [١٨٥].

وقرأ ﴿صِرَاطٍ﴾ [٤] بالسین على الأصل قبلُ من طَرِيقِ ابنِ مجاهدٍ، وكذا رُوِيَ. وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ والشَّنبُوذِيُّ.

وقرأ بالإشمام حمزةٌ في رواية خَلْفٍ، وبه قرأ خَلَادٌ فيما انفرد به ابنُ عبيد عن الصَّوَّافِ عن الوزَّانِ، والباقون بالصاد، وبه قرأ قبلُ في الوجه الآخر وخَلَادٌ في المشهور عنه.

(١) ش: «الأعمش» بدلاً من «اليزيدي»، والمثبت موافق لما في المصادر. انظر: باب الإدغام الصغير ٢/ ٧٨٠، وانظر: الروضة ١/ ٢٧٢، الفوائد المعتمدة ٢٦٩، وهو ظاهر المبهج ٣/ ٢٣٧، وفي إيضاح الرموز ١٩١: الإدغام لابن مُحَيِّصِنٍ، والإظهار للأعمش والحسن واليزيدي.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٤٦، إيضاح الرموز ٦١٠.

واختلَفَ في ﴿تَنْزِيلَ﴾ [٥]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(١) بنصب اللامِ على المصدر^(٢) بفعلٍ من لفظه، أي: نزلَ القرآنَ تنزيلاً، وأضيفَ لفاعله. قال الفراء^(٣): «أو بـ «أرسل» المفهوم من ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣]، بمعناه، أي: تنزيلاً حقاً». وقال الزمخشري^(٤): أو بـ «أمدح». وافقهم الأعمش^(٥).

وعن الحسنِ واليزيديِّ^(٦) بالجرِّ: إمَّا على البدل من ﴿الْقُرْآنِ﴾ [٢]، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ. ﴿لِتُنذِرَ﴾ [٦] متعلق بـ ﴿تَنْزِيلَ﴾ [٥]، أو بـ «أرسلناك» مضمرةً، وقد خالف اليزيديُّ أبا عمرو، وقرأ الباقون بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمير، أي: هو تنزيلٌ.

وقرأ ﴿سَدًّا﴾ [٩] في الموضوعين بفتح السين حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٧). وافقهم / الأعمش، وسبقَ في الكهف [٩٤].

[ب/٢١٤]

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٧٥، النشر ٢/ ٣٥٣، الإتحاف ٢/ ٣٩٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٦، الحجة لابن زنجلة ٥٩٥، الموضح ١٠٦٩/٣.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٧٢.

(٤) الكشاف ٤/ ٤، وعبارته: «وبالنصب على أعني».

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٨٧٥، المبهج ٣/ ٢٣٨، إيضاح الرموز ٦١٠.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٤٤٦، المبهج ٣/ ٢٣٨، إيضاح الرموز ٦١٠.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٤٤٧، إيضاح الرموز ٦١٠.

وسهّل الهمزة الثانية من ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [١٠] مع إدخال ألفٍ بين الهمزتين قالونٌ وأبو عمروٍ وهشامٌ من طريقِ ابنِ عبدانٍ وغيره عن الحلوانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ وابنِ كثيرٍ، وكذا رؤيسٌ بالتسهيل كذلك، لكن من غير إدخالِ ألفٍ، وهو لورشٍ من طريقِ الأزرقِ، كما في «العنوان» وغيره، وروى له الأكثرون من طريقه إبدالها ألفاً خالصةً مع المدِّ المُشَبَّعِ للساكنين.

واعترض الزمخشري^(١) على هذه القراءة لأجل الجمع بين الساكنين على غير حدّه. أُجيب عنه: بأن الكوفيين^(٢) أجازوه، وهي قراءةٌ متواترةٌ فلا تُدْفَعُ باختيار المذاهب.

وقرأ ابنُ ذكوانٍ وهشامٌ من مشهور طريقِ الدّاجونيِّ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بالتحقيق في الهمزتين من غير إدخالِ ألفٍ بينهما. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ هشامٌ من طريقِ الجمّالِ عن الحلوانيِّ بتحقيقهما أيضاً مع إدخالِ الألفِ بينهما، فتحصّل لهشامٌ ثلاثة أوجهٍ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بهمزةٍ واحدةٍ مقصورةً، وسَبَقَ تقريرُ ذلك في أول البقرة [٦]، كالهمزتين من كلمة.

(١) الكشاف ٤٨/١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤٧/١.

وعن الحسن^(١) (فَأَعَشَيْنَاهُمْ) [٩] بعين مهملة، وهو ضَعْفُ البصر^(٢)، يقال: عشا بَصْرُهُ، وَأَعَشَيْتُهُ أَنَا، وَرُوِيَتْ هذه القراءة عن ابن عباس وعمر بن عبد العزيز والنَّخَعِي. والجمهورُ على الغين المعجمة، أي: عَطَيْنَا أَبْصَارَهُمْ بَأَنْ جَعَلْنَا عَلَيْهَا غِشَاوَةً.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [١٤]:

فأبو بكر^(٣) بتخفيف الزاي بمعنى غَلَبْنَا^(٤)، ومنه ﴿وَعَزَّزْنِي فِي الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٣]. وقرأ الباقون بالتشديد، بمعنى قَوَّيْنَا، يُقال: عَزَّزَ المَطْرُ الأَرْضَ، أي: قَوَّاهَا وَلَبَّدهَا. وَتَعَزَّزَ لَحْمُ الناقَةِ: صَلَّبَ وَقَوَّى، وعلى كلتا القراءتين المفعولُ محذوفٌ، أي: فِقَوَّيْنَاهُمَا بِثالثٍ، أو: فغَلَبْنَاهُمَا بِثالثٍ، وهو شمعون^(٥)، فيما قاله ابن عباس^(٦)، والاثنان يحيى وعيسى، فيما قاله

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٤٧، إيضاح الرموز ٦١٠.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٢٠٤، البحر المحيط ٧/٣٢٥.

(٣) انظر: المستنير ٢/٣٩٠، النشر ٢/٣٥٣، الإتحاف ٢/٣٩٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٨، الحجة لابن زنجلة ٥٩٧، الموضح ١٠٧٠/٣.

(٥) واسمه: شَمْعُونُ الصفا، وهو رأس أصحاب عيسى عليه السلام. انظر: مروج الذهب ٦٦/١، الكامل في التاريخ ١/٣٣٣.

(٦) أخرجه ابن سعد في الطبقات ١/٥٣، وابن عساكر في تاريخه ١/٣٢، مِنْ طَرِيقِ محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فذكره في أثر أطول منه وفيه هذا الطرف. وإسناده ضعيف جداً، لأجل الكلبي فيه؛ فإنه متروك الحديث.

البيضاوي^(١). وقيل: صادق وصدوق، فيما قاله وهب وكعب.

﴿الْقُرْيَةَ﴾ [١٣] / أَنْطَاكِيَّة^(٢)، و﴿الْمُرْسَلُونَ﴾ [١٣] رُسُلٌ عِيسَى عَلَى
 نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام إلى أهلها؛ وذلك أنهم كانوا عبدة أصنام،
 فأرسل عيسى إليهم اثنين، فلما قَرَّبَا من المدينة رأيا حبيباً النجار يَرعى غَنَمًا،
 فسألهما، فأخبراه. فقال: أمعكما آية؟ فقالا: نَشْفِي المَريض، وَنُبْرِئُ الأَكْمَةَ
 والأَبْرَصَ، وكان له ولدٌ مريضٌ، فمسحاه فبرئ، فأمن حبيبٌ، وفشا الخبرُ،
 فشفني على أيديهما خَلْقٌ، وبلغ حديثهما إلى الملك، وقال: أَلنا إلهٌ سِوَى
 آلهتنا؟ قالوا: مَنْ أوجدك وآلهتك؟ قال: حتى أنظر في أمرِكما، فحبسهما،
 ثم بعث عيسى شمعون، فدخل متنكرًا، وعاشر أصحاب الملك حتى
 استأنسوا به، وأوصلوه إلى الملك، فَأَنَسَ به، فقال له يوماً: سمعتُ أنك
 حَبَسْتَ رجلين، فهل سَمِعْتَ ما يقولانه؟ قال: لا، فدعاهما. فقال شمعون:
 مَنْ أرسَلَكما؟ قالوا: الله الذي خلق كلَّ شيء، وليس له شريك. فقال: صِفاه،
 وأوجِزا. قالوا: يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. قال: وما آيتكما؟ قالوا: ما
 يتمنى الملك، فدعا بغلامٍ مطموسٍ العين فدَعَا الله تعالى حتى انشقَّ له
 بصرٌ، فأمن في جَمْع^(٣)، ومن لم يؤمنْ صاح عليهم جبريلُ فهلكوا^(٤).

(١) أنوار التنزيل ٢/ ٢٧٧، وفيه: «يونس» بدل «عيسى»، وفي حاشية الخفاجي أن في نسخة من نسخ البيضاوي: يوحنا وبولص، وقال: «عليها المعول؛ لأن يونس لم يدرك زمن عيسى». انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ٢٣٥.

(٢) مدينة معروفة كانت من الثغور الشامية، وتوصف بطيب الهواء، وسعة الخير. انظر: معجم البلدان ١/ ٢٦٦. وهي اليوم تقع في دولة تركيا.

(٣) كذا في نسخة د، وهو موافق لما في البيضاوي، وفي ش، غ: «جمع».

(٤) انظر الخبر في: أنوار التنزيل ٢/ ٢٧٧-٢٧٨، والكامل لابن الأثير ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

وعن الحسن (طَيْرُكُمْ) [١٩] بسكون الياء من غير ألفٍ، كما في آل عمران [٤٩]، ورُوِيَتْ عن زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ وابنِ هَرْمَزٍ^(١) وغيرهما.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [١٩]:

فأبو جعفر^(٢) بفتح الهمزة الثانية وتسهيلها، وإدخال ألفٍ بينهما، على حَذْفِ لامِ العلة^(٣)، أي: لَأَنَّ ذُكِّرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ، فَتَطَيَّرْتُمْ هُوَ الْمَعْلُولُ، و«أَنَّ ذُكِّرْتُمْ» عِلَّتُهُ.

وافقه المطوِّعي^(٤) لكنْ حَقَّقَ الهمزة ولم يُدْخِلْ أَلْفًا.

وقرأ الباقيون بِهَمْزَتَيْنِ: الأُولَى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة «إِنْ»

الشرطية، فقالونُ وأبو عمرو بالتسهيل بين الهمزة والياء مع الألف بينهما، وافقهما اليزيدي^(٥).

وقرأ ورثُ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُوِيْسٌ، بالتسهيل كذلك، لكن من غيرِ أَلْفٍ.

وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوِّعي^(٦).

(١) خ، د، ت: «أبي هريرة». والصواب ما أثبتناه، كما في المحرر الوجيز ١٣/١٩٤، وتفسير القرطبي ١٧/٤٢٨، والبحر ٧/٣٢٧.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥١٥، النشر ٢/٣٥٣، الإتحاف ٢/٣٩٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٩.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٣٩، إيضاح الرموز ٦١١، لكن ذكر في الفوائد المعتبرة ٣٠٦ أن المطوِّعي يفتح ويُسهِّل مثل أبي جعفر، فلعل العبارة: «لكن خفف الهمزة ولم يُدْخِلْ أَلْفًا» أو له وجهان.

(٥) زاد في: ت، د: «المطوِّعي» وهو سهو؛ لأنه لا يُدْخِلُ أَلْفًا بين الهمزتين.

(٦) إلا أنه يفتح الهمزة الثانية كما تقدم.

وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحَ وخَلْفٌ بالتحقيق فيهما من غير ألفٍ. وافقهم الحسنُ والشَّنبُوذِيُّ عن الأعمش، وبه قرأ الدَّاجونِيُّ عن هشامٍ، وله مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ عن الحُلُوَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ «اليسير» ومن طريق الجمال / عن الحُلُوَانِيِّ التحقيق مع المدِّ.

[٢١٥/ب]

واخْتَلَفَ فِي ﴿ذُكِّرْتُمْ﴾ [١٩]:

فأبو جعفر^(١) بتخفيف الكاف^(٢)، ورُوِّيت^(٣) عن الأصمعيِّ. وافقه المطوِّعيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٤).

وقرأ الباقر بتشديدها، وبه قرأ ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة».

وسكَّن ياءَ الإضافةِ من ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [٢٢] هشامٌ بخُلفٍ عنه وحمزةٌ، وكذا يعقوبٌ وخَلْفٌ. وافقهم الأعمش، وقرأ الباقر بالفتح.

لطيفة: أفادنا صاحبنا الشيخُ عبد المعطي المكي أنَّ أبا عمرو بن العلاء سأل عن الحكمة في تسكينه ﴿وَمَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾ بالنمل [٢٠]، وفتحَه: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [٢٢]، فأجاب بما معناه: أنَّ التسكينَ صَرَبٌ من الوقف، فلو سَكَّنْتَ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ لكنتَ كالمستأنفِ بـ ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ وفيه ما فيه، ولا كذلك موضع النمل.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٣٩٠، النشر ٢/ ٣٥٣، الإتحاف ٢/ ٣٩٨.

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ٢٠٥، البحر المحيط ٧/ ٣٢٨.

(٣) انظر: البحر ٧/ ٣٢٨.

(٤) المبهج ٣/ ٢٤٠، وانظر: إيضاح الرموز ٦١١.

وذكر أبو عبد الله الفاسي ذلك^(١)، ولفظه: «وقد قيل في قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ﴾ أن إسكان الياء شبيهة بالوقف، وإذا كان ذلك كذلك كان ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ شبيهة بالمبتدأ به، وفي ذلك قُبْحٌ».

وسهّل الهمزة الثانية، وأدخل^(٢) ألفاً بين الهمزتين من ﴿ءَاتَتْحَدُ﴾ [٢٣]^(٣) قالون وأبو عمرو وهشامٌ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر. وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهاني، والأزرق في أحد وجهيه، وابن كثير، وكذا رؤيس، بالتسهيل من غير ألف. وافقهم ابن محيصن. والأكثر عن الأزرق عن ورشٍ بإبدالها ألفاً مع المد للساكنين.

وقرأ ابن ذكوان وهشامٌ من مشهور طرق الداجوني، وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ، بتحقيق الهمزتين من غير ألف. وافقهم الأعمش والحسن. وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشامٍ بتحقيقهما كذلك، لكن مع إدخال الألف بينهما.

وأثبت الياء في ﴿إِنْ يُرْدِنَ﴾ [٢٣] في الحالين أبو جعفر، وفتحها في الوصل. قال في «البحر»^(٤): «هي ياء الإضافة المحذوفة خطأً ونطقاً لالتقاء

(١) شرح الفاسي على الشاطبية ١/ ٥٦٠.

(٢) في النسخ: «وإدخال ألف».

(٣) أقحم هنا في النسخ: «بتسهيل».

(٤) البحر ٧/ ٣٢٩، ونسب هذا إلى كتب القراء الشواذ.

الساكنين» وقال في «اللوامح»^(١): ﴿إِنْ يُرْدِنِ﴾ [٢٣] بالفتح وهو أصل من الياء عند البصرية^(٢)، وأثبتها في الوقف يعقوب، والباقون يحذفونها في الحاليين، وبه وقف أبو جعفر من «المفردة» كما في المصطلح^(٣).

وأثبت الياء في / ﴿يُنْفِذُونَ﴾ [٢٣] في الوصل ورش. وافقه الحسن، وفي الحاليين يعقوب.

و﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [٢٥]، في الحاليين^(٤) يعقوب، وفي الوصل الحسن، وفتح الياء من ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [٢٤]، نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر.

وَفَتَحَ يَاءَ ﴿إِنِّي ءَامَنْتُ﴾ [٢٥] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن محيصن.

واختلَفَ فِي ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَحِدَةً﴾ [٢٩]:

فأبو جعفر^(٥) بالرفع فيهما على^(٦) أن «كان» تامّة، أي: ما حدثت، أو وَقَعَتْ إِلَّا صِيحَةً، وكان الأصل ألا تُلْحَقَ التاء؛ لأنه إذا كان الفعل مُسْنَدًا

(١) انظر: البحر ٧/٣٢٩.

(٢) في النسخ: «البصريين» والمثبت من البحر، والمؤلف ينقل عنه (البحر ٧/٣٢٩)، ويعني: أن قراءة أبي جعفر بفتح الياء وصلاً لمرعاة أصل الياء عند التقاء الساكنين، وذلك إذا قرئ بها في التلاوة، ورُوِعت كتابتها أيضاً في ضبط مصحفه، فتكون الياء تُرى بالبصر.

(٣) مصطلح الإشارات: ٤٤٧.

(٤) أي: وأثبت.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٥، النشر ٢/٣٥٣، الإتحاف ٢/٣٩٩.

(٦) انظر: المحتسب ٢/٢٠٦، البحر المحيط ٧/٣٣٢.

إلى ما بعد «إلَّا» من المؤنث لم تلحق العلامة للتأنيث، فتقول: «ما قام إلا هنداً»، ولا يجوز «ما قامت إلا هنداً» عند أصحابنا إلا في الشعر، وجوزه بعضهم^(١) في الكلام على قلة، وأنكر أبو حاتم وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحاق تاء التأنيث.
وأجيب^(٢).

وقرأ الباقر بالنصب فيهما على أن «كان» ناقصة واسمها مضمرة، أي: إن كانت الأخذة أو العقوبة إلا صيحة واحدة صاح بها جبريل. وخرج بقيد «إِنْ كَانَتْ»، ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [٤٩] المتفق على نصبه؛ إذ هو مفعول ﴿يَنْظُرُونَ﴾.

وعن الحسن^(٣) (يا حَسْرَةَ الْعِبَادِ) [٣٠] بغير تنوين، وحذف «على» على الإضافة، فيجوز^(٤) أن تكون الحسرة منهم على ما فاتهم. ويجوز أن

(١) قال ابن مالك: «والصحيح جوازها في غير الشعر ولكن على ضعف» انظر: شرح التسهيل ١١٤/٢.

(٢) كذا في النسخ من غير أن يورد الجواب، وفي بعض النسخ بياض. وكون التأنيث قد ورد في قراءة متواترة وأشعار فصيحة جعل بعض النحاة يخالف في إنكارها، وإن لم تكن هي اللغة المشهورة. ومن ورودها في الشعر قول الشاعر:

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

وقوله:

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيبةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

وانظر: التذييل والتكميل ١٩٩/٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٤٨، إيضاح الرموز ٦١١.

(٤) انظر: المحتسب ٢/٢٠٨، البحر المحيط ٤/٣٦٧.

تكون الحسرة من غيرهم عليهم لما فاتهم من اتباع الرسل حين اُخضروا للعذاب، وطباع البشر تتأثر عند معاينة عذاب غيرهم، ويتحسّر عليهم. والجمهور بالتنونين وإثبات «على».

قال في «البحر»^(١): «ونداء الحسرة على معنى: هذا وقت حضورك وظهورك، هذا تقدير نداء مثل هذا عند سيبويه^(٢)، وهو منادى مُنكّر^(٣) على قراءة الجمهور» انتهى.

ولا ريب أن المستهزئين بالناصحين المخلصين المنوط بنصحهم خير الدارين أحقّاء بأن يتحسّروا، ويتحسّر عليهم، وقد تلّهف على حالهم الملائكة والمؤمنون من الثقلين، ويجوز أن يكون تحسراً من الله عليهم على سبيل الاستعارة^(٤) لتعظيم ما جنّوه على أنفسهم، قاله البيضاوي^(٥).

(١) البحر ٧/٣٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢١٧.

(٣) البحر: «منكور».

(٤) قال الطبري: «يا حسرة من العباد على أنفسها، وتندماً وتلهُفاً في استهزائهم برسول الله». وروى عن قتادة بسند صحيح: «يا حسرة العباد على أنفسها على ما ضيعت من أمر الله، وفرطت في جنب الله». وعن مجاهد: «كان حسرة عليهم استهزائهم بالرسول». وعن ابن عباس: «يا ويل للعباد». وكان بعض أهل العربية يقول: معنى ذلك: يا لها حسرة على العباد. وقال ابن عاشور: «المقصود بهذا النداء هو مجرد التنبيه على ما يجيء بعده... وموقع مثله في كلام الله تمثيل لحال عباد الله تعالى في تكذيبهم رسول الله بحال من يرثي له أهله وقوعه في هلاك أرادوا منه تجنبه. وجملة: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ﴾ بيان لوجه التحسّر عليهم». انظر: تفسير الطبري ١٩/٤٢٩-٤٣٠ ملخصاً، وتفسير التحرير والتنوير ٢٣/٨.

(٥) أنوار التنزيل ٢/٢٨٠.

وعن الحسن^(١) أيضاً (من القرون إنَّهم إليهم لا يرجعون) [٣١]، بكسر
 الهمزة على الاستئناف وقَطْع الجملة عمَّا قبلها من جهة الإعراب، ورُوِيَتْ
 عن ابن عباس^(٢).

وقرأ ﴿لَمَّا﴾ [٣٢] بتشديد الميم ابن عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفر^(٣).
 وافقهم / الحسنُ والأعمشُ، وقرأ الباقون بالتخفيف، وذكر بهود [١١١]. [٢١٦/ب]
 فمن ثقلها^(٤) كانت عنده بمعنى «إلا» و«إن» نافية، أي: ما كلُّ، أي: كلُّهم
 إلا جميع لدينا محضرون، أي: محشورون، قاله قتادة^(٥). قال ابن سلام:
 «مُعَذَّبُونَ».

ومن حَقَّف «لما» جعلَ «إن» المخففة من الثقيلة، و«ما» زائدة، أي: إن كلُّ
 لجميع، وهذا على مذهب البصريين. وأمَّا الكوفيون^(٦) ف«إن» عندهم نافية،
 واللامُ بمعنى «إلا»، و«ما» زائدة. و«لما» المشددةُ بمعنى «إلا» ثابتٌ في
 لسان العرب بنقل الثقات^(٧)، فلا يُلتفتُ إلى زعم الكسائيِّ أنه لا يعرف ذلك.

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٤٨، إيضاح الرموز ٦١٢.

(٢) انظر: البحر ٧/٣٣٤.

(٣) قوله: «وكذا أبو جعفر» كذا وقع في النسخ، وهو سهو، فالتشديد هنا في يسرٍ خاصٍّ
 بابن جَمَّاز عن أبي جعفر، أمَّا ابن وردان عنه فإنه قرأ ﴿لَمَّا﴾ بالتخفيف كالباقين، ولعله
 اشبه عليه هذا الموضع بموضع هود [١١١] الذي قرأه بالتشديد أبو جعفر بكماله. انظر:
 النشر ٢/٢٩١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٩٧، الموضح ٣/١٠٧١.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٩/٤٣١، بإسناد رجاله ثقات، وعزاه السيوطي في الدر

١٢/٣٤٤، لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٦) انظر: الإنصاف: ٦٤٠.

(٧) انظر: مغني اللبيب ١/٢٨١.

وقرأ ﴿أَلْمِيتَةُ﴾ [٣٣] بالتشديد نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وسَبَقَ بالبقرة

[١٧٣].

وقرأ ﴿مِنَ الْعِيُونِ﴾ [٣٤] بكسرِ العينِ ابنُ كثيرٍ وابنُ ذَكْوَانَ وأبو بكرٍ
وحمزةٌ والكسائيُّ؛ طلباً للتخفيف لمناسبة الياءِ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من
«المبهج» والأعمشُ، وذكر بالبقرة [٦٠].

وقرأ ﴿مِن ثَمْرِهِ﴾ [٣٥] بضمِّ الثاءِ والميمِ^(١) حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا
خَلَفٌ^(٢). وافقهم الأعمشُ^(٣).

واختلِفَ في ﴿وَمَا عَمَلَتُهُ أُيْدِيَهُمْ﴾ [٣٥]:

فأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) ﴿عَمَلَتْ﴾ بغير هاءٍ^(٥).
وافقهم المطوِّعيُّ^(٦).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٥٩٨، الموضح ٣/١٠٧٢.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٤٨٥، النشر ٢/٢٦٠، الإتحاف ٢/٤٠٠.

(٣) انظر: الروضة ٢/٦٤٨، المبهج ٣/٢٤٠، إيضاح الرموز ٣٨١. إلا أن صاحب المبهج جعل هذه القراءة للشنبوذي، وذكر عن المطوِّعي إسكان ميم: ﴿تَمَرُو﴾، وتقدم الحرف في الأنعام، الآية [١٤١].

(٤) انظر: الغاية ٣٧٤، النشر ٢/٣٥٣، الإتحاف ٢/٤٠٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٤٠، الحجة لابن زنجلة: ٥٩٨، الموضح ٣/١٠٧٢.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢٤١، إيضاح الرموز: ٦١٢.

وقرأ الباكون بالهاء موافقةً لمصاحفهم إلا حفصاً، فخالف مُصَحِّفَهُ. وهذا يدلُّ على أن القراءة مُتَلَقَّاةٌ من أفواه الرجال، فيكون عاصمٌ قد أقرأها لحفصٍ بالهاء، ولأبي بكرٍ بدونها. وتحتل أن تكون «ما» موصولةً، أي: ومن الذي عَمَلْتَهُ أيديهم من العَرَسِ والمعالجة.

قال في «الدر»^(١): «وفيه تَجَوُّزٌ على هذا» ويَحْتَمَلُ أنها نافيةٌ، أي: لم يعملوه هم، بل الفاعل له هو الله سبحانه وتعالى، فإن كانت موصولةً فعلى القراءة الأولى يكون العائدُ محذوفاً كما حُذِفَ في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] بالإجماع، وعلى القراءة الثانية جيء به على الأصل، وإن كانت نافيةً فعلى القراءة الأولى لا ضميرٍ مقدَّرٌ، ولكن المفعول محذوفٌ، أي: ما عَمَلْتِ أيديهم شيئاً من ذلك، وعلى الثانية الضميرُ يعود على ﴿ثَمَرِهِ﴾.

واختلِفَ في ﴿وَأَلْقَمَرَ﴾ [٣٩]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ / وأبو عمرو، وكذا رُوِّحُ^(٢)، بالرفعِ على الابتداء^(٣). وافقهم الحسنُ واليزيديُّ^(٤). وقرأ الباكون بالنصب بإضمار فعلٍ على الاشتغال.

(١) الدر المصون ٩/ ٢٦٨.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٨٧٧، النشر ٢/ ٣٥٣، الإتحاف ٢/ ٤٠٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٩، الحجة لابن زنجلة ٥٩٩، الموضح

١٠٧٣/٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٢٤١، إيضاح الرموز ٦١٢.

وقال في «الدر»^(١): «فالوجهان مستويان لتقدم جملة ذات وجهين وهي قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾ [٣٨]، فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها، وبهذه الآية يبطل قول الأخفش^(٢): إنه لا يجوز النصب في الاسم، إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضميرٌ يعود على الاسم الذي تضمنته جملة ذات وجهين، قال: «لأن المعطوف على الخبر خبرٌ، فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ، فيجوز: «زيد قائم وعمرو أكرمه في داره» فلو لم يقل «في داره» لم يجز».

ووجه الرد من هذه الآية: أن أربعة من القراء السبعة المجمع على تواترها^(٣) نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضميرٌ يعود على الشمس، وقد أجمع على النصب في قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧]، بعد قوله: ﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]. انتهى.

وقال في «البحر»^(٤): «و﴿قَدَرْنَاهُ﴾ على حذف مضاف، أي: قدرنا سيره، و﴿مَنَازِلَ﴾ [٣٩] ظرف، أي: في منازل. وقيل: قدرنا نوره في منازل، فيزيد مقدار النور كل يوم في المنازل الاجتماعية، وينقص في المنازل الاستقبالية، وهذه منازل معروفة عند العرب، وهي ثمانية وعشرون منزلاً، ينزل القمر كل ليلة واحداً منها لا يتخطاه، ولا يتقاصر عنه على تقدير مستو

(١) الدر المصون ٩/ ٢٧٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٤/ ٢١٧٠.

(٣) أي: المجمع على تواتر قراءاتهم.

(٤) البحر ٧/ ٣٣٦.

لا يتفاوت، ويسير فيها من ليلة المستهلّ إلى الثامنة والعشرين، ثم يستتر^(١) ليلتين أو ليلة^(٢) إذا نقص الشهر، فإذا كان في آخر منازل رَقَّ، واستقَّوس، واصْفَرَ فشبّه بالعرجون القديم» انتهى.

وقرأ ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ [٤١] بالجمع وكسر التاء نافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب. وقرأ الباقون بالتوحيد مع فتح التاء، وسبق بالأعراف [١٧٢]. وعن المطوّعي كسر ذالّه، كما في البقرة [١٢٤].

وعن الحسن^(٣) (وإن نشأ نغرّ قهم) [٤٣] بفتح الغين، وتشديد الراء. والجمهور بإسكان الغين، وتخفيف الراء.

واختلّف في ﴿يَخْضُمُونَ﴾ [٤٩]:

فقالون بخلاف عنه، وكذا أبو جعفر^(٤) بفتح الياء وإسكان الخاء وتشديد الصاد^(٥).

واستشكلها النحاة^(٦) للجمع بين الساكنين على غير حدّهما، ولم يدكّر في «العنوان»^(٧) لقالون غيره، وفاقاً لجميع العراقيين.

(١) البحر: «يسير».

(٢) سقط من البحر: «أو ليلة».

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٤٨. وانظر: الفوائد المعتمدة (ضمن إتحاف البردة) ص: ٣٠٦.

(٤) انظر: الروضة ٨٧٨/٢، النشر ٣٥٣/٢، الإتحاف ٤٠١/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤١/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٠٠، الموضح

١٠٧٤/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٧٤/٩.

(٧) العنوان ١٥٩.

وقرأ قالون أيضاً وأبو عمرو في الوجه الثاني عنهما باختلاس فتحه الخاء تنبيهاً على أن الخاء أصلها السكون، وبه قطع في «الشاطبية»^(١)؛ وفاقاً لأكثر المغاربة، وهو الذي له في «تذكرة» ابن غلبون^(٢) نصاً، وفي «التيسير»^(٣) اختياراً. وأجمع المغاربة عليه لأبي عمرو، ولم يذكر الداني عنه غيره، وهو الذي في «العنوان»^(٤).

وقرأ ورث وابن كثير وقالون وأبو عمرو في الوجه الثالث عنهما^(٥)، وهشام من طريق الحلواني بفتح الياء / وإخلاس فتحه الخاء وتشديد الصاد، فأصلها عندهم «يختصمون»، فأدغمت التاء في الصاد، ونقلت فتحها إلى الساكن قبلها. ووافقهم ابن محيصن والحسن^(٦). وهذا الوجه لقالون في «تلخيص» ابن بليمة^(٧)، ولأبي عمرو فيما أجمع عليه العراقيون، إلا أن بعضهم روى الاختلاس عن ابن حبش عن السوسي.

(١) الشاطبية ٧٩، وفي الإتحاف (٢/٤٠١): «وقرأ قالون في وجهه الثاني وأبو عمرو في أحد وجهيه»، وهو الصواب.

(٢) التذكرة ٢/٥١٣.

(٣) التيسير ١٨٤.

(٤) العنوان ١٥٩.

(٥) وفي الإتحاف: «... وقالون في وجهه الثالث وأبو عمرو في وجهه الثاني»، وهو الصواب.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢٤٣، إيضاح الرموز ٦١٣.

(٧) تلخيص العبارات ١٤١.

وقرأ ابن ذكوان وهشامٌ من طريقِ الدَّاجونيِّ وأبوبكرٍ من طريقِ العُلَيْميِّ،
والمغاربةُ قاطبةً عن يحيى بن آدمٍ عنه، وحفصٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ،
وخلَّفَ بفتحِ الياءِ وكسرِ الخاءِ وتشديدِ الصادِ، حذفوا حركتها فالتقى
ساكنان كذلك، فكسِرَ أوْلُهُما. وافقهم الأعمشُ.

وقرأ أبوبكرٌ من رواية العراقيين عن يحيى بن آدم بكسر الياء والخاء معاً.
وقرأ حمزةُ بفتحِ الياءِ وسكونِ الخاءِ وتخفيفِ الصادِ مِنْ خَصِمٍ يَخْصِمُ
والمعنى: يَخْصِمُ بعضهم بعضاً، فالمفعول محذوفٌ.

فصار لقالون ثلاثُ قراءات: إسكانُ الخاءِ كأبي جعفرٍ، واختلاسُها كأبي
عمرو، وإتمامُها كورشٍ.

وصار لأبي عمرو اثنتان: الاختلاسُ والإتمامُ. ولهشامٌ اثنتان أيضاً: فتحُ
الخاءِ، مع تشديدِ الصادِ كابن كثيرٍ، وكسرها معه أيضاً كابن ذكوان. وصار
لأبي بكرٍ اثنتان أيضاً: فتحُ الياءِ، وكسرُ الخاءِ، كحفصٍ، وكسرُ الياءِ والخاءِ
معاً.

فحصل في الكلمة ستُّ قراءاتٍ لهؤلاء القُرَّاء: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح
الياءِ وسكونِ الخاءِ وتخفيفِ الصادِ، و﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتحِ الياءِ والخاءِ
وتشديدِ الصادِ، و﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتحِ الياءِ وكسرِ الخاءِ وتشديدِ الصادِ،
و﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتحِ الياءِ وسكونِ الخاءِ وتشديدِ الصادِ، و﴿يَخْصِمُونَ﴾
باختلاس حركة الخاءِ، و﴿يَخْصِمُونَ﴾ بكسرِ الياءِ والخاءِ وتشديدِ
الصادِ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (ولا إلى أهلهم يُرْجَعُونَ) [٥٠] بالبناء للمفعول، والجمهورُ على البناء للفاعل.
وعن الحسن (الصُّور) [٥١] بفتح الواو، وسَبَقاً^(١) بالبقرة [٢٨]، والأنعام [٧٣].

وقرأ ﴿مَرَقِدِنَا﴾ [٥٢] بالسكت على أَلِفِهِ حَفْصٌ^(٢)، وَيَبْتَدِئُ ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾؛ لثلاثِ تَوَهَّمٍ أنه صفةٌ لـ ﴿مَرَقِدِنَا﴾، وتقدّم بأول الكهف [١].
وقرأ ﴿فِي شُغْلٍ﴾ [٥٥] بضمّتين ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزَةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ وخَلْفٌ. وافقهم الأعمشُ. وقرأ الباقون بضمّ وسكون، كما / سَبَقَ بالبقرة [٦٧].

واختلَفَ فِي ﴿فَلَكَهُونَ﴾، و﴿فَلَكَهَيْنَ﴾، وهما هنا [٥٥]، والدخان [٢٧]، والطور [١٨]، والمطففين [٣١]:

فأبو جعفر^(٣) بغير أَلِفٍ بعد الفاءِ فيها كلُّها؛ بمعنى طَرِفُونَ، فَرِحُونَ، من الفُكاهة بالضم. وقيل: الفاكه والفاكه: المُنْتَعَمُ المِتَلَدُّ، ومنه: الفاكهة؛ لأنه ممَّا يُتَلَدُّ بها، وَيُنْتَعَمُ، وَرُوِيَتْ هذه القراءةُ عن نافعٍ وأبي رَجاءٍ وشيبة. وافقه الحسن^(٤) هنا [٥٥]، وفي الدخان [٢٧].

وقرأ حَفْصٌ كذلك في المطففين [٣١]، واختلَفَ فيه عن ابنِ عامرٍ. وقرأ الباقون بالألفِ في الجميع بمعنى: أصحابِ فاكهة ك: لابنِ وتامرٍ ولاحم.

(١) يعني الكلمتين: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالبقرة [٢٨]، و﴿الصُّور﴾ بالأنعام [٧٣].

(٢) بخلف عنه.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٣٩٣، النشر ٢/ ٣٥٣، الإتحاف ٢/ ٤٠٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٤٩، إيضاح الرموز ٦١٣.

واختلَفَ في ﴿ظَلَّلِ﴾ [٥٦]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بَضَمَّ الظاءَ وحَذَفِ الألفِ جمعَ ظُلَّةٍ^(٢)، وجمَعُ فُعَلَةٌ على فُعَلٍ مَقِيسٌ^(٣) نحو: غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، وَحُلَّةٌ وَحُلَلٌ، وهي عبارةٌ عن الملابس والمراتب من الحِجَالِ والسُّتُورِ ونحوها من الأشياءِ التي تُظَلُّ. وافقهم الأعمشُ^(٤).

وقرأ الباقر بن بكسرِ الظاءِ والألفِ، جَمَعُ.

قال ابنُ عطية^(٥): «جمَعُ ظَلٌّ؛ إذ الجنةُ لا شمسَ فيها، وإنما هو أوها سَجَسَجٌ^(٦) كوقت الإسفار قبل طلوع الشمس» انتهى. قال في «البحر»^(٧): «وَجَمَعُ فِعْلٌ على فِعَالٍ في الكثرة نحو: ذَنْبٌ وَذُنَابٌ، وَأَمَّا أَنْ وَقت الجنة كوقت الإسفار قبل طلوع الشمس، فيحتاج هذا إلى نقل صحيح، فكيف يكون ذلك وفي الحديث ما يدلُّ على أن الحوراء من حُور الجنة، لو ظهرت لأضاءت منها الدنيا^(٨)، أو نحو من هذا» انتهى.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥١٧، النشر ٣٥٥/٢، الإتحاف ٤٠٣/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٣/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٠١، الموضح ١٠٧٧/٣.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٠٢/٢-١٠٣.

(٤) انظر: الروضة ٨٨٠/٢، المبهج ٢٤٣/٣، إيضاح الرموز ٦١٤.

(٥) المحرر الوجيز ٢٠٨/١٣.

(٦) السَّجَسَجُ: المعتدُّ الطَّيِّبُ.

(٧) البحر ٣٤٢/٧.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥/٦، مع الفتح، ك: الجهاد، ب: الحور العين وصفتهن،

برقم (٢٧٩٦) من حديث أنس - رضي الله عنه - مرفوعاً وفي آخره: «ولو أن امرأة من =

قال في «الدر»^(١): «ويحتمل أن يكون جمعَ ظَلَّةٍ كَحُلَّةٍ^(٢) وِحلالٍ وِبُرْمَةٍ^(٣) وِبِرَامٍ، أو جمعَ فِعْلَةٍ بالكسر؛ إذ يقال: ظَلَّةٌ وِظَلَّةٌ بالضم والكسر فهو كَلِقْحَةٌ^(٤) وِلِقَاحٌ، إلا أن فِعَالاً لا ينقاسُ فيها».

وقرأ ﴿مُتَكُونٌ﴾ [٥٦] بحذفِ الهمزةِ وضمِّ الكافِ أبو جعفرٍ، والباقون بإثباتِ الهمزةِ، وكسْرِ الكافِ، كما في الهمزِ المفرد^(٥).

ويُوقف عليه لحمزة، ويوافقُه الأعمشُ بخلافِ عنه بالتسهيلِ بين الهمزةِ والواوِ، وبالتسهيلِ بين الهمزةِ والياءِ وبالإبدالِ واوًا، وضمِّعًا، وبالإبدالِ ياءً على التخفيفِ الرَّسميِّ، وبالحدفِ مع ضمِّ ما قبل الواوِ كقراءةِ أبي جعفرٍ، واختاره الدانيُّ. وقيل: بكسْرِه، وهو المُعْضَلُ، فَتَحَصَّلَ من ضربِ خمسةِ التسهيلِ في ثلاثةِ الوقفِ خمسة عشر /، ويضمُّ إليها الأخيرُ، تَبْلُغُ ستة عشر وجهًا كـ ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥] ونحوه.

أهل الجنة اطلعت إلى أهل الأرض لأضواء ما بينهما وملائته ريحاً، ولنصيفها على رأسها خير من الدنيا وما فيها». وكذا في كتاب الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، برقم (٦٥٦٨) ٤١٨/١١ مع الفتح.

(١) الدر المصون ٢٧٨/٩.

(٢) الحُلَّة: الثوب الجديد غليظاً أو رقيقاً.

(٣) البُرْمَةُ: القُدْرُ من الحجارة.

(٤) اللِّقْحَةُ: الناقاة الحلوب.

(٥) انظر: باب الهمز المفرد ٨٣٧/٢.

واختلِفَ في ﴿جِبَلًا﴾ [٦٦]:

فنافعٌ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بكسر الجيم والباء وتشديد اللام.
 وقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ وخلفٌ ﴿جُبَلًا﴾
 بضمِّهما وتخفيف اللام. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ والأعمش^(٢).
 وقرأ رُوْحٌ بضمِّهما وتشديد اللام. وقرأ أبو عمرو وابنُ عامرٍ بضمِّ الجيم
 وسكونِ الباءِ وتخفيفِ اللام، وكلُّها لغاتٌ^(٣) في هذه الكلمة.
 وأمالٌ ﴿فَأَلَّى﴾ [٦٦] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ. ووافقهم الأعمش.
 وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتحِ وبالتقليلِ، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»
 والدُّورِيُّ عن أبي عمرو، والباقون بالفتح، وبه قرأ الدُّورِيُّ عن أبي عمرو
 من «العنوان».
 وقرأ ﴿عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ [٦٧] بالألف على الجمع أبو بكرٍ، وافقه
 الحسنُ، وتقدَّم بالأنعام [١٣٥].

واختلِفَ في ﴿نُنَكِّسُهُ﴾ [٦٨]:

فحمزةٌ وعاصمٌ^(٤) بضمِّ النونِ الأولى وفتحِ الثانيةِ وكسرِ الكافِ مشدَّدةً،

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٦، النشر ٢/٣٥٥، الإتحاف ٢/٤٠٣.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٤٩، مفردة ابن محيصة ١٤٥، المبهج ٣/٢٤٤، إيضاح الرموز ٦١٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٤، الحجة لابن زنجلة ٦٠١، الموضح ١٠٧٧/٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٣٢، النشر ٢/٣٥٥، الإتحاف ٢/٤٠٤.

مِنْ نَكْسِهِ لِلتَّكْثِيرِ^(١)؛ تَنْبِيْهَاً عَلَى تَعَدُّدِ الرَّدِّ مِنَ الشَّبَابِ إِلَى الْكِهْلَةِ، إِلَى الشَّيْخُوخَةِ، إِلَى الْهَرَمِ.
وَأَفْقَهُمَا الْأَعْمَشُ^(٢).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ النُّونِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ وَضَمِّ الْكَافِ مَخْفَفَةً مِنْ نَكْسِهِ، أَي: وَمَنْ نُطِّلْ عُمُرَهُ نُرُدَّهُ مِنْ قُوَّةِ الشَّبَابِ وَنَضَارَتِهِ إِلَى ضَعْفِ الْهَرَمِ وَنَحَوْلَتِهِ، وَهُوَ أَرْدَلُ الْعُمُرِ الَّذِي تَخْتَلُّ فِيهِ قَوَاهِ حَتَّى يُعْدَمَ الْإِدْرَاكُ، وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْكَلَامِ الْحَثُّ عَلَى مَبَادِرَةِ الْعُمُرِ بِالطَّاعَاتِ وَحُبِّ الْمَفَارِقَةِ قَبْلَ أَنْ يَرَى فِي نَفْسِهِ مَا يَتَمَنَّاهُ لِأَعْدَائِهِ، قَالَه الْجَعْبَرِيُّ^(٣).
وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ^(٤):

مَنْ يَتَمَنَّ الْعُمَرَ فَلْيَدْرِعْ صَبْرًا عَلَى فَقْدِ أَحِبَّائِهِ
وَمَنْ يُعَمَّرُ يَلْقُ فِي نَفْسِهِ مَا قَدْ تَمَنَّاهُ لِأَعْدَائِهِ

وَقَرَأَ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٨] بِالْخَطَابِ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِخِلَافٍ عَنْهُ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(٥)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْغَيْبِ^(٦) وَبِهِ قَرَأَ الْحُلُوَانِيُّ عَنْ هِشَامٍ،

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٤٥، الحجة لابن زنجلة ٦٠٣، الموضح ١٠٧٩/٣.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٨٨١، المبهج ٣/ ٢٤٤، إيضاح الرموز ٦١٤.

(٣) كنز المعاني (خ): ٢٧٤/أ.

(٤) البيتان للظهير أبي إسحاق إبراهيم بن نصر، وهما في وفيات الأعيان ٧/ ٩٣، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٨٦، وطبقات الشافعية ٨/ ٣٦٢.

(٥) تقدم في سورة الأنعام، الآية [٣٢].

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٤٦، الحجة لابن زنجلة ٦٠٣، الموضح ١٠٧٩/٣.

والشذائي عن / الداجوني عن أصحابه عنه، وزيد عن الرملي عن الصوري، وبالخطاب رواه الأكثرون عن الداجوني عن هشام، وعن الأخفش عن ابن ذكوان.

واختلَفَ في ﴿لِيُنذِرَ﴾ هنا [٧٠]، والأحقاف [١٢]:

فنافع، والبرزبي بخلافه عنه، وابن عامر، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١) بالخطاب للرسول ﷺ^(٢)، وقرأ الباكون بالغيبة، فاحتمل أن يكون الضمير فيها للنبي ﷺ، وأن يكون للقرآن.

وعن الحسن والمطوعي^(٣) (ركوبهم) [٧٢] بضمّ الراء^(٤)، مصدرٌ على حذف مضاف، أي: ذور كوابهم، أو: فمن منافعها ركوبهم، فتُحذف «ذو»، أو تُحذف «منافع».

والجمهورُ بفتح الراء، أي: مَرَكوبهم، فعول بمعنى مفعول، كالحلوب والحصور.

وأمال ﴿مَشَارِبُ﴾ [٧٣] هشامٌ وابنُ ذكوان بخلفٍ عنهما، فالتحُّ لهشامٍ من طريقِ الداجوني، ولا بن ذكوان من طريقِ الأخفش، والإمالة له من طريقِ الصوري، ولهشامٍ من طريقِ جمهورِ المغاربة.

(١) انظر: الغاية ٣٧٦، النشر ٢/٣٥٥، الإتحاف ٢/٤٠٤. والخلاف للبرزي في سورة الأحقاف، وأما هنا فليس له إلا الغيب.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٧، الحجة لابن زنجلة ٦٠٣، الموضح ١٠٨٠/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٥٠، المبهج ٣/٢٤٥، إيضاح الرموز ٦١٥.

(٤) انظر: المحتسب ٢/٢١٦.

وقرأ ﴿ فَلَا يُخْزِنَكَ ﴾ [٧٦] بضم الياء وكسر الزاي نافعٌ من أحزن. وافقه ابنُ محيصنٍ كما في آل عمران [١٧٦]، ومعنى الآية: لا يهمنك قولهم في الله بالإلحاد والشرك، أو فيك بالتكذيب والتهجين، إننا نعلم ما يسرون وما يعلنون، فنجازيهم عليه، وكفى ذلك أن يُتسلى به.

واختلَفَ في ﴿ بِقَدْرِ ﴾ هنا [٨١]، والأحقاف [٣٣]:

فرويس^(١) ﴿ يَقْدِرُ ﴾ بياء مثناة تحتية مفتوحة، وإسكان القاف من غير ألفٍ وضمِّ الراءِ فيهما فعلاً مضارعاً^(٢). وقرأ رُوْحٌ في الأحقاف [٣٣] كذلك. وقرأ الباقون بموحدة مكسورة، وفتح القاف، وألفٍ بعدها، وخفض الراء منونةً، أدخلوا باءَ الجرِّ على اسمِ الفاعل، وبذلك قرأ رُوْحٌ هنا.

وخرَجَ بتعيين السورتين ﴿ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِ ﴾ بسورة القيامة [٤٠] المتفق فيه على الألفِ وباءِ الجرِّ كالرسم.

وعن الحسن^(٣) (الخالق) [٨١] بألفٍ بعد الخاء ولام مكسورة مخففة اسم فاعل. والجمهور بتقديم اللام مفتوحةً مشددةً، وبعدها ألفٌ بصيغة المبالغة لكثرة مخلوقاته.

وقرأ ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٨٢] بالنصب ابنُ عامرٍ والكسائيُّ. وافقهما ابنُ محيصنٍ على جواب لفظ ﴿ كُنْ ﴾؛ لأنه جاء بلفظ / الأمر فشبهه بالأمر

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٨٢، النشر ٢/ ٣٥٥، الإتحاف ٢/ ٤٠٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/ ١٠٨٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٥٠، إيضاح الرموز ٦١٥.

الحقيقي، وسَبَقَ تقريره بالبقرة [١١٧] مع زيادة، وبالله المستعان. وقال البيضاوي^(١): «نَصْبُهُ عَطْفًا عَلَى ﴿يَقُولُ﴾».

وقرأ رُوَيْسٌ ﴿بِيَدِهِ﴾ [٨٣] باختلاس كسرة الهاء، والباقون بالإشباع، كما في هاء الكناية^(٢).

وعن المطوّعي^(٣) (مَلَكَتْ) [٨٣] بفتح الكاف وحذف الواو على وزن شَجْرَة، ومعناه ضَبَطُ كُلِّ شَيْءٍ وَالْقَدْرَةُ عَلَيْهِ، وَالْجَمْهُورُ ﴿مَلَكُوتُ﴾ [٨٣] بضم الكاف وإثبات الواو بعدها.

وقرأ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٨٣] بالبناء للفاعل يعقوب، وافقه ابن مُحَيِّصٍ وَالْمَطَّوْعِيُّ كما في البقرة [٢٨].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثلاث ياءات، ومن الزوائد ثلاثة^(٤)، ومن الإدغام الكبير ثمانية مواضع^(٥).



(١) أنوار التنزيل ٢/ ٢٨٧.

(٢) انظر: باب هاء الكناية ٢/ ٨١٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٢٤٦، إيضاح الرموز ٦١٦.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٣٥٦، الإتحاف ٢/ ٤٠٦. وقوله: «ثلاثة»، أي: مواضع.

(٥) كذا في كنز المعاني (خ): ٢٧٤/ ب، وجاء في معظم المصادر أنها عشرة مواضع.

انظر: الإدغام الكبير ٢٣٣، التلخيص ٣٨٢، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٦٢٣. وجاء

في نسخة ح: «أحد عشر».

المرسوم

كتبوا في الكوفي ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ ﴾ [٣٥] بغير هاء، وفي بقيتها بالهاء^(١).
 وفي بعض المصاحف ﴿ فَكَاهُونَ ﴾ هنا [٥٥]، و﴿ فَكَاهِينَ ﴾ بالدخان
 [٢٧]، وبالطور [١٨]، والمطففين [٣١] بألفٍ، وبِحذفِها في باقيها^(٢).
 وكتبوا ﴿ أَنْ أَعْبُدُونِي ﴾ [٦١] بالياء^(٣).
 وكتب في المصاحف العراقية ﴿ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ ﴾ [١٩] صورة الهَمْزَة
 الثانية ياءً^(٤).
 واتفقوا على كتابة ﴿ أَقْصَا الْمَدِينَةِ ﴾ [٢٠] بالألف^(٥).



- (١) انظر: المقنع ٩٧، ١٠٦، مختصر التبيين ٤/١٠٢٥، الوسيلة ٢٠٩، الجميلة: ٣٩٥.
 (٢) انظر: المقنع ١٣، ٩٧، مختصر التبيين ٤/١٠٢٧، الوسيلة ٢١٠، الجميلة: ٣٩٥،
 والعمل على الحذف. انظر: سفير العالمين ٢/٥٠٧.
 (٣) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.
 (٤) انظر: المقنع ٥٢، مختصر التبيين ٤/١٠٢٢، الوسيلة ١٩٨، الجميلة: ٥٩٩.
 (٥) انظر: المقنع ٦٤، مختصر التبيين ٢/٦٩، ٤/١٠٢٣، الوسيلة ٢٩٨.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع «أن» من «لا» في قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ [٦٠]، وهو مما
 اتَّفَقَ فِيهِ عَلَيْهِ^(١) مِنْ قَطْعِ «أَنْ» عَنِ «لَا»، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: المقنع ٦٨، مختصر التبيين ١٠٢٨، الوسيلة ٤١١، الجميلة: ٦٥٦.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿يس﴾ [١] كـ ﴿المر﴾ [البقرة: ١]، ت: على أنه اسمٌ للسورة، أو: هذه «يس»، ن: على أنه بمعنى يا رجل، أو يا سيّد، والواو في التالي للقسم أو للعطف إن جُعِلَ ﴿يس﴾ مُفَسِّمًا بِهِ. ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣] ك؛ وفاقاً للداني^(١) كالسجستاني^(٢)، على أن تالي خبر «إنَّ» حالٌ من المستكنِّ في ﴿لَمِنَ﴾، ن: على أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إنَّ» للفصل بين المبتدأ وخبره الثاني. ﴿مُسْتَقِيرٍ﴾ [٤] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣) على قراءة رفع ﴿تَزِيلٍ﴾ [٥]، خبر مبتدأ محذوف، وكذا على نُصْبِهِ على المصدر بفعلٍ مِنْ لفظه، أي: أنزله تنزيلاً، كما اختاره العَمَّانِيُّ^(٤) للإضمار بعد الفراغ من السابق^(٥) خلافاً للداني^(٦)، حيث مَنَعَ بأنَّ العاملَ فيه الفعلُ الذي دلَّ عليه السياق^(٧) أولَ السورة، ن: على قراءة الحسن بالجرِّ بدلاً من ﴿الْقُرْآنِ﴾ [٢]، أو نعتاً، فلا يُفصل بينهما.

(١) المكتفى ٤٧٢.

(٢) انظر: القطع ٥٧٦/٢، المرشد ٥٨٩/٢.

(٣) انظر: القطع ٥٧٦/٢، المرشد ٥٨٨/٢.

(٤) المرشد ٥٨٨/٢.

(٥) أي: بعد الوقف على قوله: ﴿مُسْتَقِيرٍ﴾.

(٦) المكتفى ٤٧٢.

(٧) في المكتفى: «الذي دل عليه الكلام المتقدم من أول السورة».

والوقف على ﴿الرَّجِيمِ﴾ [٥] ن؛ للام كي اللاحقة المتعلقة بسابقتها. ﴿فَهُمْ عَافِلُونَ﴾ [٦] /، و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٧]، و﴿مُقَّمَحُونَ﴾ [٨]، و﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ [٩]، و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠] ك. ﴿كَرِيمٍ﴾ [١١] ت^(١)، ﴿بِالْغَيْبِ﴾ [١١]، و﴿وَأَنذَرَهُمْ﴾ [١٢] ك. ﴿إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [١٢] ت.

﴿لَهُمْ مَثَلًا﴾ [١٣] ن^(٢)؛ لأنَّ ﴿وَأَضْرَبَ﴾ [١٣] يتعدى إلى مفعولين لتضمُّنه معنى الجعل، وهما: ﴿مَثَلًا أَصْحَابِ الْقَرْيَةِ﴾ [١٣]، على حذف مضاف، أي: اجعل لهم مثل أصحاب القرية مثلاً، قاله البيضاوي^(٣). وقال في «المرشد»^(٤): «و﴿أَصْحَابِ﴾ منصوب؛ لأنه بدلٌ من المثل، كأنه قال: اذكر لهم أصحاب القرية» وهي أنطاكية.

﴿الْقَرْيَةِ﴾ [١٣] ن؛ لأنَّ التالي بدلٌ من ﴿أَصْحَابِ الْقَرْيَةِ﴾ أو ظرفٌ، فلا يفصل بينهما. ﴿مُرْسَلُونَ﴾ [١٤] ك، ﴿تَكَذَّبُونَ﴾ [١٥]، و﴿لَمُرْسَلُونَ﴾ [١٦]، و﴿الْمُبِينُ﴾ [١٧]، و﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ [١٨]، و﴿الْيَمْرُؤُ﴾ [١٨]، و﴿أَيْنَ دُكِّرْتُمْ﴾ [١٩] ك، ﴿مُسْرِفُونَ﴾ [١٩] ت، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٠] ك؛ للفاصلة.

(١) ت، ص، د: «ك».

(٢) أجاز نافع الوقف عليه، وقال: إنه تام، وخولف في ذلك لأنه كلام ناقص. انظر: القطع

.٥٧٦/٢

(٣) أنوار التنزيل ٢/٢٧٧.

(٤) المرشد ٢/٥٩٠.

﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٢١]، و﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٢٢]، و﴿مُبِينٍ﴾ [٢٤]، و﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [٢٥]، و﴿أَدْخُلِ الْجَنَّةَ﴾ [٢٦]، و﴿الْمُكْرَمِينَ﴾ [٢٧]، و﴿مُنزِلِينَ﴾ [٢٨] ك، ﴿خَلِدُونَ﴾ [٢٩] ت، وفاقاً للعماني^(١) والجعبري^(٢). ﴿عَلَى الْعِبَادِ﴾ [٣٠] ت أيضاً؛ وفاقاً للسجستاني^(٣) والداني^(٤)؛ لأن تاليه من قول الله تعالى.

﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [٣٠] ت أيضاً.

﴿مِنَ الْقُرُونِ﴾ [٣١] ك: على قراءة الحسن (إنهم) [٣١] بكسر الهمزة للاستئناف، كما سبق في القراءات^(٥)، ن: على الفتح. ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ [٣١] ت، ﴿مُحْضَرُونَ﴾ [٣٢] ت أيضاً، ﴿يَأْكُلُونَ﴾ [٣٣]، و﴿وَأَعْنَبٍ﴾ [٣٤] ك. ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [٣٥] ك: على أن ﴿مَا﴾ [٣٥] التالية نافية، يعني أن الثمر بخلق الله لا يفعلهم، وإنما يتجه هذا على قراءة حذف هاء ﴿عَمَلَتْهُ﴾ [٣٥] ن: على أنها موصولة خفصاً عطفاً على ﴿ثَمَرِهِ﴾، والعائد هاء ﴿عَمَلَتْهُ﴾ [٣٥] للفصل بين المتعاطفين، والمراد كما في «أنوار التنزيل»^(٦): ما يتخذ منه كالعصير والدبس ونحوهما.

(١) المرشد ٢/٥٩١.

(٢) الذي في «وصف الاهتداء» للجعبري ٢/٤٠٢: كامل.

(٣) انظر: المرشد ٢/٥٩٢.

(٤) المكتفى ٤٧٣.

(٥) انظر قراءات هذه السورة الآية [٣١].

(٦) أنوار التنزيل ٢/٢٨٠.

﴿ أَيَدِيهِمْ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٣٥]، و﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٣٦]،
و﴿ مُّظْلِمُونَ ﴾ [٣٧] ت. ﴿ لِمَسْتَقَرِّ لَهَا ﴾ [٣٨] ك. ﴿ الْعَلِيمِ ﴾ [٣٨]
ت: على قراءة رفع ﴿ الْقَمَرَ ﴾ [٣٩] بالابتداء، أو نصبه بتقدير: وقدّرنا
القمَرَ قدّرناه. فأما رَفَعُهُ عطفاً على السابق مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالشَّمْسِ آيَةٌ لَهُمُ
القمَرُ، لم يقف^(١) على ما دونه لتعلقه بالسابق، كما قاله الداني^(٢). وأطلق
العَمَّانِي^(٣) تمامه على قراءتيّ النصبِ والرفعِ غيرِ مُتَعَرِّضٍ لتوجيه.

﴿ الْقَدِيرِ ﴾ [٣٩] ك، ﴿ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [٤٠] ك أيضاً. ﴿ يَسْبَحُونَ ﴾ [٤٠]
ت^(٤). ﴿ الْمَسْحُونِ ﴾ [٤١]، و﴿ يَرْكَبُونَ ﴾ [٤٢] ك^(٥). ﴿ يُنْقَدُونَ ﴾ [٤٣] ن؛
لحرف الاستثناء التالي. ﴿ إِلَى حِينٍ ﴾ [٤٤] ك، ﴿ تُرْجَمُونَ ﴾ [٤٥] ك، وفاقاً
للعَمَّانِي^(٦): على / استئناف التالي، أو لا يُوقِفُ عليه، بل على ﴿ مُعْرِضِينَ ﴾^(٧)
[٤٦]، وهو ك أيضاً؛ وفاقاً للسخستاني^(٨)؛ لأنَّ جوابَ ﴿ وَإِذَا ﴾ [٤٥]، محذوفٌ
دَلَّ عليه قوله: ﴿ وَمَاتَاتِ يَهُودِيَّةٌ مِّنْ آيَةٍ ﴾ [٤٦]، إلى آخر الفاصلة، كأنه قال: وإذا
قيل لهم: اتقوا العذاب، أَعْرَضُوا؛ لأنهم اعتادوه، وَتَمَرَّنُوا عليه.

[ب/٢٢٠]

(١) هذا جواب «أمّا» على تقدير الفاء.

(٢) المكنفى ٤٧٣.

(٣) المرشد ٥٩٤/٢.

(٤) ت: «ك».

(٥) ت: «ت».

(٦) المرشد ٥٩٥/٢.

(٧) وهو اختيار أبي حاتم، كما في المرشد ٥٩٤/٢.

(٨) انظر: المرشد ٥٩٤/٢.

وتعقّبه في «المرشد»^(١): بأنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ﴾ [٤٦] يحتاج إلى جواب، وجوابه ﴿إِلَّا كَأَنُؤَاعِنَهَا مُعْرِضِينَ﴾ [٤٦]، وإذا جعل جواباً لقوله: «وإذا» صار جواباً لشيئين، والشيء الواحد لا يكون جواباً لهما، وعلى هذا فلا يضرُّ حذفُ جوابِ ﴿وَإِذَا﴾، ونظائره في القرآن كثيرةٌ، وحينئذٍ فلا منع من الوقف على ﴿تُرْجَمُونَ﴾ [٤٥].

﴿مُبِينٍ﴾ [٤٧] ك، ﴿صَدِيقِينَ﴾ [٤٨] ك، ﴿أَطْعَمَهُ﴾ [٤٧] ن؛ لأنّ تاليه من تمامه. ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٥٠]، و﴿يَنْسَلُونَ﴾ [٥١] ك. ﴿مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ [٥٢] ت؛ وفاقاً للسخستاني^(٢)، بل قال الداني^(٣): «إنه قولٌ لجميع أصحاب التمام من القراء والنحويين»^(٤)؛ لأنّ ما بعده مبتدأ وخبرٌ، و﴿مَا﴾ [٥٢] مصدريةٌ، أو موصولة محذوفةٌ الراجع، وهو من قول الملائكة أو المؤمنين.

أو الوقف على ﴿هَذَا﴾ [٥٢] هوت: على أنه صفةٌ لـ ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [٥٢]، أو بدلٌ منه، و﴿مَا وَعَدَ﴾ [٥٢] خبرٌ محذوفٌ، أو مبتدأ خبره محذوفٌ، أي: «ما وعد الرحمن وصدق المرسلون حقٌّ»، وهو من كلامهم، قاله القاضي في «أنوار التنزيل»^(٥)، وحينئذٍ فيبدأ بقوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾. وتقدّم سكت حفص على ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [٥٢] في القراءات.

(١) المرشد ٢/٥٩٥.

(٢) انظر: المرشد ٢/٥٩٦.

(٣) المكتفى ٤٧٣.

(٤) كالتبتي والفراء والأخفش ويعقوب وأحمد بن موسى وعاصم وأحمد بن جعفر وعيسى بن عمر ومجاهد والحسن وقتادة. انظر: القطع ٢/٥٨١-٥٨٢.

(٥) أنوار التنزيل ٢/٢٨٣.

و ﴿مُحَضَّرُونَ﴾ [٥٣] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٥٤] ت. ﴿فَاكِهِونَ﴾ [٥٥]،
 و ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [٥٦] ك، ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ [٥٧] ك أيضاً، وَيُبْتَدَأُ ﴿سَلَمٌ﴾ [٥٨]،
 بتقدير: لهم سلام، و ﴿مَا﴾ [٥٧] موصولة أو موصوفة مرتفعة بالابتداء،
 و ﴿لَهُمْ﴾ [٥٧] خبرها، أي: لهم فيها جميع ما يتمنون، أو الوقف على
 ﴿سَلَمٌ﴾ [٥٨] وهو ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١) وابن عبد الرزاق^(٢)، على أن
 ﴿سَلَمٌ﴾ بدلٌ من «ما» أو صفةٌ أخرى، وحينئذٍ فالابتداء بقوله: ﴿قَوْلًا﴾
 [٥٨]، بتقدير: يقول الله أو يقال لهم قولاً كائناً من جهته. والمعنى: أن
 الله يُسَلِّمُ عليهم بواسطة الملائكة، أو بغير واسطة، تعظيماً لهم، وذلك
 مطلوبٌ بهم ومُتمنَّاهم، قاله في «أسرار التأويل»^(٣).

﴿رَّحِيمٍ﴾ [٥٨] ت، ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ [٥٩] ت أيضاً. ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ [٦١]،
 و ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٦١]، و ﴿كَثِيرًا﴾ [٦٢]، و ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٦٢]، و ﴿تُوعَدُونَ﴾ [٦٣]،
 و ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [٦٤]، و ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٦٥]، و ﴿يُبْصِرُونَ﴾ [٦٦]، و ﴿وَلَا يَرْجِعُونَ﴾
 [٦٧]، و ﴿فِي الْخَلْقِ﴾ [٦٨]، و ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [٦٨] ك، أو ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٦١] ت؛
 وفاقاً للداني^(٤).

(١) غلظه ابن الأنباري في الإيضاح ٨٥٥/٢ معللاً ذلك بأن القول خارجٌ مما قبله، وانظر:

القطع ٥٨٢/٢، المكتفى ٤٧٥، المرشد ٥٩٨/٢.

(٢) انظر: المكتفى ٤٧٥.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٨٤/٢.

(٤) المكتفى ٤٧٥.

﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ [٦٩] ت. ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٦٩] ن؛ لتعلق لام «كي» اللاحقة بالسابق. ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [٧٠] ت. ﴿ مَلِكُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ ﴾ [٧٢]، و﴿ يَأْكُلُونَ ﴾ [٧٢]، و﴿ وَمَشَارِبُ ﴾ [٧٣]، و﴿ يَشْكُرُونَ ﴾ [٧٣]، و﴿ يُنْصَرُونَ ﴾ [٧٤]، و﴿ مُحْضَرُونَ ﴾ [٧٥] ك. ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ [٧٦] ت، وفاقاً للداني^(١) كالسجستاني^(٢).

[٢٢١] / ﴿ يُعَلِّمُونَ ﴾ [٧٦] ت. ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧٧]، و﴿ رَمِيمٌ ﴾ [٧٨] ك. ﴿ تُوْقَدُونَ ﴾ [٨٠] ت، ﴿ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ [٨١] ت، والابتداء بقوله: ﴿ بَلَى ﴾ [٨١]، ولا يُوقف عليه؛ لأنه أتى به لتقرير لاحتقانه من قدرة الله تعالى. قاله العماني^(٣)، وهو يردُّ على مَنْ جَعَلَهُ كافيًا^(٤). ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٨١] ك، ﴿ كُنْ ﴾ [٨٢] ك، وقد سبق البحث فيه في البقرة [١١٧]. ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [٨٢] ك، أو ت؛ وفاقاً للداني^(٥). ﴿ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٨٣] ك، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٨٣] م.

* * *

(١) المكتفى ٤٧٦.

(٢) انظر: المكتفى ٤٧٦، المرشد ٥٩٩/٢.

(٣) المرشد ٦٠٠/٢.

(٤) وهو الداني في المكتفى ٤٧٦، والوقف عليه تام عند نافع ومحمد بن عيسى والقتبي.

انظر: القطع ٥٨٤/٢.

(٥) المكتفى ٤٧٦.

التجزئة

من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ﴾ [فاطر: ٤١] إلى قوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا﴾ [٢٨] ربع، وهو تكملة الحزب^(١).
 ﴿الَّذِينَ أَعْتَدُوا لَكُمْ﴾ [٦٠] ربع^(٢).

* * *

(١) كذا في البيان ٣١٩، وغيث النفع ٣٣٢، وهو أول القولين في جمال القراء ١/١٤٧.

(٢) كذا في جمال القراء ١/١٦٠، وغيث النفع ٣٣٣، والقول الوجيز ٢٦٩.

سورة الصافات

مكية^(١).

وَحُرُوفُهَا: ثلاثة آلاف وثمانمئة وستة وعشرون^(٢).

وَكَلِمُهَا: ثمانمئة وستون^(٣).

وَأَيُّهَا: مئة وثمانون آيةً بصري وأبو جعفر^(٤)، وآيتان في الباقي^(٥).

اِخْتِلَافُهَا: أربع^(٦): ﴿ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [٨] غير حمصي، ﴿ دُحُورًا ﴾ [٩] له،

﴿ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [٢٢] غير بصري، ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [١٦٧] غير أبي جعفر.

(١) بالإجماع. انظر: المحرر الوجيز ١٣/٢١٩، زاد المسير ٧/٤٤، تفسير القرطبي

١٨/٥، حسن المدد: ١١٢.

(٢) كذا في البيان ٢١٢، وحسن المدد ١١٢، البصائر ١/٣٩٣، ومنار الهدى ٣٢٢، القول

الوجيز ٢٧٠.

(٣) كذا في البيان ٢١٢، حسن المدد ١١٢، منار الهدى: ٣٢٢. وفي البصائر ١/٣٩٣،

والقول الوجيز ٢٧٠: «اثنان وستون».

(٤) أي: في العدّ المدني الأول، وهذا من المواضع التي اختلف فيها أبو جعفر وشيبة، وكان

إسماعيل المدني (راوي العدّ المدني الأخير)، يأخذ عند الاختلاف بينهما بقول شيبة.

انظر: البيان ٦٨.

(٥) انظر: البيان ٢١٢، فنون الأفتان ٣٠٢، جمال القراء ١/٢١٣، وحسن المدد ١١٢.

(٦) كذا في حسن المدد ١١٢، لكن في البيان ٢١٢: «آيتان»، ومثله في فنون الأفتان ٣٠٢،

وجمال القراء ١/٢١٣.

وفيها شبه الفاصلة ستة^(١): ﴿ الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ [٨]، ﴿ أَمَرَ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ [١١]،
﴿ مَا ذَاتَرَوْ ﴾ [١٠٢]، ﴿ مَا تَوْمَرُ ﴾ [١٠٢]، ﴿ وَعَلَى إِسْحَقَ ﴾ [١١٣]، ﴿ وَيَبْنَ الْجِنَّةِ ﴾
نَسْبًا ﴾ [١٥٨].

وعكسه ثلاثة: ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [١٠٣]، و﴿ إِتْرَاهِيمَ ﴾ [١٠٩]، ﴿ كَيْفَ ﴾
تَحْكُمُونَ ﴾ [١٥٤].



(١) كذا في حسن المدد ١١٢. انظر: البيان ٢١٢ وفيه: «موضعان»، ومثله في منار الهدى ٣٢٢، والقول الوجيز ٢٧٠، وفيه: ستة مواضع باختلاف.

وفواصلها^(١)

﴿ صَفًّا ﴾ [١]، ﴿ زَجْرًا ﴾ [٢]، ﴿ ذِكْرًا ﴾ [٣]، ﴿ لَوْحِدٌ ﴾ [٤]، ﴿ الْمَشْرِقِ ﴾ [٥]،
 ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ [٦]، ﴿ مَارِدٍ ﴾ [٧]، ﴿ جَانِبِ ﴾ [٨]، ﴿ وَاصْبِ ﴾ [٩]، ﴿ نَاقِبٌ ﴾ [١٠]،
 ﴿ لَازِبٍ ﴾ [١١]، ﴿ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ [١٤]،
 ﴿ سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [١٥]، ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ الْأُولُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ دَاخِرُونَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٢٠]، ﴿ تُكْذِبُونَ ﴾ [٢١]،
 ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٢٣]، ﴿ مَسْئُولُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [٢٥]،
 ﴿ مُسْتَسَامُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ الْأَيْمِينَ ﴾ [٢٨]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٢٩]،
 ﴿ طَافِينَ ﴾ [٣٠]، ﴿ لَذَائِقُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ غَوِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [٣٣]،
 ﴿ بِالْمُجْرِمِينَ ﴾ [٣٤]، ﴿ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ فَجْحُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٣٧]،
 ﴿ الْأَلِيمِ ﴾ [٣٨]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ مَعْلُومٌ ﴾ [٤١]،
 ﴿ مُكْرَمُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٤٣]، ﴿ مُتَقَلِّبِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [٤٥]،
 ﴿ لِلشَّرِيبِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ يُنْزِفُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ عَيْنٌ ﴾ [٤٨]، ﴿ مَكْمُونٌ ﴾ [٤٩]،
 ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ قَرِينَ ﴾ [٥١]، ﴿ الْمَصَدِّقِينَ ﴾ [٥٢]، ﴿ لَمَدِينُونَ ﴾ [٥٣]،
 ﴿ مُطَّلِعُونَ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٥٥]، ﴿ لَتُرْدِينَ ﴾ [٥٦]، ﴿ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [٥٧]،
 ﴿ بِمَيِّتِينَ ﴾ [٥٨]، ﴿ بِمُعَدِّبِينَ ﴾ [٥٩]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٦٠]، ﴿ الْعَمَلُونَ ﴾ [٦١]،

(١) انظر: البيان ٢١٢، حسن المدد ١١٢، القول الوجيز ٢٧٢.

﴿الزُّقُومِ﴾ [٦٢]، ﴿لِلظَّالِمِينَ﴾ [٦٣]، ﴿الْجَحِيمِ﴾ [٦٤]، ﴿الشَّيْطَانِ﴾ [٦٥]، ﴿الْبُطُونِ﴾ [٦٦]، ﴿مِنْ حَمِيمٍ﴾ [٦٧]، ﴿الْجَحِيمِ﴾ [٦٨]، ﴿صَبَالَيْنِ﴾ [٦٩]، ﴿يُهْرَعُونَ﴾ [٧٠]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [٧١]، ﴿مُنْذِرِينَ﴾ [٧٢]، ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [٧٣]، ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [٧٤]، ﴿الْمُجِيبُونَ﴾ [٧٥]، ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٧٦]، ﴿الْبَاقِينَ﴾ [٧٧]، ﴿الْآخِرِينَ﴾ [٧٨]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٧٩]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٨٠]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨١] / [٢٢١/ب]، ﴿الْآخِرِينَ﴾ [٨٢].

﴿لِإِبْرَاهِيمَ﴾ [٨٣]، ﴿سَلِيمٍ﴾ [٨٤]، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [٨٥]، ﴿تُرِيدُونَ﴾ [٨٦]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٨٧]، ﴿الْتَّجُومِ﴾ [٨٨]، ﴿سَقِيمٍ﴾ [٨٩]، ﴿مُدْبِرِينَ﴾ [٩٠]، ﴿تَاكُؤُونَ﴾ [٩١]، ﴿تَطْفُونَ﴾ [٩٢]، ﴿بِالْيَمِينِ﴾ [٩٣]، ﴿يَزْفُونَ﴾ [٩٤]، ﴿تَنْحَنُونَ﴾ [٩٥]، ﴿فَعَمَلُونَ﴾ [٩٦]، ﴿الْجَحِيمِ﴾ [٩٧]، ﴿الْأَسْفَلِينَ﴾ [٩٨]، ﴿سَيَّهِدِينَ﴾ [٩٩]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٠٠]، ﴿حَلِيمٍ﴾ [١٠١]، ﴿الصَّابِرِينَ﴾ [١٠٢]، ﴿لِلْجَبِينِ﴾ [١٠٣]، ﴿يَنَابِرَاهِيمُ﴾ [١٠٤]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٠٥]، ﴿الْمُئِينِ﴾ [١٠٦]، ﴿عَظِيمٍ﴾ [١٠٧]، ﴿الْآخِرِينَ﴾ [١٠٨]، ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٠٩]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١١٠]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١١]، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١١٢]، ﴿مُئِينٍ﴾ [١١٣]، ﴿وَهْرُونَ﴾ [١١٤]، ﴿الْعَظِيمِ﴾ [١١٥]، ﴿الْغَلِيِينَ﴾ [١١٦]، ﴿الْمُسْتَيْينِ﴾ [١١٧]، ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾ [١١٨]، ﴿الْآخِرِينَ﴾ [١١٩]، ﴿وَهْرُونَ﴾ [١٢٠]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢١]، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢٢]، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٢٣]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٢٤]، ﴿الْخَلْفِينَ﴾ [١٢٥]، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٢٦]، ﴿لَمَحْضَرُونَ﴾ [١٢٧]، ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [١٢٨]، ﴿الْآخِرِينَ﴾ [١٢٩]، ﴿إِلْيَاسِينَ﴾ [١٣٠]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣١].

- ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣٢]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٣٣]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [١٣٤]، ﴿ الْغَابِرِينَ ﴾ [١٣٥]، ﴿ الْأَخْرِيْنَ ﴾ [١٣٦]، ﴿ مُصْبِحِينَ ﴾ [١٣٧]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [١٣٨]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٣٩]، ﴿ الْمَشْحُونِ ﴾ [١٤٠]، ﴿ الْمُدْحَضِينَ ﴾ [١٤١]، ﴿ مُلِيمٌ ﴾ [١٤٢]، ﴿ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [١٤٣]، ﴿ يَبْعَثُونَ ﴾ [١٤٤].
- ﴿ سَقِيمٌ ﴾ [١٤٥]، ﴿ يَقْطِينِ ﴾ [١٤٦]، ﴿ يَزِيدُونَ ﴾ [١٤٧]، ﴿ حِينَ ﴾ [١٤٨]، ﴿ الْبُنُونَ ﴾ [١٤٩]، ﴿ شَهِدُونَ ﴾ [١٥٠]، ﴿ لَيَقُولُونَ ﴾ [١٥١]، ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [١٥٢]، ﴿ الْبَيْنِ ﴾ [١٥٣]، ﴿ تَحْكُمُونَ ﴾ [١٥٤]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [١٥٥]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٥٦]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٥٧]، ﴿ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [١٥٨]، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [١٥٩]، ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [١٦٠]، ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [١٦١]، ﴿ بِفَاتِنِينَ ﴾ [١٦٢]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [١٦٣]، ﴿ مَعْلُومٌ ﴾ [١٦٤]، ﴿ الصَّافُونَ ﴾ [١٦٥]، ﴿ الْمَسِيحُونَ ﴾ [١٦٦]، ﴿ لَيَقُولُونَ ﴾ [١٦٧]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٦٨]، ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [١٦٩]، ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [١٧٠]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٧١]، ﴿ الْمَنْصُورُونَ ﴾ [١٧٢]، ﴿ الْقَالِبُونَ ﴾ [١٧٣]، ﴿ حَتَّىٰ حِينَ ﴾ [١٧٤]، ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧٥]، ﴿ يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [١٧٦]، ﴿ الْمُنْذِرِينَ ﴾ [١٧٧]، ﴿ حَتَّىٰ حِينَ ﴾ [١٧٨]، ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧٩]، ﴿ يَصِفُونَ ﴾ [١٨٠]، ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٨١]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٨٢].

القراءات وتوجيهها

أدغم التاء في الصاد والزاي والذال من ﴿ وَالصَّفَاتِ صَفَا * فَأَلزَجَتِ زَجْرًا *
فَأَتَلَيْتِ ذِكْرًا ﴾ [٣، ٢، ١]، ﴿ وَالذَّرِيَّتِ ذَرَوْا ﴾ [الذاريات: ١]، أبو عمرو^(١) وحمزة.
وافقهما اليزيدي والمطووعي وابن مُحَيِّصٍ من «المفردة».

فأبو عمرو جارٍ على مذهبه في إدغام المتقاربين، كما هو مقرّر، وحمزة
ليس مذهبه ذلك، وفرّقوا بين مذهبيهما: بأنّ أبا عمرو يُجيز الرّوم وحمزة
لا يُجيزه، وهذا كما اتفقا في إدغام ﴿ بَيْتَ طَائِفَةٍ ﴾ في سورة النساء [٨١]،
وإن كان ليس من مذهب حمزة.

وأدغم التاء / في الذال والصاد من ﴿ فَأَلْمَلَيْتِ ذِكْرًا ﴾ [المرسلات: ٥]،
و﴿ فَأَلْمُغِيرَتِ صُبْحًا ﴾ [العاديات: ٣]، خلادٌ بخلفٍ عنه كأبي عمرو. وافقهما
ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة»، واليزيدي، وبه قرأ يعقوب من «المصباح»
و«غاية المطلوب»^(٢)، وقرأ الباقون بالإظهار. وافقهم ابن مُحَيِّصٍ من
«المبهج» في الجميع.

(١) بخلف عنه. وكذا يعقوب من طريق المصباح كما سيأتي.

(٢) قوله: «غاية المطلوب» زيادة من: د، ت، و «غاية المطلوب في قراءة يعقوب» منظومة،
نظم فيها أبو حيان كتابه: «المطلوب في قراءة يعقوب». والإدغام المذكور من طريقي

واختلَفَ في ﴿بِرِزْنَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [٦]:

فأبو بكر^(١) ﴿بِرِزْنَةٍ﴾ منوناً، ونصب ﴿الْكَوَاكِبِ﴾، فاحتمل أن تكون الزينة مصدرًا، و﴿الْكَوَاكِبِ﴾ مفعولٌ به، كقوله: ﴿أَوْ اطَّعَمُّ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]، والفاعل محذوفٌ، تقديره: بأن زين الله الكواكب في كونها مضيئةً حسنةً في أنفسها. والثاني: أن الزينة اسمٌ لما يزان به كالليقة^(٢) اسمٌ لما تلاق به الدواة، فتكون ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ على هذه منصوبة بإضمار «أعني»، أو تكون بدلاً من ﴿السَّمَاءِ الدُّنْيَا﴾ بدلَ اشتمالٍ، أي: زيننا كوكب السماء^(٣).

وقرأ حفصٌ وحمزةُ بنتونين ﴿بِرِزْنَةٍ﴾ كذلك، وجرَّ ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ على^(٤) أن المراد ﴿بِرِزْنَةٍ﴾ ما يُتَزَيَّنُ به، و﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بدلٌ، أو عطفٌ بيانٍ لزينته، وهذا كما في: تزَيَّنَتْ بزينةٍ لؤلؤٍ وياقوت. وافقهما الحسنُ والأعمش^(٥).
وقرأ الباقون بإضافة ﴿بِرِزْنَةٍ﴾ إلى ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ إضافة الأعم إلى الأخص، فتكون للبيان نحو: ثوب خَزٌّ، أو مصدرٌ مضافٌ لفاعله، أي: زَيَّنَتْ الكواكبُ السماءَ بضوئها، أو مضافٌ لمفعوله، أي: بأن زَيَّنَهَا اللهُ بأن جعلها مُشْرِقةً مضيئةً في نفسها.

(١) انظر: المستنير ٣٩٧/٢، النشر ٣٥٦/٢، الإتحاف ٤٠٧/٢.

(٢) لاقت الدواة: لَصِقَ الِمدادُ بصوفها.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٩١/٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥٠/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٠٤، الموضح

١٠٨٤/٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٥٣، المبهج ٢٤٨/٣، إيضاح الرموز ٦١٧.

واختلِفَ في ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٨]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بتشديدِ السِّينِ والميمِ، والأصل: يتسمعون، فأدغمت التاءُ في السين^(٢).

قال أبو حيان^(٣): «وَتَقْتَضِي نَفْيَ التَّسْمَعِ، وظاهرُ الأحاديثِ^(٤) أنهم يَتَسَمَّعُونَ حتى الآن، لكنهم لا يَسْمَعُونَ، وإن سَمِعَ أَحَدٌ منهم شيئاً لم يَنْفِتِ الشَّهَابَ قبل أن يُلقِيَ ذلك السَّمْعَ إلى الذي تحته؛ لأنَّ السماءَ مُلِئَتْ حَرَساً شديداً وشُهْباً من وقت بعثَةِ رسولِ الله ﷺ، وكان الرَّجْمُ في الجاهلية أخفَّ، فلما كانت ثمرة التَّسْمَعِ هو السَّمْعُ، وقد انتفى السَّمْعُ، نُفِيَ التَّسْمَعُ / في هذا القراءة لانتفاء ثمرته، وهو السَّمْعُ».

[٢٢٢/ب]

وافقهم الأعمشُ^(٥).

وقرأ الباقون بالتخفيف فيهما، نَفَى سَمَاعَهُم، وإن كانوا يسمعون؛ لقوله: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢]، وعَدَّاهُ بـ«إلى» لتضمُّنِهِ معنى الإصغاء.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٢١، النشر ٣٥٦/٢، الإتحاف ٤٠٨/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥٢/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٠٥، الموضح ١٠٨٥/٣.

(٣) البحر ٣٥٣/٧.

(٤) منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه ١٧٥٠-١٧٥١، ك: السلام، ب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، برقم: ٢٢٢٨-٢٢٢٩، وانظر: فتح الباري ٦٧٢/٨، ٦٧٣ للمزيد.

(٥) انظر: المبهج ٢٤٩/٣، إيضاح الرموز ٦١٧.

وأمال ﴿الْأَخْلَى﴾ [٨] حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمش.
 وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وبالتقليل، وبه قرأ قالونٌ من
 «العنوان»، والباقون بالفتح، وكذا الخُلْفُ في حرفِ صَ [٦٩].
 وعن الحسن^(١) (خَطْفٌ) [١٠] بفتح الخاءِ وتشديد الطاءِ مكسورة. وفي
 «الدر»^(٢): «كَسُرُ الخاءِ أيضاً عنه».

وأصل القراءتين «اختطف»، فلما أريد الإدغامُ سَكَنَتِ التاءُ، وقبلها
 الخاءُ ساكنةً، فكُسرت الخاءُ لالتقاء الساكنين، ثم كُسرت الطاءُ إبتاعاً
 لحركة الخاءِ، وهذا توجيهُ القراءةِ الثانيةِ، وهي واضحةٌ.
 وأمَّا القراءةِ الأولى فمشكلةٌ جداً؛ لأنَّ كَسَرَ الطاءِ إنما كان لكسْرِ
 الخاءِ وهو مفقودٌ. وقد وُجِّهَ على التوهّم: وذلك أنهم لما أرادوا الإدغامَ
 نقلوا حركةَ التاءِ إلى الخاءِ، ففُتِحَتْ، وهم يتوهّمون أنها مكسورةٌ لالتقاء
 الساكنين كما تقدّم، فأتبعوا الطاءَ لحركةِ الخاءِ المُتَوَهِّمةِ. وبالجملة فهو
 تعليلٌ شذوذٌ، والله أعلم.

واختلِفَ في ﴿عَجِبَتْ﴾ [١٢]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٣) بتاءِ المتكلم^(٤)، ورُوِيَتْ^(٥) عن علي

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٥٢، إيضاح الرموز ٦١٨.

(٢) الدر المصون ٩/٢٩٤-٢٩٥.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٨، النشر ٢/٣٥٦، الإتحاف ٢/٤٠٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٦٠٦.

(٥) أخرج قراءة ابن مسعود: الطبراني في المعجم الكبير ٩/١٣٩-١٤٠ برقم ٨٦٨٩، مِنْ

طَرِيقِ شَيْخِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَبِهِ ضَعْفُهُ الْهَيْثُمِيُّ فِي مَجْمَعٍ =

وعبد الله بن مسعود، أي: قُلْ يا محمد: بل عَجِبْتُ أنا، أو على إسناده للباري تعالى.

وقد أنكر^(١) شُرَيْحُ^(٢) القاضي هذه القراءة وقال: «الله لا يَعَجِبُ»، فبلغت^(٣) إبراهيم النخعي فقال: «إِنَّ شُرَيْحاً كَانَ مُعْجَباً بِرَأْيِهِ، قَرَأَهَا مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ» يعني عبد الله بن مسعود.

الزوائد ٨/ ١٥٥، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/ ٤٣٠ من غير طريقه وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وكذا أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ٤٦٤ من طريقه به.

وعزاه السيوطي في الدر ١٢/ ٣٩٢، أيضاً للفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم بمثله.

وفي الأسماء والصفات ٤٦٤، نقلاً عن الفراء قال: «قرأها الناس بنصب التاء ورفعها -أي في عجب- والرفع أحب إليّ؛ لأنها قراءة علي وعبد الله وابن عباس -رضي الله عنهم-...» وقراءة ابن عباس -رضي الله عنهما- بالرفع عزاه السيوطي في المصدر السابق لأبي عبيد وابن المنذر.

(١) انظر: البحر ٧/ ٣٥٤.

(٢) ابن الحارث بن قيس - ويقال: شريح بن شراحيل - أبو أمية، الكندي، الكوفي، القاضي، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يلقه على الصحيح، فليست له صحبة، (ت: ٧٨هـ، وقيل: ٨٠هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٤٣٥، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٠٠.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/ ٤٣٠، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وعنه أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ٤٦٤، باب: ما جاء في العجب.

وعزاه السيوطي في الدر ١٢/ ٣٩٢، لأبي عبيد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

قال في «البحر»^(١): «والظاهر أن ضمير المتكلم هو الله تعالى، والعجب لا يجوز على الله تعالى^(٢)؛ لأنه روعةٌ تعتري المتعجب من الشيء، وقد جاء في الحديث^(٣) إسنادُ العَجَبِ إلى الله تعالى، وتُووَلُّ على أنه صفةٌ فعلٍ يُظهرها / الله تعالى في صفة المُتَعَجَّبِ منه من تعظيمٍ أو تحقيرٍ حتى يصير الناسُ متعجِّبين منه، فالمعنى: بل عجتُ من ضلالتهم وسوء أعمالهم، وجعلتها للناظرين فيها وفيما اقترن فيها [من شرعي وهداي متعجِّبا]»^(٤). وافقهم الأعمش^(٥).

[٢٢٣/١]

(١) البحر ٣٥٤/٧.

(٢) صفة العجب: صفة اختيارية ثابتة لله، وهي هنا صفة كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، ولا عجب في أن يعجب الربُّ من عظيم ما قاله المشركون، كما قال الطبري، ولا تقتضي أن الله يعلم ما لم يكن يعلم، بل «الله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجَّب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له. والله تعالى يعظم ما هو عظيم؛ إما لعظمة سببه، أو لعظمته... ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ على قراءة الضم، فهنا عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة». مجموع الفتاوى ١٢٣/٦، وانظر: تفسير الطبري ١/٣٠٥-٣٠٦.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣١/٨ - مع الفتح -، ك: التفسير، ب: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ...﴾ الآية، برقم: ٤٨٨٩ عن أبي هريرة، وكذلك جاء من حديثه في ك: الجهاد من الصحيح، ب: الأسارى في السلاسل، برقم: ٣٠١٠، ولفظه هنا: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل».

(٤) زيادة من البحر يقتضيها السياق.

(٥) انظر: المبهج ٣/٢٤٩، إيضاح الرموز ٦١٨.

وقرأ الباقون بفتحها، والضميرُ للرسول ﷺ على معنى: بل عَجِبْتَ مِنْ قدرةِ الله تعالى على هذه الخلائقِ العظيمةِ، وهم يسخرون منك، ومن تعجبك، وممَّا تريهم من آثارِ قدرةِ الله سبحانه وتعالى، أو عَجِبْتَ مِنْ إنكارهم البعثَ، وهم يَسْخَرُونَ مِنْ أمرِ البعثِ، أو عَجِبْتَ مِنْ إعراضهم عن الحقِّ، وعماهم عن الهدى، وأن يكونوا كافرين مع ما جئتَ به من عند الله سبحانه وتعالى.

وقرأ ﴿أَذَاهُنَا... إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦] بالاستفهام في الأولِ والإخبارِ في الثاني، نافعٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، وكلُّ في الاستفهامِ على أصله: فقالون، وكذا أبو جعفرٍ بالتسهيلِ مع الفُضْلِ بينهما بألفٍ، وورشُ، وكذا رُوَيْسٌ بالتسهيلِ من غيرِ فَضْلٍ، والكسائيُّ، وكذا رُوْحٌ بالتحقيقِ من غيرِ فصلٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ بالإخبارِ في الأولِ والاستفهامِ في الثاني، مع تحقيقِ الهمزتين من غيرِ فَضْلٍ بينهما، إلا أن أكثرَ الطُّرُقِ عن هشامٍ على الفصلِ بينهما، كما في «الشَّاطِئِيَّةِ»، وفاقاً لما في «التيسيرِ»، وسائرِ المغاربةِ. وقرأ الباقون بالاستفهامِ فيهما: فابنُ كثيرٍ بالتسهيلِ من غيرِ فَضْلٍ بينهما. وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ أبو عمروٍ بالتسهيلِ وبالفُضْلِ بينهما. وافقه اليَزِيدِيُّ. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلْفٌ بتحقيقِ الهمزتين من غيرِ فصلٍ بينهما.

وافقهم الأعمش والحسن.

قال في «البحر»^(١): «ومن قرأ ﴿أَيْذَا﴾ [١٦] بالاستفهام فجواب «إذا» محذوف، أي: نُبِعث، ويدلُّ عليه ﴿أَيْتَالَمَبْعُوثُونَ﴾ [٥]»^(٢).

وقرأ ﴿مِثْنَا﴾ في الموضعين [٥١، ١٦] بكسر الميم نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ، وذُكِرَ بِأَلِ عَمْرَانَ [١٥٧].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ هُنَا [١٧]، وَفِي الْوَاقِعَةِ [٤٨]:

فَقَالُونَ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ بِإِسْكَانِ الْوَاوِ فِيهِمَا عَلَى أَنَّهَا^(٣) الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ الْمَقْتَضِيَةُ لِلشَّكِّ. وَقَرَأَ وَرَشٌّ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ كَذَلِكَ فِيهِمَا، إِلَّا / أَنَّهُ يَنْقُلُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا إِلَى الْوَاوِ كَسَائِرِ السَّوَاكِنِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، وَبِهِ قَرَأَ وَرَشٌّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَلَى أَنَّهَا هَمْزَةٌ الِاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى وَائِ الْعَطْفِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿أَوْأَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى﴾ بِالْأَعْرَافِ [٩٨].

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ «إِنَّ» وَاسْمُهَا، أَوْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦]. وَالَّذِي جَوَّزَ الْعَطْفَ عَلَيْهِ الْفَصْلُ بِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، وَالْمَعْنَى: أَيْبَعَثَ أَيْضاً أَبَاؤُنَا؟ عَلَى زِيَادَةِ الِاسْتِبْعَادِ، يَعْنُونَ أَنَّهُمْ أَقْدَمُ، فَبَعَثَهُمْ أَبَعْدُ وَأَبْطَلُ» انْتَهَى.

(١) البحر ٧/٣٥٥.

(٢) قال: «أو يعرى عن الشرط، ويكون ظرفاً محضاً ويقدر العامل: أُنْبِعثُ إذا متنا».

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٦٠٨، الموضح ٣/١٠٨٧.

(٤) الكشاف ٤/٣٨.

وتَعَقَّبَهُ أَبُو حِيَانَ (١) فَقَالَ: «أَمَّا قَوْلُهُ: مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ «إِنَّ» وَاسْمِهَا، فَمِنْ مَذْهَبِ سَيْبَوِيَّةِ (٢) خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو، فَعَمْرُو فِيهِ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾ إِلَى آخِرِهِ، فَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلِ لَا عَلَى الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَفْرَدِ كَانَ الْفِعْلُ عَامِلًا فِي الْمَفْرَدِ بَوْسَاطَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا، فَقَوْلُهُ: ﴿أَوَّابًا وَأُونًا﴾ مُبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مَبْعُوثُونَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ. فَإِذَا قُلْتَ: أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، فَعَمْرُو مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَاسْتِفْهَامُهُمْ يَتَضَمَّنُ إِنْكَارًا وَاسْتِبْعَادًا، فَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يُجِيبَهُمْ بِ: نَعَمْ، ﴿وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [١٨]، أَي: صَاغِرُونَ، وَهِيَ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: نَعَمْ تُبْعَثُونَ» انْتَهَى.

وَقَرَأَ ﴿نَعَمْ﴾ [١٨] بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْكَسَائِيَّةِ، وَافْقَهُ الشَّنْبُودِيُّ كَمَا فِي الْأَعْرَافِ [٤٤].

وَقَرَأَ ﴿صِرَاطٍ﴾ [٢٣] بِالسَّيْنِ قُنْبُلٌ بِخُلْفٍ عَنْهُ، وَكَذَا رُوِيَ فِيهِ. وَافْقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصٍ وَالشَّنْبُودِيُّ. وَقَرَأَ حَمْزَةً فِي رِوَايَةِ خَلْفٍ بِالْإِشْمَامِ، وَبِهِ قَرَأَ خَلَادٌ فِيمَا أَنْفَرَدَ بِهِ ابْنُ عَيْبِدٍ عَنِ الصَّوَّافِ عَنِ الْوَزَّانِ (٣). وَالْبَاقُونَ بِالصَّادِ، وَبِهِ قَرَأَ قُنْبُلٌ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي وَخَلَادٌ فِي سَائِرِ مَا رُوِيَ / عَنْهُ.

[١/٢٢٤]

(١) البحر ٧/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٢/١٤٤.

(٣) غ، ف: «الوراق». وَوَجْهَ الْإِشْمَامِ عَنِ خَلَادٍ انْفِرَادًا لَا يُقْرَأُ بِهَا لَهُ.

وقرأ ﴿لَا تَنَاصِرُونَ﴾ [٢٥] بتشديد التاء في الوصل على الإدغام البزِّي^(١)،
ووافقه ابن مُحَيِّصِنٍ بخلفٍ عنهما كما في البقرة [٢٦٧].
وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٣٥] بالإشمام هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُوَيْسٌ. وافقهم
الحسنُ والسَّنْبُوذِيُّ.

وعن الحسن^(٢) (وَصَدَقَ) [٣٧] بتخفيف الدال، (المرسلون) [٣٧]،
رفعاً بالواو فاعلاً به، أي: صَدَقُوا فيما جاؤوا به من التبشير به، وفي أنه
يأتي في آخرهم. والجمهورُ على التشديد والياءِ نضباً، أي: صَدَقَهُمْ
محمدٌ ﷺ.

وسَهَّلَ الهمزةَ الثانيةَ بينَ بينَ من ﴿أَبِنَا لَتَارِكُوا﴾ [٣٦]، مع الفصلِ بين
الهمزتين بألفٍ، قالونٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم الليزديُّ.
وقرأ ورشٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُوَيْسٌ بالتسهيل كذلك، لكن من غيرِ فصلٍ.
وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ ابنُ ذُكْوَانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوْحٌ وخَلْفٌ
بتحقيق الهمزتين من غيرِ فصلٍ، وبذلك قرأ هشامٌ من طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ،
وفي «المبهج» من طَرِيقِ الجَمَّالِ عن الحُلُوَانِيِّ. وافقهم الحسنُ
والأعمشُ.

وقرأ بالتحقيق والمدَّ هشامٌ أيضاً من طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ، من طَرِيقِ
ابنِ عَبْدِانَ.

(١) وكذا أبو جعفرٍ، كما في النشر ٢/٢٣٤، والإتحاف ٢/٤١٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٥٢، إيضاح الرموز ٦١٩.

وكذلك الحكم في ﴿أَيْنَكَ لِمَنْ الْمُصَدِّقِينَ﴾ [٥٢]، و﴿أَيْفَكَ﴾ [٨٦]، إلا أن جماعةً ذكروا الفصل بالألفِ فيهما لهشامٍ من طريق الحلواني بلا خلاف. وقرأ ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [٤٠] بفتح اللام نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلف. وافقهم الأعمشُ.

وأمال ﴿لِلشَّرِيبِينَ﴾ [٤٦] ابنُ ذكوانٍ بخلافٍ عنه كما في بابها^(١).

واختلفَ في ﴿يُنزِفُونَ﴾ هنا [٤٧]، والواقعة [١٩]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ^(٢) بضمِّ الياءِ وكسر الزاي في الموضعين «من أنزف الرجل^(٣): إذا ذهب عقله من السكر فهو نزيْفٌ ومنزوفٌ، وكان قياسه «مُنزَفٌ» كمُكْرَم. ونَزَفَ الرجلُ الخمرَ فأنزَفَ هو، ثلاثيُّه متعدُّ، ورباعيُّه بالهمزة قاصرٌ، وهو نحو: كَبَيْتُهُ فَأَكَبَّ، وقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فأقشَع، أي: دخلا في الكَبِّ والقَشَع. / ويقال: أنزف أيضاً، أي: نَفَدَ شراؤه». قاله في «الدر»^(٤).

[ب/٢٢٤]

وافقهم الأعمشُ^(٥).

وقرأ عاصمٌ كذلك في الواقعة [١٩] فقط للأثر.

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١١٢٦.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٣٥٧، الإتحاف ٢/ ٤١١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٥٤، الحجة لابن زنجلة ٦٠٨، الموضح

١٠٨٨/٣.

(٤) الدر المصون ٩/ ٣٠٥.

(٥) المبهج ٣/ ٢٥٠-٢٥١، إيضاح الرموز: ٦١٩.

وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الزاي فيهما، من نُزِف الرجل ثلاثياً مبنياً للمفعول بمعنى سَكِرَ، وذهب عقله أيضاً، وبذلك قرأ عاصمٌ هنا. قيل: هو من قولهم: «نَزَفْتُ الرَّكِيَّةَ»، أي: نَزَحْتُ ماءَها، والمعنى: أنه لا تَذْهَبُ حمورُهم بل هي باقيةٌ أبداً.

وَضَمَّنَ «يُنزِفُونَ» معنى يُصَدِّدُونَ عنها بسبب التزيف (١).

وأثبت الياء في ﴿لَتُرْدِينَ﴾ [٥٦] ورشٌ في الوصل. وافقه الحسن، وفي الحالين يعقوبُ.

وقرأ ﴿أَدَاِمَتَنَا... إِنَّا لَمَدِيدُونَ﴾ [٥٣] بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، نافعٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ، وكلٌّ في الاستفهام على أصله: فقالون بالتسهيل والمدِّ، وورشٌ، وكذا رُويسٌ بالتسهيل والقصر، والكسائيُّ، وكذا رُوحٌ بالتحقيق والقصر.

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، وكلٌّ على أصله: فابنُ عامرٍ بالتحقيق من غير فصلٍ بين الهمزتين، إلا أن أكثر الطُّرُق عن هشامٍ على الفصل، كما في «الشَّاطِئِيَّة»، كأصلها، وفاقاً لسائر المغاربة، وأبو جعفرٍ بالفصل والتسهيل. وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما، فابنٌ كثيرٌ بتسهيلهما من غير فصلٍ. وافقه ابنُ محيصن.

وقرأ أبو عمروٌ بالتسهيل كذلك مع الفصل، وافقه اليزيديُّ، وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ بالتحقيق من غير فصلٍ. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

(١) وهذا قاله صاحب الدر المصون أيضاً ٣٠٦/٩.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(١) (مُطْلَعُونَ) [٥٤] بسكونِ الطاءِ، (فَأُطْلِعَ) [٥٥] بقطعِ الهمزةِ مضمومةً وسكونِ الطاءِ وكسْرِ اللامِ، فِعْلاً ماضياً مبنياً للمفعولِ، ورُويَا عن أبي عمروٍ في روايةِ حسينِ الجُعْفِيِّ، وهي قراءةُ^(٣) ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما فيما رُوي أيضاً.

وأمال راءٌ ﴿قِرَاءَةٌ﴾ [٥٥] مع الهمزةِ صغرى ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ. وقرأ أبو عمروٍ وابنُ ذُكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، فيما رواه الجمهورُ عنه، بإمالةِ الهمزةِ فقط، وليست إمالةُ الراءِ للسوسي من هذه الطرقِ، وقرأ هشامٌ في روايةِ الأكثرينِ عن الدَّاجُونِيِّ / عنه، وابنُ ذُكْوَانَ وأبو بكرٍ مِنْ طَرِيقِ يحيى، وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بإمالةِ الراءِ والهمزةِ معاً، وهو الذي عليه جميعُ المغاربةِ، وجمهورُ المصريينِ عن الأخفشِ، مِنْ طَرِيقِ النَّقَاشِ عن ابنِ ذُكْوَانَ. وقرأ الباقرُ بالفتحِ، وبه قرأ هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الحُلْوَانِيِّ، وعليه الجمهورُ عن الحلواني^(٤)، وصححه في «النشر»^(٥)، ورواه جمهورُ العراقيينِ عن ابنِ ذُكْوَانَ، وهو طريقُ ابنِ الأخرمِ عن الأخفشِ.

[٢٢٥]

(١) انظر: مفردة ابن محيصة ١٤٥، المبهج ٣/٢٥١، إيضاح الرموز ٦١٩.

(٢) ش: «بكسر»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه: ١٢٨، البحر ٧/٣٦١.

(٤) قوله: «وعليه الجمهور عن الحلواني»: سقط من: غ، ف، س، والمثبت موافق لما في

النشر ٢/٤٥.

(٥) النشر ٢/٤٩.

ويوقف لحمزة على ﴿رُءُوسُ الشَّيْطَانِ﴾ [٦٥] بالتسهيل بينَ على القياس، وبالْحَذْفِ، وهو الأوْلى عند الآخذين باتباع الرُّسم، وعلى ﴿فَمَا لَوْ﴾ [٦٦] بالتسهيل بين الهمزة والواو، وبالإبدالِ ياءً، وبالتسهيل كالياء، وبالإبدالِ واوًا، وبالْحذف مع ضمِّ اللام، وبكسْرِها، وهو الخاملُ. فهذه ستة أوجه، الصحيحُ منها ثلاثة، وهي: التسهيلُ كالواو، والْحذفُ مع ضمِّ اللام، وإبدالُ الهمزة ياءً. ويجوز في كلِّ من الأوجه المذكورة لأجل ساكنِ الوقف المدُّ والتوسطُ والقصرُ.

واقفه الأعمشُ على الموضوعين بخُلفِ عنه. وأمال ﴿نَادَيْنَا﴾ [٧٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ. واقفهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتحِ والتقليلِ، وبه قرأ نافعٌ^(١) من «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.

وعن المطوِّعِي (ذِرِّيَّته) بكسر الذال في الموضوعين [١١٣، ٧٧]، كما في البقرة [١٢٤].

واختلِفَ فِي ﴿يَزِفُونَ﴾ [٩٤]:

فحمزة^(٢) بضمِّ الياءِ مِنْ أَزَفٍ يَزِفُ، أي: دَخَلَ فِي الزَّيْفِ، وهو الإسراعُ، فالهمزة ليست للتعديّة، أو مِنْ أَزَفٍ غَيْرِهِ، أي: حَمَلَهُ عَلَى الزَّيْفِ، فهي للتعديّة. واقفه الأعمشُ^(٣).

(١) ح: «قالون».

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٣٥، النشر ٢/٣٥٧، الإتحاف ٢/٤١٢.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٥٢، إيضاح الرموز ٦٢٠.

وقرأ الباقون بفتحها من زَفَّ الظَّلِيمُ، وهو ذَكَرَ النَّعَامَ، يَزِفُّ، أي: عدا بسرعة، أو من زِفافِ العَرُوسِ، وهو التَّمَهُّلُ في المِشْيَةِ؛ إذ كانوا في طُمَأْنِينَتِهِمْ أَنْ يَنَالَ أَصْنَامَهُمْ شَيْءٌ لَعَزَّتَهُمْ^(١).

وأثبت الياء في ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٩٩] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن. وعن ابن مَحِيصِنٍ (رَبُّ هَبِّ) [١٠٠] بضمَّ باء (رَبُّ) كما في البقرة [١٢٦] بيانه..

وقرأ ﴿يَكْبَتَى﴾ [١٠٢] بفتح / الياء حفص، وسبق بهود [٤٢]. [ب/٢٢٥]

وفتح ياء ي الإضافة من ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ آيَةً أُنذِرُكُمْ﴾ [١٠٢] نافع وابن كثير وأبو عمرو وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن مَحِيصِنٍ واليزيدي.

واختلَفَ فِي ﴿مَاذَاتَرَى﴾ [١٠٢]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٢) بضمَّ التاء، وكسرِ الراء، وبعدها ياء، أي: ماذا تُرِينِيهِ مِنْ صَبْرِكَ واحتمالك^(٣)، فالمفعولان محذوفان. وافقهم الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بفتح التاء والراء وألفٍ بعدها من الرأي. وأمال فتحة الراء أبو عمرو وابن ذُكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ. وافقهم اليزيدي.

(١) غ، ف: «بغرتهم».

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٨٨٠، النشر ٢/ ٣٥٧، الإتحاف ٢/ ٤١٣.

(٣) انظر: الكشف ٢/ ٢٢٥، الموضح ٣/ ١٠٩٠.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٢٥٢، إيضاح الرموز ٦٢٠.

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ، وبه قرأ نافع^(١) من «العنوان» وقرأ الباقون بالفتح.

وقرأ ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ [١٠٢] بفتح التاء ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، وسَبَقَ بأولِ يوسف [٤]. ووقَفَ بالهاء ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وفتح ياء ﴿ سَتَجِدُنِي إِنْ ﴾ [١٠٢] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ فقط. وعن الحسن والمطووعيّ^(٢) (فلمَّا سلَّما) [١٠٣] بحذفِ الألفِ وتشديد اللام، أي: فوَضَا إليه في قضائه وقدره، ورُوِيَتْ^(٣) هذه القراءةُ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما ومجاهدٍ وغيرهما.

وقرأ الجمهورُ بإثباتِ الهَمْزَةِ وتخفيفِ اللام. قال قتادة: «أسلمَ هذا ابنه، وأَسْلَمَ هذا نفسه».

قال في «البحر»^(٤): «فجعل «أسلما» متعدياً، وغيره جعله لازماً بمعنى: انقادا لأمر الله، وخَضَعَا له» انتهى.

وناداه بقوله: ﴿ يَبْنِي ﴾ [١٠٢] نداءً شفقيّةً وترحم، وذكر له الرؤيا تجسراً على احتمال تلك البليّة العظيمة، وشاوره بقوله: ﴿ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ [١٠٢]، وإن كان حتماً من الله ليعلّم ما عنده من تلقّي هذا الامتحان العظيم،

(١) ش، د: «قالون».

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٥٣، المبهج ٣/٢٥٣، إيضاح الرموز ٦٢٠.

(٣) انظر: البحر ٧/٣٧٠.

(٤) البحر ٧/٣٧٠.

وَيُصْبِرُهُ^(١) إِنْ جَزَعَ، وَيُوطِّنُهُ عَلَى مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ؛ إِذْ مَفْجَأَةُ الْبَلَاءِ قَبْلَ الشُّعُورِ بِهِ أَصْعَبُ عَلَى النَّفْسِ، وَكَانَ رُؤْيَا مَنْامٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَقْظَةً لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ حَالَتِي الْأَنْبِيَاءَ يَقْظَةٌ وَمَنَامًا سِوَاءً فِي الصَّدَقِ؛ إِذْ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ كَالْيَقْظَةِ. وَقَالَ الْبِيضَاوِيُّ^(٢): «وَالْأَطْهَرُ أَنَّ الْمَخَاطَبَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَهَبَ لَهُ إِثْرَ الْهَجْرَةِ، وَلِأَنَّ الْبَشَارَةَ بِإِسْحَاقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى [البشارة]»^(٣) بهذا الغلام» انتهى.

وقوله بعد تمام قصة الذبيح: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ﴾ [١١٢] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُهُ، قَالَه الْجَعْبَرِيُّ^(٤) كغیره^(٥).

وقرأ ﴿نَبِيًّا﴾ [١١٢] بالهمز نافع كما في البقرة [٦١]، كالهمز / المفرد^(٦).

[٢٢٦]

واختلِفَ فِي ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ [١٢٣]:

فابنُ عامرٍ^(٧) بخُلْفٍ عنه بَوَضِلِ هَمْزَةٍ ﴿إِلْيَاسَ﴾ فيصير اللفظُ بلامٍ ساكنةً^(٨) بعد «إِنَّ» ويتدئ بهمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ. ووافقَه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة» والحسن^(٩).

(١) ش: «وتصبره».

(٢) أنوار التنزيل ٢/٢٩٧.

(٣) زيادة من البيضاوي.

(٤) كتر المعاني (خ): ٢٧٦/أ.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير ١٢/٣٧.

(٦) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٥٣.

(٧) انظر: المستنير ٢/٣٩٩، النشر ٢/٣٥٧، الإتحاف ٢/٤١٤.

(٨) انظر: الموضح ٣/١٠٩٣.

(٩) انظر: مفردة الحسن ٤٥٤، مفردة ابن محيصة ١٤٥، إيضاح الرموز ٦٢١.

وقرأ الباقون بقطع الهمزة مكسورة بدءاً ووصلاً، وبه قرأ ابنُ عامر في وجهه الثاني، وهي قراءته على الشاميين، وبه قطع الأهوازي^(١).
وروى الوجهين جميعاً -الوصل والقطع- الكارزيني^(٢) عن المطوّعي عن محمد القاسم بن يزيد الإسكندراني عن ابنِ ذكوان، وذكرهما في «الشاطبية»^(٣) له كذلك، فالوصل له من طريق النقاش عن الأخفش، وهو قراءة «التيسير»^(٤) على الفارسي، وبه قطع ابنُ مجاهد^(٥) لابن عامر.
قال ابنُ الجزري^(٦): «وبهما - أي الوصل والقطع - أخذ في رواية ابنِ عامر اعتماداً على نقل الأئمة الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنص» انتهى.

ووجه القراءتين: أن «إلياس» اسم أعجمي سُرياني تلاعبت به العرب، فقطعت همزته تارةً، ووصلتها أخرى، وقالوا فيه: إلياسين كجبرائيل^(٧).
وقيل: تحتل قراءة الوصل أن يكون اسمه ياسين، ثم دخلت عليه «أل» المعرّفة، كما دخلت على اليسع.

(١) الوجيز للأهوازي ٣١٠.

(٢) انظر: التلخيص في القراءات الثمان ٣٨٣.

(٣) الشاطبية ٨٠.

(٤) التيسير ١٨٧.

(٥) السبعة ٥٤٨.

(٦) النشر ٢/٣٥٩.

(٧) ص، ت: «كجبرائيل».

وإلياس هذا قيل هو: ابن إلياسين المذكور بعد من ولد هارون أخي موسى عليهما الصلاة والسلام. وقيل: بل إلياس إدريس عليهم السلام^(١).

واختلَفَ في نصب ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّي﴾ [١٢٦]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ^(٢) بنصب الجلالة الشريفة والاسمين الكريمين بعدها^(٣) بدلاً من ﴿أَحْسَنَ﴾ أو عطفَ بيان، إن قلنا: إنَّ إضافة التفضيل محضةٌ، و﴿رَبُّكُمْ﴾ نعت، و﴿رَبِّي﴾ عطفٌ عليه، ولا يسوغُ الوقف على ما قبله. وافقهم الأعمش^(٤).

وقرأ الباقر بالرفع في الثلاثة، على أن الجلالة مبتدأ، و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبره، أو خبرٌ مضمّر، أي: هو الله. قال في «الدر»^(٥) كالبحر^(٦): «وروي عن حمزة أنه كان إذا وَصَلَ نَصَبَ، وإذا وقف رَفَعَ». قال السمين^(٧): «وهو حسنٌ جداً، وفيه جَمْعٌ بين الروایتين» انتهى.

(١) انظر: الدر المصون ٩/٣٢٦.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٢٣، النشر ٢/٣٦٠، الإتحاف ٢/٤١٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الكشف ٢/٢٢٨، الموضح ٣/١٠٩٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/٨٨٦، المبهج ٣/٢٥٤، إيضاح الرموز ٦٢١.

(٥) الدر المصون ٩/٣٢٧-٣٢٨.

(٦) البحر ٧/٣٧٣.

(٧) الدر المصون ٩/٣٢٧.

واخْتَلَفَ فِي ﴿إِلْيَاسٍ﴾ [١٣٠]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ^(١) بفتح الهمزة، ومدّها وكسر اللام / وفصلها من الياء، فأضافوا^(٢) «آل» الذي هو بمعنى «أهل» إلى ياسين كآل محمدٍ، وآل إبراهيم عليهما الصلاة والسلام، فهي على هذه القراءة كلمتان، فيجوز قطعُهما وقفاً، والمراد ولدُ ياسين وأصحابه. وقيل: المراد بـ ﴿يَاسِينَ﴾ هذا إلياسُ المتقدم، فيكون له اسمان. وآله: رهطه وقومه المؤمنون. وقيل: المراد بـ ﴿يَاسِينَ﴾ نبينا محمدٌ ﷺ وافقهم الحسن^(٣).

وقرأ الباقر بكسر الهمزة وسكون اللام بعدها، ووصلها بالياء كلمةً واحدةً في الحالين، جمع إلياس المتقدم. وجمع باعتبار أصحابه كالمهالبة والأشاعثة في المهلب وبنيه، والأشعث وقومه، وهو في الأصل جمع المنسويين إلى إلياس، عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وهو على هذه القراءة كلمةً واحدةً، وإن انفصلت رسماً، وحيث فلا يجوز قطعُ إحداها عن الأخرى، وتكون على هذه القراءة أيضاً قطعت رسماً، واتصلت لفظاً، ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً^(٤)، ولم يقع لهذه الكلمة نظيرٌ في القرآن.

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٦٩، النشر ٢/٣٦٠، الإتحاف ٢/٤١٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الكشف ٢/٢٢٧، الموضح ٣/١٠٩٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٥٥، إيضاح الرموز ٦٢١.

(٤) انظر: النشر ٢/٣٦٠.

واختلَفَ في ﴿لَكَذِبُونَ﴾ * أَصْطَفَى ﴿[١٥٣-١٥٢]:

فورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جعفرٍ بوصلِ الْهَمْزَةِ في الوصلِ على نية الاستفهام، وإنما حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، أو بتقدير: يقولون اصطفى، قاله العَمَّانِي في «المرشد»^(١). والابتداء في هذه القراءة بهمزة مكسورة. وقرأ الباكون بهمزة مقطوعة مفتوحة في الحالين على الاستفهام على طريقة الإنكار والاستبعاد، وبه قرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ.

وأمال ﴿أَصْطَفَى﴾ [١٥٣] في الوقفِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح، كالباقيين، وبالتقليل، وبه قرأ نافع^(٢) من «العنوان».

وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٥] بتخفيف الذال حفصٌ وحمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمشُ. وسَبَقَ بِالْأَنْعَامِ [١٥٢].

ووقف على ﴿صَالٍ﴾ [١٦٣] بالياء يعقوبٌ.

وعن الحسن^(٣) (صَالٌ) بضم اللام من غيرِ واوٍ^(٤). وفي «الدر»^(٥) ك«البحر»^(٦) بالواو عنه مَعْرُوءاً لكاملِ الْهُذَلِيِّ^(٧).

(١) المرشد ٦١١/٢.

(٢) ش، ح: «قالون».

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٥٥، إيضاح الرموز ٦٢٢.

(٤) انظر في توجيهها: المحتسب ٢/٢٢٨، البحر المحيط ٧/٢٧٩.

(٥) الدر المصون ٩/٣٣٦.

(٦) البحر ٧/٣٧٩.

(٧) الكامل (خ): ٢٣٣/أ.

فمن أثبت الواو فهو جمع سلامة، سقطت النون للإضافة، حُمِلَ أولاً على لفظ «مَنْ» فأفرد، ثم ثانياً على معناها فجمع، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، حُمِلَ في «يقول» على لفظ «مَنْ»، وفي «وما هم» على المعنى، واجتمع الحُمْلُ على اللفظ والمعنى في جملة واحدة، وهي صلة للموصول، كقوله: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ [البقرة: ١١١].

وَمَنْ لم يُثَبِت الواو احتمال أن يكون جمعاً، وحُذفت الواو خطأً كما حُذفت في حالة الوصل لفظاً لأجل التقاء الساكنين، وكثيراً ما يفعلون هذا، يُسقطون في الخط ما يسقط في اللفظ، ومنه ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] في قراءة مَنْ قرأ بالضاد المعجمة، رُسم بغير ياء، واحتمل أن يكون (صأل) [١٦٣] مفرداً حُذفت لامه تخفيفاً، وجرى الإعراب في عينه كما حُذفت من قوله: (وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٌ) ^(١) [الرحمن: ٥٤]، (وله الجواز المنشآت) ^(٢) [الرحمن: ٢٤] برفع النون والجوار، وقالوا: «ما باليت به بالة»، أي: بالية، كعافية من عافى، فُحذفت لامٌ «بالية». وقالوا: بالة وبال، بحذفٍ لهما.

والجمهور بكسر اللام؛ لأنه منقوص مضاف حُذفت لامه لالتقاء الساكنين، وحُمِلَ على لفظ «مَنْ» فأفرد كما أفرد «هو».

(١) انظر: البحر ٧/٣٧٩. ولم نقف على نسبتها.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود وآخرين. انظر: مختصر ابن خالويه: ١٤٩.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثلاثة، ومن الزوائد ثلاث أيضاً^(١)،
ومن الإدغام الكبير عشرة مواضع^(٢).

* * *

(١) انظر: النشر ٢/ ٣٦٠، الإتحاف ٢/ ٤١٧، إيضاح الرموز ٦٢٢.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٣٣، والتلخيص ٣٨٥، وكنز المعاني (خ): ٢٧٦/ ب، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٢٢٦، غيث النفع ٣٣٦.

المرسوم

اتفقوا على حَذْفِ أَلْفٍ ﴿ فَهَمْ عَلَىٰ أَثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾^(١) [٧٠]، وعلى كتابة صورة الهمزة الثانية من ﴿ أَيَّنَّا التَّارِكُونَ ﴾ [٣٦] ياء^(٢).
ورُسِمَ في المصاحف العراقية صورة الهمزة الثانية من ﴿ أَيَّفَكَ ﴾ [٨٦] ياء^(٣).

واتفقوا على كتابة صورة الهمزة واوًّا، وعلى حَذْفِ الألف التي قبلها وزيادة أَلْفٍ بعدها في ﴿ أَلْبَلَّؤُا ﴾ [١٠٦]^(٤)، وعلى كتابة ﴿ إِلِ يَاسِينَ ﴾ [١٣٠] بقطع اللام من الياء^(٥)، مثل: ﴿ إِلِ يَعْقُوبَ ﴾ [يوسف: ٦].

(١) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١٠٣٧، الوسيلة ٢١٢، الجميلة: ٣٩٥.

(٢) انظر: المقنع ٥١، مختصر التبيين ٤/٩٥٦، الوسيلة ١٩٨، ٣٦٩، الجميلة: ٥٩٨.

(٣) انظر: المقنع ٥٢، مختصر التبيين ٣/٤٧٣-٤٧٤، الوسيلة ١٩٨، ٣٦٩، الجميلة: ٥٩٩.

(٤) انظر: المقنع ٥٨، مختصر التبيين ٤/١٠٤١، الوسيلة ٣٨٤، الجميلة: ٦١٤.

(٥) انظر: المقنع ٧٧، مختصر التبيين ٤/١٠٤٢، الجميلة: ٧٠٠.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع «أم» عن «من» في ﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ [١١]، وهو ثالثُ الأربعة المتفقِ على قطعها^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة النساء.

الوقف والابتداء

آخِرُ البِسْمَلَةِ م. ﴿صَفًّا﴾ [١] ن^(١) ك^(٢) ﴿زَجْرًا﴾ [٢]، و﴿ذِكْرًا﴾ [٣]؛
لأنَّ من افتتاح السورة إلى آخر هذه الفواصلِ الثلاثِ قَسَمًا^(٣) بالملائكةِ
الصَّافِينَ في مقام العبودية، الزاجرين الأجرامِ العُلُوِيَّةِ / والسُّفْلِيَّةِ بالتدبيرِ
المأمورِ [به]^(٤) فيها، التالين آياتِ الله على أنبيائه، جوابه تاليها، فلا يُفصل
بين القسمِ وجوابه.

﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ [٤] ك؛ وفاقاً للداني^(٥)، أو ت؛ وفاقاً للعماني^(٦)
بتقدير: هوربُّ، ن: على أنَّ ﴿رَبُّ﴾ [٥] بدلٌ من خبرِ ﴿إِنَّ﴾؛ إذ لا يُفصل
بينهما. ﴿وَرَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [٥] ت^(٧). ﴿الْكُوكِبِ﴾ [٦]، و﴿مَّارِدٍ﴾ [٧] ك،
﴿مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [٨] ك، أو ت؛ وفاقاً ليعقوب^(٨)، ﴿دُحُورًا﴾ [٩] ك، أو ت،

(١) غ، ف، ش، س: «ك».

(٢) أي: مثل حكم الوقف على ﴿صَفًّا﴾.

(٣) في النسخ: «قسم».

(٤) زيادة من البيضاوي الذي ينقل عنه المؤلف. انظر: أنوار التنزيل ٢/ ٢٨٨

(٥) المكتفى ٤٧٧.

(٦) المرشد ٢/ ٦٠١.

(٧) ت: «ك».

(٨) انظر: المكتفى ٤٧٧.

وفاقاً للقتبي^(١) وهو نصبٌ على المصدر، أي: يُدخرون دُحوراً. قال في «أنوار التنزيل»^(٢): «لأنه والقَدَف متقاربان، أو حالٌ بمعنى مدحورين».

﴿ شَهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [١٠] ك، ﴿ أَمَرَ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ [١١] ك أيضاً. ﴿ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ [١١] ت^(٣)، ﴿ يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ [١٤] و ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٥]، و ﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ [١٧] ك. ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [١٨] ن؛ لتعلق ما بعده به، أي: تُبْعَثون على رَغَمٍ منكم، فلا يُفْصَلُ بينهما. ﴿ دَخَرُونَ ﴾ [١٨] ك، ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [١٩] ك أيضاً.

﴿ قَالُوا أَيَوْتِلُنَا ﴾ [٢٠] ت: على أن تاليه من كلام الملائكة، أو الوقف على ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٢٠] هو: ت، وبه تَمَّ كلامُ الكفارِ، كما في البيضاوي^(٤). وقوله: ﴿ هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكذِّبُونَ ﴾ [٢١] جوابُ الملائكة. وقيل: هو أيضاً من كلام بعضهم لبعض. انتهى^(٥).

وهو يرُدُّ قوله في «المرشد»^(٦): «لم يختلفوا في قوله: ﴿ هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ ﴾ [٢١] أنه من كلام الملائكة».

﴿ تُكذِّبُونَ ﴾ [٢١] ك، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٢٣] ك، أو يُوصَلُ بقوله: ﴿ وَقَفُوهُمْ ﴾ [٢٤] ويُوقَفُ عليه ك^(٧)، أي: احْبِسُوهم في الموقف، ويُبتدأ بالتالي على

(١) انظر: المكتفى ٤٧٧.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٢٨٩.

(٣) د، ت، ص، س: «﴿ لَّازِبٍ ﴾ ك أوت وفاقاً ليعقوب».

(٤) أنوار التنزيل ٢/٢٩٠.

(٥) أي: انتهى كلام البيضاوي. انظر: أنوار التنزيل ٢/٢٩٠-٢٩١.

(٦) المرشد ٢/٦٠٢.

(٧) سقط الرمز من: ص.

أَنَّهُ ^(١) مُسْتَأْنَفٌ، أَوْ يُوَصَلُ ﴿وَقَفُوهُمْ﴾ بِلاحقه، وَيُوقَفُ عَلَى ﴿مَسْئُولُونَ﴾ [٢٤]، وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ، لَكِنْ قَالَ فِي «المرشد» ^(٢): «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا».

﴿تَنَاصَرُونَ﴾ [٢٥] ك، ﴿مُسْتَسَامُونَ﴾ [٢٦]، و﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾ [٢٧]، و﴿الْيَمِينِ﴾ [٢٨]، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٩]، و﴿طَلغِينَ﴾ [٣٠]، و﴿غَوِينَ﴾ [٣٢]، و﴿مُشْرِكُونَ﴾ [٣٣]، و﴿بِالْمُجْرِمِينَ﴾ [٣٤]، و﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٣٥]، و﴿لِشَاعِرٍ يُخَوِّنُ﴾ [٣٦]، و﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣٧]، و﴿الْأَلِيمِ﴾ [٣٨] ك.

﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٣٩] ك: عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَنْقُوعٌ بِمَعْنَى لَكِنْ، ن: عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ﴿مُجْزَوْنَ﴾ [٣٩] لِجَمِيعِ الْمَكْلُفِينَ، فَيَكُونُ اسْتِثْنَاءَ مِنْهُمْ بِاعْتِبَارِ الْمَمَاطِلَةِ؛ فَإِنَّ ثَوَابَهُمْ مَضَاعِفٌ، وَالْمَنْقُوعُ أَيْضاً بِهَذَا الِاعْتِبَارِ.

﴿الْمُحَلِّصِينَ﴾ [٤٠] ن: عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَنْقُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ [٤١]، ك: / عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مُتَّصِلٌ، وَحَيْثُ فَلَا بَتْدَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ﴾ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ ﴿لَهُمْ﴾.

﴿مَعْلُومٌ﴾ [٤١] ك، أَوْ يُوَصَلُ بِ﴿فَوَكَّهُ﴾ [٤٢]، وَيُوقَفُ عَلَيْهِ ك، وَيَبْتَدَأُ ﴿وَهُمْ مُكْرَمُونَ﴾ ^(٣) [٤٢]. ﴿النَّعِيرِ﴾ [٤٣] ك، ﴿مُتَّقِلِينَ﴾ [٤٤] ك. ﴿مِّن مَّعِينٍ﴾ [٤٥] ن؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ نَعْتٌ لـ ﴿بِكَاسٍ﴾ [٤٥]. ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [٤٦] ك، ﴿يُنزِفُونَ﴾ [٤٧]، و﴿مَكُونٌ﴾ [٤٩]، و﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾ [٥٠]، و﴿لَمَدِينُونَ﴾ [٥٣]،

(١) ش، ف، غ: «إنهم».

(٢) المرشد ٦٠٣/٢.

(٣) ش: «ك».

﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٥٥]، و﴿ لَتُرْدِينَ ﴾ [٥٦]، و﴿ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [٥٧]، و﴿ بِمُعَدَّيْنِ ﴾ [٥٩] ك.

﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٦٠] ت. ﴿ الْعَمِلُونَ ﴾ [٦١] ت أيضاً. ﴿ الزُّقُومِ ﴾ [٦٢]، و﴿ لِلظَّالِمِينَ ﴾ [٦٣]، و﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٦٤]، و﴿ الشَّيْطِينَ ﴾ [٦٥]، و﴿ الْبُطُونَ ﴾ [٦٦] ك. ﴿ لِإِلَى الْجَحِيمِ ﴾ [٦٨] ت. ﴿ يَهْرَعُونَ ﴾ [٧٠]، و﴿ أَكْثَرُ الْأُولِينَ ﴾ [٧١] ك. ﴿ الْمُخَاصِينَ ﴾ [٧٤] ت. ﴿ الْمُجِيبُونَ ﴾ [٧٥]، و﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٧٦]، و﴿ الْبَاقِينَ ﴾ [٧٧] ك، ﴿ فِي الْأَخْرِينَ ﴾ [٧٨]، و﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧٩]، و﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٨٠] ت.

﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨١]، و﴿ مُدْبِرِينَ ﴾ [٩٠]، و﴿ بِالْيَحِينِ ﴾ [٩٣]، و﴿ يَرْفُونَ ﴾ [٩٤]، و﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩٦]، و﴿ الْأَسْفَلِينَ ﴾ [٩٨]، و﴿ سَيِّهَدِينَ ﴾ [٩٩]، و﴿ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [١٠٠]، و﴿ حَلِيمِ ﴾ [١٠١]، و﴿ مَاذَاتَرَى ﴾ [١٠٢]، و﴿ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴾ [١٠٣] ك.

﴿ قَدْ صَدَقَتِ الرَّءْيَا ﴾ [١٠٥] ت؛ وجواب ﴿ فَلَمَّا ﴾ [١٠٣] محذوف تقديره كما في «أنوار التنزيل»^(١): «كان ما كان ممّا ينطق به الحال، ولا يُحيطُ به المقال من استبشارهما، وشكرهما لله على ما أنعم عليهما من دفع البلاء بعد حلوله والتوفيق لما^(٢) لم يُوفَّق غيرُهما لمثله، وإظهار فضلِهما به على العالمين، مع إحراز الثواب العظيم إلى غير ذلك» انتهى.

(١) أنوار التنزيل ٢/٢٩٧.

(٢) البيضاوي: «بما».

وقال العَمَّاني^(١): «والأحسنُ عندي أن يكون جوابه: ﴿وَنَدَيْتَهُ﴾ [١٠٤]، والواوُ صلةٌ، ومعناه: فلمَّا أسلما ناديناها» انتهى.

﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٠٥] ت. ﴿الْمُبِينُ﴾ [١٠٦]، و﴿بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [١٠٧] ك. ﴿فِي الْأَخْرِيْنَ﴾ [١٠٨]، و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٠٩] ت، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١١٠] ت. و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١١]، و﴿مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [١١٢] ك. ﴿وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ﴾ [١١٣] ت، ﴿مُيَسَّرٌ﴾ [١١٣] ت أيضاً. ﴿وَهَارُونَ﴾ [١١٤]، و﴿الْعَظِيمِ﴾ [١١٥]، و﴿الْغَالِيْنَ﴾ [١١٦] ك، و﴿الْمُسْتَبِينَ﴾ [١١٧] ك، ﴿فِي الْأَخْرِيْنَ﴾ [١١٩]، و﴿وَهَارُونَ﴾ [١٢٠]، و﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢١] ك^(٢)، و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢٢] م؛ لأنه آخر القصة.

﴿لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٢٣]، و﴿الآتَتُونَ﴾ [١٢٤] ك. ﴿الْحَافِقِينَ﴾ [١٢٥] ت: على رَفْع التوالي بتقدير: هو الله، أو الاسمُ المكرمُ مبتدأ، وما بعده خبره كما مرَّ، ن: على النصب بدلاً من ﴿أَحْسَنَ﴾ [١٢٥]، أو عطفُ بيان / على ما ذُكِر في القراءات^(٣). ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٢٦] ك، ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [١٢٨] ك أيضاً، ﴿فِي الْأَخْرِيْنَ﴾ [١٢٩]، و﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ [١٣٠]، و﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣١] ت. ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٢] م.

﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٣٣] ك. ﴿الْأَخْرِيْنَ﴾ [١٣٦] ت، و﴿وَبِالْأَيْلِ﴾ [١٣٨] ت أيضاً. ﴿أَفَلَا تَعْقَلُونَ﴾ [١٣٨] م؛ لأنه آخر القصة. ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٣٩]،

(١) المرشد ٦٠٧/٢.

(٢) ت، ص، د، س: «ت».

(٣) انظر: قراءات هذه السورة عند الآية رقم [١٢٦].

﴿ الْمُدْحَضِينَ ﴾ [١٤١]، و﴿ مُلِيمٌ ﴾ [١٤٢]، و﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [١٤٤]، و﴿ سَقِيمٌ ﴾ [١٤٥]، و﴿ يَقْطِينِ ﴾ [١٤٦]، و﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [١٤٧]، و﴿ إِلَىٰ حِينِ ﴾ [١٤٨]، و﴿ شَاهِدُونَ ﴾ [١٥٠] ك، ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [١٥٢] ك: على قراءة قطع همزة ﴿ أَصْطَفَىٰ ﴾ [١٥٣] ن: على وصلها.

﴿ تَحْكُمُونَ ﴾ [١٥٤] ك، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [١٥٥] ك؛ للفاصلة، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٥٦]، و﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٥٧]، و﴿ نَسَبًا ﴾ [١٥٨]، و﴿ لَمُحَضَّرُونَ ﴾ [١٥٨]، و﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [١٦٠] ك، أوت، و﴿ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ [١٦٣] ت. ﴿ مَعْلُومٌ ﴾ [١٦٤]، و﴿ الْمُسْتَحُونَ ﴾ [١٦٦]، و﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [١٦٩] ك. و﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٧٠] ت.

﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٧١]، و﴿ الْمَنْصُورُونَ ﴾ [١٧٢]، و﴿ الْغَالِبُونَ ﴾ [١٧٣]، و﴿ حَتَّىٰ حِينِ ﴾ [١٧٤]، و﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧٥]، و﴿ يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [١٧٦]، و﴿ الْمُنذَرِينَ ﴾ [١٧٧]، و﴿ حَتَّىٰ حِينِ ﴾ [١٧٨] ك. و﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧٩] ت. ﴿ يَصْفُونَ ﴾ [١٨٠]، و﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٨١] ك. ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٨٢] م.



التجزئة

- من قوله تعالى: ﴿الرَّاعِيَّ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامِ﴾ [يس: ٦٠] إلى قوله: ﴿أَحْسُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٢٢] ربع، وهو تكملة النصف^(١).
- ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ [٨٣] ربع^(٢).
- ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [١٤٥] حزب^(٣).

- (١) كذا في غيث النفع ٣٣٤، والقول الوجيز ٢٧٢.
- (٢) كذا في جمال القراء ١ / ١٦٠، والقول الوجيز ٢٧٢، وهو أول الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٣٣٥.
- (٣) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفتان ٢٧٦، وجمال القراء ١ / ١٤٧.

سورة صّ

مكيّة^(١). وتُسمّى سورة داود^(٢) عليه السلام.

وحرّوفها: ثلاثة آلاف وتسعة وستون حرفاً^(٣).

وكلمها: سبعمئة وثمان وثلاثون^(٤).

وآئها: ثمانون وخمس للجدري، وست آيات حرمي وشامي

وأيوب^(٥)، وثمان في الكوفي^(٦).

(١) بالإجماع كما في المحرر الوجيز ١٤ / ٥، وزاد المسير ٧ / ٩٧، وحسن المدد ١١٤.

(٢) انظر: زاد المسير ٧ / ٩٧، جمال القراء ١ / ٣٧.

(٣) كذا في البيان ٢١٤، وحسن المدد ١١٤، وفي البصائر ١ / ٣٩٩: «سبع وستون»، وانظر: منار الهدى ٣٢٧، القول الوجيز ٢٧٣.

(٤) كذا في البيان ٢١٤، وحسن المدد ١١٤، والبصائر ١ / ٣٩٩، ومنار الهدى ٣٢٧، والقول الوجيز ٢٧٣.

(٥) وهو: ابن المتوكل، الأنصاري، البصري، المقرئ، إمام ثقة ضابط، قرأ على يعقوب الحضرمي وغيره، وله اختيار، رواه عنه محمد بن يحيى القطعي أجل أصحابه، (ت: ٢٠٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧ / ٧، غاية النهاية ١ / ١٧٢.

(٦) انظر: البيان ٢١٤، فنون الأفتان ٣٠٢، جمال القراء ١ / ٢١٤، حسن المدد ١١٤، منار الهدى ٣٢٧.

واختلافها: خمس آيات^(١) ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [١]، ﴿وَعَوَاصٍ﴾ [٣٧] غير بصري، ﴿نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ [٦٧] غير حمصي، ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [٨٤] كوفي وحمصي وأيوب. قال حاتم: ويعقوب، وقيل: الجحدري لا أيوب^(٢). وفيها شبه الفاصلة أربعة^(٣): ﴿مِن ذِكْرِي﴾ [٨]، و﴿قَوْمٌ نُّوحٌ وَعَادٌ﴾ [١٢]، ﴿وَقَوْمٌ لُوطٌ﴾ [١٣]، ﴿لِداوُدَ سُلَيْمَانَ﴾ [٣٠].

(١) كذا في حسن المدد ١١٤، لكن في البيان ٢١٤، «ثلاث آيات..»، وكذا في فنون الأفتان ٣٠٢، وجمال القرآن ١/٢١٣، والقول الوجيز ٢٧٤، لكن المواضع المذكورة عند المؤلف أربعة لا خمسة، ولعل الموضوع الخامس ما ذكره في حسن المدد ١١٤ «انفرد عمرو بن مرة عن الكوفي بـ «ص»، وذكره في البيان ٢١٤، ثم قال: «وأجمع العادون من أهل الأمصار على ترك عدّها».

(٢) عدد أهل البصرة ما اتفق عليه عاصم الجحدري وأيوب بن المتوكل ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهذا الموضوع الوحيد الذي اختلفوا فيه، قال الداني في البيان ٦٩، ٢١٤: «لم يعدّها عاصم، وعدّها أيوب، تابع فيها الكوفيين، وقد قيل: إن عاصماً كان يعدّها، وأن أيوب كان يُسقطها، والأول عندنا أصح».

(٣) كذا في حسن المدد ١١٤، وانظر: البيان ٢١٤، ولم يذكر منه شيئاً. وفي القول الوجيز ٢٧٤: ستة مواضع.

وفواصلها^(١)

﴿ ذِي الذِّكْرِ ﴾ [١]، ﴿ وَشِقَاقٍ ﴾ [٢]، ﴿ مَنَاصِي ﴾ [٣]، ﴿ كَدَّابٌ ﴾ [٤]،
 ﴿ عَجَابٌ ﴾ [٥]، ﴿ يُرَادُ ﴾ [٦]، ﴿ أُخْتَلِقُ ﴾ [٧]، ﴿ عَدَابٍ ﴾ [٨]، ﴿ أَوْهَابٍ ﴾ [٩]،
 ﴿ الْأَسْبَبِ ﴾ [١٠]، ﴿ مِّنَ الْأَحْزَابِ ﴾ [١١]، ﴿ الْأَوْتَادِ ﴾ [١٢]، ﴿ الْأَخْزَابِ ﴾ [١٣]،
 ﴿ عِقَابٍ ﴾ [١٤]، ﴿ مِّنَ فَوَاقٍ ﴾ [١٥]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [١٦]، ﴿ أَوَابٌ ﴾ [١٧]،
 ﴿ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [١٨]، ﴿ أَوَابٌ ﴾ [١٩]، ﴿ الْحِطَابِ ﴾ [٢٠].

[١/٢٢٩]

﴿ الْمَحْرَابِ ﴾ [٢١]، / ﴿ الصِّرَاطِ ﴾ [٢٢]، ﴿ الْحِطَابِ ﴾ [٢٣]، ﴿ وَأَنَابٌ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ مَقَابٍ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٢٦]، ﴿ مِنَ النَّارِ ﴾ [٢٧]، ﴿ كَأَلْفِجَارٍ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ الْأَلْبَبِ ﴾ [٢٩]، ﴿ أَوَابٌ ﴾ [٣٠]، ﴿ أَلْيَادٌ ﴾ [٣١]، ﴿ بِالْحِجَابِ ﴾ [٣٢]،
 ﴿ وَالْأَعْتَاقِ ﴾ [٣٣]، ﴿ ثُرَّانَابٌ ﴾ [٣٤]، ﴿ أَوْهَابٌ ﴾ [٣٥]، ﴿ أَصَابٌ ﴾ [٣٦]،
 ﴿ وَغَوَاصٍ ﴾ [٣٧]، ﴿ الْأَصْفَادِ ﴾ [٣٨]، ﴿ حِسَابٍ ﴾ [٣٩]، ﴿ مَقَابٍ ﴾ [٤٠]،
 ﴿ وَعَدَابٍ ﴾ [٤١]، ﴿ وَشَرَابٌ ﴾ [٤٢]، ﴿ الْأَلْبَبِ ﴾ [٤٣]، ﴿ أَوَابٌ ﴾ [٤٤]،
 ﴿ وَالْأَبْصِرِ ﴾ [٤٥]، ﴿ الدَّارِ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْأَخْيَارِ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْأَخْيَارِ ﴾ [٤٨]،
 ﴿ مَقَابٍ ﴾ [٤٩]، ﴿ الْأَثْوَابِ ﴾ [٥٠]، ﴿ وَشَرَابٍ ﴾ [٥١].

﴿ أَثْرَابٌ ﴾ [٥٢]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٥٣]، ﴿ مِّنَ نَّفَادٍ ﴾ [٥٤]، ﴿ مَقَابٍ ﴾ [٥٥]،
 ﴿ الْمِهَادُ ﴾ [٥٦]، ﴿ وَغَسَاقٌ ﴾ [٥٧]، ﴿ أَرْوَاحٌ ﴾ [٥٨]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٥٩]،

(١) انظر: البيان ٢١٥، حسن المدد ١١٤، القول الوجيز ٢٧٥.

﴿ الْقَرَارُ ﴾ [٦٠]، ﴿ فِي النَّارِ ﴾ [٦١]، ﴿ الْأَشْرَارِ ﴾ [٦٢]، ﴿ الْأَبْصَرُ ﴾ [٦٣]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٦٤]، ﴿ الْفَهَارُ ﴾ [٦٥]، ﴿ الْغَفَرُ ﴾ [٦٦]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٦٧]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧٠]، ﴿ مِّن طِبِينَ ﴾ [٧١]، ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ [٧٢]، ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ [٧٣]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٧٤]، ﴿ مِّن الْعَالِينَ ﴾ [٧٥]، ﴿ مِّن طِبِينَ ﴾ [٧٦]، ﴿ رَجِيمٌ ﴾ [٧٧]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [٧٨]، ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ [٧٩]، ﴿ الْمُنْظَرِينَ ﴾ [٨٠]، ﴿ الْمَعْلُومِ ﴾ [٨١]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٨٢]، ﴿ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [٨٣]، ﴿ أَقُولُ ﴾ [٨٤]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٨٥]، ﴿ مِّن الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ بَعْدَجِينَ ﴾ [٨٨].



القراءات وتوجيهها

سكت على ﴿صَ﴾ [١] أبو جعفرٍ كنظيره من فواتح السور السابقٍ تقريرُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ (١).

وعن الحسن (٢) (صَادٍ) بكسر الدال لالتقاء الساكنين، وهو حرفٌ من حروفِ المعجم نحو: «قاف» (٣)، و«نون». وقيل: هو أمرٌ من المصاداة، وهي المعارضة، ومنه صوتُ الصّدى، وهو ما يُعارضُ الصوتَ في الأماكنِ الصُّلْبَةِ الخالية من الأجسام. والمعنى: عارضٌ بعمَلِك القرآن، فاعمل بأوامره، وانته عن نواهيه، قاله الحسنُ فيما ذكره في «البحر» (٤)، قال في «الدر» (٥): «والأول أقرب».

والجمهورُ بسكونِ الدالِ كسائرِ حروفِ التهجي في أوائلِ السور.

وقرأ ﴿الْقُرْآنِ﴾ [١] ابنُ كثيرٍ بالنقل، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِن.

ووقف على ﴿وَلَاتَ﴾ [٣] بالهاء الكسائيُّ، ووقفَ الباقرُ بالتاء

المجرورة (٦) مراعاةً لمرسوم الخطِّ.

(١) انظر: سورة البقرة، الآية [١].

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٥٧، إيضاح الرموز ٦٢٣.

(٣) أضاف في: د، ت: واو، ميم.

(٤) البحر المحيط ٣٨٣ / ٧.

(٥) الدر المصون ٣٤٣ / ٩.

(٦) أي: المبسوطة.

وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ﴾ [٨]، مع إدخال ألفٍ بين الهمزتين قالونٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ وافقهم اليزيديُّ.

لكنه اختلفَ في الفصل عن قالون وأبي عمرو /، فالفصلُ لقالون من طريق أبي نَشِيْطٍ والحُلُوَانِي فِي «جامع البيان» من قراءة مؤلّفه الداني على أبي الحسن، وعن أبي نَشِيْطٍ من قراءته على أبي الفتح، وهو في «الشَّاطِئِيَّة» كـ«التيسير». والجمهور على الفصل من الطريقتين، وروى عنه القصر من الطريقتين ابنُ الفَحَّام، وهو في «الجامع» من طريقِ الحُلُوَانِي، وبه قطع في «العنوان».

وأما أبو عمرو وفروى عنه الفصلُ الدانيُّ في «الجامع»، وروى عنه القصرَ جمهورُ أهلِ الأداء ولم يذكُر في [التيسير] ^(١) غيرَه ^(٢)، وأجرى الوجهين له في «الشَّاطِئِيَّة». ولا خلاف عن أبي جعفر في إدخال الألف. وقرأ ورثُ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ بالتسهيل من غيرِ فصلٍ بين الهمزتين وافقهم ابنُ مُحِيصِن.

وقرأ ابنُ ذكوان وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا رُوْحٌ وخلفٌ من غيرِ فصلٍ. وافقهم الحسنُ والأعمشُ.

(١) سقطت كلمة «التيسير»، وأضفناها من كلام المؤلف في الأصول: باب الهمزتين من

كلمة ٣/٩٠٧-٩٠٨، وهي كذلك في النشر ١/٣٧٥، ولم يذكر صاحب التيسير ص:

٣٢ لأبي عمرو سوى القصر مع التسهيل.

(٢) ت: «ولم يذكر وا غيره».

وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، الْأَوَّلُ: التَّحْقِيقُ مَعَ الْقَصْرِ، الثَّانِي: التَّحْقِيقُ مَعَ الْمَدِّ، الثَّلَاثُ: التَّسْهِيلُ مَعَ الْمَدِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ، وَهُوَ الَّذِي فِي «العنوان»، و«التلخيص»؛ وَفَاقًا لْجُمْهُورِ الْمَغَارِبَةِ، وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ فِي «الشَّاطِئِيَّةِ».

وَأَثَبَ الْيَاءَ فِي ﴿عَذَابٍ * أُمَّ﴾ [٨-٩]، و﴿عِقَابٍ * وَمَا﴾ [١٤-١٥] فِي الْحَالِينَ يَعْقُوبَ، وَفِي الْوَصْلِ الْحَسَنَ.

وَعَنِ الْأَعْمَشِ (ثَمُودٌ) [١٣] بِالتَّنْوِينِ، كَمَا فِي الْأَعْرَافِ [٧٣].

وَقَرَأَ ﴿لَيْكَةَ﴾ [١٣] بِبَلَامٍ مَفْتُوحَةٍ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ وَصَلَّ قَبْلَهَا وَلَا هَمْزٍ بَعْدَهَا، وَفَتَحَ تَاءَ التَّأْنِيثِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ نَافِعٌ وَابْنٌ كَثِيرٌ وَابْنٌ عَامِرٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَتَاءٌ مَكْسُورَةٌ، وَتَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ بِالشُّعْرَاءِ [١٧٦].

وَسَهَّلَ الْهَمْزَةَ الْأُولَى مِنْ ﴿هَؤُلَاءِ إِلَّا﴾ [١٥] قَالُونَ وَالْبَرِّيُّ. وَافْقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصِنٍ.

وَقَرَأَ وَرَشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَضْبَهَانِيِّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَرُوَيْسٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَبِهِ قَرَأَ الْأَزْرُقِيُّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عَنْ وَرَشٍ أَيْضًا. وَقَرَأَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي بِالْإِبْدَالِ يَاءً خَالِصَةً وَبِمَدِّ حَرْفِ الْمَدِّ لِلْسَّاكِنِينَ. وَقَرَأَ قُبْلُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودٍ بِحَذْفِ الْأُولَى /، وَلَهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ وَجْهَانٌ: تَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَإِبْدَالُهَا يَاءً خَالِصَةً كُورَشٍ، وَقَرَأَ

أبو عمرو، وكذا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِحَدْفِ الْأُولَى. ووافقهم
اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة». .
وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ ورُوِّحٌ بتحقيقهما.
ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

واختلَفَ في ﴿فَوَاقٍ﴾ [١٥]:

فحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بضمِّ الفاء. ووافقهم الأعمشُ^(٢).
وقرأ الباقرُ بفتحها، فقليل^(٣): هما لغتان بمعنى واحدٍ، وهو الزمان الذي
بين حَلْبَتِي الحالبِ، ورَضَعَتِي الرَّاضِعِ، والمعنى: ما لها من توقُّفٍ قَدَرَ فَوَاقٍ
ناقة. وقيل: بالفتح الإفاقة والاستراحة، كالجواب من أجاب، والمضمومُ
اسمٌ لا مصدرٌ. والمشهورُ أنهما بمعنى واحدٍ، كقصاص الشعر وقصاصه.
ووقف حمزةُ وهشامٌ على ﴿نَبْوًا﴾ [٢١] بالإبدال^(٤)، ووافقهما
الأعمشُ.

وأمال ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [٢١] ابنُ ذَكْوَانَ بِخُلْفٍ عنه. وقرأ ورشٌ^(٥) بترقيق
الراءِ، وقرأ الباقرُ بالتفخيمِ والفتحِ، وبه قرأ ابنُ ذَكْوَانَ في الوجه الآخر.

(١) انظر: المستنير ٢/٤٠٣، النشر ٢/٣٦١، الإتحاف ٢/٤١٩.

(٢) انظر: الروضة ٢/٨٨٧، المبهج ٣/٢٥٧، إيضاح الرموز ٦٢٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٦٦، الحجة لابن زنجلة ٦١٣، الموضح
١٠٩٨/٣.

(٤) فيها خمسة أوجه تقدّمت مراراً.

(٥) يعني من طريق الأزرق.

وعن الحسن^(١) (ولا تُشَاطِطُ) [٢٢] بِضَمِّ التَّاءِ وَأَلْفٍ، عَلَى وَزْنِ «تُفَاعِلُ» مِنَ الْمَفَاعِلَةِ، وَالْجَمْهُورُ بغيرِ أَلْفٍ مَعَ سَكُونِ الشَّيْنِ مِنْ «أَشْطَّ» رِبَاعِيًّا. وَالشَّطَّطُ: مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ. وَقَالَ أَبُو عُيَيْدٍ^(٢): «شَطَّطْتَ عَلَى فُلَانٍ، وَأَشْطَّطْتَ: جُرْتَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ».

وَقَرَأَ ﴿الْصِّرَاطِ﴾ [٢٢] بِالسَّيْنِ قَبْلَ مَنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَكَذَا رُوَيْسٌ، وَافْقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصِينَ مِنَ «المفردة». وَقَرَأَ خَلْفٌ عَنْ حَمْزَةِ يَاشْمَامِ الصَّادِ الزَّايِ، وَافْقَهُ الْمَطَّوْعِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْ خَلَّادٍ، وَالْإِشْمَامُ لَهُ فِيهِ فِي «رَوْضَةِ» أَبِي عَلِيٍّ، وَفَاقًا لْجَمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَالْبَاقُونَ بِالصَّادِ.

وَعَنْ الْحَسَنِ^(٣) (تَسْعُ وَتَسْعُونَ) [٢٣] بِفَتْحِ التَّاءِ^(٤)، وَهِيَ لُغِيَّةٌ^(٥)، وَالْجَمْهُورُ بِكَسْرِهَا، وَهِيَ اللَّغَةُ الْفَاشِيَّةُ.

وَفَتْحَ يَاءَ الْإِضَافَةِ مِنْ ﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ [٢٣] هِشَامٌ بِخَلْفٍ عَنْهُ وَحَفْصٌ. وَعَنْ الشَّنْبُودِيِّ^(٦) (فَتَنَاهُ) [٢٤] بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَالْأَلْفُ^(٧) ضَمِيرُ

الْخَصْمِينَ، وَالْجَمْهُورُ بِتَشْدِيدِهَا / مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ. [ب/٢٣٠]

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٥٨، إيضاح الرموز ٦٢٣.

(٢) غريب الحديث ٣٠٨/٤ (شطط).

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٥٨، إيضاح الرموز ٦٢٣.

(٤) في التاءين كما في المفردة ٤٥٨.

(٥) انظر: المحتسب ٢/٢٣١، البحر المحيط ٧/٣٩٢.

(٦) انظر: المبهج ٣/٢٥٨، إيضاح الرموز ٦٢٣.

(٧) انظر: المحتسب ٢/٢٣٢، البحر المحيط ٧/٣٩٣.

واعلم أنّ أقصى ما في هذه القصة - كما قاله في «أسرار التأويل»^(١) -
الإشعارُ بأنه عليه الصلاة والسلام ودَّ أن يكونَ له ما لغيره، وكان له أمثاله،
فنبّهه الله بهذه القصة، فاستغفر، وأناب عنه^(٢).

وما روي^(٣) أنّ بصره وقع على امرأةٍ فعشيقها، وسعى حتى تزوّجها،

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠٨/٢.

(٢) كذا في النسخ والبيضاوي: «أناب عنه»، وضمّن: «أناب» معنى: «رجع».

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ٧٤/٢٠-٧٥، وفي تاريخه أيضاً ٤٨٣/١-٤٨٤، والحكيم

الترمذي في نوادر الأصول ١٧٨/٢، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير

ابن كثير ٨٢/١٢، وأبو إسحاق الثعلبي في تفسيره ١٩٠-١٩١، والبغوي في

تفسيره ٨٢/٧، جميعهم من طريق يزيد الرقاشي عن أنس - رضي الله عنه - قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن داود النبي - عليه السلام - حين نظر إلى المرأة...»

إلى آخر القصة.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٨١/١٢-٨٢: «ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها

مأخوذة من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه»، وذكر

أيضاً أن الحديث الذي رواه ابن أبي حاتم لا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي،

عن أنس، ويزيد وإن كان من الصالحين لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة. فالأولى أن

يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة يعني كما جاء في القرآن وأن يُردَّ علمها إلى الله

عز وجل؛ فإن القرآن حق وما تضمن فهو حق أيضاً»، وذكر في تاريخه ٣٠٩/٢، أيضاً

إعراضه عن ذكرها لعدم صحتها وأن معظمها مكذوبة كما ذكر.

وقال القاضي عياض في الشفا ١٤٤/٢: «أما قصة داود عليه السلام فلا يجب أن

يلتفت إلى ما سطره الأخباريون من أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا وأن الله عز وجل

لم ينص على شيء من ذلك ولا ورد فيه حديث صحيح».

وَوَلَدَتْ مِنْهُ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِنَّ صَحَّ^(١) فَلَعَلَّهُ خَطَبَ مَخْطُوبَتَهُ، أَوْ اسْتَنْزَلَهُ عَنْ زَوْجَتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَعْتَادًا فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَقَدْ وَاسَى الْأَنْصَارُ الْمُهَاجِرِينَ بِهَذَا الْمَعْنَى.

وما قيل: إنه أرسل أوريا^(٢) إلى الجهادِ مراراً، وأمره أن يتقدم حتى قُتِلَ فتزوجها، زور^(٣) وافتراء^(٤) ولذا قال^(٤) علي رضي الله عنه: «مَنْ حَدَّثَ

وقال البقاعي في نظم الدرر ١٦ / ٣٦٥: «وأن ما ذكروه من قصة المرأة باطل وإن اشتهر؛ فكم من باطل مشهور ومذكور هو عين الزور» وضعفها السيوطي في الدرر ١٢ / ٥٢٦ بعد أن عزاها للحكيم الترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم، وصرح بطلانها، الشيخ الألباني في الضعيفة ١ / ٤٨٤-٤٨٥ برقم (٣١٣-٣١٤).

وصرح أبو شعبة في كتابه: «الإسرائيليات والموضوعات» ٢٦٤، ٢٦٩ بطلانها، وأنها من الإسرائيليات التي تخل بمقام النبوة، وتنافي عصمتهم.

(١) تقدم أنها لم تصح.

(٢) انظر خبره في: تاريخ الطبري ١ / ٤٧٩-٤٨٠، الكامل في التاريخ ١ / ١٩٥، ١٩٧.

(٣) في البيضاوي: «هراء».

(٤) أوردته الثعلبي في تفسيره ٨ / ١٩٠، من طريق الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وفيه: «جلدته حدين لعظيم ما ارتكب...»، وهو ضعيف به، لضعف الحارث الأعور، بل كذبه الشعبي في رأيه. انظر: التقريب برقم (١٠٣٦).

وأورده الماوردي في تفسيره النكت والعيون ٥ / ٨٩، من طريق السدي عنه وهو ضعيف متكلم فيه، وأورده القرطبي في تفسيره ١٨ / ١٧٥ من طريق السدي وعزاه للماوردي، والثعلبي من طريق الحارث الأعور عنه، وكذا أورد ابن العربي في أحكام القرآن ٤ / ١٦٣٩، وقال: «وهذا مما لا يصح عنه»، ونقله عنه القرطبي في تفسيره. ونقل الألويسي في تفسيره ٨ / ٢٣ / ١٨٥ بعد أن أورد الأثر عن علي - رضي الله عنه - عن الزين العراقي: «أن الخبر نفسه لم يصح عن الأمير كرم الله تعالى وجهه».

بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاصُ جَلَدَتْهُ مِئَةٌ وَسِتِينَ». وقيل^(١): إن قوماً قصدوا أن يقتلوه، فَتَسَوَّرُوا المحراب، ودخلوا عليه، فوجدوا عنده أقواماً، فتصنَّعوا بهذا التحاكم، فعَلِمَ غَرَضَهُمْ، وَقَصَدَ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنْهُمْ، فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ لَهُ، فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ مِمَّا هَمَّ بِهِ وَأَنَابَ» انتهى.

وأمال ﴿ كَالْفُجَّارِ ﴾ [٢٨] أبو عمرٍ و ابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ والدورِيِّ عن الكسائي، وافقهم اليزيديُّ .
وقرأ أورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالتقليل، وبه قرأ نافع^(٢) وحمزةٌ وأبو الحارث من «العنوان»، والباقون بالفتح، وكذلك الخلافُ في ﴿ كِتَابِ الْفُجَّارِ ﴾ بالمطففين [٧].

واخْتَلَفَ فِي ﴿ لِيَدَّبَّرُوا ﴾ [٢٩]:

فأبو جعفر^(٣) بالتاء من فوقٍ وتخفيف الدال، وأصلها^(٤) لتَدَبَّرُوا بتاءين، فحذفت إحداهما على الخلاف الذي فيها: أهى تاءُ الْمُضَارَعَةِ أم التاءُ التي تليها؟ وقرأ الباقون بياء العيبة وتشديد الدال، وأصله: لِيَتَدَبَّرُوا، فأدغمت التاء في الدال.

(١) انظر ما تقدّم من تخريج هذه الأخبار في ص: ٣٥٣٥-٣٥٣٦.

(٢) ح: قالون، وهي انفرادة عنهم.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٨٨، النشر ٢/٣٦١، الإتحاف ٢/٤٢١.

(٤) انظر في توجيه هذه القراءة: الحجة للفارسي ٦/٦٧.

وفتح ياء ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ [٣٢] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ﴿بِالسُّوقِ﴾ [٣٣] بهمزة ساكنة بدلَ الواوِ قبْلُ، ورُوي له أيضاً زيادةُ واوٍ ساكنةٍ بعدَ الهمزة المضمومة، وفي سورة النمل [٤٤] تحقيقُ البحثِ فيها.

والباءُ في ﴿بِالسُّوقِ﴾ [٣٣] زائدة كهي في قوله: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وحكى سيويه^(١): «مَسَحْتُ بِرَأْسِهِ وَرَأْسَهُ» بمعنىً واحد.

وعن ابنِ مُحيصنٍ^(٢) ضمُّ باءِ (رَبُّ) [٣٥]، كما في البقرة [١٢٦].

وفتح ياءِ ﴿بَعْدَىٰ إِنَّكَ﴾ [٣٥] نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ﴿الرِّيَّاحِ﴾ [٣٦] بالجمع أبو جعفرٍ / كما في البقرة [١٦٤]، وهو أعمُّ لعِظَمِ مُلْكِ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وإن كان المفردُ بمعنى الجمع لكونه اسمَ جنسٍ.

وسكَّن ياءِ ﴿مَسِّنِي الشَّيْطَانُ﴾ [٤١] حمزةً، ووافقهُ ابنُ مُحيصنٍ والحسنُ والمطوِّعيُّ.

(١) لم يحك سيويه «مسحت» على تعدية بالياء أو حذفها، وإنما حكى خَشَّنْتُ بصدرة، وصدر زيد. انظر: الكتاب ١/ ٧٤، والمؤلف ينقل عن صاحب الدر المصون

واخْتَلَفَ فِي ﴿بِضْبٍ﴾ [٤١]:

فأبو جعفر^(١) بَضَمَ النون والصاد، ورُوِيَ^(٢) عن أبي عُمارة^(٣) عن حَفْصِ والجُعْفِيِّ عن أبي بكرٍ، وقرأ يعقوبُ بفتحهما^(٤). وافقه الحسن^(٥).
وقرأ الباقرُ بَضَمَ النون وإسكان الصاد، وكلُّها بمعنى واحدٍ، وهو: التعبُ والمشقة.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا﴾ [٤٥]:

فابنُ كثير^(٦) على التوحيد، والمرادُ الجنسُ^(٧)، أو على إرادة الخليل عليه السلام، و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بدلٌ منه، أو عطفُ بيان. وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٨).
وقرأ الباقرُ بالجمع على إرادة الثلاثة، والكلُّ بدلٌ منه، أو عطفُ بيان له، كالجمهور في ﴿إِلَهَآ أَبَايَكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٧٠، النشر ٣٦١ / ٢، الإتحاف ٤٢١ / ٢.

(٢) انظر: البحر ٤٠٠ / ٧.

(٣) حمزة بن القاسم، الأزدي، الكوفي، الأحول، أخذ القراءة عن: حمزة الزيات، وحفص ابن سليمان، روى القراءة عنه: أبو عمر الدُّورِيِّ، والليث بن خالد. انظر: تاريخ الإسلام ٦٤ / ٥، غاية النهاية ١ / ٢٦٤.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الموضح ١١٠١ / ٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٥٩، إيضاح الرموز ٦٢٤.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٦٣٨ / ٢، النشر ٣٦١ / ٢، الإتحاف ٤٢١ / ٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٧٦ / ٦، الحجة لابن زنجلة ٦١٣، الموضح ١١٠١ / ٣.

(٨) انظر: مفردة ابن محييين ١٤٦، المبهج ٢٥٩ / ٣، إيضاح الرموز ٦٢٤.

وعن المطوَّعِيَّ (أولي الأيد) [٤٥] بغير ياءٍ في الحالين، اجتزاءً عنها بالكسرة، ولمَّا كانت «أل» تعاقب التنوين حُدِّفَت الياءُ معها، كما حُدِّفَت مع التنوين. وضعَّفَ هذا التخرِيجُ في «الدر»^(١) كـ «البحر»^(٢): بأنَّ حَذَفَ هذه الياءُ مع وجودِ «أل» ذكره سيبويه^(٣) في الضرائر^(٤).

واختلَفَ في ﴿بِحَالِصَةِ ذِكْرَى﴾ [٤٦]:

فنافعٌ والحلوانيُّ عن هشامٍ، وكذا أبو جعفر^(٥) بغير تنوين على الإضافة^(٦)، ويُحتمل أن تكونَ إضافتها إلى ﴿ذِكْرَى﴾ للبيان؛ لأنَّ الخالصة تكونُ ذِكْرَى وغيرِ ذِكْرَى، كما في قوله: ﴿بِشَّهَابِ قَبْتَيْنِ﴾ [النمل: ٧]؛ لأنَّ الشَّهَابَ يكونُ قَبْساً وغيره، ويحتمل أن تكونَ «خَالِصَةَ» مصدراً بمعنى إخلاص، فيكونُ مصدراً مضافاً لمفعوله والفاعلُ محذوفٌ، أي: بأنَّ أخلصوا ذكري / الدار وتناسوا عندها ذكْرَ الدنيا، ويحتمل أن تكونَ مضافةً لفاعلها، أي: بأنَّ خَلَصْتُ لهم ذكري الدار.

[ب/٢٣١]

(١) الدر المصون ٣٨٣/٩.

(٢) البحر المحيط ٤٠٢/٧.

(٣) الكتاب ١٨٥/٤.

(٤) الضرائر: الضرورات الشعرية وغيرها.

(٥) انظر: الغاية ٣٨٠، النشر ٣٦١/٢، الإتحاف ٤٢٢/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٧١/٦، الحجة لابن زنجلة ٦١٣، الموضح

وقرأ الباقون بالتنوين وعدم الإضافة، مصدرٌ بمعنى الإخلاص، فيكون ﴿ذَكَرَى﴾ منصوباً به، أو يكون «خَالِصَةً» اسمَ فاعلٍ على بابه، و﴿ذَكَرَى﴾ بدل، أو عطفٌ بيانٍ لها، أو منصوبٌ بإضمار أعني، وبذلك قرأ الداجوني عن هشام، وسائر أصحابه.

وأمال ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ [٤٦] في الوصل السوسيّ بخُلفٍ عنه. وقرأ الباقون بالفتح، وهو الوجه الثاني للسوسيّ. وأماله في الوقف أبو عمرو وحمزة والكسائي^(١)، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريقي الأزرق بالتقليل^(٢)، وبه قرأ نافعٌ من «العنوان»، وفتحه الباقون.

وأمال ﴿الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾ [٤٧] أبو عمرو وابن ذكوان من طريقي الصوريّ، والكسائي من رواية الدوريّ، وافقهم اليزيديّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالتقليل، وبه قرأ نافعٌ وحمزة وأبو الحارث من «العنوان»^(٣)، والباقون بالفتح.

وكذلك الخلافُ في ﴿وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ﴾ [٤٨].

وقرأ ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [٤٨] بتشديد اللام المفتوحة، وإسكان الياء، حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بتخفيفها وفتح الياء، وسبق بالأنعام [٨٦].

وقرأ ﴿مُتَكِينٍ﴾ [٥١] بحذفِ الهمزة أبو جعفر، والباقون بالهمزة، وسبق بالهمز المفرد^(٤).

(١) وكذا الصوريّ عن ابن ذكوان.

(٢) أي: في الوقف أيضاً.

(٣) وهي انفرادة عنهم.

(٤) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٣٩.

ووقف عليه حمزة، ووافقه الأعمش بخلفٍ عنه، بالتسهيل بينَ بينَ، وبحذف الهَمْزة كقراءة أبي جعفر، كما حكاها جماعةٌ، واختاره الآخذون بالرسم، وحكي إبدالها ياءً، ووضَّع.

واختلِفَ في ﴿ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ ﴾ هنا [٥٣]، وفي سورة ق [٣٢]:

فابنُ كثيرٍ^(١) بالياءِ مِنْ تَحْتُ فِيهِمَا عَلَى الْغَيْبِ^(٢)، إذ قبله ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ وَعِنْدَهُمْ ﴾ [٥٢]، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ^(٣).

وقرأ أبو عمرو بالغيب هنا فقط /، ووافقه اليزيديُّ. وقرأ الباقر بالخطاب فيهما على الالتفات إليهم والإقبال عليهم، وبه قرأ أبو عمرو في سورة ق، ووافقه اليزيديُّ.

واختلِفَ في ﴿ غَسَّاقٌ ﴾ هنا [٥٧]، وفي النبأ [٢٥]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ^(٤) بتشديد السين في الموضعين صفةً كالجَبَّارِ والضَّرَّابِ، مثالُ مبالغةٍ^(٥)، وذلك أن فَعَّالاً في الصفاتِ أغلبُ منه في الأسماء، قاله في «الدر»^(٦).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٩٠، النشر ٢/ ٣٦١، الإتحاف ٢/ ٤٢٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٧٧، الحجة لابن زنجلة ٦١٤، الموضح ١١٠٤/٣.

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٦٢٥، الإتحاف ٢/ ٤٢٢.

(٤) انظر: المستنير ٢/ ٤٠٥، النشر ٢/ ٣٦١، الإتحاف ٢/ ٤٢٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٧٨، الحجة لابن زنجلة ٦١٤، الموضح ١١٠٥/٣.

(٦) الدر المصون ٩/ ٣٨٩.

وقال في البحر^(١): «فإن كان صفة فتكون مما حُذِفَ موصوفها، وإن كان اسماً ففعال قليل في الأسماء، جاء منه: الكلاء^(٢)، والجبان^(٣)، والفياد - ذكّر البوم - والعقار^(٤)، والخطار^(٥). وافقهم الأعمش^(٦).

وقرأ الباقيون بالتخفيف فيهما اسم لا صفة؛ لأنَّ فعلاً بالتخفيف في الأسماء كالعذاب والنكال أغلب منه في الصفات، على أنَّ منهم مَنْ جعله صفةً بمعنى ذي كذا، أي: ذي غسق. والغساق عن ابن عباس^(٧): الزمهرير، فهو مُفْرِط البرودة، كما أنَّ الحميم مُفْرِط الحرارة.

(١) البحر ٤٠٦/٧.

(٢) الكلاء: مرفأ السفن.

(٣) الجبان: الصحراء والمقبرة.

(٤) العقار: أصل الدواء، ومبالغة عاقر.

(٥) الخطار: الأسد والرمح. وفي النسخ «الخطا».

(٦) انظر: الروضة ٢/ ٨٩٠، إيضاح الرموز ٦٢٥.

(٧) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٣٠/ ٢٤ سورة النبأ، والبيهقي في البعث والنشور ٢٩٠-٢٩١ من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وإسناده حسن، وتقدم الحكم على إسناده علي بن أبي طلحة. انظر: ٦/ ٢٥٤٥ حاشية (٢)، وأخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم في تفسيريهما كما في الدر ١٥/ ٢٠٤، وكذا ذكره الثعلبي في تفسيره ٨/ ٢١٣، والماوردي في النكت والعيون ٥/ ١٠٦ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - . وساق ابن جرير في تفسيره ٢٤/ ٣٠-٣١ عن مجاهد بإسناد صحيح نحو قول ابن عباس - رضي الله عنهما -، وعن الربيع مثله ولكن إسناده ضعيف؛ فيه ابن حميد وهو حافظ ضعيف كما في التقريب برقم (٥٨٧١)، وكذا من طريق أبي الربيع عن أبي العالية مثله بإسناد صحيح.

وعنه وعن عطاءٍ: ما يَجْرِي^(١) من صديدِ أهلِ النارِ .
وعن ابنِ عمر^(٢): القَيْحُ يسيلُ منهم فيسْتَقْوَنَهُ.

(١) كذا أورده أبو حيان في البحر ٧/٤٠٦ عن ابن عباس وعطاء وقتادة وابن زيد مثله ولكنه بدون عزو، وهذا التفسير للغساق أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٤/٢٨-٢٩ عن عطية بن سعد العوفي وعن عكرمة وإبراهيم وأبي رزين، بأسانيد بعضها صحيحة وبعضها ضعيفة، وأورد المنذري في الترغيب ٣/١٣٤٠ عن ابن عباس نحوه، وأورد مثله عن المذكورين غير أبي رزين وزاد قتادة أيضاً .

وأخرجه هناد في الزهد ٢٩١ أيضاً عن أبي رزين وإبراهيم مثله، وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه ١٢/٣٠٠ برقم (٣٥٩٣٢) وإسنادهما صحيح، قالوا: أي: إبراهيم وأبي رزين: «الغساق: ما يسيل من صديدهم»، وأخرج البيهقي في البعث والنشور ٢٩١، برقم (٥١٦) عن إبراهيم النخعي نحوه.

(٢) هكذا جاء عند المصنف عن ابن عمر، وكذا أورده أبو حيان في البحر ٧/٤٠٦ بلفظه، وأيضاً جاء في الفتح للحافظ ابن حجر ٦/٣٣١ ك: بدء الخلق وعزاه للطبري، عن ابن عمر بينما جاء في تفسير الطبري «عبد الله بن عمرو» إذ أخرجه في تفسيره ٢٠/١٢٩ سورة صّ وفي ٢٤/٣٢ سورة النبأ من طريق ابن لهيعة قال: حدثني أبو قبيل أنه سمع أبا هبيرة الزيادي يقول: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: «أي شيء الغساق؟ قالوا: الله أعلم. فقال عبد الله بن عمرو: هو القيح الغليظ، لو أن قطرة منه تهراق في المغرب لأتنتت أهل المشرق، ولو تهراق في المشرق لأتنتت أهل المغرب»، وأيضاً عن ابن لهيعة، عن أبي قبيل، عن أبي مالك، عن عبد الله بن عمرو به، ورجاله بين ثقة وصدوق، ويتقوى الأثر بحديث أبي سعيد الخدري الآتي.

وأورده المنذري في الترغيب والترهيب ٣/١٣٤٠ والقرطبي في تفسيره ١٨/٢٣٠ كلاهما عن عبد الله بن عمرو كما تقدم عند ابن جرير -رحمه الله تعالى- ولكن اللفظ الذي ذكره المصنف مغاير لما ذكرته عن عبد الله بن عمرو، ولعل المصنف تصرف فيه، لأن الحافظ ابن حجر عزاه للطبري ولفظه موافق لما في تفسير الطبري، والله أعلم.
وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أخرجه الترمذي في سننه =

وقال الحسن^(١): عذابٌ لا يَعْلَمُهُ إلا الله تعالى، أي: لا يعلم عِظْمَهُ قبل وقوعه إلا هو تعالى، استَجَرْتُ بوجهِ الله الكريم من ذلك.

واختَلَفَ في ﴿وَأَخْرُ﴾ [٥٨]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٢) بضمِّ الهمزة مقصورة^(٣) جمعُ «أخرى»

٣٣٦/٤ ك: صفة جهنم، ب: ما جاء في صفة شراب أهل النار، برقم (٢٥٨٤) وقال: «هذا حديث إنما نعرفه من حديث رشدين بن سعد، وفي رشدين مقال، وقد تُكَلِّم فيه من قبَلِ حفظه»، ودرّاج ضعيف أيضاً وبالأخص في روايته عن أبي الهيثم. وأخرجه أحمد في مسنده ٣/٢٨، ٨٣، وأبو يعلى في مسنده ٢/٥٢٢، برقم (١٣٨١) وابن جرير في تفسيره ٢٠/١٣٠، ٢٤/٣١-٣٢، والحاكم في المستدرک ٤/٦٠١-٦٠٢، والبيهقي في البعث والنشور ٢٩٠، برقم ٥١٤، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وفيه نظر؛ لأنه من طَرِيقِ دَرَّاج عن أبي الهيثم وهو ضعيف عنه، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي برقم (٢٥٨٤).

(١) أورده الزمخشري في الكشاف ٤/١٠١، بدون عزو مثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٢/١١٣، برقم (٣٥١٦٨)، وابن جرير في تفسيره ٢٠/١٣٣، كلاهما من طَرِيقِ ابنِ عليّة عن أبي رجا - محمد بن سيف الأزدي - عن الحسن قال: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَجٌ﴾ قال: «ألوان من العذاب»، وكذا أورده ابن كثير في تفسيره ١٢/١٠٤.

وأخرج ابن جرير في تفسيره ٢٠/١٣٢، أيضاً عن الحسن قال: «ذكر الله العذاب، فذكر السلاسل والأغلال وما يكون في الدنيا، ثم قال: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَجٌ﴾ قال: وآخر لم ير في الدنيا»، لكنه ضعيف؛ في إسناده انقطاع، إذ قال ابن جرير: «حُدِّثُ عَنْ يحيى بن أبي زائدة...».

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٢٨، النشر ٢/٣٦١، الإتحاف ٢/٤٢٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٧٨، الحجة لابن زنجلة ٦١٥، الموضح

كالكُبْرَى والكُبْرَى، لا ينصرفُ للعدولِ عن قياسه والوصفِ، وهو مبتدأ،
 ﴿ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ [٥٨] في موضع الصِّفة، و﴿ أَرْوَجُ ﴾ [٥٨] خبر، أي:
 ومُدُّوقَاتٍ أُخْرُ مِنْ شَكْلِ هَذَا الْمَذُوقِ مِنْ مِثْلِهِ فِي الشَّدَةِ وَالْفِطَاعَةِ.
 ﴿ أَرْوَجُ ﴾ أجناس. وافقهما اليزيديُّ^(١).

وقرأ الباقر بالفتح والمدُّ على الأفراد، ولا ينصرفُ أيضاً للوزن الغالب
 والصفة .

قال أبو حيان^(٢): «وقد قيل^(٣) هو مبتدأ، خبره [محذوف]^(٤) تقديره:
 ولهم عذاب آخر. وقيل: خبره في الجملة؛ لأنَّ قوله: ﴿ أَرْوَجُ ﴾ مبتدأ،
 و﴿ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ خبره، والجملة / خبرٌ ﴿ وَءَاخِرُ ﴾، وقيل: خبره ﴿ أَرْوَجُ ﴾،
 و﴿ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ في موضع الصِّفة، وجاز أن يُخبر بالجمع عن الواحد
 من حيث هو درجاتٌ ورُتَبٌ من العذاب، أو سَمَّى كُلَّ جِزءٍ مِنْ ذَلِكَ الْآخِرِ
 باسم الكل».

وقال الزمخشري^(٥): «و﴿ ءَاخِرُ ﴾ أي: وعذابٌ آخِرٌ، أو مَذُوقٌ آخِرٌ،
 و﴿ أَرْوَجُ ﴾ صفة لـ ﴿ ءَاخِرُ ﴾؛ لأنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرْباً، أَوْ صِفَةً
 لِلثَّلَاثَةِ، وَهِيَ ﴿ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ وَءَاخِرٌ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ [٥٧-٥٨] انتهى.

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٦١، إيضاح الرموز ٦٢٥.

(٢) البحر ٧/ ٤٠٦.

(٣) أي: في إعراب ﴿ ءَاخِرُ ﴾.

(٤) زيادة من البحر يقتضيها السياق.

(٥) الكشف ٤/ ١٠١.

قال أبو حيان^(١): «وهو إعرابٌ أَخَذَهُ مِنَ الْفَرَاءِ»^(٢).
 وأمال ﴿لَا نَرِي﴾ [٦٢] أبو عمرو وحمزة والكسائي^(٣)، وكذا خَلَفَ.
 وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْتَقْلِيلِ، وبه قرأ نافع^(٤)
 من «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.
 وأمال ﴿الْأَشْرَارِ﴾ [٦٢] مَحْضَةً أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ
 الصُّورِيِّ وَالْكَسَائِيِّ، وَكَذَا خَلَفَ. وافقهم اليزيدي والأعمش، وبذلك
 قرأ حمزة من «العنوان»، و«المبهج»؛ وفاقاً لكثير من أهل الأداء، وهي
 لأبي الحارث من «العنوان» دون الدُّورِيِّ.
 وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ وَحَمْزَةً فِي وَجْهِهِ الثَّانِي بِالْتَقْلِيلِ، وَهُوَ الَّذِي
 فِي «الشَّاطِئَةِ» عَنْ حَمْزَةَ كـ «التيسير»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن؛
 وفاقاً لرواية جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة بكماله، وبه قرأ نافع^(٥)
 وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ «العنوان»، وَقَطَعَ جَمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ بِالْفَتْحِ لِحَلَادٍ، وَبِهِ
 قرأ الباقون وهم قالونٌ مِنْ غَيْرِ «العنوان» وَوَرِشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ
 وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو مِنْ «العنوان»، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبٌ. وافقهم
 ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْحَسَنُ.

(١) البحر ٧/٤٠٦.

(٢) معاني القرآن ٢/٤١١.

(٣) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٤) ش: «قالون».

(٥) ح: «قالون».

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾ [٦٣]:

فأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف^(١) بوصل الهمزة بما قبلها، ويبدأ لهم بكسر الهمزة على الخبر^(٢)، وتكون الجملة في / محل نصب صفة ثانية لـ ﴿رَجَالًا﴾، و﴿أُمَّ﴾ منقطعة، أي: بل زاغت، كقولك: إنها لإبل أم شاء، أي: بل هي شاء. وافقهم اليزيدي والأعمش^(٣).

[١/٢٣٣]

وقرأ الباقر بقطع الهمزة مفتوحة وصلًا ووقفًا على الاستفهام لتقرير أنفسهم على هذا على جهة التوبيخ لها والأسف، أي: اتخذناهم سخريًا، ولم يكونوا كذلك، وحذفت همزة الوصل استغناءً عنها.

قال في «الدر»^(٤): «والظاهر أنه لا محل للجملة حينئذ؛ لأنها طلبية» انتهى. قال أبو حيان^(٥): «والظاهر أن ﴿أُمَّ﴾ متصلة لتقدم الهمزة، والمعنى: أي الفعلين فعلاً بهم: الاستسحار منهم أم ازدراءهم وتحقيرهم؟ وأن أبصارنا كانت تعلقو عنهم^(٦) وتقبّحهم^(٧)، ويكون الاستفهام على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسحار والزيف جميعاً.

(١) انظر: الكفاية ٢٧١، النشر ٢/٣٦١، الإتحاف ٢/٤٢٣.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ٦/٨٢، الكشف ٢/٢٢٣، الموضح ٣/١١٠٦.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٦٤، إيضاح الرموز ٦٢٥.

(٤) الدر المصون ٩/٣٩٣.

(٥) البحر ٧/٤٠٧.

(٦) ح، ش: «عليهم» وأثبتنا ما في البحر وسائر النسخ.

(٧) البحر: «وتقتحم»، ولعله الصواب، لأنها بمعنى: تزدرى.

وقال الحسن^(١): «كُلُّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلُوا: اتَّخَذُوهُمْ سُخْرِيًّا، وَزَاغَتْ عَنْهُمْ أَبْصَارُهُمْ مُحَقَّرَةً لَهُمْ، وَيَكُونُ كَقَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو؟ اسْتَفْهَمْتَ عَنْ زَيْدٍ، ثُمَّ أَضْرَبْتَ عَنْ ذَلِكَ، وَاسْتَفْهَمْتَ عَنْ عَمْرٍو، فَالْتَقَدِيرُ: بَلْ أَزَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ».

قال^(٢): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [٦٣] لَهُ تَعَلُّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿مَا لَنَا لَأَنْزَى رَجَالًا﴾ [٦٢]؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ أَوْلَا دَلًّا عَلَى انْتِفَاءِ رُؤْيَتِهِمْ إِيَّاهُمْ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مَعَهُمْ فِي النَّارِ، ثُمَّ أَضْرَبُوا عَنْ هَذَا، وَاسْتَفْهَمُوا، فَقَالُوا: «بَلْ أَزَاغَتْ عَنْهُمْ أَبْصَارُنَا، وَهُمْ فِيهَا، فَنفَوْا أَوْلَا مَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِمْ لَيْسُوا مَعَهُمْ، ثُمَّ جَوَّزُوا أَنْ يَكُونُوا مَعَهُمْ، وَلَكِنَّ أَبْصَارَهُمْ لَمْ تَرَهُمْ» انتهى.

وقرأ ﴿سُخْرِيًّا﴾ [٦٣] بضم السين نافعٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلف^(٣). وافقهم الأعمش^(٤). وقرأ الباقر بكسرها. ومعناها المشهور^(٥): من السُّخْرِ وهو الهُزءُ. وقيل: بكسر السين من التسخير.

(١) أورده الماوردي في النكت والعيون ١٠٩/٥، وكذا القرطبي في تفسيره ٢٣٤/١٨، وأبو حيان في البحر ٤٠٧/٧ تفسير سورة ص.

(٢) أي: أبو حيان.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٥٨٥/٢، النشر ٣٢٩/٢، الإتحاف ٤٢٤/٢، وتقديم الخلاف في سورة المؤمنون عند الآية [١١٠].

(٤) انظر: الروضة ٨١٢/٢، المبهج ١٥٦/٣، إيضاح الرموز ٥٤٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٦١٨، الموضح ١١٠٧/٣.

ولا خلاف في عموم إمالة ﴿ زَاغَتْ ﴾ [٦٣].

وقد أنتج من الخُلفِ في إمالة ﴿ الْأَشْرَارِ ﴾ [٦٢] وفتحها، وقَطعِ همزة ﴿ اتَّخَذْنَهُمْ ﴾ ووصلها وضمَّ سين ﴿ سُخْرِيًّا ﴾ وكسرها عشرُ قراءات:

الأولى: فتح ﴿ الْأَشْرَارِ ﴾، وقَطعُ همزة ﴿ اتَّخَذْنَهُمْ ﴾، وضمُّ سين ﴿ سُخْرِيًّا ﴾ لقالون في الوجه الأول عنه، وورشٍ مِنْ طَرِيقِ / الْأَصْبَهَانِي، وكذا أبو جعفر.

[ب/٢٣٣]

الثانية: الإمالة الصغرى، والقطع، والضمُّ، لقالون من «العنوان»، وورشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ.

الثالثة: الفتح والقطع والكسر لابن كثيرٍ وابنِ ذَكْوَانَ فِي أَحَدِ جَوْهِهِ وهشامٍ وعاصمٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

الرابعة: الإمالة الكبرى، ووصلُ الهمزة وكسر السين لأبي عمرو، وواقفه اليزيديُّ.

الخامسة: الفتح والوصل والكسر لأبي عمرو من «العنوان»، وكذا يعقوبُ، ووافقهما الحسنُ.

السادسة: الإمالة الكبرى والقطع وكسر السين لابنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ.

السابعة: الإمالة الصغرى والقطع والكسر لابنِ ذَكْوَانَ مِنْ «العنوان».

الثامنة: الصغرى والوصل، والضمُّ لحمزة.

التاسعة: الكبرى والوصل والضمُّ لحمزة وأبي الحارث، كلاهما من

«العنوان»، والكسائيُّ من غيره، وكذا لَحْلَفِ، ووافقهم الأعمشُ.

العاشرة: الفتح والوصل والضم لخلاّد فيما رواه العرافيون، والدُّوريّ عن الكسائي من «العنوان».

وإذا عَدَدَتْ صلة ميم ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ وَعَدَمَهَا، وَنَقَلَ هَمْزَةَ ﴿الْأَبْصُرُ﴾ والسكت قبلها وعلى ﴿سَخِرَيَّا﴾ مع سبعة وقف ﴿الْأَبْصُرُ﴾: المَدُّ والقصر والتوسط مع السكون، ثم هي مع الإشمام ثم الرَّوم، أنتج ذلك وجوهاً كثيرة.

وفتح ياء ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [٦٩] حفص.

واختلف في ﴿إِلَّا أَنَّمَا أَنَا﴾ [٧٠]:

فأبو جعفر^(١) بكسر همزة ﴿إِنَّمَا﴾ على الحكاية، أي: ما يُوحى إليّ إلا هذه الجملة، كأنه قيل له: أنت نذير مبین. فحكى هو المعنى، وهذا كما يقول الإنسان: أنا عالم، فيقال له: قلت: إنك عالم، فيحكي المعنى. وقرأ الباقر بفتحها.

قال في «الدر»^(٢): «وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حيزها في محل رفع لقيامها مقام الفاعل، أي: ما يُوحى إليّ إلا الإنذار، أو إلا كوني نذيراً مبيناً. الثاني: أنها في محل نصب أو جرّ بعد إسقاط لام العلة، والقائم مقام الفاعل على هذا: الجارّ والمجرور، أي: ما يُوحى إليّ إلا للإنذار، أو لكوني نذيراً.

(١) انظر: الغاية ٣٨١، النشر ٣٦٢/٢، الإتحاف ٤٢٤/٢.

(٢) الدر المصون ٣٩٦/٩.

/ وعن ابن مَحِيصِنٍ^(١) (بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَ) [٧٥] بوصل الهمزة، ويُحتمل أن يكون خبيراً محضاً، خاطبه به على سبيل التقرُّيع. و﴿أَمَّ﴾ [٧٥] منقطعة، والمعنى: بل أنت من العالين عند نفسك استخفافاً به، ويُحتمل أن تكون همزة الاستفهام حُذفت للدلالة ﴿أَمَّ﴾ عليها، كقوله^(٢):

... .. بسبع رَمِينِ الجَمْرِ أم بثمانٍ

والابتداءُ على هذه القراءة بكسر الهمزة، وهذه القراءة مَرَوِيَّةٌ عن ابن كثير^(٣) في غير المشهور عنه.

وقرأ الجمهورُ بالقَطْعِ والفتح في الحالين استفهاماً إنكاراً وتوبيخاً، ف﴿أَمَّ﴾ متصلةٌ عادلت الهمزة. وافقهم ابن مَحِيصِنٍ من «المفردة»^(٤).

وفتَحَ ياءٌ ﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ [٧٨] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ.

وعن ابن مَحِيصِنٍ أيضاً ضمُّ باء (رُبُّ انظرني) [٧٩]، كما في البقرة [١٢٦].

وقرأ ﴿الْمُحَاصِنِينَ﴾ [٨٣] بفتح اللام نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمشُ والحسنُ، وسَبَقَ بيوسف [٢٤].

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٦٥، إيضاح الرموز ٦٢٥.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وصدرة:

فوالله ما أدري وإن كنت دَارِيًّا
... ..

وهو في ديوانه ٢٦٦، وابن يعيش ٨/ ١٥٤، وروصف المباني ١٣٥، والمغني ١٤.

(٣) انظر: السبعة ٥٥٦.

(٤) انظر: المفردة ١٤٦، ولم يُذكر فيها هذه الكلمة، فهو فيها كالجماعة على منهجه.

واختلِفَ في ﴿قَالَ فَالْحَقُّ﴾ [٨٤]:

فعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالرفع على أَنَّهُ مبتدأ^(٢)، وخبرُهُ مضمَرٌ، تقديرُهُ: فالحقُّ مني، أو: فالحقُّ أنا، ونُصِبَ ﴿الْحَقُّ﴾ بـ ﴿أَقُولُ﴾. وعن المطوَّعي^(٣) رفعُهُما، فَرَفَعَ الأوَّلَ على ما تقدَّم، والثاني بالابتداء، وخبرُهُ الجملة بعده، وحُذِفَ العائد كقراءة ابنِ عامرٍ ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللهُ الحسنَى﴾ [الحديد: ١٠].

وقرأ الباقرُ بالنصب فيهما، فنُصِبَ الأوَّلُ على أَنَّهُ مُقَسَّمٌ به، حُذِفَ منه حرفُ القسم، فانتصب. وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [٨٥] جوابُ القسم، ويكونُ قوله: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [٨٤] معترضاً بين القسم وجوابه، أو يكونُ منصوباً على الإغراء، أي: الزموا الحقَّ، والثاني منصوبٌ بـ ﴿أَقُولُ﴾ بعده، كما تقدَّم. وسَهَّلَ حمزةٌ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [٨٥] الثانية ورشٌ من طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ. وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ستُّ، ومن الزوائد ثنتان^(٤)، ومن الإدغام الكبير اثنا عشر موضعاً^(٥).

* * *

(١) انظر: الروضة ٢/ ٨٩٢، النشر ٢/ ٣٦٢، الإتحاف ٢/ ٤٢٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٨٧، الحجة لابن زنجلة ٦١٨، الموضح ١١٠٧/٣.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٢٦٦، إيضاح الرموز ٦٢٦.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٣٦٢، الإتحاف ٢/ ٤٢٥.

(٥) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٣، التلخيص ٣٨٨، غيث النفع ٣٣٨.

المرسوم

كتبوا ﴿أُولَى الْأَيْدَى﴾ [٤٥] بالياء^(١)، وكُتِبَتْ في مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص - كما قال / أبو عبيد^(٢) -: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، التاء متصلة بـ ﴿حِينَ﴾، وفي الرسوم الحجازية والعراقية والشامية التاء منفصلة عنها ممدودة، متصلة بـ «لا» حكماً، وزيدت عليها لتأنيث اللفظ^(٣) كما زيدت في: رُبَّتْ وَثُمَّتْ، وهذا مذهب الخليل^(٤)، وسيبويه^(٥)، والكسائي، وغيرهم من أئمة العربية والقراءات^(٦)، وحينئذ فالوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها. وعند أبي عبيد الوقف على «لا» والابتداء بـ ﴿تحين﴾^(٧)، وجميع الرُّسَام بالغوا في إنكار الأول للثاني^(٨).

[ب/٢٣٤]

(١) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.

(٢) انظر: الجميلة: ٦٩٦.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٨٩، مختصر التبيين ٤/١٠٤٧، الوسيلة ٤٣٧، الجميلة: ٦٩٦.

(٤) العين ٨٦٢.

(٥) ليس في الكتاب، ونسب أبو حيان هذا القول إلى الأخفش والجمهور. انظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٩/٣٤٧.

(٧) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٩٢، الوسيلة ٤٤٠.

(٨) انظر: المقنع ٧٦، وفيه: «وقد ردَّ ما حكاه أبو عبيد غير واحد من علمائنا، إذ عدموا وجود ذلك كذلك في شيء من المصاحف القديمة وغيرها».

وأجمعوا على كتابة ﴿ نَبَأُ الْحَصْرِ ﴾ [٢١]، و﴿ نَبَأُ عَظِيمٍ ﴾ [٦٧] بواو
وألِفٍ بعدها فيهما^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع ٥٥-٥٦، مختصر التبيين ٤/١٠٤٩، الوسيلة ٣٨١، الجميلة: ٦١٥.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ص﴾ [١] ت؛ وفاقاً للجعبري^(١) بتقدير: هذه. ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [١] ك: على أن ﴿ص﴾ من صفات الله سبحانه وتعالى، أي: صادق في وعده والقرآن ذي الذكر، كأنه قال: صادق والله، وهو قول الضحاك^(٢)، أو: على أن ﴿ص﴾ جواب القسم، كما يقال: حقاً والله نزل، ن: على أنه قسم جوابه ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٢] تقديره بـ ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فلا يفصل بينهما.

﴿وَشِقَاقٍ﴾ [٢] ك أو ت؛ وفاقاً للداني^(٣): على أن جواب القسم ﴿بَلِ﴾، أو الوقف على ﴿مَنَاصِحٍ﴾ [٣]، وهو ك: على أن جواب القسم ﴿أَهْلَكْنَا﴾ [٣]، بتقدير: ولكم أهلكنا. ﴿مُنذِرٌ لَهُمْ﴾ [٤] ك. ﴿كَذَابٌ﴾ [٤] ن؛ لأن التالي متعلق به. ﴿عِجَابٌ﴾ [٥] ك. ﴿يُرَادُ﴾ [٦] ن؛ لأن لاحقته متعلق به، وكذا ﴿أَخْتَلَقُ﴾ [٧]، وقد تجوزهما الفاصلة مع طول الكلام.

(١) كذا في النسخ، والذي في وصف الاهتداء للجعبري ٤٠٨/٢: كامل.

(٢) أخرجه ابن مردويه في تفسيره عن الضحاك كما في الدر ٥٠٣/١٢، قال: «إني أنا الله الصادق». وأخرج ابن جرير في تفسيره ٧/٢٠، عن الضحاك أيضاً قوله في ﴿ص﴾ قال: «صدق الله». لكنه ضعيف لانقطاعه؛ إذ قال ابن جرير: «حُدِّثْتُ عن المسيب بن شريك عن أبي روق عن الضحاك...»، فالإسناد منقطع بين ابن جرير وبين المسيب، وانظر: القطع ٥٩٥/٢، المكتفى ٤٨١.

(٣) المكتفى ٤٨٢.

﴿ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ [٨] ك؛ لَأَنَّ اللَّاحِقَ مُسْتَأْنَفٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى . وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَ بِهِ حَتَّى يَمَسَّهُمُ الْعَذَابُ، فَيُلْجِئَهُمْ إِلَى تَصَدِيقِهِ. ﴿ عَذَابٍ ﴾ [٨] ك؛ لِلْفَاصِلَةِ.

﴿ فِي الْأَسْبَابِ ﴾ [١٠] ك أَيْضاً. ﴿ مِنْ الْأَحْزَابِ ﴾ [١١] ت. ﴿ الْأَوْتَادِ ﴾ [١٢]، و﴿ الْأَحْزَابِ ﴾ [١٣]، و﴿ عِقَابٍ ﴾ [١٤]، و﴿ فَوَاقٍ ﴾ [١٥]، و﴿ الْحِسَابِ ﴾ [١٦]، و﴿ ذَا الْأَيْدِ ﴾ [١٧] ك. ﴿ مَا يَقُولُونَ ﴾ [١٧]، و﴿ أَوَابٍ ﴾ [١٧] ت.

﴿ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [١٨] ك، أَوْ يُوَصَّلُ بِلَا حِقِّهِ، وَيُوقَفُ عَلَى ﴿ مَحْشُورَةً ﴾ [١٩] ك، ﴿ أَوَابٍ ﴾ [١٧] ك، ﴿ الْخِطَابِ ﴾ [٢٠] ت. ﴿ الْخَضِرِ ﴾ [٢٧] ن، ك ﴿ أَلْمِحْرَابِ ﴾ [٢١]؛ لِتَعَلُّقِ لِحَقِّهِمَا بِسَابِقِهِمَا؛ لِأَنَّ إِذْ ﴿ الْأُولَى ﴾ [٢١] مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: بِنَبَأِ تَحَاكُمِ الْخَضِرِ إِذْ تَسَوَّرُوا، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّبَأِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: قِصَّةِ نَبَأِ الْخَضِرِ، وَالثَّانِيَةِ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى، أَوْ ظَرْفٌ لـ ﴿ تَسَوَّرُوا ﴾.

﴿ لَا تَخَفْ ﴾ [٢٢] ك، وَيُبْتَدَأُ بِالتَّالِيِ بِتَقْدِيرِ: نَحْنُ خَصْمَانِ. ﴿ الصِّرَاطِ ﴾ [٢٢] ك. ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ [٢٣] ن؛ لِأَنَّ هَذَا اسْمٌ ﴿ إِنَّ ﴾، و﴿ أَخِي ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ، وَالجُمْلَةُ التَّالِيَةُ خَبْرُهُ، ك: عَلَى جَعَلِ ﴿ أَخِي ﴾ خَبْرٌ ﴿ إِنَّ ﴾ وَاللَّاحِقُ / مُسْتَأْنَفٌ. ﴿ نَجَّةً ﴾ [٢٣] ك، أَوْ يُوَصَّلُ بِلَا حِقِّهِ، وَيَقِفُ عَلَى ﴿ نَجَّةً ﴾ ^(١) الثَّانِيَةِ ك. ﴿ فِي الْخِطَابِ ﴾ [٢٣]، و﴿ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾ [٢٤] ك.

﴿ الصِّدِّيقِ ﴾ [٢٤] ت؛ وَفَاقاً لِأَبِي حَاتِمٍ ^(٢) وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ^(٣)، أَوْ الْوَقْفُ

(١) أي: على ﴿ نَجَّةً وَنَجْدَةً ﴾ مع النعت كما في المرشد ٦١٦/٢.

(٢) انظر: القطع ٥٩٨/٢، المرشد ٦١٦/٢.

(٣) الإيضاح ٨٦٢/٢.

على ﴿مَاهَرٌ﴾ [٢٤]، وهوت لا الأول؛ وفاقاً للداني^(١) وغيره لوصفهم بالقلّة، فلا يُفصل بينهما. ﴿وَأَنَابَ﴾ [٢٤] ك. ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ﴾ [٢٥] ك، أي: جميع ما يُوجب الاستغفار بالنسبة لمقامهم العالي؛ فإنّ حسنات الأبرار سيئات المُقربين^(٢) فافهم، وحينئذٍ فالابتداء بالتالي بتقدير: فعَلنا ذلك، وله عندنا زيادة قربية وحسنُ مآب، أو الوقف على ﴿ذَلِكَ﴾ [٢٥]، وهو ك، أي: ما استغفر عنه؛ لأنّ الصادر منه واحدٌ غير متعدد، و﴿مَقَابٍ﴾ [٢٥] ت.

﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢٦]، و﴿الْحِسَابِ﴾ [٢٦] ت. ﴿بَطُلًا﴾ [٢٧]، و﴿كَفَرُوا﴾ [٢٧]، و﴿مِنَ النَّارِ﴾ [٢٧]، و﴿كَالْفُجَّارِ﴾ [٢٨]، و﴿أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [٢٩]، و﴿لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾ [٣٠]، و﴿بِالْحَبَابِ﴾ [٣٢] ك. ﴿وَالْأَعْنَاقِ﴾ [٣٣] ت.

﴿أَنَابَ﴾ [٣٤]، و﴿الْوَهَّابِ﴾ [٣٥]، و﴿الْأَصْفَادِ﴾ [٣٨]، و﴿حِسَابِ﴾ [٣٩] ك.

(١) المكتفى ٤٨٣.

(٢) أسنده الخطيب في تاريخ بغداد ٢٧٧/٤ عن أحمد بن عيسى أبي سعيد الخراز الصوفي من قوله، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ١٣٧/٥ في ترجمته ولفظه عندهما: «ذنوب المقربين حسنات الأبرار».

وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة ١٩٩، باللفظ الذي ذكره المصنف وعزاه لابن عساكر، وكذا العجلوني في كشف الخفاء ٣٥٧/١، وقال: «وعده بعضهم حديثاً وليس كذلك... وحكي عن ذي النون... وعزاه الزركشي في لقطته للجنيد، ونقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه الفرق بين الأبرار والمقربين ما يميز المقربين عن الأبرار».

﴿مَقَابٍ﴾ [٤٠] ت. ﴿عَبْدَنَا أَيُّوبُ﴾ [٤١]، و﴿وَعَذَابٍ﴾ [٤١]، و﴿وَشَرَابٍ﴾ [٤٢]، و﴿الْأَلْبَابِ﴾ [٤٣] ك، ﴿وَلَا تَحْنَتْ﴾ [٤٤] ت. ﴿صَابِرًا﴾ [٤٤] ك. ﴿أَوَابٍ﴾ [٤٤] ^(١)، ﴿وَالْأَبْصِرِ﴾ [٤٥] ت. ﴿الدَّارِ﴾ [٤٦] ك ^(٢)، ﴿الْأَخْيَارِ﴾ [٤٧] ت، ﴿الْكَفْلِ﴾ [٤٨]، و﴿الْأَخْيَارِ﴾ [٤٨]، و﴿ذَكَرٌ﴾ [٤٩] ك، أو الأخيرت؛ وفاقاً للداني ^(٣).

﴿مَقَابٍ﴾ [٤٩] ن؛ لأنَّ التالِي عطفُ بيانٍ له، أو بدَلٌ منه. ﴿الْأَيُّوبُ﴾ [٥٠] ن أيضاً؛ لأنَّ ﴿مُتَّكِينَ﴾ [٥١] نُصبُ حالاً من هاء ﴿لَهُمْ﴾ لا من ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ للفصل. ﴿مُتَّكِينَ فِيهَا﴾ [٥١] ك: على ما قاله القاضي في «أسرار التأويل» ^(٤): أن الأظهر ﴿يَدْعُونَ﴾ [٥١] استئنافٌ لبيان حالهم فيها.

﴿وَشَرَابٍ﴾ [٥١]، و﴿أَثْرَابٍ﴾ [٥٢]، و﴿الْحِسَابِ﴾ [٥٣]، و﴿لِرِزْقِنَا﴾ [٥٤] ك. ﴿من نَفَادٍ﴾ [٥٤] ت، والتالِي خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: الأمرُ هذا، أو مبتدأٌ حُذِفَ خبره، أي: هذا كما ذكر. ﴿مَقَابٍ﴾ [٥٥] ن: على أن تالِيه نُصِبَ بدلاً من ﴿لَشَرِّ مَقَابٍ﴾ [٥٥] ك: على النصب بـ ﴿يَصَلُّونَهَا﴾، ﴿مَقَابٍ﴾ [٥٥] ^(٥) ك. ﴿فَيْسَسَ الْمَهَادُ﴾ [٥٦] ك، ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [٥٧] ك، بتقدير: هو ﴿حَمِيمٌ﴾ [٥٧]، أو الوقفُ على ﴿عَسَاقُ﴾ [٥٧] ك، لا على ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [٥٧]؛ لأنَّ ﴿حَمِيمٌ﴾ خبرٌ لقوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾.

(١) ت: ﴿أَوَابٍ﴾: ت، و﴿الْأَبْصِرِ﴾: ك.

(٢) غ، ت: «ت».

(٣) المكتفي ٤٨٤.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣١٣/٢.

(٥) لعل تكراره لحكم الوقف على ﴿مَقَابٍ﴾ للتنبية على وقوعها فاصلة.

﴿ أَرْوَجُ ﴾ [٥٨] ت^(١). ﴿ مَعَكُمْ ﴾ [٥٩]، و ﴿ لَمَرْحَبًا بِهِمْ ﴾ [٥٩]،
 و ﴿ صَالُوا النَّارِ ﴾ [٦٠]، / و ﴿ لَمَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ [٦٠]، و ﴿ الْقَرَارُ ﴾ [٦٠]، [ب/٢٣٥]
 و ﴿ فِي النَّارِ ﴾ [٦٠] ك. ﴿ مِنْ الْأَشْرَارِ ﴾ [٦٢] ك: على قراءة قطع همزة التالي
 للاستئناف، ن: على وصلها؛ لأن التالي نعتٌ لـ ﴿ رِجَالًا ﴾ فلا يفصل بينهما.
 ﴿ الْأَبْصُرُ ﴾ [٦٣] ت: على الوجهين، ﴿ أَهْلِ النَّارِ ﴾ [٦٤] ت. ﴿ مُنْذِرٌ ﴾
 [٦٥] ك، ﴿ الْقَهَّارُ ﴾ [٦٥] ك، ﴿ الْغَفْرُ ﴾ [٦٦] ت^(٢). ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٦٧]،
 و ﴿ مُعْرُضُونَ ﴾ [٦٨]، و ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧٠]، و ﴿ سَاجِدِينَ ﴾
 [٧٢] ك، ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ [٧٤] ك؛ وفاقاً لما روي عن عاصم^(٣). ﴿ بِيَدَيَّ ﴾
 [٧٥]، و ﴿ الْعَالِينَ ﴾ [٧٥]، و ﴿ مِنْ طِينٍ ﴾ [٧٦]، و ﴿ يَوْمَ الْبَيْنِ ﴾ [٧٨]، و ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾
 [٧٩]، و ﴿ الْمَعْلُومِ ﴾ [٨١]، و ﴿ الْمُحْلَصِينَ ﴾ [٨٣] ك.
 ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ ﴾ [٨٤] ك: على الرفع بإضمار: فأنا الحق، أو النصب بتقدير:
 استمعوا الحق، وحينئذ يبتدأ بالتالي، ن: بتقدير: حقاً لأملأن. وفي الآية
 توجيهٌ آخرٌ تقدّم في القراءات، فليراجع^(٤).
 ﴿ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٨٥] ت^(٥)، ﴿ مِنَ الْمُتَكَفِّينَ ﴾ [٨٦] ك^(٦)، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾
 [٨٧] ك^(٧) أيضاً. ﴿ بَعْدَجِينَ ﴾ [٨٨] م.

(١) ش، ح: «ك».

(٢) ت: «ك».

(٣) انظر: المرشد ٢/٦٢٣.

(٤) انظر: القراءات، الآية [٨٤].

(٥) ف: «ك».

(٦) ف: «ت».

(٧) ف: «ت».

التجزئة

من: ﴿فَبَدَّلَ﴾ [الصفات: ١٤٥] إلى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ﴾ [٢١] ربع^(١).
 ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ [٦٧] نصف^(٢).

* * *

(١) كذا في جمال القرآن ١/ ١٦٠، وغيث النفع ٣٣٦، والقول الوجيز ٢٧٥.

(٢) لم نجده في المصادر، والمذكور في غيث النفع: ٣٣٧، والقول الوجيز: ٢٧٥، نهاية

نصف الحزب على الآية [٥١].

سورة الزمر

وتسمى سورة الغُرف^(١).

مكية، وعن ابن عباس^(٢): ﴿إِلَّا ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا﴾ [٢٣]،
و﴿قُلْ يِعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣].

وعن مقاتل^(٣): ﴿إِلَّا ﴿يِعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣]، وقوله: ﴿يِعْبَادِ الَّذِينَ
ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [١٠].

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي ٧/ ١٦٠، جمال القراء ١/ ٣٧، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٥/ ١٨.

(٢) أورده الماوردي في النكت ٥/ ١١٣، وقال: «مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر - رضي الله عنهم - وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : إلا آيتين نزلتا بالمدينة إحداهما: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾، والأخرى: ﴿قُلْ يِعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ الآية.

وقال ابن الجوزي في زاد المسير ٧/ ١٦٠: «روى العوفي وابن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها مكية، وبه قال الحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة وجابر بن زيد، ورؤي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: فيها آيتان نزلتا بالمدينة...» ثم ذكر الآيتين المذكورتين، وذكر القرطبي في تفسيره ١٨/ ٢٤٥ مثله.

(٣) ذكره ابن الجوزي في تفسيره ٧/ ١٦٠ عنه، وقال: «وفي رواية أخرى عنه قال: فيها آيتان مدنيتان». وفي نسخة ش ضرب على: «وعن مقاتل»، وفي س: «وعن قتادة».

وعن بعض السلف^(١): ﴿إِلَّا ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا تَشْعُرُونَ﴾ [٥٥] ثَلَاثَ آيَاتٍ، وَعُزِّي لَابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) أَيْضاً.

(١) أورده ابن الجوزي في تفسيره ١٦٠/٧ وسيأتي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - هذا القول.

(٢) أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٦٠٥/٢ مِنْ طَرِيقِ مجاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها نزلت بمكة سوى ثلاث آيات منها نزلن في المدينة في وحشي قاتل حمزة - رضي الله عنه - ... فأنزل الله تعالى بالمدينة ثلاث آيات، وهن قوله: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا...﴾ إلى تمام الثلاث الآيات وإسناده لا بأس به كما تقدم في ٦/٢٥٤٥ حاشية (٢)، وساقه السيوطي في الإتقان ١/٤٨-٥٠ بطوله، وقال: «وإسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات من علماء العربية المشهورين»، وأما قوله: «رجاله كلهم ثقات» ففيه نظر؛ لأن من بين رجاله من هو صدوق.

وأخرج الطبراني في الكبير ١١/١٥٧-١٥٨ برقم (١١٤٨٠)، من وجه آخر نحوه مِنْ طَرِيقِ أبين بن سفيان وهو ضعيف، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٠١: «فيه أبين ابن سفيان، ضعفه الذهبي»، وعزاه للأوسط فقط، ولم تقف عليه فيه ولا في مجمع البحرين، وإنما وقفنا عليه في الكبير، والله أعلم.

وقال الواحدي في أسباب النزول ٤٢٩: «ويروى أن هذه الآية نزلت في وحشي، قاتل حمزة...» وأخرجه في آخر سورة الفرقان ٣٨٧، وقوى إسناده الدكتور ماهر الفحل محقق أسباب النزول للواحدي ٥٤٠، وذكر أن ابن جريج وإن لم يُصِرَّح بالسماع؛ فقد روى ابن أبي خيثمة بسند صحيح عن ابن جريج أنه قال: «إذا قلت قال عطاء: فإني سمعته منه، وإن لم أقل سمعت». انظر: إرواء الغليل ٤/٢٤٤، وذكر الشيخ الألباني أن هذه فائدة هامة جداً تدلنا على أن عنعنة ابن جريج عن عطاء في حكم السماع.

وورد في أسباب نزول الآية روايات أخرى، نذكر منها ما جاء في البخاري ومسلم إذ أخرجه البخاري في صحيحه ٨/٥٤٩ مع الفتح، ك: التفسير ب: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ...﴾ برقم (٤٨١٠)، ومسلم في صحيحه ١/١١٣، ك: الإيمان، ب: كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، برقم ١٢٢، من حديث =

وعن بعضهم^(١): «وإلا سبع آيات، من قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣] إلى آخر السبع نزلت في وحشي قاتل حمزة وأصحابه. وحرورؤها: أربعة آلاف وسبعمئة وثمانية^(٢). وكلمتها: ألف ومئة وثمانان وسبعون^(٣). وآياتها: سبعون وثمانان حجازي وبصري، وثلاث شامي، وخمس كوفي^(٤).

واختلافها: سبع آيات^(٥): ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَفُونَ﴾ [٣] تركها كوفي،

ابن عباس - رضي الله عنهما - «إن ناساً من أهل الشرك، كانوا قد قتلوا وأكثروا، وزنوا وأكثروا، فأتوا محمداً ﷺ فقالوا: إن الذي تقول وتدعو إليه لحسن، لو تخبرنا أن لما عملنا كفارة. فنزل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾، ونزل: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾.»

(١) كذا ذكره القرطبي في تفسيره ٢٤٥ / ١٨، والماوردي في النكت ١١٣ / ٥، وفيه استثناء
الآيات السبع من قوله: ﴿قُلْ يَعْبَادِي...﴾ إلى آخر السبع بدون ذكر سبب نزولها، لكنه
صرح في ١٣١ / ٥، بقوله: «قيل نزلت هذه الآية والتي بعدها في وحشي قاتل حمزة،
قاله الحسن والكلبي»، وانظر: الحاشية السابقة لسبب نزولها في قاتل حمزة وغيره.
(٢) كذا في البيان ٢١٦، وحسن المدد ١١٥، البصائر ٤٠٣ / ١، منار الهدى ٣٣٢، القول
الوجيز ٢٧٦.

(٣) كذا في البيان ٢١٦، وحسن المدد ١١٥، البصائر ٤٠٣ / ١، وفيه: «سبعون» بدلاً من
«ثنتين وسبعين» منار الهدى ٣٣٢، القول الوجيز ٢٧٦.

(٤) انظر: البيان ٢١٦، فنون الأفتان ٣٠٣، جمال القراء ٢١٤ / ١، حسن المدد ١١٥.

(٥) انظر: البيان ٢١٦، فنون الأفتان ٣٠٣، جمال القراء ٢١٤ / ١، حسن المدد ١١٥،
البصائر ٤٠٣ / ١، القول الوجيز ٢٧٦.

وَعَدَّ ﴿مُخْلِصَالَهُ دِينِي﴾ ^(١) [١٤]، ﴿فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [٣٦] الثاني، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [٣٩]، ﴿مُخْلِصَالَهُ الدِّينَ﴾ الثاني [١١] كوفي ودمشقي، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ [١٧] تركها مكي ومدني أول وعدًا ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [٢٠].
 وفيها / شبه الفاصلة خمسة ^(٢): ﴿الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [٣]، ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٧]، ﴿كَلِمَةَ الْعَذَابِ﴾ [١٩]، ﴿مُتَشَكِّسُونَ﴾ [٢٩]، ﴿حِينَ﴾ [٥٨].
 وعكسه: موضع ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ الأولى [٢].

* * *

(١) في النسخ: «﴿مُخْلِصَالَهُ الدِّينَ﴾»، والتصويب من مصادر عدد الآي، ولأن ﴿مُخْلِصَالَهُ الدِّينَ﴾ الأول [٢] رأس آية باتفاق لا خلاف فيه، والثاني مذكور بعد كلمات، فلم يبق إلا ﴿مُخْلِصَالَهُ دِينِي﴾ [١٤]، وهو الذي فيه الخلاف المذكور. انظر: البيان ٢١٦، وحسن المدد ١١٥.

(٢) لم يذكر في حسن المدد ١١٥ ﴿حِينَ﴾، وعدد بدلها كلمة: ﴿الْعَذَابَ﴾ [٧١]، وفي البيان ٢١٧: ستة مواضع، وفي القول الوجيز ٢٧٧: ثمانية.

فواصلها^(١)

﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [١]، ﴿ لَهُ الدِّينَ ﴾ [٢]، ﴿ كَفَّارٌ ﴾ [٣]، ﴿ أَلْقَهَارُ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْفَقْرُ ﴾ [٥]، ﴿ تُصْرَفُونَ ﴾ [٦]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٧]،
 ﴿ النَّارِ ﴾ [٨]، ﴿ الْأَلْبِيبِ ﴾ [٩]، [٣٢٢] ﴿ حِسَابٍ ﴾ [١٠]، ﴿ الدِّينِ ﴾ [١١]،
 ﴿ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [١٢]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [١٣]، ﴿ لَهُ دِينِي ﴾ [١٤]، ﴿ الْمَمِينُ ﴾ [١٥]،
 ﴿ فَأَنْقُوتِ ﴾ [١٦]، ﴿ عِبَادِ ﴾ [١٧]، ﴿ الْأَلْبِيبِ ﴾ [١٨]، ﴿ النَّارِ ﴾ [١٩]، ﴿ الْمِعَادِ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ الْأَلْبِيبِ ﴾ [٢١]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٢٢]، ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾ [٢٣]، ﴿ تَكْسِبُونَ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ يَعْمُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ مَيِّتُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [٣١]،
 ﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ الْمُتَّقُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣٤]،
 ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾ [٣٦]، ﴿ أَنْتِقَامٍ ﴾ [٣٧]، ﴿ الْمَتَوَكِّلُونَ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ مُقِيمٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ بَوَكِيلٍ ﴾ [٤١]،
 ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٤٤]،
 ﴿ لَيْسَتَبْشِرُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ يَحْتَلِفُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ يَحْتَسِبُونَ ﴾ [٤٧]،
 ﴿ لَيْسَتَهَزْءُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ بِمُعْجِزِينَ ﴾ [٥١]،
 ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٢].

(١) انظر: البيان ٢١٧، القول الوجيز ٢٧٨.

﴿الرَّحِيمِ﴾ [٥٣]، ﴿تُصْرُونَ﴾ [٥٤]، ﴿تَشْعُرُونَ﴾ [٥٥]، ﴿السَّخِرِينَ﴾ [٥٦]، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٥٧]، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٨]، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٥٩]، ﴿لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [٦٠]، ﴿يَجْرُونَ﴾ [٦١]، ﴿وَكَيْلٌ﴾ [٦٢]، ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [٦٣]، ﴿الْجَاهِلُونَ﴾ [٦٤]، ﴿الْخَاسِرِينَ﴾ [٦٥]، ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [٦٦]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٦٧]، ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [٦٨]، ﴿يُظَاهِمُونَ﴾ [٦٩]، ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٧٠]، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٧١]، ﴿الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [٧٢]، ﴿خَالِدِينَ﴾ [٧٣]، ﴿الْعَمِلِينَ﴾ [٧٤]، ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٧٥].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿لَاَصْطَفَى﴾^(١) [٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش^(٢) بينَ بينَ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ وبالفتح كالباقين، وبالتقليل قرأ نافع^(٣) من «العنوان».

وقرأ ﴿فِي بَطُونِ إِمَّهَاتِكُمْ﴾ [٦] بكسرِ الهمزة حمزة والكسائي، وزاد حمزة كسر الميم، ووافقه الأعمش في الحرفين على الكسر، وتقدّم بالنساء [٢٣]. وعن الحسن (ظلمات) [٦] بإسكان اللام، كما في البقرة [١٧].

وأمال ﴿فَأَنَّى﴾ [٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وقرأ ورش مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتح وبالتقليل، وبه قرأ الدُّوريُّ عن أبي عمرو، وهو لنافع^(٤) من «العنوان». والباقون بالفتح، وبه قرأ أبو عمرو من «العنوان».

(١) خ، س: ﴿زُلْفَى﴾ بدلاً من ﴿لَاَصْطَفَى﴾، والمثبت هو الصواب؛ لأن الحكم المذكور لا ينطبق إلا على ﴿لَاَصْطَفَى﴾، وأما ﴿زُلْفَى﴾ ففيها الفتح والتقليل لأبي عمرو كالأزرق.

(٢) المثبت من: ت، د، ص: وهو الصحيح؛ لموافقته للعبارة المذكورة في كلمة ﴿يَرْضَى﴾ بعد أسطر، وسائر النسخ: «وقرأ ورش مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتح كالباقين، وبالتقليل قرأ نافع من «العنوان» وهو غير صحيح؛ لأنه يوهم أن الأزرق عَنْ وَرْشٍ ليس فيه التقليل إلا من العنوان فقط، وهو مخالف للواقع.

(٣) ح: «قالون».

(٤) ح: «لقالون».

وأمال / ﴿يَرْضَى﴾ [٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وَبِهِ قَرَأَ نَافِعٌ^(١) مِنْ «العنوان»، والباقون بالفتح.

وكذا حَكْمٌ ﴿مُسَمَّى﴾ [٥] وَقَفَاءً.

وقرأ ﴿يَرْضَهُ﴾ [٧] بضمّ الهاء من غير صلة^(٢) نافعٌ وحفصٌ وحمزة، وكذا يعقوبٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ السوسيُّ بسكون الهاء، وافقه الحسنُ. قال أبو حاتم: «وهو غَلَطٌ لَا يَجُوزُ» انتهى.

وتعقبه أبو حيان^(٣) فقال: «ليس بغلطٍ، بل ذلك لغة لبني كلابٍ وبني عُقَيْلٍ». واخْتَلَفَ عَنِ الدُّورِيِّ وَهشام وأبي بكر، وكذا عن ابنِ جَمَّازٍ، ووافقهم اليَزِيدِيُّ أيضاً. وقرأ الباكون، وهم ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ بالضم مع إشباعِ ضَمِّ الهاء، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

واخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَابْنِ وَرْدَانَ، فَيَكُونُ لِنَافِعٍ وَحَفْصٍ وَحَمْزَةَ، وكذا يعقوبٌ ضمُّ الهاء من غير إشباع، وافقهم الأعمش من غير خلافٍ عنهم، ويكون لابن كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ الإِشْبَاعُ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ عَنْهُمْ، وَيَكُونُ لِكُلِّ مِنَ الدُّورِيِّ وَابْنِ جَمَّازٍ^(٤)

(١) ح: «قالون».

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/ ٩٠، الحجة لابن زنجلة ٦١٩، الموضح

٣/ ١١١٠.

(٣) البحر ٧/ ٤١٧.

(٤) «وابن جَمَّازٍ» سقط من: ش، س.

الإسكانُ والإشباعُ. وافقهم اليزيديُّ، ويكون للسوسي الإسكانُ من غيرِ خلافٍ، ووافقه الحسنُ. ولكلُّ من هشامٍ وأبي بكرٍ: الإسكانُ والاختلاسُ، ولكلُّ من ابنِ ذُكوانٍ وابنِ وَرْدانِ الاختلاسُ والإشباعُ^(١).

وقرأ ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ ﴾ [٨] بفتح الياء^(٢) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا رُوِيَ، من غيرِ طريقِ أبي الطيب^(٣)، وافقهم اليزيديُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنِ^(٤).

واختلَفَ في ﴿ أَمَّنْ هُوَ ﴾ [٩]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وحمزة^(٥) بتخفيفِ الميمِ^(٦) على أن همزة الاستفهام دخلت على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقرير، ومقابلهُ محذوفٌ لفهم المعنى. والتقدير: أمَّن هو قانتٌ كَمَنْ جعل الله أنداداً؟ أو التقدير: أهذا القانتُ خيرٌ أم الكافرُ المخاطبُ بقوله: ﴿ قُلْ تَمَعَّ ﴾؟ ويدلُّ عليه قوله: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٩]، فحذف خبر المبتدأ. ومن حذف المقابلِ قوله^(٧):

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طِلَابُهَا

(١) زاد في س: «وافقهم اليزيديُّ»، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز ٦٢٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٦١٩، الموضح ٣/ ١١١١.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٢٣٢، النشر ٢/ ٢٩٩، الإتحاف ٢/ ٤٢٧.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٢٦٨، إيضاح الرموز ٦٢٨.

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٥٣٠، النشر ٢/ ٣٦٢، الإتحاف ٢/ ٤٢٨.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩٢/ ٦، الحجة لابن زنجلة ٦٢٠، الموضح

٣/ ١١١٢.

(٧) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٧١/ ١، والمغني ١٣.

/ وقال الفراء^(١): «الهمزة للنداء، و«مَنْ» منادى، فهو كقوله^(٢):

أَمَحْمَدٌ وَأَنْتَ صِنُو نَجِيْبَةٍ^(٣)

ويكون المنادى هو النبي ﷺ، وهو المأمور بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٩٩]، كأنه قال: يا مَنْ هو قانت قل، لكن قال في «البحر»^(٤): «وهذا القولُ أجنبيُّ مما قبله وما بعده» انتهى.

وقال السمين في «الدر»^(٥): «وفيه بُعدٌ، ولم يَقَعْ في القرآنِ نداءً بغير «يا»، حتى يُحْمَلَ هذا عليه»، ثم تَعَقَّبَهُ بما يَطْوُلُ ذِكْرُهُ. وافقهم الأعمش^(٦).

وقرأ الباقر بالتشديد، فهي «أم» داخلةٌ على «مَنْ» الموصولة أيضاً، وأدغمت الميم في الميم لسكون الأولى بلا مانع. وفي «أم» حينئذٍ قولان: أحدهما: أنها متصلةٌ، ومعادِلُها محذوفٌ قبلها، تقديره: أهذا الكافرُ خيرٌ أم الذي هو القانتُ؟ قال معناه الأخفش^(٧).

(١) معاني القرآن ٤١٦/٢.

(٢) عجزه:

من قومها والفاعلُ فحلُّ مُعْرِقُ

وهو لُقَيْلَةُ بنت النضر بن الحارث، في اللسان (ضناً) ٩٢/٨، وتاج العروس (ضناً) ١٩٦/١. والصَّنُو: كذا في النسخ الخطية، ومعناه الابن.

(٣) أقحم في: ص، ر، ت، ش: «تقديره»، وسقط البيت من: ش.

(٤) البحر ٤١٨/٧.

(٥) الدر المصون ٤١٥/٩.

(٦) انظر: الروضة ٨٩٣/٢، المبهج ٢٦٨/٣، إيضاح الرموز ٦٢٨.

(٧) لم نقف عليه في «معاني القرآن» له.

قال أبو حيان^(١): «فِيحْتاجُ مِثْلَ هَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَهُوَ أَنْ يُحَذَفَ الْمُعَادِلُ الْأَوَّلُ».

والثاني: أنها منقطعة، فتُقدَّرُ بـ«بل» والهمزة، والتقدير: بل أَمَّنْ هو قانتٌ كغيره.

ولا خلاف في حذف ياء ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [١٠] للكَلِّ اتفاقاً.
وفتح ياء ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾ [١١] نافع، وكذا أبو جعفر، و﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٣] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. وافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي.
وأثبت ياءي ﴿يا عبادي فاتقوني﴾ [١٦] في الحالين رُوِيَ بِخِلَافٍ عنه، ورُوِحَ كذلك في ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [١٦] فقط.

وأثبت ياء ﴿فبَشِّرْ عِبَادِي﴾ [١٧] في الوصل مفتوحةً السوسية، كما في «التيسير»^(٢) ومن تبعه.

قال في «النشر»^(٣): «وبه قرأ الدانيُّ على فارس بن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن جرير، كما نصَّ عليه في «المفردات»^(٤)، فهو في ذلك خارجٌ عن طريق التيسير، وقطع له أيضاً

(١) البحر ٧/٤١٨-٤١٩.

(٢) التيسير ١٨٩.

(٣) النشر ٢/١٨٩.

(٤) المفردات ٢٨٧.

بذلك الحافظ أبو العلاء^(١) وأبو معشر الطبري^(٢) وابن مهران^(٣)، وكذا قَطَعَ به جمهورُ العراقيين مِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَبَشٍ».

وَاخْتَلَفَ / فِي الْوَقْفِ عَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا فِي الْوَصْلِ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى الْإِثْبَاتِ أَيْضاً فِي الْوَقْفِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى حَذْفِهَا فِيهِ، وَبِهِ قَطَعَ فِي «التيسير»^(٤) قال: «وهو عندي قياسُ قولِ أبي عمرو في الوقف على المرسوم».

وقال في «المفردات»^(٥) بعد ذِكْرِهِ الْفَتْحَ وَالْإِثْبَاتَ فِي الْوَصْلِ: «فالوقفُ في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حَذْفُهَا، وَالْإِثْبَاتُ أَقْبَسُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي «التيسير»، وَليْسَ كَذَلِكَ».

وذهب الباقر عن السوسي إلى حَذْفِ الْيَاءِ وَصِلاً وَوَقْفاً، وَهُوَ الَّذِي فِي «العنوان»^(٦)، و«الكافي»^(٧)، و«التذكرة»^(٨)، وَهُوَ طَرِيقُ أَبِي عِمْرَانَ وَابْنِ جُمْهُورٍ كِلَيْهِمَا عَنِ السُّوسِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَلْبُونِ

(١) غاية الاختصار ١/ ٣٦٥.

(٢) التلخيص ٢٠٩.

(٣) الغاية ٤٤٩.

(٤) التيسير ١٨٩.

(٥) المفردات ٢٨٧.

(٦) العنوان ١٦٦.

(٧) الكافي ١٩٣-١٩٤.

(٨) التذكرة ٢/ ٥٣١.

في رواية السوسى، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في «التيسير» كما قدمنا، وكل من الفتح وصلًا والحذف وقفًا ووصلًا صحيح عن السوسى، ثابت عنه رواية وتلاوة نصًا وقياسًا.

ووقف يعقوب عليها بالياء. والباقون بالحذف في الحالين^(١).

وقرأ ﴿لَكِنَّ﴾ [٢٠] بتشديد النون أبو جعفر، فيكون ﴿الَّذِينَ﴾ [٢٠]، في

موضع نصب، وسبق بأخر آل عمران [١٩٨].

ووقف على ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٣٦، ٢٣] بالياء ابن كثير، ووافقه ابن محيصن^(٢).

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٢٤] بالإشمام هشام والكسائي، وكذا رؤيس، ووافقهم

الحسن والشنبوذى.

واختلف في ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [٢٩]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٣) بالألف وكسر اللام، اسم فاعل^(٤)

من سلم الثلاثي، أي: خالصاً من الشركة، قاله أبو حيان^(٥) كغيره.

ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن^(٦).

(١) من قوله: «وذهب الباقر عن السوسى» إلى قوله: «بالحذف في الحالين» سقطت من:

غ، ش، ف، ح، خ، س.

(٢) زاد في: غ، ش: «واليزيدي والحسن»، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز ٦٢٨.

(٣) انظر: المستنير ٤١٠/٢، النشر ٣٦٢/٢، الإتحاف ٤٢٩/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٩٤/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٢١، الموضح

١١١٣/٣.

(٥) البحر ٤٢٤/٧.

(٦) انظر: المبهج ٢٦٩/٣، إيضاح الرموز ٦٢٨.

وقرأ الباقون بفتح السين واللام من غير ألفٍ، مصدرٌ وُصِفَ به على سبيل المبالغة في الخلوص من الشُّرْكة.

وعن الحسن (الحَمْدُ لله) [٢٩] بكسر الدال كأولِ الفاتحة [٢].

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ والحسن^(١) (إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَايِتُونَ) [٣٠] بألفٍ بعد الميم، وبعدها همزةٌ مكسورةٌ فيهما مع مدِّ الألفِ لموجب الهمز، وهي تشعر بحدوث الصفة، والجمهورُ بالياء المشددة المكسورة من غير همز ولا ألفٍ، وهي تُشعِرُ بالثبوت واللزوم كالحَيِّ.

والضميرُ في ﴿إِنَّكَ﴾ [٣٠] خطابٌ للرسولِ عليه الصلاة والسلام ويدخل معه أمته في ذلك. والظاهر عَوْدُ الضميرِ في ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ [٣٠] على الكفار، ولا ريب أن الكلَّ في عداد الموتى.

وأمال ﴿مَثْوَى﴾ [٣٢] وقفاً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرِقِ بالفتح كالباقين وبالتقليل، وبه / قرأ نافع^(٢) من «العنوان».

واختلَفَ في ﴿يَكْفِي عَبْدَهُ﴾ [٣٦]:

فحمزةً والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ^(٣) بألفٍ على الجمع^(٤)، أي: الأنبياء، والمطيعين من المؤمنين. ووافقهم الأعمش^(٥).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٦١، مفردة ابن محيصة ١٤٦، إيضاح الرموز ٦٢٩.

(٢) ح: «قالون».

(٣) انظر: الكفاية ٢٧٢، النشر ٢/٣٦٢، الإتحاف ٢/٤٢٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٩٥، الحجة لابن زنجلة ٦٢٢، الموضح

١١١٣/٣.

(٥) انظر: الروضة ٢/٨٩٣، المبهج ٣/٢٧٠، إيضاح الرموز ٦٢٩.

وقرأ الباقون بغير ألفٍ على التوحيد، أي: أليس الله بكافيك يا محمدُ أمرَ الكفارِ، والمفعول الثاني فيها محذوفٌ، والمرادُ نبينا ﷺ؛ وذلك أن قريشاً قالت: لئن لم يتنه محمدٌ ﷺ عن تعيب آلهتنا وتعييننا لتسلطن^(١) عليه فتصيبه بسوء، فأنزل الله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [٣٦]، أي: شرٌّ من يريد بسوء^(٢). والهمزة الداخلة على النفي للتقرير، أي: هو كافٍ عبده. وفي إضافته إليه تشریفٌ عظيمٌ لنبية ﷺ وزاده فضلاً وشرفاً لديه.

وقرأ ﴿قُلْ أَقْرَأْتُمْ﴾ [٣٨] بتسهيل الهمزة الثانية قالون وورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، وبه قرأ ورش من طريق الأزرق في أحد وجهيه. والوجه الآخر عنه: إبدالها ألفاً خالصةً مع المدِّ المُشَبَّعِ للساكنين. وقرأ الكسائي بحذفها، والباقون بإثباتها محققةً، وتقدم البحث فيه بالأنعام [٤٦].

وسكن ياء ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ [٣٨] حمزةً، ووافقه الأعمش.

واختلف في ﴿كَاشَفَتْ ضُرُّو﴾ [٣٨]، و﴿مُمْسِكَتْ رَحْمَتِهِ﴾ [٣٨]: فأبو عمرو، وكذا يعقوب^(٣)، بتنوين^(٤) ﴿كَاشَفَتْ﴾ [٣٨]، و﴿مُمْسِكَتْ﴾ [٣٨]، ونصب ﴿ضُرُّهُ﴾ [٣٨]، و﴿رَحْمَتَهُ﴾ [٣٨].

(١) في النسخ: «لتسلطنا» وأثبتنا ما في: ت، ص. وفي مصادر التخريج: «لنكفن عن شتم آلهتنا أو لنامرئها فلتخبلنك».

(٢) أخرج عبد الرزاق في تفسيره ١٧٣/٢ عن معمر عن رجل به نحوه، بينما عزاه السيوطي في الدر ١٢/٦٦٢-٦٦٣، لعبد الرزاق وابن المنذر عن قتادة عن رجل وهو ضعيف؛ لأنه مرسل، وفيه رجل مبهم.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٤٠، النشر ٢/٣٦٣، الإتحاف ٢/٤٢٩.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٩٦، الحجة لابن زنجلة ٦٢٣، الموضح

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «وجهُ النصبِ والتنوين: أن كاشفاتٍ وممسكاتٍ جَمَعُ كاشفٍ ومُمسكٍ، أَتَتْ لَجْرِيهِ^(٢) على الأوثان».

قال البيضاوي^(٣): «تنبيهاً على كمالِ ضَعْفِهَا، فهو اسمٌ فاعلٌ بشرطه فيعملُ عَمَلَ فَعْلِهِ، ويتعدَّى إلى واحدٍ بنفسه، وإلى آخرٍ بـ«عن»، فنونٌ تنوينِ المقابلةِ على الأصلِ، ونُصِبَ ما بعده مفعولاً به، أي: هل يكشِفْنَ ضُرَّهُ أو يمسكن رحمة عني».

وإفقههم اليَزِيدِيُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤) من «المفردة».

وقرأ الباقر بن ميمون فيهما وجرَّ ﴿ضُرُّهُ﴾ [٣٨]، و﴿رَحْمَتِهِ﴾ [٣٨]، على الإضافة اللفظية جوازاً للتخفيف. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج».

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ تسكينُ ياءِ (حَسْبِيَ اللهُ) [٣٨]، / من «المبهج»، وفتحها من «المفردة» كالباقين.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ أيضاً ضمُّ ميمٍ (يا قومُ اعملوا) [٣٩]، كما في البقرة [٥٤].

وقرأ ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [٣٩] بالجمع أبوبكرٍ، ووافقهُ الحسنُ كما بالأنعام [١٣٥].

(١) كتر المعاني (خ): ٢٧٨/أ.

(٢) ت، ص: «لجريانه».

(٣) أنوار التنزيل ٢/٣٢٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٧١، إيضاح الرموز ٦٢٩.

والمعنى: اعملوا على حالكم، اسمٌ للمكان استُعيِر للحال، كما استُعيِر «هنا»^(١)، و«حيث»^(٢) من المكان للزمان، إني عامل على مكاني، فحُذِف للاختصار والمبالغة في الوعيد والإشعار بأنَّ حاله لا يقف؛ فإنه تعالى يزيده على مرَّ الأيام قوةً ونصرةً، ولذلك توعدَّهم بقوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ﴾ [٣٩] إلى آخر الآية، قاله البيضاوي^(٣).

واختلَفَ في ﴿قَصَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [٤٢]:

فحمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٤) بضمِّ القافِ وكسرِ الضادِ وفتحِ الياءِ مبنياً للمفعول^(٥)، و﴿الموت﴾ [٤٢] بالرفع لقيامه مقامِ الفاعل، وحُذِفَ للعِلْمِ به، وهو الله تعالى. وافقهم الأعمش^(٦).

وقرأ الباقر بفتح القاف والضاد مبنياً للفاعل، و﴿الْمَوْتَ﴾ [٤٢] بالنصب مفعوله، وأماله ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ بين اللفظين كقالون من «العنوان»، ولهما الفتح كالباقرين، وبه قرأ الأصْبَهَانِيُّ عَنْ وَرْشٍ.

(١) قال الأخفش: «وقد ترد للزمان». انظر: المغني ١/ ١٣١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٥٤.

(٣) أنوار التنزيل ٢/ ٣٢٣.

(٤) انظر: الغاية ٣٨٢، النشر ٢/ ٣٦٣، الإتحاف ٢/ ٤٣٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٩٧، الحجة لابن زنجلة ٦٢٤، الموضوع

١١١٤/٣.

(٦) انظر: الروضة ٢/ ٨٩٤، المبهج ٣/ ٢٧١، إيضاح الرموز ٦٢٩.

﴿الْأَنْفُسُ﴾ هي: الأرواح. وقيل: النفسُ غيرُ الرُّوحِ، قاله ابنُ عباسٍ^(١)، فالروح لها تديبٌ عالمُ الحياة، والنفس لها تديبٌ عالمُ الإحساس. وفرقتُ فرقةً^(٢) بين نفس التمييز ونفس التخيل. والذي يدلُّ عليه الحديث^(٣) واللغة أنَّ النفسَ والروحَ مترادفان، وأنَّ فراقَ ذلك من الجسدِ

(١) أورده الثعلبي في الكشف والبيان ٢٣٨/٨، وأخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم كما عزاه السيوطي في الدر ١٢/٦٦٤ إليهما، وأورده الماوردي في التكت ١٢٨/٥، وابن عطية في المحرر الوجيز ١٤/٨٨، وابن الجوزي في زاد المسير ٧/١٨٦، والقرطبي في تفسيره ١٨/٢٨٥، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٤/٨٨، والبحر لأبي حيان ٧/٤٣٠.

(٣) قال القرطبي في تفسيره ١٨/٢٨٥-٢٨٦: «وقد اختلف الناس من هذه الآية في النفس والروح؛ هل هما شيء واحد أو شيان؟ على ما ذكرنا، والأظهر أنهما شيء واحد، وهو الذي تدل عليه الآثار الصحاح...».

ومنها حديث أبي هريرة مرفوعاً في الدعاء عند النوم المتفق عليه وفيه: «إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها...» رواه البخاري في صحيحه ١١/١٢٥-١٢٦ مع الفتح، ك: الدعوات، برقم (٦٣٢٠)، ومسلم في صحيحه ٤/٢٠٨٤-٢٠٨٥ ك: الذكر والدعاء، ب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، برقم (٢٧١٤) وجاء عنده أيضاً: «فاغفر لها» في بعض الروايات.

وروى مسلم أيضاً في صحيحه ٢/٦٣٥ ك: الجنائز، ب: في شخوص بصر الميت يتبع نفسه، برقم (٩٢١) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعاً: «ألم تروا الإنسان إذا مات شخص بصره؟ قالوا: بلى. قال: «فذلك حين يتبع بصره نفسه».

وأخرجه في ١/٤٧١، ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: قضاء الصلاة الفاتحة... برقم (٦٨٠)، وفيه فقال رسول الله ﷺ: «أي بلال! فقال بلال: أخذ بنفسي الذي أخذ

بنفسك». فورد في هذه الروايات ذكر النفس.

هو الموت، ومعنى ﴿يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾: يُمِيتُهَا، و﴿الَّتِي﴾، أي: والأنفس التي لم تَمُتْ في منامها، أي: يَتَوَفَّاها حين تنام تشبيهاً للنُّوَامِ بِالْمَوَاتِ، ومنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، فبَيْنَ الْمَيِّتِ وَالنَّائِمِ قَدْرٌ مَشْتَرِكٌ، وهو كونُهُما لا يَمَيِّزان ولا يَتَصَرَّفَانِ، فَيُمْسِكُ مَنْ قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ الْحَقِيقِيَّ، وَلَا يَرُدُّهَا فِي وَقْتِهَا حَيَّةً، ﴿وَيُرْسِلُ الْأَخْرَى﴾ [٤٢]، أي: النَّائِمَةَ لَجَسَدِهَا عِنْدَ الْيَقِظَةِ إِلَى أَجْلِ ضَرْبِهِ لِمَوْتِهَا.

وقيل: ﴿يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [٤٢] يَسْتَوْفِيهَا وَيَقْضِيهَا، وهي الْأَنْفُسُ التي تكون معها / الحياة والحركة، وَيَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ التي لم تَمُتْ في منامها، وهي أَنْفُسُ التَّمْيِيزِ. قالوا: فالتّي تُتَوَفَّى فِي النُّومِ هي نَفْسُ التَّمْيِيزِ لَا نَفْسُ

[٢٣٩/أ]

وجاء في روايات أخرى ذكرُ الروح، ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه ٦٦/٢، مع الفتح، ك: مواقيت الصلاة، ب: الأذان بعد ذهاب الوقت برقم (٥٩٥) من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - مرفوعاً وفيه: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردها عليكم حين شاء...»، ورواه في التوحيد ٤٤٧/١٣، برقم (٧٤٧١)، مقتصراً على هذا الطرف الأخير.

ومسلم في صحيحه ٦٣٤/٢ ك: الجنائز، ب: في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، برقم (٩٢٠) من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه. ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر». ورواه في ٢٢٠٢/٤ ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه... برقم (٢٨٧٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يصعدانها». «ويقول أهل السماء: روح طيبة جاءت من قبل الأرض...».

الحياة؛ لأنَّ نفسَ الحياةِ إذا زالتْ زال معها النَّفسُ، والنائمُ يتنفسُ، وكونُ النَّفسِ تُقبضُ والروحُ في الجسدِ حالةَ النومِ -بدليل أنه يتقلَّبُ ويتنفسُ- هو قول الأكثرين، ودالٌّ^(١) على التغير، وكونها شيئاً واحداً هو قول^(٢) ابن جبير وأحد قولي ابن عباسٍ، قاله أبو حيان في «البحر»^(٣).

وروي عن ابن عباسٍ^(٤) ممَّا نقله البيضاوي^(٥): أن في ابنِ آدمِ نفساً وروحاً بينهما مثلُ شعاعِ الشمسِ، والنفسُ التي بها العقلُ والتمييزُ، والروحُ التي بها النفسُ والحياةُ فتتوفيان عند الموت، وتتوفى النفسُ وحدها عند النوم. وقرأ ﴿ثم إليه ترجعون﴾ [٤٤] يعقوبُ مبنياً للفاعل، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعي.

ويوقف على ﴿أشمازت﴾ [٤٥] لحمزةً بالتسهيل بينَ بينَ، وفي «الكافي»، و«التبصرة» وجهٌ آخر: وهو البدلُ ألفاً.

وحكى بعضهم ثالثاً: وهو الحذفُ على رَسْمِ بعضِ المصاحف. قال في «النشر»^(٦): «وليس بصحيح، وإن كان قد صحَّ في «أرأيت» وغيره من رواية الكسائي، فإنه لا يلزم أن كلَّ ما صحَّ عن قارئٍ يصحُّ عن قارئٍ آخر».

(١) البحر: «ودل».

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٢٨٤/١٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٧/٤٣١.

(٣) البحر ٧/٤٣١.

(٤) انظر: أنوار التنزيل ٢/٣٢٤.

(٥) أنوار التنزيل ٢/٣٢٤.

(٦) النشر ١/٤٨٤.

ووافقه الأعمش بخُلفٍ عنه.

وفتح ياء ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ.

وقرأ ﴿لَا تَقْنِطُوا﴾ [٥٣] بكسر النونِ أبو عمروٍ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ وخلفٌ، وافقهم اليزيديُّ والحسنُ والأعمشُ، وقرأ الباقون بفتحها، وسبَقَ بالحجر [٥٦].

والنهيُّ عن القنوطِ يقتضي الأمرَ بالرجاءِ، وهذه الآيةُ أَرْجَى آية. وقوله: ﴿يَعْفِرُ الذُّنُوبَ﴾ عامٌّ يرادُ به ما سوى الشُّركِ، وهو مُقَيَّدٌ أيضاً في المؤمنِ والعاصي غيرِ التائبِ بالمشيئة.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَعْبَادِي﴾ [٥٣]، بإضافتهم إليه، وندائهم إقبالاً وتشريفً، و﴿أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [٥٣]، أي: بالمعاصي /، والمعنى: أَنَّ ضَرَرَ تِلْكَ الذُّنُوبِ إِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ عَلَيْهِمْ.

[ب/٢٣٩]

وإضافةُ الرحمةِ إلى الله تعالى التفاتٌ من ضمير المتكلمِ إلى اسمِ الغائبِ؛ لأنَّ في إضافتها إليه سَعَةٌ الرحمة، إذا أُضيفت إلى الاسمِ (١) الذي هو أعظمُ الأسماء؛ لأنه العَلَمُ المحتوي على معاني جميع الأسماء، ثم أعاد الاسمَ الأعظم، وأكَّد الجملةَ بـ «إِنَّ» مبالغةً في الوعدِ بالغفران، ثم وَصَفَ نَفْسَهُ بِمَا سَبَقَ فِي الْجُمْلَتَيْنِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْغُفْرَانِ بِصِفَتِي الْمَبَالِغَةِ، وَأَكَّدَ بِلَفْظِ «هُوَ» الْمَقْتَضِي عِنْدَ بَعْضِهِمُ الْحَضَرَ.

(١) أي: في قوله: «رحمة الله».

وقال الزمخشري^(١): «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً بِشَرَطِ التَّوْبَةِ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ هَذَا الشَّرْطِ فِي الْقُرْآنِ، فَكَانَ ذِكْرُهُ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ ذِكْرًا لَهُ فِيمَا لَمْ يُذَكَرْ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي حُكْمِ كَلَامٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّنَاقُضُ» انتهى. وهو على طريق المعتزلة^(٢): «فِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْعَاصِيَ لَا يُغْفَرُ لَهُ إِلَّا بِشَرْطِ التَّوْبَةِ» انتهى من «البحر»^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَحْسَرَتِي﴾ [٥٦]:

فأبو جعفرٍ بألفٍ بعد التاءِ وياءٍ بعدها مفتوحةٍ في روايةِ ابنِ جَمَّازٍ، بلا خلافٍ، ومعه^(٤) في روايةِ ابنِ وَرْدَانَ^(٥) جمعاً بين العوض والمُعَوِّضِ عنه، أو على أنه تشبیه «حسرة» مضافةً لياء المتكلم. وعورض هذا: بأنه كان ينبغي أن يُقال: يا حَسْرَتِي بِإِدْغَامِ يَاءِ النِّصْبِ فِي يَاءِ الإِضَافَةِ. وأجيب: بأنه يجوزُ أن يكون راعي لغة بلحارث بن كعب^(٦) نحو: رأيت الزيدان.

(١) الكشاف ٤/ ١٣٥.

(٢) مضى التعليق على مثل هذه المسألة في أوائل مقدمة المؤلف عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿تُرْأَوْرُنَا أَلْكِتَابِ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ الآية.

(٣) البحر ٧/ ٤٣٤.

(٤) قوله: «ومعه»، أي: مع ابن جَمَّاز.

(٥) والرواية الثانية عنه مثلها إلا أنها بإسكان الياء. انظر: النشر ٢/ ٣٦٣.

(٦) بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن الحارث، بطن من مذحج من القحطانية، سكنوا نجران، بعث إليهم النبي ﷺ خالد بن الوليد سنة (١٠هـ) يدعوهم إلى الإسلام فأسلموا، وقدموا على رسول الله ﷺ، وأمر عليهم قيس بن الحُصَيْن. انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٤/ ١٨٢، الروض الأنف ٤/ ٣٧١، معجم قبائل العرب ٤/ ٢٣١.

وعن الحسن (يا حَسْرَتِي) بتاء مكسورة وياء ساكنة بدل الألف على الأصل. وقرأ الباقر بالتاء المفتوحة وبعدها ألف بدلاً من الياء. ووقف عليها بهاء السكت رُويس بخلاف عنه.

وأماها حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

وقرأ ورث من طريق الأزرق بالفتح كالباقين وبالتقليل، وبه قرأ قالون

من «العنوان» والدوري عن أبي عمرو.

وعن الحسن^(١) (بلى قد جَأَتْكَ) [٥٥] بغير ألف بعد الجيم بوزن جَعَتْكَ،

فيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَصْرًا كَقِرَاءَةِ قُنْبَلٍ ﴿ أَنْ رَأَهُ اسْتَعْنَى ﴾ [العلق: ٧]، وَأَنْ يَكُونَ

مَقْلُوبًا مِنْ «جَاءَتْكَ» قُدِّمَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَأُخِّرَتِ الْعَيْنُ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ

/ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٢) نَحْوُ: رَمَتْ وَعَزَّتْ. وَالْجُمْهُورُ بِالْمَدِّ.

[٢/٢٤٠]

وَقَرَأَ ﴿ وَيُنْجِي اللَّهُ ﴾ [٦١] بِتَخْفِيفِ النُّونِ رَوْحًا، كَمَا فِي الْأَنْعَامِ [٦٣-٦٤].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ بِمَفَازَتِهِمْ ﴾ [٦١]:

فَأَبُوبَكْرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٣) بِالْأَلْفِ عَلَى الْجَمْعِ^(٤) مِنْ

حَيْثُ إِنَّ النِّجَاةَ أَنْوَاعٌ وَالْأَسْبَابَ مُخْتَلِفَةٌ، فَلِكُلِّ نَاجٍ خَصْلَةٌ مُنْجِيَّةٌ، وَفَسَّرَهَا

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٦١، إيضاح الرموز ٦٣٠.

(٢) فوزنه على هذه القراءة: فَلَئِكَ، حُذِفَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ لِالْتِقَائِهَا سَاكِنَةً مَعَ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الْقَلْبِ الْمَكَانِي.

(٣) انظر: الروضة ٢/٨٩٥، النشر ٢/٣٦٣، الإتحاف ٢/٤٣١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٩٧، الحجة لابن زنجلة ٦٢٤، الموضح

ابن عباس^(١) بالأعمال الصالحة، وهي متنوعة. قال أبو علي^(٢): «المصادرُ تُجمعُ إذا اختلفتُ أجناسُها»، كقوله: ﴿وَتُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]. وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقر بن غير ألفٍ على التوحيد. قال الفراء^(٤): «كلتا القراءتين صوابٌ، تقول: قد تبين أمرُ الناسِ وأمورُ الناسِ».

واختلفَ في ﴿تَأْمُرُونَ﴾ [٦٤]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٥) بنونٍ خفيفةٍ وفتح الياء^(٦)، قال ابنُ عطية^(٧): «وهذا على حذفِ النونِ الواحدة، وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوزُ حذفُ النونِ الأولى، وهو لحنٌ؛ لأنها علامةٌ رفع الفعل» انتهى.

(١) كذا عزاه أبو البركات النسفي في تفسيره ٣/ ١٩٠ لابن عباس -رضي الله عنهما-، وأخرج ابن جرير في تفسيره ٢٠/ ٢٤٠، عن يونس عن ابن وهب، قال: «قال ابن زيد: ... بمفازتهم: بأعمالهم».

وأورد ابن الجوزي في تفسيره ٧/ ١٩٣ عن ابن السائب مثله، وإسناد ابن جرير يبدو فيه انقطاع، والله أعلم.

(٢) الحجة ٦/ ٩٧.

(٣) انظر: المبهم ٣/ ٢٧٢، إيضاح الرموز ٦٣٠.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٢٤.

(٥) انظر: المستنير ٢/ ٤١٢، النشر ٢/ ٣٦٣، الإتحاف ٢/ ٤٣١.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٩٨، الحجة لابن زنجلة ٦٢٥، الموضح

٣/ ١١١٦.

(٧) المحرر الوجيز ١٤/ ١٠١.

وتعقّبهُ الإمام أبو حيان^(١) فقال: «وفي المسألة خلافٌ، منهم مَنْ يقولُ: المحذوفةُ نونُ الرفعِ، ومنهم مَنْ يقولُ: نونُ الوقايةِ، وليس بلحنٍ؛ لأنَّ التركيبَ متفقٌ عليه، والخلافُ جرى في أيّهما حُذِفَ، ونختارُ أنها نونُ الرفعِ» انتهى. وهو مذهب سيبويه^(٢). وسَبَقَ في الأنعام عند ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾ [٨٠] مزيدٌ لذلك، والله أعلم.

وقرأ ابنُ عامرٍ بخلافِ عن ابنِ ذكوانَ بنونينِ خفيفتين: الأولى مفتوحة، والثانية مكسورةٌ، وسكونِ الياءِ على الأصلِ في الإتيانِ بنونِ الرفعِ والوقايةِ. وقرأ ابنُ كثيرٍ بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ وفتحِ الياءِ. وقرأ الباقرُ كذلك، إلا أنهم سَكَنُوا الياءِ.

وعن المطوّعي^(٣) (حقَّ قَدْرُهُ) [٦٧] بفتحِ الدالِ، من التقديرِ، والجمهورُ بالسكونِ، أي: ما عَرَفُوهُ حَقَّ معرفته، وما قَدَّرُوهُ في أنفسهم حَقَّ تقديره، إذ أشركوا معه غيرَه، وساوَوْا بينه وبين الحَجَرِ والخَشْبِ في العبادة.

وعن الحسنِ^(٤) (قَبَضَتَهُ) [٦٧] بالنصبِ على الظرفيةِ بتقديرِ «في»، قاله ابنُ خالويه^(٥)، وهو قولُ / الكوفيين^(٦). وأمّا البصريون فلا يُجيزونَه، كما لا يقالُ: «زَيْدٌ دَارَكٌ» بالنصبِ، أي: في دارك، وهو جائزٌ عند الكوفيين.

[ب/٢٤٠]

(١) البحر المحيط ٧/٤٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٥١٩.

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٧٣، إيضاح الرموز ٦٣١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٦٢، إيضاح الرموز ٦٣١.

(٥) مختصر ابن خالويه: ١٣١ (ذكر القراءة بدون توجيه). انظر: البحر ٧/٤٤٠، الدر

المصون ٩/٤٤٣.

(٦) انظر: البحر ٧/٤٤٠.

والجمهورُ على الرفع مبتدأً وخبراً، في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: ما عَظَّموه حَقَّ تعظيمه، والحالُ أنه موصوفٌ بهذه القدرة الباهرة التي تَتَحَيَّرُ فيها الأوهام^(١) بالإضافة إلى قدرته، وذَكَرُ القبضُ واليمين على طريقة التمثيل والتخييل من غير اعتبارهما - أي: القبضُ واليمين - حقيقةً ولا مجازاً^(٢). قاله البيضاوي^(٣) كالزمخشري^(٤).

قال أبو حيان^(٥): «وبعني: أو جهةً مجازٍ معين، وإلا فبابُ التصوير والتخييل هو من المجاز».

وقال ابنُ عطية^(٦): «اليمين هنا والقبضة عبارة عن القدرة^(٧)، وما اختلج في الصدور من غير ذلك باطلٌ^(٨). وما ذهب إليه القاضي - يعني

(١) الأوهام: الخواطر.

(٢) قَبَضَ اللهُ الأرض يوم القيامة، وطَبَّه جَلَّ وعلا سمواته يمينه فعلان يثبتهما السلف الصالح ولا ينفونهما، وهما من أدلَّةِ إثبات اليمين لله عز وجل، وقد ثبت عن الرسول ﷺ هذا حيث قال: «يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء يمينه، ثم يقول: أنا الملك، فأين ملوك الأرض؟». أخرجه البخاري برقم: ٧٣٨٢، ومسلم برقم: ٢٧٨٧، وفي مسلم برقم: ٢٤ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ما يحقق هاتين الصفتين. انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/١٦٦، ١٧٠، ومختصر الصواعق ٢/١٥٣-١٥٤.

(٣) أنوار التنزيل ٢/٣٢٨.

(٤) الكشاف ٣/١٤٢-١٤٣.

(٥) البحر ٧/٤٤٠.

(٦) المحرر الوجيز ١٤/١٠٣.

(٧) المحرر الوجيز «والقوة».

(٨) لسنا بأعلم بالله من الله ورسوله، وقد أثبتنا هاتين الصفتين.

ابن الطيب^(١) - أنها صفاتٌ زائدةٌ على صفات الذات قولٌ ضعيف، وبحسب ما يختلج في النفوس التي لم يُحصنْها العلم، قال عزَّ وجلَّ: ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ [٦٧]، أي: مُنَزَّةٌ عن جميع الشُّبُه التي لا تليق به» انتهى^(٢).

وعن الحسن^(٣) (وُفِّحَ فِي الصُّورِ) [٦٨] بفتح الواو جمع صورة . قال في «الدر»^(٤): «وهذه القراءة تُرَدُّ قولُ ابنِ عطية^(٥): «إِنَّ الصُّورَ هُنَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْقَرْنَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ صُورَةٍ» انتهى. وعبارة ابن عطية^(٦): «وَالصُّورُ هُنَا الْقَرْنَ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هُنَا غَيْرُهُ. وَمَنْ يَقُولُ الصُّورُ جَمْعُ صُورَةٍ فَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ قَوْلُهُ فِي نَفْحَةِ الْبَعْثِ»^(٧).

وقرأ ﴿جِئَاءَ﴾ [٦٩]، ﴿وَسِيْقَ﴾ [٧١] بالإشمام ابنُ عامر^(٨) والكسائي،

(١) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٤٠، وابن الطيب: هو القاضي أبو بكر الباقلاني، تقدّم.

(٢) انظر: التعليق على المسألة في الصفحة السابقة.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٧٥، وتقدّم في الأنعام الآية [٧٣].

(٤) الدر ٩/ ٤٤٤.

(٥) المحرر الوجيز ١٤/ ١٠٤.

(٦) المحرر الوجيز ١٤/ ١٠٤.

(٧) ذهب ابن عطية إلى أن ﴿الصُّورَ﴾ في قراءة الجمهور هو الْقَرْنَ، وَلَا يُفَسَّرُ تَفْسِيرًا آخَرَ. وَمَنْ فَسَّرَ الصُّورَ بِأَنَّهُ جَمْعُ صُورَةٍ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ فَإِنَّ كَلِمَتَهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى نَفْحَةِ الْبَعْثِ، ثُمَّ أَشَارَ ابْنُ عَطِيَّةٍ إِلَى قِرَاءَةِ فَتْحِ الْوَاوِ، وَقَالَ: إِنَّهَا جَمْعُ صُورَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مَعْنَى لِاعْتِرَاضِ السَّمِينِ عَلَى ابْنِ عَطِيَّةٍ.

(٨) كذا في النسخ، والصواب أن الإشمام في ﴿جِئَاءَ﴾ لهشام عن ابن عامر فقط.

ووقف على ﴿جَائِيَةً﴾ ونحوه ممّا وقعت الهمزة المفتوحة بعد الساكن المعتل الأصل ك﴿سِيَاء﴾ [هود: ٧٧] حمزة وهشام بخلاف النقل، وهو القياس المطرد، وبالإدغام كما حُكي عن بعض أئمة القراء والعربية. وقرأ ﴿بِالنَّبِيِّينَ﴾ [٦٩] بالهمزة نافع، كما في البقرة [٦١]، كالهمز المفرد^(١).

واختلف في ﴿فُتِحَتْ﴾، ﴿وَفُتِحَتْ﴾ في الموضعين هنا [٧٣، ٧١] وفي النبأ [١٩]:

فعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خالف^(٢) بتخفيف / التاء في الثلاثة. وافقهم الأعمش^(٣).

وقرأ الباقر بالتشديد على التكاثر^(٤). قال الكوفيون^(٥): ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [٧٣] الواو زائدة.

وقال غيرهم: محذوف^(٦)، قال الزمخشري^(٧): «وإنما حُذِفَ؛ لأنّه في صفة ثواب أهل الجنة، فدلّ حَذْفُه على أنّه شيءٌ لا يحيط به الوصف».

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٥٣.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٣٣، النشر ٢/ ٣٦٤، الإتحاف ٢/ ٤٣٢.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٦٤٠، المبهج ٣/ ٢٧٣، إيضاح الرموز ٦٣١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٠٠، الحجة لابن زنجلة ٦٢٥،

الموضح ٣/ ١١١٨.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٦.

(٦) أي: جواب الشرط.

(٧) الكشف ٣/ ١٤٧.

وعن المطوّعيّ (رُسلِي) [٧١] بسكون السين كما في البقرة [٩٨، ٦٧].
 وأمال ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾ [٧٥] وضلاًّ السوسيّ بخلافٍ عنه، وفتح
 الباقون، وهو ثاني وجهي السوسيّ، وأماله وقفاً أبو عمرٍ ووحمزة والكسائيّ،
 وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ من طريقي الأزرق بينَ بين، وهو
 لقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن الحسن (الحمد لله) [٧٥] بكسر الدالِ على الإتياع كالفاتحة [٢].
 وقال ابن عطية^(١): «وقيل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٧٥] خَتَمٌ لِلأمرِ وقولٌ
 جَزْمٌ عند فَصْلِ القضاء، أي: إن هذا الحاكم العَدْلَ ينبغي أن يُحْمَدَ عند
 نُفُوزِ حُكْمِهِ، وإكمالِ قضاائه، ومن هذه الآية جُعِلَتْ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
 خاتمة المجالسِ والمجتمعاتِ في العلم». وفي هذه السورة من ياءات الإضافةِ ستّة، ومن الزوائد ثلاثة^(٢)، ومن
 الإدغام الكبير ثمانية وعشرون موضعاً^(٣).



(١) المحرر الوجيز ١٤/١٠٨.

(٢) انظر: النشر ٢/٣٦٤، إيضاح الرموز ٦٣٢، الإنحاف ٢/٤٣٣.

(٣) كذا في الإدغام الكبير ٢٣٤، والتلخيص ٣٩٢، وكنز المعاني (خ): ٢٧٨/ب، والكنز
 في القراءات العشر ٢/٦٣٣، وغيث النفع ٣٤٠.

المرسوم

روى نافع عن المدني غيره ﴿مَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ [٣] بِحَذْفِ الْأَلْفِ^(١)
للتخفيف.

وكتب في بعض المصاحف ﴿عَبْدَهُ﴾ من قوله: ﴿الَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾
[٣٦] بإثبات الألف، وفي بعضها بحذفها^(٢)، فكل قراءة تتخرج على صريح

رسم.

وكتب في الشامي ﴿تَأْمُرُونَ﴾ [٦٤] بنونين، وفي سائرهما بنون

واحدة^(٣).



(١) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١٠٥٦، الوسيلة ٢١٣، الجميلة: ٣٩٨.

(٢) انظر: المقنع ٩٧، مختصر التبيين ٤/١٠٥٩، الوسيلة ٢١٣، الجميلة: ٣٩٩.

(٣) انظر: المقنع ١٠٦، مختصر التبيين ٤/١٠٦٢، الوسيلة ٢١٣، الجميلة: ٣٩٩.

المقطوع والموصول

اختلفوا في قطع ﴿ فِي مَا ﴾ من قوله: ﴿ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا ﴾ [٤٦٦]، وتقدّم بالبقرة^(١) [٢٤٠].

وزاد الأندلسيون في ﴿ جَاءَ ﴾ [٦٩] ألفاً بين الجيم والياء في مصاحفهم، واعتمادهم فيها على المصحف المدني العام^(٢).

قال الداني^(٣): « للفرق بين ﴿ جَاءَ ﴾، و ﴿ حَى ﴾ [الأنفال: ٤٢] حيث تقاربا صورة، أو تقوية للهمزة، كما في / ﴿ مَائَةٌ ﴾ [الأنفال: ٦٥] ولم يُعْتَدَ بِفَضْلِ الياء المدية لخفائها، ولم يُؤلّوها الهمز؛ لثلاث تلتبس بصورة المنصوب.

[ب/٢٤٦]

واتفقوا على كتابة ﴿ أَمَّنْ يَتَّقِي ﴾ [٢٤]، و ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ [٥٧] بالياء فيهما^(٤)، وعلى كتابة ﴿ يَلْحَسْرَتِي ﴾ [٥٦] بياء بدل الألف^(٥).

وكتب ﴿ أَمَّنْ هُوَ ﴾ [٩] بميم واحدة^(٦).

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

(٢) انظر: المحكم ١٧٤، الوسيلة ٢٣٨، الجميلة: ٤٢٠.

(٣) انظر قوله في: الوسيلة ٢٣٨، والجميلة: ٤٢٠، وفيهما: «بين جيء وحتى»، ولم نعر عليه في المقنع والمحكم، وانظر: الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٤٩، ورجح التشابه بين «جيء»، و«حي» كما عند المؤلف.

(٤) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.

(٥) انظر: المقنع ٦٥، مختصر التبيين ٤/١٠٦٢، الوسيلة ٤٠٣، الجميلة: ٦٤٣.

(٦) انظر: المقنع: ٧١، مختصر التبيين ٢/٤١٧، الجميلة: ٦٦٤-٦٦٥.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [١] ك: على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: «ذا تنزيل» ن: على أنه مبتدأ، وخبره التالي. ﴿الْحَكِيمِ﴾ [١] ت: على الوجهين. ﴿بِالْحَقِّ﴾ [٢]، و﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٢] ك. ﴿الْخَالِصُ﴾ [٣]، و﴿زُلْفَى﴾ [٣]، و﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [٣]، و﴿كَفَّارٌ﴾ [٣] ت. ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [٤] ك، ﴿سُبْحَانَهُ﴾ [٤] ك، ووصل الأول بالآخر أو فصلها^(١) سواء، والأحسن^(٢) أن يوصل الثاني بتاليه، ويوقف على ﴿الْقَهَّارُ﴾ [٤] وهو: ت.

﴿بِالْحَقِّ﴾ [٥]، و﴿عَلَى النَّهَارِ﴾ [٥]، و﴿عَلَى الْيَلِ﴾ [٥]، و﴿وَالْقَمَرَ﴾ [٥]، و﴿مُسَمَّى﴾ [٥]، و﴿الْعَقْدُ﴾ [٥]، و﴿زَوْجَهَا﴾ [٦] ك. ﴿ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [٦] ت، ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [٦] ت، ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾ [٦]، و﴿إِلَّا هُوَ﴾ [٦] ك^(٣).

﴿تُصْرَفُونَ﴾ [٦] ت. ﴿عَنْكُمْ﴾ [٧]، و﴿الْكَفَّرَ﴾ [٧]، و﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾ [٧]، و﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧] ك. ﴿الصُّدُورِ﴾ [٧] ت. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٨] ك، ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٨] ك.

﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [٨] ت، سواء خَفَفْتَ ﴿أَمَّنْ﴾ أو ثَقَلْتَهَا، وفاقاً للعماني^(٤).
ومنها مَنْ فَرَّقَ: فعلى التثقيل يَمْنَعُ، وعلى التخفيف يُجَوِّزُ؛ لأنه جعل «أم»

(١) أي: فصل الجميع.

(٢) غ، ف: «أو».

(٣) غ، ف: «ن».

(٤) المرشد ٢/٦٢٧.

متعلقة^(١) بقوله: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ﴾ فإنه قال: أهذا خير أم من هو قانت، وعلى التخفيف يجوز. ﴿رَحْمَةً رَبِّهِ﴾ [٩] ت، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٩] ك. ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [٩] ت. ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [١٠]، و﴿حَسَنَةٌ﴾ [١٠] ك. ﴿وَأَسِيعَةً﴾ [١٠]، و﴿بِعَيْرِ حِسَابٍ﴾ [١٠]، ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ [١٢] ت. ﴿عَظِيمٍ﴾ [١٣]، و﴿لَهُ دِينِي﴾ [١٤]، و﴿مَنْ دُونِهِ﴾ [١٥] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للداني^(٢). ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [١٥]، و﴿الْمُبِينُ﴾ [١٥]، و﴿ظُلُّلٌ﴾ [١٦]، و﴿بِهِ عِبَادَةٌ﴾ [١٦] ك. ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [١٦]، ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ [١٧] ت؛ لأن الأخير خبر المبتدأ، وهو ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا﴾ [١٧].

﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ [١٧] ت، على جعل التالي مبتدأ، خبره ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمْ اللَّهُ﴾ [١٨] ن: على جعله صفة للعباد، ولا يفصل بينهما. ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [١٨] ك: على أن ما بعده مبتدأ، خبره ﴿الَّذِينَ هَدَاهُمْ اللَّهُ﴾ [١٨] ن: على جعله خبر ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ [١٨]؛ للفصل بين المبتدأ والخبر. ﴿هَدَاهُمْ اللَّهُ﴾ [١٨] ك: / على الوجهين.

[٢/٤٤٢]

﴿أُولُوا الْأَلْبَبِ﴾ [١٨] ت. ﴿مَنْ فِي النَّارِ﴾ [١٩] ك ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [٢٠] ك. ﴿لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ﴾ [٢٠] ت. ﴿حُطَلَمًا﴾ [٢١] ك. ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [٢١] ت^(٣). ﴿مَنْ رَبِّهِ﴾ [٢٢] ك. ﴿مُبِينٍ﴾ [٢٢] ت. ﴿مَثَانِي﴾ [٢٣]، و﴿إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [٢٣]، و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٣] ت، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٢٣]،

(١) ش: «متصلة».

(٢) المكتفى ٤٨٧.

(٣) ش: «ك».

﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٢٤]، و﴿نَكْسِبُونَ﴾ [٢٤] ت. ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٦] ك.
 ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٢٦] ت. ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٢٧] ك. ﴿يَتَّقُونَ﴾ [٢٨] ت^(١).
 ﴿لِرَجُلٍ﴾ [٢٩] ك^(٢). ﴿مَثَلًا﴾ [٢٩] ت. ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٢٩]، و﴿مَيِّتُونَ﴾ [٣٠]،
 و﴿تَحْتَصِمُونَ﴾ [٣١]، و﴿إِذْ جَاءَهُ﴾ [٣٢] ك. ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [٣٢] ت.
 ﴿الْمُتَّقُونَ﴾ [٣٣]، و﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [٣٤] ك. ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٣٥] ت.
 ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ [٣٦]، و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٣٦]، و﴿مِنْ مُضِلٍّ﴾ [٣٦] ك^(٣).
 ﴿ذِي انْتِقَامٍ﴾ [٣٧] ت. ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [٣٨] ك. ﴿رَحْمَتِهِ﴾ [٣٨] ت.
 ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [٣٨] ك، ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [٣٨] ت، ﴿مُقِيمٌ﴾ [٤٠] ت.
 ﴿بِالْحَقِّ﴾ [٤١]، و﴿يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [٤١] ك، ﴿بِوَكِيلٍ﴾ [٤١] ت.
 ﴿مَنَامِهَا﴾ [٤٢]، و﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [٤٢]، و﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٤٢] ك.
 ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [٤٣] ت. ﴿جَمِيعًا﴾ [٤٤]، و﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٤٤] ك.
 ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [٤٥]، و﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [٤٦] ت.
 ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٤٧]، و﴿يَحْتَسِبُونَ﴾ [٤٧]، و﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٤٨]،
 و﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٤٩]، و﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٥٠]، و﴿مَا كَسَبُوا﴾ [٥١] ك، أو
 الأخيرت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤). ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [٥١] ت. ﴿وَيَقْدِرُ﴾ [٥٢] ك.
 ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٢] ت. ﴿مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [٥٣]، و﴿جَمِيعًا﴾ [٥٣]، و﴿الرَّحِيمُ﴾ [٥٣]،
 و﴿ثُمَّ لَا تَنْصَرُونَ﴾ [٥٤] ك.

(١) ش: «ك».

(٢) ش: «ت».

(٣) سقط الرمز من: ح، ت.

(٤) انظر: القطع ٦١١/٢، المرشد ٦٣٥/٢.

﴿ بَعْتَةٌ ﴾ [٥٥] ن؛ لأن ما بعده متعلق به، أي: من قبل أن يأتيكم العذاب مفاجأة لا تشعرون بمجيئه، ﴿ تَشْعُرُونَ ﴾ [٥٥] ن أيضاً؛ لتعلق اللاحق بالسابق، أي: فتداركوا قبل أن تقول نفس. ﴿ السَّخِرِينَ ﴾ [٥٦] ن أيضاً؛ لعطف تاليه على ﴿ أَنْ تَقُولَ ﴾ [٥٦]، ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ [٥٧] ن؛ للعطف أيضاً، وقد يُجَوِّزُهَا اضطرارُ قَطْعِ النَّفْسِ.

﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٥٨] ك، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٥٩]، و﴿ مُسَوِّدَةٌ ﴾ [٦٠] ك^(١).
 ﴿ لِمَتَّكِرِينَ ﴾ [٦٠]، و﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [٦١]، و﴿ وَكَيْلٌ ﴾ [٦٢]، و﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [٦٣]، و﴿ الْخَاسِرُونَ ﴾ [٦٣]^(٢)، و﴿ الْجَاهِلُونَ ﴾ [٦٤] ت^(٣). ﴿ الْخَاسِرِينَ ﴾ [٦٥] ك. ﴿ الشَّاكِرِينَ ﴾ [٦٦] ت. ﴿ حَقِّ قَدْرِهِ ﴾ [٦٧] ك^(٤). ﴿ بِسَمِينِهِ ﴾ [٦٧] ت^(٥)، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٦٧] ت أيضاً.

﴿ مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [٦٨]، و﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٦٨]، و﴿ لَا يُظَالِمُونَ ﴾ [٦٩]، و﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٠]، و﴿ زُمَرًا ﴾ [٧١]، و﴿ يَوْمَ كُمْ هَذَا ﴾ [٧١]، و﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٧١] ك. ﴿ الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [٧٢] ت. ﴿ زُمَرًا ﴾ [٧٣]، و﴿ خَلِيدِينَ ﴾ [٧٣]، و﴿ الْعَمَلِينَ ﴾ [٧٤] ك. ﴿ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [٧٥]، و﴿ بِالْحَقِّ ﴾ [٧٥] ت. ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٧٥] م.

(١) ت: «ت»، وهو قول أحمد بن جعفر. انظر: القطع ٦١٢/٢.

(٢) ت: «ت».

(٣) ت: «ك».

(٤) سقط الرمز من: ص.

(٥) ت: «ك».

التجزئة

من قوله: ﴿بَنُوْا عَظِيْمًا﴾ [ص: ٦٧] إلى: ﴿قُلْ يٰعِبَادِ اللّٰذِيْنَ﴾ [١٠] ربع^(١).
 ﴿تَخْتَصِمُوْنَ﴾ [٣١] نصف وهو تكملة الحزب^(٢).
 ﴿قُلْ يٰعِبَادِ اللّٰذِيْنَ اَسْرَفُوْا﴾ [٥٣] ربع^(٣).
 آخر السورة نصف^(٤).



(١) كذا في جمال القرآء ١/ ١٦٠، مخالفاً لما في غيث النفع ٣٣٨، والقول الوجيز ٢٧٨، إذ جعلنا نهاية الربع على الآية [٧].

(٢) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفتان ٢٧٦، وجمال القرآء ١/ ١٤٧.

(٣) كذا في القول الوجيز ٢٧٨، وهو أرجح القولين في غيث النفع ٣٣٩، وأحد القولين في جمال القرآء ١/ ١٦١.

(٤) كذا في غيث النفع ٣٤٠، والقول الوجيز ٢٧٩، وهو أحد الأقوال الثلاثة في جمال القرآء ١/ ١٥٣.

سورة غافر

/ وتسمى سورة المؤمن، وسورة الطول^(١).
مكية^(٢).

وحروفها: أربعة آلاف وتسعمئة وستون^(٣).
وكلمتها: ألف ومئة وتسع وتسعون^(٤).

وآياتها: ثمانون وثمان بصرى، وأربع حجازي وحمصي، وخمس كوفي،
وست دمشقي^(٥).

واختلافها: تسع^(٦) آيات:

﴿ حَمَّ ﴾ [١] كوفي، وترك ﴿ كَظِيمِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [١٥]،
تركها دمشقي، وعدَّ ﴿ يَوْمَ هُمْ بَدْرُزُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكُتَّابِ ﴾ [٥٣]

(١) انظر: زاد المسير ٧/ ٢٠٤، جمال القراء ١/ ٣٧، الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٣٢٢.

(٢) انظر: زاد المسير ٧/ ٢٠٤، المحرر الوجيز ١٤/ ١١١، حسن المدد ١١٧.

(٣) كذا في البيان ٢١٨، وحسن المدد ١١٧، والبصائر ١/ ٤٠٩، ومنار الهدى ٣٣٦، وفيه:
«سبعمئة» بدلاً من «تسعمئة»، والقول الوجيز ٢٧٩.

(٤) انظر: البيان ٢١٨، البصائر ١/ ٤٠٩، منار الهدى ٣٣٦، القول الوجيز ٢٧٩.

(٥) انظر: البيان ٢١٨، فنون الأفتان ٣٠٤، جمال القراء ١/ ٢١٥، منار الهدى ٣٣٦، القول
الوجيز ٢٧٩.

(٦) كذا في البيان ٢١٨، فنون الأفتان ٣٠٤، جمال القراء ١/ ٢١٤، وتصحف فيه: «تسع»
إلى «سبع»، وحسن المدد ١١٧، البصائر ١/ ٤٠٩.

غير مدني أخير وبصريّ وابن الجهم عن الشامي، ﴿الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [٥٨] دمشقى ومدني الأخير. ﴿يُسْحَبُونَ﴾ [٧١] كوفي ودمشقي ومدني الأخير. ﴿فِي الْحَمِيمِ﴾ [٧٢] مكّي ومدني الأول، ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [٧٣] كوفي ودمشقي.

وفيها شبه الفاصلة ثمانية^(١): ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [٣]، ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ معاً [١٤]، [٦٥]، ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [١٨]، ﴿مِنْ حَمِيمٍ وَلَا سَفِيحٍ﴾ [١٨]، و﴿هَلَمَنْ وَقَرُونَ﴾ [٢٤]، ﴿تَوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [٣٣]، ﴿يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ﴾ [٤٧]، و﴿وَالسَّلْسِلُ﴾ [٧١]. وعكسه موضعان: ﴿يُطَاعُ﴾ [١٨]، ﴿يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [٥١].



(١) البيان ٢١٨، وفيه: «ستة مواضع» ومثله في القول الوجيز ٢٨١، وقال في حسن المدد ١١٧: «تسعة»، والمؤلف أيضاً ذكر تسعة مواضع، ولعله اعتبر ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ بموضعيه [٦٥، ١٤] موضعاً واحداً فقال: «ثمانية». وجاء في النسخة المحققة من حسن المدد أيضاً «ثمانية».

فواصلها^(١)

﴿ حَمَّ ﴾ [١]، ﴿ الْعَلِيمِ ﴾ [٢]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٣]، ﴿ فِي الْبِلَادِ ﴾ [٤]، ﴿ عِقَابِ ﴾ [٥]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٦]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٧]، ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٨]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٩]، ﴿ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ مِّن سَبِيلِ ﴾ [١١]، ﴿ الْكَبِيرِ ﴾ [١٢]، ﴿ مَن يُنِيبُ ﴾ [١٣]، ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ التَّلَاقِ ﴾ [١٥]، ﴿ الْقَهَّارِ ﴾ [١٦]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [١٧]، ﴿ يُطَاعُ ﴾ [١٨]، ﴿ الصُّدُورُ ﴾ [١٩]، ﴿ الْبَصِيرِ ﴾ [٢٠]، ﴿ مِّن وَاقٍ ﴾ [٢١]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٢٢]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٢٣]، ﴿ كَذَابٍ ﴾ [٢٤]، ﴿ ضَلَّلِ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْفَسَادِ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٢٧]، ﴿ كَذَابٍ ﴾ [٢٨]، ﴿ الرَّشَادِ ﴾ [٢٩]، ﴿ الْأَحْزَابِ ﴾ [٣٠]، ﴿ لِلْعِبَادِ ﴾ [٣١]، ﴿ التَّنَادِ ﴾ [٣٢]، ﴿ مِّن هَادٍ ﴾ [٣٣]، ﴿ مُرْقَابٍ ﴾ [٣٤]، ﴿ جَبَّارٍ ﴾ [٣٥]، ﴿ الْأَسْبَبِ ﴾ [٣٦]، ﴿ فِي تَبَابٍ ﴾ [٣٧]، ﴿ الرَّشَادِ ﴾ [٣٨]، ﴿ الْقَرَارِ ﴾ [٣٩]، ﴿ حِسَابٍ ﴾ [٤٠].

﴿ إِلَى النَّارِ ﴾ [٤١]، ﴿ الْغَفَرِ ﴾ [٤٢]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٤٣]، ﴿ بِالْعِبَادِ ﴾ [٤٤]، ﴿ الْعَذَابِ ﴾ [٤٥]، ﴿ الْعَذَابِ ﴾ [٤٦]، ﴿ مِّن النَّارِ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْعِبَادِ ﴾ [٤٨]، ﴿ مِّن الْعَذَابِ ﴾ [٤٩]، ﴿ ضَلَّلِ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْأَشْهَدُ ﴾ [٥١]، ﴿ الدَّارِ ﴾ [٥٢]، ﴿ الْمَكْتَبِ ﴾ [٥٣]، ﴿ الْأَلْبِيبِ ﴾ [٥٤]، ﴿ وَالْإِبْكَرِ ﴾ [٥٥].

(١) انظر: البيان ٢١٩، حسن المدد ١١٧، القول الوجيز ٢٨٢.

﴿الْبَصِيرُ﴾ [٥٦]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٥٧]، ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٩]، ﴿دَاخِرِينَ﴾ [٦٠]، ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [٦١]، ﴿تُؤْفَكُونَ﴾ [٦٢]، ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٦٣]، ﴿الْعَالِمِينَ﴾ [٦٤]، ﴿الْعَالِمِينَ﴾ [٦٥].

﴿الْعَالِمِينَ﴾ [٦٦]، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٦٧]، ﴿فَيَكُونُ﴾ [٦٨]، ﴿يُضْرَفُونَ﴾ [٦٩]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٠]، ﴿يُسْحَبُونَ﴾ [٧١]، ﴿يُسْجَرُونَ﴾ [٧٢]، ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [٧٣]، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٧٤]، ﴿تَمْرَحُونَ﴾ [٧٥]، ﴿الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [٧٦]، ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٧٧]، ﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ [٧٨]، ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [٧٩]، ﴿تُحْمَلُونَ﴾ [٨٠]، ﴿تُنْكِرُونَ﴾ [٨١]، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٨٢]، ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [٨٣]، ﴿مُشْرِكِينَ﴾ [٨٤]، ﴿الْكَافِرُونَ﴾ [٨٥].

* * *

القراءات وتوجيهها

أمال الحاء من ﴿حَمَّ﴾ [١] مَحْضَةً في السور السبع^(١) / أبوبكر
وابن ذكوان وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وأمالها
بين بين ورش من طَرِيقِ الأزرِقِ، وقالون من «العنوان»، واختلَفَ عن
أبي عمرو: ففي «الحَرْز» كأصله و«العنوان» بالتقليل وفاقاً لسائر المغاربة،
وفي «المبهج» بالفتح وفاقاً لسائر العراقيين، وافقه اليزيدي، وبه قرأ
الباقون.

وسكت أبو جعفر على الحاء والميم في كلِّها كسائر حروف أوائل السور
السابقة، ومُنَعَتِ الصرْفَ لِلْعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، أو للعلمية وشبه العجمة؛ لأنَّ
فاعيل ليس من أوزانِ أبنية العَرَبِ، وإنما وُجِدَ ذلك في العجم نحو: قابيل
وهاييل.

وأدغم ذال ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ [٥] في تائها غير ابن كثيرٍ وحفص، وكذا
رؤيسٌ بخلافٍ عنه.

وأثبت الياء في ﴿عَقَابٍ﴾ [٥] في الحاليين يعقوب، وحَدَفَهَا فيهما
الباقون.

(١) وهي فواتح السور: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

وقرأ ﴿كَلِمَاتُ﴾ [٦] بالتوحيد^(١) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف. وافقهم ابن مَحِيصِنٍ واليزيدي والحسن والأعمش وسَبَقَ بالأنعام [١١٥]. وفُسِّرَتِ الكلمة بقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨].

وقرأ ﴿وَقَهُمُ﴾ في الموضعين [٩، ٧] بضم الهاء رويس، كما في الفاتحة [٧]. وعن المطوِّعِيَّ^(٢) (جَنَّةَ عَدْنٍ) [٨] بالإفراد وفتح التاء، وهو موافق لمصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والجمهور على الجمع.

وعن المطوِّعِيَّ كسرُ ذال (ذِرِّيَاتِهِمْ) [٨] كما في البقرة [١٢٤]. وعن الحسن^(٣) (لَتُنذِرَ) [١٥] بالتاء من فوق، وفيه وجهان، أحدهما: أن الفاعل ضمير المخاطب وهو الرسول ﷺ. والثاني: أن الفاعل ضمير الروح؛ فإنها مؤنثة^(٤) على رأي.

وأمال ﴿لَا يَخْفَى﴾ [١٦] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وأثبت الياء في ﴿الْتَلَوِي﴾ [١٥]، و﴿الْتَنَادِي﴾ [٣٢] ورش وصلاً، وكذا ابن وردان. وافقهما الحسن، واختلَفَ فيهما عن قالون في الوصل أيضاً.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٠٥، الحجة لابن زنجلة ٦٢٧.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ٢٧٥، إيضاح الرموز ٦٣٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٦٣، إيضاح الرموز ٦٣٣.

(٤) تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ. انظر: الصحاح (روح) ١/ ٣٦٧.

لكن قال في «النشر»^(١): «والحذفُ والإثباتُ لقالونَ ممَّا انفرد به فارسُ ابنُ أحمد من قراءته / على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون، وتبعه الدانيُّ في ذلك من قراءته عليه، وأثبتته في «التيسير»، فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبيُّ. وقد خالفَ عبدُ الباقي سائرَ الناسِ، ولا أعلمُه وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ وَلَا عَنِ الْحُلَوَانِيِّ، بل ولا عن قالون أيضاً في طريقٍ إلا مِنْ طَرِيقِ أَبِي مروانَ عنه، وذكره الدانيُّ في «جامع البيان» عن العثماني أيضاً، وسائرُ الرواة عن قالونَ على خلافه» انتهى. وعلى الحذفِ أكثرُ النَّقْلَةِ عنه.

[ب/٢٤٣]

وأثبت ابنُ كثيرٍ الياءَ فيهما في الحالين، وكذا يعقوبُ، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وَسُمِّيَ ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ لتلاقي الخلائق فيه، أو الخالق والمخلوق.

واختلَفَ في ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [٢٠]:

فنافعٌ وهشامٌ وابنُ ذُكْوَانَ^(٢) بخُلفٍ عنه بالمشاة من فوق^(٣). قال البيضاويُّ^(٤): «على الالتفاتِ أو إضمامِ قُلْ» انتهى، أي: قل لهم يا محمد.

(١) النشر ١٩٠/٢.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٦٤٣/٢، النشر ٣٦٤/٢، الإتحاف ٤٣٥/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٢/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٢٨،

الموضح ١١٢٢/٣.

(٤) أنوار التنزيل ٣٣٣/٢.

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [٢٠] تقرير لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [٢١]، ووعيد لهم بأنه سبحانه وتعالى يسمع ما يقولون ويُبصر ما يعملون، وتعريض بأصنامهم أنها لا تسمع ولا تبصر. وقرأ الباقون بالغيب لتناسب الضمائر الغائبة قبل.

واختلف في ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ الأول [٢١]:

فابن عامر^(١) بالكاف موضع الهاء، على الخروج^(٢) من الغيبة إلى الخطاب على سبيل الالتفات. وقرأ الباقون ﴿مِنْهُمْ﴾ بضمير الغيبة جرياً على قوله: ﴿أَوْلَىٰ يَسِيرُوا﴾ [٢١].

ووقف على ﴿وَاقٍ﴾ [٢١]، و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٣٣] بالياء ابن كثير، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ، وسبق في الوقف على المرسوم^(٣).

وقرأ ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [٨٣، ٢٢] بإسكان السين طلباً للتخفيف أبو عمرو، ووافقه اليزيدي والحسن، وتقدم بالبقرة [٦٧، ٨٧].

وفتح ياء ﴿ذُرُونِي﴾ [٢٦] ورش من طريق الأصبهاني وابن كثير، وافقهما ابن مُحَيِّصٍ.

(١) انظر: الغاية ٣٨٤، النشر ٣٦٥/٢، الإتحاف ٤٣٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٦/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٢٩،

الموضح ١١٢٢/٣.

(٣) انظر: الوقف على المرسوم ١٢٣٦/٣.

واختلَفَ في ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [٢٦٦]:

فنافعٌ وأبو عميرٍ و، وكذا أبو جعفرٍ^(١) بواو النسقِ على تَسَلُّطٍ^(٢) الخوفِ على التبديلِ وظهورِ الفساد، و﴿يُظْهِرَ﴾ [٢٦٦] بضمِّ الياءِ، وكسرِ الهاءِ، من أظهر، وفاعله ضميرُ موسى عليه السلام، و﴿الْفَسَادَ﴾ [٢٦٦] بالنصبِ على المفعولِ. وافقهم اليزيديُّ^(٣).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ بواو النسقِ / أيضاً، و﴿يُظْهِرَ﴾ بفتحِ الياءِ والهاءِ مِنْ ظَهَرَ، و﴿الْفَسَادَ﴾ بالرفعِ على الفاعلية، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ حفصٌ، وكذا يعقوبٌ ﴿أَوْ أَنْ﴾ [٢٦٦] بزيادة همزة مفتوحة قبل الواوِ وسكونِ الواوِ، وهي «أو» التي للإبهام^(٤)، أي: ترديدِ الخوفِ بين تبديلِ الدَّينِ أو ظهورِ الفساد، و﴿يُظْهِرَ﴾ بضمِّ الياءِ، وكسرِ الهاءِ، و﴿الْفَسَادَ﴾ بالنصبِ، وقرأ أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بـ«أو» أيضاً، و﴿يُظْهِرَ﴾ بفتحِ الياءِ والهاءِ، و﴿الْفَسَادَ﴾ بالرفعِ. وتوجيهُ ذلك معلومٌ ممَّا سَبَقَ، وافقهم الأعمشُ والحسنُ^(٥).

(١) انظر: الروضة ٨٩٧، النشر ٢/ ٣٦٥، الإتحاف ٢/ ٤٣٦.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفراسي ٦/ ١٠٧، الحجة لابن زنجلة ٦٢٩، الموضوع ٣/ ١١٢٣.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٢٧٧، إيضاح الرموز ٦٣٤.

(٤) ش: «الإيهام».

(٥) زاد في ح: «لكنه بضمِّ الياءِ وفتحِ الظاءِ وتخفيفها وفتحِ الهاءِ وتشديدها ورفعِ الفسادِ»، وانظر: مفردة الحسن ٤٦٤، وإيضاح الرموز ٦٣٤، فلعله عنه روايتان.

وأظهر ذال ﴿عَدْتُ﴾ [٢٧] عند تائها نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وهشامٌ في أحد وجهيه وابنٌ ذكوانٌ وعاصمٌ، وكذا يعقوبٌ، وافقهم ابنٌ مُحَيِّصٍ من «المبهج»، وهو لهشامٌ من «الشَّاطِيبَةِ» كأصلها؛ وفاقاً لجميع المغاربة، وهو أيضاً في «المبهج» مِنْ طَرِيقِ الحُلُوَانِيِّ والدَّاجُونِيِّ، والباقون بالإدغام، وسَبَقَ في الإدغامِ الصَّغِيرِ (١).

وعن ابنِ مُحَيِّصٍ (يا قوم) [٢٩] جميعُ ما في هذه السورة (٢) بضمِّ الميم، وهو في البقرة [٥٤] مع توجيهه.

وفتح ياء ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ الثلاثة [٣٢، ٣٠، ٢٦] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنٌ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ.

وعن الأعمش (ثمود) [٣١] المجرورُ بالتنوين، ودُكر بالأعراف [٢١].

واختلَفَ في ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ﴾ [٣٥]:

فأبو عمرو وابنٌ عامرٌ (٣) بخلفٍ عنه بالتنوين في الباء على جعل (٤) التَّكْبِيرِ والجَبْرُوتِ صفةً للقلب؛ لأنهما ناشتان منه؛ إذ هو مركزهما ومنبعُهما، وإن كان المرادُ الجملة، كما وُصف بالإثم في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ وَاِشْرَقَ لَبْدُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، قاله أبو حيان (٥) وغيره.

(١) انظر: باب الإدغام الصغير ٧٧٩/٢.

(٢) وهي في الآيات: ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٤١.

(٣) انظر: المستنير ٤١٨/٢، النشر ٣٦٥/٢، الإتحاف ٤٣٧/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٠٩/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٣٠،

الموضح ١١٢٤/٣.

(٥) البحر ٤٦٥/٧.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(١): «وَجْهٌ تَنْوِينٌ ﴿قَلْبٍ﴾ قَطَعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَجَعَلَ ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾ صِفَتَهُ؛ لِأَنَّهُ مُدَبِّرُ الْجَسَدِ^(٢)، وَالنَّفْسُ مَرْكَزُهُ، لَا الْقَلْبُ، خِلَافاً لِمُدَّعِيهِ»، وَافْتَقَهُمَا الْيَزِيدِيُّ وَابْنُ مُحَيِّصٍ^(٣) مِنْ «الْمَفْرَدَةِ». وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ بِإِضَافَةِ ﴿قَلْبٍ﴾ إِلَى مَا بَعْدَهُ، أَي: عَلَى كُلِّ قَلْبٍ شَخْصٍ مُتَكَبِّرٍ.

وقد أجاز الزمخشري^(٤) مضافاً في القراءة الأولى، أي: على كل ذي قلب متكبر تجعل الصفة لصاحب القلب. انتهى^(٥).

قال أبو حيان^(٦) /: «وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى اعْتِقَادِ الْحَذْفِ». قَالَ السَّمِينُ^(٧): «بَلْ ثَمَّ ضَرُورَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَهُوَ تَوَافُقُ الْقَرَاءَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ الْمَوْصُوفُ فِي الْقَرَاءَتَيْنِ وَاحِداً، وَهُوَ صَاحِبُ الْقَلْبِ، بِخِلَافِ عَدَمِ التَّقْدِيرِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ الْمَوْصُوفُ فِي إِحْدَاهُمَا الْقَلْبَ، وَفِي الْأُخْرَى صَاحِبَهُ». وَافْتَقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصٍ مِنْ «الْمَبْهَجِ».

[ب/٢٤٤]

(١) كنز المعاني (خ): ٢٧٩/ب.

(٢) ش، ح: «الحسد».

(٣) انظر: المبهج ٣/٢٧٨، إيضاح الرموز ٦٣٤، ولم يذكر الكلمة في مفردة ابن محييص لموافقته أبا عمرو فيها على منهجه.

(٤) الكشاف ٤/١٦٧.

(٥) أي: كلام صاحب الكشاف.

(٦) البحر ٧/٤٦٥.

(٧) الدر المصون ٩/٤٨١.

وفتح ياء ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ [٣٦] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنُ مُحَيَّصِنٍ واليزيديُّ.

واختلَفَ في ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٧]:

فحفصٌ^(١) بنصبِ العينِ، جوابٌ^(٢) الأمرِ في قوله: ﴿أَبْنِي لِي﴾ [٣٦] فُنُصِبَ بـ «أَنَّ» مضمرةً بعد الفاءِ في جوابه على قاعدةِ البصريين كقوله^(٣):

يا ناقُ سيري عَنَّا فسيحاً إلى سليمانَ فنستريحاً

وقال ابنُ جُبارة^(٤) وابنُ عطية^(٥) على جواب التمني. قال الزمخشريُّ^(٦):

«على جواب الترجي تشبيهاً للترجي بالتمني» انتهى.

وقد فرَّق النحاة بين الترجي والتمني، فذكروا أنَّ التمني يكون في الممكن والممتنع، والترجي يكون في الممكن، وبلوغ أسباب السموات غير ممكن، لكن فرعون أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه، وأمَّا النصبُ بعد الفاءِ في جواب الترجي فشيءٌ أجازهُ الكوفيون، ومنعه البصريون^(٧).

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٧٥، النشر ٢/٣٦٥، الإتحاف ٢/٤٣٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١١١، الحجة لابن زنجلة ٦٣١، الموضوع ٣/١١٢٥.

(٣) البيت لأبي النجم، وهو في ديوانه ٨٢، والكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٣، والعنق: ضرب من السير.

(٤) الكامل (خ): ٢٣٤/ب.

(٥) المحرر الوجيز ١٤/١٤٠.

(٦) الكشف ٤/١٦٧.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/٤١١، الهمع ٢/٣٠٩.

واحتجَّ الكوفيون بهذه القراءة، وبقراءة عاصم ﴿فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ في «عس» [٤]، إذ هو جوابُ الترجي في قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّي * أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [٤-٣] الآتي البحثُ فيه إن شاء الله تعالى. وقرأ الباقر بالرفع عطفًا على ﴿أَبْلُغُ﴾ [٣٦].

وقرأ ﴿وَصَدَّ﴾ [٣٧] بضمِّ الصادِ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ، وعن الأعمش بكسرها. وقرأ الباقر بالفتح، وسبق بالرد [٣٣]. وأثبت الياء في ﴿بَاتِعُونَ أَهْدِيكُمْ﴾ [٣٨] وصلًا قالون، وورشٌ من طريق الأصبهاني وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم يزيدٌ والحسن، وأثبتها في الحالين ابن كثير، وكذا يعقوب، وافقهم ابن محيصن.

وأمال ﴿الْقِرَارِ﴾ [٣٩] أبو عمرو وابن ذكوان من / طريق الصوري والكسائي، وكذا خلفٌ، وافقهم يزيدٌ والأعمش، وبذلك قرأ حمزةٌ وأبو الحارث، كلاهما من «العنوان»، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بين اللفظين، وبه قرأ قالون وابن ذكوان من «العنوان»، وهو الوجه الثاني عن حمزة، وهو الذي في «التيسير»، و«الشاطبية»، وأخذ له الجمهور من العراقيين بالكبرى في رواية خلفٍ عنه، ولخلاد بالفتح كالباقرين.

وقرأ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ [٤٠] بضمِّ الياء وفتح الخاء مبنياً للمفعول ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، وكذا أبو جعفر ويعقوب، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، وذكر بالنساء [١٢٤].

وقرأ ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ﴾ [٤٢] بإثبات الألف نافع، وكذا أبو جعفر، كذا في

وفتح ياء ﴿مَالِي أَدْعُوكُمْ﴾ [٤١] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمروٌ وهشامٌ وابنٌ ذُكْوَانٌ بخلافِ عنه، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم ابنٌ مُحَيِّصِنٌ.
 وأمال ﴿أَلْعَقِيرِ﴾ [٤٢] أبو عمروٌ وابنٌ ذُكْوَانٌ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ والدورِيِّ
 عن الكسائيِّ، وافقهم اليَزِيدِيُّ. وقرأ ورشٌ بينَ بينَ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ، وبه قرأ
 قالون وابن ذكوان^(١) وحمزةٌ وأبو الحارث من «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح.
 وقرأ ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٤٣] بالمدِّ حمزةٌ، وسَبَقَ بأولِ البقرة [٢] كباب المدِّ^(٢).
 وفتح ياء ﴿أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤] نافعٌ وأبو عمروٌ، وكذا أبو جعفرٍ.
 وأمال ﴿فَوَقَدَهُ﴾ [٤٥] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ
 ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالفتح كالباقيين، وبالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان».
 وكذا الخلف في ﴿وَوَقَّهْمَ﴾ بالدخان [٥٦]، ﴿وَوَقَّنا عَذَابَ السَّمُورِ﴾
 بالطور [١٨]، و﴿فَوَقَّهْمُ اللَّهُ﴾ بالإنسان [١١].

واختلَفَ في ﴿السَّاعَةُ أَدْخُلُوا﴾ [٤٦]:

فابنٌ كثيرٌ وأبو عمروٌ وابنٌ عامرٌ وأبو بكرٍ^(٣) بوَصَلِ همزة ﴿أَدْخُلُوا﴾
 وضمَّ الخاء، أمراً^(٤) لآلِ فرعون بدخول أشدِّ العذاب. مِنْ دَخَلَ الثلاثي،

(١) قوله: «وابن ذُكْوَانٌ» زيادة من: ش. يعني: ابن ذُكْوَانٌ من طريقه. انظر: العنوان ٦٢، والنشر ٥٥/٢.

(٢) انظر باب المد ٣/١٠٢٤-١٠٢٥.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٤٥، النشر ٢/٣٦٥، الإتحاف ٢/٤٣٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/١١٢، الحجة لابن زنجلة ٦٣٣، الموضح

وَنَضَبٍ ﴿٢٤٥﴾ ﴿٢٤٥﴾ عَلَى النَّدَاءِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِهِ، وَالْإِبْتِدَاءِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِهَمْزَةٍ مضمومة. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ^(١).

وقرأ الباقيون بقطع الهمزة المفتوحة في الحالين، وكسر الخاء، أمراً للخزنة من أدخل رباعياً، وعداه إلى اثنين: الأول ﴿٢٤٦﴾ والـثاني ﴿٢٤٧﴾. وقرأ ﴿٢٤٨﴾ لا ينفع ﴿٢٤٨﴾ بالتذكير نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، وافقهم الأعمشُ، وسبق بالروم [٥٧].

وقرأ ﴿٢٤٩﴾ إِسْرَائِيلَ ﴿٢٤٩﴾ بتسهيل الهمزة أبو جعفرٍ /، وافقه المطوّعي. [٢٤٥/ب] وعن الحسنِ حذفُ الألفِ والياءِ، ويوقف عليه لحمزة، ووافقهُ الأعمشُ بخلفٍ بتحقيق الهمزة الأولى من غير سكتٍ على ﴿٢٥٠﴾، وبالسكتِ والنقلِ وبالإدغامِ وبالتسهيلِ بينَ بينَ، وضمٌّ، وفي الثانية التسهيلُ مع المدِّ والقصرِ، فتحصّل عشرة أوجه.

وأمال ﴿٢٥١﴾ وَالْإِبْكَرِ ﴿٢٥١﴾ أبو عمرو ووابنُ ذُكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ والدورِيِّ عن الكسائيِّ، وافقهم الـيزيديُّ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرِقِ بينَ بينَ، وبه قرأ قالون وحمزةٌ وأبو الحارث من «العنوان»، وقرأ الباقيون بالفتح، وبه قرأ ابنُ ذُكْوَانَ فِي الوجه الثاني.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿٢٥٢﴾ مَا تَدَكَّرُونَ ﴿٢٥٢﴾:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢) بتأيين من فوق على الخطاب

(١) انظر: المبهج ٣/٢٧٩، إيضاح الرموز ٦٣٥.

(٢) انظر: الغاية ٣٨٥، النشر ٢/٣٦٥، الإتحاف ٢/٤٣٩.

التفاتاً^(١) للمذكورين بعد الإخبار عنهم. وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بياءٍ من تحت، وتاءٍ من فوقٍ على الغيب؛ نظراً لقوله:
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ [٥٦]، وهم الذين التفت إليهم في قراءة الخطاب،
وافقهم اليزيدي وابن محيصن والحسن.

ويوقف على ﴿وَلَا الْمُسِيءُ﴾ [٥٨] لحمزة وهشام بخلفٍ عنه بالنقل
وبالإدغام، ويجوز مع كل وجه منهما الإشارة بالروم والإشمام، فتصيرُ
ستة أوجه^(٣)، وافقهما الأعمش بخلفٍ عنه.

وعن الحسن (لا ريباً) [٥٩] بالتنوين، ومد حمزة ﴿لَا﴾ كما في البقرة [٢].

وفتح ياء ﴿ادعوني أستجب﴾ [٦٠] ابن كثير فقط.

وقرأ ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [٦٠] بضم الياء وفتح الخاء مبنياً للمفعول ابن كثير
وأبو بكر بخلفٍ عنه، وكذا أبو جعفر ورؤيس. وافقهم ابن محيصن، كما
في النساء [١٢٤].

وأمال ﴿فَأَنْزَى﴾ [٦٢] حمزة والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.
وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»
وقرأ الدوري عن أبي عمرو بالتقليل أيضاً^(٤)، والباقر بالفتح.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١١٥، الحجة لابن زنجلة ٦٣٤،
الموضح ٣/١١٢٨.

(٢) انظر: الروضة ٢/٩٠٠، المبهج ٣/٢٨٠، إيضاح الرموز ٦٣٥.

(٣) أي: النقل مع السكون والروم والإشمام وكذلك الثلاثة مع الإدغام. انظر: الإتحاف

١/٢٢٩، المهذب ٢/٢٠٠. وليس فيها المد؛ لأن الياء المدية تحركت في النقل

والإدغام معاً.

(٤) أي: بخلفٍ عنه.

وعن الحسن والأعمش^(١) (فَأَحْسَنَ صِوَرَكُم) [٦٤] بكسر الصاد فراراً من الضمة قبل الواو استثقلاً.

وعن الحسن (الحمد لله) [٦٥] بكسر الدال.

وعن ابن مُحَيِّصِنٍ والحسن^(٢) / تسكينُ ياء (جاءني البيئات) [٦٦].

وقرأ ﴿شَيْوُخًا﴾ [٦٧] بكسر الشين ابنُ كثير وابنُ ذَكْوَانِ وأبوبكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخُلفِ عنه والأعمش، وذُكِرَ بالبقرة [١٨٩].

وقرأ ﴿فِيكَوْنٌ﴾ [٦٨] بالنصب ابنُ عامر، كموضع البقرة [١١٧].

وقرأ ﴿قِيلٌ﴾ [٧٣] بالإشمام^(٣) هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِيَ، وافقهم

الحسنُ والشنبوذِيُّ.

وقرأ ﴿فَالِينَا يَرِجْعُونَ﴾ [٧٧] بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم مبنياً

للفاعل يعقوبُ، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعِيُّ. وعن المطوَّعِيِّ (رُسُلًا) [٧٨] بسكون السين، وذُكِرَ بالبقرة [٦٧، ٢٨].

وأسقط الهمزة الأولى من ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [٧٨] مع تحقيق الثانية قالونُ

والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطيب. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٦٥، المبهج ٣/ ٢٨٠، إيضاح الرموز ٦٣٧.

(٢) سقط: «والحسن» من: ف، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز ٦٣٧.

(٣) ف، غ: «هنا».

وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، ورؤيسٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِتَحْقِيقِ الْأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَبِهِ قَرَأَ وَرْشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ. وَقَرَأَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا، مَعَ تَحْقِيقِ الْأُولَى.

وقرأ قنبلٌ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودَ، وَبِتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ بِتَحْقِيقِ الْأُولَى وَإِبْدَالِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا كُورْشٍ، وَكِلَاهِمَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَكَذَا خَلْفٌ وَرَوْحٌ بِتَحْقِيقِهِمَا. وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ.

وَوَقَّفَ عَلَيَّ ﴿سُنَّتٌ﴾ [٨٥] بِالْهَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبٌ. وَافْقَهُمُ ابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ.

وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ يَأْتِ الْإِضَافَةُ تِسْعُ آيَاتٍ، وَمِنْ الزَّوَائِدِ أَرْبَعٌ^(١). وَمِنْ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ ثَلَاثُونَ مَوْضِعًا^(٢).



(١) انظر: النشر ٢/٣٦٦، إيضاح الرموز ٦٣٦، الإتحاف ٢/٤٤٠.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٣٥، وكنز المعاني (خ): ٢٨٠/أ، والكنز في القراءات العشر ٢/٦٣٦، وغيث النفع ٣٤٢، وذكر صاحب التلخيص ص ٣٩٦ أنها تسعة وعشرون موضعاً.

المرسوم

كتبوا ﴿ مِنْكُمْ ﴾ [٢١١] في المصحف الشامي بكاف الخطاب، وفي بقية المصاحف ﴿ مِنْهُمْ ﴾ بهاء الغيبة^(١).

وكتب في المصحف الكوفي ﴿ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ ﴾ [٢٦٦] بألف قبل الواو، وفي / بقية المصاحف ﴿ وَأَنْ ﴾ بحذفه^(٢)، وروى نافعٌ كغيره حذف ألف ﴿ كَلِمَاتُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ ﴾ هنا [٦]، و﴿ صَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا ﴾ في التحريم^(٣) [١٢].

[ب/٢٤٦]

واتفقوا على رسم صورة الهمزة واواً وزيادة ألف بعدها، وحذف الألف التي قبلها من قوله: ﴿ الضُّعْفَوُا ﴾ [٤٧]، ﴿ وَمَا دُعُوا الْكٰفِرِينَ ﴾ [٥٠]^(٤).
واتفقوا على كتابة ﴿ إِلَى النَّجْوَةِ ﴾ [٤١] بواوٍ بدل الألف^(٥).

* * *

(١) انظر: المقنع ١٠٦، ١١١، مختصر التبيين ٤/١٠٦٩، الوسيلة ٢١٧، الجميلة: ٤٠٠.

(٢) انظر: المقنع ١٠٦، مختصر التبيين ٤/١٠٧٠، الوسيلة ٢١٨، الجميلة: ٤٠١.

(٣) انظر: المقنع ١٣-١٤، مختصر التبيين ٤/١٠٦٥، الوسيلة ٢١٩، الجميلة: ٤٠١.

(٤) انظر الكلمتين في: المقنع ٥٨، ومختصر التبيين ٤/١٠٧٥، الوسيلة ٣٧٨، ٣٨٥،

الجميلة: ٦١٤.

(٥) انظر: المقنع ٥٤، مختصر التبيين ٤/١٠٧٤، الوسيلة ٣٩٣، الجميلة: ٦٢٩.

المقطوع والموصول

اتفقت الرسوم على قطع ميم ﴿يَوْمَ﴾ عن ﴿هُم﴾ المرفوع المحلّ
 في موضعين في ﴿يَوْمَهُمْ يَكْرُزُونَ﴾ هنا [١٦]، و﴿يَوْمَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
 بالذاريات [١٣]، وعلى وَضَلِ ما عداهما^(١) المجرور المحلّ^(٢)
 نحو: ﴿يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٦٠]، و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾
 [الطور: ٤٥].



(١) قوله: «ما عداهما» زيادة من: د، ص.

(٢) انظر: المقنع ٧٥، مختصر التبيين ١٠٦٧/٤، الوسيلة ٤٣٤، الجميلة: ٦٩٢.

هَاءَاتِ التَّائِيْثِ التِّي كُتِبَتْ تَاءً

اتفقوا على كتابة ﴿سُنَّتَ﴾ آخر هذه السورة^(١)، وهو ﴿سُنَّتَ اللهُ الَّتِي قَدْخَلَتْ﴾ [٨٥]، وعلى كتابة ما عداها^(٢) بالهاء^(٣) نحو: ﴿سُنَّةَ اللهُ الَّتِي قَدْخَلَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفتح: ٢٣].

ومن باب الإفراد والجمع اختلف في قوله: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦]، ففي أكثر المصاحف بالتاء، وسَبَقَ التنبية على ذلك بالأنعام^(٤)، ويونس^(٥).



(١) أي: بالتاء.

(٢) ص، د: «ما عداها من لفظها».

(٣) انظر: مرسوم سورة الأنفال، ومعنى قوله: «ما عداها» ما عدا هذه المواضع الخمسة التي موضع غافر آخرها، وليس معناه: ما عدا موضع غافر بالهاء.

(٤) انظر: مرسوم سورة الأنعام.

(٥) انظر: مرسوم سورة يونس.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿حَمَّ﴾ [١] ك، أوت بتقدير: هذا، أو: اقرأ حم، أون: على
 جَعَلَهُ مَبْتَدَأً، خَبْرُهُ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [٢]، أَوْ قَسَمًا بِتَقْدِيرٍ: حَم لَتَنْزِيلِ الْكِتَابِ،
 كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَهَوُ. ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ [٢] ك: على أَنَّ التَّالِيَّ (١) مُسْتَأْنَفٌ، ن:
 على جعله (٢) صلة لسابقه (٣) لِقَطْعِ (٤) ﴿حَمَّ﴾ عن تاليها، أي: تنزيل، وجَعَلَهُ
 مَبْتَدَأً، خَبْرُهُ ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [٢]؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ (٥) وَخَبْرِهِ.
 ﴿الْعَلِيمِ﴾ ن؛ لِأَنَّ التَّالِيَّ صِفَتُهُ كـ ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [٣]، وَقَدْ تَجَوَّزَهُ الْفَاعِلَةُ.
 ﴿الطَّوِيلِ﴾ [٣] ك، ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [٣] ك أَيْضًا. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٣] ت، ﴿فِي الْبَلَدِ﴾
 [٤] ت. ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [٥]، و ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ [٥]، و ﴿فَأَخَذْتَهُمْ﴾ [٥]،
 و ﴿عِقَابٍ﴾ [٥] ك. ﴿النَّارِ﴾ [٦] ت؛ لِأَنَّ التَّالِيَّ رُفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، خَبْرُهُ
 ﴿يُسَيِّحُونَ﴾ [٧]، وَقَدْ اسْتَحَبَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْوَصْلَ رُبَّمَا يَفْهَمُ مِنْهُ
 الْعِبْرَةَ أَنَّ ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [٧] / نَعْتُ لـ ﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [٦]، وَلَا
 يَخْفَى مَا فِيهِ.

(١) أي: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾.

(٢) أي: جعل ﴿تَنْزِيلُ﴾.

(٣) وهو: ﴿حَمَّ﴾.

(٤) ش: «كقطع».

(٥) المبتدأ ﴿حَمَّ﴾، والخبر من ﴿اللَّهُ﴾.

﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [٧] ك، وتبتدئ بلا حقه بتقدير: ويقولون. ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٧]، و﴿ وَذُرِّيَّتِهِمْ ﴾ [٨]، و﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٨]، و﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ ﴾ [٩]، و﴿ رَحِمَتُهُ ﴾ [٩] ك. ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٩] ت، ﴿ مِنْ سَبِيلِ ﴾ [١١]، و﴿ بِهِ تُوْمِنُوا ﴾ [١٢]، و﴿ الْكَبِيرِ ﴾ [١٢]، و﴿ رِزْقًا ﴾ [١٣]، و﴿ يُنِيبُ ﴾ [١٣] ك. ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ [١٤] ت.

﴿ ذُو الْعَرْشِ ﴾ [١٥] ت: على أنه خبر ﴿ رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ ﴾ [١٥]، وتاليه مستأنف، ن: على أنه بدل منه، والخبر ﴿ يَلْقَى الرُّوحَ ﴾ [١٥]، ﴿ بَرَزُونَ ﴾ [١٦] ك، ﴿ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ [١٦]، و﴿ لِمَنْ أَلْمَلِكُ الْيَوْمَ ﴾ [١٦] ك، ﴿ الْقَهَّارِ ﴾ [١٦] ت. ﴿ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [١٧]، و﴿ لَا ظَلَمَ الْيَوْمَ ﴾ [١٧] ك، ﴿ الْحِسَابِ ﴾ [١٧] ت، ﴿ كَظِيمِينَ ﴾ [١٨]، و﴿ يُطَاعُ ﴾ [١٨]، و﴿ الصُّدُورُ ﴾ [١٩] ت^(١).

﴿ بِالْحَقِّ ﴾ [٢٠] ك، أو يوصل بتاليه، ويوقف على ﴿ لَا يَقْضُونَ شَيْئًا ﴾ [٢٠] وهو ت. ﴿ الْبَصِيرُ ﴾ [٢٠] ت. ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [٢١]، و﴿ يَذُنُوبَهُمْ ﴾ [٢١]، و﴿ مِنْ وَاقٍ ﴾ [٢١]، و﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ ﴾ [٢٢] ك. ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٢٢] ت^(٢). ﴿ كَذَابٌ ﴾ [٢٤] ك. ﴿ نِسَاءَهُمْ ﴾ [٢٥] ت. ﴿ فِي ضَلَالٍ ﴾ [٢٥]، و﴿ الْفَسَادِ ﴾ [٢٦]، و﴿ الْحِسَابِ ﴾ [٢٧] ك.

﴿ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ ﴾ [٢٨] قيل: ك، وتبتدئ بالتالي، على أن «من» تتعلق بقوله: ﴿ يَكْتُمُ ﴾ [٢٨]، ولم يكن من آل فرعون، بل كان غريباً موحداً

(١) سقط الرمز من: غ.

(٢) غ: ك.

ينافقهم^(١)، أو الوقف على قوله: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [٢٨]، على أنه من آله فـ«مِنْ» تتعلق بالنكرة^(٢)، أي: رجل من آل فرعون مؤمن إسرائيلي. وقيل: إنه كان من أقارب فرعون، فالوقف عليهما لبيان ما يتعلق به من آل فرعون، وليس بالتمام ولا الكافي، بل الذي ينبغي ألا يوقف عليهما؛ لما فيه من الفصل بين القول ومقوله.

﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [٢٨] ك، ﴿يَعِدُّكُمْ﴾ [٢٨]، و﴿كَذَّابٌ﴾ [٢٨]، و﴿إِنْ جَاءَنَا﴾ [٢٩] ك. ﴿الرَّشَادِ﴾ [٢٩] ت. ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [٣١] ك، أو ت؛ وفاقاً للـسجستاني^(٣). ﴿لِلْعِبَادِ﴾ [٣١] ك. ﴿مِنْ عَاصِرٍ﴾ [٣٣]، و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٣٣] ت.

(١) التعبير عن كتم الإيمان بالنفاق ليس بجيد، فيلزم البقاء على لفظ القرآن أو ما يؤدي معناه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقول الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَدَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، إنما هو الأمر بالتقاء من الكفار، لا الأمر بالنفاق والكذب، والتقاء ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه». وقال عن مؤمن آل فرعون: «لم يكن موافقاً لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتُم إيمانه، وكتُمَان الدين شيء، وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبيحه الله قط إلا لمن أكره، بحيث أبيض له النطق بكلمة الكفر، والله تعالى قد فرق بين المنافق والمكره... وفرق بين الكذب وبين الكتمان، فكتُمَان ما في النفس يستعمله المؤمن حيث يعذره الله في الإظهار، كمؤمن آل فرعون، وأما الذي يتكلم بالكفر، فلا يعذره إلا إذا أكره، والمنافق الكذاب لا يعذر بحال... وكما كان مؤمن آل فرعون يكتُم إيمانه، ومع هذا كان يعظم موسى ويقول: ﴿اتَّقُوا رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [سورة غافر: ٢٨]. منهاج السنة ٤٦/٢ - ٤٧، ٤٢٣/٦، ٤٢٥.

(٢) أي: بصفة منها، رجل كائن من «آل».

(٣) انظر: المرشد ٦٤٤/٢.

﴿ جَاءَكُمْ بِهِ ﴾ [٣٤]، و﴿ رَسُولًا ﴾ [٣٤] ك. ﴿ مُرْتَابٌ ﴾ [٣٤] ن؛ لَأَنَّ تَالِيَهُ
 بدلٌ من الموصول الأول وقد تجوّزه الفاصلة، ت؛ وفاقاً للعمّاني^(١) على
 جعله^(٢) مبتدأً خبره ﴿ كَبُرْ مَقْتًا ﴾ [٣٥]، أي: جدّ لهم كبرٌ مقتاً عند الله.
 ﴿ يَغْيِرُ سُلْطَنَ أَتْهَمُّ ﴾ [٣٥] ك، والتالي إخبارٌ من الله، ن: على جعله^(٣)
 خبر الموصول الثاني^(٤)؛ وفاقاً للعمّاني^(٥). ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٣٥] ت،
 ﴿ جَبَّارٍ ﴾ [٣٥] ت أيضاً. ﴿ كَذِبًا ﴾ [٣٧] ك، ﴿ سَوْءُ عَمَلِهِ ﴾ [٣٧]،
 و﴿ السَّبِيلِ ﴾ [٣٧] ك، ﴿ تَبَابٍ ﴾ [٣٧] ت. ﴿ الرَّشَادِ ﴾ [٣٨]، و﴿ مَتَعٌ ﴾
 [٣٩] ك. ﴿ الْقَرَارِ ﴾ [٣٩] ت.

﴿ إِلَامِثَاهَا ﴾ [٤٠] ك. ﴿ حِسَابٍ ﴾ [٤٠] ت، ﴿ إِلَى النَّارِ ﴾ [٤١]، و﴿ الْعَقْرِ ﴾
 [٤٢]، و﴿ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ [٤٣] /، و﴿ أَقُولُ لَكُمْ ﴾ [٤٤]، و﴿ إِلَى اللَّهِ ﴾
 [٤٤]، و﴿ بِالْعِبَادِ ﴾ [٤٤]، و﴿ مَا مَكْرُوهًا ﴾ [٤٥]، و﴿ سَوْءُ الْعَذَابِ ﴾ [٤٥]
 ك. ﴿ وَعَشِيًّا ﴾ [٤٦] ت. ﴿ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [٤٦]، و﴿ مِنَ النَّارِ ﴾ [٤٧]،
 و﴿ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾ [٤٨]، و﴿ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [٤٩] ك، ﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ [٥٠] ك؛
 وفاقاً للعمّاني^(٦).

(١) المرشد ٢/ ٦٤٥. وقال: «صالح».

(٢) أي: ﴿ الَّذِينَ ﴾.

(٣) أي: جعل ﴿ كَبُرْ مَقْتًا ﴾.

(٤) أي: ﴿ الذين ﴾.

(٥) المرشد ٢/ ٦٤٥.

(٦) المرشد ٢/ ٦٤٨.

﴿فَادْعُوا﴾ [٥٠] ت. ﴿ضَلَلِ﴾ [٥٠] ت، و﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٥١] ن؛ وفاقاً للعمّاني^(١)؛ لأنّ التّالي نُصِبَ على الطرف، أي: ننصّر رسلنا في الدنيا والآخرة. ﴿الْأَشْهَدُ﴾ [٥١] ن؛ لأنّ ما بعده بدل من ﴿يَوْمَ﴾ الأول. ﴿مَعَذِرْتَهُمْ﴾ [٥٢] ك. ﴿سُوءَ الدَّارِ﴾ [٥٢] ت. ﴿الْأَلْبَابِ﴾ [٥٤] ك. ﴿الْإِبْرَكِ﴾ [٥٥] ت. ﴿أَتَهُمْ﴾ [٥٦] ن؛ لأنّ ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ﴾ [٥٦] خبر ﴿إِنَّ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ للفصل بين اسم ﴿إِنَّ﴾ وخبرها. ﴿يَبْلِغِيهِ﴾ [٥٦] ك، أو ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٢). ﴿الْبَصِيرِ﴾ [٥٦]، و﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٥٧] ت. ﴿وَلَا الْمُسَوِّءِ﴾ [٥٨]، و﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨] ك. ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٥٩] ت. ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [٦٠] ك. ﴿دَاخِرِينَ﴾ [٦٠] ت. ﴿مُبْصِرًا﴾ [٦١] ك. ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾ [٦١] ت. ﴿تَوْفَكُونَ﴾ [٦٢] ك، ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٦٣] ت. ﴿الطَّيِّبَاتِ﴾ [٦٤] ك. ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [٦٤] ت، ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٦٥] ك. ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٦٥]، و﴿لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٦٦] ت. ﴿شَيْوَحًا﴾ [٦٧] ك. ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٦٧] ت.

﴿كُنْ﴾ [٦٨] ك^(٣)، ﴿فَيَكُونُ﴾ [٦٨] ت. ﴿يُصْرَفُونَ﴾ [٦٩] ن، لتعلّق الموصولِ بسابقه، وقد تُسَوِّغُه الفاصلة. ﴿رُسُلَنَا﴾ [٧٠] ك، وتبتدئ بالتّالي ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٠] ن؛ لتعلّق لاحقَه بسابقه. ﴿وَالسَّلْسِلِ﴾ [٧١]

(١) المرشد ٢/٦٤٨.

(٢) انظر: المرشد ٢/٦٤٩.

(٣) سقط الرمز من: غ.

ت، وتبتدئ بالتالي بتقدير: هم يسحبون وهو ك. ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٧٤]،
 و ﴿ مِنْ قَبْلِ شَيْءٍ ﴾ [٧٤]، و ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٧٤]، و ﴿ تَمْرَحُونَ ﴾ [٧٥]،
 و ﴿ الْمَتَكِرِينَ ﴾ [٧٦] ك.

﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٧٧] ت. ﴿ نَقَضَ عَلَيْكَ ﴾ [٧٨]، و ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٧٨]
 ك، ﴿ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [٧٨] ت. ﴿ تَأْكُلُونَ ﴾ [٧٩]، و ﴿ تُحْمَلُونَ ﴾ [٨٠] ك.
 ﴿ تُنْكِرُونَ ﴾ [٨١] ت. ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [٨٢]، و ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [٨٢]، و ﴿ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾
 [٨٣]، و ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [٨٣]، و ﴿ مُشْرِكِينَ ﴾ [٨٤] ك. ﴿ بِأَسْنَا ﴾ [٨٥] ت،
 ﴿ فِي عِبَادِهِ ﴾ [٨٥] ت أيضاً. ﴿ الْكٰفِرُونَ ﴾ [٨٥] م.

* * *

التجزئة

- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ﴾ [٢٣] ربع^(١).
 ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [٤٠] نصف، وهو تكملة الحزب^(٢).
 ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ﴾ [٦٦] ربع^(٣).
 آخر السورة نصف^(٤).

* * *

- (١) كذا في جمال القراء ١ / ١٦١، وهو أحد القولين في غيث النفع ٣٤٠، والقول الثاني على الآية [٢٠]، وهو الذي في القول الوجيز ٢٨٢.
 (٢) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفتان ٢٧٦، وهو أول القولين في جمال القراء ١ / ١٤٧.
 (٣) كذا في جمال القراء ١ / ١٦١، وغيث النفع ٣٤١، والقول الوجيز ٢٨٢.
 (٤) كذا في جمال القراء ١ / ١٥٣، وفي غيث النفع ٣٤٢، والقول الوجيز ٢٨٢ على الآية [٨] من سورة فصلت.

سورة فُصِّلَتْ

وَتُسَمَّى سورة المصابيح^(١).

مَكِّيَّة^(٢).

وَحُرُوفُهَا: ثَلَاثَةُ آلَافٍ / وَثَلَاثُمِئَةٌ وَخَمْسُونَ^(٣).

وَكَلِمَتُهَا: سَبْعُمِئَةٌ وَسِتُّ وَتَسْعُونَ^(٤).

وَآيَاتُهَا: خَمْسُونَ وَثِنْتَانِ بَصْرِي وَشَامِي، وَثَلَاثُ حِجَازِي، وَأَرْبَعٌ كُوفِي^(٥).

اِخْتِلَافُهَا: آيَاتَانِ^(٦) ﴿حَمَّ﴾ كُوفِي، وَ﴿عَادٍ وَنَمُودَ﴾ [١٣] حِجَازِي وَكُوفِي.

وَفِيهَا شَبُهٌ الْفَاصِلَةِ مَوْضِعَانِ^(٧): ﴿عَدَابًا شَدِيدًا﴾ [٢٧]، وَ﴿هُدًى وَشِفَاءً﴾

[٤٤].

(١) انظر: زاد المسير ٧/ ٢٤٠، جمال القراء ١/ ٣٧، الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٣٨٨.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٤/ ١٤١، زاد المسير ٧/ ٢٤٠، الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٣٨٨، حسن المدد: ١١٩.

(٣) كذا في البيان ٢٢٠، وحسن المدد ١١٩، والبصائر ١/ ٤١٣، ومنار الهدى ٣٤١.

(٤) كذا في حسن المدد ١١٩، لكن في البيان ٢٢٠ «سبعون» بدلاً من «تسعون» ومثله في القول الوجيز ٢٨٣، وكذا في نسخة: ت. انظر: البصائر ١/ ٤١٣، ومنار الهدى ٣٤١.

(٥) انظر: البيان ٢٢٠، فنون الألفان ٣٠٦، جمال القراء ١/ ٢١٥، حسن المدد ١١٩، منار الهدى ٣٤١.

(٦) انظر: البيان ٢٢٠، فنون الألفان ٣٠٦، جمال القراء ١/ ٢١٥، حسن المدد ١١٩، البصائر ١/ ٤١٣.

(٧) انظر: البيان ٢٢٠، حسن المدد ١١٩، القول الوجيز ٢٨٣.

فواصلها^(١)

- ﴿حَمَّ﴾ [١]، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [٢]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٣]، ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٤]، ﴿عَمِلُونَ﴾ [٥]، ﴿لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [٦]، ﴿كَافِرُونَ﴾ [٧]، ﴿مَمْنُونٍ﴾ [٨].
- ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [٩]، ﴿لِلسَّالِينَ﴾ [١٠]، ﴿طَائِعِينَ﴾ [١١]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [١٢]، ﴿وَتَمُودَ﴾ [١٣]، ﴿كَافِرُونَ﴾ [١٤]، ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [١٥]، ﴿يُنصَرُونَ﴾ [١٦]، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [١٧]، ﴿يَتَّقُونَ﴾ [١٨]، ﴿يُوزَعُونَ﴾ [١٩]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٢٠]، ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢١]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٢٢]، ﴿الْخَاسِرِينَ﴾ [٢٣]، ﴿الْمُعْتَبِينَ﴾ [٢٤].
- ﴿خَاسِرِينَ﴾ [٢٥]، ﴿تَعْلِبُونَ﴾ [٢٦]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٢٧]، ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٢٨]، ﴿الْأَسْفَلِينَ﴾ [٢٩]، ﴿تُوعَدُونَ﴾ [٣٠]، ﴿تَدْعُونَ﴾ [٣١]، ﴿رَحِيمٍ﴾ [٣٢]، ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ [٣٣]، ﴿حَمِيمٌ﴾ [٣٤]، ﴿عَظِيمٍ﴾ [٣٥]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٣٦]، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [٣٧]، ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٣٨]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٣٩]، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٤٠]، ﴿عَزِيزٌ﴾ [٤١]، ﴿حَمِيدٍ﴾ [٤٢]، ﴿الِيمِ﴾ [٤٣]، ﴿بَعِيدٍ﴾ [٤٤]، ﴿مُرِيبٍ﴾ [٤٥]، ﴿لِلْبَعِيدِ﴾ [٤٦].
- ﴿شَهِيدٍ﴾ [٤٧]، ﴿مَّحِيصٍ﴾ [٤٨]، ﴿قَوُوطٍ﴾ [٤٩]، ﴿عَلِيظٍ﴾ [٥٠]، ﴿عَرِيضٍ﴾ [٥١]، ﴿بَعِيدٍ﴾ [٥٢]، ﴿شَهِيدٌ﴾ [٥٣]، ﴿مُّحِيطٌ﴾ [٥٤].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٢٠، حسن المدد ١١٩، القول الوجيز ٢٨٣.

القراءات وتوجيهها

قد سَبَقَ في أول غافر أن أبا بكرٍ وابنَ ذُكْوَانَ وحمزةً والكسائيَّ، وكذا خَلَفٌ، يُمِيلُونَ ﴿جَمَ﴾ [١] إمالةً كبرى، وافقهم الأعمشُ، وورثُ من طَريقِ الأزرقِ وقالون من «العنوان»، يُمِيلَانِهَا صغرى. وأبو عمروٍ وقرأ كذلك من «الشَّاطِئِيَّةِ»، و«التيسير» وبالفتح من «المبهج» وغيره، وافقه اليزيديُّ، ويسكت أبو جعفرٍ على ﴿حَمَ﴾ [١] كالفواتح.

وقرأ ﴿قُرَانًا﴾ [٣] بالنقل ابنُ كثيرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيَّصِنٍ.

وأمال ﴿ءَاذَانَنَا﴾ [٥] الدُّورِيُّ عن الكسائي.

وعن المطوِّعِيِّ^(١) (قَالَ إِنَّمَا أَنَا) [٦] بفتح القاف وألفٍ بعدها فعلاً ماضياً خبراً عن الرسول ﷺ. والجمهورُ بضمِّ القاف، وسكونِ اللام، من غير ألفٍ فعلٌ أمرٌ، والرسم يحتملُهما.

وعنه^(٢) أيضاً (يُوحِي إِلَيَّ) [٦] بكسر الحاءِ وياءٍ ساكنة، أي: الله تعالى، والجمهورُ بفتح ثم ألف.

وقرأ ﴿أَبْتَكُرُ﴾ [٩] بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية مع الفصل بينهما بألفِ قالونٍ وأبو عمروٍ، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم اليزيديُّ / وقرأ ورثُ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ بالتسهيل كذلك مع عدم الفصل، وافقهم

[ب/٢٤٨]

(١) انظر: المبهج ٣/ ٢٨١، إيضاح الرموز ٦٣٨.

(٢) انظر: المبهج ٣/ ٢٨٢، إيضاح الرموز ٦٣٨.

ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وقرأ ابنُ ذَكْوَانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوَّحٌ
وخالِفٌ بتحقيقهما من غيرِ فَصْلٍ.

واختلِفَ عن هشام: فجمهورُ المغاربة عنه على تسهيل الثانية وَجْهًا
واحدًا مع الفصل بالألف، وجمهورُ العراقيين عنه بتحقيقهما مع الفصلِ
وَعَدَمِهِ. وذهب جماعةٌ إلى الفصل عن هشامٍ مِنْ طَرِيقِ الحُلُونِيّ بلا
خلافٍ، وفاقًا للعنوان وأبي الحسن بن عَلبونٍ وغيرهما.

واختلِفَ في ﴿سَوَاءٌ﴾ [١٠]:

فأبو جعفر^(١) بالرفع خبرٌ مبتدأ مضميرٌ، أي: هي سَوَاءٌ، لا تَزِيدُ ولا تَنْقُصُ.
وقولُ مكِّي^(٢): مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُهُ ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ [١٠]، مُتَعَقَّبٌ من
جهةِ الابتداءِ بالنكرة من غيرِ مُسَوِّغٍ.

وقرأ يعقوبٌ بالجرِّ صفةً للمضاف أو المضاف إليه^(٣)، أي: أربعة أيام.
ووافقه الحسن^(٤). وقرأ الباقون بالنصب على المصدر بفعلٍ مقدرٍ، أي:
استوت استواءً، أو على الحال من الضمير في ﴿أَقْوَاتَهَا﴾ [١٠].

وأمال ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ﴾ [١٢] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم
الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتح وبينَ وبينَ، وبه قرأ قالونٌ من
«العنوان»، والباقون بالفتح.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٤٧، النشر ٢/٣٦٦، الإتحاف ٢/٤٤٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٥٩٣.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الموضح ٣/١١٣١.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٤٦٧.

واختلَفَ في ﴿مَجَسَاتٍ﴾ [١٦]:

فنافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا يعقوبٌ^(١) بالسكون، فاحتمل^(٢) أن يكونَ مخفَّفًا من فَعَلَ في القراءة الثانية، وفيه تَوَافُقُ القراءتين، واحتمل أن يكونَ مصدرًا وُصِفَ به كرَجَلَ عَدْلٌ، إلا أن هذا بصيغة الجمع، والفصيحُ في المصدر الموصوف أن يُوحَّدَ، وكانَ المُسَوِّغُ للجمَعِ اختلافُ أنواعِهِ في الأصلِ.

ويحتمل أن يكونَ صفةً على «فَعَلَ» بسكون العين، ولكنَّ أهلَ التصريف لم يذكروا في الصفةِ الجائية من «فَعَلَ» بكسر العينِ إلا أوزانًا محصورة^(٣)، ليس فيها «فَعَلَ» بالسكون، فذكروا: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وحوَرَ فهو أَحورٌ، وشبَعَ فهو شعبانٌ، وسَلِمَ فهو سالمٌ، وبلي فهو بالِ.
والجمعُ بالألفِ والتاءِ مُطَرِّدٌ فيما لا يَعْقِلُ كأَيامٍ معدودات، قاله في «الدر»^(٤).

واقفهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ.
والأيامُ النَّحِسَاتُ قيل: كُنَّ آخِرَ شِوَالٍ مِنَ الأربَعَاءِ إِلَى الأربَعَاءِ، وما عُدْبَ قومٌ إلا في يومِ الأربَعَاءِ، قاله البيضاويُّ^(٥).

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٧٧، النشر ٣٦٦/٢، الإتحاف ٤٤٢/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١١٦/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٣٥، الموضح ١١٣٢/٣.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٤٣/١.

(٤) الدر المصون ٥١٩/٩.

(٥) أنوار التنزيل ٣٤٦/٢.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ بكسرِ الحاء، قال في «البحر»^(١): «وهو القياس، وفَعْلُهُ نَحَسَ عَلَى فَعَلٍ بكسر العين ونحساتٍ صفةٌ لـ ﴿أَيَّامٍ﴾ جُمِعَ بِالْأَلْفِ والتاء؛ لأنه جمعٌ صفةٌ لما لا يعقلُ». وحُكيت إِمَالَتُهُ للكسرة^(٢) عن أبي الحارث عن الكسائيِّ، وَضَعَّفَ، كما أشار إليه قولُ صاحبِ «الحِرْزِ» حيث قال^(٣) هنا:

... .. وقولُ مميلِ السنينِ لِلْيَيْثِ أُخْمِلَا

قال الجَعْبَرِيُّ^(٤): «وذكره في «التيسير»^(٥) حكايةً لا روايةً؛ لقوله: روى لي الفارسيُّ عن أبي طاهر عن أصحابه -أي: شيوخه- عن أبي الحارث إِمَالَةَ فَتْحَةِ السنينِ، ولم أقرأ بذلك»، أي: لا عليه ولا على غيره. قال الجَعْبَرِيُّ^(٦): «وقوله -يعني الداني-: «وأحسبه وهماً» وهم؛ لثبوته عن شيخه وغيره كما نقلناه». قال: «وقول الناظم: «مميل السنين» إن أراد به من غير شيوخه -وهو الظاهر- فهو حكايةٌ^(٧) كالأصل، وإن أراد به من شيوخه^(٨) فروايةٌ زائدةٌ عليه «انتهى».

(١) البحر ٧/٤٩١.

(٢) تعليل لوجه إمالة كلمة ﴿نَحَسَاتٍ﴾، وهو كونها مكسورة.

(٣) في الشاطبية: ٨١

وإِسْكَانُ نَحْسَاتٍ بِهِ كَسْرُهُ ذَكَا

(٤) كنز المعاني (خ): ٢٨٠/أ.

(٥) التيسير ١٩٣.

(٦) كنز المعاني (خ): ٢٨٠/أ.

(٧) غ: «وهو الظاهر من حكاية».

(٨) ف، خ، ش، ح، س: «شيوخنا».

وقد وَهَمَّ فِي «النشر»^(١) الداني بحكاية ذلك وغلطه، ثم قال: «ولو صحَّ لم يكن من طرُّقه، ولا من طرُّقنا» انتهى. وافقهم الأعمش .

وأمال ﴿أَخْرَجِي﴾ [١٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح والتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(٢) (وَأَمَّا ثُمُودٌ) [١٧] بفتح الدال من غير تنوين ليس مصروفاً، وافقه المطوَّعِيُّ هنا خاصة بخلافٍ عنه، فخالف أصله.

وعنه أيضاً بالرفع والتنوين، وافقه الشَّنبُذِيُّ في الوجه الثاني. والجمهور على ضمِّ الدالِ من غير تنوينٍ ممنوعٍ الصرفِ، وتقدَّم توجيهُ الصرفِ وعدمه في الأعراف [٧٣]، والرفعُ على الابتداء، والجملة بعده الخبرُ، وهو مُتَعَيِّنٌ عند الجمهور؛ لأنَّ «أَمَّا» لا يليها إلا المبتدأ^(٣)، فلا يجوز فيما بعدها الاشتغال، إلا في قليل كهذه القراءة، قاله السمين^(٤).

وأمال ﴿الْعَمَى عَلَى الْهَدْيِ﴾ [١٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش فيهما. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان» / ، والباقون بالفتح فيهما.

[ب/٢٤٩]

(١) النشر ٢/٣٦٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٦٧، المبهج ٣/٢٨٣، إيضاح الرموز ٦٣٩.

(٣) انظر: التذليل والتكميل ٦/٣٣٦.

(٤) الدر المصون ٩/٥٩٠.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ ﴾ [١٩]:

فنافعٌ، وكذا يعقوب^(١) بنون العظمة المفتوحة، وَصَمَّ الشين، مَبْنِيًّا للفاعل^(٢)، ﴿ أَعْدَاءَ ﴾ بالنصب مفعول به، أي: نحشر نحن، وهو مناسبٌ لـ ﴿ نَجَّيْنَا ﴾ [١٩]. وقرأ الباقر بن بياض الغيبة المضمومة وفتح الشين مَبْنِيًّا للمفعول، و﴿ أَعْدَاءَ ﴾ [١٩] بالرفع لقيامه مقام الفاعل.

وقرأ ﴿ تَرَجَعُونَ ﴾ [٢١] بفتح أوله، وكَسَّرِ ثَالِثَهُ عَلَى الْبِنَاءِ للفاعل يعقوبٌ. ووافقهُ ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْمَطَّوْعِيُّ. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ (صَعَقَةٌ) [١٣، ١٧]^(٣) بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، كما في البقرة [٥٥].

وأمال ﴿ أَرَدْنَاكُمْ ﴾ [٢٣] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وبالثاني قرأ قالونٌ من «العنوان»، والباقر بن الفتح.

وكذا الخِلافُ فِي ﴿ مَثْوَى لَهُمْ ﴾ [٢٤] وَقَفَاءً.

وأبدل الهمزة الثانية واواً مفتوحةً مع تحقيق الأولى من ﴿ جَزَاءَ أَعْدَاءِ اللَّهِ ﴾ [٢٨] نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ، وقرأ الباقر بن بياض بتحقيقهما.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٤٧، النشر ٢/٣٦٦، الإنحاف ٢/٤٤٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١١٨، الحجة لابن زنجلة ٦٣٥، الموضح

١١٣٢/٣.

(٣) زاد في ح: «في الموضعين هنا، وفي الطور»، وصوابه: الذاريات؛ لأن سورة الطور

ليس فيها هذه الكلمة.

وقرأ ﴿أَرْنَا﴾ [٢٩] بإسكانِ الراءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بخلافِ عنه، وابنُ ذُكْوَانَ وهشامٌ في غيرِ روايةِ الداخونيِّ، وأبو بكرٍ، وكذا يعقوبٌ، وافقهم ابنُ محيصن.

واختلَسَ كسرةَ الراءِ الدُّوريُّ عن أبي عمرو^(١).

وقرأ ﴿الذِينَ﴾ [٢٩] بتشديدِ النُّونِ ابنُ كثيرٍ، والباقون بتخفيفها، وذُكِرَ بالبقرة [١٢٨]، والنساء [١٦].

ويُوقَفُ على ﴿يَسْعُمُونَ﴾ [٣٨] لحمزةً بوجهٍ واحدٍ، وهو النَّقْلُ لا غيرُ، ووافقهُ الأعمشُ بخلافِ عنه.

وأمال ﴿تَرَى الْأَرْضَ﴾ [٣٩] في الوَصْلِ السُّوسِيَّ بخَلْفٍ عنه، وفتحهُ الباقون، وبه قرأ السُّوسِيُّ في الوجهِ الآخرِ، وأماله في الوقفِ أبو عمرو وحمزةٌ والكسائيُّ^(٢)، وكذا خَلَفُ. وافقهم الأعمشُ واليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالتقليلِ كقالونَ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿وَرَبَّاتٌ﴾ [٣٩] بهمزةً مفتوحةً بعد الباءِ أبو جعفرٍ.

وأمال ﴿أَحْيَاهَا﴾ [٣٩] الكسائيُّ، وقرأها ورشٌ من طريقِ / الأزرقِ بالفتح وبالتقليلِ، وبالثاني قرأ قالونَ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿يَلْحَدُونَ﴾ [٤٠] بفتحِ الياءِ والحاءِ حمزةً^(٣)، ووافقهُ الأعمشُ.

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٤٣] بالإشمامِ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُوَيْسٌ، ووافقهم الحسنُ والشنبوذِيُّ.

(١) بل الاختلاس عن أبي عمرو من روايته معاً.

(٢) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٣) مضى في سورة الأعراف عند الآية [١٨٠].

وعن المطوّعيّ (لِلرُّسُل) [٤٣] بسكون السين، وذُكِرَ بالبقرة [١١، ٦٧، ٨٧].
 وقرأ ﴿ءَأَعْجَى﴾ [٤٤] بهمزيّن على الاستفهام، وتسهيل الثانية مع المدّ^(١) قالون وأبو عمرو وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر.
 لكن اعترض في «التيسير»^(٢) المدّ لابن ذكوان وردّه: «بأن ابن ذكوان لمّا لم يفصل بالألف بين الهمزتين في حالٍ تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما، علّم أنّ فصله بينهما في حالٍ تسهيلٍ إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح من مذهبه» انتهى.

وقوّاه ابنُ الجَزَريّ^(٣): بأنّ من نصّ على ترك الفصل أعرف بدلائل النصوص، وقال: «إنه قرأ بهما، وإنّ الأمر في ذلك قريب».
 وقرأ ورش من طريق الأصبهاني والأزرق في أحد وجهيه والبري وحفص بتسهيل الثانية مع القصر، وبه قرأ قبل، وكذا رؤيس في أحد وجهيهما^(٤)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصين. وقرأ ورش من طريق الأزرق في أحد وجهيه بإبدالها ألفاً خالصةً، مع المدّ للساكنين.

وقرأ قبل من رواية ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد^(٥) وغيره، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وكذا رؤيس من طريق

(١) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦/ ١١٩، الحجة لابن زنجلة ٦٣٧، الموضح

٣/ ١١٣٤، وتقدم في باب الهمزتين من كلمة في ٣/ ٨٩٠-٨٩١.

(٢) التيسير: ١٩٣.

(٣) النشر ١/ ٣٦٨.

(٤) قوله: «في أحد وجهيهما» سقط من: غ، ش، ف، س.

(٥) ابن المبارك المؤدّب، تقدّم.

أبي الطيب، وهو طريقُ صاحبِ «التجريد» عن الجمال عن الحلواني، ورواه صاحبُ «المبهج» عن الداغوني عن أصحابه عن هشام، بهمزة واحدة على الخبر، وافقهم الحسنُ.

وقرأ هشامٌ من طريقِ الداغوني إلا من طريقِ «المبهج»، وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوِّحٌ بالتحقيق مع القصر، وافقهم الأعمشُ^(١).

وقرأ هشامٌ من طريقِ الجمال عن الحلواني من جميع طرقه، إلا من طريقِ «التجريد» بالتحقيق والمد، والعربُ تُوْبِّخُ بهمزة الاستفهام / وبدونها. والمعنى: هَلَّا بَيَّنَّتْ آيَاتُهُ بِلِسَانٍ يَفْقَهُهُ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ، أَكْلَامٌ أَعْجَمِيٌّ وَمَخَاطَبٌ عَرَبِيٌّ؟ إنكارٌ مقررٌ للتخصيصِ.

والأعجميُّ يُقالُ للذي لا يُفهمُ كلامه، ولكلامه: أعجمي، وهو منسوبٌ إلى العجم^(٢)، وأعجميٌّ على الإخبار، وعلى هذا يجوزُ أن يكون المرادُ: هَلَّا فَصَّلَتْ آيَاتُهُ فَجُعِلَ بَعْضُهَا أَعْجَمِيًّا لِإِفْهَامِ الْعَجْمِ، وَبَعْضُهَا عَرَبِيًّا لِإِفْهَامِ الْعَرَبِ، وَالْمَقْصُودُ إِبْطَالُ مُقْتَرِحِهِمْ بِاسْتِلْزَامِهِ الْمَحْذُورَ، أَوِ الدَّلَالَةَ^(٣) عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَنْفَكُونَ عَنِ التَّعَنُّتِ فِي الْآيَاتِ كَيْفَ جَاءَتْ. قاله القاضي البيضاوي^(٤).

وأمال ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [٤٤] الدوريُّ عن الكسائيِّ.

(١) قوله: «وافقهم الأعمش» سقط من: غ، ش، ف، س.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٣١/٩.

(٣) أنوار التنزيل: «للدلالة».

(٤) أنوار التنزيل ٣٥٠/٢.

وأمال ﴿عَمَى﴾ [٤٤] في الوقف حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش. وقرأ الأزرقُ عن ورشٍ بالفتح والتقليل^(١)، وبه قرأ قالونُ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واختلَفَ في ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ [٤٧]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ بالألف على الجمع لاختلاف الأنواع^(٢). ويُقوِّيه رَسْمُهَا بالتاءِ المجرورة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى قريباً^(٣). وافقهم الحسنُ^(٤).

وقرأ الباقون بغير ألفٍ على التوحيد، والمرادُ الجنس. وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿شُرَكَائِي﴾ [٤٧] ابنُ كثيرٍ، وافقه ابنُ مُحَيِّصٍ. وفتح ياءَ ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾ [٥٠] قالونٌ بخلافٍ عنه، وورشٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ﴿وَنَاءٍ﴾ [٥١] بتقديم الألفِ على الهمزة^(٥) على وزن «جاء»، ابنُ ذكوان، وكذا أبو جعفرٍ. وقرأ الباقون بتقديم الهمزة على الألف على وزن «رَأَى».

(١) أي: في الوقف أيضاً.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١١٩/٦، الحجة لابن زنجلة: ٦٣٧، الموضح ١١٣٥/٣.

(٣) انظر: مرسوم هذه السورة.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٤٦٨، إيضاح الرموز: ٦٣٩.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٢٣/٦، الحجة لابن زنجلة: ٦٣٨، الموضح ١١٣٥/٣.

وأمال همزتها فقط السوسية فيما انفرد به فارسٌ في أحد وجهيه، وخلافاً عن حمزة، لكن الذي عليه الرواة عن السوسية من جميع الطرق هو الفتح. وقرأ خَلَفٌ عن حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ بإمالة النون والهمزة، وافقهم المطوعي. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بفتحهما، وبالتقليل في الهمزة، ولورش في الهمزة: المدُّ والتوسطُ والقصرُ. وقرأ أبو بكرٍ بإمالة الهمزة فقط^(١)، وبفتحهما كالباقين، وبه قرأ نافعٌ من «العنوان».

ويوقف عليها بتسهيل الهمزة مع / إمالتها كالنونٍ لَخَلَفٍ عن حمزة وخلافاً كذلك، إلا أنه بفتح النون وهذا على وجه القياس. وأما الرسمُ فبالفِ مَمَالَةٍ إن قُدِّرَ حَذْفُ الألفِ الثانية، ويجوز المدُّ والتوسطُ والقصرُ، ولخلافاً بألفٍ غير ممالاةٍ مع الثلاثة أيضاً^(٢)، فإن لم يُؤَخَذْ بالرَّسْمِ في حَذْفِها وَقِفَ على الأصل، فيتَّحَدُّ مع القياس، وكذلك إن قُدِّرَ حَذْفُ الأُولَى.

وأما هشامٌ فيحَقِّقُ على القياسِ والرسم، إن قُدِّرَ حَذْفُ الأُولَى، وإلا فإن اتَّبَعَ الرسمَ في حَذْفِ الألفِ فكخَلَادٌ؛ لأنها صارت متطرِّفةً، وإن لم يُؤَخَذْ به اتَّحَدُ مع القياس، ووافق الأعمشُ خَلَفًا، إلا أنَّ الشَّنبُوزِيَّ لم يُمِيلْ. وفي هذه السورة من ياءاتِ الإضافة^(٣) ثنتان، ومن الإدغام^(٤) الكبير أربعة عشر موضعاً.

(١) وهي انفرادة عن شعبة لا يُقرأ بها له في فُصِّلَتْ.

(٢) انظر: كثر المعاني ٢/ ٥٤٢، والنشر ١/ ٤٨٣، وقال: «لا يصح فيه سوى بين بين» أي: لحمزة، وتقدّم في المقدمة في الملاحظات على اللطائف من قسم الدراسة.

(٣) انظر: النشر ٢/ ٣٦٧، الإتحاف ٢/ ٤٤٦.

(٤) المثبت من ح، وهو موافق لما في كثر المعاني (خ) ٢٨٠/ب، وباقي النسخ: «أربعة» بدل «أربعة عشر»، وفي الإدغام الكبير ٢٣٦، والتلخيص في القراءات الثمان ٣٩٨، وغيث النفع ٣٤٢-٣٤٣: «ستة عشر».

المرسوم

كتبوا ﴿سَمِعَ سَمَوَاتٍ﴾ [١٢] ونحوه بحذف الألفين المكتنفي الواو^(١) للتخفيف.

وروى نافع عن المدنيّ كغيره حَذَفَ أَلْفَ ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ [٤٧]^(٢).
واتفقوا على كتابة صورة الهمزة الثانية مِنْ ﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [٩] ياء^(٣).



(١) أي: التي وقعت الواو بينهما، والذي في المقنع ١٩ هو إثبات الألف بعد الواو هنا في فصلت خاصة، ومثله في مختصر التبيين ٢/ ١١١، ٤/ ١٠٨٢، وما ذكره المؤلف من حذف الألفين هو ما ذكره السخاوي في الوسيلة ٢٢١، والجميلة: ٤٠١، والعمل على حذف الألف الأولى وعلى إثبات الألف الثانية. انظر: دليل الحيران ٥٧، سفير العالمين ٩٣/١.

(٢) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/ ١٠٨٧، الوسيلة: ٢٢١، الجميلة: ٤٠٢.

(٣) انظر: المقنع: ٥١، مختصر التبيين ٤/ ١٠٨٢، الوسيلة: ٣٦٨، الجميلة: ٥٩٨.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع «أم» من قوله: ﴿أَمْ مِّن يَأْتِيءَ آئِمِنًا﴾ [٤٠] وهو رابعُ المواضع المتفق فيها^(١) على قطع «أم» عن «من».

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة النساء.

ومن باب الإفراد والجمع

اتفقت الرسومُ على كتابة ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ ﴾ [٤٧] بالتاء، وما عداها بالهاء^(١) الموحدة، نحو: ﴿ مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا ﴾ في البقرة [٢٥] وعلى المجموعة بالتاء، نحو: ﴿ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ ﴾ [النحل: ٦٧].



(١) انظر: المقنع ٨١، مختصر التبيين ٤/١٠٨٧، الوسيلة ٤٥٥، الجميلة: ٧٢٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿حَمَّ﴾ [١] ك أو ت: على أنه مرفوع بتقدير: هذا حم، أو منصوبٌ بتقدير: اقرأ حم، وتاليه خبرٌ مبتدأً محذوف^(١)، أو مبتدأً لتخصيصه بالصفة^(٢)، وخبره ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، أو ﴿كِتَبٌ﴾ ن: إنَّ جَعَلْتَهُ مبتدأً، خبره ﴿تَنْزِيلٌ﴾ [٢]، و ﴿كِتَابٌ﴾ [٣] بدلٌ منه، أو خبرٌ آخر.

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٢] ك: على خبرية ﴿تَنْزِيلٌ﴾، أي: هذا تنزيلٌ، أو مبتدأً، خبره ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٢]، ن: على جَعَلَ الخبر ﴿كِتَابٌ﴾ [٣] للفصل. ﴿فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [٣] ن: على أن ما بعده نُصِبَ على الحال / من ﴿فُصِّلَتْ﴾ [٣]^(٣)، ك: على أَنَّهُ نُصِبَ على المدح^(٤)، أو حالاً من مضمرة تقديره: بُيِّنَتْ آيَاتُهُ. ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٣] ن؛ لأنَّ التالي متعلِّقٌ بالسابق.

[ب/٢٥١]

﴿وَنَذِيرًا﴾ [٤]، و ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٤] ك^(٥). ﴿عَلِمُونَ﴾ [٥]، و ﴿وَأَسْتَغْفِرُونَ﴾ [٦]، و ﴿كٰفِرُونَ﴾ [٧]، و ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [٨] ت. ﴿أَنذَادًا﴾ [٩]، و ﴿الْعٰلَمِينَ﴾ [٩] ك. ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ﴾ [١٠] ك: على قراءة رفع ﴿سَوَاءٌ﴾ [١٠] بتقدير:

(١) أي: هذا، أو: هو.

(٢) الصفة هي المقدرة، أي: تنزيل كريم كائن من الرحمن.

(٣) أي: من الضمير المستتر في ﴿فُصِّلَتْ﴾، فلا يجوز الفصل بين الحال وصاحبها.

(٤) أي: العامل في الحال عامل مقدر تقديره: أمدح، فلا ترتبط ﴿قُرْآنًا﴾ بما قبلها.

(٥) غ: ﴿نَذِيرًا﴾، ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ ت.

هي سواء. ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ [١٠] ك. ﴿طَائِعِينَ﴾ [١١]، و﴿أَمْرَهَا﴾ [١٢]، و﴿بِمَصْبِيحٍ﴾ [١٢] ك، أو الأوجه الوقف على ﴿وَحِفْظًا﴾ [١٢] وهو ك^(١). ﴿الْعَلِيمِ﴾ [١٢]، و﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ [١٤]، و﴿كَفُرُونَ﴾ [١٤]، و﴿مِتَافُوتَةً﴾ [١٥]، و﴿مِنْهُمْ قُوَّةٌ﴾ [١٥]، و﴿يَجْحَدُونَ﴾ [١٥]، و﴿الذُّنْيَا﴾ [١٦] ك. و﴿لَا يُنصِرُونَ﴾ [١٦] ت. ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [١٧] ك. ﴿يَتَّقُونَ﴾ [١٨] ت.

﴿يُوزَعُونَ﴾ [١٩]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٢٠]، و﴿عَلَيْنَا﴾ [٢١]، و﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢١]، و﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٢٢]، و﴿مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [٢٣]، و﴿مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [٢٤]، و﴿وَمَا خَلَفَهُمْ﴾ [٢٥]، و﴿وَالْإِنْسِ﴾ [٢٥] ك. ﴿خَسِرِينَ﴾ [٢٥] ت. و﴿تَعْلَبُونَ﴾ [٢٦]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٢٧] ك. ﴿أَعْدَاءَ اللَّهِ النَّارِ﴾ [٢٨] ك.

﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٢٨]، و﴿مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [٢٩]، و﴿تُوعَدُونَ﴾ [٣٠] ت. ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [٣١] ك. ﴿مَاتَدَّعُونَ﴾ [٣١] ن؛ لأنَّ ﴿نُزُلًا﴾ [٣٢] كما قاله في «أسرار التأويل»^(٢) نُصِبَ حالاً من ﴿مَاتَدَّعُونَ﴾ [٣١]، ﴿رَّحِيمٍ﴾ [٣٢] ت. ﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [٣٣]، و﴿وَلَا السَّيِّئَةَ﴾ [٣٤]، و﴿حَمِيمٌ﴾ [٣٤]، و﴿عَظِيمٍ﴾ [٣٥] ت.

﴿فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ﴾ [٣٦] ك. ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٣٦] ت. ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [٣٧] ك. ﴿لَا يَسْتَمُونَ﴾ [٣٨] ت. ﴿وَرَبَّتْ﴾ [٣٩]، و﴿الْمَوْتَى﴾ [٣٩] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٣٩]، و﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [٤٠]، و﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [٤٠] ت. ﴿مَا شِئْتُمْ﴾ [٤٠]

(١) في ت، د، ص: «ت».

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/٣٤٨.

ت، أو ك. ﴿بَصِيرٌ﴾ [٤٠] ت: على أَنَّ التَّالِيَّ مُسْتَأْنَفٌ، ن: على أنه بدل من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [٤٠] ولم يذكره في «المرشد».

﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [١٠] ك^(١)، وخبر «إِنَّ» محذوفٌ مثل: مُعَانِدُونَ أَوْ هَالِكُونَ.

﴿عَزِيزٌ﴾ [٤١] ن؛ لتعلق ما بعده بسابقه. ﴿مِنْ خَلْفِهِ﴾ [٤٢] ك. ﴿حَمِيدٌ﴾ [٤٢]، و ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [٤٣]، و ﴿الْيَمِينِ﴾ [٤٣] ت، ﴿فَصَلَّتْ عَائِشَةُ﴾ [٤٤] ك: على قراءة التَّالِيَّ بِالِاسْتِفْهَامِ، بتقدير: أقرآنُ أعجميٍّ ورسولٌ عربيٌّ، فهو مرفوعٌ خبرٌ مضميرٌ، ن: على الخبر؛ لأنه^(٢) بدل من قوله: ﴿عَائِشَةُ﴾، ﴿عَرَبِيٌّ﴾ [٤٤] ت: على القراءتين.

﴿وَشِقَاءٌ﴾ [٤٤] ت. ﴿عَمَى﴾ [٤٤] ك؛ لأن ما بعده مبتدأ وخبر. ﴿بَعِيدٌ﴾ [٤٤]، ﴿فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [٤٥] ت. ﴿لَقَضَى بَيْنَهُمْ﴾ [٤٥] ك. ﴿مُرِيبٌ﴾ [٤٥]، و ﴿فَعَالِيهَا﴾ [٤٦]، و ﴿لِلْعَبِيدِ﴾ [٤٦] ت. ﴿السَّاعَةِ﴾ [٤٧] ت؛ لأنَّ اللاحق / مستأنف، أو ك؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣).

﴿إِلَّا يَعْلَمُهُ﴾ [٤٧]، و ﴿مِنْ شَهِيدٍ﴾ [٤٧] ك. ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٤٨]، و ﴿وَوَطُّوْا﴾ [٤٨] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤)، أو الأحسن الوقفُ على ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٤٨]؛ وفاقاً للعماني^(٥)، ويبتدئ بقوله: ﴿وَوَطُّوْا﴾ [٤٨].

(١) في د، ت: «ت».

(٢) أي: الجملة.

(٣) انظر: المرشد ٢/٦٦١.

(٤) انظر: القطع ٢/٦٢٩، المرشد ٢/٦٦٢.

(٥) المرشد ٢/٦٦٢.

﴿ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾ [٤٨] ت. ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [٤٩]، و ﴿ قَنُوطٌ ﴾ [٤٩]،
 و ﴿ لِلْحُسْنَى ﴾ [٥٠] ك، أو الأخيرت، وفاقاً للسجستاني^(١)، و ﴿ عَرِيضٌ ﴾ [٥١]،
 و ﴿ بَعِيدٍ ﴾ [٥٢]، و ﴿ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [٥٣]، و ﴿ شَهِيدٌ ﴾ [٥٣]، و ﴿ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ ﴾
 [٥٤] ت. ﴿ مُّحِيطٌ ﴾ [٥٤] م.

* * *

التجزئة

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا ﴾ [٢٦] ربع^(١).
 ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [٤٧] نصف، وهو تكملة الحزب^(٢).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦١، وهو أحد الأقوال الثلاثة عند المشاركة في غيث النفع ٣٤٣، وقال: ﴿ الْمُعْتَبِينَ ﴾ [٢٤] منتهى ربع الحزب عند جميع أهل المغرب، وهو الذي في القول الوجيز ٢٨٤.

(٢) كذا في البيان ٣١٩، وفنون الأفنان ٢٧٦، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء ١/١٤٧.

سورة الشورى

مَكِّيَّةٌ^(١) في قول الحسن وعطاء وعكرمة وجابر^(٢).
وقال ابنُ عباس^(٣): «مَكِّيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَ آيَاتٍ»، من قوله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ

(١) أورده الماوردي في تفسيره النكت ١٩١ / ٥ عنهم من غير إسناد، وكذا ابن الجوزي في تفسيره ٢٧٠ / ٧ إلا أنه لم يذكر عطاء وجابراً -رضي الله عنه- وزاد معهما مجاهداً وقتادة والجمهور، وقال أيضاً: «رواه العوفي وغيره عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، وكذا عزاه السيوطي في الدرر ١٢٨ / ١٣ لابن مردويه، من رواية ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم بدون الاستثناء.

وكذا أورده القرطبي في تفسيره ٤٤٠ / ١٨ بدون إسناد عمّن ذكره المصنف.

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، أبو عبد الله -وقيل غير ذلك- الأنصاري، السلمي -نسبة إلى سلمة بن سعد، جد الأنصار السلميين- له ولأبيه صحبة، وهو أحد المكثرين عن النبي ﷺ، (ت: ٧٤هـ، وقيل غير ذلك). انظر: الاستيعاب ٢١٩ / ١، الإصابة ٤٣٤ / ١، توضيح المشتبه ١٣٦ / ٥.

(٣) كذا ذكره الماوردي في النكت ١٩١ / ٥ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقتادة -رحمه الله تعالى-، وكذا ابن الجوزي في تفسيره ٢٧٠ / ٧ والقرطبي في تفسيره ٤٤٠ / ١٨، ٤٦٩.

وأورده الواحدي في أسباب النزول ٤٣٣ وأوله: «قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة كانت تنوبه نوائب وحقوق... فنزلت هذه الآية»، وكذا ذكره القرطبي.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٤٩٩ / ٢٠، وابن أبي حاتم.

عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴿٢٣﴾ إلى آخر أربع الآيات، فإنها نزلت بالمدينة».

وقال مقاتل^(١): فيها مدني قوله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ ﴿٢٣﴾ إلى ﴿الصُّدُورِ﴾ ﴿٢٤﴾.

وحروفها: ثلاثة آلاف وخمسمئة وثمانية وثمانون^(٢).
وكلمتها: ثمانمئة وست وستون^(٣).

وأيتها: تسع وأربعون بصري بخلف، وخمسون حجازي ودمشقي، وآية حمصي، وثلاث كوفي^(٤).

واختلافها: أربع^(٥) ﴿حَمَّ﴾ [١]، و﴿عَسَقَ﴾ [٢]، و﴿كَالْأَعْلَمِ﴾ [٣٢] كوفي وحمصي في اتفاق.

وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ٣/ ٢٣٧: «وفي نزول هذه الآية بالمدينة نظر؛ فإن السورة مكية...» وضعفه الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/ ٥٦٤ وقال: «يطله أن الآية مكية»، وقال ابن عطية في تفسيره ١٤/ ٢٠١: «هذه السورة مكية بإجماع من أكثر المفسرين».

(١) كذا في زاد المسير لابن الجوزي ٧/ ٢٧٠ بدون إسناد.

(٢) انظر: البيان ٢٢١، حسن المدد ١٢٠، البصائر ١/ ١٨، منار الهدى ٣٤٥، القول الوجيز ٢٨٤.

(٣) انظر: البيان ٢٢١، حسن المدد ١٢٠، البصائر ١/ ٤١٨، منار الهدى ٣٤٥، القول الوجيز ٢٨٤.

(٤) انظر: البيان ٢٢١، فنون الأفنان ٣٠٦، جمال القراء ١/ ٢١٦، حسن المدد ١٢٠.

(٥) كذا في حسن المدد ١٢٠، لكن في البيان ٢٢١، ثلاث آيات، ومثله في فنون الأفنان ٣٠٦ وجمال القراء ١/ ٢١٥، والقول الوجيز ٢٨٥.

وقال أيوب^(١): «أبدل بعضُ البصريين ﴿عَنْ كَثِيرٍ﴾ الأول [٣٠]،
 ب ﴿كَأَلَّاغْلَمٍ﴾ [٣٢]». وفيها شبهُ الفاصلةِ ستة^(٢): ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [١٣]، ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾
 [١٣]، ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ [١٥]، ﴿طَرَفِي خَنِيٍّ﴾ [٤٥]، ﴿عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [٤٨]،
 ﴿مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ [٥٠].

* * *

(١) ابن المتوكل، تقدّم.

(٢) كذا في حسن المدد ١٢٠، لكن في البيان ٢٢١: «خمسة»، وفي القول الوجيز ٢٨٥
 أكثر من ستة.

فواصلها^(١)

﴿حَمَّ﴾ [١]، ﴿عَسَقَ﴾ [٢]، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٣]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٤]، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [٥]، ﴿بُوكِيلٍ﴾ [٦]، ﴿السَّعِيرِ﴾ [٧]، ﴿نَصِيرٍ﴾ [٨]، ﴿شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾ [٩]، ﴿أُنَيْبٍ﴾ [١٠]، ﴿الْبَصِيرُ﴾ [١١]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٢].

﴿يُنَيْبٌ﴾ [١٣]، ﴿مُرِيْبٍ﴾ [١٤]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٥]، ﴿شَدِيدٌ﴾ [١٦]، ﴿قَرِيبٌ﴾ [١٧]، ﴿بَعِيدٍ﴾ [١٨]، ﴿الْعَزِيزُ﴾ [١٩]، ﴿مِنْ نَصِيبٍ﴾ [٢٠]، ﴿الْيَمُّ﴾ [٢١]، ﴿الْكَبِيرُ﴾ [٢٢]، ﴿شَكُورٌ﴾ [٢٣]، ﴿الْصُّدُورِ﴾ [٢٤]، ﴿تَفَعَّلُونَ﴾ [٢٥]، ﴿شَدِيدٌ﴾ [٢٦].

﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٧]، ﴿الْحَمِيدُ﴾ [٢٨]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٩]، ﴿عَنْ كَثِيرٍ﴾ [٣٠]، ﴿نَصِيرٍ﴾ [٣١]، ﴿كَأَلْعَلَمٍ﴾ [٣٢]، ﴿شَكُورٍ﴾ [٣٣]، ﴿عَنْ كَثِيرٍ﴾ [٣٤]، ﴿مَنْ فَحِصٍ﴾ [٣٥]، ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾ [٣٦]، ﴿يَغْفِرُونَ﴾ [٣٧]، ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٣٨]، ﴿يَنْتَصِرُونَ﴾ [٣٩]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٤٠]، ﴿مَنْ سَبِيلٍ﴾ [٤١]، ﴿الْيَمُّ﴾ [٤٢]، ﴿الْأُمُورِ﴾ [٤٣]، ﴿مَنْ سَبِيلٍ﴾ [٤٤]، ﴿مُقِيمٍ﴾ [٤٥]، ﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾ [٤٦]، ﴿مَنْ تَكْبِيرٍ﴾ [٤٧]، ﴿كَفُورٌ﴾ [٤٨]، ﴿الذُّكُورِ﴾ [٤٩]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٥٠]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٥١]، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٥٢]، ﴿الْأُمُورِ﴾ [٥٣].

[ب/٢٥٢]

(١) انظر: البيان ٢٢١، حسن المدد ١٢٠، القول الوجيز ٢٨٦.

القراءات وتوجيهها

سبق القول في إمالة ﴿حَمَّ﴾ [١] إضجاعاً وتقليلاً وفتحاً كالسكت^(١). وفي «ع» من ﴿عَسَقَ﴾ [٢] المدُّ المشبَعُ لالتقاء الساكنين، وخصَّه في «الهداية» بورشٍ من طريق الأزرق، والتوسُّطُ نظراً لفتح ما قبل الحرف، ورعايةً للجمْع بين الساكنين، والقصرُ إجراء لها مُجرى الحروفِ الصحيحة، وسبَقُ التنبيةُ على ذلك في أولِ مريم [١] كباب المد^(٢).

واختلَفَ في ﴿يُوحَى﴾ [٣]:

فابنُ كثيرٍ^(٣) بفتح الحاءِ مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل: ﴿إِمَّا﴾ ﴿إِلَيْكَ﴾ [٣]، والكافُ منصوب^(٤) المحل، وإمَّا ضميرٌ مستترٌ يعودُ على «ذلك»، لأنه مبتدأ، والتقدير: مثلُ ذلك الإيحاءِ يُوحَى هو إليك، فمثل ذلك مبتدأ، و«يوحى هو إليك» خبره، قاله في «الدر»^(٥). وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٦).

(١) انظر: أول سورة غافر.

(٢) انظر: باب المدُّ ٣/١٠١٨.

(٣) الكفاية الكبرى ٢٧٨، النشر ٢/٣٦٧، الإتحاف ٢/٤٥١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٢٦، الحجة لابن زنجلة ٦٣٩، الموضح ٣/١١٣٧.

(٥) الدر المصون ٩/٥٣٧.

(٦) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٤٧، المبهج ٣/٢٨٧، إيضاح الرموز ٦٤٢.

وقرأ الباقون بكسر الحاء وياءٍ بعدها، مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى،
ولذلك رُفِعَ، و﴿إِلَيْكَ﴾ [٣] في محلِّ نصب، أي: يُوحى اللهُ إليك،
والمعنى: أَوْحَى إِلَيْكَ مَثَلٌ مَا أَوْحَى إِلَى الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ. وقيل: هذه
السورة أَوْحِيَتْ^(١) إلى كلِّ نبيٍّ قبله.

وقرأ ﴿يَكَادُ﴾ [٥] بالياءِ على التذكير، ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ [٥] بفتح الياء من
تحت والتاء من فوقٍ وتشديد الطاءِ نافعٌ والكسائي^(٢).

وقرأ أبو عمرو وأبو بكرٍ، وكذا يعقوبُ ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾
بالياء والنون^(٣)، وافقهم اليزيديُّ والشَّنبُودي.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٌ
﴿تَكَادُ﴾ بالتأنيثِ، و﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ بالياء والتاء، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ
والحسنُ والمطوعيُّ. والمعنى: يتشققن من عظمةِ الله تعالى. وقيل: من
دعاء الولدِ، تعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً.

وقرأ ﴿قَرَاناً﴾ [٧] بالنقل ابنُ كثيرٍ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

(١) أورده أبو الليث السمرقندي في تفسيره بحر العلوم ٣/ ١٩٠، والشعلبي في تفسيره
٣٠٣/ ٨، والبغوي في تفسيره ٧/ ١٨٤، والقرطبي في تفسيره ١٨/ ٤٤٢، عن
ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «ليس من نبي صاحب كتاب إلا قد أوحى إليه:
﴿حَمَّ * عَسَقَ﴾ فلذلك قال: ﴿يُوحَى إِلَيْكَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ذكروه بدون إسناد.
(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٢٧، الحجة لابن زنجلة ٦٤٠، الموضح
١١٣٨/٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٢٧، الحجة لابن زنجلة ٦٤٠، الموضح
١١٣٨/٣.

وعن الحسن (لا ريباً) [١٣] بالتونين، وسبق بالبقرة [٢] كمد حمزة ﴿لَا﴾ للمبالغة / وقراءة ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٣] بالألف لابن عامرٍ خلا النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

وقرأ ﴿نُؤْتِيهِ﴾ [٢٠] بكسر الهاء من غير صلة قالون، وكذا يعقوب، وبإسكان الهاء أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني وأبو بكرٍ وحمزة، وكذا ابنُ وردان من طريق النهرواني وابن جمّازٍ من طريق الهاشمي، وافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ الباقر بكسر الهاء مع الصلة، إلا أنه اختلف عن ابن ذكوان وهشام من طريق الحلواني، وكذا عن أبي جعفر.

والذي تحصّل من ذلك ثلاثة أوجه لهشام: السكون والاختلاس والإشباع، ولابن ذكوان وجهان: الإشباع والاختلاس، ولأبي جعفر وجهان: السكون والاختلاس.

ومعنى الآية كما في البيضاوي^(١): «مَنْ كَانَ يَرِيدُ ثَوَابَ الْآخِرَةِ، شَبَّهَهُ بِالزَّرْعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَائِدَةٌ تَحْصُلُ بِعَمَلِ الدُّنْيَا، وَلِذَلِكَ قِيلَ: الدُّنْيَا مَزْرَعَةُ الْآخِرَةِ^(٢)، والحرث في الأصل إلقاء البذر في الأرض، ويقال للزرع

(١) أنوار التنزيل ٢/٣٥٦.

(٢) أورده الغزالي في الإحياء ٤/١٤ (طبعة عيسى البابي الحلبي)، وقال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار ٢/٩٩٢ برقم (٣٦٠٩): «لم أجده بهذا اللفظ مرفوعاً، وروى العقيلي في الضعفاء وأبو بكر بن لال في «مكارم الأخلاق» من حديث طارق ابن أشيم [رفعه]: «نعمت الدار الدنيا لمن تزود منها لآخرته...» الحديث، وإسناده =

الحاصل منه: ﴿ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ ، فنعطيه بواحدٍ عشرًا إلى سبعمئة، فما فوقها ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ شيئاً منها على ما قسمناه له، ﴿ وَمَالُهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾؛ إذ الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى^(١).

وأمال ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٢] وَصَلَّا السُّوسِيَّ بخلافٍ عنه، وفتحه الباقون، وبه قرأ السُّوسِيَّ في الثاني، وأماله وَقَفَا أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ، وكذا خَلَفَ^(٢)، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بينَ بينَ، وبه قرأ قالون من «العنوان»، وفتحه الباقون.

ضعيف، وكذا أورده السخاوي في المقاصد الحسنة ٢٢٧ وقال: «لم أقف عليه مع إيراد الغزالي له في الإحياء»، وكذا أورده الزبيدي في الإتحاف ٨/ ٥٣٩ ونقل كلام الحافظ العراقي، وكذا في كشف الخفاء ١/ ٤١٢، ونقل عن القاري أنه قال: «معناه صحيح مقتبس من قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾. وحديث طارق رفعه عند العقيلي في الضعفاء ٣/ ٨٩ في ترجمة عبد الجبار بن وهب وقال: «مجهول أيضاً وحديثه غير محفوظ»، «وهذا يروى عن علي من قوله». وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤/ ٣١٢-٣١٣ ك: الرقاق، وصحح إسناده، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: بل منكر وعبد الجبار لا يعرف...»، وانظر في الميزان برقم (٤٧٤٩).

(١) إشارة إلى حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مرفوعاً الذي أخرجه البخاري في صحيحه ٩/ ١ مع الفتح، ك: بدء الوحي، برقم (١): «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...»، ومسلم في صحيحه ٣/ ١٥١٥، ك: الإمارة، ب: قوله: «إنما الأعمال بالنية...»، برقم (١٩٠٧).

(٢) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

وقرأ ﴿يَبْشُرُ﴾ [٢٣] بفتح الياء، وسكونِ الموحدة، وضمّ الشين مخففةً من بشر الثلاثي، ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش. والباقون بالتشديد للتكثير لا للتعدية؛ لأن المتعدّي إلى واحد، وهو مخفف، لا يُعدّي بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية، وسبق بآل عمران [٣٩].

ووقف على ﴿يَمَحُّ اللَّهُ﴾ [٢٤] / بالواو قبل، وكذا يعقوب ولكن بخلاف [٢٥٣/ب] عن الأول^(١). وهو^(٢) ممّا سقطت منه الواو لفظاً لالتقاء الساكنين في الدرّج، وخطاً حملاً للخط على اللفظ، كما كتبوا ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العتق: ١٨]. والباقون بغير واو أتباعاً للرسم. قال بعضهم^(٣): «وينبغي ألا يجوز الوقف على هذا وأشباهه؛ لأنّه إن وقف بالأصل - وهو الواو - خالف خط المصحف، وإن وقف بغيرها موافقةً للرسم خالف الأصل».

واختلّف في ﴿مَاتَفَعَلُونَ﴾ [٢٥]:

فحفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف ورؤيس^(٤) بخلاف عنه بالتاء

(١) انظر: باب الوقف على المرسوم ٣/ ١٢٤٠، وذكر هناك أن الوقف للجميع بحذف الواو أتباعاً للرسم، فما ذكره هنا من الوقف بالواو ليعقوب وقبل في أحد وجهيه لا يقرأ به لهما. انظر: النشر ٢/ ١٤١.

(٢) انظر: البحر ٧/ ٥١٧.

(٣) وهو السمين في الدر المصون ٩/ ٥٥٢.

(٤) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٥٩٢، النشر ٢/ ٣٦٧، الإتحاف ٢/ ٤٤٩.

من فوق على الخطاب إقبالاً^(١) على الناس كلهم، وافقهم^(٢) الحسنُ والأعمشُ، وقرأ الباقون بالياء من تحت على الغيبِ نظراً إلى قوله: ﴿عَنْ عِبَادِهِ﴾ [٢٥].

وقرأ ﴿يُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ [٢٨] بالتخفيف ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف، وافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي والأعمش، وتقدم بالبقرة [٩٠].

وعن الأعمش (فَنَطُوا) [٢٨] بكسر النون، وهي لغةٌ، ورُوِيَتْ عن ابن وثاب أيضاً. والمعنى: وهو الذي يُنزل المطر الذي يُغيثهم من الجذب من بعد ما أيسوا منه، وينشر رحمته في كل شيء، ﴿وَهُوَ الْوَلِيُّ﴾ [٢٨] الذي يتولى عباده بإحسانه ونشر رحمته، ﴿الْحَمِيدُ﴾ [٢٨]، المستحقُّ للحمد على ذلك.

واختلِفَ فِي ﴿فِيمَا كَسَبَتْ﴾ [٣٠]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٣) ﴿بِمَا﴾ بغير فاء^(٤). قال في «الدر»^(٥) كـ «البحر»^(٦): «ف» ما على هذا الظاهر أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والخبرُ الجارُّ من قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٢٨/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٤١.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٤٧١، المبهج ٢٨٨/٣، إيضاح الرموز: ٦٤٢.

(٣) انظر: المستنير ٤٢٨/٢، النشر ٣٦٧/٢، الإتحاف ٤٥٠/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٢٨/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٤١، الموضح

. ١١٤٠/٣

(٥) الدر المصون ٥٥٤/٩.

(٦) البحر ٥١٨/٧.

وقال قومٌ منهم أبو البقاء^(١): إنها شرطيةٌ حُذِفَتْ منها الفاءُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] وقوله^(٢):

من يفعل الحسَناتِ اللهُ يشكرها

قال أبو حيان^(٣): «وهذا لا يجوز؛ لأنه ممَّا يخصه سيبويه^(٤) بالشعر، وأجاز ذلك الأخفش^(٥)، وبعضُ نحاةِ بغدادَ، وذلك على إرادة الفاء» انتهى.

وأجيب عن الآية: بأنَّ ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ليس جواباً للشرط، وإنما / هو جوابٌ للقسم مُقدَّرٌ حُذِفَتْ لامُه الموطئةٌ قبل أداة الشرط.

وقرأ الباقر بالفاء، ف«ما» شرطية وهو الأظهر، ويحتمل أن تكون موصولةً، والفاء تدخل في خبر الموصول، إذا أُجْرِيَ مُجرى الشرط، لشرائطٌ مذكورة في النحو، وهي هنا موجودةٌ. قاله في «البحر»^(٦).

(١) التبيان ٢/ ١١٣٣.

(٢) البيت لحسان، وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله سيِّانٍ

وهو في في ملحق ديوانه ٥١٦، والنوادر ٣١، والكتاب ٣/ ٦٥، والمحتسب

١٩٣/١.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٥١٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٥) لم نقف عليه في معاني القرآن، وانظر: البحر ٨/ ٥١٨، الدر المصون ٩/ ٥٥٤.

(٦) البحر ٧/ ٥١٨.

وترتّب ما أصاب من المصائب على كَسْب الأيدي موجودٌ مع الفاء ودونها هنا. والمصيبة: الرزايا والمصائبُ في الدنيا، وهي مُجازاةٌ على ذنوبِ المرءِ لخطاياها وتمحيصٌ؛ فإنه تعالى يَعْفُو عن كثير، فلا يُجازي عليه بمصيبة.

وَرُوِيَ: لا يصيب ابنَ آدمَ خَدَشُ عودٍ أو عَثْرَةُ قدمٍ ولا اختلاجُ عِرْقٍ إلا بذَنْبٍ، وما يَعْفُو عنه أكثرُ^(١).

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير في تفسيره ٢٠/٥١٣-٥١٤، والبيهقي في الشعب ٧/١٥٣، ب: في الصبر على المصائب، برقم: ٩٨١٥، الأول: من طريق سعيد، والآخر: من طريق شيان كلاهما عن قتادة مثله. وعزاه السيوطي في الدر ١٣/١٦٣ أيضاً لعبد بن حميد وابن المنذر.

وأخرجه وكيع في الزهد برقم: ٩٣، وهناد في الزهد برقم: ٤٢٩، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ٢/٢٨٢، جميعهم من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن مرسلًا، وكذا أورده البيهقي في الشعب ٧/١٥٤ أيضاً عن الحسن مرسلًا، وقال: هو في تفسير سعيد بن منصور.

وله شواهد من حديث أبيّ وأبي موسى الأشعري والبراء بن عازب رضي الله عنهم. أخرج حديث أبيّ بن كعب ابنُ أبي الدنيا في المرض والكفارات ضمن الموسوعة ٤/٢٥١، برقم: ١٠٠، وابن جرير في تفسيره ٧/٥١٦، والبيهقي في الشعب ٧/١٥٣ برقم: ٩٨١٤، جميعهم من طريق الربيع بن زياد - وقلب في بعض المصادر خطأ - قال: قلت لأبيّ بن كعب: «آية في كتاب الله قد أخذتني، قال: ما هي؟ قلت: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَيْهِ﴾»، قال أبيّ: «إن المؤمن لا تصيبه عثرة قدم ولا اختلاج عرق إلا بذنب، وما يعفو الله عنه أكثر»، زاد الطبري: «حتى اللدغة والنفحة»، والنفحة: رَفْسَةُ الدَابَّة. ورجال ابن جرير ثقات غير سفيان بن وكيع مختلف فيه، قال البخاري: =

وَرُئِيَ عَلَى كَفِّ شَرِيحٍ^(١) قَرَحَةً فَقِيلَ: بِمِ هَذَا؟ فَقَالَ: بِمَا كَسَبَتْ يَدِي.
وَأُثِبَتِ الْيَاءُ فِي ﴿الْجَوَارِ﴾ [٣٢] وَصَلَاً نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ،
وَوَافِقُهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ، وَأُثِبَتْهَا فِي الْحَالِينَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَكَذَا يَعْقُوبُ،

يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها، وقال أبو حاتم: أفسد حديثه ورأفه، وقال ابن حبان: وكان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء...، وحسن الترمذي حديثه كما في الميزان ١٧٣/٢.

وتابعه إبراهيم بن راشد الآدمي عند ابن أبي الدنيا متابعة قاصرة، وقد وثقه الخطيب، وقال ابن أبي حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: لسان الميزان لابن حجر ٤٦/١.

وحديث أبي موسى رضي الله عنه أخرجه الترمذي في سننه ٢٩٦/٥، برقم: ٣٢٥٢، وضعفه، ولفظه وهو مرفوع: «لا يصيب عبداً نكبةً فما فوقها أو دونها إلا بذنب، وما يعفو الله أكثر، وقرأ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾»، وقال الألباني: «ضعيف الإسناد»، كما في ضعيف الترمذي ٣٧٤، برقم: ٣٢٥٢، وحسن الحديث في صحيح الجامع الصغير برقم: ٧٧٣٢، والظاهر أنه بشواهده.

وحديث البراء رضي الله عنه وهو مختصر ورواه مرفوعاً: «ما اختلج عرق ولا عين إلا بذنب، وما يدفع الله عنه أكثر»، أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ١٠٣/٢، وكذا هو في مجمع البحرين للهيتمي برقم: ١١٥، ومن طريقه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢٤٧/٢، وقال الهيتمي في مجمع الزوائد ٢/٢٩٥: «وفيه الصلت بن بهرام، وهو ثقة إلا أنه كان مرجئاً»، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/٩٦٩، برقم: ٥٥٢١، وفي السلسلة الصحيحة ٥/٢٥٠، برقم: ٢٢١٥.

(١) في النسخ: «شرحيل»، والمثبت هو الصواب، وهو: شريح بن الحارث القاضي، تقدّم، وانظر القصة في: تاريخ دمشق ٢٣/٤١، والبحر المحيط ٧/٥١٨.

ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَدَفَهَا فِيهِمَا الْبَاقُونَ^(١)، وَأَمَالِهَا الْكَسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ الدُّورِيِّ، وَكَذَا ﴿الْجَوَارِ الْمُنْشَاتُ﴾ فِي الرَّحْمَنِ [٢٤]، وَ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسُ﴾ فِي التَّكْوِيرِ [١٦]. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.

وَقَرَأَ ﴿الرِّيْحُ﴾ [٣٣] بِالْجَمْعِ نَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، وَالْبَاقُونَ بِالْإِفْرَادِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ [٣٥]:

فَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(٢) بَرَفْعِ الْمِيمِ عَلَى الْقَطْعِ^(٣) وَالْإِسْتِنَافِ بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، أَوْ الْإِسْتِنَافِ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، فَيُقَدَّرُ قَبْلَ الْفِعْلِ مَبْتَدَأً، أَيْ: وَهُوَ يَعْلَمُ الَّذِينَ، فـ«الذين» عَلَى الْأَوَّلِ فَاعِلٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَفْعُولٌ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِنَصْبِهَا. قَالَ الزَّجَّاجُ^(٤): «عَلَى الصَّرْفِ»، قَالَ: «وَمَعْنَى الصَّرْفِ: صَرَفُ الْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى» قَالَ: «وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَحْسُنْ عَطْفُ ﴿وَيَعْلَمُ﴾ مَجْزُومًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، إِذْ يَكُونُ الْمَعْنَى: إِنْ يَشَاءُ يَعْلَمُ، عُذِلَ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ إِلَّا بِإِضْمَارِ «أَنْ» لِيَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ».

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٣٠، الحجة لابن زنجلة ٦٤٢.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٧٨، النشر ٢/ ٣٦٧، الإتحاف ٢/ ٤٥٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٣٠، الحجة لابن زنجلة ٦٤٣،

الموضح ٣/ ١١٤١.

(٤) لم نقف عليه في معاني القرآن وإعرابه، ومصطلح «الصرف» ورد في «معاني القرآن»

للفراء لدى إعرابه لهذه الآية ٣/ ٢٤.

وقال الكوفيون^(١): «منصوب بواوِ الصرْفِ» / يَعْتُونَ أَنَّ الْوَاوَ نَفْسَهَا هِيَ
النَّاصِبَةُ لَا بِإِضْمَارِ «أَنَّ». وَتَقَدَّمَ مَعْنَى الصَّرْفِ.
وقال الزمخشري^(٢): «النصبُ على أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى تَعْلِيلِ مَحْذُوفٍ»،
قال: «تقديرُهُ: لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ، وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ. وَنَحْوُهُ فِي الْعَطْفِ
عَلَى التَّعْلِيلِ الْمَحْذُوفِ غَيْرُ عَزِيزٍ فِي الْقُرْآنِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١] انتهى.

وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حِيَانَ^(٣) بِقَوْلِهِ: «وَيَبْعُدُ تَقْدِيرُهُ: لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ»؛ لِأَنَّهُ تَرْتَبٌ
عَلَى الشَّرْطِ إِهْلَاكُ قَوْمٍ وَنَجَاةُ قَوْمٍ، فَلَا يَحْسُنُ «لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ». وَأَمَّا الْآيَتَانِ
فِيْمَكْنَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾
[مريم: ٢١] فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَ﴿وَلِنَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجنائيات: ٢٢] فَعَلْنَا
ذَلِكَ» انتهى.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ هُنَا [٣٧]، وَفِي النِّجْمِ [٣٢]:

فَحْمِزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٤) ﴿كَبِيرَ﴾ بِكَسْرِ الْبَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ
وَلَا هَمْزٍ بوزن «قدير» عَلَى التَّوْحِيدِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، عَلَى إِرَادَةِ الْجِنْسِ^(٥)،

(١) انظر: الإنصاف ٥٥٥.

(٢) الكشف ٢٢٧/٣.

(٣) البحر ٥٢١/٧.

(٤) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/٦٤٠، النشر ٢/٣٦٧-٣٦٨، الإتحاف ٢/٤٥١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٣٢، الحجة لابن زنجلة ٦٤٣، الموضح

وافقهـم الأعمش^(١). وقرأ الباقون بفتح الباءِ وألفِ وهمزة مكسورة بعدها فيهما على جَعَلِه جمع «كبيرة» وهي^(٢).

وقرأ ﴿يَشَاءُ إِنِشَاءً﴾ [٤٩] بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية كالياء وبإبدالها واواً مكسورة، نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، وضَعَّف التسهيل. وعنهم كالواوِ، وافقهـم ابنٌ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ. وقرأ الباقون بتحقيقهما.

واختلَف^(٣) في ﴿يُرْسِلَ... فَيُوحِي﴾ [٥١]:

فنافعٌ وابنٌ ذكوان^(٤) بخُلفٍ عنه برفع اللامِ وسكونِ الياءِ مرفوعاً^(٥) تقديراً على إضمار «هو»، أي: أو^(٦) هو يُرْسِلُ، فارتفع بالمعنوي، أو [يعطف]^(٧) على ما يتعلق به ﴿مِنْ وَرَائِي﴾؛ إذ تقديره: أو يُسْمِعُ من وراء حجابٍ، و﴿وَحَيًّا﴾ مصدر في موضع الحال، عَطَفَ عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾، والتقدير: إلا موحياً أو مُسْمِعاً من وراء حجابٍ أو

(١) انظر: الروضة ٢/٩٠٤، المبهج ٣/٢٩٠، إيضاح الرموز ٦٤٣.

(٢) بعدها بياض في أكثر النسخ. انظر تعريف الكبيرة في: تفسير القرطبي ٦/٢٦١، عند الآية [٣١] من سورة النساء.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٠، النشر ٢/٣٦٨، الإتحاف ٢/٤٥١.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٠، النشر ٢/٣٦٨، الإتحاف ٢/٤٥١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٣٣، الحجة لابن زنجلة ٦٤٤، الموضح ١١٤٣/٣.

(٦) في الأصل: «أي: وهو».

(٧) زيادة من «الدر المصون»، والمؤلف ينقل عنه. انظر: الدر ٩/٥٦٦.

مرسلاً^(١)، و﴿فِيُوحِي﴾ رُفِعَ تقديرًا، عَطْفٌ عليه، وسُكِّنَت الياءُ استثقالاً للضمة عليها، كما هو مُقَرَّرٌ في المنقوص.

وقرأ الباقر بنصبهما / بـ «أن» مضمرةً، وتكون هي وما نصبته معطوفين على ﴿وَحْيًا﴾، و﴿وَحْيًا﴾ حالٌ، وتكون^(٢) هنا أيضاً حالاً. والتقدير: إلا موحياً أو مرسلاً، و﴿فِيُوحِي﴾ معطوفٌ عليه.

وقرأ ﴿صِرَاطٍ﴾ [٥٢] بالسین قبل من طريق ابن مجاهدٍ، وكذا رُوِيَ، ووافقهما ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة» والشَّنبُوذِي. وقرأ خَلْفٌ عن حمزة بالإشمام، والباقر بالصاد وتقدّم بالفاتحة [٦].

وفي هذه السورة من الزوائد ياءٌ واحدة^(٣)، ومن الإدغام الكبير^(٤) أحد عشر موضعاً.



(١) س: «مرسلاً إلى».

(٢) أي: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٦٨، الإتحاف ٢/٤٥٢.

(٤) كذا في: الإدغام الكبير ٢٣٦، التلخيص ٤٠٠، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٤١، كنز

المعاني ٢٨٤ / ب، غيث النفع ٣٤٧.

المرسوم

كُتبت فيما رواه نافعٌ ﴿ كَبَّيْرًا لِأَلْفٍ ﴾ [٣٧] بحذف الألف^(١)، و﴿ أَلْرِيحِ ﴾ [٣٣] بحذف الألف أيضاً^(٢)؛ لاحتمالِ القراءتين تحقياً وتقديراً.

وكتب في مصاحف المدينة والشام ﴿ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [٣٠] بغير فاء قبل الموحدة، وفي غيرها بالفاء^(٣)؛ لتكون كل من القراءتين على صريح الرسم.

واتفقوا على رسم ﴿ أَوْ مِنْ وَرَأْيِ حِجَابٍ ﴾ [٥١] بالياء بعد الألف^(٤)، وعلى كتابة ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ ﴾ [٢٤] بحذف الواو^(٥)، كأنهم بنوا الخطَّ على ظاهر اللفظ؛ لأنَّ الكلمة مجزومة عطفاً على ﴿ يَحْتَرُ ﴾ [٢٤]؛ لأنَّ العطفَ يفهمُ أنه لم يَمْحُ الباطل، وبقية الآية تُحَقِّقُ أَنَّهُ مَحَاهُ، وهي قوله: ﴿ وَيُحِقُّ الْحَقَّ ﴾ [٢٤]، وعلى رسم الهمزة واوًّا وعلى زيادة ألفٍ بعدها، وحذف الألف التي قبلها من ﴿ وَجَزَّوْا سِيئَةً ﴾ [٤٠]، وكذلك ﴿ أَمْرٌ لَهُمْ شُرَكَاءُ ﴾ [٢١]^(٦)، والله الموفق.

(١) انظر: المقنع ١٤، مختصر التبيين ٤/١٠٩٤، الوسيلة ٢٤٠، الجميلة: ٤٢١.

(٢) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١٠٩٣، الوسيلة ٢٢٢، الجميلة: ٤٠٤.

(٣) انظر: المقنع ١٠٦، ١٠٩، ١١١، مختصر التبيين ٤/١٠٩٢، الوسيلة ٢٢٢، الجميلة: ٤٠٤.

(٤) انظر: المقنع ٤٧، مختصر التبيين ٤/١٠٩٦، الوسيلة ٣٥٢، الجميلة: ٥٧٦.

(٥) انظر: المقنع ٣٥، مختصر التبيين ٤/١٠٩٢، الوسيلة ٣٥٦، الجميلة: ٥٨٤.

(٦) انظر الكلمتين في: المقنع ٥٧، ومختصر التبيين ٤/١٠٩٠، ١٠٩٥، والوسيلة ٣٧٨،

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿حَمَّ﴾ [١]، ﴿عَسَقَ﴾ [٢] ك، أو ت: على أنه خبر مبتدأ محذوف. قال في «أنوار التنزيل»^(١): «لعله اسمان للسورة؛ ولذلك فُصِّلَ بينهما وعدَّ اثنتين، وإن كان اسماً واحداً، فالفصل يُطابِقُ سائرَ الحواميم ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾».

﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [٣] ك^(٢): على قراءة فَتَحِ حاء ﴿يُوحَى﴾ [٣]، على أن ﴿كَذَلِكَ﴾ مبتدأ^(٣)، و﴿يُوحَى﴾ خبره المسندُ إلى ضميره أو مصدر و﴿يُوحَى﴾ مسندٌ إلى ﴿إِلَيْكَ﴾، قاله البيضاوي^(٤)، والابتداء بالتالي^(٥) على تقدير: هو، أو يوحيه الله، ن^(٦): / على أن الخبرَ ﴿الْعَزِيزُ﴾؛ للفصل، وعلى كسرِها^(٧)؛ لأنَّ التَّالِيَّ فاعلٌ ﴿يُوحَى﴾، فالوقف حينئذٍ على ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٣] ت.

(١) أنوار التنزيل ٢/ ٣٥٢. وفيه: «وعدَّ آيتين»، وهو على عدِّ الكوفيين.

(٢) د: «ت».

(٣) الكاف اسم بمعنى مثل في محلِّ رفع مبتدأ.

(٤) أنوار التنزيل ٢/ ٣٥٣.

(٥) أي: ﴿اللَّهُ﴾ على قراءة ﴿يُوحَى﴾، ويكون لفظ الجلالة خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الله، أو فاعل لفعل محذوف، أي: يوحيه الله.

(٦) أي: حكم الوقف على ﴿قَبْلِكَ﴾ ناقص، لأنَّ ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ﴾ مبتدأ، وخبره جملة نائب فاعل، أي: يُوحَى إليك هذا اللفظ، قال السمين: «وأصول البصريين لا تساعد عليه؛ لأنَّ الجملة لا تكون فاعلة ولا قائمة مقامه». الدر المصون ٩/ ٥٣٧.

(٧) أي: على كسر ﴿يُوحَى﴾ الوقف ناقص أيضاً؛ لأنَّ لفظ الجلالة فاعل ﴿يُوحَى﴾.

﴿الْعَظِيمُ﴾ [٤] ت. ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾، و﴿لَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [٥] ك. ﴿الرَّحِيمُ﴾ [٥] ت. ﴿بِوَكِيلٍ﴾ [٦]، و﴿لَارِيَبَ فِيهِ﴾ [٧] ك. ﴿السَّعِيرِ﴾ [٧]، و﴿فِي رَحْمَتِهِ﴾ [٨] ت. ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ [٨] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٩] ت. ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ [١٠] ك^(١). ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [١٠] ك^(٢). ﴿أُنَيْبٌ﴾ [١٠] ت. ﴿يَذَرُكُمْ فِيهِ﴾ [١١]، و﴿شَيْءٌ﴾ [١١] ك. ﴿الْبَصِيرُ﴾ [١١] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٢]، ﴿وَيَقْدِرُ﴾ [١٢] ك. ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٢] ت.

﴿وَلَا تَسْفَرُوا فِيهِ﴾ [١٣] ك، أوت؛ وفاقاً للسخستاني^(٣). ﴿مَانَدَعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [١٣] ت. ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٣] ك. ﴿مَنْ يُنِيبُ﴾ [١٣] ت. ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [١٤]، و﴿لَقَضَى بَيْنَهُمْ﴾ [١٤] ك. ﴿مُرِيبٍ﴾ [١٤] ت. ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ [١٥] ك. ﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [١٥] ت.

﴿وَرَبُّكُمْ﴾ [١٥]، و﴿أَعْمَلِكُمْ﴾ [١٥]، و﴿وَبَيْنَكُمْ﴾ [١٥] ك. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٥]، و﴿شَدِيدٌ﴾ [١٦]، و﴿وَالْمِيزَانَ﴾ [١٧] ت. ﴿قَرِيبٌ﴾ [١٧] ك. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا﴾ [١٨] ك؛ لِيُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لِحَقِهِ. ﴿أَنَّهَا الْحَقُّ﴾ [١٨] ت. ﴿بَعِيدٍ﴾ [١٨]، و﴿الْعَزِيزُ﴾ [١٩] ت. ﴿فِي حَرِّهِ﴾ [٢٠]، و﴿تَوْتَهُ مِنْهَا﴾ [٢٠]، و﴿مِنْ نَصِيبٍ﴾ [٢٠]، و﴿بِهِ اللَّهُ﴾ [٢١]، ﴿لَقَضَى بَيْنَهُمْ﴾ [٢١]، و﴿الْيَمُّ﴾ [٢١] ك.

(١) سقط الرمز «ك» من: ش، غ، ف.

(٢) سقط الرمز من: د، ت، قال الأشموني في منار الهدى ٣٤٦: «﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ جازئ؛ لأن ﴿تَوَكَّلْتُ﴾ ماضي، و﴿أُنَيْبٌ﴾ مستقبل، والفصلُ بينهما من مقتضيات العطف في المفردات، وفي عطف الجمل لا يعتبر ذلك».

(٣) انظر: المرشد ٢/٦٦٦.

﴿ وَاقِعُ بِهِمْ ﴾ [٢٢] ت. ﴿ الْجَنَّاتِ ﴾ [٢٢]، و﴿ عِنْدَرِبِهِمْ ﴾ [٢٢]،
 و﴿ الْكَبِيرُ ﴾ [٢٢]، و﴿ الصَّالِحَاتِ ﴾ [٢٣] ك. ﴿ فِي الْقُرْبَى ﴾ [٢٣] ت. ﴿ حُسْنًا ﴾
 [٢٣]، و﴿ شَكُورٌ ﴾ [٢٣]، و﴿ كَذِبًا ﴾ [٢٤] ك. ﴿ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [٢٤] ت. ﴿ بِكَلِمَاتِهِ ﴾
 [٢٤] ك. ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٢٤] ت. ﴿ تَفْعَلُونَ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ مِّنْ فَضْلِهِ ﴾ [٢٦] ت.
 ﴿ شَدِيدٌ ﴾ [٢٦] ت أيضاً.

﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٢٧]، و﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٢٨] ت. ﴿ مِنْ دَابَّتِهِ ﴾
 [٢٩] ك. ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٢٩]، و﴿ عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ [٣١] ك.
 ﴿ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [٣١] ت. ﴿ كَالْأَعْلَمِ ﴾ [٣٢]، و﴿ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ [٣٣] ك. ﴿ شَكُورٌ ﴾
 [٣٣] ن؛ للعطف التالي، وقد تسوّغه الفاصلة، مع قصر النفس عن بلوغ
 التمام، ﴿ وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [٣٤] ت: على قراءة رفع التالي^(١) مبتدأ^(٢) أو
 خبر مضمّر بتقدير: وهو يعلم، ن^(٣): على النصب للعطف على مصدر
 الفعل السابق مع إضمار «أن» كما سبق في القراءات^(٤).

﴿ مَّحِيصٍ ﴾ [٣٥] ت. ﴿ الدُّنْيَا ﴾ [٣٦]، و﴿ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٣٦]، و﴿ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [٣٧]،
 و﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ [٣٨] ك. ﴿ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ [٣٩] ت. ﴿ مِّثْلُهَا ﴾ [٤٠]، و﴿ عَلَى اللَّهِ ﴾
 [٤٠] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٠] ت. ﴿ مِّن سَبِيلٍ ﴾ [٤١]، و﴿ يَغْيِرِ الْحَقَّ ﴾ [٤٢] ك.
 ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٤٢]، و﴿ الْأُمُورِ ﴾ [٤٣]، و﴿ مِّن بَعْدِهِ ﴾ [٤٤] ت. ﴿ مِّن سَبِيلٍ ﴾ [٤٤] ك.

(١) أي: ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾.

(٢) أي: بالاستئناف.

(٣) انظر: منار الهدى: ٣٤٧.

(٤) انظر: الآية [٣٥].

﴿ مِنْ الذَّلِّ ﴾ [٤٥] ك: على أَنَّ الجَارَّ والمَجْرورَ يتعلَقُ بـ ﴿ خَشَعِينَ ﴾ [٤٥]، أي: من الذَّلِّ خاشعين، ن: على جَعَلِهِ متعلَقاً بـ ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٤٥]، أي: من الذَّلِّ ينظرون، وحينئذٍ فالوقف على ﴿ خَشَعِينَ ﴾ والابتداء بـ ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾^(١)، ﴿ طَرَفِي خَفِي ﴾ [٤٥] ت. ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [٤٥] ك^(٢)، / ﴿ مُقِيمٍ ﴾ [٤٥] ت.

[١/٢٥٦]

﴿ مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [٤٦]، و﴿ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [٤٦]، و﴿ مِنْ رَبِّ اللَّهِ ﴾ [٤٧]، و﴿ تَكْبِيرٍ ﴾ [٤٧]، و﴿ حَفِيظًا ﴾ [٤٨] ك. ﴿ إِلَّا الْبَلْعُ ﴾ [٤٨] ت. ﴿ فَرِحَ بِهَا ﴾ [٤٨] ك. ﴿ كَفُورٌ ﴾ [٤٨] ت. ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٤٩]، و﴿ عَقِيمًا ﴾ [٥٠] ك. ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٥٠] ت. ﴿ مَا يَشَاءُ ﴾ [٥١] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٥١] ت. ﴿ مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [٥٢]، و﴿ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [٥٢] ك. ﴿ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [٥٣] ت. ﴿ الْأُمُورُ ﴾ [٥٣] م.

* * *

(١) كذا في النسخ، والصواب: والابتداء بـ ﴿ مِنْ الذَّلِّ يَنْظُرُونَ ﴾ كما في المرشد

التجزئة

من قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] إلى قوله: ﴿شَرَعَ لَكُمْ﴾ [١٣] ربع^(١).

﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [٢٨] نصف^(٢).
 ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [٤٩] ربع^(٣).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٦١، والقول الوجيز: ٢٨٦، وهو أول القولين في غيث النفع: ٣٤٦.

(٢) الذي في غيث النفع: ٣٤٦، والقول الوجيز: ٢٨٦ على الآية [٢٦] قبلها، وذكر في جمال القراء ١/ ١٥٣ على الآية [٢٩] بعدها.

(٣) كذا في جمال القراء ١/ ١٦١، لكن ذكر في غيث النفع: ٣٤٧ على ﴿قَدِيرٌ﴾ [٥٠]، ومثله في القول الوجيز: ٢٨٦.

سورة الزخرف

مَكِّيَّةٌ^(١).حروفها: ثلاثة آلاف وأربعمئة^(٢).وكلمها: ثمانمئة وثلاث وثلاثون^(٣).وآيها: ثمانون وثمان آياتٍ شاميَّةٌ، وتسع في الباقي^(٤).اختلافها: آيتان^(٥) ﴿حَمَّ﴾ [١١] كوفي، ﴿مَهِينٌ﴾ [٥٢] حجازي وبصري.وفيها شبهُ الفاصلةِ موضعٌ واحدٌ^(٦): ﴿عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٧].

وعكسه: اثنان ﴿مُقْرِنِينَ﴾ [١٣]، ﴿قَرِينَ﴾ [٣٦].

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٧/ ٣٠١، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٥، حسن المدد: ١٢١.

(٢) انظر: البيان ٢٢٣، حسن المدد ١٢١، البصائر ١/ ٤٢١، منار الهدى ٣٤٨، القول الوجيز ٢٨٦.

(٣) انظر: البيان ٢٢٣، حسن المدد ١٢١، البصائر ١/ ٤٢١، منار الهدى ٣٤٨، القول الوجيز ٢٨٦.

(٤) انظر: البيان ٢٢٣، فنون الأفتان ٣٠٧، جمال القراء ١/ ٢١٦، البصائر ١/ ٤٢١.

(٥) انظر: البيان ٢٢٣، فنون الأفتان ٣٠٧، جمال القراء ١/ ٢١٦، البصائر ١/ ٤٢١.

(٦) انظر: البيان ٢٢٣، حسن المدد ١٢١، القول الوجيز ٢٨٧.

فواصلها^(١)

- ﴿ حَمَّ ﴾ [١]، ﴿ الْمُبِينِ ﴾ [٢]، ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [٣]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٤]،
 ﴿ مُسْرِفِينَ ﴾ [٥]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٦]، ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٧]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٨]،
 ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٩]، ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ تُخْرَجُونَ ﴾ [١١]، ﴿ تَرْكُونَ ﴾ [١٢]،
 ﴿ مُقْرِنِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ لَمُنْقَلِبُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٥]، ﴿ بِالْبَاسِئِينَ ﴾ [١٦]،
 ﴿ كَظِيمٌ ﴾ [١٧]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٨]، ﴿ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يَخْرُصُونَ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ مُسْتَمْسِكُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ مُهْتَدُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ مُقْتَدُونَ ﴾ [٢٣]،
 ﴿ كَافِرُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ الْمَكْذِبِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ سَيِّهَدِينَ ﴾ [٢٧]،
 ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٢٩]، ﴿ كَافِرُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٣١]،
 ﴿ يَجْمَعُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يَظْهَرُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ يَتَّكِفُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٣٥]،
 ﴿ قَرِينٌ ﴾ [٣٦]، ﴿ مُهْتَدُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ الْقَرِينُ ﴾ [٣٨]، ﴿ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [٣٩]،
 ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ مُنْتَقِمُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ مُقْتَدِرُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٤٣]،
 ﴿ تُسْأَلُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ يُعْبَدُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ يَضْحَكُونَ ﴾ [٤٧]،
 ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ يَنْكُثُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ تَبْصُرُونَ ﴾ [٥١]،
 ﴿ يُبِينُ ﴾ [٥٢]، ﴿ مُقْتَرِنِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ فَاسِقِينَ ﴾ [٥٤]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٥٥]،
 ﴿ لِلْآخِرِينَ ﴾ [٥٦].

(١) انظر: البيان ٢٢٣، حسن المدد ١٢١، القول الوجيز ٢٨٧.

- ﴿يَصِدُّونَ﴾ [٥٧]، ﴿خَصِمُونَ﴾ [٥٨]، ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٥٩]، ﴿يَخْلُقُونَ﴾ [٦٠]، ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٦١]، ﴿مُبِينٌ﴾ [٦٢]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٦٣]، ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٦٤]، ﴿الْإِيمِ﴾ [٦٥]، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [٦٦]، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٦٧]، ﴿تَخْزَنُونَ﴾ [٦٨]، ﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٦٩]، ﴿تُحْبَرُونَ﴾ [٧٠]، ﴿خَلِدُونَ﴾ [٧١]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧٢]، ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [٧٣]، ﴿خَلِدُونَ﴾ [٧٤]، ﴿مُبِلِسُونَ﴾ [٧٥]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٧٦]، ﴿مَّا كُنُونَ﴾ [٧٧]، ﴿كَدِهُونَ﴾ [٧٨]، ﴿مُبْرَمُونَ﴾ [٧٩]، ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [٨٠]، ﴿الْعَبِيدِينَ﴾ [٨١]، ﴿يَصْفُونَ﴾ [٨٢]، ﴿يُوعِدُونَ﴾ [٨٣]، ﴿الْعَلِيمِ﴾ [٨٤]، ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٥]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٨٦]، ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [٨٧]، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨]، ﴿يَعَامُونَ﴾ [٨٩].



/ القراءات وتوجيهها

قد مرَّ ذِكْرُ إِمَالَةِ حَاءٍ ﴿حَمْ﴾ [١] وتقليلها وفتحها، كالسكتِ على حرفيها^(١)، ونَقِلَ ﴿قُرْءَانًا﴾ [٣] وَصَلًا ووقفًا في مواضع ذلك، بما يعني عن إعادته.

وقرأ ﴿فِي إِمِّ﴾ [٤] بكسر الهمزة حمزةً والكسائي، وافقهما الأعمش.

واختلَفَ فِي ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ [٥]:

فنافعٌ وحمزةٌ والكسائي، وكذا أبو جعفرٍ وخلف^(٢) بكسر الهمزة على^(٣) أنها شرطية، وإسرافهم كان متحققًا، و«إِنْ» إنما تدخلُ على غير المتحقق، أو المتحققِ المبهمِ الزمانِ.

وأجاب الزمخشري^(٤): بأنه من الشرط الذي يصدُرُ عن المُدَلِّ^(٥) بصحة الأمر، المتحققِ لثبوته كقول الأجير: إِنْ كُنْتُ عَمِلْتُ لَكَ عَمَلًا فَوَفَّنِي حَقِّي، وهو عالمٌ بذلك، ولكنه يُخَيَّلُ في كلامه أَنَّ تَفْرِيطَكَ فِي إِيْصَالِ حَقِّي فَعَلُّ مَنْ لَهُ شَكٌّ فِي اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ تَجْهِيلًا لَهُ.

(١) انظر: أول سورة غافر.

(٢) انظر: الغاية: ٣٨٧، النشر ٢/٣٦٨، الإتحاف ٢/٤٥٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٣٨، الحجة لابن زنجلة ٦٤٤، الموضح

١١٤٥/٣.

(٤) الكشاف ٤/٢٣٧.

(٥) المُدَلُّ: الواثق.

قال في «الدر»^(١): «وقيل: المعنى على المجازاة، والمعنى: أفنضرب عنكم الذكْرَ صَفْحاً متى أسرفتم، أي: إنكم غير متروكين من الإنذار متى كنتم قوماً مسرفين. وهذا أرادَه أبو البقاء^(٢) بقوله: «قُرئ «إِنْ» بكسرها على الشرط، وما تقدّم يدلُّ على الجواب».

وافقهم الحسنُ والأعمش^(٣).

وقرأ الباقون بالفتح على العلة، أي: لأن كنتم، مفعولاً لأجله.

وقرأ ﴿مِنْ نَبِيٍّ﴾^(٤) في الموضعين [٦-٧] بالهمز نافع كما في الهمز المفرد^(٥).

وقرأ ﴿يَسْتَهْزُونَ﴾ [٧] بحذف الهمزة، وضمّ الزاي، وصللاً ووقفاً أبو جعفر. ووقف عليها حمزةً بتسهيل الهمزة بينها وبين الواو، وهو مذهب سيبويه^(٦)، وبالإبدال ياءً، وهو مذهب الأَخفش^(٧)، وبالتسهيل بين الهمزة والياء، وبالإبدال واوًا، وكلاهما لا يصحُّ، وبالحذف مع ضمّ الزاي، واختاره الداني، والآخذون باتباع الرسم. وحكي كسرُ الزاي، وهو الوجهُ الخاملُ.

(١) الدر المصون ٩/٥٧٤.

(٢) التبيان ٢/١١٣٧.

(٣) انظر: الروضة ٢/٩٠٥، مفردة الحسن ٤٧٥، المبهج ٣/٢٩٣، إيضاح الرموز ٦٤٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٤٠، الحجة لابن زنجلة ٦٤٧، الموضح

٣/١١٤٧.

(٥) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٥٣.

(٦) الكتاب ٣/٥٤٢.

(٧) معاني القرآن ١/٤٢.

فَتَحَصَّلَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ، فَيَجُوزُ فِي كُلِّ وَجْهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ
وَالْقَصْرُ لِأَجْلِ سَكُونِ الْوَقْفِ مَا عدا الْأَخِيرَ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ
/ الْحَرَكَةَ قَبْلَ الْوَاوِ غَيْرُ مَجَانِسَةٍ لَهَا، وَالَّذِي تَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ
وَجْهًا، وَوَأْفَقَهُ الْأَعْمَشُ بِخِلَافٍ عَنْهُ.

وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَشُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فَلَهُ أَيْضًا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْمَدُّ،
وَالْتَّوَسُّطُ، وَالْقَصْرُ.

وَأَمَّا ﴿وَمَضَى﴾ [٨] حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ.
وَقَرَأَ وَرَشُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بِالْفَتْحِ كَالْبَاقِينَ، وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ كَقَالُونَ مِنْ
«العنوان».

وَقَرَأَ ﴿مَهْدًا﴾ [١٠] بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسَكُونِ الْهَاءِ مَعَ الْقَصْرِ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ
وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ، وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ كَمَا فِي طَه [٥٣].

وَقَرَأَ ﴿مَيْتًا﴾ [١١] بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ أَبُو جَعْفَرٍ، كَمَا فِي الْبَقْرَةِ [١٧٣].

وَقَرَأَ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ [١١] مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ^(١) ابْنُ ذَكْوَانَ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ،
وَكَذَا خَلَفٌ، وَافْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ. وَتَقَدَّمَ بِالْأَعْرَافِ [٢٥].

وَقَرَأَ ﴿جُزْءًا﴾ [١٥] بِضَمِّ الزَّايِ أَبُو بَكْرٍ، وَحَدَفَ هَمْزَتَهُ، وَشَدَّدَ زَايَهُ
أَبُو جَعْفَرٍ.

(١) فِي النِّسْخِ: «مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ»، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى
الصَّوَابِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ عِنْدَ آيَةِ [٢٥]، وَانظُرْ: الْإِتْحَافُ

ويوقف عليه لحمزة بالنقل فقط، وحكي التخفيف بين بين، وضَعْف،
وعند الهذليّ الإبدالُ وَاوًا قِيَاسًا عَلَيَّ ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧] وهو شاذٌّ لا
يَصِحُّ.

واختلَفَ فِي ﴿يُنَشُّوْا﴾ [١٨]:

فَحَفْصٌ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(١) بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ النَّوْنِ
وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ، مُضَارِعٌ «نَشَأَ» مُعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ^(٢)، أَي:
يُرَبِّي. وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٣).

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٤) (يُنَاشَأُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَأَلْفٍ بَعْدَ النَّوْنِ الْمَحْرُوكَةِ وَتَخْفِيفِ
الشَّيْنِ، كـ «يُقَاتِلُ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَالْمَفَاعِلَةُ تَأْتِي بِمَعْنَى الْإِفْعَالِ كَالْمَغَالَاةِ
بِمَعْنَى الْإِغْلَاءِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ النَّوْنِ وَتَخْفِيفِ الشَّيْنِ مِنْ «نَشَأَ فِي كَذَا
يُنَشَأُ فِيهِ».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿عَبَدُ الرَّحْمَنِ﴾ [١٩]:

فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ^(٥) بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٥١، النشر ٢/ ٣٦٨، الإتحاف ٢/ ٤٥٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٣٩، الحجة لابن زنجلة ٦٤٦، الموضح
١١٤٦/٣.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٩٠٦، المبهج ٢/ ٢٩٤، إيضاح الرموز ٦٤٥.

(٤) مفردة الحسن ٤٧٢، إيضاح الرموز ٦٤٥.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى ٢٧٩، النشر ٢/ ٣٦٨، الإتحاف ٢/ ٤٥٤.

وفتح الدال من غير ألف^(١) ظرفاً، وهو أدل على رفع المنزلة وقرب المكانة لا قرب المسافة كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] ^(٢).

وقرأ الباقر وهم أبو عمر والكوفيون، وكذا خَلَفَ^(٣) بالألف بعد الباء الموحدة المفتوحة / وَرَفَعَ الدال، جمع «عبد» على حَدِّ قَوْلِهِ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيدي والشنبوزي^(٤).
وعن المطوعي كذلك لكنه فَتَحَ الدال على إضمارِ فعلٍ، أي: الذين^(٥) هم خُلِقُوا عِبَاداً لِلرَّحْمَنِ^(٦) ونحوه.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٤٠، الحجة لابن زنجلة ٦٤٧، الموضح ١١٤٧/٣.

(٢) لا مانع من كون الملائكة موصوفين بالقرب من الله سبحانه، فالعندية الثابتة للملائكة جمعت لهم حُبُّ الله والقرب منه، وتكريمهم، كما قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

لكن منازعكم يقول بأنها عندية حقاً بلا روغان
جمعت له حُبُّ الإله وقُربه من ذاته وكرامة الإحسان

وهذه العندية من أدلة علو الله على خلقه «فلو كان موجب العندية معنى عاماً كدخولهم تحت قدرته ومشيبته وأمثال ذلك لكان كل مخلوق عنده»، وتأمل قول النبي ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي». أخرجه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١). انظر: مجموع الفتاوى ٥/ ١٦٥، نونية ابن القيم المسماة بالكافية الشافية ٢/ ٣٣٨ البيتان: ١٢٤٩-١٢٥٠ (ضمن الدليل العاشر من أدلة العلو).

(٣) هذا من عطف الخاص على العام؛ لأن خَلَفًا من الكوفيين إلا أنه أفرد بالذكر ليفرق بين القراءة السبعية والعشرية على منهجه المعهود.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٢٩٤-٤٩٥، إيضاح الرموز: ٦٤٥.

(٥) ت: «أي: هم الذين خلقوا».

(٦) كذا في (غ)، وسائر النسخ ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَشْهَدُوا﴾ [١٩]:

فنافع، وكذا أبو جعفر^(١) بهمزة مفتوحة ثم أخرى مضمومة مُسَهَّلَةٌ بينها وبين الواو وسكون الشين، فأدخلا همزة التويخ على «أَشْهَدُوا» فعلاً رباعياً مبنياً للمفعول، وفيه وجهان^(٢)، أحدهما: أن يكون حَذْفُ الهمزة لدلالة القراءة^(٣) الأخرى عليها. والثاني: أن تكون الجملة خبرية وقعت صفة لـ ﴿إِنثًا﴾ [١٩]، أي: أجعلوهم إنثاً مشهوداً خلقتهم لذلك؟

وفَصَلَ بين الهمزتين بألفٍ قالونٌ بخلافٍ عنه، وكذا أبو جعفرٍ وجهاً واحداً. وتَعَيَّنَ لورشٍ عَدَمُ الفصْلِ، والله أعلم.

وقرأ الباقرن بهمزة الاستفهام داخله على «شهدوا» مفتوح الشين ماضياً مبنياً للفاعل، أي: أَحْضَرُوا خَلَقَ اللهُ إِيَّاهُمْ، فشاهدوهم إنثاً، فإن ذلك مما يُعْلَمُ بالمشاهدة، وهو تجهيلٌ، وتَهَكُّمٌ بهم.

قال في «البحر»^(٤): «وليس ذلك من شهادة تحمّل المعاني التي يُطَلَبُ أن تُؤدَّى. وقيل: سألهم رسول الله ﷺ ما يُدْرِيكُمْ أنهم إنثٌ؟ قالوا: سمعنا ذلك من آبائنا ونحن نشهد أنهم لم يكذبوا، فقال الله تعالى: ﴿سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ عنها، أي: في الآخرة».

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٤٢، النشر ٢/٣٦٨، الإتحاف ٢/٤٥٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٤١، الحجة لابن زنجلة ٦٤٧،

الموضح ٣/١١٤٨.

(٣) ت: «لدلالة الهمزة الأخرى».

(٤) البحر ٨/١٠، وانظر: زاد المسير لابن الجوزي ٧/٣٠٧.

وعن الحسن^(١) (شَهَادَاتُهُمْ) [١٩] بالجمع.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿قَلَّ أَوْلُو﴾ [٢٤]:

فابنُ عامرٍ وحفصُ^(٢) ﴿قَلَّ﴾ فعلاً ماضياً^(٣)، أي: قال: النذيرُ أو الرسولُ، وهو النبيُّ ﷺ، وقرأ الباقون ﴿قَلَّ﴾ بغير ألف على الأمر، ويجوز أن يكون للنذير، أو للرسول ﷺ، وهو الظاهر.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿جِئْتَكُمْ﴾ [٢٤]:

فأبو جعفر^(٤) بنون المتكلمين موضع التاء وألف بعدها، والباقون بتاء المتكلم وكل على أصله من الصلة وإبدال الهمزة.

وعن المطوعي^(٥) (إِنِّي) [٢٦] بنون واحدة مشددة دون نون الوقاية، (بريء) [٢٦] بكسر الراء بعدها ياء ثم همزة، وهي لغة نجد^(٦)، وَتُنْتَى وَتُجْمَعُ وَتُونْتُ. والجمهورُ ﴿إِنِّي﴾ بنونين الأولى مشددة. و﴿بَرَاءً﴾ بفتح الراء وبعدها ألف قبل الهمزة مصدرٌ، يستوي فيه المفرد والمذكر ومقابلهما. يُقال: نحن البراء منك، وهي لغة العالية، ولا يُنتَى «براء» ولا يُجمع / ولا يُؤنَّثُ كالمصادر في الغالب.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٤٧٣، إيضاح الرموز: ٦٤٦.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٠، النشر ٢/٣٦٩، الإتحاف ٢/٤٥٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٤٧، الحجة لابن زنجلة ٦٤٨، الموضح

١١٤٩/٣.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي: ٥٤٧، النشر ٢/٣٦٩، الإتحاف ٢/٤٥٥.

(٥) انظر: المبهم ٣/٢٩٨، إيضاح الرموز ٦٤٦.

(٦) انظر: البحر ٨/١١.

وأثبت الياء في ﴿سَيَّهْدِينَ﴾ [٢٧] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن، وحذفها فيهما الباقون.

وقرأ ﴿الْقُرْآنُ﴾ [٣١] بالنقل ابن كثير، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ.

وعن ابن مُحَيِّصٍ (سُخْرِيًّا) [٣٢] بكسر السين، كما تقدّم بسورة قد أفلح المؤمنون [١١٠].

ووقف على ﴿رَحِمَتْ﴾ [٣٢] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي والحسن^(١).

واختلف في ﴿سُقْفَا﴾ [٣٣]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(٢) بفتح السين وإسكان القاف بالإفراد^(٣)، على إرادة الجنس. ووافقهم^(٤) الحسن وابن مُحَيِّصٍ واليزيدي^(٥). وقرأ الباقون بضمّهما على الجمع كـ «رُهْنٍ» في جمع رهن^(٦). وقرأ ﴿يَتَكُونُ﴾ [٣٢] بحذف الهمزة، وضمّ الكاف أبو جعفر^(٧)، والوقف عليها حمزة والأعمش كـ ﴿يَسْتَهْرُونَ﴾ السابق تقريره أول هذه السورة [٧].

(١) قوله: «والحسن» سقط من: ش.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٢، النشر ٢/٣٦٩، الإتحاف ٢/٤٥٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٤٨، الحجة لابن زنجلة ٦٤٩، الموضح

١١٤٩/٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/٢٩٨، إيضاح الرموز ٦٤٧.

(٥) قوله: «اليزيدي» زيادة من ح، وانظر: إيضاح الرموز: ٦٤٧.

(٦) زاد في ح: «وافقهم ابن مُحَيِّصٍ أيضاً من الطريقين».

(٧) زاد في ش، س، ح: «وافقهم الحسن والأعمش».

وقرأ ﴿لَمَّا﴾ [٣٥] بتخفيف الميم نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، وكذا ابنُ وردان ويعقوبُ وخَلْفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ. ويتشديدها^(١) هشامٌ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا ابنُ جَمَّازٍ، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ، لكنْ بخلافٍ عن هشامٍ، والتشديد له عليه جمهورُ المغاربة وجميعُ المشاركة من جميع طرقه، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن، وبه قَطَعَ في «اليسير» وفاقاً لابنِ مجاهدٍ.

وقرأ بالتخفيف على أبي الفتح من رواية الحُلوانيّ وابنِ عَبَّادٍ عن هشامٍ، وأثبت له الوجهين في «جامع البيان» واقتصر له على التخفيف فقط من «مفرداته»، وصحَّح الوجهين في «النشر»^(٢) وتقدّم بهودٍ [١١١].

واختلَفَ في ﴿نُقِضَ﴾ [٣٦]:

فأبو بكر من طريق العُلَيمي، وكذا يعقوب^(٣) بالياء من تحت، أي: يُقَيِّضُ الرحمن. ووافقهما المطّوعي^(٤). وقرأ الباقر بنونِ العظيمة.

وقرأ ﴿وَيَحْسِبُونَ﴾ [٣٧، ٨٠] كلاهما بكسر السين نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوبُ وخَلْفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ والشَّنْبُوذِيُّ، وذُكِرَ بالبقرة [٢٧٣].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٤٩، الحجة لابن زنجلة ٦٤٩، الموضح ١١٥٠/٣.

(٢) النشر ٢/ ٢٩١.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٤٣٣، النشر ٢/ ٣٦٩، الإتحاف ٢/ ٤٥٦.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٣٠٠، إيضاح الرموز ٦٤٧.

واختلَفَ في ﴿جَاءَنَا﴾ [٣٨]:

فنافع / وابنٌ كثير وابنٌ عامر وأبو بكرٍ، وكذا أبو جعفر^(١) بألفٍ بعد الهمزة على التثنية^(٢)، وهما العاشي وقرينه، أعاد على لفظ^(٣) «مَنْ» ولفظ الشيطانِ القرين، وإن كان من حيث المعنى صالحاً للجَمْعِ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِين^(٤).

[ب/٢٥٨]

وقرأ الباقر بغير ألفٍ، أسندوا الفعل إلى ضميرٍ مفردٍ يعود على لفظ «مَنْ» وهو العاشي، وحينئذٍ يكون هذا ممَّا حُمِلَ فيه على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ؛ فإنه حُمِلَ أولاً على لفظها في قوله: ﴿نَقِيضٌ لَهُ﴾ [٣٦]، ثم جُمِعَ على معناها في قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَصِدُّونَهُمْ... وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ﴾ [٣٧]، ثم رَجَعَ إلى لفظها في ﴿جَاءَنَا﴾.

وقرأ ﴿أَفَأَنْتَ﴾ [٤٠] بتسهيل الهمزة الثانية ورشٌّ من طريق الأصبهانيِّ. وقرأ ﴿نَدَّهْبَنَّ بِكَ﴾ [٤١]، ﴿أَوَلُرِيكَ﴾ [٤٢] بتخفيف النون فيهما رُويسٌ، وسَبَقاً^(٥) في الهمز المفرد وآخر آل عمران [١٩٦].

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٢، النشر ٢/٣٦٩، الإتحاف ٢/٤٥٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٥٠، الحجة لابن زنجلة ٦٥٠، الموضح ١١٥١/٣.

(٣) ت: «على لفظ مَنْ لفظ الشيطان والقرين».

(٤) انظر: المبهج ٣/٣٠٠، إيضاح الرموز ٦٤٧، الفوائد المعتمدة ٣٠٨، والمثبت هنا مخالفٌ لما في «المبهج»، و«الفوائد المعتمدة»، ففيهما القصر لابن مُحَيِّصِين.

(٥) أي: تسهيل الهمزة الثانية في ﴿أَفَأَنْتَ﴾ وتخفيف نون التوكيد في الكلمتين المذكورتين في الهمز المفرد ٢/٨٤٠.

وقرأ ﴿ وَسَلْ ﴾ [٤٥] بالنقلِ ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ.
 وقرأ ﴿ رُسُلِنَا ﴾ [٤٥] بسكون السينِ أبو عمرو، ووافقهُ اليزيديُّ والحسنُ.

ووقف على ﴿ يَأْتِيَهُ ﴾ [٤٩] بالهاءِ من غير ألفٍ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلْفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ والأعمشُ.
 وقرأ بضمِّ الهاءِ وصلاً ابنُ عامرٍ كما في النور [٣١].
 وفتح ياءَ الإضافةِ من ﴿ تَحْتِي أَقْلًا ﴾ [٥١] نافعٌ والبزِّيُّ وقبل فيما انفرد به الكارزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عنه، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ.

واختلفَ في ﴿ أَسْوَرَةٌ ﴾ [٥٣]:

فحفصٌ، وكذا يعقوب^(١) بسكون السينِ من غير ألفٍ كـ «أَحْمِرَةٌ»، جمعَ سوارٍ كحِمارٍ وأَحْمِرَةٌ، وهو جمع قِلَّةٍ، ووافقهما الحسنُ^(٢).
 وعن المطوَّعي^(٣) بفتح السينِ وألفٍ بعدها ورَفَعَ الراءَ من غير تاءٍ، وقرأ الباقرُ كذلك، لكنْ بفتحِ الراءِ، وبتاء التأنيثِ، جَمَعَ أساورَ بمعنى سوار^(٤)،

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤٨، النشر ٣٦٩/٢، الإتحاف ٤٥٧/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٧٤، إيضاح الرموز ٦٤٨.

(٣) انظر: المبهج ٣/٣٠٠، إيضاح الرموز: ٦٤٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٥١/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٥١، الموضح

يُقال: سِوَارُ الْمَرْأَةِ وَإِسْوَارُهَا، وَالْأَصْلُ^(١): أَسَاوِيرُ بِالْيَاءِ، فَعُوَّضَ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ تَاءُ التَّأْنِيثِ كَزَادِقَةَ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ جَمْعُ أَسْوَرَةٍ فَهِيَ جَمْعُ الْجَمْعِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿سَلَفًا﴾ [٥٦]:

فَحِمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ^(٢) بِضَمِّ السِّينِ وَاللَّامِ جَمْعُ سَلِيفٍ كَرَغِيفٍ وَرُغْفٍ^(٣)،
/ وَسَمِعَ الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ^(٤) الْعَرَبَ يَقُولُ: مَضَى سَلِيفٌ مِنَ النَّاسِ، وَالسَّلِيفُ
مِنَ النَّاسِ كَالْفَرِيقِ مِنْهُمْ أَوْ هُوَ سَالِفٌ كَصَابِرٍ وَصُبْرٍ، أَوْ جَمْعُ «سَلَفٍ» كَأَسَدٍ
وَأُسْدٍ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٥).

[١/٢٥٩]

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهِمَا جَمْعًا لـ «سَالِفٍ» كَحَارِسٍ وَحَرَسٍ وَخَادِمٍ وَخَدَمٍ،
وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعٌ تَكْسِيرٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أُنْبِيَةِ التَّكْسِيرِ صِيغَةٌ
فَعَلٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ يَقُولُ: سَلَفَ الرَّجُلُ يَسْلُفُ
سَلَفًا، أَي: تَقَدَّمَ، وَسَلَفَ الرَّجُلُ: أَبَاؤُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَالْجَمْعُ^(٦) أَسْلَافٌ
وَسُلَافٌ.

(١) أي: أصل أساور.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤٨، النشر ٢/٣٦٩، الإتحاف ٢/٤٥٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٥٢، الحجة لابن زنجلة ٦٥١، الموضح ٣/١١٥٣.

(٤) ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، أبو عبد الله، الهذلي، المسعودي، الكوفي قاضيها وفتيها في زمانه، ثقة إمام، عالم بالعربية، راوية للشعر، محدث، فقيه، (ت: ١٧٥ هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/٣٠، تهذيب الكمال ٢٣/٤٤٩، سير أعلام النبلاء ٨/١٩٠.

(٥) الروضة ٢/٩٠٩، المبهج ٣/٣٠٠، إيضاح الرموز ٦٤٨.

(٦) انظر: الصحاح (سلف) ٤/١٣٧٦.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَصِدُّونَ﴾ [٥٧]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائي، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ^(١) بضم الصاد، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ^(٢). وقرأ الباكون بكسرهما، فقليل^(٣): هما بمعنى واحدٍ، مثل: يَعْرِشُونَ وَيَعْرِشُونَ.

وقيل: ضمُّ الصادِ بمعنى الإعراض عن الحقِّ من أجل ضَرْبِ المَثَلِ، والكسرُ بمعنى يَضْجَبُونَ، وترتفعُ لهم جَلْبَةٌ فَرَحاً بَضْرَبِ المَثَلِ، ورُوي الضمُّ عن عليٍّ، وأنكره ابنُ عباسٍ، قالوا: لعله قبلَ بلوغه تواترها.

وقرأ ﴿ءَالِهَتِنَا﴾ [٥٨] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو و ابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ورُويَسُّ بتسهيلِ الهمزة الثانية بينَ بينَ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِ بْنِ اليزيديِّ والحسنُ، ولم يُبدِّلها أحدٌ عن ورشٍ، بل اتفق أصحابُ الأزرقِ كلُّهم على تسهيلها بينَ بينَ لما يَلْزَمُ من التباسِ الاستفهامِ بالخبرِ باجتماعِ الألفينِ وحذفِ أحدهما.

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوِّحٌ وخَلَفٌ بتحقيقِ الهمزة الثانية، ووافقهم الأعمشُ واتفقوا على عدمِ الفِصْلِ بينهما بألفٍ، ولم يَقْرَأ أحدٌ بهمزةٍ واحدةٍ فيما رأيتُ، إلا ما رواه أبو الأزهرِ عن ورشٍ، واحتُمِلَ أن تكونَ خبراً محضاً^(٤)، فتكون «أم» منقطعة، فتقدَّر بـ «بل» والهمزة.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٤٤، النشر ٢/٣٦٩، الإتحاف ٢/٤٥٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٧٤، المبهج ٣/٣٠٠، إيضاح الرموز ٦٤٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٥٣، الحجة لابن زنجلة ٦٥٢، الموضح

١١٥٤/٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٦٥٣، الموضح ٣/١١٥٤.

واحتُمِل أن تكونَ استفهاماً كالجمهور، وحُدِفت همزة الاستفهام لدلالة ﴿أَم﴾ عليها، فتكون متصلةً عطفاً على ﴿ءَالِهَتُنَا﴾، وهو من / عطفِ المفرداتِ، والتقدير: أَلِهَتُنَا أم هو خيرٌ، أي: أيهما خيرٌ، وعلى قراءةٍ ورشٍ من طريقِ أبي الأزهرِ يكون ﴿هُوَ﴾ مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ، تقديره: بل أهو خيرٌ، وليست «أم» حيتئذٍ عاطفةً. و﴿جَدَلًا﴾ مفعولٌ من أجله، أي: لأجلِ الجدلِ والمراءِ، لا لإظهارِ الحقِّ. وقيل: هو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: إلا مُجادِلينِ.

وعن الأعمش^(١) (وَإِنَّه لَعَلَّمٌ) [٦١] بفتح العينِ واللامِ الثانية، أي: لَشَرطٌ وعلامةٌ. والجمهورُ بكسرِ العينِ وسكونِ اللامِ مصدرَ «عَلِمَ» جُعِلَ عَلِمًا مبالغةً لَمَّا كانَ يَحْضِلُ به العِلْمُ، أو لَمَّا كانَ شرطاً يُعَلِّمُ به ذلك، فأطلق عليه عَلِمًا. قال البيضاوي^(٢): «لأنَّ حُدوثَه ونُزولَه من أشراطِ الساعَةِ يُعَلِّمُ به دُنُوها».

وأثبت الياءَ في ﴿وَاتَّبِعُونَ هَذَا﴾ [٦١] وَصلاً أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهما الحسنُ واليزيديُّ، وفي الحالينِ يعقوبُ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة»، وحَدَفَهَا الباقون في الحالينِ. والمعنى: اتبعوا هُداي أو شَرعِي، أو رَسُولِي. وقيل: هو قولُ الرسولِ، أَمْرٌ أن يقولَه، أي: قُلْ لهم يا مُحَمَّدُ: واتبعون.

(١) انظر: المبهج ٣/٣٠٢، إيضاح الرموز ٦٤٩.

(٢) أنوار التنزيل ٣٧٠/٢.

وأثبت الياءَ في ﴿أَطِيعُونَ﴾ [٦٣] في الحالينِ يعقوبُ، وفي الوصلِ الحسنُ، وحذفها فيهما الباقون.

وسكَّن ياءَ ﴿يَعْبَادِي لِأَخَوْفٍ﴾ [٦٨] وَصَلًا ووقفًا نافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامر، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ من غير طريق أبي الطيب، ووافقهم الحسنُ ووقفوا بالياءِ، وفتحها أبو بكر، وكذا رؤيسٌ من طريق أبي الطيب ووقفًا بالياءِ. وقرأ الباقون بغير ياء^(١) في الحالينِ، وبه قرأ اليزيديُّ، وهو الأكثر، والإثبات هو الأصلُ. وقد خالفَ اليزيديُّ أبا عمرو.

وقرأ ﴿لَا خَوْفَ﴾ [٦٨] بالفتح من غير تنوينٍ يعقوبُ، على «لا» التنزيهية^(٢)، ووافقه الحسنُ. وعن ابنِ مُحَيِّصِ الرِّفْعِ من غير تنوينٍ على حَذْفِ مضافٍ. وقرأ الباقون بالرفع والتنوين على الابتداء.

واختلفَ في ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [٧١]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا يعقوب^(٣) بهاءينِ، فأثبتوا الضميرَ / العائدَ على «ما» الموصولِ على الأصلِ^(٤) كقوله: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقرأ الباقون بهاءٍ واحدةً فحذفوا العائدَ كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٥٧، الحجة لابن زنجلة ٦٥٣، الموضح ١١٥٥/٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١١٥٦/٣.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤٨، النشر ٣٧٠/٢، الإتحاف ٤٥٩/٢. إلا أن قوله: «وكذا يعقوب» انفقت عليه النسخ، وهو سبق قلم تبعه عليه صاحب الإتحاف، وصوابه: أبو جعفر، كما في النشر.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٥٨، الحجة لابن زنجلة ٦٥٤، الموضح ١١٥٧/٣.

وأدغم ثاء ﴿أُورِثُوهَا﴾ [٧٢] في تائها أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري وهشام وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١)، ووافقهم ابن مَحْيِصِنٍ واليزيدي والحسن والأعمش. وقرأ الباقون بالإظهار، وشبّهت الجنة في بقائها على أهلها بالميراث الباقي على الورثة.

ولا تنافي بين باء قوله في هذه الآية ونحوها: ﴿يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٧٢] وبين باء قوله عليه الصلاة والسلام^(٢): «لن يدخل أحد الجنة بعمله»؛ لأنّ باء الآية سببية، وباء الحديث النافية للدخول بقاء المعاوضة. وقد ذكّرت في «المنح المحمدية»^(٣) مزيداً لذلك، والله الموفق.

وقرأ ﴿وُلِدُّ﴾ [٨١] بضم الواو وسكون اللام حمزة والكسائي والأعمش^(٤)، والباقون بفتحهما^(٥).

وقرأ ﴿بَأَنَّا أَوَّلُ﴾ [٨١] بالمدّ نافع، وكذا أبو جعفر، كما في البقرة [٢٥٨].

واختلف في ﴿يُلَقَّوْا﴾ هنا [٨٣]، والطور [٤٥]، والمعارج [٤٢]:

فأبو جعفر^(٦) بفتح الياء والقاف وسكون اللام بينهما من غير ألف في المواضع الثلاثة، مضارع لقي، ووافقه ابن مَحْيِصِنٍ^(٧).

(١) قوله: «وكذا خلف» سبق قلم نبه عليه صاحب الإتحاف.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٢٩٤ / ١١ مع الفتح، ب: القصد والمداومة على العمل، برقم ٦٤٦٣، ٦٤٦٤، ٦٤٦٧، ومسلم في صحيحه ٤ / ٢١٧٠ ك: صفات المنافقين وأحكامهم، ب: لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى برقم (٧٦).

(٣) انظر: المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٢ / ٤٧٣، ٤٧٥.

(٤) قوله: «والأعمش» زيادة من ح، وانظر: إيضاح الرموز: ٥١١.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٦٥٥، الموضح ٣ / ١١٥٧.

(٦) انظر: المستنير ٢ / ٤٣٥، النشر ٢ / ٣٧٠، الإتحاف ٢ / ٤٦٠.

(٧) انظر: مفردة ابن مَحْيِصِنٍ ١٤٨، المبهج ٣ / ٣٠٢، إيضاح الرموز ٦٤٩.

وقرأ الباكون بضم الياءِ وفتح اللام، ثم ألفِ وضمَّ القاف فيهنَّ، من الملاقاة، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ أيضاً في الطور [٤٥] من «المفردة».

وقرأ ﴿ فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾ [٨٤] بتسهيل الهمزة الأولى وتحقيق الثانية قالون والبزِّي، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج». وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ من غير طريق أبي الطيب بتسهيل الثانية بينَ بين، وتحقيق الأولى، وهو أحد الوجهين عن الأزرق عن ورش. والوجه الثاني عنه إبدالها ياءً محضةً، ويزيد في حرفٍ^(١) المدِّ بمقدار ألفٍ فقط.

وقرأ قبل من طريق ابنِ شَبَّوْذٍ بإسقاط الأولى، ومن طريق غيره بتسهيل الثانية بينَ بين، وإبدالها ياءً خالصةً كورش، فيكون لقبيلٍ ثلاثة / أوجه. [٢٦٠/ب]

وقرأ أبو عمرو، وكذا رؤيسٌ من طريق أبي الطيب بحذف الأولى، وتحقيق الثانية. ووافقهما اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيق الهمزتين، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

واختلَفَ فِي ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [٨٥]:

فنافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ورَوْحٌ^(٢) بالخطاب، ووافقهم اليزيديُّ والحسنُ^(٣).

(١) خ، غ، ش، ن: «في مد».

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨١، النشر ٣٧٠/٢، الإتحاف ٤٦٠/٢.

(٣) انظر: مفردة ابنِ مُحَيِّصٍ ١٠٦، المبهج ٣٠٢/٣، إيضاح الرموز ٦٤٩.

وقرأ الباقون بالغيب^(١)، وهو في كليهما مبني للمفعول، لكن يعقوب على أصله في فتح حرف المضارعة وكسر الجيم مبنيًا للفاعل، ووافقه ابن مُحَيِّصِنٍ والمَطَّوعِيُّ.

وأمال ﴿فَأَتَى﴾ [٨٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورث من طريق الأزرق بالفتح كالباقين وبالتقليل، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والدُّورِيُّ عن أبي عمرو.

واختلَفَ في ﴿وَقِيلَهُ﴾ [٨٨]:

فعاصم وحمزة^(٢) بخَفْضِ اللام وكَسْرِ الهاءِ وصِلَتِها بياء، عطفًا^(٣) على ﴿السَّاعَةِ﴾، أي: عنده علمُ قِيلِهِ، أي: قولِ مُحَمَّدٍ، أو عيسى صلى الله عليهما وسلّم. والقولُ والقَالُ والقيلُ بمعنى واحدٍ جاءت المصادِرُ على هذه الأوزانِ، وافقهما الأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بفتح اللام وضمَّ الهاءِ وصلَّتِها بواو، منصوب على محلِّ ﴿السَّاعَةِ﴾، كأنه قيل: أن يعلم الساعةَ ويعلم قِيلَهُ كذا، أو يكون معطوفاً على ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [٨٠]، أي: لا يعلم سرَّهم ونجواهم ولا قِيلَهُ، أو يكون

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٥٩، الحجة لابن زنجلة ٦٥٥، الموضح ١١٥٨/٣.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٤٩، النشر ٢/٣٧٠، الإتحاف ٢/٤٦٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٥٩، الحجة لابن زنجلة ٦٥٥، الموضح ١١٥٨/٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩١٠، المبهج ٣/٣٠٣، إيضاح الرموز ٦٥٠.

عطفاً على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ المحذوف، أي: يكتبون ذلك، ويكتبون قيله كذا أيضاً، أو معطوفاً على مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ المحذوف، أي: يعلمون ذلك ويعلمون قيله، أو على أنه مصدرٌ، أي: قال قيله، أو بإضمارِ فِعْلٍ، أي: الله يعلمُ قِيلَ رسوله، وهو محمدٌ ﷺ.

ولم يتعرَّض في حلِّ الرموز^(١) - كـ «النشر»^(٢)، و«المصطلح»^(٣) و«الحِرْز»^(٤)، وأصله^(٥) - لاختلاف الصلّة. قال الجعبريُّ^(٦) معذراً عن «الحِرْز» وأصله: «اعتماداً / على الإجماع». قال: «ونبّه عليها في «المصباح»^(٧) بقوله: «وكسّر الهاء حتى يبلُغ بها الياء» انتهى.

وعن ابن مُحَيِّصٍ ضَمُّ باء (رَبُّ) [٨٨]، كما في البقرة [١٢٦].

واختلَفَ في ﴿فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾ [٨٩]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ^(٨) بالخطابِ على الالتفاتِ^(٩)، وافقهم

(١) يعني به: «إيضاح الرموز». انظر ص: ٦٥٠.

(٢) النشر ٢ / ٣٧٠، وفي ح، ش: «كالتيسير»، وهو تصحيف؛ لأنه مذكور بعد الحرز.

(٣) مصطلح الإشارات: ٤٧٧.

(٤) الشاطبية ٨٢.

(٥) التيسير: ١٩٧.

(٦) كنز المعاني (خ) ٢٨٣ ب.

(٧) المصباح (خ) ٤٦٧.

(٨) انظر: غاية الاختصار ٢ / ٦٥٤، النشر ٢ / ٣٧٠، الإتحاف ٢ / ٤٦١.

(٩) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦ / ١٦١، الحجة لابن زنجلة ٦٥٦، الموضح

الحسن^(١). وقرأ الباقون بالغيب مناسبة لقوله: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [٨٩].
وفي هذه السورة من ياءات الإضافة^(٢) ثنتان، ومن الزوائد ثلاث، ومن
الإدغام^(٣) الكبير أحد عشر موضعاً.



(١) انظر: مفردة الحسن ٤٧٤، إيضاح الرموز ٦٥٠.

(٢) انظر: النشر ٢/٣٧٠، الإتحاف ٢/٤٦١.

(٣) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٧، التلخيص ٤٠٤، كنز المعاني (خ) ٢٨٤/ب، الكنز في

القراءات العشر ٢/٦٤٦، غيث النفع ٣٤٩.

المرسوم

كُتِبَ في المصاحف العثمانية ﴿قُرْءَانًا﴾ هنا [٣]، وفي يوسف [٢] بغير ألف. وقيل: إنها ثابتة فيهما في المصاحف العراقية^(١).

وروى نافع ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [١٠] بغير ألف^(٢) بعد الهاء، و﴿أَسْوَرَةٌ﴾ [٥٣] بحذف الألف التي بعد السين^(٣).

وفي المدني والشامي ﴿تَشْتَهِيهِ﴾ [٧١] بهاء بعد الياء، وفي المكي والعراقي بحذفها^(٤)، وما قاله أبو عبد الله الفاسي^(٥): من أن الهاء محذوفة في مصاحف المدينة والشام، ثابتة في غيرهما، سبق قلم أراد أن يكتب: «ثابتة^(٦) في مصحف^(٧) المدينة والشام، محذوفة في غيرهما»، فعكس، ففي مصحف عبد الله (تشتهيه الأنفس وتلذذ العين) بالهاء فيهما.

وفي المدني والشامي أيضاً ﴿يَعْبَادِي لِأَخْوَفٍ﴾ [٦٨] بياء، وفي المكي والعراقي بحذفها^(٨).

- (١) انظر: المقنع ١٩، مختصر التبيين ٣/٧٠٥، الوسيلة ٢٨٨، الجميلة: ٤٧٩.
- (٢) انظر: المقنع ١٢، مختصر التبيين ٤/١٠٩٧، الوسيلة ٢٤٨، الجميلة: ٤٢٧.
- (٣) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١١٠٣، الوسيلة ٢٢٢، الجميلة: ٤٠٤.
- (٤) انظر: المقنع ١٠٧، ١٠٩، مختصر التبيين ٤/١١٠٦، الوسيلة ٢٢٣، الجميلة: ٤٠٥.
- (٥) شرح الفاسي على الشاطبية ٣/٣٦٦.
- (٦) ح: «ثانية».
- (٧) خ: «في المصحف المدني والشامي».
- (٨) انظر: المقنع ١٠٦، ١١٣، مختصر التبيين ٤/١١٠٥، الوسيلة ٢٢٥، الجميلة: ٤٠٦.

وفي كلِّ المصاحفِ حَذْفُ أَلِفٍ ﴿عَبْدٌ﴾ من قوله: ﴿عَبْدُ الرَّحْمَنِ﴾^(١)
 [١٩]، لتحتمل القراءتين، فعلى النونِ قياسيٌّ، وعلى الباءِ اصطلاحِيٌّ.
 واتفقتِ المصاحفُ على حَذْفِ أَلِفِ لَامٍ ﴿يَلْقَوْنَ يَوْمَهُمْ﴾ هنا [٨٣]،
 والطور [٤٥]، والمعارج [٤٢]، وكذا كيف أتى نحو: ﴿أَنَّهُمْ مُّلَاقُوا اللَّهِ﴾
 بالبقرة [٢٤٩].

ورُسِمَ في بعضِ المصاحفِ ﴿أَوْ مَنْ يُدَشِّئُ﴾ [١٨] بواوٍ وألفٍ بعد
 الشين^(٢).



(١) انظر: المقنع: ٨٩، مختصر التبيين ٤/١٠٩٩، الوسيلة: ٢٢٦، الجميلة: ٤٦٧.

(٢) انظر: المقنع: ٥٦، ١٠١، مختصر التبيين ٤/١٠٩٩، الوسيلة: ٣٨٧، الجميلة: ٦١٦.

هاء التأنيث التي كتبت تاء

اتفقت الرسوم على كتابة ﴿أَهْرِيْقِسْمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ... وَرَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ في الموضعين هنا [٣٢] بالتاء، كموضع البقرة [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، ومريم [٢]، والروم [٥٠]، واتفقوا على رسم ما عداها بالهاء^(١) مضافةً كانت أو غير مضافةٍ نحو: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، و﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٩٨].



(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿حَمَّ﴾ [١] ك، أوت بتقدير: هذا حم، كما مر^(١)، وتبتدئ / بتاليه؛ لأنه مستأنف، ن: على جَعَلِه جواب القسم ومعناه: حُمَّ الأمر، أي: قُضِيَ، فكأنه قال: والكتاب المبين لقد قُضِيَ الأمر وحُمَّ. ﴿الْمُبِين﴾ [٢] ن؛ لأنَّ ما بعده جواب القسم، فلا يُفصل بينهما، ك: على أنَّ ﴿حَمَّ﴾ جواب القسم كما سبق.

﴿تَعْقُلُونَ﴾ [٣] ت. ﴿حَكِيمٌ﴾ [٤]، و﴿مُسْرِفِينَ﴾ [٥] ت. ﴿فِي الْأَوَّلِينَ﴾ [٦]، و﴿يَسْتَهْرِءُونَ﴾ [٧] ك. ﴿مَثَلُ الْأَوَّلِينَ﴾ [٨] ت، ﴿الْعَلِيمُ﴾ [٩] ت أيضاً؛ لأنه آخر كلام المشركين. ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٠]، و﴿تُخْرِجُونَ﴾ [١١] ك. ﴿مَاتَرَكُونَ﴾ [١٢] ن؛ للام كي.

﴿لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [١٤] ت. ﴿جُرءًا﴾ [١٥]، و﴿لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ [١٥]، و﴿بِالْبَيْنِ﴾ [١٦]، و﴿كَظِيمٌ﴾ [١٧]، و﴿غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [١٨]، و﴿إِنْتَا﴾ [١٩]، و﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ [١٩]، ﴿وَيُسْأَلُونَ﴾ [١٩] ك.

﴿مَاعِبَدْتَهُمْ﴾ [٢٠] ت. ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [٢٠]، و﴿يَخْرُصُونَ﴾ [٢٠]، و﴿مُسْتَمْسِكُونَ﴾ [٢١]، و﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٢٢] ك. ﴿مُقْتَدُونَ﴾ [٢٣] ت. ﴿ءَابَاءَكُمْ﴾ [٢٤]، و﴿كَفِرُونَ﴾ [٢٤] ك^(٢). ﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾ [٢٥] ت. ﴿مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [٢٦] ن؛ للاستثناء، ك: على جَعَلِه منقطعاً، أي: لكن الذي فطرني.

(١) انظر: أول سورة غافر.

(٢) ت: «ت».

﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٢٧] ك. ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٢٨]، و﴿رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٩]، و﴿كٰفِرُونَ﴾ [٣٠]، و﴿عَظِيمٍ﴾ [٣١] ك. ﴿رَحِمَتْ رَبِّكَ﴾ [٣٢]، و﴿سُخْرِيًّا﴾ [٣٢] ت، أو الأول ك؛ وفاقاً للسجستاني^(١). ﴿يَجْمَعُونَ﴾ [٣٢] ك. ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [٣٥]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [٣٥] ت، وما قبله مِنْ فاصلة^(٢) ن. ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٣٥] ت. ﴿قَرِينٌ﴾ [٣٦] ت. ﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٣٧] ك. ﴿فَيْسَ الْقَرِينُ﴾ [٣٨] ت.

﴿مُشْرِكُونَ﴾ [٣٩]، و﴿مُبِينٍ﴾ [٤٠]، و﴿مُقْتَدِرُونَ﴾ [٤٢]، و﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٤٣] ك. ﴿وَلِقَوْمِكَ﴾ [٤٤] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣). ﴿تَسْأَلُونَ﴾ [٤٤] ت. ﴿مِنْ رُسُلِنَا﴾ [٤٥] ك. ﴿يُعْبَدُونَ﴾ [٤٥] ت. ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٤٦]، و﴿يَضْحَكُونَ﴾ [٤٧] ك. ﴿مِنْ أٰخِتِهَا﴾ [٤٨]، و﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٤٨] ت. ﴿لَمُهْتَدُونَ﴾ [٤٩] ك^(٤). ﴿يَنْكُتُونَ﴾ [٥٠] ت^(٥). ﴿فِي قَوْمِهِ﴾ [٥١]، و﴿مِنْ تَحْتِي﴾ [٥١] ك.

﴿أَفَلَا تَبْصُرُونَ﴾ [٥١] ك: على أَنَّ ﴿أَمْرٌ﴾ منقطعة، والهمزة قبلها للتقرير، فهي بمعنى بل، ن: على جعلها متصلة، أي: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء^(٦)، وحينئذ فالوقف على ﴿أَمْرٌ﴾ ك، والابتداء: ﴿أَنَاخَيْرٌ﴾ [٥٢]. ﴿يُبَيِّنُ﴾ [٥٢] ك. ﴿مُقْتَرِنِينَ﴾ [٥٣]، و﴿فَأَطَاعُوهُ﴾ [٥٤]، و﴿فَلَسِقِينَ﴾ [٥٤] ك.

(١) انظر: المرشد ٦٧٧/٢.

(٢) أي: ﴿يَطَّهَّرُونَ﴾ [٣٣]، و﴿يَشْكُرُونَ﴾ [٣٤]. انظر: منار الهدى ٣٥٠.

(٣) انظر: القطع ٦٤٢/٢، المرشد ٦٧٨/٢.

(٤) ت: «ت».

(٥) ت: «ك».

(٦) ت: «أبصر».

﴿لِلْآخِرِينَ﴾ [٥٥] ت. ﴿يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] ك. ﴿أَمْ هُوَ﴾ [٥٨] ت؛ وفاقاً
 للسجستاني^(١). ﴿الْأَجْدَلَاءُ﴾ [٥٨]، و﴿خَصِمُونَ﴾ [٥٨] ك. ﴿لَيْتِي إِسْرَائِيلَ﴾
 [٥٩] ت، ﴿يَخْلُقُونَ﴾ [٦٠] ت. ﴿فَلَا تَمْتَرْنَ بِهَا﴾ [٦١]^(٢)، و﴿مُسْتَقِيمٌ﴾
 [٦١]، و﴿الشَّيْطَانُ﴾ [٦٢] ت^(٣).

﴿عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [٦٢]، و﴿وَاطِيعُونَ﴾ [٦٣] ت. ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [٦٤]،
 و﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٦٤]، و﴿مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ [٦٥]، و﴿الْيَمِّ﴾ [٦٥] ك. و﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾
 [٦٦] ت. / ﴿إِلَّا الْمَتَّقِينَ﴾ [٦٧] ك. ﴿تَخْرُجُونَ﴾ [٦٨] ت: على جعل التالي
 مبتدأ، خبره مقدرٌ في ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [٧٠]، أي: يُقال لهم: ادخلوا الجنة،
 ن: على جعله صفةً للمنادى المضاف المنصوب للفصل بينهما.

﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٦٩] ك: على جعل الموصول المذكور صفةً للمنادى،
 ن: على جعله مبتدأ للفصل بينه وبين خبره المقدر ب: يُقال لهم: ادخلوا
 الجنة. ﴿تُخْبِرُونَ﴾ [٧٠] ك. و﴿وَأَكْوَابٍ﴾ [٧١]، و﴿وَتَكَدُّ الْأَعْيُنُ﴾ [٧١]،
 و﴿خَالِدُونَ﴾ [٧١]، و﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧٢] ك. ﴿تَأْكُلُونَ﴾ [٧٣] ت. ﴿خَالِدُونَ﴾
 [٧٤] ك.

﴿مُبْلِسُونَ﴾ [٧٥]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٧٦] ت. ﴿عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [٧٧] ك. ﴿مَكِينُونَ﴾
 [٧٧] ت. ﴿كِرْهُونَ﴾ [٧٨]، ﴿مُبْرِمُونَ﴾ [٧٩] ك. ﴿وَنَجْوَاهُمْ﴾ [٨٠] ك، أو يوصل

(١) انظر: القطع ٢/٦٤٥، المرشد ٢/٦٨٠.

(٢) د: «ك».

(٣) ق، ش، غ: «ك».

ب ﴿بَلَىٰ﴾ [٨٠]، ويوقف عليه وهو ك، أو الأحسن الوقف على ﴿تَجَوَّبَهُمْ﴾، والابتداء ب ﴿بَلَىٰ وَرُسُلَنَا﴾ [٨٠]؛ ليكون جواباً لهم، وإيجاباً لخلاف حُسابانهم، قاله في «المرشد»^(١).

﴿يَكْتُبُونَ﴾ [٨٠] ت. ﴿الْعَلِيدِينَ﴾ [٨١] ت. ﴿يَصِفُونَ﴾ [٨٢]، و ﴿يُوعِدُونَ﴾ [٨٣]، و ﴿فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [٨٤]، و ﴿الْعَلِيمُ﴾ [٨٤]، و ﴿مَا بَيْنَهُمَا﴾ [٨٥]، و ﴿عَلِمُ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]، و ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٨٥] ك.

﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٨٦] ت^(٢). ﴿يُوقَفُونَ﴾ [٨٧] ت: على أن ﴿وَقِيلَهُ﴾ نُصِبَ على المصدر، ن كالوقوف السابقة بعد ﴿سِرَّهُمْ﴾ [٨٠]: على النصب عطفاً على ﴿سِرَّهُمْ﴾، أو على محلّ ﴿السَّاعَةِ﴾؛ للفصل بين المتعاطفين، لكن تجوزها الفاصلة مع طول الكلام وقصر النفس عن بلوغ التمام. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨] ك. ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩] م.

* * *

(١) المرشد ٦٨٣/٢.

(٢) خ: «ك».

التجزئة

من قوله: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾ [الشورى: ٤٩] إلى قوله: ﴿مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] ربع، وهو تكملة الحزب^(١).
 ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ﴾ [٤٩] ربع^(٢).



(١) كذا في غيث النفع ٣٤٧، والقول الوجيز ٢٨٧، وهو أحد الأقوال في جمال القراء ١٤٧/١.

(٢) كذا في جمال القراء ١/١٦١، لكن رجَّح صاحب غيث النفع ٣٤٨ على الآية [٥٦]، وهو الذي في القول الوجيز ٢٨٧.

سورة الدخان

مكيّة^(١).وحروفها: ألف وأربعمئة وأحد وثلاثون^(٢).وكلمتها: ثلاثمئة وست وأربعون^(٣).وآيها: خمسون وست حجازي وشامي، وسبع بصري، وتسع كوفي^(٤).واختلافها: أربع^(٥) ﴿حَمَّ﴾ [١]، و﴿لَيَقُولُونَ﴾ [٣٤] كوفي. ﴿الزُّقُومُ﴾[٤٣] [غير^(٦)] مكي وحمصي والمدني الأخير، ﴿فِي الْبُطُونِ﴾ [٤٥]، تَرَكَ
عدها دمشقي ومدني الأول.وفيها شبه الفاصلة موضعان^(٧): ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [٨]، ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾

.[٣٠]

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٦٨، زاد المسير ٧/ ٣٣٦، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٩٨،
حسن المدد: ١٢٢.

(٢) انظر: البيان ٢٢٥، حسن المدد ١٢٢، البصائر ١/ ٤٢٤، منار الهدى ٣٥٣، وفيه: أحد
وأربعون، والقول الوجيز ٢٨٨.

(٣) انظر: البيان ٢٢٥، حسن المدد ١٢٢، البصائر ١/ ٤٢٤، منار الهدى ٣٥٣، القول
الوجيز ٢٨٨.

(٤) انظر: البيان ٢٢٥، فنون الأفتان ٣٠٧، جمال القراء ١/ ٢١٦، البصائر ١/ ٤٢٤.

(٥) انظر: البيان ٢٥، فنون الأفتان ٣٠٧، جمال القراء ١/ ٢١٦، البصائر ١/ ٤٢٤.

(٦) زيادة من حسن المدد: ١٢٢، ولا يستقيم المعنى إلا بها، وهي موافقة لما في المصادر.

(٧) انظر: البيان ٢٢٥، وحسن المدد ١٢٢.

فواصلها^(١)

﴿ حَمَّ ﴾ [١]، ﴿ الْمُبِينِ ﴾ [٢]، ﴿ مُنْذِرِينَ ﴾ / [٣]، ﴿ حَكِيمٍ ﴾ [٤]،
 ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾ [٥]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٦]، ﴿ مُوقِنِينَ ﴾ [٧]، ﴿ الْأَوْلِيَاءِ ﴾ [٨]،
 ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [٩]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [١٠]، ﴿ الْيَمِّ ﴾ [١١]، ﴿ مُؤْمِنُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [١٣]،
 ﴿ مَجْنُونٌ ﴾ [١٤]، ﴿ عَائِدُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ مُنْتَقِمُونَ ﴾ [١٦].

﴿ كَرِيمٌ ﴾ [١٧]، ﴿ أَمِينٌ ﴾ [١٨]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [١٩]، ﴿ تَرَجُّمُونَ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ فَأَعْتَرِلُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ مُجْرِمُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ مُتَّبِعُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ مُعْرِفُونَ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ وَعُيُونٍ ﴾ [٢٥]، ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٢٦]، ﴿ فَكَاهِينِ ﴾ [٢٧]، ﴿ آخِرِينَ ﴾ [٢٨]، ﴿ مُنْظَرِينَ ﴾ [٢٩]،
 [٢٩]، ﴿ الْمُهِينِ ﴾ [٣٠]، ﴿ مِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ بَلَاؤًا ﴾ [٣٣]،
 ﴿ لَيَقُولُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ بِمُنْشَرِينَ ﴾ [٣٥]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٣٦]،
 ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٣٧]، ﴿ لَعِينٍ ﴾ [٣٨]، ﴿ لَا يَعْمُرُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٤٠]،
 ﴿ يُنْصَرُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [٤٢]، ﴿ الزُّرُومِ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْأَثِيمِ ﴾ [٤٤]،
 ﴿ فِي الْبُطُونِ ﴾ [٤٥]، ﴿ الْحَمِيمِ ﴾ [٤٦]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْحَمِيمِ ﴾ [٤٨]،
 ﴿ الْكَرِيمِ ﴾ [٤٩]، ﴿ تَمْتَرُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ أَمِينٍ ﴾ [٥١]، ﴿ وَعُيُونٍ ﴾ [٥٢]،
 ﴿ مُتَّقِلِينَ ﴾ [٥٣]، ﴿ عَيْنٍ ﴾ [٥٤]، ﴿ آمِنِينَ ﴾ [٥٥]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٥٦]،
 ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٥٧]، ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٨]، ﴿ مُرْتَقِبُونَ ﴾ [٥٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٥، حسن المدد ١٢٢، القول الوجيز ٢٧٩.

القراءات وتوجيهها

قد عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَوَّلَ الطَّوْلِ وَلا حَقَّتْهَا^(١) إِمَالَةٌ حَاءٌ ﴿حَمْ﴾ [١]

إِضْجَاعاً^(٢) وَتَقْلِيلًا وَفَتْحًا، وَالسَّكْتَ عَلَى ﴿حَمْ﴾.

وَاخْتَلَفَ فِي بَاءِ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [٧]:

فِعَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ وَالكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ^(٣) بِخَفْضِهَا^(٤)، بَدَلًا مِنْ ﴿رَبِّكَ﴾ [٦] أَوْ صَفَةً. وَافْقَهُم^(٥) ابْنُ مُحَيِّصِنٍ وَالحَسَنُ وَالأَعْمَشُ^(٦). وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً، أَيْ: هُوَ رَبُّ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ ﴿لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [٨].

وَعَنْ ابْنِ مُحَيِّصِنٍ^(٧) (رَبِّكُمْ وَرَبِّ آبَائِكُمْ) [٨] بِالْجَرِّ فِيهِمَا عَلَى الْبَدَلِ، أَوْ النِّعْتِ لـ ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ يَقْرَأُ ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾

(١) الطَّوْلُ: غَافِرٌ [١]، وَلا حَقَّتْهَا: فَصَلَتْ [١].

(٢) أَيْ: كَبِيرِي.

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٥٥١، النشر ٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٤٦٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٦٤، الحجة لابن زنجلة ٦٥٦، الموضح ١١٦٢/٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٧٦، المبهج ٣/٣٠٤-٣٠٥، إيضاح الرموز ٦٥٢.

(٦) قوله: «والأعمش» زيادة من ح. انظر: إيضاح الرموز ٦٥٢.

(٧) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٤٨، المبهج ٣/٣٠٥، إيضاح الرموز ٦٥٢.

بالجرِّ كما تقدَّم، والجمهورُ على الرفعِ فيهما بدلاً أو نعتاً ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾
 فيمن رَفَعَهُ، أو على أنه مبتدأ، والخبرُ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، أو خبرٌ بعد خبرٍ،
 لقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [٦]، أو خبرٌ مبتدأ مضمراً عند الجميع، أي:
 قراءِ الجرِّ والرفع (١).

وأمال ﴿يَغْشَى﴾ [١١] في الوقف حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم
 الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون
 من «العنوان».

وأمال ﴿أَنَّى﴾ [١٣] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ
 ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كالدوري عن أبي عمرو،
 وبه قرأ قالون من «العنوان».

وقرأ ﴿نَبِطُشٌ﴾ [١٦] بضم الطاء أبو جعفرٍ كما في الأعراف [١٩٥]، وهو
 لغةٌ في مضارع بطش (٢).

/ وعن الحسن (٣) ﴿يُبِطُشُ﴾ بالياء المضمومة مبنياً للمفعول، و(البَطْشَةُ)
 بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل.

والجمهورُ بالنون مبنياً للفاعل، و﴿الْبَطْشَةُ﴾ بالنصب، أي: نبطش بهم.
 والبطشة الكبرى يومُ القيامة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٣٤]،

(١) انظر: الدر المصون ٦١٨/٩.

(٢) انظر: اللسان (بطش) ٤٣١/١.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٧٦، إيضاح الرموز ٦٥٢.

وقال ابن عباس وغيره: يومٌ بدرٍ^(١).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٦/٢١ من طريق عطية العوفي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.

وإسناده ضعيف؛ لضعف عطية العوفي كما في التقريب برقم (٤٦٤٩)، وقد صح عنه أنه فسرها بيوم القيامة كما سيأتي، وعزاه السيوطي في الدر ٢٦٨/١٣ أيضاً لابن مردويه. لكن صح تفسير البطشة بيوم بدر عن عدد من الصحابة منهم: أبي وابن مسعود - رضي الله عنهما - والأخير أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٢٦٤/١٣ برقم (٣٧٦٧)، وكذا ابن جرير في تفسيره ٢١/١٤، ١٥، ٢٥، ٢٦، ٢٧.

وأخرجه عن مجاهد وأبي العالية وإبراهيم وأبي بن كعب والضحاك - لكن إسناده منقطع عن الضحاك - وابن زيد، وعزاه السيوطي في الدر ٢٦٨/١٣ لعبد بن حميد، وابن جرير أنهما أخرجا: عن أبي بن كعب ومجاهد والحسن وأبي العالية وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين، وقتادة، وعطية مثله.

وقول أبي العالية أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٢٦٨/١٣ برقم (٣٧٧٣٤) وإسناده صحيح رجاله ثقات.

وتفسير ابن مسعود عزاه السيوطي أيضاً في الدر ٢٦٨/١٣ لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣٤٠/١٢ بعد ذكر الآية: «فسر ذلك ابن مسعود بيوم بدر. وهذا قول جماعة ممن وافق ابن مسعود على تفسيره الدخان بما تقدم - أي: أنه مضى - وروي أيضاً عن ابن عباس من رواية العوفي عنه، وعن أبي بن كعب وجماعة، وهو محتمل. والظاهر أن ذلك يوم القيامة، وإن كان يوم بدر يوم بطشة أيضاً».

ثم ساقه بإسناد ابن جرير - رحمه الله تعالى - من رواية عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال ابن مسعود: «البطشة الكبرى يوم بدر»، وأنا أقول: «هي يوم القيامة».

ثم قال رحمه الله: «وهذا إسناد صحيح عنه، وبه يقول الحسن البصري وعكرمة في =

وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾ [١٩] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابن مَحِيصِن.

وأدغم ذال ﴿عُدْتُ﴾ [٢٠] في تائها أبو عمرو وهشام بخلف عنه، وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر وخلف، وافقهم ابن مَحِيصِن من «المفردة» واليزيدي والحسن والأعمش.

وأثبت الياء في ﴿تَرْجُمُونَ﴾ [٢٠]، ك ﴿بَاعَتِرْلَوْه﴾ [٢١] في الوصل ورش، وافقه الحسن، وفي الحاليين يعقوب. وفتح ياء ﴿تُؤْمِنُوا لِي﴾ [٢١] ورش وحده.

وقرأ ﴿فَاسِرٍ﴾ [٢٣] بهمزة وصل نافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابن مَحِيصِن^(١) كما في سورة هود [٨١].

وقرأ ﴿عِيُونٍ﴾ في الموضوعين [٥٢، ٢٥] بكسر العين ابن كثير وابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي، ووافقهم ابن مَحِيصِن من «المبهج» والأعمش، كما في البقرة [١٨٩] بيأنه.

= أصح الروايتين عنه»، وعزاه السيوطي في الدر ١٣/ ٢٦٩ لعبد بن حميد وابن جرير وصحح إسناده.

وذكر الماوردي في تفسيره ٥/ ٢٤٨ قولين في تفسير البطشة: أحدهما: القتل بالسيف يوم بدر، قاله ابن مسعود وأبي بن كعب ومجاهد والضحاك.

والثاني: عذاب جهنم يوم القيامة، قاله ابن عباس -رضي الله عنهما- والحسن، وكذا في زاد المسير ٧/ ٣٤٢.

(١) خ: «من المفردة».

وقرأ ﴿فَكِهِين﴾ [٢٧] بالقصر أبو جعفر، ووافقهُ الحسن كما في سورة يس [٥٥].

وقرأ ﴿إِسْرَإِيلَ﴾ [٣٠] بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ أبو جعفر، ووافقهُ المَطَّوعِيُّ، واختلَفَ في مَدِّها لورشٍ من طريق الأزرق، وفي «العنوان» النصُّ على المدِّ، واستثناها في «الشاطبية» كـ «التيسير». وعن الحسن حَذْفُ الألفِ والياء. ويوقَف لحمزة - ووافقهُ الأعمش - بتحقيقِ الهمزةِ الأولى من غير سكتٍ على ﴿بَنَى﴾، وبالسكت والنقل والإدغام، وبالتسهيلِ بينَ بين، لكنه ضَعَّفَ. وفي الثانيةِ التسهيلُ مع المدِّ والقصر فترتقي إلى عشرةِ أوجه.

وأمال ﴿مَوَّلَى﴾ معاً [٤١] وقفاً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ. وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق / بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

ووقف على ﴿شَجَرَتَ﴾ [٤٣] بالهاء ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسن^(١).

وعن الحسن^(٢) (كالمَهْل) [٤٥] بفتح الميم فقط لغةً في المضموم، وهو دُرْدِيُّ الزَيْتِ. وقيل: عَكَّرَ القَطْران. وقيل: ما أذيب من ذَهَبٍ أو فِضَّة. وقيل: ما أذيب منهما، ومن كلِّ ما في معناهما من المُنطَبَعات^(٣) كالحديد والنحاس والرصاص.

(١) من قوله: «بالحاء...» إلى قوله: «... والحسن» زيادة من: ح، وفي سائر النسخ بياض.

(٢) مفردة الحسن ٤٧٧، إيضاح الرموز ٦٥٣.

(٣) المنطبعات: المصوغات والمنقوشات من المعادن.

واختلِفَ فِي ﴿يَعْلِي﴾ [٤٥]:

فابنٌ كثيرٌ وحفصٌ، وكذا رُوَيْسٌ^(١) بالياءِ^(٢) على التذكير، والفاعل ضمير يعود على ﴿طَعَامٌ﴾ [٤٤]. وجَوَّزَ أبو البقاء^(٣) أن يعودَ على الزُّقُومِ، ووافقهم^(٤) ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٥) بخُلْفٍ عنه.
وقرأ الباقر بالتأنيث. والضمير للشجرة، أي: تغلي الشجرة^(٦)، أو تغلي ثمرةُ الشجرة.

واختلِفَ فِي ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ [٤٧]:

فنافعٌ وابنٌ كثيرٌ وابنٌ عامرٌ، وكذا يعقوب^(٧) بضم التاء، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسن^(٨). وقرأ الباقر بكسرها.
وهما لغتان^(٩) في مضارع عتله، أي: ساقه بجفأٍ وغِلْظَةٍ. وقال الأعمش: معنى اعْتَلَوْهُ: اقصفوه كما يُقْصَفُ الحَطْبُ إلى سواء الجحيم.
والعُتْلُ: الجافي الغليظ.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٤٧، النشر ٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٤٦٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٦٦، الحجة لابن زنجلة ٦٥٧، الموضوع ١١٦٣/٣.

(٣) التبيان ٢/١١٤٨.

(٤) في النسخ: «وافقه».

(٥) المبهج ٣/٣٠٥، إيضاح الرموز ٦٥٣.

(٦) في النسخ: «تغلي الطعام»، وانظر: البحر ٨/٤٢٠.

(٧) انظر: المستنير ٢/٤٤٠، النشر ١٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٤٦٤.

(٨) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٤٨، مفردة الحسن ٤٧٨، المبهج ٣/٣٠٥-٣٠٦.

(٩) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٦٥، الموضوع ٣/١١٦٤.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [٤٩]:

فالكسائي^(١) بفتح الهمزة على معنى العِلَّةِ^(٢)، أي: لأنَّك، وافقه الحسن^(٣)،
وقرأ الباقر بكسرها على الاستئناف المفيد للعلة، فتتحد القراءتان.
وهذا الكلام على سبيل التهكم، وهو أغْيَظُ للمُسْتَهْزَأِ به.

واخْتَلَفَ فِي ﴿مَقَامِ أَمِينٍ﴾ [٥١]:

فنافع^(٤) وابن عامر، وكذا أبو جعفر^(٥) بضم الميم الأولى بمعنى الإقامة،
وافقه الأعمش^(٦). وقرأ الباقر بفتحها^(٦) موضع القيام.
وخرج بقيد ﴿أَمِينٍ﴾ [٥١]: ﴿وَمَقَامِ كَرِيمٍ﴾ [٢٦] أول هذه السورة المتفق
على فتح ميمه؛ لأن المراد به المكان.
وقرأ ﴿وَعَيُونٍ﴾ [٥٢] بكسر العين ابن كثير وابن ذكوان وأبو بكر وحمزة
والكسائي^(٧) /، ووافقه ابن محيصن من «المبهبج» والأعمش.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٥، النشر ٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٤٦٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/١٦٦، الحجة لابن زنجلة ٦٥٧، الموضح ٣/١١٦٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٧٨، إيضاح الرموز ٦٥٣.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٥٥٢، النشر ٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٤٦٤.

(٥) انظر: الروضة ٢/٩١٣، المبهبج ٣/٣٠٦، إيضاح الرموز ٦٥٣.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/١٦٧، الحجة لابن زنجلة ٦٥٧، الموضح ٣/١١٦٥.

(٧) مضى مثله في سورة البقرة، الآية [١٨٩].

وعن ابن مَحْيِصِنٍ^(١) (استَبْرَقَ) [٥٣] بوصلِ الهمزةِ وفتحِ قافِهِ مِنْ غير تنوينٍ. قال أبو حيان^(٢): «جعلهُ فعلاً ماضياً». وفي هذه السورة^(٣) من ياءاتِ الإضافةِ ثنتان، ومن الزوائد كذلك، ومن الإدغامِ أربعة^(٤).



(١) انظر: مفردة ابن مَحْيِصِنٍ ١٤٨، المبهج ٣/٣٠٦، إيضاح الرموز ٥٠١.

(٢) البحر ٨/٤٠.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٠٦، الإتحاف ٢/٤٦٤.

(٤) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٧، التلخيص ٤٠٦، كنز المعاني (خ) ٢٨٤ ب، الكنز في

القراءات العشر ٢/٦٤٨، غيث النفع ٣٥٠.

المرسوم

كتبوا ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِي ﴾ [٢٣] بالياء^(١).
 واتفقوا على كتابة صورة الهمزة واواً، وحذف الألف قبلها وزيادة ألف
 بعدها في قوله: ﴿ مَا فِيهِ بَلَلٌ ﴾ [٣٣]^(٢).

* * *

(١) انظر: المقنع ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.

(٢) انظر: المقنع ٥٨، مختصر التبيين ٤/١١١٠، الوسيلة ٣٨٤، الجميلة: ٦١٥.

ومن المقطوع

«أن» عن «لا» في قوله: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلَوْا﴾ [١٩]، وهو ثامن موضع اتفق فيه على قطع «أن» عن «لا»^(١).

* * *

هاء التأنيث التي كُتبت تاء

أجمعوا على كتابة: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ﴾ [٤٣] بالتاء هنا خاصةً، وعلى غيرها بالهاء^(٢) نحو: ﴿أَمْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ﴾، ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ﴾ بالصافات [٦٢]، [٦٤]، ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة الأعراف.

(٢) انظر: المقنع ٨٠، مختصر التبيين ٤/١١١١، الوسيلة ٤٤٩، الجميلة: ٧١١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿حَمَّ﴾ [١] ك، أوت: على جَعَلِهِ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ،
ن: على جَعَلِهِ قَسَمًا، جوابه ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [٣]، والواو في ﴿وَالْكِتَابِ﴾ [٢]
للعطف، أي: بـ ﴿حَمَّ﴾ وبـ ﴿الْكِتَابِ الْمُيِّنِ﴾ إنا أنزلناه؛ للفصل بين
القَسَمِ وجوابه ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾.

﴿وَالْكِتَابِ الْمُيِّنِ﴾ [٢] ك: على جَعَلَ ﴿حَمَّ﴾ جوابَ القَسَمِ متقدِّمًا
عليه، ن: على جَعَلَ ﴿وَالْكِتَابِ﴾ قَسَمًا ثانيًا؛ للفصل بين القَسَمِ وجوابه
الذي هو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، ﴿مُبْرَكَةٍ﴾ [٣] ك: على أَنَّ ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ الجواب، ن:
على جَعَلِهِ صِفَةً للكتاب، والقَسَمِ^(١) واقعاً على التالي.

﴿مُنذِرِينَ﴾ [٣] ك. ﴿حَكِيمٍ﴾ [٤] ن: على أَنَّ التالي^(٢) حالٌ من ﴿كُلِّ﴾،
أو^(٣) ﴿أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [٥] ن أيضاً؛ لأنَّ اللاحقَ بدلٌ من ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾،
﴿مُرْسِلِينَ﴾ [٥] ن؛ لنصبِ اللاحقِ^(٤) بالسابق. ﴿رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ﴾ [٦] ك.
﴿الْعَلِيمُ﴾ [٦] ت: على قراءة رفع ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾، ن: على الجرِّ.

(١) معطوف على الهاء في «جَعَلِهِ».

(٢) أي: ﴿أَمْرًا﴾.

(٣) هذا التفصيل مبني على أن قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ جواب ثالث للقَسَمِ المتقدم،
فلا يجوز الوقف على ﴿عِنْدِنَا﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ جواب ثالث للقَسَمِ
فيكون بدلاً من ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾. انظر: الدر المصون ٦١٧/٩.

(٤) ﴿رَحْمَةً﴾.

﴿مُوقِنِينَ﴾ [٧] ت. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٨]، و﴿وَيَمِيتُ﴾ [٨]، و﴿الْأُولَئِينَ﴾ [٨]، و﴿يَلْعَبُونَ﴾ [٩] ك. ﴿فَأَرْتَقِبْ﴾ [١٠] ن؛ لأن تاليه نُصِبَ على الظرف، والعامِلُ فيه ﴿فَأَرْتَقِبْ﴾ فلا يُفْصَلُ بينهما. ﴿يَدُحَّانِ مُيِّينِ﴾ [١٠] ك. و﴿يَعْتَشَى النَّاسَ﴾ [١١]، و﴿أَلِيمٌ﴾ [١١]، و﴿مُؤْمِنُونَ﴾ [١٢]، و﴿مَجْجُونٌ﴾ [١٤] ك. / و﴿عَائِدُونَ﴾ [١٥] ك، بتقدير: واذكر يومَ نبطش. [ب/٢٦٤]

﴿مُنْتَقِمُونَ﴾ [١٦] ت. ﴿كَرِيمٌ﴾ [١٧] ن؛ لتعلُّقِ لاحقِهِ به، أي: جاءكم رسول كريم بأن أدوا.

﴿أَمِينٌ﴾ [١٨] ن؛ للتعطفِ بعده، وقد تُجَوِّزُه الفاصلةُ مع قِصْرِ النَّفْسِ عن بلوغِ التمام. ﴿فَاعْتَرَلُونَ﴾ [٢١] ك. ﴿مُجْرِمُونَ﴾ [٢٢]، و﴿مُتَّبِعُونَ﴾ [٢٣] ك. ﴿مُعْرَفُونَ﴾ [٢٤] ت. ﴿كَرِيمٍ﴾ [٢٦] ك^(١): على^(٢) ﴿كَذَلِكَ﴾ [٢٨] خَبَرَ مبتدأ مضمَر، أو الوقف على ﴿كَذَلِكَ﴾ ت؛ وفاقاً لنافع والدينوري^(٣)، أي: مثل ذلك الإخراجِ أخرَجنا، أو مثل ذلك المقام الذي كان لهم، على أنه صفةٌ ﴿مَقَامٍ﴾ [٢٦]، وحيثُذ فلا وقفَ على ﴿كَرِيمٍ﴾ [٢٦]؛ لتعلُّقِ ﴿كَذَلِكَ﴾ [٢٨] بالسَّابِقِ.

﴿قَوْمَاءَ آخِرِينَ﴾ [٢٨] ك. ﴿مُنْظَرِينَ﴾ [٢٩]، و﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ [٣١]، و﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [٣١]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٣٢]، و﴿مُيِّبٌ﴾ [٣٣]، و﴿صَادِقِينَ﴾ [٣٦] ك. ﴿أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [٣٧] ت: على أن التَّالِيَّ مستأنفٌ رُفِعَ بالابتداء، وخبرُهُ ﴿أَهْلَكَهُمْ﴾ [٣٧] ن: على عَظْفِهِ على ﴿أَمْ قَوْمُ﴾؛ للفضْلِ بين المتعاطفين.

(١) ت: «ت».

(٢) أي: على وصل ما بعد ﴿كَرِيمٍ﴾ والوقف على ﴿كَذَلِكَ﴾.

(٣) انظر: المكنى ٥١٤.

﴿ أَهْلَكْتَهُمْ ﴾ [٣٧] ك. ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٣٧] ك أيضاً. ﴿ لَعِينٍ ﴾ [٣٨]، و ﴿ لَا يَعْمُونَ ﴾ [٣٩] ت. ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ [٤٠] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ بَدَلٌ مِنْ ﴿ يَوْمَ الْفَصْلِ ﴾ [٤٠]، و ﴿ يُنْصَرُونَ ﴾ [٤١] ن أيضاً؛ للاستثناء بعده. ﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ ﴾ [٤٢] ك. ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [٤٢] ت. ﴿ كَأَلْمُهِلٍ ﴾ [٤٥] ك: في قراءة ﴿ يَعْلى ﴾ بالثناء، أي: الشجرة، ن: على قراءة الياء، أي: المهل.

﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٤٨] ك: على إرادة القول، والمقول له الزبانية، والابتداء بتاليه، بتقدير: يا أيها الملائكة خذوه. ﴿ ذُقْ ﴾ [٤٩] ك: على قراءة كسر الهمزة ﴿ إِنَّكَ ﴾ [٤٩]؛ للاستئناف، ن: على الفتح؛ لتعلُّقه بالسابق كما في القراءات^(١). ﴿ الْكَرِيمُ ﴾ [٤٩] ك^(٢)، أو ت؛ وفاقاً للداني^(٣). ﴿ تَمَتَّرُونَ ﴾ [٥٠] ت.

﴿ آمِينَ ﴾ [٥١] ن؛ لأنَّ ما بعده بَدَلٌ مِنْ ﴿ مَقَامٍ ﴾، ﴿ وَعِوُنٍ ﴾ [٥٢] ن أيضاً؛ لأنَّ تَالِيَهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِ أَوْ خَبْرٌ ثَانٍ، ﴿ مَّتَقَلِّدِينَ ﴾ [٥٣] ك، أو الوقفُ على ﴿ كَذَلِكَ ﴾ [٥٤] ت، أي: كذلك حَكَمَ اللهُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِهَذَا. ﴿ عَيْنٍ ﴾ [٥٤]، و ﴿ آمِنِينَ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [٥٧] ت. ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٥٧]، و ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٥٨] ك. ﴿ مُرْتَقِبُونَ ﴾ [٥٩] م.



(١) انظر: الآية [٤٩].

(٢) وهو اختيار الأشموني في المنار ٣٥٥.

(٣) المكتفى ٥١٤.

التجزئة

من قوله: ﴿يَتَأْتِيَهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] إلى: ﴿وَأَيُّ عُدَّتْ بِيْرِي وَرَبِّي كُأَنَّ تَرَجْمُونٍ﴾ [٢٠] ربع، وهو تكملة النصف^(١).

* * *

(١) هذا القول مذكور في غيث النفع: ٣٤٩، لكنّه رجّح أن يكون النصف على الآية [١٦]، وهو الذي في القول الوجيز: ٢٨٩.

سورة الجاثية

وتسمَّى الشريعة^(١).

مكيَّة^(٢). وقيل: لإقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [١٤] الآية فمدنية،

نزلت في عمر بن الخطاب / رضي الله عنه.

حروفها: ألفان ومئة وتسعون^(٣).

وكلمها: أربع مئة وثمان وثمانون^(٤).

وأيها: ثلاثون وست آيات غير الكوفي، وسبع في الكوفي^(٥).

اختلافها^(٦): آية ﴿حَمَّ﴾ [١] كوفي.

وفيها شبه الفاصلة: موضع واحد^(٧) وهو: ﴿أَهْوَاءَ الَّذِينَ﴾ [١٨].

(١) انظر: زاد المسير ٧/ ٣٥٤، جمال القراء ١/ ٣٧.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٤/ ٣٠٣، زاد المسير ٧/ ٣٥٤، تفسير القرطبي ١٩/ ١٤٣،

وقال: إلا آية [١٤] منها.

(٣) انظر: البيان ٢٢٦، حسن المدد ١٢٣، منار الهدى ٣٥٥، والقول الوجيز ٢٩١ وفيها:

أحد وتسعون، البصائر ١/ ٤٢٦.

(٤) كذا في البيان ٢٢٦، وحسن المدد ١٢٣، منار الهدى ٣٥٥، القول الوجيز ٢٩٠، لكن

في البصائر: «ثمانون».

(٥) انظر: البيان ٢٢٦، فنون الأفتان ٣٠٧، جمال القراء ١/ ٢١٧، حسن المدد ١٢٣.

(٦) انظر: البيان ٢٢٦، فنون الأفتان ٣٠٧، جمال القراء ١/ ٢١٧.

(٧) كذا في حسن المدد ١٢٣، وليس في البيان ٢٢٦ منه شيء.

فواصلها^(١)

﴿ حَمَّ ﴾ [١]. ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٢]. ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣]. ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٤]. ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٥]. ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦]. ﴿ أَثِيمٍ ﴾ [٧]. ﴿ أَلِيمٍ ﴾ [٨]. ﴿ مَهِينٌ ﴾ [٩]. ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [١٠]. ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١١]. ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٢]. ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [١٣].

﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤]. ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [١٥]. ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٦]. ﴿ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [١٧]. ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [١٨]. ﴿ الْمَتَّقِينَ ﴾ [١٩]. ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٢٠]. ﴿ يَحْكُمُونَ ﴾ [٢١]. ﴿ يُظَاهَمُونَ ﴾ [٢٢]. ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٣]. ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ [٢٤]. ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٢٥]. ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [٢٦]. ﴿ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [٢٧]. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٨]. ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٩]. ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣٠]. ﴿ مُتَجَرِّمِينَ ﴾ [٣١]. ﴿ بِمُسْتَقِيمِينَ ﴾ [٣٢]. ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٣٣]. ﴿ تَنْصِرِينَ ﴾ [٣٤]. ﴿ يُسْتَعْبَبُونَ ﴾ [٣٥]. ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٣٦]. ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٣٧].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٢٦، حسن المدد: ١٢٣، القول الوجيز: ٢٩٠.

القراءات وتوجيهها

الإمالةُ في ﴿حَمَّ﴾ [١] والسكتُ عليها وعلى الميم سبقا في أول الحواميم^(١)، فأغنى قُرْبُهَا عن إعادتها.

واختلِفَ في ﴿آيَاتُ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [٤]، و﴿آيَاتُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [٥]

الثاني والثالث:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ^(٢) بكسر التاء منصوبةً في الموضعين عطفاً^(٣) على اسم «إِنَّ»^(٤)، والخبرُ قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، كأنه قيل: وإنَّ في خلقكم وما يبيث من دابة آيات، أو يكون كُررت تأكيداً لـ ﴿لَا آيَاتٍ﴾ الأولى، ويكون ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ معطوفاً على ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ كُرر معه حرفُ الجر توكيذاً. ونظيره نحو قولك: «إِنَّ في بيتك زيدا وفي السوق زيدا» فزيداً الثاني تأكيدٌ للأول، كأنك قلت: إنَّ زيدا زيدا في بيتك وفي السوق، ووافقهم الأعمش^(٥).

(١) انظر: أول سورة غافر.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٣، النشر ٢/٣٧١، الإتحاف ٢/٤٦٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٦٩، الحجة لابن زنجلة ٦٥٨، الموضح ٣/١١٦٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٩/٦٣٤.

(٥) انظر: الروضة ٢/٩١٣، المبهج ٣/٣٠٧، إيضاح الرموز ٦٥٥.

وقرأ الباقون برفعها، على أن يكون^(١) ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ خبراً مقدّماً، و﴿ءَايَاتُ﴾ مبتدأ مؤخراً، وهي جملة معطوفة على جملة مؤكّدة بـ «إن». ويحتمل أن تكون معطوفة على ﴿لَأَيَّتِ﴾ الأولى باعتبار المحلّ عند مَنْ يُجيز ذلك. قال الجعبري^(٢): «وقد اختلف النحاة في العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: «في الدار سعدٌ والبيت بكرٌ، وإن في المسجد زيداً والجامع عمراً»، فمنعه سيبويه^(٣) وأكثر البصريين^(٤) مطلقاً، معلّلين بقصور الحرف لضعفه عن نيابة عاملين. وأجازه^(٥) الفراء^(٦)، وأكثر الكوفيين كذلك، محتجين / بأن معنى النيابة هنا وقوع شيء مكان شيء، فلا امتناع في وقوع شيء مكان أشياء، وإنما يمتنع التحمّل، والوقوع دليل الجواز، واختاره

[ب/٢٦٥]

(١) انظر: الدر المصون ٩/ ٦٣٥.

(٢) الكنز (خ) ٢٨٤/ ب- ٢٨٥/ أ.

(٣) اختلفوا في النقل عن سيبويه، وعبارته في الكتاب ١/ ٦٦ محتملة.

وزهب شارح كتابه السيرافي إلى أنه يمنع، ولا يُعدُّ ذلك من قبيل العطف على عاملين،

وإنما هو بتقدير عامل جديد مماثل للمتقدم. (انظر: حاشية الكتاب ١/ ٦٦).

وقال أبو حيان: إن المنع هو المشهور عن سيبويه. الارتشاف ٤/ ٢٠١٥.

ونقل النحاس عن سيبويه الجواز. إعراب القرآن ٤/ ١٤٠، وانظر المسألة في: الحجة

للفارسي ٦/ ١٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٩/ ٦٣٦.

(٥) في النسخ: «واختاره»، وهو تصحيف، والتصويب من المصادر.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٦.

الأخفش^(١) إذا تقدّم المجرورُ المعطوفَ لاتحادِ المحلِّ دونَ تأخيره لاختلافهما، وظاهرُ الاستعمالِ مع المُجيز.

وقد التزمَ المانعُ تأويله ليُخرجه عنه، فمنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَاهُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ ؕ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [٥] فالعاملان في النصب^(٢): «إِنَّ»، و«في»، ﴿وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ المجرورِ بـ«في»، و﴿آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ عطفٌ على ﴿آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وهي منصوبةٌ بالعطفِ على الآياتِ المنصوبةِ بـ«إِنَّ»، فقامتْ واو ﴿وَأَخْتَلَفَ﴾ مقامَ «إِنَّ» و«في»، والعاملان في الرفع^(٣): الابتداءُ، و«في»، و﴿أَخْتَلَفَ﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَكُمْ﴾، و﴿آيَاتٌ﴾ الثالثةُ عطفٌ على الثانيةِ المرفوعةِ بالابتداءِ على التقديرين، فنابَ واؤها منابَ الابتداءِ و«في» انتهى.

وقد خرج بقيد الثاني والثالث: الأولُ [٣] المتفقُ على كسره؛ لأنه اسمٌ «إِنَّ».

وأمال ﴿فَأَحْيَاهُ﴾ [٥] الكسائيُّ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين وبالتقليل، كقالون من «العنوان».

(١) نقل أبو حيان عن الأخفش الجواز، سواءً أكان المجرور متقدماً في المعطوف عليه نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً، أم متأخراً نحو: إن زيداً في الدار والحجرة عمراً. انظر: الارتشاف ٥/٢٠١٥.

(٢) أي: في قراءة النصب.

(٣) أي: في قراءة الرفع.

وقرأ ﴿الرَّيْحِ﴾ [٥] بالتوحيد حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش وابن مُحَيِّصٍ بخَلَفٍ عنه.

وأبدل همزة ﴿فِيَّائِي﴾ [٦] ياءً ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ، وقرأ بتسهيل همزة ﴿كَانَ لَمْ﴾ [٨] من طريق الأصبهانيِّ أيضاً.

واختلَفَ في ﴿وَأَيَّتَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]:

فنافعٌ وابن كثير وأبو عمرو وحفص^(١)، وكذا أبو جعفرٍ ورُوْحُ بياء الغيبة ليوافق^(٢) ما قبله، وافقهم الحسنُ واليزيديُّ^(٣)، وقرأ الباقر بن تاء الخطاب.

وقرأ ﴿هُزُوا﴾ كلاهما [٣٥، ٩] بإبدال الهمزة واوًّا في الحالين حفصٌ، ووافقه الشنوذِيُّ والباقر بالهمزِ. وقرأ حمزةً، وكذا خَلَفٌ بسكون الزاي / فيهما، ووافقه المطوعي. وقرأ الباقر بضمِّها. [٢/٢٦٦]

وَوَقَفَ حمزةً بالنقل وبإبدال الهمزة واوًّا مفتوحةً، وحُكي تشديدُ الزاي، وُضِعَفَ، ووافقه المطوعيُّ.

وقرأ ﴿مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ﴾ [١١] برفع الميم ابنُ كثيرٍ وحفصٌ، وكذا يعقوبُ^(٤)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ، كما في سبأ [٥].

(١) انظر: المستنير ٢/ ٤٤٣، النشر ٢/ ٣٧١، الاتحاف ٢/ ٤٦٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٧٣، الحجة لابن زنجلة ٦٥٩، الموضح ١١٦٨/٣.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٣٠٩، إيضاح الرموز ٦٥٥.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٧٤، الحجة لابن زنجلة: ٥٨٢، الموضح ١٠٤٢/٣.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(١) (جميعاً مِنْةً) [١٣] بتشديد النون، وبعدها تاءٌ تأنيثٌ منونَةٌ منصوبةٌ، جعله مصدراً مِنْ مَنْ يُمْنُ مِنْةً، فانتصابه على المصدر المؤكَّد: إمَّا بعاملٍ مضمِرٍ، وإمَّا بـ ﴿سَخَّرَ﴾ لأنه بمعناه، ورُوِيَتْ هذه القراءة عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، لكن قال أبو حاتم: «سندُها إلى ابنِ عباسٍ مظلم»^(٢). وزاد أبو الفتح^(٣) حكايةً عزَّوها أيضاً عن عبدِ الله بن عمرو^(٤) والجحدريِّ وعبدِ الله بن عُبيد بن عُمير^(٥).
وقرأ الجمهورُ بسكونِ النونِ وبعدها ضميرٌ يَرْجِعُ إلى الله تعالى، جَعَلُوهَا جاراً ومجروراً، وافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ في وجهِ ثانِ عنه.

واختلَفَ في ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [١٤]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍ ووعاصمٌ، وكذا يعقوب^(٦) بالياءِ مبنياً للفاعل^(٧)، أي: لِيَجْزِيَ اللهُ، وافقهم^(٨) الحسنُ واليزيديُّ والأعمشُ وابنُ مُحَيِّصٍ^(٩).

(١) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٤٩، المبهج ٣/٣٠٩، إيضاح الرموز ٦٥٥.

(٢) في البحر ٨/٤٥: «نسبة هذه القراءة إلى ابن عباسٍ ظلم».

(٣) المحتسب ٢/٢٦٢.

(٤) ت، ش، د، ح: «عمر»، وكذا في البحر، والمثبت موافق للمحتسب والدر.

(٥) أبو هاشم، اللِّثي، المقرئ، المُحدِّث، تابعي ثقة، رُوِيَتْ عنه حروف من القرآن، (ت: ١١٣هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٥/٢٥٩، غاية النهاية: ١/٤٣٠.

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٦، النشر ٢/٣٧٢، الإتحاف ٢/٤٦٦.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٧٤، الحجة لابن زنجلة ٦٦٠، الموضح ١١٦٨/٣.

(٨) انظر: الروضة ٢/٩١٤، المبهج ٣/٣٠٩، إيضاح الرموز ٦٥٦.

(٩) قوله: «وابن مُحَيِّصٍ» زيادة من ح.

وقرأ أبو جعفرٍ بالياءِ المضمومةِ وفتحِ الزايِ وَقَلْبِ الياءِ التي بعدها أَلْفاً مَبْنِيّاً للمفعولِ، هذا مع نصبِ ﴿قَوْمًا﴾، والقائمُ مقامَ الفاعلِ^(١) ضميرُ المفعولِ، أو مقامَ^(٢) المجرورِ - وهو ﴿يَمًا﴾ - مقامه، وَيُنصَبُ به الصريحُ وهو ﴿قَوْمًا﴾، ونظيره: «ضُرب بسوطٍ زيداً» ولا يجيز ذلك الجمهورُ.

وخرَّجتْ هذه القراءةُ على أن يكونَ بناءُ الفعلِ للمصدرِ، أي: وليُجزَى الجزاءُ قوماً. وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهورِ، لكن يُتأوَّل على أن يُنصَبَ ﴿قَوْمًا﴾ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: يَجْزِي قوماً، فتكون جملتان، إحداهما: ليُجزَى الجزاءُ^(٣)، والأخرى: يجزيه قوماً، قاله في «البحر»^(٤).

وقال السمين^(٥): «وفي هذه حجةٌ للأخفش والكوفيين^(٦)؛ حيث يُجوزون نيابةً غيرِ المفعولِ مع وجوده».

وقرأ الباقون بنون العظمةِ وكسرِ الزايِ، أي: لَنَجْزِي نحن. و﴿قَوْمًا﴾ هنا [١٤] يعني به الغافرون، ونكره على معنى التعظيم لشأنهم، كأنه قيل: قوماً أي قوم، من شأنهم التجاوز عن السيئات، والصفح عن المؤذيات^(٧).

(١) انظر: الدر المصون ٩/ ٦٤٥.

(٢) أي: أقام المجرور بـ«ما» مقام الفاعل.

(٣) البحر: «ليُجزَى الجزاءُ قوماً».

(٤) البحر ٨/ ٤٥.

(٥) الدر المصون ٩/ ٦٤٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٨.

(٧) من قوله: «و﴿قَوْمًا﴾ هنا...» إلى قوله: «...المؤذيات» أثبتته جميع النسخ بعد نهاية قول الجعبري، وهو مقحم في غير مكانه، وأثبتناه في ترتيبه اللائق به، وقد اقتبسناه من قول أبي حيان في البحر ٨/ ٤٥، بعد حديثه عن القراءات في حرف ﴿لَيَجْزِي قَوْمًا﴾.

وقرأ ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ [١٥] بفتح التاء وكسر الجيم يعقوب، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوعي.

وقرأ ﴿ إِسْرَائِيلَ ﴾ [١٦] بتسهيلِ الهمزة أبو جعفرٍ / ، ووافقه المطوعي. [ب/٢٦٦]
وعن الحسن حذفُ الألفِ والياء، وسبقاً^(١) في السابقة [الدخان: ٣٠]،
كالبقرة [٤٠]، كقراءة ﴿ النَّبُوءَةَ ﴾ [١٦] بالهمز لنافع بالبقرة [٦١].

وقرأ ﴿ سَوَاءٌ ﴾ [٢١] بالنَّصْبِ حفصٌ وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ،
ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة» والأعمش، وتقدّم بالحج [٢٥].

وأمال ﴿ مَحْيَاهُمْ ﴾ [٢١] الكسائيُّ، وبالفتح والتقليل ورشٌ من طريق
الأزرق، وبالثاني قرأها قالونٌ من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿ أَفْرَأَيْتَ ﴾ [٢٣] بتسهيل الهمزة الثانية: قالون، وورشٌ من طريق
الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، وبه قرأ الأزرق عن ورش في أحدِ وَجْهَيْهِ.
والوجه الثاني له إبدالُ الهمزة ألفاً خالصةً مع المدِّ المُشْبِعِ لأجل الساكنين،
وحذفها الكسائيُّ، والباقون بإثباتها محققةً، كما بالأنعام [٤٠].

واختلَفَ في ﴿ غَشَوَةَ ﴾ [٢٣]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ^(٢) بفتح الغين وسكونِ الشين من غير
ألفٍ. ووافقه^(٣) الأعمش، وعنه أيضاً كسر الغين.

(١) أي: كلمتا: ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾، و﴿ إِسْرَائِيلَ ﴾.

(٢) انظر: النشر ٣٧٢/٢، الإتحاف ٤٦٧/٢.

(٣) في النسخ: «وافقه»، وانظر: المبهج ٣١٢/٣، إيضاح الرموز: ٦٥٦.

وقرأ الباقون بكسر الغين وفتح الشين وألفٍ بعدها، لغتان بمعنى واحد^(١)، أي: غطاء؛ ولذا لا يَنْظُرُ بَعَيْنِ الاستبصار والاعتبار.

وقرأ ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٢٣] بتخفيفِ الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش، كما في الأنعام [١٥٢].

وعن الحسن^(٢) (ما كان حُجَّتَهُمْ إِلَّا) [٢٥] بالرفع اسمَ كان، و﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ الخبر، والجمهورُ بالنصب على أن ﴿ حُجَّتَهُمْ ﴾ خبر ﴿ كَانَ ﴾.

وقرأ [حمزة] ^(٣) ﴿ لَأَرْيَبَ ﴾ [٢٦] بمدٍّ ﴿ لَا ﴾ النافية. وعن الحسن (لا ريباً) بالتنوين كما في البقرة [٢].

واختلَفَ في ﴿ كُلُّ ﴾ [٢٨]:

فيعقوب^(٤) ينصب اللام على البدل^(٥) من ﴿ كُلِّ أُمَّةٍ ﴾ الأولى بدلِ نكرة موصوفةٍ مِنْ مثلها.

وقرأ الباقون بالرفع على الابتداء، و﴿ تُدْعَى ﴾ خبرها. وأمال ﴿ تُدْعَى ﴾ [٢٨] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٧٩/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٦١، الموضح ٣/١١٧٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٨٠، إيضاح الرموز ٦٥٦.

(٣) سقط من النسخ. وزدناه مما سبق للمؤلف في باب المد ٣/١٠٢٥، وانظر: النشر ٣٤٥/١.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٧، النشر ٢/٣٧٢، الإتحاف ٢/٤٦٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١١٧.

«العنوان».

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ [٣٢]:

فحمزة^(١) بالنصب عطفاً^(٢) على ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ [٣٢]، ووافقه الأعمش^(٣)،
وقرأ الباقر بالرفع على الابتداء، وما بعدها من الجملة المنفية خبرها، أو
عطفاً على محل اسم «إنَّ»؛ لأنَّه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء.

[٢٦٧/١]

وأظهر ذال / ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [٣٥] عند تائها ابن كثيرٍ وحفصٌ، وكذا رؤيسٌ
بخلفٍ عنه.

وقرأ ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾ [٣٥] بفتح الياءِ وضمِّ الراءِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا
خلفٌ. وافقهم الأعمش، كما في الأعراف [٢٥].

وليس في هذه السورة ياء زائدة، ولا ياءٌ إضافة. وفيها من الإدغام^(٤)
الكبير ستة^(٥).

* * *

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٣، النشر ٢/٣٧٢، الإنحاف ٢/٤٦٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٧٩، الحجة لابن زنجلة ٦٦٢، الموضح
١١٧١/٣.

(٣) انظر: الروضة ٢/٩١٥، المبهج ٣/٣١٢، إيضاح الرموز ٦٥٧.

(٤) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٧، التلخيص ٤٠٧، كنز المعاني (خ) ٢٨٦/أ، الكنز في
القراءات العشر ٢/٦٥٠، غيث النفع ٣٥١.

(٥) كلمة: «سته» زيادة من ح.

المرسوم...^(١)

* * *

(١) بياض في النسخ كافة. وقد رُسم في سورة الجاثية ﴿الرِّيحِ﴾ [٥] بحذف الألف بعد الياء، وقد تقدم في مرسوم سورة البقرة. وكتبوا ﴿يَدْنَتِ﴾ [١٧]، و﴿بَصَّيْرُ﴾ [٢٠]، و﴿عَشَوَةَ﴾ [٢٣]، و﴿كُنْهَمَا﴾ [٢٨]، ﴿كُنْبُنَا﴾ [٢٩] بحذف الألف في الجميع، وكتبوا ﴿أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [١٤] بألف ثابتة بعد الياء. انظر: مختصر التبيين ٤/ ١١١٣-١١١٦.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿حَمَّ﴾ [١١] ك، أو ت: على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ، أو مفعول نحو: اقرأ، ن: على أنه مبتدأٌ، خبره ﴿تَنْزِيلٌ﴾ [٢]، أو قَسَمَ. ﴿الْكِتَابِ﴾ [٢] ك: على استئنافٍ ما بعده، ن: على أنه صلةٌ لما قبله كقطع ﴿حَمَّ﴾ عن ﴿تَنْزِيلٌ﴾، وجعله مبتدأً، خبره ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾؛ للفصل بين المبتدأ والخبر.

﴿الْحَكِيمِ﴾ [٢] ت^(١). ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣]، و﴿يُوقِنُونَ﴾ [٤] ك: على رفع ﴿آيَاتٍ﴾ الأول والثاني للاستئناف فيهما، ن: على النصب للعطف على السابق فيهما كما بيّن في القراءات^(٢).

﴿يَعْقِلُونَ﴾ [٥] ت، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]، و﴿كَانَ لَوْ سَمِعَهَا﴾ [٨]، و﴿أَلِيمٍ﴾ [٨]، و﴿هُزُوًا﴾ [٩]، و﴿مُهَيِّنٌ﴾ [٩]، و﴿أُولِيَاءَ﴾ [١٠]، و﴿عَظِيمٌ﴾ [١٠]، و﴿هُدًى﴾ [١٠] ك.

﴿أَلِيمٍ﴾ [١١] ت. ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [١٢]، و﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [١٣] ك. ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ [١٣]، و﴿يَكْسِبُونَ﴾ [١٤]، و﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١٥] ت. ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [١٦] ك.

(١) كذا في: غ، ش، وفي سائر النسخ: «ك»، وهو اختيار الأشموني في المنار ٣٥٦، وما أثبتناه اختيار ابن الأنباري في القطع ٢/ ٦٥٤، والداني في المكتفى ٥١٦، وقال العماني في المرشد ٢/ ٦٩٢: «وقف حسن».

(٢) انظر: الآية [٤].

﴿بَغِيًّا بَيْنَهُمْ﴾^(١) [١٧] ت. و ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ [١٧]، و ﴿لَا يَعْمُونَ﴾ [١٨]، و ﴿شَيْئًا﴾ [١٩]، و ﴿أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [١٩] ت. ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [١٩] ت.

﴿يُوقِنُونَ﴾ [٢٠]، و ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ [٢١] ك: على رفع ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ﴾ [٢١]، على أن الضمير للكافرين خاصة؛ لأنَّ اللاحق منقطع عن السابق، أي: محيا الكافرين محيا سوء، ومماتهم كذلك، ن: على أن الضمير للمؤمنين والكافرين؛ لأنَّ ما بعده متعلق بقوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٢١]؛ لأنه جملة في محل نصب على الحال، وكذا على النصب؛ لأنَّ ﴿سَوَاءً﴾ [٢١] حال من قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قاله الداني^(٢).

﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [٢١] ك: على القراءتين. ﴿مَا يَحْكُمُونَ﴾ [٢١] ت. ﴿وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [٢٢] ت؛ وفاقاً للسخستاني^(٣)، ولا م التالى للقسم، حذفت نونها^(٤) فكسرت^(٥) فأشبهت لام «كي» فعملت عملها، ن: على العطف [على]^(٦) ﴿بِالْحَقِّ﴾ [٢٢]؛ لأنها في معنى العلة.

﴿يُظَاهِمُونَ﴾ [٢٢] ت. ﴿مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [٢٣]، و ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٣] ك. ﴿إِلَّا الذَّهْرُ﴾ [٢٤] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٧). ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [٢٤]،

(١) ص: ﴿بَغِيًّا بَيْنَهُمْ﴾، ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ ت.

(٢) المكتفى ٥١٨.

(٣) انظر: القطع ٢/٦٥٧، المرشد ٦٩٤.

(٤) أي: نون التوكيد، على معنى: «ولتجزين كل نفس».

(٥) أي: لام «لتجزى».

(٦) زيادة من الدر المصون ٩/٦٥٢.

(٧) انظر: القطع ٢/٦٥٧، المرشد ٢/٦٩٥.

و﴿صَادِقِينَ﴾ [٢٥]، و﴿لَارِيبَ فِيهِ﴾ [٢٦] / ك. ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٢٦] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٢٦/ب]
 [٢٧]، و﴿الْمُبْطُونَ﴾ [٢٧] ك. ﴿جَائِئَةً﴾ [٢٨] ك: على قراءة رفع ﴿كُلُّ أُمَّةٍ﴾؛
 للاستئناف، ن: على النصب بدلاً من ﴿كُلُّ أُمَّةٍ﴾ [٢٨] الأولى.
 ﴿إِلَىٰ كَيْفِيهَا﴾ [٢٨] ك: على القراءتين. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٢٨]، و﴿بِالْحَقِّ﴾ [٢٩]،
 و﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٢٩]، و﴿فِي رَحْمَتِهِ﴾ [٣٠]، و﴿الْمَبِينُ﴾ [٣٠]، و﴿مُتَجَرِّمِينَ﴾
 [٣١] ك. و﴿بِمُسْتَقِيمِينَ﴾ [٣٢] ت. ﴿مَاعْمَلُوا﴾ [٣٣]، و﴿يَسْتَهْرِءُونَ﴾ [٣٣]،
 و﴿الْتَارُ﴾ [٣٤]، و﴿مِّنْ نَّصْرِينَ﴾ [٣٤] ك. ﴿الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [٣٥] ت؛ وفاقاً
 للسجستاني^(١). ﴿يُسْتَعْبُونَ﴾ [٣٥]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٣٦] ك. ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ
 الْحَكِيمُ﴾ [٣٧] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٢/٦٩٦.

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [الدخان: ٢٠] إلى قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ﴾ [١٢] ربع^(١).
آخرُ السورة نصفٌ، وهو تكملة الحزب^(٢).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٦١، والقول الوجيز ٢٩٠، ونقله عن اللطائف صاحبُ الغيث ٣٥٠ واعتمده، هذا في نهاية الربع، أما في بدايته فما ذكره القسطلاني فهو أحد الأقوال عند صاحب الغيث، إلا أنه اختار بدايته من الآية ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ [١٧].
(٢) كذا في البيان ٣١٩، وغيث النفع ٣٥١، وهو أول القولين في جمال القراء ١/ ١٤٨.

سورة الأحقاف

مكية^(١).

وعن ابن عباس^(٢) وقتادة^(٣) أن: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [١٠]،
 و﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ﴾ [٣٥] الآيتين مدنيتان.
 وحرروفها: ألفان^(٤) وستمئة^(٥).
 وكلمتها: ستمئة وأربع وأربعون^(٦).
 وآيها: ثلاثون وأربع آيات فيما سوى الكوفي، وخمس في الكوفي^(٧).

(١) أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٦١١/٢ عن ابن عباس - رضي الله
 عنهما - بإسناد حسن.

وأخرجه ابن مردويه عن ابن عباس وعن ابن الزبير - رضي الله عنهم - كما في الدر
 ٣١٠/١٣.

وقال ابن الجوزي في تفسيره ٣٦٨/٧: «روى العوفي وابن أبي طلحة عن ابن عباس
 - رضي الله عنهما - أنها مكية، وبه قال: الحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة والجمهور».

(٢) انظر: النكت والعيون للماوردي ٢٧٠/٥، والمحزر الوجيز ٧/١٥.

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) ح: «ألف» والمثبت موافق لما في حسن المدد ١٢٤.

(٥) كذا في البيان ٢٢٧، وحسن المدد ١٢٤، ومنار الهدى ٣٥٨، والقول الوجيز ٢٩١.

(٦) كذا في البيان ٢٢٧، وحسن المدد ١٢٤، ومنار الهدى ٣٥٨، والقول الوجيز ٢٩١.

(٧) انظر: البيان ٢٢٧، فنون الأفتان ٣٠٨، جمال القراء ٣١٧/١، البصائر ٤٢٨/١.

اختلافُها: آية^(١) ﴿حَمَّ﴾ [١] كوفي.

وفيها شبهُ الفاصلة: موضعان^(٢) ﴿عَذَابَ الْهُونِ﴾ [٢٠]، ﴿مَا يُوعَدُونَ﴾

[٣٥].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٢٧، فنون الأفتان ٣٠٨، جمال القراء ٣١٧/١، البصائر ٤٢٨/١.

(٢) كذا في البيان ٢٢٧، وحسن المدد ١٢٤، لكن في القول الوجيز ٢٩١: خمسة مواضع.

فواصلها^(١)

﴿ حَمَّ ﴾ [١]، ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٢]، ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ [٣]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٤]،
 ﴿ غَفْلُونَ ﴾ [٥]، ﴿ كَافِرِينَ ﴾ [٦]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٧]، ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٨]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٩]،
 ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ قَدِيمٌ ﴾ [١١]، ﴿ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٢]، ﴿ يَخْزُونُ ﴾ [١٣]،
 ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ الْأَوْلِينَ ﴾ [١٧]،
 ﴿ خَاسِرِينَ ﴾ [١٨]، ﴿ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ تَفْسُقُونَ ﴾ [٢٠].
 ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٢١]، ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٢٢]، ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ يَفْتَرُونَ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ مُنْذِرِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٣٠]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٣١]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٣٢]،
 ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٣٣]، ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ [٣٥].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٢٧، وحسن المدد ١٢٤، والقول الوجيز ٢٩٢.

القراءات وتوجيهها

أَمَّا إِمَالَةُ حَاءٍ ﴿حَمَّ﴾ [١] وَالسَّكْتُ عَلَى ﴿حَمَّ﴾ فَمَعْرُوفٌ مِمَّا تَقَرَّرَ وَتَكَرَّرَ (١).

وَقَرَأَ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤] بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ نَافِعٌ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، زَادَ الْأَزْرُقُ عَنْ وَرْثٍ إِبْدَالَ الْهَمْزَةِ أَلْفًا مَعَ الْمَدِّ الْمُشْبِعِ لِأَجْلِ السَّاكِنِينَ، وَحَذَفَهَا الْكَسَائِيُّ. وَالْباقون بإثباتها محققةً.

وعن المطوّعي (الرُّسُل) [٩] بِإِسْكَانِ السَّيْنِ.

وَقَرَأَ ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا﴾ [٩] بِمَدِّ ﴿أَنَا﴾ قَالُونَ بِخُلْفٍ عَنْهُ.

وَقَرَأَ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [١٠] بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَافَقَهُ الْمَطَّوْعِيُّ. وَعَنْ الْحَسَنِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ. / وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى (٢) مَذْكُورَةٌ بِالْأَنْعَامِ [٥٦]، وَالثَّلَاثَةُ (٣) بِالْبَقَرَةِ [٤٠].

وَقَرَأَ ﴿لِتُنذِرَ﴾ [١٢] بِالْخَطَابِ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَافِعٌ وَالْبَزِّيُّ بِخُلْفٍ عَنْهُ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ (٤).

(١) انظر: أول سورة غافر.

(٢) ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾.

(٣) ﴿الرُّسُلِ﴾ وما بعدها.

(٤) سبق ذكره عند الآية [٦] من سورة «يس». وزاد في ح «وافقهم ابن مَحْيِصِنٍ». وهو

مخالف لما في المصادر.

وقرأ الباكون بالغيب، أي: القرآن، وبه قرأ الحمّامي عن النقّاش وابنُ بنان عن أبي ربيعة، وابن الحُبّاب عن البزّي، وبالأول قرأ الداني من طريق أبي ربيعة، فإطلاقه الخلاف في «التيسير»^(١) خروج عن طريقه، قاله في «النشر»^(٢).

وقرأ ﴿فلا خوف﴾ [١٣] بفتح الفاء من غير تنوين يعقوب. وافقه الحسن. وعن ابن مَحِيصِن بضمّ الفاء من غير تنوين. وقرأ الباكون بالرفع والتنوين كما في البقرة [٣٨].

واختلَفَ في ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [١٩]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٣) بزيادة همزة مكسورة قبل الحاءِ وإسكانها، وفتح السينِ وألفٍ بعدها. وهي منصوبة^(٤) بفعلٍ مقدرٍ، مصدرًا حُذِفَ عامله، أي: وَصَّيْنَاهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِمَا إِحْسَانًا. وقيل: بل هو مفعولٌ به على تضمينِ ﴿وَوَصَّيْنَا﴾ [١٥] معنى أَلْزَمْنَا، فيتعدى إلى مفعولين، فيكون مفعولاً ثانياً. وقيل: هو منصوب على المفعولِ له، أي: وَصَّيْنَاهُ بِهِمَا إِحْسَانًا مَنَّا إِلَيْهِمَا، أو يقال: وَصَّيْنَاهُ بِهِمَا لِإِحْسَانِنَا إِلَيْهِمَا، فيكونُ الإحسانُ من الله تعالى.

(١) التيسير ١٩٩.

(٢) النشر ٢/٣٧٣.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٥١، النشر ٢/٣٧٣، الإتحاف ٢/٤٧٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/١٨٢، الحجة لابن زنجلة ٦٦٣، الموضح

وإفقهـم الأعمش^(١).

وقرأ الباـقون بضمّ الحاءِ وسكونِ السينِ من غير همزٍ ولا ألفٍ، مفعولاً به على تقدير حذفِ مضافٍ وموصوفٍ، أي: أمراً ذا حُسنٍ.

وأما مَوْضِعُ العنكبوتِ [٨] فكـ «قُفْل»، ومواضع البقرة [٨٣]، والنساء [٣٦]، والأنعام [١٥١]، والإسراء [٢٣] فكـ «إكرام» اتفاقاً.

وقرأ ﴿ كَرِهًا ﴾ [٢٣] بفتح الكافِ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(٢)، وإفقهـم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ، وبِضْمِ الكافِ ابنُ ذكوان وهشامٌ بخُلفٍ عنه، وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخُلفٌ، وإفقهـم الحسنُ والأعمشُ. والفتحُ والضمُّ لغتان^(٣) بمعنى واحدٍ كالْفَقْرِ والْفُقْرِ. وقيل: بالضم المَشَقَّةُ، وبالفتح الغلبةُ والقهر.

وأما قولُ أبي حاتم: «الكَرُّه بالفتح لا يَحْسُنُ؛ لأنَّه بالفتح الغَضْبُ والغَلْبَةُ»، فلا / يُلتفت إليه بعد تواترِ القراءةِ. [٢٦٨/ب]

قال في «البحر»^(٤): «وكان أبو حاتم يَطْعَنُ في بعضِ القراءات^(٥) بما لا عِلْمَ له به جسارةً منه عفا اللهُ عنه». وليس المرادُ بقوله: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَكُرْهًا ﴾ [١٥] في أولِ علوقِها به بل يأتي في استمرارِ الحَمَلِ حين تُتَوَقَّعُ حوادِثُهُ».

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩١٦، المبهج ٣/ ٣١٤، إيضاح الرموز ٦٥٨.

(٢) مضى في سورة النساء، الآية [١٩].

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٨٤، الحجة لابن زنجلة ١٨٤، الموضح

١١٧٤/٣.

(٤) البحر ٨/ ٦٠.

(٥) كذا في ش، وفي سائر النسخ: «القرآن».

واختلَفَ في ﴿وَفَصَّلَهُ﴾ [١٥]:

فيعقوب^(١) بفتح الفاء وسكون الصاد من غير ألفٍ.
وعن الحسن^(٢) (فُصَّالُهُ) [١٥] بضمّ الفاء وألفٍ بعد الصاد المفتوحة.
وقرأ الباقر بكسرها، وبألفٍ بعد الصاد المفتوحة أيضاً، وهو مصدرُ
فاصل^(٣)، كأنه من اثنين فاصَلَتْهُ أمُّه، وفاصلها.

وقيل: الفُضْلُ والفِصال مصدران كالفَطْمِ والفِطَامِ، أي: ومدة حملِه
وفِصاله ثلاثون شهراً، وهذا لا يكون إلا بأن يكون أحد الطرفين ناقصاً:
إمّا أن تلِدَ المرأة لستة أشهرٍ، وتُرَضِعَ عامين، وإمّا أن تلِدَ لتسعة أشهرٍ
وتُرَضِعَ عامين غير ربعِ عام؛ فإن زادت مُدَّةَ الحَمَلِ نَقَصَتْ مُدَّةَ الرِّضَاعَةِ،
وبالعكس، فترتّب من هذا أن أقلَّ مُدَّةَ الحَمَلِ ستة أشهرٍ، وأقلَّ مُدَّةَ
الرِّضَاعِ عامٌ وتسعة أشهرٍ، وإكمال العامين لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة، وقد
كشفت التجربة أن أقلَّ مُدَّةَ الحَمَلِ ستة أشهر لنصَّ القرآن» انتهى^(٤).

وفتح ياء الإضافة من ﴿أَوْزَعِيَّ أَنْ﴾ [١٥] ورش من طريق الأزرق والبرقي،
وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وأمال ﴿تَرَضَّيْهُ﴾ [١٥] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقه
الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون
من «العنوان».

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٨، النشر ٢/٣٧٣، الإتحاف ٢/٤٧٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٨٢، إيضاح الرموز: ٦٥٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١١٧٥.

(٤) يعني: انتهى اقتباسه من البحر ٨/٦١.

وعن ابن مُحِيصِنٍ (رَبُّ) [١٥] بضم الباء.

وعن المطَّوعِيَّ (ذِرِّيَّتِي) [١٥] بكسر الذالِ كما في البقرة [١٢٤].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَقَبَّلُ﴾ [١٦]، ﴿وَتَجَاوَزُ﴾ [١٦]، و﴿أَحْسَنَ﴾ [١٦]:

فنافعٌ وابن كثيرٌ وأبو عمروٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ^(١) بياءٍ مضمومةٍ في الفعلَيْنِ مَبْنِيَيْنِ للمفعول، ورفع ﴿أَحْسَنُ﴾ لقيامه مقامَ الفاعل^(٢)، ووافقهم ابنُ مُحِيصِنٍ والحسنُ واليزيديُّ^(٣).

وعن المطَّوعِيَّ^(٤) فَتَحَ الْيَاءَ مِنْ تَحْتُ، وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى، وَ(أَحْسَنَ) بِالنَّصْبِ.

وقرأ الباقون / : حفص وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ بالنون المفتوحة فيهما مَبْنِيَّانِ للفاعل^(٥)، و﴿أَحْسَنَ﴾ بالنصب على المفعولِ به، والمرادُ بالنعمة في قوله: ﴿نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾ [١٥] نعمةُ الدِّينِ، أو ما يُعْمُّها وغيرُها.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٤٤٥، النشر ٢/ ٣٧٣، الإتحاف ٢/ ٤٧١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٨٤، الحجة لابن زنجلة ٦٦٤، الموضح ١١٧٥/٣.

(٣) انظر: المبهج ٣/ ٣١٥، إيضاح الرموز: ٦٥٩.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٣١٥، إيضاح الرموز: ٦٥٩.

(٥) البحر المحيط ٨/ ٦١.

قال البيضاوي^(١): «وذلك يُؤيد ما روي أنها نزلت في أبي بكر^(٢) - رضي الله عنه -؛ لأنه لم يكن أحدٌ أسلمَ هو وأبوه^(٣) من المهاجرين والأنصار سواه» انتهى.

لكن استشكله الإمام أبو حيان في «البحر»^(٤) بأنها نزلت بمكة، وأبو الصديق أسلمَ عامَ الفتح^(٥).
 وقرأ ﴿أَفِ﴾ [١٧] بكسر الفاء مُنَوَّنَةً نافعٌ وحفصٌ، وكذا أبو جعفر^(٦)، ووافقهم الحسنُ. وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ، بفتح الفاء من غير تنوين^(٧)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ. وقرأ الباقر بكسرِها من غير تنوين.

(١) أنوار التنزيل ٢/٣٨٧.

(٢) كذا ذكره الزمخشري في تفسيره ٤/٣٠٣، وأبو حيان في البحر ٨/٦١.

(٣) في البيضاوي: «أبواه».

(٤) البحر ٨/٦١.

(٥) عزاه الحافظ ابن حجر في الإصابة ٤/٤٥٣ إلى ابن إسحاق في المغازي عن أسماء بنت أبي بكر... الحديث، وصحح إسناده، ثم قال: «وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن إسحاق».

وأخرج مسلم في صحيحه ٣/١٦٦٣ ك: اللباس والزينة، ب: استحباب خضاب الشيب، برقم (٢١٠٢) من حديث جابر - رضي الله عنه - قال: «أتي بأبي قحافة أو جاء عام الفتح أو يوم الفتح، ورأسه ولحيته مثل الثغام أو الثغامة، فأمر أو فأمر به إلى نسائه قال: غيروا هذا الشيب».

(٦) مضى في سورة الإسراء عند الآية [٢٣].

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٨٥، الموضح ٣/١١٧٦.

وقول^(١) مَرَوَانَ بْنِ الْحَكَمِ^(٢)، وأتبعه قتادة، أنها نزلت في^(٣)

(١) انظر: البحر ٨ / ٦١.

(٢) ابن أبي العاص، أبو عبد الملك، القرشي، الأموي، كاتب عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولي إمرة المدينة لمعاوية، وولي الخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ، ولا تثبت له صحبة، (ت: ٦٥ هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥ / ٣٥، تهذيب الكمال ٢٧ / ٣٨٧.

(٣) أخرجه النسائي في تفسيره ٢ / ٢٩٠ برقم (٥١١) سورة الأحقاف، والحاكم في المستدرک ٤ / ٤٨١ ك: الفتن والملاحم، من طريق محمد بن زياد عن عائشة - رضي الله عنها - وصححه على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «محمد - أي: ابن زياد - لم يسمع من عائشة - رضي الله عنها -» هكذا قال الذهبي - رحمه الله - بينما ذكر المزي في ترجمته في تهذيب الكمال أنه روى عن عائشة - رضي الله عنها -.

وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح ٨ / ٥٧٦ للإسماعيلي، والسيوطي في الدرر ١٣ / ٣٢٨ أيضاً لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه، وعزاه الزيلعي في تخريج الكشاف ٣ / ٢٨٢ لابن مردويه وابن أبي خيثمة في تاريخه كلهم من الطريق المذكور عند النسائي والحاكم.

وللخبر طريق أخرى عند البخاري وغيره ببعض اختصار ومغايرة، إذ أخرجه البخاري في صحيحه ٨ / ٥٧٦ مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَايَهُ أَقْبَلُكُمْ...﴾ برقم (٤٨٢٧)، من رواية يوسف بن ماهك قال: «كان مروان على الحجاز استعمله معاوية، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة - رضي الله عنها - فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَايَهُ أَقْبَلُكُمْ...﴾ فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل عذري».

ومن طريق أخرى أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار ٢ / ٢٤٧ برقم (١٦٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره ١٠ / ١٨٥٧٢ كلاهما من طريق إسماعيل بن =

عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق^(١) - رضي الله عنهما - قول خطأ ناشئ عن جؤر حين دعا مروان وهو أمير المدينة^(٢) إلى بيعة يزيد^(٣).

أبي خالد عن عبد الله البهي مولى الزبير، قال: كنت في المسجد ومروان يخطب، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: «والله ما استخلف أحد من أهله فقال مروان: أنت الذي نزلت فيك ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أُفٍّ لَّكُمَا...﴾».

وإسناده حسن، رجاله ثقات غير عبد الله البهي، وثقه ابن حبان في الثقات ٥/٣٣، ٤٧، وابن سعد في الطبقات ٦/٢٩٩، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ٥٦٠ برقم ٣٧٤٧: صدوق يخطئ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/٢٤١، وقال: «رواه البزار بإسناد حسن».

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٣/١٨: في الآية: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أُفٍّ لَّكُمَا...﴾: «وهذا عام في كل من قال هذا، ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر فقول له ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن أبي بكر أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه، وروى العوفي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها نزلت في ابن لأبي بكر الصديق، وفي صحة هذا نظر، والله أعلم».

وقال القرطبي في تفسيره ١٩/٢٠١ - بعد أن نقل عن عائشة - رضي الله عنها - إنكارها نزول الآية في عبد الرحمن -: «فالصحيح أنها نزلت في عبد كافر عاق لوالديه».

(١) أبو عبد الله - وقيل: أبو محمد - القرشي، التيمي، أخو عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم، تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح، ثم حسن إسلامه وشهد الفتح، صحب النبي ﷺ وروى عنه، (ت: ٥٣هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٨٢٤، الإصابة ٤/٣٢٥.

(٢) في النسخ: «المؤمنين»، والتصويب من مصدر النقل وهو البحر المحيط ٨/٦١.

(٣) ابن معاوية بن أبي سفيان، أبو خالد، الأموي، أمير المؤمنين، بويع له بالخلافة في حياة أبيه، وتولّاها سنة (٦٠ هـ) عقب وفاة أبيه، (ت: ٦٤ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٥، البداية والنهاية ١١/٦٣٧.

فقال عبد الرحمن: «جَعَلْتُمُوهَا هِرْقَلِيَّةً، كلما مات هرقل وَلِي ابْنُهُ، وكلما مات قيصرٌ وَلِي ابْنُهُ». فقال مروان: خُذُوهُ. فدَخَلَ بَيْتَ أُخْتِهِ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- وقد أنكرت ذلك عائشةُ، وقالت وهي المصدوفةُ: لم ينزل في آل أبي بكرٍ من القرآن غيرُ براءتي، وسببتُ مروان^(١).

قال أبو حيان^(٢): «وَيَدُلُّ عَلَى فسادِ هذا القولِ أنه قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [١٨] وهذه صفاتُ الكفارِ أهلِ النار. وكان عبدُ الرحمنِ من أفاضلِ الصحابةِ وأبطالِهِم، وممنَّ له في الإسلامِ غنائٌ يومَ اليمامةِ» انتهى.

واختلِفَ في ﴿أَتَعِدَانِي﴾ [١٧]:

فهشام^(٣) بنونٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ، ووافقهُ الحسنُ وابنُ مُحَيِّصٍ بخُلفِ عنه^(٤)، وقرأ الباقون بنونين مكسورتين خفيفتين: الأولى نونُ الرفعِ، والثانيةُ نونُ الوقايةِ.

وفتح ياءُ ﴿أَتَعِدَانِي﴾ نافعٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ.

(١) في البحر: «وصدَّت مروان وقالت: ولكنَّ الله لعنَ أباك وأنت في صلبه».

(٢) في البحر المحيط ٦١ / ٨.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢ / ٦٥١، النشر ٢ / ٣٧٣، الإتحاف ٢ / ٤٧١.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٤٩، مفردة الحسن: ٤٧٢، المبهج ٣ / ٣١٦، إيضاح

وعن الحسنِ والأعمشِ^(١) (أَخْرَجَ) [١٧] بفتح الهمزة / وضمَّ الراءِ مبنياً للفاعل، والجمهورُ بضم الهمزة وفتح الراءِ مبنياً للمفعول.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلِيُوفِيَهُمْ﴾ [١٩]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والحُلوانِي عن هشامٍ وعاصمٍ، وكذا يعقوبُ^(٢) بالياءِ من تحتُ، أي: الله تعالى^(٣). وافقهم^(٤) الحسنُ واليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ، وقرأ الباقون بالنون إخباراً من الله تعالى عن نفسه المقدَّسة بنون العظمة. وقرأ ﴿أَذْهَبَتْ﴾ [٢٠] بهمزة واحدة على الخبر^(٥)، أي: فيقال لهم: أَذْهَبْتُمْ، ولذلك حَسُنْتَ الفاءُ في قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَجْزِيكَ﴾ [٢٠]، أو على الاستفهام السَّاقِطِ أدواته للدلالة عليها، نافعٌ وأبو عمرٍو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم اليزيديُّ والأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ بخَلَفٍ عنه. وقرأ ابنُ كثيرٍ والداجونِي عن هشامٍ من طريق النَّهرواني، وكذا رُوِيَسُ بهمزيْنِ، الأولى محقَّقةٌ، والثانية مُسهَّلةٌ بينَ بينَ، ولم يُدْخِلُوا بينهما ألفاً. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ في أحدِ وَجْهَيْهِ.

(١) انظر: الروضة ٢/٩١٨، مفردة الحسن ٤٨٢، المبهج ٣/٣١٦، إيضاح الرموز ٦٦٠.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٥، النشر ٢/٣٧٣، الإتحاف ٢/٤٧٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٨٦، الحجة لابن زنجلة ٦٦٥، الموضح

١١٧٦/٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/٣١٦، إيضاح الرموز ٦٦٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٨٨، الحجة لابن زنجلة ٦٥٥، الموضح

١١٧٧/٣.

وهذا الاستفهام هو على معنى التوبيخ والتقرير، فهو خبرٌ في المعنى؛ فلذلك حَسُنَتْ الفاء، ولو كان استفهاماً مَحْضاً لم تَدْخُلِ الفاءُ.

وقرأ هشامٌ من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وكذا أبو جعفرٍ بتسهيل الثانية وإدخالِ أَلِفٍ بينهما.

وقرأ هشامٌ أيضاً من طريقِ المفسِّرِ بالتحقيق وإدخالِ أَلِفٍ بينهما، فيكون لهشام تسهيلُ الثانية، وتحقيقُ الأولى مع القَصْرِ والمدِّ، والثالثُ تحقيقُهُما مع المدِّ.

وقرأ ابنُ ذكوان، وكذا رَوْحٌ بالتحقيق مع الاستفهام دون إدخالِ أَلِفٍ. وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ، فصار له ثلاثة أوجهٍ.

وعن الحسن بهزمة واحدة مع المدِّ لالتقاء الساكنين.

وفتَحَ ياءَ ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢١] نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وعن الأعمش (تَفْسِقُونَ) [٢٠] بكسر السين كما في البقرة [٥٩].

وقرأ ﴿وَأُبَلِّغُكُمْ﴾ [٢٣] بتخفيفِ اللامِ أبو عمرو، ووافقهُ اليزيديُّ، وتقدَّم بالأعراف [٦٣].

وفتَحَ ياءَ ﴿وَلَاكِبِيَّ أَرِيكُمْ﴾ [٢٣] نافعٌ والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَا يَرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ [٢٥]:

فعاصم وحمزة / ، وكذا يعقوبُ وخَلَفٌ^(١) بياءٍ من تحت مضمومةٍ، على الغيبِ^(٢) مبنياً للمفعول، ﴿مَسَكِنُهُمْ﴾ بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، ووافقهم الأعمش^(٣)، لكن عاصمٌ، وكذا يعقوبُ، فتحا الراء. وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهما الأعمشُ، بإمالتها^(٤).

وعن الحسنِ^(٥) بضمِّ التاء من فوق مبنياً للمفعول (مساكنهم) بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، قال السمين^(٦): «إلا أن هذا عند الجمهور لا يجوزُ، يعني إذا كان الفاصلُ «إلا» فإنه يمتنع لحاقُ علامة التانيث في الفعلِ إلا في ضرورة كقوله^(٧):

فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٥٢، النشر ٢/٣٧٣، الإتحاف ٢/٤٧٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٨٦، الحجة لابن زنجلة ٦٦٦، الموضح ١١٧٨/٣.

(٣) انظر: الروضة ٢/٩١٩، المبهج ٣/٣١٦، إيضاح الرموز ٦٦٠.

(٤) أي: بإمالة راء ﴿لَا يَرَىٰ﴾.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٤٨٤، إيضاح الرموز ٦٦٠.

(٦) الدر المصون ٩/٦٧٥.

(٧) البيت لذی الرمة وصدرة:

طوى النَّحْرُ والأجرازُ ما في غروضها

وهو في ديوانه ٢/١٢٩٦، وابن يعيش ٢/٨٧، والدر المصون ٨/٣٨٤.

والنَّحْرُ: الرُّكْلُ بالعقب. والأجراز: جمع جُرْز، وهي الأرض التي لا تُنبت. والغروض: جمع غَرْض، وهو حزام الرَّحْلِ. والجراشع: جمع جَرَشَع وهو الغليظ، المنتفخ الجنبين.

وعن المطوَّعي^(١) (يُرى) [٢٥] بضمَّ الياء من تحتُ مبيئاً للمفعول^(٢)،
 (مَسْكُنُهُم) [٢٥] بالتوحيدِ، وضمَّ النونِ. واجتزئ^(٣) بالمفردِ عن الجمعِ
 تصغيراً للشأنهم، وأنهم لَمَّا هَلَكُوا في وقت واحدٍ، فكأنهم كانوا في مَسْكِنٍ
 واحدٍ.

وقرأ الباقون بفتح تاءِ الخطاب، و﴿مَسْكِنُهُمْ﴾ بالنصب مفعولاً به
 وكلُّهم جَمَعَ «مَسَاكِنَ» إلا المطوَّعي كما مرَّ.

وأمال الراءَ أبو عمرو والكسائي^(٤)، ووافقهما الزبيديُّ، وقرأ ورشٌ من
 طريق الأزرق بين اللفظين كقالون من «العنوان»، وفتح^(٥) الباقون.

وقرأ ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٢٩] بالنقل ابن كثير، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ.
 وقرأ ﴿أُولِيَاءَ أَوْلِيَاكَ﴾ [٣٢] بتسهيلِ الأولى بين الهمزة والواو قالونُ
 والبزِّي. وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ، وهو أحدُ الوجهين عنه من
 طريقِ الأزرقِ عنه، وقُبِّلَ من طريقِ ابنِ مجاهدٍ^(٦)، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ
 من غير طريقِ أبي الطيبِ بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانية كالواو.

وقرأ في وَجْهِهِ الثاني عن ورشٍ، وقُبِّلَ فيما رواه كثيرٌ من المغاربة من
 طريقِ ابنِ مجاهدٍ بإبدالِ الثانيةِ واواً مع تحقيقِ الأولى، ولا يجوزُ لورشٍ

(١) المبهج ٣/٣١٧، إيضاح الرموز ٦٦٠.

(٢) في ش: «للفاعل».

(٣) انظر: البحر ٨/٦٥.

(٤) ومعهما ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٥) كذا في ح، وهو الصواب، وفي سائر النسخ: «وبه قرأ الباقون».

(٦) في ش: «ابن شنبوذى مجاهد»، وانظر: النشر ١/٣٨٣-٣٨٤.

في وجه الإبدالِ أَلْفًا: المَدُّ^(١)، كما يجوز له في نحو: آمَنَ؛ لِعَرُوضِ حَرْفِ المَدِّ بالإبدالِ، وَضَعَفِ السَّبَبِ بِتَقَدُّمِهِ عَلَى الشَّرْطِ، كما ذَكَرْتُهُ فِي بَابِهِ^(٢).
 وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَقَبْلُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذٍ، وَكَذَارُ وَيْسُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَابْنُ مُحَيِّصِنٍ مِنْ «المفردة».

[٢٧٠/ب]

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ / وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَارُ رَوْحٌ وَخَلْفٌ بِتَحْقِيقِهِمَا، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ، فَصَارَ لُورِشٌ وَجِهَانٌ: تَحْقِيقُ الْأُولَى وَتَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لِلْأَزْرَقِ عَنْهُ، وَإِبْدَالُ الثَّانِيَةِ وَأَوَّافِي الْوَجْهِ الْآخَرَ عَنِ الْأَزْرَقِ، وَالْوَجْهَانِ لِقَبْلِ، وَزَادَ وَجْهًا ثَالِثًا وَهُوَ إِسْقَاطُ الْأُولَى مِنْهُمَا وَتَحْقِيقُ الثَّانِيَةِ. وَلِرُؤَيْسِ وَجْهَانٍ: إِسْقَاطُ الْأُولَى، وَتَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ مَعَ تَحْقِيقِ الْأُولَى.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٣) (يَعْنِي) [٣٣] بِكَسْرِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ. وَالْجَمْهُورُ عَلَى فَتْحِهَا مُضَارِعٌ عَمِيٍّ بِالْكَسْرِ يَعْجَا بِالْفَتْحِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمُ حُدْفَ الْأَلْفِ.
 وَقَرَأَ ﴿يَقْدِرُ﴾ [٣٣] بِالْيَاءِ مِثْلًا مِنْ تَحْتِ مَفْتُوحَةٍ وَإِسْكَانِ الْقَافِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ وَضَمِّ الرَّاءِ يَعْقُوبُ^(٤) وَمَرَّ بِ «يَسَّ» [٣٩].

(١) فاعل: «لا يجوز».

(٢) باب الهمزتين من كلمتين ٩٢٠/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٨٥، إيضاح الرموز ٦٦١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١١٧٩/٣.

وعن الحسن^(١) (بلاغاً) [٣٥] بالنصب على المصدر، أي: بَلَغَ بلاغاً. والجمهور بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: تلك الساعة بلاغٌ لدلالة قوله: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ وقيل: تقديره: هذا، أي: القرآن أو الشرع بلاغ.

وعن الحسن^(٢) (يُهِلِكَ) [٢٥] بضم الياء وكسر اللام، والفاعلُ اللهُ تعالى. وعن ابن مُحَيِّصٍ^(٣) بفتح الياء وكسر اللام مبنياً للفاعل^(٤)، والجمهور بضم الياء، وفتح اللام، مبنياً للمفعول. وفي هذه السورة من ياءات الإضافة^(٥) أربعة، ومن الإدغام الكبير سبعة مواضع^(٦).



(١) انظر: مفردة الحسن ٤٨٥، إيضاح الرموز ٦٦١.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٨٥، إيضاح الرموز ٦٦١.

(٣) انظر: مفردة ابن مَحْيِصٍ ١٤٩، المبهج ٣/٣١٧، إيضاح الرموز ٦٦١.

(٤) انظر: المحتسب ٢/٣٦٨، البحر المحيط ٨/٦٩.

(٥) انظر: النشر ٢/٣٧٣، الإتحاف ٢/٤٧٤.

(٦) ما أثبتناه من نسخة «ح»، وهو موافق لما في كثر المعاني (خ) ٢٨٦/أ، وسقط العدد في بعض النسخ، وفي بعضها: «أربعة»، ولا وجه له، وفي الإدغام الكبير للداني: ٢٣٨، والتلخيص: ٤١٠، والكنز في القراءات العشر ٢/٦٥٣، وغيث النفع: ٣٥٣ زيادة موضع على ما هنا.

المرسوم

في المصحف الكوفي ﴿إِحْسَنَّا﴾ [١٥] بألفين: قبل الحاء وبعد السين، وفي بقية المصاحف ﴿حُسْنًا﴾ بحذفهما^(١)، فالخُلف لصراحة الوجهين. وكتب ﴿أَوْ أَثَرَةٌ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [٤] بحذف الألف التي بعد المُثلثة^(٢). وقرأ أُبَيٌّ والسُّلَمي وغيرهما (أثرة) بسكون الثاء من غير ألفٍ، وابنُ مسعود بالقصر^(٣) فقط.

وكتب ﴿بِقَدْرِ عَلِيٍّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [٣٣] بحذف الألف^(٤). وقرأ الصِّدِّيق - رضي الله عنه - وزيد بن علي وابن هرمز (يقدر) مضارعاً، فالخُلفُ عنه في هذه والتي قبلها للاحتمال، فالقاصِرُ قياسيٌّ، والمادُّ اصطلاحِيٌّ.

* * *

(١) انظر: المقنع ٩٧، ١٠٧، ١١٢، مختصر التبيين ٤/١١١٨، الوسيلة ٢٢٧، الجميلة: ٤٠٩.

(٢) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١١١٧، الوسيلة ٢٢٨، الجميلة: ٤٠٩.

(٣) وهما قراءتان شاذتان ذكرهما السخاوي في الوسيلة ٢٢٨، وانظر: الجميلة: ٤١٠.

(٤) انظر: المقنع ١٣، مختصر التبيين ٤/١١٢١، الوسيلة ٢٢٩، الجميلة: ٤١٠.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿حَمَّ﴾ [١] ك، أو ت: على استئناف التالي لكونه مبتدأ، خبره ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ﴾ [٢] ن: على القول بأنه / جوابٌ قَسَمٍ تَقَدَّمَ، معناه: قُضِيَ الأمر، تقديره: والكتاب المبين لقد قُضِيَ الأمرُ وُحُمَّ؛ للفصل بين القسم وجوابه، أو جُعِلَ ﴿حَمَّ﴾ مبتدأ، خبره ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ ك: على أن ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ مستأنف، ن: على أنه صلة لسابقه كقطع ﴿حَمَّ﴾ عن لاحقه وجعله مبتدأ، خبره ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ﴾ للفصل بين المبتدأ والخبر.

﴿الْحَكِيمِ﴾ [٢] ك. ﴿مُسْتَعَى﴾ [٣] ت. ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٣] ت أيضاً. ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ [٣] ك. ﴿صَادِقِينَ﴾ [٤] ت. ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [٥]، و﴿غَفْلُونَ﴾ [٥]، و﴿كَافِرِينَ﴾ [٦]، و﴿مُبِينٌ﴾ [٧]، و﴿شَيْئًا﴾ [٨] ك. ﴿تَفِيضُونَ فِيهِ﴾ [٨]، و﴿الرَّحِيمِ﴾ [٨] ت. ﴿وَلَا يَكُفِّرُ﴾ [٩]، و﴿إِلَى﴾ [٩] ك. ﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٩] ت. ﴿وَأَسْتَكْبَرُوا﴾ [١٠] ك. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٠] ت. ﴿مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [١١]، و﴿قَدِيمٌ﴾ [١١]، و﴿وَرَحْمَةً﴾ [١٢] ك. ﴿مُصَدِّقٌ﴾ [١٢] ن؛ لأن التالي علته. ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٢] ك. بتقدير: هو بُشْرَى، أو مبتدأ، خبره في المجرور، ن: على عطفه على ﴿كِتَابٍ﴾، أو نصبه بتقدير: وبشّرهم بُشْرَى. ﴿لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [١٢]، و﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [١٣] ت. ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [١٤] ك. ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤] ت. ﴿وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [١٥] ت. و﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [١٥] ك. ﴿وَحَمَلُهُ﴾ [١٥] ن؛ لتعلقه بما بعده.

﴿ فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [١٥]، و ﴿ مِنْ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [١٥] ك. ﴿ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ ﴾ [١٦]،
 و ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [١٦] ت. ﴿ يَسْتَعِينَانِ اللَّهَ ﴾ [١٧] ك؛ لِيَفْرُقَ بَيْنَ دَعَائِهِمَا
 واستغاثتهما وبين قولهما له: ﴿ وَيَلَاكُ ﴾ [١٧]. ﴿ ءَأَمِنَ ﴾ [١٧] ك، أو الأَحْسَنُ
 الوصلُ بلا حقه؛ لأنه من تمام قولهما له: ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [١٧]، ن؛
 لاتصال ما بعده به. ﴿ أَسْطِيزُ الْأُولِينَ ﴾ [١٧] ت: على استئناف ما بعده، ن:
 على جعله^(١) خبراً لقوله: ﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا إِلَهِي ﴾ [١٧] كما زعمه بعضهم^(٢).
 ﴿ مِّنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [١٨] ك. ﴿ خَسِرِينَ ﴾ [١٨] ت. ﴿ لَا يظَلَمُونَ ﴾ [١٩] ت
 أيضاً. ﴿ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ [١٩] ك. ﴿ تَفْسُقُونَ ﴾ [٢٠] ت. ﴿ وَأَذْكُرُ أَخَعَادِي ﴾ [٢١]
 ن؛ لأن ما بعده نَصَبَ بـ ﴿ وَأَذْكُرُ ﴾.

﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٢١] ك. ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ [٢٢]، و ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ [٢٣]، و ﴿ مُمَّطِرُنَا ﴾
 [٢٤]، ﴿ هُوَمَا أَسْتَعْجَلْتُم بِهِ ﴾ [٢٤] ك، والابتداء بالتالي، بتقدير: هي ريح، أو
 ﴿ أَسْتَعْجَلْتُم بِهِ ﴾ [٢٤] ت؛ وفاقاً للدينوري^(٣)، أو [ك]^(٤)؛ وفاقاً للداني.
 ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [٢٤] ك^(٥)، ويبتدئ بما بعده، تقديره: هي تدمر، ن: على جعل التالي
 صفة للريح. ﴿ مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٢٥] ت. ﴿ وَأَفْعِدَةَ ﴾ [٢٦]،

(١) أي: على جعل: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ ﴾.

(٢) انظر: المرشد ٧٠١/٢.

(٣) انظر: المكتفى: ٥٢٢.

(٤) الرمز «ك» زيادة من المكتفى ٥٢٢، وسقط من جميع النسخ.

(٥) ت: «ت».

﴿ بِتَايَاتِ اللَّهِ ﴾ [٢٦] ك^(١). و ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٢٦] ك، ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [٢٧] ت.
﴿ يَفْتُرُونَ ﴾ [٢٨] ت. ﴿ أَنْصِتُوا ﴾ [٢٩]، و ﴿ مُنْذِرِينَ ﴾ [٢٩]، و ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٣٠] ك. ﴿ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ / [٣١] ت.

[٢٧١/ب]

﴿ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ ﴾ [٣٢] ك. ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣٢] ت. ﴿ أَلْمُوتَى ﴾ [٣٣] ك. أو
يُوصَل بـ ﴿ بَلَى ﴾ [٣٣] ويوقف عليه وهو ك؛ وفاقاً للداني^(٢) كغيره. قال في
«المرشد»^(٣): «والأكثر الوقف على ﴿ أَلْمُوتَى ﴾، والابتداء بـ ﴿ بَلَى إِنَّهُ وَعَلَى ﴾
[٣٣]؛ لأنَّ الفائدة وتَمَامَ الجوابِ فيما بعده». ﴿ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ﴾ [٣٤] ك؛
وفاقاً لأبي حاتم^(٤)، أو الوقف على قوله بـ ﴿ بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [٣٤]، ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ [٣٤] ت.
﴿ مِّنْ نَّهَارٍ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ أَلْفَيْسِقُونَ ﴾ [٣٥] م.

* * *

(١) ت: «ت».

(٢) المكتفى ٥٢٢.

(٣) المرشد ٧٠٣/٢.

(٤) رجح أبو حاتم الوقف على ﴿ وَرَبِّنَا ﴾. انظر: المرشد ٧٠٤/٢.

التجزئة

﴿وَأَذْكُرُ أَهْلَ عَادٍ﴾ [٢١] ربيع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦١، وغيث النفع ٣٥١، والقول الوجيز ٣/١١٨١.

سورة القتال

وتسمى سورة «محمد ﷺ»^(١).

مكيّة^(٢) في قول ابن جبير والضحاك.

وقال الأكثرون: مدنية. وقال ابن عطية^(٣): «ياجماع» وتوزع فيه.

وعن ابن عباس وقتادة: مدنية^(٤) إلا آية منها نزلت بعد حجّه حين خرج

(١) انظر: زاد المسير ٣٩٥/٧، جمال القراء ٣٧/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٣٩/١٩.

(٢) كذا ذكره الزمخشري في الكشاف ٣١٤/٤، وابن الجوزي في تفسيره ٤٩٥/٧،

والقرطبي في تفسيره ٢٣٩/١٩ بدون إسناد، وعزاه القرطبي للثعلبي وقال: «وحكاه

ابن هبة الله عن الضحاك وسعيد بن جبير».

(٣) المحرر الوجيز ٤٨/١٥.

(٤) أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣-٧٤، والنحاس في الناسخ والمنسوخ

٤/٣، بإسناديهما عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وإسناد النحاس لا يقل عن درجة

الحسن كما تقدم بيانه ٢٥٤٥/٦ حاشية (٢).

وقال الماوردي في تفسيره النكت ٢٩٠/٥: «مدنية في قول الجميع إلا ابن عباس

-رضي الله عنهما- وقتادة قالا: إلا آية منها نزلت بعد حجّه حين خرج عليه السلام من

مكة ينظر إلى البيت وهو يبكي حزناً عليه. فنزلت عليه: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ...﴾.

وأورده ابن عطية في تفسيره ٤٨/١٥ وقال: «هذه السورة مدنية بإجماع غير أن بعض

الناس قال في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ...﴾ الآية، إنها نزلت بمكة في وقت دخول

النبي فيها عام الفتح أو سنة الحديبية. وما كان مثل هذا فهو معدود في المدني؛ لأن

المراعى في ذلك إنما هو ما كان قبل الهجرة أو بعدها».

من مكة، وجعل ينظر إلى البيت، وهي ﴿وَكَيْفَ مِّن قَرْيَةٍ﴾ [١٣] الآية.
 وحُرُوفُهَا: ألفان وثلاثمئة وتسعة وأربعون^(١).
 وكَلِمُهَا: خمسمئة وتسع وثلاثون^(٢).
 وأَيُّهَا: ثلاثون وثمان آيات كوفي، وتسع حجازيٍّ ودمشقيٍّ، وأربعون
 بصري وحمصي^(٣).

اختلافُهَا: سبع^(٤) ﴿أَوْزَارَهَا﴾ [٤] غير كوفيٍّ وحمصي، و﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [٤]
 ﴿فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ﴾ [٤]، و﴿لَا تَنْصَرَّ﴾^(٥) مِنْهُمْ﴾ [٤] له^(٦)، و﴿وَيُصَلِّحُ بِالْهَمِّ﴾ [٢٦]
 ﴿وَيُثَبِّتُ أَقْدَامَكُمْ﴾ [٧] غير^(٧)، ﴿لَذَّةٍ لِلشَّرِيبِينَ﴾ [١٥] بصري معه^(٨).

وأورد ابن الجوزي في زاد المسير ٧/ ٣٩٥ مثله بدون إسناد، وكذا القرطبي في تفسيره
 ١٩/ ٤٩٥ إلا أنه قال في نزول الآية: «أنها نزلت عليه بعد حجة الوداع حين خرج من
 مكة...» كما ذكره المصنف.

وعزاه السيوطي في الدر ١٣/ ٣٤٩ لابن مردويه عن ابن عباس وعبد الله بن الزبير أنها
 نزلت بالمدينة، أي: سورة محمد ﷺ.

- (١) انظر: البيان ٢٢٨، البصائر ١/ ٤٣٠، منار الهدى ٣٦١.
 (٢) ص، ت: «وستون»، وانظر: البيان ٢٢٨، البصائر ١/ ٤٣٠، منار الهدى ٣٦١.
 (٣) انظر: البيان ٢٢٨، فنون الأفتان ٣٠٨، جمال القراءة ١/ ٢١٧.
 (٤) كذا في حسن المدد ١٢٥ لكن في البيان ٢٢٨ «آيتان»، ومثله في فنون الأفتان ٣٠٨،
 وجمال القراءة ١/ ٢١٧، والبصائر ١/ ٤٣٠؛ لأنهم لم يذكروا اختلاف الحمصي.
 (٥) ص: «ولا ناصر لهم».

(٦) الضمير للحمصي.

(٧) أي: غير حمصي.

(٨) أي: مع الحمصي.

وفيها شبه الفاصلة سبعة^(١): ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [٧]، ﴿فَتَعَسَىٰ لَهُمُ﴾ [٨]، و﴿الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [١٠]، ﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [١٠]، ﴿قَالَ إِنَّمَا﴾ [١٦]، ﴿لَأَرْبَتَاكُمْ﴾ [٣٠]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [٣٠].

* * *

(١) كذا في البيان ٢٢٨، وحسن المدد ١٢٥ مع اختلاف في ذكر المواضع.

فواصلها^(١)

- ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [١]، ﴿ بِالْهَمِّ ﴾ [٢]، ﴿ أَمْثَلَهُمْ ﴾ [٣]، ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٤]، ﴿ بِالْهَمِّ ﴾ [٥]، ﴿ عَرَفَهَا لَهُمْ ﴾ [٦]، ﴿ أَفْدَأَمَكُمُ ﴾ [٧]، ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٨]، ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٩]، ﴿ أَمْثَلَهَا ﴾ [١٠]، ﴿ لَأَمْوَالِي لَهُمْ ﴾ [١١]، ﴿ مَتَّوَى لَهُمْ ﴾ [١٢]، ﴿ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ [١٣]، ﴿ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [١٤]، ﴿ أَمْعَاءَهُمْ ﴾ [١٥]، ﴿ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [١٦]، ﴿ تَقْوَاهُمْ ﴾ [١٧]، ﴿ ذَكَرَهُمْ ﴾ [١٨]، ﴿ وَمَثُونِكُمْ ﴾ [١٩]، ﴿ فَأَوْلَى لَهُمْ ﴾ [٢٠]، ﴿ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [٢١]، ﴿ أَرْحَامَكُمْ ﴾ [٢٢]، ﴿ أَبْصَرَهُمْ ﴾ [٢٣]، ﴿ أَقْفَالُهَا ﴾ [٢٤]، ﴿ وَأَمَلَى لَهُمْ ﴾ [٢٥]، ﴿ إِسْرَارَهُمْ ﴾ [٢٦]، ﴿ وَأَدْبَرَ لَهُمْ ﴾ [٢٧]، ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٢٨]، ﴿ أَضْغَنَهُمْ ﴾ [٢٩]، ﴿ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [٣٠]، ﴿ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [٣١]، ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٣٢]، ﴿ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [٣٣]، ﴿ لَهُمْ ﴾ [٣٤]، ﴿ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [٣٥]، ﴿ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٣٦]، ﴿ أَضْغَنَكُمْ ﴾ [٣٧]، ﴿ أَمْثَلَكُمْ ﴾ [٣٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٢٨، وحسن المدد ١٢٥، والقول الوجيز ٢٩٤.

القراءات وتوجيهها

عن ابنِ مُخَيِّصِنٍ^(١) (وإِمَامًا فِدَىً) [٤] بغير مدٍّ ولا همزٍ، ورُويت عن ابنِ كثيرٍ في روايةٍ شَبَلٍ^(٢) عنه.

قال أبو حاتم^(٣): «لا يجوز قَصْرُهُ؛ لأنه مصدرٌ فاديتَه».

ورُدَّ^(٤): «بأنَّ الفراءَ^(٥) حَكَى فيه أربعَ لغاتٍ، المشهورةُ: المدُّ والإعرابُ

/ فداءً لك، وفداءً لك بالمدِّ على البناءِ على الكسرِ والتنوينِ، قال في «الدرِّ»^(٦): «وهو غريبٌ جدًّا. وهو يُشَبِّه قولَ بعضهم: «هولاءٍ» بالتنوينِ»، وفِدَىً بالكسرِ مع القصرِ، وفَدَىً^(٧) بالفتحِ مع القصرِ أيضاً».

والجمهورُ بالمدِّ والهمزِ، وافقهم ابنُ مُخَيِّصِنٍ من المفردة.

واخْتَلَفَ فِي ﴿قَتَلُوا﴾ [٤]:

فأبو عمرو ووحفصٌ، وكذا يعقوب^(٨) بضمِّ القافِ وكسرِ التاءِ من غيرِ ألفٍ

(١) انظر: مفردة ابنِ مُخَيِّصِنٍ ١٤٩، المبهج ٣/٣١٨، إيضاح الرموز ٦٦٣.

(٢) هو: ابنُ عبَّادِ المكيِّ، تقدَّم.

(٣) انظر: البحر ٨/٧٥.

(٤) هذا ردُّ أبي حيان.

(٥) د: «الفداء» ولم ترد اللغات في معاني القرآن.

(٦) الدر المصون ٩/٦٨٥.

(٧) انظر: البحر ٨/٧٥.

(٨) انظر: إرشاد المبتدي ٥٥٩، النشر ٢/٣٧٤، الإتحاف ٢/٤٧٥.

مبنيًا للمفعول^(١). قال البيضاوي^(٢): «أي: استشهدوا»، ووافقهم اليزيديُّ.
وعن الحسن^(٣) بفتح القافِ وتشديد التاءِ من غير ألفٍ، ورُوِيَ عن زيد
ابن ثابت.

وقرأ الباقون بفتحِ القافِ وتخفيفِ التاءِ وألفٍ بينهما، من بابِ المفاعلةِ،
فالإخبار عن المقاتلين، أي: المقاتلون في سبيل الله سيهديهم طريق الخير
في الدنيا، ويُحسِّن حالهم بالطاعةِ فيها، ويُدخِلهم الجنة في الآخرة
مكرمين، وفي القراءة الأولى الإخبارُ عن المقتولين كلهم، أو بعضهم،
كقتلوا وقاتلوا، أي: المقتولون في سبيل الله لا يضيع سعيهم، سيهديهم
طريق الجنة ويُحسِّن حالهم فيها، ويُطيِّبها لهم، ويُعرِّفهم منازلهم فيها.
قال قتادة^(٤): «نزلت في قَتلى أحد»، قاله الجعبري^(٥).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٩٠/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٦٦، الموضح
١١٨١/٣.

(٢) أنوار التنزيل ٣٩٣/٢.

(٣) مفردة الحسن ٤٨٧، إيضاح الرموز ٦٦٣.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢٢١/٢ عن معمر عن قتادة به، ورجاله ثقات غير أنه
مرسل، وكذا ابن جرير في تفسيره ١٩٠/٢١-١٩١ من طريق معمر به، ومن طريق
سعيد عن قتادة به، ورجاله بين ثقة وصدوق، وفيه عن قتادة قال: «ذكر لنا أن هذه الآية
أنزلت يوم أحد ورسول الله ﷺ في الشعب...» مطوِّلاً، فهو واضح الإرسال.

وعزاه السيوطي في الدر ٣٥٩/١٣ لعبد بن حميد وابن أبي حاتم أيضاً.

(٥) كنز المعاني (خ) ٢٨٦ ب.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(١) (عَرَفَهَا) [٦] بتخفيفِ الراءِ. والجمهورُ بتشديدها من التعريف الذي هو ضد الجهل.

قال القاضي البيضاوي^(٢): «وقد عَرَفَهَا لهم في الدنيا، حتى اشتاقوا إليها، فعملوا ما استحَقُّوها به، أو بيَّنَهَا لهم بحيث يَعْلَمُ كلُّ أحدٍ مَنْزِلَهُ، ويهتدي إليه، فكانه ساكنه مُدْ خُلِقَ».

وقال أبو حَيَّان^(٣) عن مقاتل: «إِنَّ الْمَلَكَ الَّذِي وُكِّلَ بِحِفْظِ عَمَلِهِ فِي الدُّنْيَا يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُعَرِّفُهُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى» انتهى. قال البيضاوي^(٤): «أو طَبَّيْهَا لهم من العَرَفِ، وهو طَبِيبُ الرَّائِحَةِ».

وأمال ﴿مَوْلَى﴾ [١١]، ك﴿مَثْوَى﴾ [١٢] وقفاً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وقرأ ﴿وَكَائِنٌ﴾ [١٣] بألفٍ ممدودةٍ بعد الكاف، ثم بهمزةً مكسورةً، ابنٌ كثيرٌ، وكذا أبو جعفر^(٥).

وعن ابنِ مُحَيِّصٍنِ بهمزةً مكسورةً مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ.

(١) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍنِ ١٥٠، المبهج ٣/٣١٨، إيضاح الرموز ٦٦٣.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٣٩٢.

(٣) البحر ٨/٧٥.

(٤) أنوار التنزيل ٢/٣٩٣.

(٥) مضى في سورة آل عمران عند الآية [١٤٦].

وقرأ الباقون بهمزة وياء مكسورة / مشددة من غير ألف. ووقف على الياء منه أبو عمرو، وكذا يعقوب، ووافقهما اليزيدي والحسن، ووقف الباقون على النون.

واختلَفَ في ﴿غَيْرِ أَسِنٍ﴾ [١٥]:

فابن كثير^(١) بغير مدّ بعد الهمزة اسم فاعل من أَسِنَ بالكسر فهو أَسِنٌ، كحَذَرَ يحذُرُ فهو حَذِرٌ^(٢).

قال الجعبري^(٣): «جَعَلَهُ صِفَةً مَشَبَّهَةً مِنْ أَسِنَ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ»، وواقفه ابنُ مُحَيِّصِينَ^(٤) بخلافِ عنه، وقرأ الباقون بالمدّ على وزن ضارب اسم فاعلٍ مِنْ أَسِنَ بِالْفَتْحِ يَأْسِنُ، يقال: أَسِنَ الْمَاءُ يَأْسِنُ وَيَأْسُنُ - بالكسر والضم - أُسُونًا، كذا ذكره ثعلبٌ في «فصيحته»^(٥)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِينَ من «المبهج». وأمال ﴿مُصَتَّى﴾ [١٥] في الوقف حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ. ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين وبالتقليل كقالون من «العنوان».

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٦، النشر ٢/٣٧٤، الإتحاف ٢/٤٧٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٩٠، الحجة لابن زنجلة ٦٦٧، الموضح ١١٨٢/٣.

(٣) كثر المعاني (خ) ٢٨٦/ب.

(٤) انظر: المبهج ٣/٣١٩، إيضاح الرموز ٦٦٣.

(٥) انظر: إسفار الفصيح ١/٤٢٣، وفي مصدره لغة ثانية وهي: أَسِنَ أَسْنًا، وكذا في ماضيه لغة ثانية وهي أَسِنَ. انظر: الصحاح (أسن) ٥/١٠٧٠، التاج (أسن) ١٨/١٩.

واختلَفَ في ﴿ءِإِنْفًا﴾ [١٦]:

فالبَزِّيُّ من قراءةِ الداني^(١) على أبي الفتحِ عن السَّامِرِيِّ، عن أصحابِهِ
عن أبي ربيعةَ بقصرِ الهمزة.

قال في «النشر»^(٢): «وقد انفرد بذلك أبو الفتح، فكلُّ أصحابِ
السَّامِرِيِّ لم يذكروا القَصْرَ عن البَزِّيِّ» ثم قال: «وعلى تقديرٍ أن يكونوا
رَوَوْا القَصْرَ، فلم يكونوا من طُرُقِ «التيسير»، فلا وجهَ لإدخالِ هذا الوجهِ
في طَرِقِ «الشاطبية»، و«التيسير». نعم روى سَبْطُ الخياطِ القَصْرَ من طريقِ
النَّقَّاشِ عن أبي ربيعةَ، عن البَزِّيِّ، ورواه ابنُ سِوارٍ^(٣) عن ابنِ فرحٍ عن
البَزِّيِّ، ورواه ابنُ مجاهدٍ^(٤) عن مُضَرِّ^(٥) بنِ محمدٍ عن البَزِّيِّ، ووافقهُ^(٦)
ابنُ مُحيصينٍ».

وقرأ الباقيون بالمدِّ، وبه قرأ البَزِّيُّ من روايةِ الحسنِ بنِ الحُبَّابِ
وسائرِ أصحابِهِ عنه كذلك. وافقهم ابنُ مُحيصينٍ من «المفردة» في الوجهِ
الثاني.

(١) التيسير ٢٠٠.

(٢) النشر ٢/٣٧٤.

(٣) انظر: المستنير ٢/٤٤٩.

(٤) السبعة ٦٠٠.

(٥) ت، ص، خ: «نصر». ف، غ، ش: «خضر»، والصواب المثبت، وهو: مضر بن محمد
ابن خالد الأسدي، تقدّم.

(٦) إيضاح الرموز ٦٦٣.

والقراءتان لغتان^(١) بمعنى واحدٍ، وهما اسما فاعل كحاذِرٍ وحَذِرٍ وأَسِنٍ وأَسِنٌ، إلا أنه لم يُستعمل لهما فِعْلٌ مجردٌ، بل المُستعملُ: اَيْتَنَفَ يَأْتِنِفُ، واستأنَفَ يستأنَفُ، والاتنَّفَ والاسْتَنَفَ: الابتداء.

[٢٧٣/١]

قال الزجاج /^(٢): «هو من استأنفتُ الشيءَ إذا ابتدأته»، أي: ماذا قال محمد ﷺ في الساعة القريبة استهزاءً، إذ لم يُلقوا له آذانهم تهاوناً به؟ قال الجعبري^(٣): «رُوي^(٤) أنَّ المنافقين كانوا يحضرون خطبة النبي ﷺ أو مَجْلِسَه، فإذا خرجوا قالوا للصحابة رضي الله عنهم: أيُّ شيء قال محمد في الساعة المتقدمة؟ استهزاءً وإيداناً أنهم يحضرون وقلوبهم غائبة لاهية عن قوله، فعاقبهم الله تعالى بالطبع عليها، فلن يهتدوا إذا أبداً».

وأمال ﴿رَادَهُمْ﴾ [١٧] ابنُ ذكوانَ وهشامٌ - بخلاف عنهما - وحمزة، ووافقهم الأعمش. وقرأ الباقر بالفتح، وبه قرأ ابنُ ذكوانَ وهشامٌ في الوجه الثاني عنهما.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٩٢/٦، الموضح ١١٨٦/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٠/٥.

(٣) كنز المعاني ٢٨٦/ب.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٠٣/٢١ من طريق سعيد عن قتادة مرسلًا، وإسناده حسن؛ رجاله بين ثقة وصدوق ولكنه مرسل، وعزاه السيوطي في الدر ١٣/٣٦٦-٣٦٧ لعبد بن حميد أيضاً.

وأخرج ابن المنذر في تفسيره كما في الدر ١٣/٣٦٥-٣٦٦ عن ابن جريج نحوه.

وأخرج عبد الرزاق في تفسيره ٢/٢٢٢ عن معمر عن قتادة قال: «هم المنافقون...» هكذا مختصراً، ومن طريق معمر أيضاً أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٠٤/٢١ كما عند عبد الرزاق، وروي عن ابن زيد أيضاً بنحوه في المصدر نفسه.

وأمال ﴿هُدَى﴾ [١٧] في الوقف حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وكذا حكم ﴿وَأَتَاهُمُ﴾ [١٧] في الحاليين.

وأمال ﴿تَقْوَاهُمْ﴾ [١٧] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبه قرأ أبو عمرو من «العنوان» وغيره، وبالتقليل كقالون من «العنوان»، وأبو عمرو من غير «العنوان»، أي: من «الحرز»^(١).

وقرأ ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [١٨] بحذف الهمزة الأولى وتحقيق الثانية قالون والبزِّي وأبو عمرو، وكذا رُوَيْسٌ من طريق أبي الطيب، ووافقهم اليزيدي وابنُ مُحَيْصِنٍ من «المفردة». وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورُوَيْسٌ من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ، وبه قرأ ورش من طريق الأزرق في أَحَدِ وَجْهَيْهِ، وقرأ في الوجه الآخر بإبدال الثانية ألفاً مع تحقيق الأولى.

وقرأ قبل من طريق ابنِ شنبوذ بحذف الأولى وتحقيق الثانية، ومن غير طريقه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وتحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفاً كالأزرق عن ورش. وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي، بتحقيق الهمزتين، وكذا خَلَفٌ وَرَوْحٌ، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

(١) هذا سياق ص، د، ت، وهو أوضح، وفي سائر النسخ بسياق مختلف فيه تقديم وتأخير.

وأمال ﴿فَأَنْزَى﴾ [١٨] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش.
 وقرأ ورش / من طريق الأزرق بالفتح وبالتقليل كقالون من «العنوان»،
 والدورِّي عن أبي عمرو، وقرأ الباقر بالفتح.
 وقرأ ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٢] بكسر السين نافع^(١).

واختلَفَ في ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [٢٢]:

فَرُوَيْسٌ^(٢) بضمّ التاء والواو وكسر اللام مبنياً للمفعول، من الولاية، أي:
 إن وُلِّيتُم أمورَ الناس، ورُوِيَتْ^(٣) عن النبي ﷺ، وبها قرأ علي رضي الله
 عنه^(٤). وقرأ الباقر بالفتح في الثلاثة^(٥). ويجوز أن يكونَ من الأول^(٦)،
 وأن يكونَ من الإعراض.

واختلَفَ في ﴿وَتَقَطَّعُوا﴾ [٢٢]:

فيعقوب^(٧) بفتح التاء وسكون القاف، وفتح الطاء مخففة مضارع قطع^(٨)،

(١) تقدّم في البقرة عند الآية [٢٤٦].

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٦٠، النشر ٢/٣٧٤، الإتحاف ٢/٤٧٧.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٥٤-٢٥٥ ك: التفسير من حديث عبد الله بن مغفل - رضي الله عنه - وهو ضعيف جداً؛ في إسناده نفع بن الحارث أبو داود مشهور بكنيته، ويقال له: نافع، متروك، وقد كذبه ابن معين، كما في التقریب ١٠٠٨ برقم (٧٢٣٠).

(٤) كذا ذكره البغوي في تفسيره ٧/٢٨٧، والقرطبي في تفسيره ١٩/٢٧٤ بدون إسناد عن علي - رضي الله عنه -، وهذه القراءة من العشر كما في النشر ٢/٣٧٤.

(٥) أي: في الحروف الثلاثة.

(٦) أي: من الولاية. انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١١٨٣.

(٧) انظر: إرشاد المبتدي ٥٦٠، النشر ٢/٣٧٤، الإتحاف ٢/٤٧٨.

(٨) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١١٨٣.

ووافقه ابن مُحَيِّصٍ^(١)، ورُوِيَتْ عن أبي عمرو في رواية، وقرأ الباقون بضمّ التاءِ وفتحِ القافِ وكسرِ الطاءِ المشددةِ على التكثر. وأمال ﴿وَأَعْمَى﴾ [٢٣] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقيين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وقرأ ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٢٤] بالنقل ابنٌ كثير، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ. وْحُكْمٌ ﴿الْهَدَى﴾ [٢٥] وقفاً في الإمالة والتقليل والفتح ك﴿أَعْمَى﴾ [٢٣].

واختلَفَ في ﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ [٢٥]:

فأبو عمرو^(٢) بضمّ الهمزة وكسر اللام وفتح الياء مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعل الجارُّ والمجرور^(٣). وقيل: القائم مقامَ الفاعل ضميرُ الشيطان. والمعنى: أمهلوا ومدّ في عمرهم. ووافقه اليزيدي^(٤).

وقرأ يعقوب كذلك، لكنه سَكَنَ الياء. ويُحتمل أن يكون مضارعاً مسنداً إلى ضمير المتكلم، أي: وأملي أنا لهم، أي: وأنا أنظرهم كقوله: ﴿إِنَّمَا مَلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]. ويجوز أن يكون ماضياً كقراءة أبي عمرو وسكنت

(١) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٠، المبهج ٣/ ٣١٩، إيضاح الرموز ٦٦٤.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٦، النشر ٢/ ٣٧٤، الإتحاف ٢/ ٤٧٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ١٩٤، الحجة لابن زنجلة ٦٦٧، الموضح

١١٨٤/٣.

(٤) قوله: «وافقه اليزيدي» زيادة من ح. وفي ت، ص: «ومدوا».

ياؤه تخفيفاً، ووافقه المطوّعي^(١). وقرأ الباقون بفتح الهمزة واللام وبالألّف موضع الياء مبنياً للفاعل، وهو ضميرُ الشيطان. وقيل: للباري تعالى.

واختلّف في ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ [٢٦]:

حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بكسرِ الهمزة مصدرَ أسَرَ، وهو جنسٌ^(٣) يُراد به الكثرةُ هنا.

وَرُوِيَ أَنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي قَرِيظَةَ وَالنَّضِيرِ كَانُوا يَعْدُونَ الْمَنَافِقِينَ / فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخِلَافِ عَلَيْهِ^(٤)، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾ [٢٦].

وقيل: الضمير في ﴿قَالُوا﴾ للمنافقين، وقيل: هو قول الفريقين اليهود والمنافقين للمشركين: سنطيعكم في التظافر على عداوة الرسول ﷺ وتثبيط الناس عن الجهاد معه، قالوا ذلك سرّاً بينهم فأفشاه الله تعالى عليهم، ووافقهم^(٥) الأعمش. وقرأ الباقون بفتح الهمزة جمع «سرّ»، وكانت أسرارهم كثيرةً مختلفةً الأصناف.

(١) انظر: المبهج ٣/٣١٩، إيضاح الرموز ٦٦٤.

(٢) انظر: المستنير ٢/٤٥٠، النشر ٢/٣٧٤، الإتحاف ٢/٤٧٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/١٩٦، الحجة لابن زنجلة ٦٦٩، الموضح ٣/١١٨٥.

(٤) أورده ابن عطية في تفسيره ١٥/٧٣ بدون عزو ولا إسناد، وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج نحوه كما في الدر ١٣/٤٤٨-٤٤٩، وذكره البغوي في تفسيره ٧/٢٨٨، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٨٠ في تفسير الآية بدون عزو نحوه.

(٥) انظر: الروضة ٢/٩٢١، المبهج ٣/٣٢٠، إيضاح الرموز ٦٦٥.

وعن المطَّوعِيَّ^(١) (توفَّاهُم) [٢٧٧] بالتذكيرِ دونَ تاءٍ، فاحْتَمَلَ أن يكونَ ماضياً كالقراءة الآتية، وأن يكونَ مضارعاً حُذِفَ منه التاءُ، والجمهورُ بالتاءِ بدلَ الألفِ على التأنيثِ.

وقرأ ﴿رُضْوَانَهُ﴾ [٢٨] بضمِّ الراءِ أبو بكر، ووافقهُ الحسنُ وسبقَ بآلِ عمران [١٥].

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ... وَتَبْلُؤْا﴾ [٣١]:

فأبو بكر^(٢) بالياءِ التحتية إسناداً^(٣) إلى ضميرِ اسمِ الله تعالى السابقِ في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [٣٠]، وقرأ الباقر بنون العظمة مناسبةً لقوله: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْهُمْ﴾ [٣٠].

واخْتَلَفَ فِي وَاوِ ﴿وَتَبْلُؤْا﴾ [٣١]:

فرويس^(٤) بإسكانها تخفيفاً. وقال البيضاوي^(٥): «على تقدير: ونحن نبلو»، وبه قرأ رَوْحٌ فيما انفرد به ابنُ مهران. وقرأ الباقر بفتحها، وبه قرأ رَوْحٌ فيما رواه سائر الرواة عنه.

(١) انظر: المبهج ٣/ ٣٢١، إيضاح الرموز ٦٦٥.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٦١، النشر ٢/ ٣٧٥، الإتحاف ٢/ ٤٧٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ١٩٧، الحجة لابن زنجلة ٦٧٠، الموضح

١١٨٥/٣.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٧، النشر ٢/ ٣٧٥، الإتحاف ٢/ ٤٧٨.

(٥) أنوار التنزيل ٢/ ٣٩٧.

وقرأ ﴿السَّالِمِ﴾ [٣٥] بكسر السين أبو بكرٍ وحمزة، وكذا خلفٌ، ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ، وسبق بالبقرة [٢٠٨].
وعن ابن مُحَيِّصِنٍ^(١) (ويُخْرَجُ) [٣٧] بفتح الياء، وضمَّ الرَّاءِ^(٢)، (أضغانكم) [٣٧] بالرفع فاعلاً بفعله.

والجمهورُ بضم الياء وكسرِ الرَّاءِ ونصبِ ﴿أَضْغَنْكُمْ﴾ على إسناد الفعل إلى ضميرِ فاعلٍ: إمَّا الله تعالى، أو السؤالِ، أو البخلِ، وهو مجزومٌ عطفاً على جواب الشرط.

وأما ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ [٣٨] السابقُ البحثِ فيه في آل عمران [٦٦] كالهمزِ المفرد^(٣)، ففيها ستُّ قراءاتٍ:

الأولى: بألفٍ بعد الهاءِ، ثم همزةٌ مُسَهَّلةٌ بينَ بينَ لقالونَ وأبي عمرو مع المدِّ والقصر، ووافقهما اليزيديُّ، وكذا قرأ أبو جعفرٍ، لكنه مع القَصْرِ وجهاً واحداً، ووافقهُ / الحسن.

والثانية: بهمزةٌ مُسَهَّلةٌ بينَ بينَ من غيرِ ألفٍ، على وزنِ فَعَلْتُمْ لورشٍ من طريق الأزرق.

والثالثة: إبدالُ الهمزةِ ألفاً خالصةً بعد الهاءِ مع المدِّ للسَّاكنين لورشٍ أيضاً من طريق الأزرق.

(١) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٠، المبهج ٣/ ٣٢١، إيضاح الرموز ٦٦٥.

(٢) ف، ح، خ، ش، غ: «أي: هو يخرج أو سيخرج».

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٤٢.

والرابعة: إثبات الألف كقالون مع المدّ المشبع لورشٍ من طريق الأزرق أيضاً. وأما طريق الأصبهانيّ فله مثل «فَعَلْتُمْ» كأولى عن الأزرق، وله أيضاً إثبات الألف كقالون.

والخامسة: بحذف الألفِ ثم همزةٍ مخففةٍ على وزن «سَأَلْتُمْ» لُقْنَبِلِ من طريق ابن مجاهدٍ.

والسادسة: بألفٍ بعد الهاءِ وهمزةٍ مخففةٍ بعدها لُقْنَبِلِ في رواية ابنِ شنبوذ والبزّيّ، وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ، ووافقهم الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ، لكنه حَذَفَ الألفَ من «المفردة» وأثبتها من «المبهج».

وفي هذه السورة من الإدغام^(١) الكبير عشرة مواضع.

* * *

(١) انظر: الإدغام الكبير ٣٣٨، التلخيص ٤١٠، كنز المعاني (خ) ٢٩٠، الكنز في

القراءات العشر ٢/٦٥٥، غيث النفع ٣٥٥.

المرسوم...^(١)

(١) بياض في النسخ، وقد رُسم في سورة محمد ﷺ: ﴿الْبَطْلُ﴾، و﴿أَمْثَلَهُمْ﴾ [٣] حيث وقعا بحذف الألف، وكذلك ﴿أَضَعْنَهُمْ﴾ [٢٩٦]، و﴿أَضَعْنَهُمْ﴾ [٣٧]، و﴿أَعْمَلَهُمْ﴾، و﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ في هذه السورة حيث وقعت، وقد تقدّم ذلك كله. انظر: مختصر التبيين

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ [١]، و﴿بَالَهُمْ﴾ [٢] ت. ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [٣] ك.
﴿أَمْثَلَهُمْ﴾ [٣] ت. ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ [٤]، و﴿فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ﴾ [٤] ك. ﴿أَوْزَارَهَا﴾
[٤]، و﴿يَبْعَضُ﴾ [٤] ت. ﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَلَهُمْ﴾ [٤]، و﴿وَيُضِلِّحُ بِالْهَمِّ﴾ [٥] ك.
﴿عَرَفَهَا هُمْ﴾ [٦]، و﴿أَقْدَامِكُمْ﴾ [٧] ت. ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ﴾ [٨] ك. ﴿فَلَحَبَطَ
أَعْمَلَهُمْ﴾ [٩] ت. ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [١٠]، و﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [١٠] ك.
﴿أَمْثَلُهَا﴾ [١٠]، و﴿لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [١١]، و﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [١٢]، و﴿مَثْوَى
لَهُمْ﴾ [١٢] ت، ﴿أَخْرَجَتْكَ﴾ [١٣] ك، و﴿أَهْلَكَهُمْ﴾ [١٣] ت^(١). ﴿فَلَا نَاصِرَ
لَهُمْ﴾ [١٣] ت. ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ [١٤] ت أيضاً. ﴿وَعِدَّ الْمُتَّقُونَ﴾ [١٥] ك: على أن
المعنى: فيما قصصنا عليك صفة الجنة ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ تفسيراً لتلك الصفة، فهو
استئناف إخبار عن تلك الصفة، ن: على أنه مبتدأ، خبره ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ كما
في «المرشد»^(٢)، أو ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾، وتقدير الكلام: أمثل أهل الجنة
كمثل من هو خالد في النار؟ كما في «أنوار التنزيل»^(٣)؛ للفصل بين المبتدأ
والخبر.

(١) د: «ك».

(٢) المرشد ٧٠٨/٢.

(٣) أنوار التنزيل ٣٩٤/٢.

﴿ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى ﴾ [١٥] ك: على أَنَّ ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا ﴾ [١٥] استئناف خبرٍ.
 ﴿ أَمْعَاءَهُمْ ﴾ [١٥] ت. ﴿ آءِافًا ﴾ [١٦] ك / . ﴿ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [١٦] ت. ﴿ تَقَوْلُهُمْ ﴾ [١٧]، و ﴿ أَشْرَاطُهَا ﴾ [١٨] ك. ﴿ ذَكَرَهُمْ ﴾ [١٨]، و ﴿ أَلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [١٩]،
 و ﴿ مَثُولِكُمْ ﴾ [١٩] ت. ﴿ لَوْلَا نَزَّلَتْ سُورَةٌ ﴾ [٢٠] ك. ﴿ فَأَوْلَى لَهُمْ ﴾ [٢٠]،
 و ﴿ مَعْرُوفٌ ﴾ [٢١]، ﴿ حَيْرًا لَهُمْ ﴾ [٢١] ت^(١). ﴿ أَرْحَامَكُمُ ﴾ [٢٢] ك.
 ﴿ أَبْصَرَهُمْ ﴾ [٢٣]، و ﴿ أَقْفَالُهَا ﴾ [٢٤] ت. ﴿ تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ﴾ [٢٥] ن؛ لتعلقه بما بعده. ﴿ سَوَّلَ لَهُمْ ﴾ [٢٥] ت: على أن الإملاء من الله، ن:
 على أن الضمير للشيطان، أي: سَوَّلَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ وَأَمْلَى لَهُمْ، أي: مَدَّ لَهُمْ
 فِي الْأَمَلِ. ﴿ وَأَمَلَى لَهُمْ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ﴾ [٢٦]، و ﴿ إِسْرَارَهُمْ ﴾ [٢٦]،
 و ﴿ وَأَدْبَرَهُمْ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٢٨] ت. ﴿ أَصْغَنَاهُمْ ﴾ [٢٩]،
 و ﴿ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [٣٠]، و ﴿ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [٣٠]، و ﴿ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [٣٠] ك.
 ﴿ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [٣١] ت. ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٣٢]، و ﴿ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [٣٣] ت أيضاً.
 ﴿ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [٣٤]، و ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [٣٥] ك. ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [٣٥]
 ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٢). ﴿ وَلَنْ يَتْرُكُوا أَعْمَلَكُمْ ﴾ [٣٥] ت. ﴿ وَلَهُوَ ﴾ [٣٦]،
 و ﴿ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٣٦]، و ﴿ أَصْغَنَّاكُمْ ﴾ [٣٧]، و ﴿ مَنْ يَبْخُلْ ﴾، و ﴿ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [٣٨] ك.
 ﴿ أَلْفَقَرَاءُ ﴾ [٣٨] ت. ﴿ أَمْثَلَكُمْ ﴾ [٣٨] م.

* * *

(١) ت: «ك».

(٢) انظر: القطع ٦٦٧/٢، المرشد ٧١٢/٢.

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ﴾ [الأحقاف: ٢١] إلى قوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ [١٥] ربع، وهو تكملة النصف^(١).
آخر السورة ربع^(٢).



(١) الذي في المصادر أن منتهى الربع على الآية [٩] من سورة محمد ﷺ، كما في جمال القراء ١/ ١٥٤، وغيث النفع ٣٥٣، والقول الوجيز ٢٩٤.
(٢) كذا في جمال القراء ١/ ١٦١، وخالفه صاحب غيث النفع ٣٥٥، والقول الوجيز ٢٩٤، فجعلنا منتهى الربع على الآية [٣٢].

سورة الفتح

مدنيّة. وعن ابن عباس^(١): أنها نزلت بالمدينة^(٢)، ولعلَّ بعضاً منها نزل بالمدينة، والصحيح أنها نزلت بالطريق مُنصرَفَه من الحديبية^(٣) سنة ستّ

(١) أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣، ٧٥، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ١٤ / ٣ الأول من طريق عطاء الخراساني، والثاني من طريق مجاهد كلاهما عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وإسناد النحاس تقدم غير مرة أنه حسن. انظر: ٢٥٤٥ / ٦ حاشية (٢).

وعزاه السيوطي في الدر ١٣ / ٤٥٥ لابن مردويه عن ابن عباس، وعن ابن الزبير أنها نزلت بالمدينة.

وأخرج ابن إسحاق كما في الدر الموضع نفسه والحاكم في المستدرک ٤٥٩ / ٢ ك: التفسير، والبيهقي في الدلائل ١٥٩ / ٤ كلاهما من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم قالا: «أنزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديبية من أولها إلى آخرها»، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، قلت: فيه عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس، إلا أنه يؤيده ما يأتي في الصحيحين.

(٢) أي: بالمدينة النبوية؛ فابن عباس حدّد موضع النزول، وما بدأ به المصنف من كون السورة مدنية فجريّ على الاصطلاح الذي يعني ما نزل بعد الهجرة.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٥٢ / ٧ مع الفتح، ك: المغازي، ب: غزوة الحديبية برقم ٤١٧٧، وكذا في كتاب التفسير ٥٨٢ / ٨ ب: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ... ﴾ برقم (٤٨٣٣) من طريق أسلم عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرفوعاً، وفيه: قال رسول الله ﷺ: «أنزلت عليّ الليلة سورة لهي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس، ثم =

من الهجرة، فهي تُعدُّ في المدني.

وَحُرُوفُهَا: أَلْفَانِ وَأَرْبَعُمِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ^(١).

وَكَلِمُهَا: خَمْسُمِئَةٌ وَسِتُونَ^(٢).

وَآيُهَا: عِشْرُونَ وَتِسْعُ آيَاتٍ^(٣).

وَفِيهَا شَبُهٌ الْفَاصِلَةِ خَمْسَةٌ^(٤): ﴿بِأَسِّ شَدِيدٍ﴾ [١٦]، ﴿أَوْسَامُونَ﴾ [١٦]،

﴿ءَامِنِينَ﴾ [٢٧]، ﴿وَمُقَصِّرِينَ﴾ [٢٧]، ﴿لَا تَخْفُونَ﴾ [٢٧].

قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا...﴾، وجاء في هذه الرواية أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره - وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً - فسأله عمر بن الخطاب عن شيء... فلم يردَّ تعيين هذا السفر هنا، ولكنه جاء تعيينه في رواية أنس عند مسلم في صحيحه ٣/ ١٤١٣ ك: الجهاد والسير، ب: صلح الحديبية في الحديبية برقم (١٧٨٦)، قال: لما نزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا...﴾ إلى قوله: ﴿فَوَزَّاعِظِيمًا﴾ مرجعه من الحديبية...».

وكذا جاء التصريح في كتاب التفسير من صحيح البخاري ٨/ ٥٨٧ باب: ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ برقم (٤٨٤٤)، فجاء في آخر حديث صلح الحديبية: «فنزلت سورة الفتح» يعني في الحديبية.

(١) انظر: البيان ٢٢٩، حسن المدد ١٢٦، البصائر ١/ ٤٣٢، منار الهدى ٣٦٣، القول الوجيز ٢٩٥.

(٢) كذا في حسن المدد ١٢٦، لكن في البيان ٢٢٩: «ثلاثون» بدلاً من «ستين»، ومثله في البصائر ١/ ٤٣٢، ومنار الهدى ٣٦٣ والقول الوجيز ٢٩٥.

(٣) البيان ٢٢٩، فنون الألفان ٣٠٨، جمال القراء ١/ ٣١٧.

(٤) كذا في حسن المدد ١٢٦، لكن في البيان ٢٢٩: «أربعة مواضع»، وفي القول الوجيز: «سته مواضع» لكن باختلاف في تعيينها.

فواصلها^(١)

﴿ فَتَحَامُيْنَا ﴾ [١]، ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ [٢]، ﴿ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ [٣]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٤]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٥]، ﴿ مَصِيرًا ﴾ [٦]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٧]، ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ [٨]، ﴿ وَأَصِيلًا ﴾ [٩]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [١٠]، ﴿ خَيْرًا ﴾ [١١]، ﴿ بُورًا ﴾ [١٢]، ﴿ سَعِيرًا ﴾ [١٣]، ﴿ رَجِيمًا ﴾ [١٤]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [١٥]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٦]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٧]، ﴿ قَرِيبًا ﴾ [١٨]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [١٩]، ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ [٢٠]، ﴿ قَدِيرًا ﴾ [٢١]، ﴿ نَصِيرًا ﴾ [٢٢]، ﴿ تَبْدِيلًا ﴾ [٢٣]، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٢٤]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [٢٥]، ﴿ عَلِيمًا ﴾ [٢٦]، ﴿ قَرِيبًا ﴾ [٢٧]، ﴿ شَهِيدًا ﴾ [٢٨]، ﴿ عَظِيمًا ﴾ [٢٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٢٩، حسن المدد ١٢٦، القول الوجيز ٢٩٥.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿صِرَاطًا﴾ [٢٦] بالسین علی الأصلِ قبلُ من طریق ابن مجاهدٍ، وكذا رُوِيَ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة» والشَّنبُودي. وقرأ بإشمام الصاد زايًا خَلْفَ عن حمزة، وهي لغةُ قيسٍ، ووافقهُ المطَّوعِيُّ. والباقون بالصاد، وبه قرأ خلادٌ من جميعِ طرقه / إلا ما انفرد به ابنُ عبيدٍ^(١) عن الصَّوَّافِ، عن الوزان، من الإشمامِ كرفيقه عن حمزة. ومعنى الآية: ويهديك به طريقاً مستقيماً يُثَبِّتُكَ عليه، وهو دينُ الإسلام.

وقال البيضاوي^(٢): «في تبليغ الرسالة، وإقامة مراسم الرياسة».

وقرأ ﴿دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ [٦٦] بضم السين ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيدي. والباقون بالفتح، كما مرَّ في التوبة [٣٧].

وخرج بالتقييد بـ ﴿دَائِرَةُ﴾ الأوَّل وهو ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنِّ السَّوِّءِ﴾ [٦٦] والثالث: ﴿وَوَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوِّءِ﴾ [٦٦] المتفق على فتحهما.

واختلفَ في قراءة الغيبِ والخطابِ من قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [٩]:

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبيد، تقدَّم. وانفرادته لا يقرأ بها.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٣٩٩.

فابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو^(١) بالياءِ مِنْ تحْتُ على الغيبةِ في الأربعةِ رجوعاً^(٢) إلى قوله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [٥]، وافقهما ابنُ مُحَيْصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ^(٣).

وقرأ الباقرُ بالتاءِ من فوقٍ على الخطابِ إسناداً إلى المخاطبين، أي: لتؤمنوا أيها الناس. والظاهر أن الضمائرَ عائدةٌ إلى الله سبحانه وتعالى، وتفريقُ الضمائرِ بجعلِ بعضها للرسول ﷺ، وبعضها لله حيث يليقُ، قولٌ للضحاك، كما ذكره في «البحر»^(٤).

وقرأ ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [١٠] بضم الهاءِ حفصٌ، ووافقهُ ابنُ مُحَيْصِنٍ، وتقدّم بهاء الكناية^(٥).

واختلَفَ في ﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ [١٠]:

فأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ وخلفٌ^(٦) بالياءِ من تحْتُ حملاً^(٧) على قوله: ﴿فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤]، ووافقهم اليزيديُّ^(٨).
وقرأ الباقرُ بنون العظمةِ على طريق الالتفاتِ من الغيبةِ إلى التكلم.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٥٦، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠٠، الحجة لابن زنجلة ٦٧١، الموضح ٣/١١٨٨.

(٣) انظر: المبهج ٣/٣٢٣، إيضاح الرموز ٦٦٦.

(٤) البحر ٨/٩١.

(٥) انظر: هاء الكناية، ص ٢/٧٩٩.

(٦) انظر: إرشاد المبتدي ٥٦١، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠١، الحجة لابن زنجلة ٦٧٢، الموضح ٣/١١٨٩.

(٨) انظر: المبهج ٣/٣٢٣، إيضاح الرموز ٦٦٦.

واختلِفَ في ﴿ صَرًّا ﴾ [١١]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١) بضم الضاد، وافقهم الأعمش^(٢)، وقرأ
الباقون بفتحها، فقيل: هما لغتان^(٣) كالصَّعْفِ والصُّعْفِ. وقيل: بالفتح
ضدُّ النَّعْفِ، وبالضم سوءُ الحال.

واختلِفَ في مَدٍّ ﴿ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ [١٥]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٤) بكسر اللام من غير ألفٍ، جَمَعَ كَلِمَةً
كَتَمَرٍ وَتَمَرَةٍ اسم جنس، ووافقهم الأعمش^(٥).

وقرأ الباقون بفتح اللام قبل الألفِ على جَعَلِهِ^(٦) اسماً للجملَةِ، والكلامُ
اسمٌ للتكلمِ غَلَبَ في الجملة المفيدة.

وقرأ / ﴿ نَذِخْلُهُ... نَعَذِّبُهُ ﴾ [١٧] بنون العظمة نافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا

أبو جعفرٍ، ووافقهم الحسن، وتقدَّم بالنساء [٣١].

[٢٧٦]

(١) انظر: المستنير ٢/٤٥٢، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨٢.

(٢) انظر: الروضة ٢/٩٢٣، المبهج ٣/٣٢٣، إيضاح الرموز ٦٦٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠٢، الحجة لابن زنجلة ٦٧٢، الموضح

١١٩٠/٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٦٢، المبهج ٣/٣٢٣، إيضاح الرموز ٦٦٦.

(٥) انظر: الروضة ٢/٩٢٤، المبهج ٣/٣٢٣، إيضاح الرموز ٦٦٦.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠٢، الحجة لابن زنجلة ٦٧٣، الموضح

١١٩٠/٣.

وعن الحسن^(١) (وَأَتَاهُم) [١٨] بمدّ الهمزة وتاءٍ مشناةٍ فوق، قبل الألفِ من غير ياء من الإيتاء.

والجمهورُ بقصر الهمزة وبثاءٍ مثلثةٍ قبل الألفِ ومُوَحَّدةٍ من الإثابة.
وعن المطوّعي^(٢) (تَأْخُذُونَهَا) [٢٠] بالتاء من فوقٍ على الخطاب والجمهور بالياء على الغيبِ.
والوقف على ﴿سُنَّةٌ﴾ [٢٣] بالهاء ذكر في غافر [٨٥]^(٣).

واختلَفَ في ﴿بِمَاتَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٢٤]:

فأبو عمرو^(٤) بالياء على الغيبِ رجوعاً^(٥) إلى الغيبةِ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ [٢٤]، و﴿عَنْهُمْ﴾ [٢٤].

وقرأ الباقر بالخطاب رجوعاً إلى الخطاب في قوله: ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾ [٢٤].
وقرأ ﴿تَطَوَّهْمُ﴾ [٢٥] بحذف الهمزة أبو جعفرٍ.
وأبدل همزة ﴿الرُّوْيَا﴾ [٢٧] أبو عمرو^(٦)، ووافقهُ اليزيديُّ، وكذا أبدلها أبو جعفرٍ، إلا أنه قلبَ الواو المبدلة ياءً، وأدغمها في التالية، ولم يُبدلها ورشٌ من طريقته^(٧).

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٨٩، إيضاح الرموز ٦٦٦.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣٢٤، إيضاح الرموز ٦٦٦.

(٣) زيادة من: ت، د، ص.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٨٧، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٢٠٣، الحجة لابن زنجلة ٦٧٤، الموضح

١١٩٢/٣.

(٦) أي: بخلفه.

(٧) بل يبدلها من طريق الأصهباني من غير خلاف كما تقرر في باب الهمز المفرد ٢/٨١٩.

وهذه الرؤية هي^(١) ما رآه ﷺ في النوم عام الحديبية قبل خروجه أنه يدخل مكة هو وأصحابه آمنين، ويحلّقون ويُقصّرون، فأخبر بذلك أصحابه، ففرّحوا، فلما خرجوا معه وصدّهم الكفّار بالحديبية، ورجعوا، وشقّ عليهم ذلك، وراب بعض المنافقين، نزلت الآية.

وعن الحسن^(٢) (أشدّاء) و(رُحماء) [٢٩] بالنصب على المدح، أو على

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٣١٦/٢١، ٣١٨، والبيهقي في الدلائل ١٦٤/٤ من طرق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: «أرى رسول الله ﷺ وهو بالحديبية أنه يدخل مكة هو وأصحابه آمنين محلّقين رؤوسهم ومقصرين، فقال أصحابه - حين نحر بالحديبية -: أين رؤياك يا رسول الله؟ فأنزل الله - عز وجل -: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾...»، هذا مرسل رجاله بين ثقة وصدوق.

وعزاه السيوطي في الدر ٥١١/١٣ للفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر أيضاً. وقال الألويسي في تفسيره ١٢٠/٢٦: «رأى رسول الله ﷺ في المنام قبل خروجه إلى الحديبية...»، ثم ذكر عن مجاهد ما تقدم أنه عليه الصلاة والسلام رأى وهو في الحديبية، قال: «والأول أصح».

وأخرج ابن جرير في تفسيره ٣١٦/٢١ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ...﴾ قال: رأى رسول الله ﷺ أنه يطوف بالبيت وأصحابه، فصدق الله رؤياه فقال: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ حتى بلغ ﴿لَا تَحْتَا فُونَ﴾.

وأخرج عبد الرزاق في تفسيره ٢٢٧/٢ عن معمر عن قتادة وابن جرير في تفسيره ٣١٦/٢١ من طريق ابن ثور عن معمر به، ورجالهم ثقات، لكنه مرسل أيضاً، ورواه ابن جرير في المصدر السابق نفسه عن ابن زيد وابن إسحاق بأطول من رواية قتادة، وإسناد رواية ابن إسحاق ضعيف؛ فيه حميد وهو ضعيف كما تقدم.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٨٩، إيضاح الرموز ٦٦٧.

الحال من الضمير المستكن في ﴿مَعَهُ﴾ لوقوعه صلة، والخبر حينئذٍ عن المبتدأ قوله: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [٢٩]، و﴿رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ حالان - لأنَّ الرؤية بَصْرِيَّةٌ - وكذلك ﴿يَبْتَغُونَ﴾ [٢٩].

وقرأ ﴿وَرُضُونَا﴾ [٢٩] بضم الراء أبو بكر^(١)، وافقه الحسن. وعن الحسن^(٢) (آثار) [٢٩] بالجمع، والجمهورُ بالإنفراد، أي: علاماتهم في جباههم من كثرة السجود. قال مالكُ بن أنس^(٣): «كانت جباههم مُنِيرَةً^(٤) من كثرة السجود في التراب».

وأمال ﴿التَّوْبَةَ﴾ [٢٩] كبرى ورش من طريق الأصبهاني، وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش واليزيدي. وقرأ بالتقليل قالون / بخَلْفٍ عنه، وورش من طريق الأزرق وحمزة في الوجه الثاني. وقرأ الباقر بالفتح، وبه قرأ قالون في الوجه الآخر. وعن الحسن (الأنجيل) [٢٩] بفتح الهمزة. وقرأ بنقل همزته إلى الساكن ورش كحمزة في الوقف، وله السكتُ على الساكن قبل الهمزة في الحالين، ورُوي عن ابن ذكوان وحفص، وكذا إدريس^(٥) بخلافٍ عنهم.

(١) مضى في آل عمران عند الآية [١٥].

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٩٠، إيضاح الرموز ٦٦٧.

(٣) تفسير القرطبي ٣٤١ / ١٩ بمعناه.

(٤) كذا في النسخ ما عدا «س»، وهو موافق لما في البحر ٨ / ١٠٢، وفي س: «مغبرة»، وفي المحرر الوجيز ١٥ / ١٢٣: «متربة».

(٥) وقع في النسخ: «رويس» والتصويب من الإتحاف ٢ / ٤٨٤ وتقدّم على الصواب في باب السكت ٨٨٠ / ٢.

واختلِفَ في ﴿ شَطْطُهُ ﴾ [٢٩]:

فابنٌ كثيرٌ وابنٌ ذكوان^(١) بفتح الطاء، ووافقهما ابنٌ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٢)، وقرأ الباقون بإسكانها^(٣)، وشَطْطُ الزَّرْعِ: فراخه، وهو سُنْبُلٌ يخرج حول السنبلية الأصلية. وشَطْطُ الشجرة: أغصانها. ويوقف عليه لحمزةً بالنقل فقط، ووافقه الأعمش.

واختلِفَ في ﴿ فَآزَرَهُ ﴾ [٢٩]:

فابنٌ ذكوان وهشام^(٤) من طريق الداجوني بقصرِ الهمزة. وقرأ الباقون بالمدِّ، وهما لغتان^(٥).

قال الحِكْرِيُّ في «النجوم»^(٦) كالجَعْبَرِي في «شرح الشاطبية»^(٧): «وزن المقصور: فَعَلَّه، والممدود: أَفَعَلَّهُ عند الأَخْفَشِ^(٨)، وعند غيره: فاعَلَّهُ» انتهى.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٦٢، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨٤.

(٢) انظر: المفردة: ١٥١، إيضاح الرموز ٦٦٧-٦٦٨.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠٣، الحجة لابن زنجلة ٦٧٤، الموضح ١١٩٢/٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩٢٤، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨٤.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٠٤، الحجة لابن زنجلة ٦٧٤، الموضح ١١٩٣/٣.

(٦) النجوم الزاهرة ١٢٧/ب.

(٧) كنز المعاني (خ) ٢٨٧/ب.

(٨) معاني القرآن ٢/٤٨١.

قال في «الدر»^(١): «غَلَطُوا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ فَاعَلٌ، بَأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِي مِضَارِعِهِ يُؤَاوِرُ، بَلْ يُؤَزِرُ».

ويوقف لحمزة عليه^(٢).

وأمال ﴿فَأَسْتَوَى﴾ [٢٩٩] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وقرأ ﴿سُوقَهُ﴾ [٢٩٩] بالهمز قبل، ورؤي له زيادةٌ واوٍ مضمومةٌ بعد الهمزة، وسَبَقَ بالنمل [٤٤].

ومعنى الآية: مثل محمد ﷺ وأصحابه وقيامه وسط مكة قائلاً: أنا رسول الله وحده، ثم تأييد دينه بالصحابة والتابعين رضي الله عنهم كسنبلة نبئت وحدها، ثم تقوّت بالسنبلة الخارج حولها.

وفي الإنجيل: سيخرج قومٌ يَنْبُتُونَ نَبَاتَ الزَّرْعِ، يأمرّون بالمعروف وينهون عن المنكر، قاله الجعبري^(٣).

وإذا رُكِبَ ﴿شَطْرَهُ﴾ [٢٩٩] مع ﴿فَفَازَرَهُ... فَأَسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ [٢٩٩] أنتج

ثمان قراءات:

أولها: لقالون وورشٍ من طريق الأصبهاني وأبي عمرو وهشام بخلافٍ عنه، وعاصم، وكذا أبو جعفرٍ / ويعقوب، ﴿شَطْرَهُ﴾ بسكونِ الطاء،

(١) الدر المصون ٩/ ٧٢٣.

(٢) بالتسهيل بين بين وبالتحقيق. انظر: وقف حمزة وهشام ٣/ ٩٥١.

(٣) كنز المعاني (خ) ٢٨٧/ ب.

﴿فَأَزَّرَهُ﴾ بمدّ الهمزة، ﴿فَأَسْتَوَى﴾ بالفتح، ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ بالواو من غير همزٍ، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ في أحدِ وَجْهَيْهِ في طاء ﴿شَطَّأَهُ﴾، وبه (١) قرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ في أحدِ وَجْهَيْهِ.

ثانيها: كذلك، لكن مع الإمالة الصغرى لورشٍ من طريق الأزرقِ، وقالونٌ من «العنوان».

ثالثها: للبرزيِّ ﴿شَطَّأَهُ﴾ بتحريك الطاءِ، ﴿فَأَزَّرَهُ﴾ بالمدِّ، ﴿فَأَسْتَوَى﴾ بالفتح، و﴿سُوْقِهِ﴾ بالواوِ، وافقه ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

ورابعها: كذلك لكن بهمزٍ ﴿سُوْقَهُ﴾ من غير واوٍ.

وخامسها: كذلك مع زيادة الواوِ المضمومة بعد الهمزة، وكلاهما لقبليٌّ.

وسادسها: ﴿شَطَّأَهُ﴾ بفتح الطاءِ، ﴿فَأَزَّرَهُ﴾ بالقصرِ، ﴿فَأَسْتَوَى﴾ بالفتح، ﴿سُوْقِهِ﴾ بالواوِ من غير همزٍ لابن ذكوان.

وسابعها: سكونُ الطاءِ والقصرُ والفتحُ والواوُ لهشامٍ من طريق الداجوني.

ثامنها: ﴿شَطَّأَهُ﴾ بالسكونِ، والمدُّ (٢) والإمالة الكبرى (٣)، والواوِ لحمزة والكسائيِّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير (٤) أحدَ عَشَرَ موضعاً.

(١) أي: بالفتح في ﴿فَأَسْتَوَى﴾.

(٢) في ﴿فَأَزَّرَهُ﴾.

(٣) في ﴿فَأَسْتَوَى﴾.

(٤) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٩، التلخيص ٤١٤، كنز المعاني (خ) ٢٩٠/أ، الكنز في

المرسوم

روى نافع كبقية الرسوم ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [١٠] بِحَذْفِ أَلْفِهِ
للتخفيف^(١).

واتفقوا على كتابة ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [٢٩] بِالْأَلْفِ^(٢).

* * *

(١) انظر: المقنع ١٤، مختصر التبيين ٤/١١٢٨، الوسيلة ٢٢٩، الجميلة: ٤١٠.

(٢) انظر: المقنع ٦٤، ٨٩٢، مختصر التبيين ٢/٣١٢، ٤/١١٣٠، الوسيلة ٣٩٨، الجميلة:

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿مُبِينًا﴾ [١] ك، أوت؛ وفاقاً للسجستاني^(١): على أن لام ﴿لِيَعْفَرَ﴾ [٢] للقسَم، ن: على أنها لامٌ كي، أي: ليجمع لك بين الفتح والمغفرة. ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [٢]، و ﴿عَلَيْكَ﴾ [٢]، و ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [٢] ك^(٢). ﴿عَزِيزًا﴾ [٣] ك أوت. ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤] ن؛ لأنَّ اللامَ لامٌ كي المتفقُ عليها. ﴿مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [٤] ت، ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [٤] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣): على أن اللامَ للقسَم، ن: على أنها لام كي.

﴿عَظِيمًا﴾ [٥] ك؛ وفاقاً للجعبري^(٤).

﴿ظَنَّ السَّوْءَ﴾ [٦] ك. ﴿دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [٦]، و ﴿جَهَنَّمَ﴾ [٦] ك. ﴿مَصِيرًا﴾ [٦] ت^(٥). ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٧] ك^(٦). ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [٧] ت. ﴿وَنَذِيرًا﴾ [٨] ن؛ للام كي. ﴿وَتَوَقَّرُوهُ﴾ [٩] ك: على أن الضمير / للرسول عليه الصلاة والسلام، وفي ﴿وَتَسْبِيحُوهُ﴾ [٩] لله تعالى. ﴿وَأَصِيلًا﴾ [٩] ت. ﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [١٠]، و ﴿عَلَى نَفْسِهِ﴾ [١٠] ك.

[٢٧٧/ب]

(١) انظر: القطع ٢/٦٦٩، المرشد ٢/٧١٣.

(٢) أقحم في جميع النسخ هنا زيادة: «أوت، موافقة للسجستاني على أن اللام للقسَم، ن: على لام كي».

(٣) انظر: المرشد ٢/٧١٣.

(٤) وصف الاهتداء ٢/٤٤٤.

(٥) ت: «ك».

(٦) ص: «ت».

﴿عَظِيمًا﴾ [١٠] ت. ﴿فَأَسْتَغْفِرُ لَنَا﴾ [١١]، و﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [١١]، و﴿بِكُمْ﴾
 نَفَعًا﴾ [١١]، و﴿حَيْرًا﴾ [١١] ك. ﴿بُورًا﴾ [١٢]، و﴿سَعِيرًا﴾ [١٣] ت. ﴿مَنْ﴾
 يَشَاءُ﴾ [١٤] ك. ﴿رَجِيمًا﴾ [١٤] ت. ﴿نَتَّبِعُكُمْ﴾ [١٥]، و﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [١٥]،
 و﴿تَتَّبِعُونَا﴾ [١٥]، و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [١٥]، و﴿تَخْسُدُونََنَا﴾ [١٥] ك. ﴿إِلَّا﴾
 قَلِيلًا﴾ [١٥] ت. ﴿أَوْ يُسَامُونَ﴾ [١٦]، و﴿أَجْرًا حَسَنًا﴾ [١٦] ك. ﴿عَذَابًا﴾
 أَلِيمًا﴾ [١٦] ت. ﴿الْمَرِيضَ حَرَجٌ﴾ [١٧]، و﴿الْأَنْهَرُ﴾ [١٧] ك.

﴿أَلِيمًا﴾ [١٧] ت. ﴿يَأْخُذُونَهَا﴾ [١٩]، و﴿حَكِيمًا﴾ [١٩]، و﴿مُسْتَقِيمًا﴾
 [٢٠]، و﴿أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا﴾ [٢١]، و﴿قَدِيرًا﴾ [٢١]، و﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ [٢٢]،
 و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٢٣]، و﴿تَبْدِيلًا﴾ [٢٣]، و﴿أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٤] ك. ﴿بَصِيرًا﴾
 [٢٤] ت، ﴿مَجَلَّةٌ﴾ [٢٥] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١). ﴿بِعَيْرِ عِلْمٍ﴾ [٢٥] ت؛
 وفاقاً^(٢) له أيضاً، على أَنَّ اللامَ للقسام، ن: على أنها لامٌ كي. ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾
 [٢٥] ك، ﴿أَلِيمًا﴾ [٢٥] ك أيضاً، ﴿وَأَهْلَهَا﴾ [٢٦]، و﴿عَلِيمًا﴾ [٢٦] ت^(٣).
 ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ [٢٧] ك. ﴿قَرِيبًا﴾ [٢٧] ت^(٤). ﴿عَلَى الَّذِينَ كُفِّرُوا﴾ [٢٨] ك.
 ﴿شَهِيدًا﴾ [٢٨] ت.

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [٢٩] ك: على أنهما مبتدأ وخبرٌ، والابتداء بما بعدُ
 على أنه مبتدأ، خبره ﴿أَشِدَّاءُ﴾ [٢٩] والواو للاستئناف. و﴿أَشِدَّاءُ﴾ صفةٌ

(١) انظر: المرشد ٧١٦/٢.

(٢) انظر: القطع ٦٧١/٢، المرشد ٧١٦/٢.

(٣) غ، ت: «ك».

(٤) ت: «ك».

للسحابة لا للرسول عليه الصلاة والسلام، ن: على أن ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ صفةٌ لمحمد ﷺ والتالي عطفٌ عليه، و﴿أَشَدَّاءُ﴾ خبرُ المبتدأ، للفصل بين المبتدأ والخبر والمتعاطفين. و﴿أَشَدَّاءُ﴾ [٢٩٩] صفةٌ للرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

﴿رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾ [٢٩٩] ك. ﴿وَرِضْوَانًا﴾ [٢٩٩]، و﴿السُّجُودِ﴾ [٢٩٩] ك. ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾ [٢٩٩] ت، أي: صفتهم في التوراة أنهم أشدّاء على الكفار؛ لأنّ التالي مبتدأ، وخبره ﴿كَرَّعَ﴾ [٢٩٩]، أو الوقف على ﴿الْإِنْجِيلِ﴾ ت، عطفٌ على الأول، أي: مثلهم في الكتابين كرّع إلى آخره، وإليه نحا مجاهد^(١) والفراء^(٢).
﴿لِيُعِظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [٢٩٩] ت: على الإطلاق^(٣). ﴿وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [٢٩٩] م.



(١) كذا ذكره ابن عطية في تفسيره ١٥/١٢٦ عن مجاهد وجماعة من المتأولين بدون

إسناد، والقرطبي في تفسيره ١٩/٣٤٣.

(٢) معاني القرآن ٣/٦٩.

(٣) أي: على جميع التأويلات المتقدمة.

التجزئة

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٨] ربع، وهو تكملة الحزب^(١).
 ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [٢٩] ربع^(٢).

* * *

(١) كذا في البيان ٣١٩، وغيث النفع ٣٥٦، وهو أول الأقوال في جمال القراء ١/١٤٨.
 (٢) كذا في جمال القراء ١/١٦١، وخالفه صاحب غيث النفع ٣٥٦، والقول الوجيز ٢٩٧،
 فجعلها النهاية على نهاية سورة الفتح.

سورة الحجرات

مدنيّة^(١).وحرّوفها: ألفٌ وأربعمئة وستة وتسعون حرفاً^(٢).وكلمها: ثلاثمئة وثلاثٌ وأربعون^(٣).وأبيها: ثماني عشرة آية^(٤).

(١) انظر: زاد المسير ٧/ ٤٥١، تفسير القرطبي ١٩/ ٣٥٢، حسن المدد ١٢٦.

(٢) انظر: البيان ٢٣٠، منار الهدى ٣٦٦، والقول الوجيز ٢٩٦ وفيها «سبعون» بدلاً من «تسعون»، البصائر ١/ ٤٣٥ باختلاف، وفي حسن المدد ١٢٦ «ألفان» بدلاً من «ألف».

(٣) انظر: البيان ٢٣٠، حسن المدد ١٢٦، البصائر ١/ ٤٣٥، منار الهدى ٣٦٦.

(٤) انظر: البيان ٢٣٠، فنون الأفنان ٣٠٨، جمال القراء ١/ ٢١٧.

فواصلها^(١)

﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١]، ﴿ تَشْعُرُونَ ﴾ [٢]، ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [٣]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٥]، ﴿ نَدِمِينَ ﴾ [٦]، ﴿ الرَّاشِدُونَ ﴾ [٧]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [٨]،
 ﴿ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [٩] / ، ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [١١]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١٢]،
 ﴿ حَيْرٌ ﴾ [١٣].

﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١٤]، ﴿ الصَّادِقُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [١٦]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [١٧]،
 ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٣٠، حسن المدد ١٢٦، القول الوجيز ٢٩٧.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ [١]:

فيعقوب^(١) بفتح التاء والبدالِ مشددةً، والأصل: لا تَقَدِّمُوا فحذف إحدى التاءين^(٢). وقرأ الباقون بضمِّ التاءِ وكسرِ الدالِ مشددةً على أنه متعديٌّ، وحُذِفَ مفعولُه: إمَّا اقتصاراً، كقولِه: هو يُعْطِي ويمنع، و﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠]، وإمَّا اختصاراً للدلالة عليه، أي: لا تُقَدِّمُوا ما لا يَصْلُحُ.

وقال البيضاوي^(٣): «لا تقدموا أمراً، أي: لا تقطعوا أمراً قبل أن يحكما به. وقيل: المرادُ بين يدي رسولِ الله ﷺ، وذكر الله تعظيماً له، وإشعاراً بأنه من الله بمكانٍ يُوجب إجلاله».

قال في «الدر»^(٤): «ويحتمل أن يكون الفعلُ لازماً نحو: وجّه وتوجّه».

واِخْتَلَفَ فِي ﴿الْحُجْرَاتِ﴾ [٤]:

فأبو جعفر^(٥) بفتح الجيم. وقرأ الباقون بضمِّها إتباعاً للضمّة التي قبلها، وهما لغتان في جمع «حُجْرَة» وهي قِطْعَةٌ من الأرضِ المحجورة بحائط.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٦٣، النشر ٢/٣٧٥، الإتحاف ٢/٤٨٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١١٩٥.

(٣) أنوار التنزيل ٢/٤٠٦.

(٤) الدر المصون ١٠/٥.

(٥) انظر: المستنير ٢/٤٥٥، النشر ٢/٣٧٦، الإتحاف ٢/٤٨٥.

وقرأ ﴿ فَتَشْتَبُوا ﴾ [٦] بشاءٍ مثلثةٍ فموحدةٍ، ثم مشاةٍ من فوق حمزةٍ والكسائي، وكذا خلف، أي: تَوَقَّفُوا إِلَى أَنْ يُبَيَّنَ لَكُمْ الْحَالُ، ووافقهم الحسنُ والأعمش. وقرأ الباقون بموحدةٍ، ثم مُشَاةٍ من تحت، فنون، من البيان، أي: فَتَعَرَّفُوا وَتَفَحَّصُوا. وَذَكَرَ بِالنِّسَاءِ [٩٤].

وسهل الهمزة الثانية كالياء مع تحقيق الأولى من ﴿ تَفِيءَ إِلَى ﴾ [٩] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيس، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيدي، وقرأ الباقون بتحقيقهما.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿ أَحْوَيْكُمْ ﴾ [١٠]:

فيعقوب^(١) بكسر الهمزة وسكون الخاء وتاءٍ مثناةٍ من فوق مكسورةٍ^(٢) على الجمع.

وعن الحسن^(٣) بكسر الهمزة وسكون الخاء وألفٍ بعد الواو، ثم نونٍ بدلَ التاءِ جَمْعاً على فِعْلَان.

وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء وياءٍ ساكنةٍ بعد الواو^(٤) المفتوحة، تشنيةً أخ، وخصَّ الاثنين بالذكر لأنهما أوَّلُ مَنْ يَقَعُ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمَا. وقيل: المرادُ بالأخوين الأوسُ والخزرج.

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو القراءاتِ الثلاثَ^(٥).

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٦٣، النشر ٣٧٦/٢، الإتحاف ٤٨٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١١٩٦/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٩١، إيضاح الرموز: ٦٦٩.

(٤) قوله: «المفتوحة» زيادة من ح.

(٥) زيادة من د، وانظر: البحر ١١٢/٨، والدر المصون ٩/١٠.

وقرأ ﴿وَلَا تَلْمُزُوا﴾ [١١] بضم الميم / يعقوب^(١)، ووافقه الحسن. وقرأ الباقون بكسرها^(٢).

وعن المطوعيّ ضمَّ حرف المضارعة، وفتح اللام، وتشديد الميم. واللمز: الطعن باللسان، أي: لا يَغْتَبُ بعضكم بعضاً؛ فإنَّ المؤمنين كنفسي واحدة، ولا تفعلوا^(٣) ما تلمزون به؛ فإنَّ مَنْ فَعَلَ ما استحق به اللَمَزُ فقد لَمَزَ نفسه.

وأظهر الباء عند الفاء من قوله: ﴿يَنْبَأُ فَاؤُلَآئِكَ﴾ [١١] نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم وحمزة، وكذا أبو جعفر ويعقوب وخلف، واختلف عن هشام وخلاد. والباقون بالإدغام.

وقرأ ﴿مَيْتًا﴾ [١٢] بتشديد الياء نافع، وكذا أبو جعفر ورؤيس، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ بخلافٍ عنه كما في البقرة [١٧٣].

وقرأ ﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾ [١]، ﴿وَلَا جَنَسُوا﴾ [٢]، و﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [١٣] بتشديد التاء في الثلاثة وصللاً البزِّي، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ بخلفٍ عنهما^(٤)، ومرَّ ذكره بالبقرة [٢٦٧].

والتنابز: تفاعل من النَّبَزِ، وهو التَّدَاعِي بِاللَّقَبِ، والتَّجَسُّس: التَّبَع، ومنه الجاسوس والجاسسة.

(١) انظر الآية [٥٨] من سورة التوبة.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ١١٩٧/٣.

(٣) انظر: أنوار التنزيل ١٠/٢، وفيه: «أولا تفعلوا».

(٤) ر، ص، ت، خ: «عنه».

وعن الحسن^(١) (ولا تَحَسَّسُوا) بحاءٍ مهملة. قال البيضاوي^(٢): «من الحَسِّ الذي هو أثر الجَسِّ وغايته، ولذلك قيل للحَوَّاسُ: جَوَّاسٌ». ومعنى الآية: ولا تَبَحِّثُوا عن عوراتِ المسلمين ومعايِبِهِم بالبحثِ عنها. وقد رُوي: «لا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِ المسلمين؛ فإنه مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَاتِهِمْ تَتَّبِعْ اللهُ عَوْرَتَهُ حتى يفضِّحَهُ، ولو في جوفِ بيته»^(٣).

وأمال ﴿آتَقَنَّاكُمْ﴾ [١٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ الأزرُقُ عن ورشٍ بالفتح، كالباقين، وبالتقليل كقالونَ من «العنوان».

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٩٢، إيضاح الرموز ٦٧٠.

(٢) أنوار التنزيل ٤١٠/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ١٢٤/٥ ك: الأدب، ب: في الغيبة، برقم (٤٨٨٠)، وأحمد في مسنده ٤/٤٢٠-٤٢١ كلاهما من حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه مرفوعاً مع زيادة في أوّله وهي: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه، لا تغتابوا المسلمين...» بدون لفظة «جوف» وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

وصحح الحديث لغيره محققو المسند ٢٠/٣٣ وحسنوا إسناده الإمام أحمد في حاشية رقم (١)، وكذا في ٤٠/٣٣ إذ أخرجه الإمام أحمد بإسناد آخر في مسنده ٤/٤٢٤.

وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت برقم (١٦٨)، وأبو يعلى في مسنده ١٣/٤١٩ برقم (٧٤٢٣)، والبيهقي في سننه ١٠/٢٤٧ ك: الشهادات، ب: من عَصَبَهُ غيره بِحَدِّ أو نُقِيَّ نسب ردت شهادته، وفي الشعب برقم (٦٧٠٤) وفي الآداب برقم (١٧٣) وحسَّنَ محقق مسند أبي يعلى إسناده.

وله شاهد بنحوه من حديث ثوبان عند أحمد في مسنده ٥/٢٧٩ وصحَّح الحديث لغيره محققو المسند وحسنوا إسناده.

وله شواهد أخرى انظر لذلك: تحقيق مسند الإمام أحمد ٢٠-٢١/٣٣ تخريج الحديث رقم (١٩٧٧٦).

واختلَفَ في ﴿لَا يَلَيْتُكُمْ﴾ [١٤]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوب^(١) بهمزة ساكنة بعد الياء وقبل اللام، من^(٢) أَلْتَه يَأْلِتُهُ بالفتح في الماضي والكسر في المضارع، وهو لغة غَطْفَانَ وَأَسْدٍ، ووافقهما اليزيديُّ والحسن^(٣).

وأبدل أبو عمرو الهمزة ألفاً على أصله، ووافقه اليزيديُّ.

وقرأ الباقر بكسر اللام من غير همزٍ من لَاتَه يَلَيْتُهُ، كباعه يبيعه، وهي لغة الحجاز. وقيل: من وَلْتَه يَلَيْتُهُ كَوَعَدَه يَعِدُهُ، فالمحذوف على القول الأول عينُ الكلمة، ووزنها يَفْلِكُمْ، وعلى الثاني / فَاؤُهَا، ووزنها يَعْلِكُمْ. ويُقال أيضاً: أَلَاتَه يَلَيْتُهُ، كآباعه يُبِيعُهُ، وأَلْتَه يُؤْلِتُهُ، كآمن يؤمن، وكلها لغات في معنى نَقَصَهُ حَقَّهُ.

[٢٧٩]

واختلَفَ في ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [١٨]:

فابن كثير^(٤) بالياء من تحت على الغيب نظراً^(٥) لقوله تعالى: ﴿يَمُنُونَ﴾ [١٧] وما بعده، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ^(٦).

وقرأ الباقر بالتاء من فوق على الخطاب نظراً إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَمُنُوا﴾ [١٧] إلى آخر السورة.

(١) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/٦٥٨، النشر ٢/٣٧٦، الإتحاف ٢/٤٨٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢١٠، الحجة لابن زنجلة ٦٧٦، الموضح ١١٩٨/٣.

(٣) المبهج ٣/٣٢٨، إيضاح الرموز ٦٧٠.

(٤) انظر: إرشاد المبتدي ٥٦٤، النشر ٢/٣٧٦، الإتحاف ٢/٤٨٧.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢١١، الحجة لابن زنجلة ٦٧٧، الموضح ١١٩٨/٣.

(٦) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٥١، المبهج ٣/٣٢٨.

المرسوم^(١)

ومن الإدغام الكبير^(٢) أربعة مواضع^(٣).



-
- (١) كذا في النسخ ولم يذكر تحته شيئاً، وقد رُسم في سورة الحجرات ﴿لَا يَلْتَمِزُ﴾ [١٤] بياء ولا م بعدها على خمسة أحرف في جميع المصاحف، والرسم يحتمل القراءتين اللتين تقدّم ذكرهما. انظر: المقنع ١١٣، ومختصر التبيين ٤/١١٣٢.
- (٢) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٩٠/أ، وفي الإدغام الكبير ٢٣٩، والتلخيص ٤١٥، والكنز في القراءات العشر ٢/٦٥٩: خمسة مواضع.
- (٣) قوله: «ومن الإدغام الكبير أربعة مواضع» أثبتناه من نسخة (ح) بعد «المرسوم»، وسقط من سائر النسخ.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَرَسُولِهِ﴾ [١] ك، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١] ك أيضاً. ﴿عَلِيمٌ﴾ [١]،
 و ﴿لَا تَشْعُرُونَ﴾ [٢] ت. ﴿لِلتَّقْوَى﴾ [٣] ك. ﴿عَظِيمٌ﴾ [٣] ت. ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤]،
 و ﴿حَيْرَآلَهُمْ﴾ [٥] ك. ﴿رَّحِيمٌ﴾ [٥] ت. ﴿نَدِيمِينَ﴾ [٦]، و ﴿لَعْنَتُهُمْ﴾ [٧]،
 ﴿وَالْعَصِيَانَ﴾ [٧]، ﴿وَنِعْمَةً﴾ [٨] ك. ﴿حَكِيمٌ﴾ [٨] ت. ﴿بَيْنَهُمَا﴾ [٩]،
 و ﴿إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [٩]، و ﴿بِالْعَدْلِ وَأَقْسَاطًا﴾ [٩] ك.
 ﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ [٩] ت. ﴿بَيْنَٰ أَخْوِيكُمْ﴾ [١٠] ك. ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [١٠] ت.
 ﴿مَنْهَنَ﴾ [١١]، و ﴿بِالْأَلْقَابِ﴾ [١١]، و ﴿بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [١١] ك. ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [١١] ت.
 ﴿مَنْ الظَّنِّ﴾ [١٢]، و ﴿إِثْمٌ﴾ [١٢]، و ﴿تَجَسَّسُوا﴾ [١٢] ك. ﴿بَعْضًا﴾ [١٢] ت.
 ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [١٢] ك. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١٢] ك. ﴿رَّحِيمٌ﴾ [١٢] ت.
 ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [١٣] ت. ﴿أَتَقَنَّاكُمْ﴾ [١٣] ك. ﴿حَبِيرٌ﴾ [١٣] ت.
 ﴿قُلُوبِكُمْ﴾ [١٤]، و ﴿مَنْ أَعْمَلِكُمْ سَيِّئًا﴾ [١٤] ك. ﴿عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [١٤] ت.
 ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١٥] ك. ﴿الصَّادِقُونَ﴾ [١٥] ت. ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٦] ك.
 ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٦] ت. ﴿أَسْلَمُوا﴾ [١٧]، و ﴿إِسْلَامَكُمْ﴾ [١٧] ك. ﴿صَادِقِينَ﴾ [١٧] ت.
 ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٨] ك. ﴿وَاللَّهُ بِصِيرُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [١٨] م.

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ بالفتح [٢٩] إلى قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [١٤] ربعٌ، وهو تكملة النصف^(١).

* * *

(١) كذا في غيث النفع ٣٥٦، والقول الوجيز ٢٩٧، وجعل السخاوي في جمال القراء ١٥٤/١ الربع على الآية [١١] قبلها بآيتين.

سورة ق

ويقال لها سورة الباسقات^(١).

مكيّة^(٢).

وحروفها: ألف وأربعمئة وأربعة وستون^(٣).

وكلمها: ثلاثمئة وخمسة وسبعون^(٤).

وأيها: خمس وأربعون^(٥).

وفيها شبه الفاصلة ثلاثة^(٦): ﴿ق﴾ [١]، و﴿رَزَقًا لِلْعِبَادِ﴾ [١١]، و﴿عَلَيْهِمْ

بِجَبَّارٍ﴾ [٤٥].

وعكسه: موضعان ﴿وَتَمُودُ﴾ [١٢]، و﴿وَإِحْوَانُ لُوطٍ﴾ [١٣].



(١) انظر: زاد المسير ٣/٨، جمال القراء ٣٧/١.

(٢) انظر: زاد المسير ٣/٨، الجامع لأحكام القرآن ٤٢٤/١٩، حسن المدد: ١٢٧.

(٣) انظر: البيان ٢٣١، وحسن المدد ١٢٧، وفيها «سبعون» بدلاً من «ستون»، ومثله في

البصائر ٣٧/١، منار الهدى ٣٦٧، القول الوجيز ٢٩٧ باختلاف.

(٤) انظر: البيان ٢٣١، البصائر ٣٧/١، منار الهدى ٣٦٧ باختلاف، القول الوجيز ٢٩٧.

(٥) انظر: البيان ٢٣١، فنون الأفتان ٣٠٩، جمال القراء ٢١٧/١.

(٦) كذا في حسن المدد ١٢٧، ولم يذكر في البيان ٢٣١ منه شيئاً، وفي القول الوجيز ٢٩٧:

«موضعان» فقط.

فواصلها^(١)

- ﴿ الْمَجِيدِ ﴾ [١]، ﴿ عَجِيبٌ ﴾ [٢]، ﴿ بَعِيدٌ ﴾ [٣]، ﴿ حَفِيفٌ ﴾ [٤]، ﴿ مَرِيحٌ ﴾ [٥]، ﴿ مِنْ فُرُوجٍ ﴾ [٦]، ﴿ بَهِيحٌ ﴾ [٧]، ﴿ مُنِيبٌ ﴾ [٨]، ﴿ الْحَصِيدِ ﴾ [٩]، ﴿ نَضِيدٌ ﴾ [١٠]، ﴿ الْخُرُوجِ ﴾ [١١]، ﴿ وَثَمُودٌ ﴾ [١٢]، ﴿ لُوطٍ ﴾ [١٣]، ﴿ وَعِيدٌ ﴾ [١٤]، ﴿ جَدِيدٍ ﴾ [١٥]، ﴿ الْوَرِيدِ ﴾ [١٦]، ﴿ قَعِيدٌ ﴾ [١٧]، ﴿ عَتِيدٌ ﴾ [١٨]، ﴿ تَحِيدٌ ﴾ [١٩]، ﴿ الْوَعِيدِ ﴾ [٢٠]، ﴿ وَشَهِيدٌ ﴾ [٢١]، ﴿ حَدِيدٌ ﴾ [٢٢]، ﴿ عَتِيدٌ ﴾ [٢٣]، ﴿ عَنِيدٌ ﴾ [٢٤]، ﴿ مُرِيبٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ الشَّدِيدِ ﴾ [٢٦]، ﴿ بَعِيدٍ ﴾ [٢٧]، ﴿ بِالْوَعِيدِ ﴾ [٢٨]، ﴿ لِلْعَعِيدِ ﴾ [٢٩]، ﴿ مَزِيدٍ ﴾ [٣٠].
- ﴿ بَعِيدٍ ﴾ [٣١]، ﴿ حَفِيفٌ ﴾ [٣٢]، ﴿ مُنِيبٌ ﴾ [٣٣]، ﴿ الْخُلُودِ ﴾ [٣٤]، ﴿ مَزِيدٌ ﴾ [٣٥]، ﴿ مَحِصٍ ﴾ [٣٦]، ﴿ شَهِيدٌ ﴾ [٣٧]، ﴿ لُغُوبٌ ﴾ [٣٨]، ﴿ الْغُرُوبِ ﴾ [٣٩]، ﴿ الْمَسْجُودِ ﴾ [٤٠]، ﴿ قَرِيبٌ ﴾ [٤١]، ﴿ الْخُرُوجِ ﴾ [٤٢]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَسِيرٌ ﴾ [٤٤]، ﴿ وَعِيدٌ ﴾ [٤٥].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٣١، حسن المدد ١٢٧، القول الوجيز ٢٩٨.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن^(١) (ق) [١١] بكسر الفاء / من هجائها على الجبر بحرفِ قَسَمٍ مقدرٍ، ومنعِ الصَّرفِ، والجمهورُ بالسكون؛ لأنَّ الأصلَ في حروفِ المعجمِ إذا لم تُركَّبْ مع عاملٍ أن تكونَ موقوفةً، فمن فتح قافَ^(٢) عدَل إلى أخفِّ الحركات.

[٢٧٩/ب]

وقرأ ﴿أَمَّا ذَا﴾ [٢٢] بهمزتين على الاستفهام، الأولى منهما محققةً، والثانية مسهَّلةٌ بين الهمزة والياء، مع الفصلِ بينهما بألفٍ، قالونُ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ وابنُ كثيرٍ، وكذا رُويسٌ، بتسهيلِ الثانيةِ من غيرِ ألفٍ بينهما، ووافقهم ابنُ مَحِيصِنٍ. وقرأ ابنُ ذكوانَ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رُوْحٌ وخَلَفٌ بتحقيقِهما من غيرِ ألفٍ، وهو مذهبُ الدَّاجونيِّ عن هشامٍ عند جمهورِ العراقيين وغيرِهم، ووافقهم الحسنُ.

وقرأ الحُلوانِيُّ عن هشامٍ من طريقِ ابنِ عَبْدِانَ عند صاحبِ «التيسير» من قراءته على أبي الفتحِ بالتحقيقِ فيهما مع المدِّ، وهو المشهورُ عن الحُلوانِيِّ عند جمهورِ العراقيين، وهو طريقُ الشَّدائيِّ عن الدَّاجونيِّ كما في «المبهج»^(٣)، وغيره وأحدِ الوجهين في «الشاطبية».

(١) انظر: مفردة الحسن ٤٩٣، إيضاح الرموز ٦٧١.

(٢) وهو: عيسى، كما في مختصر ابن خالويه: ١٤٤، والدر المصون ١٠/١٧.

(٣) خ: «التيسير».

وعن الأعمش بهمزة واحدة، فتحتمل الاستفهام كقراءة مَنْ سبق، وحُذفت الأداة للدلالة، وتحتمل الإخبار.

وقرأ ﴿مِتْنَا﴾ [٢] بكسر الميم نافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة» والأعمش، والباقون بضمِّها كما في آل عمران [١٥٧].

ولا خلاف في ﴿الْأَيْكَةَ﴾ هنا [١٤] أنها بـ«أل»، إنما الخلاف في الشعراء [١٧٦]، ووص [١٣] كما مرَّ.

وأثبت الياء في ﴿وَعِيدَةً﴾ [١٤] في الوصلِ ورشٌ، ووافقه الحسنُ، وفي الحاليين يعقوبُ.

وعن الحسن (الصُّور) [٢٠] بفتح الواو، وسبق ذكُّره^(١).

وعنه أيضاً (إِلْقَاءً) [٢٤] بهمزة مكسورة وفتح الياء، وبألفٍ ممدودةٍ قبل همزة منوَّنة منصوبة، مصدرٌ ألقى^(٢).

والجمهورُ بفتحِ الهمزة وكسرِ القافِ، وبعدها ياءٌ مفتوحةٌ وألفٌ ساكنة، فَعَلٌ أمرٌ مثني.

واختلِفَ^(٣) في: هل المأمورُ واحدٌ أو اثنان؟ فقيل: واحد، وإنما أتى بضمير اثنين دلالةً على تكرير الفعل، كأنه قيل: ألقى ألقى. وقيل: المراد

(١) انظر: سورة الأنعام عند الآية [٧٣].

(٢) ما ذكره عن الحسن لم نجده، والذي في مفردته: ٤٩٣، وإيضاح الرموز: ٦٧١، ومصطلح الإشارات: ٤٩٧ «إلقاء»، والذي في المحتسب ٢/ ٢٨٤، والبحر ١/ ١٢٦: «ألقى»، وما ذكره المؤلف أنه مصدر «ألقى» لم نقف عليه.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠/ ٢٧-٢٨.

أَلْقَيْنَ بالنون الخفيفة، فأبدلها / ألفاً إجراءً للوصولِ مُجرى الوقف. وقيل: المرادُ مثني، وهذا هو الحقُّ؛ لأنَّ المرادَ مَلَكَانَ يفعلان ذلك.

واختلَفَ في ﴿يَوْرَنُفُولُ﴾ [٣٠]:

فنافعٌ وأبو بكرٍ^(١) بالياءِ من تحتُ على الغيبةِ؛ إسناداً^(٢) إلى ضميرِ اسمِ الله تعالى في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ﴾ [٢٦]، أو ﴿رَبَّنَا﴾ [٢٧] السابقين.

وعن الحسن^(٣) (يُقَالُ) بياءٍ مضمومةٍ، وبألفٍ بعد القافِ، مبنياً للمفعول، وقرأ الباقون بنون المتكلمِ الْمُعْظَمِ نَفْسَه؛ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في قوله: ﴿لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ﴾ [٢٨] على بناءِ الفعلِ للفاعلِ.

وقرأ ﴿يُوْعَدُونَ﴾ [٣٣] بالياءِ من تحتُ على الغيبةِ ابنُ كثيرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِينَ، وسبق بـ «ص» [٥٣].

وعن الحسن^(٤) (فَنَقَّبُوا) [٣٦] بكسر القافِ أمراً لأهل مكةَ بذلك، ورواها الأصمعيُّ عن أبي عمرو، والجمهورُ بفتحها.

والتنقيب: التنقيير والتفتيش، ومعناه: التَّطَوُّافُ في البلاد.
وأمال ﴿أَوَّالِقَى السَّمْعِ﴾ [٣٧] وقفاً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

(١) انظر: الكثر في القراءات العشر ٢/ ٦٦٠، النشر ٢/ ٣٧٦، الإتحاف ٢/ ٤٨٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢١٣، الحجة لابن زنجلة ٦٧٧، الموضح

١٢٠٠/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٩٥، إيضاح الرموز ٦٧١.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٩٤، إيضاح الرموز ٦٧١.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَدْبَرَ﴾ [٤٠]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ^(١) بكسرِ الهمزةِ على أَنَّهُ مصدرٌ^(٢) أَدْبَرَ بمعنى مضى، ونُصِبَ على الظرفيةِ بتقديرِ زمانٍ كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ، أَي: وقتِ انقضاءِ السجودِ. قاله الجعبريُّ^(٣).

وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمش^(٤).

وقرأ الباقون بفتحها جمعَ دُبْرٍ، وهو آخرُ الصَّلَاةِ وَعَقِبُهَا، وَجُمِعَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ السَّجُودِ.

قال البيضاوي^(٥): «وقيل: المرادُ بالتسييحِ الصَّلَاةُ، والصَّلَاةُ قبلَ الطلوعِ: الصُّبْحُ، وقبلَ الغروبِ: الظُّهْرُ والعصرُ، ومن الليلِ: العشاءان والتهجدُ، وأدبارُ السجودِ: النوافلُ بعد المكتوباتِ. وقيل: الوترُ بعد العشاءِ» انتهى.

وخرج بتقييدِ السجودِ: ﴿وَأَدْبَرَ النَّجْمُ﴾ آخرُ الطورِ [٤٩] المتفقُ على كسره إلا ما سيذكر إن شاء الله تعالى عن المطوِّعيِّ.

وَوَقَّفَ عَلَى ﴿يُنَادِي﴾ [٤١] بثبوتِ الياءِ^(٦) ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوبُ

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٦٥، النشر ٣٧٦/٢، الإنحاف ٤٨٩/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢١٣/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٧٨، الموضح ١٢٠١/٣.

(٣) كنز المعاني (خ) ٢٨٨/أ.

(٤) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٥١، المبهج ٤٨٩/٣، إيضاح الرموز ٦٧٢.

(٥) أنوار التنزيل ٤١٧/٢.

(٦) زاد في غ، ف، ش، ح: «ووقفاً».

على الأصل؛ لأنه مضارعٌ مرفوعٌ فحُقه ثبوتُ الياءِ مطلقاً^(١) في الكتابة / والقراءة والوصل والوقف، إلا أنها حُذفت في الوصلِ لالتقاء الساكنين، وحُذفت في الخطِّ حملاً على الوصل، وبه قطع لابن كثيرٍ في «الكفاية»، و«المبهج»، و«المستنير»، و«الإرشاد» وفاقاً للجمهور، وبالحدفِ أخذ له في «الهادي»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التبصرة»، و«التذكرة»، والوجهان في «الشاطبية» كـ «جامع البيان» وغيرهما، والأولُ أصحُّ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ، ووقف الباكون بحذفها في الوقفِ موافقةً للرسم.

[ب/٢٨٠]

وأثبت الياءِ في ﴿الْمُنَادِ﴾ [٤١] وصلاً نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ. وفي الحالين ابنُ كثيرٍ، وكذا يعقوبُ، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ. وحذفها الباكون في الحالين.

والمُنَادِي إِسْرَافِيلُ أو جبريل عليهما السلام، فيقول: يا أيُّها العظامُ الباليةُ، واللحومُ المتمزِّقةُ، والشُّعورُ المتفرقةُ، إنَّ الله سبحانه يأمركنَّ أن تَجْتَمِعْنَ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ^(٢).

وقرأ ﴿يَوْمَ كَثَقْنَا﴾ [٤٤] بتخفيف الشينِ أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ واليزيديُّ. وقرأ الباكون بالشدِّيدِ، وسبق بالفرقان [٢٥].

(١) انظر في توجيه القراءة تين: الحجة للفارسي ٦/ ٢١٤، الحجة لابن زنجلة ٦٧٨، الموضح ٣/ ١٢٠٢.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢١/ ٤٧٥، من طريق قتادة عن كعب من قوله، وعزاه السيوطي في الدر ١٣/ ٦٥٩ لابن جرير فقط، والأثر من الإسرائيليات، مما يرويه كعب الأخبار من كتبهم، والوليد بن مسلم في الإسناد أيضاً، وهو مدلسٌ ولم يصرِّح بالتحديث، فهو ضعيف به.

وأثبت الياءَ في ﴿وَعِيدَهُ﴾ [٤٥] وَصَلاً ورُشًّا، ووافقَه الحسَنُ وفي
 الحالين يعقوبُ، وحَذَفَها فيهما الباِقون.
 وفي هذه السورة من الزوائد^(١) ثلاثةٌ، ومن الإدغام^(٢) الكبير ثمانيةٌ
 مواضع.

* * *

(١) انظر: النشر ٢/٣٧٦، الإتحاف ٢/٤٩٠.

(٢) انظر: الإدغام الكبير ٢٣٩، التلخيص ٤١٧، كنز المعاني (خ) ٢٩٠/ب، الكنز في

القراءات العشر ٢/٦٦١، غيث النفع ٣٥٨.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ق﴾ [١] ك، أوت: على تقدير هذه، أو اقرأ، أو اذكر ق، ن: على جعله قَسَمًا وتاليه قَسَمًا آخر، الجوابُ: ﴿بَلْ عَجَبُوا﴾ [٢]، ﴿الْمَجِيدِ﴾ [١] ك: على جعلِ ﴿ق﴾ ^(١) جوابَ القسم، ن: على جعله قَسَمًا، والجواب ^(٢) «لقد»؛ للفصل بينهما. ﴿عَجِبُ﴾ [٢]، ﴿وَكُنَّا تَرَابًا﴾ [٣] ك. ﴿بَعِيدٌ﴾ [٣] ت. ﴿حَفِيطٌ﴾ [٤] ك. ﴿مَرِيحٌ﴾ [٥] ت. ﴿مِنْ فُرُوجٍ﴾ [٦]، و﴿مُنِيبٌ﴾ [٨]، و﴿رَزَقًا لِلْعِبَادِ﴾ [١١]، و﴿مَيِّتًا﴾ [١١] ك.

﴿الْخُرُوجُ﴾ [١١] ت. ﴿وَقَوْمٌ بَعَثَ﴾ [١٤]، و﴿فَحَقَّ وَعِيدُ﴾ [١٤]، و﴿بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [١٥] ك. ﴿جَدِيدٍ﴾ [١٥] ت ^(٣). ﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [١٦]، و﴿فَعِيدٌ﴾ [١٧]، و﴿عَتِيدٌ﴾ [٢٣]، و﴿تَحِيدٌ﴾ [١٩]، و﴿الْوَعِيدِ﴾ [٢٠]، و﴿وَشَهِيدٌ﴾ [٢١]، و﴿حَدِيدٌ﴾ [٢٢]، و﴿عَتِيدٌ﴾ [٢٣]، و﴿عَنِيدٌ﴾ [٢٤] ك. ﴿مُرِيبٌ﴾ [٢٥] ن؛ لأن تاليه كما قاله في / «النهر» ^(٤): «الظاهر تعلُّقه بما قبله على جهة البدل، ويكون ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾ [٢٦] توكيداً، ك: على جعله مبتدأً، خبره ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾».

[٢٨١]

(١) في النسخ ﴿حم﴾ وهو سهو، وانظر: المرشد ٧٢٤ / ٢ على تقديم الجواب وتأخير القسم.

(٢) أي: الجوابُ ﴿بَلْ عَجَبُوا﴾ بمعنى: لقد عجبوا. انظر: المرشد ٧٢٤ / ٢.

(٣) ت، ص: «ك».

(٤) النهر الماد ٢ / ٢ / ٩٨٨.

﴿ الشَّدِيدِ ﴾ [٢٦] ت، ﴿ بَعِيدِ ﴾ [٢٧] ت أيضاً، ﴿ بِالْوَعِيدِ ﴾ [٢٨] ت.
 ﴿ لِلْعَبِيدِ ﴾ [٢٩]، و ﴿ مَزِيدِ ﴾ [٣٠] ت. ﴿ عَيْرَبَعِيدِ ﴾ [٣١] ك^(١). ﴿ حَفِيزِ ﴾
 [٣٢] ت^(٢): على أن التالي مبتدأ، خبره ﴿ اَدْخُلُوهَا ﴾ [٣٤] على تأويل يُقال
 لهم: اَدْخُلُوهَا فَإِنَّ ﴿ مَنَّ ﴾ بمعنى الجمع، ن: على جَعَلَهُ بدلاً بعد بدل؛ لأنَّ
 قوله: ﴿ لِكُلِّ أَوَّابٍ ﴾ [٣٢] بدل من ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٣١]، و ﴿ مَنَّ خَشِيَ ﴾ [٣٣] بدل
 بعده تابع لـ «كَلَّ».

﴿ اَدْخُلُوهَا إِسْلَمٍ ﴾ [٣٠] ت^(٣). ﴿ الْخُلُودِ ﴾ [٣٤]، ﴿ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا ﴾ [٣٥]
 ك، ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [٣٥] ت، و ﴿ مَحِيصٍ ﴾ [٣٦] ت، ﴿ شَهِيدٌ ﴾ [٣٧] ت
 أيضاً. ﴿ مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [٣٨] ك. ﴿ السُّجُودِ ﴾ [٤٠]، و ﴿ يَوْمَ الْخُرُوجِ ﴾ [٤٢] ت.
 ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٤٣]، ﴿ سَرَاعًا ﴾ [٤٤] ك. ﴿ يَسِيرٌ ﴾ [٤٤] ت. ﴿ بِمَا يَقُولُونَ ﴾
 [٤٥] ك. ﴿ بِجَبَّارٍ ﴾ [٤٥] ت. ﴿ وَعِيدٍ ﴾ [٤٥] م.

* * *

(١) ح: «ت».

(٢) ح: «ك».

(٣) ص، ت: «ك».

التجزئة

من ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ﴾ [٢٣] ربيع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦١، وجعله صاحب غيث النفع ٣٥٧، والقول الوجيز ٢٩٨ على الآية [٢٦].

سورة الذاريات

مكيَّة^(١).وحروفها: ألف ومئتان وسبعة وثمانون^(٢).وكلمها: ثلاثمئة وستون^(٣).وأيتها: ستون بالإجماع^(٤).

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٢٧/٨، الجامع لأحكام القرآن ١٩/٤٦٩، حسن المدد: ١٢٨.

(٢) انظر: البيان ٢٣٢، حسن المدد ١٢٨، البصائر ١/٤٣٩، القول الوجيز ٢٩٨.

(٣) انظر: البيان ٢٣٢، البصائر ١/٤٣٩، القول الوجيز ٢٩٨.

(٤) انظر: البيان ٢٣٢، فنون الأفنان ٣٠٩، جمال القراء ١/٢١٨.

فواصلها^(١)

﴿ دَزَوَا ﴾ [١]، ﴿ وَقَرَأَ ﴾ [٢]، ﴿ يُسْرًا ﴾ [٣]، ﴿ أَمْرًا ﴾ [٤]، ﴿ لَصَادِقٌ ﴾ [٥]،
 ﴿ لَوْعٌ ﴾ [٦]، ﴿ الْحُبُّكَ ﴾ [٧]، ﴿ مُتَّخِلِفٍ ﴾ [٨]، ﴿ مَنْ أُوْفَكَ ﴾ [٩]، ﴿ الْخَرَّصُونَ ﴾ [١٠]،
 ﴿ سَاهُونَ ﴾ [١١]، ﴿ الدِّينِ ﴾ [١٢]، ﴿ يُفْتَنُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ تَسْتَعَجِلُونَ ﴾ [١٤]،
 ﴿ وَعَيُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ مُحْسِنِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ يَهْجَعُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [١٩]، ﴿ لَأَمُوقِينَ ﴾ [٢٠]، ﴿ بُبْصِرُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ تُوْعَدُونَ ﴾ [٢٢]،
 ﴿ تَنْطِقُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْمَكْرَمِينَ ﴾ [٢٤]، ﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ سَمِينَ ﴾ [٢٦]،
 ﴿ تَأْكُلُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ عَلِيمٍ ﴾ [٢٨]، ﴿ عَقِيمٌ ﴾ [٢٩]، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ [٣٠].
 ﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ [٣٢]، ﴿ مِّن طِينٍ ﴾ [٣٣]، ﴿ لِلْمُسْرِفِينَ ﴾ [٣٤]،
 ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣٥]، ﴿ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْأَلِيمَ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ فَجْجُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ مَلِيمٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ الْعَقِيمِ ﴾ [٤١]، ﴿ كَالرَّمِيمِ ﴾ [٤٢]،
 ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ مُنْتَصِرِينَ ﴾ [٤٥]، ﴿ فَاسِقِينَ ﴾ [٤٦]،
 ﴿ لَمُوسِعُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ الْمَهْدُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٤٩]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٥٠]،
 ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٥١]، ﴿ مَجْنُونٌ ﴾ [٥٢]، ﴿ طَاعُونَ ﴾ [٥٣]، ﴿ بِمَلُومٍ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٥٥]،
 ﴿ لِيَعْبُدُونَ ﴾ [٥٦]، ﴿ يُطْعَمُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ الْمَتِينُ ﴾ [٥٨]، ﴿ يَسْتَعَجِلُونَ ﴾ [٥٩]،
 ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [٦٠].

(١) انظر: البيان ٢٣٢، حسن المدد ١٢٨، القول الوجيز ٢٩٨.

القراءات وتوجيهها

أدغم تاء ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ﴾ [١] في ذال ﴿ ذَرُورًا ﴾ [١] للتقارب أبو عمرو وحمزة^(١)، وافقهما اليزيدي والمطوعي وابن محيصن من «المفردة».

والمراد بالذاريات: / الرياح تذرُّو التراب أو غيره، أو النساء الولود، فإنهن يذرين الأولاد.

وقرأ ﴿ فَأَلْجَرِيَتِ يُسْرًا ﴾ [٣] بضم السين أبو جعفر بخلاف ابن وردان^(٢)، فأسكنها عنه ابن وردان كالباقين، وهي صفة مصدر محذوف، أي: جرياً ذا يسر. وفُسرَت بالسُّفن الجارية في البحر سهلاً أو الرياح الجارية في مهاهبها، أو الكواكب التي تجري في منازلها.

وعن الحسن^(٣) (الحبك) [٧] بكسر الحاء والباء، على وزن الإبل، ورويت عن أبي عمرو، وهو اسم مفرد لا جمع؛ لأن «فعل» ليس من أبنية الجموع، فينبغي أن يُعدَّ مع إبل فيما جاء من الأسماء على فعل بكسر الفاء والعين.

والجمهور على ضمَّهما، أي: ذات الطرائق، يعني المجرَّة التي في السماء.

(١) وكذا يعقوب من المصباح كما تقدّم مراراً.

(٢) مضى في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ هُرُورًا ﴾ الآية [٦٧].

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٩٦، إيضاح الرموز: ٦٧٣.

وقال سعيد بن جبير^(١): «أي: الزينة بالنجوم». وعن المطوّعي^(٢) (إِيَّانَ يَوْمٍ) [١٢] بكسر الهمزة، والجمهورُ على الفتح. وقرأ ﴿وَعَيْنُونَ﴾ [١٥] بكسر العين ابن كثير وابنُ ذكوان وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج» والأعمشُ، ومرَّ بالبقرة [١٨٩] ذكْرُه.

وأمال ﴿وَبِالْأَشْجَارِ﴾ [١٨] أبو عمرو وابنُ ذكوانَ من طريق الصُّوريِّ، والدُّوريُّ عن الكسائيِّ، وافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقٍ بالتقليل، وبه قرأ قالونٌ وحمزةُ وأبو الحارثِ من «العنوان»، والباقون بالفتح. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٣) من «المبهج» من رواية البزِّيِّ (رازِقُكُمْ) [١١] اسمَ فاعلٍ، واللهُ تعالى متعالٍ عن الجهة^(٤).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٤٨٧/٢١ من طريق خُصَيْفٍ عن سعيد بن جبير به مثله، وخُصَيْفٌ هو: ابن عبد الرحمن الجزري، صدوق سيئ الحفظ وخطب آخره كما في التقريب ٢٩٧ برقم (١٧٢٨)، فالإسناد ضعيف بسبب خصيف، وأورده البغوي عنه في تفسيره ٣٧١/٧، والقرطبي في تفسيره ٤٧١/١٩، وزاد الحسن مع سعيد بن جبير. وأورده الماوردي في تفسيره ٣٦٢/٥ القول الخامس في معنى ﴿الْحُبُّكَ﴾: «أنه الحسن والزينة، قاله علي وقتادة ومجاهد وسعيد بن جبير»، وانظر: تفسير ابن كثير ٢٠٩/١٣ إذ ذكر المذكورين وغيرهم، ولكنّه بدون إسناد.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣٣١، إيضاح الرموز ٦٧٣.

(٣) انظر: المبهج ٣/٣٣١، إيضاح الرموز ٦٧٣.

(٤) إن أريد بالجهة ما فوق العالم، فلا يجوز نفيها، فإنه ليس هناك إلا الله وحده، وهو محيطٌ بكلِّ شيءٍ وفاقه. انظر: منهاج السنة ٢/٣٢١، ٣٢٤، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/٢٦٦-٢٦٧.

ومن رواية غير البزِّي من «المفردة» (أرزاقكم) بهمزة مفتوحة قبل الراء وبالف بعد الزاي جَمَعَ الرزق^(١).

والجمهور ﴿رِزْقُكُمْ﴾ واحد أرزاق، أي: سبب رزقكم، أو تقديره. وقيل: المراد بالسماء السحاب، وبالرزق المطر؛ لأنه سبب الأوقات^(٢).

واختلَفَ في ﴿مِثْلَ مَا﴾ [٢٣]:

فأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٣) بالرفع خبرٌ ثانٍ مستقلٌّ كالأول^(٤)، أو أنه مع ما قبله خبرٌ واحدٌ، نحو: هذا حلُّو حامض، نقلهما أبو البقاء^(٥)، أو على النعت لـ ﴿حَقُّ﴾ [٢٣] المرفوع، ولا يَصُرُّ تقديرُ إضافتها بمعرفة؛ لأنها لا تَتَعَرَّفُ بذلك لإبهامها، و ﴿مَا﴾ [٢٣] زائدةٌ عند الخليل^(٦) / للتأكيد، وجمع بين مؤكِّدين: «ما» ولام ﴿لِحَقُّ﴾ [٢٣] لاختلاف المؤكِّدين واللفظين، أي: لِحَقُّ مِثْلَ نُطْقِكُمْ، ووافقهم الأعمش^(٧).

(١) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٥٢، مصطلح الإشارات: ٤٩٩.

(٢) انظر: زاد المسير ٨ / ٣٤.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢ / ٦٦٥، النشر ٢ / ٣٧٧، الإتحاف ٢ / ٤٩٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦ / ٢١٦، الحجة لابن زنجلة ٦٧٩، الموضح ٣ / ١٢٠٥.

(٥) التبيان ٢ / ١١٨٠.

(٦) انظر: الكتاب ٣ / ١٤٠.

(٧) انظر: الروضة ٢ / ٩٢٨، المبهج ٣ / ٣٣١، إيضاح الرموز ٦٧٣.

وقرأ الباكون بالنصب نعتاً ﴿حَقُّ﴾ أيضاً، كما في القراءة الأولى، إنما بُني الاسم لإضافته إلى غير مُتَمَكِّن^(١)، كما بناه الآخر في قوله^(٢):

فَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بَدْمٌ مِثْلُ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

بفتح «مثل ما» مع أنها نعتٌ لـ «دم»، أو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: يَحَقُّ حَقًّا مِثْلُ نُطْقِكُمْ، أو حالٌ من الضمير في ﴿لَحَقُّ﴾؛ لأنه قد كُثِرَ الوصفُ بهذا المصدرِ حتى جرى مَجْرَى الأوصافِ المشتقة، والعاملُ فيها «حَقُّ».

وقرأ ﴿إِبْرَاهَامَ﴾ [٢٤] بالألفِ ابنُ عامرٍ بخلافِ ابنِ ذكوان.

وقرأ ﴿قَالَ سَلْمٌ﴾ [٢٨] بكسر السين وسكون اللام ورفع الميم من غير ألفِ حمزة والكسائي، وبقية العشرة بفتح السين واللام وبالألفِ.

وعن الأعمش (قالوا سَلْمٌ قَالَ سَلْمٌ) [٢٨] بكسر السين وسكون اللام ورفع الميم فيهما.

والجمهورُ ﴿سَلَمًا﴾ بفتح السين ونصب الميم، ﴿سَلَمٌ﴾ بفتح السين ورفع الميم، وبفتح اللام فيهما وبألفٍ فيهما أيضاً. وَسَبَقًا^(٣) بالبقرة [٢٠٨]، وهود [١٤].

وعن الأعمش (ثمود) [٤٣] المجرور بالثنوين كما في الأعراف [٧٣].

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٤٣] بالإشمامِ هشامٌ والكسائي، وكذا رُوِيَ سٌ، وافقهم الحسنُ والشنبوذِي كالبقرة [١١].

(١) أي: مَبْنِيٌّ.

(٢) لا يعرف قائله، وهو في ابن يعيش ٨ / ١٣٥، ورفض المباني ٣٧٨، والدر المصون

(٣) أي: سبق ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالبقرة، و﴿سَلَمًا﴾ في هود.

واختلَفَ في ﴿الصَّعِقَةُ﴾ [٤٤]:

فالكسائي^(١) بحذف الألفِ وسكونِ العينِ على إرادة^(٢) الصوتِ الذي يَصْحَبُ الصَّاعِقَةَ على حَدِّ ﴿وَمِنْهُمْ مَنَ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ﴾ [العنكبوت: ٤٠]. وافقه^(٣) ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخلافِ عنه.

وعن الحسنِ (الصَّوْاقِعِ) بتقديمِ القافِ على العينِ. والباقون بالألفِ وكسرِ العينِ على إرادةِ النارِ النازلةِ من السماءِ للعقوبةِ، وذِكْرُ بأولِ البقرة [٥٥].

واختلَفَ في ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾ [٤٦]:

فأبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٤) بجرِّ الميمِ عطفًا^(٥) على ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ [٢٠]، أو على ﴿وَفِي مُوسَى﴾ [٣٨]، أو على ﴿وَفِي عَادٍ﴾ [٤١]، أو على ﴿وَفِي ثَمُودَ﴾ [٤٣]، وهذا أَوْلَى لِقُرْبِهِ وَبُعْدِ غَيْرِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابنِ مسعود^(٦): (وفي قوم) بإثباتِ (في)، وافقهم^(٧) اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»، والحسنُ والأعمشُ.

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٦٧، النشر ٣٧٧/٢، الإتحاف ٤٩٣/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢٢/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٠، الموضح ١٢٠٨/٣.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٠٧، المبهج ٣٣٤/٣، إيضاح الرموز ٦٧٤.

(٤) انظر: الكفاية الكبرى ٢٩٠، النشر ٣٧٧/٢، الإتحاف ٤٩٣/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢٣/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٠، الموضح ١٢٠٩/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٧/١٠.

(٧) انظر: الروضة ٩٢٩/٢، المبهج ٣٣٥/٢، إيضاح الرموز ٦٧٤.

وقرأ / الباقون بنصبها عطفاً على مفعول ﴿فَأَخَذْنَاهُ﴾ [٤٠] أو على مفعول ﴿فَبَدَذْنَاهُمْ﴾ [٤٠]، وناسب ذلك أن قوم نوح مُغْرَقُونَ من قبل، لكن يُشْكِلُ بأنهم لم يَغْرَقُوا في اليمِّ، وأصل العطف أن يقتضي التشريك في المتعلقات، ويُحتمل أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمّر، أي: وأهلكنا قوم نوح؛ لأن ما قبله يدلُّ عليه. ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ من «المبهج».

وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٩] بتخفيف الذال حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ كالأنعام [١٥٢].

وأمال ﴿أَتَى الَّذِينَ﴾ [٥٢] وقفاً حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالأصبهانيِّ والباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وأثبت الياء في ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [٥٦]، و﴿يُطْعَمُونَ﴾ [٥٧] في الحالين يعقوبٌ، وفي الوصل الحسنُ.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(١) من «المبهج» (الرازق) [٥٨] بألفٍ بين الراء والزاي بوزنٍ فاعِلٍ، والجمهورُ بألفٍ بعد الزاي بوزنٍ فَعَّالٍ، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وعن الأعمش^(٢) (المتين) [٥٨] بالجرِّ صفةً لقوة، وإنما ذكَّرَ وَصَفَهَا لَكُونَ تَأْنِيثًا غيرَ حقيقيٍّ. وقيل: إنها في معنى الأيد [٤٧].

(١) انظر: المبهج ٣/ ٣٣٥، إيضاح الرموز ٦٧٤.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٩٢٩، المبهج ٣/ ٣٣٥، إيضاح الرموز ٦٧٥.

وقال ابن جنّي^(١): «هو خَفَضَ على الجوار في قولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» يعني أنه صفةٌ للمرفوع، وإنما جُرَّ لَمَّا جاور مجروراً». ورُدَّ: بإمكانٍ غيره، والجوار لا يُصار إليه إلا عند الحاجة^(٢)، والجمهورُ على الرفع نعتاً لـ ﴿الرِّزَاقُ﴾.

وأثبت الياء في ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [٥٩] في الحالين يعقوب، وفي الوصل الحسن، وحذفها الباقون مطلقاً.

وفي هذه السورة من الزوائد^(٣) ثلاثة، ومن الإدغام الكبير^(٤) ثمانية.



(١) المحتسب ٢/٢٨٩.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/٦١.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٧٧، الإتحاف ٢/٤٩٤.

(٤) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٩٠/ب، وفي الإدغام الكبير ٢٤٠، والتلخيص ٤١٨، وغيث النفع ٣٥٨: عشرة مواضع.

المرسوم

اتفقوا على كتابة ﴿يَأْيِيدِ﴾ [٤٧] بياءَيْن بين الألفِ والـدال^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع ٤٧، مختصر التبيين ٤/ ١١٤٢، الوسيلة ٣٥٠، الجميلة: ٥٧٧.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع ﴿يَوْمَهُمْ﴾ [١٣] كموضع المؤمن [غافر: ٣٥]، وعلى
 وصله بـ ﴿هُمَّ﴾ المجرور^(١)، نحو / : ﴿حَتَّىٰ يَلْقَوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يَصْعَقُونَ﴾
 [الطور: ٤٥].

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة غافر.

الوقف والابتداء

آخِرُ البِسْمَلَةِ م. ﴿وَالذَّرِيَّتِ﴾ [١] والفواصل^(١) التوالي ن؛ للفصل بين القسم وجوابه، وهو ﴿إِنَّمَا تَعْدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [٥]، وهل اللاحق منه أو لا؟ وظاهرٌ ما في تفسير البيضاوي^(٢) الأول، وحينئذٍ فيكون الوقفُ على قوله: ﴿لَصَادِقٌ﴾ ن؛ للفصل، ك: على جَعَلِهِ مُسْتَأْنَفًا ﴿لَوْعٌ﴾ [٦] ت: على الوجهين. ﴿أَفَاكٌ﴾ [٩] ت. ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [١٢]، و﴿يُفْتَنُونَ﴾ [١٣] ك. ﴿فَتَنَّاكُمْ﴾ [١٤] ك. ﴿تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [١٤] ت. ﴿ءَاتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [١٦]، و﴿مُحْسِنِينَ﴾ [١٦] ك، وليس بتام؛ لأنَّ التَّالِيَّ تَفْسِيرٌ لِإِحْسَانِهِمْ. ﴿قَلِيلًا﴾ [١٧] ت؛ وفاقاً ليعقوب^(٣) والضَّحَّاكِ^(٤)، أي: كان عددهم قليلاً، وحينئذٍ فالابتداءُ ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [١٧]، و﴿مَا﴾ [١٧] تكون نافيةً، أي: لا ينامون، ن: على أنَّ المعنى كان هجوعهم من الليل قليلاً.

قال أبو حيان في «النهر»^(٥): «والظاهر أنَّ ﴿قَلِيلًا﴾ ظرفٌ، وهو في الأصلِ صفةٌ، أي: كانوا في قليلٍ من الليل. ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ

(١) سقط: «الفواصل» من: ح.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٤١٩.

(٣) انظر: القطع ٢/٦٨٤.

(٤) انظر: القطع ٦٨٤، المكتفى ٥٣٦.

(٥) النهر المادّ ٢/٩٩٧.

محذوف، تقديره: كانوا يهجعون هجوعاً قليلاً، و«ما» زائدة في كلا الإعرابين» انتهى. ولا يجوز أن تكون نافية على هذا.

﴿ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [١٧] ك. ﴿ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [١٨]، و﴿ الْمَحْرُوم ﴾ [١٩]، و﴿ لِمُوقِينَ ﴾ [٢٠] ك، أو الأحسن وَضُلُ الأخير بقوله: ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ ﴾ [٢١] وهو ك^(١)، أو ت^(٢)، أي: وفي أنفسكم آيات؛ إذ ما في العالم شيء إلا وفي الإنسان له نظير يدل دلالة^(٣) مع ما انفرد به من الهيئات النافعة والمناظر البهيّة والتركيبات العجيبة، والتمكّن من الأفعال الغريبة، واستنباط الصنائع المختلفة، واستجماع الكمالات المتنوعة، قاله في «أنوار التنزيل»^(٤).

﴿ بُصُرُونَ ﴾ [٢١]، و﴿ تُوعَدُونَ ﴾ [٢٢] ك. ﴿ تَنطِقُونَ ﴾ [٢٣] ت. ﴿ سَلَمًا ﴾ [٢٥] ك، أي: يُسَلِّم عليك سلاماً. ﴿ قَالَ سَلَمٌ ﴾ [٢٥] ك، أي: عليكم سلامٌ، فحذف الخبر، ثم يُبتدأ بالتالي بتقدير مبتدأ، أي: أنتم قومٌ. وقد اجتمع في هذه الآية حذف الخبر والمبتدأ.

﴿ مُنْكَرُونَ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ [٢٧]، و﴿ لَا تَحْفَ ﴾ [٢٨]، و﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٢٨]، و﴿ عَقِيمٌ ﴾ [٢٩] ك. ﴿ قَالَ رَبُّكَ ﴾ [٣٠] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٥). ﴿ أَلْعَلِيمُ ﴾ [٣٠] ك، أو ت. ﴿ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [٣١]، و﴿ طِينٍ ﴾ [٣٣]، و﴿ لِمُسْرَفِينَ ﴾ [٣٤]،

(١) وفاقاً للداني في المكثفي ٥٣٧.

(٢) وفاقاً لأبي حاتم. انظر: المرشد ٧٢٩/٢.

(٣) في أنوار التنزيل: «يدل دلالته».

(٤) أنوار التنزيل ٤٢٠/٢.

(٥) انظر: القطع ٦٨٥/٢، المرشد ٧٣٠/٢.

[ب/٢٨٣] / و ﴿مِنَ الْمُسَابِغِينَ﴾ [٣٦]، و ﴿الْأَلِيمَ﴾ [٣٧]، و ﴿مَجْنُونٌ﴾ [٣٩]، ﴿مُنْتَصِرِينَ﴾ [٤٥]، و ﴿فَلَسِقِينَ﴾ [٤٦]، و ﴿لَمُوسِعُونَ﴾ [٤٧]، و ﴿فَرَسْنَهَا﴾ [٤٨]، و ﴿الْمَهْدُونَ﴾ [٤٨]، و ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٩]، و ﴿مُبِينٌ﴾ كلاهما [٥٠-٥١] ك أو الأخير يُوصَلُ بقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ [٥٢]، ويُوقف عليه وهو ك، أو ت؛ وفاقاً لما في كتاب الداني^(١)، أي: الأمر كذلك.

﴿أَوْمَجْنُونَ﴾ [٥٢]، و ﴿أَتَوَاصُوا بِهِ﴾ [٥٣]، و ﴿طَاعُونَ﴾ [٥٣] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للداني^(٢). ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥٥] ت. ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [٥٦]^(٣)، و ﴿أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ [٥٧]، و ﴿الْمَتِينُ﴾ [٥٨]، و ﴿يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [٥٩] ك. ﴿يُوعَدُونَ﴾ [٦٠] م.



(١) المكتفى ٥٣٨.

(٢) المكتفى ٥٣٨.

(٣) د، ص: «ت».

التجزئة

من قوله: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ ﴾ [ق: ٢٣] إلى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ [٣٠] رُبَّ، وهو تكملةُ الحزب^(١).



(١) نهاية الربع مجمع عليها، وأما بداية الربع التي ذكرها المؤلف فهي موافقة لما في جمال القراء ١/ ١٦١، ولم يذكرها صاحب غيث النفع: ٣٥٧، ضمن أقواله الثلاثة. انظر: البيان: ٣١٩، وفنون الأفتان: ٢٧٧. وفي نسخة د: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ ﴾ [٢٧]، وعلى هذا بداية الربع موافقة لقول الجمهور كما في غيث النفع.

سورة الطور

مكيّة^(١).وحروفها: ألف وخمسمئة^(٢).وكلمتها: ثلاثمئة واثننا عشرة^(٣).

وآيتها: أربعون وسبع آيات حجازي، وثمان بصري، وتسع كوفي

وشامي^(٤).واختلافها: آيتان^(٥): ﴿وَالطُّور﴾ [١] عراقي وشامي، و﴿دَعَا﴾ [١٣]

كوفي وشامي.

وفيهما شبه الفاصلة موضعان^(٦): ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ﴾ [١٣]، و﴿مَصْفُوفَةٍ﴾ [٢٠].وعكسه ثلاثة^(٧): ﴿لَوْعٌ﴾ [٧]، ﴿الْبَنُونَ﴾ [٣٩]، ﴿حِينَ تَقُومُ﴾ [٤٨].

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٤٥، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٥١١، حسن المدد: ١٢٩.

(٢) كذا في حسن المدد ١٢٩ لكن في البيان ٢٣٣ باختلاف. انظر: منار الهدى ٣٧٣، القول الوجيز ٢٩٩.

(٣) كذا في حسن المدد ١٢٩، والبيان ٢٣٣، منار الهدى ٣٧٣، القول الوجيز ٢٩٩.

(٤) انظر: البيان ٢٣٣، فنون الأفتان ٣٠٩، جمال القراء ١/ ٢١٨.

(٥) انظر: البيان ٢٣٣، فنون الأفتان ٣٠٩، جمال القراء ١/ ٢١٨.

(٦) كذا في حسن المدد ١٢٩، وفي البيان ٢٣٣: «موضع واحد»، وفي القول الوجيز: «ثلاثة مواضع».

(٧) كذا في حسن المدد ١٢٩.

فواصلها^(١)

- ﴿ وَالطُّور ﴾ [١]، ﴿ مَسْطُور ﴾ [٢]، ﴿ مَنشُور ﴾ [٣]، ﴿ الْمَعْمُور ﴾ [٤]،
 ﴿ الْمَرْفُوع ﴾ [٥]، ﴿ الْمَسْجُور ﴾ [٦]، ﴿ لَوَاقِعٌ ﴾ [٧]، ﴿ مِن دَافِعٍ ﴾ [٨]، ﴿ مَوْرًا ﴾ [٩]،
 ﴿ سَيْرًا ﴾ [١٠]، ﴿ لِّلْمَكِيدِينَ ﴾ [١١]، ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ دَعَا ﴾ [١٣]،
 ﴿ تَكْذِبُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ لَا بُصْرُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ وَيَعْمِرِ ﴾ [١٧]،
 ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [١٨]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ عَيْنِ ﴾ [٢٠]، ﴿ رَهِينٌ ﴾ [٢١]،
 ﴿ يَشْتَهُونَ ﴾ [٢٢]، ﴿ تَأْتِيهِمْ ﴾ [٢٣].
- ﴿ مَكْنُونٌ ﴾ [٢٤]، ﴿ يَسَاءَلُونَ ﴾ [٢٥]، ﴿ مُشْفِقِينَ ﴾ [٢٦]، ﴿ السَّمُورِ ﴾ [٢٧]،
 ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٢٨]، ﴿ مَجْنُونٍ ﴾ [٢٩]، ﴿ الْمُنُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ الْمَتَرِصِينَ ﴾ [٣١]،
 ﴿ طَاغُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ صَدِيقَاتٍ ﴾ [٣٤]، ﴿ الْخَلْقُونَ ﴾ [٣٥]،
 ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْمُصِيطِرُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٣٨]، ﴿ الْبَنُونَ ﴾ [٣٩]،
 ﴿ مُثْقَلُونَ ﴾ [٤٠]، ﴿ يَكْتُبُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ الْمَكِيدُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٤٣]،
 ﴿ مَرْكُومٌ ﴾ [٤٤]، ﴿ يُصْعَقُونَ ﴾ [٤٥]، ﴿ يُصْرُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٤٧]،
 ﴿ تَقَوْمٌ ﴾ [٤٨]، ﴿ النُّجُومِ ﴾ [٤٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٣٣، حسن المدد ١٢٩، القول الوجيز ٣٠٠.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿ فَكِهِينَ ﴾ [١٨] بغير ألف بعد الفاء أبو جعفر، وسبق بـ «يس» [٥]، كحذف همزة ﴿ مُتَكِينِ ﴾ [٢٠] له في الهمز المفرد^(١)، ووقف حمزة والأعمش بخلافٍ عنه بالتسهيل بينَ بينَ، وبالحذف أتباعاً للرسم وبالإبدال ياءً، ولكنه ضَعَفَ.

واختلَفَ في ﴿ وَاتَّبَعَهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ... أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٢١]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٢) ﴿ وَاتَّبَعَهُمْ ﴾ بوصل / الهمزة وتشديد التاء وفتح العين بعدها مثناةً على إسنادِ الفعلِ إلى الذرية^(٣)، و﴿ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ الأول بالتوحيد وضمّ التاء، والثاني بالجمع ونصبِ التاء بالكسرة.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ ﴿ وَاتَّبَعَهُمْ ﴾ بالإسنادِ إلى الذرية مع إلحاق تاءِ التأنيث، ﴿ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ الأول بالتوحيد ورفعِ التاء، وكذا الثاني بالتوحيد أيضاً، ولكنه نصبَ التاء لوقوعِ الذرية على القليلِ والكثير، والواحدُ أخفَ لفظاً فأتى به لِخَفَّتْهُ، ووافقهم^(٤) ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمشُ، لكنَّ المطَّوعِيَّ عنه بكسرِ الذالِ فيهما.

(١) انظر: باب الهمز المفرد ٢/ ٨٣٩.

(٢) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/ ٦٦٤، النشر ٢/ ٣٧٧، الإتحاف ٢/ ٤٩٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٢٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٢، الموضح ٣/ ١٢١٢.

(٤) انظر: الروضة ٥/ ٩٣٠، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٥٢، المبهج ٣/ ٣٣٧، إيضاح الرموز

وقرأ أبو عمرو ﴿وَأَتَّبَعَهُمْ﴾ بقطع الهمزة المفتوحة، وسكون التاء والعينِ ونونٍ، وألفٍ بعدها، على إسنادِ الفعلِ إلى المتكلمِ المعظمِ نفسه لمناسبة ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ﴾ [٢٠]، و﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ بالجمع وكسْرِ التاءِ فيهما على المفعوليةِ على قياسِ نصبِ جمعِ المؤنثِ السالمِ، ووافقه اليزيديُّ.

وقرأ ابن عامر، وكذا يعقوبُ ﴿وَأَتَّبَعَهُمْ﴾ بإلحاقِ تاءِ التأنِيثِ أيضاً، ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ كلاهما بالجمع. قال البيضاوي^(١): «للمبالغة في كثرتهم».

ورُفِعَ الأوَّلُ بالضمَّةِ فاعلاً، ونُصِبَ الثاني بالكسرة مفعولاً ثانياً، ووافقهما^(٢) الحسنُ.

ومعنى ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في دخول الجنة أو الدرجة؛ لما روي^(٣)

(١) أنوار التنزيل ٢/٤٢٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٩٨.

(٣) أخرجه هناد بن السري في الزهد برقم (١٧٩) عن وكيع، وابن جرير الطبري في تفسيره

٢١/٥٧٩-٥٨٠ من طريق عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر، والطحاوي

في شرح مشكل الآثار ٣/١٠٥ من طريق أبي الوليد الطيالسي، والبيهقي في السنن

الكبرى ١٠/٢٦٨ من طريق عاصم بن علي، أربعتهم عن شعبة عن عمرو بن مرة عن

سعيد بن جبير عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به من قوله، وإسناده صحيح على

شرط الشيخين، وكذا صححه على شرط الشيخين شعيب الأرناؤوط في تعليقه على

شرح مشكل الآثار ٣/١٠٥ حاشية ٢. وقد روي مرفوعاً وموقوفاً.

وأخرج الروايتين الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/١٠٦ برقم (١٠٧٥)،

وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٣/٣٨، أي: من طريق الثوري المذكور

مرفوعاً وموقوفاً. وأخرجه ابن جرير في تفسيره ٢١/٥٨٠ من طريقه موقوفاً.

أَنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ ذُرِّيَّةَ الْمُؤْمِنِ فِي دَرَجَتِهِ، وَإِنْ كَانُوا دُونَهُ لَتَقَرَّبَهُمْ عَيْنُهُ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿التَّنَاهُمُ﴾ [٢١]:

فالبزِّيُّ وقنبَلُ^(١) من طريقِ ابنِ مجاهدٍ بكسرِ اللامِ من أَلَتَ يَأَلْتُ
بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المضارع^(٢) كَعَلِمَ يَعْلَمُ، ووافقهما
ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣).

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢٤٧/٢ عن الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به موقوفاً، ومن طريقه أبو جعفر النحاس
في الناسخ والمنسوخ ٣٧/٣ والحاكم في المستدرک ٤٦٨/٢، والبيهقي في سننه
٢٦٨/١٠ بمثل إسناده. وقال البيهقي: «لم يسمعه الثوري من عمرو وإنما رواه غيره
عن الثوري عن سماعه عن عمرو،... وحديث شعبة عن عمرو موصول»، أي: الذي
تقدم ذكره قريباً. وقال الطحاوي: «هكذا يحدث شعبة بهذا الحديث، عن عمرو بن
مرة، لا يتجاوز به عن ابن عباس رضي الله عنهما» ثم أشار إلى رواية الثوري المرفوعة
ثم قال: «وهذا الحديث فنحن نحيط علماً لو لم نجد أحداً من رواه رفعه إلى النبي ﷺ
أن ابن عباس - رضي الله عنهما - لم يأخذه إلا عن النبي ﷺ؛ إذ كان الذي فيه إخبار عن
الله - عز وجل - بمراده في الآية المذكورة فيه وذلك مما لا يؤخذ من غير النبي ﷺ». قال
أبو جعفر النحاس في المصدر السابق له: «فصار الحديث مرفوعاً عن رسول الله
ﷺ، وكذا يجب أن يكون؛ لأن ابن عباس - رضي الله عنهما - لا يقول إلا عن رسول
الله ﷺ لأنه إخبار عن الله تعالى بما فعله».

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٥٧٠، النشر ٣٧٧/٢، الإتحاف ٤٩٦/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢٦/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٢،
الموضح ١٢١٢/٣.

(٣) مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٥٢، المبهج ٣٣٨/٣، إيضاح الرموز ٦٧٦.

وقرأ قبل من طريق ابن شنبوذ^(١) بإسقاطِ الهمزة، واللفظ بكسر اللام كـ «بعناهم»، يقال: لاته يلاته، كباعه يبيعه، وهي رواية الحُلوانيّ عن القوّاس، ووافقه الحسن^(٢). وقرأ الباقر بالهمز مع فتح اللام.

ويُحتمل أن يكون من ألت يألث كضرب يضرب، وأن يكون من آلات يليت كأمات يُميت، فألتاهم كأمّتاهم، وكلّها / بمعنى نَقَصناهم. وقيل: ألت بمعنى غلظ.

وقام رجل إلى عمر رضي الله عنه فوعظه، فقال رجل: «لا تألت أمير المؤمنين»^(٣)، أي: لا تُغلظ عليه.

وقرأ ﴿لَا لَغُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ [٢٣] بالرفع فيهما والتنوين نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم الأعمش. وقرأ الباقر بالفتح من غير تنوين كما في البقرة [٢٢٥]. واللغو: السَّقَط من الكلام، كما يجري بين شراب الخمر في الدنيا.

وقرأ ﴿لَوْلُوْهُ﴾ [٢٤] بإبدالِ همزته الأولى واواً أبو عمرو وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي، ولم يُبدله ورش. ووقف حمزة، ووافقه الأعمش، بإبدالِ همزته الأولى واواً، وروى العجلي تحقيقها^(٤)، وأما

(١) د: «الشنبوزي» والمثبت يوافق ما في النشر ٢/٣٣٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٤٩٨، إيضاح الرموز ٦٧٦.

(٣) أورده السمين في الدر المصون ١٠/٧٣ بدون إسناد.

(٤) ف، ش، ح: «تحقيقها».

الثانية فيأبد لها واواً ساكنةً لسكونها بعد ضمِّ، أو مضمومةً^(١)، ثم تُسَكَّنُ للوَقْفِ اتِّبَاعاً للرسم، فيتَّحدان لفظاً لا تقديراً، وبالتسهيلِ كالواوِ مع الرسم، ووقَّف هشامٌ كذلك لكنْ مع تحقيقِ الأولى وجهاً واحداً.

وشبَّه غِلْمانٌ أهلَ الجَنَّةِ باللؤلؤِ المصونِ في الصَّدْفِ لياضهم وصفائهم. وقيل: المرادُ بالمكثونِ المخزونُ؛ لأنه لا يُخزَنُ إلا الغالي الثَّمَنِ النفيسُ.

واختلِفَ في ﴿ نَدَعُوهُ إِنَّهُ ﴾ [٢٨]:

فنافعٌ^(٢) والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ بفتحِ الهمزةِ على التعليلِ^(٣)، أي: لأنه، ووافقهم الحسنُ^(٤)، وقرأ الباقون بالكسر على الاستئناف الذي فيه معنى العِلَّةِ، فيتحد معنى القراءتين.

ووقف على ﴿ بِنِعْمَتِ ﴾ [٢٩] بالهاء ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا يعقوبُ، وافقهم ابنُ مُحَيِّصِ بْنِ الْيَزِيدِيِّ والحسن.

وقرأ ﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾ [٣٢] بإسكانِ الراءِ وباختلاسِها أبو عمرو. ورُوي الإتمامُ عن الدوريِّ كالباقين. وافقه على الإسكانِ ابنُ مُحَيِّصِ بْنِ «المبهج» والاختلاسِ من «المفردة»، وسبق بالبقرة [٥٤].

(١) أي: أو واواً مضمومة.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٩١، النشر ٣٧٨/٢، الإتحاف ٤٩٦/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٢٧/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٣، الموضح

١٢١٤/٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٤٩٩، إيضاح الرموز ٦٧٦.

واخْتَلَفَ فِي ﴿الْمُضَيَّرُونَ﴾ هُنَا [٣٧]، وَ﴿بِمُضَيَّرٍ﴾ فِي الْغَاشِيَةِ

[٢٢٢]:

فَقَبِلَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذَ وَابْنِ مَجَاهِدٍ مِنْ «الْمُسْتَنِيرِ»^(١)،
وَابْنِ ذَكْوَانَ^(٢) فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ / مِهْرَانَ وَابْنُ الْفَحَّامِ مِنْ طَرِيقِ الْفَارَسِيِّ عَنْ
النَّقَّاشِ وَهَشَامِ^(٣) بِالسِّينِ فِيهِمَا عَلَى الْأَصْلِ^(٤)، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ الْأَخْرَمِ
وغيرِهِ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَرَوَاهُ زُرْعَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَفْصِ،
وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الْهَذَلِيُّ^(٥) عَنِ الْأَشْنَانِيِّ عَنْ عُبَيْدٍ، وَافْتَقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِينَ^(٦)
فِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ «المفردة»، وَمِنْ أَحَدِ وَجْهَيْ «المبهج»^(٧)، وَفِي
«الشاطبية»^(٨) كَأَصْلِهَا عَنْ قُنْبَلٍ ﴿الْمُضَيَّرُونَ﴾ بِالسِّينِ، وَ﴿بِمُضَيَّرٍ﴾
بِالضَّادِ، وَفَاقًا لِنَصِّ^(٩) جَمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ، وَرَوَاهُ آخَرُونَ عَنْ
حَفْصِ كَذَلِكَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْخِلَافِ فِي

(١) المستنير ٢/٤٦٢.

(٢) ح: «فيهما من طريق ابن مهران».

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٦٧، النشر ٢/٣٧٨، الإتحاف ٢/٤٩٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٢٨، الحجة لابن زنجلة ٦٨٤، الموضح

٣/١٢١٤.

(٥) الكامل (خ) ١٧٠/ب.

(٦) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِينَ ١٥٢، المبهج ٣/٣٣٨، إيضاح الرموز ٦٧٧.

(٧) المبهج ٣/٣٣٨.

(٨) الشاطبية: ٨٤.

(٩) قوله: «لنص» من غ، ف، وسائر النسخ: «لبعض».

﴿ الْمُصَيِّرُونَ ﴾، وبالصاد في ﴿ بِمُصَيِّرٍ ﴾ في الشاطبية^(١) كأصلها^(٢).
وقرأ خَلَفٌ عن حمزة بإشمامِ الصادِ الزاي فيهما، وبه قرأ خَلَادٌ فيهما^(٣)
أيضاً من رواية جمهورِ المشاركةِ والمغاربةِ.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ^(٤): «وهذا الذي لا يوجد نص^(٥) بخلافه».

وأثبت له الخلافَ فيهما صاحبُ «التيسير»، و«الشاطبية»، وقرأ به
الدانيُّ على أبي الفتح، ووافقهما المطَّوعِيُّ من غير خُلْفٍ^(٦)، وقرأ الباقون
بالصاد فيهما أبدلوا من السينِ لأجلِ حرفِ الاستعلاءِ، وهو الطاءُ، وبه
قرأ ابنُ شنبوذ عن قُنْبَلٍ من «المبهج» فيهما، وابنُ ذكوانٍ فيما رواه الجمهورُ
عن النَّقَّاشِ عنه، وهو الذي في «الشاطبية» كأصلها عنه، وبه قرأ حفصٌ فيما
ذكره ابنُ مهرانٍ في «غايته»^(٧)، وابنُ غلبونٍ في «تذكرته»^(٨)، وصاحب
«العنوان»^(٩)، وبه قرأ الدانيُّ^(١٠) على أبي الحسنِ، وبه قرأ خَلَادٌ في رواية

(١) حرز الأمانى ٨٤، ٨٩.

(٢) التيسير ٢٠٤، ٢٢٢.

(٣) سقط من: ص، ت.

(٤) النشر ٢/٣٧٨.

(٥) النشر: «نص عنه».

(٦) ش: «عن خلف».

(٧) الغاية ٤٠٠.

(٨) التذكرة ٥٦٧.

(٩) العنوان ١٨١.

(١٠) جامع البيان ٣٣٨/أ.

الحُلُوَانِيَّ ومحمد بن سعيد البزاز، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من الوجه الثاني^(١) من «المبهج».

ومعنى ﴿أَهْمُ الْمُصَيِّطُونَ﴾ [٣٧]: الأربابُ الغالبون حتى يُدبِّروا أمرَ الربوبية، وبنوا الأمر على إرادتهم.

وقال ابنُ عطية^(٢): «أم عندهم الاستغناء عن الله تعالى في جميع الأمور؛ لأن المال والصحة والقوة وغير ذلك من الأشياء كلها من خزائن الله تعالى» انتهى. والمسيطر: قال ابنُ عباس^(٣): المُسَلِّطُ القاهرُ.

وقرأ ﴿يَلْقُوا﴾ [٤٥] بفتح الياء وسكون اللام وفتح القاف من غير ألف، أبو جعفر، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وسَبَقَ بالزخرف [٨٣].

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُضَعَّفُونَ﴾ [٤٥]:

فابنُ عامرٍ وعاصم^(٤) بضمَّ الياء مبنياً للمفعول، ويحتمل^(٥) أن يكونَ مِنْ

(١) سقط قوله: «من الوجه الثاني» من: ت.

(٢) المحرر الوجيز ١٥/٢٤٧.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٥٩٧/٢١ من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ «المسلطون»، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق. وعزاه السيوطي في الدرر ١٣/٧١٠ لابن أبي حاتم ولابن المنذر، وعزاه في الإتيقان ٣/٨٠٣ لابن أبي حاتم، وساق الإسناد في أول الغريب من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.

وأورده القرطبي في تفسيره ١٩/٥٣٦ عنه بدون إسناد بلفظ: «المسلطون الجبارون».

(٤) انظر: المستنير ٢/٤٦٣، النشر ٢/٣٧٩، الإتحاف ٢/٤٩٨.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٢٨، الحجة لابن زنجلة ٦٨٤، الموضح

صُعَقَ، فهو يُصَعِّقُ مَبْنِيًّا للمفعولِ، وهو ثلاثيٌّ، حكاها الأَخْفَشُ^(١)، فيكون مثل سَعِدُوا، وأن يكونَ مِنْ أَصْعَقَ رباعياً، يقال: أَصْعَقَ فهو مُصَعِّقٌ، قاله الفارسيُّ^(٢). والمعنى: أنَّ غيرَهم أَصْعَقَهُم، ووافقهما الحسنُ^(٣).

وقرأ الباقون بفتحها مَبْنِيًّا للفاعلِ.

والصَّعَقُ: العذاب، أو يومٌ بدرٍ؛ لأنهم عَذَّبُوا فيه، أو يومُ القيامة، أقوالٌ، ثالثها قولُ الجمهورِ؛ لأنَّ صَعَقَتَهُ تَعُمُّ جميعَ الخلائقِ.

وقال البيضاوي^(٤): «وهو عند النفخة الأولى».

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٥)، والمطوَّعي^(٦) إدغامُ النونِ الأولى من (بأعينا) في الثانية [٤٨] لتلاقي المثلين، والباقون بالإظهار، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج».

والمعنى: أي: إنَّك في حِفْظِنَا بحيث تَرَكَ وَتَكَلَّوْكَ. وجمع العينَ لأنه أضيف إلى ضمير الجماعةِ للمبالغةِ بكثرةِ أسبابِ الحِفْظِ.

وعن المطوَّعي^(٧): (وأدبارَ النجوم) [٤٩] بفتحِ الهمزة، أي: أعقابِ النجومِ وأثارها إذا غَرَبَتْ.

(١) لم تَرِدْ حكايتُهُ في «معانيه».

(٢) الحجة ٦/٢٢٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٤٩٩، إيضاح الرموز ٦٧٧.

(٤) أنوار التنزيل ٢/٤٢٨.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة ١٥٢، إيضاح الرموز: ١٠٧.

(٦) انظر: المبهج ١/١٩١.

(٧) انظر: المبهج ٣/٣٣٩، إيضاح الرموز ٦٧٧.

والجمهورُ على كسرِها مصدراً، وهذا بخلافِ التي في آخر «ق» [٤٠] كما تقدّم؛ فإنَّ الفتحَ هناكُ لائقٌ؛ لأنه يُرادُ به الجمعُ لدُبرِ السجود، أي: أَعقابه.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعان^(١).



(١) انظر: الإدغام الكبير ٢٤٠، التلخيص ٤٢٠، كنز المعاني (خ) ٢٩٠ ب، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٦٥، غيث النفع ٣٥٩.

المرسوم

اتفقوا على ﴿بِنِعْمَتِ﴾ [٢٩] بالتاء^(١)، كموضع البقرة [٢٣١]، وتالياتها [آل عمران: ١٠٣] وثنائي العقود [١١]، وموضعي إبراهيم [٢٨، ٣٤]، وثلاثة النحل [٧٢]، [٨٣، ١١٤]، وموضع لقمان [٣١]، وفاطر [٣]، وما عدا الأحد عشرَ بالهاء نحو: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ بسورة «ن» [٢].

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَالطُّورُ﴾ [١] ن، كالفواصل التوالي؛ لأنَّ الْمُقْسَمَ عليه ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ [٧] فلا يُفْصَلُ بينهما، والواو الأولى واو القسم والواحق للعطف. ﴿لَوَاقِعٌ﴾ [٧] ك، أو الأحسن وصله بالتالي واقفاً على ﴿دَافِعٌ﴾ وهو ك؛ وفاقاً للعماني^(١)؛ لأنَّ المعنى: لَنَازِلٌ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ يَدْفَعُهُ عن / مستحقه. وقال الداني^(٢): «ت»: على الاستئناف تقديره: واذكر يوم، ن: على النصب بـ ﴿دَافِعٌ﴾، ويجوز كما قاله في «النهر»^(٣) أن ينتصب بقوله: ﴿لَوَاقِعٌ﴾، والجملة بعدها اعتراض بين العامل والمعمول.

﴿سَيِّراً﴾ [١٠] ك. ﴿يَلْعَبُونَ﴾ [١٢]، و﴿دَعَا﴾ [١٣]، و﴿تُكذِّبُونَ﴾ [١٤]، و﴿لَأُبْصِرُونَ﴾ [١٥]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [١٦] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٦] ت، وهو تعليل للاستواء؛ فإنه لما كان الجزاء واجب الوقوع كان الصبر وعدمه سبباً في عدم النفع، قاله القاضي ناصر الدين^(٤).

﴿ءَاتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [١٨] ك، ﴿عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [١٨] ك أيضاً بتقدير: يقولون لهم: كلوا. ﴿مَصْفُوفَةً﴾ [٢٠] ك، ﴿بِحُورٍ عِينٍ﴾ [٢٠]، و﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٢١]

(١) المرشد ٢/٧٣٣.

(٢) المكتفى ٥٣٩.

(٣) النهر الماد ٢/١٠٠٧.

(٤) وهو البيضاوي في أنوار التنزيل ٢/٤٥٢.

ك أيضاً. ﴿مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٢١] ت، ﴿رَهِينٌ﴾ [٢١] ت أيضاً. ﴿وَلَا تَأْتِيهِمْ﴾ [٢٣]، و﴿مَّا كُنُوزٌ﴾ [٢٤] ك، أو الأخير ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١).

﴿نَدْعُوهُ﴾ [٢٨] ك: على قراءة كسر الهمزة للاستئناف، ن: على الفتح لأجل التعليل للسابق. ﴿فَذَكَّرٌ﴾ [٢٩] ك. ﴿وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [٢٩]، و﴿الْمُنُونِ﴾ [٣٠]، و﴿الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ [٣١]، و﴿طَاعُونَ﴾ [٣٢]، و﴿تَقْوَالَهُ﴾ [٣٣]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣٣]، و﴿صَادِقِينَ﴾ [٣٤]، و﴿وَالْأَرْضَ﴾ [٣٦]، و﴿يُوقِنُونَ﴾ [٣٦]، و﴿الْمُصِيطِرُونَ﴾ [٣٧]، و﴿فِيهِ﴾ [٣٨]، و﴿مُبِينٍ﴾ [٣٨]، و﴿الْبُنُونَ﴾ [٣٩]، و﴿مُثْقَلُونَ﴾ [٤٠]، و﴿يَكْتُبُونَ﴾ [٤١]، و﴿الْمَكِيدُونَ﴾ [٤٢]، و﴿عَبْرُ اللَّهِ﴾ [٤٣]، و﴿يُشْرِكُونَ﴾ [٤٣] ك.

﴿مَرْكُومٌ﴾ [٤٤] ك^(٢)، أو ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣). ﴿يُنْصَرُونَ﴾ [٤٦] ك. ﴿يَعَامُونَ﴾ [٤٧]، و﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [٤٨]، و﴿تَقُومُ﴾ [٤٨] ك. ﴿الْتَّجُومُ﴾ [٤٩] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٢/ ٧٣٤.

(٢) وفاقاً للعماني كما في المرشد ٢/ ٧٣٦.

(٣) انظر: المرشد ٢/ ٧٣٣.

التجزئة

من قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ في الذاريات [١٠] إلى قوله:
﴿يَتَنَزَّعُونَ فِيهَا﴾ [٢٣] ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء: ١/١٦١، ١٨٣، وهو أحد الأقوال في غيث النفع ٣٥٩، لكنه رجح أن يكون المنتهى على نهاية الآية [٢٣]، وهو الذي في القول الوجيز ٣٠٠.

سورة والنجم

مَكِّيَّةٌ^(١).حروفها: ألفٌ وأربعمئة وخمسة^(٢).وكلمها: ثلاثمئة وستون^(٣).وآيها: ستون وآية في غير الكوفيِّ والحمصيِّ، وآيتان فيهما^(٤).اختلافها: ثلاث آيات^(٥) ﴿مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [٢٨] كوفي، ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾

[٢٩] شامي، ﴿إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [٢٩] غير دمشقي.

وفيها شبه الفاصلة: موضع^(٦) ﴿وَتَضَحَّكُونَ﴾ [٦٠].

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٦٢/٨، الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٠، حسن المدد: ١٣٠.

(٢) انظر: البيان ٢٣٤، وحسن المدد ١٣٠، وفي البصائر ٤٤٣/١ «خمسون» بدلاً من «خمسة»، وانظر: منار الهدى ٣٧٤، القول الوجيز ٣٠١.

(٣) انظر: البيان: ٢٣٤، البصائر ٤٤٣/١، منار الهدى ٣٧٤، القول الوجيز: ٣٠١.

(٤) انظر: البيان: ٢٣٤، فنون الأفتان: ٣٠٩، جمال القراءة ٢١٨/١.

(٥) انظر: البيان: ٢٣٤، فنون الأفتان: ٣٠٩، جمال القراءة ٢١٨/١، البصائر ٤٤٣/١.

(٦) كذا في حسن المدد ١٣٠، وفي البيان ٢٣٤: «موضعان» وفي القول الوجيز ٣٠٢: «أربعة مواضع».

فواصلها^(١)

﴿ إِذْ أَهْوَى ﴾ [١]، ﴿ وَمَا غَوَى ﴾ [٢]، ﴿ عَنِ الْهَوَى ﴾ [٣]، ﴿ يُوحَى ﴾ [٤]،
 ﴿ الْفَوَى ﴾ [٥]، ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ [٦]، ﴿ الْأَعْلَى ﴾ [٧]، ﴿ فَتَدَلَّى ﴾ [٨]، ﴿ أَوْ أَدْنَى ﴾ [٩]،
 ﴿ مَا أَوْحَى ﴾ [١٠]، ﴿ مَا رَأَى ﴾ [١١]، ﴿ مَا يَرَى ﴾ [١٢]، ﴿ أُخْرَى ﴾ [١٣]،
 ﴿ الْمُنْتَهَى ﴾ [١٤]، ﴿ الْمَأْوَى ﴾ [١٥]، ﴿ مَا يَعْنَى ﴾ [١٦]، ﴿ وَمَا طَعَى ﴾ [١٧]،
 ﴿ الْكُبْرَى ﴾ [١٨]، ﴿ وَالْمُرَى ﴾ [١٩]، ﴿ الْأُخْرَى ﴾ [٢٠]، ﴿ الْأُنْتَى ﴾ [٢١]،
 ﴿ ضَيْرَى ﴾ [٢٢]، ﴿ الْهُدَى ﴾ [٢٣]، ﴿ مَا تَمَنَّى ﴾ [٢٤]، ﴿ وَالْأُولَى ﴾ [٢٥]،
 ﴿ وَبِرْضَى ﴾ [٢٦]، ﴿ الْأُنْتَى ﴾ [٢٧]، ﴿ شَيْئًا ﴾ [٢٨]، ﴿ الدُّنْيَا ﴾ [٢٩]،
 ﴿ أَهْتَدَى ﴾ [٣٠]، ﴿ بِالْحُسْنَى ﴾ [٣١]، ﴿ بِمَنْ أَنْتَقَى ﴾ [٣٢]، ﴿ تَوَلَّى ﴾ [٣٣]،
 ﴿ وَأَكْدَى ﴾ [٣٤]، ﴿ فَهَوَّيْرَى ﴾ [٣٥]، ﴿ مُوسَى ﴾ [٣٦]، ﴿ وَفَى ﴾ [٣٧]،
 ﴿ أُخْرَى ﴾ [٣٨]، ﴿ مَا سَعَى ﴾ [٣٩]، ﴿ يَرَى ﴾ [٤٠]، ﴿ الْأَوْفَى ﴾ [٤١]،
 ﴿ الْمُنْتَهَى ﴾ [٤٢]، ﴿ وَأَبَى ﴾ [٤٣]، ﴿ وَأَحْيَا ﴾ [٤٤]، ﴿ وَالْأُنْتَى ﴾ [٤٥]،
 ﴿ تَمَنَّى ﴾ [٤٦]، ﴿ الْأُخْرَى ﴾ [٤٧]، ﴿ وَأَقْنَى ﴾ [٤٨]، ﴿ الشَّعْرَى ﴾ [٤٩]،
 ﴿ الْأُولَى ﴾ [٥٠]، ﴿ فَمَا أَبْقَى ﴾ [٥١]، ﴿ أَطْعَى ﴾ [٥٢]، ﴿ أَهْوَى ﴾ [٥٣]،
 ﴿ مَا عَنَى ﴾ [٥٤]، ﴿ تَتَمَارَى ﴾ [٥٥]، ﴿ الْأُولَى ﴾ [٥٦]، ﴿ الْأَرْفَى ﴾ [٥٧]،
 ﴿ كَاشِفَةُ ﴾ [٥٨]، ﴿ تَعَجَّبُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ وَلَا تَبْكُونَ ﴾ [٦٠]، ﴿ سَلِمْدُونَ ﴾ [٦١]،
 ﴿ وَأَعْبُدُوا ﴾ [٦٢].

(١) انظر: البيان ٢٣٤، حسن المدد ١٣٠ القول الوجيز ٣٠١.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن (والنجم) [١] بضم النون، كما في النحل [١٦].
وأمال رؤوس آي هذه السورة اليائي غير الرائي حمزة والكسائي،
وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق وأبو عمرو
بالتقليل^(١)، ووافقهما^(٢) اليزيدي^(٣).

وجملة ذلك ثلاث وأربعون كلمة.

وكذا الخَلْفُ في الوقف على ﴿يَا حَسَنَ﴾ [٣١]؛ لأنه رأس آية.
وأما الرائي وهو عشر كلمات وهي: ﴿مَا يَرَى﴾ [١٢]، ﴿أُخْرَى﴾ [١٣]،
﴿الْكَبْرَى﴾ [١٨]، ﴿الْأُخْرَى﴾ [٢٠]، ﴿فَهْوَيْرَى﴾ [٣٥]، ﴿أُخْرَى﴾ [٣٨]،
﴿سَوْفَ يَرَى﴾ [٤٠]، ﴿النَّشَاءَ الْأُخْرَى﴾ [٤٧]، ﴿رَبُّ الشَّعْرَى﴾ [٤٩]، ﴿رَبِّكَ
تَتَمَارَى﴾ [٥٥]:

فأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ^(٤) بالإمالة المحضة، ووافقهم
اليزيدي والأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل، والباقون بالفتح.

(١) أقحم في: غ، ف: «و﴿الْكَبْرَى﴾، ﴿الْأُخْرَى﴾، ﴿فَهْوَيْرَى﴾، ﴿أُخْرَى﴾» وستأتي هذه
الكلمات في مكانها الصحيح.

(٢) زاد في ح: «وقالون من العنوان».

(٣) سقط قوله: «ووافقهما اليزيدي» من: ش، ح.

(٤) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

تنبيه:

﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [٢٩] رأس آية في الشامي، فيفتحها أبو عمرو؛ لأنها عنده ليست رأس آية، والله أعلم.

وأمال الراء والهزمة معاً من ﴿رَأَى﴾ [١١]، و﴿رَأَاهُ﴾ [١٣] صغرى ورش من طريق الأزرق، وأمال أبو عمرو بكماله الألف وفتح الراء.

وأمال ابن ذكوان الراء والألف في ﴿رَأَى﴾ من جميع طرقه إلا ما انفرد به زيد عن الرملي عن الصوري من فتح الراء وإمالة الهزمة، وإلا ما انفرد به صاحب «المبهج» عن الصوري من فتحهما.

وأما ﴿رَأَاهُ﴾ [١٣] فأمال الراء والهزمة النقّاش عن الأخفش عنه، وفتحهما ابن الأخرم عن الأخفش.

وأمال الهزمة وفتح الراء الجمهور^(١) عن الصوري، وفتح الجمهور عن الحلواني عن هشام الراء والألف في الكلمتين، والأكثر عن الداجوني على إماتهما فيهما.

وقرأ أبو بكر في رواية الجمهور عن يحيى بإمالة الراء والهزمة في ﴿رَأَى﴾، وفتحهما في رواية الجمهور عن العليمي، ومن طريق «المبهج» عن أبي عون عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي، وفتح الراء، وإمالة الهزمة من «العنوان».

وكذلك الخلف في ﴿رَأَاهُ﴾ إلا أن العليمي عنه فتح الراء والهزمة.

(١) انظر في توجيه الإمالة والفتح: الحجة للفارسي ٦/٢٢٩، الموضح ٣/١٢١٦.

وقرأ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ بِإِمالتهما فيهما، ووافقهما الأعمشُ
وفتحهما فيهما قالونُ وورشٌ من طريق الأصبهانيِّ وابنِ كثيرٍ وحفصٍ،
وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ.

واختلَفَ في ﴿مَا كَذَبَ﴾ [١١]:

فهشامٌ، وكذا أبو جعفرٍ^(١) بتشديد الذال^(٢)، أي: ما رآه محمدٌ ﷺ بعينه
صَدَقَهُ قَلْبُهُ، ولم يُنكِرْهُ، و«ما» مفعول به موصولٌ، والعائدُ محذوفٌ، ففاعلٌ
﴿رَأَاهُ﴾ ضميرٌ يعود على النبي ﷺ، ووافقهما الحسنُ^(٣). وقرأ الباقرُ
بتخفيفِها. فقليلٌ فيها ما قيل في الأول.

و﴿كَذَبَ﴾ يتعدى بنفسه. وقيل: هو على إسقاطِ الخافضِ، أي:
فيما رآه، قاله مكِّيُّ^(٤) وغيرُه، وجَوَّزَ في «ما» وجهين، أحدهما: أن تكونَ
بمعنى الذي. والثاني: أن تكونَ مصدريةً. ويجوز أن يكونَ فاعلٌ ﴿رَأَى﴾
ضميراً يعود على الفؤادِ، أي: لم يَشُكَّ قَلْبُهُ فيما رآه بعينه، قاله في «الدر»^(٥).
وقال البيضاوي^(٦): «أي: ما كَذَبَ بَصْرُهُ بما حكاها له، فإنَّ الأمورَ القُدْسِيَّةَ
تُدْرِكُ أَوَّلًا بِالْقَلْبِ، ثم تنتقل منه إلى البصر، أي^(٧): ما قال فؤاده لِمَا رآه: لم

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٩٢، النشر ٣٧٩/٢، الإتحاف ٤٩٩/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٣١/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٠٠، إيضاح الرموز: ٦٧٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٦٤٤.

(٥) الدر المصون ٨٨/١٠.

(٦) أنوار التنزيل ٤٢٩/٢.

(٧) البيضاوي: «أو».

أَعْرِفُ^(١)، ولو قال ذلك لكان كاذباً؛ لأنه عَرَفَهُ بقلبه، كما رآه ببصره» انتهى.
واختلِفَ: هل رأى النبي ﷺ ربَّه عز وجل بعيني رأسه؟ وعليه الجمهور،
وأبَتْ^(٢) عائشة^(٣) رضي الله عنها وعن أبيها.

(١) البيضاوي: «أعرفك».

(٢) ت، د، ص، ش: «وأبته».

(٣) أما حديث عائشة - رضي الله عنها - في إبانها رؤية النبي ﷺ ربَّه، فقد أخرجه البخاري في صحيحه ٦٠٦/٨ مع الفتح، ك: التفسير، ب: بدون عنوان، برقم (٤٨٥٥)، عن مسروق قال: قلت لعائشة - رضي الله عنها - يا أمتاه، هل رأى محمد ﷺ ربَّه؟ فقالت: لقد قفَّ شعري مما قلت أين أنت من ثلاث من حدَّثكهنَّ فقد كذب: من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربَّه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ...﴾، ومسلم في صحيحه ١/١٥٩ ك: الإيمان، ب: معنى قول الله - عز وجل -: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربَّه ليلة الإسراء، برقم (١٧٧)، وفي لفظ عنده: «من زعم أن محمداً رأى ربَّه فقد أعظم على الله الفرية».

أما هل رأى النبي ربَّه؟ فالجواب في الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره في صحيحه ١/١٦١ ك: الإيمان، ب: في قوله عليه السلام: «نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاهُ...» برقم (١٧٨)، عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربَّك؟ قال: «نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاهُ»، وجاء في شرح النووي ٣/١٢: «معناه: حجاب نور، فكيف أراه»، ثم نقل عن الإمام أبي عبد الله المازري أنَّ معناه: أنَّ النور معني من الرؤية. وأثبت الحافظ ابن كثير - بعد ذكره بعض الروايات عن ابن عباس - أنه ﷺ رآه بفؤاده مرتين... وفي رواية أنَّه أطلق الرؤية، وهي محمولة على المقيدة بالفؤاد. من روى عنه بالبصر فقد أغرب، فإنَّه لا يصح في ذلك شيء عن الصحابة - رضي الله عنهم - وقول البغوي في تفسيره: «وذهب جماعة إلى أنه رآه بعينه، وهو قول أنس والحسن وعكرمة فيه نظر، والله أعلم»

كما في تفسيره ١٣/٢٥٦-٢٥٧.

والصحيح أن المراد في الآية جبريل عليه السلام. وفي كتابي «المواهب اللدنية»^(١) من مباحث ذلك ما يكفي ويشفي.

واختلَفَ في ﴿أَفْتَمَرُونَهُ﴾ [١٢]:

فحمزة والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخَلَفٌ^(٢) بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألفٍ من^(٣) مَرَيْتُهُ حَقَّهُ، إِذَا عَلِمْتَهُ وَجَحَدْتَهُ إِيَّاهُ، وَعُدِّي بِ«عَلَى» لتضمينه معنى الغلبة، ويحتمل أن تكون من مَرَاهُ^(٤) على كذا، إِذَا غَلَبَهُ عَلَيْهِ فهو من المِرَاءِ^(٥) وهو الجِدال. وافقهم الأعمش^(٦).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي: «قيل: إن المراد بذلك رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة الإسراء، وتكليمه إياه، وهذا اختيار كثير من العلماء -رحمهم الله-، فأثبتوا بهذا رؤية الرسول ﷺ لربه في الدنيا» انتهى من تيسير الكريم الرحمن ٢/ ٧٦٤ لكن الصحيح أن المراد به جبريل عليه السلام، كما يدل عليه السياق وأن محمداً ﷺ رأى جبريل في صورته الأصلية، التي هو عليها مرتين: مرة في الأفق الأعلى، تحت السماء الدنيا، والمرة الثانية فوق السماء السابعة ليلة أسري برسول الله ﷺ ولهذا قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، أي: رأى محمد جبريل مرة أخرى نازلاً إليه»، وانظر: الفتح للحافظ ابن حجر ٨/ ٦٠٧، ٦٠٩.

(١) المواهب اللدنية ٢/ ٣٨٤ وما بعدها.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٧٢، النشر ٢/ ٣٧٩، الإتحاف ٢/ ٥٠٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٣٠، الحجة لابن زنجلة ٦٨٥، الموضوع ٣/ ١٢١٧.

(٤) د: «ما راه».

(٥) ت: «المماراة»، أي: الجدل.

(٦) انظر: الروضة ٢/ ٩٣٣، المبهج ٣/ ٣٤٠، إيضاح الرموز ٦٧٨.

وقرأ / الباقون بضمّ التاءِ وفتح الميمِ وألفٍ بعدها مِنْ ماراه يُماريه مراءً، أي: جادله. واشتقاقه مِنْ مَرِي الناقة، وهو استخراجُ جَرِيها؛ لأنَّ كُلاًّ مِنَ المتجادِلَيْنِ يستخرج ما عند صاحبه، وكان مِنْ حقه^(١) أَنْ يتعدَّى بـ «في» كقوله: جادَلْتُهُ في كذا، وإنما ضُمِّن معنى الغَلَبَةِ، فعُدِّي تعديتها، والهمزة للتوبيخ.

وأمال حمزةٌ وحده ﴿مَازَعٌ﴾ [١٧] وفتحها الباقون.

وكذا حُكْمٌ ﴿زَاعُوٌ﴾ بالصِّفِ [٥].

وقرأ ﴿أَفْرَأَيْتُمْ﴾ [١٩] بتسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ بينَ نافعٍ. زاد ورشٌ من طريقِ الأزرقِ في أحدِ وجهيه إبدالها ألفاً مع المدِّ المشبعِ للساكنين، وحذفها الكسائيُّ، وأثبتها محققةُ الباقون، وسبق بالأنعام [٤٠].

واختلَفَ في ﴿اللَّتْ﴾ [١٩]:

فرويسٌ^(٢) بتشديد التاءِ مع المدِّ للساكنين، ورُوِيَتْ عن ابن عباسٍ وابنِ كثيرٍ^(٣) في رواية.

قال ابن عباسٍ^(٤): «كان رجل بسوق عكاظ يَلْتُ السَّمْنِ والسَّوِيْقِ عند

(١) انظر: الدر المصون ١٠/٨٩.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٨٨، النشر ٢/٣٧٩، الإتحاف ٢/٥٠١.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٧٩.

(٤) لم نجده باللفظ الذي ذكره المصنف، ولكن أصل الحديث أخرجه البخاري في

صحيحه ٨/٦١١ مع الفتح، ك: التفسير، ب ﴿أَفْرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُرَى﴾، برقم (٤٨٥٩) =

صخرة، ويُطعمه الحاج، فلما مات عبدوا الحجر الذي كان يلتُّ عنده إجلالاً لذلك الرجل، وسَمَّوه باسمه».

قال في «الدر»^(١): «فهو اسمٌ فاعل في الأصل غَلَبَ على هذا الرجل».

وقرأ الباكون بتخفيفها اسمَ صنمٍ كان لثقيف بالطائف، قاله قتادة^(٢)،

ورجَّحه ابنُ عطية^(٣).

وَوَقَفَ على تائها بالهاء الكسائيُّ، وَسَبَقَ بالوقف على المرسوم في

الأصول.

باختصار «كان اللات رجلاً يلتُّ سويق الحجاج»، وابن جرير في تفسيره ٤٨/٢٢ =

باختصار، وعزاه السيوطي في الدر ٣٠/١٤ أيضاً لعبد بن حميد وقال لفظه: «يلت

السويق يسقيه الحاج» ولابن المنذر وابن مردويه، وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح

٦١٢/٨ لابن أبي حاتم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وقال: ولفظه فيه زيادة:

«كان يلتُّ السويق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه»، وعزاه السيوطي

في الدر ٣٢/١٤ لابن مردويه أيضاً باللفظ المذكور.

(١) الدر المصون ٩٢/١٠.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢٥٣/٢ عن معمر عن قتادة في قوله تعالى:

﴿اللَّتُّ وَالْعُرْيَىٰ وَمَنْوَةَ الْأَخْرَىٰ﴾ قال: «هي آلهة كان يعبدها المشركون، وكان

اللات لأهل الطائف، وكانت العزى لقريش، وكانت مناة للأنصار»، ورجاله ثقات.

وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٤٧/٢٢ من طريق يزيد بن سعيد عن قتادة

به، ورجاله ثقات أيضاً. وعزاه السيوطي في الدر ٣٢/١٤ لعبد بن حميد، وابن المنذر

أيضاً.

(٣) المحرر الوجيز ٢٦٥/١٥.

واختلَفَ في ﴿مَنْوَةٌ﴾ [٢٠]:

فابن كثير^(١) بهمزة مفتوحة بعد الألف، ويُمدُّ مدًّا متصلًا^(٢)، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٣). وقرأ الباقون بغير همزة. وهي صخرةٌ كانت على ساحلِ البحرِ تَعْبُدُها هُدَيْلٌ وخزاعةٌ.

فأمَّا قراءة ابنِ كثيرٍ فاشتقاقها من النَّوءِ، وهو المطرُ؛ لأنهم كانوا يَسْتَمْطِرُونَ عندها الأنواءَ تبرُّكاً بها^(٤)، ووزنها حينئذٍ «مَفْعَلَةٌ»، فألفها منقلبةً عن واوٍ، وهمزتها أصليةٌ، وميمها زائدةٌ.

وقد أنكر أبو عبيد^(٥) قراءة ابنِ كثيرٍ هذه، وقال: «لم أسمع الهمز» انتهى.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٤٦٤، النشر ٢/ ٣٧٩، الإتحاف ٢/ ٥٠١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٣١، الحجة لابن زنجلة ٦٨٥، الموضح ٣/ ١٢١٨.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٥٢، إيضاح الرموز ٦٧٨.

(٤) ذكر هذا التعليل ابن عجيبة في البحر المديد ٧/ ٢٣٧، ولم نجد تفسير النوء بالمطر في كتب اللغة، وإنما فسروه بالنجم، أو سقوط نجم في المغرب وطلوع رقبه من المشرق يقابله من ساعته، وكان بعض العرب يعتقد تأثير الأنواء في خلق المطر، ويضيفون الرياح والحر والبرد إلى الساقط أو الطالع منها، فلا يتحركون ولا يسكنون ولا يسافرون ولا يقيمون إلا بنوء من الأنواء. انظر: الملل والنحل للشهرستاني ٢/ ٢٣٦، وتاريخ أبي الفداء ١/ ١٥٤.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠/ ٩٣.

وأجيب: بأنَّ عَدَمَ سَمَاعِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ، فكيف وقد ثبت في قوله^(١):

/ ألا هل أتى تيم بن عبد مناةٍ على النَّأْيِ فيما بيننا ابنُ تميمٍ
والمُثَبِّتُ مقدَّمٌ على النَّافِي.

[٢٨٨/١]

وأما قراءة الباقيين فهي مشتقة من مَنَى يَمْنِي، أي: صبَّ؛ لأنَّ دماءَ
النِّسَائِكِ كانت تُصَبُّ عندها، وأنشدوا لجريـر^(٢):

تأمل أين تاه بك الوعيدُ أزيدَ مناةٍ تُوعِدُ يا بنِ تيمِّ
ووقفَ عليها الجميعُ بالهاءِ اتِّباعاً للرسم.

وقرأ ﴿صِتْرِي﴾^(٣) [٢٢] بهمزة ساكنة^(٤) ابن كثير، ووافقه ابن مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ الباقيون بياء مكان الهمزة، أي: قسمة جائرة.

وأمال ﴿تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [٢٣] وقفاً حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقه

الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقيين، وبالتقليل، كقالون
من «العنوان».

وكذلك الخلافُ في ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [٢٩] وصللاً ووقفاً.

(١) البيت لهوهر الحارثي، وهو في اللسان (مني) ٢٠٦/١٣، والبحر ١٦١/٨، والدر
المصون ٩٣/١٠.

(٢) ديوانه ١٦٥، والبحر ١٦١/٨، والدر المصون ٩٣/١٠.

(٣) ومضى في الهمز المفرد ٨٣١/٢، وانظر: المبهج ٣٤١/٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٣٢/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٨٥، الموضح

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(١) من أحدِ وجهي «المفردة»، ومن «المبهج» (لنجزي... ونجزي) [٣١] بنونِ العظمةِ فيهما، والجمهورُ بياء الغيبة، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من الوجه الثاني من «المفردة».

واللامُ في ﴿لِيَجْزِيَ﴾ متعلّقةٌ بما دَلَّ عليه معنى الملك، أي: يُضِلُّ ويَهْدِي ليجزي. وقيل: بقوله: ﴿يَمَنْ ضَلَّ﴾ [٣٠]، و﴿يَمَنْ أَهْتَدَى﴾ [٣٠]، واللام للصيرورة، والمعنى: أن عاقبة أمرهم جميعاً للجزاء بما عملوا، أي: بعقاب ما عملوا، قاله في «البحر»^(٢).

وقرأ ﴿كَيْبَرَ﴾ [٣٢] بكسر الباءِ الموحدةِ من غير ألفٍ ولا همزٍ على التوحيدِ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ، وافقهم الأعمشُ، وقرأ الباقون بفتحِ الباءِ ثم ألفٍ فهمزةً مكسورةً على الجمع، وسَبَقَ في الشورى [٣٧]. و﴿كَبِيرًا لِأَثَرٍ﴾ [٣٢]، قال البيضاوي^(٣): «ما يَكْبُرُ عقابُهُ من الذنوبِ، وهو ما رُتِبَ الوعيدُ عليه». وقيل: ما أوجب الحدَّ.

وقرأ ﴿إِمَّهَاتِكُمْ﴾ [٣٢] بكسر الهمزة والميم معاً حمزةً، وإذا ابتداءً ضَمَّ الهمزة وفتح الميم، وقرأ الكسائيُّ بكسر الهمزة وحتها، وسَبَقَ بالنساء [٢٣].

(١) انظر: المبهج ٣/ ٣٤٢، إيضاح الرموز: ٦٧٩، الإتحاف ٢/ ٥٠٢، الفوائد المعتمدة (ضمن إتحاف البررة: ٣١١)، القراءات الشاذة: ٨٤، وليس في مفردته وجه نون العظمة.

(٢) البحر ٨/ ١٦٤.

(٣) أنوار التنزيل ٢/ ٤٣٢.

وأمال ﴿تَوَلَّى﴾ [٣٣]، و﴿أَعْطَى﴾ [٣٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ فيهما. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل، وبه قرأ / قالون من «العنوان».

وقرأ ﴿وَابْرَاهَامَ﴾ [٣٧] بالألف ابنُ عامرٍ إلا ابنُ ذكوانَ من طريق النقاشِ عن الأَخفشِ كالبقرة [١٢٤].

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(١) من الوجهِ الثاني من «المفردة»، (الذي وَفَى) [٣٧] بتخفيفِ الفاءِ، وَرُوِيَ^(٢) عن سعيد بنِ جبيرةٍ وزيد بنِ علي. والجمهورُ بالتشديد.

وهما لغتان، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج» ومن الوجه الآخر من «المفردة»، ولم يتعلَّقْ «وفَى»، ليتناول كلَّ ما يَصْلُحُ أن يكونَ متعلِّقاً له كتبليغِ الرسالةِ، والصبرِ على ذَبْحِ وَلَدِهِ، وناهِ نَمْرُودَ، وقيامه بأضيافه وَخِدْمَتِهِ إياهم بنفسه، ومجاهدته في ذات الله.

وأبدلَ همزةَ ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ﴾ [٣٦] أبو جعفرٍ، وحقَّقها ورشٌ من طريقه، وأبو عمروٍ كالباقين.

وقرأ ﴿النَّشَاءَةَ﴾ [٤٧] بألفٍ بعد الشين والمدِّ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ. وقرأ الباقون بسكونِ الشينِ من غير ألفٍ ولا مدِّ. وتقدَّمتْ بالعنكبوت [٢٠].

(١) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٥٣، إيضاح الرموز ٦٧٩.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ١٤٧.

والمعنى: أن عليه تعالى إعادة الأجسام إلى الحشر بعد البلى. وجاء بلفظ ﴿عَلَيْهِ﴾ المُشْعِرَةَ بالتحتم لوجود الشيء، لَمَّا كانت هذه النشأة يُنكرها بُولَغ بقوله: ﴿عَلَيْهِ﴾ بوجودها لا محالة، وكأنه تعالى أوجب ذلك على نفسه. وأدغم هاء ﴿أَنَّهُ﴾ في هاء ﴿هُوَ﴾ في الأربعة [٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩] أبو عمرو، وكذا رُوِيَ بِخُلْفٍ، ووافقهم المطوَّعِيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسن واليزيديُّ من غير خُلْفٍ.

فإن قلت: لِمَ جاء لفظ «هو» بين «أن» وخبرها؟ أجيب: بأنه في الثلاثة الأولى لَمَّا كان قد يدَّعي ذلك بعض الناس، كقول نمرود: ﴿أَنَا أَخِي وَأُمِّيْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] احتيج إلى تأكيد في أن ذلك إنما هو الله سبحانه لا غيره، فهو الذي يُضحك ويُبكي، وهو المميت المُحيي، والمُعني والمُعني حقيقةً، وإن ادَّعى ذلك أحدٌ فلا حقيقة له.

وَأَمَّا ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ [٤٩] فلأنها لما عبَّدت من دون الله نصَّ الله تعالى على أنه هو / ربها وموجدُها، ولَمَّا كان خَلْقُ الزوجين، والإنشاء الآخر^(١)، وإهلاكُ عادٍ ومن ذُكِر، لا يُمكن أن يدَّعي ذلك أحدٌ لم يحتج إلى تأكيد ولا تنصيصٍ أنه تعالى هو فاعل ذلك.

وقرأ ﴿عَادًا أَلَّوِي﴾ [٥٠] بإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها^(٢) وصلًا نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب، اعتداداً بحركة اللام، ووافقهم الحسن واليزيديُّ.

(١) ص: «الإنشاء الأخرى»، ت: «والنشأة الأخرى».

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للغارسي ٦/٢٣٧، الحجة لابن زنجلة ٦٨٧، الموضح

واختلَفَ عن قالون في همزِ الواوِ التي بعد اللامِ، ففَقَطَعَ له بالهمزة في «التذكرة»، و«الهادي»، و«التبصرة»، و«الكافي»، و«العنوان» من طريق أبي نَشِيْطٍ، ولم يذكر الدَّانِيُّ عنه من جميعِ الطرقِ غيرَه وفاقاً لجمهور المغاربة، ورواه أيضاً جمهورُ العراقيين من طريق الحُلُوَانِيِّ، وانفرد به الحنبليُّ عن هبةِ الله عن أصحابه في رواية ابنِ وردانَ، وبِتَرَكَ الهمزِ لقالونَ أخذ جميعُ العراقيين من طريق أبي نَشِيْطٍ، ورواه صاحبُ «التجريد» عن الحُلُوَانِيِّ.

وقرأ الباقون بإسكانِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة، مع كسرِ التنوينِ، على أصلِ التقاءِ الساكنينِ.

وَإِذَا وُقِفَ عَلَى ﴿عَادًا﴾ وَابْتُدِيَ بِالْأُولَى فَيَجُوزُ فِي مَذْهَبِ قَالُونَ إِذَا لَمْ يَهْمَزْ وَأَبِي عَمْرٍو، وَكَذَا يَعْقُوبُ وَأَبِي جَعْفَرٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَمِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْحَنْبَلِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ ثَلَاثَةً أَوْجَهًا، أَحَدُهَا: إِثْبَاتُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَضَمُّ اللَّامِ بَعْدَهَا، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ فِي «الشَّاطِئِيَّةِ» كَأَصْلِهَا. ثَانِيهَا: بَضْمُ اللَّامِ وَحَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ. ثَالِثُهَا: بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَإِسْكَانِ اللَّامِ، وَتَحْقِيقِ هَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ بَعْدَهَا، وَالْأَوْلَى جَائِزَانِ لُورِشٍ دُونَ الثَّلَاثِ، وَهُوَ جَائِزٌ لِقَالُونَ فِي وَجْهِ الهمزِ، وَلِلْحَنْبَلِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَالْإِثْنَانِ الْآخَرَانِ^(١)، إِلَّا أَنَّهُمَا مَعَ الهمزِ السَّاكِنِ عَلَى الْوَاوِ، وَقِيَاسُ مَذْهَبِ الْبَاقِينَ كَالثَّلَاثِ لِأَبِي عَمْرٍو كَمَا تَقَدَّمَ فِي الهمزِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْأَصُولِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى النُّقْلِ^(٢).

(١) خبر الاثنان محذوف، أي: جائزان.

(٢) باب الهمز المفرد ٢/٨٦٤.

وإذا رُكِّبَ / مع ذلك ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ﴾ [٥٠] وُضِّمَ له السكتُ والإمالةُ والتقليلُ، تحصَّلَ أربعَ عشرةَ قراءةً:

الأولى: المدُّ من المرتبة الرابعة في ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ﴾ [٥٠] والقصرُ، و﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ [٥٠] بنقلِ حركةِ الهمزة إلى اللام وإدغامِ التنوين فيها، وهمزِ الواوِ من غيرِ إمالةٍ، لقالون.

الثانية: المدُّ والقصر كذلك، ﴿أَلْأَوْلَى﴾ بالإدغام والنقل والواوِ من غيرِ همزٍ ولا إمالةٍ لقالون أيضاً، وورشٍ من طريقِ الأصبهانيِّ، وكذا يعقوبُ.

الثالثة: المدُّ من المرتبة الأولى، ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ بالنقلِ والواوِ ومدها وتوسُّطها وقصرها، والإمالة الصغرى لورشٍ من طريقِ الأزرق، لكن استثنى الشاطبي من باب المدِّ ك﴿إِسْرَائِيلَ﴾^(١).

الرابعة: القصر، ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ بإسكان اللام مع كسرِ التنوين وتحقيقِ الهمزة من غيرِ إمالةٍ لابنِ كثيرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

الخامسة: المدُّ من الرابعة، والقصرُ والنقلُ والواوِ من غيرِ همزٍ مع التقليلِ لأبي عمرو، ووافقه اليزيديُّ.

السادسة: المدُّ من المرتبة الثالثة والقصر والسكون من غيرِ نقلٍ ولا إمالةٍ لهشامٍ من طريقِ الحُلوانيِّ.

السابعة: المدُّ من المرتبة الأولى ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ بإسكانِ اللام من غيرِ إمالةٍ لابنِ ذكوانٍ من طريقِ الأخفشِ عند العراقيين.

(١) هـ، س: «من باب المدِّ المدِّ...»، والمراد استثناء الكلمة الأولى من قاعدة البدل.

الثامنة: المدُّ من المرتبة الثالثة^(١) وجهاً واحداً، وإسكانُ اللام من غير نَقْلٍ ولا إمالةٍ، لهشامٌ من غير طريقِ الحُلوانِي وابنِ ذكوانٍ من غيرِ طريقِ الأَخْفَشِ، ولابنِ ذكوانِ السَّكْتُ على اللامِ من «المبهج». والجمهورُ عنه على عدمِ السكِّتِ، وعليه العملُ.

التاسعة: المدُّ من الثانيةِ والقصرُ، وإسكانُ اللامِ من غيرِ نَقْلٍ ولا إمالةٍ لحفص، من طريقِ زَرَعانَ، وله السكُّتُ من طريقِ / ابنِ^(٢) الصَّبَّاحِ والمدُّ وجهاً واحداً.

[٢٩٠/]

العاشرة: المدُّ من الثانية^(٣)، وسكونُ اللامِ من غيرِ نَقْلٍ ولا إمالةٍ لأبي بكر.

الحادية عشرة: المدُّ من الأولى، والسكُّتُ عليه^(٤) وعلى^(٥) اللامِ الساكنة^(٦) وعدمُه^(٧) فيهما^(٨) مع الإمالةِ المحضةِ لحمزةَ، وافقه الشَّنْبُوذِيُّ في غيرِ السكِّتِ.

(١) خ: «الرابعة».

(٢) خ: «الصَّبَّاح».

(٣) خ، ش: «الثالثة».

(٤) أي: على المد.

(٥) ن، ش، خ: «وعليه».

(٦) في ﴿الْأُولَى﴾.

(٧) أي: عدم السكِّتِ.

(٨) أي: في المد واللام الأولى.

الثانية عشرة: المدُّ من الثالثة، وسكونُ اللام من غيرِ نَقْلٍ، مع الإِمالَةِ الكبرى للكسائيِّ، وكذا حَلَفٌ، ووافقهما المَطْوَعِيُّ، وزاد السكت موافقةً لإدريس. الثالثة عشرة: القَصْرُ والنَّقْلُ مع الإدغام، والهمزةُ الساكنة على الواوِ من غير إمالَةٍ، لأبي جعفر.

الرابعة عشرة: كذلك لكن بتركِ الهمزة لأبي جعفر أيضاً، ووافقهُ الحسن. وعادا الأولى: هم قومٌ هودٍ، وعاداً الأخرى: إرَم. وقيلَ غيرُ ذلك^(١).
وقرأ ﴿وَتَمُودًا﴾ [٥١] بغير تنوينٍ عاصمٌ وحمزة، وكذا يعقوبُ، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ، والباقون بالتنوين، وسَبَقَ بهودٍ [٦١].

وعن الحسن^(٢) (والمؤثفات) [٥٣] بالجمع وكسرِ التاء، والجمهورُ على الإفراد وفتحِ التاء، أي: والقرى التي انقلبت بأهلها، وهي قُرى قومِ لوط. وأبدلها نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، لكنْ بخُلْفٍ عن قالون^(٣)، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ الرَّبِّ لَنْ تَعْمَارَى﴾ [٥٥] بالإدغام يعقوبُ^(٤) كما في سبأ [٤٦]، أي: فبأي آلاء ربك تتشكك؟ والخطابُ للرسولِ عليه السلام ولكلِّ أحدٍ. والآلاء: النعم.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير^(٥) أحد عشر موضعاً.

(١) انظر: تفسير القرطبي ٦٣/٢٠.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٠٠، إيضاح الرموز ٦٨٠.

(٣) وأبي عمرو.

(٤) أي: ﴿رَبِّكَ تَعْمَارَى﴾. انظر في توجيهها: الموضع ١٢٢٢/٣.

(٥) كذا في كنز المعاني (خ) ٢٩٠/ب، وفي الإدغام الكبير: ٢٤٠، والتلخيص: ٤٢٢،

وغيث النفع ٣٦٠: عشرة مواضع.

المرسوم

في الإمام كبقية الرسوم ﴿وَتَمُودًا فَمَّا﴾ [٥٠] بالألف^(١) للدلالة على جواز الصّرف.
 واتفقوا على كتابة ﴿مَنَوَةٌ﴾ [٢٠] بواوٍ بدل الألف، وعلى كتابتها بالهاء أيضاً^(٢)، وعلى كتابة ﴿الْقُوَى﴾ [٥] بالياء^(٣).

(١) انظر: المقنع ٤١، وانظر: مرسوم سورة هود.

(٢) انظر: المقنع: ٥٤، مختصر التبيين ٤/ ١١٥٤، الوسيلة: ٣٩٣، ٤٦٢، الجميلة: ٦٢٩.

(٣) انظر: مختصر التبيين ٤/ ١١٥٢، الجميلة: ٦٤٧. وزاد في: ش: «اتفقت الرسوم فيما قاله نصير على ﴿مَنَوَةٌ﴾ بالهاء والواو»، وجاءت هذه الزيادة في: غ، ف، خ في نهاية المرسوم.

ومن المقطوع

﴿عَنْ مَنْ﴾ [٢٩]:

واتفقوا على قطع ﴿عَنْ﴾ عن ﴿مَنْ﴾ الموصولة ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ هنا

[٢٩] / ، ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ في النور [٢١]، وليس في القرآن غيرهما [٢٩٠/ب]
كما تقدم^(١)، وعلى كتابة ﴿اللَّتْ﴾ [١٩] بالتاء^(٢).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة النور.

(٢) انظر: المقنع ٨٢، مختصر التبيين ٤/١١٥٤، الوسيلة ٤٥٦، الجميلة: ٧٢٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿هُوَى﴾ [١] ن؛ لأن التالي جوابُ قسم، فلا يُفصلُ بينهما. ﴿وَمَا غَوَى﴾ [٢] ن؛ لعطف ما بعده عليه، ﴿الْهُوَى﴾ [٣] ن أيضاً؛ لأنَّ لاحقَه بدلٌ من قوله: ﴿مَا صَلَّ﴾ [٢] فالقَسَمُ واقع على الجملة، أي: والنجم إذا هوى إن هو إلا وحيُّ يوحى، لكن قد يُسوِّغ ذلك الفاصلة مع قِصْرِ النَّفْسِ. ﴿يُوحَى﴾ [٤] ك. ﴿الْفُؤَى﴾ [٥] ن؛ لأنَّ تاليه صفةٌ له، فلا يفصل بينهما. ﴿بِالْأُفْقِ الْأَعْلَى﴾ [٧] ك. ﴿مَا أَوْحَى﴾ [١٠]، و﴿مَا رَأَى﴾ [١١]، و﴿مَا يَرَى﴾ [١٢]، و﴿مَا يَعْنَى﴾ [١٦]، و﴿وَمَا طَعَى﴾ [١٧]، و﴿الْكَبْرَى﴾ [١٨]، و﴿وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [٢١]، و﴿ضَيْرَى﴾ [٢٢]، ﴿مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [٢٣] ك. ﴿الْأَنْفُسُ﴾ [٢٣] ت؛ وفاقاً للسخستاني^(١).

﴿مَاتَمَتَى﴾ [٢٤] ك^(٢). ﴿وَالْأُولَى﴾ [٢٥]، و﴿وَبَرَضَى﴾ [٢٦] ت. ﴿الْأُنثَى﴾ [٢٧]، و﴿مِنْ عَلِمٍ﴾ [٢٨]، و﴿إِلَّا الظَّنَّ﴾ [٢٨]، ﴿الْحَقَّ شَيْئًا﴾ [٢٨]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٢٩] ك. ﴿مِنْ الْعَلِمِ﴾ [٣٠]، و﴿أَهْتَدَى﴾ [٣٠] ت. ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٣١] ت؛ وفاقاً للسخستاني^(٣)؛ لأنَّ لَامَ التالي عنده للقَسَمِ كما هو في نظائره، ن^(٤)؛ وفاقاً لغيره على أَنَّهَا لَامٌ كِي.

(١) انظر: القطع ٢/٦٩٤، المرشد ٢/٧٣٨.

(٢) سقط الرمز من: ص.

(٣) انظر: المرشد ٢/٧٣٩.

(٤) خ: «ك».

﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [٣٢] ك. ﴿وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [٣٢] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١).
 ﴿أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [٣٢] ن؛ لَأَنَّ ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ﴾ [٣٢] عطفٌ على ﴿أَنْشَأَكُمْ﴾
 [٣٢]. ﴿بِمَنْ أَتَقَى﴾ [٣٢] ت. ﴿وَأَكْدَى﴾ [٣٤] ك. ﴿يَرَى﴾ [٣٥] ن؛ لَأَنَّ
 ﴿أَمْرٌ﴾ [٣٦] هي المعاقبة لألف الاستفهام، كأنه قال: أيعلم الغيب أم لم
 يُخَبَّر؟

﴿الَّذِي وَفَى﴾ [٣٧] ك: على تقدير: هو ﴿الَّذِي تَزِرُ﴾، كما قاله البيضاوي^(٢)،
 كأنه لما قيل: ﴿بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾، قيل: ما هو؟ قيل: هو ﴿الَّذِي تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾
 وَرَزَّ أُخْرَى، ومنعه الزجاج^(٣) كما في «المرشد»^(٤)، ن: على أنه في محل
 جرّ بدلاً من ﴿بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ [٣٦]، ﴿مَا عَشَى﴾ [٥٤] ك. ﴿تَتَمَارَى﴾
 [٥٥]، و﴿النُّذُرِ الْأُولَى﴾ [٥٦]، و﴿كَاشِفَةٌ﴾ [٥٨] ت. ﴿سَلِيمُونَ﴾ [٦١]
 ك. ﴿وَأَعْبُدُوا﴾ [٦٢] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٢/ ٧٣٩.

(٢) أنوار التنزيل ٢/ ٤٣٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٧٥ والزجاج يجيز ولا يمنع.

(٤) المرشد ٢/ ٧٤٠.

التجزئة

من قوله: ﴿يَتَنَزَّعُونَ فِيهَا كَأَسَا﴾ [الطور: ٢٣] إلى قوله: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ﴾ [٢٦] ربع، وهو تكملة النصف^(١).

* * *

(١) انظر: غيث النفع ٣٥٩، والقول الوجيز ٣٠٣.

سورة القمر

مكية^(١) في قول الجمهور. وقيل^(٢): هي ممَّا نَزَلَ يومَ بدرٍ.

(١) أخرج أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢٠ / ٣ بإسناد يُحَسِّنُ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنَّها نزلت بمكة، وكذا ابن مردويه عن ابن الزبير مثله كما في الدرر - ٦٣ / ١٤.

وعزاه السيوطي في المصدر نفسه لابن مردويه أنه أخرجه من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، وكذا ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣، والبيهقي في الدلائل ١٤٢ / ٧، ١٤٤، وذكر الماوردي في النكت والعيون ٤٠٨ / ٥ أنَّها مكية في قول الجمهور، وكذا ذكر ابن عطية في تفسيره ٢٩١ / ١٥، ٣١٤ فقال: «وهي مكية بإجماع إلا آية واحدة واختلفَ فيها فقال جمهور الناس: هي مكية، وقال قوم: هي مما نزل ببدر، وقيل بالمدينة»، وقال: «روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: كنت أقول في نفسي: أي جمع يهزم؟ فلما جاء يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يثب في الدرع ويقول: ﴿سَيَهْزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ﴾» لكن أورده بدون إسناد، وسيأتي ذكره بالإسناد، قال ابن عطية: «فإنما كان رسول الله ﷺ في بدر مستشهداً بالآية، وقال قوم: إن الآية نزلت ببدر».

(٢) أخرج البخاري في صحيحه ٦١٩ / ٨ مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿سَيَهْزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ﴾ برقم: ٤٨٧٥، ٤٨٧٧ من طريق عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال - وهو في قبة يوم بدر -: «اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك...» فقال أبو بكر - رضي الله عنه - حسبك يا رسول الله، ألححت على ربك، وهو يثب في الدرع، فخرج وهو يقول: ﴿سَيَهْزُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ﴾، قال الحافظ =

وقال مقاتل^(١): مَكِّيَّةٌ إِلَّا ثَلَاثَ آيَاتٍ أَوْلَهَا: ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ مَحْنُ﴾ [٤٤]،

/ وَاخْرَاهَا ﴿أَذْهَى وَأَمْرٌ﴾ [٤٦]. [٢٩١]

= ابن حجر: «تنبيه: هذا من مراسلات ابن عباس - رضي الله عنهما - لأنه لم يحضر القصة، وقد روى عبد الرزاق - في التفسير ٢/ ٢٥٩ - ومن طريقه ابن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (٣٧٤٧) - عن معمر عن أيوب عن عكرمة أن عمر قال: لما نزلت: ﴿سَيَهْرُ الْجَمْعُ وَيُؤَلُّونَ الدُّبْرَ﴾ جعلت أقول: أي جمع يهزم؟ فلما كان يوم بدر، رأيت النبي ﷺ يثب في الدرع وهو يقول: ﴿سَيَهْرُ الْجَمْعُ وَيُؤَلُّونَ الدُّبْرَ﴾، فكان ابن عباس - رضي الله عنهما - حمل عن عمر - رضي الله عنه - وكان عكرمة حمله عن ابن عباس عن عمر - رضي الله عنه -، وقد أخرج مسلم من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: حدثني عمر - رضي الله عنه - ببعض» وهو عنده برقم (١٧٦٣)، وكذا ابن جرير في تفسيره ٢٢/ ١٥٧ من طريق ابن ثور عن معمر به.

وقال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية ٤/ ١٦٥: «منقطع»، وكذا البوصيري في الإتحاف ٨/ ٤٢٧ برقم (٦٥٥١)، وانظر: تفسير ابن جرير ٢٢/ ١٥٧-١٥٨، إذ رواه عن عدد من التابعين مراسلاً بإسناده، وانظر: الدرر للسيوطي ١٤/ ٨٦، ٨٨، إذ عزاه لعدد من المصادر، والحديث عند البخاري أيضاً برقم (٣٩٥٣، ٢٩١٥)، وانظر: تفسير القرطبي ٢٠/ ١٠٣-١٠٤.

وأخرج البخاري في صحيحه ٨/ ٦١٩ ك: التفسير، ب: قوله: ﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ...﴾ برقم (٤٨٧٦)، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لقد أنزل على محمد ﷺ بمكة وإنني لجارية ألعب: ﴿بَلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ﴾، وانظر: تفسير ابن كثير ١٣/ ٣٠٣.

(١) أورده الماوردي في تفسيره ٥/ ٤٠٨، وكذا القرطبي في تفسيره ٢٠/ ٧١ كلاهما بدون إسناد، ولكن قال القرطبي: «ولا يصح على ما يأتي»، أي: عند الآية [٤٥]، صفحة ١٠٤ من تفسيره.

وحر وفُها: ألف وأربعمئة وثلاثة وعشرون^(١).
وكلمها: ثلاثمئة وثمان وأربعون^(٢).
وأَيُّها: خمس وخمسون إجماعاً^(٣).

* * *

(١) انظر: البيان ٢٣٦، حسن المدد ١٣١، البصائر ١/٤٤٥، منار الهدى ٣٧٦، القول

الوجيز ٣٠٣.

(٢) انظر: البيان ٢٣٦، البصائر ١/٤٤٥، منار الهدى ٣٧٦، القول الوجيز ٣٠٣.

(٣) انظر: البيان ٢٣٦، فنون الأفنان ٣١٠، جمال القراء ١/٢١٨.

فواصلها^(١)

﴿ الْقَمْرُ ﴾ [١]، ﴿ مُسْتَمِرٌّ ﴾ [٢]، ﴿ مُسْتَقَرٌّ ﴾ [٣]، ﴿ مُزْدَجَرٌ ﴾ [٤]، ﴿ التُّذْرُ ﴾ [٥]، ﴿ نُكْرٌ ﴾ [٦]، ﴿ مُنْتَشِرٌ ﴾ [٧]، ﴿ عَسِرٌ ﴾ [٨].

﴿ وَرْدَجِرٌ ﴾ [٩]، ﴿ فَانْتَصَرَ ﴾ [١٠]، ﴿ مَنَهَمِرٌ ﴾ [١١]، ﴿ قَدِرٌ ﴾ [١٢]، ﴿ وَدُسِرٌ ﴾ [١٣]، ﴿ كُفِرَ ﴾ [١٤]، ﴿ مَدَّكِرٌ ﴾ [١٥]، ﴿ وَنُدِرٌ ﴾ [١٦]، ﴿ مَدَّكِرٌ ﴾ [١٧]، ﴿ وَنُدِرٌ ﴾ [١٨]، ﴿ مُسْتَمِرٌّ ﴾ [١٩]، ﴿ مُنْفَعِرٌ ﴾ [٢٠]، ﴿ وَنُدِرٌ ﴾ [٢١]، ﴿ مَدَّكِرٌ ﴾ [٢٢]، ﴿ بِالتُّذْرِ ﴾ [٢٣]، ﴿ وَسُعِرٌ ﴾ [٢٤]، ﴿ أَشِرٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ الْأَشِرُّ ﴾ [٢٦]، ﴿ وَأَصْطَبِرٌ ﴾ [٢٧]، ﴿ مُخْتَصِرٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ فَعَقَرَ ﴾ [٢٩]، ﴿ وَنُدِرٌ ﴾ [٣٠]، ﴿ الْمَحْظَرِ ﴾ [٣١]، ﴿ مُدَّكِرٌ ﴾ [٣٢]، ﴿ بِالتُّذْرِ ﴾ [٣٣]، ﴿ بِسَحْرِ ﴾ [٣٤]، ﴿ مَنْ شَكَرَ ﴾ [٣٥]، ﴿ بِالتُّذْرِ ﴾ [٣٦]، ﴿ وَنُدِرٌ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُسْتَقَرٌّ ﴾ [٣٨]، ﴿ وَنُدِرٌ ﴾ [٣٩]، ﴿ مُدَّكِرٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ التُّذْرُ ﴾ [٤١]، ﴿ مُقْتَدِرٌ ﴾ [٤٢]، ﴿ الزُّبْرِ ﴾ [٤٣]، ﴿ مُنْتَصِرٌ ﴾ [٤٤]، ﴿ الدُّبْرِ ﴾ [٤٥]، ﴿ وَأَمْرٌ ﴾ [٤٦]، ﴿ وَسُعِرٌ ﴾ [٤٧]، ﴿ سَقَرَ ﴾ [٤٨]، ﴿ يَقْدَرِ ﴾ [٤٩]، ﴿ بِالبَصْرِ ﴾ [٥٠]، ﴿ مَدَّكِرٌ ﴾ [٥١]، ﴿ فِي الزُّبْرِ ﴾ [٥٢]، ﴿ مُسْتَطَرٌ ﴾ [٥٣]، ﴿ نَهْرٌ ﴾ [٥٤]، ﴿ مُقْتَدِرٌ ﴾ [٥٥].

(١) انظر: البيان ٢٣٦، حسن المدد ١٣١، القول الوجيز ٣٠٣.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿مُسْتَقَرُّ﴾ [٣]:

فأبو جعفر^(١) بجزر الراءِ صفةً^(٢) لـ ﴿أَمْرٍ﴾ [٣] ويرتفع حينئذٍ ﴿كُلُّ﴾ [٣] بالعطفِ على الساعةِ فيكونُ فاعلاً، أي: اقتربت الساعةُ وكلُّ أمرٍ مستقر، وهذا ما قاله الزمخشري^(٣)، وتعقبه أبو حيان^(٤) بطولِ الفِصلِ بجملٍ ثلاثٍ، وبغير ذلك، ممَّا يَطوُلُ ذِكْرُهُ، وأعرَبه غيرُهُ بأنَّ خبرَ المبتدأ قوله: ﴿حِكْمَةٌ بُلْغَةٌ﴾ أخبر عن كلِّ أمرٍ مستقرٍ بأنه حكمةٌ بالغة، ويكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ﴾ [٥-٤] جملةً اعتراضٍ بين المبتدأ وخبره.

وأعرَبه آخر: بأنَّ الخبرَ مقدَّرٌ، أي: بالغوه؛ لأنَّ قبله ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾، أي: وكلُّ أمرٍ مستقرٍ لهم في القدرِ من شرٍّ أو خيرٍ بالغوه.

وَوَقَّفَ عَلَى ﴿تُغْنِ﴾ [٥] بالياءِ يعقوبُ. ووقف على ﴿يَدْعُ﴾ [٦] بالواوِ قبْلُ، وكذا يعقوبُ لكنْ بخلافٍ عن الأولِ^(٥)، كما في الوقفِ على

(١) انظر: الكفاية الكبرى ٢٩٣، النشر ٢/٣٨٠، الإتحاف ٢/٥٠٥.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٢٩٧، البحر المحيط ٨/١٧٤.

(٣) الكشاف ٤/٤٣١.

(٤) البحر ٨/١٧٤.

(٥) أي: عن قبْل.

المرسوم^(١).

وأثبت الياء في ﴿الدَّاعِ﴾ [٦٦] وصلاً ورُشُّ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وفي الحالين البزِّي، وكذا يعقوب.

وقرأ ﴿نُكْرَ﴾ [٦٦] بسكون الكاف ابن كثير، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ وذُكِرَ بالبقرة [٦٧].

واخْتَلَفَ فِي ﴿خُشَعًا﴾ [٧٧]:

فأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخَلَفٌ^(٢) بفتح الخاء وألفٍ بعدها وكسرِ الشين مخففةً بالإفراد، وهي جارية^(٣) على اللغة الفصحى من حيث / إِنَّ الفَعْلَ وما جرى مجراه إذا قُدِّمَ على الفاعل وُحِدَ، تقول: تخشع أبصارهم، ولا تقول: تَخَشَعْنَ أبصارهم، ووافقهم^(٤) اليزيديُّ والحسن والأعمش.

[ب/٢٩١]

وقرأ الباقر بضم الخاء وفتح الشين وتشديدها من غير ألفٍ. قال الزمخشري^(٥): «على يخشعن أبصارهم وهي لغة مَنْ يقول: أكلوني البراغيث، وهي طيء» انتهى.

(١) انظر: باب الوقف على المرسوم ٣/ ١٢٤٠، وذكر أن الوقف للجميع بحذف الواو اتباعاً للرسم، فما ذكره هنا من الوقف بالواو ليعقوب وقيل في أحد وجهيه لا يقرأ به لهما. انظر: النشر ٢/ ١٤١.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٧٠، النشر ٢/ ٣٨٠، الإتحاف ٢/ ٥٠٦.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠/ ١٢٥، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٤٢، الحجة لابن زنجلة ٦٨٨، الموضح ٣/ ١٢٢٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٩٣٦، المبهج ٣/ ٣٤٦، إيضاح الرموز ٦٨١.

(٥) الكشاف ٤/ ٤٣٢.

وتعقبه في «البحر»^(١) فقال: «ولا يجري جَمْعُ التَّكْسِيرِ مجرى السلامة»^(٢)، فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة، وقد نصَّ سيبويه^(٣) على أن جمع التَّكْسِيرِ أكثر في كلام العرب، فكيف يكون أكثر، ويكون على تلك اللغة النادرة القليلة؟ وكذا ذكر الفراء^(٤) حين ذكر الأفراد مذكراً ومؤنثاً وجمع التَّكْسِيرِ. قال: لأنَّ الصِّفَةَ متى تَقَدَّمت على الجماعة صار^(٥) فيها جميع ذلك، والجمع موافقٌ للفظها فكان أشبه» انتهى^(٦).

وإنما تُخَرَّجُ على تلك اللغة، إذا كان الجمع مجموعاً بالواو والنون نحو: مررت بقوم كريمين أبأؤهم، والزمخشري قاس جمع التَّكْسِيرِ على هذا الجمع السالم، وهو قياسٌ فاسدٌ يُرَدُّهُ النَّقْلُ عن العرب أن جَمْعَ التَّكْسِيرِ أجودُ من الأفراد، كما ذكرناه عن سيبويه، وكما دلَّ عليه كلامُ الفراء» انتهى^(٧).
قال الجعبريُّ^(٨): «وَوَجْهُ جَمْعِهِ حَمْلُ التَّكْسِيرِ على الواحدِ بجامع الإعرابِ بالحركة. وفُعَلٌ أشهرُ صِيغِ جمعِ فاعِلٍ صِفَةً مع تحصيله^(٩).

(١) البحر ٨/١٧٥.

(٢) في البحر: «جمع السلامة».

(٣) الكتاب ٢/٤٣.

(٤) معاني القرآن ٣/١٠٥.

(٥) في البحر: «جاز».

(٦) أي: كلام الفراء.

(٧) أي: كلام أبي حيان.

(٨) كنز المعاني (خ) ٢٩٠/أ.

(٩) انظر: البحر ٨/١٧٧.

معنى: خاشعةً أبصارهم، وبان من هذا وهم من قال: هو على لغة من يقول: تخشعن أبصارهم، تابع الزمخشري في قوله: «على لغة أكلوني البراغيث» انتهى.

قال أبو حيان^(١): «ومن قرأ ﴿خُشَعًا﴾ [٧] جمع تكسيرٍ فلأنَّ الجَمْعَ موافقٌ لما بعده، وهو ﴿أَبْصَرُهُمْ﴾ [٧]، وموافقٌ للضمير الذي هو صاحبُ الحالِ في ﴿يَجْرُجُونَ﴾ وهو نظيرُ قولهم: «مررتُ برجالٍ كرامٍ آباؤهم» وخشوعُ الأبصارِ كناية عن الذلَّةِ، وهي في العيون أظهرُ منها في سائر الجوارح، وكذلك أفعالُ النفسِ من ذلَّةٍ وعزَّةٍ وحياءٍ وخوفٍ وغير ذلك».

وأثبت الياء في ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨] وصلاً / نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم الحسنُ واليزيديُّ، وفي الحاليين ابنُ كثير، وكذا يعقوب، وافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ ﴿فَتَحْنَا﴾ [١١] بتشديد التاء ابنُ عامر، وكذا ابنُ وردان وابنُ جَمَّازٍ ورَوْحٌ ورويس^(٢) بخلافٍ عنه، كما في الأنعام [٤٤].

وقرأ ﴿عِيُونًا﴾ [١٢] بكسرِ العينِ ابنُ كثيرٍ وابنُ ذكوان وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»، والأعمش، وضمَّها الباقون، وبه قرأ ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة».

وانتصب ﴿عِيُونًا﴾ على التمييز^(٣)، وجُعِلَتِ الأرضُ كُلُّها كأنها عيونٌ تتفجر، وهو أبلغُ من «وفجرنا عيون الأرض».

(١) البحر ٨/ ١٧٥.

(٢) قوله: «ورويس» سقط من النسخ، وأضفناه من كلام المؤلف في سورة الأنعام الآية [٤٤].

(٣) انظر: البحر ٨/ ١٧٧.

وَمَنْ مَنَعَ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مِنَ الْمَفْعُولِ أَعْرَبَهُ حَالاً؛ وَتَكُونُ حَالاً مُقَدَّرَةً.
 قِيلَ^(١): وَفُجِّرَتْ أَرْبَعِينَ يَوْماً.

وَعَنِ الْمَطْوَعِيِّ إِدْغَامُ النُّونِ الْأُولَى مِنْ (بِأَعْيُنًا) [١٤] فِي الثَّانِيَةِ، وَالْمَعْنَى
 تَجْرِي بِحِفْظٍ مِنَّا وَكَلَّأً.

وَأَثَبَتِ الْيَاءَ فِي ﴿ وَنُذِرُ ﴾ فِي السِّتَةِ الْمَوَاضِعِ [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]
 وَصَلَاً وَرُشًّا، وَوَافَقَهُ الْحَسَنُ، وَفِي الْحَالِيِّنَ يَعْقُوبُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٢) (فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ) [١٩] بِتَنْوِينِ مِيمِ (يَوْمٍ) وَوَصْفِهِ
 بِ(نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ). وَفِي «الدر»^(٣) كَالْبَحْرِ^(٤) كَسْرُ الْحَاءِ.

وَالْجَمْهُورُ بَغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى إِضَافَةِ ﴿يَوْمٍ﴾ إِلَى ﴿نَحْسٍ﴾ بِسُكُونِ الْحَاءِ.
 وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ. وَالثَّانِي: وَهُوَ
 قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ^(٥)، أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، أَي: يَوْمٌ عَذَابٍ نَحْسٍ.

وَالْمَعْنَى: فِي يَوْمٍ شُؤْمٍ اسْتَمَرَ شُؤْمُهُ، اسْتَمَرَ عَلَيْهِمْ حَتَّى أَهْلَكَهُمْ، أَوْ
 عَلَى جَمِيعِهِمْ كَبِيرِهِمْ وَصَغِيرِهِمْ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَكَانَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ
 آخِرَ الشَّهْرِ، قَالَهُ الْبَيْضَاوِيُّ^(٦).

(١) انظر: البحر ٨/١٧٧.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٠٢، إيضاح الرموز ٦٨١.

(٣) الدر المصون ١٠/١٣٧.

(٤) البحر ٨/١٧٩.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

(٦) أنوار التنزيل ٢/٤٣٦.

وسَهَّلَ الهمزة الثانية من ﴿أَلْفِي﴾ [٢٥] مع إدخالِ أَلْفٍ بينها وبين الأولى المحققة اتفاقاً قالون وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي، إلا أنه اختلفَ في إدخالِ الألفِ عن قالون وأبي عمرو. وقرأ ورش وابن كثير، وكذا رؤيسٌ بالتسهيلِ من غير إدخالِ أَلْفٍ بينهما، ووافقهم ابنُ مُحَيْصِنٍ. وقرأ / ابنُ ذكوانٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ وروحٌ، بالتحقيق من غير إدخالِ أَلْفٍ بينهما. ووافقهم ابنُ مُحَيْصِنٍ^(١) والحسن والأعمش.

[ب/٢٩٢]

واختلفَ عن هشامٍ على ثلاثة أوجه: التحقيق مع القصر، والتحقيق مع المدِّ، والتسهيل مع المدِّ.

واختلفَ في ﴿سَيَعَامُونَ﴾ [٢٦]:

فابنُ عامرٍ وحمزةُ^(٢) بالتاء من فوقٍ على الخطابِ^(٣)، حكاية قولِ صالحٍ عليه السلام لقومه، أو خطابُ الله تعالى على جهة الالتفاتِ، وفاقهما^(٤) الأعمش.

وقرأ الباقر بالياء من تحتٍ على الغيبِ، وهو ظاهرٌ لجريانِ الغيبِ قبله في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا﴾ [٢٤].

(١) سقط «ابن محيصن» من: غ، ف.

(٢) انظر: الكنتز في القراءات العشر ٢/٦٦٨، النشر ٢/٣٨٠، الإتحاف ٢/٥٠٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٤/٢٤٣، الحجة لابن زنجلة ٦٨٩، الموضح

١٢٢٦/٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩٣٧، المبهج ٣/٣٤٦، إيضاح الرموز ٦٨١.

وعن الحسن^(١) (كَهَشِيمِ الْمُحْتَظَرِ) [٢٨] بفتح الظاء، فقليل: هو مصدر^(٢)، أي: كهشيم الاحتظار. وقيل: هو اسم مكان، وقيل: هو اسم مفعول، وهو الهشيم نفسه. والجمهور على كسرها اسم فاعل، وهو الذي يتخذ حظيرة من خشب وغيره.

وأدغم لام ﴿ءَالَ لُوْطٍ﴾ [٣٤] جماعة منهم: ابن سوارٍ عن النهرواني عن ابن فرح عن الدُّوريِّ، وابن حَبَش عن السُّوسيِّ. وقال جماعة من نقله الإدغام بالإظهار لقلّة حروفه.

وعُورض بإدغام نحو: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]؛ لأنه أقل، نعم لو احتجوا بإعلالٍ ثانيه مع صحّة نقله وثبوته لغلبوا لسلامته عن المعارض. وفي باب الإدغام بقيةٌ مباحثه موضحةٌ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأمال ﴿فَتَعَاطَى﴾ [٢٩] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرقٍ بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان». وقرأ ﴿جَاءَ آلَ﴾ [٤١] بإسقاطِ همزته الأولى وتحقيقِ الثانية قالون والبزِّيُّ وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريق أبي الطيب، ووافقهم اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورُويسٌ من غير طريق أبي الطيب بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانية، وهو أحدُ وجهي الأزرق عن ورش. وقرأ في الوجه الثاني / بإبدالِ الثانية ألفاً.

(١) مفردة الحسن ٥٠٢، إيضاح الرموز ٦٨٢.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٢٩٩، البحر المحيط ٨/١٨١.

وقرأ قنبلٌ من طريقِ ابنِ شنبوذٍ بإسقاطِ الأولى وتحقيقِ الثانيةِ، ومن غير طريقه بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ، وبتحقيقِ الأولى وإبدالِ الثانيةِ ألفاً كورشي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيقِ الهمزتين، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(١) من «المفردة» (ونَهْرٌ) [٥٤] بضمَّتينِ جَمْعِ «نَهْرٍ» بالتحريكِ نحو: أُسْدٌ في أُسْدٍ، أو جمع ساكن^(٢) نحو: سُقْفٌ في سَقْفٍ، والجمعُ مناسبٌ للجمعِ قبله في ﴿جَنَّتِ﴾ [٥٤]، والجمهورُ على فتحهما على الإفراد، وهو اسمُ جنسٍ، بدليلِ مقارنته للجمع، والإفرادُ أبلغُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج».

وفي هذه السورة من الزوائدِ عشرة^(٣)، ومن الإدغامِ الكبيرِ^(٤).



(١) انظر: إيضاح الرموز ٦٨٢، الإتحاف ٥٠٧/٢، ولم نجده في المفردة.

(٢) أي: سكون الهاء في «نَهْرٍ».

(٣) انظر: النشر ٣٨٠/٢، الإتحاف ٥٠٨/٢.

(٤) لم يذكر المؤلف عدد المدغم تبعاً للجعبري في كنز المعاني (خ) ٢٩٠/ب، وهو ثلاثة أحرف كما في الإدغام الكبير: ٢٤١، والتلخيص: ٤٢٤، والكنز في القراءات العشر ٦٦٩/٢، غيث النفع: ٣٦١.

المرسوم

في بعض المصاحف ﴿ خَشِعًا أَبْصَرُهُمْ ﴾ [٧] بحذف الألف بعد الخاء،
وبإثباتها في بعضها^(١).
واتفقوا على كتابة ﴿ يَدْعُ الدَّاع ﴾ [٦] بحذف الواو^(٢).



(١) انظر: المقنع ٩٨، مختصر التبيين ٤/١١٥٩، الوسيلة ٣٥٦، الجميلة: ٤١١.

(٢) انظر: المقنع ٣٥، ١٠١، مختصر التبيين ٤/١١٥٩، الوسيلة: ٣٥٦، الجميلة: ٥٨٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْقَمْرُ﴾ [١] ك، أوت. ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ [٢] ك. ﴿أَهْوَاءَهُمْ﴾ [٣]، و﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ [٣] ت. ﴿مُزْدَجِرٌ﴾ [٤] ك: على رفع ﴿حِكْمَةٌ﴾ [٥] بتقدير: هو حكمة، ن: على الرفع بدلاً من ﴿مَا فِيهِ﴾، ﴿بِلَاغَةٌ﴾ [٥] ك. ﴿النُّذُرُ﴾ [٥] ك. ﴿فَقَوْلَ عَنْهُمْ﴾ [٦] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١) بتقدير: اذكر يوم يدع.

وانتصب ﴿خُشَعًا﴾، و﴿خَشِعًا﴾ و(خاشعة)^(٢) [٧] على الحال من ضمير ﴿يَخْرُجُونَ﴾ [٧] والعامل فيه ﴿يَخْرُجُونَ﴾ لأنه فعل متصرف، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي^(٣) أنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل، وإن كان متصرفاً، فقد قالت العرب^(٤): «شَتَّى تَوُوبِ الْحَلْبَةِ» ف«شَتَّى» حال، وقد تقدمت على عاملها، وهو «تَوُوب»؛ لأنه فعل متصرف، قاله الإمام أبو حيان في «النهر»^(٥).

(١) انظر: القطع ٢/ ٦٥٠، المرشد ٢/ ٧٤٢.

(٢) وهي قراءة أبيّ وعبد الله. انظر: الدر المصون ١٠/ ١٢٦.

(٣) انظر: البحر ٨/ ١٧٥، الدر المصون ١٠/ ١٢٧، والهمع ٢/ ٢٣٧.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٥٠، وكانوا يوردون إبلهم مجتمعين، فإذا اشتغلوا بالحلب تفرقوا. ويضرب في اختلاف الناس في الأخلاق.

(٥) النهر الماد ٢/ ١٠٢٩.

وقال غيره: يَنْتَصِبُ ﴿يَوْمَ﴾ [٦] على الظرف مِنْ قوله: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ [٧]، أي: يخرجون في ذلك اليوم، و﴿خُشَعًا﴾ [٧] حال، أي: يخرجون من الأحداث في حال الخشوع ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرَهُ﴾ [٦]، قال الداني^(١): ك، وقيل / ن^(٢): على نصب ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ﴾، و﴿خَشَعًا﴾ حالاً، للفصل بين الفعل والظرف، والحال وصاحبها.

﴿مُنْتَشِرٌ﴾ [٧] ك^(٣)، ﴿الدَّاعِ إِلَى﴾ [٦] ك أيضاً، ﴿عَسِرٌ﴾ [٨] ت. ﴿وَأَزْدِجِرٌ﴾ [٩]، و﴿فَانْتَصَرَ﴾ [١٠]، و﴿مُهْمِرٍ﴾ [١١]، و﴿قَدَرَ﴾ [١٢]، و﴿وَدُسِرٍ﴾ [١٣]، و﴿كُفَرَ﴾ [١٤]، و﴿مُدَكِّرٍ﴾ [١٥]، و﴿وَنُذِرٌ﴾ [١٦] ك.

﴿مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [١٧] ت^(٤)، ﴿وَنُذِرٌ﴾ [١٨]، و﴿مُنْقَعِرٍ﴾ [٢٠]، و﴿نُذِرٌ﴾ [٢١] ك. ﴿مُدَكِّرٍ﴾ [٢٢] ت. ﴿بِالنُّذْرِ﴾ [٢٣] ك. ﴿نَتَّبَعُهُ﴾ [٢٤] ح^(٥)، لا يُبتدأ بتاليه لقبح الافتتاح بـ ﴿إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ﴾ [٢٤] وهو غير خافٍ.

﴿وَسُعْرٍ﴾ [٢٤] ك. ﴿أَشْرٌ﴾ [٢٥] ك. ﴿الْأَشْرُ﴾ [٢٦] ت. ﴿وَأَصْطَبِرٌ﴾ [٢٧]، و﴿قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ﴾ [٢٨]، و﴿فُحِّضَرٌ﴾ [٢٨]، و﴿فَعَقَرَ﴾ [٢٩]، و﴿نُذِرٌ﴾ [٣٠] ك. ﴿الْمُحْطِظِرُ﴾ [٣١] ت، ﴿مُدَكِّرٍ﴾ [٣٢] ت أيضاً، ﴿بِالنُّذْرِ﴾ [٣٣]،

(١) المكتفَى ٥٤٦.

(٢) في: ش، ح: «وقيل: ت» وكتب بعده: بياض بالأصل، ثم ن، كما في سائر النسخ.

(٣) المثبت من د، وباقي النسخ: «ت».

(٤) ت: «ك».

(٥) انظر: المرشد ٧٤٤ / ٢.

و ﴿مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [٣٥]، و ﴿شَكَرٌ﴾ [٣٥]، و ﴿بِالتَّنْذِيرِ﴾ [٣٦] ك^(١). ﴿وَتُنذِرِ﴾ [٣٧]
 ت. ﴿مُّدَكِّرٍ﴾ [٤٠] ت. ﴿التَّنْذُرُ﴾ [٤١]، و ﴿مُقْتَدِرٍ﴾ [٤٢] ك^(٢). ﴿مُنْتَصِرٌ﴾
 [٤٤] ت.

﴿الدُّبْرَ﴾ [٤٥] ك. ﴿وَأَمْرٌ﴾ [٤٦] ت. ﴿وَسُعِيرٍ﴾ [٤٧] ك^(٣). ﴿بِقَدْرِ﴾ [٤٩]،
 و ﴿بِالْبَصْرِ﴾ [٥٠]، و ﴿مُدَكِّرٍ﴾ [٥١]، و ﴿فِي الزُّبُرِ﴾ [٥٢]، و ﴿مُسْتَطِرٌّ﴾
 [٥٣] ت. ﴿وَنَهْرٍ﴾ [٥٤] ك. ﴿مُقْتَدِرٍ﴾ [٥٥] م.

* * *

(١) خ: «ت».

(٢) سقط الرمز من: ص، ت.

(٣) ت، ص: «ت».

التجزئة

من قوله: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦] إلى قوله: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [١١] ربع^(١).
 آخر السورة تكملة حزب^(٢).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١ / ١٦٠، وهو أحد الأقوال في غيث النفع ٣٦١، لكنه رجح أن يكون المنتهى على الآية [٨]، وهو الذي في القول الوجيز ٣٠٣.
 (٢) كذا في البيان ٣١٩، وغيث النفع ٣٦١، وهو أحد الأقوال في جمال القراء ١ / ١٤٨.

سورة الرحمن «عزَّ وجلَّ»

مكيَّة^(١) في قول الجمهور،

(١) أخرج النحاس في الناسخ والمنسوخ ٢٠/٣ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وابن مردويه في تفسيره كما في الدرّ للسيوطي ١٤/١٠٠ عن عبد الله بن الزبير وعائشة -رضي الله عنهم- أنها نزلت بمكة، وإسناد النحاس يُحسَّن كما تقدم في ٦/٢٥٤٥ حاشية (٢).

وأخرج الترمذي في سننه ٥/٣٢١ ك: التفسير، ب: «ومن سورة الرحمن» برقم (٣٢٩١)، من حديث جابر -رضي الله عنه- مرفوعاً: قرأته ﷺ على الجن ليلة الجن وأنهم أحسن مردوداً منكم، كنت كلما أتيت على قوله: ﴿فِي أَيِّ آءِ الْآءِ رَبِّكَ مَا تَكْذِبَانِ﴾ قالوا: لا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد، وحينما قرأها على أصحابه سكتوا». وكذا أخرجه أبو الشيخ في العظمة ٥/١٦٦٦ برقم (١١٠٦)، والحاكم في المستدرک ٢/٤٧٣ وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وكذا أخرجه البيهقي في الدلائل ٢/٢٣٢.

وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم (٣٢٩١)، وكذا في السلسلة الصحيحة برقم (٢١٥٠). وله شاهد من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أخرجه البزار في مسنده كما في كشف الأستار برقم (٢٢٦٩)، وابن جرير في تفسيره ٢٢/١٩٠، والخطيب في تاريخ بغداد ٤/٣٠١، وعزاه السيوطي في الدرّ ١٤/١٠١ لابن المنذر والأفراد للدارقطني وصحح إسناده.

وأخرج أحمد في مسنده ٦/٣٤٩، والطبراني في الكبير ٢٤/٨٦ برقم (٢٣١)، وابن مردويه كما في الدرّ ١٤/١٠٠ عن أسماء بنت أبي بكر -رضي الله عنهما- قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ وهو يصلي نحو الركن، قبل أن يصدع بما يؤمر والمشركون =

= يسمعون ﴿فَإَيَّاءِ الْآرِكَمَا تَكْذِبَانَ﴾ وحسن السيوطي إسناده، ورجاله بين ثقة وصدوق، ما عدا ابن لهيعة، ففيه كلام، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١١٥/٢: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ابن لهيعة»، وقال في ١١٧/٧: «وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وحديثه حسن وبقيه رجاله رجال الصحيح». إلا أنه في رواية أحمد «قبل أن يصدع بما يؤمر...» وعند الطبراني: «بعد أن أمر أن يصدع»، فهذا دليل على عدم حفظ ابن لهيعة هذا الحديث، - والله أعلم -. ولذا قال حمدي السلفي محقق الطبراني: «هو هنا ضعيف» بعد نقله كلام الهيثمي، وكذا ضعف إسناده شعيب ومن معه في تحقيق مسند الإمام أحمد ٥١٧/٤٤ حاشية (١).

وقال الماوردي في تفسيره ٤٢٢/٥: «مكية كلها في قول الحسن وعكرمة وجابر، وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إلا آية، وهي قوله تعالى: ﴿يَسْتَأْذِنُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ الآية، وقال ابن مسعود ومقاتل: «هي مدينة كلها».

وقال ابن الجوزي: «في نزولها قولان: أحدهما أنها مكية، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وبه قال الحسن وعطاء ومقاتل والجمهور إلا أن ابن عباس قال: «سوى آية..» والثاني أنها مدينة، رواه عطية عن ابن عباس، وعطية ضعيف، وبه قال ابن مسعود».

وقال القرطبي في تفسيره ١١١/٢٠: «مكية كلها في قول الحسن وعروة بن الزبير وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس: «إلا آية منها...»، قال ابن مسعود ومقاتل: «هي مدينة كلها» والقول الأول أصح؛ لما روى عروة بن الزبير قال: «أول من جهر بالقرآن بمكة بعد النبي ﷺ ابن مسعود قرأ سورة ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾» أخرجه أحمد في فضائل الصحابة برقم ١٥٣٥ لكنه مرسل.

وقال القرطبي أيضاً: «وصح أن النبي ﷺ قام يصلي الصبح بنخلة، فقرأ سورة الرحمن، ومرّ النفر من الجن فأمنوا به»، ثم ذكر رواية الترمذي المذكورة سابقاً وقال: «في هذا دليل على أنها مكية، والله أعلم، وكذا رجح ابن عطية أنها مكية كما في تفسيره ٣١٩/١٥. قلت: الحديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٩٢١) ومسلم في صحيحه برقم (٤٤٩) لكنه بدون ذكر سورة الرحمن».

ومدينة^(١) في قول ابن مسعودٍ وقتادة.

وعن ابن عباس^(٢) رضي الله عنهما القولان، وعنه: سوى آية هي مدينة، وهي ﴿يَسْأَلُهُ﴾ [٢٩] الآية.

وحروفها: ألف وستمئة وستة وثلاثون^(٣).

وكلمتها: ثلاثمئة وإحدى وخمسون^(٤).

وآيتها: سبعون وست آيات بصري، وسبع حجازي، وثمان كوفي وشامي^(٥).

اختلافها: خمس^(٦) ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [١] كوفي وشامي، ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ الْأَوَّلَ﴾ [٣] تركها مدني، ﴿وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [١٠] تركها مكِّي، ﴿شَؤَاظٍ مِّن نَّارٍ﴾ [٣٥] حجازي^(٧)، ﴿بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [٤٣] تركها بصري.

(١) ذكر ابن عطية في المصدر السابق له عن نافع بن أبي نعيم وعطاء وقتادة وكريب وعطاء الخراساني عن ابن عباس: «هي مدينة... وفي السيرة: أن ابن مسعود جهر بقراءتها بمكة...» وقد تقدّم في الحاشية السابقة.

(٢) انظر: الحاشيتين السابقتين.

(٣) كذا في البيان: ٢٣٧، وحسن المدد: ١٣٢ لكن في البصائر ١/ ٤٤٧ «ثلاثمئة» بدلاً من «ستمئة». انظر: منار الهدى ٣٧٨، القول الوجيز ٣٠٤.

(٤) د، ت، ص: «وأربعون». كذا في البيان: ٢٣٧، وحسن المدد: ١٣٢، والبصائر ١/ ٤٤٧، ومنار الهدى ٣٧٨.

(٥) انظر: البيان: ٢٣٧، فنون الأفتان: ٣١٠، جمال القراء ١/ ٢١٩، والبصائر ١/ ٤٤٧.

(٦) انظر: البيان: ٢٣٧، فنون الأفتان: ٣١٠، جمال القراء ١/ ٢١٩، والبصائر ١/ ٤٤٧.

(٧) المثبت من غ، ف، ش، خ، وهو الصواب، كما في حسن المدد وبقية المصادر، وسائر النسخ: «تركها حجازي».

وفيها شبه الفاصلة موضعان^(١): ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ الثاني [١٤]، و ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [١٧].
وعكسه: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ الأول [٣].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٣٧، حسن المدد ١٣٢، القول الوجيز ٣٠٥.

فواصلها^(١)

﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ [١]، ﴿ الْفُرَّانَ ﴾ [٢]، ﴿ الْإِنْسَانَ ﴾ [٣]، ﴿ الْبَيَانَ ﴾ [٤]،
 ﴿ يَحْسَبَانِ ﴾ [٥]، ﴿ يَسْجُدَانِ ﴾ [٦]، ﴿ الْمِيرَانَ ﴾ [٧]، ﴿ الْمِيرَانَ ﴾ [٨]، ﴿ الْمِيرَانَ ﴾ [٩]،
 ﴿ لِلْأَنَامِ ﴾ [١٠]، ﴿ الْأَكْمَامِ ﴾ [١١]، ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ [١٢]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [١٣]،
 ﴿ كَالْفَخَّارِ ﴾ [١٤]، ﴿ مِّن نَّارٍ ﴾ [١٥]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [١٦]، ﴿ الْمَعْرِيَيْنِ ﴾ [١٧]،
 ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [١٨] / [١٩]، ﴿ يَلْتَقِيَانِ ﴾ [٢٠]، ﴿ يَبْعِيَانِ ﴾ [٢١]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٢٢]،
 ﴿ الْمَرْجَانُ ﴾ [٢٣]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٢٤]، ﴿ كَالْأَعْلَمِ ﴾ [٢٥]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٢٦]،
 ﴿ فَانٍ ﴾ [٢٧]، ﴿ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [٢٨]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٢٩]، ﴿ سَائِنٍ ﴾ [٣٠]،
 ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٣١]، ﴿ الْفُقْلَانِ ﴾ [٣٢]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٣٣]، ﴿ بِسُلْطَنِ ﴾ [٣٤]،
 ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٣٥]، ﴿ تَنْتَصِرَانِ ﴾ [٣٦]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٣٧]، ﴿ كَالدِّهَانِ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٣٩]، ﴿ وَلَاجَانٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٤١]، ﴿ وَالْأَقْدَامِ ﴾ [٤٢]،
 ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْمَجْرُمُونَ ﴾ [٤٤]، ﴿ ءَانَ ﴾ [٤٥]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٤٦]،
 ﴿ جَتَّتَانِ ﴾ [٤٧]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٤٨]، ﴿ أَفْتَانِ ﴾ [٤٩]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٥٠]،
 ﴿ تَجْرِيَانِ ﴾ [٥١]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٥٢]، ﴿ زَوْجَانِ ﴾ [٥٣]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٥٤]،
 ﴿ دَانٍ ﴾ [٥٥]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٥٦]، ﴿ وَلَاجَانٌ ﴾ [٥٧]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٥٨]،
 ﴿ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [٥٩]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٦٠]، ﴿ الْإِحْسَنُ ﴾ [٦١]، ﴿ تُكْذِبَانِ ﴾ [٦٢]

[٢٩٤]

(١) انظر: البيان ٢٣٨، حسن المدد ١٣٢، القول الوجيز ٣٠٦.

﴿ جَنَّاتٍ ﴾ [٦٢]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٦٣]، ﴿ مُدَّهَامَتَانِ ﴾ [٦٤]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٦٥]،
 ﴿ نَضَّاحَتَانِ ﴾ [٦٦]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٦٧]، ﴿ وَرُمَّانٌ ﴾ [٦٨]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٦٩]،
 ﴿ حِسَانِ ﴾ [٧٠]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٧١]، ﴿ فِي الْخِيَامِ ﴾ [٧٢]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٧٣]،
 ﴿ وَلَا جَانٌّ ﴾ [٧٤]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٧٥]، ﴿ حِسَانِ ﴾ [٧٦]، ﴿ تُكذِّبَانِ ﴾ [٧٧]،
 ﴿ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [٧٨].

* * *

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿ الْقُرْآن ﴾ [١] بالنقل ابن كثير، ووافقه ابن مُحَيِّصِنٍ كما في النقل^(١).

واختلِفَ في ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ [١٢]:
فابنُ عامر^(٢) بالنصبِ في الثلاثة على الاختصاص^(٣)، أي: وأخْصُّ، قاله
جارُّ الله^(٤).

وتعقَّبَه السمين^(٥) فقال: «فيه نظرٌ؛ لأنه لم يدخُل في مُسَمَّى الفاكهة
والنخل حتى يَخُصَّهُ مِنْ بَيْنِهَا، وإنما المرادُ إِضْمَارُ فِعْلٍ وهو «أَخْصُّ»
فليس هو الاختصاصُ الصنَاعِيَّ»^(٦).

(١) انظر: باب النقل من الهمز المفرد ٢/٨٦٩.

(٢) انظر: إرشاد المبتدي ٥٧٧، النشر ٢/٣٨٠، الإتحاف ٢/٥٠٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٤٤، الحجة لابن زنجلة ٦٩٠، الموضح
٣/١٢٢٨.

(٤) الكشاف ٤/٤٤٥.

(٥) الدر المصون ١٠/١٥٩.

(٦) الاختصاص الصنَاعِي: هو المنسوب بفعل واجب الإضمار، ويختص بـ: أي الواقعة
بعد ضمير المتكلم نحو: أنا أفعل كذا، أيها الرجل، ويقوم مقام أي اسم دال على مفهوم
الضمير معرف بأل نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف. انظر: الهمع ٢/٢٢.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿الْأَرْضِ﴾، قَالَه مَكِّي^(١)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا﴾ [١٠]، أَي: خَلَقَهَا، فَعَطَفَ ﴿وَالْحَبُّ﴾ عَلَى ذَلِكَ، وَيَحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ «خَلَقَ» مَضْمَرًا، أَي: وَخَلَقَ الْحَبُّ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَتَوَاتِرَةٌ مُوَافِقَةٌ لِلْمَصْحَفِ الشَّامِيِّ؛ فَإِنَّ فِيهِ «ذَا» بِالْأَلْفِ^(٢).

وَجَوْزُ وَفِي ﴿الرِّيْحَانُ﴾ [١٢] أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: وَذَا الرِّيْحَانِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، نَحْوُ: ﴿وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِي، وَكَذَا خَلَفَ بَرَفَعِ الْأَوَّلِينَ وَجَرَّ ﴿الرِّيْحَانُ﴾ [١٢] عَطْفًا عَلَى ﴿الْعَصْفِ﴾ وَهُوَ يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ حَذَفَ الْمُضَافَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ. وَافْقَهُمُ الْأَعْمَشُ^(٣).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَرَفَعِ الثَّلَاثَةَ عَطْفًا عَلَى الْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ، وَالْحَبُّ: كَالْحِنْطَةِ، / وَالشَّعِيرُ، وَمَا يَتَغَدَّى بِهِ الْإِنْسَانُ، وَالْعَصْفُ: وَرَقُ النَّبَاتِ الْيَابِسِ كَالْتِّينِ^(٤) الَّذِي يَأْكُلُهُ الدَّوَابُّ، وَالرِّيْحَانُ: مَا يُشْمُّ.

وَبَدَأَ بِالْفَاكِهِةِ، وَخْتَمَ بِالْمَشْمُومِ، وَبَيْنَهُمَا النَّخْلُ وَالْحَبُّ؛ لِيَحْصُلَ مَا بِهِ يَتَفَكَّهُ وَمَا بِهِ يُتَقَوَّتُ، وَمَا بِهِ تَقَعُ اللَّذَازَةُ مِنَ الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ. أَوِ الْمُرَادُ بِالرِّيْحَانِ: الرَّزْقُ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَرَجْتُ أَطْلُبُ رِيْحَانَ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ فِي «الْبَحْرِ»^(٥): «وَيَبْعُدُ دُخُولُ الْمَشْمُومِ فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ».

(١) مشكل إعراب القرآن ٦٥٤.

(٢) انظر: مرسوم هذه السورة.

(٣) انظر: الروضة ٢/ ٩٣٨، المبهج ٣/ ٣٤٧، إيضاح الرموز ٦٨٣.

(٤) غ، ح: «كالتين».

(٥) البحر ٨/ ١٩٠.

وريحان من ذوات الواو، قُلِبَتْ واوُهُ ياءً للتخفيف^(١).
 وأمال ﴿ كَالْفَجَارِ ﴾ [١٤] أبو عمرو وابنُ ذكوان من طريقِ الصوري
 والكسائيُّ من روايةِ الدُّوري، ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ
 بالتقليل كقالونَ وحمزة، وأبو الحارث من «العنوان»، والباقون بالفتح.
 وعن الحسن (والجأن) جميعُ ما في هذه السورة [٧٤، ٥٦، ٣٩، ١٥] بحذفِ
 الألفِ والهمزة بعد الجيم، وسَبَقَ بالحجر [٢٧].

واختلِفَ في ﴿يَخْرُجُ﴾ [٢٣]:

فنافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٢) بضمِّ الياءِ وفتحِ الراءِ
 مبنياً للمفعول، ووافقهم اليزيديُّ. وقرأ الباقر بفتح الياءِ وضمِّ الراءِ مبنياً
 للفاعل على المجاز^(٣).

والظاهر في ﴿مِنْهُمَا﴾ أن ذلك يَخْرُجُ من المِلْحِ والعَدْبِ، وقال بذلك
 قومٌ، حكاه الأَخفش^(٤).

وعُورِضَ بأنَّ الحِسَّ يخالِفُهُ، أي: لا يَخْرُجُ إلا من الملح، لكن قال
 الجمهور: إنما يَخْرُجُ من الأجاجِ في المواضع التي تقع فيها الأنهار والمياهُ
 العَدْبَةُ، فناسب إسنادَ ذلك إليهما، وهذا مشهورٌ عند الغَوَاصين.

(١) انظر: الحجة للفارسي ٢٤٦/٦، ومشكل الإعراب لمكي ٦٥٥.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٦٧١/٢، النشر ٣٨٠/٢، الإتحاف ٥١٠/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٤٧/٦، الحجة لابن زنجلة ٦٩١، الموضح

١٢٢٩/٣.

(٤) لم نقف عليه في «المعاني» له.

وقال ابنُ عباس^(١) وغيرُه: «تكون في البحر بنزولِ المطر؛ لأنَّ الصدفَ وغيرَها تفتَحُ أفواهُها للمطر، فلذلك قال: ﴿مِنْهُمَا﴾ [٢٢].»
قال أبو عبيدة^(٢): «إنما يَخْرُجُ من المِلْح، لكنه قال: ﴿مِنْهُمَا﴾ تجوُّزاً». وقال الرُّمَّاني: «العَدْبُ فيها كاللِّقَاحِ للمِلْح؛ فهو كما يقال: الولد يَخْرُجُ من الذكر والأُنثى».

وأبدلَ همزة ﴿اللُّوْلُو﴾ [٢٢] الأُولَى واوًّا أبو عمرو وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيديُّ.

/ ويوقف لحمزة، ووافقهُ الأعمشُ بإبدالِ همزته الأُولَى واوًّا، وللعجليِّ تحقيقُها، وأما الهمزةُ الثانيةُ فأبدلها واوًّا ساكنة لسكونها بعد ضم أو مضمومة، ثم تُسَكَّنُ للوقفِ على وجهِ اتِّباعِ الرَّسْمِ، فيتَّحدان في اللفظ ويختلفان في التقدير. وله أيضاً التسهيل كالواو، وكذلك وَقَفَ هشامٌ إلا أنه حَقَّقَ الأُولَى اتفاقاً.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب المطر برقم (٧) - بواسطة تخريج الدرر ١٤ / ١١٤ - وابن جرير في تفسيره ٢٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩، وابن المنذر كما في الدرر ١٤ / ١١٤، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ١٣ / ٣١٩، قال الحافظ ابن كثير: «إسناده صحيح». قلت: أخرجه الطبري من طريق عددٍ من شيوخه، الأوَّل من طريق بشار عن عبد الرحمن عن سفیان عن الأعمش عن عبد الله الرّازي عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس به، وهذا الإسناد رجاله ثقات كلهم غير عبد الله الرّازي صدوق كما في التقريب ٥١٩ برقم (٣٤٤٠)، فالإسناد حسن.

وبنحوه ورد عن سعيد بن جبیر كما عراه السيوطي في الدرر ١٤ / ١١٥ لابن جرير - وهو عنده ٢٢ / ٢٠٩ - لكنّه عن ابن عباس، كما عراه لابن المنذر.

(٢) مجاز القرآن ٢ / ٢٤٤.

وأمال ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ﴾ [٢٤] الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ. ووَكَفَّ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ يعقوبُ، كما تقدَّم في الوقفِ على المرسومِ^(١). وعن الحسنِ^(٢) رَفَعُ رَائِهِ، ورُوِيَتْ هذه القراءةُ عن أبي عمروٍ من طريقِ عبد الوارث، والجمهورُ على كسْرِها؛ لأنه منقوصٌ على مفاعل، والياءُ محذوفةٌ لفظاً لالتقاء الساكنين، وقراءةُ الرفعِ لتناسِبِ المحذوفِ.
والجَوَارِ: السُّفْنُ، جمعُ جارية.

واختَلَفَ فِي ﴿الْمُنشَاتُ﴾ [٢٤]:

فحمزةٌ وأبو بكر^(٣) بخلافِ عنه بكسرِ الشينِ بمعنى^(٤) أنها تُنْشَى المَوْجَ بجَرِيْهَا، أو تُنْشَى السَّيْرَ إقبالاً وإدباراً أو التي رَفَعَتْ شِراعَهَا. والشُّراعُ: القَلْعُ^(٥)، ووافقهما الأعمشُ^(٦).

وقرأ الباقر بالفتح، وهو اسمٌ مفعولٍ، أي: أنشأه اللهُ أو الناسُ، أو رفعوا شِراعَهَا^(٧)، وبه قرأ أبو بكرٍ في الوجه الثاني عنه، وبالأولِ قَطَعَ له جمهورُ

(١) انظر: باب الوقف على مرسوم الخط ٣/١٢٣٦-١٢٣٧.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٠٤، إيضاح الرموز ٦٨٣.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٩٤، النشر ٢/٣٨١، الإتحاف ٢/٥١٠.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٤٧، الحجة لابن زنجلة ٦٩١، الموضح ١٢٢٩/٣.

(٥) خ: «القلوع».

(٦) انظر: الروضة ٢/٩٣٨، المبهج ٣/٣٤٨، إيضاح الرموز ٦٨٤.

(٧) ش، ح، غ: «شروعها».

العراقيين، وبالوجهين جميعاً جمهور المغاربة والمصريين، وهو الذي في «الشاطبية»^(١) كأصلها^(٢) و«العنوان»^(٣)، وبهما قرأ الداني^(٤) على أبي الحسن.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(٥) (فَإِنِّي) [٢٦] يباء بعد النون في الوقف.

وأمال ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ معاً [٢٧، ٧٨] ابنُ ذكوانَ بِخُلْفٍ.

وأمال ﴿وَيَبْقَى﴾ [٢٧] حمزةً والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمشُ،

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

واختلَفَ في ﴿سَنَفْرُعُ﴾ [٣١]:

فنافعٌ وابن كثير وعاصمٌ، وكذا أبو جعفر^(٦) بنون للخروج^(٧) من الغيبة إلى

التكلم على طريق الالتفات، وفتح هاءِ ﴿أَيُّهُ﴾ [٣١] في الوصل وسكونها

في الوقف، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ^(٨).

(١) الشاطبية: ٨٤.

(٢) التيسير ٢٠٦.

(٣) العنوان ١٨٤.

(٤) المفردات السبع ٤٤٦.

(٥) مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٥٤.

(٦) انظر: المستنير ٤٧١ / ٢، النشر ٣٨١ / ٢، الإتحاف ٥١١ / ٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٤٨ / ٦، الحجة لابن زنجلة ٦٩٢، الموضح

١٢٣١ / ٣.

(٨) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٣، المبهج ٣ / ٣٤٩، إيضاح الرموز ٦٨٤.

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب بالنون أيضاً، وفتح الهاء في الوصل، وبالألّف بعدها في الوقف، وافقهما الحسنُ واليزيديُّ.

/ وقرأ ابنُ عامرٍ بالنون وضمَّ الهاءِ في الوصلِ وسكونها في الوقف^(١).
وقرأ حمزةُ بالياء، وكذا خَلَفُ بالياء على الغيبةِ حَمَلًا على ما قبله من قوله: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ﴾ [٢٤]، ﴿وَيَبْقَى﴾ [٢٧]، أي: سيفرغ الله، و﴿أَيُّهُ﴾ بفتح الهاءِ وَصَلًا وسكونها وَقَفًا، وافقهما الأعمش.

[٢٩٥/ب]

وقرأ الكسائي بالياء وفتح الهاء وصلًا، وبالألّف وَقَفًا.
ومعنى الآية: سَنَقْصِدُ^(٢) لحسابكم، فهو استعارةٌ من قولِ الرجلِ لمن يتهدّده: سأفرغ لك، أي: سأتجرّد للإيقاع بك من كلِّ ما يشغلني حتى لا يكون لي شغلٌ سواه، ولم يكن له سبحانه شغلٌ يفرغُ منه، تعالى الله عن ذلك. و﴿الثَّقَلَانِ﴾ [٣١]: الجنُّ والإنس، سُمِّيَا بذلك لِثِقَلِهِمَا على الأرض، أو لأنهما مُثْقَلَانِ بالتكليف.

واختلَفَ في ﴿شَوَاطِئِ﴾ [٣٥]:

فابنُ كثيرٍ^(٣) بكسرِ الشين، وافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمش^(٤)، وقرأ الباقون بضمِّها، وهما^(٥) لغتان بمعنى واحد.

(١) غ، ش، ح: «وبفتحها مع الألف في الوقف»، وهو مخالف لما في المصادر.

(٢) ح: «سنفرغ».

(٣) انظر: إرشاد المبتدي ٥٧٨، النشر ٣٨١ / ٢، الإتحاف ٥١١ / ٢.

(٤) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٥٣، المبهج ٣ / ٣٤٩، إيضاح الرموز ٦٨٤.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦ / ٢٤٩، الحجة لابن زنجلة ٦٩٣، الموضح

والشُّواظ قيل^(١): اللهب معه دخانٌ. وقيل: اللَّهَبُ الخالص. وقيل:
 اللهب الأحمر. وقيل: هو الدُّخَانُ الخارجُ من اللهبِ.
 قال ابن عباس^(٢): «إذا خرجوا من قبورهم ساقهم شواظ إلى المحشر».

واختلَفَ في ﴿وَنُحَاسٌ﴾ [٣٥]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا رُوِّح^(٣)، بخفض السين عطفاً^(٤) على ﴿نَارٍ﴾،
 وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ، والحسن واليزيدي^(٥).
 وعن الحسن^(٦) (نَحْسٍ) [٣٥] بفتح النون، وسكون الحاء من غير ألفٍ،
 كقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ نَحْسٍ﴾ [القمَر: ١٩]، وقرأ الباقون كقراءة ابن كثير
 السابقة، لكن برفع السين عطفاً على ﴿شُواظٌ﴾.

(١) انظر: تفسير ابن جرير ٢٢٢/٢٢-٢٢٣، والنكت والعيون للماوردي ٤٣٤-٤٣٥،
 وتفسير ابن عطية ٣٣٧/١٥، وزاد المسير لابن الجوزي ١١٦/٨، وتفسير القرطبي
 ٢٠/١٤٠-١٤١، وتفسير ابن كثير ١٣/٣٢٤.

(٢) أورده أبو حيَّان في البحر المحيط ٨/١٩٥ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- بدون إسناد،
 لكن هناك رواية أخرى أخرجهما مسلم في صحيحه ٤/٢٢٢٦ ك: الفتن وأشراف الساعة،
 ب: في الآيات التي تكون قبل الساعة، برقم (٢٩٠١)، عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً وفي
 حديثه: «... وآخر ذلك نار تخرج من اليمن، تطرد الناس إلى محشرهم» إلا أن هذه النار
 قبل قيام الساعة، والذي في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- بعد خروجهم من القبور.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى ٢٩٥، النشر ٢/٣٨١، الإتحاف ٢/٥١١.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٥٠، الحجة لابن زنجلة ٦٩٣، الموضح
 ٣/١٢٣٣.

(٥) انظر: المبهج ٣/٣٤٩، إيضاح الرموز ٦٨٤-٦٨٥.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٥٠٥، إيضاح الرموز ٦٨٤.

والنحاس: الدُّخان.

وعن الشَّنْبُودِي^(١) (يَطْوَفُونَ) [٤٤] بفتح الطاءِ والواوِ المُشَدَّدَتَيْنِ، والأصلُ: يَتَطَوَّفُونَ فأُدغم، والجمهورُ بضمِّ الطاءِ مخففةً، وسكونِ الواوِ مِنْ طاف.

/ وأمال ﴿وَجَنَى﴾ [٥٤] وقفاً حمزَةً والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريقِ الأزرقِ بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

واختلِفَ في ﴿لَرِيَظْمِثُهِنَّ﴾ في الموضعين [٧٤، ٥٦]:

فالكسائي^(٢) بضمِّ الأول فقط^(٣)، فيما رواه كثيرٌ من الأئمةِ عنه من روايتهِ وفاقاً لما في «الغاية»^(٤) لأبي العلاء، و«المستنير»^(٥)، و«جامع ابنِ فارس»^(٦)، و«العنوان»^(٧)، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح له بكماله، كما نصَّ عليه في «جامع البيان»^(٨).

(١) انظر: المبهج ٣/ ٣٥١، إيضاح الرموز ٦٨٥.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٣٨١-٣٨٢، الإتحاف ٢/ ٥١٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٥٢، الحجة لابن زنجلة ٦٩٤، الموضح ٣/ ١٢٣٤.

(٤) غاية الاختصار ٢/ ٦٧٢.

(٥) المستنير ٢/ ٤٧٢.

(٦) الجامع (خ) ٩٩/ أ.

(٧) العنوان ١٨٤.

(٨) جامع البيان (خ) ٣٤١/ ب.

وخصّه آخرون بالدُّوري، وروى آخرون كَسَرَ الأول وضمَّ الثاني عن أبي الحارث، ورواه ابن مجاهد^(١) عنه من طريق محمد بن يحيى^(٢) في «الكامل»^(٣)، و«التذكرة»^(٤)، و«التبصرة»^(٥).

وقال في «التيشير»^(٦): «هذه قراءتي».

قال في «النشر»^(٧): «يعني على أبي الحسن».

قال: «وهذا من المواضع التي خَرَجَ فيها عمَّا أسنَدَه في «التيشير»، وروى بعضهم عن أبي الحارث الكسرَ فيهما معاً، وهو الذي في «تلخيص»^(٨) أبي معشر، وروى بعضهم عنه ضمَّهما، كما في «المبهج»^(٩) عن الشُّنْبُذِيِّ.

ورَوَى ابن مجاهد^(١٠) من طريق سَلَمَةَ بنِ عاصم عنه الضمَّ والكسرَ فيهما جميعاً، لا يُبالي كيف يقرؤهما، وروى الأكثرون التخييرَ في إحداهما عن

(١) السبعة ٦٢١.

(٢) هو: الكسائي الصغير، تقدّم.

(٣) الكامل (خ) ٢٤١/أ.

(٤) التذكرة ٥٧٨.

(٥) التبصرة ٣٤٢.

(٦) التيسير ٢٠٧.

(٧) النشر ٢/٣٨٢.

(٨) التلخيص ٤٢٦.

(٩) المبهج ٣/٣٥٢.

(١٠) السبعة ٦٢١.

الكسائيّ من روايته، يعني إذا ضَمَّ الأولى كَسَرَ الثانية، وإذا كَسَرَ الأولى ضَمَّ الثانية، والوجهان ثابتان عن الكسائيّ من التخيير وغيره نصّاً وأداءً. انتهى ملخصاً من «النشر»^(١).

قال الجعبريُّ^(٢): «وحاصله أنه نُقِلَ للكسائيّ ثلاثة مذاهب: ضَمُّ الأوّل وكسْرُ الثاني من الرّوايتين، والتخييرُ بينهما، وكسْرُ الأوّل وضمُّ الثاني من رواية الليث.

وإذا أردتَ جَمَعَهَا في التلاوة فاقرأ الأوّل بالضمِّ ثم بالكسر، والثاني بالكسرِ ثم بالضمِّ».

وقرأ الباكون بالكسر فيهما من غير خُلْفٍ.

وهما لغتان، يقال: طَمَّثَهَا يَطْمِثُهَا، ويَطْمِثُهَا، إذا جَامَعَهَا.

وأصل الطَّمْثِ: الجَمَاعُ المؤدِّي إلى خروج دم البِكر، ثم أُطْلِقَ على كلِّ جماع: طَمَّثْتُ، وإن لم يكن معه دمٌ. وقيل: الطَّمْثُ دَمُ الحَيْضِ.

قال ابن عباس رضي الله تبارك وتعالى عنهما^(٣): «أي لم يَفْتَضَّهِنَّ

(١) النشر ٢/٣٨٢.

(٢) كنز المعاني (خ) ٢٩٢/أ.

(٣) أورده أبو حيان في البحر المحيط ٨/١٩٨، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مثله، لكنه بدون إسناد، وقال: «وهو قول عكرمة».

وأخرج ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٢/٢٤٧، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ: «لم يُدْمِهِنَّ إنْسٌ ولا جان»، وإسناده حسن، وصحح العلماء طريق علي بن أبي طلحة مع انقطاعه لمعرفة الساقط كما تقدم في

٦/٢٥٤٥ حاشية (٢)، وعزا السيوطي في الدر ١٤/١٤٤-١٤٥، إلى الطستي أنه =

/ قبل أزواجهن».

وقيل: لم يَطَّأهُنَّ عَلَى أَيِّ وَجِهٍ كَانَ الْوِطْءُ مِنَ الْاِفْتِضَاضِ أَوْ غَيْرِهِ.
ثم إِنَّ نَفِيَّ وَطِئْتَهُنَّ عَنِ الْإِنْسِ ظَاهِرٌ.

وأما عن الجنِّ فقال مجاهد^(١): «الجنُّ: قد تجامع نساء البشر مع أزواجهنَّ إذا لم يذكر الزوج اسم الله تعالى». فنفي هنا جميع المجامعين.

وقال صُمْرَةُ بن حبيب^(٢): «الجنُّ في الجنة لهم قاصرات الطرف، من

أخرج عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله: ﴿لَتَرِيظِيَهُنَّ﴾، قال: «كذلك نساء أهل الجنة لم يدن منهن غير أزواجهن...».

وأخرج ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٢/٢٤٧، وكذا عزاه السيوطي في ١٤/١٤٤، لعبد بن حميد كلاهما عن مجاهد في قوله: ﴿لَتَرِيظِيَهُنَّ﴾، قال: «لم يمسهن»، وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره ٢٢/٢٤٨، بإسناده عن مجاهد، قال: «إذا جامع الرجل ولم يسم، انطوى الجان على إحليله فجامع معه، فذلك قوله: ﴿لَتَرِيظِيَهُنَّ﴾ فَبَلَّهِنَّ وَلَا جَانَ». وأورده ابن القيم في حادي الأرواح ١/٤٨٥، والحافظ ابن حجر في الفتح ٩/٢٢٩، تحت شرح حديث: ٥١٦٥، لكنه ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ إذ فيه سهل بن عامر البجلي، كذبه أبو حاتم، وقال البخاري: «منكر الحديث»، كما في الميزان للذهبي ٢/٢٣٩ برقم ٣٥٨٣، وانظر: الجرح والتعديل ٤/٢٠٢.

وكذا في إسناده: يحيى بن يعلى الأسلمي، ضعيف كما في التقريب: ١٠٧٠، برقم: ٧٧٢٧، وكذا أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ٢/٤١٤ (طبعة دار النوادر) تحقيق توفيق، من طريق يحيى بن يعلى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد به، ويحيى ضعيف كما تقدم.

(٢) ابن صُهَيْب، أبو عْتَبَةَ، الزُّبَيْدِي، الشَّامِي، الحَمْصِي، ثَقَّة، (ت: ١٣٠ هـ). انظر: حلية الأولياء ٦/١٠٣، تهذيب الكمال ١٣/٣١٤، تاريخ الإسلام ٣/٢٥٠.

الجنُّ نوعهم^(١)، فنفي الافتضاخ عن البشريَّات والجنِّيَّات.
وعن ابن مُحَيِّصٍ^(٢): (عَلَى رَفَارِفَ) [٧٦] بفتح الفاء وألفٍ بعدها وكسر
الراءِ الثانية وفتح الفاء من غير تنوينٍ على الجمع، غيرَ منصرفٍ لصيغةِ
منتهى الجموع^(٣).

(وَعَبَاقِرِيَّ) [٧٦] بألفٍ بعد الباء وكسر القافِ وفتح الياءِ بغير تنوينٍ
ممنوعاً من الصرف أيضاً^(٤).

قال السمين^(٥): «وهي مُشْكِلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءِ النَّسَبِ، وكأنَّ
هذا القارئَ تَوَهَّم كأنها في مفاعلٍ، فَمَنَعَهَا من الصَّرْفِ، لكن قد يُقال: لَمَّا
جاوَرَ (رفارف) [٧٦] الممتنع امتنع مشاكلةً».

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٢/٢٤٨، وابن المنذر كما في الدر ١٤/١٤٥،
وأبو الشيخ في العظمة ٥/١٦٩٦، جميعهم عن أرطاة بن المنذر، قال: تذاكرنا عند
ضمرة بن حبيب هل تدخل الجن الجنة؟ قال: نعم، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل،
فذكر الآية، وكذا أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٣/٣٣٤، عن أرطاة بن المنذر به.
وفي إسناد الطبري: شيخه أبو حميد الحمصي، أحمد بن المغيرة، نسب إلى جده، ولذا
قال أحمد شاكر: «لم أعرف من هو ولم أجد له ترجمة، ولا ذكراً»، برقم: ٣٤٧٣، وهو
أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان الأزدي، وقيل: أحمد بن محمد بن سيار الأزدي،
وترجم له الحافظ بالاسم الأول في التقريب: ٩٨، برقم: ١٠٠، وقال: صدوق.
ورجال هذا الإسناد بين ثقة وصدوق، وإسناده حسن، وانظر: المعجم الصغير لرواة
الإمام ابن جرير ٢/٦٩٦، ٧٩٧، برقم: ٥٤٥٥، ٦٣٢٩.

(٢) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٣، المبهج ٣/٣٥٢، إيضاح الرموز: ٦٨٥.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٣٠٥، البحر المحيط ٨/١٩٩.

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) الدر المصون ١٠/١٨٧.

ورُوِيَتْ هذه القراءةُ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه^(١).
 والعبقريُّ: البُسْطُ التي فيها صُورٌ وتماثيل^(٢).
 وقيل: الطَّنَافُسُ. وقيل: الدِّبَاجُ الثَّخِينُ.
 وقيل: ثيابٌ منسوبةٌ إلى عَبَقَرٍ، وهو موضعٌ تُجَلَّبُ منه الثيابُ على قديمِ
 الأزمانِ^(٣).

واخْتَلَفَ فِي ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾ الْآخِرِ [٧٨]:

فابنُ عامرٍ^(٤) ﴿ذُو﴾ بِالْوَاوِ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْأَسْمِ^(٥). وقرأ الباقون بالياء
 صِفَةً لِلرَّبِّ، فإنه هو الموصوفُ بذلك، وَخَرَجَ بِقَيْدِ «الْآخِرِ» الْأَوَّلِ [٢٧]
 الْمَتَّفِقُ عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لِلْوَجْهِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ^(٦) أَنْ يَكُونَ مَقْحَمًا،
 وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [٧٨] ابْنُ ذَكْوَانَ بِخِلَافِ عَنْهُ، وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.
 وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنَ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ: مَوْضِعَانِ^(٧).

(١) انظر: البحر ٨/١٩٩.

(٢) ص، ت: «صور التماثيل»، والمثبت موافق لما في الدر المصون.

(٣) انظر: زاد المسير ٨/١٢٨.

(٤) انظر: الغاية: ٤٠٦، النشر ٢/٣٨٢، الإتحاف ٢/٥١٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٥٣، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٤، الموضح

٣/١٢٣٥.

(٦) د، ت، ص: «يجوز».

(٧) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤١، التلخيص: ٤٢٦، غيث النفع: ٣٦٣.

المرسوم

قال الجحدري^(١): «كُلُّ لَوْلُوٍّ فِي الْقُرْآنِ بِالْفِ فِيهِ -أَي: فِي الْإِمَامِ- سِوَاهَا»، أَي: بَقِيَةِ الْمَصَاحِفِ^(٢)، نَحْوُ ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُوُّ﴾ [٢٢] «انتهى. وَكُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ الشَّامِيِّ ﴿ذَا الْعَصْفِ﴾ [١٢] / بِالْفِ، وَفِي سَائِرِ الْمَصَاحِفِ ﴿ذُو﴾ بِالْوَاوِ^(٣).

وَكَتِبَ فِي الشَّامِيِّ ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ آخِرَ السُّورَةِ [٧٨] بِوَاوٍ، وَفِي سَائِرِهَا ﴿ذِي﴾ بِالْيَاءِ^(٤)، وَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ [٢٧] فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ بِالْوَاوِ، وَوَجْهُ الْمَخَالَفَةِ لِتُؤَافِقَ كُلَّ قِرَاءَةٍ رِسْمًا تَحْقِيقًا. وَاخْتَلَفَ فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ وَحذفِهَا مِنْ ﴿تُكذِّبَانِ﴾ [١٣]، كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ^(٥).

وَكُتِبُوا فِي الْعِرَاقِيَةِ ﴿الْمُنْشِيتُ﴾ [٢٤] بِيَاءٍ بغيرِ أَلْفٍ بَيْنَ الشَّيْنِ وَالتَّاءِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْغَازِي^(٦) فِي «هَجَاءِ السُّنَّةِ»؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَفْتُوحَةَ بَعْدَ الْكَسْرِ

(١) انظر: المقنع: ٤٠-٤١.

(٢) انظر: المقنع: ١٠٨، مختصر التبيين ٤/ ١١٧٣، الوسيلة: ٢٣١.

(٣) انظر: المقنع: ١٠٨، مختصر التبيين ٤/ ١١٦٥، الوسيلة: ٢٣١، الجميلة: ٤١١.

(٤) ت، د، ص: «بالواو».

(٥) انظر: المقنع: ١٧، ٩٨، مختصر التبيين ٤/ ١١٦٦، الوسيلة: ٢٣١، الجميلة: ٤١٣.

(٦) ابن قيس الأندلسي، تقدّم.

تُرْسَمُ يَاءٌ عَلَى تَخْفِيفِهَا، وَرُسِمَتْ فِي غَيْرِهَا بِبَلَاءٍ وَلَا أَلْفٍ^(١).
وَكُتِبُوا ﴿يَا لَتَوَاصَى﴾ [٤١] بِالْيَاءِ^(٢).

* * *

(١) انظر: المقنع: ٥٠، مختصر التبيين ٤/١١٦٨، الوسيلة: ٣٤٨، الجميلة: ٥٧٠.

(٢) انظر: المقنع: ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿عَمَّ الْقَرْءَانَ﴾ [٢] ك. ﴿الْبَيَانَ﴾ [٤] ت، ﴿مُحْسَبَانَ﴾ [٥]، و﴿يَسْجُدَانَ﴾ [٦]، و﴿الْمِيزَانَ﴾ [٧]، و﴿فِي الْمِيزَانَ﴾ [٨]، ﴿وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [٩]، و﴿لِلْأَنَامِ﴾ [١٠]، و﴿الرَّيْحَانَ﴾ [١٢] ك.

﴿تُكذِّبَانَ﴾ [١٣] ت. ﴿مِنْ نَّارٍ﴾ [١٥] ك. ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [١٦] ت، ﴿الْمَعْرِبِينَ﴾ [١٧] ك. ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [١٨] ت. ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾ [١٩] ك، ﴿لَا يَبْعِيَانِ﴾ [٢٠] ك أيضاً.

﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٢١] ت.

﴿الْمَرْجَانَ﴾ [٢٢] ك. ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٢٣]، ﴿كَالْأَعْلَمِ﴾ [٢٤]، ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٢٥] ت^(١). و﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [٢٧] ك. و﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٢٨] ت. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٢٩]، و﴿شَانَ﴾ [٢٩] ك. ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٣٠] ت. ﴿الْتَقْلَانَ﴾ [٣١] ك. ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٣٢] ت، ﴿فَأَنْفُدُوا﴾ [٣٣] ت أيضاً؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٢).

﴿بِسُلْطَنِ﴾ [٣٣]، و﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٣٤] ك. ﴿فَلَا تَنْصِرَانِ﴾ [٣٥]، ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٣٦] ت. ﴿كَالِدِهَانِ﴾ [٣٧]، و﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٣٨]، و﴿وَلَا جَانَّ﴾ [٣٩] ك.

﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٤٠] ت. ﴿وَالْأَقْدَامِ﴾ [٤١] ك. ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٤٢] ت. ﴿ءَانِ﴾ [٤٤] ك، ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٤٥] ك، ﴿جَتَّتَانِ﴾ [٤٦]، ﴿تُكذِّبَانَ﴾ [٤٧] ك، أو الأخير؛ لَأَنَّ ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانِ﴾ [٤٨]، صفة لـ ﴿جَتَّتَانِ﴾ [٤٦].

(١) خ: «ك».

(٢) انظر: القطع ٢/٧٠٥، المرشد ٢/٧٤٨.

﴿ أَفْنَانٍ ﴾ [٤٨] ك، ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٤٩]، و ﴿ تَجْرِيَانِ ﴾ [٥٠]، ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٥١] و ﴿ زَوْجَانِ ﴾ [٥٢]، و ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٥٣]، و ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ [٥٤]، و ﴿ دَانٍ ﴾ [٥٤]، و ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٥٥]، و ﴿ وَلَا جَانُّ ﴾ [٥٦] ك. ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٥٧] ن؛ لأن قوله: ﴿ كَأَنَّهُنَّ ﴾ [٥٨] صفة ﴿ قَصِيرَاتُ ﴾ [٥٦]، و ﴿ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [٥٨] ك. ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٥٩] ت. ﴿ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [٦٠] ك. ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٦١] ت. ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ [٦٢] ك. ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٦٣] ن؛ لأن ﴿ مُدْهَامَاتٍ ﴾ [٦٤] من صفة الجنتين.

﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٦٣]، و ﴿ نَضَّاخَتَانِ ﴾ [٦٦]، و ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٦٧]، و ﴿ وَرُمَّانٌ ﴾ [٦٨]، و ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٦٩]، و ﴿ حِسَانٌ ﴾ [٧٠]، و ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٧١] ك. ﴿ فِي الْخِيَامِ ﴾ [٧٢] ن؛ لتعلقِ تاليه به. ﴿ وَلَا جَانُّ ﴾ [٧٤] ك. ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٧٥]، و ﴿ عَبَقَرِيِّ حِسَانٍ ﴾ [٧٦]، و ﴿ تَكْذِبَانَ ﴾ [٧٧] ك. ﴿ ذِي الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [٧٨] م.



/ التجزئة

[٢٩٧/ب]

آخرها ربع^(١).

* * *

(١) كذا في القول الوجيز: ٣١٠، وهو أرجح القولين في غيث النفع: ٣٦٣.

سورة الواقعة

مَكِّيَّةٌ^(١).وحرُوفُها: أَلْفٌ وَسَبْعُمِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ^(٢).وكلُمُها: ثَلَاثُمِئَةٌ وَثَمَانٍ^(٣) وَسَبْعُونَ^(٤).وآيُها: تِسْعُونَ وَسِتُّ كُوفِيٌّ، وَسَبْعٌ بَصْرِيٌّ، وَتِسْعٌ حِجَازِيٌّ، وَشَامِيٌّ^(٥).واختلافُها: خَمْسَ عَشْرَةَ آيَةً^(٦):

﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [٨] غيرُ كُوفِيٍّ وَحَمِصِيٍّ، وَمِثْلُهَا ﴿وَأَصْحَابُ

الْمَشْأَمَةِ﴾^(٧) [٩]، ﴿مَوْصُونَةٍ﴾ [١٥] حِجَازِيٍّ وَكُوفِيٍّ، ﴿وَأَبَارِقًا﴾ [١٨] مَكِّيٍّ

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ١٣٠، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ١٧٥، حسن المدد: ١٣٣.

(٢) كذا في البيان: ٢٣٩، حسن المدد: ١٣٣، البصائر ١/ ٤٥٠، منار الهدى: ٣٨٠، القول الوجيز: ٣٠٦.

(٣) د، ص: «ثلاث»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٤) كذا في البيان: ٢٣٩، حسن المدد: ١٣٣، البصائر ١/ ٤٥٩، منار الهدى: ٣٨٠، القول الوجيز: ٣٠٦.

(٥) انظر: البيان: ٢٣٩، فنون الأفتان: ٣١١، جمال القراء ١/ ٢١٩، حسن المدد: ١٣٣.

(٦) كذا في حسن المدد: ١٣٣، والقول الوجيز: ١٥٧، إلا أن المؤلف ذكر أربعة عشر موضعاً تبعاً للجعبري في حسن المدد، والموضع الخامس عشر الذي أسقطاه وهو: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ [٤١] لم يعدّه الكوفي وعدّها الباقون. لكن في البيان: ٢٣٩: «أربع عشرة آية»، وكذا في فنون الأفتان: ٣١١، وجمال القراء ١/ ٢١٩، البصائر ١/ ٤٥٠.

(٧) في غ، ت زيادة: «مدني أول»، بعد: ﴿الْمَشْأَمَةِ﴾، وهو مخالف لما في المصادر.

ومدني الأخير، ﴿ وَحَوْرَيْنِ ﴾ [٢٢] كوفي^(١) ومدني أول، ﴿ وَلَا تَأْتِيَا ﴾ [٢٥] غير مكّي^(٢) ومدني أول، ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [٢٧] غير كوفي^(٣) ومدني الأخير، ﴿ إِنشَاء ﴾ [٣٥] تركها بصري، و﴿ حَمِيمِ ﴾ [٤٢] غير كوفي^(٤)، ﴿ يَقُولُونَ ﴾ [٤٧] له^(٥)، ﴿ أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوْلُونَ ﴾ [٤٨] غير حمصي، ﴿ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴾ [٤٩] تركها شامي ومدني الأخير. وعدا^(٦) ﴿ لَمَجْمُوعُونَ ﴾ [٥٠]، و﴿ رَجْحَانُ ﴾ [٨٩] دمشقى.

وفيها شبه الفاصلة تسعة^(٧): ﴿ خَافِضَةٌ ﴾ [٣]، وأول ﴿ وَالسَّيِّئُونَ ﴾ [١٠]، و﴿ الْيَمِينِ ﴾ [٢٧]، و﴿ الشَّمَالِ ﴾ [٤١]، ﴿ فِي سَمُورٍ ﴾ [٤٢]، ﴿ إِنَّ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٩]، ﴿ لَمَجْمُوعُونَ ﴾ [٥٠]، ﴿ الضَّالُّونَ ﴾ [٥١]، ﴿ لَّا كَلُونَ ﴾ [٥٢]، ﴿ الْمُكذِّبِينَ ﴾ [٩٢]. وعكسه^(٨) ثلاثة: ﴿ الْوَاقِعَةُ ﴾ [١]، ﴿ كَاذِبَةٌ ﴾ [٢]، ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ [١٣].

(١) سقط من: غ، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٢) ص: «غير كوفي ومدني»، د: «غير كوفي».

(٣) غ: «غير كوفي معه»، وسقط: «مدني الأخير»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٤) كذا في حسن المدد: ١٣٣، وصواب العبارة: «غير مكّي»، كذا جاء في النسخة المحققة منه. وهو موافق لما في المصادر.

(٥) أي: للمكّي كما في المصادر.

(٦) أي: الشامي والمدني الأخير.

(٧) كذا في حسن المدد: ١٣٣، لكن في البيان: ٢٣٩، ستة مواضع، وكذا في القول الوجيز:

٣٠٩، والصواب أنها عشرة مواضع، وكذا جاء على الصواب في حسن المدد المحقق:

٣٨٧، والمواضع المذكورة أيضاً عشرة مواضع.

(٨) كذا في حسن المدد: ١٣٣.

فواصلها^(١)

﴿ الْوَاقِعَةُ ﴾ [١]، ﴿ كَاذِبَةٌ ﴾ [٢]، ﴿ رَافِعَةٌ ﴾ [٣]، ﴿ رَجَا ﴾ [٤]، ﴿ بَسًا ﴾ [٥]،
﴿ مُنْبَأًا ﴾ [٦]، ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ [٧]، ﴿ الْمَيْمَنَةَ ﴾ [٨]، ﴿ الْمَشْأَمَةَ ﴾ [٩]، ﴿ السَّبِغُونَ ﴾
[١٠]، ﴿ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [١١]، ﴿ التَّعْيِيرِ ﴾ [١٢]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ الْآخِرِينَ ﴾
[١٤]، ﴿ مَوْضُونَةٍ ﴾ [١٥]، ﴿ مُتَقَلِّبِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ مُخَلَّدُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ مِنْ مَّعِينٍ ﴾
[١٨]، ﴿ يُزِفُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ يَتَخَيَّرُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ يَسْتَهْوُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ وَخَوْرَعِينَ ﴾
[٢٢]، ﴿ الْمَكُونِ ﴾ [٢٣]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢٤]، ﴿ وَلَا تَأْتِيَمًا ﴾ [٢٥]، ﴿ سَلَمًا ﴾ [٢٦]،
﴿ الْيَمِينِ ﴾ [٢٧]، ﴿ مَحْضُودٍ ﴾ [٢٨]، ﴿ مَنضُودٍ ﴾ [٢٩]، ﴿ مَمْدُودٍ ﴾ [٣٠]،
﴿ مَسْكُوبٍ ﴾ [٣١]، ﴿ كَثِيرٍ ﴾ [٣٢]، ﴿ مَمْنُوعَةٍ ﴾ [٣٣]، ﴿ مَرْفُوعَةٍ ﴾ [٣٤]،
﴿ إِنشَاءً ﴾ [٣٥]، ﴿ أَجْكَارًا ﴾ [٣٦]، ﴿ أَتْرَابًا ﴾ [٣٧]، ﴿ الْيَمِينِ ﴾ [٣٨]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾
[٣٩]، ﴿ الْآخِرِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ الشِّمَالِ ﴾ [٤١]، ﴿ وَحَمِيمٍ ﴾ [٤٢]، ﴿ يَحْمُومٍ ﴾
[٤٣]، ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٤٤]، ﴿ مُتْرَفِيَتٍ ﴾ [٤٥]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٤٦]، ﴿ لَمْبَعُوثُونَ ﴾
[٤٧]، ﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ وَالْآخِرِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ مَعْلُومٍ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْمَكْدِبُونَ ﴾ [٥١]،
﴿ زُفُومٍ ﴾ [٥٢]، ﴿ الْبُطُونَ ﴾ [٥٣]، ﴿ الْحَمِيمِ ﴾ [٥٤]، ﴿ الْهِيمِ ﴾ [٥٥]، ﴿ الْدِينِ ﴾
[٥٦]، ﴿ تُصَدِّقُونَ ﴾ [٥٧]، ﴿ تُنْمُونَ ﴾ [٥٨]، ﴿ الْخَالِقُونَ ﴾ [٥٩]، ﴿ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ [٦٠]،
﴿ نَعَامُونَ ﴾ [٦١]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٦٢]، ﴿ تَحْرُثُونَ ﴾ [٦٣]، ﴿ الزَّرْعُونَ ﴾ [٦٤]

(١) انظر: البيان: ٢٤٠، حسن المدد: ١٣٣.

﴿ تَفَكَّهُونَ ﴾ [٦٥]، ﴿ لَمْعَرْمُونَ ﴾ [٦٦]، ﴿ مَحْرُومُونَ ﴾ [٦٧]، ﴿ تَشْرَبُونَ ﴾ [٦٨]، ﴿ الْمُنزِلُونَ ﴾ [٦٩]، ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٠]، ﴿ تُوْرُونَ ﴾ [٧١]، ﴿ الْمُنشِقُونَ ﴾ [٧٢]، / ﴿ لِلْمُقْوِينَ ﴾ [٧٣]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٧٤].

[٢٩٨/أ]

﴿ النَّجُومِ ﴾ [٧٥]، ﴿ عَظِيمِ ﴾ [٧٦]، ﴿ كَرِيمِ ﴾ [٧٧]، ﴿ مَكُونِ ﴾ [٧٨]، ﴿ الْمَطَهْرُونَ ﴾ [٧٩]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٠]، ﴿ مَدْهُنُونَ ﴾ [٨١]، ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٨٢]، ﴿ الْحَلْقُومِ ﴾ [٨٣]، ﴿ تَنْظُرُونَ ﴾ [٨٤]، ﴿ بُصْرُونَ ﴾ [٨٥]، ﴿ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ [٨٦]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٨٧]، ﴿ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [٨٨]، ﴿ نَعِيمِ ﴾ [٨٩]، ﴿ الْيَمِينِ ﴾ [٩٠]، ﴿ الْيَمِينِ ﴾ [٩١]، ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ [٩٢]، ﴿ مِّنْ حَمِيمِ ﴾ [٩٣]، ﴿ جَحِيمِ ﴾ [٩٤]، ﴿ الْيَقِينِ ﴾ [٩٥]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٩٦].

* * *

القراءات وتوجيهها

عن اليزيدي^(١) في اختياره (خافضة رافعة) [٣] بالنصب فيهما على الحال^(٢). وفي صاحب الحال خلاف. قال أبو البقاء^(٣): «من الضمير في ﴿كَاذِبَةٌ﴾ [٢]، أو في ﴿وَقَعَتِ﴾ [١]».

وقال السمين^(٤): «وإصلاحه أن يقول: أو في فاعل ﴿وَقَعَتِ﴾، ولا ضمير في ﴿وَقَعَتِ﴾». وقد خالف اليزيدي أبو عمرو.

والجمهور بالرفع فيهما خبر مبتدأ مضمّر، أي: خافضة قوماً إلى النار، ورافعة قوماً إلى الجنة، فالمفعول محذوف لفهم المعنى، أو يكون المعنى: إنها ذات خفض ورفع، كقوله: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وقرأ ﴿يُنزِفُونَ﴾ [١٩٩] بضم الياء وكسر الزاي عاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش كما في الصافات [٤٧].

واختلف في ﴿وَحُورٍ عِينٌ﴾ [٢٢]:

فحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر^(٥) بجرهما، عطفاً^(٦) على

(١) انظر: المبهج ٣/٣٥٤، إيضاح الرموز: ٦٨٦.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٣٠٧، البحر المحيط ٨/٢٠٣.

(٣) التبيان ٢/١٢٠٢.

(٤) الدر المصون ١٠/١٩٣.

(٥) انظر: الروضة ٢/٩٤١، النشر ٢/٣٨٣، الإتحاف ٢/٥١٥.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٥٥، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٥، الموضح

﴿جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ [١٢]، كأنه قيل: هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم وحرور،
قاله الزمخشري^(١).

وتعقبه أبو حيان^(٢): بأن فيه بُعداً وتفكيكاً كلاماً مرتبطاً ببعضه ببعض،
وهو فهمٌ أعجميٌّ.

وأجاب في «الدر»^(٣) بأنه معنى حسنٌ جداً، وهو على حذفٍ مضافٍ،
أي: في مقاربة حورٍ. قال: «وهذا الذي عناه الزمخشري، وقد صرح غيره
بتقدير هذا المضاف، ويُحتمل أن يكون معطوفاً على ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ [١٨]،
وذلك بتجوُّزٍ في قوله: ﴿يَطُوفُ﴾ [١٧]، إذ معناه: يُنعمون فيها بأكوابٍ وبكذا
وبحورٍ، قاله الزمخشري^(٤)، أو معطوفٌ عليه حقيقةً، وأن الولدان تطوف
عليهم بالحرور أيضاً، فإن فيه لذة لهم، طافوا عليهم بالمأكول والمشروب
والمتفكّه به والمنكوح. وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقُطْرُبٌ».

ولا التفاتٍ إلى قول / أبي البقاء^(٥): «عطفاً على «أكوابٍ»، في اللفظ
دون المعنى؛ لأن الحورَ لا يُطافُ بها».

ووافقهم الحسنُ والأعمش^(٦).

(١) الكشف ٤/٤٦٠.

(٢) البحر ٨/٢٠٦.

(٣) الدر المصون ١٠/٢٠٢.

(٤) الكشف ٤/٤٦٠.

(٥) التبيان ٢/١٢٠٤.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٥٠٦، المبهج ٣/٣٥٥، إيضاح الرموز: ٦٨٦.

وقرأ الباقيون برَفَعهما عطفاً على ﴿وَلِدَانٌ﴾ [١٧]، أي: إن الحُورَ يَطْفَنَ عليهم بذلك، كما الولا تُد في الدنيا، أو عطفاً على الضميرِ المستكنِّ في ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ [١٦]، وسَوَّغ ذلك: الفصلُ بينهما، أو عطفاً على مبتدأ وخبر حُذفاً معاً تقديره: لهم هذا كُلُّه وحوْرٌ عَيْن، قاله أبو حيان^(١).

وتعقبه تلميذه السمين^(٢)، فقال: «فيه نظرٌ؛ لأنه إنما عُطِفَ على المبتدأ وحده، وذلك الخبرُ له، ولما عُطِفَ هو عليه» أو يكونُ خبراً للمبتدأ مضمراً، أي: نساؤهم حورٌ عَيْنٌ، قاله أبو البقاء^(٣).

ووقفَ على ﴿الَّلُّوْلُو﴾ [٢٣] ونحوه ممَّا همزته مكسورةً بعد ضمِّ حمزةً وهشامٌ، ووافقهما الأعمشُ بإبدالِ الهمزةِ واواً ساكنةً؛ لسكونها بعدَ ضمِّ على القياسِ، وبإبدالِها واواً مكسورةً على المنقولِ من مذهب الأَخفشِ^(٤)، ويتَّحد مع السابقِ إنْ وَقَفَ بالسكونِ، وإنْ وَقَفَ بالرَّومِ، فيكونُ وجهين. ويجوزُ ثالثٌ، وهو التسهيلُ كالياءِ على مذهبِ سيبويه^(٥)، ورابعٌ كالواوِ، وهو المُعَضَّل.

وقرأ ﴿عُرْبًا﴾ [٣٧]، بسكونِ الراءِ أبو بكرٍ وحمزةٌ، وكذا خَلَفٌ، وسَبَقَ بآلِ عمران^(٦).

(١) البحر ٢٠٦/٨.

(٢) الدر المصون ٢٠٣/١٠.

(٣) التبيان ١٢٠٤/٢.

(٤) معاني القرآن ٤٢/١.

(٥) الكتاب ٥٤٢/٣.

(٦) كذا في النسخ، وصوابه: «سورة البقرة». انظر: الآية [٦٧].

وقرأ ﴿ أَيِّدَا ﴾ [٤٧]، و ﴿ إِنَّا ﴾ [٤٧] بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني نافع والكسائي، وكذا أبو جعفر ويعقوب.

وكل في الاستفهام على أصله: فقالون، وكذا أبو جعفر بالتسهيل مع المد، وورث، وكذا رؤيس بالتسهيل مع القصر، والكسائي، وكذا رُوْح بالتحقيق مع القصر.

وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما: فابن كثير بالتسهيل مع القصر، ووافقه ابن مُحَيِّصِن. وقرأ أبو عمرو بالتسهيل مع المد، ووافقه اليزيدي.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا خلف بالتحقيق مع القصر، ووافقهم الحسن والأعمش، إلا أن هشاماً من أكثر الطرق عنه على المد.

وقرأ ﴿ مِتْنَا ﴾ [٤٧] / بكسر الميم نافع وحفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف. وفاقهم الأعمش وابن مُحَيِّصِن^(١) من «المفردة».

وقرأ ﴿ أَوْءَابَاؤُنَا ﴾ [٤٨] بإسكان الواو قالون وابن عامر، وكذا أبو جعفر. وبذلك قرأ ورث من طريق الأصبهاني كذلك، لكنه بنقل حركة الهمزة بعدها إلى الواو كسائر السواكن، كما في الصافات [١٧].

وقرأ ﴿ فَمَالُونَ ﴾ [٥٣] بحذف همزته وضم لامه أبو جعفر كما في الهمز المفرد^(٢).

(١) سقط من ص، والمثبت موافق لما في إيضاح الرموز: ٣٣٠.

(٢) انظر: باب الهمز المفرد، ٢/٨٣٧.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿شُرْبِ الْهَيْمِ﴾ [٥٥]:

فنافعٌ وعاصمٌ وحمزة، وكذا أبو جعفر^(١) بضمّ الشين. وافقهم الحسنُ والأعمش^(٢). وقرأ الباقر بفتحها.

ف قيل^(٣): هما لغتان، في مصدر «شرب»، والمقيس منها إنما هو المفتوح. وقيل: المصدر هو المفتوح، والمضموم اسمٌ لما يُشرب. وقال الكسائي: «يقال: شربتُ شرباً، وشرباً».

وقرأ ﴿أَفْرَأَيْتُمْ﴾ [٥٨] بتسهيل الهمزة الثانية بينَ نافعٍ، وكذا أبو جعفر. زاد ورشٌ من طريق الأزرق، فأبدلها ألفاً خالصةً مع المدِّ المُشَبَّعِ للساكنين. وقرأ الكسائي بحذف الهمزة الثانية. وقرأ الباقر بإثباتها محققةً.

وقرأ ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ في الأربعة هنا [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢] بتسهيل الهمزة الثانية بينَ بينَ، مع إدخالِ ألفٍ بينهما، قالونٌ وأبو عمرو وهشامٌ، من طريق ابنِ عبدان، وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر.

وقرأ ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ وابنِ كثير، وكذا رؤيسٌ بالتسهيل كذلك، إلا أنهم لم يُدخِلوا ألفاً بينهما.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٤٧٥، النشر ٢/ ٣٨٣، الإتحاف ٢/ ٥١٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٥٠٦، المبهج ٣/ ٣٥٨، إيضاح الرموز: ٦٨٦.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١١/ ٣٥٢.

وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٦٠، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٦، الموضوع ٣/ ١٢٣٩.

وافقه ابن مُحَيِّصٍ^(١)، وبذلك قرأ ورث من طريق الأزرق، والأكثرون عنه على إبدالها ألفاً خالصةً مع المدِّ للساكنين.

وقرأ ابنُ ذكوانَ وهشامٌ من مشهورِ طرقِ الدَّاجوني، وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ ورُوِّحٌ بالتحقيقِ من غير ألفٍ. وافقه الحسن والأعمش.

وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشامٍ بالتحقيق وإدخالِ الألفِ بينهما.

واختلَفَ في ﴿قَدَّرْنَا﴾ [٦٠]:

فابنُ كثيرٍ^(٢) بتخفيفِ الدالِ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ^(٣). وقرأ الباقون

بالتشديد.

وهما لغتان^(٤) بمعنى واحدٍ في التقدير / الذي هو القضاء.

[ب/٢٩٩]

وقرأ ﴿النَّشَاءَةَ﴾ [٦٢] بألفٍ بعد الشين والمدِّ، ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو،

ووافقه ابن مُحَيِّصٍ^(٥)، واليزيديُّ.

(١) خ: «اليزيدي»، والمثبت موافق لما في الإيضاح: ١٣٠-١٣١، واليزيدي سهل مع

الإدخال كأبي جعفر ومن معه.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٩٦، النشر ٢/٣٨٣، الإتحاف ٢/٥١٦.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٥٤.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٩/٢٠.

وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٦١، الحجة لابن زنجلة: ٦٨٦،

الموضح ٣/١٢٤٠.

(٥) «ابن مُحَيِّصٍ» سقط من ت، والمثبت موافق لما في الإيضاح: ٥٨٣.

وقرأ الباقون بسكونِ الشينِ من غير ألفٍ ولا مدٍّ، وتقدّم بالعنكبوت

[٢٠].

وقرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢] بتخفيف الذالِ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ. وافقهم الأعمشُ، وسبق بالأنعام [١٥٢].

وعن المطوّعي^(١) (فظلّتم) [٦٥] على الأصل بلامين: الأولى مكسورةٌ، والثانية ساكنةٌ. والجمهورُ بلامٍ ساكنةٍ.

وقرأ ﴿فظلّتم تفكّهون﴾ [٦٥] بتشديد التاء وصلًا البزيُّ، ووافقه ابنُ محيصينٍ بخُلفٍ عنهما، كما في البقرة [٢٦٧].

وقرأ ﴿أَنَا الْمُعْرَمُونَ﴾ [٦٦] بهمزتين على الاستفهام مع التحقيق من غير ألفٍ بين الهمزتين أبو بكرٍ على التعجب^(٢). وقرأ الباقون بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر.

ومعنى «مُعْرَمُونَ»: مُعَذَّبُونَ، من الغرام، وهو أشدُّ العذاب، أو المُلْزَمُونَ^(٣) غرامة ما أنفقنا.

وقرأ ﴿المُنْشُونَ﴾ [٧٢] بحذفِ الهمزة، وضمّ الشينِ أبو جعفرٍ بخُلفٍ عن ابنِ وردانٍ، كما في الهمز المفرد^(٤).

(١) انظر: المبهج ٣/٣٥٩، إيضاح الرموز: ٦٨٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٦٢، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٧، الموضوع ٣/١٢٤١.

(٣) ص، ت: «ولزومه».

(٤) انظر: باب الهمز المفرد ٢/٨٣٨.

واخْتَلَفَ فِي ﴿بِمَوَاقِعِ التُّجُورِ﴾ [٧٥]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١) بإسكان الواو من غير ألفٍ، مفرد^(٢) بمعنى الجمع؛ لأنه مصدرٌ مَوْحَدٌ، والجمعُ مفهومٌ من النجوم. وافقهم الحسنُ والأعمشُ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة» وأحدُ وَجْهَي «المبهج»^(٣).

وقرأ الباقر بفتح الواو وألفٍ بعدها على الجمع؛ لأنَّ لكلِّ نجمٍ مَوْقِعاً^(٤)، وهي متعددة.

ومواقعُ النجوم: مَسَاقِطُهَا، وتخصيصُ^(٥) المغارب لما في غروبها من زوالِ أثرها، والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تأثيره، أو بمنازِلِها ومجاريها. وقيل: النجومُ: نجومُ القرآن، ومواقعُها: أوقاتُ نُزولِها.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَرَوْحٌ﴾ هنا [٨٩]:

فرويس^(٦) بضمِّ الراء، وفُسِّرَت^(٧) بالرحمة؛ لأنَّها كالسبب لحياة المرحوم.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٧٤، النشر ٢/٣٨٣، الإتحاف ٢/٥١٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٦٢، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٧، الموضح ١٢٤١/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٠٦، مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٤، المبهج ٣/٣٥٩، إيضاح الرموز: ٦٨٧.

(٤) ص، ت: «مواقع».

(٥) ش: «وتخصص».

(٦) انظر: الروضة ٢/٩٤٣، النشر ٢/٣٨٣، الإتحاف ٢/٥١٧.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١٢٤٣.

وبذلك قرأ رَوْحٌ فيما انفرد به ابنُ مهران^(١) / ورُويت عن الأصمعيِّ
عن أبي عمرو، وابن عباس رضي الله عنهما، بل رُويت عن النبي ﷺ، من
حديث عائشة رضي الله عنها، كما في سنن أبي داود^(٢).

وقرأ الجمهورُ بالفتح، أي: فله استراحةٌ.

وخرج بقيد «هنا» ﴿وَلَا تَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾
معاً [يوسف: ٨٧]، المتفق على فتحه؛ لأن المراد به الفَرْحُ والرحمةُ، وليس
المرادُ به الحياةُ الذاهبةُ.

ووقف على ﴿جَتَّتْ﴾ [٨٩] بالهاء ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا
يعقوبُ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ. ومرَّ بالوقفِ على
المرسوم^(٣).

وأدغم تاءَ ﴿تَصَلِيَةٌ﴾ [٩٤] في جيمِ ﴿جَجِيمٍ﴾ أبو عمرو، والمطوَّعيُّ
وابنُ مُحَيِّصِنٍ في وجهِ الإدغامِ عنه.
وفي هذه السورة من الإدغامِ الكبيرِ خمسةُ مواضع^(٤).

(١) انظر: الغاية: ٤٠٧.

(٢) ١٨٧/٤، ك: الحروف والقراءات، ب: ١، بدون عنوان، برقم: ٣٩٩١، وكذا أخرجه
الترمذي في سننه ٥/٥٥٥، ك: فضائل القرآن، ب: ومن سورة الواقعة، برقم: ٢٩٣٨،
وقال: «حسن غريب...»، والنسائي في تفسيره ٢/٣٨٢، برقم: ٥٨٦، والحاكم في
المستدرک ٢/٢٣٦، ٢٥٠. وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصح
إسناده الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٣/١٧٢، برقم: ٢٩٣٨.

(٣) انظر: باب الوقف على المرسوم ٣/١٢٢٤.

(٤) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤١، والتلخيص: ٤٢٨، غيث النفع: ٣٦٤.

المرسوم

كتبوا في بعض المصاحف ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [٧٥] بِالْفِ، وفي بعضها بحذفها^(١).

واتفقوا على كتابة صورة الهمزة الثانية في ﴿أَيَّدَامَتَنَا﴾ [٤٧] يَاءً^(٢).



(١) انظر: المقنع: ١٠، ٩٨، مختصر التبيين ٤/١١٨٢، الوسيلة: ٢٣١، ٢٤٠، الجميلة:

٤١٣، والعمل على الحذف. انظر: سفير العالمين ١/٢٢٣.

(٢) انظر: المقنع: ٨٨، مختصر التبيين ٤/١١٧٨، الوسيلة: ١٩٨، الجميلة: ٥٩٨.

المقطوع والموصول

اِخْتُلِفَ فِي قَطْعِ «مَا» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦١]، كما سبق
بالبقرة^(١).



(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

هاء التأنيث

اتفقت المصاحفُ على رسم ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [٨٩] بالتاء، وعلى غيرها بالهاء^(١)، نحو: ﴿مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾ بالشعراء [٨٥]، ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ بالنجم [١٥].



(١) انظر: المقنع: ٨١، مختصر التبيين ٤/ ١١٨٤، الوسيلة: ٤٥١، الجميلة: ٧١٢.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿كَادِبَةٌ﴾ [٢٦] ك؛ وفاقاً للداني^(١)، أوت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٢)، وهما بتقدير: هي خافضة، ن: على نصب (خافضة) [٣] حالاً من السابق، على ما تقدم في القراءات، أو بإضمار «تقع»، أي: إذا وقعت الواقعة تقع خافضة رافعة. و﴿رَافِعَةٌ﴾ [٣] ن أيضاً؛ لأن ﴿إِذَا﴾ متعلق بـ﴿خَافِضَةٌ﴾، أو بدل من ﴿إِذَا وَقَعَتْ﴾.

﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [٧] ك، و﴿أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [٨] ك أيضاً، و﴿مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ [٩] ك، والابتداء بقوله: ﴿وَالسَّيِّدُونَ السَّيِّدُونَ﴾ [١٠] ك، على جعل الأول مبتدأ، والثاني خبره، أي: السابقون إلى طاعة الله سبحانه وتعالى هم السابقون إلى رحمة الله، وحينئذٍ فالابتداء بالتالي على أنه مبتدأ، خبره ﴿الْمُقَرَّبُونَ﴾ [١١]، ن: على جعل الثاني^(٣) توكيداً للأول، / والخبر ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾؛ للفصل بين المبتدأ والخبر، وحينئذٍ ﴿الْمُقَرَّبُونَ﴾ ك. ﴿التَّعْيِيرِ﴾ [١٢] ت: على الوجهين. ﴿مُتَقَبِّلِينَ﴾ [١٦] ك، ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٢١] ك: على رفع ﴿وَحُورٌ﴾ [٢٢]، بتقدير: ونسأؤهم حورٌ، ن: على الجر؛ عطفاً على ﴿جَنَّتِ﴾ [١٢] - كما سبق في القراءات -؛ للفصل بين المتعاطفين.

(١) المكتفى ٥٥١.

(٢) انظر: المرشد ٧٥٢ / ٢.

(٣) خ، ش: «التالي».

﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢٤] ك. ﴿ سَلَمًا ﴾ [٢٦] ت. ﴿ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [٢٧] ك. ﴿ مَرْفُوعَةٍ ﴾ [٣٤]، و ﴿ مِنَ الْأَخْرِينَ ﴾ [٤٠] ت. ﴿ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ [٤١]، و ﴿ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ [٤٤]، و ﴿ مُتْرَفِينَ ﴾ [٤٥]، و ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٤٦] ك.

﴿ الْأَوَّلُونَ ﴾ [٤٨] ت. ﴿ لَمَجْمُوعُونَ ﴾ [٥٠] ن؛ لتعلقه بالتالي. ﴿ مَعْلُومٍ ﴾ [٥٠]، و ﴿ شَرِبَ الْهَيْمِ ﴾ [٥٥] ك. ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٥٦]، و ﴿ تُصَدِّقُونَ ﴾ [٥٧]، و ﴿ الْخَالِقُونَ ﴾ [٥٩] ت. ﴿ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٦١]، و ﴿ الْأُولَى ﴾ [٦٢] ك. ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٦٢] ت. ﴿ الزَّارِعُونَ ﴾ [٦٤] ك. ﴿ مَحْرُومُونَ ﴾ [٦٧] ت. ﴿ الْمُنزِلُونَ ﴾ [٦٩] ك.

﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧٠]، و ﴿ الْمُنشِعُونَ ﴾ [٧٢] ت. ﴿ لِلْمُقْوِينَ ﴾ [٧٣]، و ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٧٤] ك. ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [٧٦] ن؛ لأن القسم واقع على تاليه، فلا يفصل بينهما. ﴿ الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [٧٩] ك. ﴿ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٨٠]، و ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٨٢]، و ﴿ لَا تَبْصُرُونَ ﴾ [٨٥]، و ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٨٧]، و ﴿ جَنَّتْ نَعِيمٍ ﴾ [٨٩]، و ﴿ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ [٩٠] ك. ﴿ وَتَصَلِيَةً جَجِيمٍ ﴾ [٩٤] ت. ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [٩٥] ك. ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٩٦] م.

التجزئة

من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾^(١) [الرحمن: ٦٢] إلى:
 ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ التُّجُورِ﴾ [٧٥] ربع، وهو تكملة النصف^(٢).

* * *

(١) هذا على قول، وسبق أن ذُكر في تجزئة سورة الرحمن نهاية الربع على نهاية سورة الرحمن، وعليه صواب العبارة: من أول الواقعة.
 (٢) كذا في غيث النفع: ٣٦٤، القول الوجيز: ٣١١.

سورة الحديد

مدنيّة، وقيل: مكّيّة، وقال ابن عطية^(١): «ولا خلاف أن فيها قرآناً مدنيّاً، لكن يُشبه صدرها أن يكون مكّيّاً». وحرّوفها: ألفان وأربعمئة وستة وسبعون^(٢). وكلمتها: خمسمئة وأربع^(٣) وأربعون^(٤). وأيّها: عشرون وثمان آياتٍ غير عراقية، وتسع عراقية^(٥). اختلافها^(٦): ثنتان: ﴿مِنْ قَبْلِهِ الْعَذَابُ﴾ [١٣] كوفي، و﴿وَأَنْتَبَهُ الْإِنجِيلُ﴾ [٢٧] بصري.

وفيها شبه الفاصلة خمسة^(٧): ﴿نُورًا﴾ [١٣]، ﴿بِسُورِ﴾ [١٣]، ﴿الصِّدِّيقُونَ﴾ [١٩]، ﴿عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [٢٠]، ﴿بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [٢٥].

- (١) المحرر الوجيز ٣٩٦/١٥، وانظر: تفسير القرطبي ٢٣٥/٢٠، وقال: «مدنية في قول الجميع».
- (٢) انظر: البيان: ٢٤١، حسن المدد: ١٣٤، البصائر ١/٤٥٣، منار الهدى: ٣٨٣، وفيه: «ست وأربعون...»، بدلاً من «ست وسبعين...».
- (٣) ص، ت: «واثنان». والمثبت موافق لما في المصادر.
- (٤) انظر: البيان: ٢٤١، حسن المدد: ١٣٤، البصائر ١/٤٥٣، القول الوجيز: ٣١١.
- (٥) انظر: البيان: ٢٤١، فنون الأفتان: ٣١٣، جمال القراء ١/٢٢٠، القول الوجيز: ٣١١.
- (٦) انظر: البيان: ٢٤١، فنون الأفتان: ٣١٣، جمال القراء ١/٢٢٠.
- (٧) انظر: البيان: ٢٤١، حسن المدد: ١٣٤.

وفواصلها^(١)

﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١]، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٢]، ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٣]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٤]، ﴿ الْأُمُورُ ﴾ [٥]، ﴿ الصُّدُورِ ﴾ [٦]، ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [٧]، ﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٨]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٩]، ﴿ خَبِيرٌ ﴾ [١٠]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [١١]، ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [١٢]، ﴿ الْعَذَابُ ﴾ [١٣]، ﴿ الْغُرُورُ ﴾ [١٤]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [١٥].

﴿ فَسِقُونَ ﴾ [١٦]، ﴿ تَعْقُلُونَ ﴾ [١٧]، ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [١٨]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [١٩]، ﴿ الْغُرُورِ ﴾ [٢٠]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٢١]، ﴿ يَسِيرٌ ﴾ [٢٢]، ﴿ فَخُورٍ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٢٤]، ﴿ عَزِيزٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ فَسِقُونَ ﴾ [٢٦]، / ﴿ فَسِقُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٢٩].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤١، حسن المدد: ١٣٤، القول الوجيز: ٣١٢.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [٥] بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل ابن عامر وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب^(١). ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ والحسنُ والمطوَّعِيُّ. وقرأ الباقون بضمِّ التاء وفتح الجيم مبنياً للمفعول، وسبق بالبقرة [٢٨].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ [٨]:

فأبو عمرو^(٢) بضمِّ الهمزة وكسر الخاء مبنياً للمفعول، حُذِفَ^(٣) الفاعل للعلم به، و﴿مِيثَاقَكُمْ﴾ بالرفع. وافقه الحسنُ واليزيدي^(٤).

وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى لتقدم ذكره، و﴿مِيثَاقَكُمْ﴾ بالنصب على المفعولية، أي: وقد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان. قيل^(٥) ذلك حين الإخراج من ظهر آدم أو بنصب الأدلة، وركز [ما]^(٦) في العقول من النظر فيها.

والواو في ﴿وَقَدْ أَخَذَ﴾ [٨] للحال من مفعولٍ ﴿يَدْعُوكُمْ﴾ [٨].

(١) قوله: «يعقوب» ساقط من النسخ، وزدناه من كلام المؤلف عند الآية [٢٨] من البقرة.

(٢) انظر: الغاية: ٤٠٨، النشر ٣٥٨/٢، الإتحاف ٥١٩/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٦٦/٦، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٧، الموضح ١٢٤٤/٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٢٦٦/٦، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٨، الموضح ١٢٤٥/٣.

(٥) في هـ، خ، ف: «قبل»، وانظر: البحر المحيط ٢١٨/٨.

(٦) زيادة يقتضيها السياق. انظر: البحر المحيط ٢١٨/٨.

وقرأ ﴿ يُنْزِلُ ﴾ [٩] بسكون النون وتخفيف الزاي ابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب. ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي، كما في البقرة [٩٠]، كقراءة^(١) ﴿ لَرَوْفٌ ﴾ [٩] بالقصر لأبي عمرو وأبي بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف، وموافقة اليزيدي والمطوّعي لهم.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ ﴾ هنا [١٠]:

فابنُ عامرٍ^(٢) برفع اللام على أنه مبتدأ^(٣)، و﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾ فعلٌ وفاعل يتعدّى إلى مفعولين، والثاني ﴿ الْحُسْنَى ﴾، والأول الضمير المقدّر^(٤)، والجملة خبرٌ، والعائد محذوفٌ، أي: وعده الله، كقوله^(٥):

قد أصبحت أمّ الخيَارِ تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع
برفع «كلّه»، أي: لم أصنعه.

قال الجعبري^(٦): «وحذف هذه الهاء حسنٌ في الصلّة، كقوله تعالى:

﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١]، ويجوز في الصلّة نحو^(٧):

وما شيء حميت بمُستباح

(١) أي: كما سبق ذكر قراءة ﴿ لَرَوْفٌ ﴾ بالقصر في البقرة [١٤٣].

(٢) انظر: الروضة ٢/٩٤٣، النشر ٢/٣٨٤، الإتحاف ٢/٥٢٠.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ٦/٢٦٦، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٨، الموضح ٣/١٢٤٥.

(٤) أي: وعده.

(٥) البيت لأبي النجم في ديوانه: ١٣٢، والكتاب ١/٥٨، والمحتسب ١/٢١١.

(٦) كنز المعاني (خ) ٢٩٣/ب.

(٧) البيت لجريز، وصدرة:

أُبْحَتَ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ

وهو في ديوانه: ٩٩، والكتاب ١/٨٧، وسر الصناعة ١/٤٠٢.

وقال أبو حيان^(١): «وقد أجاز ذلك الفرّاء وهشامٌ، وورد في السبعة فوجِبَ قبولُه» انتهى.

والبصريون لا يجيزون هذا إلا في شعرٍ.

قال السمين^(٢): «ونقل ابنُ مالك^(٣) إجماعَ الكوفيين والبصريين / على ذلك، إن كان المبتدأ «كُلًّا»، أو ما أشبهها في الافتقار والعموم». قال^(٤): «وهذا لم أره لغيره».

[٣٠١/ب]

وفرَّ بعضهم^(٥) مِنْ جَعَلٍ ﴿ وَعَدَّ ﴾ خبراً، وأعرب ﴿ كَلُّ ﴾ خبرَ مبتدأ محذوف، تقديره: وأولئك كلُّ، و﴿ وَعَدَّ اللهُ الْحُسْنَى ﴾ صفةٌ لما قبله، وحذُفَ الضمير المنصوب من الجملة الواقعة صفةً أكثر من حذُفِه منها إذا كانت خبراً، نحو قوله^(٦):

وما أدري أغيرهم تناءٍ وطول العهد أم مأل أصابوا

أي: أصابوه.

ف «أصابوه» صفةٌ لـ «مأل»، وقد حُذِفَ الضمير العائدُ على ﴿ الْحُسْنَى ﴾

انتهى.

(١) البحر ٢١٩/٨.

(٢) الدر المصون ٢٣٩/١٠.

(٣) شرح التسهيل ٣١٢/١.

(٤) الدر المصون ٢٣٩/١٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٣٩/١٠.

(٦) البيت للحارث بن كلدة، وهو في الكتاب ٨٨/١، وابن يعيش ٨٩/٦. والتنائي:

وقال الجعبري^(١): «وَجَعَلَ بَعْضٌ ﴿وَعَدَ﴾ صِفَةً ﴿كُلُّ﴾، ويمتنع لتعريفه بالإضافة، فموضعها رفع».

وقرأ الباقر بال نصبٍ مفعولاً أوَّلاً ﴿وَعَدَ﴾، تقدّم على فعله، أي: وعد الله كلهم الحسنی.

وخرج بالتحديد بـ«هنا» موضع النساء [٩٥]، المتفق على نصبه لإجماع المصاحف عليه.

وفي «مغني اللبيب»^(٢): «ولم يقرأ -أي: ابن عامر- بذلك في سورة النساء [٩٥]، بل قرأ بنصب ﴿وَكَلًّا﴾ كالجماعة؛ لأن قبله جملة فعلية، وهي ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥] انتهى.

وقرأ ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ [١١] بألفٍ بعد الضاد ورفع الفاء على الاستثناف^(٣)، -أي: فهو يُضاعفه- نافعٌ وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم اليزيدي والمطوعي وابن مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وقرأ ابن كثير، وكذا أبو جعفر ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ بغير ألفٍ، وتشديد العين، ورفع الفاء، ووافقهما ابن مُحَيِّصٍ من «المبهج».

(١) كنز المعاني (خ) ٢٩٣ / ب.

(٢) مغني اللبيب ٤٩٨ / ٢.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦ / ٢٦٧، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٩، الموضح

وقرأ ابنُ عامرٍ، وكذا يعقوبُ بتشديد العين من غير ألفٍ، ونَصَبِ الفاء على إضمارِ «أن».

وقرأ عاصمٌ بتخفيفِ العين مع الألفِ بعد الضاد، ونَصَبِ الفاءِ، ووافقه الشَّنبوذِيُّ والحسنُ.

فالتشديد والتخفيف لغتان بمعنى، وتقدَّم في البقرة [٢٤٥].

وأمال ﴿تَرَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢] وصلأ / السوسيُّ بخُلفٍ عنه، وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ السوسيُّ في وجهه الثاني.

وأماله وقفاً أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق، كقالون من «العنوان» بالتقليل، والباقون بالفتح.

واختلِفَ في ﴿أَنْظُرُونَا﴾ [١٣]:

فحمزة^(٢) بقطع الهمزة المفتوحة في الحالين، وكسِرِ الظاءِ، من الإنظار^(٣)، بمعنى: الانتظار، أي: انتظرونا لنلحقَ بكم، فنستضيء بنوركم. وافقه المطوَّعيُّ.

وقرأ الباقون بوضَلِ الهمزة، وضَمِّ الظاءِ، مِنْ نَظَرَهُ بمعنى: انتظره، كالقراءة الأولى، وذلك أنه يُسْرَعُ بالخُلُصِ إلى الجَنَّةِ على نُجْبٍ^(٤)، فيقول المنافقون: انتظرونا؛ لأنَّا مُشَاءةٌ، ولا نستطيعُ لحوقكم.

(١) وكذلك ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٢) انظر: المستنير ٢/٤٧٧، النشر ٢/٣٨٤، الإتحاف ٢/٥٢١.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥/٢٦٩، الحجة لابن زنجلة: ٦٩٩، الموضح

١٢٤٦/٣.

(٤) النُّجْبُ: خيار الإبل.

ويجوز أن يكونَ من النَّظَر، وهو الإبصار؛ لأنهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم، فيُضيء لهم المكان، وهذا أليق بقوله: ﴿نَقَتَيْسٍ مِنْ تُوْرِكُ﴾، قال معناه الزمخشري (١).

لكن تعقُّبه أبو حيان (٢): بأنَّ النظرَ بمعنى الإبصار لا يتعدَّى بنفسه في لسان العرب إلا في الشعر (٣)، إنما يتعدى بـ «إلى».

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [١٣] بالإشمام هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ. ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وقرأ ﴿الأماني﴾ [١٤] بتخفيف الياء وسكونها أبو جعفرٍ، ووافقه الحسنُ، وذكرا بالبقرة [٧٨، ١١].

وقرأ ﴿جَا أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١٤] بإسقاطِ الهمزة الأولى وتحقيقِ الثانية قالونُ والبزِّي وأبو عمرو، وكذا رُويسٌ من طريقِ أبي الطيب، ووافقهم اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورُويسٌ من غير طريقِ أبي الطيب بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانية بينَ بين، وبه قرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ في أحدِ جهتيه. وقرأ في الوجهِ الآخر بإبدالِ الثانيةِ ألفاً.

(١) الكشاف ٤/ ٤٧٥.

(٢) البحر ٨/ ٢٢١.

(٣) نحو قول الشاعر:

ظاهراتُ الجمالِ والحُسنِ يَنْظُرُ نَ كما يَنْظُرُ الأراكَ الطَّبَّاءُ

وانظر: الحجة للفارسي ٦/ ٢٧٠.

وقرأ قبلُ بإسقاطِ الأولى، وتحقيقِ الثانية، وبتسهيلِ الثانية، وبإبدالِها
ألفاً مع تحقيقِ الأولى فيهما.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ بتحقيقِ
الهمزتين. / وافقهم الحسنُ والأعمشُ. [٣٠٢/ب]

واختلَفَ في ﴿لَا يُؤَخِّدُ﴾ [١٥]:

فابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(١) بالتاء من فوقٍ على التأنيثِ^(٢)
للفظِ ﴿فِدْيَةٌ﴾، ووافقهم الحسنُ^(٣).

وقرأ الباقرُ بالياء من تحتٍ على التذكير؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ، وللفصلِ.
وعن الحسنِ^(٤) (أَلَمَّا يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا) [١٦] بفتح الميم مشددةً وبعدها
ألفٌ. وقرأ الجمهورُ ﴿أَلَمْ﴾، بسكونِ الميم من غيرِ ألفٍ.

واختلَفَ في ﴿نَزَلَ﴾ [١٦]:

فنافعٌ وحفصٌ، وكذا رويسٌ^(٥) من طريقِ أبي الطيبِ بفتحِ النونِ والزايِ
المخففة، مِنْ نَزَلَ ثلاثياً لازماً مبنياً للفاعل^(٦)، وهو ضميرُهُ.

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٩٧، النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢١.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٠٨، إيضاح الرموز: ٦٩٠.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٥٠٨، إيضاح الرموز: ٦٩٠.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٧٥، النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/ ٢٧٣، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٠، الموضح

وعن الأعمش^(١) بضمّ النون وكسر الزاي مشددةً مبنياً للمفعول. وقرأ الباقر بفتح النون والزاي المشددةً مُعَدَّى بالتضعيف، وإسناده إلى ضمير اسم الله، وبذلك قرأ رويسٌ من غير طريق أبي الطيب. قال في «الدر»^(٢): «(وما) في قوله: ﴿وَمَا نَزَّلَ﴾ على قراءة التخفيف يتعين أن تكون اسمية، ولا يجوز أن تكون مصدرية، لثلاً يَخْلُو الفعل من الفاعل، وعلى قراءة التشديد يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون بمعنى الذي».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَكُونُوا﴾ [١٦]:

فرويس^(٣) بالتاء من فوق بالخطاب على الالتفات^(٤)، وقرأ الباقر بالياء من تحت على الغيبة جرياً على ما تقدم ﴿أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١٦].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [١٨]:

فابن كثير وأبو بكر^(٥) بتخفيف الصاد فيهما من التصديق^(٦)، أي: صدقوا الرسول ﷺ، أي: آمنوا بما جاء به، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]. وافقهما ابن مُحَيِّصٍ^(٧).

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩٤٤، المبهج ٣/ ٣٦٣، إيضاح الرموز: ٦٩٠.

(٢) الدر المصون ١٠/ ٢٤٧.

(٣) انظر: الغاية: ٤٠٩، النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/ ١٢٤٨.

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٩٤٥، النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٧٤، الحجة لابن زنجلة: ٧٠١، الموضح

١٢٤٩/٣.

(٧) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٣، المبهج ٣/ ٣٦٤، إيضاح الرموز: ٦٩٠.

وقرأ الباكون بالتحديد، من الصدقة، وهو مناسب لقوله تعالى:
﴿ وَأَقْرُضُوا اللَّهَ ﴾ [١٨]، والأصل: والمتصدقين والمتصدقات، فأدغم التاء
في الصاد طلباً للخفة، وبها قرأ أبي^(١).

وقد يرجح الأول: بأن الإقراض مُغن عن ذكر الصدقة.

وقرأ ﴿ يَضَعْف ﴾ [١٨] بتشديد العين من غير ألف ابن كثير وابن عامر،
وكذا أبو جعفر ويعقوب، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ من «المبهج». وقرأ الباكون
بالتخفيف^(٢)، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة».

وقرأ / ﴿ وَرُضُونَ ﴾ [٢٠] بضمّ الراء أبو بكر، ووافقه الحسن، وكسرها
الباكون، وسبقا بالبقرة [٢٤٥]، وآل عمران [١٥].

واختلِفَ في ﴿ بِمَاءِ أَنْتُمْ ﴾ [٢٣]:

فأبو عمرو^(٣) بقصرِ الهمزة من الإتيان^(٤)، أي: بما جاءكم، وفاعله ضميرُ
«ما» مناسبة، أي: على الذي فاتكم، وبالذي أتاكم على حدّ ﴿ مَا فَاتَكُمْ
وَلَا مَا أَصَبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، ووافقه الحسن^(٥).

وقرأ الباكون بالمدّ من الإتياء، أي: بما أعطاكم الله سبحانه وتعالى إياه،
ففاعله ضميرُ اسمِ الله سبحانه وتعالى المتقدّم.

(١) انظر: مختصر ابن خالويه: ١٥٢.

(٢) انظر ما قيل في توجيه الآية [١١] من سورة الحديد.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٤٧٨، النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٧٥، الحجة لابن زنجلة: ٧٠١، الموضح

١٢٥٠/٣.

(٥) انظر: المبهج ٣/ ٣٦٤، إيضاح الرموز: ٦٩١.

وقد خالف اليزيديُّ أبا عمرو.

والمرادُ بالفَرَحِ: المَوْجِبُ اللَّبَطْرُ والاختيال؛ ولذلك عَقَّبَهُ بقوله:

﴿وَاللَّهُ لَا يُجِبُّ كُلَّ مَحْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [٢٣].

وأمالها حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ. وافقهم الأعمش.

وقرأ ورثٌ من طريق الأزرقي بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وقرأ ﴿بِالْبَخْلِ﴾ [٢٤] بفتح الباء والخاء حمزة والكسائيُّ، وكذا

خَلَفٌ^(١). وافقهم الأعمش وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج» بخُلْفٍ. والباقون بالضمِّ والسكون. وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ في الوجهِ الآخر عنه^(٢).

واخْتَلَفَ فِي إِثْبَاتِ ﴿هُوَ﴾ من قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ [٢٤]، وحذفها:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(٣) بحذفها، على جَعَلٍ^(٤) ﴿الْغَنِيُّ﴾ خبر

«إِنَّ»، وفيه موافقةٌ لمصحفِ المدينة والشام^(٥).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٧٠٢، الموضح ٣/ ١٢٥١.

(٢) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٤، وفي خ، ت زيادة: «من المبهج» بعد قوله: «ابن مُحَيِّصِنٍ»، لكنه وهم؛ لأن الوجه الآخر من مفردة ابن محيصن، وليس من المبهج. وسبقت الإشارة إليها في النساء الآية [٣٧].

(٣) انظر: إرشاد المبتدي: ٥٨٥، النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٣.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٧٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٢، الموضح

٣/ ١٢٥١.

(٥) انظر: مرسوم هذه السورة.

وقرأ الباقيون بإثباتها فضلاً بين الاسم والخبر، كما هو الأكثر في الفصل بينهما بالضمير المرفوع المنفصل، ويُسميه البصريون^(١) فضلاً، أي: يَفْصِلُ الخبر عن الصفة، والكوفيون عماداً، أي: يُعتمدُ في تعيينه، وأعربه بعضهم «هو» مبتدأ، وخبره ﴿الْغَيْثُ﴾. والجملة خبرٌ «إن».

لكن قال أبو عليّ الفارسيّ^(٢): «مَنْ أثبت «هو» يَحْسُنُ أن يكونَ فصلاً، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ ابتداءً؛ لأنَّ حذفَ الابتداءِ غيرُ سائغٍ».

قال في «الدر»^(٣): «يعني أنه تُرَجِّحَ فَصْلِيَّتُهُ لحذفه في القراءة الأخرى؛ إذ لو كان مبتدأ لضعفَ حذفه في القراءة، لا سيما إذا صلح ما بعده أن يكون خبراً لما قبله. ألا ترى لو قلت: «إن زيدا هو القائم» لم يَحْسُنْ حذفُ «هو» لصلاحيّة القائم خبراً لـ «إن»، فلا يبقى دليلٌ على حذفِ «هو» الرابط، ونظيره / ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٦]، لا يجوز حذفُ «هم»؛ لأنَّ ما بعده يصلح أن يكونَ صلةً، فلا يبقى دليلٌ على المحذوف».

قال أبو حيان^(٤): «وما ذهب إليه أبو عليّ^(٥) ليس بشيء؛ لأنه بنى ذلك على توافقِ القراءتين، وتركيبِ إحداهما على الأخرى، وليس كذلك. ألا ترى أنه تكون قراءتان في لفظٍ واحدٍ، ولكلٍّ منهما توجيهٌ مخالفٌ للآخر؟

(١) انظر: الإنصاف: ٧٠٦ (المسألة: ١٠٠).

(٢) الحجة ٦/ ٢٧٦.

(٣) الدر المصون ١٠/ ٢٥٢.

(٤) البحر ٨/ ٢٢٦.

(٥) خ: «أبو الحسن».

كقراءة من قرأ ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ [آل عمران: ٣٦] بضمّ التاء، والقراءة الأخرى ﴿ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ بقاء التانيث، فضمّ التاء يقتضي أن الجملة من كلام أمّ مريم، وتاء التانيث تقتضي أنه من كلام الله تعالى، وهذا كثير في القراءات المتواترة، فكذلك هذا، يجوز أن يكون «هو» مبتدأ في قراءة من أثبتته، وإن كانت لم ترد في القراءة الأخرى، ولكل من التركيبين في الإعراب حكمٌ يَخُصُّه» انتهى.

وتعقبه السمين^(١): «بأن توافق القراءتين في معنى واحدٍ أولى. قال: «وهذا ما لا نزاع فيه» انتهى.

وأما قول صاحب «النجوم»^(٢) كغيره: «وفي «هو» معنى الاختصاص»، فتُعقَّب^(٣) بقول الجعبري^(٤): «وَوَهَمَ مَنْ جَعَلَهُ لِلْاِخْتِصَاصِ، إِذْ هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَامِ الْخَبَرِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمَعَانِي، وَمِرَادُهُ لَامُ التَّعْرِيفِ فِي ﴿ أَلْعَقِيُّ ﴾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وقرأ ﴿ رُسُلَنَا ﴾ [٢٥] بإسكان السين أبو عمرو، ووافقه الحسن واليزيدي.

وقرأ ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٢٦] بالألف مكان الياء ابن عامر سوى النقاش عن

الأخفش عن ابن ذكوان.

وعن المطوّعيّ (ذُرِّيَّتَهُمَا) [٢٦] بكسر الذال.

(١) الدر المصون ١٠/٢٥٣.

(٢) النجوم الزاهرة (خ) ١٣٢/ب.

(٣) ح، غ، ف: «متعقب».

(٤) كنز المعاني (خ) ٢٩٤/أ.

والثلاثة مذكورةٌ بالبقرة^(١) [١٢٤، ٦٧]، ك ﴿التُّبُوَّةَ﴾ [٢٦] بالهمز لنافع.
 وفتح همزة (الأنجيل) [٢٧] عن الحسن بتاليتها [آل عمران: ٣].
 وفتح همزة ﴿رَأْفَةً﴾ [٢٧] ممدودةً بالنور [٢] لقبيلٍ بخلافٍ عنه،
 وإبدالِ همزة ﴿لَيْلًا﴾ [٢٩] ياءً مفتوحةً في الهمزِ المفردِ لورش^(٢)، وموافقةِ
 الأعمش.
 وفي هذه السورة من الإدغام الكبير أربعة^(٣).



(١) أي: مضى ذِكْرُ ﴿رُسُلَنَا﴾ في البقرة [٦٧]، وذِكْرُ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و﴿ذُرِّيَّتَهُمَا﴾ معاً في البقرة [١٢٤].

(٢) أي: من طريق الأزرق عنه كما في باب الهمز المفرد ٨٣٧/٢.

(٣) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤١، التلخيص: ٤٨، كنز المعاني (خ) ٢٩٤/أ.

المرسوم

كُتِبَ فِي الْمَدِينِ وَالشَّامِ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [٢٤] بغير ﴿هُوَ﴾،
وفي المكي والعراقي بإثباتها.

وَكُتِبَ فِي الشَّامِ ﴿وَكُلُّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ / [١٠] بلا ألفٍ، وفي
بقيتها ﴿وَكُلًّا﴾ [١٠] بالألف^(١).

* * *

(١) انظر: الكلمتين في المقنع: ١٠٨، ١١١، ١١٢، مختصر التبيين ٤/ ١١٨٦، ١١٨٨،

الوسيلة: ٢٣٢-٢٣٣، الجميلة: ٤١٣.

المقطوع والموصول

اتفقوا على وَضَل ياء «لكي» بـ «لا» في ﴿لَيْكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [٢٣] هنا
 كآل عمران [١٥٣]، والحج [٥]، والأحزاب الثاني^(١) [٥٠]، وعلى قَطْع ما
 عداها^(٢)، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].



(١) «الثاني» من: د، وليست في سائر النسخ.

(٢) انظر: مرسوم سورة آل عمران.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١] ت، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [٢]، و ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [٣]،
 و ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [٤] ت. ﴿ وَمَا بَعْرُجُ فِيهَا ﴾ [٤]، و ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [٤] ك، أو
 الأخير: ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١). ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٤] ت. ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [٥] ك،
 ﴿ الْأُمُورِ ﴾ [٥] ك أيضاً، ﴿ بَدَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [٦] ت. ﴿ وَرَسُولِهِ ﴾ [٧]،
 ﴿ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [٧]، و ﴿ كَبِيرٌ ﴾ [٧] ك.

﴿ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٨]، و ﴿ إِلَى النُّورِ ﴾ [٩] ت. ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٩] ك، ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [١٠] ك
 أيضاً. ﴿ وَقَتَلَ ﴾ [١٠]، ﴿ الْحَسَنَى ﴾ [١٠]، ﴿ خَيْرٌ ﴾ [١٠] ت. ﴿ كَرِيمٌ ﴾ [١١] ن؛ لأن تاليه ظرف لقوله: ﴿ وَ لَهُ ﴾ [١١]، أو ﴿ فَيُضَعِفُهُ ﴾ [١١]، ك^(٢):
 على تقدير: اذكر، كما قدره به البيضاوي^(٣)، وأبو حيان في «النهر»^(٤)، وهو
 يؤيد من أثبت الوقفية لـ ﴿ كَرِيمٌ ﴾، خلافاً للعماني^(٥) حيث نفاها.

﴿ وَيَأْتِمَنُ هُمْ ﴾ [١٢] ك، ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [١٢]، و ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [١٢]، و ﴿ فَالْتَمَسُوا
 نُورًا ﴾ [١٣] ك. ﴿ بِسُورِ ﴾ [١٣] ن؛ لأنه نكرة، وما بعده صفة له. ﴿ لَّهُ بَابٌ ﴾ [١٣]

(١) انظر: المرشد ٢/٧٥٧.

(٢) أي: الوقف على ﴿ كَرِيمٌ ﴾ ك.

(٣) أنوار التنزيل ٢/٤٥٣.

(٤) النهر الماد ٢/١٠٦٢.

(٥) المرشد ٢/٧٥٨.

ن؛ لأن تاليه صفة أيضاً، ﴿مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [١٣] ك، ﴿مَعَكُمْ﴾ [١٤]، و﴿الْعُرُورُ﴾ [١٤]، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٥]، و﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ [١٥] ك. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٥]، و﴿فَاسْقُونَ﴾ [١٦]، و﴿تَعْقِلُونَ﴾ [١٧] ت. ﴿كَرِيمٌ﴾ [١٨] ك.

﴿الصِّدِّيقُونَ﴾ [١٩]، و﴿وَنُورُهُمْ﴾ [١٩] ك. و﴿الْحَجِيمِ﴾ [١٩]، ت^(١). ﴿حُطَمَاءً﴾ [٢٠] ك^(٢)، و﴿وَرِضْوَانٌ﴾ [٢٠]، و﴿الْعُرُورِ﴾ [٢٠] ت. و﴿رُسُلِهِ﴾ [٢١]، و﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢١] ك. ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٢١] ت، ﴿نَبْرَاهِمًا﴾ [٢٢] ك؛ وفاقاً للداني^(٣)، ومنعه العماني^(٤)؛ لتعلقه بقوله: ﴿لِكَيْلًا﴾ [٢٣]، والضمير للمصيبة؛ لأنها هي المحدث عنها. وذكر الأرض والأنفس هو على سبيل ذكر محل المصيبة، قاله في «النهر»^(٥).

﴿يَسِيرٌ﴾ [٢٢] ن؛ لتعلق اللاحق بالسابق ﴿تَأَسَّوْا﴾ [٢٣]^(٦). ﴿بِمَا آتَاكُمْ﴾ [٢٣] ك. ﴿فَخُورٍ﴾ [٢٣] ن؛ لأن لاجقه صفة لـ ﴿كُلُّ مُخْتَالٍ﴾ [٢٣]، أو بدل منه، فإن المختال بالمال يضمن به غالباً، فلا يفصل بينهما، ك: على جعله مبتدأ، خبره محذوف مدلول عليه بقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [٢٤]؛ لأن معناه: ومن يعرض عن الإنفاق فإن الله غني عنه

(١) ت: «ك».

(٢) ت: «ت».

(٣) المكتفى ٥٥٧.

(٤) المرشد ٧٦٠ / ٢.

(٥) النهر الماد ١٠٦٦ / ٢.

(٦) اللاحق: ﴿تَأَسَّوْا﴾، والسابق: ﴿يَسِيرٌ﴾.

وعن إنفاقه، قاله في «أنوار التنزيل»^(١)، / أو على إضمار «هم»، أو على
إضمارِ أَدْمُ، كما في «النهر»^(٢) لأبي حيان.

﴿ بِالْبَحْلِ ﴾ [٢٤] ك. ﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٢٤] ت. ﴿ بِالْقَسْطِ ﴾ [٢٥]، ﴿ وَرُسُلَهُ ﴾
﴿ بِالْغَيْبِ ﴾ [٢٥] ك. ﴿ عَزِيزٌ ﴾ [٢٥] ت^(٣)، ﴿ فَاسِقُونَ ﴾ [٢٦]، و﴿ الْإِنْجِيلَ ﴾ [٢٧]
ك. ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [٢٧] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٤) في جماعة^(٥). ﴿ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾
[٢٧] ك، ﴿ أَجْرَهُمْ ﴾ [٢٧] ك أيضاً. ﴿ فَاسِقُونَ ﴾ [٢٧] ت. ﴿ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ﴾
[٢٨]، و﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٢٩] ك، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٢٩] م.

* * *

(١) أنوار التنزيل ٤٥٦/٢.

(٢) النهر الماد ١٠٦٧/٢.

(٣) خ: «ك».

(٤) انظر: المرشد ٧٦٠/٢.

(٥) أي: في جماعة من أهل العلم.

التجزئة

من قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ التُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، إلى قوله: ﴿الْمَرْيَانِ﴾ [١٦] ربع^(١).
 آخر السورة تكملة الحزب^(٢).



(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٦١، غيث النفع: ٣٦٥، القول الوجيز: ٣١٢.
 (٢) كذا في البيان: ٣١٩، فنون الأفنان: ٢٧٧، جمال القراء ١/ ١٤٨.

سورة المجادلة

مدنيَّة^(١). قال الكلبي^(٢): «إلا قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةِ إِلَٰهٍ رَابِعُهُمْ﴾ [٧].

وعن عطاء^(٣): «العشرُ الأول منها مدني، وباقيها مكِّي». وحرُوفُها: أَلْفٌ وسَبْعُمِئَةٌ^(٤) واثنان وتسعون^(٥). وكلمُها: أربعمئة وثلاثٌ وسبعون^(٦).

(١) أخرج أبو جعفر النحاس في النسخ والمنسوخ ٥٢/٣، بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها مدنية بدون استثناء شيء، وإسناده يحسن، كما تقدّم (١/٥) حاشية (٢)، وعزاه السيوطي في الدرر ٢٩٨/١٤ له ولابن الضريس ولأبي الشيخ في العظمة، وابن مردويه والبيهقي.

وأخرج مثله ابن مردويه عن ابن الزبير كما في المصدر نفسه، وقال السيوطي في الإتيان ٥٠/١ بعد أن ساقه بإسناد النحاس: «إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، من علماء العربية المشهورين».

(٢) أورده الماوردي في تفسيره ٤٨٧/٥، والقرطبي في تفسيره ٢٨٠/٢٠ بدون إسناد عنه.

(٣) أورده الماوردي في تفسيره ٤٨٧/٥ عنه، والقرطبي في تفسيره ٢٨٠/٢٠، بدون إسناد عنه.

(٤) ص، ت، د: «وستمئة»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٥) انظر: البيان: ٢٤٢، حسن المدد: ١٣٥، البصائر ٤٥٦/١، منار الهدى: ٣٨٦، القول الوجيز: ٣١٢.

(٦) انظر: البيان: ٢٤٢، البصائر ٤٥٦/١، منار الهدى: ٣٨٦، القول الوجيز: ٣١٢.

وأيتها: عشرون وآية^(١)، مكي ومدني الأخير، وأيتان في الباقي^(٢).
 واختلافها آية^(٣): ﴿ فِي الْأَذْلَلِينَ ﴾ [٢٠] تركها مكي ومدني الأخير.
 وفيها شبه الفاصلة^(٤): ﴿ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [١٥].



-
- (١) انظر: البيان: ٢٤٢، حسن المدد: ١٣٥، القول الوجيز: ٣١٣.
 (٢) انظر: البيان: ٢٤٢، فنون الأفنان: ٣١٣، جمال القراء ١/ ٢٢٠.
 (٣) انظر: البيان: ٢٤٢، فنون الأفنان: ٣١٣، جمال القراء ١/ ٢٢٠، القول الوجيز: ٣١٢.
 (٤) انظر: البيان: ٢٤٢، حسن المدد: ١٣٥، القول الوجيز: ٣١٣.

فواصلها^(١)

﴿بَصِيرٌ﴾ [١]، ﴿عَفُورٌ﴾ [٢]، ﴿خَيْرٌ﴾ [٣]، ﴿أَلِيمٌ﴾ [٤]، ﴿مُهَيِّنٌ﴾ [٥]،
 ﴿شَهِيدٌ﴾ [٦]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٧]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٨]، ﴿تُحْشِرُونَ﴾ [٩]، ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾
 [١٠]، ﴿خَيْرٌ﴾ [١١]، ﴿رَّحِيمٌ﴾ [١٢]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٣].
 ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤]، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٥]، ﴿مُهَيِّنٌ﴾ [١٦]، ﴿خَلِدُونَ﴾ [١٧]،
 ﴿الْكَاذِبُونَ﴾ [١٨]، ﴿الْحَسِرُونَ﴾ [١٩]، ﴿الْأَذِلَّةِ﴾ [٢٠]، ﴿عَزِيزٌ﴾ [٢١]،
 ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٢٢].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٢، حسن المدد: ١٣٥، القول الوجيز: ٣١٣.

القراءات وتوجيهها

أدغم دال ﴿قَدْ﴾ [١] في سين ﴿سَمِعَ﴾ [١] أبو عمرو ووهشامٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ.

وقرأ الباقر بالبإظهار، وما نُسِبَ للكسائيِّ من أن مَنْ أظهره فلسانه أعجميٌّ لا عربيٌّ، فلا يُعَرَّجُ عليه؛ لما تقرّر في باب الإدغام^(١).

وقرأ ﴿يُظْهِرُونَ﴾ في الموضعين هنا [٢-٣] بفتح الياءِ وتشديد الظاءِ والهاءِ مفتوحتين من غير ألفٍ^(٢) نافعٌ وابن كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا يعقوبٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ بفتح الياءِ، وتشديد الظاءِ وألفٍ بعدها، وفتح الهاءِ مخففةً، ووافقهم الأعمشُ.

وقرأ عاصمٌ بضمِّ الياءِ، وتخفيفِ الظاءِ والهاءِ / مكسورةً وألفٍ بينهما. وعن الحسنِ ضمُّ الياءِ وفتحِ الظاءِ وتخفيفُها، وكسرُ الهاءِ مشددةً من غير ألفٍ، وسبق بالأحزاب [٤]، وإنما خالفَ حمزةٌ ومَنْ معه قراءته هنا ما في الأحزاب [٤]، لِعَدَمِ المسوِّغِ له هنا، وهو الحذفُ؛ لأنَّ الحذفَ إنما كان لاجتماعِ مثلين، وهما التاءان، وهنا ياءٌ من تحتٍ وتاءٌ من فوقٍ، فلم يجتمع المثلان، فلا حذفٌ، فاضطرَّ إلى الإدغام.

(١) انظر: باب الإدغام ٢/٧٥٢.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦/٢٧٨، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٣، الموضح

وقرأ ﴿ أَلَمْ ﴾ [٢٦] بحذف الياء وتحقيق الهمزة قالون وقُنبُلٌ، وكذا يعقوب.
 وقرأ ورشٌ، وكذا أبو جعفرٍ بحذف الياء وتسهيل الهمزة بين بين،
 ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وبذلك قرأ البزِّيُّ وأبو عمرو من طريق العراقيين،
 ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ البزِّيُّ وأبو عمرو، ووافقهما اليزيديُّ في وجههم الآخر بياء ساكنة.
 وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ بياء ساكنة بعد
 الهمزة المكسورة، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ، ومن سَهَّلَ الهمزة بين بين
 وقف بالياء الساكنة.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ مَا يَكُونُ ﴾ [٧]:

فأبو جعفرٍ^(١) بالتاء من فوق على التأنيث لتأنيث «النجوى»، وقرأ الباقون
 بالتذكير.

قال صاحب «اللوامح»^(٢): «الأكثر في هذا الباب التذكير؛ لأنه مسندٌ إلى
 ﴿ مِنْ نَجْوَى ﴾ وهو اسمٌ جنسٍ مذكر» انتهى.

وتعقبه في «البحر»^(٣) فقال: «ليس الأكثر في هذا الباب التذكير؛ لأن «من»
 زائدة، فالفعل مسندٌ إلى مؤنث، فالأكثر التأنيث، وهو القياس، قال تعالى:
 ﴿ مَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ٤]، ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا ﴾
 [الحجر: ٥]، ف﴿ يَكُونُ ﴾ هنا تامة» انتهى.

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٩٩، النشر ٢/ ٣٨٥، الإتحاف ٢/ ٥٢٦.

(٢) انظر: البحر ٨/ ٢٣٤، وصاحب اللوامح هو: أبو الفضل الرازي، تقدّم.

(٣) البحر ٨/ ٢٣٥.

واختلِفَ في ﴿وَلَا أَكْثَرَ﴾ [٧]:

فيعقوب^(١) بالرفع عطفاً على موضع ﴿تَجَوَّى﴾^(٢)؛ لأنه مرفوعٌ، و«من» مزيدةٌ فيه.

فإن كان مصدرًا كان على حذفٍ مضاف، أي: من ذوي نجوى، وإن كان بمعنى المناجيين^(٣)، فلا حاجة إلى ذلك.

ويحتمل^(٤) أن يكون ﴿أَذْنَى﴾ مبتدأ، و﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [٧] خبره، فيكون ﴿وَلَا أَكْثَرَ﴾ عطفاً على المبتدأ، وحينئذ يكون ﴿وَلَا أَذْنَى﴾ [٧] من عطفِ الجمل لا المفردات.

ووافقهُ / الحسن^(٥) على رفعِ الراءِ، وزادَ، فقرأَ بالموحَّدة بدلَ المثلثة.

وقرأَ الباقيون بنصبِ الراءِ مجروراً عطفاً على لفظِ ﴿تَجَوَّى﴾ [١٠].

واختلِفَ في ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ﴾ [٨]:

فحمزةٌ، وكذا رويس^(٦) ﴿يَتَنَجَّوْنَ﴾ بنونٍ ساكنةٍ بعد الياءِ، وضمُّ الجيمِ من غير ألفٍ على وزنٍ «يَتَنَهَوْنَ» من النجوى^(٧)، وهو السُّرُّ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٧٧، النشر ٢/٣٨٥، الإتحاف ٢/٥٢٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١٢٥٥.

(٣) كذا في النسخ، وفي الدر: «المتناجين»، وهو الأنسب.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠/٢٦٩.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥١١، إيضاح الرموز: ٦٩٢.

(٦) انظر: الغاية: ٤١٠، النشر ٢/٣٨٥، الإتحاف ٢/٥٢٦.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٧٨، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٤، الموضح

وأصله يَتَجَيُّونَ كَيْفَتَعَلُونَ، اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَنُقِلَتْ إِلَى الْجِيمِ فَحُذِفَتْ لِسُكُونِهَا، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَوَافِقَهُ الْأَعْمَشُ^(١).

وقرأ الباقر بن بقاء ونون مفتوحتين، وبعدها ألفٌ، وفتح الجيم على وزن يتساعون من التناجي، من النجوى أيضاً.

قال أبو علي^(٢): «والافتعال والتفاعل يجريان مجرى واحداً».

وأصل ﴿يَتَنَجَّوْنَ﴾^(٣) يَتَنَاجِيُونَ كَيْتَفَاعَلُونَ، فُقِلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكين، وبقيت فتحة الجيم دالة على الألف.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا﴾ [٩]:

فرويس^(٤) بوزن «تتهوا» كذلك، وزاد ابن القاصح في «مصطلحه»^(٥) لرويس: (إذا انتجيتم) بنون ساكنة بعد ألف الوصل، وبعدها تاءً وجيمٌ. قال: «وهو أحد وجهي المبهج»^(٦).

وعن ابن محيصن^(٧) (فلا تناجوا) [٩] بتاء واحدة خفيفة وفتح النون والجيم وألف بينهما. زاد من «المفردة» تشديد التاء.

(١) انظر: الروضة ٢/٩٤٧، المبهج ٣/٣٦٧، إيضاح الرموز: ٦٩٢.

(٢) الحجة ٦/٢٨٠.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠/٢٧٠.

(٤) انظر: المستنير ٢/٤٨٠، النشر ٢/٣٨٥، الإتحاف ٢/٥٢٦.

(٥) مصطلح الإشارات: ٥١٩، وهو في التذكرة أيضاً ٢/٥٨٣.

(٦) المبهج ٣/٣٦٧، وهي قراءة شاذة، لم تتواتر عن رويس عن يعقوب.

(٧) انظر: مفردة ابن محيصن: ١٥٥، المبهج ٣/٣٦٧، إيضاح الرموز: ٦٩٣.

وقرأ الباقر ﴿ إِذَاتَجِيئُ ﴾ [٩] بالالف، وتقديم التاء على النون،
﴿ فَلَاتَتَّجَوُّ ﴾ بتاءين خفيفتين ونونٍ وألفٍ وجيمٍ مفتوحةٍ.

ووقف على ﴿ مَعَصِيَتِ ﴾ [٩] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي،
وكذا يعقوب، ووافقهم ابن محيصين والحسن واليزيدي.

وقرأ ﴿ لِيُحْزَنَ ﴾ [١٠] بضم حرف المضارعة وكسر الزاي نافع، ووافقه
ابن محيصين، وسبق بآل عمران [١٧٦].

وقرأ ﴿ قِيلَ ﴾ [١١] بإشمام القاف هشام والكسائي، وكذا رؤيس،
ووافقهم الحسن والأعمش.

واختلف في ﴿ تَقَسَّحُوا فِي الْمَجْلِسِ ﴾ [١١]:

فعاصم^(١) بتشديد السين من غير ألف، ﴿ الْمَجْلِسِ ﴾ / بالجمع اعتباراً
بأن لكل واحد منهم مجلساً^(٢).

وعن الحسن^(٣) (تَفَاسَحُوا) بالف بعد الفاء، وتخفيف السين،
﴿ الْمَجْلِسِ ﴾ بالجمع أيضاً.

وقرأ الباقر بتشديد السين^(٤)، ﴿ الْمَجْلِسِ ﴾ بالتوحيد، وقد كانوا
يتنافسون في مجلس الرسول عليه الصلاة والسلام، فأمرُوا أن يفسَحَ

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ٢٩٩، النشر ٢/٣٨٥، الإتحاف ٢/٥٢٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٨٠، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٤، الموضح

١٢٥٦/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥١١، إيضاح الرموز: ٦٩٣.

(٤) أي: في ﴿ تَقَسَّحُوا ﴾.

بعضهم لبعض، قاله قتادة^(١) والضحاك^(٢).

وعن ابن عباس^(٣) رضي الله عنهما: «هي مجالس القتال إذا اصطَفُوا للحرب».

قال الحسن^(٤): «كانوا يتشاحون على الصف الأول، فلا يُوسَعُ بعضهم لبعض رغبةً في الشهادة، فنزلت».

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/٢٧٩، عن معمر عن قتادة به، ورجاله ثقات، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٢/٤٧٧، من طريق معمر به، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد عن قتادة به، ورجاله بين ثقة وصدوق، فإسناده حسن. وعزاه السيوطي في الدر ١٤/٣٢٢ لعبد بن حميد، ولاين المنذر، ولاين أبي حاتم عن قتادة، به.

وأخرج ابن جرير في تفسيره ٢٢/٤٧٦-٤٧٧ بإسناد رجاله ثقات، عن مجاهد قال في قوله ﴿تَفَسَّخُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾: «مجلس النبي ﷺ، كان يقال ذاك خاصة»، وانظر: زاد المسير ٨/١٩١-١٩٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠/٣١٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٨/٢٣٦.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٢/٤٧٧، من طريق عبيد عن الضحاك، نحوه، لكن في إسناده انقطاع؛ إذ قال ابن جرير: «حُدِّثْتُ عن الحسين...»، فلم يذكر الذي حدَّثه، وانظر: المصدرين الأخيرين في الحاشية السابقة.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٢/٤٧٨ من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما به نحوه، وإسناده ضعيف لضعف عطية العوفي.

وعزاه السيوطي في الدر ١٤/٣٢٣، لابن جرير فقط، وانظر: المصادر الثلاثة الأخيرة في الحاشية قبل السابقة.

(٤) أخرج عبد الرزاق في تفسيره ٢/٢٨٠، عن معمر عن الحسن قال: «هذا كله في الغزو».

كذا أورده ابن الجوزي في تفسيره ٨/١٩١-١٩٢، والقرطبي في تفسيره ٢٠/٣١٥-٣١٦، وأبو حيان في البحر ٨/٢٣٦، بدون إسناد.

قال في «البحر»^(١): «والظاهر أنَّ الحكمَ مُطَرِّدٌ في مجالسِ الطاعاتِ، وإن كان السببُ مجلسَ الرسولِ ﷺ. وقيل: الآيةُ مخصوصةٌ بمجلسِ الرسولِ ﷺ. ويُتَأَوَّلُ الجمعُ على أنَّ لكلِّ أحدٍ مجلساً في بيتِ الرسولِ ﷺ».

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ [١١]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ وأبو بكرٍ بخلافِ عنه، وكذا أبو جعفرٍ^(٢) من غيرِ خلافٍ بضمِّ الشينِ فيهما^(٣).

وقرأ الباقون بالكسرِ فيهما كذلك، وبه قرأ أبو بكرٍ في روايةٍ كثيرٍ من العراقيين، وبه قرأ الدانيُّ من طريقِ الصَّريفيني^(٤) على أبي الفتح، والضَّمُّ رواه الجمهورُ له، وهو الذي في «العنوان»^(٥)، و«التذكرة»^(٦)، و«الهادي»^(٧).

(١) البحر ٨/٢٣٦.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٧٨، النشر ٢/٣٨٥، الإتحاف ٢/٥٢٧.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٢٨١، الحجة لابن زنجلة: ٤/٧٠٤، الموضح ٣/١٢٥٧.

(٤) ف: «الصيرفي»، والصواب المثبت، وانظر: النشر ٢/٣٨٥.

(٥) العنوان ١٨٧.

(٦) التذكرة ٢/٥٨٤.

(٧) الهادي (خ) ٣٧/ب.

وقرأ به الدانيُّ على أبي الحسن، والوجهان صحيحان عن أبي بكر، ذكرهما عنه ابنُ مهران^(١)، وهما في «الشاطبية»^(٢) كأصلها^(٣).

وكسرُ الشينِ وضمُّها لغتانِ بمعنى، كـ «عَكْفَ» يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ، والمعنى: انهضوا في المجلس للتفْسُحِ؛ لأنَّ مُريدَ التوسعةِ على الواردين يقعُ إلى فوق، فيتسع الموضعُ، أمروا أولاً بالتفْسُحِ، ثم ثانياً بامثال الأمر فيه إذا ائتمروا. وقيل: إذا دعوا إلى قتال. ومن قرأ بضمِّ الشينِ ابتداءً بضمِّ الهمزة وَمَنْ كَسَرَهَا كَسَرَهَا.

وسهّل الهمزة الثانيةً وأدخل بينها وبين الأولى المحققة اتفاقاً ألفاً في ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [١٣] قالون وأبو عمرو وهشامٌ من / طريقِ ابنِ عبدانٍ وغيره عن الحُلواني، وكذا أبو جعفرٍ. وافقهم اليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصهباني والأزرقُ في أحدِ وجهيه وابنُ كثير، وكذا رويسٌ بتسهيلها من غير ألفٍ، ووافقهم ابنُ محيصين.

وقرأ الأزرقُ في الوجهِ الثاني بإبدالها ألفاً مع المدِّ للساكنين.

وقرأ ابنُ ذكوان وهشامٌ من مشهورِ طرقِ الداجوني، وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا رَوْحٌ وخَلْفٌ بتحقيقهما من غير ألفٍ، ووافقهم الأعمشُ والحسنُ.

(١) الغاية ٤١٠.

(٢) الشاطبية ٨٥.

(٣) التيسير ٢٠٩.

وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشام بالتحقيق كذلك، لكن بإدخال الألف بين الهمزتين.

وفتح ياء الإضافة من ﴿وَرُسُلِي إِنَّ﴾ [٢١] نافع وابن عامر، وكذا أبو جعفر، وسكنها الباقون.

وعن الحسن إسكان السين كما في البقرة [٦٧، ٨٧]، كفتح سين ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [١٨] لابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا أبو جعفر، وموافقة الحسن والمطوعي لهم.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة واحدة، ومن الإدغام الكبير ستة مواضع^(١).



(١) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٢، التلخيص: ٤٣٢، كنز المعاني (خ) ٢٩٧/ب، غيث النفع: ٣٦٦.

المرسوم^(١)

هاء التأنيث

أجمعوا على كتابة: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا﴾ [٨]، و﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَجَوَّأُ﴾ [٩] بالتاء في الموضوعين^(٢).

* * *

(١) لم يتحدث المصنف هنا إلا بما ذكر؛ لكثرة ما مرَّ من النظائر.

(٢) انظر: المقنع: ٨١، مختصر التبيين ٤/١١٩١-١١٩٢، الوسيلة: ٤٤٩، الجميلة:

٧١١، دليل الحيران: ٣١٠.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿تَحَاوَرَكَمَا﴾ [١] ك، ﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [٢] ك؛ لأنه خبر ﴿الَّذِينَ يَظْهِرُونَ﴾ [٢]، ﴿وَلَدْنَهُمْ﴾ [٢] ك، ﴿وَزُورًا﴾ [٢]، و﴿عَفُورٌ﴾ [٢]، و﴿يَتَمَاسَا﴾ [٣]، و﴿تُوَعُظُونَ بِهِ﴾ [٣]، و﴿أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [٤]، و﴿مَسْكِينًا﴾ [٤]، و﴿رَسُولِهِ﴾ [٤]، و﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ [٤] ك، أو لا يُجمع بين الأخير وسابقه، بل يُوقف على أحدهما. ﴿الْيَمُّ﴾ [٤] ت.

﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [٥]، و﴿بَيِّنَاتٍ﴾ [٥] ك. ﴿مُهَيِّنٌ﴾ [٥] ن: على أن تاليه منصوب بالعامل في ﴿وَاللَّكْفَرِينَ﴾ [٥]، أو ﴿مُهَيِّنٌ﴾ [٥]، قاله في «النهر»^(١)، ك: على تقدير: اذكر، وكونه فاصلةً. ﴿شَهِيدٌ﴾ [٦] ت. ﴿الْأَرْضِ﴾ [٧]، و﴿كَانُوا﴾ [٧]، و﴿الْقِيَمَةَ﴾ [٧] ك. ﴿عَلِيمٌ﴾ [٧] ت. ﴿الرَّسُولِ﴾ [٨]، و﴿بِمَا نَقُولُ﴾ [٨]، و﴿يَصَلَوْنَهَا﴾ [٨] ك. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٨] ت.

﴿مُخْشَرُونَ﴾ [٩]، و﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [١٠] ك. ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٠] ت. ﴿يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [١١]، و﴿دَرَجَاتٍ﴾ [١١] ك. ﴿حَبِيرٌ﴾ [١١] ت. ﴿صَدَقَةٌ﴾ [١٢] ك، و﴿وَأَظْهَرُ﴾ [١٢] /، و﴿رَحِيمٌ﴾ [١٢]، و﴿صَدَقَاتٍ﴾ [١٣]، و﴿وَرَسُولُهُ﴾ [١٣] ك. ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [١٣] ت.

(١) النهر الماد ٢ / ١٠٧٥.

﴿وَهُرِّعَآمُونَ﴾ [١٤]، و﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [١٥]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٥]، و﴿مُهِينٌ﴾ [١٦]، و﴿مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [١٧]، و﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [١٧]، و﴿خَالِدُونَ﴾ [١٧]، و﴿عَلَى شَيْءٍ﴾ [١٨] ك، ﴿الْكَذِبُونَ﴾ [١٨] ت، ﴿ذَكَرَ اللَّهُ﴾ [١٩] ك، ﴿الشَّيْطَانِ﴾ [١٩] ك أيضاً. ﴿الْحَاسِرُونَ﴾ [١٩]، و﴿فِي الْأَدْلِينَ﴾ [٢٠] ت. ﴿وَرُسُلِي﴾ [٢١]، و﴿عَزِيزٌ﴾ [٢١]، و﴿أَوْعَشِرَتَهُمْ﴾ [٢٢]، و﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [٢٢]، و﴿حِزْبَ اللَّهِ﴾ [٢٢] ك. ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٢٢] م.

* * *

التجزئة

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا ﴾ [١٤] ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، غيث النفع: ٣٦٦، القول الوجيز: ٣١٣.

سورة الحشر

مدنيَّة^(١).وحرُوفُها: أَلْفٌ وَتِسْعُمِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ^(٢).وَكَلِمُها: أَرْبَعُمِئَةٌ وَخَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ^(٣).وَآيُها: أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ^(٤).وَفِيها شَبُهٌ الْفَاصِلَةِ خَمْسَةٌ^(٥): ﴿لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [٢]، ﴿وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢]،

﴿وَلَا رِكَابٍ﴾ [٦]، ﴿أَحَدًا أَبَدًا﴾ [١١]، ﴿بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ﴾ [١٤].

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٢٠١، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٣٣٣، حسن المدد: ١٣.

(٢) انظر: البيان: ٢٤٣، حسن المدد: ١٣٥، البصائر ١/ ٤٥٨، منار الهدى: ٣٨٨، القول الوجيز: ٣١٣، باختلاف فيها.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٣، البصائر ١/ ٤٥٨، منار الهدى: ٣٨٨، القول الوجيز: ٣١٣.

(٤) انظر: البيان: ٢٤٣، فنون الأفتان: ٣١٣، جمال القراء ١/ ٢٢١.

(٥) كذا في حسن المدد: ١٣٥، القول الوجيز: ٣١٤، وفي البيان: ٢٤٠ ثلاثة مواضع.

فواصلها^(١)

﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١]، ﴿ الْأَبْصَرِ ﴾ [٢]، ﴿ النَّارِ ﴾ [٣]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٤]، ﴿ الْفَاسِقِينَ ﴾ [٥]، ﴿ فَذِيرٌ ﴾ [٦]، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٧]، ﴿ الصَّادِقُونَ ﴾ [٨]، ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٩]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١٠].

﴿ كَذِبُونَ ﴾ [١١]، ﴿ يُصْرُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [١٣]، ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١٥]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١٨]، ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ الْفَائِزُونَ ﴾ [٢٠]، ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢١]، ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [٢٢]، ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٢٤].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٣، حسن المدد: ١٣٥، القول الوجيز ٣١٤.

القراءات وتوجيهها

وقرأ ﴿الرُّعْبَ﴾ [٢] بضمّ العينِ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوب، ومرّ بالبقرة [٦٧].

واختلفَ في ﴿يُخْرِبُونَ﴾ [٢]:

فأبو عمرو^(١) بفتح الخاءِ وتشديدِ الراءِ، ووافقهُ الحسنُ واليزيديُّ^(٢).
وقرأ الباقرُ بسكونِ الخاءِ وتخفيفِ الراءِ.

وهما بمعنى^(٣)؛ لأنَّ «خَرَّبَ» عدّاهُ أبو عمروٍ بالتضعيفِ، وغيرُهُ بالهمزة، وحُكي أنَّ أبا عمروٍ فرّقَ بينهما بمعنى آخر، فقال: «خَرَّبَ بالتشديدِ: هَدَمَ وأفسدَ، وأخرَّبَ بالهمز: تَرَكَ الموضعَ خراباً، وذَهَبَ عنه».

وقرأ ﴿بِوُتَّهِمْ﴾ [٢] بكسرِ الباءِ قالونُ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهُم الأعمشُ، كما في البقرة [١٨٩].

قال قتادة: «كانت اليهودُ يُخْرِبُونَ بيوتهم من داخلٍ لِيَبْنُوا ما انهدمَ من السورِ^(٤)، والمؤمنون يُخربونها من خارجٍ لِيَدْخُلُوا»^(٥).

(١) انظر: الغاية: ٤١١، النشر ٢/٣٨٦، الإتحاف ٢/٥٢٩.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣٦٨، إيضاح الرموز: ٦٩٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٨٣، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٥، الموضح ٣/١٢٥٩.

(٤) ف، غ، ش، ح: «الصور».

(٥) انظر: جامع البيان ٢٢/٥٠١، تفسير البغوي ٤/٣١٥، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٣٣٧.

وعن الحسن^(١) (الجملا) [٣] بغير مدٍّ ولا همزٍ. والجمهورُ على / المدِّ والهمز، ومعناه: الإخراج، يقال: أَجَلَيْتُ القومَ إِجْلَاءً، وَجَلَا هو جَلَاءٌ. وقال الماوردي^(٢): «الجملاءُ أَخَصُّ من الخروج؛ لأنه لا يُقال إلا لجماعةٍ، والإخراجُ يكون للجماعةِ والواحدِ». وقال غيره: «الفرقُ بينهما أن الجملاءَ ما كان مع الأهلِ والولدِ، بخلاف الإخراجِ، فإنه لا يستلزم ذلك».

وعن الحسن (رُسله) [٦] بإسكانِ السينِ كما في البقرة [٦٧، ٩٨]. وأبدل همزة ﴿لَيْلًا﴾^(٣) ياءً ورشَّ من طريق الأزرق، ووافقهُ الأعمش.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَكُونُ دَوْلَةً﴾ [٧]:

فهشامٌ من طريق الجمهور عن الحُلوانِي، وكذا أبو جعفر^(٤) ﴿تَكُونُ﴾ بالتاء من فوقٍ على التأنِيثِ^(٥)، ﴿دَوْلَةً﴾ بالرفع، على أن «كان» تامةٌ، وهذه طريقُ ابنِ عبدانَ عن الحُلوانِي، وبذلك قرأ الدانيُّ على فارسِ بنِ أحمدٍ وأبي الحسنِ.

وروى الأزرقُ الجمَّالُ عن الحُلوانِي وغيره التذكيرَ مع رفعِ ﴿دَوْلَةً﴾، وبذلك قرأ الدانيُّ على الفارسيِّ عن أصحابه عنه، ولم يُخْتَلَفْ عن الحُلوانِي في رفعِ ﴿دَوْلَةً﴾.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥١٣، إيضاح الرموز: ٦٩٤.

(٢) النكت والعيون ٥٠١/٥.

(٣) ذكُرَ هذه الكلمة سهوًا؛ لأن كلمة ﴿لَيْلًا﴾ لم ترد في سورة الحشر.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩٤٩، النشر ٢/٣٨٦، الإتحاف ٢/٥٣٠.

(٥) انظر: الكشف ٢/٣١٦.

وقرأ الباقون بالتذكير والنصبِ على أنَّ «كان» ناقصةٌ، واسمُها ضميرٌ عائِدٌ على الفَيءِ، و﴿دَوْلَةٌ﴾ خبرها، وهذه رواية الدَّاجوني عن أصحابِه عن هشامٍ. وساغ التذكيرُ والتأنيثُ؛ لأنه مجازيٌّ.

ولا يجوزُ النصبُ مع التأنيثِ، وإن توهَّمه بعضُ سُراحِ «الشاطبية» من كلامِ ناظمِها فيها؛ لانتفاءِ صحَّتِه روايةً ومعنىً، كما نَبَّه عليه في «النشر»^(١).

وقال الجعبريُّ^(٢): «وإنما امتنع التأنيثُ مع النصبِ؛ لأن الفاعلَ مذكَّرٌ، فلا يجوزُ تأنيثُ فعلِه».

و«الدَّوْلَةُ» كما نُقِلَ عن أبي عمروٍ بالضمِّ: ما ينتقلُ من النعمِ من قومٍ إلى آخرين، وبالفتحِ: الظفرُ والاستيلاءُ في الحربِ.

وقرأ ﴿وَرُضُونَا﴾ [٨] بضمِّ الراءِ أبو بكر، ووافقه الحسن، كما في آلِ عمران [١٥].

وقرأ ﴿رَوْفٌ﴾ [١٠] بقصرِ الهمزةٍ من غيرِ واوٍ أبو عمروٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ. ووافقهم اليزيديُّ والمطووعيُّ، وذكر بالبقرة [١٤٣].

وأمال / ﴿قُرَى﴾ [١٤] وقفاً أبو عمروٍ وحمزةٌ والكسائيُّ^(٣)، وكذا خلفٌ. ووافقهم الأعمشُ واليزيديُّ.

(١) النشر ٢/٣٨٦.

(٢) كنز المعاني (خ) ٢٩٥/أ.

(٣) وكذا ابن ذكوان من طريق الصوري.

وقرأ ورث من طريق الأزرق بالتقليل، كقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿جُدْرِ﴾ [١٤]:

فابن كثير وأبو عمرو^(١) بكسر الجيم وفتح الدالِ وألفٍ بعدها على التوحيد^(٢): السُّور^(٣)، والسُّورُ الواحدُ يُعَمُّ الجميع من المقاتلةِ وَيَسْتُرُهُمْ، أو هو واحدٌ في معنى الجمعِ لدلالةِ السياقِ عليه؛ إذ كلُّ فرقةٍ منهم وراءِ جدارٍ، لا أنهم كلُّهم وراءِ جدارٍ.

ووافقهما اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج»^(٤).

وعنه من «المفردة»^(٥) فتحُ الجيمِ وسكونِ الدالِ من غيرِ ألفٍ، فقيل: هي لغة في الجدار.

قال ابنُ عطية^(٦): «معناه: أصلُ بنيانِ كالسُّورِ، ونحوه». قال: «ويحتمل أن يكونَ من: جُدْر^(٧) النخيل، أي: من وراءِ نخيلهم».

(١) انظر: المستنير ٢/٤٨٢، النشر ٢/٣٨٦، الإتحاف ٢/٥٣١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٨٣، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٥، الموضح ١٢٥٩/٣.

(٣) أي: بمعنى السُّور.

(٤) انظر: المبهج ٣/٣٦٨، إيضاح الرموز: ٦٩٤.

(٥) مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٥.

(٦) المحرر الوجيز ١٥/٤٧٤-٤٧٥.

(٧) خ، ش: «جدار».

وعن الحسن^(١) ضمُّ الجيم وسكونُ الدال وحذفُ الألفِ.
 وقرأ الباقر بضمِّ الجيمِ والدالِ اعتباراً بأنَّ كلَّ فِرْقَةٍ وراءِ جدارٍ، فجمعَ
 لذلك.

وأماله أبو عمرو، ووافقه اليزيديُّ، وفتحه الباقر.
 وقرأ ﴿تَحْسِبُهُمْ﴾ [١٤] بكسرِ السينِ نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو والكسائيُّ،
 وكذا يعقوبٌ وخلفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ والشَّنبوذيُّ، وذُكِرَ
 بالبقرة [٢٧٣].

وقرأ ﴿بَرِيٌّ﴾ [١٦] بالإبدال والإدغام في الحالين أبو جعفرٍ، ووقفَ
 عليه حمزةٌ بذلك^(٢)، وهشامٌ بخلافٍ عنه كذلك، ويجوز فيه الإشارةُ إلى
 الرُّومِ والإشمامِ.
 وأمَّا الحذفُ لاتباعِ الرسمِ فلا يصحُّ؛ إذ هو مُتَّحِدٌ مع الإدغامِ، ووافقهما
 الأعمشُ بخلافٍ عنه.

وفتحَ ياءَ الإضافةِ من ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٦] نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا
 أبو جعفرٍ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ.

وعن الحسن^(٣) (عَاقِبَتُهُمَا) [١٧] بالرفعِ اسمالَ «كان»، و«أنَّ» وما في
 حيزِها خبراً، كقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].

(١) انظر: مفردة الحسن ٥١٣.

(٢) سقط قوله: «بذلك» من: ف، غ.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٥١٣.

والجمهورُ على نصبِها خبراً، والاسمُ «أن» وما في حيزِها؛ لأن الاسمَ أعرِفُ من ﴿عَقِبَتَهُمَا﴾.

وعن المُطَوِّعِي^(١) / (خالدان) [١٧] بالألفِ رفعاً خبر «أن»، والظرف مُلغى^(٢)، وإن كان قد أُكِّدَ بقوله: ﴿فِيهَا﴾ [١٧]، وذلك جائزٌ على مذهبِ سيبويه^(٣)، ومنَعَ ذلك أهل الكوفة؛ لأنه إذا أُكِّدَ عندهم لا يُلغى، قاله في «البحر»^(٤)، والجمهورُ على نَصْبِهِ حالاً من الضمير المستكنِّ في الجارِّ لوقوعه خبراً.

وقرأ ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٢١] بالنقلِ ابنُ كثير، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ كما في البقرة [١٨٥]، كالنقل^(٥).

وأمال ﴿الْبَارِيَّ﴾ [٢٤] الدوريُّ عن الكسائيِّ، والباقون بالفتح. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ^(٦) (الباريِّ) بياءٍ مضمومة بدلَ الهمزة، والجمهورُ بهمزةٍ مضمومةٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»^(٧).

(١) انظر: المبهج ٣/٣٦٩، إيضاح الرموز: ٦٩٥.

(٢) أي: ليس خبراً.

(٣) الكتاب ٢/١٢٦.

(٤) البحر ٨/٢٥٠.

(٥) انظر: باب النقل في ٢/٨٦٩.

(٦) لم نجده في المفردة لابن مُحَيِّصِنٍ. انظر: إيضاح الرموز: ٦٩٥، والذي في الفوائد

المعتبرة: ٣١٢ نصب الباء بعد الإبدال.

(٧) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٥، المبهج ٣/٣٦٩، إيضاح الرموز: ٦٩٥.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(١) (المصوّر) [٢٤] بكسر الواوِ وفتحِ الراءِ. قال في «الدر»^(٢): «وهي قراءةٌ مُشكَلَةٌ، لكن إن صحَّت يُحتمل أن تتخرَّجَ على القطع، كأنه قيل: أمَدَحُ المصوّر، كقولهم: «الحمدُ لله أهلُ الحمد» بنصب «أهل»، وقراءةٌ مَنْ قرأ^(٣) (الحمدُ لله ربَّ العالمين) [الفاحة: ٢] بنصب «رب».

وعن الحسن^(٤) فَتَحُ الواوِ والراءِ، انتصبَ مفعولاً بالبارئِ، أي: خالق الشيء المصوّر، والمصوّرُ هو الإنسانُ: إمَّا آدم وإمَّا هو وبنوه. قال في «الدر»^(٥): «وعلى هذه القراءةِ يَحْرُمُ الوقفُ على (المصوّر)، بل يجب الوصلُ ليظهر النصبُ في الراءِ، وإلا فقد يُتَوَهَّمُ منه في الوقف ما لا يجوز».

وقرأ الباكون بكسرِ الواوِ ورفعِ الراءِ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج». وفي هذه السورة من ياءاتِ الإضافةِ واحدةٌ^(٦). ومن الإدغامِ الكبير خمسةٌ مواضعٍ^(٧).

(١) انظر: إيضاح الرموز: ٦٩٥، الإتحاف ٥٣٢/٢. أما مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٥، ففيها:

«بفتح الواو والراء»، كقراءة الحسن، والله أعلم.

(٢) الدر المصون ٢٩٤-٢٩٥، ولم يصفها السمين بمشكلة.

(٣) انظر: البحر ١٩/١، الدر المصون ٤٥/١.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٥١٤، إيضاح الرموز: ٦٩٥.

(٥) الدر المصون ٢٩٤/١٠.

(٦) انظر: النشر ٣٨٦/٢، الإتحاف ٥٣٢/٢.

(٧) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٢، التلخيص: ٤٣٣، غيث النفع: ٣٦٧.

المرسوم

اتفقوا على كتابة صورة الهمزة واواً، وحذف الألف التي قبلها، وزيادة
ألف بعدها في ﴿جَزَأُوا الظَّالِمِينَ﴾^(١) [١٧].



(١) انظر: المقنع: ٥٧، مختصر التبيين ٣/ ٤٤٠، الوسيلة: ٣٧٨، الجميلة: ٦١٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١] ت. ﴿ الْحَشْرِ ﴾ [٢]، و ﴿ أَنْ يَخْرُجُوا ﴾ [٢]،
 و ﴿ حُضُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ [٢]، و ﴿ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ [٢]، و ﴿ الرُّعْبَ ﴾ [٢]، و ﴿ يَتَأُولَى
 الْأَبْصَرِ ﴾ [٢]، و ﴿ فِي الدُّنْيَا ﴾ [٣]، و ﴿ النَّارِ ﴾ [٣]، و ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ [٤] ك.
 ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٤] ت. ﴿ الْفَلْسِقِينَ ﴾ [٥] ت أيضاً. ﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٦] ك. ﴿ قَدِيرٌ ﴾
 [٦] ت. ﴿ مِنْكُمْ ﴾ [٧]، ﴿ فَأَنْتَهُوا ﴾ [٧] ك. ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [٧] ت. ﴿ الصَّادِقُونَ ﴾
 [٨] ن؛ لِعَطْفٍ لَاحِقِهِ عَلَى سَابِقِهِ.

﴿ خِصَاةٌ ﴾ [٩] ت، ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٩] ت أيضاً. ﴿ ءَامَنُوا ﴾
 [١٠] ك، / ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ [١٠] ت. ﴿ لَنْ نُنصِرَكَمْ ﴾ [١١]، و ﴿ لَكَذِبُونَ ﴾
 [١١]، و ﴿ لَا يُنصِرُونَهُمْ ﴾ [١٢]، و ﴿ يُنصِرُونَ ﴾ [١٢]، و ﴿ مِنَ اللَّهِ ﴾ [١٣]،
 و ﴿ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [١٣]، و ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدِرٍ ﴾ [١٤]، و ﴿ شَدِيدٌ ﴾ [١٤]،
 و ﴿ شَتَّى ﴾ [١٤]، و ﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [١٤]، و ﴿ وَيَكَلِّمُهُمُ ﴾ [١٥]، و ﴿ أَلِيمٌ ﴾
 [١٥]، و ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ خَلْدَيْنِ فِيهَا ﴾ [١٧] ك، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [١٧] ت.
 ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [١٨]، و ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٨]، و ﴿ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [١٩] ك.
 ﴿ الْفَلْسِقُونَ ﴾ [١٩]، و ﴿ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ ﴾ [٢٠]، و ﴿ الْفَأَيُّزُونَ ﴾ [٢٠] ت. ﴿ مِنْ
 حَشِيَةِ اللَّهِ ﴾ [٢١] ك. ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٢١]، و ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ [٢٢] ت. ﴿ الْمَتَكِّرِ ﴾
 [٢٣] ك^(١). ﴿ يَشْرِكُونَ ﴾ [٢٣]، و ﴿ الْحُسْنَى ﴾ [٢٤] ت. ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٢٤] م.

(١) سقط الرمز من: ف.

التجزئة

من قوله: ﴿الْمُرْتَرِ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا﴾ بالمجادلة [١١] إلى قوله تعالى:
 ﴿الْمُرْتَرِ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ [١١] ربع، وهو تكملة النصف^(١).

* * *

(١) كذا في غيث النفع: ٣٦٦، القول الوجيز: ٣١٤، وفي جمال القراء ١/ ١٥٤ على نهاية الآية [٩] قبلها بآية.

سورة الممتحنة

مدنيَّة^(١).

بفتح الحاءِ، والممتحنة: سُبَيْعة بنت الحارث^(٢).
وتسمَّى أيضاً سورة الامتحان، وسورة المودَّة^(٣).
وحرُوفُها: أَلْفٌ وخمسمئة وعشرة^(٤).
وكلمُها: ثلاثمئة وثمانٍ وأربعون^(٥).
وآيُها: ثلاث عشرة آية^(٦).



-
- (١) انظر: زاد المسير ٨/ ٢٣٠، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٣٩٥، حسن المدد: ١٣٦.
(٢) الأُسلمية، زوج سعد بن خولة - وقيل: بل غيرها - لها صُحبة. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٥٩، الإصابة ٧/ ٦٩٢.
(٣) انظر: جمال القراء ١/ ٣٧.
(٤) انظر: البيان: ٢٤٤، حسن المدد: ١٣٦، البصائر ١/ ٤٦٠، منار الهدى: ٣٨٩، القول الوجيز: ٣١٤.
(٥) انظر: البيان: ٢٤٤، البصائر ١/ ٤٦٠، وفيه: «أربعون» بدلاً من «ثمان وأربعين»، منار الهدى: ٣٨٩، القول الوجيز: ٣١٤.
(٦) انظر: البيان: ٢٤٤، فنون الأفتان: ٣١٣، جمال القراء ١/ ٢٢١، حسن المدد: ١٣٦.

فواصلها^(١)

﴿ السَّبِيل ﴾ [١]، ﴿ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [٢]، ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٣]، ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٥]، ﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٦]، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٧].
 ﴿ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [٨]، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٩]، ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [١٠]، ﴿ مُؤْمِنُونَ ﴾ [١١]،
 ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١٢]، ﴿ الْقُبُورِ ﴾ [١٣].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٤، حسن المدد: ١٣٦، القول الوجيز: ٣١٥.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿ مَرَضَاتِي ﴾ [١] الكسائي، وفتحها الباقون، كما في باب الإمالة^(١)،
كقراءة ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ ﴾ [١] بإثبات الألف قرأ نافع، وكذا أبو جعفر، والباقون
بحذفها كما سبق في البقرة [٢٥٨].

واختلَفَ فِي ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [٣]:

فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام من طريق الداجوني، وكذا
أبو جعفر^(٢) بضم الياء وسكون الفاء وفتح الصاد مخففة مبنياً للمفعول،
وحذف^(٣) فاعله للعلم به. ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي^(٤).

وقرأ ابن عامر -إلا الداجوني عن هشام- بضم الياء وفتح الفاء، والصاد
المشددة مبنياً للمفعول مُضَعَّفًا.

وقرأ عاصم، وكذا يعقوب بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة
مضارع فصل، أي: حَكَمَ أو فَرَّقَ مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى، أي: يَفْصِلُ
اللهُ الأمرَ بينكم، أو يُفَرِّقُ وَصَلَكُمْ، ووافقهما الحسن^(٥).

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٦٢.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٣٠٠، النشر ٢/ ٣٨٧، الإتحاف ٢/ ٥٣٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٨٥، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٦، الموضح
٣/ ١٢٦١.

(٤) انظر: المبهم ٣/ ٣٧٠، إيضاح الرموز: ٦٩٦.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥١٥، إيضاح الرموز: ٦٩٦.

وقرأ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بضمِّ الياءِ، وفتح الفاءِ / وكسرِ الصادِ المشدَّدةِ من «فَصَّلَ» مضعفاً مبنياً للفاعل، أي: يُفَرِّقُ اللهُ بينكم، بمعنى: يُفَرِّقُكم بإدخالِ المؤمنِ الجنةَ والكافرِ النارَ. ووافقهم الأعمشُ^(١).

فَمَنْ بَنَاهُ للمفعولِ فالقائمُ مقامَ الفاعلِ: إمَّا ضميرُ المصدرِ المفهومِ مِنْ يفصلُ، أي: يفصلُ هو، أي: الفصلُ، أو ﴿بَيْنَكُمْ﴾، وهو مبنئٌ على الفتح لإضافتهِ إلى مبني.

وقرأ ﴿أُسُوَّةٌ﴾ [٦،٤] كلاهما بضمِّ الهمزةِ عاصمٌ، ووافقهُ الأعمشُ كما في الأحزاب [٢١].

وَوُقِفَ عَلَى ﴿بُرءَ أُوْلُ﴾ [٤] لحمزةً بإبدالِ الهمزةِ الأخيرةِ ألفاً مع المدِّ والتوسُّطِ والقصرِ، وبالتسهيلِ بينَ بينَ كالواوِ مع المدِّ والقصرِ فقط، وبإبدالِها واوً ساكنةً أتباعاً للرسمِ مع المدِّ والتوسُّطِ والقصرِ والرَّومِ مع القصرِ، وبالإشمامِ مع المدِّ والتوسُّطِ والقصرِ، الجملةُ اثنا عشرَ وجهاً.

وأما الهمزةُ الأولى فُتَسَهَّلَ بينَ بينَ، وافقه الأعمشُ بخُلْفٍ عنه. وبذلك قرأ هشامٌ، إلا أنه حَقَّقَ الأولى.

واتفق القراءُ على تحقيقِ الهمزتينِ في هذه الكلمةِ وصلأً. فيُنْغَزُبُ بها فيقال: أجمعَ القراءُ على تحقيقِ الهمزتينِ في كلمةٍ، وعلى الفصلِ بينهما بالألفِ ما هي؟

(١) انظر: المبهج ٣/٣٧٠، إيضاح الرموز: ٦٩٦.

وقرأ ﴿وَالْبَعْضَاءُ أَبْدًا﴾ [٤] بإبدالِ همزته الثانيةِ واواً خالصةً مفتوحةً، نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ، ووافقهم ابنٌ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ، وقرأ الباكون بتحقيقهما.

وقرأ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ الأول [٤] بالألفِ عوضاً عن الياءِ ابنُ عامرٍ، إلا النقَّاشُ عن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذَكْوَانَ كما في البقرة [١٢٤].

وأمال ﴿عَسَى اللَّهُ﴾ [٧] وَقَفَا حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ كالأصبهانيِّ عنه وكالباقيين، وبالتقليل^(١)، كقالونَ من «العنوان».

وقرأ ﴿أَنْ تُولُوهُمْ﴾ [٩] البزيُّ بتشديدِ التاءِ. وافقه ابنُ مُحَيِّصٍ بخلافِ عنهما.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ [١٠]:

فأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٢) بضمِّ التاءِ وفتحِ الميمِ، وتشديدِ السينِ مِنْ مَسَّكَ^(٣) رباعياً مضعفاً، ووافقهما اليزيديُّ^(٤).

وعن الحسن^(٥) بفتحِ التاءِ والميمِ، وتشديدِ السينِ المفتوحةِ / أيضاً، والأصلُ: تَمَسَّكُوا بتاءينِ، فَحَذَفَتْ إِحْدَاهُمَا.

(١) أي: عن ورش من طريق الأزرق، ومعه الدوري عن أبي عمرو بخلف كما تقدم في باب الإمالة في ٣/١٠٨٦.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٨٠، النشر ٢/٣٨٧، الإتحاف ٢/٥٣٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٨٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٧، الموضح ٣/١٢٦٢.

(٤) انظر: المبهج ٣/٣٧٠، إيضاح الرموز: ٦٩٦.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥١٥، إيضاح الرموز: ٦٩٦.

وقرأ الباكون بضمّ التاءِ وسكونِ الميمِ وتخفيفِ السينِ من أَمَسَكَ
كَأَكْرَمَ.

وهي والقراءةُ الأولى بمعنى واحدٍ، يُقال: أَمَسَكْتُ الحَبْلَ إمساكاً
ومَسَكْتُهُ تمسيكاً، وفي التشديد مبالغةٌ، والمخففُ صالحٌ لهما. والمرادُ
من الآية - كما قال البيضاوي^(١) -: نَهَى الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْمُقَامِ عَلَى نِكَاحِ
المشركات.

وقرأ ﴿ وَسَلُّوا ﴾ [١٠] بنقلِ الهمزةِ إلى السينِ ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ، وكذا
خَلْفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ، كما في النقل^(٢).

وعن الحسن^(٣) (فَعَقَبْتُمْ) [١١] بالقصرِ وتشديدِ القافِ، وفَسَّرَهَا
الزمخشريُّ^(٤) فيما حكاه في «الدر»^(٥) بـ «عَقَبَهُ إِذَا قَفَاه؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
الْمَتَعاقِبِينَ يَقْفِي^(٦) صَاحِبَهُ، وَكَذَلِكَ «عَقَبْتُمْ» بِالتَّخْفِيفِ يُقَالُ: عَقَبَهُ يَعْقُبُهُ
انتهى.

والجمهورُ بالمدِّ والتخفيفِ من العقوبة.

قال الزجاج^(٧): «فَأَصْبَتُّوهُمْ فِي الْقِتَالِ بِعُقُوبَةٍ حَتَّى غَنِمْتُمْ».

(١) أنوار التنزيل ٢/ ٤٧١.

(٢) انظر: باب النقل ٢/ ٨٦٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥١٥، إيضاح الرموز: ٦٩٧.

(٤) الكشف ٤/ ٥١٩.

(٥) الدر المصون ١٠/ ٣١٠.

(٦) قفا الشيء يقفوه ويقفیه، إذا تبعه.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٦٠.

وقيل^(١): من العُقْبَة وهي النَّوْبَة، شَبَّهَ ما حَكَمَ به على المسلمين والكافرين مِنْ أَدَاءِ هَؤُلَاءِ مَهوْرَ نَسَاءِ أَوْلِيكُ تَارَة، وَأَوْلِيكُ مَهوْرَ نَسَاءِ هَؤُلَاءِ أُخْرَى، بِأَمْرٍ يَتَعاقِبُونَ فِيهِ كَمَا يَتَعاقَبُ فِي الرُّكُوبِ وَغَيْرِهِ، وَمَعْنَاهُ: فَجَاءَتْ عُقْبَتُكُمْ مِنْ أَدَاءِ الْمَهْرِ.

وقرأ ﴿النَّبِيِّ إِذَا﴾ [١٢] بهمزتين: الأولى: مُحَقَّقَةٌ، والثانية: مُسَهَّلَةٌ كَالْيَاءِ وبالواوِ الخالصةِ المكسورة، ومُسَهَّلَةٌ كَالْوَاوِ وَضَعَّفَ نَافِعٌ^(٢).
 وقرأ الباقون بتركِ الهمزةِ الأولى وتشديدِ الياءِ.
 وفي هذه السورةِ من الإِدْغَامِ الكَبِيرِ سِتَّةٌ^(٣).



(١) انظر: الكشاف ٥١٩/٤.

(٢) فاعل: «قرأ».

(٣) كذا في الإِدْغَامِ الكَبِيرِ: ٢٤٢، التلخيص: ٤٣٤، الكنز في القراءات العشر ٦٨١/٢،

غيث النفع: ٣٦٧.

المرسوم

أجمعوا على كتابة صورة الهمزة واواً، وحذف الألف التي قبلها، وزيادة
ألف بعدها في ﴿بُرءُأُو﴾^(١) [٤].

* * *

(١) انظر: المقنع: ٥٩، مختصر التبيين ٤/١١٩٨، الوسيلة: ٣٨٨، الجميلة: ٦١٥.

المقطوع والموصول

انفقوا على قَطْعٍ ﴿١﴾ أَنْ ﴿٢﴾ عَنِ ﴿٣﴾ لَّا ﴿٤﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿٥﴾ أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ ﴿٦﴾ [١٢]، وهو
تاسعُ موضعٍ^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة الأعراف .

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿أُولِيَاءَ﴾ [١] ك، والتالي بيان لموالاتهم، فلا موضع لها من الإعراب، أو استئناف إخبارٍ بالموذّة. قال القُتبي^(١): ت، والذي يظهر أنه ن؛ لأنّ قوله: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا﴾ [١] جملةٌ حالية، وذو الحال الضميرُ في ﴿تَلْقُونَ﴾ [١]، كما في «النهر»^(٢). وفي «أنوار التنزيل»^(٣): «من فاعلٍ أحدٍ / الفعلين».

﴿وَأَيَّاكُمْ﴾ [١] ت؛ وفاقاً لنافع ويعقوب والقُتبي^(٤)، أو وقفٌ بيانٍ يظهر به عطفُ ﴿إِيَّاكُمْ﴾ على ﴿الرَّسُولَ﴾، وليس بتامًّا؛ وفاقاً للسجستاني^(٥)، أون، وهو الظاهر؛ لأنّ اللاحق متعلّقٌ بالسابق، أي: يُخْرِجُونَكُمْ ل: أن تؤمنوا بالله، ﴿وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾ [١] ك؛ وفاقاً للداني^(٦)، أو ت؛ وفاقاً لما في «المرشد»^(٧).

(١) انظر: المكتفى ٥٦٣.

(٢) النهر الماد ١٠٩١/٢.

(٣) أنوار التنزيل ٤٦٩/٢.

(٤) انظر: المكتفى ٥٦٣.

(٥) وقال: «هو وقف بيان». انظر: المكتفى ٥٦٤.

(٦) المكتفى ٥٦٤.

(٧) المرشد ٧٧٠/٢.

﴿ السَّبِيلِ ﴾ [١]، ﴿ بِالسُّوءِ ﴾ [٢] ك. ﴿ لَو تَكْفُرُونَ ﴾ [٢] ت. ﴿ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ [٣] ت أيضاً. ﴿ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [٣] ك. ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [٣] ت. ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٤] ن؛ لأن ما بعده من تمام ما قبله، فلا يَفْصَلُ بينهما، ﴿ وَحَدَهُ ﴾ [٤] ن؛ للاستثناء اللاحق، ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [٤] ك. ﴿ الْمَصِيرُ ﴾ [٤]، و﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٥] ت. ﴿ الْآخِرَ ﴾ [٦] ك.

﴿ الْحَمِيدُ ﴾ [٦] ت، ﴿ مَوَدَّةَ ﴾ [٧] ك، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٧] ت. ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ [٨]، و﴿ الْمَقْسِطِينَ ﴾ [٨]، و﴿ أَنْ تَوَلَّوهُمْ ﴾ [٩] ك. ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ [٩] ت. ﴿ فَأَمْتَحِنُوهُمْ ﴾ [١٠] ت. ﴿ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ [١٠]، ﴿ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [١٠]، ﴿ مَا أَنْفَقُوا ﴾ [١٠]، و﴿ أُجُورَهُنَّ ﴾ [١٠]، و﴿ مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ [١٠]، و﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ [١٠] ك. ﴿ حَكِيمٌ ﴾ [١٠] ت. ﴿ مَا أَنْفَقُوا ﴾ [١١] ك. ﴿ مُؤْمِنُونَ ﴾ [١١] ت. ﴿ فَبَايَعَهُنَّ ﴾ [١٢]، و﴿ لَهُنَّ اللَّهُ ﴾ [١٢] ك. ﴿ رَحِيمٌ ﴾ [١٢] ت. ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٣] ك، ﴿ الْقُبُورِ ﴾ [١٣] م.



التجزئة

من قوله: ﴿الْمَرَّ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ بالحشر [١١] إلى قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ [٦] ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، وهو أحد الأقوال في غيث النفع: ٣٦٧، لكنه رجَّح أن يكون الربع على نهاية الآية [٦]، وعزاه للجمهور، وهو الذي في القول الوجيز: ٣١٥.

سورة الصف

وتسمى سورة الحواريين^(١).

مدنيّة^(٢) في قول الجمهور: ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة وقاتدة

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٢٣٠، جمال القراءة ١/ ٣٧.

(٢) أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣-٧٤، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت بالمدينة، لكن إسناده ضعيف جداً؛ فيه عمر بن هارون الثقفي متروك، كما تقدم، وكذا البيهقي في الدلائل ٧/ ١٤٣، وإسناده ضعيف أيضاً؛ فيه خفيف تقدم أنه ضعيف. وأخرج أبو جعفر النحاس في النسخ والمنسوخ ٣/ ١٢٢، عن قاتدة أنها نزلت بالمدينة، لكن في إسناده أحمد بن محمد بن الحجاج أبو جعفر المصري، قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه بمصر، ولم أحدث عنه، لما تكلموا فيه»، ونقل الذهبي عن ابن عدّي: أنهم كذبوه وأنكرت عليه أشياء، ثم ساق من أباطيله حديثاً. انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٧٥، والميزان ١/ ١٣٣.

وعزا السيوطي في الدر ١٤/ ٤٤٠، لابن مردويه أنه أخرج عن ابن عباس وابن الزبير أنها مدنية.

وذكر الماوردي في تفسيره ٥/ ٥٢٧ أنها مدنية في قول الجميع، ونقله عنه القرطبي في تفسيره ٢٠/ ٤٣٢.

وذكر ابن عطية في تفسيره ١٥/ ٥٠٢، أنها مدنية، في قول الجمهور، وذكر عن بعضهم أنها مكية، ثم قال: «والأول أصح»، أي: أنها مدنية.

وقال ابن الجوزي في تفسيره ٨/ ٢٤٩: «وفيها قولان: أحدهما: مدنية، قاله ابن عباس، والحسن ومجاهد، وعكرمة، وقاتدة، والجمهور، والثاني: مكية، قاله ابن يسار».

وغيرهم.

وقيل: مكِّيَّة^(١)، ورؤي عن ابن عباسٍ أيضاً ومجاهدٍ أيضاً.
وحرُوفُها: تسعمئة وستة وعشرون^(٢).

وذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٣/٥٣٨ أنها مدنية، ثم ساق بعض الروايات التي تدلّ على ذلك وسيأتي تخريجها.

وقال السيوطي في الإتقان ١/٧٢: «المختار أنها مدنية، ونسبه ابن الفرس إلى الجمهور ورجّحه، ويدلّ له ما أخرجه الحاكم وغيره عن عبد الله بن سلام قال: قعدنا نفرأ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أيّ الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ﴾، حتى ختمها. قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها». وهو عند الحاكم في المستدرک ٢/٢٢٨-٢٢٩، ٤٨٦-٤٨٧ في أول كتاب التفسير، وفي تفسير سورة الصف.

وأخرجه الترمذي في سننه ٥/٣٣٥، ٣٣٧، ك: التفسير، ب: من سورة الصف، برقم: ٣٣٠٩، واللفظ المذكور له، والدارمي في سننه ٣/١٥٤٥، ك: الجهاد، ب: الجهاد في سبيل الله أفضل العمل، برقم: ٢٤٣٥، وأحمد في مسنده ٥/٤٥٢، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ١٠/٤٥٤، ٤٥٦، ك: السير، ب: الجهاد في سبيل الله من أحب الأعمال إلى الله جل وعلا، برقم: ٤٥٩٤، والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصحّح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٨/٦٤١، وأورده الألباني في صحيح الترمذي ٣/٣٥٠، برقم: ٣٣٠٩، وحسّن إسناده شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان.

(١) أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٣/١٢٢، عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد يُحسّن، كما تقدّم (٦/٢٥٤٥) حاشية (٢)، وانظر: الحاشية السابقة، والإتقان للسيوطي ١/٤٨.

(٢) كذا في حسن المدد: ١٣٦، البيان: ٢٤٥، البصائر ١/٤٦٢، وليس فيه: «سته وعشرون»، منار الهدى: ٣٩١، القول الوجيز: ٣١٥.

وكَلِمُهَا: مِئَتَانِ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ^(١).

وَأَيُّهَا: أَرْبَعُ عَشْرَةَ^(٢).

وفِيهَا شَبُهُ الْفَاصِلَةِ مَوْضِعَ: ﴿قَرِيبٌ﴾ [١٣]^(٣).

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٥، حسن المدد: ١٣٦، البصائر ١/٤٦٢، القول الوجيز: ٣١٥.

(٢) انظر: البيان: ٢٤٥، فنون الأفتان: ٣١٤، جمال القراء ١/٢٢١.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٥، منار الهدى: ٣٩١.

فواصلها^(١)

﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١]، ﴿ تَفَعَّلُونَ ﴾ [٢]، ﴿ تَفَعَّلُونَ ﴾ [٣]، ﴿ مَرَّضُوصُ ﴾ [٤]، ﴿ الْفَلْسِيفِينَ ﴾ [٥]، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٦]، ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٧]، ﴿ الْكُفْرُونَ ﴾ [٨]، ﴿ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [٩]، ﴿ الْإِيمِ ﴾ [١٠]، ﴿ تَقَامُونَ ﴾ [١١]، ﴿ الْعَظِيمُ ﴾ [١٢]، ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣]، ﴿ ظَاهِرِينَ ﴾ [١٤].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٥، القول الوجيز: ٣١٥.

القراءات وتوجيهها

عن ابن مَحْيِصِنٍ (يا قوم) [٥] بضم الميم كما في البقرة [٥٤].
 وأمال ﴿زَاعُوا﴾ [٥] حمزة، ووافقه الأعمش.
 ولا خلاف في عدم إمالة ﴿أَزَاعَ﴾ [٥] كما في باب الإمالة^(١).
 وقرأ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [٦] بتسهيل الهمزة أبو جعفر، ووافقه المطوعي.
 واختلف في مدها لورش، فاستثناها الشاطبي رحمه الله تعالى كـ «اليسير»
 من باب ﴿ءَامَنَ﴾، ونص على مدها صاحب «العنوان» وغيره.
 وعن الحسن حذف الألف والياء.

ويقف حمزة / عليها بتحقيق الهمزة الأولى من غير سكت على
 ﴿بَنَى﴾، وبالسكت والنقل والإدغام والتسهيل بين بين، وضعفه، وفي
 الثانية التسهيل مع المد والقصر، فترتقي إلى عشرة أوجه. ووافقه الأعمش
 بخلاف عنه.

وأمال ﴿التَّوْرِيَةَ﴾ [٦] صغرى قالون وورش من طريق الأزرق، وحمزة،
 وأمالها كبرى وورش من طريق الأصبهاني وأبو عمرو وابن ذكوان، وحمزة
 والكسائي، ووافقهم اليزيدي والأعمش، وهذه رواية العراقيين عن
 حمزة.

(١) انظر: باب الإمالة ٣/ ١١١٢.

وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ قالون من طريق العراقيين، فصارَ لقالون وجهان: الإمالة الصغرى، وهي طريق المغاربة، والفتح من طريق العراقيين.

ولورش وجهان: الكبرى من طريق الأصبهاني، والصغرى من طريق الأزرق.

ولحمزة وجهان: الكبرى من طريق العراقيين، والصغرى، وهي من طرق جمهور المغاربة.

وفتح ياء الإضافة من ﴿بَعْدَى أَسْمُهُ وَأَحْمَدُ﴾ [٦] نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، وكذا أبو جعفر ويعقوب. وافقهم الحسن واليزيدي. وسكَّنها الباقون.

وقرأ ﴿سَاحِرٌ﴾ [٦] بألفٍ بعد السين وكسرِ الحاءِ حمزةً والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، كما في آخر المائدة [١١٠].

وأمال ﴿يُدْعَى﴾ [٧] حمزةً والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

وقرأ ﴿لِيُطْفَؤا﴾ [٨] بحذفِ الهمزة، وضمِّ الفاءِ، أبو جعفر.

واختلِفَ فِي ﴿مُتَمُّوْرِهِ﴾ [٨]:

فابن كثير وحفص وحمزة والكسائي، وكذا خلف^(١) ﴿مُتَمُّ﴾ بغير

(١) انظر: الغاية: ٤١٢، النشر ٣٧٨/٢، الإتحاف ٥٣٧/٢.

تنوين، ﴿نُورِهِ﴾ بالخفض على إضافة اسم الفاعل للتخفيف^(١) على حدّ ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ووافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقر بالتنوين والنصب على إعمال اسم الفاعل، كما هو الأصل على حدّ ﴿يَكْفِي عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

وقرأ ﴿تُنَجِّيكُمْ﴾ [١٠] بالتشديد / ابنُ عامر وحده كما في الأنعام [٦٣]. [ب/٣١١]

واختلِفَ في ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [١٤]:

فابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ ويعقوبُ^(٣) ﴿أَنْصَارَ﴾ غير منوّن، ﴿اللَّهِ﴾ بغير لام الجرِّ على الإضافة المعنوية^(٤)، فتفيد التخصيص^(٥)، على حدّ ﴿عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الصفات: ٧٤] أي: دُوموا على نصرته دينه. ووافقهم الأعمش^(٦).

ويؤيد هذه القراءة قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [١٤] ولم يتصوّر جريان الخلاف لأنه مرسومٌ بالألف، والوقف في هذه القراءة بسكون الراء والابتداء ﴿اللَّهِ﴾ بهمزة الوصل.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٨٩، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٧، الموضح ١٢٦٤/٣.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٩٥١، المبهج ٣/ ٣٧١، إيضاح الرموز: ٦٩٨.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٤٨٥، النشر ٢/ ٣٨٧، الإتحاف ٢/ ٥٣٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٩٠، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٨، الموضح ١٢٦٦/٣.

(٥) بل تفيد التعريف، كما هو شأن الإضافة المعنوية في إضافة الاسم إلى معرفة.

(٦) انظر: الروضة ٢/ ٩٥٢، المبهج ٣/ ٣٧٢، إيضاح الرموز: ٦٩٨.

وقرأ الباقون ﴿ أَنْصَارًا ﴾ منوناً، ﴿ لِلَّهِ ﴾ جارٌ ومجرورٌ على معنى: كونوا من جملة مَنْ يَنْصُرُ اللهَ، أو معناه: كونوا ناصرين لله، كقولك: كن ناصرًا لزيدٍ، وناصرَ زيدٍ. قاله صاحب «النجوم»^(١).

والوقفُ على هذه القراءةِ بألفٍ بدلاً من التنوين، والابتداء ﴿ لِلَّهِ ﴾ بحذفِ همزةِ الوصلِ.

قال في «الدر»^(٢): «والرسم يحتمل القراءتين معاً. واللامُ تحتمل أن تكون مزيدةً في المفعولِ للتقوية؛ لكونِ العاملِ فرعاً، إذ الأصلُ: أنصَاراً اللهُ، وأن تكونَ غيرَ مزيدةٍ، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ نعتاً لـ ﴿ أَنْصَارًا ﴾، والأولُ أظهرٌ». قال: «وأما قراءةُ الإضافةِ ففرعُ الأصلِ المذكور» انتهى.

وفتحِ ياءِ الإضافةِ من ﴿ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [١٤] نافعٌ، وكذا أبو جعفرٍ وسكَّنَهَا الباقون.

وأمالَ أَلْفَهَا الدُّورِيُّ عن الكسائيِّ منفرداً، فتعيَّنَ الفتحُ للباقيين .

و﴿ الْحَوَارِيُّونَ ﴾ [١٤]: أصفياءُ عيسى على نبيِّنا وعليه الصلاة والسلام، وهم أولُ مَنْ آمَنَ به، وكانوا اثني عشر رجلاً، من الحوَّارِ وهو البياض.

وفي هذه السورةِ من ياءاتِ الإضافةِ ثنتان^(٣)، ومن الإدغامِ الكبيرِ ثلاثة^(٤).

(١) النجوم الزاهرة (خ) ١٣٣/ب.

(٢) الدر المصون ٣٢٢/١٠.

(٣) انظر: النشر ٣٨٧/٢، الإتحاف ٥٣٧/٢.

(٤) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٣، التلخيص: ٤٣٥، الكنز في القراءات العشر ٦٨٣/٢،

المرسوم

كتبوا ﴿لِمَ تُوذُونَنِي﴾ [٥]، و ﴿بِرَسُولِي أَيُّ﴾ [٦] بالياء فيهما^(١). و ﴿مِنْ بَعْدِي﴾
[٦] كذلك^(٢).



(١) انظر: المقنع: ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣، الجميلة: ٥٧٣.

(٢) انظر: المقنع: ٤٦-٤٧.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [١] ت. ﴿ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ الأول [٢] / ك ﴿ تَفْعَلُونَ ﴾ الثاني [٣] ت، ﴿ مَرَّضُوصٌ ﴾ [٤] ت. ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾ [٥] ك، أوت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١). ﴿ قُلُوبَهُمْ ﴾ [٥] ك. ﴿ الْفَلْسِقِينَ ﴾ [٥] ت، ﴿ أَحْمَدُ ﴾ [٦] ك، ﴿ مُبِينٌ ﴾ [٦] ت، ﴿ الْإِسْلَامِ ﴾ [٧] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٧] ك أيضاً، أوت؛ وفاقاً للداني^(٢).

﴿ الْكٰفِرُونَ ﴾ [٨]، و ﴿ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [٩] ت. ﴿ الْيَمِّ ﴾ [١٠] ك^(٣)؛ لأن التالي استئنافٌ مبينٌ للتجارة. ﴿ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [١١] ن؛ لأن تاليه متعلقٌ بسابقه ك ﴿ تَعْمُونَ ﴾ [١١]، ن أيضاً؛ لأن التالي جوابٌ ﴿ تَوْمُونَ ﴾ [١١]، ﴿ وَمُجَاهِدُونَ ﴾ [١١] المأتيّ بهما بلفظ الخبر، والمرادُ بهما الأمر، فانجزم ﴿ يَغْفِرَ ﴾ [١٢] بتقدير: آمنوا وجاهدوا، ولا يسوغُ الفصلُ بينهما.

﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [١٢] ك. ﴿ تُحِبُّونَهَا ﴾ [١٣] ك، بتقدير: هي. ﴿ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾ [١٣] ت. ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣] م. ﴿ إِلَى اللَّهِ ﴾ [١٤]، و ﴿ أَنْصَارَ اللَّهِ ﴾ [١٤]، ﴿ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ ﴾ [١٤] ك. ﴿ ظَاهِرِينَ ﴾ [١٤] م.

(١) انظر: المرشد ٢ / ٧٧٥.

(٢) المكتفى ٥٦٦.

(٣) خ: «ت».

التجزئة

من قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾ [المتحنة: ٦] إلى آخر سورة الصف ربع، وهو تكملة الحزب^(١).



(١) كذا في البيان: ٣٢٠، غيث النفع: ٣٦٨، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء

سورة الجمعة

مدنيّة^(١).

وقيل: هي مكّيّة، وهو خطأ؛ لأنَّ أمرَ اليهودِ وانفضاضَ الناسِ في
الجمعة لم يكن إلا بالمدينة^(٢).
وحروفُها: سبعمئةٌ وثمانيةٌ وأربعون^(٣).
وكلمُها: مئةٌ وثمانون^(٤).
وآيُها: إحدى عشرة آية^(٥).



(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٢٥٧، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٤٥١، حسن المدد: ١٣٦.

(٢) انظر: الإتقان ١/ ٧٣.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٦، حسن المدد: ١٣٦، البصائر ١/ ٤٦٤، منار الهدى: ٣٩٢، القول
الوجيز: ٣١٦.

(٤) انظر: البيان: ٢٤٦، البصائر ١/ ٤٦٤، منار الهدى: ٣٩٢ باختلاف، القول الوجيز:
٣١٦.

(٥) انظر: البيان: ٢٤٦، فنون الأفنان: ٣١٤، جمال القراء ١/ ٢٢١.

وفواصلها^(١)

﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [١]، ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٢]، ﴿ الْحَكِيمُ ﴾ [٣]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٤]،
 ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥]، ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٦]، ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٧]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨]،
 ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٩]، ﴿ تَقْلِحُونَ ﴾ [١٠]، ﴿ الرَّزَقِينَ ﴾ [١١].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٦، حسن المدد: ١٣٦، القول الوجيز: ٣١٦.

القراءات وتوجيهها

أَمَّا الخِلافُ في إمالة ﴿التَّوْرَةِ﴾ [٥] فقد سَبَقَ في السابقة [الصف: ٦].
والحاصلُ منه أنَّ لقالون فيها وجهين: الإمالة الصغرى والفتح، ولورش
وجهين: الكبرى طريق الأصبهاني، والصغرى طريق الأزرق.
ولحمزة وجهين: الكبرى طريق العراقيين، والصغرى طريق جمهور
المغاربة.

وأمالها أبو عمرو / وابنُ ذكوانَ والكسائي، وكذا خَلَفٌ، كبرى، ووافقهم
اليزيديُّ والأعمش، وقرأ الباقر بالفتح. [ب/٣١٢]
وأمال ﴿الحِجَارِ﴾ [٥] أبو عمرو وابنُ ذكوان، من طريقِ الصوريِّ،
والدُّوريُّ عن الكسائيِّ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالتقليل، وبذلك قرأ قالون وحمزةُ
وأبو الحارث من «العنوان»، لكنه انفرد بذلك لحمزة، وليس هو من طُرُقنا
لأبي الحارث، فافهم.

وعن ابنِ مُخَيِّصٍ^(١) من «المفردة» (فتمنوا الموت) [٦] بكسرِ الواوِ
على أصلِ التقاء الساكنين^(٢)، والجمهورُ على ضمِّها، وهو الأصلُ في واوِ
الضميرِ، ووافقهم ابنُ مُخَيِّصٍ من «المبهج»^(٣).

(١) انظر: مفردة ابن مُخَيِّصٍ: ١٥٦، إيضاح الرموز: ٦٩٩.

(٢) انظر في توجيه القراءات: المحتسب ٢/٣١٢، البحر المحيط ٨/٢٦٧.

(٣) المبهج ٣/٣٧٢، ولم يذكر هذه الكلمة، فهو فيها كالجمهور.

وعن المطَّوعِيَّ^(١) (الْجُمُعَةِ) [٩] بسكون الميم، وهي لغةٌ تميم^(٢)،
والجمهورُ على الضمِّ، وفي لغةٍ أخرى فَتَحُّهَا.

قال أبو حيان^(٣): «ولم يُقْرَأَ بها، وكان هذا اليومُ يُسَمَّى: عَرَوِيَّةً».
وقيل: العَرَوِيَّةُ.

قيل: وأوَّلُ مَنْ سَمَّاهُ الجمعةَ كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ^(٤).

وأوَّلُ جُمُعَةٍ^(٥) ضَلَّيْتُ جُمُعَةً أَسْعَدِ بْنِ

(١) انظر: المبهج ٣/ ٣٧٢، إيضاح الرموز: ٦٩٩.

(٢) انظر: البحر ٨/ ٢٦٧.

(٣) البحر ٨/ ٢٦٧.

(٤) ابن غالب، أبو هُصَيْنُ، القُرَشِيُّ، من عدنان، جدُّ جاهلي، كان عظيم الشأن عند العرب، حتى أَرخُوا بموته إلى عام الفيل، مِنْ نَسَلِهِ: بنو سهيل، وبنو العاص، وبنو نفييل، من قریش، (ت: ١٧٣ قبل الهجرة). انظر: المنتظم ٢/ ٢٢٤، الكامل في التاريخ ١/ ٦٢٣.

(٥) في النسخ: سعد بن زرارة، وكذا في البحر المحيط ٨/ ٢٦٧، فلعلَّ المصنف نقله منه، والتصويب من مصادر التخريج وغيرها.

أخرجه أبو داود في سننه ١/ ٤٥٠، ك: الصلاة، ب: الجمعة في القرى، برقم: ١٠٦٩، وابن ماجه في سننه ١/ ٣٤٣-٣٤٤، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: في فرض الجمعة، برقم: ١٠٨٢، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/ ٢٩٥، برقم: ١٠٦٩، وهو من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترخَّم لأسعد بن زرارة، فقلت له: «إذا سمعت النداء ترخَّمت لأسعد ابن زُرارة، قال: لأنه أوَّلُ مَنْ جَمَعَ بنا في هَزَمِ النَّبِيِّتِ من حَرَّةِ بني يَاضَةَ في نَقِيع، يقال له: نَقِيعُ الخَضَمَاتِ، قلت: كم أنتم يومئذ؟ قال: أربعون».

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٣/ ١٥٩-١٦٠، ك: الجمعة، ب: أوَّلُ مَنْ جَمَعَ، برقم: ٥١٤٤، بإسناده عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين مطولاً، وفيه تسمية يوم =

زُرارة^(١)، صَلَّى بهم ركعتين، وذكَّرهم، فسَمَّوه يومَ الجمعة لاجتماعهم فيه».

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(٢).

العروبة بيوم الجمعة... وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ٢/٣٥٣، «أنَّ عبد بن حميد أخرجه بسند صحيح عن ابن سيرين في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة...». وأخرجه البيهقي في الدلائل ٢/٤٤١، من طريق ابن إسحاق - وصرح بالتحديث عنده - نحو رواية أبي داود وابن ماجه.

وأورده البيهقي في المصدر نفسه فقال: «رُوينا عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب الزهري: أن مصعب بن عمير كان أول مَنْ جَمَعَ الجمعة بالمدينة للمسلمين قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ»، ثم قال: «ويحتمل ألا يخالف هذا قول ابن شهاب، وكأنَّ مصعباً جَمَعَ بهم بمعونة أسعد بن زرارة فأضافه كعب إليه». وكذا نقله عنه القرطبي في تفسيره ٢٠/٤٦١.

وأما أول جمعة جُمِّعت في الإسلام بعد مسجد رسول الله ﷺ في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين، فأخرجه البخاري في صحيحه ٢/٣٧٩، - مع الفتح -، ك: الجمعة، ب: الجمعة في القرى والمدن، برقم: ٨٩٢، ولفظة: «في الإسلام»، عند أبي داود في سننه ١/٤٥٠، ك: الصلاة، ب: الجمعة في القرى، برقم: ١٠٦٨، وكذا بهذه الزيادة عند ابن أبي عاصم في كتاب الأوائل: ٦٦، برقم: ٤١.

وانظر: تفسير البغوي ٨/١١٦، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠/٤٦١، البحر المحيط لأبي حيان ٨/٢٦٧، الأوائل لأبي هلال العسكري: ١٥٥، البداية والنهاية ٤/٥٦٦، الدر المنثور ١٤/٤٦٩، ٤٧١، معجم الأوائل في تاريخ العرب والمسلمين: ٢٤٣.

(١) ابن عدس، أبو أمامة، الأنصاري، الحَزْرَجِي، النَّجَّارِي، شهد العقبتين، وكان أحد النقباء ليلة العقبة، توفي في السنة الأولى من الهجرة. انظر: الاستيعاب ١/٨٠، الإصابة ١/٥٤.

(٢) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٣، التلخيص: ٤٣٥.

المرسوم^(١)



(١) لم يذكر المصنف في مرسوم هذه السورة شيئاً، وقد تقدّم ما في هذه السورة من الكلمات التي حُذفت ألفتها. انظر: مختصر التبيين ٥/١٢٠٣-١٢٠٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [١] ت^(١). و ﴿ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [٢]، و ﴿ مُبِينٍ ﴾ [٢]، و ﴿ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ [٣]، و ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ [٣]، و ﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٤] ك، أو ﴿ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ [٣] ت؛ وفاقاً للأخفش، وابن عبد الرزاق^(٢). ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٤] ت. ﴿ أَسْفَارًا ﴾ [٥]، و ﴿ بِأَيِّتِ اللَّهِ ﴾ [٥] ك. ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [٥] ت. ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٦]، و ﴿ أَيَّدِيهِمْ ﴾ [٧] ك، ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [٧] ت^(٣). ﴿ مُلْقِيكُمْ ﴾ [٨] ك^(٤). ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨] ت. ﴿ الْبَيْعِ ﴾ [٩]، و ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٩]، و ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [١٠]، و ﴿ قَائِمًا ﴾ [١١]، و ﴿ وَمِنَ التَّجْرَةِ ﴾ [١١] ك، أو ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [١٠] ت؛ وفاقاً للداني^(٥). ﴿ الرِّزْقِينَ ﴾ [١١] م.

* * *

(١) زيادة من: غ.

(٢) انظر: المكتفى ٥٦٨.

(٣) ت: «ك».

(٤) ت: «ت».

(٥) المكتفى ٥٦٩.

سورة المنافقين

مدنيَّةٌ (١).

وحرروفُها: سبعمئة وستة وسبعون (٢).

وكلمُها: مئة وثمانون (٣).

وأَيُّها: إحدى عشرة آية (٤).

وفيهما شبهُ الفاصلة موضع (٥): ﴿ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [١٠].



(١) انظر: زاد المسير ٨ / ٢٧١، الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٤٩٤، حسن المدد: ١٣٧.

(٢) انظر: البيان: ٢٤٧، حسن المدد: ١٣٧، البصائر ١ / ٤٦٥، منار الهدى: ٣٩٣، القول الوجيز: ٣١٦.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٧، البصائر ١ / ٤٦٥، منار الهدى: ٣٩٣، القول الوجيز: ٣١٦.

(٤) انظر: البيان: ٢٤٧، فنون الأفنان: ٣١٤، جمال القراء ١ / ٢٢١، حسن المدد: ١٣٧.

(٥) انظر: البيان: ٢٤٧، حسن المدد: ١٣٧، القول الوجيز: ٣١٦، وفيه: موضعان.

وفواصلها^(١)

﴿ لَكَذِبُونَ ﴾ [١]، ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [٢]، ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [٣]، ﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٥]، ﴿ الْفٰلْسِقِينَ ﴾ [٦]، ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ [٧]، ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [٨].
 ﴿ الْخٰسِرُونَ ﴾ [٩]، ﴿ الصّٰلِحِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [١١].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٧، حسن المدد: ١٣٧، القول الوجيز: ٣١٧.

القراءات وتوجيهها

عن / الحسن^(١) (إيمانهم جنة) [٢] بكسر الهمزة مصدر آمن^(٢)،
والجمهور على فتحها جمع «يمين»، ولا أعلم خلافاً في موضع المجادلة
[١٦] من هذه الطرق، والله أعلم.

وقرأ ﴿رَأَيْتَهُمْ﴾ [٤] بتسهيل همزته في الموضع الواحد، وهو
﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ [٤] - فخرج ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ [٥] - ورش من طريق
الأصبهاني^(٣).

وقرأ ﴿خُشْبٌ﴾ [٤] بسكون الشين قبل بخلاف عنه، وأبو عمرو
والكسائي، ووافقهم اليزيدي، تخفيف ﴿خُشْبٌ﴾ المضموم. وقيل: جمع
خشباء كحمر جمع حمراء، وهي الخشبة التي نخر جوفها، شبهوا بها في
فساد بواطنهم، وسبق بالبقرة [٦٧] مزيد لذلك.

وقرأ ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [٤] بفتح السين ابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا
أبو جعفر. ووافقهم الحسن والمطوعي، كما في البقرة [٢٧٣].

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥١٧، إيضاح الرموز: ٦٩٩.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٣٢٢، البحر المحيط ٨/٢١٧.

(٣) المثبت من ح، وهو موافق لما في المصادر، وفي سائر النسخ: «بتسهيل الهمزة في
الموضعين ورش من طريق الأصبهاني».

وأمال ﴿أَنْ يُّؤَفِّكَونَ﴾ [٤] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش.

وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقي بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان» والدوري عن أبي عمرو.

وقرأ ﴿قِيلَ﴾ [٥] بإشمام القاف هشامٌ والكسائي، وكذا رويسٌ. ووافقهم الحسنُ والشَّنبوذي، كما في البقرة [١١].

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَوَّأَ﴾ [٥]:

فنافعٌ، وكذا رَوْحٌ^(١) بتخفيف الواوِ الأولى من «لوى» مخففاً^(٢) مناسباً لما جاء في القرآن من مستقبله نحو: ﴿تَلَوَّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، قال الجعبريُّ^(٣): «ولا يُنافي التكرير»، قال: «وهو معنى قولِ أبي علي^(٤): يَصْلُحُ للقليل والكثير» انتهى.

وقرأ الباقر بالتشديد على التكرير من «لَوَّى» الرباعيِّ.

وقرأ ﴿رَأَيْتَهُمْ﴾ [٤]^(٥)، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [٤] بتسهيل همزتهما ورشٌ من طريق الأصبهاني.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩٥٣، النشر ٢/ ٣٨٨، الإتحاف ٢/ ٥٤٠.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٢٩٢، الحجة لابن زنجلة: ٧٠٩، الموضح ٣/ ١٢٧٠.

(٣) كثر المعاني (خ) ٢٩٦/ ب.

(٤) الحجة ٦/ ٢٩٣.

(٥) يعني ﴿رَأَيْتَهُمْ تَعَجَّبَكَ﴾ الموضع الأول فقط كما تقدم أول السورة، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ حيث وقع. انظر: النشر ١/ ٣٩٩، والإتحاف ٢/ ٥٣٩.

وقرأ ابنُ وردان، فيما رواه النَّهروانيُّ، عن ابنِ شبيبٍ، عن الفضلِ^(١)، عن عيسى^(٢) عنه (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ) [٦] بهمزةٍ، ثم ألفٍ، لكنه أنْفَرَدَ بذلك^(٣)، ولم يتابعه أحدٌ من الرواة عليه، إلا أنَّ الناسَ أخذوه عنه.

قال في «الدر»^(٤): «واختلفوا في توجيهها، فقال الزمخشري^(٥): إشباعاً لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان، لا قلباً لهمزة الوصل، كما في ﴿ءَالسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿ءَاللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩]. يعني: إنما أشبع فتحة همزة التسوية، فتولَّد منها / الألفُ، وقصدَ بذلك إظهارَ الهمزة وبيانها، لأنه قلبَ الوصلِ ألفاً، كما قلبها في قوله: ﴿ءَالسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿ءَاللَّهُ أذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]؛ لأن هذه الهمزة للوصل، فهي تسقطُ في الدَّرَج، وأيضاً فهي مكسورةٌ، ولا يلتبسُ معها الاستفهامُ بالخبر، بخلاف ﴿ءَالسِّحْرُ﴾، و﴿ءَاللَّهُ﴾. وقال آخرون: هي عوضٌ عن همزة الوصلِ كما في ﴿ءَالذِّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن هذه مكسورةٌ فكيف تُبدلُ ألفاً؟ وأيضاً فإنما قلبناها هناك ألفاً ولم نحذفها، وإن كان حذفها مستحقاً لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر، وهنا لا لَبَسٌ».

(١) ت، ش: «أبي الفضل»، خ، س: «المفضل»، والصواب المثبت، وهو: الفضل بن شاذان الرازي، تقدَّم.

(٢) أي: عن عيسى بن مينا، قالون، وقوله: «عنه» أي: عن عيسى بن وردان راوية أبي جعفر.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٤٨٧.

(٤) الدر المصون ١٠/ ٣٤٠.

(٥) الكشاف ٤/ ٥٤٣.

وقال ابن عطية^(١): «قرأ أبو جعفر (أَسْتَغْفَرْتَ) بِمَدَّةٍ عَلَى الْهَمْزَةِ، وَهِيَ أَلْفُ التَّسْوِيَةِ» ثم قال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنه أثبت همزة الوصل وقد أغنت عنها همزة الاستفهام» انتهى.

وقرأ الجمهور بهمزة واحدة مفتوحة مقطوعة من غير مدٍّ، وهي همزة التسوية التي أصلها للاستفهام.

وعن الحسن^(٢) (لنُخْرِجَنَّ)^[٨] بنون العظمة وكسر الراء، ونصب (الأعزَّ) [٨] مفعولاً به. والجمهورُ بالياء المضمومة، وكسر الراء، مسنداً إلى ﴿الْأَعَزُّ﴾، و﴿الْأَذَلُّ﴾ مفعول به.

وأدغم لام ﴿يَفْعَلُ﴾ [٩] في ذال ﴿ذَلِكَ﴾ أبو الحارث عن الكسائي. وعن ابن مُحَيِّصٍ ضمُّ باء (رَبُّ) [١٠]، وسبقاً في الإدغام الصغير^(٣) والبقرة [١٢٦].

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَأَكُنَّ﴾ [١٠]:

فأبو عمرو^(٤) بالواوِ ونصبِ النونِ عطفاً^(٥) على ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ [١٠]

(١) المحرر الوجيز ٢١/١٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٥١٨، إيضاح الرموز: ٧٠٠.

(٣) يعني: الأول: في باب الإدغام الصغير في ٢/٧٧٤، والثاني: في سورة البقرة الآية [١٢٦].

(٤) انظر: الكفاية: ٣٠٢، النشر ٢/٣٨٨، الإتحاف ٢/٥٤٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٢٩٣، الحجة لابن زنجلة: ٧١٠، الموضوع ١٢٧١/٣.

المنصوبِ بـ «أن» بعد جوابِ التمنيِّ، وهو قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ [١٠]، وثبتت الواو على الأصل، ووافقه الحسنُ واليزيديُّ وابنُ مَحِيصِنٍ في أحدِ وَجْهَيْ «المبهج».

وقرأ الباكون بحذفِ الواو لالتقاء الساكنين، ويجزم النون.

قال الزمخشري^(١): «عطفاً على محلِّ ﴿فَأَصَدَّقَ﴾، كأنه قيل: إن أَخَّرْتَنِي أَصَدَّقَ، وَأَكُنُّ».

وقال ابن عطية^(٢): «عطفاً على الموضع؛ لأن التقدير: إن أَخَّرْتَنِي أَصَدَّقَ وَأَكُنُّ، هذا مذهبُ أبي علي الفارسي^(٣).

وحكى سيبويه^(٤) عن الخليل أنه جَزَمَ على تَوْهَمِ الشرطِ الذي يَدُلُّ عليه التمني، ولا مَوْضِعَ هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر. وإنما يُعْطَفُ على الموضع حيث / يظهر الشرط كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. فمن جَزَمَ عَطَفَ على موضع ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾؛ لأنه لو وقع هناك فِعْلٌ لَأَنْجَزَمَ انتهى.

قال السمين^(٥): «وهذا هو المشهور عند النحويين».

(١) الكشاف ٤/٥٤٤.

(٢) المحرر الوجيز ١٦/٢٤.

(٣) الحجّة ٦/٢٩٣.

(٤) الكتاب ٣/١٠٠-١٠١.

(٥) الدر المصون ١٠/٣٤٤.

وَنَظَرَ سَيُوبِيهِ^(١) ذَلِكَ بِقَوْلِ زَهِيرٍ^(٢):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فخفّض «ولا سابق» عطفاً على «مدرک» الذي هو خبر «ليس»، على تَوَهُّمِ زيادة الباءِ فيه؛ لأنه قد كَثُرَ جَرُّ خبرها بالباءِ الموحّدة المزيدة، وهو عكسُ الآيةِ الكرّيمة؛ لأنه في الآيةِ جزمٌ على تَوَهُّمِ سقوط الفاء، وهنا خَفَضَ على تَوَهُّمِ وجودِ الباءِ، ولكنَّ الجامعَ تَوَهُّمُ ما يقتضي جوازَ ذلك» انتهى.

وَفَرَّقَ أَبُو حِيَانَ^(٣) فِي «البحر» بَيْنَ العَطْفِ عَلَى المَوْضِعِ وَالعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: «والفرقُ بَيْنَ العَطْفِ عَلَى المَوْضِعِ وَالعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَنَّ العَامِلَ فِي العَطْفِ عَلَى المَوْضِعِ مَوْجُودٌ دُونَ أَثَرِهِ، وَالعَامِلَ فِي العَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ مَفْقُودٌ، وَأَثَرُهُ مَوْجُودٌ» انتهى.

قال السمين^(٤): «فمثالُ الأولِ: هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً، فهذا من العطف على الموضع، فالعامل - وهو ضارب - موجودٌ، وأثره - وهو النصب - مفقودٌ.»

(١) الكتاب ١/٣٠٦.

(٢) ديوانه: ٢٨٧، وابن يعيش ٢/٥٢، والدر المصون ٤/٢١٥، ويُنسبُ كذلك لابن صرمة الأنصاري.

(٣) البحر ٨/٢٧٥.

(٤) الدر المصون ١٠/٣٤٥.

ومثال الثاني: ما نحن فيه، فإن العاملَ للجزم مفقودٌ، وأثرُه موجودٌ، وأصرحُ منه بيتُ زهيرٍ؛ فإن الباءَ مفقودةٌ وأثرها موجودٌ، ولكن أثرها إنما ظهر في العطفِ^(١) لا في المعطوف عليه، وكذلك في الآية الكريمة» انتهى.

ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة»، ومن الوجهِ الثاني من «المبهج». ويُلمَّغزُ بهذه، فيقال: أين أتى حرفٌ، فأظهره أبو عمرو، وأدغمه الباقون؟ لأن أبا عمرو قرأه بالواو وفتح النون كما مرَّ، ويلزَمُ منه إظهارُ النونِ، وغيرُه بإسقاطها، وجَزَمَ النون، ويلزم منه الإدغام.

وأسقط الهمزة الأولى وحقَّقَ الثانيةَ من ﴿جَا أَجْلَهَا﴾ [١١] قالون والبريُّ وأبو عمرو، وكذا رويسٌ من طريقِ أبي الطيبِ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة» واليزيديُّ.

وقرأ ورشٌ من طريقِ الأصبهاني، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ / من غير طريقِ أبي الطيبِ بتسهيل الثانية مع تحقيق الأولى، وبه قرأ ورشٌ من طريقِ الأزرق في أحدِ وجهيه، وقرأ في الوجهِ الثاني بإبدالها ألفاً مع تحقيق الأولى أيضاً.

وقرأ قنبلٌ من طريقِ ابنِ سَنبُوذٍ بإسقاطِ الأولى، وتحقيقِ الثانية، وتحقيقِ الأولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ، وتحقيقِ الأولى وإبدال الأخرى ألفاً كورش.

(١) في الدر المصون: «المعطوف».

وقرأ ابن عامر وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ وروحٌ، بتحقيق الهمزتين، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١١]:

فأبو بكرٍ^(١) بالياء على الغيب^(٢).

قال البيضاويُّ^(٣): «ليوافق ما قبله في الغيبة» انتهى، لقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾ [٩] وما بعده^(٤).

وقرأ الباقر بالخطاب للناس كلهم، وليوافق قوله تعالى قبله: ﴿لَا تَأْتِيهِمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ [٩]، فقراءة أبي بكر تخص الكفار بالوعيد، وتحتمل العموم.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعان^(٥).



(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٨٣، النشر ٢/٣٨٨، الإتحاف ٢/٥٤١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٢٩٤، الحجة لابن زنجلة: ٧١١، الموضح ٣/١٢٧٢.

(٣) أنوار التنزيل ٢/٤٧٩.

(٤) أي: بعد ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾.

(٥) انظر: التلخيص: ٤٣٧، غيث النفع: ٣٦٩.

المرسوم

كتبوا ﴿أَخَّرْتِي﴾ [١٠] بالياء^(١)، وروى أبو عبيد^(٢) عن مصحف عثمان
﴿وَأَكُنْ﴾ [١٠] بحذف الواو.

وقال الحُلوانى أحمد عن خالد^(٣) قال: «رأيتُ في الإمام عثمان،
﴿أكون﴾ بالواو، ورأيتُه ممتلئاً دماً»^(٤).

قال الجعبري^(٥): «وقد تعارضَ نقلُ هذين العَدَلَيْنِ، فلا بُدَّ من جامع،
فيُحتملُ أنَّ النافيَ رآه بعد دُثور ما بعد الكافِ، فبقي بعدها حرفُ هو النونُ،
وتكونُ الواوُ قد دَثرتُ^(٦)، والله أعلم».



(١) انظر: المقنع: ٤٦، مختصر التبيين ٢/٢٢٣.

(٢) انظر: المقنع: ٣٥، ١١٣.

(٣) ابن خدّاش بن عجلان، أبو الهيثم، الأزدي، المُهَلَّبِيّ - مولى آل المهلب بن أبي
صُفْرة - البصري، البغدادي، المحدث، حافظ، صدوق، (ت: ٢٢٣ هـ). انظر: تاريخ
بغداد ٨/٣٠٤، تهذيب الكمال ٨/٤٥، سير أعلام النبلاء ١٠/٤٨٨. وكذا هو في
النسخ الخطية: «خالد»، وقيدَه في المقنع فقال: «خالد بن خدّاش»، وخطاً ذلك محقق
«الجميلة»، واختار أن الصواب: «خلاد بن خالد»، فالله أعلم.

(٤) ذكره في المقنع: ٣٥، ونقله الجعبري في الجميلة: ٥٨٨.

(٥) جميلة أرباب المراصد ٥٨٨.

(٦) خ، ش، ح، ف: «درست».

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [١]، و﴿لَرَسُولُهُ﴾ [١]، و﴿لَكَذِبُونَ﴾ [١]، و﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢]، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٢]، و﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ [٣] ك. ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٤] ت، أي: واقعة عليهم لجبنهم وما في قلوبهم من الرغب، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ في موضع المفعول الثاني لـ ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [٤]، ثم استأنف، فقال: ﴿هُمُ الْعَادُّونَ﴾ [٤]، ويجوز أن تكون صلة، والمفعول ﴿هُمُ الْعَادُّونَ﴾ [٤]، وحينئذ فيكون الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ن؛ للفصل بين مفعولي ﴿يَحْسَبُونَ﴾.

﴿مُسْنَدَةٌ﴾ [٤]، و﴿فَأَحْذَرَهُمْ﴾ [٤]، و﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [٤]، و﴿مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [٥]، / و﴿لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [٦] ك. ﴿الْفَلْسِقِينَ﴾ [٦] ت، ﴿يَنْفَضُّوْا﴾ [٧] ت أيضاً. ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ [٧] ك. ﴿الْأَذَلَّ﴾ [٨] ت. ﴿وَاللِّمُؤْمِنِينَ﴾ [٨] ك، أوت؛ وفاقاً للسجستاني^(١). ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٨] ت. ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [٩]، و﴿الْخَائِرُونَ﴾ [٩]، و﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١٠]، ﴿أَجَلَهَا﴾ [١١] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١١] م.

* * *

التجزئة

من آخر سورة الصف ، إلى قوله في سورة المنافقين: ﴿ يَقُولُونَ لَيْنَ ﴾
[٨] ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع، ٣٦٨، القول
الوجيز: ٣١٧.

سورة التغابن

مدنيّة^(١) في قول الأكثرين، ومكيّة^(٢) في قول ابن عباس^(٣) رضي الله عنهما، وعطاء^(٣) بن يسار^(٤)، إلا ثلاث آيات منها، نزلت بالمدينة:

(١) كذا في النكت والعيون ٢٠/٦، ونقل عن الضحاك: أنها مكية، ونقل عن الكلبي أنها مكية ومدنية، وكذا ذكر القرطبي في تفسيره ٥/٢١، مثل ما ذكر الماوردي، وكذا في البحر المحيط ٨/٢٧٦، وذكر البغوي أنها مدنية، معالم التنزيل ٨/١٣٩، وكذا الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٧/١٤، وقال ابن الجوزي في تفسيره ٨/٢٧٩: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنية، قاله الجمهور، منهم ابن عباس والحسن ومجاهد، وعكرمة وقتادة. والثاني: أنها مكية، قاله الضحاك...»، وعزاه السيوطي في الدر ١٤/٥١١ لابن مردويه أنه أخرج عن ابن الزبير أنها مدنية.

(٢) أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٣/١٢٢، بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما بتفصيل أكثر، وإسناده يُحسَّن كما تقدم (١/٥) حاشية (٢). وأورده القرطبي في تفسيره ٥/٢١، وعزاه لابن عباس رضي الله عنهما وغيره، وكذا في البحر ٨/٢٧٦.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ١٥/٢٣، عن ابن حميد بإسناده عن عطاء بن يسار به مفصلاً، لكن في إسناده أكثر من علة: الأولى: شيخ الطبري ضعيف، كما تقدم. والثانية: عن عنة ابن إسحاق وهو مدلس. والثالثة: الإبهام في الإسناد إذ قال ابن إسحاق: عن بعض أصحابه عن عطاء بن يسار، هذا مع كونه مرسلًا. وعزاه السيوطي في الدر ١٤/٥١١ لابن إسحاق أيضاً. وأورده البغوي أيضاً في تفسيره ٨/١٣٩، وابن الجوزي في تفسيره ٨/٢٧٩، مثله لكنّه بدون إسناده. وانظر: الاستيعاب في بيان الأسباب ٣/٤٢٢.

(٤) أبو محمد، الهلالي، المدني، مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها، الفقيه، الواعظ، =

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَّ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ﴾ [١٤]، واللذان بعدها.

وحروفها: ألف وسبعون^(١).

وكلمها: مئتان وإحدى وأربعون^(٢).

وآيها: ثمان عشرة آية^(٣).

وفيها شبه الفاصلة ثلاثة^(٤): ﴿مَا تَسْرُونَ﴾ [٤]، ﴿وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ [٤]،

﴿التَّغَابِنِ﴾ [٩].



= ثقة، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن، (ت: ١٠٣ هـ)، وقيل: غير ذلك. انظر: تهذيب الكمال ٢٠/١٢٥، تذكرة الحفاظ ١/٩٠، غاية النهاية ١/٥١٣.

(١) انظر: البيان: ٢٤٨، حسن المدد: ١٣٧، البصائر ١/٤٦٧، منار الهدى: ٣٩٤، القول الوجيز: ٣١٧، بزيادة: أربعمئة.

(٢) انظر: البيان: ٢٤٨، البصائر ١/٤٦٧، منار الهدى: ٣٩٤، القول الوجيز: ٣١٧.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٨، فنون الأفتان: ٣١٤، جمال القراء ١/٢٢١، حسن المدد: ١٣٧.

(٤) كذا في حسن المدد: ١٣٧، لكن في البيان: ٢٤٨، موضع واحد، وفي القول الوجيز: ٣١٧، موضعان.

وفواصلها^(١)

﴿قَدِيرٌ﴾ [١]، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٣]، ﴿الْصُّدُورِ﴾ [٤]، ﴿الْبِرُّ﴾ [٥]، ﴿حَمِيدٌ﴾ [٦]، ﴿يَسِيرٌ﴾ [٧]، ﴿خَيْرٌ﴾ [٨]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٩]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٠]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١١]، ﴿الْمُبِينُ﴾ [١٢]، ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٣]، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٤]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٥]، ﴿الْمُقْلِحُونَ﴾ [١٦]، ﴿حَلِيمٌ﴾ [١٧]، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [١٨].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٨، حسن المدد: ١٣٧، القول الوجيز: ٣١٨.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن والأعمش^(١) (صَوَّرَكُم) [٣] بكسر الصاد. والجمهورُ على الضمِّ، وهو القياسُ في «فُعَلَةٌ»، والكسرُ ليس بقياسٍ، وهو ضدُّ «لُحَى»^(٢) بالضمِّ، والقياس: «لِحَى» بالكسر^(٣)، وهو تعديدٌ للنعمة في حُسْنِ الخِلْقَةِ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

قال البيضاوي^(٤): «وصوَّرَكُم بأحسنِ صورةٍ، حيث زَيَّنَكُم بصفوةٍ أوصافِ الكائناتِ، وخصَّكم بخلاصةِ خصائصِ المبتدعاتِ، وجعلكم أنموذجَ جميعِ المخلوقاتِ».

وقرأ ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [٦] بسكون السينِ أبو عمرو. ووافقه اليزيديُّ والحسن كما في البقرة [٦٧، ٨٧].

وأمال ﴿وَأَسْتَغْنَى﴾ [٦] وقفاً حمزةً والكسائي، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ كالباقين، وبالتقليلِ كقالون من «العنوان».

(١) تقدم في سورة غافر عند الآية [٦٤].

(٢) في جميع النسخ: «لحن»، والتصويب من الدر المصون ٣٤٧/١٠.

(٣) أي: إن مجيء «لُحَى» جمعاً لـ «لِحَى» خلاف القياس، وجمعُ لِحَى: لِحَى وَلِحَى.

(٤) أنوار التنزيل ٤٨٠/٢.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ [٩]:

فيعقوبُ بنون العظمة^(١)، وقرأ الباقون بالياء من تحت^(٢). وبذلك قرأ رُوْحٌ فيما انفرد به ابنُ مهران^(٣).

وقرأ ﴿تُكْفِرُ عَنْهُ... وَبُدِّخِلَهُ﴾ [٩] / بنون العظمة نافِعٌ وابنُ عامر، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم المطَّوعِيُّ، وذكر بالنساء [١٣].

وقرأ ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ [١٧] بالقصرِ مع التشديد ابنُ كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ، ووافقهم الحسنُ. وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بسكونِ الضادِ وحذفِ الألفِ. وقرأ الباقون بالمدِّ والتخفيف كما في البقرة [٢٥٦].

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(٤).

* * *

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٨٤، النشر ٢/ ٣٨٨، الإتحاف ٢/ ٥٤٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٢/ ١٢٧٣.

(٣) انظر: الغاية ٤١٤.

(٤) كذا في التلخيص ٤٣٨، وكنز المعاني (خ) ٢٩٧/ب، لكن قال في الكنز في القراءات العشر ٢/ ٦٨٥، وغيث النفع ٣٦٩: «إنها أربعة مواضع».

المرسوم

انفقوا على كتابة ﴿ نَبَأُ ﴾ [٥] بواوٍ وألفٍ بعد الواو^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع: ٥٥، مختصر التبيين ٥/١٢٠٧، الوسيلة: ٣٨١، الجميلة: ٦١٥.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْأَرْضُ﴾ [١] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [١] ت. ﴿مُؤْمِنٌ﴾ [٢] ك. ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢] ت. ﴿فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ [٣]، و﴿الْمَصِيرُ﴾ [٣]، و﴿تُعَلِّمُونَ﴾ [٤] ك. ﴿الضُّورِ﴾ [٤] ت. ﴿الْبَيْرُ﴾ [٥]، و﴿يَهْدُونَنَا﴾ [٦]، و﴿وَتَوَلَّوْا﴾ [٦] ك. ﴿وَأَسْتَغْفِي اللَّهَ﴾ [٦] ك أيضاً. ﴿حَمِيدٌ﴾ [٦] ت.

﴿أَنْ لَّنْ يُبْعَثُوا﴾ [٧]، و﴿لَتُبْعَثَنَّ﴾ [٧]، و﴿بِمَا عَمَلْتُمْ﴾ [٧]، و﴿يَسِيرٌ﴾ [٧]، و﴿أَنْزَلْنَا﴾ [٨] ك، أو الأخيرت؛ وفاقاً للسجستاني^(١)، ﴿خَيْرٌ﴾ [٨] ك^(٢)، بتقدير: اذكر يوم، ن: على نصب ﴿يَوْمٌ﴾ بقوله: ﴿لَتُنَبِّؤَنَّ بِمَا﴾ [٧]، أو بـ ﴿خَيْرٌ﴾ [٨]، بما فيه معنى الوعيد والجزاء.

﴿يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ [٩] ت. ﴿أَبَدًا﴾ [٩] ك. ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٩] ت. ﴿خَلِيدِينَ﴾ [٩]، و﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٠]، و﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [١١] ت. ﴿قَلْبَهُ﴾ [١١]، و﴿عَلِيمٌ﴾ [١١]، و﴿الرَّسُولَ﴾ [١٢] ك. ﴿الْمَبِينُ﴾ [١٢] ت. ﴿فَأَحْذَرُوهُمْ﴾ [١٤] ك.

﴿رَّحِيمٌ﴾ [١٤] ت. ﴿فِتْنَةٌ﴾ [١٥]، و﴿عَظِيمٌ﴾ [١٥]، و﴿لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [١٦] ك، أو ت؛ وفاقاً للداني^(٣)، ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٦] ت. ﴿وَيَعْفِرْ لَكُمْ﴾ [١٧]، و﴿حَلِيمٌ﴾ [١٧] ك. ﴿الْحَكِيمُ﴾ [١٨] م.

(١) انظر: المرشد ٧٨٢/٢.

(٢) ح: «ت».

(٣) المكتفى ٥٧٢.

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا ﴾ [المنافقون: ٨] إلى آخر التغابن ربع، وهو تكملة النصف^(١).

* * *

(١) وهو آخر الأقوال في جمال القراء ١ / ١٥٤، وأرجح القولين في غيث النفع: ٣٦٩، وهو المعتمد في القول الوجيز: ٣١٩.

سورة الطلاق

وتسمّى: سورة النساء القُصْرَى^(١).

مدنيّة^(٢).

وحروفها: ألفٌ وستون^(٣).

وكلمها: مئتان وتسعٌ وأربعون^(٤).

وآيها: إحدى عشرة آية بصريّة، واثنان عشرة حجازيّة وكوفيّة ودمشقيّة،

وثلاث عشرة حمصيّة^(٥).

واختلافها أربعة^(٦): ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٢] دمشقيّة، ﴿مَخْرَجًا﴾ [٢] كوفيّة

وحمصيّة ومدنيّة أخير، ﴿يَأْتُوا إِلَى الْأَلْبَابِ﴾ [١٠] مدنيّة أول، ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٢]

حمصيّة.

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٢٨٧، جمال القراء ١/ ٣٧.

(٢) انظر: زاد المسير ٨/ ٢٧٨، الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٢٦، حسن المدد: ١٣٧.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٩، حسن المدد: ١٣٧، البصائر ١/ ٤٦٩، منار الهدى: ٣٩٦، بزيادة

مئة، القول الوجيز: ٣١٨.

(٤) انظر: البيان: ٢٤٩، البصائر ١/ ٤٦٩، باختلاف، منار الهدى: ٣٩٦، القول الوجيز:

٣١٨.

(٥) انظر: البيان: ٢٤٩، فنون الأفتان: ٣١٤، جمال القراء ١/ ٢٢١، حسن المدد: ١٣٧.

(٦) انظر: البيان: ٢٤٩، وفيه: ثلاث آيات؛ لأنه لم يذكر عدد الحمصيّة، وكذا في فنون

الأفتان: ٣١٤، وجمال القراء ١/ ٢٢١.

وفيها شبه الفاصلة خمسة^(١): ﴿ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [٤]، ﴿حَسَابًا شَدِيدًا﴾

[٨]، ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(٢) [١٠]، ﴿إِلَى التُّورِ﴾ [١١]، / ﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [١٢]. [٣١٦]

وعكسه: ﴿فَسَتَرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾ [٦].

* * *

(١) كذا في البيان: ٢٤٩، وحسن المدد: ١٣٧، القول الوجيز: ٣١٩، وفيه: «أربعة

مواضع».

(٢) زيادة من المصادر.

وفواصلها^(١)

﴿ أَمْرًا ﴾ [١]، ﴿ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ [٢]، ﴿ قَدْرًا ﴾ [٣]، ﴿ يُسْرًا ﴾ [٤]، ﴿ أَجْرًا ﴾ [٥]، ﴿ أُخْرَى ﴾ [٦]، ﴿ يُسْرًا ﴾ [٧]، ﴿ نُكْرًا ﴾ [٨]، ﴿ خُسْرًا ﴾ [٩]، ﴿ ذِكْرًا ﴾ [١٠]، ﴿ رِزْقًا ﴾ [١١]، ﴿ عِلْمًا ﴾ [١٢].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٤٩، حسن المدد: ١٣٧، القول الوجيز: ٣١٩.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿النَّبِيَّ إِذَا﴾ [٣] بهمزة أولى محققة، وتسهيل الثانية كالياء، وإبدالها واواً مكسورة نافع، وحكي تسهيلها له كالواو، إلا أنه نوزع فيه كما تقرّر في بابه^(١). وقرأ الباقون بترك الهمة الأولى مع تشديد الياء.

وحصّ النداء بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [١]، وعمّ الخطاب بالحكم في قوله: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمْ﴾ [١]، لأنه إمام أمته، قاله البيضاوي^(٢) كالزمخشري^(٣).

وقال في «البحر»^(٤): «هو نداء له وخطابٌ على سبيل التكريم والتنبيه، و﴿إِذَا طَلَّقْتُمْ﴾ خطابٌ له عليه السلام مخاطبة الجمع على سبيل التعظيم، أو لأُمَّته على سبيل تلوين الخطاب، أقبل عليه أولاً، ثمّ رجع إليهم بالخطاب، أو على إضمار القول، أي: قل لأُمَّتِكَ إِذَا طَلَّقْتُمْ، أو له ولأُمَّتِهِ، وكأنه ثمّ محذوفٌ تقديره: يا أيها النبيُّ وأُمَّة النبيِّ إِذَا طَلَّقْتُمْ، والخطابُ له ولأُمَّتِهِ» انتهى.

وقرأ ﴿بُيُوتِهِنَّ﴾ [١] بضمّ الموحدة ورش وأبو عمرو وحفص، وكذا أبو جعفر، على الأصل. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسن.

(١) انظر: باب الهمزتين من كلمتين في ٩٢٨/٣.

(٢) أنوار التنزيل ٤٨٢/٢.

(٣) الكشف ٥٥٢/٤.

(٤) البحر ٢٨١/٨.

وقرأ ﴿مُبَيِّنَةٍ﴾ [١] بكسر الياء نافعٌ وأبو عمرو وابن عامر وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخلفٌ ويعقوبٌ. ووافقهم الأعمش واليزيديُّ، وسبق بالنساء [١٩] تقريره.

والفاحشة المبينة: الزنى وجميع المعاصي.

واختلِفَ في ﴿بَلِّغْ أَمْرَهُ﴾ [٣]:

فحفصٌ^(١) ﴿بَلِّغْ﴾ بغير تنوين، ﴿أَمْرَهُ﴾ مضاف إليه على التخفيف^(٢).

وقرأ الباقر بالتنوين والنصب، وهو الأصل في إعمال اسم الفاعل.

وقرأ ﴿وَاللَّيْلِ﴾ [٤] بحذف الياء، مع بقاء الهمزة قالون وقنبل، وكذا

يعقوب، وقرأ ورش وأبو عمرو والبزّي، وكذا أبو جعفرٍ بحذف الياء،

وتسهيل الهمزة. ووافقهم اليزيديُّ، وابن مُحَيِّصٍ. وقرأ البزّيُّ وأبو عمرو

بياء ساكنة، ووافقهما اليزيديُّ. وقرأ ابن عامر وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ،

/ وكذا خلفٌ بالمدِّ وبالهمز وياء ساكنة. ووافقهم الأعمش والحسن،

[ب/٣١٦]

وسبق في الهمز المفرد^(٣).

واختلِفَ في ﴿مِنْ وَجَدِكُمْ﴾ [٦]:

فروحٌ بكسر الواو، والباقر بالضم، لغتان^(٤) بمعنى الوُسْعِ.

(١) انظر: المستنير ٢/٤٨٩، النشر ٢/٣٨٨، الإتحاف ٢/٥٤٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٠٠، الحجة لابن زنجلة: ٧١٢، الموضح

١٢٧٥/٣.

(٣) انظر: الهمز المفرد ٢/٨٤٨.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١٢٧٥.

وقرأ ﴿عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [٧] بضم السين فيهما أبو جعفرٍ.
 وقرأ ﴿وَكَاثِنٍ﴾ [٨] بألفٍ ممدودة بعد الكافِ بعدها همزةٌ مكسورةٌ ابنُ
 كثير، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهما الحسنُ. وسَهَّلَ أبو جعفرٍ الهمزة. وعن ابن
 مُحَيِّصِنٍ بهمزةٌ مكسورةٌ من غير ألفٍ. وقرأ الباقرُ بهمزةٌ وياءٌ مكسورةٌ
 مشددةٌ من غير ألفٍ.

ووقَّفَ على الياء منه أبو عمرو، وكذا يعقوبُ، ووافقهما اليزيديُّ
 والحسن. ووقَّفَ الباقرُ على النونِ، وذكرَ بآلِ عمران [١٤٦].

وقرأ ﴿نُكْرًا﴾ [٨] بإسكانِ الكافِ ابنُ كثير وأبو عمرو وهشامٌ وحفصٌ
 وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ.

ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسن والأعمش، كما في البقرة [٦٧].
 وقرأ ﴿مُبَيِّنَاتٍ﴾ [١١] بفتح الياءِ نافعٌ وأبو عمرو وابنُ كثير وأبو بكر،
 وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ. ووافقهم اليزيديُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ بخلافِ عنه.
 وقرأ ﴿تُدْخِلُهُ﴾ [١١] بنونِ العظمةِ نافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ.
 ووافقهم المطَّوعيُّ، وسبق بالنساء [١٣].

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعان^(١).



(١) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٤، التلخيص: ٤٣٩، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٨٦،
 غيث النفع: ٣٧٠.

المرسوم

كتبوا ﴿وَالَّتِي﴾ [٤] بحذف الألف اتفاقاً^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة الأحزاب .

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [١] ك؛ وفاقاً للداني^(١)، كابن الأنباري^(٢)، واللام للتوقيت، نحو: «كتبته لليلة بقيت من شهر كذا»، أي: أوقِعُوا الطلاق لاستقبالِ عِدَّتِهِنَّ، أو الأَحْسَنُ الوقْفُ على قوله: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [١] ك؛ وفاقاً للعَمَّاني^(٣)، وهو قولُ الداني^(٤) كالسجستاني^(٥).

﴿رَبِّكُمْ﴾ [١] ك؛ وفاقاً للداني^(٦) كابن الأنباري^(٧)، أو الأَحْسَنُ أن تقف على ﴿مُبَيَّنَةٍ﴾ [١]؛ وفاقاً لصاحب «المرشد»^(٨)، وهو ك؛ كما نصَّ عليه أبو حاتم^(٩). ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ [١] ت. ﴿نَفْسَهُ﴾ [١]، و﴿أَمْرًا﴾ [١] ت أيضاً. ﴿عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾ [٢]، و﴿الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [٢] ك. ﴿الْآخِرِ﴾ [٢] ت، ﴿لَا يَحْتَسِبُ﴾ [٣]، و﴿حَسْبُهُ﴾ [٣]، و﴿أَمْرِهِ﴾ [٣] ك.

(١) المكتفي ٥٧٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٨ / ٢، وقال: «حسن».

(٣) المرشد ٧٨٤ / ٢.

(٤) المكتفي ٥٧٣.

(٥) انظر: المرشد ٧٨٤ / ٢.

(٦) المكتفي ٥٧٣.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٨ / ٢، وقال: «تام».

(٨) المرشد ٧٨٤ / ٢.

(٩) انظر: المرشد ٧٨٤ / ٢.

و ﴿ قَدْرًا ﴾ [٣]، و ﴿ يَحْضَنَ ﴾ [٤]، و ﴿ أَنْ يَضَعَنَّ حَمَاهُنَّ ﴾ [٤] ت.
/ ﴿ يُسْرًا ﴾ [٤] ك. ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾ [٥] ت. ﴿ أَجْرًا ﴾ [٥]، و ﴿ عَلَيْهِنَّ ﴾ [٦]،
و ﴿ حَمَاهُنَّ ﴾ [٦]، و ﴿ أُجْرَهُنَّ ﴾ [٦]، و ﴿ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [٦]، و ﴿ لَهُنَّ أُخْرَى ﴾ [٦]،
ت؛ وفاقاً للعماني^(١) كالسجستاني^(٢) والداني^(٣)؛ لأنَّ لامَ التالي للأمر فلا
تعلُّق لها بسابقتها.

﴿ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [٧] ك، ﴿ ءَاتَاهُ اللَّهُ ﴾ [٧] ك أيضاً. ﴿ مَاءَ آتَاهَا ﴾ [٧] ت،
﴿ يُسْرًا ﴾ [٧] ت أيضاً. ﴿ وَيَا أَمْرَهَا ﴾ [٩]، و ﴿ حُسْرًا ﴾ [٩]، و ﴿ شَدِيدًا ﴾
[١٠] ك. ﴿ الْأَلْبَبِ ﴾ [١٠] ن؛ لأنَّ التالي صفةٌ له، ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [١٠] ت،
والابتداءُ باللاحقِ على الاستئناف.

﴿ ذِكْرًا ﴾ [١٠] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤): على أنَّ تاليه نُصِبَ بتقديرٍ نحو:
أرسل رسولاً، ن: على نصبه مفعولاً معه^(٥)، أي: أنزل الله إليكم ذكراً مع
رسول، أو بدلاً من ﴿ ذِكْرًا ﴾، فلا يُفصل بين الناصب والمنصوب.
﴿ إِلَى التَّورِ ﴾ [١١] ت، ﴿ رِزْقًا ﴾ [١١] ت أيضاً. ﴿ مِثْلَهُنَّ ﴾ [١٢] ك. ﴿ يَبْنَهُنَّ ﴾
[١٢] ن؛ لأنَّ التالي علةٌ لقوله: ﴿ خَلَقَ ﴾ [١٢]، أو ﴿ يَنْزِلُ ﴾ [١٢]، ﴿ عِلْمًا ﴾
[١٢] م.

(١) المرشد ٢ / ٧٨٥.

(٢) انظر: المرشد ٢ / ٧٨٥.

(٣) المكتفي ٥٧٤.

(٤) انظر: المرشد ٢ / ٧٨٦.

(٥) لا يقصد بقوله: «مفعولاً معه» المصطلح، وإنما يقصد أنه مفعول لـ«ذكراً»، قال
السمين: «منصوب بالمصدر المنون قبله؛ لأنه ينحلّ لحرف مصدرِيٍّ وفِعْلٍ، كأنه
قيل: أنْ ذَكَرَ رسولاً». انظر الدر المنون ١٠ / ٣٥٨.

التجزئة

من أول هذه السورة إلى آخرها ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، غيث النفع: ٣٦٩، القول الوجيز: ٣٢٠.

سورة التحريم

وتسمى سورة النبي ﷺ^(١).

مدنية^(٢).

حروفها: ألف ومئة وستون^(٣).

وكلمتها: مئتان وسبع وأربعون^(٤).

وآيتها: اثنتا عشرة آية في غير الحمصي، وثلاث فيه^(٥).

واختلافها آية^(٦): ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [٨] حمصي.

وفيهما شبه الفاصلة^(٧): ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤].

* * *

(١) انظر: جمال القراء ١/٣٧.

(٢) انظر: زاد المسير ٨/٣٠٢، الجامع لأحكام القرآن ٢١/٦٧، حسن المدد: ١٣٨.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٠، حسن المدد: ١٣٨، البصائر ١/٤٧١، باختلاف، منار الهدى:

٣٩٧، القول الوجيز: ٣١٩، باختلاف.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٠، البصائر ١/٤٧١، باختلاف، منار الهدى: ٣٩٧، القول الوجيز:

٣١٩، باختلاف.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٠، فنون الأفتان: ٣١٥، جمال القراء ١/٢٢٢.

(٦) انظر: فنون الأفتان: ٣١٥، حسن المدد: ١٣٨.

(٧) انظر: حسن المدد: ١٣٨، القول الوجيز: ٣٢٠.

فواصلها^(١)

﴿رَجِيمٌ﴾ [١]، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٢]، ﴿الْخَيْرُ﴾ [٣]، ﴿ظَهِيرٌ﴾ [٤]، ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [٥]، ﴿مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [٦]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧]، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٨]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٩]، ﴿الدَّخِيلِينَ﴾ [١٠]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١١]، ﴿الْقَنِينَ﴾ [١٢].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٠، القول الوجيز: ٣٢٠.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [١] الكسائي منفرداً، ولم يُملِه نافعٌ من جميع طرقه، بل فتحه لكونه من ذوات الواو. ووقف عليها بالهاء الكسائي، وكذا خلفٌ من «المصطلح»^(١).

والباقون بالتاء، فأبو عمرو وقبيلٌ خالفاً أصلهما^(٢).
وقرأ ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّجِيُّ إِلَى﴾ [٣] بهمزين الأولى محققة، والثانية مسهلة بين الهمزة والياء ومبدلةً واواً خالصةً مكسورة [نافع]^(٣).

ونقل ابن شريح في «الكافي» تسهيلها كالواو، فذلك ثلاثة. لكن تعقب في «النشر»^(٤) الأخير: بأنه لا يصحُّ نقلاً ولا لفظاً، فإنه لا يُتمكَّنُ منه إلا بعد تحريك كسر الهمزة ضمة، أو تكلفٍ إشمائها الضم، وكلاهما لا يجوز، ولا يصحُّ.

وقرأ الباقون بترك الهمزة الأولى وتشديد / الياء.

[ب/٣١٧]

واختلف في ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ [٣]:

فالكسائي^(٥) بتخفيف الراء، وقرأ الباقون بتشديدها.

(١) مصطلح الإشارات: ١٦٣، لكنه ليس من طرق النشر فلا يُقرأ به له.

(٢) زاد في د، ت: «وكذا ابن كثير»، ولا وجه له. انظر: النشر ١٣٢ / ٢.

(٣) سقط من النسخ كافة.

(٤) النشر ٣٨٨ / ٢.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٣٠٣، النشر ٣٨٨ / ٢، الإتحاف ٥٤٧ / ٢.

فالتشديد^(١) يكون المفعول الأول معه محذوفاً، أي: عَرَّفَ الرسول ﷺ حفصةَ بعضَ ما فعلتُ، وأعرضَ عن بعض؛ تَكْرُماً منه وحِلْماً، وأمَّا التخفيف فمعناه: جازى على بعضه، وأعرضَ عن بعض.

وفي التفسير: أنه أسرَّ إلى حفصة شيئاً، فحدَّثت به غيرها، فطلَّقتها مجازةً على بعضه، ولم يؤاخذها بالباقي، والمراد ببعض أزواجه حفصة، والحديث^(٢)

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٠١، الحجة لابن زنجلة: ٧١٣، الموضوع ٣/ ١٢٧٨.

(٢) أي: الحديث المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾، فقد أخرج ابن جرير في تفسيره ٢٣/ ٨٨، بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: «... وكان بدء الحديث في شأن أم إبراهيم القبطية، أصابها النبي ﷺ في بيت حفصة في يومها...» الحديث، لكنه من طريق محمد بن إسحاق ورواه بالنعنة وهو مدلس.

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير ١٢/ ٩١-٩٢، برقم: ١٢٦٤٠ نحوه، من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو ضعيف أيضاً؛ في إسناده إسماعيل بن عمر البجلي، وهو ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٧٨، وبعدم سماع الضحاك من ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٤/ ٥٧: «إسناده فيه نظر».

وأخرج الهيثم بن كليب في مسنده - كما في تفسير ابن كثير ١٤/ ٤٨ - بإسناده عن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لحفصة: «لا تخبري أحداً، وإن أم إبراهيم عليّ حرام...» الحديث. وقال الحافظ ابن كثير: «وهذا إسناده صحيح ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة».

وأخرج النسائي في سننه ٧/ ٧١، ك: عشرة النساء، ب: في الغيرة، وفي التفسير، ٢/ ٤٤٩، برقم: ٦٢٧، والحاكم في المستدرک ٢/ ٤٩٣، وصححه على شرط مسلم، =

هو بسبب مارية^(١)، وكان عليه السلام ألمَّ بها في بيت حفصة، فغارت من ذلك، فطَّيبَ خاطرَها بامتناعِ منها، واكتتمها ذلك، ﴿فَلَمَّا تَبَأَّتْ بِهِ﴾، أي: أخبرت به عائشة.

وقيل: الحديث^(٢) إنما هو عَسَلٌ كان يشرُّبه عند حفصة، فواطت عائشةُ

ووافقه الذهبي، وصحح الحافظ ابن حجر سند النسائي في الفتح ٣٧٦/٩، وقال: «هذا أصح طرق هذا السبب، وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد ابن أسلم التابعي الشهير...» فذكره، وثبت عن ابن عباس أن الآية نزلت في سُرِّيَّتِهِ، كما في الاستيعاب في نزول الأسباب ٤٣٧/٣.

وهناك عدة روايات صحيحة وضعيفة، مختصرة ومفصلة أورد بعضها منها الحافظ ابن كثير في المصدر السابق والحافظ ابن حجر في الفتح ٣٧٦/٩، والسيوطي في الدر ١٤/٥٧٠، ٥٧٣، والهلال في الاستيعاب في نزول الأسباب ٤٣٣/٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧.

(١) بنت شمعون، القبطية، مولاة رسول الله ﷺ، وأمُّ ولده إبراهيم، أهداها له المقوقس صاحب مصر، توفيت في خلافة عمر رضي الله عنه سنة (١٦ هـ)، وصلَّى عليها، ودُفنت بالبقيع. انظر: الاستيعاب ٤/١٩١٢، الإصابة ٨/١١١.

(٢) أخرج ذلك البخاري في صحيحه ٣٧٤-٣٧٥، مع الفتح، ك: الطلاق، ب: لم تحرم ما أحل الله لك؟ برقم: ٥٢٦٨، ومسلم في صحيحه، ٢/١١٠١-١١٠٢، ك: الطلاق، ب: وجوب الكفارة على مَنْ حَرَّمَ امرأته، ولم ينو الطلاق، برقم: ١٤٧٤، لكن عندهما: فقلت -أي: عائشة- أما والله لنحتالَنَّ له، فقلت لسودة بنت زمعة: إنه سيدنو منك، فإذا دنا منك فقولني: أكلت مغاير... الحديث». وجاء في سياقهما أن ساقية العسل هي حفصة رضي الله عنها.

وجاء في رواية أخرى في الصحيحين من طريق ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير =

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ يشرب عسلاً عند زينب بنت جحش رضي الله عنها، ويمكث عندها، فواطأت أنا وحفصة عن أيننا دخل عليها، فلتقل له: أكلت مغافير؟ إني أجد منك ريح مغافير...» الحديث.

أخرجه البخاري في صحيحه ٦٥٦/٨، ك: التفسير، ب ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ...﴾، برقم: ٤٩١٢، واللفظ له، وكذا في ك: الطلاق، ب: لم تحرم ما أحل الله لك؟ برقم: ٥٢٦٧، ومسلم في صحيحه ١١٠٠/٢، ك: الطلاق ب: وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق، برقم: ١٤٧٤.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٥٢/١٤: «وقد يقال إنهما واقعتان، ولا بعد في ذلك، إلا أن كونهما سبباً لنزول هذه الآية فيه نظر، والله أعلم».

وقال القرطبي في تفسيره ٧٠/٢١: «وإنما الصحيح أنه كان في العسل، وأنه شربه عند زينب، وتظاهرت عليه عائشة وحفصة فيه، وجرى ما جرى فحلف ألا يشربه، وأسر ذلك، ونزلت الآية في الجميع».

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٧٦/٩: «وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التعدد، فلا يمتنع تعدد السبب للأمر الواحد، فإن جُرح للترجيح، فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر رضي الله عنه بذلك، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرن في التظاهر بعائشة، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه، واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان...». وذكر أيضاً أن الراجح أن صاحبة العسل زينب لا سودة، واعتبر ذكر سودة وهما من بعض الرواة.

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في الفتح ٦٥٧/٨، في كتاب التفسير بعد أن ذكر الروايات في سبب نزولها في مارية القبطية: «وهذه الطرق يُقوي بعضها بعضاً، فيحتمل أن تكون الآية نزلت في السببين معاً».

سَوْدَةَ^(١) وَصَفِيَّةَ^(٢) فَقُلْنَ: إِنَّا نَشْتُمُّ مِنْكَ رَائِحَةَ الْمَغَافِيرِ، فَحَرَّمَ الْعَسَلَ عَلَى نَفْسِهِ فَزَلَّتْ، وَلَيْسَ التَّحْرِيمُ هُنَا الْمَشْرُوعُ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ امْتِنَاعٌ لِتَطْيِيبِ خَاطِرٍ مَنْ تَحَسَّنَ مَعَهُ الْعِشْرَةَ.

وَقَرَأَ ﴿تَطَهَّرًا﴾ [٤] بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِينَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلَفٌ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الطَّاءِ كَمَا فِي الْبَقْرَةِ [٨٥].

وانظر حديث تظاهرها من رواية عمر رضي الله عنه عند البخاري برقم: ٤٩١٣، وعند مسلم برقم: ١٤٧٩، وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٧٦/١٠، إذ نقل عن القاضي عياض أن الآية نزلت في سبب ترك العسل، ورجح ذلك، وأقره النووي.

تنبيه: ذكر المصنف صفة في المواطأة مع عائشة وسودة في السبب المذكور، ولعل ذلك باعتبار أن صفة من حزبها، وإلا لم تذكر هي في المواطأة في الروايات المذكورة من الصحيحين، نعم على الصحيح عائشة وحفصة هما اللتان تظاهرتا وصاحبة العسل هي حفصة أو زينب، على الصحيح كما تقدم في أول هذه الحاشية، والله أعلم.

والمغافير: جمع مُغْفُورٍ، وهو شيءٌ يَنْضَحُهُ شَجَرُ الْعُرْفُطِ حُلُوًّا، وله ريحٌ كريهةٌ منكرة. النهاية في غريب الحديث (غفر).

(١) بنت زَمْعَةَ بن قيس، القرشية، العامرية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خديجة، توفيت في آخر زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٦٧، الإصابة ٧/ ٧٢٠.

(٢) بنت حُيَّيِّ بن أخطب، من ذرية هارون بن عمران أخي موسى عليهما السلام، أم المؤمنين، كانت من السَّبْيِ يومَ خيبر، فصارت في سهم النبي ﷺ، ثم أعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صدقها، (ت: ٥٠ هـ، وقيل: ٥٢ هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٧١، الإصابة ٧/ ٧٣٨.

وقرأ ﴿وَجَبْرِيْلُ﴾ [٤] بكسر الجيم والراء وحذف الهمزة، وإثبات الياء نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١)، ووافقهم اليزيدي. وقرأ ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء وياء ساكنة من غير همز، ووافقه ابن محيصن.

وقرأ أبو بكر من طريق العليمي وحمزة والكسائي، وكذا خلف بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة وياء ساكنة، ووافقهم الأعمش، وبذلك قرأ أبو بكر من طريق يحيى بن آدم، إلا أنه حذف الياء بعد الهمزة، ووافقه ابن محيصن من «المبهج»، إلا أنه شدد اللام.

وعن الحسن (جبرائيل) بألف قبل الهمزة وحذف الياء.

واختلف في إدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ [٥] لأبي عمرو، وبالإدغام قال قوم؛ لثقل الجمع والتأنيث الموجبين لتخفيفه بالإدغام وبالإظهار. قال آخرون: لأنه يلزم بالإدغام اجتماع ثلاثة / تشديدات، وفي باب الإدغام مزيد بحث لذلك^(٢).

وقرأ ﴿أَنْ يَبْدَلَهُ﴾ [٥] بفتح الباء الموحدة^(٣)، وتشديد ثالثه، نافع وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي، وقرأ الباقر بالسكون والتخفيف، وسبق بالكهف [٨١].

(١) تقدم في سورة البقرة الآية [٩٧].

(٢) انظر: باب الإدغام في ٢/٧٠٤.

(٣) في النسخ: «بفتح أوله»، وهو سبق قلم، والتصويب من موضع الكهف [٨١]، وما سيأتي في ن [٣٢].

واخْتَلَفَ فِي ﴿نَصُوحًا﴾ [٨]:

فأبو بكر^(١) بضمّ النون، مصدر^(٢) نَصَحَ نُصْحًا ونُصُوحًا، نحو: كَفَرَ كُفْرًا وكُفُورًا، وشَكَرَ شُكْرًا وشُكُورًا، ووافقَه الحسَنُ^(٣).

وقرأ الباقر بفتحها، وهي صيغة مبالغة كضروبٍ وقَتولٍ، أسند النصح إليها مبالغةً، وهو صفةُ التائب، فإنه يَنْصَحُ نفسه بالتوبة، فيأتي بها على طريقتيها، أو مِنَ النَّصَاحَةِ وهي الخِياطةُ، وكانَ التَّائِبُ يَرْقَعُ ما خَرَقَهُ بالمعصية، وقيل: من قولهم: «عَسَلٌ ناصِحٌ»، أي: خالصٌ من الشمع.

ووقف على ﴿أَمْرَاتٍ﴾ الثلاثة [١٠-١١] ك ﴿أَبْنَتٍ﴾ [١٢] بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ واليزيديُّ والحسنُ، وسبق في الوقفِ على المرسومِ تقريرُه^(٤).

ولا يجوز أن يُراد بالخيانة الفجورُ، ولم تبغ امرأة نبيًّا قطُّ. وقيل: خيانتُها بالنفاق، وقيل: بالنميمة.

وعن مقاتل^(٥): اسمُ امرأة نوح والهة، وامرأة لوط والعة.

وقرأ ﴿وَقِيلَ﴾ [١٠] بإشمامِ القافِ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رويسٌ، ووافقهم الحسنُ والشَّنبوذي، وسبق غير مرَّةٍ ذِكرُه.

(١) انظر: المستنير ٢/٤٩٠، النشر ٢/٣٨٩، الإتحاف ٢/٥٤٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٠٣، الحجة لابن زنجلة: ٧١٤، الموضح ١٢٨٠/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥١٩، إيضاح الرموز: ٧٠٣.

(٤) انظر: الوقف على المرسوم.

(٥) انظر: تفسير القرطبي ٢١/١٠٢.

وعن ابن مُحَيِّصٍ ضُمُّ بَاءِ (رَبُّ ابْنِ لِي) [١١] كما في البقرة [١٢٦].
 وأمال ﴿عَمَّرَتْ﴾ [١٢] ابنُ ذكوان من طريق هبة الله عن الأَخْفَشِ.
 وقرأ ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ [١٢] أبو عمرو وحفص، وكذا يعقوب^(١) بالجمع،
 ووافقهم اليزيديُّ والحسن^(٢). وقرأ الباقر بالتوحيد^(٣).
 وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(٤).

* * *

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٨٦، النشر ٢/٣٨٩، الإتحاف ٢/٥٤٩.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣٧٦، إيضاح الرموز: ٧٠٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٠٤، الحجة لابن زنجلة: ٧١٥، الموضح ٣/١٢٨٠.

(٤) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٤، والتلخيص: ٤٤٠، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٨٧، غيث النفع: ٣٧١.

المرسوم

روى نافع عن المدني كبقيتها، ﴿تَظَهَّرَ عَلَيْهِ﴾ [٤] بحذف الألف التي
بعد الظاء.



هاء التأنيث

اتفقوا على رسم ﴿مَرْضَاتٍ﴾ [١] بالتاء^(١)، وكذا ﴿أُمَّرَاتٍ نُوحٍ وَأُمَّرَاتٍ لُوطٍ﴾ [١٠]، و﴿أُمَّرَاتٍ فِرْعَوْنَ﴾ [١١] بالتاء كموضع آل عمران [٣٥]، وموضعي يوسف [٣٠، ٥١]، وموضع القصص [٩]، وما عدا هذه السبعة فبالهاء^(٢).
وضابطه: كلُّ امرأةٍ ذُكر معها زوجها فبالهاء.
واتفقوا على كتابة ﴿وَمَرِيْرًا بِنْتَ عِمْرَانَ﴾ / هنا [١٢] بالتاء^(٣).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة البقرة.

(٢) انظر: مرسوم سورة آل عمران.

(٣) انظر: المقنع: ٨٢، مختصر التبيين ٢/٢٧٩، سفير العالمين ٢/٤٠٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [١] ن؛ وفاقاً للعمّاني^(١)؛ لأن تاليه نُصِبَ على الحال من فاعل ﴿مُحَرَّمٌ﴾ أو تفسير له، ك: على أنه استئناف إخبار، كما في «النهر»^(٢). ﴿مَرْضَاتِ أَرْوَجِكَ﴾ [١] ك. ﴿رَجِيمٌ﴾ [١] ت. ﴿أَيَّمَنِكُمْ﴾ [٢] ك، أو الأحسنُ الوقفُ على ﴿مَوْلَانَا﴾ [٢]؛ وفاقاً للعمّاني^(٣)، وهو ك^(٤). ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٢] ت. ﴿عَنْ بَعْضِ﴾ [٣]، و﴿الْحَبِيرُ﴾ [٣]، و﴿قُلُوبِكُمْ﴾ [٤]، و﴿مَوْلَانَا﴾ [٤] ك، أي: مظاهره، ومُعِينه، والتالي^(٥) مبتدأ، ولاحقه معطوفٌ عليه، والخبر ﴿ظَهِيرٌ﴾ [٤]، فيكون ابتداء الجملة بـ ﴿وَجَبْرِيْلُ﴾ [٤]، وهو أمينٌ وحيُّ الله، واختتامه بـ ﴿وَأَمَلَيْتِكُمْ﴾ [٤]. فعلى هذا جبريل داخل في الظَّهْرَاءِ، لا في الولاية، ويختصُّ الرسولُ ﷺ بأن الله هو مولاه، واكتنف صالح المؤمنين جبريلُ والملائكةُ تشریفاً لهم، واعتناءً بهم؛ إذ جعلهم بين الذين يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ، قاله الإمام أبو حيان في «النهر»^(٦).

(١) المرشد ٢/ ٧٨٨.

(٢) النهر الماد ٢/ ١١٢٢-١١٢٣.

(٣) المرشد ٢/ ٧٨٨.

(٤) كما عند الداني في المكتفى ٥٧٦.

(٥) أي: جبريل عليه السلام.

(٦) النهر الماد ٢/ ١١٢٤.

وهو يُؤيِّدُ القائل بالوقفِ على ﴿مَوْلَاهُ﴾ خلافًا للعمَّاني^(١) حيث خطَّاه، مُعلِّلاً بأنَّ الابتداء بـ ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ وما بعده لا يفيد معنىً على الانفراد، وإنما الفائدةُ في أن يقرِّنه بما قبله؛ لأنه عَطْفٌ عليه فليتأمل.

﴿وَصَلِّحْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤] ك. ﴿ظَهِيْرُ﴾ [٤] ت. ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [٥] ت. و﴿وَأَهْلِيكُمْ﴾ [٦] ن؛ لأنَّ ﴿نَارًا﴾ [٦] مفعول ثانٍ لـ ﴿قَوًّا﴾ [٦]، أي: حذروا، فلا يُفصلُ بينهما. ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ [٦] ك. ﴿مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [٦] ت. ﴿الْيَوْمَ﴾ [٧] ك. ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧] ت. ﴿نُصُوحًا﴾ [٨] ك. ﴿الْأَنْهَرُ﴾ [٨] ن؛ لأنَّ اللاحق منصوبٌ ظرفاً، لـ ﴿وَيَدْخِلَكُمْ﴾ [٨]، ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ﴾ [٨] ك: على أن التالي مبتدأ، خبره ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى﴾ [٨]، أو الوقف على ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [٨]، وهوت، أي: لا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ، والذين معه لا يُخْزُونَ.

﴿وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [٨] ك. ﴿قَدِيرٌ﴾ [٨] ت. ﴿جَهَنَّمَ﴾ [٩] ك. ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٩] ت. ﴿وَأَمْرَاتٍ لُّوطٍ﴾ [١٠]، و﴿الدَّٰخِلِينَ﴾ [١٠] ك. ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١١] ك^(٢)، بتقدير: واذكر مريم، وكذا على العطف؛ لأنه عَطْفٌ جملةً على مثلها. ﴿الْقَلْبَتَيْنِ﴾ [١٢] م.



(١) المرشد ٧٨٨/٢.

(٢) ش، ح: «ت».

التجزئة

هذه السورة ربع، وهو تكملة الحزب^(١).

* * *

(١) كذا في البيان: ٣٢٠، فنون الأفنان: ٢٧٧، جمال القراء ١/١٤٨.

سورة الملك

وُسِّمَى: الواقية، والمنجية، والمانعة، والمناعة^(١).
مكيَّة^(٢).

وحرروفها: / ألفٌ وثلاثمئة وثلاثة عشر^(٣).
وكلمها: ثلاثمئة وخمسة وثلاثون^(٤).

وآيها: ثلاثون في جميع العدد سوى المكيَّة وشيبة ونافع، وإحدى
وثلاثون عندهم^(٥).

اختلافها آية^(٦): ﴿جَاءَ نَذِيرٌ﴾ [٩] مكي وشيبة ونافع.

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٨.

(٢) انظر: زاد المسير ٨/ ٣١٨، الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ١٠٨، حسن المدد:
١٣٨.

(٣) انظر: البيان: ٢٥١، حسن المدد: ١٣٨، البصائر ١/ ٤٧٣، منار الهدى ٣٩٨، القول
الوجيز: ٣٢٠.

(٤) انظر: البيان: ٢٥١، البصائر ١/ ٤٧٣، باختلاف، منار الهدى ٣٩٨، القول الوجيز:
٣٢٠.

(٥) انظر: البيان: ٢٥١، فنون الأفنان: ٣١٥، جمال القراء ١/ ٢٢٢، حسن المدد:
١٣٨.

(٦) انظر: البيان: ٢٥١، فنون الأفنان: ٣١٥، جمال القراء ١/ ٢٢٢، البصائر
٤٧٣/١.

وفيها شبه الفاصلة ثلاثة^(١): ﴿طَبَاقًا﴾ [٣]، ﴿لِلشَّيْطَانِ﴾ [٥]، ﴿تَفُورُ﴾ [٧]، ﴿يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [٨].



(١) كذا في النسخ، وصوابه: أربعة؛ لأنه ذكر أربعة مواضع، ومراده هنا شبه الفاصلة المعدودة والمتروكة معاً، فموضعان منها متروكان، وهما: الأولان، وموضعان منها معدودان، وهما الأخيران، وهو يعبر عن الفاصلة المعدودة مرات بقوله: «وعكسها». انظر: البيان: ٢٥١، وفيه: متروكان فقط، وحسن المدد: ١٣٨، وفيه: متروكان ومعدود، والقول الوجيز: ٣٢١ وفيه: متروكان ومعدودان.

وفواصلها^(١)

﴿قَدِيرٌ﴾ [١]، ﴿الْغَفُورُ﴾ [٢]، ﴿مِن فُطُورٍ﴾ [٣]، ﴿حَسِيرٌ﴾ [٤]، ﴿السَّعِيرِ﴾ [٥]، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٦]، ﴿تَفُورٌ﴾ [٧]، ﴿نَذِيرٌ﴾ [٨]، ﴿كَبِيرٌ﴾ [٩]، ﴿السَّعِيرِ﴾ [١٠]، ﴿السَّعِيرِ﴾ [١١]، ﴿كَبِيرٌ﴾ [١٢]، ﴿الصُّدُورِ﴾ [١٣]، ﴿الْحَنِيرُ﴾ [١٤]، ﴿النُّشُورُ﴾ [١٥]، ﴿تَمُورٌ﴾ [١٦]، ﴿نَذِيرِ﴾ [١٧]، ﴿نَكِيرِ﴾ [١٨]، ﴿بَصِيرٌ﴾ [١٩]، ﴿عُرُورٍ﴾ [٢٠]، ﴿وَنُفُورٍ﴾ [٢١]، ﴿مُسْتَقِيرٍ﴾ [٢٢]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٢٣]، ﴿تُحْشَرُونَ﴾ [٢٤]، ﴿صَادِقِينَ﴾ [٢٥]، ﴿مُبِينٍ﴾ [٢٦]، ﴿تَدْعُونَ﴾ [٢٧]، ﴿الِيمِ﴾ [٢٨]، ﴿مُبِينٍ﴾ [٢٩]، ﴿مَعِينٍ﴾ [٣٠].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥١، حسن المدد: ١٣٨، القول الوجيز: ٣٢١.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿تَقَوَّتْ﴾ [٣]:

فحمزة والكسائي^(١) بتشديد الواو من غير ألفٍ، ووافقهما الأعمش^(٢).
وقرأ الباقر بتخفيفها بعد الألفِ.

وهما لغتان^(٣) بمعنى واحدٍ كالتعهد والتعاهد، والتَّظَهَّرَ والتَّظَاهَرَ.
والظاهرُ عمومُ خلقِ الرحمنِ من الأفلاكِ وغيرها؛ فإنه لا تَقَوَّتَ فيه، ولا
فُطُورٌ، بل كلُّ جارٍ على الإتيان^(٤) والتناسبِ. والخطابُ في ﴿تَرَى﴾ [٣]
لكلِّ مخاطبٍ أو للرسول ﷺ.

وأدغم لامَ ﴿هَلْ﴾ في تاءِ ﴿تَرَى﴾ [٣] أبو عمرو وهشامٌ بخلافِ عنه،
وحمزة والكسائيُّ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ والحسنُ. والباقر
بالإظهار، وسبَقَ في الإدغامِ الصغيرِ^(٥).

وقرأ ﴿خَاسِئًا﴾ [٤] بإبدالِ الهمزةِ ياءً مفتوحةً ورشٌّ من طريقِ الأصبهانيِّ،
وكذا أبو جعفرٍ، وسبقَ في الهمزِ المفردِ^(٦).

(١) انظر: الغاية: ٤١٦، النشر ٣٨٩/٢، الإتحاف ٥٥٠/٢.

(٢) انظر: الروضة ٩٥٧/٢، المبهج ٣٧٧/٣، إيضاح الرموز: ٧٠٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٠٥/٦، الحجة لابن زنجلة ٧١٥، الموضح
١٢٨٢/٣.

(٤) المثبت من: ش، ح، وسائر النسخ: «الاتفاق».

(٥) انظر: باب الإدغام الصغير في ٧٥٩/٢.

(٦) انظر: باب الهمز المفرد في ٨٣٧/٢.

وقرأ ﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ﴾ [٨] بتشديد التاء في الوصلِ البزِّيِّ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخلافٍ عنهما كالبقرة [٢٦٧]، وبالإدغامِ أبو عمرو. وقرأ ﴿فَسُحُقًا﴾ [١١] بضمِّ الحاءِ الكسائيُّ^(١)، وكذا ابنُ جَمَّاز وابنُ وردانَ، لكن بخلافٍ عن الأول، وصحح في «النشر»^(٢) الوجهين عن الكسائيِّ من روايته^(٣). وروى النهرواني عن ابنِ وردانَ الإسكانَ، وغيره روى الضمَّ عنه. ومعناه البعدُ، أي: أبعدهم اللهُ سبحانه وتعالى. وانتصابه على المصدر، أي: سَحَقَهُم اللهُ سُحُقًا، قال الشاعر^(٤):

ب/ يجولُ بأطرافِ البلادِ مُغْرَبًا وتَسْحَقُهُ رِيحُ الصَّبَا كُلِّ مَسْحَقٍ
والفعلُ منه ثلاثيٌّ.

وقال الرَّجَّاجُ^(٥): «أي: أسحَقَهُم اللهُ سُحُقًا، أي: باعَدَهُمُ بُعْدًا»^(٦).

وقرأ ﴿وَأَلَيْهِ النُّشُورُ*ءَآمِنْتُمْ﴾ [١٥-١٦] بتحقيقِ الهمزةِ الأولى وتسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ، وإدخالِ ألفٍ بينهما قالونُ وأبو عمرو وهشامٌ من طريقِ ابنِ عبدانَ وغيره عن الحلوانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٠٧، الحجة لابن زنجلة: ٧١٦، الموضح ١٢٨٢/٣.

(٢) النشر ٢/٢١٧.

(٣) د، ت: «روايته».

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ١٧١، والبحر ٨/٣٠٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/١٩٩.

(٦) في معاني القرآن: «مباعدة».

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني والأزرق في أحد وجهيه والبيزي، وكذا
رؤيس بتسهيلها من غير ألف، ووافقهم ابن محيصن.

وقرأ الأزرق في الوجه الثاني عن ورش بإبدالها ألفاً خالصةً مع القصير؛
لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعف السبب بتقدمه على شرطه^(١).

وقرأ قبل في الوصل بإبدال الأولى واواً من غير خلف، وبتسهيل
الثانية بين بين من طريق ابن مجاهد من غير ألف، وبالتحقيق من طريق
ابن شنوبذ، وإذا ابتداءً حَقَّقَ الأولى، وسَهَّلَ الثانية بين بين، على ما تقدّم،
ولم يُبدل الأولى لزوال موجهه، وهو انضمام ما قبلها وهي مفتوحة، نحو:
﴿مُوجَّلاً﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]، وتقدّم نظيره بآل عمران
[١٤٥].

وقرأ ابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح،
بتحقيقهما، كما تقدّم في بابه.

وقرأ ﴿السَّمَاءُ أَنْ﴾ [١٦] بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية ياءً محضةً
مفتوحةً نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ورؤيس، ووافقهم
ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف وروح بتحقيقهما،
ووافقهم الأعمش.

(١) أي: لتقدم سبب المدّ - وهو الهمز - على شرط المدّ، وهو الألف. انظر: النشر

وأثبت الياء بعد الراء في ﴿ نَكِيرَةٍ ﴾ [١٨]، و﴿ نَذِيرَةٍ ﴾ [١٧] ورش وصلًا، ووافقه الحسن، وفي الحالين يعقوب، والباقون بحذفها فيهما.
 وقرأ ﴿ يَضْرَكُ ﴾ [٢٠] بإسكان الراء أبو عمرو ومن أكثر طرقه، وبالاختلاس فيما رواه جماعة، ووافقه ابن مُحَيِّصٍ على الإسكان من «المبهج»، وعلى الاختلاس من «المفردة». وقرأ الباقون بالإشباع / كما في البقرة [٥٤].

وقرأ ﴿ صَرِيحٍ ﴾ [٢٢] بالسین قبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس.
 ووافقه ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة»، والشنبوذي. وقرأ خلف عن حمزة بالإشمام، ووافقه المطوعي، وبه قرأ خلاد فيما انفرد به ابن عبيد عن الصَّوَّافِ عن الوزان عنه، كما سبق في الفاتحة [٦].
 وقرأ ﴿ وَقِيلَ ﴾ [٢٧] بالإشمام هشام والكسائي، وكذا رويس، ووافقهم الحسن، والشنبوذي.

وقرأ ﴿ سَنِيَّتٌ ﴾ [٢٧] بالإشمام نافع وابن عامر والكسائي، وكذا أبو جعفر ورويس، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ من «المفردة» - وهو الوجه الثاني عنه من «المبهج» - والحسن والشنبوذي.

ويوقف عليها لحمزة بالنقل على القياس، وبالبدل مع الإدغام، على قول مَنْ أَلْحَقَهُ بِالزَّائِدِ، وَحُكِيَ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنٍ وَضَعْفٌ. ووافقه الأعمش.

واخْتَلَفَ فِي ﴿بِهِ تَدْعُونَ﴾ [٢٧]:

فيعقوب^(١) بسكون الدالِ مخففةً من الدعاء^(٢). ورؤي أن الكفار كانوا يدعون على الرسول ﷺ وأصحابه بالهلاك. ووافق الحسن^(٣)، ورؤيت هذه القراءة عن عصمة عن أبي بكر والأصمعي عن نافع.

وقرأ الباقون بالفتح والتشديد. فقيل: من الدعوى، أي: تدعون أنه لا جنة ولا نار. وقيل: من الدعاء، أي: تطلبونه، وتستعجلونه.

وقرأ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ معاً [٣٠، ٢٨] بتسهيل الهمزة الثانية بينَ نافع، زاد ورش من طريق الأزرق في الوجه الثاني عنه إبدالها ألفاً مع المد، وأسقطها الكسائي، وأثبتها الباقون مُحَقَّقة.

وفتح ياء الإضافة من ﴿أَهْلَكِنِّي اللَّهُ﴾ [٢٨] كلهم إلا حمزة فسكَّنَهَا، ووافق ابن مُحَيِّصٍ والأعمش.

وفتحها من ﴿مَعِيَ﴾ [٢٨] كلهم إلا أبا بكرٍ وحمزة والكسائي، وكذا يعقوب وخلف فسكَّنوها، ووافقهم الحسن والأعمش.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ﴾ [٢٩]:

فالكسائي^(٤) بالياء من تحت على الغيبة نظراً إلى قوله: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٢٨].

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩٥٨، النشر ٢/ ٣٨٩، الإتحاف ٢/ ٥٥٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/ ١٢٨٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٢١، إيضاح الرموز: ٧٠٤.

(٤) انظر: المستنير ٢/ ٤٩٣، النشر ٢/ ٣٨٩، الإتحاف ٢/ ٥٥٢.

وقرأ الباكون بالتاء من فوق على الخطاب^(١): إِمَّا عَلَى الْوَعِيدِ، وَإِمَّا عَلَى
 الالْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُرَادَةِ فِي قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ.
 وخرج بقيد ﴿مَنْ﴾، ﴿فَسَتَعَلَّمُونَ كَيْفَ﴾ الأول [١٧]، المتفق على
 خطابه.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثنتان، ومن الزوائد ثنتان^(٢).



(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٠٧، الحجة لابن زنجلة: ٧١٦، الموضع
 ١٢٨٥/٣.

(٢) انظر: النشر ٢/٣٨٩، الإتحاف ٢/٥٥٢.

المرسوم

[٣٢٠/ب] اِخْتُلِفَ فِي قَطْعِ لَامِ «كُلِّ» عَنِ «مَاءٍ» فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلَّمَا أَلْفَيْ﴾ [٨]، وَسَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ بِالنِّسَاءِ^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة النساء.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿قَدِيرٌ﴾ [١] ك، بتقدير: هو الذي خلق، ق^(١): على أنه بدلٌ من الموصول الأول. ﴿الْعَفُورُ﴾ [٢] ك: على تقدير: هو أيضاً، ن؛ لأن الموصول التالي بدلٌ من الأول أيضاً. ﴿طَبَاقًا﴾ [٣] ك أيضاً. ﴿حَسِيرٌ﴾ [٤] ت. ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ [٤] ن؛ لأن التالي جوابُ الأمرِ، فلا يُفصل بينهما، ﴿لِلشَّيْطَانِ﴾ [٥] ك. ﴿السَّعِيرِ﴾ [٥] ت.

﴿جَهَنَّمَ﴾ [٦] و، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [٦] و، ﴿مِنَ الْعِظِ﴾ [٨] و، ﴿نَذِيرٌ﴾ [٨] ك، ﴿بَلَى﴾ [٩] ك أيضاً، والأحسنُ وصله بتاليه. ﴿كَبِيرٍ﴾ [٩] و، ﴿فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [١٠] و، ﴿بِذُنُبِهِمْ﴾ [١١] ك. ﴿لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [١١] ت.

﴿كَبِيرٌ﴾ [١٢] و، ﴿أَوْ أَجْهَرُ أَبِيهِ﴾ [١٣] و، ﴿الْصُّدُورِ﴾ [١٣] ك، ﴿الْخَيْرِ﴾ [١٤] ت، ﴿مِن رِّزْقِهِ﴾ [١٥] و، ﴿النُّشُورِ﴾ [١٥] و، ﴿حَاصِبًا﴾ [١٧] ك. ﴿نَذِيرٍ﴾ [١٧] و، ﴿نَكِيرٍ﴾ [١٨] و، ﴿يَقْبِضَنَّ﴾ [١٩] و، ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [١٩] ت.

﴿بَصِيرٌ﴾ [١٩] و، ﴿مَنْ دُونَ الرَّحْمَنِ﴾ [٢٠] و، ﴿فِي عُرُورٍ﴾ [٢٠] و، ﴿إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ [٢١] و، ﴿نُفُورٍ﴾ [٢١] و، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٢٢] و، ﴿الْأَفْئِدَةِ﴾ [٢٣] و، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٢٣] و، ﴿تُحْشَرُونَ﴾ [٢٤] و، ﴿صَالِحِينَ﴾ [٢٥] و، ﴿مُبِينٌ﴾ [٢٦] و، ﴿تَدْعُونَ﴾ [٢٧] و، ﴿مِن عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [٢٨] و، ﴿تَوَكَّلْنَا﴾ [٢٩] و، ﴿مُبِينٍ﴾ [٢٩] ك. ﴿مَعِينٍ﴾ [٣٠] م.

(١) سقط الرمز من ص، وهو رمز يريد به الوقف الناقص، كما في المرشد ٧٩٢/٢.

التجزئة

هذه السورة ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، وهو أرجح القولين في غيث النفع: ٣٧١، وهو المعتمد في

القول الوجيز: ٣٢٢.

تذييل^(١)

(عَذَابَ جَهَنَّمَ) [٦] بالنصبِ عطفًا على ﴿عَذَابَ السَّعِيرِ﴾ [٥] أسيد بن أسد^(٢).

(تَمَيَّزَ) [٨] بتاءين على الأصول طلحة^(٣).

(أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَنْدُ لَكُمْ) [٢٠] بتخفيف الميم، أي: أهذا الذي هو جند لكم ينصركم أم الذي يرزقكم؟ استفهام توبيخي^٣: طلحة.

* * *

(١) يُذَكَّرُ في هذا التذييل بعض القراءات الشاذة. انظرها: في البحر ٨/٢٩٩، ٣٠٣.

(٢) لم نقف له على ترجمة.

(٣) ابن مصرف، تقدّم.

سورة نّ

وُتَسَمَّى سورة القلم ^(١).

مكيّة ^(٢).

وحروفها: ألف ومئتان وستة وخمسون ^(٣).

وكلمها: ثلاثمئة ^(٤).

وأيتها: ثنتان وخمسون آية ^(٥).

وفيها شبه الفاصلة ثلاثة ^(٦): ﴿ن﴾ [١]، ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ﴾ [٣٣]،

﴿الْحَوْتِ﴾ ^(٧) [٤٨].

وعكسه موضعان: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ [٢١]، ﴿وَلَا يَسْتَنْوْنَ﴾ [١٨].



(١) انظر: جمال القراء ٣٨/١.

(٢) انظر: زاد المسير ٣٢٦/٨، الجامع لأحكام القرآن ٢١/١٣٥، حسن المدد: ١٣٩.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٢، حسن المدد: ١٣٩، البصائر ١/٤٧٦، منار الهدى: ٤٠٠، القول الوجيز: ٣٢٢.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٢، البصائر ١/٤٧٦، منار الهدى: ٤٠٠، القول الوجيز: ٣٢٢.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٢، فنون الأفتان: ٣١٥، جمال القراء ١/٢٢٢، حسن المدد: ١٣٩.

(٦) انظر: البيان: ٢٥٢، حسن المدد: ١٣٩، القول الوجيز: ٣٢٢.

(٧) في النسخ: «الحرث»، وهو تصحيف، والتصويب من المصادر.

فواصلها^(١)

﴿ يَسْطُرُونَ ﴾ [١]، ﴿ بِمَجْنُونٍ ﴾ [٢]، ﴿ مَمْنُونٍ ﴾ [٣]، ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٤]،
 ﴿ وَيُبْصِرُونَ ﴾ [٥]، ﴿ الْمَقْتُولُونَ ﴾ [٦]، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [٧]، ﴿ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٨]،
 ﴿ فَيَذَرُوهُنَّ ﴾ [٩]، ﴿ مَّهِينٍ ﴾ [١٠]، ﴿ بِنَعِيمٍ ﴾ [١١]، ﴿ أَثِيمٍ ﴾ [١٢]،
 ﴿ زَنِيمٍ ﴾ [١٣]، ﴿ وَبَيْنَ ﴾ [١٤]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْخُرُوطِ ﴾ [١٦]،
 ﴿ مُصْبِحِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ يَسْتَنُونَ ﴾ [١٨]، ﴿ نَائِمُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ كَالصَّاعِقِ ﴾ [٢٠]،
 ﴿ مُصْبِحِينَ ﴾ [٢١]، ﴿ صَدْرَيْنِ ﴾ [٢٢]، / ﴿ يَتَخَفَتُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ مَسْكِينٍ ﴾ [٢٤]،
 ﴿ قَدْرِينَ ﴾ [٢٥]، ﴿ لَصَّالُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ مَحْرُومُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ نُسَيْحُونَ ﴾ [٢٨]،
 ﴿ ظَالِمِينَ ﴾ [٢٩]، ﴿ يَتَلَوَّمُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ طَافِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ رَافِعُونَ ﴾ [٣٢]،
 ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٣٤]، ﴿ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ [٣٥]، ﴿ تَحْكُمُونَ ﴾ [٣٦]،
 ﴿ تَذَرُسُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ تَخَيَّرُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ تَحْكُمُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ زَعِيمٍ ﴾ [٤٠]،
 ﴿ صَادِقِينَ ﴾ [٤١]، ﴿ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ سَالِمُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ يَعَامُونَ ﴾ [٤٤]،
 ﴿ مَتِينٍ ﴾ [٤٥]، ﴿ مُثْقَلُونَ ﴾ [٤٦]، ﴿ يَكْتُبُونَ ﴾ [٤٧]، ﴿ مَكْظُومٌ ﴾ [٤٨]،
 ﴿ مَدْمُومٌ ﴾ [٤٩]، ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ [٥٠]، ﴿ لَمَجْنُونٌ ﴾ [٥١]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٥٢].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٢، حسن المدد: ١٣٩، القول الوجيز: ٣٢٢.

القراءات وتوجيهها

أدغم ﴿تَ﴾ [١] في واوٍ ﴿وَالْقَلَمِ﴾ [١] ورش والبزِّي وابنُ ذكوان وعاصمٌ بخلافٍ عنهم، وهشامٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وحَلَفٌ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»، والشَّنبوذيُّ.

قال في «الدر»^(١) كـ «البحر»^(٢): «وَنُقِلَ عَمَّنْ أَدغَمَ الغُنَّةَ وَعَدَمَهَا». وقال الفراء^(٣): «وإظهارها أعجبُ إليَّ؛ لأنها هجاءٌ، والهجاءُ كالموقوفِ عليه وإن اتصل».

والباقون بالإظهار^(٤).

وسكتَ على ﴿تَ﴾ أبو جعفرٍ كغيره من فواتح السور.

وعن الحسن^(٥) (نون) بكسرها على التقاء الساكنين.

قال السمين^(٦): «ولا يجوز أن يكونَ مجروراً على القَسَمِ حُذِفَ حرفُ الجرِّ، وبقي عَمَلُهُ، كقولهم: «اللَّهُ لأفعلنَّ» لوجهين، أحدهما: أنه مختصُّ

(١) الدر المصون ١٠/٣٩٨.

(٢) البحر المحيط ٨/٣٠٧.

(٣) معاني القرآن ٣/١٧٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٠٩، الحجة لابن زنجلة: ٧١٧، الموضح ٣/١٢٨٧.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٣، إيضاح الرموز: ٧٠٥.

(٦) الدر المصون ١٠/٣٩٨.

بالجلالة المعظمة، نادرٌ فيما عداها. الثاني: أنه كان ينبغي أن يُنَوَّنَ، ولا يحسُنُ أن يقال: هو ممنوعُ الصرفِ اعتباراً بتأنيثِ السورة؛ لأنه كان ينبغي ألا يظهرَ فيه الجرُّ بالكسرةِ البتةَ» انتهى.

وعن الحسن^(١) أيضاً (عُتْلُ) [١٣] بالرفعِ على: هو عتْلٌ.

قال في «الدر»^(٢): «وَحَقُّهُ أَنْ يُقْرَأَ مَا بَعْدَهُ بِالرَّفْعِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقَطْعِ: إِنَّهُ يُبْدَأُ بِالِاتِّبَاعِ، ثُمَّ بِالْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ»، والجمهورُ بالجرِّ.

والعُتْلُ: هو الجافي الغليظ.

وقرأ ﴿أَنْ كَانَ﴾ [١٤] بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةٍ على الخبر^(٣) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وحفصٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والمطوَّعيُّ واليزيديُّ.

وقرأ^(٤) ابنُ ذكوانٌ بخلافِ عنه وهشامٌ من طريقِ الحُلوانِيِّ، وكذا

أبو جعفر^(٥) بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانية، وإدخالِ أَلْفٍ / بينهما.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٤، إيضاح الرموز: ٧٠٥.

(٢) الدر المصون ٤٠٥ / ١٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٠ / ٦، الحجة لابن زنجلة: ٧١٧، الموضح

١٢٨٨ / ٣.

(٤) ش: «وقرأ ابن ذكوان في وجهه الثاني، وكذا رويس»، وهو سهو هنا، سيأتي بعد أسطر

في مكانه الصحيح.

(٥) خ: «ورويس»، وهو سهو هنا؛ لأنه لا يُدْخَلُ الألفُ بينهما. انظر: النشر ٣٦٧ / ١.

ومَمَّن نَصَّ على إدخالِ الألفِ بينهما لابنِ ذكوانَ مكِّيُّ وابنُ شريحِ وابنُ غَلْبُونِ. وردَّه الداني، وعبارته في «التيسير»^(١): «وليس ذلك بمستقيمٍ من طريقِ النظرِ، ولا صحيحٍ من جهةِ القياسِ، وذلك أنَّ ابنَ ذكوانَ لما لم يَفْصَلْ بهذه الألفِ بين الهمزتين في حالِ تحقيقهما مع نَقْلِ اجتماعِهما، عَلِمَ أنَّ فَصْلَهُ بها بينهما في حالِ تسهيله إحداهما مع خِفَّةِ ذلك، غيرُ صحيحٍ في مذهبه، على أنَّ الأَخْفَشَ^(٢) قد قال في كتابه عنه: «بتحقيقِ الأولى وتسهيلِ الثانية»، ولم يَذْكر فصلاً بينهما، فاتضح ما قلناه».

وقرأ ابنُ ذكوانَ في وجهه الثاني، وكذا رُويسُ، من غيرِ خُلْفٍ بتسهيلِ الثانيةِ من غيرِ أَلْفٍ، ونَصَّ عليه لابنِ ذكوانَ غيرُ الأوَّلَيْنِ مَمَّن هو أَعْرَفُ بدلائلِ النصوصِ كابنِ شَيْطَا وابنِ الفَحَّامِ، حكى ذلك في «النشر»^(٣).

وقال: «إنه قرأ بكلِّ منهما، وإنَّ الأمرَ في ذلك قريبٌ».

وقرأ هشامٌ من طريقِ المفسِّرِ بالتحقيقِ والمدِّ.

وقرأ حمزةُ وأبو بكر، وكذا رُوْحُ بهمزتين محققتين على الاستفهامِ أيضاً

من غيرِ أَلْفٍ، وفيها وجهان^(٤):

أحدهما: أن تتعلق بمقدر يدلُّ عليه ما قبله، أي: أطيعه لأن كان، أو

أ تكون طواعيته لأن كان؟

(١) التيسير ١٩٤.

(٢) لم نقف عليه.

(٣) النشر ١/٣٦٧، وتقدم في باب الهمزتين من كلمة ٣/٨٩٤.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠/٤٠٧.

والثاني: أن تتعلق بمقدّر يدل عليه ما بعده، أي: لِأَنَّ كَانَ كَذَا وَكَذَا كَذَّبَ وَجَحَدَ، ووافقهم الشَّنُوذِيُّ.

وعن الحسنِ إبدالُ الثانيةِ ألفاً ومُدُّها لالتقاء الساكنين.

وعن الحسن^(١) أيضاً (أذا تُتلى عليه) [١٥] بهمزةٍ واحدةٍ ممدودةٍ على الاستفهامِ، وهو استفهامٌ تفرُّعٌ وتوبيخٌ على قوله: «القرآن أساطير الأولين»، لَمَّا تَلَيْتَ عَلَيْهِ آيَاتُ اللَّهِ.

وعنه^(٢) (أَنَّ لَكُمْ فِيهِ) [٣٨] بهمزةٍ ممدودةٍ على الاستفهامِ أيضاً. والجمهور بهمزةٍ واحدةٍ مكسورةٍ على الخبر.

وقرأ ﴿يُبَدِّلُنَا﴾ [٣٢] بفتح الباء الموحدة، وتشديد الدال نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر. ووافقهم اليزيديُّ، وسبق بالكهف [٨١] مبحثه، كقراءة ﴿لَمَّا تَخَيَّرُونَ﴾ [٣٨] بتشديد التاء، في أوخر البقرة [٢٦٧]، / للبيزيِّ، وموافقة ابنِ مُحَيِّصِنٍ بخلافٍ عنهما.

وعن الحسن^(٣) (بالغة) [٣٩] بالنصبِ على الحالِ من ﴿أَيْمَنُ﴾ [٣٩]؛ لأنها تخصّصت بالعمل، أو بالوصف. وقيل: من الضمير في ﴿عَلَيْنَا﴾ [٣٩]، إن جعلناها صفةً لـ ﴿أَيْمَنُ﴾، والجمهورُ بالرفعِ نعتاً لـ ﴿أَيْمَنُ﴾.

وعن الحسن^(٤) أيضاً (يُكشِفُ) [٤٢] بكسرِ الشينِ من أكشَفَ، إذا دخلَ في

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٤، إيضاح الرموز: ٧٠٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٤، إيضاح الرموز: ٧٠٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٥، إيضاح الرموز: ٧٠٦.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٦، إيضاح الرموز: ٧٠٦.

الكشف، ومنه: أكَشَفَ الرَّجُلُ، إِذَا انْقَلَبَتْ شَفْتُهُ الْعَلِيَا لَانْكَشَافِ مَا تَحْتَهَا. والجمهورُ بَفَتْحِهَا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ﴿عَنْ سَاقٍ﴾ [٤٢] قائمٌ مقامَ الفاعل. وكشفُ الساقِ كنايةٌ عن شدةِ الأمرِ^(١) وتفاقمِهِ.

قال مجاهد^(٢): هي أول ساعةٍ من يوم القيامة، وهي أفضعها. وما جاء في الحديث من قوله: «فيكشف لهم عن ساق»^(٣) محمولٌ أيضاً

(١) هذا أحد قولين في الآية، والقول الآخر فيها: أن الرب يكشف عن ساقه كما سيأتي بيانه بعد حاشيتين.

(٢) أورده أبو حيان في البحر ٣١٦/٨، بدون إسناد مثله، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ٩٩/١٤ عن ابن عباس أيضاً بلفظ: «هي أول ساعة تكون يوم القيامة»، وكذا نقل مجاهد عن ابن عباس أنه قال: «هي أشد ساعة تكون يوم القيامة»، عزاه السيوطي في الدر ١٤/٦٤٥، إلى الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن منده عن مجاهد في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، قال: عن شدة الأمر وجده، قال: وكان ابن عباس يقول: ... فذكره كما سبق.

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الدارقطني في الرؤية ٢٨ برقم: ٧، من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه من حديث أبي هريرة ٦٢، برقم: ٤٧. وعن أبي هريرة أيضاً أخرجه ابن منده في الإيمان ٣/٤٠ برقم: ٨١١، وهو جزء من حديث الرؤية الطويل، وأصله منخرج في الصحيحين، أما مسلم فقد أخرجه في صحيحه ١/١٦٨، ك: الإيمان، ب: معرفة طريق الرؤية، برقم: ١٨٣، ولفظه كاللفظ الذي أورده المؤلف، ما عدا قوله: «لهم»، وأخرجه البخاري في مواضع عدة منها: ٨/٦٦٣-٦٦٤، مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، برقم: ٤٩١٩، مختصراً، ولفظه: «يكشف ربنا عن ساقه...»، وفي التوحيد ١٣/٤٢٠، برقم: ٧٤٣٩، ولفظه: «فيكشف عن ساقه...»، وانظر: مزيداً من التخريج والتفصيل في السلسلة الصحيحة ٢/١٢٥، ١٢٩ برقم: ٥٨٣، و٧/٣٤٩، برقم: ٣١٢٩.

على الشدّة في ذلك اليوم، وهو مجازٌ سائغٌ مشهورٌ في لسان العرب^(١).

(١) يَمْنَعُ الحَمَلَ على المجاز سيقُ الأحاديث، وورودُ الساق في بعضها معرفة مضافة إلى ضمير الله تعالى، ففي حديث أبي سعيد الخدري في صحيح البخاري برقم: ٧٤٣٩: «... هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه...». وفي صحيح مسلم برقم: ١٨٣، ٣٠٢، ٣٠٣ نحوه من حديث أبي سعيد أيضاً.

وفي المعجم الكبير للطبراني ٣٥٧ / ٩، برقم: ٩٧٨٤ من حديث ابن مسعود: «هل تعرفونه إن رأيتموه؟ فيقولون: إنَّ بيننا وبينه علامة إذا رأيناها عرفناها، قال: فيقول: ماهي؟ فيقولون: يكشف عن ساقه، قال: فعند ذلك يكشف عن ساقه». وصححه الحاكم في المستدرک ٣٧٦ / ٢، ووافقه الذهبي، وصححه أيضاً: الهيثمي (مجمع الزوائد ١٠ / ٣٤٠، ٣٤١)، والألباني في صحيح الترغيب برقم: ٣٥٩١.

وفي سنن الدارمي ١٨٤٨ / ٣ برقم: ٢٨٤٥ من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «... فيكشف لهم عن ساقه فيقعون سجوداً، وذلك قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾».

فالأحاديث تفسر القرآن، والساق المُنكَّرة تحمل على الساق المُعرَّفة المضافة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد يقال: إن ظاهر القرآن يدلُّ على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساقٍ ويُدْعَوْنَ إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله، فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه». وقال ابن القيم رحمه الله: «وتنكيره للتعظيم والتفخيم كأنه قال: يكشف عن ساقٍ عظيمةٍ، جلت عظمتها وتعالى شأنها أن يكون لها نظير أو مثل أو شبيه، قالوا: وحملُ الآية على الشدّة لا يصحُّ بوجه؛ فإن لغة القوم في مثل ذلك أن يقال: كُشِفَتْ الشدّة عن القوم، لا كُشِفَ عنها» إلى آخر كلامه. انظر: بيان تلبس الجهمية ٥ / ٤٧٣، الصواعق المرسله ١ / ٢٥٣، مِنَّة المنعم في شرح صحيح مسلم ١ / ١٦٠.

قال حاتم^(١):

أخو الحربِ إنَّ عَضَّتْ به الحربُ عَضَّها
ونكَّرَ الساقَ للتهويلِ والتعظيمِ.

وعن الحسن^(٢) أيضاً [تَدَارِكُهُ] [٤٩] بتشديدِ الدالِ على أَنَّ الأَصْلَ^(٣)
«تَدَارِكُهُ» بتأينِ مضارعاً، فأدغم.

قال في «الدر»^(٤): «وهو شاذٌّ؛ لأنَّ الساكنَ الأوَّلَ غيرُ حرفِ لينٍ، وهو
كقراءةِ البزِّيِّ ﴿إِدْتَلَّقَوْنَهُ﴾ [النور: ١٥]، و﴿نَارَاتَاظَلَى﴾ [الليل: ١٤]. وهذا على
حكايةِ الحال؛ لأنَّ القصةَ ماضيةً، فأيقاعُ المضارعِ هنا للحكايةِ».
والجمهورُ على التخفيفِ.

واختلَفَ في ﴿لِيَرْلَقُونَكَ﴾ [٥١]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٥) بفتحِ الياءِ مِنْ زَلَقْتُ الرَّجُلَ، عُدِّي^(٦) بالفتحةِ

(١) ديوانه: ٥٠، والدر المصون ١٠/٤١٧.

وحاتم: هو ابن عبد الله بن سعد، أبو عدي، وأبو سَفَّانَةَ، الطائي، الشاعر الجاهلي،
وكان جَوَاداً يُضْرَبُ بِجُودِهِ المثل، جَيِّدُ الشَّعْرِ شَجَاعاً، (ت: ٥٠٦ م). انظر: الشعر
والشعراء ١/٢٤١، تاريخ دمشق ١١/٣٥٧، معجم الشعراء في لسان العرب: ١٠٤.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٦، إيضاح الرموز: ٧٠٦.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٣٢٧، البحر المحيط ٨/٣١٧.

(٤) الدر المصون ١٠/٤٢٠.

(٥) انظر: الكفاية: ٣٠٥، النشر ٢/٣٨٩، الإتحاف ٢/٥٥٥.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣١٢، الحجة لابن زنجلة: ٧١٨، الموضح

من زَلِقَ الرَّجُلُ بالكسر، نحو: شَتِرَتْ عَيْنُهُ^(١) بالكسرِ وشَتَرَهَا اللهُ بالفتحِ.
 وقرأ الباقون بضمها من أزلقه أي: أزلَّ رجله، فالتعديةُ بالهمزة.
 والباءُ في ﴿بِأَبْصَرِهِمْ﴾ [٥١]: إمَّا للتعدية^(٢) كالداخلَةِ على الآلةِ أي:
 جَعَلُوا أَبْصَارَهُمْ كآلَةِ الْمُزْلَقَةِ لك كَعَمِلْتَ بالقدوم، وإمَّا للسببية،
 أي: بسببِ عيونهم. والمعنى: أنهم لشدةِ عداوتهم ينظرون إليه شزراً
^(٣) بحيث يكادون يُزِلُّون قَدَمَيْكَ، وَيَرْمُونَكَ، من قولهم: / نَظَرَ إِلَيَّ نَظْرًا
 كَادَ يَصْرَعُنِي، أو إنهم يكادون يصيبونك بالعين، إذ رُوِيَ أنه كان في بني
 أسدٍ عَيَّانُونَ.

قال ابنُ الكلبي^(٤): «كان رجلٌ من العربِ يمكثُ يومين أو ثلاثة لا يأكل،
 ثم يرفعُ جانبَ خِبايئه، فيقول عند جوازِ الإبلِ أو الغنمِ عليه: لم أرَ كالِيومِ
 إبلاً ولا غنماً أحسنَ من هذه، فما تذهبُ إلا قريباً حتى تسقط. فقال الكفار
 لهذا الرجل: أن تصيب رسولَ الله ﷺ فأجابهم، وأنشد^(٥):
 قد كان قومك يَحْسَبونكَ سيِّداً وإخال أنك سيِّدٌ معيُونُ

(١) شَتِرَتْ عَيْنُهُ: انقلب جَفْنُهَا.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٢٠/١٠.

(٣) هو نظر الغضبانِ بمؤخر العين.

(٤) انظر: النكت والعيون ٧٤/٦، جامع البيان للقرطبي ١٨٥/٢١، والعبارة عندهم:

«فسأل الكفارُ هذا الرجلَ أن يصيب لهم النبي ﷺ بالعين...».

(٥) البيت للعباس بن مرداس، وهو في ديوانه: ١٠٨، المقتضب ١/١٠٢، الخصائص

أي: مصابٌ بالعين، فعَصَمَ اللهُ نبيَّه ﷺ، وأنزل عليه هذه الآية. قال قتادة^(١): «نَزَلَتْ لِدَفْعِ الْعَيْنِ حِينَ أَرَادُوا أَنْ يَعِينُوهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ».

وقال الحسن^(٢): «دَوَاءٌ مَنْ أَصَابَهُ الْعَيْنُ أَنْ يَقْرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ»، نقله في «البحر»^(٣) كغيره.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير خمسة^(٤).



(١) أورده أبو حيان في البحر ٨ / ٣١٨، عن قتادة به، بدون إسناد، وهو مرسل.
(٢) أورده الثعلبي في الكشف والبيان ١٠ / ٢٤، والبغوي في تفسيره ٨ / ٢٠٣، وأبو حيان في البحر المحيط ٨ / ٣١٨، بدون إسناد، وانظر: تفسير الحسن البصري ٥ / ١٨٨، جمع د. شير علي.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٤ / ١٠٢: «وفي هذه الآية دليل على أن العين إصابتها وتأثيرها حق بأمر الله عز وجل كما وردت بذلك الأحاديث المروية من طرق متعددة كثيرة»، ثم ساق عدداً من الروايات بأسانيد مصنفها.

(٣) البحر ٨ / ٣١٨.

(٤) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٥، والتلخيص: ٤٤٣، والكنز في القراءات العشر ٢ / ٦٩٠، وغيث النفع: ٣٧٢.

المرسوم

اتفقوا على كتابة ﴿بِأَيِّكُمْ﴾ [٦] بياءين بين الألف والكاف^(١).



(١) انظر: المقنع: ٤٧، مختصر التبيين ١٢١٨/٥، الوسيلة: ٣٥٠، الجميلة: ٥٧٧.

المقطوع والموصول

اتفقوا على قطع ﴿ أَنْ ﴾ عن ﴿ لَا ﴾ في قوله: ﴿ أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا ﴾ [٢٤]، وهو آخرها^(١).

* * *

(١) أي: آخر المواضع العشرة. انظر: مرسوم سورة الأعراف.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ت﴾ [١] ق، ك ﴿يَسْطُرُونَ﴾ [١]، للفصل بين القسم والمقسم عليه وهو ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [٢]، ﴿غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [٣] ك^(١): على جعل تاليهما مستأنفاً، ن: على أن تاليها من جواب القسم، ﴿عَظِيمٍ﴾ [٤] ك^(٢)، أو ت^(٣). ﴿الْمَقْتُونُ﴾ [٦] ت. ﴿بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [٧]، و ﴿فِيكَدْهُنُونَ﴾ [٩] ك. ﴿مَهِينٍ﴾ [١٠] ن؛ لأن تاليه صفة له، فلا يفصل بينهما، وقد تجوزها الفاصلة. ﴿زَيْنِيرٍ﴾ [١٣] ك: على قراءة التالي بالاستفهام على تقدير: أنطيعه لأن كان ذا مال وبنين، أو تكون طواعيته لأن كان، فيكون متعلقاً بما بعده، يدل عليه ﴿فَلَا تُطْعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [٨]، وكذا على قراءة الخبر، حيث جعلناه يتعلق بما بعده، «أي: قال ذلك حينئذٍ لأن كان متموّلاً مستظهِراً بالبنين من فرط غروره، لكن العامل مدلول «قال»، لا نفسه؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله». قاله في «أنوار التنزيل»^(٤)، ن: على قراءة الخبر حيث جعلناه / يتعلق بالسابق، أي: لا تُطْعِ مَنْ هَذِهِ مِثَالِهِ؛ لأن كان ذا مالٍ، وحينئذٍ فهو علة لـ ﴿وَلَا تُطْعِ﴾.

(١) ش: «ت».

(٢) وفاقاً للعماني. انظر: المرشد ٧٩٧/٢.

(٣) وفاقاً للداني. انظر: المكتفى ٥٨١.

(٤) أنوار التنزيل ٤٩٤/٢.

﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٥] ك. ﴿الْخُرُطُومُ﴾ [١٦] ت. ﴿يَسْتَتُونَ﴾ [١٨] ك، ﴿كَالصَّرِيرِ﴾ [٢٠] و، ﴿صَرْمِينَ﴾ [٢٢] و، ﴿مَسْكِينَ﴾ [٢٤] و، ﴿مَحْرُومُونَ﴾ [٢٧] و، ﴿نُسَيْحُونَ﴾ [٢٨] و، ﴿ظَالِمِينَ﴾ [٢٩] و، ﴿يَتَلَوُّونَ﴾ [٣٠] و، ﴿طَلْعِينَ﴾ [٣١] و، ﴿رَغْبُونَ﴾ [٣٢] و، ﴿الْعَذَابُ﴾ [٣٣] ك^(١).

﴿يَعَامُونَ﴾ [٣٣] و، ﴿التَّعِيمِ﴾ [٣٤] ت. ﴿تَحْكُمُونَ﴾ [٣٦] و، ﴿تَخَيَّرُونَ﴾ [٣٨] و، ﴿لَمَّا تَحْكُمُونَ﴾ [٣٩] ك، ﴿زَعِيمٌ﴾ [٤٠] ك أيضاً، ويتبدأ بتاليه، على معنى: له شركاء. ﴿صَدِيقِينَ﴾ [٤١] ن: على أن ﴿يَوْمَ﴾ نُصِبَ ظَرْفًا، وَالْعَامِلُ فِيهِ ﴿فَلْيَأْتُوا﴾ [٤١]، تقديره: فليأتوا يوم القيامة، ك: على أن الناصب له محذوف، تقديره: يكون كيت وكيت في الأمور الصعبة الشاقة، قاله في «النهر»^(٢).

﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [٤٢] ك: على نصب التالي، بتقدير: تراهم. ﴿خَشِيعَةً﴾ [٤٣] ن: على الحال، أي: يُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فِي حَالِ خَشْوَعِ أَبْصَارِهِمْ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا. ﴿زَلَّةٌ﴾ [٤٣] ك، ﴿سَلَامُونَ﴾ [٤٣]، و﴿الْحَدِيثُ﴾ [٤٤]، و﴿يَعَامُونَ﴾ [٤٤] ك. و﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾ [٤٥] ك، كما قاله الداني^(٣)، وجوزّه العَمَّانِي^(٤). ﴿مَتِينٌ﴾ [٤٥]، و﴿مُنْقَلُونَ﴾ [٤٦]، و﴿يَكْتُبُونَ﴾ [٤٧]، و﴿مَكْظُومٌ﴾ [٤٨]، و﴿الْصَّالِحِينَ﴾ [٥٠]، و﴿لَمَجْنُونٌ﴾ [٥١] ك. ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٥٢] م.

(١) ح: «ت».

(٢) النهر الماد ٢/١١٤١.

(٣) المكتفى ٥٨٣.

(٤) المرشد ٢/٨٠١.

سورة الحاقة

مكيّة^(١).و حروفها: ألف^(٢) وأربعة^(٣) وثمانون^(٣).وكلمتها: مئتان وست^(٤) وخمسون كلمة^(٤).وأيتها: خمسون وآية بصري^(٥) ودمشقي^(٥)، وثلثان في الباقي، قيل: وثلاث^(٥)بصري^(٦).اختلافها ثلاث^(٧): ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ الأولى [١] كوفي^(٧)، ﴿ حُسُومًا ﴾ [٧] حمصي^(٧)،

(١) زاد في: د، ص، ت: «وقيل: مدنية»، وهو مخالف لما في المصادر، وقد حكى ابن الجوزي وابن عطية الإجماع على مكّيتها. انظر: المحرر الوجيز ١٦/٩٢، زاد المسير ٨/٣٤٥.

(٢) زاد في: د، ص، ت: «ومئة»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٣، حسن المدد: ١٣٩، البصائر ١/٤٧٨، منار الهدى: ٤٠٢، القول الوجيز: ٣٢٣.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٣، حسن المدد: ١٣٩، البصائر ١/٤٧٨، وفيه: «خمس وخمسون»، منار الهدى: ٤٠٢، القول الوجيز: ٣٢٣.

(٥) زاد في: د، ص، ت: «ومئة»، وهو مخالف لما في المصادر.

(٦) انظر: البيان: ٢٥٣، فنون الأفتان: ٣١٥، جمال القراء ١/٢٢٢.

(٧) كذا في حسن المدد: ١٣٩، وانظر: البيان: ٢٥٣، وفيه: آيتان، وكذا في فنون الأفتان: ٣١٥، وجمال القراء ١/٢٢٢.

وقيل: وبصريُّ فيهما^(١)، ﴿بِشْمَالِهِ﴾ [٢٥] حجازيُّ.
وفيها شبه الفاصلة موضعان^(٢): ﴿صَرَعَى﴾ [٧]، ﴿بِئَمِينِهِ﴾ [١٩].

* * *

(١) أي: في الموضعين المذكورين، وهو قول ضعيف لم يعتمده الداني في البيان: ٢٥٣.
(٢) كذا في حسن المدد: ١٣٩، وفي البيان: ٢٥٣ موضع واحد، القول الوجيز: ٣٢٣.

فواصلها^(١)

﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ [١]، ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [٢]، ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [٣]، ﴿ بِالْفَارِعَةِ ﴾ [٤]،
 ﴿ بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [٥]، ﴿ عَاتِيَةٍ ﴾ [٦]، ﴿ خَاوِيَةٍ ﴾ [٧]، ﴿ مِّنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [٨]، ﴿ بِالْحَاطِئَةِ ﴾
 [٩]، ﴿ رَابِيَةً ﴾ [١٠]، ﴿ الْجَارِيَةِ ﴾ [١١]، ﴿ وَرِعِيَّةٌ ﴾ [١٢]، ﴿ وَحِدَةً ﴾ [١٣]، ﴿ وَاحِدَةً ﴾
 [١٤]، ﴿ الْوَاقِعَةُ ﴾ [١٥]، ﴿ وَاهِيَةٌ ﴾ [١٦]، ﴿ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [١٧]، ﴿ خَافِيَةٌ ﴾ [١٨]،
 ﴿ كَتِيْبَةٌ ﴾ [١٩]، ﴿ حِسَابِيَّةٌ ﴾ [٢٠]، ﴿ رَاضِيَةٌ ﴾ [٢١]، ﴿ عَالِيَةٌ ﴾ [٢٢]، ﴿ دَانِيَةٌ ﴾
 [٢٣]، ﴿ الْحَالِيَةِ ﴾ [٢٤]، ﴿ كَتِيْبَةٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ حِسَابِيَّةٌ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْقَاضِيَةَ ﴾
 [٢٧]، ﴿ مَالِيَةً ﴾ [٢٨]، ﴿ سُلْطَنِيَّةٌ ﴾ [٢٩]، ﴿ فَعْلُوهُ ﴾ [٣٠]، ﴿ صَلُّوهُ ﴾ [٣١]،
 ﴿ فَاسْلُكُوهُ ﴾ [٣٢]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٣٣]، ﴿ الْمَسْكِينِ ﴾ [٣٤]، ﴿ حَمِيمٌ ﴾ [٣٥]،
 ﴿ غَسْلِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ الْخَطُوطُونَ ﴾ [٣٧]، ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾ [٣٨]، ﴿ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ [٣٩]،
 ﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٤٠]، ﴿ مَا تَوَمَّنُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٤٣]،
 ﴿ الْأَفَاوِيلِ ﴾ [٤٤]، ﴿ بِالْيَمِينِ ﴾ [٤٥]، ﴿ أَلْوَتِينَ ﴾ [٤٦]، ﴿ حَاجِزِينَ ﴾ [٤٧]،
 ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٨]، ﴿ مُكْذِبِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ الْكَافِرِينَ ﴾ [٥٠]، ﴿ الْيَقِينَ ﴾
 [٥١]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٥٢].



(١) انظر: البيان: ٢٥٣، حسن المدد: ١٣٩، القول الوجيز: ٣٢٤.

القراءات وتوجيهها

/ عن الأعمش (ثمود^٤) [٤] المرفوع بالتنوين، وسبق في الأعراف [٧٣]،
 كإدغام لام ﴿فَهَلْ﴾ في تاء ﴿تَرَى﴾ [٨] في الصغير^(١) لأبي عمرو وهشام
 بخلاف عنه، وحمزة والكسائي، وموافقة ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي والحسن
 لهم، كالإمالة في رائه المُقَرَّرَة في بابها لأبي عمرو وحمزة والكسائي،
 وكذا خَلَفٌ^(٢)، وموافقة الأعمش لهم، والإمالة الصغرى لورش من طريق
 الأزرق كقالون^(٣) من «العنوان»، والفتح للباقيين.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ [٩]:

فأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوب^(٤) بكسر القاف وفتح الموحدة^(٥)،
 أي: أجناده وأهل طاعته. تقول: زيدٌ قَبْلَكَ، أي: فيما يليك من المكان.
 وكثر استعمال «قَبْل» حتى صار بمنزلة عندك، وفي جهتك، وما يليك.
 ووافقهم الحسن واليزيدي^(٦).

(١) انظر: الإدغام الصغير ٧٥٩/٢.

(٢) وكذا ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٣) سقط من ح قوله: «كقالون من العنوان».

(٤) انظر: غاية الاختصار ٦٩٠/٢، النشر ٣٨٩/٢، الإتحاف ٥٥٧/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٤/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧١٨، الموضح

. ١٢٩٠/٣

(٦) انظر: المبهج ٣/٣٨٢، إيضاح الرموز: ٧٠٦.

وقرأ الباقون بفتح القاف وسكون الباء على أنه ظرف زمان، أي: ومن تقدمه من الأمم الكافرة كقوم نوح.

وأبدل همزة ﴿وَالْمُؤْتَفِكَتْ﴾ [٩] قالون من طريق أبي نَشِيط، وهو الصحيح عن الحلواني وورش وأبو عمير^(١)، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي. وقرأ الباقون بالهمز، وهو الذي رواه الجمهور عن قالون، ولم يذكر المغاربة والمصريون عنه غيره.

وأبدل همزة ﴿بِالْحَاطَّةِ﴾ [٩] أبو جعفر وحده، كما في الهمز المفرد^(٢). ﴿وَالْمُؤْتَفِكَتْ﴾: قرى قوم لوط، والمراد أهلها.

وأمال ﴿طَعَا﴾ [١١] حمزة والكسائي، وكذا خلف وقفاً. ووافقهم الأعمش. وقرأ وورش من طريق الأزرق بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

واتفقوا على كسر عين ﴿وَتَعِيَهَا﴾ [١٢] وتخفيف الياء، مضارع وعى، وهو منصوب عطفاً على ﴿لِنَجْعَلَهَا﴾ [١٢]، وأمّا ما ذكره في «البحر»^(٣) من إسكانها لقبيل، وإخفاء حركتها لحمزة فليس من طرُقنا، كما نبّه عليه صاحب «التيسير»^(٤)، وعبارته: «كلهم قرؤوا ﴿وَتَعِيَهَا﴾ بكسر العين وفتح الياء^(٥)، وقد جاء في ذلك ما لا يصح».

(١) بخلفه.

(٢) انظر: الهمز المفرد في ٢/٨٣٦.

(٣) البحر ٨/٣٢٢.

(٤) التيسير ٢١٣.

(٥) زاد في التيسير: «وتخفيفها».

قال الجعبري^(١): «أي: مِنْ طَرِيقِهِ^(٢)، وكذلك ما عَزِيَّ لَخَارِجَةِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالزَيْنَبِي / عَنْ قَبْلِ مِنَ الْإِسْكَانِ، وَالْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ». ولم يُنَبِّهْ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ كَالشَّاطِبِيِّ وَصَاحِبِ «النَّشْرِ»، وَ«التَّقْرِيبِ»، وَ«العنوان»، وَ«النجوم» وَغَيْرِهِمْ، فَتَخْفِيهِهَا مَعْلُومٌ مِنْ إِهْمَالِهِمْ لَهَا، وَالْمَعْنَى: وَتَحْفَظُهَا أَدْنُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَحْفَظَ الْمَوَاعِظَ وَتَعْتَبِرَ بِهَا، فَيُقَالُ: وَعَيْتُ لِمَا حُفِظَ فِي النَّفْسِ، وَأَوْعَيْتُ لِمَا حُفِظَ فِي غَيْرِ النَّفْسِ مِنَ الْأَوْعِيَةِ.

وقرأ ﴿الَّذُنُورُ﴾ [١٢] بسكونِ الذالِ نافعٌ كما في البقرة [٦٧].

وعن الحسن (الصُّور) [١٣] بفتح الواوِ، وسبق بالأنعام [٧٢].

وهذه النفخةُ هي نفخةُ الفزعِ.

وعن المطوّعي^(٣) (وَحُمِّلَتِ الْأَرْضُ) [١٤] بتشديد الميمِ للكثيرِ.

قال أبو حيان^(٤): «أو يكونُ التضعيفُ للنقلِ، فجاز أن تكونَ ﴿الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾ [١٤] المفعولُ الأولُ أقيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي مَحذُوفٌ، أَي: رِيحًا تُفْتَتِّهَها، أَو الْمَلَائِكَةُ أَو الْقُدْرَةُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أقيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَالْأَوَّلُ مَحذُوفٌ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَقْدَّرَةِ».

(١) كنز المعاني (خ) ٢٩٨/أ.

(٢) أي: من طرق التيسير، وفي خ، ف، غ: «طريقه»، والمثبت موافق لما في الكنز (خ)

٢٩٨/أ، وفي ح، ش: «طريقه».

(٣) انظر: المبهج ٣/٣٨٢، إيضاح الرموز: ٧٠٧.

(٤) البحر ٨/٣٢٣.

والجمهورُ على تخفيفِ الميم، أي: وحمَلَتْها الرِيحُ أو الملائكةُ أو القدرة.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تَخْفَى مِنْكُمْ﴾ [١٨]:

فحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بالياء من تحت، على التذكير؛ لأنَّ التأنيث مجازي^(٢)، وللفصل أيضاً. ووافقهم الأعمش^(٣).
وقرأ الباقون بالتاء من فوق للتأنيث اللفظي من غير إمالةٍ على الأصل، إلا أنَّ ورشاً من طريق الأزرق قرأ بالفتح، وبين اللفظين، وبه قرأ قالون من «العنوان».

ويُوقَف لحمزةً على ﴿هَأْوُمُ﴾ [١٩] بالتسهيل بين الهمزة والواوِ على القياسِ وجهاً واحداً؛ لأنه ليس من قبيلِ ما تَوَسَّطَ بدخولِ زائدٍ عليه؛ لأنَّ ﴿هَأْوُمُ﴾ اسمٌ فعل بمعنى خذوا، و«ها» فيه جزءٌ كلمةٍ ليست للتنبية، وبالواوِ الخالصة على الرسم.

وقال مكي^(٤): «أصلها: هاؤمو، كما تقول: «أنتمو» فكتبَ على لفظِ الوصلِ، ولا يَحْسُنُ الوقْفُ عليه؛ لأنك إن وقفتَ على الأصلِ بالواوِ خالفتَ الرسم، وإن وقفتَ بغيرِ واوٍ خالفتَ الأصلَ».

(١) انظر: الغاية: ٤١٨، النشر ٢/٣٨٩، الإتحاف ٢/٥٥٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣١٥، الحجة لابن زنجلة: ٧١٨، الموضح ٣/١٢٩١.

(٣) انظر: الروضة ٢/٩٦٠، المبهج ٣/٣٨٣، إيضاح الرموز: ٧٠٧.

(٤) الكشف ١/١٠١.

وَتُعَقَّبَ بَأَنَّ الْوَائِ فِيهِ لَيْسَتْ ضَمِيرًا، وَإِنَّمَا هِيَ صَلَةٌ مِيمِ الْجَمْعِ، وَأَصْلُ مِيمِ الْجَمْعِ الضَّمُّ، وَالصَّلَةُ، وَقَدْ تُحَذَفُ وَتُسَكَّنُ تَخْفِيفًا، وَرُسِمَ جَمِيعُ ذَلِكَ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَكَذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ ﴿هَأْوُمُ أَقْرُؤُوا﴾ [١٩]، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، / فِي الرَّسْمِ وَالْوَقْفِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ الْوَقْفِ، وَلَا وَجْهَ لِإِثْبَاتِ الْوَائِ» أَنْتَهَى.

وَقَرَأَ ﴿كِتَابِيَّة﴾ كِلَاهِمَا [٢٥، ١٩]، وَ﴿حِسَابِيَّة﴾ مَعًا [٢٦، ٢٠]، بِحَذْفِ هَاءِ السَّكْتِ^(١) فِي الْوَصْلِ يَعْقُوبُ^(٢)، وَوَأَفَقَهُ ابْنُ مُحَيِّصِينَ^(٣).
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِثْبَاتِهَا فِيهَا، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُحَذَفَ وَصَلًا وَتُثَبَّتَ وَقْفًا، وَإِنَّمَا أُجْرُوا الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ^(٤)، أَوْ وَصَلُوا بِنِيَّةِ الْوَقْفِ.
وَالْحَقُّ أَنْ ثَبُوتُهَا فِي الْوَصْلِ قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ لِثَبُوتِهَا فِي خَطِّ الْمَصْحَفِ الْكَرِيمِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ الزَّهْرَاوِيِّ^(٥): «إِنَّ إِثْبَاتَهَا فِي الْوَصْلِ لِحَنْ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يُجِيزُهُ».

وَلَا خِلَافَ فِي إِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَقَرَأَ ﴿مَالِيَّة﴾ [٢٨]، وَ﴿سُلْطَنِيَّة﴾ [٢٩] بِحَذْفِ هَاءِ مِنْهُمَا حَمْزَةً، وَكَذَا يَعْقُوبُ وَصَلًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْوَقْفِ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِتَحْصِينِ حَرَكَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي الْوَصْلِ يُسْتَعْنَى عَنْهَا. وَوَأَفَقَهُمَا ابْنُ مُحَيِّصِينَ.

(١) انظر: الموضح ٣/ ١٢٩٢.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٤٩٨، النشر ٢/ ١٤٢، الإتحاف ٢/ ٥٥٨.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٥٧، المبهج ٣/ ٣٨٣، إيضاح الرموز: ٢٤٤.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة لابن زنجلة: ٧١٩، الموضح ٣/ ١٢٩٢.

(٥) ذكره ابن عطية في المحرر الوجيز ١٦/ ١٠١، وأبو حيان في البحر ٨/ ٣٢٥.

فإن قلت: لَمْ خَصُّوا هذين اللفظين دون غيرهما؟ أجيب: بأنه للجَمْع بين اللغتين مع اتِّباع الأثر.

وآختلف النَّقْلَةُ في نقل همزة ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ [٢٠] إلى هاءِ ﴿كِتَابِيَّة﴾ [١٩] عن ورشٍ، كما مرَّ في بابِه^(١)، والجمهورُ عنه على التحقيقِ وتَرْكِ النَّقْلِ؛ لكونِ الهاءِ هاءَ سَكْتٍ.

وكذا آختلفوا في إدغامِ هاءِ ﴿مَالِيَّة﴾ [٢٨] في هاءِ ﴿هَلَاكَ﴾ [٢٩]، فمنهم مَنْ أخذَ بإظهارها لكونها هاءَ سَكْتٍ أيضاً.

وقد قال مكي في «التبصرة»^(٢) له: «يلزم مَنْ ألقى الحركة في ﴿كِتَابِيَّة إِنِّي﴾ [١٩-٢٠]، أن يُدغمَ ﴿مَالِيَّة هَلَاكَ﴾ [٢٨-٢٩]؛ لأنه قد أجراها مُجرى الأصليِّ حين ألقى الحركة، وقدَّرتُ ثبوتها في الوصل».

قال: «وبالإظهار قرأتُ، وعليه العملُ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى».

قال أبو شامة^(٣): «يعني بالإظهار: أن يقف على ﴿مَالِيَّة هَلَاكَ﴾ وَقَفَةً لطيفةً، وأمَّا إن وَصَلَ فلا يُمكنُ غيرُ الإدغامِ، أو التحريك» قال: «وإن خلا اللفظُ من أحدهما كان القارئُ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل».

(١) انظر: باب النقل في ٢/ ٨٦١.

(٢) التبصرة: ٨٨.

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٥٨.

وهذا قد سبقه إليه صاحب «جامع البيان»^(١)، وعبارته: «فَمَنْ رَوَى التحقيق - يعني في ﴿كِتَابِيَةَ إِيَّيْ﴾ [٢٨-٢٩] - لزمه أن يقف على الهاء في قوله: ﴿مَالِيَةَ هَلَكْ﴾ [٢٨-٢٩] وَقَفَّةً / لطيفةً في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه وأصلُ بِنِيَّةٍ واقِفٍ، فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها». قال: «وَمَنْ رَوَى الإلقاء لَزِمَهُ أَنْ يَصِلَهَا، وَيُدْغِمَهَا فِي الْهَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا؛ لأنها عنده كالحرفِ اللازمِ الأصلي» انتهى.

وأما قول السخاوي^(٢): «المختارُ أن يُوقَفَ عليه؛ لأنَّ الهاءَ إنما اجْتَلِبَتْ للوقف، فلا يجوز أن توصل فإن وُصِلَتْ فالاختيارُ الإظهارُ؛ لأنَّ الهاءَ موقوفٌ عليها في النية؛ لأنها سيقَت للوقف، والثانيةُ: منفصلةٌ منها، فلا إدغامٌ»، فقال ابن الجزري^(٣) بعد أن ذكر ما تقدم: «ما قاله أبو شامة أقربُ إلى التحقيق، وأخرى بالرواية والتدقيق»، يعني مما قاله السخاوي، والله أعلم.

واختلَفَ في ﴿تَوَمُّونَ﴾ [٤١]:

فابن كثير وابن عامر بخلافٍ عن ابن ذكوان، وكذا يعقوب^(٤) بغير خُلفٍ بالياء من تحتُ فيها^(٥) على الغيبة^(٦) حملاً على قوله: ﴿الْخَطُّونَ﴾ [٣٧].

(١) جامع البيان (خ) ١١٣/أ.

(٢) فتح الوصيد في شرح القصيد ٣٩٠/٢.

(٣) النشر ٢١/٢.

(٤) انظر: الكفاية: ٣٠٦، النشر ٣٩٠/٢، الإتحاف ٥٥٩/٢.

(٥) في النسخ: «فيهما».

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٥/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٠، الموضح

ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ والحسن^(١).

وقرأ الباقر بالتاء من فوق حملاً على ﴿تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ [٣٨].
وبذلك قرأ ابنُ ذَكَوَانَ من طريقِ النَّقَّاشِ عن الأَخْفَشِ، والغَيْبِ عن ابنِ
ذَكَوَانَ من طريقِ الصَّوْرِيِّ عنه، والعراقِيون^(٢) عن الأَخْفَشِ عنه من أكثرِ
طرقه.

وَاخْتَلَفَ أَيْضاً فِي ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٢]:

فابنُ كَثِيرٍ وهِشَامٌ وابنُ ذَكَوَانَ من طريقِ الصَّوْرِيِّ، وكذا يَعْقُوبُ^(٣)،
بالياء من تحتُ على الغَيْبِ أَيْضاً، وتشديدِ الذالِ.
قال الدانِيُّ^(٤): «وهو الصحيح عن ابنِ ذَكَوَانَ، وعليه العملُ عند أهلِ
الشامِ، وبذلك قرأتُ من جميعِ الطرقِ عن الأَخْفَشِ». يعني في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾
[٤٢]، و﴿تَوْمُنُونَ﴾ [٤١].

ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسن^(٥).

وقرأ نافعٌ وأبو عميرٍ وابنُ ذَكَوَانَ فيما رواه النَّقَّاشُ عن الأَخْفَشِ عنه،
وأبو بكرٍ، وكذا أبو جعفرٍ بالتاءِ مِنْ فَوْقٍ على الخطابِ وتشديدِ الذالِ،
ووافقهم اليزيديُّ.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٧، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٨، المبهج ٣/٣٨٣.

(٢) كذا في النسخ، والمعنى: «وكذلك العراقيون...».

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٩٠، النشر ٢/٣٩٠، الإتحاف ٢/٥٥٩.

(٤) جامع البيان (خ) ٣٥١/أ.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٧، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٧، المبهج ٣/٣٨٣.

وقرأ حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ بِالْخَطَابِ والتخفيفِ،
ووافقهم الأعمشُ.

وتوجيه التذكيرِ والخطابِ ك ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والتشديد والتخفيفُ سبق
بِحُثِّهِ فِي الْأَنْعَامِ [١٥٢].

/ وفي هذه السورة من الإدغام الكبير أربعة^(١).

[٣٢٥/ب]

* * *

(١) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٥، التلخيص: ٤٤٤، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٩٢،
غيث النفع: ٣٧٢.

المرسوم

اتفقوا على كتابة ﴿طغَاءَ الْمَاءِ﴾ [١١] بالألف^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع: ٦٤، مختصر التبيين ٢/٦٩، ٥/١٢٢٤، الوسيلة: ٣٩٨، الجميلة:

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [٢] ك، أو ت؛ وفاقاً للسخستاني^(١)؛ لأنَّ ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ مبتدأ أول، و﴿ مَا ﴾ مبتدأ ثان، و﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه. ﴿ وَعَادًا بِالْقَارِعَةِ ﴾ [٤] ك، ﴿ بِالطَّاعِيَةِ ﴾ [٥]، و﴿ عَاتِيَةٍ ﴾ [٦]، و﴿ حُسُومًا ﴾ [٧] ك^(٢). ﴿ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [٨] ت^(٣)، ﴿ رَابِيَةً ﴾ [١٠] ت^(٤)، ﴿ وَاعِيَةً ﴾ [١١] ت، ﴿ الْوَاقِعَةُ ﴾ [١٥]، و﴿ أَرْجَائِهَا ﴾ [١٧]، ﴿ حَافِيَةً ﴾ [١٨] ت أيضاً؛ وفاقاً للسخستاني^(٥).

﴿ كِتَابِيَّةٌ ﴾ [١٩] ك، ﴿ حِسَابِيَّةٌ ﴾ [٢٠]، و﴿ دَانِيَةٌ ﴾ [٢٣] ك. ﴿ الْحَالِيَةِ ﴾ [٢٤] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٦)، ﴿ سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ [٢٩]، و﴿ فَاسْلُكُوهُ ﴾ [٣٢]، و﴿ الْمَسْكِينِ ﴾ [٣٤]، و﴿ إِلَّا الْخَطِطُونَ ﴾ [٣٧]، و﴿ كَرِيمٍ ﴾ [٤٠]، و﴿ شَاعِرٍ ﴾ [٤١]

(١) انظر: المرشد ٢/٨٠٣.

(٢) خ: «ت».

(٣) خ: «ك».

(٤) د: «ك».

(٥) انظر: المرشد ٢/٨٠٣.

(٦) انظر: المرشد ٢/٨٠٣.

ك، أو ﴿الْحَاطُّونَ﴾ [٣٧] ت؛ وفاقاً للداني^(١). ﴿كَاهِنٍ﴾ [٤٢] ك: على نصبِ
التالي^(٢) صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أو لزمانٍ محذوفٍ، أي: يؤمنون إيماناً
قليلاً.

﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [٤١]، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٢]، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٤٣]، و﴿حَاجِّزِينَ﴾ [٤٧]،
و﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٤٨]، و﴿مُكَذِّبِينَ﴾ [٤٩]، و﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٥٠]، و﴿الْيَقِينَ﴾
[٥١] ك، أو ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٤٣]، وتاليه^(٣) ت؛ وفاقاً للداني^(٤). ﴿الْعَظِيمِ﴾
[٥٢] م.



(١) المكتفى ٥٨٥.

(٢) التالي هو: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، والمؤلف فسّر: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾.

(٣) أي: ﴿حَاجِّزِينَ﴾.

(٤) المكتفى ٥٨٥.

التجزئة

من أول سورة نّ إلى قوله: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً﴾ [١٢] ربع، وهو تكملة النصف^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٥٤، وهو أحد الأقوال في غيث النفع: ٣٧٢، لكنه رجّح أن يكون النصف على نهاية سورة القلم، وهو الذي في القول الوجيز: ٣٢٤.

سورة سأل

وتسمَّى: المعارج والواقع^(١).

مكيَّة^(٢).

وحرُوفُها: ثمانمئةٌ وأحدٌ وستون^(٣).

وكلمُها: مئتان وتسعَ عشرة^(٤).

وآيُها: أربعون وثلاث آيات، دمشقيٌّ، وأربع في الباقي^(٥).

واختلافُها آية^(٦): ﴿حَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [٤] تركها دمشقيٌّ.



(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٣٥٧، جمال القراء ١/ ٣٨.

(٢) انظر: زاد المسير ٨/ ٣٥٧، الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٢١٨، حسن المدد: ١٤٠.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٤، حسن المدد: ١٤٠، البصائر ١/ ٤٨٠، باختلاف، منار الهدى:

٤٠٣، القول الوجيز: ٣٢٤.

(٤) كذا في حسن المدد: ١٤٠، وانظر: البيان: ٢٥٤، البصائر ١/ ٤٨٠، منار الهدى: ٤٠٣،

القول الوجيز: ٣٢٤، باختلاف فيهما.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٤، فنون الأفتان: ٣١٦، جمال القراء ١/ ٢٢٢.

(٦) انظر: البيان: ٢٥٤، فنون الأفتان: ٣١٦، جمال القراء ١/ ٢٢٢، القول الوجيز: ٣٢٥.

فواصلها^(١)

- ﴿ وَاقِعٌ ﴾ [١]، ﴿ دَافِعٌ ﴾ [٢]، ﴿ الْمَعَارِجُ ﴾ [٣]، ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [٤]، ﴿ حَمِيلًا ﴾ [٥]، ﴿ بَعِيدًا ﴾ [٦]، ﴿ قَرِيبًا ﴾ [٧]، ﴿ كَالْمُهَلِّ ﴾ [٨]، ﴿ كَالْعَهْنِ ﴾ [٩]، ﴿ حَمِيمًا ﴾ [١٠]، ﴿ بَيْنِيهِ ﴾ [١١]، ﴿ وَأَخِيهِ ﴾ [١٢]، ﴿ تَقْوِيهِ ﴾ [١٣]، ﴿ يُسَجِّهِ ﴾ [١٤]، ﴿ إِنَّهَا لَظَى ﴾ [١٥]، ﴿ لِلشَّوَى ﴾ [١٦]، ﴿ وَتَوَى ﴾ [١٧]، ﴿ فَأَوْعَى ﴾ [١٨].
- ﴿ هَلُوعًا ﴾ [١٩]، ﴿ جَزُوعًا ﴾ [٢٠]، ﴿ مَنْوعًا ﴾ [٢١]، ﴿ الْمَصْلِينَ ﴾ [٢٢]، ﴿ دَائِمُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ مَعْلُومٌ ﴾ [٢٤]، ﴿ وَالْمَحْرُومُ ﴾ [٢٥]، ﴿ الدِّينِ ﴾ [٢٦]، ﴿ مُشْفِقُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ مَأْمُونٌ ﴾ [٢٨]، ﴿ حَفِظُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ مَأْمُومِينَ ﴾ [٣٠]، ﴿ الْعَادُونَ ﴾ [٣١]، ﴿ رَعُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ قَائِمُونَ ﴾ [٣٣]، ﴿ يُحَافِظُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ مُكْرَمُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ [٣٦]، ﴿ عَزِينَ ﴾ [٣٧]، ﴿ نَعِيمٍ ﴾ [٣٨]، ﴿ يَغَامُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ لِقَادِرُونَ ﴾ [٤٠]، ﴿ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ [٤١]، ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [٤٢]، ﴿ يُوفَضُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [٤٤].



(١) انظر: البيان: ٢٥٤، حسن المدد: ١٤٠، القول الوجيز: ٣٢٥.

القراءات وتوجيهها

اختلفوا في ﴿سَأَلَ﴾ [١]:

فنافعٌ وابن عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(١) بألفٍ من غير همزٍ بوزنٍ «قال». قال في «البحر»^(٢): «فيجوز / أن يكونَ قد أُبدِلتْ همزُته ألفاً، وهو بدلٌ على غير قياسٍ، وإنما قياسُ هذا بينَ بينَ. ويجوز أن يكونَ على لغةٍ من قال: سَلْتُ أسألُ، حكاها سيبويه»^(٣) انتهى.

وقال البيضاوي^(٤) كالزمحشري^(٥): «هي لغة قريش»^(٦). قال^(٧):

سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُوْلَ اللهِ فَاحْشَةُ ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبِ

(١) انظر: الغاية: ٤١٨، النشر ٢/٣٩٠، الإتحاف ٢/٥٦٠.

(٢) البحر ٨/٣٣٢.

(٣) الكتاب ٣/٥٥٥.

(٤) أنوار التنزيل ٢/٥٠٣.

(٥) الكشف ٤/٦٠٨.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣١٧، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٠، الموضح ٣/١٢٩٤.

(٧) البيت لحسان في ديوانه: ٤٤٣، والكتاب ٣/٤٦٨، المحتسب ١/٩٠، ابن يعيش ٤/١٢٢.

أو من: سال ك «سال الوادي»، أصله: سَوَلَ قُلَيْبٌ وَأُوهُ أَلْفَاكَخَفَ يَخَافُ،
أَصْلُهُ خَوْفٌ، أو من: سال يسيل اليائي من السيلان، قُلَيْبٌ يَأُوهُ أَلْفَاكَ «باع».
وقرأ الباقرن بالهمز على وزنِ صَقَلَ، وهي اللغة الفاشية أي: دعا داعٍ،
مِنْ قَوْلِهِمْ: دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه، فالباءُ في ﴿بِعَذَابٍ﴾ [١] على
أصلها. وقيل: المعنى بَحَثَ باحثٌ، واستفهم. قيل: فالباءُ بمعنى عن .
ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل لا غير، وفي «الكافي»، و«التبصرة»
إبدالها^(١) أَلْفَاً وَضَعْفًا، ووافقهُ الأعمشُ بخلافٍ عنه.

واختلِفَ في ﴿تَعْرُجُ﴾ [٤]:

فالكسائي^(٢) بالياء من تحتُ على التذكير^(٣). وقرأ الباقرن بالتاء من فوقُ
على التأنيث.

وهما كقراءة ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾، و﴿فناداه﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿تَوَفَّاهُ﴾،
و﴿تَوَفَّيْتُهُ﴾ [الأنعام: ٦١].

وأدغم جيم ﴿الْمَعَارِجِ﴾ [٣] في تاء ﴿تَعْرُجُ﴾ [٤] أبو عمرو^(٤)، وكذا
يعقوبُ من «غاية المطلوب» لأبي حيان؛ للتجانس في الاستفال والافتتاح
والشدّة، ووافقهم اليزيدي وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة».

(١) ح، ش: «الإبدال»، خ، س، غ، ف: «الإبدال له».

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٩٦١، النشر ٢/ ٣٩٠، الإتحاف ٢/ ٥٦٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣١٩، الحجة لابن زنجلة: ٧٢١، الموضح

١٢٩٥/٣.

(٤) أي: بخلفه.

وأمال ﴿وَنِبْرُهُ قَرِيبًا﴾ [٧] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ^(١)، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورث من طريق الأزرق بين اللفظين كقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَسْأَلُ﴾ [١٠]:

فالبزِّيُّ من طريقِ ابنِ الحُبَابِ، وكذا أبو جعفر^(٢) بَضَمَ الياءِ مَبْنِيًّا للمفعول^(٣)، أي: لَا يُسْأَلُ إِحْضَارَهُ؛ كُلُّ مِنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ لَهُ سِيْمَا^(٤) يُعْرَفُ بِهَا.

وقرأ الباقون بفتح الياء مبنياً للفاعل، أي: لَا يَسْأَلُهُ نَصْرَهُ وَلَا مَنْفَعَتَهُ، لِعِلْمِهِ أَنَّهُ لَا يَجِدُ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وبذلك قرأ / البزِّيُّ من طريقِ أبي ربيعة، وهي رواية الخزاعيِّ ومحمد بن هارون^(٥) وغيرهم عن البزِّيِّ.

وقرأ ﴿يَوْمِيذٍ﴾ [١١] بفتح الميم نافعٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر. وافقهم الشنوذِيُّ كما في هود [٦٦].

(١) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٥٠٠، النشر ٢/ ٣٩٠، الإتحاف ٢/ ٥٦٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٢٠، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٢، الموضح ٣/ ١٢٩٥.

(٤) السيماء: العلامة.

(٥) كذا في النسخ تبعاً لما في النشر ٢/ ٣٩٠، لكنه صوّبه في الغاية ٢/ ٢٧٣، فقال: «كذا

وقع في المجتبى لعبد الجبار الطوسي، والصواب: أحمد بن محمد بن محمد بن هارون...»،

وهو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن بقرة، تقدّم، وانظر: المنتهى:

وأبدلَ همزة ﴿تَقْوِيهِ﴾ [١٣] واواً أبوجعفرٍ مع الجمع بين الواوين المبدلة والأصلية من غير إدغام. والباقون بالهمز مع الإظهارِ.
وَوَقَّفَ عليه حمزةٌ بالإبدالِ واواً لكونها بعد ضمةٍ من غير إدغام،
وبالإبدالِ مع الإدغام.

وَرَجَّحَ الإظهارَ في «الكافي»، و«التبصرة»، ورجَّحَ الإدغامَ في «جامع البيان»، ولم يذكر في «العنوان» غيره، وفي «الشاطبية» كأصلها الوجهان على السواء، ووافقهُ الأعمش.

وأمال رؤوس آي هذه السورة مَحْضَةً وهي أربعة: ﴿لَطَى﴾ [١٥]، ﴿لِلشَّوَى﴾ [١٦]، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١٧]، ﴿فَأَوْعَى﴾ [١٨] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وبينَ بينَ ورشٌ من طريق الأزرقِ، وأبو عمرو^(١)، وقالون من «العنوان»^(٢)، وفتحها الباقون.

واخْتَلَفَ فِي ﴿نَزَّاعَةَ﴾ [١٦]:

فحَفِصٌ^(٣) بالنصبِ على الحالِ^(٤) من الضميرِ المستكنِّ في ﴿لَطَى﴾ [١٥]؛ لأنها وإن كانت عَلَمًا فهي جاريةٌ مجرى المشتقاتِ كالحارثِ والعباسِ؛ وذلك لأنها بمعنى: التَلَطَّى، وإذا عَمِلَ العَلَمُ الصرِيحُ والكنيةُ في الظروفِ، فَلأنَّ يَعْمَلَ العَلَمُ الجاري مَجْرَى المشتقاتِ في الأحوالِ أُخْرَى وأوْلَى.

(١) بخلاف عنه.

(٢) زيادة من ح وهي انفرادة عن قالون.

(٣) انظر: الكفاية: ٣٠٧، النشر ٣٩٠/٢، الإتحاف ٥٦١/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣١٩/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٣، الموضح

قال في «البحر»^(١): «ويتعيَّن أن يكون ﴿لَطَى﴾ خبراً لـ «إِنَّ»، والضميرُ في ﴿إِنَّهَا﴾ عائدٌ على النار الدالِّ عليها ﴿عَذَابٍ﴾ [١١].
وقال البيضاوي^(٢) كالزمخشري^(٣): «النَّصْبُ على الاختصاص». قال في «الدر»^(٤): «أي: أعني نَزَاعَةً وَأَخْصَهَا».

وقرأ الباقون بالرفع. قال في «الدر»^(٥): «على أن يكون ﴿لَطَى﴾ خبرَ «إِنَّ»، أي: النار، و﴿نَزَاعَةٌ﴾ [١٦] خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هي نَزَاعَةٌ، أو يكون ﴿لَطَى﴾ بدلاً من الضمير المنصوب، و﴿نَزَاعَةٌ﴾ خبرٌ «إِنَّ».

وإنما أنثَ النعتُ فليل: نَزَاعَةٌ لَأَنَّ اللَّهَبَ بمعنى النارِ، قاله الزمخشري^(٦).

قال السمين^(٧): «وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ﴿لَطَى﴾ ممنوعةٌ من الصَّرفِ اتفاقاً»^(٨).

(١) البحر ٨/٣٣٤.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٥٠٤.

(٣) الكشف ٤/٦١٠.

(٤) الدر المصون ١٠/٤٥٧.

(٥) الدر المصون ١٠/٤٥٦.

(٦) الكشف ٤/٦١٠.

(٧) الدر المصون ١٠/٤٥٦.

(٨) أي: إِنَّ ﴿لَطَى﴾ ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث اتفاقاً، فيكون ﴿نَزَاعَةٌ﴾ على هذا الوجه مؤنثاً؛ لأنه نعت لمؤنث، فلا مُسَوِّغٌ لتأويل اللهب بمعنى النار المؤنثة.

وقرأ ﴿لَأْمَانَتِهِمْ﴾ [٣٢] بالتوحيد ابن كثير، ووافقه ابن مُحَيِّصِنٍ، وسبق بالمؤمنين [٨].

واخْتَلَفَ فِي ﴿بِشَهَادَتِهِمْ﴾ [٣٣]:

فحفصٌ، وكذا يعقوبٌ^(١) بألفٍ بعد الدَّالِ على الجمعِ اعتباراً بتعدُّدِ الأنواع^(٢). وقرأ الباقر بن غير ألفٍ على التوحيد إذ المراد الجنسُ.

وَوَقَفَ عَلَى «مَا» مِنْ ﴿فَمَالٍ﴾ [٣٩] / دُونَ اللَّامِ أَبُو عَمْرٍو، وَوَأَفَقَهُ الْيَزِيدِيُّ. [٣٢٧/أ] وَاخْتَلَفَ عَنِ الْكَسَائِيِّ، وَكَذَا يَعْقُوبٌ. وَالْأَصْحَحُ جَوَازُ الْوَقْفِ عَلَى «مَا»، لِكُلِّ الْقَرَّاءِ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي النِّسَاءِ [٧٨]، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمَوْفِقُ.

وَعَنِ الْحَسَنِ وَالْمُطَوِّعِيِّ^(٣) فِي (أَنْ يَدْخُلَ) [٣٨] بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْخَاءِ، عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْخَاءِ. فَقَرَأَهُ الْقَوْمُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُدْخَلَ هُوَ اللَّهُ حَقِيقَةً، أَوْ الْمَلَائِكَةُ بِأَمْرِهِ.

وَعَنِ ابْنِ مُحَيِّصِنٍ^(٤) (بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) [٤٠] بِالتَّوْحِيدِ فِيهِمَا. وَالْجَمْهُورُ عَلَى الْجَمْعِ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٩١، النشر ٢/٣٩١، الإنحاف ٢/٥٦٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٢٢، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٤، الموضح ١٢٩٨/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٩، المبهج ٣/٣٨٧، إيضاح الرموز: ٧٠٩. قوله: «وعن الحسن والمطويعي... أو الملائكة بأمره» زيادة انفردت بها ح.

(٤) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٨، المبهج ٣/٣٨٧، إيضاح الرموز: ٧٠٩.

وقرأ ﴿ حتى يَلْقُوا ﴾ [٤٢] بفتح الياءِ وسكونِ اللامِ من غير ألفٍ، مضارعٌ لَقِيَ أبو جعفرٍ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ، وسبق بالزخرف [٨٣].

واخْتَلَفَ فِي ﴿ إِلَى نُصْبٍ ﴾ [٤٢]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ^(١) بضمِّ النونِ والصادِ، اسمٌ مفردٌ بمعنى الصنم^(٢) المنصوبِ للعبادِ، وأنشد الأعمش^(٣):

وَذَا النُّصْبِ المَنْصُوبِ لَا تَعْبُدْنَهُ لِعَاقِبَةِ اللَّهِ رَبِّكَ فَاعْبُدَا

ويحتمل أن يكونَ جمعَ نِصابٍ ككُتِبَ في كتاب.

ويُحتمل أن يكونَ جمعَ نَصْبٍ كَرُهْنٍ في رَهْنٍ، وسُقُفٍ في سَقُفٍ،

وجمعُ الجمعِ أنصابٌ.

وعن الحسن^(٤) بفتحِ النونِ والصادِ، فَعَلَ بمعنى مفعول، أي: منصوب.

وقرأ الباقرُ بفتحِ النونِ وإسكانِ الصادِ، اسمٌ مفردٌ بمعنى العَلَمِ المنصوبِ

الذي يُسرِعُ الشخْصُ نحوه. وهو شبكةُ الصائدِ، يُسرِعُ إليها عند وقوعِ

الصيدِ فيها مخافةً انفلاتِهِ.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(٥).

(١) انظر: الغاية: ٤١٩، النشر ٣٩١/٢، الإتحاف ٥٦٢/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٢٣/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٤، الموضوع

١٢٩٨/٣.

(٣) ديوانه: ١٣٧، وابن يعيش ٣٩/٩، والإنصاف: ٦٥٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٥٢٩، إيضاح الرموز: ٧٠٩.

(٥) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٦، التلخيص: ٤٤٥، الكنز في القراءات العشر ٦٩٣/٢،

غيث النفع: ٣٧٤.

المرسوم

روى نافعٌ عن المدني ﴿ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [٤٠] بحذف الألفِ فيهما^(١) للتخفيف، وعليه قراءةُ ابنِ مُحَيِّصِنٍ. قال السخاوي^(٢): «هما في المصاحف العراقية بإثبات الألف».



(١) انظر: المقنع: ١٤، مختصر التبيين ٥/ ١٢٣٠، الوسيلة: ٢٣٤، الجميلة: ٤١٦.
 (٢) والذي قاله في الوسيلة: ٢٣٥: إنهما بحذف الألف في المصاحف العراقية أيضاً. ونصُّ عبارته: «والذي رُوي عن نافع في جميع هذا البيت كلُّه مرسوم في المصاحف المدنية والعراقية والشامية بغير ألف إلا ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [الإنسان: ٢١]، وإلا قوله تعالى: ﴿ وَلَا كَذَّابًا ﴾ [النبا: ٣٥] فإنها في المصاحف العراقية بالألف». يعني الكلمة الأخيرة.

المقطوع والموصول

اتفقوا على فصل لام ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٦]، كالنساء [٧٨]، والكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، وعلى وصل ما عداها^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة النساء.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿لِّلْكَافِرِينَ﴾ [٢] ت؛ وفاقاً لنافع^(١)، أوح؛ وفاقاً لما في كتاب الداني^(٢)؛ لأنه يحسن الوقف عليه دون الابتداء بتاليه، والظاهر أنه ن؛ لأن ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ فعلٌ وفاعل، أي: دعا داع بعذاب، والسائل: نضر بن الحارث^(٣)، فإنه قال: / ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢].

[٣٢٧/ب]

قال الزجاج^(٤): «والجواب: ﴿لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَفْعٌ﴾ [٢].» وقال أبو حيان في «النهر»^(٥): «﴿لَيْسَ لَهُ دَفْعٌ﴾ جملة اعتراض بين العامل والمعمول» انتهى. وحينئذٍ فلا يفصل بين الشرط وجوابه، ولا بين العامل ومعموله.

(١) انظر: المكتفى: ٥٨٦.

(٢) قال في المكتفى: ٥٨٦: «تام، وهو حسن».

(٣) ابن كَلْدَةَ، من بني عبد الدار، كان هو وعقبة بن أبي مُعَيْط من أشدَّ عباد الله كفرةً وعناداً، وهجاءً للإسلام وأهله، أُسِرَ يوم بدر، فأمر النبي ﷺ بقتله صبراً بالصفراء، مرجعهم من بدر. انظر: سيرة ابن هشام ٢/٢٦٦-٢٦٧، الكامل في التاريخ ٢/٢٤، البداية والنهاية ١٨٨/٥-١٨٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢١٩.

(٥) النهر الماد ٢/١١٥٤.

﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ [٣] ك. ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [٤]، و ﴿ جَمِيلًا ﴾ [٥]، و ﴿ قَرِيبًا ﴾ [٧]، و ﴿ يُبَصِّرُونَهُمْ ﴾ [١١] ت. ﴿ كَلَّا ﴾ [١٥] ت، وهي هنا رَدْعٌ للمجرم عن الودادة، على أن الافتداء لا يُنجيه، فإن قَدَّرْتَهَا بمعنى: ألا، أو حقاً، كان الوقف على ﴿ يُنْجِيهِ ﴾ [١٤]، قاله الداني^(١). وجوز في «المرشد»^(٢) الوقف على ﴿ كَلَّا ﴾، والابتداء بها.

﴿ لَطَى ﴾ [١٥] ك: على رفع تاليها، بتقدير: هي نَزَاعَةٌ، أو نصبه بـ «أعني» للاستئناف، ن: على الرفع، خبرٌ ثانٍ لـ «إن»، أو النصبِ حالاً من ﴿ لَطَى ﴾ [١٥]، ﴿ فَأَوْعَى ﴾ [١٨] ت. ﴿ دَائِمُونَ ﴾ [٢٣] ك. ﴿ مَنْوَعًا ﴾ [٢١] ن، ك ﴿ هَلُوعًا ﴾ [١٩]، و ﴿ جَزُوعًا ﴾ [٢٠]، للاستثناء اللاحق من الإنسان السابق المعني به الجنس، وإلا لم يُسْتثنَ؛ لأنه لا استثناء من مفردٍ، فافهم.

﴿ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [٢٥] ك، ﴿ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴾ [٢٦]، و ﴿ مُشْفِقُونَ ﴾ [٢٧]، ﴿ مَأْمُونِ ﴾ [٢٨]، و ﴿ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [٣٠]، و ﴿ رَعُونَ ﴾ [٣١]، و ﴿ قَائِمُونَ ﴾ [٣٣]، و ﴿ يُحَافِظُونَ ﴾ [٣٤] ك. ﴿ مُكْرَمُونَ ﴾ [٣٥] ت. ﴿ عَزِيزِ ﴾ [٣٧] ك.

﴿ جَهَنَّمَ نَعِيمٍ ﴾ [٣٨]، ﴿ كَلَّا ﴾ [٣٩] ت، وهو رَدْعٌ لهم عما طمِعوا فيه، وقد يجوز فيها أن تكون بمعنى ألا، أو حقاً كما مرّ، فيسوغ الابتداء بها، ورُجِحَ الأول. ﴿ مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [٣٩] ك، ﴿ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ [٤١] ك أيضاً، و ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [٤٢] ن؛ لأنَّ التاليَ بدلٌ من ﴿ يَوْمَهُمْ ﴾ [٤٢]، ﴿ يُوفَضُونَ ﴾ [٤٣] ن؛ لأنَّ للاحقه منصوب بـ ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ [٤٣]، وقد تُجَوِّزُهُما الفاصلة.

﴿ تَرَهَقُمُ ذِلَّةٌ ﴾ [٤٤] ت، ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ [٤٤] م، أي: يوعدون في الدنيا.

(١) المكتفى ٥٨٦.

(٢) المرشد ٢/٨٠٧.

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً﴾ [الحاقة: ١٢] إلى قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى﴾ [١٥] ربيع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، والقول الوجيز: ٣٢٥، واعتمد صاحب غيث النفع: ٣٧٣ الربع على نهاية الآية [١٨].

سورة نوح عليه السلام

مكيّة^(١).وحرروفها: تسعمئة وعشرون حرفاً^(٢).وكلّمها: مئتان وأربع وعشرون كلمة^(٣).

وآيها: عشرون وثمان آيات كوفي، وتسع بصريّ ودمشقيّ، وثلاثون

حجازيّ وحمصيّ^(٤).وخلّفها: خمس آيات^(٥): ﴿ فِيهِنَّ نُوْرًا ﴾ [١٦] حمصيّ، ﴿ سُوَاعًا ﴾[٢٣] غيره وكوفي^(٦)، ﴿ فَادْخُلُوْا اَنْاْرًا ﴾ [٢٥] غيره^(٧)، ﴿ وَنَسْرًا ﴾ [٢٣] كوفيّ

وحمصيّ والمدنيّ / الأخير، ﴿ اَضْلُوْا كَثِيْرًا ﴾ [٢٤] المدنيّ الأول ومكيّ.

[٣٢٨]

(١) انظر: زاد المسير ٣١٨/٨، الجامع لأحكام القرآن ٢١/٢٤٨، حسن المدد: ١٤١.

(٢) كذا في منار الهدى: ٤٠٥، وانظر: البيان: ٢٥٥، حسن المدد: ١٤١، وفيهما: «تسع

عشرة»، بدلاً من: «عشرين»، وفي القول الوجيز: ٣٢٥ «تسع وعشرون».

(٣) انظر: البيان: ٢٥٥، البصائر ١/٤٨٢، منار الهدى: ٤٠٥، القول الوجيز: ٣٢٥.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٥، فنون الأفتان: ٣١٦، جمال القراء ١/٢٢٣.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٥، وفيه: أربع آيات، وكذا في فنون الأفتان: ٣١٧، جمال القراء

١/٢٢٢، والبصائر ١/٤٨٢.

(٦) كذا في النسخ، وحسن المدد: ١٤١: «غيره وكوفي»، بالعطف على الضمير المجرور،

وقد أجازة الكوفيون. والمعنى: «سواعا» يعدّها آية غير الحمصيّ وغير الكوفيّ، وهم:

الشامي والمكي والمدنيان والبصري. انظر: البيان: ٢٥٥، فنون الأفتان: ٣١٦.

(٧) الضمير يعود على الكوفي.

وفواصلها^(١)

﴿ أَلِيمٌ ﴾ [١]، ﴿ مُبِيبٌ ﴾ [٢]، ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [٣]، ﴿ تَعَلَّمُونَ ﴾ [٤]، ﴿ نَهَارًا ﴾ [٥]، ﴿ فِرَارًا ﴾ [٦]، ﴿ أَسْتَكْبَارًا ﴾ [٧]، ﴿ جِهَارًا ﴾ [٨]، ﴿ إِسْرَارًا ﴾ [٩]، ﴿ غَفَارًا ﴾ [١٠]، ﴿ مَدْرَارًا ﴾ [١١]، ﴿ أَنْهَرًا ﴾ [١٢]، ﴿ وَقَارًا ﴾ [١٣]، ﴿ أَطْوَارًا ﴾ [١٤]، ﴿ طَبَاقًا ﴾ [١٥]، ﴿ سِرَاجًا ﴾ [١٦]، ﴿ نَبَاتًا ﴾ [١٧]، ﴿ إِخْرَاجًا ﴾ [١٨]، ﴿ بِسَاطًا ﴾ [١٩]، ﴿ فِجَاجًا ﴾ [٢٠]، ﴿ خَسَارًا ﴾ [٢١]، ﴿ كُبَارًا ﴾ [٢٢]، ﴿ وَنَسْرًا ﴾ [٢٣]، ﴿ ضَلَلًا ﴾ [٢٤]، ﴿ أَنْصَارًا ﴾ [٢٥]، ﴿ دِيَارًا ﴾ [٢٦]، ﴿ كَقَارًا ﴾ [٢٧]، ﴿ تَبَارًا ﴾ [٢٨].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٥، حسن المدد: ١٤١، القول الوجيز: ٣٢٧.

القراءات وتوجيهها

عن ابن مُحَيِّصٍ ضَمُّ مِيمٍ (يَا قَوْمُ) [٢] كَبَاءَ (رَبُّ)، كُلُّ مَا هُنَا [٥، ٢١، ٢٦، ٢٨، ٢٨]،
المنبّه عليهما بالبقرة [٥٤، ١٢٦]، كقراءة ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٣] بكسر النون
قبل العين لأبي عمرو وعاصم وحمزة، وكذا يعقوب.

ووافقهم الحسن، واليزيدي، والمطووعي.

وأثبت الياء في ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٣] بعد النون في الحالين يعقوب، وفي

الوصل الحسن. وحذفها الباقيون فيهما.

وعن الحسن^(١) فتح ياء (قومي) [٥]. والجمهور بسكونها.

وفتح ياء ﴿دُعَاءِي إِلَّا﴾ [٦] نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وكذا

أبو جعفر. ووافقهم ابن مَحْيِصٍ واليزيدي.

وفتح ياء ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ [٩] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر.

ووافقهم ابن مَحْيِصٍ، واليزيدي.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَوَلَدَهُۥ﴾ [٢١]:

فنافع وابن عامر وعاصم، وكذا أبو جعفر^(٢) بفتح الواو واللام^(٣). وعن

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٣٢.

(٢) انظر: الروضة ٢/٩٦٣، النشر ٢/٣٩١، الإتحاف ٢/٥٦٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٣٢٥، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٥، الموضح

الحسن^(١) بكسر الواو وسكون اللام. وقرأ الباقون بضم الواو وسكون اللام.

قال أبو حاتم^(٢): «يمكن أن يكون المضموم جمع المفتوح كخشب وخشب». وأنشد لحسان بن ثابت رضي الله عنه^(٣):

يا بَكْرَ أَمَنَةِ الْمَبَارِكِ بِكْرُهَا مِنْ وُلْدِ مُحْصَنَةٍ بِسَعْدِ الْأَسْعَدِ

وقيل: الفتح والضم لغتان كبخل وبخل.

وعن ابن مُحَيِّصٍ^(٤) (كبارا) [٢٢] بكسر الكاف وتخفيف الباء^(٥) جمع:

كبير، كأنه جعل ﴿مَكْرًا﴾ [٢٢] مكان «ذنوب»، أو «أفاعيل»، يعني: فلذلك وصفه بالجمع^(٦).

والجمهور بالضم والتشديد، وهو بناء مبالغة أبلغ من «كبار» بالضم والتخفيف.

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٣١، إيضاح الرموز: ٧١٠.

(٢) انظر: البحر ٨/ ٣٤١.

(٣) ديوانه ١/ ٢٦٩، والمحزر ١٦/ ١٢٦، والبحر ٨/ ٣٤١.

(٤) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٨، المبهج ٣/ ٣٨٨، إلا أنه قال: «بكسر القاف وتشديد الباء»، والذي اعتمده صاحب إيضاح الرموز: ٧١٠ هو كسر الكاف وتخفيف الباء.

(٥) في ش: بضم الكاف وتخفيف الباء، وهو رواية عن ابن محيصة أيضاً. انظر: الدر المصون ١٠/ ٤٧٣.

(٦) انظر: البحر ٨/ ٣٤١.

واختُلفَ في ﴿وَدَّأ﴾ [٢٣]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بضمّ الواو. وقرأ الباقون بفتحها^(٢).
وبالوجهين أنشد قول الشاعر^(٣):

حَيَّاكَ وَدِّ فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا لَهَوُ النِّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا

وعن المطوّعي^(٤) (يغوثنًا ويعوقًا) [٢٣] بالتنوين مصروفين^(٥).

/ قال ابن عطية^(٦): «وذلك وهم؛ لأنّ التعريفَ لازمٌ ووزن الفعل» انتهى.

وتعقّبهُ في «الدر»^(٧) فقال: «ليس بوهم لأمرين، أحدهما: أنه صرّفهما

للتناسُب؛ إذ قبلهما اسمان منصرفان، وبعدهما اسمٌ منصرفٌ، كما صرّف

﴿سَلَسِلًا﴾^(٨) [الإنسان: ٤]. والثاني: أنه جاء على لغةٍ من يصرّف غير المنصرف

مطلقاً، وهي لغةٌ حكاها الكسائي^(٩).

والجمهورٌ بغير تنوين.

(١) انظر: المستنير ٢/ ٥٠٢، النشر ٢/ ٣٩١، الإتحاف ٢/ ٥٦٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٢٧، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٦، الموضح

١٣٠١/٣.

(٣) البيت للنابعة، وهو في ديوانه: ١٠٦، والدر المصون ١٠/ ٤٧٤.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٣٨٩، إيضاح الرموز: ٧١٠.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٢٧، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٦، الموضح

١٣٠١/٣.

(٦) المحرر الوجيز ١٦/ ١٢٧.

(٧) الدر المصون ١٠/ ٤٧٥.

(٨) وهي قراءة متواترة. انظر: سورة الإنسان الآية [٤].

(٩) انظر: البحر ٨/ ٣٤١.

فإن كانا عَرَبِيَّين فالمنعُ من الصرفِ، للعلميةِ والوزنِ، وإن كانا أعجميَّين، فللعجمة والعلميةِ.

وقيل: إن ودًّا والأربعة بعده أسماء رجالٍ صالحين كانوا بين آدم ونوحٍ عليهما السلام، فلما ماتوا صُوروا تبرُّكاً بهم، فلمَّا طال الزمانُ عبُدوا، وقد انتقلت إلى العرب، فكان: ﴿وَدًّا﴾ لكلب، و﴿سُوَاعًا﴾ لهمدان، و﴿يَعُوْثَ﴾ لمذحج، و﴿وَيَعُوْقَ﴾ لمراد، و﴿وَنَسْرًا﴾ لحمير.

وقرأ ﴿خَطْلَيْهُمْ﴾ [٢٥] بوزنِ «قضاياهم» أبو عمرو^(١). ووافقهُ الحسن واليزيدي^(٢). وقرأ الباقون بالألف والتاء والجرِّ على الجمع^(٣).

وفتح ياءٌ ﴿بَيْتِي﴾ [٢٨] هشامٌ وحفصٌ، وسكَّنْها الباقون. وفي هذه السورة من ياءات الإضافة أربعة، ومن الزوائد واحدة^(٤)، ومن الإدغام الكبير ستة مواضع^(٥).



(١) انظر: الكفاية: ٣٠٨، النشر ٢/٣٩١، الإتحاف ٢/٥٦٤.

(٢) انظر: المبهج ٣/٣٨٩، إيضاح الرموز: ٧١٠.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٢٨، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٦، الموضح ١٣٠١/٣.

(٤) انظر: النشر ٢/٣٩١، الإتحاف ٢/٥٦٤.

(٥) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٦، التلخيص: ٤٤٧، الكثر ٢/٦٩٤، غيث النفع: ٣٧٥.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الِيمُ﴾ [١]، و﴿مُسَمَّى﴾ [٤]، و﴿تَعَامُونَ﴾ [٤]، و﴿فِرَارًا﴾ [٦]، و﴿أَسْتَبْكَارًا﴾ [٧]، و﴿جِهَارًا﴾ [٨]، و﴿أَنْهَرًا﴾ [١٢] ك. ﴿أَطْوَارًا﴾ [١٤] ت. ﴿سِرَاجًا﴾ [١٦] ك، أو ت؛ وفاقاً للسجستاني^(١).

﴿إِخْرَاجًا﴾ [١٨]، و﴿فِجَاجًا﴾ [٢٠] ت^(٢)، ﴿كِبَارًا﴾ [٢٢] ك. و﴿وَنَسْرًا﴾ [٢٣]، و﴿كَثِيرًا﴾ [٢٤]، و﴿ضَلَلًا﴾ [٢٤]، و﴿أَنْصَارًا﴾ [٢٥] ت. ﴿دِيَارًا﴾ [٢٦]، و﴿كَفَّارًا﴾ [٢٧] ك. و﴿وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [٢٨] ت. ﴿تَبَارًا﴾ [٢٨] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٨١١/٢.

(٢) ح: «ك».

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَىٰ﴾ [المعارج: ١٥]، إلى آخر السورة ربع، وهو
تكملة الحزب^(١).

* * *

(١) كذا في البيان: ٣٢٠، جمال القراء ١/١٤٨، غيث النفع: ٣٧٤.

سورة الجن

مَكِّيَّةٌ^(١).وتسمّى بسورة: الوحي^(٢).وحروفها: سبعمئة وتسعة وخمسون^(٣).وكلماتها: مئتان وخمسة وثمانون^(٤).وآياتها: عشرون وثمانين آيات^(٥)، وسبع عند البزّي^(٦).واختلافها: ثنتان^(٧): ﴿مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢] مكي، وترك ﴿مِنَ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾

.[٢٢]

(١) انظر: زاد المسير ٣٧٦/٨، الجامع لأحكام القرآن ٣٧٢/٢١، حسن المدد: ١٤١.

(٢) انظر: جمال القراء ٣٨/١.

(٣) كذا في البيان: ٢٥٦، حسن المدد: ١٤١، منار الهدى: ٤٠٥، القول الوجيز: ٣٢٧.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٦، حسن المدد: ١٤١، البصائر ٤٨٤/١، منار الهدى: ٤٠٥، القول

الوجيز: ٣٢٧.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٦، فنون الأفتان: ٣١٧، جمال القراء ٢٢٣/١، حسن المدد: ١٤١.

(٦) قال ابن الجوزي في فنون الأفتان ٣١٧: «سورة الجن ثمان وعشرون آية في عدد الجميع إلا في الجملة التي يرويها ابن يربوع عن أبي بزة عن أهل مكة، فإنها سبع وعشرون آية، ولم يأت مع هذه الجملة تفصيل».

وقد فصل ذلك الفيروزبادي في البصائر ٤٨٤/١، فقال: «ثمان وعشرون عند الكل

إلا مكة، فإنها في عددهم سبع، عدوا ﴿مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢]، وأسقطوا ﴿مُلْتَحَدًا﴾ [٢٢]

في غير رواية البزّي، وفي رواية البزّي لم يعدد ﴿مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ ولم يعدد ﴿مُلْتَحَدًا﴾

فصار في روايته سبعاً وعشرين، وفي الرواية الأخرى ثمانياً وعشرين».

(٧) انظر: البيان: ٢٥٦، فنون الأفتان: ٣١٧، جمال القراء ٢٢٣/١، حسن المدد: ١٤١.

فواصلها^(١)

﴿عَجَبًا﴾ [١]، ﴿أَحَدًا﴾ [٢]، ﴿وَلَدًا﴾ [٣]، ﴿شَطَطًا﴾ [٤]، ﴿كَذِبًا﴾ [٥]،
 ﴿رَهَقًا﴾ [٦]، ﴿أَحَدًا﴾ [٧]، ﴿وَشُهْبًا﴾ [٨]، ﴿رَصَدًا﴾ [٩]، ﴿رَشَدًا﴾ [١٠]،
 ﴿قَدَدًا﴾ [١١]، ﴿هَرَبًا﴾ [١٢]، ﴿رَهَقًا﴾ [١٣]، ﴿رَشَدًا﴾ [١٤]، ﴿حَطَبًا﴾ [١٥]،
 ﴿غَدَقًا﴾ [١٦]، / ﴿صَعَدًا﴾ [١٧]، ﴿أَحَدًا﴾ [١٨]، ﴿لَيْدًا﴾ [١٩]، ﴿أَحَدًا﴾ [٢٠]،
 ﴿رَشَدًا﴾ [٢١]، ﴿مُلْتَحَدًا﴾ [٢٢]، ﴿أَبَدًا﴾ [٢٣]، ﴿عَدَدًا﴾ [٢٤]، ﴿أَمَدًا﴾ [٢٥]،
 ﴿أَحَدًا﴾ [٢٦]، ﴿رَصَدًا﴾ [٢٧]، ﴿عَدَدًا﴾ [٢٨].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٦، حسن المدد: ١٤١، القول الوجيز: ٣٢٨.

القراءات وتوجيهها

اختلف في همز ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [٣] وما بعده إلى قوله: ﴿وَأَنَا مَنَا الْمُسْلِمُونَ﴾ [١٤]، وجملته اثنتا عشرة همزة، وهي: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [٣]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ [٤]، ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا﴾ [٥]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ [٦]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا﴾ [٧]، ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا﴾ [٨]، ﴿وَأَنَا كُنَّا﴾ [٩]، ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي﴾ [١٠]، ﴿وَأَنَا مَنَا الصَّالِحُونَ﴾ [١١]، ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا﴾ [١٢]، ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا﴾ [١٣]، ﴿وَأَنَا مَنَا الْمُسْلِمُونَ﴾ [١٤]:

فابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ^(١) بفتحِ الهمزة فيهن عطفاً^(٢) على مرفوع ﴿أُوْحِي﴾ [١]، فتكون كلها في موضع رفعٍ لما لم يُسَمَّ فاعله، قاله أبو حاتم^(٣).

وعُورِضٌ بأنَّ أكثرها لا يَصِحُّ دخوله تحتَ معمولٍ ﴿أُوْحِي﴾ وهو كلُّ ما كان فيه ضميرُ المتكلم؛ ألا ترى أنه لو قيل: أُوْحِي إِلَيَّ أَنَا لَمَسْنَا، أو كنا نقعد، أو أَنَا لَا نَدْرِي، أو: أَنَا مَنَا الصَّالِحُونَ، وما أشبهه، لا يستقيم معناه انتهى^(٤).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٩٤، النشر ٢/٣٩١، الإتحاف ٢/٥٦٥.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٣٠، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٧، الموضح ٣/١٣٠٣.

(٣) انظر: البحر ٨/٣٤٧.

(٤) انتهى قول المعارض وهو أبو حيان.

وخرَّجَتْ قِراءَةَ الفِتحِ أيضاً على أنَّ تلكَ كلَّها معطوفةٌ على الضميرِ المجرورِ في «به»، مِنْ قولِهِ: ﴿فَأَمَّا بِيَدِهِ﴾ [٢٦]، أي: وبأَنه، وكذلك باقيها. قال أبو حيان^(١): «وهذا جائزٌ على مذهبِ الكوفيين^(٢)، وهو الصحيح».

قال السمين^(٣): «وهذا وإن كان قوياً من حيث المعنى، إلا أنه ممنوعٌ من حيث الصناعة؛ لما عرفتَ من أَنه لا يُعطفُ على الضميرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ. على أنَّ مكياً^(٤) قد قَوَّى هذا بمدركِ آخر، وهو حسنٌ جداً، فقال: «وهو -يعني العطفَ على الضميرِ المجرورِ- دون إعادةِ الجارِّ في «أنَّ» أجودُ منه في غيرها؛ لكثرةِ حذفِ [حرف] العجْرِ مع «أنَّ». وقال جماعةٌ: الفتحُ عطفاً على محلِّ «به» من ﴿فَأَمَّا بِيَدِهِ﴾».

قال جارُّ الله^(٦): «كأنه قال: صدَّقناه، وصدَّقنا أنه تعالى جدُّ ربِّنا، وأنه كان يقول، وكذلك البواقي» إلا أنَّ مكياً^(٧) ضَعَّفَهُ، وقال: «والفتحُ في ذلك على الحَمَلِ على معنى ﴿فَأَمَّا بِيَدِهِ﴾، فيه بُعْدٌ على المعنى؛ لأنهم لم يُخْبِرُوا

(١) البحر ٨/٣٤٧.

(٢) انظر: الإنصاف: ٤٦٣.

(٣) الدر المصون ١٠/٤٨٤-٤٨٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٧١٣.

(٥) زيادة من الدر المصون.

(٦) الكشاف ٤/٦٢٣.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٧١٣.

أنهم آمنوا بأنهم لمَّا سمعوا الهدى آمنوا به، ولم يُخبروا أنه كان رجالاً، إنما حكى الله عنهم أنهم قالوا ذلك مخبرين به عن / أنفسهم فالكسرُ أولى بذلك».

قال السمين^(١): «هذا الذي قاله غيرُ لازم، فإن المعنى على ذلك صحيح. وقد سبق الزمخشريُّ لذلك الفراء^(٢)، والزجاج^(٣) انتهى.

وكذا قرأ أبو جعفرٍ بالفتح في ثلاثةٍ منها، وهي: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [٣]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ [٤]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ [٦]، جَمْعاً بين اللغتين مع أتباع الأثر.

ووافقهم على الفتح في الاثني عشر الحسنُ والأعمش^(٤).

وقرأ الباقيون بالكسرٍ فيها كلها عطفاً على قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١]، فيكون الجميعُ معمولاً للقول، أي: فقالوا: إنا سمعنا، وقالوا: إنه تعالى، إلى آخره.

وقال بعضهم: الجملتان من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ [٦]، و﴿وَأَنَّهُمْ طَبُؤٌ﴾ [٧]، معترضان بين قولِ الجن، وهما من كلامِ الباري تعالى، والظاهر أنهما من كلامهم، قاله بعضهم لبعض.

(١) الدر المصون ١٠/٤٨٣.

(٢) معاني القرآن ٣/١٩١.

(٣) معاني القرآن ٥/٢٣٤.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩٦٤، مفردة الحسن: ٥٣٣، المبهج ٣/٣٩٠، إيضاح الرموز:

وَاخْتَلَفَ أَيْضاً فِي هَمْزَةِ ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ [١٩٧]:

فنافعٌ وأبو بكرٍ^(١) بكسرها، والباقون بفتحها، وتوجيهها معلومٌ من السابق، ولا خلاف في فتح ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [١]، و﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]. وقد أُنْتَجَ ما ذكرته: أن «أن» المشددة في هذه السورة على قسمين: قسم ليس معه واو العطف، وهذا لا خلاف بين القراء في فتحه أو كسره على حسب ما جاءت به التلاوة، واقتضته العربية كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ﴾ [١]، لا خلاف في فتحه كما سبق لوقوعه موقع المصدر. وقال جارٌ الله^(٢): «لأنه فاعلٌ ﴿أُوحِيَ﴾ انتهى، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا﴾ [١]، فلا خلاف في كسره؛ لأنه محكيٌّ بالقول.

القسم الثاني: أن يقترن بالواو وهو أربع عشرة كلمة:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]، لا خلاف في فتحها، عطفاً على ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [١]، فيكون موحىً أيضاً، أو على حذف حرف الجر، وذلك الحرف يتعلّق بفعل النهي، أي: فلا تدعوا مع الله أحداً؛ لأن المساجد لله، ذكرهما أبو البقاء^(٣).

ثانيها: الاثنتا عشرة^(٤) المتتابعة، ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩٧]، فالقراء فيها على أربع مراتب:

(١) انظر: الغاية: ٤٢١، النشر ٣٩٢/٢، الإتحاف ٥٦٦/٢.

(٢) الكشاف ٦٢٢/٤.

(٣) التبيان ١٢٤٣/٢.

(٤) في النسخ: «الاثنا عشر»، وهو سهو.

[١/٣٣٠] فنافعٌ وأبو بكر بالكسرِ في الثلاثة عشرَ، / وابنٌ كثيرٌ وأبو عمرو، وكذا يعقوب بكسرِ الاثني عشر المتواليّة، وفتحِ ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ واليزيديُّ.

المرتبة الثالثة: لابنِ عامرٍ وحفصٍ وحمزة والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، بفتحِ الثلاثة عشرَ، ووافقهم الحسن والأعمشُ.

الرابعة: لأبي جعفرٍ بفتحِ أربعةٍ منها، وهي: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [٣]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ [٤]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ [٦]، ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ [١٩].

واتفقوا على فتحِ جيمٍ ﴿جَدُّ﴾ [٣]، ورفعِ الدالِ أيضاً، مضافاً إلى ﴿رَبِّنَا﴾، أي: عظمته، مِنْ: جَدَّ فلان في عيني، إذا عَظُمَ، أو سلطانه أو غناه. والمعنى: وصفه بالاستغناء عن الصاحبة والولد لعظمتِهِ، أو لسلطانه، أو لغناه، ومعنى ﴿لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ [٨]: طَلَبْنَا بلوغَ السماء لاستماعِ كلامِ أهلِها، وأصلُ اللَّمسِ: المسُّ ثم استُعيرَ للطلب.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَنَّ لَنْ تَقُولَ﴾ [٥]:

فيعقوبُ^(١) بفتحِ القافِ وتشديدِ الواو مضارعَ تَقَوَّلَ^(٢)، أي: كَذَبَ، والأصلُ^(٣): تَقَوَّلَ فحذفَ إحدى التاءين، نحو: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. وانتصب ﴿كَذِبًا﴾ [٥] في هذه القراءة على المصدر؛ لأنَّ التَقَوَّلَ كَذِبٌ، فهو كقولهم: قعدتُ جلوساً.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩٦٥، النشر ٢/ ٣٩٢، الإتحاف ٢/ ٥٦٦.

(٢) في النسخ: «يتقول»، والتصويب من الدر المصون. وفي الإتحاف: تقول، أي: تكذّب.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/ ١٣٠٤.

وقرأ الباقون بضمّ القافِ وسكونِ الواوِ مضارع قال، وانتصب ﴿ كَذَبًا ﴾ بـ «تقول»؛ لأنّ الكذبَ نوعٌ من القول، أو على أنّه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، أي: قولاً كذباً، أي: مكذوباً فيه.

وأمال ﴿ فَرَادُوهُمْ ﴾ [٦]، ابنُ ذكوانٍ وهشامٌ بخلافِ عنهما وحمزةٌ. ووافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالفتح كابنِ ذكوانٍ وهشامٍ في الوجه الثاني عنهما. وأبدل همزة ﴿ مُلِئَتْ ﴾ [٨] ياءً مفتوحةً ورشٌ من طريقِ الأصبهانيِّ، وكذا أبو جعفرٍ، وسَبَقَ في الهمزِ المفردِ^(١).

واختلِفَ في ﴿ يَسْلُكُهُ ﴾ [١٧]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ^(٢) بياءِ العَبِيَّةِ إعادةً^(٣) للضميرِ على الرَّبِّ تعالى وتقدّس، ووافقهم الأعمش^(٤). وقرأ الباقون بنونِ العظمةِ على الالتفاتِ.

واختلِفَ في ﴿ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ هنا [١٩]:

فهشامٌ^(٥) من طريقِ / ابنِ عبدانٍ عن الحُلوانيّ بضمِّ اللامِ وفتحِ الباءِ مخفّفةً؛ جمَعُ^(٦) لُبْدَةَ بضمِّ اللامِ أيضاً، نحو: عُزْفَةٌ وعُزْفٌ.

[٣٣٠/ب]

(١) انظر: باب الهمز المفرد في ٢/ ٨٣٦.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٥٠٤، النشر ٢/ ٣٩٢، الإتحاف ٢/ ٥٦٦.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٣٣، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٩، الموضح ٣/ ١٣٠٥.

(٤) انظر: الروضة ٢/ ٩٦٦، المبهج ٣/ ٣٩٢، إيضاح الرموز: ٧١١.

(٥) انظر: الكفاية: ٣٠٩، النشر ٢/ ٣٩٢، الإتحاف ٢/ ٥٦٦.

(٦) انظر: الكشف ٢/ ٣٤٢، الموضح ٣/ ١٣٠٦.

وقرأ الباقون غير ابن مُحَيِّصِنٍ بكسر اللام ، وتخفيفِ الباءِ مفتوحةً أيضاً، جمع لِبُدَّةٍ بكسر اللام كذلك، نحو: قِرْبَةٌ وقِرَبٌ.

واللَّبْدَةُ واللُّبْدَةُ: الشَّيْءُ الْمُتَلَبِّدُ، أي: المتراكِبُ بعضُه على بعضٍ، وبذلك قرأ هشامٌ من طريقِ الفضلِ بنِ شاذانَ عن الحُلوانِيِّ، والوجهانِ^(١) صحيحان عن هشام، وكلاهما في «الشاطبية»^(٢).

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ ضمُّ اللامِ كهشامٍ إلا أنه شَدَّدَ الباءَ مفتوحةً من «المبهج»^(٣)، جمع لا بَدِ كساجِدٍ وسُجِّدٍ، وراكَعٍ ورُكَّعٍ، وخَفَّفَها مضمومةً من «المبهج»، ومن «المفردة»^(٤) جمع لَبِدٍ كَرُهْنٍ جمع رَهْنٍ، أو جَمَعَ لَبود كصَبورٍ وصُبْرٍ، وهو بناءٌ مبالغيةٌ. والجمهورُ بفتحِ الباءِ مخففةً كما ذَكَرْتُهُ. والمعنى: كاد الجنُّ يكونون عليه متراكمين من ازدحامهم عليه، تَعَجُّباً ممَّا رأوا مِنْ عبادتِهِ، وسَمِعُوا من قراءتِهِ، أو كاد الإنسُ والجنُّ يكونون عليه مجتمعين لإبطالِ أمرِهِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا﴾ [٢٠]:

فعاصمٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفرٍ^(٥) بضمِّ القافِ وسكونِ اللامِ بلفظِ الأمرِ

(١) النشر ٣٩٢/٢.

(٢) الشاطبية: ٨٧.

(٣) انظر: المبهج ٣/٣٩٢، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٨، إيضاح الرموز: ٧١٢.

(٤) مفردة ابن محيصن: ١٥٨.

(٥) انظر: غاية الاختصار ٢/٦٩٥، النشر ٢/٣٩٢، الإتحاف ٢/٥٦٧.

على الالتفات^(١)، أي: قل يا محمد. وافقهم الأعمش^(٢).

وقرأ الباقون بفتح القافِ وألفِ بعدها، وفتح اللام، على الخبر عن عبد الله، وهو محمد ﷺ.

وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ [٢٥] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي، وسكَّنَها الباقون.

وَاحْتَلَفَ فِي ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ﴾ [٢٨]:

فرويس^(٣) بضمَّ الياءِ مبنياً للمفعول، وقرأ الباقون بفتحها مبنياً للفاعل، أي: ليعلم محمد ﷺ.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة واحدة^(٤)، ومن الإدغام الكبير ستة^(٥).



(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٣٣، الحجة لابن زنجلة: ٧٢٦، الموضح ١٣٠٦/٣.

(٢) انظر: الروضة ٢/ ٩٦٦، المبهم ٣/ ٣٩٣، إيضاح الرموز: ٧١٢.

(٣) انظر: الكفاية: ٣٠٨، النشر ٢/ ٣٩٢، الإتحاف ٢/ ٥٦٧.

(٤) انظر: النشر ٢/ ٣٩٢، الإتحاف ٢/ ٥٦٧.

(٥) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٦، التلخيص: ٤٤٩، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٦٩٦، غيث النفع: ٣٧٥.

المرسوم

كتبوا في بعض المصاحف ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا﴾ [٢٠] بغير ألفٍ، وفي البعض
بألفٍ^(١) / والخُلفُ صراحةُ القراءتين.

واتفقت المصاحفُ على حذفِ ألفِ ﴿الْكَنَ﴾ نحو: ﴿فَأَلْكَنَ بَشْرُوهُنَّ﴾
[البقرة: ١٨٧]، إلا ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ هنا [٩]، فإثباتِ الألفِ^(٢).

* * *

(١) يعني في ﴿قَالَ إِنَّمَا﴾. انظر: المقنع: ٩٨، الوسيلة: ٢٣٦، الجميلة: ٤١٨.

(٢) انظر: المقنع: ١٩، مختصر التبيين ٥/ ١٢٣٤، الوسيلة: ٢٧٩، الجميلة: ٤٦٥.

المقطوع والموصول

وانفقوا على قطع ﴿ أَنْ لَنْ نَقُولَ ﴾ [٥] (١).

* * *

(١) انظر: المقنع: ٧٠، مختصر التبيين ٣/ ٨١٠، الوسيلة: ٤١٧، الجميلة: ٦٦٧.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿فَقَامَتَابِهِ﴾ [٢] ن؛ لأن ما بعده من قولهم، وجوّزه العمّاني^(١). ﴿أَحَدًا﴾ [٢] ك: على قراءة كسر همزة ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [٣]، كالوقف على الفواصل في قراءة كسر همزة ﴿وَأَنَّهُ﴾ المنسوقات، وهي أحد عشر سوى الأول كما مرّ في القراءات^(٢)، ن: على قراءة الفتح وقد تُجوّز الوقف عليها الفواصل، لا سيّما^(٣) والنفس لا يبلغ التامّ.

فقوله: ﴿وَلَا وِلْدَانَ﴾ [٣] ك، وكذا ﴿شَطَطًا﴾ [٤]، و﴿كِذْبًا﴾ [٥]، و﴿رَهَقًا﴾ [٦]، و﴿أَحَدًا﴾ [٧]، و﴿وَشُهْبًا﴾ [٨]، و﴿رَصَدًا﴾ [٩]، و﴿رَشَدًا﴾ [١٠]، و﴿قِدْدًا﴾ [١١]، و﴿هَزَبًا﴾ [١٢]، و﴿رَهَقًا﴾ [١٣]، و﴿رَشَدًا﴾ [١٤]، و﴿حَطَبًا﴾ [١٥] ك، أو الثاني^(٤) والأخير^(٥) ت؛ وفاقاً للداني^(٦)؛ لانقضاء كلام الجن عند ذلك. ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [١٧] ت، ﴿صَعَدًا﴾ [١٧] ت أيضاً. ﴿مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [١٨] ك، مع كسر همزة التالي. ﴿لِبَدَا﴾ [١٩] ك: على قراءة ﴿قُلْ﴾ [٢٠] أمراً، ن:

(١) المرشد ٢/٨١٣.

(٢) انظر: قراءات هذه السورة.

(٣) الأفصح تقدّم الواو: «ولا سيما».

(٤) د: «والثاني قوله: ﴿كِذْبًا﴾ [٥]»، ويعني بالأخير: ﴿حَطَبًا﴾ [١٥].

(٥) ص: «أو».

(٦) المكتفى ٥٨٩.

على الماضي مسنداً إلى ﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩] السابق، قاله الداني^(١). ولم يفرِّق بينهما في «المرشد»^(٢) بل ألحق^(٣) بحُسنِ الوقفِ عليه.

﴿أَحَدًا﴾ [٢٠] ك. ﴿مُلْتَحَدًا﴾ [٢٢] ن؛ للاستثناء التالي من قوله: ﴿لَا أَمْلِكُ﴾ [٢١]، فإن التبليغ إرشادٌ وإقناعٌ، وما بينهما^(٤) مؤكِّدٌ لنفي الاستطاعة أيضاً. ﴿وَرِسَالَتِهِ﴾ [٢٣]، و ﴿فِيهَا أَبَدًا﴾ [٢٣] ت.

و ﴿عَدَدًا﴾ [٢٤]، و ﴿أَمَدًا﴾ [٢٥] ت: على رفع التالي، بتقدير: هو عالم، ن: على رَفْعِهِ نعتاً لـ ﴿رَبِّي﴾ [٢٥]، فلا يُفصلُ بينهما. ﴿أَحَدًا﴾ [٢٦] ن؛ للاستثناء التالي. ﴿مِن رَّسُولٍ﴾ [٢٧] ن؛ لتعلُّقِ لاحقِهِ بسابقِهِ. ﴿رَصَدًا﴾ [٢٧] ن؛ للام كي بعده. ﴿عَدَدًا﴾ [٢٨] م.

* * *

(١) المكتفى ٥٩٠.

(٢) المرشد ٨١٤/٢، وعبارته: ﴿عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ حسن.

(٣) كذا في النسخ، ولعله يعني: ألحقه. وعبارة المرشد: «حسن».

(٤) أي: قوله: ﴿لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ في الآية [٢٢].

سورة المزمّل

مَكِّيَّةٌ^(١) كُلُّهَا فِي قَوْلِ الْحَسَنِ وَعِكْرَمَةَ وَعَطَاءٍ وَجَابِرٍ.
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةُ^(٢): «إِلَّا آيَتَيْنِ مِنْهَا»: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [١٠]،
 وَالَّتِي تَلِيهَا، ذَكَرَهُ الْمَاوَرِدِيُّ^(٣).
 وَقَالَ الْجَمْهُورُ^(٤): مَكِّيَّةٌ، إِلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ﴾ [٢٠] إِلَى
 آخِرِهَا، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ.

(١) أوردته الماوردي في تفسيره ١٢٤ / ٦، ونقله عنه القرطبي في تفسيره ٣١٣ / ٢١، بدون
 إسناد. وقال ابن عطية في تفسيره ١٤٤ / ١٦: «وهي مكية كلها في قول المهدوي
 وجماعة».

(٢) كذا أوردته الماوردي في تفسيره ١٢٤ / ٦، ونقله عنه القرطبي في تفسيره ٣١٣ / ٢١،
 عن ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة، لكنه بدون عزو ولا إسناد، أما قول ابن عباس
 رضي الله عنهما فأخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ١٢٦ / ٣، بإسناده
 عنه، وإسناده كما تقدم مراراً لا يقل عن درجة الحسن، وأورده السيوطي في الإتقان
 ٤٨ / ١، ٥٠، بإسناد النحاس، وقال: «وإسناده جيد، رجاله كلهم ثقات من علماء
 العربية المشهورين»، وبعض رواته دون الثقة، كما تقدم التنبيه عليه (٥ / ١) حاشية (٢).
 (٣) النكت والعيون ١٢٤ / ٦.

(٤) ذكره ابن عطية في تفسيره ١٤٤ / ١٦، بدون عزو ولا إسناد، وذكر ابن الجوزي في
 تفسيره ٣٨٧ / ٨ أنها مكية كلها بإجماعهم. وتقدم إلا ما ثبت عن ابن عباس رضي الله
 عنهما من استثناء آيتين منها: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [١٠] والتي تليها.

وحروفها: ثمانمئة وثمانية وثلاثون^(١).

وكلمها: مئتان وخمس وثمانون^(٢).

وأيتها: ثمان عشرة آية مدني أخير / وتسع بصري وحمصي، وعشرون

[٣٣١/ب]

في الباقي^(٣).

وخلافها أربع^(٤): ﴿الْمُرْتَلُ﴾ [١] كوفي ودمشقي ومدني أول، ﴿وَجَحِيمًا﴾

[١٢] غير حمصي، ﴿إِلَيْكَ رَسُولًا﴾ [١٥] مكِّي ونافع معه، ﴿شَيْبًا﴾ [١٧] غير

المدني الأخير.

وفيها شبه الفاصلة موضع^(٥): ﴿قَرَضًا حَسَنًا﴾ [٢٠].



(١) كذا في البيان: ٢٥٧، حسن المدد: ١٤٢، وسقط منه: «ثمانية»، منار الهدى: ٤٠٧، القول الوجيز: ٣٢٨.

(٢) انظر: البيان: ٢٥٧، حسن المدد: ١٤٢، منار الهدى: ٤٠٧ باختلاف.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٧، فنون الأفتان: ٣١٨، جمال القراء ١/ ٢٢٣.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٧، فنون الأفتان: ٣١٨، جمال القراء ١/ ٢٢٣، وفيه: «ثلاث آيات».

(٥) انظر: البيان: ٢٥٧، حسن المدد: ١٤٢، القول الوجيز: ٣٢٩، وفيه أن المتروك أربعة مواضع.

فواصلها^(١)

﴿ الْمَزْمَلُ ﴾ [١]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٢]، ﴿ قَلِيلًا ﴾ [٣]، ﴿ تَرْتِيلًا ﴾ [٤]، ﴿ ثَقِيلًا ﴾ [٥]،
﴿ قِيلًا ﴾ [٦]، ﴿ طَوِيلًا ﴾ [٧]، ﴿ تَبْتِيلًا ﴾ [٨]، ﴿ وَكَيْلًا ﴾ [٩]، ﴿ جَمِيلًا ﴾ [١٠]،
﴿ قَلِيلًا ﴾ [١١]، ﴿ وَجَحِيمًا ﴾ [١٢]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [١٣]، ﴿ مَهِيلًا ﴾ [١٤]، ﴿ رَسُولًا ﴾ [١٥]،
﴿ وَبِيلًا ﴾ [١٦]، ﴿ شَيْبًا ﴾ [١٧]، ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [١٨]، ﴿ سَبِيلًا ﴾ [١٩]،
﴿ رَحِيمٌ ﴾ [٢٠].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٧، حسن المدد: ١٤٢، القول الوجيز: ٣٣٠.

القراءات وتوجيهها

أبدل الهمزة من ﴿نَاشِئَةً﴾ [٦٦] ياءً ورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر.
 وقرأ ﴿وَأَنْقَضَ﴾ [٣] بكسر الواوِ عاصمٌ وحمزة، ووافقهما المطوِّعيُّ
 والحسن، والباقون بضمِّها، وذُكِرَ بالبقرة [١٧٣].

ونَقَلَ همزة ﴿الْقُرْآنِ﴾ [٤] لرائه ابنُ كثير، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَشْدُّ وَطَأً﴾ [٦]:

فأبو عمرو وابنُ عامرٍ^(١) بكسرِ الواوِ وفتحِ الطاءِ وألفٍ ممدوِّةٍ بعدها
 همزةٌ بوزنِ «فِعالٍ»، مصدرٌ واطأٌ: وِطَاءٌ، ومواطأة^(٢)؛ لمواطأة السمعِ
 والبصرِ القلبِ على التوجُّهِ لعدمِ الاشتغالِ للتوجُّهِ بالمُبْصِرِ والمَسْمُوعِ،
 وهو تفسيرٌ مجاهدٍ، فصلاةُ الليلِ أكثرُ حضوراً من صلاةِ النهارِ، ولذلك
 كانت أفضلَ لمواطأة القلبِ فيها اللسانِ.

قال الفراء^(٣): «أشدُّ علاجاً، أي: أصعبُ وأتعبُ لتركِ الراحة».

ووافقهما اليزيديُّ والحسنُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤) في أحدِ وَجْهَيْهِ من «المبهج»،
 وعنه من «المبهج» كذلك، لكن بفتحِ الواوِ.

(١) انظر: الغاية: ٤٢٢، النشر: ٢/٣٩٣، الإتحاف: ٢/٥٦٨.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي: ٦/٣٣٥، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٠، الموضح
 ١٣٠٨/٣.

(٣) لم نقف عليه في «معاني القرآن» له.

(٤) انظر: المبهج: ٣/٣٩٤، إيضاح الرموز: ٧١٣.

وقرأ الباكون بفتح الواو وسكونِ الطاءِ مِنْ غيرِ مدٍّ، مصدرٌ وَطِئَهُمْ يَطْوُهُمْ وَطْئًا أَي: أَشَدُّ ثَبَاتٍ قَدَمٍ، وَأَبْعَدُ مِنَ الزَّلَلِ، أَوْ أَثْقَلُ وَأَغْلَظُ عَلَى الْمَصَلِيِّ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ.

قال الأَخْفَشُ^(١): «أَشَدُّ قِيَامًا». قال الفراء^(٢): «أَثْبَتَ قِرَاءَةً وَقِيَامًا»، وقال الكَلْبِيُّ^(٣): «أَشَدُّ نَشَاطًا لِلْمَصَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ فِي زَمَانِ رَاحَتِهِ». وقيل: أَثْبَتُ لِلْعَمَلِ وَأَدْوَمُ لِمَنْ أَرَادَ الْإِسْتِكْثَارَ مِنَ الْعِبَادَةِ. ويوقف عليه لحمزة وهشام^(٤)، ووافقهما الأعمش.

وَاخْتُلِفَ فِي الْبَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩]:

/ فابوبكر وابنُ عامرٍ وحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا يَعْقُوبُ وَخَلْفُ^(٥) بِخَفْضِهَا عَلَى النَّعْتِ^(٦) لـ ﴿رَبِّكَ﴾ [٨]، أَوْ الْبَدَلِ مِنْهُ أَوْ الْبَيَانِ لَهُ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ^(٧).

(١) لم نقف عليه، وانظر: البحر ٨/ ٣٦٣.

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٩٧.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢١/ ٣٢٩.

(٤) كذا في النسخ، وهو يريد أنه يوقف على ﴿وَطْئًا﴾ لحمزة بالنقل فقط، أما هشام فيقرأ ﴿وَطَاءً﴾، فالهمزة عنده ليست متطرفة، بل متوسطة فلا يقف عليه إلا بالتحقيق، فذكر هشام هنا مع حمزة سهوًا. انظر: الإتحاف ٢/ ٥٦٩، المهذب ٢/ ٣٠٩.

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٩٦٧، النشر ٢/ ٣٩٣، الإتحاف ٢/ ٥٦٩.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٣٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٣١، الموضح

٣/ ١٣٠٩.

(٧) انظر: المبهج: ٣/ ٣٩٤، إيضاح الرموز: ٧١٣.

وقرأ الباقون بالرفع على الابتداء، والخبرُ الجملةُ من قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩]، أو على أنه خبرٌ مبتدأ مضمَر، أي: هوربُّ. قال في «الدر»^(١): «وهذا أحسنُ لارتباطِ الكلامِ بعضه ببعض».

وأمال ﴿فَعَصَى﴾ [١٦] حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ. وافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ كالباقين، وبالتقليلِ كقالون من «العنوان».

وقرأ ﴿تُلِّيَ اللَّيْلُ﴾ [٢٠] بسكونِ اللامِ هشامٌ، وذكرُ بالبقرةِ عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧]. وخرجَ بـ ﴿تُلِّيَ﴾ المثنيُّ ﴿وَتُلُثَّهُ﴾ [٢٠] المفردُ المتفَعُّ على ضمِّ لامِهِ.

واختلَفَ في ﴿وَنَصَفَهُ وَتُلُثَّهُ﴾ [٢٠]:

فابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفُ^(٢) بنصبِ الفاءِ والثاءِ، وضمِّ الهاءِينِ، نَسَقًا^(٣) على ﴿أَدْنَى﴾ [٢٠] المنصوبِ بـ ﴿تَقُومُ﴾ [٢٠]، ظرفاً، أي: وقتٌ أدنى، أي: أقرب، استعيرَ الدُّنُوَّ لقرْبِ المسافةِ في الزمانِ، وهو مناسبٌ للتقسيمِ الذي في أولِ السورة؛ لأنه إذا قام أدنى من ثُلثي الليلِ صدَقَ عليه أنه قام الليلِ إلاً قليلاً؛ لأنَّ الزمانَ الذي لم يَقُمْ فيه يكون الثلثُ، وشيئاً من الثلثين، فيصدقُ عليه قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾.

(١) الدر المصون ١٠/٥٢٣.

(٢) انظر: المستنير ٢/٥٠٦، النشر ٢/٣٩٣، الإنحاف ٢/٥٦٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٣٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٣١، الموضح

وأما قوله: ﴿وَصَفَّهُ﴾ [٢٠]، فهو مطابق لقوله أول السورة: ﴿يَصَفَّهُ﴾ [٣].
وأما قوله: ﴿وَتَلَّثَهُ﴾ [٢٠]، فإن قوله: ﴿أَوَانْقَضَ مِنْهُ﴾ [٣] قد ينتهي النقص
في القليل إلى أن يكون الوقت ثلث^(١) الليل.

وأما قوله: ﴿أَوْزِدَ عَلَيْهِ﴾ [٤]، فإنه إذا زاد على النصف قليلاً كان
الوقت أقل من الثلثين، فيكون قد طابق أدنى من ثلثي الليل، ويكون قوله:
﴿يَصَفَّهُ وَأَوَانْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [٣] شرحاً لمبهم ما دل عليه قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾
[٢]. قاله في «الدر»^(٢) ك«البحر»^(٣).

وجوز بعضهم أن يكون النصب^(٤) بدلاً من ﴿أَلَيْلٌ﴾ [٢]، أو من ﴿قَلِيلًا﴾
[٢]، أو بفعلٍ مضمرٍ، أي: قم.

واختار الجعبري^(٥) قراءة النصب لصراحته في أن النبي ﷺ / قام بما
كُلف به على الوجه الأكمل إلى أن تُسَخَّ؛ لئلا يلزم أحد أمرين: تكليف ما
لا يطاق، ولا يقوم به، خلافاً لمُدَّعيه، أو تركه ما كُلف به، مع القدرة عليه،
ويجلب منصبه عن ذلك. انتهى.

وافقه ابن محيصن والأعمش^(٦).

(١) ما أثبتناه من د، ت، وسائر النسخ: «ثلثي».

(٢) الدر المصون ١٠/٥٢٩.

(٣) البحر المحيط ٨/٣٦٦.

(٤) عاد إلى تقدير إعراب ﴿يَصَفَّهُ﴾ في الآية [٣].

(٥) كنز المعاني (خ) ٣٠١/أ.

(٦) انظر: الروضة ٢/٩٦٨، المبهج ٣/٣٩٥، إيضاح الرموز: ٧١٣.

وقرأ الباقيون بخفضِ الفاءِ والثاءِ وكسرِ الهاءِين عطفاً على ﴿ تُلْتِيَّ اللَّيْلِ ﴾ [٢٠] المجرورِ بـ «من».

والمعنى على هذه القراءة: أنه قيامٌ مختلفٌ، مرةً أدنى من الثلثين، ومرةً أدنى من النصفِ، ومرةً أدنى من الثلثِ؛ وذلك لمعرفة (١) تعدُّدِ البشر بمقدار الزمانِ مع عُذْرِ النومِ، وذلك تقريبٌ لا تحديداً.

وخرج بـ ﴿ وَنَصَفَهُ ﴾ [٢٠] التالي لـ ﴿ تُلْتِيَّ ﴾، ﴿ إِلَّا قَلِيلاً * نَصَفَهُ ﴾ [٢-٣] المتفقُ على فتحه.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير واحد (٢).

* * *

(١) غ، ش، ح، ف: «لمعرفة».

(٢) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٧، التلخيص: ٤٥٠، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٩٧، غيث النفع: ٣٧٥.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْأَقِيلَا﴾ [٢] ن؛ لنصبٍ تاليه بدلاً منه، فلا يُفصل بينهما. ﴿أَوْزِدْ عَلَيْهِ﴾ [٤] ت؛ وفاقاً لنافع^(١)، وقال الداني^(٢): «صالح». ﴿تَزَيَّلَا﴾ [٤] ك، ﴿ثَقِيلَا﴾ [٥] ك، أوت؛ وفاقاً للداني^(٣). ﴿قِيلَا﴾ [٦]، و ﴿طَوِيلَا﴾ [٧] ك، ﴿تَبَيَّلَا﴾ [٨] ك، أوت؛ وفاقاً للعماني^(٤) على قراءة التالي بالرفع، تقديره: هورب، أو مبتدأ خبره: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ن: على الجرّ بدلاً من ﴿رَبِّكَ﴾ [٨]، كما مرّ في القراءات^(٥).

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩] ك، ﴿وَكَيْلَا﴾ [٩]، و ﴿جَمِيلَا﴾ [١٠]، و ﴿قَلِيلَا﴾ [١١] ك أيضاً، ﴿أَلِيمَا﴾ [١٣] ن؛ لنصبِ الظرفِ بقوله: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [١٢]، أي: إن لدينا كذا في يوم القيامة. ﴿مَهِيلَا﴾ [١٤] ت. ﴿وَيْلَا﴾ [١٦] ك. ﴿إِنْ كَفَرْتُمْ﴾ [١٧] ن؛ لأنَّ ﴿يَوْمًا﴾ [١٧] منصوبٌ بـ ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٧]، نَصَبَ المفعولِ به على المجازِ، قاله أبو حيان في «النهر»^(٦).

(١) انظر: المكتفى ٥٩١.

(٢) المكتفى ٥٩١.

(٣) المكتفى ٥٩١.

(٤) المرشد ٨١٦/٢.

(٥) انظر: قراءات هذه السورة، الآية [٩].

(٦) النهر الماد ١١٧٨/٢.

﴿ شَيْبًا ﴾ [١٧] ت؛ وفاقاً لنافع والدينوري^(١)، وهو نصبٌ مفعولاً ثانياً
 لـ ﴿ يَجْعَلُ ﴾ [١٧]. قال العماني^(٢): «ولم يُنصَّ أبو حاتم على الوقف عند
 قوله: ﴿ شَيْبًا ﴾ [١٧]؛ لأنه جعل قوله: ﴿ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [١٨] صفةً للنكرة كأنَّ
 المعنى: فكيف تتقون يوماً هذه صِفَتُهُ؟ والهاء في قوله: ﴿ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [١٨]
 ترجع إلى يوم النكرة» انتهى.

﴿ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [١٨] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٣). ﴿ مَفْعُولًا ﴾ [١٨]، و﴿ تَذَكُّرًا ﴾
 [١٩] ت أيضاً. ﴿ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾ [٢٠] ك، و﴿ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [٢٠] ك، و﴿ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [٢٠] ك، ﴿ مَا تَسْرَوْنَهُ ﴾ [٢٠] ت. ﴿ حَسَنًا ﴾ [٢٠] ك. ﴿ وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾
 [٢٠] ك، أو ت، / ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ وَاللَّهَ ﴾ [٢٠] ك. ﴿ رَحِيمًا ﴾ [٢٠] م.

* * *

(١) انظر: المكتفى ٥٩٢.

(٢) المرشد ٨١٧/٢، ومن قوله: «صفة للنكرة...» إلى قوله: «... ﴿ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾» لم يرد
 في المرشد.

(٣) انظر: المكتفى ٥٩٢.

التجزئة

من أول سورة الجن إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [١٥]، ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، وهو أحد الأقوال في غيث النفع: ٣٧٥، ولكنه رجّح أن يكون الربع على الآية [١٩]، وهو الذي في القول الوجيز: ٣٣٠.

سورة المُدَّثَرِ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ

مَكِّيَّةٌ^(١).

وحرُوفُهَا: أَلْفٌ^(٢).

وَكَلِمَاتُهَا: مِثْنَانٌ وَخَمْسُونَ وَخَمْسُونَ^(٣).

وَأَيُّهَا: خَمْسُونَ وَخَمْسُونَ مَكِّيَّةً، وَدِمَشْقِيَّةً وَمَدَنِيَّةً أُخِيرَ، وَسِتٌّ فِي

الْبَاقِي^(٤).

وَإِخْتِلَافُهَا: ثِنْتَانِ^(٥): ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾ [٤٠] تَرَكَهَا مَدَنِيَّةً أُخِيرَ، ﴿عَنِ الْمَجْرِمِينَ﴾

[٤١] تَرَكَهَا مَكِّيَّةً وَدِمَشْقِيَّةً وَنَافِعٌ.

وَفِيهَا شَبُهٌ الْفَاصِلَةِ مَوْضِعَانِ^(٦): ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١]، ﴿بِهَذَا مَثَلًا﴾ [٣١].

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٣٩٨، الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٣٥٤، حسن المدد: ١٤٢.

(٢) انظر: البيان: ٢٥٨، حسن المدد: ١٤٢، البصائر ١/ ٤٨٨، منار الهدى: ٤٠٨، القول الوجيز: ٣٣٠، باختلاف فيها.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٨، البصائر ١/ ٤٨٨، منار الهدى: ٤٠٨، باختلاف، القول الوجيز: ٣٣٠.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٨، فنون الأفتان: ٣١٨، جمال القراء ١/ ٢٢٤، حسن المدد: ١٤٢.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٨، فنون الأفتان: ٣١٨، جمال القراء ١/ ٢٢٤، حسن المدد: ١٤٢.

(٦) انظر: البيان: ٢٥٨، حسن المدد: ١٤٢، القول الوجيز: ٣٣٠.

فواصلها^(١)

﴿الْمَدِيثُ﴾ [١]، ﴿فَأَنْذِرْ﴾ [٢]، ﴿فَكَيْفَ﴾ [٣]، ﴿فَطَهَّرْ﴾ [٤]، ﴿فَأَهْجُرْ﴾ [٥]،
 ﴿سَتَكَبُرُ﴾ [٦]، ﴿فَأَصْبِرْ﴾ [٧]، ﴿التَّافُورُ﴾ [٨]، ﴿عَسِيرٌ﴾ [٩]، ﴿يَسِيرٌ﴾ [١٠]،
 ﴿وَجِيدًا﴾ [١١]، ﴿مَمْدُودًا﴾ [١٢]، ﴿شُهُودًا﴾ [١٣]، ﴿تَمَهِيدًا﴾ [١٤]، ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾
 [١٥]، ﴿عَيْنِدًا﴾ [١٦]، ﴿صَعُودًا﴾ [١٧]، ﴿وَقَدَّرَ﴾ [١٨]، ﴿كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [١٩]،
 ﴿قَدَّرَ﴾ [٢٠]، ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [٢١]، ﴿وَلَسَرَ﴾ [٢٢]، ﴿وَأَسْتَكْبَرَ﴾ [٢٣]، ﴿يُؤْتِرُ﴾
 [٢٤]، ﴿الْبَشْرِ﴾ [٢٥]، ﴿سَقَرَ﴾ [٢٦]، ﴿مَاسَقَرُ﴾ [٢٧]، ﴿وَلَا تَذُرُ﴾ [٢٨]،
 ﴿لِلْبَشْرِ﴾ [٢٩]، ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [٣٠]، ﴿لِلْبَشْرِ﴾ [٣١]، ﴿وَالْقَمَرِ﴾ [٣٢]، ﴿أَذْبَرَ﴾
 [٣٣]، ﴿أَسْفَرَ﴾ [٣٤]، ﴿الْكَبْرِ﴾ [٣٥]، ﴿لِلْبَشْرِ﴾ [٣٦]، ﴿أَوْ تَأَخَّرَ﴾ [٣٧]، ﴿رَهِينَةً﴾
 [٣٨]، ﴿الْيَمِينِ﴾ [٣٩]، ﴿يَسَاءَلُونَ﴾ [٤٠]، ﴿الْمَجْرُومِينَ﴾ [٤١]، ﴿فِي سَقَرٍ﴾
 [٤٢]، ﴿الْمُصَلِّينَ﴾ [٤٣]، ﴿الْمَسْكِينِ﴾ [٤٤]، ﴿الْحَائِضِينَ﴾ [٤٥]، ﴿الدِّينِ﴾
 [٤٦]، ﴿الْيَقِينُ﴾ [٤٧]، ﴿الشَّفِيعِينَ﴾ [٤٨]، ﴿مُعْرِضِينَ﴾ [٤٩]، ﴿مُسْتَنْفِرَةً﴾
 [٥٠]، ﴿مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]، ﴿مُنْشَرَّةً﴾ [٥٢]، ﴿الْآخِرَةَ﴾ [٥٣]، ﴿تَذِكْرَةً﴾
 [٥٤]، ﴿ذَكَرَهُ﴾ [٥٥]، ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ [٥٦].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٨، حسن المدد: ١٤٢، القول الوجيز: ٣٣١.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿وَالرُّجْزِ﴾ [٥]:

فحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب^(١) بضمّ الراء، وهو لغةُ الحجاز^(٢).
ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ والحسن^(٣). وقرأ الباقون بكسرِها، وهي لغةُ تميم.
فهما لغتان بمعنى. وقال أبو عبيد^(٤): «الضمُّ أفشى اللغتين، وأكثرهما».
وقال مجاهد^(٥): «بالضمِّ اسمُ صنم، وبالكسرِ اسمُ العذاب».

(١) انظر: الكفاية: ٣١٠، النشر ٣٩٣/٢، الإتحاف ٥٧١/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٣٨/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٣، الموضح ١٣١١/٣.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٨، مفردة الحسن: ٥٣٦، المبهج ٣/٣٩٥، الإيضاح: ٧١٤.

(٤) ش، ح، غ، ف: «أبو عبيدة»، ولم نقف عليه في «المجاز» له.

(٥) عبارة المصنف نقلها عن الدر المصون ١٠/٥٣٥، بتصرف يسير.

وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد: «... ﴿وَالرُّجْزَ فَأَهْجُرُ﴾ قال: الأوثان»،
كما في الدر للسيوطي ١٥/٦٦، وكذا أورده ابن عطية في تفسيره ١٦/١٥٦،
عن مجاهد وعكرمة والزهري، وابن الجوزي في تفسيره ٨/٤٠١، وعزاه لابن
عباس ومجاهد وعكرمة وقتادة، والزهري، والسدي، وابن زيد، وعزاه القرطبي
في تفسيره ٢١/٣٦٥ لمجاهد وعكرمة بمعنى: الأوثان، ودليله قول الله تعالى:
﴿فَأَجْتَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، وقاله ابن عباس وابن زيد.

وعزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٤/١٧٨، للمذكورين عند ابن الجوزي غير السدي.

وقال في «الدر»^(١): «وعلى تقدير كونه العذاب فلا بد من حذف مضاف، أي: اهجر أسباب العذاب المؤدية إليه».

والمعنى في الأمر: اثبت على هجره ودُم؛ لأنه ﷺ كان بريئاً منه.

وعن الحسن^(٢) (تستكثر) [٦] بجزم الراء بدلاً من الفعل قبله^(٣)، وهو ﴿وَلَا تَمَنَّ﴾ [٦]، كقوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا * يُضَعَفُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]. ف ﴿يُضَعَفُ﴾ بدل من ﴿يَلْقَى﴾، وكقول الشاعر^(٤):

متى تأتانا تلميم بنا في ديارنا نجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً

ويكون/ من المن الذي في قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَ تِكْرٍ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]؛ لأن من شأن المن أن يستكثر ما يعطي، ويراه كثيراً ويعتد به. والجمهور على الرفع على أنه في موضع الحال، أي: ولا تمن مستكثراً ما أعطيت، أو على حذف «أن»، يعني أن الأصل: ولا تمن أن تستكثر، فلما حذف «أن» رُفِعَ الفعل.

وقرأ ﴿تِسْعَةَ عَشْرَ﴾ [٣٠] بسكون العين أبو جعفر تخفيفاً^(٥) لتوالي خمس حركات من جنس واحد، فيما هو كاسم واحد، وسبق في براءة [٣٦].

(١) الدر المصون ١٠/ ٥٣٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن: ٥٣٦، إيضاح الرموز: ٧١٤.

(٣) انظر: المحتسب ٢/ ٣٣٧، البحر المحيط ٨/ ٣٧٢.

(٤) البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي، وهو في الكتاب ٣/ ٨٦، وابن يعيش ٧/ ٥٣.

(٥) انظر: المحتسب ٢/ ٣٣٨، البحر المحيط ٨/ ٣٧٥.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا دُبِّرَ﴾ [٣٣]:

فنافعٌ وحفصٌ وحمزةٌ، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ^(١) بإسكانِ الذالِ ظرفاً لما مضى من الزمانِ^(٢)، ﴿أَدْبَرَ﴾ بهمزةٍ مفتوحةٍ ودالٍ ساكنةٍ على وزنِ أَكْرَمَ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِينِ والحسنُ^(٣).

وقرأ الباقون بفتحِ الذالِ ظرفاً لما يُستقبلُ، وفتحِ دالٍ ﴿دَبَّرَ﴾ على وزنِ ضَرَبَ، لغتان بمعنى واحد.

يقال: دَبَّرَ اللَّيْلَ، أدبر، ومنه: «أمسِ الدابرُ، والمُدِيرُ، وأدبر الكوكبُ وأقبل». وقال يونس^(٤): «أدبر: تَوَلَّى، ودَبَّرَ: انقضى»، والرسمُ محتملٌ لكليتهما، فالصورةُ الخَطِيئةُ لا تختلف.

واختار أبو عبيد قراءة ﴿إِذَا﴾؛ لأنَّ بعده ﴿إِذَا أَسْفَرَ﴾ [٣٤].

وأمال ﴿لِأَحَدَى الْكُبْرِ﴾ [٣٥] وقفاً حمزةً والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتحِ، كالباقين، وبالتقليلِ كقالونَ من «العنوان»^(٥).

(١) انظر: غاية الاختصار ٦٩٧/٢، النشر ٣٩٣/٢، الإتحاف ٥٧٢/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٣٨/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٣، الموضح ١٣١٢/٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن: ٥٣٧، مفردة ابن مُحَيِّصِينِ: ١٥٩، إيضاح الرموز: ٧١٤.

(٤) انظر: البحر ٣٧٨/٨. ويونس: هو ابن حبيب الضبي، تقدّم.

(٥) قرأ ابن مُحَيِّصِينِ كما في مفردته: ١٥٩ (لِأَحَدَى) بفتح اللام وإسكان الحاء، من غير

واختلَفَ في ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ [٥٠]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفر^(١) بفتح الفاءِ على أنه اسمٌ مفعولٍ^(٢)، أي: نَفَّرَها القنَّاصُ.

وقرأ الباقرُون بكسرها بمعنى نافية، يقال: استنفر ونفَّرَ بمعنى، نحو: عَجِبَ واستعجبَ، وسَخِرَ واستسخرَ.

وقال الزمخشري^(٣): «كأنها تطلب النَّفَّار من نفوسها في جَمْعِها له^(٤) وحملها عليه» انتهى.

قال السمين^(٥): «وأبقى السينَ على بابها من الطَّلَب، وهو معنى حسنٌ» انتهى.

واختلَفَ في / ﴿يَذْكُرُونَ﴾ [٥٦]:

فنافعٌ^(٦) بالخطابِ، وهو التفتات^(٧) من الغيبة^(٨) إلى الخطابِ، أي^(٩): قل لهم يا محمدُ ما تذكرون.

(١) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٦٩٨، النشر ٢/٣٩٣، الإتحاف ٢/٥٧٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٤١، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٤، الموضح ٣/١٣١٤.

(٣) الكشاف ٤/٦٥٦.

(٤) أي: في جمع النفوس للنفار.

(٥) الدر المصون ١٠/٥٥٧.

(٦) انظر: الغاية: ٤٢٣، النشر ٢/٣٩٣، الإتحاف ٢/٥٧٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة: ٧٣٥، الموضح ٣/١٣١٥.

(٨) فيما قبلها.

(٩) غ، خ، ف: «أو».

وقرأ الباقون بالغيب حملاً على ما تقدم من قوله: ﴿كُلُّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ﴾

[٥٢].

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ستة^(١).

* * *

(١) كذا في التلخيص: ٤٥٢، كنز المعاني (خ) ٣٠٢/أ، وانظر: الإدغام الكبير: ٢٤٧،
الكنز في القراءات العشر ٢/٦٩٨، غيث النفع: ٣٧٦.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿فَأَنْذِرْ﴾ [٢]، ك، كالفواصل التوالي، وهي: ﴿فَكَيْفٌ﴾ [٣]،
 و ﴿فَطَهَّرَ﴾ [٤]، و ﴿فَأَهْجُرْ﴾ [٥]، و ﴿تَسْتَكْبِرُ﴾ [٦]، و ﴿فَأَصْبِرْ﴾ [٧]،
 ﴿يَسِيرِ﴾ [١٠] ت، ﴿يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ [١٥]، ﴿كَلَّا﴾ [١٦] ت أيضاً، أي: أيطمع
 أن أزيد على ما أعطيته من المال والولد، ﴿كَلَّا﴾، قطع لرجائه وردع، وليس
 يكون ذلك مع كُفْرِهِ بالنعْم، والتالي تعليل للردع على سبيل الاستئناف،
 كأن قائلاً قال: لِمَ لا يُزَادُ؟ فقال: إنه عانَدَ آياتِ المُنْعَم، وكفَرَ بذلك نعمته،
 والكافر لا يستحقُّ المزيد، وجوَّزَ الوقفُ على ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾ [١٥]، والابتداءُ بـ
 ﴿كَلَّا﴾، على تقدير: ألا إنه كما مرَّ، إلا أنَّ الأولَّ أشهر.

﴿عَيْنِدَا﴾ [١٦] ك، ﴿صَعُودًا﴾ [١٧]، و ﴿قَوْلِ الْبَشَرِ﴾ [٢٥]، و ﴿سَقَرَ﴾
 [٢٦] ك. ﴿وَلَا تَذَرُ﴾ [٢٨] ك، بتقدير: هي لوحاة للبشر، ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [٣٠]،
 ﴿الْإِمْلَاتِيكَةَ﴾ [٣١]، و ﴿بِهَذَا مَثَلًا﴾ [٣١]، و ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [٣١] ك. ﴿الْأَهْوَى﴾
 [٣١] ت^(١)، ﴿لِلْبَشَرِ﴾ [٣١] ت^(٢)، وابتدئُ بـ ﴿كَلَّا﴾ [٣٢]، ولا يوقف عليه
 كما نصَّ عليه في «المرشد»^(٣).

(١) ص، ت: «ك».

(٢) د: «ك».

(٣) المرشد ٢/٨٢١.

﴿أَوْتَاخَّرَ﴾ [٣٧] ك. ﴿رَهِينَةٌ﴾ [٣٨] ن؛ لحرف الاستثناء بعده. ﴿فِي سَقَرٍ﴾
 ﴿[٤٢] ك، ﴿الْيَقِينُ﴾ [٤٧]، و﴿الشَّفِيعِينَ﴾ [٤٨]، و﴿قَسَوْرَةً﴾ [٥١] ك. ﴿مُنْشَرَةً﴾
 [٥٢] ت، أو الأحسن على ﴿كَلًّا﴾ [٥٣]، وهوت؛ وفاقاً للعماني^(١). ﴿الْآخِرَةَ﴾
 [٥٣]، و﴿تَذَكُّرٌ﴾ [٥٤]، و﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [٥٥]، و﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [٥٦]
 ك. ﴿وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [٥٦] م.

* * *

التجزئة

من قوله: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ [المزمل: ١٥]، إلى آخر هذه السورة ربيع، وهو تكملة النصف^(١).



(١) كذا في غيث النفع: ٣٧٦، القول الوجيز: ٣٣٢، وجعله السخاوي في جمال القراء (١/١٥٤) على الآية [١٥] من سورة القيامة.

سورة القيامة

مكيَّة^(١).حروفها: ستمئة واثان وخمسون^(٢).وكلمتها: مئة وتسع وتسعون^(٣).أيها: ثلاثون وتسع آيات في غير الكوفي والحمصي، وأربعون فيهما^(٤).واختلافها: آية^(٥) ﴿لِتَعَجَّلَ بِهِ﴾ [١٦] لهما^(٦).وفيها شبه غير الفاصلة موضعان^(٧): ﴿بَصِيرَةٌ﴾ [١٤]، ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ [١٥].

(١) انظر: زاد المسير ٨/ ٤١٥، الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٤٠٤، حسن المدد: ١٤٣.

(٢) كذا في البيان: ٢٥٩، حسن المدد: ١٤٣، منار الهدى: ٤١٠، القول الوجيز: ٣٣٢.

(٣) انظر: البيان: ٢٥٩، البصائر ١/ ٤٩٠، منار الهدى: ٤١٠، باختلاف، القول الوجيز: ٣٣٢.

(٤) انظر: البيان: ٢٥٩، فنون الأفتان: ٣١٩، جمال القراء ١/ ٢٢٤، حسن المدد: ١٤٣.

(٥) انظر: البيان: ٢٥٩، فنون الأفتان: ٣١٩، جمال القراء ١/ ٢٢٣، حسن المدد: ١٤٣.

(٦) أي: للكوفي والحمصي.

(٧) كذا في حسن المدد: ١٤٣، إلا أنه سقط منه: «غير»، وهي في النسخة المحققة منه:

٤١٩، القول الوجيز: ٣٣٢، وقال: مشبه الفاصلة المعدود، وهو كذلك لأن كلا منهما رأس آية.

فواصلها^(١)

/ ﴿الْقِيَمَةِ﴾ [١]، ﴿اللَّوَامَةِ﴾ [٢]، ﴿عِظَامَهُ﴾ [٣]، ﴿بِنَانَهُ﴾ [٤]، ﴿أَمَامَهُ﴾ [٣٣٤] ب
 [٥]، ﴿الْقِيَمَةِ﴾ [٦]، ﴿الْبَصْرُ﴾ [٧]، ﴿الْقَمْرُ﴾ [٨]، ﴿وَالْقَمْرُ﴾ [٩]، ﴿إِنَّ الْمَفْرُ﴾
 [١٠]، ﴿لَا وَزَرَ﴾ [١١]، ﴿الْمُسْتَقْرُ﴾ [١٢]، ﴿وَأَخْرَ﴾ [١٣]، ﴿بَصِيرَةً﴾ [١٤]،
 ﴿مَعَاذِيرُهُ﴾ [١٥]، ﴿لِتَعَجَّلَ بِهِ﴾ [١٦]، ﴿وَقَوْلَانَهُ﴾ [١٧]، ﴿قَوْلَانَهُ﴾ [١٨]، ﴿بَيَانَهُ﴾
 [١٩]، ﴿الْعَاجِلَةَ﴾ [٢٠]، ﴿الْآخِرَةَ﴾ [٢١]، ﴿تَأْخِرُهُ﴾ [٢٢]، ﴿نَاطِرَةً﴾ [٢٣]،
 ﴿بَاسِرَةً﴾ [٢٤]، ﴿فَاقِرَةً﴾ [٢٥]، ﴿الْتَرَاقِ﴾ [٢٦]، ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [٢٧]، ﴿الْفِرَاقُ﴾
 [٢٨]، ﴿بِالسَّاقِ﴾ [٢٩]، ﴿الْمَسَاقُ﴾ [٣٠]، ﴿وَلَا صِلَى﴾ [٣١]، ﴿وَتَوَلَّى﴾ [٣٢]،
 ﴿يَتَمَطَّى﴾ [٣٣]، ﴿فَأُولَى﴾ [٣٤]، ﴿فَأُولَى﴾ [٣٥]، ﴿سُدَى﴾ [٣٦]، ﴿يُمْنَى﴾
 [٣٧]، ﴿فَسَوَّى﴾ [٣٨]، ﴿وَالْأُنثَى﴾ [٣٩]، ﴿الْمَوْتَى﴾ [٤٠].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٥٩، حسن المدد: ١٤٣، القول الوجيز: ٣٣٢.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ الأولى [١] بحذف الألف من «لا» البزِّي بخلاف عنه،
وقبل كما نُبّه عليه في سورة يونس [١٦].

ووجّهت^(١) بأن اللام جوابٌ لقَسَمٍ مقدّر، تقديره: لأننا أقسم^(٢)، والفعل للحال، فلذلك لم يأت بنون التوكيد، وهذا مذهّب^(٣) الكوفيين، وأمّا البصريون فلا يُجيزون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك جعل الفعل خبراً لمبتدأ مضمّر، فيعود الجواب جملة اسمية، قدر أحد جزأيها، وهذا عند بعضهم من ذلك، التقدير: والله لأننا أقسم.

وأعربّه آخرون بأنه فعلٌ مستقبل، وإنما لم يأت بنون التوكيد؛ لأنّ أفعال الله تعالى حقٌّ وصدقٌ، فهي غنيّة عن التوكيد بخلاف أفعال غيره، على أن سيبويه^(٤) حكى حذف النون إلا أنه قليل، والكوفيون يُجيزون ذلك من غير قلة؛ إذ من مذهبهم تعاقب اللام والنون.

وقال آخرون: هي لامٌ الابتداء، وليست بلام القسم.

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/٣٤٣، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٥، الموضح ١٣١٦/٣.

(٢) في الدر المصون ١٠/٥٦٣: «والله لأقسم».

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٤، وهو ممن يجيز المسألة، والدر المصون ٥٦٤/١٠.

(٤) نصّ سيبويه على لزوم النون، ولم نقف على حكايته حذفها. انظر: الكتاب ٣/١٠٤، وما بعدها.

وقرأ الباقون بإثبات الألف.

وَوُجِّهَتْ بِجَعْلٍ «لا» نافية لكلامٍ مقدّرٍ كأنهم قالوا: أنت مفترٍ في الإخبار عن البعث، فردّ عليهم بـ«لا»، ثم ابتداءً كلاماً آخر فقال: «أقسم». وقال جار الله^(١): «هي للقسمة بمعنى: أن الأمر أعظم، أو زائد، على حدّ ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]». وخرَجَ بَقِيدِ الْأُولَى: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفِيسِ﴾ الثانية [٢]، كالبلد [١] المتفق على الألف فيهما^(٢) كالرسم، بخلاف الأول المختلف في تدوين الألف بعد اللام^(٣)، كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى^(٤).

وقرأ ﴿يُحْسِبُ﴾ [٣٠] بكسر السين نافعٌ وابن كثير / وأبو عمرو والكسائي، وكذا يعقوبٌ وخلفٌ. ووافقهم ابنٌ مُحْيِصِنٌ واليزيديُّ والشنبوذيُّ كالبقرة [٢٧٣].

واخْتَلَفَ فِي ﴿بَرَقَ﴾ [٧]:

فنافعٌ، وكذا أبو جعفر^(٥) بفتح الراء، وقرأ الباقون بكسرها، فقيل^(٦): لغتان في التحيرِ والدّهشة. وقيل: بَرَقَ بالكسرِ تحييراً فزعاً.

(١) الكشاف ٤/ ٦٥٨.

(٢) أي: في موضعي القيامة والبلد.

(٣) أي: قراءة، وليس رسماً، والمثبت سياق: ص، د، وفي سائر النسخ: «بخلاف الأول المختلف، فبدون الألف بعد «لا»».

(٤) لم يورد المؤلف هذه الكلمة في مرسوم هذه السورة. انظر: مختصر التبيين ١٢٤٣/٥.

(٥) انظر: الروضة ٢/ ٩٧٠، النشر ٢/ ٣٩٣، الإتحاف ٢/ ٥٧٤.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٤٥، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٦، الموضح ١٣١٧/٣.

قال الزمخشري^(١): «وأصله من بَرَقَ الرجلُ، إذا نظر إلى البرق، ودُهِشَ بصره».

وقال غيره^(٢): «كما يقال: أَسَدَ، وِبَقَرَ، إذا رأى أُسْداً وِبَقراً كثيرة، فَتَحَيَّرَ من ذلك، قال الأعشى^(٣):

وَكُنْتُ أَرَى فِي وَجْهِ مَيَّةٍ لَمَحَةً فَأَبْرَقُ مَغْشِيًّا عَلَيَّ مَكَانِيَا

وَبَرَقَ بِالْفَتْحِ مِنَ الْبَرِيقِ، أَي: لَمَعَ مِنْ شِدَّةِ شُخُوصِهِ.

وعن الحسن^(٤) (الْمَفْرَبُ) [١٠] بكسر الفاء، وهو اسم مكان الفرار، أي: أين مكان الفرار. وجوز الزمخشري^(٥) أن يكون مصدرًا، قال: كالمَرَجِّعِ، والجمهورُ بفتحها مصدرٌ بمعنى الفرار، وكلُّهم بفتح الميم.

وعن ابن مَحِيصِنٍ (بَلْسَان) [١٤] بالإدغام، كما في البقرة [١٨٩].

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿مُحِبُّونَ﴾ [٢٠]، و﴿تَذَرُونَ﴾ [٢١]:

فَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَحَمِزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ وَخَلْفٌ^(٦) بِالْخَطَابِ فِيهِمَا: إِمَّا^(٧) خُطَابًا لِكْفَارِ قَرِيْشٍ، وَإِمَّا تَفَاتًا عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْجِنْسِ

(١) الكشاف ٤/ ٦٦٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/ ٥٦٧.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٣٠٨، وليس للأعشى، وهو في البحر ٨/ ٣٨٢، والدر المصون ١٠/ ٥٦٧.

(٤) انظر: مفردة الحسن: ٥٣٩، إيضاح الرموز: ٧١٥.

(٥) الكشاف ٤/ ٦٦٠.

(٦) انظر: المستنير ٢/ ٥٠٩، النشر ٢/ ٣٩٣، الإتحاف ٢/ ٥٧٤.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٤٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٦، الموضح

المتقدّم والإقبالِ عليه بالخطاب، ووافقهم الأعمش^(١).
 وقرأ الباقون بالغيب حملاً على لفظ الإنسان المذكور، أو لأن المراد به
 الجنس.

وقرأ ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [٢٧] بالسكتِ على نونِ ﴿مَنْ﴾، ويبتدئُ ﴿رَاقٍ﴾
 حفص^(٢)، وسبق ذلك موجّهاً في الكهف [١]. ووقف عليه بالياء ابن
 مُحَيِّصِ^(٣).

وأمال رؤوس الآي حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش.
 وأمالها ورش من طريق الأزرق وأبو عمرو وبين اللفظين^(٤) كقالون من
 «العنوان»، ووافقهما اليزيدي، وفتحها الباقون، إلا أن أبا بكر عن عاصم
 أمال ﴿سُدَى﴾ [٣٦] مع مَنْ أمال في الوقف، وهم: حمزة ومَنْ معه، وهي
 من الفواصل.

واختلفَ في ﴿يُمَنَى﴾ [٣٧]:

فهشامٌ من طريقِ الشنبوذي عن النقاش / عن الأزرقِ الجمال عن الحُلواني
 وحفص، وكذا يعقوب^(٥) بالياء من تحت على التذكير^(٦)، وفيه وجهان:

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩٧١، المبهج ٣/ ٣٩٩، إيضاح الرموز: ٧١٥.

(٢) بخلفه.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِ: ١٥٩، المبهج ٣/ ٣٩٩، إيضاح الرموز: ٧١٥.

(٤) بخلفه.

(٥) انظر: الكفاية: ٣١١، النشر ٢/ ٣٩٤، الإتحاف ٢/ ٥٧٥.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٤٧، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٧، الموضح

أحدهما: أَنَّ الضميرَ عائِدٌ على المَنبِيِّ، أي: يُصَبُّ، فتكونُ الجملةُ في محلِّ جرٍّ. والثاني: أنه يعودُ للنطفة؛ لأنَّ تأنيثها مجازيٌّ، والنطفةُ في معنى الماء، قاله أبو البقاء^(١).

قال في «الدر»^(٢): «وهذا إنما يَتَمَشَّى على قولِ ابنِ كيسانَ^(٣)، وأمَّا النحاةُ فيجعلونه^(٤) ضرورةً».

وهذه القراءةُ رواها ابنُ شَنبُوذ عن الجمال، ورواها هبةُ الله بنُ سلامة المفسّر، عن زيد بن عليّ عن الدّاجوني، وكذا الشّدائبيُّ عن الدّاجوني عن ابنِ ذكوان.

وافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ^(٥).

وقرأ الباقر بالتاء من فوقٍ على التأنيث، على أنَّ الضميرَ للنطفة.

ورواها ابنُ عبدان عن الحُلوانيّ، وأبو القاسم الزيدي^(٦)، وأبو حفص^(٧) النَّحويُّ، وابنُ أبي هاشم، عن النقاش، عن الأزرقِ الجمال. وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(٨).

(١) التبيان ١٢٥٦/٢.

(٢) الدر المصون ٥٨٥/١٠.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢.

(٤) أي: يجعلون تذكير الضمير الذي يعود على مؤنث مجازي ضرورة.

(٥) انظر: مفردة الحسن: ٥٣٩، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٩، إيضاح الرموز: ٧١٥.

(٦) ت: «الزيني»، د: «الزيني»، ف، غ: «اليزيدي»، والمثبت هو الصواب، وهو موافق لما في النشر ٣٩٤/٢، وهو: علي بن محمد بن علي، تقدّم.

(٧) في النسخ: «أبو جعفر»، وهو تصحيف، والتصويب من النشر ١/١٣٧، ٢/٣٩٤، وهو: عمر ابن علي بن منصور، الطبري النحوي، تقدّمت ترجمته. انظر: التلخيص لأبي معشر: ١٠٣.

(٨) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٧، التلخيص: ٤٥٣، الكنز في القراءات العشر ٢/٦٩٩، غيث النفع: ٣٧٨.

المرسوم

كتبوا في بعض المصاحف ﴿يُنَبِّؤُا﴾ [١٣] بواوٍ وألفٍ بعد الباءِ^(١).
 واتفقوا على وصلِ ﴿أَلَّا نَجْمَعَ﴾ [٣]، كموضع الكهف [٤٨]، وعلى قطع
 ما عداهما^(٢).



(١) انظر: المقنع: ٥٦، مختصر التبيين ٥/ ١٢٤٤، الوسيلة: ٣٨٧، الجميلة: ٦١٦، والعمل

على رسمه بواوٍ وألف. انظر: سمير الطالبين: ٨١.

(٢) انظر: مرسوم سورة الكهف.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿لَا﴾ [١] ك: على أَنَّهَا نافيةٌ لكلامٍ مقدَّرٍ، والتالي قَسَمٌ مستأنفٌ كما مر في القراءات، فراجعهُ^(١)، ن: على أَنَّهَا للقسَم، ولا وقفَ على القولِ بزيادتها، أشار إليه الجعبريُّ^(٢)، وعبارته: ﴿لَا﴾ [١] ك: على نفيها، ن: على صليتها^(٣)، ولا وقفَ على الحذفِ.

﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [٢] ك: على أَنَّ القسم وقعَ بيومِ القيامةِ لا بالنفسِ اللوامةِ، أي: أُقْسِمُ لَتُبْعَثَنَّ، ن: على أَنَّ المعنى: أُقْسِمُ بيومِ القيامةِ والنفسِ اللوامةِ لَنَجْمَعَنَّها قادرين. ﴿بَلَى﴾ [٤] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤)، أو ك؛ وفاقاً للداني^(٥)، والمعنى: بلى نجمعها، والتالي نُصِبَ حالاً من الفعلِ المقدَّرِ بعد ﴿بَلَى﴾ [٤].

(١) انظر: قراءات هذه السورة.

(٢) وصف الاهتداء ٢ / ٤٩٥.

(٣) ما أثبتناه من حاشية: ف، وهو موافق لما في وصف الاهتداء للجعبري. وفي النسخ كافة: ﴿لَا﴾ ك: على نفيها على أصلها، وشرح عبارة الجعبري: «ك» على تقدير: أن ﴿لَا﴾ نافيةٌ لكلامٍ سابق، ثم يتدئ القَسَمُ بيومِ القيامة، ن: على كونها صلة، أي: بمعنى زائدة فيكون الوقف عليها ناقصاً لأنها زائدةٌ في حكم المحذوف.

(٤) انظر: المرشد ٢ / ٨٢٤.

(٥) المكتفى ٥٩٧.

﴿ بَنَانَهُ ﴾ [٤] ك. ﴿ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [٦] ت. ﴿ الْمَقْرُ ﴾ [١٠]، ﴿ لَأَوْزَرَ ﴾ [١١] ك، أو الوقف على الثاني أحسن، أو يوصل الأول بـ ﴿ كَلَّا ﴾ مع الوقف عليه^(١)، وهو رَدْعٌ عن طلبِ المَفْرِ. ﴿ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ [١٢] ت. ﴿ وَأَخْرَ ﴾ [١٣]، و﴿ مَعَاذِيرَهُ ﴾ [١٥] ك. ﴿ لَتَعَجَلَ بِهِنَّ ﴾ [١٦] ت، ﴿ بَيَانَهُ ﴾ [١٩] ت أيضاً. ولا يُوقف على ﴿ كَلَّا ﴾ [٢٠] / هذه البتة.

﴿ الْآخِرَةَ ﴾ [٢١] ت. ﴿ نَاطِرَةٌ ﴾ [٢٣] ك. ﴿ فَاقْرَءْ ﴾ [٢٥] ت. و﴿ كَلَّا ﴾ [٢٦] لا يوقف عليه، ﴿ الْمَسَاقُ ﴾ [٣٠] ك^(٢). ﴿ فَأَوْلَى ﴾ [٣٤] ت، ﴿ سُدَى ﴾ [٣٦] ت أيضاً، و﴿ الْأَنْثَى ﴾ [٣٩] ت أيضاً، أو ك؛ وفاقاً للداني^(٣). ﴿ الْمَوْتَى ﴾ [٤٠] م.

* * *

(١) أي على: كلا.

(٢) ش: «ت».

(٣) المكتفى ٥٩٩.

سورة الإنسان

مَكِّيَّةٌ^(١) في قول الجمهور. وقال مجاهدٌ وقتادة^(٢): «مدنيَّةٌ». وقال الحسنُ وعكرمة^(٣): مدنيَّةٌ إلا آيةً واحدةً ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ عَائِثَةَ﴾ [٢٤]، فإنها مكِّيَّةٌ. وقيل: مدنيَّةٌ إلا من قوله: ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [٢٤]، إلى آخرها، فإنه مكِّيٌّ، حكاه الماوردي^(٤).

(١) وكذا قال أبو حيان في البحر ٨/ ٣٩٣.

وعزاه الماوردي في تفسيره ٦/ ١٦١ لابن عباس ومقاتل والكلبي ويحيى بن سلام. وأخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٣/ ١٢، بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده حسن، وأورده البغوي في تفسيره ٨/ ٢٩١، عن عطاء، وانظر: المحرر الوجيز ١٦/ ١٨٢، تفسير القرطبي ٢١/ ٤٤٣، زاد المسير ٨/ ١٢٧. (٢) كذا ذكره البغوي في تفسيره ٨/ ٢٩١، وعزاه السيوطي في الدر ١٥/ ١٤٢، لابن مردويه عن ابن الزبير ولابن الضريس والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما مثله. وأورد ابن عطية في تفسيره ١٦/ ١٨٢ حكاية عن النقاش والثعلبي عن مجاهد وقتادة أنها مدنية.

وعزا ابن الجوزي في تفسيره ٨/ ١٢٧، والقرطبي ٢١/ ٤٤٣ القول بمدنيتهما للجمهور.

(٣) كذا أورده البغوي في تفسيره ٨/ ٢٩١، وابن عطية في تفسيره ١٦/ ١٨٢، وابن الجوزي في تفسيره ٨/ ١٢٧، وأبو حيان في تفسيره ٨/ ٣٩٣.

(٤) ليس في النكت والعيون.

وحر وفؤها: ألفٌ وأربعة وخمسون^(١).

وكلمُها: مئتان وأربعون^(٢).

وآئها: إحدى وثلاثون^(٣).

وفها شبه الفاصلة: خمسة^(٤): ﴿السَّبِيلَ﴾ [٣]، ﴿مَسْكِينًا﴾ [٨]، ﴿وَيَتِيمًا﴾

[٨]، ﴿قَوَّارِيرًا﴾ الثاني [١٦]، ﴿مُخَلَّدُونَ﴾ [١٩]، ﴿نَعِيمًا﴾ [٢٠].

وعكسه: ﴿قَوَّارِيرًا﴾ الأول [١٥].



(١) كذا في البيان: ٢٦٠، حسن المدد: ١٤٣، منار الهدى: ٤١١، القول الوجيز: ٣٣٣.

(٢) كذا في حسن المدد: ١٤٣، والبصائر ١/٤٩٣، وانظر: البيان: ٢٦٠، منار الهدى:

٤١١، القول الوجيز: ٣٣٣، باختلاف فيها في العدد.

(٣) انظر: البيان: ٢٦٠، فنون الأفتان: ٣١٩، جمال القراء ١/٢٢٤.

(٤) انظر: البيان: ٢٦٠، وفيه: «أربعة»، منار الهدى: ٤١١، القول الوجيز: ٣٣٣، وفيه: «سته».

فواصلها^(١)

﴿ مَذْكُورًا ﴾ [١]، ﴿ بَصِيرًا ﴾ [٢]، ﴿ كَفُورًا ﴾ [٣]، ﴿ وَسَعِيرًا ﴾ [٤]، ﴿ كَافُورًا ﴾ [٥]، ﴿ تَفْجِيرًا ﴾ [٦]، ﴿ مُسْتَطِيرًا ﴾ [٧]، ﴿ وَأَسِيرًا ﴾ [٨]، ﴿ شُكُورًا ﴾ [٩]، ﴿ قَمَطِيرًا ﴾ [١٠]، ﴿ وَسُرُورًا ﴾ [١١]، ﴿ وَحَرِيرًا ﴾ [١٢]، ﴿ زَمَهْرِيرًا ﴾ [١٣]، ﴿ تَذَلِيلًا ﴾ [١٤]، ﴿ فَوَارِيرًا ﴾ [١٥]، ﴿ تَقْدِيرًا ﴾ [١٦]، ﴿ زَنْجِيلًا ﴾ [١٧]، ﴿ سَلْسِيلًا ﴾ [١٨].

﴿ مَشْنُورًا ﴾ [١٩]، ﴿ كَبِيرًا ﴾ [٢٠]، ﴿ طَهُورًا ﴾ [٢١]، ﴿ مَشْكُورًا ﴾ [٢٢]، ﴿ تَنْزِيلًا ﴾ [٢٣]، ﴿ كَفُورًا ﴾ [٢٤]، ﴿ وَأَصِيلًا ﴾ [٢٥]، ﴿ طَوِيلًا ﴾ [٢٦]، ﴿ ثَقِيلًا ﴾ [٢٧]، ﴿ تَبْدِيلًا ﴾ [٢٨]، ﴿ سَيْيلًا ﴾ [٢٩]، ﴿ حَكِيمًا ﴾ [٣٠]، ﴿ أَلِيمًا ﴾ [٣١].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٦٠، حسن المدد: ١٤٣، القول الوجيز: ٣٣٤.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿أَتَى﴾ [١] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورثٌ من طريق الأزرقٍ بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان». وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ بخلافٍ عنه (علَّ نُسَان) [١] بالإدغام^(١).

واخْتَلَفَ فِي ﴿سَلَسَلًا﴾ [٤]:

فنافعٌ وهشامٌ من طريق الحُلوانيّ [و]^(٢) من طريق الشَّدائِيّ عن الدَّاجونيِّ وأبو بكرٍ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ورؤيسٌ من طريق أبي الطَّيِّبِ^(٣) بالتثوينِ للتَّناسُبِ^(٤)؛ لأنَّ ما قبله وما بعده منوَّنٌ منصوبٌ.

وقال الكسائيُّ وغيره من أهل الكوفة^(٥): «إن بعض العربِ يصرفون جميعَ ما لا ينصرف إلا أفعلَ التفضيلِ».

وعن الأَخْفَشِ^(٦): «يصرفون مطلقاً، وهم بنو أسدٍ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصَّرفُ، وتركُ الصَّرفِ لعارضٍ فيها، وإن هذا الجمعُ قد يُجمعُ،

(١) تقدّم في سورة البقرة الآية [١٨٩].

(٢) زيادة لازمه من النشر ٢ / ٣٩٥.

(٣) انظر: غاية الاختصار ٢ / ٦٩٩، النشر ٢ / ٣٩٤، الإتحاف ٢ / ٥٧٦.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦ / ٣٤٨، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٧، الموضح

١٣٢١ / ٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٢ / ٤٩٣، الدر المصون ١٠ / ٥٩٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٢ / ٨٩١، أي: بعض العرب يصرفون الجمع المتناهي.

/ وإن كان قليلاً، قالوا: صواحب وصواحبات، وفي الحديث^(١): «إنكن لصواحبات»^(٢) يوسف»، فلمَّا جُمع شابه المفردات فانصرف.

وقال الزمخشري^(٣): «فيه وجهان: أحدهما: أن تكون النونُ بدلاً من حرف الإطلاق، ويجري الوصلُ مجرى الوقف.

والثاني: أن يكونَ صاحبُ هذه القراءة مَمَّنْ ضَرِيَّ برواية الشُّعْر^(٤)، ومَرَّنْ لسانه على صَرَفٍ ما لا ينصرف» انتهى.

فانظر ما في هذه العبارة من الفِظاظَةِ والغِلْظَةِ، لا سِيَّما على مَشِيخَةِ^(٥) الإسلامِ وأئمة العلماءِ الأعلامِ، ولكنْ هذه عادته، ومن الله العفو.

(١) أخرجه في الصحيحين بلفظ: «فإنكن صواحب يوسف»: البخاري ١٦٤/٢، مع الفتح، ك: الأذان، ب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، برقم: ٦٧٨، ومسلم في صحيحه ٣١٦/١، ك: الصلاة، ب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر...، برقم: ٤٢٠.

وأخرجه بلفظ المصنف: «صواحبات يوسف» النسائي في سننه ١٠٠-٩٩/٢، ك: الإمامة، ب: الائتمام بالإمام يصلي قاعداً، برقم: ٨٣٣، وابن ماجه في سننه ٣٨٩/١، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه، برقم: ١٢٣٢، وأحمد في مسنده ٤١٢-٤١٣، وإسناده صحيح، صحَّحه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ٣٦٦/١، برقم: ١٠٢٤، وصحَّحه محققو المسند في ٤٧٤/٣٢، برقم: ١٩٧٠٠، على شرط الشيخين.

(٢) ش: «كصواحبات».

(٣) الكشاف ٦٦٧/٤.

(٤) أي: صار مولعاً بها.

(٥) مشيخة: جمع شيخ.

والوقف في هذه القراءة بالألف بدلاً من التنوين، وهو ظاهرٌ، ووافقهم الحسن والشنبوذي^(١).

وقرأ الباقر بن غير تنوين، وبه قرأ زيدٌ عن الداجوني.

ومنع من الصرفِ على الأصل؛ لأنَّ «سلاسل»^(٢) على الصيغة المعتمدة في منع الصرف، وهي: كلُّ جمعٍ تكسيرٍ ثالثه ألفٌ بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكنٌ على حدِّ مساجد، ومحاريبٍ مما يُسمُّونه صيغةً منتهى الجموع.

وأجيب عن نحو: «صواحيبات» بأنه لا يُقدَح؛ لأنَّ المحذور جمعٌ تكسيرٍ، وهذا جمعٌ تصحيح، ولأنَّ التناسبَ غيرُ لازمٍ. ووقف ابنُ كثيرٍ وابنُ ذكوانَ وحفصٌ بخلافٍ عنهم بالألفِ بدلاً من التنوين، وأبو عمرو، وكذا رُوِّحَ من طريقِ المعدلِ، كذلك بغيرِ خُلفٍ، اتِّباعاً للرسم.

وأيضاً فإنَّ الرومَ في المفتوح لا يُجوزُه القراءُ، والقارئُ قد يُبينُ الحركةَ في وقفه فأتوا بالألفِ ليتبينَ منها الفتحةُ، وقد رُوِيَ أنَّ بعضهم^(٣) يقول: «رأيتَ عمراً» بالألفِ في الوقف.

ووافقهما^(٤) اليزيديُّ وابنُ مَحِيصِنٍ من «المبهج».

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٤٠، المبهج ٣/٤٠٠، إيضاح الرموز: ٧١٦.

(٢) في النسخ: «سلسلة».

(٣) في النسخ: «أن من»، وفي الدر المصون: «وروي عن بعض».

(٤) أي: أبو عمرو وروُّح.

ووقف الباقر، وهم: حمزةٌ وحَلَفٌ ورُوَيْسٌ من غير^(١) طريق أبي الطَّيِّبِ، ورُوْحٌ من غير^(٢) طريق المعدَّل، وزيدٌ عن الدَّاجونيِّ عن هشامٍ بغير ألفٍ بلا خلاف.

وإفقه المطَّوعِيُّ وابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٣).
 وأمال ﴿فَوَقَلَهُمْ﴾ [١١١]، ﴿وَلَقَّهَهُمْ﴾ [١١١]، / ﴿وَجَزَلَهُمْ﴾ [١١٢] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا حَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ في الثلاثة. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ بإمالتها بينَ بينَ كقالون من «العنوان»، وبالفتحِ كالباقين.
 ويوقف على ﴿مُتَّكِينٍ﴾ [١١٣] لحمزةً بالتسهيلِ كالياءِ وبالحدفِ على الرِّسْمِيِّ^(٤)، ووافقهُ الأعمشُ بخلافِ عنه.

واخْتَلَفَ فِي ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا﴾ [١٠٥-١٠٦]:
 فنافعٌ وأبو بكر والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر^(٥) بتنوينهما معاً؛ لأنهما كـ«سلاسل» جمعاً وتوجيهاً، إلا أنَّ «سلاسل» على مفاعل، و«قوارير» على مفاعيل، والوقفُ عليهما بالألفِ للتناسُبِ موافقةً لمصاحفهم على ما نقله أبو عبيد.

ووافقهم الحسن والأعمش^(٦).

(١) «غير» زيادة من ح، وهي لازمة. انظر: النشر ٢/ ٣٩٥.

(٢) «غير» زيادة من ح، وهي لازمة. انظر: النشر ٢/ ٣٩٥.

(٣) انظر: مفردة ابن محيَّصِن: ١٥٩.

(٤) وبه قرأ أبو جعفر مطلقاً.

(٥) انظر: الغاية: ٤٢٥، النشر ٢/ ٣٩٥، الإتحاف ٢/ ٥٧٧.

(٦) انظر: الروضة ٢/ ٩٧٢، مفردة الحسن: ٥٤٠، إيضاح الرموز: ٧١٦.

وعن الأعمش^(١) وجهٌ آخر، وهو رفعُهما من غيرِ تنوينٍ على إضمارٍ مبتدأ، أي: هي.

وقرأ ابنُ كثير، وكذا خَلَفُ بالتنوين في الأول، وبعَدَمه في الثاني؛ مناسبةً لرؤوسِ الآي في الأول دون الثاني، ووقفًا بالألفِ في الأول، وبدونها في الثاني.

وقد روى أبو عبيد أنه كذلك في مصاحفِ أهلِ البصرة، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ، لكنه زاد من «المفردة»^(٢) الوقفَ بغيرِ ألفٍ على الأول. وقرأ أبو عمرو وابنُ ذكوانَ وحفصٌ، وكذا رَوْحٌ من طريقِ المعدلِ بغيرِ تنوينٍ فيهما.

ووقفوا على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونها؛ لأنَّ الأولَ رأسُ آية، فناسبوا بينه وبين رؤوسِ الآي في الوقفِ بالألفِ، وفرَّقوا بينه وبين الثاني؛ لأنه ليس برأسِ آية، ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ هشامٌ فيما انفردَ به أبو الفرجِ الشَّنبوذِيُّ عن النقَّاش عن الأزرق، وعن ابنِ شنبوذ عن الأزرقِ الجمَّال عن الحُلوانيّ عن هشامٍ بالتنوين فيهما.

قال في «النشر»^(٣): «وكذلك رَوَى صاحبُ «العنوان» فيهما عن هشامٍ».

(١) المثبت من ح، وفي النسخ: «وعن الحسن». انظر: المبهج ٣/٤٠٣، إيضاح الرموز: ٧١٧.

(٢) مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٩.

(٣) النشر ٢/٣٩٥.

قال: «ولعل ذلك من أوهام شيخه الطرسوسي عن السامرّي عن أصحابه عن الحلواني؛ فإن أبا الفتح فارس بن أحمد وابن نفيس رَويا عن السامرّي في رواية هشام / الحرفين من غير تنوينٍ فيهما».

[ب/٣٣٧]

ونصَّ الحلوانيُّ عن هشامٍ عليهما بغير تنوينٍ، ووقف على الأول بالألف.

واختلفَ عنه من طريق الحلوانيِّ في الثاني، فالمغاربة كلهم عنه على الوقف بالألف، والمشاركة بدونها.

ووجهوا عدمَ تنوينهما له والوقف عليهما بالألف بالمناسبة بين الأول ورؤوس الآي، والمناسبة بين الثاني والأول.

وقرأ حمزة، وكذا رويسٌ بغير تنوينٍ فيهما أيضاً، ووقفوا على الأول بغير ألفٍ كالثاني، وهي قراءةٌ واضحة.

وأمال ﴿سُمِّي﴾ [١٨] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خلفٌ، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بينَ بينَ كقالونَ من «العنوان»، وبالفتح كالأصبهانيِّ والباقيين.

ويوقف على ﴿حَسِبْتَهُمُ لُؤْلُؤًا﴾ [١٩] بإبدالِ الهمزتين واوَيْن: الأولى ساكنةً، والثانيةً مفتوحةً لوقوعها بعد ضمةٍ لحمزةً وهشام^(١)، ووافقهما الأعمش بخلافٍ عنه، وأبدل الأولى فقط في الحالين أبو عميرٍ وأبو بكر، وكذا أبو جعفرٍ، ووافقهم اليزيديُّ.

(١) كذا في النسخ، وذكرُ هشام هنا مع حمزة في الوقف سهو؛ لأن الهمزة في ﴿لُؤْلُؤًا﴾ ليست متطرّفة، ومن المعلوم أن هشاماً لا يوافق حمزة إلا في المتطرّفة.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢١]:

فنافعٌ وحمزةٌ، وكذا أبو جعفر^(١) بسكونِ الياءِ خبرَ مبتدأٍ مُقَدَّم^(٢)،
و﴿ثِيَابُ﴾ [٢١]، مبتدأ مؤخر.

قال الجعبري^(٣): «و﴿عَلَيْهِمْ﴾ اسمُ فاعلٍ من علا، وهو نكرةٌ^(٤) إن أريد به الاستقبالُ، وهو الظاهر؛ لأنه في صفةِ أهل الجنة، ومعرفةٌ إن أريد به الماضي، ويكون صفةَ الأحياءِ^(٥) عند ربهم، فجعله مبتدأً لكونه في صورة المعرفة أو معرفة، وعلامةُ رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ على قياسِ المنقوصِ، ويلزَمُ من سكونِ الياءِ كسرُ الهاءِ» انتهى.

وقولُ أبي البقاء^(٦): «﴿عَلَيْهِمْ﴾ منصوبٌ، وإنما سُكِّنَ تخفيفاً»، تعقَّبه في «الدر»^(٧): «بأنَّ تقديرَ الفتحةِ من المنقوصِ لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ أو شذوذٍ، وهذه القراءةُ متواترةٌ فلا ينبغي أن يُقالَ به فيها».
ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسن^(٨).

(١) انظر: المستنير ٢/ ٥١٢، النشر ٢/ ٣٩٦، الإتحاف ٢/ ٥٧٨.

(٢) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦/ ٣٥٤، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٩، الموضح ١٣٢٢/٣.

(٣) كثر المعاني (خ) ٣٠٤/أ.

(٤) لأن إضافة اسم الفاعل إذا أفادت الاستقبال إضافة لفظية لا تفيد التعريف.

(٥) كثر المعاني: «الأحياء».

(٦) التبيان ٢/ ١٢٦٠.

(٧) الدر المصون ١٠/ ٦١٦.

(٨) انظر: مفردة الحسن: ٥٤٠، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ: ١٥٩، إيضاح الرموز: ٧١٧.

وعن المطوعي^(١) بسكون الياءِ وضمِّ الهاءِ.

وقرأ الباقر بفتح الياءِ وضم الهاءِ على أنه ظرفٌ خبراً مقدماً، و﴿ثِيَابٌ﴾ مبتدأ مؤخر كأنه قيل: فوقهم ثياب. قال أبو البقاء^(٢): «لأنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بمعنى فوقهم».

وقال ابن عطية^(٣): «ويجوز في النصبِ أن يكونَ على الظرفِ؛ لأنه بمعنى فوقهم».

ويحتمل أن يكونَ حالاً من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٩]، أو حالاً من مفعول ﴿حَسِبْتَهُمْ﴾ [١٩].

واختلفَ في ﴿خُضْرٌ وَاسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١]:

فنافعٌ وحفص^(٤) برفعهما، فرفع ﴿خُضْرٌ﴾ على النعتِ لـ ﴿ثِيَابٌ﴾^(٥)، ورفع ﴿وَاسْتَبْرَقٌ﴾ نسقاً على الثياب، ولكنْ على حذفِ مضاف، أي: وثيابِ استبرق. ومثله: «على زيدٍ ثوبٌ خزٌّ، كَتَانٍ»، أي: وثوبٌ كَتَانٍ. ووافقهما الحسن^(٦)، لكنه بغير تنوينٍ فيهما.

(١) انظر: المبهج ٣/٤٠٣، إيضاح الرموز: ٧١٧.

(٢) التبيان ٢/١٢٦٠.

(٣) المحرر الوجيز ١٦/١٩٢.

(٤) انظر: الكفاية: ٣١٢، النشر ٢/٣٩٦، الإتحاف ٢/٥٧٨.

(٥) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦/٣٥٧، الحجة لابن زنجلة: ٧٣٩، الموضح ٣/١٣٢٤.

(٦) انظر: مفردة الحسن: ٥٤١، لكنه لم يذكر عدم التنوين في الكلمتين، وانظر: إيضاح الرموز: ٧١٧، وذكر عدم التنوين في ﴿وَاسْتَبْرَقٌ﴾ فقط، ومثله في الفوائد المعتمدة - ضمن إتحاف البررة - : ٣١٤.

وقرأ ابن كثير وأبو بكرٍ بخفضِ الأولِ^(١) ورفعِ الثاني^(٢)، فخفضُ ﴿حُضْرٍ﴾ على أنه نعتٌ لـ ﴿سُنْدُسٍ﴾ [٢١]، ورفعُ ﴿وَأَسْتَبْرُقُ﴾ على النسقِ على ﴿ثِيَابُ﴾، بحذفِ مضاف، أي: وثيابُ إسترِق كما تقدّم، ووافقهما ابن مُحَيِّصٍ^(٣)، إلا أنه لم يُنَوِّنهما.

وزاد من «المفردة»^(٤) وَصَلَ همزة القطع.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر، وكذا أبو جعفرٍ، ويعقوب برفعِ الأولِ وخفضِ الثاني، فرفعُ ﴿حُضْرٍ﴾ نعتاً لـ ﴿ثِيَابُ﴾، وخفضُ ﴿وَأَسْتَبْرُقُ﴾ نسقاً على ﴿سُنْدُسٍ﴾، أي: ثياب خضر من سندس ومن إسترِق، فعلى هذا يكون الإسترِق أيضاً أخضر. ووافقهم اليزيديُّ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ، وكذا خلفٌ بخفضهما، فخفضُ ﴿حُضْرٍ﴾ على النعتِ لـ ﴿سُنْدُسٍ﴾.

واستشكِلَ على هذا وصفُ المفردِ بالجمع، فقال مكي^(٥): «هو اسمٌ للجمع، وقيل: هو جمعُ سُنْدُسَةٍ، كتمرٍ وتمرّة، واسمُ الجنسِ ووصفه بالجمع سائغٌ فصيحٌ، قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].»

(١) أي: ﴿حُضْرٍ﴾.

(٢) أي: ﴿وَأَسْتَبْرُقُ﴾.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٩، المبهج ٣/ ٤٠٥، إلا أنه ذكر ترك التنوين في

﴿وَأَسْتَبْرُقُ﴾ فقط، ومثله في إيضاح الرموز: ٧١٧، الفوائد المعتمدة: ٣١٤.

(٤) مفردة ابن مُحَيِّصٍ: ١٥٩.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ٧٣٦.

وإذا كانوا قد وصفوا المفردَ المُحَلَّى - لكونه مراداً به الجنس - بالجمع في قولهم: «أهلك الناس الدينارُ الحُمُرُ والدَّرْهَمُ البِيضُ». وفي التنزيل ﴿أَوِ الظُّفُلِ الَّذِينَ﴾ [النور: ٣١]، فالأن يوجد ذلك في أسماء الجموع أو أسماء الأجناسِ الفارقِ بينها وبين واحدها تاءُ التانيث بطريق الأولى.

وَحْفُضٌ ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ نَسَقاً عَلَى ﴿سُنْدُسٍ﴾؛ لأنَّ المعنى ثيابٌ من سندسٍ، وثيابٌ من إستبرق، ووافقهم الأعمش.

وقد تحَّصل من تركيبِ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢١]، و﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١]، و﴿خُضْرٌ﴾ [٢١]، قراءات عشرٌ:

الأولى لنافع: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ / بالإسكان، و﴿خُضْرٌوَإِسْتَبْرَقٌ﴾ برفعهما، ووافقهُ الحسنُ، لكنْ بغيرِ تنوينٍ.

الثانية لابنِ كثيرٍ وأبي بكرٍ: بفتحِ الأولى وخفضِ ﴿خُضْرٍ﴾، ورفعِ ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾.

الثالثة لأبي عمرو وابنِ عامرٍ، وكذا يعقوبُ: بفتحِ الأولى، ورفعِ ﴿خُضْرٌ﴾، وخفضِ ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾، ووافقهم اليزيديُّ.

الرابعة لحفص: بفتحِ الأولى، ورفعِ ﴿خُضْرٍ﴾، و﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾.

الخامسة لحمزة: بسكونِ الأولى، وخفضِ ﴿خُضْرٍ﴾، و﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾.

السادسة للكسائيِّ، وكذا خَلْفٌ: بفتحِ الأولى، وخفضِ ﴿خُضْرٍ﴾،

و﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ أيضاً.

السابعة لأبي جعفر: بسكون الأولى، ورفَع ﴿خُضْرٌ﴾، وخفَضِ ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾.

الثامنة لابن مُحَيِّصٍ: بسكون الأولى وخفَضِ (خُضْرٍ)، ورفَع (إِسْتَبْرَقٍ) بغير تنوين.

وزاد من «المفردة» وصل همزة القطع.

التاسعة للمطوَّعي عن الأعمش: بسكون الأولى مع ضمِّ هائِها، وخفضهما^(١).

العاشرة للشَّنبوذِيّ: بفتح الأولى، وخفض (خُضْرٍ)، و(إِسْتَبْرَقٍ)، كليهما.

وأمال ﴿وَسَقَلَهُمْ﴾ [٢١] حمزة والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح كالأصبهاني عنه، والباقي، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

واخْتَلَفَ فِي ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ هنا [٣١]:

فابن كثير وأبو عمرو وابن عامر^(٢) بخلافٍ عنه بالياء من تحت على الغيبة، جرّياً^(٣) على ﴿خَلَقْنَاهُمْ﴾ [٢٨]، وما بعده، وهذه رواية الحلواني عن

(١) أي: ﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾.

(٢) انظر: غاية الاختصار ٧٠١/٢، النشر ٣٩٦/٢، الإتحاف ٥٧٩/٢.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٣٦١/٦، الحجة لابن زنجلة: ٧٤١، الموضح

هشامٍ من طرق المغاربة، والداجونيّ عنه من طرق المشاركة، والأخفش عن ابن ذكوان، إلا من طريق الطبري عن النقاش، وإلا من طريق الكارزيني عن أصحابه عن ابن الأخرم والصوريّ من طريق زيد الرمليّ عنه، ووافقهم على الغيب ابن مُحَيِّصِن والحسنُ واليزيديّ^(١).

وقرأ الباقر بالتاء من فوق خطاباً لسائر الخلق، أو على الالتفات من الغيبة في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَلَقَهُمْ﴾ [٢٨].

وهذا الوجه رواه المشاركة عن الحلوانيّ، والمغاربة عن الداجونيّ عن هشام، كذلك الطبري عن النقاش / والكارزيني عن أصحابه عن ابن الأخرم، كلاهما^(٢) عن الأخفش، والصوريّ إلا من طريق زيد، كلاهما^(٣) عن ابن ذكوان.

والوجهان صحيحان عن ابن عامر من رواية هشام وابن ذكوان وغيرهما^(٤). كذا قاله في «النشر»^(٥).

(١) انظر: المبهج ٣/٤٠٧، إيضاح الرموز: ٧١٧.

(٢) أي: النقاش وابن الأخرم.

(٣) أي: الأخفش والصوري.

(٤) قوله: «وغيرهما» ورد في النسخ، بعد ذكر «ابن ذكوان» الأول، وهو سبق نظير،

والتصويب من النشر ٢/٣٩٦، والضمير يعود على هشام وابن ذكوان، أي: صحّت

هذه الرواية عنهما، وعن غيرهما من رواة ابن عامر.

(٥) النشر ٢/٣٩٦.

وخرج بالتقييد بـ«هنا» موضع التكوير [٢٩] المتفقُ على الخطاب فيه لاتصاله بالخطابِ.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(١).

* * *

(١) كذا في الإدغام الكبير: ٢٤٨، التلخيص: ٤٥٥، الكنز في القراءات العشر ٧٠١/٢، غيث النفع: ٣٧٩.

المرسوم

في كلِّ الرسوم ﴿سَلَسِلًا﴾ [٤]، و﴿كَانَتْ قَوَائِرًا * قَوَائِرًا﴾ [١٥-١٦] بألف مكان التنوين^(١).

وفي بعض المصاحف البصرية ﴿قَوَائِرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [١٦] بألف، وفي بعضها بغير ألف^(٢).

وفي كلِّها ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾ [٢١] بحذف الألف التي بعد العين^(٣).



(١) انظر: المقنع: ٣٨، مختصر التبيين ١٢٤٨/٥، الوسيلة: ٢٥٤، الجميلة: ٤٣٣.

(٢) انظر: المقنع: ٣٨، مختصر التبيين ١٢٥٠/٥، الوسيلة: ٢٥٤، الجميلة: ٤٣٣.

(٣) انظر: المقنع: ١٤، مختصر التبيين ١٢٥٢/٥، الوسيلة: ٢٣٥، الجميلة: ٤١٦، وأشارا

إلى الخلاف فيه بين الحذف والإثبات.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿مَذْكُورًا﴾ [١] ت، أو ك؛ وفاقاً للداني^(١). ﴿أَمْشَاجٍ﴾ [٢] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. ﴿تَبَّتْ لِيهِ﴾ [٢] ت؛ وفاقاً للداني^(٢) كالسجستاني^(٣)؛ لأنَّ التَّالِيَّ مَقَدَّمٌ، أَي: فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا لِنَبْتَلِيهِ. وَلَمْ يَرِ الْعَمَّانِي^(٤) الْوَقْفَ عَلَيْهِ، مُحْتَجًّا بِقَوْلِ الزَّجَّاجِ^(٥): «إِنَّ مَعْنَى ﴿تَبَّتْ لِيهِ﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [٢]، أَي: جَعَلْنَاهُ كَذَلِكَ لِنَحْتَبِرِهِ».

﴿بَصِيرًا﴾ [٢] ك. ﴿كَهُورًا﴾ [٣]، و﴿سَعِيرًا﴾ [٤] ت. ﴿تَقَجِيرًا﴾ [٦] ك، والتَّالِيَّ اسْتِثْنَاءُ بَيَانٍ مَا رُزِقُوا لِأَجَلِهِ، كَأَنَّهُ سُئِلَ عَنْهُ، فَأَجِيبَ بِذَلِكَ، قَالَهُ فِي «أَسْرَارِ التَّأْوِيلِ»^(٦). ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [٧] ن، ﴿وَلَا شُكُورًا﴾ [٩] ن أَيْضًا؛ لِأَنَّ لِاحِقَهَا مِنْ نَعْتِ الْأَبْرَارِ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ النِّعَةِ وَمَنْعُوتِهِ.

﴿قَمَطِيرًا﴾ [١٠] ت. ﴿وَسُرُورًا﴾ [١١]، و﴿الْأَرَائِكِ﴾ [١٣]، و﴿تَذَلِيلًا﴾ [١٤]، و﴿قَوَارِيرًا﴾ [١٥]، و﴿تَقْدِيرًا﴾ [١٦] ك، ﴿زَجْجِيلًا﴾ [١٧] ك: عَلَى قَطْعِ التَّالِيَّ عَنْهُ بِتَقْدِيرٍ: أَعْنِي عَيْنًا، ن: عَلَى نَصْبِهِ بَدَلًا مِنْهُ.

(١) المكنى ٦٠٠.

(٢) المكنى ٦٠٠.

(٣) انظر: القطع ٧٧٥/٢، المرشد ٨٢٧/٢.

(٤) المرشد ٨٢٧/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٥.

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥٢٥/٢.

﴿ سَلْسِيلاً ﴾ [١٨] ك. ﴿ رَأَيْتَ تُرَّ ﴾ [٢٠] ن، وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ كَثِيرُونَ؛
لأنَّ التَّالِيَّ جَوَابٌ ﴿ إِذَا ﴾، وَمَفْعُولٌ فِعْلٍ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ حُذِفَ
اِقْتِصَارًا، وَالْمَعْنَى: وَإِذَا رَأَيْتَ بِبَصْرِكَ هُنَاكَ. وَ﴿ تُرَّ ﴾ ظَرْفٌ، الْعَامِلُ فِيهِ
[﴿ رَأَيْتَ ﴾] ^(١).

وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: وَإِذَا رَأَيْتَ مَا تَمَّ، فَحُذِفَ كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ
بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، أَي: مَا بَيْنَكُمْ، قَالَ أَبُو حِيَانَ فِي «النَّهْرِ» ^(٢)، / وَحِينَئِذٍ
فَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى مَنْعِهِ وَنَسَبُوا فَاعِلَهُ لِلْجَهْلِ، فَاعْلَمْ.
﴿ كَبِيرًا ﴾ [٢٠] ك، ﴿ وَاسْتَبْرَقُ ﴾ [٢١] ك، ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ [٢١]، وَ﴿ طَهُورًا ﴾
[٢١] ك. ﴿ مَشْكُورًا ﴾ [٢٢] ت. ﴿ تَنْزِيلًا ﴾ [٢٣]، ﴿ أَوْكَفُورًا ﴾ [٢٤]،
وَ﴿ وَأَصِيلًا ﴾ [٢٥] ك. ﴿ طَوِيلًا ﴾ [٢٦]، وَ﴿ ثَقِيلًا ﴾ [٢٧] ت، ﴿ أَسْرَهُمْ ﴾ [٢٨]
ك. ﴿ تَبْدِيلًا ﴾ [٢٨] ت، ﴿ تَذَكُّرًا ﴾ [٢٩]، وَ﴿ سَيْلًا ﴾ [٢٩]، وَ﴿ حَاكِمًا ﴾
[٣٠] ك. ﴿ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ [٣١] ت. ﴿ أَلِيمًا ﴾ [٣١] م.

* * *

(١) قوله: ﴿ رَأَيْتَ ﴾ زيادة من المحرر الوجيز ١٦ / ١٩١.

(٢) النهير الماد ٢ / ١١٩٩.

التجزئة

من أول القيامة إلى قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢١] ربيع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/ ١٦٢، وهو آخر الأقوال في غيث النفع: ٣٧٨، لكنه رجَّح أن يكون الربع على الآية [١٨]، وهو المعتمد في القول الوجيز: ١٣٤.

سورة والمرسلات

مَكِّيَّةٌ^(١). وَحُكِي^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقِتَادَةَ وَمَقَاتِلَ: أَنَّ فِيهَا مَدْنِيًّا آيَةً ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [٤٨].
وحرّوفها: ثمانِمْئَةٍ وستةَ عشرَ^(٣).

(١) أخرج البخاري في صحيحه ٨/ ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٨ مع الفتح، ك: التفسير، سورة المرسلات، ب: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾، برقم: ٤٩٣١، ٤٩٣٤، ومواضع أخرى، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٧٥٥، ك: السلام، ب: قتل الحيات، وغيرها، برقم: ٢٢٣٤، عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: «بينما نحن مع رسول الله ﷺ في غار إذ نزلت عليه «المرسلات» فتلقيناها من فيه...»، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٨/ ٦٨٧: «في رواية جرير: «في غار»، ووقع في رواية حفص بن غياث كما سيأتي: بمنى، أي: في غار بمنى»، كذا أورده السيوطي في الإتقان ١/ ١٣٥، وعزاه للشيخين.

(٢) أورده أبو حيان في البحر ٨/ ٤٠٣، بمثل ما ذكره المصنف، وقال الماوردي في النكت ٦/ ١٧٥: «مكية في قول الحسن وعكرمة، وعطاء وجابر، وقال ابن عباس وقتادة: إلا آية منها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾، ونقله عنه القرطبي في تفسيره ٢١/ ٤٩٤، وذكره ابن الجوزي في تفسيره ٨/ ٤٤٣، وعزاه لابن عباس وقتادة ومقاتل كما ذكر المصنف، واستثناء الآية المذكورة أورده السخاوي في جمال القراء ١/ ١٩، وذكره السيوطي في الإتقان ١/ ١٠٥ أيضاً.

(٣) كذا في البيان: ٢٦١، حسن المدد: ١٤٤، البصائر ١/ ٤٩٥، منار الهدى ٤١٣، باختلاف فيه، القول الوجيز: ٣٣٤.

وَكَلِمُهَا: مئةٌ وإحدى وثمانون^(١).

وَأَيُّهَا: خمسون^(٢).

وفيها شبهُ الفاصلةِ موضعان^(٣): ﴿شَمِخَتِ﴾ [٢٧]، و﴿عُدْرًا﴾ [٦].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٦١، البصائر ١/ ٤٩٥، منار الهدى ٤١٣، القول الوجيز: ٣٣٤.

(٢) انظر: البيان: ٢٦١، فنون الأفتان: ٣١٩، جمال القراء ١/ ٢٢٤، حسن المدد: ١٤٤.

(٣) كذا في حسن المدد: ١٤٤، القول الوجيز: ٣٣٤.

وفواصلها^(١)

- ﴿ عُرْفًا ﴾ [١]، ﴿ عَصْفًا ﴾ [٢]، ﴿ نَشْرًا ﴾ [٣]، ﴿ فَرْقًا ﴾ [٤]، ﴿ ذِكْرًا ﴾ [٥]،
 ﴿ نَذْرًا ﴾ [٦]، ﴿ لَوَاقِعٌ ﴾ [٧]، ﴿ طُمِسَتْ ﴾ [٨]، ﴿ فُرِجَتْ ﴾ [٩]، ﴿ نُسِفَتْ ﴾ [١٠]،
 ﴿ أُقْتِتَتْ ﴾ [١١]، ﴿ أُجِلَّتْ ﴾ [١٢]، ﴿ أَلْفَضِلِ ﴾ [١٣]، ﴿ أَلْفَضِلِ ﴾ [١٤]،
 ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ الْأَخِيرِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ بِالْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [١٩]، ﴿ مَهِينِ ﴾ [٢٠]، ﴿ مَكِينِ ﴾ [٢١]، ﴿ مَعْلُومِ ﴾ [٢٢]،
 ﴿ الْقَدِرُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٢٤]، ﴿ كِهَاتَا ﴾ [٢٥]، ﴿ وَأَمْوَاتَا ﴾ [٢٦]،
 ﴿ فُرَاتَا ﴾ [٢٧]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٢٨]، ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٢٩]، ﴿ شَعْبِ ﴾ [٣٠]،
 ﴿ اللَّهُبِ ﴾ [٣١]، ﴿ كَالْقَصْرِ ﴾ [٣٢]، ﴿ صَفْرُ ﴾ [٣٣]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٣٤]،
 ﴿ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ فَيَعْتَدِرُونَ ﴾ [٣٦]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٣٧]، ﴿ وَالْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٨]،
 ﴿ فَكِيدُونَ ﴾ [٣٩]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٤٠]، ﴿ وَعَيُونَ ﴾ [٤١]، ﴿ يَشْتَهُونَ ﴾ [٤٢]،
 ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [٤٣]، ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [٤٤]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٤٥]، ﴿ مُجْرِمُونَ ﴾ [٤٦]،
 ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٤٧]، ﴿ يَزْكَعُونَ ﴾ [٤٨]، ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٤٩]، ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٠].



(١) انظر: البيان: ٢٦١، حسن المدد: ١٤٤، القول الوجيز: ٣٣٤.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن^(١) (عُرُفا) [١] بَضَمَ الرَاءِ، وهو على تثقيلِ المخفَّفِ في قراءةِ الجمهورِ بسكونِها نحو: ﴿نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، و﴿تُكْرٍ﴾، ويُحتمل أن يكون هو الأصل، وقراءةُ الجمهورِ مخفَّفةٌ منه، ويحتمل أن يكونا وزنَّينِ مستقلين. وأدغم تاء ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ﴾ [٥] في ذال ﴿ذِكْرًا﴾ [٥] خَلَادٌ بخلافِ عنه كأبي عمرو ويعقوبُ من «المصباح»، و«غاية المطلوب». وافقهم اليزيديُّ وابنُ مَحِيصِنٍ من «المفردة».

وقرأ ﴿عُدْرًا﴾ [٦] بَضَمَ / الذال رَوْحَ، ووافقه الحسنُ.

وقرأ ﴿نُذْرًا﴾ [٦] بسكونِ الذال أبو عمرو وحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم اليزيديُّ والأعمشُ.

وعن المُطَوِّعِيِّ إسكانُ سين (الرُّسُل) [١١] وكلُّ سَبَقَ بالبقرة [٦٧].

واخْتَلَفَ فِي ﴿أُقْتَتَ﴾ [١١]:

فأبو عمرو^(٢) بواوٍ مضمومةٍ مع تشديدِ القاف على الأصل^(٣)؛ لأنه من الوقتِ، ووافقه اليزيديُّ.

(١) لم نجدها في مفردة الحسن في المظان. انظر: إيضاح الرموز ٢٧٥.

(٢) انظر: الغاية ٤٢٧، النشر ٣٩٦/٢، الإتحاف ٥٨٠/٢.

(٣) زاد في خ: «قال عيسى: وهي لغة سُفلى مضر».

وقرأ ابنُ وردانَ وابنُ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عنه بالواوِ وتخفيفِ القافِ. وقرأ الباقون بالهمزة وتشديدِ القافِ، وبذلك قرأ ابنُ جَمَّازٍ مِنْ طَرِيقِ الدُّورِيِّ عن إسماعيل بن جعفرٍ عنه، والهمزةُ بدلٌ من الواوِ. ومعنى الآية: جُعِلَ للرسلِ وقتٌ منتظرٌ يَحْضُرُونَ فيه للشهادة على الأمم. وجوابُ «إذا» محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا كان كذا وكذا وَقَعَ ما يُوعَدون.

﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [١٢] تعظيمٌ لذلك اليوم، وتَعْجِيبٌ مِمَّا يَقَعُ فيه من الهَوْلِ والشِدَّةِ، والتأجيل: من الأجل، أي: ليومٍ عظيمٍ أُخِّرت، وهو يوم القيامة.

وأمالُ ﴿أَدْرِيكَ﴾ [١٤] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ بخلافِ عنه وشعبةٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. ولورشٌ^(١) الفتح وبين اللفظين. وقرأ الباقون بالفتح.

وأمالُ ﴿قَرَارٍ﴾ [٢١] أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ، وحمزةٌ بخلافِ عنه، والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم اليزيديُّ والأعمشُ، لكنْ خَصَّ الأكثرُ من العراقيين الإمالةَ بخُلْفٍ عن حمزة، والفتحُ بخَلَادٍ، وقرأ الأزرقُ عَنَ وَرْشٍ كقالون من «العنوان»، وهو الثاني عن حمزة، وهو التقليل، ولم يذكر في «التيسير»، و«الحِرْز» عنه غيره. وقرأ الباقون بالفتح، وبه قرأ الأصهبانيُّ عَنَ وَرْشٍ، وهو ثاني وجهي ابنِ ذَكْوَانَ.

(١) يعني الفتح للأصبهاني، وبين اللفظين للأزرق، وانظر: باب الإمالة ٣/ ١٠٧٠.

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَقَدَرْنَا﴾ [٢٣]:

فنافعٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفر^(١) / بتشديد الدالِ من التقدير^(٢)، وهو [٣٤٠/ب] موافقٌ لقوله تعالى: ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ [عبس: ١٩].
ووافقهم الحسن^(٣).

وقرأ الباقون بالتخفيف من القُدرة. ويُدلُّ عليه ﴿فِنَعَمَ الْقَادِرُونَ﴾، ويجوز أن يكون المعنى على القراءة الأولى: فنعم القادرون^(٤).

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ﴾ [٣٠]:

فرويس^(٥) بفتح اللام من «انطلقت» فعلاً ماضياً على الخبر^(٦)، كأنهم لمَّا أمروا امثلوا ذلك فانطلقوا؛ إذ لا يمكنهم التأخير، إذ صاروا مضطرين إلى الانطلاق، «وهذا موضعُ الفاء، فكان ينبغي أن يكونَ التركيبُ: فانطلقوا، نحو قولك: قلت: اذهب فذهب، وعدمُ الفاء هنا ليس بالواضح» انتهى^(٧).
وقرأ الباقون بكسرها أمراً مُكْرَراً بياناً للمنطلق إليه.

(١) انظر: الروضة ٢/ ٩٧٦، والنشر ٢/ ٣٩٧، الإتحاف ٢/ ٥٨١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٦٥، الموضح ٣/ ١٣٢٩.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٥٤٢، إيضاح الرموز ٧١٨.

(٤) تمام العبارة عند الفاسي: «فنعمة القادرون نحن على تقديره». اللآلئ الفريدة ٣/ ٤٥٨.

(٥) انظر: المستنير ٢/ ٥١٥، النشر ٢/ ٣٩٧، الإتحاف ٢/ ٥٨١.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٦٥، الموضح ٣/ ١٣٢٩.

(٧) أي: من الدر المصون ١٠/ ٦٣٨.

واتفقوا على تفخيم الراء الأولى من ﴿ بِشَرِّرٍ ﴾ [٣٢]، إلا ورشاً^(١) فرققها. وأمّا الراء الثانية فلا خلاف في كسرِها وصلّاً. واختلّف في الوقف عليها لغير ورش، فبالترقيق مع الرّوم كالوصل وبالنفخيم مع السكون، وأمّا ورش فرققها في الحالين.

واختلّف في ﴿ جَمَلَتُّ ﴾ [٣٣]:

فحفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٢) بكسر الجيم من غير ألفٍ بعد اللام بوزن رسالة، ووافقهم^(٣) الأعمش.

وفيها وجهان^(٤)، أحدهما: أنها جمعٌ صريحٌ، والتاء لتأنيث الجمع يقال: جَمَلٌ وجمالٌ وجمالة، نحو: ذَكَرٌ وذكارةٌ، وحَجَرٌ وحجارةٌ. والثاني: أنه اسمٌ جمع، كالذِّكارة والحجارة، قاله أبو البقاء^(٥). قال في «الدر»^(٦): «والأول قولٌ النحاة».

وقرأ رُوَيْسٌ بضمّ الجيم وبألفٍ بعد اللام، وهي حِبَالُ السفن، وقال اليبضاوي^(٧): «الحَبْلُ الغليظُ من حِبَالِ السفينة، شُبِّهَ بها في امتداده والتفافه».

(١) من طريق الأزرق.

(٢) انظر: الكفاية ٣١٣، النشر ٢/٣٩٧، الإتحاف ٢/٥٨١.

(٣) انظر: المبهج ٣/٤٠٩، إيضاح الرموز: ٧١٨.

(٤) انظر في توجيه القراءات: الكشف ٢/٣٥٨، الحجة للفارسي ٦/٣٦٥، الموضح ١٣٢٩/٣.

(٥) التبيان ٢/١٢٦٥.

(٦) الدر المصون ١٠/٦٤١.

(٧) أنوار التنزيل ٢/٥٣١.

وقرأ الباقر بكسر الجيم وبالألف على الجمع، وهي الإبل، فيجوز أن يكون جمعاً لـ ﴿جَمَلْتُ﴾ في قراءة الكوفيين، وأن يكون جمعاً لـ «جمال» ، فيكون جمع الجمع. ويجوز أن يكون جمعاً لـ «جمل» المفرد كقولهم: رجالات / فريش».

[٣٤١/أ]

قال شهاب الدين الحلبي^(١): «وفيه نظر؛ لأنهم نصوا على أن الأسماء الجامدة غير العاقلة لا تجمع بالألف والتاء إلا إذا لم تُكسّر، فإن كُسرت لم تُجمع. قالوا: ولذلك لُحّن المتنبّي في قوله^(٢):

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لهم وطبول^(٣)
فجمع «بوقاً» على «بوقات» مع قولهم: أبواق، فكذاك «جماليات» مع قولهم جمل وجمال، على أن بعضهم لا يجوز ذلك، ويجعل نحو: «حمّامات»، و«سجلات» شاذاً، وإن لم يُكسّر» انتهى.

وقد وقع تشبيه الشرر أولاً بالقصر، وهو الحصن من جهة العظم والطول في الهواء، وثانياً بالجمال؛ لبيان التشبيه. ألا تراهم يشبهون الإبل بالأفدان، وهي القصور؟ كما قال^(٤):

فوقفتُ فيها ناقتي وكأنها فدنّ لأقضي حاجة المتلوم

(١) وهو السمين في الدر المصون ١٠ / ٦٤١.

(٢) ديوانه ٨٧ / ٢، والمحتسب ٢٩٥ / ١، والدر المصون ٥٢٦ / ٦.

(٣) في الدر: لها، وهو الذي في الديوان ٢٢٩ / ٣، بشرح البرقوقي.

(٤) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ١٨٤، وشرح القصائد السبع ٢٩٧، والفدن: القصر،

والمتلوم: المنتظر.

وعن المطوّعي^(١) (هذا يوم) [٣٥] بالنصب، فقليل: هي فتحة بناء^(٢)، وهي في موضع رفع خبر آل «هذا» المبتدأ.

وقيل: منصوبٌ على الظرفِ واقعاً خبراً لـ «هذا» على أن يُشار به لما تقدّم من الوعيد، كأنه قيل: هذا العذابُ المذكورُ كائنٌ يومٌ لا ينطقون، ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ﴾ بالمائدة [١١٩]، لكن النصب هناك متواترٌ، والجمهورُ بالرفعِ خبراً لـ «هذا».

وأثبت الياءَ بعد النونِ في ﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩] يعقوبٌ في الحاليين، وعن الحسنِ إثباتها في الوصلِ خاصةً، والباقون بحذفها في الحاليين.

وعن المطوّعي^(٣) (ظَلَّل) [٤١] من غير ألفٍ بين اللامين جمع «ظَلَّة»^(٤) والجمهورُ بكسرِ الظاءِ وبألفٍ جمع «ظَل»، ومثله تقدّم في يسّ [٧٢]، إلا أن ذلك متواترٌ.

وقرأ ﴿وَعِيُونِ﴾ [٤١] بكسر العينِ ابنُ كثيرٍ وابنُ دُكوانٍ وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصٍ من «المبهج» والأعمشُ.

وقرأ ﴿قَيْلٍ﴾ [٤٨] بإشمامِ القافِ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، ووافقهم الحسنُ والشَّنبوذيُّ.

وأبدل همزة ﴿فِيَايِ﴾ [٥٠] ياءً ورشٌ من طَرِيقِ الأَصْبَهَانِيِّ.

(١) انظر: المبهج ٣/٤٠٩، إيضاح الرموز ٧١٩.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشاذة ٢/٦٦٦، البحر المحيط ٨/٤٠٨.

(٣) انظر: المبهج ٣/٤٠٩، إيضاح الرموز ٧١٩.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشاذة ٢/٦٦٨، البحر المحيط ٨/٤٠٨.

وفي هذه السورة من / ياءات الزوائد واحدة^(١)، ومن الإدغام الكبير
أربعة^(٢).



(١) انظر: النشر ٣٩٧/٢، الإتحاف ٥٨٢/٢.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٨، التلخيص ٤٥٥، الكنز في القراءات العشر ٧٠٣/٢،
غيث النفع ٣٧٩.

المرسوم

فكُتِبَ^(١) في بعضِ المصاحفِ ﴿ كَأَنَّهُ جُمَلَتْ ﴾ [٣٣] بألفٍ بعد الميم،
 وفي بعضها بغيرِ أَلِفٍ للتخفيف.
 واتفقت المصاحف على حَذْفِ الألفِ الذي بعد اللامِ للتخفيف
 والتقدير، واتفقوا أيضاً على رَسْمِهَا بالتاءِ الممدودة.

* * *

(١) انظر: المقنع ٨١، ٩٨، مختصر التبيين ٥/١٢٥٦، الوسيلة: ٢٣٧، ٤٥٥، الجميلة:

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ [١] ن، كالمنسوقات التوالي؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ والمنسوقِ عليه ﴿إِتِّمَاتُوعِدُونَ﴾ [٧].

قال أبو حيان في «النهر»^(١): «والذي يظهر أنَّ المُقَسِّمَ به شيئان، ولذلك جاء العطفُ بالسواوِ في ﴿وَالنَّشْرَاتِ﴾ [٣]، والعطفُ بالسواوِ يُشعرُ بالتغاير، بل هو موضوعه في لسان العرب، وأمَّا العطفُ بالفاءِ إذا كان في الصفاتِ فيدُلُّ على أنها راجعة لموصوفٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿وَالْعَدِيدَاتِ﴾، ﴿فَالْمُورِيَاتِ﴾، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ [العاديات: ١-٣]، فإنها راجعةٌ إلى العاديات وهي الخيلُ.

وإذا تقرر هذا فالظاهرُ أنه أقسم أولاً بالرياح، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فهي مُرْسَلَاتُهُ تعالى، ويدُلُّ عليه عطفُ الصفةِ عليه بالفاءِ كما قلنا، وأنَّ العَصْفَ من صفاتِ الريحِ في عدةِ مواضعٍ من القرآن، والقسمُ الثاني فيه تَرَقُّ إلى أشرفٍ من المقسِّمِ به الأولِ، وهم الملائكةُ، فيكون ﴿فَالْفَرِيقَاتِ﴾ [٤]، ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ﴾ [٥]، من صفاتهم، كما قلنا في عطف الصفات» انتهى.

﴿لَوَاقِعُ﴾ [٧] ت. ﴿أَجَلَّتْ﴾ [١٢] ن؛ لتعلق اللاحق بالسابق. ﴿الْفُضْلِ﴾ [١٣]،

و﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾ [١٤] ت، ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [١٥] ت. قال البيضاوي^(١): «للمكذبين أي: بذلك»، و«ويلٌ» في الأصل مصدرٌ منصوب بإضمار فعله، عدلٌ به إلى الرفع؛ للدلالة على ثبات الهلِك للمدعوِّ عليه، و﴿يَوْمِيذٍ﴾ ظرفه، أو صفتُه^(٢).

﴿الْأُولَيْنِ﴾ [١٦] ك: على استئناف ما بعده غير مجزوم، عطفاً على ﴿نَهَلِكِ﴾ [١٠]، المجزوم بـ ﴿الَّهِ﴾، قال السجستاني^(٣): «لأنه قد أهلك / الأولين، ولم يهلك الآخرين بعد، أي: وستتبعهم الآخرين فيما بعد». ﴿الْآخِرِينَ﴾ [١٧] ك، ﴿بِالْمُجْرِمِينَ﴾ [١٨] ك. ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [١٩] ت. ﴿فَقَدَرْنَا﴾ [٢٣] و ﴿الْقَادِرُونَ﴾ [٢٣] ك. ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٢٤] ت، ﴿فُرَاتًا﴾ [٢٧] ك، أو ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٤).

﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٢٨] ت. ﴿تُكْذِبُونَ﴾ [٢٩] ك: على قراءة كسرٍ لامٍ ﴿أَنْطَلَقُوا﴾ [٣٠] ن: على فتحها؛ لتعلُّقه بسابقه، كما يظهر من توجيه السابق في القراءات^(٥)، وأجازه في «المرشد»^(٦) على الفتح أيضاً، إلا أنه جعله على الأول أحسن من الثاني.

(١) أنوار التنزيل ٢ / ٥٣٠.

(٢) أي: هذا الظرف يتعلق بـ ﴿وَيْلٌ﴾ نفسها؛ لأنها مصدر، أو بصفة منها والتقدير: ويل كائن يومئذ.

(٣) انظر: المرشد ٢ / ٨٣٠.

(٤) انظر: المرشد ٢ / ٨٣١.

(٥) انظر: قراءات هذه السورة، الآية [٣٠].

(٦) المرشد ٢ / ٨٣١.

﴿اللَّهَبِ﴾ [٣١] ك. ﴿صَفْرٌ﴾ [٣٣] ت، ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٣٤] ت. ﴿فِيَعْتَذِرُونَ﴾
 [٣٦] ك. ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٣٧] ت. ﴿فَيَكِيدُونَ﴾ [٣٩] ك. ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٤٠] ت.
 ﴿يَسْتَهْجُونَ﴾ [٤٢]، و﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٤٣]، و﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٤٤] ك. ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾
 [٤٥] ت، ﴿مُجْرِمُونَ﴾ [٤٦] ك. ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٤٧] ت، ﴿لَا يَرْكَعُونَ﴾ [٤٨] ك.
 ﴿لِلْمُكْذِبِينَ﴾ [٤٩] ت. ﴿يَوْمُونَ﴾ [٥٠] م.

* * *

التجزئة

من قوله: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، إلى آخر المرسلات ربع، وهو تكملة الحزب^(١).

* * *

(١) كذا في البيان ٣٢٠، وفنون الأفتان ٢٧٧، وهو أول القولين في جمال القراء ١/١٤٨.

سورة النبأ

وُتَسَمَّى سورة التَّسَاوُلِ (١).

مَكِّيَّة (٢).

وَحُرُوفُهَا: سَبْعُمِئَةٌ وَتِسْعُونَ (٣).

وَكَلِمُهَا: مِئَةٌ وَثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ (٤).

وَآيُهَا: أَرْبَعُونَ آيَةً، فِيمَا خِلا الْبَصْرِيِّ وَالْمَكِيِّ، وَإِحْدَى وَأَرْبَعُونَ فِي

الْمَكِيِّ وَالْبَصْرِيِّ (٥).

وَإِخْتِلَافُهَا: آيَةٌ (٦) ﴿قَرِيبًا﴾ [٤٠] مَكِّيٌّ وَبَصْرِيٌّ.



(١) انظر: زاد المسير ٣/٩، جمال القراء ٣٨/١.

(٢) انظر: زاد المسير ٣/٩، الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٢، حسن المدد: ١٤٥.

(٣) كذا في حسن المدد ١٤٥ لكن في البيان ٢٦٢، ومار الهدى ٤١٤، والقول الوجيز

٣٣٥: «سبعون» بدلاً من «تسعين».

(٤) انظر: البيان ٢٦٢، حسن المدد ١٤٥، البصائر ١/٤٩٧، مار الهدى ٤١٤، القول

الوجيز ٣٣٥.

(٥) انظر: البيان ٢٦٢، فنون الأفتان ٣١٩، جمال القراء ١/٢٢٤، حسن المدد ١٤٥.

(٦) انظر: البيان ٢٦٢، فنون الأفتان ٣١٩، جمال القراء ١/٢٢٤، حسن المدد ١٤٥.

فواصلها^(١)

- ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [١]، ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ [٢]، ﴿ مُخْتَلِفُونَ ﴾ [٣]، ﴿ سَيَعْلَمُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ سَيَعْلَمُونَ ﴾ [٥]، ﴿ مِهْدًا ﴾ [٦]، ﴿ أَوْتَادًا ﴾ [٧]، ﴿ أَرْوَجًا ﴾ [٨]، ﴿ سُبَاتًا ﴾ [٩]،
 ﴿ لِبَاسًا ﴾ [١٠]، ﴿ مَعَاشًا ﴾ [١١]، ﴿ شِدَادًا ﴾ [١٢]، ﴿ وَهَاجًا ﴾ [١٣]،
 ﴿ تَجَاجًا ﴾ [١٤]، ﴿ وَنَبَاتًا ﴾ [١٥]، ﴿ أَلْفَاقًا ﴾ [١٦]، ﴿ مِيقَاتًا ﴾ [١٧]، ﴿ أَفْوَاجًا ﴾ [١٨]،
 ﴿ أَبْوَابًا ﴾ [١٩]، ﴿ سَرَابًا ﴾ [٢٠]، ﴿ مِرْصَادًا ﴾ [٢١]، ﴿ مَعَابًا ﴾ [٢٢]،
 ﴿ أَحْقَابًا ﴾ [٢٣]، ﴿ شَرَابًا ﴾ [٢٤]، ﴿ وَعَسَاقًا ﴾ [٢٥]، ﴿ وَفَاقًا ﴾ [٢٦]، ﴿ حِسَابًا ﴾ [٢٧]،
 ﴿ كِدَابًا ﴾ [٢٨]، ﴿ كِتَابًا ﴾ [٢٩]، ﴿ عَدَابًا ﴾ [٣٠]، ﴿ مَقَازًا ﴾ [٣١]،
 ﴿ وَأَعْتَبًا ﴾ [٣٢]، ﴿ أَثْرَابًا ﴾ [٣٣]، ﴿ دِهَاقًا ﴾ [٣٤]، ﴿ كِدَابًا ﴾ [٣٥]، ﴿ حِسَابًا ﴾ [٣٦]،
 ﴿ حِطَابًا ﴾ [٣٧]، ﴿ صَوَابًا ﴾ [٣٨]، ﴿ مَعَابًا ﴾ [٣٩]، ﴿ تَرْبًا ﴾ [٤٠].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٢، حسن المدد ١٤٥، القول الوجيز ٣٣٦.

القراءات وتوجيهها

وَقَفَ عَلَى ﴿عَمَّ﴾ [١] بهاء السَّكْتِ عِوَضاً عَنْ أَلْفِ «مَا» الاستفهامية
 البَرِّيُّ، وكذا يعقوبُ بخلافٍ عنهما، وسَبَقَ بالوقف على المرسوم (١).
 والأصلُ «عَمَّا» بالألفِ، وبه قرأ عبدُ الله وأبيُّ. وحَذَفَ الأكثرون الألفَ
 إذا دَخَلَ عليها حرفُ الجرِّ، أو أُضِيفَ / إليها (٢)، والاستفهامُ هنا للتفخيم
 والتهويل.

ويُوقَفُ لحمزةً وهشام (٣)، ووافقهما الأعمشُ على ﴿النَّبِيَّ﴾ [٢] ومثله
 ممَّا رُسِمَ (٤) بإبدالِ الهمزة أَلْفاً على القياس، وبالرُّوم، وتسهيلها بينَ بينَ،
 ولا يجوز إبدالها ياءً على مذهب التميميين لمخالفة الرسم والرواية.
 وعن الحسنِ فتحٌ واوٍ (الصُّور) [١٨] جَمَعُ صورة كما في الأنعام [٧٣]،
 أي: يَرُدُّ اللهُ الأرواحَ إلى الأجساد.

وقرأ ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [١٩] بتخفيف التاء عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا
 خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وسَبَقَ بالزُّمر [٧١].

(١) انظر: الوقف على المرسوم في ٣/ ١٢٢٤.

(٢) انظر: البحر ٨/ ٤١٠.

(٣) بخلفه.

(٤) أي: رُسِمَ الهمزُ بالألفِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَبِيثِينَ﴾ [٢٣]:

فحمزة، وكذا رَوْحٌ بغير ألف^(١)، قال الجَعْبَرِيُّ^(٢): «حَمَلَهُ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ، فَاللَّبِيثُ: الَّذِي صَارَ لَهُ اللَّبِيثُ سَجِيَّةً، كَحَذِيرٍ وَفَرِحٍ» انتهى.

وَضَعَفَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مَكِّي^(٣)، وَقَوَّاهَا الْبِيضَاوِيُّ^(٤)، كَالزَّمْخَشَرِيِّ^(٥).

و[أَمَّا]^(٦) عِبَارَةُ مَكِّي فَقَالَ: «وَمَنْ قَرَأَ ﴿لَبِيثِينَ﴾ شَبَّهَهُ بِمَا هُوَ مِنْ خِلْقَةٍ فِي الْإِنْسَانِ نَحْوِ: حَذِيرٍ وَفَرِحٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ اللَّبِيثَ لَيْسَ مِمَّا يَكُونُ بِخِلْقَةٍ فِي الْإِنْسَانِ، وَبَابُ فَعَلٍ إِنَّمَا هُوَ لَمَّا يَكُونُ خِلْقَةً فِي الْإِنْسَانِ، وَلَيْسَ اللَّبِيثُ بِخِلْقَةٍ» انتهى.

قال في «الدر»^(٧): «ما قاله الزمخشريُّ أصوبُ، وأمَّا قولُ مكيٍّ: «اللَّبِيثُ لَيْسَ خِلْقَةً» فمُسَلَّمٌ، لَكِنَّهُ بُولَغٌ فِي ذَلِكَ، فَجَعَلَ بِمَنْزِلَةِ الْأَشْيَاءِ الْخَلْقِيَّةِ». وافقهما الأعمش^(٨).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٦٩، الحجة لابن زنجلة ٧٤٥،

الموضح ٣/١٣٣٣.

(٢) كنز المعاني (خ): ٣٠٥/أ.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٧٤٥.

(٤) أنوار التنزيل ٢/٥٣٤.

(٥) الكشف ٤/٦٨٨.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) الدر المصون ١٠/٦٥٥.

(٨) انظر: المبهج ٣/٤١٠، إيضاح الرموز: ٧٢٠.

وقرأ الباقون بالآلف بوزن «فاعلين» على جعله اسم فاعلٍ من «لبث»: أقام، وفاعل يدلُّ على مَنْ وُجد منهم الفعل كحاذر. والأحقاب: الدهورُ المتتابعةُ^(١)، وليس فيه ما يدلُّ على خروجهم منها؛ إذ لو صحَّ أن الحُقْبَ ثمانون سنةً، أو سبعون ألف سنة، فليس فيه ما يقتضي تناهي تلك الأحقاب، لجواز أن يكون المرادُ أحقاباً مترادفة، كلما مضى حُقْبٌ تبعه آخر، وإن كان فمن قبيل المفهوم، فلا يعارض المنطوق الدالُّ على خلود الكفار، قاله البيضاوي^(٢).

وقرأ ﴿وَعَسَافًا﴾ [٢٥] بتشديد السين حفصٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ، ووافقهم / الأعمشٌ كموضع ص [٥٧].
واتفقوا على تشديد ذالٍ ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ الأول [٢٨].

واخْتَلَفَ فِي الثَّانِي ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ [٣٥]:

فالكسائيُّ^(٣) بتخفيف الذال.

(١) اختلف في تحديد الحُقْب، فقيل: سبعون ألف سنة، وقيل: ثمانون سنة، وقيل: أربعون سنة، وقيل: هو ما لا انقطاع له، كلما مضى حَقْبٌ جاء حَقْبٌ بعده، وهو كناية عن التأييد، أي: يمكنون فيها أبداً، وإنما ذكر الأحقاب؛ لأنه كان أبعد شيء عندهم وأدلُّ على الخلود. انظر: تفسير الطبري ٢٤/٢٦، تفسير القرطبي ٢٢/١٦، الدر المنثور ١٩٩/١٥.

(٢) أنوار التنزيل ٥٣٤/٢.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٢/٧٠٤، النشر ٢/٣٩٧، الإتحاف ٢/٥٨٤.

قال الجَعْبَرِيُّ^(١): «جَعَلَهُ مصدر كاذَبٌ مُكَاذِبَةٌ وكِذَابٌ، كَقَاتَلَ قِتَالًا، أو مصدر كَذَبَ كَحَسَبَ وَكَتَبَ حِسَابًا وَكِتَابًا، وعليه قوله^(٢):

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

أي: كَذِبُهُ، أي: لا يقول بعضُ أهلِ الجَنَّةِ لبعضِ كَذِبًا.

وقرأ الباقون بتشديدِها مصدرَ كَذَبَ غيرَه تكذيبًا أو كِذَابًا، وإنما وافق الكسائيُّ الجماعةَ في الأول وهو ﴿كِذَابًا﴾ التالي لـ ﴿بَيَّاتِنَا﴾ السابق التنبيةُ على الاتفاقِ على تشديده؛ للتصريحِ بفعله المشدَّدِ، المقتضي لعدم التخفيفِ في ﴿كِذَابًا﴾.

وقال مكي^(٣): «مِنْ شَدَّدَ، مصدرَ كَذَبَ، زِيدت فِيهِ الألفُ كما زِيدت فِي «إِكْرَامًا»، وَقَوْلُهُمْ «تَكْذِيبًا» جَعَلُوا التَّاءَ عَوْضًا مِنْ تَشْدِيدِ العَيْنِ، وَالْيَاءَ بَدَلًا مِنَ الألفِ، غَيَّرُوا أَوَّلَهُ، كما غَيَّرُوا آخِرَهُ. وَأَصْلُ مصدرِ الرِّباعِيِّ أَنْ يَأْتِيَ على عِدَدِ حُرُوفِ المَاضِي بِزِيادَةِ أَلْفٍ مَعَ تَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ، وَقَدْ قالُوا: تَكَلَّمًا، فَأَتُوا بِالمَصْدَرِ على عِدَدِ حُرُوفِ المَاضِي بِغَيْرِ زِيادَةِ أَلْفٍ؛ وَذَلِكَ لِكثْرَةِ حُرُوفِهِ وَضُمَّتِ اللامُ وَلَمْ تُكْسَرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمٌ على تَفَعَّلَ، وَلَمْ تُفْتَحْ لِئَلَّا يَشْتَبَهَ بِالمَاضِي» انتهى.

(١) كنز المعاني (خ): ٣٠٥/أ، وانظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٦٩، الحجة لابن زنجلة ٧٤٦، الموضوع ٣/١٣٣٣.

(٢) البيت للأعشى، وليس في ديوانه. وهو في المحكم لابن سيده ٦/١١٧، واللسان (صدق، كذب).

(٣) مشكل الإعراب ٧٤٦.

واختلَفَ في جرِّ بَاءِ ﴿رَبِّ﴾ ونون ﴿الرَّحْمَنِ﴾ من قوله تعالى:
﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ﴾ [٣٧]:

فنافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر^(١) برَفَعِهما على أن
﴿رَبُّ﴾ خبرٌ مبتدأ مضمير^(٢) أي: هوربُّ، و﴿الرَّحْمَنِ﴾ كذلك، أو أن
﴿رَبُّ﴾ مبتدأ، خبره ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾، أو أن ﴿رَبُّ﴾ مبتدأ و﴿الرَّحْمَنِ﴾
خبره، و﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبرٌ ثانٍ، أو مستأنف، أو يكون ﴿رَبُّ﴾ مبتدأ
و﴿الرَّحْمَنِ﴾ نعته، و﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبر ﴿رَبُّ﴾، أو يكون ﴿رَبُّ﴾ مبتدأ،
و﴿الرَّحْمَنِ﴾ مبتدأ ثانٍ، و﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبره، والجملة خبرُ الأولِ، وحصلَ
الرَّبْطُ بتكريرِ المبتدأ بمعناه، وهو رأيُ الأخفش^(٣).
ووافقهم اليزيديُّ والحسن^(٤).

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا يعقوبُ بخفضهما على البدلِ من
﴿رَبِّكَ﴾ بدلِ الكلِّ، أو البيانِ، و﴿الرَّحْمَنِ﴾ عطفُ بيانٍ لأحدهما. ووافقهم
ابنُ مُحَيِّصِنٍ والأعمش^(٥).

(١) انظر: غاية الاختصار ٢/ ٧٠٤، النشر ٢/ ٣٩٧، الإتحاف ٢/ ٥٨٤.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٧٠، الحجة لابن زنجلة ٧٤٧، الموضح
٣/ ١٣٣٤.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٣.

(٤) انظر: المبهج ٣/ ٤١١، إيضاح الرموز ٧٢٠.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصة: ١٦٠، المبهج ٣/ ٤١٠، إيضاح الرموز: ٧٢٠.

وقرأ حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، بخَفْضِ الأولِ على التبعية للأول،
ورَفَعِ الثاني على الابتداء، والخبرُ الجملةُ الفعلية، أو على أنه خبرٌ مبتدأ
مضمِرٌ.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(١)، والله أعلم.



(١) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٨، والتلخيص ٤٥٨، وغيث النفع: ٣٨٠.

المرسوم

﴿لَعَوَّأَ وَلَا كَذَّابًا﴾ [٣٥] بِحَذْفِ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الذَّالِ عَنِ نَافِعٍ^(١).

* * *

(١) انظر: المقنع ١٤، ٢٣، الوسيلة: ٢٣٥، الجميلة: ٤١٦، وأشار إلى الخلاف فيه بين الحذف والإثبات، دليل الحيران ١٧٦، وذكر فيه الحذف عن أبي داود، ولم نعثر عليه في مختصر التبيين ١٢٦١/٥ ولا في المظان.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م . ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [١] ك؛ وفاقاً للداني^(١)، كالسجستاني وحكاية العماني^(٢) عنه، وأقره، والضميرُ في ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [١] لأهل مكة، كانوا يتساءلون عن البعث فيما بينهم، والاستفهامُ للتفخيم، كأنه لفخامته خفي جنسه، فيسأل عنه، ثم أخبر تعالى أنهم يسألون عن النبأ العظيم، وهو أمر رسول الله ﷺ. وشبَّهه أبو حاتم^(٣) بقوله تعالى: ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٦]، ثم ردَّ على نفسه، فقال: ﴿ لِلَّهِ الْوَحْدِ الْقَهَّارِ ﴾.

﴿ مُخْتَلِفُونَ ﴾ [٣] ك. ﴿ كَلَّا ﴾ [٤] ن؛ لتعلُّقه بالوعيد التالي، وهو ردُّع للمتسائلين. ﴿ تَرْكَلَّا سَيَعَامُونَ ﴾ [٤] ت، وهذا التكرارُ توكيدٌ في الوعيد، وأتى بـ ﴿ تَرْكَلَّا ﴾ للإشعارِ بأنَّ الوعيدَ الثاني أشدُّ، وحُذِفَ ما يتعلَّق به العلمُ على سبيل التحويل، أي: سيعلمون ما يحلُّ بهم. ﴿ مَهْدًا ﴾ [٦] ن، كالفواصل المنسوقاتِ التوالي إلى ﴿ أَلْفَاقًا ﴾ [١٦]؛ لتعلُّقِ كلِّ بلاحقه، ولكن يُجَوِّزُهَا عَدَمُ بلوغِ النَّفْسِ إلى الإتمام مع الفاصلة.

﴿ أَلْفَاقًا ﴾ [١٦] ت، ﴿ سَرَابًا ﴾ [٢٠] ت. ﴿ أَحْقَابًا ﴾ [٢٣] ك. و ﴿ وَلَا شَرَابًا ﴾ [٢٤] ن؛ للاستثناء التالي، أو ك: على أن المعنى: لكن حميماً، والأوَّل هو

(١) المكتفى ٦٠٤.

(٢) المرشد ٨٣٣/٢.

(٣) انظر: المرشد ٨٣٣/٢.

المختار. ﴿وَفَاقًا﴾ [٢٦] ك. ﴿حِسَابًا﴾ [٢٧] ك أيضاً. ﴿كِدَابًا﴾ [٢٨]،
و﴿الْأَعْدَابًا﴾ [٣٠] ت. ﴿دِهَاقًا﴾ [٣٤] ك.

﴿حِسَابًا﴾ [٣٦] ك: على قراءة رَفَعِ التالي، و﴿الرَّحْمَنُ﴾ على ما مرَّ في
القراءات^(١)، ن: على جَرَّهما بدلاً من قوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [٣٦]، أو جَرَّ الأول،
ورفع الثاني مبتدأ خبره ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [٣٧]، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [٣٧] ك:
على جَرَّ الأول، ورفع الثاني، ن: على رَفَعِهما معاً، أو جَرَّهما كذلك.

﴿مِنْهُ خِطَابًا﴾ [٣٧] ك / عند سائرهم، كما قاله في «المرشد»^(٢)، لكن
يُشْكِلُ على القولِ بنصبِ الظرفِ التالي بـ ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ [٣٧]؛ إذ يلزمُ منه الفصلُ
بحرفٍ بينِ العاملِ والمعمولِ. نعم يتَّجه على القولِ بنصبه معمولاً لقوله:
﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ﴾ [٣٨]، كما أعربه به أبو حيان في «النهر»^(٣)، ﴿إِلَّا مَنْ أَدْنَى﴾،
أي: لا يتكلمون في يوم يقوم الروح والملائكة إلا بإذنٍ منه سبحانه وتعالى.
﴿صَوَابًا﴾ [٣٨] ت. ﴿الْحَقُّ﴾ [٣٩] صالح؛ وفاقاً لابن النحاس^(٤) وأباحه
العماني^(٥). ﴿مَقَابًا﴾ [٣٩] ت. ﴿قَرِيبًا﴾ [٤٠] ك. ﴿يَدَاهُ﴾ [٤٠] ك؛ وفاقاً
للداني^(٦). ﴿تُرَابًا﴾ [٤٠] م.

(١) انظر: قراءات هذه السورة الآية [٣٧].

(٢) المرشد ٢/ ٨٣٥.

(٣) النهر الماد ٢/ ١٢١١.

(٤) القطع والالتفاف ٢/ ٧٨٤.

(٥) المرشد ٢/ ٨٣٥.

(٦) المكتفي ٦٠٥.

سورة والنازعات

وُتَسَمَّى سورة السَّاهِرَةِ، وسورة الطَّامَّةِ^(١).

مَكِّيَّة^(٢).

وحرّوفها: سبعمئة وثلاثة وخمسون^(٣).

وكَلِمُها: مئة وتسع وسبعون^(٤).

وأَيُّها: أربعون وخمسُ آياتٍ فيما عدا الكوفيِّ، وستُّ فيه^(٥).

اختلافها: آيتان^(٦): ﴿وَلَا تَعْلَمُكُمْ﴾ [٣٣] كوفيٌّ وحجازيٌّ، ﴿مَنْ طَعَى﴾ [٣٧]

عراقيٌّ وشاميٌّ.



(١) انظر: جمال القراء ٣٨/١.

(٢) انظر: زاد المسير ١٤/٩، الجامع لأحكام القرآن ٣٦/٢٢، حسن المدد: ١٤٥.

(٣) انظر: البيان ٢٦٣، حسن المدد ١٤٥، البصائر ١/٤٩٩، منار الهدى ٤١٦، القول الوجيز ٣٣٦.

(٤) انظر: البيان ٢٦٣، حسن المدد ١٤٥، البصائر ١/٤٩٩، منار الهدى ٤١٦، وفيه: «تسعون» مكان «سبعين»، القول الوجيز ٣٣٦.

(٥) انظر: البيان ٢٦٣، فنون الأفتان ٣١٩، جمال القراء ١/٢٢٥، حسن المدد ١٤٥.

(٦) انظر: البيان ٢٦٣، فنون الأفتان ٣١٩، جمال القراء ١/٢٢٤، حسن المدد ١٤٥.

وفواصلها^(١)

﴿عَرَقًا﴾ [١]، ﴿نَشَطًا﴾ [٢]، ﴿سَبْحًا﴾ [٣]، ﴿سَبَقًا﴾ [٤]، ﴿أَمْرًا﴾ [٥]،
 ﴿الرَّاحِقَةَ﴾ [٦]، ﴿الرَّادِفَةَ﴾ [٧]، ﴿وَالْحِقْفَةَ﴾ [٨]، ﴿خَشِيعَةً﴾ [٩]، ﴿الْحَافِرَةَ﴾ [١٠]،
 ﴿نَجْرَةَ﴾ [١١]، ﴿خَاسِرَةً﴾ [١٢]، ﴿وَحِدَةً﴾ [١٣]، ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [١٤]،
 ﴿مُوسَى﴾ [١٥]، ﴿طُوى﴾ [١٦]، ﴿طَغَى﴾ [١٧]، ﴿تَزَكَّى﴾ [١٨]، ﴿فَتَحَشَى﴾ [١٩]،
 ﴿الْكُبْرَى﴾ [٢٠]، ﴿وَعَصَى﴾ [٢١]، ﴿يَسْعَى﴾ [٢٢]، ﴿فَنَادَى﴾ [٢٣]، ﴿الْأَعْلَى﴾ [٢٤]،
 ﴿وَالْأُولَى﴾ [٢٥]، ﴿يَحْشَى﴾ [٢٦]، ﴿بَدَلَهَا﴾ [٢٧]، ﴿فَسَوَّهَا﴾ [٢٨]،
 ﴿ضَحَلَهَا﴾ [٢٩]، ﴿دَحَلَهَا﴾ [٣٠]، ﴿وَمَزَعَهَا﴾ [٣١]، ﴿أَرْسَلَهَا﴾ [٣٢]، ﴿وَلَا نَعْمَكُمُ﴾ [٣٣]،
 ﴿الْكُبْرَى﴾ [٣٤]، ﴿سَعَى﴾ [٣٥]، ﴿يَرَى﴾ [٣٦]، ﴿طَغَى﴾ [٣٧]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٣٨]،
 ﴿الْمَأْوَى﴾ [٣٩]، ﴿الْهَوَى﴾ [٤٠]، ﴿الْمَأْوَى﴾ [٤١]، ﴿مُرْسَلَهَا﴾ [٤٢]،
 ﴿ذِكْرَهَا﴾ [٤٣]، ﴿مُنْتَهَاهَا﴾ [٤٤]، ﴿يَحْشَلَهَا﴾ [٤٥]، ﴿ضَحَلَهَا﴾ [٤٦].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٣، حسن المدد ٢٤٥، القول الوجيز ٣٣٧.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿أَنَا﴾ [١٠]، ﴿إِذَا﴾ [١١] بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني نافع وابن عامر والكسائي، وكذا يعقوب، وكل في الاستفهام على أصله، فقالون بالتسهيل مع المد^(١)، وورش، وكذا رويس بالتسهيل مع القصر، وابن عامر والكسائي، وكذا رُوْحُ بالتحقيق مع القصر، إلا أن أكثر الطرق عن هشام على المد.

وقرأ أبو جعفر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني مع التسهيل والمد.

وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما: فابن كثير بالتسهيل / مع القصر فيهما، ووافقه ابن مَحْيِصِنٍ، وقرأ أبو عمر و بالتسهيل مع المد، ووافقه الزبيدي، وقرأ عاصم و حمزة، وكذا خَلْفُ بالتحقيق فيهما مع القصر. ووافقهم الحسن والأعمش.

[ب/٣٤٤]

واخْتَلَفَ فِي ﴿نَجْرَةَ﴾ [١١]:

فأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا رويس و خَلْفُ^(٢) بألفٍ بعد النون، إلا أنه اختلف عن الدوري عن الكسائي. ووافقهم الأعمش^(٣).

(١) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١٣٣٦.

(٢) انظر: الغاية ٤٢٩، النشر ٢/٣٩٧، الإتحاف ٢/٥٨٥.

(٣) انظر: الروضة ٢/٩٧٩، المبهج ٣/٤١٢، إيضاح الرموز ٧٢١.

وقرأ الباقون بغير ألفٍ، والذي رواه كثير من المشاركة عن الدُّوريِّ في رواية الكسائيِّ التخييراً بين الوجهين ، وفي «سبعة»^(١) ابن مجاهد عنه: أنه كان لا يبالي كيف يقرأها: بالألفِ أم بغير ألفٍ؟ انتهى.

والقراءتان بمعنى واحدٍ^(٢)، أي: البالية، كحاذر وحذر، وفاعِلٌ لمن صدر منه الفعل، وفَعِلٌ لمن كان فيه غريزة أو كالغريزة كما تقدّم في ﴿لَبِثِينَ﴾، و﴿لَبِثِينَ﴾ [النبا: ٢٣]، وقيل: ﴿نَخْرَةً﴾: بالية، و﴿نَخْرَةً﴾: متأكلة، وعن أبي عمرو: النَّاخِرَةُ: التي لم تُنَخَّرْ بعد، والنَّخْرَةُ: البالية. وقيل: النَّاخِرَةُ: المصوّتة فيها الريح، والنَّخْرَةُ: البالية.

قال جازُّ الله^(٣): «وفَعِلٌ أبلغ من فاعِل، وقد قرئ بهما، وهو البالي الأجوف الذي تَمَرُّ فيه الريح، فيُسمَعُ له نخير» انتهى. ومنه قول الشاعر^(٤):

وأخْلَيْتُهَا مِنْ مُخِّهَا فَكَانَهَا قَوَارِيرٌ فِي أَجْوَاهِهَا رِيحٌ تَنْخُرُ
وَنُخْرَةُ الرِّيحِ: شِدَّةٌ هُبُوبِهَا^(٥).

ووقَّف على ﴿بِالْوَادِ﴾ [١٦] بالياء بعد الدال يعقوب، وسَبَقَ في المرسوم^(٦).

(١) السبعة ٦٧١.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦ / ٣٧١، الحجة لابن زنجلة ٧٤٨، الموضح ١٣٣٦ / ٣.

(٣) الكشف ٦٩٤ / ٤.

(٤) لا يعرف قائله، وهو في المحرر ١٦ / ٢٢١، والبحر ٨ / ٤١٧، والدر ١٠ / ٦٧٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠ / ٦٧٢-٦٧٣.

(٦) انظر: الوقف على المرسوم في ٣ / ١٢٢٤.

وقرأ ﴿ طَوَّى ﴾ [١٦] بضمّ الطاء مع التنوين مصروفاً ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.
وعن الحسن والأعمش كَسُرُ الطاءِ مع التنوين أيضاً.
وأماله في الوقف حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وهي رأسُ آية.

وقرأ الباقون بضمّ الطاءِ من غيرِ تنوينٍ، وأماله ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ، وقالون من «العنوان»، وأبو عمرو وبينَ بينَ^(١) وَقَفَاً ووصلأ^(٢)، والباقون بالفتح، وسَبَقَ ذلك بسورة طه [١٢].

وأمال رؤوس الآي غيرَ / الرائيِّ وما اتصل به هاءُ مؤنثٍ، وهي من قولهِ: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ [١٥] إلى آخرها حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وأمالها ورشٌ من طَرِيقِ الأزرقِ، وقالون من «العنوان» وأبو عمرو وبينَ اللفظين، ووافقهم اليَزِيدِيُّ، والباقون بالفتح.

وأما ما اتصل به ضميرُ المؤنث، وهو ﴿ بَدَنَهَا ﴾ [٢٧]، ﴿ فَسَوَّلَهَا ﴾ [٢٨]، ﴿ ضَحَّلَهَا ﴾ [٢٩]، ﴿ وَمَرَعَهَا ﴾ [٣١]، و﴿ أَرْسَلَهَا ﴾ [٣٢]، و﴿ مَرَّسَهَا ﴾^(٣) [٤٢]، و﴿ مُنْتَهَهَا ﴾ [٤٤]، و﴿ يَحْشَهَا ﴾ [٤٥]، و﴿ ضَحَّلَهَا ﴾ [٤٦] تسع كلمات:

(١) وبالفتح أيضاً، وانظر: باب الإمالة في ٣ / ١١٤٤.

(٢) قوله: «ووصلأ» كذا في جميع النسخ، وهو سَبَقَ قَلَمٍ؛ لأن الكلمة لا تمال إلا عند الوقف؛ لزوال ألفها لدى الوصل.

(٣) و﴿ مَرَّسَهَا ﴾ سقط من: ش.

فأمالها حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وقرأها ورش بالفتح كالباقين وبين اللفظين - كقالون من «العنوان» - وأبو عمرو^(١).

وَأَمَّا ﴿ذَكَرَ لَهَا﴾ [٤٣] فأماله بينَ بينَ من أجلِ الرَّاءِ ورش^(٢).

وَأَمَّا قول السخاوي^(٣): «إن هذا القِسْمَ ينقسمُ إلى ما لا خلاف عنه - يعني ورشاً - في إمالته نحو: ﴿ذَكَرَ لَهَا﴾، وما لا خلاف عنه في فَتْحِه نحو: ﴿صُحِّحَ لَهَا﴾ [٤٦] وشبَّهه من ذواتِ الواوِ، وما فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء، فقال في «النشر»^(٤): «إنه تَفَقُّهُ لا تُسَاعِدُهُ عليه روايةٌ، بل الروايةُ إطلاقُ الخلافِ في الواوي واليائي من غير تَفَرُّقَةٍ، كما أنه لم يُفَرِّق في غيره من رؤوس الآي بين اليائي والواوي، إلا ما انفرد به «الكافي»^(٥)».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِلَىٰ أَنْ تَنْزَكِي﴾ [١٨]:

فنافعُ وابنُ كثيرٍ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبُ^(٦) بتشديدِ الزايِ، والأصلُ تَنْزَكِي^(٧)، فأدغموا التاءَ الثانيةَ في الزايِ. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٨).

(١) المثبت من ص عطفاً على «ورش»، وسائر النسخ: «وأي».

(٢) من طريق الأزرق، وهي مماله أيضاً إمالة كبرى لأبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف.

(٣) فتح الوصيد ٢/٤٤٢.

(٤) النشر ٢/٤٩.

(٥) الكافي ٦٣.

(٦) انظر: المستنير ٢/٥١٩، النشر ٢/٣٩٨، الإتحاف ٢/٥٨٦.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٧٤، الحجة لابن زنجلة ٧٤٩، الموضح

١٣٣٧/٣.

(٨) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٦٠، المبهج ٣/٤١٢، إيضاح الرموز ٧٢١.

وقرأ الباقر بتخفيفها، فحذفوا التاء الأولى.

وأمال ﴿فَأَرِيهِ﴾ [٢٠] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١)، ووافقهم الزبيدي والأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين اللفظين، كقالون من «العنوان»، والباقر بالفتح.

و﴿الْكَبْرَى﴾ [٢٠، ٣٤] من الفواصل.

وقرأ ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [٢٧] بتسهيل الهمزة الثانية وتحقيق الأولى، مع الفصل بينهما قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني وكذا أبو جعفر، ووافقهم الزبيدي.

وقرأ / ورش من طريق الأصبهاني وابن كثير، وكذا رويس بالتسهيل كذلك من غير فصل، ووافقهم ابن محيصن، وبذلك قرأ ورش من طريق الأزرق في الوجه الثاني عنه، والأكثر عن غيره على إبدالها ألفاً خالصة مع المد للساكنين^(٢).

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طرق^(٣) الداجوني وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا رُوْحٌ وخَلَفٌ بتحقيق الهمزتين من غير ألف، ووافقهم الحسن والأعمش.

وقرأ الجمال عن الحلواني عن هشام بتحقيقهما كذلك وإدخال الألف بينهما، والله أعلم.

(١) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٢) وهو الوجه الأول لورش من طريق الأزرق.

(٣) المثبت من نسخة (هـ)، وهو موافق لما في النشر ١/ ٣٦٣، وسائر النسخ: «مشهور طريق».

وعن الحسن^(١) (والأرض) [٣٠]، (والجبال) [٣٢] برفعهما على الابتداء، والجمهور على نصبهما بإضمار فعلٍ مُفسَّر بما بعدهما، وهو المختار لتقدُّم جملة فعلية.

وأمال ﴿الطَّامَّةُ الْكُبْرَى﴾ [٣٤] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٢)، ووافقهم اليزيدي والأعمش. وقرأ ورش من طريق الأزرق بين اللفظين كقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وكذا الخلاف في ﴿لِمَنْ يَرَى﴾ [٣٦]، ﴿ذِكْرُهَا﴾ [٤٣].

وأمال ﴿دَحَهَا﴾ [٣٠] الكسائي، وبالتقليل ورش من طريق الأزرق كقالون من «العنوان» وأبي عمرو^(٣)، والباقون بالفتح، وبه قرأ ورش من طريق الأزرق في الوجه الثاني عنه كالأصبهاني وجهاً واحداً.

واختُلفَ في ﴿مُنْذِرٌ﴾ [٤٥]:

فأبو جعفر^(٤) بالتنوين، قال الزمخشري^(٥): «وهو الأصل، والإضافة تخفيفٌ» وافقه ابن مُحَيِّصٍ والحسن^(٦). وقرأ الباقر بإضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً^(٧).

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير ثلاثة^(٨).

(١) انظر: مفردة الحسن ٥٤٣، إيضاح الرموز ٧٢٢.

(٢) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٣) بخُلف عنه وعن الأزرق.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩٨٠، النشر ٢/٣٩٨، الإتحاف ٢/٥٨٧.

(٥) الكشف ٤/٦٩٩.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٥٤٤، مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٦٠، المبهج ٣/٤١٢، إيضاح الرموز ٧٢٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٧٥، الموضح ٣/١٣٣٨.

(٨) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٨، والتلخيص ٤٥٩، الكنز في القراءات العشر ٢/٧٠٥،

غيث النفع ٣٨٠.

المرسوم

اتفقوا^(١) على كتابة ﴿صُحِّهَا﴾ [٢٩]، و﴿دَحَلَهَا﴾ [٣٠] بالياء فيهما مكان الألف.

* * *

(١) انظر: المقنع: ٦٦، مختصر التبيين ٢/١٦٧، ٣/٥٥٣، الوسيلة: ٤٠٥، الجميلة:

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿عَرَقًا﴾ [١] ن كالفواصل المعطوفات؛ لأنَّ جواب القسم مقدَّرٌ بعدها، أي: وَحَقُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَتُبْعَثَنَّ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا حُذِفَ الْجَوَابُ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: الْجَوَابُ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [٢٦]، وَضَعَّفَ^(١) لَطُولَ الْكَلَامِ / بَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ، وَالأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ، وَمَا عَطِفَ بِالْفَاءِ هُوَ مَنْ وَصَفِ الْمَقْسَمَ بِهِ، وَمَا عَطِفَ بِالْوَاوِ مَغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ، كَمَا مَرَّ فِي الْمُرْسَلَاتِ [١].

﴿أَمْرًا﴾ [٥] ن؛ لِأَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ [٦] مَنْصُوبٌ بِهِ، أَي: لَتُبْعَثَنَّ يَوْمَ، ﴿الرَّاحِفَةَ﴾ [٦] ن أَيْضًا؛ لِأَنَّ تَالِيَهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. ﴿الرَّادِفَةَ﴾ [٧] ك، ﴿خَشِعَةً﴾ [٩] ك، أَوْ ت؛ وَفَاقًا لِلدَّانِي^(٢) ﴿خَاسِرَةً﴾ [١٢] ت؛ وَفَاقًا لِلدَّانِي^(٣)؛ لِأَنَّ اللَّاحِقَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ قَوْلِهِمْ.

﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [١٤] ت. ﴿طَوَى﴾ [١٦]، وَ﴿فَتَخَشَى﴾ [١٩] ك. ﴿وَالأُولَى﴾ [٢٥] ت، ﴿لِمَنْ يَخَشَى﴾ [٢٦] ت أَيْضًا، ﴿أُمُّ السَّمَاءِ﴾ [٢٧] ت؛ وَفَاقًا لِأَبِي حَاتِمٍ^(٤)، ثُمَّ بَيَّنَّ كَيْفَ خَلَقَهَا، فَقَالَ: ﴿بَنَدَهَا﴾ [٢٧]، وَهُوَ ك؛ وَفَاقًا لِبَعْضِ

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٩٦٥، منار الهدى ٤١٧.

(٢) المكتفى ٦٠٦.

(٣) المكتفى ٦٠٦.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٨٣٦.

المفسرين، ثم بين البناء، فقال: ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا﴾ [٢٨] أي: جعل مقدار ارتفاعها من الأرض رفيعاً، قاله البيضاوي^(١)، لكن اختار في «المرشد»^(٢) الوقف على أحدهما، مرجحاً للأول، موافقاً للسجستاني.

﴿ضَحَلَهَا﴾ [٢٩] ك، ﴿وَلَا تَعْمِكُمْ﴾ [٣٣] ك. ﴿لَمَنْ يَرَى﴾ [٣٦] ت، ﴿الْمَأْوَى﴾

[٣٩] ك. ﴿الْمَأْوَى﴾ [٤١] ت. ﴿ذَكَرَهَا﴾ [٤٣]، و﴿مُنْتَهَاهَا﴾ [٤٤]، و﴿مَنْ يَحْشَاهَا﴾ [٤٥] ك. ﴿أَوْضَحَهَا﴾ [٤٦] م.



(١) أنوار التنزيل ٢/٥٣٨.

(٢) المرشد ٢/٨٣٦.

التجزئة

من أوّل النبأ إلى قوله: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَّا أَنْ تَزَكَّى﴾ [١٨] ربيع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، لكن جعل صاحب غيث النفع ٣٨٠، والقول الوجيز ١٣٩ نهاية الربع على آخر سورة النازعات.

سورة عبس

وُتَسَمَّى سُوْرَةَ السَّفَرَةِ (١).

مَكِّيَّةٌ (٢).

وَحُرُوفُهَا: خَمْسُمِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ (٣).

وَكَلِمُهَا: مِئَةٌ وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ (٤).

وَآيُهَا: أَرْبَعُونَ آيَةً دِمَشْقِيٌّ، وَأَرْبَعُونَ آيَةً بَصْرِيٌّ وَحَمِصِيٌّ وَأَبُو جَعْفَرٍ،

وَآيَتَانِ كُوفِيٌّ وَمَكِّيٌّ وَشِيبِيٌّ (٥).

وَاخْتِلَافُهَا: ثَلَاثَ آيَاتٍ (٦): ﴿طَعَامِهِ﴾ [٢٤] تَرَكَهَا أَبُو جَعْفَرٍ، ﴿وَلَا نَعْمَكُمُ﴾

[٣٢] كُوفِيٌّ وَحِجَازِيٌّ، ﴿الصَّاحَّةُ﴾ [٣٣] تَرَكَهَا دِمَشْقِيٌّ.

وَفِيهَا شَبْهُ الْفَاصِلَةِ: ثَلَاثٌ (٧): ﴿نُظْفَةَ خَلْقَهُ﴾ [١٩]، و﴿وَعَبَّأ﴾ [٢٨]،

﴿وَزَيُّونَا﴾ [٢٩].

وَعَكْسُهُ مَوْضِعَانِ: ﴿شَيْءٌ خَلَقَهُ﴾ [١٨]، و﴿حَبًّا﴾ [٢٧].

(١) انظر: جمال القراء ٣٨/١.

(٢) انظر: زاد المسير ٢٦/٩، الجامع لأحكام القرآن ٦٩/٢٢، حسن المدد: ١٤٦.

(٣) كذا في حسن المدد ١٤٦، والبصائر ١/٥٠١، وانظر: البيان ٢٦٤، ومنار الهدى ٤١٨، والقول الوجيز ٣٣٨، باختلاف فيها.

(٤) كذا في البيان ٢٦٤، وحسن المدد ١٤٦، ومنار الهدى ٤١٨، القول الوجيز ٣٣٨.

(٥) انظر: البيان ٢٦٤، فنون الأفتان ٣٢٠، جمال القراء ١/٢٢٥، حسن المدد ١٤٦.

(٦) انظر: البيان ٢٦٤، فنون الأفتان ٣٢٠، جمال القراء ١/٢٢٥، حسن المدد ١٤٦.

(٧) انظر: البيان ٢٦٤، حسن المدد ١٤٦، القول الوجيز ٣٣٨.

فواصلها^(١)

﴿ وَتَوَلَّى ﴾ [١]، ﴿ الْأَعْمَى ﴾ [٢]، ﴿ يَزْكِي ﴾ [٣]، ﴿ الذِّكْرَى ﴾ [٤]، ﴿ أَسْتَغْنَى ﴾ [٥]، ﴿ تَصَدَّى ﴾ [٦]، ﴿ يَزْكِي ﴾ [٧]، ﴿ يَسْعَى ﴾ [٨]، ﴿ يَحْشَى ﴾ [٩]، ﴿ تَأْتَى ﴾ [١٠]، ﴿ تَذَكَّرُ ﴾ [١١]، ﴿ ذَكَرَهُ ﴾ [١٢]، ﴿ مُكْرَمَةً ﴾ [١٣]، ﴿ مُطَهَّرَمَ ﴾ [١٤]، ﴿ سَفَرَهُ ﴾ [١٥]، ﴿ بَرَقَ ﴾ [١٦]، ﴿ أَكْفَرَهُ ﴾ [١٧]، ﴿ خَلَقَهُ ﴾ [١٨]، ﴿ فَقَدَرَهُ ﴾ [١٩]، ﴿ يَسْرَهُ ﴾ [٢٠]، ﴿ فَأَقْبَرَهُ ﴾ [٢١]، ﴿ أَنْشَرَهُ ﴾ [٢٢]، ﴿ أَمَرَهُ ﴾ [٢٣]، ﴿ طَعَامِهِ ﴾ [٢٤]، ﴿ صَبَّأَ ﴾ [٢٥]، ﴿ شَقَّأَ ﴾ [٢٦]، ﴿ حَبَّأَ ﴾ [٢٧]، ﴿ وَقَضَّبَأَ ﴾ [٢٨]، ﴿ وَنَحَلَأَ ﴾ [٢٩]، ﴿ غُلِبَأَ ﴾ [٣٠]، ﴿ وَأَبَأَ ﴾ [٣١]، ﴿ وَلَا نَعْمَكُمُ ﴾ [٣٢]، ﴿ الصَّاحَّةُ ﴾ [٣٣]، ﴿ أَخِيهِ ﴾ [٣٤]، ﴿ وَأَبِيهِ ﴾ [٣٥]، ﴿ وَبَنِيهِ ﴾ [٣٦]، ﴿ يُعْنِيهِ ﴾ [٣٧]، ﴿ مُسْفِرَةٌ ﴾ [٣٨]، ﴿ مُسْتَبْشِرَةٌ ﴾ [٣٩]، ﴿ عَبْرَةٌ ﴾ [٤٠]، ﴿ قَتَرَةٌ ﴾ [٤١]، ﴿ الْفَجْرَةُ ﴾ [٤٢].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٤، حسن المدد ١٤٦، القول الوجيز ٣٣٨.

القراءات وتوجيهها

أمال رؤوس آيها إلى ﴿ تَلَهَّى ﴾ [١٠] حمزة والكسائي، / وكذا خَلَفٌ،
ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش من طريق الأزرق وقالون من «العنوان»
وأبو عمرو بالتقليل^(١)، والباقون بالفتح.

وعن الحسن^(٢) (آن جاءه الأعمى) [٢] بهمزة ومدّة بعدها على الاستفهام،
والمعنى: أَلِنَ جاءه الأعمى فَعَلَ ذلك.

والجمهور بهمزة من غير مدّة، وأتى بضمير الغائب في ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾
[١] إجلالاً له ﷺ، ولطفاً به أن يخاطبه لما في المشافهة بتاءٍ ممّا لا يخفى.

واخْتَلَفَ فِي ﴿ فَتَنَفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ [٤]:

فعاصمٌ بنصب العين بـ«أن» مضمرةً بعد الفاء على جوابِ التَّرجي^(٣)،
كقوله تعالى: ﴿ فَأَطَّلَعَ ﴾ في سورة المؤمن [عافر: ٣٧]، وفي «الدر»^(٤): «إنه
مذهبٌ كوفيٌّ».

وقال ابنُ عطية^(٥): «في جواب التمني؛ لأنَّ قوله: ﴿ أَوَيْدَكَ ﴾ [٤] في

(١) بخلفه في غير الرائي.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٤٥، إيضاح الرموز ٧٢٢.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٧٦، الحجة لابن زنجلة ٧٤٩، الموضح
١٣٤٠/٣.

(٤) الدر المصون ١٠/٦٨٦. وانظر: شرح التسهيل ٣٤/٤.

(٥) المحرر الوجيز ١٦/٢٣٠.

حكم قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ [٣] انتهى .

وتعقبه أبو حيان^(١)، فقال: «هذا ليس تمنياً، إنما هو ترجُّح، وفرق بين التمني والترجِّي» انتهى .

وتعقبه تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين^(٢)، فقال: «إنما يريد ابن عطية التمني المفهوم من الكلام، ويدلُّ له ما قاله أبو البقاء^(٣): «وبال نصب على جواب التمني في المعنى»، وإلا فالفرق بين التمني والترجِّي لا يجْهله أبو محمد» .

وقال مكِّي^(٤): «مَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ جَوَابَ «لَعَلَّ» بِالْفَاءِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ، فَأَشْبَهَ التَّمَنِّيَّ وَالِاسْتِفْهَامَ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ»^(٥) .
وقرأ الباقر برفع العين عطفاً على ﴿يَذَكِّرُ﴾ [٤]، أي: لعله يذكّر فتتفعه الذكرى .

واختلَفَ في ﴿لَهُ تَصَدَّى﴾ [٦]:

فنافع وابن كثير، وكذا أبو جعفر بتشديد الصاد، فأدغموا التاء الثانية في الصاد تخفيفاً^(٦)؛ لأن أصله تَصَدَّى بتاءين، ووافقهم ابن مُحِيصِنٍ، وقرأ الباقر بالتخفيف، فحذفوا التاء الأولى .

(١) البحر ٨/٤٢٧ .

(٢) الدر المصون ١٠/٦٨٦ .

(٣) التبيان ٢/١٢٧١ .

(٤) مشكل الإعراب ٧٥٢ .

(٥) انتهى ما نقله عن صاحب الدر المصون .

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٧٦، الحجة لابن زنجلة ٧٤٩، الموضح

وقرأ ﴿عَنهُ﴾ بواو هي صلة لهاء الكناية، ﴿تَلَهَّى﴾ [١٠] بتشديد التاء وصللاً البزّي، فأدغم، وجاز الجمع بين الساكنين لوجود حرف علة وإدغام، وليس لهذه الآية [نظير^(١)]، وهو أنه إذا لقي هاء الكناية ساكن آخر لا تثبت الصلّة بل يجب الحذف، وهذا مما يُلغزُ به. وافقه ابن مُحَيِّصٍ بخلافٍ عنهما، كما في البقرة [٢٦٧].

وقرأ ﴿شَأْ أَنْشَرَهُ﴾ [٢٢] / بإسقاط الأولى، وتحقيق الثانية، قالون والبزّي وأبو عمرو، وكذا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ، ووافقهم اليزيدي وابن مُحَيِّصٍ من «المفردة»، و«المبهج»^(٢).

وقرأ ورش مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وكذا أبو جعفر، ورُوِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وبه قرأ ورش مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ عَنْهُ، وقرأ في الوجه الثاني بإبدال الثانية ألفاً مع تحقيق الأولى، وقرأ قبل بحذف الأولى وتحقيق الثانية، وتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وبإبدالها ألفاً مع تحقيق الأولى.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلْفٌ وَرَوْحٌ بتحقيقهما، ووافقهم الحسنُ والأعمشُ .

وفي قوله: ﴿إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [٢٢] إشعارٌ بأنَّ وَقْتَ النَّشُورِ، وهو الإحياء، غيرُ مُتَعَيَّنٍ فِي نَفْسِهِ، وإنما هو موكولٌ إلى مشيئته. وعددُ الإماتة والإقبار في

(١) زيادة من الدر المصون ١٠ / ٦٨٩.

(٢) زيادة: «المبهج» من ح: انظر: المبهج ١ / ٣٣٢، إيضاح الرموز ١٤٠.

النعم؛ لأن الإماتة في الجملة وُصلةٌ إلى الحياة الأبدية واللذات الخالصة،
والأمرُ بالقبرِ تَكْرمةٌ وصيانةٌ عن السَّباع^(١).

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَنَا صَبِينًا﴾ [٢٥]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(٢) بفتح الهمزة في الحالين على تقدير لام العلة^(٣)، أي: فليَنْظُرْ لَأَنَّا، ثم حُذِفَ الخافضُ، فجرى الخلاف المشهورُ في محلِّها. وقيل: هي في محلِّ رفعٍ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هو أَنَا صَبِينًا.

قال في «الدر»^(٤): «وفيه نظر؛ لأنَّ الضمير إن عاد على الطعام، فالطعام ليس هو نفس الصَّبِّ، وإن عاد على غيره فهو غيرُ معلوم. وأجيب: بأنه بدلٌ كلٌّ من كلِّ بتأويل، وهو أن المعنى: فليَنْظُرْ الإنسان إلى إنعامنا في طعامه، فصَحَّ البدلُ، وهذا ليس بواضح.

وأجيب أيضاً: بأنه من بدل الاشتمال بمعنى: أن صَبَّ الماءِ سَبَبٌ في إخراج الطعام، فهو مشتملٌ عليه بهذا التقدير.

وقد نحاه مكي^(٥) إلى هذا فقال: «لأنَّ هذه الأشياء مشتملةٌ على الطعام،

(١) انظر: أنوار التنزيل ٢/ ٥٤١.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٥٢٠، النشر ٢/ ٣٩٨، الإتحاف ٢/ ٥٨٩.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/ ٣٧٨، الحجة لابن زنجلة ٧٥٠، الموضح

١٣٤١/٣.

(٤) الدر المصون ١٠/ ٦٩٢.

(٥) مشكل الإعراب ٧٥٣.

ومنها يَتَكَوَّنُ؛ لَأَنَّ مَعْنَى ﴿إِلَى طَعَامِهِ﴾: / إلى حدوث طَعَامِهِ كيف يَتَأْتِي؟
 فلا شتْمَالٌ على هذا إنما هو من الثاني على الأول؛ لَأَنَّ الِاعْتِبَارَ إِنَّمَا هُوَ فِي
 الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَتَكَوَّنُ مِنْهَا الطَّعَامُ، لَا فِي الطَّعَامِ نَفْسِهِ»^(١).
 وافقهم الأعمش^(٢).

وَقَرَأَ رُوَيْسٌ بِفَتْحِهَا فِي الْوَصْلِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا مَطْلَقًا عَلَى
 الِاسْتِثْنَاءِ مَبْنِيًّا لِكَيْفِيَّةِ إِحْدَاثِ الطَّعَامِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ رُوَيْسٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ،
 وَصَبُّ الْمَاءِ هُوَ الْمَطْرُ.

ويوقف لحمزة وهشام، ويوافقهما الأعمش بخلاف عنهما^(٣)، على
 ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [٣٧] بإبدال الهمزة ياء ساكنة بحركة سابقتها للسكون وَقَفًا
 على التسهيل القياسي، وبياء مكسورة بحركة نفسها، وهو لغة تميم، وَيَتَّحِدُ
 مع السابق إن وَقَفَ بالسكون، ويجوز الرَّوْمُ. والثالث: التسهيل بين بين
 على رَوْمِ الحركية، أو اتَّبَاعِ الرَّسْمِ، على مذهب مكِّي وابن شريح.

وعن ابن مَحْيِصِنٍ^(٤) (يَعْنِيهِ) [٣٧] بفتح الياء، والعين المهملة مِنْ قَوْلِهِمْ:
 عَنَانِي الْأَمْرِ، أَي: قَصْدَنِي، وَالْجَمْهُورُ بِالضَّمِّ وَالغَيْنُ الْمَعْجَمَةُ مِنَ الْإِغْنَاءِ،
 أَي: يُغْنِيهِ عَنِ النَّظَرِ فِي شَأْنِ الْآخَرِ.

(١) نهاية النقل عن الدر المصون.

(٢) المبهج ٣/٤١٤، إيضاح الرموز: ٧٢٣.

(٣) ص، د، ت: «عنه»، والمثبت هو الصواب، انظر: إيضاح الرموز ١٨١-١٨٢. وهما:

الأعمش وهشام. وتقدم في ٣/٩٣٣.

(٤) انظر: مفردة ابن مَحْيِصِنٍ ١٦٠، المبهج ٣/٤١٤، إيضاح الرموز ٧٢٣.

المرسوم^(١)

* * *

(١) بياض في النسخ، وتَقَدَّمَ ما فيه من الرسم من حَذْفِ الألفات أو رسمها بالياء وغير ذلك. انظر: ذلك كلّه في مختصر التبيين ٥/١٢٦٣، ١٢٦٧.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿الْأَعْمَى﴾ [٢]، و﴿الذِّكْرَى﴾ [٤]، ﴿تَصَدَّى﴾ [٦] ك، ﴿يَزْكَى﴾ [٧] ك^(١). ﴿تَلَهَّى﴾ [١٠] ت؛ وفاقاً للسجستاني^(٢) وحينئذٍ فالابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ [١١]. قال أبو حاتم^(٣): «لأنَّ معناه: ألا إنها تذكِّرة، والوقفُ على ﴿تَلَهَّى﴾ [١٠] ك، وعلى ﴿كَلَّا﴾ [١١] ت؛ وفاقاً للداني^(٤)، أي: لا تُعرض عنه، لكن قال العماني^(٥): «الابتداءُ بـ ﴿كَلَّا﴾ أحسن».

﴿تَذَكَّرُ﴾ [١١] ك. ﴿بَرَزَوْ﴾ [١٦] ت. ﴿خَلَقَهُ﴾ [١٨] ك. ﴿أَشْرَهُ﴾ [٢٢] ت، والابتداء بالتالي بلا خلافٍ من غيرِ وقفٍ عليه. ﴿مَا أَمَرَهُ﴾ [٢٣] ك، أوت. ﴿إِلَى طَعَامِهِ﴾ [٢٤] ك: على قراءة الكسر للاستئناف، ن: على الفتح على تقدير لام العلة المتعلِّقة بالسابق، كما مرَّ في القراءات^(٦).

﴿وَلَا نَعْمِكُمْ﴾ [٣٢] ت، ﴿وَبَنِيهِ﴾ [٣٦] ت، ﴿يُعْنِيهِ﴾ [٣٧] ت أيضاً. ﴿مُسْتَبَشِرَةٌ﴾ [٣٩] ك. ﴿قَتَرَةٌ﴾ [٤١] ك. ﴿الْفَجْرَةُ﴾ [٤٢] م.

(١) سقط الرمز من: ف.

(٢) انظر: المرشد ٨٣٨/٢.

(٣) المرشد ٨٣٨/٢.

(٤) المكنفى ٦٠٨.

(٥) المرشد ٨٣٨.

(٦) أي: قراءات هذه السورة.

التجزئة

من قوله: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنَا تَزَكَّى﴾ [النازعات: ١٨] إلى آخر عبس ربع، وهو
تكملة النصف^(١).

* * *

(١) لم نجده في المصادر، والمشهور أن الربع على نهاية سورة التكوير. انظر: غيث النفع
٣٨١، القول الوجيز: ٣٤٠.

سورة التكوير

مكيّة^(١).وحرُوفُها : خمسمئة وثلاثة وثلاثون^(٢).وكَلِمُها : مئة وأربع^(٣).

وأَيُّها : عشرون وثمان آيات في عدد أبي جعفر، وتسع / في عدد

غيره^(٤).وخلافها: آية^(٥) ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٢٦] تركها أبو جعفر.

(١) انظر: زاد المسير ٣٧/٩، الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٢٢، حسن المدد: ١٤٦.

(٢) كذا في حسن المدد ١٤٦، والبصائر ١/٥٠٣، ومنار الهدى ٤١٩، انظر: البيان ٢٦٥،

والقول الوجيز ٣٣٩، وفيهما: «عشرون» بدلاً من «ثلاثين».

(٣) كذا في البيان ٢٦٥، وحسن المدد ١٤٦، منار الهدى ٤١٩، القول الوجيز ٣٣٩.

(٤) انظر: البيان ٢٦٥، فنون الأفتان ٣٢٠، جمال القراء ١/٢٢٥، ولم يذكر خلافاً، وكذا

في منار الهدى ٤١٩.

(٥) انظر: البيان ٢٦٥، فنون الأفتان ٣٢٠، حسن المدد ١٤٦.

وفواصلها^(١)

﴿ كُورَتْ ﴾ [١]، ﴿ أَنْكَدَرَتْ ﴾ [٢]، ﴿ سِيرَتْ ﴾ [٣]، ﴿ عَطَلَتْ ﴾ [٤]، ﴿ حُشِرَتْ ﴾ [٥]، ﴿ سُجِرَتْ ﴾ [٦]، ﴿ رُوِّجَتْ ﴾ [٧]، ﴿ سِيلَتْ ﴾ [٨]، ﴿ قُتِلَتْ ﴾ [٩]، ﴿ نُشِرَتْ ﴾ [١٠]، ﴿ كُشِطَتْ ﴾ [١١]، ﴿ سُعِرَتْ ﴾ [١٢]، ﴿ أُرْلِفَتْ ﴾ [١٣]، ﴿ أَحْضَرَتْ ﴾ [١٤]، ﴿ بِالْحُسِّسِ ﴾ [١٥]، ﴿ الْكُنُوسِ ﴾ [١٦]، ﴿ عَسَعَسَ ﴾ [١٧]، ﴿ تَنَفَّسَ ﴾ [١٨]، ﴿ كَرِيرٍ ﴾ [١٩]، ﴿ مَكِينٍ ﴾ [٢٠]، ﴿ أَمِينٍ ﴾ [٢١]، ﴿ بِيَمِينِ ﴾ [٢٢]، ﴿ أَلْمِينِ ﴾ [٢٣]، ﴿ بِضَنِينِ ﴾ [٢٤]، ﴿ رَجِيمٍ ﴾ [٢٥]، ﴿ تَذَهَبُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [٢٧]، ﴿ يَسْتَقِيمَ ﴾ [٢٨]، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٥، حسن المدد ١٤٦، القول الوجيز ٣٤٠.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿سُجِّرَتْ﴾ [٦]:

فابن كثير وأبو عمرو، وكذا يعقوب إلا أبا الطيب عن رؤيس^(١) بتخفيف الجيم على الأصل. ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي^(٢).
وقرأ الباقر بتشديدها على المبالغة والتكثير^(٣).

ومعنى سُجِّرَتْ: أُحْمِيَتْ أو مُلِئَتْ بتفجير بعضها إلى بعض حتى تعود بحراً^(٤) واحداً، مِنْ سَجَرَ التَّنُورَ، إِذَا مَلَأَهُ بِالْحَطَبِ لِيُحْمِيَهُ.

وعن المطوِّعِي^(٥) (المَوْدَةَ) [٨] بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ عَلَى وَزْنِ «الْمَوْزَةِ»، حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ اعْتِبَاطاً فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فُحِذِفَ تَانِيَهُمَا، وَوَزْنُهَا «مَفْلَةٌ»؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ حُذِفَتْ.

وقال مكي^(٦): «بل هو تخفيف قياسي؛ وذلك أنه لما نُقِلَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الْوَاوِ لَمْ يَهْمَزْهَا، فَاسْتَثْقَلَ الضَّمَّةُ عَلَيْهَا، فَسَكَّنَهَا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ،

(١) انظر: الكفاية ٣١٥، النشر ٣٩٨/٢، الإتحاف ٥٩١/٢.

(٢) انظر: المبهج ٤١٤/٣، إيضاح الرموز ٧٢٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٣٧٩/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٠، الموضح ١٣٤٣/٣.

(٤) د: «مجرى»، ص، ت: «سجراً».

(٥) انظر: المبهج ٤١٥/٣، إيضاح الرموز ٧٢٣.

(٦) التبصرة ١٠٠-١٠١، الكشف ١١٦/١.

فُحذِفَ الثاني، وهذا كلُّه خروجٌ عن الظاهر، وإنما يظهر ذلك فيما نقله القراء في وقف حمزة أنه يقفُ عليها كالمَوْزَةِ، قالوا: لأجل الخطِّ؛ لأنها رُسمت كذلك، والرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ^(١) انتهى ملخصاً من «الدر المصون»^(١). ووقف حمزة بالنقل، فيصيرُ اللفظُ بواوين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة كـ «معونة»، وبالإبدال مع الإدغام إجراءً للأصلي مُجرى الزائد فيصيرُ لفظه على وزن بَلُوطة^(٢)، إلا أنه ضعيفٌ للثقل. وحكي وجهٌ ثالثٌ، وهو: حذفُ الهَمْزَةِ والواو بعدها فيصيرُ «المَوْدَةَ» كالجَوْزَةِ. وُضعِفَ لما فيه من الإخلال بحذفِ حرفين.

قال «الداني»^(٣): «وهو من التخفيفِ الشاذُّ الذي لا يُصارُ إليه إلا بالسمع، إذ كان القياسُ ينفيه، ولا يُجيزه، وكأنَّ مَنْ رواه من القراء / واستعمله من العرب، كره النَّقْلَ لتحركِ الواوِ فيه بالحركة التي تُستثقل وهي الضمَّةُ، والبدلُ لأجل التشديدِ والإدغام؛ إلا أنَّ هذا الوجهَ موافقٌ للرسم؛ إذ هي بواو واحدة».

وردَّ الجَعْبَرِيُّ^(٤)؛ لأنَّ حمزة يتبعُ صورةَ الهَمْزَةِ في الحذفِ والإثباتِ فقط، والواو المحذوفة ليست صورةَ الهَمْزَةِ؛ لأنَّ الواوِ الأولى فاءُ الكلمة، والثانية واوُ اسمِ المفعول، وحذفُها لاجتماعِ الواوين.

(١) الدر المصون ١٠/٧٠٤.

(٢) شجرة غليظة الساق كثيرة الخشب من الفصيلة البلوطية.

(٣) جامع البيان (خ): ١٠٧/أ، وانظر: النشر ١/٤٨١.

(٤) كتر المعاني ٢/٥٠٢-٥٠٣.

قال بعضهم: وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١] في الوقف بواوٍ واحدة. وفي ذلك نظر؛ لأنَّ القائل بأنَّ ذلك على الرسم لم يُردَّ أَنَّ الهمزة والواو حُذفتا لكونهما لم تُرَسِّمَا، بل أراد أنَّ الهمزة حُذفت اتِّباعاً للرسم، فإنها لم تُصَوِّرْ، فَلَزِمَ مِنْ حَذْفِهَا لِلرَّسْمِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ حَذْفِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ الهمزة لَمَّا حُذفت التقى ساكنان فحُذفت إحداهما فراراً من الجَمْعِ بين الساكِنَيْنِ، والتقاء الساكِنَيْنِ إنما نشأ عن حَذْفِ الهمزة للرسم، فلا يصحُّ إلزامُ هذا القائل بنحو: «داود»؛ لأنَّ الواو فيه لا سبب يقتضي حَذْفَهَا، وأمَّا كونها لم تُرسم، فليس مقتضياً للحذف، والله أعلم.

وحكى بعضهم التسهيلَ بينَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي (١)، لَكِنَّهُ ضَعَّفَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ شَبَهِ الْجَمْعِ بَيْنِ السَّاكِنَيْنِ. انتهى (٢).

وَيُوقَفُ عَلَى ﴿سُيَلِّتُ﴾ [٨] لِحَمْزَةٍ بِالتَّسْهِيلِ بَيْنَ الهمزة والياءِ وَيَبْدَأُ بِهَا وَاوًا، وَوَأْفَقَهُ الْأَعْمَشُ بِخِلَافِهِ عَنْهُ .
وَأَبْدَلَ هَمْزَةَ ﴿بِأَيِّ﴾ [٩] يَاءً وَرَشَّ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿قَتَلَتْ﴾ [٩]:

فَأَبُو جَعْفَرٍ (٣) بِتَشْدِيدِ التَّاءِ عَلَى التَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ اسْمَ الْجِنْسِ فَنَاسِبُهُ التَّكْثِيرُ بِاعْتِبَارِ الْأَشْخَاصِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَخْفِيفِهَا، وَهَذَا السُّؤَالُ هُوَ لِتَوْبِيخِ الْفَاعِلِينَ لِلوَادِ؛ لِأَنَّ سؤَالَهَا يُؤَوِّلُ إِلَى سؤَالِ الْفَاعِلِينَ.

(١) في شرحه على الشاطبية ١/ ٣٢٤.

(٢) أي: انتهى كلام الفاسي الذي ضَعَّفَ التسهيل.

(٣) انظر: المستنير ٢/ ٥٢١، النشر ٢/ ٣٩٨، الإتحاف ٢/ ٥٩٢.

واخْتَلَفَ فِي ﴿نُشِرَتْ﴾ [١٠]:

فنافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرٍ ويعقوبٌ^(١) بتخفيف الشين. وقرأ الباقر بتشديدها للمبالغة^(٢) في النشر، أو لكثرة الصُّحف، أو شدة التطاير، والمراد: صحف الأعمال كانت مطويةً على الأعمال، فنُشِرَتْ يوم القيامة ليقراً كلُّ / إنسانٍ كتابه.

وقيل: الصحفُ التي تتطايرُ بالآيمان والشمائل بالجزاء، وهي صحفٌ غيرُ صحفِ الأعمالِ.

واخْتَلَفَ فِي ﴿سُعِرَتْ﴾ [١٢]:

فنافعٌ وابنُ ذُكوانٍ وحفصٌ وأبو بكرٍ من طَرِيقِ العُلَيمي، وكذا رُويسٌ^(٣) بتشديد العين^(٤). وقرأ الباقر بتخفيفها، وبه قرأ يحيى عن أبي بكر. وأمال ﴿أَلْجَوَارِ﴾ [١٦] الدُّورِيَّ عن الكسائيِّ، ووقَّفَ عليه بالياء بعد الراءِ يعقوبٌ كما مرَّ في الوقف على المرسوم^(٥).

واخْتَلَفَ فِي ﴿بِضَيْنِ﴾ [٢٤]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ بالظاء، اسمٌ مفعولٍ^(٦) من

(١) انظر: إرشاد المبتدي: ٦٢٢، النشر ٣٩٨/٢، الإتحاف ٥٩٢/٢.

(٢) انظر: الكشف ٣٦٢/٢، الموضح ١٣٤٣/٣.

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر ٧٠٧/٢، النشر ٣٩٨/٢، الإتحاف ٥٩٢/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٨٠/٦، الموضح ١٣٤٣/٣.

(٥) انظر: باب الوقف على المرسوم في ١٢٢٤/٣.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٨٠/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٢، الموضح

ظننت فلاناً: أتهمته، ويتعدى إلى مفعول واحد، أي: وما محمد ﷺ على الغيب - وهو ما يوحيه الله إليه - بمتهم، أي: لا يزيد فيه، ولا ينقص منه، ولا يحرف، وهو توكيد لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤]، وقيل: معناه ما هو بضعيف القوة عن التبليغ، من قولهم: «بئر ظنون» أي: قليلة الماء، وهي موافقة لمصحف ابن مسعود رضي الله عنه. ووافقهم ابن محيصن واليزيدي^(١).

وقرأ الباقون بالضاد بمعنى بخيل بما يأتيه من قبل ربه، جعله اسم فاعل من ضن، أي: بخل، أي: وما محمد ﷺ ببخيل على الناس بيان ما يوحيه الله تعالى إليه تبليغاً وتعليماً، وهو تحقيق لقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧].

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير خمسة^(٢).



(١) انظر: المبهج ٣/٤١٥، إيضاح الرموز ٧٢٤.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٩، التلخيص ٤٦١، الكنز في القراءات العشر ٢/٧٠٨.

المرسوم

﴿بِضْنَيْنِ﴾ [٢٤] بالضاد في جميع المصاحف العثمانية^(١). قال أبو عبيد^(٢): «نختار قراءة الظَّاء؛ لأنهم لم يُبَخِّلوه لِيُنْفَى عنه، بل كذَّبوه فَنُتْفَى عنه التُّهْمَةُ، ولا مخالفة في الرسم؛ إذ لا مُخَالَفَةٌ بينهما إلا في تطويل رأسِ الظَّاءِ على الضادِ».

قال الجَعْبَرِيُّ^(٣): «وجهُ ﴿بِضْنَيْنِ﴾ أنه رُسِمَ برأسٍ مُعَوَّجَةٍ، وهو غيرُ طَرَفٍ، فاحتمل القراءتين».

وفي مصحفِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه بالظَّاء^(٤).



(١) انظر: المقنع ٩٢، مختصر التبيين ١٢٧٤/٥، الوسيلة ٢٤٤، الجميلة: ٤٢٦.

(٢) كذا في الجميلة ٤٢٦، وانظر: الوسيلة ٢٤٤.

(٣) جميلة أرباب المراسد ٤٢٦، وفيها: «برأس معوج...».

(٤) انظر: المصدر السابق.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿كُوِّرَتْ﴾ [١] ن، كالفواصل المنسوقات إلى آخر ﴿أُزْلِفَتْ﴾ [١٣]؛ لأنَّ جوابَ «إِذَا»: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [١٣]، فلا يُفصل بينهما، لكنَّ النَّفْسَ ربما يَقْصُرُ عن بلوغِ / التَّمَامِ، فيجوزُ الوقْفُ على الفواصل.

﴿أَحْضَرَتْ﴾ [١٤] ت. ﴿ثَمَّرَ﴾ [٢١] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ^(١) نَعَتْ لـ ﴿مُطَاعٍ﴾، فلا يفصل بينهما. ونُسب لِنَافِعِ وَسَمُّهُ بِالتَّمَامِ^(٢) ونُوزِعَ فِيهِ، بَلْ نَسَبَ العَمَّانِيَّ^(٣) الوقْفَ عَلَيْهِ للعوامِّ، وهو كما قال.

﴿أَمِينٍ﴾ [٢١] ت^(٤). ﴿بِمَجْنُونٍ﴾ [٢٢] ك، ﴿الْمُيِّنِ﴾ [٢٣]، ﴿بِضَنِينٍ﴾ [٢٤] ك أيضاً. ﴿تَذْهَبُونَ﴾ [٢٦] ت. ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٧] ن؛ لأنَّ ما بعده بدلٌ منه، وإنَّما كان بدلاً منه؛ لأنَّ العالَمِينَ هم المتنتفعون بالتذكير. ﴿أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [٢٨] ك. ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٢٩] م.

* * *

(١) أي: قوله تعالى: ﴿أَمِينٍ﴾.

(٢) نسب الدانيُّ التَّمَامَ لِنَافِعِ. المكتفى ٦١٠.

(٣) المرشد ٢/٨٤٠.

(٤) ص، ت: «ك».

سورة الانفطار

مكيّة^(١).وحرّوفُها: ثلاثُمئةٌ وسبعةٌ وعشرون^(٢).وكَلِمُها: ستون^(٣).وأَيُّها: تسعَ عشرةَ آيةَ^(٤).وفيها شبهُ الفاصلة: موضعان^(٥) ﴿ قَدَّمَتْ ﴾ [٥]، ﴿ فَسَوَّلَكَ ﴾ [٧].

(١) انظر: زاد المسير ٩/٤٦، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/١٢٠، حسن المدد: ١٤٧.

(٢) كذا في البيان ٢٦٦، وحسن المدد ١٤٧، ومنار الهدى ٤٢٠، والقول الوجيز ٣٤٠.

(٣) كذا في حسن المدد ١٤٧ لكن في البيان ٢٦٦، والقول الوجيز ٣٤٠: «إحدى وثمانون كلمة»، وفي منار الهدى ٤٢٠: «ثمانون»، وفي البصائر ١/٥٠٥ «مئة».

(٤) انظر: البيان ٢٦٦، فنون الأفتان ٣٢٠، جمال القراء ١/٢٢٥، حسن المدد ١٤٧.

(٥) كذا في حسن المدد المطبوع ١٤٧، وفي: د، ش: «موضع ﴿ فَسَوَّلَكَ ﴾»، وكذا في النسخة المحققة من حسن المدد ٤٣٢، ومثله في البيان ٢٦٦، والقول الوجيز ٣٤٠.

وفواصلها^(١)

﴿ أَنْفَطَرْتُ ﴾ [١]، ﴿ أَنْتَرْتُ ﴾ [٢]، ﴿ فُجِرْتُ ﴾ [٣]، ﴿ بُعِثْتُ ﴾ [٤]،
 ﴿ وَأَخَّرْتُ ﴾ [٥]، ﴿ أَلْكَرِيمِ ﴾ [٦]، ﴿ فَعَدَدَ لَكَ ﴾ [٧]، ﴿ رَكَّبَكَ ﴾ [٨]، ﴿ بِالَّذِينَ ﴾ [٩]،
 ﴿ لِحَفِظِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ كَتَبِينَ ﴾ [١١]، ﴿ تَفَعَّلُونَ ﴾ [١٢]، ﴿ نَعِيمِ ﴾ [١٣]،
 ﴿ حَجِيمِ ﴾ [١٤]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ بَغَائِبِينَ ﴾ [١٦]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [١٧]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ لِلَّهِ ﴾ [١٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٦، حسن المدد ١٤٧، القول الوجيز ٣٤٠.

القراءات وتوجيهها

اختلفوا في ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ [٧]:

فعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١) بتخفيفِ الدالِ. ووافقهم الحَسَنُ والأعمشُ^(٢).

وقرأ الباقون بتشديدها بمعنى^(٣): جَعَلَكَ متناسبَ الأطرافِ، فلم يَجْعَلْ إحدى يديك أو رجلك أطولَ من الأخرى، ولا إحدى عينيك أوسعَ من أختها، فهو من التعديل.

وقراءةُ التخفيفِ تحتملُ هذا، أي: عدَلْ بعضَ أعضائك ببعض حتى اعتدلتُ، ويحتملُ أن يكونَ من العُدولِ، أي: صرَّفَكَ إلى ما شاء من الهيئات والأشكال، أو بمعنى: قَوَّمَكَ، ولم يجعلك كالدوابِّ، وميِّزَكَ بخِلقةٍ فارقتُ سائرَ الحيوانِ، أو نحا بك إلى شَبهِ أبيك، أو عمِّكَ، أو إلى مَنْ شاءَ مِنْ قرابتك.

(١) انظر: غاية الاختصار ٧٠٩/٢، النشر ٣٩٩/٢، الإتحاف ٥٩٤/٢.

(٢) انظر: الروضة ٩٨٥/٢، مفردة الحسن ٥٤٧، المبهج ٤١٦/٣، إيضاح الرموز ٧٢٤.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٨٢/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٢، الموضح ١٣٤٦/٣.

واخْتَلَفَ فِي ﴿تُكْذِبُونَ﴾ [٩٩]:

فأبو جعفر^(١) بالياء من تحت على الغيب، ووافقه الحسن^(٢)، وقرأ الباقون بالتاء على الخطاب للكفار.

وأدغم لام ﴿بَلْ﴾ في تاء ﴿تُكْذِبُونَ﴾ هشامٌ بخلافٍ عنه وحمزةٌ والكسائيُّ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وصَوَّبَ في «النشر»^(٣) الإدغامَ لهشام. وأمال ﴿أَدْرِيكَ﴾ [١٧٧] / أبو عمرو وابنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ^(٤)، وأبو بكرٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَغَارِبَةِ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وكذا خَلَفَ، ووافقهم الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ كَقَالُونَ مِنْ «العنوان»^(٥)، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يَوْمَ لَا﴾ [١٩٩]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا يعقوبُ^(٦) بَرَفَعَ الْمِيمَ^(٧) على أنه خبرٌ مبتدأ مضمراً، أي: هو يومٌ، وجوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨) أن يكونَ بدلاً مما قبله، يعني قوله: ﴿يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [١٧٧]، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ^(٩).

(١) انظر: الغاية ٤٣٢، النشر ٣٩٩/٢، الإنحاف ٥٩٤/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٤٧، إيضاح الرموز ٧٢٤.

(٣) النشر ٧/٢.

(٤) ومن طريق الصوري أيضاً.

(٥) سقط قوله: «كقالون من العنوان» من: ح.

(٦) انظر: المستنير ٥٢٢/٢، النشر ٣٩٩/٢، الإنحاف ٥٩٥/٢.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٨٣/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٣، الموضح

١٣٤٨/٣.

(٨) الكشف ٧١٧/٤.

(٩) انظر: المبهج ٤١٦/٣، إيضاح الرموز ٧٢٥.

وقرأ الباقون بالنصب على الظرف، فعند البصريين^(١) هي حركة إعراب، وعند الكوفيين يجوز أن تكون حركة بناء، وهو على التقديرين في موضع رفع خبراً لمحذوف تقديره: الجزاء يوم لا تملك، أو في موضع نصب على الظرف، أي: يُدأئون يوم لا تملك، أو على أنه مفعول به، أي: اذكر يوم لا تملك، ويجوز على رأي مَنْ يُجيز بناءه أن يكون في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو يوم، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ^(٢). وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضع واحد^(٣).



(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٠.

(٢) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٦١.

(٣) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٩، التلخيص ٤٦٢، الكنز في القراءات العشر ٧٠٩/٢، غيث النفع ٣٨١.

الوقف والابتداء

آخرُ البسملةِ م. ﴿أَنْفَطَرْتُ﴾ [١] وما عطف عليها ن؛ لأنَّ جواب ﴿إِذَا﴾، ﴿عَلِمْتُ﴾ [٥]، فلا يفصل بينهما إلا لمن ضاق نَفْسُهُ عن بلوغ التَّمام، فيجوز الوقفُ على الفواصل كما في نظائره. ﴿وَأَخَّرْتُ﴾ [٥] ت. ﴿الْكَرِيمِ﴾ [٦] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ مَقْرَرَةٌ لِلرَّبُوبِيَّةِ، مُبَيَّنَةٌ لِلْكَرَمِ، مُنْبَهَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ أَوْلاً قَدَرَ عَلَيْهِ ثانياً، قاله في «أنوار التنزيل»^(١)، وحينئذ فلا يفصلُ بينهما. ﴿فَعَدَلَكْ﴾ [٧] ن؛ لأنَّ الظرف^(٢) بعده صلةٌ له.

﴿رَكَّيْكَ﴾ [٨] ت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(٣)، ومنع الوقف على ﴿كَلَّا﴾ [٩]، كما حكاه في «المرشد»^(٤) وأقرَّه، وهو عند الجعبري^(٥) ت: على قراءتي الخطاب والغيبة في ﴿بَلْ تُكْذِبُونَ﴾ [٩]، إلا أنَّه قال: «وَقَفُّ الْخَطَابِ، وَوَصْلُ الْغَيْبِ أَحْسَنُ».

(١) أنوار التنزيل ٢/ ٥٤٤.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾.

(٣) انظر: المرشد ٢/ ٨٤٢.

(٤) المرشد ٢/ ٨٤٢.

(٥) وصف الاهتداء ٢/ ٥٠٩.

وقال في «أنوار التنزيل»^(١): «كَلَّا رَدُّعٌ عَنِ الْاِغْتِرَارِ بِكْرَمِ اللّٰهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ تُكْذِبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [٩٩] إِضْرَابٌ إِلَى [بَيَانٍ]^(٢) مَا هُوَ / السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ فِي اِغْتِرَارِهِمْ» انتهى. فليَتَأَمَّلْ فِي قَوْلِي مَنَعَ الْوَقْفِ وَجَوَازِهِ. ﴿مَا تَفْعَلُونَ﴾ [١٢] ت. ﴿يَغَائِبِينَ﴾ [١٦] ك، ﴿مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [١٧] ت: على قراءة رفع ﴿يَوْمٌ﴾، ن: على نصب ﴿يَوْمٌ﴾، وعلّة ذلك في القراءات^(٣). ﴿شَيْئًا﴾ [١٩] ك. ﴿لِلَّهِ﴾ [١٩] م.



(١) أنوار التنزيل ٢ / ٥٤٤.

(٢) الزيادة من أنوار التنزيل.

(٣) انظر: قراءات هذه السورة الآية [١٧].

سورة المطففين

وُسَمِيَ التطفيف^(١).

مَكِّيَّةٌ^(٢) فِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالضَّحَّاكِ وَمَقَاتِلٍ، وَمَدْنِيَّةٌ^(٣) فِي قَوْلِ الْحَسَنِ وَعُكْرَمَةَ وَمَقَاتِلٍ أَيْضاً.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٤) وَقَتَادَةَ: مَدْنِيَّةٌ إِلَّا مِنْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا﴾ [٢٩] إِلَى آخِرِهَا فَهُوَ مَكِّيٌّ ثَمَانِ آيَاتٍ.

(١) انظر: جمال القراء ٣٨/١.

(٢) أورده أبو حيان في البحر المحيط ٤٣٩/٨.

وأورده الماوردي في تفسيره ٢٢٥/٦، غير أنه ذكر يحيى بن سلام بدل مقاتل، وابن الجوزي في تفسيره ٥١/٩ وذكره القرطبي في تفسيره ١٢٨/٢٢.

وأخرج أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ١٣٢/٣، بإسناده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنها مكية، وإسناده حسنٌ كما تقدم ٥/١ حاشية (٢)، وذكر ابن عطية في تفسيره ٢٤٩/١٦ أنها مكية في قول جماعة من المفسرين.

وعزا السيوطي في الدر ٢٨٨/١٥ لابن مردويه أنه أخرجه عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم.

(٣) أورده الماوردي في تفسيره ٢٢٥/٦، وابن الجوزي في زاد المسير ٥١/٩، والقرطبي في تفسيره ١٢٨/٢٢، وأبو حيان في البحر المحيط ٤٣٩/٨، وهو عندهم بدون إسناد.

(٤) انظر: المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

وقال السُّدِّيُّ^(١): «كان بالمدينة رجلٌ يُكنى أبا جُهينة له مِكيالان، يأخذ بالأوفى، ويُعطي بالأنقص، فنزلت، ويقال^(٢): إنها أوَّلُ سورة أنزلت بالمدينة. وقال ابنُ عباسٍ^(٣): «نزلَ بعضها بمكة، ونزلَ أمرُ التطفيف بالمدينة؛

(١) أورده الواحدي في أسباب النزول ٥٢١، والبغوي في معالم التنزيل ٣٦١/٨ وابن عطية في المحرر ٢٤٩/١٦، وأورد الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٥/٧ رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ استعمل سباع بن عرفطة على المدينة فقراً ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ فقلت له: هلك فلان له صاعان: صاع يعطي به وصاع يأخذه» وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير إسماعيل بن مسعود الجحدري وهو ثقة». قاله مقاتل كما في النكت والعيون للماوردي ٢٢٥/٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٨/٢٢.

وأورده ابن عطية في تفسيره ٢٤٩/١٦، بدون عزوه لمقاتل، وكذا عزاه السيوطي في الدر ٢٨٨/١٥ لابن مردويه والبيهقي في الدلائل، وهو عنده ١٤٢/٧، ١٤٤. (٣) رواية ابن عباس - رضي الله عنهما - «لما قدم النبي ﷺ المدينة كانوا من أخبث الناس كيلاً...» أخرجها النسائي في تفسيره ٥٠٢/٢ برقم (٦٧٤) وابن ماجه في سننه ٧٤٨/٢ ك: التجارات، ب: التوقي في الكيل والوزن؛ برقم (٢٢٢٣) وحسن إسنادها البوصيري في مصباح الزجاجة ١٨١/٢ لأجل علي بن الحسين بن واقد؛ فإنه مختلف فيه، وباقي رجاله ثقات، والطبري في تفسيره ١٨٦/٢٤ لكن إسناده ضعيف؛ لضعف ابن حميد، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان برقم (٤٩١٩)، والطبراني في الكبير ٢٩٤/١١ برقم (١٢٠٤١)، والواحدي في أسباب النزول ٥٢٠، والحاكم في المستدرک ٣٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢/٦، وفي شعب الإيمان ٣٢٧/٤ برقم (٥٢٨٦)، والبغوي في معالم التنزيل ٣٦١/٨ كلهم من طريق حسين بن واقد عن يزيد النحوي. عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.

وإسناده حسن، وزاد السيوطي في الدر ٢٨٨/١٥، ابن مردويه أيضاً وقال: «بسند صحيح»، أي: روه بسند صحيح.

لأنهم كانوا أشدَّ الناسِ فساداً في هذا المعنى، فأصلحهم الله بهذه السورة».

وقيل^(١): نزلت بين مكة والمدينة فيُصلح^(٢) اللهُ أمرهم قبل ورودِ رسولِ الله ﷺ .

وحروفُها: سبعمئةٍ وثلاثون^(٣).

وكلمُها: مئةٌ وتسعٌ وستون^(٤).

وآيُها: ستٌ وثلاثون^(٥).



(١) قاله الكلبي وجابر بن زيد كما في النكت للموردي ٦/٢٢٥، وزاد المسير ٩/٥١،

والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/١٢٨، وانظر: تفسير ابن عطية ١٦/٢٤٩.

(٢) في البحر ٨/٤٣٩: «ليصلح».

(٣) كذا في البيان ٢٦٧، وحسن المدد ١٤٧، ومنار الهدى ٤٢١، والقول الوجيز ٣٤١.

(٤) كذا في البيان ٢٦٧، وحسن المدد ١٤٧، ومنار الهدى ٤٢١، والقول الوجيز ٣٤١.

(٥) انظر: البيان ٢٦٧، فنون الأفتان ٣٢٠، جمال القراء ١/٢٢٥، حسن المدد ١٤٧.

وفواصلها^(١)

﴿ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [١]، ﴿ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [٢]، ﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ [٣]، ﴿ مَبْعُوثُونَ ﴾ [٤]،
 ﴿ عَظِيمٍ ﴾ [٥]، ﴿ أَعْلَامِينَ ﴾ [٦]، ﴿ سَجِينَ ﴾ [٧]، ﴿ سَجِينَ ﴾ [٨]، ﴿ مَرْقُومٌ ﴾ [٩]،
 ﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [١٠]، ﴿ الَّذِينَ ﴾ [١١]، ﴿ أَثِيمٍ ﴾ [١٢]، ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣]،
 ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤]، ﴿ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [١٥]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [١٦]، ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [١٧]،
 ﴿ عَلِيَّينَ ﴾ [١٨]، ﴿ عَلِيُونَ ﴾ [١٩]، ﴿ مَرْقُومٌ ﴾ [٢٠]، ﴿ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [٢١]،
 ﴿ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ [٢٢]، ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٢٣]، ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٢٤]، ﴿ فَتَحْتُمُومٌ ﴾ [٢٥]،
 ﴿ الْمُتَنَفِّسُونَ ﴾ [٢٦]، ﴿ تَسْنِيمٍ ﴾ [٢٧]، ﴿ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [٢٨]، ﴿ يَضْحَكُونَ ﴾ [٢٩]،
 ﴿ يَتَغَامِرُونَ ﴾ [٣٠]، ﴿ فَكِهِينَ ﴾ [٣١]، ﴿ لَضَالُونَ ﴾ [٣٢]، ﴿ حَافِظِينَ ﴾ [٣٣]،
 ﴿ يَضْحَكُونَ ﴾ [٣٤]، ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٣٦].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٧، حسن المدد ١٤٧، القول الوجيز ٣٤١.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن^(١) (إذا) [٢] بمدِّ الهمزة. قال في «الدر»^(٢): «على الاستفهام الإنكاري» و(يُتلى) [١٣] بالياء من تحت على التذكير؛ لأنَّ التأنيث مجازيٌّ. والجمهور ﴿إِذَا﴾ بهمزة مقصورة على الخبر، ﴿تُتلى﴾ بتاءين على التأنيث.

وأمال ﴿بَلِّرَانَ﴾ [١٤] شعبةً وحمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش /، وقرأ الباقون بالفتح، وسَكَتَ على لام ﴿بَلِّ﴾ حفص سكتة لطيفةً وصلًا، وبيتدي ﴿رَانَ﴾.

ومن لازم ذلك إظهار اللام المتفق على إدغامه، إلا ما في «المبهج»^(٣) عن قالون من جميع طُرُقِهِ من الإظهار في اللام عند الراء، نحو: ﴿بَلِّرَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وهو^(٤) يَرُدُّ على أبي جعفر بن البادش حكايته^(٥) إجماع القراء غير حفص على الإدغام، وقد قال سيبويه^(٦) فيما

(١) انظر: مفردة الحسن ٥٥٠، إيضاح الرموز ٧٢٥.

(٢) الدر المصون ١٠/٧٢١.

(٣) المبهج ٣/٤١٧.

(٤) يعني أبا حيان في البحر ٨/٤٤١.

(٥) في كتاب الإقناع ١/٢٤٣.

(٦) الكتاب ٤/٤٥٧.

حكاه عنه أبو حيان^(١): «اللامُ مع الراءِ الإدغامُ والبيانُ^(٢) حَسَنان»^(٣).
وقال جازُ الله^(٤): «الإدغامُ أجودٌ». وقال سييويه^(٥): «إذا كانت اللامُ غير لام المعرفة، نحو: لام «هل» و«بل»؛ فإنَّ الإدغامَ في بعضها أحسن». والرَّانُ: الصَّدَأُ. قال الحسنُ^(٦) والسُّديُّ: «هو الذَّنْبُ على الذَّنْبِ»، قال الحسن: «حتى يموتَ قلبه». وقال السُّديُّ: «حتى يَسودَّ القلبُ». أعاذنا الله من ذلك بمنَّه، وكرمه وفضله.

وأمال ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [١٨] أبو عمرو وابنُ ذُكوانِ مِنْ طَرِيقِ الصُّورِيِّ والكسائيِّ، وكذا خَلَفُ، ووافقهم الأعمشُ واليزيديُّ، واخْتَلَفَ عن حمزة: فالإمالةُ الصغرى له مِنْ طَرِيقِ جمهور المغاربة، وقَطَعَ بها في «الشَّاطِئِيَّة» كأصلها، والإمالةُ الكبرى، وهي طريقُ جمهورِ العراقيين، وقَطَعَ بها في «العنوان»، و«المبهج». وقرأ ورثُ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بينَ بينَ كقالونَ مِنْ «العنوان». والباقون بالفتح، وبه قرأ ابنُ ذُكوانَ في الوجه الثاني عنه.

(١) البحر ٨/٤٤١.

(٢) أي: الإظهار.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٨٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٤، الموضح ١٣٥٠/٣.

(٤) الكشاف ٤/٧٢١.

(٥) الكتاب ٤/٤٥٧.

(٦) انظر: زاد المسير ٩/٥٦.

واختلِفَ في ﴿تَعْرِفُ﴾ [٢٤]:

فأبو جعفرٍ ويعقوبٌ^(١) بضمِّ التاءِ وفتحِ الراءِ مبنياً للمفعول، و﴿نَضْرَةٌ﴾ [٢٤] بالرفعِ على قيامِها مقامَ الفاعلِ^(٢).

وقرأ الباقرُ بفتحِ التاءِ وكسرِ الراءِ على إسنادِ الفعلِ إلى المخاطبِ أي: تعرف أنت يا محمدُ أو كلُّ مَنْ صَحَّ منه المعرفةُ. و﴿نَضْرَةٌ﴾ [٢٤] بالنصبِ معمولٌ ﴿تَعْرِفُ﴾.

واختلِفَ في ﴿خِتْمُهُ﴾ [٢٦]:

فالكسائيُّ^(٣) بفتحِ الخاءِ وألفِ بعدها وبتاءٍ مفتوحةٍ بعد الألفِ على وزن «فاعلٍ» على جعله^(٤) اسماً لما يُخْتَمُ به الكأسُ، بدليلِ قوله: ﴿مَحْتَوِيٌّ﴾ [٢٥]، ثم بيّن الخاتم ما هو؟

وقرأ الباقرُ بكسرِ الخاءِ، وبعدها تاءً مفتوحةً / بعدها ألفٌ بوزن «فعالٍ»، على معنى أن الختام هو الطينُ الذي يُخْتَمُ به الشيءُ، فجعلَ بدَلَه المِسْكَ وقيل: خلطه، وقيل: خاتمته، أي: مَقْطَعُ شُرْبِهِ، يَجِدُ فيه الإنسانُ ريحَ المِسْكَ.

[ب/٣٥١]

(١) انظر: الروضة ٢/٩٨٦، النشر ٢/٣٩٩، الإتحاف ٢/٥٩٧.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الموضح ٣/١٣٥٠.

(٣) انظر: المستنير ٢/٥٢٣، النشر ٢/٣٩٩، الإتحاف ٢/٥٩٧.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٨٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٤، الموضح

وقرأ ﴿فَكِهِينَ﴾ [٣١] بغير ألف^(١) ابنُ عامرٍ وحفصٌ، وكذا أبو جعفرٍ، إلا أنه اختلفَ عن ابنِ عامرٍ: فالرَّمليُّ عن الصُّوريِّ وغيره عن ابنِ ذَكوانَ كحفصٍ، ورواها الشَّدائيُّ عن ابنِ الأخرمِ عن الأَخفشِ عن ابنِ ذَكوانَ أيضاً، وهي روايةُ أبي العلاء الحافظِ عن الدَّاجونيِّ عن هشامٍ، وروى المطَّوعِيُّ عن الصُّوريِّ والأخفشِ، كلاهما عن ابنِ ذَكوانَ بالألفِ، وكذلك رواه الحُلوانيُّ عن هشامٍ، وسائرُ أصحابِ الدَّاجونيِّ عن هشامٍ، وسَبَقَ بـ «يس» [٥٥].

وأدغم لام ﴿هَلَّ﴾ [٣٦] في ثاء ﴿تُوبَ﴾ [٣٦] هشامٌ بخلافِ عنه، وحمزةٌ والكسائيُّ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ.
وفي هذه السورة من الإدغام الكبير خمسة^(٢).

* * *

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦ / ٣٨٨، الحجة لابن زنجلة ٧٥٥، الموضح ١٣٥٢ / ٣.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٤٩، التلخيص ٤٦٣، الكنز في القراءات العشر ٧١٠ / ٢، غيث النفع ٣٨٢.

المرسوم

﴿ خِتْمُهُ مَسْكٌ ﴾ [٢٦٦] بِحَذْفِ الْأَلْفِ (١) فيما رواه نافعٌ.

وكتبوا ﴿ كَالْوَهْمِ ﴾ بواوٍ من غيرِ أَلْفٍ بعدها في الفعلين وهي ﴿ كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ ﴾ [٣]، وهو يُرَدُّ على من قال (٢): ﴿ وَإِذَا كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ يُحْسِرُونَ ﴾ إِنَّ «هم» الأولى ضميرٌ رفعٍ مؤكِّدٌ للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأٌ وما بعده خبره. والصواب: «هم» مفعولٌ به؛ لرسم الواوِ بغيرِ أَلْفٍ بعدها، ولأنَّ الحديثَ في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا. فإذا جعلتَ الضميرَ للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أخسروا. وهو كلامٌ متناظرٌ (٣)؛ لأنَّ الحديثَ واقعٌ في الفعل لا في المباشِر (٤).

* * *

(١) انظر: المقنع ١٤، مختصر التبيين ٥/١٢٧٩، الوسيلة ٢٤٠، الجميلة: ٤٢٢.

(٢) انظر: البحر ٨/٤٣٩.

(٣) غ، ف: «متناقض»، وانظر: الكشاف ٤/٧١٩، الدر المصون ١٠/٧١٦.

(٤) ص: «الفاعل».

الوقف والابتداء

آخِرُ البِسْمَلَةِ م . ﴿ يُخَيِّرُونَ ﴾ [٣] ، ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ [٦] ت . ﴿ كَلَّا ﴾ ﴿ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ ﴾ [٧، ١٤، ١٥، ١٨] لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ؛ وَفَاقًا لِلسُّجِسْتَانِي^(١) كَمَا ذَكَرَهُ فِي «المرشد»^(٢)، وَأَقْرَهُ . وَقَالَ: «جَعَلَهَا كُلُّهَا بِمَعْنَى أَلَا» انْتَهَى . وَأَجَازَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا الْجَعْبَرِيُّ^(٣) وَوَسَمَهُ بِالْكَامِلِ . وَقَالَ الدَّانِي^(٤): «وَيَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِـ ﴿ كَلَّا ﴾ عَلَى مَعْنَى أَلَا، وَكَذَا سَائِرُ مَا فِي الْقُرْآنِ / وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِتَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ نَفِيٌّ وَرَدَّعٌ وَزَجْرٌ» .

﴿ لَفِي سَجِينٍ ﴾ [٧] ك . ﴿ مَرْقُومٌ ﴾ [٩] ت . ﴿ الَّذِينَ ﴾ [١١] ك . ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٥] [١٣] ، ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤] ، ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [١٧] ت . ﴿ عَلِيْنَ ﴾ [١٨] ، ﴿ عَلِيُونَ ﴾ [١٩] ك . ﴿ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [٢١] ت .

﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٢٣] ، ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٢٤] ، و﴿ مَحْتَوٍ ﴾ [٢٥] ، و﴿ مَسْكٌ ﴾ [٢٦] ، و﴿ الْمُتَنَفِّسُونَ ﴾ [٢٦] ك . ﴿ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [٢٨] ت . ﴿ حَافِظِينَ ﴾ [٣٣] ، ﴿ يَضْحَكُونَ ﴾ [٣٤] ، و﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٣٥] ك . ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ [٣٦] م .

(١) انظر: القطع ٢/ ٧٩٥ .

(٢) المرشد ٢/ ٨٤٣ .

(٣) وصف الاهداء ٢/ ٥١٠ .

(٤) المكتفى ٦١٣ .

(٥) د، ص: ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾ : ك .

التجزئة

من أول التكوير إلى قوله: ﴿وَمَزَاجُهُ﴾ [٢٧] ربيع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، وهو أحد القولين في غيث النفع ٣٨٢، لكنه رجح أن يكون الربع على الآية [٣٦] آخر المطففين، وهو المعتمد في القول الوجيز ٣٤٢.

سورة الانشقاق

مَكِّيَّةٌ^(١).وحروفها: أربعمئة وثلاثون^(٢).وكلمها: مئة وتسع^(٣).

وآيها: عشرون وثلاث بصريّ ودمشقيّ، وأربع حمصيّ، وخمس

حجازيّ وكوفيّ^(٤).واختلافها: خمس^(٥): ﴿كَادِحٌ﴾ [٦]، ﴿كَدْحًا﴾ [٦] حمصيّ، ﴿فَمَلَقِيهِ﴾

[٦] غير حمصيّ، ﴿بِئَمِينِهِ﴾ [٧] حجازيّ وكوفيّ، ومثلها ﴿وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾

.[١٠]



(١) انظر: زاد المسير ٦٢/٩، الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٢٢، حسن المدد: ١٤٨.

(٢) كذا في البيان ٢٦٨، وحسن المدد ١٤٨، ومنار الهدى ٤٢٢، والقول الوجيز ٣٤١.

(٣) كذا في البيان ٢٦٨، وحسن المدد ١٤٨، والقول الوجيز ٣٤١، وفي البصائر ١/٥٠٨، ومنار الهدى ٤٢٢: «سبع» بدلاً من «تسع».

(٤) انظر: البيان ٢٦٨، فنون الأفتان ٣٢١، جمال القراء ١/٢٢٥، حسن المدد ١٤٨.

(٥) كذا في حسن المدد ١٤٨، لكن في البيان ٢٦٨: «آيتان» وكذا في فنون الأفتان ٣٢١، وجمال القراء ١/٢٢٥، والقول الوجيز ٣٤١.

وفواصلها^(١)

﴿أَشَقَّتْ﴾ [١]، ﴿وَحَقَّتْ﴾ [٢]، ﴿مَدَّتْ﴾ [٣]، ﴿وَتَخَلَّتْ﴾ [٤]، ﴿وَحَقَّتْ﴾ [٥]، ﴿فَمَلَقِيهِ﴾ [٦]، ﴿بِيَمِينِهِ﴾ [٧]، ﴿يَسِيرًا﴾ [٨]، ﴿مَسْرُورًا﴾ [٩]، ﴿ظَهْرَهُ﴾ [١٠]، ﴿ثُبُورًا﴾ [١١]، ﴿سَعِيرًا﴾ [١٢]، ﴿مَسْرُورًا﴾ [١٣]، ﴿يَحُورَ﴾ [١٤]، ﴿بَصِيرًا﴾ [١٥]، ﴿بِالشَّفَقِ﴾ [١٦]، ﴿وَسَقَ﴾ [١٧]، ﴿أَسَقَ﴾ [١٨]، ﴿طَبَقَ﴾ [١٩]، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٠]، ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [٢١]، ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [٢٢]، ﴿يُوعُونَ﴾ [٢٣]، ﴿أَلِيمٍ﴾ [٢٤]، ﴿مَمَّنُونَ﴾ [٢٥].

* * *

(١) كذا في البيان ٢٦٨، حسن المدد ١٤٨، القول الوجيز ٣٤٢.

القراءات وتوجيهها

اختلف في ﴿وَصَلَّى﴾ [١٢]:

فنافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ^(١) بضمِّ الياءِ وفتحِ الصادِ وتشديدِ اللامِ، مضارعٌ صَلَّى مبنياً للمفعول^(٢) مُعَدَّى بالتضعيفِ إلى اثنين: الأولُ: الضميرُ، والثاني: ﴿سَعِيْرًا﴾ [١٢]. ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ^(٣).

وقرأ الباقون بفتحِ الياءِ، وسكونِ الصادِ وتخفيفِ اللامِ، مِنْ صَلِي يَصْلِي مخففاً مبنياً للفاعل، متعدداً إلى واحدٍ، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤).

وأماها حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتحِ كالأصبهاني والباقيين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

(١) انظر: الكفاية ٣١٧، النشر ٢/٣٩٩، الإتحاف ٢/٥٩٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٩٠، الحجة لابن زنجلة ٧٥٥، الموضح ٣/١٣٥٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٥٥١، المبهج ٣/٤١٨، إيضاح الرموز ٧٢٦، ولم تذكر الكلمة في مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ المطبوع ١٦١، ولم يُشر إلى الخلاف صاحب إيضاح الرموز.

(٤) قوله: «ووافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ» زيادة انفردت بها نسخة (د)، وهي صحيحة، وهذه الموافقة مِنْ طَرِيقِ مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ؛ لأن الكلمة لم تذكر فيها، فهو يقرأ من طريقها كأبي عمرو ومن معه. إلا أنه كان الأولى أن يقول المصنف: «وافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ من المفردة واليزيدي والأعمش». انظر: الفوائد المعتمدة ٣١٤، والقراءات الشاذة ٩٢.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ [١٩]:

فابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا خَلَفَ^(١) بفتحِ الباءِ على خطابِ الواحدِ^(٢)، رُوِيَ فِيهَا خِطَابُ الْإِنْسَانِ الْمَتَقَدِّمِ الذِّكْرِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [٦] / أَي: لَتَرْكَبَنَّ هَوَلاً بَعْدَ هَوَلاً. وَقِيلَ: الْخِطَابُ لِلرَّسُولِ ﷺ عَلَى مَعْنَى: لَتَرْكَبَنَّ حَالاً شَرِيفَةً وَمَرْتَبَةً مُنِيفَةً، بَعْدَ حَالٍ وَمَرْتَبَةٍ، أَوْ طَبَقاً مِنْ أَطْبَاقِ السَّمَاءِ بَعْدَ طَبَقِ لَيْلَةِ الْمَعْرَاجِ. وَوَأَفْقَهُمُ ابْنَ مُحَيِّصِينَ وَالْأَعْمَشُ^(٣).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّهَا عَلَى خِطَابِ الْجَمْعِ، رُوِيَ فِيهَا مَعْنَى الْإِنْسَانِ؛ إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ.

وَالْمَعْنَى: لَتَرْكَبَنَّ الشَّدَائِدَ: الْمَوْتَ وَالْبَعْثَ وَالْحِسَابَ حَالاً بَعْدَ حَالٍ، أَوْ تَكُونُ الْأَحْوَالَ مِنَ النَّظْفَةِ إِلَى الْهَرَمِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْيَزِيدِيُّ. وَأَبْدَلَ هَمْزَةَ ﴿فُرِيٍّ﴾ [٢١] يَاءً وَرَشَّ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ^(٤)، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ.

(١) انظر: غاية الاختصار ٧١١/٢، النشر ٣٩٩/٢، الإتحاف ٦٠٠/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٩١/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٦، الموضح ١٣٥٥/٣.

(٣) انظر: الروضة ٩٨٨/٢، المبهج ٤١٩/٣، إيضاح الرموز ٧٢٦.

(٤) كذا في النسخ، وذكر الإبدال لورش من طريق الأصبهاني هنا سهو، وقد نبه على ذلك صاحب الإتحاف ٦٠٠/٢، وقد سبق ذكر الخلاف في ﴿فُرِيٍّ﴾ بالأعراف [٢٠٤] عند المؤلف نفسه على الصواب.

ونَقَلَ ﴿ الْقُرْآنُ ﴾ [٢١] ابنُ كثيرٍ، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وحمزةٌ في الوقف^(١).

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير أربعة^(٢).

* * *

(١) قوله: «في الوقف» سقط من: ت، د، غ، ف، ص.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٠، التلخيص ٤٦٤، الكنز في القراءات العشر ٧١١/٢، غيث النفع ٣٨٢.

المرسوم^(١)

* * *

(١) تقدّم ما في سورة الانشقاق من حذف الألفات في ﴿فَمَلَقِيهِ﴾ [٦]، و﴿كِتَابَهُ﴾ [٧، ١٠].
انظر: مختصر التبيين ٥/١٢٨١-١٢٨٢.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿أَنْشَقَّتْ﴾ [١٦]؛ لأنَّ التَّالِيَّ جَوَابُ «إِذَا»، وَالْوَاوُ مُقْحَمَةٌ؛ وَفَاقًا لِلسَّجِسْتَانِيِّ^(١). وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٢) وَقَالَ: «بِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُقْحَمُ الْوَاوُ إِلَّا مَعَ «حَتَّى إِذَا»، كَقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ وَهَا وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣]، وَمَعَ «لَمَّا»، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهٗ﴾ [الصفات: ١٠٣]، وَقِيلَ: الْجَوَابُ مَحذُوفٌ.

وقيل: إنَّ أَوَّلَ السُّورَةِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأَ قِيَمَهُ، إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَلْقَوْنَ جَزَاءَ أَعْمَالِكُمْ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». قَالَ الْعَمَّانِيُّ^(٣): «فَإِذَا حُمِلَ عَلَىٰ هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿فَمَلَأَ قِيَمَهُ﴾ [٦] ت». وَ﴿وَحُقَّتْ﴾ [٥]، الثَّانِيَةُ ت؛ وَفَاقًا لِلدَّانِيِّ^(٤). ﴿مَسْرُورًا﴾ [٩]، وَ﴿سَعِيرًا﴾ [١٢]، وَ﴿مَسْرُورًا﴾ [١٣] ك، ﴿بَلَىٰ﴾ [١٥] ك، وَأَجَازَ الْعَمَّانِيُّ^(٥) كغیره الْوَقْفَ عَلَىٰ ﴿يَجُورُ﴾ [١٤]، ﴿بَصِيرًا﴾ [١٥]، ﴿طَبَقِ﴾ [١٩] ت. ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [٢١]، وَ﴿يُكذِّبُونَ﴾ [٢٢]، وَ﴿يُوعُونَ﴾ [٢٣] ك،

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٩٧١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٩٧١.

(٣) المرشد ٢/ ٨٤٥.

(٤) المكتفى ٦٠٤.

(٥) المرشد ٢/ ٨٤٥.

﴿الِيمِ﴾ [٢٤] ك؛ وفاقاً للسجستاني^(١) على أن الاستثناء منقطع بمعنى لكن،
 ن: على أنه مُتَّصِلٌ، والمراد مَنْ تَابَ وَأَمَنَ مِنْهُمْ، كما قاله البيضاوي^(٢).
 ﴿مَمَّنُونِ﴾ [٢٥] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٢/٨٤٦.

(٢) أنوار التنزيل ٢/٥٤٩.

سورة البروج

مَكِّيَّةٌ^(١).وحرُوفُها: أربعمئة / وثلاثون، أو ثمانية وخمسون، أو ستون^(٢).وكلمُها: مئةٌ وتسع^(٣).وآيُها: اثنتان وعشرون^(٤).

(١) انظر: زاد المسير ٧٠ / ٩، الجامع لأحكام القرآن ١٨٩ / ٢٢، حسن المدد: ١٤٨.

(٢) في البيان ٢٦٩، وحسن المدد ١٤٨، ومنار الهدى ٤٢٣، والقول الوجيز ٣٤٢: «أربعمئة وثلاثون حرفاً»، وفي البصائر ١ / ٥١٠: «أربعمئة وثمانية وخمسون حرفاً»، ولم نجد القول الأخير (٤٦٠ حرفاً) في هذه المصادر، وقال في حسن المدد: «كالانشقاق فيهما» يعني في عدد الحروف وعدد الكلمات مما يؤيد صحة العدد الأول.

(٣) انظر: البيان ٢٦٩، وحسن المدد ١٤٨، والبصائر ١ / ٥١٠، ومنار الهدى ٤٢٣، والقول الوجيز ٣٤٢.

(٤) انظر: البيان ٢٦٩، فنون الأفتان ٣٢١، جمال القراء ١ / ٢٢٦.

وفواصلها^(١)

﴿ الْبُرُوجِ ﴾ [١]، ﴿ الْمَوْعُودِ ﴾ [٢]، ﴿ وَمَشْهُودِ ﴾ [٣]، ﴿ الْأَخْدُودِ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْوَفُودِ ﴾ [٥]، ﴿ فُعُودٌ ﴾ [٦]، ﴿ شُهُودٌ ﴾ [٧]، ﴿ الْحَمِيدِ ﴾ [٨]، ﴿ شَهِيدٌ ﴾ [٩]،
 ﴿ الْحَرِيقِ ﴾ [١٠]، ﴿ الْكَبِيرِ ﴾ [١١]، ﴿ لَشَدِيدٌ ﴾ [١٢]، ﴿ وَيَعِيدُ ﴾ [١٣]،
 ﴿ الْوُدُودُ ﴾ [١٤]، ﴿ الْمَجِيدِ ﴾ [١٥]، ﴿ يُرِيدُ ﴾ [١٦]، ﴿ الْجُودِ ﴾ [١٧]، ﴿ وَثَمُودَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ تَكْذِيبِ ﴾ [١٩]، ﴿ مِحْيُطٌ ﴾ [٢٠]، ﴿ مَجِيدٌ ﴾ [٢١]، ﴿ مَحْفُوظٌ ﴾ [٢٢].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٦٩، القول الوجيز ٣٤٣.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن^(١) (قُتِلَ) [٤] بتشديد التاء مبالغة^(٢) أو تكثيراً، والجمهور بتخفيفها.

وعنه^(٣) أيضاً (الْوُقُودِ) [٥] بضم الواو، قال في «البحر»^(٤): «وهو مصدرٌ، والجمهورُ بفتحها، وهو ما يُوقَدُ به، وقد حكى سيويه^(٥) أنه بالفتح أيضاً مصدرٌ» انتهى.

قال البيضاوي^(٦): «ذَاتِ الْوُقُودِ ﴿﴾ صفةٌ لها بالعظمة، وكثرة ما يرتفع بها لهبها، واللام في الوقود للجنس» انتهى.

واختلَفَ في خفضِ دال ﴿مَجِيدٌ﴾ [٢١] ورَفَعِها:
فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفَ^(٧) بخفضها، فقليل^(٨): نعتاً للعرش.

(١) انظر: مفردة الحسن ٥٥٢، إيضاح الرموز ٧٢٦.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٦٩٥، البحر المحيط ٨/٤٥٠.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٥٥٢، إيضاح الرموز ٧٢٦.

(٤) البحر ٨/٤٥٠-٤٥١.

(٥) الكتاب ٤/٤٢.

(٦) أنوار التنزيل ٢/٥٥٠.

(٧) انظر: الغاية ٤٣٤، النشر ٢/٣٩٩، الإتحاف ٢/٦٠١.

(٨) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٩٣، الحجة لابن زنجلة ٧٥٧، الموضح

وَمَجَادَةٌ^(١) العرش: عِظْمَةٌ عُلُوُّهُ وَمَقْدَارِهِ، وَحُسْنُ صُورَتِهِ وَتَرْكِيبِهِ، فَإِنَّهُ قِيلَ: الْعَرْشُ أَحْسَنُ الْأَجْسَامِ صُورَةً وَتَرْكِيبًا، وَقِيلَ: نَعْتًا لـ ﴿رَبِّكَ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ﴾ [١٢]؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْعَظِيمُ فِي صِفَاتِهِ وَذَاتِهِ، فَإِنَّهُ سَبِحَانَهُ وَتَعَالَى وَاجِبُ الْوُجُودِ^(٢)، تَامُّ الْقُدْرَةِ وَالْعِظْمَةِ.
قال مكِّي^(٣): «وقيل: لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش؛ لأنه من صفات الله تعالى».

ووافقهم الحسن والأعمش^(٤).

وقرأ الباقر برفعها؛ لأنه خبرٌ بعد خبر. وقيل: نعتٌ لـ ﴿ذُو﴾، واستدلَّ بعضهم على تعدد الخبر بهذه الآية.

(١) مَجْدَ مَجَادَةٍ: كَانَ ذَا مَجْدٍ.

(٢) يَعُدُّ الْمُتَكَلِّمُونَ «واجب الوجود» من أسماء الله تعالى، وفسره الجرجاني بأنه ما يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. وقال الرازي في تفسير أسماء الله: «الاسم العاشر: قولنا: «واجب الوجود لذاته» ومعناه: أن ماهيته وحقيقته هي الموجبة لوجوده، وكل ما كان كذلك فإنه يكون ممتنع العدم والفناء».

وفصّل شيخ الإسلام ابن تيمية في استعمال هذا المصطلح فقال: «الواجب إذا فُسر بمبدع الكائنات فهو حق، وهو اسم للذات المتصفة بصفاتهما، وإذا فُسر بالموجود بنفسه الذي لا فاعل له، فالذات واجبة، والصفات واجبة...، وإذا فُسر بما ليس صفة ولا موصوفاً فهذا باطل لا حقيقة له، بل هو ممتنع الوجود لا ممكن الوجود ولا واجب الوجود». مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٥٣/١٦، وانظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٢٩/١، التعريفات لعلي الجرجاني: ٣٢٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٧٦٣.

(٤) انظر: الروضة ٢/٩٨٨، مفردة الحسن ٥٥٢، إيضاح الرموز ٧٢٧.

واخْتُلِفَ فِي رَفْعِ ﴿مَحْفُوظٍ﴾ [٢٢] وَخَفْضِهِ:

فَنَافِعٌ^(١) بِالرَّفْعِ نَعْتًا لـ ﴿قُرْءَانٌ﴾ [٢١]^(٢)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، أَي: هُوَ مَحْفُوظٌ فِي الْقُلُوبِ، لَا يَلْحَقُهُ خَطَأٌ وَلَا تَبْدِيلٌ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ نَعْتًا لِلْوَحْيِ. وَاللُّوحُ الْمَحْفُوظُ هُوَ الَّذِي فِيهِ جَمِيعُ الْأَشْيَاءِ. قَالَ الْجَعْبَرِيُّ^(٣): «هُوَ أُمَّ الْكِتَابِ». وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنَ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ ثَلَاثَةٌ^(٤).



(١) انظر: المستنير ٥٢٦/٢، النشر ٣٩٩/٢، الإتحاف ٦٠١/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٣٩٦/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٥٧، الموضح ١٣٥٧/٣.

(٣) كثر المعاني (خ): ٣٠٧/ب.

(٤) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٠، التلخيص ٤٦٦، الكنز في القراءات العشر ٧١٢/٢، غيث النفع ٣٨٢.

الوقف والابتداء

[٣٥٣/ب] آخر البسمة م / ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ [١] ن، وكذا ما عطف عليه لتأخر جواب القسم، وقيل: هو ﴿ قُتِلَ ﴾ [٤] بتقدير: لقد^(١)، واختاره أبو حيان في «النهر»^(٢)، وحسن حذفها كما حسن في ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشمس: ١]، ثم قال: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ [الشمس: ٩]، أي: لقد أفلح، ويكون الجواب دليلاً على لعنة من فعل ذلك، وطرده من رحمة الله تعالى، وتنبهها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليفتنوهم عن دينهم، على أنهم ملعونون بجامع ما اشتركا فيه من تعذيب المؤمنين.

وقيل: الجواب ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ ﴾ [١٢]، ومنعه ابن الأنباري^(٣) لطول الكلام بينهما. وقيل: محذوف تقديره: لتبعثن ونحوه، و﴿ وَمَشْهُودٍ ﴾ [٣] ت؛ وفاقاً للجعبري^(٤) على حذف الجواب، بتقدير: لتبعثن. ﴿ شُهُودٌ ﴾ [٧] ت، وربما جاز الوقف على الفواصل السابقة عند قصر النفس عن بلوغ التمام.

(١) في النهر: «حذفت اللام، أي: لقتل».

(٢) النهر الماد ٢/ ١٢٤٤.

(٣) إيضاح الوقف ٢/ ٩٧٣.

(٤) الذي في وصف الاهداء المطبوع ٢/ ٥١٤: «ك».

﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٩] ك. ﴿شَهِيدٌ﴾ [٩] ت، ﴿الْحَرِيقِ﴾ [١٠] ت أيضاً. ﴿الْأَنْهَارِ﴾ [١١] ك. ﴿الْكَبِيرِ﴾ [١١] ت. وهذه الثلاثة السابقة الموسومة بالتمام إنما هي على جَعَلٍ ﴿قُتِلَ﴾ جواباً، فإن قلت: إنه ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ﴾ فهي كافيةٌ للطُّولِ وَضِيقِ النَّفْسِ عن بلوغ التَّمام. ﴿لَشَدِيدٌ﴾ [١٢] ت، على كلِّ تقدير. ﴿وَيُعِيدُ﴾ [١٣] ك، ﴿الْمَجِيدُ﴾ [١٥] ك أيضاً، ﴿يُرِيدُ﴾ [١٦]، ﴿وَتَمُودَ﴾ [١٨] ت، أو الثاني ك. ﴿فِي تَكْذِيبِ﴾ [١٩]، و﴿مُحِيطٌ﴾ [٢٠] ك. ﴿مَّحْفُوظٌ﴾ [٢٢] م.



سورة الطارق

مَكِّيَّةٌ^(١).وحرُوفُها: مِئتان وتسعةٌ وثلاثون^(٢).وكَلِمِها: إحدى وستون^(٣).

وأَيُّها: ستُّ عشرةَ آيةً مدني أول، وسبعَ عشرةَ في الباقي.

واختلافُها: آية ﴿يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ [١٥] تَرَكَها مدني أول^(٤).

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ٨٠، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٢٠١، حسن المدد: ١٤٨.

(٢) انظر: البيان ٢٧٠، حسن المدد ١٤٨، البصائر ١/ ٥١٢، منار الهدى ٤٢٤، القول الوجيز ٣٤٣.

(٣) انظر: البيان ٢٧٠، البصائر ١/ ٥١٢، منار الهدى ٤٢٤، القول الوجيز ٣٤٣.

(٤) انظر: البيان ٢٧٠، فنون الأفنان ٣٢١، جمال القراء ١/ ٢٢٦، حسن المدد ١٤٨.

فواصلها^(١)

﴿وَالطَّارِقِ﴾ [١]، ﴿مَا الطَّارِقُ﴾ [٢]، ﴿الثَّاقِبُ﴾ [٣]، ﴿حَافِظٌ﴾ [٤]، ﴿خُلِقَ﴾ [٥]، ﴿دَافِعٍ﴾ [٦]، ﴿وَالْتَّرِيبِ﴾ [٧]، ﴿لِقَادِرٌ﴾ [٨]، ﴿السَّرَّابِ﴾ [٩]، ﴿نَاصِرٍ﴾ [١٠]، ﴿الرَّجْعِ﴾ [١١]، ﴿الصَّدْعِ﴾ [١٢]، ﴿فَصَلُّ﴾ [١٣]، ﴿بِالْهَزْلِ﴾ [١٤]، ﴿كَيْدًا﴾ [١٥]، ﴿كَيْدًا﴾ [١٦]، ﴿رُؤْيَدًا﴾ [١٧].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٠، حسن المدد: ١٤٨، القول الوجيز ٣٤٣.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿أَذْرِيكَ﴾ [٢] أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري^(١) [و] (٢)
ابن الأخرم، وأبو بكر من طريق المغاربة وحمزة والكسائي، وكذا خلف،
ووافقهم الزبيدي / والأعمش، وأمالها ورش من طريق الأزرق بين
كقالون^(٣) من «العنوان» والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿لَمَّا عَلِيَهَا﴾ [٤] بتشديد الميم ابن عامر وعاصم وحمزة، وكذا
أبو جعفر، ووافقهم الحسن والأعمش وذكر بهود [١١١].
أي: بمعنى «إلا» لغة مشهورة في هذيل^(٤)، تقول العرب^(٥): «أقسمتُ
عليك لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا»، أي: إلا فعلت، قاله الأخفش^(٦).
وعلى هذه القراءة يتعين أن تكون «إن» نافية، أي: ما كلُّ نفس إلا عليها
حافظ.

(١) قوله: «الصوري» زيادة من: ش، وهي ضرورية. انظر: النشر ٢/ ٤٠-٤١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سقط: «كقالون من العنوان» من ح.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفراسي ٦/ ٣٩٧، الحجة لابن زنجلة ٧٥٨،
الموضح ٣/ ١٣٥٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٥، الدر المصون ٦/ ٤٠٨.

(٦) لم نقف عليه في كتابه «معاني القرآن».

وأمال ﴿ تَبَيُّ السَّرَائِرِ ﴾ [٩] وَقَفَاً حمزة والكسائيُّ ، وكذا خَلَفٌ ، ووافقهم الأعمشُ ، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ بالفتحِ كالأصبهانيِّ والباقيين ، وبالتقليل كقالون من «العنوان» ، والله أعلم .

* * *

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقِ﴾ [١]، والمعطوف عليه ن؛ لأنَّ جوابَ
القَسَمِ ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ﴾ [٤]، فلا يُفصل بينهما. ﴿حَافِظٌ﴾ [٤] ت، ﴿مِمَّ حُوقٍ﴾
[٥]، ﴿وَالترَّابِ﴾ [٧] ت.

﴿لَقَادِرٌ﴾ [٨] ك: على أنَّ الظرف نُصب بـ«اذكُر»؛ وفاقاً للجعبري^(١)،
أو على أنَّ المعنى على رَجْعِهِ، أي: الماء الذي هو النظفةُ إلى الإحليل، أو
إلى الصُّلب، وفاقاً للعماني^(٢)، ن: على النصب ظرفاً، أي: قادرٌ على بَعثِ
الإنسانِ يومَ القيامة.

و﴿السَّرَائِرُ﴾ [٩] ن؛ لتعلُّقِ اللاحقِ بالسابق. ﴿وَلَانَاصِرٍ﴾ [١٠] ت،
﴿بِالْهَزْلِ﴾ [١٤] ت أيضاً. ﴿كَيْدًا﴾ [١٥] ك. ﴿رُؤَيْدًا﴾ [١٧] م.



(١) وصف الاهتداء ٥١٦/٢، و«ك» عند الجعبريِّ بمعنى الكامل، بخلاف «ك» عند

القسطلاني الذي هو بمعنى الكافي.

(٢) المرشد ٨٤٩/٢.

التجزئة

من قوله تعالى: ﴿وَمِرْاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٧] إلى آخرها ربع، وهو
تكملة الحزب^(١).

* * *

(١) كذا في البيان ٣٢٠، وغيث النفع ٣٨٢، وهو أول الأقوال الثلاثة في جمال القراء

سورة الأعلى

مَكِّيَّةٌ^(١) فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ. وَعَنِ الضَّحَّاكِ^(٢): مَدِينَةٌ.

(١) أورده ابن عطية في تفسيره ٢٨٠ / ١٦، والقرطبي في تفسيره ٢١٩ / ٢٢، وضعَّف ابن عطية قول الضحَّاك أنها مدينة، وقال البغوي في تفسيره ٣٩٩ / ٨: «مكية»، وقال ابن الجوزي في تفسيره ٨٦ / ٩: «هي مكية كلها بإجماعهم». وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣١٩ / ١٤: «وهي مكية، والدليل على ذلك ما رواه البخاري...» ثم ساقه بإسناد البخاري، وهو في صحيحه ٦٩٩ / ٨ - ٧٠٠ مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة سبح اسم ربك الأعلى برقم (٤٩٤١) وفيه عن البراء - رضي الله عنه -: «أول مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَجَعَلَا يُقْرَأُنَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ جَاءَ عَمَّارٌ وَبِلَالٌ وَسَعْدٌ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عَشْرِينَ، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَمَا رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَرَحُوا بِشَيْءٍ فَرَحَهُمْ بِهِ، حَتَّى رَأَيْتُ الْوَلَدَ وَالصَّبِيَانَ يَقُولُونَ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَاءَ، فَمَا جَاءَ حَتَّى قَرَأْتُ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ فِي سُوْرٍ مِثْلَهَا».

وأخرج أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ١٣٢ / ٣، بإسناده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنها نزلت بمكة.

وأخرج ابن مردويه عن عبد الله بن الزبير وعائشة - رضي الله عنها - مثله كما في الدر المنثور ٣٥٧ / ١٥.

(٢) أورده عنه ابن عطية في تفسيره ٢٨٠ / ١٦ وقال: «وذلك ضعيف، وإنما دعا إليه قول مَنْ قَالَ: أَنْ ذُكِرَ صَلَاةُ الْعِيدِ فِيهَا»، وكذا أورده القرطبي في تفسيره ٢١٩ / ٢٢، كلاهما بدون إسناد.

و حروفها: مئتان وأحد^(١) وسبعون أو وتسعون^(٢).
 و كَلِمُها: اثنتان وسبعون^(٣).
 و آيُها: تسع عشرة^(٤).



(١) في النسخ: «واحدى»، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٢) كذا في حسن المدد ١٤٩. انظر: البيان ٢٧١، وذكر فيه العدد الأول فقط، ومثله في البصائر ١/٥١٤، ومنار الهدى ٤٢٥.

(٣) كذا في البيان ٢٧١، وحسن المدد ١٤٩، ومنار الهدى ٤٢٥، والقول الوجيز ٣٤٤.

(٤) انظر: البيان ٢٧١، فنون الأفتان ٣٢١، جمال القراء ١/٢٢٦، حسن المدد ١٤٩.

وفواصلها^(١)

﴿ الْأَعْلَى ﴾ [١]، ﴿ فَسَوَّى ﴾ [٢]، ﴿ فَهَدَى ﴾ [٣]، ﴿ الْمَرْعَى ﴾ [٤]، ﴿ أَحْوَى ﴾ [٥]، ﴿ تَنَسَّى ﴾ [٦]، ﴿ يَخْفَى ﴾ [٧]، ﴿ لِلْيَسْرَى ﴾ [٨]، ﴿ الذِّكْرَى ﴾ [٩]، ﴿ يَخْشَى ﴾ [١٠]، ﴿ الْأَشْقَى ﴾ [١١]، ﴿ الْكُبْرَى ﴾ [١٢]، ﴿ يَحْيَى ﴾ [١٣]، ﴿ تَزَكَّى ﴾ [١٤]، ﴿ فَصَلَّى ﴾ [١٥]، ﴿ الدُّنْيَا ﴾ [١٦]، ﴿ وَأَبْقَى ﴾ [١٧]، ﴿ الْأُولَى ﴾ [١٨]، ﴿ وَمَوْسَى ﴾ [١٩].

* * *

(١) كذا في البيان ٢٧١، حسن المدد: ١٤٩، القول الوجيز ٣٤٤.

القراءات وتوجيهها

أمال رؤوس الآي غير الرائي حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ وأبو عمرو بين اللفظين، ووافقهما / اليزيديُّ، وبه قرأ قالونٌ من «العنوان»، وقرأ الباقون بالفتح. [٣٥٤/ب]

وأما الرائي وهو ثلاثة: ﴿لِلْيَسْرِيِّ﴾ [٨]، و﴿الذِّكْرِيِّ﴾ [٩]، و﴿الْكَبْرِيِّ﴾ [١٢]: فأمالها أبو عمرو وحمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(١)، ووافقهم الأعمشُ واليزيديُّ، وقرأ ورشٌ من طريق الأزرق بين اللفظين كقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿قَدَّرَ﴾ [٣]:

فالكسائيُّ^(٢) وحده بتخفيفِ الدالِ من القَدْرَةِ^(٣)، وقرأ الباقون بتشديدها من القَدْر والقضاء، أو من التقدير والموازنة بين الأشياء.

وقال الزمخشريُّ^(٤): «قَدَّرَ لِكُلِّ حَيَوَانٍ مَا يُصْلِحُهُ، فهداه إليه، وعرفه وَجَهَ الانتفاع به».

(١) وكذلك الصوريُّ عن ابن دَكْوَانَ. قال في الإتحاف ٢/٦٠٣: «وأهمله في الأصل هنا وفي مواضع كثيرة مرَّت، تركنا التنبيه عليها خوف الإطالة».

(٢) انظر: الروضة ٢/٩٨٩، النشر ٢/٣٩٩، الإتحاف ٢/٦٠٣.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٩٨، الحجة لابن زنجلة ٧٥٨، الموضح

١٣٦٠/٣.

(٤) الكشاف ٤/٧٣٨.

وأمال ﴿يَصَلِّي النَّارَ﴾ [١٢] وَقَفًا حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بالفتح كالباقين، وبين اللفظين كقالون من «العنوان».

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦]:

فأبو عمرو وبالياء من تحتُ على الغيب حملاً^(١) على ﴿الْأَشَقَى﴾ [١١]، لمراد الجنس. ووافقهُ اليزيديُّ.

وقرأ الباقون بتاء الخطاب للكفار، وقيل: خطابٌ للبرِّ والفاجر، يُؤثِّرُها^(٢) البرُّ لاقتناء الثواب، والفاجرُ لرغبته فيها.

وأدغم اللام في التاء حمزةً والكسائيُّ وهشام^(٣)، ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِين والحسن^(٤).

واتفقوا على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٩] بالياء.

وأما ما ذكره ابنُ مهرانَ ممَّا انفرد به من إجراء هذا الموضع مُجرى غيره من المختلفِ فيه لابنِ عامرٍ، فوهمٌ منه، كما قاله في «النشر»^(٥).

(١) انظر: الكشف ٢/ ٣٧٠، الموضح ٣/ ١٣٦٠.

(٢) غ، ف: «يؤثر بها».

(٣) سقط من: ف، ش، خ، س، هـ: «هشام»، والمثبت هو الصواب كما في النشر ٧/ ٢، وزاد في ح: «واختلف عن هشام، فروى الجمهورُ على الإدغام من الطريقيين، وكذا الإظهار»، وهو كذلك في النشر.

(٤) زيادة: «والحسن» من: ح، وهو كذلك في المصادر. انظر: مفردة الحسن ٥٥٥، مفردة

ابن مُحَيِّصِين ٩٩، ١٦١، إيضاح الرموز ٧٢٧.

(٥) النشر ٢/ ٢٢٢.

المرسوم^(١)

* * *

(١) بياض في النسخ.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْأَعْلَى﴾ [١] ن؛ لأنَّ الموصول صفةٌ لـ ﴿رَبِّكَ﴾ [١]،
 كالموصولين المنسوقين^(١)، و﴿الْمَرْعَى﴾ [٤] ن؛ لتعلق لاحقه بسابقه.
 ﴿أَحْوَى﴾ [٥] ت، أي: الذي أخرج المرعى أحوى، أي: أسود مائل إلى
 الخضرة، فجعله غشاء، ف﴿أَحْوَى﴾ حالٌ من ﴿الْمَرْعَى﴾ وأخّر لكونه
 فاصلة^(٢).

﴿تَنْسَى﴾ [٦] ن؛ لاستثناء التالي. ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [٧] ك. ﴿يَخْفَى﴾ [٧]،
 و﴿لِلْيَسْرَى﴾ [٨]، و﴿الذَّكْرَى﴾ [٩] ك. ﴿يَخْشَى﴾ [١٠] ن؛ لأنَّ اللاحق
 متعلقٌ بالسابق، أي: ويتجنبُّ الذكرى الأشقى، أي: البالغ في الشقاوة.
 ﴿وَلَا يَخْبَى﴾ [١٣] ت. ﴿فَصَلَّى﴾ [١٥]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [١٦] ك. و﴿وَأَبْقَى﴾
 [١٧] ك أو ت؛ وفاقاً للدَّانِي^(٣)، والأول أحسن؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنَّ هَذَا﴾ [١٨]
 إشارة / إلى ما سَبَقَ مِنْ ﴿قَدَّ أَفْلَحَ﴾ [١٤] منها^(٤)، فالتعلق باللاحق موجودٌ.
 ﴿الْأُولَى﴾ [١٨] ن؛ لأنَّ التالي بدلٌ منه، فلا يُفصلُ بينهما. ﴿وَمُوسَى﴾ [١٩] م.

(١) أي: الوقف «ن» على هذه الأربعة.

(٢) بل الأظهر أن يكون ﴿أَحْوَى﴾ نعتاً لـ ﴿عُثَاةَ﴾. انظر: الدر المصون ١٠ / ٧٦٠.

(٣) المكتفى ٦١٦.

(٤) أي: من هذه السورة.

سورة الغاشية

مكيَّة^(١).وحرُوفُها: ثلاثُمئةٍ وأحدٌ وتسعون^(٢).وكَلِمُها: اثنتان وتسعون^(٣).وأَيُّها: ستُّ وعشرون^(٤).وفيها شبهٌ غير الفاصلة: موضعان^(٥) ﴿صَرِيحٌ﴾ [٦]، و﴿جُوعٌ﴾ [٧].

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ٩٤، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٢٣٨، حسن المدد: ١٤٩.

(٢) كذا في البيان ٢٧٢، وحسن المدد ١٤٩، ومنار الهدى ٤٢٦، القول الوجيز ٣٤٤.

(٣) كذا في البيان ٢٧٢، البصائر ١/ ٥١٦، منار الهدى ٤٢٦، القول الوجيز ٣٤٤.

(٤) كذا في البيان ٢٧٢، فنون الأفيان ٣٢٢، جمال القرآن ١/ ٢٢٦.

(٥) كذا في حسن المدد ١٤٩. انظر: البيان ٢٧٢، ولم يذكر منها شيئاً، وكذا في منار

الهدى ٤٢٦، والقول الوجيز ٣٤٤؛ لأن هذين الموضعين معدودان؛ ولذلك سمَّاهما

المؤلف: «شبه غير الفاصلة».

فواصلها^(١)

﴿الْعَشِيَّةُ﴾ [١]، ﴿خَشِيعَةٌ﴾ [٢]، ﴿نَاصِبَةٌ﴾ [٣]، ﴿حَامِيَةٌ﴾ [٤]، ﴿ءَانِيَةٌ﴾ [٥]، ﴿ضَرِيحٌ﴾ [٦]، ﴿جُوعٌ﴾ [٧]، ﴿نَاعِمَةٌ﴾ [٨]، ﴿رَاضِيَةٌ﴾ [٩]، ﴿عَالِيَةٌ﴾ [١٠]، ﴿لَعِيَةٌ﴾ [١١]، ﴿جَارِيَةٌ﴾ [١٢]، ﴿مَرْفُوعَةٌ﴾ [١٣]، ﴿مَوْضُوعَةٌ﴾ [١٤]، ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ [١٥]، ﴿مَبْتُونَةٌ﴾ [١٦]، ﴿خُلِقَتْ﴾ [١٧]، ﴿رُفِعَتْ﴾ [١٨]، ﴿نُصِبَتْ﴾ [١٩]، ﴿سُطِحَتْ﴾ [٢٠]، ﴿مُذَكَّرٌ﴾ [٢١]، ﴿بِمُصَيِّطِرٍ﴾ [٢٢]، ﴿وَكَفَرَ﴾ [٢٣]، ﴿الْأَكْبَرُ﴾ [٢٤]، ﴿إِيَابَهُمْ﴾ [٢٥]، ﴿حِسَابَهُمْ﴾ [٢٦].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٢، حسن المدد: ١٤٩، القول الوجيز ٣٤٥.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿الْغَاشِيَةِ﴾ [١]، و﴿نَاصِبَةٌ﴾ [٣]، و﴿حَامِيَةٌ﴾ [٤]، و﴿ءَانِيَةٌ﴾ [٥]، و﴿تَاعِمَةٌ﴾ [٨]، و﴿رَاضِيَةٌ﴾ [٩]، و﴿عَالِيَةٌ﴾ [١٠]، و﴿لَغِيَةٌ﴾ [١١]، و﴿جَارِيَةٌ﴾ [١٢]، و﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ [١٥]، و﴿مَبْنُوتَةٌ﴾ [١٦]، الأحد عشر اسماً في الوقف الكسائي.

وذهب الهذلي والقلاسي وابن سوار إلى الإمالة عن حمزة، وفاقاً لكثير من أهل الأداء، وكذا حكاه الداني في «جامعه»، إلا أن ابن سوار خصه برواية خلف وأبي حمدون عن سليم، وأما ﴿خَشِيعَةٌ﴾ [٢]، و﴿مَرَّوَعَةٌ﴾ [١٣]، و﴿مَوْضُوعَةٌ﴾ [١٤]، فالمختار فيها الفتح للكسائي وحمزة على القول بموافقه للكسائي فيوافقان باقي القراء.

وذهب ابن الأنباري والخاقاني وابن مقسم وابن شنبوذ وأبو الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبو الحسن عبد الباقي الخراساني إلى إمالة الهاء من هذه المسبوقة بالعين كجميع الأحرف، ولم يستثنوا شيئاً سوى الألف، نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٣]، وأجروا أحرف الحلق والاستعلاء والحنك مجرى باقي الحروف، ولم يفرقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطاً، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وبه قال السيرافي وثعلب والقراء^(١).

(١) انظر: النشر ٨٩/٢، وتقدم البحث بكامله مع نقوله في الوقف على تاء التأنيث في

وعن ابن مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيَّ^(١) (عاملةً ناصبةً) [٣] بنصبهما: إمَّا على الحال، وإمَّا على الدَّمِّ، والجمهورُ برفعهما.

قال ابنُ عباسٍ والحسنُ وابنُ جبير وقتادة^(٢): «عاملةٌ في النار، ناصبةٌ تعبةٌ فيها؛ لأنها تكبَّرت عن العمل في الدنيا».

/ قيل^(٣): وعملها في النار جرُّها السلاسل والأغلال، وخوضها في النار كما تخوض الإبل في الوحل^(٤)، وارتقاؤها دائبة^(٥) في صعودِ نارٍ وهبوطها في حُدور منها.

واختلِفَ في ﴿تَصَلَّى نَارًا﴾ [٤]:

فأبو عمرو وأبو بكرٍ، وكذا يعقوب^(٦) بضمِّ التاء على ما لم يُسمَّ فاعله^(٧)، وهو من أصله اللهُ سبحانه، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ^(٨).

وقرأ الباقرُ بفتحها على تسميةِ الفاعلِ، والضميرُ على كلتا القراءتين للوجوه.

(١) انظر: مفردة ابن مَحِيصِنٍ ١٦٢، المبهج ٣/٤٢٢، إيضاح الرموز ٧٢٧.

(٢) انظر: زاد المسير ٩/٩٥.

(٣) انظر: البحر ٨/٤٦٢.

(٤) غ: «الرمل»، والمثبت موافق لما في تفسير القرطبي ٢٢/٢٤٠.

(٥) ش، ح: «وانية».

(٦) انظر: غاية الاختصار ٢/٧١٥، النشر ٢/٤٠٠، الإتحاف ٢/٦٠٥.

(٧) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٣٩٩، الحجة لابن زنجلة ٧٥٩، الموضح ٣/١٣٦٢.

(٨) انظر: المبهج ٣/٤٢٢، إيضاح الرموز ٧٢٨.

وأمالها حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورش
 مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ بِالْفَتْحِ كَالْبَاقِينَ، وبالتقليل كقالبون من «العنوان».
 وأمال همزة ﴿ءَانِيَةً﴾ [٥] هشامٌ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، وَفَتَحَهَا الدَّاجُونِيُّ
 عنه.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [١١]:

فنافع^(١) بالتاء من فوق مضمومة على ما لم يُسَمِّ فاعله، ﴿لَاغِيَةً﴾ بالرفع
 لقيامه مقام الفاعل، أي: كلمة لاغية، أو جماعة لاغية، أو لغو، فيكون
 مصدراً كالعاقبة، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المفردة»^(٢).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وكذا رُوَيْسٌ ﴿يُسْمَعُ﴾ بالياء من تحت
 مضمومة على ما لم يُسَمِّ فاعله^(٣) أيضاً، ﴿لَاغِيَةً﴾ بالرفع، لقيامه مقام
 الفاعل أيضاً.

ووافقهم ابنُ مُحَيِّصِنٍ من «المبهج»، والحسنُ واليزيديُّ، والتذكير
 والتأنيث واضحان؛ لأنَّ التأنيث مجازيٌّ.

(١) انظر: الغاية ٤٣٥، النشر ٢/٤٠٠، الإنحاف ٢/٦٠٦.

(٢) كذا في إيضاح الرموز ٧٢٨، والذي في مفردة ابن محيصة ١٦٢ أنه يقرأ كقراءة
 أبي عمرو بالياء، وفي المبهج ٣/٤٢٢، أنه يقرأ كقراءة نافع بالتاء، وجاء على الصواب
 كذلك في الفوائد المعتبرة ٣١٥.

(٣) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٠٠، الحجة لابن زنجلة ٧٦٠، الموضح

وقرأ الباكون بفتح التاء من فوق، و﴿لَعِيَّةٌ﴾ بالنصب، فيجوز أن تكون التاء للخطاب عموماً أو للرسول عليه الصلاة والسلام، أي: لا تسمع أنت، وأن تكون للتأنيث، أي: لا تسمع الوجوه.

وقرأ ﴿بِمُصَيِّرٍ﴾ [٢٢] بالسین على الأصل قبل من طريق ابن شنبوذ وابن مجاهد من «المستنير»^(١)، وابن ذكوان فيما رواه ابن مهران^(٢)، وابن الفحام^(٣) من طريق الفارسي عن النقاش، وهشام، وهي رواية ابن الأخرم وغيره عن الأخفش عن ابن ذكوان، ورواه زرعان عن عمرو، وعن حفص. وفي «الشاطبية»^(٤) ك«التيسير»^(٥) عن قبل بالصاد وفاقاً لنص جمهور العراقيين والمغاربة، ورواه آخرون عن حفص كذلك، وقطع له بالصاد في «الشاطبية» ك«التيسير».

/ وقرأ خَلْفٌ عن حمزة بالإشمام، وبه قرأ خلاذ في رواية جمهور المشاركة والمغاربة، والوجهان له في «التيسير»، و«الشاطبية»، ووافقهم المطووعِي من غير خُلْف، وقرأ الباكون بالصاد، وبه قرأ قبل من طريق ابن

[٣٥٦]

(١) ف: «التيسير»، والمثبت موافق لما في النشر ٣٧٨ / ٢، ولأن «التيسير» سيأتي ذكره بعد قليل فيمن يروي عن قبل الصاد الخالصة، إلا أننا لم نجد هذا النص في «المستنير» في المظان. انظر: ٨ / ٢، ٦٠، ٤٦٢، ٥٢٩.

(٢) انظر: الغاية ٤٠٠.

(٣) انظر: التجريد ٣٣٨.

(٤) الشاطبية ٨٩.

(٥) التيسير ٢٢٢.

شَبَّوْذُ مَنْ «المبهج»^(١) وابنُ ذَكْوَانَ فِي رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ عَنِ النَّقَّاشِ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي «التيسير»، و«الشَّاطِئِيَّة»، وَبِهِ قَرَأَ خَلَّادٌ فِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْبَزَازِ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَيِّصِينَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ «المبهج»، وَذُكِرَ بِالطُّورِ [٣٧]، وَالْمَعْنَى: لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَلَّطٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿إِيَابَهُمْ﴾ [٢٥]:

فَأَبُو جَعْفَرٍ^(٢) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، قَالَ فِي «الدر»^(٣): «وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا أَقْوَالُ التَّصْرِيفِيِّينَ، فَقِيلَ: هُوَ مُصَدَّرٌ لـ «أَيْبَ» عَلَى وَزْنِ «فَيْعَل» كـ «يَيْطُر»^(٤) يُقَالُ مِنْهُ: أَيْبٌ يُؤَيَّبُ إِيبَابًا، وَالْأَصْلُ أَيُوبَ يُؤَيَّبُ إِيبَابًا كَيَيْطُرُ يَيْطُرًا، فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ الْمَزِيدَةُ فِيهَا، فإِيَابَ عَلَى هَذَا فَيُعَال.

وَقِيلَ: بَلْ هِيَ مُصَدَّرٌ لـ «أَوَّبَ» بِزِنَةِ «فَوَعَلَ» كَحَوْقَلَ، وَالْأَصْلُ: إِوْوَابَ بِوَاوَيْنِ: الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَةُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، فَسَكَنَتِ الْأُولَى بَعْدَ كَسْرَةٍ، فَقَلِبَتِ يَاءً فَصَارَ إِيبَابًا، فَاجْتَمَعَتِ يَاءٌ وَوَاوٌ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا، فَوَزَنَهُ فَيُعَالُ كَحَيْقَالُ، وَالْأَصْلُ حَوْقَالُ.

(١) المبهج ٣/٤٢٣.

(٢) انظر: الروضة ٢/٩٩٢، النشر ٢/٤٠٠، الإتحاف ٢/٦٠٦.

(٣) الدر المصون ١٠/٧٧٢.

(٤) يَيْطُرُ: عَالِحُ الدَّوَابِّ.

وقيل: بل هو مصدرٌ لـ «أَوَّب» على وزن «فَعَوَلَ» كجَهْوَرَ^(١)، والأصلُ إَوَّاب، على وزن «فِعْوَال» كجَهْوَار، الأولى عَيْنُ الكلمة، والثانية زائدةٌ، وفِعِلَ به ما فُعِلَ بما قبله من القَلْبِ والإدغام للعلل المتقدِّمة.

فإن قلت: الإدغامُ مانعٌ من قلبِ الواوِ ياءً، فالجوابُ: إنما يمنع إذا كانت الواوُ والياءُ عيناً، وقد عَرَفْتَ أَنَّ الياءَ في فَيَعَلْ، والواوُ في فَوَعَلَ، وفَعَوَلَ، زائدتان. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ «أَوَّب» بزِنَةِ فَعَلَ، نحو: ﴿كَذَّابًا﴾ [النبا: ٢٨]، والأصل: إَوَّاب، ثم قَلِبْتَ الواوُ الأولى ياءً لانكسار ما قبلها فقليل: إِيوَاباً^(٢). وقيل غيرُ ذلك». انتهى من «الدر المصون»^(٣).

وقرأ الباقر بالتخفيف، / مصدرَ آبِ يَوُّوبِ إِيَاباً، أي: رَجَعَ كقام يقوم قياماً.

[٣٥٦/ب]



(١) جَهْوَرَ: رفع صوته.

(٢) ثم اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٣) الدر المصون ١٠ / ٧٧٢-٧٧٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْغَاشِيَةِ﴾ [١] ت. ﴿ءَانِيَةً﴾ [٥]، و﴿مِنْ ضَرِيحٍ﴾ [٦]
 ك. ﴿جُوعٍ﴾ [٧] ت. ﴿عَالِيَةٍ﴾ [١٠]، و﴿لَعِينَةٍ﴾ [١١]، و﴿جَارِيَةٍ﴾ [١٢]
 ك. ﴿مَبْنُوثَةٍ﴾ [١٦] ت، ﴿سُطِحَتْ﴾ [٢٠] ت أيضاً. ﴿بِمُصَيِّطٍ﴾ [٢٢] ك،
 وفاقاً لأبي حاتم^(١)، ويبدأ ب﴿إِلَّا﴾، على أنها بمعنى لكن، ن: على أنه
 استثناء متصل من ﴿بِمُصَيِّطٍ﴾ المفسر بمسلط.
 قال البيضاوي^(٢): «فإنَّ جهادَ الكفارِ وقتلَهُم تَسَلُّطٌ عليهم، كأنما أوعدهم
 بالجهاد في الدنيا، وعذاب النار في الآخرة. وقيل: هو استثناء من قوله:
 ﴿فَذَكَّرْ﴾ [٢١]، أي: فذكر إلا من تولى وأصرَّ فاستحق العذاب الأكبر، وما
 بينهما اعتراض».

﴿الْأَكْبَرِ﴾ [٢٤] ت. ﴿حِسَابَهُمْ﴾ [٢٦] م.

* * *

(١) قال في إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٥ / ٢: «قال السجستاني: هو تام، وهذا خطأ».

(٢) أنوار التنزيل ٥٥٦ / ٢.

سورة الفجر

مَكِّيَّةٌ^(١) في قول الجمهور، وقيل^(٢): مَدِينَةٌ.

وحرُوفُها: خَمْسُمِئَةٌ وَسَبْعَةٌ وَتَسْعُونَ^(٣).

وَكَلِمُها: مِئَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ^(٤).

وَأَيُّها: عَشْرُونَ وَتَسْعُ آيَاتُ بَصْرِيٍّ، وَثَلَاثُونَ شَامِيٍّ وَكُوفِيٍّ، وَاثْنَتَانِ

حِجَازِيٍّ^(٥).

(١) أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣-٧٤، والنحاس في الناسخ والمنسوخ ١٣٢/٣، وابن مردويه كما في الدر ٣٩٢/١٥ والبيهقي في الدلائل ٧/١٤٢، ١٤٤ جميعهم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنها مكيَّة، وإسناد النحاس حسن كما تقدم غير مرة، وكذا أخرج ابن مردويه عن عبد الله بن الزبير وعن عائشة أنها نزلت بمكة، كما في الدر المثور ٣٩٢/١٥، وقال ابن الجوزي في زاد المسير ٩/١٠٢: «وهي مكية بإجماعهم»، وذكر ابن عطية في المحرر الوجيز ١٦/٢٩٢ أنها مكية عند جمهور المفسرين.

(٢) كذا ذكره ابن عطية في المصدر السابق عن بعض العلماء، أنه قال: «هي مدينة، والأول أشهر وأصح».

(٣) كذا في البيان ٢٧٣، وحسن المدد ١٤٩، والقول الوجيز ٣٤٥.

(٤) كذا في البيان ٢٧٣، وحسن المدد ١٤٩، والقول الوجيز ٣٤٥.

(٥) انظر: البيان ٢٧٣، فنون الأفتان ٣٢٢، جمال القراء ١/٢٢٦، حسن المدد ١٤٩.

واختلافها: خمسُ آيات^(١): ﴿وَنَعَمَهُ﴾ [١٥] حجازيٌّ وحمصيٌّ، ومثلها ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [١٦] حجازيٌّ، وحمصيٌّ في الأول^(٢) و﴿أَكْرَمِينَ﴾ [١٥] غيره، ﴿يَجْهَنَّمْ﴾ [٢٣] حجازيٌّ وشاميٌّ، ﴿فِي عِبَادِي﴾ [٢٩] كوفيٌّ. وفيها شبهُ الفاصلة: موضع^(٣) ﴿عَذَابٍ﴾ [١٣].



(١) كذا في حسن المدد ١٥٠، لكن في البيان ٢٧٣: «أربع آيات»، ومثله في فنون الأفتان ٣٢٢، وجمال القرآن ١/٢٢٦، والقول الوجيز ٣٤٥.

(٢) عبارة حسن المدد ١٥٠: «﴿وَنَعَمَهُ﴾، و﴿عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ حزميٌّ، وحمصيٌّ في الأول و﴿أَكْرَمِينَ﴾ غيره» وهي أدقُّ. والمراد من الأول قوله: «ونعمه»، والمؤلف هنا غير الأسلوب فاحتاج أن يذكر الحمصي مرتين ليرتب عليه ﴿أَكْرَمِينَ﴾ غيره، فالضمير في «غيره» يعود على الحمصيِّ.

(٣) كذا في حسن المدد ١٥٠، وانظر: البيان ٢٧٣، ولم يذكر منها شيئاً، والقول الوجيز ٣٤٦، وذَكَرَ موضعين.

فواصلها^(١)

- ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾ [١]، ﴿ عَشْرِ ﴾ [٢]، ﴿ وَالْوَتْرِ ﴾ [٣]، ﴿ يَسْرِ ﴾ [٤]، ﴿ حِجْرِ ﴾ [٥]، ﴿ بَعَادِ ﴾ [٦]، ﴿ الْعِمَادِ ﴾ [٧]، ﴿ الْبِلَدِ ﴾ [٨]، ﴿ بِالْوَادِ ﴾ [٩]، ﴿ الْأَوْتَادِ ﴾ [١٠]، ﴿ الْبِلَدِ ﴾ [١١]، ﴿ الْفَسَادِ ﴾ [١٢]، ﴿ عَذَابِ ﴾ [١٣]، ﴿ لِيَا لِمَرْصَادِ ﴾ [١٤]، ﴿ أَكْرَمِينَ ﴾ [١٥]، ﴿ أَهْنَنِ ﴾ [١٦]، ﴿ الْيَتِيمِ ﴾ [١٧]، ﴿ الْمَسْكِينِ ﴾ [١٨]، ﴿ لَمَّا ﴾ [١٩]، ﴿ جَمًّا ﴾ [٢٠]، ﴿ دَكًّا ﴾ [٢١]، ﴿ صَفًّا ﴾ [٢٢]، ﴿ الذِّكْرَى ﴾ [٢٣]، ﴿ لِحَيَاتِي ﴾ [٢٤]، ﴿ أَحَدٌ ﴾ [٢٥]، ﴿ أَحَدٌ ﴾ [٢٦]، ﴿ الْمُظْمِئَةُ ﴾ [٢٧]، ﴿ مَرْضِيَّةً ﴾ [٢٨]، ﴿ عَبْدِي ﴾ [٢٩]، ﴿ جَنَّتِي ﴾ [٣٠].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٣، حسن المدد ١٥٠، القول الوجيز ٣٤٦.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿وَالْوَتْرِ﴾^(١) [٣]:

فحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(٢) بكسر الواو، ووافقهم الحسنُ والأعمش^(٣). وقرأ الباقون بفتحها.

وهما لغتان كالحَبْر والحَبْر^(٤)، والفتحُ لغةُ قريش وَمَنْ وَالِاهَا^(٥)، والكسرُ لغةُ تميم، وهاتان اللغتان في الوترِ مقابل الشَّفَعِ.

وأما الوترُ بمعنى «التَّرة»، أي: الدَّخْلُ^(٦) فبالكسرِ فقط، قاله الزمخشري^(٧)، ونَقَلَ الأصمعيُّ فيه الوجهين^(٨).

وأثبت الياء بعد الراء في ﴿يَسْرِ﴾ [٤] وصلاً نافعٌ وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم الحسنُ واليزيديُّ /، وأثبتها في الحالين ابنُ كثير، وكذا

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦ / ٤٠٢، الحجة لابن زنجلة ٧٦١، الموضح ١٣٦٥ / ٣.

(٢) انظر: المستتير ٢ / ٥٣٠، النشر ٢ / ٤٠٠، الإتحاف ٢ / ٦٠٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٥٥٧، المبهج ٣ / ٤٢٣، إيضاح الرموز ٧٢٨.

(٤) الحبر: العالم.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠ / ٧٨٠.

(٦) الدَّخْلُ: الحقد والثأر.

(٧) الكشف ٤ / ٧٤٦.

(٨) انظر: الدر المصون ١٠ / ٧٨٠.

يعقوب، ووافقهما ابنُ مُحَيِّصِنٍ، وَحَذَفَهَا فِيهِمَا الْبَاقُونَ؛ لَسَقُوطِهَا فِي خَطِّ الْمَصْحَفِ الْكَرِيمِ، وَإِبْثَاتُهَا هُوَ الْأَصْلُ^(١)؛ لِأَنَّهَا لَمْ فِعَلٍ مُضَارِعٍ مَرْفُوعٍ، وَحُذِفَتْ لِمُوَافَقَةِ الْخَطِّ وَرُؤُوسِ الْآيِ، وَتَجْرِي الْفَوَاصِلُ مَجْرَى الْقَوَافِي. وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ حَالَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، فَلَأَنَّ الْوَصْلَ مَحَلُّ اسْتِرَاحَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعن الحسن^(٢) (بَعَادَ) [٦] بفتح الدال غير مصروفٍ اعتباراً بمعنى القبيلة^(٣)، أو ما جاء على أحد الجائزين في «هند»^(٤) وبابه، والجمهورُ بكسرِ الدالِ والتنوينِ مصروفاً.

وعن الأعمش (ثمود) [٩] بالتنوين، كما في الأعراف [٧٣].
وأثبت الياءَ بعد الدالِ في ﴿يَا لُؤَادِي﴾ [٩] في الوصلِ وَرُشُّ^(٥)، وقرأ ابنُ كثيرٍ بإبثاتها في الحالين، ووافقهُ ابنُ مُحَيِّصِنٍ ويعقوبُ^(٦).
واخْتَلَفَ عَنْ قَبْلِ فِي الْوَقْفِ، وَبِالْحَذْفِ فِيهِ لَهُ قَطْعٌ فِي «العنوان»^(٧)،

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٠٣، الموضح ٣/١٣٦٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٥٨، إيضاح الرموز ٧٢٩.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٧٠٩، البحر المحيط ٨/٤٦٩.

(٤) يجوز في الثلاثي المؤنث الساكن الوسط الصرفُ وعدمه. انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٣٣٠.

(٥) وكذلك الحسن، كما في مفردته ٥٥٩، وإيضاح الرموز ٧٣٠.

(٦) زيادة «يعقوب» من: ح، وهي مطابقة لما في النشر ٢/٤٠٠، والإتحاف ٢/٦٠٨.

(٧) العنوان ٢٠٩.

و«التبصرة»^(١)، و«الهادي»^(٢)، و«الهداية»^(٣) وفاقاً للجمهور، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الحسن بن غلبون، وهو ظاهرُ «التيسير»^(٤)، حيث قَطَعَ به أولاً، لكنَّ طريقَ «التيسير» هو الإثباتُ، فإنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قبل في «التيسير»^(٥). قال في «النشر»^(٦): «وكلا الوجهين صحيحٌ عن قبل نَصّاً وأداءً حالة الوقف». وحَدَفَهَا مطلقاً الباكون موافقةً لخطِّ المصحفِ، ومراعاةً للفواصل.

وأمال ﴿أَبْتَلَدُهُ﴾ في الموضعين [١٥-١٦] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وقرأ ورشٌ من طريقِ الأزرقِ بالفتح كالباقين، وبالتقليل كقالون من «العنوان».

واخْتَلَفَ فِي ﴿فَقَدَرَ﴾ [١٦]:

فابنُ عامرٍ، وكذا أبو جعفرٍ^(٧) بتشديدِ الدالِ، وقرأ الباكون بتخفيفها، وهما لغتان^(٨) بمعنى واحدٍ، ومعناهما: التضييقُ، والتضعيف فيه للمبالغة لا للتقدير.

(١) التبصرة ٣٧٩.

(٢) الهادي (خ): ٣٩/ب.

(٣) انظر: النشر ١٩١/٢.

(٤) التيسير ٧٠، ٢٢٢.

(٥) التيسير ١١.

(٦) النشر ١٩٢/٢.

(٧) انظر: الكفاية ٣١٩، النشر ٤٠٠/٢، الإتحاف ٦٠٨/٢.

(٨) انظر في توجيه القراءتين: الحجة لابن زنجلة ٧٦١، الموضح ١٣٦٩/٣.

وفتح ياء الإضافة من ﴿رَبِّي﴾ في الموضوعين [١٥-١٦] نافع وابن كثير وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ووافقهم ابن مُحَيِّصٍ واليزيدي، وأسكنها الباقون.

وأثبت الياء بعد نونِي ﴿أَكْرَمَنِي﴾ [١٥]، و﴿أَهَانَنِي﴾ [١٦] وصلاناً نافع، وكذا أبو جعفر، وأثبتها في الحالين فيهما البزِّي، وكذا يعقوب، ووافقهما ابن مُحَيِّصٍ من «المبهج».

واختلفَ فيهما عن أبي عمرو. والذي عَوَّلَ عليه الشاطبيُّ كـ«التيسير» الحذفُ فيهما، وعبارة «التيسير»^(١): «وخير / فيهما أبو عمرو، وقياسُ قوله في رؤوسِ الآيِ يُوجِبُ حَذْفَهُمَا»^(٢)، وبذلك قرأتُ، وبه أخذُ.

وقال في «التبصرة»^(٣): رُوِيَ عن أبي عمرو أنه خَيْرٌ في إثباتهما في الوصل، والمشهورُ عنه الحذفُ، وقَطَعَ في «الكافي»^(٤) بالحذف، وكذا في «التذكرة»^(٥) و«العنوان»^(٦)، ولم يذكُرْ في «الإرشاد»^(٧) عن أبي عمرو سوى الإثباتِ.

(١) التيسير ٢٢٣.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٠٤، الموضح ٣/١٣٦٨.

(٣) التبصرة ٣٨٠.

(٤) الكافي: ٢٣٢، وفي النسخ: «الكامل»، وهو تصحيف، والتصويب من النشر ٢/١٩١، وسيأتي ذكر الكامل بعد أسطر.

(٥) التذكرة ٢/٦٢٦.

(٦) العنوان ٢٠٩.

(٧) إرشاد المبتدي ٦٣٤.

وذهب الجمهور^(١) عنه إلى التخيير، وبه قطع في «الهداية»^(٢)، و«الكامل»^(٣)، وغيرهما^(٤)، ووافقهُ الزَّيْدِيُّ بالخلف، وحَدَفَهَا فِيهِمَا مَطْلَقاً الْبَاقُونَ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿تَكْرِمُونَ﴾ [١٧]، وَ﴿تَحَضُّونَ﴾ [١٨]، وَ﴿وَتَأْكُلُونَ﴾ [١٩]، وَ﴿وَمُحِبُّونَ﴾ [٢٠]:

فَنَافِعُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا الزُّبَيْرِيُّ عَنِ رَوْحٍ^(٥) بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقٍ فِي الْأَرْبَعَةِ عَلَى الْخَطَابِ لِلْإِنْسَانِ^(٦)، وَالْمَرَادُ بِهِ الْجِنْسُ عَلَى طَرِيقِ الْإِلْتِفَاتِ، وَ﴿تَحَضُّونَ﴾ [١٨] بِضَمِّ الْحَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ.

وَوَافَقَهُمُ الْحَسَنُ وَابْنُ مُخَيَّصِينَ مِنْ «المبهج»^(٧) فِي أَحَدٍ وَجْهِيهِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو، وَكَذَا يَعْقُوبُ سِوَى الزُّبَيْرِيِّ عَنِ رَوْحٍ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتٍ فِي الْأَرْبَعَةِ عَلَى الْغَيْبِ، حَمَلًا عَلَى مَعْنَى الْإِنْسَانِ الْمُتَقَدِّمِ؛ إِذِ الْمَرَادُ بِهِ الْجِنْسُ، وَالْجِنْسُ فِي مَعْنَى الْأَرْبَعَةِ^(٨)، وَ﴿يَحَضُّونَ﴾ بِضَمِّ الْحَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، مِنْ حَضَّهِ عَلَى كَذَا: أَغْرَاهُ بِهِ، وَوَأَفَقَهُمَا الزَّيْدِيُّ.

(١) انظر: النشر ١٩١/٢.

(٢) انظر: النشر ١٩١/٢.

(٣) الكامل (خ): ١٤١/ب.

(٤) في النسخ: «وغيره».

(٥) انظر: إرشاد المبتدي ٦٣٢، النشر ٤٠٠/٢، الإتحاف ٦٠٨/٢.

(٦) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٠٩/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٦٢، الموضح

١٣٦٩/٣.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٥٥٧، المبهج ٤٢٣/٣، إيضاح الرموز ٧٢٩.

(٨) في الدر: «والجنس في معنى الجمع».

وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ وخَلَفٌ بالتاءِ من فوقُ
في الأربعة، و﴿تَحَضُّونَ﴾ [١٨] بفتحِ التاءِ والحاءِ وألفٍ بعدها، ويمدُّون
للساكين، والأصلُ: تَتَحَضُّونَ بتاءَيْنِ.

ووافقهم الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصٍ من «المفردة»^(١)، وعنه من «المبهج»^(٢)
ضمُّ التاءِ مع الألفِ، أي: تَحَضُّونَ أنفسكم.

وقرأ ﴿وَجَاءَ﴾ [٢٣] بالإشمامِ هشامٌ والكسائيُّ، وكذا رُويسٌ، ووافقهم
الحسنُ والشَّبوذي، وسَبَقَ في البقرة [١١].

وأمالُ ﴿وَأَذَى﴾ [٢٣] حمزةٌ والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ،
وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ والدُّوريِّ عن أبي عمروٍ بالصغرى^(٣) كقَالُونَ
من «العنوان»، وزاد الأزرقُ الفتحَ كالباقيين.

واخْتَلَفَ فِي ﴿يُعَذِّبُ﴾ [٢٥]، و﴿يُوثِقُ﴾ [٢٦]:

فالكسائيُّ، وكذا يعقوبُ^(٤) بفتحِ الذَّالِ والمثلثةِ مَبْنِيَيْنِ للمفعول^(٥)،
أُسْنِدَ الفِعْلِ فِيهِمَا / إِلَى ﴿أَحَدٌ﴾، وحُذِفَ الفاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ، وهو اللهُ تعالى،
أو الزبانيةُ الْمُتَوَلَّونَ العذابَ بِأَمْرِ اللهِ. ووافقهما الحسنُ^(٦).

[١/٣٥٨]

(١) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٦٢.

(٢) انظر: المبهج ٤٢٣/٣.

(٣) بخلف عنه وعن الأزرق.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٧١٦/٢، النشر ٤٠٠/٢، الإتحاف ٦٠٩/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤١١/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٦٣، الموضح

١٣٧٠/٣.

(٦) انظر: مفردة الحسن ٥٥٨، إيضاح الرموز ٧٢٩.

وقرأ الباقون بكسرهما مبنيين للفاعل، فأسندوا الفِعْلَ لفاعله.
والضمير في ﴿عَذَابَهُۥ﴾ [٢٥]، و﴿وَوَثَاقَهُۥ﴾ [٢٦] يحتملُ عودَه على
الباري تعالى، أي: لا يتولَّى عذابَ الله ووَثَاقَه يومَ القيامة سواه، إذ الأمرُ
كُلُّه له تعالى، ويُحتملُ عَوْدَه على الإنسان الكافر، أي: لا يُعذَّب أحدٌ من
الزَّبانية مثل ما يُعذَّبونه.

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثنتان، ومن الزوائد أربع^(١)، ومن
الإدغام الكبير خمسة^(٢).



(١) انظر: النشر ٢/٤٠٠، الإتحاف ٢/٦٠٩.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٠، التلخيص ٤٦٩، الكنز في القراءات العشر ٢/٧١٦،

غيث النفع ٣٨٤.

المرسوم

﴿وَجِئَاءَ﴾ [٢٣] بزيادة ألفٍ بين الجيم والياء، كما في مصاحف الأندلسيين^(١) معتمدين على ما في المصحف المدني العام^(٢)، و﴿فَادْحُلِي فِي عَبْدِي﴾ بحذف الألف فيما رواه نافع^(٣).
وعن ابن عباسٍ وسعد بن أبي وقاص (عبدى) بالتوحيد^(٤)، وكتبوا ﴿عَبْدِي﴾ [٢٩] بالياء^(٥).



-
- (١) انظر: المحكم ١٧٤، مختصر التبيين ٥/١٢٩٥، الوسيلة ٢٣٨، الجميلة: ٤٢٠.
(٢) كان في المدينة مصحفان: مصحف خاص وهو الذي أمسكه عثمان رضي الله عنه لنفسه، ويقال له: «الإمام»، ومصحف عام لأهل المدينة وهو الذي ينقل عنه نافع، وهو المراد هنا. انظر: النشر ٧/١، سفير العالمين ١/٣١.
(٣) انظر: المقنع ١٤، مختصر التبيين ٥/١٢٩٦، الوسيلة ٢٤٠، الجميلة: ٤٢٢.
(٤) انظر: مختصر ابن خالويه ١٧٣، والوسيلة ٢٤٣، وهي قراءة شاذة.
(٥) انظر: المقنع ٤٥، مختصر التبيين ٢/٢٢٤، الجميلة: ٥٧٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [١] ^(١)، ﴿وَلَيْلِ عَشْرِ﴾ [٢]، وما عطف عليه ن؛ للفصل بين القسم وجوابه، وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [١٤]، لكنَّ النَّفْسَ لَا يَبْلُغُ التَّمَامَ لِقَصْرِهِ، فيجوزُ الوقفُ على الفواصل بحسب الضرورة. وقيل: الجوابُ محذوفٌ، وقدَّره الزمخشريُّ ^(٢) بـ «لَتُعَذِّبَنَّ»، كما يدلُّ عليه ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [٦]، إلى قوله: ﴿سَوَّطِ عَذَابٍ﴾ [١٣].

وقال أبو حيان في «النهر» ^(٣): «والذي يَظْهَرُ لي أنه محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية، وهو قوله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [٢٥-٢٦]، وتقديره: لإيابهم إلينا، وحسابهم علينا، هل في ذلك تقريرٌ على عظم هذه الأقسام».

﴿يَسِّرِ﴾ [٤] ت: على تقدير أن الجواب: لَتُبْعَثَنَّ؛ وفاقاً للجعبري ^(٤).

﴿إِزْمَ﴾ [٧] ن؛ لأن ما بعده نعتٌ له، وهذا يرُدُّ على القائل بأنه تام ^(٥).

﴿الْعِمَادِ﴾ [٧] ن؛ لأنَّ لاحقه صفةٌ أيضاً لسابقه.

(١) ت، ص: ﴿وَالْفَجْرِ﴾: ك.

(٢) الكشاف ٧٤٧/٤.

(٣) النهر ١٢٦٠/٢.

(٤) الذي في وصف الاهتداء المطبوع ٥١٩/٢: «ك».

(٥) انظر: القطع ٨٠٣/٢، منار الهدى ٤٢٦.

﴿ أَلْبَدِّ ﴾ [٨] ن؛ لأنَّ تاليه عطفٌ على ما قبله، ﴿ الْأَوْتَادِ ﴾ [١٠] ن أيضاً:
 على أن الموصول^(١) صفةٌ لـ ﴿ يَعَادِ ﴾ [٦]، و ﴿ وَثَمُودَ ﴾ [٩]، و ﴿ وَفِرْعَوْنَ ﴾
 [١٠] ك^(٢): على أنه^(٣) منصوبٌ على الذمِّ، أو مرفوعٌ بإضمار «هم»، ويُجوزُ
 / كُلُّهَا الْفَاصِلَةُ مَعَ قِصْرِ النَّفْسِ؛ وَفَاقًا لِلْجَعْبَرِيِّ^(٤).

[ب/٣٥٨]

﴿ عَذَابِ ﴾ [١٣] ك؛ وَفَاقًا لِلْجَعْبَرِيِّ^(٥). ﴿ لِبِالْمِرْصَادِ ﴾ [١٤] ت، ﴿ أَكْرَمِينَ ﴾
 [١٥] ك، ﴿ أَهْدَيْنِ ﴾ [١٦] ك، أو الأَحْسَنُ وَصَلُّهُ بـ ﴿ كَلَّا ﴾ [١٧]، والوقف
 عليه. ﴿ جَمًّا ﴾ [٢٠] ت، وَيَبْتَدِئُ ﴿ كَلَّا ﴾ مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ فِي
 «المرشد»^(٦). وَقَالَ الدَّانِي^(٧): «﴿ كَلَّا ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ [١٧، ٢١] تَامًّا؛
 لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى: لَا».

﴿ يَجْهَتَمَّرَ ﴾ [٢٣] ك، ﴿ لِحَيَاتِي ﴾ [٢٤] ك، ﴿ عَذَابُهُ وَأَحَدٌ ﴾ [٢٥] ك،
 ﴿ وَثَاقَهُ وَأَحَدٌ ﴾ [٢٦] ت. ﴿ الْمُظْمِئَةُ ﴾ [٢٧] ك؛ وَفَاقًا لِلْجَعْبَرِيِّ^(٨)، قَالَ:
 «وَحَسَنَ الْوَصْلَ تَمَامَ الْقِصَّةِ» انْتَهَى. ﴿ جَنَّتِي ﴾ [٣٠] م.

(١) فِي قَوْلِهِ: ﴿ الَّذِينَ طَعَوْا ﴾.

(٢) هَذَا هُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي فِي الْوَقْفِ عَلَى ﴿ الْأَوْتَادِ ﴾.

(٣) أَي: عَلَى أَنْ ﴿ الَّذِينَ ﴾.

(٤) لَمْ نَهْتَدِ إِلَيْهِ فِي وَصْفِ الْإِهْتِدَاءِ فِي الْمِظَانِ، وَانظُرْ: حَسَنَ الْمَدَدِ ٤٤.

(٥) وَصْفِ الْإِهْتِدَاءِ ٥١٩/٢.

(٦) الْمُرْشِدُ ٨٥٢/٢.

(٧) الْمَكْتَفَى ٦١٩.

(٨) وَصْفِ الْإِهْتِدَاءِ ٥٢٠/٢.

التجزئة

من سورة الأعلى إلى آخر سورة الفجر ربع^(١).

* * *

(١) كذا في جمال القراء ١/١٦٢، وغيث النفع ٣٨٣، والقول الوجيز ٣٤٧.

سورة البلد

مَكِّيَّةٌ^(١) في قول الجمهور، وقيل: مدنيَّةٌ^(٢)، نزلت عام الفتح.
وحروفها: ثلاثمئةٌ وأحدٌ وثلاثون^(٣).
وكلمها: اثنتان وثمانون^(٤).
وآيتها: عشرون^(٥).

(١) أورده ابن عطية في تفسيره ٣٠٣/١٦، وأبو حيان في البحر المحيط ٤٧٤/٨، بدون إسناد، وذكر البغوي في تفسيره ٤٢٩/٨، وابن كثير في تفسيره ٣٥٣/١٤ أنها مكية، وكذا ابن الجوزي في زاد المسير ١٢٦/٩، وقال: «مكية كلها بإجماعهم»، وذكر القرطبي في تفسيره ٢٨٨/٢٢: «أنها مكية باتفاق».

وأخرج ابن الضريس في فضائل القرآن ١٧٣-١٧٤، وأبو جعفر النحاس في النسخ والمنسوخ ١٣٢/٣، والبيهقي في الدلائل ١٤٣-١٤٤، وابن مردويه كما في الدر المثور للسيوطي ٤٣٢/١٥، جميعهم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنها مكية، وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير مثله، كما في المصدر السابق للسيوطي، وإسناد النحاس حسنٌ.

(٢) أورده ابن عطية في تفسيره ٣٠٣/١٦ بقوله: «وقال قوم: هي مدنية»، وكذا أبو حيان في تفسيره ٤٧٤/٨ بقوله: «وقيل: مدنية» بدون قوله: «نزلت عام الفتح» وبدون عزو ولا إسناد.

(٣) كذا في البيان ٢٧٤، وحسن المدد ١٥٠، والبصائر ١/٥٢٠. وفي القول الوجيز ٣٤٧: «ثلاثمئة وثلاثون».

(٤) انظر: البيان ٢٧٤، البصائر ١/٥٢٠، القول الوجيز ٣٤٦.

(٥) انظر: البيان ٢٧٤، فنون الألفان ٣٢٢، جمال القراء ١/٢٢٧، حسن المدد ١٥٠.

فواصلها^(١)

﴿ الْبَلَدِ ﴾ [١]، ﴿ الْبَلَدِ ﴾ [٢]، ﴿ وَوَلَدٍ ﴾ [٣]، ﴿ كَبِدٍ ﴾ [٤]، ﴿ أَحَدٌ ﴾ [٥]،
 ﴿ لَبَدًا ﴾ [٦]، ﴿ أَحَدٌ ﴾ [٧]، ﴿ عَيْنَيْنِ ﴾ [٨]، ﴿ وَشَفَتَيْنِ ﴾ [٩]، ﴿ النَّجْدَيْنِ ﴾ [١٠]،
 [١٠]، ﴿ الْعَقَبَةَ ﴾ [١١]، ﴿ الْعَقَبَةُ ﴾ [١٢]، ﴿ رَقَبَةٍ ﴾ [١٣]، ﴿ مَسْغَبَةٍ ﴾ [١٤]،
 ﴿ مَقْرَبَةٍ ﴾ [١٥]، ﴿ مَتْرَبَةٍ ﴾ [١٦]، ﴿ يَا مَرْحَمَةَ ﴾ [١٧]، ﴿ الْمَيْمَنَةَ ﴾ [١٨]،
 ﴿ الْمَشْعَمَةَ ﴾ [١٩]، ﴿ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ [٢٠].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٤، حسن المدد ١٥٠، القول الوجيز ٣٤٧.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿لُبْدًا﴾ [٦]:

فأبو جعفر^(١) بتشديد الباء مفتوحة، وعن الحسنِ ضَمُّهَا مَخْفَفَةً^(٢)، وقرأ الباقر بفتحها مخففةً.

وقرأ ﴿أَنْ لَّيْرَهُ﴾ [٧] بسكونِ الهاءِ هِشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ. وقرأ ابنُ وردانَ ويعقوبُ بخُلفٍ عنهما بَقْصِرِ الهاءِ، وقرأ الباقر بمدِّها، وبه قرأ هِشَامٌ مِنْ طَرِيقِ الحُلُونِيِّ، وكذا ابنُ وَرْدَانَ ويعقوبُ في الوجه الثاني.

وَإِخْتَلَفَ فِي ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ أَطْعَمَ﴾ [١٣-١٤]:

فابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ والكسائيُّ^(٣) ﴿فَكَّ﴾ بفتح الكاف، فعلاً ماضياً^(٤)، ﴿رَقَبَةً﴾ بالنصب مفعولُهُ، ﴿أَوْ أَطْعَمَ﴾ [١٤] بفتح الهمزة والميم فعلاً ماضياً أيضاً، فالفعلُ في هذه القراءة بدلٌ مِنْ قولِهِ: ﴿أُقْتَحَمَ﴾ [١١] فهو بيانٌ له، كأنه قيل: فلا فكَّ رقبةً، ولا أطعمَ.

(١) انظر: الغاية ٤٣٧، النشر ٤٠١/٢، الإتحاف ٦١٠/٢.

(٢) قوله: «وعن الحسنِ ضَمُّهَا مَخْفَفَةً» سقط من ص، د، ت. انظر: مفردة الحسن ٥٦١، إيضاح الرموز ٧٣١.

(٣) انظر: الروضة ٩٩٤/٢، النشر ٤٠١/٢، الإتحاف ٦١٠/٢.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤١٣/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٦٤، الموضح

واقفهم ابن مُحَيِّصِنٍ وَالْيَزِيدِيَّ وَالْحَسَنُ^(١).

وقرأ الباقر برفع الكاف اسماً، ﴿رَقَبَةٍ﴾ بالخفض على الإضافة، ﴿أَوْ إِطْعَمٌ﴾ بكسر الهمزة وألفٍ بعد العين ورفع الميم مُنَوَّنَةً، اسمٌ مرفوعٌ أيضاً، فارتفع ﴿فَكُّ﴾ على إضمار مبتدأ، أي: هو فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ، على معنى الإباحة.

[٣٥٩/١]

وفي الكلام حذفٌ مضافٍ دلَّ عليه ﴿فَلَا أَقْتَحَمَ﴾ [١١]، تقديره /: وما أدراك ما اقتحامُ العقبة؟ فالتقدير: اقتحامُ العقبة عتقُ رقبة، أو إطعامُ يتيمٍ ذي قرابة، أو مسكينٍ ذي فقرٍ في يومٍ ذي مَجَاعَةٍ.

وإنما احتيج إلى تقديرٍ هذا المضافٍ لِيُطَابَقَ الْمُفَسَّرُ بِالْمُفَسَّرِ، ألا ترى أن المفسر - بكسر السين - مصدرٌ، والمفسر - بفتح السين، وهو العقبة - غيرُ مصدرٍ، فلو لم تُقَدَّرْ مضافاً لكان المصدر وهو «فكُّ» مفسراً للعين، وهي العقبة.

وعن الحسن^(٢) (ذا مسغبة) [١٤] بألفٍ بدل الياء بالنصب^(٣) على المفعول، أي: إنساناً ذا مسغبة، و﴿يَتِيمًا﴾ بدلٌ منه، أو نعتٌ له.

والجمهورُ ﴿ذِي﴾ بالياء نعتٌ لـ ﴿يَوْمٍ﴾ على سبيل المجاز، ووصفَ اليومُ بالجوعِ مبالغةً كقولهم: «ليلك قائمٌ ونهارك صائمٌ»، والفاعلُ لـ ﴿إِطْعَمٌ﴾ محذوفٌ، وهذا أحدُ المواضع التي يطرَدُ فيها حذفُ الفاعلِ وحده عند البصريين، قاله في «الدر»^(٤).

(١) انظر: المبهج ٣/٤٢٥، إيضاح الرموز ٧٣١.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٦١، إيضاح الرموز ٧٣١.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٣٦٢، البحر المحيط ٨/٤٧٦.

(٤) الدر المصون ١١/١٠.

وقرأ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [٢٠] بالهمزة أبو عمرو و وحفص و حمزة، وكذا يعقوب و خلف، مِنْ أَصَدْتُ^(١) الباب، أي: أَغْلَقْتَهُ، أَوْصَدُهُ، فهو مُؤَصَّدٌ.

قيل: ويحتمل أن يكون مِنْ أَوْصَدْتُ، ولكنه هَمَزَ الواو الساكنة لَصَمِّ ما قبلها، كما هَمَزَ ﴿بِالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣]، ووافقهم الحسنُ واليزيدي والأعمش.

وقرأ الباكون بالإبدالِ واواً كحمزة وَفُفَاءً، وَيَحْتَمِلُ المادَّيْنِ المَتَقَدِّمَتَيْنِ، وتكون الهمزة قد خَفَّفَتْ لسكونها بعد ضَمِّ، وقد نَقَلَ الفَرَّاءُ عن السوسيّ الذي قاعدته إبدال مثل هذه الهمزة، أنه لا يُبَدِّلُ مثله، وَعَلَّلُوا ذلك بالالتباس.

واتفق أنه قرأ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ بالواو مِنْ قاعدته تحقيق الهمز، والظاهر أن القراءتين من مادتين: الأولى مِنْ أَصَدَ يُؤَصِّدُ كَأَكْرَمُ يُكْرِمُ، والثانية مِنْ أَوْصَدَ يُؤَصِّدُ، مثل أَوْصَلَ يُوَصِّلُ. وفي هذه السورة من الإدغام موضعٌ واحدٌ^(٢).



(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤١٦/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٦٦، الموضح ١٣٧٣/٣.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٥١، التلخيص ٤٧٠، الكنز في القراءات العشر ٧١٧/٢، غيث النفع ٣٨٤.

المرسوم

اتفقوا على قطع ﴿ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ ﴾ [٥]، ونحوه^(١)، ولم يصلوا من هذا الضرب إلا موضعي الكهف [٤٨]، والقيامة [٣].

/ واتفقوا على قطع ﴿ أَنْ ﴾ المصدرية عن ﴿ لَمْ ﴾ من ﴿ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [٢]^(٢).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة الكهف.

(٢) انظر: المقنع ٧١، الوسيلة ٤٢١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م . ﴿ أَلْبَدِّ ﴾ [١] ن، كتابيه، والمعطوف عليه؛ للفصل بين القسم وجوابه، وهو ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ﴾ [٤]، ﴿ كَبِدٍ ﴾ [٤] ت، ﴿ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [٥] ن؛ لتعلّقه بما بعده. ﴿ مَا أَلْبَدَّا ﴾ [٦] ك، ﴿ أَنْ لَرَبِّهِ أَحَدٌ ﴾ [٧] ت، ﴿ فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [١١]، و﴿ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ [١٣] ك، ويبدأ بقوله: ﴿ فَكُ رَقَبَةٍ ﴾ [١٣]، أي: هي فكُ رقبة.

﴿ مَتْرَبَةٍ ﴾ [١٦] ت؛ وفاقاً للداني^(١) كابن الأنباري^(٢)، والسجستاني. وتعقبه في «المرشد»^(٣): بأن فكُ الرقبة وإطعام المساكين لا ينفعان إلا مع الإيمان بالله تعالى، أي: إنَّ مَنْ فَعَلَ هذه الأفعال، وكان مؤمناً، كان من أصحاب الميمنة، وحينئذٍ فهو كلامٌ واحدٌ لا يُفصلُ بينه في الوقف. قال في «النهر»^(٤): «ودخلت «ثم» لتراخي الإيمان في الرتبة والفضيلة»^(٥)، لا للتراخي في الزمان؛ لأنه لا بُدُّ أن يسبق تلك الأعمال الحسنة الإيمان؛ إذ هو شرطٌ في صحة وقوعها من الطائع انتهى.

(١) المكنفى ٦٢٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٧/٢.

(٣) المرشد ٨٥٤/٢.

(٤) النهر الماد ١٢٦٧/٢.

(٥) ليس المراد بالتراخي التأخر، وإنما هو التباعد في الرتبة ورفعة المحل. انظر: أنوار

التنزيل ٥٦٠/٢، فتح القدير ٤٤٢/٥.

﴿ بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ [١٧] ك. ﴿ الْمَيْمَنَةِ ﴾ [١٨] ت، ﴿ الْمَشْئِمَةِ ﴾ [١٩] ك، أوت؛
وفاقاً للداني^(١). ﴿ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ [٢٠] م.

* * *

(١) المكتفى ٦٢٠.

سورة الشمس

مَكِّيَّةٌ^(١).وحرُوفُها: مئتان وستة وأربعون^(٢).وكَلِمُها: أربعٌ وخمسون^(٣).

وآيُها: خمسَ عشرة آيةً في غير المدني الأول، قيل: ومكِّي، وستَ عشرة

في المدني الأول ومكِّي^(٤).اختلافُها: ثنتان^(٥): ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [١٤] المدني الأول، وحمصي،

﴿فَسَوَّلَها﴾ [١٤] غيرُه.



(١) انظر: زاد المسير ٩/١٣٧، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/٣٠٧، حسن المدد: ١٥٠.

(٢) كذا في البيان ٢٧٥، وحسن المدد: ١٥٠، والقول الوجيز ٣٤٧.

(٣) كذا في البيان ٢٧٥، وحسن المدد ١٥٠، والبصائر ١/٥٢٢، والقول الوجيز ٣٤٧.

(٤) انظر: البيان ٢٧٥، فنون الأفتان ٣٢٢، جمال القراء ١/٢٢٧، حسن المدد ١٥٠.

(٥) انظر: البيان ٢٧٥، وفيه: «آية واحدة»، وكذا في فنون الأفتان: ٣٢٣، وجمال القراء

وفواصلها^(١)

﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [١]، ﴿تَلَّهَا﴾ [٢]، ﴿جَلَّهَا﴾ [٣]، ﴿يَغْشَىٰهَا﴾ [٤]، ﴿بَدَلَهَا﴾ [٥]، ﴿طَحَلَهَا﴾ [٦]، ﴿سَوَّيَهَا﴾ [٧]، ﴿وَتَقَوَّيَهَا﴾ [٨]، ﴿زَكَّيَهَا﴾ [٩]، ﴿دَسَّيَهَا﴾ [١٠]، ﴿يَطْعُونَهَا﴾ [١١]، ﴿أَشَقَّيَهَا﴾ [١٢]، ﴿وَسُقَّيَهَا﴾ [١٣]، ﴿فَسَوَّيَهَا﴾ [١٤]، ﴿عُقَّبَهَا﴾ [١٥].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٥، حسن المدد ١٥١، القول الوجيز ٣٤٨.

القراءات وتوجيهها

أمال رؤوس الآي سوى ﴿تَلَّهَا﴾ [٢]، و﴿طَحَّهَا﴾ [٦] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وأمالها ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرق^(١) / وقالون من «العنوان»، وأبو عمرو في الثلاث عشرة كلمة بين اللفظين، ووافقهما اليزيدي. وقرأ الباقون بالفتح.

وَأَمَّا ﴿تَلَّهَا﴾، و﴿طَحَّهَا﴾ فأمالهما كبرى الكسائي، وبين اللفظين ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرق، وأبو عمرو بين اللفظين، كقالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وعن الأعمش (ثمود) [١١] المرفوع بالتونين، وسَبَقَ بالأعراف [٧٣].
وعن الحسن^(٢) (بطغواها) [١١] بضم الطاء مصدرٌ كالرَجَعِي^(٣) والحُسْنِي، إلا أن هذا شاذٌّ؛ إذ كان من حقه بقاء الياء على حالها كالسُّقْيَا وبابها، هذا كلُّه عند مَنْ يقول: طَعَيْتُ طَعِيًّا بالياء. فأما مَنْ يقول: طَعَوْتُ بالواو، فالواو أصلٌ عنده، قاله أبو البقاء^(٤).

والجمهورُ على فتح الطاء، مصدرٌ من الطُّغْيَانِ، قُلبت فيه الياءُ وأوَّافلاً بين الاسم والصفة، يعني أنهم يُقرُّون ياءَ فعلى بالفتح صفة^(٥)، نحو: صديا،

(١) وله الفتح أيضاً فيهما وفي كلمتي ﴿تَلَّهَا﴾، ﴿طَحَّهَا﴾ كما في باب الإمالة ٣/ ١٠٧٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٦٢، إيضاح الرموز ٧٣٢.

(٣) انظر: المحتسب ٢/ ٣٦٣، البحر المحيط ٨/ ٤٨١.

(٤) التبيان ٢/ ١٢٩٠.

(٥) انظر: الممتع ٣٤٥.

وَيَقْلِبُونَهَا فِي الْأَسْمِ نَحْوُ: تَقْوَى، وَشَرَوْى^(١)، وَكَانَ الْإِقْرَارُ فِي الْوَصْفِ لِأَنَّهُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمِ، وَالْيَاءُ أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ؛ فَلِذَلِكَ جُعِلَتْ فِي الْأَثْقَلِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [١٥]:

فَنَافِعُ وَابْنُ عَامِرٍ، وَكَذَا أَبُو جَعْفَرٍ^(٢) بِالْفَاءِ لِلْمَسَاوَاةِ^(٣) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ... فَكَذَّبُوهُ﴾ [١٣-١٤]، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْوَاوِ، فَالْفَاءُ تَقْتَضِي التَّعْقِيبَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْوَاوُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ، وَأَنْ تَكُونَ لِاسْتِنَافِ الْإِخْبَارِ.

وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنَ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ^(٤).

* * *

(١) الشروى: المثل.

(٢) انظر: المستنير ٢/ ٥٣٤، النشر ٢/ ٤٠١، الإتحاف ٢/ ٦١٢.

(٣) انظر: الكشف ٢/ ٣٨٢، الموضح ٣/ ١٣٧٧.

(٤) كذا في الإدغام الكبير ٢٥١، التلخيص ٤٧١، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٧١٨،

غيث النفع ٣٨٤.

المرسوم

﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [١٥] بالفاء قبل الألف^(١) في مصحف المدنيّ والشاميّ،
وبالواو في المكيّ والعراقيّ^(٢)، ووجه الاختلاف تخريج كلِّ قراءة على
رسم صريح.

واتفقوا على رسم ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾ [٢]، ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَلَهَا﴾ [٦] بالياء
فيهما^(٣).



(١) كذا في النسخ، وصواب العبارة: «قبل الألف واللام من «لا»».

(٢) انظر: المقنع: ١٠٨، ١١٢، مختصر التبيين ١٣٠١/٥، الوسيلة ١١٧، الجميلة: ٤٢٥.

(٣) انظر: مختصر التبيين ١٢٩٩/٥، وانظر: مرسوم سورة البقرة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَصَحَّهَا﴾ [١] ن، كالمسوقات التوالي؛ للفصل بين القسم وجوابه، وهو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [٩]، وحذفت اللام لطول المعاطيف^(١) على القسم، أو الجواب محذوف، يدل عليه ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ تقديره: لقد سعد أهل الطاعة، وشقي أهل المعاصي، وإذا قصر النفس عن بلوغ التمام فالوقف على الفواصل كافٍ، كما مر في نظائره.

﴿وَتَقَوَّنَهَا﴾ [٨] ت؛ وفاقاً للجعبري^(٢) على حذف الجواب، وتقديره:

/ لقد سعد أهل الطاعة كما مر، ن: على أن الجواب التالي كما مر. ب/٣٦٠
﴿مَنْ دَسَّهَا﴾ [١٠] ت. ﴿فَسَوَّيْنَاهَا﴾ [١٤] ك أو ت، وفاقاً للداني^(٣) على قراءة التالي بالفاء، ثم قال: «لأنَّ الكلام قد تمَّ، ثم استأنف، فقال: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [١٥]»، وكذا على قراءة الواو إذا قلنا: إنها للاستئناف، ن: على الواو إذا قلنا إنها للحال، أو الفاء إن قلنا: إنها للتعقيب، أو العطف، كما قاله البيضاوي^(٤). ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا﴾ [١٥] م.

(١) ش، ح، خ: «المعاطف».

(٢) الذي في وصف الاهداء المطبوع ٥٢٢/٢: «ك».

(٣) المكتفى ٦٢١.

(٤) أنوار التنزيل ٥٦٢/٢.

سورة الليل

مَكِّيَّةٌ^(١)، وقال عليُّ^(٢) بن أبي طلحة^(٣): مدنية.

(١) ذكر أبو عمرو والداني في البيان ٢٧٦، والجعبري في حسن المدد ١٥١، وابن عطية في تفسيره ٣١٥ / ١٦ أنها مكية في قول الجمهور، وذكر ابن الجوزي في تفسيره ٩ / ١٤٥، أنها مكية كلها بإجماعهم.

وأخرج ابن الضريس في فضائل القرآن ٧٣-٧٤، وأبو جعفر النَّحَّاس ٣ / ١٣٢، والبيهقي في الدلائل ٧ / ١٤٢-١٤٤، وابن مردويه كما في الدر ١٥ / ٤٦٤، جميعهم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنها نزلت بمكة، وإسناد النحاس حسنٌ، وكذا أخرج ابن مردويه عن ابن الزبير مثله كما في الدر المنثور ١٥ / ٤٦٤.

(٢) أورده عنه أبو عمرو والداني في البيان في عدّ آي القرآن ٢٧٦، وتبعه الجعبري في حسن المدد ١٥١، لكنه بدون إسناد.

وأورد ابن عطية في تفسيره ١٦ / ٣١٥ نقلاً عن المهدوي قوله: «قيل: هي مدنية، وقيل: فيها مدني»، وقال القرطبي في تفسيره ٢٢ / ٣٢٠: «وقيل مدنية».

(٣) واسم أبي طلحة: سالم بن المُخارق، أبو الحسن -وقيل في كنيته غير ذلك- الهاشمي، مولى العباس بن عبد المطلب، الشامي، صدوق وقد يخطئ، له عن ابن عباس صحيفة مشهورة في التفسير، وقد طعنوا فيها لكونه لم يسمع منه، وإنما أخذه عن مجاهد وعكرمة عنه، وردَّ بعض الأئمة هذا الطعن لكون الوسطة معروفة، وهما رجلان ثقتان، فلا يضره ذلك. انظر: تاريخ بغداد ١١ / ٤٢٨، تهذيب الكمال ٢٠ / ٤٩٠، مقدمة الدكتور حكمت بشير لكتابه التفسير الصحيح ١ / ٤٦-٤٩.

- وحروفها: ثلاثمائة وعشرة^(١).
- وكلمها: إحدى وسبعون^(٢).
- وآيها: إحدى وعشرون^(٣).
- وفيها شبه الفاصلة: موضع^(٤) ﴿أَعْطَى﴾ [٥].



(١) انظر: البيان ٢٧٦، حسن المدد ١٥١، البصائر ١/٥٢٣، القول الوجيز ٣٤٨.

(٢) انظر: البيان ٢٧٦، البصائر ١/٥٢٣، القول الوجيز ٣٤٨.

(٣) انظر: البيان ٢٧٦، فنون الأفنان ٣٢٣، جمال القراء ١/٢٢٧، حسن المدد ١٥١.

(٤) انظر: البيان ٢٧٦، القول الوجيز ٣٤٨.

فواصلها^(١)

﴿ يَغْشَى ﴾ [١]، ﴿ بَجَلًا ﴾ [٢]، ﴿ وَالْأُنثَى ﴾ [٣]، ﴿ لَشْتَى ﴾ [٤]، ﴿ وَأَتَقَى ﴾ [٥]، ﴿ بِالْحُسْنَى ﴾ [٦]، ﴿ لِلْيُسْرَى ﴾ [٧]، ﴿ وَأَسْتَعْنَى ﴾ [٨]، ﴿ بِالْحُسْنَى ﴾ [٩]، ﴿ لِلْعُسْرَى ﴾ [١٠]، ﴿ تَرَدَّى ﴾ [١١]، ﴿ لِلْهُدَى ﴾ [١٢]، ﴿ وَالْأُولَى ﴾ [١٣]، ﴿ تَلَطَّى ﴾ [١٤]، ﴿ الْأَشْقَى ﴾ [١٥]، ﴿ وَتَوَلَّى ﴾ [١٦]، ﴿ الْأَتَقَى ﴾ [١٧]، ﴿ يَنْزَى ﴾ [١٨]، ﴿ بُجْزَى ﴾ [١٩]، ﴿ الْأَعْلَى ﴾ [٢٠]، ﴿ يَرْضَى ﴾ [٢١].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٦، حسن المدد ١٥١، القول الوجيز ٣٤٨.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿لَيْسْرَى﴾ [٧]، و﴿لِعُسْرَى﴾ [١٠] أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ^(١)، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ كَقَالُونَ من «العنوان»^(٢) بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وقرأ ﴿لَيْسْرَى﴾ [٧]، و﴿لِلْعُسْرَى﴾ [١٠] أبو جعفرٍ بِضَمِّ السَّيْنِ فِيهِمَا، كما تقدم في البقرة [٦٧، ٢٨٠].

والمعنى: فسنيهته للخلَّة التي تؤدِّي إلى يُسْرٍ وراحةٍ لدخول الجنة، من يسر الفرس، إذا هبَّاه للركوب بالسرج واللجام.

وقوله: ﴿فَسَنَيْسِرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [١٠] أي: للخلَّة الموجهة للعُسر والشدة لدخول النار^(٣).

وأمال الفواصل، وهي -سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً- غيرِ الرَّائِي حَمَزَةً وَالْكَسَائِي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ كَقَالُونَ من «العنوان»، وأبو عمرو بين اللفظين^(٤)، ووافقهم اليزِيدِيُّ، والباقون بالفتح. وكذلك الخِلافُ في ﴿الْأَشَقَى﴾ [١٥]، و﴿الْأَتَقَى﴾ [١٧].

(١) ومعهم ابن ذكوان من طريق الصوري.

(٢) سقط: «كقالون من العنوان» من: ح.

(٣) ح، ش: «الحمام». د، ص، ت: «كدخول».

(٤) أي: بخلفه، وقوله: «وأبو عمرو» سقط من: ح.

وأمال ﴿ مَنْ أَعْطَى ﴾ [٥] مَنْ ذُكِرَ غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو وَالْيَزِيدِيَّ ، وكذا ﴿ لَا يَصْلَحُهَا ﴾ [١٥] ، وليسا من الفواصل .

وقرأ ﴿ نَارَاتَانِطَلَّى ﴾ [١٤] بتشديد التاء البزِّيُّ ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ بخلافٍ عنهما^(١) ، والتشديد فيها عَسِرٌ لالتقاء / الساكِنَيْنِ فيها على غير حَدِّهما ، وهو نظيرُ قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾ [النور: ١٥] ، وتقدَّم^(٢) .
وفي هذه السورة من الإدغام الكبيرِ موضعٌ واحدٌ^(٣) .



(١) وكذا رويسٌ كما في النشر ٢/٢٣٤ ، والإتحاف ٢/٦١٤ .

(٢) في البقرة الآية [٢٦٧] .

(٣) كذا في الإدغام الكبير ٢٥١ ، التلخيص ٤٧٢ ، الكنز في القراءات العشر ٢/٧١٨ ،
غيث النفع ٣٨٩ .

الوقف والابتداء

آخر البسمله م. ﴿يَعْشَى﴾ [١] ن، كالمعطوفين عليه؛ لأنَّ الجواب ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ﴾ [٤]، فلا يفصل بينهما إلا عند الاضطرار. ﴿لَشَقَى﴾ [٤] ت، والفاصلتان بعدن؛ لتعلُّقٍ لاحتقهما بسابقيهما ﴿لِلْغُرَى﴾ [٧] ك. والفاصلتان بعدن أيضاً؛ لتعلُّقهما بما بعدهما.

﴿لِلْغُرَى﴾ [١٠] ك. ﴿تَرَدَّى﴾ [١١] ت. ﴿وَالْأُولَى﴾ [١٣] ك، أوت؛ وفاقاً للسخستاني^(١). ﴿تَأْظَى﴾ [١٤] ك. ﴿الْأَشَقَى﴾ [١٥] ن؛ لأنَّ التالي صفته. ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١٦] ت. ﴿الْأَتَقَى﴾ [١٧] ن؛ لأنَّ الموصول وصف له ﴿يَتَزَكَّى﴾ [١٨]، ﴿تُجَزَى﴾ [١٩] ن؛ لاستثناء التالي. ﴿الْأَعْلَى﴾ [٢٠] ك. ﴿يَرْضَى﴾ [٢١] م.

* * *

التجزئة

من أول البلد إلى آخر هذه السورة ربعٌ، وهو تكملةُ النصف^(١).

* * *

(١) وهو أحد الأقوال الثلاثة في غيث النفع ٣٨٨، لكنه رجَّح أن يكون على نهاية سورة ﴿والضحى﴾، وهو الذي في القول الوجيز ٣٥٠.

سورة والضحى

مكِّيَّة^(١).

وحرّوفها: مئة واثنان وسبعون^(٢).

وكلمها: أربعون^(٣).

وأياها: إحدى عشرة آية^(٤).



(١) انظر: زاد المسير ٩/ ١٥٤، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٣٣٥، حسن المدد: ١٥١.

(٢) انظر: البيان ٢٧٧، حسن المدد ١٥١، البصائر ١/ ٥٢٥، القول الوجيز ٣٤٩.

(٣) انظر: البيان ٢٧٧، حسن المدد ١٥١، البصائر ١/ ٥٢٥، القول الوجيز ٣٤٩.

(٤) انظر: البيان ٢٧٧، فنون الأفنان ٣٢٣، جمال القرآن ١/ ٢٢٧، حسن المدد ١٥١.

فواصلها^(١)

﴿ وَالضُّحَى ﴾ [١]، ﴿ سَجَى ﴾ [٢]، ﴿ قَلَى ﴾ [٣]، ﴿ الْأُولَى ﴾ [٤]، ﴿ فَتَرَضَى ﴾ [٥]، ﴿ فَنَأْوَى ﴾ [٦]، ﴿ فَهَدَى ﴾ [٧]، ﴿ فَأَعْنَى ﴾ [٨]، ﴿ تَقَهَّر ﴾ [٩]، ﴿ تَنَهَّر ﴾ [١٠]، ﴿ فَخَدَّتْ ﴾ [١١].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٧، حسن المدد ١٥١، القول الوجيز ٣٤٩.

القراءات وتوجيهها

أمال فواصلها غير ﴿سَجَى﴾ [٢] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ،
ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ وقالون من «العنوان»
وأبو عمرو بين اللفظين^(١)، والباقون بالفتح.

وَأَمَّا ﴿سَجَى﴾ [٢] فأمالها الكسائي وحده، وأمالها قالون من «العنوان»،
وورشٌ من طريق الأزرق وأبو عمرو بين اللفظين^(٢)، والباقون بالفتح.

وَقَرَأَ ﴿وَلِلْآخِرَةِ﴾ [٤] بمدِّ همزتها وتوسطها وقصرها ورشٌ مِنْ طَرِيقِ
الْأَزْرِقِ مع نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وترقيق رائها، وَسَكَتَ عَلَى اللَّامِ
قبلها حمزة، كما تقرّر ذلك في موضعه^(٣).

وَيُوقَفُ لِحَمَزَةِ عَلِيٍّ ﴿فَتَاوَى﴾ [٦]، ﴿فَأَعْنَى﴾ [٨] بالتسهيل بينَ بَيْنَ،
ووافقه الأعمش بخلافٍ عنه.

* * *

(١) أي: بخُلفٍ عنه.

(٢) بخلفه.

(٣) انظر: بابي النقل ٢/٨٥٩، والسكت ٢/٨٧١.

المرسوم

اتفقوا على كتابة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ بالياء بَدَلِ الألفِ، وكذا ﴿سَجَىٰ﴾
[٢] (١).



الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَالضُّحَى﴾ [١] والمعطوف / عليه ن؛ لأن جواب القسم ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ [٣]، فلا يفصل بينهما إلا عند الاضطرار. ﴿قَلَى﴾ [٣] ت؛ وفاقاً لللداني^(١)، أو ك؛ وفاقاً لغيره^(٢)، وواو التالي استثنائية، ولا مبهمة ابتدائية أكدّت مضمون الجملة.

﴿مِنَ الْأُولَى﴾ [٤] ك. ﴿فَتَرَضَى﴾ [٥] ت. ﴿فَقَاوَى﴾ [٦] و ﴿فَهَدَى﴾ [٧] ك، قال الجعبري^(٣): «وحسن الوقف تأمل النعم». ﴿فَأَعْنَى﴾ [٨] ك، أو ت؛ وفاقاً لللداني^(٤). قال الجعبري^(٥): «وحسنه - يعني الوقف - الشرط». ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [٩] ك، و ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [١٠] ك. ﴿فَحَدَّثَ﴾ [١١] م.

* * *

(١) المكتفى ٦٢٢.

(٢) كالجعبري في وصف الاهتداء ٥٢٤ / ٢.

(٣) الذي في وصف الاهتداء المطبوع ٥٢٤ / ٢: «ت».

(٤) المكتفى ٦٢٢.

(٥) وصف الاهتداء ٥٢٤ / ٢.

سورة الشرح

مكيَّة^(١).وحروفها: مئة وثلاثة^(٢).وكلمتها: سبع وعشرون^(٣).وآيتها: ثمان^(٤).

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ١٦٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٣٥٤، حسن المدد: ١٥١.

(٢) خ، ح، ش، غ، ف: «وخمسون»، وكذا في حسن المدد ١٥١، والبصائر ١/ ٥٢٦، وسائر النسخ: «وثلاثة»، وكذا في البيان ٢٧٨، والقول الوجيز ٣٤٩، وهو الصواب، وما جاء في «حسن المدد» لعله من انتقال النظر إلى السورة التي بعدها «التين» وتبعه الفيروزآبادي والقسطلاني حسب النسخ المذكورة.

(٣) انظر: البيان ٢٧٨، البصائر ٥٢٦، القول الوجيز ٣٤٩.

(٤) انظر: البيان ٢٧٨، فنون الأفتان ٣٢٣، جمال القراء ١/ ٢٢٧.

فواصلها^(١)

﴿صَدْرَكَ﴾ [١]، ﴿وَزْرَكَ﴾ [٢]، ﴿ظَهْرَكَ﴾ [٣]، ﴿ذِكْرَكَ﴾ [٤]، ﴿يُسْرًا﴾

[٥]، ﴿يُسْرًا﴾ [٦]، ﴿فَأَنْصَبَ﴾ [٧]، ﴿فَأَرْغَبَ﴾ [٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٨، حسن المدد: ١٥١، القول الوجيز ٣٥٠.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿العُسْر﴾، و﴿يُسْرًا﴾ [٦،٥] بضمَّ سينيها أبو جعفر، وتقدّم قريباً^(١)،
ورقق راء ﴿وَزَرَكَ﴾ [٢] ورش^(٢).

* * *

(١) في سورة الليل، الآية [١٠،٧].

(٢) من طريق الأزرق.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿صَدْرَكَ﴾ [١] ن؛ للعطف التالي. ﴿وَزَرَكَ﴾ [٢] ن أيضاً؛ لأن الموصول نعت له. ﴿ظَهَرَكَ﴾ [٣] ك، قال الجعبري^(١): «وَحَسَّنَ الوقفَ اعتبارَ النعم». ﴿ذِكْرَكَ﴾ [٤] ت^(٢)، ﴿يُسْرًا﴾ [٥] الأول ك؛ وفاقاً للداني^(٣)، ﴿يُسْرًا﴾ ثاني [٦] ت، وكرره للتأكيد، أو استئناف وعده بأن العُسْرَ مشفوعٌ يُسْرٍ آخرَ منه.

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لن يغلبَ عسرٌ يُسرَيْن»^(٤)؛ فإن العسر

(١) وصف الاهتداء ٢/ ٥٢٥.

(٢) ت: «ك».

(٣) المكتفى ٦٢٣.

(٤) روي مرفوعاً، ومرسلاً، وموقوفاً، أما المرفوع: فأخرجه ابن مردويه في تفسيره كما في الفتح لابن حجر ٨/ ٧١٢، وتغليق التعليق ٤/ ٣٧٢، من طريق عطية العوفي، عن جابر رضي الله عنه، وفي آخره: «لن يغلبَ عسرٌ يُسرَيْن»، وإسناده ضعيف لأجل عطية العوفي؛ فإنه ضعيف.

وكذا أخرج الحديث سعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ...، وفيه: «لن يغلبَ عسرٌ يسرين»، كما في الفتح ٨/ ٧١٢، وقال ابن حجر: «إسناده ضعيف».

وأورده البخاري في صحيحه ٨/ ٧١١ مع الفتح معلقاً.

أما المرسل: فقد أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/ ٣٨٠، عن معمر عن أيوب عن الحسن، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/ ٥٢٨، ومن طريقه =

البيهقي في الشعب برقم: ١٠٠١٣، به، وابن جرير أيضاً في تفسيره ٤٩٦/٢٤، وقال الحاكم: «إسناده مرسل»، ووافقه الذهبي.

وعزاه ابن حجر في التعليق ٤/٣٧٢ لعبد بن حميد، وقال: «إسناده إلى الحسن صحيح».

وأخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٩٦/٢٤، بإسناده عن سعيد، وعبد بن حميد في تفسيره كما في التعليق ٤/٣٧٢، عن شيبان كلاهما عن قتادة قال: ذكر لنا أن رسول الله ﷺ بشر بهذه الآية: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ أصحابه، فقال: «لن يغلب عسرٌ - إن شاء الله - يُسرَين»، وقال ابن حجر: «وهذا صحيح أيضاً عن قتادة»، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم: ٤٧٨٣ والضعيفة ٩/٣٢٧، برقم: ٤٣٤٢ لِعِلَّةِ الإرسال، لكن يتقوى هذان المرسلان كل منهما بالآخر.

أما احتمال أن يكونا تلقياً من شيخ واحد فوارد لكنه ضعيف؛ لأن الحديث ليس مداره على المرسل فقط، بل ورد مرفوعاً كما تقدم، وإن كان إسناده ضعيفاً، لكنه يتقوى بالمرسل والموقوف الصحيح الذي أخرجه ابن أبي الدنيا في كتابه الفرج بعد الشدة كما في التعليق ٤/٣٧٢، قال ابن حجر: «هذا إسناده حسن».

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٢/٣٨١، وعبد بن حميد كما في التعليق ٤/٣٧٢، من حديث ابن مسعود موقوفاً، وقال ابن حجر: «بسنده جيد»، وقال في الفتح ٨/٧١٢: «أخرجه عبد بن حميد بإسناده جيد»، وقال الحاكم في المستدرک ٢/٥٢٨: «قد صححت الرواية عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه».

وأخرجه الفراء في معاني القرآن ٣/٢٧٥، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، وإسناده ضعيف جداً؛ فيه الكلبي وهو ضعيف جداً، وانظر: المقاصد الحسنة للسخاوي ٤٣٤٢، وكشف الخفاء للعجلوني ٢/١٤٩-١٥٠، والإتقان للسيوطي ٤/١٢٩٠، حاشية رقم: ١.

والحاصل: أن الحديث يتقوى بمجموع طرقه المرفوعة والمرسلة والموقوفة، ولا يقلُّ عن درجة الحسن، والله أعلم.

مُعَرَّفٌ فَلَا يَتَعَدَّدُ، سِوَاءَ كَانِ لِلْعَهْدِ أَوْ لِلجِنْسِ، وَالْيَسْرُ مُنْكَرٌ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالثَّانِي فَرْدٌ يُغَايِرُ مَا أُرِيدَ بِالأَوَّلِ. ﴿فَأَنْصَبَ﴾ [٧] ك. ﴿فَأَرْعَبَ﴾ [٨] م.



سورة والتين

مَكِّيَّةٌ^(١).وحروفُها: مئة وخمسون^(٢).وكَلِمُها: أربعٌ وثلاثون^(٣).وآيُها: ثمان^(٤).

* * *

-
- (١) انظر: زاد المسير ٩/ ١١٨، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٣٦٣، حسن المدد: ١٥٢.
 (٢) كذا في البيان ٢٧٩، وحسن المدد ١٥٢، البصائر ١/ ٥٢٧، القول الوجيز ٣٥٠.
 (٣) انظر: البيان ٢٧٩، وحسن المدد ١٥٢، البصائر ١/ ٥٢٧، القول الوجيز ٣٥٠.
 (٤) انظر: البيان ٢٧٩، فنون الأفنان ٣٢٣، جمال القراء ١/ ٢٢٧، حسن المدد ١٥٢.

فواصلها^(١)

﴿ وَالزَّيُّونَ ﴾ [١]، ﴿ سَيْنِينَ ﴾ [٢]، ﴿ الْأَمِينَ ﴾ [٣]، ﴿ تَقْوِيرِ ﴾ [٤]، ﴿ سَفِيلِينَ ﴾ [٥]، ﴿ مَمَّنُونِ ﴾ [٦]، ﴿ بِالَّذِينَ ﴾ [٧]، ﴿ الْحَاكِمِينَ ﴾ [٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٧٩، حسن المدد ١٥٢، القول الوجيز ٣٥٠.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿وَالَّتَيْنِ﴾ [١]، وما عَطِفَ عليه ن؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا﴾ [٤] فلا يُفَصَّلُ بينهما. ﴿تَقْوِيرٍ﴾ [٤] ك، ﴿سَفِيلِينَ﴾ [٥] ك: على أن الاستثناء منقطعٌ، أي: ثم رَدَدْنَاهُ بِالْهَرَمِ وَذُهُولِ الْعَقْلِ، وَتَغَلُّبِ الْكِبَرِ حتى لا يعلم شيئاً، أمَّا المؤمنُ فمرفوعٌ عنه القلمُ، ن: على أنه استثناءٌ من الإنسانِ المفسَّرِ بالجنس.

﴿وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [٦] ك. / ﴿مَمَّنُونٍ﴾ [٦] ت. ﴿بِالَّذِينَ﴾ [٧] ك. ﴿الْحَكِيمِينَ﴾ [٨] م.

[١/٣٦٢]



سورة العلق

مَكِّيَّةٌ^(١).وتسمَّى سورةَ القلم^(٢).وَحُرُوفُهَا: مِثَّتَانِ وَثَمَانُونَ^(٣).وَكَلِمَاتُهَا: ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ^(٤).

وَأَيُّهَا: ثَمَانِي عَشْرَةَ دِمَشْقِيَّةً، وَتِسْعَ عَشْرَةَ آيَةً عِرَاقِيَّةً، وَعِشْرُونَ

حِجَازِيَّةً^(٥).وَإِخْتِلَافُهَا: آيَاتَانِ^(٦): ﴿الَّذِي يَنْهَى﴾ [٩] تَرَكَهَا شَامِيَّةً، ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ﴾ [١٥]

تَرَكَهَا حِجَازِيَّةً.

فِيهَا شَبُهٌ الْفَاصِلَةِ: مَوْضِعَانِ^(٧): ﴿نَاصِيَةٍ﴾ [١٦]، ﴿كَذِبَةٍ﴾ [١٦].

وَعَكْسُهُ: ﴿نَادِيَةٌ﴾ [١٧].

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ١٧٥، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٣٧٤، حسن المدد: ١٥٢.

(٢) انظر: زاد المسير ٩/ ١٧٥، جمال القراء ١/ ٣٨.

(٣) كذا في البيان ٢٨٠، وحسن المدد ١٥٢، والبصائر ١/ ٥٢٩، والقول الوجيز ٣٥٠.

(٤) كذا في البيان ٢٨٠، وحسن المدد ١٥٢، والقول الوجيز ٣٥٠، وفي البصائر ١/ ٥٢٩:

«اثنتان وتسعون» ولعله أقرب.

(٥) انظر: البيان ٢٨٠، فنون الأفتان ٣٢٣، جمال القراء ١/ ٢٢٨.

(٦) انظر: البيان ٢٨٠، فنون الأفتان ٣٢٣، جمال القراء ١/ ٢٢٧.

(٧) كذا في حسن المدد ١٥٢، والقول الوجيز ٣٥١، مع اختلاف في تحديدهما. وفي

البيان ٢٨٠: موضع واحد فقط.

فواصلها^(١)

﴿ خَلَقَ ﴾ [١]، ﴿ عَلِقَ ﴾ [٢]، ﴿ الْأَكْرَمُ ﴾ [٣]، ﴿ بِالْقَلَمِ ﴾ [٤]، ﴿ مَا لَمْ ﴾
 ﴿ يَعْلَمْ ﴾ [٥]، ﴿ لِيَطْعَنَ ﴾ [٦]، ﴿ أَسْتَعْفَى ﴾ [٧]، ﴿ الرَّجْعَى ﴾ [٨]، ﴿ يَنْهَى ﴾ [٩]،
 ﴿ صَلَّى ﴾ [١٠]، ﴿ الْهَدَى ﴾ [١١]، ﴿ بِالتَّقْوَى ﴾ [١٢]، ﴿ وَتَوَلَّى ﴾ [١٣]، ﴿ يَرَى ﴾
 [١٤]، ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [١٥]، ﴿ خَاطِئَةٍ ﴾ [١٦]، ﴿ نَادِيَهُ ﴾ [١٧]، ﴿ الزَّيْنِيَّةَ ﴾
 [١٨]، ﴿ وَأَقْتَرَبَ ﴾ [١٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٠، حسن المدد ١٥٢، القول الوجيز ٣٥١.

القراءات وتوجيهها

أبدل همزة ﴿أَقْرَأَ﴾ معاً [٣، ١] أبو جعفرٍ وحده.
 وأمال رؤوس أيها غير الرائي حمزةً والكسائي، وكذا خَلَفٌ، وافقهم
 الأعمش. وقرأ ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ وقالونُ من «العنوان» وأبو عمرو
 بين اللفظين^(١)، والباقون بالفتح في الثمان كلمات^(٢).
 وأمَّا الرائي فهو: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [١٤] فأماله أبو عمرو وحمزةً والكسائي،
 وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ قالون^(٣) من «العنوان» كَوَزْشٍ مِنْ
 طَرِيقِ الأَزْرَقِ بالإمالة الصغرى، والباقون بالفتح في جميع ذلك.

واخْتَلَفَ فِي ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ [٧]:

فقبلَ مِنْ رِوَايَةِ ابنِ مِجَاهِدٍ وَابْنِ شَنَبُودٍ وَأَكْثَرِ الرِّوَاةِ عَنْهُ بِقَصْرِ الهمزة
 مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَوَأَفَقَهُ ابْنُ مُحَيِّصِينَ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِمَدِّهَا^(٤)، فَقِرَاءَةُ قَبْلِ
 مَقْصُورَةٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْعَامَةِ.

وَقَدْ غَلَطَ ابْنُ مِجَاهِدٍ قَبْلًا فِي ذَلِكَ، وَرَدَّ النَّاسُ عَلَى ابْنِ مِجَاهِدٍ فِي ذَلِكَ،
 وَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ قِرَاءَةً، وَلَهَا وَجْهٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَشْهَرَ مِنْهُ،

(١) أي: بخلف عنه.

(٢) من الآية [٦-١٣].

(٣) سقط قوله: «وقرأ قالون من العنوان» من: ح وهي انفرادة كما تقدم مراراً.

(٤) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٢٣، الحجة لابن زنجلة ٧٦٧، الموضح

فلا ينبغي أن يُقدّم على تَغْلِيظِهِ، وقد حُذِفَت الألفُ في نحو هذا كقولهِ^(١):

وَصَانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي

يريد: وَصَانِي، فَحَذَفَ الألفَ، وهي لامُ الفعل. وقد حُذِفَت في مضارع

«رَأَى» في قولهِم^(٢): «أَصَابَ / النَّاسَ جَهْدٌ، وَلَوْ تَرَ أَهْلَ مَكَةَ»، لكنه حَذَفُ

[ب/٣٦٢]

لا يَنْقَاسُ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا صَحَّتِ الرَّوَايَةُ بِهِ وَجَبَ قَبُولُهُ.

والقراءاتُ جَاءَتْ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ قِيَاسِيهَا وَشَاذُهَا.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ^(٣): «وَالوَجْهَانِ جَمِيعاً مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ فِي

«الْكَافِي»^(٤) و«تَلْخِيصِ» ابْنِ بَلِيْمَةَ^(٥) وَغَيْرِهِمَا، وَمِنْ [غَيْرِ]^(٦) طَرِيقِهِ

فِي «التَّجْرِيدِ»^(٧) و«التَّذْكَرَةِ»^(٨) وَغَيْرِهِمَا، وَبِالْقَصْرِ قَطَعَ فِي «التَّيْسِيرِ»^(٩)

وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَصْرَ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَاءِ،

وَالْمَدُّ أَقْوَى مِنْ طَرِيقِ النَّصِّ، وَبِهِمَا أَخَذَ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَاءِ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ

ابْنَ مَجَاهِدٍ لَمْ يَأْخُذْ بِالْقَصْرِ فَقَدْ أَبْعَدَ فِي الْغَايَةِ، وَخَالَفَ الرَّوَايَةَ» انتهى.

(١) البيت لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٧، والخصائص ٩٣/٢، والدر المصون

٤٨٥/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٨/١١.

(٣) النشر ٤٠٢/٢.

(٤) الكافي ٢٣٣.

(٥) تلخيص العبارات ١٦٨.

(٦) الزيادة من النشر ٤٠٢/٢، وهي ضرورية.

(٧) التجريد ٣٤٠.

(٨) التذكرة ٦٣٣/٢.

(٩) التيسير ٢٢٤.

وقرأ ﴿رَّأَهُ﴾ [٧] بغير إماله قالون وورش من طريق الأصبهاني وابن كثير وحفص، وكذا أبو جعفر ويعقوب، وافقهم ابن مُحَيِّصِنٍ واليزيدي والحسن، وقرأ ورش من طريق الأزرق بإمالة الهمزة والراء بين بين، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهمزة وفتح الراء، وما في «الشَّاطِئِيَّة» من إمالة الراء للوسوسي ليس من طرُقها، بل ولا من طرُقنا، كما نبهت عليه غير مرة^(١).

وقرأ ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش عنه بإمالة الراء والهمزة، وفتحهما ابن الأخرم عن الأخفش.

وأمال الهمزة وفتح الراء الجمهور عن الصوري، وقرأ هشام من طريق الجمهور عن الحلواني بالفتح فيهما، والأكثر عن الداجوني عنه بإمالتهما. وقرأ أبو بكر بإمالة الراء والهمزة في رواية الجمهور عن يحيى، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وهي طريق «العنوان» في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى وفتحهما معاً من طريق العليمي، وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خلف، بإمالتهما معاً، ووافقهم الأعمش.

وقرأ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [١١] بتسهيل الهمزة الثانية نافع، وكذا أبو جعفر، زاد ورش من طريق الأزرق، فأبدلها ألفاً خالصة مع المدِّ المُشْبِعِ لالتقاء الساكنين، وحذفها الكسائي، وأثبتها الباقرن محققة، وقد سبق البحث فيها بالأنعام [٧٦].

(١) انظر: باب الإمالة في ٣/ ١١٠٣.

ووقف على ﴿سَدَّعُ﴾ [١٨] بالواو قبلُ بخلافٍ / عنه، وكذا يعقوبُ
 بغيرِ خلافٍ^(١)، وكُتِبَتْ بغيرِ واوٍ لأنها تَسْقُطُ في الوصل لالتقاء الساكنين.
 وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعٌ واحدٌ^(٢).



-
- (١) انظر: باب الوقف على المرسوم في ٣/ ١٢٤٠، وذكر هناك أن الوقف للجميع بحذف
 الواو أتباعاً للرسم، فما ذكره هنا من الوقف بالواو ليعقوب، وقبل في أحد وجهيه لا
 يُقرأ به لهما. انظر: النشر ٢/ ١٤١، والإتحاف ٢/ ٦٢٠.
- (٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٥١، التلخيص ٤٧٤، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٧١٩،
 غيث النفع ٣٩٠.

المرسوم

اتفقوا على رسم ﴿سَنَدْعُ﴾ [١٨] بغير واو^(١)، والله الموفق.

* * *

(١) انظر: باب الوقف على المرسوم في ٣/ ١٢٤٠، ومرسوم سورة الكهف.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ خَلَقَ ﴾ [١] ت، ﴿ عَلَّقَ ﴾ [٢] ت^(١) أيضاً، ﴿ بِأَلْقَامِهِ ﴾ [٤] ك، ﴿ يَعَلِّمُ ﴾ [٥] ت. روى الداني^(٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أول شيء نزل من القرآن خمس آياتٍ إلى ﴿ مَا لَوْ يَعَلِّمُ ﴾».

(١) ح: ك أيضاً.

(٢) في كتابه المكتفى: ٦٢٤، بإسناده عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وعزاه السيوطي في الدر ٥٢٢/١٥ إلى ابن المنذر وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر إسنادهما، فإن كان إسنادهما هو نفس إسنادهما، فالإسناد إذاً ضعيف؛ فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو صدوق سيئ الحفظ جداً كما في التقريب ٨٧١، وبشر بن عمار الخثعمي المكتب، وهو ضعيف كما في الميزان ١/٣٢١، والتقريب ١٧٠، لكن له شاهد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري في صحيحه ٧١٥/٨، مع الفتح، ك: التفسير، برقم: ٤٩٥٣، ومسلم في صحيحه ١/١٣٩-١٤٠، ك: الإيمان، ب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم: ٢٥٢.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٧١٨/٨: «هذا القدر - أي: الآيات الخمس - من هذه السورة هو الذي نزل أولاً بخلاف بقية السورة...». وقال النووي في شرحه على مسلم ١٩٩/٢: «هذا دليل صريح في أن أول ما نزل من القرآن: «اقرأ»، وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف».

وفي «المرشد»^(١): «أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ هَذِهِ السُّورَةُ فِي نَمَطٍ^(٢)، فَلَمَّا بَلَغَ هَذَا الْمَوْضِعَ جَبْرِيلُ طَوَى النَّمَطَ. فَحَكَى الْقُرَّاءُ أَنَّهُ وَقَفُ تَامٌّ؛ لِقَطْعِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْكَلَامَ عِنْدَهُ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ تَمَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ»^(٣).

﴿ أَسْتَعَى ﴾ [٧] ك. ﴿ الرَّجَعَى ﴾ [٨] ت. ﴿ إِذَا صَلَّى ﴾ [١٠]، و﴿ بِالتَّقْوَى ﴾ [١٢]، و﴿ يَرَى ﴾ [١٤] ك. ﴿ بِالتَّاصِيَةِ ﴾ [١٥] ن؛ لِأَنَّ التَّالِيَةَ بَدَلٌ مِنْهَا، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ نَصَّ السَّجِسْتَانِيُّ^(٤) عَلَى أَنَّهُ كَافٍ، فَقَدْ نَصَّ هُوَ وَغَيْرُهُ عَلَى الْمَنْعِ فِي مِثْلِهِ. ﴿ خَاطِئَةٍ ﴾ [١٦] ك، ﴿ الزَّانِيَةَ ﴾ [١٨] ت، ﴿ وَأَقْتَرَبَ ﴾ [١٩] م.



(١) المرشد ٢/ ٨٦٠.

(٢) النَّمَطُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبُسْطِ.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٧٣.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٨٦٠.

سورة القدر

مدنيّة^(١) في قول الأكثرين، وقال قتادة: مكيّة.
 وذكر الواحدي^(٢): «أنها أول سورة نزلت بالمدينة».
 وحرّوفها: مئة واثنان عشر^(٣).
 وكلمتها: ثلاثون^(٤).

(١) كذا أورده أبو حيان في البحر المحيط ٨/٤٩٦، والقرطبي في تفسيره ٢٢/٣٩٠، وقال الداني في البيان ٢٨١: «مدنية، هذا قول ابن عباس ومجاهد وعطاء، وقال قتادة: هي مدينة» وهو سبق قلم، وصوابه: هي مكية، كما في تفسير ابن عطية ١٦/٣٣٨، وحسن المدد ١٥٢، وكذا جاء عند المؤلف، وذكره ابن الجوزي في تفسيره ٩/١٨١ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به، وأخرج ابن مردويه في تفسيره عن ابن عباس وعبد الله بن الزبير وعائشة -رضي الله عنهم- أنها نزلت بمكة، كما في الدر المنثور ١٥/٥٣٣.

وذكر الماوردي في تفسيره ٦/٣١١ عكس ما ذكر أبو حيان والمصنف فقال: «مكية في قول الأكثرين، ومدنية في قول الضحاك».

(٢) هكذا جاء في النسخ الخطية «الواحدي» ولعلّ المصنّف نقله من «البحر المحيط» إذ جاء عنده هكذا كما هو عند المصنّف، وبعد البحث في كتب الواحدي: أسباب النزول، والتفسير، لم نقف عليه، فلعلها تحرّفت من «الواقدي» إلى «الواحدي»؛ فقد ذكره الماوردي في تفسيره ٦/٣١١، وكذا القرطبي في تفسيره ٢٢/٣٩٠ وكلاهما قال: «ذكر الواقدي...» مما يرجّح أنه الواقدي.

(٣) كذا في البيان ٢٨١، وحسن المدد ١٥٢، والبصائر ١/٥٣١، القول الوجيز ٣٥٢.

(٤) انظر: البيان ٢٨١، والبصائر ١/٥٣١، والقول الوجيز ٣٥٢.

وآيها: خمسُ آياتِ مدنيٍّ وعراقيٍّ، وستُ مكِّيٍّ وشاميٍّ (١).
 واختلافها: آية (٢) ﴿لَيْلَةَ الْقَدْرِ﴾، الثالث [٣] مكِّيٍّ وشاميٍّ.



(١) انظر: البيان ٢٨١، فنون الأفتان ٣٢٤، جمال القراء ٢٢٨/١، حسن المدد ١٥٢.

(٢) انظر: البيان ٢٨١، فنون الأفتان ٣٢٤، جمال القراء ٢٢٨/١.

وفواصلها^(١)

﴿ الْقَدْرِ ﴾ [١]، ﴿ الْقَدْرِ ﴾ [٢]، ﴿ شَهْرِ ﴾ [٣]، ﴿ أَمْرِ ﴾ [٤]، ﴿ الْفَجْرِ ﴾

[٥].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨١، حسن المدد: ١٥٢، القول الوجيز ٣٥٢.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿أَدْرِيكَ﴾ [٢] أبو عمرو ووابنُ ذُكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَحْرَمِ^(١)،
 وشعبةٌ بخلافٍ عنه، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمشُ، وبالتقليل ورشٌ مِنْ
 طَرِيقِ الْأَزْرَقِ كَقَالُونَ مِنْ «العنوان»^(٢)، والباقون بالفتح، وبه قرأ ابنُ ذُكْوَانَ
 مِنْ طَرِيقِ النِّقَاشِ.

وقرأ ﴿نَزَّلَ الْمَلَكَةَ﴾ [٤] بتشديد التاء البزِّيُّ، ووافقه ابنُ مُحَيِّصِنٍ
 بخلفٍ عنهما.

واختلَفَ فِي ﴿مَطَّلَعٍ﴾ [٥]:

فالكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ^(٣) بكسر اللام، ووافقهما الأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِنٍ^(٤)
 بخلافٍ عنه.

وقرأ الباقر بفتحها^(٥)، وهو القياسُ، وكسرها سماعٌ /، وهل هما
 مصدران؟ أو المفتوح مصدرٌ، والمكسور مكان؟ خلافٌ^(٦)، فقليل: هما

(١) ومن طريق الصوريِّ أيضاً.

(٢) شطب على «كقالون من العنوان» في: ح.

(٣) انظر: المستنير ٥٣٩/٢، النشر ٤٠٣/٢، الإتحاف ٦٢١/٢.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة ١٦٣، المبهج ٤٢٨/٣، إيضاح الرموز ٧٣٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٢٧/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٦٨، الموضح

١٣٨٤/٣.

(٦) انظر: البحر ٤٩٧/٨.

مصدران في لغة بني تميم، وقيل: المصدرُ بالفتح، وموضعُ الطُّلوعِ بالكسر عند أهل الحجاز.

وغلَّظَ لامَها ورشٌ مِنْ طَرِيقِ الأزرقِ.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعٌ واحدٌ^(١).



(١) انظر: الإدغام الكبير ٢٥٢، التلخيص ٤٧٥، الكنز في القراءات العشر ٧٢٠/٢، غيث النفع ٣٩٠.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م . ﴿ الْقَدْرِ ﴾ [١] ك . ﴿ مَالِيَةَ الْقَدْرِ ﴾ [٢] ت ، ولم يذكر
الأولى الداني، وقال في الثاني: كاف^(١) كالسجستاني^(٢) . ﴿ شَهْرٍ ﴾ [٣] ك ،
﴿ أَمْرٍ ﴾ [٤] ك : على أن التالي مبتدأ وخبر، أي: هي سلامٌ، وجعلها سلاماً
لكثرة السلام فيها. قيل: إن الملائكة لا يلقون مؤمناً ولا مؤمنةً إلا سلّموا
عليه تلك الليلة إلى الفجر . ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [٥] م .



(١) المكتفى ٦٢٥ .

(٢) انظر: المرشد ٨٦٢ .

سورة لم يكن

وتسمى سورة البرية، والبيئة، والقيمة، والانفكاك^(١).
مدنية^(٢).

وحروفها: ثلاثمائة وستة وتسعون^(٣).

وكلمتها: أربع وتسعون^(٤).

وآياتها: ثمان آيات حجازي وكوفي، وتسع بصري وشامي^(٥).

واختلافها: آية^(٦) ﴿لَهُ الدِّينَ﴾ [٥] بصري وشامي.

وفيهما شبه الفاصلة: موضعان^(٧): ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ معاً [١، ٦].



(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٨.

(٢) انظر: زاد المسير ٩/ ١٩٥، تفسير القرطبي ٢٢/ ٤٠٤، حسن المدد: ١٥٣.

(٣) كذا في البيان ٢٨٢، وحسن المدد ١٥٣، والبصائر ١/ ٥٣٣، والقول الوجيز ٣٥٢.

(٤) كذا في البيان ٢٨٢، وحسن المدد ١٥٣، والقول الوجيز ٣٥٢، وفي البصائر ١/ ٥٣٣:

«سبعون» بدلاً من «تسعين».

(٥) انظر: البيان ٢٨٢، فنون الأفنان ٣٢٤، جمال القراء ١/ ٢٢٨.

(٦) انظر: البيان ٢٨٢، فنون الأفنان ٣٢٤، جمال القراء ١/ ٢٢٨.

(٧) انظر: البيان ٢٨٢، القول الوجيز ٣٥٣.

فواصلها^(١)

﴿الْبَيْتَةُ﴾ [١]، ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ [٢]، ﴿قِسْمَةٌ﴾ [٣]، ﴿الْبَيْتَةُ﴾ [٤]، ﴿الْقِيَمَةُ﴾
[٥]، ﴿الْبَرِّيَّةُ﴾ [٦]، ﴿الْبَرِّيَّةُ﴾ [٧]، ﴿رَبِّيَّةٌ﴾ [٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٢، حسن المدد ١٥٣، القول الوجيز ٣٥٣.

القراءات وتوجيهها

عن الحسن^(١) (مخلصين) [٥] بفتح اللام، أي: يُخْلِصُونَ هم أنفسهم في نياتهم. وانتصب ﴿الدِّينِ﴾ [٥] إمّا على المصدر من ﴿لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٥] أي: ليدِينُوا الله بالعبادة الدين^(٢)، وإمّا على إسقاط «في»، أي: في الدين. والجمهورُ على كسر اللام اسمَ فاعلٍ، وانتصابِ ﴿الدِّينِ﴾ [٥]. وأبدل همزة ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ [٦-٧] كلاهما ياءً مع التشديد كلهم إلا نافعاً وابن دكوان، فإنهما قرأ بهمزة مفتوحة ممدودة بعد الياء، وسبق البحث فيه في الهمز المفرد^(٣).

وقرأ ﴿حَتَّىٰ رَبِّهِ﴾ [٨] باختلاس ضمة الهاء حالة الوصل بالبسملة قالون فيما انفرد به أبو بكر الخياط عن الفرّضي^(٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، كما حكاها الهمداني عنه، وكذلك ذكره ابن سوار عن الفرّضي، وهذا لا يتأتى إلا في حالة الوصل بالبسملة، وسائر الرواة عنه من جميع الطرق / على الصلة كالباقين.

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعٌ واحدٌ^(٥).

(١) انظر: مفردة الحسن: ٥٦٤، إيضاح الرموز: ٧٣٣.

(٢) وعبارة الدر المصون ١١/٦٩: «... كأنه قيل: ليدِينُوا الدينَ، أو ليعبُدُوا العبادة». ولعلها أجلى من عبارة المؤلف.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد في ٨٥٣/٢.

(٤) هو: عبيد الله بن محمد بن أحمد، كما تقدّم.

(٥) انظر: التلخيص: ٤٧٦، الكنز في القراءات العشر ٢/٧٢٠، غيث النفع: ٣٩١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْبَيِّنَةُ﴾ [١] ت: على رَفْعِ التَّالِيِ بِتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ، أَي: هُوَ رَسُولٌ، ن: عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ﴿الْبَيِّنَةُ﴾، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا .

﴿قِيَمَةٌ﴾ [٣] ت. ﴿جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [٤] ت أيضاً، ﴿وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٥] ك.

﴿الْقِيَمَةَ﴾ [٥]، و﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [٦]، و﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [٧] ت. و﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ [٨] استئناف، ﴿خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [٨] ك، ﴿وَرَضُّوْا عَنْهُ﴾ [٨] ك، أوت؛ وفاقاً لللداني^(١) كالسجستاني^(٢). ﴿رَبَّهُ﴾ [٨] م.



(١) المكتفى ٦٢٦.

(٢) انظر: القطع ٢/٨١٣، المرشد ٢/٨٦٤.

سورة الزلزلة

وتسمّى سورة الزلزال^(١).

مدنيّة^(٢).

وحرّوفها: مئةٌ وتسعةٌ وأربعون^(٣).

وكلمها: خمسٌ وثلاثون كلمةً^(٤).

وآيها: ثمان آياتٍ كوفيٌّ والمدني الأول، وتسعُ آياتٍ في الباقي^(٥).

واختلافها: آية^(٦) ﴿أَشْتَاتَا﴾ [٦] تركها كوفيٌّ والمدنيُّ الأوّل.



(١) انظر: جمال القراء ٣٨/١.

(٢) انظر: زاد المسير ٢٠١/٩، تفسير القرطبي ٤١٥/٢٢، حسن المدد: ١٥٣.

(٣) كذا في البيان ٢٨٣، وحسن المدد ١٥٣، والقول الوجيز ٣٥٣، وفي البصائر ١/٥٣٥: «تسعة عشر» بدلاً من «تسعة وأربعين».

(٤) انظر: البيان ٢٨٣، حسن المدد ١٥٣، البصائر ١/٥٣٥، القول الوجيز ٣٥٣.

(٥) انظر: البيان ٢٨٣، فنون الأفتان ٣٢٤، جمال القراء ١/٢٢٨.

(٦) انظر: البيان ٢٨٣، فنون الأفتان ٣٢٤، جمال القراء ١/٢٢٨، حسن المدد ١٥٣.

فواصلها^(١)

﴿ زَلَّزَلَهَا ﴾ [١]، ﴿ أَثْقَالَهَا ﴾ [٢]، ﴿ مَا لَهَا ﴾ [٣]، ﴿ أَخْبَارَهَا ﴾ [٤]، ﴿ أَوْحَى لَهَا ﴾ [٥]، ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٦]، ﴿ خَيْرَ أَيْرَهُ ﴾ [٧]، ﴿ شَرَّ أَيْرَهُ ﴾ [٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٣، حسن المدد: ١٥٣، القول الوجيز ٣٥٤.

القراءات وتوجيهها

وقرأ ﴿يَصْدُرُ﴾ [٦] بإشمام الصاد الزاي حمزة والكسائي، وكذا خَلْفٌ ورُوَيْسٌ، ووافقهم الأعمش، كما في النساء [٩٠].

وقرأ ﴿يَرَهُ﴾ [٧-٨] في الحرفين بإسكان الهاء هشامٌ من جميع طرقه، وكذا ابنُ وردانٌ من طريقِ النَّهروانيِّ عن ابنِ شبيب عن الفضل إلا ما انفردَ به الكارزيني من طريقِ الحُلوانيِّ، فيما ذكره في «المبهج» من الإشباع لهشام. وقرأ يعقوبٌ بخلافٍ عنه وابنُ وردانٌ من طريقِ ابنِ هارون، وابنُ العَلَّافِ عن ابنِ شبيب باختلاسها.

وقرأ الباقر بالإشباع، وبه قرأ يعقوبٌ في أحد وجهيه، وابنُ وردانٌ من ثاني طرقه^(١) في الوجه الثالث، وخصَّ ابنُ سوار صاحبُ «المستنير»، والقلاسي صاحبُ «الإرشاد» وغيرهما رَوْحاً باختلاس، ورُوَيْساً بالإشباع، وكلاهما صحيحٌ عن يعقوب^(٢).



(١) وفي الإتحاف ٢/ ٦٢٢: «من باقي طرقه».

(٢) انظر: باب هاء الكناية: في ٢/ ٨١١.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ زَلَّزَلَهَا ﴾ [١] ت، أو ك؛ وفاقاً للجعبري^(١) على تقدير:
 تُرى الأهوال، وتعلق ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [٦] بما بعدها، ن: على أن ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بدلٌ
 من ﴿ إِذَا ﴾.

﴿ أَوْحَى لَهَا ﴾ [٥] ت؛ وفاقاً للداني^(٢) / كابن الأنباري^(٣) والسجستاني^(٤)،
 وانتصابُ التالي بـ ﴿ يَصْدُرُ ﴾ كما في «النهر»^(٥). ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٦] ك،
 ﴿ حَيْرَ أَيْرَهُ ﴾ [٧] ك. ﴿ يَرَهُ ﴾ [٨] م.

* * *

(١) وصف الاهتداء ٢/ ٥٣٠.

(٢) المكتفى ٦٢٦.

(٣) الإيضاح ٢/ ٩٨٣.

(٤) انظر: المرشد ٢/ ٨٦٥.

(٥) النهر الماد ٢/ ١٢٩٢.

التجزئة

من أول سورة الضحى إلى آخر هذه السورة ربع^(١).

* * *

(١) وهو أحد الأقوال الأربعة في غيث النفع ٣٩٢، ولكنه رَجَّح أن يكون الربع على نهاية سورة العاديات، وهو الذي في جمال القراء ١/ ١٦٢. وفي القول الوجيز على الآية [٨] من سورة العاديات.

سورة العاديات

مَكِّيَّةٌ^(١).

وحرُوفُها: مئةٌ وثلاثةٌ وستون^(٢).

وكَلِمُها: أربعون^(٣).

وأَيُّها: إحدى عشرة آية^(٤).



(١) انظر: زاد المسير ٢٠٦/٩، الجامع لأحكام القرآن ٤٠٤/٢٢، حسن المدد: ١٥٣.

(٢) كذا في البيان ٢٨٤، وحسن المدد ١٥٣، والقول الوجيز ٣٥٤، وفي البصائر ١/٥٣٧:

«مئة وستون».

(٣) انظر: البيان ٢٨٤، البصائر ١/٥٣٧، القول الوجيز ٣٥٤.

(٤) انظر: البيان ٢٨٤، فنون الأفتان ٣٥٢، جمال القراء ١/٢٢٨.

وفواصلها^(١)

﴿صَبَّحًا﴾ [١]، ﴿فَدَحًا﴾ [٢]، ﴿صَبَّحًا﴾ [٣]، ﴿نَقَعًا﴾ [٤]، ﴿جَمَعًا﴾ [٥]، ﴿لَكُوْدٌ﴾ [٦]، ﴿لَشَهِيْدٌ﴾ [٧]، ﴿لَشَدِيْدٌ﴾ [٨]، ﴿أَلْقُبُوْرٌ﴾ [٩]، ﴿أَلْقُبُوْرٌ﴾ [١٠]، ﴿لَحَيِّرٌ﴾ [١١].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٤، حسن المدد ١٥٣، القول الوجيز ٣٥٤.

القراءات وتوجيهها

أدغم تاء ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ [١] في ضاد ﴿ضَبْحًا﴾ [١]، وتاء ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ [٣] في صاد ﴿ضَبْحًا﴾ [٣] خلادٌ كأبي عمرو^(١)، ووافقهما ابنُ مُحَيْصِنٍ من «المفردة» واليزيديُّ، وبه قرأ يعقوبُ من «غاية المطلوب» ك«المصباح». والعادياتُ: الخيلُ. والمرادُ خيلُ الغزاةِ تَعْدُو فَتَضْبَحُ ضَبْحًا، وهو صوتُ أنفاسِها عند العَدْوِ، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ [٣] يُغَيِّرُ أَهْلَهَا عَلَى الْعَدُوِّ ﴿ضَبْحًا﴾ [٣]، أي: في الصبح. وفي هذه السورة من الإدغام ثلاثة^(٢).



(١) بخلفهما، وفي الإتحاف ٢/ ٦٢٤: «وأثبت في الأصل هنا الخلاف في الأولى ﴿ضَبْحًا﴾ لخلاد كالثانية ﴿ضَبْحًا﴾، وفيه نظر، فإنها انفرادة لابن خيرون عن خلاد، لا يُقرأ بها ولذا أسقطها من الطيبة».

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٢، التلخيص ٤٧٧، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٧٢١، غيث النفع ٣٩٢.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿وَالْعَدِيدَاتِ ضَبْحًا﴾ [١]، وما عطف عليها؛ لأنَّ جواب القَسَمِ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾ [٦]، فلا يُفصل بينهما إلا عند الضرورة. ﴿لَكَنُودٌ﴾ [٦] ك: على أَنَّ القَسَمَ واقعٌ عليه وحده، وحينئذٍ فالتالي مستأنفٌ. والكنود: الكفور، مِنْ كَنَدَ النُّعْمَةَ، وفي الحديث^(١): «الكنود الذي يأكل وحده، ويمنع رِفْدَه، وَيَضْرِبُ عَبْدَه». ﴿لَشَهِيدٌ﴾ [٧] ك. ﴿لَشَدِيدٌ﴾ [٨] ت، ﴿الصُّدُورِ﴾ [١٠] ت، وفاقاً للداني^(٢). ﴿لِحَيْرٍ﴾ [١١] م.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٥٨٦/٢٤ وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير ٤٣٦/١٤، والطبراني في المعجم الكبير ٨/٢٤٥ برقم (٧٩٥٨) جميعهم مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً بِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ فِي إِسْنَادِهِ جَعْفَرُ بْنُ الزَّبِيرِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، بَلْ كَذَّبَهُ شَعْبَةَ، كَمَا فِي الْمِيزَانِ ١/٤٠٦ برقم (١٥٠٢) وبه ضَعَّفَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٧/١٤٢، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ ٨/١٨٨، بِرَقْمِ (٧٧٧٨) عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً، وَضَعَّفَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٧/١٤٢ فَقَالَ: «فِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ». وَفِيهِ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ مَدْلُوسٌ، وَقَدْ رَوَاهُ بِالْعِنْتَةِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ ٦٩ برقم ١٦٠، مِنْ طَرِيقِ حَمْزَةَ بْنِ هَانِئٍ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ مَوْقُوفاً، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً؛ حَمْزَةُ بْنُ هَانِئٍ مَجْهُولٌ، كَمَا فِي الْمِيزَانِ ١/٦٠٨، وَأَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التَّرْمِذِيُّ فِي نَوَادِرِ الْأَصُولِ ٣/٧٢ بِدُونِ إِسْنَادٍ، وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ ١٥/٦٦٠٥ لِعَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ أَيْضاً.

وَضَعَّفَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ ٣٤ برقم ١٦٠، وَفِي الضَّعِيفَةِ ١٢/٧٣٣ برقم (٥٨٣٣) مَوْقُوفاً وَمَرْفُوعاً عَنِ أَبِي أَمَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٢) المكتفى ٦٢٦.

سورة القارعة

مكيَّة^(١).وحرُوفُها: مئةٌ واثنان وخمسون^(٢).وكَلِمُها: ستٌ وثلاثون^(٣).وآيُها: ثمان بصرِيٌّ وشاميٌّ وعشر حجازِيٌّ، وإحدى عشرة كوفيٌّ^(٤).واختلافُها: ثلاث^(٥): ﴿الْقَارِعَةُ﴾ الأولى [١] كوفيٌّ، ﴿مَوَازِينُهُ﴾ معاً

[٨،٦] حجازِيٌّ وكوفيٌّ.



(١) انظر: زاد المسير ٢١٣/٩، الجامع لأحكام القرآن ٤٤٢/٢٢، حسن المدد: ١٥٤.

(٢) كذا في البيان ٢٨٥، وحسن المدد ١٥٤، والقول الوجيز ٣٥٤.

(٣) انظر: البيان ٢٨٥، البصائر ١/٥٣٩، القول الوجيز ٣٥٤.

(٤) انظر: البيان ٢٨٥، فنون الأفتان ٣٢٥، جمال القراء ١/٢٢٨.

(٥) انظر: البيان ٢٨٥، فنون الأفتان ٣٢٥، جمال القراء ١/٢٢٨.

وفواصلها^(١)

﴿ أَلْقَارِعَةٌ ﴾ [١]، ﴿ مَا أَلْقَارِعَةٌ ﴾ [٢]، ﴿ أَلْقَارِعَةٌ ﴾ [٣]، ﴿ أَلْمَبْتُوثُ ﴾ [٤]، ﴿ أَلْمَنْفُوشُ ﴾ [٥]، ﴿ مَوَازِينُهُ ﴾ [٦]، ﴿ رَاضِيَةٌ ﴾ [٧]، ﴿ مَوَازِينُهُ ﴾ [٨]، ﴿ هَاوِيَةٌ ﴾ [٩]، ﴿ مَا هِيَّةٌ ﴾ [١٠]، ﴿ حَامِيَةٌ ﴾ [١١].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٥، حسن المدد ١٥٤، القول الوجيز ٣٥٥.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿مَاهِيَةً﴾ [١٠] بحذفِ الهاءِ في الوصل وإثباتها في الوقف حمزةً، وكذا يعقوب^(١)، ووافقهما الأعمش وابنُ مُحَيِّصِنٍ والحسنُ؛ لأنها في الوقف يُحتاج إليها لتحسين حركة / الموقوف عليه، وفي الوصل يُستغنى عنها، وزاد ابنُ مُحَيِّصِنٍ مِنْ طَرِيقِ البَرِّيِّ من «المفردة»^(٢) سكونَ الياءِ في الحالين، وقرأ الباقون بإثباتِ الهاءِ في الحالين. وفيها إدغام واحد^(٣).



(١) تقدم في الوقف على المرسوم في ٣/ ١٢٣٥.

(٢) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٦٣.

(٣) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٣، التلخيص ٤٧٨، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٧٢١، غيث النفع ٣٩٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ [٢] ك، أوت؛ وفاقاً لأبي حاتم^(١)؛ لأنَّ
﴿الْقَارِعَةُ﴾ [١] مبتدأ، و﴿مَا﴾ مبتدأ ثان، و﴿الْقَارِعَةُ﴾ [٢] خبره،
والمبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن الأول، والرابطُ بينهما إعادةُ المبتدأ بلفظه.
﴿الْمَنْفُوشُ﴾ [٥] ك، أوت؛ وفاقاً للداني^(٢). ﴿رَاضِيَةٌ﴾ [٧]، و﴿هَٰوِيَةٌ﴾
[٩]، و﴿مَاهِيَةٌ﴾ [١٠] ك. ﴿حَامِيَةٌ﴾ [١١] م.

* * *

(١) انظر: المرشد ٢/ ٨٦٧.

(٢) المكتفى ٦٢٧.

سورة التكاثر

مَكِّيَّةٌ^(١). قال أبو حيان^(٢): «في قول جميع المفسِّرين»، وقال البخاري^(٣):
 (مدنية).

وحرُوفُها: مئة وعشرون^(٤).

وكَلِمُها: ثمانٍ وعشرون^(٥).

وأَيُّها: ثمانِ آياتٍ^(٦).



(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢/٤٤٨، حسن المدد: ١٥٤.

(٢) البحر المحيط ٨/٥٠٧.

(٣) هكذا في البحر لأبي حيان ٨/٥٠٧، وعنه نقل المؤلف هنا. وينظر: الإتيقان ١/٨٠-٨١.

(٤) كذا في البيان ٢٥٦، وحسن المدد ١٥٤، البصائر ١/٥٤٠، القول الوجيز ٣٥٥.

(٥) انظر: البيان ٢٥٦، البصائر ١/٥٤٠، القول الوجيز ٣٥٥.

(٦) انظر: البيان ٢٥٦، فنون الأفتان ٣٢٥، جمال القراء ١/٢٢٩، وحسن المدد ١٥٤.

وفواصلها^(١)

﴿ الشَّاكِرُ ﴾ [١]، ﴿ الْمُقَابِرِ ﴾ [٢]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٣]، ﴿ تَعَامُونَ ﴾ [٤]، ﴿ الْيَقِينِ ﴾ [٥]، ﴿ الْجَحِيمِ ﴾ [٦]، ﴿ الْيَقِينِ ﴾ [٧]، ﴿ النَّعِيمِ ﴾ [٨].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٥٦، وحسن المدد ١٥٤، والقول الوجيز ٣٥٦.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿أَهْلَكُمْ﴾ [١] حمزة والكسائي، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش،
وورشٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، -وقالون من «العنوان» بين اللفظين-، وله
الفتح، والباقون بالفتح.

واخْتَلَفَ فِي ﴿لَتَرْوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [٦]:

فابنُ عامرٍ والكسائيُّ^(١) بَضَمَ التاءِ مَبْنِيًّا للمفعول^(٢) مضارع أرى مُعَدَّى
«رأى» بالهمزة. وانتقل المفعولُ الأولُ إلى صيغة الرفع لقيامه مقامَ الفاعل،
وبقي الثاني وهو ﴿الْجَحِيمَ﴾ منصوباً، وفاعله محذوفٌ للعلم به.
وأصله لَتُرَأْيُونَ عَلَى وَزْنِ تُكْرَمُونَ، نُقِلَتْ همزته إلى الرَّاءِ على قياسها،
فانقلبت ياءؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحُذِفَتْ أَلْفُهُ للسَّاكِنِينَ،
وَدَخَلَتِ النونُ الثَّقِيلَةُ، فَبُنِيَ الفِعْلُ معها، أو أُعْرِبَ عَلَى رَأْيٍ^(٣)، وحُذِفَتْ
نونُ الرفعِ، وحُرِّكَتْ وَاوُهُ للسَّاكِنِينَ، ولم تُحَذَفْ؛ لأنها علامةُ جمعٍ وقبلها
فتحةٌ، ولو كان قبلها ضمةٌ لَحُذِفَتْ نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَاكَ﴾ [القصص: ٨٧].

(١) انظر: إرشاد المبتدي ٦٤٦، النشر ٢/٤٠٣، الإتحاف ٢/٦٢٦.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٣٤، الحجة لابن زنجلة ٧٧١، الموضح

٣/١٣٩٣.

(٣) انظر مذاهب النحويين في المسألة: التذييل والتكميل ١/١٢٦.

وقرأ الباقون غير الحسنِ بفتحها مبنياً للفاعل مضارع رأى، و﴿ الْجَحِيمِ ﴾ مفعوله، وخرج بتعيين ﴿ لَتَرُونَ ﴾: ﴿ تُرْتَرُونَهَا ﴾ [٧] المتفق على فتح تائه؛ لأنَّ المعنى فيه أنهم يرونها، أي: تريهم أولاً الملائكة أو من شاء ثم يرونها بأنفسهم /؛ ولهذا قال الكسائي^(١): «إنك تُرى -أي: أولاً- ثم ترى»، نبه عليه في «النشر»^(٢).

وعن الحسن^(٣) (لَتَرُونَ... ثم لَتَرُونَهَا) [٦-٧] بهَمْزِ الواوِين^(٤)، استثقل الضمة على الواو، فهُمزت كما هُمز ﴿ أُقْتَتَّ ﴾ [المرسلات: ١١]، وكان القياس^(٥) ألا تُهمز؛ لأنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين فلا يُعْتَدُّ بها، لكنها لما لحقت الكلمة بحيث لا تزولُ أشبَهَت الحركة الأصلية فهمزوا، وقد همزوا في الحركة العارضة ما يزولُ في الوقف^(٦) (اشترؤوا الضلالة) [البقرة: ١٦]، فهمزُ هذه أولى.



(١) انظر: النشر ٢/٤٠٣.

(٢) النشر ٢/٤٠٣.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٥٦٦، إيضاح الرموز ٧٣٤.

(٤) انظر في توجيه القراءة: المحتسب ٢/٣٧١، البحر المحيط ٨/٥٠٥.

(٥) انظر: الممتع ٢٢٣.

(٦) وهي لغة قيس كما في المحتسب ١/٥٥، وانظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٢٦،

والدر المصون ١١/٩٩.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْمَقَابِرِ﴾ [٢] ك، أوت؛ وفاقاً للعماني^(١)، وحينئذٍ يُبتدأ بالتالي على التهديد والوعيد، وقيل: الوقفُ على ﴿كَلَّا﴾ [٣] هوت، أي: لا ينفَعُكم التكاثر، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْمُونَ﴾ [٤] ك، والتكرير للتأكيد. وعن علي^(٢) بن أبي طالب رضي الله عنه: الأول في القبور، والثاني في البعث، غاير بينهما بحسبِ التعلُّق، وتبقى ﴿ثُمَّ﴾ على بابها من المهلة في الزمان.

﴿لَوْ تَعْمُونَ﴾ [٥] ن؛ لأنَّ التالي متعلق به، أي: لو تعلمون كعلمكم اليقين^(٣)، وهو ك، أي: ما تستيقنونه لشغلكم ذلك عن غيره من التكاثر ونحوه، فحذف الجواب للتفخيم وعلم المخاطبين به. ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [٧] ك. ﴿التَّعْيِيرِ﴾ [٨] م.



(١) المرشد ٢/ ٨٦٨.

(٢) أورده ابن عطية في تفسيره ١٦/ ٣٥٩ بدون إسناد، ويبدو أن المصنّف نقله من البحر المحيط ٨/ ٥٠٨ بنصّه. وأورده القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٤٥٤ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مثله بدون إسناد.

(٣) أي: قوله: ﴿الْيَقِينِ﴾.

سورة والعصر

مَكِّيَّةٌ^(١).

وحرُوفُها: ثمانية وستون.

وكَلِمُها: أربع عشرة^(٢).

وأَيُّها: ثلاثٌ متفقَةٌ الإجمال.

واختلافُها: ثنتان^(٣) ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ [١] تَرَكَها مدنيٌّ أخير، وَعَدَّ ﴿ وَتَوَاصَوْا ﴾

بِالْحَقِّ ﴿ [٣].

وفيهَا شبهُ الفاصلة: موضع^(٤): ﴿ الصَّلَاةِ ﴾ [٣].

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ٢٢٤، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٤٦٣، حسن المدد: ١٥٤.

(٢) كذا في البيان ٢٨٧، وحسن المدد ١٥٤، والبصائر ١/ ٥٤٢، والقول الوجيز ٣٥٦.

(٣) انظر: البيان ٢٨٧، فنون الأفتان ٣٢٥، جمال القراء ١/ ٢٢٩، حسن المدد ١٥٤.

(٤) كذا في حسن المدد ١٥٤، والقول الوجيز ٣٥٦. انظر: البيان ٢٨٧، ولم يذكر شيئاً.

وفواصلها^(١)

﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ [١]، ﴿ حُسْرٍ ﴾ [٢]، ﴿ بِالصَّبْرِ ﴾ [٣].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٧، القول الوجيز ٣٥٦.

[القراءات وتوجيهها]^(١)

وفيها نَقْلُ حركة همزة ﴿الْإِنْسَانَ﴾ [٢]، إلى اللام قبلها لورشٍ كحمزة
والأعمش وَقْفًا، والسَّكْتُ له، أي: لحمزة^(٢).

وفيها نَقْلُ حركة همزة ﴿إِلَّا﴾ [٣] لتنوين ﴿حُسْرٍ﴾ [٢] لورشٍ مطلقاً
كحمزة وَقْفًا، وله السكت أيضاً في الوصل.

* * *

(١) زيد هذا العنوان على منهج المؤلف في سائر الكتاب.

(٢) أي: بخُلْفِ عنه، وكذلك لابن ذكوان وحفص وإدريس بخُلْفِ عنهم.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [١] ن؛ لأنَّ التَّالِيَّ جَوَابُ الْقَسَمِ، فَلَا يُفْصَلُ بينهما. ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾ [٢] ن؛ لأنَّ اللاحقَ استثناءً من ﴿الْإِنْسَانَ﴾ المفسَّر بالجنس؛ وبذلك صَحَّ الاستثناءُ منه، أي: فإنهم اشتروا الآخرة بالدنيا، ففازوا بالحياة الأبدية، والسعادة السَّرمَدِيَّة.

و﴿الصَّالِحَاتِ﴾ [٣] ن؛ لتعلق / ما بعده به، ﴿بِالْحَقِّ﴾ [٣] ن أيضاً؛ [١/٣٦٦] للعتف أيضاً، وهو من عطف الخاص على العام للمبالغة كما في «أنوار التنزيل»^(١). ﴿بِالصَّبْرِ﴾ [٣] م، وليس في هذه وَقْفٌ غيرُه.

* * *

سورة الهمزة

مكيّة^(١).

وحروفها: مئة وثلاثة وثلاثون .

وكلمها: ثلاث وثلاثون^(٢) .وآيها: تسع^(٣) .وفيها شبه الفاصلة: موضع^(٤): ﴿ هُمَزَةٌ ﴾ [١].

(١) انظر: زاد المسير ٩/ ٢٢٦، حسن المدد: ١٥٤ .

(٢) كذا في البيان ٢٨٨، وحسن المدد ١٥٤، والقول الوجيز ٣٥٧، وفي البصائر ١/ ٥٤٣ عدد الحروف «مئة وثلاثون» .

(٣) انظر: البيان ٢٨٨، فنون الأفنان ٣٢٦، جمال القراء ١/ ٢٢٩ .

(٤) انظر: البيان ٢٨٨، (لم يذكر شيئاً)، القول الوجيز ٣٥٧ .

وفواصلها^(١)

﴿ لَمْزَةٍ ﴾ [١]، ﴿ وَعَدَدَهُ ﴾ [٢]، ﴿ أَخْلَدَهُ ﴾ [٣]، ﴿ الْحُطْمَةِ ﴾ [٤]،
 ﴿ الْحُطْمَةُ ﴾ [٥]، ﴿ الْمُوقَدَةُ ﴾ [٦]، ﴿ الْأَفْفِدَةُ ﴾ [٧]، ﴿ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ [٨]،
 ﴿ مُمَدَّدَةٍ ﴾ [٩].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٨، حسن المدد: ١٥٤، القول الوجيز ٣٥٧.

القراءات وتوجيهها

اختلف في ﴿جَمَعَ﴾ [٢]:

فابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، وكذا أبو جعفرٍ ورُوِّحٌ وخَلْفٌ^(١) بتشديد الميم على المبالغة والتكثير^(٢)؛ لأنه يُوافق ﴿وَعَدَّدَهُ﴾ [٢]، ووافقهم الأعمش^(٣). وقرأ الباقر بتخفيفها، وهي محتملةٌ للتكثيرِ وعدمه.

وعن الحسن^(٤) (وَعَدَّدَهُ) [٢] بتخفيف الدال الأولى، أي: جَمَعَ ذلك المالَ، وعدد ذلك المالَ، أي: أحصاه. وقيل: جَمَعَ عدد نفسه من عشيرته وأقاربه.

والجمهورُ بالتشديد، أي: أحصاه، وحافظٌ عليه، وقيل: جعله عددًا لطوارقِ الدهرِ.

وقرأ ﴿يَحْسَبُ﴾ [٣] بفتح السين ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ، وكذا أبو جعفرٍ، على الأصل، ووافقهم الحسنُ والمطوِّعِيُّ، والباقرُ بكسرها كما سبقَ بالبقرة [٢٧٣].

(١) انظر: الكفاية ٣٢٣، النشر ٢/٤٠٣، الإنحاف ٢/٦٢٩.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٦/٤٤١، الحجة لابن زنجلة ٧٧٢، الموضح ٣/١٣٩٧.

(٣) انظر: الروضة ٢/٩٩٩، المبهج ٣/٤٣٠، إيضاح الرموز ٧٣٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٥٦٧، إيضاح الرموز ٧٣٥.

وعن ابنِ مُحَيِّصِنٍ والحسن^(١) (لِيُنْبَذَانَ) [٤] بِأَلْفٍ مَمْدُودَةٍ وَكَسْرِ النُّونِ عَلَى الثَّنِيَّةِ، أَي: هُوَ وَمَالُهُ.

وَأَمَّا ﴿أَدْرِيكَ﴾ [٥] أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ^(٢)، وَأَبُو بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَغَارِبَةِ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَكَذَا خَلْفٌ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ، وَقَرَأَ وَرُشٌّ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ بَيْنَ بَيْنَ، كَقَالُونَ مِنْ «العنوان»، وَالباقون بالفتح.

وَقَرَأَ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [٨] بِالْهَمْزِ أَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ وَحَمْزَةُ، وَكَذَا يَعْقُوبٌ وَخَلْفٌ، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْوَاوِ كَحَمْزَةَ وَقَفَاءً. وَسَبَقَ الْبَحْثُ فِيهِ فِي سُورَةِ الْبَلَدِ [٢٠]، كَالْهَمْزِ الْمَفْرُودِ^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي ﴿عَمَدٍ﴾ [٩]:

فَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَكَذَا خَلْفٌ^(٤) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ^(٥) جَمْعُ «عمود» نَحْوُ: رَسُولٌ وَرُسُلٌ، وَقِيلَ: جَمْعُ «عماد» نَحْوُ: كِتَابٌ وَكُتُبٌ، وَوَأَفْقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ^(٦).

(١) انظر: مفردة الحسن ٥٦٨، مفردة ابن مُحَيِّصِنٍ ١٦٤، إيضاح الرموز ٧٣٥.

(٢) ومن طريق الصُّورِيِّ أيضاً.

(٣) انظر: باب الهمز المفرد ٨٢٣/٢.

(٤) انظر: غاية الاختصار ٧٢٥/٢، النشر ٤٠٣/٢، الإتحاف ٦٢٩/٢.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٤٢/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٧٣، الموضح

١٣٩٨/٣.

(٦) انظر: الروضة ١٠٠٠/٢، مفردة الحسن ٥٦٨، المبهج ٤٣١/٣، إيضاح الرموز ٧٣٥.

وقرأ الباقر بفتحيتين، / فقيل: اسمُ جمعٍ لعمود، وقيل: بل هو جَمْعٌ له،
قال الفراء^(١): «كأديم وأدم».
وفي هذه السورة من الإدغام موضعٌ واحدٌ^(٢).

[٣٦٦/ب]



(١) معاني القرآن ٣/ ٢٩١.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٣، التلخيص ٤٨٠، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٧٢٢،
غيث النفع ٣٩٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿لُمَزَّةٌ﴾ [١] ن؛ لأنَّ الموصول بدلٌ من كلِّ. ﴿أَخْلَدَهُ﴾ [٣] ت، ويُبتدأ بالتالي على أنه بمعنى «أَلَا» التي للتنيه، أو الوقف على ﴿كَلَّا﴾ [٤] هـ: على النفي للسابق، أي: لا يُخْلِدُهُ ماله. ﴿الْحُطْمَةُ﴾ [٤] ك، ﴿مَا الْحُطْمَةُ﴾ [٥] ك أيضاً، ويُبتدأ بالتالي، تقديره: هي نار الله. ﴿الْأَفْعَدَةُ﴾ [٧] ك، أو ت. ﴿مُمَدَّدَةٌ﴾ [٩] م.

* * *

سورة الفيل

مَكِّيَّةٌ^(١).

وحروفُها: ستةٌ وتسعون.

وكَلِمُها: ثلاثٌ وعشرون^(٢).وأَيُّها: خمسٌ^(٣).

* * *

(١) انظر: زاد المسير ٢٣١ / ٩، حسن المدد: ١٥٥.

(٢) كذا في البيان ٢٨٩، وحسن المدد ١٥٥، والقول الوجيز ٣٥٧، وفي البصائر ١ / ٥٤٤: عدد الحروف «ثلاث وتسعون».

(٣) انظر: البيان ٢٨٩، فنون الأفتان ٣٢٦، جمال القراء ١ / ٢٢٩.

وفواصلها^(١)

﴿ أَلْفِيلٍ ﴾ [١]، ﴿ تَضَلِيلٍ ﴾ [٢]، ﴿ أَبَائِيلَ ﴾ [٣]، ﴿ سِجِّيلٍ ﴾ [٤]،
﴿ مَأْكُولٍ ﴾ [٥].

وفيها من الإدغام الكبير موضعان^(٢).

* * *

(١) انظر: البيان ٢٨٩، حسن المدد: ١٥٥، القول الوجيز ٣٥٧.

(٢) انظر: المصادر المذكورة في سورة الهمزة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿الْفَيْلِ﴾ [١]، و﴿أَبَايِلَ﴾ [٣] ك، ﴿مَأْكُولٍ﴾ [٥] م: على أن لام التالفة متعلقة بفعل مضمر، أي: اعجبوا لإيلاف قريش، وهو قول الفرّاء^(١). وقال الخليل^(٢): «متعلقة بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ٣]»، ن: على أنها^(٣) متعلقة بسورة الفيل، فقيل: بأولها، أي: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفَيْلِ﴾ [١]، لِتُؤَلَّفَ قريشُ رحلة الشتاء والصيف. وقال الأخفش^(٤): «بآخرها»، وهما في مصحف أبي سورة واحدة بلا فصل. وعن عمر رضي الله عنه^(٥): أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب، وقرأ في الأولى بالتين.

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٩٣.

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٧.

(٣) غ: «أن لام التأكيد» وسقطت «ن» من: ش، ح، خ، د.

(٤) عبارته في معاني القرآن ٢/ ٥٤٥: «قال: فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش، أي: فعَلَ ذلك لإيلاف قريش».

(٥) أخرجه عبد بن حميد، وابن الأباري في المصاحف كما في الدر المنثور ٥/ ٥١١ - ٥١٢ عن عمرو بن ميمون، قال: «صليت خلف عمر بن الخطاب المغرب، فقرأ في الركعة الأولى: «والتين والزيتون وطور سيناء»، قال: وهكذا هي في قراءة عبد الله، وقرأ في الركعة الثانية: «ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل»، و«لإيلاف قريش» جمع بينهما ورفع صوته ...». ولم نقف على إسناده حتى نحكم عليه.

أي: إنما فعل ذلك أصحابُ الفيل لتألف^(١) قريشُ رحلة الشتاء والصيف؛ وذلك لأن مكة كانت قليلة المكاسب، فكانوا يرحلون إلى الشام في الصيف، وإلى اليمن في الشتاء للتجارة والميرة^(٢)، وتبقى مكة خالية ممن يحمي نساءهم وأولادهم، فلو ظفروا بهم أصحابُ الفيل لطمَع فيهم سائرُ العرب، فالله تعالى أهلك أصحاب الفيل، لئلا يطمعَ فيهم غيرهم، فامتننَّ اللهُ عليهم بذلك.

وقال القرطبي^(٣): «أجمع المسلمون على أن الوقفَ عند قوله: ﴿مَأْكُولٍ﴾ [٥] ليس بقبیح. وكيف يُقال بقبحه وهذه السورة تقرأ في الركعة الأولى، والتي بعدها في الركعة الثانية؟ ولا يمتنع الوقفُ على أعجاز الآيات، سواء أتمَّ الكلام أم لا».

وقال / ابن العربي^(٤): «وليسَتِ المواقِفُ التي تَنزِعُ بها [القُرَّاء] شرعاً [٥/٣٦٧] مَرَوِيًّا، وإنما أرادوا به تعليمَ الطلبة المعاني، فإذا عَلِموها وقفوا حيث شاؤوا».

قال ابن الخطيب^(٦): «والمشهورُ أنهما سورتان. ولا يُلزَمُ من التعليق الاتحاد؛ لأنَّ القرآنَ كالسورة الواحدة».

(١) ش، ح: «لتأليف».

(٢) الميرة: الطعام يجمع للسفر ونحوه.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٠٦/٢٠-٢٠٧.

(٤) أحكام القرآن ٤/١٩٨١.

(٥) سقطت من النسخ، وأثبتناها من «أحكام القرآن».

(٦) وهو الرازي في تفسيره ٣٢/١٠٤.

وقال الخليل^(١): «ليست متصلةً، كأنه قال: أَلَّفَ اللهُ قَرِيشاً إِيلَافاً فليعبدوا».

واللامُ متعلِّقَةٌ بِـ ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، أي: هؤلاء ﴿رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾؛ لإيلافهم رحلة الشتاء والصَّيف للامتياز، ويَحْمَلُ ما بعد الفاء على ما قبلها؛ لأنها زائدةٌ، غيرُ عاطفةٍ، وأمَّا مصحفُ أَبِي جَمَعاً^(٢) فمعارضٌ بإطباقِ الكُلِّ على الفصلِ بينهما^(٣).



(١) انظر: الكتاب ٣/١٢٧.

(٢) يعني: جَمَعَهُ لهاتين السُّورتين في سورة واحدة.

(٣) انظر: تفسير الرازي ٣٢/١٠٤، واللباب ٢٠/٥٠٦.

سورة قريش

قال الجمهور: مكِّيَّةٌ^(١)، وعن الضحاک وابن السائب^(٢): مدنيَّةٌ.
 وحروفها: ثلاثةٌ وسبعون.
 وكلمها: سبع عشرة^(٣).
 وآيها: أربعٌ عراقيةٌ ودمشقيةٌ، وخمسٌ حجازيةٌ وحمصيةٌ.
 وخلافها: آية^(٤) ﴿مِنْ جُوعٍ﴾ حجازيةٌ وحمصيةٌ.



(١) كذا في البحر ٨/٥١٣، وانظر: زاد المسير ٩/٢٣٨، النكت والعيون للماوردي ٣٤٥/٦.

(٢) عطاء بن السائب بن مالك - ويقال: ابن زيد - أبو السائب - ويقال غير ذلك - التقي، الكوفي، أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضاً على أبي عبد الرحمن السلمي، وأدرك علياً رضي الله عنه، (ت: ١٣٦هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٠/٨٦، غاية النهاية ١/٥١٣.

(٣) كذا في البيان ٢٩٠، وحسن المدد ١٥٥، والبصائر ١/٥٤٥، والقول الوجيز ٣٥٨.

(٤) انظر: البيان ٢٩٠، فنون الألفان ٣٢٦، جمال القراء ١/٢٢٩، حسن المدد ١٥٥.

وفواصلها^(١)

﴿قُرَيْشٍ﴾ [١]، ﴿وَالصَّيْفِ﴾ [٢]، ﴿الْبَيْتِ﴾ [٣]، ﴿خَوْفٍ﴾ [٤].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٩٠، حسن المدد ١٥٥، القول الوجيز ٣٥٨.

القراءات وتوجيهها

اختلفوا في ﴿لِإِلَافٍ﴾ [١]:

فابنُ عامرٍ^(١) بالهمز من غير ياءٍ بوزن «لِعَلَفٍ» مصدرٌ لـ «أَلَفَ» ثلاثياً^(٢)،
يقال: أَلَفْتُهُ إِلافاً نحو: كَتَبْتُهُ كِتَاباً، يقال: أَلَفْتُهُ إِلفاً وإِلافاً.
وقيل: إنه مصدرٌ أَلَفَ رباعياً، نحو: قَاتَلَ قِتالاً. قال الزمخشري^(٣):
«لمؤالفة قريش».

وقرأ أبو جعفرٍ بياءٍ ساكنةٍ من غير همزٍ؛ وذلك أنه لما أبدل الثانية حَذَفَ
الأولى، أي: على غير قياس.

وقرأ الباقون بهمزة مكسورة بعدها ياءٌ ساكنةٌ مصدر أَلَفَ رباعياً على
وزن «أكرم» يقال: أَلَفْتُهُ أُولِفُهُ إِلافاً.

وقرأ أبو جعفرٍ ﴿إِلَافِهِمْ﴾ [٢] بهمزة مكسورة من غير ياءٍ مصدرٌ ثلاثي
كقراءة ابنِ عامرٍ ﴿لِإِلَافٍ﴾ [١]، وقرأ الباقون بالهمزة وياءٍ ساكنةٍ بعدها،
وكلُّهم على إثبات الياءِ في الثاني [٢] إلاَّ أبا جعفرٍ.

(١) انظر: الغاية ٤٣٩، النشر ٤٠٣/٢، الإتحاف ٦٣١/٢.

(٢) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٤٤٤/٦، الحجة لابن زنجلة ٧٧٣، الموضح

١٤٠٠/٣.

(٣) الكشاف ٨٠١/٤.

ومن الغريب أنهم اختلفوا في سُقوط الياءِ وثبوتها في الأول، مع اتفاق المصاحف على إثباتها خطأً^(١)، واتفقوا على إثبات الياءِ في الثاني إلا ما ذُكر عن أبي جعفرٍ مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيها خطأً، فهو أدلُّ دليلٍ على أنَّ القُرَاءَ مُتَّبِعُونَ / الأثرَ والروايةَ، لا مجردَ الخطأ، والله أعلم. [ب/٣٦٧]

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضعٌ واحدٌ^(٢).



(١) انظر: مرسوم هذه السورة.

(٢) كذا في الإدغام الكبير ٢/ ٢٥٤، التلخيص ٤٨٢، الكنز في القراءات العشر ٢/ ٧٢٣، غيث النفع ٣٩٥.

المرسوم

اتفقت المصاحفُ على إثباتِ الياءِ في ﴿لِإِيْلَافٍ﴾ [١]، وحذفها في ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾ [٢]، وحذف الألفِ التي قبل الفاءِ فيهما^(١)، ووجهُ حَذْفِ ياءِ ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾ التخفيفُ كالألفِ، قال ابنُ أُشْتةَ: «وصفةُ كتابتهما ﴿لِإِيْلَافٍ﴾، ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾».

واختُلِفَ في الياءِ من ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾ [٢]: فمنهم مَنْ كَتَبَهَا ياءً مَمْطُوطةً متصلةً باللامِ هكذا ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾، ومنهم من كتبها مَعْقُوصةً ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾^(٢).



(١) انظر: المقنع ٩٠، المحكم ١٨٧، مختصر التبيين ٥ / ١٣٢١، ١٣٢٣، الوسيلة ٢٧٦ - ٢٧٧، الجميلة: ٥٦٣.

(٢) والعمل على الأول في مصاحف أهل المغرب وعلى الثاني في مصاحف أهل المشرق. انظر: دليل الحيران ١٩٤، سفير العالمين ٢ / ٦٤٣.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ وَالصَّيْفِ ﴾ [٢] ك: على جعل اللام متعلقة بالسابقة وهو بمنزلة التضمين في الشعر^(١)، وهو أن يتعلّق معنى البيت بالذي قبله تعلّقاً لا يصحُّ إلّا به، لكنّ عورض بأنه لو تعلّقت اللام بالسابقة لكانت هذه بعض آية من الأولى، وبأن إجماعهم على الفصل بينهما، وأنهما سورتان يمنع تعلق اللاحقة بالسابقة. وأجيب: بأن هذا لا يمنع التعلّق كالنظائر، ن: على تعلّقها بقوله: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ [٣].

قال في «اللباب»^(٢): «أي: فليعبدوا - هؤلاء - ربّ هذا البيت لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف للامتيار، ويحمل ما بعد الفاء على ما قبلها؛ لأنها زائدة غير عاطفة، كقولك: زيدا فاضرب».

وقال في «المدارك»^(٣) والبيضاوي^(٤) ك «الكشاف»^(٥): «دَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَي: إِنَّ الْمَعْنَى: أَنْ نَعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ لَا تُحْصَى، فَإِنَّ لَمْ يَعْبُدُوهُ لَسَائِرِ نِعَمِهِ فَلْيَعْبُدُوهُ لِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ».

(١) قال في «الوافي بمعرفة القوافي» ص: ٢١٤: «وسمّوه تضميناً من التضمين الذي هو الإيداع، كأن الشاعر أودع تمام معنى البيت الأول في الثاني وضمّنه إياه».

(٢) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٥٠٦/٢٠.

(٣) مدارك التنزيل للنسفي ٦٨٣/٣.

(٤) أنوار التنزيل ٥٧٧/٢.

(٥) الكشاف ٨٠١/٤.

﴿ رَبِّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ [٣] ن؛ لأنَّ اللاحقَ متعلقٌ بالسابق. ﴿ مِّنْ حَوْفٍ ﴾

[٤] م، أي: خوفَ أصحابِ الفيل. قال ابن عباس: «من الجذام فلا ترى بمكة مجذوماً»^(١).



(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٦٥٦/٢٤ من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ: «الخوف: الجذام» وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وأورده ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٦٩/١٦، وكذا أبو حيان في البحر ٥١٥/٨، كلاهما بدون إسناد، وأورد البغوي في تفسيره ٥٤٨/٨، وكذا القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٥٠٩/٢٢ عن الضحاك والربيع وشريك وسفيان مثله، وكذا ابن جرير عن الضحاك وسفيان، وقال ابن جرير في تفسيره ٦٥٦/٢٤ - بعد أن ذكر تفسير الخوف بالجذام وغيره -: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله تعالى ذكره أخبر أنه آمنهم من خوف، والعدو مخوف منه، والجذام مخوف منه ولم يخص الخبر عن أنه آمنهم من العدو دون الجذام، ولا من الجذام دون العدو، بل عم الخبر بذلك...»، وانظر: البحر ٥١٥/٨.

سورة أُرأيت

وتسمّى سورة الدّين، وسورة الماعون^(١).
مكيّة^(٢).

وحروفها: مئةٌ واثنا عشر أو ثلاثة^(٣) عشر. وقال عطاء: «وخمسة وعشرون».

وكلمتها: خمسٌ وعشرون^(٤).
وآيها: ستٌ حجازيٌّ ودمشقيٌّ، وسبعٌ عراقيٌّ وحمصيٌّ.
وخلافها: آية^(٥) ﴿يُرَاءُونَ﴾ [٦] عراقيٌّ وحمصيٌّ.



(١) انظر: جمال القراءة ٣٨ / ١.

(٢) انظر: زاد المسير ٢٤٣ / ٩، حسن المدد: ١٥٥.

(٣) قوله: «ثلاثة» سقط من: ش.

(٤) كذا في حسن المدد ١٥٥، انظر: البيان ٢٩١، وجزم في عدد الحروف بالأول ووهم عطاء، وكذا في القول الوجيز ٣٥٩، لكن صاحب البصائر ١ / ٥٤٦ اكتفى بقول عطاء.

(٥) انظر: البيان ٢٩١، فنون الأفتان ٣٢٦، جمال القراء ١ / ٢٢٩.

وفواصلها^(١)

[١/٣٦٨] ﴿بِالَّذِينَ﴾ [١]، ﴿الْيَتِيمَ﴾ [٢]، ﴿الْمَسْكِينِ﴾ [٣]، ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾ /
[٤]، ﴿سَاهُونَ﴾ [٥]، ﴿يُرَاءُونَ﴾ [٦]، ﴿الْمَاعُونَ﴾ [٧].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٩١، حسن المدد ١٥٥، القول الوجيز ٣٥٩.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿أَرَيْتَ﴾ [١] بتسهيل الهمزة الثانية نافع، وكذا أبو جعفر، وزاد الأزرق عن ورش إبدالها ألفاً مع المد للساكنين، وقرأ الكسائي بحذفها. قال جاز الله^(١): «وليس بالاختيار؛ لأنَّ حذفها مختصُّ بالمضارع، ولم يصحَّ عن العرب «رَيْتَ»، والذي سهَّل أمرها وقوعُ حرفِ الاستفهام في أول الكلام»، وقد تقدَّم ما في ذلك من البحث في الأنعام [٤٠]، وأثبتها الباكون محقَّقة، ويوقف عليها لحمزة بوجه واحد، وهو التسهيل بينَ بين، ووافقه الأعمش بخلافٍ عنه.

قرأ الحسن^(٢) (يَدْعُ الْيَتِيمَ) [٢] بفتح الدال وخفَّ العين من ودَّع يدع^(٣) بمعنى الترك، أي: يترك اليتيم ضائعاً. والباكون بضمِّ الدال وتشديد العين. وقرأ ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ [٥] بتغليظ اللام ورش^(٤).

قال في «البحر»^(٥): «فالمُصلُّون هنا - والله أعلم - هم المنافقون، أثبت لهم الصلاة، وهي الهيئات التي يفعلونها، ثم قال: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ

(١) الكشاف ٤/ ٨٠٣.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٦٩، إيضاح الرموز ٧٣٦.

(٣) انظر: المحتسب ٢/ ٣٧٤، البحر المحيط ٨/ ٥١٧.

(٤) يعني من طريق الأزرق.

(٥) البحر ٨/ ٥١٧.

سَاهُونَ ﴿٥﴾، نظراً إلى أنهم لا يُوقعونها كما يُوقَعُها المسلم من اعتقادٍ وجوبها، والتقربِ بها إلى الله تعالى.

وفي الحديث^(١): «عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾، أي: يؤخّرونها عن وقتها تهاوناً بها».

قال مجاهد^(٢): «تَأخِيرُ تَرْكٍ وَإِهْمَالٍ».

(١) الحديث ضعيف مرفوعاً، أخرجه البزار في مسنده ٣/ ٣٤٤-٣٤٥ برقم (١١٤٥)، وأبو يعلى في مسنده ٢/ ١٤٠ برقم (٨٢٢)، وابن جرير في تفسيره ٢٤/ ٦٦٣، والعقيلي في الضعفاء ٣/ ٣٧٧، وابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٤٨٧ برقم (٥٣٦)، والطبراني في الأوسط برقم (٢٢٧٦)، والبيهقي في سننه ٢/ ٢١٤-٢١٥، والبخاري في تفسيره ٨/ ٥٥١-٥٥٢، وفي شرح السنة برقم (٣٩٧) جميعهم من طريق عكرمة بن إبراهيم، عن عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: «سألت النبي ﷺ عن الذين هم عن صلاتهم...»، ورجح البزار الموقوف وضعف المرفوع لأجل عكرمة وكذا العقيلي، وبعكرمة ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٣٢٥ و٧/ ١٤٣.

وقال البيهقي: «وهذا الحديث إنما يصح موقوفاً، وعكرمة بن إبراهيم قد ضعفه يحيى ابن معين وغيره من أئمة الحديث» والموقوف أخرجه أبو يعلى في مسنده ٢/ ٦٣-٦٤ برقم (٧٠٤-٧٠٥)، وابن جرير في تفسيره ٢٤/ ٦٥٩-٦٦٠، والبيهقي في سننه ٢/ ٢١٤.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٣٢٥: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن»، وصححه البيهقي موقوفاً كما تقدم قبل سطور في هذه الحاشية.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢٤/ ٦٦٢ بإسناده عن مجاهد به، وإسناده ضعيف؛ فيه ابن حميد وهو ضعيف كما تقدم، وأورده ابن عطية في تفسيره ١٦/ ٣٦٩، وأبو حيان في تفسيره ٨/ ٥١٧ مثله بدون إسناد.

وقال إبراهيم^(١): «هو الذي إذا سجد قال برأسه هكذا ملتفتاً». وقال قتادة^(٢): «هو التَّركُّ لها، أو هم الغافلون الذين لا يبالي أحدُهم: أصلى أم لم يُصلِّ». ويدلُّ على أنها في المنافقين قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [٦٦]، قال ابن عباس^(٣): «ولو قال: (في صلاتهم) لكانت في المؤمنين». وقال عطاء^(٤): «الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾ ولم يقل: في صلاتهم» انتهى^(٥).

ويوقف على ﴿يُرَاءُونَ﴾ [٦٦] لحمزة بالتسهيل بينَ مع المدِّ والقصرِ، واتباعُ الرسمِ مُتَّحِدٌ في ذلك؛ إذ صورةُ الهَمْزَةِ ساقِطَةٌ في الرَّسْمِ، فلا يُوقَفُ

(١) وأورده ابن عطية في تفسيره ٣٦٩/١٦، وأبو حيان في تفسيره ٥١٧/٨ مثله بدون إسناد.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٣٩٩/٢، وابن جرير في تفسيره ٦٦٢/٢٤، مِنْ طَرِيقِ ابن ثور كلاهما عن معمر عن قتادة به، وإسناد عبد الرزاق رجاله ثقات. وأورده البغوي في تفسيره ٥٥٢/٨، وابن عطية في تفسيره ٣٧١/١٦، وأبو حيان في البحر ٥١٧/٨ بدون إسناد.

(٣) وأورده الفخر الرازي في تفسيره ١١٤/٣٢، والقرطبي في تفسيره ٥١٢/٢٢، مثله عن ابن عباس -رضي الله عنهما- وأبو حيان في تفسيره ٥١٧/٨ أيضاً بدون إسناد.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٦٦٤/٢٤ مِنْ طَرِيقِ عمر بن سليمان عن عطاء بن يسار به، ورجال إسناده بين ثقة وصدوق، إذا كان عمر بن سليمان هو العدوي، وإلا فلم نعرفه. وأورده القرطبي في تفسيره ٥١٢/٢٢، وأبو حيان في تفسيره ٥١٧/٨، كلاهما بدون إسناد.

(٥) يعني: النقل من البحر.

بالواو؛ وذلك لأنَّ حقيقة اتِّباع الرسم في ذلك يمتنع، ولا يمكن؛ لأنَّ الهمزة إذا حُذفت بقيت الواو ساكنةً والنُّطقُ بذلك مُتَعَدِّرٌ، فلم يبق إلا الجمع بين واوين على تقدير أنَّ المحذوفَ واوُ البنية، ولا يصحُّ ذلك روايةً، ولا يُوافق حقيقة الرسم على رأيهم، فلم يبق إلا التسهيلُ بينَ بينَ، فتأمل ذلك مع قولِ المرادِيّ: «يُراوون رُسَمَ / بواوٍ واحدةٍ بعد الألف، فيحتمل أن تكون صورة الهمزة، أو تكون هي الواو الأخرى، فعلى الرسم إن جُعِلت الواو صورة الهمزة أُبدلت واوًا، فيصيرُ اللفظُ بواوين».

وفي هذه السورة من الإدغام الكبير موضع^(١).



(١) كذا في الإدغام الكبير ٢٥٤، التلخيص ٤٨٣، الكنز في القراءات العشر ٧٢٤ / ٢، غيث النفع ٣٩٦.

المرسوم

﴿أَرَاءَيْتَ﴾ [١] بحذف الألفِ التي بعد الراءِ في بعضِ المصاحفِ، وفي بعضها بإثباتها^(١).

* * *

(١) انظر: مرسوم سورة الأنعام.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿بِالَّذِينَ﴾ [١] ن؛ لتعلُّق ما بعده به كـ ﴿الْيَتِيمَ﴾ [٢].
 ودُعُّ اليتيم: دَفَعُهُ عن حَقِّهِ. ﴿الْمَسْكِينِ﴾ [٣] ت، ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾ [٤]،
 و﴿سَاهُونَ﴾ [٥] ن؛ لأنَّ الموصولَ بعد كلِّ منهما صفةٌ له. ﴿الْمَاعُونَ﴾
 [٧] م، وهو الزكاةُ، أو ما يتعاطاه الناسُ بينهم كالفأس والدُّلو والمِقَصِّ.

* * *

سورة الكوثر

قال في «البحر»^(١): «مكيَّة»^(٢) في المشهور وقول الجمهور، مدنيَّة^(٣) في قول الحسن وعكرمة وقتادة.
 قلتُ: وكذا ثبت في «صحيح مسلم»^(٤) من حديث أنسٍ فهو المعتمد^(٥).
 وحرُّوفُها: اثنان وأربعون.
 وكَلِمُها: عشر^(٦).
 وآيُها: ثلاث^(٧).

(١) البحر ٥١٩/٨.

(٢) أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس وابن الزبير وعائشة -رضي الله عنهم- أنها نزلت بمكة كما في الدر ٦٩٥/١٥، وقال القرطبي في تفسيره ٥١٩/٢٢: «وهي مكية في قول ابن عباس والكلبي ومقاتل»، وذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٢٤٧/٩ القولين.

(٣) انظر: المصادر السابقة غير الدر المنثور، وانظر: البحر المحيط ٥١٩/٨ أيضاً وتفسير الحسن البصري ٣٢٣/٥، وانظر: الحاشية التالية.

(٤) ٣٠١-٣٠٠/١، ك: الصلاة، ب: حُجَّة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، برقم (٤٠٠).

(٥) أي: أنها مدنيَّة، وانظر: الفتح ٤١/٩.

(٦) كذا في البيان ٢٩٢، والبصائر ٥٤٧/١، والقول الوجيز ٣٥٩، وكذا جاء على الصواب في حسن المدد النسخة المحققة، أما في المطبوع ١٥٦ فعدد الكلم ثلاث وعشرون، وهو خطأ.

(٧) انظر: البيان ٢٩٢، فنون الأفتان ٣٢٦، جمال القراء ٢٣٠/١.

وفواصلها^(١)

﴿ الْكَوْتَر ﴾ [١]، ﴿ وَأَنْحَر ﴾ [٢]، ﴿ الْآبَتَر ﴾ [٣].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٩٢، حسن المدد ١٥٦، القول الوجيز ٣٥٩.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿ شَانِيكَ ﴾ [٣] بإبدالِ الهمزةِ ياءً أبو جعفرٍ وصلًا ووقفًا، وحمزةٌ وقفًا، وحققها الباقون. وسَبَقَ في الهمز المفرد^(١).

* * *

(١) انظر: باب الهمز المفرد في ٢/٨٣٦.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿وَأَنْحَرْ﴾ [٢] ك أوت؛ وفاقاً للداني^(١) كابن الأنباري^(٢)؛
لأن التالي استئناف. ﴿الْأَبْتَرُ﴾ [٣] م.

* * *

(١) المكتفى ٦٣١.

(٢) الإيضاح ٩٨٨/٢.

سورة الكافرون

ويقال لها سورة العبادة^(١).

مكيّة^(٢) في قول الجمهور، وعن قتادة^(٣): مدنيّة.

وحرّوفها: أربعة وتسعون^(٤).

وكلمها: ست وعشرون^(٥).

وآيتها: ست^(٦).



(١) انظر: جمال القراء ٣٨ / ١.

(٢) أخرجه ابن مردويه في تفسيره كما في الدر ٧١١ / ١٥، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وذكر الماوردي في النكت والعيون ٣٥٧ / ٦، أنها مكية في قول ابن مسعود والحسن وعكرمة، ومدنية في أحد قولي ابن عباس - رضي الله عنهما - وقتادة والضحاك، وذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٢٥٢ / ٩ القولين كذلك، وانظر: تفسير القرطبي ٥٣٢ / ٢٢، البحر المحيط ٥٢١ / ٨.

(٣) أخرجه ابن مردويه في تفسيره كما في الدر ٧١١ / ١٥ عن عبد الله بن الزبير، وانظر: الحاشية السابقة.

(٤) انظر: البيان: ٢٩٣، حسن المدد: ١٥٦، البصائر ٥٤٨ / ١.

(٥) كذا في البيان ٢٩٣، وحسن المدد ١٥٦، البصائر ٥٤٨ / ١، والمثبت من: ش، ح، وهو الموافق لما في المصادر، وسائر النسخ: «سبعون» بدلاً من «تسعون».

(٦) انظر: البيان ٢٩٣، فنون الأفتان ٣٢٦، جمال القراء ٢٣٠ / ١.

وفواصلها^(١)

﴿ الْكٰفِرُوْنَ ﴾ [١]، ﴿ تَعْبُدُوْنَ ﴾ [٢]، ﴿ اَعْبُدْ ﴾ [٣]، ﴿ عِبَادَتُهُ ﴾ [٤]،
﴿ اَعْبُدْ ﴾ [٥]، ﴿ دِيْنَ ﴾ [٦].

* * *

(١) انظر: البيان ٢٩٣، حسن المدد: ١٥٦، القول الوجيز ٣٦٠.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿عَبْدُونَ﴾ [٥، ٣]، و ﴿عَابِدٌ﴾ [٤] كل ما فيها هشامٌ مِنْ طَرِيقِ
الحُلُونِيِّ، بالإمالة للكسرة التالية، وفتحها عن الدَّاجُونِيِّ. وقرأ الباقون
بالفتح، وبه قرأ هشامٌ في وجهه الثاني.

وفتح ياء الإضافة من ﴿وَلِيٌّ﴾ [٦] نافعٌ والبَزِّيُّ بخُلفٍ عنه وهشامٌ
وحفصٌ، وسكَّنها الباقون.

وأثبت الياء بعد النون من ﴿دِينٍ﴾ [٦] مطلقاً يعقوبٌ^(١)، ووافقه الحسنُ
في الوصل، وقرأ الباقون بحذفها / مطلقاً.

وفيهما من ياءات الإضافة واحدة، ومن الزوائد كذلك^(٢).



(١) المثبت من: د، ت، وهو موافق لما في النشر ٢ / ٤٠٤، وفي سائر النسخ: «أبو جعفر».

(٢) انظر: النشر ٢ / ٤٠٤، الإتحاف ٢ / ٦٣٤.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ [٣] ك، ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ [٥] ك؛ وفاقاً للعمّاني^(١)،
 وَيُبْتَدَأُ ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ ﴾ [٦]، ﴿ دِينَ ﴾ [٦] م.



سورة النصر

وتسمّى سورة التوديع^(١)؛ لما فيها من الإيماء إلى وفاة النبي ﷺ،
مدنيّة^(٢) نزلت مُنصرَفَه من غزوة خيبر.

(١) انظر: جمال القراء ٣٨/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/٥٣٨.

(٢) مدنية بالاتفاق كما صرح ابن عطية في تفسيره ٣٧٦/١٦، وابن الجوزي في تفسيره ٢٥٥/٩، وابن عاشور في تفسيره ٥٨٧/٣٠، وغيرهم، ومما يدل على نزولها بالمدينة حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- الذي رواه مسلم في صحيحه ٤/٢٣١٨ برقم (٣٠٢٤) «أنها آخر سورة نزلت من القرآن» وكذا هو عند النسائي وغيره.

لكنه اختلف في وقت نزولها، فقليل: نزلت منصرف النبي ﷺ من خيبر، كما ذكر المصنف وأبو حيان في البحر ٨/٥٢٣، وابن عاشور في التحرير والتنوير ٣٠/٥٨٧، وهذا مبني على ما أخرجه الطبري في تفسيره ٢٤/٧٠٦، والطبراني في الكبير ١١/٢٦٠، برقم (١١٩٠٣-١١٩٠٤) والأوسط ٣/١٥ برقم (٢٠١٧) من طريق عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ولفظه -وهو للأوسط- «لما نزلت: «إذا جاء نصر الله والفتح» السورة نُعيّت لرسول الله ﷺ نفسه حين أنزلت...» إلى قوله: «جاء نصر الله وجاء الفتح وجاء أهل اليمن...» وأهل اليمن هم الأشعريون قدموا إليه بخيبر بعد فتحه لها. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/٢٢-٢٣: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط بأسانيد... وأحد أسانيده رجاله رجال الصحيح» وهلال بن خباب العبدي -وهو عنده في جميع الأسانيد- صدوق تغير بأخرة، كما في التقريب ١٠٢٦ برقم (٧٣٨٤). وأخرج أبو يعلى في مسنده ٤/٣٨٤، برقم (٢٥٠٥) عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «بينما رسول الله ﷺ بالحديبية إذ قال: الله أكبر، الله أكبر، قد جاء نصر الله والفتح، وجاء أهل اليمن...» لكنه ضعيف؛ في إسناده حسين بن عيسى الحنفي وهو ضعيف.

وعن ابن عمر: أوسطُ أيام التشرّيق بمنى في حَجَّة الوداع^(١).
 وحروفُها: سبعةٌ وسبعون.
 وكَلِمُها: تسع عشرة. وقال عطاء: ستُّ وعشرون.
 وآيُها: ثلاث^(٢).

* * *

(١) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده كما في المطالب ٤ / ١٨٥ برقم: ٣٧٩٦، والبيهقي في الدلائل ٥ / ٤٤٧، ومداره على موسى بن عبيدة الرّبدي وهو ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٢٦٨، وقال: «في الصحيح وغيره طرف منه»، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة ٣ / ٢٢٨ بعد أن عزاه للبخاري وابن أبي شيبة وعبد ابن حميد.

(٢) انظر: البيان ٢٩٤، فنون الألفان ٣٢٧، جمال القراء ١ / ٢٣٠، البصائر ١ / ٥٥٠، القول الوجيز ٣٦٠.

وفواصلها^(١)

﴿ وَالْفَتْحُ ﴾ [١]، ﴿ أَفْوَاجًا ﴾ [٢]، ﴿ تَوَابًا ﴾ [٣].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٩٤، حسن المدد: ١٥٦، القول الوجيز: ٣٦٠.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿جَاءَ﴾ [١] ابنُ ذَكْوَانَ وحمزة^(١).

* * *

(١) وكذلك خَلَفٌ، وهشام بخلف عنه كما تقدم في الإمالة في ٣/ ١١١٢.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿أَفْوَاجًا﴾ [٢] ن؛ لأن الفاء جواب ﴿إِذَا﴾ [١]،
﴿وَأَسْتَغْفِرُهُ﴾ [٣] ك. ﴿تَوَابًا﴾ [٣] م.

* * *

سورة تبت

وتسمَّى سورةَ الْمَسَدِ (١).

مَكِّيَّةٌ (٢).

حروفُها: سبعةٌ وسبعون كسابقَتِها.

وكَلِمُها: ثلاث وعشرون.

وأَيُّها: خمس (٣).

قال ابن شَنبُوذ: قال عطاء (٤): عن الشاميِّ ستُّ، ولعلَّه عَدُّ ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾

[١]، وهي تُشَبِّه الفاصلة.



(١) انظر: جمال القراء ١/٣٩.

(٢) انظر: زاد المسير ٩/٢٥٨، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/٥٤٤، حسن المدد: ١٥٦.

(٣) كذا في البيان ٢٩٥، فنون الألفان ٣٢٧، جمال القراء ١/٢٣٠، حسن المدد ١٥٦،

البصائر ١/٥٥٢، القول الوجيز ٣٦٠.

(٤) ش، غ، ف، خ: «ابن عطاء»، والمثبت موافق لما في حسن المدد ١٥٦.

وفواصلها^(١)

﴿وَتَبَّ﴾ [١]، ﴿كَسَبَ﴾ [٢]، ﴿لَهَبٍ﴾ [٣]، ﴿الْحَطْبِ﴾ [٤]، ﴿مَسَدٍ﴾

[٥].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٩٤، حسن المدد: ١٥٦، القول الوجيز: ٣٦٠.

القراءات وتوجيهها

اختلف في ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ الأولى [١]:

فابن كثير^(١) يأسكان الهاء، ووافقه ابن مَحِيصِن^(٢)، وقرأ الباقر بفتحها، لغتان^(٣) كالشَّعْر والشَّعَر والنَّهْر والنَّهَر والصَّخْر والصَّخَر، وما أشبهه ممَّا عَيْنُهُ أو لامُهُ حرفٌ حلقٌ.

قال جار الله^(٤): «وهو من تغيير الأعلام، كقولهم: «شُمْسُ بن مالك» بالضم، يعني سكون الهاء في ﴿لَهَبٍ﴾ وضمَّ الشين في «شُمْس»، ويعني قول الشاعر^(٥):

وإني لمُهَدِّ من ثنائي فقاصدُ به لابن عمِّي الصَّدقِ شُمْسِ بنِ مالكِ

وتعقبه في «البحر»^(٦)، فقال: «أمَّا أبو لهبٍ فالمشهورُ في كُنْيَتِهِ فتحُ الهاء، وأمَّا «شُمْسُ بن مالكٍ» فلا يتعيَّن أن يكونَ من تغيير الأعلام، بل يمكنُ أن

(١) انظر: الروضة ٢/١٠٠٣، النشر ٢/٤٠٤، الإتحاف ٢/٦٣٦.

(٢) انظر: مفردة ابن مَحِيصِن ١٦٤، المبهج ٣/٤٣٢، إيضاح الرموز ٧٣٦.

(٣) انظر: الكشف ٢/٣٩٠، الموضح ٣/١٤٠٩.

(٤) الكشف ٤/٨١٤.

(٥) البيت لتأبط شرًّا، وهو في الحماسة ١/٧٥، والبحر ٨/٥٢٥، والدر المصون

١١/١٤٢.

(٦) البحر ٨/٥٢٥.

يكون مُسَمَّى بـ «شُمْس» المنقول من شُمْس الجمع، كما جاء «أذُنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ»^(١).

وخرج بقولنا: «الأولى»^(٢) / الثانية [٣] المتفق على تحريكها بالفتح؛ لأنها فاصلة، والسكون يُرلُّها عن حُسْنِ الفاصلة.

وقال الجَعْبَرِيُّ^(٣): «للتكبيره»، وكُنِّي بأبي لهبٍ لِحُسْنِهِ وإشراق وجهه، واسمه عبد العُزَّى^(٤)، فَعُدِلَ عنه إلى الكنية عدولاً إلى الأَنْقَصِ، أو لأنَّ مآله إلى النَّارِ، فوافتت حالته كنيته.

وأمال ﴿مَا أَعْنَى﴾ [٢]، و﴿سَيَصَلَى﴾ [٣] حمزةً والكسائيُّ، وكذا خَلَفٌ، ووافقهم الأعمش، وقرأ ورشٌ بالفتح مع تغليظ اللام، وبالتقليل مع ترقيقها، وبه قرأ قالون من «العنوان»، والباقون بالفتح.

وقرأ الحسن^(٥) (سَيُصَلَى ناراً) [٣] بضم الياء مجهولاً، وهي قراءة في غاية

(١) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٣٢٢، برقم: ٤٣١، ك: الصلاة، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه: أنهم كانوا يرفعون أيديهم إذا سلّموا من الصلاة يشيرون بها، فقال ﷺ: «عَلَامٌ تَوْمَثُونَ بأيديكم كأنها أذُنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ، إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه...» الحديث.

(٢) وهو الوارد في قوله: «اختلف في ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ الأولى».

(٣) كنز المعاني (خ): ٣١١/ ب.

(٤) ابن عبد المطلب بن هاشم، عمُ النبي ﷺ، كان شديداً على النبي ﷺ وعلى المسلمين، عظيم التكذيب والأذى له، مات بمكة عند وصول خبر انهزام المشركين ببدر. انظر:

السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٩٠-٩١، الكامل في التاريخ ١/ ٦٦٧.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٥٧١، إيضاح الرموز ٥٣٧.

الحسن؛ لأن الفاعل: إمَّا اللهُ تعالى، أو الملائكة بأمره تعالى، وهذا يلائم
«أبي لهب» عليه لعائنُ الله والملائكة والناسِ أجمعين.

واختلَفَ في ﴿حَمَّالَةٌ﴾ [٤]:

فعاصم^(١) بالنصب على الذم^(٢)، أي: أذُمَّ حَمَّالَةَ الحطب، أو أخصَّ
حَمَّالَةَ بالذم، وقيل: نَصَبُ على الحال، ووافقه ابنُ مُحَيِّصٍ^(٣). وقرأ الباقون
بالرفع^(٤) خبرَ مبتدأ محذوف، أو ﴿وَأَمْرَأَتُهُ﴾ [٤] مبتدأ، و﴿حَمَّالَةٌ﴾
خبر، و﴿فِي جِيدِهَا﴾ [٥] خبرٌ ثانٍ.

* * *

(١) انظر: المستنير ٢/٥٤٨، النشر ٢/٤٠٤، الإتحاف ٢/٦٣٦.

(٢) انظر في التوجيه: الحجة للفارسي ٦/٤٥١، الحجة لابن زنجلة ٧٧٦، الموضح
١٤٠٩/٣.

(٣) انظر: مفردة ابن مُحَيِّصٍ ١٦٤، المبهج ٣/٤٣٣، إيضاح الرموز ٧٣٧.

(٤) أي: رفع ﴿حَمَّالَةٌ﴾.

الوقف والابتداء

آخر البسملية م. ﴿وَتَبَّ﴾ [١] ك^(١)، أو ت^(٢). ﴿كَسَبَ﴾ [٢] ت. ﴿وَأَمْرَاتُهُ﴾ [٣] ك: على رَفْعِ التَّالِيِ بِتَقْدِيرٍ: هِيَ حَمَالَةٌ، أو مَبْتَدَأُ^(٣)، خَبْرُهُ ﴿حَمَالَةٌ﴾، أو نَصْبِهِ عَلَى الذَّمِّ، ن: على أَنَّهُ بَدَلٌ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا. ﴿مَسَلِمٍ﴾ [٥] م.

* * *

(١) وفاقاً للداني في المكتفى ٦٣٥.

(٢) وفاقاً للعُماني في المرشد ٨٧٨/٢.

(٣) قوله: «أو مبتدأ خبره حمالة» لا يتصل بحكم الوقف: ك المتقدم، وإنما هو وجه من وجوه الإعراب، ويكون حكم الوقف على: «وامراته» بناء عليه: ن؛ لأنه لا يفصل بين المبتدأ وخبره.

سورة الإخلاص

وتُسمَّى سورة الأساس^(١)؛ لاشتمالها على توحيد الله تعالى، وهو أساس الدين.

مكيَّة^(٢) في قول الحسن ومجاهد وقتادة، مدنيَّة^(٣) في قول ابن عباس وغيره.

وحر وفها: سبعة وأربعون.

وكلمها: خمس عشرة.

وأيها: أربع آيات^(٤) عراقي ومدني، وخمس مكي وشامي.

واختلافها: آية ﴿لَيْلِد﴾ [٣] مكي وشامي.

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٩.

(٢) قال الماوردي في تفسيره ٦/ ٣٦٩: «مكية في قول ابن مسعود والحسن وعطاء وعكرمة وجابر، ومدنية في أحد قولي ابن عباس -رضي الله عنهما- وقتادة والضحاك والسدي».

وذكر ابن عطية في تفسيره ١٦/ ٣٨٢: «أنها مكية قاله مجاهد بخلاف عنه وعطاء وقتادة، وقال ابن عباس والقرظي وأبو العالية: هي مدنية»، وانظر: زاد المسير ٩/ ٢٦٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢/ ٥٥٧، البحر المحيط ٨/ ٥٢٧.

(٣) انظر: المصادر السابقة، وتفسير البغوي ٨/ ٥٨٧، والدر المنثور ١٥/ ٧٤٠، ٧٤٥.

(٤) انظر: البيان ٢٩٦، فنون الأفتان ٣٢٧، جمال القراء ١/ ٢٣٠، حسن المدد ١٥٧، البصائر ١/ ٥٥٣، القول الوجيز ٣٦١.

وفواصلها^(١)

﴿ أَحَدٌ ﴾ [١]، ﴿ الصَّمَدُ ﴾ [٢]، ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [٣]، ﴿ أَحَدٌ ﴾ [٤].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٩٦، حسن المدد: ١٥٧، القول الوجيز: ٣٦١.

القراءات وتوجيهها

قرأ ﴿كُفُوًا﴾ [٤] بإبدال الهمزة واواً وصللاً ووفقاً حفص^(١)، ووافقه الشنوذبي^(٢)، والباقون بالهمزة^(٣).

وقرأ حمزة، وكذا يعقوب وخلف بإسكان الفاء، ووافقهم المطوعي، وقرأ الباقون بضمها، فالسكون لغة تميم وأسد وعامة قيس، والضم لغة الحجاز.

ويوقف عليها لحمزة بالنقل على القياس المطرد، ولم يذكر في «العنوان»^(٤) غيره.

واختاره المهدي^(٥)، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون^(٦)، وبالإبدال / واواً مفتوحة مع إسكان الفاء على أتباع الرسم، ورجّحه في «الكافي»^(٧)،

(١) انظر: إرشاد المبتدي، ٦٥٠، النشر ٢/٢١٦، الإتحاف ٢/٦٣٧.

(٢) انظر: المبهج ٢/٤٨، إيضاح الرموز ٢٧٣.

(٣) انظر في توجيه القراءات: الحجة للفارسي ٦/٤٦٣، الحجة لابن زنجلة ٧٧٧، الموضح ١٤١٤/٣.

(٤) العنوان: ٥٣.

(٥) شرح الهداية ١/٦٨.

(٦) انظر: التذكرة ١/١٥١.

(٧) الكافي ٥١.

و«التبصرة»^(١)، وهو ظاهرُ «التيسير»^(٢)، و«الشاطيئة»^(٣)، وطريق أبي الفتح فارسٍ ومن تبعه.

وقال في «جامع البيان»^(٤): «وهو مذهبُ عامَّةِ أهلِ الأداءِ مِنْ أصحابِ حمزة وغيرهم» انتهى .

وضَعفه المهدويُّ^(٥)، فقال: «والأحسنُ النقلُ، كما في ﴿جُرْءًا﴾ فنقول: «كُفًا»، وأخذ قومٌ بالإبدال فيه، وبالنقل في ﴿جُرْءًا﴾ محتجين: بأنَّ ﴿كُفُّوًا﴾ كُتِبَتْ بالواوِ، و﴿جُرْءًا﴾ بغير واوٍ فأراد اتِّباع الخَطِّ».

قال: «وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم^(٦)؛ لأنَّا نقول: لو اتَّبَعنا الخَطَّ في الوقفِ على ﴿الْمَلَأَ﴾ في مواضع بالواوِ فقلنا: (المَلُو)، وفي مواضع بالألفِ فقلنا: (الملا)، وهذا لا يُراعى».

قال: «ووجهُ آخر: وهو أنَّ ﴿هُرُوءًا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُّوًا﴾ لم يُكْتَبَا في المصحفِ على قراءة حمزة، وإنما كُتِبَا على قراءة مَنْ يَصُمُّ الزاي، والفاء؛ لأنَّ الهمزةَ إنما تُصَوَّرُ على ما يُؤوَلُ إليه حكمُها على التخفيف، ولو كُتِبَا على قراءة حمزة لُكْتُبَا بغير واوٍ كـ ﴿جُرْءًا﴾، فعلى هذا لا يُلْزَمُ ما احتجُّوا

(١) التبصرة ١٠١.

(٢) التيسير ٤٠.

(٣) الشاطيئة ٢٠.

(٤) جامع البيان (خ): ١٠٧/ب.

(٥) انظر: شرح الهداية ١/٦٨.

(٦) غ: لا يُلتزم.

به من حَطَّ المصحف، غير أن الوقف بالواو فيهما جائز، من جهة ورود الرواية لا من جهة القياس» انتهى.

قال ابن الجزري^(١): «ولا يخفى ما فيه؛ وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثم أُسْكِنَ للتخفيف، وقيل: على توهم الضم الذي هو الأصل فيهما، وذلك ظاهر. وأما إلزامه بالوقف على ما كُتِبَ بالواو من «الملا» وما كُتِبَ بالألف بحسب ما كُتِبَ، فلا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه لم يلزمه أيضاً؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة.

وأما قوله^(٢): «إنهما رُسِمَا على قراءة الضم، فصحيح لو تَعَدَّرَ حَمْلُ المرسوم على القراءتين، أمّا إذا أمكن فهو المُتَعَيَّن، وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان.

والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عندهم الإبدال. وحكي وجه ثالث: تسهيلها بين بين /، ورابع: وهو تشديد الزاي على الإدغام^(٣)، وكلاهما ضعيف، وخامس: وهو ضم الفاء مع إبدال الهمزة وأوأتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، وهو يقوي ما قلناه من وجه الإبدال مع الإسكان.

(١) النشر ١/٤٨٢-٤٨٣.

(٢) يعني: قول المهدوي.

(٣) المثبت من د، ه، وسائر النسخ: «التشديد والإدغام».

وقد ذكره الدانيُّ في «جامعه»^(١) وقال: «رواه أبو بكر أحمد بن محمد^(٢) الأدميُّ الحَمْزِيُّ عن أصحابه عن سُلَيْمٍ عن حمزة. وقال أبو سلمة^(٣) عبدالرحمن بن إسحاق^(٤) عن أبي أيوب الضَّبِّيِّ^(٥): إنه كان يأخذ به، قال: والعمل بخلاف ذلك»، قاله في «النشر»^(٦).
ووافق حمزة على ذلك المطوّعيُّ، والله أعلم.



(١) جامع البيان (خ): ١٠٧/ب.

(٢) ابن إسماعيل، البغدادي، من أجل أصحاب سليمان الضَّبِّيِّ، حاذقٌ، متقنٌ، ثقة في الحديث وفي القراءة، (ت: ٣٢٧ هـ). والأدميُّ: بفتح الهمزة والبدال، نسبة إلى الأدم - جمع: أديم - وهو الجلد، ويعرف بالحَمْزِيِّ؛ لأنه كان عارفاً بحرف حمزة. انظر: معرفة القراء الكبار ٢/٥٥٥، غاية النهاية ١/١٠٦، الأنساب ١/١٠٠، ٢/٢٦٢.

(٣) في النسخ: «أبو سلمة بن»، والتصويب من «النشر»، و«غاية النهاية».

(٤) الكوفي، المعروف بابن أبي الروس، مقرئ معروف. انظر: غاية النهاية ١/٣٦٥.

(٥) هو: سليمان بن يحيى بن أيوب، تقدّم.

(٦) وتقدّم توثيقه في الصفحة السابقة.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١] ك؛ لأن ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، و﴿اللَّهُ﴾ مبتدأ ثان، و﴿أَحَدٌ﴾ خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها بمعنى الشأن، والجملة هي نفس الشأن. ﴿الصَّمَدُ﴾ [٢] ك، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [٣] ك.

﴿أَحَدٌ﴾ [٤] م. واختير؛ وفاقاً للأخفش والسجستاني^(١) وابن الأنباري^(٢) وابن عبد الرزاق ألا يوقف إلا على آخرها؛ لأن النبي ﷺ أمر أن يقرأها

(١) انظر: القطع ٨٢٨/٢.

(٢) الإيضاح ٩٩٢/٢.

(٣) أخرج ابن جرير في تفسيره ٧٢٨/٢٤ بإسناده عن عكرمة وأبي العالية مرسلًا، واللفظ لعكرمة، قال: «إن المشركين قالوا: يا محمد أخبرنا عن ربك، صِفْ لنا ربك ما هو؟ ومن أي شيء هو؟ فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخر السورة»، لكنه ضعيف؛ في إسناده محمد بن حميد شيخ الطبري وهو حافظ ضعيف كما تقدم، وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٧/٢٢٢ بإسناد ابن جرير عن عكرمة وأبي العالية، والحديث ورد عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- أن المشركين قالوا الرسول الله ﷺ: «انسب لنا ربك، فأنزل الله -عز وجل- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾».

أخرجه الترمذي في سننه ٥/٣٨٠، ك: التفسير، ب: ومن سورة الإخلاص، برقم (٣٣٦٤)، وزاد فيه «فالصمد الذي لم يلد ولم يولد...»، والبخاري في التاريخ الكبير ١/٢٤٥ برقم (٧٧٨)، وأحمد في مسنده ٥/١٣٣، وابن خزيمة في التوحيد ٤٥، =

كلَّها على مَنْ قال له: صِفْ لنا رَبَّكَ، من قُرَيْشٍ.

* * *

=
 وابن أبي عاصم في السنة برقم (٦٦٣)، وابن جرير في تفسيره ٧٢٧/٢٤، والعقيلي
 في الضعفاء ١٤١/٤، وابن عدي في الكامل ٢٢٣١/٦، وأبو الشيخ في العظمة برقم
 (٩٠)، والحاكم في المستدرک ٥٤٠/٢، وصحَّحه ووافقه الذهبي.
 وحسَّنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٣٧٩ برقم (٣٣٦٤) دون قوله:
 «فالصمد الذي لم يلد...»، وحسَّنه سليم الهلالي ومَنْ معه في الاستيعاب في بيان
 الأسباب ٥٧٨/٣، وقد توسعوا في تخريج الحديث، ينظر ٥٧٨، ٥٨١.

سورة الفلق

مكيَّة^(١) في قول الحسنِ وجابرٍ وعطاءٍ وعكرمةَ، مدنيَّة^(٢) في قول ابن عباسٍ وقتادة. قيل: وهو الصحيحُ. وحرُوفُها: سبعةٌ وتسعون كاللاحقة^(٣).

(١) أورده الماوردي في تفسيره ٣٧٣/٦ وابن الجوزي في تفسيره ٢٧٠/٩، والقرطبي في تفسيره ٥٦٧/٢٢، وأبو حيان في البحر ٥٣٠/٨، وقال ابن الجوزي: «والأول أصح -أي: أنها مدنية- ويدل عليه أن رسول الله ﷺ سحر وهو مع عائشة -رضي الله عنها-، فنزلت عليه المعوذتان».

وأخرج أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ١٥٣/٣ بإسناده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن سورة الفلق والناس نزلتا بالمدينة، ببعض تصرف، وإسناده يحسن. وقال السيوطي في الإتقان ٨٣/١: «المعوذتان: المختار أنهما مدينتان؛ لأنهما نزلتا في قصة سحر لبيد بن الأعصم، كما أخرجه البيهقي في الدلائل». انظر: الدلائل للبيهقي ٩٢-٩٣/٧ ب: الرقية بكتاب الله عز وجل، لكن في إسناده من لم نقف على ترجمة له فيما بحثنا.

أما قصة سحر النبي ﷺ ففي الصحيحين دون ذكر المعوذتين من حديث عائشة -رضي الله عنها-. انظر: صحيح البخاري ٦/٣٣٤ مع الفتح، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليس وجنوده، برقم (٣٢٦٨)، وك: الطب، ب: السحر، ١٠/٢٢١ برقم (٥٧٦٣)، وصحيح مسلم ٤/١٧١٩، (١٧٢١) ك: السلام، ب: السحر، برقم (٢١٨٩).

(٢) انظر: الحاشية السابقة.

(٣) يعني: سورة الناس.

وَكَلِمُهَا: ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ.

وَأَيُّهَا: خَمْسُ آيَاتٍ^(١).

* * *

(١) انظر: البيان ٢٩٧، فنون الأفنان ٣٢٧، جمال القراء ١/ ٢٣٠، حسن المدد ١٥٧،

البصائر ١/ ٥٥٦، القول الوجيز ٣٦٢.

وفواصلها^(١)

﴿الْفَلَقِ﴾ [١]، ﴿خَلَقَ﴾ [٢]، ﴿وَقَبَّ﴾ [٣]، ﴿الْعُقَدِ﴾ [٤]، ﴿حَسَدَ﴾

[٥].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٩٧، حسن المدد: ١٥٧، القول الوجيز: ٣٦٢.

القراءات وتوجيهها

اِخْتَلَفَ فِي ﴿النَّثَّاتِ﴾ [٤]:

فَرُويسٌ^(١) مِنْ طَرِيقِ النَّحَّاسِ عَنِ التَّمَّارِ عَنْهُ ﴿النَّافِثَاتِ﴾ بِالْفِ بَعْدَ النُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ مَخْفَفَةً مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ.

وَعَنِ الْحَسَنِ^(٢) بِضَمِّ النُّونِ، وَحَذْفِ الْأَلْفِ^(٣) وَفَتْحِ الْفَاءِ مَشَدَّدَةً، وَهِيَ اسْمٌ كَالنُّفَّاحَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ كَذَلِكَ، لَكِنْ بِفَتْحِ النُّونِ جَمَعَ «نَفَّاثَةٌ»، مِثَالُ مِبَالِغَةٍ، مِنْ نَفَثَ، أَي: نَفَخَ.

وَإِخْتَلَفَ فِيهِ، فَقِيلَ: شَبِيهَ النَّفْخِ مِنَ الْفَمِّ فِي الرُّقِيَّةِ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَإِذَا كَانَ بَرِيقٌ فَهُوَ النَّثْلُ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «نَفَخٌ بِرِيقٍ مَعَهُ».

* * *

(١) انظر: التذكرة ٢/٦٥٣، النشر ٢/٤٠٤، الإتحاف ٢/٦٣٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن ٥٧٢، إيضاح الرموز ٧٣٧.

(٣) يعني: حَذَفَ الْأَلْفَ بَعْدَ النُّونِ فِي قِرَاءَةِ رُوَيْسِ السَّابِقَةِ، وَقَالَ فِي الْإِتْحَافِ ٢/٦٣٨: «كَالْتَفَاحَاتِ».

(٤) الكشاف ٤/٨٢١.

الوقف والابتداء

آخر البسمة م. ﴿أَفَلَقَ﴾ [١] ن، كالفواصل التوالي؛ لتعلق لاحقها
بسابقها، فلا يُفصلُ كظائره إلا عند الاضطرارِ كضيقِ النَّفْسِ. ﴿حَسَدَ﴾
[٥] م.

* * *

/ سورة الناس

[٣٧١/١]

ويقال لها ولسابقتها: المعوذتان^(١).
 مكِّيَّة^(٢)، وقيل: مدنيَّة.
 وحرُوفُها: سبعةٌ وتسعون كالسابقة.
 وكَلِمُها: عشرون.
 وآيُها: ستُّ مدنيَّةٌ وعراقيَّةٌ، وسبعٌ مكِّيَّةٌ وشاميَّةٌ.
 خلافتُها: آية^(٣) ﴿الْوَسْوَاسِ﴾ [٤] مكِّيَّةٌ وشاميَّةٌ.

* * *

(١) انظر: جمال القراء ٣٩/١.

(٢) انظر: سورة الفلق الحاشية الأولى.

(٣) انظر: البيان: ٢٩٨، فنون الأفنان: ٣٢٧، جمال القراء ١/٢٣٠، حسن المدد: ١٥٧،

البصائر ١/٥٥٧، القول الوجيز: ٣٦٢.

وفواصلها^(١)

﴿النَّاسِ﴾ [١]، ﴿النَّاسِ﴾ [٢]، ﴿النَّاسِ﴾ [٣]، ﴿الْخَنَازِرِ﴾
[٤]، ﴿النَّاسِ﴾ [٥]، ﴿وَالنَّاسِ﴾ [٦].

* * *

(١) انظر: البيان: ٢٩٨، حسن المدد: ١٥٧، القول الوجيز: ٣٦٢.

القراءات وتوجيهها

أمال ﴿النَّاسِ﴾ [٦٠٥، ٣، ٢، ١] الدُّورِيُّ عن أبي عمروٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطاهر بن أبي هاشم، عن أبي الزَّعراء عنه إِمَالَةٌ مُحَضَّةٌ، وَرَوَى سَائِرُ الرِّوَاةِ عنه الفتحَ.

وفي «الشَّاطِئِيَّةِ» ومختصرها «حوز المعاني» لابن مالك الوجهان لأبي عمروٍ بكمالهِ. ومقتضاه أن لكلِّ من الروائتين وجهين: الفتحَ والإمالةَ. والذي نقله السخاويُّ عن شيخه الشاطبي - رحمهما الله تعالى - تخصيصُ إِمَالَتِهِ بالدُّورِيِّ، وفتحِهِ بالسوسِيِّ، وقد وافق اليَزِيدِيُّ أبا عمروٍ بخُلْفٍ عنه أيضاً، وفي بابِ الإِمَالَةِ مزيدٌ لذلك، فليُراجَع^(١)، وبالله التوفيق.



(١) انظر: باب الإمالة في ٣/١١١٨.

الوقف والابتداء

آخر البسملة م. ﴿بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [١٦] ن؛ لأنَّ التالي عطفُ بيانٍ له؛ فإنَّ
 الربَّ قد لا يكونُ مالِكاً، والمالكُ قد لا يكونُ إلهاً.
 ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ [٣] كذلك؛ لأنَّ ما بعده متعلِّقٌ بالسابق. ﴿الْخَنَاسِ﴾
 [٤] ك؛ وفاقاً لللداني^(١) على أنَّ الموصولَ نصبٌ على الذمِّ، ن: على أنه
 خفضٌ نعتاً للمجرور السابق. ﴿النَّاسِ﴾ [٥] ن؛ لأنَّ اللاحقَ متعلِّقٌ
 بالسابق: إمَّا بيانٌ للوسواس، أو ﴿الَّذِي﴾ [٥] أو غير ذلك. ﴿وَالنَّاسِ﴾
 م. [٦].

* * *

وهذه خاتمةٌ حسنةٌ إن شاء الله تعالى في آداب ختم القرآن الكريم وما يتعلق به

اعلم - ختم الله لي ولك بالحسنى، ورزقني وإياك التعالى في المعالي إلى المحلّ الأسنى - أن الخاتمين للقرآن الكريم على ثلاثة أحوال:

فمنهم مَنْ كان إذا ختم أمسك عن الدعاء، وأقبل على الاستغفار.

قيل ليوסף بن أسباط^(١): بأي شيء تدعو إذا ختمت القرآن؟ فقال: «أستغفر الله من تلاوتي؛ لأنني إذا ختمته، ثم تذكرت ما فيه خشيت على نفسي المقت، فأعدل إلى الاستغفار والتسبيح».

فهذا ومن عمل عمله قوم غلب عليهم الخوف من الله تعالى وشهوؤ التقصير من النفس في العمل، ولم يأمنوا / عليها آفات الأعمال، وخشوا مناقشة الحساب، فأقبلوا على الاستغفار، وقبعوا من الثواب على العمل بأن يخرجوا منه كفافاً، لا لهم ولا عليهم.

[٣٧١/ب]

(١) الزاهد، صاحب المواعظ والحكم، قال أبو نعيم: «كان العلم والخوف شعاره، والتخلي من فضول الدنيا دناره» دُفن كتبه قبل موته. انظر: حلية الأولياء ٨/ ٣٧، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٦٩.

ومنهم قومٌ كانوا إذا خَتَمُوا دَعَوْا، وهو مروِيٌّ عن ابنِ مسعودٍ^(١)، وأنس^(٢) رضي الله عنهما، وغيرهما.

وهؤلاء قومٌ غَلَبَ عليهم شهوُذُ الرُّبُوبِيةِ لله تعالى، وشَهِدوا من أنفسهم حقَّ العبوديةِ لله تعالى، ووَجَدوا من أنفسهم الفقرَ والفاقةَ إلى ربِّهم، وعايَنُوا منه سَعَةَ الرَّحْمَةِ وعمومَ الفضلِ للمُحْسِنِ والمسيءِ، وسُبُوغَ النِّعمِ على المُقبِلِ

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١/ ٢٨٦ باب: فضل ختم القرآن برقم (١٠٥)، وأبو عبد الله بن الضريس أيضاً في فضائل القرآن ٩٨ برقم (٧٦) من طريق: النضر بن محمد الكندي، كلاهما -أبو عبيد والكندي-، عن هشيم، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي، عن ابن مسعود -رضي الله عنه- والإسناد صحيح، وتابع أبو عبيد القاسم بن سلام النضر بن محمد الكندي الذي لم نقف عليه، ورجال أبي عبيد ثقات، وعنده تصريح هشيم بن بشير بالتحديث. وعزاه السيوطي في الدر ١٥/ ٨١٨ لابن الضريس فقط. برقم (١٠٦).

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١/ ٢٨٦، باب فضل ختم القرآن برقم (١٠٦) والدارمي في مسنده ٤/ ٢١٨٠ ك: فضائل القرآن، ب: في ختم القرآن، ولفظه: «كان أنس رضي الله عنه إذا ختم القرآن جَمَعَ ولَدَه وأهل بيته فدعا لهم». وكذا الطبراني في الكبير ١/ ٢٤٢ برقم (٦٧٤) والبيهقي في الشعب ٢/ ٣٦٨ برقم (٢٠٧٠) وصحَّحه موقوفاً بعد أن أخرجه مرفوعاً وموقوفاً... وضعَّف المرفوع، وقال: «رفعه وهم وفي إسناده مجاهيل»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٧٢ في إسناده الطبراني: «رجال ثقات».

وعزاه النووي في التبيان ١٥٩ تحقيق محمد الحجار لابن أبي داود أنه رواه بإسنادين صحيحين عن قتادة، قال: كان أنس -رضي الله عنه- إذا ختم القرآن... فذكره بمثل ماتقدم، وانظر: سنن الدارمي ٤/ ٢١٧٩-٢١٨٠، وفضائل القرآن لأبي عبيد ١/ ٢٨٥-٢٨٦، والإتقان ٢/ ٧٠٧-٧٠٨.

والمُدْبِرِ، فأطعمهم ذلك، وقوّى رجاءهم في الله تعالى، وعلموا أنّ القرآن العظيم شافعٌ مُشَفَّعٌ، فلم يَهْلُهُمْ شيءٌ من أمرِ ذنوبهم، وإن عظمت، فمدّوا إلى الله تعالى يد المسألة، وتضرّعوا إليه وابتهلوا، وصدّقوا في الطلّبة^(١)، وتحقّقوا بالرغبة، وعلموا أنّ لا ملجأ، ولا منجى من الله سبحانه وتعالى إلاّ إليه، مع ملاحظة قوله تعالى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

ومنهم قومٌ كانوا يصلون الخاتمة بالفاتحة عوداً على بدء، من غير فضل بينهما لا بدعاء ولا غيره؛ وذلك لوجهين، أحدهما: ما رواه الترمذي^(٢) من حديث أبي سعيد: أنّ رسول الله ﷺ قال: «يقول الله تبارك وتعالى: مَنْ شَعَلَ الْقُرْآنُ عَنْ دَعَائِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ».

(١) الطلّبة: الطلّب.

(٢) في سننه ٤٥/٥-٤٦ ك: ثواب القرآن، ب: ٢٥ بدون عنوان، برقم (٢٩٢٦)، وقال: «حسن غريب»، وأخرجه الدارمي في سننه ٤/٢١١٢، ك: فضائل القرآن، ب: فضل كلام الله على سائر الكلام، وكذا العقيلي في الضعفاء ٤/٤٩، في ترجمة محمد بن الحسن الهمداني، وقال: «لا يتابع عليه»، وقال الإمام أحمد: «ضعيف الحديث» ومداره عند الجميع على عطية العوفي وهو ضعيف.

وأورده الذهبي في الميزان ٣/٥١٥، وقال: «حسنه الترمذي، فلم يُحسِن»، وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه - كما في العلل له ٤/٦٨٩، ٦٩١ برقم (١٧٣٨) - فقال: «هذا حديث منكر، ومحمد بن الحسن ليس بالقوي»، وضعّفه الألباني في ضعيف الترمذي ٣٣٢-٣٣٣ برقم (٢٩٢٦)، والضعيفة ٣/٥٠٦ برقم (١٣٣٥)، وانظر: اللآلئ المصنوعة ٢/٣٤٣، وانظر مزيد كلام عليه في ص ٤٤٥٨.

والثاني: ما في ذلك من التحقيق بمعنى الحلول والارتحال المذكور في الحديث^(١) المروي من طريق عبد الله بن كثير عن درباس مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ: «أنه كان إذا قرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفتحة: ٢] ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥]، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام». قال ابن الجزري^(٢): «وإسناده حسن، ورواه أبو الشيخ^(٣)، ورووا فيه حديثاً مُسَلَّساً^(٤) بالتكبير وقراءة الفاتحة وأول البقرة إلى ابن كثير إلى النبي ﷺ».

(١) أخرجه أبو عمر والדاني في جامع البيان (خ): ٣٧٢/ب، بسنده، ومن طريقه ساقه ابن الجزري في النشر ٢/٤٤٠، ٤٤٤ بعدة طرق، وقال الداني: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن»، وأشار أبو عمرو والדاني في التيسير أيضاً ٢٢٦-٢٢٧ إلى ذلك فقال: «في جميع ما قدمناه أحاديث مشهورة يرويها العلماء يؤيد بعضها بعضاً تدل على صحة ما فعله ابن كثير»، وحسنه السيوطي في الإتقان ٢/٧١٥ وأشار ابن الجزري إلى اختلاف الرواة في إسناده، إذ رواه بعضهم عن وهب بن زمعة ابن صالح عن ابن كثير به، وبعضهم عن وهب بن زمعة عن أبيه عن زمعة عن ابن كثير به، وقال: «وهو الصواب»، فرجح ابن الجزري رواية من رواه بالزيادة، ورد في النشر ٢/٤٤٧ على أبي شامة تضعيفه هذا الحديث، فقد ضعفه -أي: المرفوع- في إبراز المعاني ٤/٢٨٦، وساق له ابن الجزري طرقات كثيرة ومن بينها متابعات لصالح المرّي، وقواه بطرقه، ونقل المصنف أيضاً تحسينه عنه.

(٢) النشر ٢/٤٤٠ بمعناه مختصراً.

(٣) لم نقف على رواية أبي الشيخ فيما بحثنا، ولعلّه نقله من تفسيره، وقد أوردته ابن الجزري من طريقه في المصدر السابق.

(٤) انظر: النشر ٢/٤٤١.

وقد صار العملُ على هذا^(١) في جميع الأمصار في قراءة ابن كثير وغيرها، ويُسمونه الحالَّ المُرتحلَّ، أي: الذي حلَّ في قراءته آخر الختمة، وارتحل إلى ختمة أخرى، فلا يزال سائراً إلى الله تعالى، فشبَّه القارئُ / في شروعه في الختمة بمسافرٍ حلَّ منزلاً فهو خاتمُ الأولى، والمُرتحلُّ للأخرى، بالمُرتحل من المنزل سائراً إلى منزل.

وأصلُ هذا الحديث في «جامع الحافظ أبي عيسى بن سورة الترمذي»^(٢) من حديث صالحِ المُرِّي عن قتادة، عن زُرارة بن أوفى عن ابن عباسٍ -رضي الله عنهما- قال: قال [رَجُلٌ] يا رسول الله ﷺ: أيُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: «الحالُّ المُرتحلُّ».

ورواه أبو الحسن بن عَلْبُون^(٣)، وزاد فيه: يا رسول الله، ما الحالُّ المرتحلُّ؟ قال: «فَتَحُّ القرآنِ وَخَتْمُهُ، صاحبُ القرآنِ يَضْرِبُ مِنْ أولِهِ إلى آخره، وَمِنْ آخره إلى أوله»، ورواه البيهقيُّ^(٤) بنحوه.

(١) كما يقول ابن الجَزَرِيِّ في النشر ٢/ ٤٤٤.

(٢) ٥/ ٦٣، ك: أبواب القراءات، ب: ١١ بدون عنوان، برقم (٢٩٤٨)، وضعَّفه، وما بين

المعقوفين منه، وانظر: الحاشية (١) و (٣) من الصفحة السابقة.

(٣) في التذكرة في القراءات الثمان ٢/ ٦٥٦-٦٥٧ مِنْ طَرِيقِ صالح بن بشير المرِّي، وهو

ضعيف، وكذا محمد بن داود المكي لم نقف عليه، وإبراهيم بن أبي سويد، مقبول،

فهو ضعيف به، وانظر: الحاشية (١) من الصفحة السابقة.

(٤) في الشعب ٢/ ٣٦٧ برقم (٢٠٦)، في إسناده أيضاً صالح المرِّي وهو ضعيف.

وللطبراني^(١)، وكذا أبو الشيخ بلفظ: «عليكم بالحال المرتحل»، وصاحب^(٢) «الفردوس»^(٣)، ولفظه: «خير الأعمال الجُلُّ والرَّحْلة، افتتاح القرآن وختمه».

وفي قوله: «الحال المرتحل» حَذَفُ مضافٍ تقديره: عملُ الحال المرتحل، لكن الحديث تُكَلِّمُ فيه من جهة صالح المرِّي، فقد قال البخاري^(٤): «هو مُنْكَرُ الحديث»، وقال النسائي^(٥): «متروك»، ومن ثمَّ صَعَّفَهُ أبو شامة^(٦)، وقال: «إن مداره على صالح المرِّي، وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف عند أهل الحديث»، وفسَّرَ الحالَّ المُرْتَحَلَ ابنُ قتيبة^(٧) بـ«المجاهد»، كلما ختم غزوةً افتتح أخرى.

(١) المعجم الكبير ١٢ / ١٣٠ - ١٣١ برقم (١٢٧٨٣) وإسناده ضعيف من أجل صالح المرِّي.
 (٢) أورده الحافظ شيرويه في فردوس الأخبار ٢ / ٢٨٥ برقم (٢٧١١) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - بدون إسناد، وأورده النووي في الأذكار ١٨٦ برقم (٣٢٤) من حديث أنس - رضي الله عنه - وقال ابن حجر: «حديث أنس - رضي الله عنه - أخرجه ابن أبي داود من رواية بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس، وبشر كذبه أبو داود الطيالسي، وأبو حاتم الرازي وغيرهما...». انظر: نتائج الأفكار ٣ / ١٧٨.
 (٣) هو: شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو شجاع، الديلمي الهمداني، المؤرخ، المحدث، الحافظ، من مؤلفاته: «تاريخ همدان» (ت: ٥٠٩هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٧ / ١١١، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٢٩٤.

(٤) التاريخ الكبير ٤ / ٢٧٣.

(٥) الضعفاء والمتروكون: ص ٥٧.

(٦) إبراز المعاني ٤ / ٢٧٩، ٢٨٦.

(٧) غريب الحديث ٣ / ٧٢٢.

وأجيب: بأنه ليس مدار الحديث على صالح، بل رواه زيد بن أسلم أيضاً، كما رواه الداني^(١)، وبأن تفسيره إن لم يكن ثابتاً في الحديث، فذكر الترمذي^(٢) له في أبواب القراءة يدلُّ قطعاً على أنه أراد هذا التأويل، وكذا إيراد البيهقي^(٣) والحلي^(٤) وغيرهما له في قراءة القرآن، مع عددهم ذلك من آداب الختم، والمصير إليهم أولى مع ما ورد من الأحاديث المصرحة بتفسيره كذلك، وإن كانت ضعيفة، فكثرة طرقها تُكسبها قوةً.

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني^(٥) بإسنادٍ صحيح كما قال في «النشر»^(٦) عن الأعمش عن إبراهيم، قال: «[كانوا يستحبون]»^(٧) إذا ختموا القرآن أن يقرؤوا من أوله آيات، وهذا صريحٌ في صحة ما اختاره القراء، وذهب إليه السلف، وليس المراد لزوم ذلك، بل فعله حسنٌ، ولا حرج في تركه. ثم إن في قراءة الفاتحة بعد سورة الناس التي هي آخر القرآن فوائد ولطائف.

(١) جامع البيان للداني (خ): ٣٧٢/ب، ومن طريقه ساقه ابن الجزري في النشر ٤٤٧/٢.

(٢) تقدم قريباً.

(٣) في الشعب ٣٦٧/٢ وتقدم تخريجه.

(٤) المنهاج في شعب الإيمان ٢/٢٢١، وفي سنن الدارمي ٤/٢١٨٠-٢١٨١ برقم

(٣٥١٩)، وانظر ما تقدم في ص ٤٤٥٣ حاشية (١).

(٥) جامع البيان (خ): ٣٧٣/أ.

(٦) النشر ٤٤٩/٢.

(٧) زيادة لازمة من النشر.

قال الإمام فخر الدين الرازي^(١): «القرآن الكريم مشتمل على خمس سورٍ مُفْتَتِحَةٍ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، اثنتان في النصف الأول، وهما الأنعام والكهف / واثنتان في النصف الثاني وهما سبأ وفاطر، وواحدة مشتركة بينهما، وهي أم القرآن، تُقرأ مع النصف الأول ومع الآخر» انتهى.

ومعنى قراءة الفاتحة مع النصفين أنها تُقرأ مع النصف الأول من أوله ومع النصف الثاني من آخره افتتاحاً كشأن المعلمين الصغار، واختتاماً، كما إذا فرغ الخاتم من قراءة سورة الناس، ثم يقرأ أم القرآن، وهذا هو المناسب لغرضنا.

ثم إنَّ في الختم بقراءتها أوجهاً، أحدها: أنها كالتلخيص لجميع مقاصد القرآن؛ فإنه قيل: إنَّ الفاتحة مشتملة على جميع مقاصد القرآن إجمالاً، فوضعت أولاً لتكون كالترجمة لتلك المقاصد، وما بعدها إلى سورة الناس كالتفصيل لذلك المجمع، فإذا فرغ التالي من التلاوة وختم حَسُنَ منه أن يقرأ الفاتحة ليُجَدِّدَ العهدَ بها، وَيَسْتَحْضِرَ في الذَّهن ما أُريدَ بها أولاً من كونها مشتملة على مقاصد القرآن، فيقع التصديق بذلك عن دليل وبرهان، فوضعت في أوله تأسيساً وتأصيلاً، وتلاوتها في آخره تلخيصٌ وتحصيلٌ، وذكرُ معانيها في سائر القرآن شرحٌ لها وتفصيلٌ.

الوجه الثاني: أن القرآن نعمةٌ عظيمةٌ على حَمَلَتِهِ، فحقيقٌ على مَنْ قرأه وختمه أن يحمَدَ الله تعالى عليه، ويشكره على ذلك بقدر جهده، ولكنه لو عمَدَ التالي إلى أن يخرع لهذا الحمدِ ألفاظاً من قبَلِ نفسه لم يَسْتَطِعْ أن يُشَيِّعَ على الله تعالى بمثل ما أثنى به على نفسه، كيف ورأس الحامدين ﷺ

يقول^(١): «لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، فكان الحزم للحامد أن يلجأ في الحمد إلى ما رضىه الله تعالى لنفسه من المحامد، وقد علّمه عباده، فيحمدّه به، فتلاوته لهذه السورة العظيمة شكرٌ لله تعالى وحمدٌ له على أبلغ وجهٍ وأكمله؛ إذ فيها الحمدُ على نعمة القرآن بالقرآن الذي هو كلامُ الله، وفضله على سائر الكلام كفضلِ الله تعالى على جميع خلقه^(٢).
وأين ذلك مما يخترعه التالي لنفسه؟

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٣٥٢، ك: الصلاة، ب: ما يقال في الركوع والسجود برقم (٤٨٦)، وهو طرف من حديث روته عائشة -رضي الله عنها- وأوله: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك...» الحديث، وهو عند أصحاب السنن أيضاً.

(٢) لعل المصنف يشير بقوله: «وفضله على سائر الكلام» إلى الحديث الوارد في ذلك الذي أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٤٥ برقم (٢٩٢٦) وغيره من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- مرفوعاً: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» وقد تقدم تخريجه قريباً ص ٤٤٥٢ حاشية (٢) وحسنه الترمذي وتعقبه الذهبي.

ولعل تحسين الترمذي مبنيٌّ على شواهد، إذ له شواهد عدة من حديث عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة بن اليمان، وجابر بن عبد الله وحكيم بن حزام، ومن مرسل شهر بن حوشب وعمرو بن مرة ومالك بن الحارث، ونقل الشيخ الألباني في الضعيفة ٣/ ٥٠٧ قول البيهقي: «تابعه -أي: محمد بن الحسن الهمداني- الحكم بن بشير ومحمد بن مروان عن عمرو بن قيس» وعلّق الشيخ الألباني عليه بقوله: «قلت: فإذا صح السند بهذه المتابعة، فهي متابعة قوية، يبرأ محمد بن الحسن هذا من عهدة الحديث، فالحكم بن بشير صدوق كما في التقريب...»، وانظر لبعض شواهد: الفتح لابن حجر ٩/ ٦٦، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٥٠٥، ٥٠٩ برقم (١٣٣٤-١٣٣٥).

الوجه الثالث: ما ورد من استحباب الدعاء عند التلاوة، وعند الختم للقرآن، ومجالس الذكر، والفتحة قد تضمنت صريح الدعاء، وهو الدعوة العظيمة / الشاملة الجامعة لخيري الدنيا والآخرة، وذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفتحة: ٦] إلى آخره.

وتضمنت الدعاء بالتعريض، وذلك لما فيها من الحمد والثناء على طريق قوله^(١):

إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الشَّاءِ
فصارت السورة كلها دعاءً.

الوجه الرابع: أن في ختم القرآن بها، وقد كان افتتاحه بها، تحقيقاً لمعنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشرح: ٧]، على أن تأويله: فإذا فرغت من العبادة فاشرع فيها وهو معنى الحال المرتحل أيضاً.

وقد كان قوم من الخاتمين يطعمون الفقراء شكراً لله تعالى على ما أولاهم من نعمة الختم، كما حكى^(٢) عن ابن عمر أنه لما ختم سورة البقرة

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٤ / ٨٠١. يقول: «إنَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْكَ مَتَى تَأَدَّى إِلَيْكَ ثَنَاؤُهُ أَنْلَتْهُ عَطَاءُكَ، وَأَغْنَيْتَهُ عَنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ إِلَيْكَ».

(٢) لم نقف على ما ذكره المصنف، لكن أخرج مالك في الموطأ ١ / ٢٠٥ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر، مكث على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الشعب ٢ / ٣٣١، بإسنادين له إليه، وهو منقطع به.

وأخرج ابن سعد في الطبقات ٤ / ١٦٤ بإسناده أن ابن عمر تعلم سورة البقرة في أربع

سنين، ورجال إسناده ثقات.

ذَبَحَ بَقْرَةً وَأَطْعَمَ، وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِيهِ خَتَمَ الْبَقْرَةَ
وغيرها.

وقد كان الإمام أبو العباس أحمد بن علي^(١) القسطلاني عند ختم القرآن
في آخر كل شهرٍ يعمل طعاماً ويجمعُ عليه مَنْ كان يحضره، كما حكاه عنه

وأخرج الخطيب في رواة مالك كما في الدر ١ / ١١٥، والبيهقي في الشعب ٢ / ٣٣١،
من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «تعلّم عمر بن الخطاب
- رضي الله عنه - البقرة في اثنتي عشر سنة فلما ختمها نحر جزوراً» ورجال الإسناد
ثقات غير أبي بلال الأشعري، وهو مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي
بردة، يُحَسِّن حديثه، ذكره الذهبي في السير ١٠ / ٥٨٢، وقال: «الإمام المحدث أحد
علماء أهل الكوفة» وقال أيضاً: «لَيْتَنِي الدارقطني».

وقال الحافظ ابن حجر في اللسان برقم (٧٦٤٧) تحقيق أبي غدة، تعقيباً على قول
ابن القطان: «لا يعرف البتة»: «قلت: هو مشهور بكنيته، أبو بلال... وهم - أي:
ابن القطان - في ذلك، فإنه معروف، وقال ابن حبان في الثقات: يُغْرِبُ وَيَتَّقَرَّدُ،
ولينه الحاكم أيضاً». انتهى بتصرف يسير، ومثله يُحَسِّن حديثه ولا سيما الرواية
تاريخية.

(١) ابن محمد، القيسي، المصري، المكي، المالكي، ولي التدريس بمدرسة المالكية
بمصر، ثم جاور بمكة، حَدَّثَ عنه الحافظ المنذري، وقال عنه: «جمع الفقه والزهد
وكثرة الإشار...» (ت بمكة: ٦٣٦ هـ). انظر: التكملة للمنذري ٣ / ٥٠٨، تاريخ
الإسلام ١٤ / ٢٠٤، العقد الثمين ٣ / ١٠٥.

وانظر في نسبة القسطلاني: معجم البلدان ٤ / ٣٤٨، تاج العروس ١٥ / ٦١٧ (قسطل)،
شجرة النور الزكية ١٦٩. وتقدّم تحقيق القول في ذلك في ترجمة المؤلف.

ولده الشيخ قطب الدين^(١) أبو بكر في «ورد^(٢) الزائد»^(٣).
وهؤلاء قوم بسطتهم^(٤) رؤية النعمة في الطاعة، ففرحوا بها، وقاموا بشيء
من واجب شكرها، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا
هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، فينبغي الجمع بين هذه الأربعة، فيصل
الخاتمة بالفاتحة، ويتعرض لنفحات الله تعالى بالاستغفار ثم الدعاء، ثم
يُطعم الطعام.

(١) محمد بن أحمد بن علي، أبو بكر، القيسي، المصري المكي، الشافعي، الفقيه،
المحدث، الزاهد، ولي مشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهرة، (ت: ٦٨٦ هـ). انظر:
طبقات الشافعية الكبرى ٤٣/٨، الوافي بالوفيات ١٣٢/٢، العقد الثمين ١/٣٢١.
(٢) د، ص: «ورود».

(٣) د، ت: البرائد، خ، س: «الرائد»، والصواب المثبت، واسمه: «الورد الزائد في بر
الوالدين» كما في العقد الثمين. وقال ابن رشيد في ملء العيبة ٣/٤٢٣ في ترجمته
للمذكور: «وأخبرني أنه شرع أو يشرع في تصنيف سمّاه: المحاسن الخالدة في فضائل
الوالد والوالدة».

(٤) ح، ش: «بسط بسطتهم».

تنبيه^{١٦}

وأما تكرارُ سورة الإخلاص فقال في «النشر»^(١): «إنه لم يُقرأ به، ولا يَعْلَم أحداً نصَّ عليه من القراء والفقهاء إلا أبا الفخر حامدَ بنِ علي بنِ حسنويه القزويني في كتابه: «حلية القراء» فإنه قال فيه: القراء كلُّهم قرؤوا سورة الإخلاص مرةً واحدةً إلا الهرواني^(٢) - بفتح الهاء والراء - عن الأعمشى، فإنه أخذ بإعادتها ثلاثاً والمأثور مرةً واحدةً» قال^(٣): «والظاهر أن ذلك كان اختياراً من الهرواني؛ فإن هذا لم يُعرف في رواية الأعمشى، ولا ذكَّره / أحدٌ من علمائنا عنه.

[ب/٣٧٣]

وقد صار العملُ على هذا في أكثر البلاد عند الحتم.

(١) النشر ٢/٤٥١.

(٢) محمد بن عبد الله بن الحسين، أبو عبد الله، الجعفي، الكوفي، المعروف بابن الهرواني، الفقيه، المقرئ، القاضي الحنفي، قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة... لم يكن بالكوفة من زمن عبد الله بن مسعود إلى وقته أفقه منه»، (ت: ٤٠٢ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٥/٤٧٢، الأنساب ٥/٦٣٦، الجواهر المضية ٣/١٨٦.

والهرواني: بفتح الهاء والراء والواو، قال في الشذرات ٣/١٦٥: إنه منسوب إلى «هراة» مدينة بخراسان، وانظر: توضيح المشتبه ٩/١٢٨.

(٣) يعني: ابن الجزري في النشر ٢/٤٥١.

والصوابُ ما عليه السلفُ؛ لئلا يُعتقد أن ذلك سُنةٌ، ولهذا نصَّ أئمةُ الحنابلةِ على أنه لا تُكرَّرُ سورةُ الصَّمدِ، وقالوا: [وعنه] ^(١) - وهم يَعْنُونَ أحمد - لا يجوزُ» انتهى ^(٢).

لكنَّ عَمَلَ الناسِ على خلافه، قال بعضهم: والحكمةُ فيه ما ورد أنها تَعْدَلُ ثُلثَ القرآنِ ^(٣)، فيحصلُ بذلك ثوابُ ختميةٍ.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن تُقرأَ أربعاً لَتَحْصُلَ ختمتان، الأولى بقراءة جميع القرآن، وقراءتها مرةً تمتةُ القرآن، والثانية تكرارها ثلاثاً من غير قراءة شيء من القرآن معها.

أجيب: بأنَّ المرادَ أن تكونَ على يقين من حصول ختمة: إمَّا التي قرأها، وإمَّا التي حَصَلَ ثوابها بتكرير السورة، فهو جبرٌ لما لعلَّه حَصَلَ في القراءة من خَلَلٍ» انتهى.

ثم إنَّ الدعاء عند الختمِ سُنةٌ تَلَقَّاهَا الخَلْفُ عن السَّلَفِ، ويشهد له الحديثُ السابقُ ^(٤)، وحديثُ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال

(١) الزيادة من النشر ٢/٤٥١.

(٢) انتهى بتصرفٍ واختصارٍ من النشر.

(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه ٩/٥٨-٥٩ مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: فضل: «قل هو الله أحد» برقم (٥٠١٣-٥٠١٥) من حديث أبي سعيد الخدري، ومسلم في صحيحه ١/٥٥٦-٥٥٧، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة «قل هو الله أحد» برقم (٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢) من حديث أبي الدرداء وأبي هريرة - رضي الله عنهما - مرفوعاً.

(٤) تقدم قريباً، ص ٤٤٥٣ حاشية (١).

رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ - أَوْ قَالَ: مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ - كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، إِنْ شَاءَ عَجَّلَهَا لَهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ شَاءَ ذَخَّرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ». رواه الطبراني^(١)، ورواه البيهقي^(٢) وقال: «في إسناده ضَعْفٌ».

وكان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم، فيقرأ في كل ركعة عشر آيات، وكذلك إلى أن يختم القرآن.

وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة ويقول: «عند كل ختمة دعوة مستجابة».

وعن ابن مسعود فيما رواه أبو بكر بن أبي داود في «فضائل القرآن»^(٣):

(١) في الأوسط ٦/ ٣٥٥ برقم (٦٦٠٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٦٣: «وفيه مقاتل بن دواك دوز، فإن كان هو مقاتل بن حيان كما قيل فهو من رجال الصحيح، وإن كان ابن سليمان فهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات» وأورد الذهبي هذا الحديث في ترجمة مقاتل بن دواك دوز في الميزان ٤/ ١٧٢، وقال: «هذا في عداد من يجهل حاله» فهو ضعيف به، وقال البيهقي: «في إسناده ضعف» كما ذكر المصنف، لكنه رواه من حديث أنس - رضي الله عنه - وضعفه.

(٢) في الشعب ٢/ ٣٧٤ برقم: ٢٠٨٦-٢٠٨٧، وضعفه.

(٣) لم نقف على فضائل القرآن لابن أبي داود، وعزاه السيوطي في الدر ١٥/ ٨١٨ من حديث ابن مسعود لابن الضريس فقط في فضائل القرآن ٩٨ برقم (٧٦)، ورواه أبو عبيد في فضائل القرآن - أيضاً - ١/ ٢٨٦، برقم: ١٠٥، كلاهما من طريق هشيم، عن العوام بن حوشب، قال هشيم: أحسبه عن إبراهيم التيمي عن عبد الله بن مسعود مثله من قوله مع زيادة في آخره، وإسناد أبي عبيد رجاله ثقات، وفي إسناد ابن الضريس =

«مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ».

وعن مجاهد^(١): «تَنَزَّلَ الرَّحْمَةُ عِنْدَ خَتْمِ الْقُرْآنِ».

وعن حبيب^(٢) بن أبي عمرة، قال: «إِذَا خَتَمَ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْمَلِكِ

بَيْنَ عَيْنَيْهِ».

النضر بن محمد الكندي لم نقف على ترجمة له وبقيّة رجاله ثقات، والراوي عن العوام وهو هشيم لم يجزم، بل قال: أحسبه عن إبراهيم...، وله شاهد من حديث العرباض بن سارية وأنس -رضي الله عنهما-.

أما حديث العرباض: فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٨/٢٥٩ برقم ٦٤٧، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٧٢: «وفيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف». وأما حديث أنس: فأخرجه البيهقي في الشعب ٢/٣٧٣ برقم ٢٠٨٦-٢٠٨٧، وضعّفه، وفي أحد إسناده نوح الجامع، كذّبوه في الحديث، كما في التقريب ص ١٠١٠ برقم ٧٢٥٩.

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ١/٢٨٦ برقم ١٠٦، والدارمي في سننه ٤/٢١٨٠، ك: فضائل القرآن، ب: في ختم القرآن، برقم: ٣٥١٧ الجملة الأخيرة فقط نحوه، وإسناده صحيح، وهو موقوف على أنس -رضي الله عنه-، وانظر: النشر لابن الجزري ٢/٤٥٥. (١) أورده النووي في التبيان ١٥٨، وقال: «رَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ بِأَسَانِيدِهِ الصَّحِيحَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ... قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ مَجَاهِدٌ وَعَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ... وَفِي آخِرِهِ: وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةَ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: إِنَّ الرَّحْمَةَ تَنَزَّلُ عِنْدَ خَاتِمَةِ الْقُرْآنِ»، وانظر: النشر ٢/٤٥٥. ونقل ابن علان في الفتوحات الربانية ٣/٢٤٦، عن الحافظ ابن حجر أنه قال: «موقوف صحيح الإسناد».

(٢) ش، ح: «ابن حبيب»، والصواب المثبت، وهو: حبيب بن أبي عمرة، أبو عبد الله، الحِمَاني مولاهم، الكوفي، القَصَابُ بَيَّاعُ القَصَبِ، ويقال: اللِحَامُ، روى له أصحاب الكتب الستة، وكان ثقة، (ت: ١٤٢هـ). انظر: تهذيب الكمال ٥/٣٨٦، تاريخ الإسلام ٣/٨٣٨.

وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يجمع أهله وجيرانه عند الختم رجاء بركة الختم^(١)، وكان كثير من السلف يستحب الختم يوم الاثنين وليلة الجمعة.

واختار بعضهم الختم وهو صائم، وآخر عند الإفطار، وقد كان بعض أئمتنا من القراء يختار أدعية يدعو بها عند الختم.

وروي عن النبي^(٢) ﷺ أنه كان يقول عند ختم القرآن: «اللهم ارحمني بالقرآن، واجعله لي إماماً ونوراً وهدى، اللهم ذكرني منه ما نسيت وعلمني منه ما جهلت / وارزقني تلاوته آناء الليل، وأطراف النهار^(٣)، واجعله لي حجةً يارب العالمين».

وروي البيهقي في «الشعب»^(٤) - وقال: إنه منقطع، وإسناده ضعيف -

[١/٣٧٤]

(١) تقدم تخريجه، ص: ٤٤٥١.

(٢) أخرجه أبو منصور المظفر بن الحسين في كتابه: «فضائل القرآن»، وأبو بكر بن الضحاك في الشمائل كما في النشر ٢/٤٦٣-٤٦٤ كلاهما من طريق أبي سليمان داود بن قيس قال: «كان رسول الله ﷺ يقول عند ختم القرآن: اللهم ارحمني... الحديث، قال ابن الجزري: «حديث معضل؛ لأن داود بن قيس هذا هو الفراء الدباغ المدني من تابعي التابعين...».

(٣) د: «آناء الليل، وآناء النهار»، ف، ش، ح: «آناء الليل والنهار».

(٤) شعب الإيمان ٢/٣٧٢ باب تعظيم القرآن، فصل في استحباب التكبير عند الختم، برقم (٢٠٨٢)، وقال: «وقد روي عن النبي ﷺ في دعاء الختم حديث منقطع بإسناد ضعيف...» كما نقل المصنف - رحمه الله تعالى - ثم ساقه بإسناده عن علي بن الحسين مرسلًا.

عن أبي جعفر قال: «كان عليُّ بنُ الحسين^(١) يذكر عن النبي ﷺ أنه كان إذا ختم القرآن حمداً لله بمحامد^(٢) وهو قائم، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، لا إله إلا الله كذب العادلون بالله وضلُّوا ضلالاً بعيداً، لا إله إلا الله كذب المشركون بالله من العرب والمجوس واليهود والنصارى والصابئين، ومن دعا الله ولداً، أو صاحبةً، أو نداً، أو شبيهاً، أو مثلاً، أو مماثلاً، فأنت ربنا أعظم من أن تتخذ شريكاً مما خلقت، والحمد لله الذي لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له ولي من الدُّلِّ وكبره تكبيراً، الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرةً وأصيلاً، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * فَيَمَّا *﴾، إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [الآيات [سبأ: ١]، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١-٢]، الآيتين، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾، اللهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] بل الله أبقى وأكرم وأجل وأعظم مما يشركون، والحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون، صدق الله وبلغت رُسُلُهُ، وإنا على ذلكم من الشاهدين، اللهم صل على جميع الملائكة والمرسلين وارحم عبداًك المؤمنين من أهل السموات

(١) في النسخ: «علي بن يحيى» والصواب المثبت كما سيأتي في كلام المؤلف، وهو

كذلك على الصواب في «الشعب».

(٢) ت، ص: «بمحامده».

والأرضيين، واختتم لنا بخير وافتح بخير، وبارك لنا بالقرآن العظيم، وانفعنا بالآيات والذكر الحكيم، رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

ثم إذا افتتح القرآن قال مثل ذلك، ولكن ليس أحدٌ يطيق ما كان نبيُّ الله ﷺ يطيق، وأبو جعفر المذكور هو محمد بن علي الباقر، وعلي بن الحسين هو الإمام زين العابدين.

والحديث مرسل، وفي إسناده جابر الجعفي، وهو شيعيٌّ ضَعَفَهُ أهل الحديث، ووثقه شعبةٌ وحده^(١)، ويؤيده ما روي عن الإمام / أحمد أنه أمر الفضل بن زياد^(٢) أن يدعو عقيب الختم وهو قائمٌ في صلاة التراويح، وأنه فعَل ذلك معه^(٣).

وكان بعض السلف يَرَى أن يدعو عند الختم وهو ساجدٌ، وهو يُرَوَى عن عبد الله بن المبارك، كما رواه البيهقي^(٤)، ويؤيده ما في الصحيح^(٥): «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ».

(١) انظر: تهذيب التهذيب ٢/٤٦-٥١.

(٢) أبو العباس، القطان، البغدادي، أحد أصحاب الإمام أحمد المقدمين عنده، له مسائل كثيرة عن الإمام أحمد. انظر: تاريخ بغداد ١٢/٣٦٣، طبقات الحنابلة ١/٢٥١.

(٣) انظر: طبقات الحنابلة ١/٢٥٣.

(٤) في شعب الإيمان ٢/٣٧٤، برقم ٢٠٨٨ بإسناده إليه.

(٥) رواه مسلم في صحيحه ١/٣٥٠، ك: الصلاة، ب: ما يقال في الركوع والسجود، برقم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، وزاد في آخره: «فأكثروا الدعاء».

وقد كان ﷺ يستحبُّ الجوامعَ من الدُّعاء، ويَدْعُ ما سوى ذلك، رواه أبو داود^(١) من حديث عائشة رضي الله عنها.
 وكان من دعائه^(٢) ﷺ: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى». «اللهم إني أعوذُ بك من العجز والكسل والجبن والهَمِّ والبخل، وأعوذُ بك من عذاب القبر، وأعوذُ بك من فتنة المحيا والمماتِ وضلع الدين وغلبة الرجال»^(٣).

«اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وما أنت أعلمُ به مني، اللهم اغفر لي جِدِّي وهزلي وخَطِيئتي وعمدي، وكلُّ ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدَّمْتُ وما أخرتُ، وما أسررتُ وما أعلنتُ، وما أنت أعلمُ به مني، أنت المقدمُ والمؤخرُ وأنت على كل شيء قدير»^(٤).

(١) في سننه ١١٠/٢، ك: الصلاة، ب: الدعاء، برقم (١٤٨٢) ذكر بهامش المنذري: «حسن» كذا نقله محقق مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ١٤٢/٢، تحت رقم (١٤٢٩) في حاشية ٢. وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٠٨/١ برقم (١٤٨٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٨٧/٤، ك: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، ب: التعوذ من شر ما عمل، ومن شر ما لم يعمل، برقم ٢٧٢١، من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - مرفوعاً.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٨٨/٤، ك: الذكر والدعاء...، ب: التعوذ من شر ما عمل... برقم (٢٧٢٢)، من حديث زيد بن أرقم - رضي الله عنه - مرفوعاً مع زيادة في آخره.

(٤) رواه البخاري في صحيحه ١٩٦/١١، ك: الدعوات، ب: قول النبي ﷺ: اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، برقم (٦٣٩٨-٦٣٩٩)، ومسلم في صحيحه ٢٠٨٧/٤، ك: الذكر والدعاء... ب: التعوذ من شر ما عمل... برقم (٢٧١٩)، من حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً به.

«اللهم آتِ نفسي تقواها، وزكّها أنت خيرٌ من زكّاها، أنت وليّها ومولاها، اللهم إني أَعُوذُ بِكَ من علمٍ لا ينفع، ومن قلبٍ لا يخشع، ومن نفسٍ لا تشبع، ومن دعوةٍ لا يُستجاب لها»^(١).

«اللهم أَصْلِحْ لي ديني الذي هو عِصْمَةٌ أمري، وَأَصْلِحْ لي دنياي التي فيها معاشي، وَأَصْلِحْ لي آخرتي التي إليها معادي، واجْعَلِ الحياةَ زيادةً لي في كلِّ خير، والموتَ راحةً لي من كلِّ شرٍّ»^(٢).

«اللهم انْفَعْنِي بما عَلَّمْتَنِي، وَعَلَّمْنِي ما يَنْفَعُنِي، وارزقني علماً يَنْفَعُنِي»^(٣).

«اللهم^(٤) إني أَعُوذُ بِكَ من الھَدْمِ، وَأَعُوذُ بِكَ من التَّرَدِّي، وَأَعُوذُ

(١) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٨٨/٤، ك: الذكر والدعاء...، ب: التعوذ من شر ما عمل...، برقم (٢٧٢٢)، من حديث زيد بن أرقم -رضي الله عنهما- مرفوعاً به.

(٢) رواه مسلم أيضاً في المصدر السابق برقم (٢٧٢٠).

(٣) رواه الترمذي في سننه ٥٤٩/٥، ك: الدعوات، ب: ١٢٨ بدون عنوان، برقم (٣٥٩٩)، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، وكذا ابن ماجه في سننه ٩٢/١، المقدمة، ب: الانتفاع بالعلم والعمل به، برقم ٢٥١، و١٢٦٠/٢، ك: الدعاء، ب: دعاء رسول الله ﷺ برقم (٣٨٣٣)، مع زيادة: «الحمد لله على كل حال...» وقال الترمذي: «غريب من هذا الوجه»، وفي نسخة: «حسن غريب من هذا الوجه»، وصحّحه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي ٤٧٦/٣ برقم (٣٥٩٩) دون قوله: «الحمد لله...».

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ١٣١/٢، ك: الصلاة، ب: الاستعاذة، برقم (١٥٥٢)، والنسائي في سننه ٢٨٢-٢٨٣، ك: الاستعاذة، ب: الاستعاذة من التردّي والهدم، برقم (٥٥٣٢-٥٥٣١)، وأحمد في مسنده جميعهم من حديث أبي اليسر -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

بك من الغرق والحرق والهَرَم، وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مُدبراً، وأعوذ بك أن أموت لُدَيْغاً».

«اللهم إني أعوذ بك من الجوع؛ فإنه يئس الضجيع، وأعوذ بك من الخيانة؛ فإنها بئست البطانة»^(١).

وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٤٢٥/١ برقم (١٥٥٢-١٥٥٣)، وصحيح سنن النسائي ٣/١١٢٣ برقم (٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦)، وضعف إسناده محققو المسند ٢٤/٢٨١، برقم (١٥٥٢٣)، لا اضطراب إسناده، ولم يصيبوا في ذلك؛ لأن الحاكم رواه في المستدرک ١/٥٣١، من طريق مكّي بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن جدّه أبي هند عن صيفي عن أبي اليسر به، وصحّ إسناده، وتعقبه الذهبي بقوله: «أخرجه أبو داود والنسائي بطرق وليس فيه عن جدّه» وقد تقدم تخريجه منهما - لكنّ تعقب الذهبيّ على تصحيح الحاكم يدل على ترجيح الرواية بدون زيادة عن جدّه أبي هند إذ رويت بطرق بدونها، فلا مجال لتضعيف إسناده بالاضطراب كما حكموا به، وأشار الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٥/٢٧٥ إلى تعقب الذهبيّ، فقال: «وأشار الذهبي في تلخيصه إلى شذوذ هذه الزيادة، وهو الصواب» وقال أيضاً: «ولو ثبتت هذه الزيادة لضعف الحديث بها، لأن أبا هند هذا مجهول لا يُعرف. ومع ذلك، فقد قال الحاكم: «صحيح الإسناد» فضعّف الشيخ الألباني الرواية بالزيادة على فرض صحتها لأجل أبي هند؛ إذ هو مجهول ولم يُضعّفها لأجل الاضطراب.

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢/١٢٩، ك: الصلاة، ب: في الاستعاذة، برقم (١٥٤٧)، والنسائي في سننه ٨/٢٦٣، ك: الاستعاذة، ب: الاستعاذة من الجوع وب: الاستعاذة من الخيانة برقم (٥٤٦٨-٥٤٦٩)، وابن ماجه في سننه ٢/١١١٣، ك: الأَطعمة، ب: التَعوذ من الجوع، برقم (٣٣٥٤)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٤٢٤ برقم (١٥٤٧)، وقال في صحيح سنن النسائي ٣/١١١٢ برقم (٥٠٥١-٥٠٥٢): «حسن صحيح».

«اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري، واجعله الوارث مني، لا إله إلا الله الحليم / الكريم، سبحان الله ربّ العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين»^(١).

[٣٧٥/١]

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٤٦٥-٤٦٦، ك: الدعوات، ب: ٦٦ بدون عنوان، برقم (٣٤٨٠) وقال: «حديث غريب»، وفي بعض النسخ: «حديث حسن غريب»، وقال أيضاً: «سمعت محمداً -أي: البخاري- يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة ابن الزبير شيئاً»، فعلى هذا الإسناد منقطع.
وقال الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي ٤٠٥، برقم (٣٤٨٠): «ضعيف الإسناد».

تنبيه^{١٦}

وأما إهداء القراءة إلى رسول الله ﷺ فلا يُعرف فيه خبرٌ ولا أثرٌ، وقد أنكره ابنُ الفرَكاخ^(١) وغيره .

وحكى ابنُ القيم^(٢) أنَّ من الفقهاء من استحبَّه، ومنهم من رآه بدعةً، قالوا: والنبيُّ ﷺ غنيٌّ عن ذلك، فإنَّ له أجرَ كلِّ مَنْ عمِلَ خيراً من أُمَّته من غير أن يُنقُصَ من أجرِ العاملِ شيءٌ.

واختلَفَ: هل يصلُّ ثوابُ القراءة للميت؟ فالمشهورُ^(٣) من مذهبِ الشافعي ومالك رضي الله تعالى عنهما، ونُقِلَ عن جماعةٍ من الحنفية رحمهم الله تعالى: عدمُ الوصول، وقال كثيرٌ من الشافعية والحنفية: يصلُّ.

(١) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم، أبو إسحاق، برهان الدين الفزاري، الصعيدي الأصل، ثم الدمشقي الشافعي، الفقيه، كان مشغولاً بالإفادة والتدريس والفتوى، من مؤلفاته: «شرح التنبيه»، و«تعليق على المنهاج»، (ت: ٧٢٩هـ). انظر: الوافي بالوفيات ٤٣/٦، طبقات الشافعية للسبكي ٣١٢/٩، الدرر الكامنة ١/٣٥.

وأبوه يُعرف أيضاً «بابن الفرَكاخ»، وهو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء، أبو محمد، تاج الدين، الإمام، الفقيه، الشافعي، له شرح أيضاً على «التنبيه» ولم يتمِّه، وشرح «الورقات» في أصول الفقه لإمام الحرمين، (ت: ٦٩٠هـ). انظر: طبقات الشافعية ٨/١٦٣، فوات الوفيات ٢/٢٦٣، وينظر: في معنى «الفرَكاخ»: تاج العروس ٤/١٥٣، [فرَكاخ].

(٢) الروح: ١٤٣.

(٣) انظر: روضة الطالبين للنووي ٥/١٨٦، منح الجليل شرح مختصر خليل ٢/٢٠١.

وبه قال أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه، وقد ذكرتُ ما في هذه المسألة من المباحث في كتاب «المنح المحمدية»^(١)، والله سبحانه وتعالى يهديننا إلى سواء السبيل.

وينبغي أن يكون الداعي مُستقبلَ القبلة؛ لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ استقبل الكعبة فدعا على نفرٍ من قريشٍ». متفق عليه^(٢).

وأن يكون مُتَوَضِّعاً؛ لحديث عثمان بن حُنيف^(٣) في قصة الرجل الضير، وفيه: «أنه عليه الصلاة والسلام أمره أن يتوضأ ويدعو» رواه الترمذي^(٤).

(١) لم نقف على كلامه في هذه المسألة في «المواهب اللدنية» له.
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٢٩٢-٢٩٣ مع الفتح، ك: المغازي، ب: دعاء النبي ﷺ على كفار قريش... برقم (٣٩٦٠)، ومسلم في صحيحه ٣/ ١٤٢٠، ك: الجهاد والسير، ب: ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، برقم (١١٠) من كتاب الجهاد... وبعد رقم (١٧٩٤)، وجاء عنده: «استقبل البيت» بدل «الكعبة»، وفيه: «فدعا على ستة نفر من قريش...».

(٣) بالحاء المهملة والنون مصغراً، ابن واهب، أبو عمرو - وقيل: أبو عبد الله - الأنصاري الأوسي، صحابي مشهور، استعمله عمر ثم علي رضي الله عنهما، مات في خلافة معاوية بالكوفة. انظر: الاستيعاب ٣/ ١٠٣٣، الإصابة ٤/ ٤٤٩.

(٤) في سننه ٥/ ٥٣٦-٥٣٧، ك: الدعوات، ب ١١٨ بدون عنوان، برقم (٣٥٧٨)، والنسائي في الكبرى ٩/ ٢٤٤-٢٤٥، ك: عمل اليوم والليلة، ذكر حديث عثمان بن حنيف، برقم (١٠٤١٩، ١٠٤٢١)، وابن ماجه في سننه ١/ ٤٤١، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء في صلاة الحاجة، برقم (١٣٨٥)، وأحمد في مسنده ٤/ ١٣٨، وابن حميد في المنتخب ١/ ٣٠٨، برقم (٣٧٩)، وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، ك: الصلاة، ب: صلاة الترغيب والترهيب، برقم (١٢١٩)، والحاكم في المستدرک ١/ ٣١٣، ٣١٤، ك: صلاة التطوع.

وأن يرفع يديه؛ لحديث سلمان يرفعه: «إنَّ الله^(١) حيٌّ كريمٌ يستحي من عبده إذا رفع يديه إلى السماء أن يردهما صِفراً» رواه أبو داود^(٢) وغيره.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي».

وقد جاء عند أحمد في طريق حماد بن سلمة قال: حدثنا أبو جعفر الخطمي، وكذا عند النسائي في عمل اليوم والليلة برقم (٦٣٣) وعند الحاكم في المستدرک ١/ ٥٢٦ - ٥٢٧ مصرحاً أنه الخطمي فهو ثقة.

وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي ٣/ ٤٦٩ برقم (٣٥٧٨)، وصحيح ابن ماجه ١/ ٤١٢ برقم (١٤٠٤)، وكذا في التوسل برقم (٦٩-٧٠)، وكذا صحح إسناده شعيب الأرناؤوط ومن معه في تحقيق مسند الإمام أحمد ٢٨/ ٤٧٨ حاشية ٤ تحت حديث برقم (١٧٢٤٠)، وكذا صححه محقق صحيح ابن خزيمة د/ مصطفى الأعظمي ٢/ ٢٢٥، تحت حديث برقم (١٢١٩).

(١) ت: «ربكم».

(٢) في سننه ٢/ ١١٢، ك: الصلاة، ب: الدعاء، برقم (١٤٨٨)، والترمذي في سننه ٥/ ٥٢١، ك: الدعوات، ب: ١٠٤ بدون عنوان، برقم (٣٥٥٦)، وقال: «حديث حسن غريب، رواه بعضهم ولم يرفعه»، وابن ماجه في سننه ٢/ ١٢٧١، ك: الدعاء، ب: رفع اليدين في الدعاء، برقم (٣٨٦٥)، وأحمد في مسنده ٥/ ٤٣٨، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ٣/ ١٦٠، ١٦٣، ك: الرقاق برقم (٨٧٦، ٨٨٠)، والطبراني في الكبير ٦/ ٢٥٢، ٢٥٦، برقم (٦١٣٠، ٦١٤٨)، والحاكم في المستدرک ١/ ٤٩٧ واللفظ له، ك: الدعاء، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/ ١٤٣: «وسنده جيد». وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي ٣/ ٤٦٣، برقم (٣٥٥٦) وصحيح أبي داود ١/ ٤٠٩، برقم (١٤٨٨)، وصحيح سنن ابن ماجه ٣/ ٢٦٣، برقم (٣٩٣٤) وفي التعليق على المشكاة تحت حديث برقم (٢٢٤٤).

المطر، فقال: «اجثُوا على الرُّكْبِ وقولوا: يا ربَّ يا ربَّ»، ففعلوا فسُقوا.
وأن يقدم عملاً صالحاً؛ لحديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، فانطبقت
عليهم الصخرة، المروي في الصحيح^(١).

وأن يجتنب الحرام أكلاً وشرباً ولُبساً؛ لحديث أبي هريرة: «أن رسول
الله ﷺ ذكر الرجل يطيل / السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء: يا ربُّ
يا ربُّ، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذيه بالحرام، فأني
يُستجاب لذلك؟» رواه مسلم^(٢).

وَألا يتكلف السَّجْعَ في الدعاء؛ لما في «صحيح البخاري»^(٣) عن
ابن عباس -رضي الله عنهما-: «واجتنب السَّجْعَ^(٤) من الدعاء؛ فإني
عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك»، أي: لا يفعلون إلا
ذلك الاجتناب.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/٤٤٩-٤٥٠، ك: الإجارة، ب: من استأجر أجييراً
فترك أجره...، برقم (٢٢٧٢)، ومسلم في صحيحه ٤/٢٠٩٩، ك: الذكر والدعاء
والتوبة والاستغفار، ب: قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال، برقم
(٢٧٤٣).

(٢) في صحيحه ٢/٧٠٣، الزكاة، ب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، برقم
(١٠١٥).

(٣) ١١/١٣٨، ك: الدعوات، ب: ما يكره من السجع في الدعاء، برقم (٦٣٣٧) وفي آخر
الحديث هذا الطرف مع تفاوت يسير عما ذكره المصنف.

(٤) في النسخ: «وانظر إلى السجع من الدعاء، فإني عهدت...» والمثبت من: س، ونص
الحديث في البخاري: «فانظر السجع من الدعاء فاجتنبه، فإني...».

وَأَنْ يُثْنِيَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ الدُّعَاءِ وَبَعْدَهُ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ؛ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَحَمِدَ الرَّبَّ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ فَقَدْ طَلَبَ الْخَيْرَ».

رواه البيهقي في «الشعب»^(١) وفي سنده: أبان بن أبي عيَّاش، وهو ضعيفٌ.

وفي «الأوسط»^(٢) للطبراني بإسناد جيد عن علي رضي الله عنه: «كُلُّ

(١) ٣٧٣/٢، ب: في تعظيم القرآن، فصل في استحباب التكبير عند الختم، برقم (٢٠٨٤) وضعفه البيهقي بـ «أبان» فقال: «أبان هذا هو ابن أبي عيَّاش وهو ضعيف»، ووقع محرفاً في تحقيق أبي هاجر زغلول هكذا: «أبان هذا هو مولى ابن عباس وهو ضعيف» وجاء على الصواب في طبعة الدار السلفية ٥١/٥، وكذا جاء على الصواب عند القسطلاني وضعفه به، وقال بعضهم فيه: متروك كما في التهذيب وأصوله.

(٢) ٢٢٠/١ برقم (٧٢١)، وكذا أخرجه البيهقي في الشعب ٢/٢١٦، برقم (١٥٧٥)، ١٥٧٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْخَزَّازِ مَرْفُوعاً وَمَوْقُوفاً، وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَزَّازُ» قَالَ الْأَزْدِيُّ فِيهِ: «وَاهِي الْحَدِيثُ جَدًّا» كَمَا فِي الْمِيزَانِ ٢/٦٤٧، برقم ٥١٧٦، وَعَدَّ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ فِي اللِّسَانِ ٤/٦٣ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مَنَاقِبِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ رَوَاهُ نَوْفَلُ بْنُ سَلِيمَانَ أَحَدَ الضَّعَفَاءِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ هَذَا لَكِنَّهُ وَهْمٌ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، وَالْجَزْرِيُّ ثِقَةٌ، لَا يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا»، وَطَرِيقُ نَوْفَلِ الَّذِي وَهْمٌ فِيهِ هُوَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي الشَّعْبِ برقم (١٥٧٦)، إِذْ أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ.

وقال المنذري في الترغيب ٢/٢٢٤: «رواه الطبراني في الأوسط موقوفاً، ورواته ثقات، رفعه بعضهم والموقوف أصح». وكذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/١٦٠: =

«رواته ثقات»، لكنَّ عبد الكريم الخزاز واهي الحديث، والحارث الأعور ضعيف، بل كذبه بعضهم، وعاصم بن ضمرة الذي هو مقرون بالحارث أيضاً صدوق دون ثقة، وعُدَّ هذا الحديث من مناكير الخزاز كما تقدم.

وقال السخاوي في القول البديع ٤٢١ في حديث علي -رضي الله عنه-: «والموقوف أشبه»، ونقل أيضاً في المصدر نفسه عن أبي اليمن بن عساكر أنه قال: «لا يثبت في هذا الباب حديث مرفوع عن النبي ﷺ».

وعزاه السيوطي في الجامع الصغير ١٧/٢، برقم ٣٠٠٢، لأبي الشيخ من حديث علي -رضي الله عنه- وضعَّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٤٤١، برقم (٣٠٠٢) وأحال إلى الإرواء برقم (٤٣٢)، وهو في ١٧٧/٢ وضعَّفه فيه بعد أن عزاه لأبي عبد الله الخلال في «تذكرة شيوخه» كما في المنتخب منه ١/٤٧، فقال: «إسناده واه جداً»، وكذا ضعَّف المرفوع من حديث علي -رضي الله عنه- في الصحيحة ٥٤/٥ -٥٨ برقم (٢٠٣٥).

وله شاهد موقوف عن عمر -رضي الله عنه- أخرجه الترمذي في سننه ١/٤٩٦ برقم (٤٨٦)، وضعَّفه السخاوي في القول البديع ٤٢٠، فقال: «في سننه من لا يُعرف»، وكذا ضعَّفه الشيخ الألباني في الإرواء ١٧٧/٢، برقم (٤٣٢) وضعَّفه أيضاً مقطوع سعيد بن المسيب -وهو مثل موقوف عمر -رضي الله عنه- وكذا ضعَّفه الشيخ الألباني في المشكاة ١/٢٩٦، برقم (٩٣٨) من حديث عمر -رضي الله عنه- وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي ١/٢٧٥ برقم (٤٨٦) وأحال إلى الصحيحة وهو فيها ٥٨، ٥٤/٥ برقم (٢٠٣٥)، وضعَّفه من حديث علي -رضي الله عنه- مرفوعاً، وحسنه من حديثه موقوفاً معتمداً على قول الهيثمي: «رجالهم ثقات» وتقدم التعقيب على قول المنذري والهيثمي المذكور، وقال الشيخ الألباني: «وهو في حكم المرفوع؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي كما قال السخاوي»، وهو في القول البديع ٤٢٠، ونحوه قال أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذى ٢/٢٧٣-٢٧٤، وانظر: تحفة الأحوذى ٤٩٨/٢ وتعليق الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي ٢/٣٥٦ برقم (٧).

دعاءً محجوبٌ حتى يُصَلَّى على محمدٍ وآل محمد»، وكلُّ ما كان في معنى التنزيه فهو ثناءً.

وأورد الشيخ الألباني في الصَّحِيحة له شواهد من حديث معاذ بن جبل، وعبد الله ابن بسر، وأنس إضافة إلى موقف عمر -رضي الله عنه- ثم قال: «وخلاصة القول: أن الحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد لا ينزل عن مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى على أقل الأحوال» ولذا صححه لغيره في صحيح الترغيب ٢/٢٩٧-٢٩٨ برقم (١٦٧٥-١٦٧٦)، من حديث علي الموقف وحديث عمر -رضي الله عنه- الموقف، وهو من آخر أعماله، فیرجَّح حكمه اللاحق على السابق أي تضعيفه الحديث.

والذي يظهر لنا من خلال دراسة الطرق والشواهد أن تحسين الحديث لغيره أنسب وأدق من تصحيحه لغيره؛ لأن كلَّ الطرق والشواهد لا تخلو من ضَعْفٍ وراو متكلم فيه.

ويشهد له أيضاً: ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠/٤٤١، ك: الجامع، ب: الدعاء برقم (١٩٢٤)، ومن طريقه الطبراني في الكبير ٩/١٥٥-١٥٦ برقم (٨٧٨٠) عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه قال: «إذا أراد أحدكم أن يسأل فليبدأ بالمدحة والثناء على الله بما هو أهله، ثم يصلي على النبي ﷺ ثم ليسأل بعد، فإنه أجدر أن ينجح» وقال الحافظ ابن حجر بعد أن عزاه لهما: «رجاله رجال الصحيح» كما في الفتوحات الربانية ٣/٣٣٥. نعم رجاله رجال الصحيح كما قال الحافظ غير أنه منقطع؛ إذ لم يسمع أبو عبيدة من أبيه عبد الله بن مسعود كما في جامع التحصيل ٢٠٤، وبالانقطاع أعلاه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/١٥٥.

وقال النووي في الأذكار ٢٠٧: «أجمع العلماء على استحباب ابتداء الدعاء بالحمد لله تعالى والثناء عليه، ثم الصلاة على رسول الله ﷺ، وكذلك يختم الدعاء بهما، والآثار في الباب كثيرة معروفة».

وقد كان بعضهم يبتدئ بـ «لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، وقال تعالى:

﴿ دَعْوَلَهُمْ فِيهَا سَبَّحْنَكَ اللَّهُمَّ وَحَيَّيْتُهُمْ فِيهَا سَلَّمُوا وَآخِرُ دَعْوَلَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]، فلذلك استُحِبَّ أَنْ يُخْتَمَ الدَّعَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الصفات: ١٨٠-١٨٢].

وقد آن أن أَنِّي عِنَانَ الْقَلَمِ، وَأَسْتَغْفِرَ اللَّهُ مِمَّا زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يُسَبِّلَ عَلَيْنَا سِتْرَهُ الْجَمِيلَ، فَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلَ، وَأَسْتَوْدِعُهُ تَعَالَى نَفْسِي وَدِينِي وَخَوَاتِيمَ عَمَلِي، وَجَمِيعَ مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيَّ وَأَهْلِي وَأَصْحَابِي خُصُوصاً نِعْمَةَ الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يُعْطِفَ عَلَيْنَا نَبِينَنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَيُؤْنِّعَ عَلَيْنَا بِجَوَارِهِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ، مَعَ رِضَاهِ عَنَا فِي عَافِيَةٍ بِلَا مَحْنَةٍ، وَيُفَرِّجَ هَمَّنَا وَكَرْبَنَا، وَأَنْ يَنْفَعَنِي بِهَذَا الْكِتَابِ وَمَنْ كَتَبَهُ أَوْ سَمِعَهُ، أَوْ قَرَأَهُ، أَوْ شِئاً مِنْهُ، وَيَمُدَّنِي وَإِيَاهُ بِمَدَدِ الْإِقْبَالِ وَالْقَبُولِ، وَأَنْ يُبَلِّغَنَا مِنْ مَدَدِ نَبِيِّنَا^(١) مُحَمَّدٍ ﷺ جَمِيعَ الْمَأْمُولِ.

(١) هذا شبيه بما تدعيه بعض الطوائف في الغوث أنه هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطة في نصرهم ورزقهم، وهذا باطل لا أصل له في الإسلام، ولا قاله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها. وقد تقرر في الكتاب والسنة أن المسلمين إذا أصابتهم النوازل في الرغبة والرهبة إنما يدعون الله وحده لا شريك له، ويستمدون منه العون والنوال، ولا يرجعون بحوائجهم إلى غير الله عز وجل، بل كان المشركون في جاهليتهم يدعونه بلا واسطة فيجيبهم الله، أفتراهم بعد التوحيد والإسلام لا يجيب دعاءهم إلا بواسطة ما أنزل الله بها من سلطان؟! وطلب الاستمداد من أكبر أصول الدين؛ لأن الدعاء من أجل العبادات، فلا يصرف لغير الله. انظر: زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور لابن تيمية: ٦١-٦٢، البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ: ٥٣.

وقد انتهى تبييض هذه النسخة يوم السبت ثاني شعبان المكرم سنة إحدى وتسعمئة وذلك بعد حذف كثير من المَسْوَدَة التي كان انتهاؤها^(١) في يوم الخميس خامس شهر شعبان سنة تسعمئة، وزيادة فوائد مُهَمَّةٍ، ومن ثمَّ صارت المَسْوَدَة مَرَجوعاً عنها.

/ وإلى الله تعالى أضرعُ أن يُصَلِّيَ وَيُسَلِّمَ على رسوله مُحَمَّدٍ وآله وصحبه، وأن يعينَ على تحرير هذه النسخة وتصحيحها، وأن يجعلَ ذلك خالصاً لوجهه الكريم، وأن يُنَوِّرَ بَصْرِيَّ وبصيرتي، وأن يجعلني نوراً، وأن يُصَلِّحَ شَأني كُلَّهُ، وأن يفعلَ ذلك بوالديِّ وأقاربي ومشايخي وأصحابي ومن أحسنَ إليَّ ومن أساء، وأن يعفوَ عَنَّا ذنوبنا، ويُرْضِيَ عَنَّا خُصَمَاءَنَا، إنه جوادٌ كريم، رؤوفٌ رحيم، وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا مَلْجَأَ ولا مَنْجَى من الله إلا إليه.

وصلى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ خاتمِ النبيين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً، والحمد لله رب العالمين.

أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ واسعَ العطاءِ، كاشِفَ الغطاءِ، مُجِيبَ دعوة المضطَّرين، إله العالمين، أن تُطِيلَ عمري في طاعتك، وتكسبني أثوابَ عافيتك، بَمَنِّكَ ورحمتك، وترزقني علماً نافعاً، وعملاً متقبلاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كلِّ داءٍ، وتكفيني ما أهمني، وتكشفَ كُرْبِي، وتُفَرِّجَ هَمِّي، وتعطيني سُؤلي، وترضى عنا رضاً لا سُخْطَ بعده، وتُعِينني على ما أنا بصددِه، وتجعلَ وفاتي

(١) في س، ح: «ابتداؤها»، والتصويب من ه؛ إذ المراد: انتهاء المؤلف من المسودة.

بطيبة الطيبة في عافية بلا محنة، على الكتاب والسنة برحمتك يا أرحم
الراحمين. والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً.

تمّ الكتاب،،،

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس الكتب
- فهرس الأشعار
- ثَبَّتَ المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فَهْرَسُ
الآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

فهرس الآيات القرآنية

الموضع	الآية
﴿الفاتحة﴾	
٥٨٨،٥٦١،٥٥٤،٥٢٣،٥٢٢،٥٠٠،٤٩٩،٤٩٤،٤٦٤،٤٥٩/٢ ١٢٩٢،١٢٤٦،١٢٢٥،١١٩٦،١٠١٧/٣	١
٥٠٣،٥٠٢،٥٠٠،٤٩٩،٤٩٤،٤٨٩،٤٦٣،٤٥٦،٤٥٤/٢،٤٤/١ ١٤٢٩/٤،١٢٤٧،١٢٤٦،١٢٣٣،١١٩٦،٩٨٣/٣،٥٢٣،٥٢٢ ٤٤٦٧،٤٤٥٣،٣٩٧٥/٩،٣٥٩،٣٥٧٥،٣٣٨٨/٨،٢٤٤٧،٢٣٦٩/٦	٢
٧٤٠،٦٩٨،٦٨١،٦٧٣،٦٦٢،٥٢٣،٥٢٢،٥٠٣،٥٠٠،٤٩٩/٢ ١٦٠٦،١٣٩٤/٤،٩٨٣/٣	٣
٦٦٢،٥٨٦،٥٥٣،٥٢٣،٥٢٢،٥٠١،٤٨٨،٤٦٥،٤٢٣/٢،١٢٣/١ ١٣٩٤،١٣٧٦،١٣٢٤/٤،١٢١١،١٠١٧/٣،٧٤٠،٦٩٨،٦٨١،٦٧٣ ١٦٣٥،١٦٣٤،١٦٠٦	٤
١٢١٨،١٠١٧،٩٨١/٣،٦٦٢،٥٢٣،٤٩٤،٤٨٥،٤٥٩/٢	٥
١٣٧٧/٤،١١٧٢،١١٦٤،٩٨١/٣،٥٢٣،٤٨٥،٤٦٢،٤٥٥،٣٨٦/٢ ٤٤٥٩،٤٠٦١/٩،٣٦٦٣/٨،٢٦٢٦،٢٤٩٦/٦	٦
٧٨٥،٥٦٨،٥٣٧،٥٢٣،٤٨٩،٤٦٢،٤٦٠،٤٥٦،٤٥٥/٢،١٤٦/١ ١٣٧٤،١٣٧٣،١٣٧٠-١٣٦٨/٤،١٠٣١،١٠١٧،٩٨٨،٩٣٧/٣ ٢٦٦٢،٢٤٩٦/٦،١٩٦٤/٥،١٤٢٨،١٣٩٠	٧
﴿البقرة﴾	
٢٨٥٢/٧،٢٦٣٠/٦،١٢٤٧/٣،٨٨١،٥٤٣/٢،١٥١،١٤٦،٩٨/١ ٣٢٩٥،٣٢٦٧	١
٨١٧،٧٩٨،٧٩٧،٧٨٧،٧٦٦،٥٦٠،٥٤٣،٤٧٥،٤٧٤/٢،٩٨/١ ٢٣٨٣/٦،١٦٣٣،١٥٩٤/٤،١٢٢١،١٢٢٠،١١٤٤،١٠٧٥،١٠٢٥/٣	٢

الموضع	الآية
.٣٧٢٦،٣٦١٣،٣٦١١/٨	
،١١٥٦،١١٥٢،٩٣٣/٣،٨٢٠،٨١٩،٨١٧،٥٨٤،٥٥٤،٥١٣،٤٥٣/٢ .٤٢٩١/٩،٢١٣٣،١٩٩١/٥،١٦٣٣،١٣٧١/٤،١٢٣٣،١٢٢٥،١١٩٩	٣
،١٠١٧،٩٩٣،٩٧٢/٣،٨٧٨،٨٧٤،٨٧٢،٥٧٧،٤٨٩،٤٨٨،٤٦٣/٢ .٢٢٢٧/٥،١٥٩٤/٤،١٢٣٣،١١٥٨	٤
،٩٧٢/٣،٨٧٥،٨٧٢،٧٨٧،٥٨٣،٥٨١،٥٥٩،٥٥٤،٤٩٤/٢،١٥١/١ .٤٤٥٣/٩،١٠٥٧،١٠٤٦،٩٨٩	٥
،٨٩٠،٨٨٦،٨٨٥،٨٨٣/٣،٨٧١،٥٤٦،٥٧١،٥١٢،٤٧٦،٤٥٤/٢ ،١٢٢٠،١٢١٩،١١٨٦،١٠١٦،١٠٠١،٩٩٣،٩٨٥،٩٦٩،٩١٧،٨٩٦ .٣١٣٥/٧،٢٣٨٥/٦،٢١٩٧/٥،١٧٣٩،١٣٧٣-١٣٧١/٤	٦
.١٢١١،١١٣٨،١٠٨٩،١٠٨٨،١٠٤٩،١٠٤٨/٣،٧٨٥،٤٨٩،٤٧٦/٢	٧
،١١٣٨،١١٢٢،١١٢١،١١١٨،١٠٤٦،١٠٤٣/٣،٧٨٧،٥٠٦،٤٦٢/٢ .٣٥١٥/٨،٣٢٥٧/٧،١٢١١	٨
.٢١٩٨/٥،١٠٠٢،٩٨٥،٩٥٥،٨٨٨/٣،٥٨٦،٥٠٦/٢	٩
.١١١٣،٩٤٤/٣،٥٣٩،٤٨٨،٤٧٦/٢	١٠
،١٦٢٦/٤،١٢٢٥،١٢١٦،١١٨٨،٩٦٥،٩٦٣/٣،٦٩٣،٥٣٩/٢ .٤٠١٢،٣٩٣٧/٩،٣٦٣٥/٨،٢٤٩٦/٦	١١
.٨٣٨/٢	١٢
.٢٣٨٥/٦،١٢٢٠،٩٣٨،٩٢٨،٩٢٦،٩١٥،٨٨٦/٣،٦٦٤،٦٦٢/٢	١٣
،٩٤٥/٣،٨٧٨،٨٧٤،٨٧٢،٨٧١،٨٦٠،٨٥٩،٨٣٨،٥٧٨،٥٧٧/٢ .١٠٥٧،١٠٢٧،٩٩٣،٩٧٢،٩٦٥،٩٥٠-٩٤٨	١٤
.١٠٦٤/٣،٨٢٩/٢	١٥
.٤٣٨٢/٩،١٦٣٤/٤،١٢٢٠/٣،٧٤٦،٥٧٨،٤٦٧/٢	١٦
،٣٠٦٦،٢٩٣٠/٧،٢٠٣٢،١٩٤٠/٥،٥٦٨،٥١٣،٤٧٦،٤٧٥،٤٧١/٢	١٧

الآية	الموضع
	.٣٤٣٠، ٣٣٦٦/٨، ٣١٩٣
١٨	.٣٣٢٩/٨، ٢٨٤٠/٧، ١٤٢٠/٤
١٩	،١١٥٧، ١١١٦، ١٠٦٤، ١٠٣٥، ٩٧٧، ٩٧٦/٣، ٨٧٢، ٧٨٧، ٤٦٢/٢ .١٦٢٦/٤، ١١٨٥
٢٠	،١٠٢٦، ٩٧٦، ٩٣٨، ٩٣٥/٣، ٨٧٨، ٨٧٤، ٨٧٢، ٧٠٠، ٦٩٨، ٤٥٣/٢ .٢١٦٤، ١٢١٨، ١٢١٢، ١٢١١، ١٢٠٠، ١١٨٤، ١١٨٣، ١٠٣٢
٢١	،٩٧٠، ٩٤٤/٣، ٨٧٨، ٨٦٠، ٧٢٩، ٧٠٣، ٦٨١، ٥٦٥، ٥٦٠/٢، ٦٠/١ .٣٠٥٧/٧، ١٦٣٤/٤، ١٢٤٧
٢٢	،١١٨٢، ١١٦٣/٣، ٨٧٧، ٨٧٢، ٧٠٠، ٦٩٣، ٥٧٧، ٥٦٩/٢، ٧١/١ .١٧٣٨/٤
٢٣	.١١٦٤/٣، ٧٩٦، ٧٩٥/٢
٢٤	.٢٤٧٣/٦، ١١٥٨/٣، ٧٨٧، ٥٧٨/٢
٢٥	،٩٥٧، ٨٩٦/٣، ٧٩٥، ٧٨٧، ٦٩٠، ٥٧٨، ٥٦٩، ٥٦٤، ٤٨٦، ٤٧٥/٢ .٣٦٤١/٨، ١٢٤٧
٢٦	،١١٧٧، ١١٥٧، ٩٩٦، ٩٩٣، ٩٥٦/٣، ٧٩٧، ٧٢٦، ٥٧٤، ٥٠٣، ٤٥٦/٢ .١٢١٢
٢٧	.١٢٤٧، ١٢٠٥، ١١٩٩/٣
٢٨	،٢٣٨٩/٦، ٢٢٧٧، ٢٠٣٢/٥، ١٢٤٧، ١٢٢١/٣، ٥٨٣، ٥٧٦، ٥٣٥/٢ .٣٩٣٢/٩، ٣٦١٤، ٣٤٧٨، ٣٤٧١/٨، ٣٠٧٥/٧، ٢٣٩٥
٢٩	.٩٤٥/٣، ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٣٥، ٤٥٧/٢
٣٠	،١٢٥٥، ١٢٥٤، ١١٥٨، ١١٥٥، ١١٥٣/٣، ٧١٦، ٦٩٨، ٤٧٦، ٤٦٣/٢ .١٢٨٨، ١٢٥٧، ١٢٥٦
٣١	،٩١٧، ٩١٥/٣، ٨٧٨، ٨٧٢، ٨٤٦، ٦٦٨، ٦٦٢، ٥٧٧، ٥٦٧، ٥٦٠/٢ ،١٢١١، ١٠٣٦، ١٠١٦، ١٠٠٨، ١٠٠١، ٩٧٠، ٩٤٤، ٩٤٢، ٩٢٣، ٩٢١

الموضع	الآية
.٣٠٥٩/٧،٢٧٢٧/٦،١٦٣٤/٤،١٢٤٨،١٢٤٧،١٢٢٠،١٢١٨	
،٩٤٤،٩٣٧/٣،٨٣٣،٨٢٨،٨٢٢،٨٢٠،٧٩٣،٦٦٨،٥٧١،٥٦٠/٢ .٢١٩٤/٥،١٢٥٧،١٢٤٧	٣٣
.٢٩٠٣/٧،٢٧١٣/٦،١٤٥١/٤،١٠٥١،٩٨١/٣،٥٨٧/٢	٣٤
،١٢١٨،١١٥٤،١١٥٢،١٠٥٦/٣،٧٢٦،٥٦٨،٥٦٢،٤٧٥،٤٦٢/٢ .٣٢٠٣/٧،١٨٦٧/٥	٣٥
.٩٨١/٣،٨٥٩،٥٦٣/٢	٣٦
.٢١٣٧/٥،١٢٢١/٣،٧٩٧،٧٠١،٦٩٨،٦٨٦،٦٨٢،٦٨١/٢،٧٨/١	٣٧
.٢٢٣١/٥،١٢٥٦،١٠٦٤/٣،٥٨٣/٢	٣٨
.١٠٨٨/٣،٩٧٥/٣،٥٦٤/٢	٣٩
،١١٦٦،١٠١١،١٠٠٢،٩٦١/٣،٨٧٢،٨٤٢،٥٧٣،٥٦٧،٥٥٤/٢ ،١٦٣٦،١٤٠٠،١٣٩٩/٤،١٢٩٠،١٢٧٤،١٢٧٢،١٢٥٦،١٢١١ .٣٧٣٦،٣٧٢٥/٨،٢٦٩٣/٦،١٦٣٨	٤٠
.١٤١٥/٤،١٢٩٠،١١١٧/٣،٥٧٣/٢	٤١
.١١٥٦،١١٥٢/٣،٥٨٤/٢	٤٣
.٨٦٠،٤٦٣/٢	٤٤
.٥٧٨،٤٦٩/٢	٤٦
.١٢٨٨،١٢٧٤،١٢٥٥/٣	٤٧
.٩٣٥/٣،٨٧٢/٧،٨٧/٢	٤٨
،٢٥٩٣/٦،١٣٢٤/٤،١١٨٩،١١٨٦/٣،٨٧٥،٥٦٠/٢،١٥٠/١ .٣٢٢١/٧	٤٩
.١١٦٣/٣	٥٠
،١١٥٤،١٠٨٣،١٠٨٢،١٠٧٥،١٠٥١/٣،٥٨٦،٥٨٢،٥٦٧،٤٧٧/٢ .١٦٣٥/٤	٥١

الآية	الموضع
٥٢	.٧١٤/٢
٥٣	.١١٨٦،١١٤٢،١١٤٠/٣
٥٤	،٢٠٦٣/٥،١١٨٣،١٠٦٥،١٠٦٤،٩٤٧/٣،٨٣٣،٨٢٤-٨٢٢/٢ ،٣٦٠٧،٣٥٧٧/٨،٣٠٨٥،٣٠١٠/٧،٢٤٥٣،٢٤٤١/٦،٢١٨٤،٢٠٨٣ .٤١١٥،٤٠٦١،٣٩٩٥/٩،٣٨٣٦
٥٥	،١٦٣٦/٤،١١٩٦،١١٥٨،١١٥٦،١٠٥٧/٣،٨٢٠،٧٨٩،٧١٨/٢ .٣٨٢١/٨
٥٧	.١٢٠٢،١٢٠٠،١٠٥٤/٣،٥٨٢،٤٧٤،٤٧٠،٤٦٩،٤٦٠/٢
٥٨	،١٤٣٢/٤،١١٩٣،١١٥٧،١٠٦١،٩٨١/٣،٨٢٨،٧٢٦،٥٧١،٤٦٢/٢ .٢٢١٥/٥
٥٩	.٣٧٤٦/٨،٢٢٢٠،٢٠٣٨/٥،١٢٠١،١٢٠٠/٣،٤٥٨/٢
٦٠	.٣٤٦٥/٨،١٢٢٢،١١٩٢،١١٢٢،١٠٢٧،٩٦٧/٣،٥٧٩،٤٨٣/٢
٦١	،٩٤٤/٣،٨٧١،٨٥٩،٨٥٣،٥٨٢،٥٧٤،٥٧٢،٤٨٣،٤٧٧،٤٥٧/٢ ،٣٥٨٩/٨،١٦٣٦،١٣٩٧/٤،١١٨٧،١١٨٥،١١٨٠،١١٦٥،١٠٠٢ .٣٧٢٥
٦٢	،١٠٦٦،١٠٠٣،٩٦٦،٩٤٤/٣،٨٧٨،٨٧١،٨٥٩،٧٨٥،٥٧٤/٢ .١٢١٨،١١٢٨،١٠٦٧
٦٣	.٧٠٣/٢
٦٥	.١٨٨٩/٥،٩٦٦/٣،٥٧٤،٥٦٨،٤٦٥/٢
٦٦	.١١٥٧/٣،٤٧٢/٢
٦٧	،١٤٤٥،١٤٤٢/٤،١٠٠٩،٩٦٠،٩٤٣/٣،٨٣٦،٨٣٤،٧٣٧،٤٥٩/٢ ،٢٤٥٣/٦،٢٣٣٩،٢٣٢٣،١٩٧٩/٥،١٧٧٨،١٦٠٣،١٥٧٦،١٤٤٨ ،٣٢٦٥،٣١٠١،٣٠١٤/٧،٢٨٠٧،٢٧٨٩،٢٥٩٣،٢٥٤٠،٢٥٣٦ ،٣٦٧٦،٣٦٣٥،٣٦٠٥،٣٥٩٠،٣٤٧١،٣٤١١/٨،٣٢٨٥،٣٢٧٧

الموضع	الآية
٤٠٨٨، ٤٠٣٥، ٤٠٢٥، ٤٠١١، ٣٩٧٠، ٣٩٦٩، ٣٩٦٢، ٣٩٤٤ / ٩ .٤٤٣٦، ٤١٨٩	
.١١٨٣، ١١٨٢، ١١٨١ / ٣	٦٨
.١٦٣٦ / ٤، ١١٦٣ / ٣	٧٠
١٠٠٣ / ٣، ٨٦٧، ٨٦٦، ٨٦١، ٨٥٩، ٨٢٠، ٨١٩، ٤٨٣، ٤٧٧، ٤٥٩ / ٢ .١٦٢٦ / ٤، ١١٥٤، ١٠٢٥، ١٠١٢	٧١
.٢٣٢٠ / ٥، ١٦٣٤ / ٤، ٩٧٥، ٩٥٧ / ٣، ٨٢٢، ٤٧٨ / ٢	٧٢
.١٠٨٤، ١٠٥٤ / ٣، ٥٨٢، ٥٦٠، ٤٧٥ / ٢	٧٣
.١٢٤٩، ١١٥٤، ٩٧٧، ٩٣٨ / ٣، ٤٨٨ / ٢	٧٤
.٩٥١ / ٣، ٧٩٨، ٤٦٧ / ٢	٧٥
.١٠٥٨ / ٣	٧٦
.٧٤٤ / ٢	٧٧
.٣٩٣٧ / ٩، ٢٩٨٥ / ٧، ١٣٧٣ / ٤	٧٨
.٧٠٠، ٤٦١ / ٢	٧٩
.١٠٤٣ / ٣	٨٠
١١٥٧، ١٠٩٩، ١٠٨٦، ١٠٧٥، ١٠٥٦، ٩٦٦، ٩٤٢ / ٣، ٥٨٣ / ٢ .٢٢٤١ / ٥، ١٦٣٧ / ٤	٨١
.١٢١٨ / ٣	٨٢
٢٤٠٠ / ٦، ١٧٨٠ / ٤، ١١٢٨، ١٠٦٦، ١٠١٤ / ٣، ٧٢٢، ٥٦١ / ٢ .٣٧٣٨ / ٨، ٣١٦٨ / ٧	٨٣
١٠٦٧، ١٠٥٦، ١٠٥٤، ١٠٥٠، ١٠٤٣ / ٣، ٧٩٢، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٦٤ / ٢ ١١٥٦، ١١٥٢، ١١٤٧، ١١٢٨، ١٠٨٨، ١٠٨٧، ١٠٨٣، ١٠٧٥، ١٠٧٠ .٤٠٤٦ / ٩، ٣٠٩٨ / ٧، ٢٣٤٤ / ٥، ١٦٣٧، ١٦٠٦ / ٤، ١١٦٥	٨٥
.٧٨٥ / ٢	٨٦

الآية	الموضع
٨٧	١٠٨٢، ١٠٧٥، ١٠٥١، ١٠٤٦، ٩٧٩/٣، ٥٨٢، ٥٦٧، ٤٨٨، ٤١٠/٢
	٢٥٤٠، ٢٤٥٣/٦، ١٩٠١، ١٨٩٦/٥، ١١٨٧، ١١٨٦، ١١٤٠، ١٠٨٤ ٤٠٢٥، ٣٩٦٢/٩، ٣٦٣٥، ٣٦١٤، ٣٦٠٥/٨، ٣٠١٤/٧، ٢٨٠٧، ٢٥٩٣
٨٩	٢٤٧٢/٦، ١١٦٣/٣، ٥٦٥/٢
٩٠	٢٢٦٩/٥، ١٦٢٦/٤، ١٢٥٠، ١٠٣٥، ٩٧٧، ٩٤٥/٣، ٨٢٩/٢ ٢٦٦٧، ٢٦٤٩/٦
٩٣	١٦٤٠، ١٣٧٤، ١٣٧٣/٤، ١٢٥٠/٣
٩٤	١١٥٧، ١٠١٣، ١٠٠٣/٣، ٨٧٤، ٨٧١، ٨٥٩، ٤٦١/٢
٩٥	١٢١٩/٣
٩٦	١٦٣٣/٤، ١١٨٣، ١٠١٧/٣
٩٧	١١٥٧، ١٠٧٠، ١٠٦٧، ١٠٥٤، ٩٥١/٣، ٧٩٤/٢
٩٨	٣٢٨٥، ٣٢٧٧، ٣١٠٤/٧، ١٦٣٦/٤، ١١٩٤/٣، ٥٦٦/٢، ٦٩/١ ٣٩٦٩/٩، ٣٥٩٠، ٣٤١١/٨
٩٩	٤٥٥/٢
١٠٠	١٦٣٨/٤
١٠١	٨٤٠، ٤٧٠/٢
١٠٢	٩٤١/٣، ٨٧٤، ٨٧٢، ٥٦٧، ٥٦٢، ٥٣٩، ٥٣٦، ٤٩٨، ٤٦٨، ٤٦٧/٢ ١٢٢٥، ١٢١٦، ١٢١١، ١١٨٨-١١٨٦، ١١٦٥، ١١٦٤، ١١٤٨، ٩٧٦ ٣١٥٢/٧، ٢٢٨٣/٦، ١٦٤٠/٤
١٠٤	٦٠/١
١٠٥	٢٧٢١/٦، ٤٧٥/٢
١٠٦	٢٥٥٣/٦، ٨٢١، ٦١٤/٢
١٠٨	٩٦٧، ٩٥٠، ٩٤٩، ٩٤٧/٣، ٧٥٢، ٥١٢/٢
١٠٩	٩٣٨/٣

الموضع	الآية
.١٦٣٣/٤	١١٠
.٣٥١٥/٨،١٦٣٧/٤،١١٢٨،١٠٥٦/٣،٥٦٤/٢	١١١
.١٢٣٤/٤	١١٢
.١٣٩٩/٤،١٢٠٠،١٠٥١،٩٤٢/٣،٧٩١،٥٨٢/٢	١١٤
.٢٦٧٥/٦،١٦٤١/٤،١٢٥٢،١٢٤٩/٣،٧٦٦،٤٨١/٢	١١٥
.١٦٣٧/٤	١١٦
.٣٦١٤،٣٤٧٨/٨،٢٨٣٩/٧،٢٦٥٦/٦	١١٧
.١١٧٧/٣	١١٩
.١٩٠٢/٥،١٠٥١،١٠٤٦،٩٨٩/٣،٧٣٣،٥٨٧،٥٨٢/٢	١٢٠
.٦٣٩،٥١٣/٢	١٢١
.١٤٣٨/٤،١٢٧٤/٣	١٢٢
.١٤٣٨،١٣٢٤/٤،١٢٧٤،١٢٧٣،١٢١٢،١١٦٦،١٠٧٥،١٠٥٣/٣ ٢٨٤١/٧،٢٧٦٩،٢٧١٤،٢٦٩٣،٢٦٠١/٦،٢٣٣٨،٢٢٢٥،٢١٠١/٥ ٣٩٤٤/٩،٣٨٥٨،٣٧٤٠،٣٦٠٣،٣٤٦٨/٨،٣٢٥٧،٣١٠٩	١٢٤
.١٢٠٥،١١٩٩،١١٦٩،١١٦٧،١١٤٤،٩٨٥،٩٨٢/٣،٥٨٢،٤٦٠/٢ .١٦٣٧،١٦٣٦/٤،١٢٧٩،١٢٧٨	١٢٥
.٢٤٣٨،٢٤٢٤/٦،٢٢١٢/٥،١٥١١/٤،١٣٠١/٣،٨٢١،٨١٩/٢ ٢٩٦٨،٢٩٣٢،٢٨٩٣،٢٨٧٠/٧،٢٧٢١،٢٦٢٦،٢٦٠١،٢٥١٤ .٤١١٥،٤٠٤٩،٤٠١٤/٩،٣٦٩١،٣٥٥٢،٣٥٣٨/٨،٣١٤٢،٣١٢٩	١٢٦
.١٥١١/٤،٩٥٢،٩٥٠/٣	١٢٧
.٣٦٣٤/٨،١٢١٠،١١٩٣،١٠٠٢/٣	١٢٨
.١٤٤٨،١٣٧٣/٤،١٢١٩،٩٣٧/٣	١٢٩
.١٥١١/٤	١٣٠
.١٦٣٨،١٥٥٠،١٥١١/٤،١٠٦٣،٩٨٠/٣،٧٢٧،٤٨٤/٢،٧٩/١	١٣٢

الموضع	الآية
٣٥٣٩/٨، ١٥١١/٤، ٩٢٥/٣، ٧٤٢، ٧١٨/٢	١٣٣
١٥١١/٤	١٣٥
١٥١١، ١٤٥٥/٤، ١٠٠٢، ٩١٥/٣، ٧١٨، ٤٨٧، ٤٦٥/٢	١٣٦
١٩٧٠/٥	١٣٧
١١٥٦/٣، ٧١٨/٢	١٣٨
٧١٨/٢	١٣٩
١٥١١/٤، ١٢٤٧، ٩٦٩، ٨٨٣/٣، ٧٩٤/٢	١٤٠
١٤٩/١	١٤١
١٣٧٧/٤، ٩٥٠، ٩٢٩، ٩٢٧/٣	١٤٢
٣٠٥٤/٧، ١٦٣٣/٤، ١٢١٨، ١٠٠٢/٣، ٧٩٤، ٥٧٧/٢	١٤٣
١٦٤١/٤، ١٢٥٣، ١٠٠٢/٣، ٤٦٦/٢	١٤٤
٩٧٣/٣، ٧٩٤/٢	١٤٥
٥١٣/٢	١٤٦
١٦٤١/٤، ١١٦٤، ١١٥٨/٣، ٤٨٦/٢	١٤٨
١٦٤١، ١٦٣٨/٤، ١٣١١، ١٢٩٩، ١٢٤٨، ١١٥٤/٣، ٨٣٧، ٥٨٧/٢	١٥٠
١٣٧٣/٤	١٥١
١٢٩٠، ١٢٨٨، ١٢٦٠، ١٢٥٧، ١٢٥٤/٣، ٥٧٢/٢	١٥٢
١١١٧/٣	١٥٣
١٠٣١/٣	١٥٥
١١٩٦/٣	١٥٦
١٢٢٣، ١١٥١/٣	١٥٧
١١٨٤، ١١٨٣، ١١٨١، ١١٧٨، ١١٦٤، ١١٥٥، ١٠٥٨/٣، ٥١٧/٢	١٥٨
١٣٧٤/٤، ٥٦٣/٢	١٥٩

الموضع	الآية
.١٢٠٠/٣	١٦٠
.١٣٩٩/٤	١٦١
.٤٧٠/٢	١٦٢
.١٠٢٤/٣	١٦٣
١٠٦١، ١٠٢٠، ١٠١٧/٣، ٥٨٦، ٥٨٣، ٥٧٧، ٤٨٣، ٤٦٢/٢، ١٥١/١ ٢٩٧٤/٧، ٢٧٦٨، ٢٦٢٦، ٢٥٩٤/٦، ١٦٣٨، ١٤٨٨/٤، ١٠٨٨ ٣٥٣٨، ٣٤٢٧/٨	١٦٤
.١١٦٥/٣	١٦٥
.١٣٧٣/٤، ١٢١١/٣، ٧٤٨/٢	١٦٦
.١٣٧٤، ١٣٧٣/٤، ١١٩٧/٣	١٦٧
.٣٠٥٤/٧، ١٤٦٠/٤	١٦٨
.٧٥٩/٢	١٧٠
.١٣٩٩/٤، ١٠٠٩، ٩٤٢، ٩٣٥/٣، ٥٦٩، ٤٨٢/٢	١٧١
٢٠١٧/٥، ١٢٣٥، ١١٦٤، ١١٥٥/٣، ٧٣٠، ٦٨١، ٦٧٤، ٤٨٧، ٤٦٠/٢ ٣٤٦٥، ٣٤٢٧/٨، ٣١٠٢، ٣٠٩٢/٧، ٢٦٩٩، ٢٦٧١/٦، ٢١٨٣، ٢٠٩٥ ٤١٣٨/٩، ٣٧٩٨، ٣٦٧٥	١٧٣
.١١٥٨/٣، ٧٠٠/٢	١٧٥
.٧٠٠، ٦٩٨/٢	١٧٦
١٥٧٧، ١٤٩٧/٤، ١٠٠٦، ١٠٠٢، ٩١٥/٣، ٨٢٠، ٥٧١، ٥٦٨، ٥٥٩/٢ ٣٢٨٢/٧	١٧٧
.١١٤٢، ١١٤٠، ١٠٨٤، ١٠٥٣، ٩٣٥/٣، ٧٩٥، ٥٨٢، ٤٧٧/٢	١٧٨
.٩٧٣، ٩٤٤/٣، ٥٨١، ٥٤٢، ٥٣٩/٢	١٧٩
.٩٨٥/٣	١٨٠
.٦٨١/٢	١٨١

الموضع	الآية
.١٨٧٩/٥،١٢٣٥،١٢٠٠/٣	١٨٢
.١٦٣٥،١٥٠١/٤	١٨٤
.٩٤٣/٣،٨٧٤،٨٦٩،٧٩٧،٧٩٤،٧٣٦،٧٣٢،٦٩٨،٥٦٦/٢،٥١/١ .٣١٦٦/٧،٢٨٠٤/٦،١٤٦٠/٤،١١٨٧،١١٨٦،١٠٠٩	١٨٥
.١٢٩٦،١٢٩٥،١٢٩٣،١٢٨٩،١٢٧٩،١٢٧٨،١٢٥٤/٣،٥٥٤/٢ .٤٤٥٢/٩	١٨٦
.٤١٣١/٩،١٢٣٣،١١٩٢/٣،٨٥٩،٧١٣،٥٦٩،٥٦٠/٢	١٨٧
.٢٥٧١/٦	١٨٨
.٢٢٦٧،١٩٨٠،١٩٧٦/٥،١٤٩٧/٤،١١٨٣/٣،٨١٩،٥٨٨،٥٧٨/٢ .٣٨١٨،٣٧٠٦/٨،٣٢٥٩،٣١٨٨،٣٠٧٥/٧،٢٦٦١،٢٦٣٤،٢٦٢٧/٦ .٤١٦٠،٣٩٦٩/٩	١٨٩
.٤٥٦/٢	١٩٠
.١٦٣٥/٤،٦٩٨،٤٨٢/٢	١٩١
.١٦٣٥/٤	١٩٣
.١١٥٨/٣	١٩٥
.٢٨٩٣/٧،١١٨٦،١١٥٦،١١٥٥/٣،٤٨٣/٢،١٠٥/١	١٩٦
.١٤٣٦،١٤٣٤،١٣٦٨/٤،١٢٩٩،١٢٩٨،١٢٨٩،١١٩٦/٣،٤٨٢/٢	١٩٧
.٧٣٠،٤٦٠/٢	١٩٨
.١٢٤٧،١١٨٠،١١٦٤/٣،٧١٧،٦٩٩،٦٨٣،٥٥٤،٤٥٨/٢	٢٠٠
.٧٤٠/٢	٢٠١
.٤٨٧/٢	٢٠٢
.١٦٣٣/٤	٢٠٤
.١٢٢٥/٣،٤٨٢/٢	٢٠٥
.١١٥٥،١٠١٧/٣	٢٠٦

الموضع	الآية
١٦٤٢/٤، ١٢٣٠، ١٢١٨، ١٠٧٦، ١٠٦٢، ٩٦٦، ٩٤٧/٣، ٥٨٥/٢ .٢٦٥٠/٦	٢٠٧
.٣٨٢٠، ٣٧٧١/٨	٢٠٨
.١٦٣٨، ١٤١٩/٤، ٤٧٠/٢	٢١٠
.١٨٥٦/٥، ١١٥٥، ١١٥١، ٩٨٢/٣	٢١١
.٧١٨/٢	٢١٢
.٩٢٧/٣	٢١٣
.١٠٨٦، ١٠٧٥، ١٠٥٦، ٩٢٧/٣، ٥٠٨، ٤٦٣/٢	٢١٤
.٥٣٩/٢	٢١٥
.١٦٣٥، ١٣٧٤/٤، ١٠٨٦/٣	٢١٦
١٩٨٨، ١٩٥٦، ١٨٣١/٥، ١٦٣٥/٤، ١١٨٤، ١١٦٦/٣، ٤٦٦، ٤٥٨/٢ .٢١٩٤/٥	٢١٧
٢٨٥١/٧، ٢٤٧٤/٦، ٢٢٤٥/٥، ١٦٤٢/٤، ١٢٢٦/٣، ٦٧٠، ٥٨٥/٢ .٣٦٩٥/٨، ٣٢٩٤	٢١٨
.١٣٦٨/٤، ٥٣٩، ٤٨٢/٢	٢١٩
.٨٤١/٢	٢٢٠
.١١٥٨/٣	٢٢١
.٨١٩، ٥١٣/٢	٢٢٢
.١٠٥٧/٣، ٥٨٨، ٥٨٣/٢	٢٢٣
.١١٥٧/٣	٢٢٤
.٢١٩٨/٥، ١٠١٠/٣	٢٢٥
.١٣٩٩/٤، ١٠٠٩/٣، ٥٧٢، ٤٨٦/٢	٢٢٦
.١٢٠١، ١٢٠٠/٣، ٤٥٥، ٤٥٣/٢	٢٢٧

الآية	الموضع
٢٢٨	.١٤٤٧،١٣٦٨/٤،١٢١٤،١٢٠٠،١١٥٤،٩٧٦،٩٣٩/٣،٨٧٢/٢
٢٢٩	.٣٢٨٢/٧،١٦٨٥،١٣٦٩،١٣٦٨/٤،٥٦٢/٢
٢٣٠	.١٢٠٠/٣
٢٣١	.١٢٠٣،١٢٠١،١٢٠٠،١١٦٤/٣،٨٣٦،٧٧٤،٧٦٣،٧٥٢،٥٨٥/٢ .٣٣١٥/٧،٢٦٧٦،٢٦٠٩/٦،١٩٩٢/٥،١٧٩٠،١٦٤٢/٤،١٢٢٦ .٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨
٢٣٢	.١٦٣٣/٤،١٠٥٣،١٠٥١/٣،٥٨٢/٢
٢٣٣	.٢٤٠٠/٦،١٢٣٥،١٢٠٣،١٢٠٢،١١٩٩/٣،٤٥٤/٢
٢٣٤	.١٦٤٠/٤،١٢٥٠/٣
٢٣٥	.١١٧٩،١١٧٧،٩٢٦/٣،٨٧٨،٨٧٤،٨٦٠،٦٩٢/٢
٢٣٦	.٣١٠٥/٧،١١٥٧/٣
٢٣٧	.٨١٢،٥٧٨،٥٧٢/٢
٢٣٨	.١٠٨٣/٣،٤٧٠/٢
٢٤٠	.٣٥٩٢/٨،١٦٤٠/٤،١٢٥٣،٩٥٢/٣
٢٤٣	.١٠٦١/٣
٢٤٥	.٣٩٤٠/٩،٢٢٣٧،١٨٦١/٥،١٦٣٨،١٣٧٧/٤،١١٥٨/٣،٤٧٥/٢
٢٤٦	.١٣٧٤،١٣٧٣/٤،١٢١١/٣،٧٨٧/٢
٢٤٧	.١٥٢٣/٤،١١٥٧،١٠١٨/٣،٨١٩،٦٨٤،٥٦٧،٤٨٥/٢،٧٨/١ .٢٢٣٧/٥
٢٤٨	.٢٤٧٤/٦،٥٦٦،٤٦١/٢
٢٤٩	.٨٣٦،٨١٢،٧٢٧،٧٠١،٦٨٩،٦٨٦،٦٧٤،٥٦٧،٥٦٤،٤٥٧/٢ .٣٦٩٤،٣٤١٦/٨،١٢٦٧،١٢٠٥،١١٩٩،١١٥٦/٣
٢٥٠	.٣٣٦٦/٨،٤٥٦/٢

الموضع	الآية
.٤٢٣٨/٩،٢٩٨٠/٧،١٦٣٨/٤،٩٥٦/٣،٧١٣،٥٧٧،٥٦٧/٢	٢٥١
.١٨٩٦/٥،١٨٢٢،١٤٦٠/٤،٤٦٠/٢	٢٥٣
.١٤٣٧،١٤٣٤/٤،١١١٨/٣،٨٢٨،٦٩٠،٦٨٧/٢	٢٥٤
.١٣٥٥/٤،١١٩٣،١١٨٦/٣،٧٤٢،٧٠٢،٦٨٦،٥٦٠،٥٣٩/٢	٢٥٥
.٤٠٢٦/٩،١١٦٥،١٠٨٣/٣،٧٤٦،٤٥٩/٢	٢٥٦
.١٦٣٩،١٤٠٠/٤،٩٦٢/٣،٥٣٦/٢	٢٥٧
،١٦٣٩،١٥١١/٤،١٣١١،١٢٩٤،١٢٧٣،١٢٤٧/٣،٧٩٧،٥٧٤/٢ .٣٩٨١،٣٩١٥/٩،٣٦٨٨/٨،٣١٤٣/٧،٢٧٦٥،٢٥١٩/٦	٢٥٨
،٩٧٥،٩٦٧،٩٦٦/٣،٨٣٦،٧٧٦،٧٦٣،٥٥٤،٤٧١/٢،٧٤،٧٣/١ .١٨٣٩/٥،١٢٣٤،١١٨٧،١١٨٦،١١٥٧،١١٥١،١٠٩٣،١٠٤٩ .٣٣٥٢/٨،٣٠٠٧/٧،٢٠٦٨	٢٥٩
،١٤٦٢،١٤٦٠/٤،١١٩٤،١١٩٣،٩٤٣/٣،٨٥٢،٥١٠،٤٦٢/٢ .١٥١٩،١٥١١	٢٦٠
.١٦٣٨/٤،٧٨٧،٧٥٨،٧٥٦/٢	٢٦١
.٤٧٧/٢	٢٦٢
.٤١٤٩/٩،١١١٦/٣،٨٣٦،٧٩٥/٢	٢٦٤
.٣٠١٦/٧،٢٥٩٨/٦،١٥٨٢/٤،١٢٣٠/٣،٣٥٥/١	٢٦٥
،٢٢٧١،٢١٩٦،١٨٣٤/٥،١٠١٧/٣،٨٦٧،٨١٤،٧٢٩،٥٣٩/٢ .٣١٥٣،٣١٣٤،٣٠٧١،٣٠٦٤،٣٠٥٣،٢٨٨٧/٧،٢٤٦٠/٦،٢٣٢٠ .٤٠٧٣،٤٠٥٩،٣٩٢١/٩،٣٧٩٨،٣٥٠٣،٣٣٦٨/٨	٢٦٧
.١٣٥٥/٤	٢٦٨
.١٢٣٦،٩٧٢/٣	٢٦٩
.١٢٢١،١٠٨٨/٣	٢٧٠
.١٤٢١/٤،١١٩٣/٣،٥٧٤/٢	٢٧١

الآية	الموضع
٢٧٣	٣، ٨٧٧ / ٢، ٩٥٤ / ٦، ٢٦٠٣، ٢٧٥٢، ٧ / ١٧، ٣٠١٧، ٣١٩٩، ٨ / ٣٦٨١، ٩ / ٤٠١١، ٤٣٩٠.
٢٧٥	٢ / ٥١٣، ٥٤٢، ٥٨٤، ٣ / ٩٩٣، ٩٩٦، ١٠٥٨، ١٠٧٦، ١٠٢٢١، ٤ / ١٦٣٩، ٨ / ٣٦٨٧.
٢٧٦	٣ / ١٠٨٨.
٢٧٩	٢ / ٨١٩.
٢٨٠	٣ / ١١٥٨، ٥ / ٢٣٣٩.
٢٨١	٢ / ٦٤٤، ٣ / ٩١٨، ٤ / ١٢٠٠، ٤ / ١٤١٩.
٢٨٢	١ / ٧٤، ٢ / ٤٦٥، ٤٨٥، ٥٦٢، ٥٨٢، ٨٥٩، ٣ / ٩٢٧، ١٠٥٣، ١١٧٧، ٤ / ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٥٧٦.
٢٨٣	٢ / ٨١٩، ٣ / ٨٣٣، ٨٣٥، ٣ / ٩١٥، ٩٣٣، ٩٣٥، ٩٣٨، ٩٨١، ١١٥٧، ١١٩٤، ٤ / ١٦٣٨.
٢٨٤	٢ / ٧٢٦، ٧٦٣، ٧٦٦، ٣ / ١١٩٤.
٢٨٥	١ / ٩٨، ٢ / ٥٤٣، ٣ / ٧١٩، ٣ / ١٠٠٦، ٤ / ١٢٤٦، ٤ / ١٦٣٩، ١٧٧٨.
٢٨٦	٢ / ٥١٨، ٣ / ٧١٩، ٣ / ١٠١٠، ١١٦٥، ١١٨٠، ١١٨٥.
﴿آل عمران﴾	
١	٢ / ٨٦٠، ٤ / ١٣٩٤.
٢	٢ / ٨٦٠، ٤ / ١٣٩٤، ٤ / ١٥٩٤.
٣	٣ / ١١٢٥، ٤ / ١١٥٦، ٤ / ١٤٨٨، ٥ / ١٩٤٩، ٩ / ٢٢١٤، ٩ / ٣٩٤٤.
٦	٤ / ١٤٤٨.
٧	٢ / ٤٩٦، ٣ / ٥٦٥، ٣ / ٩٨٥، ٤ / ١٦٣٧، ٦ / ٢٤٠٦.
٨	٢ / ٤٥٦.
٩	٢ / ٥٦٤.

الموضع	الآية
.١٢١٨،١١٦٧،١١٥٨،٩٢٧/٣،٨٣٥/٢	١٣
.١٥٦٧/٤،١٠٣٥/٣،٧٨٩،٧٢٥،٤٧١/٢	١٤
.٣٩٤٠/٩،١٧٠٥/٤،١١٨٢،٩٦٩،٩٠٧/٣	١٥
.١٥٩١/٤،١١٩٥/٣،٦٨٩،٥٧٨/٢	١٨
.١٣٩٧/٤	١٩
.١٢٩٧،١٢٨٩،١٢٧٨،٨٨٣/٣	٢٠
.١٥٦٧/٤	٢٣
.١١٩٦/٣	٢٦
.١٥٤٤/٤،١٠٣١/٣	٢٧
.١٤٤٨/٤،١١٥٦،١٠٧٥،١٠٦٢،٩٨٩/٣	٢٨
.٩٨٩،٩٧٦/٣	٣٠
.١٣١١/٣،٧٧٢،٧٦٣/٢	٣١
.١٥٢٣/٤،١١٦٦/٣،٥٦٦/٢	٣٣
.٣٢٤١/٧،٢٥٥٣/٦،١٢٦٧،١٢٢٦،١١٥٤،١١٢٥/٣	٣٥
.٣٩٤٣/٩،١٢٧١،١٠٨٣/٣،٤٨١،٤٧٥/٢	٣٦
.١٢٥٠،١١٩٠،١١٢٤،١٠٥٧/٣،٥٦٧/٢	٣٧
.١٠٤٥،٩٧٧/٣،٧١٧/٢	٣٨
.٣٦٥٥/٨،٢٨٣١/٧،٢١٢٦/٥،١١٣٨،١١٢٤،١٠٥٠/٣	٣٩
.١٢٧٤/٣،٥٦١/٢	٤٠
.١٢٥٩،١٢٥٧/٣	٤١
.١٥٢٣/٤	٤٢
.١٣٦٨/٤،٩٨٨/٣	٤٤
.١٤٩/١	٤٥

الموضع	الآية
.١٥٠٥/٤،١٢١١،١١٨٢،٩٢٧/٣،٥٣٦/٢	٤٧
.١٥٠٥/٤	٤٨
،١١٧٦،١١٥٧،١٠٢٦،٩٧٥،٩٤٣،٩٣٨/٣،٨٥١،٨٥٠،٥٤٠/٢ .٢١٦٤/٥،١٢٥٧	٤٩
.١٢٩٠/٣	٥٠
.٦٨٦/٢	٥١
.١٢٦٨،١٢٦٧،١٠٩٧،١٠٩٦/٣	٥٢
.١٥٠٧/٤،١٢١٩/٣	٥٩
.١٥٠٧/٤	٦٠
.٣٠٧٨/٧،١٤٠٠/٤،١٢٢٧،٩٦١/٣،٥٨٥/٢	٦١
.٥٠٣/٢،٤٠/١	٦٢
.٣٧٧١/٨،٨٤٢،٥٦٠،٤٥٨/٢	٦٦
.١٢٣٣/٣	٧١
.٧٤٦،٤٦٧/٢	٧٢
.٩١٥،٨٩٠/٣	٧٣
،٢٠٦٩،١٩٨٥/٥،١١٧٥،١٠٨٨،٩٤٤/٣،٨٠٦،٨٠٠،٥٧٤/٢ .٣٠٧١،٢٨٣٨/٧	٧٥
.٨٥٩/٢	٧٦
.١٣٦٨/٤،٩٨٨/٣	٧٧
.١٤٥٥/٤،١٢٣٣/٣،٨٥٣،٧٢٢،٥٧٤/٢	٧٩
.٣١٣١/٧،١١٩٥،١١٨٢،٨٨٣/٣،٧٧٧،٤٨٠،٤٧٧/٢	٨١
.٥٣٦/٢	٨٣
.٧١٨/٢	٨٤

الموضع	الآية
.٦٨٧،٦٨٣/٢	٨٥
.٢٧٥٢/٦،٩٤١/٣،٨٧٠،٨٦٩/٢	٩١
.٥٤٠/٢	٩٣
.٤٦١/٢	٩٥
.١١٥٨/٣	٩٦
.١٥٥٦/٤،٩٥١/٣	٩٧
.٤٨٨/٢	١٠١
.١٠٦٢/٣	١٠٢
.١٩٩٢/٥،١٦٤٢،١٦٠٥/٤،١٢٢٦،١٠٥٨/٣،٥٨٥،٤٧٤/٢،٢٧/١ .٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨،٣٣١٥/٧،٢٦٧٦،٢٦٠٩/٦	١٠٣
.٦٩٩،٤٧٩/٢	١٠٦
.٧١٥/٢	١٠٨
.١٤١٩/٤	١٠٩
.١٤٥٥/٤،٨٥٣/٢	١١٢
.١١٥٥،١٠٠٢/٣	١١٣
.١٠٦٤/٣	١١٤
.٩٧٠،٩٤٤/٣،٨٤٢،٧٩٣،٥٨٧،٥٥٨،٤٦٩/٢	١١٩
.٨٢١/٢	١٢٠
.٥٦٢/٢	١٢٢
.٣٢٥٩/٧،٧٤٨/٢	١٢٤
.٩٥١/٣،٤٧/١	١٢٨
.١١٨٤،١١٨١/٣،٧٤٤،٧٣١،٧٢٦/٢	١٢٩
.١٥٨٢/٤	١٣٠

الموضع	الآية
.١٥٢٢،١٣٢٤/٤،١٠٦٤/٣	١٣٣
.٤٠٥١/٩،٤٧٧/٢	١٣٥
.٤٠٩٠/٩،١٣٧٤/٤،١٢١١،٩٧١/٣،٨٦٨/٢	١٣٩
.١٦٠٨،١٣٧٢/٤	١٤٣
.١٤١٥/٤،١١١٧،٩٧٣/٣،٥٨٠،٤٦٢/٢	١٤٤
.٢١٩٨،٢٠٦٩/٥،٩٤٧،٨٨٩/٣،٨٣٥،٨٠٠،٧٧٤،٧٦٣/٢ .٤٠٦٠/٩	١٤٥
.٣٢٦٤،٢٩٨٢/٧،١٤٥٥/٤،١٢٤٠،١١٨٢/٣،٥٤٢،٥٨٤/٢ .٤٠٣٥/٩	١٤٦
.١٠٨٠/٣	١٤٨
.١٦٤١/٤	١٥٠
.١٤٦٣،١٤٦٠/٤،١٠٨٢،١٠٧٥/٣	١٥١
.٧٠٣/٢	١٥٢
.٤٠١٢،٣٩٤٦/٩،٣٩٤٠،٣٣٧٨،٢٩٩٢/٧،١٢٥١/٣	١٥٣
.٢٢٦٩/٥،٩٤٥/٣،١٤٩/١	١٥٤
.٢٩٨٦/٧،١١٥٨،١١٤٤/٣	١٥٦
.٣٠١٢،٢٨٤٤/٧	١٥٧
.١٦٥٥/٤،٩٨٠/٣،٤٧٢،٤٧١/٢	١٥٩
.٢٥٣٦/٦،٢٢٢٩/٥،١٤٤٨،١٤٤٣،١٤٤٢/٤،٧٩٥/٢	١٦٠
.١٠٥١/٣	١٦٢
.١٢٤٧/٣	١٦٤
.١٠٥٧/٣	١٦٥
.١٢٤٨،١٢٢٠،٩٧٣/٣،٥٨٧،٤٧٨/٢	١٦٧

الموضع	الآية
.٥٧٧/٢	١٦٨
.١٦١٢/٤	١٦٩
.٧٩٥/٢	١٧٠
.٧٥٢/٢	١٧٣
.٩٨٩/٣	١٧٤
.١٢٩٨،١٢٨٩،١١١٢/٣،٥٧٣/٢	١٧٥
.٣٩٥٨/٩،٣٤٧٧/٨،٣٣١٠/٧،٢٥٠٠،٢٣٩٥/٦،١٠٦٤/٣،٤٦٩/٢	١٧٦
.١٢٤٨/٣	١٧٨
.٢٦٠٥/٦	١٧٩
.٧٢٦،٥٠٥/٢	١٨١
.١٢٠٠/٣	١٨٢
.٩٤٢/٣،١٢٢/١	١٨٤
.٣٩٩٧/٩،٣٢٦١/٧،٢٣٤٥/٥،٧٠٦/٢	١٨٥
.٦٣٩/٢	١٨٧
.١١٥٥/٣	١٨٨
.٢٤٠٦/٦،١٠٨٩/٣،٧١٩،٥٣٧/٢	١٩٠
.١١٣٩،١١٣٨،١٠٩٧،١٠٨٩/٣،٧٤١،٦٩٨،٥٧٤/٢	١٩٣
.٢٢٨٦/٥،١٤٦٣/٤،١١٣٩،١١٣٨/٣،٧٤١،٦٩٨،٥٣٥/٢	١٩٤
.١٠٠١،٩١٥/٣،٦٨٦،٥٣٥،٤٨٢/٢	١٩٥
.٣٦٨٢/٨،٣٢٩١/٧	١٩٦
.٣٥٧٤/٨،١٠٩٧/٣	١٩٨
﴿النساء﴾	
.١٢١/١	١

الموضع	الآية
.١١٧٧/٣	٢
.٢٤٦٤/٦،١١١١/٣،٧٨٦/٢	٣
.١١٦٤،٩٤٢،٩٣٨/٣،٨٧٢،٨٥١،٨٥٠/٢	٤
.١٩٨٨/٥،٩١٨/٣،٤٦٠/٢	٥
.٢٧٧٦/٦،٢٢٠٩/٥،٥١٣/٢	٦
.١١٢٢/٣	٩
.١٢٠٠/٣	١٠
.٣٢٣٤،٣٠٧٥/٧،٩٧٩،٩٥١/٣،٤٨١،٤٧٦،٤٦٩/٢	١١
.٥٦١،٤٨٣/٢	١٢
.٤٠٣٥،٤٠٢٦/٩	١٣
.٧٩٥/٢	١٤
.٣٦٣٤/٨،٣٢٣٠،٣٢٢٧،٢٩٦٦/٧،١٠١٧/٣،٥٧٧،٥٦٢،٤٧٥/٢	١٦
.١١٥٥/٣	١٧
.٨٥٩،٥٧٤/٢	١٨
.٣٠٦٠/٧،٢٦٦٢/٦،٢٣٢١/٥	١٩
.٢٢٦٧/٥،٥٨٢/٢	٢٠
.٩١٧/٣،٧٥٢/٢	٢٢
.٣٨٥٧/٨،١٢٠٠،١١٦٤/٣،٥٧٧،٥٦٠/٢	٢٣
.٩١٧/٣	٢٤
.٣٠٤٩/٧،١٩٩١/٥،١٢٥٢،١٢٥٠/٣،٥٦٨،٤٥٧/٢	٢٥
.٨٧٧،٨٥٩،٧٩٥/٢	٢٨
.٣٧٨٢/٨،٢٧٢١/٦،٢١٩٤/٥،١٢٢٢/٣	٣١
.٨٦٩،٥٨٨/٢	٣٢

الموضع	الآية
.٧٩٤/٢	٣٣
.٥٦٩/٢	٣٤
.١١٧٧،١١٦٤/٣	٣٥
.٣٧٣٨/٨،١٠٩٠/٣،٦٩٩/٢	٣٦
.٤٦٨/٢،٧٨/١	٣٧
.٨٣٦/٢	٣٨
.١٥٨٢/٤،٤٧٨،٤٦٣/٢	٤٠
.٤٩٨/٢	٤١
.١١٢٨/٣	٤٢
.١٠٦٧،١٠٥٦،١٠٥٤،١٠٣٥،٩٨٩،٩٣٨،٩١٨/٣،٨٧٢،٧٩٤/٢ .١١٢٨،١٠٨٤،١٠٨٣،١٠٧٥	٤٣
.١٤٩٨/٤،٤٥٦/٢	٤٦
.١٨٦٩/٥،١٥٤٦/٤	٤٩
.١٥٤٦/٤	٥٠
.٩٢٦/٣	٥١
.٥٨٤/٢	٥٣
.٢٦٠٨/٦،٧٥٦،٥٧٦/٢	٥٦
.٧٩٥/٢	٥٧
.٢٧٥٤،٢٣٨٣/٦،١٦٠٩/٤،١٢١٠،١١٨١،١١٧٧/٣،٧٣٣/٢ .٣٠٠٤/٧	٥٨
.٨٦٧/٢	٥٩
.١١٨٢/٣	٦٠
.٩٥٣/٣	٦١

الموضع	الآية
.٩٧٢/٣،٦٨٨/٢	٦٣
.٤٧٤/٢	٦٤
.٤٥٩/٢	٦٥
.٢٤٥٧،٢٤٥٦/٦،١٨٧٢/٥،١٥٤٦/٤	٦٦
.١٣٧٧/٤	٦٨
.١١٧٢،١١٦٧/٣	٧١
.٨٣٦/٢	٧٢
.١٤٩٤/٤،٨٤٠/٢	٧٣
.١٨٧٧/٥،٧٦٣،٤٨٨/٢	٧٤
.١٢١٨/٣	٧٥
.٤١٠٩/٩،٣١١٣/٧،٢٨١٢/٦،١٦٤١/٤،١٢٤٩،١٢٤٣/٣،٧٤٦/٢	٧٨
.٣٤٩٤/٨،١١٥٦/٣،٧٢٥،٤٦٠/٢	٨١
.٧٣/١	٨٢
.٩٧٢/٣،٤٧٨/٢	٨٣
.٥٨٣/٢	٨٤
.٥٧٤/٢	٨٥
.٥٧٦،٤٥٩/٢	٨٦
.٢٦٥٠،٢٤٩٦/٦،٤٨٤/٢	٨٧
.٤٧٢/٢	٨٨
.١٢٤٧،١٢٣٠،١٢٠٢،١١٧٣،١١٦٧،٩٦١/٣،٧٥٦،٤٦٠/٢ .٤٣٦٨/٩،١٤٠٠/٤	٩٠
.١٦٣٤/٤،٦٩٨،٥٥٩/٢	٩١
.٥٦٩/٢	٩٢

الموضع	الآية
.٣٧٩٧/٨،١٨٦٥/٥،٥٦٠/٢	٩٤
.٣٩٣٥/٩،١١٨٣،١١٧٤،١٠٨٣،١٠٤٦/٣،٥٨١/٢	٩٥
.١٦٠٦،١٦٠٥/٤،١٢٣٢/٣،٧٢٥/٢	٩٧
.٥٧٢/٢	٩٩
.١١٧٦،١١٤٠/٣،٤١٠/٢	١٠٠
.٧٢٥،٦٨٤/٢	١٠٢
.٨٢٠/٢	١٠٤
.١٠٨٢،١٠٥٣،١٠٥١/٣،٥٨٢/٢	١٠٨
.١٦٣٤/٤،١٢٥٢،١٢٥٠/٣،٨٤٢،٧٩١/٢	١٠٩
.١١٥٧،٩٣٨/٣	١١٢
.١٥٦٤/٤،١٢٣٠،١٠٦٢/٣	١١٤
.١٨٥٤/٣،٨٠٠،٤١٠/٢	١١٥
.١٣٥٥/٤	١١٨
.٣٤٠٦/٨	١١٩
.١٨٧٠/٥،١٤١٠/٤	١٢٢
.١٤٧٣/٤	١٢٣
.٣٦١٠،٣٤٣٠/٨،٢٨٤٢/٧،٤٦٦/٢	١٢٤
.١٥١١/٤	١٢٥
.١٢٣٣،١١٢٩،١١٢٨،١٠٥٦،١٠٥٣/٣،٥٦٤/٢	١٢٧
.١٧٩٠/٤،١٢٠٢،١١٩٩،١١٦٦،٩٨٠/٣	١٢٨
.١٠٣١/٣،٤٨٤/٢	١٢٩
.٨٢١/٢	١٣٢
.١١٦٤/٣،٨١٩،٥٣٦/٢	١٣٣

الموضع	الآية
.٧١٣/٢	١٣٤
.١٠٥١/٣،٧٨٦/٢	١٣٥
.١١٦٣،١٠٦٦/٣	١٣٧
.٤٧٨/٢	١٤١
.١٠٧٥،١٠٦٦،٩٦١/٣	١٤٢
.٤٧٨/٢	١٤٣
.١٢٣٦/٣	١٤٦
.١٢٢٢،١١٨١،١١٧٦،١١٦٣/٣	١٤٧
.٢٣٢٨/٥	١٤٨
.٧٥٢/٢	١٥٣
.٢٧٥٤،٢٣٨٣/٦	١٥٤
.٧٦١،٧٥٩/٢	١٥٥
.١١٩٩/٣،٧٢٣/٢	١٥٧
.٤٢٥٤/٩	١٥٨
.٢٩٤٠/٧،٢٧١٣/٦،١٨٧٨/٥،١٥١١/٤،٩٨٥/٣	١٦٣
.٢٢٠٨/٥،١١٧/١	١٦٤
.٨٣٧/٢	١٦٥
.٧٥٢/٢	١٦٧
.٢١٣٦،١٨٧٣،١٨٦٥/٥	١٧١
.٥٣٦/٢	١٧٢
.٩٨٠/٣	١٧٣
.١٥٤٨/٤،٩٨٠،٩٣٤/٣،٧٨٥،٤٦٩/٢	١٧٦

الموضع	الآية
﴿المائدة﴾	
.١٢٢٥/٣	١
.١٦٠٥/٤،١٠٣٥،١٠١٧،١٠٠٨،٩٤٧/٣،٥٧١/٢	٢
.١١٥٧،١١٥٦،١١٥٥،٩٦١/٣،٨٤١،٧٨٦،٤٨٨،٤٧٨،٤٧٧/٢ .٢٢٣٣/٥،١٥٤٤/٤،١٢٩٩،١٢٣٦	٣
.١٨٩٩،١٨٦٣/٥،١١٨٣،٩٦٦،٩٤٧،٩١٨/٣،٥٩٣،٥٩١/٢ .٣٥٣٨/٨،٢٩٦٧/٧،٢٤٤٩/٦	٦
.١٧٩٠،١٦٤٢/٤،٧٠٣/٢	٧
.٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨،٢٦٧٦،٢٦٠٩/٦،١٦٤٢/٤،١٢٢٦/٣،٥٨٥/٢	١١
.٧٣٠/٢	١٢
.٤٦٩/٢	١٣
.١١٦٤،٩٢٥/٣،٤٦٩/٢	١٤
.١٧١٥/٤،٧٩٩/٢	١٦
.١٣٩٩/٤،٧٢٦/٢	١٨
.٩٤٢/٣،٤٧٦/٢	١٩
.٧٤٨/٢،١٤٩/١	٢٠
.١٨٦٤/٥،١٤٤١/٤،١١٥٥/٣	٢١
.١٠٩٥/٣،٥٣٦/٢	٢٢
.١٣٧٢،١٣٧١/٣،٧١٧،٥٦٢/٢	٢٣
.١٢٨٨،١٢٧٨،١٢٥٤/٣	٢٥
.١٤١١/٤،١٠٢٧،١٠٠٣،٩٤٥/٣،٨٧١،٨٥٩،٧٢٧/٢	٢٧
.١٤٠٤/٤،١٢٦٧،١٢٥٧/٣،٧٩٠،٦٨٢،٤٦٨،٤٦٥/٢	٢٨
.١٢٧١،٩٦٢،٩٦٠،٩٥٨/٣	٢٩

الآية	الموضع
٣١	١١٥٧، ١٠٨٤، ١٠٦٥، ١٠٥٦، ١٠٢٧، ١٠٢٦، ٩٥١، ٩٤٣/٣، ٤٨٢/٢ ٢٤٥١/٦، ٢١٦٤/٥، ١٢٨٨، ١٢٧٨، ١٢٣٤، ١١٦٣
٣٢	١٤٦٩، ١٤٦٣، ١٤٦٠/٤، ١٢٤٧، ١١٤٠، ١٠٦١/٣، ٧٢٢، ٥٨٣/٢
٣٣	١٢٠٣، ١١٩٩، ٩٦٢/٣
٣٩	٧٢٧، ٧١٥/٢
٤٠	٧٢٦/٢
٤١	١٠٦٤/٣، ٤٧٦/٢
٤٢	١٤٦٤/٤
٤٤	١٢٩٨، ١٢٨٩، ٩٨١/٣
٤٥	١٤٦٠/٤، ٤٧٦/٢
٤٦	١٠٨٨/٣، ٧٩٧، ٥٧٩/٢
٤٨	١٦٤٠/٤، ١٢٥٣، ١١٨٦/٣
٤٩	٤٦٠/٢
٥٠	٥٣٦/٢
٥٢	١٠٦٤/٣، ٥٨٣/٢
٥٣	١٥٢٢/٤، ١١٩٦/٣
٥٤	١٥٢٢/٤، ١١٥٥/٣
٥٧	١١٩٤/٣، ٨٣٦/٢
٥٨	٨٣٦/٢
٥٩	٧٥٩/٢
٦٠	١١٩١/٣
٦٢	١٦٤٠، ١٤٦٤/٤، ١٢٥٣، ١٠٦٧، ١٠٦٤/٣
٦٣	١٦٤٠/٤، ١٢٥٣/٣

الموضع	الآية
.١٩٠١/٥،١٠٦٤،٩٢٥/٣،٧٤٢،٧١٥،٦٤٥،٥٠٥/٢	٦٤
.٤٢٤٠/٩،٢٢٠٨،١٩٨٧/٥	٦٧
.٩٦٥/٣،٨٣٧/٢	٦٩
.٢٤٧٣/٦،٢٢٤٣/٥،٦٩٨،٤٨٠/٢	٧٣
.١٠٥٧/٣	٧٥
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣/٣	٧٩
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣/٣	٨٠
.١٠٨٦،١٠٨٥/٣	٨٤
.١٠٤٢/٣	٨٥
.١٢٥٠/٣،٧٢٩،٧٠٣،٥٦١/٢	٨٨
.١٨٩٨/٥	٨٩
.٢٩٩٢/٧	٩٢
.٧٢٢،٤٨٦/٢	٩٣
.٧١٣/٢	٩٤
.١٧٥٢،١٦٣٥/٤،١١٥٥،١٠٥٨/٣	٩٥
.١٧٤٤/٤	٩٦
.١٨٣٨/٥،٧١٤/٢	٩٧
.٩٣٨،٩٢٥/٣،٨٢١،٨١٩/٢	١٠١
.٧٥٢/٢	١٠٢
.١٢٣٥،١١٥٨/٣	١٠٣
.١٧٥٣/٤،٩٤٥/٣	١٠٥
.١٥٥٥/٤،١٠٨٣،٩٧٩/٣،٦٩٨،٥٨٢/٢	١٠٦
.٤٨٤/٢	١٠٧

الآية	الموضع
١٠٩	.١٥٥٦/٤
١١٠	.٢٤٢٦/٦، ١٧٨٦، ١٧٣٣، ١٤٦٠ / ٤، ١١٨١ / ٣، ٨٥١، ٨٥٠، ٧٤٨ / ٢
١١١	.١١٢٧ / ٣، ٥٧٤ / ٢
١١٣	.٩٤٧ / ٣
١١٤	.١١٩٦، ١١٨٥ / ٣، ٤٦٢ / ٢
١١٥	.١٤٨٩ / ٤، ١٢٧١، ١١٩٥ / ٣، ٤٧٦ / ٢
١١٦	.١٢٦٩، ١٢٦٧، ١٢٥٧، ١٠٠١، ٨٨٣ / ٣، ٥٧١ / ٢
١١٨	.٦٤٣ / ٢
١١٩	.٤١٩٤ / ٩
﴿الأنعام﴾	
١	.٤٤٦٧ / ٩، ٤٤ / ١
٢	.١١٤٤ / ٣، ٧٩٤ / ٢
٣	.٥١٥ / ٢
٤	.٣٩٥٥ / ٩
٥	.٣٤٧٣ / ٨، ١٠٣٥، ٩٦٣، ٩٤٧ / ٣
٦	.١١٦٦، ١١٦٤ / ٣
٧	.١١٨٩ / ٣
١٠	.١٥٤٦ / ٤، ١٢٢٠، ١٢١١، ٩٨١ / ٣، ٨٣٦ / ٢
١١	.١١٨٤، ١١٨٣ / ٣
١٥	.١٢٥٧ / ٣
١٧	.٦٨٩ / ٢
١٩	.١١٥٨، ١٠٠٢، ٩٧٦، ٩٧٣، ٩٣٩، ٩٠٠، ٨٩٨ / ٣، ٨٥١، ٨٥٠، ٧١٨ / ٢ .٣٢٠٦ / ٧

الموضع	الآية
.٥١٣/٢	٢٠
.٣٠٣٥/٧	٢١
.٣٤١٠/٨،١٤٤٨،١٣٩٩/٤	٢٢
.٣٩٧٣/٩	٢٣
.٤٧٢/٢	٢٤
.١١٨٣،١٠٦٤/٣	٢٥
.٧٨٥/٢	٢٦
.٧٠٢،٧٠١/٢	٢٧
.٢٥٢٦/٦،١١٨٣/٣	٢٨
.١٦٣٣/٤	٢٩
.١٦٦٦/٤،٥٠٩/٢	٣٠
.١١٥٦،١١٥٥/٣	٣١
.٢٥٤٠/٦،٢٢٢٠/٥،٥٨٨،٥٨٧/٢	٣٢
.٢٣٨٠/٦،٩٧٦،٩٦٧،٩٦٥/٣،٥٨٠/٢	٣٤
.١١٦٦،١١٦٤/٣	٣٥
.٥٣٦/٢	٣٦
.١٤٨٧/٤،١١٨١/٣	٣٧
.٧٩٤/٢،٣٩/١	٣٨
.٨٢٩،٨٢١/٢	٣٩
.٣٨٥٣،٣٧٢٥/٨،٣١٠١،٢٨٤٧/٧،٩٦٨/٣،٨٣٩/٢	٤٠
.٣٨٧٦/٨،٢١٨٩/٥	٤٤
.٣٤٣٢/٨،٣٢٣٥/٧،١٩٤٠،١٨٧٠/٥،٩٦٨/٣،٨٣٩،٨١٤،٧٩٩/٢	٤٦
.٩٦٨/٣	٤٧

الآية	الموضع
٥٢	٢/٤٥٩، ٥٥٤، ٥٨٤، ٣/١١٥٦، ٦/٢٧٥٧.
٥٣	٢/٧٣١، ٧٢٧.
٥٤	٢/٣، ٧٨٥/١١٥٥.
٥٦	٢/٨، ٧٥٢/٣٧٣٦.
٥٧	٣/١٢٣٧، ٥/٢٢٣٣، ٧/٣١٩٧، ٨/٣٤٣٨، ٣٥١٥.
٥٩	٢/٦٨٩.
٦٠	٢/٥، ٥٨٢/٨، ١٨٤٥/٣٥٨٠.
٦١	٢/٣، ٤٩٥/٩، ١١٥٧، ٩١٨/٤١٠٢.
٦٣	٥/٦، ٢١٨١/٧، ٢٦٣٢/٨، ٣٢٥٨/٩، ٣٩٩٧.
٦٤	٨/٣٥٨٤.
٦٨	٢/٣، ٥٨٢/١١٤٧.
٦٩	٣/١٠٥٤، ١٠٦٧، ١٠٧٠.
٧١	٢/٣، ٨٣٣، ٨١٩/٩٣٨، ٩٣٣/١١٦٧، ١١٦٤، ١١٦٧، ١١٧٠، ٤/١٦٢٦، ١٦٢٥.
٧٢	٩/٤٠٨٨.
٧٣	٢/٤، ٧٩٨، ٥٦٣/١٥٠٧، ٨/١٥٠٧، ٦/٢٨٠٥، ٧/٣١٩٨، ٨/٣٤٧١، ٩/٤٢٠٣.
٧٤	٢/٣، ٥٧١/١٢٥٧، ٩١٥.
٧٥	٣/١٢٢٨.
٧٦	٢/٣، ٥٧٠/٩٦٨، ١٠٣١، ١٠٧٧، ١٠٨٧، ١١٠٣، ٩/٤٣٥١.
٧٧	١/٣، ١٥٠/١١٦٣، ١١٠٧، ١٠١٥.
٧٨	٣/١١٥٦، ١١٠٧، ١٠١٥.
٧٩	٣/١٢٧٨.

الموضع	الآية
.٣٥٨٦/٨،١٢٩٨،١٢٨٩،١٠٦٢/٣،٤٥٨/٢	٨٠
.١٢٢٥،٩٧٦،٩٢٧/٣	٨٣
.١٠٨٤،١٠٨٢،١٠٧٥،١٠٥١/٣،٥٨٣/٢،١٤٩/١	٨٥
.٣٥٤١/٨	٨٦
.٣٣٥٢/٨،١٢٣٤/٣	٩٠
.٤٧٧،٤٥٧/٢	٩١
.٣٠٠٥/٧،١١٩٩/٣	٩٢
.١٤٨٨/٤،٩٨٤/٣،٥٧٩/٢	٩٣
.١٥٣٠/٤،١٢١٨،١١٦٣،١٠٥٦،٩٦٢/٣،٨٢٠/٢	٩٤
.١٥٤٤/٤	٩٥
.١١٧٦/٣	٩٩
.٢٧٢٩/٦،٥٦٤/٢	١٠٠
.٧١٥،٤٥٧/٢	١٠١
.٤٥٧/٢	١٠٢
.٨٦٨،٤٦٠/٢	١٠٣
.٦٨٩/٢	١٠٦
.١٨٧٠/٥	١٠٧
.٢٢٢٩/٥،١٤٤٨،١٤٤٤،١٤٤٢/٤،١١٩٤/٣،٥١٥/٢	١٠٩
.٢٦٢٣/٦	١١١
.١٢٢١،١١٥٤/٣،٨٧٧/٢	١١٣
.١٧٥٤/٤،١١٩٩/٣	١١٤
.٢٤٠٩/٦،١٢٢٧/٣	١١٥
.٢٩٣٤/٧،١٥٤٨/٤،١٢٠٥،١١٩٩/٣،٧٣٠/٢	١١٩

الموضع	الآية
.٣٦٥٧/٨،١٤٠٠/٤،٩٦٢/٣	١٢١
.١٥٤٥،١٥٤٤/٤	١٢٢
.٢٢٠٨،١٩٨٧/٥،١٤٦٤/٤،١١٩٦،١١٦٤/٣	١٢٤
.١١٩٤/٣،٨٤٠/٢	١٢٥
.١٣٧٦/٤	١٢٦
.١٩٨٧/٥،١٥٩١/٤،٦٩٢،٦٩١،٦٨٩/٢	١٢٧
.٢٣٨٤/٦،١٤٤٨،١٤٤٤/٤،١٠٦٤،١٠٥١،٩٦٢،٩١٧/٣	١٢٨
.١٠٦٧/٣،٥٨٢/٢	١٣١
.٢٤٧٠/٦	١٣٢
.٨٢١/٢	١٣٣
.١٢٥٢،١٢٣٥/٣	١٣٤
.٣٥٧٧/٨،٣٢٣٢/٧،١٢١١،١١٣٨/٣،٥٣٦/٢	١٣٥
.١٣٩٩/٤	١٣٦
.١٣١/١	١٣٧
.١١٦٩،١١٦٧،٩٨٢/٣،٧٥٧/٢	١٣٨
.١٥٤٤/٤	١٣٩
.١٧٧٢،١٧٧١/٤،١١٦٩،١١٦٧،٩٨٢/٣	١٤٠
.١٤٦٣/٤،٤٨٤/٢	١٤١
.١٢٤٨،١٠١٧،١٠٠١،٩٨٤،٩١٠،٨٨٦/٣،٥٨٨/٢،١٥١،١٥٠/١	١٤٣
.٤٠١٣/٩	
.٩٨٤،٩٢٥،٩١٠/٣	١٤٤
.١٦٤٠،١٥٤٤/٤،١٢٥٣،١٢٣٥/٣	١٤٥
.١٣٧٠/٤،١٠٥٦/٣،٧٥٧،٥٨٣،٤٧١،٤٦٨،٤٦٠/٢	١٤٦

الموضع	الآية
.٤٧٥/٢	١٤٨
.٣٧٣٨/٨،٧٠٣،٤٦١/٢	١٥١
.٣٧٢٦/٨،٣١٩٢،٣٠٤٨،٣٠٢١/٧،٢٦٦٥،٢٦٥١،٢٣٦٧/٦ .٤٠٩٤،٣٩٢١/٩	١٥٢
.١٦٠٥/٤،١٢٧٩،١٢٧٨/٣	١٥٣
.٩٨٤/٣	١٥٤
.٣٨٢٢/٨	١٥٦
.٣٠٣٥/٧،١٨٧٠/٥	١٥٧
.٢٦٥٥/٦،٤٧١/٢	١٥٨
.٣٢٨٢/٧	١٥٩
.١٥١١/٤،١٢٦٧،١٠٦٢/٣	١٦١
-١٢٨٢،١٢٧٩،١٢٧٨،١٠٦٤،١٠٦٣،١٠٢٠،١٠١٦/٣،٥٨٣/٢ .١٦٣٣/٤،١٢٨٤	١٦٢
.١٥٩٥/٤،١١٨٦/٣	١٦٣
.١١٧١،١١٦٧/٣	١٦٤
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣/٣	١٦٥
﴿الأعراف﴾	
.١٢٤٧/٣،٨٨١/٢	١
.٢٩٨٢/٧،٩٢٦/٣	٤
.١٠٨٤/٣	٥
.٧٩٥/٢	٨
.٤٥٩/٢	١٠
.١٤٢٨/٤	١١

الموضع	الآية
.٢٠٨٦/٥	١٢
.١٢٧٠/٣،٤٧١/٢	١٤
.٤٧٤/٢	١٥
.١٠٠٩،٩٦٨،٩٤٣/٣،٨٧٧،٨٤٠،٤٧٨/٢	١٨
.٧٢٦/٢	١٩
.١٠٢٩،١٠٢٨/٣،٤٨٦/٢	٢٠
.٣٦٠٧/٨	٢١
.٢٩٠٤/٦،١٠٢٨/٣،٥٣٦،٤٧٤/٢	٢٢
.٣٧٢٧،٣٦٧٥/٨	٢٥
.١٩٤٢/٥،١٠٦٦،١٠٢٨،٩٤٣/٣	٢٦
.١٠٢٨/٣،٦٨٩/٢	٢٧
.٩٣٨/٣	٢٨
.٥٤٠،٤٨٥/٢	٢٩
.١٤٩/١	٣٠
.٦٩٣/٢	٣٢
.١٢٧٣/٣	٣٣
.٣٤٢٨/٨،٩٥٧،٩١٨/٣،٤٨٥/٢	٣٤
.١٦٤١/٤	٣٧
.٢٦٠٨/٦،١٩٠١/٥،١٠٤٣،٩٥١/٣	٣٨
.٩٥١/٣	٣٩
.٤٦٢/٢	٤٠
.١٢٣٥/٣،٧٠٠،٥٧٣/٢	٤١
.١١٦٣/٣،٧٨٦،٧٧٧،٧٦٣/٢	٤٣

الموضع	الآية
٣٠٥١/٧، ١٧٩٠، ١٦٣٥/٤، ٩٥١/٣، ٨٤٠، ٨٣٥، ٥١٥، ٤٧٦/٢ ٣٥٠٢/٨	٤٤
٩١٨/٣	٤٧
٥٨٢/٢	٤٨
١٥٤٧/٤	٤٩
١٧٣٨/٤، ٩٣٨/٣	٥٠
٨٢٠/٢	٥٢
٢٦٥٠/٦، ١١٩٣، ١١٨٥، ١١٥٥/٣، ٤٨٣/٢	٥٤
٢٠٥١/٥	٥٥
٣٦٩٥/٨، ٣٢٩٤، ٢٨٥١/٧، ٢٤٧٤/٦، ١٦٤٢/٤، ١٢٢٦/٣، ٥٨٥/٢	٥٦
٤١٩٧/٩، ٣١٩٣/٧، ١٥٤٥، ١٥٤٤، ١٥٣٤/٤، ١١٦٤/٣، ٧٥٦/٢	٥٧
٤٨٢/٢	٥٨
٣٠١٠/٧، ٢٤٤١/٦، ١٢٥٧، ١١٩٤/٣، ٧٨٦/٢	٥٩
٣٠١٢/٧، ١٥٣٠/٤، ٧٤٧/٢	٦٠
١٩٦٤/٥	٦٢
١١٨٤، ١١٨٣، ١١٨١/٣	٦٣
٥٦٧/٢	٦٥
١١٥٨/٣	٦٦
١٥٨٤/٤	٦٩
٥٦٣/٢	٧١
٣٨٢٠/٨، ٣١٨٥، ٣١٤٤، ٢٩٨١/٧، ٢٤٦٠/٦، ١١٥٦/٣، ٤٨٣/٢ ٤٣٢٢، ٤٣٠٢، ٤٠٨٦/٩	٧٣
٨٩٥/٣	٧٦

الموضع	الآية
.١٢١١/٣،٥٦٧/٢	٧٧
.٤٨٣/٢	٧٨
.١٩٦٤/٥	٧٩
.٧٠٣/٢	٨٠
.٢١٩٦/٥،٩٠٦،٩٠١،٩٠٠/٣	٨١
.١١٩٥،١٠٥٣/٣	٨٩
.٩١٥/٣	٩٣
.٨٤٠/٢	٩٧
.٨٤٠/٢	٩٩
.١٩٤٥/٥،١٤٦٣/٤	١٠١
.٩٦٦/٣،٥٨٠/٢	١٠٣
.١٢٧٩،١٢٧٨/٣،٧٨٨،٥٤٠/٢	١٠٥
.١٨٧٣،١٨٦٥/٥،١٠٥١/٣،٤٨٤/٢	١٠٧
.٢١٩٥/٥	١٠٩
.٣١٣٢/٧،١٢٢٢/٣،٨٢٢،٨١١،٨١٠/٢،٦٩/١	١١١
.٥٦٦/٢	١١٢
.٩٠٢،٩٠١،٩٠٠/٣	١١٣
.٥١٥/٢	١١٤
.٢٨٨٦/٧	١١٦
.٣١٣٤،٢٨٨٦/٧،١٦٠٥/٤،٤٨٦/٢	١١٧
.١٢٠٥،١٢٠٠/٣،٤٨٧/٢	١١٨
.١٠٠٣/٣	١٢٣
.٣١٣٥/٧،١٢٣٢،١٢٠٢/٣	١٢٤

الموضع	الآية
.٧٢٣/٢	١٢٥
.٥٣٦/٢	١٣٠
.٧١٨/٢	١٣٢
.١١٩٩/٣	١٣٣
.٥٤٠،٤٥٨/٢	١٣٤
.١٢٢٧،١١٩٤،١١٨٢/٣،٥٨٥/٢	١٣٧
.٤٨٧/٢	١٣٩
.١٤٣٩/٤،٩٨١/٣،٦٨٣،٥٦٤،٤٨١/٢	١٤٢
.١٩٦٢/٥،١٥٩٥/٤،١٢٦٥،١٠٥٣/٣،٧٩٥،٧١٦،٦٩٣/٢ .٢٨٠٥/٦	١٤٣
.١٢٧٦،١٢٥٦/٣	١٤٤
.٩٨٢،٩٧١/٣،٥٥٨/٢	١٤٥
.٢٧٧٦/٦،٢٠٤٥/٥،١٢٧٤،١٢٧٣،٩٥٥/٣	١٤٦
.١٣٧٠/٤،٧٤٠/٢	١٤٨
.١٦٤١/٤،١٣٠١،١٢٧٥،١٢٥٧،١٢٥٦،١٢٥٠/٣،٨٦٧/٢ .٢٩١٠،٢٨٩٧/٧	١٥٠
.١٢٦٦،١١٦٤،٩٤٠/٣،٨١٩/٢	١٥٥
.١٢٧١/٣	١٥٦
.٢١٥٣/٧،١٩٦٢/٥،١٦٩٩،١٤٤٨،١٤٤٢/٤،١١٦٥/٣	١٥٧
.٥٨٩/٢	١٥٨
.٩٨١/٣	١٦٠
.١٤٥٠/٤،٧٢٦/٢	١٦١
.١٨٨٩/٥،٧٤٨/٢	١٦٣

الآية	الموضع
١٦٤	.١٢٢٣/٣
١٦٥	.٩٧٤/٢
١٦٦	.١٢٥٢،١٢٤٩/٣
١٦٧	.٨٤١،٧٨٩،٧٤٨،٧١٧/٢
١٦٩	.٢٠٢٩/٥،١٤٥٤،١٣٦٩/٤،١٢٥٢،١٠٥١/٣،٧٨٨/٢
١٧١	.٩٥١/٣،٨٤٠،٤٧٤/٢
١٧٢	.٣٤٦٨/٨
١٧٦	.١٨٨٠/٥،٧٧٧،٧٦٣،٤٨٣/٢
١٧٨	.١٣١١،١٢٩٧/٣
١٧٩	.٧٥٢/٢
١٨٠	.٢٦٦٨/٦،٥٨٧/٢
١٨١	٤١٠/٢
١٨٥	.٨٣٧/٢
١٨٦	.٤٠١٥/٩،٢٦٥٦/٦
١٨٧	.١٤٩٤/٤،٨٤٠/٢
١٨٨	.٢٣٢٨/٥،١٥٩٥/٤،١٢٧٥،٩٢٧/٣
١٨٩	.٧٤٦،٤٦٧/٢،١٥٠/١
١٩٠	.١١٩٤،١٠٥٣/٣
١٩٥	.٣٧٠٤/٨،١٥٤٦/٤،١٣٠٠-١٢٩٨،١٢٩٠،١٢٣٥/٣
١٩٦	.١٢٧٥/٣،٤٥٩/٢
١٩٧	.٤٧٨/٢
١٩٨	.١٩٦٢/٥
١٩٩	.١٥٩١/٤،٩٨٢/٣،٧٣٢،٦٩٢-٦٨٩،٥٩٤/٢

الموضع	الآية
.٦٠٤,٥٩٤,٤٧٥/٢	٢٠٠
.٢٠٣٨/٥,٥٧٦/٢	٢٠٣
.٨٣٦/٢	٢٠٤
.٢٠٥١/٥,١١٥٥/٣	٢٠٥
.٣٦٧٧/٨,٦٤٦/٢	٢٠٦
﴿الأنفال﴾	
.١٢٣٠,١١٥٦/٣,٥٨٥/٢	١
.٢٩٩٢/٧	٢
.٢٢٤٠,١٨٤٩/٥,١١٥٨,١٠٨٤/٣,٦٩٨/٢	٧
.٢٢٣٨/٥	٨
.٤٨١/٢	٩
.١٧٦٥/٤	١١
.١٧٦٤/٤	١٢
.١٩٥٦/٥	١٣
.١٣٦٩/٤	١٦
.١٤٩٥/٤,١٢٢٥,١١٩٨,١١٠٠/٣,٥٨٢/٢	١٧
.١٦٠٥/٤	٢٠
.٢٦٣٠/٦	٢٢
.١١٨٧,٩٤١/٣	٢٤
.١١٦٣/٣	٢٦
.٤١١٠/٩,٩٢٩,٩٢٦/٣	٣٢
.١٤٢٨/٤	٣٣
.١٣٩٩/٤,٩٤٢/٣,٥٣٦/٢	٣٤

الآية	الموضع
٣٥	.١٨٧٠/٥،١٦٣٣/٤
٣٨	.٣٤٣٨/٨،١٧٠٩/٤،١٢٢٦،١١٨٦،١١٥٤/٣،٧٥٦،٥٨٥/٢
٤١	.١٢٤٩/٣
٤٢	.٣٥٩٢/٨،٢٧٧٤/٦،١٠٥٤/٣،٥٨٣،٥٧٤،٥٦٤/٢
٤٣	.١٠٧٩/٣
٤٤	.١٤١٩/٤،٥٣٧/٢
٤٥	.٤٨٣،٤٨٢/٢
٤٦	.١٦٠٥/٤
٤٧	.٨٣٦/٢
٤٨	.٢٠٥٧/٥،١٢٥٧،١٠٦٧/٣،٧٤٨،٥٦٢،٤٦٣/٢
٥٠	.١٧٢٥/٤
٥٣	.١١٧٦/٣
٥٧	.٥٨١/٢
٥٨	.٢٥٨١/٦،١٢٤٩،٩٣٨/٣،٤٧٧/٢
٥٩	.٣٠٧٢/٧
٦١	.١٥٦٤/٤،٧٩٤/٢
٦٥	.٣٥٩٢/٨،١١٨٥،١١٨٣،٩٧٥،٩٦٦/٣
٦٦	.٨٥٩،٥٧٩،٥٦٤/٢
٦٧	.١٠٦٧/٣
٧٠	.٥٨٢/٢
٧٢	.٥٧٨/٢
٧٣	.١٩٦٦/٥،١٢٤٨/٣
٧٥	.١٨٨٠،١٨٥٧/٥

الموضع	الآية
﴿التوبة﴾	
.١١٥٧/٣،٤٤/١	١
.١٩٤٧/٥،٤٧٦/٢	٣
.٣٧/١	٦
.٥٧٧/٢	٩
.٤٧٩/٢	١٠
.٩٧٤،٩١٥،٩١٣/٣	١٢
.١٣٦٩/٤،٥٣٧/٢	١٤
.١١٥٤/٣	١٦
.٥١٣/٢	٢٠
.١٧٢٧/٤	٢١
.١٣٩٧/٤،١٠١٣،١٠٠٣،٩٢٥/٣،٨٧١،٨٥٩/٢	٢٣
.١١٧٠،١١٦٧/٣	٢٤
.٧٥٦/٢	٢٥
.١١٥٤،٩٢٨،٩٢٥/٣	٢٨
.١١٢٩،٩٤٨/٣،٨٥٤،٦٤٥/٢	٣٠
.٥٧٢/٢	٣١
.٧٠٢،٦٩٩،٤٨٥/٢	٣٥
.٤١٤٩/٩،٢٤٩٠/٦،١٣٥٦/٤،٩٧٩/٣	٣٦
.٩٧٦،٩٣٩،٩٢٦/٣،٨٥٠،٨٣٧/٢	٣٧
.١٩٦٦/٥،١٢٤٨،١٠٩٤،١٠٨٨،١٠٨٣/٣،٧٩٨،٥٨٣،٤٨٣/٢	٤٠
.٢٢٤٥	
.١١٦٣/٣	٤٢

الآية	الموضع
٤٣	.١١٤٠/٣
٤٦	.٤٨٣/٢
٤٧	.٩٧٢/٣، ٥٨٠، ٥٥٧، ٤٨٦/٢
٤٩	.١٢٦٥، ١٠١٤، ٩٣٥/٣، ٨١٩/٢
٥٠	.٨٢١/٢
٥٢	.٢٢٦٧/٥، ١٦٠٥/٤
٥٣	.١٨٤٧/٥
٥٤	.١٨٨٠/٥
٥٧	.١٠٠٩/٣، ٥٦٩/٢
٥٨	.١١٥٨/٣
٥٩	.١١٩٦/٣
٦٠	.٩٩٠/٣، ٨٣٥/٢
٦١	.٢٣٣٢/٥، ١٤٦٤/٤، ١٢١١/٣
٦٣	.٢٠٤٣/٥
٦٤	.١٠٠٢، ٩٨٢/٣
٦٥	.١٢٤٧/٣
٦٩	.٤٦٠/٢
٧٠	.٨٣٠/٢
٧٣	.٤٧١/٢
٧٤	.٢١٧٨/٥
٨٠	.١١٨٦، ٩٨٢/٣
٨١	.٢٧٢٠/٦
٨٣	.١٥٦٦/٤، ١٢٧٩، ١٢٧٨، ١٢٦٤، ١٢٥٧، ١٢٤٧/٣

الموضع	الآية
.١٠٣١/٣،٧٥٦/٢	٨٦
.٧٠١،٤٥٦/٢	٨٧
.٤٨٠،٤٧٦/٢	٩٠
.١١٩٦/٣	٩٤
.١٠٣٢،١٠٢٦/٣	٩٨
.١٦٣٤،١٤٦٤،١٤٦٠/٤،١١٩٩/٣،٦٩٣/٢	٩٩
.١٤٤،١٢٢،١١٦/١	١٠٠
.٩٦٦/٣،٧٩٥،٥٧٤/٢،١٥/١	١٠٢
.٢٤٥٩/٦،١٦٣٤/٤،١١٩٩/٣	١٠٣
.٨٢٠/٢	١٠٤
.٨٥٦/٢،١٦/١	١٠٦
.١٥٢٢/٤،١١٨٩/٣	١٠٧
.١٤٦٠/٤،١٢٥٢،١٢٥٠،١٢٣٦،١٠٩١،١٠٨٤،١٠٨٣،١٠٥٤/٣ .١٩٠١/٥،١٤٦٥	١٠٩
.١٧٨٣/٤،١٠٦٧/٣،٧٩/١	١١١
.٤٦٧،٤٦١/٢	١١٢
.١٥١١/٤	١١٤
.٦٨١/٢	١١٦
.٧١٣،٧١٢،٦٨١،٤٦٦/٢	١١٧
.٢٢٤٣/٥،١٢٥٢/٣،٧٨٨/٢	١١٨
.١٥٢٩/٤،٩٦٦/٣،٨٣٨،٨٣٧،٤٧١/٢	١٢٠
.١١٥٨/٣	١٢١
.١١٩١،١١٨٩/٣	١٢٢

الآية	الموضع
١٢٣	.١١٥٧،١٠٨٨/٣
١٢٤	.٧٥٦،٧٣٢،٦٨٦/٢
١٢٥	.٤٥٨/٢
١٢٧	.٢١٦٨/٥،٧٥٦/٢
١٢٨	.٧٥٢/٢
١٢٩	.١٢٧٤،١٢٥٦/٣،٤٦٩/٢
﴿يونس﴾	
١	.٢٤٩٠/٦،١٢٤٧،١١٣١/٣،٨٨١،٥٣٩/٢
٢	.١٩٨٩،١٩٨٠/٥
٤	.٩٧٦/٣،٤٥٨/٢
٥	.٨٥٦،٨٥٤/٢
٧	.٩٦٨/٣،٨٤٠/٢
١٠	.٤٤٨١/٩،٢٧٢٩/٦،٢١٢٥/٥،١٠٥٧/٣
١١	.١٠٣١/٣
١٤	.٦٨٩،٥٦٤/٢
١٥	.١٢٥٧،١٢٣٣،١٠١٤،٩٦٤،٩٦٣،٩٣٥،٩١٦/٣،٨٢٠،٥٨٠/٢ .١٦٢٦/٤،١٢٦٧
١٦	.٤١٥٨/٩،١٠٦٩،١٠٦٨/٣،٥٨٢/٢
١٨	.٢٢٤٣،٢٠٨٠/٥
١٩	.٢٢٤٥/٥
٢١	.٧١٥،٥٦٥/٢
٢٣	.٢٦٣٢/٦
٢٤	.٢١٣٦،٢٠٣١/٥

الموضع	الآية
.٩٢٧/٣	٢٥
.٥٧٤/٢	٢٧
.٢١٠٠/٥	٢٨
.١١٨٢/٣،٧٨/١	٣٠
.١٥٤٤/٤،١٢٥٠/٣	٣١
.٢١٣٧،٢٠٩٣/٥،١٢٢٧/٣	٣٣
.١٩٠١/٥،١٢١٠/٣،٧٣٦/٢	٣٥
.١٨٧٠/٥	٣٧
.٢٠٣١/٥	٤٠
.١٢٨٨/٣،٨٥١،٨٥٠/٢	٤١
.٨٤٠/٢	٤٢
.٢١٠٠/٥،١٤٩٧/٤،٧١٠/٢	٤٤
.٢١٠٠/٥،٨٤٠/٢	٤٥
.٢٥٨١/٦	٤٦
.٩٥٧،٩١٨/٣	٤٩
.٢٠٣٨/٥	٥٠
.٢١٢٢/٥،١٠١١،٩٧٤،٩١٠،٨٨٦/٣،٨٦١،٨٥٩،٥٦٥/٢	٥١
.١٢٦٧،١٠٠٣،٩٦٦،٩٤٨/٣	٥٣
.٤٥٥/٢	٥٥
.٤٤٦١/٩	٥٨
.٤٠١٣/٩،٢١٢٢/٥،٩١٠/٣،١٥١،١٥٠/١	٥٩
.٣٣٨٩/٨،٨٧٢،٧٤٨/٢	٦١
.١٥٩١/٤	٦٣

الآية	الموضع
٦٤	.٥٨٢/٢
٦٥	.٢٦٤٤/٦،٧١٦،٤٩٦/٢
٦٦	.٩٢٥/٣
٦٧	.١١٧٦/٣
٧١	.١٢٩٠،٩٨١/٣
٧٢	.١٢٦٩،١٢٦٧/٣
٧٨	.١١٦٥/٣،٧١٨/٢
٧٩	.٢٢٣٧،٢١٩٥/٥،٩٨١/٣،٥٦٦/٢
٨١	.٤٠١٣/٩،١١٨٣،٩١٢/٣
٨٣	.١٢٣٥،٩٦٦/٣،٥٨٠/٢
٨٧	.٥٦٩/٢
٨٨	.٢٠٩٥/٥،٤٦٦/٢
٩٠	.٦٩٣/٢
٩١	.٢١٢٢/٥،١٠١١،١٠٠١،٩٧٤،٩١٠/٣،٨٦١،٨٥٩،٥٧١/٢
٩٢	.٢٠٤٩/٥،٧٨/١
٩٤	.٨٦٩/٢
٩٦	.٢١٣٧/٥
٩٩	.٧٠١،٦٨٤،٦٨٢/٢
١٠١	.١٥٤٦/٤،١١٨٣/٣،٤٧٦/٢
١٠٣	.٢٠٤٩/٥،١٢٣٧/٣
١٠٧	.٦٨٩/٢
١٠٩	.٢٥٤٠/٦،٢٠٣٨/٥،١١٨٩،١١٨٦/٣

الموضع	الآية
﴿هود﴾	
.١٢٠٢،١١٣١/٣،٨٥٩،٥٥٨/٢	١
.٢٢٤٣/٥،٨٥٩/٢	٢
.١٦٠٥/٤،١٢٥٧،١١٤٤/٣	٣
.٤٨٣/٢	٥
.١٩٨٩،١٩٨٠/٥	٧
.١٦٤٢/٤	٩
.١٢١٧/٣،٧١٥/٢	١٠
.٢٠٣٨/٥،١١١٢/٣	١٢
.٣٨٢٠/٨،٢٢٤٣/٥،١٢٥٢،١٢٤٩/٣،٧٨٨/٢	١٤
.٢٢٣٨/٥	١٦
.٢٢٣٨/٥،١١٨٩،١١٨٦/٣،١٥٠/١	١٧
.١٦٣٨،١٥٨٢/٤	٢٠
.١٥٩٤/٤	٢٢
.٢٢٤٣/٥،١٢٥٧،١٢٥٢/٣،٧٨٨/٢	٢٦
.١٥٣٠/٤،١١٦٣/٣،٨٥٤/٢	٢٧
.١٣٧١/٤،١٢٤٧/٣	٢٨
.٢٠٥٧/٥،١٢٦٩،١٢٦٧،١٢٦٠،١٢٥٧/٣،٥٨٢،٥٥٩/٢	٢٩
.١٢٦٧،١٢٥٦،٩٤٥/٣	٣١
.١٦٣٤/٤،٧٥٢،٥٦٠/٢	٣٢
.١٢٦٧/٣	٣٤
.١٢٧٠،١١٧٢،١١٦٧،١١٦٥/٣،٤٥٨/٢	٣٥
.٩٥١/٣	٣٦

الآية	الموضع
٣٩	.٥٣٦/٢
٤٠	.٣٠١١/٧، ١١٦٤، ١٠١٦، ١٠٠٨، ٩٢٣، ٩١٨/٣
٤١	.٢٢١٣/٥، ١٣٤٨، ١٣٢٧/٤، ١٠٦٩/٣، ٥٨٨، ٥٨٢/٢
٤٢	.٣٥٠٨/٨، ٢٤٩٠/٦، ١٤٢١/٤، ١٣٠١، ١١٨٦/٣، ٧٦٩/٢
٤٣	.٤٨٨، ٤٥٤/٢
٤٤	.٢٤٩٦/٦، ١٤٠٧/٤، ٩٢٦/٣، ٥٦٠، ٤٦٩/٢
٤٥	.٥٧٩/٢
٤٦	.٢٧٧٧، ٢٤٤١/٦، ١٣٠٣، ١٢٩٠، ١٢٥٧/٣
٤٧	.١٢٦٥، ١٢٥٧/٣
٤٨	.١٣٧٢/٤
٥٠	.٢١٨٤/٥
٥١	.١٢٦٩، ١٢٦٧، ١٢٦٠، ١٢٥٧، ١٢٥٤/٣
٥٣	.٧١٨/٢
٥٤	.١٢٧١/٣
٥٥	.١٣١١، ١٢٩٠/٣
٥٧	.١٦٠٥/٤
٥٨	.٩١٨/٣
٦١	.٣٨٦٣/٨، ٣١٠١/٧
٦٢	.١٩٦٢/٥
٦٥	.١١٨٢/٣
٦٦	.٤١٠٣/٩، ٣٢٠١/٧، ٩١٨/٣، ٦٩٠، ٦٨٧/٢
٦٨	.٣٢٥٩/٧، ٢٧٧٧/٦
٦٩	.٤٧٩/٢

الموضع	الآية
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣،١٠٣٥،١٠٠٨/٣،٥٧٠/٢	٧٠
.١٢١٢،٩١٧/٣	٧١
.٢٤٠٨،٢٣٨٥/٦،١٠٨٤،١٠٠١،٨٨٧/٣،٥٧١/٢	٧٢
.٣٦٩٥/٨،٣٢٩٤،٢٨٥١/٧،٢٢٤٥/٥،١٢٢٦/٣،٥٨٥/٢	٧٣
.٩١٨/٣	٧٦
.٣٥٨٩/٨،٢٣١٣/٥،١٤٠٧/٤،٤٧٨/٢	٧٧
.١٢٩٨،١٢٩٠،١٢٥٩،١٢٥٧/٣،٧١٨/٢	٧٨
.٣٧٠٦/٨،٣١٣٥،٢٨٨٩/٧،٢٣٧٨/٦،٧١٧/٢	٨١
.٩١٨/٣،٧٩٤/٢	٨٢
.٢٠٥٧/٥،١٢٦٠،١٢٥٧/٣	٨٤
.١٢٢٦،١٢١٨،١١٥٣/٣،٥٨٥/٢	٨٦
.٢٣٣٠/٥،١٦٣٤/٤،٩٦٢،٩٥٣،٩٢٧/٣	٨٧
.١٢٦٩،١٢٦٧،١٢٠٠/٣	٨٨
.١٣٠١،١٢٥٧/٣،٥٧٣/٢	٨٩
.١٢١٨/٣	٩١
.١٢٦٤،١٢٥٧/٣	٩٢
.٢١٠٢/٥	٩٣
.٩١٨/٣	٩٤
.٧٥٦/٢	٩٥
.١١٦٥/٣	٩٧
.٩١٨/٣،٤٨٤/٢	١٠١
.٧٢٢/٢	١٠٣
.١٦٠٥/٤	١٠٤

الآية	الموضع
١٠٥	.١٢٩٤،١٢٩٣،١٢٨٩/٣،٥٢١،٥٢٠/٢
١٠٨	.٤٨٠/٢
١١١	.٤٢٧٨/٩،٣٦٨١،٣٤٦٤/٨،٢١٠١/٥
١١٢	.٧٩٥،٧٢٧،٤٦٧/٢
١١٤	.٧٢٤/٢
١١٦	.٥٧٨/٢
١١٨	.٥٤٠/٢
١١٩	.٨٤٠/٢
١٢٠	.٨٣٥/٢
١٢١	.٢١٠٢/٥
١٢٣	.١٤١٩/٤
﴿يوسف﴾	
١	.١١٣١/٣
٢	.٣٦٩٣/٨،٥٦٥،٥٥٨/٢
٣	.٢٠٤٦/٥
٤	.٣٢٢٧،٢٨٥١،٢٨٤١/٧،٢٣١٦/٥،١٣٠١،١٢٢٩/٣،٨٤٠،٥٨٥/٢
٥	.٢٦٣٣،٢٤٣٦،٢٤٣٤/٦،١٠٦٣/٣،٨٢٨،٦٩٥،٦٨٢،٥٨٣/٢ .٣٨٧٩/٨،٢٧١٣
٦	.٣٥١٧/٨
٧	.٣٢٦٦/٧،١٢٢٧/٣،٨١٣/٢
٩	.٧٠٢،٦٩٣،٦٨٣،٦٧٤/٢
١٠	.٢١٢٨/٥،١٢٢٧/٣
١١	.٢٧٤٧/٦،١٢١٦،١٢١٠/٣،٧٤٣،٧٤٢،٦٦٩،٤٦٤/٢،١٥٠/١

الموضع	الآية
.٢٠٩٣/٥،١٣٠٢،١٢٨٩/٣	١٢
.٢٩٦٨/٧،١٧٧٤/٤،١٢٦٠،١٢٥٧،١٢٥٤،١٠١٧/٣،٨٢٩،٨٢١/٢	١٣
.٨٢٩/٢	١٤
.١٧٥٩/٤،١٢٢٧/٣	١٥
.٢٤٧٢/٦،١٠٣٥،١٠٠٨/٣،٥٧٢/٢	١٦
.٨٢٩،٤٧٧/٢	١٧
.٢٤٧٢/٦،٧٥٩،٥٧٢/٢	١٨
.١١٢٢،١٠٦٧/٣،٧٥٦،٥٨٣،٥٦٠/٢	١٩
.١٢١٤،١١٩٢،١١٦٥،١٠٦٤،١٠٥١/٣،٥٨٢/٢	٢١
.٣٠١٣/٧،١٢٧٠،١٢٥٧،١٠٧٥،١٠٦٤/٣،٥٨٣،٤٧٥،٤١٠/٢	٢٣
.٣٥٥٢/٨،٢٨٤١/٧،٢٠٥٨/٥،١١٠٣،٩٢٥/٣	٢٤
.٢٢٧٠/٥،١٠٥٧/٣،٤٧٥/٢	٢٥
.٢٢٧٠/٥،٧١٤/٢	٢٦
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣	٢٨
.٢٠٥٦/٥،١٤٥٧/٤،٨٣٩/٢	٢٩
.٤٠٥١/٩،٣٢٤١/٧،١٧٩٠/٤،١٢٢٦/٣،٧٥٢/٢	٣٠
.١٤٢٩،١٣٦٨/٤،١٢١٢،١٢١١/٣،٨٦٠،٨٤١،٥٦٩،٥٣٧/٢ .١٥٤٦	٣١
.١٦٣٣/٤،٥٨٤،٥٦٠،٤٧٥/٢	٣٢
.١٢٧٠/٣،٦١٧/٢	٣٣
.٧١/١	٣٥
.٢٠٥٧/٥،١٥٣٠/٤،١٢٥٩،١٢٥٧/٣،٨٢٨،٨٢٢،٥٣٦/٢	٣٦
.١٢٦٧/٣،٨٢٠/٢	٣٧

الآية	الموضع
٣٨	.١٢٦٨،١٢٦٧،١٠١٥/٣
٣٩	.٨٨٣/٣
٤٠	.٢٢٤٣/٥
٤١	.١٢٠٠/٣
٤٢	.١٢٣٥،١٠٦٢/٣
٤٣	.٢٠٥٧/٥،١٢٧٠،١٢٥٩،١٢٥٧،١١٨٣،١٠٦٣،٩٢٦/٣،٥٨٣/٢
٤٤	.٧٢٧،٤٨٣/٢
٤٥	.١٥٩٥/٤،١٢٩٠/٣،٤٧٧،٤٦٦/٢،٧٨/١
٤٦	.١٢٦٤،١٢٥٧،٩٥١،٩٣٥/٣
٤٩	.٤٧٥/٢
٥٠	.٣٢٤١/٧
٥١	.٤٠٥١/٩،٢٥١٠/٦،١٧٩٠/٤،١٢٢٦،١٠١٢/٣،٨٥٩،٤٥٦/٢
٥٢	.٢٥٠٤/٦
٥٣	.٢٣٢٨/٥،١٢٦٧،٩١٩،٩١٧/٣
٥٥	.٤٧٠/٢
٥٨	.٩٢٥/٣
٥٩	.١٢٧١،١٢٥٦/٣
٦٠	.١٢٩٠،٩٣٣/٣
٦٣	.١٣٦٨/٤،٤٥٨/٢
٦٥	.١٣١١،١٢٩٤/٣،٥٦٠/٢
٦٦	.١٢٩٨،١٢٩٠/٣
٦٨	.١١٥٤/٣،٥٧٨/٢
٦٩	.٢٢٧٢/٥،١٥٩٥/٤،١٢٥٩،١٢٥٧/٣

الموضع	الآية
.١١٨٣/٣	٧٠
.٧١٤/٢	٧٢
.١٤٠٠/٤،٩٦٢/٣	٧٤
.٩٦٢/٣	٧٥
.٢٠٦٦/٥،١٢١٧،٩٢٦/٣،٧١٥/٢	٧٦
.١٢٥٩،١٢٥٧،١١٨٣/٣،٨٥٠/٢	٨٠
.٥٧٩/٢	٨١
.٢٣٩٦/٦،١٥٣٣/٤،٨٦٩/٢	٨٢
.٧٥٩/٢	٨٣
.٣٢٢٣/٧،١٢٣٤،١٠٧٥،١٠٥٦/٣،٥٦٠/٢	٨٤
.٢٨٦٩/٧،٩٦٤،٩٦٠/٣	٨٥
.١٢٦٩،١٢٦٧/٣	٨٦
.٩٦٠/٣،٨٥٢-٨٥٠،٥٨٠/٢	٨٧
.١١٠٠/٣	٨٨
.٢٧٦٤/٦،٢٠٩٣/٥،١٣٠٣،١٣٠٢،١٢٨٩/٣،٩٠٣،٩٠٢،٩٠١/٣	٩٠
.٤٨١/٢	٩١
.٤٨٤/٢	٩٢
.١٢٩٠،١١٩٩/٣	٩٤
.١٨٧٣/٤،١٢٥٩/٣	٩٦
.١٠٣٥/٣،٨٣٩،٥٧٤،٤٥٣/٢	٩٧
.١٢٦٧/٣	٩٨
.٢٢٧٢/٥،١١٦٥/٣	٩٩
.٢٨٤١/٧،١٢٦٨،١٢٦٧،١٢٢٩،١١٨٣،١٠٦٣،٩٢٧/٣	١٠٠

الموضع	الآية
٢/٥٧٤، ٢٥٨٧.	١٠١
٢/٤٨٤.	١٠٣
٣/١٢٤٠.	١٠٥
٢/٨٤٠.	١٠٧
٣/٩٤٥، ١١٥٨، ١٢٥٧، ١٢٦٠، ١٣١١، ٥/٢٠٤٥.	١٠٨
٥/٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٦/٢٦٥٧، ٧/٢٩٢٠.	١٠٩
١/٧٣، ٢/٨٥٠، ٣/٩٤٣.	١١٠
٢/٤٨٧، ٣/٥٣٧، ٥/١١٥٨، ٥/١٨٧٠.	١١١
﴿ الرد ﴾	
٢/٨٨١، ٣/١١٣١.	١
٥/٢١٧٩.	٣
٢/٧٩٢، ٤/١٤٦٠، ١٤٦٣.	٤
٢/٥٦٥، ٣/٥٧١، ٣/٧٦٣، ٤/٩٦٩.	٥
٢/٤٧٦، ٣/٥٧٣، ٣/١٢٣٥، ١٢٣٦.	٧
٢/٤٦٩، ٣/١٠٨٨.	٨
٣/١٢٩٠، ٣/١٣٠٩.	٩
٣/١٢٣٥.	١٠
٢/٧٨٠، ٣/٧٨٧، ٣/١٢٣٥، ١٢٣٦.	١١
٣/٩٧٧، ٩/٤١٧٧.	١٢
٧/٢٩٨٨.	١٤
٢/٥٦١، ٦/٦٤٦.	١٥
٢/٧٦٠، ٥/٢٠٣٨.	١٦
٢/٥٦٩، ٤/١٥٧٩.	١٧

الموضع	الآية
.٢٠٣٨/٥،١٠٧٥/٣،٦٨٣/٢	١٩
.١٢٠٥/٣	٢١
.١٠٨٨،١٠٨٤/٣،٥٧٧/٢	٢٢
.١١٩٩/٣	٢٣
.١٧٩٠/٤	٢٥
.١٣٧٧/٤،١١٨١/٣	٢٦
.٨٤١/٢	٢٨
.١٠٨٤،١٠٧٥،١٠٥٤/٣،٧٢٤/٢	٢٩
.١٢٩٠،١٢١٨/٣	٣٠
.٢٨٩٢/٧،٩٦٠/٣،٨٥١،٨٥٠،٥٨٠/٢،٥٢/١	٣١
.١٢٩٠/٣،٨٣٦/٢	٣٢
.٢٦١٧/٦،١٢٣٦،١٢٣٥/٣،٧٨٥،٧٥٩،٥١٢،٤٨٨/٢	٣٣
.١٢٣٦،١٢٣٥/٣	٣٤
.١٢٩٠،١٠٠٢/٣	٣٦
.١٢٣٦،١٢٣٥/٣	٣٧
.٥٦٥/٢	٣٨
.١٢٥٢/٣	٤٠
.٦٩٨/٢	٤٣
﴿إبراهيم﴾	
.١١٣١/٣،٧١٨،٥٠٦/٢	١
.٥٠٦/٢	٢
.٦٨/١	٤
.٢٣٧٤/٦،١٧٩٠،١٦٤٢،١٤٣٩/٤	٦

الآية	الموضع
٧	.٨٤١،٧١٧/٢
٩	.٢٤٧٢/٦،٩٦٤/٣
١٠	.١١٩٦/٣
١٢	.١٤٦٥/٤
١٤	.١٤٦٠/٤،١٣١٠،١٢٩٠/٣
١٥	.١١١٢/٣
١٦	.٢٥٧٠/٦،١٩٧٣/٥
١٧	.١٥٤٥/٤
١٨	.١٥٣٤/٤،٩٤٠/٣،٧٤٧،٦٩١/٢
١٩	.٣٠٦٨/٧،٨٢١/٢
٢١	.٩٧٦،٩٦٢/٣
٢٢	.٢٢٣٣/٥،١٢٩٨،١٢٩٠،١٢٧٩،١٢٧٨،١٢٣٣/٣،٤٦٦/٢ .٢٨٣٢/٧
٢٤	.٢٢٤٥/٥
٢٦	.١٧٨٣،١٥٤٧/٤،١١٥٥،١٠٩٧،٩٨١/٣،٧٩٤،٤٨٢/٢
٢٧	.٩٢٦/٣
٢٨	.٢٦٧٦/٦،١٧٩٠،١٦٤٢/٤،١٢٢٦،١٠٩٥،٩٢٦/٣،٥٨٥/٢ .٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨،٣٣١٥/٧
٢٩	.١٩٩٢/٥،١٢٠٠/٣
٣٠	.١٠١٢/٣
٣١	.١٥٠٧،١٤٣٧،١٤٣٤/٤،١٢٧٤،١٢٧٣،١١٩٨/٣،٦٨٧،٥٦١/٢
٣٢	.١١٩٨/٣
٣٣	.٥٣٧/٢

الموضع	الآية
٢٦٧٦/٦، ١٩٩٢/٥، ١٦٤٢/٤، ١٢٥٣، ١٢٥٠، ١٢٢٦/٣، ٥٨٥/٢، ٣٨٤٢، ٣٤٣٨/٨، ٣٣١٥/٧	٣٤
.١٥١١/٤	٣٥
.١٢٨٨، ١٢٠٢، ١٠٦٢/٣، ١٤٩/١	٣٦
.١٢٥٨، ١٢٣٥/٣	٣٧
.١٧٠٨/٤	٣٨
.٥٦٦/٢	٣٩
.١٢٩٠، ١٢٨٩، ١٠١٥، ١٠٠٢/٣	٤٠
.١٠١٥/٣	٤١
.١٢٢٠/٣، ٧٩٥/٢	٤٤
.٢٧٨٨/٦، ١٠٩٥، ١٠٨٨/٣	٤٨
.٧١٤/٢	٤٩
.١٧٦٦/٤، ٧١٤/٢	٥٠
.٦٩٨، ٥٦٣/٢	٥٢
﴿الحجر﴾	
.١١٣١/٣	١
.١٠٨٤/٣	٢
.١٣٦٩/٤	٣
.٢٥٨٠/٦، ٥٦٥/٢	٤
.٣٩٥٥/٩	٥
.١٦٠٥، ١٥٠٤/٤	٨
.٤٢٧٣/٩، ١١٦٥، ١١٦٤/٣، ٧٣٦/٢، ٣٩/١	٩
.٧٥٦/٢	١٣

الموضع	الآية
.٢٠٣٦/٥،٤٧٢/٢	١٤
.٤٧٢،٤١٠/٢	١٩
.١٤٨٧/٤،٥٧٩/٢	٢١
.٢٦٠٦/٦،١٥٣٤/٤	٢٢
.١٢٨٤،١٢٠٧/٣	٢٦
.٣٨٩٤/٨	٢٧
.١٢٠٧/٣	٢٨
.٢٦٦٠/٦	٣٢
.١٢٧٠/٣	٣٦
.٦٨٣/٢	٣٩
.١٤٦٢/٤،٩٤١/٣،٨٥٢/٢	٤٤
.١٥٥٦/٤	٤٥
.١١٨٣،١١٧٥/٣	٤٧
.١٢٥٨،٩٧٦/٣،٨٢٢،٨٢٠،٨١٩/٢	٤٩
.٢١٩٤/٥،٩٣٧/٣،٨٣٣،٨٢٨،٨٢٢،٨٢٠/٢	٥١
.٧٤٨/٢	٥٢
.١٧٢٧/٤	٥٣
.٢٦٥٥/٦،١٧٢٨/٤،١٢٧٥/٣	٥٤
.٣٢٨٢/٧	٥٦
.٢٠٤٩/٥،٦٩٤/٢	٥٩
.٣١٨٩/٧	٦٠
.١٠٠٣،٩٢٣،٩١٨/٣،٦٩٤/٢	٦١
.٢٤٥٣/٦،٧٢٥/٢	٦٥

الموضع	الآية
.٩١٨/٣	٦٧
.١٢٩٠/٣	٦٨
.١٢٩٠/٣	٦٩
.٤٧٦/٢	٧٠
.١٢٦٨،١٢٦٧/٣	٧١
.١١٨٣/٣	٧٢
.٣١٤٧،٣١٤٥/٧،١١٥٨/٣،٥٦٩/٢	٧٨
.٢١٧٨/٥	٨٤
.٥٦١/٢	٨٦
.٨٥٩،٥٦٣،٤٨٤/٢	٨٧
.٤٦٠/٢	٨٨
.١٢٥٨/٣	٨٩
.١٩٦٨،١٨٧٠/٥	٩٤
.١٠٠٢/٣،٥٧٤/٢	٩٥
﴿النحل﴾	
.٢٣٧٣/٦،٢٠٨٠،٢٠٣١/٥،١١٠١،١٠٧٥،١٠٥١/٣،٤٤/١	١
.٢٣٧٣/٦،١٤٨٩/٤،١٢٩٠/٣	٢
.١٢١٦،٩٧٦،٩٤١/٣،٨٧٢/٢	٥
.٧١٩/٢	٨
.١٨٧٠/٥	٩
.١٢٣٥/٣،٥٨٢/٢	١٠
.٢١٨١/٥	١٢
.٧١٩/٢	١٤

الموضع	الآية
.١٨٧٣/٥	١٥
.٣٣١٥/٧،١٧٩٠/٤	١٨
.٧١٧/٢	٢٤
.١٩٩٢/٥،١٢٧٤/٣	٢٧
.١٨٤٥/٥،٧٢٥،٤٦٧/٢	٢٨
.٤٨٣/٢	٢٩
.١٨٤٥/٥،١٦٠٦/٤،٧٢٤/٢	٣٢
.٥٠٩/٢	٣٨
.٣٣١٤،٢٩٩٢/٧،١٥٠٥/٤	٤٠
.١٥٠٥/٤،٨٣٦/٢	٤١
.٢٥٣٩/٦،٥٨٨/٢	٤٣
.٦٠١/٢	٤٤
.٨٤٠/٢	٤٥
.٩٦٤/٣،٤٧٠/٢	٤٨
.١١١٢/٣،٧١٨،٦٤٦/٢	٥٠
.١٢٩٠/٣	٥١
.١٢٢٦/٣	٥٣
.٥٠٨/٢	٥٧
.١٢٠٥-١٢٠٢،١٢٠٠/٣،٤٧٢/٢	٥٨
.١٠٥١،٩٤١/٣	٦٠
.٤٠٦٠/٩،١٠١٠،٩١٨،٨٨٩/٣،٨٣٥/٢	٦١
.٢٤٢٨/٦	٦٢
.٦٩٢-٦٩٠/٢	٦٣

الموضع	الآية
.٣٠١٠/٧،١١٧٢،١١٢٦/٣،٤٨١/٢	٦٦
.٣٦٤١/٨،٤٨٤/٢	٦٧
.٢٥٩٣/٦،٢٢٠٣/٥	٦٨
.١٨٤٥/٥	٧٠
.١٧٩٠/٤،١٢٢٦/٣	٧١
.٣٤٣٨/٨،٢٦٠٩/٦،١٧٩٠،١٦٤٢/٤،١٢٢٦/٣،٧٠٠،٥٨٥/٢ .٣٨٤٢	٧٢
.١٦٤٢/٤،٧١٢/٢	٧٣
.١٢٢٠/٣	٧٥
.١٦٤١/٤،١٢٥٢،٩٤١/٣،٧٤٦،٦٩٠،٦٨٩،٤٥٨،٤٥٥/٢	٧٦
.١٨٤٢/٥،٩٤٣/٣،٧٠٠/٢	٧٨
.١٠٨٨/٣،٧٠٠،٤٧٠/٢	٨٠
.٧٠٠/٢	٨١
.٢٦٠٩/٦	٨٢
.٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨،٣٣١٥/٧،١٩٩٢/٥،٥٨٥/٢	٨٣
.٢٠٥٨/٥،١٥٣٩/٤،١١٠٧/٣	٨٥
.٢٠٥٨/٥،١١٠٧/٣	٨٦
.١٩٦٢/٥،١٢٢٥،٩٧٦،٩٦٣،٩١٦/٣،٦٨٧،٥٨٠/٢	٩٠
.٧١٣،٧١٢/٢	٩١
.١٠٥٣/٣	٩٢
.٧١٥/٢	٩٤
.٢١٣٦/٥	٩٥
.١٢٣٦،١٢٣٥/٣،٦٥٧،٤٨٠/٢	٩٦

الموضع	الآية
.١٦٣٣/٤	٩٧
.٨٢٠،٥٩٦،٥٩١،٥٨٩/٢	٩٨
.١٤٦٠/٤	١٠٢
.٢٢٢٧،٢٠٨١/٥،٨٩٢/٣،٥١٥/٢	١٠٣
.١٣٧٤/٤،١١٩٧/٣	١٠٤
.٥٦١/٢	١١٢
.٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨،٣٣١٥/٧،٢٦٠٩/٦،١٩٩٢/٥،١٦٤٢/٤،٥٨٥/٢	١١٤
.١٥٤٤/٤،١٢٣٥/٣	١١٥
.٥٦١/٢	١١٦
.١٥١١/٤،٩٥٢/٣	١٢٠
.١٢٢٢،١٠٦٢/٣،٧٩٨/٢	١٢١
.١٥١١/٤،٩٨٢/٣	١٢٣
.٧١٧/٢	١٢٥
.٣١٩٥/٧،٢٠٩٧/٥	١٢٧
﴿الإسراء﴾	
.٢٤٥٤/٦،٥٦٤،٥٦١،٥٦٠/٢،٤٤/١	١
.١٧٢٧/٤،٧٩٥/٢	٢
.٧٩٥/٢	٣
.١٠٨٨/٣،٥٦١،٤٨٢/٢	٥
.١١٧٧،١٠٠٢،٩٦٠،٩٥٨/٣،٥٧٧/٢	٧
.٣١٩٧/٧،١٢٤٠/٣،٥٧٧/٢	١١
.٢٣٧٩/٦،٢٢٣٨/٥،١١٠١/٣	١٣
.٢٣٧٩/٦،٩٧٦،٩٣٤/٣،٨٢٢،٨٢٠،٨١٩/٢	١٤

الآية	الموضع
١٥	.٢٤٠٥/٦
١٦	.١١٧٧/٣
١٨	.١٢٠٥،١٢٠٤،١٢٠٠/٣،٧١٣،٤٧٨/٢
٢٠	.٢٣١٤/٥،٤٧٤،٤٧٢/٢
٢١	.٢٣١٤/٥
٢٢	.٤٧٩،٤٧٨/٢
٢٣	.٣٧٣٨/٨،٢٩٢٧/٧،١١٦٥،١٠٧٦/٣،٦٩/١
٢٤	.٤٦٣-٤٦١/٢
٢٦	.١١٧٧،٧٢٢،٦٨٤،٤٧٨/٢
٣٢	.١٠٧٥،١٠٥١/٣
٣٤	.١٠٠٩،٩٦١،٩٥٤،٩٤٣/٣،٨٧٧،٨٧٤،٨٧٢/٢
٣٥	.٣١٤٨/٧
٣٦	.٨٣٥/٢
٣٩	.٢٥٩٣/٦
٤٠	.٨٤٠/٢
٤١	.٣١٠٥،٣١٠٢،٢٨٤٤/٧،٧٥٢/٢
٤٢	.٧١٠،٤٧٥/٢
٤٣	.٢٠٨٠/٥
٤٦	.١٨٦٤/٥،١٠٦٤/٣
٤٧	.١٠٨٤،١٠٨٢/٣
٤٩	.٩٠٤/٣
٥١	.٧٨٦/٢
٥٢	.٧٧٦،٤٨٣/٢

الآية	الموضع
٥٤	.٨٢١/٢
٥٥	.١٨٩٥/٥،٧١٥/٢
٥٧	.٤٧٤/٢
٥٨	.٤٨٥/٢
٥٩	.٢٠٨٧/٥،٥٧٦،٥٣٦/٢
٦٠	.٢٥١٧/٦ ١١٤٠،١٠٨٣،١٠٨٢،١٠٧٥،١٠٦٣،٩٥٧،٩٣٧/٣،٨٢٨،٨١٩/٢
٦١	.١٤٢٨/٤،٨٨٥،٨٨٤/٣،٦٨٢/٢
٦٢	.١٢٩٣،١٢٩٠،١٢٨٩/٣
٦٣	.٩٨١/٣،٧٦٣/٢
٦٧	.٢١٨٨/٥
٦٨	.٨٤٠/٢
٦٩	.١٥٣٦،١٥٣٤/٤،٧٠٣/٢
٧٢	.٢٧١٩/٦،١١٢٢،١١٠٠/٣
٧٤	.٦٨٢،٤٦٧/٢
٧٥	.٥٨٤،٤٧٦/٢
٧٦	.٥٨٤/٢
٧٧	.٢٢٨٨/٥
٨٣	.١٥٥٥/٤،١١٠١،١٠٠٢،٩٦٨/٣،٥٧٧،٥٧٠/٢
٨٤	.١٨٦٥/٥
٩١	.١١٧٧/٣
٩٢	.٣٣٩٣/٨،٣١٤٨/٧
٩٣	.١١٨٣/٣،٥٦١/٢

الموضع	الآية
.٢٦٠٨/٦،١٢٩٧،١٢٨٩/٣،٧٥٦،٥٦٣/٢	٩٧
.٢٨٢١/٦،٩٠٤/٣	٩٨
.٢٨٢١/٦	٩٩
.١٢٦٧/٣،٧١٧/٢	١٠٠
.١١٦٣،٩١٧/٣،٤٨٤/٢	١٠٢
.١١٧٦/٣	١٠٥
.٥١،٤٦/١	١٠٦
.٦٤٦،٦٤٤،٤٧٨/٢	١٠٩
.١٥٤٦،١٣٤٨/٤،١٢٤٣/٣	١١٠
.١١٧٧/٣	١١١
﴿الكهف﴾	
.٤٤٦٧،٤١٦١/٩،٣٤٧١/٨،٨٨٢،٧٩٨،٤٩٢/٢،٤٤/١	١
.١٧٢٧/٤،٧٩٥/٢	٢
.٤٤٦٧/٩	٥
.١٢٤٩/٣	٦
.٢٧٧٦/٦	٩
.٢٧٧٦/٦،٩٧٥،٩٥٥/٣،٨٢٢،٨٢٠،٥٧٥،٥٧٤/٢	١٠
.٢٧٧٦/٦،٢١٣٦/٥،١٠٦٤/٣	١١
.٢٧٧٦/٦	١٢
.١٠٨٢/٣	١٣
.٥٧٢،٤٦٥/٢	١٤
.٥٣٧/٢	١٥
.١١٩٣،١١٩٠،٩٧٥،٩٥٥،٩٣٤،٩٣٣/٣،٨٢٢-٨٢٠،٥٧٥،٥٧٤/٢	١٦

الآية	الموضع
١٧	.١٢٩٧/٢، ١٢٨٩/٣
١٨	.١٧٦٤، ١٤٦٦، ١٤٦٣/٤، ١١٨٣، ١١٦٨، ١١٦٧، ١١٦٤/٣، ٤٧٠/٢
١٩	.١١٩٤، ١٠١٨/٣، ٧٢٩/٢
٢٢	.١٢٥٨، ١١٧٢، ١١٦٩، ١١٦٧، ١١٥٥، ١٠٨٩، ١٠٦٦/٣، ٤٨٠/٢ .١٩٤٢/٥، ١٧٥٧/٤
٢٣	.٣٣٧٧/٨، ٥٧٩/٢
٢٤	.٢٧٧٦/٦، ١٢٩٣، ١٢٩٠/٣
٢٥	.٥٧٩، ٥٦٤/٢
٢٧	.٢٥٨٠/٦، ٢٢٣٩/٥، ٧٠٠، ٥٦٥/٢
٢٨	.٢١٣٣، ٢٠٣٩، ١٨٨٠/٥، ٧١٤/٢
٣١	.٩٦٦/٣، ٨٣٩، ٧٩٥، ٥٧٤، ٤٨٢/٢
٣٢	.٢٥٦٩/٦
٣٣	.١١٤١، ١٠٧٧/٣
٣٤	.٢٠٧٩/٥، ١٥٩٥/٤
٣٥	.٤٥٧/٢
٣٦	.١٥٢٢/٤
٣٧	.١٤٢١/٤، ٧٩٧، ٧٠٣، ٦٨١/٢
٣٨	.١٥٢٠/٤، ١٢٥٨، ١٢٤٠/٣، ١٥٠/١
٣٩	.١٥٩٥/٤، ١٢٩٤، ١٢٩٠/٣، ٧٤٨/٢
٤٠	.١٢٩٣، ١٢٩٠، ١٢٥٨/٣، ٥٧٣/٢
٤١	.١٢٠٠/٣
٤٢	.٢٠٧٩/٥، ١٢٥٨/٣
٤٣	.١١٧٦، ١١٦٣/٣، ٧٨٧/٢

الموضع	الآية
.٢٢٨٥/٥،١٤٦٥،١٤٦٠/٤	٤٤
.١٥٣٤/٤،١١٧٦/٣،٤٧٨،٤٧٦/٢	٤٥
.٢٤٥٨/٦	٤٦
.١١٥٥/٣	٤٧
.٤٣١٧،٤١٦٣/٩،٣٣٧٨/٨،٣٠٧٧/٧،١٢٥٢،٩٥٩/٣،٧٨٨،٧٥٩/٢	٤٨
.٤١٠٩/٩،٣١١٣/٧،١٩٠٢،١٨٦٩/٥،١٢٤٣،١١٧٦/٣،٥٥٤/٢	٤٩
.١٤٢٨/٤	٥٠
.١١٧/١	٥١
.١٢٧٥،٩٥٩/٣	٥٢
.٢٠٥٨/٥،١١٠٧،٩٥٩/٣	٥٣
.٢٠٩٢/٥	٥٥
.٨٣٦/٢	٥٦
.١٠٦٤/٣	٥٧
.١٠٢٧،٩٥٩،٩٥٨،٩٤٣/٣	٥٨
.١٠٢٧/٣	٥٩
.٢٥١٠/٦،٦٩٢،٤٥٦/٢	٦٠
.٧١٥/٢	٦١
.٢٥١٠/٦،٤٦٦/٢	٦٢
.٢٨٦٦/٧،٢٥١٧/٦،١٩٤٠/٥،١٠٦٢/٣،٨٣٩،٧٩٩،٧١٥،٤٦٢/٢	٦٣
.١٩٤٩/٥،١٢٩٤،١٢٩٣،١٢٨٩،١٠٨٨/٣،٥٢١،٥٢٠/٢	٦٤
.٥٦٣/٢	٦٥
.١٢٩٣،١٢٩٠/٣	٦٦
.١٢٧٩،١٢٧٨/٣	٦٧

الآية	الموضع
٦٨	.١٤٧٠/٤
٦٩	.١٢٦٨،١٢٦٧،١١٧٦/٣
٧٠	.٢٤٤١/٦،١٣١١،١١٧٧/٣
٧١	.١١٧٠/٣،٥٧٩/٢
٧٢	.١٢٧٩،١٢٧٨/٣
٧٤	.١٤٦٥،١٤٦٠/٤،٧٩٥/٢
٧٥	.١٢٧٩،١٢٧٨/٣
٧٦	.١١٦٤/٣
٧٧	.٧٧٧/٢
٧٨	.١١٦٤/٣
٧٩	.٤٤٩/٢
٨١	.٤٠٧٣،٤٠٤٧/٩،١٦٣٣،١٤٦٠/٤،١١٨٢/٣
٨٢	.٥٦١،٤٨٥/٢
٨٤	.٤٨٨/٢
٨٧	.١٤٦٥/٤
٨٨	.٩٦٣/٣
٩٠	.١١٧٧،١١٦٤/٣،٤٩٦/٢
٩١	.١٤٧٠/٤،٤٩٦/٢
٩٤	.٣٠٢٠/٧،٨٢٩،٥٦٧/٢
٩٦	.١٢٧٢،١١٨٠،١١٦٥/٣
٩٧	.٧٣٧/٢
٩٨	.٣٦٩٥/٨،٢٢٠٥/٥
١٠٠	.٢٧٩٧/٦

الموضع	الآية
.١٢٥٤/٣	١٠١
.٢٨٥٧/٧،٩٢٥/٣	١٠٢
.٧٥٩/٢	١٠٣
.١٦١٢/٤	١٠٤
.٨٣٦/٢	١٠٦
.١١٨٦/٣	١٠٧
.١٢٥٨/٣	١٠٨
.٢٢٤٠،٢١٣٧/٥،٤٨٠/٢	١٠٩
.٢٩٩٢/٧،٢٢٨٧،٢٠٣٨/٥	١١٠
﴿مريم﴾	
.١٢٤٧،١١٣١/٣،٨٨١،٧٧٤،٧٦٣،٥٥٤/٢	١
.٢٢٤٥/٥،١٦٤٢/٤،١٢٢٦،١١٨٠،٩٢٥/٣،٧٧٤،٧٦٣،٥٨٥/٢ .٣٦٩٥/٨،٣٢٩٤/٧،٢٤٧٤/٦	٢
.٩٢٥/٣	٣
.٣٠٠٦/٧،٨٢٠،٧٠٩،٥٣٧/٢	٤
.٢٦٥٤/٦،١٢٨١،١٢٧٨،١١٧٦،١٠١٥/٣	٥
.١٧٢٧/٤،٩٨٠،٩٢٧/٣	٧
.٤٥٩/٢	٨
.١٢٥٩،١٢٥٨،١٢٣٥/٣	١٠
.٢٥٩٣/٦،١١٢٤/٣	١١
.١٤٩/١	١٢
.١٦٣٣/٤	١٣
.١٥٣٨/٤	١٦

الآية	الموضع
١٧	.٧٠٠/٢
١٨	.١٢٥٨/٣
٢٠	.٢٨٣١/٧
٢١	.٣٦٦١/٨
٢٣	.١٧٦٧/٤، ١١١٢/٣
٢٥	.٤٧٩/٢
٢٦	.٤٥٩/٢
٢٧	.٧٢٣/٢
٢٨	.٢٣٢٨/٥، ٩٧٦/٣
٢٩	.٢٧٥٤/٦، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧١٤/٢
٣٠	.١٢٧٣، ١٠٦٣/٣، ٥٦٤/٢
٣١	.١٠٦٣/٣
٣٢	.٢٨٣٣/٧
٣٥	.١٥٠٥/٤
٣٦	.١٥٠٥/٤
٣٨	.٩٨٤/٣
٣٩	.٤٧٦/٢
٤١	.١٥١١/٤، ٥٤٠/٢
٤٢	.٢٥٥٣، ٢٤٩٠/٦
٤٣	.١٢٦٥، ١٢٢٩/٣
٤٤	.١٢٢٩/٣
٤٥	.١٢٥٨/٣
٤٦	.١٥١١/٤

الموضع	الآية
.١٢٦٧/٣	٤٧
.٥٧٨,٥٧٢/٢	٤٨
.٢٥٠٨/٦	٥١
.٤٥٧/٢	٥٤
.٢٨٣٧,٢٨٣١/٧,١٥١١/٤,٦٤٦,٤٧٧/٢	٥٨
.١٨٧٨/٥	٦٠
.١١٨٦/٣,٧٧٢,٧٦٣,٧٥٩,٦٨٦,٥٥٤/٢	٦٥
.١٢٤٧,٩٨٥,٩٠٣,٩٠١,٩٠٠/٣	٦٦
.٢٧٠٨/٦	٦٧
.٢٨٣١/٧,٤٨٣/٢	٦٨
.٢٨٣١/٧	٧٠
.٢٠٤٩/٥	٧٣
.٩٥٦,٩٣٧/٣,٨٣٢,٨٢٣,٨٢٠,٨١٩,٥٧٤/٢	٧٤
.٥٦١,٥١٢/٢	٧٥
.٨٣٩/٢	٧٧
.١٢٠٠/٣,٥١٢/٢	٧٨
.٥١٢/٢	٧٩
.٢٨٤٧/٧	٨٨
.١١٩٣,١١٨٦/٣	٩٠
.٢٨٤٧/٧	٩١
.٢٨٤٧/٧	٩٢
.١٠٠٥/٣	٩٣
.٢٧٤٩/٦	٩٤

الآية	الموضع
٩٧	.١٧٢٧/٤،٥٣٦/٢
	﴿طه﴾
١	.١١٣٥،١١٣٢،١١٣١،١٠٣٨/٣،٨٨١/٢
٣	.١٠٧٥،١٠٧٢،١٠٥١/٣
٤	.١٠٥٨/٣
٦	.٤٨٢/٢
٩	.٢٠٣١/٥
١٠	.٢٠٥٨،١٩٤٠/٥،١٢٦٤،١٢٥٨،١١٠٣/٣،٨١٤،٧٩٨/٢
١١	.٦٩١،٦٨٧/٢
١٢	.١٢٥٨،١٢٣٧/٣،٥٠٥/٢
١٤	.١٢٦٧،١٢٥٨،١٠٥٩/٣
١٥	.٢١٢٩/٥،١٢٦٧/٣
١٧	.١٠٥٩/٣
١٨	.١٢٨١،١٢٧٩،١٢٧٨،١٢٦٧،١٠٠٢،٩٦٤/٣
٢٠	.١٨٧٣/٥
٢١	.١٣٩٧/٤،١٠٨٣،١٠١٣،٨٧١،٨٦٦،٨٥٩/٢
٢٤	.١٠٥٩/٣،٤٥٧/٢
٢٥	.١٢٨٨،١٢٧٨،١٠٥٩/٣
٢٦	.١٢٥٩،١٢٥٨/٣
٢٩	.١١٧٧/٣
٣٠	.١٢٧٦/٣
٣١	.١٢٧٦/٣
٣٣	.٦٩٩/٢

الموضع	الآية
.٦٩٩/٢	٣٤
.٦٩٩،٦٩٣/٢	٣٥
.١٠٠٣/٣،٨٣٣/٢	٣٦
.١٢٦٧،١٠٥٩،٩٤٠/٣،٧٠٠/٢	٣٩
.١٢٦٧/٣،٧٤٨/٢	٤٠
.١٢٧٦/٣	٤١
.١٢٧٦،١٠٥٩/٣	٤٢
.١٢٧٦/٣	٤٣
.١١٨٣/٣	٤٥
.٢٠٥٧/٥	٤٦
.١٠٧٢/٣	٤٧
.٣٣٢٧/٨	٥٠
.٣٦٧٥/٨،١٠٨٤/٣،٥٨٢/٢	٥٣
.٥٣٧/٢	٥٦
.١١٠١/٣	٥٨
.٢٥٩٣/٦،١١١٢/٣	٦١
.١٨٤٥/٥،١٠٨٤،١٠١٧/٣،٤٨٣/٢	٦٣
١٠٥٣،١٠٥١/٣،٨٧٨،٨٧٤،٨٥٩،٥٨٢/٢	٦٤
.٢١٩٦،٢١٣٦/٥،١٦٠٥/٤،١١٨٣/٣،٧٤٢،٧١٤/٢	٦٩
.٢٢٠٠،٢١٩٦/٥،١٠٠٧،١٠٠٣،٩٧١،٨٩٧،٨٩٥/٣،٥٧١/٢	٧١
.١٢٣٥/٣	٧٢
.٥٨٣/٢	٧٤
.٩٦٣/٣	٧٦

الموضع	الآية
.٢٨٦٥/٧،٢٤٥٣/٦،٢٠٩٣/٥،٥٨٢/٢	٧٧
.١٠٥٩/٣،٥٣٨/٢	٧٨
.١٦٣٥،١٤٣٩/٤،٥٦٣،٥٣٧/٢	٨٠
.٥٨٢/٢	٨٢
.١٢٠٤،١٢٠٢/٣	٨٦
.٣٠٥٢/٧،١٩٦٧/٥	٨٩
.١٣١١/٣	٩٠
.١٠٥٩/٣	٩١
.١٢٩٣،١٢٩٠/٣	٩٣
.٢٢١١/٥،١٣٠١،١٢٦٧،١٢٤٧،٩٦٩/٣،٥٥٤/٢	٩٤
.١١٥٧/٣،٧٧٨،٧٦٤/٢	٩٦
.١٢٢٢/٣،٧٦٣،٤٧٢/٢	٩٧
.٦٨٩/٢	٩٨
.١١٧٧/٣	١٠٠
.١١٤٧/٣،٤٣٧/٢	١٠٨
.٣٤٠٧/٨	١٠٩
.٢٥٩٣/٦،٥٣٦/٢	١١١
.٢٨٦٤/٧،٥٣٦/٢	١١٣
.٢٠٤٧/٥،١٠٨٢/٣،٦٤٣/٢	١١٤
.١٤٢٨/٤،١٠٥٩/٣	١١٦
.٩٦٤/٣،٤٧١/٢	١١٩
.١٠٦٢/٣	١٢١
.٢٦٧٢/٦،١٠٦٤/٣	١٢٢

الموضع	الآية
.٢٨٦٥/٧،٢٢٣١/٥	١٢٣
.٢٧١٩،٢٧١٨/٦،١١٥٤،١١٤٨/٣	١٢٤
.٢٠٣٨/٥،١٢٦٠،١٢٥٨،١٠٥٩/٣	١٢٥
.١٠٥٩،٩٦٣/٣،٥٨٠/٢	١٣٠
.٢٨٦٥/٧	١٣١
.٨١٩،٧٠٣/٢	١٣٢
﴿الأنبياء﴾	
.١١٤٤/٣،٤٨٥/٢	٣
.٢٥٣٩/٦	٧
.١١٨٤/٣	١٠
.٧٥٧/٢،٤٨٥/٢	١١
.٧٥٩/٢	١٨
.١٨٩١/٥	٢٠
.٣٠٩٥/٧،١٢٧٩/٣	٢١
.١١٨٨/٣	٢٢
.١٢٧٨/٣	٢٤
.٢٥٣٩/٦،١٢٩١/٣	٢٥
.٣٦٧٧/٨،٥٠٩/٢	٢٦
.١١٨٨/٣،٧٩١/٢	٢٨
.١٢٦٧/٣	٢٩
.٤٦٨/٢	٣٠
.٩٧٣/٣،٥٨٠/٢	٣٤
.٣٢٦١/٧	٣٥

الآية	الموضع
٣٦	.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣،٨٣٦،٥٧٠/٢
٣٧	.٣٢٩٠/٧،١٢٩١/٣،٥٥٨/٢
٤٠	.٧٥٩/٢
٤١	.٢٠١٧/٥،٨٣٦/٢
٤٢	.١٤٤٨/٤،٩٤٧/٣
٤٣	.٤٨٥/٢
٤٤	.١٢٠٢،١٢٠٠/٣،٤٥٤/٢
٤٥	.٣١٩٦/٧،١٤٤٤/٤،٩٢٥/٣،٣٩/١
٤٦	.١١٥٦/٣
٤٧	.٣٣٠٩/٧،١١٨٥/٣،٤٨١/٢
٤٨	.٢٣٦٧/٦،٨٥٤/٢
٥٠	.١١٨٠/٣،٨٤٠/٢
٥٥	.٥٦٣/٢
٥٨	.٤٨٠/٢
٦٠	.٥٨٢/٢
٦٢	.٨٨٣/٣
٦٦	.٥٣٨/٢
٦٧	.٢٧٠١/٦
٧٣	.٢٣٤٤،٢٣٠٤/٥،٩١٣/٣
٧٤	.٢٢٤٢/٥
٨١	.١٥٣٦،١٥٣٤/٤
٨٢	.٧٩٤/٢
٨٣	.١٢٧٣/٣

الموضع	الآية
.٢٢٤٣/٥،١٠٢٤/٣	٨٧
.٢٥٥٢/٦	٨٨
.٩٢٥/٣	٨٩
.١٠٦٤/٣	٩٠
.٢٩٢٢/٧،١٢٩١/٣	٩٢
.١٤٢٠/٤،١١٩٤/٣،١٩٦،١٣٩/١	٩٥
.٢٧٩٧/٦،٨٢٩،٥٦٧،٥١٢/٢	٩٦
.١٠٠٣،٩٢٦/٣	٩٩
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣/٣	١٠٢
.٣٢٠٣/٧،٢٧٠٧/٦،١٧٧٤/٤	١٠٣
.٤٥٨/٢	١٠٤
.١٨٩٥/٥،١٢٧٣/٣	١٠٥
.٢٠٣٨/٥	١٠٨
.١٦١٥/٤،١٢٥٤/٣	١٠٩
.١٥١٦،١٤٤٢/٤	١١٢
﴿الحج﴾	
.٩٤١/٣،٧٢٣/٢	١
.١١٤٢/٣،٦٩٨،٤٧٩/٢	٢
.٢٠٤٣/٥	٤
.٣٨٤٦/٩،٣٣٧٨/٨،١٧٨٩/٤،١٢٥١،١١٥٦،٩٨٠،٩١٧/٣	٥
.٢٥٩٩/٦	٩
.٥٦٣/٢	١٠
.٩٨٠/٣	١١

الآية	الموضع
١٢	.٥٧٨/٢
١٥	.١٠٠٦/٣
١٧	.١٤٥٦/٤، ٨٣٨/٢
١٨	.١١٨٢/٣، ٦٤٦/٢
١٩	.١٨٤٥/٥، ٥٦٢، ٥٦٠، ٤١٠/٢
٢٢	.٤٧٥/٢
٢٣	.٢٢٩٠/٧، ٨١٩/٢
٢٥	.٣٧٢٥/٨، ١٢٨٩/٣، ٦٩٨/٢
٢٦	.٢٢٤٣/٥، ١٢٧٩، ١٢٧٨، ١٢٥٢/٣، ٧٨٨/٢
٢٨	.١١٦٤/٣
٢٩	.٢٩٦٦/٧، ٤٧٦، ٤٦٥/٢
٣١	.١٥٣٦، ١٥٣٥/٤
٣٥	.٥٠٦/٢
٣٦	.٢٦٣٠/٦، ١٢١٤/٣، ٧٥٨، ٧٥٦/٢
٣٨	.٤٦٦/٢
٣٩	.٤٧٦/٢
٤٠	.١٦٣٨، ١٥٩١/٤، ٧٥٨، ٧٥٦/٢
٤٤	.١٣١٠، ١٢٩١/٣، ٧٢٦/٢
٤٥	.٢٩٦٨/٧، ١٧٥٩، ١٤٢١/٤، ١٢٤٠، ١٢٠٠، ١٠١٧، ٩٣٣/٣، ٨٢١/٢
٤٨	.١٧٥٩/٤، ١٢٤٠/٣
٥٢	.١٤٧٣/٤
٥٤	.١٢٣٧/٣
٥٨	.١٧٧١/٤

الموضع	الآية
.١٨٥٥/٥	٥٩
.٣٣١٤/٧،١٢٥٢/٣	٦٢
.٩١٨/٣،٧٠١/٢	٦٥
.٦١/٣	٦٦
.٢٩٧٤/٧	٦٧
.٤٨٦/٢	٧٢
.٤٧٩،٤٥٨/٢	٧٣
.١٤١٩/٤	٧٦
.١١٨٨،١١٦٤/٣،٧١٩،٦٤٦/٢	٧٧
.٢٦٧٢/٦	٧٨
﴿المؤمنون﴾	
.١٧٠٥،١٥٥٣/٤،٩٤٤/٣	١
.١٦٣٤/٤	٢
.٥٧٨/٢	٣
.٥٦١،٥٠٨/٢	١٢
.١٧٨٣/٤،٥٠٨/٢	١٣
.٥٠٨/٢	١٤
.٣٠٦٨/٧	٢٠
.٢١٨٤/٥	٢٣
.٩٧٦،٩٦٤/٣	٢٤
.١٢٩١/٣	٢٦
.٢٤٣٢/٦،٩١٨/٣	٢٧
.٢١٨٨/٥	٢٨

الموضع	الآية
.١٢٢٩،١١٥٦/٣،٥٨٥/٢	٣٦
.٢٢٧٤/٥،٥٨٣/٢	٣٧
.٧١٨/٢	٣٨
.٣٠١١/٧،١٢٩١/٣	٣٩
.٢٢٤٣/٥	٤٠
.٢٦٠٨/٦،١٩٠١/٥،١١٤٧،١٠٥٤،٩٢٨،٩٢٥/٣	٤٤
.١١٢٨/٣	٤٧
.٢٥٥٣/٦،١٧٨٣/٤،١٠٩٧/٣،٤٨٧/٢	٥٠
.٢٤٣٨/٦،١٤٦٤/٤	٥١
.١٢٩١/٣	٥٢
.٧٨٧/٢	٥٥
.١٠٦٤/٣	٥٦
.١٠٦٤/٣	٦١
.٩٥٤،٩٤٣/٣	٦٤
.١١٧٦/٣	٦٧
.٢٨١٠،٢٨٠٩،٢٨٠٠،٢٧٩٩/٦	٧٢
.١٣٧٧/٤	٧٤
.٥١٢/٢	٧٧
.١٧٦٧/٤،٩٠٤/٣	٨٢
.٢٣٤١/٥	٨٦
.١١٩٨/٣	٨٧
.١٥٧٩/٤،٨١٢/٢	٨٨
.١١٩٨/٣	٨٩

الموضع	الآية
.٢٠٨٠/٥	٩٢
.٥٩٥/٢	٩٦
.٥٩٥/٢	٩٧
.١٢٩١/٣،٥٩٥/٢	٩٨
.٣٠١١/٧،١٢٩١،٩٢٣،٩١٨/٣،٥١١/٢	٩٩
.١٢٦٤،١٢٥٨/٣،٥١١/٢	١٠٠
.١٠١٧/٣،٦٩٩/٢	١٠١
.١٢٩١،١٠٠٢/٣	١٠٨
.٧١٤/٢	١١٢
.٥٦٨/٢	١١٣
.١٤١٩/٤،٤٨٣/٢	١١٥
.٢٣٤١/٥	١١٦
﴿النور﴾	
.١١٥٥،١١٥٤،١١٥٣/٣،٤٨٦/٢	٢
.١٢٣٥/٣	٣
.٧٢٣،٥٦٤/٢	٤
.٩٢٧/٣	٦
.٣٠٥١/٧،١٧٩٠/٤،١٢٢٧،١١٥٥/٣،٥٨٥/٢	٧
.٩٦٤/٣	٨
.٣٠٥١/٧	٩
.١١٧٢،١١٦٧/٣،٨٢٩،٥٧٢/٢	١١
.٧٤٨/٢	١٢
.٧٢٣/٢	١٣

الآية	الموضع
١٤	١٤٦٠/٤، ١٢٥٣/٣
١٥	٤٣٣٠، ٤٠٧٦/٩، ١٦٠٥/٤
١٦	٧٤٨، ٤٥٥/٢
١٧	٩٢٦/٣
٢١	٣٨٦٥/٨، ١٠٥٧/٣
٢٢	٧٩/١
٢٥	١١٩٧/٣
٢٦	٤٨٢/٢
٢٨	١١٨٨/٣
٣١	٣٦٨٣/٨، ١٥٥٧، ١٥٥٦/٤، ١٢٤٠، ١١٩٤/٣، ٨٤٥، ٥٦٥/٢ ٤١٧٨/٩
٣٢	١٣٦٩/٤، ١٠٥٦/٣
٣٣	١٣٧٤/٤، ١١٩٧، ١١٢٥/٣، ٩٥٢، ٩٢١، ٩١٧/٣، ٥١٣، ٤٨٦/٢ ٣٠٣٥/٧
٣٤	١٨٤٨/٥
٣٥	١٩٧٣/٥، ١١٥٨، ١١٥٤، ١٠٧٦، ١٠٦٤/٣، ٨٧٢، ٧١٤، ٥٨٤/٢ ٣٧١٢/٨
٣٦	١٥٥٦/٤
٣٧	١١٨٢/٣
٣٩	١٦١٢/٤، ١٠٠٩، ٩٤٣/٣، ٨٧٤، ٨٧٢، ٤٧١/٢
٤٠	٢١٦٨/٥، ١٧٦٦/٤، ٩٢٦/٣
٤٣	١٢٥٣، ١٠٥٨/٣، ٨٣٥، ٧١٤، ٤٨٠، ٤٦٦/٢
٤٥	٣٠٣٥/٧، ٢٥٩٥/٦، ٩٢٧/٣

الموضع	الآية
.٣٠٦٠/٧،١٨٤٨/٥،٩٢٧/٣	٤٦
.٤٧٩/٢	٤٩
.١١٨٨،١١٨٦/٣	٥٠
.١٢٢٢/٣،٨٠٦،٨٠٣/٢	٥٢
.١٦٠٥/٤	٥٤
.٢٩٢٢/٧،٢٧٨٩/٦،١٢٨٨/٣	٥٥
.٢٢٧٩/٥	٥٧
.٧١٥،٥٦٤،٤٧٠/٢	٥٨
.٢٠٣٨،١٨٤٢/٥	٦١
.٧١١/٢	٦٢
.٣١٢١/٧،١١٨٢/٣،٤٧٩/٢	٦٣
.١٤١٩/٤	٦٤
﴿الفرقان﴾	
.٥٦٠/٢،٤٤،٣٩/١	١
.١١٧٧/٣	٢
.٥٣٦/٢	٣
.٥٣٦/٢	٤
.٤١٠٩/٩،٢٨١٢/٦،١٩٠٢،١٨٦٩/٥،١٢٤٣/٣	٧
.٢٧٠٧/٦	٨
.٧١٦/٢	١٠
.٢٠٩٧/٥	١٣
.٤٨٤/٢	١٤
.١٢٠٢/٣،٨٨٣/٢	١٧

الآية	الموضع
٢١	.١٥٣٠/٤،٥٧٢،٤٨٣/٢
٢٢	.١١٧٧/٣
٢٣	.٤٨٤/٢
٢٥	.٣٨١٠/٨،٢٩٣١/٧،٢٦٢٣/٦
٢٦	.١١٧٧/٣
٢٧	.١٢٧٦/٣،٧٦٤،٤٦٠/٢
٢٨	.١٠٨٤/٣
٢٩	.٤٩٦/٢
٣٠	.١٢٧٦/٣،٥٧٣،٥٥٤/٢
٣٢	.١٤٨٨/٤،٨٣٥/٢،٥١/١
٣٣	.١١٧٧/٣
٣٤	.٥١٣/٢
٣٨	.٢٤٧١،٢٤٤٥،٢٤٤٤/٦
٣٩	.٧٩٤،٤٨٤/٢
٤١	.٣٩٣٣/٩،٣٦٨٧/٨،٨٣٦،٥٧٠/٢
٤٣	.٣٠٩٥/٧،١٨٨٠/٥،٦٨٦/٢
٤٤	.١٧٧٦/٤
٤٥	.٤٧٠/٢
٤٧	.١٠٣١/٣
٤٨	.٢١٨١/٥،١٥٣٤/٤
٤٩	.٢٦٦١/٦،١٥٤٤/٤،١١٥٤/٣
٥٠	.٢٧٢٣،٢٧٠٨/٦
٥٣	.٤٧٦/٢

الموضع	الآية
.١١٧٩،١١٧٧/٣	٥٤
.٩١٨/٣	٥٧
.١٤٤٣/٤،٦٤٦/٢	٦٠
.١١٧٧/٣،٥٣٦/٢	٦١
.٢٧٠٩،٢٧٠٨/٦،٧١٥/٢	٦٢
.١٠٢٧/٣	٦٣
.٤١٤٩/٩	٦٨
.٤١٤٩/٩،٢٧٧٥/٦،١٦٣٨،١٥٨٢/٤،٧٩٨/٢	٦٩
.١١٦٣/٣	٧٢
.٣٢٤١/٧،٤٧٧/٢	٧٤
.٣٤١٦،٣٤٠٩/٨،١١٨٦/٣	٧٥
.٩٦٤/٣	٧٧
﴿الشعراء﴾	
.٣١٦٦/٧،١١٣٥/٣،٨٨١،٧٦٤/٢	١
.١٢٠٠،١٠٠٣/٣،٨٢٢،٤٧٢/٢	٤
.٩٦٣/٣	٦
.١٩٠١/٥	١١
.١٢٩١،١٢٥٨/٣	١٢
.١٢٩١/٣	١٤
.٥٤٠/٢	١٧
.٥٤٠/٢	٢٢
.٩٢٦/٣	٢٨
.١٨٧٣/٥	٣٢

الموضع	الآية
.٢١٩٥/٥	٣٤
.٢١٩١/٥،٨٢٢،٨١٠/٢	٣٦
.٥٦٦/٢	٣٧
.٩٢٦/٣	٣٨
.٩٧٣،٩٠٠،٨٩٨/٣	٤١
.٥١٥/٢	٤٢
.٢١٩٦/٥،١٦٠٥/٤	٤٥
.٢٩٠٩/٧،٢٢٠٠،٢١٩٦/٥،١٠٠٢،٩٧١،٨٩٧،٨٩٥/٣	٤٩
.١٧٥٢/٤،١١٩١،٩٢٦/٣	٥٠
.١٠٦١/٣،٥٧١/٢	٥١
.٢٤٥٣/٦،١٢٦٨،١٢٦٧/٣	٥٢
.١١٩٣،١١٨٦/٣،٤٧٩/٢	٥٤
.٣٣٥٤/٨	٥٨
.٥٤٠/٢	٥٩
.٢٧٩٠/٦	٦٠
.١١٢٩،١٠٤٥،١٠١٥،١٠٠٢،٩٦٢/٣،٥٦٩،٥١٢/٢	٦١
.١٢٩١،١٢٨١،١٢٧٩،١٢٧٨/٣،٥١٢/٢	٦٢
.١١٩٠،١١٧٢/٣،٤٥٨/٢	٦٣
.٩٢٥/٣	٦٩
.٤٧٢/٢	٧١
.٧٤٨/٢	٧٢
.٥٦٩/٢	٧٦
.١٢٦٧/٣	٧٧

الموضع	الآية
.١٢٩١،١٢٨٨/٣	٧٨
.١٢٩١،١٢٨٨/٣	٧٩
.١٢٩١/٣،٥٧٣/٢	٨٠
.١٢٩١،١٢٨٨/٣،٥٧٦،٥٧٣/٢	٨١
.٣٩٢٦/٩،١١٥٥/٣،٧٢٢/٢	٨٥
.١٢٦٧/٣	٨٦
.٣٣٧٨/٨،١٦٤١/٤،١٢٤٩/٣	٩٢
.٥٧٧/٢	٩٤
.٩٤١،٩٤٠/٣،٧٤٧/٢	٩٦
.٩٢٦/٣	١٠٠
.١٢٩١/٣	١٠٨
.١٢٦٩،١٢٦٧/٣	١٠٩
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١١٠
.٤٨٠/٢	١١١
.١٥٩٥/٤	١١٥
.١٢٩١/٣	١١٧
.١٢٨١،١٢٧٩،١٢٧٨/٣	١١٨
.٥٦٢/٢	١٢٢
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١٢٦
.٣١٤٢/٧،١٢٦٩،١٢٦٧/٣	١٢٧
.١٩٤١/٥،١٠٩٥/٣	١٣٠
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١٣١
.٣١٢٩/٧،١٢٥٨/٣	١٣٥

الموضع	الآية
.٧٣٠،٤٦٨/٢	١٣٦
.٧٥٦/٢	١٤١
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١٤٤
.٣١٤٢/٧،١٢٦٩،١٢٦٧/٣	١٤٥
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣،١٢٥٠/٣	١٤٦
.٢٦٣٤/٦	١٤٩
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١٥٠
.٩٢٦/٣	١٥٥
.٢٠٣٠/٥	١٦٠
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١٦٣
.٣١٤٢/٧،١٢٦٩،١٢٦٧/٣	١٦٤
.٤٧٦/٢	١٦٥
.٩٧٤/٣	١٧٦
.٣١٤٢/٧،١٢٩١/٣	١٧٩
.٣١٤٢/٧،١٢٦٩،١٢٦٧/٣	١٨٠
.٢٧٠٥/٦	١٨٢
.٢٧٢٤/٦،٩١٧/٣	١٨٧
.١٢٥٨/٣	١٨٨
.١٢٠٢/٣	١٨٩
.٤٧٤/٢	١٩٤
.٩٦٣/٣،٥٤٠/٢	١٩٧
.٧٥٩/٢	٢٠٣
.٢١٧٨/٥	٢٠٧

الموضع	الآية
.٢٤٩٦/٨	٢١٢
.١٥٢٢/٤	٢١٧
.٢١٦٨/٥	٢١٨
.١٦٠٥/٤	٢٢١
.١٦٠٥/٤	٢٢٢
.٢٢٣٠/٥	٢٢٤
.١٢٣٥/٣	٢٢٥
﴿النمل﴾	
.٢٥٨٠/٦، ١٢٤٧، ١١٣٥/٣، ٨٨١، ٥٦٥، ٥٣٩/٢	١
.٧٢٣/٢	٤
.٣٥٤٠/٨، ١٢٥٨/٣	٧
.٣٠٥٢/٧، ٧٩٣/٢	٨
.٢٠٥٨/٥، ١١٧٦، ١١٠٣/٣، ٨٤٠/٢	١٠
.٥٦٥/٢	١٣
.٢٧٢٦/٦	١٤
.٧٢٥/٢	١٦
.١٧٨٤/٤، ١٢٣٧/٣	١٨
.١٢٦٠، ١٢٥٨/٣	١٩
.١٢٨١، ١٢٧٨/٣، ٤٣١/٢	٢٠
.٢٣٤٥/٥، ٩٧٢/٣، ٥٨٠، ٥٥٧/٢	٢١
.٣٤٥٩/٨، ١٤٠٤/٤، ٧٩٠، ٧١٩، ٤٨١، ٤٦٨، ٤٦٥، ٤٥٦/٢	٢٢
.٩٤١/٣، ٨٧٤، ٨٧٢، ٥٤٧/٢	٢٥
.٢٣٤١/٥، ٦٤٦/٢	٢٦

الموضع	الآية
.١٤٢٠/٤،٨٠٧/٢	٢٨
.٣٠١٠/٧،١٢٧١،١٢٥٤،٩٦٤،٩٢٧/٣،٧٩٤/٢	٢٩
.١٣٤٨،١٣٢٧،١٣٢٦/٤،٥٣٧/٢	٣٠
.١٢٣٣/٣	٣١
.٣٠١٠/٧،١٢٩١،٩٦٤،٩٢٦/٣	٣٢
.٤٩٦/٢	٣٤
.١٢٣٢،١٢٢٣/٣	٣٥
.١٣٠٤،١٢٩٠،١١٨٨،١٠٦٣/٣	٣٦
.١٢١٢،١١٨٨/٣،٧٠٠/٢	٣٧
.٣٠١٠/٧،٩٦٤،٩٢٦/٣	٣٨
.١٥٩٥/٤،١٢٢٨،١١٢٣/٣	٣٩
.١٢٦٠،١٢٥٨،١١٧٩،١١٧٧،١١٢٣،١١٠٣،٨٨٤/٣،٨٤٠،٥٧٠/٢ .٢٠٥٨/٥،١٥٩٥/٤	٤٠
.١٢٥٤/٣	٤١
.٦٨٩/٢	٤٢
.١١١٧،١١١٦/٣	٤٣
.٣٥٣٨/٨،١١٥٤/٣،٨٤٠/٢	٤٤
.٢٢٣٨/٥،٤٦٥/٢	٤٧
.٢٧٧٤/٦	٤٩
.٩٧٣،٨٩٨/٣	٥٥
.٣٢٥٦/٧،٢٦٣٣/٦،٦٩٤/٢	٥٦
.٢٦٣٢/٦	٥٧
.٤٤٦٧/٩،٢١٣٦،٢١٢٢/٥،١٥٢٣/٤،٩١٠/٣،٥٧١/٢	٥٩

الموضع	الآية
.٢٣٨٥/٦،١٩٠١/٥،١٢٣٠،١١٥٤،٨٩٨/٣،٧٠٠،٥٧١/٢	٦٠
.٨٩٨/٣	٦١
.١٩٠١/٥،١٠٥٠،٨٩٨/٣	٦٢
.٢١٨١/٥،١٥٣٤/٤،٨٩٨/٣	٦٣
.٨٩٨/٣	٦٤
.٢٥٨٠/٦،٩٧٣،٩٠٤/٣،٥٦٥/٢	٦٧
.٢٦٧٢/٦،٢٠٩٧/٥	٧٠
.٢٩٢٤/٧،٩٢٥/٣	٨٠
.٣٢٨٧/٧،١٢٣٨/٣	٨١
.٣٢٤٨/٧	٨٢
.٢١٣٦/٥	٨٤
.١٠٠٥/٣	٨٧
.٣٣٢٥/٨	٨٨
.٢٤٤٣/٦	٨٩
.١٤٣٢/٤	٩١
.٢٤٠٥/٦	٩٢
.٢٤٧٠/٦،٢١٠١/٥	٩٣
﴿القصص﴾	
.١١٣٥/٣	١
.٤٧٩/٢	٣
.١٤٣٩/٤،١٠٥٨/٣	٤
.٢٣٤٤،٢٣٠٤/٥،٩١٣/٣	٥
.٥٦٧/٢	٦

الموضع	الآية
.١٨٤٢/٥	٧
.١٨١٨/٤	٨
.٤٠٥١/٩،٢٥٥٣/٦،١٧٩٠/٤،١٢٢٦/٣،٥٨٥/٢	٩
.١٠٠٢/٣،٨٣٥/٢	١٠
.١٤٢١/٤	١٤
.٢٢٣١/٥	١٩
.٣٢٢٥/٧	٢١
.١٣١١،١٢٥٨،١١٥٢/٣	٢٢
.١٨٧٠/٥،٩٥٢،٩٢٨/٣،٥٦٢/٢	٢٣
.٣٢٢٥/٧،١٢١٧/٣	٢٤
.٢٤٩٠/٦،١٢٢٩،١١٨٦،٩٥٧/٣	٢٦
.٢٢٦٧،١٨٤٥/٥،١٢٧١،١٢٦٨،١٢٦٧،١٠٣١/٣،٥٧٩،٥٦٤،٥٦٠/٢	٢٧
.٢٨٦٦/٧،١٩٤٠/٥،١٢٦٤،١٢٥٨،١٠٤٢/٣،٨١٤،٤٧٩/٢	٢٩
.١٢٥٨،١٢٣٧،٩٧٦/٣،٥٠٥/٢	٣٠
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣	٣١
.١٨٤٥/٥،٤٧٥/٢	٣٢
.٣٢٢٥/٧،١٢٩١/٣	٣٣
.١٣١٠،١٢٩١،١٢٧٩،١٢٧٨،١٢٧٠،١٢٥٨/٣،٨٦٩/٢	٣٤
.١١٤٣/٣	٣٦
.٢١٠٢/٥،١٢٥٨/٣	٣٧
.١٢٦٤،١٢٥٨/٣	٣٨
.٦٨٩/٢	٣٩
.٣٢٢١/٧،٢٣٤٤،٢٣٠٤/٥،٩١٣/٣	٤١

الموضع	الآية
.٢٧٩٠/٦	٤٢
.١١٦٩،١١٦٧/٣،٥٦٢/٢	٤٨
.١٨٦٥/٥	٤٩
.٣٠٣٥/٧،٢٤٧٣/٦،١٨٨٠/٥	٥٠
.١٨٤١/٥	٥٩
.١٦١٨،١٤٤٠،١٤٢٢،١٤٢١/٤،١٠٠٦/٣	٦١
.١٣٧٣/٤،١٢٧٥/٣	٦٢
.٥٦٣/٢	٦٣
.٢٠٨٠/٥	٦٨
.٣١٩٥/٧	٦٩
.١٤١٩/٤،٩٤٤/٣	٧٠
.٢٣٦٧/٦،٨٥٤/٢	٧١
.١٢٧٥/٣	٧٤
.١٣٢٤/٤،٩٦٠،٩٤١/٣،٥٦٧/٢	٧٦
.١٢٦١،١٢٦٠،١٢٥٨/٣	٧٨
.٤٦٩/٢	٧٩
.٢٧٠٧/٦،١١٨٣/٣	٨٠
.١٨٣١/٥	٨١
.١٢٥١،١٢٤٦،١٢٤٤/٣،٨٤٠،٧٩١،٥٥٤/٢	٨٢
.٣٢٣٢/٧،١٢٥٨/٣،٤٧٥/٢	٨٥
.٢٧٠٧/٦،٥٧٢/٢	٨٦
.٤٣٨١/٩	٨٧
.٥٧٩/٢	٨٨

الموضع	الآية
﴿العنكبوت﴾	
.١٧٠٦/٤،٨٥٩/٢	١
.١٩٦٧،١٩٦٦/٥،١٧٠٦/٤،٨٥٩/٢	٢
.١٢٣٥/٣	٥
.٣٧٣٨/٨	٨
.١٠٦١/٣	١٢
.٤٨١/٢	١٣
.٩٧٧،٩٧٦،٩٣٤/٣	١٩
.٣٨٥٨،٣٣٧٦/٨،١١٥٧،٩٧٧،٩٥٩،٩٥٨،٩٥٤،٩٤٣،٩٣٤/٣ .٣٩٢١/٩	٢٠
.٧٢٦/٢	٢١
.٢٥٥١/٦،٩٦١/٣	٢٣
.٣١٨٩/٧،٢٣٧٤/٦،١٠٥٣/٣	٢٤
.٨٢٠/٢	٢٥
.١٢٦٧/٣	٢٦
.٩٠٤/٣	٢٨
.٣١٨٩/٧،٩٧٣،٩٣٣،٩٠٤،٩٠٢/٣	٢٩
.١٥١١/٤	٣١
.٢٠٤٩/٥	٣٢
.٢٣١٣،٢٠٤٩/٥،٤٨٦/٢	٣٣
.١٧٥٤/٤	٣٤
.٢٤٧١،٢٤٤٥،٢٤٤٤/٦،٤٦٦/٢	٣٨
.٣٨٢١/٨	٤٠

الموضع	الآية
.٢٩٨٨/٧	٤٢
.٣٢٨٢/٧	٤٣
.١١٩٧/٣،٤٧٦/٢	٤٥
.٧١٨،٥٦٠/٢	٤٦
.٣٧/١	٤٩
.١٢٢٧/٣	٥٠
.١٣٦٩/٤	٥١
.١٠٥١/٣	٥٢
.١٧٦٦/٤	٥٥
.١٣١١،١٣٠٢،١٢٩١،١٢٧٩،١٢٧٨،١٢٧٤،١٢٧٣/٣،٥٧٣/٢	٥٦
.٣٢٨٠/٧،٧٢٢/٢	٥٧
.٣٤٠٩/٨،٨٣٦/٢	٥٨
.١٧٥٩/٤،١٢٤٠/٣،٥٨٤/٢	٦٠
.١٨٣٩/٥،١٤٢١/٤	٦٤
.٢٦٣٢/٦،٢١٨٨/٥	٦٥
.١٤٦٥/٤	٦٩
﴿الروم﴾	
.١٢٢٠،١٢١٦،١٢١١/٣	٤
.٩٦٣/٣	٨
.١٠٣٥،١٠٠٢،٩٨٩،٩٥٩،٩٥٨،٩٥٤،٩٤٣،٩١٧/٣،٥٧٠/٢	١٠
.١٠٨٤	
.٣٢٦٢/٧	١١
.٩٦٢/٣	١٣

الآية	الموضع
١٥	.١١٥٧/٣
١٦	.٩٦٣/٣،٥٨٠/٢
١٧	.٢٧٢٩/٦
١٨	.١٥٤٤/٤،٤٧٠/٢
١٩	.٢١٦٥/٥،١٥٤٤/٤
٢١	.١٦٤٢/٤
٢٢	.٥٦٨/٢
٢٥	.٢١٦٦/٥
٢٧	.٢٦٦٦،٢٦٥٨/٦
٢٨	.١٩٩١/٥،١٦٤٢/٤،١٢٥٣،١٢٥٢،١٢٥٠/٣
٣٠	.١٢٢٧،١١٦٥،١١٦٠/٣،٥٨٥/٢
٣٢	.٢١٣٥،٢١٢٧/٥
٣٦	.٢٦٣١/٦
٣٨	.٧٢٢/٢
٣٩	.١٦٣٩،١٦٣٣،١٥٧٧/٤
٤٠	.٢٣٧٣/٦،٢٠٨٠/٥،٥٠٨/٢
٤٣	.١٠٢٤/٣،٦٨٧/٢
٤٦	.٢١٨٢/٥،١٥٣٦/٤
٤٧	.٥١٧/٢
٤٨	.٢٧٢٤/٦،١٥٣٤/٤،٤٨٣/٢
٥٠	.٣٦٩٥/٨،٢٨٥١/٧،٢٢٤٥/٥،١٢٢٦/٣،٥٨٥،٤٨١/٢
٥١	.٤٧٢/٢
٥٢	.٣١٩٦،٢٩٢٤/٧،٩٢٥/٣

الموضع	الآية
.٣١٩٦/٧،١٢٣٧/٣	٥٣
.١١٥٥/٣،٧٩٤،٧١٥/٢	٥٤
.٧٠٠/٢	٥٥
.٣٦١٢/٨	٥٧
.١٧٨٤/٤	٦٠
﴿لقمان﴾	
.٢٥٩٩/٦،١٤٢٢/٤،٨٣٦/٢	٦
.١٤٦٤/٤	٧
.١٤٢١/٤	٩
.١٨٧٣/٥	١٠
.١١٨٦/٣،٥٦٧/٢	١٢
.٢٤٣٦-٢٤٣٤/٦،٥١٧/٢	١٣
.٢٩٢٦/٧،٢٤٣٦-٢٤٣٤/٦	١٦
.٢٤٣٦-٢٤٣٤/٦	١٧
.١١٩١،١١٨٩،١١٨٦/٣	١٨
.٤٦٠/٢	١٩
.٣٣٤٢/٨	٢٢
.٧٠٢،٦٩٣/٢	٢٣
.٧٠٣/٢	٢٨
.٢٩٩٢،٢٩٨٦/٧،٢٢٨٧/٥،١٢٥٢/٣	٣٠
.٢٦٧٦،٢٦٠٩/٦،١٩٩٢/٥،١٧٩٠،١٦٤٢/٤،١٢٢٦/٣،٥٨٥/٢ .٣٨٤٢،٣٤٣٨/٨	٣١
.٢١٨٨/٥	٣٢

الموضع	الآية
.١٢٣٥/٣،٥٧٨/٢	٣٣
.١٤٨٧/٤،٨٣٧،٤٨١/٢	٣٤
﴿السجدة﴾	
.٩١٧/٣،٤٥٩/٢	٥
.٣٢٩٠/٧	٨
.٩٠٤/٣،٤٧٢/٢	١٠
.١٨٤٥/٥	١١
.٨٤٠/٢	١٣
.٦٤٦/٢	١٥
.٥٧٧/٢	١٨
.١٠٨٢/٣،٨٢١-٨١٩/٢	١٩
.٥٤٠/٢	٢٣
.٣٢٢٢،٢٣٤٤،٢٣٠٤/٥،٩١٣/٣	٢٤
.٩٢٥/٣	٢٧
.١١٨٢/٣	٣٠
﴿الأحزاب﴾	
.٢٠٣٨/٥	٢
.٩٦٤،٩٦١/٣،٨٤٨،٨٤٢/٢	٤
.٢١٣٥،١٨٨٠/٥،٩٦٢،٩٢٦/٣	٦
.٢٢٢٣/٥	٧
.٣٣٤٦/٨	٩
.٢٨٩١/٧،٢٧٧٨،٢٤٤١/٦،١٢٤٠،١١١١/٣،٧٥٠،٧٤٨،٥٨٠/٢	١٠
.٣٥٨٥/٨	

الموضع	الآية
.٩٨١/٣	١١
.٤٨٣/٢	١٣
.٩٦٧/٣	١٤
.١١٦٤/٣	١٦
.٢٣٢٨/٥	١٧
.١١٥٦/٣	١٩
.٩٥٨/٣	٢٠
.١١٥٥/٣	٢١
.٢٠٥٨/٥، ١١٠٧/٣	٢٢
.١٠٥/١	٢٣
.٩١٨/٣	٢٤
.١٧٦٤، ١٣٦٨/٤	٢٦
.٨٣٨/٢	٢٧
.١٨٦١، ١٨٤٨/٥، ١٦٣٨، ١٥٨٣/٤	٣٠
.٩١٨/٣	٣٢
.١٦٠٥/٤، ١١٩٣، ١١٨٦، ١١٧٧/٣	٣٣
.٥٦٩، ٥٦٨/٢	٣٥
.١٧٨٩/٤	٣٧
.٢٢٨٨/٥	٣٨
.١٠٥٨/٣	٤٠
.٩٢٧/٣	٤٥
.١٥٧٨/٤	٤٩
.١٧٨٩، ١٤٥٥/٤، ١٢٥١، ٩٢٧، ٩٢٦، ٩٢٠، ٩١٨/٣، ٨٥٤/٢	٥٠

الآية	الموضع
	.٣٩٤٦/٩،٣٣٥٢/٨،٢٩٩٢/٧
٥١	.١١٨٦،٩٥٦،٩٣٧/٣،٨٥٦،٨٢٨،٨٢٢-٨٢٠/٢
٥٢	.٣٣٦٤/٨،١٦٠٥/٤
٥٣	.١٤٥٥/٤،١١٠١،٩٨٩،٩٢٠،٩١٨/٣،٨٦٩/٢
٥٥	.٩٢٦،٩١٨/٣
٥٦	.٣٤٢١/٨،٦٤٤/٢
٦١	.٣١٥٥/٧،١٦٤١/٤،١٢٤٩/٣
٦٦	.٣٣٥٢/٨،٢٨٩١/٧،٢٧٧٨،٢٤٤١/٦،١٢٤٠/٣،٥٨٠/٢
٦٧	.٣٣٥٢/٨،٢٨٩١/٧،٢٧٧٨،٢٤٤١/٦،١٢٤٠/٣،٥٨٠/٢
٦٨	.٣٣٥٢/٨،١١٦٤/٣
﴿سبأ﴾	
١	.٤٤٦٧/٩،٤٤٤/١
٢	.١٤٨٨/٤،٧٩٥/٢
٣	.٢٣٩٣/٦،١٦٦٦/٤،٥٠٩/٢
٥	.٣٧٢٢/٨،٢٩٩٠،٢٩٨٥،٢٩٨٤/٧،٥٧٢/٢
٦	.١١٤٣/٣
٨	.٩٨٤،٩١٢/٣،٧٩٣/٢
٩	.٢٧٢٤/٦،٩١٨/٣،٨٢٢،٧٧٢،٧٦٣/٢
١٠	.١١٦٤/٣
١٢	.١٥٣٦،١٥٣٤/٤،١١٩٢/٣
١٣	.١٢٩٨،١٢٨٩،١٢٧٣،١٢٥٦/٣،٧١٥/٢
١٥	.٣١٧٠/٧
١٦	.١٤٦٣،١٣٦٨/٤،٤٨٣/٢

الموضع	الآية
.١١٤٣،١١٤٢،١١٤٠/٣	١٨
.٧٤/١	١٩
.٧٥٢/٢	٢٠
.٧٩٥/٢	٢٢
.١١٦٣/٣	٢٣
.١٢٧٤/٣	٢٧
.٩٨١/٣	٣٣
.١٢٢٧،١٠٨٤/٣	٣٧
.٣٣٩١/٨،٢٩٨٥،٢٩٨٤/٧	٣٨
.٢٠٢٠/٥،٩١٨/٣	٤٠
.١٢٩١/٣	٤٥
.٣٨٦٣،٣٤٤٦/٨،٢٠٧٢/٥،٧٢٩/٢	٤٦
.١٢٦٩،١٢٦٧/٣	٤٧
.١٢٦٧/٣	٥٠
.١٤٠٧/٤	٥٤
﴿فاطر﴾	
.٤٤٦٧/٩،١٨٩٨/٥،١١٥٦،٩٢٧/٣،٤٤٤/١	١
.٤٤٦٧/٩،١١٩٦/٣	٢
.٢٦٠٩/٦،١٩٩٢/٥،١٧٩٠،١٦٤٢/٤،١٢٢٦،١١٩٨/٣،٥٨٥/٢	٣
.٣٨٤٢/٨،٣٣١٥/٧،٢٦٧٦	
.١٤١٩/٤	٤
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣	٨
.١٥٤٥،١٥٤٤،١٥٣٤/٤	٩

الآية	الموضع
١٤	.٩٦٧/٣،٧٠٢،٦٩٩/٢
١٥	.٣٤٣٥/٨،٩٢٧/٣
١٦	.٨٢١/٢
١٨	.١٠٥٣/٣
١٩	.٢٠٣٨/٥
٢٥	.١١٨٢/٣
٢٦	.١٣١٠،١٢٩١/٣،٧٧٧/٢
٢٧	.٤٨٠/٢
٢٨	.٩٦٣،٩٢٧/٣
٢٩	.١٨،١٧/١
٣٠	.٧٩٤/٢،١٩/١
٣١	.٢٠/١
٣٢	.٢٠،١٧،١٤،٩،٧،٥،٤/١
٣٣	.٢٩٨٩،٢٩٦٧/٧،١٨٧٨/٥،١٠،٩،٥،٤/١
٣٤	١٧،٥،٤/١
٣٥	.١٧،٥،٤/١
٣٦	.٢٠٤٧/٥
٤٠	.٢٥٤٩/٦،١٢٢٧/٣
٤١	.٣٤٨٨/٨
٤٢	.١٨٦٥/٥
٤٣	.٢٢٨٨/٥،١٢٢٦،٩٨٢،٩٥٦،٩٢٧/٣،٥٨٥،٥٧٥،٥٧٤/٢
٤٥	.٩١٨/٣

الموضع	الآية
﴿يس﴾	
.١١٣٤/٣،٨٨١،٧٨٠،٧٦٤،٥٣٩/٢	١
.٧٨٠،٧٦٤/٢	٢
.٤٥٧/٢	٧
.٥٦١،٤٧٨،٤٧٥/٢	٨
.٢٨٠٠/٦	٩
.٨٩٠،٨٨٥،٨٨٣/٣	١٠
.٨٥٩/٢	١٢
.٨٧٢/٢	١٣
.١٣٧٤/٤،٤٨٦/٢	١٤
.٩٧٣،٩٠١،٨٨٦/٣	١٩
.٣٢٣٩،٣٢٢٥/٧	٢٠
.١٢٨٢،١٢٧٨/٣،٨٨٤،٥٠٥،٤٧٨/٢	٢٢
.١٣١٠،١٣٠٥،١٢٩١،١٢٣٧،١٠٠١/٣	٢٣
.١٢٦٧/٣	٢٤
.١٢٩١،١٢٥٨/٣	٢٥
.١١٥٦/٣	٢٩
.١٤٢٠/٤	٣١
.٢٤٦٧،٢٤٦٣/٦	٣٢
.١٥٤٤/٤	٣٣
.١٥٥٦/٤	٣٤
.٢٠٧٨/٥	٣٥
.٣٧٤٩/٨	٣٩

الموضع	الآية
.٣١١١/٧،٢٢٢١/٥	٤١
.٨٢٢/٢	٤٣
.٢٣٨٣/٦،١٢١٠/٣	٤٩
.١٤٢٠/٤	٥٠
.٤٨٣/٢	٥١
.٢٧٤٤/٦،٨٨٢،٤٩٢/٢	٥٢
.١٤٦٦،١٤٦٠/٤	٥٥
.١٠٠٢،٩٤٨/٣،٨٣٧/٢	٥٦
.١١٥٨/٣	٥٧
.٣٥٢٥/٨،٢٢٤٣/٥،١٢٥٢/٣،٧٨٨/٢	٦٠
.١٣١١/٣	٦١
.٣١٤٨/٧	٦٢
.١٢٠٠/٣	٦٤
.٢١٠٢/٥	٦٧
.٢٠٢٩/٥	٦٨
.١١٩١/٣	٦٩
.١٩٩١/٥	٧١
.٤٧٤/٢	٧٢
.١١٢٧/٣	٧٣
.١١٤٤/٣	٧٧
.٥٧٦/٢	٧٩
.١٥٠٦/٤،٧١٥/٢	٨٢
.١٥٧٩،١٥٠٦/٤،٨١٢/٢	٨٣

الموضع	الآية
﴿الصفات﴾	
.١٠١٨،١٠١٧/٣،٧٢٨،٧٢٤،٥٦٩/٢	١
.١٠١٨/٣،٧٢٨،٧٢٣،٤٦٢/٢	٢
.١٠١٧/٣،٧٢٨،٧٢٢/٢	٣
.٤٧٩/٢	٨
.٤٨٣،٤٦٥/٢	١٠
.١٣٦٩/٤،١٢٥٢،١٢٥٠/٣	١١
.١٧٦٩/٤،٩٠٤/٣	١٦
.٣٩١٨/٩	١٧
.٥١٥،٤٦٢،٤٦١/٢	١٨
.١٠٠٩/٣	٢٤
.١٦٠٨،١٦٠٥/٤	٢٥
.١٠٢٤/٣	٣٥
.٩٧٣،٨٩٨/٣	٣٦
.١١٥٥/٣،٤٧٧/٢	٤٦
.٣٩١٥/٩	٤٧
.٣٥٠٤/٨،٩٠٠،٨٩٨/٣	٥٢
.١٧٦٩/٤،٩٠٤/٣	٥٣
.٢٠٥٨/٥،١٢٠٠،١١٠٣/٣	٥٥
.١٣١٠،١٢٩١/٣	٥٦
.٣٤٣٨/٨	٥٧
.٧٠٢/٢	٥٩
.٣٧١٢/٨	٦٢

الموضع	الآية
.٣٧١٢/٨	٦٤
.٩٦٥،٩٤٨/٣،٨٣٧/٢	٦٦
.٢٣٤٥/٥،٥٨٠/٢	٦٨
.١٠٠٣/٣	٦٩
.٣٩٩٧/٩	٧٤
.٧٤٨/٢	٨٤
.٣٥٠٤/٨،٩٧٣،٩٠٠،٨٩٨/٣	٨٦
.٤٧٠/٢	٨٨
.١٢٩١/٣	٩٩
.٤٥٨/٢	١٠١
.٢٤٣٦،٢٤٣٤/٦،٢٠٥٧/٥،١٢٦٨،١٢٦٧،١٢٥٨،١٢٢٩،١١٩٤/٣ .٢٤٩٠	١٠٢
.٢٥١٧/٦،١٠٦٣/٣	١٠٥
.٩٦٢/٣	١٠٦
.٣٥٠٧/٨	١١٣
.٥٦٣/٢	١١٥
.١٢٤٦/٣	١٣٠
.٤٦٦/٢	١٤١
.٣٥٦١/٨،٤٧٧،٤٧٤/٢	١٤٥
.٩٨٤،٩١٢/٣	١٥٣
.٥٦٥/٢	١٥٧
.١٢٣٧/٣	١٦٣
.٧٥٢/٢	١٧١

الموضع	الآية
.٤٤٨١/٩	١٨٠
.٤٤٨١/٩	١٨١
.٤٤٨١/٩	١٨٢
﴿ص﴾	
.٨٨١,٥٣٩,٥٣٨,٥٠٩,٤٧٥/٢	١
.٥٠٩/٢	٢
.١٢٥٣,١٢٣٠/٣	٣
.٢٤٧٢/٦	٤
.١٢٠٠,٩٨١/٣	٦
.١٢٩١,٩٦٩,٩٠٧/٣,٥٥١/٢	٨
.٧٨٩,٧١٨-٧١٧/٢	٩
.٣١٤٧,٣١٤٤/٧,٩٧٤/٣	١٣
.١٢٩١/٣	١٤
.٩١٨/٣	١٥
.٧١٥/٢	١٧
.١١٧٢,١١٦٧,١١٦٦/٣	١٨
.١٢٠٥,١٢٠٠/٣	٢٠
.١١٢٤,٩٦٤/٣	٢١
.٣٢٣٦/٧,٧٤٨,٤١٠/٢	٢٢
.٣٤٥٦/٨,١٢٨١,١٢٧٩,١٢٧٨,١٢٥٦,١١٥٤/٣	٢٣
.١٠٠٢,٩٨٠/٣,٧٥٣,٧٥٢,٦٩٨,٦٤٦/٢	٢٤
.١٨٨٠/٥	٢٦
.١٠٨٨/٣	٢٨

الموضع	الآية
.٦٤٢/٢	٢٩
.٧١٥/٢	٣٠
.١٢٥٨/٣	٣٢
.٤٣١٦/٩، ٣١٨٤، ٣١٨٣/٧، ٨٦٤/٢	٣٣
.١٢٦٨/٣	٣٥
.١٥٣٦، ١٥٣٤/٤	٣٦
.١٢٧٤، ١٢٧٣، ١١٨٨/٣	٤١
.١١٨٨، ١١٨٦/٣	٤٢
.٤٨٧، ٤٨٣/٢	٤٤
.٢٨٤١/٧، ١١٤٢، ١١٤٠/٣	٤٦
.٢٠٦٧/٥	٤٨
.١١٥٦/٣	٥٠
.٣٨٠٨/٨	٥٣
.٤٢٠٥/٩	٥٧
.١٧٨٣، ١٥٣٠/٤، ١٠٩٧/٣	٦٢
.١١١١، ٩١٢/٣	٦٣
.٣٥٩٧/٨، ٩٦٤/٣	٦٧
.٣٤٩٧/٨، ١٢٧٩، ١٢٧٨/٣	٦٩
.٢٩٩٢/٧، ٢٠٣٨/٥، ١٢٤٩/٣، ٦٨١/٢	٧٠
.١٢٦٦/٣	٧٥
.١٢٦٨/٣	٧٨
.١٢٧٠/٣	٧٩
.٣٤٠٦/٨	٨٢

الموضع	الآية
.٨٤٠ / ٢	٨٥
.٤٦٣ / ٢	٨٨
﴿الزمر﴾	
.١٦٤٠ / ٤، ١٢٥٣ / ٣	٣
.١٥٢٣ / ٤	٤
.١٨٤٢ / ٥، ٧٠٣، ٧٠٠، ٦٨١ / ٢	٦
.٨٠٧، ٨٠٦ / ٢	٧
.٢٥٩٩ / ٦	٨
.٥٧٨ / ٢	٩
.١٣٠١، ١٢٣٧ / ٣	١٠
.١٢٧١ / ٣	١١
.١٢٥٨ / ٣	١٣
.١٣٠١، ١٢٩٩، ١٢٩١، ١٢٩٠ / ٣	١٦
.١٣٠٥، ١٢٩٠ / ٣، ٥٤٠ / ٢	١٧
.١٣٠٥ / ٣، ٢٢ / ١	١٨
.١٧٨٥ / ٤	٢٠
.١٩٦٢ / ٥	٢١
.١٢٣٦، ١٢٣٥ / ٣، ٤٠، ٣٩ / ١	٢٣
.٢٠٣١ / ٥	٢٥
.٥٦٦ / ٢	٢٨
.٧٩٥ / ٢	٢٩
.١٥٤٦ / ٤	٣٠
.٣٩٣٩ / ٩	٣٣

الموضع	الآية
.٩٦٣/٣	٣٤
.٣٩٩٧/٩،١٢٣٦،١٢٣٥/٣	٣٦
.١٢٧٤،١٢٧٣،١١٩٨/٣	٣٨
.٢١٠٢/٥	٣٩
.٢٤٠٥/٦	٤١
.٩٨٠،٩٦٨/٣،٥٨٧/٢	٤٥
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣/٣	٤٦
.٢١٧٨/٥	٥٠
.٢٦٣١/٦،١٦٤٢/٤،١٣١١،١٣٠٢،١٢٧٤،١٢٧٣/٣،٥٧٣/٢ .٣٦٩٥/٨	٥٣
.١٩٤٣/٥،١٢٣٤،١٠٨٥،١٠٨٤،١٠٥٦/٣،٧٩٠،٥٠١،٤٦٨/٢ .٢٥٣٠/٦	٥٦
.١٢٩٩،١٠٦٢/٣	٥٧
.٥٠٩/٢	٥٩
.٢٠٤٩/٥	٦١
.٢٠٦٤/٥،١٢٦٠،١٢٥٨،١١٩٧،١٠١٧/٣	٦٤
.٢٠٨٠/٥	٦٨
.١٤٠٧/٤،٨٧٥،٥٨٠/٢	٦٩
.٤٢٠٣/٩،٢٠٣٧/٥،١٤٠٧/٤،٥١٠/٢	٧١
.٢٠٣٧/٥،١٤٠٧/٤،٧٢٣/٢	٧٣
.٥٦٨/٢	٧٥
﴿غافر﴾	
.١٢٤٧،١١٣٦/٣،٥٣٩/٢	١

الموضع	الآية
.١٢٩١،١١٦٣/٣	٥
.٢٧٤٥/٦،٢٠٩٣/٥،١٢٢٧/٣،٤٩٧/٢	٦
.٢٧٤٥/٦،١٣٦٩/٤،٥١٣،٤٩٧/٢	٧
.١٨٨٦/٥،١٣٦٩/٤	٩
.١٣٠٨،١٢٩٠/٣،٧٢٢/٢	١٥
.١٧٠٨/٤،١٢٥٣،١٢٥١/٣	١٦
.٢١٢٩/٥	١٧
.٢٥٥٠/٦،١٣٩٧/٤،١٠٥٧/٣،٤٧٥/٢	١٨
.١٢٣٥/٣،٧٩،٧٦/١	٢١
.١٥٢٢/٤،١٢٦٠،١٢٥٨/٣	٢٦
.٧٧٩،٧٦٤/٢	٢٧
.١٢٧٥/٣،٦٩٣،٦٨٣/٢	٢٨
.٢٠٥٧/٥	٢٩
.٣٦٠٧/٨،١٢٥٨/٣	٣٠
.٧١٥/٢	٣١
.٣٦٠٧/٨،١٣٠٨،١٢٩٠،١٢٥٨/٣	٣٢
.١٢٣٦،١٢٣٥/٣	٣٣
.٣٨٢٥/٨	٣٥
.١٢٦٤،١٢٥٨/٣	٣٦
.٤٢٢٦/٩،٤٨٤/٢	٣٧
.١٢٩٤،١٢٩٠،٩٩٣/٣	٣٨
.١٧٨٣/٤،١٠٩٧،١٠٤٩،١٠٤٨/٣	٣٩
.٢١٢٩،١٨٧٨/٥	٤٠

الموضع	الآية
.١٢٧٠،١٢٦٤،١٢٥٨،١١٥٦/٣،٥٨٤/٢	٤١
.١٥٩٥/٤،١٠٨٨/٣	٤٢
.١٢٧٠/٣	٤٣
.١٢٦٨/٣،٤٨٧/٢	٤٤
.٤٨٧/٢	٤٦
.١١٣٩/٣،٧٤١/٢	٤٩
.١٩٤٥/٥،١٤٦٣/٤،١٢٤٧،٩٦٢/٣	٥٠
.٢٤٠٧/٦	٥١
.٣٢٩٠/٧	٥٢
.١٠٨٨/٣	٥٥
.١١٨٥،١١٨٤/٣	٥٦
.٢٠٣٨/٥،٩٤١/٣	٥٨
.٤٤٥٢/٩،١٨٧٩،١٨٧٨/٥،١٢٦٠،١٢٥٨/٣	٦٠
.١٢٧٤/٣	٦٦
.٢٩٦٣/٧،١٥٥٧،١٥٥٦/٤	٦٧
.١٥٠٦/٤	٦٨
.١٥٠٦/٤	٦٩
.٥٦٣،٤٨٥/٢	٧١
.١٦٤١/٤	٧٣
.٣١٧١/٧	٧٥
.٩١٩/٣	٧٨
.٢١٧٨/٥	٨٢
.٣٦٠٥/٨	٨٣

الموضع	الآية
.٣٧٨٣،٣٤٣٨/٨،٢٢٨٨/٥،١٢٢٦/٣،٥٨٥/٢	٨٥
﴿فصلت﴾	
.١١٣٦/٣	١
.٥٥٨/٢	٣
.٢٠٧٤/٥،١٠٦٤/٣	٥
.٩٧٣،٩٠٠-٨٩٨/٣	٩
.٥٦٠/٢	١٠
.٢٥٩٣/٦	١٢
.٤٧٤/٢	١٣
.١٠٥١/٣	١٧
.٧٤٧/٢	٢٢
.٢٧٥٤/٦،٩٢٦/٣،٧٣٩،٧٣٢،٧١٤،٧١٣/٢	٢٨
.١٨٤٦،١٨٤٥/٥،١٥٢١/٤،١٠٣١/٣،٥٧٧،٥٦٢/٢	٢٩
.٢١٣٥/٥،٩٦٢/٣	٣١
.٣٠٣٥/٧،٥٩٥،٥٧٤/٢	٣٤
.٢٧٠٧/٦،٤٦٩/٢	٣٥
.٦٠٤،٥٩٥/٢	٣٦
.٧٩٨،٦٤٦/٢	٣٧
.٢٩٦٤/٧	٣٩
.٣٢٦٥/٧،٢٧٠٧/٦،٢٢٢٧،١٩٠١/٥،١٢٥٢،١٢٥٠/٣	٤٠
.٧٨٥/٢	٤٢
.١٠٦٤،٨٩٢،٨٩٠/٣	٤٤
.٣٦٦٩/٨،١٣٥٥/٤،١٢٨١،١٢٧٨،١٢٢٧/٣	٤٧

الآية	الموضع
٥٠	.١٢٦٩،١٢٦٨/٣،٧١٥/٢
٥١	.٢٧٢١/٦،١١٠١،٩٦٨/٣،٥٧٠/٢
﴿الشورى﴾	
١	.١٢٤٧،١١٣٦/٣،٥٥٤/٢
٢	.١٢٤٧/٣
٥	.٢٨٤٨/٧
١١	.١٤٤٨/٤،١٢٤٧،١٢٤٥/٣،٧٠٠/٢
١٣	.٢١٢٢/٥،١٥١١/٤
١٦	.١١٥٧،٩٨١/٣
١٧	.٢٠٨٥/٥
٢٠	.١٧٥٩/٤،٨٠٠/٢
٢١	.٩٦٢/٣
٢٢	.٦٩٢،٦٩١،٥٦٨/٢
٢٣	.١٧٢٧/٤
٢٤	.٢٢٤٠،٢٠٤٦/٥،١٢٤٠/٣،٨٢٩،٥٧٧/٢
٢٥	.٥٧٢/٢
٢٧	.٩٢٧/٣
٢٨	.٢٦٣١/٦،١٤٨٧/٤
٣٠	.١٥٢٢/٤
٣٢	.١٢٩٣،١٢٨٩،١٠٨٩،١٠٦٤/٣،٥٤٠/٢
٣٣	.١٥٣٤/٤،١٢٠١،١٢٠٠/٣
٣٧	.٣٨٥٧/٨
٤٠	.٩٦٢/٣،٥٧٤/٢

الموضع	الآية
.٧١٥/٢	٤١
.٧٩٥/٢	٤٣
.٦٨٧/٢	٤٧
.٣٧٠٠/٨،٩٢٧/٣،٤٨١/٢	٤٩
.٩٦٣/٣،٥٨٠/٢	٥١
.١٣٦٧/٤،٤٠/١	٥٢
.١٣٧٧،١٣٦٧/٤	٥٣
﴿الزخرف﴾	
.١١٣٦/٣	١
.٥٦٥،٥٥٨/٢،٧٠/١	٣
.١٨٤١/٥	٤
.١١٧٤/٣	٥
.٢٨٧٥/٧	١٠
.٢١٦٥/٥،١٥٤٤/٤	١١
.١٤٦٢/٤،١٠١٧/٣،٨٥٢/٢	١٥
.١٢٠٥/٣،٤٧٢/٢	١٧
.٩٦٤/٣،٧٩٤/٢	١٨
.٩٠٩/٣	١٩
.٢٣٦٨/٦	٢٦
.١٢٩١/٣	٢٧
.٢٤٧٤/٦،٢٢٤٥/٥،١٦٤٢/٤،١٢٢٦،١١٥٧/٣،٥٨٥،٤٨٥/٢	٣٢
.٣٢٩٤،٣٠٢٧،٢٨٥١/٧	
.١١٦٤/٣	٣٤

الموضع	الآية
.٢٤٦٨،٢٤٦٧،٢٤٦٣/٦،١١٨٣/٣	٣٥
.١٣٩٩/٤،٥٦٩،٥٦٢/٢	٣٨
.٤٧٤/٢	٣٩
.١٧٨٤/٤	٤١
.١٤٤٠/٤	٤٢
.١٨٣١/٥	٤٤
.٥٨٨/٢	٤٥
.١٣٦٨/٤	٤٨
.٣٧١٦/٨،٣٠٧٦،٣٠٥٧/٧،١٢٤٠/٣،٥٦٥/٢	٤٩
.١٢٦٠،١٢٥٨،١١٦٥/٣	٥١
.٢١٩٧/٥،١٠٠٧،١٠٠٣،٩٦٩،٨٩٧،٨٩٦،٨٩٥،٨٨٦/٣،٥٧١/٢	٥٨
.٥٤٠/٢	٥٩
.١٢٩٨،١٢٩٠/٣	٦١
.١٢٩١/٣	٦٣
.١٣٠٢،١٢٨٧،١٢٧٨/٣،٥٧٣/٢	٦٨
.١٥٢٢/٤	٧١
.٧٧٧/٢	٧٢
.٥٦٧/٢	٧٧
.٣٦٨١/٨،١٤٤٧/٤،٥١٠،٥٠٩/٢	٨٠
.١٥٩٥/٤	٨١
.٤١٠٧/٩،٣٨٣٩/٨،١٢٥١/٣،٥٦٤/٢	٨٣
.٩٢٣،٩١٨/٣	٨٤
.١٣٠١/٣	٨٨

الموضع	الآية
.٧٤٧،٤٦١،٤٥٦/٢	٨٩
﴿الدخان﴾	
.١١٣٦/٣	١
.٩٨١/٣	١٢
.٥٧٨/٢	١٥
.٢٢٣١/٥	١٦
.٢٢٤٣/٥،١٢٥٨،١٢٥٢/٣،٧٨٨/٢	١٩
.٣٧٣٢/٨،١٣١٠،١٢٩١/٣،٧٧٩،٧٦٤/٢	٢٠
.١٣١٠،١٢٩١،١٢٧٩،١٢٧٨/٣	٢١
.١٠٥٨/٣	٢٢
.٢٤٥٣/٦	٢٣
.٣٣٥٤/٨	٢٦
.٣٤٧٩،٣٤٧١/٨	٢٧
.٣٧٢٥/٨	٣٠
.٩٦٢/٣	٣٣
.١١٤٤/٣،٥٨٢/٢	٤١
.١٢٢٧/٣،٥٨٥/٢	٤٣
.٣٣٥٤/٨	٥١
.٣٧٠٦/٨	٥٢
.٣٦١١/٨،١١٥٥/٣	٥٦
﴿الجاثية﴾	
.١١٣٦/٣	١
.١٥٣٤/٤	٥

الموضع	الآية
.٥٦٥/٢	٦
.٨٣٦/٢	٩
.٣٣٩١/٨	١١
.١٥٠٧/٤، ١٢٢/١	١٤
.٢٩٧٠/٧، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ٩٦٦/٣، ٦٤٣، ٥٨٣/٢	٢١
.٣٦٦١/٨، ٢١٢٩/٥	٢٢
.٣٠٩٥/٧، ١٨٨٠/٥	٢٣
.٢٢٧٤/٥	٢٤
.٤٦٩/٢	٣٢
.٢١٧٨/٥	٣٤
.٣٧٢٢/٨، ٢١٦٥/٥	٣٥
﴿الأحقاف﴾	
.١١٣٦/٣	١
.٤٨٤/٢	٤
.٢٠٣٨/٥، ١٥٩٥/٤	٩
.٧١٤/٢	١٠
.٣٤٧٦/٨	١٢
.١٨٤٧/٥، ١٢٧٠، ١٢٦٠، ١٢٥٨/٣	١٥
.٢٨٣٨/٧	١٦
.٢٧٠١/٦، ١٢٦٠، ١٢٥٨، ١٠١٧/٣	١٧
.٨٩٣، ٨٩٠/٣	٢٠
.٣٧٧٦/٨، ١٢٥٨/٣، ٧٨٥/٢	٢١
.٢١٨٥، ٢٠٥٧/٥، ١٢٦٠، ١٢٥٨/٣	٢٣

الآية	الموضع
٢٦	.٢١٧٨/٥
٢٨	.٧٥٩/٢
٢٩	.٧٤٨/٢
٣١	.١١٨٦/٣
٣٢	.١٠٠٨,٩٢٣,٩١٩/٣
٣٣	.٣٤٧٧/٨,١٦٦٦/٤
٣٤	.٥٠٩/٢
﴿محمد﴾	
٢	.٩٦٦/٣
٤	.٤٨٤,٤٨١,٤٨٠/٢
١٣	.١٧٥٩/٤,١٢٤٠/٣
١٥	.١٠٠٥/٣
١٦	.١٠٠٥/٣
١٨	.٩١٩/٣
١٩	.٢١٠١/٥,١٠٨٢/٣
٢٠	.١٨٨٠/٥,٧٥٦/٢
٢٢	.١٥٨٨/٤
٢٥	.١٥٦٤/٤,١١٨٨/٣
٣٥	.٥٧٨/٢
٣٨	.٨٤٢,٥٠٨/٢
﴿الفتح﴾	
٢	.٧١٨/٢
٦	.٢٣٢٨,٢٣٢٧/٥

الموضع	الآية
.٢٧٧٥ / ٦، ٢٠٣١، ١٩٤٠ / ٥، ١١٩٩ / ٣، ٧٩٩، ٧٩٨، ٤٨١ / ٢	١٠
.٣٣٧٨ / ٨، ٢٨١٢ / ٦، ٢٣٢٨ / ٥، ١٢١١ / ٣، ٧٥٩ / ٢	١٢
.٧٢٦ / ٢	١٤
.٢٠٣٨، ١٨٤٤ / ٥	١٧
.٣٦١٨ / ٨	٢٣
.١١٥٨ / ٣، ٤٦٩ / ٢	٢٤
.٨٣٨ / ٢	٢٥
.٢٥١٧ / ٦، ١٠٦٣ / ٣	٢٧
.٣١٨٣ / ٧، ١٦٩٩ / ٤، ١٠٨٤، ١٠٨٢، ٩٤٣ / ٣، ٧٣٠، ٧٠٩، ٧٠٨ / ٢	٢٩
.٣٨٠٣ / ٨، ٣١٨٤	
﴿الحجرات﴾	
.٩٢٥ / ٣	٩
.٢٣٢٢ / ٥، ١٦٠٥ / ٤، ١١٨٦ / ٣، ٨٦٨، ٧٦٥، ٧٦٣، ٤١٠ / ٢	١١
.١٦٠٥، ١٥٤٤ / ٤	١٢
.١٦٠٧، ١٦٠٥ / ٤، ٤٦٨ / ٢	١٣
.٣٨١٤ / ٨	١٤
﴿ق﴾	
.٨٨١ / ٢	١
.٨٩٩، ٨٩٨ / ٣	٣
.٧٦ / ١	١٠
.١٥٤٤ / ٤	١١
.٣١٤٧، ٣١٤٥ / ٧، ١٣١٠، ١٢٩١ / ٣، ٥٦٩ / ٢	١٤
.٥٧٦ / ٢	١٥

الموضع	الآية
.٤٧١/٢	١٨
.٧٥٦/٢، ٧٤/١	١٩
.٣٨٢٩/٨	٢٣
.١٢٣٥/٣	٢٥
.١٢٣٣/٣	٢٩
.٩٥٧/٣، ٥٨٧/٢	٣٠
.٣٥٤٢/٨	٣٢
.١٥٤٧/٤	٣٣
.١٥٤٧/٤	٣٤
.٣٨٤١/٨، ٤٥٦/٢	٤٠
.١٢٩٣، ١٢٨٩، ١٢٣٩-١٢٣٧/٣	٤١
.٣٠٩٨/٧، ١١٦٨، ١١٦٧/٣	٤٤
.١٣١٠، ١٢٩١/٣	٤٥
﴿الذاريات﴾	
.٣٤٩٤/٨، ٧٢٨، ٤٧٨، ٤٦٢/٢	١
.١١٨٠، ١١٦٥/٣	٢
.١٤٦٢/٤	٣
.٢١٣٦/٥	٥
.٣٨٤٥/٨	١٠
.٣٦١٧/٨، ١٢٥٣، ١٢٥١/٣	١٣
.١٧١٥/٤	١٨
.١٥١١/٤، ٧٢٦/٢	٢٤
.٢٤٤٦/٦	٢٥

الموضع	الآية
.٧٤٨/٢	٣٥
.١٥٣٦/٤	٤١
.١٤٥٠/٤	٤٤
.٩٧٥/٣، ٥٨٠، ٥٥٩/٢	٤٧
.٥٦٣/٢	٤٨
.٥٦٦/٢	٥٢
.٥٦٨/٢	٥٣
.١٢٩١/٣	٥٦
.٢٠١٨/٥، ١٢٩١/٣	٥٧
.١٢٩١/٣، ٤٧٧/٢	٥٩
.٣٦١٧/٨	٦٠
﴿الطور﴾	
.١١٨٢/٣، ٥٤٠/٢	١
.١١٨٢/٣	٤
.١١٧٨، ١١٦٤/٣	١٠
.٣٤٧٩، ٣٤٧١/٨	١٨
.٣١١٢/٧، ٢٢٢١/٥، ١٠٠١، ٩١٦/٣، ٦٦٤/٢	٢١
.٣٨٦٨/٨، ١٥٩٣، ١٤٣٧، ١٤٣٤/٤	٢٣
.٩٧٦/٣، ٨٣٠، ٨٢٠، ٥٦١/٢	٢٤
.٣٣١٥/٧، ٢٦٧٦، ٢٦٠٩/٦، ١٩٩٢/٥، ١٧٩٠، ١٦٤٢/٤، ١٢٢٦/٣	٢٩
.٣٤٣٨/٨	
.١٤٤٢/٤، ٥٣٨/٢	٣٢
.٤٢٩٥/٩، ١٣٧٧/٤، ٧١٨/٢	٣٧

الموضع	الآية
.٣٨٢٥،٣٦٩٤،٣٦٨٩،٣٦٨٨،٣٦١٧/٨	٤٥
.١١٦٣/٣،٧٧٢،٧٠٢/٢	٤٨
.٣٨٠٩/٨	٤٩
﴿النجم﴾	
.٤٢٤٠/٩،٧٩٤/٢	٣
.٤٢٤٠/٩	٤
.١٠٧٦،١٠٧٢،١٠٥٨/٣	٥
.٢٥٩٣/٦	١٠
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣،٩٦٨/٣،٨٣٥،٥٧٠/٢	١١
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣	١٣
.١١٥٨/٣،٥٨٢/٢	١٤
.٣٩٢٦/٩	١٥
.١١١١/٣	١٧
.٣٨٤٨/٨،٢٠٥٨/٥،١١٠٣،٩٦٨/٣،٥٧٠،٤٦٦/٢	١٨
.١٢٣٠/٣،٥٧٨،٥٦٤/٢	١٩
.٣٨٤٨/٨،١١٥٦،١٠٥٠/٣،٥٨٤/٢	٢٠
.٥٣٧/٢	٢١
.١٠٨٤،١٠٥٤/٣،٨٣١/٢	٢٢
.٩٨٣/٣	٢٥
.٣٨٨٥،٣٤٠٧/٨	٢٦
.١٠٥٩/٣	٢٨
.٣٠٧٧/٧،١٢٥٣/٣	٢٩
.٣٦٦١/٨،١٨٤٢/٥	٣٢

الموضع	الآية
.٢٨٧٧/٧،٥٨٢/٢	٣٤
.٣٨٤٨/٨	٣٥
.٨٢٢،٨٢٠/٢	٣٦
.١٥١١/٤	٣٧
.٣٨٤٨/٨	٣٨
.٣٠٥٢/٧	٣٩
.٣٨٤٨/٨	٤٠
.٢١٢٩/٥	٤١
.٧٠٠/٢	٤٣
.١٠٦١/٣،٧٠٠،٥٨٣/٢	٤٤
.٣٨٤٨/٨،٣٢٦٦،٣٢٥٥/٧،٩٥٨/٣	٤٧
.٢١٧٨/٥،٧٠٠/٢	٤٨
.٣٨٤٨/٨،٧٠٠/٢	٤٩
.١٩٧٦/٥،١٠١٢/٣،٨٦٢/٢	٥٠
.٣١١١/٧،٢٤٧١،٢٤٤٥،٢٤٤٤/٦،٥٨٢/٢	٥١
.٤٦٥/٢	٥٢
.١١٥٨/٣،٨٣٠،٨١٩/٢	٥٣
.٣٨٤٨،٣٤١١/٨،٧٢٩،٥٨٢/٢	٥٥
.١٠٥٩/٣	٥٦
.١٠٥٩/٣،٧٢٥،٤٨٢/٢	٥٩
.٦٤٦/٢	٦٢
﴿ القمر ﴾	
.١١٨١/٣	٢

الموضع	الآية
.٤٦٦/٢	٤
.٢٠٤٦/٥، ١٢٣٧، ١١٥٦/٣	٥
،١٤٦٦، ١٤٦٠/٤، ١٢٩٧، ١٢٩٤، ١٢٨٩، ١٢٤٠/٣، ٥٧٧/٢، .٤١٨٩/٩	٦
.١٢٩٤، ١٢٩٣، ١٢٨٩/٣	٨
.٤٧٧، ٤٦٦/٢، ١٥١، ١٥٠/١	١٥
.١٣١٠، ١٢٩١/٣، ٥٥٩، ٤٧٦/٢	١٦
.٥١/١	١٧
.١٣١٠، ١٢٩١/٣	١٨
.٣٨٩٩/٨	١٩
.١٣١٠، ١٢٩١/٣	٢١
.٧٥٦/٢	٢٣
.٨٢٢/٢	٢٤
.٩٦٩، ٩٠٧/٣، ٥٧١/٢	٢٥
.٥٧٨/٢	٢٧
.٣٨٧٧/٨، ١٣١٠، ١٢٩١/٣	٣٠
.١١٩٢/٣	٣٣
.٦٩٤/٢	٣٤
.٣٨٧٧/٨، ١٣١٠، ١٢٩١/٣	٣٧
.٧٥٢/٢	٣٨
.٣٨٧٧/٨، ١٣١٠، ١٢٩١/٣	٣٩
.١٠٠٣، ٩٢٣، ٩١٩/٣	٤١
.٦٨٣/٢	٤٨

الموضع	الآية
	٥٥
	٧١٥/٢
﴿الرحمن﴾	
	١
	٥٤٠/٢، ٥١/١
	٢
	٥١/١
	٦
	٣٤٦٧/٨
	٧
	٣٤٦٧/٨
	١٤
	١٢٠٧/٣
	١٥
	٣٠٣٥/٧
	١٩
	٥٦٢/٢
	٢٢
	٢٩٨٩/٧، ١١٨٥، ٩٥٠/٣، ٨٣٠، ٨٢٠، ٥٧٨/٢
	٢٤
	٣٦٦٠، ٣٥١٥/٨، ١٢٣٧، ١٠٦٤/٣، ٥٤٠/٢
	٢٦
	١٢٣٦/٣
	٢٧
	١١٦٤، ١١٢٥/٣
	٣١
	٣٠٧٦، ٣٠٥٧/٧، ١٢٤٠/٣، ٨٤٥، ٥٦٥/٢
	٣٣
	٣٣٥٥/٨، ٤٨٠/٢
	٣٥
	١١٦٩، ١١٦٧/٣، ٤٦٩/٢
	٣٧
	١١٨٥/٣
	٣٩
	٣٨٩٤/٨
	٤٤
	١٢٣٦/٣
	٤٩
	٨٤٥/٢
	٥٤
	٣٥١٥/٨، ١٢٣٦، ١١٤٢/٣، ٨٦٢/٢
	٥٥
	١٢٢٠/٣
	٥٦
	٣٨٩٤/٨، ٤٨٣/٢

الموضع	الآية
.٣٩٣٩/٩	٦٢
.١١٨٢/٣	٦٨
.٣٩٠٠،٣٨٩٤/٨	٧٤
.٣٨٩٧/٨،١١٢٥/٣	٧٨
﴿الواقعة﴾	
.١١٥٧/٣	٣
.١٢١٢/٣	٤
.٢٧٥٥،٢٧٥٤/٦،٧٩٥/٢	٧
.٤٨٣/٢	١٣
.١١٥٤/٣	١٥
.٨٢٠/٢	١٨
.٣٥٠٤/٨	١٩
.١١٩٤/٣،٥٠٨/٢	٢٢
.٢٩٨٩/٧	٢٣
.١٤١٠/٤	٢٦
.٧٦،٧٤/١	٢٩
.٥٦٣/٢	٣٥
.١٤٦٧،١٤٦٠/٤	٣٧
.٤٨٣/٢	٤٦
.٩٧٣،٩٠٤/٣	٤٧
.٣٥٠١/٨	٤٨
.٨٨٣/٣	٥٩
.١٦٤٠/٤،١٢٥٣/٣	٦١

الموضع	الآية
.٣٢٦٦،٣٢٥٥/٧،٩٥٨/٣	٦٢
.٣٩١٩/٩،٨٨٣/٣	٦٤
.١٦٠٨،١٣٧٢/٤،٤٧٢/٢	٦٥
.٩٠٣،٩٠١/٣	٦٦
.٣٩١٩/٩،٨٨٣/٣	٦٩
.٣٩١٩/٩،٨٨٣/٣،٨٣٨/٢	٧٢
.٣٩٥٠/٩	٧٥
.٣٦/١	٧٧
.٣٦/١	٧٨
.١٢٤٨،١٢٢٠،١٢١٢،٩٧٣/٣،٥٨٧،٤٧٨/٢	٨٤
.١٢٢٧/٣،٥٨٥/٢	٨٩
.١٧٨٥/٤	٩٣
﴿الحديد﴾	
.٤٤/١	١
.١١٨٣/٣	٣
.١٤١٩/٤	٥
.١٦٣٨،١٥٨٣،١٥٨١/٤	١١
.٣٢٢٥/٧	١٢
.٩١٩/٣،٥١٠/٢	١٤
.١٢٠٢/٣	١٦
.١٦٣٨،١٥٨٣/٤	١٨
.٦١٤/٢	٢٠
.٣٣١٤/٧	٢٢

الموضع	الآية
.٣٣٧٨/٨،٢٩٩٢/٧،١٧٨٩/٤	٢٣
.١٨٥٩/٥،١٥٢٢/٤	٢٤
.١٥١١/٤،١٢٣٦/٣	٢٦
.٣٠٤٩/٧	٢٧
.٤١٥٩/٩،٨٣٧/٢	٢٩
﴿المجادلة﴾	
.٧٥٣،٧٥٢/٢	١
.٣٣٤٩،٣٣٤٧/٨،٨٤٨،٤٧١/٢	٢
.٣٣٤٩/٨	٣
.٢٧٤٩/٦	٦
.٢٧١٨/٦،١٦٤١/٤	٧
.١٢٢٧/٣،٥٨٥،٤٧٥/٢	٨
.١٢٢٧/٣،٥٨٥/٢	٩
.٣٩٧٨/٩	١١
.١٠١٦،٨٨٤/٣	١٣
.٤٠١١/٩	١٦
.٢٥١٧/٦،٩٨٠/٣،٤٧٨/٢	١٩
.١٢٦٨/٣	٢١
.٢٣١٣/٥	٢٢
﴿الحشر﴾	
.٤٤/١	١
.١٧٦٤/٤	٢
.١٩٥٦/٥،١٠٦٥/٣	٤

الآية	الموضع
٧	٣٩٤٦/٩، ١٧٨٩/٤
٩	١١٥٧/٣، ٥٧٢/٢
١١	٣٩٩٠/٩
١٢	٣٢٨١/٧، ٢١٦٦/٥، ٩٨٤/٣
١٣	١٢٤٧/٣
١٤	١١٤٤/٣، ٦٨١/٢
١٦	١٢٥٨/٣
١٧	٩٦٢/٣
١٩	٢٥١٧/٦
٢١	٥١/١
٢٤	١٤٤٢/٤
﴿المتحنة﴾	
١	١٥٩٥/٤، ١٠٧٦، ١٠٦٢/٣، ٦٦٤/٢
٢	٤٨٠/٢
٤	٣٣٥٧/٨، ١٥١١/٤، ٩٦٢، ٩٢٦/٣
٦	٤٠٠١/٩، ٣٣٥٧/٨
٩	١٦٠٥/٤
١٠	٢٣٤٠، ١٨٥٦/٥
١١	٢٣٤٠/٥
١٢	٢٢٤٣/٥، ١٣٧٠، ١٣٦٨/٤، ١٢٥٢، ١٢١٤، ٩٢٧/٣، ٧٨٨/٢
﴿الصف﴾	
١	٤٤/١
٤	٧٩٢/٢

الموضع	الآية
.٣٨٥٣/٨،١١١٢،١١١١/٣	٥
.٤٠٠٤/٩،٢٤٧٢/٦،١٩٨٠/٥،١٢٧٧،١٢٧٦،٩٨٥/٣	٦
.١٠٥٣/٣،٥٨٢/٢	٧
.١١٩٤،١٠٠٢،٩٦٦،٩٤٨/٣،٨٣٨،٥٧٧/٢	٨
.٢٠٤٩/٥	١٠
.١٢٦٨،١١٢٧،١٠٩٦/٣	١٤
﴿الجمعة﴾	
.٤٤/١	١
.١١٣٨،١٠٩٣/٣،٧٢٢/٢	٥
.٧٩/١	٩
.٧١٦،٥٧٨،٤٧٢/٢	١١
﴿المنافقون﴾	
.١٢٤٧/٣	١
.١٤٦٧،١٤٦٠/٤،٨٤٠،٤٦٣/٢	٤
.٤٨٧،٤٦٣/٢	٥
.٩٨٤،٩١٢/٣	٦
.٤٠٢٩/٩	٨
.١٩٩١/٥،١٣١١،١٢٧٠،١٢٥٠/٣،٧١٧/٢	١٠
.٩١٩/٣	١١
﴿التغابن﴾	
.٤٤/١	١
.٩٦٤/٣	٥
.٩٨٠،٩٥١/٣	٦

الآية	الموضع
٧	.١٦٦٦/٤،٥١٠،٥٠٩/٢
٩	.١٨٤٤/٥
١٣	.٦٨٩/٢
١٧	.١٥٨٣/٤
﴿الطلاق﴾	
١	.٢٨٩٧/٧،١٨٤٨/٥،٩٢٨/٣
٢	.٥٣٨/٢
٣	.١٥٧٩/٤،١٢١٩/٣
٤	.١٢٣٣،١٠١٦،٩٧٢/٣،٨٤٨،٦٨٧،٥٨١،٥٧٧،٥٥٩،٥٤٢/٢ .٣٣٧٥،٣٣٤٧/٨
٦	.٧٢٥،٥٨٨،٥٧٨/٢
٨	.١٧٥٩،١٤٦٥/٤،١٢٤٠/٣
١١	.١٨٤٨،١٨٤٤/٥
١٢	.٥٣٦/٢
﴿التحريم﴾	
١	.١٦٤٢،١٥٦٤/٤،١٢٣٠،١٠٦٢/٣
٣	.١٢٧٥،٩٢٨/٣
٤	.١٤٨٩،١٤٨٢/٤،٤٧١،٣٩٩/٢،١٢٣/١
٥	.٢٧٨٧/٦،١٢٠٠،١٠٥٦/٣،٧٠٤،٥٦٩،٥٦٨،٤٨٣/٢
٨	.٣٢٢٥/٧
١٠	.٣٢٤١/٧،٢٥٥٣/٦،١٧٩٠/٤،١٢٨٤،١٢٢٦/٣،٥٦٢/٢
١١	.٣٢٤١/٧،٢٥٥٣/٦،١٧٩٠/٤،١٢٢٦/٣
١٢	.١٦٣٩،١٦٣٠/٤،١٢٢٧،١١٢٥،٩٧٩/٣،٥٨٥،٥٧٩/٢

الموضع	الآية
﴿الملك﴾	
.٤٤/١	١
.٧٦٠،٤٨٦/٢	٣
.٨٣٧،٨٣٦/٢	٤
.٧٥٢/٢	٥
.٢٦٠٨/٦،١٩٠١/٥،١٦٠٥/٤،٧١٣،٥٠٩/٢	٨
.٥١٠،٥٠٩/٢	٩
.١٤٦٨،١٤٦٠/٤	١١
.٨٩٧/٣	١٥
.١٠٠١،٩٢٦،٨٩٧،٨٨٧/٣	١٦
.١٣١٠،١٢٩١،٩٢٦/٣،٤٧٦/٢	١٧
.١٣١٠،١٢٩١/٣	١٨
.١٨٦٥/٥	٢٢
.١٤٠٧/٤،٩٤٣/٣	٢٧
.١٢٧٤،١٢٧٣،١٢٦٤،١٢٥٨،١١٩٨/٣	٢٨
﴿القلم﴾	
.٨٨١،٧٨١،٧٦٤،٥٥٦/٢،١٤٦/١	١
.٣٨٤٢/٨	٢
.٩٧٥/٣،٥٨٠/٢	٦
.١٢٣٥/٣	١٢
.٨٩٤،٨٩٠/٣	١٤
.١١٨٦/٣	١٦
.٤٨٣/٢	١٨

الموضع	الآية
.١٢٠٠/٣	٢٣
.١٢٥٢/٣،٧٨٨/٢	٢٤
.٤٦٣/٢	٢٧
.٢٧٨٧/٦	٣٢
.١٦٠٥/٤	٣٨
.٣١٨٥/٧	٤٢
.٧٢٥/٢	٤٤
.٢٦٧٢/٦	٥٠
﴿الحاقة﴾	
.٥٤٠/٢	١
.١٠٦٨/٣	٣
.١٢٣٥،١١٨٦،١٠٨٤/٣	٧
.٧٦٠/٢	٨
.٨٣٦/٢	٩
.٧١٧/٢	١٠
.٤١١٢/٩،١١٤٠/٣	١٢
.١١٥٦/٣	١٣
.١١٥٨/٣	١٤
.١٥٠٧/٤	١٥
.١٥٠٧/٤،٦٩٢،٦٩٠،٦٨٧/٢	١٦
.٤٠٩١/٩،١٢٣٤،١٢١١،١١٥١،٩٧١،٩٧٠/٣،٨٦١/٢	١٩
.٤٠٩١/٩،١٢٣٦،١٢٣٤/٣،٨٦١/٢،٥٥٤/٢	٢٠
.١١٥٤/٣	٢١

الموضع	الآية
.١٢٣٤ / ٣	٢٥
.٢١٧٨ / ٥، ١٢٣٤، ١١٥١ / ٣، ٧٤٦، ٤٥٥ / ٢	٢٨
.١٢٣٤ / ٣، ٧٤٧، ٧٤٦، ٥٥٤، ٤٥٥ / ٢	٢٩
.٧٩٨ / ٢	٣٠
.١١٦٨، ١١٦٧ / ٣، ٤٧٨، ٤٧٤ / ٢	٣٢
.٤٦٩ / ٢	٣٤
.٩٤٨ / ٣	٣٧
﴿المعارج﴾	
.٨٥٧ / ٢	١
.٧٠٨ / ٢	٣
.٧٠٨ / ٢	٤
.١١٩١ / ٣	٥
.١٥٣٠ / ٤	٧
.٢٤٤٣ / ٦	١١
.٩٥٦، ٩٣٧ / ٣، ٨٢٨، ٨٢٢ - ٨٢٠، ٥٧٧ / ٢	١٣
.٤١٢٠ / ٩، ١٢٠٢، ١٠٥٩ / ٣، ٤٧١ / ٢	١٥
.١٠٥٩ / ٣	١٨
.٣٠٠٥ / ٧	٢٣
.٣٠٠٤ / ٧	٣١
.٣٠٠٤ / ٧	٣٢
.٥٦٨ / ٢	٣٣
.٣٠٠٥ / ٧	٣٤
.٣١١٣ / ٧، ٢٨١٢ / ٦، ١٩٠٢، ١٨٦٩ / ٥، ١٢٤٣ / ٣	٣٦

الموضع	الآية
.٣٦٩٤،٣٦٨٨/٨	٤٢
.٢١٦٧/٥،٧٢٥/٢	٤٣
﴿نوح﴾	
.١١٩١/٣	١
.١٢٩١/٣	٣
.١٢٨٨،١٢٧٨/٣	٥
.٢٦٥٤/٦،١٣١١،١٢٦٨،١٠١٥/٣	٦
.١٠٦٤/٣،٤٨٥/٢	٧
.١٢٥٨،١١٦٦/٣	٩
.٤١٠/٢	١٤
.٦٩٨/٢	١٦
.٢٨٠٨/٦	١٧
.١١٩٠،٩٨٥/٣	١٨
.٤١١٥/٩،٢٨٤٨/٧	٢١
.٢٦٠٥/٦	٢٢
.٢٢٤١/٥،٥٧١/٢	٢٥
.٤١١٥/٩،١١٨٦/٣	٢٦
.١١٧٦/٣	٢٧
.٤١١٥/٩،١٢٧٩،١٢٧٨/٣	٢٨
﴿الجن﴾	
.١٢٥٤،١٢١١،١١٨٢/٣،٨٧٨/٢	١
.٢٠٨٠/٥،٧١٥/٢	٣
.٤٧٥/٢	٦

الموضع	الآية
.٨٣٧،٨٣٦/٢	٨
.٩٧٤/٣،٨٦٧،٨٥٩،٥٦٤/٢	٩
.٦٩٣/٢	١١
.٢٢٠٩/٥	١٤
.٤٥٧/٢	١٧
.٢٨٣٩/٧	١٨
.٢٠٤٣/٥	٢٣
.١١٧٦/٣	٢٤
.١٢٥٨/٣	٢٥
.٢٩٢٢/٧	٢٧
.٢٧٤٩/٦	٢٨
﴿المزمل﴾	
.١٢٢٠/٣	٢
.١٥٤٦/٤	٣
.٤٥١،٤٥٠،٤٢٧/٢	٤
.١٤١٠/٤،١١٥٧/٣،٨٣٧،٨٣٦/٢	٦
.٣٠٩٩/٧	٨
.٧٩٤/٢	١٢
.١١٥٧/٣	١٣
.٤٨٤/٢	١٤
.٤١٥٥/٩	١٥
.١١٨٣/٣	١٨
.٩٨٠/٣	١٩

الموضع	الآية
.٣٠٥٢/٧،١٤٦٩،١٤٦٠/٤،٧٩٥/٢	٢٠
﴿المدثر﴾	
.١١٨٣،١١٧٤/٣،٤٨٤/١	١
.١١٧٤/٣	٢
.١٢٢٠/٣	٦
.٤٦٦/٢	١٤
.١١٨٦/٣	١٧
.١١٥٦/٣	٢٩
.٢٣١٦،١٨٤٩/٥	٣٠
.٦٩١،٦٨٩/٢	٣١
.٥١١/٢	٣٢
.٢٢٦٧/٥	٣٥
.٦٩٩/٢	٤٢
.٢٠٣١/٧	٤٧
.١١٨٣/٣	٥٠
﴿القيامة﴾	
.٢٣٧٠/٦	١
.٢٣٧٢/٦	٢
،٣٣٧٨/٨،٣٠٧٧/٧،٢٨١٢/٦،١٦١٢/٤،١٢٥٢،١٢٤٩/٣ .٤٣١٧/٩	٣
.١٦٦٧/٤،٥٠٩/٢	٤
.١١٩٢،١١٦٤/٣	٥
.١١٩٤/٣،٤٨٧/٢	٧

الموضع	الآية
.١١٩٢/٣	١١
.٩٦٥/٣	١٣
.١٥٥٥/٤	١٤
.١٨٧٣/٥	١٥
.٩٧/١	١٧
.٨٢٠/٢، ٣٩/١	١٨
.٤٧٠/٢	٢٢
.٢٧٤٤/٦، ١٢٣٦/٣، ٨٨٢/٢	٢٧
.١١٦٤/٣	٢٨
.٣١٨٥/٧	٢٩
.١٢٠٥، ١٢٠٤، ١١٩٩، ١٠٥٩/٣، ٥٨٢/٢	٣١
.١٨٨٠/٥	٣٤
.١١٠١/٣	٣٦
.١٠٥١/٣	٣٨
.٣٤٧٧/٨، ١٦٥٠/٤، ٥٧٦/٢	٤٠
﴿الإنسان﴾	
.٨٦٢/٢	١
.٤١١٧/٩، ٢٦٧٧/٦، ١٢٤٠/٣	٤
.٤٥٨/٢	٥
.١١٧٧/٣، ٤٧٦/٢	٧
.١١٧٧/٣	٨
.١٤٤٨/٤	٩
.١١٧٧/٣	١٠

الآية	الموضع
١١	٣٦١١/٨، ٤٧٠/٢
١٢	١١٧٧/٣
١٣	١١٧٧/٣
١٥	١٢٤٠، ١١٧٧، ١١٢٨/٣
١٦	١٢٤٠/٣
١٨	٥١٧/٢
١٩	٢٩٩٠/٧
٢٠	١٢٣٤/٣، ٤٨١/٢
٢١	٤٢٠٠/٩، ٢٧٥٩، ٢٦٦٠/٦، ١١٩٤/٣
﴿المرسلات﴾	
١	١٧٤٠/٤
٥	٣٤٩٤/٨، ١١٤٧/٣، ٧٢٨/٢
٦	١٤٦٩، ١٤٦٠/٤، ١١٦٤، ١١٤٧/٣
٧	٢١٣٦/٥
١١	٤٣٨٢/٩
١٢	٨٥٩/٢
٢٠	٧١٦، ٤٥٧/٢
٢١	١٧٨٣/٤
٣٠	٧٢٦/٢
٣٢	١١٩١، ١١٧٥، ١١٧٤/٣
٣٣	٢٣٤٤/٥، ١٢٢٧/٣
٣٩	١٢٩١/٣
٤٤	١٣٥٠/٤

الموضع	الآية
	٤٥ / ١٣٥٠
﴿النبأ﴾	
٢٢٤٣ / ٥، ١٢٣٢، ١٢٢٣ / ٣	١
٢٨٧٦ / ٧	٦
٣٥٨٩ / ٨	١٩
٢٧٦٨ / ٦، ٧٥٦ / ٢	٢٠
١١٩٠، ١١٨٩ / ٣	٢١
٣٥٤٢ / ٨	٢٥
٤٢٩٦ / ٩	٢٨
٧٢٤ / ٢	٣٨
٣٢٠٥ / ٧، ٢٥٨٠ / ٦، ٩٤١ / ٣، ٧٠١، ٦٨٤، ٦٨٢، ٦٧٤، ٥٦٥ / ٢	٤٠
﴿النازعات﴾	
١٠٧٣ / ٣	٣
٤٦٧ / ٢	٦
٤٦٧ / ٢	٧
٩٠٤ / ٣	١٠
٩٠٤ / ٣	١١
١٠٦٠ / ٣	١٥
٢٨٦٨ / ٧، ١٢٣٧ / ٣	١٦
٤٢٣٣ / ٩	١٨
١٠٦٧ / ٣	٢٠
١٠٧٢ / ٣	٢٧
١٤٩ / ١	٢٨

الآية	الموضع
٢٩	.١٠٧٣/٣،٤٥٦/٢
٣٠	.١٠٧٢،١٠٦٣/٣
٣٢	.٥٨٢/٢
٣٣	.١٠٦٠/٣
٣٤	.٣٧٠٤/٨
٤٣	.١٠٧٣/٣
﴿عيس﴾	
٣	.٣٦١٠/٨،٢٠٨٥،١٩٥٢/٥،١٠٥٣/٣
٤	.٣٦١٠/٨،١٩٥٢/٥
٨	.٣٢٢٥/٧
١٠	.٢١٩٥/٥،١٦٠٥/٤،١٠٦٠/٣،٨١٣/٢
١٥	.١١٥٨/٣
١٦	.١١٦٥،١١٥٨/٣
١٩	.٤١٩١/٩
٢٠	.١١٥٢/٣
٢١	.١١٥٢/٣
٢٢	.٩١٩/٣
٢٤	.١١٨٢/٣
٣٣	.١١٥٦/٣
٣٩	.١١٥٨/٣
﴿التكوير﴾	
١	.١١٧١/٣
٣	.١١٧١/٣

الموضع	الآية
.٧٠٩/٢	٧
.١٠٢٧،١٠٠٩،٩٦١،٩٤٣/٣،٥٧٧/٢	٨
.٩٥٢/٣	١٣
.٣٦٦٠/٨،١٢٣٧،١٠٦٤/٣	١٦
.٢٠٥٨/٥،١١٠٣/٣	٢٣
.٤٧٠/٢،٧٦،٤٥/١	٢٤
.٤١٨١/٩،٥١٨/٢	٢٩
﴿الانفطار﴾	
.٩٨٠/٣،٦٤٤،٤٧٦/٢	١
.٤٨٤/٢	٢
.١١٧١/٣	٣
.١١٧١/٣،٤٨٢/٢	٤
.١٤٢١/٤	٧
.٧٠٠/٢	٨
.٧٠٠/٢	٩
.٥٦٨/٢	١١
.٧١٩/٢	١٣
﴿المطففين﴾	
.١٢٤٨/٣	٣
.٣٥٣٧/٨،٥١٢/٢	٧
.١٢٣٥/٣	١٢
.٢٧٤٤/٦،١١٦٤،١١١٣،١١١١/٣،٨٨٢/٢	١٤
.٥١٢/٢	١٥

الموضع	الآية
.٤٨١/٢	١٧
.١٧٨٣/٤، ١١٩١، ١١٣٩، ١٠٩٧/٣، ٧٤٢، ٧٤١، ٥٧٥، ٥١٢/٢	١٨
.٧٤٣، ٤٧٠/٢	٢٤
.٤٢٨١/٩	٢٧
.٣٤٧٩، ٣٤٧١/٨	٣١
.٢٣٤٠/٥	٣٤
.٧٥٩/٢	٣٦
﴿الانشقاق﴾	
.٩٨٠/٣	١
.١٦٢٦/٤	٣
.٥٦٤/٢	٦
.١٢٠٥، ١١٩٩/٣	١٢
.٨٣٦، ٦٤٦/٢	٢١
﴿البروج﴾	
.٣٢٠٨/٧	١
.١٩٥٨/٥	٨
﴿الطارق﴾	
.١١٨٢/٣، ٥٣٥/٢	١
.٥٣٥، ٤٦١/٢	٣
.٢٤٦٧، ٢٤٦٣/٦	٤
.١٢٣٢/٣	٥
.١١٦٤/٣	٨
.٤٧٥/٢	١١

الموضع	الآية
.٤٧٥/٢	١٢
.٤٥٥/٢	١٧
﴿الأعلى﴾	
.٦٤٤/٢،٤٤٤/١	١
.٥٦٩،٤٨١/٢	٥
.٩٦٧،٩٥٠/٣	٦
.١٢٤٧/٣	١٠
.١٠٥١/٣،٨٦٦/٢	١١
.١٢٠٤/٣	١٢
.٥٨٣/٢	١٣
.٥٠٩/٢	١٤
.١٢٠٥/٣،٥٠٩/٢	١٥
.٧٥٩/٢	١٦
.٩٧/١	١٨
﴿الغاشية﴾	
.٧٨٦/٢	٢
.١٢٠٥،١٢٠٠/٣،٤٦٨/٢	٤
.٢٥٧٠/٦،١١٢٧/٣	٥
.١٠٨٩/٣،٥٦٧/٢	١٥
.١١٥٥/٣	١٦
.٣٨٣٧/٨،٢٤٥٦/٦،١٣٧٧/٤	٢٢
.٢٤٥٦/٦	٢٤

الموضع	الآية
﴿الفجر﴾	
.١١٨٢/٣،٥٤٠/٢	١
.١٢٣٥/٣	٢
.٢٤٥٤/٦،١٣٠٩،١٢٩٣،١٢٩٠،١٢٨٩/٣،٥٢١/٢	٤
.١١٦٨،١٠٣١،٩٨٨/٣،٨٥٩،٧٤٠/٢	٦
.١١٦٧/٣،٨٥٩/٢	٧
.١٣١٠،١٢٩٠/٣	٩
.١١٩٠،١١٨٩/٣	١٤
.٢٦٢٩/٦،١٥١١/٤،١٣٠٩،١٢٩١،١٢٥٨/٣،٥٧٣/٢	١٥
.١٥١١/٤،١٣٠٩،١٢٩١،١٢٥٨/٣	١٦
.٤٦٩/٢	١٨
.٤٨٤/٢	١٩
.١٥٠٧/٤	٢٢
.١٤٠٧/٤	٢٣
.٥٦٥/٢	٢٧
.١١٨٨/٣	٢٨
﴿البلد﴾	
.٤١٥٩/٩	١
.٨١١/٢	٧
.٤١٠/٢	١٠
.٦٦٣/٢	١٨
.٦٦٣/٢	١٩
.٤٣٩٠/٩،٨٣٢،٨٢٤،٨٢٣/٢	٢٠

الموضع	الآية
﴿الشمس﴾	
.٤٢٧٤/٩،١٠٧٢/٣	١
.١٠٧٢،١٠٦٣،١٠٤٥/٣	٢
.٥٨٢/٢،١٤٩/١	٣
.١٤٩/١	٤
.١٠٧٢،١٠٦٣/٣،٤٨٧/٢	٦
.١٠٧٢/٣	٧
.٤٢٧٤/٩	٩
.٢٥٩٣/٦،١١١٢/٣	١٠
.١٠٨٤/٣،٧٥٦/٢	١١
.٤٨٢/٢	١٢
.٥٨٣/٢	١٣
.١٠٥٩/٣	١٤
.١٥٢٢/٤	١٥
﴿الليل﴾	
.٦٢٦،٦٢٤،٦٢٣/٢	١
.٧٩/١	٣
.٢٨٧٧/٧،٥٢١/٢	٥
.٥٨٢/٢	١١
.٤٠٧٦/٩،١٦٠٨،١٦٠٦،١٦٠٥/٤،٤٧١/٢	١٤
.١٢٠٥/٣	١٥
.١٩٠٢/٥	١٩

الموضع	الآية
﴿الضحى﴾	
.١٠٧٦،١٠٧٢،١٠٦٣،١٠٥٨/٣،٦٢٧-٦٢١،٥٤٠/٢	١
.١٠٤٥/٣	٢
.١٠٦٠/٣	٨
.١١٨٦/٣	٩
.١٢٢٠،١١٨٦/٣	١٠
.٨٧١،٨٥٩/٢	١١
﴿الشرح﴾	
.٨٧١،٨٥٩،٦٢٧،٦٢٦،٦٢٤،٦٢٢/٢	١
.١١٧٠،١١٦٧/٣،٤٨٥/٢	٢
.٤٧٠،٤٦٠/٢	٣
.١١٧٠،١١٦٧/٣	٤
.٤٤٥٩/٩،٤٨٧/٢	٧
.٦٣١/٢	٨
﴿التين﴾	
.٤٢٨/٢	١
.٤٠٢٥/٩	٤
.٦٤٤،٦٣١/٢	٨
﴿العلق﴾	
.٨٢٢/٢،٥٣،٥١/١	١
.٨٢٢/٢	٣
.٥٤٦/٢	٤
.٥٤٦/٢	٥

الموضع	الآية
.١٠٦٠/٣	٦
.٣٥٨٤/٨،٢٦٥٤/٦،٢٠٥٨/٥	٧
.١١٨٣،١١٠٣/٣	٨
.٩٦٨/٣	٩
.١٢٠٥/٣	١٠
.١٠٦٠/٣	١٤
.٥٨٤/٢	١٥
.١١٥٧/٣،٨٣٦/٢	١٦
.٣٦٥٥/٨،٢٠٤٦/٥،١٢٤٠/٣،٥٧٧/٢	١٨
.٦٤٦/٢	١٩
﴿القدر﴾	
.١١٩٢/٣،٤٦٥/٢،٥١/١	١
.١٦٠٥/٤	٣
.٢٦٤٩،٢٦٢٣/٦،٢٠٤٨/٥،١٦٠٥/٤	٤
.١٢٠٠/٣	٥
﴿البينة﴾	
.١٢٢٠/٣،٤٢٥/٢	١
.٩٧/١	٢
.٨٥٦/٢	٦
.٨٥٦/٢	٧
.٩٩٣/٣،٨١٣،٦٣١/٢	٨
﴿الزلزلة﴾	
.٩٩٣/٣	١

الموضع	الآية
.٢٥٩٣/٦	٥
.١٨٧٠/٥	٦
.٨١٢،٨١١/٢	٧
.٨١٢،٨١١،٦٣١/٢	٨
﴿العاديات﴾	
.٤١٩٧/٩	١
.٤١٩٧/٩	٢
.٤١٩٧/٩،٣٤٩٤/٨،١٠١٧/٣،٧٢٨،٧٢٤/٢	٣
.١١٦٥/٣	٦
.١١٩١/٣	٩
.٦٣١/٢	١١
﴿القارعة﴾	
.٥٤٠/٢	١
.٤٨٣/٢	٤
.٧٥/١	٥
.١٢٣٥/٣	١٠
.٨٧١،٨٥٩،٦٣١/٢	١١
﴿التكاثر﴾	
.٨٧١،٨٥٩،٤٨٢/٢	١
.١١٨٦/٣	٢
.٦٣١/٢	٨
﴿العصر﴾	
.٥٤٠/٢	١

الموضع	الآية
﴿الهمزة﴾	
.١٢١٨،١١٥٥،١١٥٣/٣	١
.١٦١٢/٤،٧٨/١	٣
.٨٣٢،٨٢٣/٢	٨
﴿الفيل﴾	
.١١٧٨/٣	٣
.١٣٦٨/٤،١١٨٨/٣	٤
.٦٨١/٢	٥
﴿قريش﴾	
.١٠٠٢،٩٥١،٩١٦/٣،٦٨١،٥٦٣/٢	١
.١٩٦٤/٥،٦٨٩،٥٧٣/٢	٢
.٤٣٩٦/٩،٦٨٩/٢	٣
﴿الماعون﴾	
.٤٦٩/٢	٢
.٤٦٩/٢	٣
.٦٦٤/٢	٤
.٣٩٤٢/٩	٦
﴿الكوثر﴾	
.١٣٣٣/٤،٤٨٢/٢	١
.١٢٢٠،١١٨٢/٣،٧٨٥/٢	٢
.١٢٢٠،١١٨٢/٣،٨٣٦،٦٣١،٤٨٤/٢	٣

الموضع	الآية
﴿الكافرون﴾	
.١١٢٨/٣	٣
.١١٢٨/٣	٤
.١١٢٨/٣	٥
.١٢٩١،١٢٧٩،١٢٧٨/٣	٦
﴿المسد﴾	
.٦٦٤/٢	١
.٢١٧٨/٥	٢
.٣٢٠٨/٧،١٢٠٥،١٢٠٤،١٢٠٠/٣	٣
﴿الإخلاص﴾	
.٤٣١/٢	١
.١٢١٦،١٢١١/٣	٢
.١٤٥٧/٤،٩٦٠،٩٤٣/٣،٨٣٦/٢	٤
﴿الفلق﴾	
.٦٠٩،٦٠٨/٢	١
.٤٨٢/٢	٤
﴿الناس﴾	
.٦٢٧-٦٢٥،٦٠٨/٢	١
.١١٢٢/٣	٤
.٥١٣،٤٥٩/٢	٥

فَهْرَسُ
الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ

فهرس الأحاديث والآثار

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
(أ)		
٣٥٤٩/٨	الحسن البصري	اتخذوهم سخرياً وزاغت عنهم أبصارهم...
٢٧٩٢/٦	أبو ذر الغفاري	أتدري أين تغرب هذه الشمس؟...
٦٥٣/٢	الشريد بن سويد	أتقعد قعدة المغضوب عليهم. وانظر: (إنها قعدة المغضوب عليهم).
٣٧٤١/٨	جابر بن عبدالله	أُتي بأبي قحافة...
١٠٧/١	عباد بن عبدالله ابن الزبير	أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة التوبة...
٤٤٧٧/٩	عبدالله بن عباس	اجتنب السجع من الدعاء...
٤٤٧٧/٩	سعد بن أبي وقاص	اجثوا على الركب...
٣٤٩٦/٨		أحاديث: تسمع الجن إلى الملاء الأعلى.
٣٨٥١/٨	أبو ذر الغفاري وعائشة أم المؤمنين	أحاديث: رؤية النبي ﷺ ربه.
٤٤٦٧/٩	علي بن الحسين	الحمد لله رب العالمين
-٢٢٢٦/٥ ٢٢٢٧	عبدالله بن عمرو	أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم...
٣٣٣٤/٨	الحسن البصري	أخفى القوم أعمالاً في الدنيا...
١٠٤/١	حذيفة بن اليمان	أدرِك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب...
١٠٤/١	عثمان بن عفان	إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٩٣/٢	عائشة أم المؤمنين	إذا أكلت فسم الله...
٥٩٠/٢	محمد بن سيرين	إذا تعوذ مرة واحدة في عمره كفى...
٣٨٩٩/٨	عبدالله بن عباس	إذا خرجوا من قبورهم ساقهم شواظ...
١٣١٧/٤		إذا شربتم فأسثروا.
-١٣٢٩/٤ ١٣٣٠	أبو هريرة	إذا قرأتم ﴿الْحَمْدُ﴾ فاقرؤوا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾...
٦٤٤/٢	عامر الشعبي	إذا مرَّ بآية رحمة سأل الله من فضله...
٤٤٣٠/٩	جابر بن سمرة	أذنا ب خيل شمس.
١٦٥٤/٤	مجاهد	أربع آيات من أول سورة البقرة...
٨٦/١	أنس بن مالك	أربعة كلهم من الأنصار...
٩٥/١	زيد بن ثابت	أرسل إليَّ أبو بكر الصديق رضي الله عنه مقتل أهل اليمامة.
٣٧٨٤/٨	مجاهد	أري رسول الله ﷺ وهو بالحديبية...
٧٠/١	أبي بن كعب	أسأل الله معافاته ومغفرته فإن أمتي...
٥٩٧/٢	سليمان بن صرد	استبَّ رجلا ن عند النبي ﷺ...
٤٩٧/٢	أبو بكر	استزده... كل كافٍ شافٍ...
٢٩٣٨/٧	عبدالله بن عباس	اسم رجل كان يكتب للنبي ﷺ وانظر: (السجل...).
١٣٣٨/٤	نافع	أشهد أنها من السبع المثاني...
١٠٧/١	الحارث بن خزيمة	أشهد أنني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما...
٦٢١/٢	عبدالله بن عباس	أطعموني مما رزقكم الله...
٣٥٨٥/٨	عبدالله بن عباس	الأعمال الصالحة.

الموضوع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٦٠٨/٢	عائشة أم المؤمنين	أعوذ بالله من جهد البلاء ...
٦١٠/٢	جبير بن مطعم	أعوذ بالله من الشيطان.
٦٠٨/٢	عائشة أم المؤمنين	أعوذ بالله من عذاب جهنم ...
٦٠٨/٢	أنس بن مالك	أعوذ بالله من الهم والحزن.
٨٦/١	أنس بن مالك	افتخر الحَيَّان الأوس والخزرج ...
٤٩٨/٢	عبدالله بن مسعود	اقرأ عليّ ...
٤٩٨/٢	عبدالله بن مسعود	اقرأ عليك وعليك أنزل؟ ...
٤٩٧/٢	أبو بكر	اقرأ القرآن على حرف ...
٣٣/١	أبو هريرة	اقرأ وارزق، ويزداد بكل آية حسنة.
٦٥/١	عمر بن الخطاب	اقرأ يا هشام ...
٦٣/١	عبدالله بن عباس	أقرأني جبريل على حرف واحد، فراجعته ...
٦٤٦/٢	عمرو بن العاص	أقرأني رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة ...
٩٩٠/٣	عبدالله بن مسعود	أقرأنيها ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ فمدّها.
٦٤/١	هشام بن حكيم ابن حزام	أقرأنيها رسول الله ﷺ ...
٩٢/١	عبدالله بن عمرو ابن العاص	أقرأه في شهر.
٤٤٦٨/٩	أبو هريرة	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
١٠٢/١	أبو بكر الصديق	أقعدا على باب المسجد ...
٣٤٠٣/٨	عبدالله بن عباس	الأكل: الثمر المأكول.
٢٥٨٨/٦	عبدالله بن عباس	إلا آيتين في قتلى كفار قريش ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤١٣٥/٩	عبدالله بن عباس وقتادة بن دعامة	إلا آيتين منها.
٣٠٨٧/٧	عبدالله بن عباس وقتادة بن دعامة	إلا ثلاث آيات نزلت بالمدينة ...
٣٣٢١/٨	عبدالله بن عباس ومقاتل والكلبي	
٢١٥٣/٥	مجاهد وقتادة	إلا قوله تعالى: ﴿وَسَعَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾
٦٣٩/٢	عبدالله بن عباس ومجاهد وعكرمة	﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ قال: يتبعونه ...
٦٢٠/٢	عبدالله بن عباس	الله أكبر
٤٤٧٠/٩	زيد بن أرقم	اللهم آت نفسي تقواها، وزكها ...
٦٤٤/٢	أبو هريرة	اللهم اجعلني من الباكين إليك، الخاشعين لك ...
١٥٣٧/٤	عبدالله بن عباس	اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً
٤٤٦٦/٩	داود بن قيس	اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي إماماً ...
٤٤٧٠/٩	أبو هريرة	اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري ...
٤٤٦٩/٩	أبو موسى الأشعري	اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي ...
٤٤٦٩/٩	أبو موسى الأشعري	اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت ...
٤١/١	عمر بن الخطاب	اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ...
٤٣/١	أمية بن عبدالله ابن خالد بن أسيد	

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٤٧٠/٩	أبو هريرة	اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني ...
٤٤٦٩/٩	عبدالله بن مسعود	اللهم إني أسألك الهدى والتقى ...
٤٤٧٢/٩	أبو هريرة	اللهم إني أعوذ بك من الجوع ...
٤٤٦٩/٩	زيد بن أرقم	اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ...
٤٤٧٠/٩	زيد بن أرقم	اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع..
٤٤٧١/٩	أبو اليسر	اللهم إني أعوذ بك من الهُدْمِ ...
٤٤٧٢/٩	عائشة أم المؤمنين	اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري ...
١٨٣٥/٥		إليك أرفع حوبتي.
٦٣٩/٢	عامر الشعبي	أما إنه كان بين أيديهم ولكنهم نبذوا ...
٢١٧٥/٥	عمر بن الخطاب	أَمَّا النَّعْمُ فَالْإِبْلُ ...
٦٢٤، ٦٢١/٢	عبدالله بن عباس	أمر النبي ﷺ أيّاً لما بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ أن يكبر ...
٢٦٩٧/٦	عبدالله بن عباس	أمرناهم بالطاعة.
٤٣/١	أبو إسحاق السبيعي	أَمَّا أُمِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدِ بَخْرَاسَانَ ...
١٨٩/١	عائشة أم المؤمنين	أن أبا بكر رضي الله عنه كان يحفظ القرآن ...
١٠٥/١	أبو قلابة	أن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة ...
٦٤٠/٢	حذيفة بن اليمان	إنّ أقرأ الناس المنافق الذي لا يدع واواً ... وانظر: (من أقرأ الناس منافق ...)
٦٣/١	عبيدة بن عمرو السلمي	أن الذي جمع عليه عثمان الناس موافق للعرضة الأخيرة

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٢١٧/٧	يحيى بن سَلَام	﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ...﴾ بالجحفة ...
٥٨/١	عبدالله بن عباس	أن الذي نزل بالمدينة: البقرة ثم ...
٢١٧٣/٥	عبدالله بن عباس	إن الله أحسن تشبيهاً من أن يشبه ...
٢٠/١	أبو سعيد الخدري	إن الله تعالى إذا رضي عن العبد أثنى عليه ...
١٣١٤/٤ - ١٣١٥	أنس بن مالك	إن الله أعطاني فيما منَّ به عليَّ: أني أعطيتك فاتحة الكتاب
٥٤٧/٢	وَهَب بن مُنْبَه	إن الله تعالى أنزل على هود عليه السلام من هذه الأحرف ...
٦٦/١	عمر بن الخطاب	إن الله أنزل القرآن بلغة هذا الحي ...
٤٤٧٥/٩	سلمان الفارسي	إن الله حَيِيٌّ كَرِيمٌ يستحي من عبده ...
٧٠/١	أبي بن كعب	إن الله يأمرك أن تقرئ أمك القرآن ...
٤٢٩/٢	زيد بن ثابت	إن الله يحب أن يُقرأ القرآن كما أنزل.
٣٨٣٤/٨	عبدالله بن عباس	إن الله يرفع ذرية المؤمن في درجته ...
٣٥٣٥/٨	أنس بن مالك	أن بصره وقع على امرأة فعشقها ...
٣١/١	أبو هريرة وأبو الدرداء	إن بيوتات المؤمنين لمصايح ...
٤٩٧/٢	أبو بكر	أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: اقرأ
٤٩/١	عبدالله بن عباس	أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ في رمضان ...
٤٧/١		أن جبريل كان يُنزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر ...
٧٠/١	أبي بن كعب	أن جبريل لقي النبي ﷺ وهو عند أضاة ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٣/١	خالد بن أبي عمران	أن جبريل نزل بذلك على النبي ﷺ وهو في الصلاة
١٠٣/١	أنس بن مالك	أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان رضي الله عنه ...
٣٥٣٥/٨	أنس بن مالك	إن داود النبي -عليه السلام- حين نظر إلى المرأة ...
٤٤٣/٢	عبدالله بن عباس	أن داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحناً.
٩٩٠/٣	عبدالله بن مسعود	أن رجلاً كان يقرأ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ ...
٤٤٧٤/٩	عبدالله بن مسعود	أن رسول الله ﷺ استقبل الكعبة فدعا ...
٤٤٣٩/٩	أبي بن كعب	أن النبي ﷺ أمر أن يقرأها كلها على ...
٦١٧/٢	عبدالله بن عباس	أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي ...
٦٢١/٢	عبدالله بن عباس	أن النبي ﷺ أهدي إليه قِطْفُ عنب ...
٤٤٧٧/٩	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ...
١٣٢٧/٤	أم سلمة أم المؤمنين	أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
٢٣٩٢/٦	أبو بكر الصديق وأبي بن كعب	أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿بِضَلِّ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ...﴾ ...
٤٩٩/٢	أم سلمة أم المؤمنين	أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية ... وانظر: (كان يقطع ... / كان ... يقرأ ...).
٦٤٧/٢	عبدالله بن عباس	أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل ...
٢٩٧٢/٧	جابر بن عبدالله	إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٩/١	أنس بن مالك	أن سورة الكوثر مدنية.
١٨٣٥-١٨٣٤/٥	عبدالله بن عباس	إن طلاق أم أيوب لحوب.
١١٢/١	محمد بن مسلم الزهري	أن عبدالله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف ...
١٨٦٨/٥	عبدالله بن عباس	أن عبد الرحمن بن عوف وأصحاباً له أتوا النبي ﷺ بمكة ...
١١٠/١	سعيد بن عبد العزيز	إن عريبة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن أمية ...
٣٩٧/٢		أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يخرجهما منهما.
٩٥/١	أبو بكر الصديق	إن عمر أتاني فقال: إن القتل استحرَّ يوم اليمامة ...
٤١٨٦/٩	عبدالله بن عباس وغيره	أنَّ فيها مدنيّاً آية ... (يعني سورة المرسلات)
٩٦-٩٥/١	عمر بن الخطاب	إن القتل استحرَّ يوم اليمامة بِقِرَاء القرآن ...
٣٣٠٣/٧		أن قريشاً سألت عن قصة لقمان مع ابنه ...
٤٤٧٦/٩	سعد بن أبي وقاص	أن قوماً شكوا إليه ﷺ قحوظ المطر ...
٣٧٦٩/٨	ابن جريج	أن قوماً من قريظة والنضير كانوا يَعِدُونَ المنافقين ...
٢١/١	أنس بن مالك	إن لله أهلين من الناس ...
٣١٠٦/٧	أنس بن مالك	إن من السَّرَف أن تأكل كلَّ ما اشتَهَيْتَه.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٧٦٥/٨	قتادة	أن المنافقين كانوا يحضرون خطبة النبي ﷺ ...
١٩٩٧/٥	عبدالله بن عباس	أن موسى سار بعده بمن بقي من بني إسرائيل ففتح أريحا ...
٢٧٨١/٦		أن موسى عليه السلام لما قال للخضر عليه السلام ﴿ أَقَلَّتْ شِسْرُكَ يَا كَلْبُ ﴾ غضب ...
٦٥/١	عمر بن الخطاب	إن هذا القرآن أنزل على سبعة ...
٢٧/١	عبدالله بن مسعود	إن هذا القرآن مأدبة الله فاقبلوا مأدبته ...
٣٣٣٣/٨	أنس بن مالك	أن هذه الآية ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ نزلت في انتظار ...
٩/١	عبدالله بن مسعود	إن هذه الأمة ثلاثة أثلاث يوم القيامة ...
١٣٧٠/٤	الحسن البصري	أنا أفصحكم ...
٣٩٧/٢		أنا أفصح من نطق بالضاد.
١٦٤٣/٤	عبدالله بن عباس	أنا الله أعلم
٥٥٣/٢	عبدالله بن عمر	إننا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب.
٤٠٤٦/٩	عائشة وسودة و صفية أمهات المؤمنين	إننا نشمُّ منك رائحة المغاير ...
٢٠٨٨/٥	أبو ذر الغفاري	أنبياءً كان آدم؟ ...
١٠٦/١	عثمان بن عفان	أنتم عندي تختلفون فمن نأى عني ...
٥٥/١	عكرمة والحسن البصري	أنزل الله من القرآن بمكة ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْرَرِكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ...
٤٦/١	عبدالله بن عباس	أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ...

الموضوع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٣/١	عبدالله بن عباس	أنزل القرآن على سبعة أحرف ...
٥٠/١	وائلة بن الأسقع	أنزلت التوراة لست مضين من رمضان ...
٢٢٩٧/٥	حذيفة بن اليمان	إنكم تسمونها سورة التوبة وإنما هي ...
٤١٧٠/٩	عائشة أم المؤمنين	إنكن لصواحبات يوسف.
٣٦٥٤/٨	عمر بن الخطاب	إنما الأعمال بالنيات... (أشار إليه بالمعنى)
١٥٧٢/٤	أم سلمة أم المؤمنين	إنما عليك أن تحثي ثلاث حثيات ...
٣٥٣٦/٨		أنه أرسل أوريا إلى الجهاد ...
٤٠٤٣/٩	عمر بن الخطاب	أنه أسرَّ إلى حفصة شيئاً ...
٤٤٧٤/٩	عثمان بن حنيف	أنه ﷺ أمره أن يتوضأ ويدعو.
٨٩/١	أبو بكر الصديق	أنه بنى مسجداً بفتاء داره فكان يقرأ فيه القرآن.
٢١٧٥/٥	عمر بن الخطاب	أنه سأل قوماً، فقالوا: نعم ...
٦٥٠/٢	عائشة أم المؤمنين	أنه ﷺ سمع رجلاً يقرأ
١٤٩/١	صفوان بن عسال	أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ
١٣٣٣/٤	أنس بن مالك	أنه ﷺ قرأ ﴿سورة الزخيم﴾ * إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿
٤٣٩/٢	أبو هريرة	أنه قرأ سورة فَحَزَّهَا شَبَهُ الرَّثَاءِ.
٤٣٩٦/٩	عمر بن الخطاب	أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب ...
-٤٤٥٩/٩ ٤٤٦٠	عبدالله بن عمر	أنه لما ختم سورة البقرة ذبح بقرة وأطعم.
-١٣٦٠/٤ ١٣٦١	محمد بن مسلم الزهري	أنه ﷺ وأبو بكر وعمر - وأراه قال: وعثمان- كانوا يقرؤون ﴿مَلِكٍ﴾ بالألف.

الموضوع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٩٢٤/٥	عائشة أم المؤمنين	إنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال ...
١٣٣٠/٤	أبو هريرة	إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني ...
٤٤٦٣/٩	أبو الدرداء وأبو هريرة	أنها تعدل ثلث القرآن.
٢٧٩٢/٦	أبو ذر الغفاري	إنها تغرب في عين حامية.
٦٥٣/٢	الشريد بن سويد	إنها قعدة المغضوب عليهم.
٣٧٧٧/٨	عمر بن الخطاب	أنها نزلت بالطريق منصرفه من الحديبية..
٣٧٧٧/٨	عبدالله بن عباس	أنها نزلت بالمدينة.
٥٠٢/٢	أم سلمة أم المؤمنين	أنها وصفت قراءة النبي ﷺ مفسرة حرفاً حرفاً.
٢٢١٨/٥	عبدالله بن بسرة	أنهاكم عن قيل وقال ...
١٩٩٦/٥	الربيع	أنهم لبثوا أربعين سنة في ستة فراسخ ...
٢٩٥٥/٧	عبدالله بن عباس	إنهن أربع آيات إلى قوله: ﴿عَذَابٌ لَّخِيقٌ﴾.
٤٩٨/٢	عبدالله بن مسعود	إنني أحب أن أسمع من غيري ...
٢٩٥٠/٧	أبو هريرة	إنني كنت كذبت ثلاث كذبات ...
١٩٢٤/٥	أسماء بنت يزيد ابن السكّن	إنني لأخذة بزمَام العَضْبَاء ناقة رسول الله ﷺ ...
٥٩٧/٢	سليمان بن صرد	إنني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده ...
٢١/١	أنس بن مالك	أهل القرآن هم أهل الله وخاصته.
٤٤٢٣/٩	عبدالله بن عمر	أوسط أيام التشريق بمنى ...
٤٠٠٥/٩	كعب بن مالك	أول جمعة صليت جمعة أسعد بن زرارة ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٣/١	عائشة أم المؤمنين	أول سورة نزلت ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ...﴾.
٥٩/١	زين العابدين	أول سورة نزلت بالمدينة ﴿وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾.
٤٣٥٤/٩	عبدالله بن عباس	أول شيء نزل من القرآن خمس آيات ...
٣٠١٩/٧	عبدالله بن عباس	أي: سب الصحابة.
٣٩٠٢/٨	عبدالله بن عباس	أي: لم يفتضحهنَّ قبل أزواجهن.
٢٥٤٥/٦	عبدالله بن عباس	أَيَسَّ الرُّسُلُ من إيمان قومهم ...
(ب)		
٢٧٦٢/٦	عبدالله بن عباس وقتادة	بالضم جميعُ المال من الذهب... (في تفسير قوله تعالى: ثمر).
٤١/١	عمر بن الخطاب	بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك...
١٣٥١/٤	عبدالله بن عباس	بسم الله أمان ...
٦٤٤/٢	أبو هريرة	بلى وأنا على ذلك من الشاهدين.
٦٥٠/٢	عبدالله بن مسعود	بِسْمَا لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت ...
٢٦٤٢/٦	عبدالله بن عباس	بين مكة والمدينة عقيب منصرفه من أحد (في مكان نزول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ...﴾).
(ت)		
١٩٩٦/٥	مجاهد	تاهت بنو إسرائيل أربعين سنة ...
٢٦١٤/٦	علي بن أبي طالب	تبدل أرضاً من فضة وسموات من ذهب.
٤٩٢/٢	علي بن أبي طالب	الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف.
٣٨٩٥/٨	عبدالله بن عباس	تكون في البحر بنزول المطر ...
٤٤٦٥/٩	مجاهد	تنزل الرحمة عند ختم القرآن.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٣٠٣/٧	عبدالله بن عباس	التوراة فيها من الأنباء قليل من علم الله..
(ج)		
٩٢/١	عبدالله بن عمرو ابن العاص	جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة...
٣٩٠٣/٨	مجاهد	الجن قد تجامع نساء البشر مع أزواجهن..
٤٢٩/٢	عبدالله بن مسعود	جوّدوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات.
(ح)		
٤٤٥٤/٩ ٤٤٥٥	عبدالله بن عباس	الحال المرتحل.
٣٧٤١/٨	جابر بن عبدالله	حديث: إسلام أبو الصّدّيق عام الفتح. (وانظر: أتي بأبي قحافة...).
١٨١٧/٤	البراء بن عازب	حديث: إشاعة مقتله ﷺ يوم أحد.
١٣٥٨/٤	أبو هريرة	حديث: تأمين النبي ﷺ.
٣٧٨٤/٨		حديث: رؤية النبي ﷺ في النوم عام الحديبية... (وانظر: أري... ورأى...).
١٨٦٨/٥	عبدالله بن عباس	حديث: الصحابة الذين استأذنوا النبي ﷺ في الجهاد...
٣٢٩٥/٧	محمد بن مسلم الزهري (مرسل)	حديث: ظهور الروم على فارس يوم الحديبية.
١٩٣٣/٥	جمع من الصحابة	حديث: غسل الأرجل في الوضوء.
٢٦٦٩/٦	عمار بن ياسر	حديث: فتنة الكفار للمؤمنين بالإكراه على التلقظ بالكفر وقلوبهم مطمئنة بالإيمان...
٢٧٩٩/٦	أبو سعيد الخدري	حديث: في بعث النار: منكم واحداً...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٢٥٩ / ٥ - ٢٢٥٨	سَمْرَةَ بن جندب	حديث: قصة آدم وحواء.
٢٢٣٣ / ٥	عبدالله بن عباس	حديث: قصة أبي عامر الراهب.
٣٨٥٥ / ٨		حديث: كانوا يستمطرون بالأنواء.
٥٩٠ / ٢	أبو هريرة	حديث: المسيء صلواته.
٣٥٧٩ / ٨	أبو هريرة وبلال وأم سلمة	حديث: النفس والروح.
٤٩٨ / ٢	عبدالله بن مسعود	حسبك.
٤٤١ / ٢	أبو هريرة	حسن الترتيم بالقرآن.
٤٤٦٧ / ٩	علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب	الحمد لله الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا...
٤٤٦٧ / ٩	علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ و ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ... ﴾
(خ)		
٨٣ / ١	عبدالله بن عمرو ابن العاص	خذوا القرآن عن أربعة.
٣٤٠٣ / ٨	عبدالله بن عباس	الْحَمَطُ: شجر الأراك.
٤٤٥٥ / ٩	أنس بن مالك	خير الأعمال الجُلُّ والرَّحْلَةُ ...
٢٦٩٨ / ٦	سويد بن هبيرة	خير المالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ومُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ.
٢٠ / ١	عثمان بن عفان	خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
(د)		
١٩٧٠/٥	الزهري	دَلَّ الكتاب على العامد، وجرَّت السُّنَّةُ ...
٣٦٥٣/٨	طارق بن أشيم	الدنيا مزرعة الآخرة.
(ر)		
٣٧٨٤/٨	قتادة	رأى رسول الله ﷺ أنه يطوف بالبيت وأصحابه ...
١٨٣٣/٥	عائشة أم المؤمنين	الرحم معلقة بالعرش تقول: مَنْ وصلني ...
٦٥٠/٢	عائشة أم المؤمنين	رحمه الله! لقد أذكرني آية ...
٦٤٣/٢		ردَّد ابن مسعود قوله تعالى: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ ...
٦٤٣/٢	مسروق بن الأجدع	ردَّد تميم الداري ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ حتى أصبح.
٢٥٤٣/٦	عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وسعيد بن جبير	الرُّسُلُ بَشَرٌ ...
-١٦٣١/٤ ١٦٣٢	أبو بكرة	رفع عن أمي الخطأ والنسيان ...
(ز)		
٣٥٤٣/٨	عبد الله بن عباس	الزمهري.
(س)		
٨/١	عثمان بن عفان	سابقنا أهل جهادنا ومقتصدنا أهل ...
١٥/١	عمر بن الخطاب	سابقنا سابقٌ، ومقتصدنا ناچ ...
٢٢٠٧/٥	الحسن البصري	ساخ في الأرض.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٨٩١/٥	عروة بن الزبير	سألت عائشة رضي الله عنها عن لحن القرآن ...
٣٠١٩/٧	عبدالله بن عباس	سب الصحابة.
٢٠١١/٥	أنس بن مالك	سبحان الله العظيم سبحانه الله العظيم.
٦٤٤/٢	أبو هريرة	سبحان ربي الأعلى ...
٦٥٥/٢	عائشة أم المؤمنين	سبحان مَنْ وَسِعَ سَمِعَهُ الْأَصْوَاتِ.
٦٤٧/٢	عبدالله بن عباس	سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكراً.
٢٩٣٧/٧	عبدالله بن عمر	السجل: اسم مَلَكٍ يطوي ... وانظر: (اسم رجل كان يكتب ...)
٢٩٣٦/٧	مجاهد بن جبر	السجل: الصحيفة.
١٤٩٠/٤	ابن كثير	سمعت رسول الله ﷺ في المنام يقرأ: جَبْرِيل ...
٦٤/١	عمر بن الخطاب	سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان.
١٧٣/١	نافع	السنة الجهر بـ ﴿يَسْرَأُ اللَّهُ الرَّحْمَازَ الْجَمِيمَ﴾
١٧٥٥/٤	عمير بن إسحاق القرشي	سَوِّمُوا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ.
(ش)		
١٣١٦/٤	أبو سعيد الخدري	شفاء من السُّمِّ. وانظر: (فاتحة الكتاب شفاء من السُّمِّ).
(ص)		
٤٤٥٤/٩	عبد الله بن عباس	صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره
٢٢٠٦/٥	عبدالله بن عباس	صار تراباً.
٤٤٤٠/٩	أبي بن كعب	صِفْ لَنَا رَبِّكَ ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٣٣٢/٨	أنس بن مالك	صلاة الأوابين بين العشاءين.
٤٣٠/٢	أبو عثمان النهدي	صلَّى بنا ابنُ مسعود المغرب ...
(ض)		
٥٤/١	عثمان بن عفان	ضعوها في السورة التي يُذكر فيها كذا.
(ظ)		
٨/١	الحسن البصري	الظالم مَنْ خَفَّتْ حسناته، والمقتصد ...
(ع)		
٣٤٩٩/٨	أبو هريرة	عَجِبَ الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل ...
٣٤/١	عائشة أم المؤمنين	عدد آي القرآن على قدر درج الجنة ...
٣٥٤٥/٨	الحسن البصري	عذاب لا يعلمه إلا الله تعالى ...
٦٤٩/٢	أنس بن مالك	عُرِضت علي ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم ...
١٩٥٤/٥	الحسن البصري	علم الله برجوع قوم بعد موت النبي ﷺ ..
٤٤٥٥/٩	عبدالله بن عباس	عليكم بالحال المرتحل.
٤٤٠٩/٩	سعد بن أبي وقاص	﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ أي: يؤخرونها عن وقتها ...
(ف)		
١٣٢٨/٤	أبو هريرة وعلي بن أبي طالب وعبدالله بن عباس	الفاتحة هي السبع المثاني.
٢٥/١	جبير بن مطعم	فأبشروا؛ فإن هذا القرآن سبب ...
١٣١٦/٤	أبو سعيد الخدري	فاتحة الكتاب شفاء من السُّم.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١١٥/١	عمر بن الخطاب	فاقرؤوا ما تيسر منه.
٤٤٥٤/٩	عبدالله بن عباس	فتح القرآن وختمه ...
١٠٥/١	زيد بن ثابت	فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف ...
٥/١	أسامة بن زيد	﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ﴾ ... كلهم من هذه الأمة.
٦٣٩/٢	عامر الشعبي	﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ قال: أما إنه كان بين أيديهم ...
٣٣٣٠/٨	معاذ بن جبل	في قوله تعالى: ﴿تَجَاوَزَ جُنُودُهُ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ ...
٢٧/١	عبدالله بن عباس	في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ هو كتاب الله.
١٣٢٩/٤	عبدالله بن عباس	في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِ﴾ قال: هي فاتحة الكتاب ...
٤٠٧٤/٩	أبو سعيد الخدري	فيكشف لهم عن ساق ...
١٨٩٦/٥	عبدالله بن عباس	فيها تحميد وتمجيد.
٥٥٦/٢	سهل بن سعد	فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ...
٣٢١٦/٧	مقاتل بن سليمان	فيها من المدني ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ إلى ...
(ق)		
٥٥٦/٢	أبو هريرة	قال الله عز وجل: أعددت لعبادي الصالحين ...
١٩٥٤/٥	عبدالله بن عمر	قُتِلَ الْعَنْسِيُّ الْبَارِحَةَ قَتَلَهُ رَجُلٌ مَّبَارَكٌ ...
٢٤٤، ٢٢٩/١		قرأ أباي وزيد وعمر رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٢٢/٢ ١٣٢٧/٤	أم سلمة أم المؤمنين	قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب ...
٣٦٦/١	علي بن أبي طالب	قرأ رسول الله ﷺ القرآن العظيم على جبريل ...
٣٣٨٩/٧	عبدالله بن عمر	قرأت علي رسول الله ﷺ ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ ...
٤٢٧/٢	أم سلمة أم المؤمنين	قراءة مفسرة حرفاً حرفاً.
١٣١٥/٤	أبو هريرة	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي.
٥٩٩/٢	عبدالله بن مسعود	قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.
٣٤٩٨/٨	علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود	قُلْ يا محمد: بل عَجِبْتُ أنا ...
١٨٩٢/٥	الزبير أبي عبد السلام	قلت لأبان بن عثمان: ما شأنها كُتِبَتْ ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ...
٦٢١،٦١٧/٢	عبدالله بن عباس	قلى محمداً ربُّه ...
٥٠٤/٢	عدي بن حاتم	قم فاذهب بئس الخطيب أنت.
٢٣٩١/٦	أنس بن مالك	قوموا فلاصِّلْ لكم.
٣٣٣٠/٨	معاذ بن جبل	قيام العبد من الليل.
٣٥٤٤/٨	عبدالله بن عمر	القيح يسيل منهم فيُسْقَوْنَه.
٥٤٤/٢، ٩٨/١	عبدالله بن عمر	قيدوا العلم بالكتاب.
٦٠٩/٢	أبيُّ بن كعب	قيل لي ...
(ك)		
٤٤٣/٢	عبدالله بن عباس	كان إذا أراد أن يُبْكِي نفسه لم تبق دابة ...

الموضوع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٤٦٧/٩	علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب	كان إذا ختم القرآن حمد الله بمحامد وهو قائم ...
٤٩٩/٢	أم سلمة أم المؤمنين	كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية ...
٤٤٥٣/٩	أبي بن كعب	كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح ...
٤٠٤٤/٩	عمر بن الخطاب	كان ﷺ أَلَمَّ بها - أي: ماريّة - في بيت حفصة ...
٤٤٦٦/٩	قتادة بن دعامة	كان أنس بن مالك رضي الله عنه يجمع أهله وجيرانه عند الختم... (وراجع: كانوا إذا ختموا دعوا).
٤٢٥١/٩	السُّدِّي	كان بالمدينة رجل يكنى أبا جهينة ...
٥٤/١	عثمان بن عفان	كان رسول الله ﷺ تنزل عليه الآيات ...
١٩٩٦/٥	الربيع	كان تيههم أنهم كانوا يصبحون أربعين سنة ...
٦٣/١	محمد بن سيرين	كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن ...
٤٤٣/٢	عبيد بن عمير	كان داود عليه السلام يتغنى ...
٣٨٥٣/٨	عبدالله بن عباس	كان رجل بسوق عكاظ يُلْتُ السمن والسويق ...
-٢١٠٩/٥ ٢١١٠	عمر بن الخطاب	كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم ...
١٥٠٠/٤	عائشة أم المؤمنين	كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات ...
٨٠/١	عبدالله بن مسعود	كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد ...

الموضوع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٣٨ / ٢ (أشار إليه) ١٣٣٢ / ٤	عبدالله بن عباس	كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ...
١٣٣٩ / ٤	عبدالله بن عباس	كان النبي ﷺ لا يعلم انقضاء السورة حتى ...
١٠٨ / ١	عبدالله بن عباس	كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان ...
١٣٥٣ / ٤	أبي بن كعب	كان ﷺ يأمرنا بها في أول كل سورة ...
٤٤٦٩ / ٩	عائشة أم المؤمنين	كان ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء ...
٦١ / ١ ٤٢٥ / ٢	عبدالله بن عباس	كان يعارض به جبريل في كل سنة
٤٢٨ / ٢	عائشة أم المؤمنين	كان ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول ...
٥٢٢،٥٠٠ / ٢	أم سلمة أم المؤمنين	كان يقرأ في الصلاة ﴿سورة الزمزم﴾ آية ...
٤٢٨ / ٢	البراء بن عازب	كان ﷺ يقرأ في العشاء ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ ...
٥٩٨-٥٩٧ / ٢ وانظر: ٦١٠ / ٢	جبير بن مطعم	كان النبي ﷺ يقرأ قبل القراءة: أعوذ بالله ...
٥٢٢،٥٠٢ / ٢	أم سلمة أم المؤمنين	كان يُقَطِّع قراءته آية آية ...
٦٠٠ / ٢	أنس بن مالك	كان النبي ﷺ يقول مرة: أعوذ بالله من الشيطان ...
١٣٥٢ / ٤	عثمان بن عفان	كانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ...
٣٤٤٧ / ٨	أبو سعيد الخدري	كانت بنو سلمة في ناحية المدينة ...
٣٣٥٠ / ٨	جابر بن عبدالله	كانت اليهود تقول: إذا جامعها ...

الموضوع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٤٥١/٩	عبدالله بن مسعود وأنس بن مالك	كانوا إذا ختموا دعوا. (وراجع: كان أنس بن مالك رضي الله عنه يجمع أهله...).
-٣٩٥٨/٩ ٣٩٥٩	قتادة بن دعامة والضحاك	كانوا يتنافسون في مجلس الرسول ﷺ فأمروا أن يفسح...
٤٤٥٦/٩	إبراهيم النخعي	كانوا يستحبون إذا ختموا القرآن...
٣٨٥٥/٨		كانوا يستمطرون بالأنواء.
٦٢٤/٢	أبي بن كعب	كبر مع كل خاتمة...
٢٦/١	جبير بن مطعم	كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض.
١٩٧١/٥	الحكم	كتب عمر بن الخطاب أن يحكم عليه كلما أصاب.
٦٥/١	عمر بن الخطاب	كذلك أنزلت...
-٤٤٧٨/٩ ٤٤٨٠	علي بن أبي طالب	كل دعاء محجوب حتى يصلى على محمد وآل محمد.
٣٥٤٩/٨	الحسن البصري	كل ذلك قد فعلوا...
١٣٢٢/٤	عبدالله بن مسعود	كل سورة فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾...
٦٠/١	عروة بن الزبير	كل شيء نزل على رسول الله ﷺ من القرآن...
٤٩٧/٢	أبو بكر	كلُّ كافٍ شافٍ لم تُختم آيةٌ عذابٍ...
٥٩٠/٢	محمد بن سيرين	كلما قرأت الفاتحة حين تقول: آمين...
٦/١	أسامة بن زيد	كلهم من هذه الأمة
١٣٤٨/٤	عبدالله بن مسعود	كنا نكتب: باسمك اللهم...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٣٧٤/٩	أبو أمامة الباهلي	الكنود الذي يأكل وحده ويمنع رفده ...
٢٠٥٤/٥	عبدالله بن عباس	كيف أنعم وصاحب القرن قد ...
١٧٢/١	نافع	كيف لا وقد صافحني النبي ﷺ ...
(ل)		
٢٩٥٠/٧	أبو هريرة	لإبراهيم ثلاث كذبات ...
١٣٤٩/٤	عبدالله بن عمرو ابن العاص	لا أحب العقوق.
٤٤٥٨/٩	عائشة أم المؤمنين	لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.
٤٤٧٢/٩	عائشة أم المؤمنين	لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله ...
٤٤٦٧/٩	علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب	لا إله إلا الله كذب العادلون بالله ...
٤٤٦٧/٩	علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب	لا إله إلا الله كذب المشركون بالله ...
٣٧٩٩/٨	أبو برزة الأسلمي	لا تتبعوا عورات المسلمين ...
٣١٨٩/٧	عبدالله بن عمر	لا تدخلوا على هؤلاء المعذِّبين إلا ...
١٠٩/١	علي بن أبي طالب	لا تقولوا في عثمان إلا خيراً ...
٩٧/١	أبو سعيد الخدري	لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن.
٣٦٥٨/٨	الحسن البصري وقتادة	لا يصيب ابن آدم خدش عود ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٦/١	عبدالله بن عمر وجملة من التابعين	لا يقرأ القرآن حائض ولا جنب.
٦٥٠/٢	عبدالله بن مسعود	لا يقل أحدكم: نسيت آية كذا ...
١١١/١	عمر بن الخطاب	لا يُمْلِئَنَّ في مصاحفنا إلا غلمان قريش.
٢٣٩٠/٦		لتأخذوا مصافكم.
٢٠١٠/٥	جابر بن عبدالله	لقد شيع هذه السورة من الملائكة ...
٤٩٣/٢	عبدالله بن عمر	لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أهدنا ليؤتى الإيمان ...
٤٤٢، ٤٣٧/٢	فضالة بن عبيد	لله أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن ...
٤٣٣/٢	أبو هريرة	لم يأذن الله لشيء ما أذن لنبي أن يتغنى ..
١٨٩٢/٥	عكرمة	لما أتى عثمان - رضي الله عنه - بالمصحف رأى فيه شيئاً ...
١٠٣/١	محمد بن مسلم الزهري	لما أصيب المسلمون باليمامة فزع أبو بكر ...
٣٤٢٨/٨	كعب الأحبار	لما طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيل: لو دعا الله ...
٤٣٠/٢	عبدالله بن مسعود	لما قرأ بكى ﷺ ...
١٠٦/١	أبو قلابة الجرمي	لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ...
٢٠١٠/٥	جابر بن عبدالله	لما نزلت سورة الأنعام سَبَّحَ رسول الله ﷺ ...
٣٦٨٨/٨	أبو هريرة	لن يدخل أحد الجنة بعمله ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٣٤١/٩	جابر بن عبدالله	لن يغلب عسرٌ يُسرَيْن.
٣٤٧٢/٨ ٣٤٧٣	أنس بن مالك	لو أن امرأة من أهل الجنة اطلعت إلى أهل الأرض ...
٤٣٨٣/٩	عبدالله بن عباس	لو تعلمون كعلمكم اليقين.
٤٤١٠/٩	عبدالله بن عباس	لو قال: (في صلاتهم) لكانت في المؤمنين.
١٠٧/١	عمر بن الخطاب	لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة ...
٣٦٥٢/٨	عبدالله بن عباس	ليس من نبي صاحب كتاب إلا قد أوحى ...
٤٤٨/٢	سعد بن أبي وقاص	ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن.
٣٣٢٦/٨	عبدالله بن عباس	ليست القرءة بحسنة، ولكنها مُتَقَنَّة ...
٣٥٧٦/٨		لئن لم ينته محمد ﷺ ...
(م)		
٤٣٣/٢	أبو هريرة	ما أذن الله لنبي ما أذن للنبي ﷺ أن يتغنَى ...
٤٤١/٢	أبو هريرة	ما أذن لنبي حسن الترنم بالقرآن.
٤٤٠/٢	معمر/ أبو سلمة	ما أذن لنبي حسن الصوت.
٤٤٠/٢	محمد بن مسلم الزهري	ما أذن لنبي في الترنم بالقرآن.
٤٣٦/٢	أبو سلمة المخزومي	ما أذن لنبي كأذنه ...
٢١١٠/٥	أبو عمرو بن العلاء	ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ...
١٠٩/١	عثمان بن عفان	ما تقولون في هذه القراءة ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٤٧٤/٤ - ١٤٧٥	عثمان بن عفان	ما تمنيت ولا تعنيت منذ أسلمت.
١٨١٧/٤	سعيد بن جبير	ما سمعنا بقتل نبي في حرب قط.
١٥٠٨/٤	محمد بن كعب القرظي	ما فعل أبواي؟ ...
٦٠/١	عبدالله بن مسعود	ما كان ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نزل بالمدينة ...
٣٣٦٩/٨	عائشة أم المؤمنين	ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له ...
٦٤٩/٢	سعد بن عباد	ما من امرئ يقرأ القرآن ثم ينساه إلا لقي الله ... وانظر: (من قرأ القرآن ثم نسيه ...).
٩٩٠/٣	عبدالله بن مسعود	ما هكذا أقرأنها رسول الله ﷺ ...
٩٣٢/٣	عبدالله بن عمر	ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ...
٣٥٤٤/٨	عبدالله بن عباس وعطاء	ما يجري من صديد أهل النار.
٨٥/١	أنس بن مالك	مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة ...
٣٨٨٨/٨	عبدالله بن مسعود	مدنية. (يعني: سورة الرحمن)
٣٩٩١/٩	عبدالله بن عباس	مدنية. (يعني: سورة الصف)
٤٤٤١، ٤٤٣٣	عبدالله بن عباس	مدنية. (يعني: سورة الإخلاص وسورة الفلق)
٤٤١٤/٩	أنس بن مالك	مدنية. (يعني: سورة الكوثر)
٣٧٥٦/٨	عبدالله بن عباس وقتادة بن دعامة	مدنية إلا آية منها... (يعني: سورة محمد)
٤٢٥٠/٩	عبدالله بن عباس وقتادة بن دعامة	مدنية إلا من ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ... (يعني: سورة المطففين)
٣٨٣٩/٨	عبدالله بن عباس	المُسَلَّطُ الْقَاهِر.
٢٥٤١/٦	عائشة أم المؤمنين	معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٤٩/٢	حذيفة بن اليمان	مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم ...
٣٣٨٥/٨	عبدالله بن عباس	مكية. (يعني: سورة سبأ)
٣٤٤٧/٨	عبدالله بن عباس	مكية. (يعني: سورة يس)
٣٨٦٩/٨	عبدالله بن عباس	مكية. (يعني: سورة القمر)
٣٨٨٦/٨	عبدالله بن عباس	مكية. (يعني: سورة الرحمن)
٣٩٩٢/٩	عبدالله بن عباس	مكية. (يعني: سورة الصف)
٤٠٢٢/٩	عبدالله بن عباس	مكية. (يعني: سورة التغابن)
٣٦٤٧/٨	جابر بن عبدالله	مكية. (يعني: سورة الشورى)
٤١٣٥/٩	جابر بن عبدالله	مكية. (يعني: سورة المزمل)
٤٢٥٠/٩	عبدالله بن مسعود	مكية. (يعني: سورة المطففين)
٣٦٤٧/٨	عبدالله بن عباس وقتادة بن دعامه وعطاء بن أبي رباح	مكية إلا أربع آيات ... (يعني: سورة الشورى)
٣٥٦٢/٨	عبدالله بن عباس	مكية إلا ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا﴾ ... (يعني: سورة الزمر)
-٣٣٢٠/٨ ٣٣٢١	عبدالله بن عباس ومقاتل والكلبي	مكية ... إلا ثلاث آيات ... (يعني: سورة السجدة)
٢٩٥٤/٧	عبدالله بن عباس ومجاهد بن جبر	مكية إلا ﴿هَذَا نِصْحَانِ﴾ ... (يعني: سورة الحج)
٤٣٠/٢	أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ ...
٦٤١/٢	حذيفة بن اليمان	مِنْ أَقْرَأِ النَّاسِ مَنَافِقَ لَا يَدْعُ مِنْهُ وَوَأَوْ ... وانظر: (إن أقرأ الناس المنافق ...).
٦٤/١	عمر بن الخطاب	من أقرأك هذه السورة التي سمعتك ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١١٠/١	عثمان بن عفان	مَنْ أَكْتَبَ النَّاسَ؟ ...
٥٤٨/٢	عامر الشعبي	مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ.
٥٤٨/٢	عامر الشعبي	مِنْ أَهْلِ الْحَيْرَةِ ...
٥٤٨/٢	عامر الشعبي	مَنْ أَيْنَ تَعَلَّمْتُمْ الْكِتَابَةَ ...
١٣٣٠/٤	عبدالله بن عباس	مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ مِئَةَ وَأَرْبَعِ عَشْرَةَ آيَةً ...
٤٤٠٥/٩	عبدالله بن عباس	مِنْ الْجُدَامِ فَلَا تَرَى بِمَكَّةَ مَجْدُومًا.
٨٦/١	قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ	مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟ ...
٤٤٦٤/٩	جابر بن عبدالله	مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ...
١٥٦١/٤	أبو هريرة	مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرِفْثْ وَلَمْ يَفْسُقْ ...
٣٥٣٧-٣٥٣٦/٨	علي بن أبي طالب	مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ...
٤٤٦٥/٩	عبدالله بن مسعود	مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ.
٤٤٥٢/٩	أبو سعيد الخدري	مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنَ عَنْ دَعَائِي ...
٣٣٣١/٨	عثمان بن عفان	مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ ...
١٠٢٥/٣	عبدالله بن عمر	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ ...
٢٢/١	عبدالله بن مسعود	مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ ...
٦٤٩/٢	سعد بن عباد	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ ...
٣٢-٣١/١	علي بن أبي طالب	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَظْهَرَهُ فَأَحَلَّ حَلَالَهُ ...
٤٤٦٤/٩	جابر بن عبدالله	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ...
٣٣/١	بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَتَعَلَّمَهُ وَعَمَلَ بِمَا فِيهِ أُلْبِسَ وَالدَّاهَ ...
٤٤٧٨/٩	أبو هريرة	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَحَمِدَ الرَّبَّ ...
٣٣/١	معاذ بن أنس الجهني	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمَلَ بِمَا فِيهِ أُلْبِسَ وَالدَّاهَ ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
١٠١/١	عمر بن الخطاب	من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن...
٤٣٤/٢	أبو هريرة	من لم يتغنَّ بالقرآن فليس منا.
١٥٨٢/٤	أبو هريرة	من يدعوني فأستجيب له ...
١٥٨٢/٤	أبو هريرة	من يستغفرنى فأغفر له ...
٥٠٤/٢	عدي بن حاتم	من يطع الله ورسوله فقد رشد ...
١٣٤٩/٤		
٨٧/١	أنس بن مالك	منأ أربعة جمعوا القرآن ...
٨٧/١	أنس بن مالك	منأ أربعة: من اهترَّ له عرش الرحمن ...
(ن)		
٢٧٩٣-٢٧٩٢/٦	عبدالله بن عمرو ابن العاص	نار الله الحامية لولا ما يزعها ...
٤٢٥١/٩	عبدالله بن عباس	نزل أمر التطفيف بالمدينة ...
٤٢٥١/٩	عبدالله بن عباس	نزل بعضها بمكة ونزل أمر التطفيف ...
٦٩/١	عمر بن الخطاب	نزل القرآن بلغة مضر.
٤٢٥٢/٩	جابر بن زيد والكلبي	نزلت بين مكة والمدينة ... (يعني: سورة المطففين)
٢٠٠٩/٥	عبدالله بن عباس	نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملة ...
٢٠١١/٥	أنس بن مالك	نزلت سورة الأنعام معها من الملائكة ...
٢٠٩٠/٥	أبو ذر الغفاري	نعم كان نبياً كلمه الله قبلاً.
٧٣٤/٢	عمرو بن العاص	نعماً المال الصالح للرجل الصالح.
١٦٠٩/٤	عمرو بن العاص	نعماً المال الصالح مع الرجل الصالح.
٣٥٧٩/٨	عبدالله بن عباس	النفس غير الروح.

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
(هـ)		
٢١٠٩/٥	عوف بن مالك	هل أنتم تاركو لي أمرائي.
٢١٠٨/٥	أبو الدرداء	هل أنتم تاركو لي صاحبي.
٢٤٩٨/٦	جابر بن عبدالله	هَلَّا بَكَرًا تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعِبَكَ.
٦٤١/٢		هلك المتنتظعون، هم المتعمقون الغالون...
٥/١	عبدالله بن عباس	هم أمة محمد ﷺ.
٢٢/١	ذو النون المصري	هم الذين مطرت عليهم سحائب الأشجان ...
٣٠٣٠/٧	مجاهد	هم الملائكة ...
٢٦٤٢/٦	عطاء بن أبي رباح	هَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمُثَلَ بِسَبْعِينَ ...
٤٢٥٥/٩	الحسن والسدي	هو الذنب على الذنب.
٢٧/١	عبدالله بن عباس	هو كتاب الله.
٤٠٧٤/٩	مجاهد	هي أول ساعة من يوم القيامة ...
١٣١٥/٤	جابر بن عبدالله	هي شفاء من كل داء.
١٣٢٩/٤	عبدالله بن عباس	هي فاتحة الكتاب ...
٣٩٥٩/٩	عبدالله بن عباس	هي مجالس القتال إذا اصطفوا ...
٢٠٠٨/٥	عبدالله بن عباس وقتادة	هي مكية إلا آيتين ... (يعني: سورة الأنعام)
٣٨٦٩/٨	عبدالله بن عباس	هي مما نزل يوم بدر. (يعني: سورة القمر)
(و)		
٢٥٤٣/٦	عبدالله بن عباس وعبدالله بن مسعود وسعيد بن جبير	وَالرُّسُلُ بَشَرٌ ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٢٧/١	عبدالله بن عباس	﴿وَأَعْتَصُمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ هو كتاب الله
٨٤/١	عبدالله بن مسعود	والذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله ...
٨٤/١	عبدالله بن مسعود	والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين ...
٨٤/١	عبدالله بن مسعود	والله لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أنني أعلمهم بكتاب الله ...
١٠٣٨/٣	عبدالله بن مسعود	والله لهكذا علمني رسول الله ﷺ.
١٠٧/١	عمر بن الخطاب	وأنا أشهد لقد سمعتهما ...
٤٧/١	عبدالله بن عباس	وضع في بيت العزة في السماء الدنيا ...
١٧٢/١	نافع	وكيف لا وقد صافحني النبي ﷺ ...
١٣٢٩/٤	عبدالله بن عباس	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَنَانِ﴾ قال: هي فاتحة الكتاب ...
٤٤١٠/٩	عبدالله بن عباس	ولو قال (في صلاتهم) لكانت في المؤمنين.
٦٢١/٢	عبدالله بن عباس	وما أقرأ؟ ...
٨٥/١	أنس بن مالك	ونحن ورثناه.
(ي)		
٢٤/١	أبو هريرة	يا أبا هريرة تعلم القرآن وعلمه الناس ...
١٨٩١/٥	عائشة أم المؤمنين	يا ابن أخي هذا عمل الكتاب ...
٥٩٩/٢	عبدالله بن مسعود	يا ابن أم عبد، قل: أعوذ بالله من الشيطان ...
٢٩٧٢/٧	عبدالله بن عباس	يا أيها الناس حُجُّوا بيت ربكم فأسمعه الله ...
١٩١٢/٥	علي بن أبي طالب	يا رسول الله إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي؟ ...

الموضع	اسم الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤٤٥٤/٩	عبدالله بن عباس	يا رسول الله ﷺ أيُّ العمل أحب ...
٤٤٥٤/٩	عبدالله بن عباس	يا رسول الله، ما الحالُّ المرتحل؟ ...
١١٢/١	عبدالله بن مسعود	يا معشر المسلمين، أُعزِّلُ عن كتابة المصاحف ويتولَّاهَا رجل ...
٥٤٧/٢	وَهْبُ بنِ مَثَبَةَ	يا هود إن الله آثرك وذريتك بسيد الكلام ...
٦٣٩/٢	عبدالله بن عباس ومجاهد وعكرمة	يتبعونه حق اتباعه.
٣٣/١	أبو هريرة	يجيء صاحب القرآن يوم القيامة فيقول القرآن: يا ربِّ حَلِّه ...
٢٦١٥/٦	عبدالله بن مسعود وأنس بن مالك	يحشر الناس على أرض بيضاء ...
٣٤/١	عبدالله بن عمرو ابن العاص	يقال لصاحب القرآن: اقرأ وأزق ...
٥٠٢/٢	أم سلمة أم المؤمنين	يُقَطَّعُ قراءته يقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف ...
٤٤٥٢/٩	أبو سعيد الخدري	يقول الله تبارك وتعالى: من شغله القرآن ...
٤٤٠٩/٩	سعد بن أبي وقاص	يؤخرونها عن وقتها تهاوناً بها.
٣٧٠٥/٨	عبدالله بن عباس وغیره	يوم بدر.
٩٠/١	أبو مسعود الأنصاري	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى ...

فَهْرَسُ
الْأَعْلَامِ

فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
	(أ)
٢٢٥٧/٥، ٥٤٦/٢	آدم ﷺ.
٣٠٣١/٧	أبان بن تغلب بن رباح الرُبَيْعِي، أبو سعد - ويقال: أبو أميمة - الكوفي، المقرئ.
١٨٩٣-١٨٩١/٥	أبان بن عثمان بن عفان، أبو سعيد القرشي، الأموي.
٤٤٧٨/٩	أبان بن أبي عيَّاش - فيروز - البصري، أبو إسماعيل العبدي.
٣٥٢/١	أبان بن يزيد بن أحمد العَطَّار، أبو يزيد البصري.
٣٢٥٤، ٢٩٥١/٧، ٢٤٢٠/٦	إبراهيم ﷺ.
٣٦٦/١	إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي، أبو إسحاق، الدمشقي.
٣١٠/١	إبراهيم بن أحمد بن عبد الله البُزُورِي، أبو إسحاق البغدادي.
٢٠٢/١	إبراهيم بن أحمد بن محمد، أبو إسحاق الطبري، البغدادي.
	إبراهيم بن إسماعيل بن غالب = ابن الخياط المالكي.
٣٤٩/١	إبراهيم بن الحسين بن عبد الله، أبو إسحاق النَّسَّاج، المعروف بالشَّطِّي.

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن زياد القَطْرِي، أبو إسحاق.	٣١٧/١
إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن عوف الزهري.	١١٢/١
إبراهيم بن عبّاد التميمي = ابن عبّاد.	
إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم = ابن الفَزْكَاح (الابن).	
إبراهيم بن عبدالرحمن البغدادي، أبو إسحاق.	٢٨٣/١
إبراهيم بن عبدالرزاق بن الحسن العجلي = ابن عبدالرزاق.	
إبراهيم بن أبي عبلة: شمر بن الخطاب = ابن أبي عبلة.	
إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي = أبو إسحاق الشيرازي.	
إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الرَّبْعِي = الجَعْبَرِي.	
إبراهيم بن عمر بن حسن = البِقَاعِي.	
إبراهيم بن عمر بن عبدالرحمن، أبو إسحاق البغدادي المقرئ.	٢٠١/١
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم = الإسْفَرَايِينِي (أبو إسحاق).	
إبراهيم بن محمد بن السَّرِيّ = الرَّجَّاج.	

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن محمد بن عبدالرحمن بن وثيق = ابن وثيق الإشبيلي.	
إبراهيم بن محمد بن عرفة العتكي نِفْطَوَيْهِ النحوي.	
إبراهيم بن محمد بن مروان الشامي ثم المصري، أبو إسحاق.	٢٢١ / ١
إبراهيم بن يحيى بن المبارك، أبو إسحاق، المعروف بابن اليزيدي، البغدادي.	٨٢٦ / ٢
إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، أبو أسماء الكوفي.	١٨٦ / ١
إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران اليمني ثم الكوفي.	١٠٣٧ / ٣، ٦٤٥، ٥٩١ / ٢، ١٨٦ / ١ ٤٤١٠ / ٩، ٣٤٩٨ / ٨
أبي بن خلف بن وهب الجمحي.	٣٣٢٨ / ٨
أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، أبو المنذر وأبو الطفيل.	١١١، ٨٦، ٨٣، ٨٢، ٧٠، ٤١ / ١ ١٣٥٣ / ٤، ٦٢٤، ٦٠٩، ٤٢٥ / ٢ ٢٧٦٤، ٢٧٥٦، ٢٧٢٩ / ٦، ١٤٥٣ ٤٤٥٣ / ٩، ٢٨٤٤، ٢٨٤٠ / ٧
أثير الدين = أبو حيان الأندلسي.	
أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني = الإسماعيلي.	
أحمد بن إبراهيم الجلاء، أبو بكر البغدادي.	٢٥١ / ١
أحمد بن إبراهيم الخوارزمي، أبو بكر المؤدب.	٣٠٥ / ١

الصفحة	الاسم
	أحمد بن إبراهيم بن داود المَنْبِجِي = ابن الطَّحَّان.
	أحمد بن إبراهيم بن عبدالغني الحنفي = السَّرُوجِي.
٦١٥ / ٢	أحمد بن إبراهيم بن مروان القَصْبَانِي، أبو العباس.
٢١٦ / ١	أحمد بن أسامة بن أحمد، أبو جعفر التُّجِيبِي، المِصْرِي.
٣٧٧، ٣٧٦ / ١	أحمد بن أسد بن عبدالواحد الأميوطي، شهاب الدين، أبو العباس.
	أحمد بن إسماعيل بن يوسف القَزْوِينِي = أبو الخير الطَّالْقَانِي.
٣٣٧-٣٣٦ / ١	أحمد بن أبي بكر: محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم العطار، أبو الحسن البغدادي.
٦٩٢ / ٢، ١٥٤ / ١	أحمد بن جبير بن محمد الكوفي، أبو جعفر الأنطاكي.
	أحمد بن جعفر بن حمدان = القَطِيعِي.
	أحمد بن جعفر، أبو علي النحوي = الدِّينُورِي.
٢٨٩ / ١	أحمد بن جعفر بن محمد - وقيل: ابن حمدون - الخَلَّال، أبو الحسن.
٨٢٧ / ٢	أحمد بن حرب بن غيلان، أبو جعفر، المعدَّل، البصري.

الاسم	الصفحة
أحمد بن الحسن بن أحمد بن خَيْرُون = ابن خَيْرُون.	
أحمد بن الحسن البَطِّي، أبو الحسن البغدادي.	٣١٧/١
أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي، القَطَّان، البغدادي.	٢٤٠/١
أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي = المتنبي.	
أحمد بن الحسين بن سليمان = أحمد بن أبي عبدالله: الحسين بن سليمان.	
أحمد بن الحسين بن علي الشافعي = البيهقي.	
أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني = ابن مهران.	
أحمد بن حفص الخَشَّاب المِصْبِي.	١١٠٨/٣
أحمد بن حمَّاد الثَّقَفِي المُنَقِّي = صاحب المِشْطَاح.	
أحمد بن سعيد بن أحمد الطَّرَابُلْسِي = ابن نَقِيس.	
أحمد بن سعيد - ويقال: ابن سعد - ابن عثمان الواسطي = المَثَلِّي.	
أحمد بن سليمان بن أحمد الكُتَّامي = ابن أبي الرَّبِيع.	

الاسم	الصفحة
أحمد بن سهل بن الفيروزان الأثناني، أبو العباس.	٢٩٧-٢٩٦/١
أحمد بن شعبان بن علي الفارسكوري، أبو العباس الغزي المعروف بابن شعبان.	٣٨٠/١
أحمد بن شعيب بن علي بن سنان = النسائي.	
أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، المعروف بابن الطبري.	٢١٩٧/٥
أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، أبو بكر البغدادي.	٢٣٠/١
أحمد بن الصَّبَّاح بن أبي سُريج = ابن أبي سُريج.	
أحمد بن الصَّقْر، أبو الفتح البغدادي = ابن الصَّقْر.	
أحمد بن عبد الله بن أحمد الصوفي = أبو نُعَيْم الأصبهاني.	
أحمد بن عبد الله بن الخضر المُعَدَّل، السُّوسَنَجَرْدِي، أبو الحسين البغدادي.	٢٩٠/١
أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال الأزدي المصري، أبو جعفر.	٢١٧/١
أحمد بن أبي عبد الله - الحسين - بن سليمان بن فزارة، أبو العباس، الكفري.	٣٧٣/١
أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحرَّاني = ابن تَيْمِيَّة.	

الاسم	الصفحة
أحمد بن عبدالرحمن بن الفضل بن الحسن العجّلي، أبو بكر المروزي، ثم البغدادي، الدَّقَّاق، المعروف بالوَلِيِّ.	٢٩٧/١
أحمد بن عبد العزيز بن موسى بن بُدْهَن الخُوَارزَمي، أبو الفتح البغدادي، نزيل مصر.	٢٤٩/١
أحمد بن عبدالواحد بن أسد = أحمد بن أسد بن عبدالواحد.	
أحمد بن عبيدالله بن حمدان بن صالح البغدادي، أبو علي.	٣٠١/١
أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُوَيَّان البغدادي القَطَّان الحربي، أبو الحسين.	١٩٩/١
أبو أحمد بن عدي = ابن عدي.	
أحمد بن علي، أبو بكر الرازي = الجَصَّاص.	
أحمد بن علي بن أحمد بن الباذش الغرناطي الخطيب، أبو جعفر.	٩٩١/٣، ٦١٤/٢، ١٦١/١
أحمد بن علي بن تَغْلِب البغدادي، الحنفي = ابن الساعاتي.	
أحمد بن علي بن عبدالله الصوفي، أبو الخطاب البغدادي.	٢١٠/١
أحمد بن علي بن عبيدالله المقرئ = أبو طاهر بن سوار البغدادي.	

الصفحة	الاسم
٤٤٦٠/٩	أحمد بن علي بن محمد القيسي، أبو العباس القسطلاني.
	أحمد بن علي بن محمد الكِناني العسقلاني = ابن حجر.
٢٢٣/١	أحمد بن علي بن محمد الهاشمي، أبو نصر البصري، ثم البغدادي المعروف بالهَبَّاري.
	أحمد بن علي بن هاشم المصري = ابن هاشم.
٣٧٤-٣٧٣/١	أحمد بن علي بن يحيى الحَصَّار، أبو جعفر الدَّاني، ثم المُرسِّي.
	أحمد بن عمَّار بن أبي العباس = المَهْدوي.
	أحمد بن عمر بن إبراهيم = القرطبي.
	أحمد بن عمر بن أحمد المُدَلْجي = النَّشائي.
	أحمد بن عمر بن أبي سُريج = ابن أبي سُريج.
٨١/١	أحمد بن أبي عمران - موسى - بن عيسى البغدادي، أبو جعفر.
	أحمد بن فارس بن زكريا الرازي = ابن فارس.
٦٢١، ٦٢٠/٢، ١٩٦/١	أحمد بن فَرَح بن جبريل، أبو جعفر البغدادي الضَّرير، المقرئ.

الصفحة	الاسم
٢٠٣/١	أبو أحمد الفَرَضِي: عبيدالله بن محمد بن أحمد البغدادي.
٢٢٣/١	أحمد بن المبارك الأُكفاني، أبو سعد المخرمي البغدادي.
	أحمد بن محمد بن إبراهيم الإزبلي = ابن خَلْكَان.
	أحمد بن محمد بن أحمد = الجُرْجاني.
	أحمد بن محمد بن أحمد = أبو حامد الإسفَرَايِينِي.
	أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني = السِّلْفِي.
	أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي = البرقاني.
	أحمد بن محمد بن إسماعيل = أبو بكر الأَدَمِي.
٢٥٢/١	أحمد بن محمد بن بشر بن الشَّارِب المؤدب، أبو بكر الخراساني المَرُورُوزِي.
	أحمد بن محمد بن بكر = البَكْرَاوي.
١/١	أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني.
٢٩٥/١	أحمد بن محمد بن الحسين بن يَزْدَةَ المَلَنجِي، الحَيَّاط، أبو عبدالله الأصبهاني.
٢٩٤/١	أحمد بن محمد بن حُمَيْد الفَآمِي، أبو جعفر البغدادي، الملقب بالفيل.

الاسم	الصفحة
أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبدالله، الذُّهلي الشَّيباني البغدادي.	٥٠ / ١، ٦٢، ٩١، ١٠٨، ٢ / ٤٣٧، ٥٩٦، ٥ / ١٩٢١، ٩ / ٤٤٦٨، ٤٤٧٤
أحمد بن محمد بن سلامة = الطحاوي.	
أحمد بن محمد بن سيماء = محمد بن أحمد بن الفتح.	
أحمد بن محمد الشَّامي الرَّقِّي، المعروف بالمَرعشي، أبو بكر.	٢١٤ / ١
أحمد بن محمد بن عبدالله، أبو العباس اليَقْطِينِي.	٢٤٩٩ / ٦
أحمد بن محمد بن عبدالله الحلبي = ابن الظاهرِي.	
أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة البَزِّي، أبو الحسن.	١٨٧ - ١٨٨، ٢ / ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٤ - ٦٢٦، ٦٣٢، ٦ / ٢٥٤٠
أحمد بن محمد بن عبدالله المَعافري = الطَّلْمَنُكي.	
أحمد بن محمد بن عبدالرحمن المكي = ابن بَقْرَة.	
أحمد بن محمد بن عبدالولي الحنبلي = ابن جبارة المقدسي.	
أحمد بن محمد بن عثمان = أبو بكر الرازي.	
أحمد بن محمد بن عثمان = ابن البَنَاء.	
أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع المكي النَّبَال = القَوَّاس.	

الصفحة	الاسم
٢٧١ / ١	أحمد بن محمد بن مامويه، أبو الحسن الدمشقي.
١٦٧ / ١	أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن الجَزَري، (ابن الشمس بن الجَزَري).
	أحمد بن محمد بن محمد الهَرَوِي = صاحب الغريبين.
	أحمد بن محمد التُّوشْجاني = أبو زُرْعَة الشِّيرَازي.
	أحمد بن محمد بن هيثم الدَّيْنَوَري = الشَّعْرَاني.
	أحمد بن محمد الوَرَّاق الرَّافِقي = أبو العباس الوَرَّاق.
١٢٤١ / ٣	أحمد بن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي، أبو جعفر.
	أحمد بن محمد بن يحيى بن نَحْلَة = أبو العباس بن نَحْلَة.
٣٦٨ / ١	أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث العَنْزِي، البغدادي، أبو حسان.
١٥٧ / ١	أحمد بن مسرور بن عبدالوهاب، البغدادي، الحَبَّاز، المقرئ، أبو نصر.
	أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي = ابن مجاهد.

الاسم	الصفحة
أحمد بن موسى بن عبدالرحمن البغدادي، أبو الفرج.	٣٢٢ / ١
أحمد بن موسى بن عيسى = أحمد بن أبي عمران	
أحمد بن موسى بن مَرْدُويه = ابن مَرْدُويه.	
أحمد بن موسى بن أبي مريم اللؤلؤي، أبو جعفر الخزاعي.	١٩١٦ / ٥، ١٦٦٥ / ٤
أحمد بن نصر بن منصور السَّدائِي، أبو بكر البصري.	١١٦٠، ١١٥٩ / ٣، ٢٠٢ / ١
أحمد بن هلال المصري.	١٧١ / ١
أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، أبو العباس البغدادي، المعروف بثعلب.	١٥٢١، ١٣٢٦ / ٤، ١١٥١ / ٣، ٣١٧ / ١ ٢٧٨٨ / ٦، ١٩٦١ / ٥
أحمد بن يزيد بن أَرْدَاذ - ويقال: يَزْدَاذ - الحُلُونِي، الصَّفَّار، المقرئ، أبو الحسن.	١٩٩ / ١
أحمد بن يوسف بن حسن المَوْصلي الشيباني الشافعي = الكواشي.	
أحمد بن يوسف بن غالب = التَّغْلبي.	
أحمد بن يوسف القَافَلائِي، أبو بكر المقرئ.	٢٨٥ / ١
أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعِينِي، أبو جعفر العَرْنَاطِي.	٤٧٤ / ٢
أحمد بن يوسف بن محمد = السَّمِين الحلبِي.	
ابن الأخرم: محمد بن النَّضِر بن مُرِّ بن الحُرِّ بن حسان بن محمد الرَّبَعي، أبو الحسن الدَّمشقي.	٢٧٢ / ١

الاسم	الصفحة
أبو الإخريط = وهب بن واضح المكي.	
الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن البلخي، ثم البصري، النحوي.	٢ / ٨٣١، ٨٤٤، ٣ / ٩٣٠، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٦٧، ١٢٤٥، ٤ / ١٤٧٥، ١٥٠٧، ١٥٦٠، ١٧٣٣، ١٧١٤، ٥ / ١٨٣٢، ١٨٥٥، ١٩١٧، ١٩٦١، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢١١٢، ٢١٩١، ٢٢٠٦، ٢٢٥٦، ٢٢٧٤، ٢٣١٢، ٢٣٢٦، ٦ / ٢٣٧٧، ٢٤٥٠، ٢٦٢٩، ٢٦٦٦، ٢٧٩٣، ٢٧٩٧، ٢٨١٣، ٢٨١٨، ٧ / ٢٩٦٩، ٣٠٦١، ٣٠٦٧، ٣٢٠٩، ٣٢٣٧، ٣٢٥٤، ٣٢٦٩، ٣٢٨٠، ٨ / ٣٤٢٩، ٣٦٥٧، ٣٧٨٦، ٩ / ٤٠٠٨، ٤٤٣٩، ٤٣٩٦، ٤١٦٩، ٤١٣٩
أخفش باب الجابية = الأخفش الدمشقي.	
الأخفش الدمشقي: هارون بن موسى بن شريك، أبو عبدالله التغلبي، أخفش باب الجابية. وهو الأخفش الكبير.	١ / ٢٧٢، ٢ / ٥٢٤، ٤ / ١٥٠٨
الأخفش الصغير: علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن البغدادي النحوي.	٧ / ٣٣١٦
الأخفش الكبير = الأخفش الدمشقي.	
الأخفش النحوي = الأخفش الأوسط.	
الإخميمي: محمد بن أحمد بن محمد، أبو الخير الأنصاري، الخزرجي، ناصر الدين.	٢ / ٤٣١
ابن الإخميمي = الإخميمي.	

الاسم	الصفحة
إدريس بن عبدالكريم البغدادي الحدّاد، أبو الحسن، مقرئ العراق.	١٩٥ / ١
الأدْؤُوي: محمد بن علي بن أحمد، أبو بكر المصري.	١٥٩٧ / ٤، ١٠٧٠ / ٣
الأدْمي = أبو بكر الأدْمي.	
الأدْمي: محمد بن الحسن بن عمران، أبو عبدالله الأَرَجَانِي.	٣٠٢ / ١
الأذْرعي: علي بن سليم بن ربيعة، الأنصاري، الشافعي.	١٣٥، ١٢٧ / ١
الأزرق = إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق.	
الأزرق = يوسف بن عمرو بن يسار المدني.	
الأزرق الجَمّال = الحسين بن علي بن حمّاد بن مهران الرّازي.	
أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي.	٥ / ١
إسحاق بن إبراهيم <small>عليه السلام</small> .	٢٩٥١ / ٧، ٢٤٥٠، ٢٤٤٨ / ٦
إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله المروزي، البغدادي، ورّاق خَلَف.	٣٤٧، ١٩٥ / ١
أبو إسحاق الإسفراييني = الإسفراييني (أبو إسحاق).	
أبو إسحاق السّبيعي: عمرو بن عبدالله بن ذي يُحمّد الكوفي.	٤٣ / ١

الصفحة	الاسم
١٣٠، ١٢٩/١	أبو إسحاق الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي الشافعي.
	أبو إسحاق الطبري = إبراهيم بن أحمد بن محمد.
	إسحاق بن عيسى بن جُبَيْرِ الضَّبِّي = إسحاق الكوفي.
٢٩٧٨/٧	إسحاق الكوفي: إسحاق بن عيسى بن جُبَيْرِ الضَّبِّي، الكوفي.
	إسحاق بن محمد بن عبدالرحمن القُرشي المخزومي = المُسَيَّبِي.
	أبو إسحاق بن وثيق الإشبيلي = ابن وثيق الإشبيلي.
٦٠٢/٢	إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق.
٤٠٠٦/٩	أسعد بن زُرارة بن عُدَس، أبو أمانة الأنصاري، الخَزَرَجِي.
٦٥٤/٢، ١٣١/١	الإسفرائيني (أبو إسحاق): إبراهيم بن محمد بن إبراهيم.
	الإسفرائيني = أبو حامد الإسفرائيني.
١١٠٠/٢	الإسكندراني: محمد بن القاسم بن يزيد، أبو علي.
٥٤٦/٢	إسماعيل <small>عليه السلام</small> .
	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البصري = إسماعيل القاضي.

الاسم	الصفحة
إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، أبو إسحاق - ويقال: أبو إبراهيم - الأنصاري، المدني.	٣٢٦ / ١
إسماعيل بن حماد التركي = الجوهرى.	
إسماعيل بن الحوَيْرِس، أبو علي الدمشقي.	٢٧١ / ١
إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري، أبو طاهر الأندلسي، ثم المصري. (صاحب العنوان).	١٥٨ / ١، ٣ / ٩٩٣، ٥ / ٢١٢١، ٢٢٧٦، ٦ / ٢٥٢١، ٢٣٨٧، ٢٣٩٣، ٧ / ٢٨٨٩، ٣٠١٤، ٣٠٥١، ٣٠٩١، ٨ / ٣٨٣٨
إسماعيل بن عبدالله بن عمرو النحَّاس، أبو الحسن المصري.	٢١٥ / ١
إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين المكي المخزومي، المعروف بالقُسط، أبو إسحاق.	٢٤٣ / ١
إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة = السُّدي.	
إسماعيل بن عمر بن كثير = ابن كثير.	
إسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد المصري.	٢٢٠ / ١
إسماعيل القاضي: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق الأزدي، البصري، المالكي، قاضي بغداد.	١٥٤ / ١، ٧ / ٢٨٨٠
إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري = المُرَني.	

الاسم	الصفحة
الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، أبو بكر.	٤٣٥ / ٢
الإسنوي: عبدالرحيم بن الحسن بن علي، الأموي، الشافعي.	١٣٥، ١٢٧ / ١
أبو الأسود الدئلي: ظالم بن عمرو بن سفیان الدؤلي.	٢٠٤٠ / ٥، ٥٤٦ / ٢، ١١٤ / ١
الأسود العنسي = عبهلة بن كعب بن عوف العنسي.	
الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو - وقيل: أبو عبدالرحمن - الكوفي.	٣١٥ / ١
أسيد بن أسد.	٤٠٦٧ / ٩
ابن أشته: محمد بن عبدالله بن محمد الأصبهاني المقرئ، أبو بكر.	١٨١ / ١
أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي، أبو عمرو العامري.	١٤٥٤ / ٤
أبو الأشهب العطاردي = جعفر بن حيّان.	
الأصبهاني = داود بن علي بن خلف.	
الأصم = يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطي.	
الأصمعي: عبدالملك بن قُريب بن عبدالملك أبو سعيد البصري.	٣١٠٥، ٢٩٦٨ / ٧، ١٤٤٣ / ٤، ١٧٦ / ١
ابن الأعرابي: محمد بن زياد الهاشمي، أبو عبدالله الأحول.	٢٨٠٠ / ٦، ٤٣٨ / ٢

الاسم	الصفحة
الأعرج: حميد بن قيس، أبو صفوان المكي.	١١٨/١
الأعرج = عبدالرحمن بن هرمز.	
الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير الوائلي، المعروف بأعشى قيس.	١٥٩٨/٤
الأعشى = يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي.	
الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي.	٢٢٧٢/٥، ١٨٤، ١١٩/١
الأفرع = أبو علي العطار.	
إلياس عليه السلام.	٣٥١٢، ٣٥١١/٨
ابن الإمام = عبدالعزيز بن علي بن محمد ابن إسحاق بن الفرج المصري.	
أبو أمامة بن النقّاش = ابن النقّاش.	
امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي.	١٢٥٥/٣
أمية بن عبدالله بن خالد بن أسيد القرشي المكي.	٤٣/١
ابن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر البغدادي.	١١٥١/٣، ٥١٩، ٤٣٧/٢، ٤٨/١، ٢١٠٨، ٢٠٨٨، ١٩٨٢/٥، ١٦٤٩/٤، ٢٤٧٨، ٢٤١٢/٦، ٢٣٤٨، ٢٢٩٠، ٢٦٨٠، ٢٦٧٧، ٢٥٨٣، ٢٥٥٧، ٢٤٨٠، ٣١٥٦، ٣٠٤٠، ٢٩٤٦/٧، ٢٧٣١، ٤٢٦٧، ٤٠٣٧/٩، ٣٥٥٧، ٣٣٨٠/٨، ٤٤٣٩، ٤٤١٧، ٤٣٦٩، ٤٣١٨

الصفحة	الاسم
١/٢١، ٥٩، ٨٥-٨٨، ١٠٣، ١١١، ١٧٥، ١٨٥، ٢/٢٠٠، ٤/١٣١٤، ٥/٢٠١٠، ٦/٢٦١٥، ٩/٤٤١٤، ٤٤٥١، ٤٤٦٦	أنس بن مالك بن النضر، أبو حمزة الأنصاري.
	الأهوازي = أبو علي الأهوازي (الحسن ابن علي بن إبراهيم).
٨/٣٥٣٦	أورياً (صاحب سليمان عليه السلام).
١/١٧٥	أبو أيوب الأنصاري: خالد بن زيد بن كُئِب.
١/٢٨٠	أيوب بن تميم بن سليمان التميمي، أبو سليمان الدمشقي.
	أبو أيوب الضبي = الضبي.
٨/٣٥٢٦	أيوب بن المتوكل الأنصاري، البصري، المقري.
(ب)	
	ابن بابوس (ابن بابش) = يوسف بن محمد ابن أحمد بن بابش.
	ابن الباذش = أحمد بن علي بن أحمد.
١/١٦٤	ابن البارزي: هبة الله بن عبدالرحيم بن إبراهيم البارزي الحموي.
	البافي = أبو محمد البافي.
١/٦١، ٦٩، ٨٨، ٩٧، ١١٥، ١٥١، ٤/١٣٣٣	ابن الباقلائي: محمد بن الطيب بن محمد البصري البغدادي أبو بكر.

الاسم	الصفحة
البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، أبو عبدالله.	١٠٠، ٩٦، ٨٩، ٨٦-٨٣، ٦٣، ٢٨/١ ٤٩٨، ٤٣٤، ٤٣٠/٢، ١٩٤، ١٨٦ ٢٥٤٦، ٢٥٤١/٦، ٦٥٠، ٦٠٩ ٤٤٧٧، ٤٤٦٤، ٤٤٥٥، ٤٣٧٩/٩
ابن البختري: عبدالرحمن بن الفضل بن الحسن بن البختري المقرئ.	١٣٦٦/٤
ابن بدر النفاح = ابن النفاح.	
البراء بن عازب بن الحارث، أبو عمارة الأنصاري الأوسي.	٤٢٨/٢
البرصاطي (البرزاطي) = الحسن بن عثمان النجار المؤدب.	
البرقاني: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر الخوارزمي.	٢٣٨/١
أبو البركات بن الوكيل = محمد بن عبدالله ابن يحيى البغدادي، الكرجي، الخباز، الدباس.	
البرماوي: محمد بن عبدالدائم بن موسى العسقلاني، شمس الدين، أبو عبدالله، القاهري.	٤٢٦/١
برهان الدين المرغيناني = صاحب الهداية.	
أبو البرهسم: عمران بن عثمان الزبيدي، الشامي، الحمصي.	٢١٣٥، ٢١١٤/٥
بريدة بن الحصيب بن عبدالله الأسلمي.	٣٣/١

الاسم	الصفحة
ابن أبي بزة = أحمد بن محمد بن عبدالله ابن القاسم البزّي.	
البزّي = أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم.	
ابن بشار: الحسن بن علي بن أحمد بن بشار، أبو بكر بن العلاف البغدادي.	٧٠٤/٢
بشر بن عبدالملك (أخو أكيدر دومة).	٥٤٨/٢
ابن بشران: علي بن محمد بن بشران، أبو الحسن البغدادي.	٢٥٢/١
ابن بضحان: محمد بن أحمد بن بضحان، أبو عبدالله، بدر الدين بن السراج، الدمشقي.	٦٦٤، ٤٥٤/٢
ابن البصري = عقيل بن علي البغدادي.	
ابن بطّال: علي بن خلف بن بطّال القرطبي البلنسي ويعرف بابن اللّجام، المالكي.	٤٤٦، ٤٤٥، ٤٣٩/٢، ١٠٩/١
البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد، الشافعي.	١٣٨/١
أبو البقاء العكبري = العكبري.	
البقاعي: إبراهيم بن عمر بن حسن، أبو الحسن الشافعي، برهان الدين.	٣٥٨/١
ابن بقرّة: أحمد بن محمد بن عبدالرحمن المكي، أبو الحسن. (وانظر: محمد بن هارون).	٤١٠٣/٩، ١٢٦٣/٣
بكار بن أحمد بن بكار البغدادي، أبو عيسى.	٢٥١/١

الاسم	الصفحة
أبو بكر الأدمي: أحمد بن محمد بن إسماعيل الحمزي البغدادي. أبو بكر الأذفوي = الأذفوي.	٤٤٣٨/٩
أبو بكر الخياط: محمد بن علي بن محمد البغدادي.	٢٠٤/١
أبو بكر الرازي = أحمد بن محمد بن عثمان المقرئ. أبو بكر الرازي = الجصاص.	٢٦٧/١
أبو بكر السراج = ابن السراج.	
بكر بن شاذان بن بكر البغدادي، أبو القاسم.	٢٥٨/١
أبو بكر الشذائي = أحمد بن نصر بن منصور.	
أبو بكر الصديق: عبد الله بن عثمان بن عامر التيمي، خليفة رسول الله ﷺ.	١٠١، ٩٩، ٩٧-٩٥، ٩١-٨٨، ٧٤/١ ٣٧٥١/٨، ١٩٥٥/٥، ١١٧، ١٠٣
أبو بكر الطحان: محمد بن الحسن الضير المصري.	٢٦٩/١
أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي، مولا هم، الكوفي.	١٩١، ١٣٩/١
أبو بكر القرشي: محمد بن إسماعيل القرشي.	١١٠٤/٣
أبو بكر القصري: محمد بن منصور بن إبراهيم البغدادي.	٦٥٨/٢

الاسم	الصفحة
أبو بكر القورسي = القورسي.	
بكر بن محمد بن عثمان = المازني.	
أبو بكر بن مهرا = ابن مهرا.	
البكر اوي: أحمد بن محمد بن بكر، أبو العباس.	٢٦٠٢/٦، ٩٧٨/٣
أبو بكر الثقفى: نفع بن الحارث.	٤٩٧/٢
بلال بن رباح، أبو عبدالله الحبشي، مؤذن النبي ﷺ.	٢٦٧٠/٦
ابن بليمة: الحسن بن خلف بن عبدالله الهوراني القيرواني السكندري.	٢٣٣، ٢٣١، ٢٢٠، ٢١٨، ١٦٠/١ ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٧-٣١١، ٣١٨، ٣٢٤، ٧٧٣/٢، ٨٧٣، ٩٠٠، ٩٩١، ١٠٣٠، ١١٣٥/٣، ١١٤٧، ١١٦٩، ١١٧٤، ١١٧٩، ١١٨٥، ١١٨٧، ١١٨٩، ١٣٤٠/٤، ٣٤٦٩/٨، ٤٣٥٠/٩
ابن البلاء: أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، أبو العباس المراكشي.	٢٣٤٤/٥، ٩٥٥/٣، ٥٥٥، ٥٥٢/٢ ٣٣٧٧/٨، ٢٩٠٩/٧
البندنجي: محمد بن هبة الله بن ثابت، أبو نصر.	١٣٣٤/٤، ٤٤٧، ٤٤٥/٢
ابن بهرام = محمد بن أحمد بن عبدالوهاب.	
ابن البواب = علي بن هلال بن البواب.	

الاسم	الصفحة
ابن بُويّان = أحمد بن عثمان بن جعفر بن بُويّان.	
البُويّطي: يوسف بن يحيى، أبو يعقوب المصري، الشافعي.	٥٢٢، ٥٠٠ / ٢
البيضاوي: عبدالله بن عمر بن محمد، أبو الخير الشيرازي، الشافعي، القاضي.	١٣١٤، ١٣١٢ / ٤، ٥١٩ / ٢، ٦ / ١ ١٤٨٣، ١٤٧٩، ١٤٧٧، ١٤٥٦، ١٣٦٣ ١٦٣١، ١٦٣٠، ١٥٧٢، ١٥١٨، ١٤٩٩ ١٧٩٧، ١٧٩٥، ١٧٥٥، ١٦٧٥، ١٦٥٧ ١٨٠٨، ١٨٠٥، ١٨٠١، ١٨٠٠ ١٩٥٢، ١٩٤٧، ١٨٣١ / ٥، ١٨١٨ ٢٢٠٢، ٢٢٠٠، ٢١٩٣، ٢١٤٦، ٢٠٢٣ ٢٣٥٠، ٢٣٢٠، ٢٣١٦، ٢٣٠٨، ٢٢٢٤ ٢٣٩٦، ٢٣٩٤، ٢٣٨٢، ٢٣٦٦ / ٦ ٢٤٩١، ٢٤٥٨، ٢٤٥٦، ٢٤٤٩، ٢٤١٥ ٢٥٩٢، ٢٥٨٥، ٢٥٥٦، ٢٥٣٣، ٢٤٩٣ ٢٦٥٠، ٢٦٢٧، ٢٦٢٢، ٢٦٠٤، ٢٦٠١ ٢٧٠٣، ٢٦٩٧، ٢٦٩٢، ٢٦٧٧، ٢٦٧١ ٢٧٩٦، ٢٧٨٥، ٢٧٨٠، ٢٧١١، ٢٧٠٥ ٢٨٧٣، ٢٨٦٥ / ٧، ٢٨١٩، ٢٧٩٧ ٣٠٢٣، ٢٩٨٦، ٢٩٤٦، ٢٩٠٢، ٢٨٨٦ ٣٠٩٢، ٣٠٧٩، ٣٠٣٧، ٣٠٣٠، ٣٠٢٧ ٣٢٠٢، ٣١٤٥، ٣١٤١، ٣١٢٠، ٣١١٧ ٣٢٩٩، ٣٢٩٠، ٣٢٨٩، ٣٢١١ - ٣٢٠٩ ٣٤٣٩، ٣٣٨٠، ٣٣٣٩ / ٨، ٣٣٠٨ ٣٤٨٢، ٣٤٥٧، ٣٤٤٣، ٣٤٤٢، ٣٤٤٠ ٣٥٨١، ٣٥٧٧، ٣٥٢٠، ٣٥١٠، ٣٤٨٥

الاسم	الصفحة
	٣٦٦٥، ٣٦٥٣، ٣٦٣٦، ٣٦٠٤، ٣٥٨٧ ٣٨٢٦، ٣٨٠٩، ٣٧٨٠، ٣٧٦٢، ٣٧٦١ ٣٨٥٧، ٣٨٥٠، ٣٨٤٣، ٣٨٤٠، ٣٨٣٣ ٤٠٢٥، ٤٠١٨/٩، ٣٨٧٧، ٣٨٦٧ ٤٢٢٢، ٤٢٠٤، ٤١٩٨، ٤١٠٥، ٤١٠١ ٤٤٠٤، ٤٣٢٥، ٤٢٩٧، ٤٢٧١، ٤٢٦٨
البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي الشافعي، أبو بكر.	٥٧، ٥٥، ٥٠، ٤٦، ٤٣، ٤١/١ ١٣١٤/٤، ٦٤٨، ٥٤٣، ٥٠١/٢ ٤٤٥٤/٩، ١٣٢٨، ١٣٢٧، ١٣١٦ ٤٤٧٨، ٤٤٦٨، ٤٤٦٦، ٤٤٥٦
(ت)	
تاج الدين السُّبكي = السُّبكي.	
تُبَّع بن حَسَّان بن تُبَّع الجَمِيرِي.	٢٧٩١/٦
الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ، أبو عيسى السلمى الضرير.	١١٢، ١٠٨، ٣٤-٣٢، ٢٩، ٢٢/١ ٢٢٥٨/٥، ١٣٦٠/٤، ٥٠٢/٢ ٤٤٧٤، ٤٤٥٦، ٤٤٥٤، ٤٤٥٢/٩
التَّغَلِبِيُّ: أحمد بن يوسف بن خالد، أبو عبدالله البغدادي.	١٨٦٨/٥
تقي الدين الصائغ = الصائغ.	
التقي الفاسي: محمد بن أحمد بن علي، أبو الطيب الفاسي.	٦٥٦/٢
التَّمَّار = محمد بن هارون بن نافع.	
تميم بن أوس بن خارجة الداري.	٦٤٣/٢، ٩٤-٩٣/١

الصفحة	الاسم
٥٠٢/٢	التَّوْرِبَشْتِي: فضل الله بن حسين، أبو عبدالله الشيرازي.
١٣١، ١٢٩/١	ابن تَيْمِيَّة: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحَرَاني، الدَّمَشقي.
(ث)	
	ابن ثابت = عبدالله ثابت التَّوَزِي.
٢٤٠/١	ثابت بن بُنْدَار بن إبراهيم بن بُنْدَار، أبو المعالي الدِّيَنُورِي، البَقَال، البغدادي. ثعلب = أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني.
٧١٠/٢	الثَّغْرِي: علي بن أحمد بن محمد الطَّرَسُوسِي، أبو الحسن الكَلَابِيزِي، المِسْكِ، ثم البصري.
	الثَّلْجِي (ابن الثَّلْجِي) = محمد بن شجاع البغدادي.
	ثوبان بن إبراهيم النُّوبِي الإخْمِيمِي = ذو النون المِصْرِي.
(ج)	
٣٢٤٩/٧	جابر بن زيد، أبو الشَّعْنَاء الأزدِي ثم الجَوْفِي.
١١١/١	جابر بن سَمْرَةَ بن جنادة بن جندب السُّوَائِي.
٤١٣٥/٩، ٣٦٤٧/٨، ٢٠١٠/٥ ٤٤٦٣، ٤٤٤١	جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري، السَّلْمِي.

الصفحة	الاسم
٤٤٦٨/٩	جابر بن يزيد الجعفي.
٤٤٦٢/٩، ١٠١٩/٣	الجاجاني: حامد بن علي بن حسنويه، أبو الفخر القزويني.
	جار الله الزمخشري = الزمخشري.
	ابن جبارة = الهدلي: يوسف بن علي بن جبارة.
١٦٤/١	ابن جبارة المقدسي: أحمد بن محمد بن عبد الولي، الحنبلي، المقرئ، أبو العباس.
٣٠٢٥/٧	الجبائي: محمد بن عبد الوهاب بن سلام، أبو علي البصري.
	الجبني = محمد بن أحمد بن عبد الله بن هلال السلمي.
	ابن جبير = أحمد بن جبير بن محمد الكوفي الأنطاكي.
٦١٠، ٦٠٠، ٥٩٧/٢، ٢٦، ٢٥/١	جبير بن مطعم بن عدي، القرشي التوفي.
	الجحدري = عاصم بن أبي الصباح.
٢٦٥٣/٦	الجدي: سعدان بن كثير، أبو صالح الجدي، المكي.
٦٥٢/٢، ٣٥٧/١	الجرجاني: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس الجرجاني.
١٨٣٢/٥	الجرمي: صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، البجلي.
	جزل بن أوس بن مالك = الحطيئة.

الاسم	الصفحة
ابن جريج: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج القرشي الأموي.	٤٢/١
ابن الجزري: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن المشقي ثم الشيرازي الشافعي، أبو الخير. (صاحب النشر).	١٦٧، ١٤٦، ١٤٠، ١٠٥، ٨٩، ٧٨/١ ٣٤٧، ٢٦٠، ٢٣٧، ١٩١، ١٧٩، ١٧٧ ٣٩٣/٢، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٦٣، ٣٦٢ ٤٩١، ٤٦٨، ٤٦٠، ٤٥٢، ٤٠٨، ٣٩٨ ٦٢٩، ٦٢٥، ٦١٢، ٦٠٦، ٥٩٧، ٥٩٢ ٦٨٩، ٦٨١، ٦٦٦، ٦٦٠، ٦٣٦، ٦٣٢ ٧٣٩، ٧٣٢، ٧٢٩، ٧١١، ٧٠٥، ٦٩٦ ٩٦١، ٩٥٦، ٩٣٠، ٨٩١/٣، ٧٤٣ ١١٠٤، ١٠٨٩، ١٠٣٦، ١٠٢٢، ٩٩٠ ١١٨١، ١١٥١، ١١٤٩، ١١٤٦، ١١٣٩ ١٢٨٤، ١٢٤١، ١٢١٧، ١١٩٧، ١١٩٥ ١٣٥٤، ١٣٤٦، ١٣٣٨/٤، ١٣٠٧ ١٦٤٦، ١٥٩٦، ١٥١٣، ١٥١٢، ١٥٠٧ ٢١٦٤، ٢٠٦١/٥، ١٧٣٨، ١٧٣١ ٢٧١٩، ٢٦٥٣، ٢٥٣٠/٦، ٢٣٤٤ ٣٨٣٨، ٣٦٣٥، ٣٥١١/٨، ٣٠٥١/٧ ٤٤٥٣، ٤٤٣٧، ٤٣٥٠، ٤٠٩٢/٩
الجصاص: أحمد بن علي، أبو بكر الرازي.	١٣٢٦/٤
الجعبري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربيعي.	١٧٧، ١٧٥، ١٦٤، ١٥٣، ١١٥/١ ٣٩٩، ٣٩٦، ٣٩٣/٢، ١٨٧، ١٧٩ ٤٦٤، ٤١٥، ٤١٣، ٤٠٥، ٤٠٣-٤٠١ ٥٢٢، ٥٢٠، ٥١٩، ٥٠٥، ٥٠١، ٤٩٠ ٦٣٠-٦٢٨، ٦١٢، ٦٠٥، ٦٠٠، ٥٧٥

الاسم	الصفحة
	٦٣٨، ٦٧٤، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٩٠،
	٦٩٧، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧١٤، ٧١٧، ٧٢١،
	٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣٧، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٤٩،
	٧٥٤، ٧٩٠، ٧٩٦، ٧٩٩، ٨١٧، ٨١٩،
	٨٢٢، ٨٢٨، ٨٢٨/٣، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٨،
	٩١١، ٩١٦، ٩٢٨-٩٣٢، ٩٣٥، ٩٤٨،
	٩٥٩، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٤،
	٩٨٨، ٩٩٢، ٩٩٥، ٩٩٦، ١٠٠٠،
	١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠١٢،
	١٠١٣، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٧-١٠٢٩،
	١٠٣٤، ١٠٣٦، ١٠٧٢، ١٠٨٨، ١٠٩٣،
	١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠٤، ١١٢٠، ١١٢٥،
	١١٣٩، ١١٥٠، ١١٥٣، ١١٧٣، ١١٨٠،
	١١٩٥، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١٣، ١٢٢٤،
	١٢٣٨، ١٢٥١، ١٢٥٥، ١٢٥٩، ١٢٨٦،
	١٢٩٣، ١٣١٣/٤، ١٣٢٤، ١٣٣٦،
	١٣٤١، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٥٦، ١٣٦٦،
	١٣٧٩، ١٤٠٩، ١٤٣٦، ١٤٤٣، ١٤٤٥،
	١٤٥١، ١٤٨٤، ١٤٨٨، ١٤٩٠، ١٥١٢،
	١٥١٩، ١٥٢١، ١٥٢٧، ١٥٧٠، ١٥٨٧،
	١٦٠٥، ١٦٠٧، ١٦١٠، ١٦٢٢، ١٦٦٠،
	١٧١٠، ١٧١٣، ١٧٢٧، ١٧٣٠، ١٧٤١،
	١٧٤٣، ١٧٤٥، ١٧٥٥، ١٧٩٤، ١٧٩٦،
	١٨٣١/٥، ١٨٧٢، ١٨٩٩، ١٩٥٢،
	١٩٥٧، ٢٠٣٥، ٢٠٨٧، ٢١٢٠، ٢١٢١،
	٢١٣٣، ٢١٦٤، ٢١٦٦، ٢١٧٦، ٢١٩٧،
	٢٢١٠، ٢٢٢٤، ٢٢٣٨، ٢٢٥٦، ٢٢٨٦،

الصفحة	الاسم
<p>٢٣٤٥، ٢٣٣١، ٢٣٠٨، ٢٣٠٦، ٢٣٠٥ ، ٢٣٩٤، ٢٣٨١، ٢٣٧٦/٦، ٢٣٥٣ ، ٢٤٥٦، ٢٤٤٦، ٢٤٣٠، ٢٤١٠، ٢٤٠٨ ، ٢٤٩١، ٢٤٧٧، ٢٤٧٥، ٢٤٧١، ٢٤٦٦ ، ٢٥٥٤، ٢٥١٤، ٢٤٩٨، ٢٤٩٥، ٢٤٩٣ ، ٢٦٦٦، ٢٦٥٢، ٢٦٠٤، ٢٥٨٥، ٢٥٦٠ ، ٢٧٨٠، ٢٧٤٦، ٢٧٤٣، ٢٧٠٦، ٢٦٨٠ ، ٢٨٨٢/٧، ٢٨١٨، ٢٧٩٩، ٢٧٨٧ ، ٢٩٧٤، ٢٩٦٨، ٢٩٥٦، ٢٩٣١، ٢٩٠٤ ، ٣٢٠٧، ٣٢٠٦، ٣١٨٥، ٣٠٧٩، ٢٩٨٤ ، ٣٣٧٥، ٣٣٤٨/٨، ٣٢٨٣، ٣٢٥٠ ، ٣٤٨٣، ٣٤٧٥، ٣٣٨٠، ٣٣٧٩، ٣٣٧٦ ، ٣٦٣١، ٣٦٠٨، ٣٥٧٧، ٣٥٥٦، ٣٥١٠ ، ٣٧٩٠، ٣٧٨٧، ٣٧٨٦، ٣٧٦٣، ٣٧٦١ ، ٣٩٣٣/٩، ٣٩٠٢، ٣٨٧٥، ٣٨٠٩ ، ٤١٦٤، ٤٠٨٨، ٤٠١٩، ٣٩٤٣، ٣٩٣٥ ، ٤٢٤٨، ٤٢٤١، ٤٢٣٧، ٤٢٠٦، ٤١٧٥ ، ٤٣٢٥، ٤٣١٠، ٤٣٠٩، ٤٢٧٤، ٤٢٥٩ ٤٣٦٩، ٤٣٤١، ٤٣٣٧</p>	
	<p>أبو جعفر الباقر = محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.</p>
<p>٣٤٥/١</p>	<p>جعفر بن حَيَّان العُطَّاردي، السَّعدي، البصري، أبو الأَشْهَب، الحَدَّاء، الضَّرير.</p>
<p>٧٢٠/٢</p>	<p>أبو جعفر الرُّؤَاسي: محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي.</p>

الصفحة	الاسم
١٣/١	جعفر الصادق: جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو عبدالله.
٣٣٣/١	جعفر بن عبدالله بن الصَّبَّاح بن نَهْشَل الأصبهاني، أبو عبدالله الأنصاري.
	أبو جعفر الغَرَناطي = أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيْنِي.
٣٢٢/١	جعفر بن محمد بن أسد النَّصِيبِي، أبو الفضل الضَّرير، المعروف بابن الحَمَّامِي.
	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين = جعفر الصادق.
٢٠٠/١	جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، أبو جعفر.
١١٨/١	أبو جعفر المدني: يزيد بن القعقاع المخزومي.
١٩٠، ١٨٩، ١٧٩/١	أبو جعفر المنصور: عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي، العباسي، الخليفة.
	أبو جعفر النَّحَّاس = النَّحَّاس.
	ابن جَمَّاز = سليمان بن مسلم بن جَمَّاز.
	ابن جمهور = موسى بن جمهور التَّيْسِي.
	جندب بن جنادة = أبو ذر الغفاري.
٤٥٣/٢، ٣٦٤، ١٦٦/١	ابن الجُنْدِي: عبدالله بن أَيَّدُغْدِي بن عبدالله، الشَّمْسِي، المصري.

الاسم	الصفحة
ابن جَنِّي: عثمان بن جَنِّي، أبو الفتح المَوْصلي.	٢/٧٣٩، ٤/١٤٢٩، ٥/١٩٥٨، ٢٠٩٢، ٢١٠٥، ٢١٠٩، ٢١١١، ٢١١٣، ٢٣٠٦، ٧/٢٩٧١، ٣٠٦١، ٣٠٩٦، ٨/٣٨٢٣
الجوخائي = علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي.	
ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج القرشي، البكري، البغدادي، الحنبلي.	٢/٤٣٧، ٤٣٨
الجَوْهري: إسماعيل بن حمَّاد، أبو نصر التركي.	٢/٦٠٦، ٧٣٦، ٧٣٨، ٣/١٢٠٩، ٦/٢٤٦٢، ٧/٣٠٢٣
الجوهري = علي بن عثمان بن حبشان.	
الجوهري = علي بن محمد بن الحسن الشاهد.	
الجوهري = محمد بن شاذان.	
(ح)	
أبو حاتم السجستاني: سهل بن محمد بن عثمان.	١/٦٧، ١١٣، ١٨١، ٢/٤٩٤، ٥١١، ٤/١٤٤٠، ١٤٧٥، ١٦٥٢، ١٦٥٧، ١٦٦٧، ١٦٧١، ١٦٨٦، ١٧٩٢، ١٨٠٠، ٢/١٨٠٢، ٥/١٩١٤، ٢٠٠٠، ٢٢٤٧، ٢٢٥٦، ٢٣١٤، ٢٣٥٨، ٦/٢٤١٠، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٥٩٦، ٢٦١١، ٢٦١٣، ٢٦٣٠، ٢٦٣٧، ٢٦٧٩، ٢٦٨١، ٢٧٣١، ٢٧٣٧، ٢٨١٣-٢٨١٥، ٢٨١٨، ٧/٢٨٥٢-٢٨٥٤، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٥، ٢٩٩٣، ٣٠١٣، ٣٠٣٦، ٣٠٣٩

الصفحة	الاسم
٣٠٨٣، ٣٠٨٢، ٣٠٧٢، ٣٠٦٧، ٣٠٤٠ ٣٢١١، ٣١٥٢، ٣١١٥، ٣١٠٥، ٣٠٨٥ ٣٢٦٨، ٣٢٤٧، ٣٢٤٤، ٣٢٣٧، ٣٢١٢ ٣٣٦٣/٨، ٣٣١٧، ٣٢٩٩-٣٢٩٦ ٣٤١٨، ٣٤١٧، ٣٣٨٣-٣٣٨١ ٣٤٨٤، ٣٤٨٣، ٣٤٨١، ٣٤٤٥، ٣٤٤٤ ٣٦٤٤، ٣٦٢١، ٣٥٥٧، ٣٤٨٧، ٣٤٨٦ ٣٧٢٣، ٣٦٩٨، ٣٦٩٧، ٣٦٦٦، ٣٦٤٥ ٣٧٩٠، ٣٧٦٠، ٣٧٥٤، ٣٧٣٨، ٣٧٣٠ ٣٩٠٨، ٣٨٨٢، ٣٨٦٦، ٣٨٤٤، ٣٧٩١ ٤٠٢٨، ٤٠٢٠، ٤٠٠٠، ٣٩٤٧/٩ ٤١٦٤، ٤١٤٤، ٤١١٦، ٤٠٣٨، ٤٠٣٧ ٤٢٥٩، ٤٢٢٢، ٤٢١٠، ٤١٩٨، ٤١٨٣ ٤٣٥٥، ٤٣٣١، ٤٣١٨، ٤٢٦٨، ٤٢٦٧ ٤٤٣٩، ٤٣٧٨، ٤٣٦٩، ٤٣٦١	
٤٠٧٦/٩	حاتم الطائي: حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي.
١٧٩٤/٤	ابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، أبو محمد الحنظلي، الرازي.
١٥٢، ١٤٦، ١٤٥، ١٣٤، ١٢٦/١ ٥١٤، ٤٩٠، ٤١٥، ٤١٤/٢، ١٥٣ ١٧٩٣/٤، ٧٩٠، ٧٣٥، ٥١٥ ١٩٥٢/٥	ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر، الكردي، الإسناي.
	الحارث الأعور = الحارث بن عبدالله الهمداني.

الاسم	الصفحة
الحارث بن خزيمة بن عدي الخزرجي الأنصاري.	١٠٧/١
الحارث بن عبدالله الهمداني الخارقي، أبو زهير، الكوفي الأعور.	٣١٦/١
الحارث بن هشام بن المغيرة، أبو عبدالرحمن القرشي، المخزومي، عم عكرمة بن أبي جهل.	٢٦٦٨/٦
الحاكم النيسابوري: محمد بن عبدالله ابن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني.	١٠٨، ٥٤، ٤٧، ٤٦، ٣٣، ٣٢، ٢٧/١ ١٩٢٤/٥، ١٣٣٢/٤، ٤٤٢، ٤٣٧/٢ ٢٢٥٨، ٢٠١٠
أبو حامد الإسفراييني: أحمد بن محمد بن أحمد.	١٢٩/١
ابن حامد: الحسن بن حامد بن علي البغدادي الوراق.	١٣٠/١
حامد بن علي بن حسنويه القزويني = الجاجاني.	
أبو حامد الغزالي = الغزالي.	
ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي، البستي.	٤٤٢/٢، ١٠٨، ٨٢/١
ابن حبش = الحسين بن محمد بن حبش.	
حبيب بن أبي عمرة، أبو عبدالله الحماني، الكوفي.	٤٤٦٥/٩
حبيب النجار.	٣٤٥٧/٨

الاسم	الصفحة
ابن حبيب = يونس بن حبيب بن عبدالقاهر العجلي.	
الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي.	١١٤/١
ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل الكِنَاني العَسْقلَاني المصري.	١٣٥، ١٠٦، ١٠٥، ٧٥، ٧٢، ٤٦/١ ٤٣٧/٢
حذيفة بن اليمان العيسي.	٦٤١، ٦٤٠/٢، ١٠٥، ١٠٣، ٩٣/١
حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي.	٥٤٨/٢
حَرَمَلَة بن المنذر أبو زُبَيْد الطائي. (وقيل: المنذر بن حَرَمَلَة).	٤٠٧/٢
أبو حسان العَنَزِي = أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث.	
الحسن بن أحمد بن الحسن العَطَّار = أبو العلاء الهَمْدَاني.	
الحسن بن أحمد بن شاذان = ابن شاذان.	
الحسن بن أحمد بن عبد العَفَّار الفَسَوِي = أبو علي الفارسي.	
الحسن بن أحمد بن هلال الصَّرْحَدي، أبو علي الدَّمَشْقِي، الشهير بابن الهَبَل الصَّالِحِي، الدَّقَّاق.	٣٢٢/١
أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل ابن إسحاق اليماني البصري.	٨٩/١
أبو الحسن البَرِّي = أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم.	

الاسم	الصفحة
أبو الحسن بن بَقْرَة = ابن بَقْرَة.	
الحسن بن حامد بن علي البغدادي الورَّاق = ابن حامد.	
الحسن بن الحُبَّاب بن مَخْلَد الدَّقَّاق، أبو علي البغدادي.	٢٢٩ / ١
الحسن بن أبي الحسن - يسار - البصري، أبو سعيد الأنصاري.	١ / ٨، ١١٤، ٥٥، ٢٢٥٨، ٢٢٠٧ / ٥، ٣٣٣٤ / ٨، ٣٣٠٨ / ٧، ٣٥٤٩، ٣٥٤٥، ٣٦٤٧، ٣٥٨٨، ٣٥٨٦، ٣٩٥٩ / ٩، ٤٠٧٨، ٣٩٩١، ٤٤١٤، ٤١٦٦، ٤١٣٥، ٤٤٤١، ٤٤٣٣
الحسن بن الحسين بن علي الصَّوَّاف، أبو علي البغدادي.	٢٨٧ / ١
الحسن بن الحسين بن أبي هريرة = أبو علي ابن أبي هريرة.	
أبو الحسن الحُضْرِي: علي بن عبدالغني الفِهْرِي، القَيْرَوَانِي.	٢ / ٦٥٨، ١٠٢١، ١٠٢٦، ١١٨٧
الحسن بن خلف بن عبدالله الهَوَّارِي القَيْرَوَانِي = ابن بَلِيْمَة.	
أبو الحسن الخياط: علي بن محمد بن فارس البغدادي.	١ / ١٥٨، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٧-٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣ / ١٠٨٧، ١١١٥، ١١٢٧، ١١٦٠، ١٢٤٠، ١٢٤٣، ١٢٩٦، ١٣٠٠، ٧ / ٣٠٩١، ٨ / ٣٩٠٠

الصفحة	الاسم
١١٠٨/٢	أبو الحسن الرّقي: علي بن الحسين بن الرّقي الوزّان.
١٩٧/١	الحسن بن سعيد بن جعفر المَطوّعيّ، العبّاداني، البصري.
٢٠٠/١	الحسن بن العباس بن أبي مهران، أبو علي الرازي، الجمال.
٢٥١/١	الحسن بن عبدالله بن محمد الكاتب، أبو محمد البغدادي، المعروف بابن الكاتب.
	الحسن بن عبدالله بن المرزبان = السّيرافي.
٣٤٨-٣٤٧/١	الحسن بن عثمان النّجّار، أبو علي المؤدّب، المعروف بالبرصاطي، وقيل: البرزاطي.
	أبو الحسن بن العلاف = ابن العلاف البغدادي.
	الحسن بن علي بن إبراهيم = أبو علي الأهوازي.
	الحسن بن علي بن أحمد بن بشار = ابن بشار.
	الحسن بن علي بن خُشيش التميمي = ابن خُشيش.
١٦٥٧، ١٦٤٩، ١٦٤٣/٤، ٥١٩/٢، ١٧٩٦، ١٧٩٥، ١٦٧٥، ١٦٦٨، ١٦٦٧، ١٨٠٩، ١٨٠٨، ١٨٠٦، ١٨٠١، ١٨٠٠، ٢٢٩٠، ٢٢٥٢، ٢١٤٥، ١٩٩٩/٥	الحسن بن علي بن سعيد العمّاني، أبو محمد.

الاسم	الصفحة
	٢٢٩٥، ٢٣٤٩، ٢٣٥٥، ٦/٢٤٧٨ - ٢٤٨٠، ٢٥٥٩، ٢٧٣٣، ٢٧٣٥، ٢٨١٤، ٢٨١٨، ٢٨٢٠، ٧/٢٨٥٤، ٢٩٤٦، ٣٠٣٦، ٣٠٨٢، ٣٠٨٤، ٣١١٥، ٣٢١١، ٣٣١٧، ٨/٣٣٨٠، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٨١، ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٣٤٨٧، ٣٥١٩، ٣٦٢٢، ٣٦٢٣، ٣٦٤٤، ٣٨٤٣، ٣٩٤٧/٩، ٣٩٤٨، ٤٠٣٨، ٤٠٥٢، ٤٠٥٣، ٤١٣٣، ٤١٤٣، ٤١٤٤، ٤١٥٤، ٤١٨٣، ٤٢١٠، ٤٢١١، ٤٢٣٢، ٤٢٤٢، ٤٢٦٧، ٤٣٨٣، ٤٤٢١
الحسن بن علي بن الصقر الكاتب، أبو محمد البغدادي.	٢٥٦/١
الحسن بن علي بن أبي طالب، القرشي، الهاشمي.	١٥٠/١
الحسن بن علي بن عبدالله البغدادي = أبو علي العطار.	
الحسن بن أبي الفضل الشَّرمقاني، أبو علي.	٢٠٩/١
الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي = ابن أم قاسم المُرادي.	
الحسن بن قاسم بن علي الواسطي = غلام الهُرَّاس.	
الحسن بن محمد بن إبراهيم، البغدادي = أبو علي المالكي.	

الصفحة	الاسم
٢٠١ / ١	الحسن بن محمد بن الحُباب، أبو علي البزَّاز، البغدادي، المقرئ.
٦٣٤ / ٢	الحسن بن محمد بن عبدالله بن أبي يزيد القرشي، أبو محمد، المكي.
	الحسن بن محمد بن محمد بن يحيى البغدادي = أبو محمد الفحام.
	الحسين بن أحمد بن خالويه = ابن خالويه.
٢٠٩ / ١	الحسين بن أحمد الصَّفَّار، أبو عبدالله.
	حسين الجُعفي = حسين بن علي بن فتح الجُعفي.
٢٢٧-٢٢٦ / ١	الحسين بن الجُنَيْد المكفوف، أبو علي المِصْرِي.
	الحسين بن الحسن بن محمد الشافعي = الحلِيمِي.
٣٧٣ / ١	الحسين بن سليمان بن فَرَّارة الحنفي، أبو عبدالله الكُفْرِي.
٣٩٨ / ٢	الحسين بن عبدالعزيز بن محمد الجَيَّاني، أبو علي بن أبي الأحوص، المعروف بابن الناظر.
٢٥٠ / ١	الحسين بن عثمان بن علي الضرير، أبو عبدالله البغدادي، المجاهدي.
٢٦٥ / ١	الحسين بن علي بن حمَّاد بن مهران الرَّازِي، أبو عبدالله القزويني، المعروف بالأزرق الجَمَّال.

الصفحة	الاسم
٢٥٩٦/٦	حسين بن علي بن فتح الجعفي، أبو عبدالله - ويقال: أبو علي - الكوفي.
١٨٦،١٥٠/١	الحسين بن علي بن أبي طالب، القرشي، الهاشمي.
	أبو الحسين الفارسي = نصر بن عبدالعزيز ابن أحمد.
	الحسين بن مالك = الزعفراني.
٢٥٢/١	الحسين بن محمد بن حبش، أبو علي الدينوري المقرئ.
	الحسين بن محمد بن المُفضَّل = الراغب الأصبهاني.
	الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد = البغوي.
	الحُضري = أبو الحسن الحُضري.
١٥٨٦/٤	الحُضيني: عبدالغفار بن عبيدالله بن السري، أبو الطيب الكوفي.
٢٦٤/١	حِطَّان بن عبدالله الرقاشي، البصري.
٢٢٠٠/٥	الحُطَيْيَّة: جَرُول بن أوس بن مالك، أبو مُليكة العبسي.
١٩٢،١٣٩/١	حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر، الكوفي، الأسدي، مولاهم، البزاز، المقرئ.
١٩٣،١٨٨/١	حفص بن عمر بن صُهبان النحوي الضرير الدُّوري، أبو عمر.

الاسم	الصفحة
الحِكرِيُّ: محمد بن سليمان المقدسي الحِكرِيُّ، الشافعي، المقرئ، أبو عبدالله. (صاحب النجوم الزاهرة).	١/١٦٦، ١٧٥، ١٧٧، ٢/٣٩٨، ٤٠٤، ٣/١٠٥٧، ١٠٩٠، ١١٠٩، ٤/١٦١٨، ٥/٢٢١٦، ٦/٢٣٨٠، ٢٤٣٠، ٢٤٩٣، ٧/٢٩٠٤، ٨/٣٧٨٦، ٩/٣٩٤٣
الحكيم الترمذي: محمد بن علي بن الحسن، أبو عبدالله، الترمذي.	٣١/١
الحُلوانِي = أحمد بن يزيد بن أزداد.	
الحَلِيمِي: الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبدالله الشافعي.	١/٤٧، ٩/٤٤٥٦
حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.	٥/٢٣٤٣
ابن أبي حَمَّاد: عبدالرحمن بن أبي حَمَّاد - سَكِين - أبو محمد الكوفي.	٧/٣٢٠١
ابن أبي حَمَّاد: عبد المؤمن بن أبي حَمَّاد.	٧/٣٢٠١
ابن الحَمَّامِي = جعفر بن محمد بن أسد النَّصِيبِي.	
حَمْد بن محمد بن إبراهيم البُستي = الخَطَّابِي.	
ابن حمدان الحنبلي = عبدالرحمن بن حمدان العنبتاوي.	
حمدان بن عون بن حكيم = الخولاني.	
أبو حمدون = الطيب بن إسماعيل الدُّهلي.	
حُمَران بن أَعِين، أبو حمزة الكوفي.	١/٣١٤

الصفحة	الاسم
١١٩/١	حمزة بن حبيب بن عُمارة الكوفي التيمي الزيات.
٢٩٥٦/٧، ١٩٥٥/٥	حمزة بن عبدالمطلب بن هاشم، عم النبي ﷺ.
٣٤٢/١	حمزة بن علي البصري.
	حمزة بن القاسم الأزدي = أبو عُمارة.
	حميد بن قيس المكي = الأعرج.
٥٤٩/٢	حَمِيرُ بن سَبَأ بن يَعْرُب بن يَشْجُب بن قَحْطَانَ.
٨٧/١	حنظلة بن أبي عامر بن صيفي (غسيل الملائكة).
٥٩٦، ٤٩٥/٢، ١٨٥، ١٤٥/١ ٣٠٧٩/٧	أبو حنيفة: النعمان بن ثابت بن زُوَطَى التيمي الكوفي، الإمام الفقيه صاحب المذهب المشهور.
	أبو حنيفة المُلْحَمِي = عبد الوهاب بن علي ابن الحسن بن محمد.
٣٣٨٨/٨	الحَوْفِي: علي بن إبراهيم بن سعيد المصري.
٣٩٨-٣٩٦، ٣٩٤/٢، ١٦٥، ١٤٠/١ ٧٢٠، ٥١٩، ٤٩٠، ٤٠٢-٤٠٠ ١٢٤٤، ٩٤٩، ٨٨٥/٣، ٨٣١، ٨٣٠ ١٤٣٢، ١٤٢٩، ١٤٠٣، ١٣٥٩/٤ ١٤٧٩، ١٤٧٧، ١٤٥٠، ١٤٣٨، ١٤٣٥ ١٤٩٥، ١٤٩٠، ١٤٨٨، ١٤٨٦، ١٤٨١	أبو حَيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي العَرَنَاطِي الجَيَّانِي، أثير الدين.

الاسم	الصفحة
	١٧٠٩، ١٥١٩، ١٥١٠، ١٥٠٢، ١٤٩٧ ٢٥٦٩/٦، ١٩٧٢/٥، ١٨٠١، ١٧٩٧ ٢٨٠٥، ٢٨٠٣، ٢٧٦١، ٢٧٤٣، ٢٥٧٤ ٢٨٨١، ٢٨٧١، ٢٨٣٤/٧، ٢٨٠٧ ٣٠٢٧، ٣٠١٦، ٢٩٥٦، ٢٩٣٦، ٢٩٢٩ ٣٠٧٦، ٣٠٧٣، ٣٠٦٩، ٣٠٦٧، ٣٠٥١ ٣٣٩٠، ٣٣٤٨/٨، ٣١٨٦، ٣١٤٩ ٣٥٠٢، ٣٤٤٨، ٣٤٢٨، ٣٤١٣، ٣٤٠٢ ٣٥٨١، ٣٥٧٢، ٣٥٦٩، ٣٥٤٨-٣٥٤٦ ٣٦٥٧، ٣٦٠٨، ٣٦٠٧، ٣٥٨٧، ٣٥٨٦ ٣٨٧٣، ٣٨٢٦، ٣٧٦٢، ٣٧٤٤، ٣٦٦١ ٣٩١٧، ٣٩١٦/٩، ٣٨٨٢، ٣٨٧٦ ٤٠٠٥، ٣٩٤٩، ٣٩٤٧، ٣٩٤٢، ٣٩٣٤ ٤١٢٤، ٤١١٠، ٤١٠٢، ٤٠٨٨، ٤٠١٦ ٤٢٢٧، ٤٢١١، ٤١٩٧، ٤١٨٤، ٤١٤٣ ٤٣٧٩، ٤٣٠٩، ٤٢٧٤
أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِي: الهيثم بن الربيع بن زُرارة البصري.	٣١٨٤/٧
أبو حيوة الحمصي = شريح بن يزيد الحضرمي.	
(خ)	
خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني.	١٠٥/١
خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج الضُّبَعِي، السَّرْحَسِي.	٢١٦١/٥

الاسم	الصفحة
ابن خاقان = الخاقاني.	
الخاقاني: خلف بن إبراهيم بن محمد المصري، المقرئ، أبو القاسم. (ابن خاقان).	١٠٧٥، ١٠٧٣/٣، ٦٥٩/٢، ١٨١/١ ١١٨٥، ١١٧٩، ١٠٧٨
الخاقاني: موسى بن عبيدالله بن يحيى البغدادي.	١٠١٨/٣
خالد بن خِداش بن عَجَلان، أبو الهيثم الأزدي، المَهَلَّبِي.	٤٠١٩/٩
خالد بن زيد بن كُثَيْب = أبو أيوب الأنصاري.	
خالد الطيب: خالد بن يزيد بن زياد الأسدي، أبو الهيثم الكاهلي.	٣٣٥٥/٨
خالد بن أبي عِمْران التَّجِيبِي، أبو عمر.	٤٣/١
أبو خالد = يزيد بن خالد الذندولاني.	
خالد بن يزيد بن زياد الأسدي = خالد الطيب.	
ابن خالويه: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله الهَمْدَانِي.	٣٥٨٦، ٣٣٧٣/٨، ٢٩٧١/٧
الخَبَّازِي: علي بن محمد بن الحسن الجُرْجَانِي، أبو الحسين.	٦٣٣/٢، ٢٠٢/١
الخزاعي = محمد بن جعفر بن عبدالكريم.	
الخزرجي: عبدالرحمن بن الحسن بن سعيد، أبو القاسم المقرئ.	٢٥٤، ٢٤٦، ٢٤٠، ٢٠٨، ١٥٨/١ ٣٠٨، ٢٦٨

الاسم	الصفحة
خزيمه بن ثابت بن الفاكه، أبو عمارة الخطمي الأنصاري.	١٠٥، ٨٧/١
ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري.	١٣٢٧/٤، ٦٢٤، ٦٢٠، ٤٢٩/٢
ابن خشيش: الحسن بن علي بن خشيش، أبو علي التميمي الكوفي.	٢٧٠/١
الخضر عليه السلام.	٢٧٨١، ٢٧٧٦/٦
أبو الخطاب: محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوذاني البغدادي الأزجي.	٢٨٨٢/٧، ١٣٠/١
أبو الخطاب بن الوزير = علي بن عبدالرحمن بن هارون بن عبدالرحمن البغدادي.	
الخطابي: حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان البستي.	١٠٠، ٩٧، ٣٤/١
ابن الخطيب = الفخر الرازي.	
خلاد بن خالد - وقيل: ابن عيسى - الصيرفي الشيباني الكوفي.	١٩٢/١
أبو خلاد السامري: سليمان بن خلاد السامري، النحوي.	٢٢٣٢/٥
الخلال = أحمد بن جعفر بن محمد.	
خلف بن إبراهيم بن محمد = الخاقاني.	
خلف بن غصن الطائي، أبو سعيد القرطبي.	٢٠٥/١

الاسم	الصفحة
خلف بن هشام بن ثعلب (البزاز) المقرئ، البغدادي.	١٣٨/١، ١٨١، ١٩٢
ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس الإزيلي.	٦٥٦/٢
الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي، أبو عبدالرحمن البصري.	١٧٤/١ - ١٧٥، ١٨٢، ١٨٣/٢، ٣٩١- ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤١١، ٥١٠، ٥٢٤، ٥٣٢، ٥٤٦، ٧١٩، ٨٦٠، ٨٦١، ١٢٤٤/٣، ١٢٤٥، ١٦٢٨/٤، ١٧٣٢، ١٩٦٤/٥، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٧٩٦، ٢٨٣٩/٧، ٣١٤٥، ٣٥٥٤/٨، ٤٣٩٦، ٤٣٩٨
ابن خُواسِتي = عبدالعزيز بن جعفر بن محمد، أبو القاسم الفارسي.	
الخولاني: حمدان بن عون بن حكيم، أبو جعفر المصري.	٢١٨/١
خُوَيْلِد بن خالد بن مُحَرَّرِث الهُدَلِي = أبو دُوَيْب.	
الخياط = أبو بكر الخياط.	
الخياط = أبو الحسن الخياط.	
ابن الخياط المالكي: إبراهيم بن إسماعيل ابن غالب، أبو إسحاق المصري.	٢٠٨/١
أبو الخير الطالقاني: أحمد بن إسماعيل بن يوسف القزويني، الشافعي.	٦٥٤/٢

الاسم	الصفحة
ابن خَيْرُون: أحمد بن الحسن بن أحمد بن خَيْرُون، أبو الفضل البغدادي. (وهو عم ابن خَيْرُون صاحب المفتاح).	٢٥٧/١
ابن خيرون البغدادي: محمد بن عبد الملك ابن الحسن، العطار، الدَّبَّاس.	١/١٦١، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٨٦، ٣٠٤، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٩، ٣٤٣، ٣٣٨
(د)	
الدَّاجُونِي الكبير: محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر، الرَّملي.	١/١٥٥، ٢/٦٩٣، ٧٢٣
الدَّاراني: علي بن داود بن عبد الله، أبو الحسن الدَّاراني القَطَّان.	١/٢٧٥
الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن البغدادي.	١/١٩٠، ٢/٢٠٦، ٤/٦٥٤، ١٣٢٩
الدَّاني: عثمان بن سعيد بن عثمان القُرْطُبي، أبو عمرو. (صاحب جامع البيان).	١/١٧٣، ١٥٨-١٥٧، ١٢٣، ٩٥، ٧٢، ١٨١، ١٩٢، ١٩٨، ٢١٧، ٢١٩، ٢٤٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٣٢١، ٣٦٢، ٢/٣٩٤، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١٤، ٤٢٤، ٥٠١، ٥١٩-٥٢١، ٥٣٧، ٥٩٦، ٦٠١، ٦١٤، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٥٢، ٦٥٩، ٦٧٩، ٦٩١، ٦٩٤، ٧٠٥، ٧٠٨، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٥٥، ٧٦٦، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٨٠، ٧٨٦، ٧٩١، ٨٠٤، ٨٢٦، ٨٢٩، ٨٤١، ٨٦٣، ٨٧٣، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٩١، ٨٩٤، ٨٩٥، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١٤، ٩٢٩، ٩٣٣، ٩٤٥، ٩٥٣، ٩٥٦

الاسم	الصفحة
	٩٦٠، ٩٦٧، ٩٧٢، ٩٨٨، ٩٩١
	١٠٠٣-١٠٠٥، ١٠٠٨، ١٠١١
	١٠١٢، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٠٣٣، ١٠٣٦
	١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٨، ١٠٧٥، ١٠٧٦
	١٠٧٨، ١٠٨٦، ١١٠٩، ١١١٩، ١١٤٩
	١١٥٣، ١١٥٩-١١٦٢، ١١٧١
	١١٧٤، ١١٧٩، ١١٨١، ١١٩٢، ١١٩٧
	١٢٣٨، ١٢٤٠، ١٢٤٣، ١٢٧٧، ١٢٨٣
	١٢٨٤، ١٣٠٠، ١٣٠٧، ١٣٤١/٤
	١٣٤٢، ١٣٥٥، ١٤٠٩، ١٤١٢، ١٤١٨
	١٥٦٧، ١٦١٧، ١٦٤٣، ١٦٤٩، ١٦٥٢
	١٦٥٧، ١٦٦٣، ١٦٦٦، ١٦٦٩، ١٦٧٠
	١٦٨٦، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧٣٨، ١٧٩٢
	١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٨، ١٨٠٤، ١٨٠٨
	١٨١٣، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨٨٧/٥
	١٨٨٨، ١٨٩٩، ١٩١٤، ١٩١٧، ١٩١٨
	١٩٩٨، ٢٠٥٣، ٢٠٦٢، ٢١١٤، ٢١٢١
	٢١٦٤، ٢٢١٣، ٢٢٤٧، ٢٢٥٧، ٢٢٩٠
	٢٢٩٢، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٣٥٢، ٢٣٥٥
	٢٣٥٨، ٢٣٨١/٦، ٢٤٠١، ٢٤١٠
	٢٤٤٧-٢٤٧٩، ٢٤٨٢، ٢٤٩٥، ٢٥٣٠
	٢٥٥٧، ٢٥٦٠، ٢٥٨٢، ٢٥٨٥، ٢٦١٣
	٢٦٣٧، ٢٦٥٢-٢٦٥٤، ٢٦٧٩، ٢٧٣١
	٢٧٨٤، ٢٨٠٤، ٢٨١٤-٢٨١٦، ٢٨١٨
	٢٨٢٩/٧، ٢٨٤٦، ٢٨٥٤، ٢٨٦٤
	٢٩٠٤، ٢٩١٥، ٢٩٤٦، ٣٠٣٦، ٣٠٥١

الاسم	الصفحة
	٣٠٥٩، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٩١، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٥٦، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢٣٥، ٣٢٧١، ٣٢٩٨، ٣٢٨٠، ٣٣١٧، ٣٣٦٧/٨، ٣٣٧٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤٢، ٣٤٤٤، ٣٤٧٣، ٣٤٨١، ٣٤٨٣-٣٤٨٥، ٣٤٨٧، ٣٥١٩، ٣٥٥٦، ٣٥٥٨، ٣٥٥٩، ٣٦٠٤، ٣٦٣١، ٣٧١٥، ٣٧٣٠، ٣٧٥٣، ٣٧٥٤، ٣٨٢٨، ٣٨٤٣، ٣٨٨٣، ٣٩٨٨/٩، ٤٠٠٠، ٤٠٠٨، ٤٠٢٨، ٤٠٣٧، ٤٠٣٨، ٤١١٠، ٤١١١، ٤١٣٤، ٤١٤٣، ٤١٦٤، ٤١٦٥، ٤١٨٣، ٤٢١٠، ٤٢١١، ٤٢٢١، ٤٢٣٢، ٤٢٣٧، ٤٢٥٩، ٤٢٦٧، ٤٣١٠، ٤٣١٨، ٤٣٢٥، ٤٣٣٧، ٤٣٥٤، ٤٣٦١، ٤٣٦٩، ٤٣٧٤، ٤٣٧٨، ٤٤١٧، ٤٤٣٨، ٤٤٤٩، ٤٤٥٦
داود (نبي الله ﷺ).	٤٤٣/٢، ٦٤٧، ١٨٩٥/٥، ٣٣٩٨/٨، ٣٥٢٦، ٣٥٣٧
ابن أبي داود: عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني.	١/٦٢، ١٠١، ١٠٥-١٠٧، ١٠٩-١١١، ١١٣، ٤٣٩/٢، ٥٤٨، ٤٤٦٤/٩
أبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث ابن إسحاق الأزدي.	١/٢٩، ٣٢، ٤٣، ١٠٨، ٤٤١/٢، ٥٠٢، ٥٢٢، ٦١٠، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٣/٤، ١٣٣٢، ١٣٦٠، ٣٩٢٣/٩
أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود الفارسي ثم الأسدي الزبيري.	١/١٠٠
داود بن أبي طيبة - هارون - بن يزيد العدوي، العُمري، أبو سليمان الحُصري.	١/٢٢٧

الاسم	الصفحة
داود بن علي بن خلف، أبو سليمان البغدادي، المعروف بالأصبهاني.	٧٨٠، ٥٩١ / ٢
داود بن علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي.	٣٣٢ / ١
دِرْبَاس المكي، مولى عبدالله بن عباس.	١٨٢ / ١
أبو الدرداء: عُوَيْمِر بن زيد بن قيس الخرزجي الأنصاري.	٨٥، ٣١، ١٠ / ١
دُرَيْد بن الصَّمَّة الجُشَمي، أبو قَرَّة البَكْرِي، من هَوَازَن.	٥٢٥، ٥٢٤ / ٢
دُثْبَة: عبدالله بن أحمد بن إبراهيم، أبو العباس البلخي.	١٥٨٦ / ٤
ابن الدَّمَاميني: محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين، القرشي، المخزومي، الإسكندراني.	٤٩٠ / ٢
الدَّميري: محمد بن موسى بن عيسى، أبو البقاء، القاهري، كمال الدين.	١٣٥ / ١
ابن الدَّورقي: محمد بن جعفر بن محمد، أبو الصقر البغدادي.	٢٥٨ / ١
الدوري = حفص بن عمر بن صُهبان.	
الدِّيَلمي: شِيرَوِيه بن شَهْرَدَار بن شِيرَوِيه، أبو شجاع الدِّيَلمي، الهَمْداني.	٤٤٥٥ / ٩
ابن الدِّيَلمي = فيروز الدِّيَلمي.	
الدينوري: أحمد بن جعفر، أبو علي النحوي.	٤ / ١٦٦٩، ١٦٧١، ٥ / ١٩١٧، ٢٢٥٥، ٦ / ٢٨١٣، ٢٨١٦، ٧ / ٢٨٥٤، ٨ / ٣٧١٤، ٣٧٥٣، ٩ / ٤١٤٤

الاسم	الصفحة
الدَّيَّوَانِي: علي بن محمد بن أبي سعد الدَّيَّوَانِي الواسطي.	١٦٥/١، ١٦٥٦/٤
(ذ)	
أبو ذَرِّ الغِفَارِي: جُنْدُب بن جُنَادَة رضي الله عنه.	٢٩٥٦/٧، ٢٧٩٢/٦، ٢٠٨٨/٥
ابن ذكوان = عبدالله بن أحمد بن بشير القرشي.	
الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبدالله، شمس الدين.	١٧١/١، ١٨٧، ١٩٢، ٢١٥، ٢٥٥/٢، ١٣٢٨/٤
ذو الرَّمَّة: عَيْلَان بن عُقْبَة بن بُهَيْش، أبو الحارث المَضْرِي.	٢٨٩٤/٧
ذو النون المَضْرِي: ثوبان بن إبراهيم، وقيل: فيض بن أحمد، النُّوبِي الإخْمِيمِي.	٢٢/١
ابن ذُوَابَة البَغْدَادِي: علي بن سعيد بن الحسن بن ذُوَابَة القَزَّاز، أبو الحسن.	٢٠٠/١
أبو ذُوَيْب: خُوَيْلِد بن خالد بن مُحَرَّث الهُدَلِي.	١٥٩٢/٤
(ر)	
الرازي = الفخر الرازي.	
الراغب الأصبهاني: الحسين بن محمد بن المُفَضَّل، أبو القاسم.	١٣٦٢/٤، ١٧٦٧، ٢٢٨٣/٥، ٢٣٣٤، ٣٠١٨/٧
الرَّافِعِي: عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم، أبو القاسم القَزْوِينِي.	٤٤٨، ٤٤٧/٢

الصفحة	الاسم
٢٠٥/١	ابن أبي الرِّبيع: أحمد بن سليمان بن أحمد، أبو جعفر الكُتامي الأندلسي الطَّنْجِي.
	أبو رجاء العُطَارِدِيُّ = عمران بن مِلْحان.
	الرزَّاز = عثمان بن أحمد بن سمعان.
٢٢٣، ٢١٠/١	رزق الله بن عبد الوهاب بن عبدالعزيز التميمي، أبو محمد البغدادي الحنبلي.
	ابن ابن أخي رَشْدِين بن سعد = سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرُّشْدِينِي.
	ابن أخي الرُّشْدِينِي = سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرُّشْدِينِي.
	الرشيد = هارون الرشيد.
٦٠٢/٢	الرفاعي: محمد بن يزيد بن محمد العجلي، أبو محمد الرفاعي.
	رُفَيْع بن مِهْران الرِّياحِي = أبو العالية الرِّياحِي.
	ابن الرَّمَّاء = أبو القاسم بن الرَّمَّاء.
٣٨٩٥/٨، ٢٤٧٦/٦، ٥١٤/٢	الرُّمَّانِي: علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن، النحوي، المعتزلي.
١٩٤/١	رَوْح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهُذلي، أبو الحسن.
٢٣١٠/٥	روح بن قرة البصري، المقرئ.
	ابن أبي الروس = عبد الرحمن بن إسحاق.

الاسم	الصفحة
الرُّوْيَانِي: عبدالواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن الطُّبْرِي.	١٣٦/١
(ز)	
ابن الزَّاعُونِي: علي بن عبيدالله بن نصر البغدادي.	١٣٠/١
زائدة بن قُدَّامة التَّقْفِي، أبو الصَّلْت الكوفي.	٣٢٦/١
زَبَّان بن العلاء بن عَمَّار التميمي = أبو عمرو بن العلاء.	
أبو زُبَيْد = حَرْمَلَة بن المنذر الطَّائِي. (وقيل: المنذر بن حَرْمَلَة).	
الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبدالله الأسدي، الزُّبَيْرِي، أبو عبدالله البصري، الضرير.	٣٤١/١
الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي.	٦٠/١
الزُّبَيْر بن محمد بن عبدالله = العُمَرِي.	
الزَّجَّاج: إبراهيم بن محمد بن السَّرِي، أبو إسحاق.	١٥٠٢، ١٤٤٥، ١٤٢٩/٤، ٥١٠/٢ ١٨٣١/٥، ١٦٤٦، ١٦١١، ١٥٠٣ ٢٠٨٨، ٢٠٨٦، ٢٠٥٦، ١٩٤٧، ١٩٣٣ ٢٣٢٦، ٢٢٧٢، ٢١٦٨، ٢٠٩٩، ٢٠٩١ ٢٧٠٤، ٢٤٧٦، ٢٤١٢، ٢٣٩٤/٦ ٢٨٩١، ٢٨٨٠/٧، ٢٨٠٤، ٢٧٥٠ ٣٢٦٣، ٣١٤٦، ٣٠١٣، ٢٩٣١

الاسم	الصفحة
	٣٣٧٩/٨، ٣٤١٣، ٣٤٣٣، ٣٦٦٠، ٣٧٦٥، ٣٨٦٧، ٩/٣٩٨٤، ٤٠٥٩، ٤١١٠، ٤١٨٣
زُرِّ بن حُبَيْش بن حُبَاشَةَ الأَسدي، أبو مريم الكوفي.	١٠٣٨/٣، ٦٠٩، ٥٩٩/٢، ٣٠٠/١
زُرارة بن أَوْفَى العامري، الحَرشي.	٤٤٥٤/٩
الزَّرَز = محمد بن أحمد بن مُرشد الدمشقي.	
زَرَّعان بن أحمد بن عيسى الدَّقَّاق، أبو الحسن الطَّحَّان.	٢٩٤/١
أبو زُرْعَةَ الدَّمشقي: عبدالرحمن بن عمرو ابن عبدالله النَّصْري.	١٩١/١
أبو زرعة الشَّيرازي: أحمد بن محمد التُّوشْجاني.	٢٥٩/١
الزَّرْكَسي: محمد بن عبدالله بن بهادر، المِنْهاجي، المصري، الشافعي.	١٣٧، ١٣٥، ١٢٦/١
ابن زُرَيْق الحَدَّاد: المبارك بن أحمد بن زُرَيْق، أبو الفتح، الحَدَّاد، الواسطي. (الأب).	٢٠٧٠/٥
ابن زُرَيْق الحَدَّاد: المبارك بن المبارك ابن أحمد بن زُرَيْق، أبو جعفر الحَدَّاد، الواسطي. (الابن).	٢٠٧٠/٥
أبو الزَّعْرَاء البَغدادي = عبدالرحمن بن عَبْدوس الهَمْدَاني الدَّقَّاق.	

الصفحة	الاسم
٢٣١٠/٥	الزعفراني: الحسين بن مالك، أبو عبدالله.
	أبو زكريا النووي = النووي.
١٤/١، ١٩، ٢/٣٨٦، ٥٩٣، ٧٣٠، ٧٧٢، ٣/٨٨٤، ٤/١٤٠١، ١٤٢٩، ١٤٥٣، ١٤٦٨، ١٥١٧، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٧٦، ١٦٢٨، ١٧٠٩، ١٧٤٢، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٨٤/٥، ١٨٨٥، ١٨٩٤، ١٩٤٧، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ٢٠٣١، ٢٠٧٨، ٢٠٨٠، ٢٠٨٤، ٢١٠٦، ٢١٣٣، ٢١٩٠، ٢٣١٤، ٢٣٨٩/٦، ٢٣٩٤، ٢٤٢٦، ٢٤٣٩، ٢٤٤٨، ٢٤٧٢، ٢٤٩١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٤، ٢٥٦٨، ٢٥٩٢، ٢٧١٨، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٨٠٥، ٢٨٣٩/٧، ٢٨٤٢، ٢٨٩٠، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٦٢، ٢٩٧٩، ٣٠٠٦، ٣٠١٣، ٣٠٢٣، ٣٠٢٧، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٥، ٣١٤٦، ٣١٥١، ٣١٨٦، ٣٢٦٣، ٣٣٦٤/٨، ٣٤٠٢، ٣٤١٣، ٣٤٥٥، ٣٥٠١، ٣٥٤٦، ٣٥٨٣، ٣٥٨٧، ٣٥٨٩، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٣٦٦١، ٣٨٧٣-٣٨٧٦، ٣٩١٦/٩، ٣٩٣٧، ٤٠١٥، ٤١٠١، ٤١٠٥، ٤١٢٤، ٤١٥١، ٤١٦٠، ٤١٧٠، ٤٢٠٤، ٤٢١٥، ٤٢١٩، ٤٢٥٥، ٤٢٨٥، ٤٣٠٩، ٤٤٠١، ٤٤٠٨، ٤٤٢٩، ٤٤٤٤	الزَمَخْشَرِي: محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، جار الله، الخُوَارِزْمِي، المعتزلي. (صاحب الكشاف).

الصفحة	الاسم
٣٢٨٨ / ٧	الزَّهْرَانِي: سليمان بن داود الزَّهْرَانِي، أبو الربيع العتكي البصري.
	الزهري = ابن شهاب الزهري.
٤٠١٦ / ٩، ١٥٧٧ / ٤	زهير بن أبي سُلمَى: ربيعة بن قُرْط المُزَنِي.
	زياد بن معاوية بن ضباب = التابعه الذبياني.
٢٣٠٤ / ٥	زيد بن أحمد بن إسحاق، أبو علي الحضرمي.
٢٩٧٧ / ٧	زيد بن أسلم العدوي، أبو عبد الله المدني، مولى عمر بن الخطاب.
١٠٢، ١٠١، ٩٩، ٩٦، ٩٥، ٨٦، ٨٥ / ١ ٤٢٩ / ٢، ١١٢ - ١١٠، ١٠٥، ١٠٤	زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخرجي المقرئ الفرضي.
٣٦٦ / ١	زيد بن الحسن بن زيد الكندي، أبو اليُمْن البغدادي.
٢٨٨٢ / ٧، ٢٦١٣ / ٦، ٣٥٢ / ١	أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري النحوي.
٢٤٥ / ١	زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران ابن أبي بلال العجلي، أبو القاسم الكوفي. (زيد بن فرح).
٣٧٥١ / ٨، ٢٢٧٢ / ٥، ١٣٥٩ / ٤	زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين الهاشمي، العلوي.
	زيد بن فرح = زيد بن علي بن أحمد.

الاسم	الصفحة
أبو زيد: قيس بن السَّكَن بن زَعُوراء الأنصاري الخزرجي.	٨٦، ٨٥ / ١
زيد بن وَهَب الجُهَني، أبو سليمان الكوفي.	٣١٥ / ١
زين العابدين: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي.	٤٤٦٨، ٤٤٦٧ / ٩، ٧٤، ٥٩ / ١
الزَّينبي: محمد بن موسى بن سليمان الهاشمي، أبو بكر البغدادي.	٦٢٦، ٦٠٣ / ٢
(س)	
ابن الساعاتي: أحمد بن علي بن تَغَلِب، البغدادي، الحنفي.	١٤٣ / ١
سالم بن معقل، أبو عبدالله، مولى أبي حذيفة.	٩٣، ٩٢، ٨٣ / ١
سالم، مولى أبي حذيفة = سالم بن معقل.	
السَّامري.	٢٨٩٤ / ٧
السَّامري: عبدالله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد البغدادي.	٢٠٧-٢٠٦ / ١
ابن السائب = عطاء بن السائب.	
سَبْط الخيَّاط: عبدالله بن علي بن أحمد البغدادي. (صاحب المبهج).	٢٥٠، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٠٣، ١٦٢ / ١ ٣٠٨، ٣٠٦، ٢٩٦، ٢٩٠، ٢٥٧، ٢٥٦ ٧٦٦، ٦٣٦ / ٢، ٣٥٠، ٣٤٣، ٣٠٩ ٢٠٧٥ / ٥، ١٢٩٦، ٩٩٤ / ٣، ٧٨٣ ٢٨٦٦ / ٧، ٢٧٨٤، ٢٦٢١، ٢٥٠٧ / ٦
سبْط السَّلُوس = أبو العباس بن نَحْلَة.	

الاسم	الصفحة
السبكي (الأب): علي بن عبدالكافي بن علي السبكي، أبو الحسن الشافعي.	١٣٨/١
السُّبكي (الابن): عبد الوهاب بن علي ابن عبدالكافي، تاج الدين، القاضي، الشافعي.	١٤١، ١٣٨، ١٢٧/١
السَّجَاوُندي: محمد بن طَيْفُور، أبو عبدالله الغَزَنَوِي.	١٧٩٣، ١٦٤٩/٤، ٥١٩، ٥٠٥/٢
السَّخَاوِيُّ: علي بن محمد بن عبدالصمد، علم الدين، أبو الحسن الهمداني.	١٦٢، ١٥٣، ١٤٤، ١٣٣، ٥٢/١ ٦٣٤، ٥٩٦، ٥٧٥، ٥١٠، ٤٢٣/٢ ٩٥٦/٣، ٧٨٩، ٦٧٨، ٦٥٦، ٦٥٥ ١٠٢٢، ١٠١٩، ١٠٠٤، ٩٩٣، ٩٩٢ ١١٤٤، ١١٢٠، ١٠٨٠، ١٠٧٣ ١٣٥١، ١٣٤٦، ١٣٣٧/٤، ١١٩٧ ٢٥٤٩/٦، ٢٢٨٦، ٢١٣٣/٥، ١٣٥٦ ٤٤٤٨، ٤٢١٧، ٤٠٩٢/٩
السُّدي: إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة الحجازي ثم الكوفي، الأعور.	٤٢٥٥، ٤٢٥١/٩، ٢٢٥٥/٥، ١٨/١
ابن السَّرَّاج: محمد بن السَّري، أبو بكر البغدادي.	٢٥٣٥/٦، ١٠٤١/٣
السرخسي: عبدالرحمن بن أحمد بن محمد، أبو الفرج التَّزَّاز.	٤٤٨/٢
السَّرْحَسِي: محمد بن أحمد بن أبي سهل، الحنفي، شمس الأئمة.	١٣٠/١
السَّرُوْجِيُّ: أحمد بن إبراهيم بن عبدالغني، أبو العباس، الحنفي، القاضي.	١٤٣/١

الاسم	الصفحة
ابن أبي سُريج: أحمد بن الصباح - وقيل: ابن عمر - ابن أبي سُريج، أبو جعفر النَّهْشَلِي، الرازي.	٣٤٣٥ / ٨
سعد بن إياس الشيباني، أبو عمرو الكوفي.	٣٠٠ / ١
سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخرزجي = أبو سعيد الخُدْري.	
سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأشْهَلِي، سيد الأوس.	٨٧ / ١
سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري.	٤٣٠٨ / ٩، ٤٣٤ / ٢، ٩٣ / ١
سعدان بن كثير = الجُدِّي.	
ابن سَعْدَان = محمد بن سَعْدَان الكوفي.	
سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري = أبو زيد.	
سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي.	١٣٣٩، ١٣٣٢ / ٤، ٦٤٤ / ٢، ٧٥ / ١ ٢٥٤٥، ٢٥٤٣ / ٦، ٢٣٢٦ / ٥، ١٨١٧ ٣٧٥٦، ٣٤٢٨ / ٨، ٢٥٦٤، ٢٥٤٦ ٣٨١٨
أبو سعيد الخُدْري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخرزجي.	٤٤٥٢ / ٩، ٦٠٢ / ٢، ١١ / ١
أبو سعيد الطائي القرطبي = خلف بن غصن.	
سعيد بن العاص بن أبي أحيحة القرشي الأموي.	١١١، ١١٠ / ١

الصفحة	الاسم
١٠٤/١	سعيد بن العاص بن سعيد، أبو عثمان القرشي الأموي.
٣٢٣/١	سعيد بن عبدالرحيم بن سعيد الضرير، أبو عثمان البغدادي المؤدب.
١١٠/١	سعيد بن عبدالعزيز بن أبي يحيى التنوخي.
	سعيد بن مسعدة البلخي = الأخفش الأوسط.
٢٢٩/١	سعيد بن المسيب بن حزن، أبو محمد القرشي المخزومي.
	السعيدي = علي بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن الرازي.
٥٤٩، ٥٤٨/٢	سفيان بن حرب بن أمية الأموي (عم معاوية).
٥٨٩، ٤٣٤/٢، ٣٦٢، ١٨٥/١	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، الكوفي، أبو عبدالله.
٢٢١٣/٥، ٤٤٣، ٤٣٩، ٤٣٤/٢ ٢٢١٤	سفيان بن عيينة بن أبي عمران - ميمون - الهلالي، أبو محمد الكوفي المكي.
	ابن سفيان = محمد بن سفيان القيرواني.
	ابن السقاء = عبد الباقي بن الحسن بن أحمد.
١٥٨٣/٤	ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف البغدادي.

الاسم	الصفحة
سَلَام بن سليمان الطويل، أبو المنذر، المزني، البصري، ثم الكوفي.	١٤٠/١
ابن سَلَام: يحيى بن سَلَام بن أبي نُعْلَبَة، أبو زكريا البصري.	٣٢٤٩، ٣٢١٧/٧
سلامة بن الحسين بن علي الحلواني = أبو نصر الموصلي.	
سلامة بن هارون البصري، أبو نصر المقري.	١١٢٦/٣
ابن السَّلْعُوس = أبو العباس بن نُحْلَة.	
السَّلْفِي: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو طاهر الأصبهاني الشافعي.	٣٨٠، ٢٤/١
سلمان الفارسي، أبو عبدالله. رضي الله عنه.	٤٤٧٥/٩، ٢٠٨١/٥
سلمة بن عاصم البغدادي، أبو محمد النحوي، صاحب الفراء.	٣١٧/١
أبو سلمة الكوفي = عبدالرحمن بن إسحاق.	
أبو سلمة المخزومي: عبدالله بن عبدالأسد ابن هلال.	٤٣٦/٢
سُلَيْم بن عيسى بن سُلَيْم بن عامر بن غالب الحنفي، أبو عيسى الكوفي، صاحب حمزة.	٤٤٣٨/٩، ٦٠٢/٢، ٣١٣، ١٩٢/١
سليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني.	

الصفحة	الاسم
	سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي = أبو داود السُّجستاني.
١٩٦/١	سليمان بن أيوب بن الحَكَم، أبو أيوب الخيَّاط، البغدادي، صاحب البصري.
	سليمان بن خلَّاد = أبو خلَّاد السَّامريّ.
٤٤٧٦/٩	أبو سليمان الدَّاراني: عبدالرحمن بن أحمد ابن عطية العنسي، الدَّاراني.
٣٣٩٩، ٣٣٩٨/٨، ٣٢١١، ٣١٧٤/٧ ٣٥٣٦	سليمان بن داود <small>عليه السلام</small> .
	سليمان بن داود بن الجارود الفارسي = أبو داود الطيالسي.
٢٢٥/١	سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرُّشديني، ويقال: ابن أخي الرُّشديني (ابن ابن أخي رَشْدِين بن سعد)، أبو الربيع.
٣٣١/١	سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبدالله ابن عباس الهاشمي، أبو أيوب البغدادي.
	سليمان بن داود الزَّهراني = الزَّهراني.
	سليمان بن داود بن أبي طيبة = عبدالرحمن ابن داود بن أبي طيبة.
٥٩٦/٢	سليمان بن صُرْد بن الجَوْن، أبو المَطْرَف الخزاعي.
٣٠٧/١	سليمان بن عبدالرحمن بن حماد بن عمران الطلَّحي، أبو داود الكوفي التَّمَّار.

الصفحة	الاسم
٣٧٣/١	سليمان بن فزارة بن الموفق الحنفي، المُرسي، علم الدين، الأندلسي.
٣٤٥/١	سليمان بن قَتَّة التَّيْمِي، البصري.
	سليمان بن محمد بن عبدالله = ابن الطَّرَاوَة.
١٩٣/١	سليمان بن مسلم بن جَمَّاز الزُّهْرِي، المدني، أبو الربيع.
	سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي = الأعمش.
٣٦٩/١	سليمان بن نجاح الأموي، أبو داود الأندلسي.
	سليمان بن يحيى بن الوليد = الضَّبِّي.
٢٢٤٠/٥	أبو السَّمَّال: قَعْنَب بن هلال بن أبي قَعْنَب العدوي، البصري.
٢٢٥٨/٥، ١٨٣/١	سَمْرَة بن جُنْدُب بن هلال الفزاري.
١٦٦٥/١، ١٤٠٣/٤، ١٤٨٤، ١٦١٨، ١٧٤١، ١٧٧٩، ١٨٩٥/٥، ١٩٥٨، ١٩٦٨، ١٩٧٣، ٢٠٣٣، ٢٠٣٦، ٢٠٧٥، ٢٢٨١، ٢٣٥٦، ٢٣٨٢/٦، ٢٤٧٢، ٢٥٢٢، ٢٦٠١، ٢٦٢٥، ٢٧٥٠، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦١، ٢٧٩٦، ٢٨٠٣، ٢٨٤٦/٧، ٢٨٦٧، ٢٩٧٥، ٣٠٠٣، ٣٠١٣، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٧٦، ٣٣٨٩/٨، ٣٥١٢، ٣٦٠٨، ٣٧٢٤،	السَّمِين الحلبي: أحمد بن يوسف بن محمد، شهاب الدين الحلبي، أبو العباس. (صاحب الدر المصون).

الاسم	الصفحة
	٣٧٤٧، ٣٨٩٢، ٣٩٠٤، ٩/٣٩١٥، ٣٩١٧، ٣٩٣٤، ٣٩٤٣، ٤٠١٥، ٤٠٧٠، ٤١٠٥، ٤١٢٤، ٤١٢٥، ٤١٥١، ٤١٩٣، ٤٢٢٧
سهل بن محمد بن عثمان = أبو حاتم السجستاني.	
سهيل بن عمرو بن عبد شمس، أبو يزيد القرشي، العامري.	٢٦٦٨/٦
ابن سوار = أبو طاهر بن سوار البغدادي.	
سَوْرَة بن المبارك الخُرَاساني الدِّيَنَوري.	١٢٤٢/٣
السوسي = صالح بن زياد بن عبد الله.	
سويد بن عبدالعزيز بن نُمير، أبو محمد السُّلمي، الواسطي.	٢٨٠/١
سُوَيْد بن غَفَلَة بن عَوْسَجَة، أبو أمية الجُعَفي الكوفي.	١٠٩/١
سَيَّوِيَة: عمرو بن عثمان بن قَتْبَر، أبو بشر الفارسي.	٢/٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٣-٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٥، ٥١٠، ٥٢١، ٦٩٥، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٩، ٧٣٠، ٧٨٤، ٧٩٩، ٨٥٤، ٨٦٠، ٨٦١، ٩٢٢/٣، ٩٤١، ٩٥٠، ٩٨٣، ٩٨٨، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٦، ١٠٤٨، ١٠٤٨، ١٠٦١، ١١٤٦، ١١٥٠، ١١٧٤، ١٢١٠، ١٢١٠، ١٢١٢، ١٢٢٨، ١٢٤٤، ١٢٤٤/٤، ١٤٨١، ١٥٠٧، ١٥١٨، ١٥٢٣، ١٥٦٠، ١٦٢٨، ١٧٠٥، ١٧٣٣، ١٧٥٠، ١٧٥٣، ١٧٦٨،

الصفحة	الاسم
١٩٢٩، ١٨٩٠، ١٨٥٥، ١٨٣٢ / ٥ ٢٠٦٥، ٢٠٦٤، ٢٠٤١، ٢٠٤٠، ١٩٦٤ ٢٤٠٠ / ٦، ٢٣٣٩، ٢١١٩، ٢٠٨٤ ٢٥٣٥، ٢٥١٣، ٢٤٧١، ٢٤٤٩، ٢٤٢٧ ٢٧٦٠، ٢٧٠٧، ٢٦٢٩، ٢٦٠١، ٢٥٧٥ ٢٨٠٦، ٢٧٨٣، ٢٧٨٢، ٢٧٦١ ٢٩٦١، ٢٩٦٠، ٢٨٨٢، ٢٨٣٩ / ٧ ٣١٧٤، ٣٠٩٨، ٣٠٦٩، ٣٠٠٦، ٢٩٦٩ ٣٣٢٥ / ٨، ٣٣١١، ٣٢٨٠، ٣٢٥٥ ٣٦٥٧، ٢٥٨٦، ٣٥٥٤، ٣٥٠٢، ٣٤٠٠ ٣٩١٧ / ٩، ٣٨٧٥، ٣٧٢٠، ٣٦٧٤ ٤٢٧١، ٤٢٥٥، ٤٠١٦، ٤٠١٥	
٣٨٥ / ٢	السَّيرَافِي: الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أبو سعيد البغدادي.
(ش)	
٣٠٥ / ١	ابن شاذان: الحسن بن أحمد بن شاذان، أبو علي.
	ابن الشَّارِبِ المؤدب = أحمد بن محمد بن بشر بن الشَّارِبِ.
١٣٧ / ١	ابن شاس: عبدالله بن نجم بن شاس، السَّعْدِي، المصري، أبو محمد.
٢٤٦، ٢١٦، ١٧٣، ١٦٢، ١٤١ / ١ ٤٠٥، ٤٠٢، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩١ / ٢ ٦٢٣، ٦١٢، ٦١٠، ٥٧٥، ٤٧٣، ٤١٤ ٦٩٠، ٦٨٠، ٦٧٦، ٦٣٠، ٦٢٧، ٦٢٦	الشَّاطِئِي: القاسم بن فيرّه بن خَلْفِ الرُّعَيْنِي الأندلسي.

الصفحة	الاسم
<p>٧٦٥،٧٥٨،٧٤٣،٧٣٥،٧٢٣،٦٩٧ ٨٢٦،٨٢٥،٨٢٣،٨٠٧،٨٠٦،٧٦٨ ٩٦٧،٩٦٠،٩٥٣،٩٢٩،٩١٦/٣ -١٠١٠،٩٩٧،٩٩٦،٩٩٢،٩٨٩ ١٠٣٣،١٠٣١،١٠٢٢-١٠٢٠،١٠١٢ ١١٠٤،١١٠١،١٠٨٠،١٠٧٩،١٠٣٤ ١١٤٢،١١٣٤،١١٢٦،١١٢٠،١١٠٩ ١١٦٠،١١٥٩،١١٥٣،١١٤٩،١١٤٤ ١١٩٧،١١٨١،١١٧٩،١١٧٤،١١٦٦ ١٢٤٣،١٢٣٩،١٢١٤،١٢١٢،١٢٠٩ ١٣٤٦،١٣٤٤،١٣٤٣/٤،١٣٠٨ ١٤٠٥،١٤٠١،١٣٥٩،١٣٥٧،١٣٥٥ ١٤٧٧،١٤٣٧،١٤٣١،١٤١٨،١٤٠٩ ١٦٢٢،١٥٩٥،١٥٨٨،١٥٦٧،١٤٨٨ ٢٠٧١،٢٠٦٢/٥،١٧٣٨،١٦٢٥ ٢٣٨٧،٢٣٨١/٦،٢١٦٦،٢١٦٤ ٢٥٥١،٢٥٣٠،٢٤٩٩،٢٤٩٥،٢٤٥٠ ٢٩٢٩،٢٨٤٦/٧،٢٦٦٥،٢٦٥٢ ٣٦٠٤/٨،٣١٨٥،٣٠٩١،٣٠٥١ ٤٤٤٨،٤٣٠٤</p>	
<p>٤٣٨/٢،١٨٤،١٧٥،١٧٣،٩١/١ ٦٢٥،٥٩٦،٥٢٢،٤٤٨،٤٤٦،٤٣٩ ١٣٣٣،١٣٢٧/٤،٦٤٧،٦٣٤ ٤٤٧٣/٩،١٩٣٥،١٨٦٣/٥</p>	<p>الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس القرشي ثم المُطَّلبي، أبو عبدالله.</p>
<p>٦١١/٢،١٦٢،١٢٤،٧٠،٤٤/١ ١٠٠٤،٩٨٩،٩٨٨/٣،٨٥٢،٦٢٦ ١٢٨٥،١١٨٠،١٠٨٠،١٠٢٢</p>	<p>أبو شامة المقدسي: عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، شهاب الدين. (صاحب المرشد).</p>

الاسم	الصفحة
	١٦٢٥، ١٣٣٥، ١٣٣٣، ١٣٣١ / ٤ ٢٧٤٤، ٢٦٥٤ / ٦، ٢١٩٤، ١٩٥٢ / ٥ ٤٤٥٥، ٤٠٩١ / ٩، ٢٨٥٤ / ٧
ابن شَبَّة = عمر بن شَبَّة.	
شِبْل بن عَبَّاد المكي، أبو داود.	٢٤٣ / ١
شجاع بن أبي نصر البلخي، ثم البغدادي، أبو نعيم المقرئ.	١٩٧ / ١
الشَّدَائِي = أحمد بن نصر بن منصور.	
شُرَيْح بن الحارث بن قيس الكندي، القاضي (شُرَيْح القاضي).	٣٤٩٨ / ٨
ابن شُرَيْح الرَّعِينِي = محمد بن شُرَيْح بن أحمد.	
شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح الرَّعِينِي، أبو الحسن الإشبيلي.	٣٩٤ / ٢
شُرَيْح بن يزيد الحضرمي، أبو حَيوة الحمصي.	١٣٢١ / ٤
الشريف أبو الفضل البغدادي = محمد بن محمد بن الطيب.	
الشريف = عبد القاهر بن عبد السلام بن علي الهاشمي.	
ابن أبي شريف: محمد بن محمد بن أبي بكر القدسِي، أبو المعالي، كمال الدين.	١٤٣ / ١
الشَّطِّي = إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النَّسَّاج.	

الاسم	الصفحة
ابن شعبان العزّي = أحمد بن شعبان بن علي.	
شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام الأزدي، العتكي، الواسطي، ثم البصري.	٤٤٦٨/٩، ١٨٥/١
شعبة بن عياش = أبو بكر بن عياش	
الشعبي: عامر بن شراحيل بن عبد الهمداني، أبو عمرو الكوفي.	٦٣٩، ٥٤٨/٢، ١٨٦، ٤٩/١
الشعراني: أحمد بن محمد بن هيثم الدينوري، أبو الحسن الصوفي.	٢١٨/١
شعلة: محمد بن أحمد بن محمد الموصلي الحنبلي الحجاز، أبو عبدالله.	١٣١٣/٤، ٦٩١/٢، ١٧٨، ١٦٣/١
شعيب بن أيوب بن زريق، أبو بكر الصريفي.	٢٨٢/١
شعيب بن الحجاج الأزدي المَعُولِي، أبو صالح البصري.	٣٤٦/١
شعيب بن أبي حمزة - دينار - الأموي مولا هم الحمصي.	٩٩/١
شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي.	١٨٥، ١٩/١
الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الأزدي، الإشبيلي.	٩٨٣/٢
شمس الأئمة السرخسي = السرخسي.	
شمس بن مالك.	٤٤٢٩/٩
شمعون (صاحب عيسى بن مريم <small>عليه السلام</small>).	٣٤٥٧/٨

الاسم	الصفحة
ابن سَنُوذ البغدادي: محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن (ابن الصلت).	١٣٦/١، ١٩٥، ٤، ١٦٠٧/٤، ٣٣٧٣/٨، ٤٤٢٧/٩
الشنبوذي = محمد بن أحمد بن إبراهيم الشطوي.	
شهاب الدين الحلبي = السمين الحلبي.	
ابن شهاب الزهري: محمد بن مسلم بن عبيدالله القرشي الزهري المدني.	١٠١/١، ١٠٣، ١١٢، ٢٢٨، ٢، ٨٥٢/٢
شهاب بن شُرُنْفَة المُجَاشَعِي البصري.	٣٤٤/١
الشَّهْرَزُورِي = أبو الكرم البغدادي.	
شيبه بن ربيعة بن عبد شمس القرشي.	٢٩٥٦/٧
ابن أبي شيبه: عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي، أبو بكر الكوفي.	١٠٣٨، ١٠٣٧/٣، ٤٩، ٤٧/١
شيبه بن نَصَاح بن سَرَجَس، أبو ميمونة المدني.	١١٨/١
أبو الشيخ الأصبهاني: عبدالله بن محمد ابن جعفر، أبو محمد.	٤٤٥٥، ٤٤٥٣/٩، ٤١/١
الشيرازي = أبو إسحاق الشيرازي.	
شِيرَوِيَه بن شَهْرَدَار = الدَيْلَمِي.	
ابن شَيْطَا: عبدالواحد بن الحسين بن أحمد، أبو الفتح البغدادي، المقرئ.	١٥٨/١، ٢٢٢، ٢٥٦، ٢٧٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١١، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٨، ٦٥٩، ٦٨٢، ٧٠٩، ٧١٠، ٣، ٨٩١/٢، ٩٩٤، ١١٦٠، ٤، ١٣٥٣

الاسم	الصفحة
(ص)	
صاحب الإرشاد = القلانسي.	
صاحب التبصرة = مكّي بن أبي طالب القيسي.	
صاحب التجريد = ابن الفَحَّام: عبدالرحمن ابن أبي بكر - عتيق - بن خلف الصَّقَلِّي.	
صاحب التذكرة = ابن غَلْبُون (الابن): طاهر بن عبدالمنعم بن عبيدالله الحلبي.	
صاحب الجامع = الداني.	
صاحب الحرز = الشاطبي.	
صاحب أبي حنيفة = أبو يوسف القاضي.	
صاحب الدر = السمين الحلبي.	
صاحب الذخيرة = محمود بن أحمد بن عبدالعزيز.	
صاحب الروضة = أبو علي المالكي.	
صاحب الضوابط والإشارات = البقاعي: إبراهيم بن عمر بن حسن.	
صاحب العرس والعرائس = أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي.	
صاحب العنوان = إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري، أبو طاهر الأندلسي، ثم المصري.	

الاسم	الصفحة
صاحب الغريين: أحمد بن محمد بن محمد الهروي، أبو عبيد الباشاني.	٦٤١/٢
صاحب الفردوس = الديلمي.	
صاحب الكافي = محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الأشيلي.	
صاحب الكشاف = الزمخشري.	
صاحب اللوامح = أبو الفضل الرازي.	
صاحب اللوائح = صاحب اللوامح.	
صاحب المبهج = سبط الخياط: عبد الله ابن علي بن أحمد، أبو محمد العراقي.	
صاحب المجتبى = عبد الجبار بن أحمد ابن عمر الطرسوسي.	
صاحب المرشد = أبو شامة المقدسي.	
صاحب المستنير = أبو طاهر بن سوار.	
صاحب المشطاح: أحمد بن حماد الثقفي المُنْتَقِي، أبو بكر البغدادي.	٢١٢/١
صاحب المقرب = ابن عصفور علي بن عبد المؤمن بن محمد.	
صاحب النجوم = الحكري: محمد بن سليمان المقدسي الحكري، الشافعي.	
صاحب نهاية الإقتان = شريح بن محمد ابن شريح.	

الاسم	الصفحة
صاحب الهادي = محمد بن سفيان القيرواني، المالكي.	
صاحب الهداية: علي بن أبي بكر بن عبدالجليل، أبو الحسن المرغيناني، برهان الدين.	٦٠٥ / ٢
صالح <small>رحمته الله</small> .	٢٤٤٤ / ٦، ١٩٦٤ / ٥
صالح بن إدريس بن صالح، أبو سهل الورّاق البغدادي.	٢٠٥ / ١
صالح بن إسحاق الجرّمي = الجرّمي.	
صالح بن بشير بن وادع = صالح المرّي.	
صالح بن خوّات بن جبير الأنصاري المدني.	٢٢٨ / ١
صالح بن زياد بن عبدالله السّوسي الرّقي، أبو شعيب.	١٨٩ / ١
صالح بن محمد القوّاس = القوّاس.	
صالح بن محمد بن المبارك المؤدّب البغدادي، أبو طاهر.	٢٣٧ / ١
صالح المرّي: صالح بن بشير بن وادع، أبو بشر البصري.	٤٤٥٦، ٤٤٥٥، ٤٤٥٤ / ٩، ٦٤٢ / ٢
الصّائغ: محمد بن أحمد بن عبدخالق المصري، أبو عبدالله الشافعي، تقي الدين.	٦٦٠، ٤٣١ / ٢، ٣٦٤ / ١
ابن الصّائغ: محمد بن عبدالرحمن بن علي الزّمردّي، الحنّفي.	٣٦٤ / ١

الصفحة	الاسم
	ابن الصَّبَّاح = جعفر بن عبدالله بن الصَّبَّاح ابن نَهْشَل الأصبهاني.
	ابن الصَّبَّاح = عبيد بن الصَّبَّاح.
	ابن الصَّبَّاح = عمرو بن الصَّبَّاح.
	ابن الصَّبَّاح = محمد بن عبدالعزيز بن الصَّبَّاح.
٦٠٢/٢	الصَّبَّاح بن دينار.
	الصَّبَّاح = محمد بن محمد بن الطيب، أبو الفضل البغدادي.
١٢٥/١	صدر الشريعة: عبيدالله بن مسعود بن عمر المحبوبي، الحنفي.
٢٨٠/١	صدقة بن خالد الدمشقي، أبو العباس القرشي.
٣٠٨، ٢٧٠، ٢٦٨، ٢٤٦، ٢٣٩/١ ٢٥٧٢/٦	الصَّفَّراوي: عبدالرحمن بن عبدالمجيد بن إسماعيل، أبو القاسم الإسكندراني.
١٤٩/١	صفوان بن عَسَّال المُرادي، ثم الرِّبضي.
٢٧٠/١	ابن الصَّقَر: أحمد بن الصَّقَر، أبو الفتح البغدادي.
	الصَّقَلِّي = ابن الفَحَّام.
١٣٤، ١٢٨، ٢٨/١	ابن الصَّلاح: عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الكُردي الشَّهْرزُوري الموصلِي، أبو عمرو.
٤٣٢/٢	صلاح الدين بن صالح.

الاسم	الصفحة
ابن الصلت = ابن شنبوذ البغدادي.	
صهيب بن سنان بن مالك الرُّومي، أبو يحيى النَّمري.	٢٦٧٠/٦
ابن الصَّيْدَلَانِي = عُبَيْدَالله بن أحمد بن علي.	
(ض)	
الضَّبِّي: سليمان بن يحيى بن الوليد، أبو أيوب التَّميمي البغدادي.	١٥٤٣/٤
الضَّحَّاك بن مَخْلَد بن الضَّحَّاك الشَّيباني = أبو عاصم النَّبِيل.	
الضَّحَّاك بن مَرْجَم، أبو محمد، وقيل: أبو القاسم الهَلالي، الحُرَّاساني.	٣٠٨٧، ٢٩٥٥/٧، ٢٠٥٦/٥ ٤٢٨٢، ٤٢٥٠، ٣٩٥٩/٩، ٣٧٥٦/٨ ٤٣٩٩
ابن الضَّرِيْس: محمد بن أيوب بن يحيى، أبو عبدالله البَجَلِي الرَّازِي.	٥٨/١
ضَمْرَة بن حبيب بن صُهَيْب، أبو عُبَّة الزُّبيدي، الشامي، الحمصي.	٣٩٠٣/٨
(ط)	
أبو طاهر بن خلف = إسماعيل بن خلف ابن سعيد.	
أبو طاهر بن سوار البغدادي: أحمد بن علي ابن عبيدالله، المقرئ، الضرير. (صاحب المستنير).	٢٦٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٠١، ١٥٩/١ ٣١٩، ٣١٢، ٣١٠، ٣٠٤، ٢٩٩، ٢٨٤ ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٢٩، ٣٢٥، ٣٢٢، ٣٢٠ ٦٢٨، ٥٩٦/٢، ٣٨٠، ٣٤٨، ٣٤٣

الاسم	الصفحة
	٧١٠، ٧١١، ٧٤٤، ٧٨١، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٣٠، ٨٩١/٣، ٩٤٦، ١٠٣٢، ١١١٢، ١١٤١، ١١٦٠، ١١٦١، ١٢٣٨، ٢٥٩٤/٦، ٢٦٢١، ٢٧٨٤، ٢٨٧٩/٧، ٤٣٦٨/٩، ٣٢٣٤
طاهر بن عبدالله بن طاهر البغدادي = أبو الطيب الطبري.	
طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلي = ابن غلبون (الابن).	
ابن طاهر المقدسي = محمد بن طاهر بن علي المقدسي.	
طاوس بن كيسان، أبو عبد الرحمن الفارسي، ثم اليميني، الجندي.	٢٢١٣/٥
ابن الطبر: هبة الله بن أحمد بن عمر، أبو القاسم الحريري البغدادي.	٢٤٧، ٢٤٠/١
الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم اللخمي الشامي.	٢٠٠٨/٥، ٥٤٤/٢، ٤٣، ٢٥، ٥/١، ٤٤٧٨، ٤٤٥٥/٩
ابن الطبري = أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري.	
الطبري: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الأملي.	١٥٥، ١١٧، ١١٥، ٨٦، ٦٢، ٩/١، ٢٥٤٦/٦، ٤٤٢، ٤٤٠، ٤٣٩/٢
ابن الطحان: أحمد بن إبراهيم بن داود المنبجي.	٦٥٩/٢
الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، أبو جعفر الحنفي.	٤٤٦، ٤٤١/٢

الصفحة	الاسم
٢٨٥٠/٧	ابن الطَّرَاوَة: سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين السَّبَائِي المَالِقِي، الأَنْدَلِسِي.
	الطَّرْسُوسِي = عبد الجبار بن أحمد بن عمر.
٢٠٣/١	الطَّرِيثِي: علي بن الحسين بن زكريا، أبو الحسن الصوفي.
٩٢/١	طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي.
٢٤٨/١	طلحة بن محمد بن جعفر البغدادي، أبو القاسم الشاهد، غلام ابن مجاهد.
٧٤/١	طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو اليامي، أبو محمد - ويقال: أبو عبد الله - الهمداني.
٢٠٦، ١٥٧/١	الطَّلَمَنْكِي: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو عمر، المَعَارِي، الأَنْدَلِسِي، المقرئ.
١٩٥٦/٥	طَلِيحَة بن حُوَيْلِد بن نُوْفَل الأَسَدِي الفَقْعَسِي.
	ابن الطَّيِّب = علي بن أحمد بن محمد الرِّزَّاز البغدادي.
٢٨٢/١	الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذُّهَلِي، اللُّؤْلُؤِي، النَّقَّاش، أبو حَمْدُون البغدادي.
٤٤٤/٢، ١٣٠/١	أبو الطيب الطبري: طاهر بن عبد الله بن طاهر البغدادي.
	أبو الطيب المتنبّي = المتنبّي

الاسم	الصفحة
(ظ)	
ظالم بن عمرو بن سفيان = أبو الأسود الدِّيَلِي.	
ابن الطَّاهِرِي: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس الحلبي، جمال الدين.	٣٧٥ / ١
ابن ظَفَر: محمد بن عبد الله بن محمد بن ظَفَر، أبو عبد الله الصَّقَلِي.	٦٤٢ / ٢
(ع)	
عاصم بن بَهْدَلَة = عاصم بن أبي النُّجُود.	
عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح الأنصاري الأوسي.	٨٧ / ١
عاصم بن أبي الصَّبَّاح - العَجَّاج - أبو المُجَشَّر الجَحْدَرِي، البصري.	٣٧٢٣ / ٨، ٢٩٨٩ / ٧، ١٢٠ / ١
عاصم بن صَمْرَة السَّلُولِي الكوفي.	٣١٦ / ١
عاصم بن العَجَّاج = عاصم بن أبي الصَّبَّاح.	
أبو عاصم النَّيَّيل: الصَّحَّاح بن مَخْلَد بن الصَّحَّاح الشَّيبَانِي البصري.	٤٤٣ / ٢
عاصم بن أبي النُّجُود - بَهْدَلَة - أبو بكر الأَسَدِي الكوفي.	٤٤٣١ / ٩، ٥٩٩ / ٢، ١١٩ / ١
أبو العالية الرِّياحِي = رُفَيْع بن مَهْران الرِّياحِي البصري.	٢٦٤ / ١
أبو عامر الراهب: عبد عمرو بن صيفي.	٢٣٣٣ / ٥

الصفحة	الاسم
٢٢٦/١	عامر بن سعيد - ويقال: سعيّر - الحرّسي، أبو الأشعث.
	ابن عامر الشامي = عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي.
	عامر بن شراحيل بن عبد الهمداني = الشعبي.
٣٢٠٠/٧	ابن عبّاد: إبراهيم بن عبّاد التميمي البصري.
١٠٧/١	عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي.
٩٤/١	عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد.
	أبو العباس البكرّاوي = البكرّاوي.
	أبو العباس بن البّناء = ابن البّناء.
٣٦٠/١	أبو العباس الدّعولي: محمد بن عبد الرحمن ابن محمد السّرّحسي الخراساني.
	أبو العباس الضريّر = المثلثي.
	أبو العباس بن الطّحّان = ابن الطّحّان.
	أبو العباس الغزّي = أحمد بن شعبان بن علي.
٣٠٤٠/٧، ٧٠٥/٢	العباس بن الفضل بن عمرو الواقفي، أبو الفضل الأنصاري البصري.
	أبو العباس المبرّد = المبرّد.

الاسم	الصفحة
العباس بن محمد بن يحيى بن المبارك، أبو الفضل اليزيدي، العدوي.	٨٢٧/٢
أبو العباس المصري: محمد بن أحمد بن عبدالخالق، الشافعي، تقي الدين.	٣٦٨/١
أبو العباس بن نَحْلَة = أحمد بن محمد بن يحيى بن نَحْلَة النابلسي.	٦٦٠-٦٥٩/٢
أبو العباس الوَرَّاق: أحمد بن محمد الرَّافِقي.	١١٠٨/٣
العَبَّاس بن الوليد بن مَزِيد، أبو الفضل العُدري البَيْرُوتي، الشَّامي.	٢٦٠٣/٦
ابن أم عبد = عبدالله بن مسعود بن غافل الهدلي.	
عبدالله بن أحمد بن إبراهيم البلخي = دُبَّة.	
عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، أبو عمرو الدمشقي.	١٩٠/١
عبدالله بن أحمد بن دَيْرَوِيَه الجبيلي، أبو عمر الدمشقي.	٣٢٣/١
عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي = ابن قدامة.	
عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، مولا هم، البصري.	١٢٠/١
عبدالله بن أبي أَوْقَى: علقمة بن خالد، أبو معاوية الأسلمي.	١٨٥/١

الاسم	الصفحة
عبدالله بن أَيْدُعْدِي بن عبدالله الشَّمْسِي = الجُنْدِي.	
عبدالله بن ثابت، أبو محمد التَّوَزِي.	٣٠٩ / ١
عبدُ الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي = أبو عبدالرحمن السُّلَمِيُّ.	
عبدالله بن الحسن بن سليمان النَّخَّاس، أبو القاسم البغدادي.	٢٨٨ / ١
عبدالله بن الحسين بن حسنون البغدادي = السَّامَرِيُّ.	
عبدالله بن الحسين بن عبدالله، محب الدين = العُكْبَرِيُّ.	
عبدالله بن الحسين بن محمد الشريف، الحنبلي = العلوي.	
أبو عبدالله بن خالويه = ابن خالويه.	
عبدالله بن داود بن عامر الخُرَيْبِيُّ، أبو عبدالرحمن الهَمْدَانِيُّ.	١١٢١ / ٣
عبدالله بن رُوْبِيَة بن لييد السعدي = العَجَّاج.	
أبو عبدالله الرازي = الفخر الرازي.	
عبدالله بن الزبير بن العَوَّام القرشي الأسدي.	٢٨٧٩ / ٧، ٢٣١١ / ٥، ١٧٥، ١٠٤ / ١ ٣٣٩١ / ٨
عبدالله بن زياد بن عبدالله بن يسار المكي اللَّثِيثِي.	٢٤٣ / ١

الاسم	الصفحة
عبدالله بن زيد بن عمرو البصري = أبو قلابة الجرّمي.	
عبدالله بن السائب بن أبي السائب القرشي المخزومي.	٩٣ / ١
عبدالله بن سَلَام بن الحارث، أبو يوسف الإسرائيلي.	٣٣٨٥ / ٨
عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني = ابن أبي داود	
عبدالله بن سهل بن يوسف الأنصاري، الأندلسي، أبو محمد المرّسي.	٣٧١ / ١
عبدالله بن صالح بن مسلم = العجلي.	
عبدالله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي الدمشقي. (ابن عامر الشامي).	١١٩ / ١
عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي	٧٥، ٦٣، ٥٨، ٥٤، ٤٦، ٢٧، ٥ / ١ ٦٢٤، ٥٤٦، ٤٤٣ / ٢، ١١١، ١٠٨ ١٣٣٢ - ١٣٢٨، ١٣١٨ / ٤، ٦٣٩ ١٧٩٣، ١٦٤٣، ١٤٢٩، ١٣٥٢، ١٣٥١ ٢١٧٣، ٢٠٩٠، ٢٠٠٨، ١٨٩٦ / ٥ ٢٥٤٥ - ٢٥٤٣، ٢٢٥٦، ٢٢٠٦، ٢١٧٤ ٢٦٤٢، ٢٦١٦، ٢٥٩٤، ٢٥٨٨، ٢٥٦٤ ٢٩٥٥، ٢٩٥٤ / ٧، ٢٧٦٢، ٢٦٩٧ ٣١٤٥، ٣١٢٢، ٣٠٨٧، ٣٠٦٧، ٣٠١٩ ٣٣٢١ / ٨، ٣٣٠٢، ٣٢٤٩، ٣٢١١ ٣٥٦٢، ٣٥٤٣، ٣٤٥٦، ٣٤٢٨، ٣٣٢٦

الاسم	الصفحة
	٣٧٠٥، ٣٦٤٧، ٣٥٨١، ٣٥٧٩، ٣٥٦٣ ٣٨٣٩، ٣٧٧٧، ٣٧٥٦، ٣٧٣٣، ٣٧٢٣ ٣٩٠٢، ٣٨٩٥، ٣٨٨٨، ٣٨٥٣ ٤٠٢٢، ٣٩٩١، ٣٩٥٩، ٣٩٢٣ / ٩ ٤٣٠٨، ٤٢٥١، ٤٢٥٠، ٤١٨٦، ٤١٣٥ ٤٤٥٣، ٤٤٤١، ٤٤٣٣، ٤٤١٠، ٤٣٥٤ ٤٤٧٧، ٤٤٥٤
عبدالله بن عبدالأسد بن هلال المخزومي = أبو سلمة المخزومي.	
عبدالله بن عبدالرحمن الظُّهْرَاوِي الحَوْفِي، أبو محمد.	٢٢٠ / ١
عبدالله بن عبدالؤمن بن الوجيه الواسطي، المعروف بابن مؤمن.	٦٦٢ / ٢، ١٦٤ / ١
عبدالله بن عبيد بن عمير الليثي، أبو هاشم، المقري.	٣٧٢٣ / ٨
عبدالله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ = ابن أبي مُلَيْكَةَ.	
عبدالله بن عثمان بن عامر التيمي = أبو بكر الصديق.	
عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني = ابن عدي.	
عبدالله بن علي بن أحمد البغدادي = سِبْطُ الحَيَّاط.	
عبدالله بن علي بن عبدالله الهاشمي، أبو عبدالرحمن = اللُّهَبِي.	

الاسم	الصفحة
عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي.	١/١٤١، ٢/٤٩٢، ٣/٥٤٤، ٣/٩٣٢، ١٠٢٥/٧، ٣٢٨٩/٨، ٣٥٤٤، ٩/٤٤٢٣، ٤٤٥٩
عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي = البيضاوي.	
عبدالله بن عمرو بن أبي الحجاج = أبو مَعْمَرِ المَنْقَرِي.	
عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السَّهْمِي، أبو محمد.	١/٣٤، ٩٢/٥، ٢٢٢٦/٦، ٢٧٩٢، ٨/٣٧٢٣
عبدالله بن عِيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، أبو الحارث المكي، ثم المدني.	١/٢٢٨
أبو عبدالله الفاسي: محمد بن الحسن بن محمد الفاسي الحنفي.	١/١٦٣، ٢/٦٢٨-٦٣٠، ٤/١٤٦٨، ١٥٦١، ١٧٠٦، ٥/١٨٨٤، ٧/٢٨٤٦، ٨/٣٤٦٠
عبدالله بن قيس بن سليم = أبو موسى الأشعري.	
عبدالله بن كثير بن عمرو، أبو معبد الكناني الداري.	١/١١٨
عبدالله بن مالك بن عبدالله بن سيف التُّجَيْبِي المِضْرِي، أبو بكر.	١/٢١٥
عبدالله بن المبارك بن واضح، أبو عبدالرحمن الحنظلي، التركي، ثم المروزي.	١/٣٦١، ٢/٤٣٩
عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبَّسي = ابن أبي شيبة.	

الاسم	الصفحة
عبدالله بن محمد البخاري الشافعي = أبو محمد البافى .	
عبدالله بن محمد بن جعفر = أبو الشيخ الأصبهاني .	
عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي = أبو جعفر المنصور .	
عبدالله بن محمد بن محمد بن فورك القبَّاب، أبو بكر الأصبهاني .	٢٧٩-٢٧٨ / ١
عبدالله بن محمد بن اليسع الأنطاكي، أبو القاسم .	٢٥١ / ١
أبو عبدالله المرَّادي: محمد بن سعيد بن محمد المرَّسي .	٣٧٤ / ١
عبدالله بن مسعود بن غافل الهُدلي .	٧٥، ٦٦، ٦٠، ٤١، ٢٧، ٢٢، ١٠، ٩ / ١ ٨٠-٨٤، ٩٢، ٩٣، ١١٢، ٢ / ٢٤٢٩، ٤٣٠، ٤٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٩، ٦٤٣، ٩٩٠ / ٣، ١٠٣٨، ١٣٢٢ / ٤، ١٣٤٧، ١٤٥٣، ١٥٧٤، ١٦٣٦، ٥ / ١٨٩٣، ١٩٣١، ٢٠٥٢، ٢٠٧٨، ٦ / ٢٤٣٩، ٢٥٤٣، ٢٥٤٥، ٢٦١٥، ٢٧٢٩، ٢٧٥٦، ٢٩٧٧ / ٧، ٣٠٦٧، ٣٣٧٣ / ٨، ٣٤٩٨، ٣٦٠٣، ٣٨٨٨، ٩ / ٤٢٤١، ٤٤٥١، ٤٤٦٤، ٤٤٧٤
عبدالله بن مسلم بن قتيبة = ابن قتيبة .	
عبدالله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب = القَعْنَبِي .	

الاسم	الصفحة
عبدالله بن معقل بن مقرن المزني.	١١١/١
عبدالله بن منصور بن علي = المكين الأسمر.	
عبدالله بن نجم بن شاس السَّعدي = ابن شاس.	
عبدالله بن هارون الرشيد = المأمون.	
عبدالله بن وَهَّب بن مسلم = ابن وَهَّب.	
عبدالله بن يحيى بن المبارك اليزيدي = أبو عبدالرحمن اليزيدي.	
عبدالله بن يوسف بن أحمد = ابن هشام.	
عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصَّعدي.	٧٠١/٢
عبد الباقي بن الحسن بن أحمد، أبو الحسن الخراساني، الدمشقي، ابن السقاء.	٢٣٥/١
عبد الباقي بن فارس بن أحمد، أبو الحسن الحمصبي، ثم المصري.	٢٣٥/١
ابنُ عبد البرِّ: يوسف بن عبد الله بن محمد، أبو عمر النَّمري الأندلسي.	١٣٤، ١٢٦، ٧١، ٦٩، ٦٥/١
عبد الجبَّار بن أحمد بن عمر الطَّرْسُوسي، أبو القاسم.	٢٦١، ٢٥٤، ٢٢٠، ٢١٧، ١٥٧/١ ١٠٣٠، ١٠٢٩، ٩٩٣، ٩١٢، ٨٨٤/٣ ٢٣٩٣/٦، ٢١٢١/٥، ١٤٠١/٤
عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الأندلسي = ابن عطية.	

الصفحة	الاسم
١٦٧ / ١	عبد الدائم بن علي الأزهرى، الحديدي، الشافعي، أبو محمد.
	عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء = ابن الفرّكاح (الأب)
	عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن = أبو الفضل الرازي.
	عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي = القاضي عضد الدين.
	عبد الرحمن بن أحمد بن عطية = أبو سليمان الداراني.
٣٦٤-٣٦٣ / ١	عبد الرحمن بن أحمد بن علي البغدادي، أبو محمد الواسطي.
	عبد الرحمن بن أحمد بن محمد = السرخسي.
	عبد الرحمن بن أحمد المَرَوَزي = الفُوراني.
٤٤٣٨ / ٩	عبد الرحمن بن إسحاق، أبو سلمة الكوفي، المعروف بابن أبي الروس.
	عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم = أبو شامة المقدسي.
٣٧٤٤، ٣٧٤٣ / ٨	عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق القرشي، التيمي.
	عبد الرحمن بن أبي بكر - عتيق - بن خلف الصَّقَلِّي = ابن الفَحَّام.

الصفحة	الاسم
١٠٤/١	عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أبو محمد القرشي المخزومي.
	عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد = الخزرجي.
٣٦٧/١	عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله البكري، أبو محمد الواسطي.
	عبد الرحمن بن أبي حمّاد = ابن أبي حمّاد.
٤٤٤/٢	عبد الرحمن بن حمّاد، زين الدين، العَبْتَاوي الحنبلي.
٢٢٧/١	عبد الرحمن - ويقال: سليمان - بن داود ابن أبي طيبة - هارون - بن يزيد العدوي، العُمري، أبو القاسم المِصْرِي.
٢٠٣٩/٥، ١٧٨، ١٤٩/١	أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ: عبدُ الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي.
	عبد الرحمن بن صخر الدوسي = أبو هريرة.
٦٤/١	عبد الرحمن بن عبدِ القَارِئِ المدني.
	عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الإسكندراني = الصَّفْرَاوي.
٢٤٤/١	عبد الرحمن بن عبْدوس الهَمْدَانِي الدَّقَاق، أبو الزَّعْرَاءِ البغدادي.
	عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي = ابن الجوزي.

الصفحة	الاسم
٣٢٤ / ١	عبد الرحمن بن عمر بن محمد النَّحَّاس، المُعَدَّل، أبو محمد التُّجَيْبِي المصري، البَزَّاز.
	عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله = أبو زرة الدمشقي.
	عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن = ابن البَحْتَرِي.
	عبد الرحمن بن محمد بن إدريس = ابن أبي حاتم.
	عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي = أبو القاسم بن الرَّمَّك.
٢٢١٣ / ٥	عبد الرحمن المقرئ.
	عبد الرحمن بن مُلِّ بن عمرو = أبو عثمان النَّهْدِي.
١١٢ / ١	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري.
٢٢٨ / ١	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني.
١٩٦ / ١	عبد الرحمن بن واقد بن مسلم البغدادي، أبو مسلم الواقدي.
٧٠٦ / ٢	أبو عبد الرحمن اليزيدي: عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي البغدادي.
	عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأموي = الإِسْنَوِي.

الاسم	الصفحة
عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيْرِي = ابن القُشَيْرِي.	
ابن عبد الرزاق: إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن، أبو إسحاق العجلي، الأنطاكي.	٣٢٠٠، ٣٠٤٠ / ٧، ١٨١٠ / ٤ ٤٤٣٩، ٤٠٠٨ / ٩، ٣٤٨٦ / ٨
عبد السلام بن الحسين بن محمد، أبو أحمد البصري.	٢٩٤ / ١
عبد السيّد بن عتّاب بن محمد البغدادي، الضرير، الحطّاب، أبو القاسم.	٢٢٢ / ١
عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل = عبد الصمد بن التبريزي.	
عبد الصمد بن التبريزي: عبد الصمد ابن إبراهيم بن خليل البغدادي، قاري الحديث.	١٦٤ / ١
عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي، أبو الأزهر المصري.	٢٢٧ / ١
عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم = أبو لهب، عم النبي ﷺ.	
عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسي، أبو القاسم البغدادي، ويعرف بابن خُواستي.	٢٣١ / ١
عبد العزيز بن الحسن العطار، أبو القاسم.	٢٥٣ / ١
عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي = عز الدين بن عبد السلام.	
عبد العزيز بن عبد الملك بن شَفيع الأندلسي، أبو الحسن المرّي.	٣٧١ / ١

الاسم	الصفحة
عبد العزيز بن عصام، أبو الفرج.	٢٨٤/١
عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق ابن الفرج المصري، المعروف بابن الإمام.	٢١٩/١
عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد المطلب = المُنْذِرِي.	
عبد عمرو بن صيفي = أبو عامر الراهب.	
عبد العَقَّار بن عبيد الله بن السَّرِي = الحُضَيْنِي.	
عبد الغني بن يوسف بن أحمد الهيثمي، القاهري، زين الدين.	٣٧٧، ٣٧٦/١
عبد القاهر بن عبد السلام بن علي الهاشمي، العباسي، أبو الفضل (الشريف).	٢٠٨/١
عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان = أبو معشر الطبري.	
عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم = الرافعي.	
عبد الملك بن أحمد البَرَّاز، أبو نصر.	٣٠٥/١
عبد الملك بن بكران بن عبد الله النَّهْرَوَانِي، أبو الفَرَج القَطَّان.	٢١١/١
عبد الملك بن الحسن البَرَّاز، أبو محمد.	٢٥٣/١
عبد الملك بن الحسين بن عبدويه العطار، الأصبهاني، أبو أحمد.	٢١٣/١
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج = ابن جريج.	

الاسم	الصفحة
عبد الملك بن علي بن سابور، أبو نصر البغدادي الخِرَقِي.	٢٢٣/١
عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك البصري = الأَصْمَعِي.	
عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي.	١٧٩، ١٧٧، ١١٤/١
عبد الملك بن هشام بن أيوب = ابن هشام.	
عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبُون الحلبي = ابن غَلْبُون (الأب).	
عبد المؤمن بن أبي حمَّاد = ابن أبي حمَّاد.	
عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الطَّبْرِي = الرُّوْيَانِي.	
عبد الواحد بن الحسين بن أحمد البغدادي = ابن شَيْطَا.	
عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البزاز، أبو طاهر البغدادي.	٢٨٨٥/٧، ٧١٣، ٢٣١-٢٣٠/١
عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة التميمي العنبري.	١٨١٦/٤
عبد الوهاب بن علي بن الحسن بن محمد المُلْحَمِي، أبو تَغْلِب الفارسي البغدادي المعروف بأبي حنيفة.	٢٤١/١
عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي = السُّبْكِي (الابن).	

الصفحة	الاسم
٤٤٤/٢، ١٢٩/١	عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، أبو محمد التغلبي.
	عبد الوهاب بن فُلَيْح بن رباح = ابن فُلَيْح.
١٩٠٠/٥	ابن أبي عَبَلَة: إبراهيم بن أبي عَبَلَة - شَمْر - ابن الخطاب بن يقطان، أبو إسماعيل العُقَيْلي.
١٩٥٤/٥	عَبَهَلَة بن كعب بن عوف العَنَسِي، الأسود.
	عبيد الله بن إبراهيم البغدادي = مُقَرِّي أبي قُرَّة.
٣٢٥/١	عُبَيْدُ الله بن أحمد بن علي الصَّيْدَلَانِي، أبو القاسم البغدادي، المعروف بابن الصَّيْدَلَانِي.
٢٤٨/١	عبيد الله بن أحمد بن يعقوب بن البواب البغدادي، أبو الحسين.
١١٢/١	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهدلي.
٢٥٨/١	عبيد الله بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفي، أبو الفرج البغدادي.
	عبيد الله بن محمد بن أحمد البغدادي الْفَرَضِي = أبو أحمد الفَرَضِي.
٨٠٩/٢	عبيد الله بن محمد (والد مسلم بن عبيد الله).
٢٤٧/١	عبيد الله بن محمد المصري، أبو القاسم.

الاسم	الصفحة
عبيد الله بن محمد بن يحيى بن المبارك، أبو القاسم اليزيدي، العَدَوِي، المعروف بابن اليزيدي، البغدادي.	٨٢٦/٢
عبيد الله بن مسعود بن عمر المحبوبي = صدر الشريعة.	
عُبَيْدُ بن الصَّبَّاحِ بن صُبَيْحِ النَّهْشَلِيِّ، أبو محمد الكوفي، ثم البغدادي.	٢٩٢/١
عُبَيْدُ بن عَقِيلِ بن صَبِيحِ، أبو عمرو الهلالي، البصري.	١٣٠٦/٣
عُبَيْدُ بن عُمَيْرِ بن قتادة اللَّيْثِيِّ.	٤٤٣/٢
أبو عُبَيْد: القاسم بن سلام بن عبد الله الخراساني الهروي.	١٥٤، ٩٢، ٨٠، ٦٨، ٦٧، ٤٩/١ ١٤٥٥/٤، ٨٥٣، ٧٣٤، ٦٣٩، ٥٣١/٢ ١٨٨٣، ١٨٧٢/٥، ١٦١٠، ١٦٠٩ ٢١٠٥، ٢٠٨٨، ٢٠٤٠، ٢٠٣٩، ٢٠٣٣ ٢٣٣٤، ٢٣١٤، ٢٢٤١، ٢١٧٦، ٢١١٩ ٢٥٥٠، ٢٥٤٩، ٢٤٧١، ٢٤٥٥/٦ ٣١٤٦، ٣١٣٦/٧، ٢٨٠٤، ٢٧٩١ ٣٨٥٥، ٣٥٥٤، ٣٣٧٦/٨، ٣٢٢٨ ٤٢٤١/٩
عُبَيْدُ بن نُصَيْبَةَ الخزاعي، أبو معاوية الكوفي.	٣١٥/١
أبو عبيد الهروي (أحمد بن محمد بن محمد) = صاحب الغريين.	
عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، المطلب.	٢٩٥٦/٧

الصفحة	الاسم
٦٣ / ١	عَبِيدَةَ بن عمرو السَّلْمَانِي المُرَادِي الكُوفِي .
٣٨٩٥ / ٨، ١٤٤٠ / ٤، ٥٣١ / ٢	أَبُو عُبَيْدَةَ: مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيْمِي، البَصْرِي .
٢٩٥٦ / ٧	عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي .
٢٨٣ / ١	عثمان بن أحمد بن سمعان الرزَّاز، أبو عمرو البغدادي، المعروف بالمَجَاشِي .
	عثمان بن جِنِّي = ابن جِنِّي .
٤٤٧٤ / ٩	عثمان بن حُثَيْف بن واهب الأنصاري الأوسِي .
	عثمان بن سعيد بن عبد الله الإفريقي = ورش .
	عثمان بن سعيد بن عثمان القرطبي، أبو عمرو = الداني .
	عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكُرْدِي الشَّهْرَزُورِي = ابن الصلاح .
٥٨ / ١	عثمان بن عطاء الخراساني .
١٠٤، ١٠٣، ٦٣، ٥٤، ٢٠، ١٠، ٨ / ١ ١٢٢، ١١٧، ١١٢، ١١٠، ١٠٩، ١٠٦ ١٨٩٨ / ٥، ١٦٣٦، ١٤٧٤، ١٣٥٢ / ٤ ٣٥٥٤ / ٨، ٣١٤٥ / ٧، ٢٠٤٠	عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي، أمير المؤمنين رضي الله عنه .
	عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، الإسناي = ابن الحاجب .
٤٣٠ / ٢	أبو عثمان النهدي: عبد الرحمن بن مِلِّ بن عمرو البصري .

الصفحة	الاسم
	العثماني = أبو مروان العثماني.
٨٣٠ / ٢	العجاج: عبد الله بن رُوْبَة بن لبيد السَّعْدِي، أبو الشَّعْثَاء التَّمِيمِي.
٢٩٦٩ / ٧	العجلِي: عبد الله بن صالح بن مسلم، أبو أحمد العجلِي، الكوفي.
٢٠٨١ / ٥	عدَّاس، مولى شيبَة بن ربيعة.
٦٧٥ / ٢	عدي بن زيد بن حَمَّاد العبَّادِي.
٩٣٢ / ٣، ٦٥٤ / ٢	ابن عَدِيّ: عبد الله بن عَدِيّ بن عبد الله الجُرْجَانِي، أبو أحمد، المعروف بابن القَطَّان.
٢٨٠ / ١	عراك بن خالد بن يزيد بن صالح المُرِّي، أبو الضَّحَّاك الدَّمَشْقِي.
٢٣٥٥ / ٥	عرباض بن سارية، أبو نجيح السُّلَمِي.
١٣٢٦ / ٤، ٥٩١ / ٢، ١٤٢ / ١، ٤٣٩٧ / ٩	ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، الأندلسي، الإشبيلي.
	ابن عرفة = نَفْطَوِيَه النحوي.
١٠١، ٦٠ / ١	عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي.
٣٢٤٤ / ٧، ٦٥٢، ٥٤٢ / ٢	عز الدين بن عبد السَّلام: عبد العزيز بن عبد السَّلام بن أبي القاسم السُّلَمِي، أبو محمد الدَّمَشْقِي.
	أبو العز القلانسي = القلانسي.

الاسم	الصفحة
ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي (صاحب المقرب).	٣٣٩٧/٨، ١٩٣٤، ١٨٤٦/٥
عصمة بن عروة الفُقَيْمِي، أبو نَجِيح البصري.	٦٩٤/٢
عضد الدين (القاضي) = القاضي عضد الدين.	
عطاء الخراساني ابن ميسرة، وقيل: ابن عبد الله.	٥٨/١
عطاء بن أبي رباح: أسلم، أبو محمد القرشي المكي.	١٣١٩/٤، ٦٤٥، ٥٨٩/٢، ١٨/١، ٣٦٤٧، ٣٥٤٤/٨، ٣١٢٢/٧، ٤٤٢٧، ٤١٣٥، ٣٩٥١/٩
عطاء بن السائب الثقفي، الكوفي، أبو محمد، ويقال: أبو السائب.	٤٤٤١، ٤٣٩٩/٩
عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني.	٤٤١٠، ٤٠٢٢/٩
ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الأندلسي.	١٤٠٢/٤، ٥٩٣/٢، ١٢٦، ١١٤/١، ١٥٥٢، ١٥٣٨، ١٤٨١، ١٤٧١، ١٤٣٥، ١٨٠٢، ١٨٠١، ١٧٦٣، ١٦١٩، ١٩٥٢، ١٩٤٩، ١٨٧٢، ١٨٥٦/٥، ٢٢٨٠، ٢٢٧٢، ٢١٧٤، ٢١٠٥، ٢٠٢٣، ٢٥٠٠، ٢٤٥٥، ٢٤٣٧/٦، ٢٣٣٨، ٢٩٦٢/٧، ٢٥٩٢، ٢٥٦٩، ٢٥٣١، ٣٠٥١، ٣٠٢٧، ٢٩٧٥، ٢٩٧١، ٢٩٦٤، ٣٢٢٤، ٣١٨٦، ٣١٤٩، ٣١٣٤، ٣١٣٣، ٣٤٧٢، ٣٤٢٨، ٣٤١٣، ٣٣٨٥/٨

الاسم	الصفحة
	٣٧٥٦، ٣٦٠٩، ٣٥٩٠، ٣٥٨٨، ٣٥٨٧ ٤٠١٤، ٣٩٧٢، ٣٩٣٠ / ٩، ٣٨٣٩ ٤٢٢٧، ٤٢٢٦، ٤١٧٦، ٤٠١٥
عطية بن قيس الكلابي، أبو يحيى الدمشقي.	١١٩ / ١
عقبة بن عامر بن عَبَس الجُهَني، أبو حَمَّاد.	٩٤، ١١ / ١
عقيل بن علي البغدادي، ابن البَصْرِي.	٢٣٦ / ١
ابن عقيل: علي بن عقيل بن محمد الظَّفَرِي، أبو الوفاء البغدادي.	٤٤٥ / ٢
العُكْبَرِي: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محب الدين، أبو البقاء، البغدادي.	١٥٠٤، ١٤٩٥، ١٤٣٥، ١٤٣٠ / ٤ ١٨٣٠ / ٥، ١٧٢٥، ١٦٦١، ١٦٥٩ ١٩٦٩، ١٩٣٤، ١٨٩٥، ١٨٩٠، ١٨٤٠ ٢١٢٢، ٢٠٩٣، ٢٠٧٨، ٢٠٣٦، ٢٠٢٣ ٢٣٩٤ / ٦، ٢١٣٨، ٢١٩٤، ٢١٣٨ ٢٥٩٢، ٢٥٦٩، ٢٥٣٢، ٢٤٦٨، ٢٤٦٣ ٣٠٠٧، ٣٠٠٣، ٢٩٦٧ / ٧، ٢٦٦٨ ٣٩١٧-٣٩١٥ / ٩، ٣٧٠٨، ٣٦٧٤ / ٨ ٤٢٢٧، ٤١٧٦، ٤١٧٥
عكرمة بن أبي جهل: عمرو بن هشام المخزومي.	٦٥١ / ٢
عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي المكي.	٢٦٤ / ١
عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المَكِّي، أبو القاسم الحَجَبِي العَبْدَرِي.	٢٤٣ / ١

الاسم	الصفحة
عكرمة بن عبد الله، أبو عبد الله القرشي مولاهم، المدني، مولى ابن عباس.	١/٥٥، ٢/٦٠، ٨/٣٦٤٧، ٩/٣٩٩١، ٤١٦٦، ٤٢٥٠، ٤٤٤١، ٤٤١٤
أبو العلاء الهمداني: الحسن بن أحمد بن الحسن العطار.	١/٨١، ١٦٢، ١٩٧، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٦-٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٤-٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٢، ٣٧٩، ٢/٦٢٠، ٦٢٣، ٦٢٨، ٦٣٣، ٧٠١، ٧٠٩، ٧١٣، ٧٥٣، ٨١٣، ٨٣٠، ٨٧٤، ٨٧٩، ٩١٤، ٩٤٦، ١٠٣٢، ١١٥٠، ١١٥٩، ١١٦١، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٩٦، ٤/١٤١١، ١٤٦٨، ٦/٢٥١٦، ٢٧٨٤، ٧/٣٠٩١، ٨/٣٢٣٤، ٣٩٠٠
ابن العلاف البغدادي = ابن بشار (الحسن ابن علي بن أحمد).	
ابن العلاف البغدادي: علي بن محمد بن يوسف، أبو الحسن.	١/٢٠١
علباء بن أحمَر = أبو نَهَيْكُ الشُّكْرِي.	
علقمة بن قيس بن عبد الله النَّخَعِي.	١/٦٠، ٤/١٣٢٢، ٥/١٩٠٠
العلوي: عبد الله بن الحسين بن محمد، الشريف، الحنبلي، أبو محمد.	١/٢١٠
علي بن إبراهيم بن سعيد المصري = الحَوْفِي	

الاسم	الصفحة
علي بن أحمد بن عمر الحَمَّامي، أبو الحسن البغدادي.	٢٠٩/١
علي بن أحمد بن محمد الرِّزَّاز، أبو الحسن البغدادي، القاضي، المعروف بابن الطَّيِّب.	٣٥٨٨، ٣٠٤/١
علي بن أحمد بن محمد الطَّرْسوسي = الثَّغري.	
علي بن أحمد بن محمد الواحدي = الواحد.	
أبو علي بن أبي الأحوص = الحسين بن عبد العزيز بن محمد الجَيَّاني.	
علي بن إسماعيل بن إسحاق اليماني البصري = أبو الحسن البصري.	
أبو علي الأهوازي: الحسن بن علي بن إبراهيم.	١٨٧، ١٦٨، ١٦٣، ٨١، ٦٨، ٦٦/١ ٦٣٢/٢، ٣٧٩، ٣٥٣، ٣٠٤، ٢٧٧ ١٠١١، ٩٩٢، ٨٨٤/٣، ٧٠١، ٧٠٠ ١١٨٧، ١١٥٠، ١١٢٠، ١٠٨٠ ١٤٤٣، ١٣٣١/٤، ١٢٣٩، ١٢١٠ ٢٧٤٦، ٢٧٤٣/٦، ٢١٦٤/٥، ١٥١٢ ٣٥١١/٨
علي بن أبي بكر بن عبد الجليل = صاحب الهداية.	
علي بن البَوَّاب = علي بن هلال بن البَوَّاب.	

الصفحة	الاسم
٢١١/١	علي بن جعفر بن سعيد السعدي، أبو الحسن الرازي.
	علي بن جعفر بن علي السَّعدي الصَّقَلي = ابن القَطَّاع.
٥٤٨/٢	علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي.
	علي بن الحسين بن أحمد بن السَّفَر = علي ابن السَّفَر.
	علي بن الحسين بن الرَّقبي = أبو الحسن الرَّقبي.
	علي بن الحسين بن زكريا = الطَّرَيْشي.
	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي = زين العابدين.
	علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي = الكِسائي.
	علي بن خلف بن بَطَّال = ابن بَطَّال.
	علي بن داود بن عبد الله الدَّاراني القَطَّان = الدَّاراني.
	علي بن داود - ويقال: دُوَاد - النَّاجي = أبو المَتَوَكَّل النَّاجي.
	علي بن سعيد بن الحسن بن دُوَابَة القَرَاز = ابن دُوَابَة البغدادي.
١٥٨٥/٤	علي بن السَّفَر: علي بن الحسين بن أحمد ابن السَّفَر الجرشي أبو القاسم البَرَّار، الدَّمشقي.

الاسم	الصفحة
علي بن سليم بن ربيعة الأنصاري = الأذرعِي.	
علي بن سليمان بن الفضل = الأخفش الصغير.	
علي بن شجاع بن سالم بن علي العبّاسي، أبو الحسن المصري، الشافعي، الضرير. (الكمال الضرير).	١٠٣٣/٣، ٣٦٤/١
علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أمير المؤمنين رضي الله عنه.	١٨٣، ١٥٠، ١٠٩، ٦١، ٣١/١ ٢٩٥٦/٧، ٢٦١٤/٦، ٤٩٢/٢ ٤٤٧٨، ٤٣٨٣/٩، ٣٥٣٦/٨
علي بن أبي طلحة - سالم - بن المخارق الهاشمي، أبو الحسن، وقيل في كنيته غير ذلك.	٤٣٢٦/٩
علي بن عبد الله - وقيل: ابن عبد العزيز - الجلاء، أبو الحسن.	٢٤٩/١
علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن الدّوش الأنصاري، أبو الحسن القرطبي.	٣٦٩/١
علي بن عبد الرحمن بن هارون بن عبد الرحمن البغدادي، أبو الخطاب بن الوزير.	٢٥٧/١
علي بن عبد العزيز الجلاء = علي بن عبد الله الجلاء.	
علي بن عبد الغني الفهري = أبو الحسن الحضري.	

الاسم	الصفحة
علي بن عبد الكافي بن علي = السبكي (الأب).	
علي بن عبيد الله بن نصر البغدادي = ابن الزاغوني.	
علي بن عثمان بن حبشان، أبو الحسن الجوهري.	٢٥٣ / ١
علي بن عثمان بن محمد العُدري = ابن القاصح المقرئ.	
أبو علي العطار: الحسن بن علي بن عبد الله البغدادي، الأقرع.	٢٠٤ / ١
علي بن عقيل بن محمد = ابن عقيل.	
علي بن عمر بن إبراهيم، الكِناني، القَبْجَاطِي، الغَرْنَاطِي، أبو الحسن.	١٦٣ / ١
علي بن عمر بن أحمد البغدادي = الدارقطني.	
علي بن عيسى بن علي، المعتزلي = الرُّمَّانِي.	
أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي.	٧٠٧، ٧٧٢، ٨٤٧، ٩٨٣ / ٣، ١٠٨٥، ١١٤٦، ١٤٢٩ / ٤، ١٥٠٥، ١٥٠٣، ١٥٢٠، ١٥٢٠، ١٦٠٢، ١٦١١، ١٧٤٥، ١٧٦٨، ١٧٨٢، ١٨٧٢ / ٥، ١٨٨١، ١٩٣٨، ١٩٤٨، ١٩٥٢، ١٩٥٩، ١٩٦٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤١، ٢٠٨٦، ٢٠٩٩، ٢١٠٥، ٢١٩٣، ٢٥٠٤ / ٦، ٢٧١٨، ٢٥٤٤

الاسم	الصفحة
	٢٧٤٦، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٨٠٤، ٢٨٣٤ / ٧، ٢٩٢٨، ٢٩٣١، ٢٩٦٠، ٣٠٢٣، ٣٠٥٢، ٣٠٧١، ٣٠٩٩، ٣١٣١، ٣١٤٦، ٣٢٠٣، ٣٣٤٧ / ٨، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٤٥٢، ٣٥١١، ٣٨٤٠، ٣٩٤٢ / ٩، ٣٩٥٧، ٤٠١٥
أبو علي المالكي: الحسن بن محمد بن إبراهيم، البغدادي (صاحب الروضة).	١٥٧ / ١، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٨، ٦٢٣ / ٢، ٦٢٦، ٣ / ٨٩١، ٤ / ١٣٤١، ٦ / ٢٦٢١، ٢٨٧٩ / ٧
علي بن محمد بن إبراهيم بن خُشنام المالكي، أبو الحسن البصري، الدَّلَّال.	٢٥٤ - ٢٥٥ / ١
علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي، أبو الحسن التميمي، نزيل الأندلس.	٢٣٥ / ١
علي بن محمد بن بَشْران البغدادي = ابن بَشْران.	
علي بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خُلَيْع الخيَّاط، أبو الحسن البغدادي، المعروف بالقلانسي، وبابن بنت القلانسي.	٢٨٣ / ١
أبو علي بن محمد بن حَبَش = الحسين بن محمد بن حَبَش.	

الصفحة	الاسم
	علي بن محمد بن حبيب البصري = الماورديّ.
	علي بن محمد بن الحسن الجرجاني = الخبّازي.
٣٢٥ / ١	علي بن محمد بن الحسن الجوهري، أبو الحسن الشاهد، الشيرازي، ثم البغدادي، المعروف بالمُقنّعي.
	علي بن محمد بن أبي سعد = الدّيواني.
٢٩٣ / ١	علي بن محمد بن صالح بن داود، أبو الحسن الهاشمي، الجوخاني.
	علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني = السّخاويّ.
٢١١ / ١	علي بن محمد بن علي العلوي الهاشمي الحراني، أبو القاسم الزيدي.
٣٧٤ / ١	علي بن محمد بن علي بن هُدَيْلِ الْبَلَنْسِي، أبو الحسن.
	علي بن محمد بن فارس البغدادي = أبو الحسن الخياط.
٣٨ / ١	علي بن محمد بن محمد الوَفَوِي، أبو الحسن القرشي الأنصاري السّكندريّ.
	علي بن محمد بن يوسف = ابن العَلَّافِ البغدادي.
	علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي = ابن عصفور.

الاسم	الصفحة
علي بن هُدَيْل البَلَنْسِي = علي بن محمد بن علي بن هُدَيْل.	
أبو علي بن أبي هريرة: الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة.	١٣٣٥ / ٤
علي بن هلال بن البَوَّاب، أبو الحسن البغدادي، الأموي، مولى معاوية بن أبي سفيان.	٥٤٩ / ٢
عم عكرمة بن أبي جهل = الحارث بن هشام بن المغيرة.	
عماد الدين بن كثير = ابن كثير.	
عمار بن ياسر بن عامر، أبو اليَقْظان العَنْسِي، مولى بني مخزوم.	٢٦٧٠ / ٦
أبو عُمارة: حمزة بن القاسم الأزدي، الكوفي، الأحول.	٣٥٣٩ / ٨
عُمارة بن غَزِيَّة بن الحارث الأنصاري المازني.	١٠٠ / ١
العَمَّانِي = الحسن بن علي بن سعيد.	
عمر بن إبراهيم بن أحمد، أبو حفص البغدادي = الكَتَّانِي.	
عمر بن الخطاب بن نُفَيْل، أبو حفص القرشي العدوي، أمير المؤمنين رضي الله عنه.	١٠ / ١٠١، ١١٤، ١٤١، ٦٤-٦٦، ٦٩، ٨٢، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠١-١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٧، ١١٨، ١٨٤، ٢ / ٣٩٧، ٥ / ٢١٠٩، ٢١٧٦، ٢١٧٥ / ٨، ٣٤٢٨، ٣٧١٧

الاسم	الصفحة
أبو عمر الدوري = حفص بن عمر بن صُهبان.	
عمر بن أبي ربيعة = عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة.	
عمر بن سبَّه - واسمه زيد - ابن عبَّدة، أبو زيد التُّميري البصري.	٤٤٣ / ٢
عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، أبو الخطاب المخزومي.	١٣٢٥ / ٤
عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أمير المؤمنين.	١٧٧ / ١
عمر بن علي بن منصور الطُّبري النَّحوي، أبو حفص.	٢٢٤ / ١
عمر بن قاسم الأنصاري، أبو حفص المصري.	٦٥٥ / ٢
عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث، أبو محمد البغدادي.	٢٣٠ / ١
عمر بن محمد بن عراق الحضرمي المصري، أبو حفص.	٢١٧ / ١
عمر بن محمد بن عمر الأزدي = الشُّلُوبين.	
ابن أبي عمر النَّقَّاش: محمد بن عبد الله ابن محمد بن أبي عمر النَّقَّاش الصغير، أبو الحسن الطُّوسي، ثم البغدادي.	٢٦٦٦ / ٦، ٣٤٧، ٢٤٧ / ١
عمران بن عثمان الزُّبيدي = أبو البرهَّسَم.	

الاسم	الصفحة
عمران بن ملحان - ويقال: ابن تيم - التميمي، أبو رجاء العطاردي، البصري. أبو عمرو الداني = الداني.	٣٤٦/١
عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمحي.	١٣٣٢/٤
عمرو بن الصَّبَّاح بن صُبَيْح البغدادي، أبو حفص الضرير.	٢٩٣/١
عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي.	٨٢/١
عمرو بن عبد الله بن ذي يُحَمِّد الكوفي = أبو إسحاق السَّبَّيحي.	
عمرو بن عثمان بن قنبر = سبيويه.	
أبو عمرو بن العلاء: زَبَّان بن العلاء بن عَمَّار التميمي ثم المازني البصري.	١٢٠/١، ٦٧٤-٦٧٩، ٨٤١، ٢٣٥٨، ٢٢٧٤، ٢٢٠٩، ٢١١٠/٥ ٢٥٩٦، ٢٤٦٢، ٢٧٧٦، ٢٣٤٧/٨، ٣٣٧٥
عمرو بن قَمِيْئَة بن سعد بن مالك الضَّبَّعي.	٢١١١/٥
العُمَري: الزُّبَيْر بن محمد بن عبد الله، أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن، العُمَري.	٨٥٨/٢
أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفرايني.	٤٤٧٦/٩
عياض بن موسى بن عياض = القاضي عياض.	

الاسم	الصفحة
عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللّخمي الأندلسي، أبو القاسم الشّريشي.	١٢٦٣ / ٣
عيسى بن عمر الثّقفي، أبو عمر البصري.	٣٥٣ / ١
عيسى بن عمر الهّمّداني، أبو عمر الكوفي، الأعمى.	٣٢٦ / ١
عيسى بن مريم <small>عليه السلام</small> .	٣٦٩٠، ٣٤٥٧ / ٨، ٢٨٣٨ / ٧
عيسى بن مينا بن وّرّدان الزُّرقي الزُّهري = قالون.	
عيسى بن وّرّدان المدني، الحدّاء، أبو الحارث.	١٩٣ / ١
غ	
الغازي بن قيس، أبو محمد الأندلسي.	٣٢٩٢ / ٧، ٥٧٥ / ٢
الغزالي: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد، الطوسي، الشافعي.	١٣٢، ١٢٥ / ١، ٤٤٥، ٤٤٧، ٦٣٩، ١٣٣٣ / ٤
غسيل الملائكة = حنظلة بن أبي عامر بن صيفي.	
غلام ابن سنّووذ: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو الطيب البغدادي.	٣٣٦ / ١
غلام الفرس = محمد بن الحسن بن محمد الدّاني.	
غلام ابن مجاهد = طلحة بن محمد بن جعفر البغدادي.	
غلام الهّراس: الحسن بن قاسم بن علي، أبو علي الواسطي.	٢٠٤ / ١

الاسم	الصفحة
ابن غَلْبُون (الابن): ظاهر بن عبد المنعم ابن عبيد الله بن غَلْبُون الحلبي، أبو الحسن. (صاحب التذكرة).	١٥٦/١، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٧٦، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٢١، ٣٤٠، ٦٢٢/٢، ٦٢٧، ٦٢٩، ٧١٤، ٧٥٥، ٨٢٣، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٨، ٩٠٠، ٩٠٩، ٩٩١، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣٢، ١٠٧٦، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١٠٩١، ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١١١٣، ١١٥٩، ١١٦٩، ١١٧٤، ١١٨٥، ١٢٣٧، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٣٠١، ١٣٤٠/٤، ١٤٢٨، ١٤٣١، ١٤٤٩، ١٨٨٨/٥، ٢٣٨٧/٦، ٢٨٤٦/٧، ٣٢٣٥/٨، ٣٤٦٩/٨، ٣٨٣٨/٩، ٤٤٣٥/ ٤٤٥٤
ابن غَلْبُون (الأب): عبد المنعم بن عبيد الله ابن غَلْبُون الحلبي، أبو الطيب.	١٥٦/١، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٣٦، ٦٢٢/٢، ٦٣٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٩٤/٣، ٩٠٠، ١٠٣٢، ١١٧٨، ١٢١٣، ١٤٢٨، ١٣٤٠/٤
عَمِلَان بن عُقْبَة بن بُهَيْش = ذو الرَّمَّة.	
ف	
ابن فارس = أبو الحسن الخياط.	
ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا الرَّازِي، أبو الحسين القَزْوِينِي، نزيل هَمْدَان.	٣٧٩/١، ٥٤٥/٢
فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحمصي.	٢٠٧/١، ٢٣٨٧/٦، ٤٤٣٦/٩

الاسم	الصفحة
فارس بن موسى الضَّرَّاب، أبو شجاع البصري، الفرائضي.	٣٢٠/١
الفارسي = أبو علي الفارسي.	
الفاسي = أبو عبد الله الفاسي.	
أبو الفتح = فارس بن أحمد.	
أبو الفتح بن جني = ابن جني.	
أبو الفتح الهَمْدَانِي: محمد بن جعفر بن محمد، المعروف بابن المَرَاغِي، النَحْوِي.	٣٣٦٢/٨
ابن الفَحَّام: عبد الرحمن بن أبي بكر - عتيق - بن خلف الصَّقَلِي المَقْرِي. (صاحب التجريد).	٢٣٣، ٢٣١، ٢٢٠، ٢١٨، ١٦٠/١ ٢٦١، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٤٩، ٢٤٦، ٢٣٩ ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٦٩، ٢٦٦، ٢٦٢ ٣١٢، ٣١٠، ٣٠٧-٣٠٥، ٣٠٣، ٣٠٢ ٧٠٠، ٦٢٨/٢، ٣٤٢، ٣١٩، ٣١٨ ١٠٨٠، ٩٩٦، ٩٠٧/٣، ٨٢٦، ٧٤٤ ١١٧٩، ١١٧٤، ١١٦٠، ١١٠٤ ١٢٧٧، ١٢٣٨، ١١٨٨، ١١٨٥، ١١٨١ ٣٨٦٠/٨، ٢٨٧٩/٧، ١٦٠٧/٤
الفخر الرازي: محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، فخر الدين، القرشي، البكري، الطبرستاني. (ابن الخطيب).	٤٤٥٧، ٤٣٩٧/٩، ٣١٤٢/٧، ٥٩٢/٢
ابن الفَرَّاء: محمد بن الحسين بن محمد البغدادي الحنبلي، أبو يعلى، القاضي.	٤٤٥/٢، ١٣٠/١
الفَرَّاء: يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الأسدي الكوفي.	٥١١/٢، ٣٩٩، ٣٩٢/٢، ٦٦/١ ١٢٤٦، ١٢٤٥، ١٠٦٢، ١٠٥٦/٣

الاسم	الصفحة
	٤/١٥١٢، ١٦٠٢، ١٦٧١، ١٧٠٥، ١٧٤٣، ١٨٣١/٥، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٩٣، ١٩٦٠، ٢٠٣٤، ٢٠٣٩، ٢٠٥٣، ٢٠٥٦، ٢٠٦٧، ٢٠٧٨، ٢٠٨٠، ٢٠٨٦، ٢٠٨٨، ٢٠٩١، ٢٠٩٨، ٢١١٢، ٢١١٩، ٢١٢٥، ٢١٩١، ٢٣٢٦، ٢٤٠١/٦، ٢٤٦١، ٢٤٦٥، ٢٤٧٩، ٢٦٠٢، ٢٧٥٠، ٢٧٥٦، ٢٧٦١، ٢٨٠٣، ٢٨٣٤/٧، ٢٨٣٨، ٢٨٤٠، ٢٩٧٦، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣١٥١، ٣٣٢٧/٨، ٣٣٢٨، ٣٤٠١، ٣٧٦٠، ٣٧٩٢، ٣٨٧٥، ٤٠٧٠/٩، ٤١٣٨، ٤١٣٩، ٤٣١٦، ٤٣٩٢، ٤٣٩٦
أبو الفرج الشنبوذي = محمد بن أحمد بن إبراهيم الشطوي.	
فرج بن محمد بن جعفر المقرئ، قاضي تكريت.	٢٣٤/١
أبو الفرج النجاد: محمد بن يوسف بن محمد الأموي، الأندلسي، القرطبي.	٢٣٥/١
الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة، أبو فراس التميمي، البصري.	١٩٣١/٥
فرعون.	٢٢٥١/٥، ٢٧٢٦/٦، ٢٨٩١/٧، ٣٢٤٤
ابن الفرکاح (الأب): عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء، أبو محمد، تاج الدين.	٤٤٧٣/٩

الصفحة	الاسم
٤٤٧٣ / ٩	ابن الفِرْكَاح (الابن): إبراهيم بن عبد الرحمن ابن إبراهيم، أبو إسحاق الفزاري، الصعيدي ثم الدمشقي، برهان الدين.
	أبو الفضل البغدادي = محمد بن محمد بن الطيب.
	أبو الفضل الخُزَاعِي = محمد بن جعفر بن عبد الكريم الجُرْجَانِي.
٢٣٢٣ / ٥، ٦٣٣، ٥١٦ / ٢، ٧٧ / ١، ٢٩٧١، ٢٩٤١، ٢٩٠٢ / ٧، ٢٨٠٧ / ٦ ٣٩٥٥ / ٩	أبو الفضل الرازي: عبد الرحمن بن أحمد ابن الحسن العجلي. (صاحب اللوامح).
٤٤٦٨ / ٩	الفضل بن زياد القَطَّان، أبو العباس البغدادي.
٣٢٧ / ١	الفضل بن شاذان بن عيسى الرَّازِي، أبو العباس.
	أبو الفضل بن طاهر = محمد بن طاهر بن علي المقدسي.
٢٢٦ / ١	الفضل بن يعقوب بن زياد الحَمْرَاوِي، أبو العباس المِصْرِي.
	فضل الله بن حسين الشيرازي = التُّورِيشْتِي.
٩٤ / ١	فَضَالَة بن عُيَيْد بن نافذ الأنصاري الأوسي، أبو محمد.
٨٥٥ / ٢	ابن فُلَيْح: عبد الوهاب بن فُلَيْح بن رَبَاح، أبو إسحاق القرشي.

الاسم	الصفحة
فهد بن الصقر.	٢٣١٠/٥
الفُوراني: عبد الرحمن بن أحمد، أبو القاسم المَرُوزي.	٤٤٦/٢
ابن فُورَك: محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني.	١٣١/١
فيروز الدَّيلمِي، أبو الصَّحَّاك (قاتل الأسود العنسي).	١٩٥٤/٥
فيض بن أحمد النُّوبي الإخميمي = ذو النون المِصْرِي.	
الفيل = أحمد بن محمد بن حُميد الفَامي، أبو جعفر البغدادي.	
ق	
قاري الحديث = عبد الصمد بن التبريزي.	
أبو القاسم بن الرَّمَّاك: عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الرحمن الأموي، الإشيلي.	١٤٩٦/٤
أبو القاسم الزيدي = علي بن محمد بن علي العلوي الهاشمي.	
القاسم بن سَلَّام بن عبد الله الخراساني الهُروِي = أبو عبيد	
أبو القاسم الفارسي = عبد العزيز بن جعفر ابن محمد.	
القاسم بن فيرُّه بن خَلَف الرُّعيني = الشاطبي.	

الاسم	الصفحة
القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أبو محمد البغدادي.	٧٠٩/٢
ابن أم قاسم المُرادِي: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، بدر الدين.	١٠٤١، ٩٨٣/٣، ٦٧٢/٢، ١٦٥/١ ١١٥٢، ١١٤٩، ١٠٤٩، ١٠٤٥ ١٤٢٧، ١٤١٧/٤، ١٢٠٩، ١١٥٣ ٢٩٣٢، ٢٨٤٦/٧، ٢٥٣٨/٦، ١٧١٣ ٤٤١١/٩
القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهُدَلِي، المسعودي، الكوفي، القاضي.	٣٦٨٤/٨
القاسم بن نصر المازني، أبو سلمة الكوفي.	٣٠٩/١
أبو القاسم النُّوَيْرِي المالكي: محمد بن محمد بن محمد الميموني القاهري.	٧٣٨، ٦٨٣، ٦٧٨/٢، ١٦٧، ١٢٤/١ ١٥١٣/٤، ٩٨٧/٣
القاسم بن يزيد بن كُليب الوَزَّان، أبو محمد الأشْجَعِي.	٣٠٦/١
ابن القاصِح المقرئ: علي بن عثمان بن محمد، أبو البقاء العُدْرِي.	٢١٧٢، ٢٠٧٥/٥، ١٠٦٤/٣، ١٦٧/١ ٣٣٤٦/٨، ٢٧١٩، ٢٣٩٥/٦، ٢٢٢٢
القاضي عضد الدين: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي.	١٣٣/١
القاضي عياض: عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل اليَحْضُبِي ثم السَّبْتِي، المالكي.	٤٤٥/٢، ٣١، ٣٠/١
قالون: عيسى بن مينا بن وَرْدان، الزُّرْقِي، الزُّهْرِي.	١٨٦، ١٤١/١

الاسم	الصفحة
القَبَّاب = عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك.	
ابن القَبَّاقِي: محمد بن خليل بن أبي بكر ابن محمد الحلبي، العزِّي، المقدسي، الشافعي.	١٦٨/١
قتادة بن دِعامَة بن قتادة، أبو الخطاب السدوسي البصري.	١٨٦/١، ١٣١٨/٤، ٢٠٠٨/٥، ٢٠٩٠، ٢١٥٣، ٢٧٦٢، ٢٥٦٤/٦، ٢٩٥٥/٧، ٢٩٧٦، ٣٠٨٧، ٣١٢٢، ٣٣٠٢، ٣٢٤٩، ٣٧٣٣/٨، ٣٣٩١/٧، ٣٧٥٦، ٣٧٤٢، ٣٩٦٩، ٣٩٥٩/٩، ٣٨٨٨، ٣٧٦١، ٣٩٩١، ٤٠٧٨، ٤١٣٥، ٤١٦٦، ٤١٨٦، ٤٤٣٣، ٤٤١٨، ٤٤١٤، ٤٤١٠، ٤٢٥٠، ٤٤٥٤، ٤٤٤١
القتبي = ابن قتيبة.	
ابن قُتَيْبَة: عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّينُورِي القُتَيْبِي ويقال: القُتَيْبِي.	١٦٨/١، ٧٧، ٧٥، ٧٤، ٧١، ٦٨/١، ١٢٤٦/٣، ٢٦٨٠، ٢٤١٨/٦، ١٣٧٦/٤، ١٢٩٢، ٢٦٨١، ٢٨١٣، ٣١٤٦/٧، ٣٥٢٠/٨، ٤٤٥٥، ٣٩٨٨/٩
قُتَيْبَة بن مَهْران، أبو عبد الرحمن الأزاداني.	٢٠٣٧/٥، ٤٥١/٢
القُتَيْبِي: ابن قتيبة.	
ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد، موفق الدين، المقدسي، الحنبلي.	١٢٥/١
القُرْطُبي: أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري.	٤٤٥، ٤٣٦/٢

الاسم	الصفحة
القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، أبو عبد الله الخزرجي.	٤٣٩٧/٩، ٢٧٨١/٦، ٨٢/١
القُسُط = إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المكي المخزومي.	
القَسْطَلَانِي (الأب) = أحمد بن علي بن محمد القَيْسِي.	
القَسْطَلَانِي (الابن) = محمد بن أحمد بن علي بن محمد القَيْسِي.	
ابن القشيري: عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، أبو نصر القشيري، النيسابوري.	٢٤٦٢/٦
القَصَّاع: محمد بن إسرائيل بن أبي بكر السُّلَمِي، أبو عبد الله الدمشقي. (ابن القصاع).	١٠٣٣، ١٠١٠، ٩٩٤/٣
ابن القَطَّاع: علي بن جعفر بن علي السَّعْدِي، أبو القاسم، الصَّقَلِي، النحوي.	٥٣٣/٢
ابن القَطَّان = ابن عَدِي (صاحب الكامل في ضعفاء الرجال).	
قُطْرُب: محمد بن المستنير، أبو علي البصري.	٢٩٢٦/٧، ٢٣٧١/٦، ٣٩٩/٢
القَطِيعِي: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب، أبو بكر.	٣٥٠/١
قَعْنَب بن هلال بن أبي قَعْنَب العدوي البصري = أبو السَّمَّال.	

الاسم	الصفحة
القَعْنَبِي: عبد الله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب، أبو عبد الرحمن الحارثي.	٣٧٨/١
القَقَّال: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشَّاشي، الخُرَّاساني، الشافعي.	٢٨٧٤/٧
أبو قلابَة الجَرَمي: عبد الله بن زيد بن عمرو البصري.	١٠٦/١
القَلَانِيسِيُّ: محمد بن الحسين بن بُنْدَار، أبو العزَّ الواسطي. (صاحب الإرشاد).	١٣٩/١، ١٨٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٦-٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٧-٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٥٩٦/٢، ٦٢٢، ٦٢٨، ٧٤٤، ٨١٣، ٨٨١، ٨٩١/٣، ٩١٤، ٩٧٧، ١٠٨٧، ١١١٢، ١١٤١، ١١٦١، ١٢٣٩، ١٢٩٥، ١٣٤٣/٤، ٢٠٧٠/٥، ٢٥١٦/٦، ٢٥٩٤، ٢٦٢١، ٢٧٨٤، ٣٠٩١/٧، ٤٣٦٨/٩
القَلَانِيسِي (ابن بنت القلانسِي) = علي بن محمد بن جعفر بن أحمد الخياط.	
قُنْبُل: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المَكِّي المخزومي، أبو عمر.	١٨٨/١، ١٨٨/٢، ٦٠٣، ٦٢٦، ٦٣٦، ٧٦٧
القَوَّاس: أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع، أبو الحسن المكي النَّبَال.	٢٤٢/١

الصفحة	الاسم
٣٢٨٨ / ٧	القَوَّاس: صالح بن محمد القَوَّاس، أبو شعيب الكوفي.
٢٣١١ / ٥	القَوْرُسي: أبو بكر القَوْرُسي وأخوه.
	ابن قيس = علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي.
٢٥٣٤ / ٦	قيس بن زهير بن جَدِيمة العَبْسي.
	قيس بن السَّكَن بن زَعُوراء الأنصاري الخزرجي = أبو زيد.
	ابن القيسراني الشيباني = محمد بن طاهر المقدسي.
٤٤٧٣ / ٩، ٦٠٧ / ٢	ابن قَيْم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزَّرعي، أبو محمد الدَّمشقي.
ك	
	ابن الكاتب = الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب البغدادي.
٢٠٢ / ١	الكَارِزيني: محمد بن الحسين بن محمد ابن آذر بهرام الفارسي، أبو عبد الله.
٢٥٣ / ١	الكَتَّاني: عمر بن إبراهيم بن أحمد، أبو حفص البغدادي.
١٦٤٦ / ٤، ٨٩ / ١، ٣٩٨ / ٢، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٢٠،	ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، عماد الدين القرشي البصري.
١١١ / ١	كُثَّير بن أَفْلَح المدني، مولى أبي أيوب الأنصاري.
٣٤٠٥ / ٨	كُثَّير بن عبد الرحمن بن أبي جُمعة الخُزاعي.

الاسم	الصفحة
أبو الكرم البغدادي: المبارك بن الحسن بن فتحان الشهرزوري.	١/١٦٠، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٨-٣٥١، ٣٦٥، ٦٣٦/٢، ٦٧٥، ٧٢٨، ٧٠١
الكرمانى: محمد بن يوسف بن علي، أبو عبد الله البغدادي الشافعي.	١/٨٣
الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي.	١/١١٩
الكسائي الصغير: محمد بن يحيى البغدادي، أبو عبد الله.	١/٣١٧
كعب الأخبار: كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق.	٧/٣٢٢٥، ٨/٣٤٥٧
كعب بن لؤي بن غالب، أبو هُصَيْص القرشي.	٩/٤٠٠٥
كعب بن ماتع الحميري = كعب الأخبار.	
الكلبي (ابن الكلبي): محمد بن السائب ابن بشر، أبو النضر.	١/١٨، ٦/٢٤٩٤، ٨/٣٣٢١، ٩/٣٩٥١، ٤٠٧٧
كمال الدين بن أبي شريف = ابن أبي شريف.	
الكمال الضرير = علي بن شجاع بن سالم.	

الصفحة	الاسم
١٩٦٩، ١٩٣٩/٥، ١٢١/١	الكوّاشي: أحمد بن يوسف بن حسن الموصلي الشيباني الشافعي.
٧٩١/٢	ابن كيّسان: محمد بن أحمد بن كيّسان، أبو الحسن.
٦٥٧/٢	الكيلاني.
ل	
	اللؤلؤي = أحمد بن موسى بن أبي مريم.
	ابن اللّايّة = النّفزي
١٣٧٢/٤	ليبد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل.
	ابن اللّجّام = ابن بطّال.
٣٣٠٣/٧	لقمان الحكيم.
٣٣٠٣/٧	ابن لقمان الحكيم.
٤٤٣٠، ٤٤٢٩/٩	أبو لهب، عم النبي ﷺ: عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم.
١٢٦٢/٣	اللّهبي: عبد الله بن علي بن عبد الله الهاشمي، أبو عبد الرحمن المكي.
١٢٦٣-١٢٦٢/٣	اللّهبي: محمد بن محمد بن أحمد الهاشمي، أبو جعفر المكي.
٢٤٥٥، ٢٤٢٠/٦	لوط ﷺ.
٧٠٩/٢	أبو الليث البغدادي: نصر بن القاسم بن نصر الحنفي، الفرائضي.
١٩٣/١	الليث بن خالد المروزي البغدادي المقرئ، أبو الحارث.

الاسم	الصفحة
الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، المصري، أبو الحارث.	١٧٢/١
الليث بن نصر بن سيار الخراساني، صاحب الخليل بن أحمد.	٢٤٥٤/٦
م	
ابن ماجه: محمد بن يزيد الربيعي، أبو عبد الله القزويني.	٣١٠٦/٧، ٤٤٤٢، ٤٣٧/٢، ٢٩/١
المآزري: محمد بن علي بن عمر، أبو عبد الله التميمي المالكي.	٨٥/١
المازني: بكر بن محمد بن عثمان، أبو عثمان.	١١٤٥/٣، ١٧٦٨/٤، ١٧٦٩، ٢٤٦٦/٦، ١٨٣١/٥
مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني.	١١٠/١، ١٣٧، ١٤٧، ١٣٧، ١١٠/١، ١٤٥٤، ١٣٥٣/٤، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٤٢، ٤٤٧٣/٩، ٣٧٨٥/٨
مالك بن دينار، أبو يحيى السامي، الناجي، البصري.	٢٩٧٨/٧
مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني (جد الإمام مالك بن أنس).	١١٠/١
ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الشافعي.	١٦٣/١، ٣٩٧، ٣٨٥/٢، ١٦٣/١، ٢٦٠٢/٦، ١٦٠٧/٤، ١٠٤١، ٩٨٣/٣، ٤٤٤٨/٩
المالكي = ابن الخياط المالكي.	
ابن مؤمن = عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه.	

الصفحة	الاسم
١١٤ / ١	المأمون: عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي.
١٣٣٤، ١٣٢٥ / ٤، ٤٤٥ / ٢، ٤٨ / ١ ٤١٦٦، ٤١٣٥ / ٩، ١٣٣٥	الماوردي: علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن البصري الشافعي.
	المبارك بن أحمد بن زريق = ابن زريق الحدّاد.
	المبارك بن الحسن بن فتحان الشهرزوري = أبو الكرم البغدادي.
	ابن المبارك = عبد الله بن المبارك بن واضح.
	المبارك بن المبارك بن أحمد بن زريق = ابن زريق الحدّاد.
٥١٠، ٤٥٠، ٤١١، ٣٩٣، ٣٨٤ / ٢ ١٦١١، ١٤٤٥ / ٤، ١١٤٦، ١٠٤٨ / ٣ ٢٤٥٥، ٢٣٨٢ / ٦، ٢٠٩١ / ٥، ١٦١٤ ٣٣١١، ٣١٤٦، ٢٨٨٠، ٢٨٧٩ / ٧	المُبَرِّد: محمد بن يزيد الأزدي، البصري، أبو العباس.
٢١١٣ / ٥	المتنبي: أحمد بن الحسين بن الحسن، أبو الطيب الجعفي، الكوفي.
١٩٨٩ / ٥	أبو المُتَوَكَّل النَّاجِي: علي بن داود - ويقال: دُوَاد - النَّاجِي، السَّامِي، البصري.
٢٨٦ / ١	المُثَلِّثي: أحمد بن سعيد - ويقال: سعد - ابن عثمان الواسطي، أبو العباس الضريير.
	المَجَاشِي = عثمان بن أحمد بن سمعان الرزّاز.

الاسم	الصفحة
ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، البغدادي، أبو بكر.	١/١٥٥، ١٧٣، ١٨٠، ٢٠٨، ٢٦٧، ٢٨٧، ٣٢١، ٣٦٦/٢، ٦٩٣، ٧٦٧، ٧٩١، ٨٥٥، ٩٩٣/٣، ٩٩٦، ١٠٢١، ١١٢١، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٢٢١، ١٢٣٩، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٦، ١٤٢٨/٤، ١٤٤٣-١٤٤٥، ٢٠٦٢/٥، ٢٠٦٨، ٢١٩٨، ٢٢٦٨، ٢٣٨١/٦، ٢٤٩٥، ٢٤٩٩، ٢٦٠٢، ٢٦٥٢، ٢٨٨٥/٧، ٣٣٧٣/٨، ٣٥١١، ٤٣٥٠/٩
مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي المخزومي.	١/١٨٥، ٢/٥٤٨، ٣/٦٣٩، ٤/٦٤٥، ٤/١٣١٩، ٥/١٦٥٣، ٦/٢١٥٣، ٦/٢٥٠٦، ٦/٢٥٦٤، ٦/٢٥٩٤، ٦/٢٧٦٣، ٧/٢٩٣٦، ٧/٢٩٧٥، ٧/٢٩٧٧، ٣٠٣٠، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٨/٣٣٢٧، ٨/٣٧٩٢، ٩/٣٩٠٣، ٩/٣٩٩١، ٤٠٧٤، ٤١٣٨، ٤١٤٨، ٤١٦٦، ٤٤٠٩، ٤٤٣٣، ٤٤٦٥
مجمع بن جارية بن عامر الأنصاري الأوسي.	٩٤/١
محبوب: محمد بن الحسن بن إسماعيل، أبو جعفر القواريري، البصري.	٢٣٤٣/٥
محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوذاني = أبو الخطّاب.	
محمد بن إبراهيم الأهناسي، الطائي، أبو عبد الله المصري.	٢١٩/١

الصفحة	الاسم
٢٣٢ / ١	محمد بن إبراهيم القيسي، أبو عبد الله.
١٦٢ / ١	محمد بن إبراهيم بن أبي مُشِيرِح الحضرمي، اليمني، المكي، أبو عبد الله.
٢٢٢ / ١	محمد بن أحمد بن إبراهيم البيّع، أبو عبد الله.
١٩٨ / ١	محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنْبُوذِيّ، الشَّطْوِيّ، أبو الفرج البغدادي، غلام ابن شَّنْبُوذ.
	محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن = ابن شَّنْبُوذ البغدادي (ابن الصلت).
	محمد بن أحمد بن بصخان = ابن بصخان.
	محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي = القرطبي.
٣١٢ / ١	محمد بن أحمد بن حامد المُقْرِي، أبو علي الصفّار.
٢٩٨ / ١	محمد بن أحمد بن الخليل العطار، أبو الحسن، وقيل: أبو عبد الله.
	محمد بن أحمد بن أبي سهل الحنفي = السَّرْحَسِيّ.
٢٧١ / ١	محمد بن أحمد بن عبد الله البيّساني، أبو بكر.
٢٧٧-٢٧٦ / ١	محمد بن أحمد بن عبد الله بن هلال، أبو بكر الدمشقي السُّلَمِيّ الجُبْنِيّ.

الصفحة	الاسم
	محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري = الصَّائغ (أبو عبد الله).
	محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري = أبو العباس المصري.
٣٣٤ / ١	محمد بن أحمد بن عبد الوهاب بن داود ابن بَهْرَام الضَّرِير، أبو بكر الأصبهاني.
٢٦٦ / ١	محمد بن أحمد بن عَبْدِان الجَزْرِيّ، أبو عبد الله المقرئ.
	محمد بن أحمد بن عثمان = الذهبي.
٦٧٩ / ٢	محمد بن أحمد بن علي، أبو مسلم البغدادي.
٤٧٣ / ٢	محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهَوَّارِي، أبو عبد الله الأندلسي، المالكي، الضَّرِير.
	محمد بن أحمد بن علي الفاسي = التقي الفاسي.
٤٤٦١ / ٩	محمد بن أحمد بن علي بن محمد، أبو بكر القَيْسِي القَسْطَلَانِي، قطب الدين.
	محمد بن أحمد بن علي المقرئ، الملقن، الحنبلي = أبو منصور الحَيَّاط البغدادي.
	محمد بن أحمد بن عمر الرَّمْلِي = الدَّاجُونِي.
٣٢٨ / ١	محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما الحنبلي، أبو عبد الله. (اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ).
	محمد بن أحمد بن كَيْسَان = ابن كَيْسَان.

الصفحة	الاسم
	محمد بن أحمد بن محمد الخزرجي، الإخميمي = الإخميمي.
	محمد بن أحمد بن محمد الموصلي الحنبلي الخبّاز = شُعلة.
١١٢٥/٣	محمد بن أحمد بن مُرشد الدمشقي، المعروف بالزُّرْز، أبو بكر.
٣٢٨/١	محمد بن أحمد بن هارون الرَّازي، أبو بكر البغدادي.
	محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي = غلام ابن شَبُوذ.
	محمد بن إدريس بن العباس = الشافعي.
٣٤٧/١	محمد بن إسحاق بن إبراهيم الوَرَّاق، أبو بكر المَرَّوزي.
	محمد بن إسحاق بن خزيمة = ابن خزيمة.
٢٢٩/١	محمد بن إسحاق بن وَهْب بن سنان الرَّبَّيعي، المكي.
٦٢٠/٢، ١٠٧/١	محمد بن إسحاق بن يسار القرشي، المدني.
	محمد بن إسرائيل بن أبي بكر السُّلَمي = القَصَّاع.
٣٦١/١	محمد بن أسلم بن سالم الطُّوسي، أبو الحسن الكندي.

الاسم	الصفحة
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي = البخاري.	
محمد بن إسماعيل القرشي = أبو بكر القرشي.	
محمد بن إسماعيل بن يوسف الحلبي.	٦٥٦/٢
محمد بن أيوب بن محمد بن نوح الغافقي، أبو عبد الله البكنسي.	٣٧٤/١
محمد بن أيوب بن يحيى البجلي = ابن الضريس.	
أبو محمد الباقي: عبد الله بن محمد البخاري، الشافعي.	٢٣٨/١
محمد الباقر = محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب.	
محمد بن أبي بكر بن أيوب = ابن قيم الجوزية.	
محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي = ابن الدماميني.	
محمد بن بهرام = محمد بن أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن بهرام.	
محمد بن جرير بن يزيد الأملي = الطبري.	
محمد بن جعفر بن عبد الكريم الجرجاني الخزاعي، أبو الفضل.	٦٠٥، ٦٠٢، ٥٩٨، ٥١٦/٢، ١٥٦/١ ١٠٣٠، ١٠٢٩/٣، ٧٧٥، ٦٢٣
محمد بن جعفر بن محمد البغدادي = ابن الدورقي.	

الصفحة	الاسم
١٢٧٢/٣	محمد بن جعفر بن محمد التَّميمي الأصبهاني الصَّابُونِي المَغازلي، أبو جعفر.
	محمد بن جعفر بن محمد = أبو الفتح الهَمْداني.
٣٦٠/١	محمد بن حاتم بن المظفر.
	محمد بن حبان بن أحمد التميمي = ابن حبان البستي.
٣١١/١	محمد بن أبي الحسن، أبو بكر الصَّقَلِي، المعروف بابن نَبْت العروقي.
	محمد بن الحسن بن إسماعيل القواريري = محبوب.
	محمد بن الحسن بن أبي سارة = أبو جعفر الرُّوَّاسِي.
	محمد بن الحسن الضرير = أبو بكر الطحان.
	محمد بن الحسن بن عمران الأَرَجَانِي = الأَدَمِي.
	محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني = ابن فُورَك.
٣٦٩/١	محمد بن الحسن بن محمد الدَّانِي، أبو عبد الله المغربي، الأندلسي، الملقب بغلام الفرس.
	محمد بن الحسن بن محمد الفاسي = أبو عبد الله الفاسي.

الاسم	الصفحة
محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار، أبو بكر البغدادي.	٣٢٢٤/٧، ٢٨١٣، ٢٦٨١/٦، ٢٥٤/١
محمد بن الحسين بن بُندار، أبو العزّ الواسطي = القلانسي.	
محمد بن الحسين بن محمد البغدادي الحنبلي = ابن الفراء.	
محمد بن الحسين بن محمد الفارسي = الكارزيني.	
محمد بن الحنفية: محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو القاسم وأبو محمد.	١٣/١
محمد بن الخضر بن إبراهيم البغدادي = المَحْوَلِي.	
محمد بن خليل بن أبي بكر بن محمد الحلبي، العزّي، المقدسي = ابن القباقي.	
محمد بن زياد الهاشمي = ابن الأعرابي.	
محمد بن السائب بن بشر = الكلبي.	
محمد بن السري البغدادي = ابن السراج.	
محمد بن سعدان، أبو جعفر الكوفي.	٦٩٢/٢
محمد بن سعيد بن عمران البزاز، أبو جعفر الكوفي، الضرير.	٩٤٧/٣
محمد بن سعيد بن محمد المرسي = أبو عبد الله المرادي.	

الاسم	الصفحة
محمد بن سفيان، أبو عبد الله، القيرواني، المالكي، المقرئ. (صاحب الهادي).	١٥٦/١، ٢٥٠، ٢٧٦، ٣٠٩، ٣٢١، ١٠١١، ٩٩٤، ٩٣٦، ٨٩٤/٣، ٨٧٨/٢، ١١٧٥، ١١٧٢، ١١٧١، ١١٤٩، ١٠١٢، ١١٧٩، ١١٨١، ١١٨٥، ١١٨٨/٥، ٢٩٠٤/٧
محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان البعلبكي، أبو طاهر، المؤدّب.	١١٢٦-١١٢٥/٣
محمد بن سليمان المقدسي الحكريّ الشافعي المقرئ، أبو عبد الله = الحكريّ.	
محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر البصري.	٥٩٠/٢، ٦٣/١
محمد بن سيما بن الفتح = محمد بن أحمد ابن الفتح بن سيما.	
محمد بن شاذان بن يزيد الجوهرى، أبو بكر البغدادي.	٣٠٦/١
محمد بن شجاع، أبو عبد الله البغدادي، الحنفي، المعروف بالثلجي وابن الثلجي.	٨٢٧/٢
محمد بن شريح بن أحمد الرعيّني الأندلسي، الإشبيلي.	٢٤٦، ٢٣٩، ٢٢٠، ١٦٣، ١٥٩/١، ٣٠٧، ٣٠٣، ٢٨٥، ٢٦٨، ٢٦١، ٢٥٥، ٨٩٤/٣، ٨٢٦، ٧٧٥، ٤٦٤/٢، ٣١٩، ١٠١١، ٩٧٨، ٩٥٣، ٩٣٠، ٩١٦، ٩٠٠، ١١٧٠، ١١٦٨، ١١٤٩، ١٠٨٠، ١٠٧٣، ١١٩٢، ١١٨٧، ١١٧٩، ١١٧٤، ١١٧٢، ١١٨٨/٥، ١١٧٣٨، ١٤٧٦/٤، ١٢٣٨، ٤٠٤٢/٩، ١٨٩٧

الصفحة	الاسم
	محمد الصَّقَلِي = محمد بن أبي الحسن.
٣٦٣/١	محمد بن طاهر بن علي المقدسي، أبو الفضل الظاهري، المعروف بابن القيسراني.
	محمد بن الطيب بن محمد البصري البغدادى = ابن الباقلاني.
	محمد بن طَيُّمُور الغَزَنَوِي = السَّجَاوَنَدِي.
	محمد بن عبد الله بن بهادر، المِنهَاجِي، المصري = الزَّرْكَشِي.
	محمد بن عبد الله بن الحسين الجعفي = ابن الهَرَوَانِي.
	محمد بن عبد الله بن محمد الأصبهاني المقرئ = ابن أَشْتَةَ.
	محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي، الإشبيلي = ابن العربي.
	محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه = الحاكم النيسابوري.
	محمد بن عبد الله بن محمد بن ظَفَر = ابن ظَفَر.
	محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمر النَّقَّاش الصغير = ابن أبي عمر النَّقَّاش.
٢٥٧/١	محمد بن عبد الله بن يحيى البغدادي الكرجي الخَبَّاز الدَّبَّاس، أبو البركات بن الوكيل.

الصفحة	الاسم
	محمد بن عبد الله بن يزيد المكي = محمد ابن أبي عبد الرحمن.
	محمد بن عبد الدائم بن موسى العسقلاني = البرماوي.
٣١١/١	محمد بن عبد الرحمن بن عبيد البغدادي، أبو بكر، ويقال: أبو علي.
	محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردى = ابن الصائغ.
١٢٧٢/٣	محمد بن عبد الرحمن بن الفضل، أبو بكر الجوهري.
٣١٤/١	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، القاضي.
	محمد بن عبد الرحمن بن محمد السرخسي = أبو العباس الدغولي.
	محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي = قنبل.
	محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي = ابن محيصة المكي.
٢٢٥/١	محمد بن أبي عبد الرحمن: عبد الله بن يزيد المكي، أبو يحيى.
٢١٥/١	محمد بن عبد الرحيم بن شبيب بن يزيد بن خالد الأصبهاني، أبو بكر.
٢٤٩٩/٦	محمد بن عبد العزيز بن الصبَّاح المكي.

الصفحة	الاسم
	محمد بن عبد الملك بن الحسن، العطار، الدَّبَّاس = ابن خيرون البغدادي.
	محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم = المُطَرِّز.
	محمد بن عبد الوهاب بن سلام = الجُبَّائي.
	محمد بن عثمان بن خالد الأموي = أبو مروان العثماني.
	محمد بن علي بن أحمد المصري = الأُدْفُوي.
٢٦٣/١	محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي، أبو العلاء الصِّلحي.
	محمد بن علي بن إسماعيل الشَّاشي = القَقَّال.
	محمد بن علي بن الحسن الترمذي = الحكيم الترمذي.
٣٢٣/١	محمد بن علي بن الحسن بن الجُلندي، أبو بكر المَوْصلي.
٤٤٦٨، ٤٤٦٧/٩، ٣١٥/١	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو جعفر الباقر.
	محمد بن علي بن الحسين بن مُقَلَّة = ابن مُقَلَّة.
	محمد بن علي بن أبي طالب = محمد بن الحنفية.

الاسم	الصفحة
محمد بن علي بن أبي العاص الشاطبي = النَّفْزِي.	
محمد بن علي بن عبد الواحد الدَّكَّالِي = ابن النَّقَّاش.	
محمد بن علي بن عمر التميمي المالكي = المَازَرِي.	
محمد بن علي بن محمد البغدادي = أبو بكر الخياط.	
محمد بن عمر بن الحسين = الفخر الرازي.	
محمد بن عمر بن موسى بن زُلَّال، أبو بكر النَّهَّائِنْدِي.	٢٨٠ / ١
محمد بن عمرو بن عون الواسطي، أبو عون، وأبو عمرو، وأبو عثمان السُّلَمِي.	٢٨٦ / ١
محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهاني، أبو عبد الله التيمي. محمد بن عيسى بن سورة = الترمذي.	٣٣٧٧، ٣٣٢ / ١
محمد بن غالب الأَنْمَاطِي، أبو جعفر البغدادي.	٦١٥ / ٢
أبو محمد الفَحَّام: الحسن بن محمد بن يحيى البغدادي السَّامَرِّي.	٢٣٤ / ١
محمد بن فَرَح الغَسَّانِي، أبو جعفر البغدادي.	٣١٨ / ١

الاسم	الصفحة
محمد بن القاسم بن محمد البغدادي = ابن الأنباري.	
محمد بن القاسم بن يزيد = الإسكندراني.	
أبو محمد القيرواني = مكّي بن أبي طالب.	
محمد بن كعب بن سُليم القُرظي.	١٥٠٩/٤
محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، أبو عبد الله.	١٩٤/١
محمد بن محمد بن أحمد الهاشمي = اللّهبي.	
محمد بن محمد بن أبي بكر القدسي = ابن أبي شريف.	
محمد بن محمد بن الطيب، أبو الفضل البغدادي، المعروف بالصّبّاغ.	٢٦٧/١
محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني = ابن أشتة.	
محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن النّفاّح الباهلي = ابن النّفاّح.	
محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد، الطوسي = الغزالي.	
محمد بن محمد بن محمد الدمشقي ثم الشيرازي = ابن الجزري.	
محمد بن محمد بن محمد الميموني القاهري = أبو القاسم التّويري المالكي.	

الاسم	الصفحة
محمد بن المستنير البصري = قُطْرُب.	
محمد بن مسلم بن عبيد الله = ابن شهاب الزهري.	
محمد بن المظفر بن علي بن حرب الدِّينَوْرِي، أبو بكر.	٢٦٢ / ١
محمد بن مُفْلِح بن محمد المقدسي، الحنبلي = ابن مُفْلِح.	
محمد بن منصور بن إبراهيم البغدادي = أبو بكر القَصْرِي.	
محمد بن المنصور بن محمد الهاشمي العباسي = المهدي.	
محمد بن موسى بن سليمان الهاشمي = الزَّيْنَبِي.	
محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمَّار الصُّورِي، أبو العبَّاس الدمشقي.	٢٧٢ / ١
محمد بن موسى بن عيسى القاهري = الدِّمِيرِي.	
محمد بن النَّضْر بن مُرِّ بن الحُرِّ الرَّبَعِي الدَّمَشْقِي = ابن الأَخْرَم.	
محمد بن هارون (صوابه: أحمد بن محمد ابن عبد الرحمن المعروف بابن بقرة).	٤١٠٣ / ٩
محمد بن هارون الرَّبَعِي = أبو نَشِيْط.	
محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التَّمَّار، أبو بكر البغدادي.	٣٣٧ / ١

الاسم	الصفحة
محمد بن هبة الله بن ثابت = البَنْدِينَجِي .	
محمد بن الهيثم الكوفي، أبو عبد الله، قاضي عكبرا.	٣٠٦/١
محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء الثقفي القَزَّاز، أبو بكر البغدادي.	٣٤٠/١
محمد بن يحيى البغدادي = الكِسَائِي الصغير.	
محمد بن يزيد الأزدي = المَبْرَد .	
محمد بن يزيد الرَّبِيعِي القَزْوِينِي = ابن ماجه.	
محمد بن يزيد بن محمد العَجَلِي = الرَّفَاعِي .	
أبو محمد اليزيدي = اليزيدي .	
محمد بن يعقوب الأهوازي البغدادي = ابن يعقوب الأهوازي .	
محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية التَّيْمِي البصري = المَعْدَل .	
محمد بن يوسف بن شهاب الدين الغزنوي، أبو الفضل الحنفي .	٣٦٤/١
محمد بن يوسف بن علي البغدادي = الكَرْمَانِي .	
محمد بن يوسف بن علي الغَرْنَاطِي الجَيَّانِي = أبو حَيَّان الأندلسي .	

الاسم	الصفحة
محمد بن يوسف بن محمد الأموي = أبو الفرج النجّاد.	
محمد بن يوسف بن نهار الحرّثكي، أبو الحسن البصري.	٣٠١/١
محمود بن أحمد بن عبد العزيز، برهان الدين البخاري الحنفي. (صاحب الذخيرة).	٤٤٧، ٤٤٥ / ٢
محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي = الزمخشري.	
المُحوّلي: محمد بن الخضر بن إبراهيم البغدادي.	٢٢٣/١
ابن محيصة المكي: محمد بن عبد الرحمن ابن محيصة السهمي.	١١٨/١
محيي الدين النووي = النووي.	
مَدَّين بن شُعَيْب الجَمَّال، أبو عبد الرحمن البصري، المعروف بمَرْدُويه.	٧١٩/٢
المُرادي = ابن أم قاسم المُرادي.	
ابن المَرَاغي = أبو الفتح الهَمْدَانِي.	
ابن مَرْدُويه: أحمد بن موسى بن مَرْدُويه، أبو بكر الأَصْبَهَانِي.	٢٠١٠/٥
مَرْدُويه = مَدَّين بن شُعَيْب الجَمَّال.	
المرعشي = أحمد بن محمد الشَّامي، الرَّقِّي، أبو بكر.	

الاسم	الصفحة
مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو عبد الملك.	٣٧٤٢-٣٧٤٤/٨
أبو مروان العثماني: محمد بن عثمان بن خالد الأموي، المدني، ثم المكي.	١٦١٧/٤
مروان بن محمد بن عبد الملك، الخليفة الأموي.	١٨٣/١
ابن أبي مريم المقرئ: نصر بن علي بن محمد الشيرازي، أبو عبد الله الفارسي.	١٢١٥/٣
موسى بن عبد الله بن يحيى = الخاقاني.	
المُزَنِي: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المصري.	٤٣٨/٢
مسروق بن الأجدع بن مالك، أبو عائشة الهَمْدَانِي الوادعي الكوفي.	٨٤/١
أبو مسعود الأسود المدني.	٢٢٦/١
مسلم بن جندب الهذلي، أبو عبد الله المدني.	٢٢٨/١
مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين القَشِيرِي النَّسَابُورِي.	٤٤٠، ٤٣٦، ٤٣٥/٢، ٧٠، ٥٩، ٢٩/١ ١٥٠٠، ١٣٤٩، ١٣٣٣/٤، ٦٥٠ ٢٠١٠/٥
مسلم بن عبيد الله بن محمد، أبو قاسم، المقرئ.	٨٠٩/٢
ابن مسلم = الوليد بن مسلم القرشي.	
مَسَلَمَة بن مُخَلَّد بن الصامت الأنصاري السَّاعِدِي، أبو سعيد.	٩٤/١

الصفحة	الاسم
٦٤/١	المِسُور بن مَخْرَمَة بن نوفل القرشي الزهري، أبو عبد الرحمن.
١٧٢/١	المُسَيَّبِي: إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن القُرَشِي، المخزومي، المدني، المقري.
١٩٥٥/٥، ٩٥/١	مسيلمة الكذاب: مسيلمة بن ثمامة بن حبيب الحنفي.
١١٠/١	مصعب بن سعد بن أبي وقاص القرشي المدني.
٢٦٥٣/٦	مُضَر بن محمد بن خالد الضَّبِّي، أبو محمد الأسدي، الكوفي.
١٣٢٦/٤	المُطَرِّز: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر، الزاهد البغدادي.
١٧/١	مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير الحَرَشِي العامري البصري.
	المُطَوَّعِي = الحسن بن سعيد بن جعفر.
٢١٧/١	المظفر بن أحمد بن حمدان المصري المقري، أبو غانم.
٣٢/١	معاذ بن أنس الجهني.
٨٦، ٨٥، ٨٣/١	معاذ بن جبل بن عمرو، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي.
٩٤/١	معاذ بن الحارث بن الأرقم الأنصاري الأوسي، أبو حليلة.

الاسم	الصفحة
معاذ بن معاذ بن نصر التميمي، أبو المثنى وأبو عبيد الله العنبري.	٦٩٤ / ٢
المُعافى بن زكريا بن طَرَارَى النَّهْرَوَانِي الجَرِيرِي، أبو الفرج.	٣٢٨٤ / ٧، ٢٣٨-٢٣٧ / ١
معاوية بن أبي سفيان: صخر بن حرب القرشي الأموي، الخليفة.	٥٤٩ / ٢، ١٧٥ / ١
المُعَدَّل: محمد بن يعقوب بن الحَجَّاج بن معاوية التَّيْمِي، أبو العباس البصري.	٢٤٥ / ١
المُعَدَّل: موسى بن الحسين بن إسماعيل ابن علي الحسيني، أبو إسماعيل.	٢٤٩، ٢٣٩، ٢٣٢، ٢٢٣، ٢٠٩ / ١ ٣٠٧، ٢٨٥، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦١
المَعْرُور بن سُوَيْد الأَسَدِي، أبو أُمَيَّة الكوفي.	١٨٥ / ١
معروف بن مُشْكَان بن عبد الله، أبو الوليد المكي.	٢٤٣ / ١
أبو معشر الطبري: عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، القَطَّان، الشافعي.	٢٢٤، ٢١٨، ٢١١، ٢٠٣، ١٥٩ / ١ ٢٨٥، ٢٧٥، ٢٦٧، ٢٥٨، ٢٤٦، ٢٢٥ ٣٧٩، ٣٤٣، ٣٣٩، ٣١١، ٣٠٨، ٣٠٦ ١١٣٦، ٩٩٨ / ٣، ٦٣٥، ٦٢٩ / ٢ ١٢٠٦، ١٢٠٣، ١١٨٥، ١١٧٠-١١٦٨ ١٨٦٣ / ٧، ١٦٠٧ / ٤، ١٢٨٠
ابن مُعْط: يحيى بن عبد المُعْطِي بن عبد النور الزَّوَاوِي، أبو الحسين المغربي، زين الدين.	٥٨٦ / ٢
المُعَلَّى بن عيسى - ويقال: ابن راشد - البصري، الوَرَّاق.	٣٤٦ / ١

الاسم	الصفحة
مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيْمِي = أبو عُبَيْدَة.	
أبو مَعْمَر المُنْقَرِي: عبد الله بن عمرو ابن أبي الحَجَّاج التميمي، البصري، المُقَعَّد.	٢٩٣٣ / ٧
المغيرة بن أبي شهاب: عبد الله بن عمرو بن المغيرة المخزومي، أبو هاشم الشامي.	٢٨١ / ١
المُفَسِّر: هبة الله بن سلامة بن نصر، أبو القاسم البغدادي الضرير.	٢٦٩ / ١
المُفَضَّل بن محمد بن يَعْلَى الصَّبَّي، أبو محمد الكوفي.	٥٣٢ / ٢، ٣٥٢ / ١
ابن مُفْلِح: محمد بن مُفْلِح بن محمد، شمس الدين، المقدسي، الحنبلي.	١٢٥ / ١
مقاتل بن سليمان بن كثير، أبو الحسن الأزدي، البلخي.	٣٢١٦، ٣١٢٣، ٢٩٠٢ / ٧، ٢٠٠٧ / ٥ ٣٨٧٠، ٣٦٤٨، ٣٥٦٢، ٣٣٢١ / ٨ ٤٢٥٠، ٤١٨٦، ٤٠٤٨ / ٩
مُقَرَّى أَبِي قُرَّة: عبيد الله بن إبراهيم البغدادي، أبو القاسم.	٢٤٨ - ٢٤٧ / ١
ابن مُقَسَّم العَطَّار = محمد بن الحسن بن يعقوب.	
ابن مُقَلَّة: محمد بن علي بن الحسين بن مُقَلَّة، الوزير.	٣٣٧٣ / ٨، ٥٤٩ / ٢
المُقَنَّعِي = علي بن محمد بن الحسن الجَوْهَرِي.	

الاسم	الصفحة
مَكِّيُّ بن أبي طالب: حَمُوش بن محمد القَيْسِي، أبو محمد القَيْرَوَانِي ثم القرطبي المقرئ. (صاحب التبصرة).	٢٠٥، ١٦٣، ١٥٧، ١٢٨، ١٢٣، ٧/١ ٣٢١، ٣٠٩، ٢٧٦، ٢٥٠، ٢٢٠ ٤٠١، ٣٩٩، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٨٦/٢ ٤٨٩، ٤١٥، ٤١٣، ٤٠٨، ٤٠٥، ٤٠٣ ٨٤٧، ٨٢٣، ٨٠٥، ٧٧٣، ٦٧٦، ٦٣٠ ٩٥٣، ٩٠٠، ٨٩٤/٣، ٨٧٨، ٨٧٤ ١٠١١، ٩٩٥، ٩٩٤، ٩٨٨، ٩٧٨، ٩٧١ ١١٢٠، ١٠٨٠، ١٠٧٨، ١٠٧٣، ١٠١٢ ١١٧١، ١١٦٨، ١١٦٧، ١١٥٩، ١١٤٧ ١٢١٣، ١٢٠٢، ١١٨٧، ١١٧٩، ١١٧٢ ١٣٥٥، ١٣٤٩/٤، ١٢٣٩، ١٢٣٧ ١٨٥٤/٥، ١٦٧٠، ١٤٤٠، ١٤٣٧ ١٩٥٧، ١٩٣٦، ١٨٩٧، ١٨٩١، ١٨٩٠ ٢٠٤٢، ٢٠٣٤، ٢٠١٨، ١٩٧٦، ١٩٦٩ ٢١٦٨، ٢١٢٢، ٢١١٩، ٢١٠٥ ٢٧٤٦، ٢٥٣٠، ٢٤٦٦، ٢٤٦٢/٦ ٢٩٠٤، ٢٨٤٠/٧، ٢٨٠٠، ٢٧٥٠ ٤٠٨٩/٩، ٣٨٩٣، ٣٣٩١/٨، ٣٠٧١ ٤٢٢٧، ٤٢٠٦، ٤٢٠٤، ٤١٢٤، ٤٠٩١ ٤٢٧٢، ٤٢٣٦، ٤٢٢٩
المكين الأسمر: عبد الله بن منصور بن علي اللخمي، أبو محمد الاسكندراني، مكين الدين.	٦٦٠/٢
ابن أبي مُلَيْكَةَ: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ القرشي، التيمي.	٤٣٩/٢
المنذر بن حَرْمَلَةَ = حَرْمَلَةَ بن المنذر.	

الاسم	الصفحة
المُنْذِرِي: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد المطلب، أبو محمد الشامي الأصل المصري الشافعي.	٣٤/١
المنصور = أبو جعفر المنصور.	
منصور بن أحمد بن إبراهيم العراقي، أبو نصر.	١٦١/١
أبو منصور الحَيَّاط البغدادي: محمد ابن أحمد بن علي، المقرئ، الملقن، الحنبلي.	١٥٩/١
منصور بن محمد بن منصور القَزَّاز، الحربي، أبو الحسن البغدادي.	٢٤٨/١
منصور بن محمد الوَرَّاق، السُّنْدي، أبو القاسم الأصبهاني.	٣٣٠/١
المنهال بن عمرو الأسدي، أبو عمرو الكوفي.	٣١٦/١
مهاجر الزهري.	١٩٠٠/٥
المَهْدَوِي: أحمد بن عَمَّار بن أبي العباس، أبو العباس.	٣٠٩، ٢٧٦، ٢١٧، ١٥٧، ١٢٣/١ ٨٤٧، ٨٠٣، ٧٧٥، ٧٧٠/٢، ٣٢١، ٣١٨ ٩٧٧، ٩١٤، ٩٠٠، ٨٩٤/٣، ٨٧٨، ٨٧٥ ١١٥٩، ١١٤٩، ١٠٨٠، ١٠٧٣، ١٠٢٦ ١١٨٥، ١١٨١، ١١٧٩، ١١٧٢، ١١٧٠ ١٥٢٤، ١٤٧٦، ١٤٥٨، ١٤٥٣/٤ ٢٣٨٧/٦، ٢٠٤١، ١٨٨٨/٥، ١٧٧٦ ٣١٥٢، ٢٨٤٦/٧، ٢٤٦٦، ٢٤٦٥ ٤٤٣٦، ٤٤٣٥/٩، ٣٢٣٥

الاسم	الصفحة
المهدي: محمد بن المنصور بن محمد الهاشمي، العباسي، الخليفة.	١٧٩، ١٧٣/١
مهدي بن ميمون المَعُولِي، أبو يحيى الأزدي البصري.	٣٤٥/١
ابن مهران: أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني، أبو بكر.	١٥٦/١، ٢٠١، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٥٨، ٢٨٥، ٣١١، ٣١٢، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩، ٧٢٨، ٧١٣/٢، ٧٧٥، ٧٨٦، ٨٠٣-٨٠٥، ٨٧٨، ٨٨٢، ٩٩٢/٣، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٢٩٥، ١٣٠١، ١٣٠٥، ١٥١٢/٤، ١٧٣١، ٢٧٨٤/٦، ٢٩٦٥، ٣٠٥٥، ٣٨٣٨/٨
ابن أبي مهران = الحسن بن العباس بن أبي مهران.	
مَوَّاس بن سهل المَعَاْفَرِي، أبو القاسم المِصْرِي.	٢٢٦/١
موسى <small>عليه السلام</small> .	١٦٦٣/٤، ١٩٩٧/٥، ٢٠٦٧، ٢٢٥٢، ٢٧٢٦/٦، ٢٧٧٦، ٢٧٨١، ٢٨١٨، ٢٨٧١/٧، ٢٩١٢، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٣٠٣، ٣٣٩٨/٨
أبو موسى الأشعري: عبد الله بن قيس بن سليم.	٢٩٧٧/٧، ٩٥/١
موسى بن جرير الرَّقِي، أبو عمران الضرير.	٢٥٩/١
موسى بن جمهور بن زريق التَّيْسِي، أبو عيسى البغدادي.	٢٦٠/١

الاسم	الصفحة
موسى بن حزام، أبو عمران الترمذي.	٢٧٨٣/٦
موسى بن الحسين بن إسماعيل بن علي الحسيني = المُعَدَّل.	
موسى بن عبد الرحمن بن موسى، أبو عمران الدمشقي، الصَّبَاغ.	١١٢٥/٣
موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي مولا هم، الأَسدي.	١٠٣/١
موفق الدين المقدسي = ابن قدامة.	
ن	
النَّابِغَةُ الدُّبْيَانِي: زياد بن معاوية بن ضباب، أبو أمانة العَطْفَانِي.	٢٧٦٣/٦، ١٣١٦/٤
ناصر الدين الإخْمِيْمِي = الإخْمِيْمِي.	
ابن الناظر = الحسين بن عبد العزيز بن محمد الجَيَّانِي.	
نافع بن جُبَيْر بن مُطْعِم بن عَدِي الْقُرَشِي، أبو محمد النَّوْفَلِي.	٥٩٧/٢
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم اللَّيْثِي المدني.	١١٨/١
ابن نَبْتِ العُرُوق = محمد بن أبي الحسن.	
النَّجَاد = أبو الفرج النَّجَاد.	
النَّحَّاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر.	٢١٠٥، ٢٠٧٨، ٢٠٤١/٥، ١٦١٦/٤، ٣١٥٢، ٣٠٧٢، ٢٨٧٢/٧، ٢٣٨٢/٦، ٣٤٣٣/٨، ٣٢١٠

الاسم	الصفحة
ابن نَحْلَة = أبو العباس بن نَحْلَة.	
النَّخَّاس = عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي.	
نذير بن علي بن عبيد الله البَلَدِي.	٢٩٠ / ١
النَّسَائِي: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان الخُرَّاسَانِي.	١ / ٢١، ٤٦، ٩٢، ١٠٨، ٢ / ٦٤٣، ٦٤٧، ٩ / ٤٤٥٥
النَّشَّار = عمر بن قاسم الأنصاري المصري.	
النَّشَائِي: أحمد بن عمر بن أحمد، المُدَلْجِي الشافعي.	١٣٥ / ١
أبو نَشِيْط: محمد بن هارون الرَّبْعِي، البغدادي.	١٩٩ / ١
نصر بن عاصم اللَّيْثِي - ويقال: الدُّوْلِي - البصري.	٢٦٤ / ١
نصر بن عبد العزيز بن أحمد، الفارسي، الشيرازي، المصري، أبو الحسين.	١ / ١٥٩، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٧٨، ٣٣١ / ٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٨، ٦٢٣ / ٧، ٢٤٦٥ / ٣٠٤٧
نصر بن علي، أبو حفص الضرير، ويقال: أبو القاسم.	٣٢٠ / ١
نصر بن علي بن محمد الشُّيرَازِي = ابن أبي مريم المقرئ.	
نصر بن القاسم بن نصر = أبو الليث البغدادي.	
ابن نصر = القاسم بن نصر المازني.	

الاسم	الصفحة
أبو نصر الموصلي: سلامة بن الحسين ابن علي - وقيل: ابن علي بن الحسين - الحلواني.	٢١٨/١
نُصَيْر بن يوسف بن أبي نصر، أبو المنذر الرازي، ثم البغدادي، المقرئ.	٢٨١٣/٦، ١٩٦٠/٥، ١٧٩/١
نصر بن الحارث بن كَلْدَة القرشي.	٤١١٠/٩
النضر بن شُمَيْل بن خَرَشَة المازني، أبو الحسن البصري.	٣١٥٢/٧، ٥١١، ٤٣٩/٢
نَظيف بن عبد الله، أبو الحسن الكِسْرَوِي، الحلبي، نزبل دمشق.	٢٤٩٩/٦
النعمان بن ثابت بن زُو طى التَّيْمِي الكوفي = أبو حنيفة.	
أبو نُعَيْم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد الصوفي.	٥٤٤/٢، ٣٣٦/١
ابن النَّفَّاح: محمد بن محمد بن عبد الله ابن بدر بن النَّفَّاح الباهلي، أبو الحسن البغدادي. (وقيل: ابن النَّفَّاح بن بدر).	٣٣٣-٣٣٢/١
النَّقْزِي: محمد بن علي بن أبي العاص الشاطبي، المعروف بابن اللَّائِيَة.	٢١٦/١
نَفْطَوَيْه النحوي: إبراهيم بن محمد بن عرفة العتكى، الأزدي، أبو عبد الله الواسطي.	٢٨٦/١
ابن نَفَيْس: أحمد بن سعيد بن أحمد، أبو العباس الطَّرَابُلْسِي، ثم المصري.	٢٠٦/١
نفيع بن الحارث = أبو بكره الثقفي.	

الاسم	الصفحة
النَّقَّاش = ابن أبي عمر النَّقَّاش.	
ابن النَّقَّاش: محمد بن علي بن عبد الواحد الدَّكَّالِي، أبو أمانة المصري.	٦٠٦/٢
النَّهْرَوَانِي = عبد الملك بن بَكْران بن عبد الله.	
أبو نَهْيَك اليَشْكُري: عِلْبَاء بن أحمر، اليَشْكُري، البصري.	١٩٨٩/٥
نوح <small>عليه السلام</small> .	٢٧٣١، ٢٤٢٠/٦، ١٩٦٤/٥ ٤٠٤٨/٩
ابن نوح.	٢٤٥٧، ٢٤٣٨/٦
النووي: يحيى بن شرف بن مُرِي، أبو زكريا، محيي الدين، الحزامي الحوراني الشافعي.	١٣٩، ١٣٨، ١٣٤، ١٣٣، ١٢٦/١ ٦٥٢، ٦٤٩، ٤٤٦/٢
النُّوَيْرِي = أبو القاسم النُّوَيْرِي المالكي.	
هـ	
هارون <small>عليه السلام</small> .	٣١٢٩، ٢٨٧١/٧، ٢٢٥٢/٥
هارون بن حاتم، أبو بشر الكوفي، البزَّاز.	
هارون الرشيد: هارون بن المهدي بن المنصور الهاشمي، العباسي، الخليفة.	١٨٠، ١٧٢/١
هارون بن المهدي بن المنصور العباسي = هارون الرشيد.	
هارون بن موسى بن شريك التغلبي = الأَخْفَش الدمشقي.	

الاسم	الصفحة
هارون بن موسى العتكي، الأعور، أبو عبد الله البصري.	٣٤٦/١
ابن هاشم: أحمد بن علي بن هاشم المصري، المقرئ، أبو العباس.	٢٠٦/١
ابن أبي هاشم = عبد الواحد بن عمر بن محمد.	
الهَبَّاري = أحمد بن علي بن محمد الهاشمي.	
هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري البغدادي = ابن الطَّبَر.	
هبة الله بن إسماعيل - وقيل: ابن إسحاق - ابن زبَّان الكندي، أبو بكر الدمشقي.	٣٢٠٠/٧
هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، أبو القاسم المقرئ.	٢١٦/١
هبة الله بن سلامة بن نصر، أبو القاسم البغدادي = المُفَسِّر.	
هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي الحموي = ابن البارزي.	
ابن الهَبَل الصَّالحي = الحسن بن أحمد بن هلال الصَّرْخُدي.	
هَبِيْرَة بن محمد الأَبْرَش، أبو محمد البغدادي، التَّمَّار.	٦٠٥/٢
الهَدَلِيُّ: يوسف بن علي بن جُبارة، أبو القاسم، البَسْكَري، المقرئ.	١٨٣، ٢٠١، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ١٤٧-١٤٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٨٢

الاسم	الصفحة
	٢٢١، ٢٣١-٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨-٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥- ٢٩٨، ٣٠٢-٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٨-٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥١/٢، ٤٩٣، ٦٠٥، ٦٢٣، ٦٣٣، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٨٦، ٨٥٨، ٨٧٩، ٨٨٢، ٩٩٧/٣، ٩٩٨، ١٠٠٧، ١٠٦٧، ١٠٨٧، ١١٦١، ١١٧٨، ١٣٥٨، ١٤٥٦، ١٥/٢٣٣٩، ٦/٢٥٣٧، ٢٥٤٠، ٢٥٧٢، ٢٥٧٤، ٢٧٨٤، ٧/٣١٢٨، ٣٢٣٥، ٣٦٧٦، ٣٦٠٩، ٣٥١٤/٨
ابن هرمز = عبد الرحمن بن هرمز الأعرج.	
ابن الهَرَوَانِي: محمد بن عبد الله بن الحسين، أبو عبد الله الجعفي، الكوفي.	٤٤٦٢/٩
الهروي = صاحب الغريين.	
أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسِي رضي الله عنه.	١/٢٤، ٣١، ٣٣، ٩٣، ٢/٤٣٩، ٤٤١، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٤٥، ٤/١٣١٩، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ٤٤٧٧/٩، ٤٤٧٨
ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد الأنصاري، الحنبلي.	٢/٥١١، ٤/١٦٤٦

الصفحة	الاسم
٥٤٩،٥٤٧/٢	ابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيوب الذُّهلي، أبو محمد المَعافري البصري.
٦٥،٦٤/١	هشام بن حَكيم بن حزام القرشي الأَسدي.
١٧٥/١	هشام بن عبد الملك بن مروان القرشي الأموي، الخليفة.
١٠١،٨٢،٦٠/١	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأَسدي.
١٨٩،١٥٢/١	هشام بن عَمَّار بن نُصير، أبو الوليد، السُّلَمي، الدَّمشقي.
٥٤٨/٢	هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر.
١٤٨٢/٤	هشام بن معاوية، أبو عبد الله الضرير، الكوفي.
	هَمَّام بن غالب بن صَعَصَعَة التَّميمي = الفرزْدق.
٢٤٤١،٢٤٢٠/٦،٥٤٧/٢	هود <small>عَلَيْهِ السَّلَام</small> .
	الهيثم بن الربيع بن زُرارة = أبو حَيَّة النُّميري.
	ابن الهيثم = محمد بن الهيثم الكوفي.
و	
٥٠/١	واثلة بن الأَسقع بن كعب، أبو الأَسقع اللَّيثي.
٤٣٥٦/٩،٢٠٨٨،٢٠٨٤،١٩٧٠/٥	الواحدي: علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن الواحدي، النيسابوري.

الاسم	الصفحة
أبو وائل = شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي.	
ابن وثيق الإشبيلي: إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق الأموي، أبو إسحاق الأندلسي.	٦٦٠ / ٢
وَحْشِي بن حَرْب الحَبْشِي، أبو دَسْمَة، ويقال: أبو حَرْب.	١٩٥٥ / ٥
وَرَّاق خَلْف = إسحاق بن إبراهيم بن عثمان المروزي.	
ابن وَرْدَان = عيسى بن وَرْدَان المدني، الحَدَّاء.	
ورش: عثمان بن سعيد بن عبد الله، الإفريقي.	١٨٧، ١٤٥ / ١
ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشي.	١٤٩٠ / ٤
الْوَفَوِي = علي بن محمد بن محمد.	
وكيع بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسِي، الكوفي، أبو سفيان.	١٩٢، ١٩١، ١٨٤ / ١
الْوَلِيُّ = أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل ابن الحسن العجلي.	
الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي.	٢٩٥٦ / ٧
الوليد بن عُقْبَة بن أَبِي مُعَيْط، أبو وهب القرشي الأموي.	١٥٢٩ / ٤

الصفحة	الاسم
٣٠٢٧/٧	الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي.
٢٠٦٧/٥	الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي.
١٧٣/١	ابن وَهَب: عبد الله بن وَهَب بن مسلم القرشي، الفهري، المصري.
٣٤٥٧/٨، ٥٤٧/٢	وَهَب بن مُنَبِّه بن كامل الصَّنْعَانِي، أبو عبد الله الدَّمَارِي، الأَبْنَاوِي.
٢٤٣/١	وَهَب بن واضح المَكِّي، ابو الإخريط. ويكنى أيضاً: أبا القاسم.
٢٩٣٣/٧	وهيب بن عمرو بن عثمان النَّمَرِي، أبو عثمان أو أبو عمرو، النحوي.
ي	
٢٨١/١	يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسد الصَّلْحِي، القرشي، الأموي، الكوفي، أبو زكريا الأحول.
٣٧٠-٣٦٩/١	يحيى بن إبراهيم البَيَّاز، اللّوَاتِي، أبو الحسين المُرْسِي.
٣٧٥/١	يحيى بن أحمد بن أحمد السَّيْبِي، أبو القاسم القَصْرِي.
	يحيى الجُعْفِي = يحيى بن سليمان بن يحيى.
١٢٠/١	يحيى بن الحارث الدَّمَارِي، أبو عمرو العَسَّانِي الدَّمَشْقِي.

الصفحة	الاسم
	يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي الكوفي = الفراء.
	يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة = ابن سلام.
٣٢٠١/٧	يحيى بن سليمان بن يحيى، أبو سعيد الجعفي، الكوفي.
	يحيى بن شرف بن مري = النووي.
١٠٧/١	يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي.
١٠١/١	يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب.
	يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي = ابن معط.
	يحيى بن المبارك بن المغيرة المقرئ = اليزيدي.
٢٨٢/١	يحيى بن محمد بن قيس العليمي الأنصاري، أبو محمد الكوفي.
١١٤/١	يحيى بن يعمر، أبو سليمان العدواني.
١٤٣٠/٤	يزيد بن خالد الذندولاني، أبو خالد.
٢٢٨/١	يزيد بن رومان، أبو رَوْح الأسدي المدني.
	يزيد بن القعقاع المخزومي = أبو جعفر المدني.
٣٧٤٣/٨	يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، أبو خالد.
١٨٣/١	يزيد بن منصور الحميري.

الاسم	الصفحة
يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا الغَطَفَانِي، المُرِّي، البغدادي.	٣٦١، ١٩٢ / ١
يحيى بن وثَّاب الأَسَدِي الكوفي.	١١٩ / ١
ابن اليزيدي البغدادي = إبراهيم بن يحيى ابن المبارك، أبو إسحاق.	
ابن اليزيدي البغدادي = عبيد الله بن محمد ابن يحيى بن المبارك، أبو القاسم العَدَوِي.	
اليزيدي: يحيى بن المبارك بن المغيرة المقرئ، أبو محمد.	١٤٠، ١٦٨، ٢ / ٢، ٦٧٢، ٧١٧، ٣٢٠٧ / ٧، ١٩٣٠ / ٥
يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم <small>رضي الله عنه</small> .	٢٩٥١ / ٧، ٢٤٨١، ٢٤٤٨ / ٦
يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني = أبو عوانة.	
يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أبو محمد البصري.	١٢٠ / ١
يعقوب بن إسحاق بن السَّكِّيت = ابن السَّكِّيت.	
ابن يعقوب الأهوازي: محمد بن يعقوب الأهوازي البغدادي.	٢٧٠ / ١
يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي، أبو يوسف الكوفي، الأعشى.	٣٥٢ / ١
يعقوب بن يوسف بن حبيب الأنصاري = أبو يوسف القاضي.	
أبو يعلى بن القَرَاء = ابن القَرَاء.	

الاسم	الصفحة
ابن يَعِيش: يَعِيش بن علي بن يَعِيش، أبو البقاء الأسدي، الموصللي، ثم الحلبي. اليَقْطِينِي = أحمد بن محمد بن عبد الله.	٦٧٢ / ٢
يوسف بن أسباط.	٤٤٥٠ / ٩
يوسف بن بشر بن آدم بن الموفق، أبو يعقوب الضرير.	٢٧٩ / ١
يوسف بن علي بن جُبارة البَسْكَري = الهُدَلِي.	
يوسف بن عمرو بن يسار - وقيل: سيار - المدني، ثم المصري، المعروف بالأزرق، أبو يعقوب.	٢١٤ / ١
أبو يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة): يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي.	٤٩٥ / ٢
يوسف بن محمد بن أحمد بن بابش، أبو القاسم البغدادي الضرير، ويعرف بابن بابش، وابن بابوس.	٢٨٤ / ١
يوسف بن يحيى المصري = البُوَيْطِي.	
يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم <small>عليه السلام</small> .	٢٥٥٦، ٢٥١٣ / ٦
يوسف بن يعقوب بن الحسين، أبو بكر الواسطي، الأصم.	٢٨٣ / ١
يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب الأطروش، أبو بكر الواسطي.	٢٩٢ - ٢٩١ / ١

الاسم	الصفحة
يوشع بن نون.	٢٨١٨/٦، ٢٠٦٧/٥
يونس بن حبيب بن عبد القاهر، أبو بشر العجالي، الأصبهاني.	٢٠٣٧/٥
يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبي.	١٨٣٢/٥، ١٤٩٦/٤، ٩٤١، ٩٣٩/٣ ٣١٥٢/٧
يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي المصري.	٢٢٦/١
يونس بن عبيد بن دينار العبّسي، أبو عبد الله البصري.	٣٤٥/١

النساء

الاسم	الصفحة
أسماء بنت يزيد بن السَّكَن، أم سَلَمَة الأنصارية، الأوسية، الأشهلية.	١٩٢٤-١٩٢١/٥
بلقيس بنت البشرخ بن الحارث بن قيس، ملكة سبأ.	٤٩٦/٢
حفصة بنت عمر بن الخطاب القرشية العدوية، أم المؤمنين.	١/٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١٠٤٣، ٤٠٤٤
حواء.	٢٢٥٧/٥
أم سلمة، أم المؤمنين: هند بنت أبي أمية بن المغيرة القرشية المخزومية.	١/٩٣، ١٨٣، ٢/٤٢٧، ٥٠٢، ٥٢٢، ٤/١٣٢٧، ١٤٧٢
سَوْدَة بنت زَمْعَة بن قيس القرشية، العامرية، أم المؤمنين.	٩/٤٠٤٦
صفية بنت حُيَي بن أخطب، أم المؤمنين.	٩/٤٠٤٦
الصهباء بنت حرب بن أمية.	٢/٥٤٨
عائشة بنت أبي بكر الصِّدِّيق، أم المؤمنين.	١/١٢، ٢٨، ٩٣، ٢/٤٢٨، ٦٥٥، ٤/١٥٠٠، ٥/١٨٩١، ١٨٩٣، ١٩٢٤، ٦/٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٦، ٨/٣٧٤٤، ٩/٣٨٥١، ٣٩٢٣، ٤٠٤٤
مارية بنت شمعون القبطية، مولاة رسول الله ﷺ.	٩/٤٠٤٤
هند بنت أبي أمية بن المغيرة = أم سلمة، أم المؤمنين.	
والعة، امرأة لوط ﷺ.	٩/٤٠٤٨
والهة، امرأة نوح ﷺ.	٩/٤٠٤٨

فَهْرَسُ الْكُتُبِ

فهرس الكتب

الصفحة	الكتاب
٤٤٦/٢	الإبانة (في الفقه الشافعي)، للفُوراني
١٢٨٣/٣، ١٦٢/١	إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، لأبي شامة المقدسي
١٦١/١	إرادة الطالب في القراءات العشر، (وهو فرش القصيدة المنجدة) لسبُط الخيَّاط
٢٤/١	الأربعون البلدانية (البلدانيات)، للسَّلَفِي
	الأربعين المستغني بتعيين ما فيه عن المعين (هو: الأربعون البلدانية الذي تقدّم)
١٥٦/١، ٢٣٦، ٢٢١، ٦٢٢/٢، ٤٣٦٨، ٤٣٠٤/٩	الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، لعبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون
٢١٢، ٢١٠، ١٨٢، ١٦١، ١٣٩/١، ٣٣١، ٣٣٠، ٢٧٨، ٢٧٤، ٢٥٦، ٢٣٢، ٧٦٦، ٧٠١، ٦٢٢/٢، ٣٤٣، ٣٣٨، ٨٧٣، ٨٦٥، ٨١٢، ٧٧٣، ٧٧٠، ٧٦٧، ١١١٥، ١١١٤، ٩٩٩/٣، ٨٨٠، ٨٧٩، ١٣٠٤، ١٣٠١، ١٢٩٥، ١٢٦١، ٢٠٧٠/٥، ١٧٣٦/٤	إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز القلانسي
١٦١/١	الإشارة بلطيف العبارة في العشرة، لمنصور ابن أحمد العراقي
٢٦٨، ٢٤٦، ٢٣٩، ٢٢٤، ٢٠٥/١، ٣٣٤٨/٨، ١٧٣٥/٤، ١١٩١/٣، ٣٠٨	الإعلان بالمختار من رواية القرآن في القراءات السبع، للصفراوي

الصفحة	الكتاب
١٢٦٢ / ٣	الاقتصاد (أرجوزة في القراءات السبع)، للداني
٣٢٣٧ / ٧، ١٦١ / ١	الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش
٢٥٠٦ / ٦، ١١٢٠ / ٣	الإمالة (الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة) للداني
٥١٤ / ٢	الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب
٦٥٤ / ٢	الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة، لرفاعي
٤٤٨ / ٢	الأمالي (في الفقه)، للسرخسي
١٥١ / ١	الانتصار للقرآن، للباقلاني
١٦٥١، ١٣٦٣، ١٣١٢ / ٤، ٥١٩ / ٢ ٣٤٨٣ / ٨، ١٨٠٥، ١٨٠٣، ١٦٩٠ ٣٨٢٦، ٣٥٣٥، ٣٥٢٢، ٣٤٨٦، ٣٤٨٥ ٤٢٤٨، ٤٠٨١، ٣٩٨٨، ٣٩٤٩ / ٩	أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، للبيضاوي
١٢٨٤، ١٠١٢، ١٠٠٥ / ٣	إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل، للداني
١٦١ / ١	الإيجاز في القراءات السبع، لسبّط الخياط
٢٧٥٣، ٢٦٩٢ / ٦، ٢٢٠٢ / ٥، ١٦٨ / ١ ٢٩٢١ / ٧	إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، لابن القبّابي
٧٣٥ / ٢	الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب
٥١٩ / ٢	إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لابن الأنباري

الصفحة	الكتاب
١٣٦/١	البحر في الفقه الشافعي، للرويانى
١٨٨٥/٣، ٧٧٢، ٧٣٠/٢، ٧/١ ١٤٧٩، ١٤٥٣، ١٤٤٠، ١٣١٢/٤ ١٥٢١، ١٥١٠، ١٤٨٤، ١٤٨٢، ١٤٨١ ٢٧٥٢، ٢٧٤٧، ٢٧٤٣/٦، ٢١٠٦/٥ ٢٧٨٢، ٢٧٨٠، ٢٧٧٨، ٢٧٥٨، ٢٧٥٦ ٢٨٠٥، ٢٨٠٣، ٢٧٩٦، ٢٧٨٦، ٢٧٨٥ ٢٨٧٥، ٢٨٣٠، ٢٨٢٩/٧، ٢٨٠٧ ٢٨٨٦، ٢٨٨٤، ٢٨٨١، ٢٨٨٠، ٢٨٧٦ ٢٩٠٣، ٢٩٠٢، ٢٨٩٧، ٢٨٩٣، ٢٨٨٧ ٢٩٧١، ٢٩٦٧، ٢٩٦٢، ٢٩٤١، ٢٩٣٣ ٣٠٥٠، ٣٠٢٩، ٣٠٢٥، ٣٠٠٦، ٢٩٧٣ ٣٠٩٦، ٣٠٩٣، ٣٠٦٦، ٣٠٦١، ٣٠٥٥ ٣٢٠٢، ٣١٧٤، ٣١٦٧، ٣١٤٥، ٣١٣٤ ٣٣٦٢/٨، ٣٢٦٤، ٣٢٦٣، ٣٢٠٣ ٣٥٠١، ٣٤٩٩، ٣٤٢٦، ٣٤٠٢، ٣٤٠٠ ٣٥٤٠، ٣٥٣٠، ٣٥١٤، ٣٥١٢، ٣٥٠٩ ٣٦٥٦، ٣٦٣١، ٣٥٨٣، ٣٥٨١، ٣٥٧١ ٣٧٨١، ٣٧٣٨، ٣٧٢٤، ٣٦٧٨، ٣٦٥٧ ٣٩٥٥/٩، ٣٨٩٣، ٣٨٧٥، ٣٨٥٧ ٤١٠٥، ٤٠٨٧، ٤٠٧٠، ٤٠١٦، ٣٩٦٠ ٤٤٢٩، ٤٤١٤، ٤٤٠٨، ٤٢٧١	البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي
١٤٣/١	بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والأحكام، لابن الساعاتي
١٦٦/١	البستان في القراءات الثلاثة عشر، لعبد الله ابن أيّدغدي الجُندي

الصفحة	الكتاب
١٣٣٤/٤	البيسط في المذهب (الشافعي)، للغزالي
	البلدانيات = الأربعون البلدانية
	تاريخ مكة = العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين
٧١/١	تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة
٢٧٦، ٢٥٠، ٢٢٠، ٢٠٥، ١٦٣/١ ٨٠١، ٧٧٨، ٧٧٣/٢، ٣٢١، ٣٠٩ ٨٧٩، ٨٧٥، ٨٤٩، ٨٢٣، ٨٠٩ ١٠٦٨، ١٠٢٨، ١٠١٤، ٩١١/٣ ١١٣٨، ١١٣٥، ١٠٩٤، ١٠٨٥، ١٠٨٠ ١٢٠٤، ١٢٠٣، ١١٨٥، ١١٨١، ١١٧٢ ١٢٨٣، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٦٥، ١٢٦١ ١٣٥٥، ١٣٤٢، ١٣٤٠/٤، ١٢٩٥ ٢٠٦٩/٥، ١٧٣٦، ١٤٥٨، ١٣٦٦ ٣٠١٤، ٢٩٠٤، ٢٥٣٤، ٢٥٣٠/٦ ٣٨٦٠، ٣٨١٠، ٣٤٥٢، ٣٣٦٨/٨ ٤٣٠٤، ٤٣٠٣، ٤١٠٤/٩، ٣٩٠١ ٤٤٣٦	التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب
٦٦٢/٢، ١٦١/١	تبصرة المبتدي وتذكرة المتتهي، لسبّط الخياط
٦٥٢، ٤٤٦/٢، ١٣٩، ١٣٤/١	التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي
٢١١، ٢٠٨-٢٠٦، ٢٠٣، ١٦٠/١ ٢٣٩، ٢٣٣، ٢٣١، ٢٢٢، ٢٢٠، ٢١٨ ٢٦٦، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٤٦ ٢٨٧، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٦٩	التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، لابن الفحّام

الصفحة	الكتاب
٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٢، ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٨٩ ٣١٩، ٣١٨، ٣١٢، ٣١٠، ٣٠٨ ٧٦٧، ٧١٤، ٦٣٣، ٦٢٩، ٦٢٣/٢ ٨٤٩، ٨٠١، ٧٨٢-٧٨٠، ٧٧٨، ٧٧٠ ٩٠٨، ٨٩٩، ٨٩٢/٣، ٨٨٠، ٨٦٥ ١٠١٤، ٩٩٨، ٩٩٧، ٩٧٨، ٩٢٢ ١١٠٤، ١١٠٠، ١٠٩٦، ١٠٨٠، ١٠٦٨ ١١٣٢، ١١١٥، ١١١٤، ١١١٢، ١١٠٨ ١١٨٩، ١١٧٣-١١٧٠، ١١٣٣ ١٢٢١، ١٢٠٥، ١٢٠٤، ١٢٠١، ١١٩٠ ١٢٩٩، ١٢٩٧، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٦٤ ٢٥٩٤/٦، ١٧١٢، ١٤١٦/٤، ١٣٠٤ ٣٨٦٠/٨، ٣٠١٤، ٢٨٧٩، ٢٨٢٧/٧ ٤٣٥٠/٩	
٤٠٠/٢	التحديد في الإتقان والتجويد، للداني
٣١٥١/٧	التحرير والتحرير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير، لابن النقيب
٢٨٨، ٢٧٥، ٢٥٦، ٢٢٢، ١٥٨/١ ٣١١، ٣٠٣، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٨٩ ٦٨٢/٢، ٣٤٨، ٣٤٢، ٣٣٩، ٣٣٧ ١١١٤، ٩١١/٣	التذكار في القراءات العشر، لابن شيطا
٢٥٠، ٢٢١، ٢١٩، ٢٠٥، ١٥٦/١ ٣٤٠، ٣٢١، ٣٠٢، ٢٩٤، ٢٧٦ ٨٠٨، ٧٧٧، ٧٦٠، ٦٧٦، ٦٦٢/٢ ١٠٧٠، ١٠٦٨، ١٠٠٥/٣، ٨٧٣، ٨٢٤	التذكرة في القراءات الثمان (السبع المشهورة وقراءة يعقوب الحضرمي)، لابن غلبون الحلبي

الصفحة	الكتاب
١٠٨٠، ١٠٩٤، ١١١٣، ١١١٥، ١١٧٠، ١١٧٣، ١١٧٨، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٢٩، ١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٨١، ١٢٩٥، ١٣٠١، ١٤٣١/٤، ٢٧٨٤، ٢٥٣٤/٦، ٢٨٤٦/٧، ٣٠١٤، ٣٥٧٣، ٣٨٣٨، ٣٨٦٠، ٣٩٠١، ٤٣٠٤/٩، ٤٣٥٠	
٤٥٤ / ٢	التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره، لابن بصخان السراج
٢ / ٣٨٥، ٣٩٧، ٥ / ٢١١١	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك
	تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل
	تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز
	تفسير ابن النقّاش = اللاحق السابق والنّاطق الصّادق في التفسير
	تفسير النهر المادّ من البحر المحيط = النهر الماد من البحر المحيط
١ / ١٦٧، ١٦٨، ٩ / ٤٠٨٨	تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري
١ / ١٦٣	التكملة المفيدة لحافظ القصيدة في وزن الشاطبية، لعلي بن عمر الكِنّاني القِيَجّاطي
١ / ١٦٠، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٢	تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، لابن بَلِيمة

الصفحة	الكتاب
٣٠٧-٣١٠، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٧٣/٢، ٧٧٣ ٨٠١، ٨٠٤، ٨٧٣، ٩٠٩/٣، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٦٥، ١٠٦٨، ١٠٧٠، ١٠٨٠، ١٠٩١، ١١١٦، ١١٣٢، ١١٣٥، ١٢٠٣، ١٢٢٩، ١٢٦٩، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٥٨٧/٤، ١٧٣٦، ٢٠٦٩/٥، ٢٥٣٤/٦، ٢٧٧٨، ٣٤٥٢/٨، ٣٤٦٩، ٣٥٣٢، ٤٣٥٠/٩	
١٠٩/١، ١٥٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١١، ٣٤٣، ٦٣٥/٢، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٨٢، ٨٠٤، ٨٠٩، ٩٩٨/٣، ١١٧٣، ١١٣٦، ١١٧٨، ١٢٨٠، ١٢٨٢، ١٢٩٥، ١٣٠٤، ٢٠٦٩/٥، ٢٨٦٣/٧، ٣٤٥٢/٨، ٣٩٠١	التلخيص في القراءات الثمان (السبع المشهورة وقراءة يعقوب الحضرمي)، لأبي معشر الطبري
٤٦٧، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٥٣، ٤٠٧/٢	التمهيد في علم التجويد، لابن الجَزَري
١٣٤/١	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر
١٠٤٩/٣، ١١٥٣، ١١٥٢، ١٢١٣، ٢٩٣٢/٧، ١٣٠٨	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادي
٥٤٧/٢	التيجان في ملوك حَمِير، لابن هشام
١٠٥٧/١، ١٨٩، ٢٠١، ٢١٦، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٨	التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني

الصفحة	الكتاب
٦٣٣، ٦٢٧، ٦٢٢ / ٢، ٣٧٤، ٣٢٤	
٦٨٠-٦٧٨، ٦٧٦، ٦٦٠، ٦٣٥	
٧٧١، ٧٦٨، ٧٤٣، ٧١٤، ٦٩٧، ٦٩٤	
٨١٠، ٨٠٨، ٨٠٤، ٧٨٢، ٧٨٠، ٧٧٨	
٨٧٥، ٨٧٣، ٨٦١، ٨٢٨، ٨٢٤، ٨٢٣	
٩٠٩-٩٠٧، ٩٠٢، ٨٩٩، ٨٩١ / ٣	
٩٤٨، ٩٤٦، ٩٢١، ٩١٩، ٩١٥، ٩١٤	
١٠١١، ٩٩٩-٩٩٧، ٩٩٤، ٩٤٩	
١٠٦٧، ١٠٦٥، ١٠٣٥، ١٠٣١، ١٠٢٨	
١٠٨١، ١٠٧٨، ١٠٧٥، ١٠٧٣، ١٠٧٠	
١١٠٨-١١٠٦، ١١٠٤، ١٠٩٥، ١٠٩٠	
١١١٨، ١١١٥-١١١٣، ١١١٠	
١١٣٦، ١١٣٤، ١١٢٥، ١١٢١، ١١٢٠	
١١٧٠، ١١٦٨، ١١٦٠، ١١٥٩، ١١٤٢	
١٢٢١، ١٢١٥، ١٢٠٤، ١٢٠٣، ١١٩٠	
١٢٦١، ١٢٤١، ١٢٣٩، ١٢٣٢، ١٢٣٠	
١٢٩٩، ١٢٨٣، ١٢٦٥، ١٢٦٤، ١٢٦٢	
١٣١٠، ١٣٠٨، ١٣٠٥-١٣٠٣، ١٣٠٠	
١٣٧١، ١٣٤٤، ١٣٤٠، ١٣٣٦ / ٤	
١٤٣١، ١٤٠٥، ١٤٠١، ١٣٩٨، ١٣٩٦	
١٥٩٥، ١٥٨٦، ١٥٨٥، ١٥٦٦، ١٤٥٨	
١٧٨٣، ١٧٣٧، ١٧٣٥، ١٧١٢، ١٧١١	
٢١٦٥، ٢٠٦٩، ٢٠٦٢، ٢٠٦١ / ٥	
٢٣٨١ / ٦، ٢٣٠٧، ٢٢٧٦، ٢١٦٦	
٢٥٢١، ٢٥٠٦، ٢٤٩٩، ٢٤٥٠، ٢٤٠١	
٢٦٦٦، ٢٦٥٣، ٢٦٥٢، ٢٥٧٥، ٢٥٣٤	

الصفحة	الكتاب
٢٨٢٦/٧، ٢٧٨٣، ٢٧٧٨، ٢٧٧١ ٣٠٥٩، ٣٠١٤، ٢٨٦٤، ٢٨٦٣، ٢٨٢٨ ٣١٨٩، ٣١٨٤، ٣١٧٨، ٣١٦٨، ٣١٣٠ ٣٤٦٩، ٣٤٥٩، ٣٣٦٨، ٣٣٤٨/٨ ٣٥٤٧، ٣٥٣١، ٣٥١١، ٣٥٠٠ ٣٦٢٨، ٣٦١٠، ٣٦٠٤، ٣٥٧٤-٣٥٧٢ ٣٧٣٧، ٣٦٩١، ٣٦٨١، ٣٦٣٥، ٣٦٣١ ٣٩٦١، ٣٩٠١، ٣٨٣٨، ٣٨٣٧، ٣٧٦٤ ٤١٩٠، ٤١٠٤، ٤٠٨٧، ٤٠٧٢، ٣٩٩٥ ٤٤٣٦، ٤٣٥٠، ٤٣٠٤، ٤٣٠٣، ٤٢٩٤	
٦١٠/٢	الجامع، للحلواني
١٢٦٣/٣	الجامع الأكبر والبحر الأزخر (في القراءات)، لعيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللخمي
١٥٥/١	جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري
٦٢٧، ٦٠٣، ٦٠١/٢، ٣٢١، ١٥٧/١ ٨٢٩، ٨٠٩، ٧٨٠، ٧٦٦، ٦٩١، ٦٧٩ ٩١٥، ٩٠٨، ٩٠٧، ٨٩٩/٣، ٨٥٠ ١٠١٢، ١٠١١، ٩٩٩، ٩٤٩، ٩٢١ ١١٠٩، ١٠٧٦، ١٠٦٥، ١٠٣٢، ١٠٣١ ١١٤١، ١١٣٤، ١١٣٣، ١١١٩، ١١١٤ ١١٩١، ١١٧٣، ١١٧١-١١٦٨، ١١٦١ ١٢٩٩، ١٢٨٥، ١٢٦٢، ١٢٤١، ١٢٠٣ ١٦١٧، ١٤٥٢، ١٣٤٢، ١٣٤١/٤ ٢٠٦٩، ٢٠٥٣/٥، ١٧٤٠، ١٧١١	جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني

الصفحة	الكتاب
٢٣٠٤، ٢٣٠٧، ٢٣٠٧/٦، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٧٨٤، ٢٨٤٦، ٢٨٤٦/٧، ٣٠٥٩، ٣٠٥٩/٨، ٣٣٤٨، ٣٣٦٧، ٣٥٣١، ٣٦٨١، ٣٨١٠، ٣٩٠٠، ٤١٠٤/٩، ٤٤٣٦، ٤٤٣٨	جامع الترمذي = سنن الترمذي
٢٠/١، ٢٨، ٢٨، ١٩٤، ٢/٢، ٤٣٠، ٥٩٦، ٦٥٠، ٩/٤٤٧٧	الجامع الصحيح، للبخاري
٢٠/١، ٥٩، ٢/٢، ٥٩٦، ٤، ١٥٠٠، ٩/٤٤١٤	الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري
١٥٩/١، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٨	الجامع في القراءات العشر، لنصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسي
١٠٨٧/٣، ١١٢٧، ١١١٤، ١٢٤٠، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٩، ١٠٨٧/٣، ١١٢٧، ١١١٤، ١٢٤٠، ١٢٩٦، ١٣٠٠، ٤/١٦١٧، ٧/٣٠٩١، ٨/٣٩٠٠	الجامع في القراءات العشر، لعلي بن محمد بن فارس الخياط
١٣٥/١	جامع المختصرات (في الفقه الشافعي)، للنشائي
١٦٢، ١٣٣، ٥٢/١	جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي
١٥٢/١	جمع الجوامع (في أصول الفقه)، لابن السبكي

الصفحة	الكتاب
١٦٥ / ١	جمع الأصول في مشهور المنقول (قصيدة لامية في وزن الشاطبية ورويها)، للديواني
	الجوهر النضيد في شرح القصيد = شرح الشاطبية
١٣٥٠ / ٤	حاشية الشفا، للقسطلاني
٣٤٣٤ / ٩، ١٧٨٢ / ٤	الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي
٢٠٥، ٢٠١، ١٧٣، ١٧١، ١٦٢ / ١ ٢٨٤، ٢٦٨، ٢٤٦، ٢٣٩، ٢٣١، ٢١٦ ٣٢٤، ٣١٨، ٣٠٧، ٣٠٢، ٢٩٤، ٢٨٥ ٦٣٥، ٦٣٣، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٠٠ / ٢ ٧٦٥، ٧٥٣، ٧١٤، ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٦٠ ٧٨٠، ٧٧٩، ٧٧٤، ٧٧٣، ٧٧١-٧٦٩ ٨٣٩، ٨١٠، ٨٠٨، ٨٠٤، ٨٠٢، ٧٨٢ ٩٠٧ / ٣، ٨٧٥، ٨٧٣، ٨٦١، ٨٥٠ ٩٣١، ٩١٩، ٩١٤، ٩١٢، ٩١١، ٩٠٩ ١٠٠٤، ٩٧٧، ٩٤٩، ٩٤٨، ٩٤٦، ٩٤٢ ١٠٢٦، ١٠١٤، ١٠١٢، ١٠١١، ١٠٠٥ ١٠٧٦، ١٠٧٣، ١٠٦٥، ١٠٣٣، ١٠٣٢ ١٠٩٥، ١٠٩١، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٨٢ ١١٠٧، ١١٠٤، ١١٠٣، ١٠٩٩، ١٠٩٨ ١١٢٠، ١١١٩، ١١١٥، ١١١٠، ١١٠٨ ١١٣٣، ١١٣٢، ١١٢٧، ١١٢٤، ١١٢٣ ١١٦٨، ١١٦٧، ١١٤٩، ١١٣٨، ١١٣٦ ١٢٢١، ١٢٠٥-١٢٠٣، ١١٩١، ١١٧٠ ١٢٦٢، ١٢٣٨، ١٢٣٧، ١٢٣٢، ١٢٣٠	حز الأمانى (الشاطبية)، للشاطبي

الصفحة	الكتاب
١٢٨٣، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٧٠، ١٢٦٥ ١٣٠٤، ١٣٠٣، ١٣٠٠، ١٢٩٦، ١٢٩٥ ١٣٧١، ١٣٦٥، ١٣٤٢-١٣٤٠ / ٤ ١٤٤١، ١٤٣١، ١٤٢٣، ١٤٠٥، ١٣٩٨ ١٧٠٦، ١٥٨٥، ١٥٦٦، ١٤٥٨، ١٤٥١ ١٧٨٣، ١٧٣٥، ١٧٢٤، ١٧١٢، ١٧١١ ٢٠٦١، ٢٠٦٠، ١٩٤٣، ١٨٨٩ / ٥ ٢٣٣٧، ٢٣٠٤، ٢٢٧٦، ٢١٢١ ٢٤٠١، ٢٣٩٩، ٢٣٩٣، ٢٣٨٧ / ٦ ٢٥٧٢، ٢٥٣٤، ٢٥٢١، ٢٥٠٢، ٢٤٩٩ ٢٧٨٣، ٢٧٧٨، ٢٦٥٣، ٢٥٩٩، ٢٥٧٥ ٢٨٨٩، ٢٨٦٣، ٢٨٢٨، ٢٨٢٦ / ٧ ٣٠٥٩، ٣٠٢٠، ٣٠١٤، ٢٩٨١، ٢٩٠٤ ٣١٨٩، ٣١٨٤، ٣١٧٨، ٣١٦٨، ٣١٣٠ ٣٤٥٣، ٣٣٦٨، ٣٣٤٨ / ٨، ٣١٩٠ ٣٥٣٢، ٣٥٣١، ٣٥٠٥، ٣٥٠٠، ٣٤٦٩ ٣٦٢٨، ٣٦١٠، ٣٦٠٧، ٣٦٠٢، ٣٥٤٧ ٣٨١٠، ٣٨٠٦، ٣٧٦٤، ٣٦٩١، ٣٦٣١ ٤١٠٤، ٣٩٦١، ٣٨٩٧، ٣٨٣٨، ٣٨٣٧ ٤٣٥١، ٤٢٩٤، ٤٢٥٥، ٤١٩٠، ٤١٢٩ ٤٤٤٨، ٤٤٣٦	
١٣١٣ / ٤، ٥٢٢، ٥٠١، ٥٠٠ / ٢	حسن المدد في فن العدد، للجعبري
٥٤٤ / ٢	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني
٤٤٦٢ / ٩	حلية القراء، للججاني

الصفحة	الكتاب
١٤٠٥/٤، ١٦٣/١	حَوَز المعاني في اختصار حِرْز الأمانى، لابن مالك
٢١٠٩/٥	الخصائص، لابن جنى
١٤٦٩، ١٤٦٧، ١٤٠٢/٤، ٨٤٧/٢ ١٧٧٥، ١٧٦٦، ١٧٥٣، ١٧٠٨، ١٦١٥ ١٨٦١، ١٨٥٦، ١٨٥٥، ١٨٣٧/٥ ١٩٥٧، ١٩٥٢، ١٩٤٩، ١٨٩٠، ١٨٨٥ ٢٠٥٣، ٢٠٤٩، ٢٠٣٥، ٢٠٣٤، ١٩٨٢ ٢١١٩، ٢١١٢، ٢١١١، ٢٠٩٣، ٢٠٨٣ ٢٢٣٢، ٢٢٠٣، ٢١٩٤، ٢١٧٦، ٢١٦٢ ٢٣٣٨، ٢٣٣٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨١، ٢٢٧٨ ٢٤٥٥، ٢٤٣٧، ٢٤٣٥، ٢٣٧٥/٦ ٢٥٠٥، ٢٥٠١، ٢٤٩١، ٢٤٦٤، ٢٤٥٦ ٢٥٦٩، ٢٥٥١، ٢٥٤٤، ٢٥٤١، ٢٥٣٦ ٢٦٦٠، ٢٦٣١، ٢٦٢٥، ٢٦٠٠، ٢٥٩٦ ٢٧٨٣، ٢٧٤٥، ٢٧١٩، ٢٦٩٢، ٢٦٧١ ٢٨٧٦، ٢٨٢٩/٧، ٢٨٠٣، ٢٧٩٥ ٢٩٠٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٠، ٢٨٨٤، ٢٨٧٧ ٣٠١٥، ٣٠١٣، ٣٠٠٧، ٢٩٨٥، ٢٩٤١ ٣٠٧٣، ٣٠٦٦، ٣٠٦١، ٣٠٥١، ٣٠٢٥ ٣١٥١، ٣١٤٩، ٣١٣٤، ٣٠٩٦، ٣٠٧٦ ٣٣٩٦/٨، ٣٣١١، ٣١٧٠، ٣١٥٢ ٣٥١٢، ٣٥٠٤، ٣٤٧٣، ٣٤٠٧، ٣٣٩٧ ٣٥٥١، ٣٥٤٨، ٣٥٤٢، ٣٥٤٠، ٣٥٣٠ ٣٦٧٤، ٣٦٥٦، ٣٦٥١، ٣٥٨٨، ٣٥٧١ ٣٨٥٤، ٣٨٥٠، ٣٧٩٦، ٣٧٨٧، ٣٧٦٠	

الصفحة	الكتاب
٣٩٨٤، ٣٩٧٥، ٣٩٤٢، ٣٩١٦/٩ ٤١٦٢، ٤١٤٠، ٤١٠٥، ٤٠٧١، ٤٠٧٠ ٤٢٣٧، ٤٢٢٩، ٤٢٢٦، ٤٢٠٤، ٤١٩٢ ٤٣١٥، ٤٢٩٦	
١٦٧/١	الدرة المضية في قراءة الثلاثة المرضية، لابن الجزري
٥٥، ٤٧/١	دلائل النبوة، لليهقي
٤٤٧، ٤٤٥/٢	الذخيرة، لمحمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي
١١٩٢/٣	الراءات واللامات لورش، للداني
	الرائية = عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد
٢٠٦، ١٥٧/١	الروضة في القراءات السبع، لأحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي
١٦٥/١	روضة التقرير في الخلف بين الإرشاد والتيسير، للدَّيوانِي
٦٤٩/٢، ١٣٦/١	روضة الطالبين، للنووي
٢٣٣، ٢٣١، ٢٢٢، ٢٠٩، ٢٠٣/١ ٢٨٧، ٢٧٨، ٢٧٣، ٢٦٩، ٢٦٢، ٢٥٥ ٣١٠، ٣٠٣، ٣٠٢، ٢٩٨، ٢٩٦، ٢٨٩ ٣٤٢، ٣٣٨، ٣٣١، ٣٢٤، ٣١٨، ٣١٢ ٩٧٨/٣، ٨٨٠، ٦٢٦، ٦٢٣/٢، ٣٤٨ ٢٥٩٤/٦، ١٣٦٦، ١٣٤١/٤، ١١١٢ ٣٥٣٤/٨، ٢٨٧٩/٧	الروضة في القراءات الإحدى عشر (العشر المشهورة وقراءة الأعمش)، لأبي علي المالكي

الصفحة	الكتاب
٢٤٩، ٢٣٩، ٢٣٢، ٢٢٣، ٢٠٩/١ ٣٠٧، ٢٨٥، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦١ ٧٧٠، ٦٢٣/٢	الروضة في القراءات الخمس عشرة، للمُعَدَّل
٤٣٧/٢	الزاهر في معاني كلمات الناس، للأنباري
٤٤٧/٢	زوائد روضة الطالبين (زوائد الروضة)، [زوائد النووي في روضته على شرح الرافعي]
٣٢١، ٢٨٧، ٢٦٧، ٢٥٣، ٢٠٨/١ ٤٢١٥/٩، ١٢٣٩/٣	السبعة في القراءات، لابن مجاهد
١٦٧/١	سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (شرح الشاطبية)، لابن القاصح
٦٠٢، ٤٣٤/٢	سنن الترمذي (جامع الترمذي)، للترمذي
٦٥٣، ٦٤٩، ٦٤٧، ٦٠٢، ٤٣٤/٢ ٢٣٩٢/٦	سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني
١٣٢٨/٤	السنن الكبرى، للبيهقي
٦٠٢، ٤٣٤/٢	سنن ابن ماجه، لابن ماجه القزويني
٦٠٢، ٤٣٤/٢	سنن النسائي، للنسائي
٥٤٧/٢	السيرة النبوية، لابن هشام
	الشاطبية = حرز الأمانى
٦٥٢/٢، ٣٥٧/١	الشافى (فى الفقه الشافعى)، للجرّجاني
	شرح ألفية ابن مالك = توضيح المقاصد
	شرح البخارى = اللامع الصبيح على الجامع الصحيح

الصفحة	الكتاب
٤٩٠، ٤٠٢، ٣٩٦، ٣٩٤ / ٢	شرح التسهيل لابن مالك، لأبي حيّان الأندلسي
١٦٤ / ١	شرح الشاطبية، لابن جبارة المقدسي
	شرح الشاطبية = إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع
١٨٨٤ / ٥، ١٦٣ / ١	شرح الشاطبية (اللائى الفريدة في شرح القصيدة)، للفاسي
١٦٦ / ١	شرح الشاطبية (الجوهر النضيد في شرح القصيد)، لعبد الله بن أيدُغدي الجُندي
	شرح الشاطبية (للسمين الحلبي) = العقد النضيد في شرح القصيد
	شرح الشاطبية (للسخاوي) = فتح الوصيد في شرح القصيد
١٦٥ / ١	شرح الشاطبية، لابن أم قاسم المرادي
	شرح الشاطبية (لابن القاصح) = سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي
	شرح الشاطبية (لشعلة، وللجعبري) = كنز المعاني في شرح حرز الأمانى
١٢٠٨ / ٣	شرح الشافية (في الصرف)، لابن الحاجب الرضي الإستراباذي
	شرح القصيد = العقد النضيد في شرح القصيد
١٦٧ / ١	شرح الطيبة (طيبة النشر)، لعبد الدائم بن علي الأزهرى

الصفحة	الكتاب
١٥١٣/٤، ١٦٧/١	شرح الطيبة (طيبة النشر)، لأبي القاسم النويري المالكي
١٦٨/١	شرح الطيبة (طيبة النشر)، لأبي بكر أحمد ابن الجزري (ابن الناظم)
٢٩٣٢/٧، ١٢٠٩/٣	شرح الكافية الشافية (في النحو)، لابن مالك
١٣٨/١	شرح منهاج النووي، للسبكي
١٦٥/١	شرح وقف حمزة وهشام من الشاطبية، لابن أم قاسم المرادي
١٦٤/١	الشرعة في السبعة، لابن البارزي
١٣١٤/٤، ٥٤٣، ٥٠١/٢، ٥٠/١ ٤٤٧٨، ٤٤٦٦/٩	شعب الإيمان، للبيهقي
١٦٣/١	الشمعة في قراءات السبعة، لشعلة
	شواذ القراءات = مختصر في شواذ القرآن
٩٣/١	الشرعية (شريعة القارئ)، لابن أبي داود
٢٣٠/١	شفاء الصدور (في تفسير القرآن)، للنقاش
٢١٦١/٥، ٧٣٦/٢	الصَّحاح، للجوهري
١٣٢٧/٤، ٤٢٩/٢	صحيح ابن خزيمة، لابن خزيمة
٤٤٧٦/٩	صحيح أبي عوانة، لأبي عوانة الإفراييني
٦٧١/٢	الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات، لبرهان الدين البقاعي
	طبقات القراء = معرفة القراء الكبار

الصفحة	الكتاب
١٠٣٣/٣، ١٦٧/١	طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري
٢٧٨١/٦	العرس والعرائس، للثعلبي (وهو: عرائس المجالس)
٦٥٦/٢	العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (تاريخ مكة)، للثقي الفاسي
١٦٥/١	عقد اللآلي في قراءات السبع العوالي، لأبي حيان الأندلسي
٢١٠٤/٥، ١٦٥/١	العقد النضيد في شرح القصيد (شرح الشاطبية)، للسمين الحلبي
٢٥٥١/٦، ٢٢٨٦/٥	عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد (الرائية)، للشاطبي
١٢٨/١	علوم الحديث، لابن الصلاح
٥٥٥، ٥٥٢/٢	عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، لابن البَنَاء
٢٤٧، ٢٤٦، ٢٢٠، ١٦٢، ١٥٨/١، ٦٢٢/٢، ٣٠٧، ٣٠٣، ٢٦٨، ٢٦١، ٦٣٣، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٧٦، ٧٥٠، ٧٥٥، ٧٧٨، ٧٧٥، ٧٧٠، ٧٦٩، ٧٦٧، ٧٦٦، ٧٨٢، ٧٨٢، ٨٤٩، ٨١٠، ٨٠٨، ٨٠٤، ٨٠٢، ٨٧٨، ٨٧٥، ٩٠٩، ٩٠٧، ٩٠٠/٣، ٩١٢، ٩١٤، ٩١٩، ٩٧٧، ٩٩٩، ١٠٠٣، ١٠٣٢، ١٠٣٠، ١٠٢٩، ١٠١٤، ١٠١١، ١٠٧٠، ١٠٦٨، ١٠٦٥، ١٠٦٠، ١٠٥٠، ١٠٧٢، ١٠٧٦، ١٠٧٥، ١٠٧٨	العنوان في القراءات السبع، لإسماعيل ابن خلف بن سعيد أبو طاهر الأندلسي ثم المصري

الصفحة	الكتاب
١٠٨١-١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٦-١٠٩٦	
١٠٩٨، ١١٠٦، ١١١٣، ١١١٦، ١١١٧، ١١٤٧، ١١٣٨، ١١٣٦-١١٣٤، ١١٣٢	
١١٦٠، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٧٠، ١١٧٥، ١١٧٨	
١١٩٠، ١١٩٠، ١٢٠١، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٢٩، ١٢٠٦	
١٢٣٠، ١٢٣٠، ١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٧٠، ١٢٧٠، ١٢٨٢، ١٢٨٢، ١٢٧٠، ١٢٦٥	
١٢٩٩، ١٣٠٤، ١٣٠٤/٤، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٦٥، ١٣٧١	
١٣٧١، ١٣٩٨، ١٤٠١، ١٤٠٤، ١٤١٣، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٨، ١٤٢٠، ١٤٣١	
١٤٣٤، ١٤٤١، ١٤٥٠، ١٤٥٢، ١٤٥٨، ١٤٧٩، ١٤٩٤، ١٤٩٧، ١٥١٠، ١٥٢٦	
١٥٣٤، ١٥٤١، ١٥٤١، ١٥٦٦، ١٥٧٣، ١٥٨١، ١٥٨٩-١٥٨٧	
١٦٢٠، ١٦٣٢، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٧، ١٦١٧، ١٦٢٠، ١٦٣٢، ١٦٢٠	
١٦٢٩، ١٧٣٦، ١٧٥٦، ١٧٨٣، ١٨٣٦/٥، ١٩٦٧، ٢٠٥٩، ٢١٢١، ٢٢٧٦، ٢٣٠٧	
٢٣٨١/٦، ٢٣٨٧، ٢٤٣٣، ٢٤٤٧، ٢٥٠٤، ٢٥٢١، ٢٥٩٨، ٢٦٢٦، ٢٦٦٧، ٢٦٧٢	
٢٧٢٤، ٢٧٧٢، ٢٨٠١، ٢٨٦٨/٧، ٢٨٨٩، ٣٠١٤، ٣٠٢٢، ٣٠٥١، ٣٠٦٠، ٣٠٦٧	
٣٠٦٨، ٣٠٩١، ٣١٠٠، ٣١٣٢، ٣١٣٠، ٣١٧٨، ٣١٦٩، ٣١٦٨، ٣١٩٨	
٣١٩٨، ٣٢٢١، ٣٢٢٣، ٣٢٢٦-٣٢٢٨، ٣٣١، ٣٣٢٥، ٣٣٧٧، ٣٣٠٧، ٣٣٢٤/٨	
٣٣٢٩، ٣٣٤٨، ٣٣٦٥، ٣٣٧١	

الصفحة	الكتاب
٣٤٣٣، ٣٤٢٦، ٣٤١٢، ٣٤٠٦، ٣٤٠٤ ٣٥١٤، ٣٥٠٩، ٣٤٦٩، ٣٤٦٨، ٣٤٥٢ ٣٥٤٧، ٣٥٤١، ٣٥٣٧، ٣٥٣٢، ٣٥٣١ ٣٥٧٣، ٣٥٦٩، ٣٥٦٨، ٣٥٥١، ٣٥٥٠ -٣٦١٠، ٣٦٠٢، ٣٥٩٠، ٣٥٧٨، ٣٥٧٥ ٣٦٣٤، ٣٦٣٢، ٣٦٢٩، ٣٦٢٨، ٣٦١٣ ٣٧٢٦، ٣٧٢١، ٣٧٠٤، ٣٦٩٠، ٣٦٥٤ ٣٧٩٩، ٣٧٨٧، ٣٧٦٦، ٣٧٦٣، ٣٧٦٢ ٣٨٥٦، ٣٨٤٩، ٣٨٣٨، ٣٨١٨، ٣٨٠٨ ٣٩٠٠، ٣٨٩٧، ٣٨٩٤، ٣٨٦٠، ٣٨٥٨ ٤٠٠٤، ٣٩٩٦، ٣٩٩٥، ٣٩٨٣، ٣٩٦٠ / ٩ ٤١٤٠، ٤١٠٤، ٤٠٨٨، ٤٠٨٦، ٤٠٢٥ ٤٢١٦، ٤١٩٠، ٤١٧٢، ٤١٦٩، ٤١٥٠ ٤٢٦٣، ٤٢٥٥، ٤٢٤٦، ٤٢٢٦، ٤٢١٩ ٤٢٩٣، ٤٢٨٦، ٤٢٨٥، ٤٢٧٩، ٤٢٧٨ ٤٣٣٥، ٤٣٢٩، ٤٣٠٦، ٤٣٠٤-٤٣٠٢ ٤٤٣٥، ٤٤٣٠، ٤٣٩١، ٤٣٨١، ٤٣٥١	
٤٥٦ / ٢	العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي
١٤٣ / ١	الغاية شرح الهداية، للسروجي الحنفي
٢٢٤، ٢٢٢، ٢١٠، ٢٠٤، ١٦٢ / ١ ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٠، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٣٤ ٢٨٨، ٢٧٩، ٢٧٦-٢٧٤، ٢٦٣، ٢٦٢ ٣١٠، ٣٠٣، ٢٩٩-٢٩٧، ٢٩٥، ٢٩٠ ٣٤٣، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣١٩ ٦٦٢، ٦٣٣ / ٢، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣٤٤ ٩٠٠ / ٣، ٨٧٤، ٨١٣، ٧٧٠، ٧٥٣	غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار

الصفحة	الكتاب
٢٠٢٠/٥، ١٣٤٢/٤، ١٣٠١، ١٢٩٦ ٣٩٠٠، ٢٥١٦/٦	
٣٠٤، ٢٧٨، ٢٥٨، ٢٠١، ١٥٦/١ ٨٧٨/٢، ٣٤٣، ٣٤٠، ٣١٨، ٣١٢، ٣١١ ٣٨٣٨/٨، ١٣٠١، ١٢٩٥، ١٠٦٨/٣	الغاية في القراءات العشر، لابن مهران
٤١٠٢/٩، ١٤٨١، ١٤٣٢/٤، ٧٨٦/٢ ٤٣٧٣، ٤١٨٩	غاية المطلوب في قراءة يعقوب، لأبي حيان
٣٦٣، ٨٩/١	غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري
٦٤١/٢	الغريبين في القرآن والحديث، للهروي
١٣٤/١	الفتاوى (رؤوس المسائل)، للنووي
١٣٤، ٢٨/١	فتاوى ابن الصلاح، لابن الصلاح
١١٦، ١١٠، ٩٧، ٨٥، ٨٣، ٧٠/١ ٤٤٩، ٤٣٨، ٤٣٥/٢	فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني
١٦٢/١	فتح الوصيد في شرح القصيد (شرح الشاطبية)، لعلم الدين السخاوي
٤٤٦٤/٩	فضائل القرآن، لأبي بكر بن أبي داود
٥٨/١	فضائل القرآن، لابن الضريس
٦٣٩/٢	فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام
٥٤٥/٢	فقه اللغة (الصاحبي)، لابن فارس القزويني
٢٥٤، ٢٤٦، ٢٤٠، ٢٠٨، ١٥٨/١ ٣٠٨، ٢٦٨	القاصد في القراءات السبع، لعبد الرحمن ابن الحسن بن سعيد الخزرجي
١٥١٣/٤، ٤٥٧/٢	القاموس المحيط، للفيروزابادي

الصفحة	الكتاب
٢٨٩٦/٧	قراءة نافع، لابن مجاهد
١٠٦٤/٣، ١٦٧/١	قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، لابن القاصح
١٦٣/١	القصيد المالكية (قصيدة في القراءات السبع)، لابن مالك
١٦١/١	القصيد المنجدة في القراءات العشر، لسبب الخياط
٦٥٢/٢	قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبد السلام
٣٤١/١	الكافي في فقه الشافعي، للزبير بن أحمد ابن سليمان الأسدي الزبيري
٢٢٠، ٢٠٣، ٢٠١، ١٦٣، ١٥٩/١ ، ٣٠٣، ٢٨٥، ٢٦١، ٢٥٥، ٢٤٦، ٢٣٩ ، ٦٧٦، ٦٣٣، ٦٢٢/٢، ٣١٩، ٣٠٧ ، ٨٧٣، ٧٧٨، ٧٧٣، ٧٦٧، ٧٦٠، ٧٥٥ ، ١٠٣٠، ١٠٢٨، ١٠٠٣، ٩١١/٣ ، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٨٠، ١٠٧٦، ١٠٧٤ ، ١١٧٣، ١١٧٢، ١١١٦، ١٠٩٤، ١٠٩٠ ، ١٢٠٥-١٢٠٣، ١٢٠١، ١١٨٩، ١١٨١ ، ١٢٨٣، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٦٩، ١٢٦٤ ، ١٣٧١، ١٣٦٦/٤، ١٢٩٩، ١٢٩٥ ، ١٥٦٨، ١٤٧٦، ١٤٥٨، ١٤١٨، ١٤١٦ ، ٢٧٧٨، ٢٥٣٤، ٢٤٥٩/٦، ١٥٨٧ ، ٣٣٦٦/٨، ٣١٣٠، ٣٠١٤/٧، ٢٧٨٣ ، ٣٨٦٠، ٣٨١٠، ٣٥٧٣، ٣٣٦٨ ٤٤٣٥، ٤٣٥٠، ٤٣٠٤، ٤٢١٧، ٤١٠٤/٩	الكافي في القراءات السبع، لمحمد بن شريح بن أحمد الرعيئي

الصفحة	الكتاب
١٤٧-١٤٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧-٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧-٢٧٠، ٢٧٤-٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥-٢٩٨، ٣٠٢-٣٠٥، ٣٠٨-٣١٠، ٣١٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١، ٤٩٣/٢، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٨، ٨٧٥، ٩٩٧/٣، ١٠٠٠، ١٠٨٧، ١١١٤، ١١٣٥، ١١٦١، ١٢٦٩، ١٢٨٠، ١٢٩٩، ١٣٥٨/٤، ٢٨٦٣/٧، ٣٠٢٧، ٣١٦٦، ٣٢٢٤، ٣٤٥٢/٨، ٣٥١٤، ٣٩٠١، ٤٣٠٥/٩	الكامل في (القراءات) العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي
١٢١٢/٣	الكتاب، لسيويه
٢/٥١٣، ٥/٢١٣٣، ٢٣٠٥، ٢٣٤٦، ٤/٩٤٠٤	الكشاف، للزمخشري
٤/١٣٤٩	الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب
١/١٦١، ٢١٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٩٠، ٢٩٦، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٢/٦٣٦، ٧٧٠، ٣/١٢٩٦	الكفاية في القراءات الست، لسبط الخياط
١/١٦٤	الكفاية في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي

الصفحة	الكتاب
٢٢٢، ٢١٢، ٢١٠، ٢٠٤، ١٦١/١ ٢٦٢، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٤٨، ٢٣٢، ٢٢٤ ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٧٤، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٣ ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٢، ٣١٠، ٢٩٩، ٢٩٧ ٦٢٨/٢، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣١، ٣٣٠ ١٠٨٧/٣، ٨٤٩، ٨٣٠، ٨١٣، ٧٧٠ ١٢٦٥، ١٢٦١، ١٢٢١، ١١٢٧، ١١١٥ ٢٠٦٩/٥، ١٣٠٤، ١٣٠٠، ١٢٩٥ ٢٥٣٤، ٢٥١٦/٦	الكفاية الكبرى في القراءات العشر، لأبي العز القلانسي
١٦٤/١	الكنز في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي
٩٣٢، ٩٣١/٣، ٦٧٤/٢، ١٦٤/١ ٣٧٨٦/٨، ١٣١٣-١٣١٢/٤، ١٢١٩	كنز المعاني في شرح حرز الأمانى (شرح الشاطبية)، للجعبري
١٣١٣-١٣١٢/٤	كنز المعاني في شرح حرز الأمانى، لشُعلة
	اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة = شرح الشاطبية
٦٠٦/٢	اللاحق السابق والناطق الصادق في التفسير، لابن النقاش
٤٢٦/٢	اللامع الصييح على الجامع الصحيح (شرح البخاري)، للبرماوي
	اللوائح = اللوامح
٢٩٤١/٧، ٢٥٠١/٦، ٢٣٢٣/٥	اللوامح في القراءات وتوجيهها، لأبي الفضل الرازي
٢٠٨، ٢٠٣، ١٦٨، ١٦١، ١٥٨/١ ٢٥٠، ٢٤٢، ٢٣٤، ٢٢٥، ٢١٣، ٢١٢	المبهبج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصة وخلف واليزيدي،

الصفحة	الكتاب
٢٧٩-٢٧٦، ٢٦٧، ٢٦٣، ٢٥٩، ٢٥٢	لسبٲ الخبٲاط
٢٩٨، ٢٩٥، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤	
٣٣٩، ٣٢٦، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٦، ٣٠٤	
٦٢٩، ٤٣١ / ٢، ٣٥٣، ٣٥١، ٣٤٣	
٧٥١، ٧٥٠، ٧٣٠، ٧١٤، ٧٠٢، ٦٣٦	
٧٧٠، ٧٦٩، ٧٦٧، ٧٦٢-٧٦٠، ٧٥٣	
٧٨٢، ٧٨١، ٧٧٩-٧٧٧، ٧٧٣	
٨٨١، ٨٧٩، ٨٦٩، ٨٤٩، ٨٠٨، ٧٨٩	
١٠٢٥، ٩٠٢، ٨٩٩، ٨٩٨، ٨٩٢ / ٣	
١١٠٢، ١٠٩٨، ١٠٩٤، ١٠٨٧، ١٠٦٨	
١٢٢٨، ١١٣٧، ١١١٨، ١١٠٦، ١١٠٥	
١٢٩٦، ١٢٨٢، ١٢٦٥، ١٢٦١، ١٢٣٤	
١٣٠٨، ١٣٠٣، ١٣٠١، ١٢٩٩	
١٤٠٨، ١٣٤٣، ١٣٤٢، ١٣٣٨ / ٤	
١٤٤٧، ١٤٤١، ١٤٣٩، ١٤٢٣، ١٤١٥	
١٤٩١، ١٤٧٣، ١٤٥٢، ١٤٥٠، ١٤٤٨	
١٥٤٢، ١٥٣٣، ١٥١٦، ١٤٩٤، ١٤٩٢	
١٦٠٣، ١٥٨٧، ١٥٨٣، ١٥٥٥، ١٥٤٣	
١٧٥٦، ١٧٥٢، ١٧٤٦، ١٧٣٦، ١٦٠٧	
١٨٥٩، ١٨٤٨، ١٨٤٠، ١٨٣٤ / ٥	
١٩٧٧، ١٩٣٩، ١٨٧٦، ١٨٦٩، ١٨٦٤	
٢٠٦٩، ٢٠٥٠، ٢٠٢٠، ٢٠١٧، ١٩٨٤	
٢١٨٨، ٢١٨٤، ٢١٠٠، ٢٠٨٣، ٢٠٧٥	
٢٤٤٧، ٢٤٤٢ / ٦، ٢٢٨٠، ٢٢١٤	
٢٥٢١، ٢٥٠٧، ٢٤٩٢، ٢٤٦٩، ٢٤٥٠	
٢٦٥٤، ٢٦٢٧، ٢٦٢١، ٢٥٧٥، ٢٥٢٤	
٢٧٥٩، ٢٧٥٤، ٢٦٧٢، ٢٦٦١	

الصفحة	الكتاب
٢٨٠٣، ٢٨٣٥ / ٧، ٢٩٢١، ٢٩٥٦، ٢٩٣٥، ٢٩٦٦، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٨٥، ٣٠٦٤، ٣٠٦٦، ٣١٨٩، ٣١٩١، ٣٢٣٧، ٣٣٢٤ / ٨، ٣٣٤٦، ٣٣٦١، ٣٤٥٩، ٣٥٤٧، ٣٥٧٧، ٣٦٠٢، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٣٦٢٨، ٣٦٣٦، ٣٧٠٦، ٣٧٠٩، ٣٧٧٢، ٣٨٠٦، ٣٨١٨، ٣٨٢٢، ٣٨٣٦ - ٣٨٤٠، ٣٨٤٩، ٣٨٦٢، ٣٨٧٦، ٣٨٨٠، ٣٩٠١، ٣٩٣٥ / ٩، ٣٩٥٧، ٣٩٧٤، ٤٠٠٤، ٤٠١٥، ٤٠٤٧، ٤١٢٩، ٤١٣٨، ٤١٧١، ٤٢٥٥، ٤٢٩٣، ٤٢٩٥، ٤٣٠٤، ٤٣٠٦، ٤٣٦٨	
١٥٦ / ١، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٨ / ٣، ١٠٧٥، ١٠٨٢، ١٢٠٦، ١٢٨٠، ١٢٨٢، ١٢٩٧، ٢٦٦٧ / ٦	المجتبى، لعبد الجبار بن أحمد الطَّرْسُوسِي
١١٤ / ١	المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية)، لابن عطية الأندلسي
١٣٢٨ / ٤	مختصر السنن للبيهقي، للذهبي
١٦٤ / ١	مختصر الشاطبية، لعبد الصمد بن التبريزي
٢٩٧١ / ٧	مختصر في شواذ القرآن (شواذ القراءات)، لابن خالويه
٤٣٨ / ٢	مختصر المزني، للمزني: إسماعيل بن يحيى

الصفحة	الكتاب
٤٤٠٤/٩	مدارك التنزيل، للنسفي
١٣٧/١	المدونة الكبرى، لسحنون
٤٣/١	المراسيل، لأبي داود السجستاني
١٦٩٠، ١٦٧٠، ١٦٤٥/٤، ٥١٨/٢، ١٦٩١، ١٨٠١، ١٨٠٦، ١٩٠٣/٥، ١٩٠٤، ١٩٠٧، ١٩٠٩، ١٩٩٨، ٢١٣٨، ٢١٤٦، ٢٣٤٨، ٢٤١٠/٦، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨٢، ٢٥٥٤، ٢٦١١، ٢٦١٣، ٢٦٨٢، ٢٦٨٠، ٢٧٣١، ٢٨١٣، ٢٨٥٤/٧، ٣١١٩، ٣٠٣٩، ٣٢١٠، ٣٢٩٨، ٣٤٤٠/٨، ٣٤٨٥، ٣٥١٤، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٦٤٤، ٣٦٩٩، ٣٧٧٤، ٣٨٦٧، ٣٩٨٨/٩، ٤٠٣٧، ٤١١١، ٤١٥٣، ٤١٩٨، ٤٢١١، ٤٢٢٢، ٤٢٤٨، ٤٣١٨، ٤٣٥٥	المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة، للحسن بن علي العماني
٥٢/١	المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزیز، لأبي شامة المقدسي
٢٠١٠/٥، ١٦١٠، ١٣٣٢/٤	المستدرک علی الصحیحین، للحاکم النيسابوري
٢٠٤، ٢٠٢، ٢٠١، ١٦٨، ١٥٩/١، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٩-٢٥١، ٢٥٦-٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨-٢٩٥، ٢٩٧- ٢٩٩، ٣٠٢-٣٠٤، ٣١٠	المستنير في القراءات العشر، لأبي طاهر ابن سوار البغدادي

الصفحة	الكتاب
٣٣٣، ٣٢٥، ٣٢٢، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٢ ٣٨٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٣، ٣٣٩، ٣٣٨ ٧٥٣، ٧٠١، ٦٣٦، ٦٣٣، ٦٢٨، ٦٢٢/٢ ٨٤٩، ٨١٢، ٧٧٨، ٧٧٣، ٧٧٠، ٧٦٧ ١٠٨٧، ١٠٢٥، ٩٩٩، ٩٧٨/٣، ٨٦٥ ١١٣٧، ١١٣٥، ١١٢٧، ١١١٥، ١١١٤ ١٣٠٤، ١٣٠١، ١٣٠٠، ١٢٦٥، ١٢٦١ ٤٣٦٨/٩، ٣٨٣٧/٨، ١٣٦٦، ١٣٤٢/٤	
	المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم = صحيح أبي عوانة
١٠٢٤/٣	مسند الفردوس، للدليمي
٤٣٧/٢	المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل
٢٣٤، ٢٣٣، ٢٢٥، ٢٢٣، ٢٠٤، ١٦٠/١ ٢٥٦، ٢٥٣، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٢، ٢٤١ ٢٧٠، ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٥٩، ٢٥٧ ٢٨٩، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٨٠، ٢٧٥ ٢٩١، ٢٩٦-٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦ ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٠، ٣١٢، ٣٠٨، ٣٠٧ ٣٤٣، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣١ ٣٤٨-٣٥١، ٣٦٥، ٥٠١/٢، ٦٧٥ ١٤١٧، ١٣٥٩/٤، ١٢١٧/٣، ٧٠١ ١٤٣٢، ١٤٣٤، ١٤٨١، ٣٦٩١/٨ ٤٣٧٣، ٤١٨٩/٩	المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم الشهرزوري
٢٢٠٢/٥، ١٥٦٤، ١٤٤٨/٤، ١٦٦/١ ٢٥١٤، ٢٣٩٥/٦، ٢٣٠٤، ٢٢٢٢	مصطلح الإشارات في الستة بعد السبعة، لابن القاصح

الصفحة	الكتاب
٣٤٦١/٨، ٢٧٥٣، ٢٦٩٧، ٢٦٩٢ ٣٩٥٧/٩، ٣٦٩١	
١٣٨/١	معالم التنزيل، للبغوي
٩٥٠/٣	معاني القرآن، للأخفش الأوسط
٢٠٣٩/٥	معاني القرآن، للفراء
٤٤٧٨/٩	المعجم الأوسط، للطبراني
٢٥/١	المعجم الكبير، للطبراني
٦٥٥/٢	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (طبقات القراء)، للذهبي
١٠٣/١	المغازي، لموسى بن عقبة
	المغني = مغني اللبيب
٢٤٥٧، ٢٤٥٦/٦، ١٦٤٦/٤، ٥١٠/٢ ٣٩٣٥/٩، ٢٨٥٠/٧	مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام
	المفتاح = إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز
٣٠٤، ٢٥٧، ٢٣٥، ٢٢٢، ١٦١/١ ٣٧٢، ٣٤٩، ٣٣١	المفتاح في القراءات العشر، لابن خيرون
٢١٦٥، ٢٠٦٩/٥، ١٣٠٠، ١٠١٢/٣ ٣٦٨١، ٣٥٧٣/٨، ٢٨٠١، ٢٧٨٣/٦	المفردات السبع، للداني
١٨٣٤/٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ١٦٨/١ ١٨٤٨	مفردة الحسن البصري، للأهوازي
	المفردة = غاية المطلوب في قراءة يعقوب
٧٧٩، ٧٦٢، ٧٣٠، ٧٠٢، ٦٣٢/٢ ١٢٣٤، ١٢٢٩، ٩٢١/٣، ٨٦٩، ٧٨٢	مفردة ابن محيصن، للأهوازي

الصفحة	الكتاب
١٣٠٨، ١٣٠٣، ١٢٩٨، ١٢٣٥	
١٤١٣، ١٤٠٨، ١٣٦٥، ١٣٥٩/٤	
١٤٥٠، ١٤٤٧، ١٤٤٠، ١٤٢٣، ١٤١٦	
١٥١٦، ١٤٩٨، ١٤٩٤، ١٤٩٢، ١٤٧٣	
١٥٥٧، ١٥٥٥، ١٥٥٢، ١٥٤٥، ١٥٤٢	
١٧٢٠، ١٦٠٧، ١٥٨٧، ١٥٨٤، ١٥٧٩	
١٨٣٤/٥، ١٧٦٩، ١٧٤٦، ١٧٣٦	
١٨٥٩، ١٨٥٢، ١٨٤٨، ١٨٤٠، ١٨٣٧	
١٨٧٦، ١٨٦٩، ١٨٦٤، ١٨٦٢، ١٨٦٠	
٢٠٦٨، ٢٠٥٠، ٢٠٤٧، ٢٠١٦، ١٩٣٩	
٢١٨٤، ٢١٧٢، ٢١٠٠، ٢٠٨٣، ٢٠٧١	
٢٤٤٧/٦، ٢٣٢٢، ٢٢٨٠، ٢٢٧٥	
٢٥٣٦، ٢٥٢٥، ٢٥٢٢، ٢٤٥١، ٢٤٥٠	
٢٧٢٧، ٢٦٦١، ٢٦٥٨، ٢٦٥٤، ٢٦٣٣	
٢٨٠٣، ٢٧٦٢، ٢٧٥٥، ٢٧٥٤	
٢٩٢٦، ٢٩٢١، ٢٩٠٧، ٢٨٣٦/٧	
٢٩٧٦، ٢٩٧١، ٢٩٧٠، ٢٩٦٦، ٢٩٣٥	
٣١٤٨، ٣٠٦٤، ٣٠١٤، ٣٠١٢، ٢٩٨٥	
٣٤٦١، ٣٣٦٤، ٣٣٢٥/٨، ٣٢٣٧	
٣٥٥٢، ٣٥٣٤، ٣٥٣٣، ٣٥١٠، ٣٤٩٤	
٣٧٤٩، ٣٧٠٦، ٣٦٨٩، ٣٦١٤، ٣٥٧٧	
٣٧٨٨، ٣٧٨٦، ٣٧٨٠، ٣٧٧٢، ٣٧٦٤	
٣٨٤٠، ٣٨٣٧، ٣٨٣٦، ٣٨٢٢، ٣٨١٧	
٣٩٣٥، ٣٩٢٢/٩، ٣٨٨٠، ٣٨٧٦	
٤٠٦١، ٤٠١٧، ٤٠٠٤، ٣٩٥٧، ٣٩٤٠	
٤١٨٩، ٤١٧٧، ٤١٢٩، ٤١٠٢، ٤٠٧٠	
٤٣٠٦، ٤٢٩٣	

الصفحة	الكتاب
١٥٨/١	مفردة يعقوب، لأبي عمرو الداني
١٦٠/١	مفردة يعقوب، لابن الفَحَّام
٣٨٦/٢	المفصَّل في صنعة الإعراب، للزمخشري
١٣٤٠/٤، ١٢٩٩/٣، ١٦٢/١	المفيد في القراءات الثمان، لمحمد بن إبراهيم بن أبي مُشِيرِح
١٥٧/١	المفيد في القراءات العشر، لأحمد بن مسرور الخباز
٢٢٨٦، ٢٢٤٠، ١٩٨٨/٥، ٥٧٣/٢ ٣٢٠٦/٧	المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، للداني
٢١١١/٥	المقرب، لابن عصفور
٥١٩/٢	المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، للداني
٤٠٣/٢	المِنَّة في تحقيق الغنَّة، للجعبري
١٥٠٩/٤	المنتخب
١٥٦/١	المنتهى في القراءات الخمس عشرة، للخزاعي
١٤٠، ١٢٨، ١١٦/١	منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري
١٦٨/١	مجمع السرور ومطلع الشمس والبدور في القراءات الأربع عشرة (نظم إيضاح الرموز)، لابن القباقبي
١٥٣/١	منع الموانع عن جمع الجوامع، للسبكي
٤٧/١	المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي

الصفحة	الكتاب
١٦٢، ١٥٩/١	المهذب في العشر، لأبي منصور الخياط
٣٨٥٢، ٣٦٨٨/٨، ١٣٥٠/٤، ٤٣٣/٢	المواهب اللدنية في المنح المحمدية، للقسطلاني
٣٤٩، ٣٣١، ٣٠٤، ١٦١/١	الموضح في القراءات العشر، لابن خيرون
١٢١٥/٣	المُوضَّح في وجوه القراءات وعللها، لنصر ابن علي الشيرازي
	الموضَّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة = الإمالة
١٠٥٧/٣، ٤٠٤/٢، ١٦٦/١ ٣٩٤٣/٩، ٢٤٩٧/٦، ١٦١٨/٤ ٤٠٨٨	النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة، للحكري
١٩٢، ١٦٧، ١٣٨، ١١٦، ٧٦/١ ٣٧٢-٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٥٢، ٢٥٩ ٤٩٢، ٤٨٩، ٤٥٣، ٤٣١، ٤٠٥/٢ ٦٦٧، ٦٣٣، ٦٢٣، ٦٢٠، ٥٩٨، ٥١٦ ٧٦٠، ٧٢٩، ٧٢٧، ٧٠٦، ٦٩١، ٦٧٤ ٨٠٩، ٧٨٩، ٧٨٨، ٧٧٨، ٧٧٣، ٧٦٨ ٨٩٦/٣، ٨٧٧، ٨٧٦، ٨٦٨، ٨٦٢ ٩٤٩، ٩٤٦، ٩٣٢، ٩٢٣، ٩٢٠، ٩١٥ ٩٩٥، ٩٧٧، ٩٧٢، ٩٥٩، ٩٥٧، ٩٥٠ ١٠١٥، ١٠١١، ١٠٠٥، ١٠٠٠ ١٠٢٩، ١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٢-١٠١٩ ١٠٧١، ١٠٦٨، ١٠٦٥، ١٠٥٨، ١٠٣٠ ١٠٩٤، ١٠٨٧، ١٠٧٨-١٠٧٦، ١٠٧٣	النشر في القراءات العشر، لابن الجزري

الصفحة	الكتاب
١١٠٩، ١١٠٧-١١٠٥، ١١٠٢-١١٠٠	
١١٤٣، ١١٤٢، ١١٢٦، ١١٢٥، ١١٢١	
١١٧٠، ١١٦١، ١١٥٢، ١١٥٠، ١١٤٧	
١١٩٦، ١١٩٣، ١١٩١، ١١٩٠، ١١٨٤	
١٢١٥، ١٢٠٩، ١٢٠٨، ١٢٠٦، ١٢٠٤	
١٢٧٧، ١٢٧٢، ١٢٦٦، ١٢٤١، ١٢١٧	
١٣٩٧، ١٣٥٥، ١٣٤٣، ١٣٠٥، ١٣٠٠	
١٤٤٤، ١٤٢٩، ١٤٢٦، ١٤١٦، ١٣٩٩	
١٥٢٦، ١٥١٤، ١٤٦٩، ١٤٥١، ١٤٤٩	
١٦٠٧، ١٥٨٧، ١٥٦٨، ١٥٤٣، ١٥٢٧	
١٧٤٠، ١٧٠٦، ١٦٨٩، ١٦٢٥، ١٦٢١	
١٨٨٩، ١٨٧٧/٥، ١٧٧٢، ١٧٥٢	
٢٠٦٢، ٢٠٥٤، ٢٠٥٣، ١٩٧٨، ١٨٩٧	
٢٢٠٤، ٢١٩٥، ٢١٨٤، ٢١٦٦، ٢٠٧٠	
٢٣٠٧، ٢٣٠٦، ٢٢٦٨، ٢٢٣٣، ٢٢٣٢	
٢٣٨٥/٦، ٢٣١٦، ٢٣١١، ٢٣١٠	
٢٥٠٧، ٢٤٩٦، ٢٤٣٣، ٢٤٠١، ٢٣٨٧	
٢٦٠٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٢، ٢٥٣٠، ٢٥٢١	
٢٧٤٨، ٢٧٢٥، ٢٧١٩، ٢٦٣٠	
٢٨٠٢، ٢٧٧٨، ٢٧٧٦، ٢٧٧٣-٢٧٧١	
٢٨٨٥، ٢٨٧٢، ٢٨٦٤، ٢٨٤٦/٧	
٣١٨٤، ٣٠٦٨، ٣٠٥٩، ٢٩٠٤، ٢٨٩٦	
٣٤٣٥، ٣٣٥٥/٨، ٣٢٨٦، ٣٢٣٥	
٣٦٨١، ٣٦٠٤، ٣٥٨١، ٣٥٧٢، ٣٥٠٦	
٣٩٠٢، ٣٩٠١، ٣٧٦٤، ٣٧٣٧، ٣٦٩١	
٤٠٨٨، ٤٠٧٢، ٤٠٥٩، ٣٩٧١/٩	
٤٢٤٦، ٤٢٣٩، ٤٢١٧، ٤١٨٠، ٤١٧٣	

الصفحة	الكتاب
٤٤٦٢، ٤٤٣٨، ٤٣٨٢، ٤٣٠٣، ٤٢٨٦	
١٦٨/١	نظم إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز = مجمع السرور
٤٠٠/٢	نهاية الإتقان، لشريح بن محمد بن شريح
١٦٩٠، ١٦٥٦، ١٦٥١/٤، ٥١٩/٢، ١٨٠١، ١٨٠٠، ١٧٩٧، ١٧٩٦، ١٧٩٢، ٣٨٨٢، ٣٨٤٣، ٣٨٢٦/٨، ١٨٠٥، ٤١١٠، ٣٩٨٨، ٣٩٤٩، ٣٩٤٧/٩، ٤٣٠٩، ٤٢١١، ٤١٩٧، ٤١٨٤، ٤١٤٣، ٤٣٦٩، ٤٣١٨	النهر المادّ من البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي
٣١/١	نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، للحكيم الترمذي
٣٠٩، ٢٧٦، ٢٥٠، ٢٠٥، ١٥٦/١، ٧٦٠، ٦٦٢، ٦٣٣، ٦٢٢/٢، ٣٢١، ١٠١٤، ١٠٠٣، ٩١١/٣، ٨٤٩، ٧٦٧، ١٠٩١، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٧٦، ١٠٢٨، ١٢٠٧، ١٢٠٤، ١١٧٣، ١١٣٢، ١٠٩٤، ١٣٤١/٤، ١٢٩٩، ١٢٨١، ١٢٦٩، ١٢٦١، ٣٠١٤، ٢٩٠٤/٧، ١٤٧٦، ١٤١٨، ٤٣٠٣، ٣٩٦٠/٩، ٣٨٦٠، ٣٨١٠/٨	الهادي في القراءات السبع، لمحمد بن سفيان القيرواني
٥٧٥/٢	هجاء السنة في رسم القرآن، للغازي بن قيس الأندلسي
٢٣٤، ٢١٧، ٢٠٥، ٢٠١، ١٥٧/١، ٦٢٢/٢، ٣٢١، ٣١٨، ٣٠٩، ٢٧٦، ٨٠٩، ٨٠٣، ٧٨٢، ٧٧١، ٧٥٣، ٦٦٢	الهداية إلى مذاهب القراء السبعة، للمهدي

الصفحة	الكتاب
١٠٣١، ١٠٢٨، ١٠٠٣، ٩١١/٣ ١٠٨٥، ١٠٨٠، ١٠٧٦، ١٠٧٠، ١٠٦٨ ١١٣٢، ١١١٥، ١٠٩٦، ١٠٩١، ١٠٨٦ ١٢٠٧، ١٢٠٤، ١٢٠١، ١١٧٣، ١١٧١ ١٢٩٥، ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٦٩، ١٢٦١ ١٤٧٦، ١٣٧١، ١٣٦٦/٤، ١٢٩٩ ٢٧٨٣، ٢٥٣٤/٦، ٢٠٦٩/٥، ١٥٨٧ ٤٣٠٥، ٤٣٠٣/٩، ٣٨١٠/٨، ٣٠١٤/٧	
٦٠٥/٢	الهداية في شرح البداية، للممرغيناني
٦٣٣/٢، ٢٧٧، ١٦٣، ١٥٨/١ ١٠٨٠/٣	الوجيز في شرح قراءات القرآنة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الأهوازي
٤٤٦١/٩	الورد الزائد في بر الوالدين، لأبي بكر محمد بن أبي العباس القسطلاني
٥٥٦، ٥٣٧، ٥١٩، ٥٠١/٢	وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، للجعبري
١٢٨٣/٣	الياءات، لابن مجاهد

فَهْرِسُ
الْأَشْعَارِ

فهرس الأشعار

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
الباء		الهمزة	
٢٣٧٩/٦	الذِّبَا	٥٢٧/٢	أضَاءها
٢٤٤٤/٦	عذابا	٢٨٨١/٧	وظبَاء
٢٤٤٥/٦	فأجابها	٣٤٢٨/٨	جزءا
٢٨٨٠/٧	الرَّقَبَة	٥٢٨/٢	سماؤُه
٣٣٥٣/٨	أصابا	٥٣١/٢	الثَّوَاء
٣٣٩٧/٨	قد وثبا	١٣٦٨/٤	ولا سَواء
٥٢٨/٢	الوِطَابُ	٢٢٠٠/٥	والإِخَاء
١٣١٦/٤	يَتَذَبَدَّبُ	٤٤٥٩/٩	الثناء
١٧٢٧/٤	كتابها	٥٢٨/٢	كسائه
٢٤٤٨/٦	عُرَابُها	٥٣١/٢	السماء
٢٨٩٤/٧	حَدِبُ	١٥٤٥/٤	الأحياء
٣٩٣٤/٩	أصابوا	١٩٦١/٥	بالفناء
٣٥٧٠/٨	طِلابها	٣١٣٩/٧	الذِّكَاء
٤٢٠٦/٩	كِذَابُه	٣٤٧٥/٨	أجْبائه

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
	الجيـم	٥٢٩/٢	للذُّنوبِ
٤١٤٩/٩، ٣١٠٨/٧	تأجَّجًا	٥٢٩/٢	الكواكِبِ
٣٠٦٧/٧	الحشْرِجِ	٨٣٢/٢	كالذَّنْبِ
	الحاء	١٨٣٢/٥	عَجَبِ
١٣٣٧/٤	الواضِحَة	١٩٣٦/٥	الذَّنْبِ
٣٦٠٩/٨	فَنسْتَرِيحًا	١٩٧٢/٥	الغرائِبِ
٢٤٤٦/٦	اللوائِحُ	٢١١٣/٥	السحائبِ
٣٩٣٣/٩	بِمُسْتَبَاحِ	٢٨٣٢/٧	عقاربِ
	الـدال	٣٠٩٩/٧	الحِضْبِ
١٩٦١/٥	عُبْدُ	٣١٧٢/٧	وأصِيبِي
١٦٣/١	وأزِيدَا	٤١٠١/٩	ولم تُصِبِ
٥٣٢/٢	العُنْدَا		النـاء
١٦٠٧/٤	مُجَوِّدَا	١٢٢٧/٣	مَتٌ
٢٠٣٤/٥	البرُودَا	٢٨٨٢/٧	غايَتاها
٢١١٢/٥	مَزَادَة	١٤٠٩/٤	فاشْتَرِيْتُ
٤١٠٧/٩	فاعبِدا	١٧٦٨/٤	تَمَاتِي
٣١٨٣/٧، ٨٦٤/٢	الوقودُ	٣٣٩٨/٨	مِنْسَأِيَة

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
٢٧٢٠/٦	حَصِيرَا	٢٧٠٤/٦	المُرشدُ
٤٠٧٦/٩	شَمْرَا	٣٠٥٥/٧	مُفَائِدُ
٦٧٥/٢	تفكِيرُ	٥٢٥/٢	بعدي
٢٠٤٥/٥	الْقَدْرُ	٢٥٣٤،٢٥٠٠/٦	زيادُ
٢١٢٨/٥	ومُعْصِرُ	٢٧٦٣/٦	ولِدُ
٢٢٧٢/٥	أَقْدَرُ	٢٧٩١/٦	حَرَمِدُ
٢٧٩٨/٦	المُنْفَرُ	٣٠٧٠/٧	وغادي
٣٠١٨/٧	سامِرُ	٤١١٦/٩	الأسعدُ
٣٠٢٦/٧	سُحْرُ	الراء	
٣٢٢٧/٧	مَوَاطِرُهُ	٥٢٤/٢	فَجَبَرُ
٣٤٠٦/٨	منظَرُ	٤٥٣/٢	فَتَعْتُرَا
٣٤١٤/٨	الخبرُ	٥٧٥/٢	نُكْرَا
٤٢١٥/٩	تَنْجِرُ	٧٣٨/٢	يُقَدِّرَا
٥٣١/٢	الأطهارِ	١٥٩٨/٤	عارا
٦٥٩/٢	بكرِ	٢٢٣٨/٥	سَطْرَا
١٠١٨/٣	واستَحِرِ	٢٢٤٠/٥	ظهرا
١٠١٨/٣	خُبِرِ	٢٤٠٦/٦	نشرا
١٠٢١/٣	فَخِرِ	٢٥٤٨/٦	المطرا

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
٥٣٥/٢	قُرَيْشًا	١٠٢٦/٣	مِصْرٍ
١٥٢٠/٤	عطشوا	١٠٢٩/٣	فأذري
الصاد		١٢٢٤/٣	البحر
٣٤٠٠/٨، ٣٠٠٦/٧	خميض	١٤٤٧/٤	المئزر
٥٣٣/٢	ولا تُوصيه	١٤٧٥/٤	المقادر
العين		٢١٢٨/٥	العشر
٥٢٤/٢	أضع	٢١٦٤/٥	فأذر
٥٢٥/٢	جدع	٢٣٨٧/٦	تجري
١٨٤٩/٥	برقعاً	٢٥٣٨/٦	الإظهار
٢٨٩٠/٧	جياًعاً	٢٩٧٥/٧	أشهر
١٥٩٢/٤	تُدفع	٣٢٥٦/٧	الدار
٣٧٤٧/٨	الجراسع	السين	
٩٧٩/٣	الراقع	١٤٦٦/٤	إيليسا
١٤١٤/٤	الصواقع	٤٠٧/٢	هموس
١٤١٧/٤	منازع	٥٤٥/٢	الأزماس
٢٢١٢/٥	واهجعي	٣٤٠١/٨	الجواميس
٢٥٣٢/٦	فاطمع	الشين	
٣٩٣٣/٩	أصنع	٥٣٤/٢	خموشا

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
٣٨٢٠/٨	الجبَلُ	الفاء	
١٧١/١	منزلا	١٥٢٩/٤	رؤوفا
٣٩٦/٢	مُقَلَّلا	١٧١٣/٤	وقفا
٤٠٢/٢	يُجْتَلَى	٥٨٦/٢	المعروفِ
٥٢٦/٢	مُثُولا	١٤٢٧/٤	فاعرفِ
٥٢٧/٢	وأذالها	١٥٨١/٤	الشُّفوفِ
٦٠٠/٢	مُجَهَّلَا	القام	
٦٢٦،٦٢٣/٢	وَصَلَا	٨٠٥/٢	سَوِيْقَا
٦٢٦/٢	تَوَسَّلَا	٢١٠٧/٥	المخانقا
٦٩٠/٢	عَوَلَا	٣٥٧١/٨	مُعْرِقُ
٩٤٠/٣،٦٩٠/٢	عَلَّلا	٢٧٤٩/٦	مَرْقِي
٦٩٧/٢	تَنَبَّلَا	٢٧٨٦/٦	المُطَرِّقِ
٦٩٧/٢	لاعتلى	٤٠٥٩/٩	مَسْحَقِ
٧٤٣/٢	متأملا	الكاف	
٨٢٣/٢	تَبَدَّلَا	٢٤٩١/٦	عساكا
٩٢٩/٣	مَعْدَلَا	٤٤٢٩/٩	مالكِ
٩٤٠/٣	عَلَّلا	اللام	
٩٤٨/٣	وأُخِيلا	١٠٣٣/٣	يستقل

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
١١٧٤/٣	تَقَبَّلَا	١٠٣٤،٩٨٩/٣	جُمَلَا
١١٨٠/٣	تَعَدَّلَا	٩٩٢/٣	طَوَّلَا
١٢٠٩/٣	تَنَوَّلَا	١٠٠٤/٣	مُطَوَّلَا
١٢١٢/٣	أَعْمَلَا	١٠٠٤/٣	مُثَلَا
١٢١٤/٣	فَيَصْحَلَا	١٠٠٥،١٠٠٤/٣	وَقَوَّلَا
١٢٩٦/٣	سَبَّلَا	١٠١٠/٣	تَلَا
١٣٣٦/٤	مَسْأَلَة	١٠٢٣/٣	فُضِّلَا
١٣٤٣/٤	الطُّلَا	١٠٣٤/٣	أَعْمَلَا
١٣٤٤/٤	وتحملا	١٠٣٤/٣	مُدْخَلَا
١٣٤٦/٤	فتثقلَا	١٠٥٥/٣	على
١٤٧٧/٤	دُخِلَلَا	١٠٧١/٣	جُمَلَا
١٤٨٨/٤	ثُقِّلَا	١١٠٣/٣	يُجْتَلَا
١٥٦٧،١٥٢٧/٤ ١٥٦٨	مَعَدَّلَا	١١٠٧/٣	صَلَا
١٥٨٨/٤	مَوْصَلَا	١١١٩/٣	حُصِّلَا
١٦٢٢/٤	لِتَقْضَلَا	١١٢٠/٣	حُصِّلَا
١٦٢٥/٤	أَطْوَلَا	١١٤٥/٣	أَسْمَلَا
١٧٣٨/٤	مُسَهَّلَا	١١٥٣/٣	مَيَّلَا
١٧٨٥/٤	نَزَّلَا	١١٦٦/٣	مُتَعَدَّلَا

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
٣٠٠٩/٧	البَقْلُ	١٩٤٣/٥	أَعْمَلَا
٣٣٩٦/٨	العَزْلُ	١٩٦٦/٥	ثاقِلا
٥٢٦/٢	وشمَالِ	٢١٢١/٥	مُبْدِلا
١٢٥٥/٣	مِخْمَلِي	٢٣٩٩/٦	فِيحْمَلَا
١٤٤٦/٤	واغِلِ	٢٤٥٠/٦	أَعْدَلَا
٢٤٩٣/٦	المُنْقَلِ	٢٦٥٢/٦	هَلْهَلَا
٢٦٦٠/٦	هلالِ	٣١٨٥/٧	وَكَلَا
٢٧٨٥/٦	عقيلِ	٣٦٣١/٨	أُخْمَلَا
٢٧٨٨/٦	المُبْدَلِ	٥٢٦/٢	زائِلُ
٣٠٥٦/٧	ولا آلِ	٥٢٧/٢	والثَقْلُ
٣١٧٢/٧	وآجالِ	٥٢٧/٢	ورَواحِلُهُ
الميم		١٣٢٦/٤	المُبَسْمَلُ
٥٣٢/٢	والطُعْمِ	١٣٦٧/٤	عدُلُ
٥٣٣/٢	إذا ما	١٤٩٠/٤	مُنزَلُ
٥٣٣/٢	وهاما	١٤٩٢/٤	وجِبْريلُ
١٤٩١/٤	أمامها	١٥٧٧/٤	قَبْلُ
١٧٧٦/٤	تهدّما	٢٠٦٧/٥	كاهِلُهُ
٢١١٢/٥	لامها	٢٠٨٦/٥	نائِلُهُ

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
٨٤٧/٢	سالم	٢١١٢/٥	فدعاهما
١٢٤٥/٣	أَقْدِمِ	٢٨٨٢/٧	لَصَمَّمَا
١٥٢٨/٤	الرَّحِيمِ	٤١١٧/٩	عَزَمَا
١٩٣١/٥	خازم	٤٧٣/٢	يُعَلِّمُ
٢٢٣٢/٥	الخَضَارِمِ	٤٧٣/٢	الْأَدْوَمُ
٢٥٢٨/٦	زَهْدِمِ	٤٧٣/٢	تُرْسَمُ
٣١٨٣/٧	العَالِمِ	٨٣١/٢	رَاغِمُ
٣٨٥٦/٨	تميم	١٣٧٢/٤	حُكَّامُهَا
٣٨٥٦/٨	تَيْمِ	١٥٢٩/٤	الرَّحِيمِ
٤١٩٣/٩	الْمُتَلَوِّمِ	١٧٦٢/٤	كِرَامُ
النون		٢٠٤٧/٥	حَرَامُ
٥٢٥/٢	يُؤَثِّفِينِ	٣٠٩٢/٧	حَرِمُ
٥٣٢/٢	مَتْنَهُ لِينَا	٤٧٣/٢	الظَّلُومِ
٥٣٢/٢	زَدْنِي لِينَا	٤٧٣/٢	كَظِيمِ
٥٣٤/٢	الْأَنْدَرِينَا	٤٧٣/٢	جَحِيمِ
٥٣٤/٢	جَرِينَا	٤٧٣/٢	كَرِيمِ
٨٤٥/٢	وَجَفَانَا	٥٣٤/٢	اسْمِي
١٤٨٩/٤	مَأْمُونَا	٥٣٤/٢	العَالِمِ

رقم الصفحة	القافية	رقم الصفحة	القافية
٤١٦٠/٩	مَكَانِيَا	١٥٢٣/٤	بِالْأَيْنَا
		١٨٣٧/٥	عِينَاهَا
		٣١٥١/٧	وَأَحْمَرِينَا
		٩٧٩/٣	قَمِينُ
		٤٠٧٧/٩	مَعِينُ
		٤٢٣/٢	لِوَانِي
		٤٢٣/٢	كَالسَّكْرَانِ
		٤٢٣/٢	الغَثِيَانِ
		٤٢٣/٢	المِيزَانِ
		١٠١٩/٣	بِاسْتِيقَانِ
		١٧٥٣، ١٦٧٩/٤	سَيَّانِ
		٣٦٥٧/٨	
		٣٥٥٢/٨	بِثْمَانِ
		٤٣٥٠/٩	وَصَّنِي
الياء			
		٤٤٩/٢	مَا فِيهَا
		٢٤٥٢/٦، ١٣٢٥/٤	يَمَانِيَا
		٤٠١٦/٩	جَائِيَا

فهرس أنصاف الأبيات

رقم الصفحة	البيت
٣٩٧/٢	إلى ما يلي الأضراس
٦٧٢/٢	وأدغمت في قلبي من الحب شعبة
١٦٠٧/٤	وإن صح قبل الساكن إن شئت فاكسرن

ثَبَّتَ
المَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

تَبَّتْ المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

- آثار البلاد وأخبار العباد: لذكرياً بن محمد القزويني، دار صادر، بيروت.
- الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم، تحقيق: د/ باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- الآداب: لابن شمس الخلافة جعفر بن محمد الأفضلي، تحقيق: د/ ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الآداب الشرعية: لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الأبطال والمناكير والصحاح والمشاهير: لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، بنارس، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- الإبانة عن معاني القراءات: للإمام مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع: للإمام عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: محمود بن عبدالخالق محمد جادو، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للشيخ أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المتكررة من أطراف العشرة: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د/ زهير بن ناصر الناصر وآخرين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٥-١٤٢٥هـ، ١٩٩٤-٢٠٠٤م.

- الإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- إتمام الدراية لقرء التّقاية: للحافظ جلال الدين السيوطي، المطبعة الميمنية - القاهرة، ١٣١٨هـ.
- الأحاديث المختارة: لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: د/ عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار: لعبد الوهاب المزري، تحقيق: د/ أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- الإحاطة في أخبار غرناطة: للوزير لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الأحرف السبعة للقرآن: للداني: عثمان بن سعيد، (وهو قطعة من جامع البيان) تحقيق: د/ عبد المهيمن طحان، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: للدكتور حسن عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمر علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- أحكام القرآن: لعلماد الدين بن محمد الطبري الكيا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الخلافة العليّة ١٣٣٥هـ.
- أحكام القرآن للإمام الشافعي: جمعه الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: الشيخ عبدالغني عبدالخالق، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- إحياء علوم الدين: لأبي حامد الغزالي، دار الخير، دمشق وبيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- أخلاق حملة القرآن: لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرِّي، تحقيق: د/ عبدالعزيز القارئ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، وطبعة أخرى بتحقيق: محمود النقراشي، مكتبة النهضة، القصيم، بريدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- الأدب المفرد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم: للمازني، تحقيق: د/ عبد الكريم محمد حسين، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- الأذكار: للنووي، تحقيق: علي الشرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الأربعين البلدانية: للسُّلفي أبي طاهر أحمد بن محمد الأصهباني، تحقيق: مسعد السعدني، أضواء السلف، ١٤١٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: (انظر: تفسير أبي السعود).
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني، تحقيق: د/ محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- إرشاد المبتيدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: لأبي العز القلانسي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- إرواء الغليل في تحريج أحاديث منار السبيل: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- أسباب النزول: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أسباب النزول: للسيوطي (انظر: لباب النقول).
- الاستذكار: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: د/ عبدالمعطي أمين قلعجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة: لأبي الطيب عبدالمنعم بن عبدالله بن غلبون، تحقيق: د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الأساء والصفات: لأحمد بن الحسين البيهقي، عناية وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المركز الإسلامي للكتاب، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي بن عبدالمجيد اليماني، تحقيق: د/ عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الأصمعيات: لأبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة.
- الأصول في النحو: لابن السراج البغدادي، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، عالم الكتب، بيروت.

- إعجاز القرآن: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- إعراب القراءات السبع وعللها: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ: للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م.
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د/ محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الإغفال: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٤٢٤هـ.
- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: للنكزاوي، تحقيق: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ).
- الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: د/ عبدالمجيد قطامش، من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة: لأبي طاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق: د/ حاتم الضامن. دار نينوى، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: للأمر الحافظ ابن ماكولا، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم: للفاضل عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- الأم: للإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت.
- أمالي ابن الشجري: لهبة الله بن علي الحسيني العلوي، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- إنباه الرواة على أبناء النحاة: للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصار للقرآن: للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلائي، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لأبي الخير عبدالله بن عمر البيضاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- الأهوال: لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد القرشي، ضمن موسوعة ابن أبي الدنيا، المجلد السادس، الكتاب الثالث: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة: لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي، تحقيق: د/ أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحجاب، تحقيق: د/ موسى بنابي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.
- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، تحقيق: د/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الثالثة.
- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ أحمد حسن فرحات، دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون: لإسماعيل باشا، تحقيق: محمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- إيضاح الوقف والابتداء: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- البحر الزخار (مسند البزار): لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- بحر العلوم: (انظر: تفسير السمرقندي).
- البحر المحيط: لأثير الدين أبي حيان الغرناطي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبدالقادر عبدالله العاني، وراجعته: د/ عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور: لابن إياس، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، مصورة عن طبعة جمعية المستشرقين الألمان.
- بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، وطبعة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق: د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع

- مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحفي، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: لأبي حفص عمر بن قاسم النشار (رسالة جامعية بتحقيق: د/ قربان مهران، ١٤١٠هـ).
- بديع القرآن: لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرف، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.
- البراهين الإسلامية في ردّ الشبهة الفارسية: لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، تحقيق: محمد العارف عثمان الهري، مكتبة الهداية، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
- البرهان في أصول الفقه: لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبدالعظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- البرهان في ترتيب سور القرآن: لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق: محمد شعباني، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: د/ يوسف المرعشلي وزملائه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: للشيخ عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني، تحقيق: د/ خديجة الحديثي، ود/ أحمد مطلوب، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- بستان العارفين (مطبوع مع تنبيه الغافلين): لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- البسملة: لأبي شامة المقدسي، تحقيق: عدنان بن عبد الرزاق الحموي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

- البعث والنشور: لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: لأحمد بن يحيى الضبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- بلدان الخلافة الشرقية: كي لسترنج، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: للألوسي، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب: لعلي بن عثمان المارديني، تحقيق: د/ ضاحي عبدالباقي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- بيان تلبس الجهمية: لابن تيمية، تحقيق: د/ يحيى بن محمد الهندي وآخرين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.
- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت في المجلد: ٢٩).
- البيان في عدّ آي القرآن: لأبي عمرو الداني، تحقيق: د/ غانم قُدوري الحمد، من منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: د/ محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البيان والتحصيل: للقرطبي، تحقيق: د/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

- تاج التراجم في مَنْ صنف من الحنفية: لزين الدين قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: إبراهيم صالح، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ومصوّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تاريخ أصبهان (ذكر أخبار أصبهان): لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مصورة الدار العلمية في دهي، الهند، عن طبعة ليدن.
- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ التراث العربي: للدكتور فؤاد سزكين، ترجمة د/ محمود فهمي حجازي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تاريخ جرجان: لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني، تحقيق: د/ محمد عبدالمعيد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاريخ الخلفاء: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- تاريخ دمشق: (انظر: تاريخ مدينة دمشق).
- تاريخ الرقة ومَنْ نزها: لأبي علي محمد بن سعيد القشيري الحراني، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: لعبدالرحمن بن عمرو النصرى، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- التاريخ الصغير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تاريخ الطبري: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان.

- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم: تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة بمكة المكرمة، جامعة الملك عبدالعزيز.
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: لأبي الوليد عبدالله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرسي، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- تاريخ الفسوي: (انظر: المعرفة والتاريخ).
- التاريخ الكبير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- تاريخ المدينة المنورة: لعمر بن شبة، تحقيق: فهم محمد شلتوت، نشره السيد حبيب محمود أحمد، الطبعة الأولى.
- تاريخ مدينة دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تالي تلخيص المشابه: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وأبي حذيفة أحمد الشقيرات، دار الصمعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- التبصرة في القراءات السبع: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، تحقيق: د/ محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية - الكويت، ١٤٠٥هـ.
- تبصير المتنبه بتحرير المشتبه: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- التبيان في آداب حملة القرآن: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- التبيان في أقسام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: لابن الفحام، تحقيق: د/ ضاري إبراهيم العاصي، دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- تحبير التيسير في القراءات العشر: لابن الجزري، تحقيق: د/ أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- التحديد في الإتقان والتجويد: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د/ غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: عصام الصباطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: لولي الدين أبي زرعة العراقي، تحقيق: د/ رفعت فوزي عبدالمطلب وآخرين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مجموعة من المحققين، مركز بحوث ودراسات المدينة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ١٤٣٠هـ.
- تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني: لأبي محمد عبدالله بن يحيى الغساني، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف: للزليعي، تحقيق: سلطان بن فهد الطبيشي، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق:

- عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.
- التدوين في أخبار قزوين: لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، المطبعة العزيزية، حيدرآباد الهند، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- تذكرة الحفاظ: لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بتصحيح عبدالرحمن العلمي، ١٣٧٤ هـ.
- التذكرة في القراءات الثمان: لأبي الحسن طاهر بن غلبون، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ضمن «سلسلة أصول النشر»، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: د/ أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس.
- الترغيب والترهيب: لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧ هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، مصر، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د/ إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام: للإمام عبدالرحمن السهيلي، تحقيق: عبدالله محمد النقرات، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٩٢ م.
- التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري: للإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالرحمن

- موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء: لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل): لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وزملائه، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، وطبعة دار المعرفة، بتحقيق: خالد العك، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- تفسير البيضاوي: (انظر: أنوار التنزيل).
- تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن): لعبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- تفسير الحسن البصري: جمع ودراسة د/ شير علي، الجامعة العربية أحسن العلوم، كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- تفسير الراغب الأصفهاني: للحسين بن الفضل الأصفهاني، تحقيق: د/ عادل بن علي السندي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- تفسير القرآن العزيز: لابن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- تفسير ابن عطية: (انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز).
- تفسير ابن عاشور: (انظر: التحرير والتنوير).
- تفسير سفيان بن عيينة: جمع أحمد صالح محاييري، المكتب الإسلامي، بيروت، ومكتبة أسامة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم: لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: علي محمد معوض وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم: جمع وتحقيق: راشد عبدالمنعم الرجال، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ودار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- تفسير غريب القرآن: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية،

- بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- تفسير غريب القرآن العظيم: لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: د/ حسين ألمالي، من مطبوعات وقف الديانة التركي، أنقرة، ١٩٩٧م.
- تفسير القرآن: للإمام ابن المنذر، تحقيق: د/ سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن: ليحيى بن يمان وغيره، برواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الرملي الفقيه، تحقيق: د/ حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- تفسير القرآن: للشيخ منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر السمعاني، تحقيق: يسار بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير القرآن: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د/ مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- تفسير القرآن (اختصار النكت للماوردي): لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: د/ عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الوهبي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار: لمحمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت.
- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبدالعزيز غنيم وزميليه، طبعة الشعب ١٣٩٠هـ، وطبعة دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ.
- تفسير القرآن العظيم: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: د/ أحمد عبدالله الزهراني، ود/ حكمت بشير، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ودار طيبة بالرياض، ودار ابن القيم بالدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، وطبعة مكتبة الباز، الثانية، ١٤١٩هـ.
- تفسير القرطبي: (انظر: الجامع لأحكام القرآن).
- التفسير القيم: للإمام ابن القيم، جمعه: محمد أويس الندوي، وحققه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، الطبعة الثالثة.

- تفسير مبهمات القرآن الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل: لأبي عبدالله محمد بن علي البلنسي، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، وعبدالله عبدالكريم محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- تفسير مجاهد: لمجاهد بن جبر المخزومي، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، دار المنشورات العلمية، بيروت.
- تفسير المشكل من غريب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- تفسير النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: سيد الجليمي، وصبري الشافعي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير النسفي: لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر.
- التفسير والمفسرون: للدكتور محمد حسين الذهبي، دار الأرقم، بيروت.
- تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- تقريب المأمول في ترتيب النزول: لإبراهيم بن عمر الجعبري، مطبوع بآخر «التيسير» للدبيريني، مطبعة التقدم العلمية بمصر.
- التقريب والبيان: للصفراوي، عبد الرحمن بن عبد المجيد، تحقيق: أحسن سخاء بن محمد أشرف الدين، (رسالة علمية مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).
- تقييد العلم: للخطيب البغدادي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لأبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة، دار الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- التكملة لوفيات النقلة: لزكي الدين أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم يمان، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٤هـ.
- تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع: لابن بليمة، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- التلخيص في القراءات الثمان: لأبي معشر الطبري، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ضمن سلسلة أصول «النشر»، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- تلخيص المستدرک: لمحمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، دار المعرفة، بيروت، (مطبوع بذيل المستدرک).
- التمهيد في أصول الفقه: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسين الكلوذاني، تحقيق: د/ مفيد أبو عمشة، ود/ محمد بن علي بن إبراهيم، مطبوعات مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- التمهيد في علم التجويد: لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: د/ غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٠هـ، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق عبدالرزاق المهدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار: لأبي جعفر الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر.
- تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).

- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر: لعبدالقادر بن بدران، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، ١٣٢٥هـ، وطبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، وطبعة دار الفكر الأولى ١٤٠٤هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة، والدار المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- التوبة: لعبدالله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د/ عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، وشركة الرياض، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التوضيح في حل غوامض التنقيح: لصدر الشريعة، المطبوع مع شرح التلويح للتفتازاني، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة.
- توضيح المشتبه: لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبدالله الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- التوطئة: لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع.
- التيجان في ملوك حمير: لوهب بن منبه (رواية ابن هشام عن أسد بن موسى عن أبي إدريس بن سنان، عنه) مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ.
- التيسير العجيب في تفسير الغريب: لناصر الدين أبي العباس أحمد بن محمد المالكي ابن

- المنير، تحقيق: سليمان ملا إبراهيم أوغلو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- التيسير في التفسير: لعبد العزيز بن سعد بن عبدالله عز الدين الدميري المعروف بالديريني، تحقيق: د/ مصطفى محمد الذهبي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التيسير في القراءات السبع: للإمام أبي عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- التيسير في قواعد علم التفسير: لمحمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، دار القلم، دمشق، ودار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الثقات: لمحمد بن حبان البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- جامع الأحاديث: للسيوطي، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر، دار المنار، مصر.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، وطبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وطبعة دار هجر بتحقيق د/ عبدالله عبد المحسن التركي الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: همدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- جامع الترمذي: (انظر: سنن الترمذي).
- جامع الشروح والحواشي: عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: د/ محمود الطحان ١٤٠٣هـ.
- الجامع لشعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسويوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: لأبي عبدالله محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، مصور في دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز: دراسة الأستاذ أحمد اليزيدي، من مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٩هـ.
- الجعديات (مسند علي بن الجعد): للبعوي تحقيق: عبدالمهدي بن عبدالقادر، نشر مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ٥٠٤١هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء: علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- جمع الجوامع: للسبكي مع حاشية الباني على المحلي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٣٦هـ.
- جمع الجوامع: للسيوطي، نشر الأزهر، ١٤٢٦هـ.
- جهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: د/ محمد علي الهاشمي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- جهرة أنساب العرب: لابن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد: للجعبري، تحقيق: د/ محمد إلياس محمد أنور، (رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة أم القرى).

- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/ طه محسن، مؤسسة دار الكتب ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- جواهر القرآن: لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد رشيد رضا القباني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لمحيي الدين عبدالقادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق: د/ عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الجوع: لابن أبي الدنيا، مطبوع ضمن موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٦هـ.
- جوهر الكنز (وهو تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة): لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن أحمد الدسوقي، تحقيق: محمد عبدالله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين): لابن عابدين، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.
- الحاوي: للسماوردي تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤هـ.
- حجة القراءات: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حرز الأماني: (انظر: الشاطبية).
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، وطبعة دار الكتب

- العلمية، بيروت، تحقيق: خليل المنصور، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- حسن المدد في فن العدد: للجعبري، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، وطبعة مجمع الملك فهد.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبدالقادر بن عمر البغدادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مصر.
- الخطط التوفيقية: علي باشا مبارك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠-١٩٨٧م.
- الخطط المقرزية: أحمد بن علي بن عبدالقادر المقرزي، مكتبة أحمد المليجي الكتبي، مصر، ١٣٢٤هـ.
- درء تعارض العقل والنقل: لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- الدر اللقيط من البحر المحيط: لتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي (مطبوع بهامش البحر المحيط).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: أ.د/ أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، وطبعة مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، تحقيق: د/ عبدالله التركي بالتعاون مع مركز هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار أم القرى، القاهرة.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: للمقرزي، تحقيق: د/ محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- الدرّة الألفية: لابن مُعْطِ الزَّوَاوي (مع شرحها: الغرة المخفية لابن الحجاز).
- درة التنزيل و غرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- درة القاري للفرق بين الضاد والظاء: لعبدالرزاق بن رزق الله الرَّسْعِنِي، تحقيق: د/ محمد صالح البراك، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الدعاء: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: د/ محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية، مصر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- دليل الحيران شرح مورد الظمان في رسم وضبط القرآن: للخراز إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.
- ديوان الأخطل: تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ.
- ديوان الأعشى: تحقيق: د/ محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
- ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق د/ عزة حسن، ١٣٨١هـ.
- ديوان جرير: تحقيق: محمد إسماعيل الصاوي، بيروت.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر.
- ديوان جميل: جمع: د/ حسين نصار، مصر ١٩٦٧م.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق: د/ وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

- ديوان الخطيئة: تحقيق: نعمان طه، مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب: تحقيق: أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان ذي الرمة بشرح التبريزي: تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب): تصحيح: وليم بن الورد، لبيزج، ١٩٠٣م.
- ديوان أبي زبيد الطائي: تحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب: مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان الشماخ: تحقيق: د/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- ديوان الضعفاء والمتروكين: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الشيخ حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.
- ديوان عبدالله بن الزبيري: (انظر: شعر عبدالله بن الزبيري).
- ديوان عبدالله بن معاوية: تحقيق عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٥م.
- ديوان عبيد بن الأبرص: دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان العجاج: تحقيق: د/ عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد: تحقيق: محمد جبار المعيد، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان عمرو بن قميئة: تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.
- ديوان عنتره: تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: د/ ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

- ديوان كُثِيرٌ: جمعه: د/ إحسان عباس، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك: تحقيق: د/ سامي العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ديوان ليبد: تحقيق: د/ إحسان عباس، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- ديوان المتلمس: تحقيق حسن الصيرفي، مصر، ١٩٧٠م.
- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: د/ شكري فيصل، دار الفكر، بيروت.
- ديوان أبي النجم: تحقيق: علاء الآغا، الرياض، ١٠٤١هـ.
- ذكر أخبار أصبهان: (راجع: تاريخ أصبهان).
- ذم التأويل: لابن قدامة المقدسي، مكتبة المتنبي، القاهرة، ضمن مجموع.
- ذيل تاريخ بغداد: لأبي عبدالله محمد بن محمود المعروف بابن النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الذيل على رفع الإصر: للسخاوي، تحقيق: د/ جودة هلال، (لم يذكر الناشر ولا الطبعة).
- الذيل على طبقات الحنابلة: الحافظ زين الدين عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي، توزيع دار المؤيد، الرياض.
- رسالتان في تجويد القرآن: لأبي الحسن علي بن جعفر السعدي، تحقيق: د/ غانم قُدُوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د/ أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الروح: لابن قيم الجوزية، تحقيق: كامل عويضة، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة: لأبي علي المالكي، تحقيق: د/ مصطفى عدنان محمد سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- روضة الناظر وجنة المناظر: لابن قدامة المقدسي، راجعه: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق وبيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الزهد: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد البسيوني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الزهد: لعبدالله بن المبارك المروزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- زهر الرُّبى على المجتبي: (للسيوطي، انظر: سنن النسائي).
- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة: د/ خلدون الأحذب، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور: لابن تيمية، نشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض، ط ٥، ١٤٢٦هـ.
- سؤالات الحاكم: للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات أبي عبيد الآجري: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني: تحقيق: د/ عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة - ومؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- السحب الوابسة على ضرائح الحنابلة: لابن حميد النجدي، تحقيق: بكر عبدالله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح البغدادي، راجعه: الشيخ علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- سفير العالمين في إيضاح وتحرير وسمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب الميين: للدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م، وطبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ .
- سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب الميين: للشيخ علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، مصر، الطبعة الأولى.
- السنن: لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د/ خليل إبراهيم ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- السنن: لسعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: د/ سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، وطبعة دار السلفية بالهند ١٤٠٣هـ.
- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرين.
- سنن الدارقطني: لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم بياني، دار المحاسن، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ .
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، وطبعة أخرى بتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- السنن الصغرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د/ عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ .
- سنن ابن ماجه: لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت.
- سنن النسائي (بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي): اعتنى به ورقمه: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- السنة (ومعه ظلال اللجنة في تخريج السنة للألباني): لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن

- مخلد الشيباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- السيرة النبوية: لأبي محمد عبدالله بن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، دار الخير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الشاطبية: للقاسم بن فيره بن خلف الشاطبي الرعيني، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب: لابن العماد الحنبلي، دار الباز للنشر، مكة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- شرح التسهيل لابن مالك: لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجبالي الأندلسي، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، مصر ١٣١٢هـ.
- شرح التلخيص في علوم البلاغة: لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، شرح: محمد هاشم دويدري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح حديث النزول: لابن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٢هـ.
- شرح السنة: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح الشاطبية: لأبي عبدالله الفاسي (انظر: اللآلئ الفريدة).
- شرح شافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح شذور الذهب: لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون معلومات طباعة.
- شرح شعلة على الشاطبية المسمى: كنز المعاني شرح حرز الأمانى: لشعلة: محمد بن أحمد الموصلي، الاتحاد العام لجماعة القراء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤ م.
- شرح شواهد الشافية: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح صحيح البخاري: لابن بطلال، ضبط ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- شرح صحيح مسلم: لمحيي الدين بن شرف النووي، المطبعة المصرية ومكبتها، مصر.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لأبي القاسم النويري، تحقيق: عبدالفتاح السيد سليمان أبو سنة، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.
- شرح العقيدة الطحاوية: لعلي بن علي بن أبي العز، تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، وطبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٢ هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د/ همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- شرح العمدة: لابن تيمية، تحقيق: خالد المشيقح، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- شرح القوائد: للأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٤ هـ.
- شرح الكافية: للرضي، (طبعة مصورة)، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياي، تحقيق: د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- الشرح الكبير: لابن قدامة المقدسي، تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
- شرح الكرماني على البخاري: (انظر: الكواكب الدراري).
- شرح كلاوبلي ونعم: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- شرح مختصر ابن الحاجب: (انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب).
- شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. وطبعة أخرى بمؤسسة قرطبة السلفية.
- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح مقامات جلال الدين السيوطي: للسيوطي، تحقيق: سمير محمود الدروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- شرح المقدمة الجزولية: للشلوبين، تحقيق: د/ تركي العتيبي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح المواهب اللدنية: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (بدون معلومات طباعة).
- شرح الهداية: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، تحقيق ودراسة: د/ حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- شعب الإبان: لليهقي (انظر: الجامع لشعب الإبان).
- الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٦٦م.
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا: للقلقشندي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الفكر، ودار الكتب العلمية، بيروت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠ م.
- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: دار الصديق بالجيل، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، القاهرة.
- صحيح الترغيب والترهيب: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- صحيح سنن الترمذي: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- صحيح سنن أبي داود: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ، وطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- صحيح سنن ابن ماجه: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- صحيح سنن النسائي باختصار السند: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار التراث العربي، بيروت.
- الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية: لتقي الدين النيلى، تحقيق: د/ محسن سالم العميري،

- الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ. مركز البحوث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الصلة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الطبعة الثانية، وطبعة الدار المصرية، مصر ١٩٦٦م.
- صلة الجمع: (انظر: تفسير مبهمات القرآن).
- الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكون: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ضعيف الأدب المفرد: للإمام البخاري: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق - الجليل، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ضعيف الترغيب والترهيب للمنذري: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- ضعيف سنن الترمذي: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.
- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ضعيف سنن ابن ماجه: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ضعيف سنن النسائي: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٩هـ.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- الضوابط والإشارات: لإبراهيم للبقاعي، منشور ضمن كتاب إظهار العصر لأسرار أهل العصر، تحقيق: د/ محمد سالم بن شديد العوفي. دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٢هـ.
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد: لأبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية، مصر ١٩٦٦م.
- الطبقات: لأبي عمرو وخليفة بن خياط، تحقيق: د/ أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- طبقات الأولياء: للشيخ عمر بن علي بن أحمد بن الملقن المصري، تحقيق: نور الدين شريفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- طبقات الحفاظ: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.
- الطبقات السننية في تراجم الحنفية: لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الغزي، تحقيق: د/ عبدالفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- طبقات الشافعية: لأبي بكر تقي الدين بن قاضي شعبة، تحقيق: د/ عبدالعليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- طبقات الشافعية: لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل نويض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- طبقات علماء الحديث: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الصالح، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

- طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- طبقات فقهاء اليمن: لعمر بن علي الجعدي، تحقيق: فؤاد السيد، دار القلم، بيروت.
- طبقات القراء: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د/ أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، والمطبوعة بعنوان: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، وطبعة استانبول، تحقيق: د/ طيار قولاج، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، دار صادر، بيروت.
- الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة): لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: زياد محمد منصور، الجامعة الإسلامية - المجلس العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- طبقات المدلسين: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د/ عاصم بن عبدالله القيوتي، الطبعة الأولى.
- طبقات المفسرين: لأحمد بن محمد الأذنه وي، تحقيق: د/ سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- طبقات المفسرين: لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- طبقات المفسرين: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- طيبة النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الظاءات في القرآن الكريم: للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: د/ علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ظاءات القرآن الكريم: نظم أبي العباس أحمد بن عمار المهدي، شرح التجيبي، تحقيق:

- محمد سعيد المولوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي: لابن العربي المالكي، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص): لبهاء الدين بن السبكي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.
- عصر سلاطين الماليك ونتاجه العلمي والأدبي: لمحمود رزق سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨١هـ.
- العصر المالكي في مصر والشام: للدكتور: سعيد عبدالفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
- العظمة: لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: للتقي الفاسي تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- عقد الجواهر الثمينة: لابن شاس السعدي المصري، تحقيق: د/ حميد بن محمد حُمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- العقد النضيد في شرح القصيد: للسامين الحلبي، تحقيق: د/ أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث: لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، تحقيق: ناصر الجديع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: للشاطبي، تحقيق: د/ أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- علل الحديث: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني،

- تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- علل الوقوف: لأبي عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: د/ محمد بن عبدالله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د/ وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح)، تحقيق: د/ نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق.
- علوم القرآن بين البرهان والإتقان «دراسة مقارنة»: للدكتور: حازم بن سعيد حيدر، دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: د/ محمد ألتونجي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- العمدة في غريب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل: لابن البناء المراكشي، تحقيق: هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- العنوان في القراءات السبع: لإسماعيل بن خلف الأنصاري، تحقيق: د/ زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: لأبي العلاء الهمداني، تحقيق: د/ أشرف محمد فؤاد طلعت، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ضمن سلسلة أصول «التشر»، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الغاية في القراءات العشر: لابن مهران الأصبهاني، تحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، الرياض، الطبعة الثانية، ١١٤١هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين محمد بن محمد الجزري، تحقيق: ج.

- برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الغرة المخفية في شرح الدررة الألفية (ألفية ابن معطٍ): لابن الخباز. (انظر: الصفوة الصفية في شرح الدررة الألفية).
- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- غيث النفع في القراءات السبع: لعلي النوري الصفاقسي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ، (بحاشية سراج القارئ المبتدي).
- فتاوى ابن الصلاح: لابن الصلاح، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الفتاوى الكبرى: لابن تيمية، قدم له حسين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، مصر.
- فتح البيان في مقاصد القرآن: لأبي الطيب صديق حسن خان القنوجي البخاري، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م. وطبعة دار الوفاء بتحقيق عميرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث: للسخاوي، تحقيق: د/ عبدالكريم بن عبدالله الخضير، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي: لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرمي، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- فتح الوصيد في شرح القصيد: للششيخ علم الدين السخاوي، تحقيق: د/ مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب: لشيرويه بن شهردار

- الديلمي، تحقيق: فواز أحمد الزمرلي، ومحمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- فضائل القرآن: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د/ فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ودار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- فضائل القرآن: لابن كثير، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- فضائل القرآن: لأبي بكر الفريابي، تحقيق: يوسف عثمان جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلّاته وحملته: لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، تحقيق: د/ عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة: لأبي عبدالله محمد بن أيوب بن الضريس، تحقيق: د/ مسفر بن سعيد دماس الغامدي، دار حافظ، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وطبعة دار الفكر، دمشق، تحقيق: غزوة بدير، ١٤٠٨هـ.
- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: أحمد بن عبدالواحد الخياطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- فقه اللغة وسر العربية: لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: د/ فائز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- فنون الأفتان في عيون علوم القرآن: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: د/ حسن ضياء الدين عتر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان - الأردن:
- أ- علوم القرآن (مخطوطات التفسير وعلومه)، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- ب- علوم القرآن (مخطوطات القراءات)، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ج- علوم القرآن (مخطوطات التجويد)، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

- فهرس الفهارس والأثبتات: للشيخ عبدالحكي الكتاني، باعتناء: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- فهرس كتب القراءات: في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، عمادة شؤون المكتبات، ١٤١٥هـ.
- الفهرست: لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق: رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: إعداد مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد عبدالحكي اللكنوي الهندي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- فوائد في مشكل القرآن: لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: د/ سيد رضوان علي الندوي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- فوات الوفيات والذيل عليها: لمحمد بن شاکر الكتبي، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الفوائد المعتمدة في القراءات الأربع: للشمس المتولي، تحقيق: أبو الحسن الأعظمي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير: لمحمد عبدالرؤوف المناوي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.
- قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د/ ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة لينة، دمنهور، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي: لزين الدين عمر بن أحمد بن علي الشَّاع الحلبي،

- تحقيق: حسن مروة وخلدون مروة، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس: لأبي بكر بن العربي المعافري، تحقيق: د/ محمد عبدالله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
- القراءات الشاذة: لعبد الفتاح القاضي، (طبع آخر البدور الزاهرة) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.
- قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين: لابن القاصح، تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرمي، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- القصيدة الحُصْرِيَّة في قراءة الإمام نافع: لعلي بن عبدالغني الحُصْرِي، تحقيق: د/ توفيق بن أحمد العبقرى، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- قصيدتان في تجويد القرآن: لأبي مزاحم الخاقاني ولعلم الدين السخاوي، تحقيق: د/ عبدالعزيز عبدالفتاح القارئ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- القطع والانتشاف: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- القصيدة المالكية: لابن مالك الأندلسي، تحقيق د/ أحمد بن علي السديس، مكتبة دار الزمان، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز: للشيخ رضوان بن محمد المخلاطي، تحقيق: عبدالرازق بن علي موسى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبله للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الكاف الشاف: لابن حجر العسقلاني بذييل الكشاف للزنجشري، دار الريان للتراث، عام ١٤٠٧ هـ.
- الكافي في القراءات السبع: لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق: أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العملية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- الكافية الشافية: لابن قيم الجوزية بشرح أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- الكامل في التاريخ: لابن الأثير: عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم، تحقيق: د/ عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٥١هـ، وطبعة دار التراث بتصحيح الشيخ أحمد القلاش.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين: لابن الجوزي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- كشف المعاني في التشابه من المثاني: لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: عبدالجواد خلف، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- كشف النقاب عن اشتهار من المحدثين بالألقاب: لابن الجوزي، تحقيق: د/ عبدالعزيز

- الصاعدي، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكشف والبيان: لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه: لصالح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د/ هلال ناجي، ووليد بن أحمد الحسين، من إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الكفاية الكبرى في القراءات العشر: لأبي العز القلانسي، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حياني وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الكنز في القراءات العشر: لعبدالله بن عبدالمؤمن الواسعي، تحقيق: د/ خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- كنز المعاني في شرح حرز الأمان: (انظر: الجعبري ومنهجه، وانظر أيضاً: المصادر المخطوطة).
- كنز المعاني شرح حرز الأمان: (انظر: شرح شعلة على الشاطبية).
- الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري: لمحمد بن يوسف الكرمانى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- كوكب الروضة في تاريخ النيل وجزيرة الروضة: للسيوطي، تحقيق: محمد الششتاوي، دار

- الآفاق العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- اللآلئ السننية شرح المقدمة الجزرية: لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق، حسن بن عباس، المكتبة المكية، ط١، ٢٠٠٤م.
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: لأبي عبدالله الفاسي، تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى - مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص عمر بن علي بن عادل، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لباب النقول في أسباب النزول: لجلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ: للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- لسان العرب: لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- لسان الميزان: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- لطائف الإشارات: للإمام القشيري، تحقيق: د/ إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
- اللمع في أصول الفقه: للشيرازي، مع تخريج أحاديث اللمع لعبد الله بن محمد الغماري، تخريج وتعليق يوسف المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مأخذ العلم: لابن فارس (نشر ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام برقم ٧٤).
- المبدع شرح المقنع: لابن مفلح المقدسي الحنبلي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٩هـ.

- المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.
- المبهج في القراءات السبع: لسبط الخياط، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- المتحف في أحكام المصحف: لصالح بن محمد الرشيد، مؤسسة الريان، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- متشابه القرآن العظيم: لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن أبي داود المنادي، تحقيق: عبدالله بن محمد الغنيان، مكتبة لينة، مصر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- متشابه القرآن: للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق: د/ عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجاز القرآن (وهو: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز): لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: د/ محمد مصطفى بن الحاج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٢م، ومصورة دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٨هـ، باعتناء رمزي دمشقية.
- مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للحافظ محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- مجمع الأمثال: لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، ١٤١٦هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين «المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني»: لنور الدين الهيثمي، تحقيق: عبدالقدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د/ يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- المجموع شرح المهذب للشيرازي: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث: لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، من منشورات جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي - الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية من ست سور: الأعلى، الشمس، الليل، العلق، البينة، الكافرون، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي، الهند، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد: لإبراهيم بن محمد الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٢ م.
- محاسن التأويل: للقاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عناية هشام البخاري، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزملائه، دار سزكين - إستانبول، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، المغرب، ١٤١٣ هـ، مصوّرة مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز: شرح وتوجيه أرجوزة الشيخ محمد المتولي، تأليف: عبدالرازق علي موسى، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- المحكم في نقط المصاحف: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د/ عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم: لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، ود/ حسين نصار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- مختصر ابن خالويه: (انظر: مختصر في شواذ القرآن).
- المختصر: للمزني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ.
- مختصر اختلاف العلماء: للجصاص، تحقيق: عبدالله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبدالله الحاكم: لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملتن، تحقيق: عبدالله بن حمد اللحيان، وسعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل: للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د/ أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.
- مختصر ابن الحاجب: (انظر: بيان المختصر).
- مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صبري بن عبدالحالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- مختصر سنن أبي داود: للمنزدي، مطبوع مع تهذيب السنن لابن القيم ومعالم السنن للخطابي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- مختصر في شواذ القرآن: لابن خالويه، نشره: برجستراسر، مصورة دار الهجرة.
- مختصر قيام الليل - لمحمد بن نصر المروزي - : لأحمد بن علي المقرئ، أحاديث أكادمي فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- مداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي: لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
- المراسيل: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- المرشد في الوقف والابتداء: للعمّاني، رسالة جامعية في جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: هند العبدلي، ١٤٢٣ هـ. والجزء الثاني بتحقيق: محمد حمود الأزوري، ١٤٢٣ هـ.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: للإمام شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل أبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- الزهر في علوم اللغة وأنواعها: للحافظ السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وزملائه، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- المسائل الحليّات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المساعد في تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ.
- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبدالله الحاكم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: لمحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- المستصفي من علم الأصول: لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د/ محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- المستنير في القراءات العشر: لأبي طاهر بن سوار، تحقيق: د/ عمار أمين الددو، دار البحوث، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- المسند: للإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة، وطبعة أخرى بتحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، وطبعة ثالثة، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- المسند: لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.

- مسند إسحاق بن راهويه: لإسحاق بن راهويه، تحقيق: د/ عبدالغفور عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- مسند البزار: (انظر: البحر الزخار).
- مسند الدارمي: (انظر: سنن الدارمي).
- مسند أبي داود الطيالسي: لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، مصورة دار المعرفة، بيروت، عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، ١٣٢١ هـ.
- مسند الديلمي: (انظر: فردوس الأخبار).
- مسند الشافعي: للشافعي، ترتيب: محمد عابد سندي، مكتبة الثقافة الإسلامية، ١٣٦٩ هـ.
- مسند ابن أبي شيبة: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- مسند أبي عوانة: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- مسند أبي يعلى الموصلي: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م، وطبعة دار المأمون بتحقيق: حسين أسد، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- المشتبه في الرجال؛ أسماؤهم وأنسائهم: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الدار العلمية، دهي، الهند، الطبعة الثانية، ١٩٨٧ م.
- مشكاة المصابيح: للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- مشكل الآثار: (انظر: شرح مشكل الآثار).
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المصاحف: لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: الدكتور محب الدين عبدالسبحان واعظ، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر

- البقاعي الشافعي، تحقيق: عبدالسميع محمد أحمد حسين، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه: لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: موسى محمد علي وآخرين، دار الكتب الحديثة، مصر.
- المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٧م.
- مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات: لابن القاصح البغدادي، تحقيق: د/ عطية بن أحمد الوهيبي، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- المصنف: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المصنف في الأحاديث والآثار: لابن أبي شيبه، أبي بكر عبدالله بن محمد، طبع دار القرآن، مصور عن طبعة الدار السلفية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- المصنف (الجزء المفقود): لأبي بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبه، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس، وياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وطبعة دار المعرفة، بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- معالم السنن، الخطابي: (انظر: مختصر سنن أبي داود).
- معالم التنزيل (انظر: تفسير البغوي).
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
- معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق: د/ فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د/ عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- معجم الأمكنة الواردة ذكرها في صحيح البخاري: لسعد بن جنيد، مطبوعات دار الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- المعجم الأوسط: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وطبعة دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني.
- معجم البلدان: لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معجم الدراسات القرآنية: للدكتورة ابتسام مرهون الصفار، بغداد.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: جمع وإعداد وتحرير الدكتور محمد عيسى صالحية، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المعجم الصغير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي).
- المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: للدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٤٠٦هـ، وطبعة مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: لمصطفى عبد الكريم الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- معجم مصنفات الختابة: لعبدالله بن محمد الطريقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- معجم مصنفات القرآن الكريم: للدكتور علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: لأبي عبيدة مشهور بن حسن بن سلمان، وأبي حذيفة رائد بن صبري، دار الهجرة، الثقبه، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف إلياس سر كيس، دار صادر، بيروت ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- معجم المعاجم: لأحمد الشراوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- معجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم: للدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المعجم المفصل في علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني: إعداد الدكتور إنعام فوّال عكاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المعجم الوسيط: أخرجه: إبراهيم مصطفى وزملاؤه، مجمع اللغة العربية، نشرته: المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.
- معرفة السنن والآثار: للبيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: (انظر: طبقات القراء).
- المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د/ أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- المعلم بفوائد مسلم: للمازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- المغني: لابن قدامة، تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المغني في الضعفاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د/ نور الدين عتر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان: لشمس الدين محمد بن طولون، تحقيق: محمد مصطفى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مفحّمات الأقران في مبهمات القرآن: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، وطبعة أخرى بتحقيق: د/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- مفردات ألفاظ القرآن: للحسين بن الفضل الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المفردات السبع: للداني، تحقيق: علي توفيق نحاس، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- مفردة الحسن البصري: لأبي علي الأهوازي، تحقيق: د/ عمر يوسف عبد الغني، دار ابن كثير للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- مفردة ابن محيصن: لأبي علي الأهوازي، تحقيق: د/ عمار أمين الددو، مجلة الأحمديّة، العدد ١٢٢، محرم ١٤٢٧هـ.

- الفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المفضليات: للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- مقدمة ابن خلدون: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٩م.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: لزكريا الأنصاري، دار المصحف، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المكسي والمدني في القرآن الكريم: د/ محمد عبد الرحمن الشايع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل: لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق: د/ سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة: لمحمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي، تحقيق: د/ محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين: رواية أبي خالد الدقاق: يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة - مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، دار المصحف، دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- منح الجليل شرح مختصر خليل: لمحمد عlish المالكي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد: للحافظ أبي محمد عبد بن حميد، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، وطبعة أخرى بتحقيق وتعليق: أبي عبدالله مصطفى بن العدوي شلباية، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي، تحقيق: محمد عطا وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المنتهى (في القراءات الخمس عشرة): للإمام أبي الفضل الخزاغي، تحقيق: د/ محمد شفاعت رباني، (رسالة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحت الطبع في مجمع الملك فهد بالمدينة).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لمحمد بن محمد بن الجزري، قرأه الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، والشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

- المنح الفكرية على متن الجزرية: لملا علي القاري، تحقيق: عبد القوي عبد المجيد، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- المنجم في المعجم: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني): لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه: لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز: لمحمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. (ملحق بآخر أضواء البيان).
- منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د/ سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- منهاج السنة النبوية: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٦م.
- المنهاج في شعب الإيمان: لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- المهذب فيما وقع في القرآن من العرب: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: د/ محمد ألتونجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجتّان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- مورد الظمآن في رسم القرآن: لمحمد بن محمد الأموي الشريشي الشهير بالخرّاز، تحقيق: د/ أشرف محمد فؤاد طلعت، طبعة بروناي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الموسوعة العربية الميسرة: دار نهضة لبنان، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لعلي حسن عبد الحميد وآخرين، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- موسوعة شروح الموطأ (التمهيد والاستذكار والقبس): تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة ١٤٢٦هـ.
- موسوعة فضائل سور وآيات القرآن: محمد بن رزق الطهروني، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها: لنصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د/ عمر حمدان الكبيسي، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المَوْضِحُ لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة: للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: د/ محمد شفاعت رباني، (رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تحت الطبع في مجمع الملك فهد بالمدينة).
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د/ نور الدين بن شكري بن علي ميلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وطبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ١٣٨٦هـ.
- الموطأ: للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، بتحقيق: د/ بشار عواد وزميله، ١٤١٣هـ.
- الموطأ: للإمام مالك بن أنس، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- موطأ الإمام مالك: للإمام مالك بن أنس، قطعة منه برواية ابن زياد، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- الناسخ والمنسوخ: لابن العربي، تحقيق: عبدالكبير العلوي المدغري، مكتبة الثقافة الدينية، المغرب، ١٤١٣هـ.
- الناسخ والمنسوخ: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: سليمان بن إبراهيم بن عبدالله اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل: لهبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ، تحقيق: زهير الشاويش، ومحمد كتعان، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ناظمة الزهر في عدد الآي: للإمام الشاطبي، تحقيق: د/ أيمن رشدي سويد.
- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- نثر المرجان في رسم نظم القرآن: لمحمد غوث المدراسي، مطبعة عثمان، حيدرآباد الدكن.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، مصر.
- نزهة الألباب في الألقاب: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- النشر في القراءات العشر: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- نصب الراية لأحاديث الهداية (مع حاشيته: بغية الأملعي في تخريج الزيلمي): لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د/ فليب حنّتي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، مصور في المكتبة العلمية، بيروت.
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه: لأبي جعفر أحمد بن عبدالصمد بن عبدالحق الخزرجي، تحقيق: محمد عز الدين المعيار الإدريسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- نقض الدارمي على بشر المريسي: تحقيق: د/ رشيد بن حسن الألعوي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- النكت الظرف على الأطراف (مطبوع مع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي): لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، والدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المطبعة الجمالية، مصر (مصور في دار المدينة)، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.
- النكت والعيون (تفسير الماوردي): لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول: للإسنوي، جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: للمبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، وظاهر أحمد الزاوي، أنصار السنة المحمدية، باكستان.
- النهر الماد من البحر المحيط: لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- نوادر الأصول في أحاديث الرسول: للحكيم الترمذي، تحقيق: د/ عبدالرحمن عميرة، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نواسخ القرآن: لابن الجوزي، تحقيق: د/ محمد أشرف علي المليباري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر: عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس تحقيق: د/ أحمد حالو، وآخرين، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- نور المسرى في تفسير آية الإسراء: لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق: د/ علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: د/ علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: للشوكاني، تحقيق: د/ وهبة الزحيلي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- هجر العلم ومعاقله في اليمن: لإسماعيل بن علي الأكوغ، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الهداية (مع شرح فتح القدير لابن الهمام): للمرغيناني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الهداية إلى بلوغ النهاية: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الوافي: للعنابي: أبي العباس أحمد بن محمد الأصبحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلموت ريتز وآخرين، فرانز شتايز، شتوتغارت، ألمانيا، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الوافي في العروض والقوافي: للخطيب التبريزي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام: للسخاوي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- الوزراء والكتاب: لأبي عبدالله محمد بن عبدوس الجهشياري، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الوسيلة إلى كشف العقيلة: لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د/ مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: للجعبري، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، (رسالة ماجستير مقدمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
- الوفيات: لتقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع السلامي، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- وفيات الأعيان وأبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن: لمحمد بن عبد الواحد غلام ثعلب، تحقيق: د/ محمد يعقوب تركستاني، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

المخطوطات

- الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة: لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي، نسخة الأسكوريال بأسبانيا، برقم (١٤٥٥)، منه ميكروفيلم محفوظ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٤٦).
- تبصرة المتذكر: لأبي العباس أحمد بن يوسف الكواشي، ميكروفيلم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (١/٢٢٦٠).
- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، مصوِّرة الظاهرية برقم (٥٠٤ - ٥٠٥).
- جامع البيان: للداني، مصوِّرة دار الكتب المصرية، برقم: (٣ قراءات).
- روضة الحفاظ: للمعدّل، مصورة مكتبة نور عثمانية باستنبول.
- شرح حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»: لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، مصورة المكتبة الأحمدية بحلب برقم (٨٨٤).
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: للهندي يوسف بن علي بن جبارة، نسخة (المكتبة الأزهرية)، منها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٢٧٢٤/م).
- كنز المعاني في شرح حرز الأمان: للجعبري، مصورة مكتبة بشير آغا بالمدينة المنورة.
- النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة: للحكري، مصورة مكتبة كوبرلي زاده.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: لأبي الكرم الشهرزوري، مصورة مكتبة لاله لي.
- الهادي: لمحمد بن سفيان القيرواني، مصورة مكتبة آيا صوفيا.

فَهْرَسُ
مَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
المجلد الأول	
أ	- مقدمة معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
هـ	- مقدمة الأمانة العامة
١	- مقدمة التحقيق
٣	- (أ) ترجمة الحافظ القسطلاني
٣	- تمهيد
٥	- عصر المؤلف (القسطلاني)
٦	١- الحالة السياسية
٨	- الخلافة الإسلامية
١٠	٢- الحالة الإجتماعية
١١	٣- الحالة الدينية
١٢	٤- الحالة العلمية
١٤	- التعريف بالإمام القسطلاني
١٤	- اسمه ونسبه
١٥	- نسبه
١٩	- مولده ونشأته
٢١	- طلبه للعلم وشيوخه ورحلاته
٢١	- طلبه للعلم
٢١	- شيوخه
٢٢	١- شيوخه في القراءات
٢٦	٢- شيوخه في الحديث

الصفحة	الموضوع
٢٨	٣- شيوخه في الفقه.....
٣٠	٤- شيوخه في النحو.....
٣٠	- رحلاته.....
٣٢	أخلاقه وثناء العلماء عليه.....
٣٢	- أخلاقه.....
٣٥	- ثناء العلماء عليه ، وأوصافه العلمية.....
٣٦	- وظائفه.....
٣٨	عقيدته ومذهبه.....
٣٨	- عقيدته.....
٣٩	- مذهبه الفقهي.....
٤٠	- تلاميذه.....
٤٢	* مؤلفاته.....
٤٤	- سرد مؤلفاته.....
٤٤	١- مؤلفاته في علوم القرآن.....
٤٧	٢- مؤلفاته في الحديث وعلومه.....
٤٩	٣- مؤلفاته في السيرة النبوية.....
٥١	٤- مؤلفاته في التراجم.....
٥٢	٥- مؤلفاته في فنون أخرى.....
٥٣	- محنه وابتلاؤه.....
٥٥	- وفاته.....
٥٧	(ب) التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات».....
٥٨	١- تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف.....
٥٨	- تحقيق عنوان الكتاب.....
٥٩	- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.....

الصفحة	الموضوع
٦١	٢- مضمون الكتاب
٦٢	١- المقدمات
٦٣	٢- المقاصد
٦٣	أ- الأصول
٦٤	ب- الفرش
٦٥	٣- سبب تأليف الكتاب والمراحل التي مرَّ بها
٦٥	- سبب التأليف
٦٧	- المراحل التي مرَّ بها
٦٩	أ- المرحلة الأولى
٦٩	ب- المرحلة الثانية
٦٩	ج- المرحلة الثالثة
٧٠	٤- مصادر الكتاب
٧١	أ- مصادره في ذكر القراءات العشر
٧١	ب- مصادره في القراءات الأربع الزائدة على العشر
٧٢	ج- مصادره في إعراب هذه القراءات الأربع عشرة
٧٣	د- مصادره في الوقف والابتداء
٧٣	هـ- مصادره في علم الرسم
٧٤	و- مصادره في علم عدِّ الآي
٧٤	ز- مصادره في علم التجويد
٧٤	ح- مصادره في المقدمات
٧٤	ط- مصادره في تجزئة المصحف
٧٥	٥- أهمية الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧٧	٦- منهج الكتاب
٨١	٧- موقف القسطلاني من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعضها الآخر
٨٤	- موقفه من النصوص التي ينقلها
٨٤	٨- من الملاحظات على الكتاب
٨٥	أ- وقوع المؤلف في تأويل بعض صفات الله تعالى
٨٥	ب- ملاحظات في القراءات
٩١	- ملاحظات أخرى من قبيل السهو أو الوهم
٩٢	(ج) منهج التحقيق
١١٢	(د) وصف النسخ الخطية
١١٢	١- نسخة المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد الوطنية) بدمشق (ش)
١١٥	٢- نسخة مكتبة الفاتح بإستنبول، تركيا (هـ)
١١٨	٣- نسخة مكتبة الفاتح بإستنبول، تركيا (ح)
١٢٠	٤- نسخة جامعة برنستون بأمریکا (ن)
١٢٠	٥- نسخة دار الكتب المصرية (غ)
١٢١	٦- نسخة المكتبة السليمانية بإستنبول (س)
١٢٢	٧- نسخة مكتبة عاطف أفندي بإستنبول، تركيا (ط)
١٢٣	٨- نسخة مكتبة الأسد الوطنية بدمشق (د)
١٢٣	٩- نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ف)
١٢٤	١٠- نسخة دار الكتب المصرية (خ)
١٢٥	١١- نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (ب)
١٢٦	١٢- نسخة دار الكتب المصرية (ص)
١٢٦	١٣- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (ر)
١٢٧	١٤- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (م)

الصفحة	الموضوع
١٢٨	١٥ - نسخة الخزانة التيمورية بالقاهرة (ت)
١٢٩	نماذج مصورة من النسخ الخطية
١	مقدمة المؤلف
٥	فضل أهل القرآن
٣٩	أسماء القرآن
٤١	عدد سور القرآن
٤٦	نزول القرآن
٥٤	بيان المكي والمدني
٦٤	معنى الأحرف السبعة
٨٣	حفاظ القرآن من الصحابة
٩٥	جمع القرآن
١١٧	القراء المشاهير
١٢١	شروط قبول القراءة
١٥٤	تاريخ تدوين القراءات
١٧١	تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم
١٧١	- ترجمة نافع
١٧٤	- ترجمة ابن كثير
١٧٦	- ترجمة أبي عمرو البصري
١٧٧	- ترجمة ابن عامر
١٧٧	- ترجمة عاصم
١٧٨	- ترجمة حمزة
١٧٩	- ترجمة الكسائي
١٨٠	- ترجمة أبي جعفر
١٨٠	- ترجمة يعقوب
١٨١	- ترجمة خلف

الصفحة	الموضوع
١٨٢	- ترجمة ابن مُحيصن
١٨٢	- ترجمة اليزيدي
١٨٣	- ترجمة الحسن
١٨٤	- ترجمة الأعمش
١٩٩	طرق رواية قالون عن نافع
٢١٤	طرق رواية ورش عن نافع
٢٢٩	طرق رواية البزّي عن ابن كثير
٢٣٦	طرق رواية قُنْبَل عن ابن كثير
٢٤٤	طرق رواية الدُّوري عن أبي عمرو
٢٥٩	طرق رواية السُّوسي عن أبي عمرو
٢٦٥	طرق رواية هشام عن ابن عامر
٢٧٢	طرق رواية ابن ذكوان عن ابن عامر
٢٨١	طرق رواية أبي بكر: شعبة عن عاصم
٢٩٢	طرق رواية حفص عن عاصم
٣٠٠	طرق رواية خلف عن حمزة
٣٠٦	طرق رواية خَلَاد عن حمزة
٣١٦	طرق رواية أبي الحارث: الليث عن الكسائي
٣٢٢	طرق رواية الدوري عن الكسائي
٣٢٧	طرق رواية ابن وَرْدَان عن أبي جعفر
٣٣١	طرق رواية ابن جَمَّاز عن أبي جعفر
٣٣٥	طرق رواية رُوَيْس عن يعقوب
٣٤٠	طرق رواية رُوْح عن يعقوب
٣٤٧	طرق رواية إسحاق عن خلف
٣٤٩	طرق رواية إدريس عن خلف

الصفحة	الموضوع
٣٥٢	طرق القراءات الأربع الشاذة.....
٣٥٥	تعريف علم القراءات ومتعلقاته.....
٣٦٠	علم الإسناد (إسناد القراءات وأهميته).....
٣٦٣	- القسم الأول من أقسام العلو.....
٣٦٨	- القسم الثاني من أقسام العلو.....
٣٦٩	- القسم الثالث من أقسام العلو.....
٣٧٦	- القسم الرابع من أقسام العلو.....
٣٧٧	- القسم الخامس من أقسام العلو.....
٣٧٨	تنبيه: أنواع التحمل والأخذ عن المشايخ.....
المجلد الثاني	
٣٨١	الجزء الثاني: علم العربية.....
٣٨٢	مخارج الحروف وصفاتها.....
٣٨٢	- مخارج الحروف.....
٤٠٥	- صفات الحروف.....
٤٢٣	مقدمات علم التجويد.....
٤٥٣	أمور يتأكد التحرز منها عند النطق بالحروف.....
٤٩٠	الجزء الثالث: علم الوقف والابتداء.....
٥٢٠	الجزء الرابع: وهو فن عدد الآيات (علم عدّ الآي).....
٥٤٢	الجزء الخامس: وهو مرسوم الخط (علم رسم المصحف).....
٥٨٩	الجزء السادس: وهو الاستعاذة.....
٥٨٩	مشروعيتها.....
٥٩٦	كيفيةها.....
٦١١	حكم الجهر بها والإخفاء.....
٦١٣	إذا قرأ جماعة جملة هل يشرع لكل واحد الاستعاذة؟.....

الصفحة	الموضوع
٦١٤	الوقف عليها
٦١٦	قطع القارئ القراءة لعارض
٦١٧	الجزء السابع: وهو التكبير
٦٣٥	التكبير: صيغته
٦٣٩	خاتمة (في آداب التلاوة)
٦٦٩	المقاصد (تقسيم علم القراءة إلى: أصول وفرش)
٦٦٩	القسم الأول من المقاصد: الأصول
٦٧٢	الباب الأول: في الإدغام
٦٧٢	النوع الأول: الإدغام الكبير
٦٨٥	١- الفصل الأول: في المثَلين
٧٠٣	٢- الفصل الثاني: في إدغام المتقاربين والمتجانسين
٧٣٢	- قواعد تتعلق بالإدغام:
٧٣٢	- القاعدة الأولى
٧٤١	- القاعدة الثانية
٧٤٢	- القاعدة الثالثة
٧٤٦	النوع الثاني: الإدغام الصغير
٧٤٨	١- الفصل الأول: في حكم ذال ﴿إِذْ﴾
٧٥٢	٢- الفصل الثاني: في حكم دال ﴿قَدْ﴾
٧٥٦	٣- الفصل الثالث: في حكم تاء التأنيث
٧٥٩	٤- الفصل الرابع: في حكم لام ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾
٧٦٣	٥- الفصل الخامس: في ذكر حكم حروف أخر تقاربت مخارجها
٧٨٤	٦- الفصل السادس: في أحكام النون الساكنة والتنوين
٧٩٧	الباب الثاني: في ذكر حكم هاء الكناية
٨١٥	الباب الثالث: في أحكام الهمز

الصفحة	الموضوع
٨١٧	الفصل الأول: في الهمز المفرد
٨١٨	النوع الأول: ماختلف فيه بالبدل والتحقيق
٨١٩	١- القسم الأول: الهمز الساكن
٨٣٥	٢- القسم الثاني: الهمز المتحرك
٨٥٨	النوع الثاني: الهمز الذي تنقل حركته إلى الساكن قبله
٨٧١	النوع الثالث: السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
المجلد الثالث	
٨٨٣	الفصل الثاني: في الهمزتين المجتمعتين
٨٨٣	١- النوع الأول: في الهمزتين المتلاصقتين في كلمة
٨٨٣	- الضرب الأول: المفتوحة بعد همزة استفهام
٨٩٨	- الضرب الثاني: المكسورة بعد همزة استفهام
٩٠٧	- الضرب الثالث: المضمومة بعد همزة استفهام
٩١٧	٢- النوع الثاني: في الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين
٩١٧	أ- المتفتتان
٩٢٣	- تنبيه في إبدال الثانية من المتفتتين للأزرق
٩٢٥	ب- المختلفتان
٩٣١	الفصل الثالث: في وقف حمزة وهشام على الهمز وموافقة الأعمش لهما
٩٣٣	- التخفيف التصريفي
٩٣٥	- الوقف على ﴿شَيْئًا﴾ و﴿دُعَاءًا﴾
٩٥٣	- التخفيف الرسمي
٩٧٦	تنبيه: في جواز الرّوم والإشمام في الهمز المخفف
٩٧٩	خاتمة: في ذكر همزة الوصل والقطع
٩٨٦	الباب الرابع: في المد والقصر
٩٨٦	حروف المد

الصفحة	الموضوع
٩٨٩	أسباب المد:
٩٨٩	١- السبب اللفظي
٩٩١	- مراتب المد
١٠٠٩	- المستثنى من قاعدة البدل
١٠١٣	- تنبيه
١٠١٥	- تنبيه: في الوقف على نحو ﴿رَاءٌ﴾
١٠٢٤	٢- السبب المعنوي
١٠٣٧	الباب الخامس: في حكم الفتح والإمالة
١٠٣٧	مقدمة
١٠٣٧	تعريف الإمالة والفتح
١٠٣٧	أقسام الإمالة
١٠٣٧	١- إمالة مطلقة
١٠٣٨	فائدة الإمالة
١٠٣٨	حكم الإمالة
١٠٣٩	محلها
١٠٤٠	أسباب الإمالة
١٠٤٧	تنبيه في كون سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل
١٠٤٧	موانع الإمالة
١٠٥١	• إمالة ذوات الياء
١٠٦١	ما أماله الكسائي منفرداً
١٠٦٤	ما انفرد بإمالاته الدوري
١٠٦٧	فصل في إمالة كل ألف بعد راء في فعل
١٠٧٠	فصل في تقليل الأزرق كل ألف متطرفة
١٠٧٢	فصل في تقليل الأزرق ألفات رؤوس الآي في فواصل السور الإحدى عشرة

الصفحة	الموضوع
١٠٧٥	فصل في إمالة الأزرق لليائي من غير الفواصل
١٠٨٠	مذهب الأزرق في نحو ﴿فَتَأْتُهُمْ﴾
١٠٨٢	فصل في تقليل أبي عمرو ولألفات فواصل السور الإحدى عشرة
١٠٨٨	• إمالة ذوات الرءاء
١٠٩٧	فصل في إمالة ألف التكسير المكتنفة براءين
١٠٩٩	فصل فيما خالف فيه بعض القراء أصله
١٠٩٩	• إمالة كلمات مخصوصة من ذوات الياء
١١١١	• إمالة الأفعال الواوية
١١١١	فصل في إمالة الألف إذا كانت عين فعل ماض
١١١٤	• إمالة أحرف مخصوصة غير ما ذكر (أي: من غير ذوات الياء)
١١٣١	• إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور
١١٣٨	• الوقف على الممال
١١٣٨	فصل في كل ما أميل في الوصل أميل في الوقف
١١٤٩	٢- الإمالة المقيدة بهاء التأنيث في الوقف
١١٦٢	الباب السادس: في حكم الرءاءات في التفخيم والترقيق
١١٩٥	الباب السابع: في حكم اللامات ترقيقاً وتفخيماً
١١٩٩-١١٩٧	- لغز في القراءة
١٢٠٨	الباب الثامن: في حكم الوقف
١٢٠٨	أنواع الوقف:
١٢٠٨	١- الوقف على أواخر الكلم
١٢١٤	تنبيه: الوقف على نحو: ﴿صَوَّافٌ﴾ وشبهه
١٢١٨	تنبيه: إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد
١٢٢٤	٢- الوقف على مرسوم الخط
١٢٥٤	الباب التاسع: في حكم ياءات الإضافة

الصفحة	الموضوع
١٢٥٧	١- ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة
١٢٦٧	٢- ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة
١٢٧١	٣- ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مضمومة
١٢٧٣	٤- ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل مصاحبة للام
١٢٧٦	٥- ياءات الإضافة التي بعدها همزة وصل عارية عن اللام
١٢٧٨	٦- ياءات الإضافة التي بعدها متحرك غير الهمزة
١٢٨٩	الباب العاشر: في حكم اختلافهم في ياءات الزوائد
المجلد الرابع	
١٣١٢	القسم الثاني من المقاصد: فرش الحروف
١٣١٤	سورة الفاتحة
١٣١٤	أسماؤها
١٣١٩	عَدُّ الآي
١٣٢٥	القراءات وتوجيهها
١٣٢٥	مباحث البسمة
١٣٣٩	حكم البسمة بين السورتين
١٣٥١	حكم البسمة أول (براءة)
١٣٥٥	البسمة أثناء السورة
١٣٥٨	فائدة في (آمين)
١٣٧٦	المرسوم
١٣٧٨	الوقف والابتداء
١٣٨١	سورة البقرة
١٣٨١	عَدُّ الآي
١٣٨٣	فواصلها
١٣٨٨	القراءات وتوجيهها

الصفحة	الموضوع
١٣٩٠	أوجه الوصل بين الفاتحة والبقرة.....
١٤٠٣	لغز في القراءة.....
١٦٠٨	لغز في القراءة.....
١٦٣٣	المرسوم.....
١٦٤٠	المقطوع والموصل.....
١٦٤٢	هاء التأنيث التي كتبت تاء.....
١٦٤٣	الوقف والابتداء.....
١٦٩٦	ذكر تجزئة سورة البقرة إلى الأرباع والأنصاف والأحزاب.....
١٦٩٩	سورة آل عمران.....
١٦٩٩	عَدُّ الآي.....
١٧٠١	فواصلها.....
١٧٠٥	القراءات وتوجيهها.....
١٧٨٦	المرسوم.....
١٧٨٩	المقطوع والموصل.....
١٧٩٠	هاء التأنيث التي رسمت تاء.....
١٧٩١	الوقف والابتداء.....
١٨٢٢	ذكر التجزئة.....
المجلد الخامس	
١٨٢٤	سورة النساء.....
١٨٢٤	عَدُّ الآي.....
١٨٢٦	فواصلها.....
١٨٢٩	القراءات وإعرابها.....
١٨٩٨	المرسوم.....
١٩٠١	المقطوع والموصل.....

الصفحة	الموضوع
١٩٠٣	الوقف والابتداء.....
١٩١٩	التجزئة.....
١٩٢١	سورة المائدة.....
١٩٢١	عَدُّ الآي.....
١٩٢٦	فواصلها.....
١٩٢٨	القراءات وتوجيهها.....
١٩٥٧	لغز في القراءة.....
١٩٨٧	المرسوم.....
١٩٩١	المقطوع والموصول.....
١٩٩٢	هاء التأنيث التي كتبت تاء.....
١٩٩٣	الوقف والابتداء.....
٢٠٠٥	التجزئة.....
٢٠٠٧	سورة الأنعام.....
٢٠٠٧	عَدُّ الآي.....
٢٠١٣	فواصلها.....
٢٠١٦	القراءات وتوجيهها.....
٢١٣٢	المرسوم.....
٢١٣٦	المقطوع والموصول.....
٢١٣٨	الوقف والابتداء.....
٢١٥١	التجزئة.....
٢١٥٣	سورة الأعراف.....
٢١٥٣	عَدُّ الآي.....
٢١٥٦	فواصلها.....
٢١٦٠	القراءات وتوجيهها.....

الصفحة	الموضوع
٢٢٣٦	المرسوم
٢٢٤٣	المقطوع والموصول
٢٢٤٥	هاء التأنيث التي كتبت تاء
٢٢٤٦	الوقف والابتداء
٢٢٦١	التجزئة
٢٢٦٣	سورة الأنفال
٢٢٦٣	عَدُّ الآي
٢٢٦٥	فواصلها
٢٢٦٧	القراءات وتوجيهها
٢٢٨٦	المرسوم
٢٢٨٧	المقطوع والموصول
٢٢٨٨	هاء التأنيث التي رسمت تاء مجرورة
٢٢٨٩	الوقف والابتداء
٢٢٩٦	التجزئة
٢٢٩٧	سورة التوبة
٢٢٩٧	عَدُّ الآي
٢٣٠٠	فواصلها
٢٣٠٣	القراءات وتوجيهها
٢٣١٧	لغز في القراءة
٢٣٤٣	المرسوم
٢٣٤٧	المقطوع
٢٣٤٨	الوقف والابتداء
٢٣٦٠	التجزئة

الصفحة

الموضوع

المجلد السادس

٢٣٦٢	سورة يونس
٢٣٦٢	عَدُّ الآي
٢٣٦٤	فواصلها
٢٣٦٦	القراءات وتوجيهها
٢٤٠٦	المرسوم
٢٤٠٩	التاءات من الكلمات المُخْتَلَفِ في أفرادها وجمعها
٢٤١٠	الوقف والابتداء
٢٤١٩	التجزئة
٢٤٢٠	سورة هود
٢٤٢٠	عَدُّ الآي
٢٤٢٢	فواصلها
٢٤٢٤	القراءات وتوجيهها
٢٤٧١	المرسوم
٢٤٧٣	المقطوع والموصول
٢٤٧٤	هاء التأنيث التي كتبت تاء
٢٤٧٥	الوقف والابتداء
٢٤٨٥	التجزئة
٢٤٨٦	سورة يوسف
٢٤٨٦	عَدُّ الآي
٢٤٨٨	فواصلها
٢٤٩٠	القراءات وتوجيهها
٢٥٤٨	المرسوم
٢٥٥٣	هاء التأنيث التي كتبت تاء

الصفحة	الموضوع
٢٥٥٤	الوقف والابتداء.....
٢٥٦٣	التجزئة.....
٢٥٦٤	سورة الرعد.....
٢٥٦٤	عَدُّ الآي.....
٢٥٦٦	فواصلها.....
٢٥٦٧	القراءات وتوجيهها.....
٢٥٨٠	المرسوم.....
٢٥٨١	المقطوع والموصول.....
٢٥٨٢	الوقف والابتداء.....
٢٥٨٧	التجزئة.....
٢٥٨٨	سورة إبراهيم.....
٢٥٨٨	عَدُّ الآي.....
٢٥٩٠	فواصلها.....
٢٥٩١	القراءات وتوجيهها.....
٢٦٠٦	المرسوم.....
٢٦٠٨	المقطوع والموصول.....
٢٦٠٩	هاء التأنيث التي رسموها تاء.....
٢٦١٠	الوقف والابتداء.....
٢٦١٧	التجزئة.....
٢٦١٨	سورة الحجر.....
٢٦١٨	عَدُّ الآي.....
٢٦١٩	فواصلها.....
٢٦٢١	القراءات وتوجيهها.....
٢٦٣٦	المرسوم.....

الصفحة	الموضوع
٢٦٣٧	الوقف والابتداء
٢٦٤١	التجزئة
٢٦٤٢	سورة النحل
٢٦٤٢	عَدُّ الآي
٢٦٤٥	فواصلها
٢٦٤٨	القراءات وتوجيهها
٢٦٧٤	المرسوم
٢٦٧٥	المقطوع والموصول
٢٦٧٦	هاء التأنيث التي كتبت تاء
٢٦٧٧	الوقف والابتداء
٢٦٨٧	التجزئة
٢٦٨٨	سورة الإسراء
٢٦٨٨	عَدُّ الآي
٢٦٩٠	فواصلها
٢٦٩٢	القراءات وتوجيهها
٢٧٢٩	المرسوم
٢٧٣١	الوقف والابتداء
٢٧٣٨	التجزئة
٢٧٣٩	سورة الكهف
٢٧٣٩	عَدُّ الآي
٢٧٤١	فواصلها
٢٧٤٣	القراءات وتوجيهها
٢٨٠٩	المرسوم
٢٨١٢	المقطوع والموصول

الصفحة	الموضوع
٢٨١٣	الوقف والابتداء.....
٢٨٢١	التجزئة.....
المجلد السابع	
٢٨٢٢	سورة مريم.....
٢٨٢٢	عَدُّ الآي.....
٢٨٢٤	فواصلها.....
٢٨٢٦	القراءات وتوجيهها.....
٢٨٥٠	المرسوم.....
٢٨٥١	هاء التأنيث التي كتبت تاء.....
٢٨٥٢	الوقف والابتداء.....
٢٨٥٧	التجزئة.....
٢٨٥٨	سورة طه.....
٢٨٥٨	عَدُّ الآي.....
٢٨٦٠	فواصلها.....
٢٨٦٢	الممال منها.....
٢٨٦٣	القراءات وتوجيهها.....
٢٩٠٨	المرسوم.....
٢٩١١	الوقف والابتداء.....
٢٩١٦	التجزئة.....
٢٩١٧	سورة الأنبياء.....
٢٩١٧	عَدُّ الآي.....
٢٩١٨	فواصلها.....
٢٩٢٠	القراءات وتوجيهها.....
٢٩٤٣	المرسوم.....

الصفحة	الموضوع
٢٩٤٥	المقطوع والموصول
٢٩٤٦	الوقف والابتداء
٢٩٥٣	التجزئة
٢٩٥٤	سورة الحج
٢٩٥٤	عَدُّ الآي
٢٩٥٨	فواصلها
٢٩٦٠	القراءات وتوجيهها
٢٩٨٩	المرسوم
٢٩٩٢	المقطوع والموصول
٢٩٩٣	الوقف والابتداء
٢٩٩٩	التجزئة
٣٠٠٠	سورة المؤمنون
٣٠٠٠	عَدُّ الآي
٣٠٠١	فواصلها
٣٠٠٣	القراءات وتوجيهها
٣٠٣٣	المرسوم
٣٠٣٥	المقطوع والموصول
٣٠٣٦	الوقف والابتداء
٣٠٤٣	التجزئة
٣٠٤٤	سورة النور
٣٠٤٤	عَدُّ الآي
٣٠٤٥	فواصلها
٣٠٤٧	القراءات وتوجيهها
٣٠٧٦	المرسوم

الصفحة	الموضوع
٣٠٧٧	المقطوع والموصول
٣٠٧٨	هاء التأنيث التي كتبت تاء
٣٠٧٩	الوقف والابتداء
٣٠٨٦	التجزئة
٣٠٨٧	سورة الفرقان
٣٠٨٧	عَدُّ الآي
٣٠٨٩	فواصلها
٣٠٩١	القراءات وتوجيهها
٣١١١	المرسوم
٣١١٣	المقطوع والموصول
٣١١٤	الوقف والابتداء
٣١٢١	التجزئة
٣١٢٢	سورة الشعراء
٣١٢٢	عَدُّ الآي
٣١٢٤	فواصلها
٣١٢٨	القراءات وتوجيهها
٣١٥٤	المرسوم
٣١٥٥	المقطوع والموصول
٣١٥٦	الوقف والابتداء
٣١٦٢	التجزئة
٣١٦٣	سورة النمل
٣١٦٣	عَدُّ الآي
٣١٦٤	فواصلها
٣١٦٦	القراءات وتوجيهها

الصفحة	الموضوع
٣٢٠٥	المرسوم
٣٢٠٨	المقطوع والموصول
٣٢٠٩	الوقف والابتداء
٣٢١٥	التجزئة
٣٢١٦	سورة القصص
٣٢١٦	عَدُّ الآي
٣٢١٩	فواصلها
٣٢٢١	القراءات وتوجيهها
٣٢٣٩	المرسوم
٣٢٤٠	المقطوع والموصول
٣٢٤١	هاء التأنيث التي كتبت تاء مجرورة
٣٢٤٢	الوقف والابتداء
٣٢٤٨	التجزئة
٣٢٤٩	سورة العنكبوت
٣٢٤٩	عَدُّ الآي
٣٢٥١	فواصلها
٣٢٥٣	القراءات وتوجيهها
٣٢٦٦	المرسوم
٣٢٦٧	الوقف والابتداء
٣٢٧٢	التجزئة
٣٢٧٣	سورة الروم
٣٢٧٣	عَدُّ الآي
٣٢٧٥	فواصلها
٣٢٧٧	القراءات وتوجيهها

الصفحة	الموضوع
٣٢٩٢	المرسوم
٣٢٩٣	المقطوع والموصول
٣٢٩٤	هاء التأنيث التي كتبت تاء
٣٢٩٥	الوقف والابتداء
٣٣٠١	التجزئة
٣٣٠٢	سورة لقمان
٣٣٠٢	عَدُّ الآي
٣٣٠٥	فواصلها
٣٣٠٦	القراءات وتوجيهها
٣٣١٣	المرسوم
٣٣١٤	المقطوع والموصول
٣٣١٥	هاء التأنيث التي رسمت تاء
٣٣١٦	الوقف والابتداء
٣٣١٩	التجزئة
المجلد الثامن	
٣٣٢٠	سورة السجدة
٣٣٢٠	عَدُّ الآي
٣٣٢٣	فواصلها
٣٣٢٤	القراءات وتوجيهها
٣٣٣٨	المرسوم
٣٣٣٩	الوقف والابتداء
٣٣٤٢	التجزئة
٣٣٤٣	سورة الأحزاب
٣٣٤٣	عَدُّ الآي

الصفحة	الموضوع
٣٣٤٤	فواصلها.....
٣٣٤٦	القراءات وتوجيهها.....
٣٣٦٤	لغز في القراءة.....
٣٣٧٥	المرسوم.....
٣٣٧٨	المقطوع والموصول.....
٣٣٧٩	الوقف والابتداء.....
٣٣٨٤	التجزئة.....
٣٣٨٥	سورة سبأ.....
٣٣٨٥	عَدُّ الآي.....
٣٣٨٧	فواصلها.....
٣٣٨٨	القراءات وتوجيهها.....
٣٤١٥	المرسوم.....
٣٤١٦	التاءات.....
٣٤١٧	الوقف والابتداء.....
٣٤٢١	التجزئة.....
٣٤٢٢	سورة فاطر.....
٣٤٢٢	عَدُّ الآي.....
٣٤٢٤	فواصلها.....
٣٤٢٥	القراءات وتوجيهها.....
٣٤٣٧	المرسوم.....
٣٤٣٨	تاء التأنيث.....
٣٤٣٩	الوقف والابتداء.....
٣٤٤٦	التجزئة.....
٣٤٤٧	سورة يس.....

الصفحة	الموضوع
٣٤٤٧	عَدُّ الْآيِ
٣٤٥٠	فواصلها
٣٤٥٢	القراءات وتوجيهها
٣٤٧٩	المرسوم
٣٤٨٠	المقطوع والموصول
٣٤٨١	الوقف والابتداء
٣٤٨٨	التجزئة
٣٤٨٩	سورة الصافات
٣٤٨٩	عَدُّ الْآيِ
٣٤٩١	فواصلها
٣٤٩٤	القراءات وتوجيهها
٣٥١٧	المرسوم
٣٥١٨	المقطوع والموصول
٣٥١٩	الوقف والابتداء
٣٥٢٥	التجزئة
٣٥٢٦	سورة ص
٣٥٢٦	عَدُّ الْآيِ
٣٥٢٨	فواصلها
٣٥٣٠	القراءات وتوجيهها
٣٥٥٤	المرسوم
٣٥٥٦	الوقف والابتداء
٣٥٦١	التجزئة
٣٥٦٢	سورة الزمر
٣٥٦٢	عَدُّ الْآيِ

الصفحة	الموضوع
٣٥٦٦	فواصلها.....
٣٥٦٨	القراءات وتوجيهها.....
٣٥٩١	المرسوم.....
٣٥٩٢	المقطوع والموصول.....
٣٥٩٣	الوقف والابتداء.....
٣٥٩٧	التجزئة.....
٣٥٩٨	سورة غافر.....
٣٥٩٨	عَدُّ الآي.....
٣٦٠٠	فواصلها.....
٣٦٠٢	القراءات وتوجيهها.....
٣٦١٦	المرسوم.....
٣٦١٧	المقطوع والموصول.....
٣٦١٨	هاءات التأنيث التي كتبت تاء.....
٣٦١٩	الوقف والابتداء.....
٣٦٢٥	التجزئة.....
٣٦٢٦	سورة فصلت.....
٣٦٢٦	عَدُّ الآي.....
٣٦٢٧	فواصلها.....
٣٦٢٨	القراءات وتوجيهها.....
٣٦٣٩	المرسوم.....
٣٦٤٠	المقطوع والموصول.....
٣٦٤١	ومن باب الإفراد والجمع.....
٣٦٤٢	الوقف والابتداء.....
٣٦٤٦	التجزئة.....

الصفحة	الموضوع
٣٦٤٧	سورة الشورى
٣٦٤٧	عَدُّ الْآيِ
٣٦٥٠	فواصلها
٣٦٥١	القراءات وتوجيهها
٣٦٦٤	المرسوم
٣٦٦٥	الوقف والابتداء
٣٦٦٩	التجزئة
٣٦٧٠	سورة الزخرف
٣٦٧٠	عَدُّ الْآيِ
٣٦٧١	فواصلها
٣٦٧٣	القراءات وتوجيهها
٣٦٩٣	المرسوم
٣٦٩٥	هاء التأنيث التي كتبت تاء
٣٦٩٦	الوقف والابتداء
٣٧٠٠	التجزئة
٣٧٠١	سورة الدخان
٣٧٠١	عَدُّ الْآيِ
٣٧٠٢	فواصلها
٣٧٠٣	القراءات وتوجيهها
٣٧١١	المرسوم
٣٧١٢	ومن المقطوع
٣٧١٣	الوقف والابتداء
٣٧١٦	التجزئة
٣٧١٧	سورة الجاثية

الصفحة	الموضوع
٣٧١٧	عَدُّ الآي
٣٧١٨	فواصلها
٣٧١٩	القراءات وتوجيهها
٣٧٢٨	المرسوم
٣٧٢٩	الوقف والابتداء
٣٧٣٢	التجزئة
٣٧٣٣	سورة الأحقاف
٣٧٣٣	عَدُّ الآي
٣٧٣٥	فواصلها
٣٧٣٦	القراءات وتوجيهها
٣٧٥١	المرسوم
٣٧٥٢	الوقف والابتداء
٣٧٥٥	التجزئة
٣٧٥٦	سورة القتال (سورة محمد)
٣٧٥٦	عَدُّ الآي
٣٧٥٩	فواصلها
٣٧٦٠	القراءات وتوجيهها
٣٧٧٣	المرسوم
٣٧٧٤	الوقف والابتداء
٣٧٧٦	التجزئة
٣٧٧٧	سورة الفتح
٣٧٧٧	عَدُّ الآي
٣٧٧٩	فواصلها
٣٧٨٠	القراءات وتوجيهها

الصفحة	الموضوع
٣٧٨٩	المرسوم
٣٧٩٠	الوقف والابتداء
٣٧٩٣	التجزئة
٣٧٩٤	سورة الحجرات
٣٧٩٤	عَدُّ الآي
٣٧٩٥	فواصلها
٣٧٩٦	القراءات وتوجيهها
٣٨٠١	المرسوم
٣٨٠٢	الوقف والابتداء
٣٨٠٣	التجزئة
٣٨٠٤	سورة ق
٣٨٠٤	عَدُّ الآي
٣٨٠٥	فواصلها
٣٨٠٦	القراءات وتوجيهها
٣٨١٢	الوقف والابتداء
٣٨١٤	التجزئة
٣٨١٥	سورة الذاريات
٣٨١٥	عَدُّ الآي
٣٨١٦	فواصلها
٣٨١٧	القراءات وتوجيهها
٣٨٢٤	المرسوم
٣٨٢٥	المقطوع والموصول
٣٨٢٦	الوقف والابتداء
٣٨٢٩	التجزئة

الصفحة	الموضوع
٣٨٣٠	سورة الطور
٣٨٣٠	عَدُّ الآي
٣٨٣١	فواصلها
٣٨٣٢	القراءات وتوجيهها
٣٨٤٢	المرسوم
٣٨٤٣	الوقف والابتداء
٣٨٤٥	التجزئة
٣٨٤٦	سورة النجم
٣٨٤٦	عَدُّ الآي
٣٨٤٧	فواصلها
٣٨٤٨	القراءات وتوجيهها
٣٨٦٤	المرسوم
٣٨٦٥	ومن المقطوع
٣٨٦٦	الوقف والابتداء
٣٨٦٨	التجزئة
٣٨٦٩	سورة القمر
٣٨٦٩	عَدُّ الآي
٣٨٧٢	فواصلها
٣٨٧٣	القراءات وتوجيهها
٣٨٨١	المرسوم
٣٨٨٢	الوقف والابتداء
٣٨٨٥	التجزئة
٣٨٨٦	سورة الرحمن (عزَّوجلَّ)
٣٨٨٦	عَدُّ الآي

الصفحة	الموضوع
٣٨٩٠	فواصلها
٣٨٩٢	القراءات وتوجيهها
٣٩٠٦	المرسوم
٣٩٠٨	الوقف والابتداء
٣٩١٠	التجزئة

المجلد التاسع

٣٩١١	سورة الواقعة
٣٩١١	عَدُّ الآي
٣٩١٣	فواصلها
٣٩١٥	القراءات وتوجيهها
٣٩٢٤	المرسوم
٣٩٢٥	المقطوع والموصول
٣٩٢٦	هاء التأنيث
٣٩٢٧	الوقف والابتداء
٣٩٢٩	التجزئة
٣٩٣٠	سورة الحديد
٣٩٣٠	عَدُّ الآي
٣٩٣١	فواصلها
٣٩٣٢	القراءات وتوجيهها
٣٩٤٥	المرسوم
٣٩٤٦	المقطوع والموصول
٣٩٤٧	الوقف والابتداء
٣٩٥٠	التجزئة
٣٩٥١	سورة المجادلة

الصفحة	الموضوع
٣٩٥١	عَدُّ الآي
٣٩٥٣	فواصلها
٣٩٥٤	القراءات وتوجيهها
٣٩٦٣	المرسوم
٣٩٦٤	الوقف والابتداء
٣٩٦٦	التجزئة
٣٩٦٧	سورة الحشر
٣٩٦٧	عَدُّ الآي
٣٩٦٨	فواصلها
٣٩٦٩	القراءات وتوجيهها
٣٩٧٦	المرسوم
٣٩٧٧	الوقف والابتداء
٣٩٧٨	التجزئة
٣٩٧٩	سورة الممتحنة
٣٩٧٩	عَدُّ الآي
٣٩٨٠	فواصلها
٣٩٨١	القراءات وتوجيهها
٣٩٨٢	لغز في القراءة
٣٩٨٦	المرسوم
٣٩٨٧	المقطوع والموصول
٣٩٨٨	الوقف والابتداء
٣٩٩٠	التجزئة
٣٩٩١	سورة الصف
٣٩٩١	عَدُّ الآي

الصفحة	الموضوع
٣٩٩٤	فواصلها
٣٩٩٥	القراءات وتوجيهها
٣٩٩٩	المرسوم
٤٠٠٠	الوقف والابتداء
٤٠٠١	التجزئة
٤٠٠٢	سورة الجمعة
٤٠٠٢	عَدُّ الآي
٤٠٠٣	فواصلها
٤٠٠٤	القراءات وتوجيهها
٤٠٠٧	المرسوم
٤٠٠٨	الوقف والابتداء
٤٠٠٩	سورة المنافقين
٤٠٠٩	عَدُّ الآي
٤٠١٠	فواصلها
٤٠١١	القراءات وتوجيهها
٤٠١٧	لغز في القراءة
٤٠١٩	المرسوم
٤٠٢٠	الوقف والابتداء
٤٠٢١	التجزئة
٤٠٢٢	سورة التغابن
٤٠٢٢	عَدُّ الآي
٤٠٢٤	فواصلها
٤٠٢٥	القراءات وتوجيهها
٤٠٢٧	المرسوم

الصفحة	الموضوع
٤٠٢٨	الوقف والابتداء.....
٤٠٢٩	التجزئة.....
٤٠٣٠	سورة الطلاق.....
٤٠٣٠	عَدُّ الآي.....
٤٠٣٢	فواصلها.....
٤٠٣٣	القراءات وتوجيهها.....
٤٠٣٦	المرسوم.....
٤٠٣٧	الوقف والابتداء.....
٤٠٣٩	التجزئة.....
٤٠٤٠	سورة التحريم.....
٤٠٤٠	عَدُّ الآي.....
٤٠٤١	فواصلها.....
٤٠٤٢	القراءات وتوجيهها.....
٤٠٥٠	المرسوم.....
٤٠٥١	هاء التأنيث.....
٤٠٥٢	الوقف والابتداء.....
٤٠٥٤	التجزئة.....
٤٠٥٥	سورة الملك.....
٤٠٥٥	عَدُّ الآي.....
٤٠٥٧	فواصلها.....
٤٠٥٨	القراءات وتوجيهها.....
٤٠٦٤	المرسوم.....
٤٠٦٥	الوقف والابتداء.....
٤٠٦٦	التجزئة.....

الصفحة	الموضوع
٤٠٦٧	تذييل (في ذكر بعض القراءات الشاذة).....
٤٠٦٨	سورة نَ (القلم).....
٤٠٦٨	عَدُّ الآيِ.....
٤٠٦٩	فواصلها.....
٤٠٧٠	القراءات وتوجيهها.....
٤٠٧٩	المرسوم.....
٤٠٨٠	المقطوع والموصول.....
٤٠٨١	الوقف والابتداء.....
٤٠٨٣	سورة الحاقة.....
٤٠٨٣	عَدُّ الآيِ.....
٤٠٨٥	فواصلها.....
٤٠٨٦	القراءات وتوجيهها.....
٤٠٩٥	المرسوم.....
٤٠٩٦	الوقف والابتداء.....
٤٠٩٨	التجزئة.....
٤٠٩٩	سورة سأل (المعارج).....
٤٠٩٩	عَدُّ الآيِ.....
٤١٠٠	فواصلها.....
٤١٠١	القراءات وتوجيهها.....
٤١٠٨	المرسوم.....
٤١٠٩	المقطوع والموصول.....
٤١١٠	الوقف والابتداء.....
٤١١٢	التجزئة.....
٤١١٣	سورة نوح عليه السلام.....

الصفحة	الموضوع
٤١١٣	عَدُّ الآيِ
٤١١٤	فواصلها
٤١١٥	القراءات وتوجيهها
٤١١٩	الوقف والابتداء
٤١٢٠	التجزئة
٤١٢١	سورة الجن
٤١٢١	عَدُّ الآيِ
٤١٢٢	فواصلها
٤١٢٣	القراءات وتوجيهها
٤١٣١	المرسوم
٤١٣٢	المقطوع والموصول
٤١٣٣	الوقف والابتداء
٤١٣٥	سورة المُرَّمَل
٤١٣٥	عَدُّ الآيِ
٤١٣٧	فواصلها
٤١٣٨	القراءات وتوجيهها
٤١٤٣	الوقف والابتداء
٤١٤٥	التجزئة
٤١٤٦	سورة المُدَّثَر عليه الصلاة والسلام
٤١٤٦	عَدُّ الآيِ
٤١٤٧	فواصلها
٤١٤٨	القراءات وتوجيهها
٤١٥٣	الوقف والابتداء
٤١٥٥	التجزئة

الصفحة	الموضوع
٤١٥٦	سورة القيامة
٤١٥٦	عَدُّ الآي
٤١٥٧	فواصلها
٤١٥٨	القراءات وتوجيهها
٤١٦٣	المرسوم
٤١٦٤	الوقف والابتداء
٤١٦٦	سورة الإنسان
٤١٦٦	عَدُّ الآي
٤١٦٨	فواصلها
٤١٦٩	القراءات وتوجيهها
٤١٨٢	المرسوم
٤١٨٣	الوقف والابتداء
٤١٨٥	التجزئة
٤١٨٦	سورة المرسلات
٤١٨٦	عَدُّ الآي
٤١٨٨	فواصلها
٤١٨٩	القراءات وتوجيهها
٤١٩٦	المرسوم
٤١٩٧	الوقف والابتداء
٤٢٠٠	التجزئة
٤٢٠١	سورة النبأ
٤٢٠١	عَدُّ الآي
٤٢٠٢	فواصلها
٤٢٠٣	القراءات وتوجيهها

الصفحة	الموضوع
٤٢٠٩	المرسوم
٤٢١٠	الوقف والابتداء
٤٢١٢	سورة النازعات
٤٢١٢	عَدُّ الآي
٤٢١٣	فواصلها
٤٢١٤	القراءات وتوجيهها
٤٢٢٠	المرسوم
٤٢٢١	الوقف والابتداء
٤٢٢٣	التجزئة
٤٢٢٤	سورة عبس
٤٢٢٤	عَدُّ الآي
٤٢٢٥	فواصلها
٤٢٢٦	القراءات وتوجيهها
٤٢٢٨	لغز في القراءة
٤٢٣١	المرسوم
٤٢٣٢	الوقف والابتداء
٤٢٣٣	التجزئة
٤٢٣٤	سورة التكوير
٤٢٣٤	عَدُّ الآي
٤٢٣٥	فواصلها
٤٢٣٦	القراءات وتوجيهها
٤٢٤١	المرسوم
٤٢٤٢	الوقف والابتداء
٤٢٤٣	سورة الانفطار
٤٢٤٣	عَدُّ الآي

الصفحة	الموضوع
٤٢٤٤	فواصلها
٤٢٤٥	القراءات وتوجيهها
٤٢٤٨	الوقف والابتداء
٤٢٥٠	سورة المطففين
٤٢٥٠	عَدُّ الآي
٤٢٥٣	فواصلها
٤٢٥٤	القراءات وتوجيهها
٤٢٥٨	المرسوم
٤٢٥٩	الوقف والابتداء
٤٢٦٠	التجزئة
٤٢٦١	سورة الانشقاق
٤٢٦١	عَدُّ الآي
٤٢٦٢	فواصلها
٤٢٦٣	القراءات وتوجيهها
٤٢٦٦	المرسوم
٤٢٦٧	الوقف والابتداء
٤٢٦٩	سورة البروج
٤٢٦٩	عَدُّ الآي
٤٢٧٠	فواصلها
٤٢٧١	القراءات وتوجيهها
٤٢٧٤	الوقف والابتداء
٤٢٧٦	سورة الطارق
٤٢٧٦	عَدُّ الآي
٤٢٧٧	فواصلها

الصفحة	الموضوع
٤٢٧٨	القراءات وتوجيهها
٤٢٨٠	الوقف والابتداء
٤٢٨١	التجزئة
٤٢٨٢	سورة الأعلى
٤٢٨٢	عَدُّ الآي
٤٢٨٤	فواصلها
٤٢٨٥	القراءات وتوجيهها
٤٢٨٧	المرسوم
٤٢٨٨	الوقف والابتداء
٤٢٨٩	سورة الغاشية
٤٢٨٩	عَدُّ الآي
٤٢٩٠	فواصلها
٤٢٩١	القراءات وتوجيهها
٤٢٩٧	الوقف والابتداء
٤٢٩٨	سورة الفجر
٤٢٩٨	عَدُّ الآي
٤٣٠٠	فواصلها
٤٣٠١	القراءات وتوجيهها
٤٣٠٨	المرسوم
٤٣٠٩	الوقف والابتداء
٤٣١١	التجزئة
٤٣١٢	سورة البلد
٤٣١٢	عَدُّ الآي
٤٣١٣	فواصلها

الصفحة	الموضوع
٤٣١٤	القراءات وتوجيهها
٤٣١٧	المرسوم
٤٣١٨	الوقف والابتداء
٤٣٢٠	سورة الشمس
٤٣٢٠	عَدُّ الآي
٤٣٢١	فواصلها
٤٣٢٢	القراءات وتوجيهها
٤٣٢٤	المرسوم
٤٣٢٥	الوقف والابتداء
٤٣٢٦	سورة الليل
٤٣٢٦	عَدُّ الآي
٤٣٢٨	فواصلها
٤٣٢٩	القراءات وتوجيهها
٤٣٣١	الوقف والابتداء
٤٣٣٢	التجزئة
٤٣٣٣	سورة الضحى
٤٣٣٣	عَدُّ الآي
٤٣٣٤	فواصلها
٤٣٣٥	القراءات وتوجيهها
٤٣٣٦	المرسوم
٤٣٣٧	الوقف والابتداء
٤٣٣٨	سورة الشرح
٤٣٣٨	عَدُّ الآي
٤٣٣٩	فواصلها

الصفحة	الموضوع
٤٣٤٠	القراءات وتوجيهها
٤٣٤١	الوقف والابتداء
٤٣٤٤	سورة التين
٤٣٤٤	عَدُّ الآي
٤٣٤٥	فواصلها
٤٣٤٦	الوقف والابتداء
٤٣٤٧	سورة العلق
٤٣٤٧	عَدُّ الآي
٤٣٤٨	فواصلها
٤٣٤٩	القراءات وتوجيهها
٤٣٥٣	المرسوم
٤٣٥٤	الوقف والابتداء
٤٣٥٦	سورة القدر
٤٣٥٦	عَدُّ الآي
٤٣٥٨	فواصلها
٤٣٥٩	القراءات وتوجيهها
٤٣٦١	الوقف والابتداء
٤٣٦٢	سورة لم يكن (البينة)
٤٣٦٢	عَدُّ الآي
٤٣٦٣	فواصلها
٤٣٦٤	القراءات وتوجيهها
٤٣٦٥	الوقف والابتداء
٤٣٦٦	سورة الزلزلة
٤٣٦٦	عَدُّ الآي

الصفحة	الموضوع
٤٣٦٧	فواصلها.....
٤٣٦٨	القراءات وتوجيهها.....
٤٣٦٩	الوقف والابتداء.....
٤٣٧٠	التجزئة.....
٤٣٧١	سورة والعاديات.....
٤٣٧١	عَدُّ الآي.....
٤٣٧٢	فواصلها.....
٤٣٧٣	القراءات وتوجيهها.....
٤٣٧٤	الوقف والابتداء.....
٤٣٧٥	سورة القارعة.....
٤٣٧٥	عَدُّ الآي.....
٤٣٧٦	فواصلها.....
٤٣٧٧	القراءات وتوجيهها.....
٤٣٧٨	الوقف والابتداء.....
٤٣٧٩	سورة التكاثر.....
٤٣٧٩	عَدُّ الآي.....
٤٣٨٠	فواصلها.....
٤٣٨١	القراءات وتوجيهها.....
٤٣٨٣	الوقف والابتداء.....
٤٣٨٤	سورة العصر.....
٤٣٨٤	عَدُّ الآي.....
٤٣٨٥	فواصلها.....
٤٣٨٦	القراءات وتوجيهها.....
٤٣٨٧	الوقف والابتداء.....

الصفحة	الموضوع
٤٣٨٨	سورة الهَمزة
٤٣٨٨	عَدُّ الآي
٤٣٨٩	فواصلها
٤٣٩٠	القراءات وتوجيهها
٤٣٩٣	الوقف والابتداء
٤٣٩٤	سورة الفيل
٤٣٩٤	عَدُّ الآي
٤٣٩٥	فواصلها
٤٣٩٦	الوقف والابتداء
٤٣٩٩	سورة قريش
٤٣٩٩	عَدُّ الآي
٤٤٠٠	فواصلها
٤٤٠١	القراءات وتوجيهها
٤٤٠٣	المرسوم
٤٤٠٤	الوقف والابتداء
٤٤٠٦	سورة أرأيت (الماعون)
٤٤٠٦	عَدُّ الآي
٤٤٠٧	فواصلها
٤٤٠٨	القراءات وتوجيهها
٤٤١٢	المرسوم
٤٤١٣	الوقف والابتداء
٤٤١٤	سورة الكوثر
٤٤١٤	عَدُّ الآي
٤٤١٥	فواصلها

الصفحة	الموضوع
٤٤١٦	القراءات وتوجيهها
٤٤١٧	الوقف والابتداء
٤٤١٨	سورة الكافرون
٤٤١٨	عَدُّ الآي
٤٤١٩	فواصلها
٤٤٢٠	القراءات وتوجيهها
٤٤٢١	الوقف والابتداء
٤٤٢٢	سورة النصر
٤٤٢٢	عَدُّ الآي
٤٤٢٤	فواصلها
٤٤٢٥	القراءات وتوجيهها
٤٤٢٦	الوقف والابتداء
٤٤٢٧	سورة تبت (المسد)
٤٤٢٧	عَدُّ الآي
٤٤٢٨	فواصلها
٤٤٢٩	القراءات وتوجيهها
٤٤٣٢	الوقف والابتداء
٤٤٣٣	سورة الإخلاص
٤٤٣٣	عَدُّ الآي
٤٤٣٤	فواصلها
٤٤٣٥	القراءات وتوجيهها
٤٤٣٩	الوقف والابتداء
٤٤٤١	سورة الفلق
٤٤٤١	عَدُّ الآي

الصفحة	الموضوع
٤٤٤٣	فواصلها
٤٤٤٤	القراءات وتوجيهها
٤٤٤٥	الوقف والابتداء
٤٤٤٦	سورة الناس
٤٤٤٦	عَدُّ الآي
٤٤٤٧	فواصلها
٤٤٤٨	القراءات وتوجيهها
٤٤٤٩	الوقف والابتداء
٤٤٥٠	خاتمة في آداب ختم القرآن الكريم وما يتعلق به

المجلد العاشر

٤٤٨٣	الفهارس
٤٤٨٥	فهرس الآيات القرآنية
٤٦٤١	فهرس الأحاديث والآثار
٤٦٧٥	فهرس الأعلام
٤٨٣٧	فهرس الكتب
٤٨٧٥	فهرس الأشعار
٤٨٨٧	تَبَّت المصادر والمراجع
٤٩٥١	فهرس الموضوعات